الدكتور كاظم حبيب

لمحات من عراق القرن العشرين










دار حمدي للطباعة والنشر

لمحات من

عراق القرن العشرين

الكتاب الأول: المدخل

١ – ١١

العراق حتى بداية الاحتلال العثماني

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

عراق القرن العشرين

الكتاب الأول: المدخل

١ – ١١

العراق حتى بداية الاحتلال العثماني



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان - اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين - الكتاب الأول
منشورات اراس رقم: ١٣٥٩
الطبعة الآولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس - أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٤٨/٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

محتويات الكتاب الأول

الإهداء

إلى أخي الدكتور مهدي حبيب الذي رحل عنا مبكراً بمساعدة طاغية بغداد صدام حسين وجلاوزته !

إلى ابن أختي الدكتور عبد الصاحب هادي مهدي الذي غيبه الطاغية صدام حسين وجلاوزته في وقت مبكر ولم نعثر على اثر له حتى الآن !

إلى تلك الأخت الحبيبة التي فقدت ابنها بفعل الطغاة وراحت تبكيه حتى رحلت عنا مهمومة مكلومة !

إلى ابن أختي الذي ذبحوه من الوريد وذبحوا زوجته وابنته ذات الخمسة عشر ربيعاً

في أعقاب سقوط الطاغية صدام حسين وعلى أيدي القوى الظلامية المجرمة في بغداد

إلى كل الذين رحّلهم الطغاة في العراق أو أذاقوهم سوء العذاب وعانوا الأمرين من جراء حكم الاستبداد والقسوة في بلاد وادي الرافدين وكردستان العراق !

إلى عشرات الآف العائلات التي فقدت شهداء لها على امتداد القرون والعقود المنصرمة من تاريخ العراق الطويل الحافل بالاستبداد والقسوة والحرمان، رغم حب الناس للخير والمحبة والسلام !

إلى رفاق الدرب الطويل الذين شاركتهم وما أزال النضال من أجل حياة أفضل أكثر أمناً واتسقراراً وسلاماً، وأكثر مساواة وعدلاً، وأكثر دفئاً لمنتجي الخيرات المادية ومبدعي الثقافة ومنعشي الروح العراقية الحية.

إلى زوجتي وأطفالي وبقية افراد عائلتي الذين عانوا كثيراً من جراء نشاطي الفكري والسياسي

أهدي هذا الكتاب

برلين في أوائل آب / أغسطس ٢٠١٢ كاظم حبيب

شكر وتقدير

أود أن أعبر عن جزيل شكري وامتناني إلى الأصدقاء الكرام كافة الذين وفروا لي العديد من المصادر والمراجع الضرورية لإنجاز هذا الكتاب بأجزائه الأحد عشر، وأخص بالذكر منهم الفقيد الغالي الدكتور الطبيب حسن الجباوي والأصدقا الأستاذ صبيح الحمداني والأستاذ حكمت تاج الدين والدكتور الطبيب حسن حلبوص والدكتور زهدي الداودي والفنان ناصر خزعل البدري. كما أقدم شكري الجزيل لمن ساهم بتدقيق هذا الكتاب لغوياً، وأخص بالذكر منهم الصديق الأستاذ محمد عبد الكريم المدرس (الجزء الأول) والصديق السوري الأستاذ ايليا وديع (الجزء الثاني والثالث والرابع والخامس)، والصديق الفقيد الأستاذ الشاعر مهدي محمد علي (الجزء السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر) والأخت الفاضلة الأستاذة أطياف مهدي محمد علي (الجزء الحادي عشر).

وشكري يتوجه إلى زوجتي أم سامر التي تعرفت عليها في العام ١٩٦٠ وتزجنا في العام ١٩٦١ وهي التي تحملتني طيلة هذه السنوات التي تجاوزت النصف قرن والتي كان الكثير منها في أوضاع عراقية مزرية. لقد وفرت لي الأجواء المناسبة لإنجاز هذه المجموعة من الكتب والكتب الأخرى التي نشرتها خلال العقود المنصرمة إضافة إلى الدراسات والمقالات والحوارات والمناقشات الأخرى التي أنجزتها واستغرقت سنوات طويلة ًمن عمرنا المشترك . شكري أوجهه إلى ولدينا سامر وياسمين، إذ هما قد تحملا قسطاً من عواقب أو نتائج نشاطي الفكري والسياسي.

شكري الجزيل يتوجه صوب الأخ والصديق الأستاذ بدران أحمد حبيب على مبادرته الطيبة في اقتراح طبع هذا الكتاب دفعة واحدة، إذ إني أتمنى أن أرى هذا الكتاب بأجزائه الأحد عشر مطبوعاً وأنا ما أزال على قيد الحياة بعد أن بلغت الآن السابعة والسبعين، وهو خريف العمر المقترب من شتائه.

وشكري سيتجه صوب من يقرأ هذا الكتاب من النساء والرجال ويقدم لي الملاحظات النقدية المغنية التي ربما تساعدني على إعادة النظر بالكتاب في طبعة اخرى لاحقة.

برلين في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٢ كاظم حبيب

المقدمة

لا يسعى الباحث عبر هذا الكتاب إلى تقديم دراسة تاريخية مفصلة أو متكاملة عن مراحل تطور العراق منذ العصر الأموي فالعصر العباسي ومرورا بالدويلات التي أعقبت سقوط الدولة العباسية بعد الغزو المغولي للعراق في العام ١٢٥٨ ميلادية. كما أنه لا يطمح إلى تغطية أحداث ومراحل تطور العراق في العهد العثماني منذ احتلال العراق في عام ١٥٣٤م، ثم مرورا بعهد المماليك، وسقوطه في العام ١٨٣٢ وبدء الاحتلال الثاني للعراق من جانب الدولة العثمانية، الذي دام حتى الحرب العالمية الأولى، وانتهى باندحار القوات العثمانية أمام القوات البريطانية في العراق واحتلال بغداد في العام ١٩١٧ وخسارتها لبقية مستعمراتها في الحرب عموما في العام ١٩١٨. كما لا يسعى الباحث إلى الدخول في تفاصيل الاحتلال العسكري والهيمنة الاقتصادية والسياسية لبريطانيا العظمى على العراق مرورا ببدء نضال الشعب العراقي ضد هذه الهيمنة ومن أجل تحقيق الاستقلال والسيادة وإقامة الدولة الملكية الدستورية، بعد أن تبرأت بريطانيا من وعودها وتراجعت عن التزاماتها مع قيادات الشعبين العربي والكردي كل على انفراد وعن الاتفاقات التي عقدتها حينذاك، في حين التزمت باتفاقيات دولية سرية استعمارية كانت قد وقعت عليها مع حلفائها وكانت في غير صالح شعوب المنطقة على المدى القصير والبعيد، ومنها الشعب العراقي بمكوناته القومية. وليس من أهداف هذا الكتاب الخوض في تفاصيل هذا النضال الذي انتهى بإقامة النظام الملكي وتنصيب فيصل الأول بن الحسين، شريف مكة، ملكا على العراق بحدوده التقريبية الراهنة التي ثبتت وفق قرارات عصبة الأمم في العام ١٩٢٦، أو البحث في تفاصيل العهد الجمهوري الراهن بفتراته المختلفة، إذ توجد هناك دراسات تاريخية كثيرة تبحث بتفصيل في هذه الفترات من تاريخ العراق، ودراسات أخرى ستكتب لاحقاً. كما يصعب على باحث واحد أو مجموعة صغيرة من الباحثين النهوض والإيفاء بمتطلبات البحث

العلمي والكتابة التاريخية الموثقة عن فترة مديدة ومليئة بالأحداث التاريخية والحضارية أو حتى الانقطاعات الحضارية التي عرفها العراق. فالبحث في مثل هذه المهمة الطموحة والمعقدة يستوجب تضافر جهود فريق عمل كبير متخصص في شؤون العراق وفي مختلف مجالات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والنفسية والبيئية والتاريخية...الخ على المستويين المحلي والإقليمي، وكذلك على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية الدولية. ولكن الباحث، كما هو حال الغالبية العظمى من العراقيات والعراقيين، أو غيرهم من والمتتبعين لشؤون العراق الجارية والمشاركين في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والمتتبعين للحياة الاقتصادية في داخل البلاد وفي المنفى القسري ومن ثم المهجر الاختياري، قد لاحظ من خلال قراءاته لتاريخ العراق القديم والوسيط والحديث، وبشكل خاص في العهود الأموية والعباسية والعثمانية، ومعايشته للعقدين الأخيرين من الحكم الملكي ثم العهد الجمهوري القائم حتى الوقت الحاضر بجمهورياته الخمس المتتالية ومساهمته المتواضعة في الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية لأكثر من ستة عقود، وجود ظواهر عديدة مشتركة، رغم وجود بعض أوجه الاختلاف والتمايز أيضا. أي أن أحداث عراق القرن العشرين ومسيرته الصعبة والمتعرجة يمكن أن يجد الإنسان لها تفسيرا نسبيا مقبولا في تاريخ وتراث هذا البلد والشعوب التي عاشت فيه، وكذلك في تاريخ حكامه والقوى التي فرضت نفسها عليه، إضافة إلى العوامل الجديدة التي ساهمت وتساهم بدورها في صنع الأحداث ورسم اتجاه تطورها وتكوين الإنسان العراقي. ويفترض أن لا يُفهم التحري عن العوامل التاريخية والتقاليد والعادات والخصائص التي تكرست وترسخت عبر العهود المختلفة وفي ضمير الناس وذاكرة الفرد المجتمعية والجمعية على إنها السبب في كل ما جرى ويجري في العراق المعاصر، أو أن ما حصل ويحصل كان وما يزال قدرا لا بد ولا مناص منه، وبالتالي يتم تعليق كل ذلك على شماعة الماضي والأجيال السالفة وعلى الأقدار التي "لا مرد لها !"، إذ أن هذا لم يرد في ذهن الكاتب ولا يمكن قبوله. فما يجري اليوم في العراق هو نتاج عملية معقدة ومتشابكة بين الماضي والحاضر، وبين الداخل والخارج، وبين السياسة والاقتصاد،

وبينهما والمجتمع. ومن هنا تأتي أيضا أهمية التوجه إلى دراسة بعض جوانب تطور العراق في الماضي وامتداداته في الحاضر واحتمالات استمرارها في المستقبل أو اتجاهات تطور العراق في المستقبل، إذ أن مثل هذه الدراسة وغيرها ربما يمكنها المساهمة والمساعدة في فهم وتحليل وتفسير بعض العوامل الكامنة وراء مثل تلك الوجهة في تطور الأحداث الماضية والوجهة الراهنة، ومعرفة القوى المحركة والفاعلة فيها، إضافة إلى أن في مقدور مثل هذه الدراسات مدّنا، بهذا القدر أو ذاك، ببعض أدوات وسبل مواجهتها والعمل من أجل تغيير الواقع القائم الذي يعاني منه الإنسان العراقي، سواء أكانت امرأة أم كان رجلا، طفلا أم صبيا أم كان بالغا سن الرشد أم شيخا مسنا، وبالتالي التطلع إلى المستقبل بأمل وثقة وعمل دؤوب لتغيير الواقع المعاش لصالح الإنسان.

عند دراسة كتب التاريخ التي تبحث في تفاصيل تطور العراق خلال المراحل الزمنية الطويلة، التي تمتد إلى ما قبل دخول الإسلام للعراق أو إلى فترات المجتمعات السومرية والأكدية والبابلية والآشورية والكلدية أو تلك السلالات الفارسية التي حكمت العراق القديم، أو التي أعقبت تلك الفترة، أو منذ "الفتح" الإسلامي للعراق، تواجه الباحث مجموعة من الظواهر التي يمكن اعتبارها، بهذا القدر أو ذاك، مشتركة، رغم التباين في الزمان الذي يضفي عليها رداءه الخاص وملامحه المميزة، ورغم الاختلاف في التفاصيل والأساليب والأدوات المستخدمة، وكأن خيطاً غليظاً يمسك بها ويمتد معها عبر تاريخ العراق الطويل، خيطاً يشتد ويقوى أو يخف ويضعف ولكنه مستمر، غير منقطع، وغير غائب عن أحداث العراق. وهي بهذا المعنى من الظواهر المستمرة نسبيا التي برهنت على ديمومة معينة حتى الآن، وهي في كل الأحوال ليست دون أسباب أو عوامل أوجدتها أو ساهمت في تواصلها. كما أن العودة إلى تاريخ العراق القديم أو المنطقة التي يتشكل منها العراق بحدوده الراهنة، أي في عهود السومريين والأكديين والبابليين، أو في عهود الآشوريين والكلدانيين، وتلك التي ترافقت مع عهود الميديين والگوتيين أسلاف الشعب الكردي، هذه العوامل والظواهر وفعلها في تلك المجتمعات أيضا، إذ أن تاريخ العراق لم يبدأ بهم، بل كانوا جزءاً من تاريخ

متواصل للإنسان في هذه البقعة من العالم، في بلاد ما بين النهرين وجبال ساگروس، بغض النظر عن قلة ما وصل إلينا أو ما اكتشف من هذا التراث الخصب حتى الآن، إذ أن ما اكتشف منه حتى الآن هو أقل بكثير مما هو قابل للاكتشاف في المستقبل.

ليست الظواهر التي نريد البحث في بعضها أو الكتابة عنها ذات وجهة واحدة. فأن كان البعض منها سلبياً، فأن بعضها الآخر يعتبر من الظواهر الإيجابية التي لا تنفصل عن البناء الفكري والسياسي للإنسان العراقي وعن موروثه الاجتماعي وتقاليده وقيمه الاجتماعية وحياته الاقتصادية والثقافية، ومنها الدينية، وعن الأسطاطير والخرافات التي رافقت تطوره الطويل، وعن مراحل تطوره. كما إنها ليست فريدة وخاصة بالشعب العراقي، بل يمكن التعرف على ما يماثلها أو ما يقاربها كلاً أو جزءاً، من الناحيتين الإيجابية والسلبية، في مسيرات الشعوب والأقوام الأخرى في سائر أرجاء المعمورة. وليس في مقدور هذا البحث أن يتناول جميع تلك الظواهر الإيجابية والسلبية، بل سيسعى الباحث إلى تناول البعض منها، أي تناول تلك الظواهر التي كانت وما تزال تؤثر بقوة واستمرارية على اتجاهات تطور المجتمع العراقي وعلى المحن والمصائب التي مّر بها حتى سقوط النظام الاستبدادي في ربيع عام ٢٠٠٣. وخلال هذه الفترة الطويلة عاش الشعب العراقي في ظل نظم الاستبداد والتسلط والعنف والإرهاب، حيث سلبته حريته وكرامته وحقوقه الأساسية وزجت به في حروب كثيرة غادرة. كما إن مصائب وكوارث الفترة التي أعقبت سقوط الدكتاتورية في البلاد التي ترتبط عضوياً بالفترة السابقة وبالطريقة التي تمت فيها عملية الإسقاط وبالتركة الثقيلة للنظام البعثي الشمولي والردة الفكرية والسياسية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، هي جديرة بالدراسة المعمقة التي لا يشملها هذا البحث بأجزائه الأحد عشر.

لقد عاشت في العرق شعوب كثيرة، سواء أكانت من أهل أصل البلاد، أم كانت قد نزحت إليه من بلدان أو مناطق أخرى من هذا الكوكب الرحب الذي نعيش عليه. تتوفر عن البعض من تلك الشعوب معلومات كافية تشير إلى المواقع التي جاء منها والطرق التي

سلكها، في حين لا تتوفر المعلومات الكافية والدقيقة بهذا الخصوص عن البعض الآخر. ولكن الثابت حقا هو أن جميع الشعوب التي عاشت في العراق القديم والحديث ساهمت في تكوينه الراهن، بغض النظر عن حجم ونوعية المشاركة، ولعبت دورها في التأثير على تقاليده وعاداته وجملة مما تسمى أحيانا ومجازا خصائصه المميزة التي تتجلى في ثقافته وفي وعيه المجتمعي والجمعي وفي صورة "الأنا" التي كونها عن نفسه في مواجهة "الآخر"، والتي تبرز في سلوكه بشكل عام وتتجلى في المنعطفات الحادة، سلبية كانت أم إيجابية، وبالتالي، في مواقفه وأحكامه المسبقة إزاء "الآخر." وكما يبدو فأن هناك من وضع أحكاماً مسبقة وغير قليلة عن الشعب العراقي، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، واقعية أم بعيدة عن الواقع، إذ ينظر إليها على أنها تنطلق من نفس القاعدة النمطية في التفكير "الاستيريو توب"، أي من مواقع ألـ "أنا" إزاء ألـ "آخر".

ومن ابرز تلك الظواهر المشتركة التي ساهم فيها الجميع بجرعات مختلفة، بحكم التفاعل والتلاقح، نشير إلى ما يلي:

- لا يختلف المؤرخون والباحثون في شؤون الحضارة العراقية والبشرية في تأكيد حقيقة أن شعوب بلاد ما بين النهرين وأعالي دجلة وكرُدستان قد ساهمت وفي فترات مختلفة في بناء صرح الحضارة البشرية التي نعرفها اليوم وفي رفد العالم بالكثير من منجزات ومنتجات العقل البشري والعاطفة الإنسانية. ولكنه عرف أيضا انقطاعات وعدم تواصل مع حضارته. وكانت عوامل أو أسباب ذلك كثيرة، سواء أكانت ناجمة عن كوارث طبيعية حدثت في العراق مثل الزلازل والفيضانات أو الأوبئة الفتاكة، التي كانت تأتي على حضارات بأكملها وجماعات بشرية واسعة، أم كانت بسبب حروب وقعت أو عواقب احتلال مديد أو تدمير واسع النطاق للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية .. الخ. ولا تختلف الشعوب التي عاشت في العراق عن بقية شعوب العالم في هذا المضمار.
- ولعبت حضارة العراق القديم دورا ملموسا في تطوير حضارة دويلة المدينة (القبلية) والدولة المركزية (أكثر من قبيلة) وما اقترن بها من تطور في تقسم العمل الاجتماعي

ووسائل الإنتاج وزيادة حجم الإنتاج وبروز فائض فيه، ثم نشوء الملكية الخاصة والمجتمع الطبقي والمصالح المتعارضة من جهة، وتطور موقف الإنسان من الطوطم والسحر والدين والآلهة من جهة أخرى، وتفاعلهما معا وتأثيرهما على حياة الإنسان وعلى علاقاته المتبادلة وعلى نشوء حاجات موضوعية جديدة فرضت نفسها بحكم ذلك التطور، ومنها: إقامة أجهزة الدولة ووضع التشريعات وتأسيس القضاء والمحاكم وفرض العقوبات وبناء السجون وما إلى ذلك. لقد كان العراق واحداً من تلك المناطق القديمة التي ساهمت شعوبها في بلورة المصالح المتباينة للمجتمع في تشريعات ما تزال تجسد طبيعة بنية تلك المجتمعات العراقية القديمة والتناقضات والصراعات التي كانت تفعل فيها واتجاهات معالجتها والنزاعات التي نشبت بسببها. وقد تجلت الكثير من تلك الأوضاع والأفكار والأوهام والصراعات على الأرض في الملاحم التي سجلها الإنسان في هذه المنطقة من العالم القديم، ومنها ملحمة گلگامش، ثم تلك الصراعات التي كانت تدور بين الآلهة، والتي كانت في حقيقة الأمر تجسد صراعات البشر على الأرض، كما تجلت في القوانين التي صدرت عن حكام تلك العهود من تاريخ العراق، ومنها شريعة حمورابي التي يمتلك باريس مسلتها الأصلية، في حين يمتلك العراق نسخة غير أصلية.

- وأذ نشأت في العراق فئات حاكمة كانت تمارس السلطة باسم الآلهة المتعددة أو باسم إله واحد، أو باسم الله، وكانت تمثّل بشكل ملموس الفئات المالكة لوسائل الإنتاج وتجسد مصالحها وتنفذ التشريعات والقوانين التي وضعتها لتحقيق تلك الغايات، وكانت تمارس الظلم والاضطهاد والاستغلال في حكمها، فأن المجتمع البابلي القديم قد عرف النقيض لهذه الفئات أيضاً، أي عرف بروز قوى كانت تعارض الهيمنة والتحكم والظلم والاستغلال، سواء تم ذلك باسم آلهة متعددة أو باسم إله واحد أو باسم الله أو حتى باسم مُطالِبٍ بالحكمِ وساعٍ إليه. فمن يقرأ الشرائع التي وضعت حينذاك باسم الآلهة، سيجد تجلي هذه الحقيقة واضحة في مقدمة بعض تلك الشرائع أو كتبت على ألواح بعد أي انقلاب

أو تغيير كان يحصل في الحكم والحاكم. فالحاكم الجديد كان يسجل أنه جاء لينقذ الناس من ظلم وجبروت ...الخ الحاكم الذي سبقه، وأنه سينشر العدل والسلام بين الناس!

- وأعطى وجود المعارضة الفكرية والسياسية والاجتماعية إمكانيات غير قليلة لنشوء وتطور الأفكار والحوارات في المجتمع، رغم ممارسة السلطة أساليب العنف والقسوة في مواجهة الأفكار الجديدة والمعارضة. إذ وجدت في العراق حيوية فكرية ملموسة فعلاً في أوساط المعارضة وانتعاش دائم للصراع الفكري بين اتجاهات مختلفة ناشئة عن، ومرتبطة بالعيش في ظل، حضارات وثقافات وأفكار متنوعة، أو التعرف عليها من خلال الاحتكاك بها أو النقل المباشر أو غير المباشر عنها وإليها، مصحوبة بروح من التفاعل والتسامح والتفاهم بين الناس، في ما عدا الفترات التي كان الحكام يدفعون شعوب بلدانهم، بأساليب وأدوات مختلفة، إلى الصراع والتناحر لتحقيق أغراضهم الخاصة، أو الغزو والنهب والسلب لجماعات وشعوب مجاورة وجلب الأسرى بأعداد كبيرة إلى بابل بعد كل غزو لبلاد أخرى وتعذيب ملوك تلك البلاد، كما حصل مع يهود أورشليم والسامرة وغيرهما من المدن الفلسطينية حينذاك. وبخلاف التوجه الشعبي التسامحي العام، كان سلوك الغالبية العظمى من الحكام القدامى والخلفاء والولاة والقادة العسكريين وجمهرة غير قليلة من كهنة المعابد القديمة ورجال الدين ورجال السياسة والقضاء، إضافة إلى جمهرة من المثقفين الذين لعبوا دورا بارزا في حياة وثقافة وحضارة المجتمع، يمارسون سياسات مناهضة لهذه التوجهات الشعبية السليمة. وعند متابعة تاريخ العراق في الفترة التي أعقبت دخول الإسلام إليه سيجد الإنسان حقيقة الصراعات التي كانت تدور في ما بين الاتجاهات الفكرية والسياسية والتيارات الدينية والمذهبية المختلفة، ولكن بشكل خاص بين الاتجاهات السياسية في الحكم وتلك التي في المعارضة، مع وجود اضطهاد وعسف دائمين من جانب السلطة موجه ضد قوى المعارضة الفكرية والسياسية والدينية والمذهبية والقومية على نحو خاص. وانطلاقاً من أرضية الواقع السياسي على امتداد الفترات المنصرمة عرف الناس في بلاد الرافدين في فترة مبكرة اتجاهين فكريين بخلفية سياسية هما: فكر يمثل السلطة ويعبر عنها

ويمثل مصالحها ويدافع عن استمرار وجودها في السلطة من جهة، وفكر يمثل المعارضة بكل أطيافها من جهة أخرى، وكان الصراع بينهما غير متوقف، وهو ما يزال كذلك. وقد تجلى مثل هذا الصراع بين الاتجاهين الرئيسيين في الفكر الإسلامي، بين أصحاب النقل وأصحاب العقل، أيا كانت التسميات التي اتخذت أو أطلقت على أتباع هذين الاتجاهين في مختلف مراحل تطور الحياة الفكرية والسياسية للعراق، حيث اصطف أتباع الفكر الأول بشكل عام مع الحكم وتصدى أتباع الفكر الثاني له. علماً بأن أتباع كل من هذين الاتجاهين خاضا النقاشات الفكرية والحوارات والصراعات والنزاعات الداخلية إلى حد الاقتتال الفعلي في ما بينهما.

الاستبداد العام الذي ميّز الحياة العامة للمجتمع والمصحوب بحكم فردي شمولي أو مطلق مارس فيه الحكام ووالولاة وشيوخ الدين شتى أساليب العنف والتعذيب والقتل ضد المعارضة الفكرية الدينية والاجتماعية والسياسية. وكانت المعارضة إزاء مثل هذه الأوضاع مجبرة على الدفاع عن نفسها وعلى مواجهة العنف الحكومي بالعنف أحيانا وبالسكوت والصبر وتحمل العذابات أحياناً أخرى، بسبب مفهوم ومضمون "التقية"، في فترات سيادة الدولة "الإسلامية"، إذ لم تكن منفصلة عن موازين القوى القائمة. واقترنت أحيانا كثيرة بسكوت واسع من جانب جمهرة غير قليلة من القوى الدينية، إن لم تكن قد ساهمت فيه أصلا، إذ أن العنف الذي عرفه العراق على امتداد تاريخه الطويل، حتى ذلك العنف الذي برز في عهود ما قبل الإسلام في العراق، لم ينطلق من مواقع الشعب ذاته، رغم محاولات البعض تأكيد حصول ذلك، بل انطلق من مواقع وصفوف الحكام والفئات المالكة لوسائل الإنتاج، سواء أكانوا غزاة وغرباء عن بلاد ما بين النهرين أو وادي الرافدين، أم كانوا من أبناء البلاد ذاتها، رغم أن ظاهرة بروز الحكام الطغاة والجبابرة التي تعبر في واقع الأمر عن المحيط السياسي والاجتماعي والنفسي الذي يمكن أو يسمح بنشوء وبروز وهيمنة مثل هذه العناصر المستبدة. إن الاستعداد للمجابهة وممارسة العنف والقسوة التي كان الشعب يلجأ إليها أحيانا غير قليلة، كانت في الغالب الأعم ردود أفعال للسياسات التي كانت

تمارسها الفئات الحاكمة، وكانت تتجلى في انتفاضات أو هبّات شعبية أو ثورات ضد الحكام وضد الظلم والطغيان، أو كانت بسبب تنظيم الحكام والقادة العسكريين عمليات غزو لمناطق أخرى يدعون الناس فيها إلى ممارسة أساليب السلب والنهب والاغتصاب والقتل، أي السماح باستباحة المدن المفتوحة بقرار من الحكام الغزاة، باعتبارها عقوبة موجهة ضد السكان بسبب مقاومتهم الشديدة للاحتلال أو لأي سبب آخر. وإذا كان حكام العراق القديم قد وضعوا تشريعات كثيرة لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تضمنت أحكاماً مثل الإعدام أو ممارسة التعذيب بحق الإنسان المرتكب لمخالفة معينة ضد تشريعات وقوانين البلاد، بغض النظر عن الظلم أو القسوة التي كانت تتميز بها تلك التشريعات والقوانين، فأن الخلفاء في العهود "الإسلامية" اعتمدوا بشكل خاص على إرادتهم الذاتية ورغباتهم الخاصة وأمزجتهم المتقلبة في إنزال العقوبات القاسية، بما فيها السجن والتعذيب والقتل والتمثيل بحق الناس، دون أن يشعروا بالحاجة إلى وضع التشريعات والقوانين المناسبة لفرض مثل تلك العقوبات. وغالباً ما كانت الشريعة التي وضعها شيوخ الدين المجتهدون قد وضعت من قبل هؤلاء الخلفاء على الرف وبعيداً عن التطبيق الفعلي لها، رغم أن بعضها الكثير كان يعبر عن مصالح الخلفاء والفئات الحاكمة. ومثل هذه الظاهرة جديرة بالانتباه، إذ إنها كانت تعني حصول تدهور في هذا المجال ووقوع انقطاع حضاري بالقياس إلى الفترة السابقة، أو بالقياس إلى الحضارة التي كان عليها العراق القديم. والمقارنة هنا لا تعني بأن تلك الفترات كانت ممتازة أو أفضل بكثير من حيث العلاقة بين الحاكم والمحكوم، إذ أن الحكام كانوا في تلك العهود القديمة يجدون أنفسهم أنصاف آلهة وأنصاف بشر، وبالتالي يحق لهم التحكم في حياة البشر والتعامل معهم من علٍ. وهذا ما كانت تجسده في حقيقة الأمر ملحمة گلگامش المشهورة مثلاً، وهي قطعة أدبية رائعة، وفي نفس الوقت استطاع الشاعر أن يجسد فكر وممارسات ومضمون تلك الرؤية المتعالية والمستبدة للحاكم، إذ كان گلگامش يرى نفسه على نحو يختلف عن البشر الاعتيادي، فنصفه الأول والأفضل ينحدر من الآلهة ونصفه الثاني ينحدر من طينة البشر. وهكذا الحال مع شريعة حمورابي التي تجسد الطبيعة الطبقية الاستغلالية ذات العلاقات القائمة على العبودية في المجتمع

العراقي القديم والأحكام التي قررها "إله الشمس" حمورابي، عملياً للمجتمع حينذاك. أما في عهد الخلفاء فكان هؤلاء البشر (الخلفاء والولاة أو القضاة) يجدون أنفسهم وكلاء الله على الأرض ويحكمون باسمه مباشرة وعلى البشر السمع والطاعة لا غير حتى لو نطق الحاكم بحقهم حكم الموت أو الكفر، كما يعبر عنه شعبياً! ولكن تلك الفترات شهدت أيضا مقاومة غير قليلة من بعض القوى الدينية ومحاولات جادة للخلاص من تلك الأوضاع، سواء أكان ذلك عبر القيام بعملية تعبئة وتنظيم وتشجيع الهبَّات والانتفاضات والثورات، أم من خلال القيام بالمناورات وتنشيط المؤامرات والانقلابات ذات المآرب المختلفة. فالصراع على السلطة لم يكن في الغالب الأعم سلميا، بل تميز بالعنف وممارسة القوة. ورغم أن المؤسسة الدينية كانت تعتبر مستقلة، إلا أنها كانت عملياً جزءاً من الفئة الحاكمة وتابعة لها.

- ومن هنا برزت ظاهرة عامة وثابتة تقريبا تجسدت في قيام الحكام بتنظيم ونشر أجهزة خاصة تقوم بالتربص ورصد أفكار وأعمال ونشاط الناس ورفع التقارير عنهم إلى المسؤولين، والإعداد لقتلهم بطرق شتى، وخاصة ضد أولئك الذين كان يشك في احتمال مطالبتهم بالحكم، أو ضد العناصر والقوى المعارضة والمختلفة مع الحكام. وقد استخدمت لهذا الغرض أساليب وأدوات مختلفة بعيدة كل البعد عن الوعي بالمسؤولية إزاء الإنسان وإزاء حقه في الوجود وحريته في التعبير والنشاط، كالقتل تحت التعذيب أو الاغتيال أو دس السم للضحية أو سمل العينين وجدع الأنف وقطع الأطراف أو الشنق حتى بعد الوفاة إمعانا في الإرهاب والتمثيل بالضحية في سبيل نشر الرعب بين الناس. وقد نظمت مجازر جماعية ضد المعارضين أو حتى ضد من يشك في ولائهم للحكام، حتى لو كانوا من أقرب أقرباء الحكام. إذ كان أي شك بسيط كاف لنحر الضحية من أجل، أو بحجة، قطع، دابر المنافسة أو التآمر أو التخلص من القلق الذي كان يؤرق هؤلاء الحكام. كما أن بعض الحكام، وهم في خضم هذه الصراعات، قد أصبحوا ضحية ذات الأساليب التي مارسوها ضد معارضيهم ولقوا حتفهم بأساليب لا إنسانية على أيدي أتباعهم أيضا. لقد أنشأ هؤلاء

الحكام ومن بعدهم الخلفاء والسلاطين والولاة دولة "سرية" داخل الدولة القائمة، دولة تابعة ومستقلة في آن واحد، ولكنها خاضعة في كل الأحوال للفئات الحاكمة، أو لأجزاء منها، ولكنها مُضطهِدة باستمرار في كل الأحوال للشعب وقوى المعارضة للحكم القائم وللبعض من أتباعها أيضاً. وإلقاء نظرة على قائمة أسماء الحكام الذين تولوا الحكم في العراق على امتداد تاريخه الطويل، سيظهر بأن عدداً كبيراً جداً من حكام العراق ماتوا ميتة غير طبيعية بأساليب وطرق مختلفة[١].

- بروز عدد كبير من الحكام والقادة العسكريين الفرديين المتطرفين في استبدادهم الشمولي وطغيانهم وفي ابتعادهم الكامل والتام عن القيم الإنسانية التي دعا لها الإسلام نظرياً، بحجة حماية الإسلام والدولة الإسلامية والقيم الإسلامية وحياة الخليفة أو "خليفة الله على الأرض." وإذا كان الفكر الإسلامي قد ترك حيزاً إلى التعاون والرحمة بالآخر والتسامح إزاء الفكر الآخر والدين الآخر، على سبيل المثال لا الحصر ما جاء في سورة "الكافرون": " يأيها الكفرون (١) لا أعبدُ ما تَعبُدُونَ (٢) ولا أنتُم عبِدونَ ما أعبُدُ (٣) ولا أنا عِابدٌ ما عبدتُّم (٤) ولا أنتم عَبدُون ما أعبُدُ (٥) لكُم دينُكُم ولِيَ دِينِ (٦) "[٢]، فأن سياسة الغالبية العظمى من الحكام، قد اتسمت في الممارسة العملية بالقسوة وغياب الرحمة والتعصب ضد الفكر أو الدين الآخر، وأحيانا غير قليلة إزاء الرأي الآخر، أو بين المذاهب والطوائف المختلفة في الفكر الإسلامي ذاته، بل يمكن القول الموثق بأن الحكام والخلفاء والسلاطين والولاة والقادة العسكريين، مع استثناءات نادرة، كانوا في غالب الأحيان أشد قسوة وشراسة وعدم تسامح في التعامل مع أتباع المذاهب الإسلامية المختلفة، وفق مذهب الحاكم، بالمقارنة مع أتباع الأديان الأخرى. ويقدم القائد العسكري خالد بن الوليد منذ

---

١ ياسين، باقر. تاريخ العنف الدموي في العراق. الوقائع – الدوافع والحلول. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ط ١. ١٩٩٩. ص ٣٧٦–٣٨٧.

٢ القرآن الكريم. سورة الكافرون. سورة رقم ١٠٩. ص ٦٠٣. طبعة دار الجيل. بيروت.

صدر الإسلام صورة للتعامل غير الإنساني مع سكان البلاد المفتوحة أو المحتلة. إذ تشير الكثير من الدراسات التاريخية الخاصة بتلك الفترة إلى أن خالد بن الوليد عند فتحه بلاد فارس والعراق مارس سياسة تميزت بالعنف والقسوة الدموية، إزاء الشعوب الأخرى في معارك "الفتح" بخلاف الكثير من المبادئ التي جاء بها الإسلام، ومنها ذبح الناس بعد الانتصار عليهم وهم أسرى وعزل، بسبب كونهم أبدوا مقاومة شديدة ضد الفاتحين دفاعا عن أرضهم وعوائلهم أو عن معتقداتهم الدينية.

- وكان المجتمع في جميع تلك العهود منقسما إلى طبقات اجتماعية متباينة في ملكيتها لوسائل الإنتاج وفي حجم ثروتها ومستوى معيشتها وفي الامتيازات التي كانت تتمتع بها، فهناك فئات اجتماعية صغيرة جدا ولكنها كانت مالكة لوسائل الإنتاج، وخاصة الأرض، أو مستحوذة عليها، ومهيمنة على الريع، فهي غنية ومتخمة تعيش على حساب كدح وبؤس وفاقة الآخرين. وهناك الفئات الاجتماعية المنتجة للثروة المادية والدخل القومي، ولكنها منهكة وفقيرة، إضافة إلى وجود فئات واسعة بجوارها كانت تعيش على هامش الحياة والمجتمع وفي حالة مزرية من الفاقة والبؤس والحرمان. وتشكل الفئات الفقيرة مجتمعة الغالبية العظمى من السكان. وكانت هذه الظاهرة غير منفصلة عن طبيعة علاقات الإنتاج السائدة ومستوى تطور القوى المنتجة وواقع الوعي الاجتماعي والسياسي للسكان في فترات الحكم الأموي والعباسي أو في العهد العثماني في العراق أو في الفترات التي تلت ذلك، والتي لم تكن معزولة عن الطبيعة السياسية للحكم وادعائه الحكم باسم الدين في غالب الأحيان.

- ومع أن الحكم الأموي الذي ساد في العراق، ابتداءً من انفراد معاوية بالسلطة السياسية والسيطرة على القرار السياسي والتحكم غير المباشر بالقرار أو الفتوى الدينية والهيمنة على المسلمات والمسلمين، قد تميز بالفصل الفعلي والعملي بين الدولة والدين، أي بين الحاكم المطلق وبين الفقهاء من رجال الدين الذين اختصوا بشؤون الدين وتركوا شؤون الدنيا للحاكم الدنيوي، فأن الحكم الأموي ومن بعده الحكم العباسي قد أبقيا

الإسلام عنوانا كبيرا وعاما لدولتيهما، ولكنهما في واقع الحال فصلا بين الدين والدولة إلى حدود بعيدة أيضاً، ولكنهما كانا يلعبان باستمرار دورا حاسما في رسم وتوجيه وصياغة قرارات الفقهاء لصالح الحكام، ولم تكن تسمية الحاكم بالخليفة أو بأمير المؤمنين سوى غطاء للتأثير الواسع على فكر ومشاعر الناس الدينية ومساعدا لممارسة الاستبداد والإرهاب بحرية أكبر، إذ أن الحكم كان "ملكياً وراثياً" (خلافة وراثية) من الناحية العملية. وهكذا كان الأمر مع الحكم العثماني. فرغم أن الحكام العثمانيين تجنبوا بشكل عام إطلاق اسم خليفة على أنفسهم واكتفوا بلقب السلطان، كما مارسه قبلهم السلاجقة في العراق، إلا في حالة استثنائية واحدة، باعتبارهم ليسوا من قبيلة قريش المكية ولا من العرب، على وفق المعايير التي وضعت لمن يحتل مركز الخليفة في الإسلام في العهد العباسي.

- وسادت في هذه العهود ظاهرة التمييز إزاء الشعوب والأقوام الأخرى غير العربية، والأديان الأخرى غير الدين الإسلامي، سواء أكان ذلك إزاء الفرس، أم الكرد، أم التركمان، أم غيرهم من الأقوام، وسواء أكان ذلك إزاء المسيحيين، أم اليهود، أم الصابئة المندائيين، أم المجوس، أم الأيزيديين، أم المانويين أم غيرهم من أتباع الديانات الأخرى، باعتبارهم أدنى مستوى من العرب، أو بتعبير أدق، من العرب المسلمين! واتخذت هذه الظاهرة صيغاً متطرفة وشرسة وأساليب زجرية عنفية في التعامل مع الآخرين، وفيها الكثير من الغطرسة، عندما كان الآخرون يطالبون بحقوقهم المشروعة والعادلة، إذ غالباً ما اتهموا بالشعوبية وبتفسير خاطيئ لهذا المفهوم. لقد نشأت مشكلة حقيقية تتمثل في صورة "الأنا" عند طبقة الخاصة مقابل صورة "الآخر" للطبقة العامة، وصورة "الأنا" العربي مقابل صورة "الآخر" غير العربي، وصورة "الأنا" المسلم مقابل صورة "الآخر" غير المسلم. وكانت تتداخل صورة "الأنا" في مقابل تداخل صورة "الأخر" في الحالات الثلاث لتتحول إلى تمييز طبقي وإثني وديني في آن واحد، وأصبحت المصيبة عندها كبيرة والعواقب كارثية.

- لا شك في أن بعض فترات الحكم العباسي وفترة من فترات الحكم العثماني كانت أقل شدة في هذا الشأن وكانت العلاقات في ما بين الناس من مختلف الشعوب والأديان أكثر تسامحا وتعاونا، إذ لا بد من الإشارة إلى أن بعض الحكام لم يمارس مثل هذه السياسات التمييزية المعروفة بالشدة في الفترة الأولى من الحكم العباسي أو في سنوات حكم المأمون، في حين أن بعضهم الآخر مارسها بقسوة بالغة، وكذا الحال في فترات من الحكم العثماني، كما في زمن السلطان سليمان القانوني مثلاً. ولكن سياسة التمييز بمختلف صورها كانت حاضرة دوما على امتداد فترة الحكم الأموي والحكم العباسي، كما اتخذت أبعادا جديدة في فترة الحكم العثماني. ومع أن هذه الظاهرة السلبية التي مارسها الحكام قد وجدت تعبيرها في سلوك أفراد المجتمع، وبهذا القدر أو ذاك، إلا أنها مع ذلك كانت "العامة" من مختلف الأقوام أقل تأثراً بممارسات الحكام في قضايا التمييز الإثني والديني والمذهبي أو غير ذلك، في ما عدا تلك الفترات التي كان الحكام أو بعض شيوخ الدين يؤلبون الناس ويدفعون بهم لإيذاء الآخرين وممارسة التمييز ضدهم واعدين إياهم بولوج الجنة والعيش معاً وجنباً إلى جنب مع ولدان وحور. وهكذا تتكرر هذه المسرحية في الوقت الحاضر لا في العراق فحسبو بل وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً.

- كانت ظاهرة التمييز إزاء المرأة وسلب حريتها واعتبارها أدنى مستوى من الرجل في العقل والكفاءة والحقوق والواجبات عامة وسائدة في المجتمع العراقي على امتداد قرون طويلة، إذ كان وما يزال المجتمع في العراق يعتبر مجتمعا ذكوريا لا غير. فالمجتمع الذكوري لم يكتف باضطهاد المرأة وسلب حريتها وحقوقها وفرض السجن البيتي عليها وتوجيه الإساءات المتنوعة لها فحسب، بل اعتبرها ماكنة لإنتاج الأطفال والمتعة الشخصية أو موضوعاً للجنس وأداة لتنظيم البيت والمطبخ، رغم ما كان يقال "بأن المرأة كانت سيدة البيت، وكانت أو ما تزال تمتطي زوجها كما يمتطي الفارس حصانه"، ورغم التغيرات الكبيرة التي صاحبت المجتمع العراقي والديانات فيه عبر القرون المنصرمة. وكانت النظرة إلى المرأة سلبية باعتبار أنها أقل عقلاً من الرجل أو ناقصة العقل، وفق ما ورد في تفسير

بعض المجتهدين لما ورد في القرآن أو في موقف المسلمين منها. وكانت سياسات الخلفاء والولاة في الدول الإسلامية المتعاقبة تعبيرا صارخاً عن هذه النظرة الدونية إزاء المرأة والتي تجلت في التمييز المتعدد الجوانب ضدها وفي الاستبداد الذي أصبح قاعدة عامة في سلوك الرجل إزاء المرأة. وأصبح الحكام حينذاك "يمتلكون" عددا كبيرا جدا من الجواري والأمات والخصيان، إلى جانب أربع زوجات سمحت بها الشريعة الإسلامية. وهذه الظاهرة ما تزال قائمة في العديد من الدول العربية والإسلامية، ومنها العراق، وخاصة تلك الدول التي تعيش الماضي السحيق في الحاضر.

وفي ضوء هذه الملاحظات يطمح الباحث إلى إلقاء الضوء بشكل مكثف على البعض من هذه الظواهر التي يمكن أن تساهم في تحليل وتفسير نسبي لواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية والثقافية التي عاشها العراق على امتداد القرن العشرين. إنها محاولة لمعرفة الأسباب والعوامل التي كانت وما تزال تكمن وراء بروز ظواهر سلبية غير اعتيادية في حياة الشعب العراقي في المرحلة الراهنة، أسباب بروز مستبدين وطغاة متطرفين جدا وقساة ساديين لا تعرف الرحمة أو الشفقة طريقها إلى قلوبهم وعقولهم، ونرجسيين غلاة تتجسد فيهم الخطيئة بأقصى معانيها من أمثال الطاغية السادي والنرجسي صدام حسين الذي كان مصاباً بجنون العظمة والشيزفرينة، والذي حكم العراق بالحديد والنار حتى يوم سقوطهو والذي لم يتخل عن وقاحته وشراسته ونرجسيته حتى اثناء محاكمته، رغم معارضة الغالبية العظمى من بنات وأبناء الشعب العراقي لمثل هذا الحكم المطلق ولمثل هذا الحاكم المستبد والبغيض. ولكنها تميزت في الوقت نفسه، سواء أكانت بالنسبة للعراقيات والعراقيين في الداخل، أم الذين أجبروا على الاغتراب والعيش في الشتات، بالخصب الفكري والنشاط السياسي والمقاومة المستمرة من جانب المعارضة العراقية وجزء كبير من بنات وأبناء هذا الشعب، لما كان يجري في الوطن ومكافحة إرهاب السلطة الفكري والسياسي والجسدي والنفسي، ومكافحة الاضطهاد والاستغلال والحرمان والقهر الاجتماعي، رغم الجدب الفكري والسياسي العامين والثقافة الصفراء المؤدلجة التي

قام النظام بنشرها لأكثر من ثلاثة عقود عجاف في العراق وسعيه إلى نشرها في العديد من البلدان العربية وبين قوى غير قليلة، وخاصة بين الشباب.

إن هذا الكتاب يعتبر محاولة لا تريد الكشف عن طبيعة النظم السياسية التي حكمت العراق خلال سنوات القرن العشرين فحسب، بل تسعى إلى معرفة وتشخيص بعض الخصائص التي تلتقي عندها مجموعات غير قليلة من القوى السياسية العراقية، التي لا تختلف كثيرا عن الخصائص التي تميز بها النظام المقبور في العراق. وفي كتابي الموسوم "ساعة الحقيقة.. مستقبل العراق بين النظام والمعارضة" (بيروت ١٩٩٥) وكذلك في كتابي الموسوم "الماساة والمهزلة في عراق اليوم" (دار الكنوز الأدبية بيروت ٢٠٠٠"، توقعت بأن المعارضة العراقية إن تسلمت السلطة في العراق سوف لن تختلف كثيراً عن القوى الحاكمة أو الحاكم بأمره، بغض النظر عن العباءة التي تحاول التبرقع بها أو الواجهة التي تتستر بها. أي أنها سوف تمارس ذات السياسة التي مارسها الطاغية صدام حسين وتستخدم ذات الأساليب التي استخدمها في البقاء في الحكم والهيمنة على الشعب. وقد برهنت الحياة مع الأسف الشديد وإلى حدود بعيدة صواب هذا الاستنتاج. ومن هنا تبرز أهمية العمل على مسألة مركزية هي:

العمل على إعادة تربية وتكوين الإنسان العراقي وتحصين الفرد عموما، والقوى السياسية العراقية خصوصا، بلقاحات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والاعتراف بالآخر واحترامه وممارسة حقوق القوميات والعدالة الاجتماعية، بالكره الشديد والرفض الكامل للاستبداد، والظلم، للاستغلال والاضطهاد والإرهاب والعسف والقتل، وكذلك الرفض الكامل للفكر الشمولي وللطغاة والمستبدين وللسياسات الدكتاتورية التي يمارسونها، والرفض الكامل للعنصرية والتمييز العنصري أو الإثني والديني والمذهبي أو القبلي أو العداء "للآخر" وإصدار الأحكام المسبقة ضده، أو العيش دون دستور ديمقراطي أو عدم احترام القانون من جانب الدولة والسلطة السياسية والمجتمع، تعتبر أبرز مهمة من مهمات هذا البحث المتواضع الذي يسعى الباحث إلى وضعه بين أيدي القارئة العراقية والقارئ

العراقي في الداخل والخارج، وكذلك بين أيدي كل الذين اكتووا بجحيم الطاغية صدام حسين ونظام حكمه الشمولي أو جحيم الطغاة في كل مكان، وبين أيدي كل قارئات وقراء العربية.

لا نأتي بجديد إن قلنا بأن ليس من وراء هؤلاء الحكام أو المعارضة المشابهة للحكام سوى فقدان الحرية الشخصية وانتهاك الكرامة الإنسانية، سوى الجوع والحرمان والبؤس، سوى السجن والتعذيب والقتل، سوى الحرب والموت. والظلم إن دام دمَّر، كما قيل في الحكم القديمة التي ما تزال وستبقى تحتفظ بصحتها وحيويتها دوما. وفي هذا الدمار والبؤس والعسف عاش الشعب العراقي أكثر من أربعة عقود، الذي تفاقم سنة بعد أخرى، مما أكد صحة ومصداقية هذه الحكمة القديمة. فنزيف الدم لم ينقطع والسجون لم تفرغ، وماكنة التعذيب لم تتوقف، والضحايا استمرت بالتساقط واتسعت دائرتها حتى يوم سقوط النظام. والمقابر الجماعية التي تكتشف في الوقت الحاضر ومجازر الأنفال والتهجير والتعريب القسري تأكيد صارخ على ذلك.

ورغم سقوط النظام الدكتاتوري، فما زال الناس في العراق يعانون من أوضاع تحمل ذات السمات التي عانى الناس منها كثيراً، وسيبقى يعاني في المستقبل أيضاً، ما لم يسع الجميع، نساء ورجالا. شيبا وشبابا، إلى مقاومة هذه الظواهر والتصدي لها والسعي الدؤوب لاجتثاثها من المجتمع ومن عقلية السياسيين المحترفين وغيرهم ومن عقليتنا أيضاً، ومن أجل أن نجعل من مبادئ الحرية والديمقراطية وشرعة حقوق الإنسان والتعددية الفكرية والسياسية والثقافية والتداول السلمي والديمقراطي البرلماني للسلطة واحترام القانون وممارسة بنود الدستور جزءاً من وعينا السياسي والاجتماعي والثقافي الفردي والمشترك وممارساتنا اليومية، وجزءا من وعينا بوجودنا على هذه الأرض، وجزءاً من حياتنا اليومية وتطورنا ومستقبل الأجيال القادمة، وجزءاً أصيلا من أساليب وقيم تربيتنا لبنات وأبناء الأجيال الجديدة التي تولد في العراق أو في الغربة، جزءاً من ثقافتنا.

إن الإرهاب الذي تفجر في العراق في أعقاب سقوط النظام كان متوقعاً، فهي جزء من تداعيات الحروب. وهي نشأت لأسباب عدة، منها بشكل خاص:

- الطريقة غير الطبيعة التي تم بها إسقاط النظام الدكتاتوري، أي عبر الحرب والتدخل الخارجي وإعلان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وموافقة مجلس الأمن الدولي على ذلك رسمياً ورفض الشعب العراقي وقواه السياسية التي ناضلت ضد النظام الدموي للاحتلال، بعد أن عجزت قوى المعارضة السياسية تغيير الدكتاتورية وتأمين المجتمع الديمقراطي للشعب بكل مكوناته القومية والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية. ولا شك في أن قرار رفع الاحتلال عن العراق رسمياً من جانب مجلس الأمن الدولي قد اقر بضرورة تحقيق ذلك عملياً خلال الفترة القادمة، ليتمكن العراق من أن يلعب دوره الفعال والمستقل في سياسة المنطقة بأسرها.

- التركة الثقيلة التي خلفها النظام بعد سقوطه وأجواء العنف والقسوة والكراهية التي اشاعها في المجتمع والعجز عن فهم مضامين الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحدودها الفعلية.

- الاستعدادات التي اتخذها النظام المخلوع قبل سقوطه لمواجهة القوات الأجنبية والقوى السياسية العراقية التي كانت معارضة لنظامه ومحاولة العودة إلى السلطة ثانية، رغم معرفته بكره الشعب له والذي لم يدافع عنه عند الحرب، بل كان يتمنى سقوطه والخلاص منه.

- الإرهاب المتطرف الذي تمارسه الأحزاب السياسية الإسلامية المتطرفة والتكفيرية التي لا تمت إلى واقعنا الراهن بصلة، بل تعود إلى عهود غابرة لا مكان لها في القرن الحادي والعشرين، وهي التي تقيم تحالفاً سياسياً إرهابياً مع قوى النظام الدكتاتوري وأجهزته القمعية السابقة ومع غيرها من القوى الظلامية.

- شعور بعض القوى السياسية والدينية والمذهبية بأنها الخاسرة من سقوط النظام، وأخرى بأنها الرابحة من ذلك السقوط، في حين أن ليس هناك من خاسر غير قوى الإرهاب والظلام والدكتاتورية، وأن ليس هناك من رابح غير الشعب بكل مكوناته. إلا إن المهيمن

على السلطة يمارس نهجاً يؤكد وجود جمهرة خاسرة وأخرى رابحة وعلى أسس دينية ومذهبية، وهي المشكلة الكبيرة التي تدمر الهوية الوطنية والمواطنة في العراق.

- تفاقم تدريجي فاحش للنزعة الطائفية السياسية لدى الأحزاب الإسلامية السياسية القائمة على أساس المذهب وتجليات ذلك على أعضاء ومؤيدي تلك الأحزاب وانعكاساتها السلبية على العلاقات الإنسانية في المجتمع، والتي يمكن أن تهدد وحدة المجتمع العراقي وتطوره وتقدمه المنشود.

- الأساليب غير العقلانية والسيئة التي مارستها قوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية مع السكان وتشجيعها مسألتين سلبيتين هما الطائفية والعشائرية، في محاولة منها للتقرب إلى الناس وتجاوز الأحزاب الوطنية المدنية والعلمانية التي كافحت ضد النظام المخلوع، إذ تسببت هذه السياسة الخرقاء في نشوء إشكاليات جديدة سيبقى يعاني منها المجتمع فترة غير قصيرة قادمة. كما أن قوات الاحتلال لم تتعامل مع الواقع العراقي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بل عسكرياً بشكل خاص. كما ارتكبت أخطاء فادحة وفاحشة لا تعود غلى حضارة القرن الحادي والعشرين والادعاء بالدفاع عن حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية في التعامل مع السجناء في سجن "أبو غريب" أو في حالات كثيرة مماثلة أخرى.

- ولم تكن قوى المعارضة العراقية في مستوى المسؤولية والأحداث من جهة، واندفاع بعضها ليحيي الطائفية باعتبارها ردة فعل لسياسات النظام المقبور الطائفية من جهة ثانية. وهي خطيئة كبرى بحق العراق ومستقبله المنشود.

إن سقوط النظام وفر أرضية صالحة فقط، وعلينا حرث وزراعة هذه الأرض الطيبة والمعطاءة ببذور المحبة والحرية والديمقراطية والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي وبالفيدرالية والمساواة والعدالة الاجتماعية، الاعتراف بحقوق الإنسان وحقوق وحقوق المرأة ومساواتها بالرجل وحقوق القوميات الأخرى وتوطيد الأمن والسلام والصداقة مع شعوب العالم، لنحقق عبرها ما كان وما يزال يصبوا إليه هذا الشعب بقومياته ومكوناته الأخرى.

إن ما زرع من قبل الحكام الجدد في عراق ما بعد صدام حسين حتى الآن سوف لن يحصدوا غير العاصفة!

الكتاب الذي أضعه بين أيدي القارئات والقراء يتكون من أحد عشر مجلدات. المجلد الأول والمجل الثاني يشكلان المدخل لدراسة أحداث القرن العشرين، في حين تتركز المجلدات التسعة الباقية بأحداث القرن المذكور.

يبحث الكتاب أو المجلد الأول في بعض أبرز سياسات الدولة الأموية والدولة العباسية في العراق وتأثيراتها على المجتمع العراقي وعلى شخصية الفرد العراقي والتي يمكن ان تجد تعبيرها الصارخ في سلوك الإنسان في الفترات اللاحقة، مع كل ما يتراكم على هذا السلوك من جديد خلال العهود اللاحقة.

يتضمن هذا الكتاب ١١ فصلاً موزعة إلى مباحث عدة.

الكتاب الأول

المدخل

لمحة مكثفة من واقع العراق في العهدين الأموي والعباسي

الفصل الأول

عوامل نهوض وسقوط الدولة الأموية في الشام

مارس النبي محمد بن عبد الله نهجاً فكرياً وسياسياً جديداً في شبه الجزيرة العربية لنشر مبادئ الدعوة الإسلامية في مكة والمدينة والمناطق المجاورة وتمكن من استقطاب كثرة من الناس لدعوته. لم تكن الدعوة الإسلامية منغلقة على نفسها، بل كانت دعوة تبشرية تسعى إلى كسب الناس إليها وضمهم إلى الدين الإسلامي باعتباره آخر الديانات السماوية. وبالتالي لم يقتصر الكسب الجديد لعبدة الأوثان فحسب، بل شمل دعوة أتباع الديانات الأخرى لتتحول إلى الدين الإسلامي. وهي الرسالة التي حملها قادة "الفتح" الإسلامي وجيوشه والدعاة إلى المناطق والأقوام الأخرى. وكان لا بد لهذا النهج الذي اختطه والمبادئ والأفكار التي بشر بها والسياسات التي اتبعها والأساليب التي مورست حينها، ومن بعده الخلفاء الراشدون، في توسيع الدعوة الإسلامية ومن أجل كسب المزيد من الناس وضمهم إلى الدين الإسلامي عبر عمليات احتلال مناطق جديدة في العالم ووضع شعوبها تحت الحكم العربي الإسلامي، أو ما أطلق عليه ضمن "ديار السلام"، أي الإسلام، بعد أن تم اعتبار جميع الديار الأخرى التي لم تدخل إلى الخيمة الإسلامية ب "ديار حرب"، أي "ديار الكفر" إذ كانت المجموعة الأخيرة من المناطق والشعوب مرشحة لحروب "الفتح" والاحتلال من قبل جيوش المسلمين. كان لا بد لمثل هذا النهج أن يساهم في توسيع رقعة الأراضي المحتلة والخاضعة للدعوة الإسلامية وعدد السكان الخاضعين لسيطرة القوات العربية المقاتلة من جهة، وأن يتطور الاحتكاك والتفاعل في ما بين العرب المسلمين القادمين من شبه الجزيرة العربية، وهي منطقة بداوة فعلية، وبين سكان البلاد المفتوحة والمحتلة حديثا من غير المسلمين من مختلف الأقوام والأديان، وأن يحصل التفاعل والتأثير المتبادل في ما بينهم

من جهة أخرى، وأن يقود كل ذلك موضوعيا، وارتباطا بطبيعة الحكام من قادة دينيين وسياسيين وعسكريين، إلى حدوث تحول نوعي سريع نسبيا في النهج العام وفي السياسات اليومية وفي الإدارة وممارسة الحكم وفي مضمون العلاقة بين البشر وسبل التعامل مع الشعوب والبلدان التي جرى احتلالها من جانب قوات الإسلام وفُرضت الوصاية عليها. وكان لا بد، من أجل تأمين تحقيق أهداف الحملات العسكرية التي كانت تقودها قوات الإسلام في الفترات اللاحقة، أن تتخذ الدعوة أبعادا أخرى غير الأبعاد والأهداف التي كانت تحرك محمداً وقلة من صحبه نحو الفتح في بداية الدعوة، كما أن سبل التعامل مع شعوب الأراضي المفتوحة والمحتلة قد أصبحت أكثر فأكثر في غير صالح تلك الشعوب. وكان لا بد لمثل هذا التحول النوعي أن يحصل فعلا بسبب التغيرات الجوهرية الواسعة التي جرت على بنية وذهنية وأهداف القوى التي كانت تقود الحملات العسكرية الملتزمة بالدعوة وبالمبادئ التي كانت ما تزال حديثة العهد أو طرية في أذهان الناس، وحيث كان محمد ما يزال يساهم في توجيه وتفسير ما كان يقصده بتلك المبادئ أو يراد منها، وبسبب المصالح التي كانت ترتبط بها تلك القيادات العسكرية والدينية. وتشير الأخبار والمعلومات المنقولة عن تطور الدعوة في تلك الأيام الخوالي إلى أنها كانت قد توجهت في بدايتها صوب الفقراء والمعوزين ومتوسطي الحال وصغار التجار من بنات وأبناء مكة ومن ثم يثرب بعد الهجرة، في حين أنها قد توسعت وتوجهت بعد صلح الحديبية، وعبر المساومة المعروفة التي توصل إليها محمد مع بيت آل سفيان لضمان نجاح الدعوة وتوطدها، إلى أرستقراطية قريش ومكة المتنفذة من أجل إدخالهم في دين الإسلام والاستفادة منهم لصالح هذه الدعوة. وكانت هذه الأرستقراطية المكية القريشية لها أهدافها الخاصة، إذ أنها كانت تطمع في الاستفادة من الدعوة المحمدية الجديدة، بعد أن عجزت عن التصدي لها والإجهاز عليها، من خلال احتوائها واستخدامها لأغراضها الاقتصادية والاجتماعية، وفي احتلال مواقع ومناطق جديدة

تستفيد منها في نشاطها التجاري والاقتصادي وعمليات الفتح القادمة[٣]. فسعت بوضوح إلى تعزيز مواقعها وإلى رفع دورها وزيادة نفوذها وضمان تأثيرها المباشر وقيادتها الفعلية لقوات الإسلام، التي كانت تتحمل عبء الفتح، من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها الحيوية في المناطق التي كانت "تفتح" باسم الدعوة الإسلامية، وإلى إبعاد العناصر الأكثر أيمانا بالدعوة والأكثر التزاما بالمبادئ التي جاء بها محمد بن عبد الله. وكتب التاريخ تشير بوضوح إلى أن الفتوحات الإسلامية قد وفرت إمكانيات كبيرة لهذه القوى الانتهازية والطامعة باتجاهات أساسية عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إخضاع شعوب ومناطق كثيرة ووضعها تحت سيطرة القواد والقوات الإسلامية وتكوين إمبراطورية واسعة الأرجاء والنفوذ.
- نشوء إمكانيات جديدة أمام الكثير من هؤلاء القادة لفرض هيمنتهم على ثروات وأراضي الشعوب المحتلة واستثمارها واستغلال الفلاحين فيها لصالحهم وتأمين الحصول على الامتيازات والمكاسب المادية والمالية الكبيرة والمتنوعة، إضافة إلى المكانة الاجتماعية والجاه والنفوذ السياسي والتأثير المتعدد الجوانب والأغراض من خلال المشاركة بتلك الفتوحات.
- نشوء مصالح مشتركة للقواد العسكريين والسياسيين والقيادات الدينية وحاشياتهم العاملة في القوات المشاركة في معارك نشر وتثبيت الإسلام وعمليات الفتح العسكرية والاحتلال وازدياد الرغبة في توسيع رقعة الاحتلال لا لنشر الدعوة فحسب، بل من أجل الحصول على المزيد من الأراضي والثروات والمكاسب المادية، إلى جانب كسب الأفراد لإشراكهم في حروب الفتح القادمة أو لخدمة أغرأض أخرى.

---

٣ شعبان، محمد عبد الحي محمد. صدر الإسلام والدولة الأموية ٦٠٠-٧٥٠ م (١٣٢) هجرية. الأهلية للتوزيع والنشر. بيروت. ١٩٨٧. ص٢٦-٧١.

• والمعلومات التاريخية تشير إلى تسارع غنى وثروة الكثير من تلك القيادات السياسية والدينية والعسكرية منذ نهاية خلافة عمر بن الخطاب وبداية تولي عثمان بن عفان الخلافة على الديار الإسلامية، رغم أن مجموعة كبيرة وخيرة من صحابة محمد قد تصدت لهذه الاتجاهات ولكنها عجزت عن إيقافها أو حتى الحدّ منها. وكان علي بن أبي طالب وأبو ذر الغفاري هما من ابرز هؤلاء الصحابة.

• وكانت الطريقة التي يعمل بها الولاة والقادة العسكريون قد ساهمت في أن يكون القادة أنفسهم سادة المجتمع والفئة العليا من الطبقة الأكثر رفاهية، وكان في مقدورهم مساعدة بقية أبناء هذه الطبقة على زيادة ثرواتهم أو حتى معاقبتهم من خلال مصادرة ثروات البعض منهم لأي سبب كان. وإذ برزت هذه الظاهرة في فترة الخلفاء الراشدين واتسعت في فترة الحكم الأموي، فأنها أصبحت السمة المميزة في المرحلة الثانية والثالثة من العهد العباسي. وكان يلوح للبعض من دارسي أوضاع الخلافات العربية بأن الخلفاء، وبسبب تلك العقوبات والمصادرات، كانوا لا ينطلقون في حكمهم من مواقع طبقية أو يتصرفون بحس اجتماعي فئوي، بل كانت مصلحتهم الخاصة هي المحدد لذلك. ويبدو لي أن هذا التقديرلا خاطئ، إذ أن المصالح الخاصة وتلك العقوبات التي كان ينزلها الخلفاء ببعض الأغنياء كانت لا تنفي الارتباط الأسري، ومن ثم الفئوي أو الطبقي بين الحاكم، وهنا الخليفة، وبين بقية أفراد الأسرة والفئة الاجتماعية أو الطبقة التي يمثلها عملياً ويتبنى مصالحها، إذ أن الارتباط القبلي والفئوي الاجتماعي، أو ما يمكن أن يطلق عليه أيضاً بـ "الاصطفاف الطبقي" أو الاصطفاف الاجتماعي وبضمنه صيغته القبلية، لا ينفي المنافسة في ما بين أفرادها، ولا ينفي العقوبات التي يمكن إنزالها بهم عند خروجهم عن أسس معينة تضر بالأسرة أو الفئة الاجتماعية كلها، أو عند بروز حاجة معينة لدى الحاكم ذاته لا يجد غير العقوبات للحصول على ما يبتغيه لنفسه.

• ومارس بعض القادة العسكريين المسلمين أساليب بالغة القسوة والشراسة في التعامل مع الشعوب التي كان يراد فتحها واحتلال أراضيها، وخاصة تلك الشعوب التي

كانت تبدي مقاومة للمحتلين الجدد، بغض النظر عن الدعوة التي يحملونها أو أية أهداف أخرى يسعون إليها. فالمعلومات التاريخية تشير إلى أن القائد العسكري البارز في القوات الإسلامية، خالد بن الوليد، الذي تولى قيادة المسلمين في معارك فتح العراق وبلاد فارس، قد نفذ حملات دموية ضد الفرس والعراقيين في آن واحد بعد أن انتصرت جيوش الإسلام في "معركة أليّس" بحدود عام ٦٣٤ م على جيوش الفرس والقبائل العربية الموالية لها، حتى اصطبغ ماء النهر بدماء ضحاياه، علما بأنه نفذ تلك المجزرة البشرية البشعة، التي لم يكن بحاجة إليها أو إلى ذلك الذبح الأهوج للبشر، بعد أن حقق الانتصار. وسبب إصراره على تنفيذها يعود إلى قسم أدلى به بعد أن شاهد المقاومة العنيدة التي أبدتها القوات الفارسية والعربية الموالية لها في الدفاع عن منطقتهم. والمجزرة التي نفذت بعد هذه المعركة، نفذت أيضا في معركة القادسية بحدود عام ٦٣٥ م، وفي معركة جلولاء بحدود عام ٦٣٧ م، وفي معركة تكريت في حوالي عام ٦٣٨ م. نقل السيد باقر ياسين في كتابه الموسوم "تاريخ العنف الدموي في العراق" عن أولى تلك المعارك (معركة أليّس) عن كتاب البداية والنهاية لابن كثير من الجزء السادس ما يلي: "وبدأ القتال بين الطرفين وكان قتالا ضاريا وصبر المسلمون صبرا بليغا ... ثم جاء النصر ومالت الكفة لصالح المسلمين وبان النصر لهم "فنادى منادي خالد، الأسر ... الأسر، لا تقتلوا إلا من امتنع عن الأسر. فأقبلت الخيول بهم أفواجا يساقون سوقاً وقد أوكل بهم رجال يضربون أعناقهم في النهر، ففعل ذلك بهم يوما وليلة ويطلبهم في الغد وبعد الغد وكلما حضر أحد ضربت عنقه في النهر وقد صرف ماء النهر إلى موضع آخر فقال له بعض الأمراء: إن النهر لا يجري بدمائهم حتى ترسل الماء على الدم فيجري معه فتبَّر بيمينك فأرسله فسال النهر دماً عبيطاً"[٤].

---

٤ ياسين، باقر. تاريخ العنف الدموي في العراق. الوقائع – الدوافع – الحلول. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ط ١. ١٩٩٩. ص ٨٦. نقلا عن: ابن كثير. البداية والنهاية. الجزء السادس. دار أحياء التراث العربي. بيروت. ص ٣٨١.

• ولكن تلك الفتوحات، رغم ما جلبته من مكاسب ونفوذ وهيمنة للغالبية العظمى من القبائل العربية المشاركة، وخاصة لرؤساء القبائل والقواد العسكريين، عجزت عن تهدئة الصراعات المريرة حول النفوذ والدور الأول والقيادي وحول المكاسب والجاه بين تلك القبائل العربية وفي داخل البيوت المنحدرة من قريش وبين الكثير من الصحابة والقادة العسكريين الذين كانوا ينتمون إلى بيوت أو قبائل عربية عديدة، علما بأن هذا الصراع الذي كان موجودا قبل ظهور الدعوة المحمدية واستمر في فترة وجود النبي محمد، قد اتخذ أبعاداً جديدة بعد وفاته مباشرة وتركز على موقع القيادة من المسلمين، أي على مركز الخليفة ومراكز الولاة في المناطق المختلفة التابعة، والتي كانت تعني بدورها السيطرة على بيت المال وتوزيع الثروة المتراكمة وتحريك القوات وتنظيم معارك التوسع والفتوحات أو احتلال مناطق جديدة لأغراض الحصول على منافع اقتصادية للقواد العسكريين ورجال الدين والمحاربين المبّرزين.

• وكان واضحا بأن مجاميع من المسلمين كانت تمنح ثقتها إلى هذا الصحابي أو ذاك، إذ كانت ترى فيه الشخص المناسب لاحتلال مركز الخلافة ومواصلة الدعوة وتدعوه إلى أخذ زمام المبادرة في هذا الصدد. وهكذا توزعت ولاءات المسلمين في أعقاب موت النبي محمد على عدد من الصحابة، وكان هذا الأمر طبيعيا ومفهوما أيضا، إذ أن المصالح كانت متباينة، وكانت تلك المجموعات ترى بأن هذا الخليفة أو ذاك هو القادر على تحقيق مصالحها ويعبر عن آمالها ورغباتها. وهي الظاهرة التي تستحق الإشارة إليها، إذ أنها تجلت حينذاك في الانشطار الاجتماعي للمسلمين وتوزع تأييدهم على صحابة الرسول أولاً، والأخذ بمبدأ الأمر شورى بينهم" ثانياً. وبرز هذا الانشقاق بشكل واضح بعد اغتيال الخليفة الثاني عمر بن الخطاب وبدء الاختيار بين علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان. ففي الوقت الذي وقف الفقراء من المسلمين إلى جانب علي بن أبي طالب سعياً منهم إلى منحه ثقتهم، كان رأي التجار القرشيين والميسورين والأرستقراطية المكية إلى جانب اختيار عثمان بن عفان. وفي ضوء ذلك توزع الولاء فيما بعد بين البيتين القرشيين على نحو خاص. وكان

علي بن أبي طالب ينحدر من أسرة عبد المطلب بن هاشم الفقيرة، في حين كان عثمان ينحدر من أسرة أمية بن عبد شمس الغنية، أو من الجناح الأرستقراطي لعائلة عبد مناف المكية الأكثر غنى. ولوحظ ذلك الانشطار الشعبي بشكل صارخ في الموقف من خلافة علي بن أبي طالب، ومن بعده الحسن أو الحسين، وهما من أبناء علي بن أبي طالب من زوجته فاطمة الزهراء بنت الرسول محمد، من جهة، ومن معركة الجمل وخلافة معاوية بن أبي سفيان وولده يزيد وآل أمية من بعدهما من جهة أخرى.

- حصول احتكاك حضاري أوسع من السابق بين عرب البادية والمدن الصحراوية وبين سكان الحضارات القديمة والمتقدمة، سواء أكان ذلك بالنسبة للحضارة البيزنطية، أم الحضارة الساسانية الفارسية، أم تراث وبقايا الحضارات القديمة في العراق وسوريا ومصر والدولة الإغريقية، التي لعبت دورا كبيرا في عملية بناء الدولة الجديدة وفي بنية وسلوك الحكم الأموي في الشام والحكم العباسي في بغداد.

وساهم كل ذلك بدور ملموس في إحداث تغييرات مهمة في عقلية وأساليب حكم وعمل ونشاط العرب الذين تركوا البادية خلفهم لا في الحجاز حسب، بل وفي المناطق التي جرى احتلالها وإخضاع سكانها لهم. وقد كان هذا واضحا في التوجيهات والتعليمات التي كان يقدمها عمر بن الخطاب إلى الولاة بعد فتحهم لمناطق جديدة، كما حصل في العراق مثلا، سواء أكان ذلك بالنسبة للموقف من الأرض، أم بالنسبة للخراج، أم بصدد سبل التعامل مع الناس من غير المسلمين ومن أديان أخرى. إذ كان عمر بن الخطاب، بما عرف عنه من عدل واحترام للصحابة، يسعى، قبل إصدار أي قرار بشأن صيغة التعامل مع قضية معينة في المناطق المفتوحة حديثا، إلى الإلمام بالواقع القائم في تلك المناطق والأسس التي كانت تقوم عليها العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مثلا، ثم يعمد إلى استشارة الصحابة ليتوصل معهم إلى قرار معين يوجه به عامله في هذه المنطقة أو تلك ويلزمه على العمل بموجبه. وكان هذا الأسلوب في التعامل يساهم في تجنيب تلك المناطق جملة من الإشكاليات والتعقيدات غير الضرورية، رغم انه لم يكن يعني وضع حد نهائي للتناقضات والصراعات

التي كان لا بد لها أن تنشأ هناك بحكم طبيعة الاحتلال وبحكم وجود قوى منتصرة وأخرى خاسرة، وبحكم المصادرات التي كانت تقع على الأموال المنقولة وغير المنقولة للسكان من أصل البلاد، باعتبارها أسلاب حرب لا غير. وكانت سطوة المحتل وإجراءاته ثقيلة جدا وتزداد ثقلا وشدة وقسوة عندما كان أصحاب الأرض يقاتلون بشجاعة، وربما بشراسة عادلة، دفاعا عن وطنهم ويرفضون الاستسلام للمحتل الجديد بسهولة.

واتخذ هذا الصراع منذ اغتيال عمر بن الخطاب وتولي عثمان بن عفان الخلافة من بعده أسلوبا جديدا في التخلص من الخصوم السياسيين. وإذ اختلفت الآراء بشأن أسباب اغتيال عمر بن الخطاب، فأنها لا يمكن أن تخرج أو تبتعد كثيراً عن عدم ارتياح قوى سياسية واقتصادية واجتماعية معينة من سياسات عمر بن الخطاب ومن مواقفه إزاء العناصر الفاسدة من الولاة[٥]. كما عمدت القوى التي كانت على خلاف مع الخليفة الثالث عثمان بن عفان، سواء على طريقة حكمه أم نهجه ومواقفه، إلى أسلوب الاغتيال السياسي للخلاص منه ومن ولاته وقادته العسكريين الذين دب في صفوف أغلبهم الفساد والظلم والاستغلال، إضافة إلى ممارسة عثمان بن عفان نفسه أساليب المحسوبية والمنسوبية في تعيين الولاة والمسؤولين والقواد العسكريين، حيث أحتل آل أمية المراكز الأساسية في المناطق التي تم فتحها والهيمنة عليها من جانب قوات المسلمين. وكان عثمان بن عفان نفسه، الذي ينحدر من هذه العائلة القرشية الكبيرة، من كبار تجار وأغنياء مكة. ويمكن اعتبار هذا الأسلوب المتطرف (الاغتيال السياسي) في العمل السياسي ظاهرة جديدة وبادرة خطيرة في حياة الإسلام والمسلمين حينذاك والذي أنتشر فيما بعد ليكون ضحيته الثالثة علي بن أبي طالب، ومن ثم الحسن بن علي بن أبي طالب والكثير من أحفاد علي بن أبي طالب وأحفاد الحسن والحسين، والكثير من الصحابة من الخلفاء والولاة والشخصيات البارزة في الدولتين

---

٥ العلوي، هادي. فصول من تاريخ الإسلام السياسي. "الاغتيال السياسي في الإسلام." مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. الطبعة الأولى. نيقوسيا. ١٩٩٥. ص ٢٠٩.

الأموية والعباسية والدولة العثمانية لاحقا[٦]. وهو ما يزال أحد الأساليب الواسعة الانتشار في العراق وفي عدد من الدول العربية الحديثة وكذلك الدول الإسلامية.

لم يبق الاختلاف بين المسلمين محصوراً في الموقف إزاء الخلافة فحسب، بل اتسع مع مرور الزمن ليشمل مختلف السياسات والمواقف وتفسير القرآن والسنة النبوية. وبالتالي نشأت أرضية رحبة لمزيد من التباين والاختلاف والصراع في ما بين المسلمين وفي مختلف أمصارهم، والذي تجلى فيما بعد في التشريع الديني وفي نزاعات لا حصر لها. وكان هذا الصراع طبيعيا وموضوعيا للعوامل التالية:

١. حصول تغيرات وتحولات واسعة وحقيقية في واقع المجتمعات العربية أو المجتمعات التي خضعت للحكم العربي "الإسلامي"، إذ لم يعد معها ممكنا ممارسة ذات الأساليب والأحكام التي كانت تستخدم في مجتمعات الجزيرة العربية.

٢. نشوء (أو) وتطور وتغير ملموس في المصالح الحيوية للفئات الاجتماعية في الدولة الجديدة والصراع في ما بين القبائل وقياداتها "السياسية" حول السلطة أو النفوذ والثروة والجاه والمكانة الاجتماعية.

---

٦ جرت أول محاولة تآمر للاغتيال السياسي في بداية الدعوة المحمدية عندما اتفقت بعض القوى القرشية المناهضة للدعوة في ما بينها على قتل محمد بن عبد الله والخلاص من دعوته وهي في مهدها وقبل استفحال أمرها، إلا أن هذه الخطة قد فشلت بعد أن انكشفت المؤامرة وغادر محمد مع مجموعة من صحبه مكة مهاجرا إلى يثرب (المدينة) تاركاً عليا يرقد في فراشه، مما أفشل خطط المتآمرين. والجدير بالإشارة إلى أن تلك الفئات التي كانت تنتمي إلى الأسر القرشية الغنية والأرستقراطية المكية هي التي هيمنت فيما بعد على الحكم ابتداءً من خلافة عثمان بن عفان على نحو خاص، إذ لم يكن في مقدور علي بن أبي طالب في فترة خلافته القصيرة التخلص من دورهم في حياة المسلمين، رغم ما أجراه من تغييرات في الأمصار التي كانت خاضعة للخلافة الإسلامية ولا حتى تغيير جميع الولاة المعينين على تلك الولايات. ك. حبيب

٣. بروز تفسيرات واجتهادات عديدة ومتنوعة للآيات القرآنية وأحاديث النبي محمد أو السنة النبوية بالارتباط مع التغيرات التي كانت تجري في تلك المجتمعات من جهة، ومع تباين المصالح التي كانت تحرك أصحاب التفسير من جهة ثانية. فقد ظهرت قوى أصولية أو سلفية تريد ممارسة ما جاء في القرآن وما ورد على لسان محمد أو تطبيق السُنة بحذافيرها، وأخرى ترى في ذلك تغييبا للزمن المتحرك والواقع المتغير والمصالح المتباينة، بغض النظر عن النوايا التي كانت تحرك المجموعتين. وقد أطلق على أتباع هذين النهجين في النظر إلى أمور المسلمين بأهل النقل وأهل العقل في الإسلام. وهما مصطلحان يعبران عن جوهر التباين بين الاتجاهين النقلي المنغلق على نفسه والجامد على الماضي، والاتجاه العقلي المنفتح على الحوار والقادر على التجدد النسبي.

لم تساعد الظروف الموضوعية التي سادت في مركز الدعوة الإسلامية في فترة الرسول محمد أو سنوات إدارة الخلفاء الراشدين لشؤون المسلمين ولا في تجربتهم القصيرة على إرساء أسس قيام دولة عربية أو إسلامية جديدة تستند إلى إدارة حكومية ومؤسسات فعلية. فالقيادة كانت دينية – عسكرية ميدانية تعتمد بالدرجة الأساسية على الخليفة الفرد وعلى اقرب الصحابة والقادة العسكريين إليه، في تمشية أمور الرعية من خلال إدارة شؤون بيت المال والعلاقة بالولاة واتخاذ قرارات القيام بفتوحات جديدة وإدارة شؤون الحرب والمناطق المفتوحة. حتى عملية اختيار الخلفاء الراشدين لم تنهض على أسس واضحة واختلفت طبيعة القيادة والمهمات من خليفة إلى آخر. والالتزام بموضوع الشورى لم يكن مفهوما تماما في الممارسة العملية، إذ أنه في كل الأحوال غُيّب دور وحق المسلمين كأفراد في اختيار المسؤولين عنهم، بل اشتد في فترات لاحقة وشمل الصحابة والوجوه البارزة في الإسلام التي غُيّبت هي الأخرى أيضا. وفي أعقاب اغتيال عثمان بن عفان لم يبرز الاختلاف بين أهل مكة والمدينة والمناطق التابعة على من يخلف عثمان فحسب، بل أمتد الخلاف ليشمل قضايا عديدة، إذ تنوعت وتبلورت واتسعت تلك الاختلافات والخلافات فيما بعد وأصبحت أكثر التباسا وتعقيدا وأشد صراعا حيث اقترنت بالقوة والعنف وخوض المعارك

الدامية من أجلها، والتي تجلت لا في حياة الخليفة علي بن أبي طالب ومنافسته على الخلافة والتباين معه في المواقف فحسب، بل وفي الفترة التي أعقبت اغتياله. ويشير الإمام الشهرستاني إلى ذلك حيث كتب يقول: " وانقسمت الاختلافات بعده إلى قسمين: أحدهما الاختلاف في الإمامة" والثاني الاختلاف في الأصول. والاختلاف في الإمامة على وجهين: أحدهما : القول بأن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار" والثاني: القول بأن الإمامة تثبت بالنص والتعيين"[٧]. ومع ذلك فأن الفترة الأولى بعد وفاة محمد مباشرة مكّنت جماعات الأنصار والمهاجرين من معالجة موضوع الخلافة بالحوار والأساليب السلمية وبعيدا عن العنف واستخدام السيف بخلاف الفترة اللاحقة التي أعقبت تولي عثمان للخلافة. وكانت فترة خلافة عثمان بن عفان وطريقته في إدارة شؤون المسلمين وما نشأ عن ذلك من تعقيدات سببا في تفاقم الخلافات والصراعات بين المسلمين. وتوجه المخالفون لسياسات عثمان بن عفان وولاته في الأمصار المختلفة إلى المدينة وحاصروا داره وطالبوه باختيار أحد ثلاثة مقترحات قدمت له، ولكنه رفضها جميعا، واستخدم الرفض حجة للهجوم على داره وقتله[٨]. قال صاحب كتاب "الملل والنحل" الإمام الشهرستاني بهذا الصدد، وعند ذكره للخلافات العشر التي بدأت بين المسلمين، ما يلي: الخلاف التاسع: في أمر الشورى واختلاف الآراء فيها" واتفقوا كلهم على بيعة عثمان رضي الله عنه، وانتظم الأمر، واستمرت الدعوة في زمانه، وكثرت الفتوحات، وامتلأ بيت المال، وعاشر الخلق أحسن الخلق،

---

٧ الشهرستاني، الأمام أبو الفتح محمد عبد الكريم. الملل والنحل. تخريج محمد بن فتح الله بدران. الطبعة الثانية. مكتبة الأنجلو المصرية– القاهرة.. ص ٣٢. النهابر تعني المهالك.

٨ إمام، عبد الفتاح إمام د. الطاغية – دراسة فلسفية لصور الاستبداد السياسي – سلسلة عالم المعرفة ١٨٣. سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب –الكويت. مارس/آذار ١٩٩٤. ص ١٩٧.

وعاملهم بأبسط يد" غير أن أقاربه من بني أمية قد ركبوا نهابر* فركبته، وجاروا فجير عليه، ووقعت في زمانه اختلافات كثيرة، وأخذوا عليه أحداثا كلها محالة على بني أمية:..."[٩] وازدادت التعقيدات مع تنامي عمليات الفتح الإسلامي لأراضي الشعوب الأخرى، حيث لم تعد استشارة الصحابة بكافية للحكم أو لتسيير دفة الدولة المتسعة أفقيا.

وقد رافقت نهاية عهد الخلفاء الراشدين وبداية نشوء الدولة الأموية ظواهر عديدة كانت لها عواقب سلبية على طبيعة هذه الدولة ونهجها وسياساتها إزاء المسلمين وإزاء الشعوب الأخرى في البلدان التي فتحتها قوات الإسلام وضمتها إليها واعتبرتها جزءاً من الدولة العربية الجديدة. إذ لم تنهض الدولة الأموية باتفاق المسلمين ولم يتسلم معاوية بن أبي سفيان الخلافة، وهو المنحدر من عائلة أمية القرشية، بتأييد واسع من المسلمين، بل جاء نتيجة حرب طاحنة بعد نزاعات وصراعات مريرة ومتواصلة وبروز أكثر من مركز للحكم، كما عبر معاوية نفسه عن ذلك في ردّه على ترحيب رجال قريش به في المدينة حين صعد المنبر وقال متحديا إياهم: "أما بعد فإني والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم، ولا مسرة بولايتي، ولكني جالدتكم بسيفي مجالدة ..."[١٠]. كما جاءت بعد انتزاع التنازل من الحسن بن علي بن أبي طالب الذي كان هو الآخر يطالب بالخلافة باعتبارها حقاً من حقوق آل بيت علي بن أبي طالب. ففي الوقت الذي كان علي ابن أبي طالب خليفة للمسلمين في مقره في الكوفة، اتخذ معاوبن بن أبي سفيان من الشام مقراً له وأعلن عن نفسه خليفة على

---

* النهابر (بكسر الباء): المهالك، والأمور المتعددة الشديدة الصعبة، والحفر في الآكام. من هامش الشهرستاني في كتابه الملل والنحل. ص ٣٢.

٩ الشهرستاني، الأمام أبو الفتح محمد بن عبد الكريم. الملل والنحل. مصدر سابق. ص ٣٢ ٢

١٠ إمام، إمام عبد الفتاح د. الطاغية – دراسة فلسفية لصور الاستبداد السياسي–. عالم المعرفة ١٨٣، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت. مارس/آذار ١٩٩٤ م. ص ١٩٩.

المسلمين. لقد حاول الأخير استثمار التحكيم الذي جرى على الخلافة بعد رفع القرآن وتوقف القتال في معركة صفين عام ٣٧ هجرية و٦٥٧ ميلادية ليعلن عن نفسه خليفة. رفض التحكيم من قبل علي بن أبي طالب وأتباعه، وكذا الخوارج[١١]، إلا أنهم رفضوا علياً أيضاً، ولكن تشبث معاوية بنتيجة التحكيم ومارسه إلى حين اغتيال علي بن ابي طالب، عندها فرض التنازل عن الخلافة على الحسن ابن علي بن أبي طالب لصالح معاوية وولده يزيد ابن معاوية.

ومارس الحكام الأمويون، ابتداءً من معاوية وتواصلاً مع سياسة عثمان بن عفان، مع استثناء فترة الإمام علي بن أبي طالب القصيرة، إضافة إلى استخدام العنف وخوض المعارك الدموية، أساليب التهديد وفرض الأمر الواقع القائم وإنزال العقاب بالمخالفين الذين كانوا يرفضون تقديم البيعة أو الذين كانت تشم فيهم أو تفوح منهم رائحة المقاومة للخلفاء الجدد. يورد الدكتور إمام عبد الفتاح إمام نقلا عن كتاب العقد الفريد لأبن عبد ربه نموذجا صارخا للأساليب التي أتبعت في عهد الأمويين لانتزاع البيعة الشكلية للخليفة من الناس حيث كتب يقول بأن عمال معاوية كانوا لا يختلفون عنه في أساليبه "فعندما أرسل يطلب رأيهم في أمر أخذ البيعة ليزيد "وليا للعهد" قام يزيد بن المقنع، فلخص الموقف الأموي من الخلافة في عبارة موجزة بليغة عندما جمع فأوعى!. قال: "أمير المؤمنين هذا" وأشار إلى معاوية.. "فإن هلك، فهذا" وأشار إلى يزيد.. "فمن أبى، فهذا" وأشار إلى سيفه!.. فقال له معاوية: "أجلس، فإنك سيد الخطباء"![١٢]. كتب السيد رفاعي يقول: "لقد كان جند يزيد بعد واقعة الحرة وغيرها يطلبون إلى الرجل القرشي أن يبايع ليزيد، ولا من ناحية اقتناعه الديني طبعا، ولا بدافع الترغيب والمال، ولا بسياسة الرقة واللطف التي قد ينال

---

١١ راجع بشأن الخوارج الكتاب التالي: السابعي، ناصر بن سليمان بن سعيد. الخوارج والحقيقة الغائبة. ط ٢. مكتبة الواعد. مسقط. ٢٠٠٣.

١٢ راجع: المصدر السابق. ص ٢٠٥/٢٠٦.

بها أكثر مما ينال بالشدة والعنف، بل من ناحية السيف والإرهاب، يجب أن يبايع وأنفه راغم، ويجب أن يبايع مع ما يرى من انتهاكهم المدينة. كانت جند يزيد تقول للقرشي: بايع على أنك عبد قن ليزيد، فأن أبى ضرب عنقه، فكانت مقتله ذريعة. ثم انظر ما كان من حصارهم مكة التي إذا قال قائلها: يا أهل الشام، هذا حرام الله الذي كان مأمنا في الجاهلية يأمن فيه الطير والصيد فاتقوا الله يا أهل الشام"، صاح الشاميون "الطاعة"[١٣]. وقد نشأ عن هذا الواقع وعن السياسات التي مارسها الأمويون معارضة سياسية ودينية واسعة قادت إلى مزيد من التصادم بين الفريقين: الحكم والمعارضة، لا في الشام وحدها، بل وبشكل خاص في المناطق التابعة لها والبعيدة نسبيا عنها، ومنها مناطق العراق. وراحت الدولة الجديدة تتحرى عن أساليب وأدوات تسمح لها بمواجهة تلك الصراعات الداخلية وتفكر في طرق مكافحة الخصوم. وكان مؤسس الدولة الأموية، معاوية بن أبي سفيان، أول من عمد إلى وضع مجموعة من تلك الإجراءات التي نشأت عن بعضها نتائج إيجابية وعن بعضها الآخر عواقب سلبية كثيرة لا تزال المناطق العربية والكثير من البلدان الإسلامية تعيش صورا منها حتى الوقت الحاضر وستبقى تعاني منها زمناً طويلاً قادماً أيضاَ، وسيأتي البحث بشأنها لاحقا.

شهد المسلمون تحولا نوعيا جديدا ومتميزا مع نشوء وتطور الدولة الأموية في الشام. وقد مس هذا التغيير النوعي بشكل خاص أهم وأبرز اتجاهات ومضامين الحكم والإدارة والجيش والشرطة وعلاقة الحكم بالناس من العرب المسلمين والمسلمين من غير العرب، وكذلك العلاقة مع الناس من أديان ومذاهب أخرى في المناطق التي ضمت طوعا بعد حصارها، أو قسرا في إطار هذه الدولة الجديدة. فقد اخذ الحكم الجديد تدريجا بالعديد من مفاهيم وأساليب وأدوات الحكم والإدارة المتقدمة نسبيا والأكثر تعقيدا ولكنها في الوقت

---

١٣ رفاعي، أحمد فريد. عصر المأمون. في جزئين. الجزء الأول. ط ٢. الألف كتاب الثاني ٢٩٢. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٩٧. ص ٣٥.

نفسه كانت الأكثر ابتعادا عن الناس والأكثر تميزا بالعنف والجبروت والبذخ، وراحت تمارس بعض عادات وتقاليد الحكم التي كانت سائدة في الدولة البيزنطية وكذلك بعض تقاليد الحكم في الدولة الساسانية الفارسية أو حتى تقاليد حكم أقدم من ذلك بكثير. علما بأن الخلفاء الراشدين قد بدأوا هم أيضاً بإدخال العديد من تقاليد وعادات الحكم التي لم تكن معروفة ولا معهودة لديهم سابقا، رغم الفترة القصيرة التي حكموا فيها بالحجاز. وإذا كان عمر بن الخطاب قد سعى إلى أخذ ما هو إيجابي لتطوير الإدارة وأسلوب التعامل مع شعوب الأراضي المحتلة حديثا، فأن عثمان بن عفان قد سعى إلى أخذ ما هو سلبي أيضا من تلك التقاليد والعادات وخاصة تكديس الثروة والعيش المرفه على حساب بيت المال وتكوين الحاشية. وقد أشير في حينها إلى أنه وجدت عند عثمان بن عفان عند وفاته أموالا طائلة، كما جاء في كتاب عبقرية علي للأستاذ عباس محمود العقاد في قوله: ".. وكان هو نفسه غنيا ينعم بما ينعم به الأغنياء، يسكن في داره التي بناها في المدينة بالحجر والكلس .. وجعل أبوابها من الساج، وأقتنى أموالا وجنانا وعيونا بالمدينة .. ويوم قتل كان عنده من المال خمسون ومائة ألف دينار، وألف ألف درهم، وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين وغيرهما مائة ألف دينار وخلف خيلا كثيرا وإبلا..."[١٤].

لعب الاحتكاك الفكري والثقافي بين حكام الشام الجدد القادمين من شبه الجزيرة العربية وبين حملة ثقافات وحضارات أخرى أكثر تقدما وتطورا كالحضارة البيزنطية والساسانية الفارسية وحضارة وادي الرافدين ووادي النيل دورا بارزا في عملية التفاعل والتحول التي عاشها الحكم الأموي والمجتمع حينذاك. ولم تقتصر هذه الظاهرة الجديدة على مركز الحكم الأموي فحسب، بل وجدت تعبيرها أيضا في الأقاليم التابعة له[١٥]. فكانت حزمة مهمة من

---

١٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٦

١٥ يشير أبن الطقطقي بشأن تأثر العرب بالدولة البيزنطية والفارسية في مجال التنظيم الإداري والسياسي للدولة وفي فترة الخلفاء الراشدين وبعد فتح العراق إلى ما يلي: "لما كانت سنة خمس عشرة من الهجرة، وهي خلافة عمر رضي الله عنه، رأى أن الفتوح قد توالت وأن كنوز الأكاسرة قد مُلكت وأن

تقاليد الحكم وعادات وتصرفات وأساليب عيش الحكام الفرس، وكذلك الإدارة الحكومية، قد انتقلت إلى الخلفاء والحكام أو الولاة العرب مما ساعد على بروز عدة ظواهر إيجابية وأخرى سلبية في آن واحد، منها مثلا:

١. ابتعاد الحكم عن الناس وبروز دوائر وسيطة تقف بين الحاكم (الخليفة) أو الوالي وبين الرعية. وأصبح الحكام يعتمدون على تقارير الوسطاء في معرفة أحوال الرعية والتي كانت تخضع لضمائر وأهواء أولئك الوسطاء الذين اعتمدوا بدورهم على الأجهزة أو الدواوين التي أقاموها.

٢. تفاقم ممارسة الجور والاستغلال ضد أكثرية السكان حينذاك وتفاقم الفجوة المعيشية بين الغالبية العظمى من السكان، وبين الأقلية الحاكمة والمالكة للثروة والمهيمنة على أسلاب وإيرادات الفتوحات الإسلامية. لقد كان الخليفة أو الوالي يمنح ما يشاء لمن يشاء، سواء أكانت عطاياه أرضاً زراعية أم أموالا من بيت مال الرعية أم كان ينصب والياً أو قاضيا أو رئيس شرطة ليحقق من خلال كل ذلك ما يشاء من ثروة وجاه.

٣. تنامي الفساد وانتشاره في أرجاء الدولة الأموية وتفاقم الصراعات في المجتمع وفي أوساط الفئة الحاكمة التي تنافست على الغنى والمناصب والجاه. ولم يبق الفساد

الحمول من الذهب والفضة والجواهر النفيسة والثياب الفاخرة قد تتابعت، فرأى التوسع على المسلمين وتفريق تلك الأموال فيهم، ولم يكن يعرف كيف يصنع وكيف يضبط ذلك، وكان بالمدينة بعض مرازبة الفرس فلما رأى حيرة عمر قال له: يا أمير المؤمنين إن للأكاسرة شيئا يسمونه ديوانا جميع دخلهم وخَرجهم مضبوط فيه لا يشذ منه شيء وأهل العطاء مرتبون فيه مراتب لا يتطرق عليها خلل. فتنبه عمر رضي الله عنه، وقال: صِفه، فوصفه المرزبان. ففطن عمر لذلك ودوَّن الدواوين وفرض العطاء"، جاء ذلك في كتاب "العصر العباسي الأول للدكتور شوقي ضيف حيث يضيف قائلا: "وكان هذا الديوان الأصل الذي تأسست عليه الإدارة الحكومية للخلافة الإسلامية." راجع في هذا الصدد: ضيف، شوقي د. العصر العباسي الأول، تأريخ الأدب العربي ٣، دار المعارف بمصر، القاهرة. ١٩٧٢. ص ١٩.

محصوراً في أوساط الفئة الحاكمة العليا، بل انتشر إلى أجهزة الدولة حينذاك مما تسبب في تزايد نقمة السكان في أرجاء الدولة الأموية.

٤. ممارسة سياسة التمييز بين القبائل العربية لصالح بعضها على حساب البعض الآخر، مما أدى إلى تفاقم الخلافات بين تلك القبائل العربية. وكان الحكم يقف إلى جانب المنحدرين من أمية أولاً، وأولئك المنحدرين من القبائل الموالية لها، في حين كان الغضب والجور قد سلط على أولئك المنحدرين من الهاشميين والعباسيين من قريش.

٥. ممارسة سياسة التمييز بين المسلمين العرب والمسلمين من غير العرب والموالي لصالح العرب. وتجلي ذلك في تولي المناصب والأعمال والتعامل اليومي، حيث تم إبعاد الموالي تدريجاً عن مختلف مراكز الدولة تقريبا وجرت الاستهانة بهم وتحقيرهم واعتبار كثرة منهم وكأنهم من أعداء العرب، مما أدى إلى تصاعد موجات الاستياء والغضب لدى السكان من غير العرب، إضافة إلى التمييز الذي تعرض له أتباع الديانات الأخرى[١٦]. ولم تقتصر ممارسة التمييز إزاء الموالي على الخلفاء والحكام الأمويين فحسب، بل امتدت لتشمل القبائل العربية التي نزحت إلى الشام وعاشت على مقربة من الخليفة، وهي المؤيدة لسياسات الخلفاء الأمويين. وأوردت الدكتورة واجدة الأطرقجي أنموذجا صارخاً يدلل على ممارسة هذا التمييز بطابعه العنصري الذي مارسته القبائل العربية حينذاك إزاء الموالي، إذ كتبت نقلاً عن كتاب محاضرات الأدباء ما يلي: "وكان العرب، وبخاصة أبناء القبائل منهم لا يرتضون زواج بناتهم من الموالي، فقد روى أن أحدهم خطب بنتاً من أعراب سليم وتزوجها، فركب محمد بن يسير الخارجي إلى المدينة فشكا إلى الوالي ذلك، ففرق بين المولى وزوجته وضربه مائتي سوط وحلق رأسه ولحيته وحاجبيه وفيها يقول محمد بن يسير:

---

١٦ زكار، سهيل د. تاريخ العرب والإسلام منذ ما قبل المبعث وحتى سقوط بغداد. دار الفكر– دمشق ١٩٨٢. ص ٢٣٤.

وفي المائتين للمولى نكال		وفي سلب الحواجب والحدود
إذا كافأتهم ببنات كسرى		فهل يجد الموالي من مزيد
فأيّ الحق أنصف للموالي		من أصهار العبيد إلى العبيد

وكانت بنو أمية لا تستخلف بني الإماء، وقالوا لا تصلح للعرب"[١٧]. ثم أشارت إلى التمييز الذي مارسه الخلفاء إزاء أبنائهم من الحرائر والإماء وأوردت شعرا بهذا الخصوص نسب إلى عبد الملك:[١٨]

ألم أنهكم أن تحملوا هـجناءكم		على خيلكم يوم الرهان فتدرك
وما يستوي المران هذا ابن حرة		وهذا ابن أخرى ظهرها متشرك
وتضعف عضداه ويقصر سوطه		وتقصـــر رجلاه فـلا يتحــرك
وادركنــــه خالاتــه فنــــزعنه		إلا أن عرق السوء لا بد يدرك

٦. ممارسة سياسة التمييز بين الخاصة والعامة من الناس، إضافة إلى تفاقم أشكال التمييز والاستغلال ضد الرقيق، لصالح الخاصة، بحيث كان الرقيق، وكذلك العامة، يعانون من حياة الضيم والضنك والاستغلال والابتعاد عن المشاركة في الحياة السياسية والثقافية والعامة للدولة الجديدة.

وكانت هذه الحالة من بين أهم الأسباب وراء المشاركة الواسعة من أوساط معينة من بني قريش والموالي والعامة من الناس في التآمر ضد الدولة الأموية والسعي إلى إسقاطها لصالح المنافسين لها من بيوتات بني قريش الأخرى.

إلا أن هذه الجوانب السلبية لم تستطع إخفاء جوانب إيجابية مهمة في حياة الدولة الأموية الجديدة. فإلى جانب حصول التلاقح الحضاري والاحتكاك بالديانة المسيحية

---

١٧ الأطرقجي، واجدة مجيد عبد الله د. المرأة في أدب العصر العباسي. دار الرشيد للنشر. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية. سلسلة دراسات ٢٥٤. بغداد. ١٩٨١. ص ٣٤.

١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤.

والقيام بترجمة الكثير من الكتب القيمة في مختلف العلوم، وخاصة في مجالات الفلسفة والطب، عن اليونانية والهندية والفارسية، التي ساهمت في إغناء الفكر العربي والإسلامي وتنشيط الحركة الفكرية والحوارات العقلانية والتأليف من جانب العرب والمسلمين بشكل عام، مارس معاوية بن أبي سفيان مبدأ الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، أي الفصل بين الدولة والدين عمليا في أول دولة عربية "إسلامية" حديثة، وفي أعقاب فترة الخلفاء الراشدين، حيث لعب الفقهاء دور السلطة الدينية المنفصلة فعلاً عن الدولة الأموية[١٩]، رغم أن القرار النهائي كان بيد معاوية بن أبي سفيان بسبب أسلوبه الاستبدادي والتسلطي في الحكم وليس بسبب مسؤوليته الدينية، إذ كان يتخذ تلك القرارات أو يوافق على ما يقرره الفقهاء أو يرفضه وفق مصالحه أو وفق ما يريد. ولم يحصل أن اجتمعت الشريعة والسياسة معا في الحكم بأي حال، رغم المحاولات التي بذلها عمر بن عبد العزيز في هذا الصدد.

واقترنت الاتجاهات الجديدة في الحكم ببروز ظواهر البذخ والأبهة وتشييد القصور الفارهة من جانب الحكام وأصحاب الثروات وتعظيم الخليفة وسائر الحكام، إضافة إلى ابتعاد الحكام عن بعض أبرز خصائص بعض الخلفاء الراشدين والكثير من صحابة محمد حينذاك، وبشكل خاص غياب التواضع والاستماع للرأي الآخر أو القبول بالنقد والاحتكاك الدائم بالناس والاهتمام بشؤون المسلمين ومنهم على وجه الخصوص الفقراء والمعوزين، والتخلي تدريجا عن تطبيق أحكام القرآن وسنة محمد في علاقاتهم اليومية مع السكان من المسلمين ومن غير المسلمين، وسواء أكان ذلك في مركز الدولة الأموية أم في أطرافها والأقاليم البعيدة عنها. ولم يكن كل ما تخلوا عنه سلبيا، إذ أن التغيرات التي طرأت على حياة المجتمعات الجديدة والتطور الحاصل في حياة السكان قد فرضت جوانب معينة في

---

١٩ لطفي، مصطفى د. نهاية الدولة الدينية في الإسلام. الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن. مجلة قضايا فكرية الكتاب الثاني عشر والثالث عشر. أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٣. القاهرة. ص ٣٠٣–٣٠٥.

مثل هذا الاتجاه. إلا أن هذا لا يعني بأن كل ما تخلوا عنه كان تجسيدا لموقف إيجابي أو تطوراً تقدمياً، أو أن كل ما احتفظوا به كان سليما، إذ أن الحكام قد أبقوا على بعض الجوانب التي كانت تخدم مصالحهم وتساعد على استمرارهم في الحكم وكانت في الوقت نفسه ضد مصالح الأكثرية القاطنة في إطار الدولة الأموية المترامية الأطراف حينذاك، أي ضد "الرعية".

واجه حكام بلاد الشام الجدد ظروفا جديدة استوجبت منهم وضع أسس جديدة غير التي كانت تمارس في فترة الخلفاء الراشدين. وفي هذا كانت الدولة الأموية قد خطت خطوات مهمة نحو التقدم. ولكن الحكم الجديد انتهج سياسات أخرى تمثلت في ممارسة أساليب غير معهودة نجمت عن تلك الحالة التي رافقت نشوء الدولة الأموية. إذ اقترن ذلك بتخلي الحكام العرب الجدد عن حياة البداوة الصحراوية والقبلية البسيطة والخشنة والجافة والانتقال إلى حياة المدينة الحديثة والناعمة والأكثر حيوية وحركة، وإلى النشاطات التجارية والزراعية والصناعية الحرفية المستقرة. كانت في مدينة الشام حضارة مدينية بيزنطية متقدمة تختلف عن حياة البداوة العربية التي جاء بها معاوية، رغم أنه كان واليا على الشام قبل أن يفرض نفسه خليفة على المسلمين. ولكن تبلورت في الشام تدريجا حضارة جديدة هي مزيج من الحضارتين، حضارة البادية وحضارة المدينة وتشابكت علاقات الشام المدينية البيزنطية بحياة الحكام القادمين من البادية ومن مكة ويثرب، أي جسدت تشابكا بين الحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية الجديدة.

كان معاوية أحد أفراد وقادة الجيش الذي وجهه أبو بكر الصديق تحت قيادة يزيد بن أبي سفيان لفتح سورية ثم عين عاملا على أحد أقسام بلاد الشام بعد وفاة يزيد بن أبي سفيان عام ١٨ هجرية/ ٦٣٩ م. وأستمر في منصبه في عهد عمر بن الخطاب وبداية عهد عثمان بن عفان حتى عينه الأخير واليا على بلاد الشام، إضافة إلى وضع ولاية الجزيرة في

عهدته في عام ٢٥ هجرية/٦٤٥م[٢٠]. ثم أصبح معاوية بن أبي سفيان المؤسس الأول للدولة الأموية، ثم الخليفة الأول في أعقاب معركة صفين عام ٣٧ هجرية/ ٦٥٧ م التي انتهت بالتحكيم المعروف بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان لصالح الأخير ثم اغتيال علي بن أبي طالب في مقر خلافته في الكوفة فيما بعد وأثناء صلاته في جامعها على يد أحد الخوارج المدعو عبد الرحمن بن ملجم، وهو من الذين رفضوا التحكيم في معركة صفين وأدانوا عليا ومعاوية باعتبارهما خارجين على أحكام القرآن والسنة، إذ لا يجوز تبديل الخليفة الذي اختاره المسلمون بتلك الطريقة. وبقتل الخليفة الرابع علي بن أبي طاب طوت آخر صفحة لعهد الخلفاء الراشدين، وبدأت صفحة جديدة هي صفحة الدولة الأموية في الشام والمناطق التابعة لها، ومنها العراق.

جاء تشكيل الدولة الأموية بمثابة انتصار كبير لآل أمية على بقية بيوتات قريش التي كانت تطالب بالخلافة والسلطة على المسلمين. وكان لقيام الدولة الأموية بقوة السلاح من جهة، وتنامي المعارضين لها من قريش ومن القبائل العربية الأخرى من جهة ثانية، وسعي الحكام الجدد إلى ترسيخ كيان الدولة الجديدة مهما كان الثمن غاليا من جهة ثالثة، والتمييز المتعدد الجوانب الذي مارسه الحكام وأتباعهم من جهة رابعة، نتائج سلبية على طبيعة وسياسات وإجراءات الحكم، إذ أنها ساهمت في إدخال وممارسة أساليب قهرية في مواجهة المجتمع من جانب الخلفاء والولاة ابتداءً من عهد معاوية بن أبي سفيان. وكانت هذه السياسة الزجرية من بين الأسباب التي ساعدت في البداية على استمرار وجود آل أمية في الحكم، إلا أنها وعلى المدى البعيد ساهمت في نخر النظام وأضعافه وعزله عن القاعدة الاجتماعية، عن الرعية في الشام وفي سائر أرجاء الدولة الأموية، ومن ثم في إسقاطه، إذ أن ولاة بني أمية في المناطق التي شكلت جزءاً من الدولة الأموية كانوا يسيرون على طريقة خليفتهم في ممارسة القسوة والاضطهاد والمحاربة بالرزق إزاء معارضي الخليفة دون رحمة.

٢٠ المصدر السابق نفسه، ص١٢٢/١٢٣

وإذا كان قد تسنى لمعاوية بن أبي سفيان، الذي تميز بالحنكة السياسية والدهاء والطموح المقترن بالقدرة على تحقيق ما يصبو إليه، من تثبيت أركان حكمه في الشام خلال سنوات معدودات ومن ثم توسيع مساحة الدولة العربية الجديدة وجني ثمار تلاقح وتفاعل متبادل بين الثقافة أو الحضارة العربية البدوية وبين الثقافة والحضارة الشامية البيزنطية والساسانية الفارسية وغير الفارسية الأكثر تطورا، فأن الحكام الذين جاءوا من بعده لم يكونوا جميعا بتلك الصفات والقدرات أو المواصفات المطلوبة للحكم. ومع أن الغالبية العظمى من الخلفاء الأمويين كانت تدعي الحكم باسم الدين وتعتبر نفسها ظل الله على الأرض، فأنها في واقع الحال كانت قد فصلت الدولة أو الحكم عن الدين، وكانت في الوقت نفسه تبتعد أكثر فأكثر عن مبادئ الدين الإسلامي في التعامل اليومي مع الناس، أو عن ممارسة شعائر الدين وعن ممارسة العدل ومبادئ الأخلاق التي جاء بها الإسلام، مما أغاظ مجموعات من أشد المسلمين تمسكاً بأحكام القرآن والسنة، بالرغم من التغيرات الكبيرة التي طرأت على حياة المسلمين وبقية الرعية خلال فترة حكم الأمويين. وجاء هذا التغير في نهج الحكم الأموي لا بسبب عدم انطباق الواقع الجديد على الواقع الذي انطلقت منه الدعوة المحمدية فحسب، بل وبسبب تخلي الحكام الجدد عن جملة من الأسس المبدئية أيضا التي كان في مقدورهم الالتزام بها وممارستها، ومنها الموقف من جباية إيرادات بيت المال، وكذلك الموقف من توزيع تلك الأموال بين المسلمين بصورة عادلة، أو الموقف المتسم بالتمييز الصارخ إزاء الأقوام غير العربية. وأدى ذلك إلى زعزعة كيان الدولة الأموية بالرغم من تأييد فقهاء الإسلام في الشام لسياسة الحاكم التزاماً منهم بأفكار ما أطلق عليه بمدرسة أهل السنة والجماعة أو المدرسة الجبرية، كما كان عليه الحال في الحجاز وعلى خلاف مدرسة أهل الرأي أو القدرية التي كانت قد انتشرت في كل من البصرة والكوفة. لقد التزمت مدرسة أهل النقل بالرأي الذي يقول: "الإمام الجائر خير من الفتنة.“ وساهم أصحاب هذا الرأي، شاؤا أم أبوا، في السكوت عن جور الحكام وفسادهم وفسقهم في الدولتين الأموية والعباسية، وكذلك في الدولة العثمانية فيما بعد. وبلغ الأمر برجال الدين الحنابلة أن استنتجوا بأن "الصلاة جائزة وراء الإمام الفاسق.“ وكان أحمد بن الحنبل

يصلي وراء الخليفة المعتصم الذي كان، كجميع خلفاء بني العباس، طاغية ويجاهر بفسقه"[٢١]. وإذا كان في ذلك التحول النوعي الجديد جملة من الجوانب الإيجابية الحضارية وتعبير عن ضرورات موضوعية لتطور المجتمع وتقدمه، فأن سلوك الخلفاء وحكام الأقاليم المختلفة والحكم بصفة عامة إزاء المجتمع وإزاء أفراده وإزاء المناطق التي ضمت إلى الدولة الأموية قد أتسم بجملة من السلبيات الحادة التي أثقلت كاهل الحكم وأفقدته الكثير من الالتفاف والتأييد وأضعفت تأثيره وقدرته على الاستمرار. أن قراءة متأنية للدراسات التاريخية التي بحثت في شؤون الدولة الأموية في الشام وفي أرجاء الدولة الأخرى، ابتداءً من نهوضها وتطورها وانتعاشها ثم في تدهورها وتفككها واتساع قاعدة المناوئين لها وسقوطها على أيدي أبناء عمومتهم من العباسيين والعلويين الذين تحالفوا مع قوى كثيرة أخرى فعليا أو موضوعيا، تؤكد بأن عوامل ضعف وسقوط هذه الدولة الواسعة الأرجاء كانت كثيرة ومتنوعة ومتشابكة وذات مضامين اقتصادية واجتماعية وإثنية وسياسية ودينية وفكرية في آن واحد والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

- أقام الأمويون نظام حكم سياسي استبدادي فردي مطلق فرض على المجتمع مبدأ الوراثة السلالية في آل أميه من بيت عبد شمس بن عبد مناف ابتداءً من يزيد بن معاوية بغض النظر عن كفاءات الخليفة وقدراته وعدالته ومدى التزامه بالمصلحة العامة[٢٢]. أي أن الحكم الأموي قد أخل ابتداءً بقاعدة الشورى التي اعتمدها وعمل بها الخلفاء الراشدون، بغض النظر عن النواقص التي شابت هذا المبدأ وعن الطريقة التي مارس بها الخلفاء الراشدون هذا المبدأ، والتباينات التي نشأت عن تلك الممارسة في أراء ومواقف المسلمين . كما مارس التهديد والوعيد والعنف في انتزاع البيعة للخلفاء. أي أن ما تبقى من الشورى هو الحصول بكل السبل الممكنة على موافقة الولاة والشخصيات الإسلامية البارزة في الدولة

---

٢١ لطفي، مصطفى د. نهاية الدول الدينية في الإسلام. مصدر سابق. ص ٣٠٤.

٢٢ زكار، سهيل د. تاريخ العرب والإسلام. مصدر سابق. ص ١٢٦

للخليفة الجديد. وكانت هذه الموافقات أو البيعة تُنتزع بالتهديد أو بممارسة مبدأ "الجزرة والعصا"، الذي أشتهر بممارسته معاوية بن أبي سفيان. علما بأن الخليفة الأول "أبو بكر الصديق" كان أول من عمد إلى ممارسة أسلوب لم يمارسه محمد بن عبد الله، رغم ما يرويه ائمة أتباع المذهب الشيعي عن أن محمدا كان قد أوصى بالخلافة لعلي بن أبي طالب. فالمصادر التاريخية تشير إلى أن محمدا لم يرشح شخصا محددا لممارسة مهماته من بعده، بل ترك الأمر، كما جاء به أساسا حين قال بأن الأمر شورى بين المسلمين، وكان في ذلك مخلصاً وأميناً للقاعدة التي نادى بها. وأن انتخاب أبو بكر الصديق قد تم في اجتماع سقيفة بن ساعدة في ضوء مقترح قدمه عمر بن الخطاب إلى الاجتماع وحظى بتأييد المجتمعين، بعد أن نشب خلاف بين المهاجرين والأنصار حول خليفة رسول الله. أما أبو بكر الصديق فتشير المصادر التاريخية إلى أنه عمد إلى تقديم مرشحه عمر بن الخطاب ليكون خليفة على المسلمين من بعده. وقد أثارت هذه المبادرة ومبادرة عمر بن الخطاب قبل ذاك خلافا وجدلا واسعا بين المسلمين وخاصة بين الصحابة. ولكنه لم ينته إلى نشوب نزاعات وقتال بين المسلمين. ومع ذلك كانت بداية لخلافات لاحقة في هذا الصدد. كتب الأمام أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، صاحب كتاب "الملل والنحل" بصدد هذا الموضوع في "المقدمة الرابعة في بيان أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية وكيفية انشعابها، ومن مصدرها، ومن مظهرها" يقول: "الخلاف الثامن: في تنصيص "أبي بكر" على "عمر" بالخلافة وقت الوفاة" فمن الناس من قال: قد وليت علينا فظا غليظا. وأرتفع الخلاف بقول أبي بكر: لو سألني ربي يوم القيامة، لقلت: وليت عليهم خيرهم لهم"[٢٣]. وإذا كان معاوية بن أبي سفيان قد خالف من سبقه بإعلان نفسه خليفة على المسلمين، فأنه كان قد أطلق على نفسه وفي أكثر من مناسبة بأنه "أول الملوك"، وبالتالي سعى إلى الفصل بين الدين والدولة، وبين السيطرة الدينية والهيمنة الدنيوية، كما حوّل شورى

---

٢٣ الأمام ابو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني: املل والنحل، تخريج محمد بن فتح الله بدران، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ٣١.

الخلافة إلى خلافة وراثية في بني أمية على طريقة الملوك والأباطرة، حيث اختار أبنه يزيد بن معاوية "وليا للعهد!" [٢٤]، وانتزع البيعة له بحد السيف وطعم الجزرة. كان تصرف معاوية بن أبي سفيان في الفصل بين منصب رئيس الدولة وبين المركز الديني منسجماً مع واقع الحياة الجديدة والمتغيرات التي طرأت على الدولة الجديدة، وبالتالي فهي لم تكن رغبة ذاتية فحسب، بل تجاوباً وانسجاماً سليماً مع تلك المتغيرات التي استوجبتها طبيعة الحكم.[٢٥]

- بروز ظاهرة ممارسة سياسة "الغاية تبرر الواسطة"، البراغماتية، من جانب خلفاء الدولة الأموية لضمان استمرار وجودهم في السلطة (الخلافة) والدفاع عن مصالح الفئة الحاكمة وإجهاض نشاط المعارضين وكسب الأتباع، أي التخلي عن بعض أبرز مبادئ الإسلام، رغم أن محمدا مارس البراغماتية أيضا في بادرة تاريخية تجلت في مفاوضاته مع أرستقراطية وتجار مكة انتهت بعقد صلح الحديبية، وهو الاتفاق الذي توصل إليه مع أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب. ويبدو لدارسي سيرة معاوية بن أبي سفيان بأنه كان واحدا من أبرز الحكام العرب الذين اتسموا

---

٢٤ راجع: نفس المصدر. ص ٢٠٥ .

٢٥ كان الفصل بين الدولة والدين في الدولة الأموية الجديدة وابتداءً من خلافة معاوية بن أبي سفيان، البداية التي لم يشهد العالم الإسلامي بعدها أي توحد فعلي بين الدين والدولة، رغم ادعاء الحكام في مناطق غير قليلة من العالم "الإسلامي" وفي فترات مختلفة على وحدة الدين والدولة. ورغم هذه الحقيقة فأن هناك من يحاول أن يؤكد إمكانية ممارسة مثل هذه القاعدة في الوقت الحاضر أيضاً، والذي قاد ويقود إلى الكثير من الصراعات والنزاعات والضحايا غير المبررة. إذ أن مثل هذا التفكير لا يعكس سوى الحنين إلى الماضي في الحاضر، هذا الماضي الذي لن يعود. إن أحداث الجزائر في العقد الأخير من القرن العشرين تدلل بما لا يقبل الشك على ذلك، كما أن التغيرات الجارية على الدولة في إيران تؤكد بدورها حقيقة هذا الأمر، وأن الصراع بين رئيس الدولة وولاية الفقيه تأكيد وتجسيد لما فات أوانه ولا يمكن أن يعمر طويلا. إذ لا يمكن أن يحل رأي شخص واحد محل راي وإرادة المجتمع باسره، إذ لا مكان للعصمة عن الخطأ هنا أصلاً. ك. حبيب

بالقدرة الفعلية والكفاءة العالية بممارسة البراغماتية والتعامل معها بحيوية فائقة لسنوات طويلة أثناء فترة ولايته على الشام ثم خلافته فيها.[٢٦]

- بناء نظام ريعي استغلالي لعبت الفئات التجارية الكبيرة والأرستقراطية المكية من بني أمية دورها القيادي في الحكم. واعتمد النظام سياسة وضع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التابعة للدولة في خدمة الخليفة وكبار رجالات الدولة والقيادة العسكرية والولاة في الأقاليم التابعة لها والقضاة والتجار، أي نشر علاقات الاستغلال المشابهة للعلاقات الإقطاعية في الريف، ووضع الثروة العامة (أموال بيت المال) في يد الخليفة وتحت تصرفه وخدمة مصالحه ومصالح أفراد العائلة الحاكمة وحاشية الخليفة. لقد وسع الحكام الأمويون من قاعدة ومصادر ومقادير الريع الذي كان يتحقق للدولة الأموية والاستفادة منه لتأمين استمرارهم في الحكم وفي توسيع ترفهم وبذخ الدولة وأبهة الحكم. لقد ساهم الحكم الأموي في ترويج ونشر البذخ والترف في أوساط الفئات الحاكمة لا في مركز الدولة الأموية فحسب، بل وفي الولايات التابعة لها عموما لصالح الولاة وحاشياتهم وعلى حساب مصالح المجتمع. واتبع معاوية نهجا مماثلا لنهج الخليفة عثمان بن عفان حين نصّب الكثير من أمراء الولايات من أفراد العائلة الأموية أو ممن ارتبطوا بالعائلة بوشائج القربى والتحالف،

---

٢٦ يمكن، كما أرى، اعتبار معاوية بن أبي سفيان واحداً من أقدم وأبرز الحكام العرب الذين مارسوا البراغماتية عملياً، أي مبدأ "الغاية تبرر الواسطة"، ووضع جملة من قواعده في الممارسة الفعلية، رغم أن ميكافيللي هو الذي صاغ تلك المبادئ وبلورها نظريا في كتابه المعروف ب "الأمير"، وبالتالي اقترنت باسمه في الأدب السياسي الحديث. لقد ساهمت الظروف التي مرّ بها معاوية والذكاء الذي تميز به والقدرة على المخاتلة والمناورة، وكذلك الاستعداد الكامل للمضي إلى أبعد الحدود الممكنة من أجل تحقيق أهدافه، قد فرضت عليه ممارسة مبدأين متلازمين هما "الجزرة والعصا" من جهة، و "الغاية تبرر الواسطة" من جهة أخرى، وهما وجهان لعملة واحدة. وهي ظروف ليست مماثلة، ولكنها كانت ملائمة لتدفع بميكافيللي إلى ممارسة المبدأين في الحكم ايضاً. راجع في هذا الصدد: ميكافيللي، نيقولو. الأمير. ترجمة فاروق سعد. الطبعة الثانية عشرة منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. ١٩٨٥. ك. حبيب

ولكنهم أساءوا بذلك إلى سمعة الخلافة من خلال انغمار أغلبهم بالفساد والاغتناء غير المشروع في الولايات التي أوتمنوا عليها. ولم يستطع عثمان بن عفان وقف الظلم والجور الاقتصاديين ومنع تفاقم استغلال أراضي الدولة لصالح الأفراد وعلى حساب الفلاحين الكادحين وغالبية سكان المدن حتى لو كان قد رغب بوضع حدٍ له، إذ أن الطريقة التي مارس بها الخلافة ساعدت على نشوء الأرضية المناسبة لذلك. وكتب التاريخ تشير إلى أن عثمان بن عفان قد شارك في الإساءة لصحابة محمد عندما وقف هؤلاء يشجبون إساءة استخدام موارد بيت المال ويناضلون ضد ظلم الولاة، كما حصل مع الصحابي الفذ والزاهد الكبير أبي ذر الغفاري في موقفه من تصرفات معاوية بن أبي سفيان عندما كان واليا على الشام وقبل أن يصبح خليفة على المسلمين في الشام[٢٧]. وساعد ذلك على تنشيط قوى المعارضة السياسية والدينية لعثمان بن عفان وفي توفير الأجواء المناسبة لاغتياله، كما ساعد فيما بعد ولنفس الأسباب على زيادة أعداء الحكم الأموي.

- وأضحى المجتمع في الدولة الأموية يعيش انقساما اجتماعيا أكثر وضوحاً بين غالبية تعيش حياة الضنك والفاقة، وبين قلة قليلة كانت تستحوذ على أموال طائلة تقتطعها من جهد الكادحين، لتعيش بها في بذخ وترف وفساد. فكانت ملامح وعلاقات الحكم الداخلية والخارجية في الدولة الأموية الحديثة مماثلة لما كانت عليه الحال في فترة خلافة عثمان بن عفان، والتي وصفها اليعقوبي بإيجاز كما يلي: "إن عثمان آثر القرباء، وحمى الحمى، وبنى الدار، واتخذ الضياع والأموال بمال الله والمسلمين، ونفى أبا ذر

---

٢٧ جاء في المنجد "في الإعلام" بشأن الصحابي أبي ذر الغفاري ما يلي: جندب بن جنادة: صحابي من أقدم المؤمنين. أشتهر بتقواه وتقشفه. روى الكثير من أحاديث الرسول. عاش في بلاد الشام بعد وفاة النبي فاجتمع إليه الفقراء والصعاليك فكان يروي لهم احاديث الرسول بذم الأغنياء، ونعى على معاوية الترف والاسراف بمال المسلمين فأعاده هذا إلى المدينة ثم نفاه الخليفة عثمان إلى الربذة فمات فيها. راجع في هذا الصدد المنجد في الأعلام. المطبعة الكاثوليكية في عاريا–لبنان. ط ٦. حزيران ١٩٨٢. ص ١٥.

صاحب رسول الله وعبد الرحمن بن حنبل، وآوى الحكم بن أبي العاص وعبد الله بن سعد بن أبي سرح طريدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأهدر دم الهرمزان ولم يقتل عبيد الله بن عمر به، وولى الوليد بن عقبة الكوفة، فأحدث في الصلاة ما أحدث ولم يمنعه ذلك من إعاذته أياه"[٢٨]. لقد كانت سياسة معاوية بن أبي سفيان استمراراً لسياسة عثمان بن عفان، التي انقطعت لفترة خلافة علي بن أبي طالب، التي لم تكن لها أي صلة قربى بسياسة على ين أبي طالب، في حين يمكن اعتبار سياسية علي امتداداً لسياسة الصديق والخطاب. وقد تسبب هذا الواقع في نشوء نقمة واسعة على هذا النظام من جانب فقراء الناس بحيث اصبحوا مفتوحين ومستعدين لتقبل أفكار العديد من الدعوات المناهضة لحكم الأمويين. إذ أن سياسة الحكم الأموي كانت تشير إلى أربع حقائق أساسية هي:

أ- كان الهمّ الأساسي لآل أمية قد تركز في تثبيت مسألتين هما: أولا- حق قبيلة قريش في الخلافة على المسلمين دون غيرهم من القبائل العربية أو من القبائل غير العربية التي كانت في مكة والمدينة أو في غيرها من مناطق الوجود الإسلامي، بسبب "اعتقادهم" المصلحي بأن الله قد خص محمدا من قريش بالنبوة[٢٩]، وبالتالي لا بد أن يكون الخليفة منها. وثانيا- تكريس الخلافة في آل أمية وهي من قبيلة قريش، وبالتالي مواجهة العديد من الأسر المتفرعة عن البيوت القرشية الأصلية التي كانت تطالب

---

٢٨ رفاعي، أحمد فريد. عصر المأمون. في جزئين. الجزء الأول. ط ٢. الألف كتاب الثاني ٢٩٢. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٩٧. ص ١٦.

٢٩ يصعب على الإنسان البت في ما إذا كان كل أفراد عائلة ابي سفيان قد دخلوا الإسلام عن إيمان صادق أم بسبب رغبة الكثير منهم الاستفادة من الإسلام لصالح الوصول إلى السلطة ووضعها بيد آل أمية. وهذا الهاجس ينشأ عند الباحث من واقع السياسات والسلوكية التي مارستها لا غالبية خلفاء بني أمية فحسب، بل وغالبية الولاة الذين نصبوهم في حكم الولايات التابعة للدولة الأموية أيضا. ولكن لا يمكن نفي حقيقة أن بعضهم أو جلهم قد تبنى الإسلام فعلا، ولكنه اساء التصرف إزاء الرعية وإزاء امبادي التي تبناها.

بالخلافة باعتباره حقا من حقوقها المشروعة والثابتة بعد اغتيال الخليفة عثمان بن عفان غدرا وهو المنحدر من عائلة بني أمية!

ب- إخضاع الناس في المركز والأطراف إلى استقطاعات مالية كبيرة على أساس العشر والخمس والجزية والخراج وما إلى ذلك، فمثل هذه الضرائب كانت ترهق كاهل المواطنين، وخاصة بعد أن بدأت الأوضاع الاقتصادية للدولة تتردى سنة بعد أخرى.

ج- إساءة توزيع واستخدام الموارد المالية والعينية التي كانت تصل إلى بيت المال، إذ كان القسم الأكبر منها يصرف على تغطية نفقات الخليفة وحاشيته وبعض الصحابة والمقربين من البيت الحاكم على غير ما أمر به الإسلام. ويمكن أن يشير الإنسان في هذا الصدد إلى عدد غير قليل من الحركات المناهضة لحكم الأمويين، منها على سبيل المثال لا الحصر، حركة الزنج الأولى في فترة ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي على العراق. واتخذ العديد من صحابة محمد موقفاً مناهضاً لتلك المظالم، في حين اصطف البعض الآخر إلى جانب الحكم أو اتخذ موقف الحياد متجنباً مضايقات أجهزة الحكم المختلفة.

د- ومارس الحكم سياسة العصبية القبلية والإثنية على نطاق واسع وبشكل صارخ. ففي الوقت الذي كان الحكم يميز بين أبناء بني أمية عن بقية الأسر القرشية لصالح الأولى، فأنه كان يميز أيضا بين العرب والفرس والكرد وغيرهم من غير العرب لصالح العرب بذهنية عرقية. وكان لهذه السياسة تأثيرها المباشر باتجاه تحول غالبية المسلمين من غير العرب، وخاصة الفرس، إلى جانب المناهضين للحكم الأموي. وكانت هذه السياسة مخالفة لما جاء به محمد وما ورد في القرآن من آيات ومواقف واضحة في رفض مثل هذا التفريق والتمييز والتعصب. فنقرأ في القرآن الآية التالية: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير." كما كانت سياسة الحكم متعارضة مع سياسة محمد وممارساته الفعلية وخطبه، ومنها خطبة حجة الوداع حيث قال: "أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم

واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب، أكرمكم عند الله أتقاكم، وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى"[٣٠]. كما كانت بعيدة كل البعد عن سياسات ومواقف الخلفاء الراشدين، وأن تمايزوا في ما بينهم في الموقف من الموالي نسبيا وخاصة، مواقف عثمان بن عفان، التي كانت تقترب من اتجاهات الأمويين عموما، حيث بدأ التمييز بين المسلمين في عهده أساساً، باعتباره أحدهم أيضا. وكان موقف الأمويين من الموالي منافيا لمواقف المسلمين من بعضهم الآخر. يشير السيد أحمد فريد رفاعي بصواب حول هذه المسألة فيكتب ما يلي: " كثر عدد الموالي جدا، فانصرف فريق منهم إلى الصناعة، وآخر إلى الزراعة أو غيرها من شؤون الحياة، وانصرف فريق آخر إلى العلوم والفنون والآداب، فكان منهم جلة من الفقهاء ورواة الحديث، كما كان منهم الشعراء والكتاب والمغنون، وتولت طائفة منهم المناصب السامية في الدولة كالقضاء والحجابة وما إلى ذلك. على أنه مع ما كان لكثير من الموالي من قدم راسخة، ومنزلة رفيعة، في العلم والأدب والفنون، كان العرب ينظرون إليهم دائما نظرة احتقار وازدراء. وكان هذا الاحتقار والازدراء يظهر في معاملة العرب للموالي وأحاديثهم عنهم. ولما كان الموالي أهل علم وأدب، وينتمي الكثير منهم إلى دول كان لها من السلطان ومظاهر الحضارة حظ عظيم، بل كان للفرس، وجل الموالي منهم، سيادة ظاهرة على العرب قبل الإسلام – لما كان كل هذا عظم على الموالي أن يحتملوا كل هذا الضيم من العرب فاندفعوا يذودون عن شرفهم وكرامتهم"[٣١]. ومن هنا جاء أيضا نشاطهم المناهض للحكم الأموي الذي سامهم سوء العذاب وعاملهم معاملة متعصبة وغير إنسانية.

- وبسبب تلك المظالم والاضطهادات التي تعرض لها المعارضون لسياسة الدولة الأموية والمختلفون معها في الفكر والاجتهاد، إضافة إلى المطالبين بالخلافة والرافضين

٣٠ البيان والتبيين. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. الجزء الثاني. ص ٣٣.

٣١ رفاعي، أحمد فريد. عصر المأمون ج ١. مصدر سابق، ٧٤/٧٥.

لخلافتهم وهيمنتهم على السلطة وبيت المال، نشطت الانتفاضات والثورات ضد الحكم الأموي، منها على سبيل المثال لا الحصر ثورات الزبير وابن الأشعث ويزيد بن المهلب والتي انتهت بمجرد الفتك بهم وبأنصارهم[٣٢]. ولكن نشطت في ذات الوقت واتسعت الحركات السياسية والفكرية المناهضة للحكم في الشام وكذلك في المناطق التي كانت بعيدة نسبيا عن مركز الدولة الأموية، سواء أكانت بصورة سرية أم علنية، وخاضت المعارك ضد قوات بني أمية، كما حصل في البصرة والكوفة وفي غيرها. ومن تلك الحركات الفكرية والسياسية ذات الخلفية الاجتماعية نشير إلى حركة الخوارج وحركة المعتزلة، وكذلك حركة الصحابة والزُهَّاد وبدايات نشوء وتطور حركة التصوف وانتفاضة الزنج الأولى في فترة ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي في واسط بالعراق، إضافة إلى الحركات السياسية لأل بيت علي بن أبي طالب وأتباعه وأتباع العباسيين[٣٣]. وجميع تلك الحركات السياسية والفكرية التي حافظت على مضمونها الإسلامي أدانت بصورة مكشوفة أو مستورة سياسة ظلم وجور الدولة الأموية ورفضت ما كانت تقوم به غالبية الخلفاء من بني أمية من مفاسد وفجور وجور وتجاوز فظ ومتواصل على بيت المال، وابتعادها عن الورع والزهد والخوف من الله، واعتبرت هؤلاء الحكام من الخارجين على الإسلام ومسيئين له. ولا شك في أن جمهرة غير قليلة من المساندين للحكم قد رفضوا إدانة الحكم، وبخاصة من أصحاب السنة والجماعة التي أخذت بمبدأ الجبرية والقبول بحكم الله وقدره واعتبار طاعة الحاكم مطلوبة وضرورية تمليها إرادة الله. وبعكس أتباع القدرية، أي بمعنى "نفي القدر"، أو أصحاب الرأي والعقل، أو المعتزلة، الذين كانوا يرفضون ذلك ويؤكدون أهمية تحكيم العقل في كل ذلك وليس الاعتماد على النقل الجامد للقرآن والسنة النبوية.

---

٣٢ ضيف، شوقي د. العصر العباسي الأول. في جزئين. الجزء الأول. طبعة ثانية منقحة. تاريخ الأدب العربي. دار المعارف بمصر. القاهرة. ١٩٦٦. ص ٩.

٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ٩.

- وفي مواجهة هذه الحركات الفكرية والسياسية والتصدي لجمهرة واسعة من الصحابة الذين عاصروا محمدا والخلفاء الراشدين مارس الحكم الأموي سياسة الإرهاب والقمع الشديدين والضرب بيد من حديد والضغط المتواصل والانتقام من الخصوم السياسيين وأصحاب الرأي الآخر ومن قيادات وأتباع الحركات الفكرية المناهضة للأمويين. ومنذ عهد معاوية بن أبي سفيان مارس الحكم الأموي ثلاثة أساليب متميزة في الكشف عن الحركات المخالفة والمعارضة للاتجاهات السلبية في الحكم أو للحكم الأموي عموما وضربها والسعي لتصفيتها تماما، وهي:

- نشر الجواسيس والعيون على نطاق واسع في أرجاء الدولة الأموية، وخاصة في مركز الدولة وحاضرتها، الشام. وكانت الملاحقة واعتقال من يشك فيه ظاهرة عامة واعتيادية، وإطلاق يدهم في ما يمارسونه من تعذيب ضد المعتقلين من أجل "تأديبهم وإعادتهم إلى جادة الصواب"!، والقبول برأي الخليفة. وقد مارس ولاة الدولة الأموية في المناطق الأخرى التابعة لها سياسات مماثلة للمركز تبلورت في قيام الجواسيس بملاحقة المخالفين والمعارضين من أجل جمع المعلومات عنهم والإيقاع بهم. وكانت إجراءات الولاة في غالب الأحيان أبشع بكثير مما كان يجري في مركز الدولة الأموية. ويقدم العراق في فترة حكم الحجاج بن يوسف الثقفي وزياد بن أبيه وعبيد الله بن زياد وغيرهم نماذج صارخة في القسوة والسطوة والتعسف مما كان يحصل في مركز الدولة الأموية في الشام في فترة حكم الأمويين في العراق.

- السعي لاحتواء المخالف والمعارض والحصول على تأييده من خلال تقديم الهدايا والعطايا وزيادة المورد السنوي له من بيت المال أو منح الأراضي الزراعية وما إلى ذلك من مغريات بما يساعد على احتوائه وإسكاته وكسب وده بالرغم منه، وفي حالة الفشل تعمد أجهزة الشرطة والقمع إلى الضرب على أيدي المخالفين له والمختلفين معه بشدة، وإزاء المعارضين الذين يرفضون المساومة أو السكوت على الظلم والجور حتى وصل الأمر بهم إلى ممارسة التعذيب والتشريد والقتل. وكان معاوية، الذي تميز بالخبرة السياسية والدهاء،

يقول: "لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني، ولو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، قيل: وكيف؟ قال: كنت إذا مدوها خليتها وإذا خلوها مددتها"[٣٤]. وإذا كان معاوية، الذي يقول عنه عمر بن الخطاب لجلسائه: "تذكرون كسرى وقيصر ودهاءهما وعندكم معاوية!"[٣٥]، يتصرف بذكاء ودهاء، فأنه لم يتخل أبداً عن استخدام القوة والعنف والعسف ضد معارضيه، ولكن أتباعه وولاته أو حتى الكثير من الخلفاء من بعده، لم يتسموا بذلك الذكاء والدهاء، إذ كانوا يمارسون أساليب التعذيب والقتل ضد المعارضين لهم بقسوة وشراسة بالغتين. ويقدم تاريخ الحكم الأموي نماذج رهيبة لشخصيات غير إنسانية مارست العنف والشراسة الشديدة والسادية في التعامل مع المعارضة، منهم على سبيل المثال لا الحصر معاوية بن أبي سفيان ويزيد بن معاوية والحجاج بن يوسف الثقفي وزياد بن أبيه وعبيد الله بن زياد.

■ تشكيل جيش ثابت وجاهز لا للفتح فحسب، بل لمواجهة الحركات الفكرية والسياسية المعارضة للخلافة داخل الدولة الأموية. وبمرور السنوات اتسعت قاعدة هذا الجيش وتنامي دوره العسكري والسياسي وتفاقم تأثيره على الحياة العامة وتدخله في شؤون الخلافة والولاة وأصبح أحد مراكز الحكم المهمة، كما بدأ يستنزف موارد مالية كبيرة من بيت المال. إضافة إلى ذلك اقام الأمويون جهازا للشرطة الداخلية التي كانت تمارس القمع والتعسف لضبط "الأمن والاستقرار" في أرجاء الدولة.

أدت سياسات الحكم الأموي الاستبدادية إلى ثلاث نتائج رئيسية، هي:

١. تنامي اتجاه المعارضة نحو العمل السري وتنشيط مبدأ التقية خوفا وحفاظا على التنظيمات السرية الجديدة وعلى النفس من التعذيب والقتل. وكان الخوارج يرفضون مبدأ التقية ويعملون صراحة ويعلنون جهارا ودون وجل عن مواقفهم وعدائهم للحكم الأموي

---

٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤.

٣٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣.

ورغبتهم في الخلاص منه، واتخذوا بسبب ذلك مواقف متشددة وقاموا بمزيد من الحركات المناهضة للحكم الأموي. وأدى ذلك إلى سقوط ضحايا كثيرة منهم على أيدي الأمويين. واضطرت كثرة من المخالفين لسياسات الحكام الأمويين من الزُهَّاد الورعين إلى تجنب الصدام المباشر معهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر نورد موقفا معبرا عن الحالة في تلك الفترة للشيخ الورع والزاهد الحسن البصري في هذا الصدد[٣٦]. كتب حسين مروة نقلا عن طاش كبرى زادة في كتابه مفتاح السعادة ما يلي: "يقول المؤرخون أن معبدا الجهني وعطاء بن يسار أتيا إلى الحسن البصري وقالا له: 'يا أبا سعيد، هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين، ويأخذون أموالهم، ويقولون: إنما تجري أعمالنا على قدر الله تعالى، فقال لهما الحسن البصري: كذب أعداء الله، يقصد بني أمية"[٣٧]. قول البصري حمال أوجه

---

٣٦ جاء في المنجد في الأعلام عن الحسن البصري ما يلي: "الحسن البصري (أبو سعيد) (٢١-١١٠ هجرية /٦٤٢-٧٢٨م): تابعي من مشاهير الثقات ولد في المدينة وأقام في البصرة وفيها توفي. لقى عثمان بن عفان وعبد الله بن العباس. كان فريداً في معرفة الاحكام الشرعية والتدريس والوعظ والحديث. أثر تأثيراً عظيماً في جيله من المسلمين، وعنه اعنزل واصل بن عطاء الذي غدا رأس المعتزلة. له مكانة عظيمة في التصوف. راجع: المنجد في الأعلام. الطبعة الثانية عشرة. المطبعة الكاثوليكية في عاريا. لبنان ١٩٨٢. ص ٢٣٦.

وكتب الدكتور رشيد الخيون عن الحسن البصري في كتابه معتزلة البصرة وبغداد يقول: "ينحدر صاحب العمامة السوداء، الحسن البصري، من "دست ميسان" من حواضر جنوب العراق "صقع بالعراق"، وقد سبي أبواه، والده يسار وأمه خيرة، عندما فتح تلك المنطقة المغيرة بن شعبة، يوم كان الأخير والياً على البصرة،...." وهو من أصل مندائي آرامي. وكتب في مكان آخر يقول: "عاش الحسن البصري مواقف القلق والخوف خلال ولاية الحجاج على العراق، بعد إعدام الفقيه سعيد بن جبير ومعارضين آخرين'، وقتل الآلاف من عامة الناس. وفي أغلب هذه المواقف كانت لمحة بصر تفرق بين عنقه والسيف." ص ٢٥-٤٧.

٣٧ حسين مروة: النزعات المادية في الفلسفة العربية والإسلامية، في جزئين، الجزء الأول، دار الفارابي، بيروت، ط٦ ١٩٨٨، ص ٥٧٢.

واضح، إذ يمكن تفسيره ضد أو مع الأمويين، رغم أنه كان، دون أدنى ريب، يقصد الأمويين بذلك القول، إذ كان يخشى على حياته من خلفاء بني أمية وولاتهم في العراق، خاصة وأن سيف الحجاج بن يوسف الثقفي كان قريباً جداً من رقبة الشيخ البصري، وأنه كان من الموالي الذين عرفوا التمييز في المعاملة من جانب خلفاء وولاة الحكم الأموي[٣٨].

٢. اتساع قاعدة المعارضة واستعدادها للقيام بمختلف النشاطات السياسية والدعائية والعسكرية ضد الحكم الأموي.

٣. نشوء تحالف موضوعي بين الجماعات المناهضة للحكم الأموي، إذ كان كل منها يساهم بطريقته الخاصة بنسف الأساس الذي يستند إليه حكم الأمويين.

ونشأت في ضوء ذلك سلسلة متلاحقة من الأفعال والأفعال المضادة بين الحكم الأموي والمعارضة المتعددة والمتنوعة الأغراض والأهداف. والمعلومات المتوفرة تشير إلى الوقائع التالية:

■ صبَّ الأمويون جام غضبهم على آل بيت علي بن أبي طالب وأتباعه ومريديه، إذ أن جمهرة من أهل هذا البيت اعتبرت الأسرة الأموية مغتصبة للخلافة منها، وأنها أحق بها، إذ إنها تمتلك "الحق الإلهي" و "التفويض المحمدي" المطلق بالخلافة. ومن هذا المنطلق الإيماني وتفسير أقوال محمد ومقارنة شخصيات آل بيت علي بن أبي طالب ببقية الشخصيات التي كانت تحكم المسلمين، تصدت عائلة علي بن أبي طالب وأتباعها لحكم الأمويين وسعت إلى انتزاع الحكم منهم. فكانت المعركة التي دارت بين الحسين بن علي وصحبه من جهة، وبين قوات يزيد بن معاوية من جهة أخرى، في الحائر (كربلاء[٣٩])، التي انتهت بانتصار عسكري باهت لأتباع يزيد بن معاوية لسببين أساسيين هما:

---

٣٨ الخيون، رشيد د. معتزلة البصرة وبغداد. دار الحكمة. لندن. ص ٣٥–٤٧.

٣٩ يشير الدكتور عبد الجواد الكليدار، صاحب كتاب "تاريخ كربلاء– حائر الحسين رضي الله عنه"، بالاعتماد على مصادر قديمة ومعروفة إلى أن لهذه المدينة (كربلاء) أسماء كثيرة فكتب يقول:

أ. اختلال شديد في ميزان القوى المتحاربة لصالح قوات يزيد بن معاوية، إذ لم يكن يرتفع عدد المرافقين للحسين عن ٧٢ شخصا بمن فيهم الأطفال والنساء، كما تنقله روايات كثيرة. ب. تراجع أتباع الحسين في الكوفة عن مساندته في القتال، رغم الوعود التي أعطيت له من أهل الكوفة واصرارهم على قدومه للكوفة لمبايعته خليفة على المسلمين. وكان الحسن بن علي بن أبي طالب مخالفا لرأي أخيه الحسين ونصحه بعدم التوجه إلى الكوفة، ولكنه لم يأخذ بها إيماناً منه بصواب الوجهة التي سار عليها. وكان الحسن قد

"ولهذه البقعة التي جرت عليها أعظم مأساة تاريخية أسماء مختلفة كما يحدثنا التاريخ، كانت تطلق عليها هذه الأسماء دون أي فرق أو تمييز، فكان يطلق عليها اسم الغاضرية، ونينوى، ومارية، وعمورا، والنواويس، وشط الفرات، وشاطئ الفرات، والطف، وطف الفرات، والحائر، والحَيْر، ومشهد الحسين، وكربلاء. ولم يكن الأسم الأخير غير أحد أحد تلك الأسماء المختلفة الكثيرة التي في عدادها كان يطلق منذ القديم على هذه البقعة، فتغلب بمرور الزمن على غيره من الأسماء شيوعا وانتشارا في العرف والتاريخ حتى أصبح الآن هو الوريث الوحيد لها، فصارت لا تعرف اليوم هذه البقعة إلا بهذا الاسم، وقد عم استعماله حتى شمل اللواء الذي تعتبر مدينة كربلاء قصبة له." راجع في هذا الصدد: الكليدار، عبد الجواد د. تاريخ كربلاء حائر الحسين رضي الله عنه. مطبعة المدبولي الصغير. القاهرة ١٩٩٣. (كتب المؤلف كتابه في عام ١٣٦٨ هجرية).

ويشير الباحث العراقي محمد فاضل الصفار حول كربلاء عن صاحب بستان المذاهب فيقول: "بأن كربلاء كانت في سالف الزمن تحوي بيوت نيران ومعابد للمجوس ويطلق عليها بلغتهم "مه بار سور علم" ويعني المكان المقدس ." ويشير في مكان آخر فيقول "ويتضح من أكثر التسميات ..أنها قديماً كانت حرماً ومكاناً مقدساً يذكر فيه اسم الله سبحانه" ثم يواصل قوله: "وقد سبق العرب بسكنى كربلاء الكلدانيون. وقبل أن يفتحها المسلمون كانت الديانة السائدة فيها النصرانية ولعل مما يؤيد ذلك ما يشاهد من سلسلة خرائب وتلول أثرية قديمة تحف بجوانب المدينة القديمة ...." راجع في هذا الصدد: محمد فاضل الصفار. كربلاء في سيرها التاريخي والحضاري. في: دراسات حول كربلاء ودورها الحضاري. وقائع الندوة العلمية التي عقدت في لندن. الطبعة الأولى. دار الصفوة للطباعة والنشر. الكويت. ١٩٩٦. ص ٢٨٠–٢٨١.

ترك المطالبة بالخلافة بسبب خشيته من المصاعب التي سيواجهها من معاوية بن أبي سفيان. وقد قتل أخيراً غدراً بدس السم له.

مارس المنتصرون عمليات قتل شنيعة وتمثيل شرس بضحايا المعركة التي ما تزال ذكراها شاخصة في أذهان المسلمين عموما وفي أذهان الشيعة وفي وعيهم السياسي والاجتماعي حتى الوقت الحاضر. وتشكل فاجعة كربلاء في ذاكرة ووعي الشيعة الأمامية منذ مئات السنين النموذج الأعلى في البطولة والفداء والاستعداد للتضحية والاستشهاد في سبيل المبادئ والعدالة وفي مواجهة الظلم والاستبداد والقسوة والفساد[٤٠]. وقادت تلك الفاجعة فيما بعد إلى تبلور وتشكل "حزب التوابين" في الكوفة بعد وفاة يزيد بن معاوية وبيعة مروان بن الحكم سنة ٦٤ هجرية، حيث تمكن أتباع هذا الحزب تنحية وطرد والي الكوفة الأموي عبيد الله بن زياد، وولوا عليهم رجلا منهم. ثم تألف لاحقا حزب "شرط الله" بزعامة المختار بن عبيد الله الثقفي[٤١]، الذي سعى إلى الانتقام من قتلة الشهيد الحسين بن علي بن أبي طالب، والذي تميز بالعنف والقسوة السادية البالغة والتمثيل بمن كان يلقى

---

٤٠ ويبدو لمتتبع نضالات الشيعة السياسية أن هذا الموقف من الجهاد والاستعداد للتضحية بالنفس، على طريقة الحسين الشهيد، كان وما يزال ساريا حتى الآن، وتمارسه الحركات الإسلامية وتشارك الكثير من الأحزاب الإسلامية السياسية مع القوى الدينية في هذه المسألة، إذ أنها جميعا متأثرة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالنموذج الحسيني في التضحية والفداء بالنفس. فالحزب الشيوعي العراقي العلماني يطلق على نفسه، من باب المفاخرة والاعتزاز بالشهداء، حزب الشهداء، وهو غير بعيد عن الحقيقة والواقع العملي، إذ أن الحزب الشيوعي قدم عددا كبيرا من الشهداء على طريق النضال الطويل. وإذ ينحني الإنسان احتراما لهؤلاء الشهداء، فأن هذا لا يتعارض مع القول بأن كان في مقدور الحزب الشيوعي أن يقلص عدد الضحايا البشريه التي سقطت من بين صفوفه ومؤازريه على طريق النضال الصعب في العراق. ويشمل هذا القول كل القوى السياسية العراقية التي ناضلت على امتداد عقود ضد الاضطهاد والظلم واللاديمقراطية في البلاد. ك.حبيب

٤١ رفاعي، أحمد فريد، عصر المأمون. في جزئين. الجزء ١. الهيئة المصرية للكتاب. سلسلة الألف كتاب الثاني ٢٩٢. القاهرة. ١٩٩٧. ص٦٩.

التعذيب على أيديهم دون رحمة أو شفقة، وفق ما تورده الكثير من كتب الشيعة. ولي الثقة بأن الحسين بن علي بن أبي طالب، بما عرف فيه من وعي وخلق وورع، كان يرفض قطعاً تلك الأساليب التي مارسها المختار في الانتقام ممن لم يقف إلى جانب الحسين أو من الأمويين الذين اعتبرهم جميعاً مسؤولين عن قتل الإمام الحسين وصحبه الكرام.

■ وكان العباسيون من آل عبد المطلب بن مناف، وهم أبناء عمومة علي بن أبي طالب من آل هاشم بن عبد مناف، قد تعرضوا إلى اضطهاد شديد ومستمر من جانب الأمويين بسبب مطالبتهم بالخلافة أيضا. ونشأ عن ذلك واقع موضوعي ساعد على قيام تعاون وجبهة معارضة واسعة ضمت في صفوفها أتباع العلويين والعباسيين وغيرهم في مواجهة اضطهاد الأمويين والسعي المشترك لإزاحة آل أمية بن عبد شمس بن عبد مناف عن الحكم في الشام.

■ وفي ما عدا ذلك فقد تعرض الخوارج بسبب معارضتهم لحكم معاوية بن أبي سفيان وبقية الخلفاء الأمويين إلى اضطهاد شديد وتصفية جسدية مستمرة. وكان الخوارج، الذين جاءت تسميتهم بسبب رفضهم للتحكيم بين علي بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان، وكانوا في معسكر علي وضمن مقاتليه المناهض لادعاء معاوية بالخلافة، باعتبارها مخالفة دينية صريحة وتنازل مبدئي غير مشروع (لا حكم إلا لله)، وللنتيجة التي خرج بها التحكيم لصالح معاوية بن أبي سفيان ثانيا، قادهم إلى اتخاذ موقف مناهض لخلافة معاوية، باعتباره مغتصبا لها، وموقفا معارضا لعلي بن أبي طالب، بسبب موافقته على إجراء التحكيم، إذ لا يحق له من حيث المبدأ قبول التحكيم أصلاً، بسبب اختيار المسلمين له خليفة عليهم، رغم أن علي بن ابي طالب لم يعترف بنتائج التحكيم وواصل ممارسة الخلافة حتى مقتله. وتشير الكثير من المصادر إلى أن جماعة الخوارج كانوا قبل صدور قرار التحكيم عبر تلك اللعبة المعروفة قد طالبوا بوقف القتال بعد أن رفعت قوات معاوية المصاحف فوق رؤوسهم ودفعوا إلى وقف القتال. ولكنهم تنكروا لذلك فيما بعد، وأعلنوا صراحة وجهارا إصرارهم على مناهضة معاوية بن أبي سفيان وحكمه، وعلى مناوئة علي

بن أبي طالب في آن واحد، وتحملوا من جراء ذلك الموقف الكثير من الاضطهاد والعسف من جانب الأمويين الذين كانوا في السلطة حينذاك، كما تلقوا الغضب والكراهية من أتباع علي بن أبي طالب. وخاض علي بن أبي طالب في فترة خلافته في الكوفة حربا شعواء ضدهم، حيث تشير أحداث تلك الفترة إلى معركة النهروان حيث قتل منهم أكثر من اثني عشر ألف مقاتل. وجاء في كتاب "الخوارج" لصاحبه علي جفال قوله في هذا الصدد "وتَبِعُهم "علي" وقاتلهم قتالا قاسيا حتى ليروى بأنه لم ينج منهم إلا تسعة، إنهزم إثنان منهم إلى عُمان، وإثنان منهم إلى كرمان، وإثنان منهم إلى سجستان، وإثنان إلى الجزيرة، وواحد إلى اليمن، فنشروا مذهبهم في هذه الأصقاع"[٤٢]. والتزم الخوارج مبدأ ممارسة مختلف أساليب الكفاح، وفي مقدمته العنف والاغتيال ضد مخالفيهم، في سبيل تحقيق أهدافهم. واعتبرت حركة الخوارج إحدى الحركات الفكرية والسياسية الدينية المتطرفة في الأساليب وفي فرض رؤيتها للنص القرآني أو لسنة محمد، أو في قبول إحدى فرقهم الأساسية، الأزارقة[٤٣]، جواز قتل أطفال من اعتبروهم كفارا، في حين رفضتها فرق أخرى منهم. ومن الناحية العملية لم يعترفوا إلا بخليفتين من الخلفاء الراشدين هما "أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب." وكان

---

٤٢ جفال، علي. الخوارج تاريخهم وأدبهم. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٩٩٠. ص ٢٨.

٤٣ تعود تسمية الأزارقة إلى أحد رؤسائهم، نافع بن الأزرق، الذي كان على رأس الخوارج الذين ساندوا عبد الله بن الزبير في حربه ضد الأمويين في الحجاز. وكان أغلبهم من تميم. وقد استند هؤلاء إلى المبادء والمواقف التالية:

١- كفَّروا عليا والمسلمين جميما ما عدا الأزارقة.

٢- غلَّوا في الحكم على مخالفيهم، فقضوا بتكفيرهم، فاستحلوا قتالهم، واستحلوا قتل أطفالهم وشيوخهم،..

٣- رفضوا القعود، أو التقية، وكفَّروا المؤمن بهما،...

٤- ...إسقاط الرجم عن الزاني، إذ ليس في القرآن ذكره، وإسقاط القذف عمن قذف المحصنين من الرجال، مع وجوب الحد على قاذفات المحصنات من النساء." راجع المصدر السابق. ص ٤٥/٤٦.

الخليفة علي بن آبى طالب أول ضحية سقط نتيجة ممارستهم أسلوب الاغتيال السياسي ضد خصومهم وانتقاما منه لقبوله بالتحكيم ولقتلاهم في معركة النهروان، علما بأن خطتهم كانت تستهدف قتل علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص، ولم ينجحوا إلا بقتل علي بن أبي طالب[٤٤]. ولهذا السبب أيضا تعرضوا للمحاربة والملاحقة المستمرة من جانب الشيعة وأتهموا بالكفر والخروج عن الدين.

■ تعرض المعتزلة في البصرة لاضطهاد الأمويين بسبب مواقفهم الرافضة للجبرية التي كان يؤيدها الأمويون والتي تدعم استمرارهم في الحكم وسكوت الجبرية على سياسات الاضطهاد والقهر التي كان يتعرض لهما المسلمون من جانب الحكم الأموي، باعتبار أن طاعة الحاكم مطلوبة وهي تجسيد لإرادة الله، وبالتالي فأنها قدر لا مرد له. وكان المعتزلة حينذاك يدعون عموما إلى رفض الظلم والفساد في الحكم والدعوة إلى مقاومة الحكام أو الخلفاء الظالمين بالقوة ورفض اعتبار تلك الحالة قدرا لا مرد له أو إنها من إرادة الله، وكانوا قبل هذا وذاك يدعون إلى تحكيم العقل، وأن العقل موجود ليمارس مهمته في الاختيار[٤٥].

■ ولم تكن العصبية القبلية عند العرب[٤٦] وموقف التمييز الذي أتخذه الحكم الأموي إزاء المسلمين من غير العرب كالفرس مثلا، وإزاء الموالي من العرب وغير العرب، وحدها السبب في كره المسلمين من غير العرب والموالي لهذه الدولة التي كانت تحتقرهم وتحط من قدرهم وتعتبرهم في درجة أدنى كثيرا من العرب المسلمين ومن العرب الأحرار، أو بسبب عدم أخذ الأمويين بالنص القرآني القائل: "لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى، إن

---

٤٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨.

٤٥ – العوا، عادل د. المعتزلة والفكر الحر. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. ١٩٨٧.

– عمارة، محمد د. المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية. ط ٢. دار الشروق. القاهرة. ١٩٨٨.

– الخيون، رشيد د. معتزلة البصرة وبغداد. ط ١. دار الحكمة. بيروت. ١٩٩٧.

٤٦ المصدر السابق نفسه ص ٤٧٠

أكرمكم عند الله أتقاكم"، أو بسبب تغافل هؤلاء الحكام عن المستوى الحضاري المتقدم الذي كان عليه الفرس، أو الذي كانت قد بلغته الدولة البيزنطية حينذاك قياسا إلى عرب البداوة مثلا، فحسب، بل وبسبب شدة الاضطهاد والاستغلال البشع الذي تعرض له هؤلاء الموالي على أيدي آل أمية وحياة البؤس التي عاشوا فيها. كتب الدكتور شوقي ضيف في هذا الصدد يقول: "وكانت تنضم إلى هذه الثورات فئات من الموالي الذين اضطهدهم بنو أمية وحرموهم المساواة بالعرب في الحقوق، مخالفين نظرية الإسلام وما يدعوا إليه من التسوية المطلقة بين العرب وغير العرب في الضرائب وغير الضرائب وقد احتملوا في ذلك ألوانا من البؤس الذي يطاق والذي لا يطاق. فكان طبيعيا أن تكثر مطالبتهم بالعدل الاجتماعي وأن يطمحوا إلى حكّام جدد يقرون فيه مبادئ الإسلام الذي يوجب المساواة بين أفراد الأمة في جميع الواجبات المالية وغير المالية والذي ينكر الظلم أشد الإنكار، كما ينكر أن تستغل طبقة من الأمة بعض الطبقات فيها لمآربها العاجلة. وقد وضعت كثرتهم آمالها في أبناء علي وأسرته الهاشمية لما تميز به حكمه من مساواة تامة بين العرب والموالي بحيث أصبحوا شيعتهم،... ."[٤٧].

ومن هنا يلاحظ بأن قاعدة المعارضة السياسية للحكم الأموي كانت واسعة موضوعيا ضمت إليها جماعات كثيرة من العلويين والعباسيين ومن الخوارج والمعتزلة وجمهرة الزهاد المتصوفة، إضافة إلى أوساط واسعة من الناس المؤمنين الذين رأوا في الحكم الأموي خروجا على القرآن وسنة محمد. ولعبت الأوضاع المعاشية المزرية التي كانت تعيش في ظلها الغالبية العظمى من سكان هذه الدولة المترامية الأطراف دورا كبيرا في السخط عليها والسعي للخلاص منها. وساهمت بشكل واسع ومتميز في الحركة المعادية للأمويين أوساط واسعة من سكان الأقاليم غير العربية التي تعرضت لسياسات التمييز والاضطهاد

---

٤٧ ضيف، شوقي د. العصر العباسي الأول. في جزئين. الجزء الأول. طبعة ثانية منقحة. تاريخ الأدب العربي. دار المعارف بمصر. القاهرة. ١٩٦٦. ص ١٠.

والحرمان، في حين كان الحكام والولاة والحاشيات يعيشون في حالة ترف وبذخ كبيرين. لهذه الأسباب وغيرها انتهت الدولة الأموية إلى السقوط تحت ضغط العباسيين وحلفائهم وتنامي أتباعهم في أرجاء الدولة وانحسار نفوذ الأمويين. ولعب الحكم الأموي، إلى جانب عوامل كثيرة أخرى، دورا بارزا في نشوء وتطور المدرستين الرئيسيتين المعروفتين في الإسلام: مدرسة أهل الرأي ومدرسة أهل الحديث. ويمكن القول بشكل عام إلى أن مدرسة أهل الحديث (أهل النقل) كانت تجسد إلى ابعد الحدود مواقف السلطة والتي نشطت في الشام وشبه الجزيرة، في حين كانت مدرسة أهل الرأي تعبر عن أوساط المعارضة وخاصة في كل من البصرة والكوفة.

كان قيام الدولة الأموية قد أعطى في حينها دفعا كبيرا لبعض أوجه التقدم في الحياة العامة والثقافة العربية. وفي فترة الحكم الأموي، وبالتحديد في عهد عبد الملك بن مروان، جرى تعريب سجلات الخراج الإسلامي في العراق وتعريب الدواوين الرومية في الشام ومصر. كما ساهم بعض الخلفاء الأمويين في تنشيط حركة ترجمة الكتب عن اليونانية والفارسية إلى اللغة العربية. ولعب العديد منهم دورا متميزا في إدخال مظاهر تحضر نسبية إلى تلك المجتمعات العربية، وخاصة في حياة المدن. وكان لمعاوية الفضل في إدخال البريد في المراسلات مع الأقاليم التابعة. وأوجد ديوان الخاتم لتنظيم المراسلات وتجنب عمليات التزوير لبريد ومراسلات و"عطايا" الخليفة المالية التي كثرت حينذاك. ومن أجل حماية دولته من المعارضة الداخلية أوجد الحرس والشرطة والأمن السري. إلا أن العقود الأخيرة من عمر هذه الدولة أصبحت عائقا في طريق تقدم المجتمع العربي والمجتمعات الخاضعة للدولة الأموية، وبشكل خاص علاقات الإقطاع العسكري التي انتشرت حينذاك وأثرت على مجمل الحياة الاقتصادية والطغيان الفردي للخلفاء والولاة والإرهاب الموجه للفكر وللمخالفين بغض النظر عن أوجه الخلاف والانطلاق من حق التفويض الإلهي "للخليفة"، وبالتالي فهو فوق الخطأ وفوق المحاسبة والنقد، أي أنه وبمعنى أخر، معصوم عن الخطأ، وليس من حق أحد الاعتراض عليه أو نقده أو رفض الطاعة له. وكان عبد الملك بن مروان

هو الذي أدخل مفهوم "خليفة الله"، وبالتالي، كان على الناس التسليم والطاعة له[٤٨]. وهكذا ظهرت الحاجة الموضوعية إلى التغيير وإلى تأمين مستلزمات التطور اللاحق للمجتمع. لقد أصبحت التناقضات الاجتماعية في الدولة الأموية عصية على الحل في داخل النظام القائم ذاته. وجاء الإجهاز العباسي على الدولة الأموية وتأسيس الدولة العباسية وكأنها استجابة لتلك الحاجات والضرورات الموضوعية.

أن القراءة المتأنية لتاريخ ومسيرة الدولة الأموية تساعدنا في بلورة وتلخيص جملة من الاتجاهات التي كرستها هذه الدولة في الحياة السياسية أو النظام السياسي العربي الجديد. فالنظام السياسي الجديد لم ينفصل عن واقع التقاليد والتركة العربية المتراكمة منذ فترة الجاهلية من جهة، وما أخذه العرب حينذاك من الدول التي سبقتهم والتي بنوا حضارتهم على أرضها وبين أقوامها من جهة أخرى. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية التي كان لها كبير الأثر الفاعل في الحياة السياسية العراقية حتى الوقت الحاضر:

* تكريس نظام الوراثة في الحكم لا من قبل حكام الدولة الأموية بل من بقية الآسر القرشية التي كان كل منها يطالب بالحكم ويريده وراثة لأسرته. ولم تشذ أي أسرة منها عن ذلك، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى بيت آل هاشم بن عبد المطلب أم بيت العباس بن عبد المطلب أم بالنسبة إلى بيت بني أمية الارستقراطي.

* تكريس الفردية وما يمكن أن يطلق عليه اليوم بالشمولية، رغم أن المصطلح لم يكن معروفاً حينذاك، إذ كان الاستبداد مطلقاً أو شمولياً في الحكم، رغم ممارسة الشورى، ولكن بحد السيف، فمن قبل بها فأهلاً به ومن رفض ذلك قطع رأسه. وكان الولاة يتعاملون مع المجتمع بذات الطريقة التي يتعامل الخليفة مع الرعية.

* واصبح بيت مال المسلمين تدريجاً بيت مال الخليفة، وهو حر بتوزيعه كما يشاء ويحتفظ لنفسه ولأسرته بما يشاء. وكانت السلطة توفر له النفوذ والجاه والمال في آن

---

٤٨ إمام، عبد الفتاح إمام. الطاغية. مصدر سابق. ص ٢٠٠.

واحد. ولم تكن هذه السياسة مقتصرة على الخليفة وحده، بل كانت تشمل ولاته على المناطق التابعة للدولة الأموية.

* أصبحت الدولة تمتلك الشرطة وجماعات التجسس على المعارضين للخليفة والولاة، وأصبح التعذيب لانتزاع المعلومات والقتل تحت التعذيب للمعارضين أو القتل بأي طريقة كانت للخلاص من المعارضة، بعد عجز الأجهزة عن تطويعها، ظاهرة جديدة في الدولة الجديدة، رغم أنها لم تكن غائبة قبل ذاك.

* وأصبح التآمر السري ضد الخليفة ومحاولة الخلاص منه ظاهرة جديدة، إذ أن المعارضة العلنية كانت تقمع بكل الطرق، وبالتالي لم يبق أمام المعارضين سوى العمل السري المحفوف بالمخاطر للوصول إلى الغايات الني ينشدونها. ولكن المعارضة العلنية لم تختف تماماً، إذ كان هناك من يجرأ على قول الحق ولا يخشى لومة لائم، وغالباً ما كان ينتهي به الأمر إما إلى السجن أو النفي أو التعذيب والمحاربة بالرزق والقتل.

* لقد ساهمت الدولة الأموية بشكل خاص بخلق حالة العنف والعنف المضاد في التعامل مع السكان والمعارضة. وأدى ذلك إلى بروز حركات دينية ذات خلفية سياسية معارضة حملت السلاح لمكافحة الظلم والاضطهاد والعنف الذي مورس من قبل أجهزة الدولة ضدها، ومارست بدورها العنف ضد قوى الدولة.

* ولأول مرة برزت على صعيد الدولة ومن قبل الحكام سياسة التمييز إزاء الآخر غير العربي، إزاء الموالي، وهو تمييز ناشيء عن نظرة عرقية تعتبر الآخر أقل شأناً من العرب، رغم ما جاء في القران من رفض لذلك. وقد استندو في سلوكهم التمييزي غير السليم إلى الآية التي تقول "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر" وقد نسى الكثير من الخلفاء والحكام والقواد العرب أن سياسة وممارسة التمييز بين الناس بحد ذاتها هي أحد أشكال الأعمال المنكرة التي يفترض تحريمها ومنع ممارستها إزاء الناس من غير العرب.

* ونتيجة هيمنة الخليفة على بيت المال وجباية الجزية والخراج والمزيد من الضرائب الأخرى من الناس وضعف العناية بالشؤون الاقتصادية، برزت أو تفاقمت أربع حالات في المجتمع الأموي وفي الولايات التابعة لحكم الأمويين:

- حالة التمايز بين الأسرة الحاكمة والأسر المحيطة بها وجمهرة من كبار التجار والقضاة والموالين من جهة، وبين الغالبية العظمى من الرعية من جهة أخرى.
- تراجع الأوضاع الاقتصادية في المركز وفي الولايات التابعة وتراجع الثروة المنتجة في الدولة الأموية، بسبب سياسات النهب والتبذير وعدم العناية بشؤون الاقتصاد من جانب الخليفة وحاشيته.
- تفاقم ظاهرة الفساد في الإدارة وفي جباية الضرائب واستخدام المال العام بغير حق.
- استعداد المزيد من الناس إلى التكتل والمشاركة في محاربة الدولة الأموية نتيجة الفقر الذي كانت تعاني منه والاستغلال الذي كانت تتعرض له، خاصة وأن الناس كانت ترى كيف تصرف أموال بيت المال على الأسرة الحاكمة والنخب المحيطة بها والولاة وكيف تنمو الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

إن النظام السياسي الذي انتقل إلى الدولة العباسية وترك أثره فيها كان يقوم على ذهنية سقيمة وعاجزة عن التصور أو الخيال والإبداع من خلال فهم واقع الناس وحاجات المجتمع والاستجابة لها، مما ساهم في تعميق الفجوة بين النخب الحاكمة والرعية وأدى إلى ارتفاع مستوى التذمر والرغبة في الخلاص. وهي إحدى إشكاليات من يصل إلى الحكم وينسى الوعود التي أغدقها على الناس قبل مجيئه للحكم، وبالتالي يتصرف بعيداً عن المبادئ وعن السلوكية المستقيمة ويفسح في المجال لنمو الفساد المالي والقهر الاجتماعي والقمع السياسي والابتعاد عن الرعية واغتصاب حقوق الناس أو السماح لاغتصاب الحقوق من قبل أتباعه والأقرباء والأعوان المحطين به. إنه الدرس القديم الذي لم يتعلم منه الحكام حتى الآن.

الفصل الثاني

بداية ونهاية الدولة العباسية في العراق

عوامل نشوء الدولة العباسية

أُقيمت الدولة العباسية بجهد مشترك ساهم فيه عدد كبير من الحركات الفكرية والسياسية والقوى والشخصيات والجماعات الدينية والقبائل والشعوب والقوميات المناهضة للحكم الأموي. وكان الثوار العباسيون الذين قادوا المعركة ضد الحكم الأموي وحققوا النصر عليه قد التزموا بوعود كثيرة للحلفاء والمؤازرين لحركتهم وأكدوا اعتمادهم مبادئ أكثر انفتاحا واستجابة لمتطلبات تلك الفترة. وكانت الحالة المزرية التي عاش الناس في ظل الدولة الأموية من جهة، وتلك الوعود السخية التي تعهد بها العباسيون من جهة أخرى، كانتا من بين أكثر العوامل المحفزة لمواجهة الدولة الأموية ومساندة الدعوات المناهضة لها، ومنها الدعوة العباسية. كما أن تلك الالتزامات والوعود والتعبئة الواسعة للمناهضين للحكم الأموي كانت من بين أبرز العوامل التي عجلت بتحقيق الانتصار للعباسيين أولا، والسبب الواقعي وراء الانفتاح الفكري والسياسي والثقافي للدولة العباسية في مرحلتها الأولى ثانياً، وفي تطوير وتعميق الحياة الفكرية والثقافية التي شهدتها الدولة الجديدة ثالثا. فبعد الانتصار على الدولة الأموية تسنى للعديد من الحركات الفكرية والسياسية أن يجد فرصة مناسبة لتنشيط حيويته الفكرية وخاصة في الكوفة والبصرة، ومن ثم بغداد، حيث أصبحت مركزاً حيويا وعاصمة للدولة العباسية.

إن ملابسات سقوط الدولة الأموية وظروف نشوء ونهوض الدولة العباسية ساهمت في منح النظام الجديد منذ نشأته الأولى سمتين أساسيتين متلازمتين، وهما:

- نشوء وتطور علاقات إيجابية فعالة ومتفتحة في ما بين الشعوب والقوميات المختلفة التي كانت في إطار هذه الدولة المترامية الأطراف التي حلّت محل الدولة الأموية في السيطرة على المناطق التي كانت تابعة لها، تلك العلاقات التي لعبت دورا مهما ومتميزا في فتح آفاق رحبة وعملية أمام التفاعل والتلاقح الفكري والثقافي والحضاري في ما بين تلك الشعوب، وكذلك البدء بإقامة علاقات ودّية مع الشعوب الأخرى، كما أوجدت أرضية صالحة لنمو وازدهار الاقتصاد العباسي والحياة الفكرية والثقافية في مختلف أرجاء الدولة.
- إنفراد أبناء الأسرة العباسية بالسلطة في الدولة الجديدة، وهم وهم أبناء عمومة الأسرة الأموية، وكلهم من قبيلة قريش المكية. ومنذ البدء مارس الخليفة أبو العباس، مؤسس الدولة العباسية، سياسات الشدة والعنف والقسوة البالغة إزاء الأمويين التي منحته بحق لقب السفاح. ومارس بقية الخلفاء الذين جاءوا من بعده ذات السياسة إزاء الأمويين أينما عثر عليهم. كما مارس ولاة الخليفة وقادة العسكر والحكام أو القضاة نفس أساليب الشدة والقمع إزاء قادة بني أمية. وهكذا كان الموقف إزاء جمهرة واسعة من أتباع بني أمية. ولم يميز الجلادون الجدد بين الأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم بحقهم وبحق المعارضين للدولة الأموية وبين الأتباع البسطاء، فما دام هذا الإنسان أو ذاك من الأمويين، فلا بد من مطاردته ومحاربته بالرزق وتشريده أو حتى قتله. إذ تمت مطاردة خصومهم من الأمويين في كل مكان، وتم اعتقال كثرة كاثرة منهم ومورس بحقهم التعذيب ثم تم قتلهم بأبشع الأساليب الوحشية وجرى التمثيل بجثث الموتى منهم، إضافة إلى تشريد البقية في أرجاء شتى وملاحقتهم، بل وصل الحقد والكراهية بالقادة العباسيين أن تم نبش قبور الموتى منهم، وهي أعمال محرمة عؤفاً وشرعاً. ومن بين ابناء الأسرة الأموية الحاكمة من استطاع الهرب إلى اسبانيا وتسنى له تأسيس أول دولة عربية بقيادة الأمويين هناك.

جسد موقف الحكام العباسيين من الأمويين نهجاً انتقامياً وسلوكاً حاقداً وبدائياً، كما عبر عن بعض التقاليد والعادات البدوية المتخلفة المتسمة بالثأر والمعاملة الخشنة والقاسية. إذ لم تقتصر هذه الظاهرة السلبية البارزة، التي رافقت بداية تكوين الدولة

العباسية، على مناهضة الأمويين، باعتبارهم أعداء إلداء للعباسيين فحسب، بل أصبحت فيما بعد سياسة عامة وثابتة للدولة العباسية إزاء أصحاب الرأي الآخر والمخالفين والمعارضين للحكم العباسي، كما كانت أحد الأسباب البارزة في انهيارها اللاحق، علماً بأن فترات قصيرة ومتباعدة من العهد العباسي شهدت انفتاحا نسبيا على الرأي الآخر، وخاصة في فترة خلافة المأمون، مع استثناء مهم، حين مارس المأمون القسوة الشديدة ضد أتباع المذهب الحنبلي في الإسلام بعد أن تبنى مذهب المعتزلة، الذي تميز قبل اقترانه بالسلطة بالتسامح والعقلانية في التفكير والرأي. ففي فترة حكمه تعرض قادة وأتباع المذهب الحنبلي إلى صنوف الاضطهاد في إطار الحملة الهستيرية التي شنها المعتزلة ضد الحنابلة والتي أُطلق عليها "محنة العلماء"، إذ كانت بمثابة امتحان عسير لرجال الدين والسياسة حول موقفهم مما سمي ب "خلق القرآن"، وكان من بين من تعرض للاضطهاد أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح[٤٩]، إذ رفضا القول بخلق القرآن. وتجدر هنا الإشارة إلى أن الحنابلة في فترة الحكم العباسي قد مارسوا القسوة البالغة والتطرف الشديد في التعامل مع أتباع المذاهب الأخرى وكانوا شديدي التعنت وبعيدين عن أي اعتراف بالآخر أو التسامح مع ما يحمله الآخر من أفكار ومواقف تختلف عن مواقفهم المذهبية. وكان العنف يقود إلى عنف مضاد حالما تتوفر الفرص لممارسة ذلك من جانب الضحية السابق. وهكذا كانت تتبادل المواقف العنفية وسياسات الاضطهاد، إذ كان الجلاد في فترة ما يتحول إلى ضحية في فترة اخرى بسبب تبادل مواقع الحكم.

مع بداية تكون الدولة العباسية سجل المؤرخون تسارعا إيجابيا في العلاقات الفكرية والثقافية والسياسية بين أفراد المجتمع الذين ينتمون إلى شعوب وقبائل مختلفة، وإلى تعدد في اللغات والتقاليد والعادات وتنوع في ثقافات المقيمين في مركز الدولة العباسية وفي

---

٤٩ الجابري، محمد عابد د. المثقفون في الحضارة العربية. محنة أبن حنبل ونكبة أبن رشد. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٥. ص ٦٥–١١٥.

مشاركتهم في شؤون الحكم، وبالتالي مساهمتهم في تطوير الدولة ودعم الحكم القائم. وكانت سياسة العباسيين اقل تعصبا للعرب واكثر تقبلاً للأقوام الأخرى وأكثر تفاعلاً معهم واستفادة منهم خلال الفترات الأولى من حكم العباسيين. وانفتح حكام الدولة العباسية على الفكر اليوناني والإيراني والهندي وشجعوا ترجمة الكتب الفلسفية والأدبية، ومنها الشعرية، إلى اللغة العربية وأغنوا المكتبة حينذاك بالكثير من التراجم التي ساهمت في إغناء المكتبة والفكر العربي وساعدوا على التلاقح الإيجابي الفعال بين الثقافات.

ولكن التحالف السياسي العريض الذي تشكل موضوعياً وساهم في إسقاط الحكم الأموي لم يدم طويلا، إذ سرعان ما برزت اتجاهات وسياسات أخرى كانت لها عواقب وخيمة وضعت الدولة العباسية تدريجا على طريق الاستبداد والجور والفساد، وفجرت الصراعات الفكرية والنزاعات السياسية والعسكرية التي سنتطرق إليها بشكل مكثف لاحقا. وأظهر العباسيون استعدادا كبيراً ومستمراً في الدفاع عن السلطة التي اصبحت في ايديهم وملاحقة كل من يتصدى لحكمهم بالنقد، أو بالمعارضة، أو بالتغيير، تماما كما لاحقوا الأمويين وبنفس الشراسة. وهذا ما قاموا به ومارسوه فعلا على نطاق واسع ولطخوا أيديهم بدماء الكثير من الناس الأبرياء أو من المعارضين لفكرهم أو سياساتهم أو حتى مناهضين لدولتهم.

شهد العراق العباسي خلال فترة تزيد عن خمسة قرون (١٣٢-٦٥٦ هجرية، ٧٤٩-١٢٥٨ ميلادية) نشوء ميلاد وسقوط امبراطورية كبرى جديدة واسعة الأرجاء. امتد حكم العباسيين إلى مناطق كثيرة وشمل مساحات واسعة احتضنت شتى الشعوب والأقوام، سواء تلك المناطق التي ورثتها مباشرة من الحكم الأموي حال سقوطه، أم وسعتها بفعل الحروب التي خاضتها وما سمي بالفتح الإسلامي لمناطق جديدة من العالم وضمه إلى الدولة العباسية الجديدة. وأقام حكامها علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية واسعة ومتعددة الوجوه مع بلدان بعيدة عنها مثل البلدان الأوروبية والصين والهند وغيرها.

مرّت الإمبراطورية العباسية بثلاثة عهود متعاقبة كانت متباينة في جملة من خصائصها ومشتركة في بعضها الآخر. وإذا كانت فترة منتصف القرن الثامن الميلادي والنصف الثاني منه والنصف الأول من القرن التاسع الميلادي قد شكلت عهد قيام وتطور وازدهار وتوسع الدولة العباسية، وخاصة في فترات حكم السفاح والمنصور والهادي والمهدي والرشيد والأمين والمأمون والمعتصم (٧٤٩-٨٤٢ م)، والتي يمكن تسميتها بالعهد العباسي الأول، عهد نشوء وازدهار الحضارة العباسية، فأن فترة النصف الثاني من القرن التاسع والقرن العاشر الميلاديين كلها حتى النصف الأول من القرن الحادي عشر الميلادي تعتبر بمثابة العهد العباسي الثاني حيث استمرت هذه الدولة قائمة تعيش وتواصل وتستهلك، بهذا القدر أو ذاك، ما أمكن إنجازه من تقدم ونجاحات وفتوحات في العهد الأول، إذ لم يكن هناك عملياً من جديد يضاف. أما الفترة الواقعة بين النصف الثاني من القرن الحادي عشر والقرن الثاني عشر كله وكذلك النصف الأول من القرن الثالث عشر حتى سقوط الدولة العباسية على أيدي المغول في عام ١٢٥٨ م فتعتبر بمثابة العهد العباسي الثالث والأخير. وتميز هذا العهد بالضعف والتمزق ثم البقاء فترة غير قصيرة على حافة الانهيار وضياع متسارع لما تحقق إنجازه في العهدين الأول والثاني أو ما أمكن الحفاظ عليه نسبيا في العهد الثاني، ثم السقوط النهائي على أيدي الغزاة الجدد.

عوامل تفكك وانهيار الدولة العباسية

كانت نهايات الفترة الثالثة والأخيرة للعراق العباسي، فترة المرض والشيخوخة والانهيار تحت ضربات عساكر المغول الغازية، ومعه بقايا الدولة العباسية، قد شهدت غروب مجد هذه الدولة وفقدان مناطق توسعها وفتوحاتها السابقة وقيام دويلات وإمارات في مناطق مختلفة منها ترفض الإصغاء والأخذ بقرارات الخليفة أو الانصياع لأوامره أو حتى أوامر سلطانه. وكانت الدولة العباسية جاهزة للسقوط عندما غزت قبائل المغول بقيادة هولاكو بغداد العاصمة في عام ١٢٥٨ ميلادية وأنزلت الضربة القاضية بها وأتت على الحكم العباسي فيها، بعد أن استمر ٥٠٩ أعوام.

وشكلت كثرة من العوامل الجوهرية الأساس المادي لضعف وانحطاط قدرات هذه الدولة وعجزها عن الاستمرار، ومن ثم انهيارها التدريجي وسقوطها المأساوي على يد هولاكو. وأذ هي تختلف في بعض جوانبها عن تلك العوامل التي قادت إلى ضعف وانهيار الدولة الأموية، فأنها تلتقي معها في بعض العوامل الأخرى. ويمكن بلورة بعض أهم تلك العوامل في النقاط التالية التي يفترض فيها أن تساعدنا لمعرفة تأثيرات سياسات العراق القديم والعراق الأموي والعباسي، ومن ثم العثماني والمماليكي على حياة المجتمع العراقي في القرن العشرين:

- أقام العباسيون وهم في الحكم، كما اقامه الأمويون من قبل أو كما كان أهل بيت علي بن أبي طالب وأتباعه يريدون إقامته، إن كان قد تسنى لهم تسلم السلطة، نظام الوراثة السلالية وحصره بأسرتهم، وهي أسرة كبيرة من بيوتات قريش. ووصل الأمر بهذه الأسرة الحاكمة أن استطاعت بعد سنوات طويلة من حكمها، وبمساعدة رجال الدين والقضاة وبعض الفقهاء، تثبيت قاعدة ذات شرطين، وهما:

- أن يكون خليفة المسلمين عربيا أولا،
- وأن يكون من قريش ثانيا.

وكان هذا النزوع إلى الهيمنة الكاملة من جانب قبيلة قريش على السلطة تجاوزاً فظاً على أحكام القرآن والسنة القائلة بقاعدة "الأمر "شورى بينهم". وكان يفترض أن يشمل مضمون الشورى في الإسلام، كما أرى، القواعد التالية:

- ■ أخذ رأي الرجال والنساء على حد سواء بشأن من يتولى الخلافة الدينية على المسلمات والمسلمين وأن لا يقتصر على ذوي الرأي منهم أو الولاة ورجال الدين.
- ■ حق كل مسلم ومسلمة في الترشيح لمركز الخلافة الديني، أي حق من يجد في نفسه الكفاءة والمقدرة على أداء مهمات أو حقوق وواجبات هذا المركز الديني.
- ■ حق جميع المسلمات والمسلمين، سواء أكانوا من قريش أم من غيرها، وسواء أكانوا عربا أم من إثنيات أخرى، في الترشيح لمركز الخلافة الديني.

ومركز الخليفة أو الفقيه الديني يختلف عن مركز الحاكم الدنيوي في الدولة، إذ لا يفترض في الحاكم أو يشترط فيه أن يكون من قومية معينة أو دين أو مذهب محدد. فالدولة لها أحكامها الوضعية، وللدين أحكامه الخاصة سواء أكانت سماوية أم أرضية.

كانت ممارسات الحكام العباسيون بعيدة كل البعد عن تلك الأفكار الثلاث، إذ تم إبعاد المرأة أولا، وإبعاد المسلمين من غير العرب ثانيا، وإبعاد المسلمين من غير قريش ثالثا، عن التمتع بهذا الحق المشروع الذي تبناه القرآن حين أكد على عدم وجود فوراق بين المسلمين إلا بالتقوى. ولا شك في أن هذا الموقف، الذي تميز بتوارث الخلافة في الإسلام، قد أكد حقيقتين أساسيتين، وهما:

أ– الفصل الفعلي بين الدين والدولة، فالخلافة اصبحت مركزاً دنيوياً، في حين كان هناك القضاة الذين يتولون أمور الدين، رغم أنهم كانوا يخضعون لسيطرة الحاكم.

ب– الذهنية الإثنية التي هيمنت على الحكام القرشيين الذين ثبتوا في قواعد العمل شرط استمرار الحكم في قريش مع أن ذلك لم يرد ذكره لا في القرآن ولا في السنة النبوية.

- مارس العباسيون، كما مارس الأمويون من قبل، سياسة إرهابية دموية شديدة الوطأة على المجتمع بدأ بها السفاح ضد الأمويين وواصلها أبو جعفر المنصور ضد الخراسانيين، وكذلك الخليفة الهادي ضد من أطلق عليهم بالزنادقة المانويين والمزدكيين والبابكيين أو ضد غيرهم ممن وجهت لهم تهمة المروغ والارتداد عن الإسلام أو تهمة الزندقة والتكفير، أو أي تهمة أخرى مماثلة، والتي كانت تقود إلى الموت المحتم بالنسبة لمن يقع منهم في أيدي أجهزة الحكم حينذاك. كما مارس العديد من هؤلاء الإرهاب ضد أتباع علي بن أبي طالب وضد كل من كان يطالب بالخلافة لأبنائه وأحفاده.

- وتعرضت الحركات الفكرية والسياسية إلى محاربة عنيفة من جانب الحكام العباسيين وشنت الحروب ضد أتباع تلك الحركات، مثل حركة الزنج وحركة القرامطة أو الحركة الخرمية أو جماعات الخوارج وغيرهم. وإذا كان المعتزلة في فترة معينة قد حظوا بالتأييد والمساندة، وخاصة في فترة حكم المأمون والمعتصم والواثق، فأنهم تعرضوا فيما

بعد إلى المضايقة والمحاربة والقمع أيضاً على ايدي أهل السنة والجماعة أو على أيدي الحنابلة وعلى أيدي الخلفاء وحكام الولايات الموالين لهم مباشرة. ومن الجدير بالإشارة إلى أن المأمون مارس الإرهاب الفكري والتعذيب والسجن والمحاربة بالرزق ضد المخالفين له في الرأي في فترة تبنيه للفكر المعتزلي وتبني ولده المعتصم وثم الواثق من بعده لنفس الاتجاه الفكري الديني، وتوجه في اضطهاده ضد أتباع المذهب الحنبلي بشكل خاص. ولا يعرف ما إذا كان المعتزلة وراء تلك الحملة التي شنها المأمون تحت ستار "خلق القرآن" أم أن الأوضاع السياسية والمؤامرات التي اعتقد المأمون أنها تحاك ضده من أهل الحنابلة هي التي دفعته إلى تنظيم تلك الحملة الشرسة التي أوصى ولده من بعده بمتابعتها، خاصة وأنه كان قد تبنى الفكر الشيعي قبل تحوله إلى فكر المعتزلة وأنه كان قد أوصى بالخلافة لعلي بن موسى الرضا من بعده، ثم سرعان ما تراجع عنها وعن المذهب الشيعي. ومن المعروف أن المعتزلة وقفوا ضد التوجه الفكري الديني الذي التزم به العباسيون قبل مجيء المأمون للحكم، أي الالتزام بمذهب السنة أو أهل النقل.[٥٠]

- وإذا كان اكثر الخلفاء يعيشون حياة الترف والبذخ والأبهة واللهو والفساد والظلم من جهة، فأنهم كانوا بعيدين كل البعد أيضاً عن حاجات العباد ومشكلاتهم من جهة ثانية، فأن الغالبية العظمى من الناس كانت تعاني في المقابل من الفقر وشظف العيش أو حتى الجوع والحرمان والاستغلال، كما كانت تواجه المصاعب الحياتية اليومية بشكل ملموس ومتفاقم. ومن هنا جاء انخراط الفلاحين الواسع وبأعداد كبيرة من منطقتي وسط وجنوب العراق في الحركات الفكرية والاجتماعية والسياسية ذات الخلفية الدينية ضد الحكم العباسي وسعوا بمختلف السبل إلى الخلاص منه. وحظي هذا النشاط بتأييد الكثير من رجال الدين والفقهاء أيضاً.

---

٥٠ الجابري، محمد عابد د. المثقفون في الحضارة العربية. مصدر سابق. ص ٦٥–١١٥.

- إن السياسات والأخطاء الفادحة التي ارتكبها الخلفاء وأجهزة الحكم وقيادات الجيش والشرطة والحرس الخاص ومراكز القوة الأخرى في الدولة تسببت بنشوء صراعات في ما بين تلك القوى أولاً، وفي ما بين الناس من عرب وفرس وترك ثانياً، وفي ما بين أصحاب وأتباع المذاهب الدينية المختلفة ثالثاً، وإزاء أصحاب الديانات الأخرى رابعاً. ثم قادت تلك الصراعات إلى الكثير من النزعات الدموية وإلى التمزق والتفكك، ثم إلى انهيار القيم الأساسية في المجتمع وفي أجهزة الحكم وإلى انهيار الدولة أخيراً.

- إعلان حكام عدة دويلات وإمارات ومقاطعات استقلالها عن الدولة العباسية، رغم إنها قبلت بها كغطاء عام لها. ثم نشوء نظام السلطنة على حساب مسؤوليات وصلاحيات الخليفة وتقزيم مقام الوزير الأول قبل ذاك. وكان لهذا الواقع تأثيره المباشر على تفاقم حالة الضعف التي قادت بدورها إلى حرمان الدولة من مقومات تطورها وقضت على إمكانيات توسعها وقلصت من الولايات السابقة التي كانت تابعة لها وأفرغتها من مضمون الوحدة الداخلية وجعلتها أطارا عباسيا مهلهلاً وبمضامين حكم أخرى غير عباسية.

ومن هنا يمكن لمتتبع تاريخ هذه المرحلة أن يلاحظ بأن عوامل كثيرة كانت قد تضافرت لتساهم معا في إضعاف الدولة إلى أقصى الحدود وفي منح العامل الخارجي إمكانية أكبر في إنزال الضربة القاضية بالحكم العباسي الذي أصبح هزيلاً وشكلياً وعاجزاً عن الدفاع عن نفسه، إذ لم يعد هناك من يرضى العيش في ظل هذه الدولة أو من يدافع عنها، فالغربة بين الحكام والرعية اصبحت هي السمة المميزة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وإذا كانت العوامل الموضوعية، التي ارتبطت عضويا بطبيعة الدولة العباسية ونظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قد لعبت دوراً أساسياً في دفع الأمور بهذا الاتجاه، فأن الصراع الذي دبّ داخل العائلة العباسية الحاكمة حول السلطة والخلافة والثروة قد زاد في الطين بلة وأعطى المجال لمزيد من التشرذم والتآمر. وسجلت فترة خلافة محمد الأمين بن هارون الرشيد بداية فعلية لهذا النوع من الصراعات المكشوفة في إطار العائلة العباسية، في حين كانت مثل هذه الصراعات موجودة قبل ذاك، أي في فترة الخلفاء الراشدين والحكم

الأموي، بحدة أقل. مارس هارون الرشيد طريقة غير معهودة حين أوصى بالخلافة لأبنائه الثلاثة بالتعاقب: محمد الأمين فعبد الله المأمون، ومن ثم القاسم المؤتمن. وبعد وفاة الرشيد ارتأت حاشية الخليفة محمد الأمين[٥١] (١٧٠-١٩٨ هجرية، ٧٨٧-٨١٣ ميلادية) أن يوصي الأخير بالخلافة لأبنه موسى من بعده بدلا عن شقيقه عبد الله المأمون، كما جاء في وصية والده. رفض المأمون، الذي كان حتى ذلك الحين والياً على خراسان أو القسم الشرقي من هذه الدولة المترامية الأطراف، القبول بالتغيير الذي اقترحه الأمين وأصر على تنفيذ وصية أبيه. قاد هذا الخلاف إلى تدهور في العلاقة بين الأخوين وتحوله إلى نزاع عسكري حول الخلافة وانتهى باحتلال بغداد من قبل قادة وأتباع المأمون وقتل الأمين، فتم بذلك اعتلاء المأمون[٥٢] (١٧٠-٢١٨ هجرية، ٧٨٦-٨٣٣ ميلادية) سدة الخلافة العباسية. وكان ترتيبه السابع بين الخلفاء العباسيين. ورغم تلك الصراعات المدمرة شهدت الدولة العباسية، وخاصة مركزها بغداد، في عهدي هذين الخليفتين، تطوراً كبيراً في مجالات الإدارة والمال والتجارة والنقل والزراعة والصناعات الحرفية، إضافة إلى مجالات الثقافة ومجالس الأدب والعلم والفلسفة. وأقيم في عهد المأمون "بيت الحكمة"، كما اتسعت حركة التأليف والترجمة ونشر الكتب والمناظرات الشعرية والحوارات الفكرية. وراج سوق الكتب كثيرا حيث وجدت اكثر من مئة دار لبيع الكتب في بغداد وحدها، إضافة إلى ما يماثل ذلك في البصرة ومكتبات أخرى في الموصل والكوفة وواسط وفي غيرها من مدن الدولة العباسية حينذاك.[٥٣]

---

٥١ الشيخ محمد الخضري بك. محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية – الدولة العباسية –. دار المعرفة. بيروت. الأصدار بدون تاريخ. ص ١٥٩.

٥٢ المصدر السابق نفسه: وفيه تولى محمد الأمين الخلافة في العام ٨٠٩ حتى ٨١٣ ميلادية، وتولى المأمون الخلافة في العام ٨١٣ حتى العام ٨٣٣م.

٥٣ عبد العزيز الدوري د. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ط٣. ١٩٩٥.

ويبدو أن التربية الخاصة التي تلقاها المأمون ووجوده والياً على خراسان وفي وسط البيئة الثقافية والحضارية الفارسية وعلى مقربة من الثقافة الهندية وعلى احتكاك مع الحركات الفكرية والسياسية للفرق الإسلامية المختلفة حينذاك ساعدته على التفتح والقبول بالتنوع والاهتمام بالحياة الثقافية. وهذا الاتجاه هو الذي دفعه إلى اتخاذ مواقف غير متشنجة من الشيعة العلوية في بداية الأمر ومن ثم تبني فكر المعتزلة وقربهم من الخلافة. التزم المأمون بالاتجاهات الفكرية لأهل الرأي والعقل وساهم عبر تلك المواقف بتنشيط عملية التطور الثقافي والحضاري في الدولة العباسية في العراق، ولكنه مع ذلك لم يستطع التخلص من التعصب للمذهب الذي التزم به، إذ مارس سياسة التمييز والاضهاد ضد الحنابلة. ويبدو أن السبب غير المبرر في تلك الممارسة قد ارتبط بالجمود الفكري العام الذي اتسم به الحنابلة والاصرار على النقل بدلاً عن تنشيط العقل والتحري عن معالجات جديدة للمشكلات التي كانت تواجه المجتمع، في حين كان فكر المعتزلة الذي التزم به المأمون عقلياً وحيوياً ومفتوحاً في آن واحد.

ساهم النزاع الذي نشب بين الأخوين وانتهى بانتصار المأمون في خلق أجواء مناسبة لتنشيط الحركات الفكرية والاجتماعية والسياسية ومحاولات تنظيم الصفوف. وهي التي ساهمت بدورها في تنشيط عمليات التكتل والتفكير بتكوين تنظيمات سياسية وعسكرية مناهضة للعباسيين. إذ كانت أوضاع الدولة العباسية قد بدأت بالتراجع التدريجي في مجالات الأمن والاستقرار وخاصة بعد وفاة المأمون وتولي المعتصم الخلافة من بعده. وكان المأمون قد بدأ بتشكيل نواة حرسه الخاص، الذي واصله المعتصم، لتأمين حمايته الشخصية وحماية سلطته تحت وطأة الخوف من المؤامرات والانقلابات. واتسع هذا الحرس في عهد المعتصم بعد أن اكتشف الأخير مؤامرة كانت تحاك ضده واعتبر الخراسانيين من أتباعه جزءاً منها. وكان قوام هذه القوات الخاصة هم الضباط والجنود الأتراك الذين

راجع ايضا. مجموعة من المؤلفين السوفييت: دراسات في تاريخ الثقافة العربية /القرون ٥–١٥، دار التقدم. موسكو. ١٩٨٩. ص ٢٩٠–٣٠٣.

قدموا إلى بغداد من أواسط آسيا. وكان بيت المال يتحمل دفع رواتبهم ونفقات الامتيازات الإضافية التي كانوا يتمتعون بها. وبهذا يكون المأمون، ومن بعده المعتصم، أول من أدخل قوات جديدة مستقلة عن قوات الجيش العباسي المختلطة، وأعني بها القوات التركية الخاصة، ومهد بذلك السبيل لبدء صراع على مراكز القوة بين أطراف ثلاثة: العرب والفرس والترك. وساهم ذلك الصراع وتفاقمه سنة بعد أخرى في إضعاف الدولة العباسية وفي تقويض أركانها. وتحت تأثير الشك في إخلاص قواته في بغداد قرر المعتصم نقل دار الخلافة إلى سامراء لضمان سلامته والابتعاد عن احتمال الصراع بين حمايته الخاصة وقواته في بغداد.

إن الإجراء الذي بدأ به المأمون في تشكيل القوات الخاصة لحمايته والدفاع عن حكمه، ثم مارسه المعتصم من بعده ووسعها ومنح عناصرها امتيازات خاصة وإضافية أصبحت تقليداً مارسه الكثير من الحكام في العراق وفي عدد من الدول الأخرى. كانت القوات الخاصة لا تمارس مهمة حماية الحاكم والدفاع عنه ضد المناهضين له في حالات معينة، بل كانت تمارس عمليات التجسس والوقيعة والمطاردة والاعتقال والتعذيب والقتل بحق من تعتقد بأنهم يشكلون خطراً على الحاكم الذي تحميه. وخلقت هذه القوات حاجزاً إضافياً بين الحاكم والمجتمع، ولكنها كانت في أوقات معينة تقوم بعمليات ضد الحاكم ذاته وتعرضه للتعذيب والقتل أيضاً.

كانت البلاد في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين وما بعدهما حتى انهيار الدولة العباسية، رغم الجوانب الإيجابية والمشرقة التي برزت في العديد من المجالات واستمرار العطاء الحضاري للفترة السابقة، تعاني من عدد من التناقضات والصراعات المتباينة في حدتها والمتشابكة في ما بينها التي عجز الحكم عن إيجاد الحلول العملية لها. كتب الدكتور عبد العزيز الدوري في تصدير كتابه القيم "تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري" ما يلي: " كان القرن الرابع الهجري فترة حاسمة في تطور الحياة الاقتصادية في العراق في العصور المتوسطة. فقد أدى التغلب البويهي، بالإضافة إلى الاتجاه الطبيعي في

التطور، إلى إحداث تبدلات وبدع كثيرة، إذ اتخذ الإقطاع، لأول مرة، صفة عسكرية، وتكاثرت المكوس أو الضرائب غير المشروعة، وحصل التلاعب بالعملة كوسيلة للتوفير، ووصل النظام المصرفي أوجّه في التطور، وظهرت طبقة رأسمالية مهمة، ونشأت حركة منظمة بين الطبقة العاملة."[٥٤] وقد أصاب الدكتور الدوري كبد الحقيقة حين أشار إلى تفاقم التناقضات والصراعات الاجتماعية والسياسية في البلاد التي نشأت عن عمق التفاوت الاجتماعي. ويمكن الإشارة إلى بعض تلك المظاهر، على سبيل المثال لا الحصر:

- تحولت ملكية الأرض الزراعية تدريجا، التي أصبحت، مع الفتح الإسلامي للعراق في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، رقبتها للدولة واستمرار استثمارها من قبل الفلاحين الذين كانوا يعملون عليها قبل وأثناء الفتح، إلى حيازات إقطاعية كبيرة جرى توزيعها من قبل الخلفاء وحكام الولايات على أنفسهم وعلى حاشياتهم وعلى التجار والميسورين منذ العهد الأموي، ثم تواصلت هذه العملية في العهد العباسي أيضا. ودأب الخلفاء على منح مساحات واسعة من خيرة الأراضي الزراعية على شكل عطايا لأولئك الذين كانوا يقدمون خدمات خاصة للخليفة كالأطباء والشعراء وأصحاب الأموال والقادة العسكريين والولاة. وبالتالي كانت الأراضي الزراعية تنتزع من أيدي الفلاحين، وهم من أصل أهل البلاد، سواء أكانوا من النبطيين، الذين كانوا يتكلمون الآرامية ولا يجيدون العربية[٥٥]، أم من الكرد أم من غيرهم، ليتحولوا من جراء ذلك إلى فلاحين فقراء شبه أقنان يعملون في أرض كانت قبل ذاك بحوزتهم وتحت تصرفهم بعد أن تم القضاء على حكم الدهاقنة والخانات الفرس. وكان اغلب الحائزين على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية يستخدم العبيد المستوردين من شرقي أفريقيا للعمل على تلك الأراضي، وخاصة في جنوب البلاد مثل

---

٥٤ عبد العزيز الدوري د. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. الطبعة الثالثة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٥. ص ١٥.

٥٥ الدوري، عبد العزيز د. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. ط ٣. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٥. ص ٣٧.

البصرة وواسط والكوفة وغيرها، أو في خوزستان، مقابل لقمة لا تسد حتى الرمق. وكان المستحوذون على تلك الأراضي يسلطون استغلالهم البشع على الفلاحين لدفع خراج الأرض أو دفع الجزية لتذهب تلك الأموال إلى بيت المال، وكانت في حقيقة الأمر تعتبر عملياً خزينة الخليفة منذ العهد الأموي. وكان هؤلاء الحكام يسعون إلى الحصول على ريع إضافي يزيد من مواردهم المالية وترفهم وبذخهم على حساب تقليص إيرادات الفلاحين. وفي أوساط الفلاحين الفقراء والمعدمين العاملين بالسخرة أو شبه الأقنان انتشرت مختلف الأمراض بسبب وجود المستنقعات وحصول الفيضانات وانتشار البعوض ووباء الطاعون وغيره من الأمراض السارية، إضافة إلى نقص التغذية وغياب العناية الصحية. وكانت معدلات الوفيات بين هؤلاء الفلاحين عالية جدا ومعدل العمر واطئ في الوقت نفسه. ولم يكن صعبا على العاملين في تجارة العبيد استيراد المزيد من المواطنين الأفارقة من سواحل أفريقيا الشرقية واستخدامهم في العراق العباسي.

وكانت الدولة هي التي تقوم بأعمال الخدمة العامة كشق الترع والأنهر وإقامة السدود وتطهير مجاري مياه الأنهر والصرف عليها من بيت المال وهي من أموال الناس. في حين كان المستفيد الرئيسي من هذه الخدمات الحكومية العامة فئة المستحوذين الجدد على تلك الأراضي الزراعية ومنهم خلفاء بني العباس وحكام الولايات وقادة الجيش وكبار التجار والأغنياء.

وإذا كان جعل رقبة الأرض، ومنها الأراضي الزراعية، في العراق للدولة والسماح للفلاحين بزراعتها وتسويق محصولها قد أعطى دفعة قوية لزيادة الإنتاج الزراعي وتغطية الحاجة المحلية من السلع الزراعية الأساسية وتحسين مستوى معيشة الفلاحين، إضافة إلى زيادة إيرادات بيت المال وخزينة الخليفة بشكل خاص، فأن الهيمنة اللاحقة والاستحواذ غير المشروع على أراضي الفلاحين ونشر علاقات الإنتاج الإقطاعية وتسخير العبيد والفلاحين شبه الأقنان في زراعتها قد أدى إلى تراجع الإنتاج وتدهور أوضاع الفلاحين وهجرتهم المتزايدة نحو المدن أو إلى البادية وتقلص شديد في إيرادات بيت المال وخزينة

الخليفة الخاصة. لقد أصبحت تلك العلاقات معرقلا كبيرا لنمو القوى المنتجة والإنتاج الزراعي وأوجدت أوضاعا متوترة في الريف ساهمت في نشوء وتطور الكثير من الحركات والانتفاضات الفلاحية الغاضبة التي كانت تقابل بالمقاومة العنيفة من جانب الحكام وأجهزة الدولة القمعية، التي كانت تساهم بدورها في تشديد التوترات الاجتماعية والسياسية.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن مركز الحكم العباسي بقي لفترة طويلة يتمتع بأفضلية مالية ومعيشية قياسا إلى المناطق الأخرى البعيدة عن المركز بسبب قيام حكام الولايات في تلك المناطق بإرسال الخراج والجزية والعشر وما إلى ذلك إلى بيت المال أو إلى خزينة الخليفة الخاصة في بغداد أو في سامراء، حين أصبحت عاصمة الخلافة العباسية ابتداءً من عهد المعتصم لتعود إلى بغداد ثانية وبعد سنوات طويلة، والتي كانت تصرف فيهما وتوفر بعض السيولة النقدية أو توفر المنتجات الزراعية في أسواقها المحلية.

- تفاقم التناقض بين الفئات الغنية والحاكمة والعسكرية التي كانت تستحوذ على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وعلى المال والتجارة من جهة، وبين كادحي الأرض من الفلاحين وشغيلة المدن الذين كانوا ينتجون الخيرات المادية ويعملون في الخدمات ويشكلون وقود حروب الدولة وفتوحاتها من جهة أخرى. وتنامى عدد العاطلين عن العمل بسبب الهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة نتيجة الظلم والاستغلال الشديدين اللذين تعرضت لهما جمهرة الفلاحين من قبل المستحوذين على الأرض الزراعية من عسكريين وغير عسكريين ومن جباة الخراج والجزية والعشر والضرائب والإتاوات الأخرى غير المشروعة. وكانت مطاردة الفلاحين ومحاولة إعادتهم إلى الأرض التي عملوا فيها جارية ومرتبطة بمزيد من الاضطهاد والاستغلال. وخلال تلك الفترة تزايد استخدام العبيد في زراعة الأرض في مناطق مختلفة من العراق، وخاصة في مناطق الوسط والجنوب من بلاد ما بين النهرين، وتعرضهم لاستغلال بشع ومهين لكرامة الإنسان. كتب الدكتور عبد العزيز الدوري بصواب عن هذه الحقيقة قائلا: "وأستُخدم العبيد للعمل في مزارع أسيادهم، وخاصة في الفرات الأوسط، ومن هؤلاء الزنج في منطقة البصرة، وهم يقومون عادة بأعمال شاقة

ووضعهم المعاشي سيئ تماما. وكانت النظرة إلى النبط تقرب أحيانا من النظرة إلى العبيد، وكان بعضهم يرتبط عمليا بالأرض، وهكذا ترد الإشارة إلى "أنباط القرى وعبيدها"، وربما أشير إلى النبط أحيانا ب "علوج أهل القرى."[٥٦] ونتج عن كل ذلك تنامي الحركات الاجتماعية المناهضة لواقع الاستغلال والظلم السياسي، وتفجرت الكثير من الانتفاضات الثورية المناهضة لحكم العباسيين. ودفعت هذه الحركات السياسية الثورية والحركات الدينية ذات المضمون الاجتماعي وكذلك الرغبة في الاستقلال لدى بعض شعوب المنطقة، كما هو الحال في فارس وكردستان مثلا، الحكام العباسيين إلى تشديد قمعهم واضطهادهم وإلى ممارسة الإرهاب الجماعي الواسع النطاق، بدلا عن الاستجابة لحاجات الناس وتحسين ظروف عيشهم وحياتهم.

- كانت الرغبة الجامحة تتحكم بالخلفاء وبقية الحكام حينذاك في فرض هيمنتهم التامة على البلاد ومصادرة إرادة "الرعية" أو المجتمع كلية. وقد أدى هذا الواقع إلى بروز مراكز قوة مختلفة لم تجد أمامها سبيلا افضل غير الصراع وتعبئة الأتباع لتمشية أمورها وفرض إرادتها ومصالحها على الأطراف الأخرى. ومنذ فترة الحكم الأموي في الشام تخلى الخلفاء عمليا عن مبدأ "الحكم شورى بين الناس"، بل اتبعوا نهج شراء البيعة للوريث أو فرضها بالقوة والإرهاب أو التعيين ثم الوراثة في الحكم على طريقة العائلات المالكة. وهكذا سار نظام الحكم العباسي على هذه القاعدة غير المشروعة التي أخلت بحق الناس في اختيار من يخولوه حكم بلادهم.
- احتدام الصراع بين مراكز القوة الثلاثة التي وجدت في إطار الدولة العباسية خلال تلك الفترة التي استمرت طويلا، إذ توزعت المسؤوليات فيها على النحو الآتي:[٥٧]

---

٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ٦٩.

٥٧ لقد كانت ادارة البلاد في فترة الحكم العباسي تتوزع على النحو الآتي:

الخليفة: وكانت تتمثل فيه السلطة الدنيوية أساسا، كما يفترض أن يكون عربيا ومن بني هاشم، وترتبط به ثلاثة مراكز أساسية هي: الوزير وقاضي القضاة والامير، اي قائد الجيش. وكانت الدواوين

– مركز الخليفة: كان الخليفة العباسي يعتبر رأس الدولة والمسؤول عن تسيير الأمور فيها. وكان الميل لدى الخلفاء العباسيين عموما، كما كان لدى الغالبية العظمى من الخلفاء الأمويين قبل ذاك أيضاً، هو الانفراد بالسلطة، وبالتالي الانفراد باتخاذ القرارات، بغض النظر عما إذا كان يستشير هذا الشخص أو ذاك، فالحكم النهائي له وحده فقط لا يشاركه فيه أحد. وكانت بعض تلك القرارات يمس المجتمع بأسره، سواء أكان ذلك القرار يرتبط بزج الدولة والمجتمع في حرب أو القيام باحتلال مناطق أخرى، أو عقد اتفاقيات مع دول أخرى، أو خوض "المعارك التأديبية" ضد المعارضين للخليفة وحكمه في الداخل. فالخليفة بهذا المعنى حاكم مستبد ومطلق الصلاحيات، يمارس سلطته باسمه أو باسم الله على حد سواء. وكانت المراكز الأساسية لأجهزة الدولة ترتبط مباشرة بالخليفة، ومنه تنطلق التوجيهات والتعليمات والقرارات. إذ لم تكن هناك مؤسسات فعلية تمارس دورها في الحياة السياسية، في ما عدا قاضي القضاة وقائد العسكر وقائد الشرطة وغيرها من مجالات النشاط الإداري والمالي. وبسبب ارتباط كل أجهزة الدولة بشخص الخليفة مباشرة وغياب دور المؤسسات في الدولة العباسية، فأن قوة شخصية الخليفة كانت تحرم هؤلاء جميعا من إبداء الرأي أو المشاركة في القرار الذي يتخذه الخليفة، أما إذا كانت شخصية الخليفة ضعيفة أو عاجزة عن تسيير دفة الحكم وعن ممارسة سلطته الفردية التقليدية، فغالبا ما كان الأمر ينتهي إلى تفكك الحكم وإلى تفاقم الصراعات بين مختلف مراكز القوة في الدولة

المختلفة ترتبط بالوزير مثل ديوان الخراج وديوان الجيش وديوان الزمام والرسائل والبريد والشرطة ودار المظالم. كما كان الوزير مسؤولا عن ديوان التجسس. ومن الجدير بالاشارة إلى ان المواطنين من اصل إيراني كانوا يهيمنون على الوزارة في حين كان قاضي القضاة من العرب، وكان الامير من الاتراك عموما. اما قاضي القضاة فكان مسؤولا عن الشرع والعلاقة بالفقهاء وعن المسائل الدينية وعن صاحب السوق او المحتسب والشهود. واذ افترض الفقهاء ان يبقى الخليفة عربيا ومن بني هاشم فأن الإدارة والسياسة كانت بيد مواطنين من أقوام مختلفة.

بأمل الهيمنة على مركز اتخاذ القرار الأساسي والتحكم بالخليفة نفسه، إذ لم تكن هناك قواعد وأسس مستقرة يتم في ضوئها توزيع المهمات والحرص على الالتزام بها وعدم تجاوزها. وبمرور الوقت نشأ مركز آخر في البلاد هو مركز الوزير أو أمير الأمراء الذي فرضه البويهيون على الخليفة، ثم حل محله فيما بعد مركز السلطان في العهد السلجوقي في العراق.

– مركز الوزير أو أمير الأمراء أو السلطان: كان صاحب هذا المركز يلعب دورا كبيرا في الحياة السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والعسكرية عندما يكون الخليفة ضعيفا، وعندما تكون الجماعة التي يستند إليها متماسكة وقادرة على فرض نفسها على الخليفة، إذ كان في مقدور البعض من هؤلاء تغيير الخليفة ذاته، إن تجاوز الخليفة على صلاحيات أمير الأمراء التي انتزعها قبل ذلك من الخليفة ذاته. ونشأ فيما بعد مركز السلطان الذي أتى تدريجا على مركز الوزير أو أمير الأمراء، حيث تحول الوزير إلى كاتب محدود الصلاحيات يأتمر بأمر السلطان قبل أن يأتمر بأمر الخليفة. وكان هذا الواقع لا يعني سوى وجود مراكز تتصارع في ما بينها حول القرارات التي يفترض اتخاذها، وحول من منها يستطيع فرض هيمنته وإرادته على الدولة وعلى مجرى العمل فيها. وبالمحصلة النهائية كانت الرعية تخضع لأحد المستبدين المتصارعين على السلطة الفعلية.

– مركز رجال الدين المتمثل في قاضي القضاة وبقية القضاة: رغم التبدلات الكبيرة التي تعرضت لها وظائف ومراكز القوة في الدولة العباسية على امتداد وجودها، فأن مركز قاضي القضاة بقي حكرا على العرب من أصحاب المذهب السني، تماماً كما كان منصب الخليفة، وان تبادلته بشكل خاص شخصيات دينية من طائفتي الشافعية والحنفية وفي فترة أخرى المعتزلة وحرمت منه طائفة المذهب الحنبلي، إضافة إلى حرمان طائفة المذهب الشيعي منه تماما، علماً بأنه كانت بين الفكر الشيعي والمعتزلي نقاط التقاء كثيرة ونقاط اختلاف قليلة حينذاك، إذ لم يكن هناك من الناحية العملية أي اعتراف رسمي بالمذهب الشيعي. علماً بأن المذاهب السنية التي تبلورت خلال تلك الفترة وما بعدها كانت أربعة، وهي: المذهب

الحنبلي والمذهب الحنفي والمذهب المالكي والمذهب الشافعي. وأحتل القضاء مكانة مرموقة في حياة الدولة العباسية وفي الدولة الإسلامية عموما، رغم التدخل المستمر من جانب الخلفاء في شؤون القضاء. وكان القضاء يمارس من قبل مؤسسات عديدة، نشير إليها فيما يلي:

"١- الحكام الفعليون من خلفاء وسلاطين وملوك وأمراء ونوابهم.

٢- القضاة ويرأسهم قاضي القضاة.

٣- المحتسبون.

٤- أصحاب الشرطة.

٥- الناظرون في المظالم"[٥٨].

وجدير بالإشارة إلى أن المجموعة الأولى التي اختصت بالقضايا السياسية وأمن الدولة، كانت المهيمنة على جميع القرارات عملياً[٥٩]، في حين تركز عمل الجهات الأخرى بالقضايا الدينية أو الشرعية والمشكلات المالية والرقابة وتنفيذ العقوبات.

وكانت تقف وراء مراكز القوة هذه قوى اجتماعية ذات مصالح اقتصادية، ولكنها كانت في الوقت نفسه ذات طبيعة إثنية، إن صح التعبير، تجسيدا لظاهرة التمييز بين الأقوام من عرب وكرد وفرس وترك حينذاك، ولظاهرة التمييز الديني والطائفي.

- اشتداد الخلاف بين أصحاب المذاهب السنية وأصحاب المذهب الشيعي وكذلك بين الفرق والتيارات الفكرية كأصحاب الرأي وأصحاب الحديث أو المعتزلة والجبرية والحركة الصوفية والخوارج، تلك الحركات التي ظهرت في فترة الخلفاء الراشدين وفي العهد الأموي وتواصل وجودها ونشاطها في العهد العباسي أو ظهرت فيه، (أو) وفي ما بين المذاهب

---

٥٨ العاني، نوري عبد الحميد. العراق في العهد الجلائري. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٨٦. ص ١٠٣.

٥٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٣.

السنية ذاتها لاختلافها بشأن التفسير أو الاجتهاد في التفسير والرغبة في السيادة والتحكم. وكانت سياسات الخلفاء والوزير الأول وإمارة الأمراء والسلاطين فيما بعد، إضافة إلى رجال الدين أنفسهم، تلعب دورا كبيرا في تأجيج تلك الصراعات بين أتباع المذاهب أو الطوائف المختلفة وتحويلها في أحايين كثيرة إلى معارك دموية مدمرة ومحزنة جريا على قاعدة "فرق تسد." واقترنت تلك الأحداث بمزيد من العنف والإرهاب والتشريد والقتل.

- وكان الموقف من أهل الذمة متباينا وفق فترات الحكم وسياسة وسلوك الخليفة.

كما كان موقع الوزير الأول أو أمير الأمراء أو السلطان يلعب دوراً مهماً وأحياناً كثيرة أساسياً في الموقف من أهل الذمة. فمع تمتع الغالبية العظمى من أتباع الديانة المسيحية أو اليهودية أو الصابئة بحرية الدين والعبادة، فأن ظاهرة التمييز الديني بين المسلمين وبقية السكان من أصحاب الديانات الأخرى كانت ملموسة جدا ومضرة بالعلاقات الاجتماعية ومؤذية لهؤلاء الناس وغير عادلة أساسا. وكان التمييز الديني ضد أهل الذمة أو غيرهم من الجماعات التي لم تدخل ديانتهم ضمن الديانات الكتابية واضحاً وصارخاً إلى حدود غير معقولة وغير مقبولة أصلاً في فترة طويلة من حكم العباسيين. وكانت أقسى بالنسبة إلى تلك الجماعات التي رفض أئمة المسلمين الاعتراف بها على أنها من أهل الذمة، مثل أتباع الديانة الأيزيدية، بل اعتبروهم من المسلمين المرتدين مثلاً[٦٠]، على سبيل المثال لا الحصر. ويمكن أن نشير فيما يلي إلى بعض أبرز تلك الأساليب في التمييز القهري:

---

٦٠ من المعروف أن حكم المرتد في الإسلام هو القتل استناداً إلى حديث ينسب إلى النبي محمد، والذي اشرنا إليه في مكان آخر. راجع في هذا الصدد: العلوي، هادي. أحكام المرتد في الإسلام. في: مجلة الثقافية الجديدة. العدد ٢٨٧/آذار نيسان ١٩٩٩. ص ٢٠–٢٦. ومن الجدير بالإشارة إلى أن كثرة من اتباع الديانة الأيزيدية لاقوا حتفهم على ايدي بعض الحكام المسلمين أو المتعصبين من المسلمين باعتبارهم مرتدين عن الإسلام، وخاصة في العهد العثماني. وهو أمر يخالف حقيقة الديانة الإيزيدية التي هي أقدم من الإسلام، وترتفبط بديانات قديمة في هذه المنطقة من العالم، ولها صلات بالديانات العراقية والإيرانية والهندية والكردية القديمة. والجماعةالأيزيدية تعتبر جزءاً من الشعب الكردي من

– إلزام غير المسلمين بارتداء أزياء خاصة لتمييزهم عن المسلمين[٦١]. ففي سنة خمس وثلاثين ومائتين هجرية أصدر الخليفة العباسي المتوكل (٨٤٧–٨٦١ ميلادية)، كما جاء في كتاب "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" لمؤلفه أبي الفلا عبد الحي ابن العماد الحنبلي، أمرا يقضي بهذا التمييز في الملبس حيث كتب ما يلي: "... أمر المتوكل بأخذ أهل الذمة بلبس الطيالس العسلية والزنانير وترك ركوب السروج ونهي أن يستعان بهم في الدواوين وان يتعلم أولادهم في كتاتيب المسلمين ولا يعلمهم مسلم"[٦٢]. ثم يسجل نفس الكاتب عن "سنة تسع وثلاثين ومائتين فيها على ما قاله في الشذور أخذ المتوكل أهل الذمة بلبس رقعتين عسليتين على الأقبية والدراريع وان يضع النساء مقانعهن عسليات وان يقتصروا على ركوب البغال والحمير دون الخيل والبراذين"[٦٣]. وفي السنة اللاحقة فرض

حيث التاريخ واللغة والتراث الثقافي والأرض التي تعيش عليها وتعمل فيها، وأعني بها كردستان العراق.

٦١ عمد حكام أفغانستان (الطالبان)، أثناء وجودهم في السلطة، في ربيع عام ٢٠٠١ ميلادية إلى إصدار قرار قضي بارتداء الهندوس، وأصحاب الديانات الأخرى، ملابس أو إشارة خاصة تكشف عن ديانتهم وتميزهم عن المسلمات والمسلمين. وكان هذا القرار يعتبر تجاوزاً فظاً على حقوق الإنسان والحرية الشخصية وممارسة سياسة التمييز والتعصب الديني المكروه. وقد أدين هذا القرار من طرف جميع دول العالم تقريباً ومن كافة الشعوب والقوى السياسية. ويفترض أن نشير ايضاً إلى أن هذه الجماعة الحاكمة قد قامت في نهاية عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١ بتدمير أكبر تمثال لبوذا ومن اقدمها في أفغانستان بحجة أن وجود التمثال لا ينسجم مع الديانة الإسلامية التي ترفض العبادة للأصنام. وقد شجب هذا الإجراء من سائر شعوب ودول العالم بما فيها الدول الإسلامية. وكان هؤلاء الحكام يعيشون الماضي السحيق في الحاضر الذي لم يعد قادراً على تحمل خطاياهم إزاء الحضارة الإنسانية وتراث البشرية المشترك. (ك. حبيب)

٦٢ أبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي. شذرات الذهب في اخبار من ذهب. الجزء الثاني. دار أحياء التراث العربي. بيروت. ص ٨٢.

٦٣ المصدر السابق نفسه، ص ٩١. البرذن = الفرس

المتوكل أمرا جديدا يقضي، كما جاء في نفس المصدر بأن على "أهل الذمة بتعليم أولادهم العبرانية والسريانية ومنعوا من العربية ونادى المنادي بذلك فأسلم منهم خلق كبير"[٦٤].

– منعهم من ارتياد محلات معينة والسماح لهم بارتياد محلات محددة فقط.

– إلزامهم بواجبات معينة أو حرمانهم من بعض الواجبات، مثل الاشتراك في الجهاد والحصول على سهم في الغنائم، إضافة إلى فرض دفع الخراج والجزية عليهم، وهما في جوهرهما إتاوتين يهدف منهما التمييز بين الذمي الحر والمسلم الحر.[٦٥] وجدير بالإشارة إلى أن دافعي هاتين الإتاوتين كانوا لا يتمتعون بمردودهما بل يتمتع بها المسلمون فقط. ومن هنا يأتي رفض احمد صادق سعد اعتبارهما ضريبتين على الأرض والرأس[٦٦]. وفَقدَ أتباع الديانات الأخرى الكثير من الحقوق الأساسية التي يفترض أن يتمتع بها كل الذين ولدوا في الدولة العباسية أو جاءوا إليها وأصبحوا من رعاياها، وفق تعابير تلك الفترة. فعلى جميع الناس واجبات كما أن لهم حقوق، في حين أنها كانت في الحالتين منقوصة أو مسلوبة. وممارسة مثل هذه السياسة تعتبر إساءة كبيرة للإنسان وحقوقه المشروعة وتمييزا مصحوبا بالتعصب لدين معين ضد الأديان الأخرى أو حتى لإثنية دون أخرى. وأصبح هذا الواقع غير الطبيعي أحد العوامل الأساسية في ضعف الدولة العباسية ومن ثم سقوطها.

– نظرة التمييز الديني المقترنة بتمييز عرقي إزاء أهل الذمة باعتبارهم اقل مرتبة من المسلمين بغض النظر عن كونهم من العرب أو من غير العرب، ولكنهم في المحصلة النهائية اقل منزلة وقيمة من العرب. ويبدو أن هؤلاء الخلفاء والحكام أدعوا التزامهم بنص الآية القرآنية التي تقول: ."".. كنتم خير أمة أخرجت للناس..."[٦٧]! وكان العباسيون يرون

---

٦٤ المصدر السابق نفسه، ص ٩٢.

٦٥ أحمد صادق سعد: دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين – كتاب الخراج لأبي يوسف، دار الفارابي – دار الثقافة الجديدة. بيروت – القاهرة. ١٩٨٨. ص ١٠٧.

٦٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٧. الهامش رقم ٨٤.

٦٧ يفسر بعض العلماء الأكثر تفتحا إلى ان القرآن لا يقصد هنا امة العرب بل الأمة الإسلامية التي لا يقتصر افرادها على العرب، بل تشمل العرب والأعاجم في آن واحد. حتى في هذه الحالة فالنظرة

أنفسهم خير الناس، وأن الله قد فضَّلهم على بقية المسلمين وعلى غيرهم من العباد ومنحهم القيادة والزعامة والفهم والعلم والكمال. وفي الوقت الذي كانت سلطة الخلفاء العباسيين تتقلص لصالح السلاطين الجدد من البويهيين وفيما بعد السلجوقيين، كانت في الوقت نفسه تزداد ادعاءاتهم وغطرستهم الكلامية بالفخر والعظمة أيضاً. وقف الخليفة العباسي القائم بأمر الله مرة يقول: "نحن بنو العباس، خير الناس. فينا الإمامة والزعامة، إلى يوم القيامة. من تمسك بنا رشد وهدى، ومن ناوأنا ضلَّ وغَوى"[٦٨]. وفي الوقت الذي كان هذا الخليفة المتبجح يلقى تلك الخطبة النرجسية الفارغة، كان في حقيقة الأمر يعبر عن إحساس عميق بالضعف ويعيش الهوان ويركن إلى الخضوع الكامل لعميد الملك السلطان طغرلبك.

– كما تفاقم الصراع على منصب الخلافة الإسلامية والهيمنة على العالم الإسلامي وتبلور في القرن العاشر الميلادي بين مراكز ثلاثة هي: بغداد والقاهرة وقرطبة، أي بين

التمييزية تبقى قائمة بين المسلمين وغير المسلمين كبشر لصالح المسلمين، سواء أكانوا عربا ام من غير العرب، ولكنها ليست عنصرية بل هي موقف تمييز ديني مضر وخطر في كل الأحوال. وعلى خلاف ذلك نجد ان التوراة اتخذت موقفا تمييزيا عنصريا حيث تشير بالكلام الواضح إلى شعب الله المختار عندما فضلت سام وذريته بأعتبارهم شعب الله المختار، على أخويه الآخرين حام ويافث وذريتهما "وجعلت ذلك التفضيل قانونا عنصريا نسبته للإله في القرون المتقدمة." راجع في هذا الصدد حسن الكرباسي: مطالعات في الكتب المقدسة "التوراة والأمبريالية"، دار الكنوز الدبية، بيروت ١٩٩٥، ص ٨٨/٨٩

ويواصل حسن الكرباسي قوله بأن "التوراة تعلم قراءها ان الله خلق الكون والبشر وانه فضل عليهم جميعا، آل يعقوب وجعل بقية المخلوقات في خدمتهم. وان تشريعاته هي لهم وحدهم وهم غير مقيدين بتطبيقها إزاء غيرهم من البشر." ص ٨٩.

راجع في هذا الصدد أيضا:

Leon. Das arische Mythos. Zu den Quellen von Rassismus und ،Poliakov Nationalismus. Junius. Hamburg. 1993.

٦٨ الإمام عماد الدين محمد بن محمد بن حامد الأصفهاني: تاريخ دولة آل سلجوق، اختصار الشيخ الإمام الفتح بن علي بن محمد البنداري الأصفهاني. دار الآفاق الجديدة. بيروت. بدون تاريخ. ص ٢٢.

العباسيين في بغداد والفاطميين في القاهرة والمغاربة (الأمازيغ والعرب) في الأندلس[٦٩]، في حين لم تكن هذه الظاهرة موجودة في بداية العهد العباسي بعد أن قضى العباسيون دون رحمة على الدولة الأموية في الشام وبوحشية بالغة لا تعادلها سوى وحشية ودموية حكام الشام حينذاك في محاربة معارضيهم وخصومهم السياسيين. ولكن الصراع بين هذه المراكز قد اختفى عمليا مع النهايات المعروفة التي انتهى إليها الحكم تدريجاً في تلك المراكز الثلاثة.

* كان رجال الحكم العباسي يمارسون العنف والإرهاب والقمع المباشر ضد أصحاب الفكر والرأي الآخر. وكانوا يرون في هؤلاء خصوما سياسيين ومنافسين لهم على الحكم وما يرتبط بالحكم من نفوذ وتأثير ومال وفير وامتيازات أخرى. ونتج عن ذلك أن تصدى الحكم العباسي لعدد كبير ومهم من الحركات الفكرية والسياسية والدينية التي انتعشت تماما في ظل غياب العدل واتساع قاعدة الفقر والحرمان وتنامي الاضطهاد ضد السكان. مارس الحكم العباسي السجن والتعذيب والاغتيال والقتل وفق أوامر كانت تصدر عن الخليفة أو الولاة والقضاة حينذاك، كما خاض المعارك والحروب ضد الحركات الفكرية والسياسية في مناطق مختلفة من الدولة العباسية، ولكن على نحو خاص في فارس والعراق والخليج. وكان الموقف الرافض للحركات الفكرية والسياسية من جانب الخليفة أو بقية الحكام قد ساهم إلى أبعد الحدود في تنشيط وتوسيع قاعدة تلك الحركات الفكرية والسياسية والتي وجدت أتباعا لها في كل مكان وحققت في فترات مختلفة نجاحات مهمة، كما حصل بالنسبة للقرامطة أو حركة الزنج، أو الحركات الثورية في مناطق كردستان المختلفة، كما هو الحال مع ثورة عبد الله بن إبراهيم التي شارك فيها عشرة آلاف كردي في نواحي اصفهان، كما يشير إلى ذلك محمد أمين زكي نقلا عن الطبري أو مشاركة الكرد في ثورة منصور مساور

---

69 Hourani، Albert. Die Geschichte der arabischen Voelker. S. Fischer Verlag. 1992. S. 115.

الخارجي ويعقوب الصفار والتي استمرت قرابة ثلاث سنوات...الخ[٧٠]. يضاف إلى ذلك تلك الحركات الفكرية والسياسية ذات الخلفية الاجتماعية التي برزت في مناطق أخرى من أرجاء الدولة العباسية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الحركة البابكية، نسبة إلى بابك الخرمي، والتي يطلق عليها أحياناً بالحركة الخرمية، في بلاد فارس وفي عهد المأمون.

ويبدو واضحا أن كثرة من الخلفاء العباسيين لم يمتلكوا الوعي ولا الحكمة الكافية لمعالجة تلك التناقضات والصراعات لصالح بقاء وتطور الدولة العباسية، بل انهم مارسوا سياسات قادت المجتمع العباسي والدولة العباسية إلى مزيد من المشكلات والمصاعب، وخاصة بالنسبة للتناقضات والصراعات بين المراكز الثلاثة في عاصمة الدولة العباسية، ومع الحركات الفكرية والسياسية ذات المضامين الاجتماعية التي كانت تمس مباشرة حياة ومعيشة القسم الأكبر من رعايا الدولة العباسية. وترتب على ذلك أن تدهورت الأوضاع العامة في الدولة العباسية وراح الولاة والأمراء في مناطق عديدة من الدولة يمارسون عمليا سياسات غير خاضعة لرقابة الخليفة، رغم أن بعضهم كان يعترف بالدولة العباسية شكليا، كما هو الحال في بعض مناطق الدولة في إيران أو سوريا أو الإمارات الشمالية، بما فيها الإمارة الحمدانية في الموصل، ونشبت المعارك الطاحنة في ما بينها في سبيل التوسع على حساب غيرها من الإمارات. وأمتنع هؤلاء الأمراء عن دفع ما عليهم من خراج أو جزية أو عشر أو ما جمعوه من زكاة وخمس وصدقات إلى بيت المال. ومع مرور الأيام عجزت إمكانيات الدولة المالية عن زيادة أو حتى دفع رواتب الجند والضباط، وتأمين الأموال الضرورية للصرف على تدبير شؤون الحياة العامة والتزامات الدولة الشرقية إزاء الري والسدود والطرق والقناطر وما إلى ذلك من خدمات عامة أساسية، فدب الفساد وانتشرت المطالبة بالرشوة علنا، وعمّت الفوضى وغاب الانضباط عن صفوف الجيش والشرطة وبين القادة العسكريين، وتخربت الكثير من الترع والقناطر والسدود الصغيرة وتخلف الري

٧٠ محمد امين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكرستان من اقدم العصور التاريخية حتى الأن، في جزئين، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٦١، الجزء الأول، ص١٣٠-١٣٢.

وتدهور من جراء ذلك أيضاً الإنتاج الزراعي ومنتجات الصناعة الحرفية وانخفضت إيرادات السواد الأعظم من الناس، علما بأن هذه الفترة شهدت بروز مجموعة كبيرة من أصحاب الأموال الطائلة. وانتهت هذه الأوضاع بقيام القائد التركي وأمير الأمراء، طوزون، بعزل الخليفة العباسي المتقي لله (٩٤٠–٩٤٤ م) وتنصيب أبنه المستكفي بالله خليفة على المسلمين. ولم يكتف طوزون بذلك بل أعتقل المتقي لله وسمل عينيه ثم ألقاه في السجن حتى مماته.

وكانت هذه الجماعات تسعى إلى تحصيل رواتبها وتوفير مستلزمات معيشتها أو التمتع بامتيازات إضافية من خلال إجهاد الناس بفرض المزيد من الضرائب والإتاوات عليهم، كما اقترنت بممارسة التهديد والعنف والقوة ضدهم. ولم تكن هناك جهة واحدة تستوفي تلك الضرائب، إذ عمَّت في فترات معينة الفوضى بحيث تعددت تلك الجهات دون وجه حق وبعيدا عن رقابة الدولة، وتفاقمت أساليب إفقار الناس وإنزال أشكال العسف بهم.

كانت إيرادات الدولة الريعية أو بيت المال تتشكل أساسا من حصة الخراج والجزية والزكاة والعشر وما إلى ذلك. فكان الخراج يجبى على الأرض التي بحوزة أهل الذمة والجزية على رؤوسهم، كما كان العشر يفرض على السلع التي ترد إلى الدولة العباسية من بلدان أخرى أو المناطق التي كان يطلق عليها "ديار حرب." أما المسلمون فكان عليهم دفع العشر والزكاة وأحيانا الخمس والصدقة إلى بيت المال. وكانت جباية هذه الإيرادات تتم إما مباشرة أو عبر وسطاء يدفعون سلفا للدولة مقدارا معينا من المال، ليقوموا بعد ذلك بجبايته من الناس. وكان هؤلاء الوسطاء يفرضون في الغالب الأعم مبالغ مضاعفة على الناس وأزيد بكثير مما يفترض أن يدفعوه إلى بيت المال ودون وسطاء. وساهم هذا الاتجاه في جباية حصة بيت المال إلى تفاقم الفجوة بين الحكام والرعية من جهة، وإلى تفاقم الفجوة الدخلية بين الاغنياء والفقراء من الناس من جهة أخرى، إضافة إلى تنامي الحركات المضادة للخليفة والحكم العباسي.

البويهيون في الحكم

تتحدر الأسرة البويهية الفارسية من أقليم الديلم الذي يقع شمال الهضبة الإيرانية. وهي منطقة مرتفعات كانت عصية على الفتح الإسلامي، لا بسبب وعورة المنطقة فحسب، بل وبسبب حب سكانها للحرية والاستقلال والاستعداد الكبير لمقاومة المحتلين. وتسنى لهذه الأسرة الفقيرة التي انخرط أبناء بويه الثلاثة في الخدمة العسكرية للدولة التي أنشأها مراويج بن زيار في خراسان، والتي سميت بالدولة الزيارية، أن يتسلموا زمام الحكم بعد موت زيار. ومن هناك بدأ الأخوة الثلاثة بالتوسع باتجاهات مختلفة ومنها بغداد. خاصة وأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في الدولة العباسية كانت في تدهور شديد. "فاستولى الحسن بن بويه على إصفهان والري وهمذان، واستطاع علي بن بويه أن يبسط نفوذه على كرمان"[٧١]. أما أحمد بن بويه فوجه قواته صوب بغداد لاحتلالها. وكان أمير الأمراء الجديد أبن شيرزاد قد خلف طوزون في الإمارة بعد وفاته. وعندما وصلت قوات الأمير أحمد بن بويه إلى باب الشماسية ببغداد طلب من الخليفة العباسي، المستكفي بالله، منحه وأفراد عائلته لقب "أمير" وفتح أبواب بغداد أمام قواته. أذعن الخليفة لهذا الطلب ومنح أحمد بن بويه لقب "أمير الأمراء معز الدولة." فاستولى الأخير على بغداد في العام ٣٣٤ هجرية/٩٤٥ ميلادية. ثم وافق الخليفة على منح أخيه علي بن بويه لقب "عماد الدولة، وأخيه حسن بن بويه لقب "ركن الدولة"، وأصبح الأول حاكما على بلاد فارس والثاني حاكما على مقاطعة الري[٧٢]. وابتداءً من احتلال البويهيين الشيعة الزيدية لبغداد أصبحت الدولة العباسية تحكم عمليا من مركز واحد هو مركز أمير الأمراء،

---

٧١ زكار، سهيل د. تاريخ العرب والإسلام منذ ما قبل المبعث وحتى سقوط بغداد. ط ٤. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. ١٩٨٤. ص ٣١٨/٣١٩.

٧٢ سعادة، صفية د. من تاريخ بغداد الاجتماعي. تطور منصب قاضي القضاة في الفترتين البويهية والسلجوقية. دار أمواج. بيروت – لبنان. ١٩٨٨. ص ٢٣.

رغم وجود ثلاثة مراكز متنافسة في ما بينها على الحكم، كما أشير إلى ذلك سابقا. إذ أصبح أمير الأمراء مسؤولا عن رئاسة الجيش، رغم وجود قائد للقوات التركمانية، ومتحكما بشؤون قاضي القضاة، علما بان قاضي القضاة كان يعين بأمر من الخليفة مباشرة. وتمكن أمير الأمراء الفارسي أن ينتزع من الخليفة ليس فقط مسؤولياته ومهمات الوزير العسكرية الأساسية فحسب، بل وجمع في يديه المهمات المالية والإدارية أيضاً. وبعد فترة وجيزة قام أمير الأمراء باعتقال الخليفة المستكفي بالله وسجنه ثم قام بخلعه من منصب الخلافة ونصَّبَ مكانه أبا الفضل بن المقتدر خليفة على المسلمين ولقب بالمطيع لله، وكان مطيعاً حقاً لأمير الأمراءء. ولكنه حُرِمَ الخليفة الجديد من وزيره الأول وعُين مكانه كاتباً دون ألقاب، كما حدد للخليفة راتبا لا يجوز له تجاوزه، وبالتالي جعله من الناحية العملية تابعا له وخاضعا لقراراته ومشيئته[٧٣].

لم يكن هذا الإجراء ناجماً عن رغبة في تطوير الحكم وتحديثه وتقليص صلاحيات الحكام، بل كان صراعاً على السلطة المطلقة والكلمة الفصل بين الخليفة وأمير الأمراء التي انتهت لصالح أمير الأمراء طيلة وجود البويهيين في السلطة. ورغم محاولات بعض الخلفاء العباسيين التمرد على هذه الحالة "والتآمر" ضد إمير الأمراء من أجل إضعاف دوره لصالح الخليفة وانتزاع المبادرة منه ورفض دوره وقيادته للحكم، فأن المحاولات كانت ضعيفة وقلقة ومحفوفة بمخاطر كبيرة على الخليفة وحاشيته، بما في ذلك احتمال اعتقاله وحبسه وتعذيبه ومصادرة أمواله وأبعاده عن مركز الخلافة أو حتى قتله. وباءت جميع تلك المحاولات بالفشل الذريع. إذ بعدها اعتقل الخليفة المطيع لله (الفضل بن المقتدر، ٩٤٦–٩٧٤ ميلادية) ولم يطلق سراحه إلا بعد أن أقسم الإيمان بالولاء لمعز الدولة، ثم أجبر فيما بعد على التوقيع على وثيقة تنازل فيها لابنه الطائع لله (عبد الكريم بن المطيع، ٩٧٤–٩٩١ ميلادية).

---

٧٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧/٢٨.

اتسمت هذه الفترة من الحكم العباسي بعدد من الظواهر السلبية التي دللت على بدء سريان المرض إلى جسم الدولة العباسية والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

- العنف الذي كانت تمارسه الدولة ضد قوى المعارضة الفكرية، الدينية والسياسية، ثم العنف المضاد الذي لجأت إليه قوى المعارضة ضد الحكم وقواته وأتباعه دفاعا عن نفسها. لقد كان الصراع عنيفاً "ضد دولة الحمدانيين والبريدية والقرامطة وسواهم" من الحركات الفكرية والسياسية المناهضة للظلم والاستبداد[٧٤].

- العنف الذي مارسه الأمراء الفرس ضد الخليفة وحاشيته وأتباعه بهدف السيطرة الكاملة عليه وعلى دار الخلافة.

- اشتداد ظاهرة التمييز المذهبي والصراع بين أتباع المذاهب والطوائف المختلفة بسبب كون الحكام الجدد كانوا من الشيعة الزيدية، في حين كانت بغداد على نحو خاص تدين بالولاء للمذاهب السنية المختلفة. وتجدر هنا الإشارة إلى أن هناك تقديراً متبايناً لدى المؤرخين حول الموقف الذي أتخذه البويهيون من التمييز الطائفي. ففي الوقت الذي تشير إلى ذلك مجموعة من المصادر التي بحثت في هذه الفترة من تاريخ الدول العباسية، كما ورد في كتاب تاريخ العرب والإسلام للدكتور سهيل زكار، حيث كتب يقول: "ولقد كانت السياسة البويهية الدينية غير موفقة، فلقد تعصبوا للشيعة، وأدى هذا إلى إحداث الفرقة في صفوف الشعب، فتدمرت الوحدة الوطنية للأمة، وعاش الناس في صراع مذهبي مستمر"[٧٥]، يجد الإنسان أبحاثاً أخرى تفند ذلك. وتستند تلك الكتابات حول هذه الفترة إلى أبن الأثير، إذ أورد مثالاً على ذلك حول موقف الشيعة والسنة من احتلال السلاجقة لبغداد حيث وقف أهل السنة ضد الاحتلال وقاوموه، في حين سكت عنه أهل الشيعة ولم يجاهروا بالعداء للسلاجقة الأتراك. ثم يورد ما يلي: "السنيون يثورون على المحتل السني

---

٧٤ زكار، سهيل د. تاريخ العرب والإسلام. مصدر سابق. ص ٣٢٠.

٧٥ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٤.

القادم إليهم، وينتصرون للحاكم الشيعي ويثورون معه حين توهموا أنه ثائر على المحتلين، ولا يبالون أن يقتلوا الجنود السنيين حيث وجدوهم. والشيعة يقفون على الحياد فلا ينتصرون للحاكم الشيعي، ولا يثورون على الحاكم السني، ويزيدون على ذلك بأن يجمعوا الجنود السنيين ويحموهم ويصونوا دماءهم! !"[٧٦]. ويستند حسن الأمين في ذلك إلى حديث لابن الأثير عن ركن الدولة البويهي حيث يقول الأخير: "كان حليماً، كريماً، واسع الكرم، كثير البذل، حسن السياسة لرعاياها، وجنده رؤوفاً بهم، عادلاً في الحكم بينهم، وكان بعيد الهمة، عظيم الجد والسعادة، متحرجاً من الظلم، مانعاً لأصحابه منه، عفيفاً عن الدماء، يرى حقنها واجباً إلا فيما لا بد منه. وكان يحامي على أهل البيوتات وكان يجري عليهم الأرزاق ويصونهم عن التبذل، وكان يقصد المساجد الجامعة في أشهر الصيام، للصلاة، وينتصب لرد المظالم، ويتعهد العلويين بالأموال الكثيرة، ويتصدق بالأموال الجليلة على ذوي الحاجات، ويلين جانبه للخاص والعام"[٧٧]. ومن خلال النص يعرف القارئ العلاقة القائمة بينه وبين العلويين باعتباره شيعياً زيدياً حيث كان يكثر العطاء لهم. وليست هناك إشارة إلى أنه كان يضطهد السنة، إذ كان يترك للطوائف حريتها في العبادة.

- بروز ظاهرة إقطاع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية للعسكريين من أجل تأمين رواتب للقادة العسكريين وجنودهم وقت الحروب من خلال استثمار الأرض واستغلال الفلاحين العاملين عليها لصالحهم. وامتنع هؤلاء العسكريون عن دفع الضرائب التي يقررها الشرع لبيت المال، مما أدى إلى تدهور مالية الدولة العباسية كثيراً. وعبر هذا الإجراء عن واقع معين تميز بما يلي:

---

٧٦ الأمين، حسن. الوطن الإسلامي بين السلاجقة والصليبيين. مركز الغدير للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٩٦. ص ٤٣.

٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤٥.

- محاولة تخفيف العبء المالي عن خزينة الدولة (بيت المال)، الذي أصبح نهباً للنخب الحاكمة، سواء أكان ذلك في مركز الدولة أم في الولايات ومن قبل الخليفة وأمير الأمراء والولاة.
- ضمان حصول الحكام على تأييد القادة العسكريين لهم وقت الحروب أو في حين حصول نزاعات داخلية.
- ضمان وجود عسكريين قادرين على تأمين المقاتلين من الفلاحين الذين يعملون كأقنان إلى قوات الخليفة.

وقد تسببت ظاهرة الإقطاع العسكري في تشديد استغلال الفلاحين بطريقة أكثر شدة وصرامة، وإلى تراجع في أساليب وأدوات استغلال الأرض وإلى تراجع معدلات الغلة فيها وإلى نقص مدخولاتها العينية والنقدية. كما أنها تسببت في تدهور حالة الزراعة والريف وحياة الفلاحين الفقراء والمعوزين وانخفاض مستوى أعمار الفلاحين.

- وبسبب تفاقم الفقر والحرمان في أوساط واسعة من الناس من جهة وتزايد عدد الأغنياء والمتخمين في البلاد وتفاقم النقمة ضد الحكم والأغنياء، ظهرت في بغداد وفي غيرها من مدن مركز الدولة العباسية جماعة العيارين التي أخذت على عاتقها مهمة معاقبة الأغنياء بنهب وسلب أموالهم وفرض الأتاوات عليهم وتوزيع ما يمكن توزيعه على الفقراء خارج إطار القانون[٧٨]. وقد أطلق عليها الأغنياء حينذاك بعصابات اللصوص وقطاع الطرق. وهي حركة سبقت ما روي عن روبن هود في الميثولوجيا الغربية.
- وفي فترة مبكرة من حكم البويهيين في العراق ظهرت صراعات في داخل الأسرة البويهية حول تولي الحكم ومن يخلف هذا الأمير أو ذاك بعد موته، وهكذا تعرض الحكم البويهي إلى تصدعات وهزات شديدة ومتلاحقة.

---

٧٨ النجار، محمد رجب د. حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي. سلسلة كتب ثقافية. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ١٩٨١.

- وتمكن الأتراك، الذين فقدوا مواقعهم المهمة في الحكم والعسكر بعد مجيء البويهيين، في فترة متأخرة من استعادة الحكم من أيدي البويهيين تدريجاً والعودة إلى المواقع المهمة في القوات العسكرية والتمهيد لعودة الأتراك إلى الحكم، والذي تحقق فعلاً في وصول غزاة جدد هم السلاجقة الترك إلى الحكم في الدولة العباسية.

اتسعت في العهدين الثاني والثالث من فترة الحكم العباسي ظاهرة تجاوزات الخليفة على المجتمع، وثم تجاوزات الأمراء والسلاطين والقواد العسكريين على الخليفة ذاته، أي من ذات القوى التي كان يراد منها حماية الخليفة. كما تفاقم فساد نظام الحكم واشتدت التناقضات والصراعات الداخلية والمصالح الفئوية التي بدأت تستنزف نظام الحكم من الداخل وتضعف قدراته وتقلص موارده. وغاب عن ذهن وممارسات الحكام تماما أهمية احترام إرادة الناس وحاجاتهم، وازدادت ممارسات الحكم الإرهابية والعنفية ضد المواطنين وضد المعارضين وأصحاب الرأي الآخر، واتسع نشر الجواسيس والعيون في سائر أرجاء البلاد، وأصبح اقتناص "المذنبين" حالة يومية. وغالبا ما كانت تنتهي هذه الحالة إلى تنظيم حفلات "القتل الجماعية" المأساوية وخوض المعارك الدموية واستمرار نزيف الدم. ولم يكن الهدف من وراء ذلك المحافظة على أمن واستقرار المواطنين والحفاظ على حياتهم وأموالهم، بل كانت تستهدف تصفية أصحاب الرأي الآخر والمعارضين للنظام وإشاعة الخوف من الحكام وأجهزة الدولة القمعية بين الناس ومنع مشاركتهم في النشاط السياسي المعارض، إضافة إلى تفاقم الصراع على السلطة الفعلية في الدولة. وكانت التصفية الجسدية تشمل الخلفاء أحيانا عندما يكون أمير الأمراء قويا ويبدي الخليفة موقفا مغايرا له، أو عندما كان الخليفة يسعى إلى، أو تطرأ له فكرة، تغيير أمير الأمراء أو التآمر عليه، أو يبدي مقاومة لقرارات أمير الأمراء أو تجاوزا على الصلاحيات التي منحها له.

أوردت كثرة من دراسات وكتب الباحثين عن هذه الفترة ما يؤكد هذه الوجهة في الحكم، ومنهم مسكويه حين كتب عن وقوع بعض الخلفاء والوزراء تحت طائلة التعذيب، إذ كتب يقول: "لما اجتمع لمعز الدولة أمر بغداد في هذه السنة (٣٣٥ هجرية) زاد التوثق من أمير

المؤمنين المطيع لله فاستحلفه بيمين عظيمة ألا يتغيب عن معز الدولة ولا يبغيه سوءا ولا يمالئ له عدوا، فلما حلف أزال عنه التوكيل وعاد إلى دار الخلافة"[٧٩]. وكان القضاة يخضعون في علاقاتهم لسيطرة أمير الأمراء رغم اختلافهم في المذهب، إذ أن البويهيين كانوا من أتباع المذهب الشيعي الزيدي، في حين كان الخلفاء العباسيون من أتباع المذهب السني. وقد احتفظ الخليفة العباسي حتى سقوط الدولة العباسية بحق تعيين القضاة ولم يتنازل عنه، رغم انه كان يخضع أحيانا لمقترح يأتيه من أمير الأمراء.

إن الضغوط الكبيرة التي تعرض لها الخليفة العباسي القائم بأمر الله، وكذلك وزيره أبن مسيلمة، دفعت بهما إلى الاستنجاد بالقائد السلجوقي الأمير طغرل بك أبن الأمير تيمور بك، مؤسس الأسرة السلجوقية التركمانية التي كانت تحكم حينذاك بعض أجزاء فارس، وطلبا منه المساعدة للتخلص من حكم البويهيين الذي اثقل عليهما كثيرا، إذ جرد الأول عمليا من مسؤولياته كخليفة للمسلمين، وأخضع الثاني لقرارات أمير الأمراء وحوله إلى كاتب صغير لدى الخليفة لا يمتلك أية حقوق أو واجبات، إضافة إلى عوامل أخرى مهمة نشير إلى أهمها فيما يلي:

- فقدان الخليفة العباسي والوزير الأول أبن مسيلمة كامل سلطتهما في إدارة شؤون الخلافة العباسية تحت تأثير تنامي دور وتدخل القائد التركي البساسيري، قائد الجيش في فترة حكم الملك الرحيم البويهي، وعجز القوات الخاصة بالخليفة عن تأمين الحماية له ولمركز الخلافة من عبث البساسيري وفي إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد[٨٠].

---

٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧.

80 Hourani، Albert. Die Geschichte der arabischen Voelker. S. Fischer Verlag. 1992. S.

- سعادة، صفية د. من تاريخ بغداد الاجتماعي. تطور منصب قاضي القضاة.
- عبد العزيز الدوري د. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. الطبعة الثالثة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٥.
- زكار، سهيل د. تاريخ العرب والإسلام. ط ١. دار الفكر. دمشق. ١٩٨٢. ص ٣١٧–٣٢٤.

- اعتبار السياسة التي مارسها البويهيون طائفية ومتحزبة لصالح الشيعة وموجهة ضد الطوائف السنية مما أدى إلى تنامي التذمر في بغداد من حكمهم وإلى تأليب السلاجقة السنة ضدهم. ومن الجدير بالإشارة إلى أن مركز قاضي القضاة بقي محصورا بالمذهب الحنفي السني الذي ساد في الدولة العباسية عموماً ولم يعمد الحكام البويهيون إلى تغييره"

- تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمى من السكان. وتسبب ذلك في نشوء استياء كبير لدى فئات واسعة، كما اتسعت قاعدة الفقراء والمحرومين والمحتاجين في المجتمع، إضافة إلى تدهور شؤون الإدارة والمالية للخلافة وتقلص شديد في إيرادات الخليفة السنوية وبدأت هذه الحالة تدفع بمزيد من الناس إلى الانخراط بالعمل السياسي المناهض للحكم العباسي. ونشأت هذه الحالة لأسباب عديدة، هي:

١. تخلف الإنتاج الزراعي عموما لا في مركز الدولة العباسية فحسب، بل في المناطق الأخرى من الدولة، وبالتالي تقلص ملموس في إيرادات بيت المال من تلك المناطق.

٢. امتناع الولاة عن تحويل ما يفترض أن يوجه إلى بيت المال المركزي من ضرائب مجباة، بسبب عجز النظام عن فرض إرادته على الولاة في المناطق الأخرى أو تجهيز القوات العسكرية وفرضها بالقوة.

٣. انتشار ظاهرة النهب لأموال بيت المال من جانب الحكام والقواد العسكريين وبقية النخب الحاكمة في مراكز القوة المختلفة.

٤. انعدام الأمن في أرجاء الدولة وتعرض القوافل إلى قطاع الطرق بشكل مستمر.

٥. تقليص المخصصات الممنوحة للخليفة من جانب أمير الأمراء باتجاه تقليص دوره وتأثيره ومكانته في المجتمع، وكذلك تراجع نسبي في حياة البذخ التي كان يعيشها الخليفة وحاشيته ليس من باب التقشف والعفة والإحساس بضرورة ذلك، بل بسبب قلة الإيرادات والمخصصات المقررة له، إضافة إلى شحة الموارد المالية التي كانت ترد من الأقاليم التابعة للدولة العباسية حينذاك.

• ولعبت الخلافات والصراعات المحتدمة بين أقطاب العائلة البويهية، الذين حكموا في مناطق مختلفة من أراضي الدولة العباسية، بسبب تزايد تدخل بعضهم بشؤون مناطق حكم البعض الآخر، وأطماع بعضهم في التوسع على حساب الآخرين، دوراً كبيرا في نشوب المعارك العسكرية في ما بينهم، الأمر الذي تسبب في إضعافهم جميعا وشجع على طلب المساعدة من مناوئيهم للتخلص من حكمهم. وكان الخليفة العباسي يعتقد مخطئا بأن التخلص من حكم البويهيين وبمساعدة قوة خارجية سيسمح له باستعادة سلطته وفرض سيطرته على الدولة العباسية وممارسة صلاحياته. وبرهن مجرى الاحداث خلاف ذلك، إذ بعد أن سقط البويهيون تحت ضربات السلاجقة، هيمن السلاجقة على البلاد وعلى الخليفة ودوره ومكانته وعلى بيت المال في آن. ومن الجدير بالملاحظة أن هؤلاء الخلفاء لم يفكروا بشكل جاد ومسؤول بالعوامل التي كانت تتسبب في إضعاف مواقعهم وإلى أسباب عجزهم عن الدفاع عن مراكزهم إزاء الطامعين، كما لم يسعوا إلى الاحتماء بالشعب من خلال تخفيف الاستغلال المسلط عليه وتأمين العمل والقوت والسكن المناسب له. لقد كانوا في واد والشعب يعيش في وادٍ آخر. فالخليفة كان يساهم في كل الأحوال بممارسة الاستغلال والاضطهاد والقمع التي كانت تعاني منها قوى الشعب المختلفة.

السلجوقيون في الحكم

لم يكن تاريخ السلاجقة، وهم قبائل تركية، قبل احتلالهم بغداد والتحكم بالدولة العباسية هادئاً أو سلمياً، كما هو حال كل أو غالبية القبائل حينذاك، بل كان مليئاً بالنزاعات القبلية والغزوات المتبادلة والحروب الشرسة. يعود أسم السلاجقة إلى أحد أجدادهم المدعو سلجوق بن دقاق. وعرف دقاق بالدراية والحكمة فحظى باحترام وتأييد أتباعه، كما كان بسبب ذلك قريباً من ملوك الأتراك[٨١]. دخل دقاق الإسلام في فترة مبكرة لتأمين حماية له

٨١ الأمين، حسن. الوطن الإسلامي بين السلاجقة والصليبيين. مركز الغدير للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٩٦. ص ١٨/١٩.

من ملوك الأتراك، بعد أن شعر بوجود تآمر عليه للتخلص منه. واستفاد أبنه سلجوق من تلك الحماية والتعاون مع المسلمين لمحاربة الملوك الأتراك وتحقيق نجاحات غير قليلة فيها. وبعد سلسلة من المعارك والمؤامرات الداخلية، أي في إطار العائلة السلجوقية، تمكن طغرل بك، وهو أحد أبناء سلجوق بن دقاق، أن يفرض إرادته على بقية المنافسين وأن يقيم الدولة التي سميت باسم والده، الدولة السلجوقية في الري، ثم وسعها، كما هو حال تلك الأيام، باتجاه اصفهان حيث جعلها عاصمة ملكه. إلا أن طغرل بك لم يكن السلجوقي الوحيد الذي اقام دولته حينذاك، بل سعى إلى ذلك أيضاً ألب أرسلان بن داود بن سلجوق بن دقاق، أي أخ طغرل بك. وقام القائدان بتجييش العساكر وتوجيهها لغزو مناطق جديدة وضمها إلى أملاكهما المتسعة. ومارس هذان القائدان أعنف أشكال الظلم والجور والسلب والنهب والتخريب واستباحة السكان عند دخولهما المناطق الجديدة، ثم اعتبارها من أملاكهما والانسحاب منها إلى المناطق التي انطلقوا منها أو باتجاه التوسع وضم مناطق جديدة. وكانت أرض فارس مقسمة بين هذين القائدين السلجوقيين. وخلال تلك الفترة نشأ خلاف بينه وبين أخيه إبراهيم ينال، أحد قواده البارزين، فوقع صدام بين الجيشين أنتصر جيش طغرل بك على جيش أخيه وألقى القبض عليه وعفا عنه[٨٢]. وخلال فترة وجيزة تمكن طغرل بك من التوسع والاستيلاء على مناطق جديدة حتى طمع أخيراً ببغداد، عاصمة العباسيين.

كانت بغداد تدار في حينها من البويهيين، إذ كان الملك الرحيم هو أمير الأمراء فيها. إلا أن قائد الجيش السباسيري كان الحاكم الفعلي الذي تجاوز الملك الرحيم والخليفة في آن واحد. وأثار هذا الوضع الخليفة القائم بأمر الله وحاول التخلص من البويهيين جميعاً، فاستنجد بطغر بك الذي استجاب له بسرعة مدهشة، إذ كان تواقاً لاحتلال بغداد، عاصمة العباسيين، كما كان يتمناها، إذ كان قد دخل بمفاوضات بشأنها بصورة سرية، كما كان قد بدأ عملياً الزحف إليها بحجة قيامه بزيارة مكة للحج. سار طغرل بك بقواته قاصدا

---

٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥.

بغداد واستولى عليها في العام ٤٤٧ هجرية/١٠٥٥ ميلادية وأزاح عنها حكم الفرس البويهيين الذي دام قرابة ١١٠ أعوام، وفرض عليها حكم السلاجقة الأتراك. وعلى اثر ذلك منح الخليفة العباسي القائم بأمر الله القائد السلجوقي طغرل بك لقب سلطان، وذلك لأول مرة في تاريخ الإسلام[٨٣]، بدلاً من لقب أمير الأمراء، كما تزوج الأخير فيما بعد من ابنة الخليفة قسراً، رغم كل المضاعفات التي رافقت هذا الزواج. وأشار احد الكتاب العنصريين إلى هذا الزواج بما يلي: "وقد كان مثل هذه الموافقة وقبول مصاهرة الخليفة السلجوقي أمراً مستهجناً فمهما سما هؤلاء وأمثالهم فأنهم لا يعتبرون أكفاء لمصاهرة الأسرة العباسية لا سيما الخليفة، ويعتبر طلبهم إهانة..."[٨٤]، ثم يعود فيكتب من جديد قائلاً: "وقد كان فيما جرى وهن معنوي خطير للخلافة العباسية، إذ مهما علا شأن أمثال هؤلاء فأنه لا يمكن أن يكون كفءاً للزواج من سليلات البيت العباسي الهاشمي"[٨٥]!

وتمكن السلجوقيون خلال فترة قصيرة من فرض هيمنتهم التامة على الدولة العباسية وعلى بغداد عاصمة العباسيين، واصبحوا بمثابة الحكام الفعليين فيها، كما اصبح الخليفة العباسي طوع بنانهم. وانتقل الحكم من أيدي المسلمين الفرس إلى أيدي المسلمين الأتراك في إطار الدولة العباسية التي لم يبق منها غير الاسم، وتقلص دور وتأثير العرب في هذه الحقبة الزمنية من تاريخ الدولة العباسية، إذ لم يبق سوى اسم الخليفة وقاضي القضاة والاسم العباسي عنوانا لها.

وابتداءً من عام ١٠٥٥م أصبحت بغداد العاصمة، ومعها الدولة العباسية، تحت هيمنة السلاجقة الذين حكموا فيها ٢٠٣ ستة، أي حتى أجتياح قوات هولاكو لبغداد في العام ١٢٥٨ ميلادية في زمن الخليفة العباسي المستعصم بالله. وعرفت بلاد وادي الرافدين خلال

---

٨٣ زكار، سهيل د. تاريخ العرب والإسلام. ط ١. دار الفكر. دمشق. ١٩٨٢. ص ٣٣٠.

٨٤ الأمين، حسن. الوطن الإسلامي بين السلاجقة والصليبيين. مركز الغدير للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٩٦. ص ٨١/٨٢.

٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٨٣.

حكم السلاجقة في بغداد استمراراً للاستبداد والفساد وتواصل التردي الذي بدأ في فترة البويهيين في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة في مجال الزراعة والتجارة والنشاط الإنتاجي الحرفي، وتفاقم الفقر على نطاق واسع وغاب عنها الأمن والاستقرار واتسع نطاق نهب موارد المجتمع من قبل الحكام وأعوانهم.[٨٦] وحاول أحد حكامهم، ألب أرسلان، وهو الأبرز من بين حكام السلاجقة، باحتلال بلاد الشام ومصر، ولكنه فشل في تلك الحملات[٨٧]. مارس هؤلاء الحكام سياسة العنف والاضطهاد ضد سكان البلاد، وخاصة ضد أصحاب الرأي الآخر والمخالفين لأسلوب الحكم والراغبين في الحكم، مما زاد من عدد المناوئين لوجود السلاجقة على رأس السلطة. وقادت هذه الاوضاع إلى اضعاف الدولة وتقليص قدراتها الدفاعية ورفض الناس الدفاع عنها وعن مدينتهم بغداد. كما مارس الحكم سياسة التمييز بين الطوائف الإسلامية. وكانت الظاهرة البارزة تشير إلى أنه كلما دب الضعف في جسم الدولة وهدّ كيانها، اتخذ الفساد أبعادا جديدة ومارس أقطاب الحكم مواقف تخدم مصالحهم المباشرة، ولكنها كانت تنتزع من كيان الدولة حجرا بعد آخر وتقربها من الانهيار. وكان الإهمال الشديد الذي ساد عهد البويهيين قد تواصل وتوسع ليشمل قنوات الري وتنظيم الإرواء وسوء استثمار الأراضي الزراعية من جانب القادة العسكريين والوجهاء وكبار العاملين في جهاز الدولة المدني، كما تفاقمت عملية انتزاع الأراضي الزراعية من أيدي فقراء الفلاحين التي كانت قد اتسعت منذ فترة البويهيين. وتسبب كل ذلك في تراجع معدلات الغلة وحجم الإنتاج الزراعي. وكانت الغزوات التي تقوم بها العشائر العربية البدوية ضد المدن القريبة من البادية وما يصاحب مثل هذه الاجتياحات من نهب السكان وترويعهم وممارسة القتل العشوائي والاعتداءات الصارخة والإساءات الكبيرة بحق النساء والرجال والأطفال وتدمير البيوت وتخريب المزروعات تزيد من غضب الناس وكرههم للحكم. ومارس السلاجقة، كما مارس البويهيون من قبلهم،

---

٨٦ زكار، سهيل د. تاريخ العرب والإسلام. ط ١. دار الفكر. دمشق. ١٩٨٢.ص ٣٢٧–٣٣٨.

٨٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣١.

سياسة طائفية ولكنها مناهضة هذه المرة للشيعة، وساهموا بدورهم في تأجيج الصراعات الطائفية التي كانت ثقيلة جدا على المجتمع، بسبب المعارك الدموية التي كانت تدور بين أبناء الطائفتين السنية والشيعية في بغداد ذاتها، والتي كان بعض فقهاء المذهبين يشارك في تأجيجها وبث الحماس في العيارين من سكنة المحلات البغدادية[٨٨]. وفقد الخليفة العباسي دوره كمسؤول عن مجموعة من الالتزامات التي تحددت بشكل خاص في القرن العاشر الميلادي من جانب علماء وفقهاء بغداد والتي سنأتي على ذكرها فيما بعد. وفي العام ١٢٥٨ م كانت كل الاوضاع مهيئة عمليا من الناحية الموضوعية لاجتياح بغداد من قبل القوات المغولية بقيادة هولاكو حفيد جنكيز خان دون ان تكون هناك دعوة استنجاد به من أحد الخلفاء أو الحكام في بغداد، كما حصل قبل ذاك مع السلجوقيين للتخلص من

---

٨٨ يشير الدكتور عبد العزيز الدوري في كتابه عن تاريخ العراق الاقتصادي في القران الرابع الهجري، مصدر سابق، إلى أن العيارين والشطار في بغداد "كانوا في الظاهر عصابات من اللصوص جعلت هدفها نهب الحوانيت والأسواق وبيوت الأغنياء. ولكن جذور الحركة هي رغبة الطبقة المنكوبة ماليا في أخذ ثأرها من المثرين. وتظهر الأهمية الاجتماعية للحركة من انتشارها. ففي خلال النزاع بين الأمين والمأمون ارتفع عدد العيارين إلى خمسين ألفا، يرتدون لباسا خاصا يميزهم." ص٩٢. ويشير الدكتور الدوري في مكان أخر بقوله وقد ظهرت هذه الحركة أول مرة في عام ١٩٧ هجرية ٨١٢م. وقدر المسعودي عددها بمئة ألف وبتنظيم يشبه تنظيم الجيش. وهم يطلقون على أنفسهم ب "الفتوة"، كما يدعون بالشطار، إذ قال عنهم الشاعر الأعمى: "ويقول الفتى إذا طعن الطعنة خذها من الفتى العيار." ص ١٠٩.

وميّز الدكتور علي الوردي بين العيارين أو الشطار وبين الاشقياء فكتب يقول: يرجع الدكتور مصطفى جواد تقاليد الأشقياء إلى أخلاق العيارين والشطار وأهل الفتوة الذين ظهروا واستفحل أمرهم في بغداد في العهد العباسي. والواقع أن هناك تشابهاً غير قليل بين تقاليد هؤلاء وأولئك ولكننا مع ذلك نلاحظ فرقا بينهما هو أن الشقاوة يغلب عليها الطابع الفردي بينما كان العيارون وأضرابهم يخضعون لتنظيم اجتماعي يشبه تنظيم الجنود أحياناً ويشبه تنظيم "الأصناف" المهنية – أي النقابات– أحيانا أخرى." راجع في هذا الصدد: الوردي، علي د. لمحات من تاريخ العراق الحديث. الجزء الأول. طبعة إيران–طهران. ١٩٩٧. بالأصل مطبعة الرشاد. بغداد. ١٩٦٩.

البويهيين. وهناك أشارات في بعض المصادر إلى احتمال قيام الناصر لدين الله (١١٨٠–١٢٢٥ م) بطلب المساعدة من الحاكم المغولي ضد الخوارزمية.[٨٩] ويشار إلى أن الناصر لدين الله عمد إلى تشكيل فرق الفتوة لأول مرة في العراق بهدف تعبئة الشباب لمواجهة احتمالات هجوم المغول على بغداد حينذاك، والذي لم يحصل لأسباب لسنا بصددها. وهناك أكثر من دليل يشير إلى أن الخليفة المستعصم العباسي قرر مقاومة المغول والتصدي لاجتياحهم لبغداد وتعبئة القوى ضدهم. وهذا ما وقع فعلاً. رغم قناعة الذين وقفوا إلى جانبه، ومنهم وزير الخليفة[٩٠]، بعجزهم عن رد المعتدين عن احتلال بغداد. وفي عام ١٢٥٨ حاصرت قوات المغول بغداد ودخلتها عنوة بعد أن استسلم الخليفة المستعصم وفشل في الدفاع عن عاصمة الدول العباسية. ويبدو أن الأمر لم يكن دون خيانة داخلية،

---

٨٩ شبولر، برتولد. العالم الإسلامي في العصر المغولي. ترجمة خالد أسعد عيسى. ط ١. دار حسان للطباعة والنشر. دمشق. ١٩٨٢. ص ٣٠.

يشير الدكتور سهيل زكار، الذي راجع ترجمة الكتاب الموسوم "العالم الإسلامي في العصر المغولي، إلى ما يلي: "تذهب بعض الآراء إلى أن جنكيز خان وقومه كانوا لا يعرفون بوجود عراق ولا خلافة عباسية ولا بلدان للعالم الإسلامي في الشام وسواه، وأن رسالة الناصر إلى جنكيز خان هي التي حملت إليه هذه المعلومات لأول مرة، وجعلته يخطط لفتوحات أوسع" قد يكون هذا صحيحا، وقد يكون أصح منه أن رغبة المغول في فتح أراضي خوارزم شاه أسبق من رسالة الناصر المزعومة، وأن فتح أراضي خوارزم شاه وسع رقعة دولة المغول وجعلها تجاور أراضي إسلامية جديدة، لذلك قامت الرغبة مجددا على فتحها وهكذا...." الهامش رقم ٢ على الصفحة ٣٠. إن الحقائق التاريخية تشير بما لا يقبل الشك إلى أن الإسلام والدولة الإسلامية في فترة العباسيين كانت قد وصلت أخبارها إلى مناطق الهند والصين والمناطق التي يطلق عليها اليوم منغوليا. ومثل هذا الحاكم الذي كان يخطط للغزو والتوسع كان يعرف بالدولة العباسية الإسلامية وببغداد ايضا، ولكنه ليس بالضرورة كان يفكر بغزوها حينذاك، وأن رسالة الناصر لدين الله ربما كانت قد شجعته على تسريع حملته باتجاه خوارزم شاه وبالتالي وصول أحفاده إلى بغداد في فترة حكم هولاكو لفارس.

٩٠ شبولر، برتولد. العالم الإسلامي في العصر المغولي. دار حسان للطباعة والنشر. دمشق. ١٩٨٢. ص ٤٦/٤٧.

أي التحالف الذي حصل بين قوات المغول وأفراد الحامية التركية الذين كانوا مع قوات المستعصم، والذين أبلغوا الأتراك في جيش هولاكو بأنهم سوف لن يحاربوه عند دخوله بغداد واحتلالها[٩١].

بغداد وقوات المغول

كان الاجتياح العسكري المغولي لبغداد بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير المثقل بالأحمال والأعباء والأوزار الكثيرة، إذ أن السياسات السابقة للحكام كانت سببا في اتساع حالة التفسخ في قوات الخليفة وانهيار مقوماته وقدراته الدفاعية، وفي عجز السكان عن الدفاع عن مدينتهم وعن كيان الدولة العباسية التي تهاوت بسرعة أمام المقاتلين الغزاة القادمين من وراء الحدود، من بوادي آسيا الوسطى[٩٢]. وكانت العلاقة بين السكان والحكام

---

٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٤٦.

٩٢ تشير بعض المصادر التاريخية التي تبحث في تاريخ المغول إلى أن جنكيز خان قد تميز بالحنكة السياسية والإدارية وفي القدرات القيادية العسكرية والصرامة والقسوة في التعامل، كما وضع مبادئ "الياسا" أو "اليساق"، أي القانون الأساسي للدولة، الذي أكد "على مواد تنظيم الحياة المدنية، وشدد هذا التشريع على مبدأ الملكية الشخصية، وهكذا عاقب السرقة، وقطع الطرق بصرامة متناهية، بحيث أصبحت عقوبة الموت توضع على الذنوب الصغيرة جدا. كما نظمت الحياة العائلية أيضا، فأصبحت المرأة تتمتع باستقلال واسع واحترام عظيم، ويظهر هذا التباين بين مركز المرأة هنا، ومركزها عند الشعوب الأخرى. وقد تميزت المرأة أيضاً بانخراطها كرديف للجيوش أثناء الحملات العسكرية، فلم تكن المرأة تهتم بإدارة شؤون المنزل وتربية الأطفال فحسب، بل كانت ترافق الجيش في حملاته، وتهتم بشؤون المحاربين وحاجاتهم، وفي أثناء المعارك كانت النساء تحفظ في عربات خاصة في المعسكرات، ولكن في حالة الطوارئ، ووقت الخطر الشديد كنَّ يشتركن بالقتال ...." المصدر السابق نفسه. ص ٢٨.

راجع أيضاً: العاني، نوري عبد الحميد. العراق في العهد الجلائري. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٨٦. ص ١٠٣-١٠٤.

قد وصلت في حينها إلى الحضيض. ولم يكن للحكام همٌّ غير همٍّ جباية الضرائب من السكان والعيش الرغيد وسط الجواري الحسان والغلمان والخصيان، في حين كان الناس يعانون من الفقر وشظف العيش ومشكلات المرض وغياب العلاج الطبي. ولعبت الشرطة وجواسيسها دورا كبيرا في تعميق تلك الهوة بين المجتمع والحكام. وتراوحت واجبات أصحاب الشرطة في العهد العباسي بين "حفظ النظام والقضاء على مسببي القلاقل والفتن والعيارين واللصوص، وملاحقة أصحاب المذاهب المتطرفة، والقضاء على قطاع الطرق"، وبين "مراقبة العامة، وهي المهمة المركزية في مختلف العهود، وبين حماية المساجد، ومنع الفقراء من دخولها"[٩٣]. وكانت من واجبات الشرطة ايضاً جمع الضرائب غير الشرعية (الأتاوات) التي يفرضها الخليفة أو الولاة على الناس دون وجه شرعي يختص بها المحتسبون. ويشير الدكتور فهمي سعد إلى حقيقة الفساد الذي انتشر بين أصحاب الشرطة والجهاز الذي يديرونه، إذ كتب يقول معتمدا في ذلك على عدد مهم من المصادر المعروفة: "كان أصحاب الشرطة يحصلون على مبالغ طائلة بشكل غير شرعي، فقد كان لنصر القشوري، حاجب المقتدر، مرافق ومنافع من أعمال المعاون المرسومة بولايته. وكانت غلة صاحب شرطة الرشيد نصف مليون درهم. ولعل فتئات أصحاب الشرطة على أصحاب الثروات في اقتناص أموالهم، هو ما حمل معز الدولة سنة ٣٥٠ هجرية على تضمين أعمال شرطة بغداد"[٩٤].

وقبل دخول موكب هولاكو الشخصي إلى بغداد أباح الطاغية لجنده وقواده وأعوانه الغزاة، اجتياح المدينة والقيام بأعمال القتل والسلب والنهب والسبي وهتك الأعراض والتخريب والتدمير في مركز المدينة وضواحيها طيلة أيام سبعة، ثم دخلها ليحتفل

---

٩٣ سعد، فهمي د. العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع للهجرة. دراسات إسلامية. دراسة في التاريخ الاجتماعي. دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان. ط ١. ١٩٩٣. ص ٩٥.

٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٩٦.

بانتصاره في قصر الخليفة العباسي وإعلان احتلال بغداد والقضاء على دولة العباسيين التي دامت أكثر من خمسة قرون (٥٠٨ سنة)، إذ بدأت في عام ١٣٢ هجرية/ ٧٥٠ ميلادية، وانتهت في عام ٦٥٦ هجرية/ ١٢٥٨ ميلادية وعدَّت ٣٧ خليفة.

كان الطاغية هولاكو أمينا لوصية والده في ما فعله ببغداد وأهلها حين قال له ما يلي: "... نفذ تعاليم جنكيز خان بحذافيرها ولا تتهاون بها، وأعلم أن من أطاعك وانقاد لأمرك ونهيك من هنا إلى أقصى بلاد مصر فاخفض له جناحك واظهر له حبك، ومن عصاك وخالفك فاسحقه وأذله مع زوجه وولده وسائر أقربائه ومتعلقاته ونكل بهم جميعا. ابدأ بهدم القلاع والأسوار والاستحكامات وخربها من أول قهستان إلى منهى خراسان، فإذا أنهيت ذلك وتم لك الفوز في إيران فتوجه نحو العراق، واهلك من أنتصب لمناوأتك وأراد أن يكون عثرة في طريقك من لر وكرد وغيرهما ممن يعادونك أو يعارضونك. ولا تتعرض للخليفة ببغداد إن كان أظهر لك الطاعة وانقاد لخدمتك. وأما إذا أبدى غرورا وكبرا ولم يخلص لك قلبا ولسانا فعامله كغيره ممن سبق .. "[٩٥]. وكان جنكيز خان قد لعب دورا أساسيا في نشر الفكرة القائلة "هناك شمس واحدة في السماء وسيد واحد على الأرض" بين المغول الذين كانوا يتطلعون إلى توسيع رقعة دولتهم الجديدة وإقامة إمبراطوريتهم الشاسعة، كما كانت تفعل كل الجماعات البشرية التي أقامت إمبراطورياتها قبل ذاك، ومن بينهم كان العرب وكذا المسلمون. وكان المغول، وقبل أن يحاربوا شعبا أو يدخلوا مدينة معينة، يطلبوا من حاكمها الاستسلام وفتح أبواب المدينة أمام الفاتحين دون قتال، فأن وافق الحاكم، أقام المغول علاقات اعتيادية مع هذه المدينة وحاكمها، والعكس إن رفض الاستسلام، إذ كان القتال والقتل والتدمير نصيب المدينة وأهلها وحاكمها أيضا. وهذا ما حصل ببغداد وأهلها. وكانت هذه الطريقة متبعة من قبل كل الفاتحين، ويفترض أن يتذكر الإنسان ما حصل في مناطق العراق وفارس عندما رفض بعض الحكام حينذاك تسليم

---

٩٥ عبد الرزاق الحسني تاريخ العراق السياسي ج١ص ٣٠-٣٩، المنجد في الأعلام ص٤٤٧.

مدينتهم أو الاستسلام أمام الغزاة أو الفاتحين المسلمين. وكان جيش هولاكو مكوناً من ١٢٩ ألف مقاتل وفق أكثر التقديرات معقولية[٩٦]. ونجح هولاكو في بث الرعب في نفوس الناس وقضى على المقاومة الضعيفة التي كانت قد بدأت فيها وشدد من انتقامه من السكان بسب تلك المقاومة المشروعة. وهكذا كان الفاتحون في كل زمان ومكان، فما أن يكونوا قد إجتاحوا بلدا إلا وعاثوا فيها فسادا وهيمنوا على البشر والأموال وهتكوا الأعراض وسبوا النساء والأطفال. ولم يشذ عن هذه القاعدة تقريبا كل الفاتحين، بغض النظر عن مدى الدمار والقتل الذي كانوا يخلفونه في المدن التي قاموا بغزوها، ومدى العذابات التي كانت تواجه سكان البلاد الأصليين بسبب دفاعهم عن أرضهم وعائلاتهم وأموالهم ومستقبلهم. وتشير بعض المصادر إلى أن دخول قوات هولاكو إلى بغداد لم يكن دون مؤامرات وتواطؤ مع قوى في داخل بغداد بسبب الصراعات السياسية والطائفية التي كانت تدور في هذه المدينة حينذاك. واستثمر هولاكو هذه الخلافات باتجاهات ثلاثة، وهي:

- التقرب من الشيعة الإثنا عشرية بعد أن أطلق سراح العلامة الشيعي نصير الدين الطوسي، الذي كان معتقلا في "ألموت"، وهي قلعة ومركز جماعة الحشيشية في المناطق الجبلية جنوبي بحر الخزر، وبالتالي، ترك له سمعة طيبة عند الشيعة في فارس والعراق.
- ثم تقربه من المسيحيين، خاصة وأن زوجته، دوقوز خاتون، كانت مسيحية الديانة.
- كما أنزل هولاكو في الوقت نفسه جام غضبه على أهل السنة من سكان بغداد، إذ أن الخليفة العباسي، وهو سني المذهب، قرر مقاومة الجيش المغولي، وشاركه في ذلك الكثير من أهل السنة[٩٧].

---

٩٦ شبولر، برتولد. العالم الإسلامي في العصر المغولي. مصدر سابق. ص ٤٥.

٩٧ شبولر، برتولد. العالم الإسلامي في العصر المغولي. ط ١. مصدر سابق. ص ٤٥–٤٧.

كتب برتولد شبولر مشيراً إلى رأي فون روبروك حول المغول وحضارتهم ما يلي: "يعتقد ولهلم فون روبروك أن حضارة المغول حضارة بدائية، فالعائلة كانت تخضع للنظام الأبوي، والأزياء بسيطة، والأمانة والصراحة وكرم الضيف كانت هي السمات الغالبة، وأما المرأة المغولية فكانت تتمتع بالحرية التامة فهي تستطيع أن تمتلك أملاكاً خاصة بها، وحتى حق لها أن تمارس التقاضي أمام المحاكم، وكانت هي سيدة البيت، ومربية الأطفال، وكان القانون يعاقب زنا الرجل أو زنا المرأة بالموت، وكان للأميرات من الأسر النبيلة نفوذ عظيم، وقد حدث أن شغلت أرملة الخان مرتين وظيفة الوصية على العرش، عند موت الخان الأعظم، وفي نفس الوقت ازدهرت التجارة، وبني نظام محكم مدروس للمواصلات في طول البلاد وعرضها، وقد ساعد العدد العظيم من الأسرى الذين جلبوا من البلاد المقهورة على رفع مستوى الاقتصاد في البلاد، ..."[٩٨].

ويستدل من هذا على أنهم عندما بدأوا الزحف على المناطق الأخرى كانوا يتميزون بسمات البداوة الخشنة والقسوة الشديدة من جهة، وما أخذوه عن الفرس من حضارة حديثة بالقياس إلى حالة البداوة التي انحدروا منها. وهم في هذا أشبه بحالة العرب عندما بدأوا من واقع المجتمع البدوي بالزحف على المناطق الأخرى والتأثر بالحضارات الحديثة الفارسية والبيزنطية والهندية والصينية، حيث أخذوا منهم الكثير، ولكنهم حافظوا على الكثير من تقاليد البداوة، بما فيها طباع القسوة والخشونة والأبوية في التعامل... الخ.

الحكم الجلائري في العراق

أصبحت ولاية بغداد بعد احتلالها من جيش المغول بقيادة هولاكو في عام ١٢٥٨م[٩٩]، أو ما أطلق عليه حينذاك بالعراق العربي[١٠٠]، إحدى ولايات الدولة الإيلخانية التي أسسها المغول

---

٩٨ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣.

٩٩ يشير السيد نوري عبد الحميد العاني إلى أن مدينة بغداد كانت في هذا العهد "مقسمة إلى سبع محلات تفصل بينها الاسوار.. وكان الخراب قد أتى على أجزاء كثيرة منها قبل دخول الجلائريين إليها

في بلاد فارس في عام ١٢٥١م. ولكن جيوش هولاكو التي واصلت تقدمها صوب الشام واحتلت دمشق في عام ١٢٥٩، ثم توجهت قواته صوب فلسطين واصط\مت بمقاومة ضارية من قبل جيش المماليك ووقعت المعركة الفاصلة المعروفة في "عين جالوت في فلسطين في الثالث من ايلول/سبتمبر ١٢٦٠ "وانتهت بانهزام جيوش المغول الغزاة"[١٠١]، وارتدوا على أعقابهم. وكان لهذا الانتصار دور كبير في مستقبل منطقة البحر الأبيض المتوسط وخلاصها من الاحتلال المغولي.

وفي بغداد استمرت الهيمنة المغولية حتى عام ١٣٣٧/١٣٣٨م، حيث انتهت سيطرة الإيلخانيين وابتدأت سيطرة الجلائريين على العراق، وأصبحت خاضعة لحاكمها الجديد الشيخ حسن الكبير الجلائري، وأقام بذلك ما سميت بالدولة الجلائرية التركمانية في بغداد.

وبصورة خاصة الجانب الغربي منها." كما كانت ترتبط بها الكثير من المناطق القريبة، ومنها: نهر عيسى، ودجيل وحربي ونهر الملك والانبار. راجع في هذا الصدد: العاني، نوري عبد الحميد. العراق في العهد الجلائري. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٨٦. ص ٤٦– ٤٨.

١٠٠ كتب السيد نوري عبد الحميد العاني، واستناداً إلى المصادر التاريخية، إلى أن العراق العربي كان يتضمن، في فترة الحكم العباسي ومن ثم في فترة الحكم الإيلخاني وفيما بعد الجلائري، التشكيلات الإدارية التالية، إضافة إلى بغداد:

"١– الاعمال الشرقية: وهي (الخالص وطريق خراسان والبندنيجين).

٢– اعمال دجيل والمستنصري.

٣– الاعمال الفراتية.

٤– الاعمال الحلية والكوفية.

٥– الاعمال الواسطية والبصرية.

ورتب على كل عمل منها موظف يقال له صدر."

راجع في هذا الصدد: العاني، نوري عبد الحميد. العراق في العهد الجلائري. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٨٦. ص٤٠.

١٠١ شبولر، برتولد. العالم الإسلامي في العصر المغولي. مصدر سابق. ص ٤٨.

واستمر حسن الكبير في حكم العراق وخوزستان وديار بكر من بغداد، باعتبارها مركز وعاصمة الدولة الجلائرية، حتى وفاته في العام ١٣٥٦م. وبعد وفاته تولى أبنه الشيخ أويس الحكم ونقل عاصمته إلى تبريز ابتداءً من عام ١٣٥٨م. وبذلك عادت بغداد لتصبح إحدى ولايات الحكم الجلائري. وفي عام ١٣٧٤ تولى حسين بن الشيخ أويس الحكم، الذي دخل في صراعات ومعارك حامية مع أخويه والذي انتهى بسيطرة أخيه أحمد بن أويس على الحكم في عام ١٣٨٢م. ولم يستمر حكم أحمد طويلاً حيث تعرضت عاصمة الدولة الجلائرية، تبريز في العام ١٣٨٦م إلى غزو من قبل قوات القائد المغولي تيمور لنك، ترك على إثرها عاصمته لينتقل إلى بغداد واتخذها عاصمة له. ولم يستمر فيها طويلاً، إذ توجهت قوات تيمور لنك لغزو بغداد في العام ١٣٩٣م، وأجبر معها السلطان أحمد بن أويس الجلائري على مغادرة البلاد مع أفراد عائلته لاجئا إلى مصر. وعاد من جديد إلى بغداد في أعقاب انسحاب قوات تيمور لنك منها ليحكم بغداد ثانية سنوات معدودة. وكانت العودة إلى بغداد في نظر السفاح تيمور لنك سببا كافيا لعودته في العام ١٤٠١ ميلادية إلى غزو بغداد ثانية واحتلالها وإعمال السيف بأهلها ببشاعة اكبر بكثير مما حصل لهم في الغزوة السابقة. أعاد هذا السفاح تنظيم المذابح البشرية والتدمير الواسع النطاق للمباني العامة ودور السكن وأطاح بالسلطان الجلائري أحمد بن أويس وعائلته وأنتقم من أهالي بغداد شر انتقام وتعامل معهم وكأنهم كانوا السبب في عودة السلطان الجلائري أحمد بن أويس إلى الحكم في بغداد. وأعادت عملية القتل والنهب والتدمير إلى أذهان سكان بغداد وعموم العراق المجازر التي نظمها هولاكو في العام ١٢٥٨.

هرب السلطان احمد بن أويس مع عائلته إلى مصر ثانية وبقي فيها حتى وفاة تيمور لنك في إيران في العام ١٤٠٤ ميلادية، عندها وافق ملك مصر على عودة احمد بن أويس إلى بغداد. وبعد عودته تسلم الحكم فيها للمرة الثالثة وأعاد بناء دويلة الجلائريين مرة أخرى، ثم استعاد فيما بعد سيطرته على تبريز باعتبارها عاصمة عائلته. وفي العام ١٤١٠ ميلادية دحرت قوات قره يوسف التركماني قوات أحمد بن أويس وأسرته في أذربيجان وفرضت

عليه التنازل عن السلطة والحكم في كل من أذربيجان وبغداد له ولأبنائه مقابل ضمان الحفاظ على حياته. وبعد التوقيع على وثيقة التنازل فتك به دون أي اعتبار لذلك الاتفاق. وفي العام ١٤١١ ميلادية توجهت قوات الشاه محمد نجل قره يوسف صوب مدينة بغداد واحتلتها دون مقاومة تذكر وأقامت فيها دولة الخروف الأسود التي شملت وادي الرافدين أو العراق العربي وديار بكر وكردستان وأذربيجان بعد وفاة والده قره يوسف. استمرت سيطرة اتحاد القبائل التركية التي سميت بالخروف الأسود على بغداد وحكمت فيها طوال ستة عقود تقريبا. وفي فترة حكم جيهان شاه اشتبكت قواته بقوات حسن الطويل رئيس اتحاد قبائل الخروف الأبيض، التي كانت تقيم في مناطق ديار بكر، حيث تحقق فيها النصر للأخير. وبسبب قتل جيهان شاه في اعقاب أسره في العام ١٤٦٨ ميلادية انتقل الحكم إلى ولده حسن علي في بغداد. ولكن حسن علي لم يستمر في الحكم طويلا، إذ أضطر على الهرب أمام قوات حسن الطويل الذي أقام في العام ١٤٧٠ ميلادية دويلته الجديدة الخروف الأبيض. استمرت هذه الدويلة قائمة قرابة أربعة عقود (٣٨سنة)، تناوب الحكم فيها حسين بن حسن الطويل وثم أحد أحفاده، مراد بك، بعد صراعات دموية على السلطة بين أولاد حسن الطويل، حتى قضي عليها في عهد مراد بك في العام ١٥٠٨ ميلادية من قبل الشاه الفارسي إسماعيل الصفوي الذي قدم إليها محتلاً من بلاد فارس. واستمرت هيمنة الصفويين الفرس على بغداد حتى سقوطها بيد الأتراك العثمانيين في العام ١٥٣٤ ميلادية. وكان سكان العراق، وخاصة أهالي بغداد، باعتبارها عاصمة الدول العباسية، في كل هذه الانقلابات السياسية والمعارك العسكرية والاجتياحات موضوعا لإرهاب الحكام الجدد والغزاة وهدفا لنهبهم وهتك أعراضهم وإعمال السيف بهم. ويمكن للإنسان أن يقدّر حجم التأثير النفسي والاجتماعي على سكان العراق، وخاصة بغداد، بسبب هذه العمليات الإرهابية والقمعية المستمرة، حيث كانت الغالبية العظمى من السكان ضحيتها الأساسية.

تميزت الفترة الواقعة بين غزو المغول للعراق والهيمنة الفارسية الصفوية على العراق بتدهور شديد للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والعلاقات الخارجية أو

التجارة مع البلدان المجاورة. ولا يعود هذا الواقع إلى الدمار الذي أحدثه الفاتحون الجدد والقتل الذي قاموا به بحق جمهرة كبيرة من أبناء البلاد، ومنهم كثرة من الحرفيين والشباب، التي أجبرت على خوض المعارك أو أولئك الذين قتلوا لا بسبب مقاومتهم للغزاة فحسب، بل وبسبب الفوضى التي عمت البلاد والصراعات في ما بين العائلة الواحدة أو القبيلة الواحدة أو في ما بين القبائل التركية على حكم العراق حينذاك، وكذلك بسبب السياسات غير الفعالة التي مارسوها في مجالات الزراعة والري أو في قطاع الصناعات اليدوية والتجارة الداخلية والخارجية. ورغم وجود بعض الفترات التي حاول فيها المغول، ومن ثم الجلائريون، تنشيط الصناعات المحلية وتشجيع الصناع وإلغاء بعض الضرائب التي كانت تفرض على الصناعات أو المنتجات الحرفية، أو تطور بعض المناطق الزراعية بسبب توفر المياه المناسبة لها أو عناية الأهالي بمناطقهم بعد تراجع عناية الحكم بها. فالرحالة بن بطوطة يتعرض مثلا إلى المناطق الزراعية التي مرّ بها في رحلته فيشير إلى مناطق واسعة مهملة ووجود بساتين قليلة في مناطق كانت في الأصل مناطق مهمة للبستنة[١٠٢]. وفي وصف لأبن بطوطة لمدينة الكوفة يقول فيها: "وهي إحدى أمهات البلاد العراقية المتميزة فيها بفضل المزية، مثوى الصحابة والتابعين، ومنزل العلماء والصالحين، وحضرة علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، إلا أن الخراب قد استولى عليها بسبب العدوان التي امتدت إليها وفسادها من عرب خفاجة المجاورين لها. فأنهم يقطعون طريقها، ولا سور عليها، وبناؤها بالآجر، وأسواقها حسان، وأكثر ما يباع فيها التمر والسمك، ..."[١٠٣]. وإذا كان الحكام ينعمون بالثروة المنتجة في هذه الفترة، فأن كثرة من المنتجين الفعليين، سواء أكانوا يعملون في قطاع الزراعة أم في قطاع الصناعة الحرفية، كانوا يعانون من تدهور مستمر في الدخل السنوي ومن حالة الفقر والعوز الدائمين. وتراجعت المساحات المستخدمة

---

١٠٢ العاني، نوري عبد الحميد. العراق في العهد الجلائري. مصدر سابق. ص ١٦٧–٢٦٩.

١٠٣ أبن بطوطة، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم اللواتي. رحلة أبن بطوطة. دار سادر. بيروت. رحلة أبن بطوطة. ص٢١٩.

فعلاً في الإنتاج الزراعي واقتصرت على المناطق القريبة من مصادر المياه أو مياه الأنهر الرئيسية بسبب تراجع وخراب عدد كبير من شبكات الري الفرعية. وتشير الكثير من المصادر إلى أن مدناً كثيرة تعرضت إلى غزو القبائل المحيطة بها، كما كانت طرق التجارة فيما بين المدن أو نحو الخارج محفوفة بمخاطر جمة، إذ كانت عمليات السلب والنهب وقطع الطرق دائمة الوقوع، رغم الاتفاقات التي كانت تحصل أحياناً في ما بين الحكام المحليين والعشائر القاطنة على مقربة من طرق المواصلات للحفاظ على أمن القوافل التجارية وحمايتها من قطاع الطرق. وساهمت القبائل التركية التي قدمت إلى العراق مع الجيش المغولي والقبائل المغولية في تخريب ما تبقى من حضارة أقامتها الدولة العباسية في العراق بجهود رعاياها من العرب والفرس والكرد والأتراك. ودخل العراق منذ الفترة الأخيرة من العهد السلجوقي حتى الاحتلال الصفوي ومن ثم الاحتلال العثماني للعراق بفترة جمود حضاري وارتداد واسع النطاق وشمولي تقريباً والتي يمكن أن يطلق عليها الإنسان بفترة عراق القرون المظلمة، إذ يصعب على الباحث أن يدعي بأن الدولة الصفوية الجديدة التي احتلت العراق أو الدولة العثمانية فيما بعد أخرجتا العراق من تلك القرون المظلمة، بل ساهمتا في فترات معينة بقوة في تعميق التخلف الذي كان يعاني منه أصلاً، والذي سنتطرق إليه فيما بعد. وفي الوقت الذي كانت الغالبية العظمى من سكان العراق تعاني من الفقر والفاقة في العهد المغولي والجلائري، كانت الفئة الحاكمة تبذل أقصى جهودها لتبدو أكثر ثراءً وبهاءً وسطوة. وصف أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي في كتابه الموسوم "رحلة أبن بطوطة" موكب السلطان الجلائري في "رحيله ونزوله وكيفية تنقله وسفره" بقوله: "وعادتهم أنهم يرحلون عند طلوع الفجر وينزلون عند الضحى، وترتيبهم أنه يأتي كل أمير من الأمراء بعسكره وطبوله وأعلامه فيقف في موضع لا يتعداه قد عيّن له إما في الميمنة أو الميسرة، فإذا توافوا جميعاً وتكاملت صفوفهم ركب الملك وضُربت طبول الرحيل وبوقاته وأنفاره، وأتى كل أمير منهم فسلم على الملك وعاد إلى موقفه، ثم يتقدم أمام الملك الحجّاب والنقباء ثم يليهم أهل الطرب، وهم نحو مائة رجل عليهم الثياب الحسنة وتحتهم مراكب السلطان، وأمام أهل الطرب عشرة من الفرسان قد تقلدوا عشرة من الطبول

وخمسة من الفرسان لديهم صرنايات، وهي تسمى عندنا بالغيطات، فيضربون تلك الأطبال والصرنايات ثم أمسكوا، وغنى عشرة آخرون نوبتهم هكذا إلى أن تتم عشر نوبات، فعند ذلك يكون النزول، ويكون عن يمين السلطان وشماله، حين سيره، كبار الأمراء، وهم نحو خمسين، ومن ورائه أصحاب الأعلام والأطبال والأنفار والبوقات ثم مماليك السلطان ثم الأمراء على مراتبهم، وكل أمير له أعلام وأطبال وبوقات"[١٠٤].

كردستان والدولة العباسية

تدعى المنطقة التي تسكنها القبائل الكردية بكردستان.وكانت هذه المنطقة بكل أجزائها الحالية تقريبا خاضعة للدولة الأموية، ومن ثم للدولة العباسية بعد أن كان قد تم فتحها أو الاستيلاء عليها في زمن الخليفة عمر بن الخطاب، بعد أن كان سعد بن أبي وقاص قد أرسل جيشا بقيادة هاشم بن عتبة لاحتلال جلولاء[١٠٥]. ومنذ بدء احتلال هذه المنطقة وقعت معارك دامية وكثيرة، بما فيها العديد من الانتفاضات الشعبية في محاولة من سكان المنطقة للتخلص من الهيمنة التي فرضت عليهم وجور الحكام الأمويين والتقسيم الذي عانوا وما زالوا يعانون منه.

وفي العهد العباسي تسلم العديد من المرشحين للخلافة العباسية الولاية على هذه المنطقة الحساسة مثل أبو جعفر المنصور، الذي ولي على الجزيرة وكردستان وآذربيجان في زمن الخليفة أبو العباس السفاح. أما الخليفة المهدي فقد نصّب هارون الرشيد واليا على كردستان وآذربيجان وسائر البلاد الغربية[١٠٦]، قبل أن يصبح خليفة على سكان الدولة العباسية. وكانت هذه المنطقة مليئة بالأحداث. وكان الكرد يشكلون الغالبية العظمى من

---

١٠٤ أبن بطوطة، أو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي. رحلة أبن بطوطة. دار سادر. بيروت. ص ٢٣٢.

١٠٥ محمد امين زكي : خلاصة تاريخ الكرد وكرستان من اقدم العصور التاريخية حتى الأن، في جزئين، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٦١، الجزء الأول، ص١٢٣

١٠٦ المصدر السابق نفسه، ص ١٢٨

السكان، إضافة إلى الآشوريين والكلدان، وهم من أصل أهل سكان البلاد أيضاً، إضافة إلى جمهرة من العرب والفرس النازحين إليها. وكانت غالبية سكان البلاد، وقبل الاحتلال العربي الإسلامي لها، تؤمن بالديانات العراقية والفارسية والكردية القديمة، ومنها العقيدة البابلية والآشورية والزرفانية والمثنوية والزرادشتية والمانوية والإيزيدية، التي سادت مناطق إيران وكردستان وأجزاء من العراق حينذاك قبل دخول الديانة المسيحية فالإسلامية إليها، إضافة إلى استمرار أتباع الديانة الأيزيدية على ديانتهم[١٠٧]. ولهذا السبب كان المدونون لتلك الحقب الزمنية يتحدثون عن التداخل والتشابك في العادات والتقاليد والطقوس الدينية التي كانت تمارس من قبل السكان[١٠٨]. وقبل دخول الإسلام إلى المنطقة كانت المسيحية قد وجدت طريقها إليها حيث اعتنقها الأشوريون والكلدان، في حين حافظ الكرد على دياناتهم القديمة. وعند دخول الإسلام إلى المنطقة أعتنقت غالبية الكرد وعلى مدى سنوات طويلة وبطرق مختلفة الديانة الإسلامية واحتفظت غالبية المسيحيين بديانتها، كما احتفظت غالبية الأيزيديين بديانتها القديمة التي ما زالت عليها حتى يومنا هذا. رغم أن مجموعات غير قليلة وتحت ضغوط كثيرة أجبرت على التحول إلى الدين الإسلامي. وفي فترات لاحقة وجدت مذاهب وطرق دينية أخرى كثيرة مثل الكاكائية وال "علي اللهية" أو الشبك، على سبيل المثال لا الحصر[١٠٩]، التي لا يمت الكثير منها إلى الدين الإسلامي، بل إلى ديانات قديمة نشأت في المنطقة ذاتها، ولكنها تفاعلت وتاشبكت الكثير من طقوسها مع طقوس المسلمين، رغم احتفاظهم بالتميز الديني الذي يمكن ملاحظته بشكل ملموس.

كان سكان هذه المناطق من الكرد وغيرهم يعانون من صعوبات العيش والاستغلال. دفع بهم هذا الواقع إلى التمرد على الحكم العباسي بهدف فرض الاستقلال وعدم دفع

---

١٠٧ الأيزيدية:

١٠٨ المصدر السابق نفسه ص ٢٨٩–٢٩٣

١٠٩ علي اللهية: وهي مجموعة من المسلمين التي رفعت منزلة علي بن أبي طالب إلى منزلة الله. وقد رفضها بقية المسلمين بمن فيهم الشيعة الإمامية بمختلف أطيافهم.

الضرائب التي كانت ترهق كاهل السكان. وشهدت هذه المنطقة حركات سياسية تمردية وثورية كثيرة، كما كان بعض المتمردين يقطعون الطرق على المارة بين بغداد والموصل أو بين المدن الكردستانية الأخرى أو باتجاه فارس أو تركيا. ويمكننا هنا الإشارة إلى بعض من تلك الحركات التي لازمت حكم العباسيين من بدايته حتى نهايته، وكانت في الوقت نفسه السباقة لمواجهة اجتياح المغول وحكم العائلة الإيلخانية في العراق.

يشير محمد أمين زكي، استناداً إلى الكثير من المصادر، إلى أن الكرد اشتركوا "في جميع الثورات والقلاقل التي نشبت في كردستان وهمذان أيام أبي جعفر المنصور" [١١٠] وثار الكرد في عهد المعتصم في المناطق المحيطة بالموصل بقيادة جعفر بن مهر حسن (مير حسن) في عام ٢٢٥ هجرية/ ٨٤٠ ميلادية وكذلك في عهد المقتدر بالله أو في فترة حكم البويهيين[١١١]. وقد وقعت في هذه المناطق معارك غير قليلة بين جيوش الخلافة وقوى الكرد[١١٢]. وكان القادة العسكريون في الدولة العباسية ينظمون أبشع الجرائم ضد الكرد المنتفضين والثوار بعد اندحار تلك الحركات بأمل تلقين الناس درسا قاسيا ومريرا يكفون بعدها عن القيام بأعمال مماثلة. ولكن الأحداث برهنت على إن الناس لم يكفوا عن ذلك واستمروا في المقاومة ورفض الهيمنة عليهم، كما أن الحكام لم يتعلموا من إصرار الناس على طلب الحرية وضرورة تمتعهم بها، بل واصلوا فرض الهيمنة وتنظيم الحملات العسكرية والمجازر الدموية ضد السكان.

من تتبع الدراسات الخاصة بفترة حكم آل بويه يلاحظ بأنه لم يكن للكرد عهد راحة واستقرار، بل تميز باشتداد الخلافات والتوترات مع مركز الخلافة. كما أن الاختلاف المذهبي بين البويهيين الشيعة الزيدية والكرد السنة لعب دوره في تشديد تلك النزاعات ونضال الكرد ضد الهيمنة البويهية. يشير محمد امين زكي في هذا الصدد نقلا عن ابن الأثير

١١٠ المصدر السابق نفسه، ص ١٢٨

١١١ المصدر السابق نفسه، ص ١٣٠

١١٢المصدر السابق نفسه، ص ١٣٢–١٣٥.

إلى ان مقاطعة شهرزور كانت مسرحا للقتال والفتن مرات كثيرة ارسل على اثرها معز الدولة جيشا بقيادة سبكتكين في عام ٣٤٤ هجرية وحاصرها فترة غير قصيرة ثم اضطر إلى رفع الحصار عنها. وتكرر إرسال الجيش إلى كردستان والاستيلاء على مدنها من جانب عضد الدولة في عام ٣٦٨ هجرية/ ٩٧٨ م ودحر قوات أبي تغلب (فضل الله بن ناصر الدولة بن حمدان) والذي قتل في عام ٣٦٩ هجرية. كما ارسل عضد الدولة جيشا آخر لمحاصرة شهرزور في عام ٣٦٩ هجرية من اجل الفصل بين الكرد وعشيرة بني شيبان العربية التي كانت متفقة مع الكرد ومختلطة بهم، والتي انتهت بهرب بني شيبان وتعقبهم. وقد قتل منهم خلق كثير، كما يشير إلى ذلك ابن الأثير. وبعد عام واحد فقط (٣٧٠ هجرية) أرسل عضد الدولة جيشا للقضاء على إمارة حكاري، اذ حاصر الناس فيها ثم تفاوض مع المحاصرين و"اعطاهم الأمان والمواثيق للتسليم والخضوع وبعد ان خضعوا حسب الشروط غدر بهم وقتلهم عن بكرة ابيهم" [١١٣]. وعن هذا الجائر والمستبد بأمره يتحدث ابن الأثير عن صفاته "الحميدة" وينسى ما تحدث به قبل ذاك عن أفعال هذا الحاكم المشينة وقتل الناس، فيقول: "كان عاقلاً فاضلاً حسن السياسة كثير الإصابة شديد الهيبة بعيد الهمة ثاقب الرأي محباً للفضائل وأهلها باذلاً في موضع العطاء مانعاً في أماكن الحزم ناظراً في عواقب الأمور"[١١٤].

وجدير بالأشارة إلى أن الكرد في عهد البويهيين شكلوا عدة إمارت، منها إمارة شهرزور وإمارة حكاري وغيرها. ونتيجة لكل ذلك تعرض الكرد إلى حملات عسكرية واسعة ومتتالية من قبل قوات الخليفة التي خاضت حروبا قاسية ضدهم أودت بحياة الكثير من الناس من الطرفين، وخاصة حياة الثوار الكرد، والتي سنحاول البحث فيها لاحقا.

---

١١٣ المصدر السابق نفسه، ص ١٣٤/١٣٣، نقلا عن الكامل لأبن الأثي، ج ٨، ص ٢٥٧.

١١٤ الأمين، حسن. الوطن الإسلامي بين السلاجقة والصليبيين. مصدر سابق. ص ٤٦/٤٥. عن: الكامل لبن الأثير. ج ٩، ص ١٩.

الفصل الثالث

الأوضاع الاقتصادية والمالية في الدولة العباسية

لعب نشوء الدولة العباسية في العراق دوراً أساسياً في تنشيط الحياة الاقتصادية، بما فيها الصناعات اليدوية والزراعة والتجارة الداخلية والخارجية، إضافة إلى التوسع في النشاط العمراني والتعليمي والحياة الثقافية، وتحسن مستوى الأمن الداخلي وطرق المواصلات الداخلية والخارجية. وساهم كل ذلك في بعث روح التجديد وتسريع عجلة التطور في البلاد بعد أن كانت قد أصيبت بالخمول المتنامي والتراجع وتدهور الإنتاج الزراعي والصناعة الحرفية والتجارة بسبب سياسات الدولة الأموية وولاتها في العراق. إذ كان همُّ هؤلاء الولاة هو الحصول على أقصى ما يمكن من جزية وخراج من غير المسلمين وعلى الزكاة وضرائب أخرى من المسلمين، إضافة إلى مختلف الأتاوات، من أجل تحويلها إلى مركز الدولة في الشام دون أي اعتبار لحاجات بغداد وبقية المدن العراقية لضمان استمرارهم كولاة وتأمين صرفياتهم الخاصة المرتفعة أيضاً. كما أدت قلة وتراجع اهتمام الولاة الأمويين بأمور الري والزراعة إلى تخلف المنتوج الزراعي وعجزه عن تلبية حاجات السكان، إذ كانت الأساليب الزجرية وسياسات الاضطهاد والقمع والاستغلال الشديدة هي السائدة في فترة الحكم الأموي في العراق.

أما الحكام العباسيون الجدد فقد أبدوا اهتماماً كبيراً وحقيقياً في توفير مستلزمات تطور الدولة العباسية الحديثة وتعزيز وجودها وتأمين الموارد المالية والعينية الضرورية لتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها. فتوجه اهتمام الحكام صوب عدد من الأمور الجوهرية في حياة الاقتصاد والمجتمع والتي تبلورت في الاتجاهات التالية:

- بذل الجهود الحثيثة لتنظيم الري والاستفادة الأفضل من مياه نهري دجلة والفرات في السقي والنقل في آن واحد. ولم توفر هذه الوجهة المزيد من المحاصيل والمنتجات الزراعية للاستهلاك المحلي فحسب، بل أمكن تنشيط التبادل التجاري الداخلي وزيادة التشغيل والسيولة النقدية وحركة البيع والشراء في الأسواق المحلية. كما وفرت هذه السياسة المزيد من الموارد المالية لبيت مال الدولة من خلال الضرائب، أو بتعبير أدق، ما كان يستحصل من جزية وخراج وزكاة وعشر وغيرها.
- تنشيط أعمال البناء وإعادة تعمير المدن المخربة أو حتى إقامة مدن جديدة، كما حصل في عهد المنصور حيث أقيمت مدينة دار السلام (بغداد) مثلاً. ولم تتطلب أعمال البناء تشغيل المزيد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل فحسب، بل وتأمين مستلزمات البناء، بما فيها الطابوق والجص، أو منتجات الصناعات اليدوية كالأعمال الخشبية والحدادة وما إلى ذلك.
- وأبدت الدولة الجديدة اهتماماً خاصاً بالصناعات الحرفية اليدوية لا في بغداد وحدها، بل وفي المدن الأخرى. وأدى الانتعاش الصناعي والزراعي والعمراني إلى مجيء الكثير من الحرفيين الجيدين من أرجاء الدولة العباسية إلى العراق، ومنها فيما بعد إلى بغداد. واستوعبت الصناعات اليدوية المتنوعة المزيد من الأيدي العاملة واستثمار المزيد من الأموال والمواد الأولية، وتقلصت بذلك البطالة وتطورت مستلزمات الإنتاج وارتفعت الإنتاجية وحجم الإنتاج الإجمالي والموارد المالية، وتحسنت السيولة النقدية وحركة التبادل التجاري للإنتاج السلعي الصغير في السوق العراقية، كما ارتفعت مدخولات الأفراد السنوية، وخاصة القوى العاملة في النشاط الاقتصادي.
- وكان لمركز الدولة العباسية امتياز إضافي يبرز في تحويل الكثير من الموارد المالية النقدية والعينية إليها من الولايات أو المناطق التابعة للدولة العباسية، وبالتالي، كانت تتراكم فيها موارد مالية كبيرة يمكن استثمارها محلياً، رغم السياسات المفرطة بالبذخ والصرف غير العقلاني من جانب الخلفاء والحكام الولاة لإيرادات بيت المال السنوية

لأغراضهم الشخصية، إذ أنها أعتبرت في غالب الأحيان وكأنها أموال الخليفة الخاصة لا غير. وكان هذا السلوك يشكل تجاوزاً فظاً وخطيراً على موارد بيت المال والمجتمع.

- وبسبب اهتمام الحكام الجدد بنشر الأمن وضبط حركة القبائل العربية في الفترات الأولى من نشوء وتطور الدولة العباسية، فأن التبادل التجاري مع الخارج استيراداً وتصديراً قد نما وتطور بشكل ملموس وساعد على زيادة ما هو متوفر في الأسواق المحلية من منتجات كاملة الصنع أو مواد أولية لأغراض الصناعات المحلية أو الزراعة. وكان للتبادل التجاري جانب إيجابي آخر للدولة، يتجلى في ما تحققه من ضرائب ومكوس على المستورد من السلع والمصدر منها في آن واحد.
- ونتيجة لكل ذلك ظهر تحسن عام في النصف الثاني من القرن التاسع وعلى امتداد القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري) على مستويات دخول وظروف حياة ومعيشة نسبة مهمة من السكان، والتي ساهمت بدورها بتنمية القوة الشرائية للعامة أيضاً وتوفير الظروف المناسبة لتنمية الإنتاج وتحسينه.
- وتشير المعلومات المتوفرة عن هذه الفترة إلى أن التطور الاقتصادي في مركز الدولة العباسية، أي في بغداد والمدن والمناطق القريبة منها، قد اقترن بنمو غير متجانس أو متباين في موارد الناس المالية وفي ظروف حياتهم ومعيشتهم ودورهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي برز بوضوح كبير ذلك التمايز بين الأغنياء والفقراء، بين الحكام والفئات المالكة للأرض الزراعية من جهة، وبين المنتجين للخيرات المادية من الفقراء وصغار الفلاحين الذين انتزعت منهم أرضهم الزراعية، باعتبارها أهم وسيلة إنتاجية في القطاع الزراعي، والتي سنبحث فيها لاحقاً، وهو أحد الأسباب المهمة التي قادت لاحقاً إلى تدهور الإنتاج والحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وإلى بروز مشكلات كبيرة قادت على المدى الأبعد إلى انهيار هذه الدولة التي ساهمت بفعالية غير قليلة في تطوير بعض جوانب الحياة الحضارية في العراق، بعد

الانقطاع الطويل الذي عرفته منذ سقوط الدولة الكلدية على إثر الغزو الساساني للعراق، رغم الفترة التي عاشها العراق في ظل الدولة الأموية.

ويمكن فيما يلي تناول تطور الوضع الاقتصادي في الدولة العباسية بما شهدته من ازدهار وتدهور خلال الحقبة الطويلة التي عاشتها هذه الدولة والتي بلغت أكثر من خمسة قرون.

الوضع الاقتصادي

لم يختلف اقتصاد الدولة العباسية من حيث البنية وهيكل الإيردات كثيرا عن بنية وإيرادات الدولة الأموية في الشام. إذ كانت الزراعة والرعي والإنتاج الحرفي اليدوي وقطاع التجارة الداخلية والخارجية في إطار الدولة أو مع بلدان أخرى وقطاع المال والخدمات العامة تشكل بنية الاقتصاد والإيرادات. ولكن الاختلاف تبلور في السياسات التي مارستها الدولة الجديدة لضمان تعجيل عملية التطور الزراعي والصناعي والتجاري والتي ساهمت في رفع مدخولات الدولة والمجتمع في آن واحد. وكانت ايرادات الدولة العباسية في العراق تتشكل بالأساس من أربعة مصادر أساسية، وهي:

١- الخراج الذي كان يفرض على الأرض التي كانت بحوزة غير المسلمين، والذي كان يستوفى في أغلبه من الفلاحين الذميين، وهي أتاوة كانت تفرض على الإنتاج الزراعي[١١٥]. وكان الخراج يدفع إما إلى الدولة مباشرة، أو يدفع إلى من منحته الدولة حق الحصول على ذلك الخراج كأجرة له أو مكافأة على عمل قام به للدولة أو لقاء مبلغ يدفعه لبيت المال[١١٦].

١١٥سعد، أحمد صادق د. دراسات في الفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين "كتاب الخراج لأبي يوسف. دار الفارابي–دار الثقافة الجديدة. بيروت–القاهرة. ١٩٨٨. ص ٤٩–٦٦.

١١٦الصدر، محمد باقر. أقتصادنا. مصدر سابق. ص ٤٨٧/٤٨٨.

٢– الجزية التي كانت تفرض على غير المسلمين من مسيحيين ويهود وصابئة ومجوس من أصحاب الكتاب، اي على من اطلق عليهم بأهل الذمة، وهي أتاوة كانت تفرض على الفرد بحجة حمايته[١١٧].

٣– الضرائب التي كانت تستوفى من الكسبة والحرفيين والتجار في المدينة، وكذلك ايرادات الجمارك التي كانت تفرض على السلع الواردة أو الصادرة.

٤– العشر من المحصول الزراعي والخمس الذي كان يؤخذ من المسلمين عموما[١١٨].

وكان بيت المال في مركز الدولة العباسية يتأثر بشكل مباشر بالواقع الاقتصادي القائم وبحجم العوائد المتأتية من هذه المجالات. فعندما يكون الاقتصاد في انتعاش وكذلك الإنتاج الزراعي والحرفي والتبادل التجاري، تزداد أيضاً إيرادات الدولة ويتحسن وضعها المالي وتزداد صرفياتها على مختلف المجالات الخدمية العامة والاجتماعية والثقافية، بعد أن يكون الخليفة قد غطى حاجته وحاجة المحيطين به، إذ كانت مصروفاته الخاصة كبيرة جدا ولا حدود لها، أي مفتوحة باعتباره "المالك" لبيت المال و "المتصرف" بما فيه من أموال!

وفي حالة تخلف الإنتاج الزراعي وتدهور الصناعات المحلية والتجارة كانت تجد انعكاسها المباشر على تقلص حجم الواردات التي تستوفى في أرياف العاصمة وفي المدن أو تلك التي تستوفي من الولايات الأخرى التابعة لها وترسل إلى بيت المال. وكان التقلص في إيرادات الدولة يزيد من مصاعب الخلفاء والولاة في الصرف على مباذخهم وترفهم وحريمهم وغلمانهم والطقوس والتقاليد الفارسية التي أدخلوها إلى قصورهم أو في تمشية أمورهم الخاصة الأخرى وأمور الدولة، بما فيها دفع الرواتب. وكان الخلفاء في الفترات المتأخرة، وكذلك نظم

١١٧سعد، أحمد صادق د. دراسات في الفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين "كتاب الخراج لأبي يوسف. مصدر سابق. ص ٤٩–٦٦.

١١٨ المصدر السابق نفسه.

الحكم التي نشأت بعد ذلك، تعمد إلى تضمين الأراضي الزراعية إلى مجموعة من المتنفذين والقادة العسكريين وكبار الميسورين والتجار الذين يقومون بدفع مبالغ مقطوعة للدولة، ثم يجبون الخراج والعشر... لهم. ولكن كان يترك لهم مقدار ما يستوفونه من الفلاحين الفقراء الذين كان يزيد عن تلك المبالغ المدفوعة للدولة أضعافا مضاعفة. وكانت هذه الحالة الصعبة تدفع بالناس الفقراء إلى الهرب من الريف والانتقال إلى مناطق أخرى أو حتى ترك الزراعة أو مواقع عملهم والتحري عن مجالات عمل أخرى، وكانت تدفع بهم إلى مزيد من البؤس والفاقة والتشرد، كما كانوا يعانون من مطاردة الشرطة لهم بحجة مديونيتهم للحائزين على الأرض التي كانوا يفلحون فيها.

وهكذا كان الأمر مع الجزية التي كان المفروض أن تحدد وفق الإمكانية المالية للناس من غير المسلمين. إلا إنها في الواقع العملي لم تكن كذلك، إذ كانت تفرض في الغالب الأعم بصورة اعتباطية وتعسفية. وفي ما عدا ذلك كان الناس يتعرضون إلى دفع إتاوات أخرى وابتزازات متنوعة كانت تثقل كاهل الرعايا من أهل الذمة وتزيد من عوزهم وتذمرهم المشروع.

حول الأرض والزراعة

ورث العراق العباسي نظام الأرض والزراعة عن الحكم الأموي الذي كان قد بدأ عمليا بالتخلي تدريجا عن الأسس التي وضعت في صدر الإسلام في الموقف من الأرض ومن الحيازة الخاصة للأرض الزراعية ومن تكديس الثروات الفردية. وتشير أغلب المصادر الإسلامية إلى أن العراق، الذي فتح بالعنف وقوة السلاح، أي بالجهاد المسلح وتقديم التضحيات والخسائر البشرية، بسبب مقاومة قوات الفرس والكثير من القبائل العراقية المتحالفة معها لقوات المسلمين، لم يعمد الفاتح إلى الانتقام من الناس بالذبح لأعداد غفيرة من الناس، كما أشير إلى ذلك من قبل، فحسب، بل وفرض على الأرض في العراق وفي كل من مصر وسورية نظاما خاصا يقوم على أساس جعل رقبة الأرض للدولة والذي يستند إلى قاعدتين هما:

١. اعتبار الأرض العامرة ملكا عاما للأمة الإسلامية ومن يدخل في الإسلام.

٢. اعتبار الأرض الموات ملكا للدولة أو الإمام الممثل للأمة. وكانت هناك عدة اهداف سياسية واقتصادية سعى الخليفة عمر بن الخطاب والصحابة، ومنهم علي بن أبي طالب[١١٩]، إلى تحقيقها وفق الاجتهاد الذي توصلوا إليه في حينها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- محاولة التمييز بين الأرض التي تفتح بالقوة وبين التي تفتح عن طريق السلم والدخول الطوعي في الإسلام أو عن طريق الصلح، وبالتالي محاولة التشجيع على الدخول في الإسلام طوعا. وفي هذا الموقف دعاية سياسية مباشرة للأسلام وتحريض على دخوله لا يخلو من ممارسة الضغط، إذ أنه كان يربط بين دخول الإسلام وبين الحصول على أرض وعمل ورزق للفرد والعائلة. وكان هذا الموقف يهدف إلى تحقيق عدد من الأغراض، ومنها:

+ تشجيع المسلمين على المشاركة في الفتح الإسلامي، إذ أنهم كانوا يوعدون بالحصول على حق استثمار الأراضي الزراعية التي تتم مصادرتها من قبل الفاتحين مثلا، والتي لم تكن عائدة لهم

ولم يبذلوا جهدا في استزراعها وأعدادها للزراعة، إضافة إلى الأسلاب الأخرى التي كانوا يستولون عليها باعتبارها غنائم حرب.

+ الحصول على موارد مالية من خلال اعتبار تلك الأراضي العامرة ملكا للأمة أو الأراضي الموات التي يمكن احياؤها ملكا للدولة للحصول على الخراج أو العشر منها لصالح بيت المال، أي لصالح المسلمين من حيث الشكل على الأقل.

+ التشجيع على زراعة الأرض، إذ بدون ذلك يفقد الإنسان حق البقاء في تلك الأرض، فللدولة حق استعادتها متى توقف الحائز عليها عن زراعتها او العمل عليها.

---

١١٩ الصدر، السيد محمد باقر. اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٩١، ص ٤٢٢/٤٢٣.

- وإذا كان الغزو والاجتياح اغتصابا للأرض والإنسان بشكل عام، مارسته الدول القديمة على نطاق واسع، فأن وضع الإنسان كان صعباً للغاية، إذ كان عليه أن يختار بين الحصول على أرض زراعية وتأمين إمكانية العيش الأفضل والحفاظ على عائلته وإطعامها، إن لم يدافع عن بلاده وأرضه ووافق على الدخول في الإسلام وتخلى عن دينه الذي ولد عليه وآمن به من جهة، وبين أن يفقد حياته وأرضه في حالة الدفاع عن الأرض، أو في حالة البقاء على دينه من جهة أخرى. وفي الحالة الثانية كان بعني تحوله إلى فلاح شبه قن يدفع الخراج والجزية التي كانت رغم كل ما يقال عن محدوديتها ترهق كاهل الفلاح وعائلته، وتعتبر اغتصابا واعتداء أشد وقعا وتأثيرا على نفسية الإنسان وقيمه وكرامته. وفي مقابل هذا كان الفلاح المسلم يعامل بطريقة أخرى تعبر عن ممارسة سياسة التمييز المخلة بحق الإنسان وكرامة الإنسان غير المسلم، إذ كان على الفلاح المسلم أن يدفع مقدار العشر من المحصول السنوي فقط.

وجدير بالإشارة إلى أن الفلاح غير المسلم كان لا يستفيد من مشاركته في تمويل بيت المال مما يدفعه من خراج وجزية من خلال إعادة توزيع موارد بيت المال على شكل خدمات، إذ كان محروماً منها، في حين كان المسلم يتمتع بما يدفعه لبيت المال من عشر وخمس ..الخ، رغم أن القسم الأكبر مما كان يصل بيت المال من أموال كان يذهب للخليفة وحاشيته والولاة ...الخ من النخب الحاكمة ولا تستفيد منها الرعية.

واعتبرت أرض العراق في فترة الفتح الإسلامي مكونة من أراض عامرة نتيجة عمل الإنسان عليها، ومن أراض عامرة بطبيعتها كالغابات الطبيعية والمراعي الخضراء، ومن أراض موات غير مستثمرة ولكنها قابلة للأحياء، سواء أكانت تخصص لأغراض الزراعة أم من اجل استخراج الثروات التي في باطنها أو على سطحها.

وأعطى المشرع الإسلامي بالنسبة للنوع الأول من الأراضي حق المسلمين بها، ايا كان نوع الملكية السابقة عليها عند الفتح، أي حق العمل عليها لا حق رقبتها ولا يجوز تحويلها إلى ملكية خاصة، وابقى حق الرقبة عليها للأمة وخراجها وعشرها لبيت المال. وكذلك

الغابات والمراعي اذ كان يحق استغلالها من خلال الدولة أو من تمنحه الدولة الحق في ذلك على أن يدفع الخراج أو العشر لبيت المال. ويحق للإمام، سواء بسبب عدم استزراعها أو استغلالها بشكل غير صحيح، أم من أجل جعلها للصالح العام، أن ينهي العقد الخاص باستغلالها من قبل الفرد. أما الأرض الموات التي يتم أحياؤها من قبل الأفراد فلهم حق العمل عليها ولا يجوز أخذها منهم ومنحها لشخص آخر فمحيي الأرض الموات أحق بالانتفاع بها، إلا إذا كف عن استزراعها أم أساء استغلالها أو ألحق أضراراً بالأرض وبيت المال والأمة، عندها يحق للأمام أو الدولة استردادها منه ومنحها لمن يستغلها بشكل افضل. وفي هذا الأمر أحكام كثيرة والاختلاف بشأنها بين المذاهب الإسلامية المختلفة قائم ولكنه غير كبير. وهي قواعد عامة جيدة، ولكن كما سنرى لم تمارس من قبل السلطة التنفيذية ووفق وجهة المشرع، بل أسيء استعمالها لاحقاً وفي فترات مختلفة من جانب غالبية الخلفاء والولاة والحكام والقضاة وقادة الجيش.

ومنح المشرع أصحاب الأرض القدامى من الذميين (أي أتباع الديانات الأخرى المعترف بها من قبل الإسلام كديانات سماوية) الحق في البقاء في الأرض واستزراعها ودفع الخراج عنها، ولكنه أبقى التفضيل للمسلمين على غيرهم من رعايا الدولة في الحيازة على تلك الأراضي، علماً بأنها كانت بالأساس منتزعة من سكان البلاد الأصليين الذين قاوموا الاحتلال واندحروا في تلك المعارك. وفي ضوء ذلك اعتبرت الأراضي التي كانت بحوزة مالكيها السابقين من سكان أصل البلاد بغض النظر عن دينهم أو عقيدتهم غير الإسلامية، ملكا للمسلمين ولهم الحق في حيازتها واستثمارها، على أن تبقى رقبتها للدولة. وكان التمييز بين المسلمين وغير المسلمين في هذا الشأن صارخاً وسلبيا على الرعايا من غير المسلمين الذين هم أصحاب الأرض ومن أصل البلاد، إذ أن التمييز يقوم على أساس

ديني من جهة، كما كان يتضمن محاولة تحريضية ضد الدين الذي كانوا عليه ودعوتهم للدخول في الإسلام عبر استخدام الأرض كعامل ضغط مباشر عليهم من جهة ثانية[١٢٠].

ولكن أين يبرز الخلل في موقف المشرع إزاء المسلمين وغير المسلمين بالنسبة للأراضي المفتوحة أو المحتلة من جانب قوات المسلمين؟ إن مضمون الفتوى التي قال بها عمر بن الخطاب، إضافة إلى التفسيرات التي اعطيت حول هذه الفتوى، وثم التطبيقات الفعلية للخلفاء والولاة والحكام لهذا النص بعد ذلك، يتيح للمتتبع تشخيص وتحديد الاختلالات وبلورتها في النقاط التالية:

- يتضمن قرار اعتبار رقبة الأرض في العراق بيد الدولة من جانب الخليفة عمر بن الخطاب ناحية إيجابية مهمة وحيوية إذا ما استند إلى انتزاع الأرض من كبار ملاكي الأراضي الزراعية من الدهاقنة الفرس أو غيرهم من المستغلين، ولكن هذا القرار كان قد تضمن في الوقت نفسه ناحية سلبية أساسية برزت في اعتبار المشرع أن الأرض كلها للأمة الإسلامية وللمسلمين فقط، واعتبر بقية الفلاحين من مختلف الأديان غير مالكين للأرض، ويمكنهم أن يعملوا فيها لصالح المسلمين لا غير. وفي هذا يكمن الخلل المركزي الذي كان يعني بدوره:

- غياب العدالة في الموقف من الأرض التي كانت بحوزة العاملين فيها قبل الفتح الإسلامي من خلال اعتبارها ملكا لكل المسلمين، وحرمان المواطنين الآخرين من أتباع الديانات والعقائد الأخرى من حق المعاملة بالمثل مع الفاتحين من المسلمين. أي ممارسة سياسة التمييز في الجانب الاقتصادي والذي له تجلياته وانعكاساته على جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية لغير المسلمين بشكل عام.

---

١٢٠ يفترض في هذا الصدد جلب الانتباه إلى أن معاملة كل المحتلين، بغض النظر عن الدين أو القومية كانت متساوية في التعامل مع الآخر، وكانت قاسية بشكل عام، ولكنها كانت هكذا في تلك الأيام وما بعدها بكثير، بل حتى يومنا هذا.

• اعتبار كل من كان صاحب أرض أو حائز عليها أو مستفيد منها قبل الفتح الإسلامي للعراق فلاحا يعمل في الأرض لصالح الحائز أو المستفيد الجديد منها، أي لصالح الشخص الذي شارك بعمليات الفتح أو بسبب كونه من المسلمين لا غير. وفي ضوء ذلك تحول هؤلاء الناس عمليا إلى فلاحين شبه أقنان يستأجرون أرضهم أو يعملون على أرض غيرهم من المسلمين مقابل حصة أو أجر معين. وجسد هذا الموقف الظلم والإجحاف بحق الناس من سكان البلاد الأصليين وإخلال بالعملية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن متابعة حقيقة الموقف في ما ذكره ابو يوسف في كتاب الخراج حين قال: " وقد ترك عمر (بن الخطاب) السواد وهذه البلدان من الشام ومصر واكثر ذلك انما افتتح عنوة، وإنما كان الصلح من ذلك من أهل الحصون، فأما البلدان فحازوها وظهروا عليها عنوة، فتركها عمر لجميع المسلمين يومئذ ولمن يجيء من بعدهم ورأى الفضل في ذلك وكذلك الإمام علي ما رأى ذلك بعد أن يحتاط للمسلمين والدين"[١٢١]. كيف كان الموقف العملي في هذه الحالة؟ ذكر الكاتب المصري أحمد صادق سعيد يقول "ونتبين من الحديث أن ثمة تصرفين ممكنين أمام الإمام عند السيطرة على الأرياف: فإما أن يقسم الأرض ومن عليها من ناس (لاحظ، ومن عليها من ناس، ك. حبيب.) بين المسلمين المقاتلين الذين شاركوا في العمليات العسكرية الخاصة بهذه المنطقة المفتتحة، وفي هذه الحالة تكون لهم حقوق امتياز شخصية في التصرف في الأرض ومنتجاتها وفي العاملين عليها أيضا (لاحظ، والعاملين عليها، ك. حبيب). وإما لا يحدث أي تقسيم، وتصبح الأرض وفلاحوها (لاحظ، وفلاحوها، ك.حبيب) موقوفة – "محبوسة" – على مشترك المسلمين ينتفعون بإيرادها خراجا وجزية جيلا بعد جيل، والأرض في أيدي الفلاحين الذين كانوا عليها أصلا"[١٢٢]. ويرى احمد صادق سعد، وهو على حق ان ابا يوسف التقط هذه الحالة الأخيرة من عمر

---

١٢١ سعد، أحمد صادق. دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين. كتاب الخراج لإبي يوسف. دار الفارابي. بيروت. دار الثقافة الجديدة. القاهرة. ١٩٨٨. مصدر سابق، ص ٥٦.

١٢٢ المصدر السابق نفسه.

معتبرا ان الفلاحين "عبيد لأهل الإسلام." إنها علاقة تبعية، وإنها من مشتركات الذميين إلى المشترك الإسلامي"[١٢٣]. وفي هذين الموقفين لحق التمييز والظلم الشديدين بأتباع الديانات الأخرى (الذميين) الذين يمتلكون كل الحق في الدفاع عن أرضهم وعرضهم وممتلكاتهم، ولكن هكذا كانت وستبقى لغة الفاتحين في كل زمان ومكان بغض النظر عن هويتهم الدينية، وفيما بعد، عن قوميتهم وأيديولوجيتهم. وكان أحمد صادق سعد على حق أيضا حين كتب عن إبي يوسف يقول "... إن تأكيده على أن التصرفين سليمان، وأن الأمر في يد الإمام طبقا لما يرى فيه مصلحة، هذا التأكيد يظهر أنه لا يرى فرقا جوهريا بين الوضعين، لا فيما يتعلق بالأرض ولا فيما يتعلق بالفلاحين في علاقاتهم مع المسلمين أفرادا أو جماعة ومشتركا"[١٢٤]. وجدير بالإشارة أن تمليك الأرض ومن عليها كان لا يعني سوى تحويل الفلاحين الأحرار إلى أقنان أو عبيد يعملون على أرض المستحوذ الجديد عليها ولصالحه وكأنهم كانوا جزءا من وسائل الإنتاج لا غير. وكان هذا يعني اعتبار الفلاحين من أصل البلاد كلهم اسرى، بمن فيهم النساء والأطفال، عملياً لدى الفاتحين المسلمين وفق ما كانت عليها الحالة في تقاليد الغزو والحروب القديمة، حيث كان الأسرى كلهم يتحولون إلى أرقاء يعملون لصالح المحتل.

- فرض دفع خراج يتراوح مقداره بين ٣٠-٤٠٪ من غلة الأرض الأجمالية بسبب كون العامل عليها من غير المسلمين، في حين ان المسلم لا يدفع سوى عشر الغلة الأجمالية. ويعتبر هذا الأجراء بدوره ظلما واجحافا بحق هؤلاء المواطنين من غير المسلمين. فعلى سبيل المثال لا الحصر ينصح أبو يوسف، صاحب كتاب الخراج الذي كتبه في عهد الخليفة هارون الرشيد ويطلب منه، أن يدفع الذمي إلى بيت المال نسبة تتراوح بين ٣٠-٤٠ ٪ من المحصول[١٢٥]، في حين أبقى على العشر الذي يدفعه المسلم إلى بيت المال، والفارق بينهما

---

١٢٣ المصدر السابق نفسه، ص ٥٦ .

١٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ٥٦.

١٢٥ المصدر السابق نفسه. ص ٧٠.

كبير جدا. وهذا الفارق في الضريبة المفروضة على حصيلة الإنتاج بسبب استعماله الأرض الزراعية يجسد تمييزا دينيا وتغييبا للعدالة ومحاولة غير مخفية لدفع الفلاحين من غير المسلمين إلى قبول الإسلام دينا لهم، في حين كانت الأرض ملكاً لهم أو بحوزتهم أو عاملين فيها، وجاء المسلمون فاتحين ومنتزعين لها منهم.

إن غياب العدالة الاجتماعية وممارسة سياسة التمييز بين المسلمين وغير المسلمين لصالح المسلمين كانت الظاهرة الأكثر بروزا منذ عهد الخلفاء الراشدين، ثم تواصلت واتسع مداها واشتد استغلالها وتأثيرها على الناس من غير المسلمين في العهود اللاحقة، خاصة وأنها اقترنت بتجاوزات كثيرة أخرى. وكان أهل العراق ضمن من لحقهم الحيف من جراء تلك السياسات. فمع مرور الزمن كانت الأرض الزراعية التي تعود رقبتها للأمة أو للدولة تقطع إلى الخليفة نفسه وإلى الولاة والقضاة والشخصيات النافذة في الحكم الأموي ومن يرى الخليفة إمكانية اقتطاعه مثل تلك الأراضي الزراعية أو غير الزراعية مثل بعض الأطباء والشعراء. هكذا ورث العباسيون الاختلالات الجديدة في الموقف من الأرض، التي تتقاطع مع العدالة الاجتماعية وساروا عليها وعمقوها بمرور الزمن. ولم تكن تلك السياسات تقتصر على مركز الدولة العباسية بل شملت أرجاء هذه الدولة التي كانت واسعة وتضم شعوبا كثيرة غير مسلمة. وبسبب من تلك السياسات إزاء الأرض وحق التصرف بها عرف العراق في العقد الرابع الهجري (العاشر الميلادي) وما بعده عدة أنواع من الأراضي. يشير الدكتور عبد العزيز الدوري إليها بقوله:

".. يمكننا ان نصنّف الأراضي بصورة عامة إلى خمسة أصناف رئيسية سادت خلال القرن العاشر الميلادي والتي ساهمت في تعميق الاستغلال الذي كانت تعاني منه الغالبية الفلاحية والذي اشتد فيما بعد أيضا:

أ – الأراضي السلطانية، وهي تعود إلى الخليفة أو الأمير البويهي.

ب – الإقطاعات.

ج – أراضي الملك.

د – أراضي الوقف.

هـ – الأراضي المشاعة"[١٢٦].

ومن مجرد الاطلاع على التقسيم المشار إليه في أعلاه حول الأرض يلاحظ الإنسان بأن بعض هذه الأصناف من الأراضي لم تكن موجودة أصلا في العراق في صدر الإسلام، منها مثلا الأراضي التي اعتبرت عائدة للخليفة أو للسلطان أو للوالي بسبب كونه خليفة على المسلمين أو والٍ عليهم، إذ أن الأراضي كلها كانت رقبتها للأمة أو للدولة، أي لبيت المال، والتي كانت عموما مسجلة باسم الإمام أنطلاقا من اعتبار الأرض لله ورسوله، وبالتالي فهي للإمام من بعده. وهي بهذا المعنى لا تعتبر الأرض ملكية خاصة للخليفة بل مسؤول عن إدارتها لصالح الناس وبيت المال، ولكنه تحول في واقع الحال إلى مالك لها، أو متصرف بها عملياً وكأنها ملكا له، أو أنه المخول من الله في تمليكها لمن يشاء، ومنهم الخليفة نفسه، وكيفما يشاء ومقدار ما يشاء.

في ضوء التشريع الإسلامي المستند إلى قرار عمر بن الخطاب لم تكن هناك ملكية خاصة للأرض بعد الفتح الإسلامي للعراق، إذ ألغي كلية واحتفظ بحق استزراعها أو استغلالها على أن تبقى رقبتها للدولة في كل الأحوال. ويشمل هذا القرار تلك الأراضي الموات التي تحيا من جانب الناس، إذ لا تتحول إلى ملكية خاصة، بل يمتلك محييها حقا خاصا ومستمرا طالما استمر في زراعتها. ثم برز النوع الآخر من الأراضي، وهي أراضي الوقف، التي ظهرت فيما بعد باتجاهين:

١) أراضي الوقف الخاص التي ترتبط بالذرية وإمكانية الأنتفاع الدائم منها، أو أراضي الوقف العام المخصصة للفقراء والمحتاجين واليتامى وأبناء المجاهدين.

---

١٢٦ – الدوري، عبد العزيز د. تاريخ الاقتصاد العراقي في القرن الرابع الهجري، مصدر سابق، ص ٤٤.

– العاني، نوري عبد الحميد. العراق في العهد الجلائري. مصدر سابق. ص ١٨٧.

٢) أراضي الوقف الرسمي التي يقوم بها الخليفة باعتباره مالكا للأرض كممثل عن الدولة أو الأمة وتستخدم للأغراض الدينية العامة ومن قبل الجهة التي أوقفت تلك الأراضي من أجلها[١٢٧].

ولا يمكن ان يتحقق الوقف الا إذا كانت الأرض ملكا خاصا. وهذا يعني أن الدولة العباسية مارست تمليك الأراضي الزراعية في العراق بحيث أصبحت هناك ملكية خاصة للأرض يمكن تحويلها إلى الوقف لأغراض خيرية خاصة وعامة. وعندما تصبح وقفا لا يجوز تحويلها ثانية إلى ملكية فردية، بل يمكن التمتع بثمار الأرض واستغلالها فقط. وفي حالة عدم القدرة على استثمار واستغلال تلك الأراضي الموقوفة لا يجوز تحويلها إلى الملكية الخاصة بل يفترض إعادتها إلى الدولة التي تقوم بوضعها أو منحها حسب حاجة وقدرة الشخص أو الأشخاص على العمل فيها. وأذ يستند الوقف الخاص على أساس الملكية الخاصة، وحيث لا يجوز امتلاك الأرض بصورة خاصة في العراق، فأن وجود الوقف أساسا يعتبر من حيث المبدأ وقوع تجاوز ما من جانب هؤلاء الناس على ملكية الأمة او ملكية الدولة. وكانت االغابات والمراعي تعتبر من الأراضي المشاعة بشكل عام التي يحق لكل المسلمين الأستفادة منها. وهنا يبرز أيضاً هذا الموقف السلبي الذي يميز بين منح المسلمين حق الأستفادة منها، في حين يتعذر ذلك على الذميين ذلك، أو كان يفرض عليهم دفع خراج كبير مقابل ذلك لبيت المال. ومنح المشرع المسلمين حق أحياء أراضي الموات شريطة أخذ موافقة الإمام على إحيائها وتبقى من حيث المبدأ في إطار ملكية الدولة. ويفترض أن يعود الإنسان إلى العراق القديم حيث كانت المعابد تمتلك مساحات غير قليلة من الأراضي التي تستخدم لأغراض المعابد والكهنة، وكان المشتغلون فيها من الفلاحين والعبيد المسخرين أو من أولئك المرتكبين أخطاء ويعاقبون بالعمل فيها لصالح المعابد أو في الأراضي التابعة للملك دون مقابل.

---

١٢٧ المصدر السابق نفسه، ص ٥٨/٥٧

ليس غريبا أن تتغير الأحكام الخاصة بالأرض أو بغيرها مع التطورات الجارية في كيان وطبيعة الدولة عندما تتغير وتختلف الظروف الجديدة عن تلك التي نشأت في صدر الإسلام أو في عهد الحكم الأموي أو العباسي، اذ أن الضرورة تقتضي ذلك، ولا يمكن أن تبقى الأحكام ثابته أو مستقرة باستمرار ودون تغيير. ولكن يفترض أن يكون الاتجاه منسجما مع حاجات ومتطلبات المجتمع وليس على حساب تعميق استغلاله وقهره سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولكن هذا هو بالضبط ما حصل عملياً حينذاك، وخاصة في فترة حكم البويهيين والفترة التالية لهم والتي ساهمت بخراب الزراعة وتدهور الحياة المعيشية للغالبية العظمى من السكان ورخاء قلة قليلة من الفئات الغنية والمهيمنة على الأرض الزراعية وعلى الحكم في آن واحد. وهذه العلاقات المشوهةبالأرض هي التي ورثها العراق ومارسها في إطار اتلدولة العثمانية وفيما بعد في العراق في القرن العشرين الذي نحن بصدد البحث فيه.

شهدت فترة الحكم العباسي، وخاصة في العهدين الثاني والثالث، نموا سريعا في علاقات الإنتاج الإقطاعية القائمة على أساس الإقطاع المدني الشرقي والإقطاع العسكري الشرقي فيما بعد، حيث كان الخلفاء العباسيون والسلاطين يقومون بتوزيع أراضي الدولة على انفسهم وأفراد عائلاتهم وعلى الوزراء والقضاة والقادة العسكريين والوجهاء وكبار موظفي الدولة المدنيين للفوز بتأييدهم وولائهم، سواء بالتأجير أم بجعلها تحت تصرفهم أو حتى تحويلها إلى ملك يتوارثونه. وقد أتسعت هذه الظاهرة في القرن العاشر الميلادي، أي في عهد البويهيين، وما بعده ثم أصبحت قاعدة عامة معمول بها في فترة الحكم الأيلخاني، حيث الإقطاع العسكري بدلا من دفع الرواتب للقادة العسكريين وجنودهم. وكان هذا الاتجاه مخالفا للشريعة الإسلامية التي كان الحكم يدّعي حينذاك الألتزام بها والعمل بموجبها. فالإقطاع كما يشير إليه السيد محمد باقر الصدر استنادا إلى "الشيخ محمد بن الحسن الطوسي في المبسوط وابن مقدامة في المغني، والماوردي في احكامه والعلامة الحلي، هو في الحقيقة: منح الامام لشخص من الأشخاص وحق العمل في مصدر من مصادر الثروة

الطبيعية، التي يعتبر العمل فيها سببا لتملكها او اكتساب حق خاص فيها"[١٢٨]. ولكن هناك عددا من الإئمة رفض تحويل الأرض المقطعة إلى ملكية خاصة، بل وافق على منح حق استغلالها فقط وليس امتلاكها. إذ يؤكد السيد محمد باقر الصدر رأيه الخاص في هذا الصدد واستنادا إلى رأي كثرة من الفقهاء حيث يقول: "فالإقطاع إذن ليس عملية تمليك، وانما حق يمنحه الإمام للفرد في مصدر طبيعي خام، فيجعله أولى من غيره بأستثمار الجزء الذي حدد له من الأرض او المعدن، تبعا لقدرته وامكاناته"[١٢٩]. كما ان الشيخ الطوسي يقول في مكان آخر في المبسوط عن الفرد المقطع، كما يرد في كتاب "اقتصادنا" للسيد محمد باقر الصدر: "إن أخّر الإحياء قال له السلطان: إما أن تحييها أو تخلي بينها وبين غيرك حتى يحييها، فأن ذكر عذرا في التأخير واستأجل في ذلك أجله السلطان، وإن لم يكن له عذر في ذلك، وخيّره السلطان بين الأمرين، فلم يفعل، أخرجها من يده"[١٣٠]. هذا بالنسبة للأرض الموات التي تم أحياؤها والتي لا يمكن تمليكها كما يستدل من هذا الرأي. وهو رأي سليم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. ويفترض في هذا الصدد أن لا يكون القرار مفرغاً من محتواه الأساسي، إذ لا بد، عند اتخاذ قرار من هذا النوع دراسة حالة الحائز على الأرض، فأن كان فقيراً حقاً وعاجزاً عن توفير المال الضروري لأعمار الأرض، فلا بد من اتخاذ موقف إيجابي من الفلاح بتقديم مساعدة له للنهوض باقتصاد الأرض

---

١٢٨ الصدر، محمد باقر. اقتصادنا، مصدر سابق، ص ٤٨٢.

١٢٩ المصدر السابق نفسه، ص ٤٨٤.

١٣٠ المصدر السابق نفسه، ص ٤٨٥/٤٨٦.

ملاحظة مهمة: عند قراءة النص الذي أورده العلامة الراحل الصدر نلاحظ تفرقته بين موقف الاجتهاد الذي قدمه عالم الدين، وبين السلطة التنفيذية التي عليها أن تقرر الموقف وفق دراستها، فعالم الدين شخص، والسلطان شخص آخر. وفي هذا يمكن الحديث عن هذا الفصل بين الدين والدولة، إلا إذا اعتبر السلطان هو الإمام ذاته، إذ أن السيد الصدر في بحوثه يتبنى موقف الوحدة بين الدين والدولة. وينطبق هذا التحليل على موقف الإمام الشافعي الذي سبقه واعتمد عليه، إذ يتحدث عن السلطان الذي يقرر الموقف وفق الواقع الملموس للحالة التي يراد اتخاذ قرار بشأنها. (ك. حبيب)

التي بحوزته وليس وضع اليد عليها ومنحها لآخر. عندها يصح مثل هذا الرأي والموقف السديدين على الأرض العامرة أيضاً، إذ لا يجوز تمليكها اصلا بأعتبارها ملكا للأمة. ويرد هذا عند كل المذاهب الإسلامية. فالامام الشافعي يقول مثلا: " ومن ُاقطع أرضاً أو تحجرها فلم يعمرها رأيت للسلطان ان يقول له إن أحييتها وإلا خلّينا بينها وبين من يحييها فأن تأجله رأيت أن يفعل"[١٣١]

ويشير السيد محمد باقر الصدر بشأن إقطاع الأرض الخراجية إلى ما يلي:

"بقي شيء آخر، قد يطلق عليه اسم : (الإقطاع) في العرف الفقهي، وليس هو إقطاعاً في الحقيقة، وإنما هو تسديد لأجرة على خدمة. وموضع هذا الإقطاع هو الأرض الخراجية، التي تعتبر ملكا للأمة، ويسمح له بالسيطرة على خراجها. وهذا التصرف من الحاكم، وإن عبر في مدلوله التاريخي أحياناً، وبدون وجه حق، عن عمليات تمليك سافرة لرقبة الأرض، ولكنه في مدلوله الفقهي وحدوده المشروعة، لا يعني شيئا من ذلك وإنما يعتبر أسلوبا في تسديد الأجور والمكافآت، التي تلتزم الدولة بدفعها إلى الأفراد نظير ما يقدمون من أعمال وخدمات عامة"[١٣٢].

وهو كما يرى القارئ، رأي سليم يستند إلى مبدأ أن الأرض رقبتها للدولة ولا يجوز تحويل ملكيتها، وأن المستفيد من إقطاع الدولة يتسلم من الفلاح العامل في الأرض وعليها خراج الأرض الذي يفترض أن يدفع إلى الدولة باعتباره حصتها لقاء استخدام الأرض. ولكن ما يفترض أن يوضح في هذا الصدد هو أن هذا النوع من الإقطاع قد سلط استغلالا شديدا على الفلاحين وأثقل كاهلهم وحولهم عمليا إلى أقنان، وهي المسالة التي لم يشر إليها السيد الصدر، إذ ناقش جانبا واحدا منها، وأعني به مدى شرعية منح تلك الأرض إقطاعا لشخص ما تسديدا لدين له على الدولة أو تسديدا لما مخصص له من راتب من

---

١٣١ المصدر السابق نفسه، ص ٤٨٦.

١٣٢المصدر السابق نفسه. ص ٤٨٧/٤٨٨.

جانب الدولة بغض النظر عن مصالح الفلاحين وتعرضهم لاستغلال بشع من جانب هؤلاء الأشخاص. إذ أن المعلومات التي وصلت إلينا عبر ما سجله كتاب ذاك العهد تشير إلى أن هؤلاء كانوا يفرضون على الفلاحين دفع نسبة أعلى بكثير مما كان مفترضا دفعه له كتسديد لدين أو لتحصيل رواتبهم من تلك الأرض التي اقتطعت لهم. فالإقطاع للأرض كان يعني بدوره إقطاعا يشمل الفلاحين الذين يعملون على تلك الأرض، حسب ما أشرنا إليه في أعلاه.

انتشر الإقطاع المدني والعسكري بشكل واسع وهيمن هؤلاء المقطعين على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية أو غير الزراعية التي لا يجوز منحها بمثل تلك السعة بسبب عدم قدرة الفرد على استزراعها لوحده أو مع افراد عائلته. فعلى سبيل المثال لا الحصر يذكر محمد سعد الشيباني، صاحب كتاب "تاريخ العراق زمن الخلافة العباسية في بغداد"، بهذا الصدد ما يلي:

"أقطع المعتضد بالله كبار رجال دولته، اراض زراعية شاسعة وخصبة فالوزير عبيد الله بن سليمان تنازل عن مرتبه من بيت المال، بعد ان غلّت ضياعه، وكان يدفع من ارتفاع ضياعه ٢٠٠ ألف دينار، وإذا علم أن خراج مصر كلها والذي يدفعه الطولونيون للخلافة كان ٣٠٠ ألف دينار أدرك أي ثروة كانت تأتي لعبيد الله من ضياعه، وكذلك الشأن بالنسبة "لبدر" غلام المعتضد وابناء الفرات وغيرهم"[١٣٣]. ويستكمل الكاتب هذه الصورة بقوله: "وكان صاحب الإقطاع متغيبا في أغلب الأحيان ويدير الأراضي بواسطة وكيل ينوب عنه بجلب أكرة وعمالا يباشرون العمل في الأراضي، وهم الفلاحون والمزارعون الذين يستأجرون حسب الحاجة إليهم"[١٣٤]. ومنه يتبين بوضوح أن الذين استحوذوا على الأرض الزراعية لم يكونوا جميعاً من شيوخ العشائر الذين يرتبطون بأواصر قربى وعلاقات اجتماعية

---

١٣٣ الشيباني، محمد سعد. تاريخ العراق زمن الخلافة العباسية في بغداد على عهد المعتضد بالله العباسي. الأطلسية للنشر، تونس. ١٩٩٦. ص ٣١٥.

١٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٥.

بالفلاحين، بل كانوا في الغالب الأعم من كبار موظفي الدولة والقواد العسكريين أو المحظوظين لدى الخليفة أو ولاته في المدن والولايات الأخرى، الذين لا علاقة لهم بالفلاحين إلا من حيث استخدامهم في زراعة الأرض وتسليط أشد اشكال الاستغلال عليهم من أجل الحصول على اقصى ما يمكن من ريع يدفع بعضه لبيت المال، أي للخليفة، والباقي يبقى للمستفيد من الأرض الزراعية. وقد أدت هذه الطريقة في منح الأراضي الزراعية إلى انتشار الفقر والظلم والتذمر بين الفلاحين، وإلى حصول تحركات غير قليلة مناهضة لهؤلاء المستحوذين على الأرض الزراعية.

وفي فترة الجاهلية أنتشر نوع أخر من الهيمنة على الأرض الموات أطلق عليه أسم الحمى. ويورد السيد محمد باقر الصدر في كتابه القيم "اقتصادنا" بصدد الحمى ما جاء في كتاب الجواهر للمحقق النجفي فيقول: "أن هؤلاء كان من عادة أحدهم في الجاهلية، إذا أنتجع بلدا مخصباً، أن يستعوي كلباً على جبل أو سهل، ثم يعلن تملكه لمجموع المساحة التي امتد إليها صوت الكلب من سائر الجهات، وحمايته لها من الآخرين، ولذلك يطلق عليها إسم : (الحمى)"[١٣٥]. ويتابع السيد الصدر قوله فيشير إلى ما يلي: "وقال الشافعي في كتابه – بعد أن نقل بسنده عن الصعب أن رسول الله (ص) قال لا حمى إلا لله ورسوله"[١٣٦]. ولكن كانت هذه الحالة تعني أيضا خلفاء رسول الله، إذ أنها فسرت بهذا الشكل، وبالتالي، فأن الرسول ومن يخلفه في الإمامة يحق له أن يمارس الحمى ايضا ويقتطعه لمن يشاء. وهي ظاهرة كانت تعبر عن السطوة وعن إمكانية ممارسة القوة في انتزاع الأرض، إذ من غير الممكن أن يمارس لعبة الحمى هذه إنسان بسيط أو فقير، بل لا

---

١٣٥ الصدر، محمد باقر. اقتصادنا. مصدر سابق. ص ٤٨٩.

١٣٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤٨٩. يشير السيد الصدر في نفس المصدر إلى أن " (الحمى) مفهوم قديم عند العرب، يعبر عن المساحات الشاسعة من موات الأرض، يحتكرها الأفراد والأقوياء لأنفسهم، ولا يسمحون للآخرين بالاستفادة منها، ويعتبرونها وكل ما تضم من طاقات وثروات، ملكا خالصا لهم، بسبب استيلائهم عليها، وقدرتهم على منع الآخرين من الانتفاع بها." ص ٤٨٩.

بد أن يكون شخصية متنفذة له أتباعه وله من يحميه في قمة الدولة ويتسنى له السيطرة على مساحة من الأراضي تمتد إلى المدى الذي يصله عواء كلب.

ويُذكر أن رشيد الدين فضل الله، الوزير لدى السلطان غازان خان بن آرغون، ترك لورثته من بعده إقطاعات واسعة من الأراضي الزراعية والعقارات في بلاد ما بين النهرين وفي تبريز، حيث كانت الأخيرة عاصمة الدولة الإيلخانية حينذاك. ولم يكن هذا مقتصرا على الأراضي الأميرية الموات أو الشاغرة بل تجاوزها ليشمل تلك الأراضي الخراجية التي كان الفلاحون يعملون عليها منذ أجيال عديدة والتي جرى الاستيلاء عليها تدريجا وبطرق شتى غير مشروعة. وأدت هذه العمليات المستمرة إلى عدة نتائج سلبية مهمة:

١– فقدان نسبة كبيرة من الفلاحين للأراضي الزراعية التي كانت بحوزتهم وتحول الكثير منهم إلى فلاحين شبه أقنان عملياً.

٢- أستخدام المزيد من الفلاحين النبطيين والعبيد على أساس السخرة الكاملة في مساحات واسعة من تلك الأراضي الزراعية ولقاء لقمة تكاد لا تسد الرمق، وكلهم من غير المسلمين.

٣- وإذ تميزت فترات معينة بارتفاع الإنتاج وتحقيق المزيد من الريع، فأن المظالم التي نزلت بالفلاحين والعبيد من جراء شدة الاستغلال وسوء التغذية أدتا إلى حصول تدهور في الإنتاج الزراعي ونقص في القدرة على اشباع حاجات السكان للسلع الزراعية إضافة إلى تدهور القدرة التصديرية في تلك الفترة.

٤– سوء استغلال الأراضي الزراعية وأجهادها مما أدى إلى فقدانها الكثير من خصوبتها وزيادة التملح فيها، اضافة إلى تدهور قنوات الري، التي كان العباسيون الاوائل قد لعبوا دورا كبيرا في إقامة شبكة واسعة منها وتطويرها، بسبب عدم تطهيرها أو بسبب حصول انبثاقات فيها.

٥– أرتفاع أسعار السلع الزراعية وخاصة الحبوب والخبز بسبب احتكار ذلك من قبل التجار الذين كانوا يرتبطون بعلاقات مصلحية مع الخليفة والولاة، وأحيانا غير قليلة مع

قاضي القضاة والقضاة وأمير الجيش، مما كان يجعل السكان الفقراء عاجزين حينذاك عن توفير خبزهم اليومي وعرضة مستمرة لتشديد الاستغلال وتعميق حالة الإفقار من خلال استمرار الارتفاع في أسعار السلع أو الخدمات[١٣٧].

٦- بروز فئة غنية جدا من أصحاب الأموال من التجار الذين كانوا يحققون أرباحا عالية بسبب سيطرتهم على السوق وفرض الاسعار العالية نتيجة اختلال التوازن بين العرض والطلب لصالح زيادة الطلب وتقلص حجم العرض من السلع المرتبط بتخلف الإنتاج الزراعي عموما[١٣٨]. ولم يلعب المحتسبة دورهم في الرقابة على الأسواق والأسعار ومنع التجار من التلاعب بكل ذلك، إذ كثيراً ما كانت تنشأ علاقات غير نظيفة تؤثر على العمل والنشاط الرقابي لجهاز المحتسبة والقضاء والشرطة.

٧- ولعبت سياسات الدولة العباسية الاستغلالية والإرهابية ازاء الفئات الاجتماعية الكادحة وازاء المعارضين لتلك السياسات دورا متميزا في اتساع قاعدة المعارضة السياسية والدينية وإلى قيام انتفاضات وتمردات كثيرة ضد العباسيين جابهتها الدولة بأجراءات عسكرية وتوجيه ضربات قاسية لها وللمشاركين فيها من الكادحين والمعارضين. وساهمت تلك الأوضاع المتوترة والعمليات العسكرية المستمرة في أنعدام الأمن والاستقرار في البلاد وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم القهر السياسي والاجتماعي الذي كانت تمارسه الدولة ازاء أصحاب الفكر المغاير والفئات الكادحة والمستغلة، وخاصة ازاء الأنباط والزنوج من العاملين بالفلاحة او بجمع الأملاح، وكذلك ضد كل المدافعين عنهم والمتبنين لقضيتهم. وأدت تلك المعارك الحربية إلى عواقب وخيمة على الإنسان والأرض والإنتاج الزراعي وبيت المال ومستوى حياة ومعيشة الفلاحين في آن واحد. وساهمت تلك الحروب في تدمير قنوات

---

١٣٧ تقي الدين عارف الدوري. عصر إمارة الأمراء في العراق. حقق الكتاب محمد مهري الدين عبد الحميد. مطبعة أسعد. بغداد ١٩٧٥، ص٢٩١.

١٣٨ تقي الدين عارف الدوري. عصر إمارة الأمراء. مصدر سابق. ص ٢٨٩-٣٠٩.

الري أو أهمالها سنوات طويلة أيضا بحيث تعذرت الاستفادة من الكثير منها. ولم تقع مثل هذه التجاوزات على مركز الدولة العباسية، بل في الولايات الأخرى التابعة لها والتي تسببت بحركات مناهضة للدولة، وسوء أكانت سلمية أم انتفاضات مسلحة.

ونتيجة لذلك التخلف العام والاجتياحات المتكررة والغزوات والحروب والعودة إلى البداوة والقتل المتواصل وسلب الأراضي من الفلاحين وفرض السخرة على المزيد من الفلاحين والعبيد وزيادة حجم الاموال المجباة المفروضة على الناس على شكل خراج أو جزية أو عشر أو خمس أو ضرائب أخرى، أو تلك الفيضانات التي كانت تغمر الأراضي الزراعية فتأتي على المزروعات وتطمر قنوات الري وتتسبب في بروز أوبئة سارية تقضي على جمهرة كبيرة من السكان وعلى دورهم ومحلات عملهم، وبالتالي، كانت تقلص من عدد العاملين في الفلاحة والإنتاج الحرفي اليدوي، كما تراجعت بسبب ذلك وغيره القدرات الاقتصادية في البلاد، وفقدت بغداد موقعها الاقتصادي – التجاري المهم لصالح مدينة تبريز وغيرها من المدن بسبب تدهور الأوضاع السياسية والأمن وتفاقم المخاطر على طرق النقل البري وقوافل الجمال من عصابات اللصوص وقطاع الطرق.

الصناعات الحرفية

أحرز الإنتاج الصناعي اليدوي (الحرفي) في العهد الوسيط أو في الفترتين الأولى والثانية من تاريخ الدولة العباسية تقدما ملموسا وتنوعا كبيرا وتحسنا في النوعية بسبب التطور الذي صاحب وسائل الإنتاج المستخدمة مما ساعد على زيادة الإنتاج ونمو التجارة المحلية والخارجية، حيث أصبحت بغداد مركزا مهما للتبادل التجاري وتجارة مرور السلع (الترانزيت). ولا شك في ان بغداد بشكل خاص والعراق عموما، بأعتبارهما مركز الدولة العباسية، ساعد على انتقال الكثير من الصنّاع المهرة من بلدان اخرى مجاورة إلى بغداد والبصرة والكوفة والموصل للعمل فيها. وبذل الخلفاء العباسيون الأوائل جهودا غير قليلة في جلب مثل هؤلاء الصناع إلى العراق، إذ "كان للخلفاء والأمراء معامل خاصة تعرف بـ

(دور الطرز)...، وكانت تنتج البسط والثياب والأعلام والبنود والفرش..."[١٣٩] وكانت بعض الصناعات في العراق ذات تقاليد قديمة تعود إلى العصر البابلي مثل صناعة البسط[١٤٠]. وكانت أبرز تلك الصناعات صناعة الغزل والنسيج ابتداءً بالملابس القطنية والصوفية والحريرية بأنواعها ولمختلف طبقات الشعب وفئاته ومروراً بالستائر التي كانت تطرز بخيوط الذهب والسجّاد والبسط وانتهاءً بالمفروشات الأخرى كالوسائد والمخاديد والمساند. وأدخل الحمدانيون ونشروا زراعة القطن في العراق[١٤١]، وكانت لهم دور طراز خاصة بهم. ويشير عبد العزيز الدوري نقلا عن رسائل الصابي إلى ان دور الطراز كانت تستخدم الصاغة والحاكة، ويشرف عليهم موظف خاص يدعى "صاحب الطراز"[١٤٢]. كما عرف العراق بصناعة الحصر بأنواعها المختلفة وفي العديد من مدن الوسط والجنوب حيث تنتشر اشجار النخيل، كما كانت تصنع الحصران من البردي والحلفاء والقصب. ومع تطور النشاط الفكري والثقافي في العراق العباسي نمت واتسعت صناعة الوراقين وازداد عدد الكتب المنتجة فيها، خاصة وان اتجاه اقامة المكتبات في العديد من المدن العراقية اتخذ مجرى ايجابيا متقدما. وبسبب اهمية الكتب والمكتبات سجّل كتّاب تاريخ ذلك الزمان

---

١٣٩ الدوري، عبد العزيز. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. مصدر سابق. ص ١٢٣.

١٤٠ المصدر السابق نفسه، ص ١٢٢.

١٤١ يشير أدم متز إلى ان بلاد ما بين النهرين كانت تنتج في حينها من القطن ما بلغت قيمته ٤٠٠ مليون مارك. وكان الإنتاج يتم بظروف قاسية بالنسبة للفلاحين اذ أن أمراء الحمدانيين قد عرفوا بالجور الشديد على الزراع وعدم الأكتراث بالأشجار. راجع: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، الجزء الثاني، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، تونس ١٩٨٦، ص ٧٧١

١٤٢ الدوري، عبد العزيز الدوري. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري مصدر سابق. ص ١٢٣.

بوعي وحرص الخسارة الفادحة التي كانت قد تسببت بها حرائق المكتبات حينذاك.[١٤٣] ونمت في تلك الفترة صناعة الخيام بأنواعها المختلفة مثل خيام الصوف (الخباء) والشعر (الفسطاط) والوبر (البجاد) والقطن (السرادق)، إضافة إلى خيام الطراف الغالية المصنوعة من الجلد.[١٤٤]

يشير الدكتور عبد العزيز الدوري إلى صناعة الزجاج الاعتيادي والملون والقناديل التي أشتهر بها العراق وصياغة الذهب والفضة والاعمال النحاسية والنجارة والحدادة والدباغة والصباغة وصناعة الجلود والأحذية، إضافة إلى صناعة الصابون والدهون والعطور وصنع النبيذ وتجفيف الفواكه ...الخ[١٤٥]. وأولى العراقيون في العهد العباسي اهتماما خاصا بصناعة الفخار ذات التقاليد القديمة في العراق والتي حققت تقدما ملموسا، سواء من حيث ادوات صنعها أم من حيث نوعية المنتوج والمهارة الفائقة والذوق الجميل اللذين تميزا بهما صناع هذه السلع. وتنوعت صناعة الفخار لتشمل مجموعة كبيرة من أدوات الاستعمال المنزلية كالجرار بمختلف حجومها والأواني والكؤوس والحباب. وانتشرت في العراق العباسي صناعة الخزف بأنواعه وألوانه المختلفة، وبخاصة في بغداد والبصرة والحيرة والكوفة.[١٤٦]

ولم يقتصر إنتاج تلك السلع أو بعضها على بغداد والموصل والبصرة والكوفة بل شاركت فيه العديد من المدن العراقية حينذاك كالحلة والكوفة وأربيل وواسط..الخ. ويشير أدم متز قائلا: "وكانت أكبر الأرجاء العائمة تقوم على نهر دجلة، لا على نهر الفرات، وذلك في تكريت والحديثة وعكبرا وبردان وبغداد، وكذلك بعض الأرجاء المشهورة بالموصل

---

١٤٣ الأصفهاني، الشيخ الإمام عماد الدين محمد بن محمد بن حامد. تاريخ دولة آل سلجوق. مصدر سابق.

١٤٤ الدوري، عبد العزيز. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مصدر سابق، ص ١٢٤.

١٤٥ المصدر السابق نفسه، ص١١٤–١٣٢.

١٤٦ المصدر السابق نفسه، ص ١٢٦/١٢٥

وبمدينة بلد. وكانت طواحين مدينة بلد هذه تقع فوق الموصل على نهر دجلة لها فصل تدور فيه، وهو المدة التي تحمّل الحنطة في السفن إلى بغداد" [١٤٧].

وإذا كان أغلب العاملين في الإنتاج الحرفي هم من العمال الأحرار ذوي المحلات أو الدكاكين الصغيرة التي يعمل فيها الصانع مع أفراد عائلته أو مع بعض تلاميذه، فقد وجد إلى جانبهم جمهرة من العمال الذين كانوا يعملون أجراء للآخرين. كما استخدم البعض منهم "العبيد" الذين سخروا للعمل في الإنتاج لصالح أسيادهم. وأغلب هؤلاء اصبحوا عبيدا نتيجة الحروب والوقوع بالأسر أو بسبب انتعاش تجارة العبيد حينذاك. وكان هؤلاء العبيد يُستخدمون في مهن مختلفة، وخاصة في الزراعة وخدمة البيوت والغناء والموسيقى وبعض مجالات الإنتاج الحرفي[١٤٨]. واستمر إنتاج تلك السلع خلال الفترات اللاحقة أيضا، إلا أن حجم هذا الإنتاج ونوعيته قد تراجعا نسبيا في الفترة التي أعقبت غزو المغول للعراق. وجدير بالإشارة إلى أن الفقه الإسلامي قد ساهم بشكل واضح في بلورة مجموعة من القواعد القانونية في التعامل مع العبيد وأسرى الحرب الذين كانوا يحولون إلى أرقاء، وكذلك التعامل مع الذميين أو المشركين. وكان الفقه الإسلامي يعتبر الأرقاء سلعا وملحقات تابعة للمسلمين.

التجارة والمال

ساهم تطور الصناعات الحرفية المتنوعة والزراعة في العراق العباسي في توسيع التجارة الداخلية وفي زيادة حجم التبادل التجاري مع أرجاء الدولة العباسية ومع البلدان الأخرى. كما أدى اتساع التجارة الخارجية إلى زيادة كبيرة في عائدات المكوس أو رسوم الجمارك التي كانت تفرض على سلع الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير، إضافة إلى زيادة حجم

---

١٤٧ ميتز، آدم. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام. الجزء الثاني. الدار التونسية للنشر. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. تونس. ١٩٨٦. ص ٧٧٧ .

١٤٨ المصدر السابق نفسه. ص٨٧-٩١.

الضرائب المستوفاة عن المنتجات الصناعية والزراعية المسوقة محليا، إذ عرفت التجارة الداخلية انتعاشاً كبيرا.

فأغلب الدراسات التاريخية عن الدولة العباسية تشير إلى أن التجارة والأعمال المالية والمصرفية والتسليف والضمان قد تطورت فيها واتخذت مستويات متقدمة نسبيا قياسا إلى ما كانت عليه في فترة الدولة الأموية. وتدلل دراسات المستشرقين الأوربيين والتحقيق في كتب تلك الفترة إلى وقائع كثيرة تؤكد ذلك، كما تجلت في دراسات العديد من الكتاب العرب المهمة، ومنها رسالة الدكتوراه التي أعدها عبد العزيز الدوري في عام ١٩٤٢م، التي بحثت في الأوضاع الاقتصادية في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي[١٤٩]. ورغم التراجع والتدهور اللذين أصابا اقتصاديات الدولة العباسية بسبب طبيعة الحكم والضربات المتلاحقة التي تلقاها نتيجة الغزوات الخارجية التي تعرض لها أو الحروب المستمرة التي خاضها مع الدول المجاورة أو التي وقعت على أرضه، أو الصراعات والنزاعات الداخلية في بغداد وفي بعض المدن العراقية الأخرى في القرن الحادي عشر الميلادي وما بعده، استمرت النشاطات التجارية والصناعية على ازدهارها لعقود لاحقة أخرى قبل وقوع الغزو المغولي، في ما تعرضت الزراعة إلى كوارث غير قليلة. ففي هذه الفترة صنفت التجارة وبرز تخصص في النشاط التجاري ووجدت أشكال من الشركات التجارية ابتداءً من شركة المفاوضة وشركة الضمان وانتهاءً بشركة الوجوه القائمة على أساس ثقة السوق بهؤلاء التجار، رغم عدم امتلاكهم رؤوس أموال خاصة بهم، فرأس مالهم كان يتجسد في نشاطهم ومصداقيتهم وأمانتهم في التعامل التجاري اليومي[١٥٠]. وانسجاما مع تطور التعامل التجاري نما التعامل المالي وانتعشت العمليات الائتمانية المختلفة[١٥١]. وساهمت هذه الفعاليات الاقتصادية بدور

---

١٤٩ الدوري، عبد العزيز د. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. مصدر سابق.

١٥٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٧–١٤٩.

١٥١المصدر السابق نفسه. ص ١٥٠–١٥٤.

مهم في تنشيط الأسواق المحلية والتبادل التجاري مع المناطق المختلفة في إطار الدولة العباسية أو مع الدول الأخرى وحسنت من السيولة النقدية في الأسواق المحلية ووفرت قدرات مالية لتوظيفات إنتاجية جديدة. وتضافرت كل تلك العوامل والجهود لتصب في تحسين عام للأوضاع المعاشية. ولكن هذا الواقع لم يلغ الفقر والتمايز الفئوي في المجتمع. فعلى سبيل المثال لا الحصر يشار باستمرار إلى وجود فقراء كانوا يقفون على الجسر يطلبون الصدقة من الناس[١٥٢]. وأشار إلى ذلك أبو حيان التوحيدي حين كتب يقول عن نفسه أيضاً: "لقد اضطررت، بعد الشهرة والمعرفة في أوقات كثيرة إلى أكل الخضر في الصحراء وإلى التكفف الفاضح عند الخاصة والعامة، وإلى بيع الدين والمروءة"[١٥٣]. ومع ذلك فأن ظاهرة التحسن والانتعاش الاقتصادي التي عرفتها قرون العهد العباسي الأول وجزء من العهد الثاني لم تستمر طويلا، إذ تميز العهد الثالث بالتدهور المتواصل حتى سقوط الدولة العباسية على أيدي قوات المغول. وكان لهذا التدهور والغزو دورهما البارز في تراجع التجارة في بغداد وتحول المركز التجاري منها إلى تبريز.

وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن النشاط التجاري في الدولة العباسية، وخاصة في فترة ازدهار التجارة في القرنين الثالث والرابع للهجرة والنصف الأول من القرن الخامس (القرن التاسع والقرن العاشر والنصف الأول من القرن الحادي عشر)، توزع، كما يذكر الباحث الدكتور فهمي سعد بصواب، "على فئتين أساسيتين:

١ – فئة كبار التجار ذوي الرساميل الكبرى، وقد قسمهم أبو الفضل الدمشقي إلى ثلاثة أصناف:

أ– الخزان الذي يشتري البضائع وقت توفرها والزيادة في المعروض منها، ويحفظها حتى تصبح قليلة بسبب قلتها، أو زيادة الطلب عليها.

١٥٢ سعد، فهمي عبد الرزاق. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٢٠٨.

١٥٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠٧/٣٩٨.

ب- الركاض، الذي يتعامل مع بلدان مختلفة.

ج- المجهز الذي يبقى ثابتاً في مقره وينتدب عنه من يسافر إلى البلاد الأخرى، ويكون له وكلاء مأمونون من ذوي الخبرة.

٢- فئة صغيرة من التجار الرهداريين. وهم الباعة من بقالين وسمانين وسماكين وغيرهم من باعة السلع الغذائية والمواد المصنعة"[١٥٤].

وجدير بالذكر أن هؤلاء قد حظوا بتأييد ومساعدة الدولة طوال العهد العباسي الأول، ثم تعرضوا لنقمة السلطان بعد ذلك. ولكنهم كانوا في فترات معينة حتى في العهد الأول لا يحظون بثقة بعض الخلفاء.

وتميز العهد العباسي بتنامي غنى مجاميع معينة من كبار رجال الدولة والتجار وأصحاب الأموال الذين كانوا رغم الصراعات في ما بين بعضهم والبعض الآخر قد دخلوا في تحالف معقد ومتشابك في قواه أو أطرافه. فكان يجمع قوى السلطة وأصحاب الأموال من جهة، وبين القضاة ودار الخلافة والمحتسبة والسوق التجاري من جهة أخرى. وكان بعض العلماء القضاة يحملون أحيانا شكوى الناس ويعرضون أوضاعهم المتردية على الخليفة أو الوزير بيد، ولكنهم كانوا باليد الأخرى يصافحون القوى المستغِلة ويدخلون في تحالفات مصلحية معهم على حساب الكادحين من السكان بشكل خاص. وسمحت مثل هذه التحالفات المتعددة الجوانب والمتداخلة في غالب الأحيان في ما بين أطرافها إلى تعرض سكان بغداد والمدن الأخرى إلى استغلال واستنزاف شديدين في مواردهم المالية ومدخولاتهم السنوية، إذ كانت الضرائب والأتاوات والرشاوي التي تفرض عليهم، وكذلك عمل السخرة، إضافة إلى الأعمال اللصوصية اليومية والنهب المكشوف... قد توسعت بشكل كبير، مما جعل الغالبية العظمى من سكان البلاد يعانون باستمرار من فقر مدقع ويفقدون ثقتهم المتبقية بالحكم. ونتج عن ذلك نشوء علاقة غير ودية بين العامة من

١٥٤سعد، فهمي د. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٢٤٧.

السكان والتجار الذين كانوا يتلاعبون بالأسعار ويفرضون ما يزيد من أرباحهم، بعد أن يقوموا بتقديم الرشوة إلى المحتسبة والقضاة والشرطة وغيرهم. وتسبب في نشوء أجواء مناهضة للتجار، إذ "كان التشنيع على التجار يجري بشكل مستمر، فاتهموا بخفة وسرعة صلواتهم، حتى وصفت الصلاة القصيرة بصلاة التجار. واتهموا بوضع الأحاديث التي تحمي سلوكهم. وكان بعضهم لا يتورع عن ارتكاب التجسس على زملائه ليعرف أسرارهم ويقوم بمزاحمتهم، ولا يتأخر عن شراء ما في بغداد من سلع بغية احتكارها. وتباهى أحد التجار بأنه سرق مائة وستين مثقالاً ذهباً. وكان أبن الجصاص يتباهى بأن أساس ثروته ما سرقه من بعض جواهر خمارويه الطولوني[١٥٥]. وأورد الدمشقي العديد من تدليسات التجار ودعاياتهم الكاذبة، وطرق نشرها، وإعطائهم صورة غير صحيحة عن الأسعار مما كان موضع تندر الناس وبعض الكتاب"[١٥٦]. وكتب الجاحظ متذمرا من سلوك التجار المعيب ما يلي: "دعني من قولهم: أصرفه إلى الصيارفة، فإن صناعة الصرف تجمع الكتّاب والحسّاب المعرفة بأصناف الأموال، ولا تجد بداً من حلّة السلطان. ودعني من قول من يقول: كانت قريش تجاراً ... ومن قاس تجار الكرخ وباعته وتجار الأهواز والبصرة على تجار قريش، فقد أخطأ، ولو كانت علتهم كعلة تجار الأبلة ومحتكري أهل الحيرة لثلمت من أقدارهم في صدور العرب ... ولو كانوا كغيرهم من التجار لما أوجهوهم وقربوهم، ولما أقاموا لهم قرى الملوك، وحبوهم بكرامة الخواص..."[١٥٧].

وتؤكد الكثير من المعلومات المتوفرة عن فترة الحكم العباسي على امتداده إلى أن السوق في بغداد كان يلعب دوراً مهماً في حياة الدولة والمجتمع، سواء أكان ذلك في موقفه في دعم الخليفة أم في الضد منه. أي أن فئة التجار التي كانت تهيمن على الأسواق وتتحكم

---

١٥٥ سعد، فهمي عبد الرزاق. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٢٤٢/٢٤٣.

١٥٦المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٥.

١٥٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٣/٢٤٤.

بالسلع والأسعار، كانت قادرة في التأثير المباشر على الحكم. ولهذا كان الخلفاء والحكام يبذلون جهودا غير قليلة لوضع التجار تحت سيطرتهم والتحكم بتحركاتهم أو السيطرة بين فترة وأخرى على أموالهم وملاحقتهم. ولكن التجار من جانبهم كانوا يبذلون الجهود من أجل إقامة تحالفات تخدم مصالحهم، سواء تم ذلك مع الخليفة أم مع القواد العسكريين وأصحاب الشرطة والقضاة، أو أنهم أحيانا غير قليلة كانوا يتقربون من العامة للتأثير فيهم والاستفادة منهم لتهديد الخليفة أو صاحب الشرطة أو غيرهما. وغالباً ما كانت الأسواق مراكز للنقاش حول الأوضاع السائدة في البلاد والصراعات أو الخلافات الدائرة في أوساط النخبة الحاكمة والتي كانت تنتقل إلى الخاصة والعامة وتصبح أداة ضاغطة على الحكم تهدد بحصول عصيان ضد الخليفة. وقد أوردت المصادر موقف المنصور المناهض لأصحاب السوق وخشيته منهم فأمر بنقل أسواق بغداد التي أقيمت في حينها في طاقات مدينة المنصور إلى منطقة الكرخ، حتى إنه أمر ببناء جامع خاص بهم "يجتمعون فيه يوم الجمعة حتى لا يدخلوا المدينة"[١٥٨].

وزاد في الطين بلة تلك الأوبئة التي لاحقت السكان في تلك الفترات وتسببت كلها في تقليص كبير في عدد النفوس، إضافة إلى أن أعدادا كبيرة من ابناء البلاد قد هاجرت منها إلى مناطق أخرى هربا من جحيم الواقع المتردي[١٥٩]. ولعبت العلاقات الاقتصادية القائمة دوراً كبيراً في انقسام المجتمع في هذه الفترة إلى الفئات التالية:

- فئة صغيرة غنية كانت تعيش برفاهية عالية وتقطن في أحياء باذخة خاصة بها، أو في مجموعات من ألأغنياء الذين يعيشون في دور تقع في وسط الأحياء الفقيرة التي يقوم سكان الأخيرة بخدمتها وحمايتها وحراسة دورها وأموالها. وكانت تقف على رأس هؤلاء

١٥٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٩/٢٥٠.

١٥٩ المصدر السابق نفسه. ص٣٣/٣٤.

أفراد العائلة الحاكمة والحاشية وكبار موظفي الدولة من وزراء وكتاب وقضاة وقادة عسكريين، ثم تأتي فئة التجار ...الخ.

- فئة من الكسبة والحرفيين الذين كانوا يعيشون في أحياء متوسطة الحال تقع على أطراف تلك الأحياء الغنية وهي خاصة بها.
- وفئة فقيرة تشكل غالبية المجتمع المديني، إضافة إلى الفلاحين في القرى القريبة أو البعيدة من المدن. كما توجد فئة معدمة وهامشية تعيش في أحياء بائسة تقع على حدود أسوار المدن أو حتى خارجها[١٦٠]. وإلى جانب كل ذلك توجد جماعات البدو التي في غالبيتها تعيش حالة الكفاف، وتتمتع بحرية التنقل بين المناطق، وتعتاش أحياناً كثيرة على غزواتها على المدن وقرى الفلاحين المستقرين.

لقد كان هذا التقسيم الاجتماعي (الطبقي) يعتبر بنية تقليدية في أغلب مدن العراق المهمة مثل بغداد والبصرة والموصل والكوفة وغيرها، إضافة إلى مدن كردستان في إطار الدولة العباسية.

ومن الجدير بالأشارة إلى أن فترة الحكم العباسي، سواء أكانت قبل مجيء البويهيين والسلاجقة أم بعدهما، قد شهدت، وبخاصة في العراق، بروز حركات سياسية ذات طابع ديني–أجتماعي مناهض للدولة والحكام وضد الفئات الغنية، يمكن أعتبارها حركات احتجاجية ضد انتشار الفقر والظلم والجور في البلاد، الذي شمل العمال والفلاحين وجمهرة غير قليلة من الكسبة والحرفيين، سواء أكانوا من العمال الأحرار أم من الفلاحين الأحرار شبه الاقنان أم من العبيد. ولم يقتصر ظهور تلك الحركات على حركة الزنج وحركة القرامطة بل كانت هناك الكثير من الفرق الدينية كالمعتزلة والمتصوفة أو حركات فكرية واجتماعية وسياسية تحت واجهات مختلفة ولكنها كانت تصب عموما في نفس الوجهة المناهضة للظلم والاستبداد والاستغلال البشع لهذه الفئات الكادحة. وواجهت الدولة تلك

---

١٦٠ الحوراني. تاريخ العرب. مصدر سابق. ص ١٣٦–١٥٦.

الحركات بالقسوة والعنف وشن الحروب ضدها ومطاردة أفرادها وقتل الكثير من اتباعها ومريديها بأمل القضاء عليها.

الفصل الرابع

بعض جوانب الحياة الاجتماعية في عراق العصر العباسي

كانت كل من واسط[١٦١] والبصرة[١٦٢] والكوفة[١٦٣]، وهي مواقع عسكرية أختيرت لتكون مقرات لجند الإسلام ابتداءً، أصبحت تدريجاً من المدن المهمة التي أعيد تأسيسها أو

---

١٦١ واسط: مدينة في العراق، أنشأها الحجاج بين يوسف الثقفي في عهد عمر بن الخطاب في سنة ٧٠٢-٧٠٥م، وكانت قاعدة العراق العجمي في فترة الحكم الأموي ومركز إقامة الوالي. راجع في هذا الصدد: المنجد في الإعلام. دار المشرق. بيروت. ١٩٨٢. ص ٧٣٩.

١٦٢ البصرة: مدينة في العراق، تأسست في عهد عمر بن الخطاب في عام ٦٣٨م، وتقع جنوب العراق. وكانت أحد مراكز الحركات السياسية والفكرية والدينية والاجتماعية في العهدين الأموي والعباسي، فيها نشأت مدرسة النحو البصرية. راجع في هذا الصدد المصدر السابق. ص ١٣٤.

والصحيح هو أن البصرة: إحدى المدن العراقية القديمة التي كانت موجودة وبهذا الإسم الآرامي تقريباً (بصرياثا) قبل الفتح الإسلامي للعراق. كما سميت (تردم)، وهو اسم آرامي أيضاً ويعني بوابة البحر، ثم أصبح تدمر بفعل تغيير مواقع الحروف. ومنحت اسم البصرة من جديد بعد الفتح الإسلامي لها وإعادة بناء المدينة على أنقاض القديمة. وهي مشهورة بمائها ونخيلها وطيبة سكانها. راجع في هذا الصدد: الدكتور رشيد الخيون في كتابه معتزلة البصرة وبغداد. مصدر سابق. ص ٢٠-٢٤.

١٦٣ الكوفة: تأسست هذه المدينة في عام ١٧ للهجرة، وبعد فتح سواد العراق في أعقاب موقعة القادسية. وقام بأنشائها سعد بن أبي وقاص وجعلها معسكرا لجنده. ومعنى الكوفة "كل رملة تخالطها حصباء، وأنها سميت بهذا الأسم لاستدارتها." كانت الكوفة مقراً للخلافة في عهد علي بن أبي طالب حيث اغتيل فيها، كما كانت مركزا وعاصمة للدولة العباسية بعد قيامها مباشرة، أي في عام ٧٤٩ حتى تأسيس بغداد. راجع في هذا الصدد:

أسست من جديد مثل مدينة البصرة بعد الفتح الإسلامي للعراق، ثم تحولت إلى مراكز فكرية وثقافية متقدمة ومتميزة في العهد الأموي. وظهرت فيها الكثير من الحركات الفكرية والسياسية والاجتماعية ذات الخلفية الدينية والمضامين الاجتماعية المتقدمة عموما. وأصبحت الكوفة عاصمة للدولة العباسية حال نشوئها في مقابل تراجع دور واسط، التي كانت عاصمة للعراق العجمي، بعد سقوط الأمويين. وفي عام ٧٦٢م أعاد أبو جعفر المنصور، الخليفة العباسي، بناء مدينة بغداد (دار السلام[١٦٤]) لتصبح حاضرة الدولة العباسية وعاصمتها الجديدة ومركزها الحضاري والثقافي المتقدم والمشع على سائر مناطق الدولة العباسية. ورغم أن إعادة بناء بغداد وتطورها الحضاري قد قلص من دور المدينتين المذكورتين (الكوفة والبصرة) وأضعفهما نسبياً، فأنهما حافظتا على دور متميز في الحياة السياسية والحركات الفكرية والاجتماعية لقوى المعارضة العراقية على امتداد فترة وجود الدولة العباسية. وساهمت مجموعة من العوامل المهمة في تنشيط الحياة الفكرية والثقافية في العراق، وخاصة في بغداد، خلال تلك الفترة، نشير إلى أبرزها فيما يلي:

١. رغبة الخلفاء العباسيين، وجمهرة من المحيطين بهم، في أن تجسد حاضرة حكمهم بغداد، هيبة الحكم وسطوته وقدراته الواسعة وان تصبح منطقة جذب واشعاع ثقافي وذات

– الخليلي، جعفر. موسوعة العتبات المقدسة. الجزئ الأول من ١٢ جزء. مؤسسة الأعلمي. بيروت. ١٩٨٧. ص ٧٨.

– المنجد في الإعلام. مصدر سابق. ص ٥٩٨.

١٦٤ بغداد: إحدى المدن العراقية البابلية القديمة، وكانت تسمى بغدادو، ومعناه بيت الخراف باللغة الآشورية، أو المرعى. وعند اختيار المنصور هذه المنطقة، بغدادو، وهي مدينة دارسة، لتكون مقراً له وعاصمة للدولة العباسية بدلاً من الكوفة والهاشمة، اختار لها إسما آخر هو "دار السلام." ويشير الدكتور رشيد الخيون إلى أن هذا الأسم ترجمة لقول أحد ملوك فارس الذي لم يرغب بتدمير مدينة بغدادو فقال لجنده : "هلدوه وروز" أي اتركوها بسلام. إلا أن الأسم الأقدم الذي يبلغ عمره الآن أكثر من ٣٠٠٠ سنة قد فرض نفسه على الجميع. راجع في هذا الصدد: الدكتور رشيد الخيون في كتابه معتزلة البصرة وبغداد. مصدر سابق. ص ٢٣٠–٢٣٤.

تأثير مباشر على بقية ارجاء الدولة العباسية، مدينة ينافسون بها، ما كانت عليه حاضرة حكم الامويين السابقة، دمشق الشام، والفسطاط–القاهرة مثلا.

٢. انفتاح مجموعة من الخلفاء العباسيين على شعوب المناطق الاخرى التي اصبحت بفعل الفتح في إطار الدولة العباسية وساعدت على تنشيط عمليات الاحتكاك بين العرب وابناء الشعوب الفارسية والتركية وغيرها، أو بين المسلمين والمسيحيين واليهود والصابئة والأيزيديين وأتباع الديانات الاخرى.

٣. توجه مجموعة غير صغيرة من الخلفاء العباسيين على استقدام جمهرة كبيرة من المثقفين والمتعلمين من انحاء الدولة العباسية إلى بغداد العاصمة للمشاركة في تنشيط حركة التأليف والترجمة والنسخ وتكوين المكتبات الخاصة والعامة، إضافة إلى البدء بأقامة المدارس والمساجد التي اصبحت مكانا رئيسيا للتعليم الديني والمناظرات الفكرية.

٤. أدراك مجموعة من الخلفاء العباسيين بأن الطريق إلى تطوير الدولة العباسية يمر عبر الثقافة والعلوم، كما أدركت بأن النهوض بها يستوجب معرفة العلوم والثقافات لدى الشعوب الأخرى، والاستفادة منها بصورة فعالة. ومن هنا بدأت رغبتها الواضحة في الاطلاع على معارف وعلوم وأداب وفلسفات وتراث الشعوب الأخرى والعمل على تنشيط فعلي لحركة الترجمة والتأليف لا في بغداد فحسب، بل وفي مناطق أخرى من ارجاء الدولة العباسية والتي كانت نتائجها الإيجابية تتجلى في بغداد، باعتبارها مركز الدولة العباسية بشكل خاص وعلى المدن الأخرى، ومنها البصرة والموصل والكوفة وغيرها.

٥. توفر الموارد المالية الطائلة في بيت المال وتحت تصرف الخلفاء العباسيين في العهدين الأول والثاني التي اقترنت بانتعاش متميز في الحياة الاقتصادية الداخلية وفي العلاقات الاقتصادية الواسعة مع الأرجاء الأخرى من الدولة العباسية وتوجيه ولاة الولايات الأخرى التابعة للدولة العباسية نسبة مهمة من عائدات ولاياتهم إلى مركز الدولة، مما ساعد الخلافة على تخصيص موارد مالية كبيرة لأغراض تنشيط وتطوير حركة الترجمة والتأليف، وكذلك التكليف بالتأليف والترجمة من جانب الخليفة أو غيره من أفراد النخبة

الحاكمة، إضافة إلى فتح المزيد من المكتبات الخاصة والعامة، وكذلك المدارس، وتنشيط التدريس وحلقات الدراسة والنقاش في المساجد.

٦. نشوء وتطور حركة عقلية نشيطة في العراق منذ فترة الحكم الأموي التي أخذت على عاتقها ترويج الفكر والممارسة العقلية والتصدي للفكر النقلي، بحيث أصبح العراق ولعقود طويلة مركزا مشعا للفكر العقلي، رغم استمرار وجود أصحاب الفكر النقلي التاريخي، وتصديهم للاتجاه الآخر.

٧. وجود قوى سياسية معارضة ذات خلفية دينية وفكرية متميزة ساهمت بتنشيط الفكر وتسريع نشره والسعي لتبني الأفضل من تلك الأفكار لمواجهة الفكر الحكومي المؤسسي الذي نشط وتبلور كفريق مواجهة يتصدى، لصالح ومن مواقع الحكم، للفكر العقلي من مواقع الفكر النقلي. وكانت الحلقات الدراسية في المساجد وحلقات النقاش تلعب دورا مهما في التواصل والحوار والصراع الفكري وتنشيط الاجتهاد الديني.

٨. وجود مجموعة طيبة من الناطقين باللغة السريانية الذين ساعدوا على نشر الأفكار والأداب الأجنبية بفعل نشاطهم الدؤوب وحيويتهم ورغبتهم في الترجمة لإغناء الفكر والثقافة والتفتح على الثقافات الأخرى والتلاقح معها.

ونتيجة لهذا الانفتاح الثقافي وتزايد الرغبة في الاطلاع والفضول في التعرف على ما أنتجه الآخرون ثم الانفاق المالي الكبير على هذه المجالات، وخاصة في علم الكلام والمنطق والفلسفة والنحو وعلوم الدين، بما فيه التفسير والفقه والاجتهاد، وكذلك نتاجات الثقافة والاداب والعلوم الأخرى كالطب والرياضيات، والجبر والفلك، والموسيقى، توجهت أعداد كبيرة من المثقفين من مسلمين وغير مسلمين من العرب ومن ابناء الشعوب الآخرى من بلاد فارس والمناطق الاخرى إلى بغداد، وقامت بترجمة الكثير من الكتب التي تبحث في العلوم والاداب والفلسفة من اللغات اليونانية والساسانية والهندية وغيرها إلى اللغة العربية وإلى تنمية وتطوير تلك العلوم واللغة والاداب والموسيقى وبعض الفنون الاخرى، وكذلك كتب الفلسفة إلى حدود معينة. ولعب الكثير من العلماء والادباء من ابناء الشعوب الفارسية دورا

بارزا ومتميزا في هذه العملية الثقافية العربية والإسلامية. كتب الباحث السوفييتي او. بولشاكوف في مقدمته لكتاب "دراسات في تاريخ الثقافة العربية (القرون ٥–١٥)" بهذا الصدد يقول فيه ما يلي: "وللمنجزات العلمية لهذه الثقافة اهمية خاصة، حيث توفرت لعلماء الخلافة، بفضل التراجم إلى اللغة العربية، الفرصة ليوحدوا في اعمالهم الارث العلمي الهيليني مع ما توصل اليه العلم الهندي، الامر الذي كان بعيد المنال في حوض المتوسط. وعلى هذه القاعدة وبجهود مشتركة من علماء مختلف الشعوب في القرنين (٩–١٠) وضع قسمان جديدان في الرياضيات، هما الجبر وعلم المثلثات. كما تطورت بشكل كبير العلوم الاخرى كالفلك والكيمياء والطب والفلسفة (عدا عن العلوم الادبية التي كانت لها الاهمية الوطنية الاكثر تحديداً)"[١٦٥].

وعند دراسة الحياة الفكرية والثقافية في العراق في العصر العباسي يواجه الباحث خطا بيانيا صاعدا بوتائر سريعة منذ تشكيل الدولة العباسية. ويستمر هذا التصاعد على امتداد العهد الأول والعقود الأولى من العهد الثاني، رغم أن وتائره فيما بعد كانت قد بدأت بالتباطؤ الملموس، ورغم حصول تقلص تدريجي في الثمار أو الحصيلة الناتجة عن الجهود الفكرية والثقافية بالنسبة للمجتمع العباسي في مركز الدولة أو في أطرافها. ثم بدأ هذا الخط البياني بالانحدار والتراجع الملموس ثم التراجع المتسارع، وخاصة في العقود الأخيرة من العهد الثالث والأخير إلى حين الإطاحة بهذه الدولة المتعددة الشعوب والثقافات. والكثير مما تبقى من إرث الدولة العباسية الحضاري، وخاصة الفكري والثقافي، خبا وضاع في خضم الأحداث التي واجهت البلاد بعد أن أصبح العراق في ظل الهيمنة الإيلخانية وما بعدها إلى حين احتلاله من قبل الدولة العثمانية الفتية حينذاك وبدء مرحلة جديدة من تاريخ العراق الوسيط، وهو ما سنأتي عليه في مكان آخر من هذا البحث.

---

١٦٥ مجموعة من الكتاب السوفييت. دراسات في تاريخ الثقافة العربية /القرون ٥–١٥، اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييت–معهد الاستشراق، دار التقدم موسكو ١٩٨٩، ص ٦/٥

والبحث في موضوع الحياة الفكرية والصراع الفكري في عراق العصر العباسي يضع الباحث أمام مجموعة من الظواهر المهمة، كما يراها الباحث، والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

الظاهرة الأولى: لم تكن الحياة الفكرية في العراق تقتصر على المسلمين وحدهم بل كانت تشمل أيضا المسيحيين واليهود والصابئة المندائيين، كما كانت تشمل العرب والفرس والآشوريين والكلدان والكرد والأتراك. ولعبت بعض هذه المجموعات دورا فكريا وثقافيا واجتماعيا مهما في العراق. فمثلا ساهمت مجموعات المسلمين المنحدرة من أصول فارسية بشكل خاص بدور متميز وكبير في إغناء وتطوير الثقافة الإسلامية والعربية. كما أن المجموعات السكانية الأخرى، سواء الإثنية منها أم الدينية، وخاصة المجموعة المسيحية والمندائية، لعبت أدوارا مختلفة ولكنها مهمة جدا في هذا المجال. وشكلت ثقافاتها وتأثيراتها الثقافية جزءا حيويا من حضارة العراق حينذاك. وكان لطبيعة الدولة العباسية المتعددة الإثنيات والثقافات واللغات والأديان دور مهم في هذه العملية، وهي في ذلك تختلف كثيرا عن طبيعة الدولة الأموية، علما بأن الكثير من المفكرين والمثقفين الفرس كانوا في مراحل مختلفة يكتبون إنتاجهم الفكري باللغة العربية باعتبارها لغة القرآن ولغة الدولة الرسمية، إضافة إلى كونهم رعايا في هذه الدولة. ويفترض ان يشار في هذا الصدد إلى ان التفاعل بين الثقافة العربية والثقافة الفارسية كان قد نشط كثيرا في العهد العباسي وساهم في إغناء الثقافتين معا، إذ أن كثرة من العلماء والأدباء والشعراء الفرس قد كتبت أعمالها الأبداعية باللغة العربية وتركت أثاراً جمة وخالدة أغنت المكتبة العربية في الشعر والأدب والموسيقى والغناء والعلوم، وكذلك مجموعة كبيرة من الترجمات عن اللغات الأخرى، وخاصة المنقولة والمترجمة عن اليونانية والهندية والفارسية. كما اغتنت اللغة الفارسية بالكلمات العربية، باعتبارها لغة القرآن، كما دخلت الكثير من الكلمات الفارسية في اللغة الشعبية الدارجة في العراق حينذاك، إضافة إلى اغتناء الثقافة الفارسية بذلك الاحتكاك، بما في ذلك النقل أو الترجمات عن اليونانية التي صارت تحت تصرفهم. ولعب المواطنون المسيحيون دورا كبيرا وفعالا في هذه العملية الفكرية والثقافية العامة، أي في تأمين

الاتصال الفكري بالحضارات والثقافات الاخرى عبر الترجمة وكذلك التأليف الأصيل. الا ان نشاط العلماء والمترجمين لم يكتف بالنقل والترجمة فحسب، بل شهد اضافات كثيرة وإغناء متميز في مختلف المجالات، بما فيها الرياضيات والجبر والطب والعلوم الأخرى والفلسفة والادب والموسيقى. كما شارك الفقهاء والعلماء في العهد العباسي بتطوير واغناء اللغة العربية وقواعد النحو والصرف والفلسفة وعلم الكلام وإغناء الفقه الإسلامي باصوله الاربعة: القرآن والسنة والقياس والاجماع عند السنة، إضافة إلى الاجتهاد عند الشيعة.

الظاهرة الثانية: لم يعتمد المفكرون والعلماء في العراق العباسي في معالجة القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية والدينية وفيما بعد الفلسفية في المجتمع العراقي على مستوى تطور الفكر العربي والثقافة العربية وحدهما فحسب، بل اعتمدوا موضوعيا أيضا، وهو أمر طبيعي وضروري وحيوي في آن، على الفكر والتراث الفكري القادم من اليونان وإيران والهند والصين، وكذلك على التراث المتراكم في تقاليد وحضارة العراق القديم المحفوظة في الصدر حتى عشية الفتح الإسلامي للعراق أو على التراث الفينيقي والبيزنطي في كل من لبنان وسوريا. وقد أقدم العديد من خلفاء الدولة العباسية والمتنفذين فيها على تشجيع نقل العلوم الأجنبية وترجمة التراث الفكري الفلسفي والأدبي اليوناني والفارسي والهندي والروماني. ولا شك في أن الاتصال بين الديانتين المسيحية والإسلامية والإطلاع على الفلسفة اليونانية والفلسفات الأخرى المجاورة من جهة، وبروز عدد مهم من الفلاسفة العرب أم من غير العرب من رعايا الدولة العباسية من جهة ثانية ساهما معاً بدور كبير في تنشيط تلك الأجواء الفكرية والمسحة الفلسفية الجديدة في الفكر العربي. يشير الكاتب جورج شحاذه قنواتي بصواب إلى هذا الموضوع بقوله: "لكن أهم حادث في تكوين الفكر الفلسفي الإسلامي كان دون شك لقاؤه بالفلسفة اليونانة في بغداد أيام حكم الخليفة المأمون في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي. ولا بد من القول ابتداء، إن الفلسفة

اليونانية التي تلقاها العرب لم تكن هي فلسفة أفلاطون وأرسطو فحسب، بل كانت أيضا الفلسفة التي صيغت خلال عدة قرون على ايدي من واصلوا فلسفتهما وشرحوها"[١٦٦].

وساهمت حركة الترجمة وكذلك الاحتكاك بثقافات وشعوب تلك البلدان على تنمية القدرات والمناهج الفكرية في العصر العباسي ومنحتها تنوعا وحيوية وقدرات إضافية. كما أن المفكرين والمثقفين المسلمين وغير المسلمين في العراق العباسي لم يتوقفوا عند تلك الترجمات والتعرف عليها وهضم مضامينها فحسب، بل ساهموا في إغنائها وتطويرها أو تعديل أو إعادة صياغة أو تطويع ما وصل إليهم منها، أو حتى الاختلاف معها ورفض بعضها وتقديم البديل عنها وفق واقع الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية في العراق، وخاصة في ضوء ما كان يمليه عليهم الموقف الديني الإسلامي العام الذي التزموا به. لقد كانت هناك طاقات وقدرات تتسم بالانفتاح على الفكر القادم من جهة، وعلى تطويع وتطوير ما هو مناسب للعراق والاستفادة منه من جهة أخرى. والجدير بالإشارة إلى أن بغداد استفادت كثيرا من موقعها كعاصمة للدولة العباسية في استقطاب الكثير من العلماء والأدباء والفنانين إليها ليكونوا على مقربة من الخلافة ومن المركز الثقافي الجديد وبيت المال في آن واحد، وبالتالي، ساهم هؤلاء في إغناء الحياة الفكرية والثقافية والسياسية العراقية. إذ كان العطاء الفكري والثقافي في هذه الفترة غنياً وغزيراً، بالرغم من أساليب القهر التي انتهجها الحكم في مواجهة المعارضة السياسية أو مكافحة من أطلق عليهم الزنادقة والهراطقة أو فكر الزنادقة والهراطقة وغيرها مما كان وما يزال يساق ضد من يسعون إلى خنقه فكرياً وسياسياً.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر الجوانب إشراقا في العهد العباسي قد برز في مجال الترجمة والتأليف واقامة المكتبات الخاصة ومن ثم العامة، وبالتالي، مكتبات الاوقاف ودور بيع

---

١٦٦ شاخت، جوزيف، بوزورث، كليفورد. تراث الإسلام. كتاب في جزئين. الفصل الثامن: الفلسفة وعلم الكلام والتصوف. جورج شخاذة قنواتي. الجزء الثاني. ط ٣. عالم المعرفة. ٢٣٤. الكويت. ١٩٩٨. ص ٤٧.

الكتب والتجار المتعاملين بالكتاب، إذ كانت الأرضية التي كان يراد لها إقامة البناء المتين عليها. واصبح بعض هذه المكتبات مقرا للمناظرات والدراسة والبحث ومصدرا مهما لنشر الكتاب في سائر ارجاء الدولة العباسية وخارجها. ولم يكن الاهتمام بالمكتبات مقتصرا على الخلفاء فحسب، بل شمل ايضا الكثير من الولاة والقواد العسكريين والميسورين والتجار، إضافة إلى رجال الدين والكتاب والمؤلفين والشعراء. وكانت الاموال تغدق بسخاء من جانب المقتدرين على اقتناء الكتب النفيسة والمخطوطات الجميلة، إذ كانت صرخة العصر حينذاك، في حين كانت حياة اغلب النساخ والوراقين وأصحاب دكاكين بيع الكتب الصغيرة صعبة وقاسية وأجورهم أو مداخيلهم واطئة[١٦٧].

يقول الباحث والمستشرق السوفييتي خالدوف حول موضوع المكتبات في العراق ما يلي: "وتقدم لنا المدن العراقية في القرنين العاشر والحادي عشر امثلة مميزة لمكتبات الاوقاف المبكرة. فقد كان في بغداد دار العلم الشهير لسابور بن ارداشير، الكاتب السابق الذي غدا فيما بعد وزيرا لحاكم البويهيين بهاء الدولة. وقد اشترى هذا الوجيه عام ٩٩٣ بيتا في حي الكرخ وأصلحه ونظم فيه "بيت المعرفة"، واوصى ان يوضع فيه اجود الكتب المنسوخة من قبل العلماء ومشاهير الخطاطين. ويقال انها بلغت ١٠٤٠٠ مجلدا. وقد ازداد رصيد المكتبة بسرعة بفضل هبات المؤلفين الطوعية، حيث اعتبر من قبيل الشرف ان تنسق ابداعاتهم فيها من خلال منحها للوقف...."[١٦٨].

الظاهرة الثالثة: انطلقت الحياة الفكرية في العراق العباسي من أرضية الدين الإسلامي، وبالتالي حاول المفكرون أن يخضعوا نشاطهم الفكري لمفاهيم ومضامين الدين الإسلامي إلى حدود بعيدة. وإذ نشأت عن مثل هذا الألتزام جوانب إيجابية، برزت جوانب سلبية أيضا، أهمها أنها قيدت قدرة المفكر على الانطلاق دون عوائق إيمانية معينة أو بسبب دور رجال الدين السلبي في هذا الصدد. كما كانت الخشية من الدولة وعقابها المحتمل جدا

---

١٦٧ المصدر السابق نفسه.

١٦٨ نفس المصدر، ص ٢٩٧.

تأثيرها على المفكر في الإسلام، سواء أكان مسلماً أم من غير المسلمين، وعلى الحدود التي كانت في مقدوره التحرك فيها أو مدى الحرية التي كانت ممنوحة له حقا، ومدى العواقب أو المخاطر المتوقعة التي تحيط به إن تجاوز تلك الحدود. إذ أن الجرأة الفكرية والنشر الصريح والمجاهرة بالرأي الديني أو السياسي المخالف قد عرضت كثرة من النقاد والمعارضين وأصحاب الدعوات الاصلاحية والعدالة الاجتماعية إلى المحاربة الظالمة من جانب الخلفاء والكثير من أتباعهم وأجهزتهم بحجة كونهم من الزنادقة والهراطقة أو بحجة نشرهم فكر الزنادقة والهراطقة. ولا بد من الإشارة إلى أن تلك الفترة عرفت اختلافا بارزاً ومهماً بين أصحاب الرأي وأصحاب الحديث، أو بين العقليين (القدريين) والجبريين مثلا، علما بأن الإيمان بوجود الله ووحدانيته كانت تشمل الجانبين معا. الا ان الانطلاق من أرضية دينية لم يعرقل مهمة أصحاب العقل في التفكير وفي تطوير نسبي للكثير من العلوم العقلية مثل علم الكلام والمنطق والفلسفة والرياضيات (كالجبر والمثلثات)، والكيمياء والموسيقى...الخ. وجدير بالإشارة إلى أن الفكر المسيحي هو الآخر، وبفعل الاحتكاك والتفاعل مع الأديان الأخرى وممارسة العقل، عرف الكثير من الاجتهادات والتفسيرات، وبالتالي شهد العديد من الانقسامات التي بدأت حينذاك وما تزال قائمة. وهي ظاهرة طبيعية بفعل التغيرات التي تطرأ على حياة الفرد والمجتمع بمرور الزمن وعلى الموقف من الكثير من القيم والمسلمات السابقة أو حتى القواعد والتقاليد التي كان الالتزام بها قبل صارماً.

الظاهرة الرابعة: اقتصرت الحياة الفكرية والصراع الفكري في مختلف العهود العباسية على جمهرة غير واسعة من المفكرين والمثقفين ومن رجال الدين، إذ كان في مقدور العوائل الميسورة تعليم وتأهيل أبنائهم، في حين كانت تحرم منه أكثرية "الرعية."، فهي ثقافة الخاصة وليست للعامة. ومن الجدير بالإشارة أيضا إلى أن القسم الأعظم من المفكرين والمثقفين والمتعلمين كان من الرجال وكانت مشاركات النساء في هذا الباب نادرة ولكنها موجودة، إذ أن العثور على أسماء نساء برزن في ميادين الفكر في تلك العهود كان نادرا، في

ما عدا بعض النسوة، حيث برزن وأبدعن في مجالي الشعر والفقه الإسلامي. ومع ذلك وفر العهد العباسي في القرنين الثالث والرابع للهجرة إمكانيات لا بأس بها أمام أبناء العامة للتعلم على أيدي رجال الدين في المساجد، وخاصة في بغداد والبصرة، حيث انتشرت حلقات التدريس وغصت مساجد بغداد بالمتعلمين، يطلبون وسيلة تكسبهم عيشهم[١٦٩]. ولكن القليل من هؤلاء من استطاع الوصول إلى المراكز المهمة في الدولة أو التمتع بالخيرات والأموال، ولكن بعضهم وصل إلى أعلى المناصب العلمية.

الظاهرة الخامسة: كانت الغالبية العظمى من الناس في العراق بعيدة تماما عن الحياة الفكرية والثقافية للنخبة الحاكمة والمجموعات المثقفة. فغالبية سكان العراق كانت منغمرة في إنتاج الخيرات المادية التي كانت لا تتمتع إلا بالقليل مما تنتجه، أو تعاني من بطالة، أو كانت مجندة في الجيش. وكان القسم الأعظم من إيرادات هذا الإنتاج يذهب إلى خزائن الخلفاء والولاة والقادة العسكريين والقضاة ورجال الدين وبعض الاغنياء والميسورين وبعض من استحوذ على مساحات غير قليلة من الأراضي الزراعية من سكان المدن. ومع أن هذه الغالبية العظمى من الرعية كانت لا تمارس النشاط الفكري الأبداعي وبعيدة عن الحياة السياسية اليومية للدولة العباسية، فأنها كانت مقصودة بنشاط مجموعة غير قليلة من المفكرين والمثقفين حينذاك من جهة، وكانت تشارك بفعالية وتقدم التضحيات الجسام في المعارك السياسية التي كانت ترتبط بالحركات الفكرية والسياسية وبحياتها ومعيشتها وحريتها من جهة أخرى. إذ لم يكن ممكنا وقوع ثورة الزنج في جنوب العراق دون تلك الجمهرة الواسعة من الفلاحين الكادحين، سواء أكان أفرادها من العبيدً أم من الفلاحين الأحرار، وسواء أكانوا من السود أم البيض، التي كانت تعاني من شدة الاستغلال وبشاعته ومن الاضطهاد والحرمان والفقر المدقع، والتي كانت قد التفت بسبب ذلك حول على بن محمد الذي أوعدها بتغيير تلك الأحوال المزرية. كما لم يكن ممكنا ظهور ونمو

١٦٩سعد، فهمي عبد الرزاق د. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ١٣٥.

وتوسع حركة القرامطة ذات المضامين التقدمية والعدالة الاجتماعية من دون تلك الجهود الواسعة والدعوة الذكية وذلك التماس المباشر بالمنتجين والكادحين والمحرومين من الناس في ريف الفرات أو المنطقة الواقعة بين الكوفة والبصرة وكسبهم إلى جانب البرنامج المتقدم الذي ناضلت من أجله حركة القرامطة الفكرية والسياسية والاجتماعية. وكان هذا الالتفاف حول هذه الحركات يعبر في واقع الحال عن مسألتين مهمتين، هما:

- الظلم والضيم الشديدين اللذين عانت منهما شعوب البلدان الخاضعة للحكم العباسي ورغبة تلك الشعوب في الخلاص منهما والتطلع إلى حياة أفضل وأكثر عدلا واستقرارا.
- الوعي النسبي الذي كانت تتمتع به الغالبية العظمى من سكان البلاد وقدرتها على استيعاب ما يدور حولها ويميز حياتها، وبالتالي رفضها لهذا الواقع واستعدادها للانخراط بالحركات الفكرية والسياسية والاجتماعية ذات الخلفية الدينية حينذاك. ويبدو أن الحكام كانوا يعتبرون شعوبهم جاهلة وغير واعية وعاجزة عن فهم ما كان يجري وما يعانونه من عذابات. لهذا كانت الرعية بالنسبة لهم بمثابة رعاع عليهم إنتاج الخيرات للنخبة الحاكمة. وكان هؤلاء الحكام تعقدهم الدهشة والمفاجأة عندما يسمعون بنشوء حركات اجتماعية مناهضة لحكمهم ويعملون على ضربها بعنف وسرعة ويوجهون القوى الدينية المساندة لهم لمعارضتها واستنكار نشاطها واعتبارها خروجا عن الإسلام وعلى خليفة المسلمين وعن إجماع المسلمين. وهكذا كان موقف أبو حامد الغزالي حين لاحظ رواج أفكار المعارضة وتوجه الناس الواسع للانضواء تحت لواء الحركات الفكرية والسياسية، إذ سجل موقفه المعارض لها واتهمها بابشع التهم. فقد ورد في الفصل الثاني من كتابه "فضائح الباطنية" تحت عنوان "في بيان السبب في رواج حيلتهم وانتشار دعوتهم مع ركاكة حجتهم وفساد طريقتهم، ويقصد بهم تلك الحركات التي سميت بالباطنية، ومنها الحركة القرمطية والإسماعيلية وبقية الحركات الفكرية والدينية المعارضة، ما يلي: "وقد رأينا خلقاً كثيراً وجماً غفيراً من الناس يتابعوهم في معتقدهم وتابعوهم في دينهم،..."، ثم يواصل قوله: "وأما سبب انقياد الخلق إليهم في بعض أقطار الأرض فأنهم لا يفشون هذا الأمر إلا إلى

بعض المستجيبين لهم..."، فيتساءل : "كيف ينخدع الناس بمثله عاق؟"، ويقصد هنا أفكار الباطنية فيقول: "قلنا لا ينخدع به إلا المائلون عن اعتدال الحال واستقامة الرأي. فللعقلاء عوارض تعمي عليهم طرق الصواب وتقضي عليهم بالانخداع بلامع السراب، وهم ثمانية أصناف..."[١٧٠]. وكان يصعب عليه أن يسأل نفسه عن سبب ركض هذا الخلق الكثير وراء السراب، إن كان ما يدعون له سراباً حقاً، أو كان لا يريد، كما يبدو واضحاً، أن يعترف بوجود الظلم فعلاً الذي كان قد عم أرجاء البلاد في تلك الفترة واشتد الاستغلال الذي كانت الجمهرة الواسعة من الناس تعاني منه، وتفاقم القمع الذي كانت تتعرض له القوى المعارضة للنظام حينذاك. لقد كان الرجل غارقا في تنظيراته الفكرية وفي الصومعة التي اختارها لنفسه بعيدا عن الناس وعن أحوال المجتمع المتردية، مدافعاً بحماس منقطع النظير، شاء ذلك أم أبى، عن مصالح الأغنياء والمستغلين والحكام الظالمين، ومشوهاً في الوقت نفسه وإلى أبعد الحدود الحركات الفكرية والسياسية الإصلاحية ذات المضمون والوجهة الاجتماعية التقدمية. وكان التحاق الناس بتلك الحركات لا لمجرد رغبة في تلك الحركات، بل بسبب تدهور أوضاعهم، بالرغم من كل المخاطر التي كانت تحملها علاقتهم بها ونضالهم من أجل أهدافها التي كانت أهدافهم في آن واحد، في حين كان أبو حامد الغزالي أحد رجال الدين الذين وضعوا أنفسهم في خدمة فكر السلطة ودافع عنه وعن السلطة ذاتها.

الظاهرة السادسة: انخراط جمهرة كبيرة من الناس في الكوفة والبصرة وبغداد وغيرها من مدن الدولة العباسية حينذاك في الحركات الفكرية والسياسية المعارضة لفكر وسياسات الحكم القائم. ويمكن أن يستخلص الباحث من أحداث تلك الفترة والصراعات التي كانت تدور فيها ثلاثة أسباب مهمة لمثل هذا الإقبال على الحركات المعارضة:

---

١٧٠ الغزالي، أبو حام. فضائح الباطنية. دار البشير للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ١٩٩٣. ص ٢٢-٢٤.

- الواقع البائس الذي كانت تعيش فيه القاعدة السكانية الواسعة للدولة العباسية والتي كانت تعاني من شظف العيش والاستغلال والقهر المتعدد الجوانب.
- قرب نشطاء تلك الحركات الفكرية والسياسية من الأوساط الشعبية المقصودة بنشاط تلك الحركات وتبنيها لأهداف ملموسة تستند إلى العقل وإلى قدرة الإنسان على التمييز بين الصالح والطالح، وبين الخير والشر، وعلى معارضتها الصارمة لاتجاهات ومظالم الخلافة العباسية، وقبل ذاك لاتجاهات ومظالم الخلافة الأموية، التي كانت تتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي والأسس الأخلاقية التي دعا إليها القرآن والسنة المحمدية في التعامل مع الناس. أي أنها كانت تنطلق من أرضية دينية لتطرح أهدافا ومصالح دنيوية أو اقتصادية واجتماعية عادلة. أي تبني تلك الحركات الفكرية والسياسية أهدافا تدافع عن مصالح الناس ومعيشتهم وترفض الاستغلال والظلم اللذين كانت تتعرض لهما الغالبية العظمى من الناس.
- الجرأة التي تميزت بها تلك الحركات في مواجهة السلطة لا من خلال الكشف عن سياساتها الخاطئة وفضح عوراتها فحسب، بل ومن خلال مقارعتها بالسيف والتضحية بالنفس في سبيل الأهداف التي كانت تناضل من أجلها، وبالتالي، كانت تجذب إلى صفوفها المزيد من المناصرين، رغم المخاطر التي كانت تتهدد أنصار هذه الحركات. وأغاضت مشاركة العامة بالحياة السياسية كثرة من الخلفاء والسلاطين والأمراء والولاة، إذ وجدوا في ذلك تجاوزاً على مجال يعتبر حكراً لهم وامتيازاً للفئة العليا من المجتمع، إنه "حق النخبة" الخاص الذي لا يجوز تخطيه. ولم يكن تدخل العامة في السياسة حينذاك سوى التعبير الصارخ عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية المتردية التي حاول العامة التصدي لها وتغييرها. وفي هذا الإطار تنامى دور العيارين في حياة العامة وفي السياسة وفي

التاثير على الأحداث، حتى أجبر الخلفاء والأمراء والسلاطين أخذ دور وتأثير وفلسفة العيارين بنظر الاعتبار.[١٧١]

الظاهرة السابعة: إنطلاق العديد من الحركات الفكرية في العصر العباسي من أرضية اجتماعية وسياسية ودينية واقعية متشابكة واقترانها باتجاهات عقلانية مثالية ذات نزعات مادية جدلية، سواء تم ذلك بعفوية من جانب الداعين لها أم بوعي نسبي ومتباين لها. وهو أمر مهم جدا أعطى تلك الحركات حيوية وديمومة، كما جذب إليها كثرة من الأتباع الشجعان من جانب، وعرّضها لغضب وكراهية ومحاربة الاتجاهات الرسمية في الدين وإلى خوض معارك كلامية وسياسية وفكرية حامية، وإلى حروب دموية قاسية من جانب آخر.

الظاهرة الثامنة: انقسام المفكرين من حيث المبدأ إلى معسكرين رئيسين هما: معسكر مفكري السلطة والفئات الغنية في المجتمع والمدافعين عن مصالحها ومواقعها في الدولة، وبالتالي، مصالحهم ومواقعهم وامتيازاتهم معها أولاً، ومعسكر مفكري المعارضة عموما ومن بينهم أولئك الذين كانوا يدافعون عن مصالح الفئات الكادحة والفقيرة والمضطهدة في المجتمع العراقي ثانياً. واقترن هذا الانقسام الاجتماعي بين مفكري السلطة والمعارضة في الغالب الأعم بالموقع الاجتماعي لأولئك المفكرين، حيث كان مفكروا السلطة ينتمون إلى عوائل غنية أو حاكمة، بينما كان مفكروا المعارضة ينتمون عموما إلى أوساط الفلاحين الفقراء والحرفيين والفئات المتوسطة. ولم تخل هذه القاعدة من استثناءات مهمة في الاتجاهين، كما أن بعض هؤلاء المفكرين والثوار ادّعى انتسابه إلى آل بيت محمد، صدقاً أو باطلاً، بهدف زيادة تأثيره في أتباعه وأعطاء حركته أهمية خاصة وموقعا أكثر قبولاً لا من جانب العامة فحسب، بل ومن جانب جماعات من الخاصة المناوئين للحكم.

الظاهرة التاسعة: برزت ظاهرة التعصب الفكري في سياسة الدولة وفي سلوك الخليفة والقضاة والحاشية ولدى بعض الفئات الاجتماعية في العهدين الأول والثاني من العصر

---

١٧١ سعد، فهمي عبد الرزاق د. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٢٩٦–٣٢٣.

العباسي وجسدت التناقض بين الانفتاح والانغلاق اللذين كانا يتجليان في شخصية وسلوك الحاكم أو الخليفة ذاته، وفي سلوك وتصرفات النخبة الحاكمة والمحيطة بالحاكم. ففي الوقت الذي عرف العهد الأول والنصف الأول من العهد الثاني انفتاحا فكريا وثقافيا واسعين ونشطين، بالرغم من قسوة المجابهة لبعض الاتجاهات والأراء الفكرية والدينية وتحت واجهات الزندقة والهرطقة وما إلى ذلك، إلى جانب تنشيط ودعم الحركة الفكرية والثقافية المحلية، برز في الوقت نفسه التعصب الفكري والثقافي والديني لدى الخليفة والسلاطين والولاة والقضاة والقادة العسكريين، ثم انعكس ذلك على علاقات وسلوك الناس. ويلاحظ ذلك بوضوح عندما كان أصحاب هذا الفكر أو المذهب الديني أو ذاك في صف المعارضة، كانوا يتخذون مواقف تدعو إلى الانفتاح والحرية، ولكنهم حالما كانوا يصلون إلى السلطة كانوا يمارسون سياسة لا تتسم بالحرية الفكرية والانفتاح على الفكر الآخر، سواء كان فكرا دينيا أم سياسيا أو اجتماعيا عاما أم في مجال العدالة الاجتماعية على نحو ملموس. ولازمت هذه الظاهرة العراق على امتداد العصور المنصرمة حتى الوقت الحاضر. وهي تعبير عن ضيق شديد في الأفق الفكري الديني والسياسي لدى الخليفة وبقية النخبة الحاكمة والمعارضة في آن واحد، وقناعة غير مبررة وغير سليمة بامتلاك هذا الفرد أو ذاك، وهذه الجماعة أو تلك، الحقيقة الكلية أو المطلقة. وهو أمر كان وما يزال يتعارض مع العقل والعلم ومع الواقع الموضوعي ومع تجارب التاريخ، علماً بأن الحياة تؤكد باستمرار عدم وجود حقائق مطلقة أولاً، وعدم وجود إنسان يمتلك الحقيقة كلها ثانياً، كما أن الحقيقة تبقى نسبية ومتباينة من مرحلة إلى أخرى وفق المتغيرات والعوامل الجديدة الفاعلة في هذا المجتمع أو ذاك وعلى الصعيد العالمي. وبرزت هذه الظاهرة في تبني المأمون للفكر المعتزلي، الذي احتل مركز الصدارة في هذه الفترة، بحيث مارس المعتزلة مواقف متعنتة وإرهابية ضد الحنابلة على نحو خاص، والتي تواصلت في عهد المعتصم وما بعده ثم تقلصت تدريجا بعد ذلك، رغم التفتح الذهني والانفتاح الفكري على الأفكار والمذاهب والثقافات الأخرى التي تميز بها الخليفة العباسي عبد الله المأمون وتميزت بها فترة حكمه. ومن المفيد أن يعيد الإنسان النظر في مدى صحة وتأثير ما ينسب إلى النبي محمد من قول

مفاده "ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، الناجية منهم واحدة والباقون هلكى"[١٧٢]، باعتباره أحد أسباب هذه الظاهرة السلبية. ويقال بأنه قد حدد تلك الفرقة الواحدة التي كان يرى أنها ستكون على صواب، "إذ قيل: ومن الناجية؟ قال: "أهل السنة والجماعة" قيل: وما السنة والجماعة؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي"[١٧٣]. والذي يورد هذا الحديث المنسوب إلى النبي محمد هم أصحاب السنة والجماعة، التي لم تكن موجودة في زمان محمد، كما لم تكن الفرق الأخرى موجودة أيضاً. وعلى هذا الأساس يحق من الناحية النظرية للمجموعات أو الفرق المختلفة أن تدّعي بأنها الفرقة الناجية وأن بقية الفرق هي الهالكة. وهذا الاعتقاد ما يزال جارياً حتى الآن، إذ تعتقد كل فرقة بأنها الصائبة الوحيدة والبقية على خطأ وضلال، وعليه فلا بد من محاربة الفرق الآخري باعتبارها على خطأ. وينتقل هذا الموقف من الفرقة إلى الفرد ويعم الجميع. كما أن هذا الموقف ينطلق من الآيات القرآنية التي تشير إلى أن الدين الإسلامي هو الدين الأصوب والأفضل، وأن الأديان الأخرى التي نزلت قبل ذاك كانت صائبة في حينها ولم تعد كذلك "بعد مجيء محمد ونزول القرآن." فالناس كانوا يربّون على هذا المنحى في التفكير الديني، وكانت تنشأ عنه منذ البدء قناعة خاطئة بامتلاك المسلم الحق المطلق أو الحقيقة كلها إزاء أصحاب الأديان الآخرى الذين لا يمتلكون الحقيقة ولا يقفون في صف الحق مستندين في ذلك إلى ما جاء في القرآن أو في السنة النبوية[١٧٤]. إنها لا تترك أي حيز للشك في الموقف وترفض منح الآخر الحق في احتمال امتلاك الحقيقة أو جزء منها.

---

١٧٢ الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم. الملل والنحل.مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. منشورات الشريف الرضي. الجزء الأول. ص ٢١.

١٧٣ المصدر السابق نفسه.

١٧٤ لم تقتصر هذه الظاهرة على الفكر الديني في العصور السالفة، كالعهدين الأموي والعباسي، بل سادت الفكر السياسي في العراق الحديث أيضا، بما فيه الفكر السياسي المعاصر، وفي صفوف القوى العلمانية أيضاً. وهي ظاهرة لا تقتصر على العراق فحسب، بل تشمل العالم الإسلامي عموما والعربي

الظاهرة العاشرة: وتتجلى في الاستقطاب الفعلي بين الخليفة ودار الخلافة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، الذي نتج لا عن حالة الفقر والحرمان والاستغلال وبقية المظالم الاجتماعية فحسب، بل وبسبب السياسات القمعية والارهابية المتطرفة جدا التي مارستها الغالبية العظمى من الخلفاء والولاة والقضاة ودار الخلافة وأجهزة الدولة العباسية عموما إزاء المجتمع، وخاصة إزاء الفقراء والكادحين وقوى المعارضة الفكرية والسياسية والدينية. وأدى التطرف في التعامل الحكومي مع المجتمع والمعارضة إلى تطرف في الفكر والسياسة والممارسة اليومية من جانب المعارضة أيضا. فغياب الاعتدال من جانب الدولة العباسية إزاء المجتمع والمعارضة والغوص في الاضطهاد والقمع والتعذيب والقتل هو الذي أنتج، كرد فعل مباشر، عنف المعارضة وحملها السلاح وانتفاضاتها وثوراتها المتعددة في مواجهة الحكم دفاعا عن نفسها وحماية لمصالحها المهدورة وحقوقها المغتصبة. لم يكن خافيا على الخلفاء أو مستشاريهم بأن الاستبداد والعنف يخلقان لا محالة العنف المضاد، وأن الدم ينزف دما أيضاً، وكل التجارب المنصرمة تشير إلى هذه الظاهرة التي تبلورت في

منه على نحو خاص. ولكنها شملت البلدان الأخرى ذات الديانات الكتابية، إذ أن التربية الدينية قد انعكست على التربية الفكرية غير الدينية وعلى الاتجاهات السياسية. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان لينين في كتاباته قد اشار إلى موقف مماثل حين أكد: أن وجود حزبين شيوعيين في بلد ما يعني أن أحدهما على خطأ والثاني على صواب. وكان لهذا الطرح تأثيره البارز على تفكير الناس الذين ينتمون إلى هذه المجموعة أو تلك من الفكر الماركسي، وبالتالي على الصراع بينهما وادعاء كل منهما بامتلاك الحقيقة والصواب، في حين أن الجماعة الثانية على خطأ. وانتشر هذا الاتجاه في الحركة الشيوعية وفي الكثير من الحركات السياسية العلمانية أو الدينية في العراق وفي غير العراق لسنوات طويلة، وهو ما يزال يوجه الكثير من الحركات الفكرية والسياسية في العالم، مما يثير الكثير من الخلافات والصراعات التي تعبر عن حقيقة الاعتقاد الخاطئ بامتلاك الحقيقة كلها وغيابها عن الطرف الآخر.

المجتمع حتى قبل ذاك، أي في فترة الأمويين أو حتى في العراق القديم. ورغم ذلك واصل الحكام ممارسة العنف ضد المعارضة وضد قوى الشعب أو العامة من الناس.

الظاهرة الحادية عشر: كانت الطبيعة العنفية الاستبدادية المتطرفة جدا للغالبية العظمى من الخلفاء العباسيين قد استوجبت منهم، كما يبدو، إيلاء اهتمام خاص بهذه المجالات الفكرية والثقافية في حياة البلاد، أذ أنها ظاهرة عامة تقريبا تجلت في حياة ونشاط وسلوك القسم الأكبر من الطغاة في العالم الإسلامي في العهدين الأموي والعباسي وشكلت جزءا عضويا من شخصيتهم الاستبدادية. فإيلاء العناية الخاصة بالشعراء والادباء والعلماء، والاهتمام بتنمية النشاطات الفكرية والحياة الثقافية والعلمية، إلى جانب المزاج والاهتمام الشخصي للبعض القليل من هؤلاء الحكام، كانت تعني، إلى جانب "أمجاده" في الغزو والحروب والفتح والاحتلال، "مجدا" شخصياً إضافياً ومعلماً بارزاً للخليفة ذاته، وتأكيدا على سطوته وقدراته الذاتية وعلى سمعته المطلوبة في ارجاء البلاد وخارجها وعلى غنى وسعة يد الخليفة وكرمه. ومثل هذه الازدواجية في الشخصية وفي السلوك والممارسة المتناقضة معروفة لدى الحكام المستبدين عموما حتى يومنا هذا. وهي ظاهرة لا تقتصر في فعلها على العراق وحده، بل تفعل في سائر أنحاء العالم. وكان هؤلاء الحكام يسعون إلى كسب الشعراء والادباء والعلماء ورجال الدين إلى جانبهم ليقوموا بتسجيل وتبييض صفحات أعمالهم وإبراز "أمجادهم" في الفتوحات، وفي الكرم، وفي رعاية العلم والادب، وفي التخفيف من سمعتهم السيئة كمستبدين وحكام طغاة وأجلاف، إضافة إلى أنهم كانوا يسعون من وراء ذلك إلى تخليد ذكراهم باعتبارهم أبطالا ومصلحين وفاتحين شجعان ينشرون الرعب في نفوس وصفوف الاعداء والأصدقاء. وكانوا يستمتعون بشكل خاص عندما تنشدهم مجموعة من الشعراء المدّاحين الشعر المخصص لمدحهم ورفع شأنهم

ومقارنتهم بأعتى الحكام الذين سبقوهم وتفضيلهم عليهم[١٧٥]. وكانت قلة قليلة من هؤلاء الحكام ترعى الثقافة من زاوية استيعابها لدور الشعر والادب والتزامها الفعلي أو إدراكها بأهمية الثقافة، ومعها مختلف العلوم، في حياة المجتمع. إلا أن المثقفين ورجال الدين والعلماء الذين برزوا في هذه الفترات لم يكونوا جميعا مداحين للحكام الطغاة أو مسايرين لهم ومدافعين عنهم، بل وجدت مجموعات غير قليلة منهم كان لها هدف طرح الحقائق أو نشر العلم والثقافة لصالح الناس. كما برزت خلال هذه الحقبة الزمنية مجموعة من المفكرين ورجال الدين التي سعت إلى تطوير الفكر الإسلامي وتنشيط الاجتهاد والحوار فيه. والعديد من تلك الحركات الفكرية لم ينشأ عن ترف فكري أو رغبة فردية خالصة، بل نتج عن واقع موضوعي وحاجة اجتماعية ماسة واقترنت بحركات سياسية اجتماعية حينذاك، وكان معبرا عنها خير تعبير. إذ كانت الغالبية العظمى من سواد الناس في العراق تعاني من أوضاع اقتصادية متردية ومن شظف في العيش وفاقة مستديمة، كما كانت تتعرض لاستغلال شديد وتعاني من اجحاف وظلم دائمين، في حين كان الخلفاء والولاة يعيشون في ترف باذخ وقصور كبيرة وحياة مرفهة بعيدة كل البعد عن الزهد والتقوى. لقد كان هؤلاء الخلفاء يتباهون في تشييد المزيد من القصور المرفهة لهم ولإبنائهم وزوجاتهم واقاربهم. وكانت تكاليف تلك القصور تدفع من بيت المال وعلى حساب أموال الرعية.

الظاهرة الثانية عشر: تشير المعلومات المتوفرة لدينا إلى ان الخلفاء العرب لم يبدو أي اهتمام حقيقي بتطوير ثقافات الشعوب الأخرى التي كانت تعيش مع العرب في مركز الدولة

---

١٧٥ يقدم الوضع في العراق منذ ما يزيد على ثلاثة عقود نموذجاً صارخاً لهذه الممارسة، حيث يعتلي الدكتاتور صدام حسين وعائلته "عرش الجمهورية الوراثية العراقية"، ويمارس سياسة إسقاط الشعراء والأدباءالعراقيين تحت وطأة سياسته المعروفة "الجزرة والعصا" لينظموا القصائد في تمجيده ورفع شأنه وإعلاء كلمته. وعجز عن قهر كثرة من الشعراء المبدعين، ولكن اسقط بعضهم، ومن بينهم عبد الرزاق عبد الواحدويوسف صائغ، على سبيل المثال لا الحصر. وهي تبقى، رغم ذلك، في دائرة الجاني والضحية.

العباسية وفي المنطقة التي تقع ضمن حدود العراق اليوم، أو في منطقة كردستان، حيث كانت اللغة الكردية هي لغة غالبية السكان، غضافة على اللغة السريانية للقوميات الأخرى. وكان الخلفاء يسعون إلى نشر الثقافة العربية واللغة العربية في أنحاء الدولة العباسية. وكان لهذا النقص دوره السلبي في التنمية الفكرية والثقافية لسكان تلك المنطقة. إن هذا لا يعني أن هؤلاء الخلفاء كانوا ضد اللغة الكردية أو اللغات الأخرى، إلا أنهم في المحصلة النهائية لم يوجهوا الاهتمام لها وغالعناية بها أو الدفع لاتجاه تطويرها.

الظاهرة الثالثة عشر: تشير الكثير من المعلومات التي سجلت عن العصر العباسي إلى أن الخلفاء والولاة والسلاطين وغيرهم أبدوا هتماماً خاصاً بالتنجيم والسحر والكشف عن المستقبل[١٧٦]. وحظى المنجمون والزراقون بدور مهم في حياة الخلفاء والولاة والقادة العسكريين وغيرهم. إلا أن هذه الظاهرة كانت تتسع وتشمل أوساطاً واسعة من الناس، وخاصة النساء، عندما تكون أوضاع الناس المعاشية وعندما تدخل البلاد في حروب وصراعات داخلية أو وقوع أوبئة أو هيمنة حاكم مستبد شرس، جحيث كان الناس يغوصون في الغيبيات ويتحرون عن المنجمين والسحرة وغيرهم لمساعدتهم في تسيير أمورهم الحياتية. وهي ظاهرة ما تزال سائدة في بلدان كثيرة، وخاصة في بلدان العالم الثالث. ويقدم العراق الحالي نموذجا صارخاً للوضع النفسي المتدهور للناس في ظل الاستبداد الضاغط بعنف على حياة الناس حتى بعد سقوط النظام.

وتشير المعلومات المتوفرة عن سنوات القرنين التاسع والعاشر والنصف الأول من القرن الحادي عشر على نحو خاص إلى أن مجموعة غير قليلة من الخلفاء العباسيين التي كانت تتصرف بالموارد المالية الموجهة من جميع أرجاء الدولة العباسية المترامية الأطراف والمتراكمة في بيت المال في بغداد، كانت توجه أموالا غير قليلة ومتباينة في مقاديرها من خليفة لآخر إلى الأغراض الثقافية والآداب ونسخ الكتب واقتنائها وإقامة

---

١٧٦ سعد، فهمي عبد الرزاق د. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٢٤٤.

المكتبات الخاصة التي تحولت فيما بعد إلى مكتبات تابعة للدولة أو وضعت تحت تصرف الأوقاف. كما كانت مبالغ كبيرة تمنح لمداحي القصور من الشعراء.[١٧٧] ولا بد من الإشارة إلى أن ما كان يصيب الرعية من تلك الثقافة محدود جدا وغير مباشر، في حين كانت الخاصة هي التي تتمتع بكل ذلك.

وخلال تلك الفترة تمرد بعض العلماء المصلحين والمثقفين واستنكر طريقة حياة ونشاط وسلوك ومجون هؤلاء الخلفاء وعمد إلى انتقادهم بصرامة وقدم أفكاراً واتجاهات جديدة في الحكم داعيا لها بين الناس وحائزا على تأييد الكثير من المتذمرين من الاوضاع البائسة التي كانت تواجه المجتمع. وبدلا من التحري عن الإشكاليات ومعالجتها، قوبلت تلك الحركات الفكرية والسياسية والاجتماعية حينذاك بمقاومة ضارية من جانب الخلفاء والحكام والقادة العسكريين وكبار التجار والقضاة والمتنفذين من رجال الدين، خاصة وأن تلك الحركات قد أستطاعت أن تكسب إليها أعدادا غفيرة من الناس من مختلف المستويات، ومن بين الفقراء الكادحين والمضطهدين، إضافة إلى مجموعات من المثقفين ورجال الدين المتفتحين فكريا وسياسيا. وخوفا من تنامي دور وتاثير الفكر الديني والسياسي الاجتماعي التجديدي عمد الخليفة المعتضد بالله في بداية خلافته (٨٩٢–٩٠٢ ميلادية) مثلاً إلى تحريم نسخ الكتب الفلسفية عموما ومنع الرواة من ذكر الأخبار. وكان المنع قد شمل قراءة الكتب الصادرة عن تلك الحركات أيضاً[١٧٨]. ويمكن ذكر العديد من أسماء تلك الحركات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي لعبت أدواراً متميزة في العهد العباسي مثل حركة المعتزلة والحركة الصوفية وإخوان الصفا وحركة الزنج والحركة القرمطية او الحركة البابكية في فارس وغيرها. ويمكن أن يلاحظ الإنسان بأن القرن الثاني عشر بدأ يعيش تراجعا في قدرة تلك الحركات على مقاومة ارهاب السلطة خاصة وأن

---

١٧٧ الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم. الملل والنحل.مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. منشورات الشريف الرضي. الجزء الأول. نفس المصدر ص ٢٩٢–٣٠٢

١٧٨ اللاذقاني، محي الدين د. ثلاثية الحلم القرمطي، مطبعة المدبولي، القاهرة ١٩٩٣، ص٨.

عناصر جديدة قد دخلت إلى المعركة، والمقصود بذلك الحكام الفعليين الجدد في الدولة العباسية الذين صادروا عمليا سلطة الخليفة المطلقة وحلوا محلها سلطتهم الفردية التي لم تكن أقل استبدادا من سلطة الخليفة. وخلال هذه الحقبة الزمنية، ورغم محاولات الاصلاح التي بذلها بعض الحكام البارزين، فان الحياة الثقافية والأدبية بدأت تخبو وتتراجع في بلاد ما بين النهرين، فهاجر الكثير من المتعلمين والمثقفين والفقهاء، والعلماء والفلاسفة والمترجمين، وكذلك الكثير من أصحاب الحرف مدينة بغداد إلى ديار أخرى هربا من ظلم الحكام وتحريا عن فرص عمل وحياة أفضل وأكثر أمنا واستقراراً.

لم تبدأ الحركة الفكرية الجديدة في العراق العباسي من فراغ بل كانت استمرارا ونموا منطقياً للحركة الفكرية الدينية والسياسية التي بدأت في واسط والبصرة والكوفة في العهد الأموي. وانطلقت في حينها من الاختلاف السياسي الذي تبلور بين مختلف القوى في الحجاز، ومن ثم في المناطق الأخرى إزاء مركز الخلافة وشخص الخليفة والرؤية المختلفة للصحابة وغيرهم إزاء تفسير القرآن وأحاديث محمد. ثم اتسعت هذه الحركة في فترة الحكم الأموي بسبب سياسات الأمويين في المركز وفي الولايات التابعة لها وإزاء الموقف من الحكم والأرض وبيت المال...الخ. أي أنها لم تبق في حدود الخلافة والقضايا الدينية البحتة، بل اتسعت لتشمل موضوعات اقتصادية واجتماعية ترتبط بدورها بالدين وبحياة الناس اليومية وبتوزيع الثروة في المجتمع. أي أن تلك الحركات الفكرية والسياسية كانت تعبر تعبيرا صادقا وحيويا عن تلك المشكلات وتتحرى عن حلول فكرية لها، ومن ثم الدعوة لممارستها. وهي بذلك تجسد تلك العلاقة الطبيعية بين واقع مادي قائم وملموس وبين العقل الذي يجد نفسه أمام إشكاليات تحتاج إلى حل وتلزمه بممارسة وظيفته، أي التفكير بذلك الواقع والتحري عن تفسيرات وحلول للمشكلات الناشئة عنه. وكانت التفسيرات والحلول تتباين هنا بتباين طبيعة ومواقع المفكرين ومصالحهم او مصالح الذين يدافعون عنهم.

وعند متابعة ما كتب عن الاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق حينذاك أو فيما بعد، فأنها تساعد الباحث في الوصول إلى تشخيص عام أولا، ومن ثم إلى تشخيصات جوهرية وتفصيلية ثانيا. ويهمنا بطبيعة الحال هنا التشخيصات العامة دون الغوص بالتفاصيل، إذ أنها تشكل معبرا لما نريد بحثه لاحقا في إطلالتنا على عراق القرن العشرين. فالمجتمع العربي الذي تبنى ديناً جديداً وإلهاً واحداً هو الله، بعد ان كانت له عشرات الآلهة ومنها الله، وقوى جديدة ومصالح جديدة في إطار الجزيرة العربية، خرج إلى العالم فاتحا ومهيمنا ومحتكا بمجتمعات وشعوب وثقافات وأديان كثيرة، منها ما هو أكثر تطورا من المجتمع العربي في الجزيرة ومنها ما هو أقل تطورا أو أكثر تخلفا. وواجه بالتالي في مناطق فتحه واحتلاله الجديدة مشكلات لم تكن معروفة لديه قبل ذاك ولم تذكر بالقرآن، كما لم يتحدث بها أو عنها محمد، مما فرض على العقل العربي التفكير بها والقياس على احاديث محمد أو تفسيرها أو الاجتهاد بشأنها باعتبارها قضايا حديثة وناشئة في ظروف زمانية ومكانية جديدة. وأدى الخلفاء الراشدون هذه المهمة دون صعوبات بالغة، بسبب معايشتهم لمحمد وقربهم منه والتغيرات النسبية المحدودة التي طرأت على المجتمع المكي حينذاك وبالقياس إلى الفترات اللاحقة، علما بأن عهد الخلفاء الراشدين قد عرف اختلافات غير قليلة في الرأي والتفسير والاجتهاد بين الصحابة، وهو أمر طبيعي، خاصة وأن الصحابة كانوا يرتبطون بعوائل معينة ذات مصالح متباينة، إضافة إلى التفاوت في الحالة الاجتماعية أو حتى المستوى الفكري والثقافي.

وطرح الفتح العربي الإسلامي مهمات جديدة نظرية وعملية أمام الإنسان أو العقل العربي أو العقل الإسلامي عموما للتفكير بمشكلات المجتمع الإسلامي خارج حدود الجزيرة العربية وفي مجتمعات أكثر تطورا وتقدما في مستواها الحضاري والثقافي والفكري والتحري عن حلول عملية لها. رغم الإشكالية الكبيرة التي واجهت المفكرين والمثقفين حينذاك، حيث اعتبر الإسلام من جانب محمد آخر الأديان وأفضلها، وبالتالي، انطلق الخلفاء من هذا الموقف الثابت بالنسبة لهم واعتبروه حقيقة مطلقة لا تقبل النقاش أو الدحض. وكانت

هذه الموضوعة تؤثر وتعيق كثيرا عمليات الاصلاح اللاحقة مستندين في ذلك إلى ما جاء في القران من كون محمد آخر الأنبياء والمرسلين، علما بأن بعض أصحاب المذاهب ممن التزم بما ورد في القرآن من أن الإسلام هو أخر الأديان السماوية وأن محمدا هو آخر الأنبياء الكتابيين، أصر على إمكانية وضرورة الاصلاح والتجديد الفكري والاجتهاد في الفكر والممارسة. وهو ما وجدناه في جملة من أفكار وممارسات المعتزلة والقرامطة وعند بعض فرق المذهب الشيعي وعند الحنفية أيضاً.

وعلى أرضية الدين الإسلامي والتوحيد والسنة النبوية نشأت مدرستان متميزتان في مجتمعات الدولة الأموية ومن ثم في مجتمعات الدولة العباسية، وأعني بهما مدرسة الرأي أو أهل العقل، التي كان موطنها البصرة والكوفة أو العراق عموما، ومدرسة الحديث أو أهل النقل، التي كان موطنها الحجاز والشام. ولا يعني هذا غياب الاستثناءات بشأن وجود أفكار وأتباع ونشاط من المدرستين في كل من العراق أو الحجاز والشام. كتب الإمام الشهرستاني في "الملل والنحل" تحت باب أصناف المجتهدين يقول: ."، المجتهدون من أئمة الأمة: محصورون في صنفين" لا يعدوان إلى ثالث: أصحاب الحديث، وأصحاب الرأي. أصحاب الحديث وهم: أهل الحجاز" هم: أصحاب مالك بن أنس، وأصحاب محمد بن إدريس الشافعي، وأصحاب سفيان الثوري، وأصحاب أحمد بن حنبل، وأصحاب داود بن علي بن محمد الأصفهاني، وإنما سموا: أصحاب الحديث" لأن عنايتهم: بتحصيل الأحاديث، ونقل الأخبار، وبناء الأحكام على النصوص" ولا يرجعون إلى القياس–الجلي والخفي– ما وجدوا: خبراً أو أثراً" وقد قال الشافعي: إذا وجدتم لي مذهباً، ووجدتم خبراً على خلاف مذهبي" فاعلموا أن مذهبي: ذلك الخبر.... أصحاب الرأي وهم: أهل العراق" هم: أصحاب أبي حنيفة النعمان بن ثابت ... وإنما سموا: أصحاب الرأي" لأن أكثر عنايتهم: بتحصيل وجه القياس، والمعنى المستنبط من الأحكام، وبناء الحوادث عليها" وربما يقدمون

القياس الجلي على آحاد الأخبار. وقد قال أبو حنيفة: علمنا هذا رأي، وهو أحسن ما قدرنا عليه: فمن قدر على غير ذلك فله ما رأى، ولنا ما رأينا"[١٧٩].

وفي هذا التقسيم الأساسي ذاته تعبير عن حقيقة مهمة جدا هي أن كل العراق بحدوده الراهنة كان قبل ذاك مهدا للحضارات والتطور الفكري ومركزا أو موقعا مهما للاحتكاك بين الآراميين والفرس والكرد والعرب وشعوب كثيرة اخرى، في حين كان الحجاز بعيدا نسبيا عن ذلك، وبالتالي بقى مشدودا للقرآن وأحاديث الرسول والنقل منهما أكثر منه أعتمادا على العقل الإنساني أو الثقة بقدرته على التفكير المستقل. ولكن هذه الحقيقة لم تستمر طويلا، إذ اختلفت المدارس في العراق أيضا، منها مثلا التمايز الكبير الذي تبلور وتجلى بين فكر وممارسات مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، أو مدرسة بغداد الفكرية واللغوية، وكذا الحال بالنسبة إلى الشام، ولكنها كانت تسير على خط عقلي عام، وهو ما كان يجمعها .

وفي البصرة لعبت شخصية حسن البصري الدينية وزهده المتميز دورا كبيرا في نشر افكار مدرسة الرأي التي كانت في تعارض شديد مع طبيعة وسلوكية الحكم الأموي في الشام والحكم العباسي في بغداد فيما بعد. وكان على رأس مدرسة النقل أو الحديث الإمام مالك بن أَنَس ومن بعده احمد بن حنبل ومن ثم أبوحامد الغزالي. ومن مدرسة الرأي، من أصحاب حسن البصري وتلامذته من امثال واصل بن عطاء، نشأت مدرسة المعتزلة العقلية. ومن مدرسة الحديث نشأت المدرسة الجبرية وعلى رأسها غيلان الدمشقي. لقد كانت الخلافات بين هاتين المدرستين لا تدور حول قضايا دينية بحتة فحسب، بل ارتبطت بصورة عضوية بالموضوعات الدينية ذات الخلفية السياسية والاجتماعية والحياة اليومية لذلك العهد، بموضوع السلطة والواقع الاقتصادي والاجتماعي للناس، موضوع الغنى والفقر، والعلاقات بين السلطة والناس وفي ما بين الناس، إضافة إلى علاقة الإنسان بالله وعلاقة السلطة به.

---

١٧٩ الشهرستاني. الملل والنحل. مصدر سابق. ص ١٨٧/١٨٨.

وتطورت هاتان المدرستان بأتجاهين متعارضين رغم ما بينهما من نقاط اتفاق حول الله والتوحيد. فأحداهما اتخذت من العقل أساسا وسبيلا لفهم تصرفات البشر باعتبارهم مسؤولين عن أعمالهم، إذ أن القرارات التي يتخذونها هي بمحض إرادتهم إذ أنهم ليسوا أمام خيار واحد، ومن هنا تأتي عندهم "حكمة الباري" في الثواب والعقاب، وإلا لانتفت ضرورة ذلك إن كان كل شئ وكل قرار هو من صنع وإرادة الله، حيث يكون العقل قد عطل وعندها لا يكون الإنسان مسؤولا عن قراراته وتصرفاته بأي حال من الأحوال. إن هذا الاتجاه في التفكير والممارسة لأهل الرأي الذين لا يقولون بالجبرية أطلق عليهم فيما بعد بالقدرية، إذ كانو يرفضون القول بقدر الإنسان الذي لا مناص منه، أو المعتزلة أو اهل التوحيد أو أهل العدل أو أصحاب المنزلة بين المنزلتين الذين اعتمدوا الأصول الخمسة التالية أساسا في موقفهم الإيماني والفكري: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكانت هناك ثلاثة منطلقات فكرية أساسية لمثل هذا الموقف المعرفي يمكن تلخيصها في الآتي:

١. النظر العقلي للأمور وما ينشأ عن ذلك من استقلال نسبي للفكر وانعكاسه أو تعبيره النسبي عن الواقع القائم واعتبار المعرفة مكتسبة.

٢. خلق القرآن وما ينشأ عن ذلك من إمكانية في الاجتهاد العقلي إرتباطا بالظرفين المكاني والزماني.

٣. ومن ثم فكرة السببية أو المعاني والأغراض.

أعطى المعتزلة، عبر علم الكلام والمنطق، الدفق الأول والضروري صوب الفكر الفلسفي العربي الجديد الذي يرتبط عضويا بواقع العراق وحاجاته الفكرية والسياسية حينذاك والمتأثر بالفلسفات التي عرفها ذلك العصر في مناطق أخرى من العالم، التي كانت على احتكاك مباشر أو غير مباشر بالعراق، وخاصة اليونان وفارس والهند. في حين سلب أو عطّل أصحاب مدرسة الحديث الإنسان عمليا عقله وإرادته وحولوه إلى أداة يتحرك بإرادة الله وقدرته، فهو مجبر غير مخير. ومن هنا جاءت تسميتها بالجبرية، رغم وجود تمايز بين

الجبرية المغالية أو الخالصة والجبرية المعتدلة أو الوسطية. وقد كانت هذه المدرسة ذات تأثير فكري وسياسيي كبيرين في العهدين الأموي والعباسي بسبب تبريرهما لسياسات الخلفاء والولاة، باعتبارها قدرا لا حياد عنه ولا خيار فيه ولا قدرة على ردّه أو تغييره، إذ إنها من إرادة الله. والفترة الوحيدة التي تمكن المعتزلة من الوصول إلى المناصب الرفيعة المؤثرة في فكر وسياسة الدولة كانت في عهد كل من المأمون والمعتصم والواثق حيث التزم هؤلاء الخلفاء الثلاثة فكر المعتزلة. وفي هذه الفترة لم يحسن المعتزلة استخدام موقعهم الجديد والتدليل على عقلانيتهم ووعيهم للواقع من خلال ممارستهم سياسة عقلية واعية وعادلة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر من أجل نشر دعوتهم الفكرية، بل مارسوا العنف والإرهاب والظلم ضد أصحاب الرأي الأخر، وبشكل خاص ضد الحنابلة الذين كانوا يمارسون سياسة فرض أرائهم على الآخرين. وكان هذا التصرف خطأً فادحاً ارتكبته جماعة المعتزلة، ولكنه لم يتركها، إذ بقي يلاحق هذه الجماعة فيما بعد، وتسبب في مطاردتها ومحاربتها ابتداء من عهد المتوكل العباسي وعلى أيدي الحنابلة.

ومع أن المعتزلة كانوا موحدين في الموقف من الأصول الخمسة، فأنهم كانوا على تباين في الكثير من التفاصيل في فهم او تفسير تلك المبادئ وهو تعبير عن حيوية ذلك الفكر العقلي وعن ارتباطه بالواقع وبحاجات الناس حينذاك، وبقدرته على الاختلاف والتنوع بالارتباط مع التغيرات التي يفرضها الواقع المتغير.

وتعرض العديد من شخصيات حركة المعتزلة لإجؤاءات ظالمة وتعذيب جسدي ونفسي وموت أيضاً من جانب الحكام المستبدين لأنهم رفضوا الظلم والفساد ووتصدوا له ودعوا للعدل والسلام مع النفس. يشير حسين مروة إلى أن الاتجاه السلفي المتطرف قد اتخذ موقف العداء لمنطق أرسطو وفلسفته من منطلق ديني واجتماعي، وحارب أو ساند بقوة مناهضة المعتزلة ابتداء من حكم الخليفة العباسي المتوكل، اذ كتب يقول: "وإذا كانت موجة العداء للمنطق الأرسطي والفلسفة بدأت تظهر بعد وصول الخليفة العباسي المتوكل إلى مركز السلطة (٢٣٢ هجرية /٨٤٦ م) عبر اضطهاد المعتزلة ومذهب الاعتزال، فأن

الموجة الكبرى من العداء للفكر الفلسفي والمنطق ظهرت مع الحملة الإرهابية الفكرية التي أثارها علماء الكلام الأشاعرة، مسلحين بأسلوب المنطق ذاته (ولكن بوجهه الشكلي الصرف، الجامد، الميت) والتي كان أشهر علماء الأشعرية وأعظمهم تأثيرا في الرأي العام : أبو حامد الغزالي (١٠٥٩-١١١١م) هو حامل رايتها، وظل فكره يرهب الفلسفة والفلاسفة مدى أجيال لاحقة. وشمل إرهابه الفكري والسياسي كل قطر يتحرك فيه نبض للفكر العربي – الإسلامي، في المشرق والمغرب على السواء"[١٨٠]. ولا بد من الإشارة إلى أن حملة هذا الفكر ما زالوا يسلطون سيف إرهابهم على الناس وعلى الحرية الفكرية في الدين حتى يومنا هذا، وأن جاء تحت تسميات أو عباءات وعمائم أخرى. ومن يتابع تطور هذا المذهب خلال القرون اللاحقة حتى يومنا هذا سيجد أنه أفرز الكثير من الاتجاهات المذهبية المتطرفة المغالية في تزمتها وعدائها للأديان والمذاهب الأخرى وتكفر الآخرين وترفض العيش معهم وتريد التخلص منهم بحد السيف. إن جماعة بن لادن والظواهري والزرقاوي وأنصار الإسلام الكرد أو العرب هم من الأجيال الجديدة لأولئك المتطرفين من قوى الإسلام السياسي القديمة.

كان الحنابلة من أتباع أحمد بن حنبل أكثر الفرق الإسلامية محافظة وتشدداً وممارسة للعنف من أجل الوصول إلى غاياتهم، كما اعتادوا على اتهام كل مخالف لهم في الرأي، وخاصة المعتزلة وكل المدارس الباطنية، بالخروج عن القرآن وسنة الرسول أو بالزندقة والكفر، حتى اتسعت قاعدة وقائمة المتهمين بالكفر لتشمل، وفق قناعات الحنابلة، أغلب الفرق ذات الاتجاهات الكلامية والفلسفية وكل الذين يتحدثون عن "خلق القرآن" ومن يشتم أحد صحابة الرسول أو من يشكك أو يتحدث عن أحمد بن حنبل بالسوء. وكان عداؤهم للفلسفة والمنطق شديدين يبرزان في كتابات الكثير منهم وفي تصرفاتهم إزاء الفرق الأخرى في الإسلام وفي موقفهم المناهض للعلم والفلسفة. كتب ابن رجب الحنبلي، عند كلامه عن احد العلماء، معتبراً إياه ينشغل بعلوم تندرج ضمن العلوم الرديئة التي يفترض أن يكف

١٨٠ مروة، حسين. النزعات الفكرية في الإسلام. الجزء الأول. دار الفارابي. بيروت. ١٩. ص ٩٠٤/٩٠٥.

عنها الإنسان، يقول: "وكان أديبا كيِّسا مطبوعا، عارفا بالفلسفة والمنطق والتنجيم وغير ذلك من العلوم الرديئة"[١٨١]. وساهم هؤلاء بتأليب السلطة على المفكرين ودفعهم إلى حرق كتبهم وأخذ التزامات من الوراقين بعدم استنساخ كتب تبحث في الفلسفة والمنطق. فهذا أبوحامد الغزالي يوصي أتباعه والدولة قبل كل شيء بقوله: "هذه آفة عظيمة لأجلها يجب زجر كل من يخوض في تلك العلوم، فأنها وأن لم تتعلق بأمر الدين، ولكن لما كانت من مبادئ العلوم، يسري إليهم شرهم وشؤمهم، فقلَّ من يخوض فيه إلاَّ وينخلع من الدين وينحلّ رأسه لجام التقوى"[١٨٢]. وفي هذا المقطع الصغير يتبين مدى عداء الغزالي للعلم والعلماء، ومدى تشدده إزاء البحث في هذه الأمور أو الحديث عنها وخشيته منها، إذ إنها، كما كان يرى، تبعد الناس عن دينهم وربهم. ثم جاء أبن الصلاح الشهرزوري بفتواه المعروفة حيث قال: "إنّ الفلسفة أسّ السفه والانحلال ومادّة الحيرة والضلال ومثار الزيغ والزندقة.."[١٨٣]. وعليه جرى تحريم البحث بالمنطق والحديث عنه وانتشرت العبارة الشهيرة التي تقول "من تمنطق تزندق"، مؤكدا رأي الشهرزوري القائل: ."وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة، ومدخل الشر شر"[١٨٤]. وانتهى الأمر بأبي الصلاح الشهرزوري إلى "تحبيذ الضرب على أيدي المشتغلين بهما، داعيا إلى اضطهادهم في كل شيء حتى قطع أسباب العيش عنهم وسلبهم حياتهم. واستكمل هذه المجموعة من العلماء المحافظين أبن تيمية الذي حرم قراءة كتب الفلاسفة والمناطقة ودعا بأن ليس من دواء لعلم الفلسفة "وعلمائها القائمين بها، علما وعملا، إلا التحريق والإعدام من الوجود" [١٨٥].

---

١٨١ تاريخ الفلسفة العربية ج ٢. ص ٣٩.

١٨٢ نفس المصدر ص ٤١.

١٨٣ نفس المصدجر السابق. ص ٤١.

١٨٤ مروة، حسين. النزعات المادية في الإسلام. ج١. مصدر سابق. ص ٩٠٦.

١٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٩٠٦.

شن الحنابلة حربا لا هوادة فيها ضد كل القائلين بغير رأيهم. فهم ضد من لا يأخذ بكل نعوت وصفات الله، إذ أن نعوت وصفات الله بالنسبة لهم ليست مسألة مجازية بل حقيقة ثابتة وملزمة، كما أنهم ضد من يقول بخلق القرآن، إذ أن كلمة الله غير مخلوقة. وعليه فأن من يقول بعكس ذلك فهو كافر وزنديق يجب هدر دمه.[١٨٦] وكانت حصيلة هذه المواقف السلفية الجامدة والمتشددة تكريس وتشديد الصراع بين الفرق الإسلامية واستخدام المنابر في الجوامع لشتم المعتزلة وغيرهم.[١٨٧] وحصد الحنابلة ثمار مرة لما زرعوه من تعصب وتشدد في الدين بعد أن وصل المأمون إلى الخلافة وقرّب الشيعة منه أولاً، ثم تبنى رأي المعتزلة. وفي عهد المأمون بدأت محنة خلق القرآن، إذ بدأ بتوجيه سؤال مباشر والتحقيق مع أصحاب الرأي والولاة والقضاة وقادة الجيش حول الموقف من خلق القرآن. فمن الولاة والقضاة وغيرهم من كان مع مقولة خلق القرآن، ومنهم من كان ضد هذا القول، وبالتالي خسر الكثير من الناس مواقعهم وعملهم أو حتى رؤوسهم بسبب موقفهم ضد مقولة خلق القرآن. وحاول كل طرف وفي كل فترة أن يستخدم السلطة للدعاية لمذهبه وفرضه على الناس. وفي هذا تأكيد على الخطر الذي كان وما يزال يهدد حرية الفكر والاجتهاد عموما، بما فيه الفكر الديني، من ارتباطه بالسلطة، أو التزام السلطة لهذا المذهب أو ذاك، أو لهذا الدين أو ذاك أساساً، رغم أن العباسيين، كما هو الحال بالنسبة للأمويين قد فصلوا بين الدين والدولة في الممارسة العملية، ولكنهم كانوا يستخدمون الدين لمصالحهم وكأداة لمكافحة الآخرين الذي يختلفون معهم في الرأي والاجتهاد. والغريب في الأمر أن أئمة الحنابلة اعتبروا الترحم على الحلاج جريمة لا تغتفر، وهو الإنسان الذي مات بسبب فكره ومواقفه الصوفية.

---

١٨٦ قارن: سعادة، صفية. مصدر سابق. ص ٧٦.

١٨٧ نفس المصدر، ص ٧٧/٧٦.

ولم يكتف أحمد بن حنبل بمقاطعة المناظرات الفقهية التي كانت تعقد في زمن المأمون فحسب، وكان قبل ذلك قد حرمها أبو بكر الشافعي الأشعري أيضاً، بل حرم عليهم علم الكلام، وبالتالي كان يصعب عليهم خوض السجال الفكري والتحري عن حلول للمشكلات والأسئلة التي يطرحها العصر. لقد كان الحنابلة يغرفون من القرآن والسنة فقط، ولا يجدون حلولاً للمشكلات التي لم يعالجها القرآن أو لم تتطرق إليها السنة النبوية. وأدى هذا الموقف الجامد للحنابلة إلى اعتبار أئمتهم من غير الفقهاء في الدين. وقد أثار هذا الموقف حفيظة الحنابلة حيث ورد على لسان أبو الوفاء علي بن عقيل، وهو من الحنابلة البارزين، ما يلي:

"عجيب ما تسمعه عن هؤلاء الأحداث، أنهم يقولون: أحمد ليس بفقيه، لكنه محدّث! وهذا غاية الجهل، لأنه قد خرج عنه اختيارات بناها على الأحاديث، بناء لا يعرفه أكثرهم، وخرج عنه دقيق الفقه ما ليس نراه لأحد منهم، وانفرد بما سلموه من الحفظ وشاركهم، وربما زاد على كبارهم. ومن دقيق ما خرج عنه أنه اختلفت الرواية عنه في قسمة الدين، إذا كان في ذمة أثنين، ولم تختلف في نفي صحة القسمة إذا كان في ذمة واحد، وكأن المعنى فيه، إنه إذا كان في ذمة لا تتأتى قسمته، لأن الملتزم له واحد، وليس لمن له الدين من الشريكين إلا حق المطالبة بحق الاشتراك، ولا يكون له إلا ذلك، فكيف يتأتى الانقسام؟ وليس كذلك إذا كان على الأثنين، لأنه لا يمكن أن ينفرد أحد الشريكين المستحقين للدين بما في ذمة أحد الأثنين المستحق عليهما الدين فتصح القسمة"[١٨٨].

ونشب صراع بين الحنابلة والخليفة المأمون ومن بعده المعتصم والواثق، إذ حاول الحنابلة تأليب المجتمع البغدادي بشكل خاص ضد هؤلاء الخلفاء وضد المعتزلة والشيعة في آن واحد، ونجحوا في ذلك كثيرا، وبدأوا في عهد الواثق بتنظيم حركة سياسية دينية

---

١٨٨ الخيون، رشيد د. الحنابلة ببغداد ١-٢. في مجلة "الثقافة الجديدة." العدد ٢٩٩/ آذار-نيسان ٢٠٠١. ص ٧٧.

تهدف إلى الهيمنة على الخلافة. وتشير المعلومات المتوفرة عن تلك الفترة إلى أن أحمد بن نصر قام بضم جماعة من القواد العسكريين إلى دعوته ساعياً للسيطرة على دار الخلافة. إلا أن أمر محاولته قد افتضح "قبل ساعة الصفر بليلة واحدة، فاعتقل قادة الحركة وطوردوا، ووجد في منزل أحدهم علمان أخضران فيهما حمرة"[١٨٩]. وبعد مجيء المتوكل للخلافة لم يتعظ الحنابلة بموجة القمع التي شملتهم ويكفوا عن قمع أصحاب الرأي والمذهب الآخر، بل اعتبروا تحول الخليفة المتوكل عن الرأي المعتزلي بمثابة انتصار لهم وعليهم أن يستفيدوا منه لإنزال أقسى العقاب بالآخرين.

تبنى المتوكل (٢٣٢-٢٤٧ هجرية) رأي الحنابلة، "فعاد عن القول بخلق القرآن، وأظهر السنة، ونهى عن الجدال في القرآن، ورفع المحنة، وأمر المحدثين أن يجلسوا للناس، فخرج المحدثون من الحنابلة حتى قيل: إن أبا بكر بن شيبة حدّث في جامع الرصافة، فاجتمع إليه ثلاثين ألف نفس، وجلس أخوه عثمان في جامع المنصور فاجتمع إليه نحو ذلك العدد"[١٩٠]. وعاد الحنابلة في عهد المتوكل إلى اضطهاد وملاحقة مخالفيهم بالرأي والمذهب، إذ بدأت محنة الآخرين ومعاقبة أو ملاحقة من تبنى الرأي القائل بخلق القرآن أو المذاهب الأخرى. يشير الدكتور فهمي سعد في كتابه "العامة في بغداد" إلى هذه الحقيقة بقوله: "وفي سنة ٣٢٧ هجرية خرج جماعة من أهل بغداد لزيارة قبر الحسين في الحائر، فخرج الحنابلة عليهم ونالوا منهم، ووقعت فتنة بين الحنابلة وبين أهل سوقي الضرابين والنحاسين، وهبّ قائد شرطة بغداد يطارد الحنابلة فقتل منهم وجرح جماعة وأحرق منازلهم، وقبض على جماعة أخرى وضربهم بالسياط، وكبست دار البربهاري فاستتر وقتل الدلاء صاحب

---

١٨٩ سعد، فهمي د. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٤٦٨.

١٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤٦٨.

البربهاري وصلب على الجسر، ونودي بالحنابلة بألا يتعرضوا لمن يريد الزيارة، وإلا نالوا عقابهم"[١٩١].

ويفترض أن نشير أخيرا إلى أن بين الحنابلة والغزالي اختلافات غير قليلة، رغم اتفاقهما في الكثير من الأمور، ومنها رفضهم المشترك للفلسفة والمنطق أو العلوم المختلفة، إذ أن بعض الحنابلة، كان يأخذ على الغزالي نزعته التصوفية[١٩٢]. كان أبو حامد الغزالي من أتباع مذهب الأشعري والشافعي. وكان من أشد المحاربين للاتجاهات العقلية في الإسلام والمتصدين لها قولا وفعلا. واعتبر جميع الباطنيين من العقليين ملاحدة وشن حملة شعواء ضدهم في الكثير من كتبه، ومنها كتاب "فضائح الباطنية" وقدم العديد من الفتاوى المتشددة حينذاك، مع مواقفه المتزمتة جدا والخالية من أي تسامح مع الفكر الآخر والرأي الآخر المخالف لرأيه في هذا الصدد، وخاصة في تكفير الكثير من الناس المسلمين بسبب تبنيهم لبعض الأفكار العقلية التي تستحق التفكير والاجتهاد والاختلاف. وفي هذا التقى مع الحنابلة على نحو خاص.

والجدير بالإشارة إلى أن أتباع مختل المذاهب الإسلامية لم يتعضوا بدروس الماضي منذ بدء نشوء المذاهب حتى الوقت الحاضر والتي تؤكد بأن من حق الناس اعتناق أي دين شاءوا أ و أي مذهب فضلوا، فهم أحرار في ذلك، وعلى الجميع الالتزام بمبدأ الاعتراف بالآخر والاحترام المتبادل، إذ أنه الدرب الوحيد السليم للتعايش الودي والتسامح في ما بين البشر.

وفي عراق العصر العباسي انتعشت حركة الزهد ومن ثم حركة التصوف، وهي استمرار وتطور لموقف المؤمنين الزُّهاد منذ العهد الأموي. ومن بين مجموعات الزهاد في العراق نشأت حركة المعتزلة والحركة الصوفية. ولم يكن الدين وحده، كما يشير بحق الدكتور حسين مروة، السبب وراء بروز حركة الزهد والتصوف في العراق. فالزهد بمفهومه العام كان

---

١٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٤٧١.

١٩٢ تاريخ الفلسفة العربية، ج ٢.، ص ٣٣٦/٣٣٧.

ظاهرة عرفها العراق قبل ذاك وفي عهود سابقة، كما أنها ارتبطت بالدين المسيحي وبالمسيحيين الذين اتخذوا من الأديرة أماكن للزهد والتفرغ للعبادة. كما أنها كانت منتشرة في صفوف اليهود، وخاصة يهود كردستان، إضافة إلى مسلمي كردستان والأيزيدية. فعوامل الزهد ومن ثم حركة التصوف في العراق قد ارتبطت وانبثقت عن الواقع الاجتماعي والسياسي والديني الذي ساد العراق حينذاك والمشكلات التي كانت تواجه الناس، ولكنها لم تكن مقطوعة الجذور الفكرية والاجتماعية عن تاريخ وتقاليد الزهد السابقة في هذا البلد الذي عرف العديد من الشعوب والثقافات والحضارات والأديان والتقاليد العديدة والأوضاع السياسية المتقلبة والعاصفة، إضافة إلى الحروب والكوارث الطبيعية، وهي كلها تعتبر من العوامل التي تساهم في تحريك الناس ودفعهم إلى الزهد والتعبد والتصوف من جهة، وإلى التطرف الفكري والسياسي من جهة أخرى. كما إن التصوف لم يقتصر على أصحاب العقل والرأي، بل مارس التصوف أيضا أصحاب النقل والحديث أيضاً، ومنهم أبو حامد الغزالي في العقد الأخير من عمره على نحو خاص. وقد التبس عليه الأمر في آخر حياته حتى اعتبر أن ملكة النبوة فوق ملكة العقل، في حين كان قبل ذاك قد أعتبر ملكة العقل أعلى الملكات[١٩٣]. وكان بعض الكهنة في المعابد العراقية القديمة في العهود البابلية يمارسون التصوف والزهد التصوفي أيضا. ويعتبر التصوف في العهد العباسي حركة فكرية-اجتماعية-سياسية ذات خلفية دينية ورؤية فلسفية ومضامين إنسانية تمردية أو احتجاجية معارضة باتجاهات إيجابية وسلبية في آن واحد. وكانت وراء هذه الحركة ثلاثة عوامل متميزة:

- رفض المتصوفة لواقع الظلم والجور والفساد الحكومي وغياب العدالة الاجتماعية، وهي ظواهر تفشت في الدولة العباسية، كما كانت متفشية قبل ذاك في الدولة الأموية وعلى نطاق واسع.
- شعور الكثير من المتصوفة بالعجز عن القيام بأعمال يكون من شأنها إيقاف تلك الظواهر السيئة في الدولة العباسية ودفع الضرر عن المجتمع. وينتج عن الشعور بالعجز عن مقاومة التيار الجارف، وعن إحباط داخلي وشعور بالخيبة ورغبة في الابتعاد والعزلة عن

١٩٣بدوي، عبد الرحمن د. مؤلفات الغزالي. ط ٢. وكالة المطبوعات . الكويت. ١٩٧٧. ص ١١.

المجتمع وعن الحياة العامة والمسؤولين والغور في أعماق الذات والهروب صوب الله لطلب العون والنجدة منه والالتصاق به والتوحد فيه أو معه.

- إن هذين العاملين، ومن خلال رؤية فلسفية مثالية ميتافيزيقية، قادا هؤلاء الناس إلى التحري عن درب يعوضهم عما هم فيه من محنة، إنها كانت محنة الفكر أو العقل والضمير. فكان الزهد بمفهومه العام والتصوف بمضمونه الفلسفي هو البديل وهو الطريق للولوج إلى باطن الإنسان والتفتيش عن تفسير عقلي أو التحري عن تلك الأسباب التي تضع الإنسان أمام تلك الظواهر، ثم التحري عن ذات الله، أي الغوص في العبادة ومجاهدة النفس في التغلب على حاجات الجسد ورغبات النفس ومحاولة الاستزادة من فيض جود الله.

والتصوف في ضوء ذلك كانت له ثلاثة أبعاد أساسية متشابكة في ما بينها[١٩٤]، وهي:

- البعد الأول أخلاقي يرفض الظلم والجور والفساد ويدعو إلى الخير والعدل بين الناس وإلى الأستقامة والنزاهة ويستند إلى أرضية دينية عامة وليست خاصة، أي أنه مشترك بين الأديان.

- والبعد الثاني اجتماعي – سياسي يتخذ من موقف المعارضة الفكرية والسياسية الإيجابية والسلبية ومن النظام القائم وطريقة وأسلوب الحكم أساسا في الدعوة إلى الاتجاه التصوفي، إنه احتجاج سلبي أحيانا وإيجابي أحيانا أخرى ضد الواقع القائم.

- والبعد الثالث ينطلق من رؤية فلسفية للأمور تسعى للوصول إلى المعرفة، إلى معرفة الله عن طريق الكشف أو المشاهدة.

وتجسد صيغة التصوف الديني هذه إيمانا يقينيا مطلقا من جانب المتصوفة بالله وحب الله يصل بالمتصوف إلى حد تصور رؤيته له أو رؤية الله من خلال رؤية ذاته، وهي تتضمن في الوقت نفسه محاولة جادة لمعرفة النفس أو لذات المتصوف. وأورد أدم ميتز في كتابه "الحضارة الإسلامية" ما روي لعلي بن الموفق (المتوفى عام ٢٦٥ هجرية /٨٧٨ م)

---

١٩٤ من الجدير بالإشارة إلى أن ليس جميع المتصوفة كانوا يمتلكون هذه الخصائص الثلاث، إذ كان بعضهم يكره الفلسفة ويراها فسادا ما بعده فساد، وكفرا ما بعده كفر، ومدخلا للسقوط في الإلحاد. ومن يتتبع الغزالي سيجد هذه الحقيقة، رغم أن الغالبية العظمى من المتصوفة يمتلكون هذا الحس والخيال والرؤية الفلسفية، بغض النظر عن الوجهة العامة لتلك الفلسفة أو الرؤية.

من دعاء لا يتماشى في صميمه مع ظاهر الإسلام، وهو قوله. "اللهم إن كنت تعلم أني أعبدك خوفا من نارك فعذبني بها، وأن كنت تعلم أني أعبدك حبا مني لجنتك فأحرمنيها، وأن كنت تعلم أني أعبدك حبا مني لك وشوقا إلى وجهك الكريم، فأبحنيه وأفعل بي ما شئت"[١٩٥].

والتصوف يجسد في الوقت نفسه محاولة لمجاهدة النفس، والتخفف من حاجات الجسد، وكبت الرغبات باعتباره طريقا للوصول إلى المعرفة، أي إلى معرفة الله أو الذات. وهذه المعرفة تأتي من وجهين هما: "من عين الجود، وبذل المجهود." وكان المتصوفة في رؤيتهم الفلسفية والروحية يعبرون عن موقفهم من مفهوم ومضمون الحياة الدنيا والآخرة، وموقفهم من الله وعلاقة الإنسان به وببقية العباد وبالمجتمع وعلاقة كل ذلك بالسلطة. وكان للمتصوفة اتجاه عقلي يستند إلى رؤية مزدوجة للأمور: رؤية ظاهرية وأخرى باطنية. وسمحت لهم هذه الرؤية التشخيصية، التي تنطلق من آيات واردة في القرآن، إلى القول بمبدأ التأويل والذي يتضمن التفسير والأجتهاد وفق الرؤية الذاتية للمتصوفة ووفق الظروف المكانية والزمانية التي يوجد فيها المتصوفة. وهو أمر بالغ الأهمية ويفسح في المجال رؤية غير جامدة للأمور أو للنصوص الواردة في القرآن أو في السنة المحمدية. ومن هنا جاء قولهم "سقوط الشريعة إذا كشفت الحقيقة"، إذ أن الحقيقة المكتشفة تلغي الشريعة القديمة التي كان معمولا بها حتى ذلك الحين وتحل محلها الشريعة الجديدة أو المواقف المتجددة إزاء القضايا التي تواجه الإنسان كفرد أو المجتمع بشكل عام، وبمعنى آخر أن القضية مرتبطة بالزمان والمكان، أي بالتحولات التي تجري عبر الزمان والتغير في المكان. وهذا يعني بالتحديد أن الشريعة الإسلامية على تعددها، بسبب ارتباطها بالمذاهب المختلفة، ليست نصوصاً ثابتة وجامدة، بل يمكن تغييرها أو التباين معها وتكييفها للتغيرات الطارئة على الأرضية التي وضعت بسببها والزمان والمكان اللذين حددا

---

١٩٥ ميتز، أدم. الحضارة الإسلامية. مصدر سابق. ص ٤٧١.

مضمونها. ومثل هذا الوقف لا ينسجم مع السلفيين الأصوليين المتزمتين أو المحافظين الجامدين. والجوانب البارزة والمهمة في حركة التصوف في العهد العباسي، التي انطلقت من مواقف مناهضة لسياسات العباسيين حينذاك، تجلت في أهتمامها الملموس بالإنسان وعلاقته بالله وبالسلطة، فأكدت ما يلي:

- أن الإنسان لا يحتاج إلى وسيط بينه وبين الله، فهو قادر أن يرى الله ووسيطه قلبه. فالإنسان قادر على الفناء في الرب أو الاتحاد والتطابق معه بمعنى الحلول. وكان هذا الموقف يلغي عمليا دور الوسيط، سواء الخليفة، باعتباره حاكما ظالما وفاسدا، أم رجال ورجال الدين باعتبارهم مساندين له وعاملين معه وساكتين عن مفاسده. وكان هذا الرأي مرفوضا من جانب الحاكم أو الخليفة باعتبار الأخير "ظل الله على الأرض وخليفة محمد على المسلمين." ويبدو هنا مفيدا، في سبيل التعرف على التفاعل الفكري بين المسلمين والمسيحيين، عقد مقارنة بين اتجاهات الفكر الغنوصية أو الأدرية التي كانت تبحث عن الحقيقة الإلهية التي ."..تنتج عن تجربة موحدة تمكن الإنسان من الوصول إلى الله ومن الاتحاد به أتحادا حقيقيا"[١٩٦]. وكان هذا الاتجاه يلغي دور رجال الدين، إذ أن الله لا يحتاج إلى وسيط بينه وبين الناس، إذ أن علاقته بالناس مباشرة ويومية. فهو موجود في كل مكان وفي كل لحظة، وعلى الإنسان أن يكتشف ذلك بنفسه وليس من خلال آخرين.
- وعندما يبلغ الإنسان من العلم مداه يستطيع أن يتمتع بالإلهام الإلهي الذي يفيض على قلوب العارفين من ينبوع الجود الإلهي، وبالتالي فهو قادر على التأويل والتمتع برؤية الباطن من النصوص القرآنية ونصوص السنة والتي هي في حقيقة الأمر غير ظاهرها. وهنا يكون في مقدور المتصوفة أن يرفضوا تفسيرات الخلفاء ورجال الدين الرسميين للنصوص القرآنية ونصوص السنة، إذ أن ظاهر الشئ ليس باطنه، والعكس صحيح أيضا مع إمكانية التطابق بينهما.

---

١٩٦ تاريخ الفلسفة العربية، ج١، ص ١٠١.

إلا أن الجانب العقلي والحسي عند المتصوفة كان يغيب أو يفقد معناه في خضم التركيز على القلب والعاطفة. فالمتصوف عاشق أبدا، عاشق للذات الإلهية، ذائب فيها، وهي بالتالي ليست سوى ذاته، إنه عشق الذات، فذاته الإنسانية تذوب، وتتحد، وتحل بذات الله لتصبح ذاتا واحدة، إنها ذات الله، انها ذاته، وأنها ذات الحبيب. لنستمع هنا إلى رابعة العدوية ماذا تقول في حب الله:[١٩٧]

أحبك حبين، حب الهوىوحب لأنك أهل لذاكا

فأما الذي هو حب الهوى فشغلي بذكرك عمّن سواكا

وأما الذي أنت أهل له فكشفك للحجب حتى أراكا

فلا الحمد في ذا ولا ذاك لي ولكن لك الحمد في ذا وذاكا

وبرز بين المتصوفة عدد كبير من الشعراء الذين جسدوا رؤيتهم الفكرية الفلسفية في شعر صوفي بديع ورقيق ورفيع المستوى يجسد حبا ووجدا متميزا وخيالا خصبا وروحا فياضة وعذوبة جميلة وحيوية فائقة في التعبير المركب البالغ التعقيد والحمّال لأوجه متعددة لِما كان يجول في خاطر الإنسان ووعيه الديني الخاص عندما يكون هذا الإنسان غائرا في عزلته مولها في حب الله او في حب نفسه أو حب غيره، وحالما بأخرته ومعبرا عن إحباطاته الذاتية أيا كانت أسبابها ودوافعها. كما برز منهم على سبيل المثال لا الحصر شعراء مثل إبراهيم بن أدهم والبلخي ومعروف الكرخي والحارث بن أسد المحاسبي وذو النون المصري والسرقطي وأبو يزيد طيفور بن عيسى البسطامي وأبو حمزة الصوفي وأبو سعيد الخزاز والترمذي، ورابعة العدوية، اضافة إلى الشيخ الجليل الحلاج وغيرهم من المتصوفة.

---

١٩٧ شاخت، جوزيف وبوزورث، كليفورد. تراث الإسلام. الجزء الثاني. الطبعة الثالثة. الفصل الثامن. مصدر سابق. ص ٦٨.

وعانى الزهاد والمتصوفة صنوف العذاب على أيدي الخلفاء الأمويين والعباسيين بسبب زهدهم ورفضهم للظلم والفساد ونهب أموال العباد الموضوعة أمانة في أعناقهم وفي بيت المال. ويعتبر الحسين بن منصور الحلاج نموذجا متميزا للصوفي المؤمن والمناهض العنيد للظلم والفساد والمتحمل لصنوف التعذيب والقبول بالموت في سبيل ما كان يؤمن به. كما كان من المساندين لحركات المقاومة الفكرية والسياسية المناهضة للظلم والفساد والاستغلال، مثل حركة الزنج وحركة القرامطة[١٩٨]. كتب الدكتور فهمي عبد الرزاق سعد في كتابه الموسوم "العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع للهجرة" مقطعا مهما يعبر فيه عن حقيقة الحلاج وموقفه الفكري السمح ومشيرا إلى التهم التي وجهت له والتي كانت سببا في قتله ما يلي: "أتهم الحلاج أنه كان في دعوته معتزليا مع المعتزلة، وإماميا مع الإمامية وسنيا مع السنة. وإذ يتجه الظن إلى أن هذا من خداع الحلاج، إلا أننا نرى أن ذلك كان من عقيدة الحلاج وطريقته الدعائية. وتوضحه لنا رواية عبد الله بن طاهر الأزدي إذ قال: كنت أخاصم يهوديا في سوق بغداد وجرى على لفظي أن قلت له: يا كلب. وصادف مرور الحلاج فاستنكر ذلك، فاعتذرت إليه ثم قال: يا بني الأديان كلها لله، شغل بكل دين طائفة لا اختيارا فيهم بل اختيارا عليهم، وأعلم أن اليهودية والنصرانية والإسلام وغير ذلك من الأديان هي القاب مختلفة واسماء متغايرة والمقصود منها لا يتغير ولا يختلف، ثم أنشد شعرا في ذلك. وكان الحلاج يقول: ما تمذهبت بمذهب واحد من الأئمة جملة، وإنما أخذت من كل مذهب أصعبه وأشده"[١٩٩].

وعلى نفس الأرضية الفكرية والدينية المعارضة عرف المجتمع العباسي في العراق "إخوان الصفاء وخلان الوفاء" والرسائل الموسوعية التي كتبوها. وإذا كان الهروب من

---

١٩٨ مكارم، سامي. الحلاج في ما وراء المعنى والخط واللون. درا رياض الريس للكتب والنشر. لندن. ١٩٨٩. ص ٤٠/٤١.

١٩٩ سعد، فهمي عبد الرزاق د. العامة في بغدا في القرنين الثالث والرابع الهجريين. الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت. ١٩٨٣. ص ٣٣٤.

الواقع والغور في الزهد والعبادة من السمات المميزة للجماعات الصوفية في البصرة، فأن الأقتراب من الواقع والحياة الاجتماعية والتأثير فيها في سبيل تغييرها نحو الأحسن وإقامة المدينة الفاضلة كانت من السمات البارزة والمميزة لإخوان الصفاء ولمضمون الرسائل التي أعدوها ونشروها عبر الوراقين حينذاك. وإذا كان التصوف الذي اقترن بالاختلاء إلى النفس والابتعاد عن الدنيا قد تسبب باتخاذ موقف مناهض لهم من جانب الخليفة والولاة العباسيين، فأن دعوة إخوان الصفاء إلى مواجهة الواقع القائم وتغييره قد وضعتهم أمام أحد خيارين: إما الكشف عن أنفسهم، وبالتالي مواجهة عقاب السلطة الذي لا يرحم، وإما المغالاة بالتقية من خلال عدم الكشف عن أسماء محرري تلك الرسائل الذين جسدوا بدقة كبيرة أفكارهم واتجاهاتهم السياسية والاجتماعية والفلسفية، والتي تداخلت فيها الاتجاهات اللاهوتية بالمواقف الإنسانية والنزعات المادية بمعنى اقترانها بوعيهم للواقع القائم وعلاقتهم الحميمية بالناس. والخوف من الكشف عن الأسماء من قبل علماء يتسمون بذلك المستوى المتقدم من الفكر والوعي الاجتماعيين اللذين تبلورا في رسائلهم، يأتي بمثابة تأكيد إضافي على الظلم الذي كان يلحق بالناس المفكرين وأصحاب المذاهب المخالفة لمذهب وفكر السلطة والدين الرسمي. ورغم كل محاولات الوصول إلى حقيقة كاتبي تلك الرسائل، فأن العالم الإسلامي ما يزال في إطار التخمين بأسماء محرريها، فهي غنية بما تعالجه من قضايا فكرية وعملية، إذ أنها تجسد علاقة هذه الجماعة من المفكرين والسياسيين بالمجتمع وبعلوم ذاك الزمان وهموم الناس اليومية وطموحاتهم من جهة، "ولها معرفة (بأصناف العلم وانواع الصناعة)"، "وأنها تآلفت بالعِشرة، وتصافت بالصداقة، واجتمعت على القدس والطهارة والنصيحة. فوضعوا بينهم مذهبا .. وصنفوا خمسين رسالة في جميع اجزاء الفلسفة علميا وعمليا، وأفردوا فهرسا وسموه رسائل إخوان الصفاء، وكتموا فيه اسماءهم وبثوها في الوراقين، ووهبوها للناس..." [٢٠٠]، من جهة

٢٠٠ مروة، حسين، النزعات المادية في الإسلام. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٣٦٠.

اخرى. ونقلا عن أبي حيان التوحيدي فأن هذه الجماعة كانت في البصرة. والبصرة كانت حينذاك مركزا مهما للحركات والمذاهب الفكرية للمعتزلة والمتصوفة والأسماعيلية وغيرها، كما كانت مركزا متقدما للمعارضة السياسية.

كان إخوان الصفاء ينتمون إلى الفرق العقلية ذات الاتجاه التوحيدي والتأويلي للقرآن والسنة، والقائلة بامتلاك الإنسان الفرد للعقل القادر على التمييز بين الأشياء ودليله إلى المعرفة ورفض الوصاية أو فرض الشريعة عليه. فهم الذين قالوا ."... وجعل (الله) صورة الإنسان خليفته في أرضه لتدبير خلقه في العالم السفلي ليصير عند نقلته زينة للعالم العلوي. وجعل نفسه علامة بالقوة فعالة بالطبع، ولم يخله من الفوائد العقلية والتأييدات الإلهية، ليتوصل بذلك إلى معرفة جميع ما في هذا العالم"[٢٠١]. وإخوان الصفا لا يختلفون في ذلك عن المتصوفة أو الأسماعيلية مثلا. وقد أعطت هذه الجماعة اهتماما خاصا للعلم والحكمة العقلية وربطت بين الطرق العقلية والتجربة العملية وأكدت على أن البراهين ميزان العقول وبرزت بشكل واضح أهمية العمل، رغم أنها ابتعدت عن البحث في موضوع الله. فالله بالنسبة لها هو الذات والوجود في آن، فهو الواحد الموصوف بالجلالة والعظمة[٢٠٢]. ورفضت جماعة إخوان الصفاء فكر الجبريين القائل بالقضاء والقدر اللذين لا مرد لهما وفق ارادة الله. اذ لو كان الأمر كذلك لما حق لله محاسبة ومعاقبة المخطئين، إذ أنه يكون هو السبب وراء تلك الأخطاء باعتبارها ناجمة عن إرادته وقراره. ولها في تفسير القضاء والقدر والجنة والنار رأي آخر غير الرأي التقليدي لأهل الحديث والتفسير الحرفي لما جاء في القرآن من نصوص بهذا الخصوص. وهي اضافة إلى ذلك لا تعترف بوجود المعجزات.

ويؤكد إخوان الصفاء برسائلهم أنهم لا يرون اختلافا بين الأديان ولا يجدون ضيرا من الأختلاف في الأراء بل يعتبرون ذلك ظاهرة طبيعية حيث يقولون: " واعلم أن الناس

---

٢٠١ (غالب ص ٣٧)

٢٠٢ (غالب ص ٣٤ و٨٦)

مختلفون في آرائهم ومذاهبهم، كما هم مختلفون في صور أبدانهم وأخلاق نفوسهم وأعمالهم وصنائعهم"[٢٠٣]، كما كانوا ينصحون أتباعهم "بأن لا يعادوا علماً من العلوم أو يهجروا كتابا من الكتب، ولا يتعصبوا على مذهب من المذاهب لأن رأينا ومذهبنا يستغرق المذاهب كلها ويجمع العلوم جميعها"[٢٠٤].

وابدى إخوان الصفاء اهتماما بالغا بالرياضيات والفلك وعلم النجوم والمنطق، وكذلك في العلوم التطبيقية، أي بالصناعة وأصحاب الصنائع. يشير د. عبد العزيز الدوري بشكل مناسب إلى ان إخوان الصفاء يقدمون "أتم وصف للصنائع في القرن الرابع الهجري. ففي هذه الرسائل نجد الحرف مصنفة بأشكال مختلفة وفق اسس متعددة"[٢٠٥]. ويستنتج الدوري من العرض الوارد في الرسائل بهذا الشأن مسألتين مهمتين هما: المستوى الصناعي المتقدم والنطاق الواسع نسبيا للصناعات، كما يلقي ضوءا على الفكر الاقتصادي في تلك الفترة"[٢٠٦]. وإذا كان هذا صحيحاً، وهو كذلك، فأن من الصحيح القول أيضاً بأن هذه المجموعة من الناس تميزت بمستوى فكري وسياسي رفيعين تعبر عنهما وجهة معالجة الموضوعات.

ويبدو من مجمل رسائل إخوان الصفاء ان هذه الجماعة الموسوعية الواعية كانت تلتقي مع المعتزلة والإسماعيلية والمتصوفة في جملة من الاتجاهات الفكرية المهمة مثل التوحيد وخلق القرآن وعدم جمود الشريعة والتأويل الباطني للقرآن والتغيير الممكن للشرائع

---

٢٠٣ غالب، مصطفى د. إخوان الصفا. في سبيل موسوعة فلسفية ٢٠. منشورات دار ومكتبة الهلال. القاهرة. ص ١٠٦.

٢٠٤ – لويس، برنارد. أصول الإسماعيلية. ترجمة خليل أحمد جلو وجاسم محمد الرجب. دار الكتاب العربي. القاهرة. ١٩٤٧ ص٩٤–٩٧.

– سعد، فهمي عبد الرزاق. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٣٣٤.

٢٠٥ الدوري، عبد العزيز. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. مصدر سابق. ص ١١٤.

٢٠٦ المصدر السابق نفسه. ص ١١٥.

بالأرتباط مع التغيرات التي تطرأ على الواقع القائم. وأخذوا بعلم النجوم باعتباره طريقا لمعرفة المستقبل وتجنب المخاطر عند معرفة احتمال وقوعها. نقل حسين مروة النص التالي حول فوائد علم النجوم عن الرسائل: ."... واعلم يا أخي ان في معرفة علم النجوم فوائد كثيرة. منها، ان الإنسان إذا علم ما يكون من حادث في المستقبل، او كائن بعد أيام، امكنه ان يدفع عن نفسه بعضها، لا بأن يمنع ويدفع كونها، ولكن يتحرز منها، او يستعد لها، كما يفعل سائر الناس، ويستعدون لدفع برد الشتاء بجمع الدثار، ولحر الصيف بأخذ الكن[٢٠٧]، ولسني الغلاء بالأدخار، ولمواضع الفتن بالهرب منها والبعد عنها، وترك الأسفار عند المخاوف..."[٢٠٨]. ويبدو انهم كانوا على قناعة بعدم احتمال ظهور انبياء جدد بعد النبي محمد بالارتباط مع تغير الواقع والحاجة إلى الجديد في التشريع ووفق حركة الكواكب والنجوم.

ورغم صعوبة التعرف على كاتبي تلك الرسائل فأن محرريها بذلوا جهدا خاصا في أن تكون رسائلهم في معارضة الحكم العباسي غير مباشرة، رغم انها واضحة لمن يقرأها ويسعى إلى فهمها. إذ أنهم كانوا في موقف المعارض والرافض للحكم العباسي باعتباره نظام حكم ظالم وفاسد، ودعوا إلى إقامة البديل الذي يرونه مناسبا للمسلمين. كما أنهم كانو يدعون إلى إقامة المدينة الفاضلة باعتبارها دولة أهل الخير إذ قالوا في ذلك: "وينبغي لنا أيها الأخ بعد اجتماعنا على الشرائط التي تقدمت من صفوة الإخوان أن نتعاون ونجمع أجسادنا ونجعلها قوة واحدة، ونرتب تدبير نفوسنا تدبيرا واحدا، ونبني مدينة فاضلة روحانية، ويكون بناء هذه المدينة في مملكة صاحب الناموس الأكبر الذي يملك النفوس والأجساد... وينبغي أن يكون أهل هذه المدينة قوما أخيارا حكماء فضلاء مستبصرين بأمور النفوس وحالاتها وما يتبع ذلك من أمور الأجساد وحالاتها. وينبغي أن يكون لأهل

---

٢٠٧ وكلمة الكن تعني غطاء للوقاية من الشمس.

٢٠٨ مروة، حسين. النزعات المادية في الإسلام. مصدر سابق. ص ٤١٥/٤١٤.

المدينة سيرة جميلة كريمة حسنة يتعاملون بها فيما بينهم، وأن يكون لهم سيرة أخرى يعاملون بها أهل المدن الجائرة،..."[٢٠٩]، ويرون أن تكون البنية الاجتماعية لهذه المدينة قائمة على مراتب أربع: "إحداها، مرتبة أرباب الأركان الأربعة ذوي الصنايع. والثانية، مرتبة ذوي الرياسات. والثالثة، مرتبة الملوك ذوي الأمر والنهي. والرابعة، مرتبة الإلهيين ذوي المشيئة والإرادة"[٢١٠]. ويمكن أن يلاحظ الإنسان هنا تأثير الجمهورية الفاضلة لأفلاطون أو ملاحظات الفارابي عن المدينة الفاضلة على فكر ومدينة إخوان الصفاء البصرية. وشكل نشاط إخوان الصفاء غير الملموس بشكل مباشر عاملا فعالا ومؤثرا من الناحية الفكرية والسياسية والإعلامية على تحشيد القوى وبلورة الاتجاهات المناهضة التي كانت تسعى إلى القضاء على حكم العباسيين في العراق. ورغم الستار الذي أسدل على أسماء محرري تلك الرسائل، فهم كما يبدو كانوا معروفين لأبناء جيلهم في البصرة، كما يشير إلى ذلك ابو حيان التوحيدي[٢١١].

لم تكن الأنقسامات المذهبية في الإسلام من نتاج العصر العباسي وحده. فأغلب تلك الأنقسامات بدأت من الناحيتين السياسية والاجتماعية في فترة الخلفاء الراشدين ثم تطورت وتفاقمت في العهد الأموي، وتبلورت اكثر فأكثر على شكل فرق ومذاهب فقهية عديدة، كما اتخذت أبعادا ومضامين جديدة في العصر العباسي. فهي من جانب دليل حيوية واستعداد على الاختلاف في التفكير والاجتهاد، ولكنها في الوقت نفسه دليل على وجود مشكلات سياسية واجتماعية كانت تتراكم باستمرار وكانت تستوجب التفكير والاختلاف والحل. ويمكن أن يلاحظ ذلك في واقع حركة الشيعة وتنوعها وتعدد فرقها، أو حتى في تنوع المذاهب السنية وفي العديد من الحركات الفكرية والسياسية والجماعات الكبيرة والصغيرة

---

٢٠٩ غالب، مصطفى. إخوان الصفا. مصدر سابق. ص ١٩١.

٢١٠ مروة، حسين. النزعات المادية في الإسلام. مصدر سابق. ص ٣٨١.

٢١١ مروة، حسين. النزعات المادية في الإسلام. مصدر سابق. مروة ص ٣٦٠.

التي ظهرت في المجتمعات الإسلامية على امتداد العصر العباسي، سواء كان ذلك في العراق أم في المناطق التابعة للدولة العباسية. فبدايات الشيعة مثلا كانت منذ أن نشب الصراع على الخلافة بعد وفاة محمد وبعد أن وقع الخيار على أبي بكر الصديق من جانب أكثرية الصحابة. ثم برز هذا الاختلاف بوضوح أكبر بعد وقوع الاختيار للخلافة على عمر بن الخطاب ومن ثم على عثمان بن عفان دون علي بن أبي طالب في الحالات الثلاث. وعندما اغتيل عثمان بن عفان نشأت عوامل جديدة لتطور وتبلور التيار المخالف لعلي بن ابي طالب ونمو واتساع التيار المؤيد لعلي بن أبي طالب في آن واحد. وكانت معركة صفين ومطالبة معاوية بن أبي سفيان بالخلافة، ومن ثم رفض القبول بخلافة علي بن أبي طالب، وأخيرا أعلن نفسه خليفة على المسلمين، ثم نجاح عملية اغتيال علي بن أبي طالب من جانب أحد أتباع مذهب الخوارج، كرست ذلك الانشقاق الكبير في الإسلام. وعندها تعزز الحكم الأموي بالشام في عهد معاوية، بعد ان تنازل الحسن بن علي له عن الخلافة، رغم أن أتباع الحسن بن علي بن أبي طالب لم يوافقوه أو يتفقوا معه على هذا التنازل، إذ أعلنوا ولائهم لأخيه الحسين بن علي بن أبي طالب. وبدأ الحسين يطالب بالخلافة لنفسه في عهد يزيد بن معاوية بن أبي سفيان. وكانت نتيجة ذلك دخول الحسين وقلة من صحبه في معركة غير متكافئة قتل فيها الحسين وجمهرة من افراد عائلته وانصاره. وأصبح استشهاد الحسين وصحبه وأسر أفراد عائلته من النساء والأطفال وسبيهم إلى الشام، معلما أساسيا من معالم التشيع لعلي بن ابي طالب وعائلته من بعده وأحد العوامل الأساسية لقيام المذهب الشيعي لاحقا وتبلوره ثم تميزه بالولاء لبيت علي بن أبي طالب في العهد العباسي عن بقية المذاهب، ومن ثم أنقسامه إلى فرق متعددة باتجاهات متباينة ومتناقضة.

فالخلاف بدأ اذن بعد وفاة محمد وتبلور اكثر فأكثر، ولكنه كان منصبا من حيث الأساس على قضية واحدة هي: حق علي بن أبى طالب ومن بعده أبناءه من زوجته فاطمة الزهراء بنت محمد من زوجته خديجة الكبرى بالخلافة أو الإمامة على المسلمين، فهو بهذا المعنى اعتبر من جانب آل علي بن أبي طالب، حق "إلهي" مطلق حباهم الله به دون

غيرهم. وقد دخل هذا في صلب أصول الدين عند الشيعة باعتبار الإمامة أحدها. وأن ما حصل بعد ذلك ليس إلا ظلما وجورا لحق أو ظلماً حلّ بأهل البيت وحرموا من ممارسة حقهم "الإلهي" المشروع. ومن هنا يتبين للباحث بوضوح أن الشيعة بمختلف مدارسهم كانوا السباقين وقبل الأمويين والعباسيين في طلب وتثبيت مبدأ الخلافة الوراثية السلالية لعلي وأبنائه وأحفاده من بعده. فهم يريدونها محصورة من الناحية النظرية والعملية بآل على بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي العربي، في حين سعى الآخرون، سواء كانوا من الأمويين أم من العباسيين، إلى تثبيتها في فروع أخرى من صلب عبد مناف القرشي العربي. فالعلويون، وهم من المذاهب الشيعية، والأمويون والعباسيون، وهم من المذاهب السنية، يتفقون من حيث المبدأ في أن تبقى الخلافة محصورة بالعرب وبقريش وبالرجال منهم فقط، ثم يختلفون بعد ذلك على البيت الذي يفترض أن يتولى أفراده الخلافة على المسلمين. وهم جميعا يضعون أنفسهم في هذه المسألة في تعارض مع مبدأ الشورى الذي ورد في القرآن وفي السنة النبوية. والشيعة الإمامية على اختلاف مدارسهم ينطلقون في مطلبهم هذا من ثلاث مسائل، إذ أنهم يرون أو يعتقدون:

١- بأن الله قد أوصى في مواقع شتى بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حق علي بن أبي طالب في وراثة محمد بالإمامة على المسلمين. وأن هذا الحق ليس مجرد رغبة من أنصاره الشيعة، بل أنها جاءت على لسان محمد في خطبة الوداع. وهم يسعون إلى تقديم العديد من النصوص لتأكيد ذلك، رغم أن النصوص المشار إليها تحمل أوجها عديدة قابلة للتفسير والاجتهاد.

٢- وبأن أبناء علي بن أبي طالب من فاطمة الزهراء بنت محمد هم في مسألة "العصمة" عن الخطأ والزلل لا يختلفون عن النبي محمد ولا عن علي بن أبي طالب. وهذه العصمة جاءت بأذن الله وهو الذي حباهم بهذه الميزة الاستثنائية، إذ أن العصمة لله وحده، وهو الذي يمنحها لمن يشاء من رسله وأوصيائه على الأرض.

٣- وأن الخلافة ينبغي أن تكون لمن هم أكثر علما ومعرفة وعصمة. وهذه الخصائص يتميز بها أبناء علي بن أبي طالب من فاطمة الزهراء بنت محمد أولا وقبل كل شئ، وبالتالي فهم أجدر من غيرهم بإمامة المسلمين.

وهذه المسائل الثلاث اجتهادية يمكن القبول أو الطعن بها، رغم إنها لا تصمد أمام المحاكمة العقلية والمنطقية لخصائص الإنسان، وأمام ما جاء في القرآن حول الشورى، وما جاء في القواعد التي دعا إليها محمد بن عبد الله، وتلك التي أخذ بها علي بن أبي طالب أيضا في حياته ونشاطه، والتي تتجلى في موافقته وأقراره باختيار المسلمين لإبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان لمركز الخلافة، علماً بأن كان في الحالات الثلاث مرشحا للمركز ذاته، بغض النظر عن مدى قناعته بهم والتباين في جدارة كل منهم لهذا المركز، إذ أنه وافق: أولاً، على ممارسة مبدأ الشورى، وثانياً، على اختيار الأكثرية لهم، وثالثاً، رفض الفتنة بين المسلمين وجنب المجتمع حينذاك النزاع ونزيف الدم. وهي مسائل مهمة وجوهرية، ورابعاً تميز موقفه بالحصافة والحكمة وبعد النظر والقناعة بعدم وجود موقف محدد للنبي محمد لتوليه الخلافة من بعده، خاصة وأنه المبشر بالشورى. يضاف إلى ذلك قول القرآن "لا فرق بين عربي أعجمي إلا في التقوى، إن أكرمكم عند الله أتقاكم"، وهذا يعني أن من حق كل مسلم ومسلمة تولى الخلافة أو الإمامة. ومن هنا برهن على بن أبي طالب على نضجه الرفيع وحكمته واحترامه الجم لإرادة النخبة التي تم الاتفاق على قيامها بالاختيار، وهي لا تعبر بالضرورة عن إرادة المجتمع، وبغض النظر عن المناورات التي كانت تجري خلف الكواليس بين القبائل المختلفة وتفضيلهم هذا دون غيره لأسباب قبلية، مع احتمال وقوع خطأ في مثل هذا الاختيار. كما أن من تتبع حياة أبناء علي بن ابي طالب ممن كان يحق لهم، حسب رأي الشيعة بالإمامة والخلافة، ورغم كونهم كانوا من الزاهدين والمؤمنين، فلا يمكن اعتبارهم معصومين عن الخطأ او الزلل، أو أنهم أعلم من غيرهم أو أكثرهم معرفة بأمور الدنيا. لا يشك الإنسان في أن أبناء،أحفاد علي بن أبي طالب سعوا في الغالب الأعم ليحافظوا على مركز العائلة الفقهي من خلال الدراسة والتضلع

بالعلوم الدينية، كما تميزوا بالزهد والعفة، ولكن لم يكن هذا وقفا عليهم دون غيرهم من البشر. كما أنهم واجهوا مصاعب جمة وقاسوا من عذابات غير قليلة بسبب تلك المواقف، ولكنهم لم يكونوا وحدهم في ذلك. ورغم كونهم كانوا أفضل ممن تبوأوا مركز الخلافة من الأمويين أو العباسيين، ولكنهم حتى في هذا لم يكونوا متفردين. وعلى العموم لا يمكن أن تكون مثل هذا المسائل مطلقة، فهي من الأمور النسبية ومسائل جوازية لا يمكن البت بها كما يفعل الشيعة، وأن كانت الاختلافات بين الفرق الشيعية الكثيرة غير قليلة إزاء تلك المسائل أيضا. وكان الخلاف بين المعتزلة والشيعة، رغم وجود نقاط اتفاق كثيرة، يدور حول مسألتين هما "الوصية للإمام وعصمته"[٢١٢].

ومع أن ائمة الشيعة يؤكدون موقفهم الثابت من أن المعرفة تأتي من عند الله، وهو وحده العارف والعليم والقادر والقدير، فأنهم أكدوا ذلك بأتجاهين متناقضين:

- أحدهما جامد وغير عقلاني، وأعني به تأكيدهم على العصمة من الخطأ، وبالتالي حصر حق الإمامة على المسلمين بأبناء علي بن ابي طالب من فاطمة الزهراء بنت الرسول محمد وتوقفها عند المهدي المنتظر.
- وثانيهما عقلاني ومعرفي نسبي يؤكد قبولهم بالاجتهاد العقلي عند غياب النص القرآني والنص الرسولي ونصوص من الإئمة الأثنى عشر. اي في غياب أحد تلك المراجع يحق للمرجعية الدينية أن تجتهد في إعطاء حكم شرعي بهذه القضية أو تلك أستنادا إلى الرؤية العقلية وارتباطا بالواقع القائم. وإزاء الحق في الاجتهاد العقلي يختلفون عن أهل السنة والجماعة، أو عن المذاهب السنية عموما، التي تأخذ بالقياس دون الاجتهاد، علما بأن جماعة المذهب الحنفي يأخذون بذلك إلى حدود بعيدة. ويلتقي الشيعة بالمعتزلة في هذا الجانب أيضاً.

٢١٢ سعد، فهمي د. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٤٦٦.

وفي ضوء الحق في الاجتهاد أنطلقت من المذهب الشيعي الكثير من الحركات الفكرية والسياسية، المعتدلة منها والمغالية، يساراً ويميناً. فقد ظهرت مجموعات مذهبية شيعية عديدة تختلف عن الشيعة التقليدية الأثنى عشرية أو الأمامية، علما بأن الذين ثبتوا على الأثنى عشرية لم يذهبوا في الأجتهاد مذهبا بعيدا ولم يختلفوا كثيرا عن المذاهب السنية من حيث الجوهر إلا في موضوع الخلافة وحصرها تحديدا بآل علي بن أبي طالب. ثم ترتبت على هذا الأختلاف الأساسي إزاء شخص الإمام وعصمته اختلافات جديدة في القرون اللاحقة وتراكمت مقترنة بالكثير من المظالم التي وقعت على الشيعة لتتحول إلى انقسام مذهبي معقد ومتصارع. واتخذ الاختلاف صيغا ومضامين جديدة نتيجة احتكاك الشيعة بالشعوب والثقافات الأخرى كالفارسية والهندية أو حتى اليونانية، وكذلك بالديانات الأخرى، كما هو الحال بالنسبة إلى المذاهب والحركات الفكرية والسياسية الأخرى في الإسلام.

لعب المجتمع العباسي من جهة، ولعبت الدولة العباسية من جهة اخرى، دورين مختلفين في التأثير الفكري والسياسي على الشيعة بشكل عام. فمن جانب فتح المجتمع العباسي بإشكالياته الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبطبيعته الإثنية والثقافية المتنوعة والمتعددة وباحتكاكه بالثقافات والحضارات والفلسفات الأخرى أمام الشيعة باباً واسعة ومجالا رحباً للتلاقح الفكري والفلسفي والسياسي والقبول بمبدأ الرؤية العقلية النسبية والاجتهاد، ومن جانب آخر أضرت الدولة العباسية بالشيعة من خلال تشديد الاضطهاد والإرهاب والعزل أو الاغتيال السياسي بحقهم، إذ أدت بهم إلى مزيد من التشبث الشيعي والانغلاق على الفرق الإسلامية الأخرى ورفض المشاركة في الحكم إلى جانب المذاهب الإسلامية الأخرى، والبقاء الدائم في المعارضة للدولة وسياساتها المختلفة في العراق. وكان الجانب الثاني له تأثير إيجابي أيضا، إذ دفع بالشيعة تحت ضغط الإرهاب إلى تبني المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للفئات الكادحة من المجتمع، ومنهم الموالي. ولهذا السبب أيضا برزت بين أوساط الشيعة الكثير من الحركات الفكرية والسياسية التي

اتخذت من الدين قاعدة لحركاتها السياسية والتي تميزت بوعي اجتماعي أعمق وأكثر تحررا ودفاعا عن المحرومين والمضطهدين والمستغلين في المجتمع، إذ لم يبق الخلاف مع الدولة العباسية محصورا في موضوع الخلافة وحق آل علي بن أبي طالب في ذلك، بل حقهم كمحرومين من ممارسة السلطة. ولكن هذا لم يغير من حقيقة أن الخلاف الجوهري والمركزي كان شاخصا باستمرار، ونعني به موضوع الإمامة على المسلمين والعصمة أو موضوع السلطة السياسية والدينية.

تسبب الصراع بين العلويين والعباسيين في إطار الدولة العباسية إلى اغتيال الكثير من أئمة الشيعة من أهل بيت علي بن أبي طالب ممن كانوا يطالبون علنا أو سرا بحقهم في الخلافة. إن هذه المطالبة التي اقترنت بحقيقة زهد وصلاح وإيمان هؤلاء الناس قد أدت إلى توسيع الهوة وتعميق الخلاف واعتبار المشكلة غير قابلة للحل، خاصة وأن الدولة العباسية لم تعترف بهذا المذهب رسميا، في ما عدا فترة قصيرة من حكم المأمون، ثم عاد عن ذلك ايضا. في حين أنها اعترفت ببقية المذاهب السنية. ساعد وجود الشيعة في المعارضة على اتساع قاعدة أتباع علي بن أبى طالب، ومن ثم أتباع الشيعة في العراق وفي بلاد فارس. وكانت الأسباب كثيرة ومفهومة، سواء كان ذلك في العهد الأموي أم العصر العباسي. ففي العهد الأموي عانى الموالي من الفرس كثيرا من التمييز الإثني ومن احتقار الحاكمين لهم بسبب كونهم من غير العرب، كما عانوا من الاضطهاد. وفي العصر العباسي لعب الموالي الفرس دورا كبيرا في قيام الدولة العباسية وفي توطيد أركانها، وساهموا بفعالية في الدولة العباسية المتعددة الإثنيات والثقافات، وشاركوا في تنمية الثقافة العربية الإسلامية. ولكنهم جوبهوا فيما بعد بالاضطهاد والتمييز أيضا لاتهامهم بالمناورة والتآمر وبالشعوبية بمعناها السلبي المناهض للعرب والحضارة العربية. وبالتالي سلط عليهم هؤلاء الحكام إرهابهم الشديد في فترات معينة، مما دفع بالكثير منهم إلى اتخاذ موقف المعارضة. ولم تكن الحركة البابكية ذات المضمون الاجتماعي والسياسي إلا شكلا من أشكال رفض الموقف العباسي والسياسة العباسية. وحصلت الكثير من الحركات السياسية المناهضة للحكم العباسي

باتجاه ديني وإثني في آن واحد في خراسان على نحو خاص، ولكن لم تخل المناطق الأخرى من مثل هذه الحركات السياسية الإثنية. ومن مواقع العَلَويين ظهرت الكثير من الحركات الفكرية والسياسية التي تركت أثرها البالغ على فكر وممارسات الشيعة فيما بعد وعلى استمرار مواقفهم المعارضة في العراق، رغم أن بعض تلك الحركات الفكرية والسياسة فقد صلته الأساسية بمواقف الشيعة المرتبطة بموضوع إمامة علي بن أبي طالب وأهل بيته من ذرية أو نسل الحسين بن علي بن أبي طالب، أو الفرق الشيعية الأخرى التي نادت بالإمامة لذرية الحسن بن علي بن أبي طالب، أو الفرق الأخرى التي نشأت في فترات لاحقة ومنهم الإسماعيلية وإخوان الصفا أو غيرها من الحركات والفرق. كما أن بعض فرق الشيعة قد وصل إلى الحكم، كما هو الحال مع الفاطمين في مصر والزيديين في اليمن أو مع الصفويين لاحقاً في فارس.

وإذا كانت كل من بغداد والبصرة والموصل والكوفة قد شهدت حياة ثقافية متطورة نسبياً، فأن السواد الأعظم من الناس، أو من كان يطلق عليهم بالعامة في ذات المدن أو في غيرها، من العرب والكرد والفرس او غيرهم، لم تكن لهم تلك الحياة الثقافية العامة التي كان يتمتع بها الخلفاء وحاشياتهم والقواد العسكريين والقضاة والتجار وبقية الفئات الغنية، وبالتالي، لم يكن لهم ما يخفف عنهم معاناة وحرمانات الحياة الشاقة، فيما عدا الاحتفال بالأعياد السنوية كعيد الأضحى وعيد الفطر وعيد النوروز وعيد الميلاد ورأس السنة الميلادية والزيارات المتبادلة بين الأقارب والجيران، أو المآتم والمناحات على الأولياء الصالحين، وخاصة بين أبناء الطائفة الشيعية في المدن المقدسة، أو الاستماع والتمتع ببعض الفنون التي كانت تتوارثها الأجيال المتعاقبة، إذ كان بعض القوى الدينية يحرم ذلك دون وجه حق، مثل فن الغناء والموسيقى والرقص، ومنها فن المقامات. وحتى هذا النمط من الفن كان في الغالب الآعم تتمتع به قلة قليلة من السكان. ولا شك في أن الشعر قد لعب دوراً مهماً في حياة الخاصة من الناس حينذاك. كما وجد هنا وهناك بعض رواة الحكايات والأساطير العربية والفارسية والتركية أو الكردية في المجالس أو المكانات العامة.

وتقدم حكايات "ألف ليلة وليلة" نماذج بديعة لحياة المجتمع في العهد العباسي بكل تعقيداته وتنوعاته وتناقضاته، بمجونه وزهده، بحبه وكراهيته، بحياة الطرب والعبادة، وحياة الفقر اء والأغنياء...الخ. كتب الدكتور شوقي ضيف في هذا الصدد يقول: "وكان للعامة ملاهيهم وفي مقدمتها الفرجة على القرّادين والحوّاثين، وكانوا يتجمعون حول قُصّاص يطرفونهم بحكايات خيالية، كما كانوا يتجمعون حول طائفة من الحكّائين الذين كانوا يحكون في دقة لهجات سكان بغداد ونازليها ومن الأعراب والنبط والخراسانيين والزنوج والفرس والهنود والروم، ويصور الجاحظ عملهم، فيقول: "إنا نجد الحاكية من الناس يحكي الفاظ سكان اليمن مع مخارج كلامهم لا يغادر من ذلك شيئاً وكذلك تكون حكايته للخراساني والأهوازي والزنجي والسندي والأحباش وغير ذلك، نعم حتى تجده كأنه أطبع منهم، فإذا ما حكى كلام الفأفاء فكأنما قد جُمعت كل طرفة في كل فافاء في الأرض في لسان واحد، وتجده يحكي الأعمى بصور ينشئها لوجهه وعينيه وأعضائه لا تكاد تجد من ألف أعمى واحدا يجمع ذلك كله، فكأنه قد جمع جميع طُرف حركات العميان في أعمى واحد، ولقد كان أبو دبُّوبة الزنجي مولى آل زياد يقف بباب الكرخ بحضرة المُكارين فينهق، فلا يبقى حمار مريض ولا هرم حسير ولا متعب بهير إلا نهق، وقبل ذلك تسمع نهيق الحمار على الحقيقة فلا تنبعث لذلك، ولا يتحرك منها متحرك حتى كان أبو دبُّوبة فيحركها، وقد كان جميع الصور التي تجمع نهيق الحمار فجعلها في نهيق واحد، وكذلك كان في نُباح الكلاب"[٢١٣]. إضافة إلى ولع العامة بالغناء ورغبتهم في سماعه ووجود مبدعين في فن الموسيقى والغناء والرقص بين العامة يساهمون في إقامة الحفلات لهم.

وعلى العكس من ذلك كانت للخلفاء والأمراء والأغنياء من التجار وأصحاب الأموال وأبناء الفئة الحاكمة وبعض المثقفين المقربين من النخبة الحاكمة حياتهم الثقافية الخاصة التي يرد ذكر بعضها في حكايات "ألف ليلة وليلة"، ليالي الانس والطرب والمجون، رغم ان

---

٢١٣ ضيف، شوقي د. العصر العباسي الأول. مصدر سابق. ص ٥٥/٥٦.

الكثير منها خياليا وبعضها الآخر مقارب إلى الحقيقة، أو ترد في أغلب كتب التاريخ والسير التي تتحدث عن تلك الفترات. فكانت حياة هؤلاء الثقافية مزيجا من اللهو والطرب والخمرة والنساء أو المجون عموماً، او أجواء المناظرات الشعرية وألقاء شعر المديح بحضرة الخلفاء والوزراء والأمراء وغيرهم، أو تهريج الضحاكين ورواية النكتة وتداول الأحداث اليومية وأحداث البلدان والممالك الأخرى، أو المناظرات الفقهية والأدبية التي كانت تتركز في محيط علماء أو فقهاء الدين وفق المذاهب المختلفة التي كانت تعقد جلساتها في المدارس الدينية أو المساجد أو في بيوت العلماء والفقهاء أو غيرهم، اضافة إلى رياضة الصيد، باستخدام البزاة والشواهين والصقور والكلاب والفهود، وسباق الخيل وسباق الحمام الزاجل ولعبة الصولجان، وكذلك المحادثة بين الديوك والكباش والكلاب، ولعبة الشطرنج والنرد ولعبة خيال الظل[٢١٤]. ولا شك في ان الجوامع والمدارس الدينية كانت تعتبر مواقع ليس فقط كمصليات للناس، بل وكانت تستخدم باتجاهين: الدعوة الرسمية من منابر تلك الجوامع لصالح الخليفة من جهة، ومكانا للمعارضة ايضا. وكانت في احايين غير قليلة تتحول إلى مواقع لإعلان الاحتجاج على الخليفة او الوالي حيث يجتاحها المتظاهرون فيحطموا منبر الخطيب ويتعرض امام المسجد للضرب إن عثر عليه ولم يتسن له الإفلات من قبضة المحتجين، بسبب القائه خطباً رسمية تمجد الخليفة أو الوالي دون وجه حق.[٢١٥]
وكانت حياة اللهو والطرب، من رقص وعزف وغناء مشهورة ومستمرة في بلاط وقصور الخلفاء والأمراء والولاة والقضاة والقادة العسكريين والأغنياء من التجار وأصحاب الاموال، حيث كان البذخ فيها شديدا. كما وجدت دور خاصة كانت تقام فيها تلك الحفلات الخاصة. والكثير منها لم يكن بعيدا عن الفحش والاستهتار بالقيم الدينية التي وضعوا أنفسهم حماة لها ومدافعين عنها. ولكنها لم تكن كلها بهذا المستوى من الاستهتار في إطار المرحلة التي كان يمر بها المجتمع. وأعتاد الخلفاء والأمراء والولاة والأغنياء تبادل الهدايا في ما بينهم

---

٢١٤ المصدر السابق نفسه. ص ٥٤.

٢١٥ اللاذقاني، محي الدين. مصدر سابق، ص ٢١٤–٢١٦.

وكانت أفضلها بالنسبة لهم تقديم الجاريات والغلمان، إضافة إلى المجوهرات النفيسة والخلع الثمينة والطنافس النادرة وما إلى ذلك. وكان كل ذلك يتم على حساب كدح الناس الذين كانوا يشتغلون ويحققون الإنتاج المادي ويقدمون القسم الاكبر منه على شكل خراج أو جزية أو أتاوة أو عشر أو خمس أو فرض زكاة أو اشكال اخرى من الضرائب التي كانت تفرض على سكان المدن وأريافها لتذهب مباشرة أو عبر بيت المال إلى جيوب الحكام وأعوانهم.

وكانت المرأة في العراق العباسي مسلوبة الأرادة عموما وخاضعة لإرادة الرجل بشكل عام وتابعة له، رغم ما يقال عن كونها كانت المهيمنة على الرجل في البيت وتقوده كما يقاد الخيل[٢١٦]. وكان من النادر أن تخرج المرأة لتسير بمفردها في الشوارع أو الأزقة، وعندما بدأت تخرج تعرضت لاعتداءات الرجل وتحرشه وبدأت تصدر التعليمات بالحد من حركتها والرقابة عليها أو الرقابة على الرجال الذين يتحرشون بهن. فمكان المرأة لم يكن سوى البيت والمطبخ وتربية الأطفال وأشباع رغبات الرجل الجنسية. وعانت المرأة من ارهاب وقمع الحنابلة في العهد العباسي. أوردت مصادر عديدة جملة من الإجراءات والممارسات المتشددة التي كانت تحط من كرامة وقيمة المرأة وتقلص حقوقها وتشوه علاقتها بالرجل، منها على سبيل المثال لا الحصر: "منع الرجال من التحدث مع النساء في الشوارع"، كما "خرج الحنابلة في القرن الرابع يمنعون مشي النساء مع الرجال في شوارع بغداد، وتبنى المحتسب هذا الموقف فصار من مهماته منع مرافقة الرجال للنساء. وفرضت عقوبات مشددة على رجال وجدوا مع نساء في مواقف اعتبرت مريبة، فقد ضرب أحدهم لأنه كان مع بنت القاضي في دارها، وصلب أحد موظفي الإدارة على باب حمام وجد فيه مع جارية رئيسه وهما على حال مريبة. وأدى الأمر إلى أن خضعت تصرفات السيدات لمراقبة رجال

---

٢١٦ سعد، فهمي عبد الرزاق د. العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين. الأهلية للتوزيع والنسر. بيروت ١٩٨٣. ص ٢٣٦.

شرطة هم أشبه بشرطة الأخلاق، كانوا يرفعون تقارير دورية"[٢١٧]. ومع أن المرأة في الريف والبادية كانت تتمتع بحرية أكبر من المرأة في المدينة، مثل المشاركة في أعمال الحقل والدواجن أو الرعي أو في جمع الأحطاب أو إنزال السلع للبيع في أسواق المدينة، أو عدم إضطرارها إلى ارتداء قناع الوجه والرأس أو أخفاء يديها أو قدميها كما هو حال المرأة في المدن والتي فرضت على النسوة لتمييزهن عن الجواري في فترة الحكم العباسي، فأنها لم تكن تختلف عن المرأة في المدن في المجالات الأخرى، إذ لم يكن لها من الناحية العملية أي حق في أختيار زوجها أو طلب الطلاق منه أو التمتع بالحقوق الأخرى، حتى الحقوق المقننة التي منحها أياها القرآن والسنة. وهذا الواقع الصعب الذي عاشت فيه المرأة لم يسمح الا لقلة قليلة منهن أن يبرزن في هذا المجال أو ذاك، حيث كان البعض من الأمهات يمارسن دورا مهما في العشيرة أو في القبيلة أو حتى في الجماعات القرابية في المدينة، كما أن بعض النسوة لعبن دورا مهما في حياة الخلفاء والأمراء والحكام لأسباب كثيرة متباينة لسنا بصدد البحث فيها، أو شاركن في المؤامرات السياسية التي كانت تحاك سرا لإزاحة هذا الخليفة أو ذاك وتنصيب غيره أو إزاحة وتعيين الوزير. وظهر بين النسوة جاريات أجدن الغناء والرقص والضرب على الآلات الموسيقية. وما تزال أسماء بعضهن تذكر حتى هذه الايام. كما برز بين النساء شاعرات متميزات رغم قلة عددهن، أو لعب بعضهن دورا في الوعظ الديني والتربية الإسلامية أو في الكتابة. وهن على العموم قليلات جدا، إذ أن المجتمع الذكوري كان قد ضيق الخناق على النساء في ما عدا الجواري والقيان والمغنيات والراقصات والعازفات على الآلات الموسيقية، وكذلك بالنسبة للعاملات في حرفة السمسرة (القوادة) والبغاء[٢١٨].

٢١٧سعد، فهمي د. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٣٦٦/٣٦٥.

٢١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٢٣٤-٢٣٩.

وعرف المجتمع العراقي في هذه الفترة البغاء النسوي واللواط بشكل واسع نسبيا، ومارسته فئات أجتماعية مختلفة، ولكن بشكل خاص بين أوساط الخلفاء وحاشياتهم والفئات الغنية والتجارية. كما اتهم بعض الصوفية به أيضاً. وكان الغلمان يباعون في سوق النخاسة كما كانت تباع الجاريات سواء بسواء. تورد سلام خياط في كتابها الممتع "البغاء عبر العصور" حول البغاء في العصر العباسي وما بعده ما يلي: " ومع ان الإسلام قصر الرقيق على من يؤخذ في الحرب أسيراً، فقد مضى المسلمون محاكين شعوب العالم القديم، يفسحون للتجارة فيه منافذ، ويستزيدون بجلبه من البلاد البعيدة. وبدل أن يبطلوا العادة، سايروها وروجوها. وكان يبتنى في كل مدينة، سوق خاص يقوم على مراقبته موظف يسمى " قيّم الرقيق "[٢١٩]. وتشير السيدة خياط في مكان آخر من كتابها المذكور إلى ما يلي: "وبلغ من كثرة الإرقاء أنه كان ببغداد شارع يسمى دار الرقيق، وكان الناس يفدون إلى سوق الرقيق ودور النخاسين يتفرجون على الوافدات الجديدات من شتى بقاع الأرض: فمن خراسان ومن الصين ومن السند ومن اسطنبول ومن الحبشة ومن أفريقيا ومن دول الروم. وكانت دور النخاسين أشبه بالبارات أو المقاصف، يقدم فيها الشراب والفواكه وأطايب الطعام، وكانت تموج بالزائرين، متفرجين ومشترين"[٢٢٠].

ويذكر اليعقوبي، أن سوق سامراء في القرن الرابع الهجري، كانت مربعة، وبها طرق متشعبة وفيها الخمر، والغرف، والحوانيت"، ثم يواصل قوله: " ولعل كثرة المبذول– في المجتمع العباسي – من الجواري والقيان– أدت إلى إعتياد النساء، والإحساس – منهن – بالتخمة! فصاروا يبحثون عن الجديد، فانصرف بعضهم إلى الغلمان." وتشير أيضا إلى أن عدد غلمان الخليفة المقتدر بالله في أوائل القرن العاشر الميلادي بلغ حوالي عشرة الاف

---

٢١٩ خيّاط، سلام. البغاء عبر العصور – أقدم مهنة في العالم. رياض الريس للكتب والنشر. ط ١. قبرص–لندن. ١٩٩٢. ص ٤٦/٤٧.

٢٢٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤٥.

خصي[221]. لقد كان البغاء محرما رسميا بسبب موقف الدين منه، ولكنه كان يمارس على نطاق واسع، كما هو حال الناس مع الخمرة، علماً بوجود تباين في الاجتهاد في مسالة الخمرة.

تشير الدراسات المتوفرة عن المجتمع العباسي وفي وقت مبكر إلى انفتاحه الواسع على قضايا الجنس والخمرة والطرب. وإذا كانت في فترة ما قد حصرت في منطقة الكرخ من بغداد، فأنها قد توسعت في فترات أخرى. وكانت صناعة النبيذ والخمرة عموماً متقدمة في بغداد وتباع على نطاق واسع. وتخصص بها المسيحيون واليهود، بسبب عدم تحريمها دينياً في الديانتين المسيحية وقبلها اليهودية. وكان المجتمع البغدادي محباً للموسيقى والغناء والرقص والطرب وتعاطي الخمرة، ولكن لم تكن هذه المتعة متوفرة للجميع بطبيعة الحال، وخاصة الفئات الفقيرة والمنتجة كانت محرومة منها عموماً. كتب الدكتور فهمي عبد الرزاق سعيد بهذا الصدد ما يلي: "انتشرت المواخير في ضواحي بغداد، في شط الصراة ومطالع الفرات والزبيدية ومسناة الدار المعزبة وبصري والمزرفة والبردان وأوانا والقفص وقطربل وعكبرا وكركين وبزوغي، ولكن لم تلبث ان انتشرت في محلات بغداد المأهولة وأسواقها، فقامت في الكرخ وباب الطاق وسوق العطش ودر الزعفران والرصافة وبين السورين. وكانت هذه الحانات تضم القيان من مغنيات وراقصات وندمان وغلمان ومخنثين الذين كانوا يضفون على مجالس الشراب حللاً من اللهو والتهتك. وأصبحت خمارات بغداد محجة اللاهين من سكان المدن العراقية"[222]. ومن الجدير بالإشارة إلى أن المجتمع البغدادي "... اعتبر الرقص من الملاهي المقبولة، وهي تعبير عن الرفح والراحة. وتتطلب في الراقص أو الراقصة خفة البدن وتبدل الحركات وتنوعها"[223]. ويمكن الإشارة إلى أن بغداد

---

٢٢١ المصدر السابق نفسه. ص٤٧.

٢٢٢ سعد، فهمي عبد الرزاق د. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٢٧٣.

٢٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٩.

عرفت في القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي، وجود عدد كبير من المغنيات والمغنين بلغ ٤٦٠ جارية مغنية، إضافة إلى عشرات الحرائر المغنيات في البيوت، و٧٥ مغنياً محترفاً للغناء[٢٢٤].

- وانجب العصر العباسي، كما انجب من قبله العهد الأموي، كوكبة متميزة وكبيرة من الشعراء الكبار، سواء أكانوا من اصل عربي ام فارسي ام كردي أم سواهم، كتبوا بالعربية والفارسية أو بغيرهما. ونجد هذا بشكل خاص في العهدين الأول والثاني في حين تقلص هذا وتراجع مستواه في العهد الثالث والأخير من العصر العباسي. ووفر المجتمع العباسي مجالا جديدا لتطور الشعر العربي، اذ نقل الشعر من حياة ومشكلات وحضارة البادية إلى حياة ومشكلات وحضارة المدينة، من حياة التنقل وعدم الاستقرار والجفاف والأطلال وصورة البادية والرمال والجدب إلى حياة الاستقرار والتنوع والمتعة والرفاهية وتأثير الإنسان على الطبيعة. ووفر المجتمع العباسي بطبيعة بنيته وتشكيلة الدولة والحكم العباسي امكانية رحبة للأطلاع والدراسة والتمكن من علم الكلام والمنطق والفلسفة وعلى منجزات الأدب الفارسي والهندي واليوناني الذي ساهم في اغناء الفكر التصوري والخيال الأرحب لشعراء العصر العباسي. وجدير بالإشارة إلى أن العراق قد أنجب المئات من الشعراء البارزين على امتداد الفترة الأموية والعباسية ممن أغنوا هذا النوع من الأدب الإبداعي، إذ عالجوا فيه الكثير من جوانب الحياة في العصر العباسي والتي تساعد الباحث في الكشف عن تنوعها وتباينها وغناها في آن واحد.

كانت أوضاع المجتمع العباسي تجد تعبيرها في قصائد العديد من شعراء هذا العهد وان كانت من مواقع اجتماعية وفكرية وسياسية مختلفة، خاصة وان الشعراء كانوا يرتبطون بصورة ملموسة بهذه الحركة الفكرية والدينية والسياسية أو تلك أو بالبلاط العباسي. لقد كان شعراء العصر العباسي وإلى حدود مهمة مرآة عصرهم. إلا أن هذا لا يمنع من القول

---

٢٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٥ و ٢٧٨.

بأن كثرة من هؤلاء الشعراء ارتبطت، وإلى حدود غير قليلة، بالخلافة والخلفاء العباسيين وبالولاة الأخرين وتغنت بهم وغنت لهم وملأت جيوبها بالأموال والعطايا الأخرى. في حين وقفت جمهرة صغيرة من الشعراء إلى جانب المجتمع ورفضت مجون وفساد الخلفاء والولاة والقادة العسكريين وغيرهم وفضحت نهب أموال بيت المال.

ويمكن الإشارة هنا بأختصار إلى أربعة عوامل أثرت بشكل ملموس على الشعر العباسي:

- تأثير حياة المدينة وحضارتها على فكر واغراض الشعر العربي العباسي وقاد إلى تقليص نسبي لتأثير البادية فيه وعليه، ولكن لم يلغه.
- تأثير الفكر الديني المعتزلي والصوفي من جهة، والفكر السياسي المعارض والفلسفي الحديث من جهة أخرى، على الشعر العربي، وبالتالي فتح أمام الشعراء مجالات جديدة لنظم الشعر. إن هذا يعني بأن الشاعر مارس بشعره دور الداعية والمحرض لاتجاه فكري وسياسي، سواء أكان الشاعر تابعاً للخليفة وأعوانه أم يقف في صف المعارضة. لقد كان الشعر بهذا المعنى لغة التعبير الحية ولغة الدعاية المؤثرة في آن، وهو ما يزال كذلك.
- ظهر بشكل متميز شعر الزهد والتعبد والتصوف والتوبة من جهة، وشعر الحب والغزل والمجون من جهة اخرى، إضافة إلى المديح والهجاء. وكان بعض الشعراء يتنقل بين هذه المجالات أو يقولها في آن. وجدير بالإشارة إلى أن العطايا والعقاب من جانب الخلفاء قد أثر بشكل كبير وملموس في غالب الأحيان على اتجاهات الشعراء والشعر وأغراضه حينذاك.
- تأثير ثقافات وأديان وحضارات الشعوب الأخرى، بما فيها الأدب والشعر والفلسفة، على الشعر العربي العباسي، إضافة إلى حضارة العراق القديمة التي تناقلتها الأجيال المتعاقبة أو الحضارات التي مرت بالعراق قديما وتركت آثارها على حياة الناس وشعرهم. وكان الشعر هو الأسلوب الأكثر شيوعا في العراق وفي المنطقة عموما للتعبير

عن حياة الناس ومشكلاتهم. لقد ولدت في العراق أو عاشت فيه ومرت عليه وتأثرت به مجموعة كبيرة من شعراء العربية، منهم على سبيل المثال لا الحصر بشار بن برد وأبو نواس وأبو العتاهية وأبو تمام وأبن الرومي والبحتري وأبن المعتز والمتنبي وأبو فراس الحمداني وأبو العلاء المعري والصنوبري والأبيوري ودوالبة بن الحباب وصالح بن عبد القدوس، وأدم بن عبد العزيز وابو دلامة وبن هرمة والحسين بن مطر وعلى بن الجهم والضحاك وابن ميادة ودعبل الخزاعي ورابعة العدوية وغيرهم.

التمييز في سياسة الدولة والمجتمع

شهد العهد العباسي في الفترتين الأولى والثانية من عمره تطورا ملموسا في مجالات الفلسفة وعلم الكلام والآداب واالعلوم، ومنها الطب، والموسيقى والغناء والعطاء الفكري وتوسعا وتنوعاً في الفقه الإسلامي، ولكنه شهد في الوقت نفسه نمواً تدريجياً متفاقماً في الاتجاهات السلفية والتعصب والتزمت الديني الإسلامي على نحو خاص في الفترات الثلاث، إضافة إلى بروز نزعات التمييز العِرقي والديني والمذهبي المتطرف بشكل حاد، حيث اشير إلى بعض مظاهرها سابقا. ويمكن اعتبار فترة الحكم العباسي بمثابة امتداد متميز في ظهور أو في تبلور المذاهب الدينية المختلفة وتجليها في طوائف دينية متصارعة واحيانا كثيرة متنازعة. وكانت تلك المذاهب ذات غنى كبير للمجتمع وتعبير عن حركية وحيوية الفكر والتفكير والاجتهاد، ولكنها جميعا لم تكن قادرة على قبول الآخر أو تتحمل وجوده ونشاطه، حيث كانت تسعى إلى إلغاء وجوده إن امكنها ذلك. ودفع هذا الموقف غير العقلاني، وارتباطا بعلاقة أصحاب بعض تلك المذاهب بالسلطة مباشرة، بعدد كبير من أتباع مختلف المذاهب إلى السجون وتحملوا ألوان التعذيب أو حتى الموت على ايدي أتباع المذاهب الأخرى. وكانت القوى الحاكمة هي التي تقوم بإنزال العقاب والعذاب والاضطهاد بالآخرين، وكانت في أحيان أخرى تتلقى ذلك عندما تبتعد عن الحكم وتحل محلها قوى أخرى، وهو ما عاشته الدولة العباسية في العلاقة المتوترة بين المذهب الحنبلي وجماعة المعتزلة حين تبادلا المواقع في فترات مختلفة. لقد كانت التهم تساق جزافا ضد الآخر للخلاص منه

والانفراد بالموقع والسلطة. ويكفي أن يلقي الإنسان نظرة متأنية في كتاب الإمام الشهرستاني "الملل والنحل" أو في كتاب "الفَرقُ بين الفِرق" لصاحبه عبد القاهر البغدادي ليعرف مدى غزارة الاجتهاد والرغبة في التفكير والتفتح والتجديد لدى الناس في مختلف أرجاء الدولة العباسية، وخاصة في العراق وفارس، والتي جوبهت بغضب متميز من جانب القيمين على شؤون الدين حينذاك ومن جانب كثرة من الخلفاء العباسيين. وجدير بالإشارة إلى أن التفتح والاجتهاد في العهد العباسي لم يقتصر على المسلمين فحسب، بل شمل أتباع الديانات الأخرى ومنها الديانة المسيحية، حيث عرفت تلك الفترة العديد من الانقسامات، بسبب التباين في الرؤية والتقدير بالارتباط مع الأجواء والظروف والاحتكاك الفكري والعلاقات المتشعبة، التي كانت تسود المجتمع حينذاك.

شهدت الدولة العباسية في وقت مبكر تقريبا صراعات مذهبية غير قليلة ومارست العنف ضد خصومها السياسيين وقوى المعارضة فيها وفي السعي للقضاء على الحركات الفكرية الجديدة في الإسلام، مثل حركة الزنج (القرن التاسع الميلادي) والحركة القرمطية (القرن التاسع والعاشر وحوالي الربع الأول من القرن الحادي عشر الميلادي). وتميزت الفترة التي اقترنت بمجيء البويهيين إلى الحكم، بتفاقم تلك الصراعات واشتداد الخلافات بين الشيعة والسنة لأسباب عديدة، بما فيها التزام الحكام البويهيين للمذهب الشيعي الزيدي من جهة، والتزام الحكام السلاجقة التركمان للمذهب السني فيما بعد من جهة أخرى، ...الخ. وكان ضحيتها أولا وقبل كل شئ سكان البلاد من الطائفتين الشيعية والسنية وبقية الملل التي كانت تعيش في بلاد ما بين النهرين. وساهمت تلك الاوضاع لا في تنشيط النزعات الطائفية ومحاولات الإجتهاد الطائفي وكسب الحكام لهذا المذهب أو ذاك فحسب، بل وفي تشديد النزعات السلفية والغوص في الغيبيات والخرافات التي كان لها تأثيرها السلبي على الحياة العامة للسكان. وهذه الظاهرة لا تنفصل عن الظروف التي كان الناس يعيشون في ظلها، وبشكل خاص قضايا الفقر والحرمان والظلم أو الجور، والنتائج التي ترتبت عنها على الوضع النفسي والعصبي والأخلاقي أو منظومة القيم للإنسان. فالمعلومات المتوفرة عن

تلك الفترة تشير إلى اتجاه سكان العراق، ومنهم أهل بغداد، "إلى إنشاء عالم خاص توخوا منه أن يحل مشاكلهم الشخصية التي لم تكن الأنظمة المتاحة تقترح لها حلاً. فقامت في ضوء هذا الواقع جملة من المعتقدات الثابتة، آمن بها الكثيرون، ويندرج معظمها في سلم الخرافات... فقد اشتهر في بغداد طلسم الخنافس... وكتب العطف (الحجاب) التي تعلق على أجسام أصحابها لتحجب عنهم الأضرار وتسهل لهم محبة الغير... وانتشر الاعتقاد بالرقية بين البغداديين.. والتمائم... والتعويذة، (كما) انتشر الاهتمام بالزراقين والمنجمين..."[٢٢٥].

وفي مثل هذه الأوضاع الاجتماعية والتخلف الفكري يمكن فهم الدور الذي لعبه الحكام وبعض أصحاب المذاهب المختلفة في تحريك العيارين في الأحياء السكنية المختلفة للمشاركة في الصراعات الطائفية وتنظيم الاعتداءات المتبادلة. ويمكن ايراد حادثة واحدة تدلل على الموقف العام من أصحاب الفكر والمذاهب الأخرى وأسلوب التعامل معهم. كتب عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الأسفرائيني التميمي في كتابه، الَفرقٌ بين الفِرق، عن محاكمة محمد بن علي الشلمغاني– الشلمغان منطقة من أعمال واسط– يقول: "وقد حوكم بحضرة الراضي بالله وأتهم بإنه يدّعي الغيب فأفتى بإن دمه حلال، فقطعت يداه ورجلاه وضربت عنقه وأحرق في مجلس الشرطة في الجانب الغربي سنة ٣٢٢ هجرية / ٩٣٤ ميلادية، وقتل معه أبن أبي العون الذي رفض أن يصفعه بل قبّل لحيته ورأسه. وكان الحسين بن القاسم بن وهب وزير المقتدر بالله بالرقة وقد آمن به فأرسل اليه الراضي بالله فقتل وحمل رأسه إلى بغداد، وضع في سفط في الخزانة التي كانت بدار الخلافة" [٢٢٦]. ويشير عماد الدين إسماعيل أبي الفدا صاحب كتاب المختصر في أخبار البشر في هذا الصدد إلى

---

٢٢٥ سعد، فهمي د. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٣٧٢–٣٧٥.

٢٢٦ تقي الدين عارف الدوري. عصر إمارة الأمراء في العراق. حقق الكتاب محمد مهري الدين عبد الحميد. مطبعة أسعد. بغداد ١٩٧٥، ص ٣٩.

أن الشلمغاني قد أتهم باعتقاده بحلول الإلهية والتناسخ والتشيع. ورغم إنكاره لكل ذلك فقد "أحضر الشلمغاني عدة مرات بحضور الفقهاء وآخر الأمر أن الفقهاء أفتوا بإباحة دمه فصلب الشلمغاني وأبن أبي عون في ذي القعدة من هذه السنة وأحرقا بالنار..."[٢٢٧]. ويواصل الكاتب قوله "ويظهر انه (أي الشلمغاني، ك. حبيب) من غلاة الشيعة "[٢٢٨].

وكانت قد سبقت هذه الحادثة المرعبة والوحشية التي اعتاد عليها حكام ذلك الزمان تلك المحاكمة الشكلية التي نظمها له الوزير حامد بن العباس في عهد الخليفة المقتدر بالله لأصدار حكم جائر بالموت على المفكر الصوفي والقرمطي النزعة الحلاَّج (الحسين بن منصور، أبو مغيث البيضاوي) متهما إياه بالزندقة والقول بالحلول. ورغم عجز المحكمة عن أثبات تهمة الزندقة على الحلاَّج فقد أصدر القاضي ابو عمر الحمادي حكمه ببغداد في العام ٩٢٢ ميلادية بإعدام الحلاًج.[٢٢٩] الا انه وقبل أن يعدم عذب تعذيبا همجيا، فقد ضرب ألف سوط، ولكنه لم يمت، فقطع السيّاف يديه ورجليه ثم صلب حتى اليوم الثاني ثم قطع رأسه. ويشير سامي مكارم نقلا عن الخطيب البغدادي قوله: "أما رأس الحلاّج ويداه ورجلاه ورأسه فقد حملت من ساحة الإعدام إلى السجن الجديد حيث كان قد قضى آخر أيامه يعلّم ويملّي ويعظ ويتوجه إلى الحق، وذلك قبل أن يُنقل إلى دار حامد بن العباس. وعلى سور السجن الجديد نُصب رأسه للناس لمدة يومين وإلى جانب الرأس عُلقت يداه ورجلاه"[٢٣٠]. ونقلا عن أبن زنجي يقول سامي مكارم ثم أتلفت كتبه" وأُخذ على الوراقين

---

٢٢٧ أبي الفدا، عماد الدين إسماعيل. المختصر في تاريخ البشر (تاريخ أبي الفدا). المجلد الأول. مكتبة المتنبي. القاهرة. ص ٨١.

٢٢٨ نفس المصدر. ص ٣٧.

٢٢٩ مكارم، سامي. الحَلاّج، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٩. ص ٤٨–٥٢.

٢٣٠ المصدر السابق نفسه. ص ٦٢.

عهد بعدم تداولها"[٢٣١]. ويمكن للإنسان أن يتصور أية سادية بشعة كانت تميز هؤلاء الحكام وأي حقد أسود كانوا يحملونه في قلوبهم إزاء هؤلاء الناس المسالمين الذين كانوا لا يحملون سوى أفكاراً أخرى وأحلاما أخرى، وربما كانوا يحملون ويحلمون بأمأنٍ طيبة لبني البشر. ولم تكن الفترة اللاحقة أقل ارهابا على الناس، وبخاصة في فترة المغول وبقية الحكام الذين تداولوا السلطة في العراق.

ويشير صاحب كتاب تاريخ كربلاء، الدكتور عبد الجواد الكليدار، إلى حصول عدد كبير من الحوادث المتتالية التي قام بها الخلفاء العباسيون إزاء مزار الحسين في الحائر (كربلا) وإزاء المدينة وسكانها عموما. فهو يشير إلى أن المزار قد أحرق أكثر من مرة أو دمّر، كما دّمرت المدينة وجرت أكثر من محاولة لمحو أثر القبر. وقد وقعت هذه الحوادث بعد الصراع الذي نشب بين العباسيين والعلويين في أعقاب تسلم العباسيين السلطة في العراق، إذ بدأت في عهد المنصور، ثم في زمن الرشيد، وفيما بعد في فترة حكم المتوكل وأكثر من مرة، وفي عهد القادر بالله والمسترشد بالله[٢٣٢]. وكانت هذه الأعمال المخلة والمشينة تساهم في تنشيط العداء السياسي والطائفي وتزيد من حالة الفرقة بين السكان، إضافة إلى أنها كانت تساهم في زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد. ويبدو أن الناس كانوا يعانون، سواء في زمن الأمويين أم العباسيين من مصاعب الوصول إلى كربلاء لزيارة مرقد الحسين بن علي بن أبي طالب.[٢٣٣]

- ومع أن الموقف العام إزاء الاديان الأخرى كان أكثر تسامحا مما كانت عليه الحالة بين الطوائف الدينية في الإسلام في ضوء ما جاء بصددهم في القرآن وما ورد في السنة النبوية في ضرورة التسامح معهم، فأن النظرة العامة إلى المسيحيين واليهود

---

٢٣١ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

٢٣٢ الكليدار. عبد الجواد. تاريخ كربلاء. مطبعة المدبولي الصغير. القاهرة. ١٩٩٣. ص ١٨٢–٢١٧.

٢٣٣ المصدر السابق نفسه.

والمندائيين، إضافة إلى الزرادشتية وغيرهم كانت تتميز بالتعالي والكبرياء والتقليل من قيمتهم وأعتبارهم بشرا من الدرجة الثانية، رغم أن البعض منهم قد تقلد مراكز حكومية بارزة ومارس نشاطات اقتصادية ومالية متنوعة وكان بينهم بعض كبار الماليين، وخاصة من بين اليهود وبعض المسيحيين الذين كانوا يمارسون الطب على نطاق واسع[٢٣٤]. فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ايراد الحادثة التالية باعتبارها حالة تكشف عن التمييز الديني بين البشر لدى الحكام المسلمين في ذلك الزمان، في حين أنها كانت أقل من ذلك بكثير في التعامل اليومي في ما بين الناس. أورد عبد العزيز الدوري في كتابه " تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري مقتطفا نقلا عن القفطي في كتابه " تاريخ الحكماء " ليدلل على شمول عناية علي بن عيسى للقرى والأرياف فكتب الأخير في عام ٣٠١ هجرية إلى سنان ما يلي:

" فكرت فيمن بالسواد من أهله، وأنه لا يخلو من أن يكون فيه مرضى لا يشرف متطبب عليهم لخلو السواد من الأطباء، فتقدم ... بإنفاذ متطببين وخزانة من الأدوية والأشربة يطوفون في السواد، ويقيمون في كل صقع منه مدة ما تدعو الحاجة إلى مقامهم، ويعالجون من فيه ثم ينتقلون إلى غيره." ولما وصل الأطباء إلى سورا ونهر الملك وجدوا أن أكثر السكان يهود. فاستفسر سنان من الوزير عن رأيه في معاملتهم وأوضح" أن الرسم في بيمارستان الحضرة قد جرى للملّي والذمّي." فكتب علي بن عيسى: "ليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب، ولكن الذي يجب تقديمه والعمل به، معالجة الناس قبل البهائم، والمسلمين قبل أهل الذمة، فإذا فضل عن المسلمين ما لا يحتاجون إليه صرف في الطبقة التي بعدهم. فاعمل ... على ذلك"[٢٣٥]. ورغم ما يملكه الدكتور الدوري من

---

٢٣٤ الحوراني، البرت، تاريخ الشعوب العربية. باللغة الألمانية، مصدر سابق. ص١٥٨-١٦٠.
- الحضارة الإسلامية في بغداد ص٥١- ٥٣.

٢٣٥ الدوري، عبد العزيز د. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. مصدر سابق. ص ٢٨٦/٢٨٧.

حس مرهف للكلمة، فأنه لم ينتبه، في أحسن الأحوال، ولم يشر بأي شكل إلى الموقف التمييزي المجحف والصارخ الذي تجلى في خطاب علي بن عيسى والذي كان يمارس من قبل الحكام حينذاك، وكأن التمييز بين المسلمين وغير المسلمين مسالة طبيعية واعتيادية حتى في مجال العلاج الطبي. ويؤكد هذا النص الموقف الديني المتزمت للوزير على بن عيسى إزاء أهل الذمة، إذ أنه وضعهم في طبقة تقع بين المسلمين والبهائم، بدلا من أن يكتب إليه مشيرا بإن المعالجة تتم لمن هو أكثر حاجة إليها من البشر القاطنين في السواد. فمن يقرأ النص يلاحظ بوضوح ما يلي:

١- أن علي بن عيسى قد وضع أهل الذمة مع البهائم بقوله: "ليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب"، في حين أن سنان لم يسأل عن البهائم وأشار في رسالته إلى أن البيمارستان يعالج الملي والذمي على حد سواء.

٢- وفضل علي بن عيسى بين المسلمين وأهل الذمة، وكانوا يهودا، حين قرر معالجة المسلمين أولاً، ثم معالجة الذميين ثانياً، ثم البهائم، في حين كان تصرف البيمارستان سليما حين كان يعالج الجميع دون تمييز وفقاً لحالة المرضى ومدى حاجتهم للأسعاف والمعالجة العاجلة، وهو فارق مهم وكبير بين تفكير السياسي المتحيز والمتعصب وغير العقلاني، وبين تفكير الطبيب العالم الذي لا يميز بين المرضى، إلا في مدى حاجته للعلاج العاجل.

٣- واعتبر علي بن عيسى في رسالته أن المسلمين هم من الطبقة الأولى والأعلى، ثم تليهم طبقة الذميين، فالطبقة التي تليهم وهي طبقة البهائم.

وكان هذا الموقف التمييزي قائما لدى الغالبية العظمى من المسؤولين والكثير من رجال الدين والقضاة والقادة العسكريين في تلك العهود. وكان الموقف إزاء أهل الذمة معقدا جدا، فقد وضعت عليهم قائمة طويلة من الممنوعات من تلك الحقوق الاعتيادية التي يمارسها المسلمون عموما وميزوهم بالملابس ومناطق السكن...الخ، رغم أنهم في البدء كانوا يعيشون مع المسلمين في بغداد مثلاً في مناطق متقاربة ومتجاورة، علماً بأن المنصور

كان قد خص اليهود بمنطقة معينة في بغداد يبنون فيها دورهم السكنية. وكانت تلاحقهم لعنات وملاحقات بعض الخلفاء والوزراء وقادة الشرطة والجيش ويتعرضون للتعذيب ومصادرة الآموال والقتل أيضا[٢٣٦]. فمن بين المحرمات التي فرضت على المسيحيين واليهود منع الرجل المسيحي أو اليهودي الزواج من امرأة مسلمة، في حين يحق للمسلم الزواج من مسيحية أو يهودية، ومنع المسيحي واليهودي من استيراث المسلم ولكن العكس ممكن.[٢٣٧] وكان التحول من دين محمد إلى ديانات أخرى محرما على المسلمين، في حين

---

٢٣٦ الحوراني، البرت. تاريخ الشعوب العربية. مصدر سابق. ص ١٥٨–١٦٠.

٢٣٧ اهل الذمة: هو عهد الامان الذي اعطاه عمر بن الخطاب للنصارى القاطنين في مدائن الشام والجزيرة وفيه شروط لقاء حمايتهم والدفاع عنهم عرفت بالشروط العمرية" هذه الشروط جاءت في صيغ متعددة نقلها صبحي الصالح من مصادرها وشرحها وهي تدور حول ست نقاط رئيسية:

– احكام البيع والكنائس والصوامع. – احكام ضيافتهم للمارة وما يتعلق بها. – فيما يتعلق بضرر الإسلام والمسلمين. – فيما يتعلق بتغيير لباسهم وتمييزهم عن المسلمين. – فيما يتعلق باظهار المنكر من افعالهم واقوالهم مما نهوا عنه. (راجع: "الحضارة الإسلامية في بغداد" للسيد محمد حسين شندب، مصدر سابق، ص ٥٠) ويشير الكاتب في مكان آخر عن الغيار فيكتب ما يلي: هو العلامات التي وضعت على اهل الذمة لتشهيرهم وتمييزهم. ويتناول كل ما خالف المسلمين من ازياء النصارى واليهود وما يوضع على العمائم من الطيالسة العسلية. والشروط العمرية المتعلقة بعدم تشبه النصارى بالمسلمين في لبس العمامة والمراكب، عاد القائم بامر الله وفرضها على اهل الذمة في مدينة بغداد من جديد وحافظ عليها خلفاؤه المقتدي والمستظهر حتى سنة ٤٩٨هجرية /١١٠٤ ميلادية. وقد جاء تفصيل هذه الشروط في كتاب تحت عنوان: اهل الذمة. ومنها: – ثمن عمامة الذمي لا يزيد عن ثلاثة دنانير وتتدلى من العمامة ربطة صفراء ورمادية وتبقى صغيرة لا يتدلى منها ذيل إلى ما بين الكتفين حتى يتميزوا عن العرب ولان العمائم من كرامة الإسلام، فصاحب العمامة اكثر احتراما وصلاته افضل. – ولا يلبسون الملابس الجميلة، ولونها يجب ان يكون رماديا عابقا. – ولا يكتبون على خواتمهم باللغة العربية ولا يرتدون الملابس ذات اللون الاصفر، لان صحابة رسول الله كانوا يلبسونها. – ولا يمتطون حصانا انما يمكنهم ركوب البغال والحمير وارجلهم تتدلى من جهة واحدة. – ويلبسون في اعناقهم درهم النحاس او الرصاص او الحديد. – وعند دخول الحمام يلبسون قلنسوة في

كان يجري التشجيع على التحول من الديانات الاخرى إلى الديانة الإسلامية والترحيب به، كما اتخذت إجراءات غير قليلة لممارسة ضغوط متنوعة وذات طبيعة أبتزازية إزاء أهل الذمة من أجل تحويلهم إلى الديانة الإسلامية، أي سياسة "الجزرة والعصا." جاء في كتاب أبو حامد الغزالي "فضائح الباطنية" بشأن تبديل دين المسلم والمرتد أو المرتدة عن الإسلام قوله: "... فإن المرتدّة مقتولة عندنا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم : "من بدّلَ دينه فاقتلوه"![٢٣٨].

لقد بذل المسؤولون من المسلمين جهودا كبيرة لتحويل الناس عن دينهم صوب الإسلام انطلاقا من اعتقاد سائد بأن دينهم أفضل وآخر الأديان الكتابية، وأن من يكسب شخصا من دين آخر يلقى جزاء ذلك يوم القيامة ويحسب لصالحه. وبهذا الصدد يشير ابن عبيد القاسم بن سلام في كتابه "الاموال" إلى أن "اي مدينة افتتحت عنوة فاسلم اهلها قبل ان يقسموا فهم احرار واموالهم فيء للمسلمين"[٢٣٩]. كان التمييز بين المسلمين وغير المسلمين في العهد العباسي بارزا في مجال فرض الضرائب وجمع الأموال لبيت المال. فكان الخراج يؤخذ على الاراضي التي بحوزة اهل الذمة والجزية على اشخاصهم، وهي عبارة عن فدية تدفع لقاء حماية الذميين من القتل وحماية أموالهم الخاصة والانتفاع بالارض التي

وسطها قطعة حمراء. ويحزمون وسطهم بزنار، ونساؤهم يلبسن حذاء اسود في قدم واحمر في القدم الاخرى. وكان بعض اغنياء اهل الذمة يتخلصون من لبس الغيار بدفع غرامة مالية للخليفة ومن هؤلاء بنو الجزر الذين كانوا يدفعون في السنة خمسمائة دينار إضافية." (راجع. نفس المصدر ص ٥٣ عن حبيب زيات، مجلة المشرق ١٩٤٩، ص ٧٥) ومنه يستدل مدى الحيف الذي كان يلحق بأهل الذمة ومحاولة ابرازهم اقل درجة من مواطنيهم من المسلمين. لقد كانت التمييز فظا ويعبر عن ذهنية قبلية عربية متعصبة ومتعسفة ودينية متزمتة .

٢٣٨ الغزالي، أبو حامد. فضائح الباطنية. دار البشير للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ١٩٩٣. ص ٥.

٢٣٩ احمد صادق سعيد، عهود الامبراطوريات الإسلامية، دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين (٢)، دار الفارابي بيروت ١٩٩٠، ص ٦١

هي بحوزتهم[٢٤٠]، إذ "كان عدم دفع الجزية عموما من احد الذميين نقضا للصلح فيستحق القتل"[٢٤١]. ورغم الاختلاف في المذاهب والتفسيرات للاحاديث النبوية والاجتهادات فأن الموقف المتسم بالتمييز الديني إزاء آهل الذمة كان لدى أصحاب تلك المذاهب متماثلا إن لم يكن واحدا.[٢٤٢] وتعتمد جميع هذه المذاهب على ما جاء في القرآن في الآية ٢٩ من سورة التوبة حيث ورد فيها ما يلي: "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون"[٢٤٣]. وهذه الآية تدلل على ثلاث مسائل سلبية إزاء أتباع الديانات الأخرى، وهي:

١. إن الجزية بمثابة إذلال لأتباع الديانات الأخرى[٢٤٤].
٢. وأن الجزية تؤخذ من غير المسلمين بهدف إشعارهم بأنهم أدنى مستوى من المسلمين.
٣. وأن عليهم اعتناق الإسلام إن أرادوا احتلال منزلة مساوية لمنزلة المسلمين، أي أنها أداة ضغط.

وزيادة في محاولة إهانة غير المسلمين في أعين المسلمين ما جاء في الآية ٨٥ من سورة آل عمران، حيث ورد فيها ما يلي: " ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في

---

٢٤٠ احمد صادق سعيد، عهود الامبراطوريات الإسلامية، دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين (٢)، دار الفارابي بيروت ١٩٩٠، ص ٤٨/٤٩.

٢٤١ نفس المصدر ص ٧١.

٢٤٢ نفس المصدر، ص ٤٨/٤٩.

راجع أيضاً: العلوي، هادي. أحكام المرتدفي الإسلام. الثقافة الجديدة. العدد ١٩٩٩/٢٨٧. ص ٢٠-٢٦.

٢٤٣ القرآن. دار الجيل؟ بيروت. سورة التوبة. آية ٢٩. ص ١٩١.

٢٤٤ هاملتون جيب، هارولد بوين. المجتمع الإسلامي والغرب. في جزئين. ترجمة السيد عبد المجيد القيسي. دار المدى. دمشق. ١٩٩٧. الجزء الثاني. ٢٩٧ظ٢٩٩.

الآخرة من الخاسرين"[٢٤٥]، إضافة إلى ما جاء في الآية ٦٥ من سورة الزمر، والآية ١٦ من سورة الفتح[٢٤٦].

وتعرض المسيحيون في فترات مختلفة في ظل الدولة العباسية لا إلى المضايقات فحسب، بل وإلى الاعتداءات الكبيرة والمستمرة التي شملت الناس ودور العبادة ودور السكن ومحلات العمل. جاء في كتاب العامة في بغداد نقلاً عن المنتظم بهذا الصدد ما يلي: "لقى النصارى وأهل الذمة عنت متشددي المسلمين في ايام الاضطرابات السياسية، ففي سنة ٢٧١ هجرية وثب العامة على النصارى وخربوا الدير العتيق وانتهبوا ما فيه من متاع، وقلعوا الأبواب والخشب، وسار إليهم صاحب الشرطة فمنعهم من هدم الباقي، وكان يتردد على حمايته أياماً. وتعرض هذا الدير في العام التالي لهجمات العامة وسبب هذا الشغب أنهم أنكروا على النصارى ركوب الدواب. وعلى أثر ضائقة اقتصادية، افتتحت الجوالي سنة ٣٣١ هجرية في ربيع الأول[٢٤٧]، فلحق أهل الذمة خبط عظيم وظلم قبيح، وفي سنة ٣٩٢ هجرية ثار العامة بالنصارى، فنهبوا البيعة بقطيعة الدقيق وأحرقوها، فسقطت على جماعة من المسلمين فهلكوا. وفي سنة ٤٠٣ هجرية توفيت بنت أبي نوح بن أبي نصر بن إسرائيل، أحد كتاب النصارى، فأخرجت جنازتها نهاراً ومعها النوائح والطبول والزمور والصلبان والشموع، فقام رجل من الهاشميين فأنكر ذلك، فضربه أحد غلمان الكاتب، مما تسبب في فتنة أدت إلى تدخل العامة، وانتهت بإلزام أهل الذمة الغيار"[٢٤٨]. وذكر ياقوت، على سبيل المثال لا الحصر، في هذا الصدد ما يلي: " في صفر من السنة ٤٨٤ هجرية خرج توقيع الخليفة بإلزام أهل الذمة بلبس الغيار والتزام ما شرطه عليهم عمر بن الخطاب، فهربوا كل

---

٢٤٥ القرآن. سورة آل عمران. الآية ٨٥. ص ٦١.

٢٤٦ العلوي، هادي. أحكام المرتد في الإسلام. مصدر سابق. ص ٢٠-٢٦.

٢٤٧ الجوالي كلمة مرادفة للجزية التي كانت تفرض على الذميين.

٢٤٨ سعد، فهي د. العامة في بغداد. مصدر سابق ١٥٤/١٥٥. استناداً إلى أبن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك، وإلى الصولي في أخبار الراضي.

مهرب وأسلم بعضهم." وتشير هذه الأحداث وغيرها إلى حقيقة أن الحكم لم يكن يعاقب الجناة على ارتكابهم تلك الجرائم بحق المسيحيين أو اليهود أو غيرهم ممن سمي بأهل الذمة، وأحياناً غير قليلة كانت تلك الأفعال تجد الرضى والتأييد أو السكوت من جانب الحكام والمسؤولين عن الأمن، مما كان يشجع على تكرارها سنة بعد أخرى وكأنها طقوس شعبية، في حين أنها كانت بتأثير الخلفاء ورجال الدين أو غيرهم من المتشددين. وإذا كان حظ المسيحيين سيئا مع المسلمين، فأن حظ اليهود كان أسوأ بكثير من ذلك عموماً وعلى امتداد فترة وجود الدولة العباسية. إذ انتشرت الكثير من الخرافات والأوهام ضد اليهود عند العامة لا في بغداد فحسب[٢٤٩]، بل وفي أغلب مناطق الدولة العباسية. وهذا لا يعني أن لم تكن هناك استثناءات حيث حظى بعض اليهود، وقبل ذاك بعض المسيحيين باحترام الخاصة والعامة في العراق بسبب مكانتهم العلمية والأدبية أو المالية. وهكذا كانت أوضاع بقية أصحاب الديانات الأخرى في العراق، إذ كان التمييز والأذى يلاحقهم من الخلفاء والمسؤولين أو الخاصة قبل أن يصيبهم من السكان الاعتياديين أو العامة، ومن بينهم الصابئة والمجوس والأيزيديين.

- ولعب اتساع الفجوة بين الحكام، وعلى رأسهم الخليفة، من جهة، والغالبية العظمى من الناس من جهة اخرى، ثم بين رجال الدين التقليديين الذين كانوا يسايرون الحكام ويخضعون لرغباتهم وارادتهم أو المتشددين منهم، وبين أولئك الذين تمردوا على الحكام ورفضوا وضع الدين في خدمة أغراض الحكام ومصالحهم الخاصة، دوراً كبيراً في ظهور المزيد من الحركات الفكرية ذات المضمون الديني والاجتماعي– السياسي التي نجحت في كسب الكثير من الانصار والمؤيدين وأقلقت الحكام وولاتهم كثيرا. وهي مسألة يمكن معالجتها بفقرة خاصة باعتبارها كانت معلما أساسيا من معالم الفترة العباسية.

---

٢٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٧–١٥٩.

ومنذ بداية فترة تفكك وانحلال الدولة العباسية في القرن العاشر الميلادي وما بعده حتى سقوطها برزت إلى الوجود العديد من الإمارات الصغيرة المتنازعة في ما بينها التي خاضت صراعات ومعارك دموية بعضها ضد البعض الآخر، وتشكلت تحالفات وأنهارت أخرى وتفاقمت المؤامرات ضد الدولة المركزية وبعضها ضد البعض الآخر ساهمت كلها في خلق المزيد من المصاعب والمشكلات الاقتصادية للناس وللدولة ولتلك الامارات أيضا. ومن بين الامارت التي برزت حينذاك نشير إلى شهد العهد العباسي في الفترتين الأولى والثانية من عمره تطورا ملموسا في مجالات الفلسفة وعلم الكلام والآداب واالعلوم، ومنها الطب، والموسيقى والغناء والعطاء الفكري وتوسعا وتنوعاً في الفقه الإسلامي، ولكنه شهد في الوقت نفسه نمواً تدريجياً متفاقماً في الاتجاهات السلفية والتعصب والتزمت الديني الإسلامي على نحو خاص في الفترات الثلاث، إضافة إلى بروز نزعات التمييز العِرقي والديني والمذهبي المتطرف بشكل حاد، حيث اشير إلى بعض مظاهرها سابقا. ويمكن اعتبار فترة الحكم العباسي بمثابة امتداد متميز في ظهور أو في تبلور المذاهب الدينية المختلفة وتجليها في طوائف دينية متصارعة واحيانا كثيرة متنازعة. وكانت تلك المذاهب ذات غنى كبير للمجتمع وتعبير عن حركية وحيوية الفكر والتفكير والاجتهاد، ولكنها جميعا لم تكن قادرة على قبول الآخر أو تتحمل وجوده ونشاطه، حيث كانت تسعى إلى إلغاء وجوده إن امكنها ذلك. ودفع هذا الموقف غير العقلاني، وارتباطا بعلاقة أصحاب بعض تلك المذاهب بالسلطة مباشرة، بعدد كبير من أتباع مختلف المذاهب إلى السجون وتحملوا ألوان التعذيب أو حتى الموت على ايدي أتباع المذاهب الأخرى. وكانت القوى الحاكمة هي التي تقوم بإنزال العقاب والعذاب والاضطهاد بالآخرين، وكانت في أحيان أخرى تتلقى ذلك عندما تبتعد عن الحكم وتحل محلها قوى أخرى، وهو ما عاشته الدولة العباسية في العلاقة المتوترة بين المذهب الحنبلي وجماعة المعتزلة حين تبادلا المواقع في فترات مختلفة. لقد كانت التهم تساق جزافا ضد الآخر للخلاص منه والانفراد بالموقع والسلطة. ويكفي أن يلقي الإنسان نظرة متأنية في كتاب الإمام الشهرستاني "الملل والنحل" أو في كتاب "الفَرقُ بين الفِرق" لصاحبه عبد القاهر البغدادي ليعرف مدى غزارة الاجتهاد والرغبة في التفكير والتفتح

والتجديد لدى الناس في مختلف أرجاء الدولة العباسية، وخاصة في العراق وفارس، والتي جوبهت بغضب متميز من جانب القيمين على شؤون الدين حينذاك ومن جانب كثرة من الخلفاء العباسيين. وجدير بالإشارة إلى أن التفتح والاجتهاد في العهد العباسي لم يقتصر على المسلمين فحسب، بل شمل أتباع الديانات الأخرى ومنها الديانة المسيحية، حيث عرفت تلك الفترة العديد من الانقسامات، بسبب التباين في الرؤية والتقدير بالارتباط مع الأجواء والظروف والاحتكاك الفكري والعلاقات المتشعبة، التي كانت تسود المجتمع حينذاك.

شهدت الدولة العباسية في وقت مبكر تقريبا صراعات مذهبية غير قليلة ومارست العنف ضد خصومها السياسيين وقوى المعارضة فيها وفي السعي للقضاء على الحركات الفكرية الجديدة في الإسلام، مثل حركة الزنج (القرن التاسع الميلادي) والحركة القرمطية (القرن التاسع والعاشر وحوالي الربع الأول من القرن الحادي عشر الميلادي). وتميزت الفترة التي اقترنت بمجيء البويهيين إلى الحكم، بتفاقم تلك الصراعات واشتداد الخلافات بين الشيعة والسنة لأسباب عديدة، بما فيها التزام الحكام البويهيين للمذهب الشيعي الزيدي من جهة، والتزام الحكام السلاجقة التركمان للمذهب السني فيما بعد من جهة أخرى، ...الخ. وكان ضحيتها أولا وقبل كل شئ سكان البلاد من الطائفتين الشيعية والسنية وبقية الملل التي كانت تعيش في بلاد ما بين النهرين. وساهمت تلك الاوضاع لا في تنشيط النزعات الطائفية ومحاولات الإجتهاد الطائفي وكسب الحكام لهذا المذهب أو ذاك فحسب، بل وفي تشديد النزعات السلفية والغوص في الغيبيات والخرافات التي كان لها تأثيرها السلبي على الحياة العامة للسكان. وهذه الظاهرة لا تنفصل عن الظروف التي كان الناس يعيشون في ظلها، وبشكل خاص قضايا الفقر والحرمان والظلم أو الجور، والنتائج التي ترتبت عنها على الوضع النفسي والعصبي والأخلاقي أو منظومة القيم للإنسان. فالمعلومات المتوفرة عن تلك الفترة تشير إلى اتجاه سكان العراق، ومنهم أهل بغداد، "إلى إنشاء عالم خاص توخوا منه أن يحل مشاكلهم الشخصية التي لم تكن الأنظمة المتاحة تقترح لها حلاً. فقامت في

ضوء هذا الواقع جملة من المعتقدات الثابتة، آمن بها الكثيرون، ويندرج معظمها في سلم الخرافات... فقد اشتهر في بغداد طلسم الخنافس ... وكتب العطف (الحجاب) التي تعلق على أجسام أصحابها لتحجب عنهم الأضرار وتسهل لهم محبة الغير... وانتشر الاعتقاد بالرقية بين البغداديين.. والتمائم... والتعويذة، (كما) انتشر الاهتمام بالزراقين والمنجمين..."[1].

وفي مثل هذه الأوضاع الاجتماعية والتخلف الفكري يمكن فهم الدور الذي لعبه الحكام وبعض أصحاب المذاهب المختلفة في تحريك العيارين في الأحياء السكنية المختلفة للمشاركة في الصراعات الطائفية وتنظيم الاعتداءات المتبادلة. ويمكن ايراد حادثة واحدة تدلل على الموقف العام من أصحاب الفكر والمذاهب الأخرى وأسلوب التعامل معهم. كتب عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الأسفرائيني التميمي في كتابه، الَفرقٌ بين الفِرق، عن محاكمة محمد بن علي الشلمغاني– الشلمغان منطقة من أعمال واسط– يقول: "وقد حوكم بحضرة الراضي بالله وأتهم بإنه يدّعي الغيب فأفتى بإن دمه حلال، فقطعت يداه ورجلاه وضربت عنقه وأحرق في مجلس الشرطة في الجانب الغربي سنة ٣٢٢ هجرية / ٩٣٤ ميلادية، وقتل معه أبن أبي العون الذي رفض أن يصفعه بل قبّل لحيته ورأسه. وكان الحسين بن القاسم بن وهب وزير المقتدر بالله بالرقة وقد آمن به فأرسل اليه الراضي بالله فقتل وحمل رأسه إلى بغداد، وضع في سفط في الخزانة التي كانت بدار الخلافة" [1]. ويشير عماد الدين إسماعيل أبي الفدا صاحب كتاب المختصر في أخبار البشر في هذا الصدد إلى أن الشلمغاني قد أتهم باعتقاده بحلول الإلهية والتناسخ والتشيع. ورغم إنكاره لكل ذلك فقد "أحضر الشلمغاني عدة مرات بحضور الفقهاء وآخر الأمر أن الفقهاء أفتوا بإباحة دمه فصلب الشلمغاني وأبن أبي عون في ذي القعدة من هذه السنة وأحرقا بالنار..."[1]. ويواصل الكاتب قوله "ويظهر انه (أي الشلمغاني، ك. حبيب) من غلاة الشيعة "[1].

وكانت قد سبقت هذه الحادثة المرعبة والوحشية التي اعتاد عليها حكام ذلك الزمان تلك المحاكمة الشكلية التي نظمها له الوزير حامد بن العباس في عهد الخليفة المقتدر بالله

لأصدار حكم جائر بالموت على المفكر الصوفي والقرمطي النزعة الحلاَّج (الحسين بن منصور، أبو مغيث البيضاوي) متهما إياه بالزندقة والقول بالحلول. ورغم عجز المحكمة عن أثبات تهمة الزندقة على الحلاَّج فقد أصدر القاضي ابو عمر الحمادي حكمه ببغداد في العام ٩٢٢ ميلادية بإعدام الحلاّج.[١] الا انه وقبل أن يعدم عذب تعذيبا همجيا، فقد ضرب ألف سوط، ولكنه لم يمت، فقطع السيّاف يديه ورجليه ثم صلب حتى اليوم الثاني ثم قطع رأسه. ويشير سامي مكارم نقلا عن الخطيب البغدادي قوله: "أما رأس الحلاّج ويداه ورجلاه ورأسه فقد حملت من ساحة الإعدام إلى السجن الجديد حيث كان قد قضى آخر أيامه يعلّم ويملّي ويعظ ويتوجه إلى الحق، وذلك قبل أن يُنقل إلى دار حامد بن العباس. وعلى سور السجن الجديد نُصب رأسه للناس لمدة يومين وإلى جانب الرأس عُلقت يداه ورجلاه"[١]. ونقلا عن أبن زنجي يقول سامي مكارم ثم أتلفت كتبه" وأُخذ على الوراقين عهد بعدم تداولها"[١]. ويمكن للإنسان أن يتصور أية سادية بشعة كانت تميز هؤلاء الحكام وأي حقد أسود كانوا يحملونه في قلوبهم إزاء هؤلاء الناس المسالمين الذين كانوا لا يحملون سوى أفكاراً أخرى وأحلاما أخرى، وربما كانوا يحملون ويحلمون بأمأنٍ طيبة لبني البشر. ولم تكن الفترة اللاحقة أقل ارهابا على الناس، وبخاصة في فترة المغول وبقية الحكام الذين تداولوا السلطة في العراق.

ويشير صاحب كتاب تاريخ كربلاء، الدكتور عبد الجواد الكليدار، إلى حصول عدد كبير من الحوادث المتتالية التي قام بها الخلفاء العباسيون إزاء مزار الحسين في الحائر (كربلا) وإزاء المدينة وسكانها عموما. فهو يشير إلى أن المزار قد أحرق أكثر من مرة أو دمّر، كما دّمرت المدينة وجرت أكثر من محاولة لمحو أثر القبر. وقد وقعت هذه الحوادث بعد الصراع الذي نشب بين العباسيين والعلويين في أعقاب تسلم العباسيين السلطة في العراق، إذ بدأت في عهد المنصور، ثم في زمن الرشيد، وفيما بعد في فترة حكم المتوكل وأكثر من مرة، وفي عهد القادر بالله والمسترشد بالله[١]. وكانت هذه الأعمال المخلة والمشينة تساهم في تنشيط العداء السياسي والطائفي وتزيد من حالة الفرقة بين السكان، إضافة إلى أنها كانت تساهم

في زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد. ويبدو أن الناس كانوا يعانون، سواء في زمن الأمويين أم العباسيين من مصاعب الوصول إلى كربلاء لزيارة مرقد الحسين بن علي بن أبي طالب.[١]

- ومع أن الموقف العام إزاء الاديان الأخرى كان أكثر تسامحا مما كانت عليه الحالة بين الطوائف الدينية في الإسلام في ضوء ما جاء بصددهم في القرآن وما ورد في السنة النبوية في ضرورة التسامح معهم، فأن النظرة العامة إلى المسيحيين واليهود والمندائيين، إضافة إلى الزرادشتية وغيرهم كانت تتميز بالتعالي والكبرياء والتقليل من قيمتهم وأعتبارهم بشرا من الدرجة الثانية، رغم أن البعض منهم قد تقلد مراكز حكومية بارزة ومارس نشاطات اقتصادية ومالية متنوعة وكان بينهم بعض كبار الماليين، وخاصة من بين اليهود وبعض المسيحيين الذين كانوا يمارسون الطب على نطاق واسع[١]. فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ايراد الحادثة التالية باعتبارها حالة تكشف عن التمييز الديني بين البشر لدى الحكام المسلمين في ذلك الزمان، في حين أنها كانت أقل من ذلك بكثير في التعامل اليومي في ما بين الناس. أورد عبد العزيز الدوري في كتابه " تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري مقتطفا نقلا عن القفطي في كتابه " تاريخ الحكماء " ليدلل على شمول عناية علي بن عيسى للقرى والأرياف فكتب الأخير في عام ٣٠١ هجرية إلى سنان ما يلي:

" فكرت فيمن بالسواد من أهله، وأنه لا يخلو من أن يكون فيه مرضى لا يشرف متطبب عليهم لخلو السواد من الأطباء، فتقدم ... بإنفاذ متطببين وخزانة من الأدوية والأشربة يطوفون في السواد، ويقيمون في كل صقع منه مدة ما تدعو الحاجة إلى مقامهم، ويعالجون من فيه ثم ينتقلون إلى غيره." ولما وصل الأطباء إلى سورا ونهر الملك وجدوا أن أكثر السكان يهود. فاستفسر سنان من الوزير عن رأيه في معاملتهم وأوضح" أن الرسم في بيمارستان الحضرة قد جرى للملّي والذمّي." فكتب علي بن عيسى: "ليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب، ولكن الذي يجب تقديمه والعمل به، معالجة الناس قبل البهائم، والمسلمين قبل أهل الذمة، فإذا فضل عن المسلمين ما لا يحتاجون إليه

صرف في الطبقة التي بعدهم. فاعمل ... على ذلك"[١]. ورغم ما يملكه الدكتور الدوري من حس مرهف للكلمة، فأنه لم ينتبه، في أحسن الأحوال، ولم يشر بأي شكل إلى الموقف التمييزي المجحف والصارخ الذي تجلى في خطاب علي بن عيسى والذي كان يمارس من قبل الحكام حينذاك، وكأن التمييز بين المسلمين وغير المسلمين مسالة طبيعية واعتيادية حتى في مجال العلاج الطبي. ويؤكد هذا النص الموقف الديني المتزمت للوزير على بن عيسى إزاء أهل الذمة، إذ أنه وضعهم في طبقة تقع بين المسلمين والبهائم، بدلا من أن يكتب إليه مشيرا بإن المعالجة تتم لمن هو أكثر حاجة إليها من البشر القاطنين في السواد. فمن يقرأ النص يلاحظ بوضوح ما يلي:

٤- أن علي بن عيسى قد وضع أهل الذمة مع البهائم بقوله: "ليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب"، في حين أن سنان لم يسأل عن البهائم وأشار في رسالته إلى أن البيمارستان يعالج الملي والذمي على حد سواء.

٥- وفضل علي بن عيسى بين المسلمين وأهل الذمة، وكانوا يهودا، حين قرر معالجة المسلمين أولاً، ثم معالجة الذميين ثانياً، ثم البهائم، في حين كان تصرف البيمارستان سليما حين كان يعالج الجميع دون تمييز وفقاً لحالة المرضى ومدى حاجتهم للأسعاف والمعالجة العاجلة، وهو فارق مهم وكبير بين تفكير السياسي المتحيز والمتعصب وغير العقلاني، وبين تفكير الطبيب العالم الذي لا يميز بين المرضى، إلا في مدى حاجته للعلاج العاجل.

٦- واعتبر علي بن عيسى في رسالته أن المسلمين هم من الطبقة الأولى والأعلى، ثم تليهم طبقة الذميين، فالطبقة التي تليهم وهي طبقة البهائم.

وكان هذا الموقف التمييزي قائما لدى الغالبية العظمى من المسؤولين والكثير من رجال الدين والقضاة والقادة العسكريين في تلك العهود. وكان الموقف إزاء أهل الذمة معقدا جدا، فقد وضعت عليهم قائمة طويلة من الممنوعات من تلك الحقوق الاعتيادية التي يمارسها المسلمون عموما وميزوهم بالملابس ومناطق السكن...الخ، رغم أنهم في البدء

كانوا يعيشون مع المسلمين في بغداد مثلاً في مناطق متقاربة ومتجاورة، علماً بأن المنصور كان قد خص اليهود بمنطقة معينة في بغداد يبنون فيها دورهم السكنية. وكانت تلاحقهم لعنات وملاحقات بعض الخلفاء والوزراء وقادة الشرطة والجيش ويتعرضون للتعذيب ومصادرة الآموال والقتل أيضا. فمن بين المحرمات التي فرضت على المسيحيين واليهود منع الرجل المسيحي أو اليهودي الزواج من امرأة مسلمة، في حين يحق للمسلم الزواج من مسيحية أو يهودية، ومنع المسيحي واليهودي من استيراث المسلم ولكن العكس ممكن. وكان التحول من دين محمد إلى ديانات أخرى محرما على المسلمين، في حين كان يجري التشجيع على التحول من الديانات الاخرى إلى الديانة الإسلامية والترحيب به، كما اتخذت إجراءات غير قليلة لممارسة ضغوط متنوعة وذات طبيعة أبتزازية إزاء أهل الذمة من أجل تحويلهم إلى الديانة الإسلامية، أي سياسة "الجزرة والعصا." جاء في كتاب أبو حامد الغزالي "فضائح الباطنية" بشأن تبديل دين المسلم والمرتد أو المرتدة عن الإسلام قوله: "... فإن المرتدّة مقتولة عندنا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم: "من بدّلَ دينه فاقتلوه"!.

لقد بذل المسؤولون من المسلمين جهودا كبيرة لتحويل الناس عن دينهم صوب الإسلام انطلاقا من اعتقاد سائد بأن دينهم أفضل وآخر الأديان الكتابية، وأن من يكسب شخصا من دين آخر يلقى جزاء ذلك يوم القيامة ويحسب لصالحه. وبهذا الصدد يشير ابن عبيد القاسم بن سلام في كتابه "الاموال" إلى أن "اي مدينة افتتحت عنوة فاسلم اهلها قبل ان يقسموا فهم احرار واموالهم فيء للمسلمين". كان التمييز بين المسلمين وغير المسلمين في العهد العباسي بارزا في مجال فرض الضرائب وجمع الأموال لبيت المال. فكان الخراج يؤخذ على الاراضي التي بحوزة اهل الذمة والجزية على اشخاصهم، وهي عبارة عن فدية تدفع لقاء حماية الذميين من القتل وحماية أموالهم الخاصة والانتفاع

بالارض التي هي بحوزتهم، إذ "كان عدم دفع الجزية عموما من احد الذميين نقضا للصلح فيستحق القتل". ورغم الاختلاف في المذاهب والتفسيرات للاحاديث النبوية

والاجتهادات فأن الموقف المتسم بالتمييز الديني إزاء آهل الذمة كان لدى أصحاب تلك المذاهب متماثلا إن لم يكن واحدا. وتعتمد جميع هذه المذاهب على ما جاء في القرآن في الآية ٢٩ من سورة التوبة حيث ورد فيها ما يلي: "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون". وهذه الآية تدلل على ثلاث مسائل سلبية إزاء أتباع الديانات الأخرى، وهي:

٤. إن الجزية بمثابة إذلال لأتباع الديانات الأخرى.

٥. وأن الجزية تؤخذ من غير المسلمين بهدف إشعارهم بأنهم أدنى مستوى من المسلمين.

٦. وأن عليهم اعتناق الإسلام إن أرادوا احتلال منزلة مساوية لمنزلة المسلمين، أي أنها أداة ضغط.

وزيادة في محاولة إهانة غير المسلمين في أعين المسلمين ما جاء في الآية ٨٥ من سورة آل عمران، حيث ورد فيها ما يلي: " ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين"، إضافة إلى ما جاء في الآية ٦٥ من سورة الزمر، والآية ١٦ من سورة الفتح.

وتعرض المسيحيون في فترات مختلفة في ظل الدولة العباسية لا إلى المضايقات فحسب، بل وإلى الاعتداءات الكبيرة والمستمرة التي شملت الناس ودور العبادة ودور السكن ومحلات العمل. جاء في كتاب العامة في بغداد نقلاً عن المنتظم بهذا الصدد ما يلي: "لقى النصارى وأهل الذمة عنت متشددي المسلمين في ايام الاضطرابات السياسية، ففي سنة ٢٧١ هجرية وثب العامة على النصارى وخربوا الدير العتيق وانتهبوا ما فيه من متاع، وقلعوا الأبواب والخشب، وسار إليهم صاحب الشرطة فمنعهم من هدم الباقي، وكان يتردد على حمايته أياماً. وتعرض هذا الدير في العام التالي لهجمات العامة وسبب هذا الشغب أنهم أنكروا على النصارى ركوب الدواب. وعلى أثر ضائقة اقتصادية، افتتحت الجوالي سنة ٣٣١ هجرية في ربيع الأول، فلحق أهل الذمة خبط عظيم وظلم قبيح، وفي سنة ٣٩٢ هجرية

ثار العامة بالنصارى، فنهبوا البيعة بقطيعة الدقيق وأحرقوها، فسقطت على جماعة من المسلمين فهلكوا. وفي سنة ٤٠٣ هجرية توفيت بنت أبي نوح بن أبي نصر بن إسرائيل، أحد كتاب النصارى، فأخرجت جنازتها نهاراً ومعها النوائح والطبول

والزمور والصلبان والشموع، فقام رجل من الهاشميين فأنكر ذلك، فضربه أحد غلمان الكاتب، مما تسبب في فتنة أدت إلى تدخل العامة، وانتهت بإلزام أهل الذمة الغيار"[١]. وذكر ياقوت، على سبيل المثال لا الحصر، في هذا الصدد ما يلي: " في

- الامارة الحمدانية، والعقيلية، والمرداسية، والمروانية الكردية، والأتابكية في الموصل، والأرتقية، ثم الخروف الأسود والخروف الأبيض[٢٥٠]. وقد نجم عن ذلك موت أعداد غفيرة من الناس الأبرياء وإلى وقوع هدر اقتصادي بالغ السوء وإلى حركة هجرة واسعة من منطقة إلى أخرى هروبا من تلك الاوضاع البائسة التي أضعفت الجميع، وإلى تراجع في الإنتاج والخدمات الاجتماعية العامة التي كانت ضمن مسؤوليات الدولة، فأهملت الرعاية الصحية وقضايا النقل وقنوات الري والطرق فأنتشرت الامراض والوباءات والمجاعات في البلاد[٢٥١]. ويشير الدوري إلى "تمتع العراق ببعض الخدمات الاجتماعية –

---

٢٥٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٠.

٢٥١ تقي الدين عارف الدوري. عصر إمارة شهد العهد العباسي في الفترتين الأولى والثانية من عمره تطورا ملموسا في مجالات الفلسفة وعلم الكلام والآداب واالعلوم، ومنها الطب، والموسيقى والغناء والعطاء الفكري وتوسعا وتنوعاً في الفقه الإسلامي، ولكنه شهد في الوقت نفسه نمواً تدريجياً متفاقماً في الاتجاهات السلفية والتعصب والتزمت الديني الإسلامي على نحو خاص في الفترات الثلاث، إضافة إلى بروز نزعات التمييز العِرقي والديني والمذهبي المتطرف بشكل حاد، حيث اشير إلى بعض مظاهرها سابقا. ويمكن اعتبار فترة الحكم العباسي بمثابة امتداد متميز في ظهور أو في تبلور المذاهب الدينية المختلفة وتجليها في طوائف دينية متصارعة واحيانا كثيرة متنازعة. وكانت تلك المذاهب ذات غنى كبير للمجتمع وتعبير عن حركية وحيوية الفكر والتفكير والاجتهاد، ولكنها جميعا لم تكن قادرة على قبول الآخر أو تتحمل وجوده ونشاطه، حيث كانت تسعى إلى إلغاء وجوده إن امكنها ذلك. ودفع هذا الموقف غير العقلاني، وارتباطا بعلاقة أصحاب بعض تلك المذاهب بالسلطة مباشرة، بعدد

كبير من أتباع مختلف المذاهب إلى السجون وتحملوا ألوان التعذيب أو حتى الموت على ايدي أتباع المذاهب الأخرى. وكانت القوى الحاكمة هي التي تقوم بإنزال العقاب والعذاب والاضطهاد بالآخرين، وكانت في أحيان أخرى تتلقى ذلك عندما تبتعد عن الحكم وتحل محلها قوى أخرى، وهو ما عاشته الدولة العباسية في العلاقة المتوترة بين المذهب الحنبلي وجماعة المعتزلة حين تبادلا المواقع في فترات مختلفة. لقد كانت التهم تساق جزافا ضد الآخر للخلاص منه والانفراد بالموقع والسلطة. ويكفي أن يلقي الإنسان نظرة متأنية في كتاب الإمام الشهرستاني "الملل والنحل" أو في كتاب "الفَرقُ بين الفرِق" لصاحبه عبد القاهر البغدادي ليعرف مدى غزارة الاجتهاد والرغبة في التفكير والتفتح والتجديد لدى الناس في مختلف أرجاء الدولة العباسية، وخاصة في العراق وفارس، والتي جوبهت بغضب متميز من جانب القيمين على شؤون الدين حينذاك ومن جانب كثرة من الخلفاء العباسيين. وجدير بالإشارة إلى أن التفتح والاجتهاد في العهد العباسي لم يقتصر على المسلمين فحسب، بل شمل أتباع الديانات الأخرى ومنها الديانة المسيحية، حيث عرفت تلك الفترة العديد من الانقسامات، بسبب التباين في الرؤية والتقدير بالارتباط مع الأجواء والظروف والاحتكاك الفكري والعلاقات المتشعبة، التي كانت تسود المجتمع حينذاك.

شهدت الدولة العباسية في وقت مبكر تقريبا صراعات مذهبية غير قليلة ومارست العنف ضد خصومها السياسيين وقوى المعارضة فيها وفي السعي للقضاء على الحركات الفكرية الجديدة في الإسلام، مثل حركة الزنج (القرن التاسع الميلادي) والحركة القرمطية (القرن التاسع والعاشر وحوالي الربع الأول من القرن الحادي عشر الميلادي). وتميزت الفترة التي اقترنت بمجيء البويهيين إلى الحكم، بتفاقم تلك الصراعات واشتداد الخلافات بين الشيعة والسنة لأسباب عديدة، بما فيها التزام الحكام البويهيين للمذهب الشيعي الزيدي من جهة، والتزام الحكام السلاجقة التركمان للمذهب السني فيما بعد من جهة أخرى، ...الخ. وكان ضحيتها أولا وقبل كل شئ سكان البلاد من الطائفتين الشيعية والسنية وبقية الملل التي كانت تعيش في بلاد ما بين النهرين. وساهمت تلك الاوضاع لا في تنشيط النزعات الطائفية ومحاولات الإجتهاد الطائفي وكسب الحكام لهذا المذهب أو ذاك فحسب، بل وفي تشديد النزعات السلفية والغوص في الغيبيات والخرافات التي كان لها تأثيرها السلبي على الحياة العامة للسكان. وهذه الظاهرة لا تنفصل عن الظروف التي كان الناس يعيشون في ظلها، وبشكل خاص قضايا الفقر والحرمان والظلم أو الجور، والنتائج التي ترتبت عنها على الوضع النفسي والعصبي والأخلاقي أو منظومة القيم للإنسان. فالمعلومات المتوفرة عن تلك الفترة تشير إلى اتجاه سكان العراق، ومنهم أهل

بغداد، "إلى إنشاء عالم خاص توخوا منه أن يحل مشاكلهم الشخصية التي لم تكن الأنظمة المتاحة تقترح لها حلاً. فقامت في ضوء هذا الواقع جملة من المعتقدات الثابتة، آمن بها الكثيرون، ويندرج معظمها في سلم الخرافات.... فقد اشتهر في بغداد طلسم الخنافس ... وكتب العطف (الحجاب) التي تعلق على أجسام أصحابها لتحجب عنهم الأضرار وتسهل لهم محبة الغير.... وانتشر الاعتقاد بالرقية بين البغداديين .. والتمائم ... والتعويذة، (كما) انتشر الاهتمام بالزراقين والمنجمين ...".

وفي مثل هذه الأوضاع الاجتماعية والتخلف الفكري يمكن فهم الدور الذي لعبه الحكام وبعض أصحاب المذاهب المختلفة في تحريك العيارين في الأحياء السكنية المختلفة للمشاركة في الصراعات الطائفية وتنظيم الاعتداءات المتبادلة. ويمكن ايراد حادثة واحدة تدلل على الموقف العام من أصحاب الفكر والمذاهب الأخرى وأسلوب التعامل معهم. كتب عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الأسفرائيني التميمي في كتابه، الَفرقٌ بين الفِرق، عن محاكمة محمد بن علي الشلمغاني– الشلمغان منطقة من أعمال واسط– يقول: "وقد حوكم بحضرة الراضي بالله وأتهم بإنه يدّعي الغيب فأفتى بإن دمه حلال، فقطعت يداه ورجلاه وضربت عنقه وأحرق في مجلس الشرطة في الجانب الغربي سنة ٣٢٢ هجرية / ٩٣٤ ميلادية، وقتل معه أبن أبي العون الذي رفض أن يصفعه بل قبّل لحيته ورأسه. وكان الحسين بن القاسم بن وهب وزير المقتدر بالله بالرقة وقد آمن به فأرسل اليه الراضي بالله فقتل وحمل رأسه إلى بغداد، وضع في سفط في الخزانة التي كانت بدار الخلافة". ويشير عماد الدين إسماعيل أبي الفدا صاحب كتاب المختصر في أخبار البشر في هذا الصدد إلى أن الشلمغاني قد أتهم باعتقاده بحلول الإلهية والتناسخ والتشيع. ورغم إنكاره لكل ذلك فقد "أحضر الشلمغاني عدة مرات بحضور الفقهاء وآخر الأمر أن الفقهاء أفتوا بإباحة دمه فصلب الشلمغاني وأبن أبي عون في ذي القعدة من هذه السنة وأحرقا بالنار...". ويواصل الكاتب قوله "ويظهر انه (أي الشلمغاني، ك. حبيب) من غلاة الشيعة ".

وكانت قد سبقت هذه الحادثة المرعبة والوحشية التي اعتاد عليها حكام ذلك الزمان تلك المحاكمة الشكلية التي نظمها له الوزير حامد بن العباس في عهد الخليفة المقتدر بالله لأصدار حكم جائر بالموت على المفكر الصوفي والقرمطي النزعة الحلاّج (الحسين بن منصور، أبو مغيث البيضاوي) متهما إياه بالزندقة والقول بالحلول. ورغم عجز المحكمة عن أثبات تهمة الزندقة على الحلاّج فقد أصدر القاضي ابو عمر الحمادي حكمه ببغداد في العام ٩٢٢ ميلادية بإعدام الحلاًج. الا انه وقبل أن يعدم عذب تعذيبا همجيا، فقد ضرب ألف سوط، ولكنه لم يمت، فقطع السيّاف يديه ورجليه ثم

صلب حتى اليوم الثاني ثم قطع رأسه. ويشير سامي مكارم نقلا عن الخطيب البغدادي قوله: "أما رأس الحلاّج ويداه ورجلاه ورأسه فقد حملت من ساحة الإعدام إلى السجن الجديد حيث كان قد قضى آخر أيامه يعلّم ويملّي ويعظ ويتوجه إلى الحق، وذلك قبل أن يُنقل إلى دار حامد بن العباس. وعلى سور السجن الجديد نُصب رأسه للناس لمدة يومين وإلى جانب الرأس عُلقت يداه ورجلاه". ونقلا عن أبن زنجي يقول سامي مكارم ثم أتلفت كتبه" وأُخذ على الوراقين عهد بعدم تداولها". ويمكن للإنسان أن يتصور أية سادية بشعة كانت تميز هؤلاء الحكام وأي حقد أسود كانوا يحملونه في قلوبهم إزاء هؤلاء الناس المسالمين الذين كانوا لا يحملون سوى أفكاراً أخرى وأحلاما أخرى، وربما كانوا يحملون ويحلمون بأمأنٍ طيبة لبني البشر. ولم تكن الفترة اللاحقة أقل ارهابا على الناس، وبخاصة في فترة المغول وبقية الحكام الذين تداولوا السلطة في العراق.

ويشير صاحب كتاب تاريخ كربلاء، الدكتور عبد الجواد الكليدار، إلى حصول عدد كبير من الحوادث المتتالية التي قام بها الخلفاء العباسيون إزاء مزار الحسين في الحائر (كربلا) وإزاء المدينة وسكانها عموما. فهو يشير إلى أن المزار قد أحرق أكثر من مرة أو دمّر، كما دّمرت المدينة وجرت أكثر من محاولة لمحو أثر القبر. وقد وقعت هذه الحوادث بعد الصراع الذي نشب بين العباسيين والعلويين في أعقاب تسلم العباسيين السلطة في العراق، إذ بدأت في عهد المنصور، ثم في زمن الرشيد، وفيما بعد في فترة حكم المتوكل وأكثر من مرة، وفي عهد القادر بالله والمسترشد بالله. وكانت هذه الأعمال المخلة والمشينة تساهم في تنشيط العداء السياسي والطائفي وتزيد من حالة الفرقة بين السكان، إضافة إلى أنها كانت تساهم في زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد. ويبدو أن الناس كانوا يعانون، سواء في زمن الأمويين أم العباسيين من مصاعب الوصول إلى كربلاء لزيارة مرقد الحسين بن علي بن أبي طالب.

- ومع أن الموقف العام إزاء الاديان الأخرى كان أكثر تسامحا مما كانت عليه الحالة بين الطوائف الدينية في الإسلام في ضوء ما جاء بصددهم في القرآن وما ورد في السنة النبوية في ضرورة التسامح معهم، فأن النظرة العامة إلى المسيحيين واليهود والمندائيين، إضافة إلى الزرادشتية وغيرهم كانت تتميز بالتعالي والكبرياء والتقليل من قيمتهم وأعتبارهم بشرا من الدرجة الثانية، رغم أن البعض منهم قد تقلد مراكز حكومية بارزة ومارس نشاطات اقتصادية ومالية متنوعة وكان بينهم بعض كبار الماليين، وخاصة من بين اليهود وبعض المسيحيين الذين كانوا يمارسون الطب على نطاق واسع٢٥١. فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ايراد الحادثة التالية باعتبارها حالة تكشف عن التمييز الديني بين البشر لدى الحكام المسلمين في ذلك الزمان، في حين أنها كانت أقل من ذلك بكثير

في التعامل اليومي في ما بين الناس. أورد عبد العزيز الدوري في كتابه " تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري مقتطفا نقلا عن القفطي في كتابه " تاريخ الحكماء " ليدلل على شمول عناية علي بن عيسى للقرى والأرياف فكتب الأخير في عام ٣٠١ هجرية إلى سنان ما يلي:

" فكرت فيمن بالسواد من أهله، وأنه لا يخلو من أن يكون فيه مرضى لا يشرف متطبب عليهم لخلو السواد من الأطباء، فتقدم ... بإنفاذ متطببين وخزانة من الأدوية والأشربة يطوفون في السواد، ويقيمون في كل صقع منه مدة ما تدعو الحاجة إلى مقامهم، ويعالجون من فيه ثم ينتقلون إلى غيره." ولما وصل الأطباء إلى سورا ونهر الملك وجدوا أن أكثر السكان يهود. فاستفسر سنان من الوزير عن رأيه في معاملتهم وأوضح" أن الرسم في بيمارستان الحضرة قد جرى للملّي والذمّي." فكتب علي بن عيسى: "ليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب، ولكن الذي يجب تقديمه والعمل به، معالجة الناس قبل البهائم، والمسلمين قبل أهل الذمة، فإذا فضل عن المسلمين ما لا يحتاجون إليه صرف في الطبقة التي بعدهم. فاعمل ... على ذلك". ورغم ما يملكه الدكتور الدوري من حس مرهف للكلمة، فأنه لم ينتبه، في أحسن الأحوال، ولم يشر بأي شكل إلى الموقف التمييزي المجحف والصارخ الذي تجلى في خطاب علي بن عيسى والذي كان يمارس من قبل الحكام حينذاك، وكأن التمييز بين المسلمين وغير المسلمين مسالة طبيعية واعتيادية حتى في مجال العلاج الطبي. ويؤكد هذا النص الموقف الديني المتزمت للوزير على بن عيسى إزاء أهل الذمة، إذ أنه وضعهم في طبقة تقع بين المسلمين والبهائم، بدلا من أن يكتب إليه مشيرا بإن المعالجة تتم لمن هو أكثر حاجة إليها من البشر القاطنين في السواد. فمن يقرأ النص يلاحظ بوضوح ما يلي:

١- أن علي بن عيسى قد وضع أهل الذمة مع البهائم بقوله: "ليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب"، في حين أن سنان لم يسأل عن البهائم وأشار في رسالته إلى أن البيمارستان يعالج الملي والذمي على حد سواء.

٢- وفضل علي بن عيسى بين المسلمين وأهل الذمة، وكانوا يهودا، حين قرر معالجة المسلمين أولاً، ثم معالجة الذميين ثانياً، ثم البهائم، في حين كان تصرف البيمارستان سليما حين كان يعالج الجميع دون تمييز وفقاً لحالة المرضى ومدى حاجتهم للأسعاف والمعالجة العاجلة، وهو فارق مهم وكبير بين تفكير السياسي المتحيز والمتعصب وغير العقلاني، وبين تفكير الطبيب العالم الذي لا يميز بين المرضى، إلا في مدى حاجته للعلاج العاجل.

٣- واعتبر علي بن عيسى في رسالته أن المسلمين هم من الطبقة الأولى والأعلى، ثم تليهم طبقة الذميين، فالطبقة التي تليهم وهي طبقة البهائم.

وكان هذا الموقف التمييزي قائما لدى الغالبية العظمى من المسؤولين والكثير من رجال الدين والقضاة والقادة العسكريين في تلك العهود. وكان الموقف إزاء أهل الذمة معقدا جدا، فقد وضعت عليهم قائمة طويلة من الممنوعات من تلك الحقوق الاعتيادية التي يمارسها المسلمون عموما وميزوهم بالملابس ومناطق السكن...الخ، رغم أنهم في البدء كانوا يعيشون مع المسلمين في بغداد مثلاً في مناطق متقاربة ومتجاورة، علماً بأن المنصور كان قد خص اليهود بمنطقة معينة في بغداد يبنون فيها دورهم السكنية. وكانت تلاحقهم لعنات وملاحقات بعض الخلفاء والوزراء وقادة الشرطة والجيش ويتعرضون للتعذيب ومصادرة الآموال والقتل أيضا. فمن بين المحرمات التي فرضت على المسيحيين واليهود منع الرجل المسيحي أو اليهودي الزواج من امرأة مسلمة، في حين يحق للمسلم الزواج من مسيحية أو يهودية، ومنع المسيحي واليهودي من استيراث المسلم ولكن العكس ممكن.٢٥١ وكان التحول من دين محمد إلى ديانات أخرى محرما على المسلمين، في حين كان يجري التشجيع على التحول من الديانات الاخرى إلى الديانة الإسلامية والترحيب به، كما اتخذت إجراءات غير قليلة لممارسة ضغوط متنوعة وذات طبيعة أبتزازية إزاء أهل الذمة من أجل تحويلهم إلى الديانة الإسلامية، أي سياسة "الجزرة والعصا." جاء في كتاب أبو حامد الغزالي "فضائح الباطنية" بشأن تبديل دين المسلم والمرتد أو المرتدة عن الإسلام قوله: "... فإن المرتدّة مقتولة عندنا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم : "من بدّلَ دينه فاقتلوه"!.

لقد بذل المسؤولون من المسلمين جهودا كبيرة لتحويل الناس عن دينهم صوب الإسلام انطلاقا من اعتقاد سائد بأن دينهم أفضل وآخر الأديان الكتابية، وأن من يكسب شخصا من دين آخر يلقى جزاء ذلك يوم القيامة ويحسب لصالحه. وبهذا الصدد يشير ابن عبيد القاسم بن سلام في كتابه "الاموال" إلى أن "اي مدينة افتتحت عنوة فاسلم اهلها قبل ان يقسموا فهم احرار واموالهم فيء للمسلمين". كان التمييز بين المسلمين وغير المسلمين في العهد العباسي بارزا في مجال فرض الضرائب وجمع الأموال لبيت المال. فكان الخراج يؤخذ على الاراضي التي بحوزة اهل الذمة والجزية على اشخاصهم، وهي عبارة عن فدية تدفع لقاء حماية الذميين من القتل وحماية أموالهم الخاصة والانتفاع

بالارض التي هي بحوزتهم، إذ "كان عدم دفع الجزية عموما من احد الذميين نقضا للصلح فيستحق القتل". ورغم الاختلاف في المذاهب والتفسيرات للاحاديث النبوية والاجتهادات فأن الموقف المتسم

بالتمييز الديني إزاء أهل الذمة كان لدى أصحاب تلك المذاهب متماثلا إن لم يكن واحدا. وتعتمد جميع هذه المذاهب على ما جاء في القرآن في الآية ٢٩ من سورة التوبة حيث ورد فيها ما يلي: "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون". وهذه الآية تدلل على ثلاث مسائل سلبية إزاء أتباع الديانات الأخرى، وهي:

١. إن الجزية بمثابة إذلال لأتباع الديانات الأخرى.

٢. وأن الجزية تؤخذ من غير المسلمين بهدف إشعارهم بأنهم أدنى مستوى من المسلمين.

٣. وأن عليهم اعتناق الإسلام إن أرادوا احتلال منزلة مساوية لمنزلة المسلمين، أي أنها أداة ضغط.

وزيادة في محاولة إهانة غير المسلمين في أعين المسلمين ما جاء في الآية ٨٥ من سورة آل عمران، حيث ورد فيها ما يلي: " ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين"٢٥١، إضافة إلى ما جاء في الآية ٦٥ من سورة الزمر، والآية ١٦ من سورة الفتح.

وتعرض المسيحيون في فترات مختلفة في ظل الدولة العباسية لا إلى المضايقات فحسب، بل وإلى الاعتداءات الكبيرة والمستمرة التي شملت الناس ودور العبادة ودور السكن ومحلات العمل. جاء في كتاب العامة في بغداد نقلاً عن المنتظم بهذا الصدد ما يلي: "لقى النصارى وأهل الذمة عنت متشددي المسلمين في ايام الاضطرابات السياسية، ففي سنة ٢٧١ هجرية وثب العامة على النصارى وخربوا الدير العتيق وانتهبوا ما فيه من متاع، وقلعوا الأبواب والخشب، وسار إليهم صاحب الشرطة فمنعهم من هدم الباقي، وكان يتردد على حمايته أياماً. وتعرض هذا الدير في العام التالي لهجمات العامة وسبب هذا الشغب أنهم أنكروا على النصارى ركوب الدواب. وعلى أثر ضائقة اقتصادية، افتتحت الجوالي سنة ٣٣١ هجرية في ربيع الأول، فلحق أهل الذمة خبط عظيم وظلم قبيح، وفي سنة ٣٩٢ هجرية ثار العامة بالنصارى، فنهبوا البيعة بقطيعة الدقيق وأحرقوها، فسقطت على جماعة من المسلمين فهلكوا. وفي سنة ٤٠٣ هجرية توفيت بنت أبي نوح بن أبي نصر بن إسرائيل، أحد كتاب النصارى، فأخرجت جنازتها نهاراً ومعها النوائح والطبول

والزمور والصلبان والشموع، فقام رجل من الهاشميين فأنكر ذلك، فضربه أحد غلمان الكاتب، مما تسبب في فتنة أدت إلى تدخل العامة، وانتهت بإلزام أهل الذمة الغيار"٢٥١. وذكر ياقوت، على سبيل المثال لا الحصر، في هذا الصدد ما يلي: " في

لأول مرة في العصر البويهي– في زمن عضد الدولة (٣٦٩–٣٧٢ ه/٩٧٩–٩٨٢ ميلادية) "[٢٥٢].

• وتحت ضغط المشاركة الواسعة لمواطني الدولة العباسية من الفرس والاتراك والتركمان تحت تأثير ظروف متباينة، إلى جانب العرب، وأزدياد دورهم وتأثيرهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في البلاد وانتقال المزيد منهم إلى بغداد العاصمة، وتنامي مخاوف العرب من هذا الدور واعتباره تغلغلا غير مرغوب فيه واعتبار الخلافة مهددة من هؤلاء اذ يمكن أن تنتقل إلى أقوام أخرى من غير العرب، خاصة وأن اللغة العربية لم تعد وحدها من الناحية العملية هي المستخدمة في أجهزة الدولة، إذ كانت اللغة العربية تعتبر لغة الدين والتشريع أو القانون، واللغة التركية هي لغة الجيش والحرب، واللغة الفارسية كانت قد أصبحت في فترات معينة لغة الإدارة والسياسة، وتزايد مراكز المطالبة بلقب الخليفة وممارسته، سعى الخلفاء، ومعهم القضاة والعلماء العرب، إلى بلورة موقف موحد لهم واصدار فتوى ملزمة فٌرضت على بقية الحكام في الدولة العباسية وعلى بقية المسلمين في سائر أنحاء المعمورة، حيث تم بموجبها تحديد سمات أو مميزات وواجبات خليفة الإسلام والمسلمين، وهي كالآتي:

- حماية الأمة ومعالجة قضايا الرعية على أسس وقواعد الدين.
- تمتعه بمعارف دينية وتحسسه العدالة وأمتلاكه الشجاعة.
- أنحداره من قريش التي هي قبيلة النبي محمد بن عبد الله.
- عدم جواز وجود أكثر من خليفة واحد في آن واحد.

الأمراء في العراق. حقق الكتاب محمد مهري الدين عبد الحميد. مطبعة أسعد. بغداد ١٩٧٥، ص ٣١٥–٣٣١.

٢٥٢ الدوري. مصدر سابق ص ٢٨٧.

- حقه في تخويل بعض أو كل صلاحياته لمن يرتأيه على أن تمارس تلك الصلاحيات وفق الشريعة.

وقد عمل فيما بعد بهذه القاعدة. وسنلاحظ كيف أعاقت هذه القاعدة الفقهية آل عثمان من تنصيب أنفسهم خلفاء على المسلمين في المملكة الشاسعة التي أقاموها بعد عدة قرون، في ما عدا فترة قصيرة جدا وفي زمن السلطان عبد الحميد الثاني، أي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث كانت الدولة العثمانية تلفظ أنفاسها الأخيرة.

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه القاعدة التي أفتى بها الفقهاء السنة في القرن العاشر الميلادي لا تختلف من حيث المبدأ عما مارسه الأمويون عمليا عندما جعلوا الخلافة وراثية في آل أمية، على اعتبار أن الخليفة الثالث، عثمان بن عفان، كان قد قتل، وان حق الخلافة ينتقل إلى عائلة أمية وهي من قريش أيضا. كما إنها لا تختلف عن الموقف الذي أتخذه الشيعة الذين اعتبروا الخلافة حقا محصورا بالقطع في ذرية على بن أبي طالب من زوجته فاطمة الزهراء بنت النبي محمد، وأن الخلافة أصلا كان ينبغي لها أن تكون لعلي بن أبي طالب بعد وفاة محمد، وأن أبا بكر الصديق، الخليفة الاول، كان مغتصبا لها، رغم أن الجماعات الأكثر تعقلا في الشيعة يحجمون عن طرح الأمر الأخير بهذه الصورة. وهكذا هو الحال مع الموقف من خلافة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان. ومن هنا يلاحظ المتتبع أن جمهرة من الفقهاء السنة والشيعة تجاوزت على الآية التي تؤكد أن الأمر شورى بين الناس بالنسبة للخلافة الدينية وليس وراثة أو حقا مطلقا لقبيلة أو عائلة بعينها أو شخصاً بعينه.

ولكن ماذا كانت تعني هذه القاعدة التي استحدثت في العهد العباسي؟ إنها تعني ما يلي:

- حصر الخلافة بالذكر من المسلمين، رغم أن ذلك لم يرد في القرآن ولا في أحاديث محمد بما يمكن أن يعطي مبررا في مثل هذا الإقصاء للنساء عن موقع الخلافة على المسلمين. إلا أن لغة القران ذكورية، وبالتالي فهي تتوجه صوب الذكور أساساً وتعطي الانطباع وكأن الأمر محصور بالرجال فقط. وحتى عندما يجري الكلام عن النساء تكون اللغة فيه ذكورية.

- وحصرها بالذكر المسلم والعربي من آل قريش فقط"
- حرمان المسلمات والمسلمين من غير العرب من هذا المركز السياسي (الخلافة) الحساس والمهم، بغض النظر عن كفاءة الإنسان، ذكرا كان أم إنثى.
- وبما أن الدولة كانت قد فصلت، منذ الخلافة الأموية من الناحية العملية، بين المركز السياسي للخليفة وبين المركز الديني للقاضي أو قاضي القضاة، فأن هناك إبعاداً واضحاً للمركز لأتباع الديانات والقوميات الأخرى عن مركز الخلافة، إذ سمي اصلاً خليفة المسلمين، ولكنه ملزم بحماية الذميين.

ويعتبر هذا الموقف قمة في التمييز الإثني أو العِرقي الذي لم يرد في القرآن أو في السنة النبوية ما يسمح باستحداثه، كما لم يتحدث به أحد من الخلفاء الراشدين أو من صحابة محمد، بل جاء عكس ذلك تماما حين أشير إلى عدم وجود أي فرق بين المسلمين العرب وغيرهم من المسلمين إلا في مدى تقواهم، ومعنى التقوى هنا لله وليس لغيره، وبغض النظر عن قومية الإنسان أو جنسه، أي ذكراً كان أم أنثى. وأشرنا إلى هذه النقطة في مكان آخر من هذا البحث أيضاً.

تجارة العبيد في عراق العباسيين

عرف العرب تجارة العبيد ومارسوها في الجاهلية، كما استمروا في ممارستها بعد نشوء الإسلام أيضاً في فترة الرسول محمد والخلفاء الراشدين، وكذلك في عهدي الدولتين الأموية والعباسية. ثم مارست في ظل الدولة العثمانية من قبل العرب وغيرهم من المسلمين القادرين على اقتناء العبيد أو التجارة بهم. إذ أن الإسلام لم يحّرم تجارة البشر وامتلاك الرق ولم يبّشع هذه العملية، بل اعترف بوجودها وأقر ممارستها كما كانت عليه في الجاهلية، ولكنه شجع على عتق العبيد. إذ جاء في القرآن ما يشير إلى أنه مباح، ثم ورد فيه الدعوة إلى عتق العبيد في مواقع عدة وفي حالات معينة. واستكملت أحاديث محمد تلك الدعوة الواردة في القرآن من خلال حث المسلمين على التعامل مع الرقيق دون ضرب أو إساءات، كما ورد في

موقع آخر من القرآن. والدعوة القرآنية تشجع على عتق العبيد في حالات عدة نشير إليها في أدناه:

١. في معرض الدعوة إلى التكفير عن خطايا معينة ارتكبها الإنسان المسلم من خلال فك رقبة، أو إطعام يتيم أو مسكين، إذ جاء في سورة البلد قوله: "لا أقسم بهذا البلد* وأنتن حلٌ بهذا البلد* ووالدٍ ما ولد* لقد خلقنا الإنسن في كبد* أيحسب أن لن يقدر عليه أحد* يقول أهلكت مالاً لبداً أيحسب أن لم يرَه أحدٌ* ألم نجعل له عينين* ولساناً وشفتين* وهدينه النجدين* فلا اقتحم العقبة* وما أدراك ما العقبة* فك رقبة* أو إطعام في يوم ذي مسبغة* يتيماً ذا مقربة* أو مسكيناً ذا متربة*..."[٢٥٣].

وتكررت هذه الدعوة بنفس الاتجاه، أي التكفير عن خطايا الإنسان المسلم، حين ورد في سورة المجادلة قوله: "والذين يظهرون من نسائِهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعلمون خبير*"[٢٥٤].

وأكد في موقع ثالث على مسالة إمكانية التكفير عن خطايا الإنسان المسلم من خلال دفع كفارة عن قَسَمٍ غير صحيح ومن أجل حفظ الإيمان هي تحرير رقبة أو صوم ثلاثة ايام، أي المساواة بين تحرير رقبة، أي تحرير الإنسان من العبودية، وبين صوم ثلاثة ايام لا غير، كما ورد في سورة المائدة، حيث جاء قوله: لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمنكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمن فكفرته إطعام عشرة مسكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتُهُم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلثة أيام ذلك كفرة أيمنكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم كذلك يبين الله لكم آيته لعلكم تشكرون*"[٢٥٥].

---

٢٥٣ القرآن. سورة البلد. آية رقم ١٣. دار الجيل. بيروت. ص ٥٩٤.

٢٥٤ القرآن. سورة المجادلة. نفس المصدر. سورة المجادلة. آية رقم ٣.

٢٥٥ القرآن. سورة المائدة. رقم الآية ٨٩. مصدر سابق. ص ١٢٢.

٢. في معرض ذكر عدد الزوجات التي يحق للرجل المسلم وفق القرآن التزوج بهن أو الاحتفاظ بهن في آن واحد من جهة، وحقه في امتلاك الأماء دون تحديد عددهن، أي امتلاك الجواري السراري (... أو ما ملكت أيمانكم ...) في إطار العلاقة الجنسية بهن من جهة أخرى، إذ جاء قوله: "وأن خفتم إلا أن تقسطوا في اليتمى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث وربع فأن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمنكم ذلك أدنى ألا تعولوا*"[٢٥٦]. وبما أن القرآن لم يشجب امتلاك الإرقاء والأماء ولم يحرمه أو يقربه من التحريم، بل شجع على العتق، الذي يمكن أن يتم عبر عتق العبد من جانب المالك له، أو عبر المكاتبة، حيث يتم الاتفاق بين السيد أو المالك للعبد والعبد على سعر معين يدفعه العبد عند توفر المبلغ عنده ولا يحق للسيد عندها رفض الاتفاق، إذ يمكن للمحاكم أن تحسم بالأمر، وبما إنه لم يحرم وجود ظاهرة العبيد وإمكانية امتلاكهم، فأنه يكون قد أعطى الحجة الشرعية الكاملة باستمرار وجود نظام العبودية في المجتمعات التي تدين بالإسلام، كما أعطى التجار والراغبين في امتلاك العبيد الحق بممارسة هذه التجارة الرابحة وهذا الفعل اللاإنساني الشنيع على نطاق واسع. وقد نشطت تجارة العبيد في فترة الدولة الأموية وتواصلت ونمت عموما في العهد العباسي، رغم أنها عرفت الكساد فترة والرواج في فترات أخرى، ولكنها لم تنقطع عن حياة العرب والمسلمين طيلة تلك العهود. اقترنت ظاهرة العبيد في المجتمعات العربية والإسلامية بعد ظهور الإسلام بثلاث حالات، وهي :[٢٥٧]

---

٢٥٦ القرآن. سورة النساء. رقم الآية ٨٩. مصدر سابق. ص ٧٧.

٢٥٧ سعد، فهمي د. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ١٤١.

ملاحظة: وإذ أشار الدكتور فهمي عبد الرزاق سعد إلى الحالتين الأولى والثانية في الحصول على العبيد في كتابه المشار إليه، فأنه أغفل الحالة الثانية التي كانت مصدراً أساسيا من مصادرة تكثير العبيد أو إعادة إنتاجهم في المجتمع ولصالح مالكي العبيد حينذاك. وربما اعتبر الموضوع من باب تحصيل حاصل، في حين أنها كانت تمس إنسانا جديدا يولد في هذا العالم ويصبح عبدا منذ ولادته، في حين

- الاسترقاق عبر الأسر الناجم عن الغزو والحروب، وخاصة بالنسبة لمن كانوا يعتبرون ضمن الكفار.
- المواليد الجديدة للمتزوجين من الجواري أو الآماء، وكذلك الولادات الطبيعية لعوائل العبيد.
- تجارة العبيد باستيرادهم من مناطق أخرى من العالم.

وكان التجار من اليهود والمسلمين يتولون عمليات استيراد العبيد من مناطق مختلفة لبيعها في سوق النخاسة في عدد من مدن الدولة العباسية، ومنها بغداد وعدن والبصرة، كما كانت خوارزم مركزا لتجميع العبيد، في حين كانت أرمينيا مركزا لإخصاء العبيد البيض. وكانت البصرة ميناءاً مهماً لاستقبال العبيد والمتاجرة بهم وتوزيعهم على بقية أنحاء العراق وإيران. وكانت أفريقيا هي الموطن الأساسي للعبيد السود، وبخاصة الحبشة والسودان، في حين كانت بلاد الصقالبة السلافية وبلاد الترك المركز الرئيسي للعبيد البيض.

مارست الدولة العباسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تجارة العبيد على نطاق واسع وحقق التجار وبيت المال من وراء ذلك ارباحاً طائلة. وكان الولاة يقومون بإرسال العبيد إلى دار الخلافة ببغداد أو سامراء باعتبارهم جزءاً من الضرائب، إذ كانوا يعدون كما تعد رؤوس الماشية. ولم يجد المشرع الإسلامي طيلة تلك الفترة أي تجاوز في هذه التجارة على أحكام القرآن، أو السنة النبوية، إذ كان الخلفاء والقضاة ورجال الدين والقواد العسكريون يمتلكون العبيد وبأعداد كبيرة أحيانا، وبعضهم كان يمتلك عدة آلاف منهم، كما في حالة الخلفاء. كتب الدكتور فهمي سعد يقول: "خضع الرقيق في علاقاتهم الاجتماعية لسلسلة من الإجراءات القانونية، حددت موقعهم الاجتماعي وواجباتهم وحقوقهم، مما يحمل على

كان عمر بن الخطاب عن موقف آخر حين قال في حول الإنسان وبنبرة تنم عن استهجان واستنكار ورفض لا شك فيه: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا." (ك. حبيب)

الاعتقاد بقيام نظام الرق الذي يتمتع بكل المواصفات القانونية، والذي كان من أهدافه الحد من حرية الرقيق وحصر تصرفاتهم ضمن الحدود التي يسمح بها أسيادهم"[٢٥٨]، وفي هذا تناقض صريح مع ما قال به عمر بن الخطاب "كيف تستعبدون الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا." وإذ جسد هذا القول جرأة كبيرة، ولكنه لم يحرمه من الناحية الفعلية بل تواصل ممارسة تجارة العبيد حتى في فترة خلافته. ولعبت مجموعة من قضاة وفقهاء العهد العباسي دوراً مهماً في استساغة وقنونة الرق في الإسلام من خلال وضع القواعد المنظمة للعبودية والتي أوردها التنوخي في كتابه الفرج بعد الشدة. وجاء في تلك القواعد، بناء على قرار اصدره أحد قضاة بغداد لحسم دعوى رفعها تاجر بغدادي "ضد عبد مكاتب مأذون له في التصرف يطالبه بدين قيمته عشرين ديناراً"، ما يلي:

" ١. يحق للعبد أن يكاتب سيده. أي أن يتفق العبد مع سيده على دفع ثمنه اقساطاً يصبح حراً بعد إدائها.

يمكن أن يأذن السيد لعبده في التصرف والتجارة، على أن يؤدي العبد ضريبة معينة لسيده.

٢. يتحمل العبد الخسارة التي تنتج عن الإذن له بالتصرف.

٣. يحق للعبد الزواج من الحرة ويكون أولاده أحراراً.

٤. لا يحق للعبد أن يرث أخاه العبد، لأنه بمنزلة الميت لعبوديته.

٥. يرث السيد ما خلّفه عبده إن لم يكن له وارث حر.

٦. وفي مذهب عبد الله مسعود، يحق للوالدين الحرين أن يرثا عمهما العبد، وهما في ذلك يتمتعان بكامل حقوق الورثة.

٢٥٨المصدر السابق نفسه. ص ١٤٥.

٧. يحق للأب العبد المطالبة عن أولاده الأحرار بالتركة"[٢٥٩].

وكان العبيد يستخدمون في أغراض شتى وفق حاجة المالك لهم. فالقسم الأعظم منهم، وهم من السود، كانوا يستخدمون في أعمال مرهقة ويتعرضون لاستغلال بشع ويعاملون معاملة أشد قسوة من التعامل مع البهائم ويعيشون عيشتها أيضاً. وكانت نسبة مهمة منهم يعملون في جمع الملح في الأرض السبخة أو الزراعة أو رعي الأبل والماشية أو في النقل وتطهير الأنهر. وبعضهم كان يساق للمشاركة في الحروب. وكان قسم آخر من العبيد السود يستخدم في البيوت للخدمة اليومية، بغض النظر عن كونه ذكراً كان أم أنثى. وكان هؤلاء الناس يباعون في سوق النخاسة في المدن المهمة مثل البصرة وبغداد أو الموصل. إلا أن الغالبية العظمى من العبيد السود كانت تستخدم في جنوب ووسط العراق، ومنها البصرة أو مدن الخليج وغيرها. وكان هؤلاء العبيد جنودا ووقودا في ثورة الزنج الأولى والثانية والتي سنبحث فيها في مكان آخر من هذا الكتاب.

أما القسم الآخر من العبيد البيض فتم استخدامه، بعد إخصاء الرجال منهم، في بيوت الخلفاء والولاة وكبار الموظفين والميسورين. كما تم استخدام الرجال منهم في الجيش والشرطة. وكان البعض الآخر منهم يستخدم لأغراض اللهو وممارسة الفنون المختلفة مثل الرقص والغناء والعزف على الآلات الموسيقية، أو الخدمة في بيوت اللهو والدعارة، وبعضهم الآخر كان يُتخذ للمتعة الشخصية كجاريات أو غلمان. وقد انتشرت ظاهرة اقتناء الغلمان على نطاق واسع في بغداد وفي بقية المدن العراقية من جانب الخلفاء أو الولاة أو غيرهم للواط بهم، حتى اصبحوا ينافسون اقتناء الجاريات للتمتع بهن. وكان الخلفاء والولاة والأغنياء أو النخبة عموما تمارس تبادل الهدايا بالجاريات والغلمان أو العبيد السود والبيض عموماً وبأعداد كبيرة.

---

٢٥٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٦.

كان الموقف من العبيد في فترة الحكم الأموي ومن ثم في فترة الحكم العباسي لا يبتعد عن كونه جزء من النظرة العنصرية المبكرة التي برزت في مجتمع الدولة اليونانية والرومانية التي ارتبطت بتفكير الفلاسفة حينذاك عن المصير المحدد للبشر مع الولادة، أي أن الإنسان يولد أما حراً أو عبداً، ويبقى كذلك طيلة حياته، وهي لا تخضع لإرادة السيد أو العبد، بل قدراً يرافق الإنسان حتى مماته.

عرفت أوروبا، سواء كان ذلك في العهدين القديمين الإغريقي أم الروماني، التمييز بين البشر وشكّل القاعدة الأساسية للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي أقيم حينذاك وميز تلك المجتمعات. ففي هذين المجتمعين وجدت وجهات نظر متباينة إزاء الموقف من العبودية والعبيد ومن ممارسة الاستغلال بحقهم. فإلى جانب وجود مجموعات كانت ترى في العبودية والعبيد والاستغلال أمورا طبيعية لا تتعارض مع الطبيعة بل تؤكدها، إذ أن الأسياد والعبيد يولدون طبيعيا كأسياد وعبيد، ولا يمكن تجاوز هذا الواقع الناشئ عن الطبيعة ذاتها وجزء من قوانينها الطبيعية. وسادت هذه النظرة التمييزية في المجتمع واعتمدت القاعدة القائلة بأن الناس ليسوا سواسية. ووجدت إلى جانب هؤلاء مجموعة قليلة من الحكماء التي كانت ترى خلاف ذلك، إذ كانت تعتقد بأن العبودية لا تخرج عن كونها عملية تطويع وتشويه للإنسان، وإنها تؤدي إلى تحويل الإنسان الذي يولد حرا إلى عبد مطيع. وهي تهدف من وراء ذلك إلى إباحة استغلاله واضطهاده، وأن هذه الممارسة ليست سوى خروجا على قوانين الطبيعة البشرية وتجاوزا على حق الإنسان في الحرية. ورفض أرسطوطاليس الرأي الأخير وتبنى الرأي الأول القائل بولادة الإنسان كسيد أو كعبد، وسعى إلى نشر فلسفته والتبشير بها والدعوة إليها. كان أرسطوطاليس واحدا من أبرز وأكثر المتحمسين لهذا الرأي القائم على رؤية تمييزية خاطئة للبشر، وكان ينطلق في ذلك من مواقع الفئات المالكة للسلطة ووسائل الإنتاج والثروة في المجتمع. وكان يرى بأن الاختلاف القائم بين السيد والعبد لا ينشأ بفعل المجتمع والمحيط الذي يعيش فيه الفرد، بل يبدأ الاختلاف منذ الولادة، وهو بمثابة الموقع الطبيعي الذي يرثه المولود الجديد.

فالسيادة والعبودية وراثية لا غير. فالناس يولدون هكذا إما أسيادا وأما عبيدا. وكان يرى وجود تمايز واضح بين الاثنين يتجلى في القدرات الذهنية أو العقلية وفي القدرات الجسدية. ففي الوقت الذي يمتلك السيد القدرة الذهنية والمخ أو العقل الفعال بالولادة، يفتقدهما العبد بالولادة أيضا. وشكَّل التفكير الأرسطوطاليسي أساسا مهما وقاعدة لانطلاق الدراسات البايولوجية اللاحقة حول الاختلافات بين الجماعات البشرية. وعليه فأن التمييز القائم بين البشر، بين السيد والعبد، بالنسبة لأرسطوطاليس وأتباعه من بعده، أمر طبيعي ينبثق من طبيعة الأشياء ولا يمكن تغييره، إذ لا بد للمجتمع أن يكون فيه سادة يحكمون وأحرارا ينظمون ويديرون شؤون الحياة وعبيدا يخضعون لهم ويعملون لديهم. وأن ميزة أن تكون سيدا مسيطرا أو عبدا خاضعا لا تخضع لإرادة الإنسان بل ترتبط بالطبيعة، ويجدها الإنسان لا في عالم البشر فحسب، بل وفي عالم الحيوان أيضا. وكان العبيد في العهد الإغريقي القديم ينحدرون من مجموعتين هما:

أولا: أسرى الحروب: كانت الحروب في تلك الفترات تنظم من قبل السلطات الحاكمة بصورة دورية تقريبا من أجل تحقيق ثلاث غايات أساسية هي:

أ. فرض السيادة على مناطق جديدة والهيمنة على مجتمعات أخرى. وتحمل هذه الحالة الجديدة معها جاها ونفوذا واسعين للحكام أو للمحتلين الجدد.

ب. الحصول على مزيد من الأسرى الذين يصبحون بمجرد أسرهم عبيدا لدى المنتصرين يسخرون لخدمة مصالح الأسياد الجدد، أي لتأمين العدد الكافي من الأيدي العاملة الضرورية لتحقيق التطوير الاقتصادي وزيادة ثروة الأغنياء.

ت. وأخيرا في سبيل الحصول على خيرات وموارد اقتصادية مناسبة للمنتصرين تسمح لهم بتطوير قدراتهم العسكرية واستمرار هيمنتهم وبسط نفوذهم أو لتهيئة مستلزمات القيام بحروب جديدة ضد مناطق أخرى. وكانت عملية تحويل الأسرى إلى عبيد لا تمارس

اعتمادا على تقاليد أو أعراف قائمة فحسب، بل كانت قد كرست بالتشريعات التي أصدرتها الدولة حينذاك لضمان ديمومتها والتزام المجتمع، أسيادا وعبيداً بها.[٢٦٠]

وثانيا: من أبناء الرومان أو اليونان نفسها باعتبارهم أدنى قدرا وولدوا أصلا ليكونوا عبيداً.

وجدير بالإشارة إلى أن رؤية التمييز الأرسطوطاليسية لم تقتصر على العبيد فحسب، بل شملت المرأة أيضا، إذ كان يرى في المرأة قصورا ذاتيا واضحا عن الرجل. فمع إنها تمتلك مخا بقدر معين، أي أنه أقل من مخ الرجل، فأنها لا تستخدم حتى هذا القدر الصغير من المخ أو العقل الذي تمتلكه، أي أن مخ المرأة معطل عمليا، وبالتالي، فأن عليها، وهي قاصرة المخ والعقل، أن تقبل بخضوعها للرجل[٢٦١]. ورغم أن أرسطوطاليس يميز المرأة عن العبد في المرتبة، فأنها عمليا لا تختلف عنه من حيث نظرة الرجل إلى مكانتها الفعلية في المجتمع. ويمكن أن نكتشف هنا التماثل الكبير بين هذا الموقف الأرسطوطاليسي وموقف الإسلام من المرأة باعتبارها ناقصة العقل!

---

٢٦٠ ملاحظة: كانت المجتمعات القديمة في العهود السومرية والبابلية أو الأكدية والآشورية مثلا تختلف عن المجتمعات الرومانية واليونانية القديمة في بعض جوانب الرؤية للملك والإله ولعامة الناس، وكذلك في الموقف من العبيد. لقد كان هناك فارق أساسي بين الملك باعتباره نصف إله ونصف إنسان مثلا وبين الناس الآخرين، وبالتالي كان هذا الملك وسيطا بين الآلهة والناس. وكان الإنسان يتحول إلى عبد لديهم بسبب الأسر أو بسبب حكم صدر عليه من قبل الملك أو المعبد بسبب دين بذمته لم يدفعه أو لمخالفات دينية أخرى أو لأي سبب آخر، ولكن ليس بسبب الجنس. وكان في مقدور العبيد التحول إلى فئة الأحرار بعد عفو يصدر عنهم أو دين بذمتهم يدفعوه مثلا. ورغم هذا التباين في الرؤية إزاء العبيد، فأن وضع العبيد في المجتمعات القديمة كان كله يقوم على أعمال السخرة الشاقة وعلى قاعدة أساسية تقول: "أن العبد مملوك لسيده."

261 Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt am Main. 1991. S. 77-90.

وكانت هذه النظرة التمييزية بين البشر هي السبب وراء تبرير الأعمال الشاقة والساحقة لإنسانية الإنسان التي كانت تفرض على العبيد للقيام بها لصالح أسيادهم، وهي التي كانت تبرر الاستغلال الاجتماعي وفرض السيطرة وممارسة السلطة والقوة والعنف إزاء الآخرين أو إزاء العبيد. كما إنها كانت، ومع نشوء الملكية الخاصة، من بين الأسباب التي بررت التمايز القائم في الثروة والفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء، إذ اعتبرتها وكأنها ظاهرة طبيعية وحتمية لا مرد لها ولا تتعارض مع طبيعة البشر[٢٦٢]. وبمعنى آخر: إن هذه الظاهرة مرتبطة بالقضاء والقدر، أي إنها الحكم الإلهي الطبيعي والمصير الذي حكم على هذا الإنسان في أن يكون عبدا وعلى ذاك في أن يكون سيدا، ولا شيء غير ذلك. وإذا ما وقع في يوم ما وفي مكان ما خلاف ذلك، مثلا قيام العبيد بانتفاضات ضد أسيادهم ونجاحهم في السيطرة على الوضع وإعلان تحررهم من الرق أو العبودية، فأن مثل هذه الواقعة لا تعتبر سوى استثناء يؤكد القاعدة، وهي نتيجة منطقية لفشل السادة الحكام والأغنياء في تصريف أمورهم وأمور عبيدهم، وهي بالتالي ظاهرة مؤقتة أو طارئة. وكانت هذه الوجهة في التفسير والتحليل تتضمن نوعا من الالنظرة العرقية التي لم تكن معروفة بهذه التسمية أو باسم العنصرية حينذاك[٢٦٣]، ولكنها كانت تتضمن الجانب الطبقي على نحو خاص. فنظرة التمييز بين البشر تقود إلى القبول بالعبودية والاستغلال باعتبارهما تجسيدا لنظام العالم الطبيعي الذي لا يتغير ولا يمكن تغييره ولا يقبل التغيير.

لم تستطع الديانة المسيحية، التي تبنت ودعت إلى التسامح والمحبة والسلام بين البشر وبشرت بهذه القيم الإنسانية، أن تغير من تلك التصورات الإغريقية والرومانية القديمة عن التباين والتفاوت في الجنس البشري، أو أن تمنع استمرار وجود الأسياد والعبيد. وكانت الديانة المسيحية، كما هو الحال في الديانة الإسلامية، تعتبر الإنسان عبداً لله وحده لا عبداً

---

٢٦٢ المصدر السابق نفسه.

٢٦٣ سنبحث في العلاقة العضوية بين التفكير الارسطوطاليسي القديم والتفكير التمييزي الراهن في مكان آخر من هذا البحث.

لغيره من البشر، إذ اختصت السيادة به، فالله هو السيد الوحيد "كن عبد الرب لا عبد الخلق." كتب الراحل هادي العلوي يقول: "أما الناس فمتساوون في عبوديتهم لله ولا يصح أن يكون واحدهم عبداً للآخر. لكن هذا يصطدم بنظام الرق حيث يوجد سيد من البشر له عبد من البشر. وهذه عالجها المسيح بإلغاء العبودية عملياً في جمهور حركته الذي يتساوى أفراده بالمطلق فلا يتمايزون لا بالمال ولا بالسيادة. إلا أنه لم يجرأ على إصدار إعلان بإلغاء الرق لأنه كان مضطراً إلى مداراة الإمبراطورية الرومانية"[٢٦٤]. إلا أن كثرة من أتباع الكنيسة المسيحية لم تلتزم بتعاليم المسيح وممارساته الفعلية في هذا الصدد، إذ ساهمت مجموعات غير قليلة من رجال الكنيسة في فترات مختلفة في الاستفادة من نصوص معينة في العهد القديم لتكريس فكرة "التمايز الطبيعي" بين البشر. وقد اقترنت هذه الظاهرة لدى الأوروبيين بعد اعتناق المسيحية بظاهرة أخرى هي التمييز الديني، التي كانت موجودة في مواقع أخرى من العالم القديم أيضا، وأن كانت تختلف في بعض حيثياتها عن المنطلقات العِرقية الراهنة, حيث لعب الكهنة، سدنة المعابد القديمة، دورا مهما في هذا الصدد لتأمين هيمنتهم وضمان حصولهم على مجموعات غير قليلة من العبيد للعمل في الملكيات التي كانت تحت تصرفهم ولخدمة مصالحهم. ومن أجل تكريس العبودية والاستغلال في المجتمع، استخدم الحكام والكهنة أسماء الآلهة أو أشياء أخرى مقدسة في المجتمع لتأمين استمرار خضوع تلك الفئات الاجتماعية لهم.

كان التمييز الديني والطائفي دائم الحضور في المجتمعات الأوروبية. وقد تجلى ذلك بوضوح في الموقف من اليهودية والإسلام (على وجه الخصوص في فترة الحروب الصليبية بالنسبة للإسلام، وفي القرون الوسطى في أسبانيا، وكذلك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالنسبة لليهود، أي ممارسة العداء لليهودية واليهود، وفي ما بعد تحت أسم العداء

---

٢٦٤ العلوي، هادي. التصوف والأخلاق. في مجلة النهج. العدد ١٩٩٧/٤٦. تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. دمشق/سورية. ص ٣٥.

للسامية)، وكذلك في الصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت أو في ما بين الطوائف المسيحية الأخرى المتفرعة عنها في فترات مختلفة. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى التمييز القومي أو الفكري والسياسي في أوروبا. وعاشت الشعوب الأوروبية نفسها مظالم كثيرة بسبب تلك النظريات والسياسات التمييزية، وخاصة في القرون الوسطى حيث ساد الجهل والتعصب الديني والأصولية الجامدة والتشابك بين الدولة والدين لصالح السلطة الدينية التي أودت بحياة جمهرة غفيرة من الناس تحت واجهات الزندقة والهرطقة والسحر أو رفض الاكتشافات العلمية التي اعتبرت مهينة للدين وتجاوزا على إرادة الله، إذ ستبقى حية في الذاكرة تلك المآسي التي تسببت بها محاكم التفتيش أو النهاية المأساوية للباحث العلمي الشهير غاليليو غاليلي. وقد حاول المتعصبون من رجال الدين المسيحيين حينذاك تفسير التمايز بين البشر على أساس ديني، رغم الطابع التبشيري للأديان السماوية الموجهة لكل الشعوب دون استثناء، وبالتالي فهي من حيث المبدأ يفترض أن لا تكون متعصبة أو ذات قواعد تمييزية بين الناس، إذ كانت جمهرة كبيرة من رجال الدين المسيحيين يرون شجرة الأنساب عند البشر على النحو الآتي معتمدين في ذلك على ما ورد في العهد القديم:

ينحدر الأوروبيون البيض، وهم من الجنس الآري من يافيت (Japhet) " في حين ينحدر العرب واليهود وبقية الآسيويين من سام (Sem)، الذين يشكلون معا الجنس السامي" أما الأفارقة فينحدرون من حام (Ham). وإن أبناء وأحفاد سام وحام يعتبرون من المغضوب عليهم الذين حكم عليهم بخدمة أبناء وأحفاد يافيت حتى الأزل، باعتبارهم سادة وبسبب نقاوة دمهم وكونهم لم يرتكبوا خطايا أو ذنوباً، في حين اعتبرت دماء أبناء سام وحام ملوثة وغير نقية، علما بأن هؤلاء الأخوة، إضافة إلى الأخ الرابع جانيثون (Ganithon) هم جميعا، وفق تلك الأساطير، من أبناء آب واحد هو نوح (Noah)

المنحدر من آدم وحواء. وكان الحكم على أبناء وأحفاد كنعان بالعبودية الأبدية، وأن يكونوا عبيدا للعبيد، كما جاء في ميثولوجيا الديانة اليهودية والمسيحية[٢٦٥].

من هنا يتبين بوجود فارق معين ومهم بين الموقف اليوناني والروماني القديم والموقف الإسلامي من العبيد يبرز في حق العبد في التحرر من ربقة العبودية بدفع الثمن الذي يطالب به السيد، أو حق السيد في عتق عبده أو عبيده. وهذا الحق يعطي إشارة إلى أن العبودية عند المسلمين لا ترتبط بقاعدة حياتية مصيرية لا انفكاك منها، بل يحق له الانعتاق والزواج بامرأة حرة وأن يصبح أولاده أحراراً. ولكن هذا التخفيف لا يغير من حقيقة إقرار الإسلام بالعبودية كنظام قائم مقبول يمارسه اي مسلم متى شاء وفق الشريعة الإسلامية. وفي هذا تمييز صارخ إزاء البشر والتعامل مع الإنسان. ولكن موقف الإسلام يختلف عن موقف الديانة المسيحية إزاء العبودية، إذ أن المسيحية لم تقر العبودية ولم ترفضها دينياً، ولكن الدول التي حكمت باسم المسيحية مارستها لقرون عديدة من منطلقات أيديولوجية وسياسية ووفق تفسيرات دينية في آن واحد.

تعرض العبيد في العهد العباسي إلى اضطهاد شديد وإلى استغلال بشع وإلى تعذيب شرس من جانب مالكيهم مما دفع بهم إلى مناهضة الحكم العباسي والنضال ضده والثورة عليه، كما حاول الكثير من العبيد الفرار من أسيادهم رغبة في الخلاص من الضرب المبرح والاستغلال الشديد والعجز عن مواجهته بالمثل. وكان يطلق على الهاربين من مالكيهم بالآبقين. وقد وضعت في فترة الحكم العباسي قواعد معينة لملاحقة واعتقال وإعادة العبيد إلى مالكيهم الذين فروا منهم بغض النظر عن أسباب الفرار. وكان الخليفة يتعهد بتكليف من يؤدي مثل هذه الأعمال، كما كان السيد يدفع أجراً "للناشد" مقابل إعادة العبد

---

٢٦٥ راجع في هذا الصدد: ترجمة ك. حبيب

Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. S. 22.

"الضال" إلى سيده.[٢٦٦] ومن تسنى له قراءة شريعة حمورابي سيتذكر أنها تضمنت بنودا تعاقب أولئك الذين يأوون العبيد الهاربين وتعاقب العبيد الهاربين أنفسهم عندما يلقى القبض عليهم، كما تتم إعادتهم إلى اسيادهم القدامى دون التحقيق بأسباب الهروب. ويبدو للمتتبع وكأن تاريخ العراق قد توقف في مسألة العبيد دون حراك أو تغيير طيلة القرون التي مضت منذ نهوض وسقوط حضارة وادي الرافدين القديمة وانتشار الدين الإسلامي في العراق وخضوعه للدولة الأموية وقيام الدولة العباسية فيه. فتشجيع مالكي العبيد على عتق عبيدهم من العبودية، وفق دعوة الإسلام، لا يمكن أن تقنع المتعاملين بتجارة العبيد، كما لا يمكنها أن تقنع أولئك الذين يمتلكون أعدادا كبيرة من العبيد أو الجواري الحسان والغلمان بعتقهم، كما برهنت على ذلك حقيقة انتشار واستفحال تجارة العبيد على مدى وجود الدولة الأموية والدولة العباسية، وكذلك الدولة العثمانية، بل كان في مقدورها إقناع هذا المالك أو ذاك على عتق عبد له بعد مماته أو حتى في حياته. ويشير الدكتور فهمي سعد استناداً للخطيب البغدادي وغيره إلى الحقيقة التالية بصدد عتق العبيد من جانب الذين كانوا يوصون قبل موتهم بعتق عبيدهم بعد وفاتهم، إذ كان الأحرى بهم، إن كانوا يريدون ذلك حقاً عتق عبيدهم قبل موتهم: "ومع أن الكثير من أصحاب الرقيق كان يوصي بتحرير رقيقه بعد وفاته، إلا أن القاعدة كانت أن ينتقل الرقيق إلى ملكية الوارث"[٢٦٧]، وكان الوارث الجديد يحتفظ بهم كعبيد، إذ أنهم كانوا يشكلون جزءاً من ثروته. إذ ما يزال التعامل بالعبيد يجري في مناطق معينة من العالم العربي كانت فيما مضى ضمن الدولة الأموية أو الدولة العباسية أو الدولة العثمانية بصورة غير رسمية أو سرية، وأحيانا مكشوفة وصارخة. وأن الكف عنها في مناطق أخرى من العالم العربي والإسلامي لم ينجم عن دعوة أو قناعة إسلامية، إذ أن الإسلام لا يمنعها ولم يحرمها، بل بسبب رفض العالم

---

٢٦٦ سعد، فهمي د. العامة في بغداد. مضدر سابق. ص ١٤٦.

٢٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٥/١٤٦.

الغربي لهذه الظاهرة، إذ إنها مجافية ومناهضة لكل ما هو إدمي في الإنسان، وهي تحقير لذات الإنسان. فما يزال يوجد في شمال السودان تجار يمارسون "تجارة البشر" من سكان جنوب وغرب السودان الذين يقعون في الإسر بسبب معارك الحرية الدائرة من قبل سكان الجنوب والغرب ضد الحكومة السودانية، أو وجود العبيد حتى الوقت الحاضر في السعودية أو الخليج بغض النظر عن التسميات التي تستخدم في هذا الصدد.

لقد كانت دعوة محمد إلى عتق العبيد محدودة الأثر في المجتمع الإسلامي، كما كانت دعواته إلى التسامح معهم هي الأخرى ضعيفة التأثير. إذ أن دعوته لم ترق إلى مستوى إلغاء الرق، رغم ما تشير إليه رواية وردت في بعض المصادر الشيعية تقول أنه "كان يفكر بإلغاء الرق (مكارم الأخلاق للطبرسي الأبن)، إلا أنه لم يفعل"[٢٦٨]. ولكن محمدا أوصى ب "التخفيف من معاناة العبيد فأعطاهم حقوقاً لا تتوفر لهم في أنظمة الرق الأخرى. وحرم ضربهم وإيذاءهم وتكليفهم الأعمال الشاقة وتجويعهم وألزم السادة بإطعامهم مما يأكلون بلا تمييز وأوجد صيغة لمخاطبتهم لا تستعمل فيها كلمة عبد إنما يقال: غلام وفتى وفتاة. إذ يلزم للسيد إذا ذكر عبده أن يقول غلامي أو فتاي أو فتاتي ولا يقول عبدي وآمَتي. وكانت هذه مساومة بين حق العبيد في الانعتاق و"حق" السيد في الامتلاك"[٢٦٩]. ويبدو أن هذه المساومة ناجمة عن طبيعة محمد، إذ يقول العلوي عن محمد ما يلي: "ومحمد ذرائعي يقيم سياسته على التوازنات وعقله غالب على قلبه"[٢٧٠]. وعند متابعتنا اللاحقة لثورة الزنج سنجد كيف أن هذه الدعوات المحمدية الطيبة لم تنفع في زجر الغالبية العظمى من الخلفاء والحكام والإغنياء من المسلمين أو المستحوذين على الأراضي الزراعية من استغلال العبيد

---

٢٦٨ العلوي، هادي. التصوف والأخلاق. في: مجلة النهج. العدد ١٩٩٧/٤٦. مصدر سابق. ص ٣٥.

٢٦٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥.

٢٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥.

ابشع استغلال ومن تعريضهم إلى التعذيب والاضطهاد بما لا ينسجم مع تلك الدعوات، مما دفعهم إلى الثورة في العهدين الأموي والعباسي.

تعرض موقف الإسلام من ظاهرة العبيد والقبول بالنظام وفق التقاليد التي كانت سائدة حينذاك وتكريسها في القرآن وفي الممارسة العملية للنقد الصريح. وجاء النقد من مواقع مختلفة، وخاصة في الفترة الراهنة حيث أصبحت ممارسة العبودية مدانة في أرجاء واسعة من العالم، في حين ما يزال يمتلك المسلمون من الناحية الدينية (النظرية) الحق في امتلاك العبيد. ومن الناحية العملية نجد هذه الظاهرة ما تزال موجودة في بعض دول العالم الإسلامي. وبرز بعض الكتاب المسلمين الذي حاول بكتاباته أن يفند هذا النقد ويعبر عن صواب الموقف من ظاهرة العبيد ومبررا إياها بأسلوب لا يصمد في المناقشة العلمية والموقف الموضوعي الملموس. وركز السيد محمد قطب، على سبيل المثال لا الحصر، على الشيوعيين بسبب مساهمتهم في النقد بالنظر إلى قبول القرآن بنظام العبودية وعدم تحريمه من جانب الرسول محمد. فقد كتب في مؤلفه الموسوم "شبهات حول الإسلام" يقول: "ربما كانت هذه الشبهة أخبث ما يلعب به الشيوعيون لزلزلة عقائد الشباب! .. لو كان الإسلام صالحاً لكل عصر – كما يقول دعاته – لما أباح الرق .. وإن إباحته للرق لدليل قاطع على أن الإسلام قد جاء لفترة محدودة، وأنه أدى مهمته وأصبح في ذمة التاريخ"[٢٧١]. ويشير أيضاً إلى أن الإسلام لم يكن يسعى إلى إلغاء العبودية دفعة واحدة بل مارس التدريج وعلى مرحلتين لكي يتوصل إلى وضع نفسي يدفع بالعبيد إلى طلب الحرية لأنفسهم. ولهذا فقد شجع على التحرر وطالب مالكي العبيد بعتقهم ثم أوصى بالمكاتبة للتخلص من الرق، أي الاتفاق على مبلغ يدفع لمالك العبد يصبح بعدها حراً طليقاً. ولا ينكر أحد هذه الخطوات، ولكن الإسلام واصل طريق الديانات الأخرى في أنه لم يلغ أو يحرم الرق، وبالتالي تواصل وجوده حتى يومنا هذا رغم تقلصه بسبب رفض العالم له،

---

٢٧١ قطب، محمد. شبهات حول الإسلام. دار الشروق. بيروت. ١٩٩٥. ص ٣٧.

رغم بقاء النص على حاله في القرآن، كما لم تصدر أي فتوى بهذا الصدد ترفض الرق كلية وتمنع امتلاك العبيد أو الإماء. ويحاول محمد قطب أن يبرر ذلك بتفسيرات سلبية لا شك أنها تثير كل الأفارقة، سواء أكانوا في أمريكا أم في أفريقيا ذاتها أم في أي منطقة من مناطق العالم ممن ناضلوا وما زالوا يناضلون ضد الرق في أرجاء العالم،، إذ كتب يقول: "إذ كان الإسلام قد خطا هذه الخطوات كلها لتحرير الرقيق، وسبق بها العالم كله متطوعاً غير مضطر ولا مضغوط عليه، فلماذا لم يخط الخطوة الحاسمة الباقية" فيعلن في صراحة كاملة إلغاء الرق من حيث المبدأ؟ وللإجابة على هذا السؤال ينبغي أن ندرك حقائق اجتماعية ونفسية وسياسية أحاطت بموضوع الرقيق، وجعلت الإسلام يضع المبادئ الكفيلة بتحرير الرقيق، ويدعها تعمل عملها على المدى الطويل. يجب أن نذكر أولاً أن الحرية لا تمنح وإنما تؤخذ. وتحرير الرقيق بإصدار مرسوم كما يتخيل البعض لم يكن ليحرر الرقيق! والتجربة الأمريكية في تحرير الرقيق بجرة قلم على يد أبراهام لنكولن خير شاهد لما نقول، فالعبيد الذين حررهم لنكولن –من الخارج– بالتشريع، لم يطيقوا الحرية، وعادوا إلى سادتهم يرجونهم أن يقبلوهم عبيداً لديهم كما كانوا، لأنهم –من الداخل– لم يكونوا قد تحرروا بعد. والمسالة على غرابتها ليست غريبة حين ينظر إليها على ضوء الحقائق النفسية. فالحياة عادة. والملابسات التي يعيش فيها الإنسان هي التي تكيف مشاعره وتصوغ أحاسيسه وأجهزته النفسية. والكيان النفسي للعبد يختلف عن الكيان النفسي للحر، لا لأنه جنس آخر كما ظن القدماء، ولكن لأن حياته في ظل العبودية الدائمة جعلت أجهزته النفسية تتكيف بهذه الملابسات، فتنمو أجهزة الطاعة إلى اقصى حد، وتضمر أجهزة المسؤولية واحتمال التبعات إلى اقصى حد .. فالعبد يحسن القيام بكثير من الأمور حين يأمره بها سيده، فلا يكون عليه إلا الطاعة والتنفيذ، ولكنه لا يحسن شيئا تقع مسؤوليته على نفسه، ولو كان أبسط الأشياء، لا لأن جسمه يعجز عن القيام بها، ولا

لأن فكره –في جميع الأحوال– يعجز عن فهمها" ولكن لأن نفسه لا تطيق احتمال تبعاتها، فيتخيل فيها أخطاراً موهومة، ومشكلات لا حل لها، فيفر منها إبقاء على نفسه من الأخطار!."[٢٧٢] عند مطالعة هذا النص ونصوص أخرى في متن الكتاب المذكور يدرك الإنسان مدى ضعف الحجة، إذ أن العامل الذاتي أو الداخلي في التحرر من الاستعباد يمكن أن ينطلق بذاته وعبر نضال مع النفس ومع المجتمع ومع الدولة التي ترفض تحرير العبيد والتي يمكن أن تقود إلى ثورات شعبية مناهضة للعبودية. ولكن هذا النضال سيكون اسهل كثيراً على الفرد والمجتمع عندما تصدر الدولة قانوناً تضعه كسلاح بيد العبيد للنضال ضد عبوديتهم. فالقانون الذي يحرم رسمياً العبودية ويعاقب من يمارس تجارة أو اقتناء العبيد، يتحول إلى سلاح رسمي قوي بيد العبيد والمناضليين ضد العبودية. وهذا يعزز إلى ابعد لحدود الموقف النفسي والنضالي للعبيد. علماً بأن القرآن تضمن آيات ترفض الكثير من العادات والتقاليد المتنوعة والبالية في الجاهلية، كان لها أكبر الأثر على ترك الناس لها، ومنها وأد البنات على سبيل المثال لا الحصر. فأذا كان القرآن قد تضمن آيات تحرم العبودية وامتلاك العبيد والتجارة بهم لأصبح من الصعب على المسلمين، ومنهم بشكل خاص الخلفاء والولاة والقضاة والقادة العسكريون وغيرهم من التجار والأغنياء والإقطاعيين ممارسة العبودية في المجتمع بصورة علنية أو بصورة شرعية، كما عاشتها المجتمعات الإسلامية في السابق وما زال مقبولا منها بسبب عدم وجود نص يحرمها أو فتوى تمنعها. والمقارنة التي يقدمها السيد محمد قطب بائسة حقاً بشأن الوضع النفسي وعدم تحمل المسؤولية، وكأن هذه القضية كانت ستدوم طويلاً لو أن محمدا كان قد قرر تحريم العبودية، إذ لوجدت دار الخلافة العباسية صعوبة فعلية في ممارستها للعبودية العلنية، وهي التي تدعي انتسابها للإسلام. والغريب في أمر السيد قطب أنه يحاجج الغرب على نقده للمسلمين بممارسة تجارة الرقيق ويتهمهم بتجارة الرقيق من خلال ممارسة

---

٢٧٢ قطب، محمد. شبهات حول الإسلام. مصدر سابق. ص ٤٧/٤٨.

البغاء وعدم تحريمه. كما حرمت تجارة الرقيق على الصعيد العالمي من خلال القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والواردة في شرعة حقوق الإنسان. والغرابة تكمن في هذا المنطق غير الموضوعي وغير العادل. فقد جاء في المادة الرابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان النص التالي: "لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما"[٢٧٣]. وتعتبر هذه المادة، إضافة إلى المواد الأخرى الخاصة برفض التمييز العنصري بمختلف أشكاله، مكسباً أساسيا من مكاسب النضال البشري خلال القرن العشرين لا في الغرب فحسب، بل وعلى النطاق العالمي. لقد حرم الغرب تجارة الرقيق رسمياً، ولكنه يمارس الرق بطرق مختلفة وبعيداً عن القانون، ويفترض أن تفضح مواقع ممارسته وإدانة الجهات التي تمارسه بصراحة وجرأة وبلا كلل، ويتحمل الجميع مسؤولية فضح تجارة الرقيق أو استعباد الإنسان أينما حصل ذلك. ولكن لا يجوز لأحد من الناحية المبدأئية أن يرفض القرار الدولي بمنع تجارة الرقيق ويبرر وجود الرقيق أو السكوت عن عدم تحريم الإسلام له من خلال الادعاء بأن الغرب يمارسه عمليا. فلا بد من تحريمه في الشريعة الإسلامية ايضاً ومن حق فقهاء الإسلام إصدار فتوى بذلك، فهو موضوع خارج التاريخ وعلينا الاقرار بذلك ومكافحته أينما وجد وحيثما مورس أو بأي شكل تتم ممارسته، إذ أنه استعباد للرجل والمراة في آن واحد، كما أنه استبداد بالمرأة وبحقها في الحرية والكرامة الشخصية. كتب محمد قطب يقول: "لقد كان الإسلام صريحاً مع نفسه ومع الناس، فقال: هذا رق. وهؤلاء جوار. وحدود معاملتهن هي كذا وكذا. ولكن الحضارة المزيفة لا تجد في نفسها هذه الصراحة، فهي لا تسمي البغاء رقاً، وإنما تقول عنه إنه "ضرورة اجتماعية."[٢٧٤]. ينسى السيد محمد قطب أن حرفة البغاء وجدت في العالم منذ أقدم العصور، ولها أسبابها وتحريمها يمس كل مجتمع من المجتمعات وفق الأسس التي

٢٧٣ الأمم المتحدة. الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الرسالة رقم ٢. الحملة العالمية لحقوق الإنسان. جنيف. ١٩٩٠. ص ٣٠.

٢٧٤ قطب، محمد، شبهات حول الإسلام. مصدر سابق. ص ٦١.

يلتزم بها. والبغاء كان يمارس على نطاق واسع في صدر الإسلام وفي عهود الدولة الأموية والدولة العباسية والدولة العثمانية أو في العراق الملكي، أو حتى في دول عربية أخرى، وكان يمارس أحياناً بصورة رسمية وأحياناً بصورة غير شرعية. أما في الجاهلية فالنسوة كن يمارسن البغاء علناً، إذ كانت ترفع على خيام أو بيوت البغايا رايات حمراء، وهي بمثابة إعلان عن استعدادها لقبول الزوار. وكانت تقام للبغايا في ظاهر المدن بيوتات تدعى (المواخير)، وفي الأسواق الموسمية، كسوق عكاظ وسوق ذي المجاز ودومة الجندل، كانت تقام لهنّ بيوت من شعر تدوم مدة قيام السوق"[٢٧٥].

ويحاول محمد قطب أن يميز بين العبيد في الدولة الرومانية أو الأغريقية وبين العبيد في الإسلام. ورغم أن مثل هذه المقارنات خاطئة من حيث المبدأ، إذ أن القضية تتلخص بالأساس في مدى قبول أو رفض العبودية أصلاً، وليس في المستوى الذي عليه تلك العبودية. ومع ذلك فأن بلاد العرب شهدت استغلالا واضطهادا وتجويعاً وتعذيباً وإذلالاً بشعا للعبيد في العصر الأموي، ولكن على نحو خاص في العصر العباسي والفترة اللاحقة في العراق وفي العهد العثماني. فقد كتب السيد قطب يقول: "وهنا وقفة عند حقائق التاريخ. ففظائع الرق الروماني في العالم القديم لم يعرفها قط تاريخ الإسلام"[٢٧٦]. ولكن المستعبدين قسراً لم يسكتوا على هذا الجور وثاروا ضده، بغض النظر عن مدى نجاحهم في تحقيق التحرير والنصر. إذ ما تزال في ذاكرة التاريخ تلك الإشادة والتغني بثورة سبارتاكوس ضد الدولة الرومانية وضد العبودية وتحقيق الحرية للمستعبدين، إذ شكل سبارتاكوس جيشاً قوامه ٦٠٠٠٠ مقاتل كانوا جميعاً يناضلون في سبيل حريتهم. ولكن كيف كان وضع العبيد في العراق في العهد الأموي والعباسي الإسلاميين، على سبيل المثال لا الحصر؟ يبدو أن محمد قطب نسى أو تناسى ثورات الزنج. فهنا في العراق ثار العبيد أيضاً، ثاروا مرة في

---

٢٧٥ الترمانيني، عبد السلام. د. الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام. مصدر سابق. ص ٢٥.

٢٧٦ قطب، محمد. شبهات حول الإسلام. مصدر سابق.

العهد الأموي ومرة أخرى في العهد العباسي. وحققت الثورة الثانية بشكل خاص نجاحات كبيرة وكونت جيشاً واسعا وجد الدعم والتاييد لا من العبيد فحسب، بل ومن الفلاحين الأحرار من النبطيين ومن الأعراب أيضاً. وكيف كان موقف الخلفاء العباسيين من هذه الثورة؟ الضرب بيد من حديد عليهم وتصفية حركتهم. والسؤال الذي يفرض نفسه: هل كان بالإمكان أن ينشأ مثل هذا الوضع لو كانت العبودية ممنوعة أو محرمة دينياً؟ أو لو أن الشريعة الإسلامية كانت قد وقفت إلى جانب تحريرهؤلاء المستعبدين ورفض العبودية اصلاً، هل كان في مقدور الخلفاء والولاة أن يقمعوا تلك الحركات بتلك الشدة المروعة؟ لا يمكن نفي ذلك، ولكن كان في مقدور الشريعة أن تضع سلاحاً دينياً بيد العبيد للنضال ضد العبودية. وستبقى في ذاكرة العراقيين وغيرهم ثورة الزنج في العراق، تلك الثورة التحريرية التي قمعت، واستند الحاكم الذي قام بقمعها إلى الشريعة الإسلامية حقاً أو باطلا.

والغريب بالأمر أن السيد قطب يهاجم الغرب بسبب التفسخ الخلقي وحرية الجنس، ولكنه لا يرى مانعاً في امتلاك عشرات بل مئات وآلاف الجواري من جانب الخلفاء والأغنياء وغيرهم ممن يمتلك الثروة، إذ يحق لك امتلاك الجواري للتسري ما دمت تمتلك النقود لشراء النساء الجواري حتى يومنا هذا. ويكتفي السيد قطب بتوجيه نداء أخلاقي للسادة من مالكي العبيد: أيها السادة أحسنوا معاملتكم للرقيق![٢٧٧]

ومن أجل تذكير السيد محد قطب حول التمييز الذي كان يمارس ضد السود أو العبيد عموماً، نشير إلى سلوك أحد التجار في زمن العباسيين حيث ورد في أكثر من مصدر ما يلي: "... ذكر أبو عمر القاضي محمد بن يوسف بن يعقوب الازدي أنه كان مرة عند التاجر أبي عبد الله بن الجصاص، وكان في صحنه سرادق مضروبة، وبينما كانوا يتحدثون إذا بصرير نعل من خلف السرادق. فصاح ابن الجصاص با غلام: دلني بمن مشت خلف السرداق الساعة، فأخرجت الينا جارية سوداء. فقال: ما كنت تعملين ها هنا؟ قالت: جئت

---

٢٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤١.

إلى الخادم لاعرفه أني قد فرغت من الطبيخ واستأذن في تقديمه، فقال: انصرفي لشأنك، قال: فعلمت أنه إنما أراد أن يعرفني أن ذلك الوطء* وطء سوداء مبتذلة، وأنها ليست من حرمه ولا ممن يصونه، فيزيل عني أن أظن به مثل ذلك في حرمه"[٢٧٨].

* والوطء يعني المرأة مثل الحذاء الموطء، وهو إمعان في الإساءة للمرأة.

٢٧٨ الأطرقجي، واجدة مجيد عبد الله د. المرأة في أدب العصر العباسي. مصدر سابق. ص ٣٨.

الفصل الخامس

العوامل الكامنة وراء بروز حركات ثورية مسلحة في العهد العباسي

المبحث الأول: عوامل نشوء الحركات الثورية

عند البحث والتحري عن الأساس المادي لحركات المقاومة المسلحة ذات المضامين الاجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمع العباسي على أمتداد قرون عدة، ورغم التغيرات الكبيرة التي طرأت على الحكم والقوى الحاكمة الفعلية والتمايزات النسبية في ما بين العهد الأول والعهد الثاني أو الفترات المتأخرة من وجود الدولة العباسية الواسعة الأرجاء، بغض النظر عن الصيغة أو الواجهة التي برزت فيها تلك الحركات، سيجد الإنسان نفسه في التحليل النهائي أمام عامل الانقسام الاجتماعي أو الطبقي الصارخ باعتباره كان احد أبرز العوامل المحركة والمحفزة والدافعة لتلك الحركات. فالمجتمع العباسي كان منقسما إلى ثلاث مجموعات "طبقية" اجتماعية رئيسية، علما بأن كتابات تلك الفترة كانت توزع أفراد المجتمع على مجموعتين هما الخاصة والعامة[٢٧٩]، مع الحديث عن الرقيق وكأنهم كانوا جزءاً من العامة في حين أنهم كانوا يعاملون على أنهم يشكلون جزءاً من أدوات ووسائل الإنتاج ورؤوس الماشية! ونعني بالمجموعات الاجتماعية الثلاث: الطبقة الخاصة والطبقة العامة وطبقة العبيد. وفي ما عدا ذلك نشأت فئة أخرى كانت تقف وسيطا بين الخاصة والعامة وتنتمي إلى المجموعتين حسب نشاطها وقدراتها المالية وتأثيرها في السوق، وهي فئة التجار التي كان لها امتدادها في المجوعتين الأولى والثانية وتشابك في المصالح. فكبار

---

٢٧٩ سعد، فهمي عبد الرزاق. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٦٤/٦٥.

التجار كانوا ينخرطون ضمن طبقة الخاصة، في حين كان صغار التجار ينضوون أو يحسبون ضمن طبقة العامة، وكانت بينهما عملية حراك وانتقال مستمرتين. ولكن هذا التقسيم الطبقي العام كان ينطوي على تقسيم آخر في داخل كل مجموعة من المجموعتين الأولى والثانية، أي في الخاصة والعامة. وإذا كان الاستقطاب بين الخاصة والعامة كبيرا، فأن الصراع داخل تلك المجموعتين لم يكن محدودا، إذ غالبا ما كان الخاصة يسعون إلى تأجيج الصراعات داخل العامة لضمان عدم تآلفها ووحدتها التي يمكن أن تتوجه ضدها، وهو ما حصل فعلا في العديد من تلك الحركات الفكرية والاجتماعية والسياسية ضد الحكم العباسي، أو بتعبير أدق ضد الخاصة. ولم تكن الطبقة الخاصة التي ينتمي إليها الخليفة وعائلته والحاشية والوزراء أو أصحاب الدواوين والولاة والقواد العسكريين والقضاة والفقهاء والعلماء وبعض الشعراء والمثقفين المرتبطين بالسلطة واالمحسوبين عليها، أي النخبة الحاكمة سياسياً واقتصادياً وثقافيا وعسكريا ودينيا، دون صراعات وتصفيات متبادلة وإزاحة نحو المواقع الأخرى. إذ أن الطبقة الخاصة كانت تتشكل من مراتب عدة، وبشكل خاص بعد أن اتسع الجهاز الإداري والمالي والقمعي والعسكري للدولة العباسية، وبعد أن نشطت الحياة الاقتصادية والأدبية والعلمية والعلاقات الخارجية للدولة العباسية في القرنين الثالث والرابع الهجريين والنصف الأول من القرن الخامس الهجري (التاسع والعاشر والحادي عشر الميلادية). وفي طبقة العامة كانت هناك مراتب عديدة. فكان الفلاحون الأحرار بشكل عام، الذين يتداخل نشاطهم الاقتصادي وأسلوب حياتهم ومعيشتهم مع البدو والرعاة، وفي طريقة استغلالهم مع العبيد المشتغلين في الأرض، يواجهون ظروف حياة وعمل وتغذية صعبة جداً لم تكن تختلف كثيرا عن ظروف حياة وعمل وتغذية العبيد. كما كانت هناك فئة الكسبة والحرفيين وجمهرة كبيرة من الجند والشرطة وصغار الكتبة والوراقين وغيرهم من العاملين في المهن المختلفة، علما بأن لهم مراتب مختلفة حسب طبيعة المهنة التي كانوا يمارسونها والإيرادات المالية التي كانت تتحقق لهم سنوياً والتي لم تسمح بشكل عام العيش في بحبوحة، بل إنها بالكاد تكفي لإشباع حاجاتهم وحاجات عائلاتهم وتجديد قوة

عملهم وتأمين مستلزمات تجديد وتوسيع الإنتاج. وكانت نظرة الخاصة والعامة إلى بعضهم البعض وفي إطار كل منهما إلى مراتبهما المختلفة متباينة. وكان المسيحيون واليهود والصابئة والمجوس وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى وممن كان يطلق عليهم بأهل الذمة يشكلون طبقة أدنى من طبقة المسلمين حتى في إطار طبقة العامة، ولكنهم كانوا يحسبون عمليا ضمن العامة، رغم الغنى الذي كانت تتمتع به مجموعات صغيرة من هذه الجماعات الإثنية أو الدينية المتعددة، والتي كانت تدخل من حيث المعاش أو حتى المكانة العلمية في إطار الخاصة. وهي نظرة ناجمة عن التمييز العِرقي والديني الذي عرفه المجتمع العباسي، وقبل ذاك المجتمع الأموي وبعدهما المجتمع العراقي في ظل الدولة العثمانية.

انقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية متبلورة نسبيا، ولكن هذا الانقسام لم يكن يمنع الحركة الانسيابية النسبية في ما بين هذه الجماعات الطبقية الرئيسية. فمن طبقة العبيد كان في مقدور البعض القليل منهم أن يُعتق ويُمنح الحرية، عندها يمتلك حق الانتقال إلى طبقة العامة، رغم أن هذه الإشكالية كانت تلاحقه طويلا وتلاحق أفراد عائلته بطريقة ما، أو أن بعض العامة كان ينتقل إلى مواقع الخاصة، كما كان يحصل لأفراد ممن كانوا يحضون بعطايا الخليفة أو الولاة وتقديرهم وتقريبهم منهم، سواء أكان هذا البعض ينتسب إلى مجموعات من الشعراء والمغنين، أم كان من بعض موظفي الدولة أو من غيرهم من المهن ومجالات العمل. ولم يكن بعيدا عن الواقع انسلاخ مجموعة من أفراد طبقة الخاصة وانتقالها إلى مواقع العامة لأسباب عديدة، بما فيها غضب الخليفة والوزراء عليهم ومصادرة أموالهم أو حتى تصفية بعضهم جسديا وقذف عوائلهم إلى مواقع الفقر والفاقة. فعلى سبيل المثال لا الحصر يذكر صاحب كتاب "الفرج بعد الشدة"، كما ورد عند الدكتور فهمي عبد الرزاق سعد، ما يلي: "... رفع أصحاب الأرباع تقارير إلى صاحب شرطة بغداد تتضمن معلومات حول نساء منحرفات، وجميعهن من بنات الوزراء والقادة الذين بادوا أو ذهبت

مراتبهم"[٢٨٠]. ويبدو منه أن الوضع السياسي المتميز بالقمع والاضطهاد قد اقترن بقتل أو مصادرة أموال أو إبعاد عن الوظائف والمحاربة بالرزق والمحاربة الاجتماعية بحيث كانت تجبر عوائل من هؤلاء الناس المتضررين من سياسة الدولة سلوك طريق البغاء لتأمين معيشتهم اليومية.

كانت هناك ثلاثة معايير تحدد الموقع الطبقي لهذا الفرد أو ذاك، وهي ما تزال حتى يومنا هذا سارية المفعول، ونعني بها: السلطة والثروة والنفوذ أو الجاه. كانت نظرة الخاصة إزاء العامة سيئة جدا لا تنسجم بأي حال مع القيم التي ينتجها هؤلاء الناس والدور الذي يؤدونه في إنتاج السلع المادية أو الثروة الاجتماعية، كما كانت الظاهرة تعبر تعبيرا صارخا عن وجود استعلاء الخاصة إزاء العامة من الناس، والتي كانت أحد أسباب تلك الحركات الثورية الاجتماعية المناهضة للخاصة في الحكم. وساهمت الخاصة في إبعاد العامة عن المشاركة في العمل السياسي وعن قرارات الحكم تماما. وكانت العامة بعيدة كل البعد عن السلطة وقراراتها، وعن الثروة والنفوذ والجاه، رغم إنتاجها للثروة ودورها في تكوين ذلك النفوذ وفي دعم السلطة ذاتها في غالب الأحيان. وكانت أوضاع العبيد أسوأ وأقسى من ذلك بكثير وكانوا يعاملون وكأنهم حيوانات لا غير! ونادرا ما كان العبيد يحصلون على قراراتٍ بعتقهم من أسيادهم، رغم "حث" الإسلام على ذلك.

وجدير بالملاحظة أن أفراد الطبقة الثانية، وبضمنهم جماعة أهل الذمة، والطبقة الثالثة، أي العبيد لم تكن لهم حقوق ولا واجبات سياسية في نظام الدولة العباسية، ولكن كان على العامة الاشتراك في الحروب وكانت وقودها باستمرار، كما كان على العبيد المشاركة أيضا عند الحاجة فقط. فهؤلاء جميعا، بالنسبة للخاصة عموما، يشكلون الرعية، وأنهم السوقة أو القطيع الذي يراد قيادته، وهم من حثالة البشر، في حين كانت الخاصة هي التي تحكم، وهي التي تملك الثروة وهي التي تملك الجاه والنفوذ، وبالتالي هي

---

٢٨٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٠.

التي كانت تحدد دور الآخرين في السلطة وفق قراراتها وتوصياتها وإجراءاتها. وبهذا الصدد أورد الدكتور فهمي عبد الرزاق سعد نموذجا صارخا وناطقا عن التباين والتمييز الطبقيين لحالة واحدة، إذ كتب يقول، نقلا عن المنتظم والنويري، ما يلي: "واتخذ التمييز بين الناس بمعيار ثرواتهم تقليدا مستمرا فالموسر يعطس فيشمت بينما يلطم الفقير[٢٨١]. وكان ينظر إلى العامة على أنهم من قليلي العقل والكفاءة. فقد نقل عن كتاب الإمتاع للتوحيدي قوله: "إن قلت لا عقول لهم كنت صادقا وإن قلت لهم أشياء شبيهة بالعقول كنت صادقا"[٢٨٢]. وهم بالنسبة للخاصة من السوقة والسفلة والمشاغبين، الذين إن اجتمعت كلمتهم خربوا ودمروا وأساءوا للخاصة[٢٨٣]. ولخص الدكتور فهمي سعد موقف الخاصة التمييزي من العامة في فترة الحكم العباسي بشكل واقعي حين كتب: "هكذا نرى أن الذين تعرضوا لتحديد الإطار الاجتماعي للعامة، تركوا الكتلة البشرية الضخمة خارج السلطة، وحكموا عليها بالدونية والفوضى، لكنهم لم يهملوا الاعتماد على قدراتها الإنتاجية مرفقاً للمسلمين" أما إذا تسنى للعامة أن تنتظم ففي ذلك الويل إذ "ينقطع الطمع ويموت الحق ويقتل المحق ..."[٢٨٤].

يشير الدكتور شوقي ضيف إلى بذخ الخلفاء وغيرهم في العهد العباسي، استنادا إلى المسعودي والطبري وغيرهما، فيقول: "وكانت خزائن الدولة هي المعين الغَدِق الذي هيأ لكل هذا الترف، فقد كانت تحمل إليها حمول الذهب والفضة من أطراف الأرض، حتى قالوا إن المنصور خلَّف حين توفى أربعة عشر مليونا من الدنانير وستمائة مليون من الدراهم وإن دخل بيت المال سنويا لعهد الرشيد كان نحو سبعين مليونا من الدنانير٤.

---

٢٨١ سعد، فهمي عبد الرزاق. مصدر سابق. ص ٦١.

٢٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦٧.

٢٨٣ المصدر السابق نفسه. ص ٦٤-٦٧.

٢٨٤ سعد، فهمي د. العامة في بغداد. ط ١. ١٩٩٣. ص ١٣٨.

وكانت هذه الأنهار الدافقة من الأموال تُصَبُّ في حجور الخلفاء ومن يحف بهم من بيتهم ومن الوزراء والقواد والولاة والعلماء والشعراء والمغنين. .. وقد روي عن المنصور أنه فرض لكل شخص من أهل بيته ألف ألف درهم في كل عام"[٢٨٥].

ويشير في مكان آخر إلى أن غلة الخيزران زوجة المهدي من إقطاعاتها كانت تبلغ سنويا مائة وستين مليونا من الدراهم، وأن إقطاعات محمد بن سليمان بن علي العباسي، والي البصرة، كانت تدر عليه كل يوم مائة ألف درهم[٢٨٦].

وكان المهدي حين يطرب لصوت أحد المغنين يدفع له مبالغ طائلة حتى بلغ ما دفعه مرة لمغن سبعمائة ألف درهم. ولم يكن الرشيد أقل بذخا من هؤلاء الخلفاء، وخاصة لمن كان يمدحه من الشعراء، أو من كان يطرب له من المغنين. وكان أبناء الرشيد يحاولون مجاراة أو مباراة أبيهم الرشيد في العطاء من بيت المال الذي وصل بطرق شتى وغير مشروعة في الغالب الأعم إلى جيوبهم وخزائنهم الخاصة. ويقال أن الأمين قد تجاوز كل ذلك حين أعطى مغنيه المُفضّل، إسحاق الموصلي، في ليلة واحدة ألف ألف درهم.[٢٨٧] ويشار إلى "أن ولع الأمين بالغلمان يكرس واقعاً اجتماعيا"، إذ ."، كانت مجالس القاصفين حافلة بالغلمان بعضهم يغني وبعضهم يسقي وينادم. وشاع الاستهتار بالخدم حتى تهادوا الغلمان، وتمتعوا بهم كما تمتعوا بالجواري، وضمت دور الدعارة الغلمان إلى جانب الجواري"[٢٨٨].

---

٢٨٥ ضيف، شوقي د. العصر العباسي الأول. مصدر سابق. ص ٤٥.

٢٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤٦.

٢٨٧ ضيف، شوقي. العصر العباسي الأول، مصدر سابق. نقلا عن الأغاني. ص ٤٦.

٢٨٨ سعد، فهمي د. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٤٣٠.

وكان الوزراء والقواد وغيرهم يحاولون منافسة الخلفاء في الجزل والعطاء من تلك الأموال التي وصلتهم ودخلت خزائنهم دون جهد أو عن طرق غير مشروعة. ويصعب تصور ما كان يمارسه البرامكة من بذخ كبير ومن عطايا لا تعد ولا تحصى.

وكان هذا الغنى الفاحش أحد الأسباب البارزة في شيوع وتنامي ليس حياة الغناء والرقص والطرب الضرورية لكل المجتمعات فحسب، بل حياة السكر والعربدة والمجون والتهتك الفاضح والتبذير الفاحش عند الخلفاء والولاة والحكام والقواد والميسورين من أصحاب الأموال وعند بعض المقربين من دار الخلافة بشكل خاص، في وقت كانوا يدّعون زورا وبهتانا الزهد والإيمان والإحسان والعدالة الاجتماعية ويدعون لها. ويذكر الدكتور شوقي ضيف بهذا الصدد ما يلي: "ويخيل إلى الإنسان أنه لم يبق في بغداد ولا في الكوفة ولا في البصرة ثَري إلا عمل على أن يقتني قينة أو قيانا يشعن المرح في داره"[٢٨٩]. وكانت مبالغ طائلة تدفع في سبيل اقتناء الجواري، إذ يقال "إن صالح بن علي عم المنصور اشترى سعدة بتسعين ألف درهم واشترى أبن أخيه جعفر بن سليمان رُبيحة بمائة ألف والزرقاء بمائة ألف ثانية، والثلاث من جواري أبن رامين اللائي استقدمهن من الحجاز، واشترى المهدي سرا من أبيه المنصور بصبص جارية أبن نفيس بسبعة عشر الف دينار، واشترى الرشيد ذات الخال بسبعين ألف درهم، بينما اشترى علي بن هشام أحد قواد المأمون متيّم بعشرين الف درهم"[٢٩٠].

وبقدر ما كانت عليه حياة الغنى والترف لدى النخبة الحاكمة والحاشيات المحيطة بها، كانت حياة الفقراء والمعوزين من الناس شديدة الوطأة، كانت حياة بائسة وقاسية وموجعة جدا لكرامة الإنسان. يشخص الدكتور شوقي ضيف هذا التناقض بين حياة الخاصة والعامة، بين حياة الأغنياء والفقراء، فيقول: "ولا ريب في أن هذا كله كان على حساب

---

٢٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ٦٢

٢٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٦٢/٦١.

العامة المحرومة التي كانت تحيا حياة بؤس تقوم على شظف العيش لينعم الخلفاء والوزراء والولاة والقواد وكبار رجال الدولة وأمراء البيت العباسي الذين بلغوا هم وأبناؤهم نحو ثلاثين ألفا لعهد المأمون. وطبيعي أن يعم البؤس والشقاء من جانب آخر، بينما يعم النعيم والترف من جانب آخر، بل كان للشقاء والبؤس أكثر الجوانب في الحياة العباسية، فالجمهور يعيش في الضنك والضيق لا الرقيق منه فحسب الذي كان يعمل في القصور والضياع، بل أيضا جمهور الناس من الأحرار، وكأنما كانوا جميعا إرقاء في هذا النظام الذي كفلت فيه أسباب النعيم ووسائل الترف لأقلية محدودة استأثرت لنفسها بطيبات الأرض والرزق وزينة الحياة"[٢٩١]. ويسمح له هذا التقدير بالخروج باستنتاج نتفق وأياه يقول فيه: "ولعل هذا البذخ وما صحبه من اعتصار الشعب هو السبب الحقيقي في كثرة الثورات على العباسيين وخاصة في إيران،...، وأيضا لعله السبب الحقيقي في تعلق الناس بالمهدي المنتظر من أبناء علي الذي ينشر العدل الاجتماعي في الأرض، مما هيأ لكثرة الجمعيات السرية واعتناق الناس لعقيدة التشيع على اختلاف فرقها"[٢٩٢].

وكان الخلفاء يمارسون أسلوب الاستصفاء (المصادرات: ك. حبيب) في الوصول إلى الثروة، إذ أنهم اغتنوا عبر ذلك الطريق على حساب مصالح المنتجين الفعليين من فلاحين وكسبة وحرفيين، سواء أكانوا من المسلمين أم من غير المسلمين. فالعامل، أي الوالي، كان يستصفي من الرعية، والوزير يستصفي مما للعمال، والخليفة يستصفي مما للوزراء، ومما للناس على اختلاف طبقاتهم، حتى لقد أنشئوا للاستصفاء ديوانا خاصا مثل سائر دواوين الحكومة، فكان المال يتداول بالاستصفاء كما يتداول بالمتاجرة[٢٩٣]. يقول الوزير أبن الفرات في هذا الصدد ما يلي: "تأملت ما صار إلى السلطان من مالي، فوجدته

---

٢٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٥١.

٢٩٢ المصدر السابق نفسه. ص ٥١.

٢٩٣ رفاعي، أحمد فريد، عصر المأمون. الجزء الأول. ص ٢٤٧.

١٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار، وحسبت ما أخذته من الحسين بن عبد الله الجوهري أبن الجصاص فكان مثل ذلك. فكأنه لم يخسر شيئا، لأنهم كانوا يقبضون بالاستصفاء ويدفعون بالاستصفاء. وإذا استصفى أحدهم من مال لم يكن في وسعه أداؤه كله معجلا، أجلوه بالباقي وساعدوه على تحصيله أو جمعه برد جاهه وتغيير زيه، وانزاله في دار كبيرة فيها الفرش والآلة الحسنة، ليستطيع التدخل في جمع الأموال من الناس"[٢٩٤]. ويشير مسكويه إلى أن أبن الجصاص قد صودر منه وحده في عهد المقتدر ما يزيد على ١٦ مليون دينار، ..."[٢٩٥]. وتشير المصادر إلى أن المقتدر أمر بتعذيب والدة أخيه، السيدة شغب، عله يجد عندها الأموال التي كان يحتاجها. ولكنه لم يعثر على ضالته، إذ لم يجد لديها سوى "جواهر قيمتها ١٣٠ ألف دينار، وتماثيل من الكافور قيمتها ٣٠٠ ألف درهم"[٢٩٦]. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن ما تسلمه أبن الفرات من أموال الاستصفاء بلغت ٧,٣٠٥,٦٨٠ دينار و٤,٨١٠,٠٠٠ درهم[٢٩٧]. ويشير الدكتور ضيف إلى أنه عثر في كتاب لطائف المعارف للثعالبي ما يؤكد أن ثروة الخليفة المكتفي بلغت كما يلي: ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار وفق التفصيل التالي:

٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار من العين والورق والأواني المعمولة.

٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار "الفرش."

٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار "الكراع والسلاح والغلمان."

٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار "الضياع والعقار والأملاك.

---

٢٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٧.

٢٩٥ سعد، فهمي عبد الرزاق. العامة في بغداد. مصدر سابق. ص ٣٧.

٢٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ٣٧.

٢٩٧ نفس المصدر. ص ٢٥٠.

٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار الجوهر والطيب وما يجري معهما"[٢٩٨].

ويمكن أن يطول الحديث عن واقع الغنى الفاحش للفئة الحاكمة والجماعات المحيطة بها والمقربة منها من الخاصة في عهد الخلفاء العباسيين، إذ أن هذا الغنى الفاحش كان بدوره سببا في الفقر الفاحش للغالبية العظمى من السكان. كما كان سببا مباشرا في استشراء الفساد الإداري والرشوة وتفاقم تدهور أوضاع الدولة العباسية. فالمعلومات المتوفرة تشير مثلا إلى أن الحسن بن الفرات قد اتُهم بأنفاق الأموال والإفراط في التبذير حتى أتلفها. وبأنه كان يقبض مبالغ من حق بيت المال فلا تدخل في الواردات، كما اتُهم بأنه كان يستولي على أموال المصادرات (أي الاستصفاءات ك.حبيب) فلا تدخل في حساباته، ويبدو أن الاجتراء على أموال الدولة كان في طبع الموظفين الذين كانوا يأخذون الأموال لأنفسهم ويقيدونها في بند "ما يحمل إلى الخليفة"[٢٩٩]. إلا أن الخطأ الذي يقع فيه الكاتب عندما يقول بأن الرشوة والتجاوز على أموال الدولة هي في طبع الموظفين، في حين إنها كانت جزءا من سلوكية مارسها قادتهم والمسؤولون عنهم، ومارسوا الضغط عليهم لانتزاع ما يمكن أن ينتزعوه منهم ودفعوهم دفعا إلى النهب من أموال الدولة أو انتزاع النقود من السكان بمختلف السبل. ولم يكن ريع الأرض، ومنه الخراج، إلا أحد الطرق الرئيسية في إفقار الفلاحين في الريف العراقي. وتجلت عمليات السرقة في الدولة العباسية في ما يطلق عليه حاليا بالنهب من الباطن، حيث كانت تقوم الدولة بتضمين أراضيها لمن يدفع أكثر، وبالتالي يترك له أمر انتزاع ما يمكن انتزاعه من الفلاحين. وكان التضمين لا يسير سيرا طبيعيا، بل كانت الرشوة تلعب دورها في منح هذه القطعة أو تلك من الأراضي لهذا الشخص أو ذاك، أي لمن كان يدفع لهم بالسر مبالغ أكبر. ولم تعد المزايدة في التضمين

---

٢٩٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥١.

٢٩٩ سعد، فهمي عبد الرزاق. العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين. الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت. ١٩٨٣. ص ٣٣.

سوى عملية شكلية لا غير. ولم يكن التضمين يقتصر على ارض الدولة الزراعية، بل شمل أيضا المناطق التابعة للدولة العباسية مثل مصر والشام. فعلى سبيل المثال لا الحصر "ضمن هارون بن خمارويه مصر والشام من المعتضد سنة ٢٨٦ هجرية بمبلغ ٤٥٠ ألف دينار، بينما بلغ خراجها حسب قائمة علي بن عيسى ٣٠٦ هجرية حوالي ٧،٢ مليون دينار[٣٠٠]. وفي سنة ٣٠٦ هجرية تقلد حامد بن العباس أعمال الخراج والضياع الخاصة والمستحدثة الفراتية بالسواد والأهواز وأصبهان فارتفعت الأسعار وهاجت بغداد"[٣٠١]. وكان القادة العسكريون من بين أكثر الفئات الحاكمة استفادة من أسلوب التضمين، إذ إنها كانت تحقق لهؤلاء ارباحا مضاعفة وطائلة من خلال استخدام الأساليب العسكرية والقهرية في تشغيل الفلاحين الفقراء والعبيد في الأراضي التي كانت تمنح لهم بالتضمين. يشير الدكتور فهمي عبد الرزاق سعد في كتابه الموسوم "العامة في بغداد" بهذا الصدد إلى ما يلي: "وقد أثرى الضامنون ثراء فاحشاً، إلا أن العسكريين كانوا يحصلون على أرباح مضاعفة. ولاحظ الصابي دور الضمان في تفسخ الدولة، فقال إن عقود الضمان صارت تعقد "لأصحاب الحروب" فيؤدي الأمر في مطالبتهم بالأموال أن يلجأوا إلى "العصيان وخلع الطاعة"[٣٠٢].

ورغم المحاولات التي دأب الحكام على اتهام الثوار وجميع الحركات الاجتماعية بها، مثل الزندقة والهرطقة ومحاولة تأليب الناس على الثوار واتهام تلك الحركات بأنها تستند إلى دعم من الخارج، فأن العوامل الداخلية كانت وراء أغلب الحركات الفكرية والسياسية

٣٠٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣.

٣٠١ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥/٣٤. وكانت الهدايا التي تقدم إلى الخليفة أو إلى الزير أو إلى كبار الموظفين في دار الخلافة تسمح للضامن بتجديد ضمانه ليحقق أرباحا كبيرة على حساب أموال الدولة والمجتمع والفلاحين الفقراء.

٣٠٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥.

وذات الخلفيات الاجتماعية العادلة، ومنها ثورة الزنج وثورة القرامطة والحركة البابكية ذات المضمون الاجتماعي وعدد غير قليل من الحركات الصغيرة الأخرى. وبسبب الطابع الاجتماعي الشعبي التقدمي العام لتلك الحركات، وبسبب مناهضتها للاستبداد والقهر والاستغلال جرت محاولات يائسة وكثيرة وغير مسؤولة من أجل تشويه سمعة جميع تلك الحركات والإساءة إلى أهدافها. فقد عمد المسؤولون وبعض الكتاب يرددون حينذاك معلومات غير مدققة ومسيئة إلى طبيعة تلك الحركات من الناحية الاجتماعية، بهدف ابعاد الناس عنها واستعدائها عليها. ورغم مرور عدة قرون على تلك الحركات السياسية والاجتماعية، فأنها ما تزال توجه لها نفس التهم ومن كتاب يناهضون عملية التنوير في الإسلام ويقفون ضد التجديد والتحديث. كتب أحمد فريد رفاعي نقلا عن كتاب الأنساب لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني المروزي يقول: "الخرمي هذه النسبة إلى طائفة من الباطنية، يقال لهم: الخرمدينية، قوم يدينون بما يريدون ويشتهون، وأنما لقبوا بذلك لاباحتهم المحرمات من الخمر وسائر اللذات ونكاح ذوات المحارم وفعل ما يتلذذون به، فلما شابهوا في هذه الإباحية المزدكية من المجوس، الذين خرجوا في أيام قباذ واباحوا النساء كلهن واباحوا سائر المحرمات، إلى أن قتلهم أنوشروان بن قباذ، قيل لهم بهذه المشابهة خرمدينية كما قيل للمزدكية"[٣٠٣]. وجاء في كتاب "فضائح الباطنية" لأبي حامد الغزالي بشأن الخرمية ما يلي: "وأما "الخرمية" فلقبوا بها نسبة لهم إلى حاصل مذهبهم وزبدته، فإنه راجع إلى طيّ بساط التكليف، وحط أعباء الشرع عن المتعبدين، وتسليط الناس على أتباع اللذات وطلب الشهوات، وقضاء الوطر من المباحات والمحرّمات"[٣٠٤].

ولكن كتابات البعض، رغم محاولتها تشويه سمعة هذه الحركات، فأن ما تنقله عنهم يعبر بهذا القدر أو ذاك عن الطابع الاجتماعي التقدمي لتلك الحركات الشعبية. يقول محمد

---

٣٠٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٣.

٣٠٤ الغزالي أبو حامد. فضائح الباطنية. مصدر سابق. ص ١٠.

بن إسحاق ما يلي: "الخرمية صنفان: الخرمية الأولون، ويسمون المحمرة، وهم منتشرون بنواحي الجبال فيما بين أذربيجان وأرمينية، وبلاد الديلم، وهمذان، ودينور، وفيما بين أصفهان وبلاد الأهواز. وهؤلاء أهل مجوس في الأصل ثم حدث مذهبهم. وهم ممن يعرف باللقطة، وصاحبهم مزدك القديم، أمرهم بتناول اللذات والانعكاف على بلوغ الشهوات، والأكل والشرب، والمواساة والاختلاط، وترك الاستبداد بعضهم على بعض، ولهم مشاركة في الحرم والأهل لا يمتنع الواحد منهم من حرمة الآخر ولا يمنعه. ومع هذه الحال فيرون افعال الخير وترك القتل وادخال الآلام على النفوس. ولهم مذهب في الضيافات ليس لأحد من الأمم: إذا أضافوا الإنسان لم يمنعوه من شيء يلتمسه كائنا من كان"[٣٠٥].

إن ما ورد في أعلاه يساعد على صياغة استنتاج يلخص العوامل الكامنة وراء بروز الكثير من الحركات الفكرية والسياسية ذات الخلفيات الاجتماعية في الدولة العباسية، ليس في بغداد والبصرة والكوفة فحسب، بل وفي الكثير من الولايات والمناطق التابعة للدولة العباسية حينذاك، ومها مناطق الكرد. إذ استند ظهور تلك الحركات وحصول تلك الثورات واتساع قاعدتها الاجتماعية ونشاطها ودورها في الحياة السياسية للمجتمع العباسي موضوعيا إلى عدد من العوامل الجوهرية التي يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

- غياب فعلي للعدالة الاجتماعية بالنسبة للفئات الاجتماعية الكادحة والمنتجة للخيرات المادية والفقيرة وتفاقم الاستقطاب الاجتماعي بين الفقر والغنى، بين البؤس والبذخ، بين الحرمان والجوع من جهة، وبين الرفاهية وأمراض الرفاهية والتخمة حتى الموت بها من جهة أخرى. وتشير أغلب المصادر التاريخية إلى أن المجتمع العباسي، كسلفه المجتمع الأموي، قد سلط استغلالاً بشعاً على الغالبية العظمى من السكان لا في بغداد أو العراق فحسب، بل في سائر المناطق التي كانت خاضعة للحكم العباسي، إذ كانت جباية الخراج والضرائب بمختلف أنواعها، بما فيها تلك التي كانت تفرض على الورادات

---

٣٠٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٣.

وعلى المراكب أو السفن، وضرائب على الأسواق، التي فرضت منذ عهد المهدي، وضريبة المواريث، تنساب إلى خزائن الحكم العباسي لتستخدم من جانبهم لمختلف الأغراض الخاصة والعامة. وتشير جميع المصادر العربية المتوفرة إلى غنى وبذخ وأسراف الخلفاء والولاة والحكام والحاشيات وبعض الفئات الميسورة، ومنهم القضاة وقواد الشرطة والجيش وبعض المشهورين من الشعراء والأدباء أو الأطباء، هو الذي يفسر أسباب تلك الحركات الاجتماعية النشطة في تلك العهود، ويؤشر عدالة النضال الذي كانت تخوضه ضد الحكم التسلطي.

- يضاف إلى كل ذلك حقيقة أن الدولة العباسية كانت تمارس سياسات الاستبداد الفكري والسياسي على نطاق واسع وفي مختلف العهود التي مرت بها، وكانت سببا آخر في وقوع الثورات ضد العباسيين. كما جوبهت تلك الحركات الفكرية بالعنت ومحاولة تصفيتها بدلا من التفكير في الأسباب التي قادت إلى وقوعها وسبل تجاوزها ومعالجة آثارها.

- ولا شك في أن الطبيعة الاستبدادية للحكم وسياسات الإرهاب ضد المثقفين والمتنورين والمفكرين وغياب العدالة الاجتماعية وتحكم فئة صغيرة بمصائر الناس قد ساعدت كلها على بروز مناورات ومؤامرات ليست داخلية فحسب، بل وخارجية أيضاً. بمعنى آخر كانت العوامل الداخلية سببا في تزايد الأطماع الخارجية بالدولة العباسية والتي كانت في المحصلة النهائية سبباً إضافياً في قبرها، إذ كانت الجبهة الداخلية مهورة من الداخل ومهزوزة وغير قادرة على المقاومة ومواجهة العدوان الخارجي.

المبحث الثاني: ثورة الزنج

وفق المعلومات المتوفرة يمكن القول بأن دويلات المدن السومرية كانت قد قطعت شوطاً طويلاً في التحول من مرحلة المشاعية البدائية إلى مرحلة العبودية في المجتمعات العراقية القديمة. وتسارعت هذه العملية في الفترات التي أمكن تأسيس الدولة الاستبدادية المركزية أو الإمبراطوريات القديمة البابلية والآشورية والكلدانية والتي عرفت التوسع في الفتوحات

باتجاهات جغرافية مختلفة[٣٠٦]. وجسدت هذه الإمبراطوريات نظام العبودية، حيث توزع المجتمع إلى مراتب ثلاث واضحة المعالم نسبياً، وهي، إضافة إلى الفئة العليا الممثلة بعائلة الملك وحاشيته والكهنة الكبار، فئة الأحرار، وفئة العامة، وثم فئة العبيد. وتتجلى هذه التقسيمات الطبقية في الشرائع التي وضعت حينذاك وعثر عليها عبر التنقيبات في العراق القديم أو في مناطق مجاورة، وبشكل خاص شريعة حمورابي. كما أن شريعة حمورابي كانت التجسيد الواقعي لنظام العبودية بما حوته من مواد تحافظ على الملكية الخاصة، بما فيها ملكية العبيد، وتعاقب من يهرب من سيده، كما كانت تعاقب بالموت لمن يسرق أو يحمي عبداً هارباً. كما كان العبد يعاقب بصلم أذنه إذا رفض طاعة سيده وقال له "لست سيدي"[٣٠٧].

وكانت المصادر الأساسية للعبيد حينذاك هي أسرى الغزو والحروب من النساء والرجال والأطفال، وافراد المشاعيات التي كانت موجودة قبل ذاك وتحول أفرادها تدريجا إلى عبيد من خلال التحولات التي كانت تجري ببطء شديد في عملية التقسيم الاجتماعي للعمل وتطور وسائل الإنتاج وبروز فائض إنتاج قابل للمبادلة وظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتنامي التمايز بين الناس في ضوء ذلك، ثم وقوع عمليات انتزاع للأراضي الزراعية التي كانت في حوزتهم بنتيجة الديون التي تراكمت بذمتهم، إضافة إلى تحول بعض الأحرار من الناس إلى عبيد من جراء عجزهم عن تسديد الديون التي بذمتهم أو لأسباب أخرى. وموررست تجارة العبيد في العراق القديم، سواء بالنسبة إلى أسرى الغزو والحروب أم بالنسبة إلى الذين افتقدوا أرضهم وتحولوا إلى عبيد في أرض السيد. ولم تقتصر العبودية في العراق القديم على دولة معينة دون غيرها، فجميع دول المدن كانت تمارس ذلك بالنسبة إلى أسراها أو لمن يتقرر أن يبقى في العبودية من الأسرى أو بالنسبة إلى تحول الفلاحين إلى

---

٣٠٦ دلّو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. الفارابي. بيروت. ١٩٨٩. ص ٢٧٨/٢٧٩.

٣٠٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨١.

رقيق في أرض السيد الجديد. وقد نظمت شرائع تلك الفترة العلاقة بين السيد وعبده، وكانت غالبية المواد القانونية قد وضعت بما يخدم مصالح السيد، رغم أن المشرع حاول في البعض من تلك المواد أن "ينصف" العبد وفق مفاهيم تلك الفترة. وكانت السلطات في حينها تطارد العبد الهارب من سيده لتلقي القبض عليه وتعيده له وتعاقب من يحميه. وبنود شريعة حمورابي في هذا الصدد تؤكد بوضوح تام وجود نظام العبودية الذي ساد جميع نظم الحكم في العراق القديم بعد تحلل المشاعية، عراق ما قبل الإسلام. ولكن العبودية لم تكن تستند إلى قضية عرقية أو إثنية معينة أو إلى لون بشرة الإنسان أو شعر راسه كما حصل ذلك في أوروبا لاحقاً وفق النظريات العنصرية، كما أنه لم يكن يؤسس وفق منطق النظرية اليونانية القديمة في أن الإنسان يولد إما سيداً وإما عبدا. رغم أن الاضطهاد والعذاب والاستغلال الذي كان يتعرض له العبيد واحدا لا فرق فيه. ويشير برهان الدين دلّو إلى وضع العبيد بما يلي: "ولم يكن لدى العبيد أي وسائل للإنتاج وليس هذا وحسب، بل كانوا أنفسهم مملوكين ومحرومين من أبسط الحقوق الإنسانية. وكانوا يبيعون العبيد دون أية تحديدات ودون أي اعتبار لوضع العبد العائلي، ويقدمونهم هدايا، ويتوارثونهم ويقتلونهم إذا ظن أسيادهم أن قتلهم أعود عليهم بالفائدة من حياتهم"[٣٠٨].

وكانت حصة العبيد من العمل شاقة جدا وفي أكثر الأعمال صعوبة، كما كانت حصتهم من التغذية محدودة جدا ولا تكفي لاستعادة أو تجديد قوة عملهم، وبالتالي كانت أعمارهم قصيرة ويعانون من أمراض كثيرة، وخاصة أولئك الذين كانوا يعملون في شق الترع والطرقات أو في إقامة السدود وحفر قنوات الري وجمع الأملاح. وشكل العبيد مصدرا مهماً من مصادر ثروة الإمبراطوريتين الآشورية والبابلية، نتيجة الحروب التوسعية التي خاضوها. ولم يقتصر امتلاك العبيد على الأغنياء من الناس، بل شارك بعض متوسطي وصغار ملاك الأراضي الزراعية في امتلاك بعض العبيد، إضافة إلى الدولة والمعابد التي

٣٠٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨١. استناداً إلى: ديورانت، ول. قصة الحضارة. ترجمة محمد بدران. مطبعة لجنة التاليف والترجمة. القاهرة ١٩٥٠. ج ٢. ص ٢٠٦.

كانت من كبار ملاك الأراضي والعبيد. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن عدد العبيد في "لكش"، حوالي منتصف الألف الثالث قبل الميلاد، بلغ نحو ربع سكان المملكة، وأن عدد الإماء منهم يتجاوز عدد الأرقاء الذكور. وقدّر عدد العبيد في قصور سرگون الثاني بما لا يقل عن ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف[٣٠٩].

واستمر هذا الواقع حتى بعد مجئ الأخمينيين إلى العراق واحتلالهم له بعد سقوط الدولة الكلدية. كما لم يتغير الوضع إزاء العبيد بعد مجيء الإسلام، إذ أن العرب في الحجاز كانوا يمارسون تجارة العبيد أيضاً ويقتنون الكثير من العبيد من النساء والرجال، كما حافظ محمد بن عبد الله على هذا النظام، ولم يرد ما ينفيه في القرآن أو في أحاديثه، بل جاء ما يؤكد موافقته على استمرار التعامل بالعبيد، رغم حثه على عتقهم أو على معاملتهم معاملة حسنة. وعلى هذا الأساس حافظ العرب المسلمون الذين فتحوا العراق على نظام العبودية في العلاقة في ما بين بني البشر. وبالتالي وسعوا ممارسة العبودية التي كانت موجودة في العراق القديم، ونعني به المتاجرة بالعبيد المستوردين من بلدان أخرى من غير أسرى الغزوات والحروب. وراجت هذه التجارة في العراق الأموي والعباسي كثيراً، وانتشرت بشكل خاص في جنوب ووسط العراق حيث كانت بساتين النخيل تمتد على مساحات شاسعة منهما، وخاصة في مدينة البصرة، كما كان السباخ، أو الملح، المتجمع على سطح الأرض، يتطلبان المزيد من الأيدي العاملة. ولهذا كان اقتناء العبيد يسهم في الحصول على ايدي عاملة رخيصة جدا للقيام بتلك الأعمال وغيرها لصالح السادة المستحوذين على الأراضي الزراعية. وكان العبيد والفلاحون الفقراء يحققون المزيد من الإيرادات المالية لصالح بيت المال والخليفة من خلال الأشخاص الضامنين للأرض الزراعية أو المستحوذين عليها ودافعي الخراج أو مختلف أشكال ريع الأرض الأخرى.

---

٣٠٩ دلّو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. مصدر سابق. ص ٢٨٠.

وإلى جوار المستحوذين على الأراضي الزراعية في العراق برزت مجموعة من العاملين في التجارة، التي لعبت دورا ملموسا في تطوير الحركة التجارية منذ العهد الأموي، ثم نمت وتوسعت، كما تطور وتنوع نشاطها في العصر العباسي. ولم تقتصر هذه الحركة على تبادل السلع الزراعية ومنتجات الصناعات اليدوية، فحسب بل توسعت وشملت العمل في سوق النخاسة، أي في بيع وشراء البشر وفي سوق المال. كانت تجارة العراق قد اتسعت لتشمل، إضافة إلى بلاد فارس وسوريا أو غيرها من مناطق الدولة العباسية، مناطق في الهند والصين وأفريقيا، سواء عن طريق البر أو البحر. وساعد الفتح الإسلامي في بعض مناطق أفريقيا إلى اتساع عمليات التبادل التجاري. ونشط التجار العراقيون، وخاصة العرب منهم، في الوصول إلى السواحل الشرقية من أفريقيا، وإلى مناطق شمال أفريقيا. ونتيجة للطلب على الأيدي العاملة في العراق دأب هؤلاء على شراء أو اصطياد وسرقة أو أسر أطفال وصبية وشباب، من النساء والرجال، من تلك المناطق الأفريقية ونقلهم إلى مناطق الدولة العباسية، ومنها العراق باعتباره مركز الدولة، وبيعهم في أسواق بغداد والبصرة والأهواز وغيرها. وازدهرت هذه التجارة عندما ساند الكثير من الخلفاء هذا النشاط، وأصبح العراق "يزخر" بالعبيد المجلوبين إليه من أفريقيا أو من مناطق أخرى من العالم، إذ لم يكن الاسترقاق يقتصر على الناس السود بل شمل البيض من الأسرى، أو ممن جلبوا من المناطق المختلفة التابعة للدولة العباسية أو من غيرها، مثل جورجيا وأرمينيا. وأصبحت سوق النخاسة رائجة جدا في مدن مثل بغداد والبصرة. ولم يجد التجار المسلمون من العرب أو غيرهم خللا أو عيبا دينيا أو أخلاقيا في شراء الناس السود والبيض وبيعهم كعبيد، إذ أنه من الناحية الدينية غير محرم رغم تقاطعه الكامل مع الأخلاق التي يفترض أن يكون عليها الإنسان إزاء أخيه الإنسان!

ولم تقتصر تجارة العبيد من النساء والرجال على استخدامهم في عمل المزارع أو جمع السباخ أو في أي مجالات مهنية واقتصادية أخرى فحسب، بل وفي مجال الجنس واللهو والطرب والخدمة في البيوت أيضاً. وكان الخلفاء القيمون على شؤون المسلمين هم انفسهم

من أكثر المتعاملين في سوق النخاسة وتجارة العبيد، ومن المستخدمين للغلمان والجواري لأشباع حاجاتهم ورغباتهم الجنسية، أو لاستخدامهم في اللهو والطرب والغناء والموسيقى، أو في الخدمة في بلاط وقصور الخلفاء، أو في تقديمهم هدايا للأخرين، أو في دور البغاء. وراجت هذه التجارة كثيرا في مختلف عهود الدولة العباسية واتخذت ابعادا جديدة بالقياس إلى العهد الأموي أو حتى قبل ذاك. تشير الكاتبة سلام خياط في كتابها "البغاء عبر العصور" بهذا الصد إلى ما يلي: "حين تعاظم أمر الفتوحات الإسلامية في العهود التي تلت فترة خلافة الراشدين، تفاقمت أعداد السبايا، وكثر الأرقاء، ووزع المسترقّون رجالاً ونساء وذراري على رجال العرب الفاتحين. ويروي المسعودي أن الزبير بن العوام كان له من العبيد ألفٌ، ومن الإماء ألفُ أمة، وهذا الرقيق يُعد مملوكاً للسيد كالمتاع، له الحق في تشغيله أو عتقه أو بيعه، أو هبته، وإذا كان المملوك "أمة" جاز للسيد أن يستمتع بها أو يهديها أو يبيعها أو يعتقها، ولم يكن يُعتد بعدد محدد، حتى قيل أن جواري الخليفة المتوكل بلغت أربعة ألاف جارية وقس على هذا الرقم ما تضاعف منه أضعافاً مضاعفة إبان ازدهار الدولتين الأموية والعباسية"[٣١٠]. ولكن امتلاك الجواري لم يقتصر على العهدين الأموي والعباسي بل ظهر أيضاً في عهد الرسول محمد والخلفاء الراشدين، فألى جانب الزوجات وجدت الجاريات السرايا وبأعداد غير قليلة. وقد احتل الجنس عند العرب والمسلمين مكانة كبيرة ووجد تعبيره في القرآن وفي أحاديث محمد، سواء كان ذلك بصدد الجنس في الدنيا أم الآخرة[٣١١].

برهن أغلب الخلفاء والحكام العرب أو من غير العرب كالفرس والترك وغيرهم من المسؤولين والتجار وأصحاب العقارات والقواد العسكريين وأصحاب الأموال في فترة الحكم

---

٣١٠ خيّاط، سلام، البغاء عبر العصور. مصدر سابق. ص ٤١.

٣١١ محمود، إبراهيم. الجنس في القرآن. رياض الريس للكتب والنشر. ط ١. بيروت. ١٩٩٤. ص ١٣٣-١٥٤.

العباسي على انهم لم يعرفوا الرحمة ولا امتلكوا الحس الإنساني في التعامل مع من استعبدوهم، بل تميزوا عموما بالقسوة الصارخة والاستهتار بأرواح الناس الذين كانوا قد ابتاعوهم في سوق النخاسة، وبشكل خاص بالنسبة لأولئك الذين استخدموهم في المجالات الاقتصادية. لقد نسوا تماما حتى ما أوصى به النبي محمد في التعامل مع الإرقاء والإماء. وكان هذا متوقعاً منهم.

ومن الجدير بالملاحظة أن جميع الحركات الفكرية في الإسلام التي تمردت على النظم القائمة وأعلنت رفضها لاضطهاد واستغلال المجتمع، وخاصة المنتجين والفقراء منهم، سواء أكان ذلك في العهد الأموي أم العهد العباسي، لم تعلن رفضها لنظام الرق الذي لم يلغه الإسلام، بل خضعت له، رغم إنها لم تمارسه، كما في حالة المتصوفة. يشير هادي العلوي إلى أن "المتصوفة بدورهم لم يدعوا إلى إلغاء الرق وإنما تمسكوا بمصطلح "خَلق" الذي يعمم على جميع الناس من عبيد وأحرار ومسلمين وغير مسلمين وأعطوهم حقوقاً متساوية. والتزموا بإلغاء الرق في أشخاصهم فكانوا – في الجملة الغالبة من الأقطاب – لا يمتلكون العبيد والجواري. وهذه سنة ترجع إلى أبي ذر الغفاري وروزبه الأصفهاني (سلمان الفارسي) اللذين حرما امتلاك العبيد على نفسيهما وإنما كانت لكل منهما امرأة محررة تخدمهم"[٣١٢]. كما أن علي بن محمد، قائد الزنج، الذي قاد حركة الزنج ضد العبودية ومن أجل التحرر، أوعد جنده وأغلبهم من الأرقاء الهاربين من أسيادهم، بأنه سيحول الأسياد إلى عبيد يعملون عندهم. ويبدو لي بأن جميع الحركات الفكرية، وبالرغم من كل الجرأة التي كانت تتميز بها هذه الحركات في مقارعة الظلم والطغيان، فأنها كانت مع ذلك تخشى أن تطرح أفكاراً تختلف بهذا القدر أو ذاك عما ورد في القرآن من نصوص ومواقف بهذا الشأن، أو ما ورد في سنة محمد الذي لم يرفض وجود العبيد.

---

٣١٢ العلوي، هادي. التصوف والأخلاق. النهج. العدد ٤٦/ ١٩٩٧. مصدر سابق. ص ٣٥.

استخدم سكان الأُبلة وواسط والبصرة وبغداد وغيرها من المدن العراقية هؤلاء السكان الجدد المستوردين من شرق وشمال افريقيا ومن السودان، اضافة إلى كادحي الريف الأخرين من الأنباط، أبشع استغلال وفي مجالات عديدة نشير إلى بعضها فيما يلي:

- في كسح السباخ المتجمع في الأراضي في مناطق جنوب العراق بشكل خاص لجعل الأرض قابلة للزراعة ومن أجل جمع الملح وبيعه من قبل مستغليهم.
- في حراثة وزراعة الأرض وفي بساتين النخيل.
- في فتح الترع والأنهار وكريها وإقامة السدود على الأنهار.
- في البناء وإقامة أسوار البساتين والمدن وفي نقل البضائع.
- في كبس التمور وإنتاج الدبس وحلج الأقطان وفي أعمال يدوية أخرى عديدة.
- في الخدمة في قصور الحكام وفي البيوت.
- كما تذكر بعض المصادر إلى أن بعض الخلفاء قد استخدم العبيد أيضا كجند في جيوشه.
- وجرى تشغيل النساء من العبيد كمومسات في بيوت خاصة للدعارة في مناطق عديدة من المدن العراقية حينذاك، وكانت تجارة رابحة وجلبت لأصحابها المال والجاه والنفوذ، وعلى الضحية الخراب النفسي والروحي وعذاب الغربة عن الأهل والاسترقاق.

وكان المستحوذون على الأراضي الزراعية أو المتعاملون بتجارة الملح يتفقون مع وكلاء لهم للحصول على العبيد للعمل في إراضيهم لقاء أجر يستحصلونه مباشرة بالاتفاق مع "أسيادهم" دون أن يحصل العبد إلا على ما يسد بعض رمقه. ويشير الدكتور عبد العزيز الدوري، نقلا عن ماسينيون، إلى ما يلي بهذا الصدد: "وكان الزنوج يشتغلون عادة في جماعات كبيرة تتراوح بين ألف وخمسة آلاف، بل قد تصل إلى أكثر من هذا بكثير، فقد بلغ عدد إحدى هذه الجماعات في منطقة دجيل الأهواز خمسة عشر ألفاً." ثم يضيف قائلا "وكان هؤلاء الزنوج يشتغلون دون أجور، في سبيل عيش نكد. فلم يكن أسيادهم يعطونهم

إلا قوتاً يوميا يتكوّن من قليل من الطحين والتمر والسويق"[٣١٣]. وجاء في كتابات الباحثين في ثورة الزنج، مثل الدكتور فيصل السامر واحمد علبي شرحا وافيا للتغذية التي كانت تقدم لهؤلاء الكادحين التي كانت لا تشبع من جوع ولا تقي من مرض ولا تسد الرمق. كتب احمد علبي بهذا الصدد، نقلا عن أبن بطلان، قول الأخير: ."..فأن طعام الزَّنج لم يكن ليشبع، فأن أحوالهم المعاشية كانت سيئة للغاية، وكان طعامهم يتألف "من الدقيق والسَّويق والتمر." وهناك، كما يقول ابن البيطار، 'سويق الحنطة والشعير وسائر الأسوقة ... الذي يكثر استعماله من الأسوقة هذان السويقان، اعني سويق الحنطة وسويق الشعير، وهما جميعا ينفخان البطن ويبطئان النزول عن المعدة"[٣١٤]. ويؤدي هذا الطعام إلى شبع موهوم، كما يشير إلى ذلك علبي، وبالتالي يفتقد من يعيش على مثل هذه الأغذية إلى تكوين المناعة في الجسم لمقاومة الأمراض. وكانت الأعمال الشاقة التي كانوا يجبرون على القيام بها من الصباح الباكر حتى ساعات متأخرة من الليل، تزيد من تدهور أوضاعهم الصحية والنفسية وتقلل من متوسط أعمارهم. ونتج عن ذلك وفاة كثرة كاثرة من الزنوج بسبب سوء التغذية والأصابة بالأمراض والأوبئة التي كانت تنتشر في هذه المناطق من العراق، وبسبب غياب كل شكل من أشكال العناية بهم. فشراء غيرهم كان أرخص لمستعبديهم من تغذيتهم الجيدة أو معالجة المرضى منهم. وكانت المستنقعات الواسعة والمليئة بالبعوض من أكثر المناطق فتكا بالناس بسبب الملاريا التي كانت تصيب الكادحين باستمرار، وهي المناطق التي كانت تعمل فيها هذه الفئات الكادحة المستعبدة. ونظم أحد الشعراء البصريين الظرفاء وصفا طريفا لأوضاع الناس في حر الصيف والبعوض حين قال:

وليلة لـــم أذق مــن حرهـــا وسناً　　　كأن في جوهـــا النيران تشتـــعل

---

٣١٣ الدوري، عبد العزيز د. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. مصدر سابق. ص ٩٤.

٣١٤ (احمد علبي ص ١٠٨)

أحـــاط بي عســكر للبق ذو لجب ما فيه إلا شجـــاع فاتك بـــطل

من كل شائـــلة الخـــرطوم طاعنة لا يحجب السجف مسراها ولا الكلل

طافوا علينا وحر الصيف يطبخنا حتى إذا طبخت أجســـامنا أكلوا

علما بأن هذا الشاعر كان يتحدث عن إمكانية استخدام الناموسيات غير المتاحة في كل الأحوال بالنسبة للعبيد والفلاحين الفقراء الذين كانوا يعملون في المستنقعات ويعيشون على مقربة منها. إن الاستغلال البشع وسوء التغذية والتعرض للأمراض والموت المبكر والأبتعاد عن الوطن والأهل والحرمان الجنسي الذي كانت تتعرض له الغالبية العظمى من هؤلاء الناس[٣١٥]، إضافة إلى العقوبات التي كانت تنزل بهم لأتفه الأسباب، بما فيها التعذيب الجسدي والجلد والقتل، قد دفعت بهؤلاء المستضعفين إلى التحرك وإلى إبداء الاحتجاج ضد مستغليهم. وغالبا ما كانت تنتهي تلك التحركات بالفشل وبقيام المنتصر من الحكام بشنق الكثير منهم وإعادة الباقي إلى الاستعباد الأشد قسوة ووحشية. وتذكر المصادر التاريخية إلى أن الزنج في العراق قد تحركوا وانتفضوا على الدولة ثلاث مرات بشكل واضح قبل القيام بحركتهم الكبيرة التي عرفت بثورة الزنج في العراق. فقد انتفض الزنج في البصرة في أواخر عهد مصعب بن الزبير في العراق في عام ٧٠ للهجرة. وأمكن لمصعب بن الزبير أن يقمع بقسوة بالغة وباسم الإسلام تلك الانتفاضة الشجاعة والعادلة. كما انتفض الزنوج ثانية في عهد الأمويين عندما كان الحجاج بن يوسف الثقفي والياً على العراق في عام ٧٥ هجرية وقاوموا قواته وانتصروا على قواده في أكثر من معركة، ثم أمكن

٣١٥ تشير مصادر مختلفة إلى ان النسوة المستعبدات من الزنوج كن يستبعدن عن مواقع عمل الرجال السود وعن الأحتكاك بهم، اذ كن يستخدمن في البيوت ولأغراض الجنس والخدمة. كما كان يصعب على الرجال السود الحصول على امرأة بيضاء بسبب وجود الفصل العنصري المقيت عند العرب منذ ذلك الحين. ولكن الرجال كانوا لا يستبعدون معاشرة النسوة السود بل كانوا يمارسونه على نطاق واسع. وكان هدف الفصل بين النساء والرجال العبيد هو عدم إجهاد الرجل بالنشاط الجنسي، إذ يضعف ويقل مدود عمله اليومي.

دحر هذه الحركة من جديد وإعمال السيف بهم، كما هو معروف عن جزار العراق حينذاك. وأعيد بقية المنتفضين إلى الخدمة مرة أخرى لدى أسيادهم القدامى في البصرة. وعاد الزنج إلى الانتفاضة للمرة الثالثة في عهد الخليفة المنصور العباسي. ولم تكن نتيجة تلك الانتفاضة بأفضل من سابقتيها. إلا أن هذه الانتفاضات المتتابعة كانت تدلل على عدة حقائق مهمة يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

- كان الاستغلال المسلط على رقاب هؤلاء الناس شديد الوطأة، وكان الاضطهاد بشعاً والعنف في التعامل معهم لا تحتمله طاقة البشر. وجسد هذا الواقع طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية أو الإنتاجية التي كانت سائدة حينذاك في العراق.
- وكان هؤلاء الناس قد تأثروا بالحركات الفكرية الإسلامية حينذاك التي كانت ترفض الظلم والفساد والطغيان والاستغلال البشع والتي كانت تدعو أيضا إلى تحرير العبيد. ولا شك في أن هؤلاء ربما كانوا قد تأثروا بهذا القدر أو ذاك بأفكار الزهاد والمعتزلة والخوراج وغيرهم في البصرة. وكان في ذلك تشجيع مباشر أو غير مباشر على سعيهم للخلاص مما كانوا فيه من بؤس وقهر وحرمان.
- وأن هذه الحركات السياسية المشروعة ذات المضمون الإنساني الواسع والعام كانت رغم ذلك معزولة نسبيا عن بقية السكان. ولكنها حضت بمساندة بعض الفلاحين الأنباط وبعض البدو من العرب المعدمين في مناطق البصرة. ورغم الاتصال الذي تشير اليه كتب التاريخ بين حمدان القرمطي وبين علي بن محمد، قائد الزنج، والتقارب الفكري والسياسي والاجتماعي بين الحركتين القرمطية والزنجية، إلا أنهما لم يتوصلا إلى تعاون بينهما في مواجهة الدولة العباسية. كما أنها لم تحض بعناية أو اهتمام كبيرين من جانب جمهرة من مثقفي ذلك الزمان أو التزام الدفاع عن قضيتهم العادلة. حتى ان بعض الشعراء كان يعبر في شعره عن افكار عنصرية مقيته.
- ولكن بعض المصادر يشير إلى أن أجواء المعتزلة والصوفية كانت إلى جانب المضامين الأساسية لحركة الزنج المناهضة للدولة العباسية بسبب الاستغلال والاضطهاد اللذين

تعرضا لهما الزنوج أو غيرهم من الفلاحين، وبسبب القسوة التي جوبهت بها ثورة الزنج والثوار من جانب الحكم العباسي. وذكر السيد سامي مكارم في كتابه "الحلاج في ما وراء المعنى والخط واللون" بأن الحلاج كان متعاطفا مع هذه الحركة، كما وجدت تعاطفا وتأييدا من حركة القرامطة.

- وتشير الكثير من المصادر التاريخية إلى أن قائد ثورة الزنج قد مارس القسوة الشديدة في التعامل مع أسرى القوات العباسية وعاملهم معاملة تقترب من معاملة القوات العباسية والحكم العباسي للثوار والزنوج. وهذه الظاهرة الأخيرة تؤكد حقيقة أن أعمال العنف وممارسة القسوة وتعذيب الأسرى التي كان يمارسها الحكام، كانت تثير الحقد والغضب والرغبة في الانتقام عند المعارضين والثوار ضد الحكم وأفراده. وليس من شك في أن العنف يولد العنف المضاد أيضاً ويؤسس ثقافة العنف في المجتمع، ولكن يبقى المسبب الأساسي له سياسة السلطة والقوى التي تساندها. ولا شك في أن أخلاقيات الانتقام والعنف لم تكن سائدة في صفوف الحكام فحسب، بل كانت تجد صداها وممارساتها من المعروف تاريخياً بأن القيم التي اعتمدها حكام العراق منذ مسلة حمورابي اعتمدت على قاعدة الانتقام من الآخر والتي تتجلى في "قاعدة العين بالعين والسن بالسن" التي لم تكن موجودة في التشريعات أو في القوانين العراقية القديمة التي سبقت شريعة حمورابي المعروفة. وهذه القاعدة في التعامل وردت في التوراة (العهد القديم) والقرآن أيضاً، وخلا منها الأنجيل. وغالبا ما كان الحكام يأمرون الضحية عند وقوع خلاف شخصي بالانتقام لنفسه، أي أن يقوم شخصيا بالاقتصاص من خصمه الذي أساء إليه أو أعتدى عليه بالضرب وتسبب بحصول عاهة في جسمه. ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن المعارضة في العراق القديم كانت تمارس نفس الأساليب في مواجهة الخصم عندما يتسنى لها ذلك، وهي الظاهرة الملازمة للمعارضة العراقية حتى يومنا هذا.

وبعد مرور عشرات السنين واستمرار تلك المعاناة غير الإنسانية للناس المُستعبدين وتراكم شديد للاستغلال والعنت والحيف النازل بهم، نشأت حركة الزنج الجديدة وتطورت منذ منتصف القرن الثالث الهجري. وقد وجدت هذه الحركة في شخصية علي بن محمد السياسية والاجتماعية والدينية معبرا عنها ومتبنيا لقضيتها وقائدا لها وعاملا معها ومستعدا للموت في سبيل تلك القضية، بغض النظر عن الأهداف الخاصة التي كانت تحركه لقيادة مثل هذه الحركة الإنسانية الثورية الكبيرة والتي كتب عنها العديد من الكتاب. لقد تبنى هذا الرجل الحركة الزنجية وعمل فيها وقادها ومات في سبيل تحقيق أهدافها، ولم تتزعزع ثقته بانتصارها حتى مقتله.

وعند مطالعة الكتب التي تحدثت عن ثورة الزنج وصاحبهم، على بن محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد، يواجه انقسام الكتّاب إلى مجموعتين:

١. مجموعة هاجمته من مواقع عنصرية وإثنية ضيقة، أو أنها أخذت عليه قسوته في التعامل مع المناهضين لحركته والمشاركين في محاربته، ولكنها لم تستنكر ممارسات الاستغلال والعنت والحرمان التي تعرضت لها وعانت منها جمهرة الزنج الكادحة.

٢. والمجموعة الأخرى التزمت الدفاع عنه، إذ وجدت في شخصه، من الناحيتين السياسية والاجتماعية، استعداداً ملموسا لتبني قضايا المجموعة المستضعفة من الناس والمُستغلة أبشع استغلال. وهذه المجموعة دافعت عن الحركة أيضاً، باعتبارها حركة عادلة ومشروعة. وبرزت في حينها ممارسات تميزت بالعنت والظلم والاستغلال وعمليات التشريد والقتل التي كانت تتعرض لها جمهرة الزنوج من الرجال والنساء والأطفال.

كانت شخصية علي بن محمد، صاحب الزنج وقائد ثورتهم، شخصية سياسية–اجتماعية واعية ومتقدمة في وعيها لحقيقة الأوضاع في الدولة العباسية والمشكلات التي كانت تواجهها من جهة، وشخصية سياسية–دينية أدرك أهمية استخدام الدين في ذلك العهد للدفاع عن هؤلاء المستضعفين، إذ لم يكن غير ذلك ممكنا في ذلك الزمان، كما كان على بن محمد شخصية طموحة ومغامرة، كما تصفه بعض المصادر، في الوقت نفسه، إذ يصعب

تصور إنسان يتبنى هكذا أهداف ويقود هكذا حركة دون أن يتسم بخصائص الطموح والمغامرة والكفاءة العالية، إذ أن وقوعه بالأسر مثلا كان لا يعني سوى الموت المحقق له، وهكذا كان الأمر حقاً. وكان علي بن محمد يتسم أيضا بالقدرة القيادية والتنظيمية، وبوعي اجتماعي متميز ساعده على تبني أكثر الفئات الاجتماعية ضعفا وتخلفا وتعرضا للاستغلال، كما يتجلى في اختياره لتركيبة مهمة لقيادته الميدانية السياسية والعسكرية. فأغلب العاملين في القيادة وفي النشاط السياسي والدعوة لمضمون الحركة كان من الناس الكادحين مثل يحيى بن محمد الأزرق، الذي كان مولى بني دارم ويعمل كيّالا، ومحمد بن سلم، وكان قصابا، وسليمان بن جامع، وكان من مولى بني حنظلة ومن السود وعين قائدا لجيش الزنج[٣١٦]. وكان علي بن محمد لا يكف عن استشارة المجموعة التي اختارها إلى جانبه في القيادة، وكان يحضى باحترامهم وتأييدهم. ومثل هذه الشخصية لا يمكن ان يستبعد الإنسان رغبته الشخصية في القيادة والحكم. إن الطريقة التي تعامل بها علي بن محمد مع الثوار الذين التفوا حوله ساعدت على تعزيز الثقة به وبأنفسهم في مواجهة "الأسياد" الذين استعبدوهم واستغلوهم أبشع استغلال. وكان مدركا لأهمية أن يكون من بينهم من يلعب دورا قياديا في الحركة وفي الدعوة إليها.

وقبل ان يتولى قيادة هذه الحركة الثورية كان علي بن محمد قد جمع حوله مجموعة غير قليلة من الأتباع والمريدين الذين تبنوا مواقفه الفكرية والسياسية، التي انطلقت من حيث المبدأ من مواقع شيعية أو علوية، وحاول أن يربط بين حركته وبين النسب الذي ينحدر منه أو تبناه لشخصه. وهذا التبني، إن كان صحيحا، يعبر بحد ذاته عن جانبين مهمين هما: ميله الشخصي للوجهة التي اختارها، وفهمه للعمل السياسي، أو كما يعبر عنه في لغة اليوم، لأهمية الربط بين إستراتيج وتاكتيكات الحركة بصورة مناسبة، في فترة كان العلويون يعانون الأمرين من ظلم العباسيين ويواجهون تعاطفا من الناس في المجتمع

---

٣١٦ علبي، أحمد. ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد. الفارابي. بيروت. ١٩٩١. ص ١٢٤/١٢٣.

العراقي. إلا أن هذا الخيار كان لا يخلو من مصاعب جمه يتعرض لها من يقترن بها. ومع ذلك، فان الكثير من الدلائل تؤكد ما يلي: لم يكن الموقف الشيعي ولا موقف الخوارج أو غيرها من مواقف الحركات الدينية حينذاك المحرك الفعلي لعلي بن محمد، بل كان المحرك السياسي والاجتماعي يتجلى في وجهته الفكرية والسياسية وتطلعاته وتقديراته العامة، إضافة إلى أهدافه الخاصة. وعند دراسة المنظومة الفكرية لهذا الداعية المتميز، يمكن ان يصل الإنسان إلى استنتاج مفاده أن علي بن محمد كان في منظومته الفكرية إنتقائياً وفق أسس ومبادئ أخلاقية ذات مضمون سياسي واجتماعي وديني عام، كما كان في الوقت نفسه تاكتيكيا ومناورا ماهرا، ولكنه لم يكن مستعدا للمساومة، أو ربما لم يكن قادرا على المرونة والمساومة، على حساب الناس الذين منحوه ثقتهم وساروا معه في طريق لم يكن معبدا ولا سهلا. وهذه الحقيقة وحدها، التي يشير اليها الكثير ممن بحثوا في حياة هذا الإنسان الثائر، تؤكد بأنه لم يكن دجالا أو فارغا من كل اسس أخلاقية أو ساعيا وراء مطامحه الشخصية فقط، كما يحاول البعض ممن بحث في ثورة الزنج اتهامه بذلك. وكان، كما أشار هادي العلوي في كتابه شخصيات غير قلقة في الإسلام بصواب، إلى أن علي بن محمد كان من الشخصيات الثابتة والفعالة وذات القيم النبيلة[٣١٧].

فحركة الزنج كانت من الحركات السياسية–الاجتماعية ذات المضمون الاقتصادي والاجتماعي والإنساني العام. وتبني مثل هذه الحركة من جانب علي بن محمد وقيادتها والدفاع عن الأهداف التي كانت تسعى من أجلها وعن أصحابها والتصرف الأخلاقي إزاء دعاة هذه الحركة ومقاتليها يعتبر بحد ذاته منقبة كبيرة لهذه الشخصية السياسية الكبيرة أولا. كما أن قياديي وأتباع هذه الحركة السياسية–الاجتماعية كانوا يواجهون عدوا اجتماعياً أو طبقياً شرساً، ومناهضا فكريا وسياسيا عنيدا بيده السلطة السياسية

---

٣١٧ العلوي، هادي. شخصيات غير قلقة في الإسلام. سلسلة دراسات تراثية ١. دار الكنوز الأدبية. بيروت ط ٢. ١٩٩٧. ص ٢١١–٢٢٤.

وأجهزتها المختلفة، ويواجهون فئة الإقطاعيين والتجار والفئة الحاكمة وكل الميسورين والمتنفذين وعلى رأسهم الخليفة وجيشه، الذين تضرروا من هذه الحركة وفقدوا عبيدهم ثانيا، وبالتالي، كانوا يواجهون عقوبة التعذيب والتمثيل والموت المحقق، إن أمكن الإمساك بأفرادهم أو أسرهم أو في حالة فشل حركتهم، مما كان يتطلب وعيا وصلابة من العاملين فيها. وبسبب القسوة والشراسة التي كانت تجابه بها شخصيات الحركة وأتباعها تميزت هي الأخرى بالقسوة في معاملة من يقع في أيديهم من المناهضين لهم أو المقاتلين ضدهم. ولم يكن هذا الموقف نموذجا أو إيجابيا في تاثيره على جند الخلافة العباسية، إذ أن القسوة التي كان يجري التعامل بها مع أسرى العباسيين، كانت تدفع بهم إلى القتال المستميت لكي لا يقعوا أسرى بيد جيش الزنج، كما لم ينجحوا في كسب تعاطف الجند مع حركتهم. ويبدوا صعبا أن يتصور الإنسان كيف سيكون التعامل بين إنسان قاسى مرارة العبودية والاستغلال سنوات طويلة ثم يتحرر ويحارب من أجل استمرار تحرره وانعتاقه، ثم يقع بين يديه الشخص الذي استغله واستعبده أو أساء إليه أو كان سببا في ذلك أو الشخص الذي يريد حرمانه من التحرر من عبوديته. لا بد أن يفهم الإنسان أسباب ممارسة القسوة من جانب الزنوج إزاء القادة العسكريين من معسكر العباسيين أو المحاربين في تلك الجيوش، رغم رفض الإنسان لمثل تلك المعاملة من الجانبين.

إن الاستغلال البشع الذي كان يسود الدولة العباسية لم يحرك الزنج وحدهم، بل حرك كذلك الكثير من العراقيين وغيرهم من رعايا الدولة العباسية في مناطق وبلدان أخرى ضد الدولة العباسية وحكامها وولاتها. فحركة الزُّط وحركة البابكية والحركة القرمطية والحركات الكردية المستمرة كانت كلها حركات اجتماعية–سياسية انطلقت من مواقع الفقراء والكادحين وحظيت بتأييد ودعم أوساط واسعة من هؤلاء الناس. وكانت غالبية قياداتها دينية وعشائرية.

لم تكن حركة الزنج عملية عفوية أو رغبة جامحة لصاحب الزنج، بل كانت التعبير العملي عن ضرورة موضوعية فرضها الواقع القائم الذي عاش فيه الزنوج حينذاك. ولم يكن

سهلا على علي بن محمد أن يحرك هذه الأعداد الغفيرة من "العبيد"، وأن يزجهم في عملية نضال معقدة وطويلة ويحقق لهم الكثير من النجاحات قبل سقوط الثورة والقضاء على الحركة، لو لم تكن الظروف الموضوعية ناضجة لمثل هذه الحركة، رغم فشلها فيما بعد لأسباب أخرى. إذ كان على علي بن محمد أن يعمل في صفوف رجال يعانون من أوضاع صحية ونفسية بالغة التعقيد، وتنتشر في صفوفهم الأمية والجهل وضعف الوعي السياسي والاجتماعي ولا يجيدون اللغة العربية، إضافة إلى كونهم من غير المسلمين عموما، إلا من فرض عليه الدخول في الدين الإسلامي بطرق شتى، إذ لم يكن مثل هذا العمل سهلا لو لم يكن علي بن محمد شخصية قوية مؤثرة وتمتلك مواصفات جيدة. يشير هادي العلوي في كتابه "شخصيات غير قلقة في الإسلام" عن علي بن محمد يقول: ليس لدينا وصف شافي للطريقة التي توصل بها علي بن محمد إلى تنظيم الزنوج للقيام بالثورة وكان هذا يقتضيه جهود خارقة بسبب حضور السلطة بينهم وكون الأغلبية من مستثمريهم هم من أفرادها فضلا عن تدني وعي الزنوج وغربتهم عن الوسط. وكان معظمهم لا يحسنون العربية، وما وصلنا من تفاصيل يبدأ من ظهوره واحتشاد الزنوج من حوله، وكان قد اصطحب معه عددا من البارزين بينهم وأوكل إليهم الاتصال بجماعاتهم والسعي لكسبهم له. وتم التحشيد في وقت غير طويل، مما يدل على أن هذه الخطوة جاءت بعد زمن من النشاط السري في صفوفهم. وانطلقت الحركة على النسق الآتي:

أعد لواء من الحرير كتبت عليه الآية ١١١/توبة ونصها "إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيَقتلون ويُقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والإنجيل والقرآن. ومن أوفى بعهده من الله؟ فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم." كما كتب عليه اسمه واسم أبيه. وعلق اللواء في رأس مردي وخرج على رأس جماعته عند السحر، وصار كلما مر بموضع فيه جماعة من العبيد أمر باعتقال وكيلهم وضَمهم إليه. واستمرت مسيرته يوما كاملا ضم أثنائها أعداد كبيرة من العبيد. وفي الليل قام بهم خطيبا فأبلغهم أنه جاء لكي يخلصهم مما هم فيه ويجعلهم رؤساء ويملكهم

الأموال والضياع وحلف لهم أن لا يغدر بهم ولا يخذلهم ولا يدع شيئا من الإحسان إلا أتى إليهم"[٣١٨].

إن واقع الحركة يشير إلى أن علي بن محمد قد لعب دورا بارزا في اختيار عدد مهم من الأتباع والمريدين الذين يشكلون في لغة اليوم النواة الصلبة للحركة التي يعتمد عليها في الدعاية والتحريض وفي التعبئة للقوى الممكنة. وهي عملية معقدة تستوجب الكثير من الحصافة والثقة بالنفس وبالآخرين في عمليتي الاقناع والاختيار. كما تشير إلى أن المجموعة التي كسبها كانت من الزنوج ومن غير الزنوج في آن واحد، كما أن دوره في الحركة يدلل على أنه امتلك شخصية مؤثرة ومقنعة وقادرة على الكسب والتعامل الإنساني الواعي والمتواضع مع الآخرين. إذ لا يمكن أن يحمل لواء ويكتب عليه آية قرآنية ويمشي بمجموعته ليحقق هذا الجيش الجرار من المؤيدين في نضاله ضد الاستغلال والظلم والعبودية، مع معرفتنا الكاملة بحالة وحياة وفكر ووعي العبيد حينذاك. ومن هنا لا بد من أن يكون العمل التحضيري الذي قام به علي بن محمد كبيرا وواسعا وطويلاً، وأن الجماعة التي كسبها وشكّلها كانت تعمل مع، أو هم من بين، أولئك الذين مشى إليهم بجماعته ليقودهم في عملية نضالية دامت قرابة خمسة عشر سنة، إضافة إلى أنه اختار وقتاً مناسباً لبدء الحركة وقيادتها.

وعبّر علي بن محمد، بتنظيمه وقيادته لهذه الحركة التحريرية، عن تخليه، من حيث المبدأ والممارسة، عن الجماعة التي كان ينتمي إليها اجتماعياً، فئة السادة التي تنتمي إلى قريش. وبرز هذا التخلي بوضوح حين أذهلته طريقة الوكلاء الذين يتعاملون مع توفير العبيد للمستغلين المباشرين بتأجيرهم من أسيادهم لقاء نسبة معينة يتقاضونها من مستغليهم الجدد، إذ حاولوا التأثير على علي بن محمد من خلال إبراز الفارق الاجتماعي

---

٣١٨ العلوي، هادي. شخصيات غير قلقة في الإسلام. ط ٢. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ١٩٩٧. ص ٢١٦.

بينه وبين من يحاول قيادتهم من العبيد. ويشير هادي العلوي في هذا الصدد إلى أن علي بن محمد، بعد أن كان قد انتهي من خطبته في العبيد، طلب جلب الوكلاء الذين تم اعتقالهم، فيقول: "ثم أمر بإحضار وكلائهم المعتقلين فخطب فيهم. ومما قاله "وقد أردت ضرب أعناقكم لما كنتم تأتون إلى هؤلاء الغلمان الذين استضعفتموهم وقهرتموهم وفعلتم بهم ما حرم الله وجعلتم عليهم ما لا يطيقون. فكلمني أصحابي فيكم فرأيت إطلاقكم." فردوا عليه أن هؤلاء الغلمان آباق (جمع آبق وهو العبد الهارب من سيده) وهم يهربون منك فلا يبقون عليك ولا علينا فخذ منا مالاً وأطلقهم لنا. فغضب وأمر بإحضار شطبات (سعف مجرود) وأوعز لكل جماعة من الزنوج أن يبطحوا سيدهم ويضربوه خمسمئة شطبة ثم أحلفهم بطلاق نسائهم ألا يعلموا أحداً بموضعه ولا بعدد أصحابه وسرحهم. ويلاحظ هنا أن الوكلاء تكلموا معه باللغة الطبقية التي هي لغة أصله حتى يستدرجوه"[٣١٩]. لا شك في أن الثقة بالوكلاء بسبب قسمهم تعبر عن قلة تجربة في التعامل مع مجموعة من البشر لم يكن همها سوى الحصول على المزيد من العبيد لاستغلالهم في سبيل الحصول على مزيد من الربح، بغض النظر عن النتائج. إذ أن هؤلاء سرعان ما ابتلعوا قسمهم وتعاونوا في الإدلاء بموقع إقامة علي بن محمد إلى جيش العباسيين.

لقد خاضت حركة الزنج معارك دامية على مساحة واسعة من البصرة والجنوب استمرت قرابة خمسة عشر سنة سقط خلالها الكثير من القتلى والجرحى والمعوقين من الثوار ومن قوات الدولة العباسية. وتحالفت ضدها، إلى جانب قوات الدولة العباسية في العراق، قواتها في الشام وغيرها، حيث أرسل والي الشام قوات كثيرة لدعم الدولة. كما وجدت المساندة الكاملة من الإقطاعيين والتجار على نحو خاص. في حين لم تحظ الحركة الا بدعم مباشر وأساسي من الزنج أنفسهم ومن بعض الاعراب الذين كانوا يتعاملون معهم ومن بعض قوى الحركات المعارضة للدولة العباسية وبعض مثقفي ذاك الزمان. كتب العلوي بهذا الصدد

---

٣١٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٦/٢١٧.

قائلاً: "وقف المجتمع الإسلامي بأسره ضد صاحب الزنج فسحب منه هويته، كما منحه لقب "الخبيث" الذي صار علماً عليه في مصادر التاريخ بدءاً من الطبري"[٣٢٠]. وتشير بعض المصادر إلى مشاركة الكرد في هذه الثورة أيضا[٣٢١]. ومن يتتبع تاريخ كردستان يجد أن هذه المنطقة كانت في حالة انتفاضات عسكرية مستمرة، بسبب الأوضاع المزرية التي كانت سائدة في تلك المنطقة، وبسبب المظالم التي كان السكان يتعرضون لها في المناطق الجبلية وغيرها من جانب ولاة وحكام المنطقة، إضافة إلى مشاركة الكرد في المعارك التي كانت تدور للسيطرة على المنطقة الكردية، كما كانت جزءاً من الصراعات والمعارك التي كانت تدور بين مختلف القوى أو العشائر الكردية.[٣٢٢]

ظلت "المختارة"، حاضرة الزنج وحصنهم المنيع، سنوات طويلة صامدة بوجه قوات الدولة العباسية حتى اجتاحتها قوات الخليفة الموفق العباسي بعد حصار طويل وأعملت السيف بالناس فيها. أقضّت هذه الحركة مضاجع الخلفاء والقواد العسكريين والإقطاعيين وكبار التجار وكبار الميسورين، وعطلت الكثير من النشاط الاقتصادي للدولة العباسية، وكادت تنزل ضربات أقسى بها، لولا تضافر تلك الجهود المضادة لها لدحرها، وهو ما تحقق في عام ٢٧٠ هجرية، حيث تمكن القائد العسكري لؤلؤة، من ذوي البشرة السوداء، أن يساهم بدحر قوات الزنج ويحقق النصر للقوات العباسية بعد أن تمكن من توحيد قواته بقوات الخليفة الموفق. وكان لؤلؤة في حينها والياً على الشام وانقلب على من عينه في هذا المنصب، أي على أحمد بن طولون، والتحق بالموفق ودعم جهده لإنهاء ثورة الزنج، وهو ما تحقق للمناهضين لها فعلا، ولكن لم يكن هذا النصر ضد ثوار الزنج نهاية الحركات

---

٣٢٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٢.

٣٢١ راجع: محمد أمين زكي: "خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن." والكتاب في جزئي.، ترجمة محمد علي عوني. الطبعة الثانية ١٩٦١. بغداد. القاهرة واعيد طبعه عدة مرات. الجزء الأول ص ١٢٩.

٣٢٢ راجع: المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧–١٥٨.

الفكرية والسياسية المناهضة للحكم العباسي التي كانت تنطلق من مواقع المنتجين والمُستغلين والفقراء من رعايا الدولة العباسية.

إن من يتابع الكتابات الكثيرة التي بحثت في ثورة الزنج سيجد أمامه كما كبيرا لم ينصف هذه الحركة الاجتماعية التحريرية التي تبناها علي بن محمد وقادها وحقق لها الكثير من النجاحات، ولكنها مع ذلك لم تستطع الوصول إلى الأهداف الكبيرة التي كانت تسعى إليها، ولكنها لم تخسر كل شيء أيضا، إذ ما تحقق لها كان مهما في ظروفه التاريخية وفي طبيعة المجتمع الذي نشأت وتبلورت فيه الحركة والقوى التي كانت تحيط بها، إضافة إلى الوعي العام عند الناس وإشكالية الدين، إذ لم تحض الحركة بتأييد واسع من الخاصة والعامة في الدولة العباسية.

لقد استطاعت هذه الحركة أن تلقن "الأسياد" من إقطاعيين وأصحاب أموال وحكام درسا لا ينسى في أن "عبيدهم" يرفضون الضيم والاستغلال، وأن انتقامهم يكون قاسيا ورهيبا إن تسنى لهم ذلك. استطاعت هذه الحركة المقدامة أن تتصدى لعملية تسخير العبيد في مجالات جمع السباخ والعمل لساعات طويلة تصل إلى أكثر من ١٨ ساعة في اليوم، كما إنها تمكنت من الكف عن استغلال العبيد بصورة جماعية خشية من تعاونهم مرة أخرى ضد أسيادهم[٣٢٣]. ويشير السيد أحمد عُلبَي في كتابه الموسوم "ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد" يقول" "إن ثورة الزنج كانت صراعا داميا، لا رحمة فيه ولا هوادة، بين زنج البصرة ومستغليهم، أي بين أولئك الكادحين المتعبين الذين كانوا يروون أرض منطقة البصرة بعرقهم ونسغ حياتهم، وهؤلاء التجار والإقطاعيين الذين كانوا يتخذون الدينار من دون الله إلها، فيستثمرون الزنج استثمارا وحشيا مرّا. فهي حرب طبقية، سواء أشعر الزنج بذلك أم لا"[٣٢٤]. ولم يكن في مقدور هذه الثورة في كل الأحوال إيقاف استغلال

٣٢٣ العلوي، هادي. شخصيات غير قلقة في الإسلام. مصدر سابق. ص ٢٢٢.

٣٢٤ علبي، أحمد. ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد. مصدر سابق. ص ١٥٨.

العبيد أو قطع الطريق على تجارة العبيد في الدولة العباسية. ولهذا توجهت القوى المناهضة للثورة في أعقاب ضربها إلى الإنتقام من قادة الثورة وأنصارها، وإلى تشديد الاستغلال على الذي بقي على قيد الحياة منهم ومواصلة تجارة العبيد على نطاق واسع.

ومن المسائل المهمة التي انتبه لها العديد من الكتاب الديمقراطيين والتقدميين، وخاصة الماركسسين منهم، ما أشار إليه هادي العلوي في كتابه شخصيات غير قلقة في الإسلام، بصدد الغبن الذي لحق هذه الثورة من مختلف الجماعات الإسلامية وإطلاق نعت "الخبيث" على قائدها علي بن محمد. ويبدو أن الحس الطبقي للخاصة والاستعلاء القومي لدى العرب والتحيز الديني ضد من لم يكن مسلما، وهم الغالبية العظمى من جيش الثورة المظلومة هو الذي يجعل كثرة من الكتاب العرب، على نحو خاص، يتجاوزون على الحقائق التاريخية من أجل الإساءة للثورة وقائدها. وهو ما لا يمكن قبوله أو السكوت عنه، إذ لا بد من قراءة نقدية ديمقراطية جديدة للتاريخ العربي والإسلامي، من أجل أن تلعب دورها في مستقبل النضال العربي ضد الاستبداد والاستغلال والظلم والقمع.

والسؤال الذي يفرض نفسه علينا بعد هذا التقدير لثورة الزنج هو: ما هي النتائج التي ترتبت على ثورة الزنج حينذاك بالنسبة للثوار من جهة، وللدولة العباسية من جهة أخرى. من مطالعة كتب التاريخ والتاريخ الاجتماعي والسياسي للدولة العباسية يمكن بلورة الملاحظات التالية بهذا الشأن:

- لم تتعظ الدولة العباسية بما يمكن أن يتسبب به الاستعباد والظلم وتشديد الاستغلال على الناس الكادحين، وبالتالي فأنها سمحت للمستغلين والوكلاء إلى مواصلة تعاملهم العدواني الاستغلالي مع العبيد الذين أسروا بعد انكسار الحركة التحريرية العسكرية للزنج.
- مارست ابشع أشكال التعذيب ضد قادة الحركة ودعاتها، ومنهم علي بن محمد وقتلتهم شر قتلة.

- ودللت ندرة التأييد لحركة الزنج الثورية المناهضة للاستغلال والاستعباد من جانب المجتمع الإسلامي عن مدى تأثير موقف الإسلام من العبودية والعبيد في المجتمع الإسلامي بحيث رفض أفراد هذا المجتمع دينياً رفض العبيد لأن يبقوا عبيداً يسخرون لصالح أسيادهم، وبالتالي، أيدوا أسيادهم المستغلين على استعادتهم ومواصلة استغلالهم وقتل من دفعهم إلى الثورة وقادهم في المعارك. وهنا يكمن الخلل الذي أشرنا إليه في السابق، إلى دور الدين في استمرار ظاهرة العبيد في المجتمع الإسلامي طيلة العهدين الأموي والعباسي وما بعدهما.
- وقدمت حركة الزنج تجربة غنية لكل الثائرين في جوانب الدعاية والتحريض والتعبئة والتنظيم والقيادة، خاصة وأن تلك الفترة كانت مليئة بالثورات المتزامنة والمتتابعة.
- ولا شك في أن الحركة قد فشلت بسبب قساوة وشراسة الأساليب التي مارستها قيادة الدولة والجيوش العباسية، وضعف التأييد لها وضعف وعي وقدرات الثوار في مواجهة قوات الجيش النظامية، إضافة إلى ضعف أو انعدام التأييد لها تقريباً وتحالف الأعداء كلهم ضدها.
- وكانت قيادة الحركة قد ارتكبت أخطاء كبيرة، سواء في استخدام العنف في معاملة الخصوم أم في محاولة تحويل الأعداء إلى عبيد لدى الثوار، والتي أثارت أوساطاً واسعة في المجتمع..

المبحث الثالث: الحركة القرمطية

كانت الحركة القرمطية واحدة من بين مجموعة مهمة من الحركات الفكرية والاجتماعية والسياسية المعارضة التي ظهرت في العهد العباسي في العراق وفي مناطق أخرى من الدولة

العباسية، مثل البحرين واليمن والأحساء والشام[٣٢٥]، التي عبرت في اتجاهاتها الأساسية عن حيوية فكرية وثقافية متميزة وعن تطلع مشروع نحو العدالة الاجتماعية وعن استعداد كبير لمقاومة الطغيان والظلم. واستندت أكثر هذه الحركات الفكرية والسياسية إلى أرضية الدين الإسلامي في بلورة افكارها وصياغة مهماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إلا أن هذه الحركة كانت متميزة، بالقياس إلى بقية الحركات الفكرية والسياسية في العراق، بسبب اتخاذها أبعاداً اجتماعية أكثر شمولية وعمقا وأكثر التصاقاً بحياة الغالبية الواسعة من كادحي الريف والمدن العراقية في الوسط والجنوب، وأكثرها تأثرا بالفكر الفلسفي اليوناني المتحرر، وأكثرها استفادة من الحضارات التي مرَّ بها أو عاشها العراق القديم، أو الثقافات المجاورة التي تأثر بها المجتمع العراقي حينذاك، وخاصة الثقافة الفارسية. وعند متابعة أفكار هذه الحركة ونشاطاتها السياسية والاجتماعية وما قامت به وما كانت تنوي تحقيقه، أو بتعبير آخر برنامجها البديل للمجتمع والدولة العباسية، سواء كان ذلك في العراق، أم كانت امتداداتها في البحرين، على وجه الخصوص، وفي بلاد الشام واليمن والأحساء، يجد الباحث من الأدلة ما يؤكد أنها كانت قد تجاوزت عصرها، من الناحيتين الفكرية والسياسية، وكذلك في الجوانب التنظيمية، بقرون عديدة. ويمكن أن يلاحظ ذلك بوضوح في ما طرحته حركة القرامطة من أفكار واتجاهات وآفاق سياسية واقتصادية واجتماعية ذات مضامين إنسانية استطاعت في ضوئها على تعبئة كثرة كاثرة من الأنصار والأتباع حولها، كما تسنى لها ممارسة تلك الاتجاهات على أرض الواقع الفعلي، في البحرين ولعقود كثيرة. والحركة القرمطية تلتقي في بعض أبرز أهدافها مع الحركة البابكية في إيران وحركة الزنج في العراق مثلا، رغم وجود ما يميزها عنهما أيضا.

---

٣٢٥ زكار، سهيل د. أخبار القرامطة في الأحساء واليمن والشام والعراق. دار حسان للطباعة والنشر. دمشق. سوريا. ١٩٨٢. المدخل ص ٥–٧٧.

إن دراسة الفكر القرمطي وأفكار الكثير من الحركات الفكرية في ذلك العصر تشير إلى أن أغلبها انطلق من بانوراما فكري–سياسي شيعي واسع ومن مواقع سياسية ودينية معارضة للنظام السياسي وللدين الرسمي اللذين كانا قائمين حينذاك. فقادة الحركة القرمطية أنحدروا من صفوف الحركة الإسماعيلية أو تبنوا أفكارها ثم اختلفوا معها[٣٢٦]. كما أن أرضيتهم الشيعية لم تجعلهم متطابقين مع الشيعة في العديد من وجهات النظر. اختلفوا عنهم في الموقف الثوري المتحرر واتسامهم بروح التسامح إزاء الأديان والمذاهب الأخرى، كما أنهم بنوا موقفهم الفكري والسياسي على أرضية الواقع الاجتماعي وانطلاقا من

---

٣٢٦ تُنسب الحركة الإسماعيلية إلى إسماعيل، الأبن البكر لجعفر بن محمد الصادق، الأمام السادس عند الشيعة. وتوفي إسماعيل ووالده كان ما يزال على قيد الحياة. واعتبر بعض أتباع جعفر الصادق بأن إسماعيل، رغم وفاته المبكرة وفي أثناء وجود أبيه على قيد الحياة، أنه الوارث للإمامة، وليس الهادي الأبن الثاني لجعفر الصادق، والذي يعتبر عند الشيعة الإمامية الإمام السابع. نشأت هذه الحركة من أتباع له بعد وفاته وفي إطار الفكر والمذهب الشيعي الذي بناه وقوّمه وكرسه جعفر الصادق على نحو خاص. ولكن الأتباع اجتهدوا ونمو عددياً، ثم اختلفوا ونشأت منهم وعنهم حركات كثيرة، كلها اقترنت باسم الإسماعيلية. وأطلق أتباع المذهب السني على هذه الحركة بالباطنية بسبب اعتمادهم على التفسير والتحليل المعمق لبواطن الأمور بدلا من الاستدلال عليها من ظاهرها فقط. وأطلق عليهم بالسبعية ايضا، باعتبار إسماعيل بن جعفر بن محمد الصادق هو الإمام السابع بعد والده. أشار أبو حامد الغزالي إلى السبعية بما يلي: " وأما "السبعية" فإنما لقبوا بها لأمرين: أحدهما: اعتقادهم أن أدوار الإمامة سبعة، وأن الانتهاء إلى السابع هو آخر الدور، وهو المراد بالقيامة" وأن تعاقب هذه الأدوار لا آخر لها قط. والثاني: قولهم إن تدابير العالم السفلي، أعني ما يحويه مقعر فلك القمر منوطة بالكواكب السبعة التي أعلاها زُحل، ثم المشتري، ثم المرّيخ، ثم الشمس، ثم الزهرة، ثم عطارد، ثم القمر. وهذا المذهب مسترق من ملحدة المنجمين وملتفت إلى مذاهب الثنوية في أن النور يدبر أجزاؤه الممتزجة بالظلمة بهذه الكواكب السبعة. فهذا سبب التلقيب.." راجع في هذا الصدد: فضائح الباطنية مصدر سابق. ص ١٢. واعتبر الغزالي الإسماعيلية من الباطنية التي تسري عليها أحكامه على بقية الجماعات التي سميت بالباطنية، ومنها الحركة القرمطية والبابكية والعديد غيرها من الحركات الفكرية في ا لإسلام حينذاك أو فيما بعد أيضاً.

مصالح الفئات الأكثر كدحا وحرمانا في المجتمع، كأبناء العشائر العربية الفقيرة والفلاحين الأنباط والزنوج الكادحين في المناطق الواقعة بين الكوفة والبصرة، أي على فلاحي الريف وسكان البادية وحرفيي المدن الأكثر تعرضا للاستغلال والاضطهاد والحرمان. وتميزت حركة وأفكار القرامطة لا برؤية واقعية للمجتمع فحسب، بل وبنزعة مادية عقلانية لا تهدف إلى شرح الواقع السيئ القائم ورفضه والتبشير ضده فحسب، بل كانت تسعى أيضا إلى تغييره وإقامة بديل عنه. وإذا كان هذا الاتجاه الاجتماعي والسياسي المغلف بمواقف دينية ذات اتجاهات معتزلية وإسماعيلية أو شيعية عامة غير واضح في بداية الدعوة للحركة وأفكارها، مما ساعد على إهمال مكافحتها من جانب الدولة العباسية والولاة في مناطق نشاطها، فأنها واجهت فيما بعد حملات واسعة من جانب أعدائها لتشويه طبيعتها واتجاهاتها الفكرية والسياسية ومضامينها الاجتماعية والاقتصادية والدينية في محاولة من هؤلاء الأعداء للأساءة البالغة لسمعة ونشاط الحركة وقيادتها والعاملين فيها، إلى جانب ممارسة الإرهاب الدموي المتواصل ضد دعاتها والملتزمين بأهدافها والمدافعين عن أفكارها. ويستشف من مصادر كثيرة تبحث في وتتحدث عن الحركة القرمطية بأنها كانت من أكثر الحركات الفكرية في الإسلام تحررا وثورية ودعوة لإقامة العدالة الاجتماعية بين الناس وأرساء الحكم على تلك الأسس. وكان القرامطة مقتنعين بأن الحكام العباسيين الذين يتحدثون باسم الإسلام كانوا أبعد الناس عن المبادئ التي بشر بها الإسلام.

لم تكن الدولة العباسية وحدها تحارب القرامطة وتحاول القضاء على حركتهم السياسية، بل شاركت معها جماعات وشخصيات دينية بارزة سعت إلى استخدام الأساليب المعروفة في مكافحة مثل هذه الحركات، باعتبارها حركة خارجة عن الدين الإسلامي وتقف ضده، وهي في نظرهم ذات أهداف الحادية ومزدكية أو مجوسية أو مانوية أو حركة زنادقة. وكان أبو حامد الغزالي من اكثر المتطرفين في مناهضتهم ورفض توبتهم[٣٢٧]، والذي كان لا

٣٢٧ اللاذقاني، محي الدين، ثلاثية الحلم القرمطي. ص٦٢.

يعني سوى حل سفك دمهم، في حين تشير بعض المصادر إلى أن أبا حنيفة قد أفتى بالقتال إلى جانبهم حينذاك، وأن أخرين رفضوا اعتبارهم خارجين عن الإسلام. ويمكن فيما يلي ايراد نماذج من أساليب الأساءة للقرامطة:

- أورد ميكال يان دي خويه في كتابه عن القرامطة، نقلا عن المقريزي، ما يلي: "وأقام الدعاة في كل قرية رجلا مختارا من ثقاتها يكلف بجمع كل ما يملكه أهل القرية من ماشية وحلي ومتاع وما إليها... لم يعد أحد منهم يملك شيئا سوى سيفه وسلاحه. فلما ترسخت هذه المؤسسة، أمر قرمط دعاته بجمع جميع النساء ذات ليلة ليختلطن بجميع الرجال من غير تمييز. كان ذلك في نظره منتهى الصداقة والاتحاد الأخوي. وإذ آنس من نفسه السيطرة التامة على نفوسهم وتيقن من طاعتهم له، أباح لهم النهب وكل ما شابهه من التجاوزات، وعلمهم ان يخلعوا نير الصلاة والصوم وسواهما من تعاليم الإسلام، قائلا لهم إن معرفة المعلم والحقيقة التي اطلعهم عليها تكفيهم مؤونة كل ذلك. وأنهم إن ثبتوا في الأيمان فلا خوف عليهم من المعصية والعقاب"[٣٢٨]. ويؤكد الكاتب نفسه إلى أنه ليست هناك أية دلائل تؤكد مثل هذه السلوكية إزاء النساء عند القرامطة، وهي تهم وردت في كتابات أعداء القرامطة، إذ أن كل الدلائل تشير إلى أنهم كانوا يشكلون فرقة من الفرق الإسلامية الأكثر وعياً وتقدماً واجتهاداً والتي كانت قد تصدت بحماس ومسؤولية ضد حكم الظلم والفساد. ومن الممكن أن تكون للقرامطة اجتهادات معينة إزاء الصوم والصلاة أو إزاء الحجر الأسود في الكعبة وغيرها من القضايا الدينية، ولكن من غير المعقول والصعب حقا إتهامهم في ظروف المجتمع العراقي او البحريني أو الإسلامي حينذاك وبشكل عام بإشاعة أو إباحة المرأة بين الرجال وبالطريقة التي تحدث عنها أعداء الحركة القرمطية. ولكن هذا لا يعني أن المرأة لم تتمتع بالحرية في عهد القرامطة والتي كانت تشارك في الإنتاج وفي تقديم الدعم المالي والعيني للحركة. جاء في كتاب محمد بن مالك بن أبي الفضائل

---

٣٢٨ يان دي خويه، ميكال. القرامطة. ترجمة حسني زينة. دار أبن خلدون. القاهرة. ١٩٦٠. ص ٣٦.

الحمادي الموسوم "كتاب كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة" حول سلوك القرامطة ما لا يعقل في ظروف العراق حينذاك، إذ كتب حول طريقة الدعوة وكسب المريدين الجدد، إذ بعد أن يبلغ "المخدوع الجديد" الدرجات الأربعة، أي التخلص من الصلاة، ثم السماح بشرب الخمر ولعب الميسر، ثم التحرر من الصوم، ثم التخلص من الطهارة، ولم يبق له سوى درجة واحدة ليصل إلى مبتغاه فيقول: "يا مولانا إن عبدك فلان قد صحت سريرته، وصفت خبرته، وهو يريد أن تدخله الجنة، وتبلغه حد الأحكام وتزوجه الحور العين، فيقول له: قد وثقته وأمنته؟ فيقول يا مولانا قد وثقته وأمنته وخبرته فوجدته على الحق صابراً ولأنعمك شاكراً، فيقول علمنا صعب مستصعب، لا يحمله إلا نبي مرسل، أو ملك مقرب أو عبد امتحن الله قلبه بالإيمان فإذا صح عندك حاله، فاذهب به إلى زوجتك، فاجمع بينه وبينها، فيقول سمعا وطاعة لله ولمولانا، فيمضي به إلى بيته، فيبيت مع زوجته، حتى إذا كان الصباح، قرع عليهما الباب، وقال: قوما قبل أن يعلم بنا هذا الخلق المنكوس، فيشكر ذلك المخدوع، ويدعو له، فيقول له: ليس هذا من فضلي، هذا من فضل مولانا، فإذا خرج من عنده تسامع به أهل هذه الدعوة الملعونة، فلا يبقى أحد إلا بات مع زوجته، كما فعل ذلك الداعي الملعون ثم يقول له: لا بد لك أن تشهد المشهد الأعظم عند مولانا، فادفع قربانك، فيدفع اثنى عشر دينارا[٣٢٩]، ويصل به ويقول يا مولانا، إن عبدك فلان يريد أن يشهد المشهد الأعظم، وهذا قربانه، حتى إذا جن الليل ودارت الكؤوس، وحميت الرؤوس وطابت النفوس، أحضر جميع أهل هذه الدعوة الملعونة حريمهم، فيدخلن عليهم من كل باب، وأطفأوا السرج والشموع، وأخذ كل واحد منهم ما وقع عليه في يده، ثم يأمر المقتدي زوجته أن تفعل مفعل الداعي الملعون، وجميع المستجيبين، فيشكره ذلك المخدوع على ما فعل له فيقول: ليس هذا من فضلي، هذا من فضل مولانا

---

٣٢٩ جاء في هذا الكتاب (كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة) أن الداعية كان يطلب من المريد الجديد أن يدفع له بعد نهاية كل درجة وقبل بلوغها مبلغا قدره اثنى عشر دينارا، وهكذا يكون عند بلوغه نهاية الدرجات قد دفع ٧٢ دينارا للداعية. ص ٢٠٥–٢١٠.

أمير المؤمنين فاشكروه ولا تكفروه، على ما أطلق من وثاقكم ووضع من أوزاركم، وحط عنكم آصاركم ووضع عنكم أثقالكم، وأحل لكم بعض الذي حرم عليكم جهالكم (وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم)"[٣٣٠]. من قراءة هذا النص الطويل الذي أوردته يدرك الإنسان مدى الكراهية التي كانت تتحرك في صدور جمهرة من المسلمين المتزمتين المرتبطين بالسلطة حينذاك إزاء هذه الحركات التي استطاعت أن تكسب تأييد جمهرة الكادحين وأن هؤلاء عجزوا عن محاربة الحركة فكريا وسياسيا فتوجهو صوب الدس الرخيص عليها بطريقة تعبر عن مرض نفسي يعاني منه هؤلاء الكتاب أو رجال الدين المتزمتين[٣٣١]. اتُهم القرامطة بالإباحية والكفر والارتداد عن الإسلام. واتفق أكثر الكتاب المسلمين حينذاك على توجيه هذه التهم إليهم لا لأنها صحيحة أو اختبروها بأنفسهم، بل كانت ترديدا لما قاله عنهم بعض رجال الدين من أصحاب السلطة حينذاك والمدافعين عن الخلافة العباسية بغض النظر عن مظالمها وعن عدالة القضية التي كانت هذه الحركة تدافع عنها. لقد كان البعض منهم يأخذ عن البعض الآخر ما ورد في كتاباته دون تمحيص أو تدقيق. وليست هناك حركة معارضة جادة ظهرت في تلك الفترات إلا واتهمت بمروقها عن الإسلام والإباحية والكفر وتوجهت نيران الإسلام الرسمي ضدها. إنها الأداة التي تستخدمها القوى الظلامية والمحافظة لمهاجمة حركات التحرر الفكري والتنويري

---

٣٣٠ زكار، سهيل د. أخبار القرامطة في الأحساء والشام واليمن والعراق. مصدر سابق. ص ٢٧-٢١٠.

٣٣١ إن من يقرأ هذه الكتابات والدس الرخيص على تلك الحركات ويتذكر الذس الرخيص الذي ملأ أكداسا من الكتب التي صدرت في عقود القرن العشرين لتشويه سمعة الأحزاب الشيوعية والاشتراكية من خلال الإدعاء بأنها ذات اتجاهات وأفكار إباحية، وهي محاولة خائبة استهدفت أبعاد الناس عن تلك الأحزاب التي استقطبت جمهرة واسعة جدا من الكادحين والمثقفين باعتبارها ضمن حركات ثورية مدافعة عن حقوق وحريات العمال والفلاحين وسائر الكادحين وضد أشكال الاستغلال والقمع التي كانوا وما زالوا يتعرضون لها في المجتمعات العربية والإسلامية وفي غيرها أيضا.

في كل مكان وزمان، وهي ما تزال تواجه قوى التغيير في المجتمعات المختلفة حتى الوقت الحاضر، وخاصة في المجتمعات التي ينتسب أكثر أفرادها إلى الإسلام.

- يورد هادي العلوي عن اغتيال أبو سعيد الجنابي منشئ الحكم القرمطي في البحرين ما يلي:

"منشئ الحكم القرمطي في شرق الجزيرة العربية. قتله خادمه في الحمام. ولم يذكر سبب مباشر لقتله لكن أبن العماد يقول أنه راود الخادم في الحمام فاضطره إلى قتله. وهذا أتهام مندرج في عداد التشنيعات التي روجها الإعلام السني ضد الباطنية ولم يعرف زعماء القرامطة مجون أو فجور يجيز الشك في سلوكهم. إذا استثنينا الحسن الأعصم حفيد أبو سعيد الذي حكم بعده بستين عاما وكان سئ السلوك والسياسة معا وبسببه اضطر القرامطة إلى إبعاد أسرة الجنابي عن الحكم"[٣٣٢]. وتشير الكثير من المصادر إلى أن مؤامرة كانت قد حيكت لقتل زعماء القرامطة، إذ أن الخادم قد استدعى آخرين بحجة دعوتهم من قائدهم أبو سعيد الجنابي ثم اغتالهم حتى انتبه إلى ذلك أحدهم وقام بمساعدة آخرين بالقبض على الخادم[٣٣٣]. ويعتبر الكاتب علي أحمد باكثير أكثر الكتاب العرب المعاصرين حقدا وكرها وتشنيعا بالقرامطة. ويمكن للإنسان أن يطلع على تشنيعاته المبتذلة وغير المعقولة والمسيئة للحركة القرمطية في كتابه الموسوم ب"الثائر الأحمر" الصادر في القاهرة. ولعب الحنابلة، والغزالي على نحو خاص، دورا كبيرا في السعي من اجل تشويه سمعة القرامطة والأساءة لهم. كما كانوا أشد خصوم المعتزلة، باعتبارهم جماعة كافرة، وساهموا مساهمة كبيرة في اضطهادهم[٣٣٤].

---

٣٣٢ العلوي، هادي. فصول من تاريخ الإسلام السياسي. الكتاب الثاني. الأغتيال السياسي في الإسلام، ط ١. مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. نيقوسيا–قبرص. ١٩٩٥. ص ٢٤٩.

٣٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٩.

٣٣٤ (صفية سعاد، تطور منصب قاضي القضاة، ص ٧٦.

كانت تجربة القرامطة في العراق غنية جدا وذات قيمة تاريخية من جوانب ثلاثة، هي: الجانب الفكري والجانب الاجتماعي والسياسي–الإعلامي والجانب التنظيمي.

ظهرت الحركة القرمطية في نهاية النصف الأول من القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي)، أي في فترة نمت فيها ونشطت الاتجاهات الشيعية وحركة المعتزلة والمتصوفة وإخوان الصفا وخلان الوفا. واتسع نشاط هذه الحركة وتعززت مواقعها وبدأت أولى فعالياتها ضد الدولة العباسية في فترة كانت الحركة البابكية قد سبقتها، ثم تزامنت مع حركة الزنج بقيادة على بن محمد في العقدين السادس والسابع من القرن الثالث الهجري. وكان ظهورها الأول في الكوفة وفي المنطقة الممتدة حتى البصرة وبين أوساط النبط والزنج من الفلاحين وبين أفراد العشائر العربية في المنطقة التي كانت تعاني من الحرمان ومن استغلال بشع. كما انتشرت أفكار الحركة في أوساط الحرفيين في الكوفة والبصرة. وكانت هذه المناطق بشكل عام مواقع تعرفت قبل ذاك على أفكار ونشاطات الحركات الشيعية والمعتزلة والإسماعيلية والمتصوفة. وكان لهذا الواقع تأثيره البارز على الجانب الفكري لحركة القرامطة، إذ كان فكرا متفردا جمع بين بعض أبرز مقولات المعتزلة مثل خلق القرآن واعتماد التأويل في تفسير القرآن والسنة، إضافة إلى الأخذ بمبدأ العدالة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلا. كما أنها أخذت عن الشيعة، وبحرية نسبية، مفهوم الإمامة، وكذلك القول بالمهدي المنتظر. ومن الجدير بالإشارة إلى أن "المنتظر" الذي يتحدث عنه الشيعة لا يبرز عند المسلمين الشيعة بمختلف فرقهم فحسب، بل يبرز عند أديان اخرى وتحت أسماء أخرى، تحدثت وآمنت بعودة "منتظر" ما، وإن كان رؤيتها له والمهمات التي يعود من أجلها متباينة نسبيا، كما هو الحال مع "الديانات السماوية اليهودية والمسيحية والإسلامية." فالقول بالمنتظر جاء ليعبر عند المسلمين الشيعة، على نحو خاص، رفضهم للواقع الفاسد القائم وسعيهم من خلال "المنتظر القادم" إلى تغيير ذلك الواقع، إنها صرخة المستقبل عند العاجزين عن تغيير الواقع الذي يعيشون فيه والمرفوض منهم، إضافة إلى أنه يفتح باب رزق أمام تلك الحركات لتأمين موارد مالية للحركة. ويبدو أن قادة الحركة

كانوا يدركون الطابع الرمزي والشعبي لفكرة المنتظر والتي تجلت في ما أوصى به أبو سعيد أتباعه في البحرين للتعرف على شخصية المنتظر القادم من أجل إبعادهم عن محاولات الذين يدّعون النبوة والإمامة ويقدمون أنفسهم على أنهم المنتظر الذي طال انتظاره.

اعتمد الفكر القرمطي على الموقف العقلي المشحون بنزعة مادية، سواء عن وعي فلسفي من جانب قادة الحركة أم عن تعامل عفوي لا يخلو من وعي نسبي في كل الأحوال. وهذه النزعة العقلانية والمادية من جهة، وتحدر قادة الحركة من أوساط شعبية كادحة من جهة أخرى، هي التي ساعدت الحركة في أن تكون قريبة من الواقع ومن الناس ومن معاناتهم اليومية، وبالتالي في تبني برنامج ثوري طموح ومتقدم. ويبرز فهمهم للواقع الاجتماعي والديني والسياسي حينذاك من الاسم الذي أطلقوه على حركتهم وليس الاسم الذي اطلق عليهم والذي عرفوا به حتى الآن، واعني به "القرامطة[٣٣٥]" نسبة إلى حمدان القرمطي، إذ كانوا يسمون أنفسهم، كما يشير إلى ذلك حسين مروة عن عليان في (القرامطة في العراق)، "المؤمنون المنصورون بالله والناصرون لدينه والمصلحون في الأرض."

---

٣٣٥ يشير د. سهيل زكار، صاحب كتاب "أخبار القرامطة في الأحساء والشام واليمن والعراق"، إلى ما يلي بشأن أصل كلمة القرامطة:

"في المصادر المبكرة والمعاجم اللغوية نجد معنى القرمطة: اللون الأحمر أو مقاربة الخطوة، أو دقة الكتابة وتداني الحروف والسطور أو النقص، هذا ومن أفضل ما قيل في تعريفها ما أورده أبن العديم في كتابه بغية الطلب حيث قال: "وإنما سموا القرامطة: زعموا أنهم يدعون إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر بن علي، ونسبوا إلى قرمط، وهو حمدان بن الأشعث، ما كان بسواد الكوفة، وإنما سمي قرمطاً لأنه كان رجلا قصير، وكان رجلاه قصيرتين، وكان خطوه متقارباً، فسمي بهذا السبب قرمطاً... وذكر بعض العلماء أن لفظة قرامطة، إنما هي نسبة إلى مذهب يقال له القرمطة خارج عن مذاهب الإسلام، فيكون على هذه المقالة عزوه إلى مذهب باطل لا إلى رجل"، وذكر بعض آخر إنما هو نسبة إلى "بني قرمطي بن جعفر بن عمرو بن المهيأ ... بن عامر بن صعصعة." ثم يقول: "... بأن كلمة "قرمطة" هي كلمة آرامية تعني "العلم السري."" ص ٤٤–٤٥.

وكانت الحركة في منهجها العقلي – التأويلي تسعى لا إلى فهم الواقع ونقده، بل إلى تغييره، أي إلى إقامة سلطتها السياسية وإلى تنفيذ برنامجها الاجتماعي والاقتصادي. ومع أن قرامطة العراق عجزوا عن تحقيق هدف الوصول إلى السلطة، فأن أكثر من ظاهرة وممارسة تشير إلى وجهتهم الاجتماعية، سواء في طريقة تعاملهم مع بعضهم في المناطق المحيطة بالكوفة وفي "دار الهجرة" وفي المناطق الأخرى التي وجدوا فيها، أم في طبيعة الدولة التي أقامها قرامطة البحرين. من هنا يمكن الإشارة إلى أن الحركة القرمطية لم تكن مجرد حركة فكرية تنويرية مجددة فحسب، بل كانت حركة سياسية اجتماعية ثورية أو انقلابية تطمح إلى إقامة العدل والمساواة بين الناس وترفض الظلم والطغيان وتتصدى لهما. ويبدو للباحث أن عوامل خمسة ساعدت على انتشار أفكارهم بين الكوفة والبصرة حينذاك، ومن ثم في مناطق أخرى من الدولة العباسية وهي:

- انتشار الظلم والفساد على نطاق واسع وغياب العدالة الاجتماعية في مجتمع الدولة العباسية، إضافة إلى ابتعاد الخليفة العباسي والولاة عن الحكم وفق ما أمر به الدين.
- تعرض النبط والزنج والموالي وكذلك بعض العشائر العربية إلى استغلال بشع من جانب المستحوذين على الأراضي الزراعية في هذه المناطق وفي عموم العراق وبقية مناطق الدولة العباسية، إضافة إلى التمييز بين الناس في غير صالح الكادحين والفقراء والموالي.
- التزام قادة الحركة القرمطية بمبادئ اجتماعية وأخلاقية سامية، واستنادهم إلى أرضية دينية واقعية يفهمها الكادحون المعرضون للاستغلال والظلم على نحو خاص. يقول الدكتور عبد العزيز الدوري، نقلا عن ابن الأثير، بأن الدعوة القرمطية انتشرت "بين الفلاحين الجهلة الذين كانوا يئنون من جشع الجباة واستغلال الملاكين"، كما "انتشرت الحركة بين اهل الحرف وعوام المدن، وقد كان مستوى معيشتهم واطئا،..."[٣٣٦]. ومنه يتبين للإنسان بأن هذه الفئات الكادحة لم تكن فقيرة ومستغلة فحسب، بل وكانت محرومة

---

٣٣٦ الدوري، عبد العزيز د. تاريخ الاقتصاد العراقي في القرن الرابع الهجري. مصدر سابق. ص ٩٦.

من كل خدمات الدولة العباسية، وكانت تئن تحت وطأة الجهل والتخلف. إلا أن هذا لم يمنعها من وعي أوضاعها المزرية ورفضها ومقاومتها بقوة السلاح لتلك الأوضاع. فالقرامطة لم يرفضوا الوضع القائم فحسب، بل قدموا للناس بديلا فكريا وسياسيا معقولاً يقوم على مبدأ التعاون والألفة في ما بينهم. وقد كان أبو حامد الغزالي يستخف بهذه الفئات الاجتماعية الكادحة التي كانت تلتحق بهذه الحركات السياسية والاجتماعية نتيجة إدراكها لواقعها التعس والحيف النازل بها، وكان يعتبرهم جهلة لا يفقهون حيث يقول عنهم "والعامي الجاهل يظن أن التلبيس بالأديان والعقائد مثل المواصلات والمعاقدات الاختيارية، فيصلها مرة بحكم المصلحة ويقطعها أخرى"[٣٣٧]. وهو في هذا يدل عن ابتعاده عن حياة الناس وسكناه في برجه العاجي حينذاك.

- استعدادهم الكامل لخوض النضال ضد الظلم والطغيان والبرهنة عليه من خلال خوض المعارك المسلحة ضد الدولة العباسية والولاة بشجاعة فائقة وحفظهم لأسرار العاملين معهم نتيجة إيمانهم بالقضايا التي كانوا يناضلون في سبيلها، واستعدادهم الثابت على الموت في سبيلها.

- التسامح الديني الذي تميزوا به. فهم من جانب كانوا مؤمنين بقضايا ورافضين لقضايا أخرى تبعدهم عن بعض الفرق الإسلامية الشيعية أو عن اهل الحديث، ولكنها في الوقت نفسه كانت لا ترفض أداء اولئك الناس لطقوسهم الدينية وفي الجوامع. وهي في هذا أيضا تقدم ظاهرة جديدة ومهمة في الحركات الفكرية الإسلامية في العصر العباسي لم تظهر بالضرورة لدى الكثير من تلك الحركات السابقة لها أو التي تلتها. وترد أكثر من إشارة في المصادر التاريخية إلى أن القرامطة قاموا بهدم المساجد، إذ يؤخذ ذلك عليهم باعتباره الدليل على كفرهم وبعدهم عن الإسلام. يشير الكاتب عارف تامر في كتابه الموسوم "القرامطة: أصلهم–نشأتهم–تاريخهم– حروبهم"، وانسجاما مع رأي الدكتور حسن إبراهيم

---

٣٣٧ المصدر السابق نفسه. ص ٩٦.

وطه أحمد شرف، إلى ما يلي: " وأما عن تهديم المساجد فقد نرى أنه من الجدير تكرار القول: بأنه لم يكن ذلك إلا بعد أن يسمع القرامطة في هذه المساجد إقامة الخطبة باسم العباسيين على ما هم عليه من الفسق والفجور. هذا بالإضافة إلى مسبة أهل البيت الفاطميين"[٣٣٨]. وهو في هذا لا يقدم الحجة على سلامة مثل هذه الأعمال. إذ إنها تبقى مرفوضة في كل الأحوال.

ويؤكد عدد من الباحثين تاثير القرامطة الملموس على مشاعر الناس ووعيهم وتنامي عدد أتباع الحركة واتساع رقعة نشاطهم الدعائي وتشكيلهم خطرا على سلطة الدولة العباسية. ويشير حسين مروة في كتابه النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية إلى هذا التأثير فيقول: .".. ويدلنا على مدى هذا الخطر عمقا واتساعا ما ذكره أبن الاثير من أن أحد قواد جيش المعتضد فاجأ القرامطة في أحد مراكزهم من منطقة الكوفة عام ٢٨٧ هجرية، فقتل رؤساءهم وأسر الآخرين ولكنه اضطر إلى تسريحهم جميعا لأنهم كانوا من الفلاحين، ولأن قتلهم أو إبقاءهم في الأسر يومئذ يعني تعطيل الأرض هناك من الزراعة. ففي هذه الواقعة دلالة على الجانب الطبقي من القضية أولا، وعلى كثرة الفلاحين الداخلين في الدعوة القرمطية ثانيا، إلى حد أن غيابهم عن الأرض كان يؤدي إلى شلل حركة الزراعة في المنطقة"[٣٣٩]. إن اتساع القاعدة الشعبية للحركة وتعزز مواقعها بين الفلاحين في ريف الفرات الأوسط والجنوب من جهة، وعدالة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي طرحتها الحركة في حينها من جهة ثانية، وشدة الظلم الذي ساد المجتمع ونزل على نحو خاص بالكادحين من الفلاحين والكسبة والحرفيين في العصر العباسي من جهة ثالثة، والأساليب الهمجية الشرسة التي مارسها الحكم العباسي ضد القرامطة، وضد الأسرى منهم على نحو خاص، من جهة رابعة، دفعت بأبي حنيفة، كما يشير إلى ذلك اللاذقاني نقلا عن تاريخ

---

٣٣٨ تامر، عارف. القرامطة أصلهم—نشأتهم—تاريخهم—حروبهم. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت

٣٣٩ مروة، حسين. النزعات المادية في الإسلام. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ١٩.

بغداد للخطيب البغدادي، إلى أن يصدر فتواه التي دعا فيها إلى القتال إلى جانب القرامطة.[٣٤٠] كما رفض القاضي، أبو جعفر أحمد بن إسحاق بن البهلول، طلب تخطئة الوزير علي بن عيسى الذي لم يحكم بتكفير القرامطة حين قال: "إذا لم يصح عنده كفرهم وكاتبوه بالتسمية لله ثم الصلاة على النبي محمد (ص) وانتسبوا إلى أنهم مسلمون وإنما ينازعون في الإمامة فقط لم يطلق عليهم الكفر"[٣٤١]. إذ أن الدولة العباسية كانت تريد اتهامهم بالكفر لتستطيع تعبئة الناس حولها في القضاء عليهم. ويبدو لي أن السيد اللاذقاني كان مصيبا في تقديره للعوامل التي دفعت العباسيين إلى تشديد الخناق ضد القرامطة، حين التقط ملاحظة الغزالي وأوردها كما يلي: "إن الخلافة العباسية لم تحاربهم لتشيعهم لآل علي بل لظهورهم بالطعن على سلاطين الزمان كما يقول الغزالي."[٣٤٢] وكان الغزالي يضمر الكراهية للإسماعيلية ولكل من كانوا يدعون أنهم من الباطنيين، وكذلك لكل من كان يكافح الخليفة، منطلقا في ذلك من القاعدة التي تقبل بالإمام الفاسق بدلا عن الفتنة في المجتمع الإسلامي.

امتلكت حركة القرامطة حسا رفيعا في تحديد المهمات النضالية الصائبة للمرحلة التي كانت تمر بها، كما تميزت بالقدرة على اختيار أسلوب التنظيم المناسب وطريقة توجيه الدعاية للدعوة وقوة الاقناع، إضافة إلى الابداع في قيادة الأتباع والمريدين. فالمعلومات التي وصلتنا تشير إلى أن قرامطة العراق بقيادة حمدان القرمطي قد التزموا في نشاطهم السياسي والاجتماعي والدعائي بعدد من الأسس المهمة لتنمية الحركة وتوسيع قاعدتها وضمان سرية أعضائها نشير إلى بعضها فيما يلي:

---

٣٤٠ اللاذقاني، محي الدين د. ثلاثية الحلم القرمطي. مصدر سابق. ص ٨٢.

٣٤١ المصدر السابق نفسه. ص ٧١.

٣٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

- الأخذ بمبدأ القيادة الجماعية للحركة وليس الاعتماد على قائد واحد بمفرده. وشاركتهم في ذلك الحركة الإسماعيلية وحركة الزنج أيضا، إذ اعتمد علي بن محمد، صاحب الزنج، على مجموعة العقداء ووزع عليهم المهمات بين أعضاء القيادة وفق الاختصاصات التي تميز بها العقداء. فمثلاً اختار حمدان القرمطي إثنا عشر نقيبا من بين أتباع الحركة شكل منهم مجموعته القيادية"

- بادر حمدان إلى إرسال أفضل دعاة الحركة إلى بعض مناطق الدولة العباسية من أجل نشر أفكار الحركة وتأمين الدعم السياسي والمادي لها، حيث وصل دعاته إلى البحرين والشام واليمن وغيرها وكسبوا الكثير من الأتباع والأعوان"

- ضمان الدعم المالي للحركة وأتباعها من خلال إلزام الأتباع بدفع ضريبة معينة من جهة، والقيام بتوزيع تلك الأموال على شؤون الحركة ولمصلحتها بين الأتباع وعلى مختلف النشاطات من جهة أخرى، والذي أطلق عليه نظام (الألفة)[٣٤٣]. حتى أن بعض الأتباع كان يتنازل عن بعض الأموال الإضافية والممتلكات التي في حوزته لصالح الحركة. ويشير حسين مروة نقلا عن الطبري إلى أن القرامطة استطاعوا بتلك الأموال بناء قلعة حصينة لهم قرب الكوفة سميت "دار الهجرة"، وبتسليح الأتباع[٣٤٤]. ويشير عبد العزيز الدوري إلى علاقات العمل والتوزيع الممتاز والمنصف بين القرامطة فيقول: " وأخذ كل فرد يشتغل بجد وأخلاص لخير المجموع، وذلك ليحتل المركز الذي يليق بخدماته. فالنساء يأتين بما يحصلن عليه من الغزل، وحتى الأطفال يقدمون الجعل الذي يحصلون عليه من نظارة الحقول، وليس لأحد ملك عدا سيفه وسلاحه. وقد قال حمدان لأتباعه أنهم في غنى عن المال لأن الأرض لهم"[٣٤٥]. ويتابع الدوري قوله في مكان آخر منوها عن علاقة الثقة

---

٣٤٣ الدوري، عبد العزيز د. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. مصدر سابق. ص ٩٨.

٣٤٤ مروة، حسين. النزعات المادية في الإسلام. مصدر سابق ١٩.

٣٤٥ الدوري، عبد العزيز. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. مصدر سابق. ص ٩٨.

المتبادلة بين القائد والأتباع والحماسة التي استقبلوا بها تعليمات حمدان القرمطي مشيرا إلى ما يلي: "وقد قبل أتباع حمدان تدابيره بكل حماس، ولا سيما وأنه جعل ما يعطى للفرد يتناسب وحاجاته، بينما جعل مركزه الاجتماعي يتناسب وقابلياته لخدمة المجموع"[٣٤٦]، اذ كان حمدان يعتقد، كما يرى الدوري، ب "أن سبب التذمر هو الشقاء المادي والحطة الاجتماعية، وأنه لا يمكن تحقيق المساواة الاجتماعية دون المساواة المادية. ولذلك كان لا بد من قطع دابر الفقر..."[٣٤٧].

• قدّم قرامطة البحرين نموذجا متميزا وغير معهود في ذلك الزمان حين أقاموا جمهوريتهم أو دولتهم المستندة إلى بنية اجتماعية جديدة وتنظيم جديد للعمل وعلاقات إنتاج غير معهودة، وخاصة في موقفهم من الأرض كوسيلة إنتاج أساسية وكذلك من الإنتاج وتوزيعه بين افراد المجتمع القرمطي، وكذلك في موقفهم من تربية الأطفال ورعاية الشيوخ أو العجزة والمعوقين.

وساهمت حركة القرامطة في البحرين في توضيح بعض القضايا الفكرية والاجتماعية التي لم تستطع حركة القرامطة في العراق تحقيقها بسبب عجزها عن الوصول إلى السلطة في الكوفة او في البصرة او في بغداد، ولكنها كانت تقف معها على ارضية واحدة. فالرحالة الفارسي ناصر خسرو الذي زار البحرين في فترة وجود هذه الدولة القرمطية يشير إلى الدور الذي لعبته الدولة الجديدة في تنظيم الأقتصاد وحياة الناس. كتب ناصر خسرو الذي زار الأحساء سنة ٤٤٥ هجرية / ١٠٥٢ م، كما جاء في كتاب تاريخ الفلسفة العربية للكاتبين حنا الفاخوري وخليل الجر، يقول: "إنّ في الأحساء طواحين تخصُّ الحكومة وهي تطحن

---

٣٤٦ المصدر السابق نفسه. ص ٩٨.

٣٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ٩٨.

للناس مجانا لأن الحكومة نفسها تنقد الفعلة اجورهم وتقوم بجميع نفقات الطواحين"[٣٤٨].
ويورد السيد عارف تامر مؤلف كتاب القرامطة نصا مقتبسا من كتاب سفر نامة أيضا للرحالة الفارسي ناصر خسرو علوي حول تنظيم الإنتاج وزيادة إيرادات الدولة حينذاك بقوله: "كان في الأحساء أكثر من عشرين ألف محارب، ولما توفي أبو سعيد الجنابي انتقلت الحكومة إلى مجلس شورى مؤلف من ستة من الدعاة كانوا يحكمون بالعدل والانصاف، وكان لهذه الحكومة ثلاثون ألف عبد زنجي يشتغلون بالزراعة وفلاحة البساتين، وليس عندهم ضرائب ولا أعشار، وإذا افتقر أحدهم أو استدان، أعانه الآخرون ليستعيد وضعه، فليس للدائن غير رأسماله، وكل غريب ينزل المدينة وله صناعة، يعطى ما يكفيه من المال ليشتري ما يلزم صناعته من عدد وآلات، وهناك بيوت معدة لسكنى الفقراء على حساب المجموع، وقد شاهد في الأحساء أيضا طواحين تملكها الدولة وتدير شؤونها، وهذه الطواحين مهمتها طحن الحبوب للرعية مجانا"[٣٤٩]. جاء في كتاب سفر نامة لصاحبه ناصر خسرو بهذا الصدد النص التالي: "وفي الحسا مطاحن مملوكة للسلطان تطحن الحبوب للرعية مجاناً، ويدفع فيها السلطان نفقات إصلاحها وأجور الطحانين، وهؤلاء السلاطين الستة يسمون السادات، ويسمى وزراؤهم الشائرة، وليس في مدينة الحسا مسجد جمعة، ولا تقام بها صلاة أو خطبة، إلا أن رجلا فارسيا اسمه علي بن أحمد بنى مسجداً، وهو مسلم حاج غني كان يتعهد الحجاج الذين يبلغون الحسا، والبيع والشراء والعطايا، والأخذ يتم هناك بواسطة رصاص في زنبيل بزن لك منها ستة الآف درهم، فيدفع

---

٣٤٨ فاخوري، حنا و الجر، خليل. تاريخ الفلسفة العربية. في جزئين. ط ٣. دار الجيل. بيروت. ١٩٩٣. اجزء الأول. ص ٢١٩.

٣٤٩ عارف، تامر، القرامطة– أصلهم – نشأتهم .. مصدر سابق. ص ٩٩/١٠٠.

الثمن عدداً من الزنابيل، وهذه العملة لا تسري في الخارج، وينسجون هناك فوطا جميلة، ويصدرونها للبصرة وغيرها"[٣٥٠].

- إن لجوء القرامطة في تنظيم اتباعهم في الحركة إلى السرية في العمل انطلق من الرغبة في حماية أتباع الحركة من الإرهاب الذي كانت تتعرض له الحركات الفكرية والسياسية المعارضة حينذاك، خاصة وأن المسؤولين العباسيين كانوا قساة على معارضيهم وخصومهم ومن كان يعمل ضدهم لا تعرف الرحمة طريقها إلى قلوبهم ولا يتورعون عن ممارسة التعذيب والتمثيل بضحاياهم ودفنهم وهم أحياء. وفي هذا الموقف تجلي نسبي لمفهوم التقية عند المسلمين عموما والشيعة منهم بوجه خاص، ولكنهم كانوا يدافعون عن مبادئ حركتهم عند الأسر بثقة عالية بالنفس والمعتقد، رغم أنهم كانوا يتعرضون للتعذيب والموت على أيدي أتباع الخلافة العباسية. والتقية أو سرية العمل التي التزموا بها هي التي دفعت أبو حامد الغزالي إلى رفض توبة قادتهم بشكل خاص باعتبارهم لا يظهرون ما يبطنون. كما تطرف بفتواه إلى حد "القول بعدم جواز الزواج منهم وعدم ائتمانهم على وظائف الدولة"[٣٥١]. كتب الغزالي يقول: "وأما أبضاع نسائهم فإنها محرّمة، فكما لا يحلّ نكاح مرتدة لا يحلّ نكاح باطنية معتقدة لما حكمنا بالتكفير بسببه من المقالات الشنيعة التي فصلناه. ولوكانت متدينة ثم تلقفت مذهبهم انفسخ النكاح في الحال إن كان قبل المسيس، ويوقف على انقضاء العدة بعد المسيس..."[٣٥٢]. كما حرم الغزالي أن يرث بعضهم بعضا واعتبر جميع الباطنيين كفرة أو مرتدين[٣٥٣].

٣٥٠خسرو، ناصر. سفر نامة. في كتاب زكار، سهيل د. أخبار القرامطة... . مصدر سابق. ص ١٩٦.

٣٥١ اللاذقاني، محي الدين. ثلاثية الحلم القرمطي. مصدر سابق. ص ٦٢.

٣٥٢ الغزالي، أبو حامد. فضائح الباطنية. مصدر سابق. ص ٩٦.

٣٥٣ المصدر السابق نفسه. ص ٩٦.

ويبدو أن القسوة البالغة التي تعرض لها قرامطة العراق من جانب الخلافة العباسية والمحاربة الفكرية من جانب الفكر الديني الرجعي والمحافظ والرسمي، وعلى رأسهم الإمام الغزالي، قد دفع بهم إلى مواجهة العنف بالعنف، أو السن بالسن والعين بالعين، مما دفع المؤرخين إلى اتهامهم بالقسوة أيضا. الا أن قسوة الخلافة ومحاربتهم المستمرة قد شملت قرامطة البحرين والشام وغيرهم. مما دفع بقرامطة البحرين إلى ممارسة أعمال عنف وقتل غير مبررة ضد الحجاج إلى مكة والتي أضرت بالحركة وسمعتها وتأثيرها. كما أن نقل الحجر الأسود من مكة إلى البحرين واستمرار وجوده هناك ٢٢ عاما يعبر في جوهره عن عدة مسائل مهمة هي:

- أن الحركة القرمطية في البحرين كانت كما يبدو لا تعتقد بسلامة العبادة لله عبر الحجر الأسود، فهو في وعيها لا يعدو كونه صنما من الأصنام التي كانت تقوم بعبادته الأعراب في الجاهلية وقبل مجيء الإسلام"
- الجانب التجاري الذي كانت تهتم به دولة القرامطة أذ كانت تريد "تحويل مكاسب الحج إلى حكام هجر" كما يشير إلى ذلك اللأذقاني[٣٥٤].
- رفض الخليفة العباسي المقتدر منح أبو سعيد الجنابي شؤون الولاية على البصرة والأهواز[٣٥٥].
- للتدليل على عجز الدولة العباسية عن حماية رعاياها، وبالتالي يمكن أن يتعرض كل إنسان فيها لمخاطر غير معروفة العواقب، إذ أن الدولة ضعيفة ومشتتة.

تشير المصادر التي تحت تصرف البحث إلى أن حركة القرامطة خاضت في العراق معارك دامية وتلقت ضربات قاسية من قوات الخلافة العباسية، إلا أنها حملت قوات الخلافة العباسية خسائر كبيرة أيضا، كما إنها كانت بعد كل ضربة تبرز مرة أخرى قوية وقادرة

---

٣٥٤ المصدر السابق نفسه. ص ٧٢/٧٣.

٣٥٥ المصدر السابق نفسه. ص ٧٣.

على المنازلة. وهكذا استمرت حركة القرامطة في كفاحها وعملياتها العسكرية والإعلامية ضد الدولة العباسية حتى قيامها بالثورة في عام ٣١٦ هجرية/٩٢٨ م، حيث خاضت قوات القرامطة في سواد واسط وفي مناطق عين تمر معارك قاسية لم تستطع الصمود في وجه قوات الخلافة وانتهت إلى اندحارها في تلك المعارك، وإلى تراجع نشاط الدعوة في العراق. وتحتل أهمية بالغة تلك الرايات التي رفعتها الحركة في ثورتها حيث كتب عليها، كما يشير إلى ذلك الدكتور عبد العزيز الدوري نقلا عن أبن الأثير: "ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين"[٣٥٦].

إن الدراسة المتأنية للحركات الفكرية الثورية في العراق تؤكد جملة من الاستنتاجات المهمة التي نحن بحاجة إليها لا لفهم الماضي فحسب، بل ومعرفة مدققة للواقع الراهن وسبل التعامل مع المستقبل ايضا. فالحركات الفكرية التي شهدها العراق في العهدين الأموي والعباسي أكدت على أن الأرضية التي استندت إليها المعارضة كان الإسلام ذاته، ولكنه لم يكن الإسلام الرسمي الذي التزم به الخلفاء ودافع عنه، بل انطلق من مواقع المعارضة السياسية التي رفضت الطريقة التي تعامل بها الخلفاء والولاة أو رجال الدين الذين ارتبطوا بالحكم وأخضعوا فتواهم لمصلحة السلطة السياسية منطلقين من كون ما هو قائم يستند إلى إرادة الله التي لا يمكن تبديلها، إنها قدر الحكام والرعية في آن واحد. وبرهن الإنسان العراقي على ممارسة عقلية حيوية قادرة على التفاعل مع الواقع القائم ومع حاجات الناس، وترفض الانصياع للقاعدة القائلة "ليس في الإمكان أبدع مما كان"، أو لا يمكن تغيير القدر. ولهذا كانت برامج بعض تلك الحركات ينطوي على فهم للواقع ورغبة في تغييره وسعي لذلك في آن واحد. وبرهنت قوى المعارضة الفكرية والسياسية على قدرتها على فهم سبل الدعاية والتنظيم ودور الدعاة في نشر الدعوات بين الناس وأهمية تقديم النموذج الصالح لما يسعون إليه. وهذا لا يعني بأن الحركات الفكرية كانت متكاملة ولم

---

٣٥٦ الدوري، عبد العزيز. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. مصدر سابق. ص ٩٩.

تبتلى بنواقص وأخطاء أو إساءات. فهذه الحقيقة تشمل ثورة الزنج، كما تشمل حركة القرامطة أو غيرها من الحركات الفكرية التي كان عليها أن تحارب دولة كبيرة ذات إمكانيات مالية وبشرية وعسكرية غير قليلة. فعلى سبيل المثال لا الحصر وعد صاحب الزنج علي بن محمد أتباعه الثوار في أن يكون لهم عبيدا حالما تنتهي الثورة بالانتصار، في حين أنهم كانوا يناضلون ضد عبوديتهم. وهذا يدلل على أن قائد الثورة المؤمن بالإسلام لم يكن قد تخلى عن النص القرآني الذي لا يحرم وجود واقتناء العبيد، وبالتالي يسمح بوجوده أيضا لدى العبيد الذين سيحررهم. ولا يعرف ما إذا كانت هذه النقطة من بين العوامل التي منعت حصول اتفاق بين قائد ثورة الزنج وقائد الحركة القرمطية. ويمكن أن يورد الإنسان أخطاء أخرى لثورة الزنج ومنها تعذيب الأسرى أو القسوة في التعامل، وهكذا بالنسبة إلى حركة القرامطة. ولكن لا يمكن تصور أن حركة من هذا النوع وفي تلك الظروف وفي مستوى الوعي الذي كان عليه القادة والأتباع والمعين الذي استقوا منه أفكارهم ما كان في مقدورهم تجنب مثل تلك الأخطاء أو غيرها، ولكن لا يجوز القبول بها أو تبريرها.

- يضاف إلى كل ذلك حقيقة أن الدولة العباسية كانت تمارس سياسات الاستبداد الفكري والسياسي على نطاق واسع وفي مختلف العهود التي مرت بها، وكانت سببا آخر في وقوع الثورات ضد العباسيين. كما جوبهت تلك الحركات الفكرية بالعنت ومحاولة تصفيتها بدلا من التفكير في الأسباب التي قادت إلى وقوعها وسبل تجاوزها ومعالجة آثارها.
- ولا شك في أن الطبيعة الاستبدادية للحكم وسياسات الإرهاب ضد المثقفين والمتنورين والمفكرين وغياب العدالة الاجتماعية وتحكم فئة صغيرة بمصائر الناس قد ساعدت كلها على بروز مناورات ومؤامرات ليست داخلية فحسب، بل وخارجية أيضاً. بمعنى آخر كانت العوامل الداخلية سببا في تزايد الأطماع الخارجية بالدولة العباسية والتي كانت في المحصلة النهائية سبباً إضافياً في قبرها، إذ كانت الجبهة الداخلية مهورة من الداخل وغير قادرة على المقاومة ومواجهة العدوان الخارجي.

الفصل السادس

الاستبداد والقسوة في العراق القديم

المدخل

تشير كثرة من الدراسات التي تبحث في شؤون العراق الحديث، كما يتناقل بنات وأبناء الشعب العراقي في الداخل والخارج، إضافة إلى ترديد كثرة من الأوساط العربية والدول المجاورة وعلى الصعيد الدولي، أحكاماً مسبقةً وقاطعةً تؤكد الموضوعة التالية:

تميز الشعب العراقي بشكل عام بالعنف والقسوة والشراسة والتطرف في التعامل في ما بينه ومع الآخرين. وأن هذه الميزة ثابتة لديه منذ القدم، وهي ما تزال قائمة وتتجلى في افعال الفرد والمجتمع إزاء الأحداث التي يمر بها وردود فعله لها وطريقة تعامله معها. كما أنها تتجلى في التشريعات التي عرفها العراق القديم حتى يومنا هذا، وخاصة القوانين العقابية حيث تنص تلك على أحكام عقابية قاسية جداً بحق المخالفين والجناة لا تتناسب والمخالفات التي ارتكبوها والجنايات التي قاموا بها. وتدخل ضمن تلك العقوبات اشكال التعذيب الجسدي والنفسي وأشكال القتل والتمثيل بالقتيل.

إن هذا الحكم، الذي يتردد على لسان الجميع تقريباً، الذي جعل غالبية العراقيين يرددونه أيضاً عن وعي أو دون وعي منهم بما تنطوي عليه هذه الموضوعة وما تحمله من مضامين، يعطي الانطباع أو يقرر وكأن العراقيين، نساء ورجالا، يحملون بالوراثة جينات العنف والقسوة والشراسة والتطرف، وأنهم غير قادرين على الخلاص منها واستبدالها بجينات المسالمة أو اللاعنف والرحمة والهدوء والاعتدال في التعامل في ما بينهم ومع الآخرين.

إن رفض هذه الموضوعة غير كاف للتدليل على خطأها، كما لا يمكن الإقرار بها على علاتها. فنحن بحاجة إلى تحليل واقعي وعقلاني لمختلف الظواهر الاجتماعية، ومنها هذه الظاهرة لمعرفة العوامل الكامنة وراء ذلك.

كيف يمكن فهم مثل هذا الحكم المسبق على الفرد وبالتالي على الشعب العراقي؟ وما مقدار الحقيقة التي يحملها هذا الحكم؟ وكيف يفترض أن نتعامل مع هذا الحكم الشائع؟ وما هي العوامل التي تسببت في انتشاره؟ وكيف يمكن تجاوز هذا الحكم أو التعامل الواعي معه؟

إن كثرة من الوقائع التاريخية وغزارة في المعلومات المتراكمة عن الماضي ووسيول من الأحداث معاصرة هي التي تسمح لنا بالحديث عن وجود ظواهر العنف والقسوة والشراسة والتطرف في المجتمع العراقي على امتداد تاريخه الطويل حتى الوقت الحاضر. كما أن هناك ظواهر أخرى تسمح بالقول بأن الفرد، وبالتالي، الشعب العراقي بكل مكوناته القومية قد عرف وما يزال يعيش صوراً أخرى بعيدة عن العنف والقسوة والشراسة والتطرف في التعامل مع نفسه أو مع الآخرين. ومن هنا تبرز أهمية تحمل العراقيات والعراقيين مسؤولية البحث والتعاون في الكشف عن الحقيقة لتمارس تأثيرها على الفرد والشعب من جهة، وعلى الآخرين من جهة أخرى.

لا شك في وجود نظريات عرقية غير قليلة تؤكد بأن الشعوب تنقسم إلى ثلاث جماعات أساسية تتمايز في ما بينها في الخصائص والسلوك والدور في المجتمع البشري، ونعني بها: الشعوب الحامية، أي شعوب القارة الأفريقية، والشعوب السامية، أي شعوب القارة الآسيوية، والشعوب الآرية، أي الغالبية العظمى من الشعوب الأوربية. وأن الشعوب الآرية تقف على رأس سلم التطور البشري، تليها السامية فالحامية التي تقف في أسفل سلم التطور. وأن هذا التباين يرتبط بواقع التباين في الجينات التي لا يمكن تغييرها، وستبقى تميز تلك الشعوب التي ولدت عليها ولا فرار لها منها. ومثل هذه النظريات العنصرية جرى تفنيدها في القرنين الأخيرين، رغم وجود من يدعيها حتى الوقت الحاضر.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، وبعد مرور ما يزيد على أربعة عقود من السنين على نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد أن ألحقت نتائج الدراسات العلمية الهزيمة بالنظريات العنصرية والتمييز العنصري، نشر الأستاذ الألماني جورج هانسن في عام ١٩٨٨ مقالة حول "مساهمة التربية في تجنب العداء للأجانب" يفضح فيها بعض جوانب النشر التي تجسد مواقف عنصرية ما تزال موجودة في ألمانيا، حيث يورد مقطعا مهما من مقال نشرته جريدة فراتكفورتر ألگماينة (Frankfurter Allgemeine Zeitung) بتاريخ ٦ شباط/فبراير ١٩٨٨، وهي للكاتب الألماني كلاوس ناتورب جاء فيه ما يلي:

"إن أصحاب الجرائم في منطقة الروهر بألمانيا كانوا في حالات كثيرة من أشخاص يحملون مجموعة الدم B.

إن أغلبية البولونيين هم من مجموعة الدم B، أما الألمان فهم من مجموعة الدم A.

إن المهاجرين الناطقين باللغة البولونية في منطقة الروهر هم، كما يبدو بشكل واضح، لم يندمجوا حتى الآن بالمجتمع بشكل صحيح.

ومن هنا يأتي مستوى الجريمة العالي بين أطفالهم وأطفال أطفالهم"[٣٥٧].

في هذا المقطع القصير يشخص الإنسان مجموعة من الأفكار العنصرية المقيتة والمتشابكة التي تربط بين فصيلة الدم والجريمة، واعتبار فصيلة الدم التي يحملها البولونيون، أو "العِرق" الذي ينحدر منه البولونيون، هي التي تدفع بهم إلى ارتكاب الجرائم، وأن الجريمة لا تقتصر على الآباء، بل تشمل الأبناء والأحفاد وأحفاد الأحفاد لأنهم يحملون نفس الدم، لأن هؤلاء الناس لم يختلطوا بالألمان، وبالتالي لم يتلقح دمهم بالدم الألماني "الأفضل والأنقى"، كما لم يتعلموا من الألمان بسبب ضعف استعدادهم للاندماج بالمجتمع الألماني. إنه بذلك يريد الإشارة الواضحة دون أي لبس أو إبهام إلى أن

---

357 Natrop، Klaus. Frankfurter Allgemeine Zeitung (FAZ), vom 6.2.1988. Zitiert aus dem Buch “Extremismus und Fremdenfeindlichkeit”. Herausgeber: Bundesminister des Innern. Bonn. 1992. Bd. 1. S. 34.

الجينات التي يحملها البولونيون والدم الذي يسري في عروقه هي متوارثة أباً عن جد، وهي المسؤولة عن هذه السلوكية البولونية، هي المسؤولة عن الجريمة المتأصلة في دماء ونفوس البولونيين التي يستحيل تغييرها، إنها ثابتة لا تتغير. وهذا يعني من الجانب الآخر، بأن على الألمان أن يتجنبوا تلويث دمهم بدماء البولونيين، التي تحمل جينياً جرثومة الجريمة، من خلال التزاوج. إن مثل هذه الطروحات ليست مجرد هذيان وإعادة إنتاج بعض الأفكار العرقية العتيقة والبالية والمبتذلة لجماعة ضالة من السياسيين فحسب، بل إنها تعبر عن ذهنية عنصرية مريعة وعدوانية شرسة في آن واحد. والغرابة لا تبرز هنا في وجود "بشر" يفكرون بهذه الطريقة العنصرية الخرافية البالية، سواء أكان ذلك في ألمانيا أم في بقية بلدان الاتحاد الأوربي أم في منطقة الشرق الأوسط أم في العراق أم في أي بقعة من بقاع العالم، بل الغرابة كل الغرابة تبرز في:

أ) امتلاك جريدة يومية سياسية عامة ومشهورة في ألمانيا الجرأة على نشر هذرا وسماً من هذا النوع لا يسئ إلى الشعب البولوني فحسب، بل ويثير الحقد والبغضاء بين الشعوب، وهي أفكار محرمة دولياً،

ب) وعدم محاسبة الجريدة أمام القضاء على تبشيرها بمثل هذه الأفكار من خلال نشرها دون تعليق مناهض لها،

ج) ودون تقديم كاتب المقال إلى المحاكمة لمحاسبته على إشاعة البغضاء والعداوة بين الشعوب،

د) وأنها تتضمن إثارة ضد كل الذين يعيشون في ألمانيا وتجري في عروقهم دماء من المجموعة B.

ولكن هل يمكن لمثل هذا التحليل أن يصمد أمام الحقائق العلمية الحديثة في تحليل طبيعة البشر عموما وفي تحليل أسباب العنف وممارسة التعذيب في البلدان المختلفة، ومنها العراق القديم والحديث؟ وهل يحق لنا قبول مثل هذا التبسيط للأمور، والموافقة على اتهام شعب بكامله بالتطرف وبالاستعداد لممارسة العنف والتعذيب؟ إن ظواهر التطرف والعنف

والتعذيب وقسوة المعاملة التي مارستها الدولة الأموية وكذلك الدولة العباسية، أو حتى في فترة الخلفاء الراشدين في صدر الإسلام، أو قبل ذاك في العراق القديم، لا يمكن فصلهما عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية التي سادت في تلك البلدان في مختلف العهود، ولا بد عند دراستها بذل الجهود لاستيعاب وتحليل تلك الأوضاع وفهم علاقتها بالتراكمات الحاصلة في هذا الصدد منذ عشرات القرون في العراق القديم وصولا إلى الأوضاع الراهنة في العراق الحديث. من يتابع أحداث القرون الوسطى في أوروبا مثلا سيدرك حقيقة أن أوروبا عاشت وشهدت أبشع أشكال العنف وأساليب التعذيب الجسدي والنفسي في تاريخ البشرية كلها حينذاك حيث شاركت كل من الدولة والكنيسة في ارتكاب تلك الفظائع. كما أن من يقرأ تاريخ النازية في ألمانيا سيتعرف بشكل دقيق على ممارسة العنف والتعذيب إزاء بنات وأبناء الشعب الألماني ذاته وإزاء الشعوب الأخرى في فترة الحرب العالمية الثانية لأسباب عنصرية وتعصبية واستعمارية متنوعة لم يعرف تاريخ البشرية مثيلاً لها من قبل. وفي الوقت الذي تعرض اليهود في ألمانيا الهتلرية على صنوف التعذيب والقتل في غرف الغاز وأفران الحرق وسلخ الجلود على امتداد فترة الاعتقال في معسكرات الفاشية في ألمانيا وفي غيرها من الدول الأوروبية المحتلة حينذاك، فأن حكومات إسرائيل المتعاقبة تمارس شتى أشكال التعذيب الجسدي والنفسي والقتل المتعمد ضد المواطنين الفلسطينيين العرب من مسلمين ومسيحيين، إضافة إلى العقوبات الجماعية مثل تهديم البيوت على رؤوس ساكنيها ورميها بالصواريخ والقنابل وما إلى ذلك من اسلحة محرمة دولية. ويمكن أن نتعرف على ما يماثل ذلك في عدد كبير جدا من بلدان العالم حتى الوقت الحاضر ونحن في العقد الول من القرن الحادي والعشرين. إذ أن ما جرى في سجن أبي غريب في العراق على أيدي قوات الأمن والجيش الأمريكية، وما جرى ويجر في معتقل غوانتنامو، المنطقة الكوبية المحتلة من قبل الولايات المتحدة على أيدي القوات والأمن الأمريكي، أو ما يجري من غرهاب وقتل وتخريب وتدمير على ايدي الإرهابيين العرب والمسلمين والعثيين في العراق عموماً يدلل على استمرار ظاهرة العنف والقسوة في العالم وأنها ليست ظاهرة عراقية فقط، بل ظارهة دولية. وإزاء هذا الواقع يدرك الإنسان بشكل منطقي وعلمي على

أن العنف وأساليب التعذيب لا ترتبط بالجينات وليست هي وراثية، كما يحاول التحليل المبسط و"العلمي المبتذل"، أن يؤكده لنا.[٣٥٨]

المبحث الأول

الاستبداد والقسوة وجور القوانين في العراق القديم

عند دراسة تطور إشكاليات الاستبداد والقسوة وجور القوانين وممارسة العقوبات القاسية باعتبارها أشكالاً للتعذيب في العراق القديم، عراق حضارة العُبيد والوركاء وجمدة نصر والسومريين والأكديين والبابليين والآشوريين والكلديين، يتطلب الأمر دراسة طبيعة المجتمع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي سادت فيه والقوانين أو الشرائع التي وضعت حينذاك وتطورها التاريخي ومدى تعبيرها عن التغيرات التي كانت تطرأ على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لدولة المدينة ثم للأمبراطوريات القديمة في بلاد ما بين النهرين بعناية كبيرة، إذ إنها تشير إلى الأساليب التي انتهجت من أجل الحفاظ على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في تلك المجتمعات، أي تلك العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية التي أنتجت تلك الأساليب والأدوات وطرق التعامل اليومي. علماً بأن من الصعب حقا الحصول على معلومات مدققة عن أساليب تنفيذ العقوبات التي استخدمت لقمع المواطنين بسبب مخالفات قانونية أو بسبب معارضتهم السياسية للحكم القائم في تلك المجتمعات. إلا أن نصوص القوانين ذاتها تساهم في الكشف عن التغيرات البطيئة التي حصلت في مضامين تلك النصوص القانونية المنظمة لحياة المجتمع من جهة، أي تلك التغييرات التي حصلت على الواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم وانعكست على ذهنية المشرع وتجلت في التشريع الذي وضعه ليعبر عن تلك العلاقات ويسعى لحمايتها من

---

٣٥٨ صدر للباحث كتاب بعنوان "الاستبداد والقسوة في العراق" عن مؤسسة حمدي للطباعة والنشر في السليمانيةظ اتحادية إقليم كردستان العراق في منتصف عام ٢٠٠٥. ك. حبيب

جهة أخرى، والتي ظهرت في التحولات الفعلية في مجال ممارسة الاستبداد من قبل الحاكم أو الملك واستخدام القسوة وروح الانتقام عند المشرع العراقي. فطبيعة علاقات الإنتاج التي سادت في تلك المجتمعات شكلت القاعدة المادية في تحديد طبيعة التشريعات والمواد القانونية العقابية التي تضمنتها، والتي اباحت عملياً ممارسة القسوة والتعذيب والتطرف في الأحكام باعتبارها عقوبات عن مخالفات مارسها أولئك الذين تعرضوا للعقوبات.

لم تستطع التنقيبات والدراسات المتخصصة في تاريخ العراق القديم أن تعثر على قوانين منظمة للحياة العامة، بما فيها الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خلال الألف الرابع قبل الميلاد حيث اكتشف حضارات العراق القديم، في حين أمكن العثور على قوانين منظمة لتلك الحياة في نهاية الألف الثالثة قبل الميلاد، أي في عهد أسرة أور الثالثة أي بحدود ٢٠٥٠ قبل الميلاد.

عرف العراق القديم قبل البدء بحضارة السومريين والأكديين، حضارات تل العبيد والوركاء وجمدة نصر التي امتدت بالتتابع من النصف الأول للألفية الرابعة قبل الميلاد التي تعود إلى ما يطلق عليه بالحضارة الشالكوليتية، عصر النحاس والحجر، الذي تلي العصر الحجري القديم والعصر الحجري الحديث أو النيوليتي. في حين بدأ تاريخ السومريين والأكديين في العراق منذ بداية الألف الثالثة قبل الميلاد. تميزت هذه الفترة، كما يشير إلى ذلك السيد برهان الدين دلو، "بنمو قوى الإنتاج وتنظيم الري وتطور الزراعة وتربية الماشية إلى جانب الصيد. وظهر المنتوج الزائد (الإضافي)، ونشأت علاقات تجارية بين بلاد ما بين النهرين والدول المجاورة. وعلى الصعيد الاجتماعي تفسخت المشاعية البدائية وظهرت الفروق الاجتماعية وعدم المساواة في الثروة بين أعضاء العشيرة. وحَلت الأسرة الأبوية تدريجاً محل الأسرة الأموية. وتشكلت الطبقات، وقامت الحروب بين القبائل أو بين المدن، وحول الأسرى إلى عبيد للعمل في اقتصاد النبلاء وفي مشاريع الري. وظهرت لأول

مرة في تاريخ العالم المركبات ذات العجلات التي تجرها الحمير. واخترع دولاب الفخار"[٣٥٩]. وعندما تكون الحياة بهذا المستوى من التطور فلا بد أن تكون له قواعد وأسس منظمة للحياة ولعلاقات الملكية الجديدة، إلا أنها لم تكن مكتوبة، إذ أن هذه الفترة لم تعرف الكتابة بعد، ولكنها تستقر على شكل تقاليد وعادات أو أعراف تسري على أفراد العائلة أو القبيلة.

وورث السومريون والأكديون حضارات الألف الرابعة قبل الميلاد ومزجوها بحضاراتهم وطوروها في الألف الثالثة قبل الميلاد. ولم يمنحنا العلماء المنقبون والدارسون للتاريخ العراقي القديم حتى الآن أية معلومات عن تشريعات صادرة في الألف الثالث قبل الميلاد في ما عدا تلك التي اكتشف في منتصف القرن الأخير من الألفية الثالثة. والذي أطلق عليه "قانون أور نمو". عاش في العراق القديم ومنذ الألف الثالثة قبل الميلاد قبائل كثيرة كونت لها قرى ودويلات مدن عديدة في مناطق مختلفة من بلاد الرافدين، فإلى جانب السومريين وجد الأكديون والآشوريون والغوتيون في آن واحد، ثم جاء العيلاميون وفيما بعد الآموريون والكدانيون والميديون، وفي فترة لاحقة حيث جرى احتلال العراق القديم من قبل الساسانيين الذين قضوا على الدولة الكلدانية. ونشأت في فترات معينة دولة مركزية واحدة حكمت بلاد ما بين النهرين ثم انهارت لصالح دولة مركزية أخرى أو لصالح بعض الحكام المستقلين الذين أسسوا سلالات جديدة لتزدهر لفترة من الزمن ثم تنهار ثانية، كما حصل في سلالة أور الثالثة السومرية.

تشير الدراسات المتخصصة بمجتمعات العراق القديم، ابتداءً من العهد السومري المبكر والأكدي، إلى أنها كانت تعيش عملية تحول متقدمة وقاطعة شوطاً بعيداً في تفسخ العلاقات المشاعية البدائية، أي من علاقات إنتاجية قائمة على أساس ملكية وسائل الإنتاج المشتركة للأرض والحيوانات والأسرى وتقسيم عمل اجتماعي بدائي ووتوزيع الإنتاج في

---

٣٥٩ دلو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. ط ١. دار الفارابي. بيروت. ١٩٨٩. ص ٢٠٥.

إطار العائلة أو القبيلة أو دولة المدينة التي كانت تقوم على أساس القبيلة الواحدة أو اتحاد عدة قبائل، إلى مجتمع العلاقات القائمة على العبودية، وهو مجتمع زراعي يقوم على الملكية الفردية للأرض والحيوانات والإنتاج وتقسيم أكثر تطوراً للعمل الاجتماعي. كما عرف هذا المجتمع تقدماً كبيراً في هيمنة الرجل على العائلة وتراجع كبير عن دور المرأة، إذ عجزت المرأة عن الحفاظ على دورها الأساسي والمهم السابق، وأجبرت على ترك دورها المركزي ومكانتها البارزة في العائلة أو القبيلة لصالح الرجل. وبدأ منذ ذلك الحين الاضطهاد والتمييز البارزين إزاء المرأة في مجتمع بلاد ما بين النهرين. ولكن المرأة في العراق القديم، وخاصة في العهدين السومري والأكدي، وكذلك في عهد العيلاميين والأموريين، استطاعت الاحتفاظ بمكانة اجتماعية مهمة ولائقة نسبياً وعلى موقع ملموس بين كهنة المعبد، وأن تحافظ على حقوق معينة في شريعة حمورابي. وأبرز مثال على هذا التحول في المكانة الاجتماعية لصالح الرجل تجسده ملحمة گلگامش[٣٦٠]، رغم ما تعكسه ذات الملحمة من تعسف وقسر ينزله گلگامش بالمرأة.

إن المنازعات والحروب قد مزقت الدولة السومرية — الأكدية وجعلتها عرضة للسقوط تحت ضربات الغوتيين القادمين من جبال زاغروس في الشمال، وهم من أسلاف الشعب الكردي، حيث استطاعوا السيطرة على المنطقة وإقامة دولتهم وسيطرتهم على بلاد ما بين النهرين وإقامة مركز حكمهم في مدينة أرانجا (كركوك حالياً). احتفظ الغوتيون بمملكتهم طوال تسعين عاماً تقريباً (٢١٥٠–٢٠٦١ ق.م)[٣٦١].

---

٣٦٠ الحيدري، إبراهيم د. النظام الذكوري ومشكلة الجنس عند العرب. دار الساقي. لندن. ٢٠٠٣. ص ١١٧–١٥٠.

٣٦١ دلو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. ط ١. دار الفارابي. بيروت. ١٩٨٩. ص٢٢٠–٢٢١.

كانت الحروب أو الغزوات المتبادلة بين دويلات المدن السومرية أو الأكدية تشكل جزء من السياسات التي مارستها كل القبائل التي عاشت في هذه المنطقة. وكان الهدف من وراء ذلك تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- توسيع رقعة الأرض التي تحت تصرفها، خاصة إذا كانت المنطقة التي تقوم بغزوها تحتل موقعا أفضل وفيها موارد مادية أكثر، بما فيها خصوبة الأرض أو لقربها من مياه الأنهار أو أنها تقع على طريق القوافل التجارية.
- الحصول على ثروات عينية كالحيوانات والأسلحة وغيرها باعتبارها أسلاب حرب يستولي عليها المنتصر.
- الحصول على عدد كبير من الأسرى من النساء والرجال والأطفال الذين كانوا يتحولون إلى عبيد ويسخرون للعمل لصالح المنتصرين، أو يعملون في خدمة الملك والقادة العسكريين والمعابد والكهنة والمحاربين كعبيد، إذ أن العلاقات الإنتاجية التي سادت العراق القديم كانت تقوم على العبودية.
- التصدي المسبق لاحتمالات التجاوز عليها من قبل القبائل ودويلات المدن الأخرى، أو إيقاف أعمال قطاع الطرق التي تنطلق من موافع أخرى ضد هذه القبيلة أو تلك.
- عقد اتفاقيات للتعاون وعدم الاعتداء المتبادل أو التحالف لمواجهة أخطار أخرى تأتي من جار لها أو عدو يطمع فيها وفي الأرض التي تحت تصرفها والموارد التي فيها. إضافة إلى الغزو الخارجي الذي كانت تتعرض له عبر الهجرات الواسعة حينذاك من مناطق مختلفة مجاورة لبلاد ما بين النهرين.

وإذا كانت هذه الوجهة تحدد طبيعة علاقات هذه الدويلة أو تلك إزاء الخارج، فأن القوانين الوضعية المنظمة للحياة الداخلية كانت تشير بوضوح إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في داخل هذه الدويلة أو القبيلة أو تلك.

منذ العهد السومري – الأكدي المتقدم تبلورت في بلاد ما بين النهرين جملة من الملامح الجديدة التي تجلت بشكل متميز في فترة الدولة العىلامية والعمورية، أي في نهاية الألف

الثالثة والربع الأول من الألف الثانية قبل الميلاد وما بعدها، والتي نحاول تلخيصها في النقاط التالية:

١. أصبح الملك أو الحاكم يجسد إرادة الإله في المملكة، كما أعتبر نصفه من الآلهة ونصفه الآخر من البشر. وسمحت له ادعاء هذه القرابة من الآلهة أن يأخذ بمبدأ الوراثة في حكم البلاد. وأصبح الملك يتسلم تشريعاته من الآلهة، كما في تسلم حمورابي تشريعاته من إله الشمس مثلاً. وبالتالي أصبحت هذه التشريعات ملزمة للتنفيذ دون قيد أو شرط وليست مطروحة للمناقشة أو الطعن بها من أفراد المجتمع، فهي تشريعات مقدسة.

٢. أصبح الملك يركز في يديه "السلطة المطلقة في الأمور التشريعية والتنفيذية والإدارية والقضائية"[٣٦٢]، وبالتالي أصبح الملك حاكماً ومستبداً بشكل مطلق.

٣. وكان حليف الملك في سلطته هم كهنة المعبد، ولكنهم كانوا في الوقت نفسه يسعون إلى اقتسام السلطة معه لما في ذلك من اقتسام للأرض والعبيد والثروة، إضافة إلى الجاه والنفوذ الاجتماعي. وكان الصراع بين الملك والكهنة يصل أحياناً إلى حالة التأزم. وكان الأمر الحاسم يكمن في مدى قوة الملك أو الكهنة في هذا الصراع، وأحياناً غير قليلة كانت المساومة بينهما تساهم في تهدئة ذلك الصراع. ومنذ العهد السومري المتقدم، بدأت القوى الدينية (كهنة المعبد) القبول بالسلطة المطلقة للحاكم "وإضفاء شرعية فكرية على السلطة الملكية الاستبدادية على كل بلاد سومر. وفي هذا العصر ولدت ايضاً نظرية القرابة الإلهية الأساسية التي تنتقل ذاتياً من حاكم لى حاكم مولود..."[٣٦٣].

---

٣٦٢ جماعة من العلماء السوفييت. العراق القديم : دراسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية. ترجمة سليم طه التكريتي. ط ٢. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٨٦. ص ٣٠٦.

٣٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٩.

٤. وإزاء تنامي دور الملك المستبد المطلق، تقلص "دور أجهزة الحكومة الذاتية المحلية (بما في ذلك محاكم العدالة في المجتمع) ...إلى أدنى حد"[٣٦٤]. .. "وأحاط الملوك أنفسهم بطبقة من النبلاء العسكريين والإداريين وخلقوا جيشاً ثابتاً كبيراً"[٣٦٥]. وأدت هذه الحالة إلى تنامي الفجوة بين المجتمع والملك والكهنة، مما ساهم بدفع عامة الشعب إلى الوقوف إلى جانب المتمردين من الأمراء ضد ملوكهم. وكانت حصيلة ذلك في فترة سرجون الأكدي ذبح الآلاف من السومريين[٣٦٦]. وهنا يتبين أيضاً بأن انتقال السلطة من السومريين إلى الأكديين لم تتم بالطرق السلمية والهادئة بل عبر الصراعات والنزواعات والكثير من الترحكات المضادة.

٥. وخلال هذه الفترة تمت سيطرة الملك وكهنة المعبد والقادة والفئات القريبة من الحكم على النسبة العظمى من الأراضي الزراعية، إضافة إلى امتلاك عدد متزايد من العبيد والثروة. ففي عهد الأموريين وخلال حكم حمورابي للدولة البابلية، ١٧٩٣–١٧٥٠ ق.م، كانت الأراضي التي يطلق عليها اسم "أراضي التاج" تشكل القسم الأعظم من الأراضي الزراعية والمخصصة للرعي وموزعة على النحو التالي:[٣٦٧]

أ. الأراضي الملكية الأصلية التي تتكون من المراعي وأراضي صناديق الاحتياط.

ب. الأراضي المخصصة للمواطنين الملكيين وأصحاب الحرف والمحاربين والكهنة.

ج. الأراضي المخصصة إلى جماعات أصحاب الحصص في الحاصلات.

إضافة إلى ذلك وجدت أمساحات من الأراضي الأخرى غير خاضعةلهذا التقسيم، ولكنها تعتبر ضمن مزارع ومراعي التاج، ولكنها تعود إلى أفراد المجتمع وتعرف باسم الأراضي

---

٣٦٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٨.

٣٦٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٤.

٣٦٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٤.

٣٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠٢–٣٠٣.

الداخلية التي تعود للفلاحين الفرديين الأحرار وللفلاحين المتوسطين ممن يمتلك بعض العبيد. وتميزت المجتمعات العراقية في هذه الفترة بوجود الطبقة الحاكمة التي كانت تتمثل بالملك والكهنة والقادة العسكريين وكبار الموظفين الملكيين من جهة، وبالعبيد من جهة أخرى، إضافة إلى وجود فئات الأحرار من الكسبة والحرفيين والمزارعين الفرديين. وفي إطار الطبقة الأولى كان هناك تقسيماً ملموساً من فئاته المختلفة، إذ كانت فئة الكنهة تشكل مجموعة مهمة من كبار مالكي الأراضي باسم المعبد أو حتى بأسمائهم الشخصية، ويقومون في الوقت نفسه بتقديم القروض بفوائد عالية جداً ساهمت في اضعاف ثروة المجتمع وقدرته على التطور، إذ أن هؤلاء كانوا يتوجهون صوب تكنيز تلك الثروة بدلاً من توظيفها، كما كانت هناك فئة الملاكين من غير الكهنة والمحاربين.

وكان على السلطة في مثل هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي، سواء في العهود الأكدية أم العلامية أم الأمورية أو فيما بعد، أن تحدد العلاقات في ما بين فئات المجتمع إزاء ملكية الأرض والعبيد والدولة وإزاء تنظم التعامل في ما بين هذه الفئات. ولهذا صدرت القوانين التي اكتشفت حتى الآن. ويمكن هنا تأكيد حقيقة أن الفترات التي لا نمتلك عنها تشريعات لا تعني أنها لم تكن قد وضعت ما يماثل تلك القوانين، ولكنها لم تكن مسجلة بسبب عدم معرفة الكتابة حينذاك. وما وصلنا منها يشير إلى أنها كانت موجودة وأنها كانت ترتبط بعملية تطور متواصلة وغير منقطعة، سواء عبر المجتمع ذاته أم عبر وقوعه تحت الاحتلال ومجيء حكام يترأسون أقواماً أخرى ولها قوانينها وشرائعها وأسلوب حياتها ونمط تفكيرها وتحديد أسس العلاقات القائمة في ما بينها ومع المجتمعات الأخرى.

المبحث الثاني

تجليات الاستبداد والقسوة في شرائع العراق القديم

عرف العراق القديم الكثير من القوانين والتشريعات وكان متقدما في عملية التشريع ذاتها وفي صياغة الأفكار المعبرة عن الحالة التي يراد وصفها وعن الموقف من الملكية، وبالتالي

الموقف من محاولات المساس بها فعلاً. وهذا يعني بدوره أن العلاقات الاقتصادية في مجتمع العبيد حينذاك كانت متقدمة نسبياً في الموقف من الملكية الخاصة للأرض وبقية وسائل الإنتاج والإنتاج في آن واحد، إذ أن تقسيم العمل الاجتماعي المتقدم نسبياً قد أثر بدوره على بروز فائض إنتاج وعلى عملية توزيع هذا الفائض وسبل استخدامه. وما وصل إلينا أو ما أكتشف منها أو ما أمكن ترجمته حتى الآن لا يشكل إلا جزء مما وضع حينذاك في مجال التشريع ومستوى الوعي الاجتماعي والسياسي في تلك المجتمعات.

فالمعلومات المتوفرة تشير إلى اكتشاف التشريع الأول المسمى "أورنمو"، مؤسس سلالة أور الثالثة في القرن الحادي والعشرين قبل الميلاد، أي بحدود ٢٠٥٠ ق.م، وهو أقدم قانون في تاريخ البشرية مكتشف حتى الآن. وإلى جانب هذا القانون تم اكتشاف مجموعة من القوانين التي تعود إلى فترات لاحقة من تاريخ العراق القديم، وهي: قانون أوروكاجينا، وقانون لبت عشتار، وقانون أيشنونة، وقانون حمورابي، ثم اللوائح القانونية للأشوريين والكلدانيين. وعند قراءة هذه القوانين سيجد الإنسان إنها قد تدرجت في سعتها وشموليتها لقضايا الاقتصاد والمجتمع والعلاقات العائلية وعلاقات الملكية وتوزيع الثروة والنزاعات والموقف من الدولة وبقية المشكلات التي عالجتها، وفي بنيتها الداخلية وصياغتها، وكذلك في اسلوبها التربوي والتحذيري وفي العقوبات التي فرضتها على المخالفين لبنودها. وابتداءً يجد الإنسان بأن هذه القوانين كانت تتسم بالخصائص التالية:

- أنها قوانين صادرة عن الآلهة وموضوعة منها ويفترض في الملك الذي يتسلمها من يدي الإله أن يلتزم بممارسها وتطبيق العدالة والحق والأمن في البلاد من خلالها. أي إنها قوانين تمزج بين سلطة الإله أو الدين وسلطة الحاكم أو اللمك وتفرض على الناس احترام تلك القوانين والألتزام بمضامينها والابتعاد عن مخالفتها، مستثمرين في ذلك إيمان أفراد المجتمع من النساء والرجال بالآلهة والدين والكهنة. وكان المشرع يريد أن يكرس الفكرة القائلة بأن هذه القوانين منزلة وذات طبيعة قطعية غير مساومة لأنها إلهية. وهي بطبيعة الحال قوانين وضعية، إذ أنها موضوعة من الفرد الحاكم أو من الفئة

الحاكمة، وعلى رأسهم الملك وكبار كهنة المعابد والمعبرة عن مصالحهم ومصالح الفئة الارستقراطية المالكة لوسائل الإنتاج.

- وأن هذه القوانين تهدف إلى تكريس سيطرة الملك المطلقة على الدولة والمجتمع والمعبد، رغم تقاسم بعض أوجه السلطة مع الكهنة، وأن تعبر في الوقت نفسه عن إرادة الآلهة والملك وعن وحدة السلطات في يديه، فهو المشرع أو المتسلم للتشريعات من الآلهة، وهو المنفذ لها وهو الإداري المشرف عليها، وهو القاضي الذي تصدر باسمه القرارات بحق المخالفين لتلك التشريعات. وهي تعبر عن مستوى تطور علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع، أي عن مستوى تطور الملكية الفردية.
- وأنها تنطلق من الأرضية الاقتصادية–الاجتماعية القائمة، من واقع التمايز القائم بين الفئات الاجتماعية من حيث الموقع الاجتماعي، والذي يستند بدوره إلى ملكية وسائل الإنتاج. فالعقوبة التي ينزلها القانون متباينة بالنسبة إلى مرتكبي المخالفات أو الذين تعرضوا للمخالفة الواحدة بالارتباط مع الموقع الاجتماعي، سادة، أحرار وفقراء وعبيد. ولكنه كان صارماً في التنفيذ بالنسبة للجميع.
- وهي تجسد مستوى الوعي العام الذي بلغه المجتمع من جهة، والوعي الطبقي الذي بلغه المشرع العراقي، واللذيت تجليا في مواد تلك القوانين المعبرة عن طبيعة العلاقات الإنتاجية التي كانت سائدة في المجتمع وتطرح بوضوح اربع أنواع من العلاقات، وهي:

أ. العلاقة المهيمنة على المجتمع والمعبرة عن علاقة الإله بالملك والمتحكمة بسن القاوانين.

ب. لعلاقة القائمة بين الملك والكهنة والتي تعبر عن تحالف وصراع مستمرين، ولكنهما يجسدان سيطرتهما المشتركة على المجتمع.

ج. العلاقة بين الملك والكهنة من جهة والمجتمع بأسره من جهة أخرى مع التمايز في العلاقة بين الأحرار والعبيد.

د. العلاقة بين افراد المجتمع الأحرار، وفي ما بين الأحرار والعبيد، وفي ما بين العبيد.

وكانت هذه القوانين تبحث بالأساس في مسائل تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم العائلة.

وعند دراسة تلك القوانين سيجد الإنسان وجود تباين في ما بين تلك القوانين، وبشكل خاص بين القوانين السومرية من جهة، والقوانين الأكدية من جهة أخرى، وبشكل خاص بشأن تلك المواد التي تفرض عقوبة الموت على مرتكبي المخالفات بدلاً من عقوبة التعويض.

قانون أوروكاجينا أو الإصلاحات الاجتماعية

تشير المعلومات الشحيحة المتوفرة التي عثر عليها في أنقاض لگش إلى أن السومريين عرفوا قبل قانون أورنمو تشريعاً آخر هو قانون الملك أوروكاجينا الذي حكم في المنطقة بحدود ٢٣٥٠ ق. م. بعد أن اشتد الصراع بين السلطة الحاكمة وكهنة المعابد وفي ما بين كهنة المعابد، وكذلك بين الفقراء والأغنياء في المجتمع السومري القديم. لقد مزقت الخلافات المجتمع وأصبحت الظروف ناضجة في حينها لتغييرات فعلية، فكانت الانتفاضة المناهضة للملك الظالم لوغال آندا. ويشار إلى أن الأوضاع الاجتماعية والفقر الجماعي الذي شمل لگش كان شبيهاً بما حصل في فترة حكم الملك أياناتوم. وبالتالي ارتفعت الشكوى ضد الوضع حينذاك، إذ أن الشعب فقد حقاً كافئ حقوقه في هذه الفترة، مما لم يعد ممكناً تجاوز الوضع القائم. وتشير إلى ذلك بوضوح المقاطع التي سجلها الملك أوروكاجينا، الذي ارتقى سدة الحكم عبر الفقراء وجزء من كهنة المعابد، على نقش نقرأ فيه ما يلي:

تعدى حاكم لگش على حقوق المشاعيات لمصلحة "الأقوياء" وحرق "المراسيم القديمة" وفرض ضرائب غير شرعية لحسابه وحساب الكهنة، وعين المفتشين والموظفين لمباشرة مضاعفتها أحياناً، وشرع الكهنة الذين لم يكتفوا بالضرائب المفروضة يسلبون السكان. فانتزعوا من السكان مواشيهم ودواجنهم، والأشياء النحاسية، والملابس، وأجود أشجار البساتين وثمارها، وطلبوا رسوماً باهظة لدفن الموتى. واحتكر لوغال آندا وكبار موظفيه أصواف أجود أنواع الأغنام، وفرضت ضريبة محددة (٥ شيقلات من الفضة) على

كل رأس من الأنواع الأخرى، كما استحدثت رسوم وضرائب أخرى. وهكذا ازداد الأغنياء (الأقوياء)غنى وتضاعف بؤس الفقراء حين كان القوي ينهب ثمار جهد الضعيف وتغتال حقوقه"[٣٦٨].

أصدر الملك أوروكاجينا اصلاحاته باسم الإله ننرجسو موضحا الأسباب التي دعته إلى تلك الإصلاحات من جهة والإصلاحات التي أدخلها لصالح الفقراء ضد الأقوياء وضد الكهنة الذين ساهموا مع الأقوياء في استغلال الضعفاء والفقراء فكتب يقول:[٣٦٩]

"أبقار الآلهة استخدمت لسقي الأراضي الزراعية المقطوعة لإينسي، الأراضي الخصبة تشكل إقطاعيته، وهي موضع سرور أبسي. الحمير والأبقار الجميلة كانت تصادر من قبل الكهنة، الحبوب توزعها الكهنة على أناس أينسي. أي كاهن في أي ناحية كان يقلع أشجار حديقة أم فقيرة لنفسه، كما كان يقطف ثمارها لصالحه. وإذا ما دفن ميت كان الكاهن يأخذ سبع قراعات بيرة كمشروب له، و٤٢٠ رغيف خبز و١٢٠ سلة قمح لطعامه، إضافة إلى رداء وكبش صغير وفراش لنومه"[٣٧٠]. ونتيجة هذا الظلم قرر الملك الجديد ما يلي:

"بعد أن منح ننجرسو مملكة لگش إلى محار أنليل، أوروكاجينا أعاد العمل باللوائح القديمة. ألغى التعريف التي كانت تدفع للمراقبين عن الخروف الأبيض وعن الحمل. وابعد المراقبين الذين كانوا يجلبون المدفوعات النقدية عبر الكهنة إلى القصر. لم يعد هناك مراقبين عند حدود منطقة ننجرسو. عندما كان يدفن ميتاً كان يتقاضى الكاهن ٣ قراعات بيرة كمشروبات له، و٨٠ رغيف خبزٍ لطعامه، وكان يأخذ لنفسه فراشاً وكبشاً صغيراً. لم

---

٣٦٨ دلّو، برهان الدين. حضارة مصر والرافدين. التاريخ الاقتصاديظالاجتماعي–الثقافي والسياسي. الفارابي. بيروت. ط ١. ١٩٨٩. ص ٢١٤.

٣٦٩ ملاحظة: الملك لوغال آندا، الذي أطلق على نفسه أينسي وهو ابن الكاهن الذي تربع على العرش مؤقتاً ونصب ابنه ملكاً على عرش لگش. ك. حبيب

370 Uhlig، Helmut. Die Sumerer. C. Bertelsmann Verlag.. München. 1976. S. 231. الكتاب باللغة الألمانية، ترجمة النص ك. حبيب.

يعد هناك كاهناً يمكنه أن يضايق أم فقيرة ويلج حديقتها في أي ناحية كانت. إذا ولد لأحد رعايا الملك حماراً جيداً وقال له رئيسه: "أريد أن أشتري منك هذا الحمار"، وإذا كان موافقاً على عملية الشراء، فيبتغي أن يقوله له: كلفني الحمار كذا مبلغ، فادفعه لي. هكذا أمر الملك، وبالتالي حرر الناس في لگش من الجفاف والسرقة والقتل. هو الذي طبق الحرية. لم يرتكب أي عمل غير عادل بحق اليتيم والأرملة بعد ذلك. ننجرسو عقد هذا الاتفاق مع أوروكاجينا"[٣٧١]. ونتيجة هذه الإصلاحات سمي بملك الشعب، كما يشير إلى ذلك الكاتب الألماني هيلموت أوليغ. أما المؤرخ والآثاري المعروف البروفسور بورشارد برينتيس فيذكر بان هذا الملك لم يستطع أن يتخلص من تأثير النخبة الحاكمة والكهنة رغم الإصلاحات التي أجراها، أي أنه لم يقم بثورة اجتماعية تغير الوضع القائم كله، بل أجرى إصلاحات اجتماعية تنقذ النظام القائم من المخاطر التي كانت تحيط به بسبب شدة الاستغلال والظلم والجور التي سلطت على رقاب الناس من جانب الملوك والكهنة. وبمعنى آخر أن الملك أوروكاجينا سعى إلى إنقاذ الطبقة الحاكمة من غضب الطبقات الكادحة والمستغلة[٣٧٢].

ويشار إلى هذه الفترة بأن الناس بدأوا يتصورون أن المجتمعات السابقة كانت لا تعاني من الظلم والجور مثل ما هم عليه الآن، إذ كتب أحدهم يقول:

منذ زمن بعيد لم تكن هناك حيّات، ولا عقرب، لم يكن هناك ضبع، ولا خوف ولا فزع. لم يكن للإنسان عدو."[٣٧٣] ويشير الباحث الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد في كتاب له عن حضارة وادي الرافدين إلى أن هذا المصلح الاجتماعي اتخذ قرارين بشأن المرأة، وهما:

---

371 Ebenda. ترجمة المؤلف. الكتاب باللغة الألمانية

372 Brentjes، Burchard Prof. Dr.Die orientalische Welt. VEB Deutscher Verlag der Wissenschaften. Berlin. 1972. S. 69.

373 Ebenda. S. 69. الكتاب باللغة الألمانية

منعها من تعدد الأزواج أولاً ورجمها بالحجارة ثانياً[٣٧٤]، وهي العقوبة التي أخذ بها الإسلام بالنسبة للزانية من النساء، وهي أقسى العقوبات على الإنسان وأكثرها إهانة لكرامته وأدميته. وفي الموقف من المرأة لم يكن الملك أوروكاجينا مصلحاً اجتماعياً، بل ظالماً وقاسياً جداً

قانون أورنمو

صدر هذا القانون في فترة حكم الملك السومري أورنمو، مؤسس سلالة أور الثالثة (٢١١١–٢٠٠٣ ق.م)[٣٧٥]. تسلم أورنمو الحكم واسس حكم السلالة الجديدة بعد وفاة ملك الوركاء أوتوخيغال، مؤسس سلالة الوركاء الخامسة. استند الملك أورنمو إلى مبدأ حق الملك المطلق في امتلاك أراضي المعابد والدولة في العراق وإلى مبدأ تقليص "الأنسى" الحكام إلى درجة الإداريين الملكيين وتعيينهم وفصلهم وفق رغبة الملك"[٣٧٦]. وقد مارس سياسة استخدام عدد كبير من العبيد وأسرى الحروب والأحرار، أي في الأراضي التي قام بمصادرتها من المعابد ومن أراضي الارستقراطية الحاكمة ووضعها ضمن ملكيته، وسلط على العاملين في مزارعه استغلالاً شديداً، كما يشير إلى ذلك الباحثان السوفييتيان ستروف وتيومينيف.[٣٧٧]

عند قراءة القانون العراقي الثاني الذي وصل إلينا حتى الآن، قانون أورنمو، سيجد القارئ أن بنوده تعالج ثلاث قضايا أساسية، هي:

---

٣٧٤ رشيد، عبد الوهاب حميد د. مقومات التحول الديمقراطي. فصل من بحث في كتاب الحول الديمقراطي والمجتمع المدني. تحت الطبع في دار المدى. دمشق.

٣٧٥ رشيد، فوزي د. الشرائع العراقية القديمة. وزارة الإعلام. سلسلة الكتب الحديثة ٧٥. مطبعة الحرية. بغداد. ١٩٧٣. ص ١٣.

٣٧٦ مجموعة من العلماء السوفييت. العراق القديم. مصدر سابق. ص ٢٩٦–٢٩٧.

٣٧٧ المصدر السابق نفسه.

١. موقف المشرع من العلاقات الاقتصادية والملكية في المجتمع، وبالتالي، إرادة المشرع في تنظيم تلك العلاقات لصالح مالكي وسائل الإنتاج، ومنها الأرض، ومعاقبة كل متجاوز عليها. وكان الملك هو المالك الأكبر والأوسع للأرض.

٢. الموقف من العائلة وتنظيم شؤونها والعلاقات التي تنظم شؤون أفرادها.

٣. الموقف من المعابد والكهنة وملكية الملك والمعابد والكهنة، حيث سيطر عليها ووضعها تحت تصرف الملك.

في مختلف المواد التي أمكن قراءتها حتى الآن في ما عثر عليه من نسخ عديدة لهذا القانون، حيث ما تزال توجد فيها بعض الثغرات بسبب وجود فقرات تالفة، يجد الإنسان أن هناك مادة واحدة فقط تحكم باحتمال الموت، وليست حالة قطعية، وهي الرمي بالنهر للتيقن من صدق أو كذب أقوال المتهم، بسبب عجز المشرع عن وضع أسلوب آخر لاكتشاف الحقيقة أو الوصول إليها. كما توجد حالة واحدة يمارس فيها التعذيب الواضح من جانب المرأة السيدة التي تدَّعي أمَتها مساواتها بها، حيث يحق للسيدة دعك فاه الأمة بلتر أو كيلو غرام واحد من الملح. وهذه المادة العقابية تتضمن عملياً الحق في ممارسة التعذيب بسبب تجاوز الأمة لسيدتها المالكة لها. وهناك مادة أخرى يمكن أن تكون مماثلة، إذ إنها تالفة. أما المواد الأخرى فتعاقب بالغرامة المالية لا غير. إن مواد هذا القانون العقابية تشير إلى عدة حقائق مهمة، وهي:

- أن الملكية الفردية لم تكن واسعة في هذا العهد ولم تكن إشكاليات المجتمع قد استوجبت بروز مواد أكثر قسوة. فالتعذيب الذي نعرفه اليوم لم يكن موجودا في أقدم حضارة معروفة لنا حتى الآن. خاصة وأن الملك هو الذي يمتلك النسبة العظمى من أرض العراق.
- وأن عقوبة الإعدام لم تكن منتشرة، بل اقتصرت على حالة واحدة لم تتوضح تماماً من النص، اعتبر فيها النهر حكما بين المدعي والمدعى عليه.

- وأن عقوبة الرمي بالنهر للتيقن من مدى صدق المدعى عليه تعبر عن سذاجة كبيرة في مستوى تفكير الإنسان حينذاك، إذ يترك للنهر أو الصدفة في الموت أو الخلاص من الموت، إن كان الشخص ماهرا في السباحة أو لا يجيدها أصلا، خاصة وأن سكان العراق حينذاك كانوا يعيشون على ضفاف الأنهر خاصة وأن أغلب الطقوس الدينية حينذاك كانت ترتبط بالماء وتستوجب النزول إلى ماء النهر.
- إن التعذيب بالمفهوم السائد حالياً لم يكن معروفاً عند أسلافنا القدامى في العراق، إذ أن جل ما عرف فيه هو استخدام الملح لمعاقبة الفم الذي صدر عنه التجاوز عن الحدود الموضوعة والمسموح بها للأمة. وهي، مع ذلك، عقوبة قاسية بطبيعة الحال، وكانت كما يبدو كافية لذلك العهد. ولكن لا نمتلك ما يساعدنا على تأكيد استخدام القسوة كالإهانة والضرب أو التعذيب بأشكال أخرى في الممارسة العملية وليس عبر التشريع. ومما يمكن أن يؤكد احتمال وجود مثل هذه الممارسة الطريقة التي بدأ الحاكم أورنمو بها حكمه من حيث هيمنته على الأرض وتشديد الاستغلال على العاملين بهدف الحصول على اقصى ما يمكن من ثروة.
- لم يعرف هذا المجتمع القصاص مثل العين بالعين والسن بالسن، إذ أن عقوبة ارتكاب مخالفات واعتداءات، مثل التسبب بقطع أنف أو قطع رِجل أو كسر سن رَجلٍ آخر، كانت لا تقابل بالمثل، بل كان على الفاعل دفع غرامة مالية متباينة في مقدارها. وكان المشرع عقلانياً في ممارسة مثل هذه العقوبة.
- وأن أول تشريع عراقي معروف حتى الآن في تاريخ البشرية يشير إلى ممارسة المشرع لرؤية تجريدية مهمة جداً، إذ أن المشرع لا يفرض عقوبة على حالة بعينها، بل يضع صيغة نمطية لعقوبات محتملة ومتماثلة، بغض النظر عن مكان أو زمان وقوعها. وتجد هذه الحقيقة تعبيرها في استخدم المشرع كلمة "إذا" الشرطية في بداية كل مادة من هذا

القانون والقوانين اللاحقة أيضاً[٣٧٨]. وهذه الرؤية التجريدية مرتبطة ايضاً بمستوى تطور معارف ووعي الإنسان وقدراته التجريدية في الرياضيات في هذا العهد من تطور العراق القديم.

ولا شك في أن هذا العهد عرف الصراعات والنزاعات بين الأفراد والجماعات وفي إطار الطبقة السائدة والحاكمة، ولكنها كانت فردية ومحدودة وغير خطرة. ويمكن القول بأن العهود التي سبقت هذه الفترة ربما كانت خالية من تلك العقوبات ايضاً، أي عقوبة إلقاء المتهم بالنهر وعقوبة فرك فم الأمة بالملح، وهما عقوبتان فجتان وقاسيتان، وبقدر ما تعبر الأولى عن سذاجة في فهم العدالة، تعبر الثانية عن روح انتقام. ويشير المشرع إلى أن هذه القوانين شرعت من قبل أورنمو وفقاً لإرادة إله مدينة أور "ننار"، وهو إله القمر، مع تمجيده للألهين أنو وانليل في مقدمة الشريعة[٣٧٩].

قانون لبت عشتار

صدر قانون لبت عشتار باللغة السومرية في الفترة الواقعة بين ١٩٣٤-١٩٢٣ ق.م، أي في فترة حكم الملك لبت عشتار، وهو خامس ملوك سلالة إيسن العيلامية السامية. حكمت هذه السلالة خلال الفترة الواقعة بين ٢٠١٧ – ١٧٩٤ ق.م في المنطقة التي كانت تدعى "تل إيشان البحيرات"، والتي تدعى اليوم عفك في العراق[٣٨٠].

لم يختلف هذا القانون عن القانون السابق في القضايا التي بحث فيها، ولكنه توسع في قنونة القضايا المطروحة وبحث في مسالة العبيد والعلاقات بين الفراد في المعاملات المختلفة وقضايا العائلة والحياة الاقتصادية. تميز عنه بقضية أساسية، استنادا إلى ما وصل إلينا

---

٣٧٨ مهدي، فالح د. البحث عن جذور الدولة في الإسلام. في: مجلة النهج. العدد ٢٤/٢٠٠٠. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. دمشق. ٢٠٠٠. ص ١٣.

٣٧٩ رشيد، فوزي د. الشرائع العراقية القديمة. وزارة الإعلام. بغداد. ١٩٧٣. ص ٤٧.

٣٨٠ وتسمى عفك باللغة العامية عفج.

من مواد هذا القانون، هي خلو هذا القانون من أي عقوبات جسدية ونفسية ضد الإنسان. فكل العقوبات التي ينزلها المشرع في المخالفين لبنود القانون، سواء كانت مخالفاتهم اقتصادية ومالية وتجارية، أم نزاعات شخصية واعتداءات من طرف على آخر، كانت غرامات مالية يتحملها الفرد، كما إنها لم تكن غرامات مالية قاسية عموما. ويمكن الإدعاء، وفق ما لدينا من معلومات بأن هذا القانون قد تميز بنهج إنساني تربوي بعيد عن التهديد والوعيد أو التعذيب أو الانتقام وفرض القصاص المماثل للمخالفة أو الجريمة، إن صح التعبير. حتى أن المشرع حاول أن يعتمد على التقاليد والمقولات الشعبية لتأصيل وتكريس السلوكية التي يراها مناسبة والتي اعتاد عليها الناس حين ذكر في إحدى مواده النص التالي: "٣١- ... الذي أعطاه إياه بعد موت أبيهم فأن الورثة يقسّمون ضيعة أبيهم، ولكن ميراث الضيعة لا يقّسم... إنهم "لا يطبخون كلمة ابيهم في الماء"[٣٨١]. وتريد هذه المادة أن تقول أن الورثة يحترمون وصية أبيهم وينفذونها. وهذه المادة مماثلة لما ورد في قانون أشنونة. وتستوجب هنا الإشارة إلى مسألتين، وهما:

- تميز المشرع، الذي صاغ هذه المواد باسم الملك وأشرف على صياغتها ووافق عليها وتبناها وأعلنها باسم الآلهة، بالتواضع ومحاولته الاقتراب من الآلهة، واعتبر اختيار الآلهة له بمثابة تكليف بمهمة نشر العدل والحق في البلاد، حيث يشير إلى علاقته بإلآهين هما (آنو) و(إنليل)، وأن اختيارهما له جاء ليكون حاكما راعياً وعادلاً للبلاد ولقب نفسه بالملك الراعي والمتواضع لمدينة نفر، والمزارع الضليع لمدينة أور، الذي لم يتخل عن مدينة أريدو، والحاكم المناسب لمدينة الوركاء، ملك إيسن وملك سومر وأكاد"[٣٨٢].

---

٣٨١ – دلّو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. الفارابي. بيروت. ١٩٨٩. ص ٤١٨.

– الذنون، عبد الحكيم. تاريخ القانون في العراق. دار علاء الدين. دمشق. ١٩٩٣. ص ٨٤/٨٥.

٣٨٢ الذنون، عبد الحكيم. تاريخ القانون في العراق. مصدر سابق. ص ٧٩.

- وتميزت بلاده في فترة حكمه بالهدوء والنظام واستند إلى مبدأ التسامح ومعالجة المشكلات القائمة بعيدا عن العنف. وتميزت العلاقات العائلية بالاحترام، سواء كانت قائمة على الشرعية الزوجية، أي عقد الزواج، أم بدونها. ويبدو لمتتبع هذه القوانين أن الملك لبت عشتار في قانونه هذا كان متقدما على من سبقه ومن تلاه من ملوك مشرعين للقوانين، كما أن المجتمع حينذاك أقر صيغة الزواج أو المعاشرة بين الرجل والمرأة دون عقد زواج. والظاهرة الأخيرة تنتشر اليوم في أوروبا على نطاق واسع، باعتبارها صيغة حديثة للعلاقة العائلية.

ويشير الدكتور فوزي رشيد إلى ان "قانون لبت عشتار كان بالتأكيد مدوناً على مسلة كبيرة وكانت مقامة في مكان يؤمه الناس كثيراً. وهذه الحقيقة يمكن استنتاجها مما ورد في مقدمة القانون وخاتمته"[٣٨٣].

لم يختلف الملك لبت عشتار عن باقي الملوك الذين دونوا القوانين حينذاك بتأكيده على أن هذا القانون وضع وفق إرادة الإله ويشير إلى مهمته التي أوكلها له الإله وما فعله في البلاد، حيث جاء في الخاتمة ما يلي: "استناداً إلى كلمة الإله "أوتو" الصادقة تسببت في أن تتمسك بلاد سومر وأكد بالدالة الحقة، واستناداً إلى أمر الإله انليل "أنا لبت عشتار" ابن الأله انليل قد قضيت على البغضاء والعنف .... وعملت على إبراز العدالة والصدق وجلبت الخير للسومريين والأكديين .... ونشرت الرفاه في بلاد سومر وأكد وأقمت ... المسلة"[٣٨٤]. وضعت شريعة الملك لبت عشتار وفق إرادة إله مدينة "أيسن" الإله "نن انسنا"، ولكنها مجدت في مقدمتها الإلهين أنو وأنليل أيضاً[٣٨٥].

---

٣٨٣ رشيد، فوزي د. الشرائع العراقية القديمة. مصدر سابق. ص ٣٨.

٣٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٤٦.

٣٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤٧.

قانون أيشنونة

صدر قانون أشنونة في أعقاب تشريع القانون الأول بحوالي قرن واحد، أي في حدود ١٩٥٠ ق.م وقبل صدور شريعة حمورابي بقرنين تقريباً. وضع هذا القانون من قبل الملك بيلا–لاما، رابع ملوك أشنونا بهدف تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مملكته. وجاءت بتأثير ملموس من قانون أورنمو السومري وقانون لبت عشتار. وتضمن هذا القانون عقوبة جديدة لم يأخذ بها المشرع في مجتمعات الفترة السابقة ولم تنعكس في تشريعاتها، ونعني بها عقوبة القصاص، أي العين بالعين والسن بالسن. وفي ما عدا ذلك ركز المشرع عقوباته على الغرامات المالية بالنسبة للمخالفات الاقتصادية والمالية والنزاعات والاعتداءات الشخصية. واتسم هذا القانون بالوضوح والبساطة واستخدام عبارات شعبية ما تزال تمارس شعبياً في المجتمع العراقي كقوله "لا يطبخون كلمة أبيهم في الماء"، أي أنهم سيلتزمون بوصية أبيهم، دون أن يهددهم المشرع بعقوبة معينة لممارسة تقليد تنفيذ الوصية. وعلى العموم تضمن قانون أشنونة ثلاثة تغييرات ملموسة بالمقارنة مع قانون أورنمو الأول أو الأقدم، وبالتالي وجدت الفئة الحاكمة نفسها أمام حاجة لتشديد القانون الذي تعمل به لضمان مصالحها، وهي:

- تنامي ملموس في الملكية الخاصة واتساع دورها ومكانتها في المجتمع، ووجود أوضاع مالية أفضل للسكان عموما مع وجود تمايز في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان"
- بروز عقوبات بالموت لحالات أكثر من السابق، وشملت لأول مرة عقوبة الموت لمن يقتل شخصا آخر." فالمادة (٢٥) التي فرضت حكم القصاص بالموت على الشخص الذي يضع يده على زوجة رجل من الموالي أو على ابنه (بصفتهم رهينة)، وقام باحتجاز هذه الرهينة وحبسها في بيته، ومن ثم تسبب في موتها، اعتبر المشّرع أن هذه

القضية هي قضية (قتل) ويجب الاقتصاص من الفاعل بنفس الجرم الذي كان قد بدأ به"[٣٨٦]"

- بروز حالات تشير إلى ممارسة العنف في ما بين أفراد المجتمع مثل عض الأنف أو الأذن التي لم ترد فيما سبق. ومع ذلك لم يمارس المشرع هنا عقوبة القصاص إلا في حالة واحدة، ولكنها كانت البداية لمواد أخرى في القوانين اللاحقة التي صدرت في العراق القديم، أي قاعدة العين بالعين والسن بالسن كما مورست فيما بعد، بل أعتمد الغرامات المالية، والتي لم تكن مرتفعة بسبب الأوضاع المعاشية فيها، ولم تكن تختلف كثيرا بهذا الصدد عن قانون أورنمو.
- ويعبر هذا القانون الجديد، بما وردت فيه من تشريعات وتنويع في العقوبات وتشديدها، عن حالة من التلاقح والتفاعل بين الحضارة السومرية وبين الحضارة الأكدية التي بدأت تتسرب إلى العراق وتهيمن على الحياة وتتجلى في التشريعات ايضاً. وهي كما يبدو لنا أنها مرحلة انتقالية تجلت في القانون اللاحق أيضاً، ثم اتخذت في قانون حمورابي صيغتها الأساسية ذات الطبيعة الردعية القاسية جداً. والتي تعبر بدورها عن التحولات التي حصلت في المجتمع العراقي القديم بين الحضارة السومرية والحضارة الأكدية، رغم أن الأخيرة لم تتخل عن كل التقاليد السومرية بل امتصتها وتمثلتها في تشريعاتها إلى حدود غير قليلة.

واشترك هذا القانون مع القانون الأول في تأكيد العلاقة القائمة بين الألهة والملوك مشيراً إلى أن الحاكم أو الملك هو الذي تسلم القانون من الإله وهو الذي ينفذ إرادة الآلهة على الأرض وبين الناس، وأن مهمته هي السهر على تنفيذ تلك القوانين ورعاية مصالح الناس، كما يمجد ذات الألهة التي مجدتها القوانين التي سبقته.

---

٣٨٦ الذنون، عبد الحكيم. ترايخ القانون في العراق. دار علاء الدين. دمشق. ١٩٩٣. ص ٧٨.

قانون حمورابي

أما القانون الرابع الذي صدر في أعقاب قانون لبت عشتار بحدود قرن واحد أيضا فقد سمي بقانون أو شريعة حمورابي. ويتسم هذا القانون بخصائص جديدة تختلف كثيرا عن خصائص القوانين التي سبقته في جوانب عديدة. وهي ناتجة عن التغيرات النسبية المهمة التي طرأت على نظام الحكم وعلى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فترة حكم هذه السلالة، وخاصة في سنوات حكم حمورابي، إذ تميزت هذه الفترة بالخصائص التالية:

- الدولة الجديدة هي دولة الأكديين، وهم قوم يختلفون عن السومريين في تقاليديهم وعاداتهم وتراثهم والحضارة التي جلبوها معهم إلى بلاد وادي الرافدين، رغم أنهم لم يتنكروا للحضارة السومرية، بل زاوجوا بين حضارتهم وحضارة السومريين، سكان البلاد الأصليين أو الذين سبقوهم في العيش في هذه المنطقة. والتشريع خير معبر عن هذا التمايز بين الحضارتين رغم التشابك بينهما.
- اتساع رقعة الامبراطورية البابلية الجديدة التي تم تأسيسها في مطلع القرن التاسع عشر قبل الميلاد ومن قبل مؤسسها الأول سومو – آبو، رغم الصراعات والنزاعات الشديدة التي عرفتها تلك الفترة بين دويلات المدن.
- نمو المركزية في هذه الدولة وتعزيز مركز الملك على حساب السلطات الإدارية للملوك التابعين لها في المدن المجاورة بعد أن استولى حمورابي على مدينة لارسا، وقبل ذاك على مدينتي أوروك وإيسن.
- تنامي سلطة الملك واستبداده وهيمنته المطلقة على سلطة المعبد والكهنة والمجتمع، رغم الصراعات التي استمرت قائمة بينهما، إذ اعتبر حمورابي نفسه الوسيط المباشر بين الآلهة والمجتمع، وسعى جاهداً إلى تقليص سلطة وتأثير المعبد والكهنة على المجتمع والدولة وقراراتها ومواردها لصالحه. وقد حقق حمورابي نجاحات ملموسة في هذا الصدد، إلا أنه لم يكن في مقدوره تجاوز الواقع القائم وموازين القوى لإلغاء دور المعبد والكهنة بأي حال، إذ كانت سلطته بالأساس تستند إلى المعبد والكهنة اساساً.

- حصول تطور ونمو اقتصادي في بابل ساهم في خلق انتعاش وتنوع وتوسع وتعقد العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية ونشوء إشكاليات جديدة في المجتمع البابلي العبودي القديم، وكذلك في علاقة الدولة مع المدن المجاورة والتابعة ومجتمعاتها وآلهتها والكهنة فيها"

- ساهم التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي شهدته الدولة والمجتمع البابليين في توسيع قاعدة وحجم الملكية الخاصة للأرض الزراعية وبعض وسائل الإنتاج الأخرى وتزايد عدد العبيد العاملين في أرض الإقطاعي واتساع رقعة الأرض التي في حوزة مالكي الأراضي، كالملك والمعبد وغيرهم، وتنامي ثروة الأغنياء، وتعاظم ثروة الملك والمعبد والكهنة بشكل خاص، إضافة إلى نمو ملموس في تقسيم العمل الاجتماعي الذي ارتبط بتطور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وفي مقابل ذلك، ورغم التحسن العام في الأوضاع الاقتصادية، استمرت غالبية أفراد المجتمع تعيش في وضع غير ملائم وصعب معاشياً مع تفاقم حالة التمايز بين الأغنياء والفقرا، بين المجموعة التي أثرت، بما فيها الملك والمعابد والكهنة والتجار وأصحاب الأموال، في مقابل فقر وعدد الفلاحين الفقراء، إضافة إلى تزايد عدد العبيد بسبب الحروب التي خاضها حمورابي والانتصارات التي حققها على المدن المجاورة وكثرة الأسرى الذين سقطوا في أيدي هذه الدولة الجديدة وتحولوا إلى عبيد يعملون لمصلحة الملك والمعبد والسادة المالكين.

في ضوء هذه الوقائع التي اقترنت بتهديدات مستمرة للدولة البابلية الموحدة جعلت حمورابي يعمد إلى صياغة أو الإشراف على وضع وصياغة القانون الجديد للدولة البابلية المترامية الأطراف، مستفيدا من القوانين والتراكم التشريعي السابق، ولكنه مضيفا إليه الكثير من التشريعات الجديدة، التي افترض هو والفئة الحاكمة، إذ أنها تستجيب لمصالحهما المشتركة وتضمن حمايتهما وحماية ملكيتهما الخاصة، أي أنها كانت تتناغم مع التطور الجاري حينذاك في الملكية الخاصة والتقسيم الاجتماعي للعمل وحاجات المجتمع وتطوره الاقتصادي ووعي الطبقة الحاكمة بمصالحها الاقتصادية وتوسع الدولة البابلية.

فما هي الخصائص الجديدة لهذا التشريع في ما يخص موضوع سياسة الاستبداد واستخدام العنف وممارسة القسوة والتعذيب إزاء المجتمع في الدولة البابلية؟

إن دراسة قانون حمورابي تضع الباحث أمام مجموعة من الخصائص المميزة التي لم تتوفر في القوانين السابقة والتي تعبر عن أوضاع جديدة قائمة في البلاد والتي يمكن الإشارة إليها بشكل مكثف فيما يلي:

- إن الفلسفة التي استندت إليها تشريعات حمورابي تبلورت في تكريس الحق الإلهي المطلق الممنوح من الآلهة إلى الملك ليحكم بموجبه المجتمع البابلي، فهو الوسيط بين الآلهة والشعب، أو بين السماء والأرض، فهو مرقو ابن السماء ومرة أخرى ابن الأرض. وبهذا كرس "العلاقة العضوية" بين الأطراف الثلاثة: الآلهة والحاكم والمجتمع. فالحاكم هو المختار من الآلهة لحكم البلاد والمجتمع، ويمجد نفسه بطريقة تشير إلى شعوره بالعظمة والعملقة بطريقة غير مسبوقة، كما ورد في مقدمة القانون. فالمقدمة تشير مثلاً إلى ما يلي: "٥- البذرة العتيدة للملكية... الملك القوي... شمس بابل الذي يجعل الضوءَ يندفع فوق أراضي سومر وأكد، الملك الذي أخضع أنحاء المعمورة الأربعة... أنا محبوب إينانا. حين أرسلني مردوك لأقود الشعب في طريق الحق. ولأدير البلاد. وضعت أسس القانون والعدالة في لغة الأرض. مستهدفا صالح الشعب. في ذلك الوقت. قررت: القانون"[٣٨٧].
- وعبر هذا التكريس للعلاقة بالآلهة سعى الحاكم إلى فرض قوانينه وأوامره على المجتمع وعزز معها سلطة الحاكم إزاء المعبد والكهنة والمجتمع، فهو الحاكم المطلق الذي تتجسد فيه سلطة الألهة المطلقة، أي عملياً ما نطلق عليها اليوم بالسلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. ورغم إنها كانت موجودة قبل ذاك ايضا، ولكنها لم تكن بهذا الوضوح التشريعي. فالملك حمورابي محبوب الآلهة وحاكمها العادل على

٣٨٧ دلّو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. مصدر سابق. ص ٤٢٢.

الأرض وراعي المعبد وحامي المجتمع وهو القادر على تحقيق مصالح الرعية، وعلى الرعية كلها أن تعبر عن حبها له واحترامها لشريعته والتزامها بتنفيذ بنودها وإطاعة أوامره في الحرب والسلم.

- إنه تشريع واسع يشمل مجمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية والعلاقات الداخلية للدولة البابلية بالمقارنة مع جميع القوانين التي سبقته والتي وصلت إلينا حتى الآن.
- وفيه تقديس وحماية للملكية الفردية وملكية العائلة في آن واحد، إضافة إلى ملكية المعبد والملك.
- وفيه تمييز في إنزال العقوبات بحق المخالفين للقوانين أو مرتكبي الجنح في ما بين الكهنة والسادة والمواطنين الاعتياديين والعبيد.
- ولكنها تتضمن أيضا مجموعة من العقوبات التي لم ترد في القوانين السابقة، كما أنها لم تمارس مجتمعيا قبل ذاك، إذ لو كانت موجودة لانعكست بطريقة ما في صياغة القوانين السارية حينذاك. وهذه المجموعة الجديدة من العقوبات ترقى إلى مستوى التعذيب الجسدي والنفسي والإهانة المباشرة والموجعة لكرامة الإنسان. فهي إلى جانب أحكام الموت بطرق جديدة غير معهودة في القوانين السابقة، ولم تعرفها مجتمعات ودويلات المدن العراقية السابقة أو حتى الدولة المركزية التي أقيمت في فترة السومريين والأكديين في العراق قبل ذاك، تتضمن ولأول مرة عقوبات التعذيب ضد الإنسان وعقوبات القصاص المماثل للمخالفة التي وقعت من شخص على آخر، سواء أكان ذلك بالنسبة للمعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية أم بالنسبة للمخالفات العائلية والاجتماعية والسياسية المختلفة. فهي تشمل عقوبة القتل والإجلاس على القازوق حتى الموت، وعقوبة الحرق بالقاء المعاقب في النار، أو عقوبة القتل وحشره بالصدع الذي أحدثه في المنزل وسدّه عليه، أو قتل المخالف وتعليقه على باب بيته، والرمي في النهر، والدمغ بميسم الإماء أو العبودية، وعقوبة قلع العينين، وقطع اللسان، وقطع ثدي

المرأة، وجدع الأنف، وصمل الأذن، وقطع اليد، وكسر العظم، أو السن، والجلد، وقص نصف شعر الرأس وعقوبة الجلد[٣٨٨]، وفرض القيام بأعمال السخرة في أملاك الملك، إضافة إلى تطبيق مبدأ القصاص، أي "العين بالعين والسن بالسن". ومن العقوبات القاسية جداً تلك التي كانت توقعها القوانين بالأولاد المتبنين، في حالة إخلالهم بشروط التبني، فإذا رفض أبوة متبنيه يعلم جبينه ويباع في سوق النخاسة[٣٨٩].

ويمكن اعتبار قانون حمورابي الأساس الذي استندت إليه الكثير من القوانين التي صدرت فيما بعد أو التي تضمنتها "الكتب السماوية" ومنها بشكل خاص العهد القديم (التوراة) وكذا القرآن، في مختلف المسائل، ومنها تلك العقوبات ذات المضامين التعذيبية وذات الوجهة السادية، التي تهدف إلى إهانة كرامة الإنسان وتشويه جسده ووضعه النفسي واسقاط معنوياته كإنسان، وإنزال القصاص المماثل للمخالفة، أو حتى العقوبات الخاصة بقضايا الملكية والعبيد وغيرها.

ويستطيع الإنسان أن يلاحظ بما لا يقبل الشك بأن هذه العقوبات القاسية لم تنزل من السماء بل وضعت من قبل الفئة الحاكمة بقيادة الملك حمورابي لتأمين عدة أهداف جوهرية:

- تكريس فكرة أن الملك هو الممثل الفعلي والوسيط بين الإله والإنسان أو المجتمع، وأحكام الملك، وهي أحكام الآلهة، تعتبر مطلقة وقطعية ولا مرد لها وتشترط الخضوع الكامل لها.

---

٣٨٨ ملاحظة: أود جلب انتباه القارئة والقارئ إلى ضرورة المقارنة هنا بين القوانين التي أصدرها حمورابي حول أحكام الإعدام بحق المخالفين، وبين القوانين والممارسات التي أصدرها ونفتها أجهزة النظام الاستبدادي في العراق بعد ما يقرب من ٣٧ قرناً، وهي ليست متقاربة في المضمون فحسب، بل وعدد المواد في شريعة حموراب وعدد القوانين الخاصة بحكم الموت أيضاً. ك. حبيب.

٣٨٩ الهاشمي، رضا جواد. القانون والأحوال الشخصية. في حضارة العراق. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ١٠٤.

- تكريس وتعزيز سلطة الملك وهيمنته التامة على المجتمع وتجنب احتمالات الإخلال"بها من خلال الكهنة أو الناس ومنهم العبيد أيضا، وبالتالي، تكريس الاستبداد الفردي والحكم المطلق، أي تكريس فكرة الملك المستبد المطلق والمسؤول عن كل شيء والذي بيده يمسك زمام السلطة التشريعية والتنفيذية والإدارية والقضائية، ويتحكم بمصائر الناس وفق الشريعة التي قدمت له من إله الشمس والتي شرعت وفق إرادة الإله مردوخ إله مدينة بابل.
- سيادة علاقات الإنتاج العبودي في الدولة البابلية في تلك الحقبة الزمنية وتكريس التراتبية الاجتماعية واعتبارها تعبر عن إرادة الإله التي تجلت في التباين في أحكام القانون إزاء المخالفات المتماثلة من أفراد ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة.
- حماية الملكية الخاصة ومصالح الملك والكهنة والأثرياء في المجتمع من غضب الفلاحين والعمال الفقراء، خاصة وأن التناقضات الاجتماعية والنزاعات كانت في تفاقم بسبب الفجوة في مستوى المعيشة والاستغلال والاضطهاد، واتخذت أبعادا جديدة لا في مركز الدولة فحسب، بل وفي أطرافها والمدن التابعة لها أيضاً.
- ضمان الحصول على جيش جرار في حالات الضرورة للمشاركة في عمليات الغزو والحروب وزيادة ثروة الملك والفئات العسكرية والميسورة.
- ويفترض أن نفسر مفهوم العدالة الذي يرد في قوانين تلك الفترة استناداً إلى القوانين الصادرة عن الملك أو الفئة الحاكمة، إذ أن الملك كان يقصد بالعدالة تكريس واقع التمايز القائم في المجتمع وليس ضده، وأن أي خرق لذلك التمايز "وهو تمايز غير عادل"، يعتبر تجاوزاً على القانون ويعاقب عليه المخالف. فمفهوم العدالة هنا طبقي أو فئوي ونسبي بالارتباط مع الواقع القائم أو العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع والقوانين المحددة لها.

تشير المعلومات المتوفرة عن العراق القديم إلى أن المنافسة بين افراد عائلة الملك للحصول على المراكز أو الصراع بين الأمراء لتولي التاج كانت كثيرة وكانت تتسبب في

قلق الملوك وسعيهم لمعرفة من يقف وراء ما يحاك من مؤامرات ضد الملك. ولم تبرز في الشرائع التي سبقت شريعة حمورابي أية إشارة إلى وجود عقوبات لمن يلقى القبض عليه متآمراً ضد الملك. وفي شريعة حموراب وجدت مادة واحدة هي المادة ١٠٩ ضمن المواد التي يطلق عليها بمجموعة مواد ساقية الخمر أو صاحبة الخمارة. نصت المادة على ما يلي:

المادة (١٠٩) "إذا تجمع محتالون (مجرمون) في بيت بائعة الخمر ولم تلق القبض على هؤلاء المحتالين ولم تقدمهم إلى القصر، فأن بائعة الخمر هذه تعدم"[٣٩٠].

قرأ الدكتور سامي سعيد الأحمد هذا النص على النحو التالي: "يظهر أن معارضة السلطة كانت خلال هذه الفترة جريمة كبرى فنصت المادة ١٠٩ من شريعة حمورابي على إعدام صاحبة حانة الخمر التي لم تخبر باجتماع المتآمرين على الدولة في حانتها ولم تلق القبض عليهم. ونقرأ في نصوص فأل من هذا العصر ما يلي (وريث للملك سوف يقتل والده ويجلس على العرش) و(الوزير سوف يجلس على عرش سيده) و(وجيه سوف يقتل الملك) و(الملك سوف يطرد ولكنه سوف يصبح قوياً مرة ثانية في البلاد) الخ التي تدل على قلق الملوك وكثرة ما حدث من حركات خلع وتآمر عليهم"[٣٩١].

---

٣٩٠ رشيد، فوزي د. الشرائع العراقية القديمة. مصدر سابق. ص ١٠٧. جاء في مصدر ترجمة أخرى لشريعة حمورابي استبدلت كلمة "محتالون" ب "متشردون" فالنص المترجم يقول "إذا تجمهر بعض المتشردين في حانة بائعة الخمر ولم تقبض عليهم ولم تأخذهم إلى القصر فإنها تقتل". راجع دلو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. مصدر سابق. ص ٤٣٠. ويبدو لي أن النص الأول هو الأكثر دقة.

٣٩١ الأحمد، سامي سعيد د. الإدارة ونظام الحكمز العراق القديم. في كتاب حضارة العراق في ١٣ جزء. الجزء الثاني. دار الجيل. بيروت. بغداد. ١٩٨٥. ص ٢٤.

اللوائح الآشورية

وإذا انتقلنا إلى قوانين الدولة الآشورية فسنجدها في ألواح بلغ تعدادها أحد عشر لائحة تتضمن الحقوق المختلفة التي عالجتها شريعة حمورابي أيضاً، ولكنها أضافت إليها في مجال الاستبداد والتعذيب صورا جديدة لم نجدها في شريعة حمورابي. وهو تعبير آخر عن اتجاهات تطور الملكية والحكم ومشكلات المجتمع التي كانت تدفع بالحكام إلى ضمان مصالحهم وهيمنتهم وفرض المزيد من العقوبات وتنويعها، وخاصة تلك التي تمارس تعذيبا جسديا ونفسيا على الناس، إنها تعبر عن ممارسة أساليب العنف السلطوية التي برزت في عهد الدولة البابلية وأجبرت الناس على مواجهتها بأساليب مقاربة لها، ثم تطورت هذه الأساليب في الدولة الآشورية ومن ثم في الدولة الكلدية فيما بعد.

أخذ مشرع اللوائح القانونية الآشورية بكل العقوبات، بما فيها العقوبات ذات الطبيعة التعذيبية المغالية، التي وضعها الحكام الأسلاف في الدولة السومرية على قلتها، وفي الدولة الأكدية البابلية، ولكنه أضاف إليها مجموعة أخرى لم تكن معروفة في العراق في الفترة التي سبقت الدولة الأكدية أو العراق البابلي، أي أن بعضها لم يعرفه أو يمارسه الحكام البابليون. نورد هنا أمثلة على ذلك: قطع أحد الأصابع، سحب الشفة السفلى للمخالف بواسطة حد سلاح بلطة وقطعها، الأخصاء، ثقب الأذنين وربطهما بالخيط وعقده عند ظهره، قلع الشعر وتشويه الأذنين بثقبهما، إجلاس المرأة على خازوق حتى الموت وعدم دفنها. وجميع هذه العقوبات تأتي في باب المشكلات الاجتماعية والعائلية، وبضمنها المخالفات الجنسية. أما في الحقل الاقتصادي فكانت العقوبات في الغالب الأعم عقوبات مالية وجلد للمخالف أو فرض العمل بالسخرة عند الملك ولفترات متباينة. ويشمل هذا تلك العقوبات التي ينزلها القانون بالعبيد.

تميزت الدولة الآشورية بسعة المناطق التي تحت سيطرتها وبتقدمها في التقنيات العسكرية والتخطيط للمعارك وتطوير الأسلحة وخوض المزيد من الحروب في سبيل الهيمنة على مناطق وشعوب ودويلات مدن أخرى، وعرفت في الوقت نفسه تطورا ملموسا في

أسواقها التجارية وعلاقاتها الداخلية والخارجية وتنامي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وواقع التمايز الاجتماعي، وتنامي عمليات القرصنة على الطرق وبروز مشكلات مع الدول المجاورة، وجدت نفسها أمام حاجة ماسة إلى وضع القوانين التي تحافظ على الدولة ومصالحها ومصالح القوى المهيمنة فيها، وخاصة العائلة المالكة والحاشية والقواد العسكريين والأثرياء. ولكنها بالغت في تلك العقوبات التي أصبحت، كما هو حال الدولة البابلية، تشريعات جائرة وغير عادلة غير إنسانية، إذ تحمل الكثير من الشراسة الحكومية التي كان لا بد لها أن تتجلى مرة أخرى في سلوك الأفراد الذين يواجهون مثل هذه العقوبات الحكومية. إن أساليب الاستبداد والعنف والتعذيب التي مارستها دويلات المدن أو الدولة المركزية بعد توحيدها في فترات مختلفة من تاريخ العراق القديم، ارتبطت عضويا بعدة حقائق مهمة، هي:

- ظهور وتطور الملكية الخاصة ووجود الأسرى العبيد وما اقترن بذلك من تكون دويلات المدن وحماية تلك الدويلات والملكية الخاصة ومصالح رئاسة العشيرة أو القبيلة الواحدة وإخضاع العبيد واستغلالهم لصالح الملك والمعابد والكهنة وما إلى ذلك. يشير الأستاذ الألماني المتخصص بأثار منطقة الشرق الأوسط بارتيل هرودا إلى "أن العبيد في مجتمعات العراق القديم، وكانوا يشكلون الطبقة الدينا في المجتمع، وكان اغلبهم من أسرى الحروب أو مهجرين قسراً أو مطرودين من مناطق سكناهم أو ممن عجزوا عن دفع ديون كانت بذمتهم، لم يلعبوا دوراً كبيراً في هذه المجتمعات، كما لم تتعامل هذه المجتمعات بتجارة العبيد. وكانت افئات الاجتماعية المختلفة لا تمتلك عبيداً في ما عدا فئة النبلاء والتجار الأغنياء وبحدود معينة. وكانوا يعاملون عموماً على أنهم خدم السيد لا أكثر"[٣٩٢].

392 Hrouda، Barthel Prof. Dr. Mesopotamien-Die antiken Kulturen zwischen Europhrat und Tigris. Verlag C. H. Beck. München. 1997. S. 65.

- ممارسة حكام العراق لأساليب ووسائل استبدادية وتعذيبية ولجت العراق من مناطق أخرى عبر النازحين الجدد إليها وعبر العلاقات التي كانت تنشأ بينها وبين جيرانها من القبائل والدول، علما بأن أسباب ظهور الاستبداد والعنف والتعذيب عندها لا يختلف في أسبابه ومظاهره عن تلك التي عرفها العراق أيضاً.
- تشكلت أساليب الاستبداد والعنف والتعذيب عبر التطور والتراكم التشريعي في الدولة والمجتمع، خاصة وأن القضايا المحلية لم تكن وحدها العامل المؤثر، بل العوامل الخارجية أيضاً، ولكنها كانت تأتي بالدرجة الثانية، إذ أن الأساس هو العوامل الداخلية والتحولات التي كانت تجري في مضامين المقولات التي اشرنا إليها سابقا وفي العلاقة بين السلطة والمجتمع، وبين الدولة والسلطة والدين والمجتمع، وبين الأغنياء مالكي وسائل الإنتاج والأموال وبين المنتجين من العبيد وغير العبيد والفقراء حينذاك.
- إن أوضاعاً اجتماعية نشأت في هذه الدولة أجبرت المجتمع على ممارسة أشكال مختلفة من النضال للتخلص من تلك الأوضاع، منها مثلا الانتفاض ضدها أو مساندة محاولات انقلابية ضد الحاكم من جانب معارضيه، أو التصدي لها بأساليب فردية أو التحايل عليها، مما ساهمت بدفع الحكام، ومنهم حمورابي، إلى التفكير بوضع قوانين شديدة وقاسية في عقوباتها من أجل منع وردع أي تجاوز على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو التعرض للفئات الحاكمة والغنية في المجتمع أو الانتفاض ضد المستغلين وبشاعة تعاملهم مع العبيد والفئات الأخرى في المجتمع أو التطاول على المعبد وكهنته.

وباختصار كان الملك أو الحاكم يرى نفسه الوجه الثاني للعملة، أما الوجه الأول لها فهو الإله أو الدين، وبالتالي فالخضوع لهما من جانب المجتمع واجب مقدس لا يمكن ولا يجوز مخالفتهما، فهما أساس الملك وقاعدة السلطة الثابتة. وعبر عن هذه الرؤية كتاب أردشير خير تعبير حيث جاء فيه قوله: "يجب عليك أن تعلم أن المُلك والدين أخوان

توأمان أحدهما يستند إلى الآخر، فالدين أساس المملكة والملك حارس الدين، وبالنتيجة فإن من ليس له حارس مفقود، ليس له أساس مهدوم"[٣٩٣].

إن متابعة تطور المجتمعات العراقية القديمة عبر القوانين المنظمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤكد بأن السلالات المبكرة التي عاشت في العراق، ومنها السلالات السومرية والأكدية لم تعرف صيغ التعامل الاستبدادي والقسوة والجور في العلاقات العائلية أو في إطار العشيرة في فترة المشاعية البدائية أو حتى في مرحلة التحول إلى المجتمع العبودي. وكانت حالات الدفاع عن الأرض أو مواجهة الغزو الخارجي على قبيلة من قبل قبيلة أخرى كانت تواجه بالدفاع والاقتتال المتبادل. وكان الأسرى يتحولون إلى عبيد يعملون مع بقية الفلاحين في الأرض العائدة للقبيلة المنتصرة. إلا أن التحولات التي جرت في تقسيم العمل الاجتماعي وبروز فائض الإنتاج ومن ثم نشوء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ومنها الأرض، والإنتاج، افترض نشوء قواعد وقوانين جديدة تحكم تلك العلاقات وتنظمها. وفي الفترات الأولى كما رأينا لم تكن القوانين قاسية بل اعتيادية ومحاولة لمعالجة المشكلات بطرق اعتيادية بضمنها الغرامات العينية. ولكن تطور دولة المدينة ونشوء ملكيات كبيرة، بما فيها ملكية الملك والمعبد والقادة قد دفعت باتجاه تشديد القوانين دفاعاً عن تلك الملكيات وحماية لمصالح الفئات المالكة وانعكست في ظواهر الاستبداد والقسوة في العقوبات. وهي عملية تطور لم يعرفها العراق وحده، بل عرفتها جميع شعوب العالم تقريباً في تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ومن هنا لا يمكن الادعاء بأن المجتمع العراقي متفرداً بممارسة الاستبداد والعنف والقسوة في حياته العامة وفي ما بين أفراده أو إزاء الآخرين، بل هي مرتبطة بطبيعة علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع من حيث الإنتاج وتوزيع الثروة ودور السلطة السياسية في التعامل مع مختلف فئات المجتمع.

---

٣٩٣ مهدي، فالح د. البحث عن جذور الدولة في الإسلام. مصدر سابق. ص ٣٨.

الفصل السابع

الاستبداد في العهدين الأموي والعباسي

شهد العراق عبر تاريخه الطويل دويلات المدن المستقلة بعضها عن البعض الآخر، سواء أكان ذلك في العهود التي سبقت العهد السومري، وهي غير معروفة لنا تماما، أم في العهد السومري، ثم نشوء الدولة المركزية التي خضعت لها العديد من دويلات المدن في وادي الرافدين. وخضعت بلاد ما بين النهرين في فترات أخرى لاحتلال خارجي استمر عدة قرون في أعقاب سقوط الدولة الكلدية، أي في عهد الساسانيين الفرس. وتميز الحكم خلال تلك العهود بثلاث سمات أساسية، وهي:

أولاً: الطابع الفردي الاستبدادي للحكم.

ثانياً: التحالف بين الملك وكهنة المعابد، رغم نشوء بعض الصراعات بين المؤسسة الملكية والمؤسسة الكهنية، إلا أن العلاقات بينهما كانت باستمرار تنبثق من رغبتهما المشتركة في مواجهة القوى الأخرى الداخلية والخارجية دفاعاً عن مصالحهما المشتركة، والتي قادت بدورها إلى أن يمنح الكهنة الملك وضعاً خاصاً، إذ قدم على أن نصفه من الآلهة ونصفه الآخر من البشر. وترتب على ذلك الكثير من الحقوق والواجبات لصالح الملك ومن خلاله لصالح كبار كهنة المعابد.

ثالثاً: تحمّل دويلات المدن ومن ثم الدولة المركزية مسؤولية النهوض بجملة من المهمات العامة

الاستبداد في دويلات المدن ناشئ عن طبيعة العلاقات القائمة في العشيرة أو القبيلة الواحدة، حيث يكون رئيسها هو المسؤول عن عشيرته في تنظيم أمورها أو في إقرار غزواتها وحروبها أو في توزيع الغنائم والأسرى وما إلى ذلك. فالنظام العشائري يستند كما في حالة الدولة إلى تنظيم اجتماعي ويعتمد على نوع من المؤسسات الخاصة بالعشيرة، ابتداءً من الزعيم ومروراً بالأفراد من الرجال الذين يشكلون جيش المحاربين أو القوة الضاربة والمدافعة عن العشيرة، وبمجلس العشيرة وبالقوانين والأعراف المنظمة لحياة ونشاط وعلاقات القبيلة أو العشيرة وانتهاءً بالعائلة أو البيت، ويتكون مجلس العشيرة مجموعة من كبار السن وأصحاب التجربة والحكمة في العشيرة. ومع تطور تلك الدولة والملكية وتشعب علاقاتها أخذ حاكم المدينة أو أميرها أو فيما بعد ملكها عن رئيس العشيرة وظيفته في دويلة المدن أو الدولة المركزية مع فارق أساسي هو أن رئيس العشيرة لم يكن قبل ذاك سوى أحد أفراد المجتمع أو البشر، أي أحد أفرادها الأكثر بروزاً وتميزاً في الكفاءات، في حين أصبح فيما بعد يمثل الآلهة، ثم أصبح يجسد في ذاته نصفه الأفضل الناشئ عن الآلهة، أما نصف الثاني فكان من البشر. ومنحه هذا التكوين الجديد القيام بصلة الوصل المباشرة بين الآلهة في السماء وبين البشر على الأرض، أي أنه أصبح وكيل الآلهة أو المعبر عنها. وعلى امتداد القرون الطويلة من العراق القديم اقترن اسم رئيس العشيرة أو حاكمها أو الملك عليها بشكل وثيق بالدين وبالمعبد وكبار كهنة المعبد. وتطورت هذه العلاقة في ذهن الحكام وعلى أرض الواقع بطريقة تبدو اليوم بسيطة، ولكنها في الوقت نفسه كانت بالغة التعقيد، إذ أصبح الحاكم أو الملك يقدم نفسه أو تقدمه الكهنة للمجتمع وللمجتمعات القريبة منه على أنه الحاكم الذي يمارس الحكم باسم الآلهة، حيث يتسلم تعاليمه وأحكامه وقراراته ودستور البلاد منها، ثم في فترة لاحقة تطور هذا الوضع فأصبح الحاكم أو الملك يُقدم للمجتمع من جانب كهنة المعبد على أن نصفه من صنف الألهة ونصفه الآخر من صنف البشر. وفي هذا التطور الجديد اختلف الحاكم عن الإنسان الاعتيادي باعتباره نصف إله ونصف إنسان. وفي هذه النقطة ومنذ تلك اللحظة بدأ مركز الحاكم أو الملك يتخذ سمة جديدة هي العصمة عن الخطأ وأنه أعلى وأرقى من البشر،

وبالتالي، فأن ما يطرحه الملك مقدم إليه من الآلهة التي لا يمكن تغييره بسبب طبيعة المنطقة وتطورها التاريخي، منها على سبيل المثال لا الحصر، قضايا الري وإقامة السدود والجسور...الخ، إضافة إلى مهمات الدولة الأخرى، بما فيها حفظ الأمن وتطبيق القوانين المقررة.

كان أو تغيير إرادة الآلهة، أنه ثابت وعلى البشر أو الرعية تنفيذ ما يرد من الآلهة عبر الملوك. وفي ضوء هذه العلاقة بين الملك والإله، أو بين الملك والدين بدأت الكهنة، ومعها الملك، ينسجون عملية الاستبداد في المجتمع. وكانت علاقة الملك بالدين والكهنة من جهة، وعلاقة الملك والكهنة بالاستبداد من جهة أخرى، تعبران عن وظيفة اقتصادية – اجتماعية وسياسية نحو الداخل أولاً، وعن وظيفة سياسية واقتصادية نحو الخارج ثانياً. إذ كان مطلوب منهما مجموعة من الأغراض نشير إلى أهمها فيما يلي:

- الحفاظ على مصالح الملك وعائلته وعلى مصالح الكهنة والمعبد ومصالح كل المرتبطين بالمؤسستين والمتحالفين معهما"
- تأمين الطاعة في المجتمع للملك في أداء مهماته على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي إزاء الدويلات أو الدول المجاورة في فترات السلم أو الحرب. ويشمل هذا التعبئة للغزو أو الحرب أو من أجل الدفاع عن الدولة وتأمين المشاركة فيها"
- ضمان تنفيذ التشريعات التي وضعها الملك وكهنته في المجالات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والدينية وواجبات الفرد وحقوقه، إضافة إلى حفظ الأمن والدفاع عن البلاد.

وكان التحالف بين الملك وكهنته ينهض على قاعدتين أساسيتين هما: حاجة كل منهما للآخر بحكم تأثير الدين على فكر الناس وعاداتهم وتقاليدهم التي تطورت عبر الأجيال، والمصالح المشتركة التي كانت تربط بينهما. وكان الملك عندما ترتبط به صفة نصف إله ونصف إنسان يضع نفسه فوق الكهنة ويعبر عن كونه الوسيط بين الألهة والناس أو حتى بين الآلهة والكهنة. ويبرز في هذا النقطة مسعى الملوك إلى إضعاف دور وسلطة الكهنة في مقابل دور وسلطة الملك، ولكنها في الوقت نفسه كانت تعني تعزيزا لسلطة الملك وتأثيره

وتأثير الدين على الناس، وبالتالي، زيادة تأثير الكهنة والمعبد ودورهما في حياة الناس. ولم تكن علاقة الملك بالكهنة جيدة باستمرار، بل كانت تتعرض للتناقضات في المصالح والصراعات ونشوء النزاعات. وكثيرا ما تآمر الكهنة ضد الملوك لإزاحتهم بسبب مواقفهم إزاء الكهنة أو المعبد، أي بسبب توزيع السلطات والمهمات والمصالح المالية والعبيد. ولم يكن الملك في وظيفته يعبر عن مصالح الكهنة وحدهم، بل كان يعبر أيضاً عن مصالح عائلته والمجموعة المحيطة به من غير الكهنة أيضاً، وخاصة قادته العسكريين. كما أن بعضهم كان يشعر بالتزامات معينة إزاء المجتمع بسبب مركزه. وكل هذه العوامل كانت من بين الأسباب التي لعبت دورها في إبقاء التحالف قائماً بين الفئات، أو أنه لعبت دورا مهما في الاختلاف والتناقض والصراع أو حتى في النزاعات الداخلية، وأحيانا في وقوع انقلابات على الملوك أو إزاحة كهنة وتنصيب غيرهم، أو حتى تغيير الآلهة (أو) وتبني آلهة أخرى. وكان الاستبداد لا يعني بالضرورة المظالم وحدها، إذ كان يعني أيضاً في كل الأحوال فرض رأي الملك، ومعه الكهنة على المجتمع. وكان مثل هذا الموقف يقود بدوره إلى المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية واللعب بمصائر الأفراد والمجتمع والدويلة أو الدولة ذاتها بحكم حجم وأهمية وخطورة القرار الذي يتخذه ويفرضه الحاكم المستبد على الدولة والمجتمع، وبغض النظر عما يلحق بالمجتمعات والدول المجاورة من عواقب السلبية وعلى العلاقات في ما بين شعوب تلك المنطقة.

ولم يختلف سلوك مجموعات من القادة العسكريين أثناء الفتح الإسلامي وكذلك حكام العراق في أعقاب الفتح الإسلامي كثيرا عن حكام العراق ما قبل الفتح في باب الفردية والتحكم والاستبداد، كما لم تتغير كثيرا العلاقة بين الخليفة والإله، إذ استبدل الآلهة الكثيرة العدد بالإله الواحد، والكهنة برجال الدين والمعبد بالجامع ...الخ. كما استمر دور الدولة بإنجاز جملة من المهمات التي يفرضها واقع العراق، أو ما يطلق عليه وظيفة الدولة الشرقية بحكم الطبيعة والبيئة والظروف المناخية. ونشأت بين الخليفة ورجال الدين علاقات تحالف ومصالح مشتركة وتوزيع في المهمات. وإذا كانت السلطة الدينية قد ارتبطت بالسلطة

الدنيوية في فترة الخلفاء الراشدين، التي لم تكن على شكل دولة محددة المعالم والخصائص، متمثلة بالخليفة، فأنها وابتداءً من حكم معاوية بن أبي سفيان في الشام قد تم الفصل بين السلطتين، ورغم الضبابية التي شابت هذا الفصل لصالح الخليفة، فأنها كانت ظاهرة إيجابية وخطوة في الاتجاه الصحيح. فمنذ عهد معاوية تحددت للخليفة السلطة الدنيوية ومنح رجال الدين أو القضاة السلطة الدينية، ولكنه مارس سلطته الدنيوية المستمدة من سطوة عائلته الارستقراطية وقدراته العسكرية وجيشه الكبير في فرض ما يريد على القضاة وبقية رجال الدين وعلى المجتمع بأسره، وهي الخطوة العملية التي لم تكن في الاتجاه الصحيح. ومع وجود تحالف بين مؤسسة الخليفة ومؤسسة رجال الدين والجامع فأن التناقض والصراع بينهما كان موضوعا لبحوث كثيرة في الفترتين الأموية والعباسية أو فيما بعد في ظل الدولة العثمانية أيضا. ومع ذلك فأن هذا الفصل والصراع حول المصالح أوجدا علاقة جديدة بين المركزين الديني والدنيوي وبلورا تحالفا بينهما حول مصالح مشتركة، كانت أحيانا متشابكة إلى حد تجليها في شخص واحد، وأحيانا أخرى في أكثر من شخص واحد، أو في شخص واحد وفي مجموعة من رجال الدين. ولكن المصالح المشتركة كانت في المحصلة النهائية هي التي تشد هؤلاء وتعزز التحالف في ما بينهم. ولم تخل هذه الفترات من تباين في المصالح وصراع في سبيل انتزاع القسم الأعظم منها، إذ كان المصالح تفرق بينهم وتهدد بحدوث صدامات. وكان الاحتمال الثالث قائما أيضا، أي وجود من يتفق ومن يختلف من رجال الدين مع الخليفة أو السلطان أو الحاكم عموما. وكان هذا الواقع من الأسباب الملموسة التي ساهمت في اختلاف المدارس بسبب التباين في الاجتهاد في الموقف من الخلافة وفي الموقف من قضايا أخرى. إذ إحول الموقف من الخليفة ومن سياساته ودوره واستبداده نشأ الصراع بين فقهاء المسلمين، وكذلك في ما بين السياسيين والعاملين في الشؤون الاجتماعية. وكان الانقسام الذي حصل بين المسلمين حول جملة من القضايا، ولكن على نحو خاص حول الموقف من الخليفة وسياساته وأحكامه وتبلور في أصحاب النقل وأصحاب العقل، بين من يرضى باستبداد الخليفة ويدعو إلى طاعته، وبين من يرفض هذا الاستبداد ويدعو إلى مقاومته أو يساهم فيه

أيضاً، دليل حيوية في المجتمعات الإسلامية حينذاك. وفي تاريخ الدولتين الأموية والعباسية الكثير من الشواهد على هذا الصراع وتلك المواقف المتباينة[٣٩٤]. وساهم النقليون بدور بارز في تكريس استبداد الخلفاء بحكم الحديث الذي أطلق مبكرا "الإمام الجائر خير من الفتنة"، والتفوا حول الخلفاء وساهموا، شاءوا ذلك أم أبوا، بتفاقم الاستبداد وصعود من لا يستحق أن يكون في مركز الخلافة، وفرض الاستبداد والجور على المجتمع. وكانت المخالفة أو المعارضة الفكرية والسياسية وأحيانا الدينية تعتبر فتنة أيضاً ومخالفة للنظام كله، وبالتالي لا بد من التخلص من أولئك المخالفين أو المعارضين والمنتقدين للخليفة أو للنظام بمجمله.

وكانت السياسات التي انتهجها الخلفاء والولاة ثم الوزراء والأمراء والسلاطين على امتداد الفترة التي بدأت مع حكم الأمويين والعباسيين أو النظم والدول التي جاءت فيما بعد، إلا في حالات نادرة جدا، قد تميزت عموما بممارسة سياسة فردية استبدادية وبذخية مترفة تعبر عن رغبات هؤلاء الحكام بغض النظر عن مدى انسجامها أو تقاطعها مع مصالح السواد الأعظم من السكان أو مبادئ الدين الإسلامي.

وبالضد من مبدأ الشورى في الإسلام، ورغم تسمية الدولة الأموية والدولة العباسية والنظم السياسية التي سادت فيها ب "نظم إسلامية" أو الادعاء بأنها قائمة على أساس المبادئ الإسلامية، فأنها كانت بعيدة كل البعد عن ذلك، إذ عمد الخلفاء المستبدون إلى فرض أنفسهم فرضاً على الناس واعتبروا ذلك حقا من حقوقهم المشروعة على الأمة، حقا انتزعوه بالقوة ويجب أن يجنوا ثمار ذلك، وما على الناس إلا الخضوع لهم وإطاعة أوامرهم. ثم أدخلوا وكرسوا منذ العهد الأموي في الشام عمليا مبدأ أو حق توارث الخلافة

---

٣٩٤ العلوي، هادي. فصول من تاريخ الإسلام السياسي. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. نيقوسيا. قبرص. ١٩٩٥. ص ٩٠-١١٠.

في العائلة الأموية ثم في العائلة العباسية لاحقا.[٣٩٥] لقد جاء معاوية إلى الحكم والخلافة عن طريق القوة واستخدام السيف ضد معارضيه وبالضد من إرادة غالبية المسلمين. وقد أكد ذلك بنفسه حين قال في ردّه على أولئك المهنئين له من أبناء المدينة: "أما بعد فإني والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم، ولا مسرة بولايتي، ولكني جالدتكم بسيفي هذا مجالدة..." [٣٩٦]، وكان معاوية أول من أدخل الملكية الوراثية فعليا إلى الإسلام حيث قال بنفسه صراحة، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، "أنا أول الملوك."[٣٩٧] ورغم ذلك استمر جميع الخلفاء الأمويين والعباسيين يسعون بمختلف الطرق إلى انتزاع البيعة من الناس التزاما شكليا منهم بمبدأ الشورى الذي نص عليه القرآن. وبدت الحالة وكأن الحاكم بأمره يقف على رأس السلطة لا لرغبة ذاتية في الحكم بل هي إرادة الله وقدره الذي لا يرد بغض النظر عن طبيعة الحاكم المستبد بأمره، سواء أكان مستبدا خيراً وطيباً أم مستبدا خبيثاً وظالماً، وعلى الناس قبول إرادة الله كما هي إذ أن الله يريد أن يمتحنهم في إيمانهم وتقواهم ويرى مدى قبولهم بها أو رفضهم لها. وكان هؤلاء الحكام على خطأ جسيم، وكذلك الذين قبلوا بحكم من هذا النوع باعتباره يجسد أرادة الله كانوا على خطأ عظيم.

ومنذ أن رفض معاوية القبول بخلافة علي بن أبي طالب وطالبَ بالخلافة لنفسه، باعتباره من نفس فرع عثمان بن عفان الذي قتل غيلة وأن علياً مسؤول عن هذا الاغتيال، ويريد الثأر له، وطالب بتسلم منصب الخلافة إذ يحق له وحده أن يكون خليفة على

---

٣٩٥ محمد حسين شندب: الحضارة الإسلامية في بغداد في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري ٤٦٧–٥١٢ هجرية، دار النفائس، بيروت ١٩٨٤، ص ١١

٣٩٦ إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية، دراسة فلسفية في صور الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة ١٨٣، الكويت، ص ١٩٩

٣٩٧ المصدر السابق نفسه، ص ١٨٠

المسلمين[398]، تبلورت تدريجاً أربعة اتجاهات في صفوف المسلمين بشأن من يحق له أن يكون خليفة على المسلمات والمسلمين، وهي:

١- الاتجاه الأول: كان يسعى إلى حصر الخلافة الإسلامية بقبيلة قريش الحجازية التي جاء منها محمد بن عبد الله.

٢- الاتجاه الثاني: وكان أصحاب هذه الاتجاه يسعون إلى حصر الخلافة الإسلامية بالعرب فقط باعتبار ان القرآن جاء بلسان عربي مستندين في ذلك إلى ما جاء في القرآن " أنا انزلناه قرآناً عربياً[399]، أو "وكذلك انزلناه حكما عربيا...لعلكم تعقلون"[400].

٣- الاتجاه الثالث: وكان أصحابه ينادون بحق علي بن أبي طالب وذريته من بعده بالخلافة، أو فيما بعد، بالإمامة على المسلمين. وكان الأمر محصورا بأصحاب المذهب الشيعي المتعدد الفرق، وبالتالي، فأن كل فرقة كانت تنادي لمن كانت تثق به وتدين له بالولاء أساساً.

٤- الاتجاه الرابع: وكان أصحاب هذا الرأي يرون بأن من حق كل مسلم أن يصبح خليفة على المسلمين بالاقتران مع علمه وتدينه وزهده وتأييد الناس له. وقد استندت هذه المجموعة العقلانية إلى القرآن أيضا حيث ورد فيه بهذا الشأن ما يلي: "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلوة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون"[401]. وكانت مجموعة الخوارج التي رفضت القبول بالتحكيم في معركة صفين بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان تؤكد في نشاطها الفكري والسياسي الدعائي ما يلي: "إن الخلافة يجب أن تكون باختيار حر من المسلمين وإذا اختير فليس يصح أن يتنازل أو

398Albert Hourani: Die Geschichte der arabischen Voelker, S. Fischer Verlag-Frankurt am Main 1992,S. 89-92

٣٩٩ القرآن، سورة يوسف ٢

٤٠٠ القرآن، سورة الرعد ٣٧

٤٠١ القرآن، سورة الشورى ٣٨

يحكّم، وليس بضروري أن يكون الخليفة قرشيا بل يصح أن يكون من قريش وغيرهم ولو كان عبدا حبشيا، وإذا تم الاختيار كان رئيس المسلمين ويجب أن يخضع خضوعا تاما لما أمر به الله. وإلا وجب عزله"[٤٠٢]. وكان الخوارج يستندون في ذلك إلى النبي محمد في خطبة الوداع حين قال: "يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد وكلكم لآدم وآدم من تراب أكرمكم عند الله اتقاكم وليس لعربي على عجمي ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى."[٤٠٣] وكان محمد في ذلك يستند إلى الآية التالية: " يا أيها الناس أنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير"[٤٠٤]. ويشير الكاتب علي جفال إلى أن الخوارج طوروا "هذا المفهوم، فقالوا: إنه لا فرق في أن يكون الخليفة رجلا أو امرأة"[٤٠٥]. ورغم الانقسامات التي حصلت في صفوف جماعة الخوارج، فأن مجموعاتهم كلها قد حافظت من حيث المبدأ على المبادئ الأساسية التي نهضت عليها الحركة، ومنها الموقف من الخلافة، أي من حق كل مسلم ومسلمة أن يكون أو تكون خليفة على المسلمات والمسلمين. وهو موقف متقدم لم تجرأ على قوله بقية الفرق في الإسلام.

وفي هذا الصراع حول من يحق له احتلال مركز الخلافة انتصر الاتجاه الثاني وفرض نفسه في فترتي حكم الأمويين من عائلة عبد شمس بن عبد مناف) والعباسيين من عائلة العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، حيث اقتصرت الخلافة على أحفاد قريش، وصدرت بذلك فتوى واضحة عن قاضي القضاة والخليفة العباسي في القرن العاشر الميلادي. وفي ما عدا الاتجاه الأخير، الذي يمكن اعتباره من الناحية الدينية أكثر عقلانية

٤٠٢ – أميل توما: الحركات الاجتماعية في الإسلام. دار الفارابي. بيروت. ١٩٨١. ص ٧٠ .

– أمين، أحمد. فجر الإسلام. لجنة التأليف والنشر والترجمة. القاهرة. ١٩٦٤. ص ٢٥٨/٢٥٩.

٤٠٣ المصدر السابق نفسه، ص ٤٥

٤٠٤ القرآن، سورة الحجرات ١٣.

٤٠٥ جفال، علي. الخوارج تاريخهم وأدبهم. مصدر سابق. ص ٢٢.

وانسجاما مع مفهوم الشورى، فأن كل الاتجاهات الأخرى كانت تدعو عمليا إلى الوراثة في الحكم، وأن اختلفت في مدى تقليصها أو توسيعها لدائرة الذين يستحقون هذا المركز، لا من ناحية الإيمان والعلم والاستقامة والنزاهة والعدل والورع، بل من حيث الأصل القبلي العربي فقط. كما لم يحض الاتجاه الأول الذي كان يريد حصرها بأحفاد علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف من زوجته فاطمة الزهراء بنت محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف إلا بتأييد جماعات عديدة وخاصة أتباع المذهب الشيعي، ومنهم الإمامية الإثني عشرية.

نشأت عبر السنين والأجيال وتطورت في العراق شخصية الطاغية المستبد بأمره. وكان تطورها تحت تأثير نظم سياسية واقتصادية عديدة تستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، سواء كانت قائمة على أساس العبودية، قبل الإسلام، أم الإقطاعية الخراجية، بعد ظهور الإسلام، حكمت العراق بمساهمة مباشرة من قبائل وأقوام وشعوب مختلفة ذات تقاليد وعادات وطقوس متباينة عاشت فيه أو مرت به وتركت بصماتها عليه وخلفت آثارها فيه. ولم يكن جميع الطغاة المستبدين، سواء أكانوا ملوكاً أو حكاماً أم ولاة، الذين عرفهم تاريخ العراق الطويل هم من أصل سكان العراق أو من العرب النازحين إليه فقط، بل كان منهم من ينتسب إلى شعوب وأقوام أخرى نزحت إليه من مناطق مختلفة، سواء أكان ذلك في العراق القديم أم بعد الفتح الإسلامي للعراق. وكان من بينهم الفرس والعرب والتركمان والمغول والاتراك وغيرهم. ومارس الطغاة سياسات تتنافى مع ما نصت عليه الشرائع التي وضعوها بأنفسهم أو غيرها من الشرائع من حقوق وواجبات للفرد والمجتمع، وعملت على ترويض الناس على الخضوع لسياساتهم والانسجام مع إرادتهم والاستجابة لرغباتهم والخشوع عند حضرتهم وتقديم آيات الطاعة لأوامرهم. وكان هؤلاء الطغاة عاجزين عن تصور وجود شخص ما يمكن أن يخالفهم في الرأي أو يرفض لهم أمرا. وفي هذا قال الحجاج بن يوسف الثقفي عامل الأمويين في العراق: "والله لا آمر أحدا أن يخرج من

باب من أبواب المسجد، فيخرج من الباب الذي يليه إلا ضربت عنقه "[٤٠٦]. ويشير السيد عامر بدر حسون إلى إرهاب الحجاج في العراق، نقلاً عن مصادر أخرى، فيكتب: "... إن سجن الحجاج بواسط كان بلا سقف وقد مات فيه، من غير الذين قتلهم، ستة عشر ألفاً، ماتوا بسبب الجفاف والحر والبرد. وعندما توفي الحجاج وجد في سجنه من الأحياء خمسون ألف رجل وثلاثون ألف امرأة وكان يحبس الرجال والنساء في سجن واحد!"[٤٠٧]. كان الحجاج يرى في العراقيين مشاغبين يسعون إلى خلق المشاكل وبث الشقاق بدلا من أن تطرأ على باله فكرة كونهم أصحاب فطنة ورأي يرفضون الظلم والاستغلال والعبث بمصائر الناس. كتب أبو عثمان الجاحظ يقول: "العلة في عِصيانِ أهلِ العراق على الأمراء وطاعة أهل الشام أن أهل العراق أهلُ نظرٍ وذوو فِطَن ثاقبة، ومع الفطنة والنظر يكون التنقيب والبحث، ومع التنقيب والبحث يكون الطعن والقدح والترجيح بين الرجال، والتمييز بين الرؤساء، وإظهار عيوب الأمراء"[٤٠٨]. لقد كان الحكم المسبق للحجاج بن يوسف الثقفي على أهل العراق، إضافة إلى شراسته الشخصية سببا في الكوارث التي حلت بأهل العراق في زمانه. فمن كلام الحجاج عن أهل العراق: "يا أهل العراق، يا أهل الشقاق والنفاق، ومساوئ الأخلاق! أمَا والله لألحونكم لحو العصا، ولأعصبنكم عصب السَّلَم، ولأضربنكم ضرب غرائب الإبل، إني أسمع لكم تكبيراً ليس بالتكبير الذي يراد به الترغيب" ولكنه تكبير الترهيب. إلا إنها عجاجة تحتها قصفٌ، يا بني اللّكيعة، وعبيد العصا، وأبناء

---

٤٠٦ إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية– دراسة فلسفية لصور من الأستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة رقم ١٨٣، الكويت ١٩٩٤، ص ١٧٩.

٤٠٧ حسون، عامر بدر. لمحة عن سجناء الفكر عبر التاريخ. في: المجلة العراقية لحقوق الإنسان. تصدرها الجمعية العراقية لحقوق الإنسان–فرع سوريا. العدد الأول. كانون الثاني/يناير. ٢٠٠٠. دمشق. ص ٣٩.

٤٠٨ أبن أبي الحديد المعتزلي، عز الدين أبي حامد عبد الحميد بن هبة الله المداني. شرح نهج البلاغة. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت. لبنان. ١٩٩٥. الجزء الأول. ص ٢٥٢/٥١.

الإماء!"[٤٠٩]. ثم قال في خطبة أخرى في ذم أهل العراق بعد وقعة ديرِ الجماجم: "يا أهلَ العراق، يا أهل الشقاق والنفاق، إنّ الشيطان استبطنكم، فخالط اللحم والدم والعصب، والمسامع والأطراف والأعضاء والشغاف" ثم أفضى إلى الأمخاخ والأصماخ" ثم ارتفع فعشش، ثم باضَ ففرّخَ، فحشاكم نفاقاً وشقاقاً، وملأكم عذراً وخلافاً" اتخذتموه دليلاً تتبعونه، وقائدا تطيعونه، ومؤامراً تستشيرونه" فكيف تنفعكم تجربة، أو تعظكم واقعة، أو يحجزكم إسلام، أو يعصمكم ميثاق!..."[٤١٠]. ولم يترك الحجاج صفة سيئة وسلبية وشتيمة إلى ولصقها بأهل العراق، ولكنه في غمرة شتائمه نسي نفسه وعجز عن النظر إليها ليرى ما فيها من عيوب. ويبدو أن العراق ما زال يعاني من هذا الحكم المسبق حتى الوقت الحاضر والذي شاركه فيه أمراء وقواد وحكام آخرين، إذ كان أهل العراق لهم بالمرصاد، أو لم يفهموا أهل العراق وأوضاعهم فحملوهم أكثر من طاقتهم، فكانت النتائج سلبية، سمحت لهؤلاء بإصدار تلك الأحكام الظالمة بحق أهل العراق. ولم يكن الحجاج وحده في ذلك، إذ شاركه كثرة من الشخصيات السياسية والدينية في شتم العراقيين على امتداد التاريخ الإسلامي في العراق. وهي ذات الأحكام التي ما يزال الناس يرددونها عن وعي أو دون وعي.

أخذ الخلفاء العباسيون من الحكم الفارسي الكثير من تقاليد وعادات الحكم وغطرسة الحكام وترفهم على حساب موارد الدولة والمجتمع وترفعهم على الناس، وتركوا خلفهم، وكانوا قد سبقوهم في ذلك حكام العهد الأموي، الزهد والتقوى والعدل النسبي والإحسان التي اتسم به عهد بعض الخلفاء الراشدين عموما والقرب من الناس ومن مشكلاتهم وحاجاتهم.

---

٤٠٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٢.

٤١٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٢-٢٥٣.

وارتكب الخلفاء العباسيون في فترة نشوء وتطور حركة الزنج أو الحركة القرمطية والحركات الدينية الاخرى، كالمعتزلة والمتصوفة، جرائم كبيرة بحق قادة وأتباع هذه الحركات وبحق الذين تجرأوا على إعلان الرأي الآخر، ولم يخلص من أعمال البطش والتنكيل والقتل حتى نساء الزنوج والقرمطيات وأطفالهن مثلا أو من اتهم بالزندقة والهرطقة، كما حصل في عهود المنصور والمهدي والهادي وغيرهم.

وعرف العراق عبر تاريخه الطويل أسماء كثيرة لطغاة حكموا شعبه وجاروا عليه وأفسدوا في أرضه فترات طويلة وتسببوا في سيول من دماء ودموع الناس. ومع أن كل شخصية من هؤلاء كانت لها سماتها الخاصة، فأن شخصية الطاغية المستبد بأمره قد تميزت أحيانا بالقوة وأحيانا أخرى بالضعف، ولكنها كانت في كل الأحوال شخصية سادية مريضة. ومن بين هؤلاء نشير، على سبيل المثال لا الحصر، إلى زياد بن أبيه "الذي هدر دماء العراقيين بتوجيه من خليفته" معاوية بن أبي سفيان[٤١١]، والحجاج بن يوسف الثقفي، عامل العراق الذي رافق فترة خلافة عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك وخبط بالعراقيين خبط عشواء وتمرغ في دمائهم، وأبو العباس السفاح، الذي سفح دماء الأمويين، وأبو جعفر المنصور، الذي فتك بصاحبه ابو مسلم الخراساني والخراسانيين، وهارون الرشيد، الذي فتك بالبرامكة وهم من أخلص أتباعه، والمأمون، الذي فتك بهرثمة والفضل بن سهل والإمام علي الرضا واضطهد الحنابلة، والمقتدر بالله، والمتوكل...وهولاكو وتيمور لنك...الخ، وهي سلسلة طويلة لم تنقطع حتى الآن. والمهم في كل ذلك ملاحظة الخصائص المشتركة التالية لأولئك الطغاة الذين عرفهم العراق على امتداد قرون كثيرة، على أن يقرن ذلك بالمصالح التي كانوا يدافعون عنها، إذ أنهم لم يكونوا مجرد أشخاص طغاة ومستبدين عتاة فحسب، بل كانوا، إضافة إلى ذلك، يدافعون عن

---

٤١١ هادي العلوي: في السياسة الإسلامية، دار صحارى، بودابست ١٩٩١، ص ٦٥.

مصالح عائلية واجتماعية فئوية محددة، كما أنها كانت موجهة عمليا ضد مصالح الغالبية العظمى من سكان البلاد:

- الرغبة الجامحة والإرداة الصارمة في الانفراد بالسلطة وفرض الهيمنة التامة على المجتمع بمختلف فئاته وضمان الولاء الكامل له. وإذا عجز عن تحقيق ذلك كانت الفئات الحاكمة الملتفة حوله والحامية له تنقلب عليه وتسعى للتخلص منه بمختلف الطرق والمجيء بشخصية أخرى أكثر استجابة لها وتنفيذا لمصالحها. لقد كان الاستبداد مطلوب من قبل المستبد ذاته ومن قبل الجماعة التي يحكم باسمها ويحمي مصالحها"
- القناعة الشخصية عند المستبد بأنه خليفة الله على الأرض ووكيله إزاء البشر، إذ أن الله قد وضعهم في رعايته وتحت تصرفه، وبالتالي فهو يمتلك التفويض الإلهي والحق الشرعي بعمل كل شيء يعتقده شخصياً في صالح الأمة والتي تفرض عليه إصدار الأوامر والقرارات اللازمة التي يفترض أن تنفذ دون تردد أو تأوه من جانب الرعية، بما فيها تجنيد الناس ودفعهم لخوض الحروب. وكانت إحدى صيغ الاستبداد التي مارسها العهد الأموي في الشام مبدأ الوراثة العائلية في الخلافة بغض النظر عن مدى آهلية الوارث لممارسة الحكم بالحكمة والعدل والمسؤولية.
- رغبة الخليفة في التوسع وبسط السلطان والنفوذ على مناطق وشعوب جديدة وإخضاع الجميع لإرادته الواحدة. وكان الخليفة يرى من واجبه الإسلامي التوسع لتأمين نشر الدين الإسلامي بين الشعوب والأقوام الأخرى واعتبار المناطق الأخرى ديار حرب إلى حين فتحها وإخضاعها للدولة العباسية وجعلها جزءا من ديار الإسلام. رغم أن بعض الخلفاء العباسيين أقاموا علاقات تعاون متعددة الجوانب مع المناطق الأخرى من العالم غير الإسلامي، وخاصة في عهد هارون الرشيد.
- وكان الطاغية على استعداد تام، من أجل تحقيق الأهداف التي يريد الوصول إليها، لممارسة كل الوسائل والأساليب الممكنة، بغض النظر عن مدى شرعيتها أو عدم شرعيتها من الناحية الدينية، وبغض النظر عن حجم الضحايا أو الأساليب الدنيئة

والإرهابية التي كانت تمارس في ذلك. أي أن الخلفاء أنفسهم، أدخلوا منذ عهد معاوية بن ابي سفيان، المبدأ البراغماتي الذي جسده ميكافيللي لاحقا في أوروبا في كتابه الشهير "الأمير" والذي قال بأن "الغاية تبرر الواسطة."[٤١٢] وكان هادي العلوي مصيبا عندما أشار بهذا الصدد إلى ما يلي: "إن المعالم الأساسية لهذا الخط: ... الميكافيلية بمبدأيها الجوهريين: – الغاية تبرر الواسطة، – الفصل بين الأخلاق والسياسة" [٤١٣].

- وتشير كل الدلائل إلى أن في شخصية الطاغية المستبد تنمو ازدواجية مرضية صارخة. فهو من جانب يدّعي الأبوة للرعية والسهر على راحتهم وأمنهم وضمان سلامتهم، ولكنه من الجانب الثاني يغوص في دماء الأمة وينحر من يشاء من البشر بحجة الدفاع عنهم وحماية مصالحهم أيضاً. وهو لا يرى في ذلك أي تناقض، إذ أنه يعتقد أن من جانب الأب تربية الأبناء بالطريقة التي يراها مناسبة، وبالتالي لا يجوز إبقاء الأبناء السيئين، إذ أنها تجلب العار عليه وعلى عشيرته، أو على أمته. وهو يستمد هذه الفكرة من الدين ودور الآلهة أو الله في الموقف من البشر، إذ يحق للآلهة أو الله معاقبتهم بأشد ما يكون العقاب بما فيه الموت للخلاص من عيوبهم وذنوبهم وما إلى ذلك.
- إن تصور امتلاك الحق الكامل تعطي صاحبها، أي الخليفة والحاكم المستبد عموما، الحق في محاربة المخالفين والمعارضين وأصحاب الرأي الأخر لاعتقاده "القاطع" بخطأ الأفكار أو الآراء التي يحملونها، أو لاعتقاده بأنهم يهددون خلافته، أو يضعفون سلطانه وسطوته وجبروته، أو أنهم يعرقلون فتح مناطق جديدة ودمجها بالدولة العباسية، بحجة أن حركاتهم تضعف وحدة الأمة وتعيق قدراتها على غزو ديار الحرب وإخضاعها لديار الإسلام. ولا يتردد الطاغية عن قتل الآلاف من البشر بسبب ذلك. ومارست الغالبية العظمى من هؤلاء الخلفاء والأمراء والولاة والقادة العسكريين القتل

٤١٢ نفس المصدر، ص ٧٠.

٤١٣ هادي العلوي: فصول من تاريخ الإسلام السياسي، دفاتر النهج، ط ١، نيقوسيا—قبرص ١٩٩٥، ص ٨٦/٨٧

الواسع النطاق دون حسيب أو رقيب. واتسعت عمليات الاغتيال السياسي، سواء أكانت سرية أم علنية، كما تفاقمت أشكال وأساليب التعذيب ابتداءً من العهد الأموي، إذ إنها كانت موجودة في فترة محمد والخلفاء الراشدين أيضاً، وتفاقمت في العهد العباسي.[٤١٤] وكان البعض من الحكام يعلن عنها من أجل بث الرعب في نفوس الآخرين. وتورد كتب التاريخ مجازر مرعبة راح ضحيتها أناس كل ذنبهم أنهم كانوا يحملون رأيا آخر وموقفا لا يتطابق مع موقف الخليفة أو الوالي أو أي حاكم من هؤلاء الحكام الطغاة. فعلى سبيل المثال لا الحصر نورد النص التالي بهذا الصدد: "كيف استهل المنصور خلافته؟!. "كان أول ما فعل أن قتل أبا مسلم الخراساني صاحب دعوتهم وممهد مملكتهم." وبعد ثلاث سنوات شرع في بناء مدينة بغداد وقتل "الراوندية"، وبعد ثلاث سنوات بدأ علماء الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث، أما هو فقتل الأخوين محمد وإبراهيم أبني عبد الله بن الحسين وجماعة كثيرة من آل البيت، فإنا لله وإنا إليه راجعون."[٤١٥]

- وجرى التوسع منذ العهد الأموي باستخدام المزيد من الجواسيس وتشكيل أجهزتها الخاصة لا في سبيل التجسس على أعداء البلاد والأمة، بل على أهل البلاد وعلى المخالفين لأعمال الخليفة وتصرفاته، أو على المجددين في الفكر الإسلامي، أو على طالبي ممارسة الشريعة الإسلامية في الحكم.
- امتلاك الحق في مصادرة الأراضي والأموال أو حتى النساء والجواري ممن يرى الطاغية ضرورة معاقبته بهذه الصورة لأي سبب كان. كما كان يمتلك الحق في منح العطايا والأطيان وإقطاع الأراضي وتنصيب الأمراء والولاة بالشكل الذي يراه مناسبا ولا يجوز

---

٤١٤ العلوي، هادي. فصول من تاريخ الإسلام السياسي. من تاريخ التعذيب في الإسلام. مصدر سابق. ص ٣٢٤–٣٢٧.

٤١٥ إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية– دراسة فلسفية لصور من الأستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة رقم ١٨٣، الكويت ١٩٩٤، ص ٢١٩.

لأحد مناقشته في ذلك، إلا إذا استشار هو أحد ما من المقربين إليه أو إذا فرض عليه فرضاً نتيجة تغير في ميزان القوى في غير صالحه.

- امتلاك حق التمتع بالملذات واللهو والطرب وحيازة الأراضي والأموال والنساء والغلمان بالقدر الذي يراه مناسبا أو قادرا عليه. ولم يكن مهماً أن يتفق ذلك مع القرآن والسنة أم مخالفا لهما، كما لم يكن يهتم بفتاوى الفقهاء، وما كان لأحد أن يعترض على ذلك. ومن يتجرأ على ذلك كان مصيره الحبس أو الموت المحقق.
- ويتسم الطاغية عموما بالشكوكية وضعف الثقة بولاء الناس، وخاصة بالذين حوله والمنفذين لسياساته. وتنمو هذه الظاهرة المرضية أكثر فأكثر كلما ازداد إمعانا في طغيانه، واتسع سلطانه، ونمت قاعدة المتضررين من سياساته الاستبدادية، وكثرة الذين يعتقد بطموحهم في الفوز بمركزه. ونتيجة لتفاقم الشكوكية عند الطاغية، يأمر بقتل من يشك فيه دون تردد أو يوعز بتعذيبه واغتياله، أيا كان قربه أو بعده عنه، وسواء أكان من أفراد عائلته أم من أتباعه أو حتى من كان قد ساعده في الوصول إلى الحكم مثلا. ولا يكتفي الطاغية بقتل ذلك الشخص وحده، بل ينتقم من أفراد عائلته وأتباعه أيضا، ويسعى إلى قطع دابر العائلة تماما خوفا من احتمال بروز من يريد الانتقام له من بين أفراد العائلة. ويروي الطبري "أن عدد من أعدمهم أبو مسلم الخراساني في المشرق بلغ ستمائة ألف رجل وامرأة وغلام"[٤١٦]، ولكن هذا الطاغية أصبح نفسه فيما بعد ضحية الخليفة أبو جعفر المنصور. وكان هؤلاء الطغاة يعتبرون القتل الجماعي والواسع من أعمال البطولة الكبرى حفاظاً على مراكزهم أو دفاعاً عن "إسلامهم" أو حكمهم.

٤١٦ العلوي، هادي. فصول من تاريخ الإسلام السياسي. مصدر سابق. ص ٢٨٨.

- وغالباً ما كان الطغاة من الخلفاء والأمراء والولاة والقادة العسكريين والقضاة يدعون إلى التدين والخضوع لإرادة الدين ونصرة الدين في افعالهم، ولكنهم كانوا في واقع الحال بعيدين عن الدين وقيمه وأسس التعامل مع الناس.
- ولا تخلو حياة الطاغية من أعمال كبيرة يقوم بها بهدف تخليد ذكراه وأفعاله، إذ يتسم القسم الأكبر منهم بالرغبة في الحصول على المزيد من الأموال والثروة، ولكنهم كانوا على استعداد تام للصرف والبذخ ومنح العطايا في سبيل رفع شأنهم وتخليد أسمائهم، إذ كانوا يتصرفون عملياً بمال غير مالهم، أي بمال بيت المال، إذ أن أغلبهم، كان يعتبر تلك الثروة والأموال ملكا حلالا له يحق له التصرف بها كما يشاء ويرغب. ورد في كتاب الدكتور إمام عبد الفتاح إمام الموسوم ب "الطاغية" بهذا الصدد ما يلي: " وقف أبو جعفر المنصور يوم عرفة خطيبا يحدد برنامجه السياسي فقال:

"أيها الناس، إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده، وحارسه على ماله، أعمل فيه بمشيئته، وإرادته وأعطيه بإذنه، فقد جعلني الله عليه قفلا، إذا شاء أن يفتحني فتحني لإعطائكم، وإذا شاء أن يقفلني عليه أقفلني"[٤١٧]. في هذا النص القصير يجسد المنصور اربع حقائق أساسية، هي:

* أنه السلطان وليس أميراً للمؤمنين، فهو وحده الحاكم بأمره الذي لا تجوز معصيته، فمعصيته هي معصية الله مباشرة يستحق مرتكبها العقاب.
* وأنه الحاكم الذي يسدد الله خطاه ويحقق إرادة الله بين الناس، وبالتالي فهو معصوم عن الخطأ ولا يجوز التشكيك بذلك، ومن يلجأ إلى عدم القبول بذلك أو التشكيك به يستحق العقاب.
* وأنه الوكيل والمؤتمن من قبل الله على مال الله، يمكن أن يمنحه لمن يشاء ويحرم عنه من يشاء أو أن يبذله لنفسه وعائلته، فهي مرتبطة بأرادة الله التي لا يعرف

٤١٧ المصدر السابق، ص ٢١٩

بها إلا السلطان ذاته. ويفتح هذا الرأي الباب على التصرف الكامل ببيت المال دون حسيب أو رقيب أو حتى إلى مصادرة أموال الآخرين لأي سبب كان يراه الخليفة مناسبا.

* وفي النص تأكيد على أن طاعة الناس للخليفة هي المحدد لموقفه منهم.

ويمكن أن تستكمل هذه الصورة عندما يستمع الإنسان إلى أبي العباس السفاح أول خلفاء بني العباس حين وقف قائلا للناس بعد البيعة له في الكوفة: " أستعدوا، فأنا السفاح المبيح والثائر المبير"[٤١٨]، ففي هذا أمر بالطاعة وتهديد بالموت لمن يخالف امره ويحيد عن طاعته. ويروي السيوطي كيف استولى على الحكم "بالبيعة أيضا"، إذ "قتل في مبايعة السفاح من بني أمية وجندهم ما لا يحصى من الخلائق، فتوطدت له الممالك إلى أقصى الغرب"، كما جاء في كتاب "الطاغية" نقلا عن السيوطي[٤١٩].

كانت قد توطدت لدى الخلفاء العباسيين قناعة تامة بأن الحكم لا يمكن أن يستقر لهم إلا إذا مارسوا الشدة في مواجهة الخصوم وقمعوا المعارضة السياسية وفرضوا، كما حصل في عهد الأمويين، مفهوم ضرورة طاعة المسلمين لأولي الأمر منهم، اذ بغير ذلك يستحقون العقاب. وجاءت الكثير من الأحاديث التي نسبت إلى النبي محمد أو إلى بعض صحابة محمد تؤكد ضرورة الطاعة لأولي أمر المسلمين. وكانت هذه القناعة تنتقل من خليفة إلى آخر عبر التربية اليومية والمعايشة المستمرة لسلوك الخليفة الأب أو العم أو الأخ، وبالتالي، أصبحت تقليداً عند كل الخلفاء تقريباً، إضافة إلى ما كانوا قد سمعوه وقرأوه عن بقية الحكام في مناطق أخرى من العالم المحيطة بهم.

وكان معاوية بن أبي سفيان قد تحدث قبل ذاك بهذه اللغة وبهذا الاتجاه أيضا حين خطب في الجامع قائلا: "إنما المال مالنا والفئ فيئنا فمن شئنا أعطيناه ومن شئنا

---

٤١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٦. المبير هو المهلك.

٤١٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٦.

منعناه" [٤٢٠]. ويسعى الطاغية عموما إلى جعل السلطة التي في يديه وراثية تنتقل من بعده بين أبنائه أو تبقى في عائلته. ويبذل أقصى الجهود لتكريس هذه المسألة تشريعا وعرفا، ولا يهمه أن كان في ذلك تجاوزا على مبادئ الكفاءة والقدرة في ممارسة الحكم، أو مبدأ الشورى الذي ورد في القرآن، أو التي تحدث بها وعنها النبي محمد. وكان الحكام الطغاة في العهدين الأموي والعباسي وفيما بعد لا يعترفون ولا يحترمون ولا يمارسون قاعدة أو مبدأ "الأمر شورى بينهم"، بل اعتمدوا قاعدة "الأقوى هو الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير". وتنشأ في هذا الصد أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات مقنعة حول ظاهرة المستبد في المجتمع العراقي الذي نبحث فيه، منها مثلاً: أليست شخصية الطاغية المستبد، بغض النظر عن محاولة البعض تصنيفها إلى مستبد سلبي وجائر وآخر إيجابي وعادل، إذ أنه يبقى مستبداً بأمره ويمكن أن يتحول بين لحظة أو ليلة وأخرى من حالة إلى أخرى، تعتبر ظاهرة أو حالة مرضية يعاني منها الطاغية ذاته، أم إنها نتاج المجتمع الذي يعيش فيه هذا الطاغية أو ذاك، أم أنها مزيج من الحالتين؟ وهل يمكن فصل هذه الظاهرة عن جملة من التعاليم والتوجهات الدينية التي تقود على هذه الحصيلة؟ أي، ما هو الدور الذي يلعبه الفكر الديني السلفي أو الأصولي في بروز واستمرار تطور هذه الظاهرة، وما علاقتها بالطقوس والتقاليد والأعراف التي ورثتها المجتمعات من العلاقات القبلية؟ وما هو دور صورة الآلهة أو صورة الله عند الإنسان والمجتمع؟ هل هو نتاج نموذج الإله الذي تقدمه الأديان للبشر، أم أنه من خلق المجتمعات ذاتها التي خلقت تلك الآلهة؟ وهل يوجد في المجتمع الذي يعيش فيه الطاغية أكثر من شخصية واحدة تتميز بالاستبداد ويمكن أن تحل محله في كل لحظة، أي هل أن كثرة من أفراد المجتمع يمكن أن يتحولوا إلى طغاة فعليين في حالة توفر مستلزمات وجودهم في السلطة، وهل أن تصرفاتهم اليومية تعكس حقيقة انتشار هذه الظاهرة في المجتمع العراقي؟

---

٤٢٠ أميل توما: الحركات الاجتماعية في الإسلام، مصدر سابق، ص ٥٨

إن تتبع سيرة الطغاة في الشرق مثلا وطبيعة المجتمعات التي وجدوا فيها ومارسوا نشاطهم الاستبدادي من مواقع السلطة على السكان استنادا إلى دعاوى دينية وأحيانا بدونها تؤكد بعض الأمور التي نحن بحاجة إلى مناقشتها لا لإدانة الماضي وما حمله لنا من تراث في هذا الصدد، بل لمعرفة الواقع الذي نعيش فيه اليوم وما فيه من استبداد وتدارك المستقبل لما يحمله من احتمالات بروز ذات الظواهر أيضاً، وربما بمقاييس أكثر خطورة وشراسة. ظاهرة الاستبداد لا يمكن أن تكون فردية، رغم أنها عند ظهورها تكون لصيقة بشخصية حاملها وجملة من سماته الخاصة التي يتفرد بها. وهي حالة مرضية أيضا ولكنها لا تقتصر على المصاب بها الذي نواجهه وهو في السلطة، بل يمكن أن تكون، أو هي موجودة في الغالب الأعم في عدد كبير من ابناء، وبمستوى أقل بكثير، من بنات المجتمع. هذا لا يعني باي حال إنها وراثية أو ناتجة عن جينات معينة موجود في جماعات أو أعراق معينة من البشر، كما تدعي ذلك النظريات العنصرية. إنها ناتجة عن الموروث الاجتماعي والتقاليد التي تكونت عبر التاريخ والمنقولة عبر الأجيال، إنها ناجمة عن تربية منزلية تساهم في بناء إنسانٍ مريضٍ بها يعاني منها في علاقاته اليومية مع الأب والأخ الأكبر، ومع العم أو حتى مع النساء ومع الآخر بشكل عام، وبالتالي يقوم بممارستها مع الآخرين وحيثما أمكن. ومن هنا جاء استنتاجي الذي طرحته في إحدى الندوات وثبته في كتابي الموسوم "المأساة والمهزلة في عراق اليوم" أن في صفوف المعارضة العراقية حينذاك وفي السلطة حالياً، في كل منا، يوجد شيء ما من صدام حسين، من سلوكه الاستبدادي، فهو وليد هذا المجتمع وليس غريبا عنه، وهو نتاج العلاقات التي سادت العراق طيلة قرون، كما أنه وليد علاقات التصارع في المجتمع، ويعبر عن مصالح جزء من هذا المجتمع ويعمل بالضد من مصالح الأغلبية[٤٢١]. وإذا ما توفرت لنا ذات الفرص التي توفرت له في أن يكون على رأس السلطة، يمكن أن يتحول الكثير منا إلى المواقع البائسة

---

٤٢١ حبيب، كاظم د. المأساة والمهزلة في عراق اليوم. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ١٩٩٩.

التي حط فيها باعتباره مستبداً وجائراً ممقوتاً تسبب بالكثير من الكوارث والمحن للشعب العراقي. وهو الأمر الذي يدعو إلى مراقبة السلوك اليومي ومعالجة الإشكاليات التي يعاني منها الفرد والمجتمع في هذا الصدد، رغم أن المعالجة يفترض أن تكون فردية واجتماعية سياسية وعلى مستوى المجتمع بأسره أيضاً. فلو ألقينا نظرة فاحصة على عدد مهم من كبار الضباط العراقيين الذين تركوا معسكر صدام حسين خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وبدأوا بالحديث ضده واتخاذ موقف المعارضة منه، سنكتشف دون أدنى ريب، والمعلومات التفصيلية متاحة عن أغلب هؤلاء، أنهم كانوا جزءاً عضوياً من النظام، كانوا أداته الضاربة التي ولغت أيديهم بدماء الضحايا في السجون وفي ملاحقة المناضلين وفي الحروب،،أنهم يمكن أن يمارسوا ذات السياسة والمواقف إزاء الشعب وقوى المعارضة السياسية لو تسنى لهم الوصول إلى السلطة وحلوا محل صدام حسين، وأن خلافهم مع صدام حسين لم يكن بسبب الجرائم التي ارتكبها النظام بحق المعارضة والمجتمع العراقي، بقدر ما كانت خلافات شخصية، ثم خلافات ونزاعات عائلية وعشائرية، أي لم تكن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات هي السبب وراء ذلك. ويمكن أن يجد الإنسان في صفوف الالقوى السياسية العراقية وهي في الحكم يتحلى بخصائص صدام حسين ولا يختلف عنه إلا في كون الظروف المحيطة به لا تسمح له بذلك.

ويلعب الدين دورا مهما في هذا الصدد عندما يؤكد على ضرورة إطاعة أمير المؤمنين أو الخليفة أو الحاكم الجائر على أساس "الحاكم الجائر خير من الفتنة"، وخاصة لدى جماعات أهل النقل، أو الأحاديث التي تروى عن النبي محمد أو الصحابة من بعده والتي يؤكد الكثير منها على طاعة الحاكم، رغم وجود ما يخالفها. ومع أن كل المعلومات التي تحت تصرف الإنسان تؤكد بأن الدين قد سبق ظهور الدولة، إذ كانت هواجس الإنسان الأول إزاء الطبيعة هي التي جعلته يترك الحرية لخياله أن يسرح بعيدا في المجهول ويرسم له صورا متنوعة ويمارس طقوساً عديدة في مواجهة ظواهر الطبيعة، وهي التي قربته تدريجا من فكرة القوة الخارقة والدين أو الآلهة التي يفترض فيها أن تساعده في مواجهة

تلك الظواهر أو تكون عونا له لتجنبه المخاطر والمزالق، ولتمنحه بركاتها أو تمنعه من ارتكاب المعصيات. ويعيد القرآن تصوير هذه الحالة التي كان عليها الإنسان القديم عندما بدأ يسجد للكثير من تلك الظواهر مثل الشمس والقمر والنجوم وما إلى ذلك. فقد ورد في القرآن قوله: "وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين* فلما جن عليه اللّيل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين* فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي فلما أفل قال لئِن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين* فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم إني بريء مما تشركون* إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين*"[٤٢٢]. وأخيرا حطّ تفكير وخيال الإنسان الِرحالَ عند الله الواحد الأحد: "قل هو الله أحد* الله الصمد* لم يلد ولم يولد* ولم يكن له كفوا أحد*[٤٢٣].

كانت طاعة الحاكم واحدة من أبرز الإشكاليات في الفقه الإسلامي وفي الواقع العملي انطلاقاً من طاعة الله، والويل والثبور لمن يخالف ذلك. والاختلاف بين المحافظين والمجددين، أو النقليين والعقليين كان كبيرا ونقطة صراع أودت بحياة الكثير من العقليين الذين كانوا يرفضون طاعة الحاكم الظالم والمتجبر والفاسق[٤٢٤].

ويتوثق الإنسان في ضوء دراسات سيرة حياة الطغاة من أن جميع الطغاة كانوا مصابين بأمراض نفسية عديدة وبلوثات عقلية أحيانا غير قليلة من جهة، كما أن غالبتهم كانت قد نشأت وتربت على هذه الممارسات العدوانية إزاء الآخر أو إزاء الناس عموما "لينشأ منهم حكاماً أقوياء يمارسون السلطة بكل حزم وهيبة مرهوبة الجانب"، يمسكون

---

٤٢٢ القرآن الكريم. دار الجيل. بيروت. سورة الإنعام. مكية. ترتيبها ٦. آياتها ١٦٥. الآيات ٧٥-٧٩. ص١٣٧.

٤٢٣ القرآن الكريم. دار الجيل.بيروت. سورة الإخلاص. مكية. ترتيبها ١١٢. ٤ آيات. ص ٦٠٤.

٤٢٤ العلوي، هادي. فصول من تاريخ الإسلام السياسي. مصدر سابق. ص ٩٣-١٢٠.

بزمام الأمور دون ضعف أو تردد، ويقتلون من يشكون من ولائه أو في إخلاصه لهم، وينعمون على من يثقون به ويصطفوه أ أنه سيفنى في خدمتهم ويموت في سبيلهم. كل الدراسات التي بحثت في حياة المستبدين الطغاة أكدت أن غالبية هؤلاء كانت مصابة بداء العظمة والنرجسية والسادية وازدواج الشخصية والتصور بأن الحكم لا يتم الا بهذه الصورة المشوهة، وأن الحكم لا يستتب إلا بوجودها وبطريقتها في الحكم، وأنها تمتلك الحقيقة المطلقة. كما كان الطغاة يتلذذون وهم يرون كيف تهدر كرامة الإنسان وكيف تعذب الضحية ويفرض الخنوع عليها والسجود لهم وتقبيل أيديهم وتنفيذ أوامرهم على أيدي الجلادين، أو رؤية الدماء وهي تسيل من بين أصابعهم وهم يقومون بتعذيب أو نحر الضحية بأيديهم، أو رؤية الرأس البشرية مقطوعة وموضوعة في طبق أمامهم، وهم يتناولون وجبات طعامهم ويتعاطون الخمرة، أو أن رأس الضحية معلق قرب إحدى بوابات المدينة وفي ساحاتها العامة، أو محمول على أسنة الرماح للتشهير بالضحية وتخويف الآخرين بالمصير ذاته إن تجرأ البعض على عمل مماثل لما قام به الضحية، وربما الضحية لم يكن قد ارتكب أي جرم يستحق عليه أي عقاب، أي أنها ليست سوى عملية ترويع ولجم أي معارضة يمكن ان تنشأ ضد الحاكم والحكم. كانت الغالبية العظمى من الخلفاء والسلاطين والولاة من الطغاة التي كانت لا تصدر أوامر بالقتل فحسب، بل وتمارس التعذيب والقتل بنفسها. وكان هؤلاء الطغاة يسعون إلى كسب المزيد من الشعراء والأدباء والفلاسفة والفقهاء إلى جانبهم ليمجدوا أعمالهم ويرفعوا من شأنهم دون غيرهم ويضفون على جرائمهم صفة الشرعية، سواء أكانوا يعرفون بذلك أم لا يعرفون به، في وقت كان الطغاة يعيشون في عزلة تامة عن الرعية وعن مشاكلها ومصالحها وحاجاتها الأساسية. وكثيرا ما حصل أن أقدم هذا الطاغية أو ذاك على قتل إنسان ما خالفه الرأي شر قتلة، ولكنه في ذات اللحظة أقدم على منح شاعر ما قرأ على مسامعه قصيدة مدح تمجد أفعال الطاغية أو جريمة القتل التي ارتكبها في تلك اللحظة في موقع آخر.[٤٢٥] وظاهرة الحكام الطغاة تعتبر واحدة من أبرز

---

٤٢٥ العلوي، هادي. فصول من تاريخ الاسلام السياسي. التعذيب في الإسلام، مصدر سابق.

الظواهر السلبية في التاريخ الإسلامي وفي تاريخ العراق والتي ما تزال ترافق مسيرته حتى يومنا هذا، كما أنها لا تنفصل عن طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في البلد المعني. ومن هنا تأتي أهمية البحث فيها، رغم أنها لم تقتصر على الشرق وحده، أو أنها ظاهرة خاصة بالعراق وحده، أو أنها مرتبطة بتاريخ الإسلام دون غيره من تاريخ الشعوب والأديان الأخرى التي ارتبطت باسمها الكثير من النظم السياسية الاستبدادية التي قامت في مناطق أخرى من العالم، في ما عدا تعاليم الديانة المسيحية، إذ رفض السيد المسيح عيسى بن مريم ممارسة التعذيب واختلف في ذلك مع اليهودية والإسلام. ولكن كثرة من الحكام المسيحيين والدولة المسيحية والكنيسة المسيحية الغربية مارست ذلك بأقسى ما يكون، وخاصة في القرون الوسطى، وبالضد من موقف الإنجيل. إنها ظاهرة عامة برزت في حياة مختلف الدول وفي مختلف مراحل التاريخ وعانت منها شعوب مختلف البلدان.

إن عملية تمجيد الشاعر والإديب أو مجموعات من الناس لهذا الطاغية أو ذاك كانت من بين الأسباب التي ساهمت في استمرارها وظهورها في المجتمع، وكانت تعبر في الوقت نفسه عن قبولها من هؤلاء بغض النظر عن العوامل التي دفعتهم إلى ذلك التمجيد، سواء كان ذلك في سبيل الحصول على عطايا الطاغية أو تبوء واحتلال مكانة اجتماعية خاصة في النظام السياسي القائم، أو رغبة في انتقام من آخر أو تشفيا بضحية ما أو خشية من المستبد ذاته. فكانت المحصلة النهائية تعني القبول بالاستبداد والسكوت عنه أو التهليل له، أو حتى المشاركة غير المباشرة في ارتكاب هؤلاء الطغاة المزيد من الجرائم بحق الفرد والمجتمع. فالاستبداد أينما وجد لا يعني سوى قهر الإنسان الفرد والمجتمع وسلب حريتهما وإرادتهما والدوس على مصالحهما في آن واحد، وفرض ما يراه الحاكم على بقية ابناء المجتمع بغض النظر عن التقاء وجهات النظر أو تصادمها. كتب الشيخ محمد الخضري بك في كتابه تاريخ الإمم الإسلامية – الدولة العباسية– حول دور أحد سمار الخليفة الواثق بإثارته ليمارس القهر والاستبداد ضد جماعة من كتابه تحت عنوان "نكبة الكتاب في عهد الواثق" يقول: "سأل الواثق سماره ذات ليلة عن السبب الذي من أجله

نكب الرشيد البرامكة فقال أحدهم إن سبب ذلك ما علمه بعد التفتيش من أن البرامكة استهلكوا الأموال وتعللوا في إنفاذ ما كان الرشيد يأمر به من العطايا لمن يوقع لهم بها ومنهم رجل يقال له أبو العود أمر له الرشيد بثلاثين ألف درهم فماطلوه بها فدخل على الرشيد ليلة فتحدث عنده ولم يزل يحتال حتى وصل حديثه بقول عمر بن أبي ربيعة:

وعدت هند وما كانت تعد   ليت هنداً أنجزتنا ما تعد

واستبــدت مرة واحــدة   إنما العاجز مـن لا يستبد

فقال الرشيد أجل وألله إنما العاجز من لا يستبد حتى انقضى المجلس بعد ذلك جد الرشيد في أمرهم حتى وثب عليهم وأزال نعمتهم فقال الواثق صدق الله وجدي إنما العاجز من لا يستبد وأخذ في ذكر الخيانة وما يستحق أهلها ولم يمض على ذلك أسبوع حتى أوقع بكتابه وعذبهم حتى أدوا المال الذي ظن أنهم اختانوه مما عهد إليهم في حفظه"[٤٢٦]. ويذكر الكاتب في نفس الصفحة سبعة أسماء تعرضوا لانتقام الواثق. ويستدل من هذا على أن الواثق لم يسع إلى التيقن من التهمة الموجهة لهؤلاء الناس، ولم يقدمهم إلى المحاكمة بسبب تهمة سرقته أو التحايل المالي عليه من قبل الكتاب. وكان تعامل الخلفاء مع الرأي الأخر قاسيا ومتطرفا. وقد مارس ذلك على نطاق واسع ومن جانب جميع خلفاء الدولة العباسية، وأن اختلفوا بالوجهة أو الجماعة التي تعرضت لاضطهادهم وقهرهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

---

٤٢٦ الخضري بك، الشيخ محمد. تاريخ الأمم الإسلامية – الدولة العباسية. دار المعروفة. بيروت. لم يذكر تاريخ صدور الكتاب. ص ٢٥٢.

الفصل الثامن

التعذيب في العهد العباسي

يعتبر التعذيب النفسي والجسدي بمختلف أساليبه وأدواته وصور ممارسته والقوى التي تمارسه، بغض النظر عن العوامل الكامنة وراء حصوله، أبرز نتاجات نظم الاستبداد والشمولية وأكثرها عدوانية ووحشية. فالتعذيب يستهدف بشكل مباشر كرامة الإنسان وتدمير صحته وتعويقه عن العمل والتفكير أو حتى الإجهاز عليه وقتله، كما يستهدف حرية الإنسان وحقه في الحياة وتخريب وضعه النفسي ومعنوياته وإسقاط إرادته الحرة. واتخذ التعذيب، سواء أكان عقوبة رادعة يراد إنزالها بالضحية، بغض النظر عن الأسباب التي دعت إلى فرض تلك العقوبة، أم كان محاولة لإهانة الإنسان والحط من كرامته وتقزيمه والإساءة لسمعته ومكانته الاجتماعية، أم كان قربانا يقدم للآلهة بدلا من قرابين أخرى، مسارين أساسيين:

١) ممارسة تستند إلى قوانين سنّها الحكام على امتداد تاريخ المجتمع البشري، أو استندت إلى نصوص دينية وردت في الكتب الدينية، ومنها القرآن، علما بأن القرآن أو النصوص الدينية عموما اعتبرت التعذيب عقوبة تنزل بالشخص بسبب عمل مخل أو جنحة ارتكبها، فهي وأن أشار إليها الباحث هادي العلوي باعتبارها مقتربات دينية للتعذيب[٤٢٧]، فأنها لا تخرج بالمحصلة النهائية عن كونها عقوبة تنفذ عبر ممارسة التعذيب الجسدي والنفسي، بما فيها من إهانة لكرامة الإنسان، كعقوبة. ومن يتابع تاريخ العراق التشريعي سيجد عقوبات من هذا النوع في شريعة حمورابي وفي الشرائع اللاحقة لها، ولكن لا يجدها في الشرائع التي سبقتها إلا بشكل محدود، مثل: قانون

---

٤٢٧ العلوي، هادي. فصول من تاريخ الاسلام السياسي. مصدر سابق. ص ٣٢٩–٣٤٨.

أورنمو[٤٢٨]، حيث كانت العقوبة لا تتجاوز الغرامات دون أن تصل إلى مستوى التعذيب أو القصاص، كالعين بالعين والسن بالسن، أو القتل إلا في حالة واحدة، أو قانون مملكة أشنونة الذي لا يتضمن عقوبات التعذيب أو القصاص، ولكنه يتضمن عقوبات بالقتل في حالات كانت تسمى "الجريمة الكبرى"[٤٢٩]، أو قانون لبت عشتار، الذي تضمن عقوبات بالغرامة فقط،[٤٣٠]. ومن يقرأ شريعة حمورابي سيجد، كما أوضحنا ذلك سابقاً، بأنها التزمت بقاعدة العين بالعين والسن بالسن، أو اعتمدت الأعراف والتقاليد التي سار عليها الحكام وفرضت على الشعوب وعملت بها أجهزة الدولة القضائية والقمعية[٤٣١].

٢) وعند قراءة القرآن سيجد الإنسان أمامه أشكالا متنوعة من أساليب التعذيب الفردية والجماعية التي يفترض أن يمارسها ملائكة الله ضد المخطئين من البشر يوم الحشر أو القيامة عند تقديم الحساب أمام الله، أو أن على المسلمين ممارستها ضد المخطئين في الحياة الدنيا. إن مجرد تصور هذه العقوبات وسبل ممارستها بحد ذاته يصيب الإنسان بالذهول والدوار الشديد، إذ إنها فوق طاقة تحمل الإنسان وتتضمن مزاجا ساديا مريعا. ومع أن الإسلام يرفض العقوبات الجماعية بل يستخدم العقوبة الفردية وفق ما جاء في القرآن "قل أغير ألله أبغي ربّاً وهو ربُ كل شيء ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزرُ وازرةٌ وِزرَ أخرى ثم إلى ربكم مرجعكم فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون*"[٤٣٢]، فأن القرآن

---

٤٢٨ الذنون، عبد الحكيم. تاريخ القانون في العراق. ط ١. دار علاء الدين. دمشق. ١٩٩٣. ص ٥٥–٥٧.

٤٢٩ المصدر السابق نفسه. ص ٦٥–٧١.

٤٣٠ المصدر السابق نفسه. ص ٨٢–٨٥.

٤٣١ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٢–١٣٤.

٤٣٢ القرآن الكريم. سورة الأنعام. آية رقم ١٦٤. ص ١٥٠.. راجع أيضاً: هادي العلوي. مصدر سابق. ص ٣٣٤.

ذاته يورد صورا للعقوبات الجماعية. والعقوبات التي جرى تصورها في القرآن تصنف إلى ثلاثة أشكال أساسية، هي:

- العقوبات الجماعية التي أصابت شعوبا وجماعات بشرية بكاملها مع دمار المدن وغيرها، التي يطلق عليها بالمهابدة. ويمكن هنا إيراد الكثير من الأمثلة بما فيها سورة الفيل " ألم تَرَ كيفَ فعل ربك بأصحاب الفيل* ألم يجعل كيدهم في تضليل* وأرسل عليهم طيراً أبابيل* ترميهم بحجارة من سجيل* فجعلهم كعصف مأكول*"[٤٣٣]، أو كما جاء في سورة الحجر قوله: "... * فجعلنا عليها سافلها وأمطرنا عليهم حجارة من سجيل* إن في ذلك لآيات للمتوسمين* ...فانتقمنا منهم وإنهما لَبِإمام مبين*[٤٣٤].
- العقوبات الفردية الموجهة ضد الإنسان لذنب اقترفه، التي تقود، بسبب طبيعتها وأسلوب ممارستها، إلى تشوه الإنسان والحط من قدره وكرامته بين الناس. وهي في إطار العقوبات الزاجرة التي يراد منها أيضا منع الآخرين من ارتكاب مخالفات أو ذنوب أو جرائم مماثلة، ومنها فرض الإقامة الجبرية على المرأة التي ثبت زناها في دار زوجها حتى وفاتها، وعقوبة الجلد وقطع اليد أو القتل، مثل قطع الرأس والرجم بالحجارة، وما إلى ذلك. ورد في الآية ٣٣ من سورة المائدة قوله: " ... * إنما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم*"[٤٣٥]، أو في قوله في نفس السورة بحق مرتكبي السرقة: "والسارق والسارقة

---

٤٣٣ القرآن الكريم. دار الجيل.بيروت. سورة الفيل. مكية. ترتيبها ١٠٥. ٥ آيات. ص ٦٠١.

٤٣٤ القرآن الكريم. المصدر السابق نفسه. سورة الحجر. مكية. ترتيبها ١٥. آياتها ٩٩. ص ٢٦٦

٤٣٥ القرآن الكريم. المصدر السابق نفسه. سورة المائدة. مدنية. ترتيبها ٥. آياتها ١٢٠. آية ٣٣. ص ١١٣.

فاقطعوا أيديهما جزاءَ بما كَسَبَا نَكَلا من الله والله عزيز حكيم*[٤٣٦]. وهي، كما ترد في القرآن ذاته، عملية تنكيل بالإنسان المقترف للخطيئة.

- العقوبات التي يهدد الإنسان بممارستها ضده بعد وفاته في الآخرة إن ارتكب ما لا يجوز القيام به في الحياة الدنيا، أو بسبب عدم إيمانه بالله ورسوله ويوم الآخرة. وهي عقوبات يراد منها الردع والتحذير بهدف إبعاد الإنسان عن ارتكاب الخطايا والذنوب.
- وإشكالية هذا النوع الأخير من التعذيب تكمن في الملاحظات التالية:

أ- تتضمن هذه العقوبات تصورات ذات خيال رهيب وغير طبيعي، إذ يصعب على الإنسان السوي قبولها وهضمها. إذ تشكل نار جهنم المحور الذي تدور حوله هذه العقوبات وما يعانيه الفرد فيها من شتى صنوف العذاب[٤٣٧]. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وردت في القرآن اللوحة التالية التي تجسد الطريقة التي اختارها الله لتعذيب المذنبين وفق الآية ٥٦ من سورة النساء ما يلي: "إن الذين كفروا بآياتنا سوف نُصليهم نارا كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب إن الله كان عزيزا حكيما*"[٤٣٨]. أو في قوله في الآيتين ٣٤ و٣٥ من سورة التوبة: "يا أيها الذين آمنوا إن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم* يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون*"[٤٣٩].

---

٤٣٦ المصدر السابق نفسه. آية لاقم ٣٨. ص ١١٤.

٤٣٧ المصدر السابق نفسه.

٤٣٨ القران الكريم. المصدر السابق نفسه. سورة النساء. مدنية. ترتيبها ٤. آياتها ١٧٦. الآية ٥٦. ص ٨٧.

٤٣٩ المصدر السابق نفسه. سورة التوبة. مدنية. ترتيبها ٩. آياتها ١٢٩. الآية ٣٤ و٣٥. ص ١٩٢.

ب- أن صور وأساليب التعذيب المرعبة التي يهدد الله أنزالها بالإنسان المخطئ يوم القيامة تمنح الحكام على مر الزمن مادة أو "حقا" يعتمدونه في تفسير تلك الآيات وتأويلها وفق الصيغة التي تسمح لهم بممارسة أقسى صيغ تعذيب الإنسان في الحياة الدنيا من جهة، كما تسمحان لخيالهم المريض أن يجنح بعيدا لممارسة أقسى وأكثر الأساليب شدة وقسوة وبشاعة بحق الإنسان الذي يعتبر بنظرهم مذنبا من جهة أخرى. فحق الله في إنزال أقسى واشد وأشرس العقوبات في يوم الآخرة بالإنسان المخطئ، يمكن أن ينتقل هذا الحق الثابت إلى وكيل الله في الأرض ينزلها بالمخطئ في الحياة الدنيا. ويمكن هنا الإشارة الواضحة إلى أساليب التعذيب الشرسة والمتطرفة التي مارسها الخلفاء العباسيون بحق من ناصبوهم الخصومة أو اتخذوا مواقف معارضة لسياساتهم، ومنهم ثوار الزنج وأتباع الحركة القرمطية أو بحق الأمويين قبل ذاك أو بحق العلويين أو غيرهم. وكانت تنهل من ذات "المعين السماوي" الوارد في القرآن. ولعب رجال الدين دورا استثنائياً في تطوير ذهنية التعذيب وأساليبه لدى الحكام في الدنيا وليس في الآخرة، إنها تشير إلى خيال سادي مريض وإرهابي شرس، كما يشير إلى ذلك بصواب الباحث هادي العلوي حين كتب يقول: "ولجهنم أوصاف كدسها الوعاظ تصدر عن خيال إرهابي مفرط. ولنقرأ الوصف الذي أورده الغزالي في "إحياء علوم الدين" -كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" وهو على لسان جبرائيل في حديث له مع النبي:

"إن الله تعالى أمر بها فأوقد عليها ألف عام حتى احمرت. ثم أوقد عليها ألف عام حتى اصفرت. ثم أوقد عليها ألف عام حتى اسودت" فهي سوداء مظلمة لا يضيء جمرها ولا يطفأ لهيبها. والذي بعثك بالحق لو أن ثوبا من ثياب أهل النار أظهر لأهل الأرض لماتوا جميعاً، ولو أن ذنوباً (دلوا) من شرابها صب في مياه الأرض جميعا لقتل ما ذاقه،

ولو أن ذراعا من السلسلة التي ذكرها الله وضع على جبال الأرض جميعاً لذابت. ولو أن رجلاً أدخل النار ثم أخرج منها لمات أهل الأرض من نتن ريحه وتشويه خلقه"[٤٤٠].

إن إشكالية التعذيب ومرافقتها للدين تنطلق من قاعدة "الجزرة والعصا"، أو الترغيب والتهديد التي وضعها ومارسها الأنبياء المصلحون وأصحاب الديانات عموما، والتي استعان بها الحكام ومارسوها على نطاق واسع. فالإنسان يوضع أمام أحد أمرين أما الخضوع وإبداء فروض الطاعة والالتزام التام بما يقرره القرآن والخليفة أو الحاكم بأمره، وبالتالي يكسب الآخرة ويدخل في جنات عدن التي تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها...، وأما ارتكاب الخطيئة والتعرض للعقوبات المختلفة ودخول جهنم وبئس المصير، أو أن الحاكم يمارس العقوبة التي يراها مناسبة بحق مرتكب الخطيئة. والتربية الإسلامية استندت إذن إلى هذه القاعدة أو انطلقت منها، وبالتالي سمح الحاكم لنفسه بتنفيذ جزء من تلك العقوبات التي يصعب حتى تصورها، عندما يشوى جسم الإنسان ثم يحيا ثم يشوى ثم يحيا إلى أبد الآبدين على سبيل المثال لا الحصر. إن النصوص القرآنية في هذا الصدد تساهم في خلق أو تكوين عقلية مستعدة لممارسة التعذيب وتعتبره ضرورة لا بد منها لممارسة الدين على أفضل وجه ممكن. ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على العهدين الأموي والعباسي أو العثماني فيما بعد فحسب، بل تمارسه القوى الدينية السياسية المتطرفة، حيث تقدم أحداث الجزائر في العقد الأخير من القرن العشرين نماذج صارخة للسادية الدينية التي يمكن أن تتجلى في سلوكية المأخوذ بالدين أو المسكون فيه، إذ يمارس كل ذلك باسم الدين وهو مرتاح الضمير! أو ما حصل في العراق عندما بدأت ميليشيات "جيش المهدي" التابعة لمقتدى الصدر في النجف تعتقل من تجده مخالفاً لها أو مخالفاً لما تعتبره شريعة وتمارس بحقه التعذيب حتى الموت، أشكال التعذيب بما في ذلك قلع العيون وجدع الأنوف وقطع الرؤوس أو حتى سلخ الجلود أو الحرق. إنها أيضاً

---

٤٤٠ هادي العلوي. فصول من تاريخ الاسلام السياسي. مصدر سابق. ص ٣٣٥.

استقت ممارستها من ذات المعين الذي تنهل منه كل القوى الإسلامية الأصولية السلفية المتطرفة والعدوانية، سواء أكان ذلك في الجزائر أم في سجن أيفين في إيران أم في سجون السعودية أم في أي مكان آخر تصل أيدي هؤلاء العتاة إليه. ويمكن في هذا الصدد الاتفاق مع الكاتب الراحل هادي العلوي في إشارته الواضحة إلى ما يلي: "والتعذيب في الإسلام لا يخرج عن هذا التصميم. أي أنه ليس ممارسة منعزلة خاضعة لبواعث مخصوصة – فوق تئريخية. لكنه يتميز بإطاريته الناجمة عن العلاقة بالدين، ولا بد بالتالي من أن يبعث على تساؤلات تحمل على النظر والتوقف، من قبيل: هل صدر الجلادون المسلمون في اقترافاتهم عن مسلك ديني؟ وهل يمكن القول أن إيمان الجلادين يسجل لدى الاقتراف درجة ما من الهبوط تضعه في مستوى أدنى من الإيمان الشعبي الخاضع للفطرة؟ وهل، أخيرا، يتعارض الدين بما هو دين مع أخلاقية التعذيب؟."[٤٤١] يبدو لي بأن الإجابة عن هذا السؤال كانت واضحة له، وهي أن التعذيب لا يخرج عن الإطار الديني عندما يمارسه الحكام باعتباره عقوبة لمن يخرج على الدين أو عنه، إذن هو من صلب أسلوب فرض القواعد الدينية على البشر ومعاقبة الذين يخرجون عليها أو يشاركون في الإخلال بها بأي حال من الأحوال. أوردت الكثير من الدراسات التي تبحث في سياسات وممارسات محمد بن عبد الله في فترات الحرب والسلام الكثير من الحوادث التي تؤكد ممارسته لسياسات القسوة والعنف وإنزال العقوبات الشديدة بالمخطئين أو المختلفين معه بالرأي أو في الموقف من القتل أثناء الحروب وكذلك في الموقف من الأسرى، بما في ذلك التعذيب لانتزاع الاعترافات.

* يشير سيد محمود القمني في كتابه الموسوم "حروب دولة الرسول" إلى عدد من الروايات المنقولة عن كتب السير والأخبار فيقول نقلاً عن ابن كثير بشأن يوم بئر معونة وأمر الحلف الذي كان معقوداً بين النبي وبين بني عامر ما يلي: "إن عمرو بن أمية الضمري، الذي أطلقه عامر بن الطفيل ليبلغ رسالته المتحدية للنبي –صلى الله عليه

---

٤٤١ هادي العلوي. فصول من تاريخ الاسلام السياسي. مصدر سابق. مصدر سابق. ص ٣٢٩.

وسلم– خرج عمرو بن أمية حتى إذا كان بالقرقرة من صدر قناة، أقبل رجلان من بني عامر حتى نزلا في ظل هو فيه، وكان مع العامريين عهد من رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وجواره، ولم يعلمه عمرو بن أمية، وقد سألهما حين نزلا: ممن أنتما؟ قالا: من بني عامر، فأمهلهما حتى إذا ناما، عدا عليهما وقتلهما، وهو يرى أنه قد أصاب بهما ثأراً من بني عامر .. فلما قدم عمرو بن أمية على رسول الله –صلى الله عليه وسلم – أخبره الخبر، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لقد قتلت قتيلين لأدينهما."[٤٤٢]

* وعن البيهقي وابن سيد الناس نقل القمني ما يلي: ".. قدم على النبي ثمانية رجال من عرينة، وأظهروا الإسلام، وبعد أيام اشتكوا للنبي سوء حالتهم الصحية بداخل يثرب، وأنهم أهل بوادي لا يطيقون المدن والزروع، فأذن لهم بالخروج لرعاية لقاحه، الذي يرعى بذي الحدر بناحية قباء، فظلوا فيها فترة، ثم عدوا على لقاح رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وقتلوا واحداً من عبيد النبي، فكان أن أرسل وراءهم سرية كرز بن جابر الفهري، ليقبض عليهم، ويلقوا جزاء ما قدمت ايديهم بحق النبي وبحق الدولة، وهو الجزاء الذي جاءنا ذكره في البيهقي وهو يروي: فلم ترتفع السماء، حتى أتى بهم، فأمر بمسامير فأحميت، فكواهم وقطع أيديهم وأرجلهم، وألقاهم في الحرة ليستسقون فلا يسقون، حتى ماتوا. ويضيف ابن سيد الناس أنه قد أمر إضافة لذلك بسمل عيونهم."[٤٤٣]

* بعد فتح خيبر واستسلام الخيابرة حمل زعيمهم كنانة بن أبي الحقيق إلى محمد راية الصلح ووافق على شروط الصلح بما في ذلك تسليم كل ما لديهم من ثروات والخروج من الأرض التي هم عليها وتسليمها للنبي وجنده. جاء في كتاب القمني نقلاً عن ابن كثير قوله: "نزل إليه (أي إلى محمد) ابن الحقيق، فصالحه على حقن دمائهم ويسيرهم، ويخلون

---

٤٤٢ القمني، سيد محمود. حروب دولة الرسول. في جزئين. الجزء الثاني. المدبولي الصغير. القاهرة. ١٩٩٦. ص ٤٧/٤٨.

٤٤٣ المصدر السابق نفسه. ص ٩٨.

بين رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وبين ما كان لهم من الأرض والأموال والصفراء والبيضاء والكراع والحلقة، على البر، إلا ما كان على ظهر الإنسان، يعني لباسهم. ثم يردف: فنزلوا من شدة رعبهم منه فصالحوه، وأموال بني النضير المتقدم ذكرها، ومما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، فكانت هذه الأموال لرسول الله خاصة. لكن الصلح بهذه الشروط الواضحة لم يسر حتى كمال اكتماله، فقد أضاف النبي – صلى الله عليه وسلم– إلى الشروط شرطاً آخر، حول الأموال حين قال: وبرئت منكم ذمة الله ورسوله، إن كتمتم شيئاً. فصالحوه على ذلك. أو ما جاء عند ابن سعد برواية ابن عباس، في سؤال النبي – صلى الله عليه وسلم– للزعيم الخيبري المرعوب كنانة بن أبي الحقيق، وأخيه الربيع: أين آنيتكما التي كنتما تعيرانها أهل مكة؟ ويرتبك الزعيم المهزوم، ويجف حلقه وهو يقول متلعثماً: "هربنا فلم تزل تضعنا أرض وترفعنا أخرى، فذهبنا، فأنفقنا كل شيء، فيرد النبي –صلى الله عليه وسلم: إنكما إن كنتما تكتماني شيئاً فاطلعت عليه، استحللت دماءكما وذراريكما. فقالا: نعم. وهنا نعلم أن شركاً وقع فيه الزعيمان، حيث نعلم أن النبي كان يعلم سلفاً بأمر كنز عظيم، وكان يعلم بمكانه. ...أتى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– رجل من يهود فقال لرسول الله: إني قد رأيت كنانة يطيف بهذه الخربة كل غداة. وهو ما دفع النبي للشرط السابق ذكره والذي أورده ابن هشام في قوله: فقال رسول الله لكنانة: أرأيت إن وجدناه عندك" أأقتلك؟ قال: نعم. فدعا النبي رجلاً من الأنصار فقال: أذهب إلى قراح كذا وكذا، ثم ائت النخل فانظر نخلة عن يمينك أو عن يسارك، فانظر نخلة مرفوعة، فأتني بما فيه. فانطلق، فجاء بالآنية والأموال. والآن وقد كشف خداع الرجلين، وجيء بكنزهم للنبي، توجه النبي إلى كنانة مرة أخرى يسأله ما بقي من كنزه، فأنكره، فأمر به رسول الله الزبير بن العوام فقال: عذبه حتى تستأصل ما عنده. فكان الزبير يقدح بزند في صدره، حتى أشرف على نفسه. ثم دفعه رسول الله –صلى الله عليه وسلم– إلى محمد بن مسلمة، فضرب عنقه بأخيه محمود بن مسلمة. وانطلق السيف الإسلامي يعمل في المستسلمين، ليقتل منهم في قول ابن سعد ثلاثة وتسعين رجلاً من يهود، منهم الحارث أبو زينب، ومرحب، وأسير، وياسر، وعامر، وكنانة بن أبي الحقيق، وأخوه،

وإنما ذكرنا هؤلاء وسميناهم لشرفهم."[٤٤٤] وعندما طلب الأسرى البقاء في الأرض والعمل عليها اشترط عليهم ما يلي: "أعطاهم خيبر، على أن لهم الشطر من كل زرع ونخيل" و "على إنا إذا شئنا أن نخرجكم منها أخرجناكم"[٤٤٥]. ولم يكتف محمد بن عبد الله بكل ذلك بل تزوج أيضاً صفية بنت حيى بن أخطب، حيث كتب سيد محمود القمني استناداً إلى رواية أنس بن مالك الذي قال: "قدمنا خيبر، فلما فتح -صلى الله عليه وسلم- الحصن، ذكر له جمال صفية بنت حيى بن أخطب وقد قتل زوجها وكانت عروساً فاصطفاها لنفسه. كانت صفية زوجة كنانة بن أبي الحقيق زعيم يهود خيبر والذي أمر الرسول بتعذيبه وقتله. ويمكن للمرء أن يتصور كيف كان حال زوجة قتل زوجها لتوه ثم تؤمر بالزواج من قاتل زوجها لينام معها ويبني بها ثلاثة أيام متوالية، حيث كتب ابن كثير يقول: "وأقام ثلاثة أيام يبني بها."[٤٤٦] ويروي البيهقي:

"وقد بات أبو ايوب ليلة دخل بها رسول الله _صلى الله عليه وسلم- قائماً قريباً من قبته. ولما خرج الرسول من القبة ساله عن طوافه حول القبة كل ذلك الوقت، فرد أبو أيوب مفصحاً عن مدى إخلاص الرجال لصاحب الدعوة:

لما دخلت بهذه المرأة، وذكرت أنك قتلت اباها وأخاها وزوجها وعامة عشيرتها، فخفت لعمر الله أن تغتالك."[٤٤٧] ويشير القمني بقوله "وهو الأمر الذي يجد صداه في ما أفصح عنه لسان صفية عندما آلت إلى النبي في قولها: كان رسول الله أبغض الناس إليّ، قتل

---

٤٤٤ القمني، سيد محمود. حروب دولة الرسول. في جزئين. الجزء الثاني. المدبولي الصغير. القاهرة. ١٩٩٦. ص ١٢٨/١٢٧. (التشديد من ك. حبيب)

٤٤٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٩/١٢٨.

٤٤٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٠.

٤٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٣١.

زوجي وأبي، فما زال يعتذر إليّ ويقول: إن أباك ألب عليّ العرب .. حتى ذهب ما بنفسي"[٤٤٨]. وهو ما يصعب تأكيده.

* قررت قريظة عدم المقاتلة والاستسلام لجند محمد بعد أن حاصر حصنها. "وبالفعل ينزلون في طابور يكتف فرداً فرداً بالحبال التي تصلهم ببعضهم لينتظروا مصيرهم، آملين في موقف الأوس أحلافهم لحقن دمائهم، مثلما فعلت الخزرج من قبل مع قبائل يهود التي خرجت بأرواحها، وتركت المال والعقار والعتاد، وبينما هم في وهمهم هذا، نسمع الطبري يقول:

"ثم استنزلوا فحبسهم رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في دار امرأة من بني النجار (أي من الخزرج وليس من الأوس)، ثم خرج –صلى الله عليه وسلم– إلى سوق المدينة .. فخندق بها خنادق." وقد بدا الأمر كما لو كان يسير حسبما توقعت قريظة من الأوس، حيث تواثبت الأوس حول النبي تذكره بأن قريظة مواليها دون الخزرج، وأنه سبق ومنح حياة يهود لمواليهم من الخزرج، يطلبون كرامتهم إزاء كرامة الخزرج في المواقف السابقة، وهنا يجيبهم الرسول –صلى الله عليه وسلم– بقوله ألا ترضون يا معشر الأوس أن يحكم فيهم رجل منكم؟ قالوا: بلى، قال: فذاك سعد بن معان؟"[٤٤٩]. ثم يواصل القمني فيقول:

"في ذلك الوقت كان سعد يعاني من قطع أصاب أكحله (شريانه) بسهم غارب جاءه من خارج الخندق إبان الحصار، ولم تلجأ كتبنا التراثية هنا إلى حديث الحاجي والمعجزات التي يلبسونها للنبي –صلى الله عليه وسلم– لأن سعداً لقى نهايته الفاجعة خلال أيام، حيث قام النبي –صلى الله عليه وسلم– يحسم له جرحه بنفسه كياً بالنار، لكن يده انتفخت ثم انفجر الشريان بالنزيف، فعاد النبي إلى كيه مرة اخرى ليسد مخرج الدم بالنار فانتفخت يده مرة أخرى، أما الرواة فقد رأوا أن المعجزة لم تحدث هنا، لأن الأكحل إن قطع فلا

---

٤٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٣١.

٤٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ٨٧.

علاج له كما أفادوا، فهناك ما يمكن علاجه بالمعجزات وهناك ما لا يمكن علاجه كقطع الأكحل. وبينما سعد على حاله هذا أرسل إليه النبي وجاء به في مشهد يرويه الطبري بقوله:

"فلما انتهى سعد إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال –صلى الله عليه وسلم– : قوموا إلى سيدكم .. فانزلوه، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أحكم فيهم، قال: فإني أحكم فيهم بأن تقتل الرجال، وتقسم الأموال، وتسبى الذراري والنساء .. فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لسعد: حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة". وهنا يكشف لنا الطبري سر الخنادق التي أمر النبي بخندقتها، بينما كان القرظيون يكتفون بالحبال، حيث يقول: إن النبي قد "بعث إليهم، فضرب أعناقهم في تلك الخنادق، يخرج إليه إرسالاً، وفيهم عدو الله حيى بن أخطب، وكعب بن أسد رأس القوم، وهم ستمائة أو سبعمائة، المكثر لهم يقول كانوا نحو الثمانمائة أو التسعمائة". ويبدأ مشهد المذبحة كالتالي: أتى بعدو الله حيى بن أخطب .. مجموعة يداه إلى عنقه بحبل، فلما نظر إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: أما والله ما لمت نفسي في عداوتك أبداً. ثم أقبل على الناس فقال: أيها الناس، إنه لا بأس بأمر الله، كتاب الله وقدره، ملحمة قد كتبت على بني إسرائيل ثم جلس فضرب عنقه. ويشرح لنا رجالاتنا من أهل السير كيف كانت المذبحة، فيصور لنا الواقدي أحد المشاهد بقوله:

إن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أمر لنا يشق لبني قريضة في الأرض أخاديد، ثم جلس، فجعل علي والزبير يضربان أعناقهم بين يديه. ويحدد لنا البيقهي مكان المقتلة بدقة فيقول: قتلوا عند دار أبي جهل التي بالبلاط، ولم تكن يومئذ بلاطاً، فزعموا أن دماءهم بلغت أحجار التي كانت بالسوق."[٤٥٠]

---

٤٥٠ المصدر السابق نفسه. ص ٨٨/٨٧.

٣) ممارسة التعذيب خارج الأطر القانونية والقواعد الدينية المسموح بها، وهي السمة المميزة والغالبة في تاريخ الدولتين الأموية والعباسية، وفيما بعد العثمانية أيضا والتي سنأتي عليها لاحقا. وهذا لا يعني أن رجال الحكم ومن ساندهم من الفقهاء ورجال الدين قد مارسوا مختلف أساليب التعذيب بسبب خروجهم عن الدين أو عن القواعد الدينية، بل أنهم، في حقيقة الأمر، مارسوا التعذيب في إطار الدين ولكنها كانت خارج القواعد التي وضعها الدين باعتبارها عقوبة، وكانت تجاوزا على الصيغ التي تقررت في القرآن لمن ارتكب ذنبا أو خطيئة معينة، كما كانت تجاوزا على حقوق الأفراد إذ إنها شملت حالات لم ترد أصلا في القرآن، ولكنها لم تكن خارج تصور أشكال التعذيب التي جاء على ذكرها القرآن أو الفقهاء والوعاظ، كما أن النصوص القرآنية قابلة للتفسير وحمالة أوجه، وأن كان بعضها مذكور لا لممارسته في الحياة الدنيا بل ممارسته في الحياة الآخرة، وأن بعضها وضع ليمارس في الحياة الدنيا.

إن دراسة كتب التاريخ التي تبحث في شؤون الدولتين الأموية والعباسية تشير بما لا يقبل الشك إلى أن التعذيب النفسي والجسدي كانا من الأساليب السائدة في ممارسة السلطة، وشكلا جزءا أساسيا من نظام وأدوات الحكم الاستبدادي فيهما. إذ كانت أساليب التعذيب النفسي والجسدي والمحاربة بالرزق أو الإسكات أو الإقصاء أو التصفيات الجسدية بأساليب مختلفة، بما فيها الاغتيال والتغييب، ضمن الأدوات الرئيسية في مكافحة الرأي الآخر وكسر شوكة الذين كانوا يسعون إلى مقاومة عنت الحكام وعسفهم أو المعارضين لأساليب الحكم السائدة حينذاك والمناهضين لمصادرة العدالة الاجتماعية التي كانوا يؤمنون بها ويعتقدون بقدرة الإسلام على تأمينها للناس. كما لم يتورع هؤلاء الحكام عن ممارسة التمثيل في جثمان الضحية الذي كان قد قتل على أيديهم أو أيدي جلاوزتهم، أو كان التمثيل به يجري كجزء من عملية التعذيب حتى الموت. وتتحدث كتب التاريخ عن اساليب غاية في الوحشية والبشاعة كانت تمارس لانتزاع الاعترافات من الضحايا أو لإجبارهم على التخلي عن أفكارهم ومواقفهم الدينية والسياسية والاجتماعية، أو من أجل

زجر الآخرين للكف عن الدفاع عن الفقراء والمحتاجين أو أجبارهم على منح تأييدهم لهذا الخليفة أو ذاك السلطان أو الحاكم والوالي.

إن استمرار ظاهرة الاستبداد السياسي المصحوبة بعمليات السجن والتعذيب للمخالفين بالرأي والعمل لألاف السنين، ومنذ العهود العراقية القديمة، تخلق معها، شاء الإنسان أم أبى، ظاهرة تكريس وتراكم وتطور وتنوع أساليب وأدوات الاستبداد والعنف والتعذيب لدى الحكام وأجهزة الحكم من جهة، وظاهرة رفض المجتمع لهذا الاستبداد والعنف وعمليات التعذيب من جهة أخرى. وتسببت ظاهرة العنف بنشوء ظاهرة العنف المضاد كرد فعل لها، وعن ظاهرة التعذيب والقتل نشوء ظاهرة التعذيب والقتل المضاد أيضاً، إضافة إلى نمو أشكال من الاستبداد في نفسيات المواطنين الذين يقاومون الاستبداد ويرفضون العنف والتعذيب والقتل عندما يكونوا هم تحت وطأته وضحاياه المباشرين. فظاهرة مقاومة الاستبداد والعنف والتعذيب بأشكال مختلفة، بما فيها العنف، تصبح ظاهرة طبيعية ومنطقية في المجتمع. فالحاكم يمارس الاستبداد وأجهزته تمارس العنف والتعذيب والقسوة والقتل إزاء المواطنين لأسباب كثيرة، وهي حقائق واقعة، وهي غير مبررة في كل الأحوال. وإزاء هذا الواقع اندفع المواطنون يقاومون هذا العنف باستخدام شتى الأساليب والأدوات الممكنة دفاعاً عن النفس إزاء سلطة كانت مهمتها الأساسية حماية المواطنين وتوفير الأمن والاستقرار والديمقراطية. فالعنف الذي تمارسه الضحية أو أقرباء أو أصدقاء أو من يتفق مع الضحية بالرأي والعقيدة والمصالح ناشئ أساساً كرد فعل للعنف الذي تمارسه الدولة إزاء الأفراد والمجتمع. وعندما يعم العنف في بلد معين يفترض أن يتجه التحري عن دور الدولة أو الحاكم في كل ذلك، وكذلك البحث في العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكامنة وراء هذا العنف، إضافة إلى دور الدولة او الحاكم في تكريس تلك العلاقات المتسمة بالاستبداد والعنف وعمليات التعذيب والاستغلال. وينبغي أن لا ينسى الإنسان حقيقة أن العنف هو الذي يجلب معه العنف المضاد. وكان الشاعر الكبير محمد مهدي لجواهري محقاً حين أكد أن "الدم ينزف دماً." إن محاولات اعتبار العنف في العراق

جزءا عضويا من طبيعة الشعب العراقي، أي القول بأن الشعب العراقي عنفي بالطبع، لا تستند إلى قاعدة علمية سليمة، بل تستند إلى "قاعدة علمية مبتذلة" وتعتمد المسألة العِرقية والجينات وما إلى ذلك من نظريات عنصرية بعيدة عن الواقع، وتهمل حقائق الأوضاع التي عرفها العراق طيلة العهود المنصرمة من سيادة فعلية لظاهرة الاستبداد والاستغلال والتعذيب الحكومي، أي عنف الدولة والنظم السياسية التي سادت فيه، وهو لا يختلف كثيرا عن تاريخ الشعوب الأخرى إلا بقدر ما مر عليها من تجارب في هذا الصدد.

اتسم العصر العباسي بشكل عام بظاهرة استبداد الخلفاء وممارسة القمع الفكري والسياسي والسجن والتعذيب والقتل والاغتيال والتمثيل بشكل واسع إزاء المعارضين السياسيين والمخالفين في الرأي الذين كانوا، بتقدير الخلفاء والولاة، يشكلون خطرا يهدد الخلافة العباسية ومصالح الخليفة والفئات الحاكمة، أي من منطلق الحفاظ على حكمهم وعلى المصالح والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت سائدة حينذاك، علماً بأنهم كانوا يطرحون الأمر وكأن القضية ليست سوى دفاعاً عن الدين الإسلامي وحفاظاً على دولة الإسلام. ولم تكن ممارسة أساليب التعذيب تقتصر على أصحاب الفعل الفكري والسياسي المضاد للسلطة فحسب، بل شملت أيضا أصحاب الأراء والمواقف الاقتصادية والاجتماعية المعارضة. وبمعنى آخر ضد من كان يرفض الظلم وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة ويفضح تفاقم الفجوة بين مستوى حياة ومعيشة الفقراء والأغنياء في المجتمع ويتصدى لها طالباً تغييرها. وكانت ممارسة الاستبداد وعمليات التعذيب لا تقتصر على مؤسسة الخليفة والأجهزة المحيطة به في مركز الدولة العباسية، بل مارسها الولاة والحكام والقضاة وقادة الجيش والشرطة وأجهزتهما في سائر أرجاء الدولة العباسية وبنفس مستوى الظلم والبشاعة واللاإنسانية. وكان الخلفاء أنفسهم يطالبون هذا العامل (الوالي) أو ذاك في الأقاليم المختلفة بممارسة التعذيب ضد هذا الشخص أو ذاك، وضد هذه المجموعة أو تلك، أو قطع رأس هذه الضحية أو تلك وأرساله إلى مركز الخلافة.

وإذا كان الحكام الأمويون قد مارسوا الاستبداد والتعذيب على نطاق واسع، فأن العباسيين قد زادوا فيهما وأبدعوا أساليب وأدوات جديدة لممارسة الاستبداد والقسوة.

ويحدثنا تاريخ الحكم الأموي في العراق عن عمليات تعذيب وقتل واغتيالات كثيرة ورهيبة، سواء كان ذلك في فترة حكم زياد بن أبيه، أم في زمن الحجاج بن يوسف الثقفي أم غيرهما. وتعرض الخوارج والعلويون والعباسيون والكثير من أصحاب الفكر والمعارضة السياسية للتعذيب والاغتيال والقتل على أيدي أغلب خلفاء بني أمية. وعندما استطاع العباسيون أخذ الحكم وأقاموا الدولة العباسية أتبعوا نفس النهج الاستبدادي في الحكم ومارسوا نفس أساليب التعذيب والاغتيال وقتل الناس بالجملة وأضافوا إليها الجديد أيضا[٤٥١]. لقد قدم الخلفاء العباسيون أنفسهم إلى المجتمع العراقي العباسي وإلى المناطق التابعة للحكم العباسي كطغاة وجبابرة لا تعرف الرحمة والمغفرة طريقها إلى قلوبهم، كما كانوا يقيمون حفلات ومهرجانات شعبية لمشاهدة التعذيب والقتل وحمامات الدم التي كانت تنظم ضد الأعداء أو من كان يطلق عليهم بالمعارضين.

---

٤٥١ يشير صاحب كتاب الخوارج، علي جفال، إلى صور من التعذيب التي تعرض لها رجال ونساء الخوارج في عراق العهد الأموي، إذ ينقل الواقعة التالية التي جرت بين عبد الله بن زياد بن أبيه، والي العراق حيذاك، وعروة بن أدية، وهو من قادة الخوارج وأخو مرداس بن أدية، أحد أبرز قادة الخوارج الذي قتل على أيدي الأمويين ايضا حين بدأ اللقاء بقول ابن زياد لعروة:

"– أجهزت أخاك عليَّ؟ –فقال عروة: والله ما كنت به ظنينا، وكان لي عزّاً، ولقد أردت له ما أريد لنفسي، فعزم عزما، فمضى عليه وما أحب لنفسي إلا المُقام وترك الخروج. قال له: أفانت على رأيه؟ قال: كلنا نعبد رباً واحداً. قال أما لأمثلن بك. قال عروة: اختر لنفسك من القصاص ما شئتَ. فأمر به فقطعوا يديه ورجليه، ثم قال كيف ترى؟ قال أفسدت عليَّ دنياي وأفسدت عليك آخرتكَ، ثم أمر به فقتل ثم صلب على باب داره. ولم تقتصر قسوة أبن زياد على رجالات الخوارج، بل تعدتها إلى نسائهم، حيث إن أحداهن وتدعى البلداء، أتي بها إلى أبن زياد، فقطع يديها ورجليها ورمى بها في السوق،...." المصدر السابق نفسه. ص ٣٤/٣٣.

اعتبر الخليفة العباسي نفسه ظل الله على الأرض والحاكم باسمه وأمره، وبالتالي فهو معصوم عن الخطأ، والرأي الذي يقدمه يفترض أن يتبع وينفذ ومن يشذ عن ذلك يعاقب أشد العقوبات. ينقل الدكتور إمام عبد الفتاح إمام في كتابه "الطاغية" عن خطبة لأبي جعفر المنصور، بعد أن ".. أخذ بقائم سيفه، فقال: أيها الناس، إن بكم داء هذا دواؤه، وأنا زعيم لكم بشفائه، فليعتبر عبد قبل ان يعتبر به"[٤٥٢].

كانت أساليب الحكم الاستبدادية، بما فيها الحبس وممارسة مصادرة الأموال والتعذيب والاغتيال والقتل والتمثيل بجثة القتيل في العصر العباسي، تهدف كلها إلى تأمين عدد من الاغراض الأساسية، منها مثلا:

- فرض هيبة الخليفة والحكم على الناس بحيث يبتعدوا عن كل ما يمكن أن يثير غضب الخليفة أو الوالي، وليس بالضرورة ما كان يمكن أن يتناقض مع ما ورد في القرآن والسنة. وكانت العقوبة أو العطاء تتقرران من جانب الخليفة أو من ينوب عنه وفق المعايير الخاصة التي يقررها ويلزم بها الرعية.
- حماية الخلافة من الحركات الفكرية والدينية المعارضة التي كانت تتصدى بجرأة للحكم وتناصب جور وفساد وجشع الخلفاء والولاة العداء وتطالب بعدم الطاعة للجائرين من الحكام وبالتغيير.
- حماية المصالح الاقتصادية للخليفة وكبار المستحوذين على الأراضي الزراعية وما في بيت المال من أموال نقدية وعينية وبقية الفئات الميسورة التي كانت ترى في الحركات الفكرية والدينية والسياسية وفي الناس المُستغَلين والمُستضعَفين خطرا يهدد تلك المصالح. وبالتالي فالاستبداد والقمع الفكري والسياسي موجه بالأساس لتلك الحركات والشخصيات الفكرية والسياسية التي التزمت قضايا المنتجين من الفلاحين والحرفيين وبقية الكادحين والفقراء المعدمين.

---

٤٥٢ إمام عبد الفتاح إمام د. الطاغية. مصدر سابق. ص ٢٢٠.

- وكانت نظرة الخلفاء إلى الرعية نظرة احتقار أو عدم اعتبار، أو أنهم قطيعا يمكن سوقه بالطريقة التي يرونها مناسبة، وبالتالي فأن من ينخرط في حركات من هذا النوع يستحق كل أشكال العقاب بما فيه الموت. وكان التعذيب والقتل يطال ايضا اولئك الناس الذين يتخلفون عن دفع الضرائب أو أولئك الذين يتهمون بالسرقة من بيت المال مثلا أو غيرها من التهم.
- وكان التعذيب يستهدف انتزاع المعلومات من المتهمين، أو الاعتراف "بالذنب"، أو لأغراض الانتقام، أو للتخلص من منافسة البعض، أو بسبب الشك بعد إخلاصهم للخليفة أو لأحد الولاة أو إزاء الحكم عموماً.

وبصدد النقطتين الرابعة والخامسة ورد في كتاب آدم متز الموسوم بالحضارة الإسلامية ما يلي، مشيرا إلى فنون التعذيب التي كانت ترتكب حينذاك بحق المتهمين:

"وأما القسوة وإلحاق الأذى من جانب القاضي الذي يحقق في مسألة – ولهذه القسوة في تاريخنا صحائف طويلة مملوءة بالفظائع – فقد منعتها الشريعة الإسلامية وذلك بأن اعتبرت الإقرار الذي يُكره عليه الإنسان بالأذى والتعذيب أو بمجرد صياح القاضي به، إقرارا باطلا غير قانوني، أما صاحب الحرس فكان له ان يسأل من يحقق أمره ويؤذيه "ويضربه بالسوط والقلوس والمقارع والدرّة على ظهره وقفاه ورأسه وأسفل من رجله وكعابه وعضله" وكانت المقرعة تعتبر أقل إيذاء من السوط"[٤٥٣]. ثم يواصل قوله: " وثَمَّ ضروب من التعذيب كان لا يأتيها إلأ الذين يتولون مسائل الإدارة والخراج، ليكرهوا الناس على إخراج المال. وكان التعذيب الذي اختصوا به أن يعلقوا من يبتلى بهم من يده أو رجله، ويتركوه معلقا حتى تنحل قوته. وأقسى عقوبة عند القاضي المسلم هي الرجم للشخص المحصن، إذا زنى وهي عقوبة كأنها لم تفرض، لأن الشريعة تحتم في الإثبات

٤٥٣ ميتز، آدم. الحضارة الإسلامية. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص٦١٨.

شروطا يكاد توفرها يكون مستحيلا"[٤٥٤]. وهي عقوبة رهيبة مليئة بالألم والعذاب الجسدي والنفسي والمهانة ثم الموت المحقق، حيث يتعرض الإنسان الذي يراد رجمه بالحجارة والمطروح أرضا، أو المدفون بجزء منه تحت الأرض، إلى تلقي الحجارة المتساقطة عليه من كل الجهات من الناس المتجمعين لهذا الغرض أو من المارة حتى يهلك، دون أن يعرف رماة الحجارة أحيانا أسباب الرجم.

وفي هذا المقطع يميز الكاتب بين التعذيب الذي يتعرض له الضحية من جانب أجهزة الدولة، والعقوبات التي تنزلها الدولة بالضحية. إلا أن العقوبات ذاتها ليست سوى أساليب قاسية في التعذيب. فالرجم يترك الضحية يتضور ألما ولا يموت بسرعة، بل يعاني من آلامه ساعات وربما أيام قبل أن يفارق الحياة. فالعقوبات التي تمارس في الإسلام لا تختلف عن اسالسيب التعذيب، فهي بالمحصلة النهائية واحدة لما تجلبه للضحية من عذابات جسدية ونفسية ومهانة اجتماعية. لقد مورس الرجم ضد من اتهم وثبت عليه الزنى، ولذلك لا يمكن القبول بقوله "وهي عقوبة وكأنها لم تفرض"، بسبب الشرط الذي وضع لأثباتها. ويفترض أن المشرع قد أقر سلفا إمكانية أو احتمال وقوع الزنى، وبالتالي إمكانية البرهنة على وقوعه، ومن ثم ممارسة عقوبة الرجم، وإلا لما كان للعقوبة من معنى أساسا. ولا يغفل الإنسان إمكانية وقوع شهادة زور يتفق عليها لإثباب وقوع الزنى. وهو احتمال لا يمكن رفضه، إذ أنه يحصل في الكثير من المسائل الحياتية، وتاريخ التعذيب وأحكام الموت التي صدرت في عهد الدولة العباسية يؤكد إمكانية العثور على من يشهد أو يحكم زورا، وخاصة لتحقيق أغراض الخليفة أو غيره من الولاة والحكام أو حتى القضاة.

وجدير بالإشارة إلى أن عددا من رجال الدين والفقهاء والقضاة قد ساهموا في تنشيط عمليات التعذيب والقتل والاغتيال إزاء الناس من ذوي الأفكار المخالفة للدين الرسمي أو من أصحاب الاتجاهات السياسية المعارضة لسياسة الدولة من خلال إصدارهم بعض

---

٤٥٤ المصدر السابق نفسه. ص ٦١٨.

الفتاوى أو الأحكام، علما بأن آخرين قد رفضوا ذلك، وأن كانوا قد التزموا بتلك العقوبات التي نص عليها القرآن، أو تلك التي ماثلت ما أمر أو عمل به محمد بن عبد الله في حياته.[455]

وأورد الشيخ محمد الخضري بك في كتابه الموسوم تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية) حول الإرهاب الفكري والاجتماعي الذي مارسه الحنابلة، وهم يشكلون فرقة إسلامية متطرفة، في مطاردة المنكر في بغداد في عام ٣٢٣ هجرية/ ٩٣٤ م قوله: "ومما زاد الأمر إدبارا ظهور المنازعات الدينية ببغداد عاصمة الخلافة فقد ظهر بها الحنابلة وقويت شوكنهم وصاروا يكبسون دور القواد والعامة وإن وجدوا نبيذا أراقوه وإن وجدوا مغنية ضربوها وكسروا آلة الغناء واعترضوا في البيع والشراء ومشي الرجال مع النساء والصبيان فأذا رأوا من يمشي مع امرأة أو صبي سألوه عن الذي هو معه من هو؟ فأن أخبرهم وإلا ضربوه وحملوه إلى صاحب الشرطة وشهدوا عليه بالفاحشة فأزعجوا بغداد"[456]. وأدى هذا التصرف، كما يشير الكاتب نفسه، إلى موقف مناهض للحنابلة اتخذه صاحب الشرطة ببغداد فكتب يقول: "فركب بدر الخرشني وهو صاحب الشرطة ونادى في جانبي بغداد في أصحاب محمد البربهاري: الحنابلة لا يجتمع منهم إثنان ولا يناظرون في مذهبهم ولا يصلى منهم إمام إلا إذا جهر ببسم الله الرحمن الرحيم في صلاة الصبح والعشاءين فلم يفد فيهم وزاد شرهم وفتنتهم واستظهروا بالعميان الذين كانوا يأوون إلى المساجد وكانوا إذا مر بهم شافعي المذهب أغروا به العميان فيضربونه بعصيهم حتى يكاد يموت فخرج توقيع الراضي بما يقرأ على الحنابلة ينكر عليهم فعلهم ويوبخهم باعتقاد التشبيه وغيره فمنه تارة أنكم تزعمون أن صورة وجوهكم القبيحة السمجة على مثال رب العالمين وهيئتكم

---

٤٥٥ العلوي، هادي. فصول من تاريخ الاسلام السياسي. التعذيب في الإسلام. ص ٣٢٩–٣٤٨.

٤٥٦ – الخضري بك، الشيخ محمد. محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية). دار المعرفة. بيروت. بدون تاريخ. ص ٣٦٥.

– آدم متز، الحضارة الإسلامية، مصدر سابق، ص ٦٠٣

الرذلة على هيئته وتذكرون الكف والاصابع والرجلين والنعلين والشعر والقطط والصعود إلى السماء والنزول إلى الدنيا تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا ثم طعنكم خيار الأئمة ونسبتكم شيعة آل محمد صلى الله عليه وسلم إلى الكفر والضلال ثم استدعاؤكم المسلمين إلى التدين بالبدع الظاهرة وتشنيعكم على زوارها بالابتداع وأنتم مع ذلك تجتمعون على زيارة قبر رجل من العوام ليس بذي شرف ولا نسب من رسول الله صلى الله عليه وسلم وتأمرون بزيارته وتدعون له معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء فلعن الله شيطانا زين لكم هذه المنكرات وما أغواه وأمير المؤمنين يقسم بالله قسما جهدا يلزمه الوفاء به لئن لم تنتهوا عن مذموم مذهبكم ومعوج طريقتكم ليوسعنكم ضربا وتشريدا وقتلا وتبديدا وليستعملن السيف في رقابكم والنار في منازلكم ومحالكم"[٤٥٧].

فماذا يقدم لنا هذا النص الطويل الذي اقتطفناه الذي يرد في أكثر من كتاب يبحث في تاريخ الدولة العباسية؟ إنه يشير إلى جملة من حقائق الوضع حينذاك، ومنها:

- إن التطرف في الدين كان ظاهرة ملموسة ومؤذية بالنسبة للمجتمع تبيح التجاوز على حقوق الفرد وحريته، كما يظهر من سلوك الحنابلة إزاء عامة الناس.
- إن هذا التطرف لم يقابل بالحكمة ومحاولة معالجة المشكلة مع شيوخ الحنابلة لإيقاف العامة منهم عن ممارسة التدخل في شؤون الناس والتعرض لهم في الشوارع والبيوت والشهادة زورا على الناس. كما أن لم يكن جميع شيوخ الحنابلة يتسمون بالحكمة اللازمة لإيقاف اعتداءات أتباعهم على الناس الآخرين، بل كان بعضهم ينشط تلك الاعتداءات باعتبار ذلك من صلب الدين ودفاعاً عن حرمته"
- قوبل هذا التطرف بثلاثة أساليب غير محمودة ومسيئة للأفراد والمجتمع وهي: أ) التشنيع المتعمد بأصحاب مذهب في الدين الإسلامي، رغم تطرف تصرفاته، وبالتالي

---

٤٥٧ الخضري بك، الشيخ محمد. محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية) مصدر سابق. ص ٣٦٥.

الإساءة لهم اجتماعيا" ب) الإساءة لأولياء هذه الفرقة الإسلامية وبالتالي تشديد الصراع معهم بدلا من تخفيفه ومعالجته" ج) تهديدهم بالتعذيب والقتل وحرق بيوتهم ومحالهم.

تشير وقائع التاريخ إلى أن الخلفاء في العهدين الأموي والعباسي كانوا يجاهرون بممارسة سياسات الإهانة والتعذيب والحبس والقتل وحرق البيوت دون أي اعتبار لدورهم في حماية الناس والشريعة والعدل، وبالتالي كان هذا العنف في التعامل يجابه بعنف من أصحاب هذا المذهب أو ذاك أيضا.

شكل التعذيب جزءا من فلسفة الحكام الطغاة واعُتبروه أحد الأركان الأساسية لبناء حكم متين وقويم ومستديم! كما اعتبروه مقترنا بأرادة الله التي يمثلونها. وكانت حصيلة هذه الفلسفة تفاقم القمع والتعذيب ضد المزيد من الناس وممارسته بصورة واسعة. وكانت ممارسات التعذيب الشنيعة في فترة الحكم العباسي "الإسلامي" قد استندت إلى واستلهمت من عدة مصادر أساسية هي:

- القرآن والسنة التي ورد فيهما ما يسمح بذلك، رغم وجود نصوص، وخاصة في السُنة المحمدية، ترفض التعذيب. وتشير بعض المصادر عن سيرة عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب إلى أنهما قد التزما إلى حدود بعيدة بما جاء في سُنة محمد، إذ نادرا ما يشار إلى ممارستهما العقوبات القاسية ضد المخطئين، في حين تشير مصادر أخرى إلى أنهما ساهما بذلك من خلال محاولتهما تطبيق مبادئ الإسلام بصرامة بالغة[٤٥٨]. فيروى عن علي بن أبي طالب مثلاً أنه عندما جاء إليه عمه حمزة طالبا منه مساعدة من بيت المال، وكان حمزة بصيرا، وضع علي بن أبي طالب على يده المفتوحة شيشا محميا بالنار بدلا من النقود، مشيرا إليه إلى أن هذا هو ما ينتظرهما في الآخرة إذا ما وافق

---

٤٥٨ العلوي، هادي. فصول من تاريخ الاسلام السياسي. التعذيب في الإسلام. مصدر سابق. ص ٣٣٦/٣٣٧.

على دفع المساعدة من بيت المال. إنها مقاربة قاسية مع التعذيب في نار جهنم الذي ينتظر البشر المذنب يوم القيامة. والرواية تحاول أن تبرز جانب الأمانة على بيت المال والعدل في التوزيع، بمن فيهم اقاربه، ولكنها تتجلى فيها القسوة الشديدة إلى حد إيذاء رجل أعمى أيضا مستندا في ذلك إلى أن نار الآخرى أشد هولا من كوي يد حمزة، أي أنه قد انطلق من خشيته على عمه حمزة وعلى نفسه من عذاب الأخرة التي تعبر عن إيمانه بوجودها.

- الأساليب التي كان يمارسها قبل ذاك الحكام الطغاة من الفرس في العراق، أو حكام الشام ومن تاريخ المنطقة في الاستبداد والتعذيب التي مارسها الحكام قبل الإسلام"
- من علاقات العبودية القديمة والأبوية ومن ثم الإقطاعية الاستغلالية التي كانت تمارس التعذيب، إضافة إلى النظرة التمييزية والاستعلائية إزاء الآخرين، باعتبارهم أدنى مستوى منهم ويحتاجون إلى التأديب والتهذيب.
- ومن خلال ممارسة التعذيب من جانب الحكم العباسي وتفاقمها مع تصاعد نشاط الحركات الفكرية والسياسية أو من أجل فرض إرادة الخلفاء والولاة والسلاطين وزيادة الضرائب والإتاوات على الناس دون وجه حق أو مصادرة أموال بعض الناس لأسباب شتى بما فيها حاجة هؤلاء بصورة شخصية إلى المال، تحولت الدولة العباسية تدريجا إلى دولة إرهابية تطور فيها نظام الأمن والتجسس والشرطة والسجون والعقوبات إلى حدود بعيدة. وأدت هذه السياسات إلى تفاقم النقمة والرغبة في الخلاص من الحكم وإلى تزايد الحركات السياسية وعمليات التآمر ضده، كما جعلت سياسة الحكم ممارسة نفس أساليب القمع والتعذيب ضد بعض الخلفاء والولاة أنفسهم من جانب المنافسين لهم، أو من بعض القادة العسكريين حينذاك ممكناً. ولا يمكن اليوم تجاوز حقيقة أن هذا النوع من الإرهاب الفكري والسياسي والتعذيب الوحشي الذي ارتكب بحق الناس في تلك العهود وما بعدها، قد ترك فلسفته وتقاليده وممارساته على الحكم في العراق حتى

يومنا هذا، مع التطور الذي صاحبه خلال الفترة الطويلة المنصرمة. فالطغاة متشابهون في سائر أرجا العالم وينهلون من معين مشترك وينتهون نهاية واحدة في الغالب الأعم.

- وكانت عقوبة السجن التي يصدرها القاضي، أو الأمر الذي يصدره الخليفة أو الوالي بسجن هذا الإنسان أو ذاك لأي سبب كان ودون العودة إلى القوانين السارية ظاهرة عامة على امتداد فترات الحكم العباسي، وقبل ذاك الحكم الأموي. ووجدت لديهم السجون والمطابق في مختلف المدن العراقية حينذاك وفي ارجاء الدولة العباسية[٤٥٩]. وكان السجين يقضي سنوات طويلة من عمره دون أن يصدر حكماً عليه، كما كان بعضهم يموت في السجن دون أن يعرف به أحدا. وقضى بعضهم ما يقرب من ربع قرون في السجون العباسية. "وفي عهد المعتصم بني حبس بستان موسى، وكان كالبئر العظيمة قد حفرت إلى الماء أو قريباً منه، وضم بناءً على هيئة المنارة مجوفاً من باطنه، وله من داخله مدارج، وقد جعل في مواضع من التدريج مستراحات، كل مستراح شبيه بالبيت، يجلس فيه رجل واحد على مقداره، يكون فيه مكبوباً على وجهه، وليس يمكنه أن يجلس ولا أن يمد رجله"، هذا ما جاء في كتاب العامة في بغداد للدكتور فهمي سعد نقلاً عن التنوخي في كتابه "الفرج بعد الشدة[٤٦٠]. وكان أصحاب الحبوس يمارسون شتى أنواع التعذيب بحق السجناء، كما كانت الشرطة تمارسه عند اعتقالها للضحية. وكان السجناء يوزعون على السجون أو على أقسام فيها وفق التهم الموجهة لهم، فمنهم من حبس بتهمة الزندقة أو بتهمة الخوارج، ومنهم العامة واللصوص وقطاع الطرق. وسمي صاحب الحبس أحيانا بصاحب العذاب بسبب العذابات التي كان يتعرض لها السجين طيلة وجوده في السجن، إلى حين إطلاق سراحه بمرحمة من الخليفة أو الوالي، أم بسبب موته في السجن، كانت تحصل تمردات في السجن وتساند من قبل

---

٤٥٩ المطبق هو السجن الذي يبنى أو يقام تحت سطح الأرض، وجمعها مطابق.

٤٦٠ سعد، فهمي د. العامة في بغداد. مصدر سابق ص ٩٩.

عوائل السجناء والمهتمين بشؤون العامة والمحبوسين. وكانت السجون عموما قذرة ومليئة بالحشرات، من خنافس وبنات وردان، كما كانت مسرحاً للأفاعي والبق.[٤٦١]

٤٦١المصدر السابق نفسه. ص ١٠١.

الفصل التاسع

نماذج من القمع والتعذيب في العهد العباسي

تطورت أساليب القمع والتعذيب في العهد العباسي، وكانت عاتية في قسوتها ووحشيتها. ويقدم لنا الكاتب والمحقق السيد عبود الشالجي استعراضاً قيماً وواسعاً في كتابه الموسوم "موسوعة العذاب" بأجزائه السبعة، وكذلك الباحث السيد هادي العلوي تحليلاً واقعيا وموضوعياً عن صيغ وأساليب القمع والاغتيال والتعذيب والقتل والتمثيل البشعة التي مارسها الحكم العباسي على امتداد قرون يصعب على الإنسان أحيانا كثيرة تصديق وجود أناس كان في مقدورهم إصدار هكذا قرارات بالتعذيب أولاً، ووجود بشر قادر على تنفيذ مثل تلك القرارات وممارسة أساليب التعذيب الوحشية ضد البشر ثانيا، رغم أنها كانت حقائق أو وقائع تاريخية لا يرقى إليها الشك[٤٦٢]. وكتب التاريخ التي تبحث في وقائع تطور

---

٤٦٢ إن ما جري في العراق طيلة ثلاثة عقود ونيف، أي منذ مجيء البعث العراقي (جناح مميشيل عفلق– صدام حسين) إلى الحكم في صيف عام ١٩٦٨، يؤكد من جديد أن تلك الأساليب المروعة التي مارسها الأمويون والعباسيون في اضطهاد وتعذيب وقتل معارضيهم السياسيين، مارسها أيضاً وبصورة أبشع صدام حسين ورهطه بحق الشعب العراقي والمعارضة الفكرية والسياسية للنظام القائم، إذ مزج النظام بين الأساليب القديمة المأخوذة من ترسانة الاضي القديم والإسلامي وبين الأساليب التي مارستها الفاشية ضد المناهضين لها أو ضد الذين رفضتهم عنصرياً، وبين الأساليب والأدوات والتقنيات الأكثر حداثة لتعذيب وانتزاع الاعترافات أو قتل الضحية في سجون ومعتقلات النظام. ومن مرّ بمواقف ومعتقلات وسجون النظام العراقي خلال العقود الثلاثة المنصرمة، وخرج منها حياً بالصدفة، يمكنه تقديم لوحات بشعة وكثيرة، سواء تلك التي عاشها بالذات أو التى رأها بعينيه أو التي سمع بها من سجناء عانوا منها، يصعب على الإنسان السوي تصور حدوثها أو ممارستها من

العهد العباسي، أو حتى قبل ذاك في العهدين الأموي والخلفاء الراشدين، مليئة بقصص التعذيب والقتل والتمثيل التي تعرض لها أصحاب الفكر والمعارضة الفكرية والسياسية والدينية أو من أطلق عليهم بالزنادقة والهراطقة حقا أو زورا وبهتانا، أو ممن عاشوا المحن الفكرية المختلفة بسبب أفكار يحملونها ومعتقدات يؤمنون بها أو أراء ومواقف سياسية واجتماعية أو دينية تبنوها، على ايدي الجند وأجهزة الحكم في تلك الفترات.

فقد تعرض أصحاب الفرق والمذاهب الدينية المختلفة وأصحاب الحركات الفكرية والسياسية إلى قمع فكري وسياسي، وإلى المطاردة والمحاربة بالرزق والسجن والتعذيب أو الاغتيال بالسم أو بغيره أو قتلهم علناً وفق أحكام تصدر عن القضاة، أو وفق قرارات من الخليفة ذاته، أو ممن كانوا يعملون تحت إدارته. ويبدو بوضوح أن أئمة الشيعة مثلا قد تعرضوا إلى الاغتيال السياسي عن طريق دس السم لهم في طعامهم وشرابهم في غالب الأحيان، في حين تعرض أتباعهم للتعذيب الشديد وماتوا تحت وطأته وفي السجون. كما تعرض الخوارج والمعتزلة وثوار الزنج، قيادة وقاعدة، ودعاة حركة القرامطة وأتباع الحركة البابكية والكثير من المتصوفة والحنبلية في فترة معينة إلى أشكال بشعة من القهر والتعذيب والقتل المتعمد التي تعبر عن وجود ذهنية سادية مرضية بالغة السوء لا في منفذي التعذيب فحسب، بل وفي أصحاب القرار أيضا، إذ كانوا يرسمون للمنفذين اشكال التعذيب والقتل التدريجي المتنوع. وقيل أن بعضهم قد دفن وهو حي او قتل وهو مدعو إلى وليمة عشاء عند الخليفة أو حتى بعد أن تم منح البعض منهم الأمان[٤٦٣]. وفي بعض الفترات المتأخرة

قبل بني البشر. وخرج الكثير من هؤلاء وهم يعانون من أمراض نفسية وعصبية كثيرة ومن كوابيس تلاحقهم باستمرار.

٤٦٣ مارس صدام حسين سياسة منح الوعود والعهود خلال فترة حكم البعث في العراق باتجاهات عديدة، ولكنه كان يخل بها جميعاً دون استثناء بالنسبة للعمل مع قوى المعارضة العراقية أو المجتمع العراقي، فعلى صعيد العراق نورد النماذج التالية: غالباً ما منح السجناء والفارين من الجيش أو الموجودين بالخارج "العفو" وحق العودة إلى الوطن دون أن يصيبهم أي أذى، ولكنه قتل بأساليب

من العهد العباسي تعرض بعض الخلفاء العباسيين للسجن والتعذيب وسمل العينين بسبب المنافسة على الخلافة والرغبة في الانتقام أو بسبب الصراع بين الخليفة والسلطان أو القادة العسكريين، كما حصل بالنسبة للمعتز مثلا.

ويمكننا هنا إيراد نماذج من فنون التعذيب والقتل الوحشية التي تعرضت لها الكثير من الشخصيات الفكرية والسياسية المعارضة في عهد العباسيين[٤٦٤]. إلا أن هذه العمليات لم تقتصر على مجموعة من قادة المعارضة والحركات المسلحة المناهضة للسلطة العباسية، بل شملت الكثير من الأتباع والمؤيدين من الرجال والنساء، إضافة إلى اتساعها وشمولها عمليات قتل جماعية بحجة الزندقة من العرب والموالي من المسلمين، إذ قتل بسبب هذه

وطرق مختلفة كل من اراد التخلص منهم مثل بدس السم لهم قبل تحريرهم من السجن، أو إعادتهم إلى السجن من خلال اختطافهم ثم الإجهاز عليهم وتصفيتهم، أو اعتقالهم من المطار أو على الحدود، أو الدهس بالسيارات والشاحنات، أو التخلص منهم بشتى السبل. ومارس صدام حسين هذا الأسلوب مع زوجي ابنتيه، حسين كامل حسن وصدام كامل حسن بعد أن كانا قد هربا إلى الأردن وتحدثا ضد النظام وضد صدام حسين، ثم عادا إلى العراق بعد أن تعذر عليهما البقاء في الخارج وحصلا على عهد الأمان من صدام حسين شخصيا. فحال عودتهما قامت مجموعة مسلحة بقيادة أبنه عدي صدام حسين بتنفيذ حكم الإعدام بهما وبوالدهما وبالبعض ممن كان معهما. وكانت المجزرة بشعة وتعبر عن طبيعة النظام العراقي وعن شخصية صدام حسين المريضة.

٤٦٤ يشير هادي العلوى في كتابه عن التعذيب في الإسلام إلى مجموعة كبيرة من اساليب التعذيب، التي ما يزال بعضها يمارس في العراق حتى يومنا هذا، مضافا إليها أساليب وأدوات مبتكرة جديدة. يذكر هادي العلوي بعض فنون التعذيب التي كانت تمارس حينذاك، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: قطع الرؤوس وحملها فوق رايات، والضرب والجلد، وتقطيع الأوصال، وسلخ الجلود والأعدام حرقا وتنور الزيات، والقتل بالطشت المحمي، والتعذيب بالمقدحة، والموت بالنورة، والنفخ بالنمل، والتعطيش، والتبريد بعد الجلد، والتكسير بالعيدان الغليظة، وقرض اللحم واخراج الروح من طريق آخر، وقلع الأظافر، والتعذيب بالقصب، والتعذيب الجنسي، والتعذيب الأدبي، إضافة إلى الصلب أو ممارسة أشكال مختلفة تقود إلى الموت المحتم ومنها الرجم بالحجارة. راجع المصدر السابق نفسه.

التهمة عدد كبير جداً من البشر[٤٦٥]. وكانت عمليات التعذيب تجري بطريقة منظمة تبدأ بعمليات بسيطة، ثم تتصاعد وتتسع لتشمل أشكالا مختلفة ومختارة من التعذيب. فهي تبدأ بالجلد والضرب الاعتيادي والفلقة والمقرعة ثم بالكوي في مواقع حساسة من الجسد، فقلع الأظافر، والتعذيب بالقصب، وقرض الجسم تدريجا، والإجلاس على الخازوق، ثم قطع اليدين والرجلين، أو جدع الأنف، وسمل العينين، وقطع اللسان، وصب الماء الفائر، أو ترك الإنسان موثقا تحت أشعة الشمس المحرقة لساعات وأيام حتى الموت، وسلخ الجلود[٤٦٦]، وتنور الزيات، والقتل بالطشت المحمي، والتعطيش، والنفخ بالرمل، والتعذيب بالمقدحة، والموت بالنورة، والتبريد بعد الجلد، ثم قطع الرأس، أو نحر الإنسان من الوريد إلى الوريد، وتثبيته على رأس رمح، والصلب ثم ترك المصلوب معلقا عند بوابات المدينة لغرض إرهاب الناس، ثم حرق الجثة، أو دفن الأنسان وهو ما يزال حيا وواعيا. لقد استخدمت أساليب غاية في الوحشية والتطرف غير الإنساني. كما تمت ممارسة التعذيب النفسي أو الأدبي مثل: حلق اللحية أو نتفها، وحلق الشاربين أو الرأس والتطواف بالضحية في أزقة وشوارع المدينة وهو على ظهر حمار ورأسه في مواجهة ذيل الحمار. هذه بعض النماذج من فنون التعذيب في العراق والتي تمت ممارستها على امتداد فترة الحكم العباسي وإزاء قوى وشخصيات مختلفة ولأسباب مختلفة، ولكنها كانت في الغالب الأعم سياسية وفكرية. وقدم السيد عبود الشالجي في كتابه القيم الموسوم موسوعة العذاب

---

٤٦٥ العلوي، هادي. المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٥–٣٠٤.

٤٦٦ وفق المصادر الكثيرة التي توفرت بعد سقوط النازية في ألمانيا فإن أجهزة ال SS الألمانية، وبالتعاون مع إدارات السجون ومعسكرات الاعتقال النازية ومجموعة من الأطباء والممرضات والممرضين، قامت بسلخ جلود المعتقلين من اليهود والغجر ومن أصحاب الرأي الآخر وهم أحياء ثم صنعت من تلك الجلود مظلات للإضاءة المنضدية أو الأرضية، التي ما تزال موجودة في المتاحف الألمانية التي تفضح الهمجية التي مارسها الحكام في المانيا الهتلرية، وهي اساليب تعود إلى العهود القديمة وبعض دول الشرق والقرون الوسطى في أوروبا.

بأجزائه السبعة، كما قدم السيد هادي العلوى دراستين مهمتين وقيمتين إحداهما تبحث في "الاغتيال السياسي في الإسلام"، والثانية تبحث في التعذيب تحت عنوان " من تاريخ التعذيب في الإسلام"، إضافة إلى دراسات وكتب أخرى في هذا الصدد، تضعان الباحث أمام عدد من الاستخلاصات الجوهرية، منها مثلا:

- إن غياب المشاعر والأحاسيس الإنسانية الطبيعية وانعدام العقلانية في التصرف لدى الغالبية العظمى من الحكام يقودهم إلى إبداء الاستعداد الكامل لممارسة أبشع أساليب التعذيب ضد الإنسان. ودأب الحكام المستبدون على امتداد التاريخ، ومنهم حكام العراق في مختلف الفترات والعهود، على قهر مدوني التاريخ لكتابة ما يحلو لهم وما يبرز أعمالهم الإيجابية أو يطرح جرائمهم على إنها أعمال كبرى لا يرقى إليها الشك. وفي الوقت الذي كان الحاكم يقتل إنساناً بأيدي جلاديه المحترفين مثلاً، كان في الوقت نفسه يقوم بمنح شاعر قرأ على مسامعه قصيدة تمجد هذا الحاكم. ولم يظهر على سطح الأحداث سوى قصيدة المدح واختفى خبر القتل المتعمد للإنسان عن الناس وكتب التاريخ. ويراهن الحكام المستبدون في تمجيد تاريخهم الملطخ بالدم على كتّاب التاريخ كما يريده الحكام والملوك والسلاطين والولاة على أنه القمة في المجد والتبجيل وعلى ذاكرة الشعوب الضعيفة.
- ولا يشكل الإنسان الاعتيادي لدى الحكام الطغاة أي قيمة حقيقية حتى من الناحية الأخلاقية.
- وأن قوى الدين الرسمي لعبت دورا متميزا في دعم تلك الظواهر غير الإنسانية للدول الإسلامية، بصورة مباشرة أم من خلال دعمها لممارسات الحكومات الجائرة وسكوتها عن أعمالها القمعية.
- وأن الدين ذاته لا يمكن أن يكون مانعا من ممارسة أعمال التعذيب ضد البشر، إذ أن التربية الدينية غالبا ما تكون متعصبة ومتزمتة وذات روح تسلطية. وتزداد هذه الحالة قسوة فيما إذا كان الإنسان قد تتلمذ أو تربى على أيدي من كان يريد له أن ينشأ على

تلك الصورة، باعتبارها الطريقة الوحيدة للحفاظ على عرش الملك أو كرسي الخلافة والسلطنة.

- إن ظواهر الإرهاب والقمع الفكري والسياسي والتعذيب اليومي التي كان يتعرض لها الفرد أو التي كانت أو ما تزال تتعرض لها الفئات الكادحة من المجتمع العراقي، وبشكل خاص على امتداد القرن العشرين، وخاصة في ثلثه الأخير، لا يمكن فصلها عن تلك الممارسات التي وجدت في العراق في العهود الأموية والعباسية والعثمانية الماضية، أي منذ الفتح الإسلامي للعراق على الأقل، رغم أن الباحث لا يمكنه تعليقها على تلك الشماعة وحدها، بل هي مزيج من الماضي والحاضر. وهي تعبير عن تفاعل وتضافر عوامل عديدة يكون في مقدورها إنتاج أوضاع تكون مهيئة لبروز مثل هذه الظواهر، ثم بشراً مستعدا لممارسة التعذيب بمختلف أشكاله، إنها أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية، تاريخية وراهنية، إنها عملية لا تنفصل عن طبيعة النظام السياسي وعلاقات الإنتاج السائدة ومضمون التربية ومستوى تطور الوعي الاجتماعي الإنساني عند البشر، ومنهم الحكام بشكل خاص، وهي إشكالية حضارية دون أدنى ريب.

انتهج الحكام العرب في العهد العباسي سياسة تميزت منذ البدء بوجهين متلازمين، كانت ممارسة أحد وجهي تلك السياسة تلغي ممارسة الوجه الثاني منها، أو أن ممارسة الوجه الثاني تسهم في تأمين ظروف مناسبة لتحقيق الوجه الأول، وأعني بذلك تطبيق مبدأ "الجزرة والعصا" إزاء أصحاب وأتباع الحركات الفكرية والمعارضة السياسية. فمن تخلى من هؤلاء عن فكره وعن معارضته السياسية واصطف مع النظام حصل على بعض المكاسب وحقق الاقتراب من الفئة الحاكمة، أما من رفض ذلك وأصر على مواقفه الفكرية المستقلة والمخالفة وعلى مواقفه السياسية المعارضة، عندها يكون موقف الحكم والحاكم

واضحا لا غبار عليه، أي ممارسة العصا ضده إلى حد تصفيته جسديا. ويشير هادي العلوي إلى ان سياسة أبي جعفر المنصور إزاء المثقفين كانت ذات أبعاد ثلاثة هي:[٤٦٧]

- أستدراجهم للتعاون معه.
- ملاحقتهم بالحبس والتشريد في حالة اليأس منهم.
- التغاضي عن نشاطاتهم ما لم تشكل خطرا مباشرا.

وكانت هذه السياسة تختزل أحياناً كثيرة إلى البعدين الأول والثاني فحسب.

وقادت عمليات الإرهاب والقمع الفكري والسياسي المنظمين في المجتمع العباسي إلى نشوء وضع متميز في المجتمع. فالمشتغل بالسياسة والمثقف أو المسلم المتنور حينذاك كان عليه أما أن يكون في صف المعارضة أو أن يكون في صف الحكومة، أي أن يكون من مرتزقة الحكم، حتى لو كان من حيث المبدأ ضد نهج الحكومة. أي أن النظام قد نشَّط نشوء اتجاهات انتهازية براغماتية، أو فرض ما أطلق عليه بالتقية في ابداء الرأي إزاء الحكام وسياساتهم خوفا من عقاب ينزل بهم، أو ضررا اقتصاديا واجتماعيا يمكن أن يلحق بمصالحهم. ولا شك في أن خوف الناس من ممارسة الإرهاب والقمع والتعذيب من جانب الحكم ضدهم مسألة إنسانية مفهومة ومنطقية، ولكنه قد ساهم بدوره في بروز أو تعمق ظاهرة ازدواج الشخصية. وكانت أحد الأسباب المباشرة في تبلور نظرية التأويل الباطني للآيات القرآنية والسنة، وكذلك إلى ظهور الحركات الفكرية والسياسية السرية. كما كانت تلك السياسة سببا في موت الكثير من الناس من أصحاب الرأي المخالف والمثقفين والمتنورين والساعين إلى ممارسة دورهم في تنوير الناس. يكتب إمام عبد الفتاح إمام ما يلي بهذا الصدد: " واستمر جبروت المنصور وطغيانه اكثر من عشرين عاما (١٣٦–١٥٨ هجرية)، وقد كتب في وصيته لأبنه المهدي "إني تركت لك الناس ثلاثة أصناف: فقيرا لا

---

٤٦٧ المصدر السابق نفسه.

يرجو إلا غناك، وخائفا لا يرجو إلا أمنك، ومسجونا لا يرجو الفرج إلا منك."[٤٦٨] لقد كان الحكام في العراق على امتداد العهد الأموي والعباسي من الجبابرة القساة الذين ولغوا بدماء شعوبهم، علماً بأن مجموعات من القوميين الشوفينيين من الناس لا يرون في هؤلاء سوى أبطالاً صناديد وحكاماً أقوياء ومدافعين عن الدولة العربية الإسلامية.

بعض وقائع وأساليب التعذيب في الدولة العباسية

شنّ أبو العباس السفاح حملة عنيفة وقاسية ضد الأمويين ونشط ولاته ضدهم فقتل من جراء ذلك حشد كبير منهم ونبش قبور موتاهم. ويبدو أنه في ذلك كان يسعى إلى منعهم من إعادة تنظيم صفوفهم وإلى بث الرعب فيهم وتشريدهم، إضافة إلى الانتقام منهم لما فعلوه ببني العباس قبل ذاك. يشير إمام عبد الفتاح إمام قائلا:

"لما أتى أبو العباس برأس مروان ووضعها بين يديه سجد فأطال السجود ثم رفع رأسه، فقال: "الحمد لله الذي لم يبق ثأري قبلك، وقبل رهطك، الحمد لله الذي أظفرني بك، وأظهرني عليك." ثم يواصل إمام عبد الفتاح إمام فيشير إلى ما يلي: "وفعل قواده مثلما فعل "كنت مع عبد الله بن علي أول ما دخل دمشق، دخلها بالسيف، وأباح القتل فيها ثلاث ساعات، وجعل جامعها سبعين يوما اسطبلا لدوابه وجماله. ثم نبش قبور بني أمية فلم يجد في قبر معاوية إلا خيطا أسود، ونبش قبر عبد الملك بن مروان فوجد جمجمة.. أما هشام فقد وجده صحيحا فأخرجه وضربه بالسوط وهو ميت، وصلبه أياما، ثم أحرقه ودق رماده ثم ذره في الريح"،... ولم تنج النساء.. "فقد ارسل امرأة هشام أبن عبد الملك، مع نفر من الخراسانية إلى البرية ماشية حافية حاسرة عن وجهها وجسدها عن ثيابها ثم قتلوها. ثم أحرق ما وجده من عظم ميت منهم"... ثم تتبع عبد الله بن علي بني أمية من أولاد الخلفاء وغيرهم فقتل منهم في يوم واحد أثنين وسبعين ألفا عند نهر بالرملة

---

٤٦٨ إمام، عبد الفتاح إمام د. الطاغية. مصدر سابق. ص ٢٢١.

وبسط عليهم الأنطاع[٤٦٩]، ومدّ عليهم سماطا فأكل وهم يختلجون عنه، وهذا من الجبروت والظلم الذي لا يجازيه الله عليه! حتى إذا ما فرغ من طعامه : قال: "ما أكلت أكلة أطيب من هذه الأكلة! ثم حفر بئرا والقاهم فيه"[٤٧٠]. ورغم المبالغة الكبيرة المحتملة بعدد القتلى الوارد في النص السابق وفي يوم واحد[٤٧١]، إلا أنها تكشف عن النزعة السادية والثأرية والعدوانية التي توغلت في شخصية ونفسية مؤسس الدولة العباسية.

ويورد محمد الخضري بك في كتابه محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية نقلا عن أبي فرج الأصبهاني في كتابه الأغاني بسنده عن إبي العباس السفاح ما يلي: "كان أبو العباس جالسا في مجلسه على سريره وبنو هاشم دونه الكراسي وبنو أمية على الوسائد قد ثنيت لهم، وكانوا في ايام دولتهم يجلسون هم والخلفاء منهم على السرير ويجلس بنو هاشم على الكراسي فدخل الحاجب فقال: يا أمير المؤمنين بالباب رجل حجازي أسود راكب على نجيب متلثم يستأذن ولا يخبر أسمه ويحلف ألا يحسر اللثام عن وجهه حتى يراك قال هذا مولاي سديف يدخل فدخل فلما نظر إلى أبي العباس وبنو أمية حوله حسر اللثام عن وجهه وأنشأ يقول:

أصبح الملك ثابت الأساس — بالبهاليل من بني العباس

بالصور المقدمين قديما — والرءوس القماقم الرؤاس

---

٤٦٩ الأنطاع جمع نطع، وهو بساط من جلد.

٤٧٠ نفسي المصدر السابق. ص ٢١٨.

٤٧١ جاء في كتاب الدكتور شوقي ضيف الموسوم "العصر العباسي الأول" بهذا الشأن، نقلا عن الطبري واليعقوبي، قوله: "وكان أول من بدأها (يقصد الفتك بالأمويين. ك. حبيب) عبد الله بن علي إذ دعا في أبي فطرس نحو ثمانين منهم إلى وليمة، ولم يكادوا يجتمعون لها حتى انبرى بعض الشعراء يحرضونه على الفتك بهم ثأراً للإمام إبراهيم بن محمد ومن قتلوا من العلويين والهاشميين، فأمر بهم جميعاً أن يضربوا بالعمد حتى يلقوا حتفهم نكالا لهم ولآبائهم." مصدر سابق. ص ١٤.

يا أمير المطهرين من الذم ويا	رأس منتهى كل راس
أنت مهدي هاشم وهداها	كم أناس رجوك بعد إياس
لا تقيلن عبد شمس عثارا	وأقطعن كل رقة وغراس
أنزلوها بحيث أنزل الله	بدار الهوان والأتعاس
خوفهم أظهر التودد منهم	وبهم منكر كحز المواسي
أقصهم إيها الخليفة واحسم	عنك بالسيف شأفة الأرجاس
واذكرن مصرع الحسين وزيدا	وقتيلا بجانب المهراس
والإمام الذي بحران أمسى	رهن قبر ذي غربة وتناسى

فتغير لون أبي العباس وأصابه زمع ورعدة فالتفت بعض ولد سليمان بن عبد الملك إلى رجل منهم فقال قتلنا والله العبد ثم أقبل أبو العباس عليهم وقال: يا بني الفواعل أرى قتلاكم من أهلي قد سلفوا وأنتم أحياء تتلذذون بالدنيا خذوهم فأخذتهم الخراسانية بالكافر كوبات فأهمدوا، إلا ما كان من عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز فأنه استجار بداود بن علي فأجاره واستوهبه من السفاح"[٤٧٢]. إن هذا المقطع يشير إلى المزاج الثأري الذي كان عليه الخلفاء وسرعة تأثير الشعراء أو غيرهم بهم ورغبتهم في الانتقام، رغم العدد الكبير من الأمويين الذين قتلوا على يدي السفاح وأجهزته بعد سقوط الدولة الأموية، كما إنها تعبر عن عجز على التسامح والعفو عند المقدرة رغم ما ورد في القرآن بشأنهما.

---

٤٧٢ الخضري بك، الشيخ محمد. محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية. مصدر سابق. ص ٤٨/٤٧.

ونشطت المؤامرات في عهد الخليفة المنصور ضد أتباعه وسعى للخلاص من مجموعة من أقاربه الذين كان يشك في ولائهم أو أنهم يمكن أن يتأمروا عليه. كما أنه قتل بيديه أبي مسلم الخراساني. ومن الغريب ان يجد الإنسان كاتبا يبرر مثل هذه الأفعال الذميمة والجرائم البشعة بحجة الدفاع عن الدولة ضد خصومها السياسيين حتى في نهاية القرن العشرين. فقد كتب السيد أحمد فريد الرفاعي بهذا الشأن يقول: "على أنه من الحق أن نقرر أن عدوان المنصور وإسرافه في التنكيل لخصومه له قيمته في الدلالة على عرفانه بحق الملك وحرصه على نجاة الدولة من أخطار البغي، والخروج على النظام، ففي سبيل هذه الغاية أسرف في سفك الدماء وتقطيع الأرحام وقتل أمثال بني الحسن والحسين، والديباج الأصفر، والنفس الزكية، وقتل عمه وقائده، وترك خزانة رؤوس فيما ترك ميراثا لأبنه المهدي"[٤٧٣].

وكان المهدي واحدا من أكثر الخلفاء العباسيين شراسة في مطاردة من أطلق عليهم بالزنادقة، إذ أسس لذلك إدارة خاصة أو ديوانا خاصا "بالزنادقة" وعين له رئيسا أسماه "صاحب الزنادقة" منذ عام ١٦٣ هجرية وبعضهم يشير إلى عام ١٦٦ هجرية، كما أقام لهم سجن خاص. وأخذ صاحب الزنادقة يقتل ويصلب بهؤلاء الناس من ذوي الأفكار والديانات الأخرى من غير أصحاب الكتاب أو من المجوس، وهم أصحاب كتاب الأفستا أو المانويين دون حسيب أو رقيب. ويشير الكاتب الدكتور العبادي أحمد مختار في كتابه الموسوم "في التاريخ العباسي والأندلسي" إلى كيفية استخدام تهمة الزندقة فيقول: "على أنه يلاحظ أن تهمة الزندقة لم تقتصر على اتباع الديانات والأفكار القديمة، بل صارت تطلق على أصحاب النزعات التحررية ضد التقاليد القديمة وقد انتشرت هذه النزعة في أوساط المثقفين بصفة خاصة. وكذلك اطلقت على الماجنين المستهترين لافراطهم في شرب الخمر والمجون. كذلك ألقيت هذه التهمة في بعض الأحيان على الأشخاص الغير مرغوب فيهم سياسيا كوسيلة

---

٤٧٣ رفاعي، أحمد فريد. عصر المأمون. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٩٠.

للانتقام أو التخلص منهم. وكانت النتيجة أن قتل كثير من الناس ظلما تحت ستار الزندقة"[٤٧٤]. وكان ممن قتل بهذه التهمة، كما جاء في كتاب اليعقوبي والطبري، عبد الله ابن علي، ووزيره أبي عبيد الله، والشاعر البصير بشار بن برد، والكاتب الذائع الصيت والمترجم لكتاب كليلة ودمنة، عبد الله بن المقفع، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الناس المثقفين ومن الأتباع.[٤٧٥] وتشير الكثير من المصادر إلى أن البعض من هؤلاء قتل بحجة الهرطقة أيضا.

ومارس الخليفة العباسي موسى الهادي ذات الأساليب في مطاردة الناس وفي تعذيبهم أو الانتقام منهم بسبب مواقفهم السياسية. إذ وجه التهمة إلى مجموعة من المعارضين من أحفاد وأتباع علي بن أبي طالب وهم في المدينة، بأنهم شربوا الخمر، إذ وضع الحبل في أعناقهم وطاف بهم في أنحاء المدينة المنورة. وأثار هذا الحادث غضب العلويين ونقمتهم على العباسيين وساهمت في إذكاء العداوة والثورة ضدهم وانتهت إلى نشوب معركة الفخ المعروفة بين العلويين والعباسيين في العام ١٦٩ هجرية في مكان بهذا الأسم يقع بين المدينة المنورة ومكة انتهت بقتل قائد العلويين الحسين والحسن بن محمد ذو النفس الزكية [٤٧٦].

وبالرغم من الدور الحضاري البارز الذي لعبه هارون الرشيد في تاريخ العراق العباسي والشهرة العالمية التي احتلها حينذاك حتى يومنا هذا، فأنه لم يتخل، رغم الدهاء الذي اتسم به، عن ممارسة العنف والشراسة في محاربة أصحاب الفكر الآخر. وتذكرنا نكبة البرامكة بتلك الشهوة السادية في القتل لا لمن يعتقد بكونهم قد تأمروا عليه أو أساءوا إليه أو لأي سبب كان، بل في محاولة مسح العائلة كلها من الوجود، في حين كان القرآن صريحا

---

٤٧٤ العبادي، أحمد مختار د. في التاريخ العباسي والأندلسي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت. ١٩٧٢. ص ٧٠.

٤٧٥ – ضيف، شوقي. العصر العباسي الأول. مصدر سابق. ص ٣٥.

– العبادي، أحمد مختار. في التاريخ العباسي والأندلسي. مصدر سابق. ص ٧٠.

٤٧٦ العبادي أحمد مختار. في التاريخ العباسي والأندلسي. المصدر السابق. ص ٧٦/٧٥.

في مثل هذه المواقع حيث جاء فيه: "ولا تزروا وازرة وزر أخرى." ونقل الرفاعي عن المؤرخ "ميور" حول حكم هارون الرشيد قوله: "إن مكانة هارون الرشيد وابنه المأمون في التاريخ لهي أسمى مكانة بلغها الخلفاء العباسيون، وأن هارون لقمين بأن يكون في الذروة مع الخيرة من أفاضل ملوك أسرة بني أمية، لولا شائبة القساوة المنطوية على الختل التي وصمت سيرته جمعاء. ولقد كان الرشيد في قصوره محوطا بضروب الرفاهية والرغد، وكان ملكا في مكارمه وجوده، ومع ذلك قد ترك في أقبائه خزائن عامرة بلغت تسعمائة مليون، جمعت بوسائل العسف وعدم التدقيق"[٤٧٧].

ومعروف للجميع ما بدأ به المأمون حكمه في امتحان الولاة والقضاة ورجال الدين والشخصيات المعروفة في أرجاء الدولة العباسية في ما أطلق عليه ب "محنة العلماء" والقول ب "خلق القرآن"، ومنهم أحمد بن حنبل، حيث سلط عليهم القهر والقمع وتقديم ما يمكن أن يطلق عليه اليوم بتقديم"البراءة"[٤٧٨] من دعوى "عدم خلق القرآن"، أو بمحنة أخرى هي "رفض شتم علي بن ابي طالب" في سنوات حكم الأمويين بشكل عام في ما عدا فترة الخليفة عمر بن عبد العزيز.

جاء في أمر الخليفة العباسي المقتدر بشأن الحسين بن منصور الحلاّج ما يلي: "أضربه ألف سوط، فأن لم يمت فتقدم بقطع يديه ورجليه، ثم أضرب رقبته وأنصب رأسه واحرق جثته[٤٧٩]" وأتلفت أغلب كتب الحلاج وأخذ عهدا على الوراقين بعدم تداولها[٤٨٠].

---

٤٧٧ رفاعي، أحمد فريد. عصر المأمون في ثلاثة أجزاء. الجزء الأول. ص ١١٦.

٤٧٨ الجابري، محمد عابد د. المثقفون في الحضارة العربية. محنة أبن حنبل ونكبة أبن رشد. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. تشرين الثاني/نوفمب. ١٩٩٥. ٦٥–١١٥.

٤٧٩ – مكارم، سامي. الحلاج. مصدر سابق. ص ٥٤.

– السعيدي، سمير. الحسين بن منصور الحلّاج. ط ١. منشورات دار علاء الدين. دمشق. ١٩٩٦. ص ٦٥.

٤٨٠ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

• كتب عز الدين أبي حامد عبد الحميد بن هبة الله المدائني المعروف بأبن أبي الحديد المعتزلي عنابي جعفر محمد بن جرير الطبري نقلا عن محمد بن سمعان قال "ثم حُمِل يحيى (المقصود هنا يحيى بن محمد البحراني وهو أحد قادة ثورة الزنج البارزين. ك.حبيب) إلى أبي أحمد، فحمله أبو أحمد إلى المعتمد، فأُدخل إلى سامراء راكبَ جمل، والناس مجتمعون ينظرونه، ثم أمر المعتمد ببناء دكة عالية بحضرة مجرى الحلية، فبنيتْ، ورفع للناس عليها حتى أبصره الخلائق كافّة، ثم ضُرب بين يدي المعتمد وقد جلس له مائتي سوط بثمارها ثم قُطعت يداه ورجلاه من خلاف، ثم خبط بالسيوف ثم ذُبح وأُحرق"[٤٨١].

• ويورد هادي العلوي عن الطبري وصفا لتعذيب وقتل صاحب الشامة، قائد القرامطة، مع رهط من أصحابه بعد أن اقتادوهم إلى بغداد:

"بنيت دكة في مكان عام ونودي على الناس لحضور حفلة الاعدام. وبدأوا يقتادون الأسرى واحداً واحداً وكان الرجل يؤخذ ويبطح فتقطع يمنى يديه ويحلّق بها ليراها الناس ثم ترمى. ثم تقطع رجله اليسرى ويحلّق بها لنفس الغرض وترمى. ثم يسرى يديه فيمنى رجليه ويرمى بكل ما يقطع إلى أسفل، ثم يقعد فيقطع رأسه ويرمى به مع جثته إلى أسفل.

وقدم حسين بن زكرويه وضرب مئة سوط، وقطعت يداه ورجلاه. وكوي بالنار فغشى عليه فأُخذ خشب فأضرمت فيه نار ووضع في خواصره وبطنه فجعل يفتح عينيه ثم يغمضهما. فلما خافوا ان يموت ضربوا عنقه. ورفع رأسه على خشبة فكبر الجلادون من فوق الدكة وتبعهم سائر الناس بالتكبير" [٤٨٢].

---

٤٨١ أبو الحديد المعتزلي، عز الدين إبي حام عبد الحميد بن هبة الله المدائني. شرح نهج البلاغة. المجلد الرابع. الجزء الثامن. ط ١. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت–لبنان. ١٩٩٥. ص ٣٠٩

٤٨٢ العلوي، فصول من تاريخ الإسلام السياسي. مصدر سابق. ص ٢٩٩.

ويشير أدم متز نقلا عن عريب بن سعيد القرمطي قوله بشأن "صاحب الشامة" أنه أخذ، وهو في حبس المكتفي، سكرجة من المائدة التي كانت تدخل عليه[٤٨٣]، فكسرها، وقطع بشظية منها عروقه، فسال منه دم كثير، فترك أياما بعد أن شُدَّت يده إلى أن رجعت إليه قوته ثم قُدَم قواد القرامطة..، ثم قُدّم "صاحب الشامة" فقطعت يداه ورجلاه، وأضرمت نار عظيمة وأُدخل فيها خشب صليب، وكانت توضع الخشبة الموقدة في خواصره وبطنه، وهو يفتح عينيه ويغمضهما، حتى خشي عليه أن يموت فضربت عنقه، ورفع رأسه في خشبة، وكبّر من كان على الدكة، وكّبر سائر الناس في أسفلها، ثم ضربت أعناق الأسرى، فلما كان الغد حُملت الرؤوس إلى الجسر، وصلب بدن القرمطي على الجسر الأعلى ببغداد"[٤٨٤] .

- كتب أحمد أمين نقلا عن الهمذاني وعن عبد القاهر البغدادي صاحب كتاب الفرق بين الفرق ما يلي:

"وقد أدرك بنو العباس ومن تبعهم خطر هذه الحركات عليهم، فهاجموهم وانتقموا منهم. يقول عماد الدين الهمذاني: "إن أحد أمراء خراسان قتل في مدة قليلة أكثر من مائة ألف من الباطنية وبنى من رؤوسهم بالري منارا أذن عليه المؤذنون." وفي كتاب الفَرق بين الفِرق أن محمود بن سبكتكين سلطان غزنة قتل في مدينة مولتان من أرض الهند الألوف وقطع أيدي الف منهم، وأباد بذلك نصراء الباطنية من تلك الناحية"[٤٨٥].

---

٤٨٣ السكرجة : كلمة فارسية تعني الإناء الذي يوضع فيه الأكل.

٤٨٤ المصدر السابق نفسه، ص ٦١٥

٤٨٥ أمين، أحمد. ظُهر الإسلام. ط ٥. دار الكتاب العربي. بيروت–لبنان. الطبعة غير مؤرخة. اُرخت مقدمة الكتاب في عام ١٩٤٥. ص ١٣١.

• ويورد محي الدين اللاذقاني نقلا عن الطبري في تاريخ الأمم والملوك وصفا للتعذيب البشع الذي تعرض له أسير قرمطي على أيدي الخليفة العباسي كنموذج لتعامل الدولة العباسية مع القرامطة وغيرها من قادة وأتباع الحركات الفكرية والسياسية المعارضة:

"ثم أمر به فقلعت أضراسه ثم خلع بمد أحدى يديه فيما ذكر ببكرة وعلق في الأخرى صخرة وترك على حاله تلك من نصف النهار إلى المغرب ثم قطعت يداه ورجلاه من غد ذلك اليوم وضربت عنقه وصلب بالجانب الشرقي ثم حملت جثته بعد أيام إلى الياسرية فصلب مع من صلب هناك من القرامطة"[٤٨٦].

• وجاء في كتاب الخضري بك بشأن أساليب تعذيب ذوي الرأي الآخر قوله: "... جاء إنسان إلى علي بن عيسى الوزير وأخبره أن في جيرانه رجلا من شيراز على مذهب القرامطة يكاتب ابا طاهر بالأخبار فأحضره وسأله فاعترف وقال ما صحبت ابا طاهر إلا لما صح عندي أنه على الحق وأنت وصاحبك كفار تأخذون ما ليس لكم ولا بد لله من حجة في أرضه وإمامنا المهدي محمد ابن فلان ابن فلان ابن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق المقيم ببلاد المغرب ولسنا كالرافضة والإثنا عشرية الذين يقولون بجهلهم إن لهم إماما ينتظرونه..."[٤٨٧]. ولما طلب منه الخليفة أن يعترف به بمن يعمل معه في صفوف جنوده رفض الإفصاح عن ذلك فأمر الخليفة بضربه "فضرب ضربا شديدا ومنع الطعام والشراب فمات بعد ثلاثة أيام."

• وكتب الشيخ محمد الخضري بك حول تعذيب الخليفة القاهر لأم المقتدر بعد أن كان قد قتل أبنها المقتدر وكانت مريضة عندما استدعاها يقول: "أحضرها القاهر عنده وهي على تلك الحال من المرض والجزع وسألها عن مالها فأعترفت له بما عندها من المصوغ والثياب ولم تعترف بشئ من المال والجوهر فضربها أشد ما يكون من الضرب

---

٤٨٦ اللاذقاني، محي الدين. ثلاثية الحلم القرمطي. مصدر سابق. ص ٣٤.

٤٨٧ الخضري بك، الشيخ محمد. محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية. مصدر سابق. ص ٣٥٢.

وعلقها برجلها وضرب المواضع الغامضة من بدنها فحلفت إنها لا تملك غير ما اطلعته عليه وقالت لو كان عندي مال لما أسلمت ولدي للقتل ولم تعترف بشئ..."[٤٨٨].

- كتب أدم متز قائلا: "وكان من بين الحكام القساة القلوب في ذلك العصر المعتضد والقاهر، ويحكى من تعذيب الأول منهما أنه كان يأخذ الرجل، فيأمر بتكتيفه وتقييده، ثم يأمر بأن تحشى اذناه وخيشومه وفمه بالقطن، وتوضع المنافخ في دُبُره فإذا صار كالزّق المنفوخ وورم سائر اعضائه وبرزت عيناه، سُدّ دبره وضرب في عرقين فوق الحاجبين" فعند ذلك يخرج منهما الريح والدم، ولهما صوت وصفير، حتى يخمد ويتلف"[٤٨٩].

ويشير الكاتب إلى بعض فظائع القاهر فيقول: ."... أمر بطرح إسحاق بن إسماعيل وأبي السرايا نصر بن أحمد في بئر، حَيّين مقيدين وتضرع أحدهما وسأله العفو، فلم يلتفت إليه، وتعلق بسعف نخلة كانت قريبة من البئر، فأمر القاهر بضرب يديه، ودفعه في البئر إلى جانب صاحبه، ثم أمر بطمّ البئر بالتراب، حتى أمتلأ، وهو واقف"[٤٩٠]. ويواصل الكاتب قوله حول القاهر:

"ولما ظفر بمؤنس (المقصود هنا مؤنس المظفر القائد العام للجيوش حينذاك) اعتقله هو وعلي بن يلبق وأبنه ثم ذبح علي بحضرته، وحمل رأسه إلى أبيه، ثم ذبح يلبق، وحمل رأسه ورأس أبنه إلى مؤنس فلما رآهما، لعن قاتلهما فأمر القاهر به، فجّر برجله إلى البالوعة، وذبح كما تذبح الشاة، والقاهر يراه. ثم أخرجت الرؤوس الثلاثة في ثلاث أطسات إلى الميدان، حتى شاهدها الناس وطيف برأس علي بن يلبق في جانبي بغداد، ثم رُدّ إلى دار السلطان، وجعل مع سائر الرءوس في خزانة الرؤوس. ... وكان القاهر ايضا هو الخليفة الذي قتل رجلا – وهو أمير عباسي كان طامعا في الملك – بأن أمر به أن يقام في فتح باب

---

٤٨٨ تاريخ الأمم الإسلامية. ص ٣٥٨.

٤٨٩ " ميتز، آدم. الحضارة الإسلامية. ج ٢. مصدر سابق. ص٦٢٤/٦٢٥.

٤٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٦٢٥.

ويُسد عليه بالجص والآجر، وهو حي"[491]. والغريب في أمر هؤلاء الخلفاء، وهم من المسلمين، أنهم أنشأوا خزانة خاصة لحفظ رؤوس أبرز ضحاياهم يجمعونها، كما يجمع صاحب المال فضته وذهبه. وهذه الظاهرة تعبر عن أمراض ذهنية ونفسية عانت منها تلك المجموعة الكبيرة من الخلفاء والولاة والحكام في العراق، رغم ما يشير الإسلام به من احترام لجثمان الإنسان بعد موته.

وكان الظن، وبعض الظن إثم، كافيا لتعذيب وقتل إنسان في فترات حكم العديد من الخلفاء العباسيين. يشير أدم متز نقلاً عن مسكويه قائلا: " وفي سنة ٣١٢ هجرية/ ٩٢٤ م قُبض على أعجمي وجد في دار الخلافة وظنّ به أنه كان يريد أن يفتك بالمقتدر، "فضُرب وعُنّف"، فلم يقُر بخبره، وعوقب حتى تلف، ثم صلب، ولف عليه حبل من قنب ومشاقة، ولطخ بالنفط، وضرب بالنار" [492].

وإذا كان الحديث قد تركز على التعذيب في فترة الدولة العباسية فذلك يعود إلى الفترة الطويلة التي بقى العباسيون فيها بالسلطة والأساليب الجديدة التي أدخلوها في التعذيب والعدوان على الإنسان، فأن الفترة اللاحقة التي أعقبت سقوط الدولة العباسية وقيام الدولية الإيلخانية والجلائرية أو دولة الخروف الأبيض ودولة الخروف الأسود عرفت هي الأخرى الكثير من أساليب التعذيب التي توجهت ضد المخالفين للرأي والمعترضين على سياسة السلاطين حينذاك. وكانت الكثير من المحاكم تعقد لتحاكم الأمراء بسبب مخالفات قام بها هؤلاء لتقاليد وأعراف الجيش. وهي أشبه ما تكون بالمحاكم العسكرية أو العرفية[493]. ويشير السيد نوري عبد الحميد العاني إلى تلك المحاكمات بقوله: "ورغم أن المصادر لا تذكر شيئاً عن المحاكمات التي جرت في هذا العهد (الجلائري، ك.ح)، فأن مرجان أشار في

---

٤٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٦٢٥.

٤٩٢ نفس المصدر ص ٦١٩/٦٢٠

٤٩٣ العاني، نوري عبد الحميد. العراق في العهد الجلائري. مصدر سابق. ص ١٤٨.

وقفيته سنة ٧٥٨ هجرية/١٣٥٦م إلى أن دواوين اليارغو كانت تعقد في بغداد. وأن أحكاماً كثيرة صدرت بحق عدد من المخالفين تراوحت بين القتل والحبس والتعذيب والضرب والتشهير بالمذنب بصورة علنية. ففي سنة ٧٥٩ هجرية/١٣٥٧م نفذ السلطان أويس حكم الياسا بسبعة واربعين أميراً تأمروا عليه في تبريز وقتلهم جميعاً"[٤٩٤]. ويشير أيضاً إلى أنه "في سنة ٧٧٨ هجرية/١٣٧٦م ثار جماعة من الأمراء على السلطان حسين وتوجهوا إلى بغداد ولكن الأمير عادل القى القبض عليهم فطلب منه السلطان تقديمهم إلى اليساق الكبير فتم قتلهم. ونفذ السلطان أحمد حكم الياسا بعدد من الأمراء الذين تأمروا عليه في بغداد سنة ٣٨٥ هجرية/١٣٨٣ م فتم قتلهم."[٤٩٥]. وفي ما عدا القتل مارس الحكام الجلائريون اشكال التعذيب النفسي والتشهير بالضحية أو الذي يتهم بارتكاب خطيئة معينة، إذ يشير الكاتب نفسه، إلى أنه، "وعندما هرب قائده سنتاي من مدينة السلطانية أمام قوات تيمور سنة ٧٨٧هجرية/١٣٨٥م عاقبه وشهر به وألبسه المقنعة وطاف به في بغداد بعد أن ضربه وأوجعه"[٤٩٦].

تميزت الفترة الجلائرية بعدد من السمات البارزة، منها بشكل خاص:

- استمرار قسوة وعنف وجبروت الحكام في التعامل مع المخالفين بالرأي أو المعارضين للنظام من داخل العائلة الحاكمة والحاشية أم من بقية القوى الدينية.
- تزايد عدد المؤامرات والمتآمرين ضد الحكم.
- سرعة التبدلات في الدويلات التي كانت تنشأ في هذه الفترة والتي أعاقت عملية التطور.
- ممارسة أساليب الحبس والتعذيب والاضطهاد والإبعاد للمخالفين في الرأي دون رحمة أو شفقة.

---

٤٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٨.

٤٩٥ المصدر السابق نفسه. ١٤٩.

٤٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٩.

الفصل العاشر

التمييز والقسوة إزاء المرأة في العراق حتى قيام الدولة الحديثة

المبحث الأول

التمييز والقسوة إزاء المرأة في العراق القديم.

احتلت المرأة مكاناً مركزياً مرموقاً في وسط وحياة العائلة والعشيرة في العراق القديم منذ العصر النيولتي (الحجري الحديث)، وفيما بعد العصر الشالكوليتي (النحاس–الحجر)، حيث شكلت في حضارتي هذين العصرين، وربما قبل ذلك أيضاً، محور الإبداع الفني ورمز العبادة لعلاقتها الوثيقة بالحب والخصوبة وتجدد الحياة الإنسانية على الأرض. وتجلى ذلك في عدد لا يحصى من التماثيل بمختلف الأحجام التي كانت تمثل المرأة بأشكال وحالات متنوعة، فهي المرأة الحاملة وهي الأم الحاضنة لأطفالها، وهي رمز الخصوبة والأكثار، وهي بنت الطبيعة والأرض، وكلاهما تتميزان بالخصوبة، كما أنها رمز الشمس والقمر بضوئهما ودفئهما معاً، إنها الحب والحياة. كتب الدكتور إبراهيم الحيدري مشيراً إلى ذلك بقوله:

"تركت لنا الحضارات العليا القديمة، منذ مطلع العصر النيولتي (٣٠–١٠ ألاف ق.م) عدداً كبيراً وهاماً من المعلومات الآثرية كالتماثيل والرموز والأساطير التي كانت تعبيراً عن الديانات الزراعية القديمة التي تمحورت حول إلهة واحدة أطلقوا عليها "الأم الكبرى" أو "سيدة الطبيعة"، الني نشاهدها تارة على شكل امرأة حبلى أو مرضعة أو امرأة عارية الصدر وهي تمسك بثدييها بكفيها في وضع عطاء تارة، وترفع بيديها باقة سنابل، أو باسطة ذراعيها في وضع من يستعد لاحتواء العالم تارة أخرى، أو راكبة ظهور الحيوانات المفترسة .. ويظهر أن هذه التماثيل والرموز تشير إلى أن المرأة كانت تحتل مكانة دينية

واجتماعية عالية، وكانت موضع رغبة واحترام ورهبة. فمن جسدها تنشأ الحياة، ومن صدرها ينبثق نبع الحياة"[٤٩٧].

وعرف العصر النحاسي–الحجري استمراراً لعملية تحول تدريجية بطيئة استغرقت آلاف السنين بدأت، كما يبدو، في نهايات العصر الحجري الحديث من نظام الأمومة ودور المرأة الرئيسي والمحوري في العائلة والعشيرة إلى نظام الأب ودور الرجل الرئيسي والمحوري، ولكنه كان تحولاً ثابتاً ومستمراً ومتفاقماً. كما عرفت عملية التحول هذه مرحلة معايشة قيادية من قبل المرأة والرجل، حيث لعب الاثنان دوراً مشتركاً متناغماً أحياناً ومتناقضاً احياناً أخرى، ولكنه منتزعاً من المرأة دورها ومحققاً خطوة فخطوة قيادة الرجل للعائلة والعشيرة ومن ثم المجتمع. أي بمرور الزمن أجبرت المرأة على ترك مواقعها وبعض وظائفها في العائلة والعشيرة لصالح الرجل. كان الرجل، بتعبير أدق، ينتزع من المرأة تلك المكانة التي احتلتها والوظيفة التي أدتها والدور المميز الذي مارسته لصالحه. ارتبط هذا التحول بجملة من التغيرات الأخرى المتوازية التي طرأت على اقتصاد العائلة والقبيلة والعشيرة في مجتمع المشاعية البدائية وتحوله التدريجي الأكثر بطئاً صوب المجتمع القائم على الملكية الفردية للأرض والعبودية. واقترن هذا التحول أيضاً باستقرار الرجل مع العائلة بدلاً من تنقله المستمر في مرحلة جمع وقطف الثمار والصيد، في حين كانت المرأة وأطفالها هي المجبرة على الاستقرار وإدارة شؤون العائلة وتربية الأطفال وتنشأتهم وتوفير الغذاء لهم.

استند مجتمع المشاعية البدائية، بعد التحول صوب الزراعة وتربية الحيوانات، إلى جانب عدم إهمال الصيد، إلى مشاعية الأرض والإنتاج واستخدام مشترك لما هو متاح للعائلة والقبيلة من موارد ومن وسائل عمل وعيش وتغذية وسكن. في حين استند المجتمع

---

٤٩٧ الحيدري، إبراهيم د. النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب. دار الساقي. لندن. ٢٠٠٣. ص ١١٧/١١٨.

راجع أيضاً: السواح، فراس. رمز عشتار. دمشق. ١٩٩٣. ص ٢٥_٢٧.

الجديد، مجتمع العبودية، على الملكية الفردية للأرض وبقية وسائل الإنتاج، واقترن بتطور تقسيم العمل الاجتماعي بالاعتماد المتزايد على الاستقرار للعائلة والقبيلة أو العشيرة والإنتاج الزراعي ورعي الماشية، وبالتالي الاستناد إلى توزيع الثروة أو الإنتاج المتحقق بين افرادها وفق ملكية وسائل الإنتاج. ولا يعني الاستقرار هنا عدم تنقل العائلة أو القبيلة أو العشيرة الأكبر من مكان إلى آخر تحرياً عن ارض أفضل ومياه أغزر لأغراض الزراعة وتربية الماشية وتحسين مستوى المعيشة. كما بدأت عملية تحول لأسرى الغزوات والحروب من كونهم عاملين لدى العشيرة مع بقية افرادها وبشكل طبيعي إلى ملكية فردية وفق توزيع يستند إلى تقاليد وعادات أو أعراف استقرت تدريجاً عند الجماعات البشرية حينذاك. واقترن بهذا التطور نزوع الأفراد إلى الحصول على المزيد من الإنتاج الفائض وإلى استخدام الآخرين في العملية الإنتاجية لصالح زيادة الإنتاج وتنمية الثروة الفردية أو العائلية، التي نشأت في ضوئها وعلى اساسها مراكز قوة في المجتمع تستند إلى تلك الثروة أو الموقع الاقتصادي. ولعب الرجل دوراً بارزا في هذا التحول، في حين تراجع دور المرأة، رغم أنها كانت تقوم كما في السابق بعملية الإنجاب والمشاركة في أعمال الحقل وتدبير شؤون المنزل. ولم يبق التراجع في دور المرأة محصوراً في مجال اتخاذ القرارات حول العائلة أو البقاء أو الانتقال من موقع إلى آخر، بل شمل تدريجاً فقدان المرأة لبعض من حريتها وإرادتها المستقلة وتأثيرها في العائلة، إذ لم تعد تتمتع بنفس القدر السابق من الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص مع الرجل.

ومنذ تلك الفترة التاريخية بدأت ظاهرة النظام الذكوري تتخذ أبعاداً جديدة وتتفاقم جيلاً بعد جيل، إذ بدأ الرجل يتصرف إزاء المرأة وفق إرادته الخاصة ودون العودة إليها أو استشارتها حتى في تلك القضايا التي تمسها مباشرة، دع عنك القضايا التي تمس المجتمع ودويلات المدن أو الدولة المركزية فيما بعد. ورغم هذا التوجه الاستبدادي عند الرجل في السيطرة على كل شيء في حياة العائلة والعشيرة، إلا أن المرأة احتفظت بالكثير من الاحترام وحتى العبادة والحب. وهي التي تتجلى في الكثير من طقوس العبادة السومرية

والأكدية وما بعد ذلك. لقد كانت المرأة ولفترة غير قصيرة لغزاً على الرجل بسبب دورها في الإنجاب وقدرة تحملها وصبرها. وكان الكتاب في الفترة التي بدأت الكتابة تشير إلى مكانة المرأة ودورها، كما تعبر عن احترام المرأة لنفسها وثقتها بدورها ومهماتها في العائلة والمجتمع كآلهة وأم وزوجة وحبيبة. وكانت الكتابات الأدبية التي سبقت ملحمة گلگامش المكتوبة، إذ أن المنقولة منها شفاهاً أقدم بكثير من فترة تسجيلها كتابة، لا تتجلى فيها هيمنة الرجل الكاملة على المجتمع ولكنها تطرح الصراع القائم، في حين جسدت هذه الملحمة استكمال هذا التحول وهيمنة الرجل على المرأة وخضوعها لاستبداده وقهره.

يتجلى موقف المرأة في محاولتها الاحتفاظ بما تبقى لها من دور من خلال تمجيد نفسها، تمجيد الإلهة الأنثوية إنانا، تأكيد دورها المتعدد الأغراض. وينعكس ذلك بوضوح في ترتيلة بارعة سجلتها الشاعرة الأكدية أنخيدوانا، ابنة الملك سرجون الأكدي مؤسس الإمبراطورية الأكدية، وكانت تحتل منصب الكاهنة العظمى في مدينتي أور والوركاء، فهي تقول في مديح إلهة الحب والحرب إنانا (عشتار):[٤٩٨]

- يا سيدة النواميس الإلهية كلها، النور الساطع،
- المرأة واهبة الحياة التي تكتسي بالإجلال، محبوبة السماء والأرض.
- كاهنة الإله أنو، ذات الحلى العظيمة،
- التي تمسك بيدها النواميس الإلهية السبعة.
- يا سيدتي: أنت حارسة النواميس الإلهية العظيمة.
- أنت التي رفعت النواميس الإلهية وأنت علقت التواميس الإلهية في يدك.
- لقد ملأت البلاد بالسم الزعاف كالتنين.

٤٩٨ باقر، طه. مقدمة في أدب العراق القديم. بغداد. ١٩٧٦. ص ٢٠٦.
راجع أيضاً: الجبوري، صلاح سلمان رميض د. أدب الحكمة في وادي الرافدين. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ٢٠٠٠. ص ٤٧-٤٩.

- وأنت عندما تزأرين على الأرض يختفي كل ذي حضرة من سطحها.

- يا صاحبة المقام الأول، أنت "إنانا" السماء والأرض.

- تمطرين البلاد بالنار الملتهبة.

- يا مدمرة البلدان الأجنبية لقد أعطيت أجنحة للعاصفة.

- يا سيدتي أن البلدان الأجنبية تنحني خوفاً من صرختك.

- وعندما يمثل الناس أمامك، خائفين مرتعشين من نورك الوهاج فأنهم ينالون منك جزاؤهم العادل.

- يا سيدتي، أن أنونا الآلهة العظام، ينهزمون أمامك إلى الكهوف مثل خفافيش مرفرفة.

- إيتها الرحيمة، المرأة واهبة الحياة، صاحبة القلب النير ها قد أنشدتها أمامك بموجب النواميس الإلهية.

- ودخلت أمامك في الكيبار المقدس. أنا الكاهنة العظمى أنخيدوانا.

- حملة سلة الطقوس وأنا أشدو– ولكني الآن لم أعد أسكن في المكان المريح الذي أقمته لي.

- فإذا ما حل النهار، حرقتني الشمس، وإذا ما حل الظلام حدقت بي ريح الجنوب.

- لقد أضحى صوتي العذب مضطرباً – وتحول كل ما يسعدني إلى تراب،

- أنا أنخيدوانا، سوف أتلو الصلوات لها – وأقدم دموعي كالشراب العذب إلى إنانا المقدسة وأسلّم عليها.

- يا سيدتي، يا محبوبة الإله أنو، عسى أن يرق عليّ فقلبك – أنت معروفة، أنت معروفة (بعضمتك)، وما أنشدته لم يكن من أجل آنو، بل من أجلك أنت، لقد كومت الفحم (في المبخرة) وأقمت الشعائر.

- وأن ما تلوته عليك في منتصف الليل — عسى أن يعيده عليك الكاهن — المنشد في منتصف النهار.

- السيدة الأولى، ياعماد قاعة العرش، تقبلت صلواتها — واستعاد قلب إنانا راحته.

- كان يومها سعيد، وهي تكتسي بالحسن وتزخر بفتنة الأنوثة.

- المجد إلى سيدتي إنانا، التي تكتسي بالحسن.

وترسم أسطورة بابلية لوحة معبرة عن رؤية المرأة لنفسها ودروها في الحياة بثقة، ولكنها في الوقت نفسه محاولة لإقناع النفس بهذا الدور خشية فقدانه في خضم الصراع مع الرجل. فالإلهة المرأة عشتار تتحدث عن نفسها نيابة عن كل النساء في المجتمع البابلي، إذ تقول:[٤٩٩]

- أنا الأول، وأنا الآخر
- أنا البغي، وأنا القديسة
- أنا الزوجة، وأنا العذراء
- أنا الأم، وأنا الابنة
- أنا العاقر، وكُثّر هم أبنائي
- أنا في عرس كبير ولم أتخذ زوجاً
- أنا القابلة ولم أنجب أحداً
- أنا سلوة أتعاب حملي
- أنا العروس وأنا العريس
- وزوجي من أنجبني

٤٩٩ الحيدري، إبراهيم د. النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب. مصدر سابق. ص ١١٩/١٢٠. مأخوذ من فراس السواح. لغز عشتار. دمشق ١٩٩٣. ص ٧.

- أنا أم أبي، وأخت زوجي
- وهو من نسلي.

لقد كان مخاضاً عسيراً بالنسبة للمراة في عملية تحولها التدريجي غير المرئي تماماً من موقع الصدارة إلى موقع في الوسط مدفوعاً نحو المؤخرة.

تشير القوانين العراقية القديمة في العهد السومري أو شريعة حمورابي البابلية إلى وجود تقدير واحترام معينين وملموسين ودور نسبي مهم للمرأة بالمقارنة مع فترات لاحقة، ومنها الفترة الآشورية. ففي هذه العهود المتأخرة فقدت المرأة الكثير من حقوقها وتعرضت لسيطرة قوية واستبداد صارخ من جانب الرجل. ويتجلى هذا الموقف في العقوبات التي كانت تنزلها تلك القوانين بالمرأة الخاطئة، إذ تميزت بالقسوة البالغة تصل إلى حد الحرق أو الرمي بالنهر أو الإجلاس على خازوق ...الخ. ويمكن بلورة إشكاليات المرأة في هذه الفترات من تاريخ العراق القديم بما يلي:

- التمييز المتفاقم بين المرأة والرجل في تشريع العراق القديم. ويتجلى ذلك في الفوارق الصارخة بين شريعة أورنمو أو لبت عشتار من جهة، وشريعة حمورابي والقوانين الصادرة في فترة الآشوريين من جهة ثانية، إذ كانت الأخيرة أكثر حطاً لكرامة المرأة ودورها وأقسى في إنزال العقوبات بها في حالة ارتكابها مخالفات.
- تقليص حقوق وحريات المرأة وفرض إرادة الرجل عليها في مسائل الزواج والطلاق والإرث إلى حدود مخلة بدور ومكانة المرأة في المجتمع.
- فرض عقوبات شديدة تتسم بالقسوة ضد المرأة المخطئة، في حين كانت عقوبات الرجل في أخطاء مماثلة إما فرض عقوبات مماثلة أو أقل شدة. يشير الأستاذ الراحل رضا جواد الهاشمي إلى التفاوت في الحقوق الزوجية فيقول: "كانت حقوق الرجل في عفاف زوجته صارماً حتى لو هجرها لبعض الوقت شريطة أن يترك لها مستلزمات العيش، ولكن القوانين البابلية منحت المرأة بعضاً من حقوق الرجل على زوجته، فكان عفاف الرجل جانباً من حقوق الزوجة على زوجها. فإذا ثبت أنه فرط بعفافه، تحكم لها

المحكمة بالطلاق دون أن تخسر حقوقها المالية، علماً أن عقوبة المرأة في حالة أثبات نفس التهمة عليها هي الموت"[٥٠٠].

- **كانت عادة العراقيين القدامى الزواج بامرأة واحدة، ولكن مُنح الرجل حق التسري بعدد غير محدود من الإماء[٥٠١]، وهو الذي أخذ به الإسلام لاحقاً. "وجرت العادة أن تدفع الزوجة العاقر بأمة عندها لتكون لزوجها، وكأنها بعملها هذا تعوض زوجها النقص في الأبناء الذي يحيط بعلاقتها الزوجية"[٥٠٢]. وكان الرجل يتزوج أحياناً من امرأة أخرى لغرض الإنجاب. كما كان يحق له الزواج بكاهنة. وإذا ما أراد الزواج بأخرى لغرض الإنجاب تبقى منزلة الزوجة الثانية دون منزلة الزوجة الكاهنة[٥٠٣].**
- **ما كان للمرأة عمليا المكانة السياسية والاجتماعية المرموقة التي كانت للرجل في هذه المجتمعات، رغم أن المرأة كانت تصل إلى مرتبة الكهنوتية بمستوياتها العليا. وكانت هذه النظرة تنسجم إلى حدود معينة مع نظرة المجتمعات الرومانية والأغريقية القديمة ما بعد عهد الأم، إلى المرأة. إذ كان هؤلاء يرون بأن المرأة أقل عقلاً وكفاءة وقدرة من الرجل، كما كان موقف بعض الفلاسفة في اليونان مثلاً، إذ كان أرسطوطاليس يعتبر العبد والمرأة يمتلكان عقلا صغيرا، محدودا وضيقا، يضاف إلى ذلك أنهما عاجزان عن استخدام حتى هذا القليل من العقل الذي يمتلكانه في تمشية أمورهم اليومية وشؤونهم الخاصة والعامة[٥٠٤]"**

---

٥٠٠ الهاشمي، رضا جواد. القانون والأحوال الشخصية. في كتاب: حضارة العراق. مصدر سابق. الجزء الثاني. ص ٩٤.

٥٠١ المصدر السابق نفسه ص ٩٠.

٥٠٢ المصدر السابق نفسه. ص ٩٠.

٥٠٣ نفس لمصدر السابق. ص ٩١.

504 Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt am Main. 1991. S. 77-90.

- وكانت تشريعات العراق القديم لا تنقص من حقوق وواجبات وحريات المرأة فحسب، بل تفرض عليها سيطرة الرجل واستبداده بها وبالعائلة، إذ أنتقل هذا الأمر إلى البيت عموما، ولكن على نحو خاص إزاء الأنثى في مقابل حرية واستقلالية أكبر للذكر من أفراد العائلة.
- وجدت في العراق القديم تقاليد وطقوس دينية تشير إلى أن بعض تلك الطقوس الدينية يتسم بوجهة جنسية مقدسة كان المجتمع يمارسها ويطلق عليه ب "البغاء الديني" أو "البغاء المقدس." وكما جاء في كتاب الدكتور عبد السلام الترمانيني الموسوم "الزواج عند العرب" كان هذا البغاء على نوعين:

النوع الأول: كانت تمارسه المرأة مع رجل غريب عنها، وغالباً ما تكون عذراء، وكان يجري لمرة واحدة إرضاء لآلهة إناث. فقد روى (هيرودت) أن المرأة في بابل كان ينبغي عليها أن تجلس مرة واحدة في حياتها في فناء هيكل الآلهة (ميليتيا Militia) أي (عشتار Ishtar) وأن تضاجع رجلاً غريباً عنها ..."[٥٠٥].

"النوع الثاني: كانت تمارسه النساء لمدة طويلة مع كهان المعبد وزواره، وكان يجري هذا الطقس المقدس إرضاء للآلهة الذكور. وفي مصر القديمة (وكذا الحال في بابل، ك.حبيب) كانت العادة، حتى الفتح الروماني (سنة ٣٠ ق.م) أن تختار أجمل بنات الأسر الشريفة في مدينة (طيبة) العاصمة وتنذر نفسها للإله (آمون)، وكانت تضاجع من تختاره من الرجال إرضاء للإله، فإذا أسنت وأضحت عاجزة عن إرضائه، أخرجت من خدمته بمظاهر التشريف والتعظيم، وتزوجت رجلاً من أرقى الأسر. وفي بابل كان

---

٥٠٥ الترمانيني، عبد السلام د. الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام. ط ٣. طلاس للدراسات والنشر والترجمة. دمشق. ١٩٩٦. ص ٢٦.

قانون حمورابي يميّز بين النساء اللائي يزرن المعبد ويمارسن الحب فيه لأول مرة، وبين نساء يلازمنه على خدمة كهنته وزوّاره ومنها مضاجعتهن[٥٠٦].

وكانت التقاليد في بابل تشير إلى أن المرأة التي ترتكب خطأ ما إزاء زوجها يفرض عليها الذهاب إلى المعبد والبقاء فيه فترة معينة للتكفير عن خطاياها من خلال عرض نفسها على من يرغب الدخول بها.

وكل هذه التقاليد كانت تعبّر، بسبب كونها ملزمة دينياً واجتماعياً وليست من اختيار حر من المرأة ذاتها، عن ممارسة ذكورية يفرضها الرجل على المرأة، وفيها عدم احترام لمشاعرها ورغباتها وإرادتها. وكان البعض من تلك الممارسات يعد نذراً وبعضها الآخر عقوبة وتكفيرا عن خطايا ترتكبها المرأة بحق الرجل!

ومع كل هذه المظاهر السلبية في الموقف من المرأة، حافظت المرأة في العهود العراقية القديمة على تأثيرها النسبي في العائلة، كما لم ترتد الحجاب الذي ما تزال ترتديه المرأة في العراق الحديث في أغلب المدن العراقية حتى الآن. وإذ اعترف الرجل بوجود آلهة من الإناث، كان ملزما بعبادتها والخشوع أمامها والطلب منها رحمة أو رأفة به، أو طلب مساعدتها أو حمايتها له... وكانت الآلهة عموماً، الأنثوية والذكورية، تعبر في مضمونها الأساسي عن العلاقات الاجتماعية القائمة والصراعات في ما بين البشر من نساء ورجال، أو حتى في ما بين الذكور من الآلهة عموماً. كما كان حق المرأة في التعبير عما يجول في خاطرها من حب للرجل أو العكس أيضا. فالشعر الذي كشفت عنه التنقيبات في العراق يعتبر دليلا ثابتاً على جرأة المرأة ودفاعها عن حقها في الجنس وفي المشاركة في المجتمع، ولكنها كانت تعكس في الوقت نفسه إنها كانت مشروعاً ذكورياً للجنس والتكاثر أو إعادة إنتاج البشر. وكان من حق الحاكم أن ينتقل من عذراء إلى أخرى دون أن يكون هناك من يعاقبه، إذ أن الآلهة هي التي منحته القوة والحق في ذلك، لأنه يحمي البلاد وأسوارها من الأعداء. لنستمع

---

٥٠٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧.

إلى ما جاء في ملحمة گلگامش حول علاقته بنساء البلاد، وهي العلاقة التي أثارت الناس وشكلت جزءاً من شكواهم. فصاحب الملحمة كان راغباً في تسجيل ما كان يجري في واقع الحياة العملية على شكل ملحمة تعلي شأن الحاكم، ولكنها في الوقت نفسه تعرب عن طبيعته الاستبدادية وسلوكه القهري، فهو الحامي من جهة ولكنه الظالم من جهة أخرى، وهو الذي يغتصب كل ليلة امرأة، ولكنه في الوقت نفسه يمتلك الحكمة والجمال، إنه التناقض الذي كان يتلاعب في نفوس الناس إزاء مثل هذه الحالات الدائمة، إزاء هذا الحاكم المستبد. وهكذا كان قول صاحب الملحمة:

- هو راعينا القوي، كامل الجمال والحكمة
- "لم يترك گلگامش عذراء طليقة لأمها
- ولا ابنة المقاتل ولا خطيبة البطل"[٥٠٧].

وبهذا المعنى كان گلگامش مغتصب الفتيات العذارى ونساء المجتمع المخطوبات ولم يتورع عن اغتصاب المتزوجات أيضاً. ويلاحظ المتتبع لأشعار تلك الفترة أن الشاعر كان يعبر عن نداءات الرغبة المتهيجة والشبقية المتعطشة إلى الرجل تصدر عن المرأة، سواء كانت إنساناً أم آلهة. لنستمع إلى نداء إنانا إلى دموزي كما ورد عند إبراهيم محمود نقلاً عن س. كريم في كتابه الموسوم "إنانا ودموزي: طقوس الجنس المقدس عند السومريين":

- "أما من أجلي، من أجل فرجي،
- من أجلي، الرابية المكومة عالياً،
- لي، أنا الملكة، من يضع الثور هناك؟"
- "أيتها السيدة الجليلة، الملك سوف يحرثه لك، دموزي الملك، سوف يحرثه لك"[٥٠٨].

---

٥٠٧ باقر، طه. ملحمة گلگامش. منشورات وزارة الإعلام. الجمهورية العراقية. سلسلة رقم ٧٨. بغداد. ١٩٧٥. ص ٥٧.

- "احرث فرجي، يا رجل قلبي!"[٥٠٩].

ونقرأ في نشيد الأناشيد ما يلي:

- "أيها العريس، الغالي على قلبي
- عظيمة هي مسرتك، حلوة كالعسل،
- "لقد أمرتني، أقف مرتجفة أمامك"
- أيها العريس، لو تحملني إلى الخدر
- أيها العريس، فلأمنحك ملاطفات يدي،
- يا حلوي الغالي، بودي لو أغتسل (...) بالعسل ..."[٥١٠].

يشير الأستاذ الألماني المتخصص بالدراسات الآثرية في منطقة الشرق الأوسط، الدكتور بارتل هرودا Barthel Hrouda إلى أن مكانة المرأة في المجتمع البابلي كانت متحررة نسبياً وأكثر من المجتمع الآشوري، وفي كل الأحوال فأن مكانة المرأة في الحضارة البابلية والآشورية كانت أفضل بكثير من مكانتها في المجتمع الروماني وكانت تتمتع بمجموعة من الامتيازات التي لم تتمتع بها المرأة الرومانية[٥١١]. إلا أن هذا لم يكن يعني بأن

---

٥٠٨ استخدم مصطلح الحرث في المرأة من جانب القرآن أيضاً حين جاء في الآية ما يلي: نِساؤكم حَرثٌ لكم فأتوا حرثكم أنىَّ شئتم وقدموا لأنفسكم ...." القرآن. الجزء الثاني. سورة البقرة. الآية رقم ٢٢٣. مصدر سابق. ص ٣٥.

٥٠٩ محمود، إبراهيم. الجنس في القرآن. مصدر سابق. ص ٣١.

٥١٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢.

511 Hrouda، Barthel Prof. Dr. Mesoptamien- Die antiken Kutluren zwischen Euphrat und Tigris. Beck’sche Reihe. 2030.Verlag C. H. Beck.München. 1997.S. 69/70.

الرجل كان لا يمتلك السيطرة على المرأة أو لم يتحكم بها، إذ كانت تلك المجتمعات هي الأخرى ذكورية.

المبحث الثاني

التمييز والمرأة في عهود الدول الإسلامية

عندما دخل الفاتحون العرب إلى العراق حاملين راية الإسلام دخلت معهم أيضا التقاليد العربية الجاهلية والبدوية التي كانت ما تزال سارية بشكل واسع جداً في أوساط القبائل العربية رغم إسلامهم، إضافة إلى ما ورد في القرآن وأحاديث الرسول محمد من وصايا وتوجيهات وأفكار إصلاحية ودعوات لممارسات جديدة أو تواصل مع الماضي بشأن المرأة. وابتداءً يفترض أن نفهم موقف القرآن من المرأة ومن ثم نتابع الممارسات الفعلية للذين تولوا مسؤولية المسلمين في العالم الإسلامي على أمتداد قرون كثيرة. فما هو بالتحديد موقف القرآن من المرأة؟

بدأ محمد بن عبد الله دعوته للإسلام في المجتمع العربي المكي المتسم بالتقاليد الآسرية ذات الأصول القبلية البدوية والمحاطة بالبداوة رغم النشاط التجاري الذي تميزت به مدينة مكة بشكل خاص وقيام كثرة من التجارة برحلة الصيف والشتاء إلى الشام للتبضع أو بيع منتجات مكة، والتي شارك فيها محمد ايضاً باعتباره مسؤولاً عن تجارة خديجة الكبرى. وللمجتمع المكي تقاليد وعادات موروثة ومستقرة لعقود طويلة إزاء الأسرة والمرأة منبثقة من طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ومن النظام الأبوي أو الذكوري الذي ساد المنطقة كلها حينذاك. وأصبحت هيمنة الرجل تشسكل السمة المميزة للعائلة والقبيلة، ولكنها لم تحرم المرأة من حرية واسعة نسبياً، إضافة إلى مكانة اجتماعية محترمة، رغم استمرار وجود عادات وتقاليد بالية ومناهضة للمرأة باعتبارها كياناً مستقلاً.

انطلق محمد من الواقع المكي، بعد أن كان قد اطلع بصورة جيدة على الديانة اليهودية وتعاليمها، كما اطلع عبر رحلاته للشام على تعاليم الديانة المسيحية، في رحلته مع الإسلام

ونشر الرسالة المحمدية في ارجاء الجزيرة والدول المجاورة، ساعياً إلى تغيير بعض العادات والتقاليد التي تحط من كرامة المرأة ومن حريتها، ولكنه كان محكوماً بأوضاع مكة ذاتها، فلم يخرج بالكامل عن تلك التقاليد والعادات والأسس المنيعة التي كان المجتمع المكي الارستقراطي يحتمي بها ويدافع عنها بعناد شديد. ويتجلى ذلك في الآيات القرآنية التي اتخذت مواقف متباينة إزاء المرأة في الفترات المختلفة والتي تجسد تناقضاً وصراعاً داخلياً واضحاً. كما كانت تتجلى في الأحاديث المنسوبة إلى محمد بن عبد الله.

فالقراءة المدققة للآيات القرآنية وللأحاديث المنسوبة إلى النبي محمد سيجد الإنسان نفسه أمام جملة من المواقف المتباينة التي تشير إلى تباين في فترات صياغتها والعوامل التي دفعت أو الظروف التي أثرت فيها، كما إنها تبين بأنها لم تكن بعيدة عما انتقل إلى العرب من تقاليد وعادات إزاء المرأة من العراق القديم أو من العهد الروماني والإغريقي القديم والعهد البيزنطي المسيحي في الشام، خاصة وأن التجار العرب كانوا على اتصال وثيق مع الشام في الرحلات التجارية والتي شارك فيها محمد أيضاً. وينطبق هذا الأمر على مشكلة الرق. إذ كان الموقف من الرقيق، سواء أكانوا رجالاً أم نساءً، من حيث المبدأ استنساخاً أو اعترافاً وقبولاً لما كان سائداً في المجتمع الجاهلي وتثبيته في القرآن وممارسته في المجتمع العربي الإسلامي، أو الإسلامي بشكل عام. كما كانت هناك مسائل ومواقف جديدة أكثر تشددا مما كان عليه الموقف في فترة الجاهلية إزاء المرأة. ولكن كانت هناك جوانب إيجابية أوردها النص القرآني أو تبناها النبي محمد التي أفادت المرأة، وهو قليل على أهميته، مثل رفض وأد البنات أو الهم الذي كان يشعر به الرجل عند ولادة ابنة له. ويمكننا هنا الإشارة إلى بعض المسائل التي جرى التركيز عليها في الإسلام إزاء المرأة والتي اتخذت بمرور الزمن أبعادا جديدة، سواء كانت أكثر سلبية أم إيجابية في مجال التشريع (أو) والممارسة العملية:

- رسم القرآن صورة متفردة للذكر تؤكد أنه الأصل في بني البشر، وأنه الكل. أما الأنثى فهي ليست سوى الجزء المتفرع عنه[٥١٢]. فقد ورد في القرآن بهذا الصدد ما يلي: يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفسٍ واحدةٍ وخَلَقَ منها زوجها وبثَ منهما رجالاً كثيراً ونساء ..."[٥١٣]. كتب السيد إبراهيم محمود في هذا الصدد يقول: "ولعل ما يلفت النظر فيها، هو خلق (آدم) أولاً، الذي يقابل التأكيد على أسبقية الحضور الوظيفي للرجل، وتعزيز دوره في التاريخ وسلطته على المرأة، وتهميش دور المرأة، من خلال تبعيتها للرجل (ألم تكن حواء جزء من آدم، والجزء هو بمعنى ما، عدم وجود معنى له إلا بوجود الأساس له، أي الكل (آدم)، وحتى عندما يجري تعظيمها (كما في المولد "مولد ابن حجر مثلاً" فإن عملية التعظيم تكون لاحقة عليها، لأنها تحمل معها شارة "أفضل الأنام" محمد، وهذا يذكرنا بالعذراء التي ترتبط بالمسيح، ثم حورت لاحقاً لتصبح ثمئذٍ الروح القدس، كتعبير عن توجه رجولي مسيّس ..الخ"[٥١٤].
- قيمومة الرجل على المرأة، كما ورد في الآية القرآنية: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم...."[٥١٥]. وكان يراد من هذا التحديد رسم الحواجز والفوارق بين المرأة والرجل من منطلق ذكوري واضح، دون أن تُذكر المبررات لمثل هذه القيمومة على النساء. ورغم أن نشوء المرأة من ضلع أدم أو ما شاكل ذلك، الذي كما يبدو حدد عملياً قيمومة الكل على الجزء أو الرجل على المرأة، ليس سوى أسطورة لا تصمد أمام العلم، ولكنها أسطورة دينية تقبل من الناس على علاتها كما تقبل قضية الخالق ذاته، أو الملائكة أو كل الأساطير الدينية،

٥١٢ محمود، إبراهيم. الجنس في القرآن. رياض الريس للكتب والنشر. بيروت. ١٩٩٤. ص ١٣٣.

٥١٣ القرآن. سورة النساء الآية ١. ص ٧٧. مصدر سابق.

٥١٤ محمود، إبراهيم. الجنس في القرآن. مصدر سابق. ص ٧٩.

٥١٥ نفس المصدر. سورة النساء. الآية ٣٤. ص ٨٣.

بما فيها أسطورة ولادة المسيح دون أن يمس مريم العذراء رجل ما. وكان لقرار قيمومة الرجل على المرأة تبعات في الحياة العائلية والقبلية والاجتماعية والسياسية في حينها وحتى الوقت الحاضر.

- إبعاد المرأة عن احتلال المواقع الأساسية في الحياة السياسية أو العامة التي ترتبط بإدارة شؤون البلاد، حيث جاء في حديث منسوب إلى محمد قوله: "لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة"[٥١٦]. ويشير الكاتب المصري فهمي منصور إلى موقف محمد من المرأة بقوله: "ودونية المرأة برأي محمد تمنعها أن تؤدي بعض الأدوار. فعندما علم النبي أن الفرس اختاروا امرأة لتحتل العرش – ابنة كسرى – صرح محمد قائلاً "لن ينجح شيء من هؤلاء الذين يقبلون أن تحكمهم امرأة"[٥١٧]. ومثل هذا القول المنسوب إلى محمد، يعبر عن رؤية بدوية ذكورية صرفة. وفي مثل هذا الموقف الشديد المنسوب إلى النبي محمد إزاء المرأة سمح بصورة غير مباشرة أن يجتهد الآخرون في حرمان المرأة من تولي مركز الخليفة على المسلمات والمسلمين، أو أن تصلي في المصليات والمصلين أو أن تكون قاضية تحكم بين الناس. ويختلف الفقهاء في مدى توسيع رقعة الممنوعات على المرأة، فبعضهم يركز على منصب الخلافة، في حين يوسعه البعض الآخر[٥١٨]. ولكنه في كل الأحوال كان الموقف المنسوب إلى محمد فيه إضعاف لدور ومكانة المرأة وفي قدرتها على المنافسة أو التماثل مع الرجل.
- وانطلاقا من موقع القيمومة على المرأة مُنح الرجل حق ضرب زوجته، أي إهانتها، في حالة معينة، وهي حالة كان الرجال العرب يمارسونها في الجاهلية، في حالة الخشية من نشوز المرأة، ممارسة الضرب عندما تستعصي على زوجها أو ترفض أن يغتصبها

---

٥١٦ العلوي، هادي. فصول عن المرأة. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ط ١ . ١٩٩٦. ص ٣٧.

٥١٧ فهمي، منصور. أحوال المرأة في الإسلام. منشورات الجمل. ١٩٩٧. ص ٤٤.

٥١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٧.

عنوة وهي غير راغبة رغم كونها زوجته، إذ جاء في الآية ما يلي: "... واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن في المضاجع واضربوهن فأن أطعناكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً أن لله علياً كبيرا"[519]. والغريب في الأمر أن يحاول أحد علماء الاجتماع العراقيين التخفيف من أهمية مثل هذا الموقف من خلال القول مثلاً "ومعنى هذا أن القرآن الكريم حذَّر من المغالاة في ضرب الزوجة وعقابها، لأن ذلك قد يكون ظلماً وبغياً"[520]. فهو بهذا المعنى قد قبل بالضرب وتوجيه الإهاة بكرامة المرأة، ولكن على قدر معين لكي لا يتحول إلى ظلم وجور، إذ كتب الدكتور إبراهيم الحيدري في مكان آخر من كتابه الموسوم "النظام الأبوي ومشكلة الجنس عند العرب" يقول: "والواقع، فقد اختلف المفسرون في تفسير الآية الكريمة، وأوَّلها البعض برجاحة العقل والرأي عند الرجل ووجوب سيطرته على المرأة، لأن عقلها يساوي نصف عقل الرجل، وكذلك غباحة ضربها، مع أن أغلب الفقهاء والمفسرين متفقون على أن القرآن الكريم حذَّر من لمغالاة من ذلك، وإلا يكون الضرب مبرحاً أو أن يكون قسوة وتعذيباً"[521]. أي أن الزميل يوافق أن يكون الضرب تأديباً. إذ أنه لم يشجب رأي الفقهاء، بل شجب إلى حد ما رأي المتشددين حين كتب يقول: "غير أن بعض الفقهاء المتعصبين ذهبوا إلى تقييد حرية المرأة وتحديد تصلافاتها وحركتها، واعتبروا وجودب طاعة الرزوج طاعة عمياء حكماً سابقاً على طاعة الله، ما عا في ما يأمرها بمعصية، ترك الصلاة والصوم أو أن يحملها على الزنى"[522]. واعتبر الحيدري أن "مثل هذه التفاسير والتأويلات البائسة لمفهوم القيمومة، جرد المرأة من إنسانيتها وكرامتها ومساواتها في الخلق، وجعلها مجرد شيء،

---

٥١٩ القرآن. سورة النساء. الآية ٣٤. مصدر سابق. ص ٨٣.

٥٢٠ الحيدري. المصدر السابق. ص ٢٥٦.

٥٢١ الحيدري، إبراهيم د. النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب. مصدر سابق. ص ٢٥٦.

٥٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٦.

وهو ما رسخ دونية المرأة عند بعض فقهاء المسلمين ومن قلدهم في ذلك"[٥٢٣]، متعصبة، وليس تلك المعتدلة التي تقبل بالضرب التأديبي دون أن يقوله نصاً ولكن ضمناً. ومنه يبدو بوضوح بأن المرأة في القرآن قد صورت وكأنها مشروعاً مخصصاً للجنس بالدرجة الأولى وللتكثير بالدرجة الثانية بالنسبة للرجل، وبالتالي منح الرجل حق ضربها أن استعصت عليه جنسياً. كما منح الرجل حق التمتع بالزواج من أربع نساء في آنٍ واحد، مع حق التسري بعدد غير محدد من الجواري الحسان. وحالة التسري في الإسلام مماثلة لما كان عليه الحال في العراق القديم.

- وميز القرآن بين الرجل والمرأة لصالح الأول في مجال توزيع الإرث بين الأولاد والبنات من أفراد العائلة، فقد جاء فيه قوله: "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ... "[٥٢٤]. ومثل هذا التمييز استند إلى أن الرجل حينذاك هو الذي كان يتحمل المسؤولية الاقتصادية في العائلة، رغم أن المرأة كانت تعمل وتساعد زوجها في تحصيل الرزق وتتحمل عبء الحياة والعائلة.
- وميّز القرآن بين المرأة والرجل في المحاكم أيضاً عندما تُطلب للشهادة على حدث ما، فشهادة امرأتين تعادل شهادة رجل واحد.
- واعتبر المشرع الإسلامي، واستنادا إلى أحكام القرآن والتفسيرات التي أعطيت، بشأن المهر الذي يعطى للمرأة عند زواج الرجل منها وقبل دخوله فيها، سواء كان ذلك في زمن محمد أم في فترة الحكم الأموي والعباسي ومن ثم العثماني، مهرا يدفع انطلاقا من كونها مشروعا جنسياً بالنسبة للرجل، فهو المستفيد من هذا المشروع وكأن التمتع بالعملية الجنسية محصور بالرجل وليس تمتعاً مشتركاً. أشار هادي العلوي بصواب إلى رؤية المشرع في الإسلام للمرأة وزواجها من الرجل حيث كتب يقول: " المهر هو ما

---

٥٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٧.

٥٢٤ القرآن. سورة النساء. الآية رقم ١١. ص ٧٨.

يعطيه الرجل للمرأة من مال نقدي أو عيني لقاء زواجه منها، ويسمى أيضا الصداق... وينظر إلى المهر على أنه ثمن جسد المرأة، ولذلك يطلق على أجرة المومس التي تسمى في الفقه "مهر البغي." وهو من المحرمات. وبهذا الاعتبار يكون معنى المهر هو ثمن التمتع بجسد الزوجة..."[٥٢٥].

- وامتلك الرجل في النصوص القرآنية مكانة أعلى وارفع من المرآة دون أن يتبين الإنسان سببا واقعياً يمنحه هذا الموقع المميز ويسلبه من المرأة، إذ ساعد هذا التصور الوحيد الجانب والذكوري في أن يكون الرجل العربي المسلم أكثر استبدادا وتشدداً إزاء زوجته أو ابنته أو أخته من عرب الجاهلية أو من المسلمين في الريف والمدينة في مختلف بقاع الأرض.
- وقدم القرآن المرأة على إنها الجزء اللعوب والساحر الذي يسكنه الشيطان أبداً، وهي التي تمارس كل الحيل والألاعيب من أجل السيطرة على الرجل بسحر جمالها وغنجها بحيث تثير شبقية الرجل وتلهب حواسه ومخيلته وتسقطه في فخاخها، "إن كيدهن لعظيم" كما يرد في القرآن، إنها الخطيئة بعينها منذ أن أغوت آدم بقطف وأكل التفاحة فأنزلهما الله من سمائه إلى أرضه، وستبقى هذه الخطيئة تلاحقها أبداً وتنغص عليها عيشها عبر الرجل الذي عليه أن يخضعها لإرادته، لكي لا تدفعه لارتكاب خطايا جديدة، إنها المشروع الجنسي الذي ينبغي أن يراقب أبداً وأن لا يمنح الثقة، إذ يسكنها الشيطان ذاته وذات كيدٍ عظيم.
- وفي الوقت الذي حرر جسد الرجل من كل قيد إلا عورته، قيد جسد المرأة وأفسح عملياً لخيال الرجل أن يمارس دوره في حبسها في ما نراه اليوم من سجن معتم يضيق على المرأة المسلمة في الكثير من بقاع العالم، إنه الحجاب. وتشير الكثير من المصادر الموثوق بها إلى أن العرب في الجاهلية كانوا أكثر حرية في هذا الصدد، إذ أن النسوة

---

٥٢٥ العلوي. هادي. فصول عن النساء. مصدر سابق. ص ٥٠.

والرجال كانوا يطوفون البيت الحرام وهم عراة أو شبه عراة[٥٢٦] دون أن يجدوا في ذلك إثماً من جانب المتعري أو الناظر إليه. وفي سورة الأحزاب ترد مجموعة من الوصايا والمحرمات لنساء النبي محمد، ومنها موضوع الحجاب. وإذا كانت إحدى الوصايا الواردة في سورة الأحزاب، وهي التي تعالج الموقف من نساء النبي محمد بشكل خاص، تشير إلى نساء النبي بعدم التبرج كما كان عليه الحال في زمن الجاهلية الأولى، فأنها تطرح في نفس الآية وفي مكان لاحق ما يؤكد إقامة حجاب بين نساء النبي والرجال الآخرين، خوفاً على نساء النبي من إشكاليات نشوء علاقات مع رجال آخرين. فقد وردت الآية التالية في سورة الأحزاب: "يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولاً معروفاً* وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى..."[٥٢٧]. ثم جاءت في نفس السورة آية لاحقة تقول: "... وإذا سألتموهن مَتاعاً فسألوهن من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً إن ذلكم كان عند الله عظيماً*"[٥٢٨]. كما وردت آية أخرى في القرآن تشير إلى الحجاب بصيغة ما حيث ورد ما يلي: "يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفوراً رحيما"[٥٢٩]. وقد استغل بعض علماء وفقهاء الدين هذه التوصيات والمحرمات على نساء النبي لتعميمها على المجتمع النسوي الإسلامي وترك المجال لخيال الرجل أن يغوص في متاهات حولت الحجاب إلى سجن حقيقي بالنسبة إلى المرأة وفي مناطق كثيرة من العالم الإسلامي، كما في

---

٥٢٦ محمود، إبراهيم، الجنس في القرآن. مصدر سابق. ص ٨١.

٥٢٧ القرآن. مصدر سابق. سورة الأحزاب. الآية رقم ٣٣. ص ٤٢٢

٥٢٨ المصدر السابق نفسه. سورة الأحزاب. الآية ٥٣. ص ٤٢٥.

٥٢٩ نفس المصدر. سورة الأحزاب. الآية ٥٩. ص ٤٢٦.

أفغنستان واليمن وغيرهما. لقد أكدت هذه الآيات إلى أن المشكلة كانت لدى نساء النبي الكثيرات، وكان على محمد أن يتخذ الموقف الذي يصون زوجاته إزاء ما كان يقال بشأنهن، فكانت تلك الآيات حيث تقرر فيها الموقف من نساء النبيل لا غير. لقد اعتبر هؤلاء الفقهاء نساء النبي قدوة حسنة لبقية النساء في الإسلام، وبالتالي عليهن ما على نساء النبي، رغم التمييز الذي طرحه القرآن في بداية الآية رقم ٣٢ من سورة الأحزاب بقوله "...لستن كأحد من النساء...." وبعض هؤلاء الفقهاء، وبمرور الزمن، بالغوا في التشدد في الحجاب حتى أصبح قطعة من قماش أسود أو أي لون آخر تغطي جسد المرأة من قمة الرأس إلى أخمص القدمين. وهو تعبير عن قلق الرجل وشكه وخوفه على ما يمكن أن ترتكبه المرأة ذاتها أو تتسبب في ما يمكن أن يرتكبه الرجل من خطايا وذنوب بسبب إغوائها ودفعها لارتكاب تلك المعاصي! ولكن ليس في هذه الآيات أي تعميم للحجاب على بقية النساء كما يشير إلى ذلك بصواب الدكتور رشيد البندر عندما كتب يقول: "ثم جاءت النصوص بوجوب الحجاب الكامل لجسد المرأة بينما ترى مذاهب أخرى أن الحجاب لا يشمل الوجه والأطراف وأن الرجوع إلى أسباب نزول الآيات سيوضح مهمتها الوقائية في حينها"[٥٣٠]، ولنساء النبي فقط. فليست هناك نصوص قرآنية تفرض الحجاب على كل النساء، لكن هناك فتاوى من فقهاء أو أحكاماً منهم فرضت الحجاب على النساء وأن اختلف هؤلاء الفقهاء في تفسير الحجاب ومداه وما يفترض أن يغطيه من جسد المرأة. وجاء في القرآن في ما يخص النساء عموماً قوله بضرورة حفاظهن على فروجهن لا غير، أي ليس وجوههن أو سواه من جسم المرأة، كما هو الحال مع الرجل، إذ ورد في الآية ٣٥ من سورة الأحزاب بهذا الصدد ما يلي: "إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقنتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات

---

٥٣٠ البندر، رشيد د. بعض النصوص والتشريعات الدينية الخاصة بالمرأة. في مجلة الثقافة الجديدة. العدد ٢٦٢. شباط وآذار ١٩٩٥. ص ٧٦.

والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين لله كثيراً والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيما*[٥٣١].

- ومن أجل زيادة تشويه أخلاقية وطباع أو سلوكية المرأة في الحياة الدنيا قُدمت المرأة للرجل في الحياة الآخرة، أي في الجنة أو الفردوس، على أنها الروعة في الحسن والجمال وبديع الأخلاق، وبالتالي منح الرجل المزيد من الحرية في ممارسة ما يريد معها في الآخرة، ولكنه فتح خياله لممارسات مماثلة في الحياة الدنيا.
- واعتبر القرآن أن مهمة المرأة، إضافة إلى كونها مشروع جنس وتمتع للرجل، تتلخص في إعادة إنتاج الإنسان والإكثار من الإنجاب، وعندما تكون عاقراً يمكن للرجل أن يستبدلها بامرأة أخرى أو يتزوج عليها. ونسب إلى محمد قوله: "سوداء ولود خير من حسناء لا تلد"[٥٣٢]. وفي هذا المقطع يلاحظ القارئ صيغة التمييز بين المرأة السوداء والمرأة البيضاء، كما اعتبر المرأة السوداء غير ذات حسن، وهو معيار لرجل أبيض يميل عموما إلى البيضاوات من النساء أولاً، ولكنه يريد ويهمه الإنجاب قبل ذاك، إذ يقول "وإني مكاثر بكم الأمم"[٥٣٣]. وجدير بالإشارة إلى أن الغزالي اعتبر النكاح بمثابة الرق، وهذا يعني المزيد من عملية الحط من كرامة ومكانة المرأة ومغالاة في إهانتها وإخضاعها لإرادة الرجل، إذ كتب يقول: "النكاح نوع رق، فهي رقيقة له فعليها طاعة الزوج مطلقاً في كل ما طلب منها في نفسها مما لا معصية فيه"[٥٣٤]. إذ أن الزواج في الإسلام يقوم على أساس عقد بيع وشراء. فالمرأة تبيع فرجها للرجل ليتمتع به ويكاثر به نوعه. تشير الكاتبة الدكتورة شهلا حائري، وهي ابنة أحد آية الله حائري في

---

٥٣١ القرآن. سورة الأحزاب. الآية ٣٥. مصدر سابق. ص ٤٢٢.

٥٣٢ العلوي. هادي. فصول عن المرأة. مصدر سابق. ص ٤١.

٥٣٣ المصدر السابق نفسه.

٥٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦. عن كتاب "آداب النكاح من الإحياء."

إيران تقول: "على امتداد القرون، لم يتغير تعريف الشيعة لمؤسسة الزواج كثيراً. ويعرف الحلِّي، وهو فقيه من القرن الثالث عشر الميلادي، عقد الزواج بأنه "ذلك النوع من العقود الذي يؤمن سيادة الرجل على فرج المرأة "البضع"، من دون أن يعطيه حق الملكية، كما هو الحال في الزواج من جارية"[٥٣٥]. علماً بأن البعض يحاول أن يشير إلى أن عقد البيع والشراء يتم في حالة زواج المتعة الممارس من قب الشيعة، وخاصة في إيران، في حين أن الزواج الدائم هو عقد إقامة عائلة. إلا أن الدلائل العملية والكثير من الكتابات تدلل على أنه لا يختلف كثيراً فكلاهما عقد بيع وشراء أحدهما مؤقت والآخر دائم، رغم أن الدائم يمكن فسخه أيضاً.

ويبدو لقراء القرآن من الجنسين بوضوح كبير أن القرآن، كما استنتج الكاتب إبراهيم محمود بصواب في كتابه الموسوم "الجنس في القرآن"، ذكوري المنهج والمضمون، إذ كتب يقول: "ولغة القرآن تبدو في جوهرها رجولية (ذكورية) المرأة كجسد حاضرة فيها على أكثر من صعيد، كرغبة تحتاج لضبط وانضباط متواصلين، هي المتقلبة باستمرار لمتضمناته !"[٥٣٦].

وقد ترك هذا التصور القرآني للمرأة المرتبط بعضه برؤية عربية سابقة، وبعضه الآخر ناشئ عن تقاليد متوارثة لا في الحجاز فحسب، بل في المنطقة بأسرها، وبعضه الثالث وارد عند الأديان الأخرى كاليهودية والمسيحية، ولكنه جميعاً لم يبلغ المستوى الذي بلغه القرآن في رؤيته للمرأة على الشاكلة التي أوردنا جزءاً منها في أعلاه. ويمثل هذه الرؤية عن المرأة وفر القرآن للرجل المسلم إمكانية إضافية لفرض تفوقه المزعوم على المرأة واستبداده بها وتقييد حريتها وحركتها بل وصل الأمر إلى حد امتلاكها كما يمتلك السيد

---

٥٣٥ حائري، شهلا د. المتعة الزواج المؤقت عند الشيعة، حالة إيران ١٩٧٨-١٩٨٢. ط ٩ منقحة. شركة المطبوعات لنشر والتوزيع. بيروت. ٢٠٠٤. ص ٥٩.

٥٣٦ محمود، إبراهيم. الجنس في القرآن. مصدر سابق. ص ١٤٨.

عبده، فهي ناقصة العقل، تماما كما كانت رؤية أرسطوطاليس في اليونان القديمة إلى المرأة. وقد تفتقت مخيلة المشرع في الإسلام وفق المذهب الذي ينتسب إليه في وضع قائمة بالممنوعات على المرأة، تفوق كل تصور وتبتعد حتى عن تلك التصورات الواردة في القرآن عن المرأة. وشكلت المرأة عمليا مجالاً رحباً من مجالات الفقه في الإسلام سيطر فيها الفقه الذكوري، كما هو في القرآن، على المعالجات التي أعطيت للمشكلات التي كانت تواجه المرأة. وقلة ممن حاول أن يمنح المرأة بعض الحقوق وأن يخفف من التزمت الذي يراد فرضه عليها، فاعتبر من باب المنصفين للمرأة والمتفضلين عليها. ولم تمنح المرأة من الناحية العملية إمكانية أو حق المشاركة في الفقه عملياً، إذ هناك ندرة من تضلع من النسوة في شؤون الدين، كما لم نسمع عن ذلك في العهود الأموية والعباسية والعثمانية على سبيل المثال لا الحصر. وبالتالي حصر الرجال الفقه بالذكور من المسلمين دون الإناث المسلمات رغم عدم ورود أي آية تبعد النسوة عن الفقه الإسلامي. وقاد ذلك إلى أن يبقى المتحكم بالتشريع الإسلامي هو الفكر الذكوري والممارسة الذكورية، وأن الذكور يقررون للنساء المسلمات ما يناسب الرجال. أما ما يناسب النساء في الرجال وفي غيره فلا يجده الإنسان في شرع الذكور النافذ المفعول في المجتمعات الإسلامية ولا في القرآن.

ويبدو أن بعض الكتاب وهم يحاولون الدفاع عن الإسلام في موقفه من حقوق المرأة يقعون في خطأ السكوت عن بعض الأسس المبدئية في الموقف من المرأة والرجل حتى يصل بهم الأمر إلى التغني باعتراف القرآن بإنسانية المرأة، وكان هناك من لا يعترف بكونها إنساناً مثل الرجل أو أي شك في ذلك، إذ كتب الدكتور إبراهيم الحيدري يقول: "اعترف الإسلام بإنسانية المرأة ومساواتها بالرجل في الخلق ..."، وفي مكان آخر يقول: "[٥٣٧]. كما اعترف بإنسانيتها ومساواتها مع الرجل في الخلق والإيمان والتكليف في الكثير من الحقوق

٥٣٧ الحيدري، إبراهيم د. النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب. مصدر سابق. ص ٢٥٣.

والواجبات، مع التمييز النسبي بين الذكورة والأنوثة، ..."[٥٣٨]، ويرى في ذلك منقبة كبيرة. إن الدكتور إبراهيم ينطلق في رؤيته لحقوق المرأة في الإسلام من مواقع ذكورية أيضاً تماماً تسمح له بتقليص حقوق المرأة، كما وردت في القرآن، ويختلف مع بعض المشرعين في التشدد في تفسير بعض الايات والاجتهاد فيها. فهو يقول مثلاً: "وقد أرسى الإسلام مبادئ اجتماعية واقتصادية وأخلاقية جديدة وعادلة لتحرير المرأة من قيود عبوديتها وجهالتها. وقد نزلت آيات قرآنية تدعم هذه المبادئ وتخص المرأة بسورة مخصصة لها من بين ١١٤ سورة، بينما لم تخص الرجل بسورة واحدة"[٥٣٩]. يؤكد الكاتب هنا على أن ما جاء في القرآن إزاء المرأة كله عادلاً، وبالتالي فهو يقر كل الجوانب السلبية التي أشرنا إليها سابقاً بما في ذلك نقص عقل المرأة مثلاً. كما أنه يرى بأن ذكر سورة عن المرأة في القرآن هو تكريم لها في حين لا يرى بأن القرآن كله تقريباً كتب بلغة وعقلية ذكورية، إضافة إلى أن هذه السورة بالذات هي التي تضع القيود الشديدة على المرأة. يضاف إلى ذلك أن الإسلام قد أقر الرق، وبالتالي يشمل هذا النساء أيضاً، ومارسه المسلمون بكثرة وحرية كاملة استناداً إلى أحكام القرآن. ويبدو ان التفكير الذكوري عند الدكتور إبراهيم الحيدري هو الذي أوحى له بأن القرآن قد اعترف بإنسانية المرأة، ولكن لم تطرأ في باله أن القرآن قد اعترف بإنسانية الرجل أيضاً، باعتبار ذلك تحصيل حاصل. ويبدو لي بأن الرجل ومهما تحرر من ذكورية المجتمع الذي يعيش فيه، تبقى تلاحقه داخلياً ومجتمعياً تلك الذكورية المهيمنة لتنعكس في عبارات من هذا النوع، مثل أن القرآن اعترف بإنسانية المرأة، وكأن المرأة، وليس الرجل، كان بحاجة إلى اعتراف القرآن بها كأنسان لتصبح إنساناً فعلاً. علماً بأن الكاتب يدافع في كتابه عن المرأة بشكل عام ومن مواقع ديمقراطية، ولكنه يصاب بالعقم والعجز عن رؤية أو نقد موقف الإسلام من المرأة.

---

٥٣٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٦..

٥٣٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٠.

لا شك في أن الإسلام لعب دوراً مهما في التصدي لجملة من التقاليد السيئة التي كان عرب الجاهلية يمارسونها، كما كانت تمارسها بعض الشعوب الأخرى، إذ رفضها الإسلام ووضع تدريجا حداً لبعضها، كما في وأد البنات، أو شجبه لتفضيل الذكور على الأناث والتي ما تزال سارية في جميع المجتمعات الإسلامية، أو رفض تقديم النساء الجميلات أو المخطئات هدايا أو عقوبة لهن إلى دور العبادة كما كان عليه الحال في العراق القديم (الحضارة البابلية)، حيث تكون المرأة ممنوحة لممارسة الجنس معها لمن يشاء من الرجال، وهي عادة قديمة تمارس حتى اليوم في بعض مناطق الهند ومن قبل العوائل الفقيرة بشكل خاص. فالعائلة الهندية في تلك المناطق التي يموت لها أكثر من طفل أو ممن لا تقوى على إعاشة البنات تنذر ابنتها التي تولد وتبقى على قيد الحياة ابتداءً من عمر سبع سنوات للرقص أمام الرجال في المعابد، ووضعها لممارسة الجنس معها في المعبد أيضاً ولمن يشاء من الرجال ابتداءً من سن الثالثة عشر. ويطلق على هذه الظاهرة السيئة في الهند "تماتا: وهي ما تزال تمارس حتى اليوم، رغم نضال المرأة ضدها والسعي لإبطالها دينياً.

إن متابعة وضع المرأة المسلمة في العهد العباسي ومن ثم في الفترة التي أعقبت غزو هولاكو للعراق، ومن ثم في العهد العثماني، بعد أن دخلت كثرة من أمم أخرى غير العرب في الإسلام، كما مرّت بعهود مظلمة وقاحلة ثقافياً وإنسانياً، أصبحت أوضاع المرأة في الدول العربية، وخاصة المرأة المسلمة، أكثر صعوبة وبؤساً وفاقة في المجالات المختلفة، حيث فرض الرجل والمجتمع الذكوري قيوداً جديدة إضافية على المرأة لم تكن معروفة من قبل أو حتى بعد دخول الإسلام إلى العراق بفترة غير قصيرة.

كيف كانت طبيعة وأشكال الاستبداد الذكوري إزاء المرأة في تلك الفترات العباسية أو ما بعدها في العراق؟ يمكن تحديد واقع المرأة حينذاك بأنها كانت رهينة الرجل في البيت ورهينة المجتمع الذكوري في الحياة العامة، ورهينة السلطة الذكورية في إطار الدولة، إضافة إلى دور الإسلام في منح الذكور خصائص وامتيازات وحقوق كثيرة مميزة بالمقارنة مع

المرأة التي جردت من تلك الخصائص والامتيازات والحقوق ولم يبق لها سوى عقلها الناقص وجمالها الذي تسحر به الرجال وتوقعهم في شباكها! فتفوق الرجل على المرأة، كما جاء عند بعض المفسرين، ب "العقل والعزم والحزم والرأي والقوة والجهاد وكمال الصوم والصلاة والنبوة والخلافة والإمامة والآذان والخطبة والجماعة والجمعة والشهادة في الحدود والقصاص وتضعيف الميراث وملك النكاح والطلاق وإليهم الانتساب وهم أصحاب اللحى والعمائم ..."[٥٤٠]. والمقصود هنا بأصحاب اللحى والعمائم هم الرجال الذين كانوا يتركون لحاهم ويرتدون العمائم حينذاك في زمان الشخص الذي قدم هذا التفسير. لقد اجتمع كل ذلك ليقرر:

– إبعاد المرأة عن مراكز الدولة الحساسة، وعن الخلافة والقضاء والشرطة والجيش وما إلى ذلك. وجرى التطرق حول إبعاد المرأة تماما عن مركز الخلافة وحصره بالرجل بصورة مطلقة، رغم عدم ورود ما يشير إلى ذلك في القرآن، في ما عدا ما نسب إلىمحمد حول عدم صلاح قيادة المرأة للمجتمع، إذ كان ذلك كافياً لتشريع ما يشاء الرجال من قيود ضد المرأة، إن صح ما نسب إليه، بما في ذلك إبعادها عن منصب الخلافة.

– فرضت في فترات مختلفة على المرأة عدم الخروج من البيت أو الخروج بمعية الزوج أو أحد المحارم، وفي فترات أخرى فرض منع خروج الرجل مع المرأة لأي سبب كان. كما منعت أحياناً من الصلاة في الجامع، أو أبعدت عن مواقع الرجال، وكأن بينهما الشيطان الذي يفعل فعله الدوني ولا بد من العزل بينهما، حتى أطلقت أحاديث غريبة تعبر عن تفكير جنسي مشوه ومريض تشير إلى أنه: ما اجتمع رجل إلى امرأة على انفراد إلا وكان الشيطان ثالثهما، في وقت كانت الصلاة في الجوامع مباحة للنساء في زمن محمد، كما كان حضورها المجالس ومناقشاتها وأسئلتها مباحة، وكانت السبب في تجاوز محمد ذكر الآيات

---

٥٤٠ العلوي، هادي. فصول عن المرأة. مصدر سابق. ص ٣٥.

القرآنية وكأنها موجهة للرجل وتضمين الآيات ما يشير إلى أنها موجهة إلى الرجل والمرأة في آن واحد.

– فرض الحجاب على المرأة في زمن محمد ولكنها اقتصرت على زوجات الرسول والمؤمنين من حوله، ولكنها اتخذت في فترات لاحقة للتمييز بين الحرائر والرقيق من النساء وأصبح الحجاب سائدا بين نساء المدينة من الحرائر، في حين بقت البادية والريف ولفترات طويلة بدون حجاب، رغم الفهم المتباين للحجاب ذاته، وكيف يستخدم وما الأجزاء التي يغطيها من الجسم. كتب الجاحظ في هذا الصدد يقول: "فلم يزل الرجال يتحدثون مع النساء في الجاهلية والإسلام حتى ضرب الحجاب على نساء النبي (ص) خاصة"[٥٤١]. ويبدو أن الخليفة العادل عمر بن الخطاب لم يكن عادلاً إزاء المرأة ولم يكن محباً لها، بل وكما يبدو كان جائراً عليها. كتب منصور فهمي بهذا الصدد ما يلي: "وأن صدقت الروايات فأن عمر –أحد صحابة محمد– هو الذي نصح النبي بأن يعزل النساء، وعن أنس قال، قال عمر يا سول الله إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب." ورواية أخرى تقول "قالت عائشة كان عمر يقول لرسول الله أحجب نساءك." في بادئ الأمر تردد محمد في اتخاذ مثل هذا القرار ولكن فيما بعد راح يطبقه. والأرجح أن رسول الله، تحت ضغط صاحبه عمر، قد صاغ الأمر الإلهي لوضع العراقيل للعلاقات الحرة بين الرجال والنساء، ..."[٥٤٢].

كتبت الدكتورة الأطرقجي تقول: "ويبدو أن الحضارة والمدنية والاختلاط بالأجانب هي التي أدت إلى التشديد في حجب الحرائر عن الرجال، ويؤكد ذلك ما ذكره ياقوت في أعراب مرباط الذين حافظوا في باديتهم على نقاء مجتمعهم (فكانوا لا يجدون حرجاً في أن تخرج نساؤهم إلى ظاهر مدينتهم لمسامرة الرجال ومجالستهم إلى أن يذهب آخر الليل،

---

٥٤١ الأطرقجي. واجدة مجيد عبد الله. المرأة في أدب العصر العباسي. مصدر سابق. ص ٣٧.

٥٤٢ فهمي، منصور. أحوال المرأة في الإسلام. مصدر سابق. ص ٥١/٥٢.

فيجوز الرجل زوجته وأخته وعمته وخالته، وإذا هي تلاعب آخر وتحادثه فيعرض عنها ويمضي على امرأة أخرى فيجالسها كما فعل بامرأته)"[٥٤٣]. وهكذا سادت العباءة المجتمع بأسره، حتى أصبحت بالنسبة إلى بعض المذاهب الإسلامية واجباً ملزما على النساء لا يجوز التخلي عنه، فأصبحت المرأة سجينة العباءة السوداء التي تغطي كامل جسدها، إضافة إلى البوشية (القناع الذي يغطي الوجه) التي دخلت على المرأة لتحجب وجهها، وتتحول إلى قطعة سوداء من قمة رأسها إلى أخمص قدميها، وبالتالي، تصبح المرأة إنساناً غير معروف، لا وجه له ولا ملاح ولا شخصية مميزة أمام الآخر والمجتمع، إنها الثروة الخاصة التي يفترض إبداء الحرص الفردي عليها وإبعاد خطر النظر في عينيها وإغوائها للآخرين.

– وإذا استثنينا بعض النسوة اللاتي برزن في مختلف العهود المنصرمة وهن قليلات جداً، فأن استثمار المرأة قد تم في ثلاثة مجالات لا غير، وهي:

- مجال لإشباع الشهوة الجنسية عند الذكر: فهي الجسد الذي يشبع الذكر من خلاله رغباته الجنسية، ولم يطرأ على بال الذكر المسلم بأن المرأة لها حق التمتع بالشهوة الجنسية، لها الحق في إشباع رغباتها أيضاً تماماً كما هو حق الرجل، وأن في جسد الرجل ما يشبع رغبات المرأة. ففي الوقت الذي تتهم المرأة بقدرتها على إغواء الرجل وبشبقيتها، لا يذكر حقها في التمتع بالجنس مع الرجل. وهذه الذهنية الذكورية تعبر عن أنانية شديدة وما تزال سائدة حتى يومنا هذا، فقد كتب السيد محمد قطب في كتابه "شبهات حول الإسلام" يقول: "كان الإسلام قد أباح للسيد أن يكون عنده عدد من الجواري من سبي الحرب يستمتع بهن وحده، ويتزوج منهن أحياناً إذا شاء"[٥٤٤]. فعنده المرأة هنا سلعة تباع وتشترى لغرض المتعة لا غير متى شاء احتفظ بها ومتى

---

٥٤٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٧.

٥٤٤ قطب، محمد. شبهات حول الإسلام. مصدر سابق. ص ٦٠.

شاء باعها لمن يشاء، ومتى شاء تزوجها أو تركها أمة لديه. فالمرأة لا إرادة لها، ويخشى حتى التعبير عن حقها في المتعة مع سيدها عند المناكحة المتبادلة. فالنكاح متعة من طرف واحد، والرجل هو الذي يطأ أو يدخل في المرأة متى يريد وليس المرأة تدخل فيه متى تريد. إنها لغة ذكورية تلك التي يستخدمها الرجال، في حين أن اللغة العربية تمتلك خاصية مميزة وخصصت للمرأة مكانة مميزة أيضاً تخاطبها بها مباشرة.

- مجال لإعادة إنتاج الجنس البشري: فهي أمراةً ولود ومربية للأطفال. وهنا أيضاً وبسبب الجهل اعتبرت المرأة هي المسؤولة عن جنس المولود الجديد إن كان بنتاً أو ولداً، في حين برهن العلم على أن الرجل هو المسؤول عن جنس الوليد بنتاً جاء أم ولدا. وهذا التمييز بين الولد والبنت لصالح الولد نقرأه في القرآن، رغم أن القرآن حرم وأد البنات، إذ جاء على لسان امرأت عمران حيث جاء في سورة آل عمران الآية التالية: "إذ قالت امرأت عمران رب إني نذرت لك ما في بطني محرّراً فتقبل مني إنك أنت السميع العليم* فلما وضعتها قالت رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس للذكر كالأنثى وإني سميتها مريم وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم* فتقبلها ربها بقبول حسن وأنبتها نباتاً حسناً..."[٥٤٥]. وجاء القبول هنا في ضوء دعاء أم عمران أولاً، وكون الله كان يريد لمريم المولودة أن تكون أم عيسى، وفي هذا يبقي التمييز بين الذكور والإناث لصالح الذكور. وفي هذا تأكيد آخر على ذكورية لغة القرآن.
- مجال العمل والكدح البيتي: فقد اعتبرت المرأة خادمة في بيت زوجها، سواء أكان ذلك للطبخ أم التنظيف أم غسل الملابس وما إلى ذلك، وإذا كانت من العوائل الحاكمة والغنية فستبقى في بيتها لتقوم مجموعة من العبيد الخصيان أو الجواري على خدمتها. وهي في الوقت نفسه تمارس الفلاحة في الحقل أو حتى تمارس بيع ما ينتج في المزرعة

٥٤٥ القرآن الكريم. دار الجيل. بيروت. سورة آل عمران. الآيات ٣٥–٣٧.

أو الحقل. وتقوم المرأة إضافة على ذلك بدور المحفزة والمشجعة والباعثة للحماسة في نفوس المقاتلين لكي لا يخسروا المعركة. وعندما تقع المرأة في الأسر وفي أيدي الأعداء تتحول إلى عبدة عند المنتصر يتصرف بها كما يشاء.

أما المهمات الأخرى في المجتمع فقد حصرت عملياً بالرجل.

وإذ منع الإسلام سلوك أو إمكانية المراهطة عند المرأة، التي وجدت في مجتمع الجاهلية في الحجاز، كما منع أنواعاً أخرى من النكاح التي عرفت في الجاهلية[٥٤٦]، فأنه سمح به وبغيره للرجل من خلال التزوج بأربع نساء والعدد الذي يقدر على امتلاكه من الإماء للتسري بهن. كما يحق له الزواج على أساس المتعة، أي امتلاك حق نكاح المرأة لفترة محددة يقررها الطرفان وفق عقد مؤقت يتم فيه إيجار فرج المرأة[٥٤٧]. ويسمى بالزواج المنقطع أو زواج المتعة ويطلق عليه أحياناً "الصيغة" بالعامية في مناطق الشيعة في العراق وفي إيران، وترفضه بعض المذاهب الإسلامية[٥٤٨]. وكان هذا الزواج معروفاً في الجاهلية، باعتباره استمتاعاً بالمرأة مدة من الزمن مقابل أجر يدفع لها أو لعائلتها، وكان المولودون من البنات والأولاد بنتيجة هذا الاتصال الجنسي "ينسبون إلى أمهاتهم وإلى عشيرتها"[٥٤٩].

– لقد تحكم الرجل الأب أو الأخ أو الزوج أو حتى القريب في أمر ابنته أو أخته أو قريبته في أمور جوهرية تخص المرأة وحياتها ومستقبلها، منها مثلاً:

- تحديد الرجل الذي تتزوج منه.
- أو منعها من الزواج لأي سبب كان، ومنها ظاهرة النهوة.

---

٥٤٦ الترمانيني، عبد السلام د. الزواج عند العرب. مصدر سابق. ص ١٩– ٥٠.

٥٤٧ حائري، شهلا د. المتعة الزواج المؤقت عند الشيعة، حالة إيران ١٩٧٨–١٩٨٢. ط ٩ منقحة. شركة المطبوعات لنشر والتوزيع. بيروت. ٢٠٠٤.

٥٤٨ الترمانيني، عبد السلام. الزواج عند العرب. مصدر سابق. ص ٣٩.

٥٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٩.

- المنع من الاختلاط بالرجل أو الخروج من البيت وحضور صلاة الجمعة في الجامع أو السفر البعيد.
- فرض الحجاب على المرأة وبالصيغة التي قررها الرجل أو التقاليد التي فرضها المجتمع الذكوري.
- عدم السماح لها بالسفر لوحدها خارج مدينتها أو بلدها.
- وكان الشك يحيط بالمرأة من جراء النعوت التي لصقت بها، سواء ما جاء في القرآن أم على لسان الأولياء الصالحين. وقد أدى ذلك بالرجل إلى التشدد على مراقبة المرأة، سواء أكانت زوجته أم ابنته أم أخته. وكان الرجل يصرف الوقت والمال لتأمين ذلك. كتب الجاحظ بهذا الشأن يقول: "ولو لم يكن إلا الاهتمام بالحفظ والحراسة وخوف العار من خيانتهن والجناية عليهن، لكان في ذلك المؤونة العظيمة والمتعة الشديدة، غير أن أولى الأشياء بالرجال حفظهن وحراستهن"[٥٥٠]. وأوردت الدكتورة واجدة الأطرقجي رواية عن أبي الفرج الأصفهاني تقول: "كان للمراكبي جارية يقال لها مظلومة، جميلة الوجه، بارعة الحسن، فكان يبعث بها مع عريب[٥٥١] إلى الحمام أو إلى من تزوره من أهله ومعارفه، فكانت ربما دخلت معها إلى ابن حامد الذي كانت تميل إليه، فقال فيها أحد الشعراء، وقد رآها عنده:

لقد ظلموك يا مظلوم لمّا   أقاموك الرقيب على عريب

وفي الشعر الشعبي والغناء العراقي ما يعبر عن هذا النوع من الشك القاتل عند الرجل إزاء المرأة حين تنشد الأغنية النص التالي:

---

٥٥٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٩.

٥٥١ عريب جارية من القيان. المصدر السابق نفسه. ص ٣٩.

ثاري البنات أشكال مثل الجفافي   تسعه يخونن زاد وحدة التوافي[552]

وفي الوقت الذي منح القرآن الرجل الحق في الزواج من أربع نساء وامتلاك عدد غير محدود من الجواري لأغراض التسري أو النكاح، منع عن المرأة ذلك وفرض عليها الزواج برجل واحد طيلة حياتها، إلا إذا مات الرجل أو طلقها، ولكن كان له الحق في الحجز عليها ومنعها حتى من الخروج من البيت. وفي فترات لاحقة فرضت على المرأة تقاليد جديدة مخالفة لما جاء في القرآن تحرمها عملياً وليس شرعاً أو قانوناً من الزواج برجل آخر. أما في الجاهلية فقد كانت التقاليد واحدة بالنسبة للرجل والمرأة من حيث السلوكية الجنسية. وهذا لا يعني أنها كانت جيدة، ولكنها كانت تقاليد متقاربة أو واحدة، أي أن المجتمع الجاهلي على ذكوريته كان أقل ذكورية من ذكورية المجتمع الإسلامي في جوانب غير قليلة.

وهذا الموقف من المرأة في المجتمع الإسلامي وفي التقاليد التي تناقلتها الشعوب هي التي ميزت علاقات الرجل بالمرأة على امتداد الفترات التي نحن بصددها، سواء كانت تلك العلاقة على مستوى الأفراد أو العشيرة أو المجتمع، وكذلك علاقة المرأة بالدولة، وهي علاقة سيادة الرجل على المرأة وتبعية المرأة للرجل وخضوعها لإرادته ورغباته. وهي تعبير عن ظاهرة الاستبداد التي تناقلتها الأجيال منذ أن فقدت المرأة، الأم، مكانتها الرئيسية في العائلة والقبيلة والمجتمع لصالح الرجل.

---

٥٥٢ ثاري البنات أشكال مثل الجفافي = تعددت طباع البنات وهن شبيهات بالمناديل أو المحارم اليدوية، تسع يخونن زاد وحدة التوافي= تسعة أعشار النسوة يخن الزاد والملح الذي يربط بين الحبيبين، بينما واحدة فقط هي التي توفي بوعدها ولا تخون حبيبها.

الفصل الحادي عشر

التنوع المذهبي وممارسة التمييز الطائفي وقسوة الدول الإسلامية في العراق

المبحث الأول

التنوع المذهبي وممارسة التمييز الطائفي والقسوة

إن المتتبع لتاريخ الصراع في الإسلام منذ تسلم أبو بكر الصديق الخلافة، ثم الإيصاء بها إلى عمر بن الخطاب واختياره فعلاً، ثم إيصاء عمر بن الخطاب باختيار عثمان بن عفان بن أبو العز بن أمية بن عبد شمس للخلافة واختياره فعلاً لها، ثم مقتل عثمان بن عفان واختيار علي بن أبي طالب للخلافة من خلال ممارسة مبدأ الشورى في اختيار إمام المسلمات والمسلمين، سيجد نفسه أمام صراع كان يدور في جوهره حول ثلاث مسائل أساسية متداخلة. وكان لهذه المسائل مساس مباشر بالعلاقات القبلية البدوية وبالصراع بين الأسر القرشية من آل عبد مناف حول مكانتها ودورها في:

- الهيمنة على السلطة الدينية والسلطة الدنيوية.
- التحكم بالثروة وتوزيعها التي تقترن بالسلطة وبالفتوحات مباشرة.
- ممارسة والنفوذ وتعزيز الجاه وزيادة التأثير الاجتماعي الناشئ عن امتلاك السلطة السياسية والثروة.

ولم يقتصر هذا الصراع حول هذه الأمور بين الأسر القرشية فحسب، بل امتد إلى القبائل الحليفة للمتصارعين أولاً ومن ثم إلى الساحة الإسلامية أو إلى عامة الناس. ورغم

تنوع المسائل التي يدور حولها الصراع، إلا أنه تركز في البداية واستمر فيما بعد طويلاً حول موضوعة أساسية هي من يمتلك السلطتين بيديه، السلطتين الدينية والدنيوية، وليس بالضرورة كما تحقق فيما بعد في يد واحدة ولكن أن تكون في جانب واحد من القوى المتصارعة. وكان طرفا الصراع في البدايات بشكل واضح هم الجماعات ورؤساء القبائل الغنية من السلمين، وبين الفقراء منهم والملتزمين لقضايا الفقراء من الصحابة أيضاً. أي الموقف من فكرة التوزيع العادل للثروة الاجتماعية بين المحتاجين من المسلمين أهو السيطرة عليها لصالح الأغنياء منهم بشكل خاص. ويمكن القول بأن هذا الأمر بدا واضحا منذ الاتفاق الذي عرفه اجتماع السقيفة واختيار أبي بكر الصديق في أن يكون الخليفة الأول على المسلمين، ثم اختيار الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، والخليفة الثالث عثمان بن عفان بشكل خاص، وهو من بني أمية، وأخيرا اختيار الخليفة الرابع علي بن أبي طالب، الذي اختلف عن الثالث بشكل خاص في سياساته في هذا المجال. إلا أن الأربعة كانوا من قبيلة قريش. وإذا كان الأغنياء ورؤساء الأسر الميسورة والمهيمنة قد انحازوا لصالح الثلاثة الأوائل، بغض النظر عن السمات التي كانوا يتحلىون بها، فقد انحاز الكثير من الفقراء وغير قليل من الصحابة إلى جانب علي بن أبي طالب. وكان النجاح إلى جانب التحالفات الأسرية والأغنياء في اختيار الخلفاء الثلاثة الأوائل بغض النظر عن مواقفهم الذاتية من ذلك الصراع، في حين كان النصر، الذي لم يستمر طويلا، لصالح الفقراء في اختيار الخليفة الرابع علي بن أبي طالب. وكانت الاتفاقات والتحالفات القبلية هي التي تتحكم باختيار الخليفة، وهي مسائل اعتيادية في الحياة الحزبية والسياسة حتى يومنا هذا، وفي سعيها للوصول إلى السلطة والثروة والنفوذ. ولكن هذا الاختيار ارتبط أيضاً بمسألة أخرى هي حالة الانفتاح والمرونة التي تميز بها الخلفاء الثلاث، وحالة التسيب الإضافية التي تميز بها الخليفة الثالث بشكل خاص، وبين حالة التشدد في ممارسة المبادئ التي تمسك بها الخليفة الرابع والذي حصد الكثير من المناوئين الذين تجمعوا حول معاوية بن أبي سفيان المطالب بدم عثمان وفي الحقيقة بالخلافة على المسلمين.

لم تنته التحالفات بين الأسر إلى اختيار أناس غير معروفين للمسلمين، بل كانوا من الصحابة أيضاً وممن اصطفاهم محمد بن عبد الله. كما كانوا يتميزون بسمات تساعدهم على الترشيح لمركز الخليفة على المسلمين. وكان هذا واضحاً في سمات الشيخ المسن والورع أبو بكر الصديق، أو في سمات العدالة والإنصاف والصرامة التي يتحدث عنها العرب لدى عمر بن الخطاب. ولم تجد كثرة من المؤرخين ذلك في عثمان بن عفان. وفي عهده، وبسبب سياساته وتصرفاته وبسبب مَن تجمع حوله من أقربائه من آل أمية وإسناد المهمات لهم في المناطق المفتوحة أو المحتلة من الشعوب الأخرى، تفاقم الاختلاف بين المسلمين وانتهى فيما بعد، وبفعل عوامل كثيرة أخرى، إلى انقسام كبير من الناحيتين الفكرية والسياسية بين من أطلق عليهم بأهل النقل وبين الذين أطلق عليهم بأهل العقل. ثم اتخذ هذا الصراع، وفيما بعد، مجرى أخر، إذ ظهر الانقسام المذهبي والتمييز الطائفي الذي يعيشه المسلمون في العالم منذ القرن السابع الهجري تقريباً حتى الوقت الحاضر.

عندى القراءة المدققة لتاريخ تلك الفترة وأسباب ظهور الخلافات وتراكمها ثم حصول الانقسامات في الإسلام يجد الباحث نفسه امام الواقع التالي:

تسنى لمحمد بن عبد الله بعد صراع فكري وكفاح سياسي مرير دام سنوات ضد المؤمنين من قومه بالآلهة الصنمية وتعددها، رغم وجود الديانتين اليهودية والمسيحية في الجزيرة وإيمان بعضهم بها، وضد الكثير من تقاليد وعادات الجاهلية والبداوة أن يدفع بدعوته الإسلامية الإصلاحية الكبيرة إلى أمام وأن يحقق لها النجاح في يثرب (المدينة)، وأن ينتقل بالدعوة مرة أخرى إلى مكة بعد أن عبأ حولها أنصار المدينة ووسع قاعدة مؤيديه في مكة ذاتها. وبعد دخوله مكة، على اثر عقد صلح الحديبية مع سفيان بن حرب بن أمية بن عبد الشمس ممثلا لعائلة أمية وأرستقراطية قريش المهيمنة على مكة وحياتها الاقتصادية بشكل خاص، تمكن محمد بن عبد الله لا إلى توسيع وتكريس الدعوة الإسلامية فحسب، بل وأصبح عمليا المعتمد فيها والموحد للمسلمين حوله، وأصبحت كلمته نافذة لديهم جميعاً بغض النظر عن قناعتهم بها أو رفضهم الباطني لها. عندها أدركت الأسر

القرشية وأرستقراطيتها والأغنياء منهم بشكل خاص بأن لا مستقبل لهم أو لدورهم ومصالحهم في المنطقة دون الالتصاق بالدعوة الإسلامية والقبول بمحمد والقرآن. مع بدء هذا الاعتراف البراغماتي أو المصلحي، بدأ الدخول الواسع لمن رفض الدعوة قبل ذاك من كبار تجار وأغنياء وارستقراطية مكة والأطراف المحيطة بها. ولكن هذه الخيمة الإسلامية المحمدية الموحِدة، التي ضمت إليها فئتين مختلفتين تماما من الناحية الاجتماعية، فئة الأغنياء بثرواتها وتجارتها وعبيدها وجمالها، بسلطتها وسيطرتها وجاهها ونفوذها المتميز، وفئة الفقراء والمعدمين والكادحين والعبيد، أي الأرستقراطية المكية والعامة، وهم في الغالب فقراء، في آن واحد، لم تبق كما كانت عليه بعد وفاته المبكرة، بحكم مركز ودور وكفاءات محمد بن عبد الله، باعتباره النبي المستقبل للوحي الإلهي والقبول بما يقول، بل تغيرت واتخذت سيرورة أخرى. ونشأت وتبلورت وبرزت إلى سطح الأحداث من جديد، ابتداءً من تولي أول الخلفاء الراشدين، أبو بكر الصديق، عوامل وظواهر وصراعات جديدة وقديمة عديدة، والتي يمكن الادعاء بأنها قد تعمقت واتسعت أكثر فأكثر مع بدء الفتوحات الإسلامية واتساع رقعة المناطق التي هيمن عليها مسلمو الحجاز في عهد الخلفاء الراشدين وما بعدهم، وأصبحت هي اللوحة المميزة لحياة المسلمين. ويمكن إيجاز ذلك في الملاحظات التالية:

١. كان محمد صاحب الدعوة الإسلامية ولم يكن هناك من ينافسه على النبوة التي أعلنها بنفسه ولا على الكتاب الذي جاء به، وبالتالي فالولاء الأول كان له بعد انتصار دعوته.

٢. تميز محمد، باعتباره صاحب دعوة إصلاحية كبيرة، بالقدرة على الدخول والقبول بالمساومات التي كان يرى ضرورة عقدها لتساهم في توسيع قاعدة دعوته وتعزيزها وتخفيف غلواء المعارضين والمناهضين للدعوة وله شخصيا. وكان في مقدوره إسناد تلك الخطوات بآيات قرآنية أو أحاديث نبوية كانت تعتبر تفسيرا لتلك الآيات أو استكمالاً لها. وكان بتلك الآيات والأحاديث يقدم للمسلمين أراءً قاطعة ومقبولة من

أتباع الدعوة، إذ أنها من "وحي الله" لا يمكن مناقشتها، وكانت تعتبر سابقة لما يماثلها لاحقا. وفي هذا يذكر التاريخ مساومته الشهيرة في صلح الحديبية مع سفيان بن حرب من آل عبد مناف القرشي.

٣. لم يملك من جاء من بعده مثل تلك القدرة، إذ أن محمداً حصر موضوع الوحي به وحده، فهو آخر الأنبياء والمرسلين، وبالتالي، فأن من جاء من بعده كان عليه أن يعتمد على القرآن وعلى ما تركه محمد من أحاديث وممارسات يومية يمكن أن يختلف بشأنها أو في تفسيرها المسلمون المؤمنون.

٤. تمكن محمد بقدراته على الإقناع واستعداده للمساومة وطرح الحلول المقبولة من قبل الغالبية أن يحقق التعاون والقبول بالخيمة الفكرية الإسلامية الواسعة حيث انضوت تحتها الفئات الغنية والفقيرة في آن واحد. ولم يكن ممكنا لمثل هذه الحالة أن تستمر طويلا، بسبب التمايز الذي تفاقم لاحقا بين الفئات الاجتماعية في إطار الإسلام وبسبب الفتوحات والتغيرات الكثيرة التي طرأت على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمنضوين تحت لواء الإسلام، وبشكل خاص بعد بدء عمليات الفتح الإسلامي الواسعة والعنف الذي مورس ضد سكان المناطق المحتلة والخيرات التي تحققت وتجمعت للفاتحين الجدد من خلال السيطرة على تلك المناطق ووضع خيرات شعوبها تحت تصرف القادة والمقاتلين من المسلمين.

٥. وإذا كانت حياة محمد وغالبية المسلمين في مكة والمدينة أو ما جاورهما قريبة من حياة البداوة والخشونة وضعف الحال في العيش وقلة الموارد المالية والخيرات الطبيعية التي يراد جمعها وتوزيعها على المسلمين من بيت المال، فأن هذه الحالة قد تغيرت أكثر فأكثر بعد وفاة محمد وبعد أن أصبحت الثروة تنساب بغزارة إلى بيت المال ومنه إلى الصحابة والقادة أولاً، وما تبقى يوزع بصيغة ما على المحتاجين من المسلمين. وتكونت تدريجا مصالح اجتماعية جديدة في إطار الإسلام بدأت في عهد محمد وتنامت بوضوح كبير ولم يكن في مقدور أحد إيقافها، بل جرى تشجيعها من قبل بعض كبار

المسؤولين، خاصة وأن حدود المناطق المحتلة كانت في اتساع والموارد في زيادة والجشع في الهيمنة عليها كان في تفاقم.

وإذا كان في مقدور وحدة أن يسيطر ويوجه نقاط الاحتكاك والصراع بين أسر قريش والقبائل الأخرى وفي ما بين الصحابة، فأن من جاء من بعده عجز عن ذلك ومارس القوة والعنف بأشد مما مارسه محمد لتحقيق ما يريد.

بدأ الاختلاف والخلاف حول من يتولى زمام أعلى مركز ديني في الإسلام، أي من يأخذ على عاتقه الولاية على المسلمين. ولم يكن هذا الخلاف والاختلاف ظاهرة غير طبيعية، بل كان يتجاوب مع ما جاء في القرآن من نص صريح بهذه المسألة حين جاء فيه: الأمر شورى بينكم. وقد مارسه الخلفاء الأربعة الأوائل، بغض النظر عن التعقيدات والمناورات والطرق التي تمت فيها ممارسة هذا المبدأ والأجواء التي صاحبت عملية الاختيار. واقترن بهذا الخلاف اختلاف في تفسير أو فهم أقوال وأحاديث محمد ابتداءً من خطبة غدير خم ومرورا بالكثير من الآيات القرآنية. وحاول بعض الصحابة وغيرهم الغوص في باطن الآيات القرآنية وعدم البقاء في ظاهرها. ومن هنا كان التفسير متباينا بين الجماعات الإسلامية ذات الولاءات الأسرية المختلفة بسبب اختلاف في الرؤية وفي المصالح والمواقف. ومع توالي الخلفاء الراشدين نشأت أرضية أوسع للخلاف والاختلاف في تفسير القرآن والسنة المحمدية والسلف الصالح أو القياس على ما قال وقام به محمد أو الصحابة من بعده.

تفاقم هذا الوضع مع تولي بني أمية الحكم والخلافة في آن واحد، والذي اقترن بتوسعات جديدة في الفتوحات وتفاقم في المظالم وابتعاد عن أحكام القرآن والسنة والصحابة. تواصل الخلاف والاختلاف فظهر حول تعيين العاملين (الولاة) لمسؤولية وقيادة وإدارة المناطق المفتوحة وتوزيع المسيطر عليه من أموال وسواها من الثروات والخيرات على المسلمين. ويمكن القول بأن الاختلاف الذي بدأ على خلافة الرسول اتسع وشمل جميع جوانب الحياة الفكرية، بما فيها الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولم يكن هذا الأمر غريباً بل طبيعياً بسبب التغيرات في الناس والأحوال والمكان والزمان.

توزع في فترة الخلفاء الراشدين الصحابة وأصحاب الرأي على مؤيدي ومعارضين لخلافة علي بن أبي طالب، كما كان له خصوم ومخالفون يرفضون توليه الخلافة، بغض النظر عن العوامل المحركة للطرفين. وسرى هذا الحال على بقية مرشحي الخلافة، ابتداءً من أبي بكر وانتهاء بعثمان بن عفان. والرواية المعروفة التي تقول بأن علي بن أبي طالب قد أرسل ولديه الحسن والحسين ليدافعا عن الخليفة عثمان بن عفان عندما علم بمؤامرة قتله، رغم اختلافه معه في سياساته وفي تحيزه الكامل لبني أمية ومواقفه من الصحابة ومن طريقة تصرفه بأموال بيت المال، ليس عليها غبار ولا يشك فيها من يعرف طريقة تعامل علي بن أبي طالب مع الأمور وصراحته ومبدأئيته الشديدة التي جلبت له الكثير من المشكلات والمصاعب في إدارة شؤون المسلمين. ويعبر هذا الموقف عن ثلاث خصائص جوهرية في طريقة علي بن أبي طالب في التعامل مع الأمور، وهي:

- احترامه لمبدأ الشورى، الذي نص عليه القرآن، في اختيار خليفة المسلمين، واحترامه لمركز الخلافة بغض النظر عن موقفه من الشخص الذي تولى المركز، رغم قناعته الشخصية وقناعة أتباعه بأنه الأفضل لهذا المركز، علماً بأنه كان يقدر أيضاً كفاءات وقدرات كل من الصديق والخطاب.
- عدم اعتقاده بضرورة العصمة لمن يحتل هذا الموقع، فالإنسان يمكن أن يرتكب هذا الخطأ أو ذاك، ولهذا كان يختلف مع هذا القرار أو ذاك من قرارات الخلفاء، كما أختلف معه الصحابة في قراراته أيضاً، بغض النظر عن مدى صواب المختلفين معه أو صواب مواقفه، إذ ليست هناك عصمة عن الخطأ لبني البشر، رغم إنه كان يسعى في أحكامه إلى تأمين العدالة والابتعاد عن الخطأ وإرضاء ربّه. ولا شك في أنه كان شديد التمسك بذلك، والروايات التي تتحدث عن أمانته لبيت المال وعن تشدده وقسوته مع نفسه ومع الآخرين كثيرة ومعروفة.
- رغبته في عدم إثارة المشكلات في وجه المسيرة الإسلامية ما دامت تحقق النجاحات، وما دامت إمكانية النقد والتصحيح لقرارات الخلفاء قائمة وممكنة. وكان قد أعلن

صراحة مخالفته لهذا القرار أو ذاك من قرارات الخلفاء الثلاثة، وبشكل خاص في عهد عثمان بن عفان. ولم يكن الخلفاء الثلاثة، وبشكل خاص الأول والثاني، ببعيدين عن استشارة علي بن أبي طالب أو غير ه من الصحابة في أمور الدين والناس، ولكن عثمان بن عفان شذ وشط عنهم في هذا الأمر أيضاً.

وعلى الإنسان أن يتوقع في أن إشكالية الخلافة قد حفرت منذ الوهلة الأولى بعد أن اختير أبو بكر الصديق لها خندقا عريضاً ومتسعاً باستمرار بين العوائل المكية، وبين الصحابة، وبين الذين كانوا يعتقدون بضرورة اختيار علي بن أبي طالب وبين من ساند اختيار أبي بكر الصديق لها، إذ أن الحديث يجري عن مجتمع بدوي عموما ومتمسك بالتقاليد القبلية ويصعب عليه التخلي عن التزاماته تلك رغم دعوة الإسلام إلى التخلص من تلك التقاليد والعادات والالتزامات.

ومع ذلك يصعب القول بأن المذهب الشيعي قد برز في هذا الفترة، ولكن يمكن القول وبثقة أكبر أن بذور الانقسام السياسي في صفوف المسلمين قد زُرعت مع أول ترشيح للخلافة بعد وفاة محمد، ونمت وترعرعت بمرور الزمن وأصبحت في فترات لاحقة فرقا ومذاهب فقهية عديدة في إطار الإسلام، وأحدها المذهب الشيعي، كما ظهر بعضها خارج إطار الإسلام. وقد اتخذ الخلاف شكلا حاداً وصارخا في فترة حكم الأمويين والعباسيين، كما اتخذ أبعادا جديدة في فترة الحكم العثماني في العراق والحكم الصفوي في إيران في إطار العالم الإسلامي. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن جمهرة كبيرة من الشيعة كانت وما تزال تعتقد بأن شيعة علي بن أبي طالب قد بدأت في زمن محمد بن عبد الله، حيث تستند في ذلك إلى تفسير خاص بها لبعض الأحاديث المباشرة وغير المباشرة لمحمد من جهة، وتورد بعض الآيات القرآنية وتفسرها وفق قناعاتها لتبرهن على ذلك من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر كتب الإمام محمد الحسين آل كاشف الغطاء في هذا الصدد يقول: "إن أول من وضع بذرة التشيع في حقل الإسلام – هو نفس صاحب الشريعة – يعني أن بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنبا إلى جنب" وسواء بسواء ولم يزل غارسها يتعهدها

على ذلك بالسقي والعناية حتى نمت وأزهرت في حياته ثم أثمرت بعد وفاته، وشاهدي على ذلك نفس أحاديثه الشريفة لا من طرق الشيعة ورواة الإمامية حتى يقال أنهم ساقطون لأنهم يقولون "بالرجعة" أو أن راويهم "يجر إلى قرصه" بل من نفس أحاديث علماء السنة وأعلامهم، ومن طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع،..."[٥٥٣]. وهو في ما قاله يعبر عن اجتهاده وتفسيره الذاتي لأحاديث محمد بن عبد الله، في حين يطرح الآخرون وجهات نظر أخرى في هذا الصدد ويفسرون الأحاديث تفسيرات أخرى منطلقة من اجتهادهم وتفسيرهم لتلك الأحاديث. والصعوبة في قبول التفسير الذي طرحه آل كاشف الغطاء يكمن في دعوة محمد، كما ورد في القرآن، إلى الشورى، وهي صريحة وقاطعة في هذا الشأن. ولكن الصراع على السلطة، أياً كان سببه، يقود بالضرورة إلى تحري كل طرف عن آيات وأحاديث يسند بها موقفه ويعزز رأيه.

ومن يطالع كتب التاريخ الإسلامي سيجد أمامه مصداقية للموضوعة التي تقول بأن الصراع على الخلافة، وبتعبير أدق على السلطة الدينية، ومن ثم السلطة الدنيوية التي لم تكن في شخص واحد بل في جانب واحد من أطراف الصراع، بقى لمئات السنين يدور بالأساس في صفوف الأسر القرشية أساساً، ولكن على نحو خاص في ما بين أفخاذ أو أبناء وأحفاد عبد مناف. ولم يخرج عنهم إلا في فترات معينة، بعد القول بجواز تولي الخلافة من أشخاص من غير العرب، والذي لم يحصل عملياً. ولكن حتى ذلك الحين كان الحديث لا يخرج عن كونه يدور بين الأسر القرشية، أي بين أسرة أو أبناء وأحفاد عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، حيث تتشكل البيوتات الهاشمية، وبين أسرة أو أبناء وأحفاد أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، حيث تنحدر منه العائلة الأموية. إنه الصراع الذي نشب على الخلافة والسلطة بين الهاشميين أو العلويين والأمويين والعباسيين. وسواء الذين حكموا أم الذين قادوا حركات المعارضة ضد الحكام، كانوا جميعاً ينتسبون إلى تلك

---

٥٥٣ المصدر السابق نفسه. ص ٨٢.

الأسر القرشية أو كانوا ينسبون أنفسهم إليها. لقد نشأت حالة عامة في امتدادات مختلف الأسر القرشية المشار إليها سابقا وتفرعاتها تؤكد جميعها على حقها المشروع دون غيرها في الخلافة ونفيه جزئياً عن بعضها الآخر أو كلياً عن الآخرين من غير قريش.

وإذا كانت جماعة الشيعة بمختلف فرقها وتفرعاتها قد أصرت على أن تكون الخلافة أو الإمامة في علي بن أبي طالب وأبنائه وأحفاده من الحسن والحسين حصرا[٥٥٤]، أي القول بالوراثة الإمامية على أسس الوصية المحمدية والعصمة، فأنها نفتها عن غيرهم من البشر. وعمد العباسيون في فترة لاحقة من وصولهم إلى السلطة إلى اشتراط أن يكون الخليفة من العرب ومن القرشيين تحديدا وصراحة، وابتعدوا عن حصرها ببني العباس قولا لا فعلا، كما أن الأمويين قبلهم لم ينّصوا على ذلك صراحة، ولكنهم مارسوه فعلا من خلال انتزاع البيعة ليزيد بعد معاوية ومن جاء من بعده انتزاعاً، سواء تم ذلك بالترغيب أم التهديد أم بهما معاً. لقد جعل هؤلاء جميعا ومن الناحية العملية، وبغض النظر عن الأسباب التي كانت ترد لتبرير هذا الموقف، الخلافة وراثية في كل أسرة من تلك الأسر القرشية. وهي ذات

---

٥٥٤ كتب العلامة الكبير وصاحب "المقدمة"، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي حول مفهوم كلمة الشيعة قائلا: "إعلم أنّ الشِّيعة لُغةً هم الصَّحبُ والأتباع ويطلق في عرف الفقهاء والمتكلمين من الخلف والسلف على أتباع علي وبنيه رضي الله عنهم ومذهبهم جميعا متفقين عليه أنَّ الإمامة ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة ويتعين القائم بها بتعيينهم بل هي رُكْنُ الدين وقاعدة الإسلام ولا يجوز لنبي إغفاله ولا تفويضه إلى الأمة بل يجب عليه تعيين الإمام لهم ويكون معصوما من الكبائر والصغائر وأن عليا رضي الله عنه هو الذي عينه صلوات الله وسلامه عليه بنصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم...". مقدمة ابن خلدون. دار الجيل. بيروت–لبنان. ص ٢١٧. ويختلف ابن خلدون في مذهبه عن مذهب الشيعة، وبالتالي فهو يطعن ببعض التأويلات والتفسيرات أو بعض القضايا التي تحدث بها غلاة الشيعة. ولكنه يؤكد في مقدمته من جانب آخر بأن أئمة الشيعة لا يقولون بالقضايا التي يدعي بها الغلاة حيث كتب يقول: "وقد كفانا مؤونة هؤلاء الغلاة أئمة الشيعة فإنهم لا يقولون بها ويبطلون احتجاجاتهم عليها...". ص ٢٢٠.

الحالة التي يلاحظها الإنسان بين الحكام العرب في الوقت الحاضر، رغم أنهم كفوا عن أن يدّعوا لأنفسهم بالخلافة أو يطالبوا بها، ولكنهم عمليا، سواء كان النظام القائم ملكيا أم جمهوريا، يحاولون ممارسة مبدأ الوراثة في الحكم، فلم يعد الحكم الملكي وحده وراثياً، بل الحكم الجمهوري أيضاً. وهم في هذا لا يخرجون عن مبدأ العشيرة أو القبيلة التي تريد الاحتفاظ بالسلطة والثروة والجاه والنفوذ في المجتمع في يديها في مواجهة بقية العشائر والقبائل والمجتمع.

لعبت معركتا الجمل وصفين دورا أساسيا وجوهريا في توسيع شقة الخلاف والفجوة بين المسلمين وساهمتا في بروز تيارات جديدة واتجاهات فكرية دينية وسياسية عديدة، حيث تعمق الخلاف والصراع والنزاع وأفرزت عنها الخوارج، الذين رفضوا مبدأ ونتائج التحكيم بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان في معركة صفين، إلى جانب أتباع أو أشياع علي بن أبي طالب خليفة المسلمين، وأتباع معاوية بين أبي سفيان والي الشام المطالب بالخلافة حينذاك. وكان هذا الانقسام بداية عملية أكثر وضوحا وصراحة لظهور أشياع تؤيد وتساند علي بن أبي طالب وترفض معاوية بن أبي سفيان، وأخرى تساند معاوية وترفض علياً.

ولم يكن أشياع بيت علي بن أبي طالب جماعة واحدة بل تشكلت بمرور الزمن مجموعات كبيرة تباينت في ما بينها لعوامل كثيرة. ومنهم الكيسانية، والسبائية، والإمامية، والغلاة، والإسماعيلية وغيرهم[٥٥٥]. كما أن الإمامية اختلفوا في ما بينهم حول عدد الأمة الذين يوالونهم، إذ كان البعض منهم لم يتجاوز الإمام الخامس أو السادس أو السابع، وبعضهم بلغ حتى الإمام الثاني عشر، ونعني به محمد المهدي، الذي يدعى بالغائب أو المهدي المنتظر وصاحب الزمان وغيرها من التسميات التي تعبر عن نفس المضمون. كما

---

٥٥٥ الشهرستاني، الإمام محمد عبد الكريم، كتاب الملل والنحل، ١-٢، تخريج: محمد بن فتح الله بدران، مكتبة الأنجلو المصرية، منشورات الشريف الرضي.

أختلف البعض في من يتولى الخلافة من أنباء علي بن أبي طالب، أبناء وأحفاد الحسن أم الحسين. وتفرعت عن هذه الفرق فروع أخرى اقتربت أو ابتعدت عنها، أو كانت المنطلق فقط واختطت سبلاً أخرى. كما هو الحال بالنسبة للزيدية أو القرامطة أو قيادة ثورة الزنج مثلا. ويشير الإمام محمد الحسين أل كاشف الغطاء إلى تعدد الجماعات الشيعية فيقول: "إن أهم ما امتازت به الشيعة عن سائر فرق المسلمين هو القول بإمامة الأئمة الإثني عشر وبه سميت هذه الطائفة "الإمامية" إذ ليس كل الشيعة تقول بذلك، كيف واسم الشيعة يجري على الزيدية والإسماعيلية والواقفية والفطحية وغيرهم هذا إذا اقتصرنا على الداخلين في حظيرة الإسلام منهم، إما لو توسعنا في الإطلاق والتسمية حتى للملاحدة الخارجين عن حدوده كالخطابية وأضرابهم فقد تتجاوز طوائف الشيعة المائة أو أكثر ببعض الاعتبارات والفوارق ولكن يختص اسم الشيعة اليوم على إطلاقه بالإمامية التي تمثل أكبر طائفة في المسلمين بعد طائفة السنة..."[٥٥٦].

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الجماعات الشيعية استندت إلى عدد من المبادئ أو الأسس التي اعتمدتها في نشاطها والتي ميزتها عن غيرها من الفرق الإسلامية، وهي:

- الإيمان بآل بيت علي بن أبي طالب باعتبارهم أصحاب حق شرعي في الإمامة على المسلمين، على اعتبار أن النبي قد نصّ على ذلك، ولأن في علي وآل بيته من المزايا ما ليس في غيرهم. وتعتبر الإمامة عند الشيعة الركن الخامس من أركان الدين، وأنهم يرون بأن الإمامة في علي أولا، ثم في أبنائه وأحفاده على التعيين والنص واحدا بعد واحد[٥٥٧]، وتعتمد الشيعة في ذلك على خطبة الوداع لمحمد بن عبد الله في "غدير خم"

---

٥٥٦ آل كاشف الغطاء، الإمام محمد الحسين. أصل الشيعة وأصولها. مصدر سابق. ص ٩٩.

٥٥٧ راجع:

- الشهرستاني، الإمام أبو الفتح محمد بن عبد الكريم. كتاب الملل والنحل. ٤٧٩–٥٤٨ هجرية. تخريج محمد بن فتح أببه بدران. منشورات الشريف الرّضي. مكتبة الإنجلو المصرية. القاهرة. ١٩٥٦. ص ١٣١.

حيث قال "من كنت مولاه فهذا علي مولاه..."،أو على قوله لعلي بن أبي طالب "أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي من بعدي"[٥٥٨]، أو "لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق"، أو لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله"، أو "إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي" أو "علي مع الحق والحق مع علي"[٥٥٩]، أو تعتمد على غيره من تفسير لآيات قرآنية أو أحاديث نبوية أو سمات يتميز بها علي بن أبي طالب.[٥٦٠] ويورد الإمام الشهرستاني في صدد الاختلاف في

■ – أمين، أحمد. ظهر الإسلام. في أربعة أجزاء. كتب في عام ١٩٥٣. دار الكتاب العربي. بيروت– لبنان. الطبعة الخامسة. الجزء الرابع. الشيعة. ص ١٠٩–١٢٤.

■ النفيسي، عبد الله فهد. دور الشيعة في تطور العراق السياسي. دار النهار–بيروت.١٩٧٣. ص ١٥٣١.

■ البغدادي، عبد القاهر. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم. (٤٢٩ هجرية – ١٠٣٧ ميلادية). مشورات دار الآفاق الجديدة–بيروت. ط ٤. ١٩٨٠.

■ الليثي، سميرة مختار د. جهاد الشيعة في العصر العباسي الأول. نشر البطحاء – خطوات مع تاريخ الإسلام. محل توزيع انتشارات شبستري أول جهار مردان. طبع في ١٤٠٤ هجرية. ويبدو انه طبع أو أعيد طبعه في إيران. ص ٢٣/٢٤.

٥٥٨ المظفر، محمد رضا. عقائد الشيعة. عنى بتحقيقه والتعليق عليه محمد جواد الطريحي. مؤسسة الإمام علي (ع) ٢. قم. إيران. ١٤١٧ هجرية = ١٩٩٦ ميلادية. ص ٣٢٨.

٥٥٩ آل كاشف الغطاء، الإمام محمد الحسين. اصل الشيعة وأصولها. مصدر سابق. ص ٨٥.

٥٦٠ تلتزم الشيعة الإثني عشرية بالترتيب التالي في الإمامة على المسلمين بعد محمد بن عبد الله: المرتضى علي بن أبي طالب، والمجتبى الحسن بن علي بن أبي طالب، والشهيد الحسين بن علي بن أبي طالب، والسجاد علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، والباقر محمد بن علي بن الحسين، والصادق جعفر بن محمد بن علي الباقر، والكاظم موسى بن جعفر بن محمد الصادق، والرضي علي بن موسى الرضا بن جعفر الصادق، والتقي محمد بن علي بن موسى الرضا، والنقي على بن محمد بن علي بن موسى الرضا، والزكي الحسن بن علي بن محمد، والحجة محمد القائم المنتظر بن حسن بن علي بن محمد.

الإمامة قوله: "والاختلاف في الإمامة على وجهين: أحدهما: القول بأن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار" والثاني: القول بأن الإمامة تثبت بالنص والتعيين"[٥٦١]. وليس من شك في أن شيعة علي بن أبي طالب قد اختلفوا في ما بينهم في من يخلف علي في الإمامة. وإذ ترى الطائفة الشيعية الإثني عشرية أن الخلافة والإمامة في أحفاد الحسين بعد الحسن بن علي بن أبي طالب، فأن فرقاً أخرى رأت غير ذلك واختلفت عنها. يقول الإمام الشهرستاني في هذا أيضاً ما يلي: "ومن قالوا : إن الإمامة تثبت بالنص، اختلفوا بعد "علي" رضي الله عنه" فمنهم من قال: إنه نصّ على ابنه "محمد بن الحنفية"، وهؤلاء هم الكيسانية" ثم اختلفوا بعده... وأما من لم يقل بالنص على "محمد بن الحنفية"" فقال بالنص على "الحسن" و "الحسين" رضي الله عنهما، وقال : لا إمامة في الأخوين إلا الحسن والحسين رضي الله عنهما. ثم هؤلاء اختلفوا" فمنهم من أجرى الإمامة في أولاد "الحسن"، فقال بعده بإمامة ابنه "الحسن"، ثم ابنه "عبد الله"، ثم ابنه "محمد"، ثم أخيه "إبراهيم" –الإمامين– وقد خرجا في أيام المنصور فقتلا في أيامه. ومن هؤلاء من يقول برجعة "محمد الإمام". ومنهم من أجرى الوصية في أولاد "الحسين" وقال بعده بإمامة ابنه "علي بن الحسين زين العابدين" نصاً عليه. ثم اختلفوا بعده... "فالإثني عشرية" ساقوا الإمامة من "علي الرضا" إلى ابنه "محمد" ثم إلى ابنه "علي" ثم إلى ابنه "الحسن"، ثم إلى ابنه "محمد القائم المنتظر" الثاني عشر، وقالوا هو حي لم يمت، ويرجع فيملأ الدنيا عدلاً، كما ملئت جورا. وغيرهم ساقوا الإمامة إلى "الحسن العسكري"، ثم قالوا بإمامة أخيه "جعفر" وقالوا بالتوقف عليه، أو قالوا بالشك في حال "محمد". ولهم خبط طويل في سوق الإمامة، والتوقف، والقول بالرجعة بعد الموت. والقول بالغيبة، ثم بالرجعة بعد الغيبة"[٥٦٢].

---

٥٦١ الشهرستاني. الإمام حمد عبد الكريم، الملل والنحل. مصدر سابق. ص ٣٣.

٥٦٢ الشهرستاني، الإمام محمد عبد الكريم، الملل والنحل. مصدر سابق ص ٣٤/٣٥.

- من مواقع المعارضة الفكرية الدينية والسياسية للحكام من غير آل علي بن أبي طالب.
- من مواقع الفقراء والكادحين والمضطهدين بشكل عام، أو من مواقع الدفاع عن هؤلاء.
- من مواقع المقارنة بين حياة أئمة الشيعة التي اقترنت بالعبادة والزهد والتواضع والدراسة والتعمق بأصول الدين وفروعه وشؤون العباد، وبين الخلفاء الذين تسنموا زمام المسؤولية وكانوا، بالنسبة إلى عدد كبير منهم، نماذج غير صالحة للخلافة الإسلامية أو جلبت المزيد من الإساءات للإسلام.
- ممارسة النضال ضد السلطة الغاشمة ومقاومة الظلم القائم والمغتصب للحكم. وبما أن الحكم ليس بيد آل علي بن أبي طالب، وفي المرحلة الراهنة بيد نائب الإمام، فكل الحكومات في ديار الإسلام كانت وما تزال تعتبر ظالمة ومغتصبة لحق آل علي بن أبي طالب ونوابه من بعده ويستوجب الكفاح ضدها.
- علما بأن هذا الكفاح يواجه قاعدة أخرى ملزمة للشيعة الإثني عشرية وهي "التقية"، إذ أن ممارسة التقية أمر واجب ملزم على المسلمين انطلاقا من المقولة الواردة في القرآن "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة"، أو "إلا أن تتقوا منهم تقاة"، أو "إلا من اكره وقلبه مطمئن بالإيمان". ويورد رجال الدين الشيعة الكثير من الأمثلة على أهمية التقية لصيانة حياة الإنسان من التعذيب والموت أو عِرضه وأهله، وهي في كل الأحوال ليست مطلقة عندهم إلا في حالات معينة حيث جاء في كتاب "أصل الشيعة وأصولها" للشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء قوله في ذلك: "...وقد أجازت شريعة الإسلام المقدسة للمسلم في مواطن الخوف على نفسه أو عرضه إخفاء الحق والعمل به سراً ريثما تنتصر دولة الحق وتغلب على الباطل كما أشار جل شأنه بقوله (إلا أن تتقوا منهم تقاة)، (...) والعمل بالتقية له أحكامه الثلاثة، فتارة يجب إذا كان تركها يستوجب تلف النفس من غير فائدة، وأخرى يكون رخصة كما لو كان في تركها والتظاهر بالحق نوع تقوية له فله أن يضحي بنفسه وله أن يحتفظ عليها، وثالثة يحرم العمل بها كما لو كان ذلك موجبا لرواج الباطل وإضلال الخلق، وإحياء الظلم والجور. ومن هنا تنصاع

لك شمس الحقيقة ضاحية وتعرف أن اللوم والتعيير بالتقية "إن كانت تستحق اللوم والتعيير" ليس على الشيعة بل على من سلبهم موهبة الحرية والجأهم إلى العمل بالتقية"[٥٦٣]. وعلى العموم فأن التقية ليست واجبة على المسلمين الشيعة فحسب، بل على كل المسلمين من مختلف الفرق والمذاهب الإسلامية، إذا خشي الإنسان المسلم على نفسه أو على ماله أو على عرضه من إلحاق أذى أو أي ضرر بها. ويبدو أن الاضطهاد الطويل الأمد الذي لحق بالشيعة الإمامية وفي مختلف العهود المنصرمة جعل التقية تحسب عليه أساسا، حتى أن البعض يتصور أنها واجبة على الشيعة دون غيرهم من المسلمين، في حين أن الآيات القرآنية صريحة في وجوبها على المسلمين عند الضرورة[٥٦٤]"

- القبول بالاجتهاد العقلي لتفسير الآيات القرآنية والسنة والقياس أو أعمال السلف الصالح من الصحابة، إضافة إلى الأخذ بالاعتبار ظروف الواقع في التفسير والاجتهاد.
- الربط العضوي بين الدين والسياسة أو بين الدين والسلطة السياسية، فأحزاب الشيعة على امتداد تاريخهم وتنوع جماعاتهم كانوا يدعون إلى التشيع ويسعون في الوقت نفسه إلى السلطة باعتبارها أداة مركزية لا خيار عنها لضمان الأخذ بأحكام القرآن والسنة واجتهاد الإمام أو من ينوب عنه. وفي هذا الموضوع الأخير برزت اجتهادات عديدة. ولكن ما قيل أعلاه يسري على الشيعة الإثني عشرية بشكل خاص. ويعتبر أئمة الشيعة الإمامية الإثني عشرية بأن أول فصل بين الدين والدولة قد تم في عهد معاوية بن أبي سفيان وولده يزيد بن معاوية حيث كتب الإمام آل كاشف الغطاء في هذا الصدد يقول: "ومنذ ذلك اليوم أعني "يوم خلافة معاوية ويزيد" انفصلت السلطة المدنية عن الدينية

٥٦٣ آل كاشف الغطاء، محمد الحسين. اصل الشيعة وأصولها. مصدر سابق. ص ١٧٨.

٥٦٤ النفيسي، عبد الله فهد د. دور الشيعة في تطور العراق السياسي. دار النهار للنشر. بيروت. ١٩٧٣. ص ٣٠.

وكانت مجتمعة في الخلفاء الأولين فكان الخليفة يقبض على إحداهما باليمين وعلى الأخرى بالشمال ولكن من عهد معاوية عرفوا إنه ليس من الدين على شيء، وأن الدين له أئمة ومراجع هم أهله وأحق به ولم يجدوا من توفرت فيه شروط الإمامة من العلم والزهد والشجاعة وشرف الحسب والنسب غير علي وولده.."[٥٦٥].

لقد كانت هناك حوادث عديدة ساهمت كل منها في بلورة أشياع علي بن أبي طالب وآل بيته. وهي التي بدأت باجتماع السقيفة ثم تفاقمت في معركتي الجمل وصفين، ثم في اغتيال علي بن أبي طالب من قبل عبد الرحمن بن ملجم، من أتباع الخوارج، ثم في مأساة أو مذبحة كربلاء، ثم المآسي والمصائب التي تعرضوا لها في فترات الحكم الأموي والعباسي والعثماني. وكانت هذه الفترة كافية لا لكي يتبلور الخلاف حول تلك القضايا التي أشير إليها سابقا فحسب، بل وإلى بروز اختلافا أخرى في الأصول، ونشوء فقه خاص بالشيعة ورؤية مختلفة إزاء جملة من الأمور، وتفسير مختلف لبعض النصوص في السنة أو في بعض الآيات القرآنية أو حتى في الموقف من أحداث تاريخية أو من شخصيات في الإسلام. لقد تبلورت وعبر مئات السنين فرقة شيعية اثني عشرية متميزة في إطار الدين الإسلامي، تختلف عن المذاهب السنية الأربعة الأخرى، رغم كون الأرضية واحدة والمنطلق واحد هما القرآن والسنة والقياس، وتتفق معها في العديد من الأمور أيضاً بسبب تلك الأرضية وقاعدة الانطلاق المشتركة. كما أن المذهب الشيعي يعتمد على كتاب "نهج البلاغة" المنسوب لعلي بن أبي طالب. وتوجد اختلافات ملموسة بين مجتهدي الشيعة الإثني عشرية إزاء هذا القضية أو تلك، وهو أمر فيه الكثير من الحيوية والحق في الاجتهاد والاختلاف حسب الظروف أو الزمان والمكان. ويبدو هذا واضحا في الموقف من أركان الدين حيث تشير الشيعة إلى الأركان التالية وهو أول وأبرز وأكبر خلاف بين المسلمين. كتب الإمام آل كاشف الغطاء يقول: "...الإسلام والإيمان مترادفان ويطلقان على معنى أعم يعتمد على

---

٥٦٥ المصدر السابق نفسه. ص ٨٨.

ثلاثة أركان: "التوحيد. والنبوة. والمعاد" فلو أنكر الرجل واحدا منها فليس بمسلم ولا مؤمن. وإذا دان بتوحيد الله ونبوة سيد الأنبياء محمد صلى الله عليه وآله واعتقد بيوم الجزاء. من آمن بالله ورسوله واليوم الآخر فهو مسلم حقاً"[٥٦٦]. ويقول أيضاً: "ويطلقان أيضاً على معنى أخص – يعتمد على تلك الأركان الثلاثة وركن رابع وهو: العمل بالدعائم التي بني الإسلام عليها وهي خمس: " الصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد"[٥٦٧]. ثم يضيف في مكان آخر حول الإمامة باعتبارها الركن الخامس عند الشيعة فيقول: "قد أنبأناك أن هذا (أي الإمامة. ك.ح.) هو الأصل الذي امتازت به الإمامية وافترقت عن سائر فرق المسلمين وهو فرق جوهري أصلي وما عداه من الفروق فرعية عرضية كالفروق التي تقع بين أئمة الاجتهاد عندهم كالحنفي والشافعي وغيرهما وعرفت أن مرادهم بالإمامة كونها منصباً إلهيا يختاره الله بسابق علمه بعباده كما يختار النبي ويأمر النبي بأن يدل الأمة عليه ويأمرهم بأتباعه، ويعتقدون أن الله سبحانه أمر نبيه بأن ينص على علي وينصّبه علما للناس من بعده..."[٥٦٨]. وتلتزم فرقة الشيعة الإثني عشرية في جميع أنحاء العالم ببعض الثوابت التي لا تختلف بشأنها كثيرا والتي أشرنا إلى بعضها فيما سبق، ومنها الإمامة في آل علي بن أبي طالب، والعصمة عن الخطأ أو الزلل لجميع الأئمة الإثني عشر، والتعيين بالنص على الإمام، وليس بالشورى والأفضل بين الناس لأنه معصوم عن الخطأ، كما هو حال الأنبياء، وهم في ذلك يختلفون عن القائلين بإمكانية المفضول على الأفضل في الإمامة أو الخلافة. يقول المجلسي في كتابه "حياة القلوب" بصدد عصمة الأئمة ما يلي: "وهم معصومون من الذنوب صغيرها وكبيرها فلا يقع منهم ذنب أصلا لا عمدا ولا نسيانا ولا سهوا ولا غير ذلك. ولا يقع منهم ذنب قبل نبوتهم حتى ولا في دور

---

٥٦٦ المصدر السابق نفسه. ص ٩٥.

٥٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ٩٥.

٥٦٨المصدر السابق نفسه. ص ١٠٢.

طفولتهم،..."[٥٦٩]. ثم يشترط في الإمام أن يكون العالم المحيط القادر على فهم وتفسير القرآن والسنة وما يواجه العباد من مشكلات، إضافة إلى قول الشيعة بأن الله لا يشفع للناس إلا بشفاعة الأئمة يوم الحشر أو يوم القيامة. أما الإمام محمد الحسين آل كاشف الغطاء فيقول في هذا الصدد بأن "الإمامة متسلسلة في أثنى عشر كل سابق ينص على اللاحق ويشترطون أن يكون معصوما كالنبي عن الخطأ والخطيئة وإلا لزالت الثقة به وكريمة قوله تعالى: "إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين" صريحة في لزوم العصمة في الإمامة لمن تدبرها جيدا وأن يكون أفضل أهل زمانه في كل فضيلة وأعلمهم بكل علم لأن الغرض منه تكميل البشر وتزكية النفوس وتهذيبها بالعلم والعمل الصالح "هو الذي بعث في الأميين رسولا يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة" والناقص لا يكون مكملا، والفاقد لا يكون معطيا، فالإمام في الكمالات دون النبي وفوق البشر، فمن اعتقد بالإمامة بالمعنى الذي ذكرناه فهو عندهم مؤمن بالمعنى الأعم ..."[٥٧٠]. لاحظوا هنا كلمة فوق البشر التي لا تعني سوى الطلب من الناس القبول به وبقراراته دون أي حق في الاعتراض فهو في قدراته فوق البشر وهو الذي امتلك الحق الإلهي في المنصب الذي يحتله. وعلى القارئة والقارئ أن يعود هنا على تاريخ العراق القديم إلى الملوك القدامى والموقف منهم، وكيف كانوا ينظرون إلى أنفسهم، وكيف كان الكهنة ينظرون إليهم، وكيف كانوا يقدمونه إلى الناس. يقول الشيخ محمد رضا المظفر في كتابه الموسوم "عقائد الإمامية" بشأن الموضوع ذاته ما يلي: " نعتقد: أن الإمامة أصل من أصول الدين، (...،...) يجب النظر فيها كما يجب النظر في التوحيد والنبّوة. كما نعتقد: إنها كالنبوة لطف من الله تعالى فلا بد أن يكون في كل عصر إمام هاد يخلف النبي في وظائفه من هداية البشر... وعلى هذا، فالإمامة استمرار للنبوة، والدليل الذي يوجب

---

٥٦٩ المجلسي، محمد باقر. حياة القلوب. ج ٣. ص ١–٢٣. في: أمين، أحمد. ظهر الإسلام. ج ٤. مصدر سابق. ص ١١٠.

٥٧٠ آل كاشف الغطاء، محمد الحسين. اصل الشيعة وأصولها. مصدر سابق. ص ٩٨.

إرسال الرسل وبعث الأنبياء هو نفسه يوجب أيضاً نصب الإمام بعد الرسول"[٥٧١]. أما الدكتور محمد التيجاني السّماوي فيطرح اللوحة التالية بشأن الإمامة فيقول: " أما مذهب الشيعة الإمامية فهو متواتر عن أثنى عشر إماما من ذرية النبي (ص) ينقُل الابنُ عن أبيه فيقول أحدهم: حديثي هو حديث أبي وحديث أبي هو حديث جدي وحديث جدي هو حديث أمير المؤمنين علي وحديث علي هو حديث رسول الله (ص) وحديث رسول الله هو حديث جبريل (عليه السلام) وهو كلام الله تعالى"[٥٧٢]. ومنه يبدو واضحا إن الكاتب يبالغ في الأمر إلى حد القول بأن كلام الأئمة الإثني عشر لا يخرج عن كونه كلام الله باعتباره معصوما عن الخطأ والخطيئة والذنب ولا يتحدث عن هوى. وفي الوقت ذاته يقوم بمهاجمة "أهل السنة والجماعة" بقوله ما يلي: "...أن مذهب "أهل السنة والجماعة " سواء كان حنفياً أم مالكياً أم شافعياً أم حنبلياً، فهو مبني على رأي رجل واحد بعيد عن عصر الرسالة ولا تربطه بالنبي أية صلة"[٥٧٣]، وكأن القضية ترتبط بالقربى والقرب من الرسول فحسب. ويهاجم هذا الكاتب جميع أهل السنة والجماعة دون تمييز وتحليل علمي ويبتعد كثيرا عن الجدية والموضوعية التي تميزت بها كتابات الإمام آل كاشف الغطاء أو الشهيد الإمام السيد محمد باقر الصدر. وهو لا يختلف في ذلك عن الأسلوب الذي مارسه الدكتور أحمد أمين حين كتب في "فجر الإسلام" ما يلي بحق الشيعة: "والحق إن التشيع مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية وزرادشتية...فاليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة، وقال الشيعة: إن النار محرمة على الشيعي إلا قليلا، وقال اليهود: لن تمسنا النار إلا أياما معدودة، والنصرانية

---

٥٧١ المظفر، محمد رضا. عقائد الإمامية. عنى بتحقيقه والتعليق عليه محمد جواد الطريحي. مؤسسة الإمام علي (ع) ٢. قم. إيران. ١٤١٧ هجرية = ١٩٩٦ ميلادية. ص ٣١٠

٥٧٢ السماوي، محمد التيجاني د. الشيعة هم أهل السنة. مؤسسة الفجر. لندن. بدون تاريخ. ولكن يبدو أن الكتاب قد طبع في النصف الأول من العقد الأخير من القرن العشرين. ص١٤٣/١٤٤.

٥٧٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٣.

ظهرت في التشيع في قول بعضهم: إن نسبة الإمام إلى الله كنسبة المسيح إليه، وقالوا إن اللاهوت اتحد بالناسوت في الإمام، وأن النبوة والرسالة لا تنقطع أبدا فمن اتحد به اللاهوت فهو نبي، وتحت التشيع ظهر القول بتناسخ الأرواح وتجسيم الله والحلول ونحو ذلك من الأقوال التي كانت معروفة عند البراهمة والفلاسفة والمجوس قبل الإسلام"[٥٧٤]. وفي هذا المقطع يجد الإنسان الكثير من التعسف على الشيعة الإثني عشرية، إذ أنه لم يميز بين مختلف المدارس الشيعية، كما أنه محاولة لتعميق الخلاف بدلاً من ردمه وفي قوله "والحق إن التشيع مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام..."، يعتبر تعميما غير منصف للشيعة الإثني عشرية ويزيد من غلواء التباين ويصب الزيت لمن يريد تشديد الخلاف والنزاع بين الفرق أو المذاهب الإسلامية.

إن المقاطع التي وردت بشأن علي بن أبي طالب وآل بيته تبين المكانة السامية والرفيعة والخارقة التي يمنحها الشيعة الإمامية لآل علي بن أبي طالب، فهو أدنى من النبي وأرقى من أو فوق كل البشر. وعبر مثل هذه الاتجاهات التفسيرية والتحليلية برز الغلو عند مجموعات غير قليلة من أشياع علي بن أبي طالب، بمن فيهم من يطلق عليهم ب "علي اللهية" مثلا، رغم إن من قال بتلك المقولات ليسوا من جماعة "علي اللهية"، بل ويرفضونهم رفضا باتا. وقد دفع الخلاف بين الفرق الإسلامية إلى إدخال الشيعة الإثني عشرية فكرة إضافية إلى آذان المسلمين لم تكن موجودة من قبل، وأعني بذلك قولهم "أشهد أن عليا ولي الله" بعد ذكر "أشهد أن محمدا رسول الله". ورغم قول أئمة الشيعة الإثني عشرية بأن هذا المقطع من الآذان ليس واجبا أو فرضا ملزماً، بل موقفا اجتهاديا وأمرا مستحبا، فأنه أصبح واقعا قائما يمارسه كل أتباع المذهب الشيعي الإثني عشري ومن الأمور التي تميز الشيعة الإثني عشرية عن بقية الفرق الإسلامية. كما أن الشيعة

---

٥٧٤ أمين، أحمد. فجر الإسلام. دار الكتاب العربي. بيروت. ص ٢٣٠. في كتاب: آل كاشف الغطاء، محمد الحسين، أصل الشيعة وأصولها. مصدر سابق. ص ٦٣.

يذكرون في أذانهم "حي على خير العمل" التي لم تكن موجودة في أصل الأذان، والتي أصبحت فيما بعد ضمن التمييز الواضح بين أتباع المذهب الشيعي وأتباع المذهب السني والتي أصبحت مصدراً للصراع والقتل والرمي من فوق المآذن.

إن الإشكالية البارزة لدى الشيعة الإمامية تبرز في خمسة أمور جوهرية بحاجة إلى عناية في عصرنا الراهن، وأعني بها:

- رفض الشورى عمليا في اختيار أمام أو خليفة المسلمين، وهي تتجلى أيضاً في رفض الديمقراطية أو حتى ذكرها في أدب الشيعة الديني الحديث. ومثل هذه الظاهرة تخلق، شاء الإنسان أم أبى، وصيا على الشعب دون أن يحصل الإنسان على موافقة الناس بوصايته عليهم، بل حتى بعيدا عن أصحاب العقد والحل الذين يحق لهم ممارسة الشورى أساساً.
- بما أن الإمام الثاني عشر غاب منذ زمان طويل ولم يظهر حتى الآن وهو الإمام المنتظر ظهوره الذي سينشر العدل بعد أن ملئت الدنيا جورا، فأن هناك من ينوب عنه في الإمامة، إنه نائب الإمام أو نائب المنتظر، ويعبر عن ذلك بولاية الفقيه في إيران على نحو خاص. والإشكالية هنا أن الفتوى التي يقول بها الولي الفقيه لا يمكن نقضها، وهم بهذا يرفعون عمليا من منزلة نائب الإمام إلى منزلة الأمام المعصوم عن الخطأ دون التصريح عمليا بذلك. ويمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة البارزة في عهد الإمام آية الله العظمى روح الله الخميني. يقول الشيخ محمد المظفر حول هذا الموضوع ما يلي: " وعقيدتنا في المجتهد الجامع للشرائط: إنّه نائب للإمام عليه السلام في حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق، له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس، والراد عليه راد على الإمام، والراد على الإمام راد على الله تعالى، وهو على حدّ الشرك بالله، كما جاء في الحديث عن صادق آل البيت عليهم السلام. فليس المجتهد الجامع للشرائط مرجعا في الفتيا فقط، بل له الولاية العامة، فيرجع إليه في الحكم والفصل والقضاء، وذلك من مختصّاته" لا يجوز لأحد أن يتولاها دونه، إلا بأذنه، كما لا تجوز إقامة الحدود

والتعزيزات إلا بأمره وحكمه. ويرجع إليه أيضاً في الأموال التي هي من حقوق الأمم ومختصاته. وهذه المنزلة أو الرئاسة العامة أعطاها الإمام عليه السلام للمجتهد الجامع للشرائط" ليكون نائبا عنه في حال غيبته، ولذلك يسمى نائب الإمام"[٥٧٥]. ومنه يتبين مدى السلطة الشمولية والمطلقة التي تمنح لنائب الإمام المنتظر، إذ أن أحكامه غير قابلة للنقض والراد عليه راد على الإمام والراد على الإمام راد على الله.، باعتباره الرئيس المطلق والمخول من الإمام، إنه وبهذا المعنى ليس نائبا للإمام فحسب، بل ونائب الله في أرضه. ومن لا ترد أحكامه يعتبر معصوما عن الخطأ والخطيئة، والعصمة كما يقول أئمة الشيعة، محصورة بالأنبياء والأئمة، فكيف انتقلت عمليا إلى نائب الإمام أيضاً. إنها أحدى محن الشيعة الإمامية في العصر الحديث، والتي يفترض أن تعالج بصورة اجتهادية تساعد على التوسع في فهم مضمون الشورى وأهميته والمساهمة في تخفيف هذا التشدد وهذا الإطلاق في الأمور الدنيوية والدينية. وإذا كان الإيرانيون قد أقاموا من الناحية العملية فصلاً بين سلطة الدولة المتمثلة برئيس الجمهورية ورئيس الحوزة العلمية الدينية (الولي الفقيه)، باعتباره رئيس السلطة الدينية، إلا أنهم أخضعوا عملياً مختلف السلطات للولي الفقيه. ومن يتابع الوضع في إيران في السنوات الأخيرة سيجد التناقض المستمر بين السلطتين، وهو أمر مفهوم وطبيعي، ولكن ما يزال الشعب لا يستطيع اتخاذ موقف مناقض وغير قادر على الحسم بين السلطتين، ويبقى المرشد الأعلى هو القول الفصل في كل ذلك. والشيعة في مواقع أخرى من العالم يتباينون في الموقف من ولاية الفقي، إذ يرفضها الكثير من شيعة العراق، ولكنهم يمارسون المرجعيات الدينية المتعددة التي يمكن أن تختلف في الاجتهاد، ولكن غالباً ما يكون هناك الشخص الأول والأعلى في تلك المرجعيات الذي يمارس التأثير الذي يقترب من منصب ولاية الفقيه، ولكن لا يتطابق معه.

---

٥٧٥ المظفر، محمد. عقائد الإمامية. مصدر سابق. ص ٢٤٣/٢٤٤.

- عدم الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي. وهي إشكالية لا تمس الشيعة الإمامية فحسب، بل تشمل الفرق الدينية الأخرى أيضاً. وإذا كانت الفرق السنية تقر بمبدأ الشورى بخلاف الشيعة الإمامية، فأن جميع الفرق الإسلامية تؤكد ضرورة الربط العضوي بين السلطة الدينية والدنيوية، في ما عدا مجموعات مختلفة من المسلمين الذين يدعون إلى تحقيق هذا الفصل بين الدين والدولة أولا وضرورة ممارسة الشورى الموسعة، أي مشاركة الشعب كله في انتخاب الحاكم. إن مبدأ الاجتهاد، الذي تأخذ به فرقة الشيعة الإمامية، يفترض فيه أن يساهم في تطوير جملة من المبادئ الأساسية التي تنسجم مع طبيعة العصر الذي تعيش فيه هذه الفرقة والمجتمع المحيط بها، إذ إنها تعتمد العقل والنقل في آن واحد. وعلى هذا الأساس فهناك الكثير من الأحكام السابقة التي وردت في الشريعة والتي يمكن نسخها الآن وطرح غيرها، سواء ما كان يخص موضوع الشورى التي يفترض تطويرها وجعلها قاعدة عامة في البلدان التي تعيش فيها أكثرية مسلمة وجعلها عامة لا بين مجموعات الأئمة والنخب وأصحاب العقد والحل في المجتمع، بل يمارسها الإنسان رجلا كان أم امرأة. كما يفترض في الوقت نفسه الفصل بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية، أي الفصل بين الدين والدولة. ومن حيث المبدأ كان على مبدأ الاجتهاد أن يوصل أتباع المذهب الشيعي إلى موقف مؤيد لحقوق الإنسان وقضايا الأحكام والعقوبات المختلفة، والتي يطلق عليها بالحدود باعتبارها "عقوبات عاجلة على جنايات خاصة الغرض منها حفظ نظام الاجتماع وقطع دابر الشر عن البشر"[٥٧٦]، ومنها الجلد والرجم بالحجارة أو هدر الدم أو القتل أو قطع أصابع اليد أو اليد وما إلى ذلك من أحكام لم تعد منسجمة مع طبيعة العصر وظروف معيشة الإنسان والمسافة التي قطعها الإنسان منذ ظهور الإسلام والتي تجاوزت حتى أربع عشر قرنا. فالاجتهاد عند الشيعة الأمامية مفتوحة أبوابه ولم تغلق، وهو موقف إيجابي ونافع لا للناس فقط، بل ومن أجل استمرار

---

٥٧٦ آل كاشف الغطاء، الإمام محمد الحسين. أصل الشيعة وأصولها. مصدر سابق. ص ١٦٨.

التصاق الناس بالإسلام والقبول بالشريعة كأحد مصادر التشريع، وخاصة تلك التي تستجيب لمصالح الناس وتتفهم أوضاعهم والتغيرات الطارئة على حياة الإنسان طيلة القرون المنصرمة. إذ يمكن الاتفاق مع المجتمع المدني والحضاري الذي يقبل بتغيير العقوبات الجسدية إلى عقوبات مادية، أي مالية، يساهم في تجنب الصدام مع المجتمع ومع كرامة الإنسان وحقوقه. وهو ما يفترض أن يمارسه أهل السنة والجماعة أيضاً. وإذا ما اتجهت هذا الاتجاه فإنها ستلتقي بالضرورة مع مبدأ الفصل الكامل بين الدين والدولة، بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية، بين العبادة والحكم، وبالتالي يمكن للمجتمعات المتعددة الأديان والمذاهب والقوميات أن تعيش في ظل حكم مدني وحضاري متقدم وبعيد عن التدخل في شؤون الدين أو تدخل الدين في شؤون الدولة، أي الالتزام بمبدأ "الدين لله والوطن للجميع".

- خلال القرون التي انصرمت منذ تبلور الخلاف بين الفرق الإسلامية الأربع من جهة، والشيعة الإمامية من جهة أخرى، نسب إلى الطرفين الكثير من الادعاءات والخرافات والأساطير أو الترهات ووقعت صراعات ونزاعات غير قليلة وسالت دماء كثيرة، وخاصة بالطرف الشيعي أو ضده، إذ لم يعد سهلا التمييز بين ما هو مقبول منهم وما هو مرفوض حقا. فالممارسات الشعبية اليومية من عامة الناس لا تعتبر بالضرورة مقبولة من جانب شيوخ الشيعة، والعكس صحيح أيضاً. ومن هنا يتحتم على دارسي المذهب الشيعي وسلوك الشيعة الإمامية عدم الاقتصار على كتابات وأقوال مخالفيهم فحسب، بل والعودة إلى كتابات أئمة الشيعة والمتنورين منهم على وجه الخصوص. فالدكتور محمود المظفر يشير في كلمة حول موضوع كتاب "عقائد الإمامية" للشيخ محمد المظفر إلى وجود خلاف بين فرقة الشيعة الإمامية والفرق الإسلامية السنية الأخرى في موضوع الخلافة من حيث إنها نص وتعيين أو شورى واختيار، ولكنه يؤكد من جانب أخر وجود مسائل أخرى "التي ظن أنّ الإمامية تمتاز بها عن بقية المذاهب، والتي أصبحت عند بعضهم مثارا للتجريح والتلويح، فهي لو بحثناها متحرّين:

– إما مسائل وأفكار مختلفة أساسا، ومحملة على الإمامية بهتانا،

– وإما مسائل بالغ المغرضون والوضّاعون، ومن ورائهم المغفلون في تصويرها وفي تحريفها، وهي فكرة المهدي نشأةً وامتداداً"[٥٧٧].

ولكن في حقيقة الأمر هناك اختلافات وخلافات تبلورت وتنامت عبر القرون المنصرمة ولا يمكن تجاهلها، ولكن لا يعني عدم إمكانية معالجتها والعودة بها إلى التمايز في الاجتهاد والتي هي جزء من طبيعة الأمور والعصر والبشر.

وبرزت في أوساط الشيعة الإمامية في الكثير من المدن المقدسة ظواهر سلبية لا لوم على أئمة الشيعة الذين يتخذون موقفا واضحا من تلك الممارسات غير الإنسانية التي تمارسها مجموعات غير قليلة من عامة الشيعة الإمامية والتي تجد تعبيرها في مسائل الضرب على الصدور أو الضرب بالسلسلة الحديدية على الظهر أو التطبير بالسيوف وشج الرأس التي تعرض الإنسان إلى مخاطر لا ضرورة منها ومرفوضة، إذ إنها تعبر عن قسوة بالغة وسادية مريضة وإيذاء للنفس البشرية باعتبار النفس البشرية مخطئة يفترض معاقبتها من أجل التقرب إلى الله والأولياء الصالحين، وهي مرفوضة أو لا يقرها الشرع. ولكن موقف السكوت عن ممارستها يعتبر بهذا القدر أو ذاك مساهمة غير مباشرة في تأييدها. وهي تتناقض مع الحاجة إلى الاجتهاد العقلاني لصالح المسلمين وحفظ حياتهم وكرامتهم ودمهم، رغم أن ممارستها من جانب البعض يعبر عن الحالة النفسية والاجتماعية التي يعيش فيها والتي يتمرد عليها وتجد تعبيرها في مثل هذه الممارسات. إنها مسألة جديرة بالدراسة والتدقيق، فمن يعجز عن التعبير الحر والديمقراطي عن نفسه وحاجاته، يتحرى في التاريخ عن حوادث يستعين بها للتعبير عن نفسه دون احتمال في أن تصيبه عقوبة أو حساب عسير من جانب الحكومة في بلده.

---

٥٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤٢٣.

- وقد تبلور في تصرف الكثير من الشيعة، ونتيجة الاضطهاد الذي تعرضوا له على امتداد قرون طويلة، مسألتين بارزتين هما التطرف المتباين في شدته والعنف في آن واحد، أي أنه في الغالب الأعم رد فعل لمعاناة معينة. ولكن هذا لا يقتصر على الشيعة الإمامية، بل يشمل الكثير من جماعات الفرق الإسلامية الأخرى في فترات مختلفة.

المبحث الثاني

أساليب الصراع على السلطة

لم تكن الاختلافات الفكرية بين الجماعات الإسلامية قضية استثنائية، إذ إنها كانت وما تزال تعبر عن التغيرات التي كانت وما تزال تطرأ على الواقع الذي يعيش فيه المسلمون والاختلاف في الزمان والمكان وفي المستويات الفكرية والثقافية عموما، وكذلك الاختلاف في زوايا الرؤية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للفئات المختلفة. وقد تعاظم هذا الاختلاف في تفسير القرآن والسنة والاجتهاد منذ أن أختلف الناس حول الخلافة أو الإمامة، ثم عن مدى قرب الجماعات المختلفة من السلطة أو بعدها عنها، مدى سعيها للوصول إلى السلطة والأساليب التي مورست لتحقيق ذلك أو لمنع وصول بعض تلك الجماعات إلى السلطة، أو من أجل مواصلة البقاء في السلطة، بغض النظر عن العوامل التي كانت تدفع بتلك الجماعات إلى "الجهاد" في سبيل السلطة، وبغض النظر عن الحجج التي كانت تساق في هذا الصدد.

مارست القوى التي كانت في السلطة، سواء أكان ذلك في العهد الأموي أم العباسي أو في العهود اللاحقة، مثل العهد العثماني والمماليكي في العراق، أساليب استبدادية قهرية تميزت بالقسوة والعنف لمواجهة ثلاث قضايا أساسية، هي:

١. التصدي لمن يرغب في الوصول إلى السلطة بغض النظر عن الأساليب التي كان يمارسها لهذا الغرض، أي سواء أكانت سلمية أم عنفية أم ثورية"

٢. التصدي للفكر المختلف في التفسير والتحليل والاجتهاد، باعتبارها أفكارا مناهضة تهدف بالمحصلة النهائية معارضة السلطة القائمة والاستيلاء عليها"

٣. اتهام الكثير من الحركات الفكرية التي كانت تنطلق من مواقع العدالة الاجتماعية وضد الظلم والقهر الاجتماعي والفكري والسياسي بالزندقة والخروج عن الإسلام والدين الحنيف ليسهل عليها محاربتها وتعبئة الناس حول السلطة. أي أن مؤسسات الدولة في العهود المذكورة قد توجهت ضد مختلف قوى المعارضة الفكرية والسياسية فيها ومارست أساليب متنوعة، وفي الغالب الأعم قسرية تعسفية غير مشروعة، لقطع دابرها. وقد احتل موضوع الزندقة في العهد العباسي مكانة بارزة في السياسات التي مارسوها إزاء الفكر الآخر، حتى أنهم أسسوا إدارة خاصة أسموا رئيسها "صاحب الزنادقة"[٥٧٨].

وقاد التعسف والظلم إزاء قوى المعارضة، إضافة إلى غياب العدالة الاجتماعية والمشاركة في الحكم إلى تعميق التباين وتنشيط الحركات الفكرية والاجتماعية وتوسيع قاعدتها ونشر أفكارها على نطاق واسع. ولكنها في الوقت نفسه ساهمت في اضطهاد الفكر وأفشلت إمكانية الفرد والمجتمع على التفتح والخلق والإبداع.

وخلال تلك العهود ظهرت الكثير من المدارس الفكرية والسياسية في الإسلام والتي ما تزال قائمة وتعمل تحت ظروف وواجهات مختلفة وتواجه بعضها عنتا كبيرا واضطهادا غير منقطع. وكانت الأساليب التي تمارسها السلطات الحاكمة ضد الفرق التي كانت تحسب على تيار الشيعة العريض والمتنوع والمختلف في ما بينه شديدة الوطأة على الناس الذين التزموا بتلك الاتجاهات وتعرضوا لقمع استثنائي على مدى قرون طويلة. وقد أدت هذه الحالة إلى بروز اتجاهات تحتاج إلى دراسة خاصة ومعمقة لسنا بصددها الآن، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الموقف من الشهادة والرغبة في الاستشهاد وتمجيد الاستشهاد، أو

---

٥٧٨ رفاعي، أحمد فريد. عصر المأمون. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١١٧.

مسالة التقية في الدين والإحساس بالمظلومية وممارسة النضال السري، أو تغلغل الكثير من التقاليد والعادات الكفاحية القديمة أو حتى البدع المرفوضة إلى الدين، والتي ما كانت تجد طريقها إلى فكر وممارسات تلك الجماعات لو لم تتعرض للإرهاب والقمع الشديدين والقتل الواسع النطاق، أو التمرد والثورة على السلطة أو حتى رفض العمل في أجهزة الدولة ومقاطعتها باعتبارها خارجة على الدين. وخلال العهد العباسي مارس بعض الخلفاء سياسات أقل عنفا إزاء أتباع الشيعة وحاولوا الانسجام مع بعض تلك الاتجاهات أو حتى تبنيها جزئيا أو كليا، كما في عهد المأمون والمنتصر والمعتضد والناصر والمستنصر مثلا[٥٧٩]، إلا إنها لم تستمر طويلا، إذ سرعان ما تغلبت الوجهة السائدة لتمارس الإرهاب ثانية وتعمق من الاختلافات القائمة وتوسع قاعدتها. فما كان في البداية خلاف حول الإمامة أصبح فيما بعد خلاف على بعض الأصول أو سبل أداءها وخلافات كثيرة حول تفاصيل أخرى في الفقه الإسلامي وفي الموقف من الاجتهاد. ولم تبذل الجهود الكافية لخلق أجواء مناسبة تساعد على التعايش السلمي والاعتراف المتبادل بالآخر أو ممارسة الحوار العقلاني لمعالجة المشكلات، بل مورس أساليب القسوة الجامحة والعنف في محاولة تصفية الآخر جسدياً.

وإذا كانت الجماعات الشيعية قد تعرضت لاضطهاد متواصل ومتباين في شدته بين فترة وأخرى أو بين حاكم وآخر، فأن بعض الحركات الفكرية التي انطلقت من تلك المواقع تعرضت لإرهاب غير اعتيادي وعاشت جحيما لا يطاق، مما دفع بعض أجنحتها إلى ممارسة العنف ذاته ضد مضطهديها، إذ أن العنف يجلب العنف المضاد والدم ينزف دما، وهي قاعدة عامة حقا دللت عليها تجارب الماضي البعيد والقريب. وهكذا كان حال حركة القرامطة في الإسلام وحركة الزنج مثلا، وكلاهما حركات فكرية ثورية انطلقت من الأراضي العراقية ومن الناس العراقيين ولكنها اتسعت وشملت مناطق أخرى، كما في حالة حركة

---

٥٧٩ آل كاشف الغطاء، الإمام محمد الحسين. اصل وأصول الشيعة. مصدر سابق. ص ٧١/٧٠.

القرامطة التي استطاعت أن تعبأ حولها جمهرة كبيرة من كادحي الوسط والجنوب الذين كانوا يعانون من شظف العيش والحرمان. ورغم أن بعض أئمة الشيعة الإثني عشرية قد التزموا جانب الهدوء ولم يطالبوا بالسلطة علنا أو يقاوموا الحكام في زمانهم، كما هو الحال بالنسبة للإمام جعفر الصادق على سبيل المثال لا الحصر، وعوملوا معاملة اهدأ من غيرهم من الأئمة، إلا إن حقائق الأمور تشير إلى ثلاث مسائل مهمة في هذا الصدد، هي:

- تعرض جميع الأئمة الإثني عشر ابتداءً من على بن أبي طالب وانتهاءً بالغائب المنتظر إلى القتل المباشر أو الاغتيال عبر دس السم لهم بتحريض من حكام ذلك الزمان، إذ كان هؤلاء الحكام يعتبرون أئمة الشيعة منافسين لهم من حيث المبدأ على السلطة ويسعون إليها ويعتبرون أنفسهم أحق بها من مغتصبيها منهم"
- عدم الاعتراف بالمذهب الشيعي باعتباره أحد المذاهب الإسلامية، كما كان الحال بالنسبة للمذاهب الأخرى في الإسلام، وبالتالي أُبعد الشيعة، كقاعدة عامة، عن المشاركة في الحكم أو في تولي مراكز قيادية في السلطة القضائية في جميع الأحوال. وحصل استثناء في ذلك عند وصول بعض فرقهم إلى السلطة، كما في حالة الفاطميين في مصر، أو في مناطق أسلامية أخرى، كما في حالة البويهيين في العراق"
- تعرض أتباع المذهب الشيعي إلى الاضطهاد والعسف البالغين، حتى في حالات سكوت الحكام عن الأئمة الإثني عشر وعدم التعرض لهم بشكل مباشر.

وشدد من التنافر المذهبي والتجاوز موقف حكام العهد العباسي، إذ اعتبروا أبناء الطائفة الشيعية مرتبطين بالفرس في إيران، وأن لا همَّ لهؤلاء سوى الإساءة للعرب من جهة، باعتبارهم فرساً، وإلى الإسلام باعتبارهم ما زالوا مجوسا من جهة أخرى. وهو ما اصطلح عليه فيما بعد بالشعوبية. إذ أتهم الحكام العرب الفرس الشيعة المنحدرين من إيران أو العرب الملتزمين بالمذهب الشيعي، أي الإثني عشرية، بالشعوبية وشنوا حملة شعواء ضدهم. وهي التهمة التي يحاول القوميون المتعصبون إلصاقها اليوم بكل من يختلفون معه في المسالة القومية أو في الموقف من الوحدة القومية في المرحلة الراهنة، وهي

تهمة تسيء لموجهيها أكثر مما تسيء لغيرهم، إذ أنها تنطلق من مواقع شوفينية أو ضيق أفق قومي ورؤية سياسية محدودة وقاصرة عن خوض الحوار والتفاعل مع الآخرين. أما في العهد العثماني فقد اتجه الغضب ضد الشيعة باعتبارهم من الفرس أساسا، واعتبروا جميع الشيعة فرساً. وهذا ما ورثته الدولة العراقية الملكية حين وضعت قانون الجنسية تحت تأثير الذهنية القومية الشوفينية، إذ ميزت بين العراقيين من التبعية العثمانية، باعتبارهم عرباً، وبين العراقيين من التبعية الفارسية، باعتبارهم جميعاً من غير العرب. فالجماعة الأولى تحمل الجنسية العراقية (أ)، والجماعة الثانية تحمل الجنسية العراقية (ب) التي جرى التعامل معها بصورة تمييزية بحيث يمكن إسقاطها في كل لحظة، كما أسقطت حتى الآن عن مئات الآلاف من العراقيين وهجروا إلى إيران، سواء كانوا من العرب في الوسط والجنوب وبغداد أم من الكرد الفيلية في فترة حكم صدام حسين. وما زالت النسبة العظمى من هؤلاء المهجرين قسراً لم تتوفر لهم مستلزمات عودتهم إلى الوطن..

وإذا كانت هذه السياسات قد منعت نمو وتوسع هذه الجماعة الإسلامية أفقيا، فأن الغالبية العظمى من المؤمنين بها اتسمت وما تزال تتسم بالتطرف والعنف في مواجهة الخصوم، وفي سعيها للسلطة، وفي ربطها الشديد بين الدين والسياسة، وبين ما هو ديني وما هو دنيوي. وهي أمور مفهومة نفسيا واجتماعيا وسياسيا، بغض النظر عن مدى الاتفاق أو التقاطع معها. وتورد الكتب التي تتحدث عن تاريخ الصراع الفكري والديني في الإسلام نماذج صارخة للعنف والعنف المضاد التي أوردنا البعض القليل منها في الفصول الأولى من هذا الكتاب، وبشكل خاص ضد تلك الجماعات التي التزمت بفكر اجتماعي ثوري مناهض للاستغلال والظلم الذي كان يتعرض له الكادحون والعبيد من سكان العراق.

ولا شك في أن التمييز الطائفي في العراق وفي مناطق أخرى من العالم الإسلامي قد احتدم في مرحلة الحكم البويهي الفارسي والسلجوقي التركي، وفي فترة الحكم العثماني والمماليكي، إذ تعرض أتباع جميع المذاهب، بهذا القدر أو ذاك، إلى خطايا من هذا النوع من التمييز الطائفي الذي غالبا ما اقترن بالإساءات والقسوة والعنف. ويشير صاحب كتاب

الوطن الإسلامي إلى الصراعات الطائفية فيقول: "وفي تلك العصور كانت إذا نشبت الحرب بين حكم شيعي وحكم سني، فإن انتصر الأول كان أول ما يفعله هو الأذان بحي على خير العمل وإلغاء: الصلاة خير من النوم في أذان الصباح، وإذا انتصر الثاني كان يفعل العكس. فنور الدين محمود، مثلا، عندما افتتح مدينة حلب – وكانت شيعية – كان أول أمر أصدره هو إبطال حي على خير العمل من الأذان، والإعلان ب الصلاة خير من النوم في أذان الصبح، وهدّد كل من لا ينفذ هذا الأمر بالعقوبة الشديدة. وأرسل مراقبين إلى مآذن المدينة كلها يرصدون له ما يجري، فجاء الجواب بأن أوامره نفذت في جميع المآذن ما عدا واحدة منها، رفض مؤذنها في أذان الصبح أن يؤذن ب الصلاة خير من النوم. فأمر بأن يرمى من أعلى المئذنة إلى الأرض، ففعل به ذلك ومات تلك الميتة المروعة!..

وفي المقابل: عندما نجح إسماعيل الصفوي في إقامة الدولة الشيعية في إيران، كان إذا استولى على مدينة أمر بإدخال (حي على خير العمل) ضمن الآذان، وألغى (الصلاة خير من النوم) من أذان الصبح. وكان ما يزال عالقاً في ذهنه ما فعله نور الدين محمود في حلب، فأرسل مراقبين إلى جميع المآذن، فجاءه الخبر بأن مؤذناً واحدا أذّن صباحاً بالصلاة خير من النوم، فأمر بإلقائة من أعلى المئذنة إلى الأرض! بهذه الفظائع الوحشية كان التعامل نصرة للمذهب، وتأييدا – في زعمهم – للدين!!"[٥٨٠].

ويشير الكاتب في مكان آخر فيقول بأن: "هذا الشعب وغيره من الشعوب ممن كانوا يهيجون لمجرد كلمة تزداد في الأذان، أو تبدل بكلمة أخرى، أو ليغير ذلك من الأسباب، ها هو عندما يواجه الحقائق، يرى أن لا ضير على هذا الفريق أن لا يرى الفريق الآخر عين ما يراه هو في الشؤون المذهبية. ولكن فقهاء السوء وحكام الجور هم الذين يؤججون

---

٥٨٠ الأمين، حسن. الوطن الإسلامي بين السلاجقة والصليبيين. الغدير. بيروت. ١٩٩٦. ص ٧٠/٦٩.

العصبيات المذهبية والنعرات الدينية. الأولون ليستغلّوا براءة الشعب لمنافعهم، والآخرون ليشغلوه عن التصدي لجورهم والتمرد على ظلمهم"[٥٨١].

٥٨١ المصدر السابق نفسه. ص ٧١.

خلاصة الكتاب الأول

وضع الباحث نصب عينيه، عندما بدأ بالدراسة والبحث والتهيئة لكتاب جديد بعنوان "لمحات من عراق القرن العشرين"، التحري عن العوامل التي كانت وراء المآسي القاسية والمريرة التي كان وما يزال يعاني منها الشعب في العراق حتى بعد تجاوزه القرن العشرين وولوجه مع بقية شعوب العالم القرن الحادي والعشرين. وكان لا بد لمثل هذا البحث أن يقود الباحث إلى الماضي البعيد، إلى العراق الأموي والعباسي أو حتى إلى عراق السومريين والأكديين والبابليين والأشوريين والكلديين والغوتيين والميديين، وإلى عراق الهيمنة الساسانية والفتح العربي الإسلامي له. في تلك العهود البعيدة التي تشكل مجتمعة تاريخ العراق وتراثه المديد حيث بدأت أسباب ومظاهر الاستبداد والقسوة والتوتر في المجتمع. وكان لا بد من التعرف على تلك العوامل التى قادت إلى، أو ساهمت في، بروز ظاهرتي الاستبداد والقسوة من خلال استعراضه التاريخي وتحليله للوقائع التي مرَّ بها الشعب والحكام عبر تاريخه الممتد بعيداً في الماضي، وهي الظاهرة التي ما يزال يعاني منها العراق، رغم أن هذه الظاهرة ليست عراقية بحتة، كما أنها ليست حكراً على حكام العراق، بل كانت وما تزال موجودة في بقاع أخرى من العالم، بغض النظر عن مستويات وصور أو أشكال ظهورها أو الواجهات التي تختفي وراءها أو الأردية التي ترتديها، إذ أنها كانت وما تزال ذات مضامين واتجاهات وتأثيرات واحدة تقريباً على جميع الشعوب التي عرفتها وعانت منها. كما اتجه سعي الباحث صوب إبراز تلك الظواهر التي نجمت عن، وارتبطت بمظاهر، استبداد السلطة السياسية أو الدينية أو بكليهما معاً، ومنها على نحو خاص العنف والإرهاب والاستغلال والمظالم الكثيرة الأخرى التي أنزلها الحكام المستبدون والنظم السياسية الحاكمة بشعوبهم وبالقوى التي كانت تعارضهم. وأنتج ذلك الاستبداد المقترن

بالعنف والقسوة والمظالم الكثيرة عنفاً مضاداً من جانب القوى التي كانت ترفض المظالم وتتصدى لاستخدام العنف ضدها وتدافع عن نفسها وعن شعبها بشتى السبل. وكانت ظاهرة الاستبداد تعني بالضرورة وجود طرفين هما: الجلاد والضحية. وأنتج هذا الصراع بين الضدين يجسدان فكرين مختلفين، فكر الجلاد وفكر الضحية، فكر الظالم وفكر المظلوم، فكر السلطة وفكر المعارضة. وإذا كان فكر السلطة قد اتسم بالجمود والروتينية والتقليد والتعالي على المجتمع، فأن فكر المعارضة تميز عموماً بالحيوية والتعددية والتطور المستمر والتفاعل مع المجتمع والتعبير بهذا القدر أو ذاك عن مصالح المجتمع وبعضها عن مصالح الفئات الأكثر تعرضاً للاستغلال والاضطهاد والعسف، كما في حركتي الزنج والقرامطة في العراق أو في الحركة البابكية، على سبيل المثال لا الحصر.

لم يكن الاستبداد مجرد رغبة جامحة او مزاج قهري وسادي عند هذا الحاكم أو ذاك فحسب، بل ارتبط عضوياً وبشكل خاص بواقع التحولات التي كانت تجري في مجتمع القبيلة الواحدة أو العشيرة أو دولة المدينة أو فيما بعد في الدول المركزية التي عرفها العراق على صعيد علاقات الإنتاج السائدة ومستوى تطور القوى المنتجة وتقسيم العمل الاجتماعي. كما ارتبطت ظاهرة الاستبداد بالعملية التربوية التي كانت تمارسها النخب الحاكمة وكهنة المعابد أو جمهرة من رجال الدين المعبرة عن مصالح الفئات المالكة لوسائل الإنتاج. ففي الوقت الذي كانت تثقف هذه الجماعات منذ طفولة الحاكم أو الوريث الجديد للحكم بسيادته وعظمة عائلته وتفوقه الشخصي على بقية البشر وعلى الرسالة الإلهية التي يراد له تنفيذها على الأرض، كانت تثقف العامة من الناس بدونيتها وضرورة خضوعها للسيد أو الحاكم وطاعتها الكاملة له وعملها اللامحدود له، وإعلان فرحتها وغبطتها على نعمة الآلهة أو الله عليها حيث أرسل لها مثل هذا الحاكم النبيل من هذه العائلة النبيلة ليحكمها "بالعدل والحق" وباسم الآلهة أو الله على حد سواء.

وكان الباحث في هذا المسعى يحاول معرفة خلفية وتقدير مدى صحة أو واقعية الحكم المسبق الذي كان وما يزال يدور على ألسنة الناس ويطلق على أهل هذه المنطقة، على

أهل العراق، سواء سميت المنطقة بلاد سومر وبابل وأكد وأشور وكلد، أم بلاد ما بين النهرين وأعالي دجلة، أم وادي الرافدين، أم العراق، ذلك الحكم القائل بأن السمة المميزة لأهل العراق هي الخشونة والقسوة المتطرفة وممارسة العنف الشديد في التعامل مع بعضهم البعض الآخر ومع الآخرين، وأن هذه السمة السلبية التي لازمتهم منذ القدم ما تزال سارية حتى الوقت الحاضر، بل أنها في تفاقم، في حين يعيش عالم اليوم مرحلة جديدة تختلف كلية عن المراحل السابقة، فهي مرحلة انتصار الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ولا يبدو أن العراق والعراقيين عاشوا أو عرفوا في كل تاريخهم الطويل حتى سقفوط النظام الاستبدادي شيئا من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. والملفت للانتباه أن كثرة من العراقيين يرددون ذلك الحكم المسبق وكأنه حقيقة ثابتة وراسخة، أو أن العراقيين يولدون وهم يحملون جرثومة الاستبداد والخشونة والعنف، أو أن جيناتهم تحمل هذه السمات. وقد دفعني هذا الحكم النمطي (الاستيرو توپ) إلى تأليف كتابي الموسوم "الاستبداد والقسوة في العراق) الذي صدر في العام ٢٠٠٦ عن مؤسسة حمدي للطباعة والنشر في السليمانية، وهو أحد النتائج المباشرة لمجموعة الكتب التي ستبدأ بالصدور عن مؤسسة حمدي للطباعة والنشر خلال العام ٢٠٠٧ تحت عنوان "لمحات من عراق القرن العشرين".

وخلال الاستعراض التحليلي النقدي الذي تضمنه هذا الجزء من الكتاب والأجزاء التي ستليه يتبين بأن العراق قد مرَّ بمراحل كثيرة وعرف شعوباً عديدة نزحت إليه أو غزته وعاشت فيه واندمجت بسكانه وأثرت فيه وتأثرت به بما جاءت به وما أخذته منه من تراث وتقاليد وعادات وطقوس وأساطير وملاحم وخرافات وآلهة وأديان، كما هو حال الكثير من الشعوب في العديد من مناطق العالم. وأن العراقيين خلال تاريخهم الطويل، رغم الانقطاعات الحضارية الطويلة التي عاشوا فيها وعانوا منها في فترات مختلفة، لم يكونوا يوما ما شعباً واحداً بل شعوباً ومجتمعات تعيش على أرض مشتركة أطلق عليها العراق، ساهمت جميع تلك الشعوب، زوالتي بعضها ما يزال مستمراً في عطائه، جدياً في بناء صرح الحضارة البشرية. وأصبح العراق بفعل نشاط تلك الشعوب أحد مهود هذه الحضارة

البشرية العتيدة والمتراكمة التي بدأ الكشف عنها منذ القرن التاسع عشر وما يزال التحري عن هذه المشاركة الكبيرة مستمراً، رغم أن مناطق العراق المختلفوة لم تحظ بنفس الأهمية في التحري والتنقيب عن الاثار فيها.

إن أهمية هذا التراث تكمن في كونه لم يكن بعيداً أو منعزلاً عن التراث الحضاري للشعوب الأخرى، بل تفاعل معها واغتنى بها وأغناها أيضاً. وفي هذا تعبير حيّ عن حقيقة أساسية هي أن حضارة وتراث أي بلد مهما اتسمت بالاستقلالية والخصائص التي يقال عنها أنها مميزة، فأن هناك خيطاً سميكاً يشد بعضها للبعض الآخر، وبالتالي، فهي تبرز على هيئة سلسلة مترابطة لحضارة بشرية واحدة غير منفصلة عن بعضها، وفي هذا تكمن قوتها وعظمتها وديمومتها لجميع البشر.

لا تختلف أحوال سكان العراق عن أحوال بقية شعوب العالم، إذ أنهم مرَّوا بمراحل تاريخية مختلفة وشهدوا تطوراً وتحولاً في طبيعة علاقات الإنتاج السائدة وفي مستوى تطور القوى المنتجة، كما شهدوا نمواً وتطوراً أو انقطاعاً حضارياً وردات اجتماعية حضارية ملموسة في فترات مختلفة. وقد انعكس كل ذلك في وعيهم الفردي والجماعي الاجتماعي وتجلى في بنية الإنسان الفكرية وممارساته اليومية.

ويمنحنا التشريع العراقي إمكانية فعلية للتعرف على وجهة تطور المجتمعات العراقية عبر العهود المنصرمة. فالشرائع والقوانين التي وصلت إلينا من بلاد ما بين النهرين والسكان الأوائل، وبضمنها قوانين تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والعائلة والعقاب، تشير بشكل جلي إلى عدة اتجاهات مهمة حاول الباحث أن يتطرق إليها ويؤكدها، وهي:

١. كانت الشرائع والقوانين في العراق القديم تشير إلى مستوى متقدم في فقه التشريع والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي في العراق القديم وفي فترات أخرى لاحقة من تاريخ العراق، ومنها فترات الحكم الأموي والحكم العباسي.

٢. وكانت هذه التشريعات تعبر بشكل دقيق عن عملية التحولات الجارية في حينها في طبيعة ومستوي تطور علاقات الإنتاج السائدة ومستوى تطور القوى المنتجة في المجتمع، وعن المصالح التي كانت تسعى إلى تحقيقها والقوى التي كانت تقف وراء تلك التشريعات والقوانين، سواء أكانت قوانين اقتصادية أم اجتماعية، بما فيها العلاقات الدينية، أم سياسية، وسواء أكانت تصدر عن "الآلهة" أم عن الحاكم الذي يتحدث بالنيابة عنها، وفيما بعد، نيابة عن الله أم باعتباره وكيل الله على الأرض ووصياً على الناس.

٣. وتدرجت هذه التشريعات في مضامينها العقابية وارتبطت عضوياً بالتحولات والتطورات الجارية في مستوى وطبيعة علاقات الإنتاج والملكية الخاصة والتقسيم الاجتماعي للعمل بهدف الحفاظ عليها والدفاع عنها إزاء أفراد المجتمع أو الذين يسعون إلى خرقها. ففي الوقت الذي لم تتضمن سوى عقوبات مالية (عينية) لخروقات معينة، تضمنت فيما بعد عقوبات جسدية مقاربة إلى التعذيب الجسدي والنفسي، ثم أصبحت عقوبات قاسية جداً تتضمن الغرامات الثقيلة والتعذيب الجسدي والنفسي والموت. وتجلت هذه الظاهرة بشكل صارخ ابتداءً من شريعة أو قانون حمورابي المثبتة في المسلة الشهيرة الموجودة في متحف اللوفر بباريس.

ولم يكن غريباً، عند معرفة تلك التشريعات والقوانين وأساليب ممارستها في المجتمع العراقي، أن نستخلص عدة حقائق أساسية مهمة، وهي:

- كانت هذه التشريعات تعبر في طبيعتها وفي الطريقة التي وضعت فيها والأساليب التي مورست لتطبيقها على امتداد تاريخ العراق القديم وفي الفترتين الأموية والعباسية عن وجود ونشوب صراع اجتماعي وسياسي متعدد الجوانب في ما بين فئات المجتمع، وبين بعضها، وبين الحكم والمعبد، وكذلك بين الحكم من جهة، والمؤسسات الدينية من جهة أخرى، سواء أكانوا كهنة في المعابد أم رجال دين في الجوامع أم غيرهم...الخ. واتخذ هذا الصراع أبعاداً مختلفة وقاد في فترات مختلفة إلى نتائج متباينة بين المساومة والتراضي المؤقت وبين العواقب المأساوية لأحد طرفي الصراع والنزاع، سواء أكان ذلك في العراق

القديم أم في العراق الأموي والعباسي. وتاريخ حكام العراق والمؤسسة الدينية بمختلف صيغها تجسد هذه الحقيقة.

- وفي الوقت الذي عرفت المجتمعات العراقية القوى الحاكمة، عرفت أيضاً القوى المعارضة لها، التي سعت إلى تنظيم المناهضين للدولة أو الحكم والنضال ضدهما أو ضد سياساتهما وإجراءاتها الظالمة. وكانت النتائج سقوط هذه الدولة ونهوض دولة أخرى، أو سقوط هذا الحكم ونهوض حكم آخر مكانه. ولم يخل هذا التغيير من عمليات انتقام شرسة من قبل قوى المعارضة ضد الحكام السابقين شمل في غالب الأحيان أعداداً غفيرة من البشر سواء بزجهم في السجون أو القتل. وهكذا كانت العلاقة بين الجلاد والضحية، حيث كان ينقلب الجلاد إلى ضحية والضحية إلى جلاد بسبب غياب المعايير الإنسانية والنظم السياسية التي تعي مسؤوليتها إزاء المجتمع، وهي مرتبطة مرة أخرى بطبيعة المرحلة التي كان يمر بها العراق وبالكثير من العوامل الأخرى الفاعلة فيه.

- وأن القسوة التي كانت تمارسها السلطة، سواء في أساليب الاستغلال أم في محاولة تطبيق القوانين الجائرة، قد أدت إلى نشوء نزعة خشونة وقسوة في مواقف قوى المعارضة وأفراد المجتمع لمواجهة السلطة وظلمها وعنفها وقسوتها، وهي نابعة من المرارة التي كانت تنمو وتتفاقم في صفوف المجتمع. وعندما يعيش المجتمع العراقي مئات السنين تحت وطأة مثل تلك القوانين القاسية والسياسات والإجراءات الزجرية التي لا يعتاد عليها الفرد والمجتمع حسب، بل تبرز عنها ثلاث ظواهر أساسية أيضاً، وهي:

  - عدم الثقة بالحكم وكره الفرد والمجتمع لتلك التشريعات والقوانين الجائرة وعدم احترامها والعمل ضدها، رغم استمرار خشيتهما منها ومن نتائج التجاوز عليها. وأصبح الشك بالحكم والحكام مظهراً ملازماً للمجتمع. ولم يكن مثل هذا الشك عفوياً أو عبثياً بل تجلياً لواقع كان يعيشه المجتمع.
  - كره السلطة التي تقوم بتنفيذ تلك التشريعات والقوانين والوقوف إلى جانب قوى المعارضة وتحين الفرصة للانقضاض على السلطة ومؤسساتها بهدف تغييرها.

- ممارسة ذات الأساليب التي مارستها السلطة في مواجهة المعارضة والمجتمع، سواء عند مقاومتها وهي خارج السلطة، أم الانتقام من رجال تلك السلطة ومن أتباعها عند الوصول إلى السلطة، وغالباً ما كان يتردد بين الناس: " أن البادئ أظلم" .

- وفي مختلف العهود عاشت المجتمعات العراقية عمليات سوق مستمرة إلى الغزو والحروب التي كانت ترهق كاهل الناس، إضافة إلى أنها كانت تجلب للملوك والخلفاء ورجال الدين والقادة العسكريين وغيرهم من المتسلطين الكثير من الثروات والعبيد، ولكنها كانت تجلب الموت للمجندين والمصائب لعوائلهم، كما كانت تتسبب في معارك غزو جديدة طلباً للثأر، أو بروز مراكز قوة جديدة تسعى لأخضاع الأخرى لهيمنتها في وقت لاحق. وكان الأسر والوقوع بأيدي العدو أهون الشرين، رغم أنه كان يؤدي في غالب الأحيان إلى تحويل الإنسان الحر إلى عبد لدى المنتصر.

- تخلي الحكم عن مسؤولياته في مقابل حصوله على الريع دون وجه حق واضطهاده للناس وعسفه عليهم. ومع مرور الزمن نمت المعارضة في مواجهة قوى السلطة، وكان بعض أبناء الفئة الحاكمة يقود تلك المعارضة ويستولي على الحكم بهدف تغيير الأوضاع ويعلن عن المساوئ التي اتسم بها الحكم السابق والاتجاهات الجديدة التي يريد نشرها في مملكته، ومنها العدالة والحكم القائم على العدل والحق. وكان يتحدث باسم الآلهة أو الله والدين عموماً. وفي الغالب الأعم مارس الحكام الجدد نفس السياسات والإجراءات ضد مناهضيهم، ومن ثم شملت الشعب كله.

وكان العداء الذي يستحكم بين السلطة والمعارضة لا يسمح كما يبدو، للقوى التي كانت قبل ذاك خارج السلطة وفي صف المعارضة، أن تمارس، عندما تصل إلى السلطة، سياسة أخرى تختلف عن السياسة التي مارستها القوى التي كانت في السلطة قبل ذاك، لتستفيد من تجربتها وبالتالي تقود إلى إيجاد علاقات جديدة بين الحكم والمجتمع. وهي ظاهرة لا تبتعد كثيراً بل تشكل جزءا عضوياً من المصالح الاجتماعية التي تتبناها قوى السلطة أو قوى المعارضة في المجتمع.

وقاد الصراع بين السلطة والمعارضة في المجتمعات العراقية على امتداد تاريخه الطويل إلى حقائق أخرى ذات أهمية فائقة، باعتبارها تجربة غنية مرًّ بها العراق، رغم كل مآسيها وكوارثها، من جهة، وذات قيمة فعلية للمرحلة الراهنة التي يعيش فيها العراق والتي تتسم بالتعقيد الكبير والمآسي البالغة من جهة أخرى، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١. نشوء فكر خاص بالسلطة وفكر آخر للمعارضة يتجلى في كتابات ونشاطات المثقفين العراقيين على امتداد تاريخهم الطويل. أي أن الصراع في المجتمع قد قسم المثقفين إلى مجموعتين: مجموعة تقف إلى جانب السلطة، وأخرى تقف إلى جانب المعارضة أو مصالح الناس عموماً. ووجد هذا الانقسام تعبيره أحياناً في صفوف رجال الدين أيضاً، وليس في المؤسسة الدينية بالضرورة. مع ضرورة الإشارة إلى أن قوى المعارضة لم تكن باتجاه فكري أو اجتماعي أو ديني واحد أو سياسة واحدة.

٢. اتقاد وحيوية في فكر المعارضة الاجتماعية والسياسية في مقابل خمود في جذوة الفكر الحكومي وتهافته وابتعاده أكثر فأكثر عن هموم الناس ومصالحهم وتعبيره عن مصالح الأقلية الحاكمة والمالكة الكبيرة لوسائل الإنتاج في المجتمع.

٣. وتشير التجارب إلى أن صراعا كان يدور في المجتمع بين قوى الحكم والمعارضة في محاولة كل منهما كسب المفكرين والمثقفين إلى جانبه، وإذا كان الحكم يمارس الجزرة والعصا في هذه العملية، فأن المعارضة لا تقدم لهؤلاء سوى قضية المجتمع والمستقبل للتأثير على المفكرين والمثقفين عموماً لكسبهم إلى جانب هذه القضية، إضافة إلى أن المعارضة ومن يقف إلى جانبها من المفكرين والمثقفين كانت تتعرض من جانب قوى الحكومة إلى المضايقة والاعتقال والسجن والتعذيب أو حتى الموت. وكان هذا الصراع محتدماً، إذ أن عوامل وجود واستمراره واحتدامه كانت موجودة في المجتمع العراقي مثل شدة الاستغلال والاضهاد والقسوة التي كانت تمارس ضد أبناء وبنات المجتمع من جانب الفئات الحاكمة والأجهزة التي تقف معها وتدعم النظام السياسي القائم.

٤. وتشير تجربة العراق الطويلة إلى أن فكر الحكم واحد، إذ ينطلق من أرضية الدفاع عن مصالح مشتركة للفئة الحاكمة والمالكة الكبيرة لوسائل الإنتاج، وخاصة كبار الإقطاعيين، وبالتالي كانت تبدو وكأنها موحدة في موقفها من المعارضة، في حين كانت المعارضة تبدو وكأنها غير موحدة في مواقفها من الحكم، بسبب سعة القاعدة التي تمثلها، أو أنها متباينة في ما تطرحه من أفكار ومهمات ومواقف. ويساهم هذا الواقع في خلق صعوبات جدية أمام قوى المعارضة السياسية والاجتماعية لتوحيد سياساتها ومواقفها في مواجهة السلطة وأجهزتها القمعية.

٥. وفي ضوء هذا الواقع نجد أن فكر المعارضة المناهض للحكم كان المحرك الفعلي للمجتمع صوب التغيير والتجديد. ويتلمس الإنسان ذلك في البيانات التي كانت تصدر عن المنتصرين في الثورات والانقلابات في العراق القديم وفي فترة الحكم الأموي والعباسي، أم في البرامج العملية التي كانت تلتزمها وتدافع عنها قوى المعارضة في العهدين الأموي والعباسي. إذ تبنت الحركات الفكرية والاجتماعية في العهدين الأموي والعباسي قضايا الكادحين ومسألة السلطة وتوزيع الثروة في المجتمع، ومسائل الاضطهاد والظلم الذي كان يقع على الفلاحين والعبيد وبقية فئات المجتمع. وهي التي عبرت عنها حركة الزنج والحركة القرمطية والحركة البابكية وعشرات غيرها من الحركات على امتداد تلك الفترات من تاريخ العراق والدولة العباسية. كما يمكن أن نجد هذا الصراع في الانقسام الفكري الرئيسي الكبير الذي حصل في العهدين الأموي والعباسي وتواصل فيما بعد أيضاً بين فقهاء الإسلام في العراق وعلى صعيد العالم الإسلامي، أي بين أهل النقل، كمعبر عن فكر السلطة بشكل عام، وأهل العقل، كمعبر عن الفكر المعارض للسلطة بشكل عام.

ولكن هذه السمة التي علقت بالعراقيين، بسبب طبيعة الحكم وتشريعاته وقوانينه العاتية وأساليب الحكم القاسية، لا تعني أنها أبدية لا تتغير أو أنها أصبحت جزءاً من شخصية الفرد العراقي. ولكن، مما لا شك فيه أنها سوف لن تتغير إذا استمرت في العراق ظاهرة الاستبداد والقسوة ضد المجتمع. ٦. والسؤل الذي يفرض نفسه ويستوجب الإجابة

هو: هل في مقدور المجتمع العراقي أن يتواصل مع هذا العنف السائد فيه رغم سقوط الاستبداد، ورغم التغيرات التي تفرض نفسها على العالم كله؟ وإلى متى؟ الإجابة الواضحة تتلخص في أن الاستبداد الفكري والإرهاب الدموي اللذين تمارسهما قوى الإرهاب ضد المجتمع وفئاته المختلفة لا يمكن أن يستمرا طويلاً. إذ أن التغيير الذي حصل ما يزال في بداياته ويحتاج إلى تعميق وشمولية ومضامين جديدة وتغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والوعي الاجتماعي والديني. ولا شك في أن التحولات التي تنشأ بسبب تدخل عامل خارجي تحمل معها إشكاليسات غير قليلة ومضاعفات يمكن أن تعرقل تعجيل تحقيق المضامين التي كان يفترض أن تتحقق لو كان التغيير قد وقع من الداخل أساساً. إن التحولات القادمة، التي يفترض أن يعيشها المجتمع، في مجال سيادة الحرية والديمقراطيةو وشرعة حقوق الإنسان وحقوق القوميات في العراق، هي التي ستقرر الفترة التي يحتاجها المجتمع للخلاص من تلك السمات التي فرضت عليه فرضاً وعبر قرون كثيرة. وهو ما سنتحدث عنه في المجلد الأخير من كتاب "لمحات من عراق القرن العشرين."

تؤكد الدلائل التي لدينا إلى نشوء الاستبداد في المجتمع العراقي القديم وتطوره ارتبط بتطور عدة ظواهر أساسية في المجتمع، وهي:

- تحلل مجتمع المشاعية وحصول فائض في الإنتاج وبروز الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في إطار القبيلة أو دويلات المدن أو الدولة المركزية وتطور تدريجي في التقسيم الاجتماعي للعمل.
- الغزو والحروب بين القبائل التي كانت تسعى إلى توطيد مواقعها وتعزيز الملكية الخاصة وتوسيعها في مجال الهيمنة على المزيد من الأموال والعبيد والحيوانات والأرض، باعتبارها، وسائل إنتاج، إضافية تعزز السلطة وتنمي النفوذ والجاه لهذا لشيخ أو رئيس القبيلة أو الحاكم في المجتمع.
- لم يكن الغزو يجلب الثروة للبعض والموت والعبودية للبعض الآخر فحسب، بل كان يجلب معه الخشونة والقسوة والإحباط في التعامل مع الأسرى، من نساء ورجال

وأطفال، بسبب مقاومتهم المشروعة للغزاة. وكان هذا التعامل يترك أثره السلبي على حياة ونشاط الأسرى ويفرض عليهم التفكير بسبل الخلاص والانتقام ممن أهان كرامتهم وسلب ثروتهم وأرضهم وسبى نسائهم وأطفالهم وقتل شيوخهم...الخ. وهكذا كانت عمليات الغزو لا تتوقف، وكانت في حركتها تخلق ذلك الموروث الاستبدادي والعنفي والرغبة في الثأر والانتقام التي لا يمكن الخلاص منها بسهولة.

- تحول الدين تدريجاً من علاقة خاصة وذاتية للإنسان إلى علاقة أجتماعية بين الإنسان والمؤسسة الدينية وبينها وبين السلطة السياسية، سواء تحالفتا معاً أم توحدتا معاً في السلطة السياسية –الدينية. وأصبح الدين، منذ أن تحول إلى علاقة اجتماعية، يلعب دوراً سياسياً في يد الحاكم لصالح الالحكم بالدرجة الأساسية. أي أن الدين استخدم كأداة فعلية لمواصلة سيطرة الحاكم على المجتمع. وأصبحت الآلهة، وفيما بعد الإله الواحد أداة بيد الحاكم لتسلم التشريع منه أو إصدار القرارات والإجراءات باسمه أو تجييرها عليه لصالح الحاكم وضد المحكوم. وهكذا نمت سلطة الحاكم المستوحاة من سلطة الآلهة المتعددة أو الإله الواحد القهارة والجبارة والمستبدة ....الخ، باعتبارها سلطة عليا لا سلطة عليها ولا قدرة للإنسان على مخالفتها، وإلا في الويل الثبور له.

ولم يكن مثل هذا الأمر محصوراً بأهل العراق وحدهم، بل شمل بفعله البشرية بأسرها وفي أوقات مختلفة أو متوازية. فالاستبداد ليس من طبيعة البشر أو جينات فيه، كما يحلو للبعض غير القليل أن يدعيه، بل هو من طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع، من طبيعة البناء الفوقي، ومنها الدين، الناشئ عن تلك القاعدة الاقتصادية القائمة في المجتمع، والمعبرة في الوقت نفسه عن مستوى تطور القوى المنتجة المادية والبشرية وعن مستوى الوعي الاجتماعي المنبثق منه والمعبر عنه.

ويجد الباحث هذا الواقع في المجتمع العراقي القديم، كما يجده في المجتمع العراقي الخاضع للدولة والسيطرة الأموية أو في عهد الدولة والسيطرة العباسية. ومن نتاجات

الاستبداد المنطقية الخشونة والقسوة والعنف والقتل في المواقف وفي التعامل العام وفي معالجة المشكلات التي تواجه الأفراد والمجتمع في آن واحد.

وأخيراً فأن جميع المعلومات التي تحت تصرفنا تشير إلى أن جميع حكام العراق دون استثناء، بغض النظر عن اسم المركز الذي حمله هذا الحاكم أو ذاك، سواء أكان ملكا أم خليفة أم أميراً للأمراء أم سلطاناً، قد اتسموا بالاستبداد والقسوة والعنف في العلاقة مع المجتمع والمعارضة. وسنأخذ هذه الملاحظات المهمة معنا عند وضع كتابنا الثاني من هذه المجموعة الذي يبحث في عراق الدولة العثمانية.

– انتهى الكتاب الأول –

المصادر

- أمين، حسن. الوطن الإسلامي بـين السـلاجقة والصـليبيين. مركـز الغـدير للدراسـات والنشـر. بـيروت. ١٩٩٦.
- أبن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي. رحلة أبن بطوطة. دار سادر. بيروت.
- أبي الفدا، عماد الدين إسماعيل. المخ تصر في تاريخ البشر (تـاريخ أبـي الفـدا). المجلـد الأول. مكتبـة المتنبي. القاهرة.
- أبي الفلا عبد الحي ابن العماد الحنبلي. شذرات الذهب في اخبـار مـن ذهـب. الجـزء الثـاني. دار أحيـاء التراث العربي.
- أحمد صادق سعد: دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكـرين الإسـلاميين – كتـاب الخـراج لأبـي يوسف، دار الفارابي دار الثقافة الجديدة. بيروت – القاهرة. ١٩٨٨؟
- احمد صادق سعيد، عهود الامبراطوريات الإسلامية، دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين (٢)، دار الفارابي بيروت ١٩٩٠.
- الأصفهاني، الشيخ الإمام عماد الدين محمد بن محمد بن حامد. تاريخ دولة آل سلجوق..دار الآفاق الجديدة. بيروت. بدون تاريخ.
- الأطرقجي، واجدة مجيد عبد الله د. المرأة في أدب العصر العباسي. دار الرشيد للنشر. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية. سلسلة دراسات ٢٥٤. بغداد. ١٩٨١.
- آل كاشف الغطاء، الإمام محمد الحسين. اصل الشيعة وأصولها. منشورات المطبعة الحيدرية ومطبعتها في النجف. ١٩٦٥.
- الأمام ابو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني: املل والنحل، تخريج محمد بن فتح الله بدران، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- الإمام عماد الدين محمد بن محمد بن حامد الأصفهاني: تاريخ دولة آل سلجوق، اختصار الشيخ الإمام الفتح بن علي بن محمد البنداري الأصفهاني. دار الآفاق الجديدة. بيروت. بدون تاريخ.

– إمام، عبد الفتاح إمام د. الطاغية – دراسة فلسفية لصور الاستبداد السياسي – سلسلة عالم المعرفة ١٨٣. سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب –الكويت. مارس/آذار ١٩٩٤.

– الأمم المتحدة. الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الرسالة رقم ٢. الحملة العالمية لحقوق الإنسان. جنيف. ١٩٩٠.

– أمين، أحمد. ظُهر الإسلام. ط ٥. دار الكتاب العربي. بيروت–لبنان. الطبعة غير مؤرخة. أُرخت مقدمة الكتاب في عام ١٩٤٥.

– أمين، أحمد. فجر الإسلام. لجنة التأليف والنشر والترجمة. القاهرة. ١٩٦٤.

– باقر، طه. ملحمة گلگامش. منشورات وزارة الإعلام. الجمهورية العراقية. سلسلة رقم ٧٨. بغداد. ١٩٧٥.

– بدوي، عبد الرحمن د. مؤلفات الغزالي. ط ٢. وكالة المطبوعات . الكويت. ١٩٧٧.

– البغدادي، عبد القاهر. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم. (٤٢٩ هجرية – ١٠٣٧ ميلادية). مشورات دار الآفاق الجديدة–بيروت. ط ٤. ١٩٨٠.

– البندر، رشيد د. بعض النصوص والتشريعات الدينية الخاصة بالمرأة. في مجلة الثقافة الجديدة. العدد ٢٦٢. شباط وآذار ١٩٩٥.

– البيان والتبيين. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. الجزء الثاني. بيروت. ١٩٩٥.

– تامر، عارف. القرامطة أصلهم–نشأتهم–تاريخهم–حروبهم. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت

– الترمانيني، عبد السلام. د. الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام.

– تقي الدين عارف الدوري. عصر إمارة الأمراء في العراق. حقق الكتاب محمد مهري الدين عبد الحميد. مطبعة أسعد. بغداد ١٩٧٥،

– الجابري، محمد عابد د. المثقفون في الحضارة العربية. محنة أبن حنبل ونكبة أبن رشد. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٥.

– جفال، علي. الخوارج تاريخهم وأدبهم. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٩٩٠.

- حائري، شهلا د. المتعة: الزواج المؤقت عند الشيعة. حالة إيران ١٩٧٨–١٩٨٢. الطبعة التاسعة المنقحة.شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. ٢٠٠٤.
- حسن الكرباسي: مطالعات في الكتب المقدسة "التوراة والأمبريالية"، دار الكنوز الدبية، بيروت ١٩٩٥،
- حسين مروة: النزعات المادية في الفلسفة العربية والإسلامية، في جزئين، الجزء الأول، دار الفارابي، بيروت، ط٦ ١٩٨٨.
- الخليلي، جعفر. موسوعة العتبات المقدسة. الجزئ الأول من ١٢ جزء. مؤسسة الأعلمي. بيروت. ١٩٨٧.
- الخيون، رشيد د. معتزلة البصرة وبغداد. ط ١. دار الحكمة. بيروت. ١٩٩٧.
- دلّو، برهان الدين. حضارة مصر والعراق. التاريخ الاقتصادي–الاجتماعي –الثقافي والسياسي. دار الفارابي. ط ١. بيروت. ١٩٨٩.
- ديورانت، ول. قصة الحضارة. بجزئين. ترجمة محمد بدران. مطبعة لجنة التاليف والترجمة. القاهرة ١٩٥٠.
- الذنون، عبد الحكيم. ترايخ القانون في العراق. دار علاء الدين. دمشق. ١٩٩٣.
- رفاعي، أحمد فريد. عصر المأمون. في جزئين. الجزء الأول. ط ٢. الألف كتاب الثاني ٢٩٢. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٩٧.
- زكار، سهيل د. أخبار القرامطة في الأحساء واليمن والشام والعراق. دار حسان للطباعة والنشر. دمشق. سوريا. ١٩٨٢.
- زكار، سهيل د. تاريخ العرب والإسلام منذ ما قبل المبعث وحتى سقوط بغداد. دار الفكر – دمشق ١٩٨٢.
- زكي، محمد أمين. خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن. والكتاب في جزئين. ترجمة محمد علي عوني. الطبعة الثانية ١٩٦١. بغداد./ القاهرة.
- سعادة، صفية د. من تاريخ بغداد الاجتماعي. تطور منصب قاضي القضاة في الفترتين البويهية والسلجوقية. دار أمواج. بيروت – لبنان. ١٩٨٨.
- سعد، أحمد صادق د. دراسات في الفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين "كتاب الخراج لأبي يوسف.

– سعد، أحمد صادق. دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين. كتاب الخراج لإبي يوسف. دار الفارابي. بيروت. دار الثقافة الجديدة. القاهرة. ١٩٨٨.

– سعد، فهمي د. العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع للهجرة. دراسات إسلامية. دراسة في التاريخ الاجتماعي. دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان. ط ١. ١٩٩٣.

– السعيدي، سمير. الحسين بن منصور الحلّاج. ط ١. منشورات دار علاء الدين. دمشق. ١٩٩٦.

– شاخت، جوزيف، بوزورث، كليفورد. تراث الإسلام. كتاب في جزئين. جورج شخاذة –قنواتي. ط ٣. عالم المعرفة. ٢٣٤. الكويت. ١٩٩٨.

– شبولر، برتولد. العالم الإسلامي في العصر المغولي. ترجمة خالد أسعد عيسى. ط ١. دار حسان للطباعة والنشر. دمشق. ١٩٨٢.

– شعبان، محمد عبد الحي محمد. صدر الإسلام والدولة الأموية ٦٠٠–٧٥٠ م (١٣٢) هجرية. الأهلية للتوزيع والنشر. بيروت. ١٩٨٧.

– الشهرستاني، الأمام أبو الفتح محمد عبد الكريم. الملل والنحل، تخريج محمد بن فتح الله بدران، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،.

– الشيباني، محمد سعد. تاريخ العراق زمن الخلافة العباسية في بغداد على عهد المعتضد بالله العباسي. الأطلسية للنشر، تونس. ١٩٩٦.

– الشيخ محمد الخضري بك. محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية – الدولة العباسية –. دار المعرفة. بيروت. الأصدار بدون تاريخ.

– الصدر، السيد محمد باقر. اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٩١،

– ضيف، شوقي د. العصر العباسي الأول. في جزئين. طبعة ثانية منقحة. تاريخ الأدب العربي. دار المعارف بمصر. القاهرة. ١٩٦٦.

– العاني، نوري عبد الحميد. العراق في العهد الجلائري. وزارة اثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٨٦.

– العبادي، أحمد مختار د. في التاريخ العباسي والأندلسي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت. ١٩٧٢.

– الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحيث في ثلاثة أجزاء. دار الشؤون الثقافية العامة. ط ١. بغداد. ١٩٨٩.

– عبد العزيز الدوري د. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ط٣. ١٩٩٥.

– علبي، أحمد. ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد. الفارابي. بيروت. ١٩٩١.

– العلوي، هادي. شخصيات غير قلقة في الإسلام. سلسلة دراسات تراثية ١. دار الكنوز الأدبية. بيروت ط ٢. ١٩٩٧.

– العلوي، هادي. فصول عن المرأة. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ط ١ . ١٩٩٦.

– العلوي، هادي. فصول من تاريخ الإسلام السياسي. "الاغتيال السياسي في الإسلام." مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. الطبعة الأولى. نيقوسيا. ١٩٩٥.

– عمارة، محمد د. المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية. ط ٢. دار الشروق. القاهرة. ١٩٨٨.

– العوا، عادل د. المعتزلة والفكر الحر. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. ١٩٨٧.

– غالب، مصطفى د. إخوان الصفا. في سبيل موسوعة فلسفية ٢٠. منشورات دار ومكتبة الهلال. القاهرة..

– الغزالي، أبو حام. فضائح الباطنية. دار البشير للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ١٩٩٣.

– فاخوري، حنا و الجر، خليل. تاريخ الفلسفة العربية. في جزئين. ط ٣. دار الجيل. بيروت. ١٩٩٣.

– فهمي، منصور. أحوال المرأة في الإسلام. منشورات الجمل. ١٩٩٧.

– القرآن. طبعة الجيل. بيروت.

– قطب، محمد. شبهات حول الإسلام. دار الشروق. بيروت. ١٩٩٥.

– الكليدار، عبد الجواد د. تاريخ كربلاء حائر الحسين رضي الله عنه. مطبعة المدبولي الصغير. القاهرة ١٩٩٣. (كتب المؤلف كتابه في عام ١٣٦٨ هجرية).

– اللاذقاني، محي الدين د. ثلاثية الحلم القرمطي، مطبعة المدبولي، القاهرة ١٩٩٣،

– لويس، برنارد. أصول الإسماعيلية. ترجمة خليل أحمد جلو وجاسم محمد الرجب. دار الكتاب العربي. القاهرة. ١٩٤٧

- الليثي، سميرة مختار د. جهاد الشيعة في العصر العباسي الأول. نشر البطحاء – خطوات مع تاريخ الإسلام. محل توزيع انتشارات شبستري أول جهار مردان. طبع في ١٤٠٤ هجرية. ويبدو انه طبع أو أعيد طبعه في إيران.

- المجلسي، محمد باقر. حياة القلوب.

- مجموعة من الكتاب السوفييت. دراسات في تاريخ الثقافة العربية /القرون ٥–١٥، اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييت–معهد الاستشراق، دار التقدم موسكو ١٩٨٩.

- محمد حسين شندب: الحضارة الإسلامية في بغداد في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري ٤٦٧–٥١٢ هجرية، دار النفائس، بيروت ١٩٨٤.

- محمد فاضل الصفار. كربلاء في سيرها التاريخي والحضاري. في: دراسات حول كربلاء ودورها الحضاري. وقائع الندوة العلمية التي عقدت في لندن. الطبعة الأولى. دار الصفوة للطباعة والنشر. الكويت. ١٩٩٦.

- محمود، إبراهيم. الجنس في القرآن. رياض الريس للكتب والنشر. ط ١. بيروت. ١٩٩٤.

- مروة، حسين. النزعات الفكرية في الإسلام. الجزء الأول. دار الفارابي. بيروت.

- المظفر، محمد رضا. عقائد الشيعة الإمامية. عنى بتحقيقه والتعليق عليه محمد جواد الطريحي. مؤسسة الإمام علي (ع) ٢. قم. إيران. ١٤١٧ هجرية = ١٩٩٦ ميلادية.

- مكارم، سامي. الحلاج في ما وراء المعنى والخط واللون. درا رياض الريس للكتب والنشر. لندن. ١٩٨٩.

- المنجد في الأعلام. المطبعة الكاثوليكية في عاريا–لبنان. ط ٦. حزيران ١٩٨٢.

- ميتز، آدم. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام. الجزء الثاني. الدار التونسية للنشر. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. تونس. ١٩٨٦..

- ميكافيللي، نيقولو. الأمير. ترجمة فاروق سعد. الطبعة الثانية عشرة منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. ١٩٨٥.

- النجار، محمد رجب د. حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي. سلسلة كتب ثقافية. المجلس الوطني للثقافية والفنون

والآداب. الكويت. ١٩٨١.

– النفيسي، عبد الله فهد. دور الشيعة في تطور العراق السياسي. دار النهار–بيروت.١٩٧٣.

– الوردي، علي د. لمحات من تاريخ العراق الحديث. في ستة أجواء. طبعة إيران–طهران. ١٩٩٧. بالأصل مطبعة الرشاد. بغداد. ١٩٦٩.

– ياسين، باقر. تاريخ العنف الدموي في العراق. الوقائع – الدوافع د الحلول. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ط ١. ١٩٩٩

– يان دي خويه، ميكال. القرامطة. دار أبن خلدون. القاهرة. ١٩٦٠.

الكتب باللغات الأجنبية

- Albert Hourani: Die Geschichte der arabischen Voelker، S. Fischer Verlag-Frankurt am Main 1992، S. 89-92

- Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt am Main. 1991. S. 77-90.

- Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt am Main. 1991

- Hourani، Albert. Die Geschichte der arabischen Voelker. S. Fischer Verlag. 1992.

- Hrouda، Barthel Prof. Dr. Mesopotamien-Die antiken Kulturen zwischen Europhrat und Tigris. Verlag C. H. Beck. München. 1997

- Natrop، Klaus. Frankfurter Allgemeine Zeitung (FAZ)، vom 6.2.1988. Zitiert aus dem Buch "Extremismus und Fremdenfeindlichkeit". Herausgeber: Bundesminister des Innern. Bonn. 1992.

- Poliakov، Leon. Das arische Mythos. Zu den Quellen von Rassismus und Nationalismus. Junius. Hamburg. 1993.

المجلات العربية

– الخيون، رشيد د. الحنابلة ببغداد ١–٢. في مجلة "الثقافة الجديدة." العدد ٢٩٩/ آذار–نيسان/٢٠٠١.

– العلوي، هادي. أحكام المرتدفي الإسلام. الثقافة الجديدة. العدد ١٩٩٩/٢٨٧.

– العلوي، هادي. التصوف والأخلاق. في مجلة النهج. العدد ١٩٩٧/٤٦. تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. دمشق/سورية

- لطفي، مصطفى د. نهاية الدولة الدينية في الإسلام. الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن. مجلة قضايا فكرية الكتاب الثاني عشر والثالث عشر. أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٣. القاهرة.
- مهدي، فالح د. البحث عن جذور الدولة في الإسلام. في: مجلة النهج. العدد ٢٤/٢٠٠٠. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. دمشق. ٢٠٠٠.

لمحات من

عراق القرن العشرين

الكتاب الثاني: المقدمة

٢ – ١١

العراق منذ الاحتلال العثماني حتى بداية

نشوء الدولة العراقية الحديثة

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من
عراق القرن العشرين

الكتاب الثاني: المقدمة

٢ – ١١

العراق منذ الاحتلال العثماني حتى بداية

نشوء الدولة العراقية الحديثة



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان - اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين - الكتاب الثاني
منشورات اراس رقم: ١٣٦٠
الطبعة الآولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس - أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٤٩ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

محتويات الكتاب الثاني

الفصل الأول

الاحتلال العثماني للعراق

كان الانحطاط الحضاري قد بدأ يأخذ أبعادا جديدة في بغداد وفي سائر مدن وأرياف عراق ما بين النهرين في أعقاب الاجتياح المغولي. وتجلى ذلك في المجالات الفكرية والسياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان. كما بدأت الفيضانات والأوبئة تفتك بالمزيد من االناس. وإحدى أبرز ظواهر التخلف تجلت في انتشار المزيد من الطرق الدينية التي لا تعبر عن تفتح وتنامي الفكر الديني وتأثيره الأيجابي على العلاقات بين البشر، بل تجلّت في انغلاق ديني متفاقم ونشوء وتطور تقاليد وعادات أو بدع جديدة ذات مضامين خرافية ارتدادية. وأحد أبرز تلك المظاهر تنامي وتعمق الأحاسيس الطائفية وتحولها إلى صراعات عدائية وإلى صراعات ونزاعات مذهبية متنوعة وتراجع في روح التسامح إزاء معتقدات الناس الدينية والمذهبية المختلفة. وكانت نتائجها قاسية على المجتمع، إذ عادت معها وفي حينها العلاقات القبلية تفرض نفسها على حياة سكان المدن، وتراجع الازدهار العباسي الذي عرفه العراق في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي إلى الوراء.

أشير سابقا إلى أن الفترة التي أعقبت الغزو المغولي للعراق اتسمت باشتداد الصراعات والنزاعات بين القبائل التركمانية التي كانت تهيمن على بغداد وعلى مناطق أخرى من العراق والتي قادت بدورها إلى إضعافها جميعا وإلى تخلف دور تلك الدويلات في العناية بشؤون الري وتنظيف الأنهار والإنتاج الزراعي والإنتاج الحرفي اليدوي وطرق المواصلات والأمن الداخلي، وتنامي معه التذمر الاجتماعي إزاء ما كان يجري، إذ أصبح الفقر ظاهرة عامة وشاملة للغالبية العظمى من السكان. وفي هذه الأجواء توفرت إمكانيات غير قليلة أمام القوى الجديدة في بلاد فارس، أمام الجماعة الصفوية، وتطلعها للهيمنة ثانية على العراق. وتم لها ذلك فعلا في عام ٩١٤ هجرية /١٥٠٨م. فكتب التاريخ تشير إلى أن إسماعيل بين الشيخ

حيدر بن جنيد الصفوي الذي، ينحدر من عائلة فارسية متدينة ومتصوفة، تمكن في عام ٩٠٦ هجرية من تحشيد أتباعه والدخول بهم إلى تبريز عنوة، حيث أعلن عن نفسه فيها شاهاً (ملكاً) عليها، ومنها توجه فيما بعد إلى كاشان. ولم تمر فترة طويلة حتى استطاع إخضاع بقية بلاد فارس لهيمنته السياسية والعسكرية. ومع هذا التوسع بدأت المرحلة الجديدة للهيمنة الصفوية والتوسع على المناطق المجاورة التي لم تكن قد خضعت لسيطرته حتى ذلك الحين. ففي عام ٩٠٨ هجرية تسنى للقوات الصفوية بقيادة إسماعيل شاه، الاستيلاء على گيلان، ثم على ديار بكر بسهولة كبيرة. وكانت البداية الفعلية لاحتلال العراق. ففي عام ٩١٤ هجرية/ ١٥٠٨ م استولى إسماعيل الصفوي على بغداد في فترة كان الصراع فيها محتدماً بين مؤيدٍ لحكم التركمان السنة وبين مؤيدٍ لحكم الفرس الشيعة. وكان ذلك في عهد السلطان مراد بن يعقوب آخر سلاطين دويلة آق قوينلو، وكان باريك البايندري والياً على بغداد.

كان إسماعيل الصفوي ينحدر من عائلة متدينة عانت الكثير من المصاعب بسبب صراع حكام التركمان في ما بينهم[1]. ويشار إلى أن هذه العائلة كانت قد تبنت طريقة جديدة في الدين، وكانت تتميز بالزهد والتقوى والعلاقات الطيبة بالناس وبمريديها على نحو خاص. وكان إسماعيل الصفوي نفسه قد تربى على المذهب الشيعي الاثنى عشري ونشأ، كما يبدو طائفياً متطرفاً ومتعصباً لمذهبه ويحمل الكراهية للمذاهب الأخرى، كما بدا ذلك واضحاً من

---

١ يشير المحامي عباس العزاوي في كتابه "تاريخ العراق بين احتلالين" إلى أن الطريقة الدينية التي اتبعها جد ووالد إسماعيل هي... طريقة تصوفية في أصلها، وتعد الأئمة الاثنى عشر رجال طريقتها وأولهم الإمام علي (رض). وأهلها يسمون ب (القزلباشية). وهؤلاء منتشرون في العراق وغيره ودخلهم الغلو ولا سبب له إلا دخول المبالغات في أشعار المدح للآل، ثم انتشار شعر الغلاة فتمكنوا في الغلو، وهم الآن بعيدون عن عقائد المسلمين وفروضها الدينية. ودخلتهم فكرات غريبة من هؤلاء الغلاة". راجع في هذا الصدد: العزاوي، عباس محامي. تاريخ العراق بين احتلالين. منشورات الشريف الرضي. قم–إيران. الجزء الثالث، المجلد الثاني. ص ٣٣٥ .

سلوكه بعد احتلال بغداد. إذ بعد دخوله بغداد وترحيب أعيانها به بدأ لفوره بممارسة سياستين متقاطعتين عمقتا الخلاف المذهبي في بغداد وفي سائر المنطقة، تجلتا في:

- قيامه بزيارة العتبات المقدسة عند الشيعة في كل من كربلاء والنجف وسامراء وتقديمه الهدايا لسدنة هذه المراقد والمزارات الشيعية وتكريمه لأهاليها من خلال الأمر بإعادة مجرى النهر أليها، حيث كان قد جف فيه الماء.

- ولكنه قام في مقابل ذلك بالإساءة المشينة للمراقد الدينية المقدسة عند السنة في بغداد، ومنها قبر الإمام الأعظم أبو حنيفة والشيخ عبد القادر الگيلاني. ثم عمد، كما تشير إلى ذلك العديد من المصادر، إلى قتل الكثير من أبناء بغداد من أهل السنة. ولاحق في الوقت نفسه أفراد تلك الجماعة التي أطلق عليها ب "علي أللهية"، على اعتبار أنهم يحملون عقائد منافية للدين الإسلامي ومتعارضة مع الشيعة وقتل منهم خلق كبير. جاء في "تحفة الإزهار وزلال الأنهار في نسب السادة الفاطمية الأطهار" لأبن شدقم ما يؤيد ذلك، كما يشير إلى تلك الحوادث السيد عباس العزاوي في كتابه الموسوم "تاريخ العراق بين احتلالين"، اعتماداً على مصادر عديدة، حيث أورد ما يلي: "فتح بغداد وفعل بأهلها النواصب ذوي العناد ما لم يسمع بمثله قط في سائر الدهور بأشد أنواع العذاب حتى نبش موتاهم من القبور. ثم توجه إلى الأهواز وخوزستان وشوشتر ودزفول وقتل من فيهم من المشعشعين والغلاة والنصيرية واستأسر منهم خلقا كثيراً[٢]. وكتب صاحب الجواهر عما حل بالأسرة الكيلانية في عهد الصفويين يقول: "وببغداد جماعة بمقام الشيخ عبد القادر يدعون أنهم من ذريته. ولهم جاه وحرمة عند الخاص والعام. ولهم رزق ومرتبات برسم الفقراء والمترددين على الزاوية. ولما ملك بغداد شاه

---

٢ العزاوي، عباس. تاريخ العراق بين احتلالين. مصدر سابق. جزء ٣، مجلد٢. ص ٣٤٣، مأخوذ عن تحفة الأزهار. ص ٢١٧.

إسماعيل سلطان العجم خرب الزاوية وشتت شملهم وتفرقوا في البلاد وحضر جماعة منهم أنزلناهم بمنزلنا" إلى آخر ما جاء"[٣].

وكانت لهذه السياسة نتائج كارثية على المجتمع العراقي على امتداد الفترات اللاحقة، علما بأنها كانت معلما سيئا من معالم الفترة السابقة على الصفويين أيضاً. ومن بينها اشتداد العداء بين السنة والشيعة في العراق، وتنامي الخلاف بين الدولة العثمانية التي كانت قد قطعت شوطا بعيدا في الاستيلاء على مناطق واسعة في الغرب والشرق، وبين الدولة الصفوية الجديدة في فارس ومن منطلق مذهبي أيضاً. وفي الحالتين كان الموت يحصد أبناء الشعب من أتباع المذهبين.

ومع نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الميلادي كان عثمان بن أرطغرل (١٢٨٨–١٣٢٦م)، الذي حظى بإقطاع حدودي يشرف عليه، كان قد منحه إياه إيلخان غازان، يقود عشيرته (قابي)، إحدى فصائل "الأوغوز" القبلية التركية المنتسبة في منشئها لتركستان[٤]، في طريقه إلى إقامة مملكة تركية جديدة. فمن رقعة الأرض الصغيرة تلك انطلق عثمان بقواته المسلحة غازياً المناطق المجاورة وموسعاً تدريجا إمارته على حساب الإمارات الصغيرة المجاورة مستخدما الغزو والاجتياح والعنف الدموي لفرض سيطرته عليها وأخضاعها لسيادته[٥]. مستفيدا في ذلك من خمسة عوامل مهمة، هي:

١. تشكيله قوة محاربة وسهره على تدريبها وتأمين الأسلحة المناسبة لمهماتها القتالية، إضافة إلى زيادة عددها باستمرار.

---

٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٣.

٤ الجميل، سيَّار د. العثمانيون وتكوين العرب الحديث. ط ١. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت. ١٩٨٩. ص ١١٩.

5 Werner، Ernst/Markov، Walter. Geschichte der Tuerkenvon den Anfaengen bis zur Gegenwart. Akademie-Verlag. Berlin. 1979. S. 22.

٢. خصوبة الأرض التي توفرت له والتي كان في مقدوره زيادة موارده المالية منها لتأمين التدريب والتسليح والصرف على العدد المتزايد لقواته المسلحة.

٣. حصول قوات عثمان الأول، ومن بعده بقية سلاطين آل عثمان، على تأييد سلطة المماليك في مصر لهم في صراعهم مع الدولة البيزنطية والتوسع باتجاه أوروبا، إذ كانت ترى في ذلك إبعادا لها عن الصراع مع الأوربيين وفتحا جديدا لديار الحرب لصالح ديار الإسلام.

٤. الضعف البالغ الذي حل بالدولة البيزنطية حينذاك، بحيث عجزت عن الدفاع عن المناطق التي كانت تحت سيطرتها من هجمات قوات عثمان، ومن جاء من بعده من السلاطين الأتراك، وضمها إلى إمارته الجديدة.

٥. الضعف الذي كانت عليه الإمارات التركية الصغيرة المجاورة له والتي لم يكن في مقدورها الدفاع عن نفسها، إذ واجهت عدوا شرسا وعنيدا كان يسحق بدون رحمة كل من يقف في طريقه.

وهكذا تشكلت تدريجا الدولة العثمانية، كما تشكلت قبل ذاك بقية الدول الكبيرة، حيث لعب الغزو والاجتياح وحب التوسع العدواني على حساب الآخر وممارسة العنف الدموي والقتل الواسع وتحويل المزيد من البشر إلى عبيد يخدمون الدولة الجديدة الدور الأساسي في قيامها وتوسعها واستمرارها قرونا عديدة. ومنذ بدء الغزو شدد القادة العسكريون الأتراك من حديثهم باسم الإسلام وممارسة سياسات مناهضة للسكان المسيحيين في الأراضي التي كانوا يحتلونها، وكانوا يبذلون الكثير من الجهد والعنف والابتزاز لتحويل الناس عن دينهم وإدخالهم عنوة إلى الديانة الإسلامية. وكانت مثل هذه السياسة تلقى التأييد والترحيب من قبل الغالبية العظمى من رجال الدين.

كان الشرق هدفا دائما للأسرة العثمانية، حيث وجهت لغزوه واحتلاله الكثير من جهود العشيرة وطاقاتها. لكن باءت تلك المحاولات بالفشل، إذ كانت تصطدم بقوات تيمور لنگ منذ مطلع القرن الخامس عشر، وتعرضت القوات التركية إلى ضربات قاسية من قوات هذا

القائد العسكري المغولي. ولكنها عوضت تلك الاندحارات بتعزيز قدراتها العسكرية وفي تجنيد المزيد من الأفراد من منطقة البلقان ومن غيرها لشن حملات عسكرية مظفرة على الدولة البيزنطية والسيطرة على قسطنطينة، عاصمة البيزنطيين حينذاك، وتحويلها منذ عام ١٤٣٥م إلى عاصمة المملكة العثمانية الجديدة.

ومع مطلع القرن السادس عشر استطاعت الدولة الصفوية أن تسيطر على العراق وتجعله جزءا من إمبراطوريتها الفارسية. وشكلت هذه الحقيقة تحديا رئيسياً للدولة العثمانية من ثلاث نواحي:

١) من الناحية الدينية حيث كان الصفويون ينتمون إلى المذهب الشيعي على خلاف العثمانيين الذين كانوا ينتمون إلى المذهب السني.

٢) ومن الناحية التجارية حيث كانت بغداد تشكل جسرا يربط بين أوروبا والهند.

٣) كما أن الدولة العثمانية كانت ترى في احتلال إيران للعراق احتمال بروز مخاطر غزو مناطق جديدة وفرض سيطرتها عليها، في حين كانت الدولة العثمانية هي الراغبة في ذلك.

وفي الوقت الذي بدأت مناطق واسعة من العراق، إضافة إلى بغداد، ترفض حكم الصفويين بسبب سياساتهم التي انتهجوها إزاء نسبة كبيرة من السكان والتي اتسمت بالتمييز الطائفي، إضافة إلى ضعفها والتآمر المستمر عليها واستنزاف قدراتها المالية والعسكرية وتدهور سمعتها وتزايد الحركات السياسية المناهضة لها، لا في العراق فحسب، بل وفي المناطق الأخرى التي كانت خاضعة للدولة الفارسية، كانت الدولة العثمانية في ذات الوقت تعيش مرحلة الانتعاش الكبير والتوسع الأفقي السريع واحتلال بلدان جديدة ووقوع مساحات واسعة وأعداد كبيرة من سكان تلك البلدان تحت رحمة الاحتلال العثماني، وخاصة في وسط أوروبا، حيث كانت قواتها العسكرية بتسليحها الجيد قد احتلت بلغاريا وبودا في هنغاريا وغيرها من المدن الأوروبية، إضافة إلى أخذ الكثير من الأسرى وتحويلهم إلى عبيد. ولم تنجح محاولات ملك هنغاريا وجهوده للتنسيق والتعاون بين قواته والقوات الفرنسية

والألمانية لتنظيم حرب صليبية جديدة ضد قوات الأتراك، التي كان يقودها بايزيد بن عثمان بن أرطغرل، بهدف ردع القوات التركية والتصدي لأطماعها في المنطقة ومنعها من التوسع على حساب الأراضي الأوروبية، بل جاءت جهوده بنتائج عكسية تماما. إذ قاد ذلك التحالف غير المنظم وتلك العمليات العسكرية المشتركة إلى تلقي المزيد من الضربات والاندحارات وسقوط مدن أخرى في أيدي الغزاة والمحتلين الأتراك ووقوع عدد كبير من الجنود أسرى بيد القوات العثمانية، كما نشبت صراعات ونزاعات دموية داخلية بين أتباع الكنيسة الكاثوليكية وأتباع الكنيسة الشرقية[٦].

لم تكن المملكة العثمانية الحديثة التكوين تختلف عن بقية الممالك والإمبراطوريات التي كانت تولد وتنمو وتتوسع وتتطور في تلك العهود. فهي كيان نشأ على أساس قبلي، حيث تمكنت قبيلة محاربة وشجاعة ومغامرة فرض نفسها، بعد أن كانت قد منحت منطقة لتقطن فيها وتقيم إمارتها عليها وتحكم فيها، ثم أخذت تتسع تدريجيا وفي كل الاتجاهات لتصبح بعد فترة من الزمن إمبراطورية كبرى مترامية الأطراف وتتطلع لضم مساحات جديدة وشعوب أخرى إليها. وكان هذا السلوك هو ديدن جميع الإمبراطوريات التي تشكلت على مر التاريخ. وكانت السلوكية الملازمة للحكام القبليين تميل إلى الغزو أو الاجتياح والتوسع وفرض السطوة على الآخرين والاستقرار في المنطقة، إذ كانت مثل هذه الاتجاهات تعتبر مقياسا للرجولة والعظمة والاقتدار من جهة، وطريقا لامتلاك المزيد من الثروات والجاه والأتباع والنفوذ من جهة أخرى، وبمثابة إشباع لرغبات وحاجات أبناء القبيلة في الحركة الدائبة وفي الحصول على المزيد من الموارد والنساء والعبيد من خلال غزو مناطق جديدة والتوسع على حساب الشعوب الأخرى، أكثر مما كانت تميل إلى الاستقرار والسلم والزراعة المستقرة. وكانت تلك الإمارات كلما توسعت وجدت نفسها أمام تحديات وحاجات جديدة تفرض عليها، وفق منطق التوسع والهيمنة والاغتناء، مواصلة توسعها لتأمين المزيد من الإمكانيات المالية والمادية لحماية ما أصبح خاضعا لها من أقوام وشعوب وأراض وموارد.

---

٦ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢–٣٨.

بدأت الهيمنة العثمانية على بلاد ما بين النهرين بصورة تدريجية وبعد فترة وجيزة من انتصار القوات العثمانية في عهد السلطان سليم الثاني في معارك جالديران، أي في المنطقة السهلية الواقعة في أذربيجان شمالي بحيرة أورمية وشمالي شرقي بحيرة وان، ضد الفرس في ٢٢ آب/ أغسطس من عام ١٥١٤ ميلادية على قوات الدولة الصفوية في عهد الشاه إسماعيل الصفوي، التي كانت تسيطر حتى ذلك الحين على تلك المناطق. ومكّنت نتائج تلك المعارك قوات الدولة العثمانية الفتية على التوسع الأفقي في المنطقة وإضعافها المتواصل لهيبة الحكم الصفوي في بقية مناطق العراق، وخاصة في بغداد، وبالتالي النجاح في تحريك وتنشيط أو حتى دعم المزيد من الانتفاضات المناهضة للدولة الصفوية والحكام الذين نصَّبتهم على مختلف المناطق والمدن في آذربيجان وكردستان الجنوبي أو في غيرها من المناطق.[٧] ومع أن القوات الصفوية، التي أعادت تنظيم صفوفها واستفادت من خوض القوات العثمانية لمزيد من المعارك التوسعية في مناطق وجبهات مختلفة ومتباعدة كثيرا، وتمكنت من توجيه ضربات قاسية فيما بعد للقوات العثمانية، إلا أنها لم تستطع إلحاق الهزيمة بها أو الاحتفاظ بتلك المناطق التي كانت تحت سيطرتها، إذ سرعان ما اضطرت إلى خوض معارك عسكرية جديدة تلقت على إثرها ضربات قاسية وخسرت مواقع أخرى ومدن كثيرة في مناطق عديدة بعد معارك "كاركانديد"، أي في المنطقة الواقعة جنوبي ماردين. وأصبحت كركوك والموصل وأربيل ابتداءً من عام ١٥١٦ جزءاً من مناطق السيطرة العثمانية. واعتبرت هذه الانتصارات العثمانية بمثابة البداية الحقيقية للهيمنة اللاحقة على بغداد وسائر أجزاء العراق بحدوده الإقليمية الراهنة تقريبا. ويشير الدكتور سيّار الجميل بهذا الصدد قائلا: " أما الموصل، فتكاد أغلب التواريخ الهامة أن تجمع لخضوع الموصل كأول مدينة عربية تقع تحت الهيمنة العثمانية سنة ١٥١٦ م، ... من ناحية أخرى، فلقد دخل المجال العثماني، السكان العرب القاطنون على أراضيهم المعشوشبة في الفرات الأوسط. ومن ضمن مناطقهم:

---

٧ سيَّار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث – من اجل بحث رؤيوي معاصر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٩، ص ٣٣٤

سنجار وتلعفر وبادية الجزيرة (بين الفرات الأوسط ودجلة) حتى عانه وحديثه وهيت..."[٨]، إضافة إلى احتلالهم لمناطق واسعة من شمال العراق وجنوب كردستان. وفي عام ١٥٣٤ ميلادية تم احتلال بغداد بصورة سلمية على يد السلطان سليمان القانوني.[٩] وتعرض هذا الاحتلال إلى ارتدادات عدة تحت ضغط القوات الفارسية وفي فترات مختلفة، اضطرت القوات العثمانية على خوض معارك دامية في سبيل الاحتفاظ ببغداد والموصل وغيرها من المدن التي كانت قبل ذاك تحت الاحتلال الفارسي[١٠].

كان سكان بغداد والمسؤولين عنها في تلك الفترة على استعداد تام لتسليم مفاتيح المدينة إلى السلطان العثماني سليمان القانوني دون قتال والترحيب بمقدمه إلى عاصمة العباسيين. وكان هذا التصرف نابع من المعاناة الكبيرة التي عاشها البغداديون وسكان بلاد ما بين النهرين من العرب والكرد خلال الفترة الواقعة بين بدء العد التنازلي للحكم العباسي في العراق في النصف الأول من القرن العاشر الميلادي حتى فتح بغداد على أيدي سليمان القانوني. إذ واجه سكان المدن العراقية معارك كثيرة واضطرابات متتالية، ونظمت مذابح كثيرة ضد السكان الآمنين، وبروز مشكلات مثل الفيضانات والأمراض والفقر المدقع الذي شمل الغالبية العظمى من السكان. وكما يقول المحامي عباس العزاوي، صاحب كتاب "تاريخ العراق بين احتلالين"، بأن الناس بدأت تردد حينذاك القول المعروف "بلوة ابتلينا". ويبدو مناسبا أن يشار هنا إلى العوامل الأساسية التي كانت وراء إصرار الأتراك على احتلال بغداد والعراق عموما بعد أن تسنى لهم احتلال دمشق قبل ذاك والتي كانت تحت هيمنة المماليك، وهم من أصل تركماني. وتتنوع وجهات نظر المؤرخين في تحليل

---

٨ المصدر السابق نفسه، ص ٣٤١

٩ ستيفنسن هيمسلي لونگريگ: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، منشورات الشريف الرضي، إيران–قم، ط٤، ١٩٦٨، ص٣٥ – ٤٤

١٠ المصدر السابق نفسه، ص ٤٤ – ٦٩

الأسباب أو العوامل التي قادت الدولة العثمانية إلى احتلال العراق وجعله جزءا حيويا ومهما من الإمبراطورية العثمانية، والتي يمكن بلورة رأيي بشأنها فيما يلي:

١. من حيث المبدأ يمكن اعتبار احتلال العراق، وخاصة بغداد، جزءاً من عملية توسع واحتلال مناطق كثيرة في المشرق العربي ابتداء من مصر ومرورا بسوريا وانتهاءً بالعراق، إضافة إلى مناطق احتلالها في جنوب وشرق أوروبا، وبالتالي جهودها لإخضاع بلدان شمال أفريقيا العربية لهيمنتها أيضاً[١١]، إذ أنها كانت تطمع في إقامة إمبراطورية عثمانية إسلامية جديدة واسعة الأرجاء.

٢. وكانت بغداد، باعتبارها عاصمة الدولة العباسية الإسلامية، تشكل أهمية كبيرة للدولة العثمانية التي كانت تسعى إلى غزو العالم باسم الإسلام وفرض هيمنتها على تلك المناطق، بعد أن دانت لها القاهرة، عاصمة الفاطميين، ودمشق، عاصمة الأمويين.

٣. وكانت الهيمنة على بغداد تعني في الوقت نفسه فتح الطريق أمام القوات العثمانية إلى الخليج العربي وإلى مناطق أخرى في فارس وغيرها من البلدان، إذ إنها تقع على طريق الهند التجاري الذي احتل أهمية تجارية بالغة حينذاك، كما أن أطماع الدولة العثمانية الفتية كانت شرهة جدا ومقتدرة على ابتلاع المزيد من الأراضي والهيمنة على المزيد من الشعوب.

٤. ورغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة في العراق، كان في مقدوره، إن جرت العناية بأدارته وتنشيط زراعته وتنظيم حياته الاقتصادية والتجارية والمالية، تزويد الدولة العثمانية بالكثير من الخيرات الزراعية والموارد الأخرى، وخاصة المواد التي يمكن الاستفادة منها في الحروب، إضافة إلى تزويد القوات العثمانية العسكرية بالرجال والأموال لإغراض مواصلة حروبها الاستعمارية التي كانت تسميها بحروب "الفتح العثماني الإسلامي" الذي كانت تدعيه لنفسها دون غيرها. وقد اشرنا في الكتاب الأول إلى أن جميع الأسر

١١ المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٧ – ٣٤٧

القرشية كانت تدعي السيادة لها والخلافة فيها وكرست ذلك تشريعاً في فترة الحكم العباسي في بغداد. وكان الحفاظ على حكم العثمانيين في أوروبا يتطلب المزيد من الرجال والأموال، إضافة إلى العمق الجغرافي.

٥. وكانت الدولة العثمانية تعتبر نفسها الوريث الشرعي عمليا للدولة الإسلامية العباسية، رغم أن سلاطينها نادرا ما ادعوا الخلافة أو طالبوا فيها إلا في الفترات الأخيرة من حكمهم، وهو مرتبط بكونهم أتراكا وليسوا عربا من نسب الرسول محمد، وفق القاعدة التي تم الاتفاق عليها والفتوى التي أصدرها فقهاء الدولة العباسية، والتي أشرنا إليها في مكان آخر. وأملى هذا الموقف على السلاطين العثمانيين التزام موقف الدفاع عن الدين والشريعة وأراضي الإسلام لمدّ نفوذهم عليها، و"فتح" المزيد من الأراضي الجديدة من "ديار الحرب" وإدخالها في ديار الإسلام أو السلام. ومن مواقع الادعاء بالدفاع عن الشريعة نشأت أيضاً مقاومتها للمملكة الصفوية التي تبنت المذهب الشيعي الاثنى عشري وسعت إلى نشره في بلاد ما بين النهرين وفي غيرها من المناطق الإسلامية، بعد أن جعلته المذهب الرسمي للمملكة الصفوية في إيران. وكان هذا يعني بالنسبة للسلاطين الأتراك مكافحة ما كانوا يعتبرونه بدعا وتطرفا في الاجتهاد من قبل أئمة المذهب الشيعي، والتصدي لاضطهاد أصحاب المذهب السني في بلاد ما بين النهرين أو تدنيس الأماكن المقدسة للسنة فيها، كما حصل بعد احتلال الصفويين لبغداد.

٦. وفي ما عدا ذلك يشير المؤرخون إلى تحول الدولة الصفوية إلى ملاذ آمن لكل الناقمين على الدولة العثمانية، وخاصة من أبناء الأسرة التركية الحاكمة ومن أبناء الإمارات الأخرى التي صفتها الدولة التركية الجديدة وأخضعت أراضيها لحكمها، أو من الراغبين في الحكم والمنافسين للسلاطين. وكانت هيمنة الدولة الصفوية على بغداد ومناطق أخرى من بلاد الرافدين تعني ضمانة أكبر للتدخل في شؤون الدولة العثمانية وإسناد المنافسين والمتآمرين ضد السلاطين وإضعاف مراكزهم في الحكم. فإضعاف الدولة الصفوية وانتزاع بغداد وغيرها من هيمنتها يعني إضعاف تلك القوى أيضاً، وبالتالي

فسح المجال أمام المساومة من مواقع القوة لأيقاف دعمها لتلك القوى والعناصر المنافسة.[١٢]

لا شك في أن احتلال بلاد ما بين النهرين من قبل الدولة العثمانية ومده إلى مناطق شمال بلاد ما بين النهرين، ومنها كردستان الجنوبي، ساهم حينذاك في إيقاف نسبي لحالة التبعثر والاحتراب الداخلي، كما ساهم ولو لفترة محدودة، إلى إيقاف محاولات غزو العراق من جانب الفرس، وساعد على إعادة البلاد إلى شيء من التنظيم والأمن والاستقرار النسبي والتطور الاقتصادي والاجتماعي. ولكن الاحتلال العثماني كان في جوهره وأساليبه لا يختلف عن أي احتلال آخر في تلك العهود. إذ كان يهدف باختصار إلى إخضاع هذه المناطق إلى هيمنة الدولة المحتلة والسيطرة على مواردها الأولية واستغلال السكان فيها ووضع ما فيها من إمكانيات وموارد في خدمة مصالح وتطور الدولة المحتلة وضمان جباية أقصى ما يمكن من الضرائب والإتاوات وتجنيد الرجال لخوض حروبها وتحقيق أطماعها في التوسع والاستغلال. كما مارست سياسة التمييز الديني والمذهبي المناهضة للشيعة وعلى الضد من سياسات الصفويين. وهذا ما حصل فعلا خلال القرون الأربعة التي خضع العراق فيها للهيمنة العثمانية، وكلاهما كان سياسة ليست خاطئة فحسب، بل وألحقت أضرارا بالشعب العراقي ووحدته ومصالحه المشتركة.

ومع احتلال بلاد ما بين النهرين من قبل القوات العثمانية بدأت عملية إعادة تنظيم البلاد وفق أسس تنظيم الدولة العثمانية الحديثة التي كانت تعتبر حينذاك أكثر تقدما وتطورا مما كانت عليه الأوضاع في العراق. إذ قام سليمان القانوني في بداية عهده بالعراق باتخاذ جملة من الإجراءات الإصلاحية وفي مقدمتها تجديد الإدارة الحكومية وتنظيم جباية الضرائب وتوجيه الجهود للاهتمام بمشكلات الري وتطوير الزراعة والعمران، التي كان لها أثرها الملموس على حياة الناس واستبشروا بها خيرا وتطلعوا للمزيد منها.[١٣] إلا أن هذه

---

١٢ المصدر السابق نفسه، ص ٣٣٢

١٣ سيار الجميل: العثمانيون ...، مصدر سابق، ص ٣٦٧

الإجراءات الأيجابية لم تعمر طويلا، إذ سرعان ما تراجعت وغاص العراق مجددا في حالة من الركود الحضاري والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبشري من جهة، وممارسة العنف والتعسف السياسي والاجتماعي والاستغلال الاقتصادي من جانب مركز الدولة والولاة وأجهزة الدولة العثمانية من جهة أخرى، استغرقت القسم الأعظم من تلك القرون الأربعة المظلمة التي خضع فيها العراق للهيمنة العثمانية، مع بعض الإضاءات الخافتة والمحدودة لفترات قصيرة جدا بسبب وجود بعض الحكام ممن تميز بإنصاف نسبي وتفتح أكبر ورغبة في تحقيق بعض التقدم، كما أظهر حرصا أكبر على كيان الدولة العثمانية ذاته وعلى استمرار وجودها ونموها وتطور أطرافها الواسعة الممولة لها بالمال والموارد والبشر.

استمرت الهيمنة العثمانية باسم الإسلام وحماية الشريعة الإسلامية على بلاد ما بين النهرين (العراق الحالي تقريبا) طيلة أربعة قرون،[١٤] وأنتهت بإنتهاء الحرب العالمية الأولى وتوقيع مندوب الباب العالي في ٣٠/ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٨م على وثيقة تضمنت

١٤ دروزة، محمد عزة. نشأة الحركة العربية الحديثة، المكتبة العصرية. صيدا–بيروت. ١٩٧١. ص ١٨٣/١٨٢. وجاء في كتاب السيد دروزة بهذا الصدد ما يلي: "وقد لاحظ سفير بريطانيا في الأستانة على ما جاء في تقرير أرسله إلى حكومته سنة ١٩٠٧ قال فيه (أن السلطان (المقصود عبد الحميد الثاني. ك.ح.) اختط خطة ماهرة استطاع بها أن يظهر أمام ثلاثمائة مليون من المسلمين في ثوب الخليفة الذي هو الرئيس الروحي في الدين الإسلامي، وأن يقيم البرهان على قوة شعوره الديني وغيرته الدينية بإنشاء سكة حديد الحجاز التي ستمهد الطريق في القريب العاجل أمام كل مسلم للقيام بفريضة الحج إلى الأماكن المقدسة في مكة والمدينة. وبهذا تفتح له أبواب الحياة الأخرى وما تحويه من جنات، وقد ترتب على ذلك أنه أصبح حائزا على ولاء رعاياه ولاءً أعمى بشكل لم يسبق له مثيل، فباتوا نتيجة ذلك راضين عن حكمه الاستبدادي الذي قد لا نجد في جميع أدوار التاريخ ما يحاكي شدته، وهكذا أصبحت إرادة السلطان قانونا في البلاد، فإذا كُتب لمسلم بائس أن يئن تحت وطأة الاضطهاد والاستعباد القاسي من جانب الحكومة أعلن شكواه من الموظفين دون أن ينسب إلى الخليفة أي عمل سيء". ص ١٨٣.

شروط الهدنة مع الأنجليز باعتبارهم المحتلين الجدد. وبهذا أصبح العراق يشكل جزءا حيويا وأساسيا من المستعمرات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.[١٥]

وخلال تلك القرون الأربعة عاش العراق في ظل حكم أوتوقراطي–إقطاعي–عسكري متخلف، وتحت وطأة نظام استبدادي جائر، تعرضت موارده فيها إلى نهب استعماري متواصل وشعوبه إلى استغلال شديد. وفي الوقت الذي كانت خصائص مشابهة لأوضاع القرون الوسطى تسود العراق وأجزاء أخرى من الدولة العثمانية، كان العراق يشارك مع غيره من المناطق التابعة للدولة العثمانية في تأمين جملة من مستلزمات التوسع والهيمنة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، نشير إلى ما يلي:

- تمويل خزائن الدولة العثمانية بالأموال الضرورية للسلطان وحاشيته وحروبه التوسعية، وفي مدّ الدولة بالرجال ليصبحوا جنودا وجندرمة محلية لاستمرار كبتها واستغلالها للشعوب الخاضعة لها.

- المشاركة، وبهذا القدر أو ذاك، في تصدير الأموال إلى الدول الأوروبية التي كانت تسير نحو عصر النهضة، بعد أن عاشت أوضاع القرون الوسطى المزرية، لتساهم في تكوين التراكم البدائي لرأس المال فيها[١٦]. وكانت هذه العملية تتم منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر وعلى امتداد القرن التاسع عشر عن طريق التجارة غير المتكافئة مع مناطق الدولة العثمانية المختلفة.

وكانت العلاقات الإنتاجية الإقطاعية الشرقية الخراجية المتداخلة مع علاقات الإنتاج الطبيعية–الأبوية، التي سادت إقتصاديات الدولة العثمانية وتوابعها ومنها العراق من جهة، وأساليب الحكم السياسي–العسكري التوسعي العثماني من جهة أخرى، تقف وراء تخلف ومحدودية الإنتاج الزراعي وندرة الفائض الاقتصادي المتحقق فيها أولاً، ونهب القسم الأعظم

---

١٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤٨٨–٤٩١.

16 Politische oekonomie، 1-4. Teil 1. Dietz Verlag. Berlin. 1979. S. 161-165.

من هذا القليل المتحقق من الفائض في البلاد لصالح مركز الدولة العثمانية ولصالح السلاطين والولاة ثانياً، ولصالح الإقطاعيين والتجار المحليين ثالثاً. واشتركت الدول الأوروبية الرأسمالية في اقتسام الريع المتحقق في أرجاء الدولة العثمانية، ومنه العراق. واقترن ذلك بتفاقم حالة الفقر والحرمان والبؤس بين الطبقات الاجتماعية الكادحة التي كانت تشكل أكثرية السكان حينذاك، وبالتالي ندرة الموارد المالية المتوفرة لأغراض التعمير والبناء، أذ أن الفئات المستغِلة كانت تتصرف بشكل غير عقلاني بالموارد المالية المتبقية في البلاد. وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على عملية التراكم المحلي وعلى تنمية الثروة الاجتماعية والدخل القومي، وعلى تكوين الأسواق الوطنية المحلية في اقتصاديات البلدان التابعة للدولة العثمانية، ومنها بلاد ما بين النهرين حينذاك. ومنذ بدء تغلغل الشركات الرأسمالية التجارية إلى اقتصاديات الدولة العثمانية أخذت تلك الدول تسعى إلى نسج روابط متينة تشد هذه الاقتصادات إليها واستخدامها مجالا حيويا لتحقيق أهدافها وضمان الوصول إلى النتائج التالية:

- تصفية هادئة لعلاقات الإنتاج الطبيعية القائمة على أساس الاكتفاء الذاتي المعرقلة لنمو الأسواق المحلية والوطنية، بسبب ضآلة الإنتاج وإيجاد مستلزمات نشر وترسيخ العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية على أساس مدني، باعتبارها مرحلة أكثر تطورا من العلاقات الأبوية أو العلاقات الإقطاعية القائمة على أساس الإقطاعيات العسكرية التي كانت منتشرة في عهد المماليك وما بعده أيضاً، رغم ما نشأ عن هذه العملية وما ارتبط بها من تناقضات وصراعات موضوعية.
- تأخير نشوء وتطور العلاقات الإنتاجية الرأسمالية الوطنية لصالح وجود ونشاط شركاتها الرأسمالية التجارية والسعي لامتصاص وتخفيف حدة الصراعات المحلية بين الفلاحين والإقطاعيين، رغم أن هذه العملية كانت تعيق إلى حدود غير قليلة إمكانيات النشاط والتوسع الرأسمالي الأجنبي في البلاد وإمكانيات توسيع التجارة الخارجية وتحقيق ربحية أعلى للبرجوازية الأجنبية، فأنها كانت تثير تناقضا موضوعيا بين العلاقات

الإنتاجية الرأسمالية الحديثة القادمة من الخارج مع الرأسمال والنشاط الأجنبيين وبين العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية المحلية المتخلفة أو العلاقات الخراجية.

- البطء في تكون الأسواق الوطنية وتكريس الهيمنة على حركتي الاستيراد والتصدير وعلى اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وضمان الرقابة على وجهة نشاط واتجاهات تطور البرجوازية التجارية المحلية.

- نهب الفائض الاقتصادي القليل المتحقق في اقتصاديات هذه البلدان وحرمانها من إمكانية تحقيق التراكم البدائي لرأس المال في الصناعات المحلية والحد من نمو البرجوازية الصناعية والطبقة العاملة الصناعية في آن، أي حرمان العراق عمليا من إمكانية توفير المستلزمات والشروط الموضوعية لنمو الرأسمالية في الصناعة وتطورها اللاحق.

- تأمين مستلزمات مزاحمة ناجحة ضد الإنتاج الحرفي المحلي وحرمانه من القدرة على توسيع قاعدة الإنتاج المادي، إضافة إلى تقليص امكانيات تصريف الإنتاج السلعي المحلي وإعاقة زيادة أرباحه وتطوير إمكانياته في إعادة توظيف تلك الأرباح وتأمين المزيد من فرص العمل والتوسع في الإنتاج.

- النجاح في شدّ تلك الاقتصاديات المتخلفة إلى عجلة الاقتصاد الرأسمالي وجعلها جزءا من عملية إعادة الإنتاج على الصعيد العالمي، ولكنها تبقى الجزء المتخلف منها، وتشديد تبعيتها لها وخلق التكامل التبعي غير المتكافئ بينهما لصالح الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

ومع أن عملية التراكم البدائي لرأس المال في دول أوروبا الغربية قد اعتمدت بالأساس على الاستغلال والنهب اللصوصيين لشعوب البلدان الرأسمالية المتقدمة ذاتها، فإنها استفادت كثيرا في تعجيل وتوسيع تلك العملية من خلال نهب موارد البلدان التابعة للدولة العثمانية واستغلال شعوبها وتكريس تخلفها، إضافة إلى نهب واستغلال موارد وشعوب البلدان الأخرى في العالم، سواء أكان ذلك في أسيا وأفريقيا أم في أمريكا اللاتينية وفي غالبية دول أوروبا الشرقية والوسطى. ويفترض أن لا ينسى الإنسان بأن التراث الحضاري لشعوب هذه البلدان وآثارها التاريخية القيمة قد تعرض هو الأخر للنهب وتم نقلها وعرضها في ابرز متاحف عواصم تلك الدول. وتشكل تلك الآثار المنهوبة بأساليب مختلفة، والتي لم يتم

استردادها من قبل الدول الوطنية الفتية وإعادتها إلى مواطنها الأصلية حتى الآن، مراكز سياحية ومصادر مالية مهمة للدول التي استولت على تلك الآثار. ويمكن للمتاحف في كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، أو بعض مكونات أو أجزاء المنشآت المنهوبة (أعمدة البنايات مثلا) التي دخلت في بنية العمارة المقامة في مدن أوروبية، مثل البندقية في إيطاليا، أن تقدم نماذج صارخة لهذه الحقيقة المؤلمة. وساهمت عمليات وأشكال النشاط التجاري الرأسمالي في الدولة العثمانية وتوابعها وفي إطارها في تعقيد وتشابك التناقضات الاجتماعية والصراعات والنزاعات السياسية والقومية والدينية التي كانت سائدة حينذاك.

ومنذ منتصف القرن الثامن عشر أصبحت الدولة العثمانية بإطرافها المترامية والسائبة ساحة مكشوفة للنشاط التجاري الرأسمالي الأوربي، الذي تحول منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى تدخل سافر في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية وإلى سيطرة استعمارية غير مباشرة عليها عمليا. ومع ان الدول الاستعمارية الأوروبية كانت تمتلك حينذاك نشاطات اقتصادية وسياسية متنوعة في أطراف الدولة العثمانية، إلاّ أن نوعا من تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري غير المعلن كان في طريقه إلى التبلور وكان يمّر عبر صراع متفاقم بين إنجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت الصراع في فترة لاحقة. وقاد ذلك الصراع الدولي على مناطق النفوذ الاستعماري إلى إشعال حروب إقليمية غير قليلة في أوروبا على امتداد القرن التاسع عشر، ثم إشعال نار الحرب العالمية الأولى التي ذهب ضحيتها أكثر من عشرة ملايين قتيل وأكثر من عشرين مليونا من الجرحى والمعوقين[١٧]. واستهدف تغلغل البلدان المذكورة سابقا إلى مركز وأطراف الدولة العثمانية إلى تحقيق مركز أفضل لكل منها في التجارة الدولية وتأمين طرق المواصلات إلى مناطق أخرى من العالم، مثل طريق الهند عبر العراق وإيران وأفغانستان أو عبر الخليج العربي، وطريق البحر الأحمر الذي يربط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. وأدى هذا التسلل إلى داخل الاقتصاد

17 Universal-Lexikon. In fuenf Baende. B I. Band 5. VEB, Bibliographisches Institut Leipzig. S. 397.

العثماني إلى تشديد مظاهر إفقار شعوب هذه البلدان وبروز تناقضات جديدة، ومن بينها الصراع بين العلاقات الرأسمالية الوافدة والعلاقات الإنتاجية الإقطاعية والأبوية القائمة، كما أثار مزاحمة غير متكافئة مع الإنتاج الحرفي في المدينة، حيث كانت الدولة العثمانية قد فتحت الباب على مصراعيها أمام النشاط التجاري الأجنبي وفرضت رسوم جمركية واطئة على السلع المستوردة إلى كافة مناطق الدولة العثمانية ومنحت النشاط الاقتصادي الأجنبي أمتيازات كبيرة، كما منحت الأجانب حرية الحركة وحق امتلاك العقار وأمتيازات عديدة أخرى لم يكن يتمتع بها سكان البلاد الأصليين، في مقابل فرض ضرائب عالية على الإنتاج المحلي، إضافة إلى الأتاوات التي كانت تفرض على المنتجين الحرفيين المحليين، مما كانت ترفع من تكاليف الإنتاج المحلي وأسعار السلع وتضعف قدرته على المنافسة في السوق الداخلي.

وفي مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية المتفاقمة في مركز وأطراف الدولة العثمانية وانفلات أجزاء جديدة، وخاصة الأوروبية منها، من براثن الهيمنة العثمانية المباشرة عبر الحروب والانتفاضات أو الاحتلال المباشر من قبل الدول الاستعمارية الأخرى شهدت الدولة العثمانية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر محاولات إصلاحية عديدة من جانب بعض السلاطين ومن بعض القوى في إطار الفئة الأرستقراطية الحاكمة حيث استهدفت أجراء تغييرات في المجالات الاقتصادية والإدارية والعسكرية والحياة الاجتماعية وفي علاقات الدولة المركزية بالولايات الواقعة تحت سيطرتها لتعزيز هيمنتها عليها واستغلالها لها[١٨]. ويؤكد هذا الاتجاه الإصلاحي صدور جملة من القرارات عن الباب العالي

---

18 -Heyer, Metin. Center and Periphery in the Ottoman Empire, with special Reference to the Nineteenth century. International Political Science Review. Vol. 1, No. 1-1980. California. USA. pp 63-81.

الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. دار الطليعة. بيروت. ١٩٨٢. ص ١١٣-١٣٨.

– ستيفنسن هيمسلي لونگريگ: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، منشورات الشريف الرضي، إيران-قم، ط٤، ١٩٦٨، ص ٣٠١-٣١٤.

في الأستانة وعن الولاة في العديد من الولايات العثمانية ابتداءً من الربع الأخير من القرن الثامن عشر. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أهم تلك الإصلاحات: جملة الإصلاحات التي وقعت في الفترة بين ١٧٨٩–١٨٠٧، وإصلاحات داود باشا المملوكي في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، و"منشور الگلخانة" في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٣٩، وإصلاحات السلطان عبد العزيز في عام ١٨٤١، والخط الهمايوني في عام ١٨٥٦ في أعقاب حرب القرم، وقانون الأراضي في عام ١٨٥٨ وإصلاحات مدحت باشا في عام ١٨٧٠/١٨٧١، والحركة الدستورية التي توصلت إلى إصدار الدستور العثماني عام ١٩٠٨... الخ. وتوجهت الإصلاحات بعنايتها نو معالجة المسائل التالية بغض النظر عن مدى ما تحقق من نجاح في هذا السبيل، إذ أن جملة من الدلائل تشير إلى ان النجاح كان محدودا وضعيف الأثر على مجتمع وادي الرافدين حينذاك[١٩].

- مواجهة التداعي المتفاقم في كيان الدولة العثمانية وفي علاقاتها مع الأطراف التابعة لها وتأمين مصادر مالية ومادية جديدة لتمويل خزينة الدولة في استنبول والقضاء على الهبّات والانتفاضات المستمرة التي كانت تقع في المناطق التابعة لها بسبب عنف الإرهاب والتعسف العثماني والنهب والسلب المتواصلين من جانب الولاة وأجهزة الحكومة والعصابات المنفلتة، إضافة إلى تزايد مظاهر التمييز القومي والديني والمذهبي إزاء شعوب المستعمرات وتفاقم الصراعات الطائفية. وكان الهمّ الأساسي الذي يشغل بال السلاطين والحكومة

---

١٩ – هيرشلاغ، ز. ي. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. دار الحقيقة. بيروت. ١٩٧٣. ترجمة مصطفى الحسني. ص ٦٥.

– ستيفنسن هيمسلي لونگريگ: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، منشورات الشريف الرضي، إيران–قم، ط٤، ١٩٦٨، ص٣٣٦–٣٣٨.

– انطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب علي حيدر الركابي. مطبعة الترقي – دمشق. ١٩٤٦. ص ٥٠–٥٦.

– عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢، ص ١١٣–١٣٨.

المركزية في استنبول ينحصر في كيفية الحصول على أقصى الموارد المالية من ولايات بغداد والبصرة والموصل وكذلك من بقية المناطق التابعة للدولة العثمانية عبر جباية وزيادة الضرائب والإتاوات والجمارك وحصص الإنتاج من الأراضي التي كانت مسجلة باسم السلاطين لصالح خزينة الدولة أو بتعبير أدق لصالحهم. يشير السيد هيرشلاغ بقوله: "لم تكن الضرائب والإتاوات الفادحة المفروضة بدون رحمة على سكان الإمبراطورية العثمانية المسحوقين والضرائب الزراعية المباشرة التي كانت توفر أكثر من ٥٠٪ من إيراد الخزينة، الضرائب غير المباشرة ونظام الأسعار التحكمي الذي كانت تفرضه الاحتكارات، كافية لمواجهة احتياجات الميزانية العامة وبلاط السلطان"[٢٠]، واستوجب هذا تأمين المزيد من تلك الضرائب والإتاوات. وأخيرا توجهت الدولة العثمانية إلى أخذ القروض الدولية لمواجهة أوضاعها المتردية والتي زادت في الطين بلة.

- فرض السيطرة المركزية المحكمة على الأطراف التابعة لها لتأمين مزيد من الرجال القادرين على حمل السلاح بين فلاحي الريف وكادحي المدن للحروب التي كانت تخوضها الدولة العثمانية، سواء كانت من اجل كسب مناطق جديدة أم في سبيل تكريس مواقعها في المناطق التابعة لها، أم أكانت لمواجهة التحديات الآتية من الدول الاستعمارية الأخرى، إضافة إلى فرض إتاوات وضرائب جديدة لتمويل تلك الحروب واقتناء المستلزمات والتجهيزات العسكرية.

- محاولات هادفة من فئة البرجوازية التجارية التركية وطلائع نادرة من البرجوازية الصناعية الحديثة التكوين التي كانت لا تشكل فئة مستقلة، بل جزءاً متشابكا مع بقية فئات البرجوازية المحلية من أجل تطوير إمكانياتها الاقتصادية وتأمين شروط تحقيق التراكم البدائي لرأس المال والنمو اللاحق للرأسمالية، وتأمين إجراء التغييرات السياسية الضرورية لإنعاش الحياة اللبرالية الدستورية في نظام الحكم القائم وتوفير بعض مستلزمات

---

٢٠ هيرشلاغ، ز. ي. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. دار الحقيقة. بيروت. ١٩٧٣. ترجمة مصطفى الحسني. مصدر سابق.

نمو الرأسمالية وإضعاف مواقع العلاقات الإنتاجية الإقطاعية وتقليص دور رجال الدين المتشددين، رغم التشابك الذي كان حاصلا حينذاك بين كبار ملاكي الأراضي والبرجوازية التجارية ورجال الدين وعلى رأسهم السلطان، باعتبارها علاقات وتحالفات معوقة لتطور القوى المنتجة وزيادة الإنتاج وتكوين الأسواق المحلية وتحسين إمكانية الرأسماليين الجدد على توسيع نشاطهم الاقتصادي وزيادة توظيفاتهم وتراكماتهم الرأسمالية في إطراف الدولة العثمانية.[٢١]

- توفير الشروط الملائمة لتوسيع النشاط الاقتصادي للشركات الرأسمالية الأجنبية في إقتصاديات المركز وأطراف الدولة وتحقيق التعاون المتبادل معها، سواء أكان ذلك من أجل تصدير السلع المصنعة إليها أم من أجل استيراد السلع الزراعية الأولية والغذائية. وكان الشرط الأخير يعني ضرورة حماية المدن من الغزوات والغارات المتكررة عليها من جانب القبائل البدوية وتدميرها ونهب ما فيها. تأمين الحماية لطرق المواصلات بين المدن والأرياف وبين ولايات العراق ومدنه المختلفة ومع الدول الأخرى. ضمان الأمان لرؤوس الأموال التي كان يراد توظيفها في تلك المناطق.

---

٢١ لينين، ف. أ. المختارات في عشر مجلدات. المجلد ٣. دار التقدم. موسكو. ١٩٧٦. ص ١٥٩.

ملاحظة: في البرنامج الزراعي للاشتراكية الديمقراطية في الثورة الروسية الأولى تحدث لينين عن سبيلين للتطور البرجوازي المحتملين وهما: سبيل الطراز البروسي، وسبيل الطراز الأمريكي. وفي ضوء دراسته للطرازين اعتبر الطراز الأول إصلاحي تدريجي يسير على طريق المساومة بين الإقطاعيين والبرجوازيين حيث تستمر علاقات الإنتاج الإقطاعية فترة طويلة تمارس دورها إلى جانب العلاقات الإنتاجية الرأسمالية، حيث تتم عملية تحويل الإقطاعيين إلى رأسماليين، والعلاقات الإنتاجية الإقطاعية إلى علاقات إنتاجية رأس مالية. وهو طريق طويل ومليء بالآلام. أما الطريق الأمريكي فاعتبره الطريق الثوري الذي مارس عملية تغيير ثورية ودون مساومات كبيرة مع الإقطاعيين، بل ينهض على أنقاض تصفيتها وإزاحة دورها السياسي من الساحة السياسة للبلاد. راجع في هذا الصدد : حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري. النجف– العراق. ١٩٧٥. ص ٥–٣٠.

وكانت القوى الاجتماعية والسياسية التي سعت إلى إدخال تلك الإصلاحات إلى الدولة العثمانية عديدة ومتباينة، سواء أكانت في مركز الدولة العثمانية أم في أطرافها، ولكن بشكل خاص من قبل البرجوازية التركية الحديثة التكوين والضعيفة في قلب الدولة العثمانية التي كانت تسعى إلى:

- إضعاف هيمنة القوى الاجتماعية الظلامية المسيطرة على زمام الأمور في الدولة المركزية من خلال الترويج لأفكار وشعارات "الحرية والعدالة والمساواة" وتطوير الإدارة الحكومية. إذ ان المؤسسة الدينية المتخلفة والرجعية المحيطة ب" شيخ الإسلام "، الذي كان يمثل السلطة الدينية المرافقة لحكم السلطان العثماني. ولم يكن في مقدور شيخ الإسلام التأثير على قرارات السلطان، باعتباره حاكما مطلقا. ويزداد هذا الأمر صعوبة إن كان الحاكم قوياً. إلا أنه كان يخضع لإرادة وقرارات السلطان، ويعمد إلى تحويلها إلى فتاوى ملزمة للمسلمات والمسلمين على نطاق المملكة. وكانت هذه الحالة هي السائدة في الدولة العثمانية إلا في حالات استثنائية.
- تطوير علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية وتأمين مستلزمات تكوين التراكم البدائي لرأس المال والتنمية الصناعية وتطوير الأسواق في مركز الدولة العثمانية وأطرافها لصالح زيادة إنتاجها وتسويق منتجاتها وضمان تحقيق الأرباح المناسبة لها، علماً بأن هذا الاتجاه في الدولة العثمانية كان ضعيفاً حتى عند أكثر تلك الجماعات تقدماً بسبب ضعف الوعي الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.
- إصلاح نظام الحكم بالاستناد إلى مبادئ أساسية أهمها: إقامة نظام دستوري – برلماني. فصل الدين عن الدولة وإقامة دولة علمانية وتقليص دور وتأثير رجال الدين على الحياة السياسية والحكم. مكافحة العلاقات الإنتاجية الإقطاعية المعرقلة لنمو الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات في داخل المركز ومع أطرافه. الاعتماد في العلاقات بين مركز الدولة العثمانية وأطرافها على نظام اللامركزية وإشراك أبناء تلك الأقاليم في حكم البلاد مع تعزيز قبضة الحكم المركزي على الشؤون الاقتصادية والعلاقات الدولية والقوات المسلحة.

وجاء في البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبرجوازية العثمانية الضعيفة جداً حينذاك ما يؤكد على علمانيتها وتقدميتها وطابعها الوطني بالقياس إلى الحكام الأتراك المستبدين ورجال الدين وشيخ الإسلام وفئة الإقطاعيين حينذاك. وركز البرنامج المذكور على ثلاثة أهداف أساسية هي:

" ١- إقامة نظام دستوري - برلماني.

٢- تطوير الثقافة البرجوازية ومحاربة النمط التركي العتيق للحياة والمعيشة الذي يضرب بجذوره في العصور الوسطى.

٣- تطوير الرأسمالية الوطنية."[٢٢]، وقد إنخرط الكثير من أبناء الأقاليم الخاضعة للدولة العثمانية، وخاصة المتنورين منهم وضباط الجيش وبعض كبار الموظفين، في الحركات السياسية التي كانت تدعو إلى تجديد الدولة العثمانية وإلى منح الأقاليم اللا مركزية في الحكم. وساهمت مجموعة كبيرة من العراقيين المتنورين والضباط وأبناء العائلات الميسورة من العرب والكرد والتركمان في مثل هذه الحركات السياسية التي سنأتي على ذكرها فيما بعد. يشير السيد جورج أنطونيو بهذا الصدد فيقول: " كان العراقيون يشكلون أكبر عنصر في الجيش العثماني ولهذا كان عددهم كبيرا في جمعية (العهد) وقد أسسوا لها فرعا في بغداد والموصل."[٢٣]. وكان الجانب القومي في سياسة البرجوازية التركية يتجلى في إتجاهاتها الشوفينية ومحاولاتها فرض سياسة التتريك على الشعوب والأقوام غير التركية في سائر أرجاء الأمبراطورية العثمانية ومنها بلاد ما بين النهرين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولكن بشكل خاص في الفترة التي اعقبت صدور الدستور بعد إزاحة السلطان

---

٢٢ - لوتسكي. تاريخ الأقطار العربية الحديث. الفارابي. ط ٨. بيروت. ١٩٨٥. ص ٣٧٨.

- ليفين، ز. أ. الحركة التنويرية العربية ونمو العلاقات الرأسمالية ١٨٥٠-١٨٧٠. مجلة الطريق اللبنانية. المجلد ٣٧. العدد ٣. بيروت. ١٩٧٨. ص ٢٠٠.

٢٣ انطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب علي حيدر الركابي. مطبعة الترقي - دمشق. ١٩٤٦. ص ١٣١.

عبد الحميد الثاني، حتى سقوط الدولة العثمانية. وفي نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تفاقمت التناقضات الاجتماعية واحتدمت الصراعات في داخل الإمبراطورية، وخاصة في المركز، بين دعاة التجديد ودعاة المحافظة، بين البرجوازية النامية حديثا من جهة، ورجال الدين والإقطاعيين من جهة أخرى، التي تفجرت في الحركة الدستورية الإصلاحية التي أعلنت الدستور في العام ١٩٠٨ وأطاحت بالسلطان عبد الحميد الثاني. وتواصل هذا الصراع حتى أجلته أو طغت عليه أحداث الحرب العالمية الأولى ونتائجها المدمرة بالنسبة للدولة العثمانية.

وفي ختام هذا المدخل تجدر بنا الإشارة إلى أنه وبالرغم من الطابع الاستعماري للتغلغل الأوروبي إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية للدولة العثمانية في المركز والأطراف، فإن هذا التغلغل لعب، شاء الإنسان ذلك أم أبى، دورا كبيرا ومهما في أربعة اتجاهات أساسية، وهي:

- لفت انتباه الناس، وخاصة المثقفين والواعين منهم، إلى الفارق الحضاري بين تطور الغرب وتخلف الشرق، ومنه الشرق العربي، والنتائج المترتبة على هذا التخلف الكبير. وكذلك التعرف على بعض منتجات الحضارة الأوروبية والإنسانية الجديدة بصورة عملية واستخدام بعض منجزاتها في الحياة العامة والخاصة، سواء في مجال طرق المواصلات النهرية والبرية أم طرق الاتصالات الحديثة كالبريد والتلغراف أو المنتجات الاستهلاكية الأخرى.
- إدخال العلاقات الرأسمالية تدريجا إلى اقتصاديات هذه البلدان، ومنها العراق، وخاصة في المجال التجاري والنقل والمواصلات التي ساعدت بدورها على تكوين الأسواق المحلية، وأن كان ببطء شديد، كما ساهمت في إدخال وسائل التقنيات الحديثة إلى الإنتاج الحرفي الجديد وفي الزراعة، كالمضخات المائية وبعض ألات الحراثة الحديثة...الخ.
- توفر فرص أكبر لأبناء العراق في السفر إلى خارج البلاد، ومنها أوروبا، والإطلاع على التقدم الذي حققته تلك البلدان في المجالات المختلفة، بما فيها مجالات الحرية الفردية وتحسن مستوى معيشة الأفراد ...الخ.

- فُرض على الدولة العثمانية أن تفكر بإجراء الإصلاحات المختلفة في المركز والأطراف بهدف حماية نفسها وتوفير مستلزمات استمرارها وتطورها. إلا أن اهتمام الدولة العثمانية، والسلاطين منهم، قد تركز في التحديث النسبي للدولة العثمانية على الجوانب العسكرية، بدلا من الاهتمام على المجالات المدنية ومنها الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وإدخال التقنيات الحديثة إلى العمليات الاقتصادية والاجتماعية. كما ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في إضعاف العلاقات الأبوية والقبلية لصالح العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والإنتاج السلعي الصغير في الزراعة.

إن الإشارة الواضحة إلى هذه الحقائق الموضوعية المهمة لا تنفي الجوانب السلبية التي اقترنت بالهيمنة الاستعمارية على الأقطار العربية وخاصة في أعقاب احتلال العراق مثلا من جانب الدولة البريطانية الاستعمارية والتي سنأتي على معالجتها في موقع آخر من هذا الكتاب، كما لا تتعارض مع موقفنا الرافض لأية هيمنة أجنبية كانت على بلادنا أو على أي بلد آخر في العالم.

الفصل الثاني

أوضاع العراق في نهاية عهد المماليك

ساهم سكان العراق القدامى مساهمة فعالة وكبيرة ومتعددة الجوانب والمجالات في بناء حضارة الإنسان وتطور المجتمع البشري. وهو ما تعتز به البشرية كلها وتذكره وتشير إليه باستمرار. ولكن سكان العراق عرفوا أيضاً وعاشوا التعثر والجمود والارتداد الحضاري في فترات مختلفة وطويلة من تاريخه القديم والوسيط والحديث. فتاريخ العراق لم يشهد تطوراً على شكل خط مستقيم مستمر التصاعد في التقدم والارتقاء، بل عرف التقدم التراجع، وعاش الانتعاش والانتكاسات القاسية. لقد عرف الحزن والمأساة والكوارث أكثر وأطول مما أحس بالسعادة والفرح والاستقرار. ويمكن للإنسان أن يتتبع ويتلمس هذه الظواهر أو الحقائق بكل أبعادها في كتب التاريخ المختصة بشؤون العراق. وهي ظواهر لم يقتصر بروزها أو حدوثها في حياة الشعب العراقي وحده، بل برزت أيضاً في بلدان أخرى وشعوب ذات حضارة عريقة أيضاً، مثل شعوب مصر والسودان والهند والصين والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا. وإذا كان العراق قد قطع شوطاً بعيداً في التقدم البشري في العصور السومرية والبابلية والآشورية ومارس التلاقح الحضاري في ما بين هذه الحضارات هذه الشعوب وحضارات شعوب أخرى في مناطق أخرى من العالم، فأنه شهد سلسلة من الانتكاسات الحادة قبل وبعد الاحتلال الساساني للعراق أيضاً. ثم عاش تقدما ملموسا بعد الفتح الإسلامي للعراق، وبشكل خاص في بداية العصر الأموي وفي عصر ازدهار الدولة العباسية في القرنين الثالث والرابع للهجرة أو التاسع والعاشر للميلاد. ثم عاد العراق وغاص في مستنقع التخلف والفاقة الفكرية والسياسية وعاش انقطاعاً وتراجعاً حضارياً شديد الوطأة قبل، ولكن بشكل خاص، وبعد الاحتلال المغولي للعراق في عام ١٢٥٨م، وتواصل في الفترة التالية حتى بدء الاحتلال العثماني للعراق. وخلال الفترات الأولى عرف العراق نوعاً من

التحسن وسلسلة من الإجراءات الأيجابية التي سرعان ما تراجعت وتركت العراق يعيش في الظلمات من جديد، سواء أكان في فترة حكم العثمانيين المباشر أم تحت هيمنة الحكام المماليك في بغداد.

وكان عراق الثلث الأول من القرن التاسع عشر، بإيالة بغداد وولأيتي البصرة والموصل وبقية المدن والأرياف، سواء في القسم العربي من العراق أم القسم الجنوبي من كردستان، خاضعا لحكم المماليك وفي إطار الدولة العثمانية (١٧٤٩ – ١٨٣١م). وفي العام ١٨٣١م تمكنت الحكومة المركزية، بفعل عوامل عديدة، ان تتخلص من آخر حكام المماليك ووالي بغداد الشهير، داود باشا، وتنصيب والي حلب وقائد الحملة والعمليات العسكرية ضد داود باشا، على رضا باشا، واليا على بغداد، وإخضاع ولأيتي البصرة والموصل لإشرافه العملي. وهنا بدأت المرحلة الثالثة والأخيرة من الحكم العثماني المباشر للعراق التي دامت حتى سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.[٢٤]

شهدت نهاية القرن الثامن عشر والعقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر تمزقا شديدا في كيان الدولة العثمانية ومحاولات جادة من جانب الحكام المحليين في الولايات المختلفة تهدف إلى إعلان أو ممارسة الاستقلال عن السلطة العثمانية المركزية أو إبداء الولاء الشكلي لها. كما شهدت هذه الفترة محاولات مضادة ومستمرة من جانب الدولة المركزية لاستعادة سيطرتها الكاملة على العراق تعويضا لها عن المصاعب التي كانت تواجهها في المناطق الأخرى. وعاشت المنطقة في صراعات سياسية متنوعة وحادة بين الدولة العثمانية وحكم المماليك مرة، وفي ما بين المماليك مرة أخرى، وبين المماليك والعشائر العربية والكردية مرة ثالثة، وأخيرا في ما بين العشائر نفسها، إضافة إلى تهديدات الدولة الفارسية بسبب مواقف داود باشا من الإمارة البابانية في كردستان العراق، بالارتباط مع مشكلات الزوار الأيرانيين إلى العتبات المقدسة في كل من كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء. وشدد من إشكاليات الحكم وصراعاته خلال هذه الفترة توسع التغلغل الأوروبي في تركيا وبقية أجزاء الدولة

٢٤ لوتسكي. تاريخ الأقطار العربية الحديث. الفارابي. ط ٨. بيروت. ١٩٨٥. ص ١٦٩.

العثمانية، بحيث أصبح يهدد بقوة مواقع الدولة العثمانية في الولايات الثلاث وفي المنطقة بأسرها. وزاد الأمر سوءاً التدخل السافر للدول الأوروبية في شؤون هذه الولايات الداخلية وعجز الحكام المحليين عن إيقافه ووضع حد له، خاصة وأن هذا التدخل كان يجد الدعم والتأييد من قبل الباب العالي أحيانا والصدر الأعظم أحيانا أخرى أو من كليهما.[٢٥]

تركت تلك الصراعات المتفاقمة ذات المضامين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعشائرية والدينية والمذهبية من جهة، والأطماع الأجنبية المتزايدة من جهة أخرى، والفيضانات والمجاعات والأوبئة الكثيرة والمتكررة، ومنها الطاعون، من جهة ثالثة، إضافة إلى رغبة التوسع الفارسية الجارفة باتجاه بلاد ما بين النهرين والقسم الجنوبي من كردستان، تركت كلها بصماتها البارزة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى مستوى حياة ومعيشة وظروف عمل وعلاقات عامة الناس. ولم يكن سهلا على الدولة العثمانية التي كانت تخسر باستمرار مواقع لها في مناطق البلقان أو في غيرها أن تكتفي بجباية الضرائب القليلة التي كان الولاة المماليك يرسلونها سنويا إلى السلطان العثماني باعتبارها شكلا من أشكال التبعية الرسمية للدولة العثمانية أو إعلانهم الولاء الشكلي له دون دفع المطلوب لأسباب عديدة. واقترنت هذه الفترة بمحاولات قام بها بعض الحكام الأتراك بمعالجة أوضاع الدولة المريضة، بعد أن كان قد فات أوان معالجتها حقا، بعمليات إصلاحية ترقيعية في مركز الدولة وتوابعها لضمان الاحتفاظ بتلك التوابع فترة أطول. ومع نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن التاسع عشر كانت الدولة المركزية تعد العدة لإزاحة المماليك من الحكم وتنصيب حكام أتراك على بغداد وباقي الولايات في بلاد ما بين النهرين وكردستان، وإنهاء دور الجيش الإنكشاري وتصفية الإقطاعيات العسكرية الواسعة التي كانت قد أقامتها قبل ذاك والتي أطلق عليها ب" التيمار والزعامت"، وإلى إقامة نظام

---

٢٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٩–١٧٥.

خاضع مباشرة للدولة العثمانية وتكوين جيش نظامي موحد يدين لها وحدها بالولاء وليس للولاة المستقلين في بغداد[٢٦].

سادت العراق في فترة حكم المماليك أوضاعا اقتصادية متردية جدا، رغم بعض المحاولات الإصلاحية التي كانت تبذل بين فترة وأخرى من جانب بعض الولاة الأقوياء والمصلحين، كما حصل في عهد سليمان باشا الكبير أو في أثناء حكم داود باشا مثلا. وكانت العلاقات الإنتاجية الإقطاعية والإقطاعيات العسكرية الواسعة والعلاقات الإنتاجية القائمة على أساس أبوي–قبلي هي السائدة في الزراعة والريف وهي التي ميّزت المجتمع العراقي حينذاك، إضافة إلى الردّة أو التقهقر الحضاري الذي شمل هذه المنطقة، إي العودة إلى حياة البداوة ثانية واستمرار موجات الهجرة البدوية أو التنقل وعدم الاستقرار. وكان اقتصاد المدن قائما على أساس التجارة وتجارة الترانزيت والإنتاج الزراعي والصناعات الحرفية اليدوية. ومع إن حكم المماليك حافظ على الخصائص المميزة لملكية الأرض في العراق حيث كانت غالبيتها أميرية، أي كانت رقبتها تعود للدولة، فإن الحكم واصل توزيع الأراضي الزراعية على شكل حيازات كبيرة على القواد العسكريين وحكام المدن أو تأجيرها بالمزاد العلني أو منحها لشيوخ العشائر مقابل حصص ضريبية تدفع للولاة. وكانت الأراضي الزراعية في العراق موزعة حينذاك على النحو الآتي:

---

٢٦ – لونگريگ، س. ه. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٩٧ و٣٣١.

– الوردي، على. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٤٩–١٥١.

ملاحظة: كتب علي الوردي يقول: "وكان مماليك العراق يشبهون مماليك مصر من حيث أصلهم ومنشأهم، فهم أتوا في الغالب من جورجيا، ومنهم من أتى من بلاد الشركس والداغستان وأباظة واللاظ، وهي كلها من بلاد القفقاس أو مجاورة لها. وكانوا يستجلبون أطفالا كالانكشارية، فيودعون في مدارس خاصة بهم يتعلمون فيها القراءة والكتابة والسباحة والفروسية وفنون القتال، فإذا تخرجوا أدخلوا في سلك الجيش أو الوظيفة الحكومية". ص ١٤٩.

١- سيطرة العسكريون القادة وحكام الأقاليم على مساحات واسعة من أخصب الأراضي الزراعية مقابل شرطين هما: أ- دفع ضريبة نقدية وعينية إلى بيت المال تحدد وفق مساحة الأرض الزراعية.

ب- توفير الأفراد للجيش في حالات الحرب والحملات العسكرية التأديبية وقمع الانتفاضات...الخ وبإعداد معينة.

وأطلق على هذا النوع من حيازة الأراضي ب "التيمار والزعامت"، والفرق بينهما ناشئ عن الاختلاف في الرتبة العسكرية ومساحة الأرض الممنوحة والمبلغ الذي يفترض دفعه للسلطان من جانب ملتزم الأرض الزراعية[٢٧]. وأطلق عليها بالأراضي العسكرية أو "قلج" أيضاً[٢٨]. ومع إن التعليمات الرسمية كانت تمنع المستحوذين على هذه الأراضي من تجزئتها إلى قطع صغيرة، فإن القسم الأكبر منهم كان يقوم بتقسيمها إلى قطع صغيرة تعهد إلى أفراد لزراعتها لصالح السباهي أو الزعيم العسكري. كما كان لا يجوز بيع تلك الأراضي، في حين كان من الممكن توارثها من قبل الذكور من الأولاد. وفي حالة عدم وجود وريث تصبح الأرض التي كانت بحوزة السباهي والزعيم بعد وفاته شاغرة، يجوز عندها منحها إلى سباهي أو زعيم آخر.

٢- وكانت هناك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية تقع تحت تصرف العشائر العربية والكردية والتركمانية والأيزيدية والكلدانية ... سواء المستقرة منها أم الرحالة. وكان نظام الديرة هو المعمول به في مثل هذه الأحوال. وكانت "هذه الأراضي توزع سنويا بين أفراد العشيرة أو القبيلة الواحدة، بعد فرز حصة الشيخ باسم مسؤولياته القبلية.، وكانت للفلاح قطعة أرض يزرعها كعضو في قبيلته، ويتم ذلك وفق العرف الخاص بالقبيلة، إذ كانت الأرض تقسم إلى قطع يشرف على كل منها (سركال) وتوزع القطع إلى فدادين بين الاسرة

---

٢٧ حيدر، صالح. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق. ص ١٦٠-١٦٤.

٢٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٠-١٦٣.

والأفراد"[٢٩]. وكانت الأراضي الزراعية في منطقة كردستان قد وضعت بيد الأغوات الذين اعتادوا استخدام الفلاحين في زراعتها والسيطرة على القسم الأكبر من المحصول الزراعي السنوي.

٣- وفي ضوء سياسات الولاة تمكن رجال الدين وسدنة العتبات المقدسة والكنائس المسيحية السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية[٣٠].

وفي ضوء هذا التوزيع للأراضي الزراعية كان المحصول المتحقق يقسم على النحو الآتي بالنسبة للأراضي الزراعية غير الوقفية وغير الملكيات العائدة للكنائس المسيحية:

- حصة تسيطر عليها الدولة وتجبى من قبل الولاة وحكام الأقاليم وتعتبر من حصة بيت المال. وتكون هذه الحصة مقطوعة في الغالب وتستوفى من العسكريين أو الإقطاعيين

---

٢٩ الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. مصدر سابق. ص ١٢٤.

ملاحظة: من المتعارف عليه أن يقوم الفلاح بزراعة الأرض العائدة للإقطاعي مباشرة وغير المؤجرة دون مقابل عيني أو مالي، إضافة لما يقدمونه للشيخ والسركال من المحاصيل التي ينتجونها كريع لهما.

٣٠ ملاحظة: جاء في تلخيصات ماركس لكتاب كوفاليسكي الموسوم "الملكية الجماعية للأرض: أسباب انحلالها وتاريخ ونتائجه" القسم الأول. موسكو. ١٨٧٩، بهذا الصدد ما يلي: " وقد شجعت الحكومة التركية في الوقت نفسه على نطاق واسع تركز الملكية الخاصة بين أيدي مؤسسات دينية وخيرية. وكثيرا ما حفزت فداحة الضرائب والسهولة التي تلجأ بها الحكومة إلى المصادرة المُلاك الخاصين على تسليم سندات ملكيتهم لمؤسسات من ذلك النوع، أي على تأسيس "وقوف" أو "حبوس" (يقبل السيد خليل. وهو من كبار الثقات في تفسير المذهب المالكي، بإمكانية تنازل الأفراد عن هذه الأرض أو تلك، عن هذا الدخل أو ذاك، لا على سبيل الملكية الوراثية فحسب، بل كذلك على سبيل الانتفاع المؤقت مدى الحياة). وكانت تلك الأموال تصبح بحكم ذلك طليقة من الضرائب وبمنجى من المصادرة، وكان التنازل يتم بشرط، وهو أن ينتفع المالك القديم للأرض المتنازل عنها ل "للوقف" بها مدى الحياة، وفي أغلب الأحيان بصفة وراثية. وبالمقابل، كان عليه أن يؤدي دفوعات نقدية وعينية ...للمؤسسة ..". راجع في هذا الصدد: ماركس – انجلز. الماركسية والجزائر. دار الطليعة بيروت. ١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٦٣/٦٤.

ومن شيوخ العشائر. وغالبا ما كان شيوخ العشائر يرفضون دفع تلك الحصة لأسباب كثيرة، بما فيها سوء الموسم الزراعي وقلة المحصول وتخلي الدولة عمليا عن القيام بواجباتها في تقديم الخدمات العامة للمواطنين، مما كان يؤدي إلى تنظيم الحملات والزرگات العسكرية "التأديبية" من جانب الولاة ضد تلك العشائر. وكانت جباية حصة الدولة واحدة من أبرز وأهم المشكلات وأسباب النزاعات بين العشائر والولاة ومع مركز الدولة العثمانية. ومارس الولاة أبشع أشكال القسوة والعنف من أجل إخضاع القبائل العراقية لقرارات الوالي، ولم يكن سهلا إخضاعها لإرادته، خاصة وأنها كانت ترتبط أساساً بتأمين الحصة التي يطالب بها الوالي له ولبيت المال وللدولة المركزية أحياناً.

- حصة المستحوذ رسمياً على الأرض الزراعية التي كانت تتباين في مقدارها من منطقة إلى أخرى حسب مساحة الأرض والعرف والعلاقات القائمة فيها.

- حصة الفلاح المنتج التي كانت تشكل أقل الحصص رغم الجهود المضنية التي كانت تقوم بها العائلة بكل أفرادها. وكان الفلاح علاوة على عمله المجهد مسؤولاً عن توفير مستلزمات زراعته.

كتب الدكتور صالح حيدر في رسالته للدكتوراه بصدد طبيعة استغلال الأرض الزراعية في هذه الفترة من تاريخ الحكم العثماني في بلاد ما بين النهرين وفي ظل حكم المماليك يقول:

"عند احتلالهم للعراق، عمل العثمانيون على إلغاء الإقطاعيات العسكرية للمغول (الذين احتلوا بغداد عام ١٢٥٨) وعوضوهم عنها بالأراضي الأميرية. أما المقاطعات التي استطاع مالكوها تقديم سندات ملكية تدعى بالحجة الشرعية لإثبات حقيقة كونها أراضي خراجية (خاضعة لضريبة الأرض حسب الشريعة الإسلامية) أو كونها عشرية (خاضعة للعشر حسب الشريعة الإسلامية)، فقد تركت هذه الأراضي بيد مالكيها، كملك حر، وكذلك اعتبرت الهبات الخيرية الدينية، وقفا. وقد قسم الباقي من الأراضي إما إلى إقطاعيات (وخاصة في الشمال)، أو وزّع لقاء حصيلة ضريبية معينة، أو ترك إلى القبائل أو رؤسائها (وخاصة في الجنوب) على أساس نظام الأراضي المحلي. وعليه فأن العراق خلال هذه الفترة (١٥٢٥–١٨٣١) عكس كلا النظامين الإقطاعيين العسكري والمدني، مع إنه احتفظ في الوقت عينه بالأنظمة

الإسلامية في الثروة الخاصة (الملك) والهبات الخيرية الدينية (الوقف) وكذلك الملكية العشائرية"[٣١].

ومع سيادة هذا النوع من علاقات الإنتاج والإفقار الشديد للفلاحين من جانب الولاة والحكام المحليين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وشيوخ العشائر تميزت القوى المنتجة المادية والبشرية بتخلفها الشديد وباستخدام الفلاح لأدوات ووسائل بالية واعتماده على قواه الجسمانية وعلى الحيوانات واستعمال الطرق البدائية التي مارسها طوال قرون في زراعة الأرض. وفي هذه الفترة تعرضت قنوات الري والسدود إلى الخراب والتدهور الشديدين من جراء الفيضانات وانعدام عمليات تطهير وإدامة تلك القنوات وقنوات البزل. وتسبب كل ذلك بزيادة تملح الأراضي الزراعية بفعل الخاصية الشعرية وانعدام أساليب الري والبزل المناسبة، وخاصة في أراضي الوسط والجنوب وتدهورت خصوبتها وبالتالي تقلصت غلتها الزراعية السنوية إلى الحدود الدنيا.

واتسم الوضع الاجتماعي بالتدني الحضاري وبالصراعات التي كانت تؤججها الفئات الحاكمة مستفيدة من الخلافات العشائرية والدينية والطائفية والمحلية وفق مبدأ "فرق تسد". فالمعارك بين الأحياء السكنية في المدن المختلفة كانت غالبا ما تقود إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى وإلى خراب المحلات والبيوت السكنية. كما كانت المدن تتعرض باستمرار إلى غزوات العشائر في مقابل حملات عسكرية تقوم بها قوات المماليك الوحشية على تلك العشائر في محاولة منها لفرض نظامها عليها و"تأديبها" واستحصال الضرائب منها. لقد كان المواطنون يحسّون بوطأة حكم المماليك الاستبدادي الجائر على البلاد وبالفساد المستشري وبالفقر الذي يلّفهم. ولهذا كانوا يحاولون الاحتماء بالقوى التي تسعى إلى التخلص من حكم المماليك. ولكنهم كانوا يعانون من غارات العشائر البدوية

---

٣١ سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ١٨٥/١٨٦. وهو مستل من كتاب الدكتور صالح حيدر "مشاكل الأرض في العراق" المشار إليه سابقا.

والمذابح التي تقترن بها ضد السكان وما يرافقها من سبي للنساء والأطفال وهدر للكرامات واعتداء على الأعراض وسواها.

لم تشهد البلاد مؤامرات ودسائس المماليك للإطاحة ببعضهم فحسب، بل كانت هناك إلى جانبها محاولات مستمرة من جانب بلاد فارس لوضع الولايات الثلاث ضمن مملكتها الفارسية وفرض احتلالها للعراق من جهة، ومحاولات الدولة العثمانية فرض الطاعة لها على الحكام المماليك وإعادة السيادة عليها عبر ولاة أتراك تسميهم الدولة العثمانية بصورة مباشرة من جهة ثانية. وكانت عواقب تلك المحاولات المزيد من الحروب الدامية التي كان ضحيتها أهل العراق بشكل خاص والمزيد من العداء الطائفي الذي كانت تؤججه كل من الدولة الفارسية الشيعية والدولة العثمانية السنية[٣٢]. وفي ما عدا ذلك تعرض العراق خلال هذه الفترة إلى حملات الغزو الوهابية التدميرية القادمة من شبه الجزيرة العربية التي أدت إلى إثارة مشكلات جديدة في جنوب غربي العراق وإلى مزيد من الضحايا وإلى تشديد الأجواء الطائفية التي كانت أصلا متوترة[٣٣]. ويمكن للإنسان أن يشير في هذا الصدد إلى مذابح كربلاء والنجف التي قام بها الوهابيون في أعوام ١٨٠٢[٣٤] و١٨٠٦ وما بعدهما[٣٥]. كما

---

٣٢ الوردي، على د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الأول. بغداد. ١٩٧٤. ص ١٤٩–٢٨٤.

٣٣ المصدر السابق نفسه.

٣٤ ورد في موسوعة العتبات المقدسة بصدد "غارة الوهابية على كربلاء" سنة ١٢١٦ هجرية (١٨٠١/١٨٠٢ميلادية) ما يلي:

".... فاجأ سعود كربلاء، وتمكن من الدخول في المدينة فاغتنم الفرصة دون حيطة من أهل البلدة، فغنم منها أموالاً كثيرة، وانتهب أمتعة لا تحصى. وفي (عنوان المجد) لابن بشر الحنبلي: "إن سعودا سار – في سنة ١٢١٦ هجرية – بالجيوش ... من حاضر نجد وباديها، والجنوب، والحجاز، وتهامة، وغير ذلك. وقصد أرض كربلاء، ونازل أهل بلد الحسين في ذي القعدة فحشد عليها قومه. تسوروا جدرانها، ودخلوها عنوة، وقتلوا غالب أهلها في الأسواق والبيوت، وهدموا القبة الموضوعة برغم من اعتقد فيها– على قبر الحسين. واخذوا ما في القبة، وما حولها. واخذوا النصيبة التي

تعرضت مدينة الحلة بشكل خاص وغيرها من المدن إلى مثل هذه الحملات الوحشية للوهابيين. ولم تقترن هذه الغزوات العسكرية البدوية للوهابيين بالنهب والسلب المعروفين عن الغزوات البدوية فحسب، بل اقترنت باستباحة الأعراض وسفك الدماء وتدمير العتبات المقدسة أيضاً، مما أدت إلى تراكم مرارات وأحقاد كثيرة وإلى نمو غضب متعاظم ضد الحكم الذي يعجز عن توفير الحماية لمواطنيه وضد الوهابيين في آن واحد.

داود باشا في الحكم

رغم محاولات بعض الحكام المماليك تحقيق الاستقرار وتطوير النشاط الاقتصادي والحياة الثقافية وفتح المدارس الدينية، كما حصل في عهد داود باشا[٣٦]، فإن هذه الفترة تميزت عموما بالفوضى والاضطراب والدسائس وباستغلال بشع لكادحي الريف والمدن، ومن قبل الولاة أيضاً، وبانفلات لا نظير له للأمن الداخلي ونشاط واسع للممثليات الأجنبية وتأثير ملموس على الأحداث السياسية فيها، إضافة إلى النشاط المتزايد نسبيا للشركات التجارية الأجنبية وتأثيراتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحصولها على مراكز نفوذ مبكرة في

وضعوها على القبر وكانت مرصوفة بالزمرد والياقوت. واخذوا جميع ما وجدوا في البلد من أنواع الأموال والسلاح واللباس والفرش والذهب والفضة والمصاحف الثمينة، وغير ذلك مما يعجز عن الحصر. ولم يلبثوا فيها إلا ضحوة، وخرجوا منها قرب الظهر بجميع تلك الأموال، وقتل من أهلها نحو ألفي رجل.". راجع. جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، ٨، قسم كربلاء. مؤسسة الاعلمي للمطبوعات بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هجرية- ١٩٨٧ ميلادية، ص ١٢٣/١٢٤.

- راجع أيضاً: لونگريگ، ستيفن هيمسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. انتشارات الشريف الرضي. قم. إيران. الطبعة العراقية. بغداد. ١٩٦٨. ص ٢٥٤-٢٧٨.

٣٥ الوردي، علي لمحات اجتماعية... . مصدر سابق. ج ١. ص ١٨٧-١٩٦.

٣٦ - الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٢٣٢-٢٥٨.

- عز الدين، يوسف د. داود باشا ونهاية المماليك في العراق. منشورات دار البصري. بغداد.١٩٦٧.

العراق وعلى جني الأرباح[٣٧]. لقد عمد داود باشا منذ توليه الحكم في بغداد إلى اتخاذ عدة إجراءات أساسية كان الهدف من ورائها، كما تبين الوقائع، الوصول إلى:

- تأمين سيطرة الوالي وفرض هيبته على جميع أرجاء ولاية بغداد.
- إخضاع العشائر العربية والكردية لحكم الولاية دون منازع.
- إضعاف نفوذ الفرس على الأمراء في كردستان الجنوبية وعلى المناطق الشيعية من العراق وخاصة في المدن التي فيها عتبات مقدسة.
- جباية الضرائب وزيادة إيرادات الولاية وبالتالي إيراداته الخاصة
- تأمين الموارد المالية الضرورية لبناء وتطوير جيش خاص بولأيته قادر على مواجهة تحديات الدولة الفارسية وجيوش السلطان العثماني في آن واحد.
- توطين العشائر وفرض الأمن في البلاد للإسهام بتطوير التجارة المحلية وتجارة المرور.
- تحسين مستوى التعليم وتطوير الحياة الثقافية في البلاد.

وفي ضوء هذه الأهداف وجه الوالي داود باشا المملوكي جهوده نحو الأمور التالية:

- إيلاء اهتمام خاص بالجيش ومّده بالرجال والأسلحة والتدريب الجيد. واستورد لهذا الغرض معملين أحدهما لصناعة البنادق والآخر لصناعة النسيج لأغراض الجيش، إضافة إلى الاستمرار في إنتاج المدافع من الطراز الجديد التي تم تحسين نوعيتها ومداها وفاعليتها[٣٨]. وتم استخدام الضابط الفرنسي ديفو، أحد ضباط نابوليون بونابارت، للقيام بتدريب الجيش. وكان الهدف الواضح من وراء هذا الإجراء تأمين القوة الحديثة القادرة على ضمان إمكانية التمتع باستقلال بغداد وتوابعها عن مركز الدولة العثمانية من جهة، ومقاومة ضغوط بلاد فارس والتصدي لتدخل شركة الهند الشرقية والقناصل

---

٣٧ – الوردي، علي د. لمحات اجتماعية... مصدر سابق. الجزء الأول. ص ٢٣٠–٢٥٨.

– لونگريگ، س. هيمسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص٢٨٧–٣٢١.

٣٨ عز الدين، يوسف د. داود باشا ... مصدر سابق. ص ٤٦.

البريطانيين في شؤون الحكم في بغداد من جهة أخرى، وإخضاع العشائر العربية والكردية وفرض التزامها بالأمن ودفع ما يفرض عليها من ضرائب من جهة ثالثة. ونتج عن ذلك وقوع صدامات سياسية حادة واستعدادات عسكرية متقابلة بين داود باشا والقنصل البريطاني في بغداد[٣٩]. كما اشتدت ضغوط شاهزادة محمد على في كرمنشاه على داود باشا وتحريك الجيوش استعدادا للمعارك مع قوات والي بغداد والتي أمكن تداركها وأبعاد وقوعها في بغداد في آخر لحظة. وكان لوباء الكوليرا الذي أنتشر بين الجنود الأيرانيين الدور الأساسي في توقيع اتفاقية السلام بين الطرفين وعودة الشاهزادة محمد علي إلى كرمنشاه[٤٠].

- تعزيز إمكانياته العسكرية لمكافحة الفوضى التي تثيرها العشائر في إيالة بغداد، بسبب غزواتها المتبادلة وغزواتها ضد المدن والأرياف والعمل من أجل فرض الاستقرار على تلك القبائل الرحل وحماية طرق التجارة من قطاع الطرق وعصابات النهب والسلب وتأمين القدرة على جباية الضرائب. ونظم لهذا الغرض ومنذ بداية توليه للحكم عددا كبيرا من الحملات العسكرية ضد العشائر المتمردة أو العشائر التي كانت تقوم بغزوات ضد العشائر الأخرى أو ضد سكان المدن، أو تلك العشائر التي لم تكن قد دفعت ما فرض عليها من ضرائب، لفرض النظام والطاعة والغرامة والتعويض عليها[٤١].
- فتح الشوارع وغرس الحدائق والبساتين وعنايته بالعمارة[٤٢]، وإقامة قنوات الري وإصلاح المخرب منها أو التي عفا عليها الزمن من أجل تحسين الزراعة وزيادة الإنتاج المادي وتنشيط التجارة في بلاد الرافدين . وفي عهده أمكن تطوير الإرواء بالواسطة حيث أمكن

---

٣٩ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية ... . مصدر سابق. الجزء الأول. ص ٣٠٧/٣٠٨.

٤٠ المصدر السابق نفسه.

٤١ عز الدين، يوسف د. داود باشا ونهاية المماليك في العراق. منشورات دار البصري. بغداد ١٩٦٧. ص٣٤-٣٦.

٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨.

بناء الناعور ونشره في المناطق التي تعتمد على السقي بالواسطة. وانتعشت التجارة في فترة حكمه، وخاصة تجارة المرور، كما ساهم الرعايا من يهود العراقي بدور مهم في النشاط التجاري والصيرفي في العراق[٤٣]. ورغم كل ذلك استمرت حالات البؤس والفاقة والبطالة والموت المبكر والأمراض المختلفة والفيضانات، باعتبارها السمات التي ميّزت واقع حياة ومعيشة الغالبية العظمى من سكان إيالة بغداد والمناطق التابعة لها، إضافة إلى الولايات الأخرى، لأسباب منها ما يرتبط بالتخلف العام، ومنها ما يرتبط بجشع الحكومة وأساليب الجيش والجندرمة القمعية في جباية الضرائب والإتاوات من الناس، ومنها أيضاً فساد موظفي الدولة الولاية، إضافة إلى انعدام الأمن والاستقرار بصورة عامة. وعبَّر حمود شكري الآلوسي عن فساد الموظفين في مختلف عهود المماليك، بما فيها عهد داود باشا، خير تعبير عندما كتب يقول: "معظم كتاب المالية، والأوقاف، ليس في روى قلوبهم قطرة من مداد الإنصاف، كما طوى أحدهم قرطاس كشحه عن ذي الحاجة وأهمله، وخيرهم من إذا عد الملهوف دراهما (كذا) نظر في شأنه وعدله، وصحائف أعمالهم والله تعالى أعلم من قلوبهم سواد، وكأنك بسواد وجوههم يوم نشر الصحف غدا لسواد وجوههم المظلمة مداد...)[٤٤]. ولم يختلف داود باشا عن سائر الولاة في ممارسة أساليب القمع في معالجة المشكلات التي كانت تجابه المجتمع، بما فيها فرض عقوبات قاسية على تلك العشائر التي ترفض دفع الضرائب أو التي كانت تمارس الاعتداء على عشيرة أخرى، وكان يستوفي في كل الأحوال المال والإبل والخيل والمواشي لتذهب إلى خزينة الولاية[٤٥] أو إلى خزينته عملياً.

---

٤٣ غنيمة، يوسف رزق الله. تجارة العراق قديما وحديثا. بحث تاريخي اقتصادي. مطبعة العراق. بغداد. ١٩٢٢. ص٧٤.

٤٤ عز الدين، يوسف د. داود باشا ونهاية المماليك في العراق. مصدر سابق. ص ٩.

٤٥ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤-٣٦.

– فتح المدارس، سواء الدينية منها أم تلك الخاصة بتكوين الموظفين والعاملين في جهاز الأيالة. وتشير المعلومات المتوفرة إلى انه أقام ٢٨ مدرسة، مثل مدرسة داود باشا ومدرسة على باشا والمدرسة العادلية ومدرسة الأعظمية ومدرسة الأحمدية والسليمانية، كما تعهد باثني عشر معهدا. وكان الغالب من هذه المدارس يرتبط بالجوامع التي أقامها والتي كانت تقوم بالتدريس أيضاً[٤٦]. كما أقام الكثير من المساجد والجوامع. وفي ضوء ذلك انتعشت الحياة الثقافية نسبيا وبرز العديد من العلماء والفقهاء والمدرسين المعروفين من أمثال عبد الله الألوسي وعبد الرحمن الروزبهاني ومحمد البرزنجي ومحمود لألوسي ومحمد سعيد السويدي وعثمان بن سند[٤٧].

– وعرف داود باشا بعنايته الخاصة بأصحاب الطرق الدينية بسبب علاقاته المتينة بالمدارس الدينية منذ شبابه وتكوينه الديني على أيدي هؤلاء من أمثال صبغة الله الحيدري وزين الدين جمل الليل ومحمد أمين الموصلي والملا حسين بن محمد علي والحافظ أحمد ولطف الله أفندي[٤٨]. وكان كما يبدو كريما معهم حتى أنه منح زعيم الطريقة الصوفية الشيخ خالد النقشبندي ثلاثين ألف ليرة ذهبا عندما سمع أنه مدين، مما حظي بدعاء وثناء وتأييد مريدي هذه الطريقة[٤٩]. إلا أن هذه الأموال التي كانت تتجمع لديه كان يغتصبها من الناس عنوة وعلى حساب معيشتهم البائسة أصلا. ويشار أيضاً إلى عنايته الخاصة بالأدب والحياة الأدبية، وخاصة الشعر والشعراء، وأنه كان يقيم الجلسات الشعرية حيث يتزاحم بعض الشعراء للحصول على رضاه وعطاياه المالية، وقيل أن داود باشا كان ينظم الشعر أحيانا[٥٠].

---

٤٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤١–٤٢.

٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤٢.

٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٩/٤٠.

٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨.

٥٠ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية... مصدر سابق. الجزء الأول. ص ٢٥٢–٢٥٨.

– وانتعشت في فترة حكمه الصناعات اليدوية وازداد إنتاجها، ومارس أسلوب حماية الإنتاج المحلي من خلال زيادة الضرائب المفروضة على الاستيرادات والصادرات، التي اصطدمت بمقاومة الشركات التجارية الأجنبية وبالقنصل البريطاني. وبسبب تدخل الباب العالي أجبر داود باشا إلى تغيير نسبة الجمارك بما يخدم مصالح الشركات الأجنبية وبالضد من مصلحة الإنتاج المحلي.

إلا أن هذه الإصلاحات لم تخف طبيعة النظام الاستبدادي والجور الذي مارسه داود باشا نفسه وأفراد حاشيته ضد السكان وخاصة الكادحين منهم لصالح زيادة موارده وموارد حاشيته والفئات الغنية، ومنهم كبار المستحوذين على الأراضي الزراعية والتجار وجمهرة من القواد العسكريين. كتب س. لونگريگ مشيراً إلى بعض جوانب شخصية داود باشا يقول: "كان عند توليه الحكم قد بلغ الخمسين من عمره. وكان بشوشا في سلوكه غير متصنع في معاملاته، كما كانت ظرافته تستعبد أشد مناوئيه وتجذبهم إليه. أما مظهره فقد كان مظهر الرجل الجميل الملتحي ذي الطول المعتدل الذي تجلله الحشمة والوقار، وتبين على وجهه إمارات الدعة والذكاء. وكان ديوانه أعرق الدواوين التي عرفتها بغداد وأكثرها سموا وازدهارا. غير انه كان يظهر الجبن والتردد في مناسبات خطيرة، وفي مناسبات أخرى كانت تستفحل فيه البسالة. ومن الغريب انه كان يؤيد التقدم العلمي والثقافة العقلية ويثني عنهما أيدٍ أخرى. وكان كرمه مصحوبا بجشع مسنون. ولم ينجه ذكاؤه، الذي لا ريب فيه، من أذم أنواع الحماقات واكثر الأحكام خطأ "[٥١]. لا يمكن الوثوق تماما بحكم لونگريگ على داود باشا بسبب الصراع الذي تأجج بين الأخير والقنصل البريطاني، بسبب التدخل الفظ للقنصل البريطاني في شؤون البلاد الداخلية، في محاولة التأثير على وجهة التبادل التجاري. وتجدر الإشارة إلى أن لونگريگ كان أحد ضباط الحملة العسكرية البريطانية في العراق، وكانت له مواقف غير حيادية إزاء النزاعات بين الوالي داود باشا والقنصل البريطاني حينذاك. إذ ينصرف ذهن القارئ لكتاب لونگريگ "أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث"،

---

٥١ لونگريگ، س. هيمسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ٢٨٧/٢٨٨.

عند ذكر أخطاء داود باشا، إلى تلك الصراعات مع القنصل البريطاني التي كتب عنها كثيرا وأدان موقف داود باشا منها ودافع عن مواقف القنصل البريطاني بحماسة بينة.

لم يختلف داود باشا عن غيره من الحكام المماليك أو الولاة الأتراك المستبدين في إقامة الحكم المطلق في البلاد الذي كان يميز عموما حكام الدولة والولايات العثمانية وحكمهم فيها، رغم كونه كان أكثر علما ووعيا من عدد كبير منهم بسبب الجهد الشخصي الكبير الذي بذله في تكوين شخصيته الأدبية والدينية والسياسية وعلى أيدي متخصصين بالفقه واللغة والبلاغة والبيان وحفظ القرآن، إضافة إلى الرياضيات. واتسم داود باشا بالقسوة الشديدة والرغبة في التآمر وكسر شوكة الأقوياء من شيوخ العشائر والأغوات والأمراء الكرد وممارسة العنف ضدهم وإخضاعهم لإرادته. ولم يختلف عن غيره من المستبدين في الشرق في رغبته في الحصول على ثروات طائلة وعلى تكوين الكنوز واقتناء الأسلحة والمفروشات وكثرة أنواع السجاد والجواهر الثمينة. وكان يجمع حوله حاشية لا تختلف عنه في ذلك وفي رغبتها باقتناص المكاسب والاستفادة من مراكزها في تنمية ثرواتها على حساب الناس. وبرز استبداده الشديد، رغم بعض الخصال المحمودة فيه، في طريقة تعامله مع العشائر وطريقته الشرسة في جباية الضرائب وفي إرهاق السكان بها من جهة، وفي البذخ على تلك المجالات التي ترفع من قدره وشأن حكمه وسمعته الداخلية والخارجية، كالعطاءات المالية للشعراء والأدباء ورؤساء الطرق الدينية. وبسبب سياساته الجائرة والقاسية، تلك لم ينجح في توطين القبائل الرحل أو فرض إرادته على الإمارات الكردية في كردستان الجنوبي، رغم أنه حاول فرض الطاعة عليها ونجح طوال فترة امتدت قرابة ١٥ عاما. ولكن سرعان ما نشبت الصراعات والنزاعات في ما بين القبائل الكردية التي كانت تتسبب في إقلاق الحكم في بغداد والموصل والباب العالي. ولم ينجح داود باشا في منع تدخل القنصل البريطاني في شؤون البلاد بسبب قوة بريطانيا وقدراتها المالية وتأثيرها المباشر على الباب العالي، كما لم يستطع فرض استقلاله عن الدولة العثمانية، ذلك الحلم الذي راود جميع المماليك من قبله وحققوه جزئيا، إذ قادت سياساته المستقلة عمليا إلى نهايته، حيث تم ترحيله عن

بغداد إلى الأستانة مع توصية من علي رضا باشا بالتعامل الودي معه. ورغم أن إصلاحاته العديدة لم تمح تماما ولكنها لم تترك أثرا كبيرا على حياة بلاد ما بين النهرين.

سقوط داود باشا وعودة السيطرة العثمانية المباشرة على العراق

كانت حجة السلطان محمود في تبرير شن حملته العسكرية ضد والي بغداد، داود باشا، ودعوته لاستعادة السيطرة العثمانية المباشرة على بغداد وتنصيب على رضا باشا، والي حلب، واليا عليها، تستند إلى عوامل عدة نشير في أدناه إلى الأهم منها:

- رغبة حكام المماليك، ومنهم داود باشا، في إعلان الاستقلال العملي لا الشكلي في إيالتهم وفي قراراتهم ومواقفهم عن مركز السلطة العثمانية والتهرب من تنفيذ رغبات السلطان، رغم قبولهم الشكلي بها. ولم يكن هذا الهدف يقتصر على بغداد فحسب، بل شمل أيضاً ولايتي الموصل والبصرة، إضافة إلى الإمارات الكردية في كردستان؟
- قيام داود باشا بتكوين جيش مستقل عمليا عن جيش السلطان محمود الثاني وصل قوامه إلى عشرة آلاف فرد بين مدفعية ورجّالة[٥٢]، ورفضه مدّ قوات السلطان بالأفراد للمشاركة بقمع إنتفاضة اليونان التي عول السلطان محمود عليها كثيراً.
- رفض داود باشا عمليا تنظيم حملة إبادة ضد القوات الإنكشارية في بغداد وباقي مناطق العراق. وكان هذا يعني رفض تنفيذ الفرمان الذي كان السلطان محمود قد أصدره وكان يقضي بإبادة أفراد القوات الإنكشارية عن بكرة أبيهم. وكان السلطان محمود نفسه قد نفذ مثل هذه العملية في أستنبول في العام ١٨٢٦م وفي غيرها من المدن التركية[٥٣]، كما كان الفرمان يخول داود باشا بتصفية جماعة الطريقة البكتاشية، وهي الطريقة الدينية التي كان الإنكشاريون يستندون إليها روحيا[٥٤].

---

٥٢ عز الدين، يوسف، داود باشا... مصدر سابق. ص ٣٨/٣٧.

٥٣ الوردي علي د. لمحات اجتماعية ... مصدر سابق. الجزء الأول. ص ٢٦٣.

٥٤ لونگريگ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق.

- إعتذار داود باشا عن مدّ القوات العثمانية بالأموال التي طلبها السلطان محمود لخوض القتال ضد القوى الثائرة في اليونان، رغم كل المعلومات التي كانت تصل إلى الباب العالي عن الموارد الكبيرة التي كان يجبيها داود باشا من ولايات العراق والبذخ الكبير الذي كان يتميز به ديوانه العامر.

- قلة الأيرادات التي كانت تصل إلى خزينة السلطان من العراق، في وقت كانت تصل الأخبار إلى مركز الدولة العثمانية عن التعسف الذي كان يعاني منه السكان بسبب الضرائب والأتاوات القاسية التي كانت تفرض عليهم، والتي كانت تستخدم من قبل داود باشا لإغراضه الخاصة وتعزيز سلطته وسطوته. ولم يكن هم السلطان ذلك التعسف الذي كان يعاني منه الشعب، بل كان يشكو من قلة الموارد التي كانت تصله شخصيا من بغداد.

- التهديدات الأيرانية لبغداد بسبب الخلاف بين داود باشا والأسرة البابانية الكردية التي ارتبطت أيضاً بالخلافات الداخلية بين الأمراء البابانيين وحماية وتأييد الفرس للبعض من هؤلاء الأمراء. ووجهت إيران تهديدات عديدة إلى والي بغداد، كما اشتكت ضده لدى الباب العالي وساندت أمر تغييره.

- قيام أتباع داود باشا، وبتوجيه مباشر منه، بمحاصرة دار الضيافة في محلة الصابونجية في بغداد، حيث كان مبعوث السلطان محمود، صادق أفندي، يحل ضيفا ومفتشا فيه، في تشرين الأول من العام ١٨٣٠ والإجهاز عليه وقتله[٥٥]. وكانت مهمة صادق أفندي التحري عن حجج ووسائل تساعد السلطان محمود على التخلص من داود باشا ويحمل فرمانا بعزله وتنصيب واليا آخر بدلا عنه[٥٦]. وأدرك داود باشا طبيعة المهمة التي جاء من أجلها مبعوث السلطان فنظم أمر اغتياله. وكان لهذا القتل صدى واسع السوء في العاصمة العثمانية وأوساط الفئة الحاكمة حيث أعتبره السلطان محمود تحديا سافرا

---

٥٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤٦/٤٧/

٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤٦.

ومباشرا له وللحكم العثماني في بغداد[٥٧]. ورغم محاولة داود باشا كسب ثقة محمود باشا ثانية، إذ كانت له قبل ذاك علاقات ودية معه، فأرسل له ١٥ مدفعا من الطراز الجديد المحسن في بغداد، فأن قرار السلطان محمود كان نهائيا، إذ قرر التخلص من داود باشا وفرض الهيمنة العثمانية الفعلية والمباشرة على بغداد، فأسند قيادة الحملة العسكرية على بغداد إلى والي حلب حينذاك على رضا باشا اللاظ.

تضافرت عوامل كثيرة في تحقيق هدف الحملة واحتلال بغداد وإعادتها إلى حظيرة الدولة العثمانية. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تمكن داود باشا في بداية حكمه من إعادة شيء من الأمن والاستقرار إلى مناطق العراق من خلال تنظيم الحملات العسكرية ضد القبائل والعشائر المتمردة على الحكم، وضد تلك التي كانت تقوم بالغزوات ضد بعضها وفرض الغرامات والتعويضات عليها، إضافة إلى جباية الضرائب منها. وكانت تلك القبائل تتحين الفرص لرفض هذا الوضع الجديد والعودة إلى حالة الغزو المتبادل والغزوات على المدن. وقد تسنى لها ذلك في السنوات الأخيرة من حكمه. وإذ كان الباشا مشغولا بتلك الحوادث وبالعائلة البابانية ومشكلاتها، كانت الإدارة الحكومية تعيش في حالة فوضى وتراجع شديدين وكان التذمر بين الناس متزايدا. كتب س. لونگريگ عن هذه الفترة يقول: "فكانت الحياة رخيصة والشرع صارما وكل شئ للبيع"[٥٨].
- وجه داود باشا في بداية حكمه جهودا كبيرة لإعادة تنظيم وتأهيل الجيش وزيادة تدريبه وتحسين مستوى إنضباطه. واستخدم لهذا الغرض أحد الضباط الفرنسيين. وفي ضوء ذلك حقق الكثير من النجاحات في التصدي للنزاعات الداخلية ومحاولات التدخل على الحدود. إلا أن السنوات الأخيرة من حكمه شهدت تراجعا في قدرات الجيش وفي قوامه وتجهيزاته ومعنوياته. وإذا كان داود باشا قد أولى اهتماما ملموسا بالسكان وسعى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد، فأن اهتمامه تراجع كثيراً فيما بعد، إذ

---

٥٧ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية... ج١، ص٢٦٧/٢٦٨.

٥٨ لونگريگ، س. هيمسلي. أربعة قرون من ... مصدر سابق. ص ٣٠٣.

اقترن بتدهور إدارة الحكم وتفاقم الفساد الحكومي والرشوة والعجز عن دفع الرواتب وتزايد عمليات الاعتداء على الناس وممتلكاتهم وأعراضهم ...الخ. يشير ستيفنس لونگريگ بهذا الصدد قائلا:

" أما الحكومة بوجه عام فإن أبرز ما يظهر في الصورة الصادقة عنها في الحقيقة عصيان القبائل المزمن الذي كان من واجب الحكومة معالجته كل سنة– وعصابات التي لما تقهر، وسلب المسافرين المستدام، وضرب الضرائب على الأقلية التي كان من الممكن تحصيل الضريبة منهم، والضعف البارز في التحرش بالبقية من السكان. وقد ظلت القرى والأراضي تباع ليحكمها هذا المملوك المقرب أو ذاك أو أي من رجال الحاشية الذين يستفاد منهم فوائد. وبقى الأغوات يشاغبون ويعربدون، وظل الجنود متمادين في الاغتصاب والنهب. وكان الديوان العالي، الممتلئ بأكثر مما تستطيع البلاد أن تصرف عليه بحق، يؤوي كثيرا من المشاورين المجانين، الجهلة، المتعصبين"[٥٩].

- تعاون الكثير من القبائل المناهضة لداود باشا مع القوات القادمة من حلب لإسقاط داود باشا بعد أن صدر قرار الباب العالي باعتبار داود باشا ثائرا توجب على المسلمين عدم إطاعته والقيام بمحاربته.

- إنتقال وباء الطاعون الذي تفشى في تبريز في عام ١٨٣٠ إلى كركوك ومنها إلى السليمانية. وبعد شهور قليلة، في العام ١٨٣١ أعلن عن حصول أول إصابة به في بغداد، إذ لم تنفع كافة الإجراءات الإحتياطية التي أتخذها داود باشا لمنع وصول الوباء إلى بغداد. ويشير لونگريگ إلى أن رجال الدين المتخلفين لعبوا دورا سيئا في إنقاذ الناس من انتشار الوباء، إذ أعاقوا بجهلهم ورجعيتهم وتعصبهم تنفيذ إجراءات الوقاية من الوباء واعتبروا تلك الإجراءات تحديا للإرادة الألهية والقدر المحتوم على بني البشر[٦٠]. وأدى انتشار الوباء إلى محاولات هروب أعداد غفيرة من سكان بغداد إلى المناطق الأخرى، ولكنهم جوبهوا بقطع

---

٥٩ المصدر السابق نفسه.

٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٨/٣١٩.

القبائل للطرق. وكان النقل النهري ما يزال ضعيفا عاجزا عن استيعاب ذلك العدد الكبير من الراغبين بالفرار من وباء بغداد. وأرتفع عدد الوفيات اليومية خلال فترة وجيزة إلى معدل ١٥٠ مواطنة ومواطن من جراء الوباء . كتب العلامة الكبيرة الأستاذ الدكتور مصطفى جواد نقلا عن أحد مخطوطات الآلوسيين يقول: "سنة ١٢٤٦هجرية جاء الطاعون إلى بغداد ووقع الطعن في العشرة الأخيرة من رمضان ثم كثر في خمسة شوال والناس بين مصدق ومكذب، وأول ما وقع في روافض الصدرية ثم اليهود، وفر الناس وزادت دجلة زيادة لم يسمع بمثلها وكسرت السداد وأحاط الماء والبلاء بالناس وهدم من الجانبين نحو خمسة آلاف دار بل أكثر، ومات في اليوم عشرة آلاف نفس وأكثر، وعجزوا عن الدفن فجافت الطرق والبيوت، والناس كيوم القيامة وبعد أن هان الأمر في الجملة ألقيت الموتى في دجلة، يجرّون من أرجلهم وكثير منهم تنفصل رجله، وذهبت ألأموال هدما وسرقا فإنا لله وإنا إليه راجعون"[٦١].

- الفيضان الذي أجتاح بغداد في نيسان/ أبريل من نفس العام وساهم في تشديد النتائج التي ترتبت عن كارثة وباء الطاعون ورفع من عدد الضحايا وهدم الألاف من الدور السكنية[٦٢].

وفي مثل هذه الأوضاع البائسة، ورغم بعض المقاومة التي أبداها سكان بغداد بسبب الجور الذي تعرضوا له في أعقاب دخول بعض القوات والمسؤولين السيئين إليها، إضافة إلى السلوك البدوي للعشائر، المتسم بالقسوة والرغبة في النهب والسلب والقتل، قدم سكان بغداد المساندة للباشا الجديد. وأباح الحكام، الذين تولوا إدارة البلاد بعد هروب داود باشا وقبل وصول علي رضا باشا إلى بغداد، عمليات السلب والنهب والإعتداء على الحرمات مما حفز المقاومة في نفوس السكان وبرزت المطالبة بإعادة داود باشا إلى حكم بغداد. وعند

٦١ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٩.

٦٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٩.

دخول على رضا باشا إلى بغداد بادر باتخاذ الإجراءات لإرسال داود باشا إلى إستنبول مع التوصية بمعاملته معاملة حسنة لتهدئة الخواطر.[٦٣]

حاول على رضا باشا أن يبدي إهتماما بالناس وبمصالح أهل بغداد وأن يعيد الهدوء إليها، كما عمد إلى تنظيم مجزرة رهيبة ضد المماليك أودت بحياة الغالبية العظمى منهم وممن تبقى من الإنكشاريين الذين لم يتعرض لهم داود باشا بالسوء. وكان الإجراء الأخير جريمة بشعة حاول بواسطتها التقرب من السلطان وتجديد الولاء له من خلال تنفيذ الفرمان الوحشي الذي رفض داود باشا على قساوته تنفيذه. ورغم إيغاله بدم ضحاياه من المماليك وإزاحة من تبقى منهم على قيد الحياة عن مسؤولياته في الولاية وإناطتها بإعوانه من الأتراك الذين ساندوا حملته ضد داود باشا من أبناء حلب وبغداد والموصل، بادر إلى الزواج من أحدى بناتهم. كما بذل مجهودات كبيرة لإخضاع المناطق المنتفضة والمتمردة ضد السلطة المركزية وضد والي بغداد وإقامة أوضاع طبيعية في البلاد بما يسمح على جعل العراق رافدا من روافد تموين وتمويل الدولة العثمانية بالأموال ومدّها بالمقاتلين وقت الضرورة وإبعاد احتمالات الانفصال عنها ثانية.

ومع سقوط داود باشا بدأت المرحلة الثالثة من الاحتلال وفرض الحكم العثماني المباشر على بغداد، كما اتخذت الإجراءات لتصفية الإقطاعيات العسكرية الممنوحة للسباهيين وتصفية سيطرة الأسر الكردية في المنطقة مثل الأسرة السورانية في راوندوز والأسرة البهدينانية في العمادية والأسرة البابانية في السليمانية. وهذه العملية التي استمرت طوال عقدين من السنين تقريبا اقترنت بمحاولات إخضاع العشائر الكردية الأخرى في إقليم كردستان إلى السلطة المركزية التي لم تكن ممكنة تماما.

---

٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٤.

الفصل الثالث

أحوال العراق خلال المرحلة العثمانية الجديدة

بعد أن استعادت الدولة العثمانية سيطرتها المباشرة على ولاية بغداد وتوابعها، سعى الولاة الأتراك في تلك الفترة إلى تحقيق المهمات التالية:

– تكريس الهيمنة العثمانية على العراق وإخضاعه لسياسة الدولة المركزية كلية.

– إخضاع القبائل والعشائر المستقرة وشبه المستقرة والرحل، التي كانت تقاوم إجراءات الولاة وترفض التسليم لها، لسياسة وقرارات الدولة المركزية والولاة العثمانيين.

– ضمان عدم تدخل الدولة الفارسية بشؤون العراق الخاضع لسيطرتها وتقليص نفوذها بين السكان الشيعة في الوسط والجنوب، إضافة إلى تقليص نفوذ وتأثير رجال الدين الشيعة في الحياة السياسية والاجتماعية للسكان.

– تأمين عدم تدخل الدولة الفارسية في شئون ولاية الموصل ومناطق كردستان الجنوبي وعدم السماح لها بإقامة التحالفات مع الإمارات التي كانت ما تزال قائمة حينذاك، وخاصة إمارة بابان.

– تقليص نفوذ الدول الأوروبية على العراق مباشرة وجعل علاقاتها تمر عبر سلطة الدولة المركزية لضمان جني الفوائد لصالح الدولة العثمانية.

– تأمين الحصول على مزيد من الأيرادات المالية والعينية لبيت المال العثماني مع كسب الأعوان والمؤيدين من الشيوخ والميسورين المحليين.

– تطبيق التشريعات الصادرة عن مركز الدولة العثمانية على العراق أيضاً بما فيها تشريعات الأرض والضرائب على المحاصيل الزراعية والدخول وتشريعات الإصلاح الإداري وقضايا التجنيد الإجباري.

واستنادا إلى كل ذلك عمدت الإدارة العثمانية الجديدة في بغداد والولايات الأخرى إلى ممارسة ذات الطريقة التي كانت تمارسها في تركيا مثلا لجباية الضرائب من الفلاحين في الريف. وتتلخص هذه الطريقة بتأجير –تضمين– الأراضي الزراعية للبيگوات والباشوات والعسكريين وكبار موظفي الدولة وشيوخ العشائر على أساس المزايدة العلنية حيث تؤجر لمن ترسي عليه أعلى ضريبة ثابتة تدفع للدولة العثمانية بمعزل عن حجم الإنتاج وعن كيفية جباية تلك الضرائب من الفلاحين من قبل المؤجرين (الضامنين) الجدد والمستحوذين على تلك الأراضي. وقد طبق هذا الأسلوب على جميع الأراضي الإروائية وعلى القسم الأكبر من الأراضي الديمية في الموصل وكردستان. واستفادت الدولة كثيرا من هذه الطريقة بسبب أن القسم الأكبر من أراضي العراق الإروائية كان أميريا وتعود رقبته للدولة، وقسم قليل من تلك الأراضي كان ملكا خاصا أو تمليكا أجرته الدولة لبعض العوائل الإقطاعية وكبار الشخصيات العسكرية وكبار الموظفين المدنيين، وقسم ثالث كان يعود للمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية. اما بالنسبة للأراضي الديمية فكان القسم الأكبر منها بيد الدولة ووضع تحت تصرف العشائر وخاصة شيوخها لاستغلالها مقابل ضرائب ثابتة أيضاً تدفع للدولة بعد كل محصول زراعي صيفي أو شتوي.[٦٤]

لم يشعر الفلاحون بفارق يذكر بين طبيعة الاستغلال في ظل نظام الإقطاعيات العسكرية " التيمار والزعامت" في قبضة السباهي أو الزعيم وبين واقع الاستغلال الجديد من جانب الإقطاعيين الملتزمين والمحصلين الجدد.[٦٥] إذ كان يطلق على المؤجر (الضامن) للأرض الزراعية في محيط القرية والقصبات بالملتزم، وفي محيط الأقضية بالمحصل، باعتباره مالكا لحق التصرف بالأراضي الزراعية المؤجرة (المضّمنة) له خلال فترة التأجير المتفق عليها في

٦٤حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق. ص ٢٩٢/٢٩٣. يورد الدكتور حيدر مقتطفا من تقرير

للسيد كيمبال جاء فيه أن ١٢ ٪ من الأرضي المزروعة كانت ملكاً، و٦ ٪ منها كانت تمليكاً، بينما ٨٢ ٪ كانت تعود للدولة بالنسبة للفترة ١٨٦٢–١٨٦٤.

٦٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٦–٢٨٧.

عقد الأيجار. ولم يكن الملتزمون سوى حفنة من الأغوات وشيوخ العشائر المتنفذة والمرتبطة بالولاة بعلاقات طيبة ومصلحية. وبما أن إيجار الأراضي كان مرتفعا عموما بسبب المزايدة العلنية ولا يقدر على دفعها سوى الأغنياء من هؤلاء فإنهم كانوا يمارسون وسائل وأساليب عديدة لانتزاع أكبر كمية ممكنة من المحاصيل الزراعية المتحققة من إنتاج الفلاحين وكدحهم السنوي. وكان الإنتاج يوزع على النحو الأتي:

– حصة كبيرة تزيد كثيرا عن مقدار الريع الواجب تقديمه من جانب الولاة للدولة العثمانية كانت تقدم إلى الولاة، إذ أن الفارق يصادر من قبل الولاة ولصالحهم.

– حصة كبيرة تقتطع بحجة إرضاء أصحاب الشأن في المنطقة لضمان الحصول على الأرض أصلا.

–حصة المؤجر أو الضامن للأرض الزراعية بإعتباره مالكا مؤقتا لها وله حق التصرف المباشر بها أو عبر المزارعين.

– حصص صغيرة تقتطع مما تبقى للفلاح من حصة لتمنح إلى السيد او الإمام المجتهد او الملا، وإلى الحرس والقهواتي وإلى تموين المضيف بما يحتاجه سنويا.[٦٦]

وفي ضوء ذلك كان الفلاحون يخرجون من قسمة الحاصل صفر الأيدي تقريبا وبالكاد يستطيعون إشباع حاجاتهم وحاجات أفراد عوائلهم، وفي الغالب الأعم يجبرون على الاستدانة من شيوخ العشائر وأصحاب الأموال في الريف والمدينة مقابل نسبة فائدة عالية جدا تقتطع عينا من الحاصل الجديد. وتوجه تلك القروض لتوفير مستلزمات إنتاج الموسم القادم.أي أن الفلاحين كانوا يجبرون على بيع حصتهم من المحصول الموسمي على الأخضر بأسعار زهيدة جدا مقابل الحصول على المبلغ الذي يحتاجونه. وكان الفلاحون يواجهون مصاعب جمة لتأمين مستلزمات تجديد قوة عملهم بالصورة المناسبة نسبيا. ولهذا السبب كانت الغالبية العظمى منهم عرضة للإجهاد والإصابة بالأمراض وكانوا يموتون مبكرا. وكان متوسط العمر بينهم واطئا جدا يتراوح بين الثلاثين والخمسة والثلاثين عاما. ومن هنا ازداد

---

٦٦ المصدر السابق نفسه. ص ٨٥–٩٧.

تذمر الفلاحين وأتسع كرههم للدولة العثمانية ونمت رغبتهم في معاكستها ورفض دفع الضرائب والأتاوات لها. وكان شيوخ العشائر يستفيدون من هذه الحالة للامتناع عن دفع الحصة الثابتة للدولة، رغم أنهم كانوا يستحصلونها أو جزءا أساسيا منها من الفلاحين على الأقل.

وكان الإنتاج الزراعي الشتوي والصيفي يتركز في محاصيل زراعية أساسية محدودة كالحنطة والشعير، وهما محصولان شتويان يحتلان المركز الأول، ثم الفاصولياء والهرطمان. وكانت هذه المحاصيل تعتمد على الإرواء السيحي أو السقي بالواسطة في مناطق الوسط والجنوب حيث بدأت تعتمد على النواعير أيضاً في سقي تلك الأراضي. وكانت مناطق الجزيرة في الموصل تعتمد على مياه الأمطار أساسا في حين كانت مناطق واسعة من كردستان تعتمد على الأمطار ومياه العيون التي بدورها تعتمد على الأمطار والجليد المتساقط في فصل الشتاء. وكانت الغلة على العموم واطئة ترتبط إلى حدود بعيدة بمناسيب مياه الأمطار السنوية، إضافة إلى استمرار تخلف أساليب الزراعة وتربية الحيوان. أما المحاصيل الأساسية فكانت الرز بالدرجة الأولى، والذرة والدخن والماش والسمسم بالدرجة الثانية. وتركزت زراعة الشلب (الرز) في مناطق الأهوار في وسط وجنوب العراق حيث كان بالإمكان توفير المياه الضرورية لزراعته. وكانت زراعة الشتلات هي الطريقة المنتشرة في العراق. وتميزت معدلات الإنتاج السنوي بالتذبذب الشديد، إذ كانت خاضعة لكميات المياه المتوفرة في نهري دجلة والفرات، إضافة إلى خسارة كميات هائلة من المياه بسبب الفيضانات واستخدام الأساليب البالية في سقي المزروعات، وعدم وجود خزانات لدرء تلك الفيضانات وحفظ أو تخزين المياه الزائدة لاستخدامها في مواسم أخرى. وكانت الفيضانات الموسمية تساهم في تدمير المحاصيل الزراعية ودور السكن وأكواخ الفلاحين الفقراء. وكان الجراد والجفاف في بعض السنوات يساهم بدوره في التهام أو تدمير الكثير من تلك

المحاصيل أو يخفّض إلى حدود كبيرة من غلتها السنوية وبالتالي يخفّض حجم الإنتاج الإجمالي.[٦٧]

وأنتشرت في المناطق المحيطة بالمدن بساتين النخيل والحمضيات وزراعة الخضروات الصيفية والشتوية. وفي الوقت الذي كان محصول التمور يحتل المركز الأول في وسط وجنوب العراق، كان محصول التبغ يحتل مركزا مهما بين محاصيل منطقة كردستان. وكان المحصول الأخير يدر أرباحا عالية على البيكوات والأغوات الكرد، بينما كان الرز هو المحصول الذي يحقق ارباحا عالية لشيوخ وإقطاعيي الوسط والجنوب.

أما الثروة الحيوانية فقد تركزت في الأبل بشكل خاص بسبب امتلاك القبائل البدوية العربية أعدادا كبيرة منها، ثم الأغنام والماعز والجاموس والخيل. وفي كردستان كانت البغال تلعب دورا مهما في النقل، إضافة إلى انتشار الماعز والأغنام والأبقار، وكذلك الجاموس في مناطق الأهوار. وكانت هذه الثروة تعتمد على مقدار الأمطار السنوية المتساقطة في مناطق الرعي، وخاصة في الجزيرة وفي المناطق الحدودية مع سوريا والجزيرة العربية، وعلى الحدود بين العراق وإيران والعراق وتركيا (المثلث الحدودي). ولم تكن هناك رقابة فعلية على أعداد هذه الحيوانات وعلى حركتها بين الدول التي لها حدود مشتركة مع العراق.

لم يكن في أساليب الحكم العثماني ما يشجع جديا على استقرار القبائل والعشائر البدوية العربية أو الكردية الرحل وعلى انتعاش الزراعة واقتصاد المدينة، رغم المحاولات الكثيرة التي كان الولاة يبذلونها لتحقيق هذا الهدف المكروه من الناس عموما. فأساليب الدولة في جباية الضرائب وإخضاع الفلاحين لأقسى العقوبات وارتباط الاستقرار عمليا بالتجنيد الإجباري الذي أدخل إلى العراق في منتصف القرن التاسع عشر، وتخلي الدولة عن واجباتها في توفير الحماية للفلاحين ولسكان المدن أو توفير الخدمات الضرورية التي هي ضمن واجبات الدولة الآسيوية التقليدية مثل شق قنوات الري والبزل وتطهيرها وإقامة السدود والمعابر أو القناطر وتوفير الخدمات الأخرى، قد دفع بإعداد كبيرة من الفلاحين المستقرين

---

٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٦.

أو شبه المستقرين إلى ترك الزراعة وحياة الريف والانتقال إلى حياة البداوة والرعي مرة أخرى، أي العودة إلى أحضان القبيلة وحمايتها وتكافلها الاجتماعي، باعتبارها الملاذ الأخير لأبن العشيرة الذي يعاني من قساوة الفقر والبطالة. وكانت لهذه الهجرة المعاكسة تأثيرات سلبية على حجم الإنتاج الزراعي وعلى مد السوق بالسلع الزراعية الضرورية للاستهلاك المحلي. ومن هنا يمكن للإنسان أن يؤكد بأن الدولة العثمانية لم تكن تملك في سياستها العملية ما يساعد على توطين القبائل الرحل ويقنع البدو بحسنات تلك الحياة الجديدة والغريبة عنهم كبديل للحياة الجافة والشاقة التي كانوا يعيشون فيها. لقد كانت أساليبها عقيمة كسياساتها في كسب الناس إلى الحكم العثماني.[٦٨] ومع ذلك فأن سياسات الدولة العثمانية الفعلية والأوضاع المعقدة للبدو، وخاصة ضعف أحوالهم المعيشية، كانت تدفع بإعداد غفيرة منهم إلى الاستقرار النسبي أو القَلِق على ضفاف الأنهر وممارسة الزراعة والرعي في آن واحد. كما كانت عمليات الغزو للحصول على ما يشبع الحاجة الذاتية للبدو واحدا من أهم تلك الأسباب.

وفي النصف الثاني من خمسينات القرن التاسع عشر أبدلت السلطات المحلية أسلوب ونسب جباية الضرائب من الفلاحين حين عمدت إلى تطبيق أسس الشريعة الإسلامية من الناحية الرسمية في اقتطاع حصة بيت المال العثماني من الإنتاج الزراعي وفرضت اقتطاع العشر من الأراضي العشرية واقتطاع الخراج من الأراضي الخراجية. ولم تكن هذه الطريقة

---

٦٨ لونگريگ، س. هيمسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٣٤٧. أورد صاحب الكتاب ملاحظة مهمة نذكرها كما وردت في الكتاب: "من المحتمل أن عدة طرق لحل هذه المشكلة (المقصود مشكلة توطين القبائل الرحل. ك.حبيب) كانت قد تكونت في الأذهان. إلا أن العقلية التركية ما كانت تعد رجال القبائل إلا وحوشا كواسر يعارضون الحكومة قصداً للأذى والتشعيث. والحق إن منازل هذه القبائل كانت عبارة عن مخيمات ساذجة ما يزالون يعيشون فيها عيشة ... لا يمكن أن يتصوروا غيرها، ولم يتقدم أحد لينير السبيل نحو عيشة أخرى. ولذلك فقد كانوا يرتطمون، وهم مدفوعون بدافع تفكيرهم القبلي، ألوف المرات بهذا الشيء الأجنبي الذي يقال له الحكومة".

بأفضل من نتائج الطريقتين السابقتين، حيث لوحظ أن الفلاح يقدم نسبة تتراوح بين ١٥-٥٠٪ من المحصول السنوي إلى الضابطيين من جباة ضرائب بيت المال، حسب طبيعة ملكية الأرض الزراعية - عشرية وخراجية -، ويخضع لاقتطاعات كبيرة تتجاوز النسبة المقررة لبيت المال، إضافة إلى اقتطاعات الإقطاعيين والأشراف الذين يشرفون على تلك المناطق الزراعية ويمنحونها الحماية.[٦٩]

وتسمح المعطيات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة بالإشارة إلى أن البنية الطبقية لسكان الريف خلال الفترة الواقعة بين الاحتلال العثماني الثالث للعراق ومجيء مدحت باشا واليا على بغداد كانت قائمة على أساس وجود طبقتين أساسيتين هما طبقة الإقطاعيين المالكين للأرض الزراعية أو المستحوذين عليها، وطبقة الفلاحين الفقراء. وفي الوقت الذي كان التمايز الاجتماعي بارزا في الريف، كانت الصورة في أوساط القبائل مختلفة إلى حدود معينة، إذ أن التمايز، رغم وجوده، لم يكن صارخا كما أن الاستغلال كان مغطى بستار من العلاقات الأبوية والحماية الاجتماعية التي كان البدوي يتقبلها بطيبة خاطر دون أن يدرك مضامينها الفجة والقاسية. وبمرور الزمن كان شيوخ العشائر والقبائل البدوية يقتربون تدريجا من شيوخ العشائر في الريف ومن الإقطاعيين في المدينة وينفصلون عن حياة الغالبية

---

٦٩ حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق. ص ٢٩٢.

من الممكن الإشارة هنا إلى أن العلاقات الإقطاعية كانت تتمثل هنا بطرفين رئيسين هما:

أ- الدولة العثمانية ذاتها متمثلة بالسلطان وأفراد عائلته وحاشيته والولاة.

ب- فئة الزعيم أو السباهي.

وكانت تقف بين الإقطاعيين وكادحي الريف مجموعة من مؤجري الأرض الزراعية الوسطاء الذين كان جل اهتمامهم تحقيق أقصى الريع لضمان دفع حصة المستحوذ على الأرض وحصة عالية لهم. وكان المؤجر الوسيط يقسم الأرض الزراعية إلى قطع صغيرة تفلح من قبل عوائل الفلاحين. وكان المستأجرون في الغالب الأعم من سكان المدن الميسورين ويطلق على هذا النوع من الأيجار بالضمان، وهو ما يزال ساريا في عدد من بلدان العالم الثالث، ومنها العراق بعد الردة التي حدثت في مجال تطبيق الإصلاح الزراعي خلال الأعوام الثلاثين المنصرمة. (ك. حبيب).

العظمى من أبناء العشائر البدو. وكان الريف العراقي يخلط بين العلاقات الأبوية الناشئة عن روابط الدم والقربى والقبيلة والتراتبية المحددة بتقاليد متوارثة وبين علاقات "القنانة" الإقطاعية. الا أن العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية كانت قائمة على أسس النمط الشرقي التي ترسخت تدريجاً حينذاك على نطاق العراق كله مقترنة ببدء استقرار العديد من العشائر. فالخضوع التام غير المشروط لشيخ العشيرة والوجهاء فيها من جهة، ومنح حماية الشيخ والقبيلة للفلاح وإحساس الأخير بالأمان التكافلي ضمن المجموعة القبلية من جهة ثانية، وارتباطه بالزراعة والرعي أيضاً، وتقلص احتمالات الانتقال من منطقة إلى أخرى، واقتطاع جزء مهم من الإنتاج العيني لصالح شيخ العشيرة ومضيفه والمستوى المتخلف لقوى الإنتاج والغزوات المتبادلة أو الغارات على المدن والغنائم التي كانت العشائر تكسبها من تلك الغزوات، كانت من أبرز السمات التي ميّزت النظام العام في هذه المرحلة. وبمرور الزمن كانت العشائر المستوطنة تتعرض إلى غزو القبائل الرحل وتقلصت إلى حدود بعيدة الغزوات المضادة من جانب العشائر المستوطنة، ولكنها لم تنعدم بالنسبة للقبائل شبه المستقرة.

تشكل الأسرة أو البيت (الحمولة) الخلية أو الوحدة الأساسية للقبيلة والعشيرة. ويمكن للبيت الواحد أن يتسع ليشمل عددا من أفراد العائلة الواحدة. إلا أن أولاد هذا البيت سرعان ما كانوا يشكلون بيوتا أخرى وهكذا تزداد البيوت لتشكل معاً فخذاً من قبيلة، ويسمى (بديدة أو فندة أيضاً)، وأحيانا تتفرع عن الفخذ الواحد أفخاذا لتشكل مجتمعة القبيلة فالعشيرة الواحدة. وتصل العلاقة النسبية في الفخذ الواحد إلى الجد أو الظهر الخامس حيث تكون العلاقة في ما بين أفراد الفخذ الواحد قائمة على أساس المسؤولية المشتركة والتضامنية التامة في السراء والضراء. ويمكن أن يصل عدد بيوت القبيلة أو العشيرة الواحدة ذات الأفخاذ المتعددة أو الفخذ الواحد المتشعب إلى أفخاذ أخرى إلى ألف بيت، وعندها يطلق عليها أسم الفريق وأحيانا الجمع أو الجموع، وتطلق هذه التسمية أيضاً على الأفخاذ التي تتحالف في ما بينها لإغراض الغزو المشترك أو ما شاكل ذلك. ولا يلغي من أمر هذه العلاقة التكافلية والتضامنية والمسؤولية المشتركة وجود التباعد في السكن لأي سبب

كان.[٧٠] ومن الأفخاذ تتشكل العشيرة الواحدة، ومن مجموعة من العشائر التي تصل إلى نسب أساسي واحد أو المتحالفة في ما بينها تتشكل القبيلة الواحدة. ومن اتحاد مجموعة من القبائل العربية تتشكل الإمارة ويطلق على رئيس هذه القبائل المتحالفة بالأمير.[٧١] جاء في كتاب "عشائر العراق" للسيد عباس العزاوي بشأن الإمارة واختيار الأمير ما يلي:

"وقد تتقارب عدة قبائل، أو تتكاثر إلى أن تكون قبائل عديدة فيتولى إمارتها رئيس الفخذ الأول، أو ينال رئيس أحدى العشائر أو القبائل مكانة ويبدي همة زائدة لجمع الكلمة فيعول عليه...وهذا قليل، والعنعنة مرعية"[٧٢].

وكانت العشيرة المكونة من قبائل وأفخاذ عدة تتجزأ إلى أسرة الشيخ الرئيسية ومعها مجموعة من أسر شيوخ الأفخاذ ووجهاء العشيرة المرتبطة التي تتميز بوضوح في مستوى معيشتها وظروفها النسبية عن بقية العوائل والأفراد في العشيرة. وكان رؤساء تلك العشائر والقبائل المنتشرة في مناطق واسعة من العراق يشكلون عمليا فئة اجتماعية متجانسة من حيث موقعها الاجتماعي ومصالحها ونمط عيشها وتطلعاتها أو حتى أسس تفكيرها، رغم كونها متنافسة ومتصارعة في ما بينها على الأرض والكلأ والغنى والمكانة والنفوذ داخل العشيرة وخارجها. إذ يتطلع شيخ كل عشيرة إلى ويطمع في الاستحواذ على مناطق واسعة والتصرف بغنائم كبيرة والسيطرة على أفراد جدد. وبسبب من تلك الصراعات والرغبة في التوسع أو الخوف من الاعتداء عليها من قبل عشائر أخرى أو من الحكومة، كان العديد من تلك العشائر يدخل في اتحادات عشائرية لرد كيد المعتدين أو المشاركة في عمليات الغزو أو الغارات المنظمة على العشائر الأخرى وعلى المدن ومراكز الحكومة.

كان هذا الشكل من التنظيم العشائري يضعف إلى أبعد الحدود ويغَّيب عن الأنظار التناقضات الاجتماعية في إطار العشيرة والاستغلال الذي كان يتعرض له الفلاحون الفقراء

٧٠العزاوي، عباس المحامي. عشائر العراق. الجزء الأول. مطبعة بغداد. بغداد. ١٩٣٧. ص ٤٥–٥٥.

٧١ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣–٦١.

٧٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦٠.

من أفراد العشيرة باستمرار من جانب شيخ العشيرة والوجهاء فيها. وكان شيخ العشيرة يملك القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوارثة في غالب الأحيان، رغم أن المشيخة كانت تعقد للرجل الأكثر قوة وشجاعة وحصافة وقدرة على تنظيم الغزو والانتصار فيها ويمتلك نفوذا واسعا وتأثيرا في العشائر الأخرى ...الخ، وكان بالإمكان من الناحية النظرية تغيير شيخ العشيرة واختيار شخص غيره عندما يعجز عن تلبية الالتزامات أو المهمات التقليدية التي وضعت على عاتقه إزاء العشيرة. وكانت قوة شيخ العشيرة تتجسد في :

– سيطرته العملية على الأرض الزراعية وقيامه بتوزيعها على أفراد العشيرة لاستثمارها في الإنتاج الزراعي.

– سيطرته العملية على المحصول المنتج في كل موسم زراعي وتوزيع الناتج وفق الحصص المتفق عليها والمقررة عرفا من جانب مجلس العشيرة.

– كونه ممثلا للعشيرة في علاقتها مع الحكومة ومسؤولاً عن استقطاع حصة الدولة وتسليمها للحكومة.

– كونه ممثلا للعشيرة في علاقاتها مع العشائر الأخرى وفي كل أمور العشيرة.

– كونه القائد العسكري لمحاربي العشيرة، إضافة إلى امتلاكه لحرس خاص يكّونه بنفسه ويكون مسؤولا عن حمايته وحماية عائلته ومصالحه المشتركة.

– كونه المسؤول الأول عن فض النزاعات التي تنشأ بين أفراد العشيرة.

– وتقع على عاتق الشيخ مسؤولية تنظيم الغزوات ضد العشائر الأخرى وإقامة التحالفات مع العشائر الأخرى أو قضايا الاستجارة، كما أنه المسؤول عن تنظيم توزيع الغنائم بين القائمين بالغزو وفق اتفاقات مسبقة أو أعراف وتقاليد جارية. وفي حالة حصول خلاف في توزيع الغنائم يعود أطراف الخلاف إلى العارفة حيث تكون أحكامه قطعية في غالب الأحيان.[٧٣]

---

٧٣ العزاوي، عباس المحامي. عشائر العراق. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٣٦١.

– وكانت قوة الشيخ تكمن في عدد أفراد العشيرة وفي مدى وحدتها وتلاحمها باعتبار القادرين منهم على خوض المعارك يشكلون القوة القادرة على ردع المعتدين أو في شن الغارات والغزوات ضد الآخرين. كما تزداد قوة العشيرة بما تملكه من ثروة في مقابل العشائر الأخرى، إذ بعدد الأفراد المقاتلين ومقدار الثروة تزداد سطوة الشيخ وتزداد قدرات واستعدادات العشيرة على الغزو وفرض كلمتها على الآخرين وعلى الدولة أيضاً.

وكان شيخ العشيرة المستقرة أو البدوية يمنح أحيانا غير قليلة ألقابا ومراكز حكومية لزيادة هيبته وسطوته بين أفراد عشيرته وإزاء العشائر الأخرى ولضمان التزامه بتعليمات الولاة وإخضاع المنطقة لسيطرة السلطان أو القبول بالولاء له. وبدأ الباب العالي بتطبيق هذه القاعدة في زمن مدحت باشا الذي كان يسعى بكل الطرق الممكنة إلى إسكان القبائل وإخضاعها للسلطة المركزية وللوالي في آن واحد.

وكانت الدولة تعمد إلى تغيير رؤساء العشائر وتعيين آخرين مكانهم، رغم إن ذلك لم يكن من اختصاصاتها أو واجباتها، بهدف فرض مؤيديها على العشيرة. وكانت مثل هذه الحالات تقود في الغالب الأعم إلى نشوء خلافات داخل العشيرة الواحدة وإلى انقسامات ونزاعات دموية أحيانا كثيرة، وهو ما كان يسعى إليه الولاة حينذاك لإضعاف تلك القبائل وإخضاعها لها جريا وراء قاعدة "فرق تسد".

وكان التمايز بين شيوخ العشائر المستوطنة وشبه المستقرة المستحوذين بطرق عديدة على الأرض الزراعية وبين الفلاحين المنتجين الفعليين يبرز في مساحة الأرض الزراعية المخصصة للشيوخ ومقدار الثروة الحيوانية التي في حوزتهم والحصة التي تقدم للشيخ والمضيف من إنتاج الفلاحين في الأراضي التي وضعت تحت تصرفهم، ثم يبرز في مستوى المعيشة والمأكل والملبس والسكن والرفاهية العامة التي يتمتعون بها وفي الصحة وطول العمر، إضافة إلى النفوذ والسطوة والهيبة التي كان الشيوخ يتمتعون بها والتطلعات التي تميز تفكيرهم رغم محدوديته العامة.

ورغم وجود التمايز بين مجتمعات الريف الزراعية المستندة إلى العشيرة وبين القبائل البدوية الرعوية والاختلاف الملحوظ في العلاقة بين الشيخ والأفراد في الحالتين، فأن المجتمع

البدوي كانت تتجلى فيه الفوارق الاجتماعية وتبرز في مظاهر أساسية عديدة منها بشكل خاص امتلاك الإبل والعدد الذي في حوزته وفي عدد الأغنام أو الخيل، وفي عدد الأفراد التابعين له في العشيرة وفي عدد الذين يعملون له مباشرة وفي الدخل المتأتي له من ذلك. وكانت تتجلى أيضاً في مستوى المعيشة والمأكل والملبس وفي نوع الخيام التي يستخدمها، إضافة إلى منزلته وهيبته بين القبائل الأخرى وعلاقته بالدولة أو الراتب الذي كانت تجريه له الدولة واللقب الرسمي الذي كانت تمنحه إياه. ومع تنامي تلك الفوارق وتزايد مجالات الاحتكاك بالمدينة وحياة الفلاحين المستقرين واتساع التعامل بالنقود بدأت الروابط التقليدية التي كانت تشد القبيلة إلى بعضهم وكل أفراد القبيلة إلى الشيخ تعاني من التفكك ويزداد التنافر الداخلي وتنشأ مشكلات جديدة في العلاقات الداخلية للعشيرة. ولكنها كانت تعود إلى الوحدة وتنسى الخلافات عندما كانت تواجه اعتداءات خارجية سواء من قبل قبائل أخرى أم من قبل قوات الحكومة.

كان التشابك بين العلاقات العشائرية ذات الطبيعة الأبوية وبين العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في ريف العراق قائماً وقوياً ومغيباً نسبياً، بسبب طبيعة العلاقات القرابية التي تنشأ بين أفراد القبيلة أو العشيرة. ونشأت عن ذلك تراتبية اجتماعية خاصة ومعقدة نسبيا، رغم ما كان يبدو عليها من بساطة. وكانت الغزوات المتبادلة ووقوع أفراد هذه القبيلة أو تلك في الأسر يزيد تلك الأمور تعقيدا. إذ كان الأسرى يتحولون عمليا إلى عبيد أو أقنان لدى شيخ العشيرة يستخدمهم كما يشاء، رغم إن البعض من القبائل كان يعامل الأسرى مع مرور الزمن وإلى حدود معينة وفي مجالات معينة كباقي أفراد القبيلة. وكانت التناقضات الاجتماعية الناشئة عن المواقع الاقتصادية المتباينة تنخر ببطء شديد في كيان القبيلة الريفية أكثر من نخرها في كيان القبيلة البدوية. إلا أن عوامل وحدة الدم والقرابة والتكافل الاجتماعي والتصدي للمخاطر الكثيرة والمشتركة التي كانت تهدد باستمرار حياة ونشاط ومعيشة تلك القبائل كانت أقوى من التناقضات الاجتماعية في الفترة التي نحن بصددها، خاصة وأن أفراد القبيلة كلهم تقريبا كانوا يعانون من شحة الموارد ونقص دائم في المأكل والملبس ورغبة عارمة في تمكين القبيلة من تحقيق غزوات مظفرة تحقق لهم المغانم التي كان

من شأنها تحسين أوضاع هذه العشيرة ولو لفترة زمنية قصيرة وعلى حساب غيرها. وكانت العلاقات المصلحية والمصيرية تسمح باستمرار وجود القبائل وممارستها لعاداتها وتقاليدها وأساليب حياتها وعلاقاتها المتبادلة. وكانت الشرائع القبلية معمول بها في إطار القبيلة الواحدة أو في ما بين القبائل المختلفة، حيث يسعى الجميع إلى الالتزام بها واحترامها. وكانت محاولات الولاة في تحقيق الاستقرار والاستيطان لتلك القبائل تصاب بالفشل في غالب الأحيان لأنها لم تكن تأخذ بنظر الاعتبار حاجات ومصالح تلك القبائل. كما أن واحداً من أهم أسباب هذا الفشل كان يعود لسياسة وممارسات الولاة العثمانيين والأجهزة الإدارية والجندرمة، ومن قبلهم المماليك، الظالمة والعنفية إزاء تلك القبائل.[٧٤] ولم تكن القبائل العربية تختلف عن القبائل الكردية كثيرا. وكان الفارق الأساسي يبرز في كون رئيس القبيلة الكردية يحتل، إلى جانب ذلك، مركزا دينيا يعطيه قوة ومنعة وحرمة أكبر إزاء أفراد عشيرته، إذ كان يعزز من طابع الحكم المطلق لدى شيخ العشيرة الكردية، رغم وجود مجالس للعشائر العربية والكردية.[٧٥] أما الشيخ العربي فكان لا يتمتع بمثل هذا المركز الديني، ويكتفي بقوته الرئاسية للقبيلة. ومن هنا نشأت تلك العلاقة الخاصة بين شيوخ العشائر والقبائل العربية ورجال الدين، وخاصة في الأوساط الشيعية من القبائل العربية. وكانت الحاجة والمصلحة متبادلة. فشيخ العشيرة كان بحاجة إلى دعم رجل الدين له في فرض هيمنته الإضافية والمطلقة على أفراد القبيلة، كما كان رجل الدين بحاجة إلى دعم ومساندة شيخ العشيرة للحصول على مورده المالي الرئيسي من أفراد القبيلة. وغالبا ما كان رجل الدين الذي تعتمده العشيرة يدين بالولاء التام لشيخ العشيرة، إذ كان يعيش على ما يقدمه أفراد العشيرة له من حصة سنوية من الإنتاج السنوي وتسمى "حصة السيد". وكان في مقدور شيخ العشيرة تغيير رجل الدين أو قطع الرزق عنه إن شاء ذلك. وسعت القبائل الكردية الكبيرة إلى تشكيل الإمارات الكردية في مختلف مناطق كردستان في حين

---

٧٤ المصدر السابق نفسه.

75 Kendal. Tuerkisch Kurdistan. In: Kurdistan und die Kurden. Reihe Pogram 105/106. Gesellschaft fuer bedrohte Voelker. Goettingen. Band I. 1984. S. 49.

اكتفت القبائل العربية بالمشيخات إلا في حالات نادرة بالنسبة لوادي الرافدين. وجدير بالإشارة إلى أن القبائل الكردية كانت تتسمى أو تتلقب في الغالب الأعم باسم الأرض أو القرية أو المنطقة التي تقيم فيها، في حين كانت القبائل العربية تسمى باسم الجد الأكبر الذي ينحدر منه أفراد الأسرة أو الفخذ أو العشيرة. وفي حالة واحدة كان يضاف اسم المكان إلى اسم القبيلة عندما يراد التوضيح أو التمييز بين فرعين من عشيرة أو قبيلة واحدة مثل شمر الجبل وشمر الجزيرة.[٧٦] وبمعنى آخر لم تكن رابطة الدم تلعب دورا مهماً في العلاقة بين أفراد العشيرة الكردية، بل رابطة الأرض، في حين أن رابطة الدم هي التي تشكل أساس العلاقة في العشيرة أو القبيلة العربية.

أحوال المدن العراقية

كانت المدن العراقية، على تخلّفها، تشكل مراكز مهمة بالنسبة للقرى والأرياف المحيطة بها، وكذلك بالنسبة للعشائر شبه المستقرة والبدو الرحل، إذ كانت تتم فيها عمليات تسويق منتجاتهم واقتناء السلع الضرورية لحياتهم اليومية أو القيام بتبادل منتجاتهم مقابل تلك السلع. وكانت منتجات الصناعات الحرفية تكفي كما يبدو لإشباع حاجات السكان وزائري المدن، وخاصة العتبات المقدسة، من العرب والفرس والهنود وغيرهم رغم محدودية ذلك الإنتاج. وكانت السلع المستوردة من الدول المجاورة أو الدول الأوروبية تعرض في هذه الأسواق أيضاً. وتؤكد أغلب تقارير السياح خلال تلك الفترة أن المدن العراقية الرئيسية أو المهمة مثل بغداد والبصرة والموصل والحلة، إضافة إلى بعض المدن المقدسة مثل كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء والأعظمية حيث كانت مزارات لإعداد كبيرة من الزوار الأجانب القادمين من الهند وإيران وأفغانستان أو مناطق الخليج وبعض المناطق العربية الأخرى، كانت تنتشر فيها الصناعات الحرفية اليدوية التي تغطي حاجات سكان المدن والأرياف والبادية في آن واحد، وكانت تعتبر عصب الحركة التجارية والحياة الاجتماعية والإحتكاك

---

٧٦ العزاوي، عباس. عشائر العراق. مصدر سابق. ص ٥٤.

بالناس القادمين من بلدان وأجناس وأقوام مختلفة. يشير الدكتور عبد العزيز الدوري في كتابه الموسوم " مقدمة في التاريخ الإقتصادي العربي" إلى المدن العراقية قائلا: وتتألف المدينة من وحدات إجتماعية، وهي الأصناف والحرف والمهن، ولا شك أن عنصر الحيوية والحركة في المدن هي الحرف. ويبدو أن سكان المدينة، صاروا ينتسبون إلى صنف (أو حرفة، طريقة، طائفة، كار*)، وكانت الأصناف على درجات حسب مركز أصحابها الاجتماعي بين شريفة ومتواضعة ومرذولة ... وقد حافظت الحرف على درجاتها التقليدية الثلاث، من "مبتدئ" إلى "صانع" (أو خلفة) إلى "أستاذ" (أو أسطة أو معلم). وللحرفة شيخ يمثلها أمام السلطة، وهو مرجعها، وهو مسؤول عن "حفظ إرتباط الكار"، ويحاسب من يخل بحق الصنعة، ويلاحظ توفير العمل للأعضاء. ويكوّن "الصناع" جمهرة الحرفة، وعليهم إستنادها وبهم "يحفظ سر المعرفة في الفنون والصنايع" "[٧٧].

لم يختلف الإنتاج الحرفي في العراق عن الإنتاج السلعي اليدوي في أماكن أخرى من الدولة العثمانية. فالمنتج الأساسي هو " صاحب المحل" أو "الدكان"، وفي غالب الأحيان يساعده أفراد عائلته في نشاطه الإقتصادي. والإنتاج المتحقق موجه لإغراض التبادل. وهو بذلك مالك لوسائل الإنتاج والإنتاج والمسوق المباشر لسلعه في آن. ويشغّل الأسطة لديه عددا من المبتدئين الساعين إلى تعلم الحرفة أو المهنة، إضافة إلى عدد مقارب من الصناع أو الخلف. ويعتمد عدد المشتغلين عند الأسطوات على مستوى الأسطة وتمكنه من حرفته ورغبة الناس في تدريب أبنائهم على يديه. وينتج المبتدءون والصناع جزءا مهما من الدخل الذي يتحقق لصاحب المحل أو الدكان والذي يمكن أن يطلق عليه بالإنتاج الفائض أو الإضافي، إذ أن أغلب المبتدئين لا يحصلون على اجر يذكر، كما أن أجور الصناع كانت واطئة حقا. وعلى هذا الأساس كانت مدخولات صاحب المحل تتكون من دخل يحققه بنشاطه الإنتاجي المباشر في محله، ومن ربح يحققه له الصناع والمبتدئين العاملين لديه.

---

* كار باللغة الكردية والفارسية تعني الشغل أو العمل.

٧٧ الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. مصدر سابق. ص ١٢٨.

وبرز عدد من الأسطوات في مختلف الحرف ممن تسنى له عبر عمل الأجراء لديه تحقيق أرباح جيدة ساعدته على توسيع دكانه أو محل عمله وزيادة عدد المشتغلين لديه من مبتدئين وصناع شبه دائميين وبالتالي زيادة حجم إنتاجه الحرفي.

وانتشرت في المدن العراقية، وخاصة في كل من بغداد والموصل والبصرة والنجف مثلا، في تلك الفترة صناعات إستهلاكية معينة مثل صناعات الغزل والنسيج الحريرية والصوفية والقطنية اليدوية التي تعتمد على المغازل والأنوال الخشبية ذات الصنع المحلي وصياغة الذهب والفضة وأعمال الخياطة والصناعات الجلدية كالدباغة والأحذية والسروج وصناعة الفراء، وصناعات الأواني المعدنية والنحاسية والخزفية والنجارة وصناعة الطابوق والجص وأواني حفظ وتبريد ماء الشرب (الأكواز) وصناعة الأسلحة الجارحة وبعض الصناعات الغذائية المحلية الأخرى التي تعتمد على المنتجات الزراعية كالتمر والعنب والشعير والسمسم، إضافة إلى تعليب التمور وصناعة القوارب والقفف والمشاحيف والمراكب النهرية الصغيرة التي كانت تستخدم في النقل النهري في دجلة والفرات..

فالمعلومات المتوفرة من تقارير القنصليات الأجنبية في بغداد وغيرها تشير إلى أن صناعة النسيج اليدوية كانت تحتل المكانة الأولى في الإنتاج الحرفي في بغداد والبصرة والموصل. ففي عام ١٨٤٥ وجد في الموصل ما يقرب من ١٠٠٠ نول، ٥٠٠ نول منها للأقمشة القطنية و٤٠٠ نول للأقمشة الصوفية و٣٠ نولا للمفارش الحريرية و٢٠ نولا للأشرطة و٥ أنوال للأقمشة الحريرية[٧٨]. وفي بغداد وجد في عام ١٨٦٦ ما يقرب من ٣٥٠٠ نول تستخدم في إنتاج مختلف أنواع الأقمشة الصوفية والحريرية والقطنية[٧٩].

ولم تكن جميع تلك الصناعات الحرفية، بما فيها النسيجية، في فترة السيطرة العثمانية على العراق مزدهرة باستمرار، بل تعرضت في فترات غير قليلة إلى التدهور من حيث كمية

---

٧٨ عيساوي، شارل د. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٥٥٥.

٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ٥٥٦.

الإنتاج ونوعيته ومن حيث الأيرادات. وكانت لها آثارها السلبية الحادة على حياة ونشاط العاملين في هذه الصناعات اليدوية. وهي نتاج لعوامل كثيرة نشير إلى بعضها فيما يلي:

– المنافسة الأجنبية التي بدأت تشتد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خاصة وأن الشركات التجارية الأجنبية رفعت من حجم صادراتها إلى العراق، إذ كانت الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة واطئة جدا تخدم مصالح الشركات الأجنبية ولا تساهم في حماية الإنتاج اليدوي المحلي.

– ارتفاع مستوى الضرائب التي كان الولاة يفرضونها على أصحاب الحرف والمهن المختلفة، إضافة إلى تزايد أعمال النهب والسلب في المدن وتعرض محلاتهم إلى مثل تلك العمليات وغياب الحماية الحكومية في غالب الأحيان عن هذه الفئات والعمل المشترك بين الجندرمة (الضابطية) وبين عصابات النهب والسلب. ومن هنا جاء ذلك التقدير الحسي والعملي الصائب الذي كان يردده العراقيون بشأن الجندرمة العثمانية "حاميها حراميها".

– ساهمت الفيضانات والأوبئة التي كانت تجتاح العديد من المدن، وخاصة بغداد، في القضاء على عدد كبير من السكان بينهم كثرة من الأسطوات والصناع، خاصة وأن هؤلاء كانوا يعيشون في وسط المدن وفي مراكز التجمع السكانية.

– تهجير أعداد غير قليلة من خيرة الأسطوات إلى مركز الدولة العثمانية واستخدامهم هناك.

– التدهور الشديد في مدخولات الفلاحين وسكان البادية المالية وعجزهم المتزايد عن اقتناء السلع المصنعة، سواء المستوردة منها أم المصنعة محليا.

ولعبت هذه العوامل، إضافة إلى قلة ورداءة طرق المواصلات التي كانت تربط بين الأرياف والمدن أو في ما بين المدن العراقية، دورها البارز في إعاقة تكون السوق الوطني المحلي سنوات طويلة، إذ بدأت هذه العملية في حوالي الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تتخذ ملموسية أكبر، أي مع تنامي نشاط الرأسمال الأجنبي وزيادة عدد التجار المحليين وتنامي نشاطهم وأتساع حجم التبادل التجاري الداخلي والخارجي.

وإلى جانب أصحاب الحرف الذين أشير إليهم سابقا وجدت أعداد غير قليلة من الناس الذين كانوا يعملون في مهن خدمية كثيرة نشير مثلا إلى شغيلة الحمامات العامة والعتالين والمكارين الذين يستخدمون الحمير والبغال في نقل مياه الشرب والسلع والناس أحيانا، وكذلك الخبازين والقهواتية والحلاقين والنوتية العاملين في المراكب النهرية الشراعية والبخارية والكنّاسين والزبالين والحراس الليليين ...الخ.

وشهدت المدن الرئيسية في العراق نشاطا تجاريا ملموسا، وخاصة في مجال التعامل التجاري مع الخارج. وكان هذا التعامل قد تركز مع بلاد فارس وتركيا والمناطق العربية المجاورة والهند بشكل خاص. وكانت أوروبا تأتي بالدرجة الثانية بسبب صعوبات المواصلات. وتغيرت هذه الحالة في أعقاب فتح قناة السويس حيث إتسع التبادل التجاري مع أوروبا وتقلص إلى حدود واضحة مع الدول المجاورة. وأختصت في هذا النشاط التجاري مجموعة صغيرة من ذوي النفوذ من أبناء الأسر الغنية المعروفة في بغداد والبصرة والموصل والتي ركزت تعاملها على تجارة الجملة. وكانت ترتبط بها وتسوق سلعها مجموعة كبيرة نسبيا من تجار التجزئة. كما لعب الباعة الجوالة، وخاصة اليهود، دورا مهما في تسويق تلك السلع الاستهلاكية في المدن الصغيرة وفي القرى الفلاحية.

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر فتحت الشركات البريطانية وكالات لها في البصرة وبغداد والموصل، وأتسع نشاطها التجاري في القرن التاسع عشر. ولوحظ أن الشركات التجارية الرأسمالية ركّزت جهودها على تصدير السلع الزراعية الأولية إلى بريطانيا، في ما تركت نشاط إستيراد السلع المصنعة من بريطانيا أو من غيرها من الدول إلى التجار المحليين الذين توطدت معهم علاقات مصلحية واسعة[٨٠].

وكان القسم الأكبر من صادرات العراق يتركز في التمور والمنتجات الحيوانية والصوف والشعر والمصارين والجلود المدبوغة ومنتجات حيوانية أخرى، وكذلك الحبوب والتبغ...الخ. أما السلع الصناعية المستوردة فقد تركزت في الأقمشة الإنجليزية والبضائع

---

٨٠ سلمان، محمد حسن. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ٨٨ و٢٦٣.

المعدنية الألمانية والزجاج والسكر والأصباغ...الخ. وارتباطا بنمو التجارة اتسعت حركة النقل البري والنقل النهري حيث أدخلت مجموعة من البواخر إلى الملاحة في نهر دجلة والفرات. وازداد عدد العاملين في قطاعي التجارة والنقل رغم المخاطر التي كانت تواجه القوافل البرية والبواخر النهرية بسبب اعتداءات قطاع الطرق وعصابات النهب والسلب التي انتشرت على امتداد سنوات القرن التاسع عشر[٨١].

ومن هنا يتبين أن سكان المدن قد توزعوا عموما على فئات اجتماعية عديدة هي:

– مجموعات واسعة نسبيا من سكان المدن تشكل مجتمعة البرجوازية الصغيرة المدينية المنتشرة على عدد واسع من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وتُعتَبر بدورها قاعدة المجتمع الأساسية في المدينة والمنتج الفعلي للثروات المادية فيها. وكانت تتميز عموما بمستوى حياتي واطئ ومتقارب نسبيا. وكان القسم الأعظم من هؤلاء يعيش على حصيلة نشاطه الاقتصادي المباشر ونشاط أفراد عائلته. وكان استخدام العمل الأجير لديهم يقوم على قاعدة المتدربين المبتدئين والصناع وبالتالي فإنهم كانوا بهؤلاء يحققون دخلا إضافيا محدودا.

– فئة أشباه البروليتاريا التي كانت تعمل في نشاطات اقتصادية متنوعة وغالبا ما كانت موسمية مثل شغيلة النقل بواسطة البغال والحمير (المكارية) وشغيلة خدمات تنظيف الشوارع والأزقة مثل الكناسين والزبالين، وسقاة الماء وعمال الطين في الأرياف وشغيلة الحمامات..الخ. وكانت هذه الفئة واسعة نسبياً، وهي أكثر الفئات بؤساً وفاقة وأكثرهم تشردا أو عرضة لفقدان عملهم.

– فئة التجار: لم ينفصل النشاط التجاري في العراق عن واقع التطور الاقتصادي وحركة الإنتاج السلعي من جهة، ومستوى الاستقرار السياسي والأمن الداخلي وعلى طرق المواصلات الداخلية والخارجية من جهة أخرى. ورغم المخاطر التي كانت تتعرض لها قوافل التجارة الخارجية والداخلية في فترات الحكم العثماني والمماليكي، بسبب فقدان الأمن

---

٨١ لونگريگ، س. ه. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٣٠٥/٣٠٦.

والاستقرار وانتشار عصابات قطاع الطريق والاعتداء على المسالك والطرق التجارية الخارجية والداخلية، استمر النشاط التجاري واستمر التجار يركبون المخاطر ويخوضون المغامرات في سبيل تحقيق أعلى نسبة أرباح ممكنة عن طريق التجارة. ولم تكن الفئة التي تعمل في قطاع التجارة واسعة العدد، بل شكلت مجموعة غير كبيرة من الناس كانت تنتشر في المدن، وخاصة في المدن الرئيسية منها، التي برزت في ظل العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والأبوية وتطورت في فترة انتعاش التبادل التجاري مع أوروبا وولوج نشاط الشركات الرأسمالية الأوروبية إلى مركز الدولة العثمانية وأطرافها، ومنها العراق. وكانت هذه المجموعة من السكان، التي تنحدر أساسا من الأسر المدينية الغنية المنحدرة من أصول ريفية ومن ملاكي الأراضي الزراعية، تحقق أرباحا غير قليلة، بالمقارنة مع مستوى المعيشة والحياة والنشاط الاقتصادي حينذاك، وعلى حساب الكادحين من السكان. وكانت تستفيد من فترات النكبات كالفيضانات وانتشار الأوبئة أو الحصار الاقتصادي والمجاعات لتمارس تجارتها وتحقق أقصى الأرباح من خلال احتكارها للسلع ورفع أسعارها، حيث كانت تخفي تلك السلع وتقنن وصولها إلى السوق بما يحقق ما تبتغيه من أرباح. وكان المسؤولون، وخاصة كبار موظفي البلديات والشرطة، يتعاونون مع هذه الفئات من خلال السكوت عن أساليبهم في الاستغلال والمضاربة بالأسعار لقاء رشاوى تدفع لهم. وكان كبار تجار الجملة يهيمنون على السوق من خلال ربطهم لعدد كبير من باعة المفرد من أصحاب الدكاكين ومن الباعة الجوالة بهم ومدّهم بالسلع على اساس النسيئة. وكانت هذه الفئة تشكل القاعدة الاجتماعية التي نشأت وتطورت منها البرجوازية الكومبرادورية والبرجوازية الوطنية العاملة في قطاعي التجارة الخارجية والداخلية في العراق منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وما بعد قيام الدولة الجديدة. وغالباً ما كانت التجارة محصورة تقريباً بيد اليهود والمسيحيين.

فئة الموظفين: وهي مجموعة من كبار موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين ومن سياسيين مؤثرين في الحياة العامة. يرتبط أفرادها ببعضهم عبر علاقات ومصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية متشابكة. وكانت هذه المجموعة تحقق جزءا مهما من مدخولاتها

السنوية من فرض الأتاوات والرشوات على كادحي المدن والفلاحين، إضافة إلى العطاءات التي كانت تصلهم من الفئات الميسورة في المجتمع. أي أن هذه المجموعة من السكان التي كانت رواتبها ليست واطئة عموما كانت تحقق عدة أضعاف تلك الرواتب من تلك المدخولات غير المشروعة، أي أنها كانت تعيش على جزء من الريع المتحقق في البلاد من قبل المنتجين الفعليين للسلع المادية. وكان هؤلاء يتصرفون أيضاً وبحدود غير قليلة بإموال الدولة المجباة والتي كان المفروض أيصالها إلى بيت المال حيث كانت تخضع لتصرف السلاطين. ولم يكن يوجه من هذه الموارد إلا النزر اليسير لصالح المجتمع في المركز والأطراف. وغالباً ما كان تجار المدينة يتعاملون مع الفلاحين على الأخضر ويسلفونهم مبالغ لأغراض اقتناء مستلزمات الإنتاج وتمشية أمور حياتهم. وكان الإنتاج يباع إلى التجار في مثل هذه الحالي بأسعار زهيدة جداً، إذ يكون الفلاح مجبراً على ذلك.

– وإلى جانب كل هؤلاء وجدت فئة من أغنياء المدن التي كانت تتعامل بالعقار والتسليف المالي وتحقق مدخولات كبيرة من هذا النشاط الهامشي. كما كانت مجموعة من العوائل الرئيسية الميسورة والمتحكمة في المدن تعيش على حساب كدح الفلاحين في الريف. وكانت هذه الفئة الاجتماعية تشكل جزءا عضويا من فئة الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي التي كانت لها علاقة مصلحية بالريف وسكنت المدينة نهائيا، وأقامت لها مصالح جديدة إضافية فيها.

وفي مجتمع المدينة كانت التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية انعكاساً وتجلياً للواقع الاقتصادي والتمايز الطبقي في المجتمع، وكانت تلك التناقضات والصراعات ذات ملموسية أكبر وبروزا من تلك التي كانت تسود الريف أو مجتمع القبيلة شبه المستقرة والرحالة. الا أن هذه المرحلة لم تشهد التبلور في تكون الطبقات والفئات الاجتماعية الجديدة ولا في الصراعات الطبقية الحادة، إذ كان المجتمع العراقي ما يزال يتميز بوجود طبقتين رئيسيتين هما: طبقة الفلاحين الواسعة وطبقة الإقطاعيين أو كبار ملاك الأراضي الزراعية القليلة العدد. وكان المجتمع في بغداد والبصرة والموصل وتوابعها من المدن تعاني من ذات الأمراض التي كانت تواجه المجتمعات العربية الأخرى الخاضعة للأمبراطورية العثمانية.

فالروح القبلية والتعصب الديني والطائفية والإقليمية وضيق الأفق والعنف كانت مظاهر تميز الحياة اليومية في هذه المجتمعات. وكانت الدولة المركزية والولاة في أحايين كثيرة يغذون مثل هذه النزعات السلبية تحت شعار " فرق تسد". وكانت الصدامات الدموية بين المحلات والمناطق المختلفة في المدينة الواحدة أو الغارات التي كانت تشنّها على الأحياء السكنية لأخذ الثأر والانتقام، أو المذابح الطائفية التي كانت تحصل في بعض المدن، تشير كلها إلى المستوى الحضاري المتخلف الذي كان يلف هذه المجتمعات وانتشار الأمية الواسع النطاق بين السكان. وإذا كانت قد وقعت مذابح ضد المسلمين في بلاد اليونان مثلا فإن مذابح مضادة كانت تنظم في مناطق أخرى من هذه الدولة الواسعة ضد المسيحيين، كما حصل في الشام مثلا، أو المذابح ذات الطبيعة السياسية ضد الإنكشاريين أو ضد المماليك في مركز الدولة العثمانية وتوابعها أو ضد الأرمن في الدولة العثمانية. وبلغ تردي الأوضاع في المنطقة التي يطلق عليها اليوم "العراق" بحيث أصبحت الثقافة لا تعني خوض النقاشات حول القضايا الدينية والتفصيل فيها أو الاجتهاد بشأنها، حتى الشعر الذي عرف به العراق وأجاده العراقيون تخلف كثيرا. وكانت حصيلة ذلك تعميق وتنويع الاختلافات والخلافات بين الطوائف المختلفة أو نشوء انشقاقات جديدة في الطائفة الواحدة.[٨٢] ولعب العيارون أدواراً متباينة في المجتمع العراقي، رغم أنهم كانوا باستمرار أدوات تتحرك برغبات السادة من أجل المناوشات والمعارك بين المحلات المختلفة في المدينة الواحدة.

تميزت هذه الفترة بمحاولات جادة للولوج إلى المجتمعات العثمانية من جانب الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا. وكانت تعتبر من البدايات المهمة للاحتكاك بالتقدم والحضارة الأوروبية لمدن مثل بغداد والبصرة والموصل. وكانت مصر قد عرفت قبل ذاك الاحتلال الفرنسي لها في نهاية القرن الثامن عشر (١٧٩٨م) والتي استمرت زهاء ثلاث سنوات تركت آثارها الكبيرة على مصر والمنطقة بأسرها. كما شهدت هذه الفترة

---

٨٢ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٥٢–١٩٠. والجز الثالث. ص ٧٩–١٠٢.

نشاطات للجمعيات والبعثات التبشيرية. وأوجد هذا الاحتكاك الجديد صراعات اجتماعية كانت تنمو بطيئا جدا بين بعض مظاهر الحضارة الأوروبية التي بدأت تتسلل بهدوء وبطء إليها، وبين القديم الموروث والمتخلف من التقاليد والعادات والحياة الشرقية، بين البادية وخشونة وعزلة الحياة فيها وبين حياة المدينة ووسائل العيش الجديدة فيها. ولم يقتصر هذا الاحتكاك على بعض مناطق الدولة العثمانية حسب، بل امتد ليشمل أكثر المناطق الخاضعة لها التي كانت تشكل مجتمعة تلك الإمبراطورية المترامية الأطراف والمتسيبة إلى حد التفكك. إن ولوج الأوربيين إلى المنطقة وما جلبوه معهم من وسائل إنتاج حديثة ومن مظاهر حضارية جديدة في مختلف المجالات خلال تلك الفترة، ساعد على تحريك وتنشيط الفكر باتجاه الحوار والصراع في داخل كل فرد وفي المجتمع. دفع هذا بدوره إلى نشوء اتجاهات جديدة في المجتمع تدعو إلى التقدم وتحسين أوضاع الناس.

لا شك في الأوساط الاجتماعية المتنورة من الفئات الحاكمة في تركيا أدركت إلى أن الدولة العثمانية آيلة إلى الانهيار والسقوط تحت ثقل تخلفها ومركزيتها وضعفها وعجزها عن فرض الحكم على الأطراف المترامية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ورفض شعوب تلك البلدان للحكم الجائر الذي كانت ترزح تحت وطأته ان لم تبادر القوى الجديدة إلى تغيير الأوضاع وتحقيق الإصلاح المتعدد الجوانب فيها. ويقينا جاء هذا الإدراك متأخرا جدا، إذ أن عوامل النخر والتآكل الداخلية والعزلة الخارجية كانت قد قطعت شوطا بعيدا في تأمين عوامل التمزق والسقوط الأساسية. وعندما أراد المجددون في هذه الدولة تحقيق تلك الإصلاحات فإنها جاءت، وبسبب مقاومة المحافظين من الأوساط الحاكمة والإقطاعيين ورجال الدين، هزيلة ومترددة ومتأخرة، إضافة إلى عدم وجود مستلزمات تنفيذها. فالسلاطين كانوا بين مؤيد ومخالف وكانوا يستبدلون في فترات متسارعة. كما كان الولاة في الأقاليم والولايات المختلفة يستبدلون بسرعة أكبر وفق أهواء السلاطين والحاشية والسفراء الأجانب، وكذلك في ضوء المعايير المالية وجباية الضرائب...الخ. وكانت أجهزة الدولة تقف بشكل عام ضد التجديد والإصلاح الإداري وغارقة في الفساد والرشوة والركض وراء المصالح الخاصة. ولعبت المؤسسة الدينية، وعلى رأسها مفتي الديار العثمانية وشيخ الإسلام، بفتاويها المناقضة

لإحكام الشريعة أو تفسيراتها للسنة النبوية وفق أهواء السلاطين ورغبات المجتهدين من فقهاء الدين أو من الدجالين دورا كبيرا ومهما في إضعاف تلك الإصلاحات وفي زعزعة التوجه لتحقيقها أو إفراغها من مضامينها الإصلاحية المنشودة أو في منع ممارستها أساسا.

وصدرت أول إصلاحات مهمة في هذا الصدد في عهد السلطان عبد المجيد، الذي تولى الخلافة بعد وفاة محمود الثاني في الأول من تموز عام ١٨٣٩، وعين رشيد باشا، الذي كان سفيرا لدولته في لندن، رئيسا للوزراء. وكان هذا الأخير من مؤيدي التجديد والإصلاح في الدولة العثمانية. وفي عهدهما صدر وأعلن "منشور الكلخانة" في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٣٩. وقد سميت هذه الفترة بـ "عهد التنظيمات" التي اعتبرت بداية لتحقيق التغييرات الواسعة في مركز الدولة العثمانية وأطرافها.[٨٣] وقد أعيق تنفيذ القسم الأكبر من هذه الإصلاحات ثم توقف اي مجهود لتنفيذها بنشوب حرب القرم. وفي أعقابها صدرت مجموعة الإصلاحات الجديدة التي سعت إلى تعميق الإصلاحات السابقة أو استكمال جوانب مهمة منها، بما فيها الموقف من الأديان والطوائف الدينية الأخرى وبعض الإصلاحات الإدارية. وكانت السفارتان البريطانية والفرنسية، من القوى المشجعة والدافعة إلى إصدار مثل تلك التشريعات، بسبب الأمتيازات التي كانت قد تضمنتها للأجانب المقيمين في أرجاء الدولة العثمانية. وصدرت الإصلاحات الجديدة في الثامن عشر من شباط/فبراير من عام ١٨٥٦ وأطلق عليها أسم "خط همايون".[٨٤] ولم تجد هذه الإصلاحات من الناحية العملية النور بالنسبة للعراق إلا في عهد مدحت باشا حيث حاول أن يمارس بعضا منها أثناء توليه الحكم، في حين لعبت عوامل كثيرة أخرى في إعاقة عملية التنفيذ خاصة وأن السلطان الجديد عبد العزيز، الذي تولى الخلافة في عام ١٨٦١، الذي كان يناهض تلك الإصلاحات ويعمل جاداً على إبطالها.[٨٥]

---

٨٣ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية... مصدر سابق. الجزء الثاني. ٥٧–٥٩.

٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٦٨–٧٠.

٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٧٠–٧٢.

وخلال العقود المنصرمة من القرن التاسع عشر يمكن الإشارة إلى بروز مجموعة من الظواهر الاجتماعية الأكثر شدة في تأثيرها على حياة الناس وأوضاعهم المعيشية والتي ارتبطت أو نجمت عن واقع التخلف الاجتماعي والانقطاع الحضاري، مثل الفقر والفاقة والحرمان التي شملت الغالبية العظمى من السكان، سواء أكانوا في المدينة أم الريف أم في البادية، إضافة إلى انتشار واسع للظلم الاجتماعي والاستغلال والقهر للغالبية من السكان. ويمكن بلورة أبرز تلك المظاهر فيما يلي:

– هيمنة شديدة لرجال الدين على الناس وعلى أعمالهم، علما بإن هذه المجموعة كانت تشكل القسم المتخلف حضاريا من أوساط المجتمع والرافضة للتجديد والحداثة والتقدم. وكانت الحوارات الدينية ومحاولات الاجتهاد مقتصرة على قضايا ثانوية تعيق تطور التفكير عند الإنسان وتحصره في دائرة ضيقة جدا. وكانت بذلك على النقيض من الدور الذي كانت تلعبه مجموعات من القوى الدينية العقلية في العهدين الأموي والعباسي، إذ كانت أغلب القوى الفاعلة في العهد العثماني من النقليين الجامدين تماماً والبعيدين عن كل اجتهاد عقلاني يساعد المجتمع على التطور والتخلص من الاستبداد الذي فرضه الحكم العثماني على الشعوب، ومنها شعوب بلاد ما بين النهرين وأعالي دجلة. ولا شك في أن تأثير مجتهدو الشيعة على مقلديهم كان كبيرا ومتعدد الجوانب وأكثر فاعلية لأسباب ترتبط في أسلوب التربية الدينية التي تواصلت لأجيال في أوساط الطائفة الشيعية.

– اتساع رقعة الصراع بين الطائفتين الشيعية والسنية واستخدام الحكام الفرس والأتراك لهذه الظاهرة والسعي لتعميقها والاستفادة منها في صراعهم على العراق. وقادت هذه الحالة إلى الكثير من المذابح وأودت بحياة جمهرة غفيرة من الناس الأبرياء.

– اشتداد دور العشائر وتأثيرهم في القوى الاجتماعية في العراق، إذ أن العراق عاش في الفترة التي أعقبت سقوط داود باشا مدّا عشائريا واسعا، ساهم في نقل عاداتهم وتقاليدهم إلى المدن والتي قادت بدورها إلى نشوب معارك حامية الوطيس بين سكان تلك المحلات بسبب استخدامها من قبل الولاة والوجهاء الميسورين وكبار موظفي الدولة لضمان تحقيق مصالحهم الخاصة.

– وكانت الرشوة أسلوبا سائدا في دوائر الدولة وبين أوساط الجندرمة وقاعدة مقبولة لا يمكن تجاوزها في المراجعات الرسمية وإنجاز القضايا المعطلة عمدا. وهي تبدأ بالوالي وتنتهي بآخر جندرمة في قوات الشرطة العثمانية. وكان العديد من الحكام لا يوظفون إلا بعد أن يلتزموا بدفع مبالغ معينة لأسيادهم في مركز السلطنة وللولاة. وفي الوقت الذي يوافق هؤلاء الحكام على تقديم مثل تلك المبالغ، يكونوا قد قرروا بشكل قاطع انتزاع أضعاف تلك الأتاوات والرشاوى من سكان المدن والأرياف ومن البدو بمختلف السبل غير المشروعة. وكانت هذه العملية المفضوحة في ابتزاز الأموال من الناس تصطدم بالرفض والاحتجاج والعصيانات المدنية العادلة من جانب السكان.

– و لوحظ أيضاً بأن الفترات التي تميزت بانتشار الأوبئة والفيضانات والمجاعات والجفاف قد عرفت ظاهرة اعتماد التجار على احتكار السلع وبيعها بأسعار عالية جدا كانت ترهق كاهل السكان ويصعب على الكادحين الحصول عليها وكانت تتسبب في موت المزيد من الناس.

– وانتشرت في هذه الفترة ونتيجة للضغط والتزمت الدينيين ظاهرة الشذوذ الجنسي بين الرجال والنساء. فاللواط والسحاق أصبحتا ظاهرتين منتشرتين على نطاق واسع. ورغم رفض المجتمع لهما إلا أنهما مورسا عمليا ليس فقط مع الصبية المجلوبين من جورجيا أو من غيرها، بل ومع أبناء المدن ذاتها. وهكذا عرفت هذه الحالة في صفوف النساء في مختلف المدن العراقية. ورغم استهجان المجتمع لهذه الظواهر إلا أنها ربما كانت تمارس من قبل ذات المستهجنين لها. ومن المعروف أن المرأة في بلاد ما بين النهرين وفي هذه الفترة بالذات لم تكن تتمتع بأية حقوق. فالبيت والمطبخ والعباءة وتربية الأطفال وزيارة العتبات المقدسة والجوامع بالنسبة لنساء المدن المقدسة ومشكلات تعدد الزوجات وأعمال السحر والحكايات الخرافية كانت تشكل مجتمعة عالم المرأة في المدينة بشكل خاص. وكان الرجل، الذي لم يكن يختلف عنها كثيرا في الجهل والأمية ...الخ، يهيمن على عالم البيت والمرأة ويعتبر السيد الذي يجب أن يطاع، وله الحق في تطليقها متى شاء دون أن يكون لها حتى حق الاعتراض أو حتى حق طلب الطلاق من الناحية العملية. وفي الوقت الذي سمح الدين

الإسلامي للرجل بالزواج والاحتفاظ بأربع نساء في وقت واحد، سمح المجتهدون من علماء الشيعة، واستنادا إلى تفسير آيات محددة في القرآن، للرجل ب "اقتناء" و"التمتع" بعدد أكبر من النساء عن طريق "الزواج المقطوع" أو المتعة الذي يمكن أن يطول أو يقصر أمده وفق رغبة الرجل. كما اعتبر علماء الدين الشيعة حق الرجل في نكاح زوجته من فرجها ودبرها أن شاء ذلك ولا يحق لها الاعتراض، رغم كونهم يشيرون إلى إنه أبغض الحلال. وكان علماء الدين الشيعة في هذه الفترة غارقون حتى قمة رؤوسهم في التحليل والاجتهاد حول مسائل الطهارة والنجاسة والوضوء والتيمم والحيض عند المرأة، وقضايا الصوم والصلاة والزكاة والخمس ...الخ. يضاف إلى الزوجات الأربع وزواج المتعة، حق الرجل في شراء ما يشاء من الإماء وفق قدراته المالية أو الهدايا التي تصله أو ما يحصل عليه في أعقاب الفتح والحروب من سرايا. ولكن حرم على المرأة تعدد الأزواج، إذ حصرها برجل واحد. كتب هادي العلوي في هذا الصدد يقول: "إن السماح بأربع زوجات وإباحة التسري بلا حدود كان كافياً للاستغناء عن العلاقات الجنسية الغير مشروعة. وفي هذا الإطار يمكننا القول أن الإسلام زود الرجل بفرص إشباع جنسي تقارب الفرص المتوفرة للرجل في المجتمع الغربي المعاصر. لكن حظ المرأة في الإسلام أدنى منه في الغرب الذي أباح لها تعدد العلاقات بينما قصرها الإسلام في رجل واحد ضمن مؤسسة الزواج. كما أن الغرب ألغى الرق فصان المرأة عن الاستباحة القسرية المتمثلة في التسري. وإلغاء الرق من فضائل الثقافة الحديثة، وقد تم على الضد من إرادة الرأسمالية الحاكمة في الغرب"[٨٦].

وتركت تلك الأوضاع السلبية والقهر الاجتماعي والخوف من الاضطهاد والعسف الحكومي وغير الحكومي تأثيراتها الجلية على نفسية السكان وعلاقاتهم المتبادلة وعلى الشخصية العراقية التي أطلق عليها الدكتور على الوردي بالشخصية المزدوجة، وعلى الصراحة والاستعداد الذاتي لتحمل المسؤولية والدفاع عن وجهات النظر التي يحملها

---

٨٦ العلوي، هادي. الجنس والزنا في التاريخ والفقه. في: مجلة الثقافة الجديدة. العدد ٧ (٢٢١) مايس/أيار ١٩٩٠. ص ٨٨.

المواطن. وكانت الأعياد من الظواهر المهمة التي ما تزال قائمة في المجتمع العراقي ومؤثرة بوضوح على نفسية وتكوين شخصية الفرد وسلوكه اليومي وعلاقاته العامة.

العراق والمرأة الشجاعة قرة العين

في مدينة كربلاء القديمة المحافِظة والنائمة والحالمة دوماً والهائمة بالحزن والبكاء وجلد الذات، المدينة التي كانت منذ عهد الإله بعل ولا تزال حتى الآن وستبقى تستقبل جنائز الموتى القادمة من مختلف بقاع العراق القديم حينذاك، ومن ثم الكثير من جنائز موتى الشيعة المحمولة من مختلف أركان الدنيا حيثما وجد فيها بشر من أتباع المذهب الشيعي، في هذه المدينة المحاطة بالبساتين الغناء حيث ينتشر فيها النخيل والكثير من أحلى وأطيب الفواكه وتسقى من نهر الحسين المتفرع عن نهر الفرات الخالد، في هذه المدينة المرهقة كانت المرأة (ولا تزال) تعاني من كل الممنوعات التي يمكن أن يكون الإنسان قد عرف بها أو سمع عنها يوماً في تاريخه الطويل وفي مختلف بقاع العالم، ثم زادت عليها المؤسسة الدينية وشيوخ الدين الكثير الجديد من تلك الممنوعات والمحرمات الخبيثة التي تفقد المرأة قدرتها على الحركة والمعارضة والتقدم، في هذه المدينة الغائرة في عمق التاريخ فرض الرجال سابقاً، والآن أيضاً، على المرأة ارتداء الحجاب المركب والمعقد وفرضوا عليها الإقامة الجبرية بين جدران الدار والمطبخ والعباءة، كما لحق بها الظلم من الذكور، سواء أكان أباً أم أخاً أم إبناً أم قريباً لها، إضافة إلى المجتمع والدولة والقوانين الصادرة عنها في آن واحد. ففي هذه المدينة كان الذكور يربطون اسم المرأة حين تذكر في مجالسهم العامة والخاصة بكلمة "حاشاك"، وكأن اسم المرأة شيئٌ مسيئٌ يخدش سمع وحس وخيال الذكور، وكأنها عورة لا تستحق الذكر، في هذه المدينة المتعبة هيمن الحزن والبكاء والألم على استشهاد الحسين بن علي بن أبي طالب وصحبه الكرام في شهر محرم من العام ٦١ هجرية المصادف في شهر تشرين الأول ٦٨٠ ميلادية على جميع الناس دوماً وأبدا، في هذه المدينة العجوز برزت فجأة ظاهرة لا تعود إلى ذلك العصر، بل جاءت في غير عصرها ولكنها كانت تعبر عن صراع داخلي كانت تعيشه المنطقة كلها بين القديم والجديد، بين الحرية والقيود الثقيلة، إذ وصلت في العام ١٨٢٨ أو ١٨٢٩ صبية إيرانية بالغة الحسن والجمال لم تبلغ بعد الخامسة

عشر من عمرها بمعية زوجها الملا محمد بن الملا محمد تقي القزويني إلى كربلاء ليدرس الفقه على أيدي شيوخ الدين في الحوزة الدينية في كربلاء. عاشا معاً في هذه المدينة ١٣ عاماً. ثم غادرا العراق في العام ١٨٤١ إلى قزوين، ولكن قرة العين عادت بمفردها إلى كربلاء في العام ١٨٤٣ لتلعب هذه المرة دوراً فكرياً وسياسياً كبيراً حرك مياه المجتمع الراكدة والمتعفنة بعد أن بلغ عمرها ٢٩ عاماً حينذاك. وكانت عودتها بمفردها ناشئة عن رغبتها في الدراسة على يد الملا كاظم الرشتي، كبير الشيخيين في كربلاء وأحد ابرز شيوخهم، إذ كانت قبل ذاك قد انفصلت عن زوجها، حيث عاشا مختلفين فكرياً وسياسياً وبمزاجين متضادين، إذ كان الزوج ووالده ملا محمد تقي القزويني من الرافضين للشيخية والبابية ومعادين لها، حيث أصدر والد زوجها وعمها فتوى بتكفير الشيخيين في حين ازدادت هي تعلقاً بهم.[٨٧]

ولدت السيدة فاطمة من أبوين فارسيين في مدينة قزوين بإيران في العام ١٢٣١ هجرية المصادف ١٨١٥ ميلادية في أحضان عائلة متدينة ورعة ومتضلعة بالمسائل الدينية وتلتزم بالمذهب الشيعي الإثنا عشري في الإسلام. أطلقت العائلة الدينية اسم فاطمة على الوليدة تيمناً باسم فاطمة الزهراء بنت النبي محمد بن عبد الله وزوجة الإمام علي بن أبي طالب وأم الحسن والحسين والسيدة زينب، وفي ما بعد كنَّاها والدها بـ"زرين تاج" أو "التاج الذهبي" الذي زين بها العائلة، كما أُطلق عليها فيما بعد كنية أم سلمى، ثم أطَلقَ عليها الباب في إطار الديانة البابية أو البهائية لقب الطاهرة و"قرة العين". تزوجت من ابن عمها واختلفت معه فكرياً واجتماعياً وانفصلت عنه بعد أن أنجبت له ثلاثة أبناء، هم إبراهيم وإسماعيل وإسحاق.

برز نبوغها في فترة مبكرة، إذ درست العلوم الدينية على أيدي والدها الملا صالح القزويني وعمها الملا محمد تقي القزويني، وهما من عائلة البرغاني المعروفة بالتدين، واختلفت فيما بعد مع عمها. تعرفت على أفكار الحركة البابية (البهائية) التي كانت قد برزت في إيران بحدود فترة ولادة قرة العين في قزوين، أي بعد سنيتن من ولادتها وفي العام

---

٨٧ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية ... . الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ١٥٣.

١٨١٧م، حين كانت تدرس الدين وتعيش الصراعات الفكرية بين مجتهدي المدارس الدينية المختلفة في إيران. وكان المذهب الشيعي على امتداد قرون طويلة وحيثما وجد كان مصدراً لبروز حركات فكرية كثيرة، ولكنها لم تصل كلها إلى العمق الذي بلغته الحركة البابية وسعة تأثيرها وتحررها من العقد التي لازمت الكثير من المذاهب الدينية والتي قادت هذه الحركة الإصلاحية في المحصلة إلى بروز دين جديد متحرر من كثرة من القيود التي تفرضها الأديان الأخرى كالدين اليهودي أو المسيحي، ولكن بشكل خاص الإسلامي، والذي أطلق عليه بالديانة البهائية على يدي مؤسس الدين السيد ميرزا حسين علي (١٨١٧–١٨٩٢م).

كتب الزميل الدكتور رشيد خيون عن طبيعة الديانة البهائية ومقيماً لها بشكل صائب ما يلي: "البابية والبهائية حركة دينية اجتماعية، ومجددة بحدود ما تبنته من تعاليم جديدة، عرفت بين أعدائها بنسخ الشريعة، وإباحة المحارم. ولعلها كانت الحركة الدينية الأبرز في الشرق خلال القرن التاسع عشر، في تبني أفكار جذابة، استوعبت المتغيرات الجديدة، بعد ركود السائد الديني والمذهبي عشرات القرون. عزفت هذه الحركة على وتر المعاصرة والتجديد، مع أن رداءها الديني والمذهبي أدخلها في متاهات الإعجاز وغيرها من الغيبيات."[٨٨]

بدأت الحركة، التي أطلق عليها بالحركة الشيخية، في صفوف شيعة الأحساء حين تحدث الشيخ أحمد الأحسائي بقرب ظهور الإمام المهدي المنتظر، وهو الإمام الثاني عشر لدى أتباع المذهب الشيعي، محمد بن الحسن العسكري، وكنيته أبو عبد الله وأبو القاسم، كما لقب بعدد من الألقاب الأخرى، ومنها : القائم، المنتظر، الخلف والمهدي صاحب الزمان، حيث يعتقد الشيعة بأنه الغائب وسيعود يوماً لينقذ العالم من المفاسد وشرور المفسدين![٨٩]

---

٨٨ خيون، رشيد د. حروف حي. كولون. ألمانيا. منشورات الجمل. ٢٠٠٣.

٨٩ المهدي، محمد بن الحسن العسكري ولد في سامراء سنة خمس وخمسين ومائتين هجرية، وهو آخر الأئمة بالنسبة لأتباع المذهب الشيعي، ويعتقدون بأنه حي يرزق وسيعود يوماً بإرادة الله.

وبأفكار الشيخ أحمد الأحسائي تأثر الميرزا علي محمد رضا الشيرازي (١٨١٩–١٨٥٠م) الذي أعلن فيما بعد أنه الباب لـ"من يظهره الله". أما الشخصية التي كردست ووسعت قاعدة أتباع هذه الديانة فهو السيد عبد البهاء عباس (١٨٤٤–١٩٢١م) وهو ابن عين البهاء.[٩٠]

في الفترة التي برزت السيدة قرة العين على المسرح الديني والسياسي الكربلائي كانت الحركة الشيخية قد توسع تأثيرها في الجماعة الشيعية، وهي الحركة التي خرجت من تحت عباءتها الحركة البهائية التي تبنتها السيدة قرة العين فيما بعد والتي انتهت إلى ما هو عليه الدين البهائي حالياً والذي لم يعد جزءاً من الدين الإسلامي ولا علاقة له به ولا مرتداً عنه أو عليه، بل هو دينٌ آخر يحمل مجموعة من السمات الأخرى، وأكثرها بروزاً هو الاعتراف بالأديان الأخرى والتسامح في الدين ولهم معابدهم الخاصة وطقوسهم وكتبهم التي تعبر عن مضمامين هذه الحركة التي بدأت في إيران وووصلت إلى كربلاء والكاظمية وبغداد وانتشرت في إيران بشكل خاص، وكذلك في مناطق أخرى من العالم حيث وجد أتباع المذهب الشيعي. وفي حينها خلقت هذه الحركة الفكرية الجديدة إنشقاقاً واسعاً في صفوف المسلمين الشيعة ولقيت رفضاً من أتباع المذاهب السنية أولاً، كما أنها كأي حركة فكرية إصلاحية عرفت الانشقاق في صفوفها أيضاً بين المحافظين منهم والمجددين، وهي إحدى سنن الحياة والتطور. ولم يعد المرتبطون بها منذ عقود من أصل إسلامي فقط، بل ومن اتباع ديانات أخرى تخلوا عن دياناتهم والتحقوا بهذا الدين العالمي أو ولدوا في عائلات تبنت هذا الدين ومنذ أجيال.

تشير العقائد التي يؤمن بها البهائيون إلى التزامهم بما يلي:

" الأساس الأول: هو تحرّي الحقيقة ذلك لأن الحقيقة واحدة لا تقبل التعدّد.

---

٩٠ راجع: الموسوعة ويكبيديا. بهاء عبد العباس، عين بهاء الله، وبالتالي فهو يعتبر مؤسسها. ٢٠٠٨/٣/١٠.

والأساس الثاني: هو وحدة العالم الانساني : فجميع البشر مشمولون بألطاف الرّبّ الجليل الأكبر، وهم عباد الله الواحد وناشئة الربوبيّة الواحدة هي التي شملتهم جميعاً بالرّحمة.

والأساس الثالث: هو أن الدّين أساس الألفة والمحبة وبنيان الارتباط والوحدة.

والأساس الرّابع: هو أن الدّين والعلم توأمان لا انفكاك لإحدهما عن الآخر.

والخامس: هو أن التعصّب الدّينيّ والتعصّب العنصري والتعصّب الوطني والتعصّب السياسيّ هادمة للبنيان الإنساني.

والسادس: هو المساواة والأخوّة التامة بين البشر، وهذه القاعدة من اللّوازم الذاتيّة للهيئة الاجتماعية.

والسابع: تعديل معيشة الجنس البشري حتى ينجو الجميع من العوز والاحتياج، وليستقر حال كل فرد بقدر الامكان وبقدر إقتضاء رتبته ومكانته.

والثامن: هو الصّلح الأكبر فجميع الملل والدول يجب أن يجدوا الراحة والطمأنينة في ظلال سرادق الصلح الأكبر.

والأساس التاسع: هو أن الدّين منفصل عن السياسة لا صلة له بها ولا مدخل له فيها.

والأساس العاشر: هو تربية النساء وتعليمهنّ والرقي بهنّ ورعاية حرمتهنّ لأنهن قسيمات الرّجال وسهيماتهم في الحياة، وهنّ من حيث الانسانيّة متساويات معهم.

والأساس الحادي عشر: هو الاستفاضة من فيوضات روح القدس حتى تتأسّس المدنيّة الروحانيّة."[٩١]

لم تكن هذه الأفكار قد تبلورت منذ البدء، كما لم تكن وبهذا الشكل هي الموجهة للسيدة قرة العين، بل تحققت عبر العقود المنصرمة من العمل الفكري والسياسي لهذه الجماعات حيث سعت إلى جعل دينها ديناً عالمياً حيث تقدر الجهة البهائية عدد أتباع هذا

---

٩١ قارن: حقائق عن الدين البهائي. موقع البهائية الإلكتروني. ٢٠٠٨/٣/٢.

الدين في سائر ارجاء العالم رسمياً بستة ملايين نسمة، في حين يقدر غير البهائيين بأن عددهم يتراوح بين ٤–٨ مليون شخصاً موزعين على بلدان يصل عددها إلى أكثر من ٢٤٧ بلداً ومقاطعة ودولة. وفي العالم الراهن لا تزال توجد الكثير من الدول الإسلامية التي تحارب هذه الجماعة الدينية وتضطهدها وتصدر أحكاماً بإعدام أتباعها أو سجنهم. ومن هنا يأتي تكتم جمهرة كبيرة من الأتباع وعدم المجاهرة بعقيدتهم وخاصة في بعض الدول الإسلامية، ومنها بعض الدول العربية.[٩٢]

---

٩٢ واجهت الحركة ومن ثم الديانة البهائية حرباً شعواء في كل الدول الإسلامية، ومنها الدول العربية، ولكن بشكل خاص في إيران حيث كانت مولد الحركة والدين والتي سعى قادها وأتابعها الإيرانيون تشرها وتوسيع قاعدة اتباعها في سائر أرجاء العالم. منع هذا الدين في مصر وفق القرار الجمهوري رقم ٢٦٣ عام ١٩٦٠ الذي قضى بالغاء المحافل والادارات البهائية التي كانت موجودة قبل ذاك. وقد اعتبرتهم الدولة في حينها ملة مارقة عملا بفتاوى صادرة عن الأزهر وهيئة كبار العلماء وهيئة الافتاء. وبعدها تعذر على الناس إعلان دينهم، إذ كانوا يجبرون على تسجيل كونهم من المسلمين. وفشلت محاولات عديدة لإبطال هذا القرار سنوات طويلة إلى أن تحقق لهذه الجماعة أخيراً إبطال القرار الذي صدر في فترة حكم جمال عبد الناصر وفق قرار صدر عن محكمة مصرية. فقد جاء في كتاب البهائية للدكتور طلعت زهران السكندري ما يلي: "رفعت عائلة بهائية مصرية قضية لدى محكمة القضاء الإداري اشتكت من إجبار ضباط مصلحة الأحوال الشخصية أفرادها على تسجيل ديانتهم كمسلمين في هوية الأحوال المدنية ورفض تسجيلهم كبهائيين . وقد حكمت المحكمة في جلسة يوم الثلاثاء ٤–٤–٢٠٠٦، برئاسة القاضي فاروق عبد القادر بحق العائلة بتسجيل ديانتها كما تشاء، وبحق البهائيين في تسجيل ديانتهم في أوراقهم الرسمية ومنع إجبارهم تسجيل أنفسهم مسلمين . والطلب من وزارة الداخلية تثبيت ذلك في أوراقهم الرسمية . ويترتب على هذا إثبات صفة «بهائي» في خانة الديانة بالوثائق الرسمية، والسماح بعودة المحافل البهائية التي أغلقها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٦٠م. وأشادت المنظمة المصرية – بالقرار ووصفته بـ "انتصار حقيقي لحرية الدين والمعتقد التي يكفلها الدستور واتفاقيات حقوق الإنسان ." وكانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حقوقية قد طالبت الحكومة المصرية مرات عديدة بإلغاء التمييز ضد البهائيين، باعتباره انتهاكاً للعهود الدولية لحقوق الإنسان .

وقد رفض علماء أزهريون القرارَ، وأكدوا أنه يمثل انتكاسةً قضائيةً يجب التراجع عنها فورًا " لأن

تميزت قرة العين، كما يرد ذلك عن أغلب الذين كتبوا عنها ولم يتحيزوا ضدها أو ضد الدين البابي البهائي الجديد، كما ورد عنها بشكل موضوعي في كتاب الراحل الدكتور علي الوردي في الجزء الثاني من كتابه ذي الأجزاء السبعة والموسوم بـ"لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث"، بأنها كانت جميلة تخلب ألباب الناظرين إليها، تمتلك ثقافة دينية واجتماعية عالية، جريئة في طرحها لأفكارها وشجاعة في الدفاع عنها، خطيبة مفوهة ذات صوت جهوري مؤثر على سامعيها، سريعة البديهة والقدرة على الحوار والمحاججة، مؤمنة في ما تطرحه من أفكار. ولهذا السبب احتلت الموقع السابع عشر في المجموعة الأساسية التي ضمت الأوائل الذين تبنوا الفكر البابي البهائي ويطلق عليهم بـ "حروف الحيّ"، وهم:

" ١. جناب ملا حسين بشروئ قد لُقب بباب الباب.

٢. جناب ملا على بسطامي ولقب بثاني من آمن.

٣. جناب ميرزا محمد حسين علي.

٤. جناب ميرزا محمد باقر.

٥. جناب ملا يوسف اردبياي.

٦. جناب ملا جليل اروميه.

٧. جناب ملا محمود خوئي.

٨. جناب ملا احمد ابدال مراغي.

٩. جناب سيد حسين يزدي ملقب بـ سيد عزيز.

١٠. جناب ملا خدا بخش المعروف بـ ملا على.

١١. جناب ميرزا محمد روضه خوان يزدي.

١٢. جناب شيخ سعيد هندي.

الإسلام لا يعترف بالبهائية، وهي ديانةٌ وضعيةٌ ألصقت نفسها بالإسلام. راجع : الشبكة الوطنية الكويتية / المنتدى الدينية في ٢/٣/٢٠٠٨.

١٣. جناب ميرزا محمد على قزرينى.

١٤.جناب ميرزا هادى.

١٥.جناب ملا باقر تبريزي المعروف بـ حرف حي.

١٦.جناب ملا حسن بجستاني.

١٧.الطاهره ولُقبت بـ قره العين .

١٨.جناب ملا محمد على بارفروشي ملقب بـ القدوس"[٩٣] .

وقد نالت هذا الموقع بعد أن وجهت رسالة إلى باب الباب الملا حسين البشروئي تقول فيها: "إذا وفقتم للقاء طلعة الموعود فلا تحرموني من موافاتي بذلك النبأ، ولا تضنّوا عليّ بالسعادة، فان للأرض من كأس الكرام نصيباً"[٩٤]، إذ قدم الملا البشروئي تلك الرسالة إلى الباب الذي أعجب بها وأدخلها في حروب الحي الثمانية عشر، وبالتالي يصبح العدد إجمالاً ١٩، حين يحسب الباب معهم، وهم يعتمدون الرقم ١٩ في احتساب أشهر السنة وأيام الشهر الخاص بهم الذي يتكون من ١٩ يوماً.[٩٥]

---

٩٣ موقع شباب العالم البهائي على الانترنيت.

٩٤ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ١٥٥.

٩٥ كتب البهائيون ما يلي: "كان اول الذين امنوا بحضرة الباب (المبشر بحضرة بهاء الله) ١٨ شخصية فريدة عرفوا بحروف الحى (وحى تساوى١٨ اى ح= ٨ و ى = ١٠)، الذين يتمون ١٩ مع حضرة الباب. * كان حواريو(تلامذة) حضرة بهاء الله ١٩. * السنة عند البهائيين ١٩ شهرا والشهر ١٩ يوما= ٣٦١ يوما+ ٤ و٥ أيام تعرف بأسم ايام الهاء (أيام فرح وسرور) قبل شهر الصيام وهو شهر العلاء. * فى الأقدس وهو كتاب التشريع البهائى:الخطبة لا تزيد عن ٩٥ يوما ١٩×٥. بمعنى انه اذا خطب شاب فتاه، فان مدة الخطوبة لا تزيد عن ٩٥ يوما. المهر ١٩ مثقالا من الذهب او الفضة ولا يزيد عن ٩٥ مثقالا ويستحسن ان يكون من الفضة.وشهر الصيام هو شهر واحد من ١٩ يوماً. راجع: http://reference.bahai.org/ar/

لست هنا معنياً بالكتابة عن الدين البهائي الذي واجه مصاعب جمة في إيران وفي العديد من الدول العربية وصدرت بحقهم فتاوى كثيرة لمحاربتهم، إذ توجد في هذا الصدد الكثير من الكتب، إضافة إلى الكثير من المواقع الإلكترونية التي تبحث في هذا الدين، سواء تلك التي تدافع عنه أو تهاجمه أو تتخذ موقف الحياد والموضوعية أزاء هذا الدين. وبسبب الاتجاهات المناهضة لهم من المؤسسات الدينية الإسلامية قتل الكثير منهم منذ فجر الحركة، ومنهم رئيس الحركة ذاته والسيدة قرة العين أيضاً التي خنقت ورميت في بئر ثم طمر البئر بالحجارة والتراب.

أحدثت هذه المرأة ضجة كبيرة بين الرجال في كربلاء أكثر مما اثارته بين النساء رغم وجود نساء كن يحضرن إلى مجالسها والاستماع إلى أرائها الحصيفة، إذ خرجت عن صمتها في سفرتها الثانية إلى كربلاء وتخلت عما يطلق عليه بالتقية، أي الابتعاد عما يمكن أن يخلق للإنسان المسلم المتاعب، فجاهرت برأيها بعد وفاة الرجل الذي اعتمدت عليه وجاءت من أجل التزود من معارفه وعلومه الدينية، وهو الملا كاظم الرشتي (من مواليد مدينة رشت في إيران) الذي تولى الدعوة الشيخية عن الشيخ أحمد الأحسائي بعد وفاته. اختلفت قرة العين مع الملا أحمد الخراساني الذي ترأس الشيخية في كربلاء من بعده، والذي، كما يبدو من كتاباته ونشاطه حينذاك، كان محافظاً تقليدياً يخشى المؤسسة الدينية الشيعية في كربلاء ومن أجهزة الدولة، إضافة إلى خشيته من منافسة قرة العين لموقعه الديني في مجموعة الشيخية، بسبب قدراتها الذهنية والسياسية وبلاغتها وإجادتها للغتين العربية والفارسية ودورها كإمرأة في وسط يصعب تصور التحرك فيه ويستوجب تجاوز الكثير من العقبات. وقد أدى خلافها ذلك إلى أن ينشر الملا أحمد الخراساني كتابات ضدها ويسيء إليها ويدفع بالمسئولين إلى حجزها في دار آل كمونة في المدينة لفترة معينة إلى حين أمكن تسفيرها إلى بغداد، حيث واجهت هناك مصاعب إضافية رغم سعي مفتي بغداد السيد محمود الآلوسي أفندي حمايتها، ولكنها كانت شديدة الحماس لما آمنت به، وخاصة في موضوع حرية المرأة وحقها في نزع الحجاب عن وجهها ومساواتها بالرجل ودفاعها الحماسي عن معتقداتها دون وجل أو تردد. وكان ظهورها فيما بعد بدون قناع الوجه قد تسبب في

صراعات في إيران ذاتها بعد أن عادت إليها تاركة العراق خلفها، إذ لم يترك المسئولون وكذلك المؤسسة الدينية الشيعية لها المجال للعمل والعيش والدعاية لعقيدتها الجديدة، خاصة وأنها كانت ضد الكثير من الطقوس التي كان أتباع المذهب الشيع يمارسونها في أيام عاشوراء، وهي النقطة التي حاول الملا أحمد الخراساني استخدامها ضد قرة العين باعتبارها تعارض الطقوس الدينية الشيعية، وبالتالي ساهم مع آخرين بتكفيرها. وبعد فترة وجيزة، ونتيجة إصرارها على مواقفها الفكرية الدينية، دفعت ثمن ذلك حياتها حيث قتلت بفتوى صدرت ضدها في إيران قضت بحرقها، ولكن تؤكد أغلب المصادر المتوفرة إن من كُلِفَ بحرقها قام بخنقها ثم رمي بجثتها في بئر وطمر البئر بالحجارة والتراب. كان ذلك في العام ١٨٥٢ ميلادية، وكانت قد بلغت حينذاك السابعة والثلاثين من عمرها. وكان قبل ذلك، أي في العام ١٨٥٠ قد تم إعدام الباب نفسه بعد أن صدرت فتوى دينية بإعدامه.

لم يكن للمرأة تأثير كبير على المجتمع الكربلائي الذي كان يعيش حينذاك، ولا يزال، في سبات ديني عميق، وكان الموقف من النسوة عميق الغور في رفض ممارستها لحريتها وحقوقها، بل كانت منزوعة الحقوق ونسبة عالية منهن لا يقرأن أو يكتبن في المدينة، والجهل مطبق في ريف هذه المدينة. ولم يكن في مقدور المصلحين في هذه الفترة إلا أن يكون طرحهم لأفكارهم الإصلاحية من خلال الدين واستناداً إليه ومحاولة لتفسير بعض الآيات والأحاديث بما يساعد على دفع الإصلاح بصعوبة كبيرة نحو الأمام. ورغم ذلك وجدت هذه المرأة بعض النسوة اللواتي كن يستمعن إليها ويوافقن على طروحاتها من خلال الإصرار على حضورهن لمجالسها من جهة، ومن خلال التعرف على الخشية التي تفاقمت لدى المؤسسة الدينية وشيوخ الدين في كربلاء من تمادي هذه المرأة في عقد جلساتها ومواصلة الدعاية لأفكارها وموقفها ضد الحجاب الذي كان يشكل بالنسبة لهم أحدى أهم قيم الإسلام الأساسية التي لا يريدون التخلي عنها من جهة أخرى، في حين أن الحجاب لا يشكل ولا يمكن أن يشكل أحد هذه القيم بأي حال من الأحوال، بل كان الحجاب ولا يزال أحد الأسباب الأساسية في تخلف المرأة والمجتمع في آن واحد. إلا أن ضعف تأثيرها على المرأة الكربلائية أو العراقية لا يعني أنها لم تثر المياه الراكدة، ولكنها لم تستطع أن تفتح مجرى جديداً لمياه صافية تدخل إلى

البركة ذات المياه الراكدة لتغير من روائحها النتنة، كما كانت تتوقع وتنتظر، ولكنها تركت في الذاكرة العراقية ما بدأ بعد أكثر من سبعة عقود ذلك الحوار الواسع في العراق حول الحجاب والسفور والذي تبنته جماعات حداثية ليبرالية وديمقراطية وماركسية دافعت عن ذلك بكل حماس وحيوية في مواجهة التيارات المحافظة والتقليدية والرجعية العاجزة عن رؤية الجديد وعن رؤية المرأة وهي متحررة من قيود الذكور القاسية. لقد كانت قرة العين نسمة عليلة في صيف شديد الحرارة، أنعشت بعض النفوس الطيبة، ولكنها لم تستطع أن تحقق أكثر من ذلك حينذاك.

كتب الأستاذ الراحل الدكتور علي الوردي مقيماً قرة العين ما يلي: "حين نستقرئ سيرة قرة العين منذ بداية أمرها حتى ساعة مقتلها نشعر بأنها امرأة ليست كسائر النساء، فهي علاوة على ما تميزت به من جمال رائع كانت تملك ذكاءاً مفرطاً وشخصية قوية ولساناً فصيحاً، وتلك صفات أربع قلما اجتمعت في إنسان واحد، وأن هي اجتمعت فيه منحته مقدرة على التاثير في الناص وجعلته ممن يغيرون مجرى التاريخ.... إني أعتقد على أي حال أن قرة العين امراة لا تخلو من عبقرية وهي قد ظهرت في غير زمانها، أو هي سبقت زمانها بمائة سنة على اقل تقدير . فهي لو كانت قد نشات في عصرنا هذا، وفي مجتمع متقدم حضارياً، لكان لها شأن آخر، وربما كانت أعظم امرأة في القرن العشرين"[٩٦].

ويمكن الادعاء بأنها لو ظهرت اليوم في العراق وإيران، أي في أوائل القرن الحادي والعشرين، ستكون قد سبقت زمانها بأكثر من قرن واحد بعد أن عاش البلدان، إيران والعراق، ردة فكرية وسياسية واجتماعية عميقة وشديدة الوطأة على الناس، ولكن بشكل خاص على المرأة في هذين البلدين، إضافة إلى بؤس وقسوة حياة وأوضاع المرأة في السعودية على سبيل المثال لا الحصر. إذ أن شعوب هذه البلدان لم تعرف التنوير الديني والاجتماعي حتى الآن، وعاد الحجاب ليفرض نفسه على المرأة العراقية ويعيدها إلى حالتها المأساوية التي كانت عليها في القرن التاسع عشر حيث ظهرت هذه المرأة الشجاعة. ويمكن

---

٩٦ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الثاني. ص ١٨٩ و١٩٠.

ان نتبين ذلك في أفغانستان في فترة طالبان وما بعده، أو في باكستان أيضاً حيث تمتلك قوى تنظيم القاعدة الإرهابية مواقع مهمة في صفوف المسلمين.

الفصل الرابع

تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في العراق خلال الفترة ١٨٦٩ ومطلع القرن العشرين

أولا: مدحت باشا والياً على بلاد ما بين النهرين

كان تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سببا مباشرا لتصاعد أصوات المطالبين بالتجديد والتغيير في كيان الدولة والمجتمع العثماني في المركز والأطراف. فالحروب المتواصلة وتفاقم ضعف القوات العسكرية العثمانية والخسائر البشرية الفادحة التي تعرضت لها في تلك الحروب وتكاليفها المادية والمالية الباهظة وفقدان المزيد من المستعمرات في أوروبا، شددت من دعوات التجديد وعززت من مواقع المجددين في الأستانة، مركز الدولة العثمانية. وكانت مطالب المجددين تتركز وتتلخص في موضوع واحد أساسي هو وضع وإقرار وتطبيق دستور حديث للدولة. وكان هذا يعني بدوره إجراء عمليات تغيير واسعة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة والسلطة السياسية وفي علاقة المركز بتوابعه المترامية الأطراف وعلاقة الدولة بالخارج. وفي هذه الفترة بالذات تم تعيين مدحت باشا في عام ١٨٦٩ واليا على بغداد وعلى الموصل وديار بكر، إضافة إلى مسؤوليته عن كردستان الجنوبية وعن متسلمية البصرة. وبهذا أصبح مدحت باشا واليا على كل المنطقة الشاسعة التي تشكل عراق اليوم. وكان مدحت باشا من الشخصيات البارزة والمؤثرة في القوى المطالبة بالتجديد وإصلاح الدولة العثمانية ومن الداعين بحماس إلى وضع وإقرار وممارسة دستور جديد للبلاد يأخذ ببعض المبادئ الحديثة في الحكم، كما كان يقف إلى جانب اللامركزية بالحكم، أي انه كان يدعو إلى منح الولايات التابعة للدولة العثمانية في علاقتها بالمركز مقدارا من اللامركزية يسمح باستمرار وجودها في إطار الدولة ويعزز علاقتها

بها، وبالتالي، يمنع جهود الانفصال عنها. ولم يكن في مقدور القوى المحافظة المتخلفة القبول بذلك.

ولا شك في أن تعيين مدحت باشا جاء استجابة للدعوات الملحة بإجراء الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والعسكرية والسياسية في الدولة العثمانية وتوابعها بغية الحفاظ أصلا على استمرار وجود الدولة العثمانية وتجنب انهيارها تحت ثقل أوزارها الكثيرة وعلاقاتها المتردية مع الولايات التابعة لها وعجز الدولة المركزية عن الدفاع عن تلك المواقع والولايات من جهة، وضمان تطورها وهيمنتها مجددا على أطرافها المترامية وتحسين إمكانية جباية الضرائب منها وتجنيد الأفراد لحروبها من جهة ثانية. وأعتبر تعيين مدحت باشا والياً على بغداد انتصاراً لدعاة التجديد في الصراعات التي كانت تدور بين الداعين إلى التجديد والمناهضين له من المحافظين وغلاة رجال الدين الرجعيين المحيطين بالسلطان وشيخ الإسلام والمهيمنين على أمور الدولة والمجتمع، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تعير اهتماما خاصا لهذه الولايات الثلاث لأسباب كثيرة بما فيها وجود الموارد الأولية فيها وجيرتها لأيران ومطامع إيران في هذه المنطقة والتي لم تختلف عن مطامع تركيا فيها وقربها من الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، إضافة إلى الأيرادات التي كانت تتحقق لها فيها. كما اعتبر تعيين مدحت باشا خطوة على طريق الاقتراب من تسلم زمام السلطة السياسية من جانب القوى المجددة في مركز الدولة العثمانية.

بادر مدحت باشا حال تعيينه واليا على بغداد إلى إصدار جملة من الإجراءات والإصلاحات والبدء بتنفيذها فعلا، وفي مقدمتها تطبيق قانون الأراضي العثماني الذي كان قد صدر عن الباب العالي في عام ١٨٥٨ في أعقاب انتهاء حرب القرم، من أجل تحقيق المهمات المركزية التي عين من أجلها واليا. وجدير بالإشارة إلى أن الإصلاحات التي صدرت عن الباب العالي في الأستانة في العام ١٨٣٩ التي سميت ب " التنظيمات" وصدرت في "منشور كلخانة"، أو تلك التي صدرت في منشور "خط همايون" عن الباب العالي أيضاً في العام ١٨٥٦، لم تنفذ فعليا في بلاد ما بين النهرين وبقيت حبرا على ورق، لأنها لم تكن تنسجم مع مصالح الولاة والأجهزة الحاكمة، إذ كان ب الولاة يتجاهلون تلك الإصلاحات

وكأنهم غير معنيين بتنفيذها، وكان يحدوهم هدف واحد ويحركهم هم واحد يتلخص في كيفية زيادة حجم الضرائب المجباة من السكان بغض النظر عن أساليب وأدوات وطرق جبايتها والنتائج السلبية الناجمة عن ذلك على الناس وعلى علاقة الدولة بهؤلاء الناس. وكانت قوى التجديد العثمانية التي يمثلها مدحت باشا في بغداد تسعى إلى إدخال جملة من الإصلاحات الناجحة التي يمكن تقديمها كنماذج مقبولة وقابلة للتنفيذ في مناطق أخرى من الدولة العثمانية من أجل إقناع السلطان وبقية المهيمنين على مركز الدولة العثمانية بها حينذاك. ويمكن فيما يلي الإشارة إلى الأهم من تلك الأهداف والإجراءات والإصلاحات التي عين مدحت باشا من أجلها وبدأ بتنفيذها عمليا:

* إعادة تنظيم الإدارة الحكومية وإدارة الولايات وتحسين العلاقة بين الولايات والسناجق والنواحي التابعة لها وتحديث الجيش وإدخال الخدمة العسكرية الإلزامية إلى العراق حيث فشل الولاة من قبله، وبسط نفوذ وهيبة الدولة والسلطان وحكم الوالي على سكان المدن والأرياف والبوادي.

* العمل من أجل توطين القبائل الرحل في العراق للتخلص من المشكلات التي كانت تثيرها تلك القبائل البدوية للمدن القريبة من البادية بسبب الهجمات والغزوات المستمرة التي كانت تتعرض لها الجماعات الفلاحية وسكان المدن. إلا أن مدحت باشا لم يحقق الكثير في هذا الصدد بسبب عدم الثقة بالولاة والسلاطين، وبسبب عدم التناغم في مكونات سياساتهم إزاء الحياة الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في العراق، ولكنه كان قد خطا الخطوة الأولى على طريق طويل، ساعدته في ذلك التطورات التقنية التي تحققت في فترته والتي لم تتيسر للبدو في مقاومتهم للولاة.

* زيادة إيرادات الدولة العثمانية باستيفاء حصتها من الإنتاج الزراعي، باعتبارها المالكة لرقبة الدولة وجباية الضرائب وإيجاد مصادر إضافية جديدة للأيرادات تستجيب لحاجات الدولة العثمانية وسلاطينها وحروبها وخزينتها الخاوية. وهذا يعني بتعبير آخر تأمين مستلزمات زيادة حجم الضرائب المستوفاة وتحسين إيرادات الدولة العثمانية من خلال تنفيذ قانون الأراضي وتطوير الزراعة ونشر الاستقرار في البلاد. وكان هذا الأمر

يستوجب إعادة تنظيم أجهزة جباية الضرائب وإلغاء الكثير منها أو تعديل تلك التي كانت ترهق كاهل الفرد والعائلة دون أن تشارك في تمويل وزيادة إيرادات خزينة الدولة المركزية وموارد السلطان المباشرة[٩٧].

* التصدي للنشاط المتفاقم المعادي للدولة العثمانية وإجراءاتها الاقتصادية والسياسية من جانب القبائل الرحل والعشائر شبه المستقرة والفلاحين. وكان هذا يعني بذل الجهود من أجل إستثمار قانون الأراضي العثماني لضمان توزيع الأراضي على الفلاحين وعلى أبناء العشائر شبه المستقرة والبدو قدر الإمكان من أجل تشجيعهم على التوطن داخل المدن أو في أطرافها لضمان استقرارهم، إضافة إلى من كان يرغب منهم في زراعة الأرض أو استخدام الفلاحين والأجراء في زراعتها. وشكل همّ زيادة الجانب وزيادة الأيرادات وبالتالي زيادة حجم الضرائب التي يمكن استيفاؤها من المزارعين مهمة مركزية في نشاط مدحت باشا بسبب قناعته بعدم قدرة نظام الأراضي الذي كان سائدا حينذاك على توطين البدو وتشجيع الفلاحين على زراعة أراضيهم أو زيادة الغلة وإجمالي الإنتاج. ومن هنا جاءت تلك الجهود الكثيفة التي بذلها لضمان تطبيق قانون الأراضي الذي كان من الناحية العملية معطلاً.

* مكافحة الفوضى وأنعدام الأمن ومحاربة عصابات النهب والسلب وقطاع الطرق.

* محاربة الرشوة والفساد منذ بداية تسلمه للولاية حيث فصل العديد من حكام وموظفي المدن وتقديم البعض منهم إلى المحاكمة وزجهم بالسجن أو فرض العقوبة عليهم بسبب فسادهم الوظيفي.

* توسيع حجم التبادل التجاري والإفادة من فتح قناة السويس وتطوير الملاحة النهرية وتطهيرها من الرواسب وتحسين طرق النقل البري ومحاولة رصف الطرق الداخلية وتبليط بعضها وإقامة خط ترام يربط بين الكاظمين وبغداد وبين الكوفة والنجف، والعناية بالاتصالات، إضافة إلى العناية بقضايا الري والبزل واستصلاح الأراضي وخاصة في مناطق الوسط والجنوب.

---

٩٧ عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ١٨٧.

* الاستجابة لضغوط أوروبا الرأسمالية لتأمين الأمن والاستقرار لنشاط الشركات الرأسمالية التجارية، وخاصة بعد فتح قناة السويس والرغبة في الإفادة من موقع العراق المهم على طريق الهند في التجارة الدولية، إضافة إلى توفير مستلزمات إقامة وتوسيع سوق محلية وربطها بالاقتصاد والسوق الرأسمالي الذي كان ينمو ويتطور دوليا، وخاصة بالاقتصاد والسوق البريطانيين مباشرة، إذ كان لبريطانيا نفوذ وتأثير خاص في بلاد ما بين النهرين حينذاك. ولكن القوى الجديدة في الدولة العثمانية كانت تسعى في الوقت نفسه إلى التصدي ومنع تنامي النفوذ الرأسمالي الأوروبي في الدولة العثمانية وفي أطرافها على نطاق واسع من خلال تنمية القدرات المحلية، إذ كانت تخشى على تلك التوابع في أن تصبح مستعمرات للدول الأوروبية بدلا من أن تبقى خاضعة لها، وتخسر بذلك مصادر مهمة للموارد المالية والمواد الأولية والمقاتلين لحروبها التوسعية. وقد ورد في وثائق حركة "العثمانيين الجدد"، التي كان مدحت باشا من مؤيديها، والتي ظهرت في عام ١٨٦٥ وضمت إليها العديد من أبناء البلدان العربية، دعوة صريحة إلى فسح المجال لتطوير الاقتصاد التركي في الدولة العثمانية وتنشيط الرأسمال المحلي في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي حيث ورد في هذا الصدد ما يلي: "فليكّون العثمانيون أنفسهم كافة الشركات التجارية والصناعية في تركيا، وليمدّ العثمانيون أنفسهم السكك الحديدية"[٩٨]. وكانت الدعوة صريحة من جانب الفئة البرجوازية النامية حديثا والتي كانت ما تزال ضعيفة ولا تمتلك قاعدة اقتصادية مهمة، سواء في مركز الدولة العثمانية ام في اطرافها، ولكنها كانت تتطلع إلى تحقيق المزيد من التقدم في البلاد وإلى تنمية وتطوير الاقتصاد العثماني والصناعة المحلية وإلى التصدي لتغلغل رؤوس الأموال الأجنبية فيه. إلا أن هذه النداءات جاءت متأخرة جدا وغير فعالة أو عاجزة عن الوقوف بوجه نشاط تأثير الأجانب، إذ كانت رؤوس الأموال الأجنبية قد عززت من تغلغلها واحتلت

---

٩٨ ليفين، ز. أ. الحركة التنويرية العربية ونمو العلاقات الرأسمالية ١٨٥٠–١٨٧٠. مصدر سابق. ص ٢٠٠.

مواقع حساسة في الاقتصاد العثماني، سواء أكان ذلك في المركز أم في العديد من المناطق التابعة، ومنها بلاد ما بين النهرين.

* توسيع التعليم العام إذ قام بفتح أول مدرسة حديثة للتعليم العام في بغداد ومدرسة للصنائع التي أخذت على عاتقها تدريب الطلاب على صنوف مختلفة من الحرف اليدوية كالحدادة والنجارة وصناعة النسيج ودباغة الجلود وصناعة الأحذية...الخ[٩٩]، إضافة إلى مدرسة متوسطة عسكرية في بغداد ابتداءً من عام ١٨٧٠، وتطوير النشاط الثقافي وتشجيعه وإصدار أول صحيفة حكومية باسم الزوراء كانت تقوم بنشر أعمال الحكومة والولاة وغيرها من الأخبار الرسمية على نحو خاص.

* تشجيع إدخال وسائل الإنتاج الحديثة كمصانع النسيج والمعدات العسكرية والطباعة وسعيه إلى توحيد المقاييس والأوزان التي كانت تشهد فوضى كبيرة. ولم يوفق في توحيد العملة، إذ كان التعامل يتم بعملات أجنبية عديدة منها، إضافة إلى العثمانية، العملة الهندية والعملة الأيرانية[١٠٠]. ودخلت خلال هذه الفترة بعض مظاهر الحياة الأوروبية التي اقتصرت على الملابس وبعض التصرفات السلوكية في محاولة لمحاكاة تلك المظاهر الغربية دون تكوين وعي بتغيير اتجاه ومضمون حياة الناس، إضافة إلى فتحه مستشفى وإقامته حديقة عامة في بغداد[١٠١].

*ضمان بعض الانسجام بين تطور ولايات ما بين النهرين وبقية أطراف الدولة العثمانية ومركز الدولة في تطبيق الإصلاحات التي صدرت عن مركز الدولة في فترات سابقة، وخاصة "منشور كلخانة" و"منشور خط همايون".

---

٩٩ عيساوي، شارل د. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ٨٠٠ – ١٩١٤. ط ١. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٠. ص ١٨٩

١٠٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٩.

١٠١ الوردي. علي. د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. بغداد. ١٩٧٤. الجزء الثالث. ص ١٢٣.

ولم يكن مستغربا أن تصطدم محاولات مدحت باشا الإصلاحية بمقاومة ضارية ناشئة عن طبيعة وبنية الدولة العثمانية والعلاقات الإنتاجية السائدة فيها وطبيعة السلطة السياسية، وبذهنية الحكام المتخلفين في مركز الدولة العثمانية وأجهزة الدولة المتفسخة والقيادة الدينية المتخلفة المتمثلة بشيخ الإسلام وحاشيته، وبالواقع السياسي والاجتماعي والتقاليد السائدة في هذه الولايات، إضافة إلى الأخطاء التي ارتكبت في هذا الصدد، ومنها على نحو خاص، ربط مدحت باشا بين تمليك الأرض والخدمة العسكرية التي كان الفلاحون يرفضونها تماما مما أبعدهم عن التسجيل والمطالبة بالتمليك، علما بأن هؤلاء الفلاحين كانوا من مستحقي التمليك بسبب استمرار علاقتهم بالأرض الزراعية أكثر من عشر سنوات. وكانت الحصيلة أن قلة من الفلاحين حصلت على قطع صغيرة من الأرض في حين أن المساحات الكبرى ذات الخصوبة الجيدة والقريبة من المدن والمياه أصبحت من حصة شيوخ العشائر وأغنياء المدن وتجارها وبعض كبار موظفي الدولة. كما أن هذه المحاولات الإصلاحية التي استمرت بحماس أقل بعد استقالة مدحت باشا من ولاية بغداد في عام ١٨٧٢ وانتقاله إلى تركيا لم تحقق الكثير الذي كانت الحركة الإصلاحية العثمانية تصبو إليه، ولكنها كانت قد أوجدت محاور جديدة للصراع بين القديم البالي والجديد المتعثر.

وفي كل ذلك كان لرجال الدين الدور المتميز والمؤثر في تلك الصراعات. وكانت الغالبية منهم تقف في طليعة الرافضين للتجديد والمكافحين ضده، إذ كانت ترى فيه هجوما على مواقعها ومصالحها ونهاية لدورها وتأثيرها، وبالتالي نهاية للدولة العثمانية والخلافة الإسلامية. وقد تجمعت هذه القوى حول شيخ الإسلام لتنطلق منه في مكافحتها للتجديد في مركز وأطراف الدولة العثمانية.

وابتداءً بادر مدحت باشا إلى إعادة النظر في التنظيم الإداري للولايات وتوابعها من أجل تسهيل الحكم اللامركزي على هذه المنطقة الواسعة من البلاد من جهة، ومن أجل ضمان وجود حكام موالين للحكم العثماني ومؤيدين للسلطان وللوالي في آن واحد في مختلف المناطق من جهة أخرى، إضافة إلى قناعته بأن مثل هذه الإصلاحات الإدارية كان من شأنها

أن تسهل عليه وعلى من يأتي من بعده من الحكام الأتراك تطبيق قانون الأراضي العثماني وإضعاف نفوذ البدو وفرض التوطن والاستقرار الريفي والمديني عليهم.

كانت إيالة بغداد تضم إليها بغداد والموصل والبصرة، التي قسمت بدورها إلى سبعة عشر سنجقا. وفي أوائل القرن الثامن عشر فصلت الموصل وشهرزور عن إيالة بغداد حيث شكلت ولاية شهرزور ومركزها كركوك. وفي عام ١٨٦٩ وما بعده أعيد تنظيم الولايات على نحو آخر، بحيث كانت هناك ولاية بغداد التي ضمت إليها البصرة والموصل، ثم أصبحت ولأيتا الموصل والبصرة منفصلتين عن ولاية بغداد ابتداءً من عام ١٨٧٩ و ١٨٨٤ على التوالي. وكان يرتبط بكل ولاية عددا من السناجق والأقضية والنواحي. وكان السلطان العثماني يعين الولاة على الولايات والمتصرفين على السناجق والقائمقامين على الأقضية ومدراء الإدارة على النواحي. وكل هؤلاء الحكام كانوا في الغالب الأعم ينحدرون من أصل تركي. وهم في الغالب الأعم لا يجيدون العربية أو الكردية. وفي الحالات النادرة كان بعض العرب أو الكرد من الوجهاء وشيوخ وأغوات العشائر يعينون قائمقامية أو مدراء نواحي في الأقضية والنواحي. وكانت هناك مجالس إدارة في كافة الوحدات الإدارية يتم تعيين البعض من أعضائها ويتم انتخاب الباقي منهم لتمثيل السكان المحليين. وكان الوالي يرتبط بالباب العالي وبالصدر الأعظم مباشرة.[١٠٢]

وفي الوقت الذي عمدت الدولة إلى إجراء بعض السياسات الإصلاحية، مارست في الوقت نفسه سياسة التتريك البغيضة على الأقوام غير التركية القاطنة في العراق، سواءا كانوا من العرب أم من الكرد أم من غيرهم. وكانت هذه السياسة تمارس من القوى البرجوازية الجديدة الداعية إلى التجديد في تركيا بحجة الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية وعلى الهوية العثمانية التي تضم شعوبا أخرى من غير الشعب التركي، وان تعلم اللغة التركية والتحدث بها يوحد قلوب الرعية وعقولها ويزيد من تماسكهم والدفاع عن دولتهم! وكانت البرجوازية التركية قد تبنت مفهوماً حديثاً للدولة الوطنية أو للدولة القومية الحديثة ينسجم بهذا القدر

١٠٢ العطية، غسان د. نشأة الدولة. مصدر سابق.

أو ذاك مع ما جاءت به الثورة الفرنسية، ولكنها كانت تريد ممارسته لا على تركيا وحدها بل على سائر أرجاء الدولة العثمانية باعتبارها "وحدة وطنية عثمانية واحدة". ولم يكن هذا ممكناً بسبب طبيعة الدولة العثمانية ذاتها. وقد تبلورت هذه الظاهرة مع تفاقم حالة التفكك والانهيار في كيان هذه الدولة. وأدت هذه السياسة الجديدة إلى تنامي كره الشعوب غير التركية لهذا النظام العنصري الاستبدادي، وخاصة بين مجموعات غير قليلة من المتنورين، وإلى تعميق الهوة بين المركز والأطراف. ولكنها أعاقت في الوقت نفسه ولفترة قصيرة بروز وتطور الحركات القومية المناهضة للهيمنة العثمانية.

- لعبت إصلاحات مدحت باشا دورا ملموسا في العديد من القضايا الأساسية التي تمس مصالح الناس والتطور في هذه المنطقة من العالم، رغم إنها لم تتواصل بعد أن استقال وغادر إلى استنبول وعين مكانه والياً جديداً على بغداد وتوابعها. وسنحاول فيما يلي معالجة بعض أبرز إشكاليات ذاك الزمان ومنها: تطور مسألة الأرض الزراعية، الإنتاج الحرفي في المدينة والعلاقات التجارية ودور الشركات الرأسمالية الأجنبية في بلاد ما بين النهرين وتطور الحياة الاجتماعية لنتبين من خلالها حالة العراق قبل سقوطها في أيدي المستعمرين البريطانيين.

ثانيا: تطور المسألة الزراعية وأحوال الفلاحين في الريف

في العام ١٨٥٨ صدر قانون الأراضي العثماني أعقبه صدور مجموعة من التشريعات والتعليمات على مدى السنوات اللاحقة لتنظيم العلاقات الزراعية في الولايات الثلاث[١٠٣].

---

١٠٣ ملاحظة: صنف قانون الأراضي العثماني الأراضي على النحو الآتي: " ١- (الملك) وتشمل جميع الأراضي التي تعود رقبتها وحق التصرف بها إلى المالك. ٢- (الميري)، (الأراضي الأميرية) جميع أراضي الدولة التي يعود حق التصرف بها إلى المتصرف، ولكن رقبتها تعود إلى الدولة. ٣- أراضي (الوقف) التي توهب لغرض ديني أو خيري معين أو غيره. ٤- (المتروكة) وهي المتروكة للانتفاع بها من قبل عامة الناس ورقبتها لبيت المال. ٥- وأخيرا (الموات) وهي الأراضي الخالية أو غير المستعملة، أو غير المتروكة لأهل قرية من القرى". راجع في هذا الصدد:

وكانت لطبيعة تلك القوانين والإحكام وبنية وطبيعة أجهزة الدولة والمصالح الأساسية للفئات الحاكمة وتلك المستفيدة من الحكم وكذلك الأوضاع المعقدة التي كان يمر بها المجتمع حينذاك قد سا همت بإلحاق أفدح الأضرار لسنوات طويلة لاحقة بمصالح الفلاحين بالدرجة الأساسية وبتطور الإنتاج الزراعي. وقد صاغ الدكتور صالح حيدر هذه الحقيقة بإستنتاج سليم يمس الشق الأول من المسألة حين كتب يقول:

"إن إنعدام التحريات بالنسبة إلى الحقوق المكتسبة يسمح لإشراف المدن والأغوات الإقطاعيين (الشيوخ الكرد) بالحصول على سندات قانونية لملكية الأرض من فوق رؤوس الفلاحين الشاغلين للأرض. وبالنتيجة، فإن غموض الحدود والمساحات المذكورة في السندات ونظام جباية الضرائب بالمزايدة، كانت وسائل الإنتفاع للأغوات وأشراف المدن بواسطتها، والحاق قطع إضافية من الأراضي بإراضيهم وأختزال عدد متزايد من الفلاحين الملاكين وجعلهم مؤجرين، وقد حدث هذا بالضبط في الوقت الذي بدأت فيه الروح التجارية بالإنتشار في المجتمع المتصف بالإكتفاء الذاتي سابقا، وفي الوقت الذي بدأ فيه تقلص الوسائل المتنوعة لحماية الفلاحين، كالروابط العشائرية، وندرة العمل، وفيض الأرض. ومن ثم فإن نظام الطابو الذي دخل بالدرجة الأولى لغرض حماية الفلاحين، بدأ يستخدم كوسيلة لإضطهادهم"[١٠٤].

وخلال الفترة الواقعة بين ١٨٥٨–١٩١٤ صدرت مجموعة كبيرة من القوانين الخاصة بالأرض الزراعية وأسس التصرف بها التي استهدفت تحقيق الوجهة الأساسية للنظام العثماني. وشخص السيد عبد الرزاق زبير مضمون تلك القوانين والأحكام بشكل واقعي حين كتب يقول:

حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. رسالة دكتوراه. لندن. ١٩٤٢. ص ٤٩٦.

سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ١٨٧

١٠٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٩. مقتبس من كتاب الدكتور صالح حيدر الموسوم مشاكل الأرض في العراق، مصدر سابق. ص ٤٩٤.

"أ- أخذ بمبدأ تفويض الأرض الأميرية، فأقر بذلك إحتفاظ الدولة بملكية الرقبة.

ب- ثبّت في أحكام إنتقال الأراضي الأميرية الإقرار بحقوق متساوية لإصحاب حق الإنتقال من الجنسين.

ج- أخذ بالعرف والعادة فيما يتعلق بإثبات التصرف بالأرض لغرض التعجيل فأقر التصرف الإداري للحائزين المستغلين من أصحاب السطوة والنفوذ وهدر التصرف الفعلي للفلاحين الزراعيين لها.

د- أقر حق الرجحان في الأرض الأميرية المشابه لحق الشفعة في الأرض المملوكة فعوض بذلك لإصحاب الأرض إمكانية أخرى لزيادة مساحات أراضيهم وتوسيع إقطاعياتهم"[١٠٥].

وخلال فترة حكم مدحت باشا وبعض الولاة من بعده تم اتخاذ جملة من الإجراءات التي استهدفت:

- نشر وترسيخ العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في ريف العراق عموما وتعزيز سطوة رؤساء وشيوخ وأغوات القبائل الرحل والعشائر شبه المستقرة والمستقرة على الفلاحين والبدو من خلال منح هؤلاء ألقابا حكومية عالية ومراكز فعلية في الجهاز الإداري للدولة.

- تعزيز العلاقات التحالفية الجديدة بين الفئات المُستغِلة في الريف وفئة البرجوازية التجارية الحديثة النمو في المدينة لتأمين سيطرتهم على كادحي الأرياف والمدن والتحكم بمصالحهم الاقتصادية.

- وفي الوقت نفسه ضمان إمكانية كسر شوكة تلك العشائر التي كانت تتمرد باستمرار على الدولة وتمتنع من دفع الضرائب التي تترتب عليها سنوياً، والسعي من أجل توطينها والسيطرة عليها بمختلف السبل، حتى من خلال إثارة النزاعات المسلحة في ما بينها وإضعافها.

---

١٠٥ زبير، عبد الرزاق. محاضرات في قانون الإصلاح الزراعي. كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. ١٩٧٧/١٩٧٦. محاضرات مطبوعة على الآلة الكاتبة ومسحوبة على ألة الرونيو. ص ١٢.

– واحتلت مهمة زيادة الضرائب وتنمية إيرادات الدولة وحماية طرق النقل والمواصلات وتأمين الأمان لنشاط الشركات التجارية الأجنبية أهمية استثنائية باعتبارها واحدة من بين أهم الأهداف الدائمة التي كانت تشغل بال الولاة وتساعدهم على كسب رضى السلاطين وبالتالي استمرار وجودهم في الحكم.

فعلى صعيد تعزيز سطوة رؤَساء القبائل البدوية والعشائر والأغوات على القبائل والعشائر والفلاحين من جهة، وربط هؤلاء أكثر فأكثر بالإدارة العثمانية وإضعاف عرى العلاقات العشائرية الأبوية التي سادت في مجتمع "الديرة" الذي كان يعتمد على الإنتاج الطبيعي من جهة أخرى[١٠٦]، عمد السلطان بدعم من مدحت باشا إلى منح لقب الباشوية والبيكوية إلى عدد من شيوخ المشايخ وشيوخ العشائر وتنصيبهم متصرفين في عدد من الألوية أو في مناطق سكناهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر مُنح ناصر السعدون، رئيس عشائر المنتفك، لقب باشا ونصّب متصرفاً على لواء المنتفك وسُمحَ له ببناء مدينة الناصرية كمقر له، كما نصّب الشيخ براك، رئيس عشيرة بني خالد، متصرفاً في الحساء، ومُنحَ فرحان، رئيس عشيرة شمر جربة، لقب باشا...الخ[١٠٧].

وعلى هذا المنوال عمد الولاة في ولايات بلاد ما بين النهرين إلى منح هؤلاء الشيوخ العرب والكرد، الباشوات والبيكوات والأغوات، حق التصرف بمساحات واسعة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في أرجاء العراق المختلفة. ومثال ذلك ما حصل مع الشيخ أبن هذال، شيخ عشيرة عنزة في الفرات، أو عندما سجلت أراضي الشرقاط باسم شيخ عشيرة شمر في العراق، أو عند منح الشيخ جابر، رئيس عشيرة محيسن، مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على ضفاف شط العرب، أو تسجيل جميع الأراضي الزراعية في لواء المنتفك تقريبا باسم ناصر باشا السعدون واعتبارها ملكا له[١٠٨]. وعلى هذا المنوال جرى تحويل الفلاحين، أصحاب حق

---

١٠٦ الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. مصدر سابق. ص ١٢٤.

١٠٧ حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. رسالة دكتوراه. لندن. ١٩٤٢. ص ٣٨٤.

١٠٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨٤.

التصرف بالأرض الزراعية، إلى مستأجرين لها لدى صاحب التصرف الجديد، الإقطاعي الكبير ناصر السعدون في المتنفك مثلاً[١٠٩].

وخلال هذه الفترة سمح الولاة ببيع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لمن يرغب بها وقادر على الشراء ودفع الثمن، وعلى أساس التمليك لمن كان يعمل على الأرض طيلة عشر سنوات أو عبر إجراء المزايدة العلنية. وعبر هذا الإجراء أستحوذ عدد كبير من شيوخ العشائر والبيكوات والأغوات وأشراف المدن والميسورين وكبار الموظفين فيها على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إذ حصل هؤلاء على تفويض بحق التصرف بها. وأول من استفاد من تطبيق قوانين الأرض العثمانية كان السلطان وحاشيته. فالسلطان عبد الحميد الثاني مثلا أصبح أكبر إقطاعيي في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٨٨٣–١٩٠٩، إذ توفرت له إمكانية شراء مساحات واسعة وخصبة من الأراضي الزراعية بأسعار رمزية. فقد اشترى حوالي ٣٠ ٪ من الأراضي الزراعية العائدة لولاية بغداد، كما أشترى مساحات واسعة من أراضي ولأيتي البصرة والموصل. وكانت هذه الأراضي الزراعية والبساتين المحيطة بالمدن تسقى مباشرة من مياه نهري دجلة والفرات ومن شط الغراف وشط العرب. وامتدت الأراضي التي أصبحت في حوزته من ديالى إلى خانقين على الحدود العراقية–الأيرانية[١١٠]. وتشير التقديرات المتوفرة إلى أن أراضي السلطان عبد الحميد الثاني بلغت حوالي ثلث أراضي العراق القابلة للزراعة المتميزة بالخصب[١١١]. وبأمر منه تأسست

---

١٠٩ بطاطو، حنا. العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. (في ثلاثة كتب) الكتاب الأول. ط ١. مؤسسة الابحاث العربية. بيروت–لبنان. ١٩٩٠. ص ١٠١.

١١٠ حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. رسالة دكتوراه. مصدر سابق. ص ٤١٧–٤٢٠.

١١١ فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. ط ٢. مطبعة دار السلام. بغداد. ١٩٧٥. ص ٥٨.

في بغداد دائرة خاصة لإدارة أملاكه وأمواله في العراق والتي سميت ب "الأدارة السنُّية"، التي توسعت وتنوعت نشاطاتها سنة بعد أخرى لصالح السلطان[١١٢].

وسمحت القوانين والتعليمات العثمانية للمؤسسات الدينية وللأجانب بامتلاك الأراضي الزراعية في العراق. كتب عبد الله الفياض بهذا الصدد يقول:

" كانت مؤسسات الأوقاف من بين الملاكين الكبار. وانتشرت أراضي الوقف على نطاق واسع جنوب ولاية البصرة، وكانت تدار من قبل المؤسسات الدينية،..، وإضافة إلى الأوقاف الإسلامية كانت للكنائس حيازات واسعة من الأراضي، حيث أكتسب رجال الدين البطارقة والمطارنة، في القرى المسيحية في الموصل حقوقا إقطاعية على الأرض"[١١٣].

ثالثاً: طبيعة العلاقات الزراعية في الريف العراقي

في الفترة الواقعة بين تولي مدحت باشا الولاية على بغداد حتى خروج الدولة العثمانية من العراق استمرت عملية انتزاع منظمة وحثيثة للأراضي الزراعية من فقراء وصغار المزارعين، سواءا بالاستناد إلى القوانين والتشريعات الرسمية أم بسبب عجز هؤلاء عن الاستمرار بالعناية بتلك الأراضي نتيجة تدهور أوضاعهم المعيشية واضطرارهم إلى بيعها بأبخس الأثمان تحت ضغط الديون التي كانت تتراكم بذمتهم، أم تأجيرها أو التخلي عنها والهجرة إلى المدن هروبا من جحيم الحياة في الريف الإقطاعي. وشكلت هذه الجمهرة المتزايدة من فقراء وصغار المزارعين المنزوعة منها الأرض الزراعية فئة واسعة من أشباه البروليتاريا المتسكعة والعاطلة عن العمل التي تعيش في المدن وفي أطرافها بشكل خاص. وكان جزء محدود من أفراد هذه الفئة يتسنى له الحصول على عمل موسمي، مثل باعة جوالة أو كناسين وزبالين وعتالين وعمال طين، يعاني من مشاق العمل المجهد وشظف العيش

---

١١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٤١٧-٤٢٨.

١١٣ فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٥٨.

والحرمان، في حين كان الجزء الأكبر من هذه الفئات الهامشية يبقى دون عمل أو دخل يساعده على إشباع حاجاته وحاجات عوائله.

كانت الأراضي الزراعية في العراق موزعة إلى مقاطعات واسعة. وكانت هي الأخرى موزعة إلى قطع أصغر ومجزأة إلى وحدات زراعية صغيرة لا تزيد مساحة كل منها على عدة أفدنة. وكانت تلك المقاطعات والاستثمارات الزراعية متباينة في مساحاتها وفق المناطق وطبيعة استغلال الأرض ونوع المحصول الزراعي. ففي الوقت الذي كان شيخ القبيلة أو البيگ في الأراضي الإروائية يسيطر على مقاطعة أو مقاطعتين مثلا فإن شيوخ العشائر الثانويين والأغوات كانوا يسيطرون على القطع الصغيرة المكونة من عدة مئات من الأفدنة. وكان يطلق عليهم بأصحاب اللزمة، أو الملاكين أو المسگمين أو السراكيل حسب المناطق. أما الوحدات الزراعية الصغيرة فكانت تمنح للفلاحين المنتجين فعلا[١١٤].

وفي المناطق الكردية كانت القرى الفلاحية تخضع لحيازة البيگوات والأغوات الذين كانوا يقسمون الأراضي الزراعية إلى وحدات صغيرة قزمية توزع على الفلاحين المنتجين فعلا ولمصلحة البيگ والأغا مباشرة، حيث كان يستحوذ على القسم الأكبر من المحصول الزراعي السنوي.

وفي ضوء ذلك كانت العلاقات الزراعية تقوم بين أطراف ثلاثة، وهي:

– الدولة، وهي الطرف الأول، كانت تمتلك رقبة الأرض الزراعية تشريعا، وكان لها من حيث التشريع حق اقتطاع عشر الإنتاج مضافا إليه ضريبة معينة تفرض على الناتج الإجمالي للمساهمة في تغطية نفقات التجهيزات العسكرية زائدا ضريبة "الفرغة" التي كانت تفرض على كافة المداخيل. إلا أن حصة الدولة من الناحية العملية كانت أعلى من ذلك بكثير ولكنها متباينة في الأراضي الأميرية عنها في أراضي الطابو أو الوقف. وكانت أعلى تلك الحصص تستوفى في الأراضي الأميرية حيث بلغت في بعض المناطق حوالي ٦٠٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي، ولكنها تراوحت في مناطق أخرى بين ٢٠–٥٠٪. بينما تراوحت

---

١١٤ حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق. ص ٦١٩–٦٢٠.

حصة الدولة في الأراضي السنّية العائدة للسلطان عبد الحميد بين ٣٦-٤٤٪ من إجمالي الإنتاج السنوي. أما في الأراضي التي كانت مفوضة بالطابو فقد تراوحت حصة الدولة بين ٢٠-٣٠٪ من الناتج الإجمالي[115]. كتب الدكتور صالح حيدر مشيرا إلى أن هذه الحصة كانت لا تجمع بالتمام لأسباب ترتبط بطريقة احتسابها ورفض شيوخ العشائر أحيانا دفعها...الخ. وكانت هذه الحصة تجبى أحيانا عينا وتُقّيم في عين المكان ومن قبل أجهزة الدولة مباشرة[116]. أما حصة الدولة من ثمار أشجار النخيل والفواكه فكانت تجبى نقدًا وعلى أساس مبلغ مقطوع عن كل شجرة مثمرة يتراوح بين ٢,٢٤-٣,٥٠ قرش عثماني. أما بالنسبة للخضروات فكانت حصة الدولة كضريبة تصل إلى ١٠٪ من الإنتاج. وفي حالة بيع المحصول في السوق فكانت الحصة تجبى نقدا[117].

- المستحوذون الفعليون على الأرض الزراعية، وهم الطرف الثاني، وهم في الغالب الأعم من شيوخ العشائر والبيگوات والأغوات وكبار الموظفين والعسكريين الذين أصبحوا عمليا من كبار الإقطاعيين. وكان هؤلاء يسيطرون، بعد استقطاع حصة الدولة، على ثلثي الإنتاج، ثلث للمستحوذ على الأرض وثلث للسركال أو الملاك أو المسگم[118].

- الفلاحونن المنتجون الفعليون للچخل القومي الراعي، وهم الطرف الثالث، الذين كانوا يعملون في الأرض الزراعية وفق عقود مع المستحوذين الفعليين على تلك الأراضي الزراعية أو وفق الأعراف المتداولة والمتباينة من منطقة إلى أخرى.

ووفق المعلومات المتوفرة كان توزيع الدخل في الفترة التي يجري البحث عنها يتم وفق النسب التالية:[119]

---

١١٥ المصدر السابق نفسه. ٥٢٠-٥٢٢.

١١٦ المصدر السابق. ص ٥٢٦-٥٢٧.

١١٧ المصدر السابق. ص ٦٠٥-٦٠٩.

١١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٦٤٦.

119 Al-Durra، Sabah. Zur politischen und oekonomischem Problematik der Entwicklung der einheimischen (privaten) Industrie. Dissertation yur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965. S. 2.

حصة السلطان ومعه الدولة العثمانية	٪ ٤٣,٧٥
حصة الشيوخ والأغوات وغيرهم	
من المستحوذين على الأرض الزراعية	٪ ١٢,٥٠
حصة الفلاحين المنتجين	٪ ٤٣,٧٥
المجموع	٪ ١٠٠,٠٠

وكانت حصة الفلاحين تنخفض إلى أقل من ثلث إجمالي المنتوج بكثير بعد أن يقوم الفلاحون بإعادة تسليم ما زودهم الملاك به من حبوب لإعادة عملية الإنتاج. كما كان على الفلاحين أن يدفعوا من حصتهم الصافية، وهي بالأساس قليلة جدا، حصصا صغيرة أخرى، منها مثلا ما توضع تحت تصرف المضيف، ومنها حصة القهواتي وحصة السيد الإمام والحارس ووكيل الشيخ[١٢٠]. كما كان على الفلاحين أن يتحملوا نفقات نقل حصة الشيوخ أو الملتزمين إلى السوق المحلية أو إلى المخازن في المدينة. وكانت هذه الطريقة الاستغلالية المجحفة في التوزيع تضعف قدرات الفلاحين على تنشيط وتطوير عملية إعادة الإنتاج أو تحسين ظروف حياتهم وعملهم وتدفع بهم في الكثير من الحالات إلى الهجرة إلى المدن هروبا من الديون المتراكمة بذمتهم للملاك والسركال أو المرابي. وكانت هناك نسبة ضئيلة جدا من الفلاحين الذين كانوا يمتلكون فعلا أرضا زراعية مسجلة بأسمائهم أو يتصرفون مباشرة بمساحات صغيرة جدا. وكان على هؤلاء أن يحتموا بأحد شيوخ العشائر لحمايتهم من الاعتداءات المحتملة عليهم من جهات عديدة وكانت هذه الحماية تفرض عليهم التزامات مالية إضافية تستقطع من محصولهم السنوي القليل أصلاً.

وتنوعت صيغ اقتطاع الدولة لريعها خلال الفترة التي بدأت مع تولي مدحت باشا ولاية بغداد حتى نهاية الاحتلال العثماني للعراق. فحصة الدولة والضرائب المقررة كانت تجبى من الفلاحين من قبل شيوخ العشائر والأغوات وكبار الموظفين، باعتبارهم ملتزمين لتلك الأراضي الزراعية. وكانت هذه الصيغة هي السائدة في أنحاء العراق. والصيغة الثانية

---

١٢٠ نفس المصدر.

تمثلت في الجباية المباشرة لحصة الدولة والضرائب التي بذمة الفلاحين وشيوخ العشائر والأغوات من قبل أجهزة الإدارات المحلية والجندرمة العثمانية مباشرة.

وتشير الدراسات المتوفرة عن هذه المرحلة إلى حصول مزاحمة شديدة بين شيوخ العشائر والأغوات وكبار موظفي الدولة وأشراف المدن وأصحاب الثروة على ثلاث مسائل أساسية هي:

أولا– الحصول على مزيد من مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة رقعة الأرض المزروعة.

ثانيا– الاستيلاء على أكبر كمية ممكنة من المحاصيل الزراعية وتقليص نسبة المتبقي للفلاحين لعرضه من جانب التجار المتحالفين مع كبار المستحوذين على الأراضي الزراعية في الأسواق المحلية والخارجية وضمان أقصى الأرباح لهم.

ثالثا– إن المسألتين المذكورتين سابقا كانتا توفران لهذا الشيخ أو ذاك البيگ أو الأغا الموقع المتميز بين الشيوخ والبيگوات والأغوات وترفع من هيبته ونفوذه وتأثيره في المنطقة، بسبب زيادة مساحات الأراضي التي بحوزته وتصرفه بعدد كبير ومتزايد من الفلاحين وارتفاع مدخولاته السنوية. ومثل هذه الحالة كانت تفتح بدورها أمام هؤلاء الشيوخ والبيگوات والأغوات أبوابا جديدة للحصول على مزيد من الأرض والمال والجاه والنفوذ والتأثير.

وقد عمد كبار أصحاب الأراضي الزراعية في سبيل مواجهة هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة من جهة، ورغبتهم في التوسع في رقعة الأرض التي تزرع سنويا على حساب صغار الفلاحين وصغار ملاك الأراضي الزراعية من جهة أخرى، إلى زيادة تشغيل العاطلين عن العمل وأشباه البروليتاريا المحيطين بالمدن بشكل موسمي وبأجور واطئة جدا لا تكفي في غالب الأحيان حتى لسد الرمق. وأدى هذا الواقع إلى موت مبكر لعدد كبير من هؤلاء الفقراء والمعوزين الذين كانوا يجبرون عمليا على بيع قوة عملهم بسعر بخس أو مقابل حفنة تمر وقليل من اللبن ورغيف خبز. وخلال هذه الفترة توجهت الكثير من القبائل شبه المستقرة إلى التوطن النسبي للمشاركة في الإنتاج الزراعي والحصول على دخول إضافية

من نشاطهم في الرعي. وأدى هذه التوسع في النشاط الزراعي إلى توسيع قاعدة التبادل السلعي–النقدي، وإلى نشاط أكبر في التبادل التجاري الدولي، وبالتالي إلى نمو ملموس في السوق الوطنية العراقية وارتباط هذا السوق أكثر فأكثر بالسوق الرأسمالي الدولي، رغم أن الإنتاج الزراعي، النباتي منه والحيواني، لم يكن كبيرا بسبب قلة مساحات الأراضي الزراعية التي كانت تستخدم فعلا في الإنتاج والرعي. ومن الجدير بالإشارة إلى أن كبار أصحاب الأراضي الزراعية كانوا يتميزون بالبذخ على مسراتهم وملذاتهم من ذلك الريع الذي كان يتحقق لهم على حساب الفلاحين الفقراء، وبالتالي كانت عملية إعادة الإنتاج تتحقق بصورة بسيطة ونادرا ما كان يحصل التوسع أو تحسين وسائل الإنتاج من خلال تلك الأرباح. ولم يكن ما جاء في تقرير للسيد شتيمروخ، رئيس اللجنة الاقتصادية الألمانية التي زارت العراق من ١٨٩٩–١٩٠٠، بعيدا عن الواقع، إذ كتب يقول: "كانت مساحة الأراضي التي تستغل سنويا في مختلف الولايات في العراق تتراوح بين ٢–٧٪ من مجموع الأراضي الزراعية"[١٢١]، وحده السبب وراء قلة الإنتاج الزراعي، بل كانت هناك كثرة من الأسباب الأخرى ذات الأهمية الكبيرة، منها مثلا: تخلف وسائل الإنتاج والطرق البدائية التي كان الفلاحون الفقراء يمارسونها في زراعة الأرض وتدهور مستوى خصوبة الأرض الزراعية بسبب تخلف عمليات الري والبزل، إضافة إلى تدهور المستوى المعيشي والصحي للفلاحين وأفراد عوائلهم وغياب الرعاية الطبية عن الريف تماما. ونتيجة الصعوبات التي كانت تواجه المزارعين في الحصول على المياه الكافية لإرواء مزروعاتهم، وبالتالي، كانت الغلة الزراعية السنوية واطئة جدا. ولم تبذل الجهود الضرورية لتوفير المضخات لرفع المياه إلى مستوى الارض الزراعية وسقي المزروعات. وكان عدد المضخات المستخدمة لهذا الغرض في العراق محدوداً جدا. فقد جاء في أحد التقارير ما يلي: "أما المضخات التي تستعمل لرفع مياه السقي فقد ازداد عددها من (١٢) في ١٩٠٠ إلى عدة عشرات في سنة ١٩١٤"[١٢٢].

---

١٢١ فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٧٠.

١٢٢ نفس المصدر. ص ٦٩.

يشير الدكتور محمد سلمان حسن إلى ظاهرة زيادة حجم الإنتاج الزراعي في العراق في تلك الفترة فيقول:

"لقد جعل توسيع الطلب الأوروبي على المواد الغذائية والمواد الأولية العراقيين، من المُربِح تشغيل الأيدي العاملة العاطلة وتوسيع الأراضي المزروعة وتربية المواشي. وقد أصبح إشباع الطلب الأوروبي ميسورا بفضل تطور النقل النهري والبحري ولاسيما بعد فتح قنال السويس في ١٨٦٩. إن توسيع الطلب الأوروبي على المنتجات الحيوانية، وخاصة الصوف، وانحطاط أهمية "الجمل" و"الغزو" بوصفهما من وسائل العيش بسبب من تطور وسائل النقل الحديثة واستتباب الأمن والنظام تدريجا، جَّرت إلى هبوط سكان القبائل البدوية وارتفاع سكان الرعاة. لذلك هبط السكان البدو من حوالي ٤٥٠ ألف في عام ١٨٦٧ إلى ٣٩٣ ألف في ١٩٠٥"[١٢٣]، أي بمعدل سنوي قدره ١٥٠٠ نسمة لا غير.

واتخذت في فترة حكم مدحت باشا بشكل خاص، والولاة الذين جاءوا من بعده بدرجة أقل، جملة من الإجراءات التي استهدفت تشجيع هذه الاتجاهات في الإنتاج الزراعي، ومن بين أهمها نشير إلى ما يلي:[١٢٤]

– تطهير جداول وقنوات الري وتوسيع الشبكات القائمة وإقامة الجديد منها.

– الاهتمام بطرق المواصلات النهرية والبحرية والبرية.

– تطبيق مبدأ الإعفاء الضريبي لعدة سنوات عن المحاصيل الزراعية في البساتين الجديدة، والإعفاء الجمركي عن المكائن المستوردة لإغراض الزراعة، وخاصة المضخات.

– تشجيع تقديم القروض والسلف المالية لأصحاب الأراضي الزراعية.

---

١٢٣ سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ٢٠٦–٢٠٧.

١٢٤ – صالح، حيدر د. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق.

– نوار، عبد العزيز سليمان د. تاريخ العراق الحديث من نهاية عهد داود باشا إلى نهاية عهد مدحت باشا. دار الكاتب العربي. القاهرة. ١٩٦٨. ص ٣٧٧.

– سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم الاستغلال الذي تعرض له الفلاحون في مختلف الولايات وانتزاع الأرض منهم وقلة انتفاعهم من الإصلاحات التي أدخلها مدحت، فإن مجمل تلك الإجراءات الإصلاحية قد ساعدت على تحسين معدلات نمو الإنتاج الزراعي، النباتي والحيواني، وإلى زيادة الكميات المصدرة منه إلى أوروبا وزيادة الأيرادات العامة ومدخولات الشيوخ وأصحاب الأراضي الزراعية. ورغم ان هذا التطور والتحسن قد شمل الفلاحين جزئياً أيضاً، إلا أنه ساهم في زيادة السيولة النقدية وتنشيط حركة التداول السلعية ونمو ملموس في حركة الأسواق المحلية.

رابعاً : تطور الإنتاج الحرفي في المدينة وأحوال العاملين فيه

وعلى صعيد اقتصاديات المدينة لا تتوفر معطيات واسعة وتفصيلية تسمح بدراسة معمقة لهذه المرحلة من تاريخ العراق. ولكن المتوفر من المعلومات يسمح للباحث تأكيد أن المدن العراقية كانت تشهد تدهورا مستمرا في نشاطها الاقتصادي وعمرانها وفي عدد سكانها وانعدام الأمن فيها، إضافة إلى تعرضها لغزوات وغارات متكررة كانت تقوم بها القبائل الرحل في الداخل أو القادمة من شبه الجزيرة العربية، وإلى حروب مدمرة كانت تجري على أرضها بين قوات الدولة العثمانية والدولة الفارسية، إضافة إلى تعرضها المتواصل إلى فيضانات وأوبئة متكررة....الخ[١٢٥]. وكانت الغالبية العظمى من الولاة والعاملين في الجهاز

---

١٢٥ لوتسكي، ف. ب. تاريخ الأقطار العربية الحديث. مصدر سابق. جاء في كتاب لوتسكي المذكور بهذا الصدد ما يلي:

"إذا كان بلداً خرباً مصاباً بالتدهور الاقتصادي غير المألوف حتى بالنسبة لمثل هذا البلد. فقد اجتاحه الطاعون عام ١٨٣١ وأنزل ضربة قاصمة بقواه الإنتاجية. ولم يسلم من أصل سكان بغداد ١٥٠ ألف نسمة سوى ٢٠ ألف شخص، ومن أصل سكان البصرة ٨٠ ألف نسمة سوى ٥-٦ ألاف فقط وانقرضت مدن وقرى كثيرة عن بكرة أبيها. وأغلقت الدور وخلت الحوانيت والمصانه. وأهملت الحقول والبساتين. وتقلصت مساحة الأراضي المزروعة وهلكت أشجار الفواكه وأصيبت التجارة بكساد خطير، وانتعشت بقوى مجددة الفوضى الإقطاعية، التي عمقت التدهور الاقتصادي". ص ١٦٩.

الإداري والقمعي، سواء أكانوا من المماليك أم من الأتراك أم من غيرهم، تساهم في هذا الخراب والتدهور الذي تعرضت له مدن وأرياف بلاد ما بين النهرين. وفي فترات قصيرة من حكم المماليك أو الحكم العثماني تولى عدد قليل من الولاة من ذوي الكفاءات والإمكانيات الإدارية والسياسية ومن ذوي الرغبة الصادقة في تحقيق الأمن والاستقرار وتطوير البلاد. إذ أن الانتعاش الاقتصادي والتحسن في الإنتاج وفي التجارة والعمران كان يعود إلى تلك الجهود القليلة والنادرة حقا. إذ كلما كانت السلطة السياسية في المدن قوية وقادرة على تأمين الأمن والاستقرار الداخلي كانت غزوات القبائل وغاراتها تتراجع ويتقلص تأثيرها على المدن. والعكس كان صحيح تماما. وكان حكام الفرس يبتعدون عن خوض الحروب لاحتلال العراق أو أجزاء منه عندما كانوا يصطدمون بقوى شعبية تقف وراء حكامها في العراق ممن كانوا يبدون استعدادا كبيرا لمقاومة التدخل الفارسي. وكان العكس صحيحاً أيضاً عندما كان الحكام في العراق يناهضون الغالبية العظمى من السكان ويمارسون الاضطهاد والجور، وفي وقت كان شباب الكادحين يشكلون وقود حروب الحكام، نجد أن أهل البلاد يتقبلون التعاون مع من يخلصهم من ذلك العذاب.

وخلال تلك الفترة تحول الريف العراقي والبادية إلى معين لا ينضب لمدّ المدن بالناس بعد أن كانت الأمراض والأوبئة والفيضانات والغزوات والحصار والمجاعات تقضي على عدد كبير من سكانها. فوفق الإحصائيات المتوفرة تعرضت مدينة بغداد وحدها خلال القرن التاسع عشر إلى أربعة من الأوبئة ومجاعة واحدة، وأربعة فيضانات كبيرة أودت بحياة عشرات الألوف من سكان المدينة[١٢٦]. وغالبا ما كانت تقترن الفيضانات بتلك الأوبئة والمجاعات. ويشير بطاطو إلى أن وباء عام ١٨٣١ قد صاحبه فيضانا وحصارا ومجاعة. وأودت كوارث عام ١٨٣١ بحياة أكثر من ٥٠ ألف نسمة، إذ تراجع عدد سكان بغداد وحدها من ٨٠ ألف إلى ٢٧ ألف نسمة[١٢٧]. وهي السنة التي ودع فيها المماليك حكم العراق، وعاد

١٢٦ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٣٤.

١٢٧بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٣٤.

الحكم مباشرة إلى الدولة العثمانية. ويشير أحمد سوسة إلى أن بغداد قد تعرضت منذ عام ١٨٤٠ حتى عام ١٨٩٨ إلى ١٨ فيضانا في دجلة وأن خمسة منها كانت هائلة ومدمرة[١٢٨].

وكجزء من واقع الحياة الاقتصادية في مدن الدولة العثمانية عرفت الصناعات الحرفية في العراق، كحالة مدنها، تدهورا ملموسا انعكس في كمية ونوعية الإنتاج وفي مستوى تطوره حتى غدا عاجزا عن إشباع جزء مهم من حاجات السكان الاستهلاكية بالرغم من قلة السكان وانتشار البطالة والحجم الكبير لسكان البدو إلى مجموع السكان وضعف القوة الشرائية للسكان[١٢٩]. وكانت العلاقات بين المدن المختلفة ضعيفة بسبب سوء الطرق البرية وتراجع العناية الحكومية بها وأعتماد االنقل على الأبل والحمير والبغال والخيل، وبسبب غياب الأمن إلى حدود بعيدة، إذ كان قطاع الطرق واللصوص وعصابات القتل والنهب ينتشرون على طرق المواصلات وفي خانات الأستراحة وعلى مشارف المدن وفيها أيضاً. وكانت الملاحة النهرية، التي بدأت تتحسن ببطء بسبب وجود ونشاط الشركات الأجنبية، لم تكن منتشرة أو قابلة للاستخدام باستمرار، وغالبا ما كانت هي الأخرى تتعرض لإعمال القرصنة النهرية رغم الحراسات الخاصة التي كانت تمنح للملاحة النهرية.

وعرف العراق في هذه الفترة صناعات حرفية مهمة مثل صناعات الغزل والنسيج الصوفي والحريري والقطني واليشماغ والأبسطة المحلية (السجاد المحلي) ومحلات الخياطة والدباغة والصناعة الجلدية كالسروج والأحذية والحقائب والفراء وورش الحدادة والنحاسيات والسمكرة والنجارة وبعض المنتجات الصناعية الغذائية. ومع أن هذه الصناعات وجُدت في غالبية المدن العراقية، فإن عددا من تلك المدن قد اشتهر بها بشكل خاص، مثل بغداد والبصرة والموصل وكركوك والنجف والسليمانية وكفري والحلة...الخ.

---

١٢٨ – سوسة، أحمد. أطلس بغداد. ١٩٥٢. ص ٣١–٣٢.

– عيساوي. شارل د. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ١٧٤.

– بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٣٤.

١٢٩ سلمان، محمد حسن. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق ص ٨٨ و٢٦٣.

ومع توسع التبادل التجاري ازداد استيراد العراق للسلع الاستهلاكية المصنعة وتوسعت نسبيا قاعدة المقتنين لها بسبب ازدياد إيرادات بعض الفئات الميسورة والإقطاعيين والعاملين في مجالات التجارة. وأدى هذا الاستيراد للسلع الاستهلاكية الأجنبية إلى بروز مشكلات في وجه الصناعات الحرفية وتراجع قدرتها على تصريف منتجاتها.

شهدت سنوات النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحسنا نسبيا محدودا في عمليات استيراد بعض المكائن والآلات الحديثة لتطوير الصناعات المحلية، لكنه لم يساعد على تغيير مستوى التخلف العام الكبير في القوى المنتجة العاملة والمستخدمة في هذا القطاع. فقد بقيت القوى العاملة ذات مستوى فني ومهني متدني عموما ومهارة ضعيفة، إضافة إلى الضعف أو التدني في مستوى تقسيم العمل الاجتماعي وفي وسائل وأساليب وطرق الإنتاج. ونشأت عن هذا الواقع المتخلف إنتاجية عمل واطئة جدا وقلة في الإنتاج الإجمالي وارتفاع في تكاليف الإنتاج بسبب الإنتاجية الضعيفة، وبالتالي، الارتفاع الكبير في وقت العمل الضروري اجتماعيا لإنتاج السلع المحلية بالمقارنة مع السلع المستوردة. وكان الاختلاف كبيرا بين السلع المحلية والمستوردة من الناحيتين النوعية والمظهر وكذلك السعر لصالح الأخيرة. ولم تستطع التنظيمات الحرفية المعروفة بتحقيق بعض المنجزات لأصحاب الحرف، إذ تراجع نشاطها ودفاعها عن أصحاب الحرف بشكل ملموس أمام أجهزة الدولة والعصابات المنفلتة من عقالها وغياب الأمن تماما.

وتشير المعطيات المتوفرة عن تلك الفترة إلى أن أكثر الصناعات العراقية انتشاراً وتقدما كانت صناعات الغزل والنسيج القطني والصوفي. كتب الدكتور محمد سلمان حسن حول تلك الفترة يقول: "...كانت صناعة النسيج القطني في بغداد تنتج حوالي ثمان مواد من الألبسة، وصناعة النسيج الصوفي حوالي أربع مواد، بينما صناعة النسيج الحريري كانت تنتج ثمانية أنواع من البضائع. إن جميع صناعة النسيج هذه، بالإضافة إلى ما تستخدمه من إنتاج

الخيم والحبال المصنوعة من شعر الماعز، كانت تستخدم ٣٥٠٠ حائك نول في بغداد، التي كان يقدر عدد سكانها ب ٩٠٠٠٠ نسمة."[١٣٠].

ولم يكن الإنتاج المحلي من النسيج الصوفي والقطني موجها لإغراض الاستهلاك المحلي فحسب، بل كان بعضه يصدَّر إلى عدد من البلدان المجاورة. إلا أن هذه الصناعة التي كانت متقدمة على غيرها من الصناعات المحلية والتي كانت قادرة على تغطية نسبة مهمة من حاجات الاستهلاك المحلي حينذاك، واجهت أوضاعا جديدة نسبيا منذ مجيء مدحت باشا إلى الحكم. فإصلاحات مدحت باشا واستيراده لبعض وسائل الإنتاج الحديثة وحصول ارتفاع نسبي في الإنتاج الزراعي وتحسن نسبي في القوة الشرائية للسكان كانت لها آثارها الأيجابية على الصناعات الحرفية. إلا أن عوامل كثيرة ساهمت في إضعاف الإنتاج الحرفي وأعاقت تقدمه وتطوره. فالبدء باستخدام قناة السويس والتوسع في الملاحة البحرية والنهرية وحصول انخفاض ملموس في تكاليف نقل السلع المصنعة من أوروبا ومن غيرها من البلدان قد ساعد على زيادة استيرادات السلع الاستهلاكية وإغراق الأسواق المحلية الوطنية التي كانت ما تزال في طور التكون بتلك السلع الرخيصة نسبيا. كما أن تحسن القوة الشرائية لفئات اجتماعية معينة من السكان والنشاط المتزايد للتجار المحليين لأيصال السلع المستوردة إلى المستهلك في المدن والأرياف مباشرة عبر الباعة الجوالة قد رفع من حجم السلع المباعة في هذه الولايات. ومن الجانب الثاني لعب إصرار شيوخ الحرف المحافظين في بغداد والبصرة والموصل مثلا على الاستمرار باستخدام وسائل الإنتاج القديمة ورفض التجديد وإدخال الآلات الحديثة بحجة الحفاظ على التقاليد وعادات الاستهلاك المحلية وبسبب التكاليف الباهظة للتجديد دورا بارزا في بقاء الإنتاج الحرفي متخلفا وضعيفا وعاجزا عن منافسة السلع الأجنبية المستوردة والمعروضة في الأسواق المحلية، إذ كانت المنافسة في كل الأحوال غير متكافئة وفي غير صالح الإنتاج المحلي، من حيث النوعية والشكل والسعر. ويفترض أن لا ننسى بأن المنتج المحلي كان يواجه فرض الضرائب والإتاوات عليه من

---

١٣٠ سلمان، محدم حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ٢٨١

جانب الحكومة والعصابات واستخدام أساليب قهرية ضدهم، في حين كان أصحاب السلع المستوردة يتمتعون بأمتيازات غير قليلة، بما فيها الرسوم الجمركية الواطئة. وأصبحت هذه المزاحمة شديدة الوطأة منذ بداية القرن العشرين حيث وضع العاملون في الصناعات الحرفية أمام ثلاثة احتمالات هي:

– إما تحديث وسائل الإنتاج المستخدمة في الصناعة الحرفية لضمان رفع الإنتاجية وتقليص التكاليف وتحسين النوعية وزيادة حجم الإنتاج الإجمالي والذي كان يتطلب بدوره توفير مقدار أكبر من رؤوس الأموال.

– وأما انتقال البعض من المنتجين الحرفيين إلى مناطق بعيدة عن مراكز المدن الرئيسية، أي إلى المدن الصغيرة والأرياف البعيدة التي لا تصلها السلع المستوردة بسهولة، من أجل تصريف إنتاجه المحلي.

– وأما انتقال عدد كبير من المنتجين الحرفيين إلى العمل في مجالات ونشاطات اقتصادية أخرى أو اندماج بعضهم بالبعض الآخر لضمان تنمية إمكانياتهم على مواجهة المصاعب الجديدة.

إن المتتبع للتقارير التجارية الصادرة عن القنصليات البريطانية في كل من بغداد والبصرة والموصل يمكنه أن يشخص بإن الحرفيين المحليين وضعوا حقا أمام مثل هذه الخيارات الصعبة. فبالنسبة لصناعة النسيج، وهي الصناعة التي تأثرت بنمو الاستيرادات مباشرة وأكثر من غيرها، توصل الدكتور محمد سلمان حسن إلى استنتاج صائب مفاده:

" إن بعض الحائكين، ممن كان لديهم نولان أو ثلاثة وممن استطاعوا ببعد نظرهم إدراك هلاكهم المحتم، ربما قد باعوا معداتهم وأصبحوا بمثابة مستوردين أو وكلاء لتوزيع نفس السلع من النسيج الأوروبي. أما الآخرون الذين لم يكن باستطاعتهم أن يصبحوا تجارا، أو ينافسوا بنجاح المنسوجات القطنية الآلية في المدن الكبرى فربما قد اتجهوا نحو إشباع حاجة السوق الريفي بسكانه المتزايد. أما بقية الحائكين والذين أزيحوا عن أعمالهم، فمن المحتمل أن تكون استوعبتهم الصناعات المتزايدة بصورة تدريجية، والتي أصبحت الحاجة إليها الآن متعاظمة، نتيجة لنمو تجارة التصدير العراقية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية

الأولى، أو في صناعة النسيج الحديثة في فترة ما بين الحربين"[١٣١]. أما الدكتور عيساوي فيشير إلى أن عدد مختلف الأنوال في بغداد قدر ب ٣٥٠٠ نول في عام ١٨٦٦، وأنخفض هذا العدد إلى ٩٠٠ نول في عام ١٩٠٧. أما الموصل فقد قدر عدد الأنوال اليدوية فيها وفي القرى المحيطة بها حوالي ٢٠٠٠ نول في عام ١٩٠٧ وأنخفض العدد إلى ٥٠٠ نول فقط في عام ١٩١١ [١٣٢]. وترتب على ذلك موضوعيا بروز ظاهرتين سلبيتين هما: تقلص حجم الإنتاج الإجمالي من مختلف أنواع الأنسجة من الناحيتين الكمية والنقدية أولا، وارتفاع عدد العمال العاطلين عن العمل في هذه الصناعة الحرفية المهمة ثانيا.

وكان يلاحظ على الصناعات الحرفية المحلية التي سادت في تلك الفترة إنها كانت تعتمد بدورها على استيراد العديد من موادها الأولية من الخارج، سواء أكان هذا بالنسبة لصناعات الحديد والنحاس والنجارة، أم بالنسبة لقسم من الصناعات النسيجية والجلدية. وانتشرت في العراق في حينها صناعات أخرى مثل صناعة الطابوق والجص والجبس. وكانت تستوعب أعدادا غير قليلة من العمال، رغم أن المعلومات المتوفرة عن هذه الفترة لا تقدم أرقاما عن العاملين في هذه المجالات. كما انتشرت في بعض المدن العراقية القريبة من الأنهر صناعة القوارب الخشبية حيث استخدمت في عمليات النقل السلعي ونقل الركاب، وخاصة في مدن مثل بغداد والبصرة والموصل والحلة مثلا. ونمت في البصرة بشكل خاص صناعة الصناديق الخشبية لكبس التمور وأرتفع كثيرا عدد العاملين الموسميين في كبس التمور وتصديرها. ولا تتوفر معلومات مدققة عن قيمة الإنتاج الإجمالي للصناعات الحرفية في العراق طيلة هذه الفترة، وهو أمر يشير بدوره إلى تخلف نشاط الدولة الإحصائي باعتباره شكلا من أشكال التخلف العام الذي كان يعاني منه المجتمع العراقي حينذاك.

وعرف العراق على امتداد القرن التاسع عشر عمليات استخراج النفط الخام وتكريره على نطاق ضيق وبصورة بدائية من جانب الدولة العثمانية ولصالحها، وكانت ملكاً للدولة. وقد

---

١٣١ سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ٢٨٤.

١٣٢ عيساوي، شارل د. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٥٥٦

تركز الإنتاج حسب تقارير الأجانب في مندلي حيث كانت تتوفر ينابيع عديدة زاد عددها عن الثلاثين ينبوعا، إضافة إلى ينابيع كفري وطوزخرماتو التي بلغ عددها ١٤ ينبوعا، كما كان يتم استخراجه في حمام العليل والقيارة وكركوك وهيت. كان النفط المستخرج ينقل بواسطة الحمير والبغال ويعبأ في قرب (ثلم) التي تتراوح حمولة الواحدة بين ١٥–٢٠ أقة. ويتراوح سعر القربتين بين ٢٥–٥٥ قرشا بضمنها أجرة النقل. وفضلات النفط المقطر كانت تباع أيضاً وتستخدم كفتيل، وقسم أخر كان يستخدم لتنقيع الروث المستتخدم كوقود. ويشير تقرير صادر عن الممثل التجاري الفرنسي إلى إن إنتاج النفط في جميع ينابيع مندلي في إثنى عشر شهرا من عام ١٨٧٠/١٨٧١ بلغ ٦٧٤٤ ثلما أو ١٦٧,٥٠٠ أقة، أي ٤٥٨ أقة يوميا، أو حوالي ١٨,٥ ثلما في اليوم[١٣٣].

خامساً : العلاقات التجارية الخارجية ودور الشركات الأجنبية في العراق

كانت المدن الرئيسية في بلاد ما بين النهرين تشكل عموما مراكز تجارية مهمة تستقطب حولها سكان الريف والمشتغلين في الزراعة والقبائل البدوية شبه المستقرة والمتنقلة، كما إنها كانت رمز وجود الدولة وأجهزتها المختلفة، وخاصة في المدن الرئيسية. ولم تحظ المدن العراقية برعاية واهتمام الدولة، خاصة في فترات الانحطاط والتخلف والركود الذي عمَّ العراق في الفترة الواقعة بين الاجتياح المغولي للعراق والاحتلال العثماني له، ثم في القسم الأعظم من فترة الهيمنة العثمانية عليه، إضافة إلى تعرض تلك المدن لغزوات وغارات القبائل البدوية المستمرة، سواء كانت تلك الغزوات والغارات من داخل العراق أم من شبه الجزيرة العربية، أم في ما بين القبائل العربية، إضافة إلى الحروب والفيضانات والأوبئة والمجاعات. ولم تكن المدن الكردستانية بعيدة عن هذا الواقع أيضاً، إذ إنها كانت تتعرض إلى اعتداءات القبائل التي كانت تعيش في كردستان العراق وإيران وتركيا. وكانت تنشأ علاقات سلمية بين القبائل وسكان المدن لقاء إتاوات وخاوات تدفع لرؤساء أو شيوخ تلك العشائر لحمايتها والدفاع عنها، وخاصة عندما تكون أجهزة الدولة ضعيفة ومتفسخة ومرتشية وعاجزة عن

١٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ٥٨٤.

حماية المدن وطرق التجارة والمواصلات. وهي الحالة التي سادت العراق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فيما عدا فترات قصيرة جدا. وفي ضوء هذه الحقيقة وغيرها شهد اقتصاد المدن في مراكز ولايات العراق الثلاث والمدن الأخرى تدهورا شديدا وشاملا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، رغم المحاولات التي بذلت من جانب الولاة للتخلص من سلطة وسيطرة الإقطاعيين وغزوات القبائل والصراعات بين الإمارات الكردية المستقلة والبيگوات والأغوات، ورغم محاولات الإصلاح التي بذلها سليمان الكبير أو داود باشا، أخر حكام المماليك أو مدحت باشا. وقد وجد هذا التدهور تعبيره الملموس في تخلف العلاقات التجارية الدولية للعراق. فقد كانت علاقات العراق التجارية واسعة نسبيا مع البلدان المجاورة، وخاصة مع دول الخليج وشبه الجزيرة العربية، إضافة إلى إيران وسوريا وتركيا والهند والدول الأوروبية. وكانت المراكز الرئيسية للتبادل التجاري لبلاد ما بين النهرين هي بغداد والبصرة والموصل، إضافة إلى مدينتي النجف وكربلاء، بسبب طبيعتهما الدينية المتميزة، حيث كان الزوار يأتون إليهما من مختلف بقاع العالم الإسلامي.

فتدهور الإنتاج الزراعي وتقلص الإنتاج الحرفي التقليدي وانخفاض كبير في عدد العاملين نتيجة الفيضانات وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة وفقدان الأمن والاستقرار وتراجع قدرة أجهزة الدولة على حماية المدن من غزوات القبائل المحيطة بها وازدياد عدد ونشاط العصابات في المدن وقطاع الطرق والقرصنة النهرية ...إلخ، أدت كلها إلى حصول تقلص في صادرات هذه المناطق من السلع الزراعية الأولية والغذائية وبعض منتجات الصناعات الحرفية من جهة، وإلى محدودية الاستيراد أيضاً بسبب البعض من تلك العوامل التي أعاقت التصدير وأضعفت القوة الشرائية للسكان من جهة أخرى. وكان العراق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر يعتبر منطقة تجارية محصورة تقريبا بعدد قليل من الشركات التجارية الرأسمالية البريطانية. وكانت الممثليات السياسية في الولايات المختلفة تقدم الدعم الكامل لتلك الشركات وتتدخل لدى الباب العالي لتسهيل مهماتها.

إلا أن الفترة التي أعقبت حرب القرم (١٨٥٣–١٨٥٦م) شهدت محاولات جديدة من جانب بلدان أوروبية أخرى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا للتغلغل إلى الاقتصاد في بلاد

الرافدين وتثبيت مصالحها التجارية والمالية ونفوذها السياسي فيها. ونشأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مزاحمة متنامية ومتعددة الجوانب بين الشركات التجارية لتلك الدول الاستعمارية وتفاقمت في مطلع القرن العشرين، وكانت من بين الأسباب المباشرة للحرب العالمية الأولى. ولعبت إصلاحات مدحت باشا دورا ملموساً في تنشيط الإنتاج الزراعي والتجارة الداخلية والخارجية للعراق خلال فترة حكمه القصيرة.[١٣٤]

وتركز اهتمام الشركات الرأسمالية الأجنبية في ولايات العراق الثلاث واشتدت في ما بينها المنافسة على المصالح التالية:[١٣٥]

– ضمان الحصول على مصادر جديدة للمواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة وتأمين إمكانية توظيف رؤوس الأموال وفتح فروع لمصارفها التجارية فيها.

– ضمان أسواق مستقرة ودائمة لتصريف سلعها المصنعة فيها.

– الهيمنة على الملاحة النهرية في دجلة والفرات وتوفير المراكب والبواخر المناسبة لها، إضافة إلى تأمين الوصول إلى موانئ الخليج العربي.

---

١٣٤ لونگريگ، س. ه. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٣٠٦.

يشير السيد لونگريگ في هذا الصدد إلى ما يلي: "وكانت بغداد قد أصبحت مركزا دائما لوكيل محلي للشركة (المقصود شركة الهند الشرقية، ك.ح) في ١٧٨٣، ومنذ ذلك الحين فصاعدا كان يزورها بصورة مستمرة المقيم الموجود في البصرة. وفي ١٧٩٨ م – وكان ذلك شيئا منتظرا من جهة واستعدادا للدسائس النابوليونية في الشرق الأوسط من جهة أخرى – عين مقيم بريطاني دائم فيها أيضاً، وقد أعطي جميع السلطات القنصلية في ١٨٠٢ م. وأصبحت بغداد منذ ذلك الحين فصاعدا أهم مركز للنفوذ البريطاني، الذي كان لا بد من أن يتمحور تدريجيا في ماهية ومقدار تأثيره. أما بالنسبة للتملك أو تسرب النفوذ فلم يكن لهما أي أثر ولم تحدث بشأنيهما مشكلة". ص ٣٠٦.

١٣٥ فياض، عبد الله الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. مصدر سابق. ص ١٤٤.

– تعزيز نفوذها السياسي وتأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لضمان استثمار هذه المنطقة الحيوية كطريق تجاري مهم للوصول إلى أسواق الدول الواقعة على طريق الهند والهند بشكل خاص.

– ضمان الحصول على عقود لإقامة خطوط سكك الحديد وتعبيد الطرق البرية.

– تأمين الحصول على الأمتيازات الضرورية للتحري عن مدى وجود الموارد الأولية في هذه المنطقة، خاصة وأن النفط كان يعلن عن وجوده في أكثر من منطقة من مناطق العراق.

– تأمين الحصول على امتياز التنقيب عن الآثار القديمة في العراق.

وكانت بريطانيا تحتل مكانة خاصة في هذه المنطقة وتقاوم تغلغل الدول الأخرى إليها، في حين كانت الدول الأخرى تريد الحصول على موطئ قدم لها وزحزحة بريطانيا عن مواقعها القوية، خاصة وأن الأخيرة تسنى لها عبر الباب العالي قبل ذاك الحصول على موافقات خاصة للعمل في العراق، كما استطاعت أن تكسب لها العديد من الوجوه العاملة في النشاط التجاري وأجهزة الدولة وبعض رؤساء القبائل العربية والكردية. وأجرت بريطانيا منذ البدء عملية تقسيم عمل بينها وبين العاملين في التجارة من العراقيين، إذ هيمنت شركاتها كلية على تجارة التصدير وأوجدت وكلاء عراقيين لها للقيام بإعمال الاستيراد من بريطانيا أو من غيرها من البلدان. وكانت تجارة الاستيراد منوطة بشكل خاص بالعائلات اليهودية بالدرجة الأولى والعوائل المسيحية بالدرجة الثانية. وإذ كانت العلاقات البريطانية وثيقة بالتجار اليهود، كانت العلاقات الفرنسية وثيقة الصلة بالعوائل المسيحية. أما التجار المسلمين فقد تركز نشاطهم على التجارة الداخلية، إضافة إلى تصدير الغلال والصوف والتمور في البصرة.[١٣٦] فعلى سبيل المثال وجد في العام ١٩٠٩ في بغداد ٥٤ مستوردا لهم فروع تجارية في إنجلترا وكلهم من اليهود. ويشير العيسوي إلى ما يلي. " وتورد لنا قائمة

---

١٣٦ عيساوي، شارل د. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٦٩.

تتضمن البيوت الرئيسية المشتغلة بتجارة الواردات والصادرات في العراق في عام ١٩٠٨ سبعة أسماء أجنبية وخمسة يهودية، واسما لمسلم واحد".[١٣٧]

وجدير بالإشارة إلى أن البصرة كميناء لعبت دورا مهما في العلاقات التجارية العراقية مع دول الخليج والهند ودول البحر الأبيض المتوسط والدول الأوروبية. وفي العام ١٩٠٥ وجدت في البصرة مثلا كما ينقل الدكتور خلدون حسن النقيب عن ميرزا حسن خان، شركات السفن التجارية الأوروبية التي كانت تقوم بنقل النسبة العظمى من التجارة العالمية في المنطقة:

"– وكالة شركة كري ماكنزي الإنجليزية التي كانت تتبعها سفن البريد (وكانت مكاتبها تقع فوق مكاتب القنصلية البريطانية).

– وكالة شركة لنج الإنجليزية التي كانت تعمل سفنها في شط العرب.

– وكالة شركة ستريك الإنجليزية.

– وكالة شركة ميوز الإنجليزية.

– وكالة الشركة الأمريكية المعروفة بهلست.

– وكالة الشركة الألمانية المشهورة بهامبورغ– أمريكا.

وكالة الشركة التجارية الروسية.

– وكالة الشركة اليونانية.

– وكالة الشركة الفارسية المعروفة باسم برشن غولف (بإدارة إنجليزية)

– الإدارة النهرية العثمانية"[١٣٨].

---

١٣٧ المصدر السابق نفسه. ص ٦٩.

١٣٨ النقيب، خلدون حسن د. المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف).ط ٢. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٨٩. ص ٨٩.

ومنها يتبين أيضاً ان العدد الأكبر من تلك الوكالات كان بريطانياً أو له علاقات بالشركات البريطانية. وقد أعتبر الإنجليز منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أن أية محاولة لإضعاف نفوذ بريطانيا التجاري والسياسي في العراق ومنطقة الخليج ومنح أمتيازات أيا كان نوعها لدول أخرى بمثابة إعلان الحرب عليها. فقد صرح حاكم الهند، اللورد كرزن Curzon، في سنة ١٨٩٢ قائلا: " بأنه يعد سماح أية دولة لروسيا بأن تنشئ ميناء على الخليج الفارسي إهانة لبريطانيا وتغييرا للأوضاع القائمة هنا، وسببا لقيام حرب عالمية"[١٣٩]. وكانت الحكومة البريطانية قد عقدت في عام ١٨٩٨ أتفاقا سريا مع مبارك، شيخ الكويت، تعهد الأخير بموجبه "الامتناع عن تأجير أرضا أو منح امتيازا لأي أحد ألاّ بموافقة بريطانيا"[١٤٠].

ونتيجة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات السياسية والاقتصادية والإدارية، أمكن تنشيط عمليات التبادل التجاري وزيادة تجارة الترانزيت المهمة للعراق التي أثرت بدورها على نمو نسبي ملموس في النشاط الاقتصادي، والزراعي منه على وجه الخصوص. فإلى جانب السعي لتطبيق قانون الأرض لتقليص نفوذ الإقطاع والبداوة في حياة المدن ومحاولة توطين القبائل شبه المستقرة وتشجيع الزراعة الفردية الصغيرة، قامت الدولة بإدخال بعض التحسينات الإدارية على نظام الولايات والعلاقات الإدارية وتخفيف الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات والصادرات وتشجيع زيادة استخدام البواخر في نهر دجلة بشكل خاص للملاحة النهرية واستخدام الاتصال البرقي في المعاملات التجارية وزيادة عدد وكالات النقل البحري، إضافة إلى أن فتح طريق قناة السويس، مكّن من زيادة حجم الصادرات والواردات بين ولايات العراق وأوروبا في حين تقلصت إلى حدود معينة أو تراجعت من الناحية النسبية مع مناطق الخليج والدول المجاورة الأخرى.

---

١٣٩ فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى.. مصدر سابق. ص ١٤٤.

١٤٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٥.

تركزت الصادرات العراقية على عدد محدود من السلع الزراعية وأهمها الشعير والحنطة والرز والتمر والبذور والسمسم والصوف والشعر والجلود والخيول. أما الاستيرادات فقد تركزت في مطلع القرن العشرين في الشاي والسكر والمنسوجات والأكياس وصبغ النيلة والقنب وصناديق التمور والحديد والمعادن والمضخات والآلات وبعض المكائن. [١٤١] ويمكن للجدول التالي توضيح ذلك.

المعدلات السنوية لأقيام الصادرات والاستيرادات العراقية خلال الفترة ١٨٦٤–١٩١٣

بألاف الدنانير العراقية

الفترة	معدل قيمة الصادرات السنوية	معدل قيمة الاستيرادات السنوية
١٨٦٤–١٨٧١	١٤٧	٢٩٠,٦
١٨٧٢–١٨٧٩	٥٨٣	٤٦٤,٥
١٨٨٠–١٨٨٧	١٠٣٥	٧٢٤,٨
١٨٨٨–١٨٩٥	١٢٧٢	١٤٧٥,١
١٨٩٦–١٩٠٣	١٣٩٠	١٢٥٧,١
١٩٠٤–١٩١١	١٩٤٥	٢١٥٠,٤
١٩١٢–١٩١٣	٣٩٦٠	٣٤٦٧,٥

المصدر: محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، مصدر سابق، ص ٩٥ وص ٢٢٣.

١٤١ سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ١٣٩–١٤٧.

وفي ضوء هذا التطور ارتفعت إيرادات الدولة العثمانية من مختلف الضرائب والجمارك ومبيعات حصة الدولة في الولايات الثلاث في العراق من ٧٣١,٣ ألف جنيه إسترليني في عام ١٨٩٠/١٨٨٩ إلى ١٦٥٣,١ ألف جنيه إسترليني في عام ١٩١١/١٩١٠ [١٤٢]. كما كان لهذا التطور التجاري آثارا ملموسة على الاقتصاد في الولايات العراقية المختلفة بشكل عام والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

– تنشيط الإنتاج الزراعي والتوسع في مساحات الأراضي المزروعة وزيادة العناية بالمحاصيل الزراعية الموجهة لإغراض التصنيع والتصدير، النباتية منها والحيوانية.

– إغراق الأسواق المحلية بالسلع المصنعة المستوردة من الدول الأوروبية، وخاصة من بريطانيا، ومزاحمتها للإنتاج الحرفي المحلي والنتائج السلبية التي ترتبت على عدد كبير من العاملين في هذا القطاع التقليدي.

– بدء نشوء وتطور سوق عراقي يعتمد العلاقات السلعية–النقدية ويرتبط مباشرة بالسوق الرأسمالي العالمي وخاضع للرأس المالي الأجنبي.

– وبسبب النمو الحاصل بالتجارة الداخلية والخارجية للعراق ازداد عدد العاملين في هذا القطاع والقطاعات المرتبطة به مثل النقل والمواصلات والتفريغ والتخزين وباعة المفرد والباعة الجوالة...الخ..

– نمو تجارة الترانزيت باعتبار العراق محطة تجارية لسلع التبادل بين البلدان المختلفة. وكانت تدر على العراق موارد مالية غير قليلة وبشكل خاص عندما كان الأمن والاستقرار يسودان في هذه المناطق وعندما يتقلص نشاط قطاع الطرق البرية بشكل خاص.[١٤٣]

– ارتفاع مستوى استنزاف الدخل القومي الضعيف المنتج في الاقتصاد العراقي لصالح الدولة العثمانية ولصالح الشركات التجارية الأجنبية العاملة في العراق وبالتالي تقليص المتوفر منه لإغراض التثمير الإنتاجي المحلي.

---

١٤٢ المصدر السابق نفسه.

١٤٣ نظمي، وميض جمال عمر د. الجذور السياسية والفكرية... . مصدر سابق. ص ٤١.

– اغتناء فئات اجتماعية قليلة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جدا من السكان من تطور التجارة المحلية وتنشيط الإنتاج الزراعي على حساب الفلاحين بشكل خاص والعاملين في القطاعات الأخرى. وكانت تلك الفئات الغنية تستخدم الريع أو الربح الذي تسيطر عليه لإغراض غير إنتاجية، استهلاكية بذخية.

– إتساع قاعدة التوطين السكاني لأفراد القبائل شبه المستقرة في الريف ومشاركتهم بالإنتاج الزراعي والرعي في آن واحد[١٤٤]. وكما رأينا ذلك في عمليات استيطان البدو التي كانت بطيئة جداً ومتذبذبة بسبب عدم وجود محفزات من جانب الدولة لتسريع هذه العملية المهمة.

---

١٤٤ حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق. ص ٤٧٢–٤٩٢.

الفصل الخامس

البنية الاجتماعية لسكان العراق في الفترة الأخيرة من العهد العثماني

أولاً: السكان

تشير معظم الدراسات التاريخية عن السكان في العراق إلى أن فترة الدولة العباسية كانت قد شهدت ارتفاعاً كبيرا في عدد السكان وأن أسباب هذا النمو العالي نسبياً في السكان قد اقترنت بعوامل عدة هي:

* التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي صاحب نشوء وتطور الدولة العباسية في مراحلها الأولى وما رافق ذلك من تحسن في مستوى حياة ومعيشة وصحة السكان، إضافة إلى استتباب أمن واستقرار البلاد وتطور شبكات الري التي كانت تقلل من الآثار السلبية الناتجة عن فيضانات نهري دجلة والفرات على السكان.

* زيادة عدد الولادات وتقلص عدد الوفيات بين المواليد الجدد بسبب تحسن الأوضاع المشار إليها سابقا.

* الهجرة الواسعة إلى بغداد، باعتبارها عاصمة الدولة العباسية، وبقية المدن العراقية من مناطق أخرى من العالم الإسلامي وخاصة من إيران، والسكن فيها واتخاذ العراق موطنا لهم، بسبب التطور الكبير الذي تحقق في هذه الدولة وتحول العاصمة بغداد إلى مركز للعلوم الدينية وبعض العلوم الأخرى ولثقافة ذلك الزمان.

ويفترض أن لا ننسى بأن تجارة الرقيق، هؤلاء البشر الذين تم انتزاعهم من موطنهم الأصلي أفريقيا، قد راجت واتسعت كثيرا في العهد العباسي (٧٤٥–١٢٥٨)[١٤٥]، واستمرت

١٤٥ الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان: نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ص ١٨.

حتى في فترة العهد العثماني، وخاصة في البصرة وعموم منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية[١٤٦]، رغم تقلصها الكبير قياسا إلى العهد العباسي. وكان قسم من "العبيد" المستورد يستخدم في العراق والقسم الأخر يصدر إلى مناطق أخرى من بلاد العرب.

ومن هنا جاءت التقديرات التي يعتقد حقا بأنها مبالغ فيها كثيرا والتي تشير إلى أن عدد سكان العراق في فترة ازدهار الدولة العباسية بلغ ٣٠ مليون نسمة تقريبا. ويذكر المؤرخون إلى أن عدد الذين شاركوا في بناء بغداد وصل إلى ١٠٠٠٠٠ عامل[١٤٧]. وفي القرن التاسع الميلادي بلغ عدد سكان بغداد وحدها ٣٠٠٠٠٠ نسمة[١٤٨].

إلا أن هذه التقديرات قد تغيرت تماما في الفترة التي أعقبت الاجتياح المغولي للعراق وفي فترة الحكم العثماني حيث لعبت عوامل كثيرة جدا في تقليص نفوس العراق، بحيث قدر عدد سكان العراق عشية الحرب العالمية الأولى في العام ١٩١٤ بحدود ٣,٥ مليون نسمة بضمنهم سكان الكويت ونجد[١٤٩]. يتكون سكان العراق من شعبين كبيرين هما، الشعب العربي والشعب الكردي، إلى جانب العديد من الأقليات القومية والدينية، كالآشوريين والكلدان والسريان والتركمان والفرس والأرمن والصابئة المندائيين والأيزيديين والشبكيين والكاكائيين وغيرهم.[١٥٠] وإذ كان الشعب العربي يعيش ويتحرك على مناطق الوسط والجنوب، إضافة إلى الموصل، كان الكرد يعيشون في ولايات كردستان العراق، كما كانت كركوك موطنا للكرد والتركمان والعرب، والآشوريين والكلدان في الموصل وبغداد، والفرس في كربلاء والكاظمية والنجف. وكان الموطن الأصلي للمندائيين الناصرية والعمارة، في حين

---

١٤٦ عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٢٩٨.

147 Hourani, Albert. Die Geschichte der arabischen Voelker. S. Fischer Verlag. 1992. S. 140.

١٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٥١.

١٤٩ عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٥٣.

١٥٠ نظمي، وميض جمال عمر د. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق. ط ١. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٨٤. ص ٣٥.

كانت بعض مناطق كردستان وبعض قرى الموصل موطنا للكرد الأيزيديين. كما كانت بغداد موطناً للكرد الفيليين.

لا تتوفر إحصائيات دقيقة عن التركيب القومي للسكان في القرن التاسع عشر. وجل ما هو متوفر يبحث في السكان في عام ١٩١٩ حيث تشير التقديرات إلى الصورة التالية، رغم أن هذه الأرقام لا يمكن التعويل عليها كثيرا، وهي مأخوذة من إحصائيات عصبة الأمم والتقديرات التي أجرتها في آيار/مايس من عام ١٩٢٨. وكان تركيب السكان حسب تلك التقديرات على النحو الآتي:[١٥١]

تقديرات التوزيع الديني – القومي لسكان العراق في عام ١٩١٩

الأديان والطوائف	التوزيع الديني/عدد	التوزيع النسبي	التوزيع القومي/عدد	التوزيع العددي	التوزيع النسبي
شيعة	١,٤٩٤,٠١٥	٥٢,٤	عرب	٢,٢٠٦,٤٧٤	٧٧,٤٤
سنة / عرب وكرد	١,١٤٦,٦٨٥	٤٠,٢	كرد	٤٩٩,٣٣٦	١٧,٥٤
يهود	٨٧,٤٨٨	٣,١	فرس	٧٩,٩٠٨	٢,٨٠
مسيحيون	٧٩٢،٧٨	٨،٢	تركمان	٤٩٣،٦٠	١٢،٢
غيرهم	٤٣,٣٠٢	١,٥	هنود	٣,٠٧١	٠,٠١
الإجمالي	٢,٨٤٩,٢٨٢	١٠٠,٠	الإجمالي	٢, ٨٤٩,٢٨٢	١٠٠,٠٠

المصدر: ز.ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٣، ترجمة مصطفى الحسيني، ص٢٩٩

١٥١ قارن: تقديرات الدكتور محمد سلمان حسن للسكان في العراق الواردة في كتابه الموسوم التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ٤١.

ومن جانب آخر يورد الدكتور محمد سلمان حسن التقديرات التالية حول تطور السكان وتوزيعه في الولايات العثمانية الثلاث، بغداد والبصرة والموصل، خلال الفترة الواقعة بين ١٨٦٧ و١٩١٩ كما يلي:

تقديرات سكان العراق حسب الولايات (الوحدة = ألف نسمة)

الولاية / السنة	١٨٦٧	١٨٩٠	١٩٠٥	١٩١٩
الموصل (المنطقةالشمالية)	٢٦٥	٤٠١	٥٤٠	٧٠٣
البصرة (المنطقة الجنوبية)	٤٩١	٥٧٥	٨٥٥	٩٦٦
بغداد (المنطقة الوسطى)	٥٢٤	٧٥٠	٨٥٥	١,١٧٩
مجموع السكان	١,٢٨٠	١,٧٢٦	٢,٢٥٠	٢,٨٤٨

المصدر: محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة – ط١، بيروت ١٩٦٥، ص ١٦٤.

راجع أيضاً: محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، في شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ – ١٩١٤، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١. ١٩٩٠، ص ٥٥.

ومنه يستدل على أن معدلات النمو السكانية السنوية خلال الفترة ١٨٦٧–١٨٩٠ و١٨٩٠–١٩٠٥ و١٩٠٥–١٩١٩ بلغت ١,٣٪ و١,٨ ٪ و٧,١٪ على التوالي. وإن معدلات النمو الضعيفة في مجتمع فلاحي– بدوي كالمجتمع العراقي حينذاك تعكس الحقائق التالية:

– ارتفاع نسبة الوفيات بين المواليد الجدد.

–سوء التغذية للوالدين وللمواليد الجديدة.

– المستوى الواطئ للعناية الصحية وغياب الأدوية عموما وانخفاض متوسط الأعمار.

– وفاة أعداد كبيرة من السكان نتيجة الحروب والغزوات والكوارث الطبيعية، وخاصة الفيضانات، والأمراض الوبائية.

– رفض العوائل تسجيل المواليد الجديدة في السجل المدني بسبب سيادة حياة البداوة والفلاحة وبعد السكان عن مراكز المدن وعدم الرغبة في إرسال الشباب إلى الخدمة العسكرية الإلزامية.

وكانت التقديرات السكانية تشير في نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين إلى أن العدد لم يتجاوز الثلاث ملايين نسمة موزعين على مدن وأرياف وبوادي العراق على النحو الآتي:

تركيب السكان البدوي – الريفي – المدني في أقاليم العراق الثلاثة

خلال الفترة ١٨٦٧ – ١٩٠٥ (الوحدة = ١٠٠٠نسمة)

السنة	الإقليم	عدد سكان البادية	توزيع نسبي	عدد سكان الريف	توزيع نسبي	سكان المدن	توزيع نسبي	سكان العراق
١٨٦٧	الشمالي	٧٠	٢٦	١٤٠	٥٢	٥٥	٢٢	٢٦٥
١٨٦٧	الوسط	١١٥	٢٣	١٧٠	٣٩	٢٠٦	٤١	٤٩١
١٨٦٧	الجنوبي	٢٦٠	٥٠	٢١٥	٤١	٤٩	٩	٥٢٤
١٨٦٧	العراق	٤٥٠	٣٥	٥٢٥	٤١	٣١٠	٢٤	١,٢٨٠
١٨٩٠	الشمالي	٩٣	٢٣	٢٢٣	٥٥	٨٥	٢٢	٤٠١
١٨٩٠	الوسط	٦٥	١٣	٣٤٠	٥٩	٢٧٠	٢٨	٦٧٥
١٨٩٠	الجنوبي	٢٧٥	٣٧	٤٠٠	٥٣	٧٥	١٠	٧٥٠
١٨٩٠	العراق	٤٣٣	٢٤	٩٦٣	٥٣	٤٣٠	٢٣	١,٨٢٦
١٩٠٥	الشمالي	١٥٣	٢٨	٢٥٤	٤٧	١٣٣	٢٥	٥٤٠
١٩٠٥	الوسط	٧٠	٧	٤٦٨	٧٨	٣١٧	١٥	٨٥٥
١٩٠٥	الجنوبي	١٧٠	١٩	٦٠٢	٧٢	٨٣	٩	٨٥٥
١٩٠٥	العراق	٣٩٣	١٧	١,٣٢٤	٥٩	٥٣٣	٢٤	٢,٢٢٥

المصدر: محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة بيروت ١٩٦٥، ص ١٧٢

* تقديرات المؤلف في ضوء معاينة واحتساب اتجاهات التطور السكانية بين عامي ١٩٠٥–١٩٣٠ وتقديرات عصبة الأمم لعام ١٩١٩ المعطاة في عام ١٩٢٨.

ملاحظة: أجريت تصحيحات عديدة على الأرقام والنسب المعطاة بسبب وقوع بعض الأخطاء المطبعية. ويمكن مقارنة ذلك مع المصدر الأصلي. النسب الواردة في هذا الجدول مقربة إلى الواحد الصحيح. (ك. حبيب)

ويستدل من الجدول على ما يلي:

– أن القسم الأكبر من سكان العراق (٧٦٪)كان في عام ١٨٦٧ من الفلاحين والبدو (٤١ ٪+٣٥ ٪)، رغم أن عددا كبيرا من سكان المدن، وخاصة الصغيرة منها، كان في الغالب الأعم أقرب إلى حياة الريف والفلاحين منه إلى حياة المدن.

– إن الزيادة الحاصلة في سكان الريف متأتية من النمو السنوي الاعتيادي ومن انتقال نسبة مهمة من السكان من حياة البداوة إلى حياة الريف والفلاحة، ثم الحركة غير المستقرة بين الفلاحين القاطنين في الريف والمتنقلين بينه وبين المدينة. ويفترض أن لا ننسى أن سكان البادية العرب كانوا هم أيضاً في حركة مستمرة بين العراق والسعودية وسوريا، وأن الرعاة الكرد كانوا هم أيضاً في حركة انتقال دائبة بين إيران والعراق وتركيا وسوريا.

– كان النمو السكاني في المدن ضعيفا بشكل عام. ويعود هذا بدوره إلى قلة فرص العمل التي كانت توفرها المدن حينذاك، والكوارث الطبيعية والأوبئة والمجاعات التي كانت تتعرض لها باستمرار، إضافة إلى الغزوات المتكررة من البدو، وخاصة من شبه الجزيرة العربية، ضد المدن القريبة من البادية. فوفق تقديرات عام ١٨٩٠ ارتفعت نسبة سكان الريف إلى مجموع سكان العراق وبلغت ٥٣٪، في حين تقلصت نسبة سكان البادية إلى ٢٤٪، وانخفضت نسبة سكان المدن إلى ٢٣٪ فقط. ومع حلول القرن العشرين قدرت نسبة سكان الريف بـ ٥٩٪ من إجمالي السكان وانخفضت نسبة سكان البادية إلى ١٧٪، في حين ارتفعت نسبة سكان المدينة إلى ٢٥٪، أي كما كانت عليه في عام ١٨٦٧. وهذا الاتجاه في التغيير تواصل في السنوات اللاحقة لصالح الريف أساسا وعلى حساب سكان البادية، في حين لم

تتغير نسبة سكان المدن حتى الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية إلا قليلا، وهو ما سنأتي عليه في مكان آخر من هذا الكتاب[١٥٢].

– وتباينت معدلات النمو السكانية في مناطق العراق المختلفة حيث كانت أعلى النسب في شمال العراق ثم الوسط فالجنوب.

إن الإحصائيات المتوفرة لا تساعد كثيرا على تقديم لوحة مناسبة عن البنية الطبقية أو الاجتماعية للسكان في العراق خلال القرن التاسع عشر.

ويفترض أن يشير الإنسان إلى أن الإقليم الشمالي يضم إقليم كردستان العراق التي كانت نسبة عالية من سكانها تعيش في الريف وأنها كانت تتنقل بين البادية والريف ويصعب حصرها أو احتسابها على إحداهما. ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على المنطقة الشمالية، بل كانت تشمل المنطقتين الوسطى والجنوبية، إذ أن نسبة كبيرة من سكان الريف كانت ما تزال تتنقل بين الريف والبادية وفق طبيعة الأوضاع والإشكاليات التي كانت تواجهها، كما أن نسبة مهمة من سكان المدن كانت تتنقل دوما بين الريف والبادية والمدينة، فإحدى قدميها في الريف والبادية والأخرى في المدينة. وعليه كان التشابك كبيرا بين الريف والبادية من جهة، وبين الريف والمدينة من جهة أخرى. ولو قارنا بين نسبة سكان البادية والريف في عام ١٨٦٧ ونسبتهما في عام ١٩٠٥ بالمقارنة مع نسبة سكان المدينة لهاتين السنتين لوجدنا إنهما لم تتغيرا كثيرا حيث بلغ التناسب بينهما في العامين ٧٦: ٢٤٪، إذ أن التغيير انحصر في إطار البادية والريف حيث تغير التناسب من ٣٥: ٤١ في العام ١٨٦٧، إلى ١٧: ٥٩ في العام ١٩٠٥ على التوالي.

وقد أثر هذا التغيير في بنية السكان على عدد من المؤشرات الأساسية، وهي:

١– ارتفاع مستوى الإنتاج الزراعي بالارتباط مع زيادة عدد الفلاحين العاملين بالريف والزراعة وأتساع مساحات الأراضي الزراعية المستخدمة في الإنتاج الزراعي وفي رعي الماشية التي ارتبطت بمحاولات تنفيذ قانون الأراضي العثماني والاهتمام بالري والسدود وطرق

---

١٥٢ محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة بيروت ١٩٦٥، ص ١٧٢

المواصلات وتخفيض الضرائب الجائرة التي كانت تفرض على الفلاحين وتحسن مستوى الأمن والاستقرار نسبيا وتقلص عدد الغزوات العشائرية ضد سكان الريف بشكل خاص.

٢- ازدياد الطلب على السلع الصناعية الاستهلاكية، سواء المنتجة منها محليا أم المستوردة، بسبب توفر مدخولات نسبية أفضل لسكان الريف مما كان عليه الوضع بالنسبة إلى سكان البادية. وكان هذا الأمر يتطلب بدوره تحسين مستوى التقنيات المستخدمة في الصناعة المحلية، كما أرتفع مقدار المبالغ الموجهة لاقتصاد المدينة بسبب نمو الزراعة ومدخولات كبار ملاك الأراضي الزراعية والإقطاعيين وكذلك مختلف فئات الفلاحين وأن كانت بنسب متفاوتة جدا.

٣- تقلص كبير في المشكلات والغزوات التي كانت تقوم بها قبائل البادية ضد سكان الأرياف والمدن.

٤- ارتفاع في معدلات النمو السكانية لأسباب ترتبط بتحسن مستوى التغذية نسبيا وتقلص الوفيات السنوية في الولادات الجديدة، إضافة إلى تحسن متوسط العمر في العراق. وكان هذا يعني بدوره زيادة سنوية معينة في عدد الأيدي العاملة الجديدة التي كانت تنزل إلى سوق العمل، من جهة، وارتفاع الطلب على السلع من جهة ثانية، وما يمكن أن ينشأ من تطور في سوق عرض السلع في حالة زيادة عدد المشتغلين الجدد في الإنتاج والخدمات.

٥- اتساع المدن القائمة وازدياد نفوسها ونشوء مدن جديدة لم تكن قائمة قبل ذاك، وخاصة في مناطق الوسط والجنوب. ويمكن الإشارة إلى المدن التالية التي نشأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كما وردت في كتاب الوردي: " العمارة ١٨٦١، علي الغربي ١٨٦٤، العزيزية ١٨٦٥، قلعة صالح ١٨٦٨، المحمودية ١٨٦٨، الكوت ١٨٦٩، الهندية١٨٧٠، الرمادي ١٨٧٠، الناصرية ١٨٧٠، شيخ سعد ١٨٧١، الصويرة ١٨٧٢، قلعة سكر ١٨٧٣، الشطرة ١٨٧٣، أبو صخير ١٨٧٥، المجر الكبير ١٨٧٦، الكميت ١٨٧٨، البغيلة ١٨٨٢، الرفاعي ١٨٩٣، الشامية ١٨٧٩[١٥٣]. ويلاحظ أن القسم الأكبر من هذه

---

١٥٣ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ج ٣. ص ٦.

المدن وغيرها قد تم في أعقاب تسلم مدحت باشا ولاية بغداد وبالارتباط مع الإصلاحات التي تحققت في فترته وما بعدها.

٦- لم تكن التغيرات البنيوية التي طرأت على سكان العراق من حيث مواقع العيش والعمل متجانسة في ولايات أو أقاليم العراق المختلفة، فالتغيير الأساسي طرأ على المنطقة الوسطى تلتها المنطقة الجنوبية، في حين أن سكان البادية في ولاية الموصل أو بتعبير أوسع في المنطقة الشمالية قد تراجعت أولا ثم ارتفعت في العام ١٩٠٥ عما كان عليه الوضع في العام ١٨٦٧.

ثانياً : لوحة تقريبية عن البنية الاجتماعية في القرن التاسع عشر

إن الإحصائيات المتوفرة لا تساعد كثيرا على تقديم لوحة دقيقة عن البنية الاجتماعية للسكان في العراق خلال القرن التاسع عشر. ويفترض أن لا تمنع هذه الحقيقة من محاولة تقديم صورة أولية عن اتجاهات تطور البنية الاجتماعية في العراق حينذاك في ضوء ما هو متوفر من معلومات. وستتركز الملاحظات على عدد من النقاط الأساسية.

١: البنية الطبقية في الريف العراقي

كانت الدولة العثمانية تستند في تأمين نسبة عالية من الموارد المالية لخزينة الدولة إلى الريع العقاري الذي تجنيه من تأجير الأراضي الزراعية أو تفويضها، التي كانت رقبتها للدولة، باقتطاع حصتها من المحاصيل الزراعية المتحققة. وكانت الدولة تقوم بإقطاع الأرض الزراعية أو بيعها للسلطان وحاشيته وكبار موظفي الدولة والقواد العسكريين وكبار رؤساء القبائل وشيوخ العشائر. وكانت مثل هذه العملية تقود إلى تأمين ثلاث مسائل جوهرية بالنسبة للدولة العثمانية وحكوماتها المتعاقبة، وهي:

١. الحصول على نسبة مهمة من ريع الأرض كضريبة تدفع لخزينة الدولة.
٢. تأمين التحالفات السياسية والاقتصادية التي تحتاجها في مواجهة القوى الأخرى المناهضة للفئات الحاكمة وتعزيز هيمنتها على الدولة والمجتمع.

٣. ضمان هيمنة هذه الفئات على الفلاحين في أطراف المدن المختلفة، إضافة إلى قدرة هؤلاء في تأمين الجنود للدولة عند الحاجة.

إلا أن هذه اللوحة كانت في المقابل تقود إلى نتائج أخرى مهمة لم تكن الدولة تقدر نتائجها على المجتمع وعلى العلاقة بينها وبين كادحي الريف وتأثيرها على الإنتاج الزراعي. ومن بين تلك النتائج نشير إلى ما يلي:

- المشاركة في إفقار الفلاحين وتعريضهم للاستغلال البشع وعجزهم عن إعادة إنتاج قدرتهم الفعلية على إعادة الإنتاج وتطويره.
- تفاقم فجوة الدخل السنوي ومستوى المعيشة بين الفئات الاجتماعية الكادحة والمنتجة للدخل القومي وبين الفئات المهيمنة على الدخل القومي والمستهلكة له.
- تفاقم الكراهية للدولة التي كانت أحد أبرز مستغلي الفلاحين والغالبية العظمى من المجتمع كمؤسسة وكأفراد.
- تصفية تدريجية للعلاقات الأبوية التي كانت ما تزال تبدو واضحة في القرى الفلاحية العراقية لصالح العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي كانت تتم عبر تسارع عمليات بيع الأراضي الزراعية للقادرين على شرائها، وبالتالي إنهاء العمل بقرار عمر بن الخطاب بجعل رقبتها للدولة ومع حق الانتفاع بها من العاملين عليها.
- وكان هذا يعني التحول السريع والمستمر من بقايا علاقات الإنتاج لإغراض الاكتفاء الذاتي إلى علاقات الإنتاج السلعية الصغيرة –العلاقات السلعية النقدية– حيث يوجه الإنتاج لصالح تسويقها في الأسواق المحلية والدولية بالدرجة الأساسية.
- تنامي الصراعات بين كبار ملاكي الأراضي الزراعية في سبيل الحصول على أكثر الأراضي خصوبة وقرباً من مصادر المياه، إضافة إلى انتزاع متزايد للأراضي الزراعية من صغار المنتجين لصالح كبار ملاكي الأراضي الزراعية.

وتشير معطيات تلك الفترة إلى أن فرزاً أساسياً كان يجري في المجتمع بين طبقتين اجتماعيتين رئيستين هما: جمهرة واسعة من الفلاحين من مختلف الفئات من جهة، ومجموعة صغيرة من كبار ملاك الأراضي الزراعية أو الإقطاعيين من جهة ثانية، أي بين

أفراد العشيرة أو القبيلة الريفية الواحدة وبين عائلة شيخ المشايخ وشيوخ العشائر وأسر الوجهاء الآخرين في الريف. وكانت طبقة الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، بمن فيهم من كان يعمل في أجهزة الدولة ومن "أشراف" المدن الميسورين[١٥٤] والتجار، تستحوذ على مساحات واسعة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة وأكثرها قربا من مصادر المياه والمدن التي تم انتزاعها بأشكال مختلفة من الفلاحين أو منحتها لهم الدولة خلال فترات متباينة. وهيأ ذلك للطبقة المستغِلة تسليط الاستغلال على كادحي الريف وتحويل أعداد كبيرة من صغار ومتوسطي الفلاحين المستقلين إلى منتجين في الأرض التي استحوذ عليها شيوخ العشائر وملاك الأراضي لصالحهم. وقد مارس "أصحاب" الأراضي الزراعية نظام القنانة في التعامل مع الفلاحين عملياً من خلال:

- إلزام الفلاحين بالعمل على الأرض التي يستحوذ عليها الإقطاعي وفق الأسس التي يقررها الأخير.

- يقوم وكلاء الإقطاعي بتوزيع المحصول الزراعي وفق نسب معينة تسلب الفلاح جل محصوله.

- لا يجوز للفلاح ترك الأرض التي يعمل عليها والهجرة إلى المدن أو إلى أرض زراعية أخرى ويطارد في حالة رحيله عن الأرض عمليا من قبل الجندرمة وأزلام الإقطاعي بحجة وجود ديون بذمته إلى الإقطاعي، أي دون وجود شرعية لمثل هذه الممارسة من حيث التشريع الحكومي أو صدور قانون يفرض على الفلاح البقاء على تلك الأرض أو العمل على أرض الإقطاعي.

---

١٥٤ أشراف المدن: مصطلح كان يطلق على العوائل الغنية القريبة من السلطة والمتنفذة، وهم جزء من الخاصة. وقد أطلق هذا المصطلح لتمييزهم عن العامة. واستخدامه حينذاك كان يعبر عن النظرة الدونية للفئات الحاكمة والخاصة إزاء العامة، أي إزاء الغالبية العظمى من سكان العراق. (ك. حبيب)

– كان الإقطاعيون يشكلون "جندهم" وحرسهم الخاصين بهم ويفرضون الإتاوات التي يرونها مناسبة على الفلاحين، كما كانت لهم قواعد وتشريعات خاصة بهم تلزم الفلاحين تنفيذها بالقوة. كما كانت لهم سجونهم المحلية الخاصة وأساليب التعذيب المأخوذة من ترسانة النظم الاستبدادية السابقة للدولة العثمانية وما أنتجته الدولة العثمانية ذاتها في هذا السبيل.

– كان الإقطاعيون يقومون بدور الوسيط بين الدولة والفلاحين العاملين في الأراضي التي بحوزتهم، وهم الذين يجندون الفلاحين لحروب الدولة ويجبون الضرائب الحكومية، كما أن بعضهم منح ألقابا حكومية لضمان فرض هيبته على الفلاحين، والتي كانت فيما بعد بمثابة الشرخ الكبير الذي توسع بمرور الزمن في تردي العلاقات بين شيوخ العشائر وأفرادها.

– وكان الفلاحون يقومون، إضافة إلى كل ذلك، بالعمل في الأراضي التي يستحوذ عليها الإقطاعيون أو السراكيل لصالح الإقطاعيين والسراكيل دون مقابل، وهي من قبيل أعمال السخرة غير الرسمية أيضاً.

لقد كانت للطبقة الإقطاعية مصالح مشتركة تلتقي عند أهمية وضرورة استمرار مصالحهم وأمتيازاتهم، وكثيرا ما تضافرت جهودهم مع جهود السلاطين للتصدي إلى محاولات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في العراق. وكانت هذه الطبقة الضئيلة العدد والمتناثرة في أنحاء الريف أو القاطنة في المدن تملك عمليا السلطة الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الهيمنة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر. إلا أنها كانت لا تخلو من تناقضات وصراعات بسبب سعي أفرادها إلى زيادة مساحات الأراضي التي كانت بحوزتهم أو الحصول على المياه، أو توسيع نفوذهم الاجتماعي والسياسي. وكانت الدولة تشارك في هذه الصراعات أو تؤججها بهدف إخضاعها لمشيئة السلاطين. وكانت هذه الطبقة لا تشكل وحدة متجانسة، بل كان أفرادها يتباينون في ما بينهم من حيث مساحات الأراضي التي كانت بحوزتهم وعدد الفلاحين العاملين في الأرض التي تحت تصرفهم وحجم الثروة الحيوانية التي يمتلكونها والمركز الذي كانت تمنحه الدولة لكل منهم، وبالتالي المركز الاجتماعي– السياسي المتباين الذي كانت تنتزعه هذه الفئات عبر هذه المواصفات.

وبسبب من طبيعة هذه العلاقات نشأت فئة وسيطة كانت تقف بين الفلاحين والإقطاعيين، ولكنها في المحصلة النهائية تقف إلى جانب الإقطاعيين في مصالحها الأساسية وفي إجراءاتها إزاء الفلاحين، وهي فئة السراكيل أو وكلاء الإقطاعيين في الريف، الذين كانوا يقدمون خدمات مباشرة للإقطاعيين ويشاركون في إخضاع الفلاحين لاستغلال الإقطاعيين ويشاركون في هذا الاستغلال. وأصبحت هذه الفئة الاجتماعية فيما بعد القاعدة الأساسية لنمو الرأسمالية في ريف العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى ونشوء الدولة العراقية الجديدة.

وعلى صعيد جمهرة الفلاحين الكبيرة تشير المعطيات المتوفرة عن تلك الفترة إلى المسائل التالية:

– كانت تشكل أكبر مجموعة سكانية رغم عدم تجانسها وتوزعها على مساحة واسعة من الأرض وتباعد مواقع عملها.

– وكانت الغالبية العظمى منهم لا تمتلك أرضاً زراعية بسبب انتزاعها منها في فترات متباينة وتعمل على أساس المحاصصة في الأراضي الزراعية التي بحوزة الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية والأراضي السنيّة العائدة للسلطان. ونسبة قليلة منها كانت في حوزتها قطعة أرض صغيرة تعمل عليها بصورة مستقلة، ولكنها في الوقت نفسه خاضعة لسيطرة الإقطاعيين والسراكيل والبيگوات والأغوات في منطقة عملها.

– كانت مدخولات الفلاحين عموماً واطئة جداً وعاجزة عن تغطية حاجاتهم الأساسية ويوحد جلهم الفقر والبؤس والشقاء والأمية. وكانت الأوبئة والأمراض تفتك بأعداد كبيرة منهم سنويا.

–وكان بالإمكان تشخيص فئة صغيرة من صغار الفلاحين التي كانت تعمل في البستنة على مشارف المدن التي يتمتع أفرادها بحياة معيشية أفضل من سائر الفلاحين الفقراء، سواء من كان منهم يعمل لمصلحته وعلى قطعة أرض عائدة له أم من كان يعمل لصالح ملاكي البساتين من أغنياء المدن وأشرافها. وخلال فترات الإصلاح المختلفة تمكنت قلة قليلة من الفلاحين من الحصول على قطعة أرض زراعية صغيرة أو بستان صغير بشرائها

من الدولة أو بسبب انتقال حق استعمالها بالوراثة، وخاصة في فترة حكم مدحت باشا. وهي التي كانت تشكل فئة صغار ومتوسطي المزارعين.

إن الانتشار المستمر للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وتفاقم ظلم الإقطاعيين واضطهادهم الشرس واستغلالهم الشديد للفلاحين، إضافة إلى ملاحقات وممارسات جندرمة الدولة لهم ساهم ببروز ظواهر مهمة أبرزها الهبَّات الفلاحية المناهضة لأجهزة الدولة والجندرمة مرة وضد الإقطاعيين مرة أخرى، وكذلك الهروب إلى المدن ومحاولة الحصول على عمل دائم أو مؤقت فيها. وكانت غالبية النازحين تتحول إلى مصاف أشباه البروليتاريا، سواء في طبيعة النشاطات التي تؤديها أم في مستوى وظروف معيشتها. ولعبت العلاقات العشائرية الصارمة ذات الطبيعة الأبوية ومواعظ رجال الدين المرتبطين بشيوخ العشائر والمستحوذين على الأراضي الزراعية والخاضعين لإرادتهم والذين يعيشون على ما يقدم لهم من أرزاق، إضافة إلى الجهل السائد في الريف، دورها البارز في التغطية على الظلم والحيف والشقاء الذي كان يتعرض له أولئك الفلاحين يوميا، ولكنها عجزت عن إيقاف عجلة التطور الاجتماعي وتنامي الصراعات الطبقية والسياسية بصورة تدريجية التي كانت تعتبر وكأنها "قدرا معلوما من الله" لا مرد له. وكانت هذه الحالة التي يصعب تحملها من جانب الفلاحين تجد تعبيرها في انفجارات اجتماعية وسياسية تقع بين فترة وأخرى في أرياف العراق والتي كانت تجابه بقسوة وقمع بالغين. ولم يتعرض الفلاحون الفقراء لاستغلال الإقطاعيين والدولة الإقطاعية فحسب، بل تعرضوا أيضاً لاستغلال أصحاب الأموال والسماسرة والفئات العاملة في مجال التجارة وكذلك الشركات التجارية الأجنبية وإلى ابتزاز مستمر من جانب عصابات النهب والسلب وقطاع الطرق. وعلى الإنسان أن لا ينسى بأن العلاقات العشائرية حينذاك كانت تلعب دورها البارز أيضاً في إتفاق الفلاحين مع شيوخ العشائر ضد الجندرمة والتمرد على محاولات الولاة إخضاع العشائر لإرادتهم وجباية الضرائب منهم، أي أن العلاقات العشائرية كانت تؤمن الحماية النسبية والتكافل الاجتماعي والتضامن النسبي للفلاحين، إذ أن السلاطين والولاة كانوا ينتزعون نسبة عالية من الريع المتحقق. وعندها كان شيوخ العشائر يجدون أنفسهم في مواقع قريبة من الفلاحين أو أفراد العشيرة بسبب تقديرهم بأن

هؤلاء لم يعد يملكون ما يمكنهم تقديمه للسلطان، وبالتالي كانوا يتضامنون مع الفلاحين للتصدي للجندرمة أو القيام بحركات مشتركة تمردية ضد السلاطين والولاة التي كانت تقابل بالقمع الشرس أيضاً. وكانت مثل هذه العلاقات الأبوية في أحايين كثيرة هي الطاغية والمتغلبة على التناقضات بينهما. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لوحظ تطور ظاهرتين مهمتين هما: تنامي العلاقات المصلحية بين الحكام والإقطاعيين والبرجوازية التجارية الأجنبية المتمثلة بشركاتها التجارية في العراق والبرجوازية التجارية المحلية أو الكومبرادور المحلي الحديث التكوين من جهة، وهجرة متزايدة للإقطاعيين من شيوخ العشائر من الريف والسكن في المدينة للتمتع بمباذخها وحياتها الأكثر تقدما ورفاهية من جهة أخرى. وساعدت الظاهرة الأخيرة إلى تنامي عملية التفكك في العلاقة بين الفلاحين وشيوخ العشائر رغم وجود السراكيل الذين كانوا يؤدون دور الإقطاعي في الريف في إطار العلاقات التي كانت سائدة حينذاك.

لقد كان الريف العراقي يواجه حالة معقدة ومتناقضة في آن واحد. ففي الوقت الذي كان قريباً من المدن وبالتالي يتأثر بحياة المدينة واستقرارها النسبي وخضوعها للحكومة وأجهزتها نسبياً، كان يواجه في الوقت نفسه ضغط العشائر البدوية التي تجوب البادية والتي تهدد المدن والريف المستقر نسبياً. وكان هذا الواقع يجعل العلاقة بين الفلاحين وكبار الملاكين خاضعة لهذه الحالة المعقدة ومتأثرة بها. وإذ كانت المدينة تترك بصماتها الواضحة على الفلاحين المستقرين في ريف العراق، فأنها كانت تتأثر بحياة القرية والعشيرة والبادية أيضاً وتتجلى في استمرار ممارسة العادات والتقاليد البدوية والريف والعشائرية من جانب سكان المدن. وكانت عملية التفاعل بينهما تعيق التطور السريع والضروري للمدينة، ولكنها في الوقت نفسه تؤخر عملية التغيير المنشود للريف العراقي. وإذا كانت سلوكية شيوخ العشائر وكبار ملاكي الأراضي الزراعية تستغل الفلاحين وتثير الصراعات في داخل الريف بين المجموعتين الأساسيتين بين الفلاحين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وتضعف العلاقات العشائرية بينهما، فأن تصرفات أجهزة الحكم في المدينة إزاء الفلاحين والضرائب

التي كانت تفرض عليهم كانت تدفع بالفلاحين إلى التحالف مع كبار ملاكي الراضي الزراعية وشيوخ العشائر ضد الحكومة وأجهزتها القمعية.

ثالثاً : بعض الملامح الأساسية للعلاقات القبلية في العراق

يتفق القسم الأعظم من المؤرخين العراقيين على أن الفترة الأولى من الاحتلال العثماني للعراق شهدت تطوراً نسبياً واستقراراً بسبب اسياسات التي مارسها السلطان سليمان القانوني. إلا أنها سرعان ما تراجعت وبدأت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالتدهور التدريجي. وخلال عدة قرون من السيطرة العثمانية لم تعرف الحياة الفكرية والثقافية والحضارية في العراق الجدب والجمود فحسب، بل شهدت الانكفاء الحضاري والارتداد الشامل في مختلف جوانب حياة المجتمع. وأدى هذا الانكفاء الحضاري إلى عودة شديدة ومؤثرة إلى حياة البداوة وإلى تنامي حركة ونشاط وتأثير القبائل الرحل، سواء العربية منها أم الكردية. وبدأت تلك القبائل تحاول من جديد فرض استقلالها عن حكم الولاة العثمانيين والارتباط به شكليا وفرض نظام ضرائب وإتاوات خاص بها على القوافل التجارية التي كانت تمر عبر "حدودها" أو على الذين يقطنون في مناطقها من غير أفراد القبيلة، كما كان الحال بالنسبة لإمارة المنتفك، والخزاعل، وزبيد، وطي وشمر وغيرها. وقادت هذه الاتجاهات إلى تنامي الحروب أو الغزوات المحلية في ما بين القبائل، أو بين القبائل البدوية والعشائر الفلاحية المستقرة نسبياً، وكذلك بين القبائل البدوية وسكان المدن الحضريين، إضافة إلى الصراع بين القبائل العراقية والسلطة العثمانية[١٥٥]. وكما فعل العرب عند احتلال العراق حيث نصبوا الحكام العرب في كل المدن والمناطق التي أصبحت تحت الاحتلال في بلاد وادي الرافدين والمنطقة التي يسكنها الكرد (إقليم كردستان)، عمد المحتلون العثمانيون إلى تنصيب الحكام الترك في مختلف المناصب من الولاة إلى القضاة

---

١٥٥ نوار، عبد العزيز سليمان د. تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٤٤/١٤٥.

وغيرهم من المسؤولين، رغم أن أغلبهم كان لا يعرف اللغة التركية، بل فرضوا على الناس تعلم اللغة التركية.

تتكون القبيلة العراقية (العربية) من عوائل تجمعهم روابط الدم والقربى والمصالح المشتركة وتشدّهم إلى بعضهم ظروف الحياة القاسية التي يعيشون في ظلها[١٥٦]. ويلتزم جميع أفراد العائلة والقبيلة في الدفاع عن كيان القبيلة ووحدتها ومناطق سكناها والثروة التي تملكها والأرض التي تزرعها أو ترعى فيها الماشية من أغنام وخيول وأبل، ويساهم أفراد القبيلة في الغزو المتبادل في ما بين القبائل ويتحملون النكبات والمصاعب ويعانون من نتائج الأسر، ويتقاسمون المكاسب والأسلاب. فهم والحالة هذه وحدة متماسكة ذات أسس وقواعد تنظم العلاقات داخلها وإزاء الآخرين.

وتتجزأ القبيلة الواحدة إلى عدة بطون وأفخاذ، ويكون لكل من هذه البطون والأفخاذ شيخ مستقل. ويمكن أن تبقى العلاقات في ما بين البطون والأفخاذ ودية وتربط بينهم مصالح مشتركة. إلا أن هذا لا يمنع من نشوب خلافات وعداوات وغزوات متبادلة، يمكن أن تقود إلى اتفاقات جديدة بين بطون وأفخاذ من قبائل متباينة. وهذا يعني حصول اتحادات بين قبائل أو أجزاء من قبائل متباينة تجمعهم في فترة معينة مصالح مشتركة أو تنشأ عداوات وثارات تقود بدورها إلى تحالفات مضادة. وفي حالات التحالف تخضع العشائر المتحالفة لرئيس واحد.[١٥٧] ويتباين عدد أفراد القبيلة الواحدة، إذ يتراوح في بعضها بين عدة

---

١٥٦ دائرة الاستخبارات البريطانية. العشائر والسياسة تقرير سري. ترجمة الدكتور عبد الجليل الظاهر. مطبعة الزهراء. بغداد. ١٩٥٨. ص ٧.

١٥٧ يشير د. عبد الجليل الظاهر في مقدمة كتاب العشائر والسياسة، الذي قام بترجمته، ما نصه: "كان المجتمع العشائري قائما على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية التي تدور حول "وحدة الدم" أو "العصبية" التي تفرض بعض الحقوق والالتزامات المتبادلة، والتي تعمل على توحيد وجهات النظر المختلفة وصهرها، وشد القبائل والعشائر، فتميز بعضها عن بعض... وفي ظل "العصبية" لا يوجد حق فردي بالمعنى المألوف، إنما الحقوق والواجبات هي ملك العصبية وحدها – يتجلى ذلك في الزواج، والثأر، والغزو، والدخالة، والحشم وغيرها من مظاهر المجتمع العشائري...

مئات وفي بعضها الآخر بين عدة ألاف من الأفراد ويصل العدد أحيانا إلى ٧٠ أو ٨٠ ألف نسمة[١٥٨]. يحكم القبيلة شيخ واحد أو شيخ المشايخ، إذا كانت القبيلة متعددة المشيخات. ولشيخ القبيلة مجلس مكون من وجهاء القبيلة، كما يتم اختيار قاض لها (ملا أو سيد) يتحمل مسؤولية فض النزاعات التي تنشأ بين الأسر والأفراد داخل القبيلة الواحدة. ويتوارث مركز المشيخة أبناء الشيخ أو رئيس القبيلة. وفي بعض الأحيان تتجاوز المشيخة أبناء الشيخ المتوفي ولكنها تبقى في نطاق الأسرة الحاكمة للقبيلة. إذ من الممكن أن يفرض أحد أفراد الأسرة الحاكمة سطوته ويستولي على زمام المشيخة، الا أن هذا التبدل لا يخلو من مشكلات ومضاعفات تقود أحيانا كثيرة إلى انقسامات جديدة في القبيلة الواحدة وإلى مخاطر تهدد القبيلة كلها أو الأسرة الحاكمة[١٥٩]. وكثيرا ما لعبت السلطات الحاكمة العثمانية وولاتها في العراق دور المخرب لتلك العلاقات في القبيلة أو العشيرة الواحدة أو في ما بين العشائر والقبائل في المناطق المتقاربة والمؤجج لنزاعات دموية كانت على الأمد القصير هي المستفيدة منها ولكنها كانت مسيئة لمجمل عملية التطور الاجتماعي في العراق. وتروى في هذا الصدد الكثير من الأحداث التي لعب الحكام مثل هذا الدور المشين الملتزم بقاعدة "فرق تسد".[١٦٠]

وتستند القبيلة في تسيير شؤونها إلى الأعراف والتقاليد والعادات المتوارثة عبر مئات السنين، التي كانت فيما مضى مُلزِمة وحاسِمة والتي بدأت تتقلص تدريجا بحكم التغيرات

"فالعصبية" إذن مصدر للمسؤولية المشتركة، وأساسا لكل فعالية "موحدة"، ومتضامنة، وجماعية. فتستجيب " العصبية" لحاجات الأفراد ورغباتهم في الزواج، والثأر، والفصل، والنهوة، والنخوة، وغيرها. وتحمل "العصبية" الأفراد على التناصر، والتعاضد، في المدافعة والحماية والمقاتلة..."، راجع المصدر السابق نفسه. ص ٥.

١٥٨ نوار، عبد العزيز سليمان د. تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٤٥–١٤٧.

١٥٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٠.

١٦٠ – نظمي، وميض جمال عمر د. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية.. . مصدر سابق.

– لونگريگ، ستيفنسن ه. أربعة قرون من تاريخ العراق القديم. مصدر سابق.

التي طرأت على تركيب وعلاقات ونشاطات القبيلة. ويدين أفراد القبيلة الواحدة بالولاء التام للقبيلة وشيخها، ويجدون فيهما الحماية الضرورية لوجودهم ومصالحهم وفرض شخصيتهم من خلال قوة نفوذ وتأثير القبيلة، كما تعتبر تأكيدا للمشاركة الجماعية الاختيارية في توفير لقمة العيش والبقاء لكل فرد في القبيلة. وكانت القبائل البدوية تتميز بالاستعداد القتالي الدائم والرغبة في الكسب السريع وفرض وتوسيع نفوذها وزيادة الثروة التي تحت تصرفها وكرم أفرادها وكرم الضيافة في مضيف شيخ العشيرة الذي يمول من جميع أفراد القبيلة.

وتتميز حياة القبيلة عموما بالجفاف والقسوة والصراع الدائم لفهم الطبيعة والاستفادة منها على الوجه الممكن، إضافة إلى مقاومة النتائج المترتبة عن فعل قوانين الطبيعة الموضوعية التي لا يمكن للإنسان أن يتدخل فيها. كما كانت كل القبائل البدوية تقريبا في صراع دائم في ما بينها. وكانت في مراحل معينة تسودها العلاقات الأبوية وبعض سمات المشاعية البدائية كالاستخدام المشترك لبعض وسائل الإنتاج والتوزيع المشترك للمحصول. إلا أن هذه العلاقات بدأت تترك مكانها تدريجا للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية مع استمرار تداخلها أو امتزاجها ببعض مظاهر العلاقات الأبوية. وشاركت الفجوة المتسعة في مستوى حياة أفراد القبيلة أو العشيرة من جهة، والأسرة الحاكمة وأسر وجهاء القبيلة من جهة أخرى، إلى تسريع عملية تفكك العلاقات القبلية والتماسك الذي كان يسود أفرادها في فترات سابقة.

وشهدت القبائل العراقية تغييرات كبيرة خلال قرون عديدة وبرزت ملامحها الجديدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتعززت أكثر فأكثر في بداية القرن العشرين. فالفجوة بين الشيخ وأفراد القبيلة كانت تبرز بشكل خاص في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (الثروة والنفوذ والمكانة الاجتماعية). فكان الشيخ القبيلة يتميز عن أفراد القبيلة بهيمنته المباشرة على مساحة أكبر من الأراضي الخاصة بالرعي وبامتلاكه أعدادا كبيرة من الأغنام والأبقار والماعز والخيول والجمال، كما كان يفرض على أفراد القبيلة ضرائب وأتاوات متنوعة لضمان تموين المضيف وحرسه الخاص وتلبية حاجات أسرته، إضافة إلى تحكمه بعدد متزايد من أفراد القبيلة الذين يسخّرهم لمصلحته الخاصة وأغراضه المباشرة.

وفي أعقاب غزوات القبيلة المظفرة كان الشيخ يسيطر، ومعه وجهاء القبيلة، على كمية أكبر من الغنائم ويخضع أعدادا أكبر من أفراد القبيلة المقهورة لخدمة أغراضه واستيفاء الفدية المفروضة لتحريرهم من الأسر "العبودي" العشائري. وكان الشيخ هو المسؤول الأول عن تحديد الغزوات والترحال والعلاقات مع القبائل الأخرى، كما يعتبر المسؤول الأول أمام أجهزة السلطة وأجهزتها المختلفة. وكانت هذه المسؤوليات تضيف إلى قوة الشيخ الاقتصادية قوة اجتماعية وسياسية مرهوبة الجانب. وكان الشيخ يشكل حرسا خاصا به (شحنة) من أفراد القبيلة ومن العبيد يتولون حراسته وحراسة ثروته ويدافعون عن سلطته وسطوته ويتولون معاقبة أفراد القبيلة وفق إرادة الشيخ، أو يلقون بهم في سجن شيخ القبيلة. وفي ضوء هذه الحقائق كانت الفوارق في الثروة تلعب دورها في نفوذ أفراد القبيلة وفي مدى الاحترام المتبادل الذي تضفيه تلك الثروة للعوائل في القبيلة الواحدة. وبهذا المعنى عبر السيد ساخاو عن الواقع القائم حينذاك في قبيلة شمر حين كتب يقول: إن " مركز ونفوذ كل فرد فيها، يتناسب مع ما لديه من أموال"[١٦١].

وعلى هذا الأساس تكون القبيلة العراقية منقسمة إلى مجموعتين متباينتين هما:

١- أسرة رئيس القبيلة وأسر الوجهاء التي كانت تشكل مجتمعة الفئة الميسورة (الخاصة) التي تمتلك أكبر ثروة في القبيلة وتهيمن على أخصب الأراضي المخصصة للرعي وبيدها عمليا السلطة والسطوة وحق اتخاذ القرارات، كما تهيمن على أفضل الغنائم وعلى أحسن المكاسب. وينعكس هذا التمايز في الثروة والمكانة الاجتماعية والنفوذ والدور السياسي في حياة القبيلة، وفي نوعية وعدد الخيام التي تمتلكها كل أسرة وفي نوع التأثيث الداخلي للخيمة، وفي الملبس والمأكل، وفي نوع السلاح الذي يمتلكه أفراد الأسر.

---

١٦١ كوتلوف، ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. تعريب عبد الواحد كرم. بغداد. ١٩٧١. ص٢١.

وقد اعتادت هذه الأسر أن تسيطر على القسم الأكبر من الأيرادات الأخرى التي تستولي عليها القبيلة في المجالات التالية:[١٦٢]

– الإتاوات الإبتزازية المفروضة على القوافل التجارية التي تمر بالأرض التي تقع تحت حماية القبيلة.

– الإتاوات الابتزازية المفروضة على الفلاحين في القرى السكنية التي تصل سلطة القبيلة وسطوتها إليها وتعجز أجهزة الدولة عن تأمين الحماية لها.

– الإتاوات الابتزازية المفروضة على سكان المدن لحمايتها من غزوات قبائل أخرى أو تخلي القبيلة الحامية للمدينة عن غزوها.

– الغنائم المستحوذ عليها أثناء الغزوات الناجحة التي تقوم بها القبيلة ضد القبائل الأخرى.

وكان أبناء هذه الأسر الميسورة والوجيهة هي التي تقود مجموعات الغزاة ضد القبائل الأخرى (الفرسان أو الخيالة). وتظهر المعلومات المتوفرة إلى أن الزواج بين أفراد القبيلة الواحدة كان يخضع هو الآخر لهذا التقسيم الأسري – الفئوي الاجتماعي.

٢– أُسر أفراد القبيلة الاعتيادية التي تشكل مجتمعة الغالبية العظمى من سكان القبيلة الواحدة. ويتحمل أفراد هذه الأسر مسؤوليات المشاركة في الغزوات والغارات والحروب وفي الرعي والإنتاج. وغالبية أفراد هذه الأسر يعانون من أوضاع معيشية متردية ويشكون من البؤس والشقاء والحرمان ويجبرون على أداء واجبات إضافية للشيخ بما فيها رعي ماشيته أو الخدمة لدى أسرته وأسر الوجهاء. إنها تقترب من حالة مبطنة للرق أو القنانة التي تسود العلاقات الإقطاعية وان كانت تأخذ صفة الأبوية وخدمة العائلة الكبيرة التي اعتاد عليها أبناء القبيلة وتوارثوها.

ومع أن الفوارق بين أفراد القبيلة الواحدة في البادية وشيخ القبيلة والوجهاء كانت كبيرة، فإنها كانت أخف وطأة بكثير من التمايز القائم بين القبائل شبه المستقرة التي تستفيد من

---

١٦٢ نوار، عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٥١.

حياة البداوة وتعتمد أساسا على الرعي، ومن حياة الاستقرار التي تعتمد على الزراعة في معاشها. إذ كان الشيوخ في مثل هذه القبائل يقتربون أكثر فأكثر من حياة الإقطاعيين والمدن ويشكلون علاقات أوسع مع السلطات الحاكمة ويتمتع بعضهم بألقاب حكومية خاصة وبسلطات وأمتيازات غير قليلة.[١٦٣]

ويبدو التفاوت أكثر عمقا وحِدّة بين الفلاحين الفقراء والمعدمين المستقرين في الريف وبين شيوخ العشائر الإقطاعيين الذين يقطنون المدن ممن حولوا أراضي الديرة القديمة إلى إقطاعات كبيرة خاضعة لهم، سواء بالتملك الخاص أو بالحصول على حق التصرف من الدولة.[١٦٤]

وخلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين حصلت تطورات إضافية على أوضاع القبائل العراقية حيث يمكن تشخيص الملاحظات التالية:

– تقلص عدد أفراد القبائل الرحل، إضافة إلى نزوع متزايد لدى أفرادها نحو الاستقرار والتحول إلى حياة الرعي المستقر نسبيا والنشاط الزراعي. ولم يعن هذا التغيير تخلي أفراد القبيلة من الفلاحين أو الرعاة عن تقاليدهم وعاداتهم القبلية وعلاقاتهم بعشائرهم. ولكن حياة الاستقرار في الريف وحياة المدينة، التي ازداد ترددهم عليها، أضعفت تدريجا تلك الأواصر والعادات والتقاليد وقلصت من استخدامهم الفعلي لها. ومن المفيد الإشارة إلى أن هذه التقاليد كانت تعود لتؤثر بقوة غير قليلة على الناس المنحدرين من أصل عشائري وعلى سلوكهم اليومي في حالات النكبات والأزمات الاقتصادية والأوضاع الصعبة.

– اشتداد سطوة واستبداد الشيوخ في حياة القبيلة وأفرادها، واللجوء إلى ممارسة العنف واستخدام أدوات القهر والقسر معهم، سواء من قبلهم أو التحريض ضدهم، وتنامي مظاهر

---

١٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٨.

١٦٤ كوتلوف، ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٧.

التمايز بين أفراد الأسرة الحاكمة وأسر الوجهاء من جهة، وبقية الأسر في القبيلة الواحدة من جهة أخرى.[١٦٥]

– تنامي حركات التمرد والانتفاض من جانب القبائل ضد الولاة الأتراك والجندرمة ورفض دفع الضرائب والإتاوات بسبب الجور الشديد الذي كانوا يتعرضون له والفقر المدقع الذي يأنون تحت وطأته، إضافة إلى إحساسهم بالاضطهاد والتمييز العنصري من جانب الحكم التركي والموظفين الأتراك.[١٦٦]

– ظهور بوادر رفض الانصياع لشيوخ العشائر بسبب اتساع الفجوة بين هؤلاء الشيوخ وأفراد العشائر في الريف. إلا أن هذه الظواهر لم تكن معروفة في البادية. وكانت العلاقات القبلية في لواء المنتفك، أل السعدون، وفي الكوت، آل ربيعة، تقدم صورة أكثر ملموسية عن طبيعة العلاقات الاستغلالية والقهر المتفاقم المسلطين على رقاب الفلاحين من جانب شيوخ ورؤساء القبائل في العراق. وفي هذه المناطق بالذات تطورت بشكل سريع وثوري الحركات المناهضة لهيمنة الإقطاع والمشايخ.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن تدهور العلاقات بين القبائل الرحل وشبه المستقرة من جهة، والسلطات الحكومية من جهة أخرى، غالباً ما كانت تقود إلى إلحاق الأذى بسكان القرى والمدن، بسبب الغارات التي كانت تقوم بها تلك القبائل على مراكز المدن والمناطق المحيطة وتمارس السلب والنهب وتدمير مراكز الشرطة ودوائر الدولة. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك فوارق ملموسة بين القبائل البدوية والعشائر الفلاحية التي استوطنت الريف المحيط بالمدينة. والفوارق لا تبرز في نمط الحياة وحده، بل وفي السلوكية والنظرة إزاء العمل في الزراعة والإنتاج الزراعي، أو في الموقف من شيخ العشيرة ومن رجل الدين، وكذلك في الموقف من سكان المدن. وغالباً ما كانت نظرة أفراد القبيلة البدوية إلى أفراد القبيلة

---

١٦٥ نوار، عبد العزيز سليمان. تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٤٧.

١٦٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٠–١٧٦.

الفلاحية متعالية باعتبارهم فقدوا الحرية وخضعوا لإرادة الحاكم في المدينة وتخلوا عن الكثير من التقاليد والعادات القبلية[١٦٧].

رابعاً : بنية مجتمع المدينة العراقية

كانت المدن العراقية، رغم تخلفها الشديد في العهود الأخيرة من الحكم العثماني، مراكز مهمة للنشاط الاقتصادي والثقافي والتجمع السكاني، وخاصة مدن مثل بغداد والبصرة والموصل والسليمانية والنجف وكربلاء والحلة ...الخ. وكانت تلك المراكز تتميز بشكل خاص بالحركة التجارية والإنتاج الحرفي والنشاط الديني والسياحة، إضافة إلى أنها كانت مناطق تسويق الفلاحين لسلعهم الزراعية، وبعضها كان مراكز لتسوق البدو أو بيع ما أنتجوه مثل الموصل والنجف وكربلاء والحلة أو العديد من مدن كردستان القريبة من مناطق الرعي. وكانت في بعض مدن الوسط والجنوب سوق خاص، كما هو الحال في مدينة كربلاء، يعرف بسوق العرب، أي البدو الرحل، إذ كانوا يتسوقون منه ما يحتاجونه من أقمشة وملابس مناسبة للصحراء.

وكانت مدن مثل النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء مراكز دينية مقدسة لأتباع المذهب الشيعي يأتي إليها الزوار من مختلف أرجاء العالم الإسلامي، إضافة إلى الأعظمية وبغداد حيث تعتبر مراكز دينية مهمة لأتباع المذاهب السنية، وخاصة قبر الأمام الأعظم أبي حنيفة (نعمان بن ثابت). وكانت هناك مراقد ومزارات كثيرة مقدسة لدى أتباع الديانات الأخرى كاليهودية والصابئية والمسيحية والأيزيدية وغيرها من الأديان والمذاهب.

وفي ضوء النشاطات الاقتصادية التي تميزت بها المدن العراقية توزع سكانها إلى فئات اجتماعية عديدة. ومن متابعة الكتابات التي ظهرت عن هذه الفترة المحصورة بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الأولى يمكن تشخيص الفئات الاجتماعية التالية في مدن مثل بغداد والبصرة والموصل على نحو خاص، علماً بأن الحراك الاجتماعي

---

١٦٧ بطاطو، حنا العراق. مصدر سابق. ص ٣١–٥٥.

كان مفتوحاً بين مختلف الفئات لأسباب كثيرة بما فيها ما كان يصيب بغداد مثلا من فيضانات تهدم البيوت وتقتل الإنسان والحيوان، أو انتشار أوبئة تلتهم الناس، أو بسبب الجفاف، وما تترتب عن كل ذلك من عواقب اقتصادية كارثية على سكان الريف والمدن، وخاصة الفئات الفقيرة منهم.

١- فئة صغار المنتجين

تركز نشاط هذه الفئة على إنتاج السلع المصنعة حرفيا، أي التي تعتمد بشكل خاص على العمل اليدوي والأدوات الميكانيكية البسيطة، والتي كانت منتشرة في مراكز المدن. وكانت هذه المجموعات السكانية قد تركزت في أسواق خاصة بها ترتبط ببعضها بعلاقات تميزها وأسس تنظم نشاطها. وكانت في الغالب الأعم مراكز للإنتاج والتسويق في آن. كما أن بعضها بقي حبيس الدور السكنية للمنتجين أنفسهم، كما هو الحال بالنسبة لأعمال الغزل والحياكة وأعمال خوص وسعف النخيل...الخ. وأغلب العاملين في هذه الصناعات الحرفية هم من صغار المنتجين الحرفيين الذين ينتجون بأنفسهم. وقلة قليلة منهم كانت تمتلك محلات أوسع للإنتاج والتسويق وتشغل العديد من المبتدئين المتدربين والصناع. وكانت طبيعة الإنتاج قائمة على اساس الإنتاج السلعي الصغير الموجه لإغراض السوق.

وكانت هذه الفئة المنتجة تعيش في أوضاع اقتصادية صعبة. فرغم ساعات العمل الطويلة والكدح المستمر، كانت تعيش في حالة مزرية وعوز دائم. إلا أن أفرادها كانوا عموما أفضل حالا من فقراء الفلاحين وصغار المزارعين أو أشباه البروليتاريا في المدن. وكانت تتطلع باستمرار إلى تحسين مستوى نشاطها وتوسيعه وتغيير ظروف عملها وتحسين أرباحها التي كانت عموماً واطئة، وتحسين مستوى حياتها وظروف عملها وتطوير إنتاجها وتعزيز مركزها الاجتماعي. وتعرضت هذه الفئة الاجتماعية المنتجة إلى استغلال غير منقطع سلَّطَته عليها فئات البرجوازية التجارية التي كانت تبيع لها المواد الأولية بأسعار مرتفعة، او تسوق لها سلعها وتشتريها منها بأسعار بخسة جدا قبل الانتهاء من إنتاجها (البيع على الأخضر)، أو تلك التي تقدم لها القروض المالية بفوائد عالية ترهق كاهلها.

وفي مطلع القرن العشرين تعرضت هذه الفئة الاجتماعية إلى مزاحمة شديدة من جانب السلع المصنعة التي كانت تستوردها الشركات الرأسمالية الأجنبية وبالتعاون مع التجار العراقيين، مما أضطر الكثير من أفرادها إلى إعلان إفلاسهم أو التحول إلى نشاطات أخرى أو الاندماج مع آخرين. وقلة قليلة جدا من صغار المنتجين الحرفيين تسنت لها فرصة تطوير ورش إنتاجها وتوسيع نشاطها الاقتصادي واحتواء مجموعة من هؤلاء المنتجين. وكانت فئة صغار المنتجين الحرفيين تشكل جمهرة واسعة نسبيا تتوزع على عدد كبير من الحرف المهمة ولها تأثير ملموس على الحياة الاقتصادية للمدن حينذاك، كما كانت مركز جذب وطرد في آن واحد. فمجالات نشاطها كانت تستقطب إليها الكثير من المبتدئين الجدد الراغبين في تعلم المهنة وإتقانها أو استقطاب الفلاحين النازحين من الريف، كما كانت تحول أعدادا متزايدة من هؤلاء إلى مواقع اقتصادية أخرى تضطر معها إلى بيع قوة عملها. وأصبحت هذه الحرف من أهم مصادر تكوين الطبقة العاملة العراقية، وخاصة في مطلع القرن العشرين. وبرزت في العراق مجموعة من الصناعات الحرفية المهمة على مدى قرون طويلة منها على سبيل المثال لا الحصر: الغزل والحياكة والسجاد والدباغة وصنع الأحذية والحدادة والنجارة والخياطة وصناعة السفن والقوارب والقفف والمشاحيف، وصناعة الأواني النحاسية (الصفافير) والصياغة وصباغة الملابس وصباغة الدور . . .الخ.

وعند متابعة تركيب العاملين في هذا القطاع الحيوي للصناعات الحرفية يمكن تشخيص مجموعة من المالكين لوسائل الإنتاج الذين كانوا يشاركون مع العديد من أفراد عوائلهم في الإنتاج وتحقيق الدخل العائلي، سواء كانوا رجالاً أم نساءً، وفق طبيعة الحرفة، من جهة، ومجموعة من المبتدئين التي تعمل ابتداءً بدون أجر لتعلم الحرفة، ثم تتحول بعد فترات متباينة إلى مجموعة من الصناع التي تعمل بأجر واطئ من جهة أخرى. وهي تشكل مجموعة واسعة من المنتجين الصبية والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٨– ١٨ سنة أو حتى تزيد عن ذلك. وكانت غالبية المنخرطين الجدد في الحرفة تطمح إلى إتقان الحرفة وفهم أسرارها والتحول فيما بعد إلى مواقع الأسطوات وفتح ورشات خاصة بها. ولم يكن في مقدور جميع هؤلاء الوصول إلى هذا المستوى أو الصمود في سوق المنافسة وتحقيق طموحاتهم

المشروعة. وكانت هذه الفئة الواسعة نسبيا تتعرض في أحايين كثيرة إلى استغلال بشع من قبل أسطواتهم الذين كانوا يشغّلونهم ساعات طويلة دون أجر أو بأجر واطئ جدا يتحقق فيها لصاحب الدكان أو الورشة دخلا لا بأس به يتضمن فائض إنتاج بسيط يسيطر عليه وحده أو يتقاسمه مع التاجر وفق طريقة التسويق. ورغم وجود شكل من التنظيم الحرفي الخاص بالحرف المختلفة التي تأخذ على عاتقها الدفاع عن مصالح الحرفة، ولكنها كانت تتغاضى عن تلك الظواهر السلبية، إذ أن المهيمنين على تلك التنظيمات كانوا من أسطوات وشيوخ الحرفة، أي من أصحاب الورش الحرفية. ولم يكن هدف تلك التنظيمات الدفاع عن مصالح المبتدئين والصناع، بل الدفاع عن الحرفة إزاء السلطة وإزاء الحرف الأخرى وتنظيم العلاقات بين أصحاب الحرفة الواحدة. وكان استغلال أصحاب الورش والدكاكين قاسياً لا يعرف الرحمة حتى إزاء الأقارب العاملين لديهم. كما كان أصحاب هذه الحرف لا يستغلون الغرباء من الصناع وبتلك الصورة الظالمة فحسب، بل أفراد عوائلهم أيضاً. ولم تقتصر معاناة مثل هذه الأعمال الشاقة على العمال والفلاحين العراقيين، بل شملت أيضاً مجموعات غير قليلة من المهاجرين الأيرانيين والأفغان والهنود الفقراء القادمين إلى زيارة العتبات المقدسة، إذ كانوا مجبرين على العمل المرهق لتأمين قوتهم اليومي وتكاليف عودتهم إلى بلادهم.

وفرضت ظروف سنوات الحرب العالمية الأولى منذ دخول الإنكليز إلى البصرة على الاستعانة بالإنتاج الحرفي لتغطية بعض حاجات القوات البريطانية مما ساهم بتنشيطها وتأمين استيراد بعض أدوا الإنتاج الحديثة ومنها بعض المانيفاكتورات. إلا أن هذه الحركة كانت محدودة جداً.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن العاملين في هذه الحرف كانوا عموما من مختلف الأديان والطوائف الموجودة في العراق، رغم أن بعض الحرف كانت محصورة بطائفة معينة في مدينة معينة، في حين كانت محصورة بطائفة أخرى في مدينة أخرى كما هو الحال بالنسبة لإعمال صياغة الفضة أو الذهب والنحاسيات... الخ.

٢- فئة أشباه البروليتاريا

كانت فئة أشباه البروليتاريا تشكل جمهرة واسعة من السكان الكادحين، إذ كان الريف العراقي يشكل المعين الأساسي غير الناضب لنمو هذه الفئة المعدمة. ويكمن السبب في وجود ونمو عدد أفراد هذه الفئة الاجتماعية البائسة في التخلف الشديد والركود الذي كان يميز الاقتصاد العراقي وعجزه عن توفير فرص عمل لقوة العمل الجديدة الموجودة في الريف والمدن. فالعاطلين عن العمل في الريف والهاربين من ظلم الإقطاعيين او الذين فقدوا أرضهم لأي سبب كان، كانوا يولّون وجوههم شطر المدينة للتحري عن فرص عمل وعن ظروف حياة أفضل، وبشكل خاص من أجل توفير لقمة العيش الضرورية لأفراد العائلة. إلا أن المدينة ذاتها ما كان في مقدورها استيعاب الأيدي العاملة العاطلة الموجودة فيها مما كان يزيد من أعباء المدينة وتفاقم مشكلاتها ومشكلات القاطنين فيها. وكانت أعداد كبيرة من هؤلاء مستعدة لممارسة مختلف النشاطات الهامشية لتوفير لقمة العيش لها ولأفراد عوائلها. وإلى جانب الأعداد الكبيرة العاطلة عن العمل كانت هناك أعدادا كبيرة أخرى تعاني من البطالة المقنعة، سواء في الريف أم المدينة. وكانت تفقد بين فترة وأخرى عملها وتنظم إلى جيش العاطلين لتزيد من المشكلات القائمة ومصاعب الحصول على عمل أو على أعمال موسمية. وانعكس هذا الواقع المزري على حالتهم الصحية والاجتماعية ومتوسط أعمارهم الذي تميز بالإنخفاض الشديد. وكانت أعداد كبيرة من سكان المدن والأرياف العاطلة عن العمل تتوجه إلى مجالات عمل لا توفر دخلا كافيا، مثل عمال الطين لبناء أسوار البساتين والبيوت والحدائق أو بناء الأكواخ، وعمال السفن الشراعية، والعتالين العاملين في الموانئ والسكك الحديدية والأسواق التجارية والباعة الجوالة وحفاري القبور والنزاحين والزبالين والكناسين...الخ.

وكانت أعداد غير قليلة من هؤلاء الكادحين يتنقلون بين الريف والمدينة بحثا عن عمل أو يجوبون أنحاء العراق بحثا عن قوت يومهم ويتركون في أحيان غير قليلة أفراد عائلاتهم في الريف. ولم تكن هذه الحياة القاسية والمرهقة تقتصر على العمال والفلاحين النازحين عن الريف فحسب، بل كانت تضاف إليهم سنوياً جمهرة كبيرة من الزوار الأيرانيين الذين

يفتشون عن عمل للبقاء في المدن المقدسة والمستعدين لبيع قوة عملهم بأبخس الأثمان من أجل ذلك، بل في مقابل الخبز والتمر واللبن في أحسن الأحوال. ولم يكن عدد هؤلاء الوافدين قليلاً بل كان في تزايد مستمر.

وتكونت من بين أفراد هذه الفئة الاجتماعية ومن العاطلين تماما عن العمل عصابات كثيرة تثير الرعب في نفوس سكان المدن وتتجاوز على حرمة دور السكن وتسرق الدكاكين، أو بروز عصابات قطاع طرق كانت تقوم بإعمال السلب والنهب والاعتداء على القوافل بين المدن وعلى الفلاحين الذين ينقلون سلعهم إلى أسواق المدن. والعديد من تلك العصابات ارتبط بعلاقات عمل وحماية مع شخصيات معروفة من رجالات الحكم والجندرمة العثمانية يؤدي لها خدمات في مكافحة خصومها في مقابل حمايته من إجراءات الولاة، كما استخدم ضد الخصوم السياسيين أيضاً.[١٦٨] وأصبحت مجموعات من فئة أشباه البروليتاريا (العيارين) أداة بيد الفئات الحاكمة لإثارة النزاعات القبلية والدينية والطائفية، وفي ما بين الأحياء السكنية في المدينة الواحدة، أو بين الرصافة والكرخ في بغداد مثلا. وكثيرا ما وقعت الفتن والمعارك الدامية التي أودت بحياة الكثير من الناس لأسباب تافهة حركتها المصالح المتناقضة "للوجهاء وأشراف" المدن أو تجارها. ولعبت الأمية والجهل السائدين في المجتمع، وخاصة بين أفراد هذه الفئات البائسة، دورا بارزا في تهييج الناس وافتعال الحوادث، إذ كان الفقر المدقع والحاجة الماسة للمأكل والملبس يشكلان الدافع المباشر لهذه الأعمال.

وفي فترة الحرب العالمية الأولى استخدم البريطانيون مجموعة كبيرة من أشباه البروليتاريا في نشاطاتهم الاقتصادية وفرضوا عليهم شروطاً قاسية نتطرق إليها لاحقاً.

٣- فئة العبيد

---

١٦٨ – لونگريگ، س. ه. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٢٥.

– الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ج ١. ص ٩٣.

على امتداد الفترة الواقعة بين سقوط الدولة العباسية على ايدي قوات هولاكو وانتهاء الاحتلال العثماني للعراق في نهاية الحرب العالمية الأولى وبدء الاحتلال البريطاني للعراق استمرت ممارسة تجارة العبيد. وقد اعتبر هؤلاء البشر سلعة تباع وتشترى في سوق النخاسة، وكان غالبيتهم من السكان السود. وشكلت هذه المجموعة البشرية فئة غير صغيرة رغم أنها كانت مبعثرة في مجالات استخدامها. ولم ينقطع استيراد البشر من أفريقيا وتحويلهم إلى عبيد تمارس بحقهم أشكال الاستغلال والاضطهاد والتعسف اللاإنساني. وكانت تجارة العبيد تشمل النساء والرجال والأطفال. وكان لجنوب العراق تاريخ طويل في تجارة العبيد (استيراداً وإعادة تصدير واستخداماً محلياً) واستخدامهم في مختلف النشاطات الاقتصادية، الإنتاجية منها والخدمية. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن تجار البصرة والمحمرة وبعض المدن الأخرى المطلة على الخليج لم يكفوا عن المتاجرة بالعبيد طيلة القرون التي سبقت وأعقبت ثورة الزنج. والتقرير الصادر عن القنصلية البريطانية في بغداد في نيسان/إبريل من عام ١٨٤٧ يشير إلى موضوع تجارة العبيد في البصرة ويذكر جملة من الحقائق المهمة[١٦٩]:

– كان المتوسط السنوي لاستيراد العبيد يتراوح بين ٢٠٠٠–٣٠٠٠ نسمة، بينهم النساء والرجال والأطفال.

– يرسل نصف العبيد المجلوبين إلى مدينة المنتفق (سوق الشيوخ)، ومن هناك يتم توزيعهم على جنوب العراق وشرق سوريا، والربع يرسل إلى بغداد، والربع الأخير يباع في سوق النخاسة في البصرة،

– تفرض رسوم جمركية على استيراد العبيد يبلغ حوالي ٣ شامي يحصلها عادة متسلم البصرة عن طريق إلزام بعض الموظفين بها مقابل ٦٠٠٠ شامي سنوياً، تعادل نحو ٤٥٠ جنيهاً إسترالينياً.

---

١٦٩ عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٢٩٨/٢٩٩.

– وقسم العبيد إلى ثلاث طبقات: الأحباش، والنوبيين والبومباسيين وأسعارهم في السوق كانت متباينة. ويمكن هنا إيراد جدول حول أسعار العبيد في السوق بحدود منتصف القرن التاسع عشر.

أسعار العبيد في السوق

الموطن الأصلي للعبيد	شامي	جنيه إسترليني
الأحباش:		
ذكور	من ١٢٠–٢٠٠	٩–١٥
إناث	من ١٦٠–٣٠٠	١٢–٢٢,٥
النوبيون:		
ذكور	من ٢٠٠–٢٥٠	١٥–١٨,٧٥
إناث	من ٢٥٠–٣٥٠	١٨,٧٥–٢٦
البومباسيون: (زنوج) ذكور وإناث	من ٦٠–١٨٠	٤,٥–١٣,٥

راجع: عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مركز دراسات الوحدة العربية. ط١. بيروت. ١٩٩٠. ص ٢٩٩.

– الشيوخ العرب في الخليج الفارسي والتجار المسلمون في البصرة يشاركون في تجارة العبيد، إضافة إلى استخدامهم من قبل أصحاب الأراضي في النشاط الزراعي وفي بساتين النخيل وغيرها.

ويشير التقرير إلى أن حاكم البصرة منع استخدام المراكب التابعة إلى مينائي البصرة والكويت في نقل العبيد الأفارقة، ولكنه لم يتعرض عمليا إلى المراكب التي كانت تنقل العبيد وتمر في النهر شمالا وتعود ملكيتها إلى الشيوخ العرب في المحمرة أو عموم الخليج

الفارسي[١٧٠]. ويبدو أن هذه التجارة كانت تجلب الضرائب (٤٥٠ جنيها إسترلينيا بالسنة) والأرباح للدولة وللأجهزة المسؤولة عن الموانئ، إضافة إلى الحكام. كما إنها كانت معيناً لا ينضب لأصحاب الأراضي في البصرة وفي عموم جنوب العراق للأيدي العاملة الرخيصة جداً، إذ أنهم قد أصيبوا بالرعب من جراء احتمال توقف استيراد أو نقل العبيد من منطقة الخليج إلى البصرة. كتب شارل عيساوي حول هذا الموضوع يقول: "ولما كان سكان البصرة المسلمون يتوقعون أن مثل هذا الخطر سوف يتبع ذلك (خطر توقف نقل العبيد إلى البصرة. ك. حبيب)، فهم يعيشون في رعب، لأنهم لن يفقدوا هذه التجارة فحسب، بل لأن مساحات واسعة من أراضي والنخيل والبساتين سوف يتعذر زراعتها لأن الاعتماد الأساسي حتى الآن على عمل العبيد في الزراعة، ويحتاج الأمر إلى خمسمائة يد عاملة جديدة كل عام تكفي بالكاد لمواجهة التخريب الذي يسببه الطقس الوبائي المهلك لجنوب العراق"[١٧١]. وكان العبيد يعيشون حياة البؤس والفاقة والموت المبكر بسبب مشقة العمل وبشاعة الاستغلال وسوء التغذية وانتشار الأمراض والأوبئة بين الكادحين عموما وخاصة العبيد منهم، إذ كانت حياة هؤلاء البشر أقرب إلى حياة الحيوانات منها إلى البشر، وكان الظلم النازل بهم من أسيادهم بعيداً عن أي إحساس إنساني أو ضمير رادع.

كانت أعداد مهمة من العبيد تعمل في بيوت شيوخ العشائر ومزارعهم وفي العناية بأطفالهم، كما كانت منهم تشكل بعض الفرق الموسيقية الشعبية التي تجوب المنطقة سعياً وراء الرزق، إذ كانت تقدم وصلات غنائية ورقص يمزج بين الألحان والغناء الشعبي الأفريقي وبين الغناء الشعبي العراقي. وخلال هذه الفترة أصبحت الغالبية العظمى من العبيد من السكان الأفارقة السود، في حين تقلص أو غاب وجود العبيد البيض تقريباً. ولا شك في أن الاضطهاد الذي تعرض له السكان من أصحاب البشرة السوداء على امتداد القرون المنصرمة كان أحد الأسباب التي قادت إلى ثورة الزنج الأولى والثانية في العصرين

---

١٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٩.

١٧١ المصدر السابق نفسه.

الأموي والعباسي، كما كان السبب في انخراطهم في الحركات السياسية المختلفة المناهضة للعنصرية والتمييز العنصري والاستغلال.

٤– الفئات العمالية

أدى التخلف الشديد في اقتصاد الولايات الثلاث وبقية المدن التابعة لها في العراق إلى تأخر نشوء وتطور طبقة عاملة عراقية حديثة. ويصعب الحديث عن طبقة عاملة في فترة الحكم العثماني التي نحن بصددها، مع واقع وجود جمهرة من العاملين بأجر في مجالات اقتصادية وخدمات مختلفة. ولم يؤثر ذلك كثيراً على هذا الواقع حتى بعد إدخال مدحت باشا مصنعين آليين صغيرين لأول مرة إلى العراق. وقدر الباحث والمستشرق السوفييتي عدد العمال الدائمين والموسميين في العقد الأول من القرن العشرين ب "عشرات الألوف"[١٧٢]. وهو تقدير لا يخلو من الصحة ولكنه يبقى تقديراً فضفاضاً. واستند في ذلك إلى تقارير مختلفة ومنها التقارير القنصلية[١٧٣]. وتدلل أوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية على أن ثلاثة مواقع أساسية شكلت البداية لنمو الطبقة العاملة العراقية لاحقا، وهي:

- مواقع الإنتاج الحرفي وبعض المشاريع الصناعية الميكانيكية

كان الإنتاج السلعي الصغير، كما أشير إلى ذلك سابقا، يعتمد في إنتاجه الحرفي على نشاط أصحاب الورش الصغيرة أو أصحاب الدكاكين أنفسهم وعلى أفراد عوائلهم. ثم جرى استيراد بعض المكائن (المانيفاكتورة) وجرى تشغيلها مما ساعد على زيادة الإنتاج وتحسن النوعية، رغم قلة تلك المكائن. وكان المنتجون الحرفيون وأصحاب الورش والمانيفاكتورات يستخدمون في مواقع عملهم أو في البيوت بعض الصناع (العمال) لإنتاج السلع الكاملة أو نصف المصنعة لأغراض السوق ويدفع لهم أجراً على أساس القطعة. وقد انتشرت صناعات

١٧٢ كاتلوف، ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. مصدر سابق.

١٧٣ أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية (التكون وبدايات التحرك). دار الرشيد للنشر. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. سلسلة دراسات ٢٨٠. ١٩٨١. ص ٢٩.

الإنتاج الحرفي (السلعي) الصغير في جميع المدن العراقية وفي أطراف القرى أحيانا وعلى مقربة من مناطق القبائل البدوية أحياناً أخرى مع الاختلاف في طبيعة تلك الحرف ونوع الإنتاج والحاجات المحلية للسكان. وتركز نشاط هؤلاء في عدد كبير من الصناعات الحرفية مثل الغزل والنسيج والصناعات النحاسية والسروج والأثاث والخياطة وبعض الصناعات الغذائية وصناعات أخرى كثيرة ...الخ.

وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن حياة الشغيلة في هذا القطاع كانت صعبة للغاية ومدخولاتهم كانت محدودة ومصروفاتهم كانت قليلة ومستوى المهارة واطئاً، وانعكست محدودية القدرة الشرائية للسكان على مشتريات الناس من السلع المستوردة من الخارج والتي كانت تتميز عن الإنتاج المحلي بجودتها وتنوعها وأسعارها العالية بالنسبة إلى المدخولات السنوية لعامة الناس وتجلي ذلك في ضعف القوة الشرائية للسكان، إذ ورد في تقرير كان يتحدث عن المدن العراقية في هذه الفترة ما يلي: "ففي المدن من ١٨٩٠–١٩١٣ كان المعدل السنوي لمشتريات المواطن العراقي من البضائع المستوردة من ٨٥ كبيك إلى ٤ روبلات و٣٠ كبيك، بينما كان المعدل السنوي لمشتريات المواطن الأيطالي في تلك الفترة ٣٦ روبلا، والمواطن المصري ٢٢ روبلا، وفي بقية أرجاء الإمبراطورية العثمانية ١٤ روبلا و٩٠ كبيك...الخ"[١٧٤].

وكانت ظروف عمل هؤلاء المنتجين مرهقة جدا، فإلى جانب استمرار العمل لساعات تصل إلى أكثر من ١٢ ساعة وأحياناً إلى ١٦ ساعة، كان استخدام النساء والأطفال واسعا، كما كانت أجورهم واطئة جدا. وكانت ساعات عمل العمال غير الماهرين، وهم يشكلون الغالبية العظمى من المشتغلين، تصل إلى أكثر من ذلك بكثير. وكانت بعض الأعمال تنجز من قبل النساء والأطفال، وأحياناً بعض الرجال، في البيوت. وكانت التقليد المعمول به حينذاك أن الأب عندما يأخذ ابنه إلى أحد الأسطوات ليتعلم عنده الحرفة يقول له: "جئتك بابني، أعمل به ما تشاء، فهو تحت تصرفك وخدمتك، أريده منك جلد وعظم"، أي أريده

١٧٤ كوتلوف، ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. مصدر سابق. ص ٤٨.

حياً فقط. أما الضرب بحجة التأديب والاستغلال البشع لساعات طويلة بحجة التدريب، والأجر الزهيد بحجة قلة البيع، فكان جزءاً من أساليب تلك الفترة الظالمة والقهرية التي استمرت في العراق قروناً وعقود، وهي كما يبدو عادت الآن إلى العراق ثانية.

- مواقع النشاط الرأسمالي المحلي

تركزت بدايات النشاط الرأسمالي المحلي على المشاريع العثمانية العائدة للجيش وبعض المصالح الحكومية مثل إقامة ورشات للتصليح أو إقامة معمل آلي للغزل والنسيج ومطبعة حكومية آلية حديثة وإقامة مشروع لصناعة السفن النهرية في البصرة ومعامل العبخانة في بغداد ...الخ. واتسعت هذه النشاطات لتشمل فيما بعد بعض أصحاب الأموال المحليين، كما بدأ استخدام منشآت المانيفاكتورة. وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ازدادت حركة استيراد الأنوال وبعض مكائن النسيج ومكائن طحن الحبوب وإنتاج قوالب الثلج وإقامة معامل للدباغة وصناعة الجلود. كما توجه هذا النشاط صوب تطوير المشاركة في إقامة مشاريع النقل والتجارة الداخلية. وفي ضوء ذلك ازداد عدد العاملين بأجر في هذه المنشآت الصناعية الآلية الصغيرة وفي قطاع التوزيع.

ولكن النشاط الحكومي العثماني في العراق لم يقتصر على إقامة بعض المشاريع الصناعية الخفيفة أو إنتاج الأسلحة للجيش العثماني، بل اتسع ليشمل مجالات أخرى مهمة مثل مشاريع النقل النهري وتطهير الأنهر، وإقامة السدود والقناطر والنقل البري، ومنها عربات السكك الحديد وإقامة المدارس والدوائر الحكومية وفتح الطرق ومد خطوط سكك الحديد وقطاع البناء وإنتاج الطابوق والجص[١٧٥]. وجرى في هذه المواقع استخدام عدد متزايد من العمال بلغ عدة آلاف شخص. وارتبط بعض تلك المشاريع بالتقنيات الحديثة[١٧٦]،

---

١٧٥ وطبان، عبد العزيز د. / إلياس، يوسف د. نشأة وتطور الطبقة العاملة في العراق. المعهد العربية للثقافة العمالية. الجزائر. ١٩٩٧. ص ١٤.

١٧٦ أحمد، كمال مظهر. الطبقة العاملة العراقية – التكون وبدايات التحرك. وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٨١. ص ٢٨.

ومنها قضايا السدود، التي ساهمت بتحسين مستوى المهارة عند مجموعات صغيرة من العمال

- مواقع الشركات الرأسمالية الأجنبية

اتجه نشاط الشركات الرأسمالية الأجنبية في فترة الدولة العثمانية نحو الهيمنة المباشرة على قطاعي التجارة والنقل النهري، ثم التوسع التدريجي لتشمل بنشاطها المجالات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بتطوير حركة التبادل التجاري والخامات العراقية. ولهذا جرى إيلاء اهتمام خاص بتطوير الموانئ العراقية وتطوير النقل البري والنهري والبدء بإقامة مشاريع سكك الحديد، والمشاريع الميكانيكية لغسل وكبس الصوف وحلج القطن وكبس وتعليب التمور. واتسع نشاط قوات الاحتلال البريطانية والرأسمال البريطاني بالعراق في فترة الحرب العالمية الأولى بسبب حاجة تلك القوات تأمين خطوط مواصلاتها وتموينها من جهة، وتزايد أهمية العراق للرأس المال البريطاني في مجالات التوظيف والتبادل التجاري.

وتوجهت نشاطات القوات البريطانية والرأسمال الأجنبي إلى المجالات الأساسية التالية: الميناء، السكك الحديد لاستكمال ما بدأ به الألمان ومد المزيد من خطوط النقل وطرق النقل البري الأخرى، النقل النهري وتطهير الأنهر، ومشاريع البناء والمشاريع الزراعية التي تؤمن للقوات البريطانية احتياجاتها من السلع الزراعية، إضافة إلى التفكير بزراعة القطن لمعاملها في بريطانيا، التوسع في التبادل التجاري.

تطلبت هذه النشاطات استخدام عدد كبير من الأيدي العاملة العراقية، إضافة إلى ما استورده البريطانيون من أيدي عاملة أجنبية، سواء كانت هندية أم إيرانية أم إنكليزية. وتشير التقارير الرسمية إلى أن عدد الذين كانوا يعملون في العراق في تلك الفترة بلغ ١٥٦ ألف عامل. أورد الدكتور كمال مظهر أحمد في كتابه الموسوم "الطبقة العاملة العراقية"، استناداً إلى عدة مصادر، ما يلي: " احتاج الإنكليز لإنجاز كل هذه الأعمال إلى أعداد كبيرة من العمال تختلف المصادر في تقديرها. فحسب المعلومات الضافية التي يوردها أ. ت. ولسن المسؤول السياسي في الجيش البريطاني العامل على أرض الرافدين بلغ مجموع

العمال الذين استخدموا لمختلف الأغراض أثناء الحرب حوالي ١٥٦ ألف عامل كانوا موزعين على النحو التالي: ٨ آلاف مسجون من الهند و١٥ فرقة من العمال الهنود تتألف كل فرقة من ألف عامل، ونحو ١٢ فرقة هندية أخرى من الحمالين لتحميل السفن والعوامات والقطارات وتفريغها، ونحو ٤٠ فرقة محلية "فيها وحدات إيرانية وكردية وعربية" مجموعها ٧١ ألف عامل، يضاف إليهم العمال غير المنظمين وعددهم ٥٠ ألف. وقد بلغ عدد العاملين من هؤلاء في مشاريع السكك وحدها أكثر من ٢٤ ألف شخص"[١٧٧]. وبسبب تنامي عمليات الاستيراد والتصدير اتسعت الحاجة إلى الحمالين حتى بلغ عددهم ٦٨٢٨ شخصاً في عام ١٩١٨.

والجدير بالذكر أن عدداً مهماً من العالمين في مختلف تلك المجالات، وفي بعضها على نحو خاص، كان عدد النساء فيها كبيراً يصل إلى حوالي ٤٠ ٪ من إجمالي عدد العاملين[١٧٨].

وفي ضوء ذلك كان ميناء البصرة مثلا مركزا مهما من مراكز نمو الطبقة العاملة حيث كانت تعمل فيه أعدادا كبيرة من العمال الدائمين والموسميين. كما اتخذت السكك الحديد، وكانوا يعيشون حياة قاسية ويتسلمون أجورا منخفضة. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن عدد الذين كانوا يعملون في البصرة في تعبئة التمور الموجهة لإغراض التصدير تراوح بين ٢٠–٢٥ ألف شخص[١٧٩].

لقد برزت في العراق ثلاث مواقع أساسية لنمو الطبقة العاملة العراقية، وهي السكك الحديد والموانئ ومشاريع الطرق والتشييد. وكانت الحاجة ماسة إلى عدد غير قليل من أصحاب الحرف لإنجاز ما تحتاجه تلك المشاريع من عمليات تكميلية.

ويفترض أن يشار في هذا الصدد إلى عدة أمور مهمة، وهي:

---

١٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤٢.

١٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣.

١٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ٥١.

- إن هذه المجالات أصبحت مراكز مهمة لتدريب العمال العراقيين غير المهرة على مهن وحرف جديدة وزيادة معارفهم.
- تنامي الوعي المشترك في ما بين العمال إزاء صاحب العمل الأجنبي، خاصة وأن هذه المجالات كان يشتغل فيها عمال من جنسيات مختلفة ومن مناطق متباينة من العراق، إضافة إلى مستويات مختلفة في المهنة والحرفة وتباين في الوعي الاجتماعي.
- وأصبحت بدورها مراكز مهمة لنمو الطبقة العاملة العراقية وفيها بدأت أولى النضالات العمالية بالرغم من بساطتها وصعوبة تنظيمها أو تحقيق المكاسب فيها.
- وتميز الاستخدام البريطاني للعمال بعدد من السمات التي نوجزها فيما يلي:

— الشدة في التعامل مع المشتغلين بصرف النظر عن جنسياتهم ومناطقهم، رغم أن التشديد كان أكبر إزاء العراقيين، حتى وصل الأمر بهم إلى تعذيب العمال الذين يخطئون أو يقصرون في عملهم أو يحرضون العمال على شيء ما. إذ كان رؤساء العمل الإنكليز يمارسون إهانة العمال وجلدهم ودفنهم حتى الرقبة تحت الأرض لساعات طويلة وتحت أشعة الشمس الحارقة، إضافة إلى قطع جزء من أجورهم اليومية.

— الحصول على الأيدي العاملة رخيصة من وسطاء هم من شيوخ العشائر أو من غيرهم مقابل دفع مبالغ لهؤلاء، إضافة إلى ما يستقطعه الوسيط من أجرة العامل اليومية.

— تدني أجور العمال في مختلف المجالات إضافة إلى التمييز في ما كان يدفع من أجر للعمال هنود وإيرانيين وكرد وعرب في مختلف المشاريع البريطانية. وكان العرب أكثرهم تردياً في الأجور وأكثر من يساء لهم. ووفق المعلومات التي استقاها الدكتور كمال مظهر أحمد من مصادر عدة قام بوضع الجدول التالي:

جدول بأجور العمال في المشاريع البريطانية في العراق

طبيعة العمل	الأجرة اليومية بالروبية
الأطفال	روبية واحدة في اليوم.
المنظفون	روبية واحدة في اليوم.
الكناسون	روبية واحدة في اليوم أو ٣٠ روبية في الشهر.
عمال الحدائق	روبية واحدة في اليوم أو ٣٠ روبية في الشهر.
عمال الطابوق	روبيتان في اليوم.
صناع المراجل	٣ روبيات في اليوم.
الحدادون	٣ روبيات في اليوم.
عمال السجاد	روبيتان في اليوم.
صناع العربات والقوارب	روبيتان و٨ آنات في اليوم.
الحائك	٣ روبيات و٨ آنات في اليوم.
الصفارون	٣ روبيات في اليوم.
سواق السفن والعربات	٣ روبيات في اليوم.
سواق السيارات	روبيتان و٨ آنات في اليوم.
الكهربائي	٤ روبيات في اليوم.
مصلح كهربائي (وايرمان)	٣ روبيات في اليوم.
مصلح المكائن	٣ روبيات في اليوم.
مصلح السيارات	٣ روبيات و٨ أنات في اليوم.
مركبو الزجاج	روبية واحدة و٨ أنات في اليوم.
الصباغون	روبية واحدة و ٨ أنات في اليوم.

المصدر: أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. مصدر سابق. ص ٤٧.

وكات الغالبية العظمى من العمال العراقيين يصنفن ضمن المجموعة الرابعة والأخيرة من تقسيم العمال من حيث مستوى المهارة ومعرفة اللغات وما إلى ذلك، إذ كان ترتيب الأجر الشهري يتراوح بين ١٤٠ روبية للصنف الأول و١٠٠ روبية للصنف الثاني و٦٠ روبية للصنف الثالث و٤٠ روبية للصنف الرابع.[١٨٠]

- ويفترض أن يشار هنا إلى أن عدد ساعات العمل لم تكن عملياً محدودة، إذ كان على العامل أن يعمل ساعات طويلة تبدأ مع شروق الشمس وتنتهي بغروبها. كما كانت هناك أعمال سخرة تفرض على أغلب العاملين من أهل البلاد.
- وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن العمال كانوا يعيشون في صرائف لا تتوفر فيها شروط الحياة الأدمية والنظافة الضرورية أو الرعاية الصحية، إضافة إلى طول ساعات العمل ومشاقه، مما كان يعرض هؤلاء العمال إلى الإصابة بالأمراض أو إصابات في العمل بسبب الإجهاد، كما كانت أعمارهم عموماً واطئة. وكانت المشكلات تزداد بالنسبة للعمال بسبب سكنى أفراد عوائلهم في تلك الصرائف والموت المبكر الذي كان يتعرض له الأطفال بسبب تلك الأوضاع. كان البريطانيون متوحشون تماماً في التعامل مع العمال العراقيين، وكذلك مع غيرهم من العمال. وهذه المعاملة القاسية وغير الإنسانية تذكرنا بما كتبه فريدريك إنجلز عن حالة العمال البريطانيين في القرن الثامن عشر والتاسع في إنكلترا عندما بدأت عملية التراكم البدائي لرأس المال والاستغلال الفاحش للعمال الصناعيين وسكناهم البائسة التي عرضتهم إلى موت سريع. وتم وصف حياة هؤلاء العمال بما يقرب من حياة الحيوانات. وكان البريطانيون قد أوجدوا مكاتب للعمل التي كانت تحاول السيطرة على التشغيل وعلى دفع الأجور بحيث تمنع ارتفاع غير مرغوب به في الأجور، بسبب الطلب المتزايد على الأيدي العاملة حينذاك وقلة المتوفر منها محلياً.

---

١٨٠ أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. مصدر سابق. ص ٤٦.

- وتبدو قسوة المسؤولين البريطانيين مع العمال العراقيين واضحة تماماً في شروط العمل وفي العقد الذي يفرض على العمل التوقيع عليه لقاء استخدامه وتشغيله، والذي يمكن أن يفسر ذلك الحقد الطبقي الذي نما وترعرع في نفوس العمال إزاء الاستعمار وممثليه والمستغلين البريطانيين، والذي تجلى في تلك الفترة بشكل محدود، ولكنه تفاقم مع تطور وعي العمال وتنامي نشاطهم السياسي. واعتمد الدكتور كمال مظهر أحمد على وثائق المركز الوطني للوثائق في إيراد التعهد الذي أُلزم العمال بالتوقيع عليه والموافقة القسرية على شروطه:

"أولاً: أعلم بأني أجير معرضاً إلى القانون العسكري وأكون تحت أمر قومندان الجيش التي أتعين لها، وأيضاً أكون تحت أمره بما يختص بالتربية وغير ذلك من تاريخ استخدامي.

ثانياً: أتعهد بأني أذهب إلى أي مكان يأمروني به رسمياً وأتعهد أيضاً بأني أخدم مدة ستة أشهر من هذا اليوم وأعرف بأني لو أريد الاستغناء من وظيفتي أي وقت كان بعد نهاية هذه المدة يلزمني أن أخابر الضابط الذي أنا تحت أمره قبل الوقت بشهر.

ثالثاً: أعترف بأني معرض إلى العزل أي وقت كان، وهذا بسبب سوء الأخلاق والأمراض والاستغناء عن خدماتي"[١٨١].

لقد كانت ولادة الطبقة العاملة العراقية ولادة عسيرة وقاسية مما انعكس في بنية وطبيعة هذه الطبقة التي تشكلت من الفلاحين المهاجرين إلى المدينة من ظلم وقهر الإقطاعي ومن الحرفيين الذين عجزوا عن الاستمرار في أعمالهم، وأصحاب الورش الذين أعلنوا إفلاسهم أو كانوا من العاطلين عن العمل وعاشوا فترات طويلة في المدينة دون أن يجدوا عملاً لهم. فدراسة هذه الفترة، على قلة المعلومات المتوفرة عنها، تشير، بصدد بدايات نمو وتطور الفئات العمالية العراقية الجديدة، إلى الملاحظات العامة التالية:

---

١٨١ نفس الصدر السابق. ص ٤٤/٤٥.

– لم تكن ظاهرة العمل الأجير في العراق جديدة، بل وجدت في فترات وعهود مختلفة، إذ استخدم هؤلاء العمال في الإنتاج السلعي الصغير وفي التداول أيضاً واقتصر في الغالب الأعم على المدن وعلى الخدمات العامة التي كانت تقدمها الدولة للمجتمع باعتبارها جزءا من مسؤولياتها في المجتمعات الشرقية. ولم يكن نمو عدد العمال في الفترة الواقعة بين منتصف القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الأولى في العراق عاليا بل كان ضعيفاً للغاية، رغم تسارعه النسبي في مطلع القرن العشرين وفي فترة الحرب العالمية الأولى بسبب الحاجة إلى تشغيل العمال في الموانئ وفي النقل وفي غيرها من المجالات التي مسَّت بشكل مباشر نشاط القوات المسلحة البريطانية أو العثمانية في العراق. وكان العائق الأساسي وراء هذا النمو البطيء يكمن في طبيعة بنية وسياسات وموقف الدولة العثمانية الإقطاعية المناهضة للتصنيع أساساً، وفي سياسات وموقف الشركات الرأسمالية الأجنبية التي كانت تريد الاحتفاظ بالعراق كسوق لتصريف سلعها المصنعة، إضافة إلى استنزاف الإقطاعيين والتجار المحليين والشركات الرأسمالية الأجنبية للفائض الاقتصادي المحدود المنتج في العراق وحرمان البلاد من إعادة توظيف جزء منه في الاقتصاد المحلي، وبالتالي، توفير فرص عمل جديدة للقوى العاملة الجديدة. ولا شك في أن خزينة الدولة العثمانية المركزية في استانبول كانت تستنزف جزءا كبيراً من الريع العقاري المنتج في العراق وتحرم البلاد منه، علماً بأن تلك الموارد كانت تستخدم للأغراض العسكرية وأجهزة الإدارة العثمانية والسلطان، أي لم تكن تخدم مصالح الشعب التركي في المركز.

– كانت بدايات نشوء الفئة العمالية في مجالات الإنتاج الحرفي أو السلعي الصغير في الدكاكين والبيوت أو الورش الصغيرة أو في مشاريع البناء الخاصة والحكومية وإقامة الجسور والطرق من جهة، وفي ظل النشاط الرأسمالي الأجنبي في قطاع التبادل والتوزيع (التداول) من جهة أخرى.

– اقتصرت بدايات نمو وتطور الطبقة العاملة العراقية على مواقع اقتصادية قليلة وتركزت في بعض المدن الرئيسية مثل بغداد والبصرة والموصل، في حين بقيت بقية المدن

مقتصرة على المنتجين الحرفيين وعلى عدد ضئيل من الصناع المستخدمين لديهم والعاملين في مشاريع البناء والتعمير.

– كان نمو الطبقة العاملة العراقية في مراكز صناعية ضعيفة، على قلتها، قد سبق نشوء وتطور البرجوازية الصناعية المحلية، ألا إذا اعتبرنا بعض منشآت الإنتاج السلعي الصغير التابعة للبرجوازية الحرفية الصغيرة كانت بدايات تكون البرجوازية الصناعية العراقية، رغم أن البرجوازية الصناعية العراقية قد نمت فيما بعد في مواقع أخرى. والنمو الأساسي للطبقة العاملة الحديثة نشأ في مراكز النشاط الرأسمالي الأجنبي.

– كان الفلاحون النازحون من الريف يشكلون المصدر الأساسي والمعين الذي لم ينضب لنمو الطبقة العاملة في العراق في الفترة موضوع البحث.

– كانت حياة العمال المعيشية وظروف العمل سيئة للغاية وجائرة وأجورهم منخفضة جدا وأدنى بكثير من أجور العمال في بقية أنحاء الإمبراطورية العثمانية. فالإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن معدل الأجر اليومي للعامل العراقي في معامل النسيج لم يتجاوز حينذاك ٧ قروش، وفي الدباغة ١١,٥ قرش، في حين بلغ في تركيا،٤٨ قرشا و١٣,٦ قرشا على التوالي[١٨٢]. وكان معدل الأجر اليومي للعامل عموما في العراق يتراوح بين ٢–٥ قروش فقط[١٨٣].

يشير السيد كاتلوف، واعتماداً على عدد من المصادر التي بحثت في تلك الفترة، إلى هذا الموضوع، قائلاً:

".. واتسع استخدام الأطفال والنساء في المؤسسات الصناعية حيث كانوا يستلمون أجورا أقل بكثير مما يحصل عليه البالغون. إذ كانت النسوة اللواتي يعملن على جمع الصمغ العربي، وأعمال الصوف، يحصلن على أجر أقل بمرتين أو ثلاث مرات مما يحصل عليه العمال من الرجال... وفي أعمال تعبئة التمور وتهيئتها وإعدادها للتصدير إلى الخارج،

---

١٨٢ كوتلوف، ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. مصدر سابق. ص ٥٣.

١٨٣ المصدر السابق نفسه.

كن معظم العمال من النسوة اللواتي يقدمن إلى البصرة مع أطفالهن، وكن يعشن في أكواخ من القصب والحصران، وتستلم الواحدة منهن في أحسن الأحوال ٢،٥ قرشا يوميا. لقد كان العمال المكدسون في أقبية السكن التي أعدت لهم، يتناولون غذاءهم مما جلبوه من بيوتهم من الطعام، إضافة إلى التمور التالفة (الحشف)التي يتصدق بها عليهم أرباب العمل..."[١٨٤]. وكانت ظروف العمل هذه من بين أهم الأسباب المباشرة في إصابة أعداد كبيرة من أهالي البصرة بالكوليرا والطاعون والحصبة وأمراض العيون والسل الرئوي[١٨٥].

لم تبرز خلال الفترة موضوع البحث نشاطات سياسية واقتصادية ملموسة للطبقة العاملة، كما لم تسجل هذه الفترة إضرابات أو مطالبات عمالية محددة[١٨٦]. إلا أن النمو المتزايد في عدد العاملين وتعدد مجالات النشاط الاقتصادي وازدياد مراكز تجمع العمال وتفاقم شدة الاستغلال الأجنبي والاحتكاك بعمال البواخر الراسية في ميناء البصرة أوجد أرضية صالحة وشروط موضوعية لممارسة نشاط سياسي ومهني وفكري لاحق في أوساط العمال العراقيين وخاصة في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها. وبدأت هذه العملية في صفوف المثقفين والمتعلمين منهم على نحو خاص. يقول الدكتور كمال أحمد مظهر في هذا الصدد ما يلي: "وعلى ما يبدو من الوثائق التي تعود إلى تلك الفترة وقع تحرك معادٍ للإنكليز في الميناء عام ١٩١٦، فقد اتخذت السلطات في البصرة بعض الإجراءات "ضد ملاحي السفن الذين قاموا بأعمال غير ودية تجاه السفن المستخدمة من قبل الإنكليز". وفي أواخر كانون الأول سنة ١٩١٧ ترك ٤٦٣ من العمال في منطقة العمارة أعمالهم، فقامت سلطات الاحتلال بفتح النار عليهم، فجرح عدد منهم وألقي القبض على ٣٩ آخرين أودعوا سجن المدينة. ..."[١٨٧].

---

١٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٥٣/٥٤.

١٨٥ نفس المصدر. ص ٥٤.

١٨٦ أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. مصدر سابق. ص ٥٠/٥١.

١٨٧ عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصدي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٥٧٨.

وتعكس التقارير الخاصة بتلك الفترة إلى أن حياة وعمل الحرفيين كانت قاسية وصعبة للغاية وفيها الكثير من مظاهر الجور والبؤس والحرمان، رغم وجود بعض التمايز بين هذه الحرفة أو تلك بسبب التمايز في الدخول ومستوى المعيشة. ولكن الغالبية العظمى من العاملين كانوا يعانون من جور الحكام وابتزازهم، حيث كانت تفرض عدة أنواع من الضرائب المرتفعة التي ترهق كاهلهم والتي كانت تصل في بعض الحرف إلى أكثر من ٢٠٪ من تكاليف الإنتاج، إضافة إلى الإتاوات التي كان الضابطون وعصابات السرقة والنهب وعصابات الحماية الابتزازية يفرضونها على هؤلاء الحرفيين[١٨٨]. وكانت حياة الصناع والمتدربين بائسة للغاية والتي يمكن متابعتها مع حياة العمال بشكل عام. وخلال الفترات الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين اشتدت المزاحمة بوجه أصحاب الحرف المختلفة في ولايات العراق الثلاث وعجزوا عن تصريف سلعهم واضطروا إلى إغلاق محلات عملهم وورشاتهم الصغيرة والتحول أما إلى صناع لدى آخرين أو الانتقال إلى مجالات عمل أخرى والوقوع في أحضان البطالة. كتب أداموف بهذا الصدد ما يلي: "دمّرت المصنوعات الأوروبية الرخيصة صناعة المنسوجات المحلية تدريجيا، التي أصبحت تعاني تدهورا كثيرا بالفعل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى صباغة المنسوجات البيضاء المستوردة التي كانت تمارس حتى عهد قريب أصبحت الآن في عداد الذكريات، لأنها لم تعد تدر ربحاً، وكذلك الذي تحققه المنسوجات المطبوعة المجلوبة إلى السوق"[١٨٩].

وكان الحرفيون الذين يعانون من أوضاع صعبة لا يتقاعسون عن استغلال الأولاد المتدربين أو الصناع العاملين لديهم أو النساء اللاتي يعملن في البيوت لقاء أجور على القطعة، إذ كانت الأجور المدفوعة واطئة جدا وساعات العمل طويلة حقا، تتجاوز قدرات الإنسان الفعلية وتقلص من عمره.

١٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٥٧٨

١٨٩ نفس المصدر. ص ٥٧٨.

وعلى صعيد الوضع العمالي فقد أتسم خلال الفترة موضوع البحث بجملة من الظواهر السلبية المميزة التي نشأت عن مجمل الوضع في هذه الولايات وفي الدولة العثمانية بآسرها. ويمكن تلخيص أبرز تلك الظواهر بما يلي:

* كانت الغالبية العظمى من العمال من غير الماهرين الذين اكتسبوا بعض مهاراتهم عبر العمل، وهي حالة عامة في جميع ولايات الدولة العثمانية حينذاك، إذ لم يكن التعليم المهني قد أنتشر فيها. وكانت هناك قلة قليلة من الذين تسنى لهم التدريب في مدرسة الصنائع وهم لا يتجاوزون المئات حينذاك وموزعين على العديد من الحرف. ومع ذلك فإن هذا الواقع الذي لم يساعد على تطوير وتحسين مستوى الإنتاج الصناعي اليدوي، فإنه لم يعن في الوقت نفسه بأن الإنتاج كان رديئا بالقياس إلى المنتجات اليدوية الأخرى في المنطقة. فحسب تقديرات المبعوثين الأجانب فإن صناعة النسيج في العراق كانت متقدمة وكان في مقدورها تغطية الحاجة المحلية ومنافسة السلع الأجنبية لو لم تكن مثقلة بالضرائب ولو سمح لها بالتطور. وجاء في تقرير فرنسي بصدد هذا الموضوع ما يلي: "... هناك القليل من البلدان التي تصنع فيها المنسوجات الحريرية والصوفية وبعض السلع الاستهلاكية الأخرى بأسعار منخفضة كما هي الحال في أراضي بغداد، وسوف ترون سعادتكم من فحص أسعار العينات التي أرسلتها هذه القنصلية إلى وزير التجارة أنه لولا الأسعار الجزافية والضرائب العديدة التي تخضع لها الصناعة في هذه الأنحاء من عربستان، لكان من المستحيل الدخول في منافسة معها "[١٩٠].

ومع ذلك فإن قول الحق هذا لا ينفي حقيقة المستوى الواطئ لإنتاجية العمل في العراق حينذاك وانعكاس ذلك على التكاليف والمرتبط أساسا بتخلف وسائل الإنتاج وضعف المهارات المستخدمة في صناعة النسيج أو في غيرها من الصناعات الحرفية اليدوية. والأمر الذي كان يجعل من أسعار هذه السلع واطئا جدا لولا الضرائب والإتاوات العديدة والعالية

---

١٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٥٧٤.

التي كانت مفروضة عليها، هو الأجور الواطئة جدا التي كانت تدفع للعمال والتي كانت مصحوبة بساعات عمل طويلة.

* وكانت الغالبية العظمى من العمال المشتغلين في مختلف الحرف الصناعية أو المهن الأخرى منحدرة من أصل فلاحي–بدوي، ممن فقدوا الأرض الزراعية أو هربوا من ظلم الشيوخ الإقطاعيين وجورهم وتوجهوا مع أو بدون أفراد عوائلهم إلى المدينة تفتيشا عن عمل ومصدر عيش جديد. وأن القسم الأكبر من هؤلاء العمال لم يقطع صلته بالريف، بل كانت الحماية التي يمكن أن تقيه من غيلة الزمن. وتركت هذه الحقيقة طابعها المميز على سلوك الغالبية العظمى من عمال ذلك الزمان وفي مختلف الحرف والمهن الصناعية والخدمية. والقلة القليلة التي كانت قد قطعت الكثير من علاقاتها بالريف، وليس بالضرورة التقاليد الريفية، وتغلبت على بعض تقاليد أصلها الريفي، هي المجموعة التي كانت تعمل في الموانئ على البواخر التي كانت تمخر عباب البحر بين البصرة والدول الأخرى الواقعة على البحر، بسبب احتكاكهم بعمال من دول أخرى أو زياراتهم لدول أخرى أكسبتهم خصائص جديدة نسبياً.

* وكانت أجور العمال، بما فيها أجور العمال المهرة، واطئة للغاية ولا تتناسب مع ساعات العمل الطويلة التي يشتغلون فيها والجهود التي يبذلونها في الإنتاج والقيم التي يخلقونها. وهي لم تكن بالنسبة إلى الغالية العظمى من المهن تكفي لتغطية حاجات العامل وأفراد عائلته وتجديد قوة عمله اليومية بصورة عقلانية تسمح له باستعادة قدرته وحيويته على العمل. وكان هذا الواقع قد ترك آثارها السلبية المباشرة على تردي صحته ونقص في مناعته وتعرضه السريع لمختلف الأمراض وانخفاض درجة تركيزه وارتفاع حوادث العمل وتدهور معدل عمر العامل. والتقارير المتوفرة عن الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تتحدث عن ذلك بشكل واضح. في أدناه لوحة تشير إلى مستويات الأجور في عدد مهم من الحرف والمهن في بغداد، وهي مقاربة أو حتى أعلى من معدلات الأجور في كل من الموصل والبصرة أو في بعض السناجق والمدن الصغيرة.

الأجور أو الكسب اليومي في بغداد (*)

السنة	١٨٥٥	١٨٧٠	١٩٠٨	١٩١١
خباز	١٠,٧ – ١٣,٥	٦,٧٥ – ١١,٢٥	٧,٥ – ١٠,٠	٨ – ١٢
نجار	غ. م.	٥ – ٨	٢٠ – ٤٠	٣٠ – ٦٠
صبي نجار	٢,٧	٢ – ٣	٥ – ٧	٥ – ٨
نحاس	٧	١١,٢٥ – ٢٢,٥	١٥	١٥ – ٢٠
إسكافي	١٦	٦,٧٥ – ١٥,٧٥	١٥ – ٢٠	١٥ – ٢٠
سمكري	٨,٠ – ١٠,٧	٦,٧٥ – ٢٢,٥	١٥ – ٢٠	٢٠ – ٣٠
فلاح	غ. م.	٤,٥ – ١١,٢٥	٨ – ٩	٨ – ١١
معلم بناء	١٠	غ. م.	١٨ – ٤٠	٣٠ – ٦٠
طباخ (**)	غ. م.	غ. م.	٨ – ١٦	١٤,٥ – ٣٠,٠
خادم منزل(**)	غ. م.	غ. م.	٦ – ٨	١٢,٠ – ١٤,٥
ممرض (**)	غ. م.	غ. م.	٤,٠ –٦,٥	٥,٥ – ١٣,٥

(*) المصدر: شارل عيساوي، التطور الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠–١٩١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ١٩٩٠، ص٨٧. (**) الوحدة النقدية = بنس ونسوره العشرية، غ. م. = غير متاح. (**) الأجر الشهري مقسوما على ٣٠

وعند مقارنة هذه الأجور الواطئة للعمال العراقيين مع أجور زملائهم العمال في بعض الولايات العثمانية الأخرى يتعرف الإنسان بشكل أفضل عن مدى التخلف الذي كانت عليه أجور العمال العراقيين وبالنسبة إلى ذات الحرف أو المهن. فالأرقام التي يوردها عيساوي تشير إلى ما يلي:[١٩١]

– كان متوسط أجر العامل في صناعة النسيج في تركيا ٨,٤ قروش في اليوم في مقابل ٧ قروش في اليوم للعامل العراقي.

---

١٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٥٧٤.

– وكان أجر عامل الجلود في تركيا,٦١٣ قروش يوميا في حين بلغ أجر العامل الإسكافي العراقي ١١,٥ قروش في اليوم.

– وكانت أجور النسوة أقل من ذلك بكثير، سواء أكان ذلك في تركيا أم العراق وبعدة أضعاف، وكان الفارق في العراق أكبر بكثير.

– كما كانت الأجور المدفوعة للأطفال واطئة جدا في البلدين، ولكن الأجور في العراق كانت أوطأ مما كانت عليه في تركيا.

وفي مقابل هذه الأجور الواطئة كانت ساعات العمل اليومية طويلة جدا تصل أحيانا إلى أربع عشر ساعة أو تزيد. كتب أداموف بهذا الصدد قائلاً: وحتى إذا كان عامل المدينة على درجة عالية من المهارة، فهو يعمل عادة من عشر ساعات إلى أحد عشر ساعة يوميا، وأحيانا أكثر من ذلك بكثير. وعلى سبيل المثال، يبدأ أحد عمال تجليد الكتب عمله في السابعة صباحا في الشتاء، وبعد الغداء، لا يغادر محله إلا في الساعة السابعة أو الثامنة مساءً "[١٩٢]. وقد تسببت أجور العمال الواطئة وظروف العمل والتغذية السيئة إلى انتشار الأمراض في صفوف العمال في مجالات عديدة، ومنها تعبئة التمور في البصرة. يصف عيساوي، استنادا إلى أداموف حالة العمال التعسة والجائرة هذه بالسطور التالية: "وكانت أوضاع العمال المأجورين للعمل في البناء في الطرق والجسور صعبة على وجه الخصوص، ويعطينا أداموف صورة مفجعة للبؤس وغياب الحقوق والظلم الذي كان يعانيه أولئك العمال عند وصفه لتعبئة التمور للتصدير. فقد عاش العمال، الذين كانوا معظمهم من النساء اللواتي جئن إلى البصرة مع أطفالهن، في أكواخ من البوص والحصير، وفي أحسن الأحوال كانت أجورهم قرشين ونصفا يوميا. وكان على أولئك التعساء أن يحضروا طعامهم معهم وأن يأكلوا التمر التالف"[١٩٣]. ويستكمل أداموف الصورة بقوله: "وفي تلك الظروف لا

١٩٢ يساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٥٧٨.

١٩٣ نفس المصدر. ص ٥٨١.

يدهشنا أن معظم الأوبئة كالكوليرا والطاعون والجدري، وخاصة أمراض العيون، التي يعاني منها نحو نصف السكان، تنتشر خلال موسم التعبئة"[١٩٤].

* لم تكن للعمال أية حقوق أو ضمانات تقيهم من جور واستغلال أرباب العمل أو تحميهم من مخاطر العمل وأمراض المهنة أو تساعدهم في حالات المرض والشيخوخة. وقد شمل هذا الواقع جميع العمال الأجراء في القطاعات المهنية المحلية أو الذين استخدمتهم شركات النقل والتجارة الأجنبية. فكان رب العمل هو الذي يحدد ساعات العمل اليومية ومقدار الأجر والاستقطاعات التي يفرضها على العمال لهذا السبب أو ذاك، أو طردهم من العمل لأي سبب كان. ولم تكن هناك قوانين تحمي هؤلاء العمال وتساعدهم على الاحتجاج بسبب ظروف العمل السيئة أو مخاطر العمل. كما أن الوعي السياسي والاجتماعي للعمال لم يكن قد بلغ المستوى الذي يساعدهم على تشكيل نقابات أو جمعيات للعمال تدافع عن مصالحهم.

وتركز العدد الأكبر من العمال العراقيين في كل من بغداد والبصرة والموصل في حين كانت المدن الأخرى تضم أعدادا متناثرة من العمال في مهن مختلفة كالحدادة والخياطة والنجارة أو السمكرة والبناء. وفي البصرة كانت هناك تجمعات كبيرة للعمال وخاصة في الميناء وفي عمليات تعبئة التمور الموسمية. وكانت مجالات العمل الأجير حينذاك غير واسعة ومحدودة بسبب ضيق الأسواق المحلية التي كانت لتوها قد بدأت بالتكون التدريجي البطيء. وكانت أبرز مجالات العمل هي الغزل والنسيج والصباغة والنجارة والحدادة والسمكرة وصناعة الأحذية والخياطة وسروج الحيوانات والصياغة صناعة الأواني الفخارية وأعمال البناء والنقل والموانئ والبواخر والمراكب والنقل النهري والمخابز وتعبئة التمور واستخراج وتكرير النفط، إضافة إلى الإنتاج الحربي التابع للدولة. وليست هناك إحصائيات عن عدد العمال بشكل عام أو في كل من هذه المهن. ويشير الأستاذ عيساوي إلى أن عدد

١٩٤ نفس الصدر. ص ٥٨١.

العمال المأجورين في العراق لم يتجاوز، مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بضع عشرات الآلاف، بمن فيهم العمال الموسميون.[١٩٥]

٥- فئة التجار

ساهم الولوج الواسع نسبيا للشركات التجارية الرأسمالية في اقتصاد العراق في تنمية فئة صغيرة من التجار المحليين وفي توسيع نشاطهم الاقتصادي وشدّهم إلى قطاع التجارة الخارجية والرأسمال الأجنبي ومصالح الشركات الأجنبية. وكانت غالبية تجار الجملة والاستيراد تنتمي إلى الفئات المتنفذة والغنية ومن أشراف المدن الميسورين ومن ذوي العلاقة المباشرة بأجهزة الحكم. كما أن مجموعة منهم كانت قد نمّت إمكانياتها التجارية بفعل علاقاتها الدينية بالأوساط التجارية الأجنبية وعبر الإرساليات التبشيرية، وخاصة مجموعة من التجار العراقيين من اليهود والمسيحيين التي ساهمت في الهيمنة المباشرة على النشاط التجاري في عدد من المدن العراقية الرئيسية، وخاصة في مدن بغداد والموصل والبصرة. وكانت لهذه الظاهرة أسبابها ونتائجها الاجتماعية الملموسة، سواء أكان ذلك في فترة الاحتلال العثماني للعراق أم في فترة الاحتلال الإنجليزي للبلاد.

وكان التجار الأغنياء يتعاملون في عمليات التمويل المالي أو التسليف الربوي- لصغار ومتوسطي الفلاحين وصغار المنتجين في المدينة بصورة عينية أو نقدية أيضاً ويفرضون نسب فوائد عالية ومجحفة على المقترضين منهم. وكانت تلك القروض تربط بشروط مثل شراء المحصول من قبل التجار على الأخضر في الزراعة، أو شراء السلع المصنعة قبل إنتاجها وبأسعار منخفضة. وكانت الفئة التجارية تمارس عمليات استغلال ونهب متواصلة ضد كادحي الأرياف والمدن في آن واحد، وكونت لها علاقات اقتصادية وتشابك مصلحي مع الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية أو المستحوذين عليها. وتسنى لعدد كبير من

١٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ٥٨١.

هؤلاء السيطرة على مساحات واسعة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، بسبب عجز الفلاحين عن تسديد القروض أو الديون التي بذمتهم والفوائد المترتبة عليهم.

وإلى جانب هذه الفئة التجارية الصغيرة وجدت مجموعتان تعملان في قطاع التبادل التجاري الداخلي، وهما:

١. مجموعة من اصحاب الحوانيت التي تتاجر بالمفرد وتتعامل بالسلع المحلية والمستوردة، وهي تنتمي عمليا إلى فئة البرجوازية الصغيرة من حيث طبيعة النشاط ومستوى الدخل والمعيشة وطريقة التفكير وأسلوب الحياة والتطلعات المستقبلية.

٢. ومجموعة الباعة الجوالة التي كانت تعتبر من فئة أشباه البروليتاريا الكادحة والمتخلفة جدا التي كان أفرادها يجوبون الشوارع والأزقة في المدن والأرياف في جميع أرجاء العراق بقصد بيع السلع التي يتعاملون بها وضمان دخل متواضع يسد رمقهم ورمق أفراد عوائلهم. وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء تنحدر من أصل فلاحي، أي من أولئك النازحين من الريف أو من كادحي اليهود في العراق حينذاك. وكان هؤلاء الباعة يتعرضون لاستغلال شديد من جانب تجار الجملة والممولين. ولم تكن القوة الشرائية للسكان عالية، وبالتالي لم تكن مبيعاتهم كثيرة، كما كانت ارباحهم واطئة.

٧- فئة العاملين في أجهزة الدولة

عمدت السلطات العثمانية إلى تعيين الموظفين الأتراك في مراكز المسؤولية الأساسية في الأيالات العراقية، سواء أكان ذلك بالنسبة للإدارات المحلية والأجهزة الضريبية أم بالنسبة للقوات المسلحة. كما كانت هذه السلطات تستخدم موظفين عراقيين من أبناء الأسر الغنية والوجهاء الذين أكملوا دراستهم العالية في المعاهد التركية. وبالرغم من التشابك المصلحي بين تلك العوائل الميسورة والحكام الأتراك، كانت هناك مشكلات وتناقضات تسود العلاقات في ما بينهم، إضافة إلى إنزعاج تلك العوائل من عدم المساواة التي كانت تحس بها وتعيشها يومياً إزاء الموظفين من أبناء البلاد.

ورغم كل الفوارق التي كانت قائمة بين الموظفين الأتراك والعراقيين ثم بين هؤلاء وصغار الموظفين، فأن جهاز الحكم العثماني في الولايات العراقية تميز بخصائص رئيسة هي:

* الفجوة الواسعة التي كانت قائمة بين أجهزة الحكم والغالبية العظمى من السكان والكراهية القائمة بين الطرفين.
* استعداد أجهزة الدولة على خدمة مصالح الفئات الحاكمة بطاعة وجمود لا نظير لهما، باعتبارها ولي أمرها وصاحب نعمتها والممثل والمعبر عن مصالحها وعن استمرار وجودها في أجهزة الدولة.
* تخلف ورداءة الموظفين وسوء الإدارة وفقدان الشعور بالمسؤولية وتفشي الرشوة والمحسوبية والمنسوبية، وممارسة الإرهاب والاضطهاد ضد الشعب وخاصة ضد الكادحين منهم، عند جباية الضرائب أو عند القيام بالحملات "التأديبية" ضد هبّات وانتفاضات الفلاحين، أو قلة دعم جهود الناس المتضررين من الفيضانات المتكررة أو الأوبئة. وقد شددت هذه الحالة من كراهية الشعب لأجهزة الدولة والجندرمة منهم على نحو خاص[١٩٦].
* وكان يطلق على الموظفين والمتعلمين بـ "الأفندية" تمييزا لهم عن بقية أبناء الشعب، إذ أنهم كانوا يرتدون الزي الأوروبي المصحوب بالطربوش التركي، ويعرفون القراءة والكتابة ويعملون في دوائر الدولة. وقدم س. هـ. لونگريگ وصفاً طريفاً وواقعياً لهؤلاء الأفندية حين كتب يقول: "فقد توسعت فيه (في العراق– ك.ح) طبقة الموظفين الاعتياديين – الأفندية – الذين حلوا محل القدامى من الباشوات الجائرين وكأن الولايات وجدت من أجلهم. وكان أولئك الخدام العامون، الذين سلمت الوظائف الحكومية بإيديهم وحدهم، يقرأون ويكتبون من دون أن يتعلموا أشياء أخرى،

---

١٩٦ الوردي، علي. المصدر السابق. ص ٨٧.

راجع أيضاً: العمري، محمد طاهر. مقدرات العراق السياسية. بغداد. ١٩٢٥. ج ١. ص ١٣١–١٣٤.

ويتصفون بالرجعية لكنهم متأدبون بالآداب الاجتماعية المقبولة ومتزيين بمجموعة مضحكة من الملابس الأوروبية، وكانوا حريصين دقيقين ولكنهم يغرقون في المجاملات بالكتب الرسمية، وبعيدين كل البعد عن روحية الخدمة العامة. أضف إلى ذلك أنهم كانوا لا يقيسون الناس بمقاييس الطبقة التي ينتمون إليها، ويحتقرون القبيلة والفلاح، ويصرون على التكلم بالتركية بين العرب. وأخيرا فقد كان الفساد متفشيا بينهم جميعا تقريبا والرشوة مستفحلة بين ظهرانيهم"[١٩٧].

* كما كانت المحاكم ترهق كاهل الناس بأحكامها القاسية وغير العادلة والتي أطلق عليها "محاكم قره قوش" السيئة الصيت.

ويستطيع الإنسان أن يميز عموما بين مجموعتين من الموظفين والمستخدمين في أجهزة الدولة في ولايات العراق المختلفة.

– المجموعة الأولى: وكانت تضم كبار الموظفين الأتراك من أبناء العوائل الميسورة والحاكمة التركية، وخاصة من أبناء الإقطاعيين ورجال الدين وضباط الجيش، كما كانت تضم الموظفين العراقيين المنحدرين من العائلات الغنية والأشراف أو السادة من العوائل الدينية السنية. وتميزت هذه المجموعة بالأرستقراطية واستخدام مراكزها الوظيفية لصالح عوائلها الغنية والاغتناء العائلي وتحسين مراكزها الاجتماعية والسياسية وإيراداتها السنوية، وإهمال تام لمصالح السكان الأساسية. إلا أن الموظفين العراقيين، رغم تلك المراكز التي كانوا يحتلونها في جهاز الدولة وفي إطار الحياة العامة، فأنهم كانوا يعاملون على أنهم "رعايا" من الدرجة الثانية ويأتون في المرتبة بعد الموظفين الأتراك. ومن هذا الواقع، ورغم قيام تحالف سياسي ومصلحي بين مجموعة الموظفين الأتراك والعراقيين المستند إلى تحالف الفئات الحاكمة التركية والعراقية، فإن عددا متزايدا من الموظفين العراقيين وجدوا في السياسة التركية وفي العنصرية والتعصب التركيين المناهضين للقوميات والأقليات القومية الأخرى وفي التمييز ضد العرب والكرد أو العراقيين عموماً، سببا في كره الهيمنة العثمانية

---

١٩٧ لونگريگ، س. ه. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٣٣٨.

والسعي للتخلص منها والعمل من أجل بناء تحالفات جديدة مضادة، أي تحالفات مع البرجوازية التجارية الأجنبية، سواء الإنجليزية أو الفرنسية بشكل خاص، ممثلة بشركاتها التجارية وممثلياتها الدبلوماسية في أهم المدن العراقية. ويمكن الادعاء بأن عددا غير قليل من هؤلاء الموظفين العراقيين كانت تحركهم المشاعر القومية العامة والحس الوطني الذي تشابك بالمصالح الاقتصادية المباشرة للبرجوازية التجارية العراقية النامية حديثا.

– المجموعة الثانية: كانت تضم إليها متوسطو وصغار الموظفين وأفراد الجندرمة العثمانية. وكانت هذه المجموعة في تضخم مستمر. وكانت غالبية الموظفين من المتعلمين من أبناء الفئات المتوسطة، في حين كانت غالبية قيادات الجندرمة من الأتراك، في حين كان أفرادها من أبناء فئة أشباه البروليتاريا من الأميين وممن أثبتوا "جدارة" في نشاط العصابات وأعمال الشقاوة، سواء أكانوا من الأتراك أم من أنباء العراق.

لقد وجدت أعداد كبيرة من أبناء هذه المجموعة من الموظفين ممن كانوا يكرهون الحكم العثماني ويعملون على التخلص منه. الا إنهم كانوا يؤدون وظيفتهم في إطار ذلك الجهاز ويتميزون بذات الخصائص التي تميز بها جهاز الدولة التركي، وكانوا متعالين على العامة الكادحة من الناس. ومع ذلك فقد كان من بينهم من رفع صوت النضال ضد الحكم التركي وسعى إلى تثقيف الناس بالعداء لذلك الحكم باعتبارهم من الفئة الأكثر تنورا والأكثر احتكاكاً بالنشاط السياسي والأكثر تعرضا للاضطهاد السياسي أيضاً.

ومع وجود فجوة كبيرة بين رواتب الشرائح المختلفة للموظفين، وخاصة من ذوي المراتب العليا والمراتب الدنيا، فأن جلهم كان لا يعتمد على تلك الرواتب في تدبير شؤون حياته ومعيشته، بل كانت الرشوات والعطاءات والهدايا التي تصلهم أو التي ينتزعونها عنوة من السكان وبأساليب مختلفة تشكل الأساس في تكوين مدخولاتهم السنوية[١٩٨]. إلا أن

---

١٩٨ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٨٨/٨٧.

جاء في هذا الصدد ونقلا عن كتاب السيد محمد طاهر العمري الموسوم "مقدرات السياسة العراقية لوحة معبرة عن أحوال أجهزة الشرطة والإدارة الحكومية حينذاك حيث كتب يقول: "إن الكثير من

الرشوة والإتاوة وسرقة المال العام والفساد بشكل عام لم تقتصر على صغار الموظفين من ذوي الرواتب الواطئة جدا فحسب، بل شملت كبار موظفي الدولة بشكل خاص، ابتداءً من الولاة ومرورا بكبار موظفي الولايات. وكان السلاطين وحاشياتهم والولاة يتميزون بالصلافة والمجاهرة في النهب والسلب ويقدمون نموذجاً سيئاً لبقية موظفي الدولة وأفراد المجتمع في كسبهم غير المشروع،.

وكانت حياة الجندرمة وصغار الموظفين مزرية وبائسة إلى حد لا يطاق، حتى يمكن وضع كثرة منهم ضمن فئة أشباه البروليتاريا المسحوقة والتي كانت تجهد نفسها وتذل كرامتها في سبيل الحصول على "البغشيش" أو "الواشر" التافه لتغطية احتياجاتها المعاشية الأساسية. وكانت الدولة والسلطان على علم بذلك وهم أكبر الحرامية. وقد انتشرت في العراق المقولة التي تنسجم مع طبيعة الدولة وأجهزتها حينذاك "حاميها حراميها".

الموظفين العسكريين والمدنيين اتخذوا حالة الحرب (المقصود هنا الحرب العالمية الأولى، ك.ح.) وسيلة لاستدرار المنافع بشتى أشكالها، وقد ظهر من بينهم من اختلس وملأ جيوبه بالرشوات والهدايا عن طريق الاستيلاء على الأموال والحيوانات وتحت عنوان "التكاليف الحربية"، وفيهم من ارتشى عن طريق معاملات التجنيد حيث يؤجل من يشاء بأنواع الحيل بينما هو يسوق الفقير إلى ميدان القتال، وكان ضباط التجنيد والأطباء يأخذون الرشوات لقاء معاملة كاذبة أو كشف طبي مزيف. وقد سمعت من رجل موثوق أن أحد موظفي التجنيد يدل شخصا هاربا من الخدمة العسكرية بشخص أخر برئ وقد اعدم هذا رميا بالرصاص عوضا عن ذلك الشخص الهارب وهو يستغيث فلا يغاث. ولا تسال عن موظفي الشرطة والدرك وعن اختلاساتهم من القرويين المساكين والكثير من أهل المدن إذ هم كانوا يحلبونهم حلب البقرة فلا يقضون حاجة لأحد إلا بعد أن يرتشوا منه بكل ما يمكن. ولا يدخل شرطي أو دركي في قرية إلا وملأ جيوبه من الدراهم، وهو يعلم أنه غير مسؤول عن سوء تصرفه لأن رئيسه يفعل أكثر منه. وقد اشترك الكثير من الموظفين العسكريين والمدنيين مع بعض التجار فاحتكروا المواد الغذائية وغيرها وجنوا الأرباح الطائلة وصار الفقراء العوبة بأيديهم". ص ٨٨.

خامساً: الحالة الاجتماعية

مع أن الكثير من الباحثين يشيرون إلى أن بداية النهضة الحديثة في بلاد ما بين النهرين أو عراق اليوم كانت قد بدأت في فترة حكم داود باشا حيث برزت حينذاك بعض مظاهر أو أدخلت بعض منجزات التقنيات والحياة الأوروبية ومحاولة داود باشا تحديث الجيش وزيادة عدد البواخر للملاحة النهرية أو إقامته لمصنع الأسلحة الحديث ومصنع النسيج لإغراض الجيش، إضافة إلى نشاط الشركات التجارية الأجنبية، أو في إقامة التلغراف (١٨٥٧) ومراكز البريد (١٨٦١) فيما بعد، أي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[١٩٩]، فإن الواقع الموضوعي لتلك الفترة يشير إلى أن حركة التغيير الواسعة نسبيا في واقع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت قد بدأت مع مجيء مدحت باشا واليا على بغداد وتبنيه لأفكار التجديد على نطاق الدولة العثمانية وارتباطه بقوى التجديد في تركيا، مركز الدولة العثمانية وإطلاعه على الحياة الأوروبية فعليا ومباشرته العملية في تطبيق تلك المجموعة من الإصلاحات التي ساعدت على البدء بتفتيت أجواء الانغلاق في حياة بغداد أساسا وولايات البصرة والموصل ثانيا ثم المدن والحياة العامة ثالثا وبصورة بطيئة جدا. وقد بدأت بسعيه لتطبيق قانون الأراضي وتوسيع الملاحة في نهري دجلة والفرات وفتحه الطرق والبدء بتبليط البعض منها وتخفيضه للضرائب أو إلغاء البعض الجائر جدا منها. وساهم كل ذلك وغيره في زيادة مساحات الأراضي المزروعة وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الطلب الخارجي عليه وتطور التجارة الخارجية وتنامي نشاط الشركات التجارية الرأسمالية الأجنبية التي ارتبطت بفتح قناة السويس وتقليص المسافة بين البصرة وأوروبا. وازدادت نتيجة ذلك الاتصالات بين بغداد على نحو خاص والبلدان الأخرى ووصول بعض الجرائد والمجلات، مثل المقتطف والهلال في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى بعض الموظفين والأفندية والمثقفين في بغداد. وكانت بداية أولية مهمة لفك قيود الانغلاق الذي تميزت به الولايات الثلاث في العراق وبقية المدن التابعة لها والانفتاح التدريجي جدا نحو العالم الخارجي

١٩٩ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٢٣١–٢٦٥.

والحضارة الأوروبية. ومع ذلك فإن هذه الجوانب المشرقة لم تكن قد فرضت نفسها على الحياة العامة، كما إنها لم تكن من السعة بحيث يمكن تلمسها أو تلمس تأثيرها المباشر على حياة الناس. واستمرت مظاهر التخلف الأساسية تشكل السمات البارزة لحياة الناس في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

كانت الحياة الاجتماعية والثقافية العامة في العراق في هذه الفترة فقيرة للغاية ومتخلفة في آن. ولم تكن هناك من مظاهر الحضارة والثقافة ما يمكن أن يشير إليه الإنسان سوى تلك الحوارات الفقهية والتفسيرية لأيات القرآن أو السنة أو نهج البلاغة بين مجتهدي المذهب الشيعي أو الحوارات بين المذاهب المختلفة في الإسلام، أو تلك الانشطارات المذهبية التي شهدتها عقود القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في إيران وانتقلت إلى العراق وخاصة في كربلاء والنجف، والتي تميزت بالفقر الفكري والسذاجة الشديدة والاعتماد على المنطق الشكلي والمستوى الواطئ لوعي الناس العام أولا، وتطور حركة الشعر والشعراء في العراق مرة أخرى بعد خمول طويل دام عدة قرون ثانيا. وقد لعب بعض الولاة الذين أبدوا اهتماما خاصا بالشعر، مثل داود باشا، دورا مهما في تنشيط هذه الحركة، رغم أن شعر هذه المرحلة لم يخرج عن إطار القديم التقليدي ولم يلعب دورا فعالا في حياة الناس وتركزت في موضوعات قديمة جرى اجترارها كثيرا أو تشطير ما يقوله بعض الولاة أو بعض الشعراء. وكانت حياة الناس العامة خاملة عموما وخالية من التنوع. وكانت الرياضة لا تمارس إلا من قلة قليلة من الناس ومقتصرة على ألعاب القوة (الزورخانة) المنقولة إلى العراق من إيران. ولم تكن مثل هذه الحياة الاجتماعية الفقيرة سوى نتاج طبيعي للواقع الاقتصادي ولطبيعة العلاقات الإنتاجية التي سادت المجتمع حينذاك، حيث كانت الغالبية العظمى من السكان ما تزال تعتمد على القبيلة أو العشيرة في حياتها اليومية وأن قوانين العشائر هي القوانين السائدة في المجتمع. ولم تتخلص حتى المدينة من فعل تلك القوانين عمليا. وشهدت هذه الفترة صراعا فعليا بين البداوة بكل مظاهر التعصب والقسوة والخشونة والفقر والحرمان والمعايير الأخلاقية التي كانت تميزها، وبين حياة المدينة التي لم تكن قادرة بعد على فرض قيمها الجديدة التي لم تتكرس حتى ذلك الحين في المجتمع، إذ أن المدينة كانت ما تزال

تحت رحمة وتأثير البادية والريف. وكثيرا ما تعرضت المدن القريبة من البادية ومن جبال كردستان إلى غزوات ونهب وسلب وقتل من قبل رجال القبائل التي كانت تعتبر مثل تلك الأعمال فخرا وعزة واغتناء للقبيلة ورجولة وشجاعة للقائمين بها. وكان الولاء في المجتمع العراقي حينذاك، سواء في البادية أم الريف، وإلى حدود غير قليلة في المدينة أيضاً، يعود إلى القبيلة أو العشيرة، أي إلى رابطة الدم، بالدرجة الأولى، وإلى المحلة أو منطقة السكن بالدرجة الثانية، وإلى الدين بالدرجة الثالثة[٢٠٠]. ولم يكن الوطن يحتل موقعا متميزا إلا من خلال القبيلة أو العشيرة والمحلة أو الدين.[٢٠١] وكان الموقف العام من الدولة أو الحكومة سلبيا وعدوانياً في الغالب الأعم بسبب السياسات التي كانت تميز السلاطين والولاة وأجهزة الحكم. إذ لم يرَ الناس عموما خير الحكومة أو دعمها لهم، بل كانوا يحصدون دوما مساوئ هؤلاء الحكام وسياساتهم وأجهزتهم التي كانت تتجلى في فرض وجباية الضرائب والحملات العسكرية والزرگات المستمرة لهذا الغرض أو في انتشار العصابات وقطاع الطرق...الخ. وكانت الفيضانات والأوبئة والحروب والغزوات تأتي في أحيان كثيرة على ما تحقق من تقدم خلال الفترة بين فيضانين أو بين وبائين أو بين حربين مثلا. وانتشرت في الريف والمدينة، إضافة إلى البادية تلك القيم المعروفة التي تتميز بها العشائر مثل التبعية التامة للعشيرة والشيخ والدفاع عن كرامة وعزة العشيرة وشرفها وتجنب تلويث سمعتها أو الإساءة إليها أو إلحاق الأذى بها منه أو من الآخرين، إضافة إلى سيطرة قيم الثأر والشرف وغسل العار والدخالة والتسيار. وانتشرت بين القبائل الكردية هذه القيم أيضاً التي كانت قد تأثرت بقوة بأخلاقية دينية مختلطة نشأت وانتشرت في إيران في القرن الثالث الميلادي واقترنت باسم مؤسسها ماني (Manichaeismus)، التي تنسجم إلى حدود بعيدة مع القيم العشائرية وطبيعة وعادات وتقاليد وأعراف البادية والريف التي ما تزال تفعل فعلها حتى يومنا هذا في أوساط الفلاحين وأبناء العشائر في كردستان العراق. فرجل العشيرة إذا ما آمن بشيء ما أو

---

200 Chaliand, Gerard (hrsg.). Kurdistan und die Kurden. (In Zwei Baende). Band I. Beitrag von Vanly, Ismet Sherif. Kurdistan im Irak. Reihe Pogrom 105/106. Gesellschaft f[r bedrohte Voelker. Goettingen. 1984. S..480.

٢٠١ الوردي، علي. لمحات اجتماعية... . مصدر سابق. الجزء الأول. ص ٢٨٢/٢٨٣.

أقتنع بصحته يصعب عليه التخلي عنه أو القبول بغيره، ويبدو مستعدا للتضحية بحياته في سبيل ذلك.[٢٠٢]

ولعب ورجال الدين، الذين كانوا من نتاج عصرهم، دورا كبيرا في تكريس الأفكار والمفاهيم الرجعية البالية والتصدي لكل ما هو جديد والمساهمة في نشر الطقوس المتخلفة والمضرة بحياة المجتمع باسم الدين، وممارسة التأثير المباشر على عقول الناس وعواطفهم. وشارك الكثير من رجال الدين الجهلة في نشر الخرافات والأوهام أو إصدار الفتاوى التي تخدم الحكام بالدرجة الأولى، سواء أكان ذلك في مركز الدولة العثمانية ومن شيخ الإسلام، أم في الولايات التابعة، أم من بعض رجال وعلماء الدين الشيعة، رغم أن علماء الدين الشيعة لم تكن لهم بالضرورة علاقات متينة بكل حكام العراق بل بالبعض منهم ممن كان يميل بهذا القدر أو ذاك إلى المذهب الشيعي أو يقاربه. وعمدت الغالبية العظمى من رجال الدين إلى استخدام الاستخارة للبت في استشارات الناس التي توجه لهم دون دراسة أو تمحيص للمشكلة المطروحة عليهم من قبل مقلديهم. وكانت أبحاث رجال الدين، كما تشير إلى ذلك كتاباتهم حينذاك أو الذين أرّخوا تلك الفترة أو كتبوا عنها، تدور حول قضايا لا تنفع الناس أو ترفع من مستواهم الثقافي أو تغني حياتهم الفكرية أو تؤثر إيجابيا على مستوى حياتهم المعيشي مثل الحلال والحرام والطهارة والنجاسة، أو السعي لإثبات حق أهل البيت بالخلافة والرد على فقهاء المذاهب السنية، والعكس صحيح أيضاً من جانب فقهاء المذاهب السنية. وخلال القرن السادس عشر وفي فترة حكم الصفويين كانت قد غزت العراق مجموعة من الطقوس والبدع الغريبة التي لم تكن معروفة في حياة الناس في العراق قبل ذاك. وسعى الحكام في ولاية بغداد إلى منع ممارسة هذه الطقوس في كربلاء والنجف والكاظمية بسبب موقفهم المذهبي منها واعتبارها مرفوضة دينيا. ألا أن بعض الحكام، وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أباح ممارسة تلك الطقوس، كإقامة التعازي والمواكب

---

202 Chaliand, Gerard (hrsg.). Kurdistan und die Kurden. (In Zwei Baende). Band I. Beitrag von Vanly‹ Ismet Sherif. Kurdistan im Irak. Reihe Pogrom 105/106. Gesellschaft f[r bedrohte Voelker. Goettingen. 1984. S.47.

الحسينية واللطم على الصدور والضرب بسلاسل حديدية، وأحياناً مشدودة إلى نهاياتها سكاكين حادة، على الظهور، وثم التطبير (الشخصين)، أي الضرب بالسيوف والقامات على وسط الرؤوس الحليقة. وقد جاءت هذه الطقوس إلى العراق من مناطق الهند وأفغانستان وإيران والتي لا بد وأن يكون لها أصل في عبادات أو ديانات وتقاليد وطقوس تلك الشعوب. وقد أصبحت هذه الطقوس إحدى نقاط الصراع بين الدولة الفارسية، التي كانت تؤيدها، والدولة العثمانية، التي كانت ترفضها، وأثرت كثيرا على علاقات الناس وعلى موقف الشيعة من الدولة العثمانية.[٢٠٣] ويشير ساطع الحصري إلى دور رجال الدين الرجعي في الفترة التي أعقبت صدور التنظيمات في عام ١٨٣٩ وبالرغم منها فيقول: " إن عهد التنظيمات صار بداية عهد تقدم ونهوض في الدولة العثمانية، ليس من وجهة الشؤون الحكومية فحسب، بل من وجهة الأمور الأدبية والثقافية أيضاً. ومع هذا، ظل رجال الدين يتدخلون في شؤون الدولة ويعرقلون التقدم في مختلف الميادين. مثلا ظلوا يزعمون للناس بأن التصوير حرام بوجه عام، ويحولون بذلك دون طبع الكتب المصورة ولاسيما الكتب المدرسية المصورة"[٢٠٤].

وبسبب الاضطهاد الذي مارسه حكام العراق على مدى قرون كثيرة، سواء أكان ذلك في العهدين الأموي والعباسي أم في الفترة التي أعقبت غزو هولاكو لبغداد أو فترة الحكم العثماني، ضد الناس وممارسة التمييز ضد الأقليات الدينية أو ذوي المذاهب الأخرى الجديدة، وبسبب غياب الأمن والاستقرار واحتمالات الغدر وخوفا من المحاكم القرقوشية تفشت بين الناس ظاهرة الخوف من إبداء الرأي الصريح حول هذه المسألة أو تلك أو البوح بوجهة النظر التي يحملها هذا الإنسان أو ذاك إزاء هذه القضية أو تلك. ونشأت عن ظاهرة الخوف من الحكام على نحو خاص حالة نفسية وعلة اجتماعية يطلق عليها بـ "ازدواجية الشخصية". فالإنسان في مثل هذه الحالة يحمل عموما وجهتي نظر عموما: إحداهما يعلن

---

٢٠٣ الوردي، علي. لمحات اجتماعية... . الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ١٠٣–١١١.

٢٠٤ الحصري، ساطع. البلاد العربية والدولة العثمانية بيروت ١٩٦٠، ص٥٩ و٩٣.

عنها ولكن لا يؤمن بها بالضرورة وربما مجبر على الترويج لها، وهي التي لا تثير له أية مشاكل مع الحكام أو الأقوياء بل ربما تجلب له الكسب وبعض المنافع، وتلك التي يؤمن بها ولكن لا يعلن عنها خشية العواقب التي يمكن أن تجره عليه الجهر بها. ولا شك في أن هذه الظاهرة ليست حديثة العهد، كما أنها لم تقتصر على العراقيين بل وجدت في كل مكان وجد فيه الاستبداد ومعاقبة أصحاب الرأي الآخر. ويبدو بوضوح أن الشيعة قد مارسوا موقفا مماثلا لتجنب الاضطهاد في العهود الأموية والعباسية وكذلك في العهد العثماني، في حين رفض ممارسته الخوارج وتعرضوا لصنوف التعذيب من جراء الإعلان عن رأيهم وموقفهم، إضافة إلى ممارستهم الإرهاب ضد الإرهاب الذي كان قد سلط عليهم والعقوبات القاسية التي تعرضوا لها بما فيها حرقهم وهم أحياء. ويطلق على ممارسة السكوت عن إبداء الرأي بالتقية، باعتبارها موقفا يضمن سلامة الإنسان ويبعد المخاطر والعقوبات المحتملة عنه. وتتحدث كتب التاريخ عن الجرائم التي ارتكبت بحق أصحاب وجهات النظر الجديدة والمخالفة لوجهات النظر القائمة سواء الدينية منها أم الدنيوية. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى ما أصاب القرامطة على أيدي الخلفاء العباسيين وحكام الولايات من تعذيب وقتل بسبب إيمانهم بالعدالة الاجتماعية ودعوتهم لها وعدم قناعتهم بما كان سائدا في مجال الدين والدنيا حينذاك. والمتتبع لمثل هذه الظاهرة الاجتماعية سيجد وجودها في جميع المجتمعات التي مارس حكامها الظلم والجور وسلطوا سيف إرهابهم على البشر وحرموا الناس من حرية التفكير والكلام والعقيدة ودفعوهم دفعا إلى وضع شاذ، إلى "الشخصية المزدوجة" أو "الأخلاقية الثنائية". ولا يختلف أبناء وادي الرافدين عن أبناء الشعوب الأخرى بهذا الصدد إلا بقدر ما عانوا من جور وإرهاب وغياب للعدالة الاجتماعية وخوف من الحاكم والمجهول.

إن من اطلع على أوضاع هذه الفترة من تاريخ بلاد ما بين النهرين سيجد أن المجتمع عاش مجموعة من التناقضات التي لم تكن بالضرورة مفهومة من قبل الكثير من الناس أو كانوا لا يعرفون سببا لها أو تفسيرها على أسس سليمة. فالمجتمع المديني عاش الصراع بين القيم الموروثة والقادمة من الريف والبادية وبين القيم الجديدة للمدينة، بين الأغنياء

وتجار المدن وبين فقراء الناس الكادحين، بين شيوخ العشائر وملاك الأراضي وبين فقراء الفلاحين الذين كانت تنتزع منهم تلك الأراضي ويتحولون خلال فترة قصيرة إلى أناس محرومين من الأرض ومجبرين على العمل لدى صاحب الأرض الجديد، صراع بين القديم والجديد عموما في مختلف مظاهر الحياة. وسجل الدكتور علي الوردي ثلاثة تناقضات أطلق عليها التناشز الاجتماعي وسعى إلى تفسير أسبابها.

وكانت المرأة تحتل مكانة هامشية جداً في المجتمع المديني العثماني في بلاد ما بين النهرين، كما كان دورها قد حدد من جانب الذكر بإنجاب ورعاية الأطفال في البيت، كما عليها تقع مسؤولية المطبخ وغسل الملابس وتنظيف الدار، في حين كانت عملية تأديب وتكوين الأطفال من مهمات الأب. وكانت المرأة في عراق العثمانيين ولعدة قرون:

- محرومة من مساواتها بالرجل والنظر إليها على أنها أقل مستوى منه وأدنى مكانة وأقل عقلاً وأدراكاً وقدرة من الرجل.

- ومحرومة من تعلم القراءة والكتابة والدخول إلى المدارس بحجة الدين والحرمة، في حين ما كان الدين الحقيقي يشكل حاجزا بين المرأة والتعلم. حتى بلغ الأمر بالبعض إلى القول "فاللبيب من الرجال هو من ترك زوجته في حالة من الجهل والعمى، فهو أصلح لهن وأنفع، لأن حصولهن على ملكة الكتابة هو من أعظم وسائل الشر والفساد"[٢٠٥].

- كما فرض على المرأة الحجاب أو النقاب (البوشي أو البيجة) بحيث لم يعد يرى منها شيئا عندما تكون في الشارع سوى قطعة من سواد تبدأ بالرأس وتنتهي عند أخمص القدمين.

- وحرمت من حقها في اختيار الزوج الذي يلائمها، وكان أحد "أولياء أمرها" هو المسؤول عن تزويجها لمن يشاء، كما منعت المرأة من حق الاحتكاك بالرجل أو التعرف

---

٢٠٥ الحمداني، طارق نافع د. ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر. الدار العربية للموسوعات. ط١. بيروت. ١٩٨٩. ص ٦٦. أخذ المقطع عن كاتلوف، الكاتب السوفييتي حول "ثورة العشرين.

عليه أو إقامة علاقات معه، إذ كان يجري ترديد مقولة متخلفة ورجعية مليئة بالشك بالمرأة أساساً تشير إلى أن أي اختلاء بين رجل وامرأة سيكون الشيطان ثالثهما.

- وفرض على المرأة قرونا طويلة البقاء وراء سياج الدار والخروج النادر منه لأنجاز مهمات لا بد منها شريطة أن يوافق الرجل، سواء أكان زوجا أم أباً أم أخاً، على ذلك، أم برفقة أحدهم.

كتب الدكتور طارق نافع الحمداني حول العزلة التي فرضت على المرأة في المجتمع العثماني يقول: "ولم تكن عزلة المرأة مقتصرة على الحجاب فقط، بل أنها تعيش في عزلة تامة عن الرجال، حتى داخل بيتها، إذ تقيم النساء في أماكن خاصة من البيت ولا يمكنها الالتقاء بالرجال، وفي هذه الأماكن لا يفتح أي منفذ مطل على الطريق"[٢٠٦]. وكان المجتمع العراقي حينذاك ذكورياً بحتاً ولا مكان للمرأة أو لرأيها فيه، إذ كانت مجرد متعة للرجل وأداة لإنجاز مهمات البيت والمطبخ وتربية الأطفال.

ورغم اختلاف دور المرأة في المدينة عن دور المرأة في الريف والبادية، إذ أن المرأة في الريف والبادية تؤدي أعمالا كثيرة في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني، إضافة إلى أعمال البيت وتربية الأطفال. وكانت المزية الوحيدة بين المرأة في البادية والريف من جهة والمرأة في المدينة من جهة أخرى، أن الأولى تتمتع بحرية أكبر في الحركة في الطبيعة بينما امرأة المدينة حبيسة الدار، تبرز في أن الأولى لا تجبر على ارتداء الحجاب ويحق لها إظهار وجهها ويديها، وفي أثناء العمل حتى شعر رأسها. وهو رغم محدودية الفارق يبدو مهما في حركة المرأة النسبية وفي تدخلها النسبي في شؤون العائلة والتأثير على الآباء. وكان سكان البادية والريف من المسلمين أقل تدينا وأكثر حرية وطبيعية من سكان المدن، وهذا لا يقلل من إيمانهم بالإسلام، بل يقلص من التزاماتهم الإضافية التي فرضت عليهم بفعل إضافات بعض المجتهدين والمنافسة بين هؤلاء المجتهدين في إيجاد المزيد من التقييد الثقيل على حرية

---

٢٠٦ الحمداني، طارق نافع د. ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر. الدار العربية للموسوعات.ط ١. بيروت. ١٩٨٩. ص ٦٤.

الناس وعلاقتهم بالله وربطهم بهم وزيادة عدد مقلديهم، وشدهم إلى طقوس وبدع غير منطقية وغير عقلانية، وخاصة بين أتباع المذهب الشيعي.

قبل وخلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انتشرت في ولايات بغداد والبصرة والموصل ظاهرة اجتماعية لم تكن جديدة أساسا، وأعني بها الانحراف الجنسي. ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على الرجال فحسب، بل شملت النساء أيضاً. وقد راجت كثيرا في فترة الحكم العثماني وفي عهد المماليك وما بعده بالارتباط مع عدة حقائق أساسية هي:

– وجود أناس يميلون من الناحيتين التكوينية الوظيفية لجسم الإنسان والنفسية إلى الجنس الذي هم منه، والذي أعتاد المجتمع على تسميته بالانحراف الجنسي انطلاقا من أن الحالة الطبيعية تستند إلى العلاقة الجنسية بين المرأة والرجل.

– التضييق الاجتماعي الثقيل على العلاقة بين الإناث والذكور في الحياة اليومية العامة والذي وجد تعبيره في تقاليد وأعراف وعادات بالية ولكنها كانت سائدة في المجتمع وتفسر في أحايين كثيرة قسرا دينيا، مما يجعل العلاقة الطبيعية بين المرأة والرجل، في ما عدا الزواج، صعبة للغاية وذات مخاطر على الاثنين، وخاصة بالنسبة للمرأة. ونجمت عن هذا الكبت الجنسي والحرمان من الاتصال الطبيعي اليومي بالمرأة عواقب سلبية على الرجل والمرأة في آن واحد وكذلك على المجتمع ونشاطه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إذ أبعد المرأة عن جملة من تلك المجالات التي كان في مقدورها التأثير الأيجابي الفعال عليها لصالح المرأة والمجتمع.

– استقدام أعداد كبيرة من الأولاد المنتزعين عنوة من عوائلهم أو الذين كانت عوائلهم تبيعهم في سوق النخاسة بسبب حالة الفقر وعدم القدرة على تربيتهم وإبعاد الجوع والحرمان عنهم من مناطق عديدة من العالم، وخاصة من جورجيا والدول الإسلامية الأخرى ومن المناطق التابعة للدولة العثمانية في أوروبا، المماليك مثلا أو الانكشاريين، الذين كانوا يجلبون من تلك البلدان وفق تشريع قسري ظالم وغير إنساني أصدرته الدولة العثمانية وفرضته على العوائل المسيحية في مستعمراتها في أوروبا. وكان هؤلاء الأطفال يوضعون في مدارس خاصة ذات أقسام داخلية ويدربون على شؤون الدولة والجيش لخوض الحرب

لصالح الدولة العثمانية. وكان هؤلاء يربون على أساس الدين الإسلامي دون أن تكون لهم الإمكانية والوعي في رفض أو قبول الدين الجديد. وبسبب طبيعة هذه المدارس والمدرسين العاملين فيها والجمال العام الذي كان يتسم به هؤلاء الصبية، جرى استعمالهم جنسيا من قبل الكثير من مدرسيهم ومدربيهم وسادتهم من حكام وولاة أو حتى من غيرهم من المتنفذين. كما أنتشر اللواط المتبادل في ما بينهم. ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على هؤلاء بل كانت تمارس على نطاق متباين ومن منطقة إلى أخرى بين سكان البلاد. وكانت بعض مناطق العراق ذات سمعة خاصة بهذا النمط من العلاقات الجنسية. ورغم أن الغالبية العظمى من السكان كانت تستنكر هذه الظاهرة وترفضها وتعتبرها عيبا وعارا يلطخ جبين الفرد الملوط به وعائلته، كما إنها مرفوضة دينيا، فإن كثرة كاثرة من الرجال والأولاد، بمن فيهم رجال دين، كانت تمارسها في فترات قصيرة أو باستمرار. وكانت هناك مصطلحات خاصة يجري تداولها في هذا المجال. وكانت ذات انتشار واسع في القوات المسلحة وفي المدن والمدارس الدينية، ولكنها لم تكن معدومة في الريف.

ورغم أن المماليك كانوا يمارسون ذلك، كما يبدو علنا مع معلميهم وسادتهم فإنهم كانوا يتبأوون المراكز القيادية في الدولة والجيش والشرطة دون أن يلحق بهم ذلك ضررا اجتماعيا ملموسا. وكان البعض من هؤلاء يتزوج حتى من بنات حكامهم وسادتهم، كما في عهد سيطرة المماليك على الحكم في العراق، وأصبح البعض منهم واليا على بغداد أو حاكما على هذا السنجق أو ذاك.[٢٠٧]

وكان بعض الشعراء ينظمون الشعر تغزلا بمحبيهم من الأولاد كما كانت الأغنية العراقية تعكس هذا الواقع وأن كانت بمضمون مزدوج. وكانت كثرة من الرجال اللوطيين تكف عن ممارسة اللواط بعد الزواج وإنجاب الأولاد. وهو تأكيد كون هذه الظاهرة في نسبة عالية من ممارسيها ناجمة عن كبت جنسي مرهق وعن عزلة شديدة بين الجنسين، إضافة إلى غياب

---

٢٠٧ الوردي، علي. لمحات اجتماعية.. . مصدر سابق. ص الجزء الأول. ١٤٩–١٦٩.

الوعي الجنسي ووالتوعية الجنسية والشرح الضروري للعلاقات الجنسية من جانب الأبوين أو في المجتمع بشكل عام.

وكانت العلاقة الجنسية المتبادلة بين النساء (السحاق) منتشرة على نطاق أقل مما هي عليه بين الرجال، وخاصة بين الفتيات غير المتزوجات أو قبل الزواج وبين العوانس والأرامل. ولم تكن مرفوضة تماما في المجتمع النسوي، ولكن المجتمع الرجالي كان يتجنب الحديث عنها أو حتى الاعتراف بوجودها. ولم تكن ظاهرة البغاء النسوي محدودة في المجتمع، إذ كانت هناك مناطق معينة تتم فيها ممارسة البغاء، رغم القبول بها أحيانا ورفضها في أحايين أخرى.[٢٠٨] ومع أن البغاء كان وما يزال مرفوضا من الناحية الدينية والاجتماعية فقد كان منتشرا في المجتمع لأسباب ترتبط بالواقع الاجتماعي ذاته، بفقر الكثير من العوائل وعجزها عن النهوض بأعباء العائلة. كما أن البعض منهن كان مجبرا على ممارسة البغاء بسبب الأيقاع بهن مرة وهروبهن من دورهن خشية القتل من ذويهن بقصد "غسل العار".

وينقل إلينا كتاب ألف ليلة وليلة صورا كثيرة عن انتشار ظواهر العلاقات الجنسية في ما بين الرجال أو في ما بين النساء في العهد العباسي دون إدانة أو اعتبارها شيئا مرفوضا من جانب المجتمع. ووفق المعلومات المتوفرة فإن هذه الظاهرة أصبحت أوسع انتشارا في المجتمع العثماني وخاصة في عهد المماليك والفترة التي نحن بصددها.

سادساً: التعليم

لقد شهد التعليم أشد حالات التخلف في ظل الدولة العثمانية وأقتصر على المدارس الدينية وعلى بعض المدارس العسكرية ومدرسة تكوين الموظفين لجهاز الحكم المحلي. وبدأت المدارس الحديثة بالظهور مع تسلم مدحت باشا الولاية على بغداد، حيث بادر الرعايا اليهود

---

٢٠٨ خيّاط، سلام. البغاء عبر العصور – أقدم مهنة في العالم. رياض الريس للكتب والنشر. ط ١. قبرص–لندن. ١٩٩٢. ص ١٠١–١١٧.

إلى تأسيس مدرسة الأليانس في بغداد في عام ١٨٦٤/١٨٦٥ بالتعاون مع الاتحاد اليهودي الدولي في باريس، وإلى مبادرة مدحت باشا بتأسيس مدرسة ابتدائية حكومية في عام ١٨٧٠ ومدرسة الصنائع التي أخذت على عاتقها تكوين العمال الحرفيين. وكانت المدارس الدينية والكتاتيب المحلية منتشرة في مدن مثل النجف وكربلاء والكاظمين وبغداد والموصل والبصرة وأربيل والسليمانية وكركوك وغيرها التي لعبت دورا مهما، على قلتها واتجاه التدريس فيها، في تكوين تلك المجموعة الضئيلة من السكان التي كانت قادرة على القراءة والكتابة. وكانت مهمة الكتاتيب المختلفة تعليم قراءة القرآن أو التوراة أو الإنجيل وفق عائدية المدرسة لأي من الأديان، في حين كانت المدارس الدينية تهتم بتعليم القرآن وأصول الفقه والتفسير ...الخ. من أجل تكوين رجال دين بشكل خاص. ووفق المعلومات المتوفرة عن النصف الثاني من القرن التاسع عشر يمكن الإشارة إلى ما يلي:

بغداد: وجدت في بغداد ٣ مدارس عسكرية ومدرستان ابتدائيتان تضمان ٢٦٠ تلميذا يتعلمون اللغات التركية والفارسية والعربية، ومدرسة ثانوية واحدة تضم إليها ٣٠ تلميذا وفيها ١٠ مدرسين. كما وجدت مدرستان ابتدائيتان تضمان ١٢٠ تلميذا، ومدرستان ابتدائيتان كاثوليكيتان إحداهما للأولاد والأخرى للبنات، ومدرسة الأليانس للطائفة اليهودية تأسست في عام ١٨٦٤ وأخرى للأرمن. وكانت مدرسة الصنائع تضم إليها ٦٩ تلميذا، يتعلمون على صناعة النسيج والحدادة والنجارة ...الخ.

البصرة: وجدت في البصرة في تلك الفترة مدرسة ابتدائية حكومية واحدة ضمت بين ٣٠–٤٠ تلميذا، ومدرستان كاثوليكيتان إحداهما للأولاد والأخرى للبنات ضمت كل منهما ٤٠ تلميذا وتلميذة، إضافة إلى مدرسة يهودية ضمت ٣٠ تلميذا.

الموصل: وجدت في الموصل مدرسة ابتدائية حكومية واحدة ضمت ٨٠ تلميذا، ومدرسة ابتدائية واحدة لليهود ضمت ١١٠ تلميذا، ومدرستان ابتدائيتان ضمتا ٥٢٢ تلميذا، إضافة إلى مدرسة ابتدائية للمسيحيين ضمت ١٥١٣ تلميذا.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تم إقامة عددا آخر من المدارس الابتدائية والثانوية، إضافة إلى كلية الحقوق في بغداد التي تأسست عام ١٩٠٨.

وبسبب قلة المدارس واقتصار وجودها على مراكز الولايات الثلاث انتشرت أمية القراءة والكتابة على نطاق شامل تقريبا، وكانت إحدى السمات السلبية الأساسية المميزة للمجتمع العراقي حينذاك. ويدل على سعة تلك الأمية أن نسبة الذين كانوا يقرأون ويكتبون في العام ١٩٣٠، أي بعد ثماني سنوات من تأسيس الحكم الوطني في العراق الجديد وبذل جهود حثيثة لإقامة المدارس في مختلف ألوية العراق ومدنه، بلغت ٥٪ فقط من أجمالي السكان. وكانت الأمية بين النساء مطبقة حقا، حيث كانت النسبة واطئة جدا. وكانت غالبية الإناث القادرات على القراءة والكتابة من بنات الطائفتين المسيحية واليهودية، حيث كان المسلمون يتجنبون إرسال بناتهم إلى المدارس. ومن كان يعرف القراءة والكتابة من الإناث المسلمات كن قد تعلمن ذلك على أيدي الكتاتيب الخاصة بالبنات، وكانت نادرة طبعا. وكان وضع الإناث التعليمي بين أوساط الصائبة في الوسط والجنوب وأوساط الأيزيدية في كردستان مشابها لأوضاع المسلمين. ولا شك في أن نسبة القادرين على القراءة والكتابة في المنطقة العربية، بما فيها مركز الموصل، كانت أعلى مما هي عليه في منطقة كردستان.

وفي كل الأحوال فأن المدارس الدينية والكتاتيب الخاصة بالمسلمين والمدارس التي أقامتها الهيئات الإرسالية الدينية المسيحية واليهودية لعبت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين دورا ملموسا ومهما في مكافحة الأمية وفي زيادة عدد ونسبة القادرين على القراءة والكتابة، رغم أن هذه العملية كانت بطيئة جدا ومحدودة أيضاً.

وكانت لأمية القراءة والكتابة الواسعة الانتشار بين بنات وأبناء الشعب العراقي دورها البارز على حجب المعارف القليلة التي كانت تصل العراق في خلال تلك الفترة عبر الكتب والجرائد من جهة، والتي كانت لها عواقب وخيمة على المجتمع وتقدمه وعلى العلاقات بين أبنائه وطوائفه من جهة أخرى. إذ أن أمية القراءة والكتابة اقترنت بأمية المعارف والمهارات والإمكانيات والوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى حدود بعيدة جدا وسمحت بزيادة وتوسع نشاط المشعوذين والدجالين ونشر الخرافات والأوهام والبدع والعداوات والمشاحنات والمعارك الطائفية وبين المحلات الدامية أحيانا بين أبناء الشعب.

وباختصار شديد يفترض القول بأن ظواهر التخلف قد ارتبطت موضوعياً بعدة اتجاهات أساسية في السياسة العثمانية في العراق على نحو خاص، وهي:[٢٠٩]

- طبيعة النظام الاقتصادي–الاجتماعي الذي تميزت به الدولة العثمانية وابتعاده عن تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب من الريع العقاري المتحقق في الريف، إذ كان الهدف هو توجيه تلك الموارد المالية لأغراض استهلاكية بذخية للسلطان وحاشيته أم لأغراض العسكرة والتسلح المستمرين.
- الخشية المتفاقمة من ولوج الشركات الأجنبية ورؤوس أموالها في الاقتصاد العراقي، وبالتالي مزاحمتها على الأرباح التي يمكن أن تتحقق لها في البلاد، إضافة إلى خشيتها من التقدم الذي يمكن أن يحصل في فكر الناس وفي مواقفهم السياسية إزاء الدولة العثمانية بتأثير الرأسمال الأجنبي والشركات الأجنبية.
- وارتباطاً بهذا الموقف صدر عن السلطان العثماني القانون الخاص بتشكيل الشركات في العراق ربط بموجبه تشكيل الشركات به مباشرة.

وكان لهذه الإجراءات والمواقف تأثير بالغ على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق، ولكنها لم تستطع منع التغلغل الرأسمالي التجاري الأجنبي إلى الاقتصاد والمجتمع في العراق، بل كانت سياسة الدولة العثمانية سبباً في طردها من العراق.

وفي شرح حالة العراق الاجتماعية كتب إبراهيم حلمي أفندي في لغة العرب، وهي مجلة أدبية علمية تاريخية، مقالاً في العدد الأول من المجلد الثاني في تموز/يوليو ١٩١٢ عن "حالة العراق الاجتماعية الحاضرة" في العراق يقول فيه: "إن صدري، وربك، ليضيق، بل ويقف قلمي عندما أريد أن أخوض في هذا الموضوع، لألم بحالة العراق العلمية والاجتماعية الحاضرة. وما قضى به عليها الدهر الخؤون، والطالع التعس، من التقهقر والتأخر وتبديل الحال بما هو أتعس منها من ذل، وجهل، وفقر، وفقد رجال علم وعمل. فقد أصبح الوطن

---

٢٠٩ Al-Durra, Sabah. Zur politischen und oekonomischen …. S. 2/3 مصدر سابق

بين جاذب ودافع وعامل لخرابه وجاهل بإصلاحه وضار له غير نافع إياه"[٢١٠]. ثم يقول في مكان آخر من نفس المقال بعد، أن بكى على الماضي الزاهر، ما يلي: "أما اليوم وقد بدل من على هذه الأرض، وتغيرت تلك الأحوال، وطمست الآثار، وتهدمت صروح العلم، وسلط ربك على هذه البلاد الغرق، والحرق، والطاعون، والتفرقة، غدت العربية تندب رجالها، وتبكي المنازل أبطالها، والدارس طلابها، وأمست إلى ما تراه، أي لا تجد من الناس إلا القليل ممن يعرف تاريخ بلاده، وحياة آبائه، أو يحسن النطق بلغته. وهل بعد هذا الهوان العظيم هوان أعظم وأدهى؟!". ثم يصف ما حل بالحضارة العباسية، ومنها المدارس وغيرها، فيقول: "وكلما سرحت طرفي في تاريخ هذه البلاد، وأخذت أفتش عن تلك المعاهد والمنتديات، وتلك المدارس والكليات، وتلك المعالم والمستشفيات، لا أجد فيها إلا آثاراً قائمة على جرفٍ هاوٍ، كالمستنصرية، وقد أصبح قسم منها داراً للمكس، وآخر مطبخاً للآكلين، وشطراً منه مشرب قهوة للبطالين وأهل الفراغ. فيا لخجل العراق والعراقيين!".

سابعاً : واقع الاستبداد والتعذيب العثماني والمماليكي في العراق

ورث العراق تراكما هائلا من مضامين ومظاهر الاستبداد عبر العهود السابقة قبل أن يصبح تحت هيمنة الدولة العثمانية والمملوكية والقوات الانكشارية التي كانت مزيجا من تراث وتقاليد وعادات وممارسات متراكمة عبر التاريخ من جانب أقوام وقبائل وشعوب مرّت على العراق أو قطنت فيه، إضافة لما تكون وتراكم في العراق ذاته من جانب سكانه الأصليين. وكانت تقاليد الاستبداد والعنف والخشونة والقسوة في التعامل والتعذيب قد اختلطت بين ما كان سائدا في العلاقات داخل أو في ما بين القبائل الرحل، وبين ما كان سائدا عند الجماعات الزراعية المستقرة، وتلك التي استقرت في المدن عبر القرون ومنذ آلاف السنين. وكانت الدولة العثمانية وسلاطينها وولاتها خير من عبر عن هذه التقاليد الموروثة

---

٢١٠ لغة العرب. مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية. صاحب إمتيازها: الأب أنستاس ماري الكرملي. المجلد الثاني تموز ١٩١٢– حزيران ١٩١٣ . العدد الأول. تموز ١٩١٢. بغداد. مقالة بقلم إبراهيم حلمي أفندي تحت عنوان "العراق". ص ٣/٤.

والسلوكية الجائرة والتعصب القبلي والتزمت الديني في سياسة وسلوكية الدولة وأجهزتها أينما حلت وفي مختلف المناطق التي احتلتها عبر سني حكمها في العراق أو في غيره من البلدان. وذاكرة التاريخ والشعوب مليئة بتلك السياسات الاستبدادية التي مارسها جميع سلاطين آل عثمان والمماليك دون استثناء، سواء أكانوا ممن حسب على المصلحين منهم أم كان من المفسدين. لقد زاوج وجسَّد سلاطين وولاة الدولة العثمانية في شخصياتهم وسياساتهم وسلوكياتهم إزاء مجتمعاتهم، ولكن بشكل خاص إزاء المجتمعات الأخرى التي كانت تحت سيطرتهم، بين التعصب القومي الشوفيني والتزمت الديني والمذهبي والقسوة البدوية التي لا تعرف الرحمة والشراهة الإقطاعية للهيمنة والحكم والاستغلال وانتزاع الثروات من الكادحين المنتجين. فكان مزيجا مرعبا عانى منه العراقيون فترة تزيد على أربعة قرون عجاف تخللها حكم المماليك الذي كان من ذات العجينة والتربية والعواقب. لقد أعاد الطغاة العثمانيون إلى المناطق التي هيمنوا عليها حياة القرون الوسطى التي عرفتها أوروبا وعانت منها الأمرين. ولم تبق عواقب هذه السلوكية اليومية محصورة في تصرفات وحياة ونشاط الحكام فحسب، بل كانت تنتقل إلى سلوكية أجهزة الدولة والمقربين من الحكم أيضاً، كما إنها انتقلت إلى تصرفات أفراد المجتمع بشكل عام، وأن اختلف تأثيرها على تصرفات أو مواقف الأفراد. إن المعاناة من الاستبداد والعنف لا تخلق أجواء الكراهية للاستبداد والعنف بالضرورة، إذ يمكن أن تخلق، وهو ما خبرته شعوب الأرض عموما، رغبة في الانتقام ممن عرضها لتلك الأوضاع، وبالتالي يمكن أن تتحلى بذات الخصائص الاستبدادية والعنف دون أن تشعر بذلك، ولكنها تبرز عليها في الملمات وفترات التحولات أو عندما تصل إلى السلطة. إنها تبقى تعيش في العقل الباطني وفي خلفية ذهنية الإنسان الواعية التي يمكن أن تبرز على السطح في كل لحظة. وهي عملية معقدة جداً تقود بالضرورة إلى احتدام الصراعات والتوترات الاجتماعية، كما تعبر إشكالية كبيرة لمن يريد التصدي لدراسة سلوكية الاستبداد والعنف والقسوة عند المجتمعات المختلفة. ومن هنا يرى البعض بأن هذه الظاهرة السلوكية المكتسبة عبر الزمن والتراث والتقاليد والتربية وكأنها تشكل جزءاً من طبيعة الإنسان في هذا البلد أو ذاك، وهو ما يجري الحديث عنه عند بعض الكتاب حول الشعب العراقي. إن إلقاء

نظرة فاحصة على ما عانى منه الشعب العراقي من الهيمنة العثمانية وحدها، دع عنك التراث الاستبدادي الذي تراكم في دويلات المدن والدول العراقية القديمة أو في ظل الدولة الساسانية والأموية والعباسية وفي الفترة التي أعقبت احتلال المغول للعراق حتى احتلالها من الصفويين الفرس، ثم الهيمنة العثمانية والمملوكية، تكفي لكي نتعرف على العوامل الكامنة وراء هذه الشخصية المعقدة والمزدوجة في غالب الأحيان عند الإنسان العراقي الاعتيادي، كما أنها تساعد على التعرف على بعض الأسباب الكامنة وراء بروز السلوكيات الاستبدادية لحكام العراق الحديث.

لقد تجسد الاستبداد العثماني في سلوكية الجور على رعايا الدولة العثمانية ومصادرة حقوقهم السياسية وفرض جملة من الواجبات عليهم، وفي غياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في تعريض الناس لعقوبات فردية وجماعية شديدة الشراسة قادت عشرات ألوف الناس إلى الموت المحقق أو العيش في عاهات دائمة. وزاد في الطين بلة غياب الأمن والاستقرار وبروز العصابات والشقاوات التي كانت تحول حياة الناس إلى المزيد من العذاب والحرمان. وسنحاول في الصفحات التالية التطرق إلى بعض أوجه التعذيب ونورد نماذج من تلك التي كانت تمارسها الدولة العثمانية وأجهزتها المختلفة طوال فترة حكمها في العراق ضد السكان بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء ذلك.

كتب الدكتور علي الوردي يقول: "نظم السلطان (المقصود هنا السلطان سليم، الذي أعلن نفسه حاميا لأهل السنة وزعيما لهم، "واستحصل من بعض رجال الدين فتوى تجيز له قتل الشيعة باعتبارهم مارقين عن الإسلام، ثم وضع خطة للقضاء على جميع الشيعة الساكنين في داخل حدوده"[٢١١]) نمطاً من الشرطة السرية وأرسل أفرادها في شتى البلاد العثمانية –الآسيوية والأوروبية – بغية إحصاء عدد الشيعة فيها، وقد تبين له أن عددهم يناهز السبعين ألفاً بين رجل وامرأة وطفل. وبعد أن تأكد السلطان من عددهم ومبلغ مركزهم في الأماكن المختلفة أرسل جنودا إلى تلك الأماكن بنسبة عددهم، ثم أوعز إلى أولئك

٢١١ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٤٥.

الجنود أن يلقي كل واحد منهم القبض على من بقربه من الشيعة في وقت معين، وتم عندئذ قتل أربعين ألف من الشيعة بينما أودع الباقون في السجن المؤبد"[٢١٢].

كما أورد الدكتور علي الوردي نقلا عن ادوارد كريزي قوله: "نظم السلطان محمود الثاني مذبحة مرعبة للجنود الانكشاريين في اسطنبول عندما أعلنوا الثورة على السلطان وتوجهوا نحو السراي. "وكان السلطان قد استعد لهم، إذ نصب لهم في مكان ما عددا من المدافع تحت قيادة رجل يعتمد عليه اسمه إبراهيم ويلقب بـ "قره جهنم" –أي جهنم السوداء– وقد استقبل إبراهيم هذا حشود الانكشاريين بقصف مركز من مدافعه بحيث صاروا كأنهم في جهنم فعلاً. فتراجعوا نحو ثكناتهم بعد أن سقط منهم كثير من القتلى، ولكن إبراهيم لاحقهم وأخذ يصب قنابله على ثكناتهم فهدمها وأشعل النار فيها. خرج منهم بعض الشجعان وبأيديهم السيوف غير أنهم قُتلوا قبل أن يفلحوا في الهرب. وحاول قليل منهم طلب الرحمة ولكن دون جدوى. وفي النهاية لم يسلم من الانكشاريين أحد. فكانت مذبحة منظمة دبرت بإتقان"[٢١٣]. ويواصل علي الوردي فيقول: "وجرت في كثير من المدن التركية الأخرى مذابح للانكشاريين تشبه مذبحة اسطنبول ولكن على نطاق أضيق"[٢١٤].

أما في بغداد، حيث رفض داود باشا تنفيذ المجزرة بحق الانكشاريين وأطال في عمرهم سنوات أخرى، فأن على رضا باشا، الذي احتل بغداد وسفر داود باشا إلى اسطنبول، أعد تلك المذبحة لهم. "وفي ذات يوم دُعى المماليك مع جماعة من أعيان بغداد وعلمائها إلى اجتماع في ديوان الباشا بحجة الاستماع لقراءة الفرمان الذي وصل مؤخرا من اسطنبول، وكان السراي حينذاك قد امتلأت سطوحه وشرفاته وأروقته بالجنود المسلحين. وبعد أن تناول المدعوون القهوة ودخنوا "الجبوق"، وبينما كان الفرمان على وشك أن يقرأ، قام رجل اسمه علي آغا فأهاب بالجنود الألبانيين الذين كانوا على استعداد لقتل كل واحد منهم

---

٢١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٤٥/٤٦. نقلا عن:
Edward S. Creasy. (History of the Ottoman Turks). Beirut 1961. P. 131/132.

٢١٣ الوردي، علي. المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٣/٢٦٤.

٢١٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٤.

من كان بجانبه. ولما تردد هؤلاء في القيام بعملهم صرخ بهم علي أغا: "ما بالكم ؟ لماذا تترددون؟ أضربوا – فأما أن تقتلوهم أو تُقتلون أنتم"، ثم انتضى سيفه وأهوى به على المملوك الذي كان بجانبه، وقبل أن يتمكن المماليك من انتضاء سيوفهم للدفاع عن أنفسهم، قضي عليهم جميعاً"[٢١٥]. وبعد ذلك صدر أمر بقتل جميع المماليك أينما وجدوا دون استثناء. "ويروي شاهد عيان كيف جرى مقتل صالح بك أبن سليمان الكبير، وهو من الذين لم يحضروا وليمة الذبح، فقد أسرع إليه جمع من الجنود بينما كان راكباً حصانه، وانهالوا عليه ضرباً وطعناً فنطق بعبارة "آمنت بالله" وبالشهادتين ثم خر إلى الأرض صريعاً. فتقدموا منه وحزّوا رأسه ثم تركوا جثته عارية في أحد الأزقة لا يسترها شيء"[٢١٦].

كتب عباس العزاوي في تاريخ العراق بين احتلالين يقول بأن العديد من الرواة يشيرون إلى اعتقال داود باشا لحمادي بن أبي عقلين وعرضه لتعذيب شديد بهدف معرفة المخبأ الذي وضع فيه ما جمعه من أموال، إلا أن الأخير لم يعترف بما لديه وبالتالي أمر بتقطيع لحمه حياً[٢١٧].

ويشير العزاوي أيضاً إلى أن حافظ أحمد باشا والي ديار بكر قد حاصر بغداد لتأديب بكر الصوباشي بسبب قتله والي بغداد يوسف باشا. وفي المعارك بين الجيشين انكسر جيش بغداد بعد أن قتل منه ٣٧٠٠ جندي وأسر ٢٧٠٠ آخرين. "أما الأسرى فأنهم حينما أحضروا إلى القائد أمر بقتلهم ولم يقبل منهم عذرا، ولا رحم شيخا ولا شابا"[٢١٨].

---

٢١٥ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٨١.

٢١٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨١.

٢١٧ العزاوي، عباس المحامي. تاريخ العراق بين احتلالين. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٢٤٣.
راجع أيضاً. الشالجي، عباس. موسوعة العذاب. المجلد الرابع. مصدر سابق. ص ٢٢٢.

٢١٨ العزاوي، عباس. المصدر السابق نفسه. الجزء الرابع. ص ١٧٢.

كتب الراحل السيد عبود الشالجي، نقلا عن كتاب "حكم المماليك في العراق"، يقول بأن داود باشا أمر السيد عليوي، أغا الأنكشارية ببغداد، بقطع رأس سعيد باشا، سلفه في حكم بغداد، وصهره أخي زوجته، فنفذ الأمر[٢١٩]. ولكن، وبعد فترة برزت مخاوف لدى داود باشا من دور السيد عليوي وتزايد قوته في بغداد، فاتهمه بالخيانة وأمر بقطع رأسه وإرسال الرأس إلى الأستانة، كما يشير إلى ذلك عبد الرحمن منيف في روايته الثلاثية أرض السواد.[٢٢٠]

ويشير الشالجي، نقلا عن كتاب الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر، إلى أن "وسائل التعذيب في عهد المماليك حكام العراق (١١٦٤-١٢٤٧هجرية) ١٧٥٠-١٨٣١م) كانت متنوعة، أيسرها الضرب بالسياط حتى تتفجر الدماء، ورش الزيت المغلي على وجه الأسير، وعلى عينيه حتى يموت، أو كي صدغيه، وبعض المواضع الحساسة من جسده، وقد يوضع على وتد يدخل في أسفله ويمزق أحشاءه، أما الخنق فهو أيسر ما يكون، وأما الإغراق فلم يكن سراً من أسرار دجلة"[٢٢١]. لقد كان قطع الرؤوس تقليدا يمارسه الحكام في العراق منذ فترة الحكم الأموي، فالعباسي، ثم مارسه أصحاب الدويلات اللاحقة واستمر في ممارسته الحكام الأتراك والمماليك أيضاً. "ففي عام ١١٥١ وقعت معركة بين الجند العثماني بقيادة أحمد باشا، والي بغداد، وبين عشيرة المنتفق بقيادة سعدون أمير المنتفق، فقبض على سعدون، وقتل، وقطع رأسه، وحشي تبناً، ووضع في صندوق، وأرسل إلى اسطنبول".[٢٢٢]

---

٢١٩ الشالجي، عبود. موسوعة العذاب. المجلد الرابع. مصدر سابق. ص ٥٣٢.

٢٢٠ منيف، عبد الرحمن. أرض السواد. الكتاب الأول. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع. الدار البيضاء. الملكة المغربية. ١٩٩٩. ص ٣٩/٤٠.

٢٢١ الشالجي، عبود. موسوعة العذاب. المجلد السابع. مصدر سابق. ص ٩٠.

٢٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٧.

وكانت مظاهرات الاحتجاج في المدن العراقية حينذاك قد قوبلت بالعنف الشديد والقتل مباشرة. ففي عام ١٢٠٠ عندما عانى أهالي بغداد من قحط شديد، تظاهروا محتجين على أوضاعهم وهم يهتفون بأن عباد الله ماتوا جوعا. فأمر والي بغداد بتفريقهم، فهجم الجند على المتظاهرين فقتل بعضهم وأسر البعض الآخر، حيث تم صلبهم مباشرة، وجلد البعض الآخر منهم.[٢٢٣] وغالبا ما كانت ترمى جثث المصلوبين على قارعة الطريق لتنهش بها الكلاب.

وأشار الدكتور علي الوردي إلى أن محكمة تركية حكمت على ثلاثين من رجال الدين بأكل خبز مسموم، وكان حتفهم[٢٢٤].

---

٢٢٣ المصدر السابق نفسه. المجلد السادس. ص ٨٥.

٢٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٥.

الفصل السادس

تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق أثناء الحرب العالمية الأولى

المبحث الأول

الوضع في العراق حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وتكريس النفوذ الاقتصادي والسياسي البريطاني في العراق

وضعت نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ خاتمة لصراع طويل ومرير أستغرق سنوات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كان يدور حول محاولات الدول الاستعمارية الكبرى لإعادة توزيع مناطق النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري في العالم فيما بينها، ومنها بشكل ملموس تلك المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. وقد فرض هذا التغيير نفسه بفعل التطورات والتغيرات التي طرأت على موازين القوى الاقتصادية والعسكرية لصالح بعضها وضد البعض الآخر وفق القانون الاقتصادي الموضوعي الناشئ عن طبيعة النظام الرأسمالي على النطاقين المحلي والدولي، قانون التطور المتفاوت في الرأسمالية. وكانت الدول الرأسمالية المتقدمة تتصرف وفق مصالح وأهداف ومشاريع شركاتها الاحتكارية التي قادتها إلى تلك الصراعات التنافسية والنزاعات العسكرية. وكانت الشركات الرأسمالية الاحتكارية في كل بلد رأسمالي تقف وراء سياسات تلك البلدان الاستعمارية التي كانت قد هيأت نفسها للحرب وخاضتها فعلا لصالحها. وقد تمت عملية إعادة توزيع مناطق النفوذ وفق الاتفاقيات الدولية السرية التي كان البعض من تلك الدول قد عقدها قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى والتي جرى تعديلها جزئيا ثم تنفيذها بعد انتهاء الحرب وإعلان استسلام الدولة العثمانية وانهيار حلفائها في

الحرب لصالح كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وشركاتهما الاحتكارية وبالضد من مصالح شعوب تلك البلدان وتطلعاتها نحو الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية.

كانت كل من بريطانيا وفرنسا على نحو خاص قد بدأتا محاولاتهما للتغلغل إلى اقتصاديات الدولة العثمانية وتوابعها منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر وعلى امتداد القرن الثامن عشر وما بعده. وقد تجلت تلك المحاولات في الصراع الفرنسي–البريطاني على مصر في القرن الثامن عشر وحملة نابليون بونابرت التي تمت في عامي ١٧٩٨/١٧٩٩ والتي انتهت إلى فشل كبير، ومحاولات إرسال البعثات والهيئات التبشيرية والخيرية إلى البلدان التابعة للإمبراطورية العثمانية ودور القناصل الأجانب في النشاط التجاري وفي ادعاء دعم حقوق الأقليات الدينية المسيحية المختلفة في هذه البلدان والدفاع عنها. وقد دفع فشل حملة نابليون على مصر وتطور القدرات الاقتصادية والعسكرية لمحمد على باشا حاكم مصر واتساع نفوذه صوب ولاية الشام، التي كانت تضم سوريا ولبنان وفلسطين، إلى أن تتوجه جهود فرنسا مرة أخرى صوب الخليج في محاولة منها للحصول على مواقع مهمة لها هناك، إضافة إلى رغبتها في منافسة وإثارة المتاعب بوجه التجارة البريطانية مع الهند. إلا أن فرنسا لم تكن قادرة على مزاحمة بريطانيا في هذه المنطقة. وبالتالي أقتصر وجودها الفعلي في بغداد والموصل وتركز جل نشاطها في الفترات الأولى في المجالات التبشيرية والخيرية والاحتفاظ بعلاقاتها التجارية والعمل على توسيعها في المنطقة بأسرها، وكذلك السعي إلى إقامة علاقات طيبة مع الولاة لضمان تأثيرها السياسي، كما حصل في عهد داود باشا مثلا حيث تم استقدام ضابط فرنسي لتدريب وتحديث جيش المماليك في بغداد. وتحت تأثير هذا الواقع كتب ستيفنسن لونگريگ، وهو الضابط البريطاني المتحمس لتكريس وتعزيز نفوذ بريطانيا في العراق أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، في كتابه الموسوم "أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث" بهذا الصدد يقول:

"وقد أصبحت للمؤسسات الدينية الفرنسية والطليانية منازل دائمة، وكان أسقف بابل أحيانا يشغل كرسيه الأسقفي ووظيفة القنصل الفرنسي معا... وكان لقنصلهم في البصرة بعض الاتصال بوجوه المدينة والقبائل. ومع ذلك كان نفوذ وكلاء الشركة البريطانية

ونجاحهم مبعث حنق الإفرنسيين الممزوج بالحسد. أما منزلة الشركة البريطانية فقد عظمت عما كانت عليه في ١٧٨٠ م. فقد ظفرت بعطف سليمان الشامل وباستعمال خدماته لها بصراحة"[٢٢٥].

ورغم بعض الجهود التي بذلت في النصف الأول من القرن التاسع عشر من جانب روسيا وألمانيا لإيجاد واقع لها في وادي الرافدين ومشيخات الخليج فإنها لم تسفر عن نتائج مهمة، إذ أن السيطرة البريطانية التجارية كانت قد تعززت في هذه الفترة وتجلت في هيمنتها على القسم الأعظم من الشركات التجارية العاملة في البصرة وبغداد، وشركات النقل البحري وعلى موانئها، كما كانت تمتلك القسم الأكبر من شركات النقل النهري حيث كانت البواخر التابعة لهذه الشركات تمخر مياه دجلة وثم الفرات. كما استطاعت أن تتحكم بمراكز التلغراف والنقل البريدي.[٢٢٦]

وكانت بريطانيا والشركات البريطانية التي خسرت عمليا مواقعها في أمريكا قد اتجهت منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر إلى غزو الهند والمناطق المجاورة لها وتعزيز نشاطها التجاري وفرض هيمنتها السياسية والعسكرية التامة عليها. وبرزت في هذا الحقل بشكل خاص شركة الهند الشرقية التي مدّت نشاطها التجاري إلى الدولة العثمانية وتوابعها ومنها العراق. وقد تميزت الهيمنة البريطانية الجديدة على الهند بكونها لم تقتصر على النشاط التجاري أو الاقتصادي بشكل عام، بل راحت تفرض عليها الإدارة المدنية والعسكرية الإنجليزية المباشرة، وجعلها المرتكز الأساسي للإمبراطورية البريطانية الاستعمارية الجديدة. وكانت إستراتيجية الدول الأوروبية، ومنها بريطانيا، في المنطقة تهدف إلى السيطرة على الدولة العثمانية وتوابعها بصورة كاملة مستفيدة من ثلاث حقائق أساسية هي:

١- أن النمو والتقدم المتسارعين للرأسمالية في الدول الاستعمارية تجلّيا في نمو قدراتها الصناعية والاقتصادية والتجارية والعسكرية من جهة، وفي التخلف المتفاقم في بنية النظام

---

٢٢٥ لونگريگ، س. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٣٠٥/٣٠٦.

٢٢٦ المصدر السابق نفسه.

الإقطاعي–العسكري العثماني وعجزه عن قبول الجديد وإجراء التغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تدني قدراته الاقتصادية وعجزه عن مسايرة التطور والتصنيع في أوروبا واعتماده الكبير على تلك الدول في تغطية حاجاته للسلع المصنعة والتقنيات العسكرية الحديثة من جهة أخرى، بحيث تحولت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى سوق تابعة وخاضعة للسوق الرأسمالية الدولية الجديدة وإمبراطورية تدور في محيط المراكز الرأسمالية المتقدمة في العالم. ولم تكن أسباب التبعية مرتبطة بضعف مستوى المعيشة والصحة والتعليم في هذه الدولة المترامية الأطراف فحسب، بل بالأساس بطبيعة علاقات الإنتاج القديمة السائدة فيها وتخلف التصنيع وتخلف مستوى العلم والتقنيات الحديثة وغياب التعليم الحديث المستند إلى النظريات العلمية الحديثة والبحث العلمي النظري والتطبيقي، وبالتالي ضعف مستوى الإنتاجية والإنتاج والدخل القومي المتحقق فيها. وكان كل ذلك قد أثر سلبا وبشكل مباشر على اتجاهات التطور اللاحقة للإمبراطورية العثمانية حينذاك.

٢– عجز الدولة العثمانية عن استمرار فرض هيمنتها على المناطق التابعة لها، التي هيمنت عليها قبل ذاك بالقوة العسكرية أحيانا وبالعوامل الدينية لبعضها الأخر أحيانا أخرى أو بالاثنين معا، بسبب تدهور شديد في أوضاعها الاقتصادية ومواردها المالية والأولية وقدراتها العسكرية وصعوبات تأمين الأفراد لقواتها العسكرية من المناطق التي كانت خاضعة لها، إضافة إلى تخلف الفنون والتقنيات والتجهيزات العسكرية في مقابل التقدم الذي أحرزته أوروبا في تلك المجالات خلال العقود الخمسة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، رغم التعاون الذي تحقق بين الدولة الألمانية والدولة العثمانية في عدد من المجالات ومنها المجال العسكري، سواء بتحدث الأسلحة أم بإرسال مدربين لتدريب القوات العسكرية بالأساليب الحديثة.

٣– تنامي الحركات السياسية القومية المناهضة للسيطرة العثمانية في المستعمرات الأوروبية وغير الأوروبية من جهة، وتعاظم عجز الدولة عن مواجهتها أو الحد من نشاطها وتصفيتها من جهة أخرى. واستطاعت مجموعة من تلك البلدان أن تنسلخ عن السيطرة العثمانية وتقيم دولها الوطنية المستقلة.

وعمدت الدول الأوروبية إلى الاستفادة من هذا الواقع الجديد وبنفس طويل نسبيا باعتمادهاا الأساليب والأدوات التالية التي برهنت على فاعليتها:

– زيادة تغلغل الشركات التجارية الأوروبية إلى مركز الدولة العثمانية وتوابعها على حد سواء وتأمين الهيمنة على المواقع الأساسية للاقتصاد العثماني والأشراف على حركته وتطوره وإعاقة التصنيع الحديث ونمو بطيء للصناعة المحلية على نطاق الدولة العثمانية وفي المركز على نحو خاص من خلال إغراق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية وضمان التسويق الواسع والربحية العالية من خلال تقليص نسبة التعريفات الجمركية المفروضة على السلع المصدرة إلى الدولة العثمانية وضمان الكثير من الامتيازات المسهلة لنشاطها والمعظِمة لإرباحها. وتشير المعلومات المتوفرة إلى اللوحة التالية لتوظيفات أبرز الدول الرأسمالية الأوروبية في الاقتصاد العثماني في عام ١٩١٤:

رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في الاقتصاد العثماني حتى عام ١٩١٤

الدولة	مقدار التوظيفات (١٠٠٠ فرنسي)	التوزيع النسبي للتوظيفات ٪
فرنسا	٨٤٣٨١٩	٤٧,٠
بريطانيا العظمى	٢٤٣٣٩٧	١٣,٦
ألمانيا	٥١٠٧٨٧	٢٨,٥
دول أخرى	١٩٥٣٣٧	١٠,٩
المجموع	١٧٩٣٣٤٠	١٠٠

المصدر:

Wolfgang Reinhard, Geschichte der europaeischen Expansion, Die Alte Welt seit 1818, Band 3, W. Kohlhammer Verlag, Stuttgart Berlin Koeln Mainz, 1988, S. 135.

ملاحظة: جرى تدقيق الأرقام واستخراج النسب المئوية بسبب أخطاء وجدت في المصدر أعلاه. (ك. حبيب.)

– تقديم القروض المالية إلى الدولة العثمانية بفوائد عالية مما جعل منها دولة شديدة المديونية عاجزة عن الإيفاء بالقروض والفوائد المترتبة عليها سنويا وبالتالي مشدودة إلى تلك الدول والشركات الرأسمالية والبنوك المالية الأجنبية. ومن الجدير بالإشارة إلى أن تلك الشركات والبنوك كانت تعلم علم اليقين بأن الدولة العثمانية ستعجز عن تسديد مديونيتها، رغم اقتطاعها للفوائد مسبقا وقبل تسليم القرض. وكان يترتب على الدولة العثمانية أن تقترض مرة أخرى لتسدد بعض المستحقات السنوية للقروض السابقة ..وهكذا دواليك. وأدى هذا الوضع الجديد إلى تراكم الديون الثقيلة على كاهل الدولة وجعلها تابعة في قراراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى حدود بعيدة حقا إلى تلك الدول الدائنة. ولم يكن الأمر مقتصرا على مركز الدولة العثمانية حسب، بل شمل توابعها أيضاً. فعلى سبيل المثال لا الحصر وابتداءً من حرب القرم في عام ١٨٥٤ استدانت الدولة العثمانية مبلغا قدره ٣,٨ مليون جنيه أسترليني من سوق المال في لندن بشروط قاسية أقتطع منه ابتداءً ٢٠٪. وفي عام ١٨٧٤ استدانت مرة أخرى مبلغا قدره ٤١ مليون جنيه أسترليني بفائدة قدرها ٥٪، ولكن أستقطع من المبلغ مباشرة نسبة قدرها ٥٦,٥ ٪، أي سلّم مبلغا قدره ١٦,٦ مليون جنيه أسترليني فقط، أي بنسبة ٤٣,٥٪. وفي ضوء ذلك ارتفعت نسبة الفائدة السنوية عمليا إلى ١٢,٣٪. وفي الفترة الواقعة بين ١٨٥٤–١٨٧٤ بلغت ديون الدولة العثمانية ٩،٢٤١ مليون ليرة تركية، كانت قد تسلمت منها فعليا مبلغا قدره ٥٧،١٢٧ مليون ليرة تركية أو ما يعادل ٥٢,٧٪ فقط. ولم توجه هذه القروض لإغراض التنمية وتطوير اقتصاديات الدولة العثمانية التي كان في مقدورها تمكين البلاد من خلق قيمة مضافة تساعد على تحسين مستوى المعيشة وتسديد الديون، بل كانت قد وجهت تلك القروض بالكامل تقريبا للأغراض العسكرية، أي إلى الجيش والبحرية.[٢٢٧] وعلى هذا الأساس أصيبت خزينة الدولة العثمانية لعام ١٨٧٥/١٨٧٤ بالإفلاس وأجبر السلطان عبد العزيز على قبول المقترح البريطاني بتشكيل مؤسسة "إدارة الدين العام" للدولة العثمانية في عام ١٨٨١ من ممثلي

227 Reinhard, Wolfgang. Geschichte der europaeischen Expansion. In 4 B'nde.Verlag W. Kohlhammer. Stuttgart Berlin, Koeln, Mainz. 1993. Band 3. S. 129/147.

الدول الأجنبية الدائنة مع ممثل واحد فقط عن الدولة العثمانية للإشراف على عملية تسديد الديون، ثم أجبرت الدولة العثمانية فيما بعد على إناطة مهمة جباية الجمارك بهذه المؤسسة، وكذلك جباية الضرائب المفروضة على الكحول وصيد الأسماك وإنتاج الحرير الطبيعي، إضافة إلى إيرادات الخزينة العامة الناجمة عن التبغ والملح المحتكر من جانب الدولة، بحجة تمكين اللجنة من استقطاع مبالغ الديون المستحقة وتسديدها للدول والشركات المختلفة. وأقامت مؤسسة "إدارة الدين العام" جهازا إداريا كبيرا كان يتسع سنة بعد أخرى لإنجاز مهماته. وأصبحت مصروفات هذه المؤسسة ترهق كاهل الدولة العثمانية وتزيد من متاعبها المالية. ووفق المعلومات المتوفرة فإن ديون الدولة العثمانية بلغت حتى عام ١٨٨٠ ما يقرب من ١٩١ مليون جنيه إنجليزي.[٢٢٨] وكانت أغلب تلك الديون بريطانية وفرنسية وألمانية وبعض الديون الهندية. أما في عشية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ فقد بلغت ديون الدولة العثمانية كما يلي:

الديون المترتبة بذمة الدولة العثمانية نحو الخارج حتى عام ١٩١٤

الدولة الدائنة	مقدار الدين ١٠٠٠ فرنك فرنسي	التوزيع النسبي للديون ٪
فرنسا	٢٠٠٢٦٠٣	٥٩,٨٤
بريطانيا العظمى	٤٥٨٣٠٩	١٣,٦٩
ألمانيا	٥٤٢٣٦٥	١٦,٢٠
دول أخرى	٣٤٣٨٣٠	١٠,٢٧
المجموع	٣٣٤٧١٠٧	١٠٠,٠٠

المصدر:

Wolfgang Reinhard, Geschichte der europaeischen Expansion, Die Alte Welt seit 1818, Band 3, W. Kohlhammer Verlag, Stuttgart Berlin Koeln Mainz, 1988, S. 135

٢٢٨ – هيرشلاغ، ز. ي. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. دار الحقيقة. بيروت. ١٩٧٣. ترجمة مصطفى الحسني. ص ٦.

– إقامة أفضل العلاقات مع بعض الفئات الاجتماعية في المدينة، وخاصة مع الأسر الغنية والوجهاء وكبار التجار وأصحاب الأموال، ومع رؤساء القبائل وشيوخ العشائر والباشوات والبيكوات والأغوات في المناطق التابعة للدولة العثمانية للاستفادة منها في الأوقات المناسبة لصالحها وبالضد من مصالح الدولة العثمانية.

– ورغم الصراعات التي كانت تدور في ما بين الدول الأوروبية وشركاتها المختلفة، فأنها كانت تحاول أن تجد في ما بينها لغة مشتركة تساعدها على زيادة ضغوطها السياسية والاقتصادية والعسكرية على الدولة العثمانية. وكانت تشذ عنها أحيانا الدولة الروسية في أعقاب حرب القرم بسبب عجزها عن تأمين مواقع مهمة لها عند سقوط هذه الدولة ومعرفتها بأن انهيار "الرجل المريض" وموته سوف لن يكون في صالحها بل في صالح خصومها في أوروبا أساسا، كما إنها كانت تسعى حينذاك إلى تعزيز نفوذها في بلاد فارس، دون أن تفقد علاقتها بالدولة العثمانية وتأثيرها النسبي في العاصمة أستنبول. وعلى هذا الأساس كانت المزاحمة الفعلية المتفاقمة تدور بين كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

– ممارسة التأثير على البلدان التابعة للدولة العثمانية من خلال تشجيع البعثات التبشيرية، التي أوجدت مواقع مهمة لنشاطها، سواء بفتح المدارس التعليمية والمستشفيات أم بتطوير علاقاتها بالجاليات غير المسلمة من سكان البلاد، وكذلك نشاط الشركات التجارية والقنصليات، ومن خلال إدخال وسائل التقنيات الحديثة التي تستوجبها حاجاتها لتنشيط التجارة والمواصلات مع تلك المناطق. وأصبحت هذه المؤسسات والمنشآت مراكز متحضرة في هذه البلدان وكانت تبهر أنظار أبناء البلاد، وخاصة المتعلمين منهم الذين كانوا يتحرقون من أجل الوصول إلى مصادر المعرفة والاستزادة من الحياة الثقافية الجديدة، وكانت تدّلهم في الوقت نفسه على التخلف الكبير الذي كانت الدولة العثمانية، ومنها بلدانهم التابعة، غارقة فيه.

وساعدت هذه التبعية المالية والاقتصادية والعلاقات الواسعة على انتزاع الكثير من جوانب المعاملة المفضلة أو إصدار التشريعات التي تمنح الأجانب أمتيازات مهمة، كالإعفاء الضريبي للأجانب ولغير المسلمين، وفي النشاط التجاري والمواقع الاجتماعية، كما حصل

مثلا في "خطي شريف" أو منشور گولخانة –التنظيمات–في بداية حكم السلطان عبد المجيد في العام ١٨٣٩، أو في "خطي همايون" في العام ١٨٥٦ وثم في تعليمات لاحقة مهمة، أو في تخفيض التعريفات الجمركية إلى نسبة ٣٪ على الاستيرادات الموجهة إلى الدولة العثمانية، في حين أبقت أو رفعت التعريفة الجمركية على الصادرات من الدولة العثمانية إلى ١٢٪. وقد كان لهذا القرار تأثيرا بالغ الضرر على الإنتاج المحلي وعلى مجمل التطور الصناعي في تركيا وفي بقية أرجاء الدولة العثمانية وساهم في إغراق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية. وقد مارست الدول الرأسمالية المتقدمة موضوع ديونها المالية التي كانت بذمة الدولة العثمانية للضغط عليها لانتزاع المكاسب الاقتصادية والسياسية المناسبة التي أشرنا إليها فيما سبق.

والجدير بالإشارة إلى أن الفترة الواقعة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت تشهد عملية تطور وتحول كبيرة جدا في أرجاء أوروبا الرأسمالية، وخاصة الغربية منها، وفي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك روسيا وأن كانت بدرجة اقل، إذ كان العالم الرأسمالي المتقدم يتحول من مرحلة الرأسمالية الحرة إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية ومن ثم إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية في بداية القرن العشرين، حيث كان الاندماج بين الرأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي قد دفع إلى المقدمة دور الرأسمال المالي الذي كان لا يتحرى عن أسواق لتصريف السلع المصنعة في تلك البلدان وعن المواد الأولية الزراعية وغير الزراعية في البلدان الأخرى لتموين منشآته الصناعية فيها فحسب، بل كان يتحرى أيضاً عن مجالات لتصدير رؤوس الأموال والتوظيف واستخدام الأيدي العاملة الرخيصة في البلدان التي كانت ما تزال حتى ذلك الحين بعيدة جدا عن مستوى التطور الذي بلغته الدول الرأسمالية المتقدمة، وفي سبيل تحقيق أقصى الأرباح وضمان المزيد من التراكمات الرأسمالية لتنمية اقتصادياتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية ونفوذها السياسي والفكري. وكان الرأسمال المالي يتحرى عن مستعمرات جديدة ويعمل من أجل إعادة تقسيم مناطق النفوذ الاقتصادي في العالم لصالحه وعلى حساب الدول الاستعمارية القديمة،

وخاصة الدولة العثمانية التي كانت تتآكل بسرعة ملموسة وتسير نحو الانهيار.[٢٢٩] وكانت عملية تشكل وتطور السوق الرأسمالية العالمية تتقدم بسرعة لتخدم مصالح الدول الأكثر تطورا. يشير لينين في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" نقلا عن "هوبسون في مؤلفه عن الإمبريالية إلى مرحلة سنوات ١٨٨٤–١٩٠٠ باعتبارها مرحلة اشتداد "توسع" الدول الأوروبية الرئيسية " فيقول: "وبموجب حساباته، تملكت إنجلترا خلال هذا الوقت ٣,٧ ملايين ميل مربع يسكنها ٥٧ مليون نسمة. وفرنسا ٣,٦ ملايين ميل مربع يسكنها ٣٦,٥ مليون نسمة. وألمانيا ١ مليون ميل مربع يسكنها ١٤,٧ مليون نسمة. وبلجيكا ٩٠٠ ألف ميل مربع يسكنها ٣٠ مليون نسمة. والبرتغال ٨٠٠ ألف ميل مربع يسكنها ٩ ملايين نسمة. إن ركض جميع الدول الرأسمالية وراء المستعمرات في أواخر القرن التاسع عشر ولا سيما منذ سنوات العقد التاسع هو واقع يعرفه الجميع في تاريخ الديبلوماسية والسياسة الخارجية"[٢٣٠]. وفي الوقت الذي اعتبرت منطقة الشرق الأوسط، ومنها منطقة الخليج والعراق، إحدى المناطق الأساسية التي تسعى بريطانيا لجعلها ضمن نفوذها الاقتصادي ومصالحها الحيوية الاستعمارية، كانت هذه البلدان تئن تحت وطأة الهيمنة العثمانية كانت أسوأ حالا من ظروف القرون الوسطى في أوروبا. ولهذا لم يكن صعبا على أوروبا أن تجد صدى قبول نسبي لدى فئات من السكان عندما كان الحديث ينصب حول التخلف والاستبداد في أرجاء الدولة العثمانية. وكانت أوروبا تستفيد من تلك الأوضاع من أجل تشديد هجومها وتغلغلها في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة العثمانية وتضييق الخناق على الحكم فيها ليخضع لإرادتها ويستجيب لطلباتها. وكان الملاحظ في سياسة هذه الدول أنها تتوجه نحو المجالات التالية:

- مدّ خطوط السكك الحديد.
- الحصول على أمتيازات التنقيب عن البترول وغيرها من المواد الأولية المهمة.

---

٢٢٩ لينين، ف. إ. الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. المجلد الخامس. ص ٥١١.

٢٣٠ المصدر السابق نفسه. ص ٥١١.

- ضمان توظيف رؤوس أموالها في مشاريع اقتصادية وتقديم القروض المالية إلى هذه البلدان بفوائد عالية والهيمنة التدريجية على مقدّرات تطورها الاقتصادي.
- ضمان زيادة حجم التبادل التجاري معها واحتكار أسواقها استيرادا وتصديرا.
- الحصول على أمتيازات للتنقيب عن الآثار بهدف نقل هذه الثروة التراثية والتاريخية الكبيرة والثمينة جدا إلى متاحف بلدانها للاستئثار بهذه الثروة ومن أجل إنعاش السياحة فيها.

وتركز الاهتمام الأول في مجال الحصول على أمتيازات مدّ شبكات للسكك الحديد في مناطق مختلفة من الدولة العثمانية، وخاصة في المنطقة الممتدة بين أوروبا والخليج العربي. ولم يكن هدف هذه الدول وشركاتها الرأسمالية الاحتكارية خدمة مصالح شعوب هذه البلدان في مدّ خطوط سكك الحديد فيها، رغم إنه كان يخدم بشكل غير مباشر قضية التقدم في هذه البلدان، بل انصب اهتمامها، وبشكل خاص بريطانيا العظمى على تلك المجالات لأسباب مهمة، منها مثلا:

- تعتبر السكك الحديد، كما يشير إلى ذلك لينين بصواب، "... حاصل جميع الفروع الرئيسية في الصناعة الرأسمالية، صناعة الفحم الحجري والتعدين. هي حاصل وأكثر مقاييس تطور التجارة العالمية والحضارة البرجوازية الديمقراطية جلاء". كما أنها كانت "تتصل بالإنتاج الكبير، بالاحتكارات، بالسنديكات، بالكارتيلات، بالتروستات، بالبنوك وبالطغمة المالية. إن توزيع خطوط السكك الحديدية وتفاوته وتفاوت تطورها هو حاصل الرأسمالية الاحتكارية الحديثة على النطاق العالمي"[٢٣١].
- وكانت المجال الحيوي الذي يسمح بتصدير رؤوس الأموال إلى خارج البلاد وتوظيفها في مجالات أكثر ربحية بالنسبة للاحتكارات الرأسمالية من خلال استغلال الأيدي العاملة والمواد الأولية الرخيصتين في تلك البلدان.

---

٢٣١ لينين، ف. إ. الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. المؤلفات. المجلد الخامس. ص ٤٢٣/٤٢٤.

- كما أنها كانت الطريق الموصل إلى أسواق وخامات تلك البلدان وإلى استغلال شعوبها، إضافة إلى تسهيل نقل القوات العسكرية لتأمين حماية "المصالح الحيوية" للدول الاستعمارية في تلك المناطق.
- وكانت الواسطة غير المباشرة للحصول على امتياز للتنقيب عن المعادن المختلفة في المناطق المحيطة بخطوط السكك الحديد.

وفي ضوء ذلك انصبت جهود الدول والشركات الأوروبية للحصول على أمتيازات مدّ خطوط السكك الحديد من جهة، والتنقيب عن النفط الخام والمعادن الأخرى من جهة ثانية، في الأراضي التابعة للدولة العثمانية وخاصة في تركيا ومنطقة الخليج ووادي الرافدين، حيث كانت موارد النفط والقار والنار الأبدية تعلن عن وجودها في هذه المنطقة من العالم، وحيث كان بعض الولاة قد بدأوا باستخراج النفط وبناء مصفاة لتكريره في بعقوبة، كما حصل في عهد مدحت باشا في عام ١٨٧١، بمساعدة مباشرة من الألمان. يشير حكمت سامي سليمان في كتابه الموسوم "نفط العراق" إلى تقرير مهم أعدته بعثة ألمانية زارت العراق في عام ١٨٨١ حول النفط جاء فيه ما يلي:

"إن كركوك وضواحيها منطقة نفطية هائلة وأن حقول النفط هناك قريبة من سطح الأرض، مما كان يسبب دوما هزات أرضية خفيفة، وإذا تم الحفر لاستخراج النفط في هذه المنطقة فإن هناك احتمالا قويا لحدوث زلازل أرضية شديدة"[٢٣٢].

وفي هذه الفترة أيضاً بدأت أولى المحاولات الجدية للتحريات الأثرية في بلاد ما بين النهرين من جانب ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.

عمدت ألمانيا في علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية مع الدولة العثمانية على أسلوب المبادرة والهجوم المركز والمتواصل في محاولة منها للحصول على موقع أكثر تأثيرا على السلطان عبد الحميد الثاني والحكومة العثمانية وسياسات الدولة من

---

٢٣٢ سليمان، حكمت سامي د. نفط العراق. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. دمشق. ١٩٥٨. ص ٤٤/٤٥.

بقية الدول الأوروبية. وقد تجلى ذلك في تقديم الدعم العسكري والمساهمة بتدريب وتحديث القوات العثمانية وتقديم القروض المالية لإغراض التسلح ودعم جهود تنمية الاقتصاد العثماني، إضافة إلى تعزيز العلاقات الخاصة بين القيصر ويلهلم الثاني والسلطان العثماني عبد الحميد الثاني. كما تجلى ذلك الاهتمام بتنظيم زيارات متتابعة للقيصر الألماني إلى عاصمة الدولة العثمانية وبعض المناطق التابعة لها. وفي الزيارتين اللتين قام بهما القيصر الألماني ويلهلم الثاني إلى تركيا في عامي ١٨٨٨ و١٨٩٨، وكلتاهما تمتا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حصلت ألمانيا في عام ١٨٨٨ على عقد بمدّ خط سكة حديد أستنبول (أزمير–أنقرة)، وعلى عقد أخر في عام ١٨٩٣ يحق لها بموجبه بناء وتشغيل خطين حديديين يمتدان من أنقرة إلى قيصري ومن أسكيشهر إلى قونية باتجاه بغداد فالبصرة، ثم على عقد ثالث في عام ١٨٩٩ لمد خط يربط قونية بالخليج،وأخيرا اتفاقية مد سكة حديد بغداد في عام ١٩٠٣. وحاول القيصر في الزيارتين أن يبدي ودا كبيرا للسلطان عبد الحميد الثاني ويكسب وده. ففي زيارته لدمشق صرح القيصر ويلهلم بأنه يعتبر نفسه صديقا للسلطان ولكل المسلمين في العالم. وقد أستقبل هذا التصريح بردود فعل مرة من جانب البريطانيين والفرنسيين ومن جانب أتباعهم في العالم الإسلامي.[٢٣٣]

والأهمية الاستثنائية للاتفاقية الأخيرة تكمن في موافقة الدولة العثمانية على منح الألمان حق التنقيب عن النفط وحق الملاحة في نهري دجلة والفرات.[٢٣٤] كتب السيد ز.ي. هيرشلاغ في كتابه الموسوم "مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث في الشرق الأوسط" بهذا الصدد قائلا:

"وعلاوة على ذلك أصبح معمولا به أن ُيمنح أصحاب عقود امتياز السكك الحديدية شريطا من الأرض بعرض يتراوح بين ٢ كيلو متر و٢٠ كيلو متر على كل من جانبي الطريق، وكانت الاحتمالات المفتوحة باستغلال تلك الأراضي–خصوصا عندما تكون حاوية على

233 Reinhard, Wolfgang. Geschichte der europaeischen Expansion. Bd. 3. S. 137. مصدر السابق

٢٣٤ سليمان، حكمت سامي د. نفط العراق. مصدر سابق.

ثروات معدنية– أكثر أهمية في الغالب لدى أصحاب عقود الامتياز من السكة الحديدية نفسها"[٢٣٥].

وجدير بالإشارة إلى أن ألمانيا كانت قد أرسلت في عام ١٨٨٧ بعثة علمية إلى العراق للتنقيب عن الآثار فيه وبموافقة الباب العالي وترحيبه. واعتبرت الخطوة المهمة التي سبقت زيارة القيصر الأولى إلى الباب العالي. كما كانت قد اتفقت مع الحكومة العثمانية على إقامة قنصلية فخرية في بغداد في عام ١٨٩٤. وأمكن في عام ١٩٠٥ إقامة قنصلية لها في الموصل.[٢٣٦]

وينقل د. غسان العطية عن بيولوف قوله عن أهمية تلك الاتفاقيات بالنسبة إلى ألمانيا ما يلي:

"إن هذا فتح أمام الألمان النفوذ والشركات الألمانية ميدانا من النشاط يمتد بين البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي، على نهري دجلة والفرات وعلى طول ضفافهما، والتي لا تضاهى بخصوبتها وبإمكانياتها العظيمة للتطوير في المستقبل... وإن كان للمرء أن يتحدث عن الإمكانيات غير المحدودة في أي مكان فليتحدث عنها في ميادين تقع في الغالب قرب سكة حديد بغداد، لكنني أنظر لمشروع سكة حديد بغداد من جميع النواحي بوعي تام للإمكانيات الهائلة التي يفتحها"[٢٣٧].

وقد أثارت هذه الإجراءات والاتفاقيات، وخاصة حق التنقيب عن النفط وحق الملاحة في نهري دجلة والفرات، غضب الدولة البريطانية، التي كانت مشغولة حينذاك بحرب البوير Burenkrieg بين ١٨٩٩–١٩٠٢ في جنوب أفريقيا والنتائج التي ترتبت عنها وسعيها لتعزيز الهيمنة الاستعمارية البريطانية على هذه المنطقة من العالم الأفريقي المليئة

---

٢٣٥ هيرشلاغ، ز. ي. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. مصدر سابق. ص٥–٦٥.

٢٣٦ العطية، غسان. د. العراق– نشأة الدولة ١٩٠٨–١٩٢١. دار اللام. لندن. ١٩٨٨. ص ١٠١.

٢٣٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٣.

بالخامات والمعادن الكريمة[٢٣٨]، كما أثارت غيض وضغينة بقية الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكثفت جهودها المشتركة لإعاقة تنفيذ تلك الاتفاقيات أو الدخول بها بوجه من الوجوه. ونشطت الدبلوماسية البريطانية والفرنسية والهولندية والأمريكية على بهذا الاتجاه. واستخدمت هذه الدول علاقاتها القديمة وأفضل خبرائها والمتعاونين معها في المنطقة من أمثال الأسترالي وليام نوكس دارسي، والأرمني العثماني الجنسية كالوست سركيس كولبنكيان، والأمريكي الجنرال جوستر، وأصحاب رؤوس الأموال، إضافة إلى ممارسة الضغوط المالية والاقتصادية على الباب العالي في استنبول لهذا الغرض. ويشير لويد جورج، في رسالة له موجهة إلى تشارلس هاردنغ في ١٩٠٦/١٢/١٨، إلى مثل هذه الاتفاقيات فيكتب:

" أن أبادر إلى القول أن أي ضعف لوضعنا الحاضر في دجلة لا يعني فقط إضعاف مركزنا برمته في بلاد ما بين النهرين، بل يعني كذلك زيادة مقابلة في التجارة والنشاط الألمانيين... وأبدي كذلك أن من الحكمة، جرّاء كون النهر هو أحد خطوط المواصلات المهمة إلى الخليج الفارسي والهند، أن نحذر لئلا يخرج النهر من قبضتنا، ثم أن مركزنا الممتاز في النهر يغدو الآن أكثر قيمة جرّاء أقتراب سكة حديد بغداد وجرّاء احتمال أن تكون الملاحة هي وسيلة النقل الوحيدة من رأس السكة في بغداد إلى البصرة"[٢٣٩]. ونتيجة لتلك الضغوط والمقاومة البريطانية المتزايدة على الباب العالي حصلت شركة لنج في عام ١٩٠٧ على إذن من الحكومة العثمانية بتشغيل باخرة ثالثة في نهر دجلة.[٢٤٠]

كما تمكنت بريطانيا أن تفرض حمايتها وهيمنتها على مشيختي الكويت والبحرين في عامي ١٩١٢ و١٩١٣ وأن تمنع البحرين، وكانت قبل ذاك في العام ١٨٩٨ قد منعت الكويت، وفق اتفاقيات معينة عن منح أية أمتيازات في المنطقة لأية دولة كانت دون العودة إلى

---

٢٣٨ القاموس.

٢٣٩ العطية، غسان د. العراق– نشأة الدولة. مصدر سابق. ص ١٠٥.

٢٤٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٥.

بريطانيا، سواء كانت تلك الاتفاقيات تمت بصلة إلى التنقيب عن النفط أم مدّ خطوط للسكك الحديد أم غيرها، كما كثفت من وجودها العسكري والسياسي في المنطقة.

لقد تميزت الفترة الواقعة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالصراع التنافسي المحتدم، المباشر والمكشوف بين تلك الدول الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية وبنوكها المالية للحصول على أمتيازات التنقيب عن النفط الخام في أراضي ما بين النهرين ومن أجل استخراجه وتصديره، كما بدأت تبرز الرغبة في المساومة للحصول المشترك على تلك الحقوق خوفا من ضياعها تماما أو استئثار أحد الأطراف بها. وفي ضوء ذلك وبناءا على اقتراح تقدمت به المجموعة الألمانية نفسها في عام ١٩٠٤ أمكن الوصول الأولي إلى اتفاق على توزيع الحصص بين الدول الأوروبية المتنافسة حول قضايا التنقيب عن النفط واستخراجه في أراضي "العراق العثماني" وتصديره إلى بلدانها. وقد نص هذا الاتفاق على ما يلي:

المجموعات	التوزيع النسبي للأسهم ٪
المجموعة الألمانية	٢٥
المجموعة البريطانية	٢٥
المجموعة الفرنسية	٢٥
شركة سكك حديد الأناضول	١٠
مصالح متنوعة	١٥
المجموع	١٠٠

المصدر: سليمان، حكمت سامي، نفط العراق، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق ١٩٥٨، ص٥٧/٥٨.

إلا أن هذا الاتفاق لم يرض المجموعتين البريطانية والفرنسية، خاصة وأن المجموعة الألمانية كانت تحصل على النسبة العظمى بسبب امتلاكها لشركة سكة حديد الأناضول، إضافة إلى حصتها الرئيسية. كما أن بريطانيا، التي كانت قد تفرغت من حرب البوير، وجهت جهودها من جديد صوب منطقة الخليج. وقبل ذاك، في العام ١٩٠١، كان الخبير الأسترالي وليم نوكس دارسي، قد تمكن من إقناع شاه إيران بمنحه امتياز التنقيب عن النفط في إيران لمدة ٦٠ عاما. وبعد عقد هذا الاتفاق توجه دارسي مباشرة وبدعم من بريطانيا إلى أستنبول في محاولة جديدة لإقناع السلطان عبد الحميد بعقد اتفاقية مماثلة تشمل أراضي ما بين النهرين، خاصة وأن السلطان عبد الحميد كان قد سجل كافة الأراضي التي كان يعتقد بوجود النفط فيها باسمه الخاص على إثر التقرير الفني المهم الذي كان قد تقدم به كالوست سركيس كولبنكيان في عام ١٨٩٠ حول وجود حقول النفط في العراق.[٢٤١] ومع اشتداد المزاحمة والمناورات بين الشركات الأجنبية والدول الاستعمارية اضطرت ألمانيا في العام ١٩١١ إلى طرح مشروع جديد تضمن توزيعا أخر للحصص يحقق لبريطانيا مكاسب أفضل حيث أقر التوزيع التالي للأسهم، بعد أن تأكد للألمان أنهم غير قادرين على استكمال عقد الصفقة دون تقديم تنازلات مهمة لبريطانيا التي كانت قد فرضت هيمنتها الفعلية على هذه المنطقة وتمتلك الوسائل الكفيلة بتخريب أي أتفاق من هذا النوع:

كلبنكيان ومجموعة شركة نفط غير مسماة	٣٢,٠٠٠ سهما
أرنست كاسل والبنك الوطني التركي	٢٨,٠٠٠ سهما
البنك الألماني وشركة سكة حديد الأناضول	٢٠,٠٠٠ سهما
المجموع	٨٠,٠٠٠ سهما

المصدر: حكمت سامي سليمان، نفط العراق، مصدر سابق، ص ٦٣.

٢٤١ سليمان، حكمت سامي د. نفط العراق. مصدر سابق. ص ٤٣.

إلا أن هذا التوزيع الجديد للحصص لم يفلح بدوره في تحقيق التعاون المطلوب بين تلك المجموعات من الشركات الاحتكارية المتنافسة، خاصة وأن السنوات القليلة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت قد تميزت بتصاعد الاستعدادات الحربية واتساع نطاق الضغط على الدولة العثمانية للحصول على أمتيازات التنقيب. وكانت الدول الثلاث الرئيسية في هذا الصراع هي ألمانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تهيمن على السوق النفطي العالمي قد بدأت تسعى جديا للحصول مجددا على أمتيازات لها في الخليج ووادي الرافدين. وبعد مفاوضات عسيرة أمكن الوصول إلى اتفاق جديد في عشية الحرب العالمية الأولى، في العام ١٩١٤ نص على ما يلي:

البنك الألماني وشركة سكة حديد الأناضول	٢٥ سهما
شركة البترول الإنجليزية–السكسونية	٢٥ سهما
شركة دارسي للتنقيب (شركة النفط الإنكلو–فارسية)	٥٠ سهما
المجموع	١٠٠ سهما

المصدر: سليمان، حكمت سامي، نفط العراق، مصدر سابق، ص٦٤.

واتفق المشاركون في التوقيع الأولي على هذه الاتفاقية على أن يتم التعامل مع الدولة العثمانية عبر شركة النفط التركية فقط، تلك الشركة التي كان دارسي قد أسسها وكانت تخضع في نشاطها عموما لمجموعة الشركات البريطانية. وكان الهدف من وراء ذلك الحدّ من جهود الشركات الألمانية المنفردة للحصول على أمتيازات أو منافع خاصة من الدولة العثمانية من وراء ظهر الشركات الأخرى واعتبار شركة النفط التركية هي المخول الوحيد للتفاوض بصدد الامتيازات الأجنبية. واحتفظ كالوست سركيس كولبنكيان لنفسه على حصة مقدارها ٥٪ في شركة دارسي للتنقيب بسبب دوره في التهيئة للمفاوضات وفي إدارتها إدارة ناجحة لصالح الشركات الأجنبية، إذ كان اللولب الأساسي في المفاوضات والوسيط الفعال بين مجموعات الشركات والدولة العثمانية، كما كان مديرا عاما للبنك الوطني التركي حينذاك. وقد أعقب هذا الاتفاق النفطي اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث تعرقل عمليا

تنفيذ هذا الاتفاق بين الأطراف الموقعة عليه، إذ أن بلدانها قد دخلت الحرب بخنادق متباينة، ولأن مناطق العراق قد احتلت تباعا من قبل القوات البريطانية ابتداءً من ولاية البصرة في عام ١٩١٤ وانتهاءً باحتلال بغداد في عام ١٩١٧، حيث بدأ عهدا جديدا من الاحتلال والاستعمار البريطاني المباشر للعراق، كما أصبحت بقية مناطق الدولة العثمانية في الخليج وفي عموم المنطقة العربية في الشرق الأوسط في أعقاب الحرب موزعة على الدول التي ربحت هذه الحرب الاستعمارية، وعلى وجه التحديد بين بريطانيا وفرنسا.

لم يكن الصراع الدائر في الدولة العثمانية مقتصرا على المركز حسب، بل كانت الأطراف مشمولة فيه أيضاً، سواء أكان ذلك الصراع بين الدول الأجنبية والدولة العثمانية، أم في ما بين القوى التركية أو في ما بين القوى المحلية وبين الأتراك في هذه البلد التابع أو ذاك. وكان هذا وضع العراق أيضاً، سواء في مجال مدّ سكك الحديد أم التنقيب عن النفط أم في مجال الأرض والزراعة والتطور اللاحق للبلاد. وكان الوضع في مركز الدولة العثمانية وفي الأطراف المجاورة للعراق يترك بصماته الواضحة نسبيا على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في العراق، رغم العزلة النسبية التي كانت تواجه المناطق الطرفية في الدولة العثمانية عموما بسبب رداءة طرق المواصلات وضعف الاتصالات بين العراق والخارج. ففي الوقت الذي بدأت تبرز محاولات جادة لتكوين قاعدة واسعة من صغار ومتوسطي المنتجين الأحرار المالكين للأرض الزراعية عبر إصلاحات مدحت باشا وتأييد ملموس من جانب البرجوازية التركية الجديدة والبرجوازية الأجنبية، وقفت الدولة التركية الأوتوقراطية الإقطاعية وجهازها الإداري في الوقت ذاته موقفا مناهضا لتلك الإصلاحات أدى الإعاقة تلك العملية ودفع الأمور باتجاه توسيع قاعدة كبار ملاك الأراضي الزراعية وتوسيع رقعة الأرض التي تحت تصرفهم وعدد الفلاحين العاملين في تلك الأراضي التي صارت تحت تصرفهم من أجل ضمان كسب تأييد تلك العشائر لهم وتأمين جباية الضرائب من الفلاحين عبر شيوخ العشائر والأغوات. وقد رافق ذلك عمليات انتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وتسجيلها بأسماء رؤساء القبائل وشيوخ العشائر العراقية. ورغم كل ذلك فقد بدأت تتطور في العراق قاعدة جديدة للإنتاج التبادلي

والعلاقات السلعية–النقدية وبدايات تكون سوق وطنية عراقية. فقد اتسع النشاط الاقتصادي العام وحضور أكبر للبرجوازية التجارية المحلية المتعاونة مع البرجوازية الأوروبية وتغلغل أوسع نسبيا للوجود الاستعماري الأوروبي غير المباشر، وخاصة الوجود البريطاني الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، في البنية الاقتصادية العراقية.

لقد اقترنت عملية التصفية التدريجية لبقايا العلاقات الأبوية وتحطيم نظام الديرة الإنتاجي في الريف العراقي بنمو بطيء وطويل الأمد للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وبتحويل شيوخ العشائر الريفية على إقطاعيين مالكين أو مستحوذين بأساليب وصيغ شتى على الأرض الزراعية وتمكين الإقطاعيين من السيطرة الصارمة على الفلاحين من أبناء العشائر. كما بدأت محاولات جادة من جانب بريطانيا بربط الإقطاعيين بالإنتاج السلعي، أي بالتجارة والسوق الدولي. وتركزت جهود البريطانيين على توظيف رؤوس الأموال الأجنبية للدول الأوروبية في مشاريع النقل النهري وإقامة سكك الحديد وفتح فروع للبنوك المالية والتجارية، إضافة إلى محاولات الحصول على أمتيازات التنقيب عن الموارد الأولية في البلاد. وقد استطاعت الدولة البريطانية أساسا على تحقيق قصب السبق في ضمان مصالحها الاستعمارية في العراق وأزاحت تدريجا النفوذ الروسي والألماني والفرنسي. وأنهت الحرب العالمية الأولى عملية الصراع على إعادة توزيع مناطق النفوذ الاقتصادي والسياسي لصالح بريطانيا في العراق. وكان الوضع الاقتصادي في العراق في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى سيئا بشكل عام.

فقد ترتب على وجود الشركات التجارية الأجنبية في العراق تنشيط التبادل التجاري وزيادة حجم السلع المصدرة والمستوردة. وتأثرت الزراعة بهذا الانتعاش التجاري. فخلال السنوات الأولى من القرن العشرين طرأ تحسن ملموس على الإنتاج الزراعي الموجه لإغراض التصدير. وتفاقمت في ذات الوقت ظاهرة فقدان مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بسبب تدهور نظام الري والصرف وارتفاع مستوى التملح وانتشاره على مساحات واسعة من أراضي الوسط والجنوب.

وبالرغم من تلك الأوضاع المزرية التي يصعب تصويرها كانت ولايات العراق الثلاث تشهد خلال الفترة الواقعة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر والعقدين الأول والثاني من القرن العشرين تطورات اقتصادية واجتماعية مهمة نسبيا تبلورت أساسا في محاولات جادة من جانب الدولة المركزية العثمانية لاستعادة الهيمنة الفعلية على العراق وإخضاعه للسلطة المركزية من خلال تعزيز وتحديث القوات المسلحة العثمانية وتعيين الولاة العثمانيين من ذوي الكفاءات وممارسة سياسة التتريك الشوفينية مع السكان العرب والكرد وبقية الأقليات القومية. إلا أن التناقضات الاجتماعية والصراعات القومية والدينية والمذهبية والسياسية التي كانت تنهش في كيان هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف، وخاصة في مركز الدولة، كانت تدفع بها إلى مشارف الانهيار ولم تسعفها تلك الإصلاحات كثيرا. فمواردها المالية كانت شحيحة وديونها كانت تتراكم سنة بعد أخرى وقدراتها العسكرية، رغم مساعدات ألمانيا لتحديثها، كانت في تدهور عام يتجلى في انهيار الانضباط العسكري في قواتها المسلحة وعجزها المتزايد عن توفير الأفراد فحروبها من المناطق التابعة لها، وتبعيتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي وسوقه الدولية كان في تعاظم مستمر. وكانت المصالح الأجنبية تجد طريقها بسهولة إلى الاقتصاد والمجتمع التركي وفي الولايات التابعة للدولة العثمانية، بما فيها العراق. وقد كان الصراع محتدما في الوقت نفسه بين الدول الاستعمارية الأوروبية على تلك الولايات وعلى إيجاد مواقع اقتصادية وسياسية وعسكرية لها فيها. وكانت الولايات العراقية من بين أكثر المناطق المستهدفة من جانب تلك الدول الأوروبية. وواجهت ورشات الإنتاج الصناعي الحرفي في العراق مزاحمة شديدة من جانب الشركات التجارية الأجنبية التي أغرقت الأسواق المحلية بسلعها المصنعة. وقادت هذه المزاحمة إلى إغلاق ورشات كثيرة وانتقال الكثير من العاملين في الإنتاج الحرفي إلى نشاطات اقتصادية أخرى. إلا أن هذا الوضع كان دافعا أيضاً لبعض أصحاب الأموال إلى العناية بصناعاتهم الحرفية من خلال استيراد المكائن والمعدات الحديثة للاستمرار في الإنتاج الآلي والصمود في وجه المزاحمة الحادة وغير المتكافئة، رغم أن مثل هذه المحاولات الجريئة كانت قليلة. وتعرض الاقتصاد العراقي المتخلف طيلة الفترة الواقعة بين منتصف القرن

التاسع عشر حتى سقوط الدولة العثمانية إلى استنزاف شديد لموارده المالية التي كانت أساسا شحيحة. وكانت هذه العملية تتم عبر جهات وطرق عديدة منها مثلا:

١- دأب الدولة العثمانية على استنزاف أكبر قدر من موارد العراق المالية عبر جباية حصتها الضريبية من الإنتاج المحلي وتصديره نقدا إلى مركز الدولة العثمانية.

٢- ممارسات أجهزة الإدارة والولاة في تلك الولايات التي برزت في اقتطاع حصة أخرى وإتاوات عديدة من ذلك الإنتاج لصالحها في الداخل.

٣- دأب أفراد عائلة السلطان وشيوخ العشائر ورؤساء القبائل والأغوات وكبار ملاك الأراضي الزراعية، بضمنهم أفراد عائلة السلطان، والسراكيل على اقتطاع أجزاء مهمة من دخل المنتجين الزراعيين السنوي واستهلاكه البذخي الخاص من قبل تلك الفئات الطفيلية.

٤- وكانت البرجوازية التجارية الأجنبية العاملة في العراق عبر شركاتها التجارية، مثل شركة الهند الشرقية وبيت لنج، تساهم في استغلال ونهب الفلاحين والاقتصاد الوطني عبر سيطرتها على الإنتاج الزراعي وفرض أسعار احتكارية زهيدة جدا. وساهم تصدير الحبوب مثلا إلى ارتفاع كبير في أسعار الحبوب في الأسواق المحلية وتساهم في تذمر السكان.[٢٤٢]

وجدير بالإشارة إلى أن هذه الفئات والأطراف المستغلة لم تكن تقتطع من صافي الإنتاج فائض الإنتاج على شكل ريع وربح وفائدة فحسب، بل كانت تقتطع منه جزءاً مهما وأساسيا من الإنتاج الضروري أيضاً، من حصة الفلاحين لتجديد قوة عملهم وتنمية إنتاجهم الزراعي. وكانت هذه العلاقات تعيد إنتاج نفسها بفعل طبيعة النظام السياسي القائم والعلاقات الاقتصادية المهيمنة. وقاد هذا الواقع إلى حرمان الريف والزراعة العراقية من إمكانيات وضرورات تحقيق التراكم وتوسيع قاعدة الإنتاج وتحديثها، كما شدد من استغلال الفلاحين وسوء استغلال الأرض الزراعية والمياه المتوفرة. ورغم الامكانيات التي كانت

---

٢٤٢ العطية، غسان د. العراق–نشأة الدولة. مصدر سابق. ٥٦/٥٧.

متوفرة لتطور الاقتصاد العراقي وتحسين مستوى الفلاحين، فإن هذا الاقتصاد بقى ضعيفا، متخلفا ومشوها، كما بقى الفلاحون يعانون من البؤس والفاقة، من الأمية والجهل والمرض. هكذا كان الاقتصاد العراقي عندما وقع العراق تحت الاحتلال البريطاني في أثناء الحرب العالمية الأولى. والسؤال المشروع هو: كيف أصبح وضع الاقتصاد العراقي بعد احتلال بغداد في عام ١٩١٧.

المبحث الثاني

العراق في سنوات الحرب العالمية الأولى

في ١٩١٤/١١/١٢ أعلنت تركيا الحرب على روسيا وحسمت أمرها في خوض الحرب إلى جانب ألمانيا. وبدأت المعارك بالنسبة لقوات الدولة العثمانية تدور في أربع جبهات هي: جبهة القفقاس، وجبهة الدردنيل وجبهة سيناء وأخيرا جبهة بلاد ما بين النهرين.[٢٤٣] وقبل هذا التاريخ، ومع بدء غزو بريطانيا للفاو فالبصرة والقرنة، أصبح العراق مسرحا للعمليات العسكرية بين القوات البريطانية–الهندية والقوات العثمانية.

وحال إعلان حالة الحرب اتخذت السلطات العثمانية الإجراءات الكفيلة بإعلان "الجهاد" الذي نزل كالصاعقة على رؤوس الناس في كل أرجاء الدولة العثمانية وهي التي ملّت تلك الحروب وتحملت الكثير منها ومن العواقب التي ترتبت عنها وأرهقت بسببها، وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتباين الموقف في مركز الدولة وفي أطرافها. وإذ كان الرفض بشكل عام هو الذي ميز موقف المناطق الطرفية من الدولة، فأن الموقف في المركز كان بين مؤيد ومعارض ومتحفظ. وكان رجال الدين في تركيا أكثر المتحمسين للجهاد ضد "الكفار"، في حين كان الناس البسطاء، رغم موقف رجال الدين، أقل تحمسا وأكثر هماً، إذ كانوا يعرفون تماماً بأنهم الوقود في أي حرب تخوضها الدولة العثمانية.

ولم يختلف الموقف من الحرب في الولايات الثلاث، بغداد والبصرة والموصل، عن موقف بقية أطراف الدولة العثمانية. فكان الرفض هو السمة المميزة، رغم الصلة الدينية والعيش في

243 Reinhard, Wolfgang. Geschichte der europ. Expznsion. Bd. 3. S. 140.

ظل دولة واحدة، إذ أنقسم الناس إلى اتجاه رئيسي يرفض الحرب ويمثل الأكثرية، واتجاه ثانوي يؤيدها ويمثل الأقلية. كما تباينت الإجابة عن السؤال التالي: إلى جانب من يجوز خوض الحرب؟ وكان الموقف الشعبي منقسماً على نفسه، في حين دعا غالبية رجال الدين إلى الوقوف إلى جانب تركيا باعتبارها دولة إسلامية، في حين كانت هناك جماعات كثيرة دعت إلى الوقوف إلى جانب بريطانيا والحلفاء من أجل الخلاص من الهيمنة العثمانية. وقد أثرت فتوى الجهاد التي أصدرها شيخ الإسلام على موقف رجال الدين فايدوها رغم اختلافهم الكبير مع الدولة العثمانية. وفي هذا الموقف اتفق رجال الدين الشيعة مع رجال الدين السنة. إلا أن هذا الموقف المشحون بالتحفظات الكثيرة على الدولة العثمانية تفجر بعد فترة وجيزة من بدء الحرب وتحول إلى موقف مناهض للدولة العثمانية. فما هي الأسباب التي جعلت الغالبية العظمى من سكان هذه الولايات العثمانية الثلاث تقف ضد قرار إعلان الحرب وضد النفير العام والتجنيد أو خوض القتال إلى جانب الدولة العثمانية، رغم حركة التطوع المحدودة التي بدأت في النجف وشملت متطوعين من مناطق أخرى ومن أبناء العشائر خاضت المعركة الأساسية في الشعيبة ولم تستطع الصمود طويلاً بوجه القوات البريطانية والهندية ذات التسليح والتدريب الجيدين؟ يمكن تلخيص تلك الأسباب في النقاط التالية:

١- السياسة المجحفة التي كانت تمارسها الدولة العثمانية إزاء العرب والكرد والأقليات القومية والدينية والمذهبية الأخرى والتمييز الصارخ في التعامل بالمقارنة مع المواطنين الأتراك.

٢- أساليب التعسف والقسوة والظلم التي كانت أجهزة الدولة، بناء على أوامر الباب العالي والصدر الأعظم، تعامل بها سكان بلاد ما بين النهرين وكردستان الجنوبي، سواء أكان ذلك في جباية الضرائب أم في نهب خيرات وموارد البلاد، رغم إنها كانت لا توفر الحد الأدنى من الخدمات التي هي من مسؤولية الدولة أولا، ورغم إنها كانت تعرف مدى الفقر المدقع الذي كانت تعيش تحت وطأته الغالية العظمى من السكان ثانيا، وعجز هؤلاء عن تسديد الضرائب التي كانت تفرض عليهم.

٣- الرفض العام من جانب السكان للخدمة العسكرية والقتال إلى جانب الدولة عموماً. وكان الفلاحون والبدو يتهربون من الانخراط بالخدمة العسكرية الإلزامية بمختلف السبل حتى في أوقات السلم. كما كانوا يكرهون عموما كل ما هو حكومي وإلزامي. وكان هذا أحد العوامل في خسارة الفلاحين لأراضيهم الزراعية أو تعرقل وتأخر استقرار البدو الرحل، إذ لم يعمدوا إلى تسجيل الأراضي التي كانوا يعملون عليها بأسمائهم، وهو حق ضمنه لهم قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨، خشية تجنيد أولادهم، خاصة وأن الحكام ربطوا توزيع الأراضي الزراعية بالخدمة الإلزامية عمليا.

٤- رفض الدولة العثمانية تطبيق مبدأ اللامركزية في حكم هذه المناطق التي كانت تنادي بها القوى الوطنية الأكثر وعيا وذات الاحتكاك المباشر وغير المباشر بالتقدم الذي حصل في أوروبا والتي أطلعت وتعرفت على مضامين الحرية والإخاء والمساواة، والتي تأثرت أيضاً بحركة المشروطية في إيران والحركة الدستورية في تركيا[٢٤٤].

٥- كان السكان العرب من الشيعة لا يعترفون بالخلافة الإسلامية للسلطان العثماني، وبالتالي كانوا لا يعترفون بفتوى "الجهاد" التي أعلنها السلطان باعتبارها أمرا ملزما للناس، إضافة إلى العداء الذي نشب بين الشيعة والحكم العثماني خلال السنوات الطويلة المنصرمة لأسباب مذهبية ونتيجة لاعتداءات وقعت على المناطق الشيعية من البلاد من قبل الحكام والولاة الأتراك. إلا أن هذا الأمر لم يدفع كل رجال الدين الشيعة إلى رفض الدعوة إلى الجهاد، إذ اختلفوا في ما بينهم على ذلك، وكانت الغالبية العظمى تقف إلى جانب مساندة الدولة العثمانية في حربها ضد بريطانيا، خاصة وأن بريطانيا قد بدأت غزو البصرة حتى قبل إعلان الحرب من جانب الدولة العثمانية على روسيا. أي أن رجال الدين الشيعة قد حددوا موقفهم بشكل أكثر ملموسية في أعقاب غزو القوات

---

٢٤٤ – الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ج ٣. ص ١٢٠.
– عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥-١٩٢٠. كتاب قضايا إسلامية معاصرة. ٢٢. مؤسسة الأعراف للنشر. بدون تاريخ وبدون مكان النشر. ص ٧٣-٧٨.

البريطانية للبصرة. واتفقوا في ذلك مع رجال الدين السنة، وهو ما يشير إليه وميض عمر نظمي ويعتبره من النقاط الإيجابية في استنهاض وحدة المسلمين من مختلف المذاهب حينذاك، إضافة إلى نشوء نوع من التعاون الذي تطور فيما بعد بين المسلمين والمسيحيين في الحركة القومية.[٢٤٥]

٦ – الدعاية المستمرة التي كانت تقوم بها بريطانيا ضد الدولة العثمانية ومحاولة التقرب من الناس والتعرف على مشاكلهم، وخاصة الميسورين والوجهاء والتجار والمتعلمين والموظفين من العرب والكرد ورؤساء القبائل وشيوخ العشائر والأغوات، ودعوتها للخلاص من قيود الهيمنة العثمانية ورغبة الناس في الخلاص من تلك القيود فعلا.

٧– وزعزع مفهوم الجهاد في سبيل الإسلام والمسلمين والدولة الإسلامية دخول الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في الحرب[٢٤٦]، إذ لم يعد ممكنا الادعاء بأنها تريد محاربة "الكفر والكفار " في معسكر الحلفاء، بينما هي تتحالف عمليا مع "الكفر والكفار" الألمان والنمساويين والهنغاريين. وقد أثرت هذه الحقيقة على عدد كبير من المواطنين في العراق وفي بقية بلدان العالم الإسلامي. وأعتبر الكثير من السياسيين حينذاك وفيما بعد أن قرار إعلان الجهاد لم يكن قرارا خاطئاً ولم يعط النتائج المرجوة منه فحسب، بل أوانقلب في أحايين كثيرة ضد الدولة العثمانية.

وقد نتج عن كل ذلك الرفض العام للحرب والامتناع عن التعاون مع الدولة العثمانية. ويمكن أن يتلمس مثل هذا الموقف في ضعف الاستجابة للنفير العام والهروب الواسع النطاق للمجندين من القوات المسلحة ومن جبهات القتال أو رفض الالتحاق أصلا بالقوات المسلحة. وقد أطلق على هذا الهروب الواسع، كما يشير إلى ذلك علي الوردي، ب "السفر علك" أي

---

٢٤٥ نظمي، وميض جمال عمر د. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥). بيروت. ١٩٨٤. ص ١٢٢.

٢٤٦ العطية، غسان د. العراق– نشأة الدولة. مصدر سابق. ص ١١١.

"حرب الهرب"، والتي أصبحت شعارا لكل الذين وقعت عليهم " قرعة " التجنيد.[٢٤٧] وجدير بالإشارة إلى أن الرغبة في عدم التجنيد ورفض خوض الحرب إلى جانب الدولة العثمانية كان لدى الكرد أكبر مما كان عليه بين العرب في الولايات الثلاث.[٢٤٨] وكانت الموصل بشكل عام تقف إلى جانب الدولة العثمانية انطلاقاً من المواقف الدينية والقرب من تركيا والتشابك بين المسلمين من العرب والكرد والأتراك، إضافة إلى وجود خشية على العالم الإسلامي وعلى وحدة المسلمين من الغرب الاستعماري.[٢٤٩] إلا أن العرب كانوا في حقيقة الأمر يعانون بالأساس من هيمنة واضطهاد الدولة العثمانية وأجهزتها الحكومية المسلمة وليس من غيرها حينذاك.

كانت السلطات البريطانية قد انتهجت عدة أساليب أساسية ساعدتها كثيرا في سعيها لتعزيز مواقعها في العراق، نشير إلى أبرزها فيما يلي:

١- إقامة أوسع الصلات السياسية والمصلحية مع العوائل المعروفة في مختلف ولايات ما بين النهرين وفي إقليم جنوب كردستان. وقد وظفت لهذا الغرض خيرة الشخصيات السياسية والدعاة والمحرضين والخبراء بشؤون المستعمرات، كما استخدمت مراكزها الأساسية الأربعة في لندن والهند والقاهرة والخليج. وتمكنت عبر هذه الاتصالات إما أن تكسب إلى جانبها الكثير من تلك العوائل والشخصيات في بغداد والبصرة وفي الموصل والسليمانية وأربيل أو في كربلاء والنجف مثلا، وإما أن تحيد البعض منهم وتخلق التردد عندهم بما يساعد على كسبهم تدريجا وفي فترة لاحقة. وكانت الوعود المصلحية التي أعطيت لتلك العوائل والشخصيات تتفاوت بين الاستعداد للحفاظ على المواقع المتميزة لتلك العوائل التي كانت تتمتع بها في ظل الحكم العثماني أو تحسين أوضاعها وإلغاء الضرائب التي كانت تفرض عليها أو إجراء رواتب لها أو تقديم هدايا لدفعة واحدة. ويبدو أن هذا الأسلوب قد أتبعته

٢٤٧ الوردي، علي د. لمحات من اجتماعية... . جزء ٤. ص ٨٥.

٢٤٨ لازاريف، م. س. المسألة الكردية. ١٩١٧-١٩٢٣. دار الرازي. بيروت. ١٩٩١.

٢٤٩ نظمي، وميض جمال عمر د. الجذور السياسية والفكرية... . مصدر سابق. ص ٩٥-٩٦.

أيضاً مع السيد طالب النقيب، الشخصية السياسة البارزة في ولاية البصرة الذي لعب دورا متميزا في الحياة السياسية في البصرة بشكل خاص في ظل الدولة العثمانية وفي أثناء الحرب العالمية الأولى وفيما بعد أيضاً.[٢٥٠] وكانت هذه الشخصية السياسية والاجتماعية الإقطاعية المنحدرة من عائلة غنية وحاكمة في البصرة يجسد في سلوكه العام أخلاقيات البدو وكبار الإقطاعيين والمدينة الحضرية في آن. فهو يسعى إلى ضمان مركز سياسي وإداري قيادي له على نطاق البصرة وبلاد ما بين النهرين ليرضي طموحه الشخصي الطاغي ولا يختلف في ذلك كثيرا أو قليلا عن شيوخ الخليج والشيخ خزعل في المحمرة من جهة، ولكنه كان لا يريد في الوقت نفسه وبقدر الإمكان أن يفرط بمصالح بلاد ما بين النهرين والتزاماته القومية التي أرتبط بها ومنذ سنوات قبل ذاك مع حزب العهد أو مع غيره من الأحزاب التي قام هو بتشكيل فرع لها في البصرة وترأسها وفق التغيرات السياسية الجارية حينذاك من جهة أخرى، إضافة إلى انه كان يعاني من صراع في داخله بين التربية العثمانية الإسلامية التي جبل عليها، وبين طموحه للتخلص من الهيمنة العثمانية التي لعبت دورا كبيرا في تخلف البلاد. ولم يكن سلوك السيد طالب غريبا أو فريدا في هذا الصدد، إذ قد تجلى بوضوح كبير في تصرفات شخصيات عراقية وعربية غير قليلة خلال تلك الفترة بمن فيها الشريف حسين بن علي، شريف مكة وملك الحجاز وقائد الثورة والقوات العربية في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية وحليف الإنجليز فيها. فهو نموذج لشخصية تلك المرحلة من تطور البلاد وفي خضم الصراعات التي لم تكن نتائجها جلية منذ البدء.

٢- إقامة أوسع العلاقات السياسية والمصلحية مع رجال الدين المسلمين، الشيعة بشكل خاص، الذين كان لهم دورهم البارز في الوقوف لفترة معينة إلى جانب الأتراك مرة، وإلى جانب بريطانيا مرة أخرى، وضدها في ثورة العشرين مرة ثالثة. وكانت لرجال الدين حينذاك تأثيرات كبيرة ومباشرة على شيوخ وأفراد العشائر في الفرات الأوسط والجنوب، إذ

---

٢٥٠ – العطية. العراق. مصدر سابق. ص ١٢١-١٢٥.

– الوردي. لمحات اجتماعية... . جزء ٤. ص ١٠٨-١١٢.

كان لكل من هؤلاء الشيوخ الشيعة مجتهد يقلده ويتّبع تعاليمه ويلتزم بشروحاته وتفسيراته وفتاواه للقضايا الدينية. وكان رجال الدين يلعبون دورا مهما في إبقاء أفراد القبائل تابعين، وبتعبير أدق حتى خاضعين لشيوخ العشائر بشكل عام. وكانت لرجال الدين مصلحة في مسألتين مهمتين ترتبطان ببريطانيا وبالحكام معاً، وخاصة في العتبات المقدسة، إذ كان يهمهم الإجابة عن السؤال التالي: كيف يمكن الحصول على المبلغ السنوي من وقف غازي الدين حيدر، راجا أودي، في الهند، والذي يمنح عادة إلى المجتهدين الذي يقومون بتوزيعه كل على طريقته الخاصة على بقية رجال الدين والمحتاجين من الناس في مدن العتبات المقدسة. وكان البريطانيون يحاولون جاهدين استخدام تلك المبالغ الوقفية، إضافة إلى مبالغ أخرى للتأثير على أولئك المجتهدين وكسبهم إلى جانبهم. وقد شهدت كربلاء والنجف نشاطا ملحوظا للموظفين البريطانيين في الفترة التي سبقت الحرب وفي أثنائها. وكانت المسألة الثانية التي تهم رجال الدين وبالأساس الزعماء السياسيين من العوائل المتنفذة في مدن العتبات المقدسة هي أن تترك تلك المدن تحت قيادة أولئك الزعماء وأن لا يؤثر حكامها على نشاطهم فيها أو على دور رجال الدين وأن تتمتع بحق إقامة الشعائر أو بتعبير أدق الطقوس الدينية فيها التي كان الحكام الأتراك يمنعونها بشكل عام. وكان الإنجليز على استعداد لتنظيم هاتين المسألتين بما يرضي رجال الدين والزعماء المحليين، في حين كان الحكام الأتراك يسعون إلى فرض إرادتهم والتصرف الفظ مع السكان ورجال الدين في غالب الأحيان، إضافة إلى همهم الكبير في جباية الضرائب من السكان التي كانت تؤثر بدورها على إيرادات رجال الدين بصورة مباشرة، خاصة وأن القسم الأعظم من إيرادات رجال الدين الشيعة كانت وما تزال تأتيهم من شيوخ العشائر والفلاحين في الريف ومن التجار والميسورين في المدن على شكل خمس وزكاة وعطايا أخرى.

٣- وكان الموظفون البريطانيون يقيمون علاقات واسعة مع شيوخ العشائر والوجهاء فيها بشكل مباشر ويسعون إلى التأثير فيهم من خلال الهدايا الرمزية وغير الرمزية ومن خلال تنشيط التبادل التجاري مع عشائرهم المستقرة أو حتى المتنقلة. وكانوا يوعدون خيرا في حالة استتباب الوضع لصالح البريطانيين. وكانت هذه الوعود ممزوجة، وخاصة

لمن كان يهتم بمستقبل البلد بوعود تمس حرية البلد واستقلاله وخلاصه من الحكم العثماني القاسي. وكان هؤلاء الشيوخ يطمحون إلى تكريس العلاقات الزراعية التي كانت قد انتشرت في العراق حينذاك وتسجيل الأراضي بأسماء هؤلاء الشيوخ، على غرار ما كان يحصل في الهند، وأن يترك لهؤلاء التأثير في مناطقهم وعدم المساس بمصالحهم. ولكن شيوخ العشائر لم يكونوا باستمرار قادرين على الالتزام أمام طرف واحد، إذ كانت تحركهم عوامل كثيرة، سواء أكانت عشائرية أم دينية أم مصلحية يومية ترتبط بتقاليد وعادات وخلق البداوة والحياة العشائرية عموما، بما فيها، كما يشير إلى ذلك بصواب غسان العطية حين كتب عن الموقف من الحرب والسلم والغنيمة والقوة ...الخ لدى رجال العشائر يقول: "إن الحرب لا السلم هي التي كانت تعتبر تقليديا الحالة الطبيعية للعشائر. لكن الحرب كانت مفهوما محدودا من أنها تتخذ أساسا وسيلة لإغناء ثروة الإنسان، وكان فعل الحرب يسمى غزواً، إذ أنه ينطوي على كسب الغنائم وكان فعلا هجوميا لا دفاعيا. أما ستراتيجية الغزو فهي في أساسها ستراتيجية المباغتة والحركة السريعة لأقصى حد.."[٢٥١].

لقد كان رجال العشائر وما زالوا يتميزون بخصائص متناقضة أملتها عليهم حياتهم الصعبة والجافة والمعقدة، حياة الشحة في الموارد والفقر المتواصل وعدم الاستقرار. فكانوا يميلون إلى السيطرة السريعة على ما يقع تحت أيديهم، ويفضلون الملموس على الموعود، ويقفون إلى جانب القوي ويجهزون على الضعيف بلا رحمة، ولا يحسبون ما يقدم لهم على أنه رشوة بل بسبب قوتهم واضطرار الآخرين على تقديم ذلك لهم رغبة في التزلف لهم أو تخلصا من شرورهم التي ما كانت تعتبر شرورا بالنسبة لهم، بل حياة طبيعية تمليها ظروف الصحراء القاحلة. وقد كانت الأمثال البدوية شاهد ساطع على ذلك. فالبدوي يعتبر "الحلال ما حّل باليد" و"الحق بالسيف والعاجز يريد شهود". ويبدو أن البريطانيين قد فهموا إلى حدود جيدة طبيعة البدو والعشائر العربية وتصرفوا معهم في ضوء هذا الفهم، رغم أن بعضهم، بسبب قلة خبرتهم بهم، كان يفاجأ بالمواقف السريعة التقلب لدى شيوخ العشائر

---

٢٥١ العطية. العراق. مصدر سابق. ص ١٠١.

وبالتالي لدى أفرادها. ويبدو للمتتبع أن هذه الأخلاقية لعبت دورا كبيرا في تكوين الفرد العراقي الاعتيادي، وهو موضوع البحث، وساهمت في تكوين تلك الشخصية التي تبدو، وهي كذلك إلى حدود معينة، مزدوجة.

٤- ممارسة الإعلام النشط والفعال بثلاث اتجاهات أساسية هي: الكشف عن السلوكية العدوانية لدى الحكام الأتراك إزاء الأقوام الأخرى في الدولة العثمانية والإشارة الواضحة إلى همهم الأساسي في جباية الضرائب وأخذ الإتاوات(الخاوات) من السكان، والقسوة في معاملة الناس. الكشف عن التحالف الجاري بين الدولة العثمانية المسلمة والدولة الألمانية والنمساوية - الهنغارية على خلاف ما تدّعيه في كونها تقف ضد "الكفر والكفار!" الذين يريدون احتلال أرض الإسلام. محاولة تصوير أنفسهم بكونهم محررين لا فاتحين أو مستعمرين، وأنهم يسعون إلى مساعدة العرب في التخلص من الهيمنة العثمانية البالية. وقد كانت لهذه الاتجاهات الإعلامية تأثير غير قليل على الناس وخاصة سكان المدن الرئيسية التي كان لها دور ملموس في سنوات الحرب وتأثير مباشر أو غير مباشر على السكان.

٥- القيام باتصالات واسعة على نطاق القوى القومية العربية، سواء أكان ذلك في الولايات العربية الأخرى التي كانت تحت السيطرة العثمانية أم كان في الخارج، فرنسا وبريطانيا أو في غيرهما، حيث كان المثقفون العرب والعاملون في السياسة يميلون إلى التعاون مع الحلفاء في مقابل الحصول على الاستقلال والوحدة العربية، إضافة إلى العمل الدءوب والمتنوع مع الضباط العرب، وخاصة بعد وقوعهم في أسر القوات البريطانية.

٦- استخدام القوة والعنف في إقناع العشائر والقوى الأخرى بضرورة التعاون مع القوات البريطانية باعتبارهم الطرف الأقوى والمنتصر في الحرب الجارية. وكان لهذا العامل تأثير بارز ومتميز في مجرى الحرب، وخاصة في العمليات الانتقامية التي مارستها القوات البريطانية ضد العشائر والقرى العشائرية في مناطق مختلفة، ومنها مثلا ضد عشيرة بنبي طرف في قرية " خفاجية " التي تقع على الضفة الغربية من نهر الكرخة في عربستان والتي أودت بحياة

الكثير من الناس والماشية وهدمت دور السكن.[٢٥٢] ويشير أرنولد ويلسون، الضابط البريطاني الذي كان بصحبة الرتل العسكري والذي كان يجيد العربية ويعرف المنطقة ويعرف أبناء عشيرة بني طرف جيدا، إلى تلك العملية الانتقامية فيكتب: " أن العقوبة التي أنزلناها ببني طرف كانت درسا قاسيا لها ولغيرها من العشائر القاطنة على ضفاف دجلة إلى الجنوب من العمارة، فإن انعدام المقاومة العشائرية بعد أسبوعين من ذلك يعزى في بعض سببه من غير شك إلى ما وقع لخفاجية من تدمير. إن هذا الدرس لم يغب عن أذهان العشائر سريعا، ولهذا لم تقع بيننا وبين ألبو محمد أية مشكلة سواء أكان ذلك أبان الحملة أو بعدها"[٢٥٣].

ولم يكن في مقدور بريطانيا أن تستفيد فائدة جمة من تلك الأساليب لو لم تكن أساليب الدولة العثمانية في التعامل مع الناس شرسة وعدوانية على مدى الحقب السابقة وأثناء الحرب أيضاً، مما دفع بالناس تدريجا إلى اتخاذ مواقف مناهضة للسلطات والقوات العثمانية وتصب، شاء الإنسان ذلك أم أبى، في مصلحة القوات البريطانية. ومن المهم في هذا الصدد الإشارة إلى بعض أساليب تعامل الحكام الأتراك والقوات العثمانية، التي كانت في غالبيتها من الأتراك، مع سكان المدن في الفرات الأوسط مثلا، خلال تلك الفترة، ومنها:

١- التعامل الإداري المتعجرف من جانب الموظفين الأتراك مع المواطنين ومطاردة الجنود الهاربين من الخدمة العسكرية وإنزال العقوبات بالأهالي الذين يرفضون التعاون مع تلك السلطات لاعتقال الفارين. علما بأن الموقف العام من جانب السكان كان رفض التجنيد. وهي ظاهرة ليست جديدة بالنسبة لسكان بلاد ما بين النهرين، وخاصة البدو والعشائر الفلاحية المستقرة. ونتيجة لتلك المطاردات وقعت صدامات مسلحة بين الفاّرين والقوات العثمانية، كما قامت حركات مسلحة مناهضة للإدارة العثمانية في مدن الفرات الأوسط مثل كربلاء والنجف والسماوة والحلة. وجابه الحكام الأتراك تلك الحركات بالغضب

٢٥٢ الوردي. لمحات اجتماعية... . جزء ٤. ص ١٥٤/١٥٥.

٢٥٣ المصدر السابق نفسه. جزء ٤. ص ١٥٥.

العارم وحاولوا إنزال أقسى الضربات بتلك المدن، وخاصة بمدينة تاريخية مثل الحلة، التي أريد لها أن تكون نموذجا رادعا يجسد فظاعة القسوة العثمانية التي تعتمدها تلك السلطات في التعامل مع الذين يقاومون وجودها وحكمها في بلاد ما بين النهرين، إذ كان يصعب عليها أن تتعامل هكذا مع كربلاء أو النجف بسبب كونيهما من العتبات المقدسة، رغم إن العقاب ضد هذه المدن كان شديدا أيضاً في مناسبات أخرى، كما كان عليه الحال مع مدينة السماوة. وقد َأطلق على العملية الانتقامية في هذه المدينة بواقعة عاكف في عامي ١٩١٦ والتي جاءت انتقاماً للمعركة الخاسرة التي خاضتها قواته التركية ضد أهالي الحلة والعشائر المحيطة بها في عام ١٩١٥.[٢٥٤] إن مأساة الحلة تستحق الإشارة إليها ونقل مشاعر أحد مواطني الحلة الذين عاشوا المأساة مباشرة وكان في حينها ما يزال صبياً. كتب أنور شاؤل في كتابه "قصة حياتي في بلاد وادي الرافدين" يقول: "ونادى المنادي أن على أهالي الحلة كبارهم وصغارهم، رجالهم ونسائهم، حتى الطاعنين في السن منهم، والمقعدين وذوي العاهات أن يخرجوا في الصباح الباكر من اليوم التالي إلى ظاهر المدينة، في السفح الكائن على بعد مسيرة نصف ساعة من البوابة الجنوبية. وهلعت القلوب ... وخافت الناس مما يبيته لهم عاكف بك، ولم تغمض لهم عين طيلة الليلة التي سبقت الخروج من المدين إلى حيث المصير المجهول! (...) وتجمع أهالي الحلة بقضهم وقضيضهم في سفح تشرف عليه بعض الهضبات ويحيط به حزام من الحرس المدجج بالسلاح.... ونادى المنادي أن عاكف بك عفا عن الأهلين المسالمين ولكنه سينزل أشد العقاب بالثائرين على قوات (الدولة العلية) فليعد كل إلى بيته ويقبع فيه حتى يتلقى الجمهور الأوامر يوماً بيوم ... وتعاقبت فصول المأساة بسرعة ... وودع عاكف بك الحلة بعد أن عاث فيها حرقاً وتدميراً ونهباً وقتلاً ... آلاف من الدور هدمت بالديناميت بعد أن استولى الجنود على ما فيها مما خف حمله وغلا ثمنه ... حوانيت نهبت وأحرقت عن أخرها ... مئات الرجال والشبان سيقت للسجون والنفي إلى أماكن مجهولة ... والقي القبض على حوالي (١٣٠) شخصاً من أعيان الحلة

---

٢٥٤ المصدر السابق نفسه. جزء. ص ١٩٦–١٩٩.

وزعمائها وشيوخها وتم شنقهم علناً خلال أسبوع كامل بمعدل عشرين شخصاً صباح كل يوم، عدا اليوم السابع والأخير فقد شنق فيه عشرة أشخاص فقط. ومن سخرية القدر أن المنادي كان فجر كل يوم يعلن بصوته المجلجل أن جناب القائد يسمح للجميع بالخروج إلى (ساحة السراي) ساعتين فقط –وكان يحدد موعدهما– للتفرج على المشنوقين ..!"[٢٥٥]. وكانت الورقة التي تعلق على صدر كل مشنوق تحمل الكلمات التالية: "الثورة على الدولة العلية العثمانية" ! عدا الورقة التي علقت على صدر المشنوق الأخير فقد ذكر فيها أن الجريمة كانت "امتناع المحكوم عليه عن صرف الليرة العثمانية" ! وكان الاسم المذكور في الورقة (إلياهو بن مردخاي)"[٢٥٦]. وفي المقدمة التي كتبها الراحل الدكتور عبد الجليل الطاهر لكتابه "العشائر العراقية" الجزء الأول: كتب يقول: "وشهدت مدينة الحلة انتفاضة شعبية رائعة ضد السياسة العثمانية القمعية ففي كانون الأول سنة ١٩١٦ عندما انسحبت القوات التركية ولم يبق وراءها غير بعض أفراد من الجندرمة ثار سكان مدينة الحلة، فهجموا على سراي الحكومة ونهبوا ما فيه وحاصروا الجندرمة في السراي عدة أيام، إعلاناً لغضبهم وكراهيتهم. وحين سمعت السلطة العثمانية في بغداد بأنباء الثورة الشعبية في الحلة وحصار الحامية في السراي أرسلت حملة قمعية تأديبية بقيادة "عاكف بك" من بغداد مع قوات عسكرية لحسم الموقف. فاتبع هذا القائد أسلوب الإبادة والإفناء، فقصف ثلاث محلات في المدينة بالمدفعية، والقنابل اليدوية، ونفذ حكم الإعدام بعدد من رؤساء المدينة ووجهائها يقدر عددهم بـ (١٢٩) شخصاً، وقتل ما يقرب من (٥٠٠) شخصاً حاولوا فك الحصار الذي فرضه على المدينة للحيلولة دون الدخول والخروج منها واستباح المدينة، وأخذ عدداً من أسرى"[٢٥٧]. وجاء في كتاب "تاريخ الحلة" للشيخ يوسف كركوش جانباً آخر من مجزرة الحلة ما يلي: "نفى عاكف جماعات كبيرة من أهل الحلة إلى ديار بكر، بين هؤلاء، أطفال

---

٢٥٥ شاؤل، أنور. قصة حياتي في بلاد الرافدين. القدس. ١٩٨٠. ص ٣٤/٣٣.

٢٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤.

٢٥٧ الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. مكتبة المثنى. بغداد. ١٩٧٢. ص ١٦/١٥.

وشيوخ وعجائز، قاصداً بذلك التنكيل والتعذيب ومن بين هؤلاء من أرجعوا إلى الحلة من بغداد ولم يذهبوا بهم إلى ديار بكر لشفاعة حصلت لهم. أما الباقون فسيقوا كالأغنام مشياً على الأقدام مع الجوع والعري فمات بعضهم في الطريق من الإعياء والجوع والضرب المبرح"[٢٥٨]. ويشير الكاتب إلى أن من عائلة واحدة جرى نفي ٢١ شخصاً متى منهم ٧ أشخاص في الطريق. أطلق سراحهم في ديار بكر. فعاد من عاد وبقى من بقى هناك وانقطعت أخبار آخرين نهائياً. ثم يشير هذا الشخص بقوله "ولا أنسى العطف الذي لقيناه من الأكراد سكان تلك البلاد ..."[٢٥٩].

٢- تشديد السلطات العثمانية لإجراءات جباية الضرائب ومصادرة الماشية التي تستخدم لإغراض النقل أو مصادرة المحصولات الزراعية بحجة النفير العام وإرسالها فيما بعد إلى جبهات القتال...الخ. وقد رفض عدد كبير من العشائر البدوية والريفية الالتزام بدفع تلك الضرائب والخاوات أو السكوت عن مصادرة الحيوانات والمحصولات مما أدى إلى قيام حركات مسلحة مناهضة لإجراءات الدولة المناهضة للفلاحين وسكان المدن تم فيها طرد الموظفين الأتراك من وظائفهم ومطاردتهم حتى خارج المدن ودفعهم للسفر إلى بغداد، وقيام زعماء المدن بتسيير دفة الحكم فيها. وقد برزت خلال العمليات المناهضة للدولة العثمانية روحية التدمير والنهب وسلب ما يقع تحت أيديهم من ممتلكات الدولة والموظفين الأتراك من جانب البدو الذين كانوا يقدمون لمساندة المدن ضد الموظفين الأتراك، ولكنهم كانوا في الحقيقة يهدفون إلى القيام بعمليات السلب والنهب. ومن الجدير بالإشارة إلى أن سنوات الحرب، ورغم الإحكام العرفية التي كانت تسود أرجاء الدولة العثمانية، كانت عصابات النهب والسرقة، وخاصة من الهاربين من الخدمة العسكرية وغيرهم، منتشرة في أنحاء البلاد تعيث فسادا وتزيد من حالة القلق وعدم الاستقرار.

---

٢٥٨ كركوش، الشيخ يوسف. تاريخ الحلة ط ١. منشورات المكتبة الحيدرية. النجف. ١٣٨٥ هجرية. ص ١٦٩.

٢٥٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٩/١٧٠.

٣- الوضع الاقتصادي المتردي للناس بسبب تراجع الإنتاج الناشئ عن التجنيد الإجباري والهروب من الخدمة، وبسبب مصادرة القوات العثمانية لكميات كبيرة من المحاصيل الزراعية. وتجلى ذلك مباشرة في حالة السوق وارتفاع الأسعار وعجز الغالبية العظمى من السكان توفير مستلزمات معيشتهم اليومية. واغتنى الكثير من تجار المدن من تلك الأوضاع الاقتصادية المزرية. وكثيرا ما كان الناس يجدون الحاجات والحيوانات والمحاصيل التي صودرت منهم بحجة النفير العام والحرب تباع ثانية بأسواق المدن وأمام أنظارهم. وكان السكان يحمّلون الدولة العثمانية والحكام في الولايات المختلفة والموظفين الأتراك عن حق مسؤولية تلك الأوضاع المتردية.

٤- إن التدهور الاقتصادي وتخلف الزراعة والصناعة في العراق منعا لفترات طويلة وعلى امتداد فترة الحكم العثماني من تشكل سوق وطنية في العراق، إذ كانت الأسواق محلية في المدن ولكنها منفصلة عن بعضها ويصعب تصدير السلع أو إيصالها من أسواق كردستان أو الموصل إلى أسواق بغداد أو الحلة أو البصرة، والعكس صحيح أيضاً، غالباً ما كانت السلع الزراعية تتلف بسبب عدم وجود مخازن مناسبة أو بسبب عدم القدرة على تسويقها أو بسبب غياب وسائط النقل لنقلها أو تعذر طرق المواصلات الضرورية. ومنعت العلاقات الأبوية والعشائرية والإنتاج السلعي الصغير في ظل العلاقات شبه الإقطاعية والحكم العثماني المتخلف من تأمين عملية تراكم لرأس المال من جهة، وعملية تكون سوق وطني عراقي للسلع من جهة أخرى، رغم وجو محدود وضيق ومحلي للتبادل السلعي – النقدي. وقد كان للإنجليز دور بارز في التكون اللاحق للسوق الوطنية، رغم أنهم لم يساهموا في تعجيل تكون هذه السوق بسبب موقفهم المساند للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وعدم مساندتهم الفعالة والضرورية لتطور علاقات الإنتاج الرأسمالية.

٥- وكان التمييز في التعامل بين الأتراك من جهة، والعرب والكرد من جهة أخرى، في القوات المسلحة العثمانية يترك أثره السلبي البارز على نفسية الضباط والجنود من غير الأتراك ويحرضهم على العمل ضد الأتراك. ونتيجة لارتفاع حالات هروب العرب والكرد من القوات المسلحة العثمانية تدهورت ثقة المسؤولين العسكريين والمدنيين الأتراك بهم وأبعدوا

عن مراكز المسؤولية كما وضعوا تحت الرقابة، أو حتى اتخذت إجراءات قاسية جدا بحق المقبوض عليهم من الفارين من الخدمة العسكرية، إذ تقرر مرة إعدام نصف المقبوض عليهم من المجندين الهاربين وإرسال النصف الآخر منهم إلى جبهات القتال الأمامية مباشرة.[٢٦٠] وتسبب كل ذلك في زيادة بغض السكان في بلاد ما بين النهرين وكردستان الجنوبي من الخدمة في القوات المسلحة العثمانية والوقوف إلى جانب القوات البريطانية في الحرب ضدها. وتشير وقائع الحرب إلى أن الضباط العراقيين من العرب والكرد كانوا يستبسلون في القتال إلى جانب الأتراك وعندما سقط الكثير منهم في الأسر وأرسلوا إلى المعتقلات في الهند أو مصر بعيدا عن جبهات القتال رفض عدد كبير منهم العمل والتعاون مع البريطانيين، كما رفض الالتحاق بالثورة العربية بسبب تعاونها مع الإنجليز وبخلاف نظرة عدم الثقة التي كان الحكام والموظفون الأتراك ينظرون بها إلى الضباط العرب والكرد العراقيين.

---

٢٦٠ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية. مصدر سابق. جزء.

الفصل السابع

إطلالة على كردستان العراق في ظل الهيمنة العثمانية

المبحث الأول:

كردستان العراق قبل تكوين الدولة العراقية الحديثة

لا يختلف تاريخ كردستان العراق عن اتجاهات تطور الأحداث بعد سقوط الدولة العباسية ونشوء الدويلات والإمارات المختلفة في العراق إلى حين احتلال المنطقة وبقية أرجاء العراق الراهن من قبل قوات الدولة العثمانية الحديثة التكوين. ورغم هيمنة العثمانيين على جزء أساسي من كردستان بقيت أجزاء أخرى منها تحت الهيمنة الفارسية. كما كانت المعارك بين الدولتين تقود إلى تبادل احتلال المناطق المختلفة من كردستان. هكذا كان وضع كردستان الجنوبية على نحو خاص طيلة الفترة التي كانت تحت الاحتلال العثماني إذ أن بعض أجزائها وقع بين فترة وأخرى تحت الاحتلال الفارسي.

كانت كردستان الجنوبية خاضعة لحكم الصفويين. وأمكن التخلص من هذه الهيمنة خلال المعارك التي دارت في جالديران في عهد السلطان سليم الأول. وكانت نتائجها مفتاح الهيمنة العثمانية اللاحقة على الموصل وعلى بغداد وبقية أرجاء العراق.

وعانى الكرد كثيرا تحت وطأة الحكم الصفوي لعوامل لا تعود إلى رغبة الصفويين في الهيمنة على هذه المنطقة وإلحاقها بإيران واستغلال سكانها وانتزاع الضرائب منهم ومحاولة فرض الطاعة التامة على الكرد فحسب، بل كانت أيضاً بسبب التباين المذهبي بين الصفويين الشيعة والكرد السنة، كما تشير إليه الكثير من المصادر التي تبحث في هذه

الفترة من تاريخ المنطقة[٢٦١]. إذ اتسم الصفويون بالنزعة المذهبية المتعصبة، كما هو حال السنة الحنابلة. وكان هذا الاختلاف أحد الأسباب البارزة في تأييد الكرد الجنوبيين للحكم العثماني بشكل عام بهدف التخلص من الاضطهاد الشيعي القادم من إيران أيضاً، إلى جانب الغدر وعدم الوفاء بالعهود والوعود التي كان الحكام الصفويون يقطعونها على أنفسهم للكرد حينذاك. ويورد محمد أمين زكي حادثة مهمة تعبر في مضمونها عن هذا التصرف الطائفي من جانب الحكم الصفوي إزاء الكرد. ففي الوقت الذي قدّم عشرة من الأمراء الكرد فروض الولاء والتأييد للحكم الصفوي في إيران قام إسماعيل شاه الصفوي بزج هؤلاء الأمراء الكرد في السجن وتعريضهم للمعاملة السيئة وعين بدلا عنهم حكاما من القزلباشية[٢٦٢] على مناطق الأمراء الكرد[٢٦٣]، وكان هذا التصرف استفزازا مباشرا للعشائر الكردية أثار حفيظة الكرد ودفعهم إلى محاولة تطوير تعاونهم مع الحكم العثماني والانتقام من الصفويين واتخاذ مواقف العداء ضد حكمهم.

ولعب الصراع التنافسي بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية دورا مهما في إضعاف الدولة الصفوية وساعد على تنشيط الكرد ونهوضهم لمواجهة الصفويين من جهة، ولكنه في الوقت نفسه عزز من قدرات الدولة العثمانية العسكرية بانحياز الكرد إلى جانبها من جهة

---

٢٦١ الجميل، سيّار د. العثمانيون، مصدر سابق. محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، مصدر سابق.

٢٦٢ قزلباش وكان يطلق عليهم ب"ذوي الرؤوس الحمر، وهم أصحاب موجودون بصورة عامة في الأناضول في مقاطعات سيواس وديار بكر وخربوت. وهم يتكلمون لهجة زازا ولهم جبال درسيم كحصون طبيعية حيث يقيم رئيسهم الروحاني الأكبر ... ويسمي أصحاب الرؤوس الحمر أنفسهم بـ (علوي) أي عَبَدة علي، وذلك لأنهم شيعة متطرفون.."، هذا ما جاء عن القزلباش في كتاب مع الكرد تأليف توما بوا وترجمة آواز زه نكنه، وزارة الأعلام، مطبعة الجاحظ – بغداد، ١٩٧٥، ص ١١٧.

٢٦٣ محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، الجزء الأول، ط ٢، مصر – القاهرة، ١٩٦١ وص ١٦٤.

أخرى، خاصة وان الأمراء الكرد كانوا يزودون القوات العثمانية بمزيد من الرجال المقاتلين الشجعان والمدربين على استخدام السلاح جيدا. لقد تحول ولاء الكرد بعد معارك جالديران إلى جانب الدولة العثمانية وساعدها ذلك على تعزيز مواقعها في مناطق أربيل وكركوك أيضاً، إلا أن هذا الولاء لم يكن ثابتا او مستمرا.

وكانت كردستان عموما وكردستان الجنوبية خصوصا لقرون عديدة عرضة لمعارك حامية ودموية بين قوات الدولة الفارسية وقوات الدولة العثمانية كلفت الشعب الكردي الكثير من الضحايا البشرية والدمار والخسائر المادية وساهمت في استمرار تخلف تلك المناطق من الناحية العمرانية والحضارية ومستوى المعيشة.

لقد اتخذت الدولة العثمانية في بداية احتلالها للمنطقة الكردية في الجنوب والشمال موقفا ذكيا من الأمراء الكرد وكذلك من رجال الدين المعروفين الذين كانوا يحظون باحترام أبناء الشعب الكردي في مختلف مناطق كردستان. وقاد هذا الموقف إلى حصول الدولة العثمانية على تأييد ليس فقط من أولئك الأمراء فحسب، بل ومن الشيوخ ورجال الدين المعروفين في كردستان، منهم على سبيل المثال لا الحصر الشيخ الورع حكيم الدين إدريس البدليسي الذي ساند الحكم العثماني وتصدى للفرس مذهبيا أيضاً وعبأ الناس ضدهم. ويمكن اعتبار الهيمنة العثمانية الفعلية على مناطق مهمة من كردستان وإخراج الفرس منها بمثابة تعبيد الطريق والتهيئة العملية لدفع قوات الدولة العثمانية نحو بغداد واحتلالها وإنهاء الوجود الفارسي عليها حينذاك. فالمعلومات التاريخية تشير إلى أن الأمير الكردي ذو الفقار خان، رئيس عشيرة الموصللو وحاكم الكلهر كان قد توجه بقواته الكردية صوب بغداد واستطاع قتل حاكمها إبراهيم سلطان[٢٦٤]. ولعب هذا الأجراء دورا مهما في إضعاف الوجود الفارسي وساعد إبراهيم باشا، قائد القوات العثمانية على دخول بغداد في شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٥٣٤م حيث كان محمد بك واليا على المدينة من طرف الحكم الصفوي.

---

٢٦٤ محمد امين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، مصدر سابق

لم تكن الخدمات التي يقوم بتقديمها الكرد إلى الحكم العثماني، او تلك التي كانت تقدم إلى الحكم الفارسي بين فترة وأخرى، تجد الاعتراف والتقدير الكافيين من جانب حكام البلدين، مما كان يدفع بالأمراء والأغوات الكرد إلى تعبئة العشائر التابعة لهم وإعلان الانتفاضة ضد الحكم المركزي في البلدين. وكان حصاد تلك التحركات الثورية نجاحات أحياناً وانكسارات أحياناً آخر، ولكنها كانت في كل الأحوال تنتهي عاجلا أو آجلا بمجازر دموية تتعرض لها القوات الكردية التابعة للأمارات المختلفة وكذلك بقية سكان كردستان الجنوبية أو في المناطق الأخرى من كردستان وفرض الاحتلال والهيمنة عليها. ومع ذلك لم تمنع تلك المذابح البشرية الكرد من أبناء العشائر والطوائف المختلفة عن مواصلة النضال في سبيل الدفاع عن الإمارات التي كان يعلن عن قيامها في بعض مناطق كردستان الجنوبية او في مناطق أخرى من كردستان، سواء في القسم التركي او الإيراني منها، إذ كانت تجسد بقدر ما مسعى الكرد المشترك من أجل إقامة حكومة كردية مستقلة.

لم تنقطع جهود الكرد طيلة القرون التي أعقبت هيمنة العثمانيين على كردستان في إقامة إمارات كردية مستقلة عن الحكم المركزي للدولة العثمانية. وتبرز هذه الظاهرة بوضوح كبير في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين. فمنذ أوائل القرن الثامن عشر تأسست إمارة بابان في شاربازير من قبل سليمان بك الشهير ب"بابا سليماني" حفيد الفقيه احمد بابان[٢٦٥]. لكنها سرعان ما تعرضت لغضب الدولة العثمانية بسبب العلاقات الحسنة والتعاون الذي أقيم حينذاك بين الدولة الفارسية والإمارة البابانية. وقد تمكنت قوات الدولة العثمانية تصفية تلك الإمارة ونهبها في عام ١٧١٥م، كما قامت بتصفية إمارة سوران أيضاً، وكان ذلك في عهد الوالي حسين باشا.

إلا إن البابانيين أعادوا بعد فترة وجيزة تنظيم صفوفهم وأعلنوا معارضتهم لحكم بغداد مع بداية عام ١٧١٦م بقيادة بكر بك بن بابا سليمان. وقام سليمان باشا بن خالد باشا بالزحف على بغداد بعد وفاة واليها المعروف أبو ليلة. وقد وقعت المعارك في كفري غير

---

٢٦٥ المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٧.

البعيدة عن بغداد. ولم يهدأ البابانيون في معارضتهم للحكم في بغداد من خلال المشاركة في التآمر على واليها. يشير محمد أمين زكي معتمدا على عدد من المصادر التاريخية إلى أن عثمان باشا بن محمود باشا البابانى قام بمحاولة للاتفاق مع متسلم البصرة الشيخ على الثويني للسيطرة على بغداد في عهد الوالي المملوكي الشهير سليمان باشا في عام ١٧٨٩[٢٦٦]. إلا أن والي بغداد قد اكتشف أمر هذه الحركة وعمد إلى الحيلة من اجل تجاوز وقوعها ومهد السبيل لضرب متسلم البصرة وتغييره وإعادة هيمنته عليها. ولم تكن بغداد حينذاك تخضع فعليا لهيمنة السلطان العثماني، مما كان يوحي أحياناً بأن البابانيون يعملون بالتنسيق مع السلطان لضرب المماليك في بغداد او التعاون مع إيران ضد المماليك والدولة العثمانية في بغداد، علما بأن الدولة العثمانية لم تكن تملك اي سلطة فعلية على بغداد في عهد المماليك، إذ كانت تبعيتهم للدولة العثمانية شكلية بحتة.

كان الجهد الأساسي لحكام الأمارة البابانية والغالبية العظمى من حكام الإمارات الكردية يتوجه نحو ثلاثة أهداف أساسية هي:

- إقامة إمارة كردية قوية في كردستان الجنوبي، أي في المناطق التي كانت تحت سيطرتهم والتوسع بها صوب المناطق الكردية الأخرى التي كانت تقع تحت سيطرة أمراء وأغوات آخرين. وكان هذا الاتجاه مؤشر مبكر عن قناعة الكرد بوحدة المنطقة التي تدعى كردستان، رغم واقع تقسيمها بين الدولتين العثمانية والفارسية. وكان المعرقل الحقيقي

---

٢٦٦ كتب ستيفنسن لونگريگ في كتابه الموسوم "أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث" بصدد المؤامرة بين عثمان باشا البابانى ومتسلم البصرة للسيطرة على بغداد ما يلي: " وبقي ديوان بغداد جاهلا بمكيدة شهرزور حتى أماطت أوراق مصادرة اللثام عن طمع الباشا البابانى في ولاية بغداد نفسها. فما كان آسهل على الكردي أن يزحف نازلا على بغداد العزلاء لو سار سليمان مع جيشه إلى البصرة! عندئذ سارع سليمان في توجيه كتاب فيه وعود مغرية إلى العاصمة البابانية: فقد دعي عثمان باشا إلى بغداد حيث زوجت ابنته، مع المجاملات الكثيرة، إلى أخي الكهية. وبهذه الوسيلة عزل البابانى عن قواته وعن تأثير حليفه في البصرة". راجع: ستيفنسن هيمسلي لونگريگ: آربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، مصدر سابق، ص ٢٤٦.

لمثل هذا التوسع يبرز في التشابك المتميز بين علاقات الإنتاج الإقطاعية وعلاقات الإنتاج الأبوية في ظروف كردستان المستندة إلى العلاقات العشائرية وعلى القاعدة التي فرضت نفسها وتحكمت في الموقف من حيازة الأرض: من يسيطر على ارض معينة تصبح في حيازته مع من فيها من عوائل فلاحية. ولهذا فأن احتلال منطقة معينة كان لا يلغي إمارة ما فحسب، بل كان ينهي أيضاً سيطرة ومصالح وامتيازات فخذ معين من السادة المهيمنين على تلك العشيرة وعلى الأرض التي كانت بحوزتهم لصالح فخذ آخر أو محتل جديد للأرض والفلاحين والمصالح، ومن هنا كانت تأتي تلك المقاومة العنيفة للدمج بين الإمارات وتكوين إمارة كردية واسعة في محاولة للاحتفاظ بالأرض والفلاحين والمصالح المكتسبة.

- السعي إلى تأمين استقلال إماراتهم وتمتعها بحكم غير خاضع للدولة الفارسية او الدولة العثمانية وبالحرية. وكان لا يمنع هذا من تقديم فروض الولاء المطلوبة والشكلية للسلطان أو للحاكم الفارسي مثلا. وقد كانت نقطة الضعف في هذا الجهد تبرز في أن هؤلاء الأمراء كانوا باستمرار يحاولون الاعتماد إما على الدولة الفارسية أو على الدولة العثمانية في تكوين إمارتهم والدفاع عنها وضمان استمرارها، أي أن الجهود من اجل إقامة دولة مستقلة عن الدولتين وفي المناطق الكردية الواسعة لم تبرز بوضوح أو لم تتكلل بالنجاح. وقد لعب العامل الأول دورا مهما في تكريس مثل هذا الاتجاه في سياسات الأمراء الكرد. ويرتبط هذا الأمر دون أدنى شك في كون الوعي القومي لم يكن قد نضج إلى المستوى الذي يمكنه بلورة الموقف المطلوب في هذا الصدد بسبب طبيعة علاقات الإنتاج التي كانت تسود المنطقة ورغبة شيوخ العشائر الكردية الهيمنة على المنماطق الأخرى التابعة لعشائر أخرى، مما تسببت في المزيد من الخلافات والنزاعات الدامية.

- تأمين مستلزمات استمرار استغلالهم للمناطق الخاضعة لهم من الناحية الاقتصادية وانتزاع أقصى ما يمكن من ريع من الفلاحين الكادحين، إذ إن هؤلاء الأمراء لم يكونوا رؤساء عشائر فحسب، بل كانوا أمراء أو أغوات إقطاعيين أيضاً يستحوذون على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، كما كانوا يسعون إلى جباية الضرائب من المناطق التي كانوا يفرضون أرادتهم وسلطتهم عليها. وكانوا يتقاسمون تلك الضرائب مع الدولة العثمانية او

الفارسية التي كانت تقدم الحماية لهم. وقد فسح هذا العامل في المجال متسعا لحركة الدولة العثمانية والفارسية في صفوف القوى الكردية في محاولة لكسب البعض او لتمزيق القوى الكردية. وتاريخ الأمارة البابانية ذاته يقدم نموذجا للصراع العثماني – الفارسي داخل العائلة الحاكمة البابانية، والتي كانت حصيلتها إضعاف الإمارة لصالح احد أو كلا الطرفين العثماني والفارسي، ولم تكن قطعا لصالح الكرد.

وكانت الأهداف المشار اليها في اعلاه تبدو واضحة في نهج ونشاط عبد الرحمن باشا الباباني، الذي تولى الأمارة في عام ١٧٨٨م، ولكنه فشل في التوسع وتشكيل حكومة مستقلة للأمارة، وكذلك في نهج العديد من الحركات والانتفاضات الكردية الجريئة في تلك الفترة. ولا شك في أن طلب الحرية وتحقيق صيغة من الحكم الداخلي المستقل قد احتل مكان الصدارة في نهج ونشاط الأمراء الكرد، إضافة إلى إنها كانت المحرك عند الرعية والقبائل الرحل وشبه الرحل في كردستان. جاء في كتاب "الشرف نامة" حول حب الكرد للحرية ما يلي: "إن السلاطين العظام، والأمراء الكبار لم يتمكنوا من السيطرة على وطنهم وأرضهم، كان الكرد يقدمون الهدايا ويقومون بالأعمال التي كان يطلبها السلاطين منهم، ويقدمون لهم الجيوش الاحتياطية عندما يكونون بحاجة إليها"[٢٦٧]. ويفترض أن تؤخذ هذه العبارة بشكل حذر، إذ أن رغبة الكرد في الحرية كانت موجودة فعلا، ولكن فرض الهيمنة عليهم كانت قائمة أيضاً، رغم الانتفاضات التي وقعت في تلك القرون من جانب الشعب الكردي ضد تلك الهيمنة.

ولا شك في ان الصراع بين القبائل الكردية والمناورات الداخلية في إطار الطائفة المسيطرة والعائلة الواحدة، اي غياب وحدة الصف الكردي، كلها عوامل لعبت دورها البارز في تفويت الفرصة على الشعب الكردي في أقامة مثل تلك الأمارة الكردية الموحدة وتشكيل حكومة مستقلة ومستقرة.

---

٢٦٧ ف. ف. مينورسكي: الكرد – ملاحظات وانطباعات، ترجمة د. معروف خزنه دار، رابطة كاوا للثقافة الكردية، دار الكاتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧، ص ٣٩.

وفي الوقت الذي كانت هناك إمارة البابانيين، كانت توجد بجوارها أيضاً إمارة راوندوز التي أسسها محمد باشا الراوندوزي في عام ١٨١٠م، والذي لقب بالأمير الكبير. وكانت أهداف هذه الحركة في التوحد الكردي أكثر وضوحا من الحركات التي سبقتها، كما كانت أكثر نجاحا في تحقيق جملة من الأهداف ولفترة غير قصيرة. فبعد ان انتزع محمد باشا السلطة من أبيه الطاعن في السن سيطر بقواته على إمارتي شيروان في سورجي وبرادوست في خوشناو ثم على حرير وأربيل. ولم يفكر محمد باشا بالتنسيق مع إمارة بابان المجاورة، بل كان كما يبدو من طريقته في العمل ووضوح الهدف لديه يسعى إلى التوسع على حساب تلك الإمارة حينما دفع بقواته صوب كوبري والتون كوبري، ثم انتزع كوي ورانية من ايدي البابانيين حتى وصلت حدود إمارته إلى الزاب الأسفل[٢٦٨]. وانتزع محمد باشا أمير راوندوز اعتراف والي بغداد بحكومته تحت ضغط الواقع الذي كان يعيشه والي بغداد حينذاك علي رضا باشا بعد ان اطاح بحكومة داود باشا آخر ولاة المماليك في بغداد، والذي لم يكن في وضع يساعده على رفض ذلك الطلب.

الا ان محمد باشا لم يتوقف عند تلك النجاحات. فقد عمد في عام ١٨٣١ واستجابة لطلب أخذ الثأر لمقتل علي اغا البالطي على يد الأيزيديين في الزحف بقواته على مناطق سكن الأيزيديين الكرد في شرق الموصل ونفذ مجزرة مريعة بحق هؤلاء الناس وطاردهم حتى حدود الموصل وأباد الكثيرين منهم[٢٦٩]. وواصل زحفه حتى استولى على عقرة وزيبار والعمادية ودهوك وزاخو. وأخيرا توجه صوب الجزيرة ليهدد قلعتي ماردين ونصيبين مستفزا بذلك أمراء عائلة بدرخان.

لا شك في ان نشاط هذا الأمير الطموح قد أثار قلق الدولة العثمانية التي كانت لتوها قد استعادت احتلال بغداد وتخلصت من حكم المماليك الذي دام عشرات السنين، لذا نراها تعمد إلى تكليف محمد رشيد باشا، غريم والي بغداد علي رضا باشا، بالتوجه إلى كردستان

---

٢٦٨ المصدر السابق نفسه ص ٢٢٨ – ٢٣٣.

٢٦٩ محمد امين زكي: خلاصة الكرد وكردستان، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ٢٣٠/٢٢٩.

الجنوبية لتصفية إمارة راوندوز. وقد استطاعت قوات رشيد باشا في فترة وجيزة محاصرة محمد باشا وفرض الاستسلام عليه مقابل تسفيره إلى الأستانة والمحافظة على حياته، رغم المقاومة الكبيرة التي ابداها المقاتلون الكرد. وفعلا استسلم الرجل وسفر إلى الأستانة ليقدم الولاء للسلطان. إلا أن المناورات التي كانت تدور خلف الكواليس أدت إلى رفض إعادته إلى راوندوز وتنفيذ حكم الاعدام به وبالتالي تصفية هذه الأمارة عمليا وفرض الهيمنة العثمانية عليها. وخلال فترة وجيزة تمكن العثمانيون من القضاء على بقية الإمارات الكردية في كردستان الجنوبية وفي المناطق الأخرى من كردستان الواقعة في حدود الدولة العثمانية.

يقول ن. آ. خالفين مشيرا إلى انتفاضة راوندوز ودور محمد باشا فيها فيقول: "وقد حاول محمد باشا إرضاخ جميع القبائل الكردية لسيادته وقد نجح في توسيع سلطته لتشمل منطقة شاسعة تمتد من ضفاف دجلة إلى القرى الكردية في آدربيجان الإيرانية. ومن نجاحاته الكبرى إرضاخه الإقطاعيين الكرد في منطقة عمادية وزاخو. وقد هبَّ ضد سياسة محمد باشا في توحيد الكرد منافسوه من نبلاء العوائل الإقطاعيين في المقام الأول البابانيون في الجنوب البدرخانيون في الشمال"[٢٧٠]. ويقول الكاتب في مكان آخر إلى ان محمد باشا سمي بأمير راوندوز وكان يسعى إلى خلق كردستان المستقلة.

إلا أن تلك الإجراءات الوحشية للدولة العثمانية لم توقف محاولات الكرد في سائر أرجاء كردستان للتحري عن طريق لإقامة حكومة كردية مستقلة. وقد برزت تلك الجهود في العديد من المحاولات الجادة التي برزت في نهاية النصف الأول وسنوات النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومنها حركات بدرخان في ديار بكر التي استطاعت فرض سيطرتها في فترات مختلفة على مناطق كردستان الجنوبية أيضاً ابتداء من عام ١٨٤٢ والتي قضي عليها في عام ١٨٤٨م، ثم حركات البدرخانيين في سنوات العقد الثامن من القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٨٠ بدأت حركة الشيخ عبيد الله النهري في الأراضي الكردية من إيران، فهي حركة

---

٢٧٠ ن. آز خالفين: الصراع على كردستان : "المسألة الكردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر"، ترجمة د. احمد عثمان أبو بكر –جامعة بغداد، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٦٩، ص ٤٩/٥٠.

مناهضة للحكومة القاجارية[٢٧١] التي اتسعت كثيرا وشملت مناطق واسعة من كردستان. إلا أن الدولة القاجارية استطاعت دحره ودفعه إلى خارج حدود إيران حيث وصل إلى ناوجه في الأراضي الكردية في كردستان تركيا حينذاك. ثم غادرها الشيخ عبيد الله إلى الطائف في الحجاز ومات فيها. وتختلف الروايات عن حركة الشيخ عبيد الله النهري النقشبندي. فمنهم من وصفه بأنه كان يسعى إلى توحيد ليس فقط الكرد في كردستان لصالح تحقيق أهداف كردستان مستقلة فحسب، بل الدعوة إلى العمل المشترك مع المسيحيين والأيزيديين والأرمن للوقوف بوجه أطماع الدولة العثمانية او الدولة الفارسية. يشير الكاتب الروسي خالفين في كتابه الموسوم "الصراع على كردستان" يقول فيه ما يلي: "كان الشيخ عبيد الله يرمي إلى اجتذاب ليست القبائل الكردية فحسب للاشتراك في الحركة بل الشعوب الأخرى في تركيا الشرقية، كالأرمن والنساطرة (الكلدان). وقد عرض على المار شمعون وسادة الأرمن أن يقوموا صفا واحدا لمناهضة اعمال السلطات التعسفية وان ينهضوا بواجب الدفاع عن السكان المسيحيين. ويبدو إن مار شمعون قد عمل بهذا الأقتراح، نظرا لأن المحاربين النساطرة قاتلوا إلى جانب الثوار الكرد. وبشهادة المقيم الإنكليزي في كردستان كلايتون فأن نساطرة شمدينان تعهدوا بتوحيد جهودهم مع الشيخ"[٢٧٢]. وفي مكان آخر أشار خالفين إلى موقف اتخذه الشيخ عبيد الله النهري يراه عقلانياً وإنسانياً حين كتب يقول: "وفي نهاية تموز ١٨٨٠، وصل إلى مقر عبيد الله في شمدينان عدد كبير من زعماء القبائل والشيوخ من جميع المناطق التي يقطنها الكرد تقريبا. وقد تناقشوا في أمر خلق اتحاد القبائل الكردية (العصبة الكردية). وقد دعى بعض المشتركين في المؤتمر إلى القضاء على قسم من السكان. سوى أن عبيد الله اعترض على وجهة النظر هذه على أساس أن تركيا ترمي إلى دفع الكرد

---

٢٧١ ثورة الشيخ عبيد الله ضد الحكومة القاجارية، ترجمة محمد جميل الروزبياني، مستلة من المجلد الرابع عشر من مجلة المجمع العلمي العراقي – الهيئة الكردية، بغداد ١٩٨٦، القسم الثاني، ص ٢٠٣–٢٣١.

٢٧٢ ن. آ. خالفين: الصراع على كردستان– "المسألة الكردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر"، ترجمة احمد عثمان أبو بكر، جامعة بغداد، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٦٩، ص ١٢٧.

للوقوف بوجه الأرمن وغيرهم من سكان آسيا الصغرى المسيحيين. وذهب إلى القول "إذا قضي على الأرمن هنا فسيفقد الكرد شأنهم في نظر الحكومة التركية"[٢٧٣]. ويشير خالفين إلى أن عملية قمع الثورة قد رافقتها مذابح دموية طالت "بضعة ألاف من الكرد دون اعتبار الأعمار والجنس، ونهب وإحراق اكثر من مائتين قرية كردية"[٢٧٤].

ومن جانب آخر يشير المؤرخ الكردي محمد أمين زكي إلى ان حركة الشيخ عبيد الله كانت حركة طائفية شيعية مناهضة فقد كتب يقول: "ولم تكن هذه الحركة كسائر الحركات الكردية السابقة، بل كانت من جهة المبدأ والغاية تشبه تمام الشبه حركة الشاه (إسماعيل) الصفوي مؤسس الأسرة الصفوية ببلاد إيران"[٢٧٥]، ويقصد إنها مماثلة لحركة الصفويين الشيعة في إيران من حيث كونها مذهبية "تستمد نفوذها وقوتها من الخلاف المذهبي والنزعة الدينية"[٢٧٦]، وان دعاة الحركة والقائمين بها هم من أتباع الدراويش والفقهاء على الطريقة النقشبندية. ثم يضيف محمد أمين زكي إلى أن هذه الحركة كانت تسعى إلى تأسيس حكومة مستقلة.[٢٧٧] وإذ رأي المؤرخ محمد أمين زكي الجانب المذهبي في تكوين الشيه عبيد الله، ركز السيد خالفين على دانبه الكردي الذي كان يسعى إلى توحيد سكان كردستان بغض النظر عن طبيعتهم القومية والدينية والمذهبية. وهي مسألة مهمة وميتبانية في تحليل وتقدير اتجاهات حركة الشعب الكردي.

---

٢٧٣ المصدر السابق نفسه، ص ١٢٨.

٢٧٤ ن. آ. خالفين: الصراع على كردستان، مصدر سابق، ص ١٣٥.

٢٧٥ محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٢٤٢.

٢٧٦ المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٢.

٢٧٧ المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٢.

ولكن كيف كانت أوضاع الكرد الاقتصادية والاجتماعية في كردستان في تلك القرون؟ الإجابة عن هذا السؤال ليست مهمة سهلة وليس في نية الكاتب الخوض في تفاصيلها[٢٧٨]، ولكن ما يهم الكاتب هو إبراز بعض جوانبها الأساسية التي شكلت الخط العام الذي كان يميزها. فمن يتتبع ما كتب عن حياة الشعب الكردي في تلك القرون سيجدها شحيحة ومبعثرة وتعتمد بشكل خاص على العديد من كتابات الرحالة الذين مروا بتلك المناطق أو سمعوا عنها. فقلة من أبناء الكرد الذين كتبوا عن حياة الشعب في تلك العهود، وخاصة بعد أن وقعت بعض المناطق الكردية تحت الاحتلال العثماني وبعضها الآخر تحت الاحتلال الفارسي، أي بعد أن حصل التقسيم الأول لكردستان بين الدولتين المحتلتين.

توزع سكان كردستان من حيث النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية إلى قبائل رحل وأخرى شبه رحل، إلى قبائل تعتمد الرعي وأخرى تعتمد الزراعة والرعي في آن واحد، فهي مجتمعات متنقلة وأخرى سكنت القرى أو المدن الصغيرة في مراكز الإمارات الكردية، إذ كانت تتشابك فيها حياة الريف بنشاط تجاري وحرفي محدود عموما. وهذا الواقع الحياتي لسكان كردستان ارتبط بالطبيعة الجغرافية للمنطقة حيث كان اغلب سكان كردستان هم من سكنة الجبال والوديان، وكانت القرى الجبلية متناثرة ومتباعدة وأحيانا لا يجد الإنسان فيها أكثر من بيت أو بيتين حجريين. ويمكن أن يلاحظ الإنسان بأن الكثير من العوائل الرعوية كانت تملك بيوتا سكنية في الوديان تعيش فيها في فترات الشتاء القارصة وتتحول إلى الجبال مع قطعانها حيث تنصب خيامها فيها في الربيع والصيف وجزء من الخريف بشكل عام. ويمكن أن يلاحظ المتتبع لأحوال كردستان العراق حالة مماثلة حتى الوقت الحاضر، حيث يترك المزارعون ورعاة الماشية السهليون مناطق سكناهم في فصلي الربيع والصيف وجزء من الخريف ويرحلون إلى المناطق الجبلية حيث المراعي الطبيعية.

---

٢٧٨ صدر في عام ٢٠٠٥ للكاتب كتاب بعنوان "لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق" عن مؤسسة حمدي للطباعة والنشر في السليمانية.

كانت حياة الرعي جافة وقاسية بسبب طبيعة المنطقة وقسوة الشتاء فيها ولكنها كانت تتسم بالكثير من الحرية والعفوية في العلاقات والسلوكية اليومية وفي الموقف من المرأة الكردية. والعشيرة الجبلية التي تعتمد الرعي والزراعة في آن، تتميز بثلاث خصائص أساسية، كما يشير إلى ذلك المؤلف توما بوا بصواب، حيث يقول: " انها عالم صغير منطو على نفسه ويشكل في الوقت نفسه هيئة دفاع"[٢٧٩].

وكانت الزراعة فيها تعتمد على الأمطار وعلى العيون الكثيرة المنتشرة في أنحاء كردستان. وكانت الثلوج المتراكمة في فصل الشتاء تشكل مصدرا مهما لمياه العيون وللروبارات (الأنهار) التي تشق طريقها في جبال ووديان كردستان، وخاصة الجنوبية منها حيث يتركز البحث حولها، الناشئة عن ذوبان الثلوج وتلاقي مياه العيون المتدفقة، إضافة إلى المناطق التي تمر بها مياه نهر دجلة.

تشكل العائلة في المجتمع الكردي، كما هو حال بقية الشعوب، الوحدة الأساسية. وهي على العموم كبيرة بأطفالها. ومن مجموعات العوائل يتشكل الفخذ أو الطائفة عند الكرد. فالرابطة النسابية أو رابطة الدم تقتصر عند الكرد على الفخذ الواحد. ومن مجموعة أفخاذ من أنساب عائلية مختلفة تتشكل عندها العشيرة. وهنا نلاحظ أول فارق بين العشيرة الكردية والعشيرة العربية. فعائلة النسب تتخذ مسارها عند العرب عبر كل الأفخاذ التي تلتقي عند العشيرة التى تعود من حيث المبدأ إلى مُنشِئ واحد. وعدد من العشائر يشكل عند العرب القبيلة الواحدة. وإذا كان لكل عشيرة عربية شيخ وبالتالي للقبيلة شيخ للمشايخ، فأننا نلاحظ غير ذلك عند الكرد. فالقبيلة عند الكرد هي العشيرة، والعشيرة عندهم هي الأفخاذ، والفخذ عندهم مكون من مجموعة من العوائل (الأسر) ذات النسب الواحد. ومثل هذا التقسيم نجده لدى شعوب قليلة أخرى. والعشيرة الكردية التي يتخذ تكوينها طابعا سياسيا تعتمد على الموقع الجغرافي، أي على الأرض المشتركة التي تعيش فيها الأفخاذ المختلفة. فهي تأخذ بالمبدأ القائم على الموقع الجغرافي في تحديد العلاقات

---

٢٧٩ توما بوا: مع الكرد، مصدر سابق، ص ٣٨.

العشائرية، وليس بالأنساب أو رابطة الدم. فالعشيرة الكردية تتكون عموما من مجموعات غير قليلة من عائلات نَسَابية ربما متقاربة وربما متباعدة من حيث القربى يجمعها المكان الذي تعيش فيه والمصالح المشتركة المنبثقة عن هذا العيش المشترك في الموقع المشترك. إنه من حيث المبدأ موقف متقدم من مفهوم المواطنة الذي لا يعتمد على رابطة الدم بل على العيش المشترك، وهو مفهوم حديث ومهم في الوقت الحاضر، والذي ما تزال كثرة من شعوب العالم لا تأخذ به بمن فيها الشعوب المتقدمة حضاريا. إلا أن الأخذ بهذا المبدأ لا يعني تخلي الكرد عن التزمت والتعصب إزاء العشيرة التي هم منها والناشئة عن العيش المشترك، فهي في ذلك لا تختلف عن العادات والتقاليد والتعصب أو الانشداد الذي يشعر به أفراد العشائر أو القبائل التي تعتمد على رابطة الدم في علاقاتها القبلية، كالقبائل العربية مثلا. ويفترض أن لا ننسى في أن النسب أو رابطة الدم عند الكرد ستبقى تلعب دورا معيناً ومهماً في حياة الناس بسبب كونها تحدد بشكل خاص علاقة أفراد الفخذ الواحد أو الطائفة الواحدة ببعضهم إزاء الأفخاذ أو الطوائف الأخرى.

وإذا كانت العشائر الكردية لا تعتمد في علاقاتها العامة على رابطة الدم أو النسب العائلي المشترك، بسبب تعدد الأفخاذ أو الطوائف فيها التي ترتبط بدورها بطبيعة المنطقة وجغرافيتها والعيش المتباعد للسكان في المناطق الجبلية، فأنها مع ذلك تتكون من صنفين من الأفخاذ أو الطوائف، تشكلان فئتين اجتماعيتين متميزتين فئة المحاربين أو السادة، وهم من فخذ أو طائفة الأمراء أو الأغوات، وفئة الرعية وهم من الطوائف الأخرى التابعة والخاضعة لطائفة السادة. فبنية العشيرة الكردية، كما يشير إلى ذلك الدكتور شاكر خصباك،"... تتكون من فئتين متميزتين لا ترتبطان برابطة النسب هما فئة الرؤساء (طبقة المحاربين) وفئة أفراد العشيرة (الطبقة العامة)"[٢٨٠]. وفي الوقت الذي ينتمي الرؤساء إلى علاقة نسب واحدة أو فخذ واحد في العشيرة الواحدة، فأن طبقة العامة يمكن أن تتكون في الوقت نفسه من علاقات أنساب، أي من أفخاذ أو طوائف عديدة. وأبناء الطبقة العامة

---

٢٨٠ شاكر خصباك: الكرد – دراسة جغرافية اثنوغرافية، مطبعة شفيق – بغداد ١٩٧٢، ص ٣٤٦.

(الرعية) يشكلون في الغالب الأعم سكان المناطق الكردية المختلفة، في حين أن فئة الرؤساء يمكن أن تكون من منطقة أخرى استطاعت عبر الغزو احتلال تلك المنطقة وفرض سيطرتها عليها وبالتالي التحكم لا بالأراضي الواقعة فيها فحسب، بل والتحكم بالناس المقيمين فيها أصلاً وبالأراضي التي كانت تحت تصرفهم وتعود لهم أساساً. وهكذا كانت علاقات الأرض تتغير من مالك إلى أخر بحكم المعارك أو عبر الحروب التي كانت تقع في كردستان، في حين كانت الرعية تبقى في تلك الأرض وتعمل لصالح الأمير أو الأغا الجديد. يقول الدكتور شاكر خصباك في هذا الصدد مستندا إلى دراسته العلمية حول الكرد في العراق، وخاصة منطقة السليمانية، ما يلي: "تقوم مجموعة قوية باجتياح منطقة معينة تقطنها مجموعات نسبية مختلفة. فَتَخضع تلك المجموعات النَسَبية إلى سيطرة المجموعة الجديدة. وتقوم بدفع الضرائب إلى رؤسائها. وتنبع من هذه العلاقة أو الرابطة الجديدة "عشيرة" تتخذ اسم الموضع الذي تشغله، ويتعاهد أفرادها على العيش بوئام ضمن منطقتهم وعلى الدفاع المشترك ضد أي اعتداء"[٢٨١]. ويبدو أن هذه العلاقات العشائرية غير المعقدة، ولكنها المتغيرة بحكم تغير فئة الرؤساء عبر صراعاتهم على المناطق وتحكم الأقوى منهم، دفعت محمد أمين زكي، صاحب كتاب "خلاصة تاريخ الكرد وكردستان" في تحليله للحياة الاجتماعية وطبيعة الشعب الكردي إلى القول بما يلي: "تمتاز الحياة الاجتماعية بين الكرد بثلاثة أوصاف بارزة.

(أ) التفاف الكرد حول زعيم كائنا من كان، وقد يكون أجنبياً عنهم. وهذا الوصف يكاد يكون تقليداً تاريخيا لا يتبدل.

(ب) إطاعتهم لهذا الزعيم إطاعة عمياء مع مراعاة بعض التقاليد التاريخية في ذلك.

(ج) انقسامهم إلى طبقات اجتماعية. (زراع وأصحاب حرف. لم تكن هذه الحالة تشمل أفراد العشائر الكردية، بل كانت تشكل بصورة عامة خصائص العلاقات في العشائر عامة.

---

٢٨١ المصدر السابق نفسه، ص ٣٤٨.

رغم أن الإنسان لا يمكن أن يطلق الخصيصة الأولى على جميع الكرد حينذاك، إذ أن الزعماء كانوا عموما من الفئات الميسورة في العشيرة.

وجدير بالإشارة إلى أن الباحث توما بوا يشير إلى التنوع الموجود في النظم الاجتماعية الاقتصادية لسكان الريف في كردستان الجنوبي حيث كتب يقول: "في كردستان العراق يمكن تمييز ثلاثة أنواع مختلفة من النظام الاجتماعي والاقتصادي لسكان الريف"

١ – قبيلة كلاسيكية تحت سلطة آغا تنتسب إلى أصل مشترك ومقسمة إلى أجزاء، كما في حالة قبائل الـ (ئاكو) (بالك–Balik) و(گردى–Girdi)، (سيار–Siyar)، و(سورچى–Surchi).

٢ – قبيلة تحت سلطة رئيس إقطاعي بسلالة مختلفة، كما عند الـ (دزه يي–Dizeyi)، و(خوشناو–Khoshnaw)، و(جاف–Jaf).

٣ – وأخيراً رؤساء دينيون: سيد أو شيخ حيث السلطة الزمنية تمتزج بالسلطة الدينية. هكذا هم شيوخ: (بەرزنجە–Berzinja) في السليمانية وشيوخ (بارزان–Barzan)"[٢٨٢].

أما سكان المدن الكردية فكان اعتمادهم في العيش يقوم على ثلاثة مصادر أساسية، وهي:

- الزراعة التي لم يكف الكثير منهم عن ممارستها وهي ليست بعيدة عن المدن التي يعيشون فيها.
- الصناعات الحرفية لإشباع حاجاتهم وحاجات سكان المدينة والقرى المجاورة.
- التبادل التجاري في داخل المدينة أو مع المدن والقرى بما فيها بغداد والموصل وغيرها، او مع المدن الأخرى في كل من تركيا وإيران.

---

٢٨٢ توما بوا: مع الكرد، مصدر سابق، ص ٣٨–٣٩.

وأغلب الدراسات التي تحت تصرفنا التي تبحث عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في كردستان الجنوبية حينذاك تشير إلى أن الفلاح الكردي كان يتعرض على نحو خاص إلى استغلال بشع من أطراف ثلاثة هي:

- الدولة العثمانية أو الدولة الفارسية، وأحيانا من ولاة بغداد والموصل الذين كانوا يتبعون في ولائهم إلى هذه الدولة أو تلك وحسب فترات الاحتلال المتبادل، من خلال تقديم الضرائب العالية التي كانت تجبى باسم الخليفة ولصالح بيت المال أو الخليفة مباشرة.
- رؤساء العشائر الكردية أو الأمراء والأغوات الذين كانوا يسيطرون على الأرض الزراعية وتعتبر ضمن حيازاتهم ويستغلها الفلاح وعليه أن يدفع ضريبة عن ذلك الاستغلال.
- وكان على الفلاح أن يقدم الأموال أحيانا لتمويل حروب الأمراء ولتغطية حاجات ديوان شيوخهم أو الجوامع التي كانت تستقبل الضيوف القادمين إلى تلك المناطق.

وكان الأمراء أو الأغوات الكرد لا يقومون بتمويل الفلاحين بما يحتاجونه من مستلزمات استزراع أراضيهم، إذ كان عليهم توفير ذلك وتدبير أمورهم بأنفسهم. ولم يكن يبقى في الغالب الأعم للفلاحين ما يمكنه أن يسد رمقه ورمق أفراد عائلته. وقد تسببت تلك الأوضاع البائسة إلى انتشار الفقر والمرض والجوع والتخلف العام بين الناس رغم غنى المنطقة بالأرض والماء والكلأ والمواد الأولية.

ونتيجة لتلك الأوضاع المتردية برزت في كردستان مجموعة من الظواهر التي يمكن بلورتها على النحو التالي:

- أرتفاع عدد الانتفاضات والحركات الثورية المناهضة للهيمنة العثمانية أو الفارسية من جانب العشائر الكردية، وخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد كانت سياسات هاتين الدولتين تؤججان الناس فيها وتدفعان بأمراء الدويلات الكردية الإقطاعية العديدة بتعبئة القوات لمقاومة سياسات الحكومات المركزية التي كانت تطالبها باستمرار بالضرائب دون أن تساهم بأداء مهماتها في الحفاظ على الأمن والاستقرار. وكانت حكومتا

إيران وتركيا تقومان بتنشيط الحركات المضادة واستخدام الكرد ضد الدولة الأخرى وضد الكرد أنفسهم أحيانا غير قليلة، كما كانت تفتعلان الحوادث من اجل تشديد الصراع والأطماع الفردية لبعض الأمراء الكرد مما كانت تتسبب في خلق نزاعات جديدة بدلا من توجيه الصراع ضد كل من إيران وتركيا. وهي حالة لازمت الأوضاع الكردية قروناً طويلة حتى كاد البعض يعتبرها حالة مزمنة لا يمكن الفكاك منها، تماماً كما يتم اتهام العراقيين العرب بأنهم أهل شقاق ونفاق!

- تكرر الغزوات والحروب المتبادلة التي كانت تساعد رؤساء العشائر على توفير مصادر رزق أفضل لهم وللجماعات الخاضعة لهم. ونادرة تلك الفترات التي اتفق فيها أمراء وأغوات العشائر الكردية على المواجهة المشتركة ضد المحتلين الأجانب. وقد جرت محاولات على هذا الطريق وتمت بأسلوبين عبر الاتفاق السلمي بين البعض من الأمراء والأغوات من جهة، وعبر الإخضاع بالقوة لسيادة احد هؤلاء الأمراء من اجل تعبئة القوى من جهة ثانية. ويمكن أن نتبين ذلك من خلال محاولات محمد باشا الراوندوزي وعبيد الله النهري مثلا.

- بروز جماعات كثيرة من قطاع الطرق الذين كانوا يجوبون أنحاء كردستان طلبا للسلب والنهب من القوافل المختلفة أو من القرى والمدن. وكان الكثير من قادة قطاع الطرق يقومون في أحيان غير قليلة بتوزيع بعض ما يسلبونه على الفقراء من الناس، بعد أن يكونوا قد اكتفوا ذاتيا. وكانت أهدافهم الأساسية هي القوافل الحكومية التي تنقل الضرائب والإتاوات للدولة العثمانية أو الفارسية أو إلى بغداد والموصل وغيرها وكذلك العوائل الغنية في المنطقة. ومن هنا جاءت تلك الدعاية الواسعة الانتشار عن أن الكرد في تلك الفترة لم يكونوا سوى قطاع طرق، وهو استنتاج غير صحيح وسطحي وبعيد عن فهم مستوى التخلف والحرمان والفقر الذي كانت تعاني منه الفئات الكادحة من السكان وحتمية بروز مثل هذه الظواهر نتيجة غياب الأمن والفقر الواسع الانتشار والاستغلال البشع.

– انتشار ظاهرة الجهل بين الغالبية العظمى من السكان الكرد بسبب عدم وجود خدمات تعليمية أو حتى مدارس دينية تقوم بتعليم القراءة والكتابة لأبناء الفلاحين أو لأطفال المدن الكردية. وكان عدد المتعلمين في بعض كتاتيب المشايخ الدينية قليل جدا ومحصور

ببعض أولاد رؤساء العشائر. وكم هو خاطئ ذلك الرأي الذي جاء به كيرزن عبر رحلاته إلى كردستان حين كتب يقول: "إن التاريخ الكردي غامض. فهذا الشعب بلا آداب وبلا تاريخ تقريبا. فوقوع الكرد بين "مجتمعات" معادية غريبة يؤدي بهم إلى الفوضى والاضطراب"[٢٨٣]. وفي مكان آخر يقول عن الشعب الكردي: "الشعب الجاهل جدا والبليد جدا الذي لم يعرف التعليم والمدرسة والكتب. شعب لا يوجد فيه واحد من عشرة آلاف من يحسن القراءة"[٢٨٤]. وهو في هذا يعبر عن واقع وحقيقة التخلف في كردستان، ولكنه ينسى أن التخلف الذي ساد هذه المناطق كان بسبب الاستغلال البشع للكرد والنهب المتواصل لخيراتهم عبر الضرائب العالية جداً التي كانت تفرض عليهم، وبسبب الحروب التي كانت تتعرض لها المنطقة حينذاك، إضافة إلى سوء الإدارة وانعدام الأمن والاستقرار وغياب أي خدمات فعلية من الحكومات المركزية لهذه المنطقة واستغلال الأغوات المضاعف لهم. كتب القنصل البريطاني في صيف عام ١٨٣٨ عن الوضع في كردستان يقول: إن "الإدارة السيئة وانعدام الأمن في مقدمة العوائق في التطور الاقتصادي في المقاطعة المتمتعة بالثروات الطبيعة الكبيرة"[٢٨٥]. وقد وصف بيريزن في كتابه "على الطريق الخطر" المنشور في عام ١٨٥٦ حول الوضع في كردستان يقول: "... في ظل سلطة الترك لا يوجد النظام أو الأمن ولا أدنى مقومات المواطنة"[٢٨٦]. وصف الكرد أوضاعهم المعيشية المتردية جدا في رسالة وجهوها إلى الميجر الإنكليزي راولينسون جاء فيها: "نحن نعمل بكل جهد كل يوم، ولكن لا نحصل سوى على كسرة خبز لا تغنينا عن جوع نحن ونساؤنا وأطفالنا الحفاة العراة"[٢٨٧].

---

٢٨٣ ن . آ. خالفين: الصراع على كردستان، مصدر سابق، ص ٦/٥.

٢٨٤ المصدر السابق نفسه، ص ٦.

٢٨٥ المصدر السابق نفسه، ص ١٨.

٢٨٦ نفس المصدر، ص ١٨.

٢٨٧ المصدر السابق نفسه، ص ٥٢.

ويمكن للوحة الضرائب التي كانت تجبى في كردستان الجنوبية حتى الحرب العالمية الأولى أن توضح الاستغلال الذي كانت تتعرض له العوائل الفلاحية الكردية. أورد الكاتب الكردي السوفييتي والراعي عرب شمو Ereb Shamo في ذكرياته حول هذا الموضوع ما يلي: "خەرج: رسوم مالية، ضرائب على المواشي، أولام: الأشغال العمومية الإجبارية، بيكار: أعمال السخرة، سه ري به ز و سه ري ده وار: وهي ضريبة عن كل رأس من الحيوانات الكبيرة والصغيرة، مصاريف رعاية الموظفين أو الجنود المارين الذين يجب إيواؤهم وإطعامهم على حساب القرية... إتاوة تحمل اسم (ئاغايەتی) أي حق الأغا المتأتي من ضرائب الزكاة أي العشر على محصول الحنطة والشعير. والإضافة يقدمه الميران ومقداره رأس خروف من كل (٥٠) رأسا أو ما يساويه، أو ضريبة المرعى وضرائب متنوعة على معظم منتجات الحقول مثلا: نونان على الزبد، هليكان على البيض، هه رميان على الكمثرى..الخ، دون التحدث عن (ميرسەر) أي ضريبة الراتب لحشم الأغا... وضريبة الزواج (سوران) وضريبة نفقات زواج احد أقرباء الأغا أو الاحتفالات الأخرى (بيتاك). ولكي نتوج كل هذا نضيف أعمال السخرة المختلفة: (بيكار) أو (هەرەوەز)، أي العمل الإلزامي يومين أو ثلاثة من اجل الفلاحة والحصاد والدراسة وسخرة العلف والخشب"[٢٨٨].

– وبسبب من الجهل العام الذي ساد المنطقة انتشرت في كردستان، كما هو الحال في بقية أرجاء الدولتين الفارسية والعثمانية حينذاك، ظواهر الاعتقاد بالخرافات والسحر والتقاليد والعادات الشعبية البالية والموروثة. واستفاد من هذا الجهل أولئك الشيوخ الذين يمارسون نشر الخرافات والسحر وتوزيع الأدعية والتمائم والطلاسم واستعمال الدوائر السحرية لتحقيق ما يرجوه الناس ومما حرموا منه أو لتجنب الأرواح الشريرة والشياطين وعين الحسود، أو للشفاعة لهم عند الأولياء الصالحين ليرزقهم الله بطفل، أو لكسب حب الزوج أو عودة حبيب غائب، أو حماية من كيد العدو أو الكيد للضرة أو لآخرين، أو ...الخ[٢٨٩].

---

٢٨٨ توما بوا: مع الكرد، مصدر سابق، ص ٤٢/٤٣

٢٨٩ توما بوا: مع الكرد، مصدر سابق، ص ١١٩–١٣٠

وكان الجهل بارزاً في الموقف من معالجة الأمراض. فكانت الغالبية العظمى من السكان حينذاك ترجو الشفاء من الله باعتباره الطريقة التي كان يمارسها النبي نقلا عن زوجته عائشة بنت أبي بكر الصديق حيث نقل عنها قولها: "حينما كان النبي (ص) يعاني من ألم في جسده، فأنه كان يتلو على راحة اليد اليمنى الآية الكريمة: 'قل هو الله احد ...' ومن ثم سورة 'الفاتحة' ويدلك بها المكان الذي يتألم منه"[٢٩٠]. وكان الناس جريا على ذلك يتناولون "ماء مذوب فيه ورقة مكتوب عليها آية من القرآن من الاستعمالات اليومية لكل أنواع الأمراض. زيارة محراب أو ضريح قديس ذي اعتبار هي من العادات الشعبية المتبعة، ولا يهم إذا كان مسلماً أم مسيحياً. فمثلا قبر الأب بولدو (ليوبولد سولديني) المبشر القديم الدومينيكاني، وهو عالم نباتي ممتاز وطبيب جراح محنك مات في زاخو عام ١٧٩٩، ما يزال الكرد والمسيحيون واليهود يترددون عليه طالبين منه الشفاء من الحمى. ويصطحب الآباء أطفالهم المرضى ويجلبون معهم كسرة خبز وبصلة وقليل من الملح يتركونه كقربان للقديس وكذلك قلة من الماء لغسل المريض حيث تكسر القلة على الضريح بعد العملية"[٢٩١].

– التعامل الوحشي لرؤساء العشائر والأغوات مع أفراد العشيرة الكردية من اجل انتزاع الضرائب المفروضة عليهم وفرض العقوبات القاسية لهذا الغرض من جهة، والتعامل العدواني والظالم من جانب ممثل الدولة العثمانية والفارسية إزاء المواطنين من جهة ثانية. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى إن التعذيب والقتل كانت ممارسات اعتيادية إزاء الكرد. كتب الباحث الروسي خالفين يقول: "وقدم البحاثة الروسي ديتيل الذي زار إيران في الأربعينات من القرن التاسع عشر الوصف الشيق الآتي: "جمهور رث الثياب مع شارة بيضاء على الكتف – أولئك هم فرق السرباز، هؤلاء هم جيش المؤمنين الذي لا يقهر. فهؤلاء المدافعون عن الدولة لهم حقوق لا تحد. فهم يتاجرون ويسرقون ويقطعون طرق السابلة – بكلمة، يعملون كل ما من شأنه جلب الفقر والكسل والبطالة والتسيب (بإمكان الكاتب إضافة الجوع – المؤلف) وسكان القرى المذعورون من هذا الجراد الوافد يهربون إلى جميع الجهات

---

٢٩٠ المصدر السابق نفسه، ص ٩٣

٢٩١ المصدر السابق نفسه، ص ٩٣.

حاملين معهم ما استطاعوا حفظا على الأموال من الجندرمة النهابة، حتى الأكواخ والحدائق والبساتين والأشجار تغدو ضحية النهب والاقتلاع"[٢٩٢]. يضيف خالفين قائلا: "ولم يكن جيش السلطان متقدما كثيرا على جيش الشاه، ويشهد على ذلك نفس الكاتب "في تركيا لا يمكن أن يمر الجندي بغير الإرهاب فهو لا يسأل وإنما يطلب كل شيء وينهبها"[٢٩٣] .

كتب السائح الإنكليزي حول التعذيب والقتل الكيفي في كردستان من جانب السلطات المسؤولة حين وصف ما قام به أحد القائمقامية في إحدى تلك المناطق الكردية بقوله: "فهو (أي القائمقام) لم يكن، طبعا، يملك حق إعدام كل واحد منهم، لكنه قام بذبح كل واحد وقعت يده عليه، وحدث ان مات بعضهم بعد المذبحة"[٢٩٤]. ويشير البحاثة الروسي ديتيل إلى انه "شاهد بنفسه إعدام احد الكرد الذي اشترك في انتفاضة وطنية، فهو غطس حيا في قدر من الماء المغلي"[٢٩٥].

إن هذا الاستعراض لأحداث ووقائع تلك الفترة يسمح للباحث بتسجيل مجموعة من الظواهر المهمة التي تواصلت لاحقا وميزت الوضع في كردستان الجنوبية وأحوال الشعب الكردي في هذه المنطقة. وأبرز تلك الظواهر التي استخلصها الكاتب، هي:

- لم تعرف منطقة كردستان الجنوبية الهدوء والاستقرار إلا لفترات قصيرة، إذ كان الصراع حولها شديدا ومتواصلا، وكان السكان الكرد وبقية سكان المنطقة هم وقود ذلك الصراع.
- كانت المنطقة عرضة للنهب والاستغلال من جانب الدولتين الفارسية والعثمانية ومن جانب الأمراء والأغوات الإقطاعيين الذين ساهموا في ذلك. وكانت الرعية نتيجة ذلك تعيش في حالة من البؤس والفاقة والحرمان التي يرثى لها، رغم إنتاجها المتواصل للخيرات التي كانت تذهب في القسم الأكبر منها لصالح الفئات الحاكمة والمستغلين المحليين.

---

٢٩٢ نفس المصدر، ص ١٩.

٢٩٣ نفس المصدر، ص ١٩.

٢٩٤ نفس المصدر، ص ١٩.

٢٩٥ نفس المصدر، ص ٢٠.

- كانت طبيعة الحكم في الدولة العثمانية والدولة الفارسية استبدادية جائرة، عانى منها السكان الكرد وبقية سكان المنطقة الأمرين، والتي تجلت في ممارسات أجهزة الدولة اليومية القهرية وعواقب الحروب وآثارها السلبية على الطبيعة والمجتمع والفرد في آن. وكانت ممارسة الاستبداد لا تقتصر على الحكام الفرس والعثمانيين فحسب، بل كانت تميز تصرفات الأمراء والأغوات الكرد إزاء الرعية عموما وإزاء العشائر الرحل وشبه الرحل، خاصة وان اغلب الأمراء والأغوات ينحدر من طوائف تعتبر سيدة وحاكمة ومتصرفة بالأرض والناس، كما تعتبر نفسها أعلى مستوى من الطوائف الأخرى التي تتشكل منها الرعية.
- وكان الفلاحون، وكذلك بقية الفئات الكادحة من السكان، يتعرضون إلى أشكال من التعذيب الإقطاعي الذي كانت تمارسه أيضاً أجهزة الدولة الفارسية والعثمانية إزاء رعايا الدولتين. فالسجون الإقطاعية والتعذيب الجسدي والنفسي الذي كان يمارس فيها ومطاردة العوائل والانتقام منها كانت ظواهر معروفة وشائعة في ذلك العهد.
- وكان الأمراء والأغوات الكرد يتحولون في فترات غير قليلة إلى أدوات منفذة لإرادة الأجنبي بيد الحكم الفارسي أو الحكم العثماني.

وكان الشعب الكردي لا يعاني من الفقر والفاقة فحسب، بل كان يعاني أيضاً من مشكلات الجهل والمرض والتخلف الفكري التي فرضت عليه عمليا بسبب احتلال مناطقه ونهبها وسيطرة العلاقات الإنتاجية الإقطاعية المتخلفة فيها. إنها لم تكن من صفات الكردي، كما يحاول البعض لصقها بالكرد، بل هي نتيجة منطقية لطبيعة الحكم والسياسات التي مارستها تلك النظم إزاء الكرد على مدى عدة قرون. وكانت الثقافة الكردية، بما فيها الأدب، في الغالب الأعم غير مكتوب بل منقول عبر الأجيال. وهو أمر إيجابي من جهة، كونه نقل شفاهاً عبر تلك الأجيال وحفظ في الصدر، ولكنه في الوقت نفسه أدى هذا النقل الشفوي إلى فقدان الكثير من ذلك التراث الغني لهذا الشعب المتميز بالحيوية والأقدام والذكاء كغيره من شعوب العالم. ويمكن أن نلاحظ ذلك في الشعر الكردي وفي الأساطير والحكايات الجميلة المنقولة عبر الأجيال والتي سجلت في فترات متأخرة وفق ما تبقى منها أو ما أضيف إليها لاحقا. وتشير معظم الدراسات الخاصة بالأدب الكردي إلى أن الأدب الكردي المدون

المتداخل مع الأدب الفارسي أو المكتوب بلغة مختلطة بين الفارسية والكردية قد بدأ في حدود نهاية القرن العاشر وبداية القرن الحادي عشر الميلادي حيث ظهرت رباعيات بابا طاهر الهمداني (٩٣٥–١٠١٠) التي ما زال الناس يرددون بعض اشعاره او يتناقلون بعض حكمه، كما أن البعض يعتبره ولياً من أولياء الله الصالحين. وكان الشاعر يكتب شعره باللهجة الكورانية (اللورية) وبمسحة صوفية. ويمكن ملاحظة ذلك في البيات التالية التي ترجمها محمد البدري إلى العربية:

"سأبـــكي فالفؤاد به لهيب
وحظّي خائـــب دوما كئيب
أأبقى في الوجود رهين صمت
وبين الورد يشكو العندليب؟

أنا الطير الذي جبت القفارا
أحيل الأرض لو رفرفت نارا
وإن نقشوا على جدران رسمي
تلظى الخلق وإرتشف الدمارا ".[٢٩٦]

ولكن تنوعت تلك الكتابات واتسعت دائرتها في حدود القرن الخامس عشر والفترة اللاحقة[٢٩٧]. وكان الأدب الكردي يمارس من قبل الشيوخ والسادة الدينيين وعدد من الشعراء وكتاب الأساطير الكردية الجميلة التي تتحدث عن مشاعر وهموم وطموحات.

---

٢٩٦ راجع: كاكه يي، مهدي د. الفيليون: أصالة و عَراقة و آمال و هموم (١٤) .... موقع الاتحاد الوطني الكردستاني. نشر في أذار ٢٠٠٨.

بابا طاهر الهمداني (٩٣٥ – ١٠١١م): فيلسوف و شاعر صوفي وغزلي ينتمي الى قبيلة اللور الفيلية..

راجع أيضاً: توما بوا: مع الكرد، مصدر سابق، ص ١٤٦.

٢٩٧ المصدر السابق نفسه، ص ١٤٦–١٤٧

ورغبات الكرد، وتمجد بطولاتهم الفردية والمشتركة وعزة النفس والجرأة التي يتميزون بها، إضافة إلى التغني بجمال الطبيعة والمرأة الكردية.

المبحث الثاني

كردستان الجنوبي في مطلع القرن العشرين

لم تكن حياة العشائر الكردية تختلف أو تتميز كثيرا عن حياة العشائر العربية والفارسية والتركية التي كانت تقطن هذه المنطقة من العالم. فالتخلف والجهل والفقر وانتشار الأوبئة والأمراض والنزاعات القبلية والخضوع المطلق لرئيس العشيرة أو للأمير أو للأغا، كانت تشكل خصائصها المشتركة بشكل عام. إضافة إلى تعرض هذه المناطق إلى الغزوات الخارجية ومحاولات السيطرة على المنطقة الكردية الجبلية وإخضاع العشائر الكردية لهيمنة المحتلين القادمين من مناطق مختلفة، رغم أن تلك المناطق كانت إلى حدود بعيدة، بسبب طبيعتها الجبلية الوعرة عصية على الغزاة. وكانت أراضي كردستان الجنوبية الواسعة تقع في عهد الدولة العباسية ضمن حدودها.

ونشأت في هذه المنطقة لعدة قرون العديد من الإمارات الكردية التي تمتعت بالقوة والهيمنة والتوسع في المنطقة. وكانت العلاقات الداخلية في القبيلة تستند إلى رابطة الدم، التي كانت وما تزال تميز القسم الأعظم من العشائر في هذه المنطقة وفي غيرها من مناطق الشرق الأدنى والأوسط، وتقوم على أساس العلاقات العشائرية الإقطاعية المتداخلة بالعلاقات الأبوية الأكثر قدما وتخلفا وبالعلاقات الدينية أيضاً. وكانت في غالب الأحيان تتمتع باستقلالية نسبية عن مركز الدولة ولكنها كانت تخضع في شؤونها العامة للسيادة العباسية. ومع تفاقم ضعف الخلفاء العباسيين وعدم العناية بهذه المناطق وتدهور قدرات الحكم السياسية والعسكرية وتراجع هيبته المحلية والإقليمية وتزايد حالات الاعتداءات الخارجية على هذه الدولة وعلى أطرافها بشكل خاص وعجز الدولة عن الدفاع عن نفسها، وخاصة منذ الاجتياح المغولي لبغداد والمنطقة، تعززت استقلالية تلك الأماران وتوسع نفوذها، رغم تعرضها لمخاطر مستمرة.

كان السكان الكرد في هذه المنطقة يعيشون في قرى ودور منفردة ومتناثرة وأحيانا متباعدة، وخاصة في المناطق الجبلية منها. وكانت الكثافة القروية تزداد في المناطق السهلية والوديان وعلى ضفاف نهري دجلة والفرات وتفرعاتهما. وكانت الحياة جافة وخالية من التنوع. وكان الاقتصاد في هذه المنطقة يعتمد على الرعي، وخاصة الماعز والأغنام، وعلى الزراعة وبساتين الفاكهة والخضر. وكانت البغال تعتبر واسطة النقل الأساسية في الجبال. وكان الإنتاج الحرفي اليدوي يستخدم عموما لإشباع الحاجات المحلية ويتركز في القرى ذات الكثافة السكانية العالية نسبيا والتي كان بعضها في طريق التحول إلى مدن صغيرة تقع على طرق المواصلات أو على مقربة من ضفاف الأنهر.

وبسبب من طبيعة علاقات الإنتاج الإقطاعية – الأبوية ودور الإقطاعيين من الأمراء ورؤساء العشائر والأغوات والوجهاء في استغلال أبناء العشائر الرعوية والفلاحة، إضافة إلى تخلف أدوات وأساليب وطرق الإنتاج الزراعي كانت الغالبية العظمى من السكان الكرد تعيش في حالة من الفقر المدقع. وكانت أوضاع الناس المعيشية والحياتية العامة أسوأ كثيرا من أحوال سكان المناطق الأخرى. ولم يكن اهتمام الأمير أو رئيس القبيلة والأغا متجها صوب تحسين أدوات الإنتاج أو العناية بقنوات الري، بل متركزا في كيفية الحصول على أكبر حصة ريع ممكنة تقتطع من إنتاج وجهد الفلاحين ووضعه تحت تصرفهم الخاص. ولم تكن هذه المناطق تحظى بعناية الخلفاء في مركز الدولة العباسية، أو السلاطين في مركز الدولة العثمانية و الولاة على شهرزور أو الموصل أو بغداد أو المدن الكردية الأخرى، مثل أربيل وكركوك. في حين تركز الهمّ الأساسي لهم في كيفية إخضاع هذه المناطق لهم وجباية أقصى ما يمكن من ضرائب وإيرادات.

وكان الغزو الخارجي يزيد أوضاع هذه المناطق سوءا ويعرض سكانها إلى المجاعات والأمراض والأوبئة، رغم إنها كانت أوسع حظا في الدفاع بنجاح عن نفسها في أحايين غير قليلة، إذ كانت التضاريس الطبيعية لأراضي كردستان وبسالة المحاربين الكرد وحبهم لوطنهم تلعب دورا مهما في تأمين الدفاع عنها وحمايتها من الاحتلال الأجنبي، ولكنها كانت في الوقت نفسه مغلقة على نفسها ومحرومة من الاحتكاك الخارجي الذي من شأنه أن يسهم

في إدخال نسمات التغيير والتجديد إلى هذه المناطق. ومع تدهور أوضاع الدولة العباسية وانهيارها تدهورت أوضاع هذه المنطقة أيضاً. ولكن الإمارات الكردية في الأقاليم الشمالية والجنوبية والشرقية من كردستان حافظت على وجودها واستمرار الحكم فيها تحت قيادة رؤساء العشائر القوية.

وتواصل الصراع في ما بين العشائر الكردية، كما هو حال بقية العشائر في المناطق الأخرى من الدولة العباسية في هذه الفترة وما بعدها أيضاً، وأثر بشكل سلبي كبير على تطور هذه المنطقة. وكانت أراضي كردستان خلال الفترة التي أعقبت انهيار الدولة العباسية كلية عرضة لمحاولات الهيمنة عليها من قبل الحكام الفرس أو الأقوام الأخرى الذين اجتاحوا هذه المناطق والأقاليم مرات عديدة وفي فترات مختلفة.

ومنذ السنوات الأولى من العقد الثاني من القرن السادس عشر أصبحت الأراضي الكردية ومدينة الموصل في شمال العراق أكثر عرضة لمحاولات السيطرة المتبادلة بين الدولة الفارسية الصفوية وبين الدولة العثمانية. وتعتبر معارك جالديران في عام ١٥١٤ أثناء حكم الشاه الفارسي الشيعي المذهب، إسماعيل الصفوي، والسلطان العثماني السني المذهب، سليم الأول، البداية الفعلية المحزنة لاحتلال وتقسيم أراضي كردستان بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية. وقد حارب الكرد إلى جانب سليم الأول تحت تأثير التجانس المذهبي السني.[٢٩٨]

البدليسي الذي كان قد استصحب معه لقضاء مهام الأمور، إلى امراء كردستان الذين يعفهم حق المعرفة ويعترفون له بالفضل والعلم"[٢٩٩] من اجل تنشيط التأثير الديني الطائفي على الكرد لحسم الموقف لصالح الأتراك. وكان النصر في هذه المعركة لصالح الدولة

---

٢٩٨ الجميل، سيّار د. العثمانيون وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٩، ص ٣٣٠.

٢٩٩ بله ج. شيركوه. القضية الكردية، ماضي الكرد وحاضرهم، جمعية خويبون الكرديةالوطنية، النشرة الخامسة، رابطة كاوا للثقافة الكردية، دار الكاتب، بيروت ١٩٨٦، ص١٧.

العثمانية. وتم عقد اتفاق بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية الصفوية تم بموجبها تقسيم كردستان بينهما. وبفضل جهود هذا العالم، كما يذكر شيركوه، تم عقد اتفاقية بين أمراء كردستان وبين سليم الأول تقضي بترك إدارة كردستان للأمراء الذين يتوارثون الإمارة كل في إمارته. وفي مقابل ذلك التزم أمراء كردستان بثلاث شروط هي :

١- القبول بسيادة الدولة العثمانية على كردستان.

٢- تقديم أمراء كردستان جيوشا مستقلة بإدارتهم تشارك في الحروب التي تخوضها الدولة العثمانية.

٣- دفع الأمراء مبلغا من المال سنويا لخزينة الدولة العثمانية.

ويطلق الكتّاب الكرد على تاريخ التوقيع على اتفاقية أنهاء الحرب وتقسيم المنطقة الكردية بين ممثلي الدولتين المتحاربتين بعد معارك جالديران ب "التقسيم الأول لكردستان"[٣٠٠].

أما شيركو فيشير إلى ان تلك الاتفاقية قد أقرت "مبدأ سقوط كردستان تحت حكم الأتراك، وتوالي النكبات القومية والمصائب الاجتماعية على كردستان والشعب الكردي البائس"[٣٠١]. أما التقسيم الثاني لكردستان، والذي ما يزال قائما، فقد وقع في أثناء وأعقاب الحرب العالمية الأولى ويُعتبر من نتائجها، حيث أصبحت هذه المنطقة والمناطق المجاورة لها تحت الاحتلال البريطاني، ووزعت أراضي كردستان فيما بعد على أربع دول هي تركيا وايران والعراق وسوريا.[٣٠٢]

واستمرت الإمارات الكردية تحكم مناطق كردستان المختلفة رغم خضوعها للهيمنة العثمانية وأقسام منها للهيمنة الفارسية حيث وصل عددها في عموم كردستان في القرن

300 Zuhdi Al-Dahoodi: Die Kurden, Umschau Verlag Frankfurt am Main1987, S. 107.

٣٠١ بله ج. شيركوه: مصدر سابق ص ١٨.

٣٠٢ الداوودي، زهدي د. الكرد مصدر سابق. باللغة الألمانية. ص ١٠٧.

السابع عشر ١٦ إمارة، وكان أمراؤها هم من رؤساء القبائل، سواء السهلية منها أم الجبلية. وكان الحكم فيها وراثيا. وكان الأمير الكردي الإقطاعي يحتل موقعا دينيا أيضاً في عشيرته ويمارس سلطته الدينية غير المباشرة والدنيوية في آن. وكان هذا التشابك السلطوي، إضافة إلى رابطة الأرض بالنسبة للعشيرة ورابطةالدم بالنسبة للعائلة الحاكمة، يمنح الأمراء الكرد بعض خصائص العلاقات الأبوية التي تسود العلاقات العشائرية عموما. وغالباً ما كان الأمير الاقطاعي يُخضع رجال الدين إلى رغباته وأهدافه بشكل عام ويستفيد منهم في أوقات الحروب وفي إخضاع أفراد العشيرة لإرادته الفردية المطلقة. علماً بأن العشيرة الكردية التي ترتبط بالأرض تشكل مجلس العائلة من أبرز وجوه العائلة الحاكمة لاتخاذ الموقف المناسب في الحالات الخاصة، رغم الدور الخاص الذي يلعبه رئيس العائلة والعشيرة في هذا المجال في اتخاذ القرارات النهائية. وهذه الحالة ما تزال قائمة في العوائل الكردية التي تترأس العشائر الكبيرة المعروفة في كردستان العراق.

ومن الناحية العملية كانت علاقات هذه الإمارات بالدولة العثمانية وبحكام الولايات ضعيفة جدا، وكان أمراؤها يسعون بعزم إلى فرض الاستقلال النسبي لإماراتهم عن الدولة المركزية وعن السلاطين والولاة، في حين كان الباب العالي يسعى إلى أنتزاع اعتراف هذه الإمارات بالسلطان العثماني ودفع الضرائب لخزينة الدولة العثمانية وتأمين تجنيد المقاتلين لحروب السلطان كلما أستدعت الحاجة إلى ذلك. وكانت الحاجة قائمة باستمرار إلى مثل هؤلاء المقاتلين. ومن هنا نشأ أيضاً ذلك الكره الشديد للدولة العثمانية وللموظفين الأتراك الفاسدين. وكانت هذه الإمارات تمتلك حدودا وجماركا تستوفى فيها رسوم معينة عن السلع والأشخاص المتنقلين من منطقة إلى أخرى، حتى أن بعضها كان يسك نقودا ويذكر أسمه في خطب المساجد. ورغم كون أقليم كردستان كان يحتل موقعا ستراتيجيا مهما، إذ أنه يقع على طريق الهند التجاري وكان بمثابة حلقة وصل مهمة بين أوروبا وآسيا في ذلك الزمان كان المجتمع الكردي في جميع أقسامه يعتبر مجتمعا مغلقا على نفسه، محدودا في علاقاته مع جيرانه ومع العالم الخارجي، على خلاف ما كان يحصل نسبيا في بعض مناطق بلاد ما بين النهرين في هذه الحقبة التاريخية مثلا.

وعندما تسلم السلطان سليمان القانون دست الخلافة بعد سليم الأول بادر إلى تنفيذ جملة من الإجراءات استهدفت تشديد الصراع بين الإمارات الكردية والتدخل لصالح إحداها ضد الأخرى، وتقديم الدعم لإمارة دون أخرى ثم فرض السيادة التامة على الإمارات الكردية للدولة العثمانية، وبالتالي، ألغى عمليا اتفاقية الإدارة الذاتية للكرد وفرض على كردستان واليا تركيا كان مقره ديار بكر، في حين أبقى التزاماتها الأخرى بتقديم الجنود للقوات المسلحة العثمانية وتقديم الأموال لخزينة الدولة المركزية. ويبدو أن سياسة الدولة العثمانية ابتداءا من السلطان سليمان القانوني التزمت بنهج تمييزي يرفض الاعتراف بوجود شعب كردي أو أمة كردية لها لغتها وأرضها وتاريخها المشترك وتراثها الحضاري، كما منعت في فترات لاحقة حق الكرد بالتحدث باللغة الكردية وعاقبوا من يتجرأ على ذلك!

وعندما تسلّم داود باشا ولاية بغداد واجه مجموعة من المصاعب وفي مقدمتها محاولة الدولة العثمانية استعادة السيطرة المباشرة على بغداد وإنهاء الحكم شبه المستقل عن الباب العالي الذي مارسه الولاة المماليك في بغداد. وكان هذا يعني إنها كفت عن تقديم أي دعم سياسي له من جهة، وأنها بدأت تتآمر عليه للإطاحة به من جهة أخرى. وكان في هذا إضعاف لموقفه في الداخل وإزاء الأطماع الأيرانية في المنطقة. إذ شجع هذا الموقف الشاهات في فارس على تنشيط محاولاتهم العسكرية الخطرة للهيمنة على ولاية الموصل، وبضمنها منطقة كردستان الجنوبي، وكذلك بغداد، بحجة تأمين قيام الزوار القادمين من بلاد فارس لزيارة العتبات المقدسة وحمايتهم. كما ازداد خلال هذه الفترة التعاون الذي كانت تمارسه الأمارة البابانية بشكل خاص مع الحكام الفرس وضد والي بغداد والباب العالي في آن. إضافة إلى ذلك كان الأمراء الكرد يطمحون هم أيضاً إلى تعزيز استقلال إماراتهم وتوسيع نفوذها ورفض الخضوع لإرادة الباب العالي أو لوالي بغداد أو الموصل أو دفع الضرائب لهم. وشن داود باشا حملات تنكيلية ظالمة ضد الكرد واستطاع خلال سني حكمه في بغداد تصفية بعض الإمارات الكردية التي كانت الصراعات الداخلية والنزاعات في ما بينها قد مزقتها تماما وأضعفت قدراتها على مواجهة قوات داود باشا المسلحة جيدا والمدربة على أيدي الضباط الفرنسيين. وتمت تصفية البقية الباقية في عهد حكم الولاة العثمانيين على

بغداد لاحقا. فأثناء ولاية على رضا باشا على بغداد، أي بعد ازاحة داود باشا والقضاء على حكم المماليك في بغداد، قام محمد باشا الملقب بالأمير الكبير من امارته الصغيرة في راوندوز منذ عام ١٨٣٠ بالتوسع على حساب امارات ومناطق كردية أخرى مثل امارتي شيروان وبرادوست، كما ضم إلى امارته بلدات سورجي وخوشناو وحرير وأربيل وألتون كوبري ورانية. كما شن الحرب ضد الطائفة اليزيدية في عام ١٨٣١ وانزل بهم ضربات قاسية. ثم استولى على عقرة وزيبار والعمادية ودهوك وزاخو. وكما يشير محمد أمين زكي فأن محمد باشا استطاع خلال فترة وجيزة من السيطرة على كامل منطقة بادينان وضمان الأمن فيها. ولم تدم هذه الأمارة طويلا إذ استطاع قائد القوات التركية رشيد باشا تطويق المنطقة وفرض الاستسلام على محمد باشا وتسفيره إلى الأستانة في عام ١٨٣٦، حيث امكن بعدها تصفية هذه الأمارة أيضاً.

أشرنا إلى ان جهود الدولة العثمانية قد اثمرت بالعودة المباشرة إلى حكم بغداد عبر تعيين مباشر للولاة من جانب الباب العالي وتنصيب ولاة أتراك على ولاية بغداد أبتداءا من عام ١٨٣١ وبعد الأطاحة بحكم داود باشا من جهة، والهيمنة على ولاية الموصل وبقية مناطق كردستان الجنوبي وقطع كامل علاقاتها واحتمالات تعاونها مع الدولة الفارسية ضد الدولة العثمانية، والقضاء على البقية الباقية من الإمارات الكردية شبه المستقلة ومحاولات بعضها تأمين شكل من أشكال الوحدة بين تلك الإمارات وعلى نطاق كردستان الجنوبي على الأقل ثانيا. ويفترض أن نشير في هذا الصدد إلى أن نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر شهد القسم الجنوبي من كردستان العديد من الانتفاضات مثل انتفاضة عبد الرحمن باشا بابان في عام ١٨٠٦، ومحاولات أمير محمد(١٨٣٣-١٨٣٦)، أمير سوران، الواقعة بين الزاب الكبير والحدود الأيرانية، تشكيل جيش كردي واسع وتسليحه بصورة جيدة وخوض الكفاح ضد السلطان العثماني من أجل أقامة وحدة كردستان، وكذلك حركة اسماعيل باشا البهديناني وحركة الأمير بدرخان الذي وسع من إمارته في شرق وجنوب كردستان وضرب النقود بأسمه في عام ١٨٤٢. وتمكن الباب العالي من ضرب هذه الأمارة

أيضاً في عام ١٨٤٨ [٣٠٣]. ويشير السيد عصمت شريف بحق إلى أن منطقة كردستان الجنوبي عرفت بكونها منطقة ثورية قياسا لمناطق كردستان الأخرى ولعبت دورا مهما في التوعية الموجهة نحو وحدة الأراضي الكردستانية، أو حتى التوسع على حساب المناطق الأخرى من غير كردستان، مستفيدة من ضعف الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العثمانية – الروسية في الفترة ١٨٢٨–١٨٣٠، وكذلك المعارك ضد والي مصر محمد على باشا الكبير حينذاك. وقد تعرض الكرد في هذه الفترة إلى عنت وأعتداءات الحكام الأيرانيين والحكام العثمانيين في آن واحد[٣٠٤].

وابتداء من عام ١٨٣٥ استطاع الباب العالي فرض هيمنته على بعض الأجزاء من كردستان، وخاصة الجنوبي منها، ونصّب حكاما من الأتراك على المدن الكردستانية. وفي هذا العام صدر الأمر بجعل ولاية الموصل، التي كانت تضم إليها السليمانية وكركوك، إضافة إلى مناطق دهوك وأربيل، تابعة لولاية بغداد. وفي عام ١٨٧٩ عادت الموصل لتصبح ولاية مرة أخرى ومعها بقية المدن أو السناجق الكردستانية.[٣٠٥] وجدير بالإشارة إلى أن مقاومة العشائر الكردية لهيمنة الدولة العثمانية لم تهدأ طويلا، إذ سرعان ما اندلعت

٣٠٣ المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٧–٢٣٨.

٣٠٤ جاء في نص كتاب ف. ف. مينورسكي الموسوم "الكرد : ملاحظات وانطباعات" بهذا الصدد ما يلي: "ورد في الشرف نامه حول حب الكرد للحرية: 'إن السلاطين العظام، والأمراء الكبار لم يتمكنوا من السيطرة على وطنهم وأرضهم، كان الكرد يقدمون الهدايا ويقومون بالأعمال التي كان يطلبها السلاطين منهم، ويقدمون لهم الجيوش الاحتياطية عندما يكونون بحاجة إليها'. ولكن الحالة انتهت في القرن التاسع عشر، عندما رفض المصلح الكبير السلطان محمود الثاني قرار السلطان سليم حول الكرد، أو بصورة أوضح أراد ان يحتل كردستان من جديد فقرر القيام بالعمليات الحربية ضدهم، وقد تم له ذلك في سنة ١٨٣٤ حيث قاد الحملة محمد رشيد باشا. فأصبح الكرد فيما بعد من مواطني المملكة العثمانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة". (راجع: مينورسكي، ص ٣٩).

٣٠٥ الحاج، عزيز. القضية الكردية في العشرينات. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ط٢. ١٩٨٥. ص ٣٨.

الحركات في أكثر من موقع من كردستان الجنوبي من جديد.[٣٠٦] وكاد الهجوم الفارسي على السليمانية في عام ١٨٤١ واحتلالها أن يقود إلى حرب طاحنة بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية. وتمكنت الوساطة الروسية – البريطانية من معالجة القضية سلميا ومساعدتهما في التوقيع على اتفاقية أرضروم في عام ١٨٤٧ م التي حسمت الخلاف حول الحدود بين البلدين ومسألة زيارة العتبات المقدسة لصالح الزوار الأيرانيين.[٣٠٧]

وفي عام ١٨٥٥، أي في الفترة التي كانت الدولة العثمانية تخوض حربها ضد روسيا (حرب القرم)، انتفض يزدان شير في منطقة حكاري وبوتان "فأحتل بتليس والموصل وانحدر جنوبا حيث استولى على جميع الأراضي التي تقع بين وان وبغداد"[٣٠٨]. وأصبحت هذه الحركة شير تهدد القوات العثمانية بعد ان سيطرت على طريق بغداد – الموصل. وبهذا وجه السلطان عبد المجيد حشدا كبيرا من قواته لتصفيتها. وكانت خشية السلطان متأتية من احتمال حصول اتفاق بين يزدان شير وناصر الدين قاجاري شاه الفرس حينذاك ضد الدولة العثمانية. وتمكن السلطان فعلا من ضرب الحركة وأسر يزدان شير عبر مناورات واخلال بالعهود وبجهود أجنبية.[٣٠٩] ولكن السلطان عبد المجيد لم يكتف بخوض المعارك ضد قوات يزدان شير فحسب، بل توجه إلى تطبيق قانون الأراضي العثماني في منطقة كردستان الجنوبي، الذي كان قد صدر قبل ذاك، كما قدم المغريات المادية ومنح الألقاب الحكومية لرؤساء القبائل الكردية ودعم نشاط ودور رجال الدين الكرد أيضاً.

وفي عامي ١٨٧٧–١٨٧٨ هب أفراد عشيرة بدرخان مرة أخرى مطالبين الحكم العثماني بالاستقلال. وكان أبناء الأمير بدرخان على رأس هذه الحركة المسلحة. وقد وقعت في

٣٠٦– لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث. الفارابي. بيروت. ط ٨. ١٩٨٥. ١٧٠.

– مينورسكي. ف. ك. الكرد. مصدر سابق. ص ٣٩.

٣٠٧ لوتسكي. تاريخ الاقطار العربية الحديث. مصدر سابق. ص ١٧١.

٣٠٨ مينورسكي. الكرد. مصدر سابق. ص ٤١.

٣٠٩ المصدر السابق نفسه. ص ٤٠.

مناطق حكاري وبادينان (العمادية) وبوتان. إلا أنها ضربت بقسوة بالغة من جانب الأتراك وتم تصفيتها.[٣١٠]

واعتمد السلطان عبد الحميد الثاني سياسة جديدة في مواجهة الوضع في كردستان والتعامل مع العشائر الكردية. فالسلطان الجديد لم يكتف باستمرار تنفيذ بنود قانون الأراضي العثماني في كردستان الجنوبي فحسب، الذي استفاد منه رؤساء ووجهاء القبائل وبعض الميسورين وتجار المدن بشكل خاص حيث وضعت أكثر الأراضي خصوبة تحت تصرف العوائل المتنفذة في القبائل الكردية وانتزعت الكثير من الأراضي من الفلاحين لصالحهم، بل دعا أيضاً إلى الدفاع المشترك عن الإسلام ودولة الإسلام الكبرى وإلى تشكيل قوات خاصة من الكرد لهذا الغرض مستفيدا من مشاعر وعواطف الكرد الدينية. ومارس عبد الحميد الثاني سياسة الجزرة والعصا في مواجهة الحركات الكردية، ولكنه لم ينجح تماما في مسعاه.

وتشير أغلب المصادر التي تبحث في هذه الفترة من تاريخ كردستان الجنوبي إلى أن السلطان عبد الحميد أخذ بمقترحات القائد العام لقواته شاكر باشا وأمر بتشكيل وحدات عسكرية من الخيالة والمشاة باسم "السرايا الحميدية" من أبناء القبائل الكردية وهيأ لها السلاح والعتاد والتدريب الجيد ابتداء من عام ١٨٩٢/١٨٩١. كما أرسل نخبة من أبناء رؤساء ووجهاء العشائر الكردية إلى بغداد والأستانة للدراسة والتدريب في مدارس خاصة أقيمت لهذا الغرض. وعهد إلى زكي باشا بتحقيق هذه الإجراءات. ويمكن أن يشير الإنسان إلى ثلاثة أهداف أساسية كانت تقف وراء هذه الإجراءات:

١- بناء فصائل عسكرية كردية "مشتركة" عبر المدرسة العسكرية العشائرية. وكان الهم الأساسي لهذه المدارس العشائرية تخريج نخبة من الشباب الكردي المتعلم، وكذلك من

---

٣١٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤١.

العرب، تدين بالولاء للدولة العثمانية وللسلطان العثماني وتسعى إلى استمرار الحكم العثماني في مناطقها.[٣١١]

٢- مكافحة الحركات الانفصالية الكردية بقوات كردية مباشرة.

٣- زج القوات العسكرية الكردية الجديدة (الفرسان) في حرب الدولة العثمانية ضد الأرمن أو غيرها من معارك النظام الطائفية.

وقد عمد السلطان عبد الحميد إلى زج هذه القوات فعلا بقيادة زكي باشا في معارك ضد الأرمن في الفترة الواقعة بين ١٨٩٤-١٨٩٦ والتي أستشهد فيها عشرات الوف الأرمن.[٣١٢]

إلا إن هذه الإجراءات لم تمنع رجال القبائل الكرد من التحرك ضد الدولة العثمانية التي شددت في الوقت نفسه من جباية الضرائب والتجنيد في الوحدات النظامية العثمانية، من غير "السرايا الحميدية"، إذ فرضت على كل عائلة تقديم أحد أبنائها إلى قواتها مزودة إياه بحصان يوضع عمليا تحت تصرف الجيش العثماني. والجدير بالإشارة إلى أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي الذي كانت تعيشه مناطق كردستان المختلفة لم يمنع قيام حركات فكرية وسياسية واعية نسبيا موجهة ضد الهيمنة الأجنبية وساعية إلى تحقيق الوحدة لكردستان، وان كانت تلك الحركات متفرقة في مناطقها المختلفة وغير متوحدة وفي ظروف سيادة العلاقات العشائرية في المجتمع الكردستاني.

ومع مطلع القرن العشرين وتنامي الحركة التجديدية والدستورية في تركيا بشكل خاص برزت حركات ثقافية وقومية جديدة في صفوف الكرد، كما ظهرت في صفوف العرب أيضاً. واولى تلك الحركات بدأت في الموصل والسليمانية بقيادة الشيخ محمود البرزنجي من عشيرة الجاف في أعقاب صدور الدستور عام ١٩٠٨ م وتنحية السلطان عبد الحميد الثاني وتنصيب

311 Kendal. Die Kurden unter der osmanischen Herrschaft. In: Kurdistan und die Kurden. Chaliand، Gerard. Reihe Pogrom. 105/106. Gottingen und Wien. 1984. S. 37-80.

٣١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦١/٦٢.

محمد الخامس سلطانا على الدولة العثمانية، والتي طالبت بانسحاب القوات العثمانية من المنطقة. ووجد الشيخ محمود الحفيد مساندة وتأييدا واسعين من عشيرتي البارزاني والزيباري.[٣١٣] وفي عام ١٩١٠ انطلقت حركة البرزانيين بقيادة الشيخ عبد السلام البارزاني وخاضت المعارك في المناطق الجبلية ضد القوات العثمانية وتغلبت عليها. وأثر ذلك توسعت الحركة لتشمل أغلب مناطق كردستان الجنوبي.

وعند دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى أصدر رجال الدين في فترة حكم السلطان رشاد فتوى ونداء لمساندة السلطان في حربه ضد الكفّار باعتبارها حربا مقدسة تهدف إلى حماية الدولة الإسلامية. ولكن الظاهرة المهمة التي سادت حينذاك وتجلت في رفض القبائل الكردية في جنوب كردستان، أي كردستان العراق الحالية، المشاركة في القتال إلى جانب الدولة العثمانية، رغم أن رجال الدين كانوا يدعون إلى الالتزام بنداء السلطان رشاد والانخراط بالحرب.[٣١٤] ولم يمنع هذا الموقف الرافض للحرب السلطات العثمانية من ممارسة التجنيد الإجباري على الكرد أيضاً شمل كل المناطق الكردية التي كانت تقع ضمن الدولة العثمانية. كتب محمد أمين زكي بهذا الخصوص قائلا: "أصيب الشعب الكردي، أكثر من كل الشعوب العثمانية الأخرى، بأضرار ونكبات هذا التدبير العسكري وهذه الضرورة الحربية، حيث جند جميع الشبان الكرد وسيقوا غصبا إلى المعسكرات لحمل السلاح فأفضى ذلك إلى إقفار آلاف من البيوت والأسر من عائليهم من الشبان، فلم يبق في البيوت سوى الأطفال والنساء والشيوخ"[٣١٥]. وكان السبب وراء هذا الرفض يكمن في معرفة أبناء الشعب الكردي بشكل مباشر للمظالم والعنت والقسوة البالغة التي مارستها قوات الدولة العثمانية ضدهم بشكل عام والأساليب الشرسة التي كانت تمارسها عند جباية للضرائب غير العادلة والجائرة المفروضة عليهم بشكل خاص. يضاف إلى ذلك أن القوات العثمانية

---

٣١٣ المصدر السابق نفسه. ص ٦٥.

٣١٤ المصدر السابق نفسه. ص ٦٧.

٣١٥ محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ٢٥٨.

كانت تمارس منذ القرن التاسع عشر وحتى ذلك الحين أساليب قاسية جدا وعنفية في ضرب الحركات السياسية الكردية وتصفية قياداتها جسديا. كما مارست الدولة العثمانية سياسة "فرق تسد" على نطاق واسع في المنطقة الكردية أيضاً وأدت إلى معارك غير قليلة بين الكرد أنفسهم أو بين الكرد والقوميات الأخرى. فقد تعرض الكرد الأيزيديون إلى اضطهاد ومجازر غير قليلة، كما حصل هذا بالنسبة للآشوريين والكلدان المسيحين، خاصة وأن غالبية المسيحيين كانوا يقطنون المنطقة الشمالية حينذاك، أي في ولاية الموصل.

المصادر

١. المصادر العربية

- إبراهيم علي. طالب النقيب صريع التاج في العراق. في مجلة آفاق عربية. مجلة عراقية. بغداد. العدد ٨. السنة ٢. ١٩٧٦.
- أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية (التكون وبدايات التحرك). دار الرشيد للنشر. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. سلسلة دراسات ٢٨٠. ١٩٨١.
- أحمد، كمال مظهر د. حقائق أخرى عن مؤتمر شعوب الشرق. في: مجلة "آفاق عربية" العدد ١٢. آب ١٩٧٦. بغداد.
- أحمد، كمال مظهر د. حقائق جديدة عن معاهدة سايكس–بيكو في ضوء الوثائق الروسية. في مجلة: "آفاق عربية" السنة الثالثة. العدد ٢. تشرين الأول ١٩٧٧. بغداد.
- أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية. منشورات مكتبة البدليسي. بغداد. ١٩٨٧.
- أحمد، كمال مظهر. دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية. مطبعة الحوادث. بغداد. ١٩٧٨.
- الازري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. ط ١. لم تذكر دار النشر. لندن. ١٩٩١.
- آفاق عربية. مجلة عراقية. العدد ١١. السنة ٢. ١٩٧٧. بغداد.
- الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان: نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠.
- انطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب علي حيدر الركابي. مطبعة الترقي – دمشق. ١٩٤٦.
- البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. ط ٤. دار البراق. لندن. ١٩٩٧.
- بطاطو، حنا. العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. (في ثلاثة كتب). ط ١. مؤسسة الابحاث العربية. بيروت–لبنان. ١٩٩٠.
- بله ج. شيركوه. القضية الكردية، ماضي الكرد وحاضرهم، جمعية خويبون الكرديةالوطنية، النشرة الخامسة، رابطة كاوا للثقافة الكردية، دار الكاتب، بيروت ١٩٨٦.

– توما بوا: مع الكرد. ثورة الشيخ عبيد الله ضد الحكومة القاجارية، ترجمة محمد جميل الروزبياني، مستلة من المجلد الرابع عشر من مجلة المجمع العلمي العراقي – الهيئة الكردية، بغداد ١٩٨٦.

– الجميل، سيَّار د. العثمانيون وتكوين العرب الحديث. ط ١. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ١٩٨٩.

– الحاج، عزيز. القضية الكردية في العشرينات. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ط٢. ١٩٨٥.

– حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. النجف. مطبعة الغري ١٩٧٥.

– الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية. طبعة منقحة. صيدا. مطبعة العرفان. ١٩٦٥.

– الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. ط ٧. الجزء الأول. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩.

– الحصري، ساطع. البلاد العربية والدولة العثمانية. بيروت. ١٩٦٠

– الحمداني، طارق نافع د. ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر. الدار العربية للموسوعات. ط١. بيروت. ١٩٨٩.

– حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. رسالة دكتوراه. لندن. ١٩٤٢.

– الخطاب، رجاء حسين حسني. العراق بين ١٩٢١–١٩٢٧. دار الحرية للطباعة. بغداد. ١٩٧٦.

– الخليلي، جعفر. موسوعة العتبات المقدسة، ٨، قسم كربلاء. مؤسسة الاعلمي للمطبوعات بيروت، ط ٢، ١٤٠٧ هـ١٩٨٧م.

– خيّاط، سلام. البغاء عبر العصور – أقدم مهنة في العالم. ط١. قبرص–لندن. رياض الريس للكتب والنشر. ١٩٩٢.

– الداوودي، غالب علي. الداوودية، ماضيها وحاضرها. دار منشورات البصري. المطبعة الحيدرية. النجف.

– دروزة، محمد عزة. نشأة الحركة العربية الحديثة، المكتبة العصرية. صيدا–بيروت. ١٩٧١.

– الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. دار الطليعة. بيروت. ١٩٨٢.

– الراوي، عبد اللطيف عبد الرحمن د. الفكر الاشتراكي في النقد والأدب العراقي المعاصر ١٩١٨–١٩٨٠. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية الآداب. بغداد. ١٩٧٥. (الرسالة مطبوعة ومسحوبة على آلة الرونيو)

- زبير، عبد الرزاق. محاضرات في قانون الإصلاح الزراعي. كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. ١٩٧٧/١٩٧٦. (حاضرات مطبوعة على الآلة الكاتبة ومسحوبة على ألة الرونيو)
- سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. بيروت. دار الطليعة. ١٩٦٥.
- سليمان، حكمت سامي د. نفط العراق. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. دمشق. ١٩٥٨.
- شاؤل، أنور. قصة حياتي في بلاد الرافدين. القدس. ١٩٨٠.
- شاكر خصباك: الكرد – دراسة جغرافية اثنوغرافية، مطبعة شفيق – بغداد ١٩٧٢.،
- الشالجي، عباس. موسوعة العذاب. في ٧ مجلدات. بيروت. الدار العربية للموسوعات. بدون تاريخ.
- شبّر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. في جزئين. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠م–١٩٥٧م. ط ١. بيروت. لندن.دار المنتدى للنشر. ١٩٩٠.
- صفوة، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. صيدا–بيروت. منشورات المكتبة العصرية . النشر بدون تاريخ. ص ٧٦/٧٥.
- الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. بغداد. مكتبة المثنى. ١٩٧٢.
- عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥–١٩٢٠. كتاب قضايا إسلامية معاصرة. ٢٢. مؤسسة الأعراف للنشر. بدون تاريخ وبدون مكان النشر.
- عز الدين، يوسف د. داود باشا ونهاية المماليك في العراق. بغداد. منشورات دار البصري. ١٩٦٧.
- العزاوي، عباس المحامي. عشائر العراق. الجزء الأول. مطبعة بغداد. بغداد. ١٩٣٧.
- العزاوي، عباس. تاريخ العراق بين احتلالين. قم–إيران. منشورات الشريف الرضي. الجزء الثالث، المجلد الثاني.
- العطية، غسان. د. العراق– نشأة الدولة ١٩٠٨–١٩٢١. لندن. دار اللام. ١٩٨٨.
- العلوي، حسن. التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق. لندن. دار الزوراء. ١٩٨٨.
- العمري، محمد طاهر. مقدرات العراق السياسية. ج ١.بغداد. ١٩٢٥.
- عيساوي، شارل د. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ٨٠٠ – ١٩١٤. ط ١. . بيروت مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٠.

- غازاريان، هايكازن. وثائق تاريخية عن المجازر الأرمنية عام ١٩١٥. ترجمة نزار خليلي. ط١ .سلسلة دراسات ووثائق المجازر الأرمنية. ٤. اللاذقية. سوريا. دار الحوار للنشر والتوزيع. ١٩٩٥.
- غنيمة، يوسف رزق الله. تجارة العراق قديما وحديثا. بحث تاريخي اقتصادي. بغداد.مطبعة العراق. ١٩٢٢.
- ف. ف. مينورسكي: الكرد – ملاحظات وانطباعات. ترجمة د. معروف خزنه دار، ط.١. بيروت. رابطة كاوا للثقافة الكردية. دار الكاتب. ١٩٨٧.
- فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. ط ٢. مطبعة دار السلام. بغداد. ١٩٧٥
- كركوش، الشيخ يوسف. تاريخ الحلة. ط ١. النجف. منشورات المكتبة الحيدرية. ١٣٨٥ هجرية.
- كوتلوف، ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. تعريب عبد الواحد كرم. بغداد. ١٩٧١.
- لازاريف، م. س. المسألة الكردية. ١٩١٧–١٩٢٣. . بيروت دار الرازي. ١٩٩١.
- لغة العرب. مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية. صاحب إمتيازها: الأب أنستاس ماري الكرملي. المجلد الثاني تموز ١٩١٢– حزيران ١٩١٣ . العدد الأول. تموز ١٩١٢. بغداد.
- لوتسكي. تاريخ الأقطار العربية الحديث. بيروت. الفارابي. ط ٨. ١٩٨٥.
- لونگريگ، ستيفن هيمسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. انتشارات الشريف الرضي. قم. إيران. الطبعة العراقية. بغداد. ١٩٦٨.
- لونگريگ، ستيفنسن همسلي. العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. الجزء الثاني. ط ١. . بغداد. منشورات الفجر. ١٩٨٨.
- لونگريگ، ستيفنسن هيمسلي: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط. ط٤. إيران–قم. منشورات الشريف الرضي. ١٩٦٨.
- ليفين، ز. أ. الحركة التنويرية العربية ونمو العلاقات الرأسمالية ١٨٥٠–١٨٧٠. مجلة الطريق اللبنانية. المجلد ٣٧. العدد ٣. بيروت. ١٩٧٨.
- ليفين، ز. أ. الحركة التنويرية العربية ونمو العلاقات الرأسمالية ١٨٥٠–١٨٧٠.

- لينين، ف. إ. الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. تعريب بدر الدين السباعي. دمشق. دار الوليد. ١٩٥٨.
- لينين، ف. أ. المختارات في عشر مجلدات. موسكو. دار التقدم. ١٩٧٦.
- ماركس – انجلز. الماركسية والجزائر. بيروت. دار الطليعة. ١٩٧٨.
- محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، في جزئين الأول والثاني، ط ٢، مصر – القاهرة، ١٩٦١.
- منيف، عبد الرحمن. أرض السواد. الكتاب الأول. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الدار البيضاء.المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع. ١٩٩٩.
- نظمي، وميض جمال عمر د. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق. ط ١. بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٨٤.
- نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال. بيروت. الدار العربية للموسوعات. ط ٢. ١٩٨٨.
- النفيسي، عبد الله فهد د. دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث. ط ٢. بيروت. دار النهار للنشر. ١٩٨٦.
- النقيب، خلدون حسن د. المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف).ط ٢. بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٨٩.
- نوار، عبد العزيز سليمان د. تاريخ العراق الحديث من نهاية عهد داود باشا إلى نهاية عهد مدحت باشا. القاهرة. دار الكاتب العربي. ١٩٦٨.
- هيرشلاغ، ز. ي. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. بيروت. دار الحقيقة. ١٩٧٣. ترجمة مصطفى الحسني.
- الوردي. علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. في ٦ أجزاء. قم. إيران. مطبعة أمير. ١٤١٧ هجرية.

– وطبان، عبد العزيز د. / إلياس، يوسف د. نشأة وتطور الطبقة العاملة في العراق. الجزائر. المعهد العربية للثقافة العمالية. ١٩٩٧.

٢ . المصادر باللغات الأجنبية

- Al-Durra, Sabah. Zur politischen und oekonomischem Problematik der Entwicklung der einheimischen (privaten) Industrie. Dissertation yur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965
- Chaliand, Gerard (hrsg.). Kurdistan und die Kurden. (In Zwei Baende). Band I. Beitrag von Vanly, Ismet Sherif. Kurdistan im Irak. Reihe Pogrom 105/106. Gesellschaft f[r bedrohte Voelker. Goettingen. 1984.
- Edward S. Creasy. (History of the Ottoman Turks). Beirut 1961.

Gesellschaft fuer bedrohte Voelker. Goettingen. Band I. 1984.

- Heyer، Metin. Center and Periphery in the Ottoman Empire، with special Reference to the Nineteenth century. International Political Science Review. Vol. 1, No. 1-1980. California. USA.
- Hoepli، Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931.
- Hourani، Albert. Die Geschichte der arabischen Voelker. S. Fischer Verlag. 1992.
- Kendal. Die Kurden unter der osmanischen Herrschaft. In: Kurdistan und die Kurden. Chaliand، Gerard. Reihe Pogrom. 105/106. Gottingen und Wien. 1984.
-Kendal. Tuerkisch Kurdistan. In: Kurdistan und die Kurden. Reihe Pogram. 1-4. Teil 1. Dietz Verlag. Berlin. 1979.
- Reinhard، Wolfgang. Geschichte der europaeischen Expansion. In 4 B'nde.Verlag W. Kohlhammer. Stuttgart، Berlin، Koeln, Mainz. 1993. Band 3. S. 129/147.
- Universal-Lexikon. In fuenf Baende. B I. Band 5. VEB، Bibliographisches Institut Leipzig.
- Werner، Ernst/Markov, Walter. Geschichte der Tuerkenvon den Anfaengen bis zur Gegenwart. Akademie-Verlag. Berlin. 1979.
- Zuhdi Al-Dahoodi: Die Kurden, Umschau Verlag Frankfurt am Main1987.

لمحات من

عراق القرن العشرين

الكتاب الثالث

٣ – ١١

العراق الملكي: الجزء الأول

بداية الاحتلال البريطاني للعراق ونهاية الانتداب

١٩١٤–١٩٣٢

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

عراق القرن العشرين

الكتاب الثالث

٣ - ١١

العراق الملكي: الجزء الأول

بداية الاحتلال البريطاني للعراق ونهاية الانتداب

١٩١٤-١٩٣٢



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان – اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين – الكتاب الثالث
منشورات اراس رقم: ١٣٦١
الطبعة الآولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس – أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٠ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات

المدخل

كان العراق حتى أواخر الحرب العالمية الأولى يرزح تحت وطأة الهيمنة العثمانية الاستبدادية والظلم شبه الإقطاعي، وكان يعاني من براثن التخلف الاقتصادي والاجتماعي الشديدين ويجد تعبيره في الثالوث المرعب الفقر والجهل والمرض. وكانت علاقات الإنتاج الأبوية وشبه الإقطاعية تتشابكان معا وتساهمان في إعادة إنتاج التخلف والبؤس والاستغلال والقسوة في أرياف ومدن العراق. وكانت البداوة والرعي والفلاحة والإنتاج السلعي الصغير سمات تميز الاقتصاد ونشاط المجتمع في الولايات الثلاث بغداد والبصرة والموصل، التي ضمت منطقة كُردستان الجنوبية أيضا. كان العراق العثماني يعيش ارتداداً حضارياً كبيراً بالمقارنة مع العهود العراقية القديمة ومع القرنين التاسع والعاشر الميلاديين وجزءاً من القرن الحادي عشر أيام ازدهار الدولة العباسية. كما كان التعليم في أدنى مستوياته كماً وكيفاً حيث كانت الأمية تزيد عن ٩٠ ٪، وأكثر منها بين النساء وخاصة في الريف.

لم تتسم سياسة الدولة العثمانية بالطبيعة القرقوشية والخرافية والانفلات والظلم والبطش ونهب المجتمع وإفقار البلاد وتخلف البنية التحتية والخدمات حسب، بل اتسمت أيضا بعنصرية متوحشة وتعصب ديني شرس ومسعى مستمر لعملية تتريك قسرية للمجتمعين العربي والكُردي في آن واحد. كتبت مس گيرترود بيل في كتابها الموسوم "فصول من تاريخ العراق القريب" نقلاً عن المستر ج. لوريمر، المقيم البريطاني في بغداد حينذاك، عن وصفه للحكم العثماني في شهر آذار/مارت من العام ١٩١٠، ما يلي:

إن "جهاز الإدارة التركي العام لا يلائم العراق من جميع الوجوه تقريباً. وعلى الترك أنفسهم أن يعترفوا بأنه جهاز فاشل هنا، وبرغم أن فشله هذا يتضح وضوحاً كافياً فهناك

قليل منهم من يدرك الأسباب التي أدت إليه. فليس العراق جزءاً متمماً من الإمبراطورية العثمانية، لكنه تابع أجنبي من توابعها تقريباً، وأن حكومته التي يديرها موظفون اعتادوا الجلوس بموجب تعليمات وأنظمة دقيقة وضعت في استانبول لتطبق على بلاد العرب التركية لا يمكن أن تكون حكومة وافية بالمرام على الإطلاق. فلم أكن أتصور قبل مجيئي إلى بغداد مقدار ما في البلاد التركية من المحافظة على الأصول الرسمية محافظة عمياء صماء، ولا مقدار الضعف العسكري الذي يعتور موقف الأتراك في العراق. على أن المرء لا يسعه هنا إلا أن يقدر ما في البيروقراطية التركية من عزم لا يشوبه تذمر في الحكم بموجب القوانين حكماً حرفياً، كما يقدر الجيش الهزيل لمحافظته على مظاهر الأمن والطمأنينة في البلاد".[١]

يمكن أن يعزى هذا القول الذي جاء على لسان المقيم البريطاني والذي أيدته مس بيل جاءا مع قوات الاحتلال البريطانية ليساهما في تكريس وجود الاستعمار البريطاني في العراق لا بد لهما أن يذمّا الوضع في فترة الحكم العثماني. يمكن أن يكون هذا الدافع صحيحاً، ولكن حقيقة الوضع في العراق في فترة الحكم العثماني كانت أسوأ بكثير مما جاء في وصف المقيم البريطاني ببغداد.

كما إن الدولة العثمانية لم تبد أي اهتمام بتنمية وتطوير الاقتصاد في هذه المنطقة، بل تركز همها الأساسي على جباية وانتزاع أكبر قدر ممكن من الضرائب والإتاوات من الفلاحين الفقراء وصغار المزارعين والكسبة والحرفيين، مما أدى إلى مزيد من التدهور في مستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من هؤلاء الناس وفي مجمل الوضع الاقتصادي في البلاد، كما خلق رأي عام مناهض جداً للدولة العثمانية بسبب سياساتها العنصرية والشوفينية، رغم ادعائها بكونها وريثة الخلافة الإسلامية وحامية حمى الإسلام والمسلمين

---

١ بيل، المس طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. كتاب يبحث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤–١٩٢٠. ترجمة جعفر خياط. مطبعة دار الكتب. بيروت. ١٩٧٠. ص ٢/١.

والديار الإسلامية. ولم تنفع محاولات الإصلاح الجدية التي بدأ بها مدحت باشا، إذ كان الوضع أسوأ من أن يستطيع حاكم عثماني مغضوب عليه أن يغير الوضع في العراق والدولة العثمانية كلها تعاني من التدهور والاقتراب من الانهيار. و كانت الفئات الفلاحية والريفية الفقيرة وسكان البادية تشكل الغالبية العظمى من سكان العراق حينذاك، في حين لم تكن الفئات الأخرى تشكل سوى أقليات صغيرة موزعة على المدن الرئيسية. وكان الطابع العام المسيطر على واقع المدن هو الطابع الريفي الفلاحي. وكانت فئة المتعلمين والمثقفين العراقيين من العرب والكُرد أو من القوميات الأخرى، وخاصة سكان العراق القدامى من الآشوريين والكلدان، أو من الكُرد الإيزيديين، وكذلك التركمان، لا تشكل سوى أقليات سكانية صغيرة من المجتمع، التي كانت قد فُرضت عليها العزلة عن الحياة السياسية، ولكن بعضها كان يحاول المشاركة والتأثير في الحياة الثقافية والاجتماعية للبلاد، كما في محاولات يهود العراق في فتح المدارس لتعليم أبناء الطائفة اليهودية ومن يريد أن يدرس في تلك المدارس من أبناء بغداد أو المدن التي أقيمت فيها مثل تلك المدارس. وكذا الحال بالنسبة للمسيحيين الذين حصلوا على حماية نسبية من السفارات الغربية، إذ تعامل الحكام العثمانيون بروح تسام نسبية مع أتباع الأديان الأخرى، في ما عدا موقفهم من أتباع الديانة الإيزيدية الذين تعرضوا للكثير من الاضطهاد والتعسف والقتل.

ومنذ فترة مبكرة من القرن التاسع عشر، وخاصة بعد الاحتلال العثماني الثاني للعراق في عام ١٨٣١م، حتى مطلع القرن العشرين كان النفوذ البريطاني والفرنسي قد امتد إلى ولايات بغداد والبصرة والموصل، وأصبحت لديهما مواقع مهمة للتأثير على السياسات المحلية، كما تغلغل الرأسمال البريطاني التجاري إلى اقتصاد العراق. وفي هذه الفترة اشتد التنافس بين الشركات الرأسمالية الأجنبية من أجل الهيمنة على الأسواق التجارية وتصريف سلعها الصناعية، وكذلك من أجل السيطرة على أو احتكار مجالات توظيف رؤوس الأموال من جانب بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا، وإلى حد ما روسيا، في بعض مجالات البنية التحتية والثروات الأولية، لتعزيز مواقع ونفوذ هذه الدول في المنطقة. وتوجه

الهمّ الرئيسي لهم نحو انتزاع امتياز مد خط سكك حديد بغداد – الموصل وامتياز التنقيب عن النفط والخامات الأخرى وعلى الأسواق المحلية من سلاطين الإمبراطورية العثمانية، إذ كانت هذه الإمبراطورية، التي أطلق عليها بحق "الرجل المريض"، في حالة تفسخ وانهيار مستمرين ومتسارعين.

ورغم الطبيعة الاستعمارية والاستغلالية للرأسمال الأجنبي، إلا إنه كان في الوقت نفسه يشكل النافذة الوحيدة الواسعة نسبيا التي فُتحت على العراق لتسمح بدخول نسائم عليلة قليلة من أجواء الحضارة الأوروبية والتقنيات الحديثة إليه، رغم محدوديتها، في حين كانت هناك نوافذ صغيرة أخرى مفتوحة على العراق من البلدان المجاورة تساهم في تسييس وتنوير بطيء للمجتمع. وكان هذا يعني بأن العراق، رغم كل ذلك، لم يكن معزولا تماما أو مقطوعا عن الأحداث السياسية التي كانت تجري وتتفاعل في تلك المرحلة وكانت حبلى بأحداث كبيرة. ويفترض أن يشار في هذا الصدد إلى التأثير الفكري والسياسي لكل من مصر وسوريا ولبنان، إضافة إلى إيران المجاورة والنشاطات الثورية في روسيا القيصرية حينذاك، التي لم تكن أخبارها تصل إلى السكان بقدر ما كانت تصل إلى بعض العناصر المتنورة ذات العلاقة بالدول المجاورة.

كانت الدولة العثمانية تموج بحركة الدستوريين الوطنية التي كانت تتطلع للخلاص من الخلافة المتخلفة وكسر المركزية المتشددة في نظام الحكم وفتح عهد جديد للبرجوازية التجارية التركية وللرأسمال الأجنبي للولوج إلى أرجائها، وكان العراق، كجزء من تلك الإمبراطورية، يتأثر بأوضاعها ويشارك بعض أبنائه ببعض أحداثها وخاصة أولئك الذين كانوا يعملون في الجيش أو في سلك التعليم أو بعض المثقفين من أبناء العائلات الميسورة أو الذين كانوا أعضاء في مجلس المبعوثان. لقد كان للحركة الدستورية العثمانية تأثير مهم على الوضع في العراق، إذ حفز لدى الفئة المثقفة روح المبادرة للمطالبة بتحسين الأوضاع وتطوير العراق.

أما الجارة إيران فكانت تعيش حركة المشروطية (الدستورية) منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تفجرت أحداث ١٩٠٦ التي كانت تطالب بالحياة الدستورية للشعب كله. وكان رجال الدين والمثقفون الإيرانيون وقوى السوق (البازار) الإيراني (السوق التجارية) يقفون على رأس تلك الحركة الجديدة[٢]. ولم يكن التواصل والتفاعل مقطوعا بين سكان ورجال الدين في كل من إيران والعراق بل كان قائما ومؤثرا ومفيدا. وقد وجدت هذه الحركة تأثيرها الملموس على بعض فئات المجتمع العراقي وتَعارضَ مع واقع الاستبداد الذي كانت تمارسه الدولة العثمانية في العراق.

وفي مصر وسوريا ولبنان لعبت الحركات الوطنية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين المتسمة بمسحة دينية مشحونة بنزعات تنويرية عامة وبأفكار الثورة الفرنسية البرجوازية دورا مهما ليس في تنشيط النضال من أجل الاستقلال والتحرر والتقدم حسب، بل وفي محاولة تخليص الدين من القوى الأكثر تخلفا ورجعية وتقييدا لحركة المجتمع، رغم أنها كانت مقيدة ومطبوعة باتجاهات سلفية أيضاً. واستطاعت بعض العناصر المتنورة والتقدمية إيصال الفكر التحرري والتقدمي إلى بلدان الجوار ومنها العراق، رغم أن المجلات والكتب، التي كانت تصدر في تلك البلدان، كانت تصل إلى العراق بأعداد قليلة جدا وبفترات متقطعة. كتب الباحث الأكاديمي الدكتور عامر حسن فياض مشيراً إلى تأثير المثقفين والصحف في الدول العربية على بروز الفكر الاشتراكي والتقدمي اليساري في العراق استناداً إلى مصادر عديدة يقول: "عرف العراقيون الاشتراكية بوسائل متعددة كالصحف والمجلات العربية والأجنبية، أو علاقات الجيرة مع تركيا وإيران الملاصقتين لأول دولة اشتراكية في العالم، وهذه التأثيرات هي التي روجت الأفكار الاشتراكية وأعطتها القدرة على سرعة الذيوع والانتشار والتبني، فقد دخلت العراق الأفكار الحديثة، منها ما هو متفق

---

٢ معهد الدراسات الإستراتيجية. المشروطية والمستبدة. بيروت. ٢٠٠٦.

مع المجتمع العراقي ومنها ما فرضته الظروف الدولية والعربية، على أننا نجد النزعة الرامية إلى التغيير والطموح إلى ما هو أفضل ضمن هذه الأفكار"[3].

أما روسيا، جارة إيران المباشرة، فكانت شعوبها تعيش خلال تلك الفترة أوضاعاً اقتصادية واجتماعية متدهورة وكانت العلاقات الإنتاجية الإقطاعية، وكذلك العلاقات الإنتاجية الرأسمالية المتغلغلة حديثا إليها، تستغلان المجتمع أبشع استغلال وتساهمان في تنشيط مختلف الحركات السياسية المناهضة للقيصرية والحكم الاستبدادي والإقطاعي ومن أجل الخلاص من جرائم الحكم القيصري، وخاصة غريغوري يافيموفيتش راسبوتين الملقب بـ(الراهب الشيطان) ووزير داخلية روسيا القيصرية ستولوبين. وكان الفكر البرجوازي التحرري والفكر العمالي الاشتراكي قد ولجا روسيا وتغلغلا في أوساط البرجوازية الروسية والمثقفين والفلاحين والعمال والكسبة، وإلى عقول وقلوب الشباب، والطلبة منهم على نحو خاص. ومن أوروبا، وخاصة أثناء وفي أعقاب ثورة ١٩٠٥ والأحد الدامي في روسيا، وصلت تلك الأفكار الثورية والتنويرية إلى إيران ومصر ولبنان وسوريا وفلسطين ونوّرت بإشعاعاتها القليلة العراق أيضاً، حيث كانت جريدة "الرقيب" البغدادية تنقل بعضاً من تلك الأخبار[٤].

وجاءت الحرب العالمية الأولى، التي فجرها المستعمرون لإعادة تقسيم مناطق النفوذ في العالم والإجهاز على الدولة العثمانية واقتسام مستعمراتها، لتكون سببا في سقوط ملايين الضحايا وتدمير هائل لمعالم الحضارة البشرية وخسائر مادية كبيرة، والتي اقترنت باتساع البطالة وتفاقم مظاهر الجوع والحرمان وانتشار الأمراض والأوبئة، إضافة إلى اغتناء كبار الرأسماليين وتجار السلاح في العالم. ولكنها كانت في الوقت نفسه سبباً في التململ والحراك

---

٣ فياض، عامر حسن. جذور الفكر الاشتراكي في العراق ١٩٢٠–١٩٣٤. جريدة الفكر الجديد. العدد ٢٧٧. ٤ شباط/فبراير ١٩٧٨. بغداد. ص ٣ و١٥. ملخص مكثف لرسالة ماجستير تم الدفاع عنها في جامعة بغداد. ص ٢.

٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢.

السياسي الثوري في أوروبا وفي مناطق أخرى من العالم. وكان العراق أحد المسارح المهمة للحرب العالمية الأولى، باعتباره جزءاً من الدولة العثمانية، حيث وقعت على أرضه العديد من المعارك الدامية بين القوات العثمانية والقوات البريطانية. ومع الجانبين شارك عراقيون، ومنهم سقطت ضحايا غير قليلة، كما تحل العراق خسائر مادية كبيرة.

وجاءت ثورة شباط/فبراير من عام ١٩١٧، ثم الثورة الاشتراكية في أكتوبر من نفس العام في روسيا القيصرية، لتساهمان لا في تعجيل إنهاء الحرب والتوجه صوب السلم فحسب، بل طرحت الأخيرة فكراً ماركسياً – لينينياً اشتراكياً جديداً على شعوب المنطقة، وتجربة سياسية جديدة لم تكن معهودة من قبل، كما لعبت دوراً متميزاً في فضح الاتفاقيات السرية، التي كانت قد عقدت قبل الحرب العالمية الأولى وأثناء الحرب بين الدول الرأسمالية الاستعمارية، بشأن تقسيم مناطق النفوذ في ما بينها وعلى حساب مصالح وشعوب البلدان التي كانت تابعة قبل ذاك للدولة العثمانية، ومنها العديد من المناطق والولايات العربية.

وفي البلدان المجاورة لروسيا، سواء أكان ذلك في أوروبا أم في آسيا، استقبل الناس الثورة الاشتراكية والتجربة الجديدة بالترحاب والتأييد، وسرت عدواها لتشمل ألمانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى مثل هنغاريا وبولونيا وبلغاريا وغيرها. ولكنها قوبلت بالرفض والعداء والحرب من جانب الدول حكام تلك الدول الرأسمالية الاستعمارية، وهو أمر كان متوقعاً. كما سجلت بداية نمو ملموس في حركة تحرر الشعوب المضطهدة والمُستغَلة في القارتين الآسيوية والأفريقية. علماً بأن حركات التحرر الوطنية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية كانت قد تواصلت طيلة القرن التاسع عشر وامتدت حتى الفترة التي نحن بصددها من القرن العشرين. أي أن حركات التحرر الوطنية في منطقة الشرق الأوسط قد تخلفت عموماً عن الكثير من مثيلاتها الدول والشعوب في أمريكا اللاتينية.

تميز العقدان الأول والثاني من القرن العشرين بثلاثة أحداث عالمية كبرى أثرت بحسم على مجرى التطور العالمي حتى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين. كما كانت لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على أوضاع العراق وأوضاع المنطقة بشكل عام، ونعني بها:

١) التحولات الكبيرة التي عرفتها بنية الرأسمالية على الصعيدين المحلي والعالمي بالنسبة للدول الرأسمالية الأكثر تقدماً ونمواً سريعاً في القوى المنتجة والعلاقات الاقتصادية الدولية ورأسمالية الدولة الاحتكارية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول وسط وغرب أوروبا، ثم اندلاع الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية واحتلال العراق من قبل الدولة البريطانية وفرض الوصاية عليه، كما جرى احتلال لبقية الدول أو المناطق العربية من جانب القوات البريطانية والفرنسية حيث تقاسما مناطق النفوذ بينهما.

٢) انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا وقيام العديد من الثورات في الدول الأوروبية التي لم تستطع مقاومة التحالف الإقطاعي – البرجوازي التجاري وفشلت في تحقيق أهدافها.

٣) الحركات السياسية المتنامية في منطقة الشرق الأوسط وثورة مصر عام ١٩١٩ والنضال المتصاعد في كل من سوريا ولبنان وبدايات نمو الحركة القومية الصهيونية والتوجه الدولي صوب إقامة الدولة الإسرائيلية في فلسطين وفق وعد بلفور في العام ١٩١٧، إضافة إلى التطور الملموس في حركات التحرر في هذه الفترة. وتشكلت في هذه الفترة ولأول مرة بعض الأحزاب السياسية الماركسية، منها باسم الاشتراكية الديمقراطية وأخرى باسم الشيوعية في بعض الدول العربية وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى وفي العقد الثالث من القرن العشرين.

ولم يقتصر تأثير الحركات السياسية في كل من إيران وتركيا ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين على المثقفين في العراق حسب، بل شمل أيضا جمهرة واسعة من رجال الدين وشيوخ العشائر المتضررين من وجود الاحتلال البريطاني والفلاحين المحرومين من الأرض والعيش الكريم، وكذلك التجار وبعض أصحاب الحرف الصغيرة الذين كانوا يعانون من انحسار النشاط الاقتصادي. كما أن نكث الوعد الذي منح للعرب وللشريف حسين بإقامة الدولة العربية الواحدة، وكذلك النكث بالوعد الذي أعطي للكُرد باتجاه قيام كيان كُردي مستقل لهم أو حكم ذاتي، قد ساهما في تأجيج مشاعر العراقيين من عرب وكُرد حينذاك.

كما أن عاملاً آخر لعب دوره في تحريك القوى الإسلامية حينذاك ضد الوجود البريطاني في العراق هو خشيتها الجادة من مظاهر ومضامين ومنجزات الحضارة الغربية التي توقعوا دخولها إلى البلاد مع القوات البريطانية والرأسمال البريطاني والخبراء الأجانب وتأثيرها المباشر على مكانة ودور المؤسسة الدينية وشيوخ الدين في المجتمع العراقي. لقد كانت الخشية من التنوير الديني والاجتماعي لدى هذه المؤسسة كبيراً حقاً لعب دوره في تأجيج العداء ل للاستعمار فحسب و بل للاستعمار الكافر، أي للمسيحية، وهي الدعاية السيئة التي مورست في العراق دون اعتبار للسكان المسيحيين، وهم من أهل أصل البلاد. وإذ كان شيوخ الدين ضد السيطرة الأجنبية، فأنهم كانوا الحليف الفعلي حينذاك للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي سادت في ريف العراق والعراق عموماً وساهموا في استغلال كادحي الريف ومواصلة جهلهم وأميتهم ومشكلاتهم اليومية وبؤس أوضاعهم المعيشية.

وكان تأثير الأجانب القادمين إلى العراق والعاملين فيه أو السائحين ملموساً ومهماً، رغم محدوديته، على عقول الشباب العراقي المتطلع والمتعطش للفكر الجديد، للحرية والانفتاح على العالم. وكان عامر حسن فياض على حق حين كتب يقول: "ومن جملة المؤثرات الأجنبية أيضاً هو أن بعض الأجانب ممن يحملون الأفكار الاشتراكية قد جاءوا إلى العراق يبذرون هذه الأفكار بمن يتصلون به كالمعلمة الأمريكية (المس كير) وناظر المعارف الاسترالي (رايلي) بالإضافة إلى الاسكتلندي (دون مكنزي) صاحب مكتبة مكنزي آنذاك"[٥]، الذي استورد الكثير من الكتب الماركسية باللغة الإنكليزية إلى مكتبته التي استفادت منها مجموعات من المثقفين وقراء الإنجليزية في العراق.

وتحت تأثير البعض من هذه العوامل انطلقت انتفاضة النجف في العام ١٩١٨ وانتفاضة الشعب الكُردي في السليمانية في العام ١٩١٩، والثورة العراقية في العام ١٩٢٠ لتساهم في بلورة الوعي الوطني والقومي في العراق وتلعب دورا مهما في الأحداث اللاحقة. وقدر لهذه

---

٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢.

الأحداث السياسية، رغم إنها لم تحقق الأهداف التي كانت تسعى إليها، أن تلعب دورا مباشرا في قيام الدولة العراقية الراهنة وفي زج مجموعات واسعة من سكان العراق بالنشاط الفكري والسياسي والاجتماعي، كما حركت المطالبة بالحقوق السياسية والاقتصادية والتعليمية التي طرحتها الأحزاب التي تشكلت في العقد الأول والثاني من القرن العشرين، مثل حزب العهد العراقي المنبثق عن جمعية العهد في مصر، وجمعية حرس الاستقلال، والجمعية الوطنية الإسلامية، وكذلك الصحف الشحيحة التي كانت تصدر حينذاك.

ولم يبق أمام قوات الاحتلال البريطانية، بعد أن حكمت العراق بشكل مباشر لعدة سنوات، إلا التعجيل بقيام الدولة العراقية وتجنب مضاعفات لا تحمد عقباها. فأقامت الملكية الدستورية في العراق وأنشأت الجيش والشرطة وشكلت حكومة من القوى التي كانت لا تعارض الوجود البريطاني في العراق، كما وافقت على وضع وأجراء استفتاء شعبي حول دستور متقدم نسبيا، قياسا إلى أوضاع العراق في ظل الدولة العثمانية، يتضمن نهجاً ديمقراطياً والعديد من أبرز أسس المجتمع المدني. وكان هذا الدستور، رغم نواقصه، مكسبا كبيراً ومهما للمجتمع لو تمكن الشعب من الانتفاع به وممارسة بنوده عمليا. ولم يكن ذلك ممكنا بسبب طبيعة الهيمنة البريطانية وطبيعة الحكومات المتعاقبة، إضافة إلى واقع بنية المجتمع المنبثقة عن مستوى تطور بنيته الاقتصادية والتي حددت بدورها الوعي الاجتماعي العام في البلاد.

وعلى هذا الأساس أقام الإنجليز نظاماً سياسياً مدنياً قائماً على قاعدة اجتماعية شبه بدوية شبه فلاحية يفترض أن تسود فيها الأحكام والقوانين المدنية الحديثة، ولكن يجري التعامل في الوقت نفسه بالقواعد والتقاليد والأعراف العشائرية التي تعود في جوهرها إلى قرون سحيقة. كما وضعت السلطات الأجنبية على رأس السلطة المحلية والمؤسسات شبه المدنية مجموعة من السياسيين المنحدرين من عائلات عسكرية وأبناء إقطاعيين وملاكين كبار وعائلات بغدادية ميسورة وتجار كبار كانت تعمل بذهنية تتشابك فيها وتتصارع المصالح الخاصة لمن يمثلونهم مع مصالح القوى الأجنبية ومصالح المجتمع، ولكنها كانت

في كل الأحوال قاصرة عن فهم طبيعة ومهمات ومستلزمات تطور المجتمع المدني الديمقراطي، إذ إنها كانت قد تشربت في فترة الحكم العثماني، التي لم تكن في كل الأحوال ديمقراطية. وقد أطلق عليها شعلان أبو الچون أحد أقطاب ثورة العشرين "حكومة محلية لكنها ترطن" في حديث له في حينها مع السير وليم ولكوكس، أي أنها لا تجيد اللغة العربية بما يعني أنها ليست عراقية الانتماء والأهداف والمصالح، بل تعمل لصالح الأجنبي.

ولا شك في أن احتلال بريطانيا للعراق قد أدخل العراق وشعوبه لأول مرة في تاريخه الحديث في مرحلة الحداثة والتخلص من أوضاع القرون الوسطى التي عاشها في ظل سيادة الدولة العثمانية، إذ انفتح العراق على الدول الغربية وحضارتها ومنجزاتها العلمية والتقنية وعلى نظمها السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية التي كان محروماً منها طيلة قرون طويلة. رغم أن فكر الذين هيمنوا على العراق قد تناقض مع أجواء الحداثة التي جاءت إلى العراق من بريطانيا ومع القوات البريطانية والمدنيين البريطانيين.[٦] إذ أن المدرسة الفكرية العثمانية التي كانت تهيمن على القادة الشريفيين هي التي أعاقت الدخول في الحداثة من أوسع أبوابها من جهة، وتلك القوى التي وجدت في الحضارة الغربية عدواً لها ينبغي مقاومته، ومنهم جمهرة كبيرة من شيوخ العشائر والمؤسسات الدينية وغالبية شيوخ الدين وقوى رجعية من جهة أخرى، إضافة إلى الواقع الاقتصادي المتخلف الذي لا يصلح ليكون أساساً لنمو المجتمع المدني البرجوازي. ويمكن ملاحظة هاتين الوجهتين في جانبين من واقع العراق حينذاك، في الدستور العراقي المدني الجديد الذي عبر عن هذا الانفتاح المنشود في بلد متخلف اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً من جانب، وفي الممارسة الفعلية للحكام والكثير من القوى الاجتماعية والدينية التي كانت تعبر عن مناهضتها لبنود الدستور في الممارسة العملية، وفي تطبيق فعلي لقانون العشائر، على سبيل المثال لا الحصر، من

---

٦ قارن: العظمة، عزيز د. العِلمانية من منظور مختلف. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط ٢. ١٩٩٨. ص ٩.

جانب آخر. وهي المسألة المهمة التي سنتطرق إليها بشكل موسع لاحقاً، باعتبارها صراعاً أولياً متنامياً بين الوجهة المدنية العلمانية للدولة، التي كانت تفرض نفسها كونياً وبالتدريج، وبين الوجهة الدينية المناهضة لها من جانب بعض القوى الدينية والمحافظة التي كانت تلح على ربط الدين بالدولة أو بتعبير أدق إقامة دولة دينية.

ومع قيام الدولة العراقية الملكية الحديثة نفذت بريطانيا مجموعة من السياسات والإجراءات من أجل تأمين مصالحها في العراق وتكريس احتلالها والهيمنة الفعلية الكاملة على موارد العراق الأولية واتجاهات تطوره اللاحقة. وقد أنجزت لهذا الغرض ما يلي:

١. عقد اتفاقيات طويلة الأمد تسمح لبريطانيا بالتنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره لأسواقها، إضافة إلى احتكار قطاع التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا وضمان الإشراف على سياساتها الاقتصادية.

٢. عقد اتفاقيات عسكرية تضمن لبريطانيا بموجبها وجود قوات عسكرية بريطانية في قاعدتين أساسيتين هما الحبانية، القريبة من بغداد، مركز الحكم، والشعيبة القريبة من منابع النفط في الجنوب ومن منطقة الخليج الغنية بالنفط.

٣. فرض الإشراف المباشر على تشكيل الحكومات العراقية لتأمين الولاء لدى غالبية أعضاء الحكومات المتعاقبة لبريطانيا وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والعربية والدولية وضمان المصالح البريطانية الحيوية وتأمين إعادة إنتاج النخبة السياسية المؤيدة للعلاقات القائمة بين العراق وبريطانيا.

ومن أجل ضمان تحقيق بنود تلك الاتفاقيات لصالح بريطانيا كان لا بد لها من اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي تساهم في خلق الاستقرار السياسي وفق النمط الذي اعتقدت أنه يخدم مصالحها من خلال إقامة تحالف سياسي – اجتماعي يستند إلى أرضية ومصالح اقتصادية لفئات اجتماعية عراقية معينة. وكان قوام هذا التحالف:

- النخبة السياسية الحاكمة التي تسلمت زمام الحكم في العراق والتي تعاونت مع بريطانيا بالارتباط مع تحالف الشريف حسين بن علي مع بريطانيا. وكانت في الغالب الأعم من العوائل الميسورة في بغداد ومن الضباط الشريفيين.
- فئة كبار ملاكي الأراضي الزراعية وشيوخ العشائر ذات النفوذ الاجتماعي الواسع في الريف.
- فئة التجار التي هيمنت على التجارة الداخلية بسبب علاقاتها المباشرة بالشركات التجارية البريطانية كوسيط في السوق الداخلية من جهة، وبميسوري بغداد وأعيانه من جهة أخرى، إضافة إلى علاقتها بالأرض وبعض الإقطاعيين وكبار الملاكين من جهة ثالثة. إنها الفئة التي يطلق عليها بالكومبرادور التجاري المهيمن على السوق الداخلية. وهي الفئات ذاتها التي ساندت عقد الاتفاقيات غير المتكافئة مع بريطانيا ولصالحها وسعت إلى إعاقة التطور الصناعي في البلاد لأنها تريد الاستفادة من المتاجرة بالسلع الأجنبية في الأسواق المحلية، ولكنها تعيق عملياً التطور الصناعي في العراق.

إلا أن التحالف الطبقي والسياسي الذي اختارته وزارة المستعمرات البريطانية كان من حيث المبدأ يتناقض مع عدد من النقاط الأساسية التي كانت تدعي الحكومة البريطانية التمسك بها، وأعني بذلك ما يلي:

- إن مصالح بريطانيا الرأسمالية كانت تتطلب تأمين سوقٍ وطني عراقي واسع نسبياً يستوعب المزيد من السلع الصناعية المنتجة في المصانع البريطانية، إذ كان السوق المحلي حينذاك ضيق بسبب طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة فيه وبسبب الدخل القومي الواطئ وضعف معدل حصة الفرد الواحد السنوية من الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي والفقر الذي كان يشمل غالبية السكان حينذاك.

- وكانت تتطلب أيضاً تحسناً في القوة الشرائية للسكان، أي تحسناً في الدخل الفردي وخاصة بالنسبة إلى أوسع أوساط الشعب العراقي، وهم الفلاحون حينذاك، إضافة إلى سكان المدن من العمال والبرجوازية الصغيرة وصغار الموظفين والكادحين.

- وكانت المصالح البريطانية تستوجب تسريع عملية التحول من المجتمع البدوي – الفلاحي أو الريفي إلى مجتمع مدني ديمقراطي وزيادة عدد المتعلمين والدارسين والمثقفين الذين يتفاعلون مع التقدم الحضاري ويسعون إليه.

- وهذا يعني أن مصالح بريطانيا الرأسمالية كانت تستوجب تنمية العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وتأمين إمكانية توظيف المزيد من رؤوس الأموال في الاقتصاد العراقي، والتخلص من العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية المعرقلة للنمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي وتأمين قوة عمل حرة مستعدة لبيع قوة عملها للرأسماليين، سواء أكانوا محليين أم أجانب، وتوسيع السوق الملحي الوطني.

- كما كان من مصلحة بريطانيا إضعاف دور القوى الدينية المتخلفة والخانقة لقدرة المجتمع على النمو والتطور والانفتاح، وفسح المجال أمام التحول صوب المدنية والعلمانية، تماماً كما جاء في الدستور العراقي الذي أُقر في العام ١٩٢٥.

إلا أن بريطانيا الرأسمالية المتقدمة حضارياً عملت بعكس الاتجاه الذي يفرضه منطق التطور في مستعمراتها. وهو ما حصل في الهند والعراق. وفي الوقت الذي فتح سقوط الدولة العثمانية الطريق للتحرر من قيود التخلف الطويل، كما أن وقوعها تحت الهيمنة الاستعمارية البريطانية كان يفترض أن يفتح باباً واسعة على الحضارة الغربية وإمكانية حصول العراق على رياح منعشة للتغيير صوب التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنوير الديني وإعادة بناء الإنسان. فقد أغلقت بريطانيا الطريق الواسع وفتحت درباً ضيقاً لمرور تيار ضعيف عاجز عن إحداث تغييرات سريعة ومطلوبة في الاقتصاد والمجتمع في العراق، كما فتحت نافذة صغيرة جداً تطل على الحضارة الغربية. وكانت الثغرة الواسعة التي عجزت بريطانيا عن سدها، برزت في العلاقة بينها وبين المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية الديمقراطية أو المتطلعة للتحرر والديمقراطية والتقدم وكسر قيود التخلف، مما جعلها في تناقض وصراع فعلي ومباشر معها.

ومن أجل تفعيل التحالف الاجتماعي والسياسي الذي كونته بريطانيا وتكريسه أطول فترة ممكنة، قامت سلطات الاحتلال البريطانية في فترات متباينة بعمليتين مهمتين في آن واحد، وهما:

– تخلي الدولة عن مساحات واسعة من الأراضي التي كانت لا تزال رقبتها بيد الدولة أولاً، وانتزاع المزيد من مساحات الأراضي الزراعية التي كانت بحوزة فقراء وصغار الفلاحين والمزارعين ثانياً، ومنحها إلى بعض الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية من شيوخ العشائر في الريف العراقي ثالثاً. وبالتالي كرست في العراق رسمياً العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وعززت الأساس المادي لتحالف كبار الملاكين مع الكومبرادور التجاري المناهض لنمو وتطور الصناعة المحلية في البلاد وتغيير بنية المجتمع الطبقية.

– ومع التدفق التدريجي لموارد النفط المالية نشأت إمكانيات غير قليلة لتنمية الصناعة المحلية وتنشيط الأسواق الداخلية وزيادة عدد العاملين وتقليص البطالة الداخلية، التي لم تستثمر إلا بحدود ضيقة جدا بسبب ذلك التحالف الذي وفرت بريطانيا مستلزماته الموضوعية. ولكنها عمدت إلى تطوير الموانئ والسكك الحديد وبعض مشاريع الماء والكهرباء لارتباطها بمصالحها التجارية المباشرة وغير المباشرة. وأصبحت السكك الحديد والموانئ ومشاريع التنقيب واستخراج النفط الخام، المواقع المهمة لنشوء وتطور لبنات جديدة لنشوء وتطور الطبقة العاملة العراقية ومراكز للتجمع العمالي والنقابي الحديثة في العراق.

وعبر الإجراء الأخير زرعت بريطانيا في المجتمع العراقي عملياً بذرة التناقض والصراع بين العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية القديمة والبالية من جهة، والعلاقات الإنتاجية الرأسمالية التي بدأت لتوها في قطاع الاقتصاد المرتبط بالنفط الخام وبعض المشاريع الصناعية التابعة لبريطانيا، وفيما بعد، للدولة من جهة أخرى. وكان لهذا التناقض عمقه الإيجابي في الصراع بين الحياة المدنية وحياة البداوة والمجتمع الزراعي المتخلف.

كانت سنوات العقد الثالث فترة نشاط سياسي واسع نسبيا، إذ كانت الدوائر البريطانية تسعى إلى وضع الدستور العراقي والتأثير المباشر على بنية الدولة العراقية مدنياً ووجهة تطورها اللاحقة من جهة، ولكنها كانت تريد من جهة أخرى عقد اتفاقية تلزم العراق بموجبها بالبقاء تحت الهيمنة البريطانية ومنحها امتيازات التنقيب واستثمار النفط الخام العراقي مقابل الموافقة على بقاء الموصل في إطار الدولة العراقية الجديدة. وظهرت مجموعة من الأحزاب الوطنية التي راحت تخوض النضال للتأثير في الأحداث باتجاه الحد من المساومة المحتملة على المصالح الوطنية، خاصة وأن قضية الموصل استخدمت من جانب البريطانيين كورقة رابحة لابتزاز حكام العراق حينذاك. فإلى جانب حزب التقدم (عبد المحسن السعدون)، وجد حزب الإخاء الوطني (ياسين الهاشمي)[٧]، والحزب الوطني العراقي (محمد جعفر أبو التمن)، بعد أن غابت الأحزاب التي كانت قد تشكلت

---

٧ جرى تغيير أسم حزب الشعب وإعادة تشكيله تحت اسم حزب "الإخاء الوطني"، إذ شاركت معه مجموعة من السياسيين المعروفين حينذاك بمعارضتهم للسياسات البريطانية، ومنهم: رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان ومحمد زكي المحامي ورضا الشبيبي والسيد عبد المهدي وعلوان الياسري والحاج عبد الواحد السكر ومحسن أبو طبيخ وضياء يونس وجمال المفتي وعلى جودة الأيوبي وغيرهم. وشكل الحزب له فروعا في كل من البصرة والموصل والنجف. وأكد في أهدافه على قضايا الاستقلال والسيادة الوطنية ومكافحة محاولات ثلمهما. وتعاون في هذا الصدد مع الحزب الوطني. وخلال الفترة المذكورة ظهر حزب التقدم الذي ساند سياسات الحكومة ومواقفها المنسجمة مع مواقف بريطانيا العظمى. وقد تعاون حزب الشعب ومن ثم حزب الإخاء الوطني مع الحزب الوطني الذي كان يترأسه محمد جعفر أبو التمن، علماً بأن محمد جعفر أبو التمن قد شكل في عام ١٩٢٨، وتحت ضغط العديد من السياسيين المعارضين وبشكل خاص من السياسيين الشباب، حزباً جديدا باسم الجمعية الوطنية وحصل على إجازة رسمية في نفس العام. وفيما بعد دمج محمد جعفر أبو التمن الحزب الجديد بالحزب الوطني. وقد كان من بين العاملين في قيادة هذا الحزب عبد الغفور البدري وعلاء النقيب وعلى محمود الشيخ علي وصادق البصام وعبد العزيز مجيد ومحمد مهدي كبة. وقد ضم الحزب الوطني مجموعة من السياسيين الشباب الذين تميزوا بمواقف فكرية وسياسية ذات خلفية اجتماعية واتجاهات يسارية، كما كان بعضهم قد تبنى الفكر الماركسي، ولكنه وجد في هذا الحزب

في الفترة بين ١٩٠٨–١٩٢٠ وبتأثير الحركات القومية والدينية والحركات الإصلاحية العثمانية والعربية حينذاك. وفي هذه الفترة أيضا تشكلت أولى النقابات العراقية في العام ١٩٢٩ والتي سميت ب "جمعية أصحاب الصنائع" ووضعت نصب عينيها تحقيق مصالح

مجالا لنشاطه الفكري والسياسي، بما كان يتحلى به محمد جعفر أبو التمن من وعي ديمقراطي واستعداد لاستيعاب اتجاهات فكرية وسياسية متنوعة، ولكنها ديمقراطية وتقدمية في صفوف الحزب الذي ترأسه. وبعض هؤلاء الأعضاء ومنهم عاصم فليح ويوسف سلمان يوسف وعبد القادر إسماعيل وغيرهم كانوا من بين قادة التيار الماركسي الحديث العهد في العراق ومن بين مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي.

وجدير بالإشارة إلى أن نشاط حزب الإخاء الوطني، وسلفه حزب الشعب، وزيادة دوره وتأثيره في المعارضة قد دفعت الملك فيصل الأول إلى التفكير عن السبل التي تساعده على تحقيق ثلاث مسائل في آن واحد، وهي: كسب بعض قوى المعارضة العراقية التي كان لها دور وتأثير في الحركة الشعبية إلى جانبه، واستخدامها في الضغط على الإنجليز بضمان بعض المكاسب للعراق، ولكنه كان يريد في الوقت نفسه تفتيت المعارضة العراقية التي كانت تتشكل بالأساس من الحزب الوطني وحزب الإخاء الوطني. لذلك كانت الوزارة التي تشكلت من حزب الإخاء الوطني لم تضم في صفوفها شخصيات من الحزب الوطني. وقد تم هذا في أعقاب دمج ولاية الموصل بالعراق ودخول العراق إلى عصبة الأمم والبدء منذ عام ١٩٣٠ بتطبيق المعاهدة التي وقعها رئيس الوزراء حينذاك نوري السعيد ومصادقة المجلس النيابي عليها بأكثرية بلغت ٦٩ نائبا في مقابل ١٣ ضدها و٥ نواب كانوا غائبين عن الجلسة. وقد كان نوري السعيد قد قام بتشكيل حزب سياسي جديد تحت اسم قديم هو "حزب العهد" لتأمين التعبئة النيابية الواسعة للمعاهدة، إضافة إلى محاولة التأثير على الشارع من خلال الحزب السياسي الجديد.

لقد تنقل أقطاب المعارضة العراقية بين المعارضة والحكم فترة غير قصيرة. وعند تتبع أبرز أسماء المعارضة وأقطاب الحكم حينذاك سيجد الانتقالات بين المعارضة والحكم قائمة على قدم وساق. ولم يستثن من ذلك محمد جعفر أبو التمن. ولكن غالباً ما كان هؤلاء ينزعون إلى الاستقالة احتجاجاً على موقف أو سياسة أو إجراء معين من الحكومات القائمة. ويمكن أن يلاحظ ذلك بوضوح في الفترة الواقعة بين ١٩٢٥–١٩٣٠. ولكن لم يتوقف ذلك في أعقاب عقد المعاهدة، ولكن أصبح الاستقطاب بين قوى المعارضة وقوى الحكم أكثر تبلوراً وأكثر عداءاً. (ك. حبيب)

أعضائها، إلى جانب الدفاع عن المصالح الوطنية للعراق والتي ترأسها السيد محمد صالح القزاز.

وعادت بريطانيا لتدفع بالحكومة العراقية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الجديدة في سنوات العقد الرابع لتعزيز وترسيخ العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وذلك بإصدار قوانين جديدة لتنظيم علاقة المجتمع بالأرض بما فيها قانون اللزمة، والغوص في انتزاع الأراضي من الفلاحين وعقد اتفاقية عام ١٩٣٠ لتكريس الوجود العسكري البريطاني في الشعيبة والحبانية وترسيخ الهيمنة على موارده، كما بدأت عمليات استخراج النفط وتصديره منذ عام ١٩٢٧، ثم ازدادت كميات التصدير منذ أوائل العقد الرابع. كما تأثر العراق بالأزمة العامة للرأسمالية التي امتدت بين ١٩٢٩–١٩٣٢ وانعكست بشكل ملموس على جميع فئات المجتمع ذات الدخل الواطئ والمتوسط. وساهمت هذه الأزمة بشكل غير مباشر في بلورة المصالح المتباينة لعدد من الإقطاعيين وكبار الملاكين والبرجوازيين الجدد، وهم قلة قليلة، ومصالح الفلاحين والفئات الكادحة الأخرى.

بعد أن تمكنت بريطانيا من تكريس أهم مصالحها في العراق عبر اتفاقيات سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية، وأفقت على إنهاء فترة الانتداب على العراق وولوج العراق كعضو في عصبة الأمم. كان ذلك في العام ١٩٣٢. سنحول في هذا الجزء من الكتاب أن نلقي نظرة على أحداث العراق المهمة وبعض جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفترة الواقعة بين ١٩١٤ ونهاية الانتداب في العام ١٩٣٢.

الفصل الأول

نهاية الحرب العالمية الأولى وتشكيل الدولة العراقية الملكية

المبحث الأول:

العراق في نهاية الحرب العالمية الأولى

كان العراق الراهن يتكون من ولايات ثلاث هي بغداد والبصرة والموصل التي كانت تخضع مباشرة للحكم العثماني، ولكنها ترتبط بصيغة ما بالحكم في بغداد، سواء أكان الحكم خاضعاً بشكل كامل للدولة العثمانية أم فارضاً استقلاله النسبي عليها، كما في فترة حكم المماليك، وخضعت هذه الولايات الثلاث طوال ما يقرب من أربعة قرون عجاف للسيطرة العثمانية "الإسلامية" المباشرة، لحكم مركزي– أوتوقراطي–استبدادي شديد التخلف بشع الاستغلال يعود إلى ماض سحيق. وغالبا ما تفجرت الحركات الفلاحية المناهضة لهذه الهيمنة. واقترنت الهيمنة العثمانية بانعدام الأمن والاستقرار وبعجز الدولة، رغم محاولات الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الولايات العراقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عن أداء مهماتها العامة المعروفة في الدول الآسيوية، من جهة، وإمعانها في جباية الضرائب وفرض الإتاوات على الفلاحين الفقراء وصغار المزارعين والحرفيين وبقية كادحي المدن بقوة سلاح الجندرمة العثمانية من جهة أخرى. وكان سكان الولايات الثلاث، رغم كون غالبيتهم من المسلمين، لا يجدون في الدولة العثمانية نظاما يمثلهم أو يتبنى مصالحهم أو يستجيب لمشاعرهم القومية أو الإسلامية. واستنادا إلى هذه الحقيقة شارك الكثير من المثقفين والعسكريين والمتعلمين من أبناء العراق أو الدول العربية الأخرى في حركات سياسية نشأت في مركز الدولة العثمانية كانت تسعى إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في هذه الدولة الواسعة الرجاء، أو التحقوا بحركات سياسية في

المناطق والولايات العربية التي كانت تدعو إلى الإصلاح واللامركزية في حكم تلك الولايات، أو عملوا ضمن حركات كانت تدعو إلى الاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية وإقامة الدولة العربية المشرقية أو الحكم العراقي المستقل. كما كان الكُرد في ولاية الموصل يدعون إلى كيان مستقل لهم عن الدولة العثمانية. وكانت الدولة العثمانية قد بدت كرجل مريض يعاني من سكرات الموت وينتظر لحظته الأخيرة بعد أن كانت عوامل الضعف والانهيار والتمزق قد دبت في كيانها كما تغلغل النفوذ والرأسمال الأجنبي إلى اقتصادها وحياتها السياسية والاجتماعية ونشبت فيها الصراعات السياسية والاجتماعية. وكانت الدولة العثمانية تلفظ أنفاسها الأخيرة ولم يكن حكامها مؤهلين أو على استعداد للاعتراف بذلك والتعامل مع الواقع وفق نظرة جديدة لشعوب ومناطق احتلالها.

وكانت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر تشير إلى حصول تغيرات كبيرة في موازين القوى الاقتصادية والعسكرية بين الدول الاستعمارية في العالم، وإلى تنامي المنافسة والصراع الدوليين على المصالح ومناطق النفوذ الاقتصادي والموارد الأولية والمواقع الاستراتيجية العسكرية. وكانت التهيئة تجري عمليا بين مجموعتين من الدول تلتف حول أو تقف مع بريطانيا وفرنسا من جهة، ومع ألمانيا والنمسا–هنغاريا من جهة أخرى، لإيجاد الفرصة المناسبة لإعلان الحرب وإعادة تقسيم مناطق النفوذ في العالم لصالح كل من المجموعتين.

وكانت منطقة الشرق الأوسط، وخاصة تلك المستعمرات الخاضعة لنفوذ وسيطرة الدولة العثمانية كالولايات العربية المشرقية، مطمعا أساسيا لبريطانيا وفرنسا في فرض احتلالها عليها أو في تعزيز نفوذها وهيمنتها على مناطق أخرى مثل مصر والسودان، والتخلص من محاولات التغلغل الألماني والروسي فيها. ويعتبر العراق واحدا من تلك المناطق المهمة جدا التي كانت الدولة البريطانية الاستعمارية قد بذلت جهودا كبيرة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشرين لتحقيق تغلغلها في الحياة السياسية والاجتماعية وسيطرتها على النشاط الاقتصادي المتمثل حينذاك بالتبادل التجاري واستمرار هيمنتها على النقل النهري حتى الخليج وفي الحصول على امتياز مد خطوط سكك الحديد وامتياز

التنقيب عن الموارد الأولية وخاصة النفط الخام، واستمرار التنقيب عن الآثار العراقية القديمة. وكانت نشاطات شركة الهند الشرقية وبيت لنج منذ منتصف القرن التاسع عشر التعبير الواضح عن ذلك التغلغل والتأثير المتميزين والعلاقات الاجتماعية الواسعة التي أقامتها الممثليات البريطانية والشركات التجارية مع شيوخ العشائر والأسر الثرية والمتنفذة في الولايات العراقية وكبار الموظفين العراقيين في الولايات العثمانية في العراق.

ومن جانب آخر كان مطلع القرن العشرين قد شهد في العراق نشاطا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ملموسا ارتبط بواقع بروز بدايات أولية لبرجوازية عربية جديدة تتشكل تدريجاً وتعبر عن طموحات قومية مشروعة ومصالح اقتصادية عادلة، وسعيها لاستخدام موارد البلدان العربية المادية والبشرية لضمان تطورها الاقتصادي وتحقيق التراكم البدائي لرأس المال وتحسين مستوى السكان المعيشي والحياتي وتكوين أو توسيع الأسواق الوطنية وتنمية قاعدتها الاجتماعية وتأثيرها في الحياة العامة، إضافة إلى التخلص من السيطرة العثمانية التي كانت تقترب من نهاية قرنها الرابع. وكان الفكر البرجوازي العربي الحديث المقترن بجمهرة من المثقفين العرب قد تأثر بالفكر البرجوازي الأوروبي وبأفكار ومبادئ الثورة البرجوازية الفرنسية بشكل خاص. كما أن الفكر والنشاط السياسي في العراق كانا قد تأثرا كثيرا بحركتين مهمتين أيضاً هما الحركة المشروطية (الدستورية) في إيران منذ أوائل القرن العشرين أولاً، وحركة إعادة العمل بالدستور في الدولة العثمانية في العام ١٩٠٨ وأفكار حزب العهد في إطار الدولة العثمانية ثانياً.

وكانت الصراعات الدائرة في مركز الدولة العثمانية حينذاك وتدهور قدرات الدولة في السيطرة على الأجزاء التابعة لها في الأطراف وتنامي الاضطهاد والقهر السياسيين وفرض وجباية الضرائب والإتاوات من جانب الجندرمة التركية قد عمق الفجوة بين الحكومة العثمانية والمجتمع في الولايات الثلاث بعربه وكُرده وأقلياته القومية والدينية وساعد على نمو الحركات الفكرية والسياسية المناهضة للدولة العثمانية، رغم المشاعر الدينية التي كانت تربط العرب والكُرد في هذه المنطقة بها. ورغم أن النضال لم يتوجه حينذاك إلى إقامة دولة عربية واحدة أو الانسلاخ عن الدولة العثمانية، بل تركز في المطالبة بالإدارة

الذاتية وتخفيف الحكم المركزي، فأن الدولة العثمانية كانت قد رفضت كل ذلك وشددت من مكافحتها للحركة القومية وللمطالب المشروعة.

ومع تنامي هذا النضال برزت في العراق ثلاثة أحزاب سياسية هي: حزب العهد العراقي، وهو انشطار عن جمعية العهد التي تشكلت في العام ١٩١٣ في مصر بمبادرة من السيد عزيز علي المصري، وكانت عضويته مقتصرة على الضباط العراقيين. ويختلف هذا الحزب عن حزب العهد الذي تأسس بعد الحرب العالمية الأولى، إذ كان أغلب أعضاء هذا الحزب من الوجهاء والضباط وقدامى الموظفين[٨]، وحزب حرس الاستقلال الذي مثل الاتجاه القومي النامي حديثاً في العراق[٩]. وكانت اللجنة المؤسسة لها مؤلفة من علي البازركان وجلال بابان وشاكر محمود ومحمود رامز ومحمد باقر الشبيبي ومحي الدين السهروردي وآخرون.[١٠] وكان مركز ثقل نشاط هذا الحزب في بغداد، والجمعية الوطنية الإسلامية التي نشطت في كربلاء. وبلورت هذه الأحزاب أهداف الفئات الاجتماعية المناهضة للأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة حينذاك وطرحت شعارات محددة موجهة إلى تعبئة الناس لانتزاع الاستقلال. وقد لوحظ وجود فارق بين الشعار الرئيسي لحزب العهد العراقي الذي دعا إلى "استقلال العراق استقلالا تاما ضمن الوحدة العربية وداخل حدوده الطبيعية..."[١١]، وبين الشعار الرئيسي لجمعية حرس الاستقلال الذي نص على ما يلي: "تسعى الجمعية المذكورة وراء استقلال البلاد العراقية استقلالا مطلقا"[١٢]. إلا أن برنامج

---

[٨] العطية، غسان د. العراق– نشأت الدولة.. مصدر سابق. ص ٣٥٨.

٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥٩.

١٠ عبد الهادي، قاسم. دور بغداد في ثورة العشرين. رسالة ماجستير. بغداد نشرت على فصول في جريدة وموقع جريدة الجريدة في ديسمبر ٢٠٠٧.

١١ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية. بدون تاريخ. طبعة منقحة. المقدمة مكتوبة بتاريخ ١٣٧١ هجرية. ص ٦٧.

١٢ المصدر السابق نفسه.

هذه الجمعية أكد مسألتين هما الوحدة الوطنية لكل العراقيين والعلاقة العضوية بين نضال العراق وبقية الأقطار العربية من أجل الوحدة العربية. ولم تشذ الجمعية الوطنية الإسلامية، وهي ذات طابع محلي، عن هذا النهج ورفعت شعار مقاومة الاحتلال الأجنبي للبلاد وتحقيق استقلال العراق. وقد شكل نشاط هذه الأحزاب قاعدة مهمة لمواصلة النضال ضد المحتلين الجدد. وجدير بالإشارة إلى أن الحركة السياسية الحزبية في العراق لعبت دورا مهما في محاولة تقريب وجهات النظر بين الطوائف العراقية والتخلص من المشكلات التي تعقدت في العقود المنصرمة بين الشيعة والسنة من المسلمين بسبب السياسات التركية المناهضة للشيعة والسياسات الإيرانية المناهضة للسنة. وكانت بغداد أكثر مدن الولايات الثلاث حيوية في النشاط السياسي تليها البصرة والموصل، ثم مدن العتبات المقدسة التابعة لبغداد، وخاصة النجف وكربلاء، إضافة إلى مدن مثل الحلة والناصرية والسليمانية.

وكان وقوف العرب إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية المتحالفة مع ألمانيا والنمسا يؤكد حقيقتين مهمتين: هما أن العرب، وخاصة المتنورين منهم، كانوا لا يسعون إلى التخلص من سيطرة الدولة العثمانية فحسب، بل وإلى إقامة الدولة العربية الموحدة في المشرق العربي، وبالتالي لم يكن أمامهم من الناحية الموضوعية سوى التحالف مع القوى المناهضة للدولة العثمانية. ولكنهم كانوا في طريقة تعاملهم مع الدول الاستعمارية غير منتبهين أو غافلين للطبيعة الاستعمارية للحلفاء، كما أغفلوا الطبيعة الحقيقية لتلك الحرب الاستعمارية وأهدافها في السيطرة وإعادة تقسيم مناطق النفوذ في العالم، ومنها المنطقة العربية، والتي تجسدت في الهدف الرئيسي للدولة البريطانية المتمثل في احتلال هذه المناطق وفرض سيطرتها واستغلالها عليها وحماية مصالحها أولا وأخيرا. وعلى هذا الأساس وثقت تلك القوى، التي كانت تفاوض البريطانيين، وعلى رأسهم الشريف حسين بن على شريف مكة بالوعود الشفوية الاعتبارية التي قدمها المفاوض البريطاني، ماكماهون، باسم حكومته في عام ١٩١٥ بتحقيق مطلب العرب الرئيسي في تأمين الاستقلال وإقامة دولة عربية موحدة في تلك الأقاليم التي تقع جنوب خط العرض ٣٧ وبقيادة الشريف حسين. ولم يكن قد مضى على تلك الوعود سنة واحدة، وبعد إعلان "انتفاضة الصحراء"

من قبل الشريف حسين بفترة وجيزة التي تحدد بموجبها الموقف العربي من الدولة العثمانية وكانت بمثابة إعلان الحرب رسميا ضدها والوقوف إلى جانب بريطانيا وبقية الحلفاء، حتى كانت بريطانيا وفرنسا قد وقعتا على اتفاقية سايكس–بيكو في ١٩١٦/٦/٥ التي تحدد بموجبها توزيع مناطق النفوذ الاستعماري في المنطقة العربية على الدولتين الاستعماريتين، ثم إعطاء الدولة البريطانية لليهود وعداً، أي وعد بلفور، بإقامة دولة لهم على أرض فلسطين في العام ١٩١٧.

ولم يختلف موقف قادة الشعب الكُردي المتفاوضين في الخارج عن موقف القادة العرب، إذ أنهم وثقوا أيضاً بوعود البريطانيين والفرنسيين في الموافقة على ممارسة الكُرد لحقهم في الاستقلال الذاتي وتمكينهم من إقامة دولتهم مستقبلاً، إذ أن الحلفاء قد تجاوزا تلك الوعود والعهود الكلامية في اتفاقاتهم الخاصة التي نشرتها الحكومة الجديدة في روسيا في أعقاب ثورة أكتوبر الاشتراكية. كما لم ينتبه العرب والكُرد في الولايات العثمانية الثلاث إلى المجازر البشرية التي نظمهتا ونفذتها الدولة العثمانية ضد الأرمن في المدن التركية المختلفة وحيثما وجد أرمن في العام ١٩١٥. وكانت رائحة العنصرية النتنة والتعصب القومي والديني والانتقام من مسيحيي بريطانيا وفرنسا باعتبار أن الدولتين تخوضان الحرب ضد الدولة العثمانية، من بين الأسباب الحقيقية وراء تلك المجازر الرهيبة التي راح ضحيتها عشرات ألوف الأرمن الذين لا ذنب لهم سوى كونهم غير أتراك وغير مسلمين. ويمكن العودة إلى كتاب "وثائق تاريخية" للإطلاع على تلك المجازر البشعة[١٣].

استطاعت القوات البريطانية في تشرين أول/ تشرين ثاني من العام ١٩١٤، أي مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، احتلال البصرة ثم مد نفوذها إلى باقي مناطق جنوب العراق، في حين أنها عجزت عن احتلال بغداد حتى الربع الأول من العام ١٩١٧. وقد قوبلت القوات البريطانية من جانب بعض القوى الدينية، وخاصة بعض الجماعات الشيعية وجماعات من

---

١٣ غازاريان، هايكازن. وثائق تاريخية عن المجازر الأرمنية عام ١٩١٥. ترجمة نزار خليلي. سلسلة دراسات ووثائق المجازر الأرمنية. ٤. دار الحوار للنشر والتوزيع. اللاذقية. سوريا. ط١ . ١٩٩٥.

الكُرد المجاهدين، بالرفض والوقوف إلى جانب قوات الدولة العثمانية من منطلق ديني أساسا. إلا أن هذا الموقف قد تغير إزاء الدولة العثمانية، ولكنه لم يتغير بشكل عام من الاحتلال البريطاني للعراق، رغم وجود بعض الاختلاف في مواقف المجتهدين من أئمة الشيعة.

وعند احتلال بغداد من قبل القوات المسلحة البريطانية في آذار/مارس العام ١٩١٧ وطرد القوات العثمانية اعتقدت القوى القومية العربية، وعلى رأسها الشريف حسين، التي ناضلت ضد السيطرة العثمانية، بأنها قد حققت الخطوة الأولى على طريق الاستقلال والوحدة، وفق الوعد البريطاني بتأمين ذلك الاستقلال وتلك الوحدة. وهكذا كان أمر القوى الكُردية التي فوجئت بموقف رافض لتنفيذ طموحاتها القومية، وعلى رأسها الشيخ محمود الحفيد. وفي الحادي عشر من شهر آذار/ مارس عام ١٩١٧ أعلن الجنرال ستانلي مود سقوط بغداد، وادعى في هذا البيان "إن جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم كفاتحين أو أعداء بل كمحررين"[١٤]. ولم تكن تلك الوعود صادقة، كما لم يكن هذا النداء صادقا بل كان إجراءً سياسياً تكتيكيا ذكياً لوقف أية محاولة لمقاومة القوات المحتلة. واستهدف ماكماهون في وعده للشريف حسين بالاستقلال الحصول على دعم العرب لهم في الحرب ضد الأتراك وإيقاف أية عمليات عسكرية مناهضة لهم في المناطق العربية، وبالتالي ضمان الهيمنة على أقطارهم وتأمين عدة أهداف أساسية هي:

- تعزيز السيطرة البريطانية الجديدة وضمان ديمومتها في الولايات الثلاث (بغداد والبصرة والموصل، بما فيها المدن الكُردية التابعة لولاية الموصل)، باعتبارها جزءاً من مستعمراتها الجديدة، إضافة إلى المناطق أو الولايات الأخرى، وخاصة ولاية الشام العربية التي كانت تشتمل على مناطق سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين.
- ضمان التحكم بالطريق الموصل إلى الهند عبر قناة السويس بعد افتتاحها في العام ١٨٦٩ من جهة، وتأمين طريق الهند البري المار عبر آسيا الجنوبية والخليج العربي

---

١٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٣.

ووادي الرافدين وسوريا عبر البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى أوروبا عبر الأناضول في تركيا[١٥] من جهة أخرى، وهو الطريق القديم الذي استخدمته شعوب المنطقة على امتداد القرون التي سبقت فتح قناة السويس[١٦]. وكان لهذا الطريق أهمية خاصة لبريطانيا تجارياً وعسكرياً بسبب رغبتها في تكريس سيطرتها الاستعمارية واستغلالها شعوب الهند حينذاك.

- تأمين السيطرة المباشرة والتامة على منابع النفط في العراق وضمان الهيمنة الفعلية على الموانئ الضرورية لتصدير النفط الخام، إضافة إلى تنشيط الحركة التجارية وفتح الأبواب على مصراعيها أمام رؤوس الأموال البريطانية والدفاع عن مصالح بريطانيا في المنطقة[١٧]. وقد أدركت بريطانيا، وأكثر من أي وقت مضى، أهمية النفط في سنوات الحرب العالمية الأولى، كوقود لمحركاتها المختلفة.
- التنقيب عن الآثار القديمة باعتبار العراق مركزاً غنياً جداً بتراثه الحضاري القديم بهدف الاستيلاء عليه ونقله إلى إنجلترا.
- تأمين الأجواء المناسبة للوعد الذي قطعه وزير خارجية بريطانيا باسم حكومته لليهود بإقامة دولة قومية عبرية على الأرض الفلسطينية، خاصة وأن وعد بلفور لم يكن سوى تتويجا للجهود التي بذلت قبل ذاك من جانب الحركة الصهيونية العالمية بقيادة هرتزل مع الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني لتأمين مثل هذا التأسيس والتي لم تفلح في حينها.

---

15 - Hoepli Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 1.

الخطاب، رجاء حسين حسني. العراق بين ١٩٢١–١٩٢٧. دار الحرية للطباعة. بغداد. ١٩٧٦. ص ١٧.

16 Hoepli Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 1.

17 Hoepli Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 3-17.

- إقامة نظام حكم يستجيب لإرادة الأسياد الجدد وينفذ المهمات التي تسعى بريطانيا إلى تحقيقها في العراق والمنطقة. ولم تكن طريقة أو صيغة نظام الحكم في بلاد ما بين النهرين محددة تماماً، إذ وجدت بشأنها وجهات نظر عديدة.

وجه وزير خارجية بريطانيا العظمى أرثر جيمس بلفور رسالة إلى اللورد ليونيل وولتر دي روتشيلد تضمنت الوعد بتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. نص الرسالة:

وزارة الخارجية

في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة ١٩١٧

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته: "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علما بهذا التصريح.

المخلص

آرثر بلفور

ويبدو أن جمهرة غير قليلة من هؤلاء القادة والضباط العرب الذين أصابتهم خيبة الأمل بالوعود الكاذبة وبعد أن أدركت الوقيعة التي دبرتها بريطانيا وفرنسا للعرب، وبدلا من أن تنتفض بوجه هؤلاء، رضخت للأمر الواقع وراحت تتنافس في الحصول على رضى بريطانيا وفرنسا لتأمين مواقع مهمة لها في مناطق الاحتلال البريطانية والفرنسية وفي الدول الجديدة المحتمل إقامتها[١٨]. ولكن لم يكن هذا الرضوخ هو السمة المميزة لكل الساسة

١٨ كتب السيد سيمنر ويلز في مذكراته عن وعود الحلفاء للعرب وعدم الوفاء بها ما يلي: " إن خيبة الزعماء العرب بعد مؤتمر فرساي، وخيبة كثيرة من العسكريين البريطانين اللامعين الذين حاربوا إلى جانبهم خلال الحرب العالمية الأولى، لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد، ويكفي أن يذكر فقط أن الزعماء العرب باتوا مقتنعين بأن الحكومة البريطانية نكثت عهودها لهم، وهذه الحقيقة هي مبعث غير قليل من التعقيدات والشكوك التي تشوب التاريخ العربي في الآونة الأخيرة. إن السبب الأكبر للشكوى هو عدم وفاء بريطانية بالوعود التي يدّعي العرب أنها وردت في المراسلات المتبادلة في سنة ١٩١٥ بين السر هنري مكماهون والشريف حسين، والد الأمير فيصل الذي أصبح فيما بعد أول ملك على العراق. إن قسماً مما يدعى باتفاقية مكماهون يؤلف ميثاق معونة متبادلة، كم أن هذه الاتفاقية اشترطت أن تعترف بريطانية – بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى – بالخلافة العربية وباستقلال جميع البلاد العربية باستثناء "عدن". وقد قطع لبريطانية مقابل ذلك، وعد بأن تكون لها الأفضلية في العلاقات الاقتصادية. إن الاتفاقية السرية بين بريطانية وفرنسة وروسية خرقت هذا الترتيب خرقاً فاضحاً، فقد قضت بألا تمنح روسية القسطنطينية والمضايق، بل قضت أيضاً – وهذا أهم بكثير من وجهة نظر أولئك الذين رسموا خطة الاستقلال العربي – بأن تحصل فرنسة على سوريا ولبنان مستعمرات مباشرة لها، إضافة إلى حقول نفط الموصل التي هي ضمن العراق الآن. وفي الاصطدامات المباشرة التي وقعت بين بريطانية وفرنسة في مؤتمر باريس وخلال السنوات الثلاث التي وليتها حول مصالحها في الشرق الأدنى، خابت الآمال العربية في اتحاد فدرال مستقل. وفي مؤتمر سان ريمو الذي عقد في سنة ١٩٢٠ أهملت المطالب العربية إهمالاً نهائياً بقرار من دول الحلفاء الكبرى، وبموافقة عصبة الأمم، على أن تتولى فرنسة سلطة الانتداب في سورية ولبنان، وأن يوضع العراق تحت الانتداب البريطاني. وكذلك منحت بريطانية الانتداب على فلسطين". راجع في هذا الصدد: صفوة، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. منشورات المكتبة العصرية . صيدا–بيروت. النشر بدون تاريخ. ص ٧٦/٧٥.

العرب أو الساسة العراقيين. إذ تصدى عدد كبير من هؤلاء الساسة والضباط للسياسة البريطانية وعملوا على إثارة فئات الشعب ضدها. إذ أن العراقيين رفضوا منذ البدء هذا الاحتلال وحاولوا التصدي له بمختلف السبل، سواء أكان ذلك بالنسبة للشعب الكُردي الذي أدرك الخديعة التي تعرض لها هو الأخر وفق اتفاقية سايكس–بيكو عام ١٩١٦، أم بالنسبة للشعب العربي في العراق وبقية الشعوب العربية[١٩]. ونقل الدكتور كمال مظهر أحمد عن المؤلف المصري أمين سعيد المفاجأة غير السارة التي فوجئ بها هو وبقية العرب بنشر نصوص معاهدة سايكس–بيكو السرية بقوله: " فجأة وعلى حين غرة أذاع راديو موسكو.. نصوص الاتفاقات السرية... لاقتسام العالم واضطهاد الشعوب... وأذاع راديو موسكو في ما أذاعه المكاتبات التي دارت بين روسيا وفرنسا وانكلترا حول اقتسام بلاد

---

١٩ توصلت وزارة الخارجية البريطانية، ممثلة بشخص وزير الخارجية مارك سايكس، ووزارة الخارجية الفرنسية، ممثلة بشخص وزير الخارجية جورج بيكو، إلى اتفاق عرض على وزارة الخارجية الروسية، ممثلة بشخص وزير الخارجية سازانوف، يقضي ب "تقسيم "تركيا الآسيوية" إلى خمس مناطق وتوزيعها على النحو الآتي:

١– "المنطقة الزرقاء" وتتألف من الأقسام الغربية من سوريا ولبنانمع كل من كيليكيا وعينتاب وأورفه وماردين وديار بكر وحكاري، والتي أتفق الطرفان على أن تكون لفرنسا فيها السيادة المطلقة.

٢– "المنطقة الحمراء" وتتألف من القسم الجنوبي من ولاية بغداد مع ولاية البصرة ومينائي حيفا وعكا وتكون تابعة لإنكلترا.

٣– "المنطقة ذات اللون القهوائي" وتتألف من بقية فلسطين وتكون تحت إشراف دولي تتفق عليه روسيا مع الدول الغربية.

٤– "المنطقة (A)" وتتألف من القسم الشرقي من سوريا مع شمال العراق وتصبح منطقو نفوذ فرنسية.

٥– "المنطقة (B)" وتتألف من الأردن مع العراق الأوسط وتصبح منطقة النفوذ البريطاني". راجع في هذا الصدد: أحمد، كمال مظهر د.حقائق جديدة عن معاهدة سايكس–بيكو في ضوء الوثائق الروسية. في مجلة: "آفاق عربية" السنة الثالثة. العدد٢. تشرين الأول ١٩٧٧. بغداد. ص ٣٩.

الدولة العثمانية، كما أذاع معاهدة بطرسبورج .. واتفاق سايكس–بيكو، أي أنه كشف كل شيء وأثبت خيانة الإنكليز للعرب، وأنهم يمكرون به"[٢٠].

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى تمكنت قوات الاحتلال البريطاني وبالتعاون مع القوى الكُردية الانتهاء من وجود بقايا الحكم العثماني في ولاية الموصل، والتي لم تعترف بها تركيا حينذاك، باعتبار أنه جرى بعد التوقيع على اتفاقية إيقاف القتال بين الدولة العثمانية والحلفاء.

في آب من العام ١٩١٨ تولى أرنولد ولسن مسؤولية نائب الحاكم المدني في العراق. وكان هذا القائد البريطاني مشبعاً بذهنية استعمارية وبتجربة طويلة من الهيمنة البريطانية المباشرة على الهند، وبالتالي كان يرى في سكان العراق جمهرة جاهلة ومتخلفة وغير متجانسة وغير قادرة على حكم نفسها، وبالتالي لا بد من الأخذ بيدها والسير بها تدريجاً صوب الديمقراطية البريطانية. وفي ضوء ذلك كان يميل إلى جعل الهيمنة البريطانية مباشرة وضم بلاد ما بين النهرين إلى الممتلكات البريطانية لا غير. وتصرف في إدارته على هذا الأساس والذي أغاظ بشكل قاطع سكان العراق عموماً. ووجدت إلى جانب وجهة نظر ولسن وجهات نظر أخرى تختلف من حيث الوجهة، رغم أنها تتفق بالمحصلة النهائية بشان المصالح البريطانية في المنطقة. وأبرز وجهات النظر الأخرى تمثلت في رأي السير برسي كوكس ومس كيرترود بيل، الخبيرة البريطانية بشؤون الشرق الوسط والعراق على نحو أخص، والتي قضت سنوات طويلة في العراق وكتبت الكثير عنه وعن أوضاعه السياسية والاقتصادية.والسياسات الخاطئة التي مارستها بريطانيا في العراق وعدم اتخاذ قرارات عاجلة بشأن الموقف من النظام الذي يراد إقامته، سواء بالنسبة إلى بغداد أم البصرة أم الموصل، توفرت مستلزمات فعلية لحركات جماهيرية مناهضة للحكم البريطاني في العراق. وإذا كانت تلك الحركات قد بدأت في النجف في العام ١٩١٨ وقادت إلى جملة من الإعدامات

---

٢٠ أحمد، كمال مظهر د. حقائق أخرى عن مؤتمر شعوب الشرق. في: مجلة "آفاق عربية" العدد ١٢. آب ١٩٧٦. بغداد. ص ٩٢.

لمناضلين عراقيين ضد القوات البريطانية، فأنه قد تبلورت بشكل أكثر وضوحا في الحركة الكُردية المسلحة في السليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد. فالإعدامات التي نفذت في النجف لم تثن الناس فيها عن طرح وجهات نظرهم صراحة في ما يفكرون به إزاء بريطانيا والاحتلال، بل زادتهم إصراراً. وهذا ما انعكس في اللقاء الذي تم بين ولسن وقادة النجف. ففي ١٩١٨/١٢/١٣ توجه ولسن، ضمن محاولاته المستمرة لمعرفة تصورات العراقيين في ضوء الأسئلة التي طرحت على السكان في العراق والتأثير عليهم عبر لقاءات مباشرة تحمل تهديداً مبطناً، إلى النجف واجتمع بالشخصيات السياسية والاجتماعية والدينية للحوار بشأن مستقبل العراق. وفي هذا اللقاء طلب منهم الإجابة عن الأسئلة المطروحة مباشرة. وكان الرأي منقسماً، ولكن الغالبية كانت إلى جانب الفكرة الأساسية في إقامة حكومة وطنية عربية مستقلة استقلالاً تاماً، كما جاء على لسان الحاج عبد الواحد سكر والشيخ محمد رضا الشبيبي، في حين أكد طالب هادي النقيب على إدارة بريطانية مباشرة للعراق[٢١]. وكان الأخير يعبر من حيث المبدأ عن الفكرة التي كان يحملها ولسن ذاته. وكان إصرار البريطانيين على السير في سياساتهم إزاء العرب والكُرد قد بدأت تثير الناس ضدهم وتؤجج المشاعر، التي رغم ذلك لم تكن متبلورة تماماً عند الغالبية العظمى من السكان، بل لدى مجموعات من القيادات السياسية وشيوخ العشائر والمثقفين من العرب والكُرد وغيرهم.

وفي مايس/أيار من عام ١٩١٩ انطلقت حركة جماهيرية، أول انتفاضة شعبية، ضد الحكم البريطاني في السليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد، تلك الانتفاضة التي ضُربت بقسوة بالغة وأخفقت في الوصول إلى ما كانت تسعى إليه. وفي ٣٠ حزيران/يونيو من عام ١٩٢٠ انطلقت جماهير العشائر في الرميثة في الفرات الأوسط وبعدها في بقية مدن الوسط والجنوب بشكل خاص لتعلن رفضها للانتداب والسيطرة البريطانية وتدعو إلى إقامة دولة عراقية مستقلة. وقد شاركت في هذه الثورة الشعبية جماهير واسعة من الفلاحين وجمهرة

---

٢١ عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي. ١٩٠٥–١٩٢٠. كتاب قضايا إسلامية معاصرة ٢٢. مؤسسة الأعراف للنشر. دون ذكر مكان النشر. ٢٠٠٠. ص ٨١.

من العمال والكسبة والحرفيين ورجال الدين وجمهرة من الأفندية أو المتعلمين والمثقفين، وبشكل خاص الضباط العراقيين الذين خاب ظنهم بالحليف البريطاني. كما دعت الأحزاب السياسية مثل حزب حرس الاستقلال وحزب العهد والجمعية الوطنية الإسلامية إلى المشاركة في الثورة ودعم الجهود لتحقيق أهدافها. وأصبحت بغداد تشكل المركز الرئيسي للدعاية السياسية للثورة والمساند لتوجهاتها.

وجدير بالإشارة إلى أن هذه العمليات الثورية المناهضة للاحتلال البريطاني قد تأثرت بدورها بالحركات السياسية في العديد من الأقطار العربية حينذاك. فقد هزت أحداث ١٩١٨ سوريا ولبنان التي انتهت بانكسار القوات العثمانية ودخول القوات العربية بقيادة الأمير فيصل بن حسين إلى الشام وإقامة الحكومة العربية في سوريا، ثم ثورة العام ١٩١٩ في مصر وتنامي الحركة الكمالية بقيادة كمال أتاتورك بين ١٩١٩ – ١٩٢١، إضافة إلى التأثيرات غير المباشرة لثورة أكتوبر الاشتراكية في العام ١٩١٧ في روسيا القيصرية والثورة في ألمانيا في العام ١٩١٨.[٢٢] ونحاول فيما يلي البحث في ثورة السليمانية وثورة العشرين.

المبحث الثاني: لمحات من ثورة السليمانية [٢٣]

أولاً: العوامل المفجرة لثورة السليمانية ١٩١٩

شهدت سنوات القرنين السابع عشر والثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر معارك غير قليلة بين القبائل الكُردية في جنوب كُردستان، أي في كُردستان العراق الحالية،

---

٢٢ تاريخ الأقطار العربية المعاصر. مصدر سابق. الجزء الأول. ص ٢٢.

٢٣ يطلق الأدب السياسي العراقي على انتفاضتي السليمانية وعام ١٩٢٠ بثورة السليمانية وثورة العشرين. وهو تعبير مجازي، إذا انطلقنا من المفهوم العلمي أو الماركسي للثورة والذي يعني عملية تغيير حقيقية وجذرية في المجتمع، أي تغيير علاقات الإنتاج والقوى المنتجة والقوى التي تمارس السلطة. ولكن الانتفاضتين عجوتا عن تحقيق أهدافهما المباشرة، رغم ما تركاه من آثار مهمة جداً على السياسة العراقية فيما بعد.

مرة، وبين القبائل الكُردية وحكم المماليك في بغداد مرة أخرى، كما تعرضت لاحتلال فارسي وأصبحت أراضيها ساحات لمعارك دموية كانت تدور بين الدولتين الفارسية والعثمانية. وكان الشاهات الفرس وسلاطين الدولة العثمانية يخوضون القتال في المناطق الكُردية وعندما يفرضون سيطرتهم عليها يوقعون الاتفاقات معهم التي تخدم في المحصلة النهائية مصالحهم وتعيق تطور المنطقة الكُردية أو تسمح بتحقيق تعاونها وتضافر جهودها أو توحيد إماراتها. يشير عصمت شريف، في مجال بحثه في الاتفاقيات التي كانت قد وقعت بين الأمراء الكُرد وملوك إيران، إلى أن تلك الاتفاقيات كانت ذات جانبين: فهي من حيث المبدأ كانت تضع حدا للحروب المتبادلة بين القبائل والإمارات الكُردية باعتبارها متحالفة مع الشاهات من جانب، ولكنها كانت في الواقع العملي لا تعيق تحقيق أي اتحاد ضروري بين تلك القبائل الكُردية حسب، بل كانت تساهم في تفرقهم وانفراط عقد وحدة الكلمة التي لا بد منها لتأمين الحقوق.[٢٤] كما أنها كانت لا توفر الإمكانيات الضرورية لتطوير المنطقة الكُردية وتحسين مستوى حياة السكان. ويشير محمد أمين زكي إلى أن الدولة العثمانية قد استخدمت الكُرد بشكل واسع في حروبها ضد الدولة الفارسية وفي الحربين الروسية التركية "وفي القضاء على الإمارات الكُردية خاصة وفي إطفاء نار الثورات التي كانت تقوم ضدهم في سائر أنحاء المملكة العثمانية، بما فيها الثورات التي قامت في جنوب العراق، ولاسيما في عهد الولاة المماليك ببغداد، إذ قضوا عليها غالبا بفضل القوات الكُردية"[٢٥]. ويورد الكاتب أمثلة كثيرة على ذلك الاستخدام من جانب الدولتين العثمانية والفارسية للكُرد في معاركها المتبادلة وعلى أرض كُردستان أو في أنحاء أخرى من الدولة العثمانية وخارجها.[٢٦] ولا يجوز، بطبيعة الحال، تحميل الإنسان الكُردي الاعتيادي مسؤولية ذلك بقدر ما هي مسؤولية الأوضاع التي كانت سائدة حينذاك في المنطقة بأسرها وطبيعة المرحلة

---

24 Kendal. Die Kurden unter der osmanischen Herrschaft. Bd. 1. S. 46

المصدر السابق.

٢٥ المصدر السابق نفسه، الجزء الأول، ص ٢٥٠/٢٥١

٢٦ المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٠–٢٥٥

وتعقيداتها والهيمنة المركزية المشددة للدولة العثمانية وقواتها العسكرية، ثم الصراعات التي كان رؤساء العشائر والأغوات يخوضونها في ما بينهم للهيمنة على مناطق نفوذ كُردية أوسع توضع تحت وصايتهم، إضافة لما كان يحصل من مساومات بين الأمراء ورؤساء القبائل من جهة، والدولة العثمانية أو الدولة الفارسية من جهة أخرى.

لم يكن اهتمام بريطانيا منصبا على المنطقة العربية فحسب، بل وعلى المنطقة الكُردية أيضاً، سواء أكانت شرق أم جنوب كُردستان، إذ كانت كل الدلائل تشير إلى وجود النفط في المنطقة التي أصبحت ضمن عراق اليوم، إضافة إلى أهمية هذه المنطقة من الناحيتين العسكرية والتجارية. وقد تجلى ذلك الاهتمام بوضوح في مراسلات السير برسي كوكس مع الحكومة البريطانية بعد انسحاب القوات الروسية من إيران ومن كُردستان الشرقية التي كانت وما تزال تقع ضمن الحدود الإيرانية. وكما جرى مع العرب كانت الوعود البريطانية والفرنسية قد أعطيت إلى رؤساء القبائل الكُردية. وكانت تلك الوعود تتضمن موافقة الحلفاء على النظر الجدي بمطالب الكُرد في تحقيق وحدة بلادهم، ومنح الاستقلال الذاتي لمنطقة كُردستان ضمن الوصاية البريطانية. ولكن في واقع الحال وضعت الحكومتان البريطانية والفرنسية الخطط السرية لتقسيم المنطقة فيما بينهما والتي وجدت تعبيرها في بنود اتفاقية سايكس – بيكو التي وقعت في العام ١٩١٦، ثم وقع عليها فيما بعد ممثلو روسيا القيصرية. وكانت هذه الدول قد اتفقت على أن تصبح ولاية الموصل، وبضمنها القسم الأكبر من كُردستان الجنوبي، وفق بنود هذه الاتفاقية، من حصة فرنسا، وأن تكون إيران وقسم من كركوك خاضع للوصاية البريطانية. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى تمكنت بريطانيا وفق مناورات عديدة من إقناع فرنسا بمساومة خاصة جرى بموجبها إعطاء فرنسا حصة مناسبة من امتيازات النفط العراقي وتأكيدها على جعل سوريا ولبنان من حصة فرنسا دون منازع، في مقابل أن تكون ولاية الموصل ضمن حصتها التي شملت عمليا إيران والعراق وتركيا، أي كل كُردستان في ما عدا القسم المتبقي في الحدود التي رسمت لسوريا.

لقد كانت سنوات الحرب العالمية الأولى قاسية جدا على الشعب الكُردي وعلى مختلف مناطق العراق، وخاصة الموصل. فالمعارك الحربية بين القوات البريطانية والعثمانية التي ساهمت في تخريب البلاد ونشر الرعب والدمار والموت بين الناس، إضافة إلى المجاعات والأوبئة التي أودت بحياة عشرات الألوف من الناس قد جعلت السكان يتمنون نهاية الحرب والخلاص من الحكم العثماني، خاصة وأن وعود البريطانيين للأكراد كانت معسولة. وكان الوضع في كُردستان معقداً جداً. فمن جهة كانت القوات التركية قد أُجبرت على التراجع بفعل تضافر جهود القوات البريطانية–الهندية والوحدات غير النظامية للقبائل الكُردية التي شكلها رؤساء القبائل مقابل الوعود بوحدة كُردستان الجنوبي على الأقل. وكانت العلاقات الكُردية – الأرمنية متوترة بفعل المجازر التي نظمتها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ضد الأرمن باستخدام الوحدات العسكرية الحميدية التي كانت بالأساس كردية. كما أن العلاقات في ما بين العشائر الكُردية لم تكن دون توترات ومنازعات، رغم إنها كانت تواجه مشكلات مشتركة. إلا أن هذا لم يمنع القوات البريطانية من عقد اتفاقية تعاون بينها وبين الكثير من رؤساء القبائل الكُردية التي كانت تحمل كرها شديدا للدولة العثمانية، رغم عدم ترحيب رجال الدين بتلك الاتفاقية، إذ كانت تلك القوى تؤيد، من وجهة نظر دينية بحتة، حرب الدولة العثمانية المسلمة ضد بريطانيا وفرنسا "الكافرتين"!

وقبل توقيع اتفاقية الهدنة في مودروس في الثلاثين من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٨م بين دول الحلفاء والدولة العثمانية[٢٧]، كانت القوات البريطانية قد بدأت معاركها ضد القوات العثمانية في كُردستان العراق واحتلت في أيار من عام ١٩١٨ كفري وطوزخورماتو في

---

٢٧ مودروس: "ميثاق عقد في ميناء مودروس، بجزيرة لمنوس في بحر إيجه، بين الدولة العثمانية وبريطانيا العظمى (ممثلة الحلفاء) في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ إثر هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى. بموجبه تخلى العثمانيون عن الحجاز واليمن وسوريا والعراق وطرابلس الغرب، واحتل الحلفاء مضيقي الدردنيل والبوسفور، وسرح الجيش العثماني. راجع:
www.kl28.com/encr.php?search=1983881557

كركوك، ثم تم احتلال الموصل في العاشر من تشرين الثاني من نفس العام. وبهذا أصبحت ولاية الموصل كلها ضمن الاحتلال البريطاني.

لقد كان الوضع في السليمانية من الناحية السكانية والمعيشة مزرياً جداً. فقد كتبت مس بيل حول وضع المدينة ما يلي:

"عندما استولينا على السليمانية في تشرين الثاني ١٩١٨ لم يكن قد بقي حياً من سكان السليمانية، الذين يبلغ عددهم الاعتيادي في الأصل (٦٠٠٠) نسمة، غير (٢٥٠٠) نسمة. وكانت الجثث ملقاة في الشوارع والمجاري، كما كانت المجاعة والأمراض تعجل في القضاء على من بقي حياً من السكان. ولم يبق قائماً من الدور التي يمكن أن تسكن غير عدد قليل"[٢٨].

ومع نهاية العام ١٩١٨ عينت الحكومة البريطانية الشيخ محمود الحفيد البرزنجي محافظا لمدينة السليمانية، كما عينت بعض رؤساء العشائر الكُردية الأخرى مسئولين عن مناطق كُردية أخرى مثل جمجمال وحلبجة وغيرها واعُتبروا ممثلين للحكومة البريطانية أولا، ولكن عين بجوارهم بعض المستشارين السياسيين البريطانيين "لمساعدتهم " في أداء مهماتهم، وبتعبير أدق للأشراف عليهم ومراقبتهم، إذ لم تكن للحكومة البريطانية ولا ممثليها في العراق ثقة بهم. وقد أجرت الدولة البريطانية لهم رواتب ومساعدات مالية، كما فرضت عليهم مجموعة من الالتزامات. وكانت هموم بريطانيا متوجهة في منطقة كُردستان الجنوبي صوب الأمور الأساسية التالية:

– تعزيز الهيمنة البريطانية على المنطقة ومنع عودة النفوذ العثماني إليها ثانية.

– المحافظة على النظام العام ومنع نشوب النزاعات والمعارك بين القبائل الكُردية، ولكن في الوقت نفسه عدم السماح باتحادها أو تعاونها في مواجهة الاحتلال.

– إعادة إعمار ما خربته الحرب وتطوير الحياة الاقتصادية، وخاصة الزراعة والتجارة في ظل العلاقات شبه الإقطاعية التي كانت سائدة في كُردستان حينذاك، وضمان جباية

---

٢٨ بيل، مس طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. مصدر سابق. ص ٢٠٠٤.

الضرائب وفق ما كانت عليه الحالة أثناء الاحتلال العثماني للمنطقة تقريبا، إضافة إلى زيادة إنتاج السلع التي يمكن تصديرها إلى الأسواق البريطانية، ومنها التبغ.

– ضمان استمرار تدفق السلع البريطانية إلى أسواق هذه المنطقة.

– تأمين الهيمنة البريطانية التامة على منابع النفط التي كانت معروفة حتى ذلك الحين في كل من كركوك والموصل لتكون الخطوة الأولى على طريق جعل كُردستان الجنوبي والشرقي، إضافة إلى الموصل، ضمن منطقة الاحتلال البريطانية ومن حصة بريطانيا كلية.

وفي مقابل هذه الأهداف البريطانية الاستعمارية كان المراقب حينذاك يلاحظ على المجتمع العشائري الكُردي المسائل المهمة التالية:

– نمو المشاعر القومية الكُردية بين رؤساء العشائر الكُردية وبعض المثقفين والمتعلمين المتنورين، سواء الذين كانوا في تركيا أم في الخارج. وقد ظهر في هذه الفترة ولأول مرة شعار "كُردستان للأكراد"[٢٩]. ويشير إلى أن الكُرد في الخارج ابدوا نشاطا ملحوظا لصالح القضية الكُردية، إذ كتب يقول: "... أخذ (شريف باشا) في باريس على عاتقه تمثيل الجماعات السياسية الكُردية كلها، فقدم مذكرتين وخريطتين لكُردستان إلى مؤتمر الصلح ضمنهما مطالب وحقوق الأمة الكُردية. وكانت إحدى المذكرتين مؤرخة في (٢٥ جمادي الثاني سنة ١٣٣٨ هجرية – أول مارس سنة ١٩١٩م) والأخرى (سنة ١٣٣٨ هجرية – أول مارس ١٩٢٠) وفي ديسمبر سنة (١٩١٩م) كان شريف باشا قد وقع مع ممثل الأرمن (بوغوص نوبار باشا) اتفاقا بين الكُرد والأرمن من نتيجته أن تقدما إلى مؤتمر الصلح ببيان مشترك يحددان فيه حقوق أمتيهما"[٣٠].

---

٢٩ لازاريف. المسألة الكُردية ١٩١٧–١٩٢٣. مصدر سابقز ص ٤٢.

٣٠ محمد امين زكي: خلاصة تاريخ الكُرد وكُردستان. في جزئين. الجزء الأول، ١٩٣١. مصدر سابق، ص ٢٢٥/٢٢٦

– تزايد الشكوك في الوعود البريطانية التي أعطيت لرؤساء القبائل، وخاصة للشيخ محمود الحفيد البرزنجي باستقلال كُردستان الجنوبي التي كانت تحت الوصاية البريطانية.[٣١]

– تنامي الرغبة لدى رؤساء العشائر الكُردية في مواجهة المحتلين الجدد عسكريا وطردهم من المنطقة والتي تجلت في الحركات الثورية العشائرية في العام ١٩١٩ بشكل خاص، خاصة وأن الإنجليز بدأوا يفرضون نفس الضرائب على العشائر وينتزعونها بنفس الأساليب والطرق التي كانت تمارسها الدولة العثمانية.

تشير أغلب المصادر التي تبحث في الحركات الثورية لعام ١٩١٩ إلى أن تحركات عديدة كانت قد بدأت في ربيع العام ١٩١٩ ابتداءً من انتفاضة عشيرة كويان على مشارف زاخو وعشيرة بارزان بقيادة الشيخ أحمد بارزاني. إلا أن هاتين الحركتين قمعتا بقوة السلاح من جانب القوات البريطانية، قبل أن يتحرك الشيخ محمود الحفيد البرزنجي في أيار/مايس من نفس العام بحركته الثورية وتحريره مدينة السليمانية من القوات البريطانية والضباط البريطانيين بمن فيهم السياسيين، وإعلان نفسه حاكما على المدينة، إضافة إلى إعلان استقلال كُردستان باعتبار السليمانية عاصمة ونواة الدولة الجديدة. وبعد فترة وجيزة وسع الشيخ محمود نفوذه إلى كركوك وإلى الحدود الشرقية الإيرانية. واعتبرت القوات البريطانية المحتلة هذا التوسع بمثابة إشارة خطر كبيرة تهدد المصالح البريطانية في المنطقة، إذ كانت تخشى على منابع النفط في كركوك والموصل أولا، كما كانت تخشى من احتمال اتساع لهيب الثورة إلى مناطق أخرى من كُردستان الجنوبي والشرقي، خاصة وأن أصداء هذه الحركة كانت قد انتشرت سريعا في المناطق العربية والكُردية من العراق وكذلك في إيران. ولم يكتف الشيخ محمود البرزنجي بذلك، وهو الشخصية المحترمة والمحبوبة في أوساط العشائر الكُردية، بل وضع علما لكُردستان وأصدر الطوابع والنقود التي تحمل

٣١– المصدر السابق نفسه.

– لازاريف. المسالة الكُردية. مصدر سابق. ص ٤٢.

صورته ووضع الأختام البريدية وأعلن نفسه ملكاً عليها. وصدرت في هذه الفترة الجريدة التي تعبر عن وجهة نظر الحكومة الكُردية التي شكلها برئاسة شقيقه قادر برزنجي والتي سميت بـ "شمس كُردستان"[٣٢]. كتبت مس بيل حول طموح الكُرد نحو الاستقلال أو الحكم الذاتي ما يلي:

"وكان من الصعب تقدير المدى الذي توجد فيه الحركة الوطنية التي تستهدف الاستقلال، ومدى كونها نتاجاً مصطنعاً لأطماع الرؤساء الأكراد الشخصية الذين كانوا يرون في الحكم الذاتي للأكراد فرصة لا تقدر بثمن لترويج مصالحهم الخاصة. فقط كان الاستقلال يعني للكثير منهم التحرر من جميع القوانين والتقييدات والتمادي في السلب والنهب وإساءة استعمال الحرية. وقد اضطررنا لكبح أطماعهم بتذكيرهم على الدوام أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قبلت المسؤولية في كُردستان على أساس أن الأهلين ومن ينتخبونهم للزعامة والترأس يجب أن ينصاعوا للأنظمة والقوانين الضرورية للمحافظة على الأمن، ولترويج العدالة وتأمين التقدم واستثمار موارد البلاد"[٣٣]. ومن الممكن أن تكون لرؤساء القبائل أطماع شخصية لا يمكن إنكارها، ولكن هذه الاتجاهات اقترنت باتجاه وطني عام نحو الوحدة الكردية، وهي مشابهة لنفس القوى والطموح الوطني لدى العرب في الوحدة العربية.

وقد تسنى للقوات البريطانية التي لم تستخدم قواتها العسكرية في قمع هذه الانتفاضة فحسب، بل اعتمدت المناورة السياسة ومارست أسلوب فرق تسد، حيث تمكنت من التأثير على بعض خصوم الشيخ محمود الحفيد من رؤساء العشائر الأخرى وحركتهم ضده.

---

٣٢ لازاريف. المسألة الكُردية. مصدر سابق. ص ٧١–٧٤.

٣٣ بيل، مس طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. كتاب يبحث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤–١٩٢٠. ترجمة جعفر خياط. مطبعة دار الكتب. بيروت. ١٩٧٠. ص ١٩٧.

نقلت مس بيل من تقرير كتبه الميجر صون، الحاكم السياسي البريطانية في السليمانية، عن الوضع في المجتمع الكردي حينذاك ما يلي:

"عندما أعطي لكُردستان الجنوبية حكم ذاتي يخضع للإشراف البريطاني ويحظى بمساعدة الموظفين البريطانيين في تنظيم شؤون الإدارة سرعان ما أدرك الشيخ محمود، وهو أقوى شخصية في البلاد، أنه من الممكن أن تنشأ دولة كردية بمساعدتنا، تكون متحررة من التزام الإدارة التي تسيّر من بغداد مباشرة، وواسطة لتوسيع دائرة نفوذه الشخصي وسطوته حتى يصبح ديكتاتوراً في جميع البلاد الممتدة من خانقين إلى شمدينان ومن جبل حمرين إلى داخل حدود إيران، مبتعداً بذلك عن جعل الحكومة واسطة للتحرر وجهازاً لإعمار بلاد متأخرة".[٣٤]

وبعد فترة وجيزة أمكن الإجهاز على هذه "الدولة الكُردية الفتية" بعد أن تم جرح وأسر الشيخ محمود نفسه في معارك مضيق بازيان في حزيران من العام ١٩١٩ وترحيله مخفورا إلى بغداد.[٣٥] وقد قدم إلى المحاكمة وحكم عليه بالإعدام، و "لكن القائد العام أبدل حكم الإعدام بالحبس لمدة عشر سنوات، كما حكم علي الشيخ غريب (صهره، ك. حبيب) بالحبس لمدة خمس سنوات وبغرامة قدرها (١٠,٠٠٠) روبية".[٣٦]

والسبب في إسقاط حكومة الشيخ محمود الحفيد تقدمه لنا مس بيل نفسها حين تكتب في كتابها المسوم "فصول من تاريخ العراق القريب" بهذا الصدد ما يلي:

"لكن الشيخ محمود لم يكن مستعداً لأن يتقبل منا قيامنا بتحديد سلطته كما كان شأنه مع الأتراك من قبل".[٣٧] ثم تشير أيضاً إلى "أنه كان على اتصال بمركز الحركة المناوئة لنا في شرناخ، فأصبح من الضروري بوضوح أن تتخذ الخطوات اللازمة للحيلولة

---

٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٨.

٣٥ لونطريط، س. ه. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٧٤.

٣٦ بيل، مس طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. مصدر سابق. ص ٢٠٣.

٣٧ بيل، مس طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. مصدر سابق. ص ١٩٩.

دون انتشار نفوذه إلى مناطق ليس من الضروري أن ينتشر فيها أو يشك في صحة انتشار نفوذه فيها، وحيث يكون خطراً على السلم في المستقبل".[38]

إن هذا النص الطويل للمس بيل يعبر بما لا يقبل الشك عن ثلاث مسائل مهمة، وهي:

١. إن البريطانيين تخلوا كلية عن وعودهم في الدولة الكُردية أو الحكم الذاتي الكُردي.

٢. وأنها تحاول أن تسيء إلى النضال الذي كان يخوضه الشيخ محمود الحفيد والكُرد وكأنه مجرد عصابات نهب وسلب، وهو خلط مقصود يعبر عن الذهنية الاستعمارية لهذه المرأة.

٣. كما أن الشيخ محمود الحفيد كان يرفض الهيمنة البريطانية على قراراته، بل كان يريد أن يمارس دور القيادي حينذاك، وهو الأمر الذي لم تكن تستسيغه ممثلة بريطانيا والأمن البريطاني في العراق.

إلا أن الحركات المناهضة للقوات البريطانية لم تتوقف بل تفجرت في مناطق أخرى مثل عقرة والعمادية وراوندوز وبهدينان...الخ. إلا إنها لم تستطع مقاومة الاحتلال ولم تستطع الحيلولة دون فرض الحلول البريطانية على منطقة كُردستان الجنوبي كما فرضته على المناطق الأخرى التي أصبحت فيما بعد عراق اليوم، رغم ثورة العشرين التي تفجرت في الفرات الأوسط وعمت مناطق أخرى من العراق بما فيها مناطق من كُردستان الجنوبي.

ثانياً: نتائج ثورة السليمانية

لم تكن ثورة السليمانية حركة عفوية انطلقت من رغبة وإرادة فرد واحد هو الشيخ محمود الحفيد، بل كانت تجسيداً لرغبة وطموح الشعب الكُردي في مختلف مناطقه في الوحدة وفي حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية على أرض كُردستان. وكانت التضحيات التي قدمها بمثابة الثمن الذي لا بد منه من أجل تأمين ذلك الهدف الذي راود الرواد الكُرد في

---

٣٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٩.

نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وتنامى وأصبح قاب قوسين أو أدنى بوعود الحلفاء بتحقيق ذلك الهدف، إلا أن الحلم المشروع والعادل تبخر من جديد. فانتفاضته جاءت تعبيرا عن الرغبة في تحقيق هذا الهدف واحتجاجاً على أولئك الذين تجاوزا وعودهم التي أعطوها لقادة الحركة الكُردية في الداخل والخارج. فماذا كانت النتائج العملية لانتفاضة الشعب الكُردي في السليمانية؟

لم تحقق ثورة الشعب الكُردي أهدافها الأساسية، إذ أنها لم تكن بالقوة والزخم الضروريين من جهة، كما لم تحصل على الدعم والتأييد اللازمين من جهة أخرى، ثم عدم التكاتف والتعاون الضروري بين القبائل الكردية لأسباب ترتبط بطبيعة العلاقات العشائرية حينذاك، إضافة إلى أن القوى الاستعمارية التي كانت مهتمة بتوزيع الأسلاب في ما بينها، لم يكن يهمها مستقبل الشعب الكُردي الذي كانت أراضيه قبل ذاك موزعة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية، إضافة إلى أن جعل القضية الكُردية دون حل جذري يحولها إلى أداة فعلية وفعالة بيد المنتدب من عصبة الأمم على العراق والمنطقة عموماً لابتزاز الشعب الكُردي مرة والضغط على الدول الأخرى مرة ثانية، كما حصل فعلا فيما بعد. ومن هنا رفضت بريطانيا، ومعها فرنسا، أن تمنح الشعب الكُردي حقه في تقرير مصيره ووزعت أرض كُردستان بين دول أربع هي العراق وتركيا وإيران وسوريا، مما جعل القضية الكُردية اليوم أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. ومنذ معارك جالديران بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية وبدء احتلال العراق من جانب الإمبراطورية الصاعدة أصبحت منطقة كُردستان الجنوبي جزءاً من العراق العثماني والمملوكي، كما كانت قبل ذاك في العهدين الأموي والعباسي. وأصبحت في فترات معينة جزءاً من ولاية شهرزور، التي كانت ككوك عاصمتها، ثم جزءاً من ولاية الموصل، حيث أصبح مركز الموصل عاصمتها، رغم أن مناطق من كُردستان أقامت في فترات مختلفة إمارات عدة مستقلة نسبياً ولكنها خاضعة للدولة العثمانية، ومنها مثلاً إمارة بابان.

لقد عجز الشيخ محمود الحفيد عن توحيد كافة شيوخ القبائل الكردية تحت قيادته، إذ كانت هناك الكثير من الأغراض الخاصة لهذا الشيخ أو ذاك الأغا. فالمس بيل تشير مثلاً

إلى الاتفاق الذي حصل بين وكيل الحاكم الملكي البريطاني العام وبين السيد طه الشمديناني، وهو من كُردستان الشمالية (في تركيا) ومع سيمكو الشكاكي على عدم تأييد حركة الشيخ محمود الحفيد ومنع اتساع نفوذه، بل تنشيط العمل ضده.[٣٩]

وتحت تأثير ثورة السليمانية، رغم فشلها، كان أعضاء عصبة الأمم واللجان التي تشكلت للنظر في أمر المنطقة الكُردية وعموم العراق، تبنت عصبة الأمم موقفاً يدعو إلى منح الكُرد في العراق بعض الحقوق القومية المشروعة مثل الإدارة الكُردية والتدريس باللغة الكُردية وتوظيف الكُرد في المنطقة الكُردية، ولكن لم يشمل المناطق الأخرى من كُردستان، أي منطقة كُردستان إيران وكُردستان تركيا والقسم الذي أصبح ضمن سوريا، بمثل هذه الحقوق الأولية المشروعة. فقد ورد في لائحة الانتداب على العراق نصاً يشير إلى ما يلي جوازاً: "المادة السادسة عشرة– لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكُردية كما يلوح له"[٤٠]. وهذا يعني إقامة حكم ذاتي أو فيدرالية في منطقة كُردستان الجنوبي حينذاك، إذ لم يكن تعبير كُردستان العراق مستعملاً حينذاك. كما أنها لم تأخذ بالرأي الذي كان يدعو إلى استفتاء أهالي المنطقة الكُردية ومن ثم عرض نتائج الاستفتاء على عصبة الأمم لاتخاذ قرار بشأنها[٤١]. كما أن النص قد كتب بطريقة عرفت بها الدول الاستعمارية بحيث تكون حمالة أوجه. فما معنى ليس هناك ما يمنع، في حين كان الواجب تأكيد ضرورة إقامة حكومة مستقلة إدارياً، وليس بتلك الصيغة الهشة التي تقررها الحكومة المركزية.

وإذ تخلت بريطانيا، وهي الدولة المنتدبة، عن تأمين هذا الحق، فأنها أقرت في عام ١٩٢٥ إبقاء ولاية الموصل كلها في إطار الدولة العراقية الحديثة على أن تلتزم الدولة

---

٣٩ بيل، مس طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. مصدر سابق. ص ٢٠٢.

٤٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. نص لائحة الانتداب على العراق. ص ٢٨١.

٤١ المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٦.

العراقية بعدد من الشروط الأساسية. إذ جاء في تقرير اللجنة الثلاثية التي شكلت من جانب مجلس عصبة الأمم، والتي أضيف إليها ممثلان عن العراق وتركيا، الذي رفعته في يوليو/تموز عام ١٩٢٥ إزاء الكُرد ما يلي:

"يجب مراعاة رغبات الأهالي الكُرد في تعيين الموظفين الكُرد وجعل اللغة الكُردية، لغة رسمية بالمدارس والمحاكم في المرافعات والمحاكمات. وترى اللجنة أيضاً أنه فيما إذا لم يعط الكُرد ضمانات كافية وعهودا قوية بأن تنشأ لهم إدارة داخلية مستقلة، بعد أربع سنين من قبول معاهدة إنجليزية عراقية، وزوال سلطة عصبة الأمم عن العراق، فأن معظم الكُرد يفضلون الرجوع إلى الانضواء تحت لواء الإدارة التركية، على البقاء في الإدارة العراقية"[٤٢]. وفي عام ١٩٢٦ صدر قرار عصبة الأمم بدمج ولاية الموصل كلها، بما فيها الألوية الكُردية، بالدولة العراقية التي كانت قد تأسست في العام ١٩٢١. وبالتالي انتهى مفعول الفقرة التي تقول: "... فأن الكُرد يفضلون الرجوع إلى الانضواء تحت لواء الإدارة التركية، على البقاء في الإدارة العراقية". إن عدم وضع أسس قويمة لحل المسألة الكردية في منطقة الشرق الأوسط عموماً وفي العراق خصوصاً، جعلها مجال صراع دائم بين الشعب الكردي والحكومة المركزية ببغداد، بين نضال الشعب الكردي لإيجاد الأسس السليمة للحل وتحقيق مصالح الشعب الكردي، وبين الحكومات العراقية المتعاقبة التي كانت ترفض الاستجابة لتلك الحقوق. ومن هنا نستطيع أن نعي الأساليب التي كانت تمارسها سلطات الاحتلال البريطانية في ترك المشكلات قائمة لتستطيع الهيمنة على الوضع في البلاد، على وفق قاعدة "فرق تسد".

---

٤٢ الحسني، عبد الرزاق. العراق في ظل المعاهدات. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٥. ص ١٣٠-١٣٣.

المبحث الثالث: ثورة العشرين

أولاً: العوامل المفجرة للثورة

في ضوء تتبعنا وتحليلنا لواقع واتجاهات تطور العلاقات العراقية–العثمانية تبين لنا بوضوح بأن العراقيين عموما، سواء أكانوا عربا أم كُردا أم من أتباع القوميات الأخرى، وقفوا ضد الهيمنة العثمانية وسعوا للخلاص من صيغة الحكم المركزي المباشر المفروضة على البلاد، مع أن قسما مهما من العراقيين كان لا يرفض بالضرورة استمرار العلاقات الروحية– الدينية مع السلطة العثمانية، رغم علمه بأنها فقدت مضمونها الديني وتراجعت علاقتها الروحية مع الناس بسبب سياسات الاضطهاد والقهر والحرمان التي مارستها وتعرض لها العراقيون، سواء أكانوا من أبناء المدن أم من سكان الريف والبادية. وتطرق البحث قبل ذاك إلى الهبّات والتمردات التي قام بها سكان الريف والبدو شبه المستقرين لمواجهة ظلم الولاة الأتراك وقسوة الجندرمة وجباة الضرائب والأتاوات. كما أن المدن لم تكن بمنأى عن اضطهاد الحكام العثمانيين، وقد شهدت بغداد بشكل خاص [٤٣]، ولكن المدن الأخرى أيضاً، الكثير من الحركات السياسية المناهضة لإجراءات السلطنة العثمانية. وكانت الاستفزازات العثمانية تثير الناس في المدينة والريف وتدفع بهم لمقاومة الاحتلال العثماني. كتب السيد قاسم عبد الهادي في رسالة الماجستير التي نال عليها درجة جيد جداً بشان الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى واحتلال العراق من قبل القوات البريطانية ما يلي:

"أعـلن دباغو الأعظمية الذين كان لهم الثقل العددي في المنطقة وحاولوا الاعتصام بعد أن اجتمعوا في أحدى القاعات، منذ أوائل شهر محرم الموافق تشرين الثاني عام ١٩١٢ وقرروا الامتناع عن العمل إلى أن يتم رفع أجورهم، و فاوضهم رئيس صنف الدباغين

---

٤٣ عبد الهادي، قاسم. دور بغداد في ثورة العشرين. رسالة ماجستير. بغداد. موقع صحيفة "الجريدة" الإلكتروني. بغداد. ٢٠٠٧/١٢/٧. وثائق.

الشيخ ألجلبي وأقنعهم بالعودة إلى أعمالهم، وهو رد فعل مباشر إزاء حالات التعسف التي وقع تحت نيرها العمال واضربوا للمرة ثانية في أوائل كانون الأول عام ١٩١٣، وكان يقودهم هذه المرة عبد الهادي الأعظمي أحد مثقفي المنطقة، وفعلا تركوا أعمالهم هذه المرة وطالبوا برفع أجورهم بمقدار ٢٥٪ فاضطرت الحكومة إلى تحقيق رغباتهم فعادوا إلى العمل. ويعد هذا إنجازا للمضربين في الضغط على الحكومة في نيل حقوقهم منها"[٤٤]. ثم يشير في مكان آخر عن "الأوضاع السياسية والاجتماعية لبغداد قبيل الاحتلال البريطاني لها" إلى ما يلي:

" لقد خلق الوجود العثماني الطويل الأمد في العراق مشاكل اجتماعية واقتصادية كثيرة، أدت إلى تدهور الواقع الحياتي، فقد كانت الضرائب الكبيرة التي تجنيها القوات العثمانية بسبب أو بآخر، فضلا عن الفساد الإداري والمالي الذي عاشه العراق بسبب هذا الوجود، فكان ضباط التجنيد يبيعون قرارات الإعفاء من الخدمة الإلزامية لقاء مبالغ مالية كبيرة، وكانت السلطات العثمانية تقوم، بمصادرة موجودات الأهالي كحلي النساء والنقود الذهبية ومنحهم أوراق مالية (النوط) بدلا عنها، فضلا عن مصادرة البضائع التجارية كالأقمشة الحريرية وغيرها، وأصدرت المحكمة العسكرية العثمانية غرامات وعقوبات شديدة بحق كل من يرفض القبول بالأوراق المالية. ما جعل الأهالي يرفضون مساعدة ومساندة الجيش العثماني في فرض سيطرته على الأحداث والثورات التي تهدد الوجود العثماني"[٤٥].

منذ بداية الحرب العالمية الأولى وجدت بعض القوى العربية والكُردية وغيرها نفسها أمام أحد أمرين: إما أن تكون مع الدولة العثمانية وتبقى تعاني من جورها وتخلفها وما يرتبط بكل ذلك من معاناة، وإما أن تكون مع بريطانيا وبقية الحلفاء لتحصل على الحرية

---

٤٤ المصدر السابق نفسه.

٤٥ المصدر السابق نفسه.

والاستقلال والتقدم والوحدة في ضوء الوعود التي أعطتها الحكومتان البريطانية والفرنسية على قادة العرب والكُرد في آن واحد. وأدى ذلك إلى انقسام الناس في العراق إلى جبهتين:

- إحدى الجبهتين أيدت الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية المسلمة ودعم قواتها في العراق ضد القوات البريطانية ومقاومة احتلالها للعراق باعتباره أجنبيا ومستعمرا وكافرا في آن واحد يفترض محاربته من الناحية الوطنية والدينية. ولذلك وخاضت جماعات غير قليلة المعارك جنباً إلى جنب مع الأتراك في البصرة ضد القوات البريطانية. ولم يكن العرب من الوسط والجنوب وحدهم قد شاركوا في معارك البصرة، بل جاء المتطوعون الكُرد أيضاً للمشاركة في معارك الجهاد ضد الإنكليز. فصاحب كتاب "الداوودية، ماضيها وحاضرها" يذكر، على سبيل المثال لا الحصر، كيف تطوعت مجموعات من الكُرد للجهاد ضد الإنكليز وغادرت إلى البصرة للمشاركة في القتال مع العرب والأتراك[٤٦]. واستشهد في هذا المعارك عدد من شيوخ العشائر الكُردية، ومنهم: "نامق آغا، رئيس عشائر الداوودية، وشيخ قادر، رئيس عشائر البادوا، وشيخ لطيف، رئيس عشائر الطالبانية، وميرة سور، رئيس عشيرة البرزنجة وأفراد آخرون من فرسانهم"[٤٧]. ويشير الدكتور عبد الله الفياض إلى مشاركة الكُرد في النشاط الجهادي ضد القوات البريطانية فيقول: "وقد أسفرت الدعوة للجهاد عن تجمع عدد من أهالي المدن والعشائر يتراوح بين ١٠ – ١٥ ألف مقاتل بينهم ١٥٠٠ مجاهد من الكُرد"[٤٨].

كما لعبت بغداد دوراً ملموساً في التعبئة إلى جانب الدولة العثمانية من منطلق ديني واضح ارتباطاً بدعوة شيخ الإسلام خيري أفندي مفتي الدولة العثمانية عندما أصدر في ٧

---

٤٦ الداوودي، غالب علي. الداوودية، ماضيها وحاضرها. دار منشورات البصري. المطبعة الحيدرية. النجف. ١٩٥١. ص ٤٢–٤٩.

٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤٨.

٤٨ الفياض، عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى. سنة ١٩٢٠. ط ٢. مطبعة السلام. بغداد. ١٩٧٥. ص ١٥٣.

تشرين الثاني عام ١٩١٤ فتوى ذكر فيها الجهاد فريضة عينية على جميع المسلمين سواء كانوا يعيشون في الدولة العثمانية أو خارجها وكذلك دعوة الخليفة العثماني إلى الجهاد، وكسب تأييد العراقيين لهم عن طريق إعلان الجهاد المقدس، وقد رأى علماء النجف وكربلاء وبغداد والكاظمية أن تعضيد الدولة العثمانية لابد منه، فأفتوا بالجهاد في سبيل الإسلام، ولاسيما عندما استغاثوا أهل البصرة بالعلماء وابرقوا لهم من مختلف الأطراف يطلبون منهم الجهاد والنفير العام وقد ورد في إحدى البرقيات التي أرسلها إلى الكاظمية رؤساء البصرة وزعمائها جاء فيها ((ثغر البصرة الكفار محيطون به، الجميع تحت السلاح نخشى على باقي بلاد الإسلام، ساعدونا بأمر العشائر بالدفاع..))"[٤٩]. كما اصطفت إلى جانب الجهاد ومع الترك مجموعة من الشخصيات الدينية والثقافية العراقية حينذاك، منهم وكان منـهم عبد الرحمن الكيلاني وجميل صدقي الزهاوي، ومعروف الرصافي والحاج داود أبو التمن ومحمد فاضل الداغستاني وشوكت باشا والشيخ حميد الكيلدار، والسيد محمد الصدر ومحمد مهدي البصير ورفعت الجادرجي والشيخ أحمد الداوود وغيرهم من الشخصيات السياسية والاجتماعية.

- والجبهة الثانية، وهي الأكبر، ساندت القوات البريطانية بالارتباط مع الوعود التي أعطيت للشريف حسين وللعراقيين في الحصول على الحرية والاستقلال. وكانت البهجة كبيرة لدى جمهرة كبيرة من العراقيين لانتصار البريطانيون على الأتراك، كما يشير إلى ذلك الدكتور على الوردي.[٥٠] ولكن الصورة قد تغيرت بعد فترة وجيزة من احتلال بريطانيا التام للعراق، ولم تعد هناك سوى المواجهة مع بريطانيا التي حلّت محل الدولة العثمانية في استعمار البلاد. وقد حمل الموقف المعادي للقوات البريطانية ووعودها وعيا نسبيا بطبيعة الاستعمار الحديث وأهدافه والنتائج التي ستترتب على ذلك الاحتلال. وكان هذا الوعي

---

٤٩ عبد الهادي، قاسم. دور بغداد في ثورة العشرين. مصدر سابق.

٥٠ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العاق الحديث. الجزء الخامس. الثورة العراقية. القسم الأول. مصدر سابق. ١٦.

مزيجا متشابكاً يصعب تفكيكه أو التركيز على جانب منه دون الجوانب الأخرى، مزيجا من الوعي القومي والوطني والديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي، كما يحمل في طياته تجارب ومرارات العراق تحت الهيمنة والاحتلال والاجتياحات الكثيرة التي تعرض لها في فترات مختلفة من تاريخه القديم والحديث. يضاف إلى ذلك أن رجال الدين بذلوا جهوداً كبيرة للتركيز في دعايتهم على الجانب الديني وعلى تكفير البريطانيين والدولة البريطانية باعتبارها دولة كافرة، لأن سكان بريطانيا كانوا في غالبيتهم من أتباع الديانة المسيحية. وبالتالي فأن دعايتهم البدائية كانت مخالفة لمبدأ الاعتراف بالأخر من النواحي الدينية والمذهبية والتسامح المتبادل في مجال الدين ومناهضة بشكل مباشر للدين المسيحي وأتباع الديانة المسيحية، خاصة وأن العراق مكون قومي وديني متنوع ومتعدد وبيننا يعيش عائلات من أتباع من الديانة المسيحية وهم مواطنات ومواطنون عراقيون مسيحيون أيضاً، وهم ليسوا بكفرة بل أصحاب كتاب يعترف الإسلام بدينهم ويجله.

إن دراسة وقائع تلك الفترة والدراسات التحليلية بشأنها تساعد الباحث على بلورة مجموعات من العوامل التي كانت وراء انفجارها والتي يمكن تكثيفها في مجموعتين من جهة، وأربع مجموعات من جهة أخرى، أي العوامل الداخلية والخارجية مرة، والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والنفسية من جهة ثانية.[٥١]

١- العوامل الداخلية

أ. العوامل السياسية

تشير الدراسات التي تعرضت إلى هذه الفترة من تاريخ العراق المعاصر، إضافة إلى المضابط والبيانات التي صدرت حينذاك والصحف التي عالجت مهمات الثورة، إلى أن الهدف المركزي لثورة العشرين قد تجسد في تطلع العراقيين إلى الاستقلال والحرية، وإلى

---

٥١ ملاحظة: هناك الكثير من العوامل الداخلية والخارجية المشتركة التي حفزت في حينها على قيام ثورة السليمانية عام ١٩١٩ وثورة العشرين التي تستوجب التنبيه والتي لم يجد الكاتب مبرراً لتكرارها عند الحديث عن الثورتين. ك. حبيب.

التخلص من السيطرة الأجنبية البريطانية، أي النضال من أجل إقامة الدولة العراقية المستقلة.[٥٢] وهي مفاهيم حديثة بطبيعة الحال لم يتعود عليها العراقيون قبل ذاك، إذ أن جل ما طرحه العاملون في الحقل السياسي حينذاك هو الحصول على الحكم اللامركزي في إطار الدولة العثمانية. وساهمت في هذا النضال مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في الريف بسبب تشكيل الريف غالبية سكان العراق حينذاك وبسبب الضغط والفقر الذي كان يعاني منه سكان الريف أولا، وفي الكثير من المدن ثانيا، إضافة إلى بعض القبائل والعشائر المتنقلة أو شبه المستقرة. وإذا كانت المدن العراقية قد شهدت قبل ذاك صراعاً بين الريف والمدينة أو بين البادية والمدينة، حيث كانت المدن تتعرض إلى اجتياحات القبائل المستمرة، فأنها ولأول مرة عاشت جواً من التعاون والتنسيق لصالح الخلاص من الهيمنة البريطانية[٥٣]. وبرز لأول مرة في تاريخ العراق دور علماء الدين المتميز في النشاط الجهادي في معارك البصرة أولاً، ومن ثم في التعبئة لثورة العشرين ثانياً. وبرزت أهمية علماء الدين في دورهم البارز وتأثيرهم الكبير على شيوخ العشائر وعلى أفرادها، وفي قدرتهم النسبية العالية في توحيد كلمتهم أو جمع شملهم على مطالب معينة يتوجهون بها إلى سلطات الاحتلال البريطانية. وهي ظاهرة ذات جانبين ترتبط بطبيعة القضايا التي تسعى المؤسسات الدينية تحقيقها، كما أنها تعبر عن تبعية غالبية سكان الريف إلى شيوخ العشائر المتحالفين مع المؤسسات الدينية وشيوخ الدين، والتي يمكن أن لا تكون

---

٥٢ جاء في الرسالة الجوابية التي وجهها الشيخ محسن أبو طبيخ على رسالة السير برسي كوكس، الحاكم السياسي على العراق، بصدد ضرورة تعاونه مع قوات الاحتلال الإنكليزية، ما يؤكد أن الهدف المركزي للثورة قد تجسد في تحقيق الاستقلال التام للبلاد، حيث ورد في الرسالة المؤرخة في ٩ آيار ١٩١٧ بهذا الصدد ما يلي: "إن صداقتنا ومحبتنا لكم الشخصية وصداقة غيرنا الفردية اعتقد أنها لا تفيدكم الفائدة التي تتوخونها في العراق، وإننا نرجو مخلصين أن تكونوا أصدقاء الشعب العراقي جميعاً بما فيه نحن، وأن تحققوا رغباته وآماله بما يريده ويرضيه وهو استقلاله التام الناجز. ...". راجع في هذا الصدد "آفاق عربية" مجلة عراقية. العدد ١١. السنة ٢. ١٩٧٧. بغداد. ص ٨٤/٨٥.

٥٣ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية .. . الجزء الخامس. القسم الأول. ص ١٤.

بالضرورة بالاتجاهات الإيجابية باستمرار، كما تعبر عن غياب التنوير الديني والاجتماعي. وبرزت هذه الظاهرة بالارتباط مع دور المؤسسات الدينية في إيران في طرح مشروع المشروطية (الحركة الدستورية) في بداية القرن العشرين وتعبئة الناس حولها.[٥٤] وإذا كانت الأوساط الدينية الوطنية وشيوخ العشائر وبعض ملاكي الأراضي الزراعية وبعض الشخصيات الاجتماعية والمثقفة أو الأفندية من أبناء الفئات الميسورة والبرجوازية الصغيرة قد لعبت دورا متميزا وقياديا فيها، وفق طبيعة المناطق التي شملتها الثورة، فإن جموع الفلاحين الواسعة وأبناء العشائر وكادحي المدن المشاركة في الثورة شكلت جيشها الأساسي ووقودها المباشرة. والجدير بالإشارة إلى أن غالبية أبناء الفئات المتوسطة التي شاركت في الثورة أو قدمت الدعم المالي والسياسي لها كانت تنحدر من أصل ريفي أو من الأسر الميسورة وأشراف المدن، ولكنها كانت في الوقت نفسه من ملاكي الأراضي الزراعية والعقارات. ولهذا برزت تلك العلاقات المتشابكة بين الفئات المدينية المتوسطة (أو بديات تكون البرجوازية العراقية الجديدة) وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، إذ كانت لهما معا علاقات اقتصادية وروحية قوية مع شيوخ الدين الشيعة على نحو خاص. وكانت بغداد العاصمة النموذج المتميز في المشاركة، وخاصة من جانب المثقفين وشيوخ الدين[٥٥].

وتجلت نشاطات هذه القوى الاجتماعية السياسية في فعاليات الأحزاب والجمعيات السياسية التي تشكلت في العقد الثاني من القرن العشرين وهي: حزب العهد العراقي، الذي يعتبر انشطاراً عن جمعية العهد التي تشكلت في عام ١٩١٣ بمبادرة من القائد العسكري والسياسي عزيز المصري في ظل الحكم العثماني، وجمعية حرس الاستقلال، والجمعية الوطنية الإسلامية ذات الطابع المحلي. وعمدت هذه الأحزاب إلى بلورة الأهداف السياسية للفئات الاجتماعية المختلفة وطرحتها في شعارات محددة موجهة إلى تعبئة الناس وتحريك الشارع في سبيل انتزاع الاستقلال، رغم وجود بعض التمايز بين طبيعة حزب العهد العراقي

---

٥٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٥.

٥٥ عبد الهادي، قاسم. دور بغداد في ثورة العشرين. مصدر سابق.

وجمعية حرس الاستقلال الناشئ عن الاختلاف النسبي في التمثيل الاجتماعي لمصالح الفئات الاجتماعية المختلفة.[٥٦]

أكد حزب العهد العراقي في منهاجه السياسي على العمل من أجل تحقيق: "استقلال العراق استقلالا تاما ضمن الوحدة العربية وداخل حدوده الطبيعية... "[٥٧]، في حين شددّت جمعية حرس الاستقلال على ما يلي: "تسعى الجمعية المذكورة وراء استقلال البلاد العراقية استقلالا مطلقا." ولكن الجمعية ركزت من جديد على مسألتين مهمتين في هذا الإطار وهما الوحدة الوطنية لكل العراقيين أولاً، وتأمين العلاقة العضوية بين نضال العراق وبقية الأقطار العربية من أجل الوحدة العربية ثانياً. ولم تشذ الجمعية الوطنية الإسلامية عن هذا النهج السياسي ورفعت شعار استقلال العراق ومقاومة الاحتلال الأجنبي.[٥٨]

وبدلاً من الاستجابة لمطالب العراق ومراعاة واقعية لمشاعر الشعب في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية، صدر قرار مجحف عن عصبة الأمم أثناء انعقاد مؤتمر سان ريمو بتاريخ ٢٥ نيسان/إبريل ١٩٢٠، وضع بموجبه العراق تحت الانتداب البريطاني. وكان هذا القرار بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير وفجرت الثورة في حزيران / يونيو من نفس العام. فقرار المؤتمر جاء في ضوء ثلاث حقائق أساسية هي:

---

٥٦ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية. بدون تاريخ. طبعة منقحة. المقدمة مكتوبة بتاريخ ١٣٧١ هجرية. ص ٦٧–٥٩.

٥٧ المصدر السابق نفسه. ص ٦٧–٥٩.

ملاحظة: لقد ثبّت حزب العهد العراقي في الفقرة (ب) من برنامجه النص التالي: "أن يكون للعراق الخيار في انتخاب من يشاء من الأمم الراقية للمعاونة في الشئون الفنية والاقتصادية إذا اقتضت الحاجة على أن لا تمس تلك المساعدة بلاستقلال التام". وقد جرى تعديل هذه الفقرة من قبل المركز العام لتصبح كما يلي: "ترى جمعية العهد طلب المساعدة الفنية والاقتصادية من بريطانيا العظمى على أن تكون هذه المساعدة ثمينة، وأن لا تمس باستقلال العراق". راجع في هذا الصدد: الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٦٧.

٥٨ المصدر السابق نفسه. ص ٨١.

١. كانت عصبة الأمم تمثل من حيث المبدأ مجموعة الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى التي سعت إلى تقسيم مناطق النفوذ في ما بينها، وبالتالي كان لها تأثير مباشر على قرارات عصبة الأمم والمؤتمرات التي كانت تعقدها، خاصة وأن بريطانيا كانت تعتبر الدولة الاستعمارية الأكثر قدرة وتأثيرا في الأحداث والأكثر نفوذاً في عصبة الأمم حينذاك.

٢. ورغم صدور إعلان المبادئ أو شروط الرئيس الأمريكي في أعقاب الحرب العالمية الأولى في سبيل منح الشعوب التي كانت تحت الاحتلال حق تقرير المصير، فأن المساومات في ما بين الدول الكبرى حينذاك، وخاصة بشأن النفط الخام العراقي، سمحت لبريطانيا أن تمرر مشروع الانتداب على العراق دون اعتراض من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأنها وافقت على توزيع أسلاب الدولة العثمانية في ما بينها وبين فرنسا بما يسكت الأخيرة أيضاً، إذ أصبحت سوريا ولبنان، وكانتا قبل ذاك، إضافة إلى فلسطين، جزءاً من ولاية الشام الخاضعة للدولة العثمانية، من نصيب فرنسا والعراق وفلسطين من نصيب بريطانيا.

٣. ولا شك في أن سلطات الاحتلال البريطانية لم تكن تعتقد بقدرة العراقيين على خوض النضال ضد القوات البريطانية المنتصرة والمعسكرة في العراق، خاصة وأن قوى غير قليلة كانت تقف إلى جانب سياسة بريطانيا في العراق، وعلى رأسهم نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن الكيلاني، وبالتالي، فأنها لم تكن تعتقد باحتمال نشوب ثورة ضدها أصلاً، إضافة إلى أن الاستقبال الحار الذي استقبلت به القوات البريطانية في البصرة أعطى المسئولين البريطانيين الانطباع وكأن العراقيين لا يرفضون الانتداب. علماً بان المس بيل، وكانت المساعدة المباشرة للمندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس، كانت تتوقع حدوث مشكلات كبيرة لبريطانيا في العراق، إن هي رفضت الاستجابة لتطلعات العراقيين في إقامة الدولة العراقية المستقلة.[٥٩]

٥٩ الفياض، عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى. ط ٢. مطبعة دار السلام. بغداد. ١٩٧٥. ص ٢٤٨.

لقد جاء قرار عصبة الأمم بشأن العراق حاسماً وجائراً، حيث ورد في لائحة الانتداب ما يلي:

"بناء على نص المادة "١٣٢" من معاهدة الصلح، الموقع عليها في سيفر في اليوم العاشر من شهر أغسطس ١٩٢٠، التي بموجبها قد تنازلت تركية عن كل حقوقها وتملكها في العراق إلى الدول المتحالفة الرئيسية، وبناء على المادة ٩٤ من تلك المعاهدة، التي بموجبها قررت هذه الدول الكبرى، وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من الفصل الأول "عهد جمعية الأمم" بأن تعترف بالعراق دولة مستقلة، يشترط عليها قبول المشورة الإدارية والمساعدة، من قبل منتدب، إلى أن تصبح قادرة على القيام بنفسها وحدها، وأن تحديد تخوم العراق، سوى ما هو مقرر في المعاهدة المذكورة، واختيار المنتدب، تتفق عليه الدول الرئيسية المتحالفة، وبما أن الدول المتحالفة الرئيسية قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية منتدباً من قبلها على العراق، ...."[٦٠].

وأوردت لائحة الانتداب شروط الانتداب وحقوق بريطانيا على العراق التي كانت بمثابة فرض الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية غير المحدودة وغير المحددة بوقت معين عليه. وقد جوبه مثل هذا القرار بالرفض الكامل من جانب المجتمع العراق، في حين وافقت عليه بعض القوى، إذ لم تجد في واقع الحال مخرجاً أو حلاً آخر لها، إذ كان عليها، كما اعتقدت، أن تتعامل مع الواقع الموضوعي القائم وتأمين التخلص التدريجي من تلك الهيمنة. ومن بين هؤلاء كان فيصل بن الحسين وكذلك العديد من الضباط العراقيين الذين ساندوا الحسين بن علي شريف مكة في تحالفه مع بريطانيا في الحرب.

إن حركة الاستقلال الوطني التي انتعشت في تلك الفترة قد انعكست بوضوح في البيانات والمضابط التي رفعها رجالات الثورة وفي الفتاوى التي أصدرها علماء الدين الرافضة

---

٦٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. ط ٧. الجزء الأول. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩. ص ١٠١/١٠٢.

للانتداب والاحتلال. فقد جاء في المذكرة التي رفعها رجال الثورة إلى الحاكم السياسي البريطاني في النجف في ١٩٢٠/٦/٨ ما يلي:

"لما طال انتظار الأمة العراقية لتحقيق وعود الحلفاء الرسمية، ولاسيما الحكومة المعظمة البريطانية، وتنفيذ وعودهم الدولية المقطوعة باستقلال البلاد التام، رأت أن السكوت عن المطالبة بحقوقها الصريحة لا يجوز لها بوجه من الوجوه، ولا يحسن بالأمة التي عرفت من نفسها الكفاءة على تسلم أزمّة البلاد، وإدارة شؤونها السياسية والاقتصادية، أن تغض النظر عن المجاهرة بمقاصدها الغالبة ورغائبها السامية... فقررنا... أن نطالب الحكومة المحتلة باستقلالنا التام، المؤيد في بياناتها الدولية، وأن تنفذ بسرعة المطاليب الآتية:

أولا– إننا نطالب أن يؤلف الشعب باختياره، مؤتمرا عراقيا قانونيا، يجتمع أعضاؤه في عاصمة البلاد بغداد، ومهمته تأليف حكومة عربية، مستقلة كل الاستقلال، عارية عن كل تدخل أجنبي، يرأسها ملك مسلم.

ثانيا– نطلب رفع الحواجز عن ارتباط الشعب العراقي، وتفاهمه مع الشعوب الأخرى، بحرية المواصلات، وكافة المنشورات والمطبوعات.

ثالثا– نطلب تمكين الأمة عن عقد مجتمعاتها وإقامة منتدياتها في سائر مناطق العراق"[٦١].

ويمكن أن يتلمس القارئ بوضوح كبير أن المسئولين عن صياغة هذه المذكرة كانوا يدركون تماما العلاقة الوطيدة القائمة بين التحرر من السيطرة الاستعمارية وبين الحصول على الحرية والديمقراطية والصحافة الحرة، إضافة إلى أهمية إقامة علاقات مفتوحة ومستمرة مع الأقطار المجاورة لتأمين وصول الصحافة والثقافة للسكان وكذلك الإطلاع على ما كان يجري في تلك البلدان ونشر المعلومات عن العراق في تلك الصحافة، خاصة وأن الإدارة البريطانية قد بدأت بانتهاك الحقوق والحريات والتضييق على الناس وعلى الصحافة

---

٦١ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ١٤٠.

وعلى دخول صحف الأقطار العربية والمجاورة إلى العراق. كتب الأستاذ محمد مهدي البصير حول موضوع الحريات ما يلي: إن من "أهم الأغلاط التي أثارت سخط الشعب على الحكومة ووقعت في نفوس المفكرين من أبنائه أسوأ وقع ... خنق الحرية الفكرية ومنع إصدار أي جريدة سياسية غير الجرائد الرسمية.... وقد أدت مصادرة حرية الصحف في البلاد إلى رغبة لا حد لها في قراءة الجرائد السورية الحرة وصحف مصر"[٦٢].

أما الزعيم الديني المعروف حجة الإسلام والمسلمين محمد تقي الحائري الشيرازي، أحد زعماء الثورة وقادتها البارزين، فقد أصدر نداءً، اعتبر بمثابة فتوى دينية وقراراً سياسياً، موجهاً إلى أبناء الشعب العراقي يدعوه فيه إلى النضال وتأييد المقاومة المتصاعدة ضد المحتلين الأجانب ورد فيه ما يلي:

"أما بعد فإن إخوانكم في بغداد، والكاظمية، والنجف، وكربلاء، وغيرها من أنحاء العراق، فقد اتفقوا فيما بينهم على الاجتماع، والقيام بمظاهرات سلمية، وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات، مع المحافظة على الأمن، طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء الله بحكومة إسلامية،... فالواجب عليكم، بل على جميع المسلمين، الاتفاق مع إخوانكم في هذا المبدأ الشريف. وإياكم والإخلال بالأمن، والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض، فإن ذلك مضر بمقاصدكم، ومضيع لحقوقكم التي صار الآن أوان حصولها بأيديكم، وأوصيكم بالمحافظة على جميع الملل، والنحل التي في بلادكم، في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، ولا تنالوا أحدا منهم بسوء أبدا"[٦٣]. ثم أعقب ذلك بفتوى صريحة ذات أهمية فائقة في مجرى تطور أحداث الثورة واستخدام السلاح ضد المحتلين حيث جاء فيها ما يلي:

---

٦٢ أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية. منشورات مكتبة البدليسي. بغداد. ١٩٨٧. ص ٦١.

٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٧.

"مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم في ضمن مطالباتهم، رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا أمتنع الإنكليز من قبول مطالبهم"[٦٤].

وكما يلاحظ، كانت الفتوى صريحة في مقاصدها وواضحة في تأكيدها على عدد من النقاط المهمة التي تعتبر حقاً ثابتاً من حقوق الشعوب في الوقت الحاضر أيضاً، ومنها: حق الشعب العراقي في النضال من أجل انتزاع حقه في الاستقلال والسيادة الوطنية. وحقه في ممارسة جميع أساليب النضال لتحقيق هذا الهدف إن وجد أن المستعمر يرفض الاستجابة لهذا الحق المشروع. وأن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تأمين وحدة وطنية صلدة بعيدة عن التفرقة القومية والدينية والطائفية أو الفكرية والسياسية، وبعيدة عن المساس بالناس أو بمصالحهم نتيجة الاختلاف في القومية أو الدين أو الطائفة أو غيرها. ويمكن القول بأن الإمام محمد تقي الحائري الشيرازي قد تميز بوعي سياسي وحس وطني سليم جنب الثورة والثوار المزالق المحتملة والصراعات الداخلية غير المبررة. وتبين الفتوى بأن شيخ الدين كان يدعو إلى قيام حكومة إسلامية منذ البداية وكان يريد يطبع الدولة العراقية بطابع الدين الإسلامي، في حين كان العراق منذ ذلك الحين متعدد الأديان والمذاهب. وبخلاف ذلك كان موقف السيد محمد كاظم اليزدي، الذي حصر مهمة شيوخ الدين بالوظائف الدينية والاجتماعية، ولم يكن مخطئاً، بل كان على صواب تام في هذا الصدد. ومن الناحية العملية اتخذ موقفاً يتفق بهذا القدر أو ذاك مع موقف النقيب عبد الرحمن الگيلاني[٦٥].

ورغم بُعد العراق عن الساحة السياسية الأوروبية وعن الحركات الفكرية فيها بسبب الهيمنة العثمانية القاسية وحجرها على الفكر والمعلومات والاتصالات الخارجية، فأن الفئات المثقفة والواعية من الشعب العراقي قد استقبلت بعض الأفكار البرجوازية الديمقراطية الحديثة القادمة من فرنسا عبر الثوار السوريين، إذ كانت أفكار الثورة الفرنسية وشعاراتها الأساسية " الحرية والإخاء والمساواة" واسعة الانتشار نسبياً في ولايتي مصر

---

٦٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٩.

٦٥ الفياض، عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. مصدر سابق. ص ٢٧٢.

والشام. وكان إطلاع جماعات من العراقيين عليها يتم عبر المجلات والصحف وبعض الكتب، على قلتها، سواء أكانت تأليفا أم ترجمة، أم عبر الاحتكاك المباشر.[٦٦] لقد وجدت تلك الأفكار طريقها إلى المثقفين والأفندية العراقيين على قلتهم، وألهب الحماس فيهم وحركهم ضد المستعمرين وعمق من وعيهم. وكان أغلب المثقفين العراقيين من حملة هذا الفكر التحرري ينحدرون من عائلات ميسورة ومن صفوف الضباط الذين درسوا في الأستانة ومن أبناء الفئات المتوسطة الحديثة التكوين وأشراف المدن وقلة من أبناء البرجوازية الصغيرة. وكانت هذه الأفكار تحمل مضامين تقدمية معادية للاحتلال والاضطهاد وضد علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية التي كانت تترسخ يوما بعد آخر منذ استكمال احتلال العراق من جانب القوات البريطانية. وإلى جانب هذا الاتجاه الفكري برزت بعض الأفكار التي كانت تدعو للعدالة الاجتماعية بما فيها بعض الأفكار الثورية والاشتراكية التي وجدت لها صدى طيب ولكن غير واسع. وكان حملة هذا الفكر حينذاك مجموعة صغيرة من المثقفين من أبناء الفئات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة الذين استلهموا ذلك من ثلاثة مواقع أساسية هي: التراث الحضاري المنقطع للشعب العراقي وما فيه من نزعات مادية وعقلانية برزت في حياة ونشاط الحركات الفكرية في الإسلام وجمهرة من المسلمين الأتقياء وغيرهم من سكان العراق على مدى القرون الماضية، وأجلاها برز في بعض ممارسات وأقوال عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب ونشاطات أبي ذر الغفاري والحلاج أو في وثورة الزنج ولكن بشكل خاص في حركة القرامطة...الخ، من جهة، والفكر الاشتراكي المعاصر الذي انتشر في أوروبا في تلك الفترة وحرك الملايين من الشغيلة لمواجهة الاستغلال الرأسمالي وارتبط باسم ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا والثورة الألمانية من جهة أخرى، ومن الواقع المزري الذي كانت تعيش فيه أوساطاً واسعة من سكان العراق، حيث كانت مظاهر البؤس والفاقة والحرمان والتخلف الاجتماعي ضاربة أطنابها في كل البلاد. وكان

---

٦٦ الراوي، عبد اللطيف عبد الرحمن د. الفكر الاشتراكي في النقد والأدب العراقي المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية الآداب. بغداد. ١٩٧٥. (الرسالة مطبوعة ومسحوبة على آلة الرونيو. ص ٦-٨.

التثقيف الديني في فترة الحكم العثماني تؤكد أن الفقر والغني، الشبع والجوع هي من حكم الله، لا مرد لحكمه! وأن المحروم في دنياه سعيد في أخرته. ولم يكن هذه التربية الدينية سوى التجسيد الحي لفعل رجال الدين الذين يعمدون، شاءوا ذلك أم أبو، إلى تخدير يقظة ووعي الشعوب، وهي مطابقة لما أكده كارل ماركس حين قال "أن الدين أفيون الشعوب، أي يستخدم كأفيون من المستغِلين وأتباعهم لتخدير الناس ونسيانهم لأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المزرية.

كانت منافذ وصول الفكر الاشتراكي المعاصر متعددة. فمن مصر كانت تصل المجلات والكتب، على قلتها، التي كانت تثير وتحرك عقول القراء وتطرح عليهم أسئلة كثيرة. وكانت هذه المطبوعات تطرح الفكر الاشتراكي بشكل عام وتحبذه أو حتى كانت تنتقده. وكانت أفكار سلامة موسى وشبلي شميل مثلاً غير بعيدة ولا غريبة عن قراء العربية المثقفين. كما كانت هذه الأفكار تصل من وعبر إيران، حيث كانت الحركات الثورية في روسيا وإيران متبادلة التأثير وذات تأثير ملموس على جملة من المثقفين في العراق. لقد كان الفكر الثوري له تأثير ملموس على فئة المثقفين الإيرانيين منذ فترة مبكرة من القرن العشرين، أو حتى في نهاية القرن التاسع عشر. وكان لسفر وعودة العراقيين القادرين على ذلك إلى أوروبا وبعض البلدان العربية واحتكاكهم المباشر بالحركات العمالية والفكرية والسياسية هناك أثره الملموس على فكر هؤلاء ونقلهم لتلك الأفكار وتجاربهم إلى العراق ونشرها بين أوساط المثقفين.[٦٧] وفي هذا يرد اسم حسين الرحال الذي قضى فترة من الزمن في ألمانيا وعاشر أحداث ثورة ١٩١٨ التي قادتها منظمة سبارتاكوس الشيوعية، حيث اغتالت الشرطة الألمانية بعد فشل الثورة كلاً من القائدين الشيوعيين كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ. ورغم أهمية كل ذلك يفترض أن لا تجري المبالغة بهذا الدور، بسبب طبيعة الأوضاع الفكرية والاجتماعية المتخلفة والمعقدة وضعف العلاقات مع الخارج

---

٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢–٤٤.

وصعوبة الحصول على الأخبار والمعلومات من الدول الأخرى. فالتأثير لم يكن غائباً ولكنه كان محدوداً وضيقا حقاً ولا تجوز البالغة في دوره.

وقبل الانتهاء من هذه الفقرة لا بد من الإشارة إلى عامل مهم من عوامل تحريك وتوعية المجتمع حينذاك، عامل الصحافة السياسية الوطنية التي اعتبرت كمرآة عاكسة لواقع المجتمع والمشكلات السياسية التي يواجهها والحالة النضالية التي عليها. إذ كانت الصحافة قبل الثورة تمارس دوراً فاضحاً للهيمنة الاستعمارية البريطانية الجديدة وأغراضها وكاشفاً عن المشكلات التي بدأ يتعرض لها المواطن من سلطات الاحتلال البريطانية، كما لعبت دورا مهما في بلورة أهداف الحركة الوطنية ومهماتها وساهمت في توسيع نار الثورة وتأجيج الروح الحماسية في نفوس المناضلين. لقد وجدت في فترة الثورة جريدتان هما: "الفرات" و "الاستقلال" لم تستمرا في العمل والنشر طويلاً، إذ كانت شوكة حقيقية في عيون المستعمرين وأعوانهم، ولكنهما كانتا أداة فعلية بيد المناضلين الثوار[٦٨]. وكان بعض قادة الثورة يقوم بالتحرير فيها وإثارة المشكلات التي كانت تواجه المجتمع، وفضح نوايا البريطانيين السياسية والاقتصادية في العراق والكشف عن الفجوة التي كانت تفصل فعلياً بين الادعاء بتحرير العراق من الهيمنة العثمانية وبين واقع سقوط العراق تحت احتلال استعماري جديد بريطاني الجنسية والهوية.

ويبدو لي لو أن بريطانيا قد مارست سياسات أخرى غير السياسة التي مارستها فعلياً لأمكن التأثير الإيجابي على المجتمع وإخراجه من ظلمات العهد العثماني إلى نور الحضارة الغربية الحديثة ولساهمت بدور فعال في تنشيط التنوير الديني والاجتماعي الذي تعطل في مصر بفعل ذات العوامل التي عاشها العراق. إذ كانت سياسة وزارة المستعمرات البريطانية قاسية جداً ومحافظة جداً في تحقيق الأهداف الاستعمارية و في حين لم يستطع الفكر الديمقراطي البريطاني الولوج لحياة العراق ونفوس العراقيات والعراقيين بالصورة التي تساعد على التفاعل والتفاهم ومنح

---

٦٨ أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. مصدر سابق. ص ٦٦-٧٤.

النـاس حقـوقهم المشـروعة الـتي تعطلـت لفـترة غـير قصـيرة. لقـد كانـت وزارة المستعمرات البريطانية تريد تحقيق نجاحات اقتصادية سريعة على حساب وأكتاف شعوب المستعمرات، ومنه الشعب العراقي. وكان لهذا الفعل تأثيره السلبي المباشر على حياة وسلوك الناس. رغم أن التخلف الفكري والحضـاري الـذي سـاد المجتمـع العراقي ودور المؤسسة الدينية الذي اتهم القوات البريطانية بالكفر وخشية المثقفين مـن اتهـامهم بـالوقوف إلى جانـب المسـتعمر البريطـاني، قـد لعـب دوره في ضـعف الاستفادة من الوجود البريطاني في العراق في أعطاء دفعة قوية للمجتمع العراق نحـو الأمام في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنوير الـديني. إن تجربة احتلال البريطاني للعراق وعواقب ذلك يفترض أن تقدم درسـاً حيـاً للمجتمـع العراقي في المرحلة الراهنة ومع واقع وجود قوات احتلال أمريكية وبريطانية وغيرهـا في العراق.

ب. العوامل الاقتصادية

لم تكن العوامل السياسية سوى الوجه الثاني للعملة، فوجهها الأول تمثل بالعوامل الاقتصادية التي كانت وراء تطور النشاط السياسي والعمليات المسلحة المناهضة لقوات الاحتلال البريطاني التي بادرت باستخدام السلاح لإخماد المقاومة. فالتحرك السياسي والعسكري ضد الإنكليز بدأ في النجف في عام ١٩١٨ وفي ثورة السليمانية عام ١٩١٩ وثم في ثورة العشرين التي اتسع نطاقها لتشمل مناطق واسعة من العراق، وخاصة في وسط وجنوب العراق. كما أنه اتسع في كل المدن التي كانت المؤسسة الدينية ذات تأثير كبير على السكان مثل بغداد والكاظمية وكربلاء، إضافة إلى النجف. وفي هذا تبرز العلاقة الجدلية بين المصالح الاقتصادية للمؤسسة الدينية وشيوخ الدين من جهة، والفئات الاجتماعية التي قادت العمليات العسكرية من شيوخ العشائر، وكذلك الفلاحين الذين تبنوا الثورة وكانوا وقودها الأساسيين من جهة أخرى.

جلبت سنوات الحرب العالمية الأولى معها مشكلات اقتصادية جمة لسكان العراق. فإلى جانب المعارك الحربية التي كانت تجري على الأرض العراقية، ومحاولات الدولة العثمانية

تجنيد العراقيين للقتال إلى جانبها في معاركها ضد الإنكليز، واستخدام كثرة من المواطنين في أعمال السخرة في معسكرات الإنكليز وفي شق الطرق ونقل السلاح، الذي لعب دوره البارز في تقليص الإنتاج الزراعي، مارست سلطات الاحتلال البريطانية وقوات الجيش العثماني في آن، سياسة الاستيلاء على المحاصيل الزراعية، سواء أكان ذلك بدفع تعويض مالي محدود أم بدون تعويض، باعتباره شكلا من أشكال استيفاء الضرائب لتغطية نفقات الحرب. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى واقع مرير بالنسبة لسكان العراق. كتب الدكتور عبد الله النفيسي في هذا الصدد يقول: "كان إصرار الإدارة البريطانية على تحصيل الضرائب المفروضة على كل محصول زراعي، وعلى كل محصول بستان تحصيلاً كاملاً أمراً مكروهاً لدى الفقير والغني على السواء حتى أن القبائل، كقبيلة بني حچيم من لواء المنتق مثلاً، وجدت نفسها سنة ١٩١٩ مرغمة على دفع ضرائب فادحة وذلك لأول مرة في تاريخها. وكان تحصيل الواردات، في تلك السنة نفسها، في لواء المنتفق، أعلى تحصيل في الفترة الواقعة بين ١٩١٦ – ١٩٢٨. وإليك ثبتاً بواردات المنتفق من سنة ١٩١٦ – ١٩١٨:

١٩١٦	٥٢,٤٦٤	جنيهاً.
١٩١٩	١,٦٦١,٨٢٣	جنيهاً.
١٩٢٢	–	
١٩٢٦	١,٠٠٢,٦٥٩	جنيهاً.
١٩٢٨	١,٢٧٧,٢٣٣	جنيهاً.

ففي لواء المنتفق مثلاً، ارتفعت ضريبة الدخل على كل فرد من أقل من خمسة روبيات في سنة ١٩١٦ إلى خمس شلنات في سنة ١٩١٩، وبعد اضطرابات سنة ١٩٢٠ عادت وانخفضت ثانية سنة ١٩٢٢ إلى شلن.... وكانت المبالغ المحصلة من لواء المنتفق والديوانية والشامية، وهي ثلاثة ألوية شيعية، في سنة ١٩٢٠ تقدر بـ ٥٥٣٣١٠٠ شلن أو قرابة ربع مجموع الدخل من الألوية العراقية وعددها أربعة عشر لواءً (تقديرات الموازنة، ١٩٢٠ – ١٩٢١ ص ٤). وكانت المبالغ المخصصة في الألوية الثلاثة ١٩٢٩٤٤٠ شلناً (المصدر ذاته

ص ٥)"[٦٩]. كما أن العمليات العسكرية في مناطق مختلفة من العراق قد أدت إلى تدمير المزيد من قنوات الري والبزل وتخريب المزارع وتلف المحاصيل الزراعية ودفعت بأعداد كبيرة من الفلاحين إلى ترك الريف والهجرة إلى المدن، خاصة وأن أغلب العمليات العسكرية قد تركزت في المناطق الزراعية من الفرات الأوسط وجنوب العراق. وفي ما عدا ذلك لعب التجار الكبار والوسطاء دورهم الطفيلي المعروف في اغتنام فرصة الحرب للاغتناء السريع على حساب الناس الكادحين. واستفادت من هذه الأوضاع مجموعات قليلة من التجار والإقطاعيين وكبار الملاكين التي تعاونت مع المحتلين الجدد وساهمت بتشديد الاستغلال على الفلاحين. لقد أثارت إجراءات إقرار التشريعات العثمانية بصدد الأرض الزراعية، التي تم اغتصاب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من الفلاحين على مدى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وتسجيلها بأسماء الشيوخ وكبار موظفي الدولة وأشراف المدن وتجارها، سكان الريف وكرهت المحتلين وأبدت استعداداً لمقاومة قوات الاحتلال. وعمدت سلطات الاحتلال البريطانية منذ سنة ١٩١٨ إلى ممارسة سياسة مماثلة أغضبت الفلاحين والكثير من الشيوخ الذين حرموا من الأرض بسبب مواقفهم الوطنية من سلطات الاحتلال أثناء الحرب العالمية الأولى أو ما بعدها، فنظموا العديد من المضابط والتحركات المعادية للإنكليز في مناطق كثيرة، وخاصة في الفرات الأوسط والجنوب. وكان لهذه التحركات السياسية دورها في تعبئة متزايدة للفلاحين وأبناء المدن وإلى تعميق مضمون التناقضات الاجتماعية مع سلطات الاحتلال.

وردا على تلك التحركات قامت سلطات الاحتلال بإعداد وتنفيذ حملات عسكرية "تأديبية" شرسة ضد الفلاحين من أبناء العشائر. فالتصدي لانتفاضة تلعفر وثورة السليمانية ودير الزور والنجف، وكذلك التحركات الأخرى في بغداد وغيرها، قد أجج الوضع كله. ولم تكن العلاقات في ما بين العشائر أو بين الشيوخ المستغِلين والفلاحين المستغَلين

---

٦٩ النفيسي، عبد الله فهد د. دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث. مصدر سابق. ص ١٥٢/١٥٣.

طبيعية، بل كانت تشوبها التناقضات وضعف الثقة والصراعات. إلا أن علماء الدين والأحزاب السياسية ساهموا في تخفيف تلك التناقضات والسيطرة على الصراعات وزرع الثقة من أجل مواجهة مشتركة ضد الاحتلال البريطاني. يشير الشيخ محمد رضا الشبيبي إلى أن ثورة العشرين كانت "وليدة عاملين خطيرين أولهما الضغط والاستغلال الاقتصادي واستنزاف جهود العاملين في الزراعة خاصة– والعراق قطر زراعي قبل كل شئ– والاستيلاء على مواردها من الخامات بأبخس الأثمان وردها بعد استخدامها في الصناعة الحديثة لتصريفها في أسواق هذه البلاد بأعلى الأثمان، وهذا هو جوهر الاستعمار الحديث... أما العامل الثاني في اندلاع الثورة فهو ذلك الضغط السياسي أو الحجر على الأفكار والحيلولة بين أبناء البلاد وبين التعبير عن آرائهم والمطالبة بحقوقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم واختيار حكامهم وحكوماتهم بملأ إرادتهم ثم للمحاولات التي بذلتها السلطة المحتلة لفرض نوع من السيطرة الاستعمارية المباشرة على العراق"[٧٠]. ويتضمن مقتطف الشيخ الشبيبي تأكيدا صريحاً على وعي وفهم قسم مهم من قادة الثورة حينذاك للأسباب التي دفعتهم للمشاركة بالثورة[٧١].

---

٧٠ فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. المقدمة بقلم الشيخ محمد رضا الشبيبي. ص ٧/٦.

٧١ يختلف الدكتور علي الوردي في تقديره مع الشيخ الشبيبي حول العامل الاقتصادي وأهميته في تأجيج الثورة العراقية عام ١٩٢٠. فهو يحاول تقليل أهميته إزاء العوامل الأخرى، ويعتبر أن هذا التحليل الذي يتفق عليه المفكرون الماركسيون، غير صحيح. راجع في هذا الصدد: الوردي، علي د. لمحات اجتماعية... الجزء الخامس. القسم الأول. مصدر سابق. ص ٩/٨. وفي الملحقين الثاني والثالث. ويبدو لنا بأن العامل الاقتصادي قد لعب دوراً مهماً في التحرك المناهض لبريطانيا إلى جانب العوامل المهمة الأخرى، وأن ذكر العامل الاقتصادي ودوره يفترض أن لا يقلل من دور العوامل الأخرى، سواء أكانت اجتماعية أم دينية أم سياسية ونفسية، إذ أنها مجتمعة قادت الناس في العراق إلى الثورة. ولم يؤثر العامل الاقتصادي على الفلاحين وحدهم، بل شمل شيوخ العشائر وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وعلماء الدين الشيعة على نحو خاص الذين كانوا ولا زالوا يحصلون على رزقهم من أرزاق الناس، من الفلاحين وشيوخ العشائر وسكان المدن أيضاً. ولا شك في أن العراق لم يعرف

وعدا ذلك فإن ظروف الحرب ذاتها أوجدت نوعا من الحركة التجارية النشطة نسبيا في الأسواق المحلية التي استفادت منها مجموعات من التجار، إلا أنها اقترنت بإفقار شديد للكادحين من ذوي الدخل المحدود بسبب نقص فرص العمل والتشرد وارتفاع أسعار السلع والخدمات (التضخم النقدي)[٧٢]، وكذلك النهب المتواصل والمتنوع للمحاصيل الزراعية والإيرادات من جانب سلطات الاحتلال الإنكليزي وبعض الإقطاعيين وتجار الجملة. وعانت بعض مناطق العراق من مجاعات بشعة، ومنها المجاعة التي وقعت في الموصل، التي أودت بحياة الألوف من السكان.[٧٣] ويورد الدكتور الوردي بهذا الصدد ما يلي: "ولكن هذه المنافع التي جناها قسم من الناس تقابلها مضار أصابت القسم الآخر منهم. فقد ارتفعت

العلاقات الإقطاعية النموذجية التي سادت أوروبا في القرون الوسطى، ولكن العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي قامت على أساس منح الأراضي التابعة للدولة إلى شيوخ العشائر وغيرهم تحت واجهات مختلفة، ومنها أراضي عائلة السعدون في الناصرية، كانت لها آثارها في التحرك أيضاً. لقد كان الفلاح في العراق، ولا يجري الحديث هنا عن البدو الرحل أو شبه المستقرين، بل عن فلاحي الريف العراقي العربي والكُردي، يعاني من صعوبات جمة أشرنا إليها في موقع آخر. وفي مكان آخر يعود الوردي ليؤكد على جانب آخر باعتباره كان عاملاً محركاً للثورة، ويقصد به ارتفاع الأسعار والتضخم النقدي. وما يقوله في هذا الشأن صحيح. ولكن التضخم النقدي يشكل جزءاً مهماً من العامل الاقتصادي وأسبابه اقتصادية بطبيعة الحال، إضافة إلى كونها سياسية واجتماعية. (المؤلف)

٧٢ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية .. . الجزء الخامس. القسم الأول. مصدر سابق. ص ٢٣/٢٠.

٧٣ ملاحظة: في نهاية الحرب العالمية الأولى حصلت في ولاية الموصل مجاعة شديدة جداً، كما ورد في كتاب الدكتور علي الوردي السابق الذكر، حيث ينقل عن الدكتور عبد العزيز القصاب قوله: "إنه رأى جثث البشر ملقاة على جانبي الطريق بكثرة لا يمكن وصفها، وعند دخوله القرية "دير قبو" وجد الجياع منتشرين فيها وهم لا يتمكنون من الحركة لشدة الجوع... وشاهد جثة حيوان وقد اجتمع حولها زهاء خمسين جائعاً ... كما شاهد مأموري البلدية يتجولون في كل صباح ومساء ومعهم الحمالون ليجمعوا جثث الأموات...". ويقول إبراهيم الواعظ أن المجاعة بلغت حداً جعل الكثيرين من الناس يأكلون لحم الكلاب والقطط ...". ولكن كان هناك من يتسنى له أكل كمية أكبر مما يأكله في الأيام الاعتيادية...". راجع في هذا الصدد: الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. جزء ٤. ص ٣٩١/٣٩٠.

أسعار الحبوب ارتفاعاً فاحشاً كاد يؤدي إلى مجاعة في بغداد. فقد كان سعر طغار الحنطة في الحلة في العهد التركي يتراوح بين ٨ و١٠ ليرات، فارتفع في عهد الاحتلال إلى مائة ليرة. وفي بغداد ارتفع سعر الطغار إلى ١٢٠ ليرة. وحدثني أحد شيوخ المشخاب: أن طغار الشلب كان سعره في العهد التركي يتراوح بين ٣٥ و٥٠ ليرة"[٧٤].

وبعد استكمال احتلال العراق من جانب القوات البريطانية عمدت سلطات الاحتلال إلى تنفيذ سياسة تستهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية وتعزيز تلك القواعد الاجتماعية التي تخدم مصالحها على الأمد الطويل، تلك الفئات والعناصر التي سعت قبل ذاك ومنذ سنوات إلى تأمين علاقات جيدة مع الشركات التجارية البريطانية والقنصليات العاملة في العراق.[٧٥] فسعت سلطات الاحتلال إلى تعزيز علاقاتها بالبرجوازية الكومبرادورية الجديدة التي ساهمت بتكوينها وسعت إلى تكريسها وبدأت بتعزيز مواقعها من جهة، وإلى تعزيز علاقاتها بالإقطاعيين الذين سعت إلى تكريس دورهم وتأثيرهم على عشائرهم وفي المناطق التي يقيمون فيها من جهة أخرى، إضافة إلى تعزيز علاقاتها بمجموعة من الضباط العراقيين التي كانت تعمل قبل ذاك في القوات العثمانية ووقفت ضد القوات التركية وساهمت في مشروع الشريف حسين واتفاقه السياسي مع الإنكليز. كما عملت على اختيار مجموعة من الناس من أبناء العائلات الميسورة والمعروفة لتعيينها في وظائف إدارية ترتبط بسلطات الاحتلال وتحت إشرافها، وكانت البداية لتكوين البيروقراطية العراقية الحديثة التي ارتبطت مصالحها بهذا القدر أو ذاك بمصالح الوجود البريطاني في العراق، إذ ارتبط جزء منها بسلطات الاحتلال البريطانية وخدم مصالحها على حساب مصالح المجتمع العراقي. ولكنها اعتمدت في أحيانٍ غير قليلة على من كان يعتبر من "المنبوذين" في المجتمع وأساءت إلى

---

٧٤ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية .. . الجزء الخامس. القسم الأول. مصدر سابق. ص ٢١.

٧٥ – كوتلوف. ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. ترجمة الدكتور عبد الواحد كرم. بغداد. مطبعة وأوفسيت الديواني. ١٩٨٥. ص ٦٤–٧٩.

– إبراهيم علي. طالب النقيب صريع التاج في العراق. في مجلة آفاق عربية. مجلة عراقية. بغداد. العدد ٨. السنة ٢. ١٩٧٦. ص ٨٨.

من كان يعتبر من "الأشراف" والشيوخ والمحترمين في المجتمع. وكان لهذا دور سلبي بارز في علاقة الشيوخ ومجموعات من الأشراف مع القوات والسلطات البريطانية.[٧٦] وقادت سياسة سلطات الاحتلال البريطانية في اختيار شيخ من شيوخ العشائر في منطقة معينة ومنحه راتباً ثابتاً للمحافظة على أمن المنطقة إلى إثارة إشكاليات سياسية وصراعات في ما بين العشائر التي كانت تقطن في المنطقة ذاتها والتي لم يتم الاتفاق معها. وكان للنقود ولا يزال دور كبير في كسب رضى أو كراهية العشائر العراقية. وهو ما أدركته جيداً مس بيل وتعاملت معه بذكاء كبير.

ومع ذلك كانت هذه السياسية قصيرة النظر وجلبت لبريطانيا الكثير من المتاعب، إضافة إلى أنها كانت تهدف إلى تشديد الخلافات بين شيوخ العشائر ليسهل عليها السيطرة عليهم جميعاً. وهذا ما حصل مع الشيخ ضاري الظاهر، رئيس عشائر الزوبع ليكون مسؤولاً عن الأمن والنظام في منطقته[٧٧]، على سبيل المثال لا الحصر.

وعمدت تلك السلطات إلى الاعتراف بالتشريعات التي صدرت في العهد العثماني وأقرت عمليات توزيع أراضي الدولة على رؤساء العشائر والشيوخ وكبار موظفي الدولة في العهد العثماني، لكنها حرمت الفلاحين والشيوخ الوطنيين، وخاصة في بعض مناطق الفرات الأوسط، المعادين لسلطات الاحتلال من الأراضي الزراعية. ولم تكتف بذلك بل عمدت سلطات الاحتلال البريطانية في هذه الفترة إلى توسيع عمليات منح الأراضي الزراعية باللزمة، كما عملت على توسيع نشاط الشركات البريطانية لزراعة المحاصيل الصناعية، وخاصة القطن، واستولت على مساحات معينة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة ووضعتها تحت تصرف تلك الشركات.

---

٧٦ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية .. . الجزء الخامس. القسم الأول. مصدرسابق. ص ٢٣-٢٦.

٧٧ المصدر السابق نفسه. الجزء الخامس . القسم الثاني. ص ٦٦/٦٧. يشير الدكتور الوردي بأن "خصص الإنكليز للشيخ ضاري مرتباً شهرياً قدره ٧٥٠ روبية، واستمروا في دفع هذا المرتب له حتى أوائل ١٩١٨، ثم قطعوه عنه. ولا نعرف السبب الذي دفعهم إلى ذلك. والمظنون أنهم وجدوا الشيخ ضاري ذا منفعة قليلة لهم. وقد أضمر ضاري لهم من جراء ذلك حنقاً شديداً". ص ٦٦/٦٧.

إن أكثر العوامل التي حركت الفلاحين والملاكين معا، إضافة إلى عامل الشعور الوطني، تلك الأساليب التي مارستها سلطات الاحتلال الاستعمارية في السيطرة على المحاصيل الزراعية والموارد المالية على أساس جباية الضرائب من السكان. وقد تفننت أكثر من العثمانيين في إيجاد الصيغ والحجج لتحقيق ذلك، بما فيها فرض "التبرعات" الإلزامية على المواطنين في المدينة والريف.[٧٨] وتشير بعض المصادر إلى أن الضرائب المفروضة على السكان قد تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال فترة وجيزة. فكتبت جريدة المانجستر گارديان تهاجم الإدارة البريطانية في العراق في سنة ١٩٢٠ لا لأنها لم تحقق آمال العرب في الحرية والاستقلال حسب، بل لأنها رفعت ضرائبهم إلى ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل الاحتلال البريطاني.[٧٩] فقد تنوعت الضرائب مثل ضريبة النخيل وضريبة المحاصيل الزراعية المختلفة، وضريبة الملك، وضريبة الدفنية...الخ، والعمل على جمع التبرعات للصليب الأحمر وبناء الملاجئ للجنود في بريطانيا وإقامة تمثال لقائد حملة احتلال بغداد، الجنرال مود،...الخ.[٨٠] كتبت جريدة "الفرات" بهذا الصدد قائلة: "لقد هدمتم هذا الركن بمقالع من السياسة التي أهلكت الحرث والنسل وأتت على الأخضر واليابس، فتراب كل

---

٧٨ كوتلوف، ل. ن. ثورة العشرين. مصدر سابق. ص ٦٧.

٧٩ فياض عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٢٧٠.

ملاحظة: كتب كوتلوف ما يلي: "وقد ازدادت الضرائب المباشرة في المنطقة التي احتلها الإنكليز للسنة المالية ١٩١٨–١٩١٩ ب ١،٦٥ مرة بالنسبة لما كانت عليه في عامي ١٩١١و ١٩١٢، وارتفعت إلى أكثر من مرتين خلال السنوات ١٩١٩–١٩٢٠. وفي سنة ١٩١٧–١٩١٨ بلغت واردات الإدارة المدنية ١٥٢٥٠ ألف روبية، منها ٧٩٥٠ ألفاً من الضرائب الزراعية، و٦٧٥٠ ألفاً من الرسوم المختلفة، أما في سنة ١٩١٨–١٩١٩ فقد ارتفعت إلى ٢٩٣٠٠ ألف روبية، منها ٢١٧٥٠ ألفاً من الضرائب الزراعية، و٦٥٠٠ ألفاً من الرسوم. وكانت الضرائب التي ألقيت على عاتق المواطن العراقي تعادل ضعف ما فرض على المواطن في المحافظات المستعمرة في كل من الهند والبنجاب، باعتراف أحد الإداريين الإنكليز ...". ثورة العشرين. مصدر سابق. ص ٦٦.

٨٠ – فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٢٧١.

– الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ١٣٢.

منطقة يشهد بأنكم سلبتم الحب حتى من منقار الطائر، واستخرجتم المخ من العظم، وضاعفتم الخراج أضعافاً للزراع فأصبحوا يسألون الناس إلحافاً وأنتم تسألونهم فوق الجهد وتكلفون نفوسهم فوق الوسع، أهذا عدلكم؟"[٨١].

وكانت إدارة المعتمد البريطاني تجبي الضرائب من السكان بطريقتين: ضريبة عينية وضريبة نقدية. وكانت هذه الضرائب لا تخضع لمعايير سليمة وتتم على أساس التخمين بالنظر. وكان الخاسر أبداً هو الفلاح المنتج. وتشير تقارير الحكام السياسيين في المناطق الزراعية إلى أن جلّ وقتهم قد صرف للاهتمام بالشؤون المالية، والتي لم تكن في حقيقة الأمر سوى جباية الضرائب غير المشروعة للإدارة البريطانية. كتب حاكم الديوانية في سنة ١٩١٨ لدائرة الحاكم الملكي ببغداد يقول: يجب أن نقرر هنا بأن جزءاً كبيراً من وقت الحاكم السياسي مخصص للقضايا المالية أو القضايا التي ترتبط بها بصورة غير مباشرة"[٨٢].

ومن هنا يتبين لنا بأن الفئات الاجتماعية الفقيرة والكادحة في الريف والمدينة، وهي تشكل غالبية السكان، كانت تتعرض إلى عمليات نهب منظمة وجشعة واستغلال شديد من جانب سلطات الاحتلال البريطانية تساوت مع أساليب أجهزة الولاة العثمانيين، إضافة إلى استغلال الشيوخ وكبار ملاك الأراضي الزراعية والبرجوازية التجارية والربوية المتنقلة بين الريف والمدينة[٨٣]. ومن هنا أيضاً يتبين بوضوح لِماذاَ كانت جموع الفلاحين الجيش الأساسي لهذه الثورة الوطنية.

---

٨١ أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. مصدر سابق. ص ٧٢.

٨٢ فياض. عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٢٧٠.

٨٣ ملاحظة: عند استخدام مصطلحات البرجوازية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في المجتمع العراقي يجب أن ترتبط بالفترة التي يجري الحديث عنها، وهي مصطلحات نسبية ترتبط بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي حينذاك. ويصعب مثلا مقارنة البرجوازية التجارية العراقية بالبرجوازية التجارية البريطانية ولا حتى المتوسطة منها والصغير بتلك التي في بريطانيا. علما (أن الحدود بين البرجوازيات كان إلى حد ما حينذاك مائعاً نسبياً ولكنه كان كبيرا بين البرجوازية الصغيرة والكبيرة. واتخذت صورة هذه الفئات وضوحا أكبر في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

ج. العوامل الاجتماعية والدينية

منذ العقد الثاني من القرن العشرين برزت بعض مظاهر التفكك البطيء جداً في العلاقات الأبوية في الريف العراقي لأسباب ارتبطت بدور العلاقات السلعية الجديدة التي تبلورت بفعل حركة الرأسمال التجاري الغربي في العراق وسعي جمهرة الإقطاعيين الصغيرة وكبار الملاكين في تشديد الاستغلال على الفلاحين ونزوح مزيد من العائلات الفلاحية إلى المدن، رغم بؤس المدن ذاتها حينذاك، وانتزاع مزيد من الأراضي الزراعية العائدة للفلاحين من جانب الإقطاعيين وكبار الملاكين والتي تتوجت بدور سلطات الاحتلال البريطانية بتوزيع الكثير من الراضي الزراعية على مؤيديهم من شيوخ العشائر. وكان الفلاحون، رغم العلاقات العشائرية والأبوية التي يفترض أن تكون متداخلة بين الفلاحين ورؤساء العشائر، يعانون من مصاعب جمة، سواء أكان ذلك في ريف الوسط والجنوب أم ريف كُردستان وعموم الشمال. رغم كل ذلك، وبسبب ضعف الوعي السياسي والاجتماعي لدى الجمهرة الواسعة والأساسية من الفلاحين وأبناء العشائر في ريف المناطق العربية والكُردية، حافظت العلاقات العشائرية على خصائصها وطبيعتها الأساسية في العراق لفترة طويلة لاحقة حتى بعد تشكيل الحكم الوطني. وكانت العلاقات العشائرية من جانب، والعلاقات الدينية من جانب آخر، تتحكمان إلى حدود بعيدة بسلوك الفلاح والبدوي شبه المستقر، إضافة إلى أبن البادية المتنقل، بالرغم من كون نسبة عالية من هؤلاء لم يلتزموا، وبصورة عفوية، بأركان الدين كالصلاة والصوم والزكاة على سبيل المثال لا الحصر. كما أن تأثير المسالتين على سكان المدن لم يكن قليلاً، بسبب كون المدن كانت في أغلب قاطنيها من أصل فلاحي أو ريفي.

وكان يلاحظ في هذا الصدد وجود تمايز نسبي بين المناطق العربية والكُردية، إذ أن التزام الفلاح الكُردي المسلم بالشعائر الدينية، بما فيها الصلاة والصوم، كان أكبر مما عند البدوي أو الفلاح العربي المسلم. وهذه الظاهرة لا تقلل من احترام الفلاح للدين وشيوخ الدين والالتزام بتنفيذ الفتاوى التي يصدرونها والمشورات التي يقدمونها للناس. وجدير بالإشارة إلى أن شخصيتين كانتا تؤثران بقوة على سلوك الفلاح والمواطن في الريف عموما،

وكذلك على أولئك الذين هجروا الريف واتخذوا من المدينة موطنا لهم حيث استمروا في ممارسة عاداتهم وتقاليدهم الفلاحية لفترة طويلة من الزمن، وهما شيخ العشيرة أو البيگ والأغا والإمام أو السيد أو الملا بالنسبة للمسلمين، أو القس بالنسبة للمسيحيين، أو الحاخام بالنسبة لليهود، أو الأمير بالنسبة للإيزيديين أو شيوخ الدين بالنسبة للصابئي المندائي.

وفي الريف العراقي نشأت علاقة اقتصادية متينة بين أطراف ثلاثة، وهم: الفلاح وشيخ العشيرة وعالم الدين أو ممثله في الريف. فالفلاح هو المنتج الفعلي والوحيد للخيرات المادية في الريف. ويتضمن إنتاجه الريع الذي يقتطعه شيخ العشيرة أو المالك للأرض الزراعية أو مالك حق التصرف بها أو الإقطاعي. وكان شيخ الدين يتسلم حصة من الإنتاج تقتطع أساسا من الإنتاج الضروري للفلاح، إضافة إلى حصوله على حصة إضافية تمنح له من الشيخ أو مالك الأرض أو الإقطاعي. وهي في كل الأحوال تعتبر جزءاً من الريع الذي يفرض على الفلاح تقديمه بصور مختلفة. وفي ما عدا ذلك كان على الفلاح أن يدفع الضريبة التي تفرضها الدولة من حصته من الإنتاج. ولا شك في أن شيوخ الدين الشيعة كانوا يعيشون أساساً على هذه الحصة، لأنهم كانوا لا يتسلمون راتبا من الدولة كما هو حال شيوخ الدين السنة، إضافة إلى ما كان يصلهم من زكاة وغيرها من سكان المدن ومن الزوار القادمين من بلدان أخرى أو الهدايا والعطايا والزكات التي كانت ترسل لهم من مختلف بقاع العالم حيثما وجد أتباع المذهب الشيعي الاثنا عشري أو الجعفري. وعلى هذا الأساس كانت علاقة شيوخ الدين بالفلاحين وبالإقطاعيين أو شيوخ العشائر قوية بالمقارنة مع علاقة شيوخ الدين السنة الذين كانت علاقتهم المالية محصورة بالحكم، إذ كانت الدولة هي التي تدفع رواتبهم الشهرية. وفي ما عدا ذلك كان الفلاح يقدم جزءاً من محصوله نقدا أو عينا إلى السادة وشيوخ الدين العاملين في العتبات المقدسة، إضافة إلى القرابين (النذور) التي يلتزم

بها الفلاح كل عام لأسباب كثيرة أمام الله والأئمة، وتدفع في الغالب الأعم عينا.[٨٤] ولوحظ خلال تلك الفترة إلى أن زيادة حجم الضرائب المجباة من قبل سلطات الاحتلال البريطانية أدت إلى تقليص كبير في الحصة المتبقية للفلاحين من صافي الإنتاج أولا، وإلى تقليص حصة الإقطاعي أو المالك وشيخ العشيرة ثانيا، وكذلك إلى تقليص حصة شيوخ الدين والمقلدين والسادة ثالثا. وقاد هذا إلى تدهور كبير في مستوى معيشة الفلاحين وإلى حد أقل في مستوى معيشة شيوخ الدين، وخاصة الصغار منهم. وكانت هذه المسألة واحدة من بين أهم الأسباب الكامنة وراء تحرك شيوخ العشائر وملاكي الأراضي وشيوخ الدين في المناطق الشيعية، إضافة إلى الحس الوطني والواجبات الدينية، ضد سلطات الاحتلال البريطانية.

د. العوامل النفسية

رغم العلاقات الواسعة والطويلة التي نشأت بين مجموعات من البريطانيين العاملين في الشركات التجارية أو في التنقيبات عن الآثار أو في القنصليات البريطانية ذات النفوذ الواسع والعلاقات الواسعة مع العراقيين في داخل العراق، فأنهم لم يدركوا تماماً طبيعة المجتمع العراقي العشائري، سواء أكان بدوياً أم فلاحيا ريفياً، ولم يفهموا أهمية وضرورة احترام كرامة الإنسان والعشيرة، والابتعاد عن توجيه الإهانات، سواء أكان بالشتم أم الضرب أم التجاوز بالكلام أم بالاعتقال دون مبررات ومسوغات فعلية، إضافة إلى أساليب جباية الضرائب والإتاوات وما إلى ذلك. كما أنهم عمدوا إلى تغيير أساليب التعامل مع العراقيين بالمقارنة مع أساليب تعامل الدولة العثمانية مع العراقيين، سواء من حيث فرض الانضباط والالتزام بالنظام، أم من حيث مضمون المساواة في المجتمع، والتي سماها الدكتور على

---

٨٤ تستوجب الإشارة إلى أن إيرادات علماء الدين الشيعة الكبار وأتباعهم من رجال الدين من مختلف المستويات وطلال الحوزات العلمية تأتي مما يدفعه المقلدون لهم وبعدد المقلدين. وكان أغلب هؤلاء حينذاك من الفلاحين المرتبطين بعشائرهم. وتراجع أو زيادة إيرادات هذا الشيخ الديني المجتهد أو ذاك يجد انعكاسه على مستوى معيشة بقية أتباعه.

الوردي "عدالة مكروهة"، أي عدالة تنفيذ الالتزام بالنظام من جانب شيوخ العشائر أو أفرادها.

وكان أحد العوامل البارزة في الكراهية للحكم العثماني يكمن في التعامل غير الإنساني والإساءات الكبيرة من جانب السلطات العثمانية وأجهزة الجندرمة أزاء العراقيين وهم في بلادهم، بما فيها حملات الجندرمة العسكرية والإهانات والضرب وما إلى ذلك. فالمعلومات المتوفرة حول الأساليب التي استخدمها الحكام السياسيون والعسكريون البريطانيون في المناطق التي كانت تحت إشرافهم إزاء العراقيين كثيرة ابتداءً من نائب الحاكم الملكي العام آرنولد ولسن وانتهاءً بأخر ممثل لبريطانيا يمتلك سطوة الحكم في مناطق العراق المختلفة. وهي أساليب قهرية ذات طبيعة ازدرائية تتسم بالتعالي والاحتقار والتعسف إزاء سكان البلاد من عرب وكُرد وغيرهم. إذ كان بعضهم يسعى إلى تركيع العراقيين باعتبارهم يرفضون الانصياع إلى القوانين والتعليمات والأوامر. كتب كمال مظهر أحمد بهذا الشأن يقول: "تكررت في كُردستان نفس صورة التعنت والتعالي للحكام والضباط السياسيين الإنكليز الذين أثاروا بتصرفاتهم استياء مختلف الفئات الاجتماعية في الوسط والجنوب. فإذا كان رجل حاكم النجف السياسي گرينهاوس (Greenhause) يستعملون السوط حينما كان يمر لفتح الطريق أمامه، فأن زميله الميجر صون كان يعيد الشيء نفسه بفظاظة أكبر في السليمانية، ويفرض غرامات يومية على عدد من الناس البسطاء بحجج واهية، بل كان يجبر الجميع على أن يرفعوا فروض الطاعة لأصغر موظف لديه"[٨٥]. وجاء في وثيقة لجمعية العهد – فرع الموصل – بشأن الإهانات التي كانت توجه للمواطنين، وكانت تزيد من غضبهم وكراهيتهم للإنكليز، ما يلي: "لم تترك الحكومة الاحتلالية شيئاً من أنواع الشدة والقسوة إلا واستعملته مع الأهلين، وأن أدنى خطأ يصدر من أحد الناس يكون جزاؤه الضرب على عجزه مجرداً عن الثياب حتى أن الدم كثيراً ما كان يتطاير من

٨٥ أحمد، كمال مظهر د. دور الشعب الكُردي في ثورة العشرين العراقية. مطبعة الحوادث. بغداد. ١٩٧٨. ص ٣٧/٣٨.

جسده وتبقى مواضع السياط قروحاً لا تندمل مدة طويلة. أما الجزاء النقدي الذي قد شكل أعظم منبع لواردات حكومة الاحتلال فأن المحكومين يعدونه نعمة كبرى إزاء العذاب الجسماني والحقارة التي توجه إليهم بتشغيلهم بالأشغال السافلة"[٨٦].

وكشفت جريدة "الفرات" عن الطريقة التي يفكر بها البريطانيون إزاء العراقيين وأسلوب تعاملهم اليومي معهم، حيث كتبت مقالاً افتتاحياً عن الإنكليز جاء فيه ما يلي: "شاهدنا قوماً ليسوا من البشر أفسدوا البلاد واضطهدوا العباد وسحقوا القوانين العامة وهتكوا حرمة الشرايع الموضوعة وهدموا دعائم النظام الاجتماعي الجديد .. قلّب صفحات التاريخ القديم والحديث فلا تجد سوى الإنكليز أفسدوا النظام وأسقطوا حقوق الإنسان، فلا حرية ولا طمأنينة، ونزعوا الملكية وهي من حقوق الإنسان المقدسة لأنها من لوازم الحرية والمساواة، نعم فهم كما أسقطوا حقوق الإنسان المدنية أسقطوا حقوقه السياسية، فعاد ولا حق له، محروماً من كل مميزاته، محروماً من عمومياته وذاتياته"[٨٧]. لا شك في أن هذا القول فيه الكثير من المبالغة، إذ لم تكن للإنسان من مواطني الدولة العثمانية أية حقوق، وهي لا تقارن مع ما كانت تمارسه الجندرمة العثمانية. ومع ذلك فأساليب الاستعمار في محاول تركيع السكان على العموم ومن حيث المبدأ واحدة.

والآن دعونا نقرأ ما كتبه ستيفنسن لونگريگ عن العراقيين في كتابه الموسوم "العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ "، إذ كتب يقول: "لقد كانت الصحافة ضعيفة التزود بالمعلومات، وغير مسؤولة ومتطرفة في الحس الوطني، ومعادية للأجانب بصفة قاسية. كان يجري تنظيم التظاهرات بصفة أيسر وبالقليل من النفقات.، في أي اتجاه سياسي يراد. أما الأحزاب فلم تكن في الغالب سوى محض عصابات من الشخصيات، ليست لها تنظيمات متواصلة أو واسعة، أو أية سياسة ثابتة ما خلا سياسة معاداة الإنكليز. وكان يسمح بحرية الكلام إلى حد إبداء الآراء المتطرفة التي يندر أن تكون معتدلة. وكان العنف أو المقاطعة

---

٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤٠.

٨٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤٢/٤١.

ينتظر أية سياسة واضحة، مهما كانت تلك السياسة حكيمة أو مخلصة، إذا ما بدا عليها بأنها سوف تفشل في ميدان الحمية القومية"[٨٨]. وعجز هذا الكاتب البريطاني من ضباط الحملة العسكرية في العراق أثناء الحرب العالمية الأولى والذي تولى عدة مناصب استشارية في الحكومة العراقية كما كان حاكماً سياسياً لكركوك، عن رؤية العوامل الكامنة وراء هذه النظرة العراقية للبريطانيين، وبتعبير أدق للاستعمار البريطاني، الذي جاء محتلاً وتصرف كمحتل وقمع ثورتي ١٩١٩ و١٩٢٠ وفرض عليه مصالحه ومعاهداته واتفاقياته، وبالتالي وجه التهمة للعراقيين بسبب موقفهم من السياسة البريطانية وتصرفات البريطانيين في العراق.

وليست بعيدة عن ذاكرة العراقيين حادثة الشيخ ضاري والضابط البريطاني ليجمن. فقد وجه ليجمن العديد من الإهانات المتلاحقة للشيخ ضاري بسبب رفضه التعاون معهم بعد أن تعاون معهم لفترة من الزمن. ويشير الدكتور علي الوردي بهذا الصدد قائلاً: يروى أن ليجمن كان لا يتردد عن إهانة ضاري في بعض الأحيان حتى أنه خاطبه ذات مرة باسم "الشيخ ضارط"، وتلك إهانة لا يتحملها رجل كالشيخ ضاري ذي الجذور البدوية الأصيلة. ويروى أيضاً أن ليجمن أولم في أحد الأيام وليمة لرؤساء عشائر منطقته كان ضاري من بينهم، ولما دعوا إلى تناول الطعام اتجه ضاري نحو صدر القاعة لكي يجلس مع الرؤساء الكبار، فتقدم منه ليجمن وخاطبه أمام الحاضرين قائلاً: "قم ليس هذا مكانك". فظهر أثر الغضب واضحاً على وجه ضاري إلى الدرجة القصوى"[٨٩]. ويشير الدكتور الوردي إلى أنه وبينما كان ليجمن في حديث مع الشيخ ضاري جاء إلى المخفر سائق سيارة وأخبر "عن حادثة سلب وقعت بالقرب من سدة الترك، فظهرت إمارات الغضب على وجه ليجمن والتفت

---

٨٨ لونطريط، ستيفنسن همسلي. العراق الحديث من سنو ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. الجزء الثاني. ط ١. منشورات الفجر. بغداد. ١٩٨٨. ص ٣٧٠.

٨٩ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الخامس. ثورة العشرين. القسم الثاني. مصدر سابق. ص ٦٧.

نحو ضاري قائلاً: "هذي كلها حركاتك، وأنت تعمل تشويشات في الطريق". فأخذ ضاري يعتذر له بأنه لا علم له بهذه الأمور. وعند هذا التفت ليجمن نحو آمر الشبانة عبد الجبار الجسام الذي كان واقفاً بالقرب منه موعزاً إليه أن يتوجه مع نفر من رجاله لمطاردة اللصوص. ثم أضاف ليجمن إلى ذلك طالباً من عبد الجبار أن يأخذ معه خميس بن ضاري لكي يعاونه في مطاردة اللصوص. وعلى أثر مغادرة عبد الجبار للمخفر مصبحة خميس بن ضاري، قتل ليجمن. وقد اختلفت الروايات في كيفية مقتله اختلافاً عجيباً. ومن يطلع على تلك المحاضر (محاضر المحاكمة) يشعر شعوراً واضحاً بأن ليجمن وجه إلى ضاري إهانة لم يتحملها، ولاسيما أنها جاءت بعد إهانات أخرى سابقة، ولعلها كانت لضاري القشة التي قصمت ظهر البعير. وعند هذا أشار ضاري إلى أبنه سليمان الذي كان واقفاً بالقرب منه قائلاً "دگوه". فأطلق سليمان النار من بندقيته علي ليجمن. وعند هذا قام ضاري وأخرج سيفه من غمده وأهوى به على ليجمن بضربة على رأسه وصدره. وسمع أحد الشهود ليجمن في تلك اللحظة وهو يقول " لا .. لا .. لا .." بينما سمعه شاهد آخر يقول "يازي يا ضاري .. يازي يا ضاري ..". ثم سقط ليجمن على الأرض يتخبط بدمائه. وأسرع رجال ضاري بعد ذلك فقتلوا خادم ليجمن وسائق سيارته، وسلبوا كل ما كان لدى الشبانة من بنادق وخيل وملابس"[٩٠].

ويورد الدكتور الوردي الكثير من نماذج الإساءة للعراقيين التي كان فيها ما يراد به تحطيم معنويات الناس وكرامتهم وإذلالهم، مما رفع من الحقد والكراهية وعمق انعدام التفاهم، رغم أن الإنكليز الذين جاءوا إلى العراق محتلين كانوا من حيث المبدأ أكثر تحضراً بما لا يقارن مع الأوساط التركية العثمانية المتخلفة التي كانت تهيمن على العراق. فالحكايات التي تروى عن الميجر ديلي، حاكم الديوانية (القادسية)، أو عن الكولونيل ليجمن، حاكم الدليم (الأنبار) وعن غيرهم كثيرة جداً. وربما يكون في بعضها بعض المبالغات، إلا أنها لا تخرج في الإطار العام عن الحقيقة التي كانت جارية حينذاك في العراق.

---

٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٦٩/٧٠.

فعلى سبيل المثال لا الحصر أورد الدكتور علي الوردي بهذا الصدد ما يلي: "الواقع أن القصص التي تروى عن فظاظة ديلي كثيرة، وهي لا تخلو من مبالغة طبعاً، غير أنها لا تخلو من حق أيضاً. يروي فريق المزهر الفرعون: أن ديلي أصدر أوامره بأن كل خيال يأتي إلى الديوانية يجب أن يترجل عن ظهر حصانه قبل وصوله إلى البلدة بخمسمائة متر، وأن يخلع عقاله ويسير مشياً على الأقدام. وقد غضب ديلي مرة على أحد رؤساء عفك فحكم عليه بغرامة مقدارها ٢٥ كيلو من الروبيات، فاضطر الرجل أن يذهب إلى السوق ويأتي بكيس الروبيات يحمله على كتفه. وكان ديلي إذا استدعى إليه بعض رؤساء العشائر الكبار لأمر من الأمور تركهم ينتظرون مقابلته يوماً أو عدة أيام، وإذا سمح لأحدهم أخيراً بالدخول عليه تركه واقفاً بينما هو ينظر في الأوراق التي بين يديه. ثم يرفع عينه متسائلاً: "أنت شاسمك؟ لويش جاي؟"[٩١]. أو الإهانة التي وجهها لأحد الشيوخ المعممين، الشيخ هادي، عندما رآه يتبول في حديقة بيته، فاستدعاه معنفاً إياه: " أنت شيخ هادي ليش تصير شيخ مطي"، ثم فرض عليه غرامة قدرها عشر روبيات فدفع الشيخ الغرامة صاغراً"[٩٢].

ليس من شك في أن الحكام المباشرين الذين عينوا في العراق حينذاك لعبوا دوراً كبيراً في اختيار الأساليب التي يرونها مناسبة في تنفيذ سياسات الحكومة البريطانية في العراق، خاصة وأنها ترتبط مباشرة بسبل التعامل مع البشر. وهذا يعني بدوره أن طبيعة هؤلاء وسلوكهم الشخصي واتجاهاتهم الذاتية تشارك بهذا القدر أو ذاك في التأثير على تلك الأساليب من حيث الشدة أو اللين، ولكن السياسة العامة والأهداف التي تقرر تنفيذها في العراق حينذاك من قبل الحكومة البريطانية تبقى المسؤولة الأساسية عن التعامل اللاإنساني من جانب موظفي وزارة المستعمرات والقوات المسلحة البريطانية تتحملها الحكومة البريطانية وسياستها مباشرة. ويبدو لي أن حسن شبر كان محقاً إلى حد بعيد

---

٩١ المصدر السابق نفسه. الجزء الخامس. القسم الأول . ص ٣٠/٢٩.

٩٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠.

حين في ما أشار في هذا الصدد إلى ما يلي: " لقد حاولت الحكومة البريطانية تبرير هزيمتها السياسية وأخطائها الكبيرة في العراق، بإلقاء تبعة ما حدث على أرنولد ولسن نائب الحاكم الملكي العام في العراق. لكنه تبرير غير مقنع، لأن ولسن كان ينفذ القرارات الصادرة من لندن"[٩٣]. لقد تعامل ولسن بحقد وذهنية استعمارية شديدة العداء للأخر ونقل هذه الذهنية إلى غالبية العاملين معه من البريطانيين في أنحاء العراق. ولكن هذه الذهنية كانت مهيمنة أيضاً على العاملين في وزارة المستعمرات في لندن وعلى ذهنية أولئك المهيمنين على الحكم الاستعماري في الهند. ويواصل حسن شبر تقديره حول ولسن يقول: "إن سياسة ولسن الحاقدة وممارساته القاسية ونزعته الاستعمارية الشديدة التي يريد من خلالها إحكام السيطرة المباشرة على العراق. وقد جعلت الأنظار تتوجه إليه على أنه المخطئ الأول. فلم يكن ولسن يتعامل بمرونة سياسية، إنما بأسلوب استعماري خشن"[٩٤]. وهنا يفترض تأكيد حقيقة أساسية هي أن السياسة الرسمية للدولة البريطانية كانت هي المحددة لوجهة العملية، ولكن المنفذين لها يلعبون دوراً كبيراً في طبيعة الأساليب والأدوات والممارسات التي يتخذونها لتنفيذ تلك السياسة. ومن هنا يبدو لي بأن ولسن يتحمل مسؤولية كبيرة في ممارساته العدوانية في العراق والتي لم تكن خالية من العنصرية والفظاظة. وينقل حسن شبر عن أرنولد ولسن، عندما علم بالاتهامات التي وجهت له باعتباره المسؤول المباشر عن تلك الأخطاء، قوله: "لا أعتقد أن أي شيء فعلته، أو كان أن أفعله، كان سيغير مجرى الأحداث بصورة جوهرية ... وإذا كانت حكومة صاحب الجلالة ترغب في الاستفادة من خدماتي ككبش فداء، فأني لن أحاول تفادي هذا المصير"[٩٥].

ثانياً: العوامل الخارجية

---

٩٣ شبّر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. في جزئين. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠م–١٩٥٧م. ط ١. دار المنتدى للنشر. بيروت. لندن. ١٩٩٠. ص ٢٤١.

٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٢.

٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٢.

لم يكن الانقسام في المجتمع العراقي، الذي بدأ مع الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية في الحرب إلى جانب ألمانيا، إضافة إلى إعلان الوقوف إلى جانب بريطانيا من جانب الشريف حسين في عام ١٩١٦ وإعلان الثورة العربية على الدولة العثمانية، قد توقف بعد انتهاء الحرب واستسلام الدولة العثمانية واحتلال العراق من قبل بريطانيا، بل اتخذ أبعاداً جديدة وأضيفت له عوامل وقوى أخرى، كما اتخذ وجهة أخرى، أي أصبح الأمر على النحو الآتي: من يقف إلى جانب الوجود البريطاني في العراق واعتباره ضرورياً لتطور العراق، ومن يقف ضد الوجود البريطاني في العراق ويدعو إلى نيل الاستقلال والسيادة الوطنية. إذ أن الفترة بين ١٩١٨ و١٩٢٠ بلورت المواقف بوضوح كبير بين بريطانيا التي تريد البقاء، وخاصة بعد تسلم ويلسون المسؤولية في العراق بعد السير وليم كوكس ورغبته في ربط العراق تماماً بالهند كمستعمرة مستمرة لبريطانيا، وبين موقف غالبية العراقيين الداعي إلى الاستقلال. إن الاختلاف في المواقف بين العراقيين قد تركز بالأساس في أوساط معينة من الشعب العراقي، إذ لم يكن مستوى الوعي يسمح حقاً بالتعرف على نوايا الاستعمار البريطاني أو أغراضه في العراق. فلم يكن سهلاً على الفلاحين الخاضعين لتأثيرات شيوخهم والمحرومين من نعمة القراءة والكتابة والوصول إلى المعلومات المناسبة أو الإطلاع على مجريات الصراع في العراق والمنطقة أن يدرك أبعاد الصراع واتجاهاته. لقد اقتصر ذلك على مجموعات من المثقفين والأفندية وشيوخ الدين ومجموعات من شيوخ العشائر المتنورة وأبناء الميسورين والفئات المتوسطة. وكانت هذه الحقيقة تبرز في موضوعات الدعاية العراقية المناهضة للوجود البريطاني التي اتخذت في حينها صيغاً مختلفة وفق الجماعات التي يراد إيصال المعلومة إليها. ففي الوقت الذي كان يجري الحديث عن الدين وعن التباين بين المسلمين والبريطانيين الكفار (المقصود هنا المسيحيين البريطانيين) في الأوساط الدينية وفي الريف وفي صفوف فقراء المدن والكادحين. وهي طريقة سيئة وغير سليمة وذات أهداف غير عقلانية ومسيئة لأتباع الديانات الأخرى. أما الشكل الثاني من الدعاية فقد مورس من قبل المثقفين حيث اتجه إلى فضح الأهداف الرئيسية وراء الهيمنة البريطانية التي تريد استثمار موارد العراق وخيراته

واستغلال شعبه في صفوف الأفندية والمتعلمين والمثقفين، كما كان تنشر الدعاية عن نكث بريطانيا بوعودها في تحقيق الوحدة العربية أو في تحقيق الحكم الذاتي للكُرد في أوساط الشعب العربي أو الشعب الكُردي.

ولعب العامل الخارجي، سواء أكان المقصود به الجانب العربي أم الإقليمي أم الدولي، دوراً مهماً في تنشيط الكفاح الداخلي في تفجير الثورة العراقية. فثورة العشرين، التي جاءت استكمالاً لانتفاضة النجف في عام ١٩١٨ وثورة السليمانية عام ١٩١٩، قد تأثرت بالعوامل الخارجية التالية:

- إطلاع الأوساط العراقية الأكثر احتكاكاً بالمعلومات القادمة من الخارج وعبر الصحافة العربية وغيرها على ما تنشره الصحف البريطانية والنقاشات التي كانت تدور في مجلس العموم البريطاني حول مطالبة العراقيين بالاستقلال والتحركات السياسية والنضالات المسلحة التي كانت تؤرق الأوساط البريطانية وسلطات الاحتلال، كما كانت تثير جمهرة غير قليلة من الشعب البريطاني من دافعي الضرائب ومن المجندين في الخدمة في العراق والتي كانت تطالب الحكومة البريطانية الانسحاب من العراق ومنح البلاد استقلالها، باعتباره مطلباً عراقياً ملحاً. وكان هذا النقاش يشجع العراقيين عندما كان يبث في المضايف والمجالس الدينية والشعبية، كان يحفز الناس ويدفعهم إلى التفكير بالمشاركة في العمل من أجل هذا الهدف. كما كانت الأوساط العراقية الواعية على إطلاع على المبادئ التي طرحها الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون حول حرية واستقلال الشعوب والتي روجت لها الدعاية الأمريكية في صراع الولايات المتحدة ضد بريطانيا وفرنسا من أجل أن تحتل الولايات المتحدة الأمريكية موقعا تحت الشمس وفي المياه الدافئة. ولا شك في أن الحركات المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية والصراعات الدولية وخشية تطور الأوضاع في غير صالحها، أصدرت الحكومتان البريطانية والفرنسية بياناً سياسياً تضمن تأكد الرأي الذي أذاعه الجنرال مود عشية احتلاله بغداد باعتبارهم جاءوا محررين لا محتلين، وقد جاء في البيان ما يلي: "إن الغاية التي ترمي إليها كل من فرنسة وبريطانية العظمى في خوض غمار الحرب في الشرق من جراء أطماع ألمانية، هي تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء

استعباد الأتراك تحريراً تاماً نهائياً، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة نفس السكان الوطنيين ومحض اختيارهم. وتنفيذاً لهذه الغايات قد اتفقت كل من فرنسة وبريطانية العظمى على تشجيع ومساعدة إنشاء حكومات وإدارات وطنية في كل من سورية والعراق، وقد حررها الحلفاء فعلاً، وفي الأقطار التي يسعى الحلفاء إلى تحريرها، والاعتراف بهذه الأقطار بمجرد تأسيس حكوماتها تأسيساً فعلياً"[٩٦]. وكان هذا البيان الذي صدر في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٨ تأثير إيجابي لصالح النضال ضد الهيمنة البريطانية على العراق بعكس ما توقعته كل من بريطانيا وفرنسا.

وكانت مس گيرترود بيل واعية لوجهة تطور الأحداث في العراق فكتبت، كما يشير إلى ذلك الدكتور عبد الله فياض، في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٢٠ تقول: "أبتهل إلى الله أن يهدي قادة الرأي في وطننا ويجعلهم يفهمون أن الأفضل أن نعترف بطموح العراقيين السياسي منذ البداية وألا نحاول أن نضغط على السكان. ومن يعلمنا بأننا قد نفقد سيطرتنا على العراق خلال سنة واحدة أو أقل. وذلك لأن عوامل الاضطراب من الشمال والشرق آخذة مجراها وربما يكون لهذه العوامل تأثيرها في أهل العراق. ليتني أتمتع بتأثير أكثر مما أتمتع به الآن حتى أقنع الآخرين بوجهة نظري. وقد كتبت حول هذا الموضوع إلى أدون "Edwin" هذا الأسبوع، وسأكتب إلى السير هرتزل " A. Hirtzel""[٩٧].

ورغم كل مصاعب الارتباط بين العراق وبقية الأقطار العربية والبلدان المجاورة، فإن نضال العراقيين بمختلف فئاتهم الاجتماعية لم يكن معزولاً تماماً أو بعيداً عن النضالات السياسية في تلك الأقطار وبلدان الجوار. وكانت لأحداث تلك البلدان تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على الوضع في العراق. فثورة ١٩١٩ في مصر وتحركات البرجوازية والقوى

---

٩٦ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. طبعة منقحة. الطبع بدون تاريخ وبدون بلد الإصدار. ص ٢١.

٩٧ الفياض، عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى. ط ٢. مطبعة دار السلام. بغداد. ١٩٧٥. ص ٢٤٨.

الوطنية الأخرى في سوريا ولبنان عام ١٩١٨ والحركة المشروطية في إيران والدستورية وتنامي الحركة الكمالية في تركيا خلال الفترة ١٩١٩–١٩٢١ كانت لها أصداء ملموسة على العراق وعلى تطلعات فئات معينة من أبناء الشعب العراقي.[٩٨]

فكانت بلاد الشام، التي نصب فيصل بن الحسين في عام ١٩١٩ ملكاً عليها، تشمل سوريا ولبنان وفلسطين، وكانت خاضعة للاحتلال البريطاني الفرنسي، رغم أن القائد العام لقوات الحلفاء في المنطقة كان بريطانياً[٩٩]. إذ كانت الأحداث فيها تغلي مطالبة إلغاء الاحتلال ومنح سوريا الاستقلال، وأصبح شعار "سوريا للسوريين" هو السائد. وبعد عودة فيصل من جولته في أوروبا إلى دمشق أمكن تشكيل المجلس الوطني وعقد اجتماع له صدرت عنه مجموعة من المقررات ذات الأهمية الفائقة، ومن بينها:

"١. الاعتراف باستقلال سورية وبضمنها فلسطين كدولة ذات سيادة وتنصيب الأمير فيصل ملكاً عليها والاعتراف باستقلال العراق.

٢. نقض اتفاق سايكس – بيكو ووعد بلفور وكل مشروع يرمي إلى تقسيم سورية وإنشاء دولة يهودية في فلسطين.

٣. رفض الوصاية السياسية التي ينطوي عليها نظام الانتداب المقترح، .. "[١٠٠].

وقد كان لهذه المقررات (وهي عشرة) تأثير ملموس على المجموعات العراقية التي كانت حينذاك في سورية، سواء أكانوا من المدنيين أم العسكريين الذين انخرطوا في القوات المسلحة السورية، فحركها باتجاه عقد اجتماع لها واعتبار نفسها ممثلة للشعب العراقي ثم اتخاذ قرارات تضمنت، كما يشير إلى ذلك جورج أنطونيوس، إذ كتب يقول: "اجتمع المؤتمر السوري في دمشق يوم ٨ مارس (١٩٢٠) وقرر إعلان استقلال سورية وبضمنها

---

٩٨ فياض، المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٩.

٩٩ أنطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب على حيدر الركابي. مطبعة الترقي. دمشق. ١٩٤٦. ص ٣٠٦.

١٠٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٣.

فلسطين ولبنان كدولة ذات سيادة شكل الحكم فيها ملكي دستوري والمناداة بالأمير فيصل ملكاً، ثم اجتمع الزعماء العراقيون واتخذوا قراراً مماثلاً بشأن العراق الذي انتخبوا الأمير عبد الله ملكاً عليه[١٠١]، وقد أضيف على قرار المؤتمر تحفظ يبقي للبنان حقه المكتسب في الحكم الذاتي ضمن نطاق الوحدة السورية وتقرر كذلك أن تقوم الإدارة في سورية والعراق على أساس اللامركزية وهي الفكرة التي كانت موضوع الخلاف القديم بين الترك والعرب"[١٠٢].

ولم يكن التأثير الوارد من سوريا مقتصراً على الجانب العملي، بل كان هناك تأثير فكري وسياسي تجلى في الصحافة السورية التي كانت تصل إلى العراق، وكذلك في الأخبار التي كانت تتناقلها المجالس العراقية وشيوخ الدين وشيوخ العشائر في مضايفهم. وكان السوريون متأثرين بفكر الثورة الفرنسية التحرري الذي نادت به البرجوازية المنتفضة ضد النظام الإقطاعي في عام ١٧٨٩ والتي كانت شعاراتها "الحرية والإخاء والمساواة "، التي انتقلت بدورها إلى الأوساط العراقية العاملة في السياسة والمهتمة بقضايا تحرر العراق. ويقال أن الأمير فيصل كان يرسل ليس فقط الدعاة إلى بغداد لتحريك الناس والقبائل من

١٠١ كتب عبد الرزاق الحسني مشيراً إلى أسماء المنتخبين للمؤتمر الذي عقد في الشام وقرر انتخاب عبد الله ملكاً على العراق، وهم: جعفر العسكري، تحسين علي، إسماعيل نامق، صبيح نجيب، محمود أديب، فرج عمارة، ناجي السويدي، توفيق السويدي، محمد نوري القاضي، يونس وهبي، محمد رضا الشبيبي، حمدي صدر الدين، سعيد الشيخلي، رشيد الهاشمي، سامي الأورفلي، أحمد رفيق، عبد اللطيف الفلاحي، توفيق الهاشمي. وهم من بغداد. أما من الموصل فكانوا: جميل المدفعي، علي جودت، إبراهيم كمال، عبد الله الدليمي، ثابت عبد النور، الحاج محمد خيري، مكي الشربتجي. وكان مجموعهم ٢٥ شخصاً. ويشير الحسني أيضاً إلى أن تلك الاجتماعات كانت تعقد طوراً في دار نوري السعيد وطوراً في دار جعفر العسكري. راجع. الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. هامش ١ صفحة ٥٢.

١٠٢ أنطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب على حيدر الركابي. مطبعة الترقي. دمشق. ١٩٤٦. ص ٣٣٤.

أجل الاستقلال، بل كان يرسل الأموال بالاعتماد على القوات البريطانية المرابطة في سورية[١٠٣]. ولكن استطلاع الرأي الذي قام عبد الرزاق الحسني في حينها مع مجموعة مهمة من قادة الثورة من جهة[١٠٤]، والمعلومات التي استطاع الحصول عليها الدكتور عبد الله فياض من جهة ثانية تشير إلى أن الثوار لم يحصلوا على مساعدات مالية من الأمير فيصل في سوريا[١٠٥].

• وإلى جانب التأثير المباشر لسوريا على الحركة السياسية المناهضة لبريطانيا في العراق لعبت ثورة ١٩١٩ المصرية بقيادة سعد زغلول دوراً محفزا لتلك الأوساط التي كانت على إطلاع على أخبار الثورة من جهة، وعلى فكر الثورة الذي كان يتجلى في ما تنشره الصحافة المصرية من معلومات وقيم نضالية ضد الهيمنة الأجنبية ومن أجل استقلال مصر والدول الإسلامية الأخرى. وكانت تلك المعلومات تتسرب إلى الناس في المدينة على نحو خاص[١٠٦]. وكانت التحركات الفلاحية في الريف المصري تنتقل أخبارها إلى الريف العراقي أيضاً، حيث يجري الحديث عنها في مضايف الشيوخ وفي مجالس المدينة. إذ كتب محمد مهدي البصير، نقلاً عن الدكتور الوردي، يقول: "إن أخبار سعد زغلول والشعب المصري من جهة، وأخبار الملك حسين وأنجاله في الحجاز وسوريا من جهة الأخرى، كانت حديث الخاص والعام في العراق وقلما خلا مجلس من ذكرها"[١٠٧].

• وكان للعلاقات بين العراق وإيران ومجيء الزوار الإيرانيين إلى مدن مثل كربلاء والنجف والكاظمين وغيرها من مدن العتبات المقدسة، إضافة إلى جنوب العراق واحتكاكهم

---

١٠٣ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية .. . الجزء الخامس. القسم الأول. مصدر سابق. ص ٤٥–٤٨.

١٠٤ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٢٢٠–٢٤١.

١٠٥ فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٢٥١–٢٥٧.

١٠٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٩/٢٥٠.

١٠٧ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية. الجزء الخامس. القسم الأول. ص ٤٧. نقلاً عن كتاب "القضية العراقية" للشيخ محمد مهدي البصير. بغداد. ١٩٢٣. ص ٧٦.

المتواصل بالناس وبشيوخ الدين، تأثير ملموس باتجاهين مهمين هما: تبادل وجهات النظر حول تطور الحياة السياسية في إيران ودور شيوخ الدين وتجربتهم في النضال من أجل الدستور في الحركة التي عرفت منذ بداية القرن العشرين بالحركة المشروطية، وكذلك الموقف من الهيمنة البريطانية على إيران من جهة، ونقل أخبار ثورة أكتوبر البلشفية الاشتراكية والثورة الألمانية ودور العمال والفلاحين في هذه الثورة من جهة ثانية. وكانت أخبار الثورة والمعلومات عنها ليست بالضرورة كلها واضحة المعالم ومفهومة الهدف، إذ أن بعض الصحف كانت تشكك بأهداف الثورة ومواقفها من العراق أو الدول العربية، ولكن بعضها الآخر كان يشير إلى الدور الذي لعبته الثورة البلشفية في نشر المعلومات والوثائق والمؤامرات التي حاكتها والاتفاقات التي عقدتها قبل ذاك الدول الاستعمارية لتقسيم مناطق النفوذ في ما بينها، وبشكل خاص بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية. وفي الوقت الذي يفترض أن لا تتم المبالغة في دور هذه الثورات البعيدة عن العراق وقلة الأخبار التي كانت ترد إلى الناس العراقيين حولها، كما أن من الخطأ نكران أي تأثير فكري وسياسي غير مباشر على الحركات السياسية في المنطقة العربية أو في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ويتجلى هذا في العديد من كتابات الحكام السياسيين البريطانيين في العراق وفي غيرها من الأخبار التي كانت تصل إلى العراقيين، وما كانت تتناقله المجلات أو الصحف التي يطلع عليها بعض المثقفين، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى السليمانية أو غيرها من المدن العراقية. ولا شك في المصادر التي تشير إلى وجود صلة مباشرة بين رجال ثورة العشرين، سواء أكانوا من شيوخ الدين أو من غيرهم، برجال الثورة الروسية أو بالقنصلية السوفييتية في إيران شحيحة جداً، ولم يؤكدها رجال الثورة الذين قيل أنهم كانوا على صلة بالسوفييت، كما في حالة المرزا محمد رضا الشيرازي وهو أبن حجة الإسلام والمسلمين العلامة المرزا محمد تقي الحائري الشيرازي، الذي لعب دوراً قياديا في الثورة وأعطى فتاوى تنشط

التحرك ضد المحتلين البريطانيين، والذي ورد في إجابته عن أسئلة الدكتور عبد الله فياض الواردة في كتابه المشار إليه سابقاً "الثورة العراقية الكبرى"[١٠٨].

- ومع ذلك فالأحداث التي عرفتها قبل وأثناء وبعد ثورة العشرين تؤكد وجود تأثير نسبي غير مباشر لثورتي شباط البرجوازية ١٩٠٥ وأكتوبر الاشتراكية في روسيا القيصرية في عام ١٩١٧ وإقامة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على أوساط معينة من قادة الثورة ومن خلالهم على المقاتلين في جيش الثورة. وفي هذا الصدد يورد فولفو في كتابه عن تاريخ الأقطار العربية المعاصر ما يلي:

"وإلى العراق وسوريا، تسربت أنباء الثورة الروسية عن طريق خط الجبهة القفقاسية حيث كان يتجابه الجيشان الروسي والتركي (ففي ١٩١٦ خاضت القوات الروسية غمار المعارك ضد الأتراك قرب خانقين، أي في أراضي العراق)، وكذلك عن طريق إيران والهند. وبين جنود الجيش التركي الذي يضم كثيرين من العرب، انتشرت بسرعة أنباء الحركة الثورية البادئة التي قام بها جنود الجبهة القفقاسية الروسية والمجموعة من القوات الروسية في إيران، ونبأ إطاحة العمال والجنود في روسيا بحكم الملاكين العقاريين والرأسماليين. وكانت واسعة الشعبية على الأخص الأنباء القائلة أن الجنود الروس يطالبون بوقف الحرب على الفور، وعقد الصلح، وتقسيم الأرض بين الفلاحين."، ثم يواصل قوله: " وإلى المناطق الجنوبية من بلاد ما بين النهرين، تسربت أنباء الثورة في روسيا بصورة رئيسية عن طريق إيران والهند، فأن جيش الاحتلال البريطاني في العراق كان يتألف على الأغلب من جنود هنود. ولن نبالغ إذا قلنا إن شعوب العراق قد شعرت مباشرة بتأثير الثورة الروسية"[١٠٩].

---

١٠٨ المصدر السابق نفسه . ص ٢٨٦.

١٠٩ كوتلوف، ل. ن. و أ. ف. فدتشنكو. العراق ١٩١٧–١٩٧٠. في كتاب لمجموعة من الكتاب السوفييت بعنوان "تاريخ الاقطار العربية المعاصر–١٩١٧–١٩٧٠". دار التقدم. موسكو ١٩٧٥. ٢٢.

وجاء في البرقية التي أرسلها السير أي. تي. ولسن، الحاكم الملكي العام في العراق، إلى وزير الهند في ١٩٢٠/٨/١٢ تشخيص ١٤ سببا للثورة على الاحتلال الإنكليزي. وفي السبب الخامس يذكر ولسن ما يلي: " نقاط الرئيس ويلسون الأربع عشرة، وما أنتجته من هياج، وتأثير زاده أثراً الشريف والأتراك، والبولشفيك، من متطوعين ومأجورين"[١١٠].

- وكان للعمال الهنود الذين عملوا في الموانئ العراقية وفي الثكنات والمنشآت العسكرية والإنتاجية دور ملموس في إعطاء صورة واقعية عن حقيقة الاستعمار الإنكليزي في الهند والمصائب التي تعاني منها شعوب الهند نتيجة ذلك.
- وكان لتركيا تأثير مباشر على القوى التي رفعت السلاح باسم الجهاد الإسلامي ضد الكفار بوجه القوات البريطانية التي احتلت البصرة في عام ١٩١٥. والمعلومات التي كانت بريطانيا تنشرها حينذاك تؤكد وجود تلك الصلة، حيث كانت تصل الأسلحة والأموال إلى الحركات السياسية المناهضة لبريطانيا في العراق. ولكن الأهم من هذا هو أن الحركة الدستورية لعام ١٩٠٨، ومن ثم الثورة الكمالية، كان لهما تأثير مباشر على الحركة السياسية العراقية للمطالبة بالحرية واللامركزية في العلاقات مع الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى. أي أنها كانت من المحفزات الأولى السابقة للثورة والتحرك ضد بريطانيا.

لقد كان لهذه العوامل وغيرها تأثير مباشر وغير مباشر على شيوخ الدين والمثقفين والموظفين الأفندية وشيوخ العشائر، والتي كانت تنتقل عبرهم إلى جمهرة أخرى من الناس، ومنهم إلى الشارع العراقي، إضافة إلى المعاناة المباشرة للسكان من ظلم البريطانيين، الذي أشرنا إليه سابقاً، إذ أنها ساهمت في تحفيز العراقيين ودفعتهم إلى تغيير موقف الكثيرين الإيجابي من الانتصار البريطاني على الدولة العثمانية في بدايته، وإلى المطالبة بتنفيذ التعهد الذي التزمت به بريطانيا أمام الشريف حسين، أو أمام العراقيين

---

١١٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٩.

حين تضمن بيان الجنرال مود بأنهم جاءوا محررين لا محتلين، أو في البيان الفرنسي البريطاني المشترك الذي صدر في عام ١٩١٨.

ثالثاً: طبيعة قيادة الثورة وجيشها

كانت قيادة ثورة العشرين تتكون من مجموعة من شيوخ الدين وشيوخ العشائر وبعض كبار ملاك الأراضي الزراعية ومجموعة من الثوار المنحدرين من صفوف الفئات المتوسطة والميسورة ومن صغار البرجوازيين والمثقفين والمهتمين بالشؤون الوطنية والقومية والفكر التقدمي. والغالبية العظمى من هؤلاء كانت لا تنتمي إلى أحزاب سياسية، إلا إن البعض منهم كان في قيادة أحزاب تلك الفترة أو من المؤيدين لأهدافها الوطنية والقومية والاجتماعية العامة. تميزت قيادة الثورة بالجرأة والرغبة في تحقيق المهمات، ولكنها كانت تفتقد لوحدة القيادة والانسجام الفكري أو التنسيق المطلوب. وإذا كان الريف والمدن المجاورة لها خاضعة لتأثير ونفوذ شيوخ الدين البارزين وشيوخ العشائر من مالكي الأراضي الزراعية، فأن مدينة بغداد والبصرة والموصل كانت تحت تأثير الأحزاب السياسية وأبناء العائلات الميسورة المشاركة في الثورة وبعض المثقفين وبعض التجار الوطنيين البارزين والوجوه الاجتماعية. ويفترض في هذا التقدير أن لا يقلل من دور وتأثير شيوخ الدين على سكان المدن الذين لم يتخلوا عن تقاليدهم وعلاقاتهم القديمة في الريف العراقي، إذ كانت واسعة وعميقة حقاً. وكان هناك تمايز كبير في الرؤية للمشكلات القائمة وأساليب المجابهة وإعلام الثورة، إضافة إلى تغلب الأسلوب العشائري- الفلاحي- الفردي المهيمن على تصرفات الثوار وفي اتخاذ القرارات وفي التنفيذ. كما أن طبيعة قيادة الثورة من حيث تكوينها والشخصيات المشاركة فيها كانت تفتح مسالك عديدة للمساومة مع سلطات الاحتلال البريطانية ومع تلك الشخصيات التي وقفت ضد الثورة وتعاونت مع قوات الاحتلال، إذ إن البنية والمواقع الاجتماعية والمواقف السياسية والفكرية والمصالح لم تكن متناقضة تماما، بل متشابكة. وكان المتتبع لا يحتاج إلى كبير عناء ليشخص في عدد من شيوخ العشائر ومن كبار مالكي الأراضي الزراعية الذين كانوا يخشون على الأراضي التي بحوزتهم من المصادرة في حالة فشل الثورة. وهكذا كان الأمر مع بعض رجالات حزب العهد

وخاصة أولئك الضباط الذين أطلق عليهم بالضباط الشريفيين (نسبة إلى الشريف حسين شريف مكة). وكان لتخاذل العديد من هذه الشخصيات وارتداد البعض الآخر أثناء العمليات العسكرية للثورة أثره البارز في إضعاف وتفكك قيادة الثورة وجيشها، ثم انعدام التوازن في قدرات المعسكرين من حيث الكفاءة القتالية والتنظيم والتسلح والوحدة القيادية والاتصالات بين مناطق العمليات الثورية المختلفة لصالح القوات البريطانية. وكانت مساهمة الفئات المتوسطة الحديثة التكوين العاملة في قطاع التجارة والنقل، رغم إنها كانت أكثر حزما واستعدادا في المجابهة، إلا أنها كانت أكثر ضعفا وأقل خبرة وأدنى قدرة في التأثير والنفوذ وعدد المؤيدين لها من الثوار، إذ أن دورها بالأساس قد اقتصر على المدن التي لم يكن لها ذلك الدور المتميز في الثورة في ما عدا بغداد التي كان لتلك الفئات الاجتماعية دور بارز في تنضيج العملية الثورية وفي التعبئة والتحشيد والمواجهة السياسية مع قوات الاحتلال البريطاني.[١١١]

وإذا كانت هذه هي طبيعة قيادة الثورة، فأن الفلاحين شكلوا جيشها الأساسي، إضافة إلى أعداد غير كبيرة من أبناء المدن من العاطلين عن العمل من أشباه البروليتاريا ومن أصل فلاحي، ومن العمال وبعض الكسبة والحرفيين والمثقفين والمتعلمين ممن استجاب لنداء القوى الدينية والأحزاب السياسية مثل حرس الاستقلال وحزب العهد والجمعية الوطنية الإسلامية. وكان مثل هذا الواقع مفهوما بسبب النسبة العالية للفلاحين وسكان الريف في مجموع السكان في العراق حينذاك، وبسبب التدهور الشديد الذي كان يعاني منه الريف. وكان لهذا التكوين الفلاحي من حيث الجيش والقيادة دوره البارز والملموس في النجاحات الفعلية التي تحققت في معارك بداية الثورة ثم النتيجة التي انتهت إليها العمليات العسكرية ونجاح قوات الاحتلال في ضرب وتفليش البنية التي كانت تعتمد عليها الثورة. فالتبعثر الفلاحي والتباعد والانتشار على مناطق العراق الواسعة والقيادات الفردية للعشائر المشاركة في الثورة وصعوبات الاتصال بين الثوار بسبب رداءة الطرق وانعدام الإمكانيات

---

١١١ عبد الهادي، قاسم. دور بغداد في ثورة العشرين. مصدر سابق.

الأخرى بهدف التنسيق في ما بين تحركات العشائر وبينها وبين المدن، إضافة إلى قلة التدريب وضعف الانضباط وسوء الإعداد وقلة ورداءة وقدم الأسلحة التي كانت في حوزة الثوار وقلة العتاد، إضافة إلى الاعتماد الرئيسي على الخصائص المميزة للفلاحين في تلك المعارك، والتي هي من جانب ذات تقاليد رجولية شرقية وجريئة وذات استعداد عالٍ للتضحية، ولكنها من الجانب الآخر مغامرة، وعفوية، وقلقة، وغير منظمة، وغير ملتزمة، وغير عقلانية في آن واحد. وإذا كان الهدف المركزي واضحا لبعض القيادات المشاركة في الثورة، فإنه لم يكن واضحا تماما لعدد كبير من جيش الثوار، كما لم يكن الهدف موحدا.

وخلال فترة مقاومة الاحتلال البريطاني بين الحرب العالمية الأولى وثورة العشرين استنزفت قوات الثورة الكثير من طاقاتها وإمكانياتها الفعلية. فانتفاضة تلعفر ودير الزور والسليمانية والنجف وهبّات غيرها في مواقع أخرى قد مكنت سلطات الاحتلال من توجيه الضربات المنفردة لها مما عطل مساهمة البعض من تلك المناطق بصورة فعالة في ثورة العشرين، ولكن هذا لا يعني أنها لم تمنحها التأييد.

رابعاً: نتائج الثورة

كانت لثورة العشرين نتائج عديدة ومتداخلة، بحيث لا يمكن الادعاء بفشلها في تحقيق أهدافها الأساسية تماماً، كما لا يمكن الادعاء بأنها حققت تلك الأهداف التي سعى الثوار إلى تأمينها. فهي من جانب كانت معركة غير متكافئة لعوامل عدة في مقدمتها:

- امتلاك البريطانيين لجيش نظامي كبير نسبياً من الإنكليز والمجندين الهنود الذين تدربوا على القتال في الهند، في حين كانت قوات العشائر العراقية من الفلاحين وسكان الريف غير المدربين جيداً على استخدام الأسلحة الحديثة أو على النظام والانضباط العسكريين أو على خوض المعارك النظامية.
- امتلاك القوات البريطانية أسلحة حديثة ومتنوعة تدرب أفرادها على استخدامها طويلاً، في حين كان الثوار لا يمتلكون إلا أسلحة قديمة وبالية وكميات محدودة من العتاد، كما لم يكن في مقدورهم باستمرار استخدام الأسلحة التي يغنموها في معاركهم ضد القوات البريطانية.

- وكانت القوات البريطانية تمتلك قيادة موحدة وسرعة في الاتصالات وتنظيم العلاقات والالتزام في تنفيذ القرارات، في حين كانت قوات الثوار لا تمتلك قيادة ميدانية موحدة وكانت العشائر تتصرف وفق اجتهادات شيوخها الذين يتخذون القرارات وفق مصالحهم المباشرة دون التنسيق الفعال مع بقية العشائر، إضافة إلى تخلف فن قيادة المعارك عند قيادة قوات الثوار. وغالباً ما كان الانتماء العشائري والمشكلات في التراتبية العشائرية يمنع التعاون والتنسيق الضروريين والتخلص من العفوية التي سادت العمل العسكري والقيادي في قوات الثورة. وكان الدكتور كاظم نعمة على حق حين أشار في كتابه الموسوم "الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال" إلى ما يلي: "وقد تعينت طبيعة الثورة المسلحة عسكرياً باعتبارات عدة. فيما أن العمليات العسكرية قد بدأت بين العشائر فإنها ظلت عفوية ومحلية وغير منسقة استراتيجياً ومقيدة بصورة شديدة بشحة المعدات والمؤن عند العشائر. ولذلك فأن هذه المقيدات لم تعن على تحقيق نتائج مادية كبيرة. وكان النجاح المبكر للعمليات العسكرية يعود إلى حقيقة أن الهجمات سددت إلى أهداف متناثرة دون الاكتراث بآثار ذلك على طبيعة الثورة المسلحة كافة. وحالما أفلحت العشائر في تحقيق نصر تعبوي، أخفقت العشائر في أن تدرك أنها بعملياتها المستقلة المنفصلة لن تقدر على مواجهة التعزيزات البريطانية. ولقد تأكدت من خلال الثورة قوة العشائر في أماكنها التقليدية، غير أن العمليات العشائرية المشتركة تطلبت تنظيماً وقيادة موحدة وهدفاً مشتركاً. ولكن لم تتحقق جميع هذه المتطلبات. فالعشائر لم تتجادل مع متطلبات التنظيم، كما أنها كانت ملازمة بشدة لقيادتها وولائها لرؤسائها. وكان بعض منهم على غير استعداد للتضحية بمنزلته العشائرية والاجتماعية مقابل غاية أعم وأشمل. ولذلك لم تتمخض عن العمليات قيادات عسكرية قادرة على مقاومة السلطات البريطانية، وإنما أضحى الشيخ رجل الإستراتيجية والرئيس الفعلي للجسد السياسي في منطقته بعد تفكك وجود السلطان البريطاني" [١١٢].

---

١١٢ نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال. الدار العربية للموسوعات. ط ٢. بيروت. ١٩٨٨. ص ٤٦/٤٧.

- كما لم يكن التنسيق بين المدن والريف على مستوى مناسب، خاصة وأن القوات العشائرية لم تكن لها ثقة بالأفندية ومثقفي المدن، رغم الخدمات الكبيرة التي قدمها ثوار المدن للثورة عموماً وخاصة في مجال الإعلام للثورة والدعاية لأهدافها.
- وعلى المتتبع أن لا ينسى بأن مستوى وعي الفلاحين في الريف العراقي لم يكن بالمستوى الذي يسمح لهم تكون فهم معمق لأهداف الثورة السياسية. لذلك كان التأثير المباشر للقوى الدينية عليها كبيراً، ولكنه كان متباينا في فهم الوجهة والمهمات والغايات النهائية. لم يكن العراقيون حينذاك يشعرون عموماً بوجود وحدة فعلية بين سكان العراق، أو وحدة وطنية. ولكن هذه الإحساس قد تبلور نسبياً في أعقاب ثورة العشرين ولسنوات تالية، رغم أنه بقى محصوراً في مستويات معينة من الوعي السياسي والاجتماعي ولدى فئات محدودة من المجتمع العراقي. وبعد سنوات كتب فيصل الأول عن العراق وسكانه، وهو نسبياً على حق، يقول: "وفي هذا الصدد وقلبي ملآن أسى، أنه لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية، خالية من أية فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سمّاعون للسوء، ميالون للفوضى مستعدون للانتفاض على أية حكومة كانت، ..."[١١٣].

كانت ثورة العشرين تجربة سياسية غنية للشعب في مواجهة القوات البريطانية وفي تأكيد استعداد الجماهير للقتال في سبيل الأهداف التي تسعى إليها. وعبرت في الوقت نفسه عن نشوء جديد لنوع من الوحدة الوطنية بين العراقيين في مختلف مناطق العراق، إذ تجسدت فيه المعايشة المشتركة لقرون طويلة في هذا المنطقة من العالم، التي أصبحت فيما بعد العراق الحديث بحدوده التقريبية الراهنة. كما أكدت وجود أهداف مشتركة بين تلك القوى وأبناء الشعب العراقي من عرب وكُرد وأقليات قومية ودينية إلى حدود مناسبة، رغم المشكلات القومية والدينية والطائفية والإقليمية التي كانت تعاني من ثقلها الحالة السياسية والاجتماعية العراقية، بسبب الصراعات الإيرانية–التركية الطائفية القديمة التي سخرت

---

١١٣ الأزري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. ط ١. لم تذكر داراً للنشر. لندن. ١٩٩١. ص ٥.

لأغراض استعمارية وتحقيق المطامع في الأرض العراقية، وبسبب الصراعات العراقية-الأجنبية البريطانية. وأكدت إمكانية تراجع الاختلاف والصراع بين الريف والمدينة وبين البدو والريف، وثم بين البدو والمدينة، الذي عرفته الفترة السابقة من تاريخ العراق. وتأكد للجميع بأن العمل المشترك في ما بين فئات الشعب ومختلف قومياته وأديانه وطوائفه ممكناً وضرورياً لمواجهة سلطات الاحتلال البريطانية. ولكن ثورة العشرين كشفت عن نقاط الضعف في تلك العملية وفي الواقع العراقي القائم حينذاك. إذ أن النتائج الإيجابية التي أشرنا إليها لم تكن بالصورة المطلوبة بسبب مستوى الوعي في المجتمع العراقي.

إن دراسة أسباب وأهداف ومجرى وقوى الثورة مع الاستفادة من مختلف الدراسات التي صدرت عن الثورة ومن الوثائق التي نشرت حتى الآن عن ثورة العشرين تساعد الباحثين في بلورة العديد من النتائج التي كان لها تأثير بارز على مسيرة العراق اللاحقة. ويمكن تلخيص تلك النتائج فيما يلي:

أولا: عجزت الثورة عن تحقيق الهدف المركزي الذي تمثل في التخلص من الاحتلال والانتداب البريطاني وطرد المحتلين، وبالتالي، عجزت عن تحقيق "الاستقلال التام الناجز" للبلاد. وكان هذا الفشل متوقعا بسبب طبيعة توازن القوى الدولية والإقليمية والمحلية حينذاك والانتصار الذي حققته القوى الإمبريالية في الحرب العالمية الأولى وقدرات القوات العسكرية البريطانية على مواجهة الثورة. ونتيجة لهذا الفشل تسنى للمحتلين فرض نظام الانتداب فعلياً عليه وترسيخ وجود القوات العسكرية وفرض النظام والقوى التي كانت موالية لسلطات الاحتلال والمدافعة عن مصالح بريطانيا في العراق. وأخيرا أمكن تأمين مستلزمات وشروط عقد الاتفاقيات الضرورية للحصول بشكل خاص على امتيازات التنقيب عن النفط الخام في الأراضي العراقية وعلى تكريس الوجود العسكري البريطاني.

ثانيا: وجهت القوى الإمبريالية والرجعية المحلية المتحالفة معها ضربة قوية للقوى والشخصيات الوطنية وزجت بهم في السجون أو أبعدتهم إلى الخارج ووجهت ضربة قاسية لمصالحهم، وأوجدت جوا ملائما للمساومة، واستخدام مبدأ "الجزرة والعصا" مع قادة

الثورة والمشاركين فيها. وتسنى لها فعلا كسب عدد غير قليل منهم فيما بعد إلى جانبها وإلى جانب الحكومات التي شكلتها.

ثالثا: وبفعل طبيعة الثورة وأهدافها توجهت قوى الاحتلال الأجنبي إلى تكريس العلاقات العشائرية والتمهيد لفرض وسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في البلاد والاعتماد على كبار ملاكي الأراضي الزراعية والبرجوازية التجارية الحديثة التكوين وعلى عدد كبير من أتباع الشريف حسين من حلفاء الحرب ضد القوات العثمانية، ممن ارتبط مصلحياً بالهيمنة البريطانية. كما أدركت سلطات الاحتلال بأهمية وضرورة تكوين أجهزة عراقية للإدارة المحلية وقوات الجيش والشرطة والأمن الداخلي، أجهزة عراقية مستعدة للدفاع عن مصالح بريطانيا ومصالحها الجديدة في آن واحد. وأدركت بأن العراقيين يتميزون بوعي سياسي متقدم نسبيا، رغم تخلف العراق الاقتصادي والاجتماعي العام وانتشار الأمية بين صفوف السكان، خاصة وأن الفلاحين والبدو كانوا يشكلون الغالبية العظمى من السكان. وإذا كان هذا الواقع يتطلب من سلطات الاحتلال إعارة انتباه خاص لهذه الحقيقة والتعامل الواعي معها لصالح التطور العام في البلاد، فإنها عمدت فيما بعد إلى سن دستور مدني ديمقراطي نسبيا وعلماني أيضاً، ولكنها في الوقت نفسه أقرت العمل بقانون العشائر من جهة وفرضت عملياً مصادرة واسعة وممارسة شرسة مناهضة للحريات والحقوق الديمقراطية وللدستور الذي اقترحته للبلاد.

رابعا: أكدت ثورة العشرين على وجود عجز بنيوي في تكوين القيادة الدينية—العشائرية عن السير الحازم في النضال أو تحقيق وحدة الشعب العراقي بقومياته وأديانه وطوائفه المختلفة. ولكنها برزت في الوقت نفسه الدور الذي لعبته فئة الأفندية من المثقفين وإمكانياتها الكامنة في العملية النضالية اللاحقة.

خامسا: برهنت ثورة العشرين على حقائق أخرى مهمة، كما تبلورت خلال الثورة جملة من الأمور المهمة بالنسبة إلى مستقبل العراق حينذاك، منها مثلا:

- منحت الثورة المجتمع العراقي الإحساس بالكيان الواحد، الذي لم يكن متميزا في فترة الحكم العثماني. وجاء هذا باتجاهات ثلاثة أساسية، وهي:[١١٤]

– تضافر جهود العراقيين من العرب والكُرد، إذ شاركت العديد من المدن والمناطق الكُردية بنشاط ملموس ومهم في ثورة العشرين وقبلها في ثورة ١٩١٩ في السليمانية[١١٥].

– تضافر جهود الريف والمدينة والتخلي عن الصراعات التي عرفتها الفترات السابقة.

– تضافر جهود الفئات الاجتماعية المختلفة في النضال من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية.

وتبلور هذا الإحساس أكثر فأكثر في الفترة التي أعقبت قيام الدولة العراقية الجديدة، وكان لهذا التطور أهمية كبيرة على اتجاهات النضال الوطني العراقي.

- قدرة واستعداد الشعب العراقي على خوض النضال من أجل حقوقه المشروعة.

- أوقفت المشروع البريطاني الطامع في جعل العراق جزءا من التاج البريطاني، كما كان الحال في الهند، وعطل توجههم إلى إسكان العراق بالعائلات البريطانية باعتباره موطناً لهم أو لأعداد غير قليلة من الهنود إلى العراق. ونقل الدكتور عبد الرحمن البزاز نصاً يعبر عما كانت تطمح إليه وتطمع فيه سلطات الاحتلال البريطانية وممثلها ولسون، جاء فيه: "إن العراق بقي قروناً عديدة يحكم حكماً مباشراً من قبل الأتراك، وليس له أن يتطلع إلى أن يحكم نفسه بسرعة، بل إن الإسراع في ذلك يضر العراق، وقد يؤدي ذلك إلى عكس المطلوب". ثم كتب الدكتور البزاز قائلاً: "وفي الواقع فإن جميع أقواله وأفعاله كانت تدل على عزمه على إبقاء العراق تحت السيطرة البريطانية الفعلية المباشرة مدة طويلة. ويؤيد هذا السماح للإنكليز المقيمين في العراق بجلب زوجاتهم وأطفالهم للاستقرار فيه. وقد دخل

---

١١٤ قارن: الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الخامس. القسم الأول. مصدر سابق. ص ١٤/١٥.

١١٥ أحمد، كمال مظهر. دور الشعب الكُردي في ثورة العشرين العراقية. مطبعة الحوادث. بغداد. ١٩٧٨. ص ١١٥–١٥٤.

العراق في أواخر سنة ١٩١٩ فقط، أكثر من خمسمائة شخص، مما زاد في رعب العراقيين، وأكد لهم أن بريطانية تروم اعتبار العراق جزءاً من الإمبراطورية البريطانية"[١١٦]. ويشير حسن العلوي إلى عدد من القضايا التي كانت تسعى بريطانيا تحقيقه من خلال هيمنتها على العراق وتنصيب الشخصية المتمرسة في مكافحة الحركات السياسية في المستعمرات السير أي. تي. ولسن حاكماً عاماً في العراق، إذ كتب يقول: "وكان أعظم ما أنجزته ثورة العشرين أنها أجهزت على مشروع ولسن البريطاني، المتمثل بعدم الاعتراف بدولة عراقية أو حكم عراقي. وكان قد طرح الاتجاهات التالية:

١. تهنيد العراق بتهجير الألوف من الهنود إليه، وربطه بحكومة الهند في مقدراته ومصائره.

٢. جعله مهجراً لليهود تحت ظل بريطانيا إلى جانب السيطرة على فلسطين وجعلها يهودية.

٣. تقسيم العراق بفصل البصرة وإلحاقها بالهند حتى يصبح الخليج بحيرة إنكليزية هندية. ودفع الاحتلال بعض رجالها وملاكيها الممالئين له بتنظيم مضبطة في هذا المآل وقد تزعم هذا الاتجاه عبد اللطيف المنديل والشاوي من البصرة.

٤. تقدم الموصل إلى فرنسا وتستخدم فرنسا الأقليات بها لهذا الغرض.

وبالإجمال فأن الكولونيل ولسن كان لا يرى وجود علاقة للعراق بسائر البلاد العربية من الناحيتين السياسية والقومية وغيرهما"[١١٧].

- المشاركة الواسعة والغنية للفلاحين، رجالاً ونساءً، شيباً وشباباً وصبية، في النضال من أجل الأهداف الوطنية والاجتماعية.

---

١١٦ البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. ط ٤. دار البراق. لندن. ١٩٩٧. ص ٨٠.

١١٧ العلوي، حسن. التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق. دار الزوراء. لندن. ١٩٨٨. ص ٨٦.

– التأثير المتبادل للشراكة النضالية للشعب العراقي بعربه وكُرده وأقلياته القومية والدينية وبطوائفه المختلفة على العملية السياسية حينذاك. وكان لثورة العشرين وثوارها الشجعان الفضل الكبير في نشر وتعميق الحس الوطني والعداء للاستعمار البريطاني والسيطرة الأجنبية والتي تجلت في المعارك النضالية التي خاضها سكان العراق طيلة العقود التي أعقبت تلك الثورة والتي سبقت وانتهت بثورة تموز عام ١٩٥٨. وساهمت ثورة العشرين بشكل ملموس في إضعاف الروح الطائفية بين الشيعة والسنة، التي تضخمت كثيراً في فترة الحكم العثماني والصراع التركي – الفارسي، وتعزيز روح الأخوة والتضامن بين أفراد الطائفتين[١١٨].

– وفرضت طبيعة الثورة والأهداف التي حملتها على المحتلين الأجانب تغيير مخططاتهم والتعجيل بإقامة الدولة العراقية الحديثة، رغم إنها لم تتخل عن نظام الانتداب على العراق إلا بعد عقد من السنين تقريبا.

– وإحدى النتائج المهمة التي تبلورت حينذاك برزت في العلاقة بين النضال الوطني والديمقراطي والطموحات القومية للعرب والكُرد في آن. وكان التفاعل والتأييد لثورة العشرين واضحا وملموسا في الأقطار العربية.

واستنادا إلى كل ذلك يمكن القول بأن ثورة العشرين، رغم عجزها عن تحقيق أهداف الثوار بشكل مباشر لصالح العراق، فأنها بالمقابل شكلت نقطة تحول أساسية في سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط، وكانت السبب في تغيير سياستها إزاء العراق وفي قيام الدولة العراقية.

---

١١٨ بطاطو. حنا. العراق. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. الكتاب الأول. ترجمة عفيف الرَّزاز. مؤسسة الأبحاث العربية. الطبعة الأولى. بيروت. ١٩٩٠. ص ٢٠٥.

الفصل الثاني

تأسيس الدولة العراقية الملكية الحديثة

كانت الأطماع البريطانية في العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى متجهة نحو فرض الانتداب الكامل وتنصيب المندوب السامي البريطاني، باعتباره السلطة المركزية الدائمة في البلاد وعلى غرار هيمنتها على الهند، لضمان التطبيق الفعلي لاتفاقية سايكس – بيكو التي عقدت بصورة سرية بين بريطانيا وفرنسا في الفترة ١٥–١٧ من شهر مايس/ أيار عام ١٩١٦ التي أقرت من جانب روسيا القيصرية بعد مفاوضاتهما معها في بيتروغراد، والتي قامت الدولة السوفيتية الفتية بنشر جميع تلك الوثائق السرية التي عقدتها روسيا القيصرية مع الدول الاستعمارية لتقسيم المناطق التابعة والخاضعة للدولة العثمانية بين الدول الاستعمارية الثلاث بريطانيا وفرنسا وروسيا، إذ وافقت الأخيرة عليها. وبالتالي، فضحت النية الحقيقية التي كانت تتصرف في ضوئها تلك الدول الاستعمارية وكشفت عن وعودها الزائفة التي قدمتها للعرب عامة وللشريف حسين بن علي خاصة من أجل كسب العرب والقيادة العربية إلى جانبها في الحرب ضد الدولة العثمانية و أو تلك التي قدمتها للكُرد أيضاً وفي ذات الفترة[١١٩].

كانت الجهود البريطانية تتحرك في نهاية الحرب العالمية الأولى باتجاهات ثلاثة:

---

١١٩ – آل فرعون، فريق المزهر. الحقائق الناصعة في الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠ ونتائجها. ط ١. مطبعة النجاح. بغداد. ١٩٥٢. ص ٥٣.

– انطونيوس، جورج. يقظة العرب. مصدر سابق. ص ٢٧١.

* استهدف الاتجاه الأول ضمان الاتفاق النهائي مع فرنسا حول تقسيم مناطق النفوذ وإنجاز قضايا الحدود وفق مساومات معينة، إضافة إلى تأمين نفوذ بريطاني مناسب في مناطق الاحتلال الفرنسي بعد إجراء تغيير جوهري على توزيع المناطق بينهما.

* واستهدف الاتجاه الثاني ضمان حصول بريطانيا على تأييد وموافقة "أشراف" العراق والعرب لمخططهم الرامي إلى فرض الحماية والانتداب الكاملين على العراق وإقناع العالم بأن حالة التخلف وضعف الوعي السياسي والتخلف الاقتصادي والإداري تتطلب القبول بمثل هذا الانتداب لحماية العراق من أطماع الدول الأخرى المجاورة أو من الصراعات المحلية. وكان العراق بطبيعة الحال يعاني حقاً من تلك الظواهر السلبية المرتبطة بسيادة الدولة العثمانية على العراق لأربعة قرون. في حين كانت إيران طامعة في العراق بحكم الصراعات السابقة بينها وبين الدولة العثمانية واحتلال العراق لفترة معينة من قبل الدولة الصفوية الإيرانية في عهد الشاه إسماعيل الصفوي.

* واستهدف الاتجاه الثالث التخلي عن الوعود التي أعطيت للكُرد بشأن الموقف من منطقة كُردستان كلها وضم ولاية الموصل، بما فيها المناطق الكُردية الجنوبية إلى العراق وإقناع عصبة الأمم بذلك بدلاً من ضمها إلى تركيا. أي توسيع عملية تقسيم كُردستان إلى أربعة أقسام بدلاً من اثنين قبل الحرب العالمية الأولى، إذ كانت قبل ذاك موزعة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية، وبعد الحرب ابتدأ ونفذ التقسيم لتكون موزعة على أربع دول هي: إيران وتركيا والعراق وسوريا.

عقدت الحكومة البريطانية لهذا الغرض عدة مؤتمرات دولية وإقليمية ونشطت المناورات والدسائس الداخلية والعربية والدولية وشارك فيها عدد كبير من أعضاء حزب العهد العراقي وتلك القواعد الاجتماعية التي أوجدتها وعززت مواقعها الاقتصادية والاجتماعية في

البلاد.[١٢٠] كما وظفت بريطانيا العظمى نفوذها في عصبة الأمم لفرض انتدابها المباشر على الولايات العثمانية الثلاث السابقة، بغداد والبصرة والموصل.

ولكن انتفاضة السليمانية وثورة العشرين غيّرت الموقف كثيراً وطرحت حلولاً أخرى أجبرت بريطانيا على الأخذ بها، ولكنها لم تتخل عن فرض الانتداب المباشر على المنطقة بأسرها، ولا عن المصالح والأهداف التي كانت تحركها وتسعى إلى تحقيقها ولا إلى اختيار الملك الذي تريده للعراق. ومن أجل تمرير الخطط الجديدة التي تبلورت بصدد الوضع في العراق في وزارة المستعمرات البريطانية انتدبت الحكومة البريطانية إلى بغداد ثانية السير برسي زكريا كوكس في تشرين الأول من عام ١٩٢١، تساعده في ذلك مس گيرترود بيل[١٢١] وكان قبل ذاك هنري دوبس ومساعده كنهان كورنواليس. وقد اتجه برسي كوكس إلى تأمين ما يلي:

أولاً: الانتهاء من بقايا وآثار ثورة العشرين التي كانت في نزعها الأخير، ومنع تجددها بإجراءات سياسية ملموسة.

ثانياً: تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة السيد عبد الرحمن الگيلاني، نقيب بغداد، وهو أحد الشخصيات العراقية الذي أبدى تأييده الكامل لبريطانيا وكان متحمساً في الدفاع عن وجودها في العراق، كما كان قبل ذاك متحمساً للوجود العثماني في العراق.

ثالثاً: القيام باستفتاء الرأي العام العراقي بشأن مستقبل العراق. وتضمن الاستفتاء ثلاثة أسئلة، وهي:

---

١٢٠ – الحسنى، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق.

– أحمد، كمال مظهر. الباحث عن العرش في مذكرات لويد جورج. في: مجلة "آفاق عربية". العدد ٩. السنة الثانية. ١٩٧٧. بغداد. ص ١٠٨–١٢٨.

١٢١ مس طيرترود بيل

" ١– هل يرغبون في دولة عربية واحدة، تحت الوصاية البريطانية، تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج الفارسي؟

٢– هل يرغبون، في هذه الحالة، في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة؟

٣– من هو الرئيس الذي يريدونه في هذه الحالة؟"[١٢٢].

رابعاً: الانتهاء من مشكلة الكُرد بجعل ولاية الموصل جزءاً من العراق الجديد ووضعها نقطة مساومة فعالة مع الحكم الملكي الجديد الذي يراد إقامته في بغداد، إذ كانت ولاية الموصل حتى ذلك الحين لا تعتبر جزءاً من العراق وتدار من بريطانيا مباشرة، وكانت بقايا الدولة العثمانية ما تزال تطالب بها.

وبدأ برسي كوكس أعماله بالبيان الذي وجهه إلى العشائر العراقية التي ما تزال تقوم بعمليات ضد البريطانيين يدعوها إلى الهدوء. وكان بيانه يتضمن وعوداً تنسجم مع الانكفاء الذي أصيبت به الثورة والنهايات التي أصبحت واضحة لها، أكثر مما كانت تتضمنه من تهديدات لهم ولشيوخ الدين المستفيدين من تلك الحركات[١٢٣].

بعد ذلك اتخذ قراراً بتشكيل هيئة وزارية عراقية مؤقتة يرتبط عملها به مباشرة وتخضع في قراراتها للمستشارين الذين يعينون للوزراء العراقيين أولاً، كرقابة أولى، وله أخيراً. شكل برسي كوكس، وبالتشاور مع مس بيل أول وزارة عراقية في بلد مستعمر مباشرة من قبل بريطانيا، كما شكل مجلساً استشارياً له، باعتبار أعضائه وزراء بلا وزارات، وعين لكل منهم مستشاراً بريطانياً[١٢٤]، وحدد وظائف الوزارة والوزير والمستشار، إضافة إلى وظيفته باعتباره المسؤول الأول عن العراق حينذاك، إذ ثبت في البند الأول من التعليمات الخاصة بالهيئة الإدارية ومن أجل إزالة أي التباس بالصلاحيات، النص التالي:

---

١٢٢ إبراهيم، علي. طالب النقيب .... مجلة آفاق عربية. العدد ٣. السنة ٢. ١٩٧٦. بغداد. ص ٨٨.

١٢٣ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٠/٩.

١٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٣/١٢.

"١. ليعلم حضرات أعضاء مجلس الوزراء إني بصفتي مندوب سامي، تقع مسؤولية إدارة شؤون البلاد على عاتقي وعلى شخصي، وأنا المسؤول عنها لدى حكومة جلالة الملك إلى أن ينعقد المؤتمر العام لسن قانون أساسي للعراق، بناء عليه سيكون الفصل في المسائل المقررة لي عند اختلاف الآراء بيني وبين الهيئة الوزارية"[١٢٥]. وبقيت الموصل بعيدة عن مسؤولية الوزارة الجديدة ومرتبطة مباشرة بالحاكم العسكري البريطاني.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن النقاشات حول مختلف القضايا، وخاصة الأساسية منها، التي كانت تجري في الهيئة الوزارية ويختلف الرأي بشأنها ويسأل رئيس الوزراء عن رأيه بالأمر لكي يتخذ القرار المناسب، يقول عبد الرحمن الگيلاني، بأنه يرى أن يترك الأمر إلى السير برسي كوكس ليتخذ القرار المناسب الذي يرتأيه[١٢٦]. وقد كان الرجل يريد أن يريح

---

١٢٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٨.

١٢٦ كتب ساطع الحصري في كتابه الموسوم "مذكراتي في العراق ١٩٢١–١٩٤١، الجزء الأول" حول انطباعه عن عبد الرحمن النقيب " عبد الرحمن النقيب كان "رئيس الوزراء، ونقيب الأشراف، وعميد الأسرة الطيلانية". زرته في داره، لأنه ما كان يخرج من الدار، حتى أن مجلس الوزراء كان ينعقد هناك. وقد أطلعوني – قبل زيارتي – على عادته الغريبة في أمر المصافحة: إنه كان شديد النفور من المصافحة. وإذا ما امتدت يدا أحدهم فاضطرته إلى المصافحة، أبقى يده المصافحة في جانب جيبه بوضع غريب. وذلك إلى أن يخرج الضيف المصافح، عندئذٍ يذهب إلى الحمام ويغسل يده لتطهيرها من آثار المصافحة. ولذلك، عندما دخلت عليه، عملت بما كانوا أوصوني به، سلمت عليه برفع يدي بالتحية، دون أن اقترب منه. كان في الغرفة عدة أشخاص لا أعرفهم . وكان مسترسلاً معهم في حديث طويل . وعندما سمع باسمي، قطع الحديث معهم ووجه الكلام إلي بالترحيب والمجاملة، ثم عاد إلى حديثه، مديراً وجهه تارة إليّ وتارة إلى الزوار الآخرين. محور الأحاديث كان مناقب البعض من الولاة العثمانيين، وكلما ذكر اسم أحد هؤلاء أردفه بكلمات تنم عن إعجاب عميق: "رجل عظيم، مدبر، حكيم ..." انتقل بحديث من الولاة إلى الغازي مختار باشا الذي كان قوميسيراً فوق العادة للسلطنة العثمانية في مصر .. ومنه إلى الإنجليز، وقال عنهم – حرفياً – ما يلي:
"... الإنجليز شياطين ... الشيء الذي صار اليوم، كانوا يعرفونه من مائة سنة ... والشيء الذي سصير بعد مائة سنة، يعرفونه اليوم ...". راجع: الحصري، ساطع. مذكراتي في العراق ١٩٢١–١٩٤١ الجزء الأول. بيروت. منشورات دار الطليعة. ط ١. كانون الثاني سنة ١٩٦٧. ص ٤٩/٥٠.

نفسه ويستريح ويريح برسي كوكس من الصراعات غير المفيدة، كما كان يعتقد. وهذا ما حصل مثلاً في الموقف من الجيش الليفي الذي شكلته سلطات الاحتلال البريطانية في العراق وطبيعة ارتباط هذه الوحدات[١٢٧].

إن محاولات سلطات الاحتلال البريطانية الالتفاف على إرادة القوى الوطنية بتشكيل إدارات عراقية تخضع لأوامر المستشارين الإنكليز أثارت مشاعر الشعب عموما والقوى الواعية في المجتمع وشيوخ الدين وشيوخ العشائر، إذ كان المستشارون هم الوزراء فعلياً. ولكن تلك الاحتجاجات، التي وجدت تعبيرها قبل ذاك في ثورتي ١٩١٩ و١٩٢٠ وغيرهما من الحركات لم تنفع، إذ أن البريطانيين واصلوا مخططهم بأساليب وطرق أخرى. وكان اختيار عبد الرحمن الگيلاني لرئاسة الوزارة مرتبط بعدد من العوامل المهمة التي نلخصها فيما يلي:

١. كان عبد الرحمن الگيلاني يحتل مركزاً دينياً واجتماعياً مهماً في بغداد، فهو نقيب أشراف بغداد وله مكانة محترمة بين أبناء الطائفة السنية التي يراد تسليم قيادة الحكم إليها.
٢. وكان الرجل غير طموح باحتلال مواقع حكومية رسمية، إذ كان مركزه الديني والاجتماعي يكفيه ومنسجماً مع رغباته الشخصية[١٢٨].
٣. وكانت له على امتداد الفترات السابقة، ورغم تأييده للحكم العثماني في العراق من الناحية الدينية، علاقات طيبة مع القنصل البريطاني والتجار البريطانيين في بغداد.
٤. وكان الرجل مؤمناً بأن الدولة التي حررت العراق من الدولة العثمانية، أو بتعبير أكثر دقة، إن الدولة انتصرت في الحرب واحتلت العراق، لها الحق الكامل في حكم العراق، وعلى العراقيين القبول بها وبقراراتها وتقديم كل العون لها.

---

١٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤.

١٢٨ شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. في جزئين. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٢٤٥.

٥. كما اتخذ الگيلاني موقفاً معارضاً لثورة العشرين ووجد فيها تحدياً غير مبرر وإساءة كبيرة لبريطانيا المنتصرة، واختلف في ذلك مع شيوخ الدين الشيعة والسنة الذين أصدروا فتاوى الجهاد في محاربة المحتل البريطاني[١٢٩].

وبالتالي لم يكن في مقدور المندوب السامي البريطاني أن يجد شخصية مناسبة أفضل من عبد الرحمن الگيلاني لتشكيل أول وزارة عراقية في ظل الاحتلال المباشر وتحت أمرة الحاكم البريطاني.[١٣٠]

وحين العودة إلى أسئلة الاستفتاء حول الموقف من المسؤول الأول الذي يراد تنصيبه رئيساً أو ملكاً على العراق يتبين منها بأن اتجاه صياغة السؤال الأول يفضح رغبة وهدف سلطات الاحتلال، إذ أنها كانت تفكر بتكريس فكرة وصاية بريطانيا على العراق، كما جاء في لائحة صك الانتداب أولاً، كما تركت المسألة الثانية مفتوحة حول من تريد أن يكون رئيسا لدولة العراق، علماً بأن إشاعة كانت قد راجت في بغداد وعموم العراق تشير إلى أن السير برسي كوكس نفسه كان يريد أن يكون رئيساً أو ملكاً على العراق[١٣١]، إذ أن سلطات الاحتلال عمدت إلى تنظيم مضابط في جميع أنحاء العراق كان يشار فيها صراحة إلى رغبة العراقيين في استمرار الوجود البريطاني في العراق.

- وإزاء هذا الواقع توجه الناس في مناطق العراق الشيعية إلى آية الله محمد تقي الحائري الشيرازي يستفتونه بالموضوع. وكان ردّه الآتي: " ليس لأحد أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين"[١٣٢]. ويلاحظ في هذا التصريح ما يلي:

---

١٢٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٦.

١٣٠ أحمد، كمال مظهر. الباحث عن العرش في مذكرات لويد جورج. في: مجلة "آفاق عربية". العدد ٩. السنة الثانية. ١٩٧٧. بغداد. ص ١٠٨–١٢٨.

١٣١ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٣٦/٣٥ و ص ٤٠–٤٤.

١٣٢ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٣٤.

• أنه أكد في أن تكون الإمارة في العراق لمسلم. وكان هذا يعني استبعاد بقية المواطنين العراقيين من أديان أخرى ليكون موضع انتخاب أيضاً كالمسيحيين أو اليهود أو الصابئة أو غيرهم، بل مسلم لا غير.

• لم يقرر أن يكون عراقياً بالضرورة، بل ترك الباب مفتوحاً لأن يكون المرشح من بلد عربي أيضاً، شريطة أن يكون مسلماً. وكان هذا أول تمييز رسمي يصدر عن مؤسسة دينية في العراق في أعقاب ثورة العشرين و في حين كانت فترة الثورة لا تميز بين المواطنين على أساس الدين او المذهب فكلهم عراقيون.

• وفي ضوء ذلك ازداد عدد المضابط المؤيدة لانتخاب شخص مسلم عربي لإدارة شؤون البلاد.[١٣٣] وابتداءً أمكن إبعاد فكرة أن يكون السير برسي كوكس رئيساً للدولة

---

١٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ٤١.

لأهمية المضابط نورد هنا بعضاً منها: صورة مضبطتين مختلفتين هما مضبطة الموصل ومضبطة كربلاء:

صورة مضبطة الموصل: لغرض الشكر لدولة بريطانيا العظمى على إنقاذنا من الأتراك، وتخليصنا من الهلاك، وإعطائنا الحرية والعدالة، والسعي في ترقي ولايتنا بالتجارة، والزراعة، والمعارف، ونشر الأمن في جميع الأطراف. ونؤمل من الدولة المشار إليها أن تحسن علينا بحمايتنا، وإدارة شؤون ولايتنا إلى زمن يمكن فيه أن نفوز بالنجاح، ويحصل لنا الترقي والصلاح، ونسترحم إبلاغ معروضاتنا هذه من سعادتكم إلى عرش الملك جورج الأعظم والأمر لمن له الأمر".

حرر في ١٠ كانون الثاني ١٩١٩

المصدر السابق نفسه. ص ٤٩.

صورة مضبطة كربلاء: "حسب تبليغ حاكم الحلة لنا عن الدولة المفخمة البريطانية أنها قد تفضلت على العراقيين بطلب انتخاب أي أمير يختارونه وقد أمرنا أن نجتمع ونتداول الرأي في ذلك ثم تقدم النتيجة إلى حاكم كربلاء فتلقينا أمره بتمام الرغبة وقد سبق الوعد المنشور من الدولة المفخمة البريطانية الاتفاق مع الدولة الفرنساوية بالعبارة الآتية وهي أن غرض الحكومتين من الحرب في الشرق تحرير الشعوب تحريرا تاماً ونهائياً وإنشاء حكومات وإدارات وطنية في سوريا والعراق تقوم بها الشعوب بذاتها من خالص رغبتها ومحض اختيارها كما نشرته جريدة الحرب نمرة ١٤٠ الصادرة في

العراقية الجديدة. ولكن علينا الانتباه إلى أن الشيرازي قد حدد السمات التي يريد أن يتميز بها ملك العراق القادم، وهي:

- أن يكون عربياً، وأن يكون مسلماً، وبالتالي استبعاد أن يكون أحد الملوك كُردياً مسلماً أو كلدانياً مسيحياً أو مندائياً مثلاً. وفي هذا تأكيد على استمرار الطبيعة القومية والدينية الضيقة التي لازمت الحكم العباسي، وكأن الأمر يرتبط بانتخاب خليفة للمسلمين وليس رئيساً أو ملكاً على البلاد، وكأن هؤلاء المواطنين لا حق لهم بالجلوس في أعلى مركز في الدولة العراقية التي يراد تشكيلها. لا شك في أن شيوخ الدين عندما طرحوا الموضوع كانوا يقصدون عدم ترشيح أحد الإنكليز لهذا المنصب، ولكنهم في واقع الأمر شملوا الآخرين أيضاً، وكانوا يقصدون تحديداً هذا التمييز في المعاملة طبعاً !

وقع اختلاف في وجهات النظر بين المشتغلين بالسياسة وشيوخ الدين حول موضوع إقامة الملكية أو الجمهورية في العراق. ولم يقتصر الحوار حول النظام الملكي أو الجمهوري على محترفي السياسة[١٣٤]، بل طرح بوضوح في الساحة السياسية والنقاش السياسي الشعبي في العراق حينذاك. ولكن الغالبية كانت إلى جانب الملكية، ومنهم غالبية شيوخ الدين في المناطق الشيعية، إضافة إلى المناطق السنية، انطلاقا مما ورد في القرآن حول الممالك والملوك، في حين لم يرد ما يشير إلى نظام جمهوري فيه. كما برز صراع واضح في الأوساط

---

١٥ تشرين ثاني سنة ١٩١٨ وقد اجتمعنا نحن أهالي كربلاء امتثالاً لأمركم وبعد مداولة الآراء وملاحظة الأصول الإسلامية وطبقاً لها تقرر رأينا على أن نستطل بظل راية عربية إسلامية فانتخبنا أحد أنجال الشريف ليكون أميراً علينا مقيداً بمجلس منتخب من أهالي العراق لتسنين القواعد الموافقة لروحيات هذه الأمة وما تقتضيه شؤونها تحريرا في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٣٣٧ هجرية، الموافق ١٩ كانون الثاني ١٩١٩. راجع في هذا الصدد: آل فرعون، فريق المزهر. الحقائق الناصعة في الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠ ونتائجها. مصدر سابق. مقابل ص ٦٥.

١٣٤ جميل، حسين. العراق شهادة سياسية. ١٩٠٨–١٩٨٧. دار اللام. لندن. ص ٨٦–٩٠.

السياسية العراقية دار حول الشخص الذي يراد له أن يتولى العرش، إذ كان هناك أكثر من مرشح عراقي لهذا المنصب.

قبل القيام بالاستفتاء وبعده واصلت سلطات الاحتلال تشكيل المجالس البلدية وتنسيب رئاسة الإدارة فيها والإشراف على نشاطها إلى المستشارين الإنكليز، وأيكال المهمات البلدية إليهم والإيحاء بكون هذه المجالس تعبر عن مضمون "الحكم الذاتي" الذي كان يطمح إليه العراقيون. وأثار هذا التصرف ردود فعل شديدة مناهضة للإجراء ورفض غالبية العراقيين المعينين كأعضاء في هذه المجالس مواصلة العمل فيها، في حين أنها كانت خطوة إيجابية من حيث الجوهر لمشاركة فئات المجتمع باختيار ممثليها في المجالس البلدية.

وفي كُردستان الجنوبية عمدت سلطات الاحتلال البريطانية إلى تنسيب الإدارة فيها إلى الشيخ محمود الحفيد، الذي قاد فيما بعد انتفاضة السليمانية في عام ١٩١٩. وفيما بعد أدرك الشيخ الحفيد المكيدة التي كانت تدبرها السلطات البريطانية لإزاحته من رئاسة إدارة الإقليم وعدم الوفاء بوعودها للشعب الكُردي.[١٣٥] وكانت أوساط الشعب الكُردي حينذاك تعارض الوجود البريطاني وتقوم بمحاولات جادة للإغارة على الوحدات العسكرية البريطانية في مناطق كُردستان والاقتصاص من المتعاونين مع المحتلين. وتمكن الشيخ محمود الحفيد من تعبئة الرأي العام الكُردي حوله والانتفاض على سلطات الاحتلال في مايس/ أيار عام ١٩١٩، وهي الحركة التي سميت في تاريخ العراق النضالي بانتفاضة أو ثورة السليمانية. واستطاعت سلطات الاحتلال البريطانية في العام ١٩٢٢ ضرب حركته واعتقاله وإبعاده عن العراق، ثم أعادته إلى العراق ثانية في العام ١٩٢٣ وسلمته إدارة المنطقة ثانية، ولكن وفق شروط جديدة، وأوضاع كانت تشير إلى قرب دمج ولاية الموصل

---

١٣٥ لازاريف، م. س. المسألة الكُردية. ١٩١٧–١٩٢٣. دار الرازي. بيروت. ١٩٩١. مصدر سابق. ص ٦٨–٧٤.

كلها بالعراق. وقد استخدمت السلطات البريطانية قوات الليفي لضرب الحركة الكُردية، والتي سنتحدث عنها لاحقاً.

وخلال تلك الفترة لم تنغمر الحكومة البريطانية وسلطات الاحتلال في تأمين شخصية عربية مسلمة يمكنها أن ترضي العراقيين من جهة، وتستجيب لتعليمات وتنفذ أهداف سلطات الاحتلال من جهة أخرى، إذ كان هذا الشخص موجودا، بل كانت تريد ضمان استجابته التامة لشروطها وضمان مصالحها في العراق. وأجرت الحكومة البريطانية مداولات واسعة مع الشريف حسين، كما تم تدبير عدة لقاءات بين الأمير فيصل ولويد جورج، رئيس الحكومة البريطانية حينذاك، في لندن، ثم في أثناء انعقاد مؤتمر باريس في العام ١٩١٩، وأخيرا في مؤتمر القاهرة في ١٢ آذار / مارس من العام ١٩٢١.[١٣٦] عقد مؤتمر القاهرة، الذي استمر طوال أسبوعين، برئاسة ونستون تشرشل، وزير المستعمرات البريطانية وبجانبه مستشاره السياسي لورنس وعدد كـبىر من موظفى وزارة المستعمرات البريطانية وبحضور وفد من سلطات الاحتلال البريطانية في العراق برئاسة برسي زكريا كوكس وعضوية گيرترود بيل وعدد من العراقيين.

كانت الأجندة العراقية التي حملها معه برسي كوكس وبقية الوفد العراقي المرافق له تتضمن اتخاذ موقف بشأن القضايا التالية:

" ١. علاقة الدولة العراقية الجديدة ببريطانيا من حيث النفقات .

٢. شخصية من سيتولى حكم هذه الدولة.

٣. وشكل قوات الدفاع في الدولة الجديدة التي ستتمتع بمسؤوليات أوسع في الدفاع عن نفسها.

---

١٣٦ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٣٤٤-٣٥٢.

٤. وضع المناطق الكُردية في علاقتها بالعراق"[١٣٧].

صدر عن المؤتمر قرار بشأن العراق يشير إلى إقامة دولة عراقية وتنصيب فيصل بن الحسين ملكاً على العراق. ومع صدور هذا القرار الواضح واجهت سلطات الاحتلال البريطانية سبل تنفذ هذا القرار. إذ كانت الإشكالية سياسية وتتمثل في كيفية إقناع العراقيين بالشخص الذي ترغب فيه ليكون ملكاً على العراق ويتناغم مع قرار مؤتمر القاهرة، إذ كان عدد المرشحين لهذا العرش من جانب الجماعات العراقية كبيراً، حيث بلغ ثمانية أشخاص. وكان من أبرزهم السادة: ١)عبد الرحمن الگيلاني، نقيب أشراف بغداد، ٢) طالب هادي النقيب، نقيب البصرة، ٣) عبد الهادي العمري، من الأسرة العمرية المعروفة في الموصل، ٤) الشيخ خزعل أمير المحمرة. وكان أقوى المرشحين العراقيين هو طالب النقيب. وكان إلى جانب هؤلاء المرشحين مرشح آخر هو الأوفر حظاً، ونعني به فيصل بن حسين بن علي مرشح بريطانيا.

وتحقق للإنكليز ما أرادوا، إذ أن الأمير فيصل، الذي كان قبل ذاك "قائدا للجيش الشمالي الذي دخل دمشق (١٩١٨) وكان تابعاً لقيادة الجنرال "اللنبي"[١٣٨]، والذي أنتخب ملكاً على سوريا، ولكنه أبعد عنها بعد دخول القوات الفرنسية إلى الشام بقيادة القائد الفرنسي غورو، كان شخصية تتمتع بالصفات المطلوبة وبإمكان الحكومة البريطانية الاعتماد عليه والتعاون والتعامل معه في كافة المجالات دون أن يلحق بها أي ضرر محتمل، بل سيكون نافعاً لها بسبب مركز والده الكبير بين العرب ودوره في الحرب ضد الدولة العثمانية وسمعته الطيبة عند العراقيين[١٣٩]. كما أن ترشيحه كان يلبي طموحات الشريف

---

١٣٧ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٨.

– شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. في جزئين. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠م–١٩٥٧م. دار المنتدى للنشر. ط ١. بيروت. لندن. ١٩٩٠. ص ٢٥٤.

١٣٨ جميل، حسين. العراق شهادة سياسية ١٩٠٨–١٩٣٠. دار اللام. لندن. ١٩٨٧. ص ٥٨.

١٣٩ يشير الكاتب هنري هيبلي في كتابه "انجلترا في الشرق الأوسط– الملكية في العراق ومشكلة الموصل" إلى أنه كانت لجيترود بيل علاقات صداقة حميمة وقلبية مع فيصل بن الحسين نشر عن ذلك بعد وفاتها، وكان لها الدور البارز في ترشيحه واختياره ملكا على العراق. راجع في هذا الصدد:

حسين في أن يتولى أبناؤه عروش بعض الدول العربية. وفي ضوء ذلك اتخذ مؤتمر القاهرة قراراً واضحاً لا لبس فيه يتضمن جانبين: هما استبعاد جميع المرشحين الآخرين غير اللائقين لهذا المنصب الملكي وإبعاد طالب النقيب الأكثر طموحا فيه عن بغداد من جهة، وتثبيت فيصل باعتباره المرشح الوحيد لعرش العراق من جهة ثانية[١٤٠]. وكان طالب النقيب، الذي أبعد إلى البصرة بعد أن جرد من منصبه الرسمي، إذ كان في حينها وزيراً للداخلية في وزارة عبد الرحمن الگيلاني.[١٤١] يقول السير برسي كوكس بهذا الصدد ما يلي: " كان من السهل علينا الوصول إلى النتيجة بإسقاط أسماء غير اللائقين من قائمة المرشحين للعرش من العراقيين وغيرهم ... فأن ترشيح أحد أبناء الحسين شريف مكة المكرمة وملك الحجاز، قد ينال رضا أغلبية الشعب العراقي، إن لم يكن أجمعه"[١٤٢]. ولا شك في أن الأمير عبد الله، الذي كان قبل ذاك مرشحاً لعرش العراق، قد استبعد بعد طرد الفرنسيين للأمير فيصل من سوريا، ثم أصبح فيصل ملكاً على العراق، أصبح أميراً ومن ثم فيما بعد ملكاً على الأردن[١٤٣].

وهكذا، وبعد أن أزيحت بقية الشخصيات التي كانت تطمح بالعرش على العراق، وبخاصة الشخصية البصرية المعروفة طالب النقيب[١٤٤] وفق قرارات مؤتمر القاهرة، تم تنصيب فيصل ملكا على العراق في ١١ تموز/ يوليو من عام ١٩٢١.[١٤٥] كما تمت في ذات الفترة، أي في آذار/مارس من عام ١٩٢١، عملية تنصيب عبد الله بن حسين أميراً على

Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die ‹Hoepli Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 75.

١٤٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٧-٣٣.

١٤١ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣-٣٥.

١٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨.

١٤٣ الحصري، ساطع. مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٤١. مصدر سابق. ص ٢٤/٢٥.

١٤٤ كوتلوف، ل. ن. وليبيديف، ي. ا. الأردن. في كتاب "تاريخ الأقطار العربية المعاصر". مصدر سابق. ص ٢٤١.

شرقي الأردن بعد أن تمّ فرزها عن ولاية الشام واعتبارها إمارة وأرضاً منتدبة وشمولها بشروط صك الانتداب على فلسطين ووضعها تحت الانتداب البريطاني، علماً بأن عبد الله بن حسين بن علي، شقيق فيصل، كان من حيث المبدأ مرشحاً لعرش العراق، في حين كان فيصل مرشحاً لعرش سوريا، وعلي بن حسين كان أميراً على الحجاز. ولكن البريطانيين لم يتركوا فيصل وحده، كما لم يكتفوا بوجود السير برسي كوكس ومس گيرترود بيل وحدهما إلى جواره فحسب، بل أرسلوا له في عام ١٩٢١ كورنواليس، باعتباره مستشاراً لوزارة الداخلية، حيث بقى في هذا المركز بين عامي ١٩٢١-١٩٣٥، ثم أصبح سفيرا لبريطانيا في بغداد بين عامي ١٩٤١-١٩٤٥، وكانت له اليد الطولى في سياسة العراق الداخلية والخارجية في هذه الفترات الحرجة من تاريخ العراق السياسي. وفي هذا الصدد يورد عبد الرزاق الحسني عن مؤتمر القاهرة النص التالي الذي يوضح خطوط الأمان التي كانت تسعى بريطانيا إلى توفيرها في حكمها في العراق لأهمية هذا البلد في استراتيجيتها السياسية والعسكرية ومصالحها الاقتصادية حينذاك:

"ومن لطيف ما يروى عن "مؤتمر القاهر" أن ساسون حسقيل "وزير مالية العراق" سأل المستر تشرشل قائلاً: جرت العادة في البلاد المنسلخة من الأنبراطورية العثمانية أن يأتيها أمراؤها من الشمال إلى الجنوب، ولم يسبق أن جاءها أمير من الجنوب، فكيف تعللون هذا الحدث؟ فأجاب تشرشل إن ذلك لصحيح، ولكن لا تنسى يا - ساسون - أن المستر كورنواليس ذاهب مع الأمير فيصل وهو من الشمال. وقد ظل الملك فيصل - بعد تتويجه - حانقاً على ساسون حسقيل إزاء هذا الحديث، حتى استطاع أن يبعده عن الحكم بعد استقالة "الوزارة الهاشمية الأولى" في ٢١ حزيران ١٩٢٥"[١٤٦].

إلا أن إزاحة تلك الشخصيات من قائمة المرشحين لمنصب الملك لم تنه الصراع في بلاد ما بين النهرين، إذ أن التوزيع السابق للحدود بين بغداد والبصرة في ولايتين منفصلتين من

١٤٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٣٠.

جهة، ومرتبطتين ببعضهما من جهة أخرى وخاضعتين للحكم العثماني من جهة ثالثة، أدى إلى رسوخ قناعة لدى جمهرة من أعيان البصرة، إضافة إلى مواقف المجموعة البريطانية – الهندية التي كانت تريد ربط ولاية البصرة بالهند، والتي كانت تواصل نشاطها في السر، وربما كانت هناك جهات أخرى تعزف على هذا الوتر. ففي حزيران/يونيو من عام ١٩٢١، أي قبل تتويج فيصل بن حسين ملكاً على العراق، رفعت مجموعة من البصرة عريضة موجهة إلى السير برسي كوكس حملها وفد منهم إلى بغداد وقابل فيها المس گيرترود بل السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي البريطاني طالباً منها رفعها إلى المندوب السامي ومنه إلى جلالة ملك بريطانيا للنظر بأمر مستقبل مقاطعة البصرة ونوع الحكومة الخاص بها. إذ أن أهالي البصرة يرون ضرورة تطبيق مبادئ حق تقرير المصير عليهم أيضاً. ويبدو أن جوهر الفكرة كانت إقامة حكم فيدرالي بين بغداد والبصرة، إذ أن الوثيقة تقول في الفقرة ١٢ ما يلي: " ورجاؤنا هو أن تصير مقاطعة البصرة مقاطعة منفصلة تحت إشراف أمير العراق أو أي حاكم ينتخبه أهالي العراق وتكون هذه الرابطة بين البصرة والعراق وحدة يطلق عليها اسم ولايتي البصرة والعراق المتحدتين"[١٤٧]. وتستكمل العريضة تصورها فتشير في الفقرة ١٣ إلى ما يلي: "ويكون للبصرة مجلس تشريعي منتخب خاص بها ويكون لهذا المجلس السلطة التامة في التشريع المختص بالشؤون المحلية المحضة، ولحاكم الولايتين المتحدتين الحق في رفض أو طلب تعديل أي تشريع يمس بمصالح أهل العراق"[١٤٨]. كما تطالب العريضة في أن يكون علم للولايتين وتتعاونان في تعيين مندوبيهما في الخارج وأن تكون لهما طوابع ونقود وأوراق مالية وضمانات أميرية مشتركة، وأن تكون لكل منهما شرطتها الخاصة ..الخ. وتعزي العريضة سبب مطالبة أهالي البصرة بإقامة ولايتين مستقلتين ومتحدتين في آن واحد إلى حق أهالي كل ولاية في أن تكون له أراؤه

---

١٤٧ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٨٦.

١٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ٨٦.

ومواقفه المستقلة وأن لا يجبر من الولاية الأخرى على تغيير أرائه ومواقفه تحت أي ظرف من الظروف. فجاء في الفقرة ٩ ما يلي: "ويستفز أهالي البصرة حكومة جلالته أن تنظر في نقطة جدالهم وهي أنه إذا استاء فريق من أهالي العراق وكانت أراؤه السياسية مختلفة عن سائر أهله وسالكاً في تقدمه مسلكاً مغايراً لباقي أهل العراق فإذا ما أجبر هذا الفريق على الخضوع لأي شكل حكومة حيث لا تكون مصالحه مضمونة ينتج من ذلك نفور يقف في سبيل تقدم جميع طبقات الأمة العراقية"[١٤٩]. وفي الفقرة العاشرة تشير العريضة إلى أن الحفاظ على خير الأمة التي يريدها البصريون لأهل العراق كله لا يمكن ضمانه إلا من خلال "منح البصرة استقلالاً سياسياً منفصلاً"[١٥٠].

إلا أن هذه الفكرة التي رفعتها مجموعة من أعيان البصرة، ومنهم الحاج طه السلمان وعبد الرزاق النعمة وعلي الزهير والحاج عبد السيد العويد والشيخ أكباشي السعد وأحمد باشا الصانع وعبد اللطيف باشا المنديل، سرعان ما دفنت، كما يشير إلى ذلك عبد الرزاق الحسني في كتابه تاريخ الوزارات العراقية، بسبب المعارضة التي جوبهت بها من شخصيات أخرى من أمثال: محمد أمين باش أعيان وعبد الكاظم الشمخاني وحبيب الملاك ومحمد زكي وعمر فوزي وعبد العزيز المطير والحاج أحمد الملا حسين. ثم طرحت هذه الفكرة مرة أخرى في عام ١٩٢٢، أي بعد تتويج فيصل الأول ملكاً على العراق، ومن قبل نفس المجموعة، إضافة إلى بعض السياسيين الآخرين[١٥١]. ولكنها دفنت من جديد. وها هي اليوم تعود من جديد بعد أن أصبح العراق ومنذ نهاية حرب الخليج الثانية تحت وصاية الأمم المتحدة عملياً، أو بتعبير أكثر دقة تحت الاحتلال الأمريكي–البريطاني.

---

١٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ٨٦.

١٥٠ المصدر السابق نفسه. ص ٨٦.

١٥١ المصدر السابق نفسه. ص ٨٣/٨٤.

الفصل الثالث

السياسات البريطانية في فترة الانتداب

المبحث الأول: المعاهدات العراقية–البريطانية

عهد المندوب السامي والملك فيصل الأول إلى السيد عبد الرحمن الگيلاني، نقيب بغداد، بتشكيل حكومته الثانية بعد أن قدمت وزارته الأولى استقالتها في أعقاب انتهاء مراسيم تتويج فيصل ملكاً على العراق واعتبار العراق دولة ملكية دستورية. وكانت كل الدلائل تشير إلى احتمال بدء مرحلة صعبة في العلاقات العراقية–البريطانية بسبب القضايا التي كانت الحكومة البريطانية تريد تحقيقها من خلال دار الاعتماد أو المندوب السامي البريطاني في بغداد. وكانت أبرز القضايا التي واجهت الطرفين هي: الموقف من الانتداب وعقد معاهدة طويلة الأمد بين العراق وبريطانيا، والموقف من الدستور العراقي الذي قررت عصبة الأمم إنجازه خلال ثلاث سنوات من بدء الانتداب[١٥٢]، ثم انتخاب المجلس النيابي، إضافة إلى الحصول على امتياز التنقيب واستخراج وتصدير النفط الخام العراقي. وقد وضعت مهمة إنجاز هذه القضايا وفق تسلسلها، رغم أن الحديث عنها بدأ في آن واحد، إذ كانت كلها مترابطة في ما بينها تهدف معاً الوصول إلى غاية أساسية واحدة هي تأمين المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية البريطانية في العراق لآماد طويلة ومستقرة وآمنة. وكان يراد للمعاهدة بعد عقدها أن تستكمل جوانب الانتداب وأن تحل محله في حالة عجز الحكومة البريطانية على تمديده لأي سبب كان.

---

١٥٢ الخطاب، رجاء حسين حسني. العراق بين ١٩٢١–١٩٢٧. دار الحرية للطباعة. بغداد. ١٩٧٦. ص ٢١.

إذن واجهت المسئولين البريطانيين في العراق مهمة آنية هي وضع معاهدة عراقية–بريطانية تجد تجلياتها في واقع الوجود البريطاني والمصالح البريطانية أولاً، ومستقبل الدولة العراقية وعلاقاتها الداخلية والعربية والدولية ثانياً. واختار المندوب السامي البريطاني، وبالتنسيق مع الحكومة البريطانية، عبد الرحمن الگيلاني، نقيب أشراف بغداد، ليكون رئيساً للوزراء أثناء التحضير لإقامة الدولة الملكية في العراق ومن أجل تحقيق القضايا التي تريدها بريطانيا، ومنها المعاهدة المشتركة.

لم يكن اختيار عبد الرحمن الگيلاني من جانب المندوب السامي البريطاني اعتباطا، بل كان محسوباً جيداً ومستنداً إلى قناعة السير برسي كوكس والجنرال ولسن بصداقة وإخلاص الگيلاني لبريطانيا وقناعته الشخصية بأن بريطانيا هي الدولة المنتصرة في الحرب التي يحق لها التصرف بالعراق كما تشاء، كما أنها دولة قوية قادرة على دعم ومساعدة العراق ومنع تدخل دول الجوار، إيران وتركيا، في شؤون العراق حينذاك. كان النقيب على علاقة مباشرة بمس گيرترود بل وعبّر لها عن أفكاره تلك حين قال لها: "خاتون إن أمتكم عظيمة وغنية وجبارة. فأين قوتنا؟ أنا أعترف بانتصاركم .. فأنتم الحاكمون وأنا المحكوم. وإذا سئلت عن رأيي في استمرار الحكم البريطاني، فأن جوابي هو أني خاضع للمنتصر"[١٥٣]. وكتب حسن العلوي عن عبد الرحمن الگيلاني يقول: "وقال النقيب للمس بل، أنكم بذلتم الأموال والنفوس في سبيل ذلك ولكم الحق في أن تنعموا بما بذلتم"[١٥٤]. يضاف إلى ذلك أن المندوب السامي قد نصح بمنح النقيب وسام الإمبراطورية البريطانية لتعزيز العلاقة به واستخدامه والاستفادة من نفوذ عائلته الاجتماعي لأغراض بريطانيا القادمة. وقد تحقق هذا فعلاً وإلى حدود بعيدة[١٥٥]. وكانت مس گيرترود بيل ضد

---

١٥٣ العلوي، حسن. التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق. دار الزوراء. لندن. ١٩٨٨. ص ٨٩.

١٥٤ المصدر السابق نفسه.

١٥٥- المصدر السابق نفسه. ص ص١٧–٨٩.

ترشيحه لرئاسة الوزارة ولا لأي منصب آخر في العراق، إذ أنها كانت ترى فيه، ومنذ فترة مبكرة، أي في أيار/مايس ١٩١٨، ما يلي: "إني متأكدة أن النقيب لن يكون مقبولاً هنا ... وهو قلما حسب له حساب هنا أبداً إلا كعامل ديني وهو ليس شخصية سياسية"[١٥٦].

ولكن بريطانيا أخذت بتقدير برسي كوكس للأسباب التالية:

١. اتخذ الگيلاني منذ احتلال بغداد موقفاً إيجابياً مسانداً وداعماً للوجود البريطاني وقوات الاحتلال في العراق و، ولم يكن مستعداً على معارضتها بأي صورة من الصور.

٢. وقف الگيلاني ضد ثورة العشرين ورفض الفتاوى التي أصدرها شيوخ الدين الشيعة والسنة بشأن مشروعية الكفاح المسلح، ورفض الدعوة إلى ممارسة مختلف السبل الأخرى للنضال ضد الاحتلال البريطاني للعراق، كما رفض دعوة شيوخ الدين إلى نيل الاستقلال الناجز وإقامة حكومة عربية مسلمة في العراق.

٣. والگيلاني شخصية غير سياسية، وبالتالي، ليست له آراء سياسية ناضجة يريد ممارستها في العراق. وعلى هذا الأساس سيكون دائماً إلى جانب المقترحات والآراء التي تراها الحكومة البريطانية والمندوب السامي للعراق ولن يقول "لا" للمشاريع البريطانية في العراق.

٤. و الگيلاني شخصية دينية سنية واجتماعية مقبولة، إذ كان هدف البريطانيين ابتداءً دق إسفين الخلاف بين الطائفتين في العراق واستثماره لمواجهة الحركات السياسية العراقية.

قدم برسي كوكس، المسموع الكلمة من جانب الحكومة البريطانية، مقترحاً إلى حكومته تضمن ما يلي: اقترح تشكيل "حكومة يديرها المندوب السامي، واقترحَ (أي كوكس، ك. حبيب) في المباحثات التي جرت في اجتماع لهذه اللجنة أن المندوب السامي قد تساعده إذا تطلب الأمر وزارة نصفها من الأهالي ونصفها من الموظفين البريطانيين، وربما يسندها

– الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. الطبعة الرابعة الموسعة. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤. ص ٥٤– ٥٧.

١٥٦ العطية، غسان د. العراق نشأة الدولة ١٩٠٨–١٩٢١. دار اللام. لندن. ١٩٨٨. ص ٢٢٣.

مجلس إداري أو هيئة ما استشارية تتألف بأجمعها من أعيان البلاد البارزين ... وإذا أريد تنصيب رأس رمزي فهو يوصي بنقيب بغداد وهو أحد الذوات المسنين ..."[١٥٧]. ولسان حاله يقول، أنه رجل عجوز لا يفقه من السياسة شيء، وهو رمز فقط لا يمارس شيئاً أو يلحق ضرراً بنا، ويؤيدنا كل التأييد.

كانت بريطانيا قد بدأت الإعداد للمعاهدة العراقية – البريطانية المنوي عقدها منذ فترة مبكرة وبحثت الموضوع مع فيصل بن حسين قبل أن يتّصب ملكاً على العراق. كما تشير إليه الكثير من المصادر المتوفرة، إذ أن فيصلاً كان قد وافق على جملة من المسائل التي كانت تسعى بريطانيا إلى تحقيقها في العراق انطلاقاً من موقفها وتقديرها للأوضاع السائدة في العراق والمنطقة العربية ودول الجوار وكشرط لتنصيبه ملكاً على العراق. وكان برسي كوكس يرى بأن فيصلاً لم يخالف قبل توليه العرش صك الانتداب على العراق من قبل عصبة الأمم[١٥٨]، بعد أن دخلت معاهدة فرساي في ١٩٢٠/١/١٠ حيز التنفيذ[١٥٩]. وكان فيصل يرى بأن عقد معاهدة مع بريطانيا يمكنها أن تلغي الانتداب لاحقاً، وعندها يمكن المساومة من جديد على بنود المعاهدة.

---

١٥٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٣.

١٥٨ عصبة الأمم: منظمة دولية أنشأتها في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩١٩ الدول الموقعة على معاهدة فرساي، غايتها "إنماء روح التفاهم والتعاون بين الأمم وضمان السلام والأمن في العالم". راجع في هذا الصدد المنجد في الإعلام. مصدر سابق. ص ٤٧٠.

١٥٩ في أعقاب إيقاف القتال في الحرب العالمية الأولى ثم عقد مؤتمر للسلام في عام ١٩١٩. وفي هذا المؤتمر تم التوقيع في ١٩١٩/٦/٢٨ على اتفاقية سميت ب "معاهدة فرساي". وأصبحت هذه المعاهدة نافذة المفعول في ١٩٢٠/١/١٠. تضمنت المعاهدة ٤٤٠ مادة، بضمنها القانون الأساسي لعصبة الأمم.لم تعترف الدولة السوفييتية بهذه المعاهدة بسبب كونها كانت ترى فيها عملية توزيع أسلاب الدولة العثمانية وترتيب أوضاع المستعمرات في ما بينها في ضوء توازن القوى حينذاك، أي بين بريطانيا وفرنسا، وعلى حساب ألمانيا والدولة العثمانية المنهارة.

وبعد التتويج مباشرة بدأت بريطانيا مجدداً بالتحضير للمفاوضات مع الجانب العراقي من أجل حسم الموقف إزاء المعاهدة لصالحها، خاصة وأن الملك الذي توج حديثاً قد وافق على قبول هذه المعاهدة حتى قبل إقرار القانون الأساسي العراقي وتشكيل المؤسسات الدستورية التي بموجبها يمكن للعراق الجديد المصادقة على المعاهدة مع بريطانيا. إلا أن هذا الاتجاه واجه صعوبات فعلية لثلاثة أسباب أساسية، وهي:

١) رغبة الملك في عدم تجاوز الشعب، خاصة وأن ثورة العشرين قد علمته درساً مهماً في كون الشعب يريد الحصول على الاستقلال الناجز وليس الاستقلال الشكلي، حيث تكون الكلمة الأخيرة لبريطانيا وليس للشعب، رغم أنه لم ينس فضل بريطانيا عليه في جعله ملكاً على العراق، ولكنه لم ينس أيضاً الدرس الذي تعلمه في علاقته مع فرنسا في سوريا. ولا شك في أن المشاعر العربية عند الملك فيصل كانت قوية ولا يرغب في أن ينظر إليه الناس وكأنه عرّاب بريطانيا ومصالحها في العراق وينسى المصالح العراقية.

٢) وجود قوى داخل الحكومة ذاتها كانت تريد تأمين الغطاء الشرعي للمعاهدة دون أن تتعرض لنقد المعارضة خارج الحكم، إضافة إلى الشعور الوطني لدى البعض الآخر وخشيته من أن توقيع المعاهدة يعتبر تجاوزاً على حقوق الناس ويعيق الحصول على الاستقلال في حالة الموافقة عليها قبل إنجاز التشريعات والمؤسسات الدستورية.

٣) تصاعد دور المعارضة العراقية خارج الحكومة، التي تمثلت في الحزبين السياسيين حينذاك، إضافة إلى نشاط المثقفين وشيوخ الدين الذين رفضوا مساندة التوقيع على أية معاهدة مع بريطانيا لا تستجيب لمصالح الشعب واستقلاله التام. ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن المعارضة المنظمة كانت تريد نقل ساحة الصراع إلى الشارع العراقي وجعله يدور مباشرة بين الشعب وسلطات الاحتلال بدلاً من حصره في أروقة مجلس الوزراء والقصر الملكي ودار الاعتماد، أي مقر المندوب السامي البريطاني، حيث يكون ميزان القوى ليس في صالح الطرف العراقي، بل في صالح بريطانيا.

ولهذه الأسباب أمكن إطالة فترة المفاوضات بين الأطراف الثلاثة: المندوب السامي (ممثلاً عن وزارة المستعمرات البريطانية)، والحكومة العراقية، والملك أو البلاط، إضافة إلى دور المعارضة غير المباشر والمؤثر فعلاً في الأحداث. وإزاء هذا الوضع أجبر المندوب

السامي البريطاني على البدء في التحضير للقانون الأساسي العراقي، إذ أصبح من باب المستحيل التصديق على المعاهدة قبل انتخاب ممثلي المجتمع العراقي. ورغم كل المحاولات التي بذلت من جانب الملك أو بعض العناصر المسؤولة في الحكومة على نحو خاص من أجل وضع معاهدة تحالف متكافئة بين طرفين ندين، فأن المعاهدة جاءت في المحصلة النهائية بمثابة تأكيد غير مباشر لمضمون صك الانتداب وإصرار بريطانيا على بقائها سيدة الموقف والمسؤولة الفعلية عن السياسة العراقية الداخلية والخارجية عبر المندوب السامي وبقية المستشارين البريطانيين العاملين في الوزارات وفي الإدارات المحلية وبقية المرافق الأساسية. وأدى هذا الموقف إلى نشوء استقطابٍ جديدٍ بين القوى المساندة للوجود البريطاني والسياسة البريطانية وبين تلك التي تعارض ذلك. وكان أمد مشروع المعاهدة الأولى المقترح، الذي وضع من قبل بريطانيا في نهاية العام ١٩٢١ وتمت مناقشته في ظل حكومة عبد الرحمن النقيب الثانية في حزيران/يونيو ١٩٢٢، قد حُدد بعشرين عاماً قابلاً للإنهاء أو التعديل أو التمديد وفق الظروف الملموسة. وفي ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٢٢ عقد اجتماع لمجلس الوزراء "برئاسة فخامة رئيس الوزراء، فتليت مواد المعاهدة العراقية– البريطانية، فقرر مجلس الوزراء قبول مواد المعاهدة المذكورة المعدلة، على أن تصبح نافذة المفعول حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين، بعد قبولها من المجلس التأسيسي وأن يكون قبولها من مجلس الوزراء مقترناً بالشروع في الانتخابات لعقد المجلس التأسيسي"[١٦٠].

لقد ترك مجلس الوزراء فسحة من الوقت لاستمرار الحوار حول المعاهدة من خلال طلب عرضه على المجلس التأسيسي بعد إجراء الانتخابات، إذ بدأ الصراع هنا حول هذين الموضوعين من جهة، ومحاولة التفتيش عن إمكانية تغيير بنود المعاهدة من جهة ثانية، خاصة وأن مجلس الوزراء كان قد قرر بذات الجلسة "إحضار مواد القانون الأساسي،

١٦٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٢١

ولائحة قانون انتخاب المجلس التشريعي، ليعرضا مع المعاهدة المذكورة على المجلس التأسيسي، حين انعقاده"[١٦١].

وتواصل الحوار بين المهتمين بالشئون السياسية وقوى المعارضة منذ أن سجل جعفر جلبي أبو التمن موافقته على القرار، غير أنه خالف بعض أهم ما جاء في المعاهدة، وبشكل خاص النص على إلغاء الانتداب، وحذف كل ما يتعلق به، أي وجوب "(١) لزوم التنصيص بإلغاء الانتداب في المقدمة من المعاهدة" وغيرها من النقاط[١٦٢].

استمر الصراع حول المعاهدة بين الطرفين حتى أوائل عام ١٩٢٤ حين تمكنت بريطانيا من فرض الموافقة على انتخاب جمعية تأسيسية تأخذ على عاتقها المصادقة على المعاهدة العراقية – البريطانية التي رفضتها قوى المعارضة العراقية وقبلت بها بعض أطراف في الحكومة. وفعلاً تم انتخاب الجمعية التأسيسية. ولكن الجمعية لم تصادق على المعاهدة وطلبت تشكيل لجنة من ١٥ عضواً تقوم بدراسة المعاهدة وملاحقها وتقديم توصيتها بشأنها. وكان عمل اللجنة بمثابة عملية تعبئة وتثقيف ومشاركة واسعة نسبياً من جانب القوى السياسية والعاملين في مختلف الحقول من المثقفين وغيرهم، إذ طلبت اللجنة المشاركة في إبداء الرأي بشأنها قبل تقديم توصيتها إلى الجمعية التأسيسية[١٦٣].

وجهت بريطانيا ضغوطاً شديدة على فيصل وعلى الحكومة لفرض عقد اجتماع للمجلس التأسيسي للمصادقة على المعاهدة. ولكنها أدركت عجز الوزارة عن تدبير مثل هذا الأمر، فتقرر إقناع فيصل الأول على تشكيل حكومة جديدة لتأخذ المهمة على عاتقها. وقد تم ذلك في جو من الاتصالات المستمرة والمناورات الصعبة بين فيصل والمندوب

---

١٦١ المصدر السابق نفسه. ص ١٢١.

١٦٢ الحسني، عبد الرزاق. المصدر السابق نفسه. ص ١٢٢/١٢١.

١٦٣ نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والأنكلو والاستقلال. بيروت. الدار العربية للموسوعات. ط ٢. ص ١٣٩. ١٩٨٨.

السامي البريطاني والحكومة العراقية. وأخيراً تم تكليف عبد المحسن السعدون بتشكيل وزارته الأولى التي يفترض فيها تأمين المصادقة على المعاهدة. وكان نوري السعيد وزيراً للدفاع فيها، إلى جانب ياسين الهاشمي وزيراً للأشغال، وناجي السويدي وزيراً للعدل، وعبد اللطيف المنديل وزيراً للأوقاف، وساسون حسقيل وزيراً للمالية، وعبد اللطيف الجلبي وزيراً للمعارف، كما احتل رئيس الوزراء نفسه منصب وكيل وزير الداخلية. وكما يلاحظ لم يكن للعراق وزير للخارجية بسبب صيغة الانتداب حيث كانت بريطانيا مسؤولة عن الشؤون الخارجية للعراق[١٦٤]. لم تستطع وزارة السعدون معالجة الأمر وفق رغبة المندوب السامي البريطاني والملك، مما أجبر الملك الطلب من السعدون تقديم استقالة وزارته وإسنادها إلى جعفر العسكري لإنجاز المهمة. لقد كان وضع فيصل صعباً للغاية. فهو من جانب يريد إرضاء المندوب السامي البريطاني، السير هنري دوبس من جهة[١٦٥]، ولكنه يريد في الوقت نفسه إرضاء قوى المعارضة التي شددت من هجومها على المعاهدة من جهة ثانية. وكان المندوب السامي قد وضع الملك أمام احتمال واحد لا غير، حين كتب إليه رسالة بدون إمضاء تقول ما يلي: "لقد كشفت المداولات الأخيرة لهذا اليوم في الجمعية التأسيسية أن لا مقترباً يوجد إلى الاتفاق ولا أملاً في قرار واضح مبكر. لذا فأنني قد خولت أن أطلب من جلالتكم كشرط لتأييد حكومة صاحب الجلالة إصدار مرسوم حالاً لتعديل قانون الجمعية التأسيسية بموجبه يتولى جلالتكم سلطة حل الجمعية في أي وقت خلال مدة أربعة أشهر من تاريخ البدء بدورتها وكذلك إصدار أمر في سياق التعديل أعلاه ينص على حل الجمعية التأسيسية اعتباراً من الساعة الثانية عشر ليلة ١٠-١١ حزيران"[١٦٦] من عام ١٩٢٤. وإزاء هذا الإنذار والحل الواضح الذي وضعته الحكومة البريطانية أمام فيصل، لم يجد بدا من

١٦٤ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٣٦.

١٦٥ انتهت خدمات المندوب السامي البريطاني السير برسي زكريا كوكس في العراق في نيسان/أبريل ١٩٢٣، وجرى تعيين مساعده السر هنري دوبس مكانه.

١٦٦ نعمة، كاظم د. فيصل الأول الإنكليز والاستقلال. مصدر سابق. ص ١٤٦/١٤٧.

الاتفاق مع جعفر العسكري ونوري السعيد والوزراء الآخرين على الإصرار وبذل أقصى الجهود لعقد جلسة عاجلة للمجلس التأسيسي يكتمل فيها النصاب للمصادقة على المعاهدة. وتمت المصادقة على المعاهدة في التصويت الثاني في ١١/١٠ حزيران/يونيو سنة ١٩٢٤، بعد أن وضع المجلس شرطين جاء في الأول الشروع مباشرة بمباحثات بصدد الملحق المالي، وفي الثاني اعتبار المعاهدة باطلة في حالة عجز بريطانيا العظمى عن تأمين حقوق العراق في الموصل.[١٦٧] ومن خلال الشرط الأخير يتبين أن الحكومة البريطانية ساومت الطرف العراقي واشترطت عليه قبول المعاهدة في مقابل إلحاق الموصل بالعراق. وأراد المجلس التأسيسي تثبيت ذلك ضمن قرار موافقته على المعاهدة.

وفي ضوء ذلك رفع نص المعاهدة بكتاب رسمي من جانب الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم في اجتماعها في أيلول/سبتمبر ١٩٢٤ طالبة فيه المصادقة على المعاهدة والموافقة على رفع الانتداب عن العراق واعتبار المعاهدة بديلاً لها للعلاقة المطلوبة بين بريطانيا والعراق. وصدر عن عصبة الأمم القرار التالي:

"إن مجلس عصبة الأمم: بعد أن لاحظ المادة "١٦" من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ والمادة "٢٢" من ميثاق عصبة الأمم، وبناء على الكتاب الذي أرسلته الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ على الصورة الآتية: (نص رسالة الحكومة البريطانية) يوافق على تعهدات حكومة جلالة ملك بريطانيا، ويستصوب شروط الكتاب المذكور أعلاه كواسطة لتنفيذ أحكام المادة "٢٢" من الميثاق، ويقرر أن الامتيازات والصيانات، بما في ذلك فوائد القضاء القنصلي والحماية، التي كان يتمتع بها سابقاً بالامتيازات الأجنبية، أو بالعرف والعادة في الإمبراطورية العثمانية، لن يبقى من حاجة إليها لحماية الأجانب في العراق، طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة

---

١٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٧.

الأحكام...."[١٦٨]. وصادق الملك جورج الخامس على هذه الوثيقة في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٤، ثم صادق عليها الملك فيصل الأول في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤. وبهذا حلت معاهدة ١٩٢٤ محل الانتداب البريطاني على العراق، على أساس أن العراق دولة مستقلة، إلا أن قيودها على العراق لم تكن أقل من قيود الانتداب.

وبعد المصادقة على المعاهدة من جانب عصبة الأمم وبريطانيا والعراق أدرك الطرف العراقي، ومنه الملك والحكومة والمعارضة، بأن الانتداب، الذي يفترض أن تكون المعاهدة قد ألغته، ما يزال ساري المفعول ما دامت هناك جملة من المشكلات لم تحل بعد مع بريطانيا، وبعضها نقاط ابتزاز للعراق من جانب الحكومة البريطانية. وشخصت تلك المشكلات بما يلي:

مشكلة ولاية الموصل، مشكلة الجيش العراقي والملحق العسكري للمعاهدة، وكذلك ملحقها المالي، إضافة إلى القانون الأساسي العراقي. وبدأ الطرف العراقي يطالب بتنفيذ ما اتفق عليه عند موافقة المجلس التأسيسي على المعاهدة، أي إعادة النظر مباشرة بالملحقين العسكري والمالي، والإنتهاء من ربط الموصل بالعراق.

واتسمت الفترة الواقعة بين أول تصديق على المعاهدة والتوقيع الثاني عليها في عام ١٩٢٦ بكثافة المفاوضات والمناورات والتهديدات المتبادلة بين أطراف عدة، هي: الحكومة البريطانية متمثلة بالمندوب السامي البريطاني في بغداد، السر هنري دوبس، والأطراف العراقية الأربعة: الملك أو البلاط، والحكومات العراقية المتعاقبة، ومجلس النواب الذي كان العمل يجري لانتخابه بعد أن تمت الموافقة على القانون الأساسي العراقي في العام ١٩٢٤ والمصادقة عليه في العام ١٩٢٥، والمعارضة العراقية ذات التأثير الملموس على الشارع

---

١٦٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٢٢.

العراقي، والتأثير الأقل في الأوساط الحكومية، رغم أن أكثر أفراد قيادات المعارضة حينذاك كانت تتبادل المواقع مرة في الحكم وأخرى في المعارضة. وكان الطرف الأقوى في هذه المفاوضات هو الطرف البريطاني بسبب أن:

- بريطانيا هي الدولة المحتلة والمنتدبة وبيده التأثير المباشر على عصبة الأمم أولاً"
- وبسبب امتلاك بريطانيا ورقة الموصل الابتزازية ثانياً"
- وبسبب قدرات بريطانيا المالية ومساهمتها في تمويل نشاطات العراق ثالثاً"
- وبسبب خشية العراق من تدخل تركي في حالة التهديد البريطاني بالانسحاب من العراق، في وقت لا يملك العراق قوات مسلحة قادرة على الدفاع عن حدود العراق رابعاً"
- وبسبب تخلخل مواقف الطرف العراقي لاختلاف وجهات النظر والمصالح إزاء المعاهدة مع بريطانيا خامساً"
- إضافة إلى التخلف الشديد في القدرات الإدارية والتنظيمية عند الكادر العراقي حينذاك وضعف الانضباط وروح عدم المبالاة وعدم الالتزام بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، خاصة وأن إمكانيات إثارة الجماعات المختلفة في العراق لم يكن صعباً، سواء أكان ذلك بين الشيوخ والعشائر أم في المدن من جانب مختلف القوى السياسية، ومنها القوى الدينية سادساً.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن حالة الاختلاف في وجهات النظر في الطرف العراقي لم تكن سلبية باستمرار، بل كانت لها إيجابياتها، إذ كانت نقطة مهمة يمكن استخدامها في التفاوض وإبراز معارضة قوى المعارضة لهذا الموقف أو ذاك وما يترتب عليه من إشكاليات وعواصف سياسية يمكن أن تطيح بالوضع القائم وتفقد الحكومة أو الملك مصداقيتهما أمام الجماهير. وكان على كل طرف مفاوض ومناور في اللعبة أن يفكر أكثر من مرة قبل الموافقة على القبول بهذه المساومة أو تلك على حساب المصالح العراقية. وإذا كانت هناك نقاط ضعف في الطرف العراقي إزاء بريطانيا، فأن الطرف العراقي كان يدرك تماماً بأن

تهديدات بريطانيا ليست في الغالب سوى حرب نفسية تريد منها الوصول إلى غاياتها عبر الضغط وابتزازه بورقة ولاية الموصل مثلاً، إذ كان من مصلحة بريطانيا تماماً إلحاق ولاية الموصل بالعراق، سواء أكان ذلك من ناحية المصالح النفطية أم المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأخرى، وأنها لن تفرط بما وقعت عليه من كنز ثمين في العراق، وهي غير مستعدة لترك ذلك للفرنسيين أو للأتراك، إذ كان الوضع غير مستتب مع تركيا، بعد أن ألغيت الدولة العثمانية في العام ١٩٢٣ وأقيمت على أنقاضها الجمهورية التركية الحديثة برئاسة كمال أتاتورك. ولم تكن قد أنجزت حتى ذلك الحين معاهدة ترسيم الحدود بين العراق وتركيا. ومن هنا كانت قوى الطرف العراقي ترى بأنها قادرة على تقليل واقع عدم التكافؤ الذي فرضه الانتداب وكرسته معاهدة ١٩٢٤. وأصبحت المدة التي تطلبها بريطانيا لسريان مفعول ملاحق المعاهدة ٢٥ عاماً كما هو وارد في نص المعاهدة والذي فرضته عصبة الأمم، في حين كان الطرف العراقي يريد تقليص هذه الفترة. ولم ينفع تشبث الحكومة العراقية ومجلس النواب بذلك، إذ وصل بتاريخ ١٩٢٦/١/٨ إنذاراً واضحاً من الحكومة البريطانية إلى الطرف العراقي المكون من الملك والحكومة نص على ما يلي:

"يجب على الحكومة العراقية أن تفهم أن مسودة المعاهدة كما هي عليه تمثل السبيل الوحيد الذي في وسع حكومة صاحب الجلالة أن تنال به للعراقيين الحدود التي يعدونها أساسية لمستقبل وجود العراق. فإذا هم رفضوا قبول هذه المعاهدة أو إذا خلقوا مصاعب في طريق قبولها، لهم أن لا يتوقعوا مساعدة في المستقبل من حكومة صاحب الجلالة"[١٦٩].

ورغم وصول هذا التهديد الصارخ، كانت حكومة عبد المحسن السعدون ترى إمكانية انتزاع مكاسب جديدة للطرف العراقي. وكان الهدف منها تعزيز موقعه في أوساط المعارضة والحكومة والشعب العراقي. وكانت الحكومة محقة في اتخاذ هذا الموقف، ولهذا قدم رئيس الحكومة استقالته في التاسع من كانون الثاني ١٩٢٦ إلى الملك فيصل الأول بسبب رفضه

---

١٦٩ نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال. مصدر سابق. ص ١٧١.

نص المعاهدة المقترحة وطالب بإجراء تعديلات عليها[170]. إلا أن الملك رفض الاستقالة وطالبه بالبقاء في الحكم والتوقيع على المعاهدة. ناقش مجلس الوزراء المعاهدة مجدداً ووافق عليها في الحادي عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٢٦ في ضوء إصرار الملك وبعض المشاركين في الحكم. وبعد أن تم التوقيع عليها فعلاً، أرسلت إلى المجلس النيابي للمصادقة عليها. وفي ١٩٢٦/١/١٣ تمت مصادقة المجلس النيابي عليها بالأكثرية، إذ وافق عليها ٥٨ نائباً ورفضها ١٨ نائباً وتغيب عن الاجتماع ١٠ نواب.[171]

كانت المعاهدة بمثابة العربون الذي قدمته الحكومة العراقية لتعزيز نشاط بريطانيا في عصبة الأمم للانتهاء من قضية الموصل. وبعد أن تم لها ذلك، بدأت محاولات تعديل المعاهدة ثانية خلال العام ١٩٢٧، إذ قدم رئيس الوزراء جعفر العسكري مقترحاً إلى الملك للبدء بمفاوضات بشأن تعديل المعاهدة. ورغم امتعاض لندن من هذه الخطوة، وافقت على خوض المفاوضات ولكن نقلتها إلى لندن بهدف التأثير عليها لضمان اتجاهين: التقليل من

---

١٧٠ أشار الأستاذ الكاتب الساخر خالد القشطيني في مقال له بعنوان "هوى المنصب وسلاح الاستقالة" حول موقف محسن السعدون من الحاكم السياسي البريطاني في بغداد هنري دوبس ما يلي:

"في مناسبة أخرى دخل في مشادة مع المندوب السامي البريطاني السير هنري دوبس. وأصر السعدون على الموقف العراقي فاحتد السير هنري وضرب على الطاولة وقال له: «تريد يا عبد المحسن بك أن تكون دكتاتورا هنا في البلاد؟»، فأجابه بكل هدوء: «كلا، لا يمكن أن يكون دكتاتور آخر في البلاد وأنت موجود في مركزك هذا». أثار جوابه حدة المندوب وراح يرعد ويزبد، فما كان من الزعيم العراقي غير أن يترك المكان ويتوجه إلى البلاط الملكي ويقدم استقالته. وما أن سمع بها هنري دوبس حتى تراجع عن موقفه وبعث إليه مستشاره كنهان كورنواليس مع رسالة اعتذار رسمي مشفوعة بتصوير له يحمل توقيعه مع عبارة «مع الإجلال والاحترام للسعدون»". راجع: القشطيني، خالد. هوى المنصب وسلاح الاستقالة. جريدة الشرق الأوسط اللندنية. بتاريخ ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٤ العدد ٩٢٤٠.

١٧١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقي، الجزء الثاني. ط ٧. مصدر سابق. ص ٤٤.

– نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال. مصدر سابق. ص ١٧٢.

إصرار الحكومة البريطانية للتزحزح عن مواقفها الصلبة، وكذلك الضغط على الطرف العراقي للتخفيف من مطالبه. وبعد مداولات طويلة ومتشعبة شارك فيها الملك فيصل الأول، تم في نهايتها توقيع جعفر العسكري، رئيس الوزراء، على مسودة المعاهدة التي أعدتها بريطانيا في العام ١٩٢٧ لتحل محل معاهدة ١٩٢٦ في لندن بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٧. إلا أن مجلس الوزراء اعتبر هذه المعاهدة يمكن أن تصبح سارية المفعول بعد إجراء مفاوضات وتعديلات على الملحقين العسكري والمالي. وبهذا أحبطت محاولات فرض المعاهدة على الطرف العراقي. وقد لعبت قوى المعارضة السياسية في بغداد دوراً مهماً في خلق الأجواء المناسبة التي سمحت لمجلس الوزراء باتخاذ مثل ذلك الموقف.

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٨ و١٩٣٠ شهد العراق أحداثاً كثيرة، كما تواصلت الجهود للتوقيع على معاهدة يقبل بها طرفا النزاع: العراق وبريطانيا. وبقيت نقطة الخلاف تدور حول ملاحق المعاهدة العسكري والمالي والعدلي، إذ لم تكن المعاهدات المتتابعة التي جرى التوقيع عليها تختلف عن بعضها كثيراً[١٧٢]، إلا في زيادة ثقل التزامات العراق إزاء بريطانيا ومصالحها. وكانت بريطانيا تصر على التوقيع على معاهدة ١٩٢٧ التي لم تتم المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء ومجلس النواب. بعد أن استقالت وزارة توفيق السويدي في عام ١٩٢٩ تم تكليف عبد المحسن السعدون بتشكيل وزارته الجديدة. وكانت بريطانيا راغبة في أن يكون السعدون رئيساً للوزراء، في حين كان الملك فيصل غير سعيد بذلك[١٧٣]. وكانت بريطانيا ترى بأن في مقدور السعدون التوقيع على الاتفاقية وحصوله على مصادقة المجلس النيابي، حين يتم تكليف السعدون بتشكيل وزارة جديدة ويحل المجلس النيابي

---

١٧٢ البرقاوي، أحمد رفيق. العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢–١٩٣٢. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية. سلسلة دراسات ٢١٧. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٨٠. ص ٢٣٣–٢٣٥.

١٧٣ عبد الله، لطفي جعفر فرج د. عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي. مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٨٨. ص ٢٤٢–٢٤٨.

ويدعو إلى انتخابات جديدة تنتهي بحصول حزب التقدم المرتبط بالسعدون بأكثرية المقاعد في المجلس والذي سيصادق عندها على المعاهدة. وتمت كل تلك الخطوات فعلاً في ما عدا واحدة، هي أن السعدون لم ينجز المهمة التي كانت تريدها بريطانيا منه ولم ينجر إلى مواقعها في التصديق على المعاهدة والتوقيع عليها. وبسبب ضغط المعارضة من جهة، ورغبة الملك فيصل في أن يبدو ملتزما فعلاً بقضايا العراق من جهة ثانية، إضافة إلى أن السعدون رغب في تقليل هيمنة بريطانيا على الحكم والجيش في العراق، مما كان يؤثر سلباً على قدرة الحكومة في اتخاذ القرارات المناسبة والمستقلة نسبياً. وأثناء إجراء الانتخابات في العراق وقع خلاف واضح بين إرادة الملك وإرادة السعدون، حيث سعى البلاط من جهة، والحكومة من جهة أخرى، إلى استخدام نفوذيهما الكامل للتأثير على سير الانتخابات في الموصل وفي الوسط والجنوب. ومارس الطرفان عمليات تزوير إرادة الناخب، مما أثر سلبياً على الوجهة الديمقراطية التي كان يراد تكريسها في العراق. ورغم حصول السعدون على النفوذ والتأثير الأكبر في المجلس الجديد، إلا أنه تلمس وجهة الرأي العام العراقي والمعارضة فيه وبعض أوساط الحكم التي وجدت في ملاحق المعاهدة ما يضعف وإلى أبعد الحدود حرية واستقلال الحكم في العراق. ولهذا سعى إلى إجراء تعديلات على الملحق العسكري والملحق المالي وملحق العدل، إضافة إلى تقليص فترة المعاهدة وربطها بقبول العراق في عصبة الأمم، إضافة إلى الإصرار على أن قبول المعاهدة بعد التعديل يفترض أن يربط بقبوله بالعصبة في دورة عام ١٩٣٢.

لم تكن الخلافات حول ملاحق المعاهدة بسيطة، إذ أنها كانت تريد إضعاف النفوذ البريطاني في الجيش العراقي وتقليص تأثيره عليه، في حين كانت بريطانيا تريد تعزيز ذلك من خلال زيادة عدد الضباط البريطانيين في الجيش، وتسليم قيادة القوات المشتركة في حالات العمليات العسكرية المشتركة للقيادة البريطانية، وأن تكون إدارة الأحكام العرفية بيد القيادة البريطانية، وكذلك منح القيادة البريطانية سلطة على القوة الجوية العراقية وعلى قوى الدفاع عن الحدود البحرية العراقية... الخ.

بدأت المفاوضات وكانت عسيرة للغاية، ودارت حول الموضوعات السابقة الذكر والمختلف بشأنها بين الطرفين. وكان عبد المحسن السعدون يرى، كما في المرة السابقة، أن المعاهدة ما تزال مجحفة بحق العراق ولا بد من تعديل بنودها الواردة في الملاحق الثلاثة، في حين كانت بريطانيا تصر على مواقفها. وكانت قوى المعارضة تشجع السعدون على عدم التنازل بهدف تخفيف وطأة الالتزامات التي تفرضها على العراق إزاء بريطانيا. إلا أن بريطانيا أبدت رغبتها في عدم تغيير معاهدة ١٩٢٧ وتمديد العمل بها إلى حين آخر، في حين كان الطرف العراقي يريد إجراء تغييرات عليها لصالح العراق، خاصة وأن قضية الموصل لم تعد عقبة في طريق الدفاع عن مصالح العراق إزاء مصالح بريطانيا. لقد فقدت بريطانيا ورقة الموصل بع أن ألحقت الولاية بالعراق، في حين كانت تملك أوراقاً أخرى للضغط و وخاصة إنهاء الانتداب والدخول في عضوية عصبة الأمم.

إن الخلافات الداخلية التي نشبت بين بعض أعضاء المجلس النيابي، وهي تعبير عن الخلافات مع بريطانيا، من جهة، وضعف ثقة الملك فيصل الأول بعبد المحسن السعدون وكذا موقفه من المعارضة العراقية من جهة ثانية، إضافة إلى الوضع النفسي للسعدون بسبب مشاكله العائلية دفعته إلى اتخاذ قرار يعبر عن يأس قاتل في اتخاذ الموقف السليم إزاء اتجاهات تطور الأحداث في العراق، قرار إنهاء حياته بالانتحار، باعتباره الوسيلة الأسهل للخلاص من المشاكل الذاتية والعامة التي كان يعاني منها.

تشير بعض الدراسات المتوفرة تحت تصرفنا إلى أن رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون لم يجرأ على التوقيع على تلك المعاهدة وملاحقها، إذ أن التوقيع عليها كان يعني إلحاق الضرر الفادح بالسيادة العراقية، ففضل الانتحار ليتخلص من عبء اتهامه بالخيانة للوطن، استناداً إلى ما جاء في الرسالة التي تركها لابنه قبل انتحاره، علماً بأن نص الرسالة لم ينشر بالكامل في حينها، إذ كما يبدو قد تضمنت معلومات إضافية لم يجد المسئولون حينذاك أي مصلحة في نشرها. كما لم تتوصل التحريات في العثور على النص الأصلي للرسالة حتى الآن. والرسالة القصيرة التي نشرت، وكانت موجهة لابنه، لا تكشف

الكثير عن أسباب الانتحار الحقيقية، رغم أن ما ذكره يشير إلى أسباب مهمة في كل الأحوال[١٧٤].

إن انتحار عبد المحسن السعدون لا يعني أنه لم يكن قادراً على إيجاد حلول أخرى للخلاف مع بريطانيا، أو أنه لم يكن من أصدقاء بريطانيا، ولكنه كان يختلف في هذه الصداقة عن الولاء الذي كان عليه عبد الرحمن الگيلاني، نقيب بغداد، للحكومة البريطانية مثلاً. وفي الوقت الذي كان يريد الإبقاء على العلاقات الودية والمصالح المشتركة مع بريطانيا، كان يسعى إلى تأمين جملة من المسائل المفيدة للطرف العراقي وتأمين المصادقة على المعاهدة في مجلس النواب، ولكن السعدون جوبه بمناورات من المجموعة التي كانت تعمل معه والتي كانت تسعى في أن يكون لها موقعها المؤثر والقادر على إنجاز عقد المعاهدة لصالح البريطانيين، رغم تأييدها له شكلياً. لهذا فضل الانتحار على المجازفة بسمعته السياسية وسمعة عائلة السعدون. وكان الموقف بعد انتحار السعدون محرجا للبريطانيين والملك فيصل في آن واحد. وكان عليهما أن يجدا فترة انتقال تخفف من عبء الصدمة، فكلف ناجي السويدي بتشكيل الوزارة الانتقالية الجديدة، حيث حافظ وزراء حكومة السعدون على مناصبهم السابقة دون تغيير. ولم يكن في مقدور هذه الحكومة، التي أصبح رئيسها، وكان وزيراً للداخلية في حكومة السعدون، السير على درب آخر غير الدرب

---

١٧٤ نشر الدكتور لطفي جعفر فرج عبد الله الترجمة العربية لنص الرسالة التي كتبت باللغة التركية، إذ جاء فيها ما يلي في ما يخص الموضوع: "سامحني من أجل الجناية التي ارتكبتها. لأنني سئمت هذه الحياة وعجزت منها، لم أر في حياتي لا لذة ولا ذوقاً ولا شرفاً، الأمة تنتظر الخدمة. الإنكليز لا يوافقون. ليس لي ظهير. العراقيون الذين يطلبون الاستقلال ضعفاء وعاجزون وبعيدون كثيراً عن الاستقلال. هم عاجزون عن تقدير نصائح أمثالي من أصحاب الشرف، يظنونني خائناً للوطن وعبداً للإنكليز. ما أعظم هذه المصيبة. أنا الفدائي لوطني الأكثر إخلاصاً قد صبرت على أنواع الإهانات وتحملت أنواع المذلات. وما ذلك إلا من أجل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها آبائي وأجدادي مرفهين". راجع: عبد الله، لطفي جعفر فرج د. عبد المحسن السعدون. مصدر سابق. ص ٣٧٥.

الذي حاول عبد المحسن السعدون السير عليه وبالتوافق مع حكومته، وبالتالي كان ناجي السويدي يصر على التعديلات التي اقترحتها الحكومة السابقة على المعاهدة. وشعر الملك بحراجة الموقف، وقرر الاستفادة من الفرصة لتشكيل حكومة جديدة تستجيب لمصالح البريطانيين لكي لا تتعقد الأمور معهم من جهة، وتدين بالولاء له من جهة ثانية، خاصة وأن الملك لم يكن على وفاق تام مع جماعة حزب التقدم، وعليه لم يجد أفضل من الطلب إلى السويدي بتقديم استقالته وتكليف نوري السعيد بتشكيلها، لكي تنجز المهمة على وجه أفضل، غذ كان نوري السعيد معروف بصداقته المتينة مع البريطانيين والملك في آن واحد.

كان نوري السعيد من اقرب أتباع الملك فيصل الأول التزاماً بوجهة نظر البريطانيين من جهة، واحتراماً وولاءً لفيصل الأول من جهة ثانية، وبالتالي سيكون في مقدوره تذليل الصعاب لصالح البريطانيين. وإزاء هذا الوضع قام الملك فيصل الأول بدعوة نوري السعيد، وبمبادرة من المندوب السامي البريطاني، الذي عرف بعلاقته الحميمة بالدولة البريطانية وسلطات الاحتلال في بغداد، وتكليفه بتشكيل وزارة جديدة في آذار من العام ١٩٣٠ لكي تخلف وزارة ناجي السويدي المستقيلة، بعد أن رفضت التوقيع على المعاهدة بصيغتها المقترحة من جانب بريطانيا. ورغم احتجاجات المعارضة حقق نوري السعيد للبريطانيين إرادتهم فوقع على المعاهدة وفرضها على مجلس النواب[١٧٥]. وكانت المعاهدة

---

١٧٥ أورد الدكتور كمال مظهر أحمد مقطعا مأخوذاً من جريدة "الفرات" العراقية التي كانت تصدر في فترة ثورة العشرين عن نوري السعيد جاء فيه ما يلي: "وسوف ترفعون شأن القطر وتعلون مكانته في أنظار الأمم والشعوب بهذا المظهر الشريف الذي تظهرون به من حين لآخر كأمة راقية متحدة تطلب حقها الطبيعي بالاستقلال التام، مما حمل كثيراً من الأمم على أن تفكر فيكم وتهتم بمصيركم، وخصوصاً تلك الدولة التي تحتل جيوشها بلادكم اليوم. فأن حركات ساستها وتصريحات رجالها وأقوال صحفها تدل دلالة واضحة على ما يخامرها من القلق العظيم والاهتمام الكبير بأحوال العراق. أصبحت هذه الدولة تسعى السعي الحثيث للمحافظة على نظام حكمها الحالي في العراق مع تغيير طفيف تهدئة للخواطر الثائرة وتسكيناً للنفوس في الوقت الحاضر. وقد عَلِمَت أنها لا تنجح وحدها في

بالصيغة التي تم التوقيع عليها مقبولة من الملك فيصل الأول، رغم التحفظات التي كانت تدور بباله أو التي حاول تمريرها عبر علاقاته برؤساء الوزارات أو بالمفاوضين العراقيين السابقين.

فما هي طبيعة معاهدة ١٩٣٠ وملاحقها، وما هي الأسباب التي دعت قوى المعارضة الوطنية والغالبية العظمى من المجتمع إلى رفضها والنضال الطويل ضدها والسعي إلى إلغائها؟ وعبر نوري السعيد وحده استطاع البريطانيون تحقيق مهمة التوقيع والمصادقة على معاهدة ١٩٣٠. وبهذا وضع نوري السعيد العراق على طريق التحالف الوثيق مع

الوصول إلى غايتها هذه بدون مساعدة بعض أبناء البلاد نفسها، فبذلت جهدها للحصول على ذلك، وتوهمت أنها نجحت في تسخير بعض العراقيين إلى مآربها هذه ... ربما يحضر إليكم من الشام الجنرال نوري السعيد ليقوم بهذه المهمة المشار إليها التي أناطتها به السلطة البريطانية، ألا وهي توطيد أركان الاحتلال وتثبيت أقدامه في العراق بمفاوضة العراقيين ودرس أفكارهم وتسكين خواطرهم وتعليلهم بالأماني والمواعيد الكاذبة، وربما اتخذت السلطة المحتلة جميع الوسائل المادية والمعنوية التي من شأنها أن تجعل لكلامه شأناً، ولشخصه قبولاً أينما حل، فتكثر من ذكر اسمه مقروناً بالجهر والثناء عليه، وعلى مبادئه، وتتظاهر باحترامه وتبجيله ... لا نحتاج بعد هذا أن نبين لكم واجبكم الذي تقومون به إزاء هذا الرجل إذا أرفقنا إليكم بهذه المهمة. وخصوصاً الاجتهاد بمقاطعته، والإعراض عن أقواله، وتحذير الناس من الوقوع في حبائله، والسهر على تتبع خطواته، ومراقبة حركاته، وعرقلة مساعيه ... لا تبالوا، أيها الأخوان، ولا تقيموا له وزناً ولو ادعى الكلام باسم الملك حسين والملكين فيصل وعبد الله، أو باسم المؤتمر العراقي، أو أي جمعية أخرى، فأنه غير مفوض، ولا مرخص، وهكذا يجب عليكم الإعراض عن كل أحد يرد عليكم من الشام، وعدم مذاكرته بمسائلكم ما لم يكن بيده تفويض من المؤتمر العراقي الموجود في حاضرة الشام ...فلا تفتروا عن ترويج دعوتكم، وبث روح النهضة في الأمة بكل وسيلة مع المحافظة على قواكم لاستعمالها في حين الحاجة، هذا ونحن ننتظر موافاتكم بالأخبار الطيبة على الدوام". راجع في هذا الصدد: أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. مصدر سابق. ص ٤٩-٥١. ويبدو أن كاتب المقالة كان على معرفة دقيقة بالمهمات التي أنيطت بالسيد نوري السعيد في العراق منذ بدء الثورة العربية ضد العثمانيين وبالتعاون مع البريطانيين.

بريطانيا وكسب صداقتها وودها ودفاعها عنه، كما استحق لقب رجل المهمات البريطانية الصعبة في العراق، ولكنه في الوقت نفسه فقد تأييد وود الشعب العراقي تماماً، كما أصبح من الشخصيات المرفوضة، رغم حنكته والكفاءة السياسية التي كان يتمتع بها.

تمكن الطرف البريطاني المفاوض، وهو يملك أوراق اللعبة العراقية بيديه أن يفرض، عبر مفاوضات مديدة وبنفس طويل نسبياً، على الطرف العراقي مضامين الاتفاقية الأولى تقريباً التي سعى إلى فرضها على العراق في العام ١٩٢٢ ولم يقبل بها الحكم الجديد حينذاك، ووقع عليها في العام ١٩٢٤، علماً بأنها لم تخفف من وطأة السيطرة الفعلية لبريطانيا على السياسات الداخلية والخارجية للعراق، رغم الخبرة التي تكونت للطرف العراقي في التفاوض، كما أنه كان في موقع أفضل بعد أن كان موضوع ولاية الموصل قد أنجز منذ العام ١٩٢٦ لصالح وحدتها مع العراق. إذ أن الإشكالية قد برزت في واقع الأمر في كون الطرف البريطاني قد استطاع خلال تلك السنوات أن يشكل بعناية كبيرة اللوبي البريطاني في العراق الذي يعمل له ومعه لا من منطلق العمالة للاستعمار البريطاني بالضرورة أو بالنسبة لكل فرد من أفراد اللوبي البريطاني، بل من منطلق التوافق الفكري والسياسي والمصالح المشتركة، وربما الإيمان بقدرة بريطانيا على مساعدة العراق على تحقيق التقدم المنشود وبعيداً عن احتمال التدخل في شؤونه من جانب إيران وتركيا، بغض النظر عن التباين في مستوى تلك المصالح والأضرار التي تلحق بالعراق من جراء عقد تلك المعاهدة.

حولت معاهدة ١٩٣٠ العراق الجديد، الذي كان يطمح شعبه أن يصبح مستقلاً ومسؤولاً مباشراً عن بلاده وثرواته وعن سياسة الدولة الداخلية والخارجية من خلال الدخول في عصبة الأمم، إلى تابع فعلي للسياسة البريطانية المباشرة على العراق وخاضعا في قراراته السياسية للسفير البريطاني في بغداد ومن خلاله لوزارة المستعمرات البريطانية. فمفعول المعاهدة يبدأ مع قبول العراق عضواً في عصبة الأمم، إذ عندها ينتهي مفعول الانتداب البريطاني على العراق. ويبدو الموقف السياسي الرافض للمعاهدة في نصها الواضح على

ربط العراق بمصالح وسياسات الدولة البريطانية بشكل مباشر لا يقبل اللبس، حيث ورد فيها ما يلي:

"المادة ١ – يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية ويؤسس الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة. وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة. ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بألاّ يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر"[١٧٦].

كانت بنود المعاهدة السياسية وبنود ملاحقها العسكرية والمالية والعدل تعتبر تدخلاً فظاً في شئون العراق الداخلية وثلماً كبيراً في سيادته على البلاد. فهي تفرض الوجود العسكري البريطاني في العراق لسنوات طويلة لاحقة، إضافة إلى أنها تحول أرض العراق إلى ساحة للعمليات العسكرية البريطانية في أي حرب تخوضها بريطانيا مع الدول الأخرى، إذ كان على العراق أن يقف في كل الأحوال إلى جانب بريطانيا في أي من الحروب المحتملة. كما ربطت القوات المسلحة العراقية، من حيث الأسلحة والتدريب والخبرة والمشورة والخبراء والمدربين، بالقوات المسلحة البريطانية، بحيث تبدو وكأن القوات المسلحة العراقية جزءاً من القوات المسلحة البريطانية، إذ لا يحق للعراق استخدام عسكريين غير بريطانيين كخبراء ومدربين في القوات العراقية، أو شراء أسلحة من دولة ثالثة، كما لا يجوز إرسال البعثات الدراسية العسكرية والتدريب العسكري إلى بلد ثالث، ويبقى حصراً ببريطانيا. كما لا يحق للعراق عقد اتفاقيات عسكرية مع دولة ثالثة دون موافقة بريطانيا على ذلك. ويتحمل العراق نفقات كل ذلك، إضافة إلى مسؤوليته في وضع قواته وإمكانياته العسكرية في خدمة القوات البريطانية لصالح الحرب التي تخوضها ضد دولة ثالثة. كما يقرر

---

١٧٦ البرقاوي، أحمد رفيق. العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢–١٩٣٢. مصدر سابق. نص معاهدة ١٩٣٠. ص ٢٢٦.

ملحق المعاهدة إعفاء القوات البريطانية من الضرائب على ما تدخله للعراق من مواد، سواء أكانت للأغراض العسكرية أم غيرها وتأمين المواقع العسكرية التي تحتاجها القوات البريطانية لإقامتها في العراقية، إضافة إلى تأمين الحماية للقوات البريطانية الجوية، وكذلك تأمين التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق، ونقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج إليها هذه القوات في أثناء مرورها بالعراق..الخ.

وحمّلت الاتفاقية المالية العراق الكثير من التبعات المالية بما فيها شراء مخلفات المواقع العسكرية البريطانية أو تأمين الرواتب للخبراء والمستشارين البريطانيين المفروضين على العراق، كما لا تطالب الحكومة العراقية حكومة بريطانيا بدفع إيجارات للمواقع العسكرية والمطارات التي تستخدمها القوات البريطانية، كما نصت على نقل ملكية سكك الحديد العراقية إلى الحكومة العراقية على أن تشكل لها نقابة مستقلة تدير شؤونها تشارك فيها بريطانيا باثنين من خمسة، على أن يتم الاتفاق بين الطرفين على رئيس النقابة. كما تدفع النقابة إيجاراً ترضى به الحكومة البريطانية، إذ تساهم الحكومة البريطانية في رأسمال الشركة، وبالتالي في أرباحها.

- أما الملحق العدلي لمعاهدة ١٩٣٠ فقد تضمن جملة من المواد التي تكشف بوضوح مضمون هذه المعاهدة غير المتكافئة في غير صالح العراق، منها مثلاً:
- * استخدام عدد محدود من الخبراء القانونيين في وزارة العدل، وفي محاكم العراق... على أن يخول هؤلاء الخبراء سلطات قضائية وفقاً لقوانين العراق بشروط لا تقل ملائمة عن الشروط الموضوعة في اتفاقية الموظفين البريطانيين وبعقود مدتها عشر سنوات.
- * وهذا يعني تعيين: مستشار قضائي بريطاني، ورئيس بريطاني لمحكمة الاستئناف والتمييز، ورؤساء بريطانيين لمحاكم البداءة والكبرى في بغداد والبصرة والموصل وفي غيرها أيضاً.

* ويلتزم العراق بدفع رواتب ومخصصات هؤلاء الموظفين الأجانب.

إن القراءة الواقعية لظروف تلك المرحلة التي تم في ظلها التوقيع على معاهدة ١٩٣٠ لم تكن في كل الأحوال ملائمة للطرف العراقي، إذ أنها اتسمت بما يلي:

١. ربطت الحكومة البريطانية بشكل قاطع بين موافقتها على عرض قبول العراق عضواً في عصبة الأمم في دورة عام ١٩٣٢ وحصوله على الاستقلال وإنهاء الانتداب فعلا، وبين التوقيع على المعاهدة التي أعدت بعد الموافقة الأولية على مسودة معاهدة ١٩٢٧.

٢. إن الالتزامات المالية التي فرضتها بريطانيا على العراق لم تأخذ بالاعتبار أوضاع العراق الاقتصادية المتردية حينذاك بفعل بدء حالة الكساد العالمية وتأثيرها السلبي غير المباشر على العراق وعلى أوضاع السكان المعيشية وعلى البطالة الواسعة فيه، خاصة وأن نفط العراق لم يكن قد بدأ فعلياً بالتدفق التجاري حتى ذلك الحين.

٣. امتلك الطرف البريطاني لوبياً قوياً ضمن النخبة الحاكمة والحكومات العراقية المتعاقبة وفي المجلس النيابي ومجلس الأعيان الذي وقف إلى جانب بريطانيا ومصالحها وضغطه المتزايد للتوقيع على المعاهدة. ولم يكن فيصل الأول حينذاك بعيداً عن هذا اللوبي، وإلا لما عين نوري السعيد رئيساً لمجلس الوزراء لإنجاز عملية التوقيع على المعاهدة.

٤. حصول تخلخل شديد في صفوف القوى التي شاركت في ثورة العشرين والمطالب التي طرحتها في حينها، وتراجع ملموس في مواقف عدد غير قليل من شيوخ العشائر الذين وقفوا في حينه إلى جانب الثورة، خاصة وأن الحكومة العراقية كانت قد حسمت موقفها لمصلحة شيوخ العشائر في توزيع الأراضي الأميرية عليهم واستدعاء الخبير البريطاني أرنست داوسن من الهند لهذا الغرض الذي بدأ بوضع قوانينه في غير صالح مختلف فئات الفلاحين وصغار المزارعين.

لم تكن قوى المعارضة السياسية الجديدة في المدن قادرة على ممارسة التأثير المناسب لمنع التوقيع والمصادقة على المعاهدة، خاصة وأن الحكومة العراقية وبالتعاون مع

السلطات البريطانية شنت حملة إرهابية ضد المعارضة السياسية للاتفاقية وحاولت بث الرعب في الشارع العراقي، مما أوجد مناخاً مناسباً لها للتوقيع على المعاهدة.

لم تكن هذه المعاهدة تستجيب لمصالح الشعب العراقي ولا لتطلعاته في الاستقلال والسيادة وممارسة بنود القانون الأساسي العراقي، ومنها ممارسة الحياة الديمقراطية الطبيعية. وكانت هذه الحقيقة وهذا الشعور العام عند قوى المعارضة السياسية وعند الواعين من بنات وأبناء الشعب العراقي سبباً في مقاومتها وفي استمرار المطالبة لسنوات طويلة لاحقة لإلغائها أو تعديلها بما يحقق مصالح الطرف العراقي. إن الإحساس بالغبن وعدم التكافؤ في التعامل وفرض معاهدات غير متكافئة وتحت ضغط سياسي وعسكري ومالي لا يقود إلى نشوء علاقات طبيعية، بل يؤدي إلى زيادة الجهد والنضال ضد القوى الضاغطة في سبيل الخلاص من القيود التي فرضت على هذا المجتمع أو ذاك. وهذه هي الحالة التي كانت عليها المعارضة العراقية في تلك المرحلة، وهذا هو التثقيف السياسي العام الذي مارسته قوى المعارضة العراقية ضد الحكومات المتعاقبة وضد بريطانيا العظمى التي فرضت المعاهدة وساهمت بالأساس في تحديد النخبة التي تمارس الحكم في العراق. إن المشكلة المركزية في الممارسات البريطانية في العراق تبلورت في موقفها المناهض لمضمون الدستور العراقي الذي ساهمت في وضع مسودته الأولى ومناقشته وإقراره في عام ١٩٢٥، وبالتالي تجاوزت بفظاظة على الجوهر الديمقراطي لذلك الدستور، في حين كان المجتمع العراقي بحاجة إلى ممارسات ديمقراطية تساعده على استيعاب أهميتها وممارستها والدفاع عنها والنضال ضد من يحاول التجاوز عليها. لقد كان في مقدور الإنسان أن يلاحظ بوضوح الفرق بين ممارسة الديمقراطية في المجتمع البريطاني وبين ممارسة بريطانيا لسياسة مناهضة للديمقراطية في البلدان الخاضعة لها ومحاولة فرض سياساتها ومصالحها على شعوب تلك البلدان بالقوة.

المبحث الثاني:

قوات الليفي العراقية – البريطانية

حين ولجت القوات البريطانية العراق من البصرة وتغلغلت منها إلى بقية مدن جنوب ووسط العراق وصولاً إلى بغداد، واجهت منذ البدء مقاومة عنيفة ودخلت في معارك شرسة ضد القوات العثمانية والمتطوعين العراقيين من مختلف ألوية العراق وفق النداءات التي وجهها بعض شيوخ الدين دفاعاً عن الدولة العثمانية "المسلمة!"[١٧٧]. وكانت المعارك التي خاضتها قاسية أحياناً كثيرة، وخاصة تلك التي وقعت في منطقة الشعيبة التابعة إلى البصرة وفي الكوت ومناطق أخرى والتي أُجبرت من خلالها القوات العثمانية على التراجع والاعتراف التدريجي بالهزيمة. كانت الوحدات العسكرية البريطانية المقاتلة في العراق تتكون من ضباط وجنود من جنسيات بريطانية وهندية وكانت تقاتل باتجاهات ثلاثة:

- ضد القوات العثمانية والمؤيدين لها باعتبارهم كانوا يدافعون عن دولة إسلامية ضد دولة كافرة.

---

١٧٧ أشارت مس بيل في كتابها الموسوم فصول من تاريخ العراق القريب إلى مشاركة المجاهدين العراقيين مع القوات العثمانية حين كتبت ما يلي: "وكان على رأس المجاهدين في جبهة الحويزة العلامة الشيخ مهدي الخالصي وفي صحبته أبنه الكبير الشيخ محمد والشيخ جعفر الشيخ راضي، والسيد محمد اليزدي، والسيد عيسى كمال الدين ..."، كما شارك في الجبهة الرئيسية "العلامة محمد سعيد الحبوبي والعشائر التي كان على رأسها الشيخ عجمي السعدون وابن عمه عبد الله الفالح السعدون" كما تشير إلى أن عدد المقاتلين من المجاهدين بلغ ١٣٠٠٠ مقاتل كان من ضمنهم حوالي (١٥٠٠ مجاهد من الأكراد الذين كانت تدفع لهم أجور من الحكومة ...". راجع: بيل، طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. كتاب يبحث عن العراق في عهد احتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤ و١٩٢٠. بيروت. مطبعة دار الكتب. ترجمة جعفر الخياط. كتبت المقدمة في ايلول ١٩٧١. الطبعة الجديدة بدون تاريخ. الهامش رقم ١، ص ١٢–١٤.

- ضد العشائر العراقية التي اصطدمت مصالحها بمصالح بريطانيا، خاصة وأن البريطانيين مارسوا سياسات قاسية وشديدة على الناس في فترة الحرب لجباية الضرائب أو مصادرة المحاصيل الزراعية لتموين وحداتهم العسكرية أو فرض أسعار زهيدة على منتجيها أو مالكيها من فلاحين وشيوخ عشائر أو من إقطاعيين وكبار الملاكين
- ضد اللصوص وقطاع الطرق ومن كان يحاول أن يستثمر الوضع الحربي والفوضى والخراب ليحقق مكاسب له في مختلف المدن العراقية على حساب السكان.

ومن أجل ضمان مساعدة الجيش البريطاني في إنجاز بعض المهمات الخاصة وتجاوز المصاعب المتفاقمة بسبب أعمال المقاومة وتنشيط جهازه ألاستخباراتي بادر ضابط الاستخبارات البريطاني الرائد أيدي J. I. Edie إلى تشكيل وحدة خيالة شبه عسكرية مكونة من أربعين شخصاً من أبناء عشائر المنتفك (الناصرية) تابعة إلى جهاز الأمن العسكري البريطاني. وكان المتطوعون في هذه الوحدة يتسلمون أجراً لقاء الخدمات التي يؤدونها. ومع مرور الأيام توسعت قاعدة هذه الوحدات غير النظامية لتصبح وحدات نظامية وترتبط بالقوات العسكرية وبالمسئولين السياسيين والمفتشين البريطانيين وتمارس مجموعة من المهمات الضرورية للقوات البريطانية وتصبح في الكثير من الأحيان بديلاً عن القوات البريطانية التي كانت بريطانيا تسعى إلى تقليص البريطانيين والهنود فيها وإرسالهم إلى بلديهم. ويمكن حصر تلك المهمات في المجالات التالية:

- الحصول على معلومات استخباراتية لمساعدة القوات البريطانية على مواجهة القوى المناهضة لها في صفوف العراقيين، أي ممارسة أعمال التجسس ضد القوى العراقية، سواء أكانت تلك القوى جماعات سياسية أم عصابات أم جيوب لدعم القوات العثمانية ومعاداة القوات البريطانية.
- المشاركة مع القوات البريطانية في معارك هجومية أو دفاعية ضد قوات العشائر العرقية وضد من يحاول توجيه النيران إليها كُرديف أو لحماية الجبهات الخلفية للقوات

البريطانية في المعارك. كما كانت تخوض معارك بمفردها ضد تلك القوى المناهضة للقوات البريطانية.

- ممارسة عمليات التأديب ضد الجماعات السكانية التي تتوفر معلومات عن مشاركتهم في عمليات مناهضة للوجود البريطاني، وكذلك في تخريب القرى والمدن التي تنطلق منها تلك العمليات.
- كما كانت تقوم بعمليات مداهمة واعتقال من تأمر باعتقاله السلطات البريطانية.
- عمليات حراسة المقرات الخاصة بالقوات البريطانية وحماية طرق المواصلات والمراسلة بين الضباط والوحدات البريطانية.
- وخلال فترة وجيزة امتد نشاط هذه الجماعة، التي أطلق عليها العديد من التسميات مثل قوة حرس الخيالة أو الشبانة.. الخ، إلى أن استقرت على تسمية الليفي أي (القوات المتطوعة).

كتبت السيدة گيرترود بيل عن الليفي أو الشبانة في كتابها الموسوم "فصول من تاريخ العراق القريب" ما يلي: "... كان أولئك الحرس العشائريون ينخرطون في هذا السلك ويتقاضون أجورهم من الحاكم السياسي المحلي ليساعدوا في حفظ الأمن والمحافظة على خطوط المواصلات. وكانوا كذلك يحملون الرسائل، ويبعثون في مهام مختلفة، ويخدمون كنوع من أنواع الحرس. وقد كانوا يجندون في هذا المسلك عن طريق شيوخهم وينظمون على أيدي صنفين من أصناف ضباط الصف، لكن تشكيل القوة كان يتوقف على ما تحتاجه المنطقة منهم .."[١٧٨]. وفي الفقرة الخاصة بالشبانة تؤكد مس بيل على قضيتين وهما: أن هذه القوة وتجنيد أفراد العشائر قد ساهم في تحسين العلاقات بين الإدارة

١٧٨ بيل، المس غيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. كتاب يبحث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤ و١٩٢٠. ترجمة جعفر الخياط عن الإنكليزية. بيروت. مطبعة درا الكتب. بدون تاريخ. كتب الأستاذ جعفر الخياط المقدمة في بيروت في أيلول ١٩٧١.

البريطانية وسكان العراق، وأن الناس كانوا راغبين في التطوع في هذه القوات.[١٧٩] إلا أن المعلومات المتوفرة تشير إلى خلاف ذلك، إذ أن الناس كانوا ينظرون إلى هذه القوات باعتبارها تخدم مصالح القوات الأجنبية وتحارب ضد مصالح شعبها وتشارك في قتل الناس، وبالتالي اجتماعياً كانت هناك عدم رغبة جادة في التطوع، وخاصة في البداية، إلا أن التطوع كان يتمر عبر شيوخ العشائر الذين كانوا يأمرون أتباعهم بالعمل في هذه الوحدات إذ أن الشيوخ كانوا يحصلون من خلال ذلك على دخل إضافي وفق عدد المتطوعين إلى تلك الوحدات. لا شك في أن هذه الوحدات قد قدمت خدمات كبيرة للقوات البريطانية، ولكنها ساهمت في الوقت نفسه في قمع الكثير من الحركات الشعبية والانتفاضات ضد القوات البريطانية. والكتاب الذي ألفه العميد جي. كيلبرت براون عن "قوات الليفي العراقية" يقدم لوحة واضحة عن طبيعة تلك القوات ومهماتها في تلك الفترة والمعارك التي خاضتها والعواقب التي انتهت إليها انتفاضات الشعبية التي خاضتها قوات العشائر حينذاك، خاصة وأنها تميزت بالقسوة والعنف[١٨٠].

وخلال الفترة الواقعة بين تأسيس هذه القوة في العام ١٩١٤ وحلها في العام ١٩٣٢ وتحويل بعضها إلى قوات فاعلة في الجيش العراقي وأخرى لحماية المطارات والقواعد الجوية البريطانية في الحبانية والشعيبة عرفت ليس فقط تغييراً في تسميتها حسب، بل وفي بنيتها الداخلية وعدد أفرادها وفي تنظيمها الداخلي وتوزيعها. فقد توزع أفرادها على مجموعتين هما:

١. القوة الضاربة التي أعطيت لها المهمات القتالية المباشرة ضد الحركات السياسية والمسلحة في سائر المنطقة بأسرها، أي في وادي الرافدين ومنطقة كُردستان قبل ضمها للعراق وفيما بعد أيضاً وتحت أشراف الضباط السياسيين.

---

١٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٦.

١٨٠ براون، جي. كيلبرت. عميد عسكري. قوات الليفي العراقية ١٩١٥–١٩٣٢. مصدر سابق.

٢. قوة شرطة التي كانت تنهض بالمهمات التي تحددت لها منذ بدء تأسيسها مثل النشاط ألاستخباراتي أو الرقابة أو الحراسة.. الخ.

وكانت هذه القوى موزعة على وحدات خيالة وأخرى للمشاة واتخذت شكل القوة العسكرية الفعلية المنظمة تنظيماً جيداً والملتزمة باللباس الرسمي للقوات البريطانية والمدرة من قبل قادة عسكريين بريطانيين أو من أبناء البلد. عند البدء بتشكيل هذه القوة كان العرب قوامها الأساسي وتحت أمرة ضباط بريطانيين. وفيما بعد تشكلت وحدات أخرى من الكُرد والتركمان ثم من الآثوريين. وفي السنوات الأخيرة أصبح الآثوريون (الآشوريون)، الذين هجروا قسراً من منطقة سكناهم الأصلية في حكاري بإقليم كُردستان تركيا إلى العراق من قبل قوات الدولة العثمانية وأسكنوا من قبل القوات البريطانية في ديالى في العراق ومن ثم في مناطق أخرى من الموصل وإقليم كُردستان العراق، يشكلون كامل قوام هذه القوات وأنهيت تدريجاً خدمات العرب والكُرد منها تقريباً. "وبعد أن كانت البداية أربعون رجلاً من عرب الناصرية، أصبح تعدادها فيما بعد (٦١٩٩) رجلاً، وذلك في شهر مايس من عام ١٩٢٢"[١٨١].

لقد توزعت هذه القوى على مناطق ثلاث من العراق، هي:

"مقرات المنطقة (أ) في الحلة

مقرات المنطقة (ب) في بغداد

مقرات المنطقة (ج) في الموصل"[١٨٢].

ثم وزعت على مدن مختلفة من هذه المناطق كما هو موضح في الجدول التالي:

"قوة ليفي الفرات الأولى	الدليم
قوة ليفي الفرات الثانية	الحلة

١٨١ براون، جي. كيلبرت. عميد عسكري. قوات الليفي العراقية ١٩١٥–١٩٣٢. مصدر سابق. ص ١٥.

١٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٤٧.

قوة ليفي الفرات الثالثة	الشامية
قوة ليفي الفرات الرابعة	الديوانية
قوة ليفي الفرات الخامسة	الناصرية
قوة ليفي دجلة الأولى	الكوت
قوة ليفي دجلة الثانية	العمارة
قوة ليفي دير الزور	دير الزور
قوة ليفي بغداد	بغداد
قوة ليفي خانقين	خانقين
قوة ليفي الزبير	البصرة
قوة ليفي كركوك	كركوك
قوة ليفي السليمانية	السليمانية
جندرمة الموصل	الموصل"[١٨٣].

والجدير بالإشارة إلى أن الفترات الأولى من تشكيل هذه القوات وإلى أوائل العقد الثالث كانت تضم إليها وفق المناطق التي شكلت فيها مواطنون من سكانها مثلاً كانت السليمانية وأربيل تضم غالبية كُردية، وكذلك جندرمة الموصل، في حين كانت كركوك تضم التركمان إضافة على وجودهم في ليفي الكوت وبعقوبة، في حين كانت بقية المناطق تضم العرب[١٨٤]. إلا أن التغيير قد شمل جميع قوات تلك المقرات والمواقع حيث أصبح ألآثوريون هم الذين يشكلون قوام هذه القوات.

لقد واجهت قوات الليفي في السنوات العشر الأولى من تشكيلها اختراقات وعدم انضباط وتمسك جمهرة من أفرادها بالولاء للعشيرة أو للقومية، وخاصة من جانب العرب والكُرد

١٨٣ المصدر السابق نفسه. ص ٤٧/٤٨.

١٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٤٨.

والتركمان والآشوريين، إلا إنها في النهاية أصبحت ببنيتها الجديدة خاضعة وتابعة ومخلصة بالكامل لمن أقامها، أي للقوات البريطانية.

خاضت قوات الليفي معارك كثيرة ضد انتفاضات وتحركات السكان في السليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد على امتداد الفترة الواقعة بين ١٠١٩ –١٩٢٧، أو ضد سكان بارزان بقيادة الشيخ أحمد البارزاني، وكذلك في مناطق العمادية وپنجوين والموصل وضد مناطق الأيزيديين وغيرها من مناطق إقليم كُردستان. وخاضت تلك القوات معارك شرسة ضد شيوخ وأفراد العشائر العراقية في مناطق الوسط والجنوب ومن ثم ضد قوات ثورة العشرين والسعي لإخضاع العشائر لإرادة الحكومة العراقية والسلطات البريطانية. وفي الوقت الذي كبدت الطرف العراقي خسائر كثيرة في الأرواح والممتلكات والمزروعات وغيرها، تكبدت هي الأخرى خسائر غير قليلة في البشر والحيوانات، وخاصة الخيول، والمعدات.

أن تقييم تشكيل وحدات "الشبانة" أو "الليفي" من بين سكان العراق ومن مختلف القوميات والأديان والمذاهب متباين بسبب تباين المصالح أولاً، وبسبب النتائج التي ترتبت عن هذا التشكيل وزج الوحدات البريطانية ذات البنية العراقية في معارك مع السكان العراقيين ثانياً، بين ما كانت تراه الحكومة البريطانية وقوات الاحتلال والانتداب البريطانية من جهة، وبين ما كانت تراه الجماعات السياسية الوطنية العراقية من جهة أخرى. ويمكن القول بأن النخب الحاكمة العراقية المرتبطة بالبلاط الملكي كانت تلتقي في التقييم الإيجابي لهذه القوات ونشاطها مع رأي القوات البريطانية، بسبب مساهمتها المشتركة في معارك ضد السكان العراقيين، أو بسبب قيامها عوضاً عن القوات العراقية في إخماد تلك الحركات المناهضة لسياسات الحكومة العراقية وسلطة الانتداب خلال الفترة الواقعة بين التأسيس والحل[١٨٥]. في حين كانت تنظر القوى السياسية العراقية المعارضة لنظام الحكم سلباً إلى

---

١٨٥ المصدر السابق نفسه.

هذه القوات لأنها ساهمت في قمع النضال السياسي للمجتمع العراقي. كما أنها لعبت دورها الأساسي مع القوة الجوية البريطانية في العام ١٩٤١ في تصفية الانقلاب العسكري الذي قادته حكومة رشيد عالي الگيلاني والعقداء الأربعة ضد نظام الحكم في العراق، بغض النظر عن موقف الانقلابيين من النظام الهتلري ومساندة هتلر ونظامه والنظام الفاشي في إيطاليا للانقلابيين.

لقد كان لتجنيد متطوعين عراقيين من مختلف القوميات والديانات والمذاهب وزجهم في معارك ضد قوى عراقية وخارج إطار القوات العسكرية العراقية، التي لم تكن قائمة حينذاك، أثره السلبي على المتطوعين وعلى رؤية الناس لهم، إذ غالباً ما اعتبروا قوات مرتزقة، خاصة بعد أن أصبحت مهمتها قمع الانتفاضات الشعبية، ومنها انتفاضة السليمانية وثورة العشرين، أو الحركات الأخرى التي ظهرت في إقليم كُردستان في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين. ولا شك في أن زج قوات الليفي في المعارك ضد المنتفضين في إقليم كُردستان حينذاك قد برز مسالتين مهمتين، وهما:

١. أن جمهرة من المتطوعين من الكُرد لم يكونوا مستعدين للقتال ضد أبناء شعبهم، وبالتالي قلبوا ظهر المجن للقوات البريطانية وساهموا بقتل الكثير من قوات الليفي. وقاد هذا إلى تنظيم حملات انتقام ضد الكُرد من جانب قوات الليفي المكونة من الآثوريين، كما حصل في العمادية وغيرها.

٢. تنظيم عمليات انتقام واسعة ضد الآثوريين بسبب قيامهم بإخماد الحركات المناوئة للبريطانيين في كُردستان، كما حصل في كركوك في العام ١٩٢٣ و١٩٢٤.

ومثل هذه الحالة حصلت في المنطقة العربية أيضاً من العراق. كما لا بد من الإشارة على أن عدداً غير قليل من المجندين كانوا يتركون وحداتهم بسبب فرض مشاركتهم في القتال ضد أبناء جلدتهم.

ويمكن بلورة الأسباب الكامنة وراء اختيار الآثوريين لهذه الوحدات في ثلاث نقاط جوهرية، وهي:

- لقد كانت هذه المجموعات البشرية مضطهدة ومهجرة قسراً من منطقة سكناها. احتضنها البريطانيون ووعدوهم بوعود سخية منها إعادتهم على مناطق سكناهم التي هجروا منها، كما أنهم أسكنوهم في مناطق في العراق لم يتم الترحيب بهم، بل واجهوا جفاءً من السكان المحليين في ديالى، وبالتالي جرى نقلهم إلى مناطق في الموصل وفي كُردستان العراق.
- لقد كان عليهم أن يبرهنوا عن جدارة في القتال لكي يستطيعوا أن يحققوا لهم حظوة لدى القوات البريطانية.
- لقد كانت هذه المجموعة البشرية الجبلية معروفة بقدراتها القتالية وشجاعتها، وبالتالي كان عليها أن تبرهن للبريطانيين على ذلك، كما أنها وضعت في موقع إما أن يَقتل أفرادها الآخرين أو أن يُقتل أفرادها من قبل الآخرين.

لقد تعرضت عائلات هذه القوات إلى مخاطر التجاوز عليها والاعتداء في مناطق مختلفة من العراق وحيثما عملت تلك القوات، إذ لم تكن عائلاتهم في مأمن من بقية سكان العشائر، سواء أكانت عربية أم كُردية.

انتهى وجود هذه القوات عبر ثلاثة طرق:

- إنهاء خدمات البعض منهم في العام ١٩٣٢ بعد أن تقرر إنهاء وجودها كقوة "ليفي".
- دمج وحدات منها وفق رغبات الضباط والمجندين العراقيين على وحدات الجيش العراقي. وقد كان التوسع الذي حصل في هذه القوات لسببين مباشرين هما:
  - o حاجة بريطانيا لهذه القوات لمساعدة قواتها العسكرية والتخفيف عن مهماتها المباشرة بقوات عراقية أقل تكلفة واقل ضغطاً من جانب عائلات الضباط والمجندين البريطانيين والرأي العام البريطاني والصحافة البريطانية على الحكومة البريطانية من خلال مطالبتها بإعادة البريطانيين إلى بريطانيا.
  - o القرار الذي اتخذ في مؤتمر القاهرة بإقامة الدولة العراقية الملكية وتشخيص الأمير فيصل ليكون ملكاً على العراق وما يرتبط بهذا القرار من ضرورة تشكيل قوات عراقية،

حيث اعتبرت بريطانيا أن هذه القوات ستكون النواة الفعلية للجيش العراقي المطلوب تشكيله لاحقاً.

- تشكيل وحدات عسكرية منهم وضعت في خدمة القوات البريطانية لحماية قواعدها الجوية العسكرية في كل من الحبانية والشعيبة وأصبحت جزءاً من القوات البريطانية في العراق. وفي العام ١٩٥٥ تم توقيع العراق على حلف عسكري جديد مع بريطانيا وتركيا وإيران وباكستان، الذي سمي بـ "حلف بغداد" أو "حلف السنتو"، والذي حل محل معاهدة ١٩٣٠ حيث ألغيت عملياً، إلا أن ذلك لم يغير من حقيقة استمرار وجود القواعد العسكرية في كل من الحبانية والشعيبة، وبالتالي الاستمرار بالاستفادة من تلك القوات إلى حين خروج بغداد من "حلف السنتو" في العام ١٩٥٨ في أعقاب إسقاط النظام الملكي وإعلان قيام الجمهورية العراقية.

المبحث الثالث

القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥

في الوقت الذي كانت المفاوضات تسير ببطء ملموس في وضع صيغة المعاهدة العراقية – البريطانية لتعرض بعد التصديق عليها على عصبة الأمم، بدأت لجنة في دار الاعتماد البريطاني بمشاركة وإشراف ومراقبة المندوب السامي البريطاني بوضع القانون الأساسي العراقي (الدستور) ابتداءً من أيلول/سبتمبر من العام ١٩٢١، التزاما من بريطانيا بما ورد في المادة الأولى من لائحة الانتداب التي أكدت أن: "المنتدب يضع في أقرب وقت، لا يتجاوز ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب، قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس عصبة الأمم للمصادقة فينشره سريعاً، وهذا القانون يسن بمشورة الحكومة الوطنية ويبين حقوق الأهالي الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم ورغائبهم، ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وترقيه كدولة مستقلة. وفي الفترة قبل العمل بالقانون الأساسي تجري إدارة العراق طبقاً

لروح الانتداب"[١٨٦]. وتضمنت مسودة المعاهدة الأولى التي وضعتها بريطانيا نصاً يشير إلى ما يلي: "على فيصل أن يصوغ بالتشاور مع المندوب السامي والسلطات الوطنية قانوناً أساسياً يأخذ على عاتقه جميع حقوق ومصالح ورغبات جميع سكان العراق ويطبق بشكل فعال المادتين ٨ و١١ من صك الانتداب"[١٨٧].

قبل أن يصبح فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وبعد أن خسر موقعه كملك متوج شعبياً على بلاد الشام وغادر سوريا إلى ميلانو، بادرت السلطات البريطانية بالتفاوض معه لإسناد منصب الملوكية له على العراق. كان ذلك في تموز عام ١٩٢٠، أي بعد فترة وجيزة من اندلاع ثورة الثلاثين من حزيران من نفس العام في العراق. ولم يكن فيصل في موقع يستطيع معه أن يكون مفاوضاً قوياً قادرا على فرض شروطه على الطرف البريطاني، بل كان في موقف الضعيف الذي غادر سوريا على إثر حادثة ميسلون في العشرة الأخيرة من شهر تموز من نفس العام[١٨٨]. ولكن السلطات البريطانية كانت هي الأخرى في موقف حرج بسبب ثورة الوسط والجنوب في العراق أمام عصبة الأمم، وكانت تريد إنهاء الوضع لصالحها بالسرعة الممكنة، كما إنها كانت تريد إرضاء عائلة الحسين بن علي (١٨٥٦–١٩٣١م) بعد أن أخلت بكامل وعودها السابقة. وبالتالي استطاعت بريطانيا أن تتفق وإياه على شروط تنسجم مع المضامين الأساسية للائحة الانتداب من جهة، وأهدافها في العراق من جهة أخرى، ومنها وضع قانون أساسي يستجيب لمصالح بريطانيا ويتجاوب مع التحولات التي تتوقعها عصبة الأمم ويأخذ بالاعتبار بعض المطالب التي طرحتها ثورة

---

١٨٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. لائحة الانتداب البريطاني على العراق. ص ٢٧٩.

١٨٧ الخطاب، رجاء حسين حسن. العراق بين ١٩٢١–١٩٢٧. مصدر سابق. ص ١٥٨/١٥٧.

١٨٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الأول. ط ٧. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩. ص ٢٤٦.

العشرين دون اعتبار فعلي لما طالب به الكُرد في انتفاضة ١٩١٩، إضافة إلى عقد معاهدة بين بريطانيا والعراق تكرس الانتداب وتكرس الوجود والهيمنة البريطانية إلى ما بعد الانتداب الذي لم يحدد بوقت ولكنه كان في الإطار العام لا يعني استمراره أمداً طويلاً. وكان الطرف البريطاني قد وضع في يديه مجموعة من القضايا باعتبارها أدوات ضغط على الطرف العراقي من أجل تحقيق أهدافه المنشودة في العراق، ومنها عقد معاهدة تشد العراق إلى بريطانيا شداً تبعياً محكماً وطويلاً. وأولى تلك القضايا كانت ولاية الموصل، أما الثانية فكانت القضية الكُردية. ولم يكن، كما يبدو، أمام فيصل الأول إلا الموافقة على ما أرادته بريطانيا، خاصة وكان في العراق أكثر من شخص قد رَشَحَ نفسه أو رُشِحَ ليكون ملكاً عليه، إضافة إلى وجود أكثر من نجل واحد للحسين يمكن المساومة عليه وإسناد الملوكية له. ويفترض أن لا ننسى بأن بريطانيا كانت قبل ذاك قد أقنعت أخيه عبد الله بن الحسين بأنها ستمنحه عرشاً أخر في الأردن إذ كان هو المرشح لعرش العراق أساساً. وكان التفاوض مع فيصل قد تحدد في ضوء ما جاء في لائحة الانتداب من جهة، وما تريده بريطانيا منه في العراق ومن العراق من جهة أخرى، إذ كانت بريطانيا غالباُ ما تذكّر الملك فيصل فيما بعد بالاتفاقات التي تمت بينهما حين بروز أي خلاف أو اختلاف في وجهات النظر بين الطرف البريطاني والطرف العراقي في المفاوضات حول المعاهدة العراقية البريطانية على نحو خاص. ومن غير المناسب تجنب الإشارة إلى موضوع الوعد الذي منحته بريطانيا للمنظمة اليهودية العالمية في إقامة دولة لليهود في فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩١٧ والذي يمكن أن يكون قد بحثت تفاصيله مع الأخوين فيصل بن الحسين وعبد الله بن الحسين اللذين نُصِّبا ملكين على العراق والأردن على التوالي وأخذا منهما وعداً بعدم الوقوف بوجه تنفيذ هذا الوعد. إذ أن الكثير من الدلائل وتصرفات الملكين كانت تشيران إلى وجود مثل هذا الاتفاق غير المكشوف عنه حتى الآن.

- بدأت اللجنة بوضع مسودة لائحة القانون الأساسي العراقي لعرضها على وزارة المستعمرات أولاً، ثم طرح ما تقرره الوزارة على الطرف العراقي للمفاوضة بشأنه. ولم يكن

غريباً أن تضع بريطانيا المسودة التي تستجيب لمصالحها باعتبارها البلد المنتدب على العراق من جهة، ولها مصالحها الخاصة التي تريد تثبيتها في القانون الأساسي العراقي من جهة أخرى، على أن لا تستثير في كل ذلك بعض أطراف مجلس عصبة الأمم، وأن تبدو في الوقت نفسه دولة قوية وحديثة وتريد الديمقراطية والخير للعراق أمام العصبة من جهة ثالثة، وتستجيب لبعض مطالب الشعب العراقي من جهة رابعة. ومن هنا كانت المفاوضات صعبة وطويلة بالنسبة للطرف العراقي، إذ أن من يضع المسودة الأولى لأي اتفاق غالباً ما يكون في موقع أقوى من الطرف الثاني الذي يحاور لتغيير بعض البنود أو تعديلها، إذ يصعب على الأخير إجراء تغييرات كثيرة، فمهما حاول تحقيق التغيير الذي ينشده، يبقى النص العام يستجيب لمصالح الطرف الأول الذي وضع المسودة. كما لا بد أن يؤخذ بنظر الاعتبار التفاوت القائم حينذاك في موازين القوى بين الطرفين لصالح الطرف البريطاني. ويشار إلى أن واضعي القانون الأساسي العراقي قد استعانوا بدساتير أربع دول إضافة إلى بريطانيا، وهي استراليا، نيوزيلندا، إيران وتركيا[١٨٩]. وفي ضوء ذلك جاءت المسودة الأولى تعبر عن هذا الواقع، إذ تضمنت:

- الرغبة في تكريس الهيمنة البريطانية وفي امتلاك المندوب السامي الممثل لـ "صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى" القرار النهائي في ما يصدر عن الدولة العراقية الحديثة من تشريعات وقوانين وقرارات وإجراءات على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- الرغبة في منح العراق قانوناً أساسياً مدنياً وديمقراطياً حديثاً نسبياً يختلف عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم حينذاك، أي يختلف في مضامينه ووجهته عن واقع بلد خرج لتوه من هيمنة عثمانية إقطاعية اوتوقراطية شديدة الاستبداد والتخلف والتعصب القومي والديني والطائفي، وفي مجتمع ما يزال يرزح تحت سيادة العلاقات البدوية

---

١٨٩ عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥–١٩٢٠. كتاب قضايا إسلامية معاصرة ٢٢. مصدر سابق. ص ١٤١.

الأبوية وشبه الإقطاعية البالية، رغم وجود رغبة صادقة وملحة في أوساط المثقفين والمتعلمين للخلاص من تلك الأوضاع المزرية والسير على طريق التمدن.

- الرغبة في تجاوز مطالب الكُرد في إقامة الدولة الكُردية المستقلة أو الحكم الذاتي للمنطقة الكُردية الجنوبية من جهة، ولكنها في الوقت نفسه تسعى إلى تأكيد أهمية تمتع الفرد العراقي، بغض النظر عن قوميته ولغته ودينه، بالحرية والحقوق الأساسية في العراق الجديد، من جهة أخرى. ولم تكن هذه الرغبة تمس الكُرد وحدهم، بل كانت تشمل أيضاً التركمان والكلدان والآشوريين والأرمن والصابئة المندائية وبقية أتباع الأديان والمذاهب الأخرى.

وإذا كانت الرغبة في أن يكون العراق بلدا ديمقراطياً يحترم القوميات والأديان والمذاهب المختلفة والحريات الفردية من جهة، فأنها كانت من الجهة الأخرى محكومة بمصالح دولة استعمارية تريد فرض بعض الآليات التي يمكن أن تفرغ العمل الديمقراطي من محتواه الأساسي لتحقق عبر ذلك ما يخدم تلك المصالح ويكرس الوجود أطول فترة ممكنة. إذ أنها كانت ترى حتى بعد ثورة تموز ١٩٥٨ أن المجتمع العراقي، وبسبب مستوى تطوره الضعيف، غير مؤهل لحكم نفسه بنفسه، بل يحتاج إلى يد قوية كاليد البريطانية الاستعمارية لتساعده على التقدم والتطور، كما كانت تعمل حينذاك في الهند. ويبدو لي بأن الشعور بالتفوق عند الرجل الأبيض كان مهيمناً على أذهان المستعمرين البريطانيين لا في الهند فحسب، بل وفي العراق وفي بقية البلدان التي خضعت للاستعمار البريطاني، كما كان عليه الحال مع الاستعمار الفرنسي.

وعلى هذا الأساس لم يكن سهلاً على الطرف العراقي، الذي شكل لجنة خاصة مختلطة تضم بريطانيين من دار الاعتماد إلى جانب اثنين من العراقيين، تحقيق الرؤية التي كانت تدور في بال الوطنيين العراقيين. وكان الحوار صعباً وطويلاً، خاصة وأن الطرف العراقي، الحكومة والمعارضة والمجتمع، كانت تتنازعهم مختلف المصالح والاتجاهات والأفكار، إذ كان فيه من هو إلى جانب الرأي البريطاني بحدود معينة، كما كان فيه من كان يعارض

بريطانيا في رأيها كلية. وكان على الحكومة والمعارضة إنجاز المهمة بسرعة وعرض المسودة على المجلس التأسيسي لإقرارها، وبالتالي إقرار المعاهدة العراقية البريطانية بصيغتها النهائية التي وضعت لصالح بريطانيا وانتدابها وهيمنتها على العراق قبل ذاك. وكان لا بد من إجراء انتخاب المجلس التأسيسي خلال تلك الفترة القصيرة ليأخذ على عاتقه المصادقة على كل ذلك. وكان للمندوب السامي البريطاني دوره المباشر في التأثير على انتخاب المندوبين للمجلس والذي شكل محورا لصراع شديد بين الطرفين.

ورغم وجود الرغبة في أن تكون بريطانيا هي المؤثر الفعلي على قرارات البرلمان العراقي وقرارات الملك من جهة، وفي أن يكون الملك هو المحدد للتشريعات والقرارات في المحصلة النهائية، وأن يكون المسؤول عن مجلس الوزراء والوزارات بدلاً من المجلس النيابي من جهة أخرى، فأن الطرف العراقي تمكن من تغيير البعض من هذه الاتجاهات لصالح الشرعية الديمقراطية من حيث التشريع على الأقل، إذ كان يصر على الأسس الديمقراطية التي كانت سائدة في بقية الدول الديمقراطية حينذاك. ويعتبر القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ أحد المكاسب الجوهرية المهمة في الصراع الذي دار حينذاك بين الطرف العراقي والسلطة البريطانية لصالح العراق، رغم ما فيه من نواقص وقيود.

لقد تضمن القانون الأساسي جملة من المبادئ والأفكار التي تضمن من حيث التشريع الشخصية المستقلة ذات السيادة للدولة العراقية الملكية الحديثة وتؤمن حقها في انتهاج سياسات ديمقراطية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وكان الخلل الكبير في هذه العملية قد نشأ بفعل الإصرار على أن يكون الإسلام هو دين الدولة بسبب الأكثرية المسلمة في البلاد، في حين كان المفروض أن تكون الدولة علمانية وتفصل بين الدين والدولة كما هو الحال مع بريطانيا ذاتها أولاً. ثم كان الخلل في بنود المعاهدة العراقية البريطانية التي فرضتها السلطات البريطانية والتي كانت تؤمن لها، من خلالها التجاوز على ما في الدستور من أسس ديمقراطية، تمشية سياساتها ومصالحها ثانياً، وهو ما تحقق فعلاً قبل وأثناء وفي في أعقاب المصادقة على القانون الأساسي.

لقد حرص المفاوض العراقي ابتداءً على الدفاع عن مصالح العراق والشعب العراقي إزاء المصالح البريطانية. وقد تجلى ذلك في الوجهة العامة للقانون الأساسي وفي ما تضمنه من دفاع عن حرية الرأي والعقيدة والمواطنة المتساوية بغض النظر عن القومية والدين واللغة والجنس، إذ تضمن القانون الأساسي في مادته الثانية النص التالي: "العراق ذات سيادة مستقلة حرة ملكها لا يتجزأ، ولا يتنازل عن شيء منه، وحكومته ملكية وراثية، وشكلها نيابي". أما المادة السادسة منه فقد تضمنت ما يلي: "لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة". وأكدت المادة السابعة على أن: "الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض والتدخل، ولا يجوز القبض على أحدهم، أو توقيفه، أو معاقبته، أو إجباره على تبديل مسكنه، أو تعريضه لقيود، أو إجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون. أما التعذيب ونفي العراقيين إلى خارج المملكة فممنوع بتاتاً"[١٩٠]. وعلينا أن ننتبه هنا ونشير إلى أن ولاية الموصل لم تكن جزءاً من العراق حتى ذلك الحين بل أصبحت جزءاً منه في العام ١٩٢٦. إلا أن وزارة المستعمرات البريطانية، وكذا المفاوض العراقي، كانا يعملان وكأن ولاية الموصل قد أصبحت فعلاً جزءاً من العراق.

وأكد القانون الأساسي العراقي على الحقوق السياسية والمدنية للمواطن العراقي حين تضمنت المادة الثانية عشرة النص التالي: للعراقيين حرية إبداء الرأي، والنشر، والاجتماع، وتأليف الجمعيات والانضمام إليها، ضمن حدود القانون. كما منحت المادة الثالثة عشرة حرية الاعتقاد والقيام بشعائر العبادة وفقاً للعادات، رغم تأكيده على أن دين الدولة هو الإسلام، وأن القانون يرفض العادات المخلة بالأمن والنظام والتي تتنافى مع الآداب العامة. وقرر القانون أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة العراقية، ولكنه

---

١٩٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٦٧/٢٦٨.

منح الفرصة لاستخدامات أخرى حين قال في المادة السابعة عشرة: "العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون"[١٩١].

ويلاحظ أن القانون الأساسي قد تجنب ذكر الكُرد والأقليات القومية الأخرى في العراق استنادا إلى مسألتين هما:

* لم يكن الموقف من المنطقة الكُردية قد حسم من جانب بريطانيا وعصبة الأمم حينذاك، رغم أن الاتجاه البريطاني كان واضحا في جعل ولاية الموصل وكل المنطقة الكُردية التي كانت في إطار تلك الولاية في العهد الأخير من الدولة العثمانية قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ضمن حدود العراق الحديث.

* أخذ القانون بمبدأ الفرد والحرية الفردية والمساواة بين الأفراد وفق القانون الفرنسي بدلا من الأخذ بحق الجماعات المختلفة.

ولم يتغير القانون الأساسي حتى بعد دمج المنطقة الكُردية بالدولة العراقية الجديدة، رغم التوصيات والمواقف التي اتخذتها اللجان الخاصة التي شكلتها عصبة الأمم لدراسة الوضع في المنطقة الكُردية حينذاك وتأكيدهم على حق الكُرد ورغبتهم في أن تكون لهم إدارة خاصة تستخدِمَ الكُرد واللغة الكُردية، وكذلك استخدام اللغة الكُردية في التربية والتعليم... الخ.

وعلينا أن نبدي ملاحظة أخرى بشأن القانون الأساسي حين أقر مسألتين متناقضتين وهما:

١. الاعتراف بالحرية الفريدة وحرية العبادة لمختلف الأديان والمذاهب وممارسة العادات والطقوس الدينية دون عوائق.

---

١٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٨.

٢. ولكنه في نفس الوقت أقر أن يكون الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة. أي أنه أخذ بمبدأ الحرية والديمقراطية وجزء من العلمانية في الموقف من حرية الفرد وما إلى ذلك، ولكن فرض على الدولة الدين الإسلامي بدلاً من فصل الدين عن الدولة واعتبار موقف الدولة حيادياً بين الأديان المذاهب.

وقد لعب هذا التناقض دوراً سلبياً واضحاً مع مرور الزمن في عدم تعجيل عملية التنوير الديني والاجتماعي الضروريتين وغياب الحيادية والمساواة المطلوبتين في التعامل مع أتباع الأديان والمذاهب المختلفة، وبالتالي أعاق عملياً التوجه صوب تسريع بناء المجتمع المدني الديمقراطي العلماني.

وبرزت إشكاليات العراق فيما بعد لا في القانون الأساسي ذاته، إذ كان على العموم ديمقراطياً حديثاً وأبعد من مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري في العراق حينذاك، بل في القوانين التي كان عليها أن تنظم الممارسات الفعلية للقانون الأساسي، أي للتشريعات اللاحقة التي أساءت لمضمون القانون الأساسي. كما لعبت هيمنة الانتداب البريطاني وما نتج عنها من عقد معاهدات غير متكافئة مع العراق ومخلة باستقلاله وسيادته الوطنية وما ارتبط بها من فرض سياسات واتجاهات في الممارسة العملية وما نشأ عنها من تشريعات تفصيلية وإجراءات عملية كان لها دورها الأساسي في الإخلال بمضامين القانون الأساسي وتشويه سمعته عند العراقيين، إضافة إلى المآخذ التي كانت فيه بالاستناد إلى ظروف المرحلة التي وضع فيها.

إن التناقض الكبير الذي يمكن تسجيله على الدستور العراقي الأول يبرز في النقاط التالية:

- تمت صياغة القانون الأساسي بوجهة علمانية حديثة ترفض التمييز بين الأديان والطوائف والقوميات أو الأثنيات واللغات والذكور والإناث من جهة، ولكن قررت المادة الثالثة عشرة في الوقت نفسه ما يلي: الإسلام دين الدولة الرسمي. ومن هنا بدأ التمييز الفعلي في سياسات وممارسات الدولة العراقية الجديدة.

- وبما أن المسلمين ليسوا على مذهبٍ واحدٍ، فأن الدولة العراقية أخذت بالمذهب السني. ومن هنا بدا التمييز بين الشيعة والسنة لصالح السنة من مواطنات ومواطني المجتمع.
- كما أن العراقيات والعراقيين ما كانوا يوماً ما على دين واحد، بل كان هناك المسلم والمسيحي واليهودي والصابئي المندائي والأيزيدي والكاكائي والشبكي وغيرهم من أتباع الأديان والمذاهب الأخرى.

أكد القانون الأساسي أن الملكية في العراق وراثية محصورة في عائلة فيصل الأول، أي أنها محصورة بالعرب أولاً، وبقبيلة قرشية ثانياً، وبعائلة واحدة من قريش هي العائلة الهاشمية التي ينحدر منها فيصل بن الحسين ثالثاً. وهي عودة إلى القاعدة التي سارت عليها الدولة الأموية في الشام والدولة العباسية في بغداد، مع اختلاف واحد هو أن العائلة التي تحكم العراق هاشمية قرشية.

ومنح الملك صلاحيات واسعة تفوق صلاحيات الملكية في بريطانيا وفي غيرها من الديمقراطيات، إذ يمكن أن يتحول الملك على أساسها إلى مستبد بأمره يستطيع دون استشارة رئيس الوزراء أو بطلب منه حل المجلس النيابي ومجلس الوزراء ومجلس الأعيان، إضافة إلى حق الملك بتعيين أعضاء مجلس الأعيان. كما له الحق في إعلان الأحكام العرفية. وبعد كل هذه الصلاحيات أكد القانون الأساسي "أن الملك مصونٌ غير مسئول". وكان الهدف من وراء هذه الصلاحيات الواسعة التي منحت للملك تسهيل أمر المندوب السامي البريطاني في العراق في حالة رغبته في اتخاذ الإجراءات الضرورية بمعاقبة المجلس النيابي لهذه الدورة أو تلك أو الحكومة العراقية بسبب عدم تجاوبهما معه أن يطلب من الملك مباشرة اتخاذ ما يراه المندوب السامي مناسباً في هذا الصدد، والذي يعني تأجيل جلسات المجلس أو حله. وكان على المجلس عرض التشريعات التي يصدرها على الملك للمصادقة عليها وإلا تعتبر غير نافذة المفعول، وفي هذه تبرز سطوة الملك أيضاً وقدرته على المساومة مع المجلس لصالح تعديل القوانين وفق ما يراه مناسباً أو ما يراه المندوب السامي حينذاك. وفي الوقت نفسه قُلصت صلاحيات المجلس النيابي لصالح

الحكومة، إذ كانت إمكانيات التأثير على الحكومة أكبر بكثير من التأثير المباشر على المجلس النيابي، إضافة إلى منح الحكومة الحق في إصدار التشريعات، قوانين ومراسيم، في فترة عطلة المجلس أو أثناء حله، على أن تعرض عليه بعد العطلة أو بعد تشكيله ثانية. وكانت في هذه البنود غير الاعتيادية تجاوزات فظة على الحياة الديمقراطية وألحقت إضراراً كبيرة ومبكرة بالحياة الديمقراطية في العراق. لقد كان الدستور العراقي الأول يحمل وجهة ومضامين ديمقراطية عام' ولكنه كان في القوت نفسه مقيداً في بعض بنوده أولاً، ومحكوم بإرادة الملك ثانياً، ولكنه في المحصلة النهائية محكوم بإرادة المندوب السامي ثالثا. كما أن القوانين التي صدرت فيما بعد قد عمقت الوجهة اللاديمقراطية فيه وشددت من الاتجاه المناهض للديمقراطية في الحكم. ومن هنا ارتفع صوت الشاعر العراقي معروف الرصافي حين قال:[١٩٢]

علـمٌ ودستور ومجـــــلس أمـةٍ — كلٌ عـن المعنـى الصحيح محـرفُ
أسماء ليس لنا سوى ألفاظهـا — أمـا معــــانيهـا فليسـت تعـرفُ
من يقـرأ الدستور يعــــلـم أنـه — وفـقـاً لصــك الانتــداب مصنـفُ
من ينظر العلم المرفرف يلقــــه — في عز غـير بنـي البـــلاد يرفـرفُ

المبحث الرابع: اتفاقية النفط الخام

وجدت المصالح الاقتصادية البريطانية الاستعمارية طريقها إلى العراق منذ القرن الثامن عشر. إلا إنه وابتداءً من القرن التاسع عشر أصبحت لبريطانيا علاقات اقتصادية تجارية متميزة مع العراق بالمقارنة مع بقية الدول الرأسمالية المتقدمة، وكانت تليها فرنسا في ذلك. وكانت هناك محاولات جادة من جانب ألمانيا وروسيا للظفر بموقع خاص في العراق وتأمين الحصول على مشاريع اقتصادية لتوظيف رؤوس أموالها فيها والسيطرة على الطرق

١٩٢ الرصافي، معروف. ديوان معروف الرصافي. المجلد الثاني. بيروت. دار العودة. ١٩٨٦. ص ٤٠٤.

التجارية وأسواق المنطقة الموصلة إلى سواحل الهند. وقد حظيت ألمانيا بقدر غير قليل من التفوق في الحصول على امتياز مدّ سكة حديد بغداد، غير أنها ونتيجة التدخل البريطاني والفرنسي لم تستطع القيام بمد هذا الخط عمليا. وعندما تسنى لبريطانيا في العام ١٩١٧ احتلال العراق عسكريا وطرد القوات العثمانية منه، سعت إلى تعزيز مواقعها الاقتصادية وغلغلة رؤوس أموالها في النشاط التجاري وفي النقل والمواصلات، وفيما بعد قامت بتوظيف رؤوس أموالها في بعض مجالات الاقتصاد العراقي الأخرى، وخاصة في قطاع صناعة النفط الاستخراجية وإلى حد ما في الزراعة والنشاط التجاري. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تعاونت مع مجموعة من التجار العراقيين التي كانت تتعامل معها قبل وقوع الاحتلال المباشر للبصرة وبغداد. وكانت أهمية العراق بالنسبة إلى بريطانيا تكمن في عدة مؤشرات اقتصادية وسياسية إستراتيجية أساسية، وهي:

١. التوظيفات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي، إذ كانت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فترة تزاوج الرأسمال الصناعي بالرأسمال المصرفي وكون ما أطلق عليه بالرأسمال المالي الذي كان يتحرى عن موقع للتوظيف وتحقيق الأرباح.
٢. السوق التجارية العراقية الجديدة التي يمكن تأمينها واحتكارها من جانب الشركات التجارية البريطانية لصالح تصريف السلع المنتجة في المنشئات الصناعية البريطانية.
٣. الاستفادة من الموارد الأولية المتوفرة في باطن الأرض العراقية، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الأرض الزراعية في زراعة وإنتاج بعض المحاصيل الزراعية، كالقطن، لصالح المصانع البريطانية.
٤. الموقع الجغرافي الممتاز الذي يمتلكه العراق والذي يقع على طريق الهند[١٩٣]، حيث كانت الهند تشكل درة مستعمرات التاج البريطاني حينذاك، وكانت تريد من خلال ذلك حماية

١٩٣ إبراهيم، عبد الفتاح. على طريق الهند. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. ٢٠٠٤. الطبعة الأولى صدرت في العام ١٩٣٢.

هذا الطريق والهيمنة عليه لصالح رؤوس الأموال والمصالح الاقتصاد البريطانية الأخرى في الهند.

- أدى التعاون التجاري بين الشركات التجارية البريطانية وفئة التجار العراقيين إلى تأمين تقسيم عمل بينهما باتجاه هيمنة الأولى على الصادرات العراقية في حين أنيطت عمليات الاستيراد من بريطانيا حصرا تقريبا بالشركات العراقية وتحت إشراف ومراقبة الشركات التجارية الأجنبية. وعبر هذا التعامل وتقسيم العمل أرست الشركات البريطانية دعائم علاقات تحالف اقتصادية وسياسية بينها وبين الفئة التجارية المسيطرة على النشاط التجاري ومع التحالف الاجتماعي الحاكم الذي بدأ حينذاك يجسد مصالح الفئة التجارية الكبيرة وفئة الإقطاعيين وكبار ملاكي الأرض الزراعية. وكانت الغاية من وراء هذا التحالف السياسي – الاقتصادي تكمن في تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان أسواق ثابتة في العراق للسلع المصنعة المنتجة في المصانع البريطانية واستخدام البواخر البريطانية وغيرها لهذا الغرض، وما يرتبط بهذه التجارة من نشاط مصرفي وتأميني.
- ضمان الهيمنة على استخراج وتصدير النفط الخام إلى أسواق ومصانع والمؤسسة الحربية في بريطانيا أو السوق العالمي عبر الاحتكارات الدولية التي تشارك فيها بريطانيا.
- السيطرة على صادرات السلع الزراعية المنتجة أساساً في العراق لصالح المصانع البريطانية أو للسوق الاستهلاكي البريطاني.
- إعاقة تنمية الصناعات الوطنية في العراق، التي كانت تعني بدورها إعاقة نمو وتطور البرجوازية الوطنية الصناعية والطبقة العاملة العراقية، وبالتالي إعاقة تحقيق تغيير مهم في بنية الاقتصاد والمجتمع.

- توجيه التنمية الاقتصادية بما يسهم في استمرار التبعية وإعاقة التراكم البدائي الضروري للرأسمال المحلي والاستحواذ على القسم الأعظم من الفائض الاقتصادي المتحقق في البلاد وتصديره إلى الخارج.
- تنشيط النزعة الاستهلاكية والبذخية التي تتميز بها فئات الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية والبرجوازية الكومبرادورية، وبالتالي صرف القسم الأكبر من الدخل القومي الذي كانت تستولي عليه هذه الفئات بعد اقتسامه مع الشركات الاحتكارية الأجنبية على استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية. وكانتا تستوليان على التوالي على القسم الأعظم من الدخل القومي المنتج في الداخل، في حين كان لا يبقى للفئات الاجتماعية المنتجة لتلك الثروة إلا النزر اليسير.

مع بدء الاحتلال البريطاني للعراق وسّعَت الاحتكارات البريطانية نشاطها الاقتصادي وتحرياتها الفنية والتنقيب عن النفط الخام لتوظيف رؤوس أموالها فيه. كما عمدت إلى توسيع دورها في عمليات استيراد وتصدير السلع والمواد الأولية المختلفة. واقترن كل ذلك بتسليط استغلال شديد على العاملين في مشاريع هذه الشركات، رغم أن أوضاعهم كانت أفضل من أوضاع بقية الشغيلة في المشاريع التابعة للقطاع الخاص المحلي. وأصبحت صناعة النفط الخام الاستخراجية تحتل المركز الرئيسي في توظيفات الرأسمال الأجنبي في الاقتصاد العراقي والمجال الأساسي لإرباحه، إضافة إلى تحول الإدارة البريطانية والمستشارين البريطانيين، وخاصة في قطاع النفط الخام والسكك الحديد والموانئ إلى دولة فعلية داخل دولة العراق. ومن هنا جاء قول فهد النابت، عندما كتب عن موقف الإدارات البريطانية من إضرابات عمال السكك الحديد، إذ قال بأن "الحكومات العراقية المتعاقبة هي طيارات ورقية خيوطها بيد سمث وآل سمث"[١٩٤]. كما هيمنت هذه الشركات الاحتكارية على قطاعات اقتصادية ومرافق عامة أخرى لتستكمل السيطرة الفعلية على

---

١٩٤ يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. مصدر سابق.

المفاتيح الأساسية في الاقتصاد العراقي وعلى حركة رؤوس الأموال ومصادر التمويل المالي ...الخ.

إلا أن الاحتكارات البترولية البريطانية كانت تواجه منافسة حادة من جانب الاحتكارات البترولية الدولية الأخرى، وخاصة من الاحتكارات الفرنسية والهولندية والأمريكية، إذ أجبرت معها على قبول مساومة معينة بحيث توزعت حصة شركة نفط العراق بين تلك الاحتكارات على أساس التساوي، إضافة إلى ٥٪ إلى كالوست سركيس كولبنكيان، باعتباره عرّاب هذه الاحتكارات الدولية بينها وبين الدولة العثمانية أولاً، وبينها وبين الدولة العراقية لاحقاً.[١٩٥] وكان توزيع الحصص في شركة النفط العراقية على النحو الآتي:[١٩٦]

١- شركة النفط البريطانية	٢٣,٧٥٠ ٪ (بريطانية)
٢- شركة رويال دش شيل	٢٣,٧٥٠ ٪ هولندية/بريطانية)
٣- شركة نيوجرسي ستاندرد للبترول	١١,٨٧٥ (أمريكية)
٤- شركة سكوني موبيل للبترول	١١,٨٧٥ (أمريكية)
٥- شركة النفط الفرنسية	٢٣,٧٥٠ (فرنسة)
٦- حصة كولبنكيان	٥,٠٠ ٪
المجموع	١٠٠,٠٠ ٪

١٩٥ سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. مصدر سابق.

١٩٦ – ذهب، صاحب د. البترول العربي الخام في السوق العالمية. المطبعة العالمية. القاهرة. ١٩٦٩. ص ٢٧–٣١٩.

– سليمان، حكمت سامي د. نفط العراق. مصدر سابق. ص ١٠٦/١٠٧.

- ومن هنا يتبين بأن حصة البنك الألماني قد انتهت بانتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء في الحرب، وبالتالي جرى منح القسم الأعظم من الحصة الألمانية إلى شركات أمريكية ٢٣,٧٥ ٪. ولم تكن هذه نتيجة صراع حول النفط فحسب، بل جاءت من أجل تأمين ثلاثة أهداف بريطانية في آن واحد، وهي:

- موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على انتداب بريطانيا على العراق.

- سكوتها على عقد المعاهدة الجائرة مع العراق التي كانت تتناقض مع المبادئ الأساسية الأربعة عشر، وبضمنها مادة خاصة عن تأمين حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، التي نشرها ودعا إليها الرئيس الأمريكي حينذاك وودرو ويلسون Woodrow Wilson والتي قادت إلى تشكيل عصبة الأمم بناءً على مقترح رئيس وزراء جنوب أفريقيا حينذاك الجنرال سمتس[١٩٧]، إضافة إلى إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية التي أثارت زوبعة ضد الوجود البريطاني في العراق قبل قيام عصبة الأمم، ولكي لا تلجأ أمريكا إلى إقامة صلات مع قوى المعارضة العراقية لمناهضة السياسة البريطانية في العراق. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر السلام في باريس في عام ١٩١٩ الخبير الأمريكي، الكابتن وليم بل، قد كتب في مذكرة وجهها إلى هذا المؤتمر يقول: "إن احتكار موارد بترول العراق مسألة لا تؤثر على صناعة من أهم الصناعات الأمريكية وحسب، بل إنها تؤثر على إيجاد حل مقبول للمسائل الناتجة عن تصفية الإمبراطورية العثمانية والمستعمرات الألمانية في جنوب أفريقيا. إن قضية الثقة والاستقامة في العلاقات التجارية العالمية وقضية سياسة (الباب المفتوح) مهددة جميعاً بالاحتكار الذي تعمل بريطانيا العظمى على فرضه على حقوق البترول في العراق. وفضلا عن ذلك فأن هناك خطراً جدياً لتصدع العلاقات الودية بين بريطانيا وأمريكا إن أبعدت بريطانيا المصالح البترولية الأمريكية عن العراق بواسطة نفوذها السياسي غير العادل. ولحين اتخاذ

197 Hoepli, Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 64.

مؤتمر السلام قرارات نهائية بشأن الأقاليم العربية، يجب عدم احترام أية أمتيازات حصلت عليها أية جهة منذ الاحتلال البريطاني للعراق"[١٩٨]. ولا يحتاج الباحث إلى شرح مضامين مثل هذا النص الفاضح في محاولته ابتزاز بريطانيا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وعلى حساب الشعب العراقي. ومن هنا جاء نص المادة ١١٤ من القانون الأساسي العراقي التالي الذي أصرت عليه بريطانيا: "المادة الرابعة عشرة والمائة: جميع البيانات والنظامات والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق، والحاكم الملكي العام، والمندوب السامي، والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الأساسي، تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها، وما يلغ منها إلى هذا التاريخ يبقى مرعياً إلى أن تبدله أو تلغيه السلطة التشريعية أو إلى أن يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب أحكام المادة ٨٦"[١٩٩].

- محاولة بريطانيا كسب الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها في الصراع على الصعيدين العالمي والمنطقة مع الاتحاد السوفييتي من جهة، وإزاء فرنسا، المنافس المباشر لها في المنطقة، خاصة وأن دور وتأثير الولايات المتحدة كانا في تنام ملموس في السياسية العالمية. كما أن التنسيق بين بريطانيا وفرنسا دون علم الولايات المتحدة في قضايا النفط في العراق وتوزيع الحصص في ما بينها واستبعاد الشركات الأمريكية قد أثار غضب تلك الشركات، وبالتالي، غضب الحكومة الأمريكية وهددت أكثر من مرة بإثارة زوبعة ضد السياسة البريطانية في عصبة الأمم.

---

١٩٨ علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. ط ١. دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت. ١٩٦٧. ص ٤٦.

١٩٩ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سبق. ص ٣٣٢/٣٣٣.

– عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي... . مصدر سابق. ص ١٤٢.

لقد جاءت شروط اتفاقية النفط مع العراق في غير صالح العراق وبمثابة اتفاقية مفروضة على الطرف العراقي بسبب إجحافها بحقوق الشعب المشروعة. وكانت التجسيد الصارخ لنموذج العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين دولة مُستَعمِرة وبلد مُستَعمَر غير قادر على رَدّ الضرر عنه. فقد واصل الطرف البريطاني اللعب على ورقة ولاية الموصل من أجل انتزاع امتياز التنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره لصالح الاحتكارات البريطانية وغيرها[٢٠٠]. كما يبدو ذلك واضحاً من بعض بنود هذه الاتفاقية التي وافق عليها الطرف العراق قسراً في مقابل وعد من بريطانيا بمعالجة ثلاث قضايا أساسية لصالح العراق، وهي:

أ- إدخال العراق عضوا في عصبة الأمم من أجل حصوله على الاستقلال والسيادة الوطنية التي كان يسعى لها العراقيون بكل السبل المتوفرة.

ب- الموافقة على اعتبار ولاية الموصل جزءا لا يتجزأ من التراب العراقي ورفض مطالب تركيا في أن تكون تابعة للدولة التركية.

ج- عقد معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا تنهي بموجبه حالة الانتداب.

فما هي أهم بنود اتفاقية منح امتياز النفط العراقي؟ وردت في الاتفاقية المواد الأساسية التالية:

---

200 Hoepli، Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931.

- سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. مصدر سابق.
- العلوجي، عبد الحميد واللامي، خضير عباس. الأصول التاريخية للنفط العراقي. الجزء الثاني. سلسلة الكتب الحديثة ٧٥. منشورات وزارة الإعلام. الجمهورية العراقية. بغداد. ١٩٧٥.
- عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥-١٩٢٠. مصدر سابق.
- هوليداي، فريد. النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران. دار أبن خلدون. بيروت. ١٩٧٥. ١٠.
- حبيب، كاظم. مشكلات النفط في العراق. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٤.

١. موافقة الحكومة العراقية على منح شركة النفط التركية، التي سميت فيما بعد بشركة النفط العراقية، حق البحث والتنقيب والاستخلاص والتحضير للتجارة والنقل والبيع – مادة النفط – والنفط الأسود – والغاز الطبيعي – والأوزر كايت.

٢. تحديد مدة الاتفاقية ب ٧٥ سنة...

٣. قيام الشركة بعملية كشف جيولوجي واسع النطاق خلال ثمانية أشهر وفي ثلاث مناطق منتخبة.

٤. اعتبار أراضي العراق كلها ضمن منطقة الامتياز واحتكارا محصورا بنشاطها.

٥. تختار الشركة خلال ٣٢ شهراً بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية – ٢٤ بقعة بشرط أن لا تزيد مساحة كل منها على ٨ أميال مربعة للارتياد والاستغلال على أن تبدأ أعمال التنقيب فيها خلال ثلاث سنوات...الخ.

٦. تختار الحكومة العراقية خلال مدة الأربع سنوات بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية وفي كل سنة تلي الأربع سنوات ما لا يقل عن ٢٤ قطعة مساحة كل منها ٨ أميال مربعة – عدا ما انتخبته الشركة – تعرضها للمنافسة بين الشركات والأفراد دون النظر إلى أي اعتبار يقوم على الجنسية شريطة أن تقوم شركة النفط التركية بالنيابة عن الحكومة العراقية بإعلان ذلك في الصحف التجارية الواسعة الانتشار والجرائد الرسمية للحكومات.

٧. تدفع شركة النفط التركية للحكومة العراقية حصة قدرها ٤ شلنات ذهبية عن كل طن من النفط لمدة قدرها ٢٠ سنة – وذلك بعد إتمام خط الأنابيب إلى ميناء التصدير– وبعد ذلك التاريخ تقدر الحصة على أساس القيمة السائدة في أسواق النفط وخلال فترات كل فترة منها عشر سنوات على أن تكون كميات النفط التي تستعملها الشركة لعملياتها داخل العراق معفاة من رسوم العائدات.[٢٠١]

---

٢٠١ كتب يوسف رزق الله غنيمة في كتابه الموسوم "نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق" عن تحديد حصة العراق بأربعة شلنات ذهبية يقول: "وكان له (أي ساسون حسقيل) موقف مشرف وهو وزير

٨. تكون الشركة ملزمة بتزويد حاجة العراق من النفط بسعر معين ثابت.

٩. تبقى الشركة بريطانية وتسجل في بريطانيا ويكون مقر عملها الرئيسي ضمن مناطق النفوذ البريطاني (لندن) وأن يكون رئيس الشركة دائما وفي جميع الأوقات من التبعة البريطانية.

١٠. ويحق للعراق تعيين مدير في مجلس الشركة يتمتع بذات الحقوق التي يتمتع بها بقية المديرين[٢٠٢].

وفيما بعد تغير أسم الشركة ليصبح شركة نفط العراق، كما جرى تأسيس شركتين أخريين تابعتين لها في كل من الموصل والبصرة باسم شركة نفط الموصل (١٩٣٢) وشركة نفط البصرة (١٩٣٨)، ثم جرى تأسيس شركة نفط خانقين، وأجريت بعض التغييرات الطفيفة على الاتفاقية لتبقى في صالح شركات البترول الأجنبية وفي غير صالح العراق. وهو ما اتفقت عليه القوى السياسية العراقية، رغم اختلاف وجهات نظرها، كما أن الكثيرين ممن كانوا في الحكم قد تبنوا نفس الموقف، ولكنهم كانوا يتعللون بأوراق الضغط التي كانت بيد بريطانيا، وهي أوراق مهمة وقوية في آن واحد، رغم أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن بريطانيا ما كانت تقبل بأي حال من الأحوال ربط ولاية الموصل بتركيا أو التنازل عن

المالية سنة ١٩٢٥ في وزارة ياسين الهاشمي، إذ تولى المفاوضات مع شركة النفط فأصر على مساهمة العراق في الشركة المستثمرة ودفع العوائد على أساس الذهب. وقد قال فائق السامرائي نائب رئيس حزب الاستقلال سنة ١٩٤٩، وهو يتكلم عن امتيازات النفط: "لقد كان إصرار المرحوم ساسون حسقيل في مفاوضاته مع شركة النفط البريطانية عام ١٩٢٥ على وجود دفع الشلن بالعملة الذهبية كان يبدو غريباً في وقته، لأن الباون الإسترليني كان يستند إلى قاعدة الذهب آنذاك. ولكن هذا النص بعد خروج بريطانية على قاعدة الذهب أفاد العراق فائدة كبيرة وضاعف كثيراً من أرباحه". راجع في هذا الصدد: غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. دار الوراق للنشر.لندن. ط ٢. ١٩٩٧. ص ٢٦٨/٢٦٩.

٢٠٢ قارن: سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. مصدر سابق. ص ١٠٤– ١٠٦.

أي جزء من المنطقة التي تحت انتدابها لصالح تركيا[٢٠٣]. وإذا كان بعض السياسيين العراقيين قد أدركوا هذه الحقيقة في حينها وبالتالي حاولوا مقاومة الضغط البريطاني، فأن البعض الآخر، سواء بحسن نية أم بسبب موقفه الفكري والسياسي مع بريطانيا، قد تبنى في المحصلة النهائية موقف بريطانيا ووافق على الاتفاقية التي اعتبرت غمطاً حقيقياً للمصالح العراقية.

فما هو المحتوى الأساسي لتلك الاتفاقيات؟

تشير بنود الاتفاق إلى أن المحتوى الأساسي لكافة الاتفاقيات التي عقدت بين شركات النفط الاحتكارية الأجنبية والحكومات العراقية المتعاقبة يتلخص في كونها لم تعقد أساساً بين طرفين متكافئين. فالطرف البريطاني، الذي كان يمثل جميع شركات النفط المساهمة حينذاك، قد اعتمد في تفاوضه مع الطرف العراقي على قوات وسطوة الاحتلال البريطاني أولاً، وعلى ورقة ولاية الموصل التي واصل التهديد بها ثانياً، كما استفاد من أعوانه العراقيين في الضغط على المفاوض العراقي ثالثاً، إضافة إلى تنشيط اعتداءات الوهابيين في السعودية على الحدود العراقية والريف وكذلك على بعض المدن العراقية لزيادة حرج الحكومة العراقية وتعجيل موافقتها على المعاهدة. كما أن المساومة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية في حينها قد سهل عليها فرض اتفاقية العام ١٩٢٥. كما أن التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية تحت ضغط الحكومة العراقية قد حسنت قليلاً من شروط الاتفاقية الأصلية، ولكنها خدمت في الوقت نفسه وبمستويات أعلى مصالح شركات النفط الاحتكارية[٢٠٤]

---

203 Hoepli، Henry U. England im Nahen Osten - Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Wichtige Beitrag zur Frage der Kolojial-Mandate und zur Geschichte des Britischen Imperialismus. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931.

٢٠٤ سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. مصدر سابق. ص ١١٠–١١٥.

المبحث الخامس:

مشكلة الأرض في العراق

- احتل القطاع الزراعي موقعا رئيسياً في الاقتصاد العراقي وفي إنتاج الدخل القومي، كما كان المصدر الأساس لتزويد المجتمع بالمواد الغذائية والسلع الأولية لصناعاته الحرفية. وكان القسم الأعظم من السكان حينذاك يعيش في الريف ويعمل في الزراعة. كما كان هذا القطاع يعاني في فترة الاحتلال العثماني للعراق من أشد حالات التخلف وتتداخل فيه علاقات الإنتاج الأبوية المستندة إلى العشيرة ونظام الديرة[٢٠٥] وعلاقات الاستحواذ الواسع النطاق على الأرض الزراعية من جانب السلاطين وأقربائهم ورؤساء العشائر ومن بعض كبار موظفي الدولة. وكانت الزراعة، التي تشكل قاعدة الإنتاج والدخل الأساسية في العراق والتي كانت تمارس أساليب وطرق بالية ومتخلفة في زراعة الأرض والتعامل معها، تواجه تدهورا في شبكات الري وسوء استخدام المياه وارتفاع نسبة الملوحة في التربة التي قادت بدورها إلى تدهور في خصوبة الأرض وإلى انخفاض شديد في غلة الدونم الواحد وفي حجم الإنتاج الإجمالي. وكانت الضرائب والإتاوات الثقيلة التي تفرض على الفلاحين من جانب الدولة العثمانية والتي كانت تجبى عبر الجندرمة التركية المتوحشة، ترهق كاهل الفلاحين وتضعف باستمرار قدراتهم على تطوير أو حتى مواصلة العمل في الزراعة والإنتاج. وكثيرا ما انتفض الفلاحون بدعم من شيوخ العشائر ضد الأتراك رافضين دفع تلك الضرائب والإتاوات. وكانت هذه المواقف تقابل بغضب الولاة الأتراك فيسارعون إلى إعداد الحملات العسكرية وتنظيم زركات الجندرمة ضد تلك العشائر "المتمردة" لإعادتها إلى "جادة الصواب"! وفي المرحلة الأخيرة من وجود الدولة العثمانية في العراق كان التحلل قد دبّ

---

٢٠٥ راجع: الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. بيروت. دار الطليعة. ١٩٨٢.

شديدا إلى العلاقات الأبوية وبدأت تفقد مواقعها لصالح الهيمنة شبه الإقطاعية المرتبطة بتقاليد آسيوية. ولعبت الهيمنة البريطانية دورها الملموس في تعجيل هذه العملية وفي انتشار العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في أنحاء واسعة من العراق، وأن اختلفت في ما بين تلك المناطق، بهدف خلق شروط أفضل لإدامة السيطرة الاستعمارية واستمالة شيوخ العشائر وتحويلهم إلى إقطاعيين بصورة رسمية من جهة، وتأمين ربط الزراعة والإنتاج الزراعي بالسوق الرأسمالي البريطاني وحاجات السوق والصناعة البريطانية من جهة أخرى. وكان الموجهون للسياسة البريطانية في العراق يعتقدون بأن العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية تشكل خطوة على طريق الخلاص من العلاقات الأبوية القائمة على أساس الاكتفاء الذاتي وضمان تطور نسبي في الإنتاج وربط الريف العراقي إلى حدود معينة بالسوق الرأسمالي العالمي وبالعلاقات السلعية – النقدية الرأسمالية دون الحاجة إلى تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف والزراعة العراقية، مع الاحتفاظ بدور العشيرة وشيخ العشيرة وتأثيره على الفلاحين. ومن هنا جاء دورهم البارز في الدعوة إلى ممارسة نظام العشائر في العراق وإقراره رسميا وتأمين مستلزمات فرضه تشريعا على المجتمع. وقد جرى كل ذلك من خلال:

* توسيع قاعدة فئة اجتماعية تتميز بموقع اقتصادي – اجتماعي – سياسي مؤثر تستطيع من خلاله توجيه جماهير الفلاحين والسيطرة عليهم وإخضاعهم للاستغلال والحد من التحركات السياسية و"التمردات" العشائرية التي كانت ترتبط برفض دفع الضرائب والإتاوات للجندرمة والإدارة العثمانية، مستفيدة في ذلك من العلاقات العشائرية والتقاليد الأبوية التي كانت قائمة حتى ذلك الحين. كما كانت تريد ضمان جباية الضرائب الضرورية للصرف على قوات الاحتلال البريطانية في العراق وتوجيه الزراعة الوجهة التي تخدم مصالح الاحتكارات الأجنبية وترتبط بها من حيث المصالح والتمويل المالي.

* التخلص من علاقات الإنتاج الأبوية المتخلفة القائمة على أساس الاكتفاء الذاتي في داخل الديرة الواحدة، وتشجيع الإنتاج الموجه لإغراض التبادل والسوق عبر تنمية الإنتاج السلعي الصغير في الأراضي الواسعة التى كانت بحوز كبار الإقطاعيين وملاكي الأراضي الزراعية.

* إقامة تحالف اقتصادي–اجتماعي وسياسي بين الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي من جهة، والبرجوازية التجارية الكومبرادورية من جهة أخرى، وإخضاع هذا التحالف لإشراف وتوجيه ومصلحة البرجوازية الأجنبية ومصالحها الأساسية، الاقتصادية منها والسياسية والعسكرية، في العراق من جهة ثالثة.

وفي هذا الأسلوب المعقد من العلاقات الزراعية المتشابكة، يلاحظ المتتبع بوضوح ذلك التداخل بين العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في مرحلة الإنتاج، وهيمنة العلاقات الرأسمالية السلعية–النقدية في مرحلة التداول. وليس من شك في أن مثل هذه الازدواجية والتشابك في العلاقات، التي تكشف عن جانبي عملية إعادة الإنتاج، إي مرحلتي الإنتاج والتداول، ما كان في مقدورها أن تدوم طويلا، وأن العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ستترك مواقعها عاجلا أم آجلا إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية رغم كل محاولات التصدي وإعاقة نموها وانتشارها.

* كان القطاع الزراعي، رغم تخلف أدواته وأساليبه حتى ذلك الحين وضعف الإنتاجية والحجم الإجمالي للإنتاج الزراعي عموماً بالمقارنة مع سعة المساحات المستخدمة في الإنتاج وعدد العاملين في الزراعة، ينتج ما يمكن أن يشبع حاجة السكان لأهم المحاصيل والمنتجات الزراعية، رغم التوزيع السيئ للإنتاج بين الأغنياء وفقراء الريف والمدينة، كما كان يصدر جزءاً من ذلك الإنتاج نحو الخارج. ويعود السبب في ذلك إلى قلة عدد نفوس العراق ومعدلات النمو الضعيفة بسبب نسبة الوفيات العالية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، وكذلك تدني معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي السنوي

وضعف القوة الشرائية للسكان، وبسبب عيش نسبة عالية من السكان في الريف ونشاطهم في الزراعة، إذ كانت الأسواق المحلية لا تحتاج إلى سلع زراعية بكميات كبيرة.

* عمدت سلطة الانتداب البريطانية إلى تأمين عملية التحول من العلاقات الأبوية إلى العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف عبر ممارسة سياسة موالية للإقطاعيين، التي كانت ترسم وتنفذ سياساتها عبر الحكومات المحلية، وتلخصت في الموقف التالي:

+ منح شيوخ العشائر العراقيين مساحات واسعة من الأراضي الزراعية العائدة ملكيتها للدولة والتي كانت تحت تصرف الفلاحين وأبناء العشائر في الريف عبر التمليك أو المنح باللزمة.
+ انتزاع متواصل لأراضى صغار ومتوسطي الفلاحين وتسجيلها بأسماء شيوخ العشائر.
+ تكريس هذه الإجراءات تشريعاً.

لم تستطع عملية الانتزاع المتواصلة غير الشرعية للأراضي الزراعية المستثمرة من جماهير الفلاحين من أبناء العشائر العراقية في سنوات العقد الثالث في مختلف أرجاء العراق الحديث وتسجيلها بأسماء شيوخ العشائر والأغوات أن تحقق الهدوء والاستقرار في الريف، إذ أنها اصطدمت بنضال متزايد من جانب الفلاحين، إضافة إلى ما أثارته من منازعات بين شيوخ العشائر أنفسهم لانتزاع ما يمكن انتزاعه من أكثر الأراضي خصوبة وقرباً من مصادر المياه وأسواق تصريف السلع الزراعية التي كانت تحقق لهؤلاء المستحوذين على الأراضي الزراعية ريعاً تفاضلياً (أ) و(ب)، مما أوجد المزيد من المشكلات والنزاعات[٢٠٦].

---

٢٠٦ يتحقق في الزراعة ريعاً يذهب في الغالب الأعم على الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، كما يمكن أن يتوزع هذا الريع بين أصحاب العلاقة من ملاكي الأراضي والتجار والربويين ..الخ. وفي الزراعة يحصل الريع العقاري ولكن بأشكال مختلفة، ومنه الريع التفاضلي والريع المطلق والريع الاحتكاري. وهي في الحقيقة كلها أجزاء مما يمكن أن يدخل في باب الإنتاج الزائد الذي يستولي عليه مالك أ المستحوذ على الأرض الزراعية. ويتحقق الريع التفاضلي لأسباب ثلاثة، وهي:

أ. خصوبة الأرض الزراعية التي تحقق ريع تفاضلي أول أ بالمقارنة مع ارض اعتيادية أقل خصوبة،

من هنا عمدت سلطات الاحتلال البريطانية، في سبيل إنجاز عملية انتزاع وتوزيع الأراضي الزراعية وتسجيلها بأسماء الكثير من شيوخ العشائر الموالين لبريطانيا أو الذين يراد كسبهم إلى جانب السياسة والوجود البريطانيين في العراق، إلى استقدام الخبير البريطاني المعروف والمتخصص بشؤون الأراضي في الهند "ارنست داوسن" إلى العراق وتكليفه بوضع تشريعات مدروسة ومناسبة لأوضاع العراق السياسية تساهم في تثبيت تلك الوجهة التي تسعى إلى تكريسها بريطانيا في الزراعة والمجتمع في العراق.

وفي ضوء سياسة بريطانيا وتجاربه في الهند، التي كانت لصالح كبار الإقطاعيين الهنود وبالضد من مصالح كادحي الريف، وضع الخبير البريطاني بعض التوصيات التي نفذت فعلاً من جانب الحكومة العراقية والتي نوجزها فيما يلي:

١. الاعتماد على مبدأ التصرف الإداري لا التصرف الفعلي بالأرض: وقد تجسد هذا الموقف في صدور قانون تسوية حقوق الأراضي الذي غالباً ما اعتمد على مجرد الكشف أو اعتماد شهادة شخصين لتسجيل الأرض باسم هذا الشيخ أو ذاك. ولم تتم الاستفادة من القيود القديمة إلا في حالات قليلة حيث كان الملك صرفاً.

٢. الاعتماد على الوثائق الممنوحة لشيوخ العشائر وبعض المتنفذين من جانب سلطات الاحتلال البريطانية ذاتها من أجل كسبهم إلى جانبها، سواء أكان ذلك في الفترة التي سبقت ثورة العشرين أم بعدها، باعتبارها وثائق شرعية تثبت ملكية هذا الشيخ أو ذاك الأغا لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية ذات الخصوبة الجيدة.

ب. موقع الأرض الزراعية حيث يتحقق الريع التفاضلي الأول ب بسبب قرب الأرض من السوق ووسائط النقل بما يسهل تسويق السلع الزراعية ويقلل التكاليف.

ت. حين توظف رؤوس أموال إضافية تساهم في رفع إنتاجية العمل وتحقق ريعاً إضافية يطلق عليه الريع التفاضلي الثاني.

راجع: حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. بغداد–النجف. مطبعة الغري الحديثة. ١٩٧٦. ص ٩٨–١٠٧.

٣. اعتماد اتجاهات ورغبات الفئات الحاكمة الجديدة في صياغة التوصيات الخاصة بالأرض بما يسهم في تسريع عملية تصفية العلاقات الإنتاجية الأبوية وانتزاع المزيد من أراضي فقراء وصغار الفلاحين وتسجيلها بأسماء شيوخ وأغوات العشائر.

وقد أطلق المشرع على الطبخة التشريعية الجديدة التي وضعها أرنست داوسن بـ "قانون تسوية حقوق الأراضي في العراق"، وصدر بها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢، وقانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ والتعديلات التي أُلحقت بهما وأُدخلت عليهما لاحقا لصالح الإقطاعيين.[٢٠٧] وكتب نائب الحاكم العام البريطاني السر أرنولد ت. ولسن في كتاب "بلاد ما بين النهرين بين ولاءين" يقول، عن رأي الفلاحين العراقيين الذين سمعوا بما قاله الجنرال مود بأنهم جاءوا إلى العراق محررين لا مستعمرين، ما يلي: "أما رأي سكان الأرياف فهو: إننا إن حررناهم من تركية فعلينا أن نحررهم من المُلاك وطغيانهم"[٢٠٨]، ولكن ما حصل هو العكس تماماً، إذ قامت بريطانيا بتعزيز جبروت كبار الملاك في العراق، والذي تجلى قبل قيام الدولة العراقية الجديدة وبعدها أيضاً.

لقد صنفت أراضي العراق الزراعية وفق القوانين الجديدة على النحو الآتي:

أ. الأرض المملوكة.

ب. الأرض المتروكة.

ج. الأرض الموقوفة، وهي على نوعين: ١. الوقف الصحيح، ٢. الوقف غير الصحيح.

د. الأراضي الأميرية، وصنفت إلى: ١. الأراضي المفوضة بالطابو، ٢. الأراضي المفوضة باللزمة.

---

٢٠٧ حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري. النجف. العراق. ١٩٧٦. ص ٣٤.

٢٠٨ ولسن، أرنولد ت. بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. ترجمة فؤاد جميل. الجزء الثاني. مطابع دار الجمهورية. بغداد. ١٩٧١. ص ٣٣٠.

ج. الأراضي الأميرية الصرفة.

ولاحظ المشرع بأن الأسباب الموجبة لصدور هذا القانون تتلخص في الآتي:

"لا يخفى أن الأسس التي ارتكزت عليها هذه اللائحة هي إعطاء شاغلي الأراضي والمتصرفين فيها كل الطمأنينة التي تساعد الأحوال على إعطائها بشأن سلامة تصرفهم بصورة مستقرة. وهي ترمي، كما يتضح من موادها، إلى تعويض البساتين المغروسة الآن على الأراضي الأميرية، وكذلك الزراعية إلى المتصرفين فيها في المناطق التي ستعين بنظام. وعلاوة على ما تقدم سوف يمنح حق صريح لشاغلي الأراضي الأميرية، وهو ما اصطلحنا عليه بالوقت الحاضر بحق اللزمة لعدم وجود حق أخر يفيد الغرض أكثر صراحة"[٢٠٩].

واستكمل المشرع هذا النهج بقوانين أخرى نظمت العلاقة بين الفلاحين وكبار الملاكين (القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣) وقانون حقوق وواجبات الزراع (القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٣) وتسوية حقوق الأراضي (قانون التسوية)، بحيث أوجد نظاماً متكاملاً للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية يستند إلى قوانين وتشريعات مصادق عليها من المجلس النيابي العراقي. ولكن ما هي النتائج التي ترتبت على تطبيق تلك القوانين في العراق؟

خلصت الكاتبة البريطانية المتخصصة بشؤون الأراضي الزراعية وقضايا الإصلاح الزراعي، السيدة دورين وارنر، إلى القول ".. لقد كانت تسوية تسجيل الملكية في العراق فعلا عملية انتزاع للملكية من المزارعين الذين يشغلون الأراضي، وضمها إلى ملكيات شيوخ

---

٢٠٩ – الطالباني، مكرم د. في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق. شركة الطبع والنشر الأهلية. بغداد. ١٩٦٩. ص ١٥.

– العبوسي، محمد جواد د. مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق. الجزء الأول. القاهرة.

– الهلالي، عبد الرزاق. قصة الأراضي والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي. منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع. بيروت–القاهرة–بغداد. ط ١. ١٩٦٧. ص ٣٩٣.

العشائر الذين غدوا من كبار الملاك..."[٢١٠]. ولكنها، على خلاف ما استنتجت، رأت بأن توصيات داوسن كانت معقولة[٢١١]. ويورد الدكتور عبد الله فياض مثالا صراخا على هذا التعامل المناهض للفلاحين، إذ كتب يقول: "فلما أعلن مدحت باشا نظامه الجديد تقدم رئيس المنتفك ناصر باشا السعدون هو وأفراد عائلته لشراء الأراضي، اشتروا معظم الأراضي في لواء المنتفك والبصرة. وتختلف آراء الكتاب بناء على ما تقدم حول شرعية هذا الشراء فقسم يرى أنه غير صحيح وأن لنفوذ آل السعدون دخلاً كبيراً في انتقال الأراضي إليهم دون علم من أصحابها الذين كانوا يزرعونها، فيذكر الأستاذ سعد صالح أن في عهد مدحت باشا تفوض ناصر باشا كثيراً من الأرض لنفوذه وأجبر الآخرين من أسرته على تفوض الباقي. أما الأستاذ عبد الرزاق الظاهر فيقول " أن العثمانيين أرادوا استمالة هذه الفئة من الأمراء فاجتذبوهم وأقنعوهم بإقطاعهم هذه الأرض الشاسعة الفسيحة من قصبة الكوت إلى حدود الناصرية وفوضوها لهم بالطابو ببدل زهيد"[٢١٢]. هذا الواقع السيئ وغير العادل كرسته إجراءات وقوانين ارنست داوسن.

ورافق هذه العملية تشجيع الإقطاعيين على استخدام الفلاحين في زراعة تلك الأراضي بمحاصيل معينة موجهة لإغراض السوق البريطاني وحاجات المشاريع الصناعية في بريطانيا، وإدخال بعض وسائل الإنتاج الحديثة التي لم تكن معروفة حتى ذلك الحين في العراق لتأمين رفع مستوى الغلة وتقليص تكاليف الإنتاج ورفع حجم الإنتاج الإجمالي. وكانت هذه العملية تعني في الوقت نفسه تحسين مستوى دخول الإقطاعيين أساساً وبعض الشيء بالنسبة للمنتجين الفعليين وزيادة السيولة النقدية المتداولة لتنشيط عملية التداول

---

٢١٠ وارنير، دورين د. الإصلاح الزراعي والإنماء في الشرق الأوسط. الدار القومية للطباعة والنشر. العدد ١٥٩. ١٩٦٣. ص ١٧٢.

٢١١ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٥.

٢١٢ فياض، عبد الله د. مشكلة الأراضي في لواء المنتفك. مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ١٩٥٦. ص ٣٩/٤٠.

السلعي للمنتجات البريطانية في الأسواق العراقية، خاصة وأن الأسواق العراقية كانت محتكرة كلية من قبل الاحتكارات الرأسمالية البريطانية.

لا نمتلك أرقاماً دقيقة عن الفترة التي تمت فيها عمليات توزيع الأراضي الزراعية وفق تلك القوانين، إلا أن الحصيلة التي انتهت إليها تلك العملية في العام ١٩٥٢/١٩٥٣، والتي انبرى للدفاع عنها بحرارة وحماس كبيرين نوري السعيد، وفق الأرقام الرسمية المتوفرة، تشير إلى اللوحة التالية:

واقع توزيع الأراضي الزراعية في العراق في عام ١٩٥٢/١٩٥٣

نسبة مالكي الأراضي الزراعية إلى مجموع السكان ٪	حجم الملكية الزراعية التي يمتلكها كل واحد بالمشارة *	التوزيع النسبي لمجموع الأراضي الزراعية المملوكة لهذه الفئات ٪
١,٤١٦	من ١ إلى أقل من ١٠٠	٩
٠,٤٥٢	من ١٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠	٣١
٠,٠٥١	من ١٠٠٠ إلى أقل م ١٠٠٠٠	٤٠
٠,٠٠٤	من ١٠٠٠٠ مشارة فأكثر	٢٠
١,٢٣٠ مجموع الفئات المالكة	من ١ إلى أكثر من ١٠٠٠٠	١٠٠
٩٨,٠٧٧ باقي السكان غير المالكين	–	صفر
١٠٠,٠٠ ٪ إجمالي الأراضي	١– إلى أكثر من ١٠٠٠٠ مشارة	١٠٠ ٪

المصدر: الشيباني، طلعت د. واقع الملكية الزراعية في العراق. دار الأهالي للنشر والتوزيع. بغداد. ١٩٥٨. ص ١٣. * المشارة = الدونم = ٢٥٠٠ م مربع، أو ربع هكتار.

ويستدل من الجدول في أعلاه على أن أكثر من ٩٨٪ من سكان العراق، وجلهم من سكان الريف والبادية كانوا محرومين من الأرض الزراعية، وأن نسبة قدرها ٠,٠٠٤٪ من السكان فقط كانت تهيمن على ٢٠٪ من الأراضي الزراعية وأن نسبة قدرها ٠,٠٥١٪ من السكان كانت تستحوذ على ٤٠٪ من الأراضي الزراعية. وأن نسبة قدرها ٠,٨٢٨٪، أي أقل من واحد بالمائة من السكان، كانت تستحوذ على ٩١٪ من الأراضي الزراعية في العراق. وهي صورة ناطقة لا تحتاج إلى تحليل كثير.

- ويبدو مفيداً أن نشير هنا إلى بعض الأساليب التي مارسها المشرع البريطاني–العراقي لتنظيم العلاقة بين الملاك والفلاح المنتج بهدف انتزاع الأراضي منه، إضافة إلى تحويله رهينة لديه، وهي كالآتي:
- اعتبار الديون الزراعية للملاك على الفلاحين من الديون الممتازة التي تستحق عليه دفعها قبل الديون الأخرى.
- لا يحق للفلاح ترك الأرض الزراعية إلا بعد دفع الدين المستحق عليه للملاك.
- لا يحق لأي صاحب مزرعة أن يستخدم فلاحاً مديناً مهما كانت المبررات، وإلا تحمل التبعات المالية لهذا الاستخدام وأصبح كفيلاً مطلقاً للفلاح.
- لا يحق لدوائر الدولة والبلديات والشركات المسجلة أن تستخدم فلاحاً مديناً.
- ويستدل من هذه البنود على أن المشرع البريطاني/ العراقي الذي وضع نصب عينيه مصلحة الإقطاعي وكبار الملاكين وأغنياء الريف استهدف ما يلي:

– تعزيز المواقع الاقتصادية والاجتماعية للمشايخ والمستحوذين على النسبة الكبرى من الأراضي الزراعية في العراق وتجلياتها على الواقع والحياة السياسية العراقية وتأمين مراكز أساسية لهم في مجلس النواب والأعيان والحكومة ولأبنائهم في دوائر الدولة ومراكزها الحساسة. ومن هنا ازداد عدد ووزن وتأثير هؤلاء المشايخ من أصحاب

الأراضي الزراعية في مجلس النواب العراقي وفي مجلس الأعيان سنة بعد أخرى، ووخاصة بعد دحر حركة مايس العام ١٩٤١ [٢١٣].

- تطبيق بعض خصائص نظام القنانة على الفلاح العراقي ومنح الفئات المستغلة إمكانية استغلال الفلاح استغلالا بشعًا طوال حياته وحياة أفراد عائلته، إذ كان الفلاحون العراقيون عموماً مدينين للإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية بالمال وبالتالي فقد كانوا مربوطين بالأرض.
- منع الفلاحين من الهجرة إلى المدينة وحرمانهم من إمكانية الحصول على عمل فيها.
- منع الفلاحين من المطالبة بحقوقهم المشروعة، إذ أنهم كانوا يتعرضون إلى الاضطهاد والمطاردة والسجن بسبب عجزهم عن دفع الديون أو مراجعتهم لدوائر الدولة للمطالبة بحقوقهم في تلك الأراضي.
- الحفاظ على العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي كانت تتطلب عموماً المزيد من الأيدي العاملة الفلاحية، خاصة وأن الإقطاعيين كانوا لا يسعون إلى توظيف الريع العقاري المتحقق لهم في الزراعة، بل كان يصرف على أغراضهم الاستهلاكية البذخية.

ولا شك في أن الهجرة الفلاحية إلى المدينة كانت تضع الدولة أمام مشكلة جديدة تفرض عليهم التوجه صوب التصنيع التي كانت تتصدى لها الفئة الإقطاعية والبرجوازية التجارية الكبيرة بالنسبة إلى ظروف العراق حينذاك. ولقد أدت هذه الحالة إلى عدد غير قليل من الانتفاضات الفلاحية التي سنحاول المرور عليها في موقع أخر من هذا البحث.

---

٢١٣ بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. ص ١٣٠. الجزء الأول من الكتاب القيم للأستاذ حنا بطاطو يمنح القارئ صورة دقيقة وأمينة عن دور المشايخ وملاكي الأراضي الزراعية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق وعن دور الحكم الملكي والأرستقراطية الحاكمة في تعزيز مواقع شيوخ العشائر وملاكي الأراضي الزراعية في الحياة السياسية العراقية وعن دور الدولة في تعزيز علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في الريف العراقي لا من خلال تطبيق قانون اللزمة رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ والقوانين التالية له فحسب، بل وعبر سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً.

وكانت من نتائج هذا التوزيع غير العقلاني وغير العادل للأرض أن تفاقمت في البلاد حالة الاستقطاب في توزيع الأراضي لصالح عائلات أو مشيخات معينة وحرمان عشرات ألوف العوائل العراقية من الأرض الزراعية. ويورد الأستاذ حنا بطاطو جداول وأرقام ناطقة لا تحتاج إلى شرح بشأن هذه الحالة. ويمكن هنا إيراد الجدول التالي:

أكبر ملاكي الأراضي في العراق العام ١٩٥٨

أو المالكين لأكثر من ١٠٠٠٠٠ دونم من الأرض الزراعية(أ)

الاسم	الشريحة أو الطبقة بغض النظر عن ملكية الأرض	العشيرة	المساحة المملوكة بالدونم	اللواء
أحمد عجيل الياور	شيخ أعلى	شمّر	٢٩٥٥٠٩	الموصل/ بغداد
محمد حبيب الأمير(ب)	شيخ أعلى	ربيعة	٢٠٦٤٧٣	الكوت
بلاسم محمد الياسين	شيخ	مياح (ج)	١٩٩٨٢٦	الكوت
على الحبيب الأمير	شيخ	ربيعة	١٩٦٠٢٠	الكوت
حسن الخيون القصاب	شيخ	السراي	١٣٦١٩٥	الكوت
نايف الجريان	شيخ	البو سلطان	١٠٨٠٧٤	الحلة
عبد الهادي الجلبي	تاجر		١٠٤١٥٨	بغداد

المصدر: بطاطو، حنا. العراق. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٧٠.

(أ) لم يتضمن هذا الجدول أسماء عدد غير قليل ممن كانت تتجاوز مساحات الأراضي التي تحت تصرفهم عن ١٠٠٠٠٠ دونم ومنهم موحان الخير الله شيخ عشيرة الشويلات مثلا ولا أولئك الذين

تراوحت مساحات الأراضي التي تحت تصرفهم بين ٥٠٠٠٠ –١٠٠٠٠٠ دونم. (ب) والد زوجة الوصي على العرش وولي العهد عبد الإله بن علي، وشقيق علي الحبيب الأمير الوارد اسمه في أعلاه. (ج) فرع من عشيرة ربيعة.

ولكن صورة توزيع الأراضي تبدو أكثر وضوحاً عند معرفتنا لتلك العوائل التي كانت تزيد مساحة الأراضي الزراعية التي بحوزتهم في جميع أرجاء العراق والتي تجسد طبيعة العلاقات الإنتاجية التي سادت الريف والمجتمع العراقي في الفترة التي نحن بصددها حتى سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨.

ولأهمية هذا الجدول الذي ورد بتفاصيل مهمة عند الأستاذ حنا بطاطو نعيد نشره بتصرف غير مخل بالأصل ليوضح حجم الظلم وعمليات الانتزاع التي كانت مستمرة حينذاك للأراضي الزراعية من صغار الفلاحين وفقراء الريف والاستغلال الذي تعرض له الفلاحون في العهد الملكي.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن هذا الجدول يوضح حقيقة التشابك بين طبيعة السلطة القائمة والفئات الاجتماعية المالكة للأرض الزراعية والحاكمة في آن واحد. وكانت العائلة المالكة التي جاءت إلى العراق وهي لا تملك أرضاً زراعية، أصبحت في فترة وجيزة تمتلك مساحة بلغت ١٧٧٠٠٠ دونم في كل من بغداد والكوت[٢١٤]، أو ما يعادل ٤٤٢٥٠ هكتارا من أكثر الأراضي خصوبة وأكثرها قرباً من مصادر المياه.

ومن هذا الجدول يتبين أن هناك ٤٩ عائلة عراقية من مختلف القوميات والأديان والطوائف، من العرب والكُرد والتركمان، من المسلمين واليهود والإيزيديين (في ما عدا الأراميين أو المسيحيين)، كانت تمتلك بالطابو واللزمة مساحة من الأرض قدرها حوالي ٥٧٥٧٣٥٤ دونم أو متوسط ملكية كل عائلة بلغ ١١٥١٤٧ دونم (٢٨٧٨٧ هكتار)، وهي

---

٢١٤ الدونم الواحد يساوي ٢٥٠٠ متر مربع، أي ربع هكتار.

عموما من أكثر الأراضي خصوبة، في حين كانت هناك عشرات ألوف العوائل دون أرض زراعية.

وكان هذا الواقع الطبقي في الريف العراقي يتجلى في التباين الكبير جدا والفجوة المتسعة باستمرار من مستوى دخول ومستوى حياة ومعيشة العوائل الفلاحية والعوائل الإقطاعية وكبار ملاك الأراضي الزراعية والعقار، كما انعكس ذلك على حياة المدينة وعلى ما يمكن أن يوجه لأغراض التنمية الاقتصادية، إذ أن حياة البذخ الإقطاعي كانت تعيق توجيه الريع المتحقق في الريف لصالح تنمية اقتصاديات الريف أو اقتصاديات المدينة.

جدول يوضح العائلات الرئيسية المالكة للأراضي الزراعية عام ١٩٥٨

أو العائلات التي تملك أكثر من ٣٠٠٠٠ دونم

اسم العائلة	الطبقة أو الشريحة أو المهنة خارجاً عن ملكية الأرض	العشيرة	المساحة المملوكة بالدونم	اللواء
جاف بيكزادة	رؤساء عشائر وسادة ونواب. (أ)	جاف(ب)	٥٣٩٢٣٣	سليمانية وديالي وكركوك
الأمير	مشايخ عشائر،.. (ج)	ربيعة	٤٤٢٠٦٦	الكوت
الياور	مشايخ عشائر، نائب واحد.	شمّر	٣٤٦٧٤٧	الموصل
الياسين	مشايخ عشائر، نائب واحد.	مياح (د)	٣٤٤١٦٨	الكوت

الفرحان	مشايخ عشائر، نائب واحد.	شمَّر (ه)	٣١٠٣١٤	الموصل وبغداد والدليم
القصاب	مشايخ عشائر.	السراي	٢٦١٩٢٤	الكوت
السعدون	مشايخ عشائر، (و)	—	٢١٩٧٦٥	الكوت،البصرة،الحلة،موصل
رستم محمد كاكائي	سادة من طائفة الكاكائي الدينية	—	١٩١٠٣٩	كركوك
الجريان	مشايخ عشائر، نواب، (ز)	البو سلطان	١٨٣٧٢٢	الحلة والكوت
العائلة المالكة	"سادة".	—	١٧٧٠٠٠	بغداد والكوت
الطالباني	مشايخ الطريقة القادرية، نواب.	أقارب زنكنة	١٣٧١٦٣	كركوك وديالى
سهيل النجم	مشايخ عشائر، نائب واحد.	بنو تميم	١٢٥٥٠٢	بغداد وديالى
أبو طبيخ	سادة عشائريون نائب وعين.	—	١٢٤٤٩٦	الديوانية
آل مكوطر	سادة عشاريون، نواب.	—	١١٧٨٣٩	افلديوانية
الجلبي	تجار، وزراء، نواب.	—	١٠٨٨١٠	بغداد وديالى
الخضيري	تجار، أصحاب سفن، نواب.	—	١٠٠١٥٩	الكوت، بغداد وديالى
آل جميل	سادة وعلماء دين،	—	٩٢١٦٦	ديالى وبغداد

	وزير وعين..			
خضير	مشايخ عشائر	جحيش	٨٤٥٩٢	الموصل وبغداد
بابان	حكام سابقون للسليمانية (ه)	–	٨١٣٥٣	كركزك، ديالى، والحلة
الحفيد البرزنجي	سادة ومشايخ طريقة القادرية	–	٧١٧١٦	السليمانية
الصكب	مشايخ عشائر، نائب واحد.	السعيد البوسلطان	٧٠٢٩٦	الديوانية
الشلال	مشايخ عشائر، نائب واحد.	شمَّر	٦٢٣٦٣	الموصل وبغداد
الدامرجي	تجار، نائب واحد	–	٦١٠٦٨	ديالى
الجادر	تجار، نائب واحد.	–	٥٩٣٤٠	الموصل وبغداد
المرجان	مقاولون وملاك عقارات ..	–	٥٨٧٦٤	الحلة والديوانية
عطية، الغضبان	مشايخ عشائر، نواب.	الحميدات	٥٦٤٤٧	الديوانية
الخيزران	مشايخ عشائر، نائب واحد.	عزة	٥٥٧٢٧	ديالى
الدهوي	تجار، نائب واحد.	–	٥٤٨٣٩	ديالى وبغداد وكركوك

الباججي	تجار، وزراء، رئيسا وزراء، نواب.	–	٥٤٥٨٨	بغداد
شمدين أغا	زعماء شبه عشائريين، نواب، وزير.	سليفاني	٥٣٠٤٠	الموصل
صابونجي	تجار، نواب.	–	٥٢٩٤٥	الموصل
أحمد باشا	زعماء عشائريون، نواب.	دزهءي	٥٢٣٥٠	أربيل
(تتمة الجدول) اسم العائلة	الطبقة أو الشريحة أو المهنة خارجاً عن ملكية الأرض	العشيرة	المساحة المملوكة بالدونم	اللواء
الشهد	مشايخ عشائر، نائب واحد.	بدير	٤٩٥٦٠	الديوانية
ناصر ميرزا	مشايخ يزيديون.	–	٤٧٣٥٨	الموصل
الشعلان السلمان	مشايخ عشائر، نواب.	خزاعل	٤٦٩٥٩	الديوانية
غلام رضا خان	سادة، عائلة حاكم.	ينتمون إلى ربيعة	٤٣٧٤١	العمارة
دانييل (ساسون)	ملتزمو جباية ضرائب أصلا، نواب.	–	٤٣٤٩٠	الحلة والديوانية
الزريجي	مشايخ عشائر.	ربيعة	٤٢٨٠٦	الكوت

				وامنتفق
أحمد خانقة	سادة ومشايخ طريقة النقشبندية، نائب.	–	٤٢٣٥١	كركوك
كشمولة	تجار أغنام، موظفون، نائب واحد.	–	٤٢١٧٨	الموصل
ميران بن قادر	زعماء عشائريون، نواب.	فرع من خوشناو	٤١٥٨٤	أربيل
آل عبد العباس	مشايخ عشائر، نائب واحد.	بنو زريج	٤٠٥٥٥	الديوانية
آل الهيمص	مشايخ عشائر، نائب واحد.	البو سلطان	٤٠٤٣٩	الحلة
حديد	تجار، وزير واحد، نواب.	–	٣٩٩٦٦	الموصل
أغوات	تجار أغنام، حكام، نائب واحد.	–	٣٩٥٠٩	الموصل
آل حسن	مشايخ عشائر، نائب واحد.	بنو زريج	٣٨٧٤٥	الديوانية
عبد العزيز عبد الحسين	سادة عشائريون.	–	٣٧٨٢١	الديوانية
البراك	مشايخ عشائر،	البو سلطان	٣٥٢٩٩	الحلة

	وزراء، نواب.			
الشرفاء	سادة عشائريون، نواب.	–	٣٣٣٥٢	الحلة
الخير الله والسعدون	سادة عشائريون، رئيس وزراء، نواب	شويلات والسعدون	٣٠٠٠٠٠	المنتفك
المجموع (ح)	٥٠ عائلة		٥٧٥٧٣٥٤	

قارن: بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. ص٨١–٨٦.

(أ) السادة هم الذين يدعون التحدر من سلالة الرسول محمد بن عبد الله.

(ب) كان الكثير من أراضيهم من الأراضي المروية بالأمطار (بعلية أو ديمية) وهي ليست بغنى الأراضي المروية اصطناعياً كأراضي الأمير مثلا في الجنوب، أو الأراضي التي تروى سيحاً.

(ج) كان رأس العائلة والد زوجة ولي العهد عبد الإله، وهم مشايخ عشائر، وكان لهم وزير واحد وعين واحد.

(د) المياح جزء من عشيرة وُبيعة، وكذلك السراي.

(ه) الفرحان هم من أبناء عم الياور.

(و) السعدون كانوا في القرن التاسع عشر والقرون التي سبقته زعماء تحالف المنتفق. وهذه المساحات لا تشمل ملكيتهم للأرض في أرضي المنتفق الواردة في نهاية هذا الجدول.

(ز) كان رأس العائلة والد زوجة رئيس الوزراء السابق صالح جبر.

(ح) وهذه المساحة تعادل ١٧,٧ ٪ من مجموع الحيازات الخاصة من الأراضي الزراعية.

ملاحظة: تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الجدول قد اقتصر على ملكية الأراضي المفوضة بالطابو واللزمة، ولكنها لم تتضمن ملكيات الأوقاف الكبيرة التي تملكها عائلة الگيلاني وغيرها من العوائل العراقية، كما لم تتضمن أسماء العوائل التي كانت تتصرف بمساحات واسعة جدا من أراضي

لواء العمارة حينذاك وكأنها جزء من ملكيتها. (قارن في هذا الصدد: الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية. مصدر سابق. ص ١٧٩).

المبحث السادس:

واقع العلاقات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي

في ظل الهيمنة الاستعمارية المباشرة على العراق وتفاقم الصراع بين قوى المعارضة، ومعها جمهرة كبيرة من الأوساط الشعبية، وبين الشركات الرأسمالية الاحتكارية والوجود العسكري الأجنبي في العراق، ومعها حلفاؤها من الفئات الحاكمة، نشأت وتطورت ببطء شديد علاقات الإنتاج الرأسمالية في قطاع الصناعة بشكل خاص وتركزت في مشروعات قليلة للقطاع الخاص. وبفعل نضال ومطالبة مستمرة من قوى المعارضة السياسية الوطنية، أمكن خلال الفترة موضوع البحث إعطاء دفعة مهمة لعملية إقامة المشاريع الصناعية الحديثة في العراق. ففي فترة الأزمة الخانقة التي اجتاحت العالم الرأسمالي بين ١٩٢٩–١٩٣٢، أمكن إصدار قانون الحماية الصناعية لعام ١٩٢٩ ومنح تسهيلات ضريبية للراغبين في توظيف رؤوس أموالهم في الصناعة وإعفائهم من الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد المكائن والمعدات والمواد الأولية الموجهة لإقامة المشاريع الصناعية. وفي ضوء ذلك بلغ عدد المشاريع الصناعية الجديدة الذي أقيم في العراق حتى العام ١٩٢٩/١٩٣٠ ثمانية مشاريع.[٢١٥]

---

٢١٥ - الدرة، صباح د. التطور الصناعي في العراق–القطاع الخاص. مطبعة النجوم. بغداد. ١٩٦٨. ص ٤٧.

– سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. المكتبة العصرية. بيروت. ١٩٦٥. جدول رقم ٣٠.

– العبيدي، خليل د. حول بعض قضايا التصنيع في العراق. رسالة دكتوراه. برلين. جامعة الاقتصاد. ١٩٦٥. ص ٤٢.

سجلت بداية النشاط الصناعي في العراق التاريخ الفعلي لنشوء البرجوازية المتوسطة الصناعية وبداية نشاطها السياسي الوطني. إلا أن ضعف حركة التنمية الصناعية وقلة عدد المشاريع الصناعية وضعف حجم رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة عموما وقلة رؤوس الأموال المتوفرة تركت كلها بصماتها القوية والواضحة على ضعف قدرات البرجوازية الوطنية الصناعية وعلى دورها في المطالبة بالتنمية الصناعية. ولم يكن هذا الموقف عفوياً، بل نشأ عن واقع وجود علاقة متينة ومتشابكة بين هذه الفئة الجديدة من البرجوازية الوطنية وبين ملكيتها للأرض الزراعية وعلاقتها بالنشاط الزراعي وقرابتها وقربها من كبار ملاك الأراضي الزراعية وعلاقتها القوية بالبرجوازية التجارية العراقية. وهذا العامل قد لعب دوره البارز في الحد من زخم نضالها ضد العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية واستعدادها للمساومة معها وأضعف سعيها لنشر العلاقات الإنتاجية الرأسمالية خلال الفترة موضوع البحث، كما أنها كانت تسعى جاهدة للمشاركة في السلطة السياسة القائمة حينذاك.

إلا أن هذه الملاحظة الموضوعية المهمة يفترض فيها أن لا تقلل من الدور الجديد الذي بدأت تمارسه البرجوازية الوطنية وقواها السياسية وأحزابها في سبيل الحد من دور الاحتكارات النفطية في الاقتصاد العراقي وتقليص دور البرجوازية التجارية المرتبط مباشرة بنشاط الشركات التجارية الأجنبية في العراق، أو دعم نشاط الفلاحين في سبيل تغيير علاقات الأرض الزراعية لصالح إشاعة العلاقات الجديدة في الريف والزراعة العراقية ومطالبتها في دفع الدولة لتوظيف جزءٍ من إيرادات الدولة النفطية في القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية وتطوير قطاع حكومي جديد من جهة، ودفع الدولة لدعم نشاط القطاع الخاص وتوفير مستلزمات نشاطه الاقتصادي، وخاصة الصناعي. وكان على القوى السياسية الجديدة أن تتغلب في نضالها من أجل التصنيع لا على مقاومة الشركات الأجنبية للتصنيع الحديث في البلاد خشية مزاحمة ذلك لسلعها الموجهة لأسواق العراق حسب، بل وضد نهج الإقطاعيين وملاكي الأراضي الزراعية والبرجوازية التجارية الكبيرة بمقاييس

العراق حينذاك والتي ارتبطت مصالحها بمصالح التجارة البريطانية على نحو خاص، إضافة إلى غياب مستلزمات التنمية الصناعية بسبب تخلف البنية التحتية الموروثة من العهد العثماني والتي زادت الحرب العالمية الأولى من تدميرها وكذلك الحرب الداخلية ضد القوات البريطانية.

عرف العراق في هذه الفترة الصناعات الحرفية الموروثة من عهود سابقة والتي لا تستخدم سوى الأساليب والأدوات القديمة والمتخلفة والتي انتشرت في مراكز المدن. وكان دورها في إشباع حاجة السوق المحلية محدودة. ومع ذلك فأن علاقات الإنتاج السلعية الصغيرة قد ساهمت في مطلع القرن العشرين بدورٍ مهمٍ في الاقتصاد العراقي، إذ شكلت قاعدة الإنتاج الصناعي في العراق، رغم المصاعب الجمة التي واجهت فئات البرجوازية الصغيرة بسبب مواقف السلطات العثمانية من جهة، وازدياد استيراد السلع الأجنبية المصنعة من جهة أخرى. إذ أنها أدت إلى غلق الكثير من ورشهم وبيعها والنزوح إلى مواقع أخرى بعيدة عن مراكز المدن. وبسبب حاجة السوق المحلي للسلع المصنعة بقيت هذه العلاقات واسعة نسبيا وشملت حرفا كثيرة ومتنوعة بحكم مستوى تطور المجتمع وسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وبطء تغلغل العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الاقتصاد العراقي. وكانت هذه الأوضاع تسهم في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج السلعية الصغيرة وإلى استمرار مشاركة هذه الصناعات بنسبة مهمة في تكوين الدخل القومي المنتج في البلاد، وخاصة قبل بدء حصول العراق على نسبة واطئة من إيرادات استخراج وتصدير النفط الخام عبر الشركات الاحتكارية الأجنبية.

كان جل العاملين في الصناعات الحرفية يتوارثون الصنعة عن أسلافهم ويحافظون على أسرارها ويرتبطون بعلاقات داخلية متميزة لحمايتها. إلا أنهم مع ذلك كانوا يعانون من تخلف في وسائل الإنتاج المستخدمة ومصاعب غير قليلة أمام استيرادها أو استيراد المواد الأولية الضرورية لتطوير الإنتاج فيها، مما كان يترك أثره المباشر على شحة مدخولاتهم وشظف عيش الغالبية العظمى منهم. ودفع هذا الوضع المزري فئات البرجوازية الصغيرة،

وخاصة الصناعية منها، إضافة إلى العاملين في مجالات التعليم والطلبة والمثقفين، إلى تشديد النضال في وقت مبكر ضد الهيمنة البريطانية وضد هيمنة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية على الزراعة والريف العراقي وضد العلاقات الكومبرادورية في آن واحد. ولعبت هذه الفئات دورا بارزا ومتميزا في الحركة الوطنية العراقية في فترة العشرينات وبداية الثلاثينات وسنوات العقد الخامس، كما كان لها وجود سياسي بارز في كل الأحزاب السياسية العراقية حينذاك.

يشير السيد عبّاس بغدادي في كتابه الموسوم "بغداد في العشرينات" إلى الصناعات اليدوية التي كانت موجودة في بغداد، ولها مثيلات في البصرة والموصل أو في بعض المدن القليلة الأخرى، فيكتب ما يلي: "ولا بد من ذكر بعض الصناعات اليدوية الرائجة في تلك الأيام، ومن جملتها أعمال الخوص والمشربيات المفخورة، واشتهر بصنعها سكان محلة الفناهرة. وعمل التخوت والكراسي والأقفاص من جريدة النخل وكان مركز عملها في شريعة جامع القمرية وشريعة السيد سلطان علي،... واختصت هاتان الشريعتان أيضاً بعمل أجسام الزوارق النهرية (البلام) والقفف أيضاً. أما عمل أجسام الماطورات البخارية الصغيرة والجنائب فكان مركز صنعها في شريعة المسبح بعرصات الهندية أو في شريعة الجادرية"[٢١٦]. كما يتحدث عن صناعة النحاس في سوق الصفافير وصناعة الفضة التي أختص بها الصابئة المندائيين.

وفي مكان آخر يتحدث السيد عباس بغدادي عن المشاغل الحرفية التي تأسست أو وجدت في بغداد في العشرينات والتي تركزت في الحياكة والنسيج والدباغة وأعمال الصوف والسجاير ومعمل نسيج فتاح باشا ومكائن جرش الشلب والطحين ومعامل الطابوق الميكانيكي ومشغل للمتخصصين بالمضخات المائية ومعمل للأحذية ومعمل تقطير العرق

---

٢١٦ بغدادي، عباس. بغداد في العشرينات. ط ١. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٩٨. ص ٢٣٨/٢٣٩.

المسيح ... ".[217] إن ذكر هذه الصناعات يشير بوضوح إلى ضعف هذا القطاع وإلى أن العراق كان في هذه الفترة يعيش في أوضاع اقتصادية صعبة وبحاجة إلى نهوض اقتصادي سريع ومتعدد الجوانب لم توفره الهيمنة البريطانية في فترة الانتداب على العراق ولا في فترة السيطرة غير المباشرة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية العراقية حينذاك. وهذه المسألة شملت مناطق الوسط والجنوب ومنطقة كُردستان أيضاً في ما عدا بعض المدن الكبيرة مثل بغداد والبصرة والموصل على نحو خاص.

المبحث السابع: مشكلة ولاية الموصل

شكلت ولاية الموصل جزءاً من الدولة العثمانية، وهي إحدى الولايات الثلاث التي كانت ترتبط بالدولة العثمانية من جهة، وبوالي بغداد الكبير إلى جانب ولاية البصرة في هذه المنطقة من جهة ثانية. وكانت ولاية الموصل تضم إلى جانب مدينة الموصل وضواحيها، إقليم كُردستان الجنوبي، بمدنه وجباله وسهوله الواسعة والغنية بمصادر المياه (العيون) وأرضه الخصبة وموارده الأولية، ومنها النفط الخام والكبريت وغيرها.

وبعد احتلال البصرة وبغداد وكركوك وبقية المدن العراقية في الوسط والجنوب من قبل القوات البريطانية في سنوات الحرب العالمية الأولى، بقيت أجزاء أساسية من ولاية الموصل تحت الهيمنة العثمانية غير المباشرة حتى بعد انتهاء الحرب. إلا أن القوات البريطانية قامت، وبالتعاون مع الشيخ محمود الحفيد وقواته المحلية، فيما بعد، باحتلال السليمانية وتنصيب الشيخ محمود الحفيد حكمداراً للمدينة ثم السيطرة التدريجية من قبل بريطانيا على بقية مناطق ولاية الموصل استناداً إلى حق الحلفاء في احتلال أي نقطة ذات أهمية عسكرية لهم، رغم احتجاج الدولة العثمانية على اعتبار أن ولاية الموصل بقيت بأيدي الحكومة العثمانية حتى بعد انتهاء الحرب. وتدريجاً أصبحت الولاية بكل أجزائها تحت

---

٢١٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٧/٢٣٨.

السيطرة البريطانية. وكانت حكومة الدولة العثمانية قد ألزمت بالتنازل عن ولاية الموصل كلها وفق معاهدة سيفر في العام ١٩٢٠، ولكنها بقيت خارج إطار الدولة العراقية التي أسست في العام ١٩٢١، بسبب الإشكالية التي أثارتها الحكومة العثمانية وطالبت في أن تكون ولاية الموصل جزءاً من الدولة التركية الحديثة التي تأسست من جديد في العام ١٩٢٣.

كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية قد اتفقتا، وفق اتفاقية سايكس – بيكو في العام ١٩١٦ أن تكون ولاية الموصل جزءاً من المناطق التي تخضع للهيمنة الفرنسية، وفق تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري لهاتين الدولتين بالنسبة للمناطق التي كانت خاضعة للدولة العثمانية. وكانت بريطانيا مستعدة للقيام بمساومات معينة مع فرنسا من أجل أن تصبح ولاية الموصل تحت هيمنتها، لما في هذه المنطقة من موارد نفطية معروفة لها قبل ذاك، إضافة إلى أن المنطقة الكُردية تشكل حماية طبيعية لوادي الرافدين من احتمالات الغزو والحرب من الشمال الشرقي، إيران، أو الشمال الغربي، تركيا، على بغداد، كما حصل في التاريخ المديد لمنطقة وادي الرافدين. وتحقق لها ذلك في المفاوضات السرية التي جرت بين الدولتين، وبعد افتضاح أمر معاهدة سايكس – بيكو، في اتفاقية سان ريمو التي عقدت بينهما في العام ١٩٢٠. وقد تم ذلك فعلاً، إذ أصبحت ولاية الموصل تحت الهيمنة البريطانية وجزءاً من حصتها من مناطق النفوذ.

إذن أصبحت ولاية الموصل موضع خلاف بين الدولة العراقية الجديدة التي تشكلت في عام ١٩٢١ من جهة، والدولة التركية الجديدة بقيادة مصطفى أتاتورك التي تشكلت في العام ١٩٢٣، التي رفضت الاعتراف باتفاقية التنازل عن ولاية الموصل في العام ١٩٢٠، وبدأت تطالب بولاية الموصل من جهة أخرى. وكانت بريطانيا تقف الآن بشكل واضح إلى جانب ضم الولاية إلى العراق بفعل هيمنتها عليه وإمكانية تحقيق مصالحها في العراق عموماً. كما اتخذت من مسألة ولاية الموصل وسيلة للمساومة مع الطرف العراقي، إذ كانت واثقة من قدرتها على حسم الموقف في عصبة الأمم لصالحها إن استطاعت إقناع العراقيين بالاستجابة لمصالحها وسياساتها في العراق.

كانت بريطانيا تطمع من وجودها في العراق تأمين مجموعة من الأهداف والمصالح الحيوية، وبالتالي وضعت تلك المصالح في كفة وولاية الموصل في الكفة الأخرى، فعند موافقة الحكومة العراقية على كفة المصالح البريطانية، ستكون الموصل في إطار الدولة العراقية الملكية الدستورية، وإلا فالأمر يتعقد أكثر فأكثر، ويمكن أن تجد حلولاً أخرى سواء بدمجها مع سوريا أو تركيا، رغم أنها ما كانت تقوم بذلك، إذ كان الهدف واضحاً منذ البداية.

- كانت الحكومة البريطانية تسعى من خلال المفاوضات والمساومات تحقيق ما يلي:
- توقيع معاهدة طويلة الأمد تضمن للحكومة البريطانية إمكانية البقاء السياسي والعسكري في العراق الجديد، بما في ذلك منطقة كُردستان، لعقود قادمة وأن تتمتع بمركز الدولة المنتدبة ثم الحامية للعراق.
- توقيع اتفاقية امتياز طويلة الأمد تضمن للدولة البريطانية وشركات النفط الاحتكارية المتشابكة معها الهيمنة الكاملة على قطاع النفط الخام في العراق دون منازع من حيث التنقيب والاستخراج والتصدير وتحديد الأسعار والأرباح.
- ضمان كل ذلك من خلال وضع وإقرار دستور عراقي مدني يقر ويضمن تلك العلاقة بين الدولة العراقية والدولة البريطانية ويكرس المصالح البريطانية في العراق.
- وكانت الحكومة البريطانية تتطلع إلى تحقيق عدد من الأمور الأخرى من خلال وجودها السياسي والعسكري والاقتصادي في العراق، إذ سيسمح لها ذلك تعزيز وجودها وفرض سياستها في إيران والخليج ومناطق أخرى في المنطقة، إضافة إلى أنها ستستفيد من وجودها في منطقة غير بعيدة عن الاتحاد السوفييتي والهند في آن واحد. وقد كان وجود العراق على الطريق نحو الهند في تلك الفترة واحداً من أكثر العوامل أهمية والذي بحث فيه الأستاذ الراحل عبد الفتاح إبراهيم في كتابه الموسوم "على طريق الهند" الذي صدر لأول مرة في العام ١٩٣٢.

- الهيمنة التامة على أسواق العراق التجارية وعلى مجمل النشاط الاقتصادي العراقي.

وكان العراق يقدم، بسبب طبيعته الجغرافية، إمكانية فعلية لتطوير زراعة القطن والمحاصيل الزراعية الصناعية الأخرى التي يمكنها تزويد المصانع البريطانية بمزيد من الموارد الزراعية الأولية إلى جانب النفط الخام. يشير عبد الفتاح إبراهيم حول هذه النقطة فيكتب ما يلي: "كانت الحكومة البريطانية تتوسل بكل الوسائل التي من شأنها أن تنمي رغبة الإنكليز بالمشاريع الزراعية في العراق فكان وكلاؤها في العراق على عهد الدولة العثماني يتتبعون شؤون الري والزراعة ويرفعون عنها التقارير المسهبة، وكانوا يستقدمون أحياناً أخصائيين من حكومة الهند ومن أعضاء الجمعية الخديوية الزراعية لدراسة تربة العراق وإمكانياته الزراعية"[٢١٨]. ثم يتابع في مكان آخر فيكتب "وما كاد يستقر لهم الأمر في العراق سنة ١٩١٧ حتى باشروا بالعناية بشؤون الزراعة والري فعينت إدارة الاحتلال الليوتننت كولونيل گراهام عام ١٩١٨ لإجراء تجارب زراعة الحبوب، فدرس.. ز وأبان في تقرير نشره عام ١٩٢٠ أن أرض العراق تصلح لزراعة أجود أنواع حنطة الخبز وشعير التخمير وتستطيع أن تصدر إلى أسواق العالم كميات كبيرة من الحبوب"[٢١٩].

كانت بريطانيا تتمتع بموقف قوي في عصبة الأمم إذ أنها استطاعت أن تشتري سكوت الولايات المتحدة الأمريكية على ما تقوم به في العراق وتتراجع عن المبادئ التي أعلنها الرئيس ويلسون في مقابل حصة في النفط الخام في العراق، وكذا فرنسا، إضافة إلى مساومات أوروبية أخرى مع فرنسا تشمل منطقة الروهر المتنازع عليها بين فرنسا وألمانيا[٢٢٠]. يشير عبد الفتاح إبراهيم إلى الصراع الأمريكي البريطاني في العراق فكتب

---

٢١٨ إبراهيم، عبد الفتاح. على طريق الهند. مصدر سابق. ص ١٦١.

٢١٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٣.

220 Hoepli Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 99-111.

بصواب ما يلي: "... كانت الحكومة البريطانية تدرك أن الذي تريده حكومة الولايات المتحدة من كل هذه الاعتراضات والاحتجاجات والدفاع عن حقوق الشعب العراقي هو أن تحصل على نصيبها من غنيمة النفط، وعلى ذلك فتحت معها باب المفاوضات والمساومات السرية وأوفدت السير جون كادمن في ربيع سنة ١٩٢٢ فنجح في تهدئة العاصفة وعقد هدنة نفطية بين الحكومتين ريثما يتم الاتفاق على اقتسام الغنيمة. وقد استمرت هذه المفاوضات إلى نا بعد صدور قرار العصبة في كانون الأول سنة ١٩٢٥ بضم الموصل إلى العراق وتوقيع تركيا على معاهدة تعيين الحدود العراقية التركية في حزيران سنة ١٩٢٦ وتنازلها عن حقوقها في نفط الموصل مقابل استلامها مبلغ مليون ونصف مليون دولار، وانتهت في نيسان سنة ١٩٢٦ بموافقة إنكلترا على أن يكون للشركات الأمريكية ٢٥ ٪ من أسهم شركة النفط التركية"[٢٢١]. وقد أعيد توزيع الحصص فيما بعد كما ورد في مكان آخر من هذا الكتاب.

في العام ١٩٢١ استطاع الجناح اليساري للقوى القومية البرجوازية في تركيا الحصول على الأكثرية والتأثير المباشر في مجلس المبعوثان، وقرر إجراء تعديلات جوهرية على الدستور العثماني الذي جاءت به في حينها الحركة الدستورية التركية في عام ١٩٠٨. وفي نفس العام أمكن التوقيع على اتفاقية صداقة مع الاتحاد السوفييتي وجرى تنازل متبادل عن مناطق معينة كانت مثار حروب عديدة بين روسيا والدول العثمانية، كما جرى تخفيف ملموس من الضغوط الإيطالية والفرنسية على تركيا التي استطاعت أن تدفع بالقوات اليونانية إلى الوراء وتنزل بها ضربة قوية، وبالتالي انتهت الحرب بينهما لصالح تركيا. وعلى إثر هذه النتائج تعززت مواقع الجنرال مصطفى كمال أتاتورك وتسنى له إلغاء نظام السلطنة في تركيا في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٢٢ [٢٢٢]. منحت هذه

---

٢٢١ إبراهيم، عبد الفتاح. على طريق الهند مصدر سابق. ص ١٩٤/١٩٥.

222 Werner، Ernst & Mqrkov Walter. Geschichte der Tuerken. Akademie Verlag. Berlin. 1979. S. 249.

النجاحات المتلاحقة الحكومة التركية الجديدة المزيد من القوة والشعور بإمكانية نجاحها في الحصول على ولاية الموصل إن هي قامت بطرح خلافها مع العراق حول هذه الولاية في عصبة الأمم. وكانت بريطانيا، باعتبارها الدولة المنتدبة على العراق، هي التي تقوم بتمثيل العراق في عصبة الأمم. وطرحت المشكلة فعلاً في مؤتمر لوزان للسلام في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٢٢ على عصبة الأمم وبدأ الحوار حولها في ٢٣ كانون الثاني/يناير من العام ١٩٢٣. طرح ممثل تركيا، عصمت باشا، المشكلة وأشار إلى أبعادها ملخصاً ذلك، كما جاء في الوثائق الرسمية للمؤتمر، "بنقاط ستة، وهي كما يلي:

١. يشكل الأتراك والأكراد أكثرية السكان في ولاية الموصل.

٢. إن السكان قد أعلنوا عن رغبتهم بالوحدة مع تركيا عبر ممثليهم وتمثيلهم في مجلس المبعوثان وفي أشكال أخرى من التعبير عن هذه الرغبة.

٣. وتعتبر ولاية الموصل من الناحيتين الجغرافية والسياسية جزء مندمج من منطقة الأناضول ومتكامل معها.

٤. كل الاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا منذ عام ١٩١٤ حول هذه المنطقة تعتبر غير شرعية وتناقض إرادة شعوبها.

٥. إن امتلاك الموصل تعتبر لأسباب إستراتيجية مسألة حياتية مهمة بالنسبة إلى تركيا.

٦. جرى احتلال ولاية الموصل من جانب القوات البريطانية بعد التوقيع على اتفاقية مودروس حول إيقاف القتال وهي تجاوز على بنود الاتفاقية"[٢٢٣].

عند قراءة هذه الملاحظات يستطيع الإنسان أن يقدر مدى المغالطة التي احتوتها. فغالبية سكان الولاية كانوا من الكُرد فالعرب ثم الآشوريين والكلدان فالتركمان. وشكل الإيزيديون جزءاً من الكُرد. وحسب إحصائيات تلك الفترة بلغ السكان التركمان حوالي ٦١

---

223 Hoepli Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 101-102.

ألف نسمة. ووفق الإحصاءات السكانية المنشورة عن العام ١٩١٩ فقد كان التوزيع السكاني في العراق على النحو الآتي:

البنية القومية للسكان ١٩١٩

القومية	عدد السكان بالآلاف	التوزيع النسبي
العرب	٢٢٠٦	٧٦,٧
أكراد	٥٠٠	١٧,٤
التركمان	٦١	٢,١
الآخرون	١١١	٣,٨
المجموع	٢٨٦٨	١٠٠,٠

المصدر: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان نموذج القطر العراقي. مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ٢٢.

كما أن السكان الكُرد في الغالب الأعم، ورغم الرباط الديني، قد عانوا الكثير من اضطهاد الحكم العثماني، ولهذا كانوا يسعون إلى إقامة دولتهم الوطنية المستقلة، التي وعدوا بها من قبل الإنكليز والتي طرح أكثر من اقتراح بشأن إقامتها في أعقاب الحرب العالمية الأولى ومن قبل ضباط بريطانيين[٢٢٤]. كما أن العرب عموماً كانوا ضد استمرار وجودهم في إطار الدولة التركية الحديثة. ولهذا فالمندوب التركي في العصبة لم يكن يتحدث عن واقع موضوعي بل عن رغبات الحكم التركي. ومن الناحية الجغرافية، لا يمكن القول بأن كُردستان العراق تشكل جزءاً من الأناضول، إذ بينهما تقع سوريا وكُردستان الغربية،

---

٢٢٤ فتح الله، جرجيس. يقظة الكُرد– تاريخ سياسي ١٩٠٠–١٩٢٥. أربيل. دار ئاراس للطباعة والنشر. ٢٠٠٢. ص ١٤٣–١٥٦، ص٩٥–٢١٥ ومواقع أخرى من الكتاب.

أي أن كُردستان الجنوبية (ضمن العرق) وكُردستان الغربية (ضمن تركيا) وكُردستان الشرقية (ضمن إيران) تشكل أجزاء أساسية من كُردستان.

لم تكن الحجج المطروحة مقبولة في عصبة الأمم. وجاء الرد في حينها من اللورد كورزون (Lord Curzon)، الذي مثل بريطانيا في العصبة. وطرح وجهة نظر مخالفة لتركيا، ولكنه لم يشر إلى الأهداف الحقيقية التي كانت تحرك بريطانيا لمثل هذا الدمج مع العراق، ونقصد به موقفها من الثروات الأولية المتوفرة في هذه المنطقة. جرى تأجيل النظر في الخلاف، إذ طلبت عصبة الأمم من بريطانيا وتركيا الدخول في مفاوضات مباشرة من أجل حل مشكلة ولاية الموصل بالطرق السلمية، وفي حالة عجزها عن الوصول إلى حل تعرض المشكلة ثانية بعد سنة من تاريخه، أي في العام ١٩٢٣ على عصبة الأمم ثانية. وبعد مرور عام من المفاوضات لم يتوصل الطرفان إلى قرار أو موقف مشترك، مما أدى إلى طرح المشكلة ثانية على عصبة الأمم.

وفي مؤتمر لوزان المنعقد في نيسان/أبريل–تموز/يوليو ١٩٢٣ درست القضية على عجل ودفعت باتجاه التفاوض ثانية في محاولة جديدة للوصول إلى اتفاق معين بشأنها، وحدد لهذا الغرض تسعة شهور، على أن تعرض على العصبة في مؤتمرها القادم في حالة تعذر الوصول إلى اتفاق. وطرحت القضية للمرة الثالثة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٢٤ على مؤتمر السلام في لوزان، وفي الثلاثين من الشهر نفسه تقرر تشكيل لجنة حيادية لدراسة ميدانية مباشرة للتعرف على المنطقة وموقف السكان من الاندماج بالعراق أو بتركيا.

تشكلت اللجنة الحيادية الدولية للتحقيق من "الكونت بول تلكي الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقاً، والمسيو دي ويرسن الوزير المفوض السويدي في رومانيا (بوخارست) والكولونيل بولس ضابط عقيد متقاعد من الجيش البلجيكي"[٢٢٥].

---

٢٢٥ البرقاوي، أحمد رفيق. العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا. دار الرشيد للنشر. وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية. بغداد. ١٩٨٠. ص ٩٦.

بدأت اللجنة أعمالها في الموصل بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير من العام ١٩٢٥. وكان مجلس الوزراء العراقي برئاسة ياسين الهاشمي قد أبدى اهتماماً كبيراً بقضية الموصل وحاول إيجاد معادلة معقدة بين المصالح العراقية والرغبة الحقيقية في أن تبقى الموصل جزءاً من العراق من جهة، وبين إدراك ما تسعى الحكومة البريطانية إلى تحقيقه من مصالح في العراق لقاء القبول بدمج ولاية الموصل بالعراق من جهة ثانية. كما أن الحكومة كانت حريصة على عدم وقوع مشكلات في المنطقة لكي لا يتعرقل اتخاذ القرار المناسب من جانب عصبة الأمم في هذا الاتجاه.

لقد برزت خلافات في طبيعة ووجهة الأسئلة التي طرحت في حينها واحتج الطرف العراقي من خلال بريطانيا، إذ جاء فيها: أولاً- هل تفضلون الإنكليز أم الترك؟ ثانياً- ماذا تفعلون إذا انسحب الإنكليز من العراق؟ أشار جواب اللجنة إلى أن "لها الحق، ومن واجباتها، أن تجري تحقيقاً دقيقاً في كل الأمور التي تمس مستقبل الأراضي المتنازع عليها بدون أن يعترض على عملها هذا. .."[٢٢٦]. ثم سويت المشكلة بهدوء.

ويبدو مفيداً في هذا الصدد إيراد "الحديث الذي جرى بين اللجنة والشيخ عجيل الياور، رئيس عشائر شمر في ذلك التاريخ" كما نقله إلينا ساطع الحصري: "أنا - مع عشائري - حاربت مع الأتراك ضد الإنكليز، وبقيت أحاربهم - بجانب الأتراك - من جنوب العراق حتى شماله، وعندما استولى الإنكليز على الموصل، انسحبت - مع عشائري - إلى الشمال، إلى ديار بكر، وبقيت هناك، مع الأتراك، ولكني... عندما علمت بأنه تكون في العراق حكومة وطنية، تركت الأتراك، ورجعت إلى العراق ..." ثم ختم حديثه بقوله: "وتفهمون من ذلك: أني أود أن أبقى مع العراق، بطبيعة الحال"[٢٢٧].

---

٢٢٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٥٥/٢٥٦.

٢٢٧ الحصري. ساطع (أبو خلدون). الأعمال القومية لساطع الحصري في ثلاثة أقسام. القسم الثالث. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة التراث القومي. ط ٢. بيروت. ١٩٩٠. ص ١٥١.

في ١٩ آذار/مارس ١٩٢٥ أنهت اللجنة أعمالها وغادرت العراق. ثم رفعت بتاريخ ١٦ تموز/يوليو من نفس العام تقريرها المؤيد والموقع عليه من أعضاء اللجنة بالإجماع إلى عصبة الأمم الذي كان في محصلته النهائية إلى جانب ربط ولاية الموصل بالعراق، وكان الأساس المادي الذي اعتمدته عصبة الأمم في اتخاذ قرارها المذكور. "تضمن التقرير خمس فقرات تناقش المسائل التالية:

١. الواقع الجغرافي والبنية الإثنية للسكان.

٢. الناحية التاريخية.

٣. الناحية الاقتصادية.

٤. الناحية الإستراتيجية للمنطقة.

٥. والجوانب السياسية للمشكلة المتنازع عليها"[٢٢٨].

قدر التقرير تعداد السكان الكُرد بنصف مليون نسمة والأتراك بحدود ٥٠ ألف نسمة في ولاية الموصل. كما أشار إلى أن ثلاثة أرباع سكان مدينة الموصل هم من العرب وحوالي ربع السكان من المسيحيين (النسطوريين والكلدان)، وأن هناك قلة من اليهود، وأن والإيزيديين يقطنون شمال الموصل وجبل سنجار. أما الكُرد فيقطنون في مناطق أربيل والسليمانية ودهوك وكركوك، في حين يقطن التركمان في جنوب المنطقة المتنازع عليها، أي في كركوك. وبالتالي أبطل بدءاً الادعاء التركي بأن غالبية سكان المنطقة من الأتراك ثم الكُرد، إذ أثبت أن الكُرد هم الذين يشكلون أكثرية السكان في الولاية ككل[٢٢٩].

---

228 Hoepli Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. .١٠٦

٢٢٩ بخلاف ما جاء في تقرير اللجنة أشار السيد أحمد رفيق البرقاوي في كتابه الموسوم "العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢–١٩٣٢" على الصفحة ٩٧ إلى "أن المنطقة المتنازع عليها يقطنها عرب وأكراد ومسيحيون (أثوريون) وأتراك ويزيديون ويهود وقد ذكروا بحسب أهميتهم العددية". ولكن هذه الترجمة، في أحسن الأحوال، غير صحيحة، إذ أن التقرير يشير إلى الكُرد أولاً،

واقترح التقرير أن يتم ربط هذه المنطقة بالعراق وعلى أساس خط الحدود المسمى بخط بروكسل، في ما إذا وافق العراق في أن يبقى تحت الانتداب البريطاني لخمس وعشرين سنة قادمة من تاريخ إعداد التقرير على اعتبار أن البنية التحتية والإدارية في العراق غير مؤهلة لإدارة هذه المنطقة التي كانت في الإدارة العثمانية قبل ذاك. وعند رفض ذلك إما أن يؤجل القرار ربط الموصل بالعراق أو أن تربط مباشرة بتركيا. ورغم المحاولات الكبيرة التي بذلتها تركيا لعرقلة صدور قرار من عصبة الأمم حول هذه المشكلة، بما فيها عرض المسالة على محكمة العدل الدولية الدائمة وطلبت تبيان موقفها من مدى أحقية عصبة الأمم في اتخاذ قرار بهذا الشأن. وقد كان جواب محكمة العدل الدولية بأن المادة ٢ و٣ من اتفاقية لوزان للسلام تتفق تمام الاتفاق مع مثل هذا الحق. وأخيراً صدر في الحادي عشر من شهر آذار/ مارس من عام ١٩٢٦ قرار عصبة الأمم بحق المملكة العراقية في ولاية الموصل مع تمديد اتفاقية الانتداب القائمة ٢٥ سنة أخرى.

ترك التقرير فسحة واسعة للحكومة البريطانية على المساومة مع العراق قبل صدور قرار عصبة الأمم. وكان هذا الوقت كافياً لتنفيذ المشروعات التي طرحتها الحكومة البريطانية. فقد تمت الموافقة في العام ١٩٢٤ على منح امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره إلى الشركة البريطانية وفق اتفاق على توزيع معين للحصص بين الشركات الاحتكارية، ولم يستطع العراق انتزاع حصة له في هذه الشراكة، وقد جاء ذكره في مكان آخر من هذا الكتاب، ثم تم في العام ١٩٢٥ الاستفتاء على القانون الأساسي العراقي والمصادقة عليه من جانب مجلسي النواب والأعيان والملك، ثم تمت مصادقة المجلس على تعديل معاهدة العام ١٩٢٢ لصالح بريطانيا في العام ١٩٢٦ وقبل صدور قرار عصبة الأمم باعتبار الموصل جزءاً من العراق.

ومن ثم العرب على مستوى الولاية، وهي المنطقة المتنازع عليها. أما مدينة الموصل عند ذاك يكون الأمر صحيحاً أن نبدأ بأكثرية عربية. كما أن التقرير لم يشر إلى الآثوريين، بل إلى(النسطوريين والكلدان).

إن المشاهد التي نظمتها الدولة البريطانية في العراق وبالتعاون مع عصبة الأمم والصراعات والمناورات والمؤامرات التي خاضتها في العراق مع الحكومة العراقية من جهة، ومع الملك فيصل والبلاط من جهة أخرى، ومع القوى الأخرى المتحالفة معها من جهة ثالثة، إضافة إلى دور عصبة الأمم واللجنة المساندة لدور بريطانيا في العراق، أن تم لهم ما يلي على امتداد الفترة الواقعة بين تأسيس الدولة العراقية ودمج ولاية الموصل بالعراق:

* القضاء عسكرياً على حكومة الشيخ محمود الحفيد التي تشكلت في السليمانية في عام ١٩٢٢ وبالاتفاق مع الحكومة العراقية وسكوتها عن ذلك، رغم أن الحكومة البريطانية ذاتها كانت قد وافقت على أن يكون الشيخ محمود الحفيد حكمداراً أو حاكما على هذه المنطقة منذ عام ١٩١٨. وكانت مؤامرة جبانة من جانب بريطانيا ضد الشعب الكُردي الذي وعدت قياديه بإقامة حكم مركزي للأكراد أو دولة مركزية للأكراد في كُردستان. وقد استمرت مقاومة الشيخ محمود الحفيد سنوات أخرى حتى العام ١٩٢٧ ومعه أتباعه بصيغ مختلفة للوصول إلى حل آخر لصالح استقلال أو وضع خاص لكُردستان فلم يفلح. وأجبر على القبول بالشروط السابقة التي طرحت عليه ولمي يقبل بها، إذ كانت حملة بنجوين في ٢٠ نيسان ١٩٢٧ نهاية لتلك المقاومة التي أبداها الشيخ محمود الحفيد وأتباعه[٢٣٠]. كما استطاعت قوات الليفي البريطانية ابتداءً من ١٢ حزيران ١٩٢٧ شن حملة عسكرية على منطقة بارزان وإخضاعها لفترة إلى سيطرة السلطة الإدارية[٢٣١].

* المساومة مع الحكم في العراق للحصول على امتياز النفط الخام وعقد اتفاقيات مخلة باستقلال وسيادة العراق في مقابل جعل ولاية الموصل كلها جزءاً من الدولة العراقية

---

٢٣٠ براون، جي كليبرت. عميد عسكري. قوات الليفي العراقية ١٩١٥–١٩٣٢. ترجمة د. مؤيد إبراهيم الراوي. السليمانية. مطبعة شفان ٢٠٠٦. ص ١٨٢/١٨١.

٢٣١ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٠.

الحديثة، إذ في أعقاب القضاء على حكومة الشيخ محمود الحفيد تم تنفيذ الصفقات تدريجاً.

ويبدو لنا اليوم، وبعد مرور ما يقرب من ثمانية عقود على ذلك، ومن قراءة تفاصيل المفاوضات حينذاك، بأن الوضع لم يكن في كل الأحوال سهلاً أمام النخبة الجديدة التي بدأت تمارس الحكم في ظل الهيمنة الاستعمارية البريطانية. فهي من جانب كانت قد أصيبت بخيبة أمل في تكوين الوحدة العربية التي وعد الشريف حسين بها، وأصبحت من جانب أخر يهمها توسيع الدولة العراقية بغض النظر عن مطالب القوميات الأخرى التي تعيش في العراق، بل كانت ترى من حقها جعل كُردستان الجنوبي جزءاً من العراق الحديث، وليس الموصل وحدها، كمدينة وضواحيها، بل ولاية الموصل بكل أقسامها العربية والكُردية. ولهذا وافقت الدخول في مساومة مع الحكومة البريطانية التي رفضت تنفيذ الوعود التي قطعتها للشعب الكُردي في كل أجزاء كُردستان بإقامة دولة كُردية مستقلة أيضاً، في مقابل الاستجابة لمصالح ومطالب الحكومة البريطانية السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالنخبة الحاكمة العربية العراقية حينذاك لم تكن، كما يشار أحياناً، عميلة للمستعمر في بدايات تكوين الدولة العراقية، ولكنها كانت في كل الأحوال تحمل نفس الذهنية التي تربت عليها في إطار الدولة العثمانية، الذهنية الشوفينية والفردية وتسعى لممارسة سياسة الهيمنة على الآخرين، في الوقت الذي تطالب بالحرية لنفسها. ولكن من يطالب بالحرية لنفسه والهيمنة على الآخر عبر مساومات مع المستعمرين لا يصل إليها ولا يتمتع بها. لقد حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة تقليص حجم التنازل للمستعمرين البريطانيين في مقابل الحصول على ولاية الموصل كلها ضمن الدولة العراقية، ولكنها كانت، وكذا الملك فيصل الأول، مستعدة لتقديم ما تريده بريطانيا من تنازلات في مقابل ذلك. خاصة وأنها بدأت تدريجاً تتحول إلى حكومة تمثل مصالح الفئات الإقطاعية والكومبرادور التجاري الجديد الذي بدأ ينمو في ظل الهيمنة وفي أعقاب فشل ثورة العشرين العراقية.

لعب الملك فيصل دوراً مزدوجاً، إذ كان مرة يحفز الحكومة على أن تطالب بالمزيد ولا تتراجع عن مطالبها، ومرة يؤكد للإنكليز بأنه يطالب الحكومة العراقية ويشجعها على الموافقة على ما تريده الحكومة البريطانية دون تأخير. وربما كان هذا الموقف يعبر في جوهره عن الصراع بين البقاء في السلطة وخدمة أولئك الذين جاءوا به إلى عرش العراق بعد أن طرد من سوريا، وبين حسه القومي في أن تبقى ولاية الموصل ضمن الدولة العراقية التي هو ملكها، وبين رغبته في أن يحقق للعراق بعض مصالحه وأن لا يتهم بالعمالة لبريطانيا والوقوف الكامل إلى جانبها، ولم يكن يهمه كثيراً موقف الشعب الكُردي من تلك القضية. وكانت بريطانيا تعرف هذا الدور وتلوح بورقة ولاية الموصل، وتذكره بوعوده لا على النطاق العراقي فحسب، بل وعلى النطاق العربي وفي ما يخص المسألة الفلسطينية أيضاً. واستطاعت في المحصلة النهائية أن تحقق ما سعت إليه، ونعني بذلك: جعلت الموصل جزءاً من العراق لكي تستطيع السيطرة على نفطه وموارده الأولية وأسواقه المحلية. ووقعت عقد امتياز الهيمنة على النفط في هذه المنطقة، ثم التوقيع على اتفاقية بقاء بريطانيا في العراق سنوات طويلة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

وما تحقق لعرب العراق هو دمج ولاية الموصل، وليس الموصل وحدها، بالعراق، ولكن، في ذات الوقت، خسر الكُرد حقهم المشروع في إقامة دولتهم الوطنية المستقلة أو إدارة ذاتية التي وعدوا بها من جانب البريطانيين ونكثوا كعادة كل المستعمرين بعهودهم، في حين كان الوقت حينذاك مناسباً تماماً لقيام دولة كُردية تضم إليها كل أو أغلب بقاع كُردستان التي وزعت بين إيران وتركيا والعراق وسوريا. وهي المشكلة التي مرت عليها عقود كثيرة وما يزال الشعب الكُردي في هذه الأجزاء يدفع ضريبة كل تلك السياسات الاستعمارية بدماء أبنائه وبناته في كافة أجزاء كُردستان وما زال محروما من حلمه في إقامة دولته الوطنية المستقلة. لقد جاءت المساومة بين الحكام في العراق والحكومة البريطانية على النفط وولاية الموصل لصالح العرب في العراق ولكنها لم تكن في صالح الكُرد لا في العراق ولا في الأقسام الأخرى. وهي حقيقة لا بد لنا من الاعتراف بها لصالح فهم حقيقة ما كان يجري حينذاك

وما يفترض أن نشاطر به الشعب الكُردي ونسانده عندما يطالب بحقوقه المشروعة، بما فيها حقه في الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة، رغم أن الشعب الكُردي في العراق قد أقر بمحض إرادته، وفي ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة، النظام الفيدرالي لإقليم كُردستان العراق في إطار الجمهورية العراقية الاتحادية. لا يستطيع الإنسان الواعي لحقوقه وحريته أن يطالب لنفسه بالحرية وينسى حرية الآخرين، فالحرية وممارسة حقوق الإنسان هي قضية واحدة في كل مكان، وليس هناك أفضل من ترك الشعوب تختار طريقها وسبل العيش المنفرد أو المشترك، سواء أتم ذلك الاختيار على أساس إقامة دولتين أم أكثر أم في دولة واحدة متعددة القوميات والأديان والطوائف وعلى أساس الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

الفصل الرابع

الكساد الأعظم ١٩٢٩-١٩٣٣ وحالة العراق الاقتصادية

عرفت هذه الفترة البداية الفعلية لاستخراج وتصدير النفط الخام العراقي بواسطة شركة نفط العراق في ضوء الامتياز الذي حصلت عليه في العام ١٩٢٤. وكانت بداية حصول العراق على موارد مالية من شركات النفط ابتداءً من العام ١٩٢٧، في حين أن التصدير الفعلي للنفط الخام بدأ في العام ١٩٣٤[٢٣٢]. ويبدو مفيداً البحث في عدد من النقاط التي كان لها التأثير المباشر على حياة المجتمع العراقي في تلك الفترة وما بعدها.

فعلى صعيد الوضع الاقتصادي عاش العالم الرأسمالي أزمة اقتصادية امتدت بين عام ١٩٢٠ و١٩٢١، ثم بدأت تنقشع تدريجاً حتى بدأ الانتعاش مجدداً خلال الفترة الواقع بين ١٩٢٤–١٩٢٨. وكانت بريطانيا قد تأثرت بالأزمة الاقتصادية، كما شملها الانتعاش أيضاً. وتجلى الانتعاش في توجيه الشركات الاحتكارية النفطية جزءاً من رؤوس أموالها للتوظيف في قطاع النفط الخام في العراق، وخاصة في عمليات التنقيب عنه، إضافة إلى تشجيع زراعة بعض المحاصيل كالقطن وتصدير المنتجات الزراعية، النباتية، ومنها التمور، والحيوانية، إلى الأسواق البريطانية. كما اتسعت استيرادات العراق من السوق البريطانية. وتعززت خلال هذه الفترة الروابط بين الاقتصاد البريطاني والاقتصاد العراقي على أسس من عدم التكافؤ من الناحية الموضوعية أولاً، وبسبب الفجوة الهائلة بين مستوى الاقتصاد في البلدين،

---

٢٣٢ محمد طارق شكر د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط "أوبك". بغداد. وزارة الثقافة والفنون. دار الرشيد للنشر. سلسلة دراسات ١٧٤. ١٩٧٩. ص ١٦٢.

وعلى مستوى طبيعة الشركات الاستغلالية البريطانية العاملة في العراق والراغبة في تحقيق أقصى الأرباح على حساب الاقتصاد العراقي.

ولكن الانتعاش الذي برز في حقل التجارة الخارجية وتنشيط الأسواق المحلية وزيادة عدد العاملين في مختلف النشاطات الاقتصادية وتحسن مستوى الإنتاج الزراعي وتطور نسبي في الإنتاج الحرفي وتحسين وسائل الإنتاج فيه لم يتواصل طويلاً، إذ أصيب العالم الرأسمالي في العام ١٩٢٩ بأزمة اقتصادية عامة وشاملة بدأت مع انهيار سوق البورصة الأمريكية في نيويورك في الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٢٩. وقد أطلق على هذا التاريخ بيوم "الخميس الأسود"، "حيث بيعت في البورصة في هذا اليوم كميات هائلة من الأسهم والسندات التي تمثل أعظم رأسمال الشركات الكبرى. فهبطت أسعارها إلى الحضيض. وخسر ألاف الأفراد ثرواتهم ومدخراتهم في غضون ساعات قليلة"[٢٣٣]. وأدى هذا الانهيار إلى غلق عدد متزايد من البنوك أبوابه. فقد أغلق في العام ١٩٣٠ مثلاً ١٣٢٥ بنكاً، ثم ارتفع إلى ٢٢٩٢ بنكاً في العام ١٩٣١. أما في العام ١٩٣٢ فقد بلغ عدد البنوك التي أعلن عن إفلاسها في الولايات المتحدة الأمريكية ١٤٥٦ بنكاً.[٢٣٤]

لقد عرف العالم الرأسمالي خلال الفترة موضوع البحث ثلاث أزمات اقتصادية دولية حادة وشاملة، إذ ظهرت الأولى في عامي ١٩٢٠/١٩٢١، والثانية في الفترة ١٩٢٩–١٩٣٣، والثالثة في عام ١٩٣٧/١٩٣٨. وجميع هذه الأزمات اتسمت بخمسة مظاهر أساسية، وهي:

- انهيار الأسواق المالية.
- فيض الإنتاج وإغراق الأسواق بالسلع والكساد بسبب صعوبة تسويقها، ثم ينعكس ذلك على تراجع حركة الإنتاج.
- تدهور التجارة الدولية بسبب قلة الطلب على السلع.

٢٣٣ زكي، رمزي د. الاقتصاد السياسي للبطالة. عالم المعرفة ٢٢٦. الكويت. ١٩٩٧. ص ٣٢٠.

٢٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٠.

- تفاقم حجم البطالة ورمي المزيد من العمال على قارعة الطريق بسبب توقف أو تقليص الإنتاج أو الإعلان عن إفلاس الكثير من المنشآت الصناعية والشركات التجارية والخدمات، خاصة تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى البنوك.
- تراجع الأجور والمدخولات الشهرية لنسبة عالية من السكان وتدهور مستوى معيشة الغالبية العظمى، وخاصة العائلات الفقيرة والكادحة، سواء أكان ذلك في الريف أم المدينة، وتقلص القدرة الشرائية والخشية من المستقبل.

وكانت الأزمة التي نحن بصدد الحديث عنها، أزمة ١٩٢٩–١٩٣٢، هي الأكبر من بين تلك الأزمات الأكثر شمولية والأكثر سوءاً والأطول عمراً والأعمق أثراً والأشد تدميراً في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي العالمي، غذ أن الذاكرة الجمعية للعالم لا تزال تتحدث عنها باعتبارها حدثاً كبيراً وشاملاً وعم الخراب غالبية شعوب العالم، ولم يحقق الأرباح من كل ذلك سوى أولئك الرأسماليين الأكثر قدرة والأكثر استعداداً على مواجهة مثل هذه الأزمات الاقتصادية.

وإذا كانت هذه الأزمة قد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، فأنها شملت تدريجاً أوروبا كلها وعلى نطاق واسع، ثم امتدت لتشمل العالم كله، في ما عدا الاتحاد السوفييتي حينذاك، إذ كانت علاقاته بالعالم الرأسمالي محدودة جداً ويعيش ظروفه ومشكلاته الخاصة، وكانت الأزمة التي يعاني منها من نوع آخر خلال تلك الفترة، وبشكل خاص أزمة تفاقم دكتاتورية ستالين وفرضه أساليب القوة في معالجة المسألة الزراعية وإقامة المزارع الحكومية والتعاونية، أي السوفخوزات والكولخوزات على التوالي. ويمكن رؤية حقيقة مظاهر الأزمة العامة للرأسمالية في فتر ١٩٢٩–١٩٣٢ في عدد من المؤشرات بالنسبة لأكثر الدول الرأسمالية تقدما في العالم، إذ من شأن الجدول التالي توضح التراجع الكبير في حجم الإنتاج الصناعي في عدد من السلع الصناعية المهمة.

جدول يوضح الإنتاج السنوي للحديد الخام والفولاذ الخام والأسمنت

للفترة الواقعة بين ١٩٢٩–١٩٣٢ بملايين الأطنان

الإنتاج	ألمانيا ١٩٢٩ ١٩٣٢	بريطانيا العظمى ١٩٢٩ ١٩٣٢	الولايات المتحدة ١٩٢٩ ١٩٣٢
الحديد الخام	١٣,٢ ٣,٩	٧,٧ ٣,٦	٤٤,٢ ٨,٩
الفولاذ الخام	١٦,٠ ٥,٦	٩,٨ ٥,٣	٥٧,٣ ١٣,٨
الإسمنت	٧,٠٣٩ ٢,٧٩٥	٤,٧٦٥ ٤,٣١٨	٢٩,٣١٨ ١٣,١٦٦

Quelle: Horst Hemberger Luty Maier Heinz Petrak Otto Reinhold Karl-Heinz Schwank. Imperialismus heute. Dietz Verlag . Berlin. 2. Auflage. 1965. S. 50.

وكل المعطيات المتوفرة تشير إلى أن الأزمة شملت بالأساس المواد الخام والسلع الصناعية، إذ أن استخدام الطاقة الإنتاجية على صعيد العالم الرأسمالي لم يتجاوز نسبة قدرها ٦٣٪ خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٩–١٩٣٣، وبالتالي هبط الإنتاج الصناعي إلى حوالي النصف خلال ذات الفترة. ولكن الأزمة التي ابتدأت بالبورصة المالية وشملت الإنتاج انتقلت إلى المشتغلين في مختلف فروع الاقتصادات الوطنية لتنشر البطالة في صفوفهم وعلى نطاق واسع. فالمعلومات كانت تشير إلى أن البطالة قد بلغت عموما ١٨٪. ولكنها كانت متباينة في شدتها من دولة إلى أخرى، وكانت قاسية جداً في أوروبا ومنها ألمانيا. فالمعلومات الرسمية المتوفرة تشير إلى الواقع التالي:

جدول يوضح واقع البطالة في ألمانيا في الفترة الواقعة بين ١٩٢٨–١٩٣٢ بالنسب المئوية

العمالة	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣١
نسبة العمال العاطلين	٨,٤	١٣,١	٢٢,٢	٤٣,٧	٣٣,٧
نسبة العاملين جزئياً	٥,٦	٧,٥	١٣,٤	٢٢,٦	١٩,٧
نسبة العاملين بدوام كامل	٩٠,٤	٨٥,٢	٧٤,٥	٥٠,٦	٦١,٢

Luty Maier Heinz Petrak Otto Reinhold Karl-،Quelle: Horst Hemberger Heinz Schwank. Imperialismus heute. Dietz Verlag . Berlin. 2. Auflage. 1965. S. 50.

ونتيجة ذلك تراجع الدخل الشعبي الألماني بنسبة ٤٠٪ بين عامي ١٩٢٨ و١٩٣٢، وبنفس النسبة تراجع دخل العمال خلال ذات الفترة[٢٣٥].

ويمكن القول بأن الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد عرف خلال فترة الكساد العالمي الوقائع التالية:

كتب الدكتور الراحل رمزي زكي بشكل صائب بصدد الموضوع ما يلي:

" ويكفي أن نعلم بأن الأزمة قد أدت إلى:

١. انخفاض الإنتاج القومي في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح بين ٤٥–٦٠ ٪.

٢. حدوث بطالة على نطاق واسع تقدر بحوالي ١٠٠ مليون عاطل في مختلف بلدان العالم.

٣. إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية.

٤. إن الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد الكبير يفوق قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى طبقاً لتقديرات ميخائيل هدسون.

235 Horst Hemberger Luty Maier، Heinz Petrak Otto Reinhold، Karl-Heinz Schwank. Imperialismus heute. Dietz Verlag . Berlin. 2. Auflage. 1965. S. 57.

٥. انهيار قيم عملات ٥٦ بلداً رأسمالياً وحدوث تدهور بليغ في التجارة العالمية.
٦. انهيار نظام النقد الدولي"[٢٣٦].

وجدير بالإشارة إلى أن تنامي غضب الجماهير واحتجاجاتهم ومظاهراتهم ومسيراتهم الشعبية المطالبة بتحسين الأوضاع ومعالجة ظروف الأزمة والكف عن إلقاء عبء الأزمة الخانقة على كاهل الجماهير الشعبية الواسعة في البلدان الرأسمالية المتقدمة وعلى كاهل شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات قد أرعب الحكومات الرأسمالية وخشيت على مصالحها وحكمها فعمدت إلى استخدام العنف في مواجهة الحركات الشعبية العمالية والفلاحية وإلى مصادرة الحريات الديمقراطية والتجاوز الفظ على حقوق الإنسان، كما عمدت إلى الضغط على النقابات العمالية وتقليص دورها في الحياة الاقتصادية والعمالية. وبرزت بوضوح وفي ظل هذه الأزمة الطبيعة الاستبدادية للحكومات الرأسمالية حالما تعلق الأمر بالموقف من وجود الرأسماليين في الحكم أو حالما شعرت بوجود تهديد معين لمصالحها الاقتصادية وأرباحها. وكان هذا اختبار مباشر وفعلي للديمقراطية البرجوازية بالنسبة إلى عدد كبير من السكان، رغم أن تلك الحكومات لم تكن قادرة على مصادرة كل المنجزات السياسية التي كافحت من أجلها طوال عقود سابقة. إلا أن هذه الأزمة والسياسات التي مارستها البرجوازية الكبيرة فسحت في المجال وفي عدد غير قليل من البلدان إلى بروز مظاهر غير ديمقراطية واستبدادية وسياسات شوفينية وعنصرية ساهمت في توفير الأجواء المناسبة لظهور الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا والعسكرية في اليابان بشكل خاص وإلى تأييد واسع لمثل هذه الاتجاهات في عدد غير قليل من الدول الأوروبية وغير الأوروبية، وإلى محاولة رمي عبء الأزمة على عاتق الكادحين والمنتجين الفعليين من المجتمع.

ولكن كيف كان عليه الوضع في بريطانيا العظمى في ظل الأزمة الخانقة والكساد الكبير؟ وكيف كان عليه الوضع في العراق حيث كانت بريطانيا تفرض انتدابها باسم عصبة الأمم

---

٢٣٦ زكي، رمزي د. الاقتصاد السياسي للبطالة. عالم المعرفة ٢٢٦. الكويت. ١٩٩٧. ص ٣٢٤.

وسيطرتها التامة على العراق؟ وبالتالي، ما هي تأثيرات تلك الأزمة على الاقتصاد والمجتمع في العراق؟ وما هي تجلياتها على الواقع السياسي العراقي؟

رغم أن الأزمة قد وصلت إلى بريطانيا بوقت متأخر، أي في العام ١٨٣٠، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا حيث بدأت فيهما في العام ١٩٢٩، إذ أنهما عانيا أكثر من بقية الدول من هذه الأزمة، إلا أنها أنزلت بالاقتصاد والمجتمع البريطاني خسائر فادحة ومدمرة، بسبب عمق الأزمة التي حلت بها وشموليتها وتأثيرها المباشر على المستعمرات التابعة لها. وكلنا يعلم بأن الأزمة لم تترك بلدا في العالم، عدا الاتحاد السوفييتي، الذي كان تأثره محدودا بسبب ضعف علاقاته بالاقتصاد الرأسمالي العالمي حينذاك، ولكن هذا الواقع لم يترك الاتحاد السوفييتي بمنجى تام عن الآثار غير المباشرة للأزمة. كتب جوزيف شومبيتر عن شمولية الأزمة وشمولها للعالم كله يقول: "لم توجد أي منطقة محصنة من آثار أزمة العام ١٩٢٩، لأنها كانت أزمة صناعية وزراعية، فانطبقت آثارها السيئة على الجميع. وخُفّضت الدخول والمرتبات في جميع البلاد ولجميع الأفراد، إما بطريق غير مباشر، ناجم عن سقوط قيمة العملات، وإما بطريق مباشر بتخفيض الإنفاق الحكومي الذي اضطرت إليه الحكومات عندما انكمشت مواردها بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٤٥٪ كما قدرت المؤسسة الألمانية للبحوث الاقتصادية. ولم يحدث قط في تاريخ الخمسين سنة الماضية أن تدهورت دخول الناس كما هوت في هذه الأزمة التي لم يبق على مرتبات الموظفين وذوي الدخول الثابتة والزراعيين، وهي الدخول التي من النادر أن تكون قد مست أو لم تمس على الإطلاق في الأزمات السابقة"[٢٣٧]. هكذا كانت أيضاً حالة بريطانيا بفعل هذه الأزمة الطاحنة. كما لاحظنا في الجدول السابق الخاص بإنتاج بعض السلع الصناعية في أكبر ثلاث دول صناعية حيث أشار إلى انخفاض كبير في الإنتاج في بريطانيا ابتداءً من العام ١٩٢٩/١٩٣٠ في ما يخص الحديد الخام والفولاذ الخام والأسمنت، إذ بلغ في الحديد الخام

---

٢٣٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٣/٣٢٤.

والفولاذ إلى حدود النصف تقريبا. ولكن لم يقتصر الانخفاض في الإنتاج على هاتين المادتين بل شمل جميع المواد تقريباً إذ تراجع الإنتاج العام إلى مستوى عام ١٨٩٦/١٨٩٧، وشهد إنتاج الفحم تراجعاً كبيراً وبلغ مستوى إنتاجه في العام ١٨٦١، وهبطت صناعة السفن البريطانية بمقدار ١١ ضعفا، أي أنها عادت إلى مستوى العام ١٨٤٣. وتجلت الأزمة في الإنتاج الزراعي وصعوبة تصريف سلعه بالأسواق الدولية مما تسبب في تدهور أسعاره بشكل عام إلى ٣٤٪ [٢٣٨]. ويورد الدكتور كمال أحمد مظهر، استناداً إلى عدد من المصادر، بصدد الأزمة في بريطانيا ما يلي: "وكانت مردودات الأزمة كبيرة بالنسبة لمختلف مجالات الحياة وجميع شرائح المجتمع في إنكلترا. فقد اضطر العديد من المعامل والمصانع والمصارف والمخازن إلى غلق أبوابها، كما أشهر عدد أكبر من التجار إفلاسهم. فقد عانت تجارة إنكلترا الخارجية في سنوات الأزمة من اختناق كبير. فأن قيمة تصدير الأقمشة الإنكليزية المعروفة مثلاً، تقلصت في العام ١٩٣٢ إلى ٣٦٥ مليون باون إسترليني بعد أن كانت تؤلف حوالي ٧٣٠ مليوناً في العام ١٩٢٩، وعانت خزينة الدولة من صعوبات كبيرة للغاية. كما فقد في ذروة أيام الأزمة كل واحد من أربعة عمال بريطانيين عمله نهائياً (حوالي ثلاثة ملايين عامل) فضلاً عن البطالة المقنعة التي عانى منها الكثيرون. أما من لم يفقد العمل فقد جرى تقليص أجوره بنسبة ٢٠٪. وجراء ذلك شهدت البلاد موجة من الإضرابات والمظاهرات ومسيرات كلن ينظمها العاطلون عن العمل وقد أطلقوا عليها "مسيرات الجياع"[٢٣٩].

- وكان لهذا الواقع البريطاني تأثيره المباشر وغير المباشر على الواقع العراقي، حيث بدأت الأزمة تصيب القطاعين الزراعي والتجاري مباشرة، كما أثرت على الإنتاج الصناعي

---

٢٣٨ أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية. منشورات مكتبة البدليسي. بغداد. ١٩٨٧. ص ٩٦.

٢٣٩ المصدر السابق نفسه. ص ٩٦.

وبالتالي شملت بقية مجالات الحياة وخاصة قضايا التشغيل والخدمات الحكومية. ويمكن أن نلخص تأثيرات الأزمة على الاقتصاد والمجتمع العراقي في المؤشرات التالية:

- تدهور سريع في قيمة الصادرات العراقية، وخاصة بالنسبة للسلع الزراعية، إذ أن العراق كان وما يزال بلداً زراعياً بالدرجة الأولى رغم تخلف القطاع الزراعي فيه. كما تراجعت أسعاره كثيراً بسبب المنافسة الحامية في السوق الدولية. مع ضرورة الإشارة إلى أن السلع الزراعية كانت إلى حدود غير قليلة احتكاراً دولياً للسوق البريطانية والهندية. ويمكن أن متابعة هذا الواقع من الجدول التالي لتبيان قيمة صادرات العراق خلال فترة الأزمة العاصفة.

جدول بأثمان الصادرات العراقية للسلع الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية

خلال الفترة ١٩٢٧–١٩٣٣ (بآلاف الدنانير العراقية)

السنوات	التمور	الشعير	القمح	الجلود	الصوف	الحيوانات	المجموع
١٠٢٧	١٣٧٤	١٠٠٤	٨٣	٢٢١	٥٤٠	١٥٩	٣٣٨١
١٩٢٨	١٢٠٣	٥٢٦	٧٨	٣٢٥	٦٢٨	١٤٠	٢٩٠٠
١٩٢٩	١٤٠٧	٤١٣	١٣٠	٢٦٤	٥٩٢	١٥٤	٢٩٦٠
١٩٣٠	٧٩٣	١٨٥	٤٤٢	١٦١	٢٩٥	١٠٧	١٩٨٣
١٩٣١	٨٩٦	٤٥	١٣٨	١٣٦	٢٠٦	١٣٠	١٥٥١
١٩٣٢	٨٧٩	٢١٣	٦٣٠	٨٦	٩١	٤٩	١٩٤٨
١٩٣٣	٨٣٥	٢٠٧	٧٢	١٤٨	١٣٢	٧٤	١٤٦٨

قارن: حسن، محمد سلمان د. التطور الاقتصادي في العراق – التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤–١٩٥٨. الجزء الأول. الملحق الإحصائي. المكتبة العصرية. بيروت. ١٩٦٥. ص ٥١٨/٥١٩.

ومنه يستدل على أن أثمان صادرات السلع الزراعية العراقية قد تراجعت من ١٠٠ ٪ في العام ١٩٢٧ إلى ٤٣,٤ ٪ في العام ١٩٣٣. ويمكن معرفة مدى تدهور أسعار السلع الزراعية من مقارنة متوسط سعر الطن الواحد من التمور للموسم الزراعي ١٩٢٦/١٩٢٧ (١٥,١) دينار وسعره في الموسم الزراعي لعام ١٩٢٩/١٩٣٠ الذي بلغ ١٠,٤ دينار عراقي[٢٤٠].

وإذا ما ألقينا نظرة على تصدير القطن العراقي الذي أعتبر من المنتجات الصناعية الجديدة والمهمة والذي أبدت الشركات البريطانية اهتماماً بتعزيز توطينه في العراق والتوسع في إنتاجه وتصديره، سنجد مدى تأثير الأزمة على صادرات القطن العراق.

جدول يوضح تطور صادرات القطن العرقي خلال الفترة ١٩٢٩–١٩٣٣ بالطن المتري

السنة	صادرات القطن (طن متري)
١٩٢٨	١٢٣٠
١٩٢٩	١١٦٨
١٩٣٠	٧٨٧
١٩٣١	١٧٩
١٩٣٢	٦٦
١٩٣٣	١٨٨

قارن: لانكلي، كاتلين م. تصنيع العراق. مكتبة دار المتنبي. بغداد. ١٩٦٣. ص ١٠٥.

- وقد كانت خسائر العراق بسبب ذلك كبيرة جداً، وبشكل خاص بالنسبة للفلاحين وصغار المزارعين، مما دفع بعدد غير قليل منهم إلى ترك الريف والهجرة إلى المدينة والتي

---

٢٤٠ لانكلي، كاتلين م. تصنيع العراق. مكتبة دار المتنبي. بغداد. ١٩٦٣. ص ٦٩.

استثمرت فيما بعد أثناء وضع وتطبيق قوانين داوسن التي أشرنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب.

- وصاحب هذا الواقع تراجعاً ملموساً في أثمان صادرات العراق من الخارج، إضافة إلى اختلال التوازن بين قيمة الصادرات والاستيرادات لصالح الأخيرة مما أوجد عجزا مستمرا في الميزان التجاري العراقي وفي ميزان المدفوعات أيضاً. ويمكن للأرقام التالية أن توضح هذه العلاقة، علماً بأن أثمان الاستيرادات تتضمن ما كانت تستورده شركة النفط العراقية الأجنبية من معدات لصالح عمليات التنقيب عن النفط وغيرها.

جدول يوضح النسبة المئوية لقيمة المستورد والمصدر بين العراق
وكل من انكلترا والهند في الفترة ١٩٢٦–١٩٣٢

	١٩٢٦	١٩٢٩	١٩٣٢
إنكلترا:			
المستورد منها للعراق	٣٠,٨	٣١,٧	٣٤,٩
المصدر إليها من العراق	٢٣,٩	٢٠,٦	٣٧,٤
الهند:			
المستورد منها للعراق	٣٤,٣	١٦,٦	١٢,٤
المصدر إليها من العراق	١٩,٣	٢٢,٤	١١,٦

المصدر: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق.
ط ١. مطبعة الزهراء. بغداد. ١٩٦٨. ص ٨٨.

- وإذا ما دمجنا صادرات وواردات العراق من إنكلترا والهند سنجد حصول انخفاض فيهما مع بروز عجز واضح في الميزان التجاري العراقي لصالح بريطانيا والهند خلال الفترة

الواقعة بين ١٩٢٦–١٩٣٢ بلغ ٢٧٦,٣ ألف دينار عراقي[٢٤١]. وبسبب من مصاعب التمويل وضعف حالة الفلاحين وصغار الزارعين اقتصر استيراد المضخات على أصحاب الأموال من كبار ملاكي الأراضي الزراعية، ولكنها لم تتسع كثيراً في فترة الأزمة بسبب تراجع الرغبة في تطوير الزراعة وتراجع الإنتاج بسبب تقلص الطلب على السلع الزراعية. ومن مراجعة أرقام استيراد المضخات المائية سنجد أن عدد المضخات في المناطق النهرية قد بلغ ١٤٨١ مضخة في العام ١٩٢٨ وارتفع إلى ٢٠٣١ مضخة في العام ١٩٢٩[٢٤٢]، وإلى ٢١٥٠ مضخة في عام ١٩٣٤[٢٤٣]، أي بزيادة قدرها ١١٩ مضخة خلال خمس سنوات أو بمعدل سنوي قدره ٢٤ مضخة لا غير.

- وبسبب من تراجع حجم التبادل التجاري وتدهور حركة الأسواق المحلية أشهَرَ في العام ١٩٣٠ وحدها ١٦ تاجراً عراقياً معروفاً في بغداد الإفلاس، كما واصلت الصحف المحلية بعد ذلك بنشر حالات الإفلاس التي لم تنقطع طيلة فترة الأزمة[٢٤٤].

- إن تدهور حجم الإنتاج الزراعي، بسبب تراجع الطلب عليه، دفع بعدد غير قليل من الفلاحين وأصحاب الأراضي ترك المحاصيل الزراعية في الحقول دون حصادها، إذ كانت تكاليف حصادها أعلى بكثير من أسعار بيعها أو تكاليف خزنها، إضافة إلى هجرة عدد غير قليل منهم الريف صوب المدينة، رغم البطالة التي كانت متفشية في المدينة أيضاً، مما خلق مشكلات جديدة لسكان المدن وأطرافها.

- ولم يقتصر تأثير الأزمة على الإنتاج الزراعي، بل شمل أيضاً الإنتاج الصناعي، رغم صدور قانون يهدف إلى تشجيع إقامة المشاريع الصناعية ومنح إعفاءات عن استيراد

---

٢٤١ النجار، عبد الوهاب حمدي، سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص٩٠.

٢٤٢ لانكلي، كاثلين م. التصنيع في العراق. مصدر سابق. ص ٨٥.

٢٤٣ الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسالة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ١١٩.

٢٤٤ أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. مصدر سابق. ص ٩٩.

المعدات والمكائن لهذا الغرض. فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٩ –١٩٣٣، ارتفع عدد المشاريع الصناعية، وهي في الغالب الأعم صغيرة أو متوسطة بالنسبة لظروف العراق حينذاك، من ٨ مشاريع إلى ٣٨ مشروعاً، كانت كلها في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وخاصة في السجاير، حيث بلغ عددها ١١ مشروعاً، و٤ مشاريع لإنتاج الطابوق وبين ١ إلى ٢ من المشاريع في كل من حلج الأقطان والدباغة وطحن الحبوب والطباعة والتقطير والجوارب واستخراج الزيوت النباتية والغزل والنسيج وصناعة معدات بسيطة للمكائن الزراعية وإنتاج الأحذية[٢٤٥].

- ونتج عن كل ذلك تراجعا شديدا في إمكانيات التشغيل وارتفاع عدد العاطلين عن العمل في الزراعة وفي الخدمات المختلفة، رغم التشغيل النسبي الذي انفتح على العراق من جراء بدء عمليات التنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك نشاط الموانئ العراقية والسكك الحديد.
- وبسبب الضائقة المالية وقلة إيرادات الدولة والنفط عمدت الدولة إلى تقليص عدد موظفيها بالفصل من الوظيفة، إذ شمل هذا مجموعة كبيرة من الموظفين والمستخدمين والعمال العاملين في أجهزة ومؤسسات الدولة. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن إيرادات الدولة قد تراجعت في فترة الأزمة على النحو الآتي:

٢٤٥ لانكلي، كاثلين م. التصنيع في العراق. مصدر سابق. ص ٩٤/٩٥.

جدول بإيرادات الدولة من المحاصيل الزراعية ونسبتها إلى الضرائب الأخرى

للفترة بين ١٩٢٨/١٩٢٩–١٩٣٢/١٩٣٣

السنة	إيرادات الدولة من المحاصيل الزراعية بالدينار العراقي	نسبتها إلى الضرائب المباشرة	نسبتها إلى مجموع الضرائب	نسبتها إلى مجموع الدخل العام
١٩٢٩/٢٨	١٠٤٦٢٦٧	٦٩,٨	٢٨,٤	٢٣,٥
١٩٣٠/٢٩	٨٨٩٣٩٢	٦٦,٠	٢٥,٢	٢٠,٦
١٩٣١/٣٠	٤٢٥٧٦٨	٤٨,١	١٥,٤	١٢,٢
١٩٣٢/٣١	٣٥٢٧٤٣	٤٤,١	١٢,٨	٨,٢
١٩٣٣/٣٢	٣٩٦٤٣٩	٤٧,٦	١٣,٨	٩,٤

قارن: – الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ١٢٥.

– بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. جدول رقم (٦–٢). ص ١٣٣–١٣٥.

- ولا بد من الإشارة إلى أن إيرادات النفط كانت شحيحة للغاية إذ بلغ المتوسط السنوي لإيرادات العراق ٦٩١،٥٤٤ ديناراً عراقياً خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٧–١٩٣٠، ثم بلغ في أعوام ١٩٣١ و١٩٣٢ و١٩٣٣ المبالغ التالية على التوالي: ٤٠٠٠٠٠، ٥٧٨٠٠٠ و٧٤١٨٧٧ دينار عراقي. وهي مبالغ ما كان في مقدورها الاستجابة لمتطلبات الإعمار في العراق[٢٤٦].

٢٤٦ سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. مصدر سابق. ص ١٣٦/١٣٧.

- تقلص كبير في أجور العمال ومرتبات الموظفين ومدخولات أصحاب المهن المختلفة، إضافة إلى إعلان إفلاس الكثير من التجار وأصحاب الحرف. وبلغت نسبة تخفيض المرتبات إلى نسبة تتراوح بين ٥-٨٪. وأشار الدكتور كمال أحمد مظهر إلى هذا الوضع بقوله " لذا ليس غريباً أن أطلق فلاحو الجنوب على فترة الأزمة الاقتصادية اسم "سنة اللوعة" وأن أطلق عليها فقراء كُردستان اسم "سالى گرانيەكه" (سنة الغلاء) رغم الانخفاض غير المعهود الذي طرأ على أسعار المواد الحياتية الأساسية"[٢٤٧]. وكان التخفيض الكبير في مدخولات أصحاب الدخل الثابت والكادحين، ومنهم الباعة الجوالة، كبيراً. فعلى سبيل المثال لا الحصر "لم يكن بوسع الباعة الدوارين المرتبطين مباشرة بالأوساط الفقيرة، سواء في الريف أو المدينة، أن يحصلوا ما يعادل ١٦ إلى ٣٢ فلساً في اليوم"[٢٤٨].
- وفي ظل هذه الأزمة سعت بريطانيا إلى نقل ملكية بعض المنشآت التي كانت ملكاً لبريطانيا إلى الحكومة العراقية مقابل تعويضات سخية، إذ كانت بريطانيا بأمس الحاجة إليها، كما قامت بإنشاء مبنى لمديرية الموانئ في وقت كان العراق يعاني من أزمة مالية خانقة، إذ كان هذا يساهم في إيجاد مورد مالي للبريطانيين في العراق.
- وقاد هذا الوضع إلى بروز هجرة عراقية إلى البلدان المجاورة بأمل الحصول على فرص للعمل وتأمين مورد مالي للعاملين وأفراد عائلاتهم.
- ورغم المصاعب الكبيرة التي حلت بالمجتمع العراقي بشكل عام، فأن جشع بعض التجار وأصحاب الأموال دفعهم إلى تنشيط المضاربة واحتكار السلع ومحاولة رفع الأسعار وتحقيق الأرباح على حساب السكان، وخاصة الكادحين منهم، رغم بقاء أسعار السلع الزراعية واطئة عموماً.

---

٢٤٧ لانكلي، كاثلين م. التصنيع في العراق. مصدر سابق. ص ٩٩.

٢٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ٩٩

لقد هرست الأزمة الاقتصادية كادحي العراق وأشعرت قوى المعارضة بأهمية وضرورة تبني مشكلات الناس الاقتصادية والمعيشية والديمقراطية. ومن هنا جاء أيضاً تصاعد حركة المعارضة العراقية خلال الفترة بين ١٩٢٨-١٩٣٣، وتزايد عدد الإضرابات والمظاهرات المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وتقليص الضرائب وتحسين خدمات الدولة وإيجاد فرص عمل جديدة للعاطلين. وكانت الأزمة الاقتصادية في هذه الفترة من بين العوامل المنشطة للحركة السياسية اليسارية التي ساعدت على توسيع مواقع الاتجاهات الفكرية والسياسية اليسارية والماركسية بشكل عام، كما كانت البدايات الفعلية للتفكير الجاد بتوحيد نشاط تلك الجماعات الماركسية التي برزت منذ العشرينات في مدن عراقية عديدة أو التنسيق ومن ثم تأمين وحدة عملها. وقد حاولت هذه الاتجاهات الفكرية والسياسية إلى فهم طبيعة المرحلة وإلى إجراء تحليل للأوضاع التي كانت تمر بها البلاد وأسباب الأزمة الخانقة والسبيل إلى حلها، إذ كانت الصحف المحلية تعكس تلك الاتجاهات بوضوح ملموس. وطرحت على جدول عمل المعارضة العراقية المصالح الحيوية للسكان ومشكلاتهم وأوضاعهم المزرية وقلة الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم، بما فيها الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب والخدمات التعليمية والنقل والمواصلات. وأعطت هذه الفترة دفعة قوية للحركة الوطنية العراقية، ولكنها حملت معها في الوقت نفسه مخاطر التطرف الحكومي وسلطات الاحتلال في التشديد من إجراءاتها المناهضة لقوى المعارضة والتجاوز الفظ على الدستور وتزوير الانتخابات وتشويه الحياة النيابية. وهو ما وقع فعلاً. كما تسنى للدولة وفي تلك الأجواء الاقتصادية والسياسية فرض معاهدة ١٩٣٠ التي اشرنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب بعد أن تسلم نوري السعيد، وهو من بين أبرز الضباط الشريفيين وأصدقاء الملك فيصل الأول، رئاسة الوزارة لتمرير المعاهدة بأي ثمن كان. كما أن فترة الأزمة الاقتصادية وسياسات الحكومة غير العقلانية أوجدت مناخاً قومياً جديدا يميل أكثر فأكثر نحو اليمين متأثراً بعدد من العوامل بما فيها كرهه للسيطرة البريطانية على العراق ورغبته في التخلص منها، وفي نفس الوقت خشيته من القوميات والأقليات

القومية الموجودة في العراق على وحدة الأراضي العراقية، بعد أن أصبحت الموصل جزءاً من العراق، بسبب بعض الحركات المطلبية العادلة التي كانت تبرز بين فترة وأخرى من تلك القوى، ومن بينها حركات الشعب الكُردي في كُردستان العراق وحركات الآشوريين. وقد كان لهذا الواقع تأثيراته السلبية اللاحقة على المناخ والحياة السياسية العراقية. كما أضيف إلى المشكلات القائمة قضية فلسطين والنشاط الصهيوني المتزايد المقترن بتأييد واسع من جانب الحكومة البريطانية وسلطات الانتداب على فلسطين.

لقد تراجع نشاط الأحزاب السياسية بعد الضربات التي وجهت لها في العام ١٩٢٩ بعد المظاهرات الاحتجاجية ضد السياسة البريطانية في فلسطين. وكانت هذه الحالة مناسبة جداً لتمرير السياسات البريطانية في العراق. ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلاً، إذ سرعان ما سعت تلك الأحزاب إلى الاستفادة النسبية المحدودة من المجلس النيابي وإلى إعادة تقديم طلبات أعادة تأسيس أحزابها أو إعادة تنظيمها، كما ظهرت جماعات جديدة وانخرطت قوى من الأوساط المثقفة والشعبية في العملية النضالية، بمن فيهم العمال.

ففي العام ١٩٣٠ حل حزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمي نفسه وأعاد تشكيله تحت اسم حزب الإخاء الوطني. وضم في عضويته رشيد عالي الگيلاني وحكمت سليمان، ومحمد زكي المحامي، ومحمد رضا الشبيبي، والسيد عبد المهدي المنتفكي، وعلوان الياسري، والحاج عبد الواحد سكر، ومحسن أبو طبيخ، وضياء يونس وجمال المفتي وعلي جودت الأيوبي وغيرهم. وقد أصدرت جريدة "الإخاء الوطني" التي طرحت شعراً متميزا حين كتبت تقول بأن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى. وكانت لهذا الحزب فروع في البصرة والموصل والنجف. وأقام هذا الحزب تحالفاً مع الحزب الوطني برئاسة محمد جعفر أبو التمن. وقد وضع الحزبان على عاتقيهما مهمة معارضة مشروع معاهدة ١٩٣٠ والوقوف ضد الموافقة عليها من مجلس النواب، وكان هذا يعني الوقوف ضد إرادة فيصل الأول ومجموعة من الضباط الشريفيين والمندوب السامي البريطاني. علماً بأن تلك المجموعة من الضباط كانت قد التحقت بحزب العهد، كما انتقل إلى هذا الحزب تلك المجموعة من السياسيين التي

كانت تعمل قبل ذاك في حزب التقدم بعد انتحار رئيسه عبد المحسن السعدون وانتهاء عمل الحزب فعلياً. وكان من بين قادته هذه المرة نوري السعيد وجميل المدفعي وجعفر العسكري وجميل بابان وجميل الراوي وعبد الحسين الجلبي وإبراهيم الواعظ وفائق شاكر[٢٤٩]. ورغم تلك المقاومة تمّ إمرار المعاهدة في مجلس النواب وصادق عليها الملك. كما مارس الحزبان دوريهما، إلى جانب الدور المهم والبارز الذي لعبته جمعية أصحاب الصنائع برئاسة محمد صالح القزاز والقوى اليسارية[٢٥٠]، ومنها الجماعات الماركسية وجماعة الأهالي التي بدأت بالتشكل الأولي قبل ذاك، في تنظيم الإضراب العام في الخامس من شهر تموز/يوليو عام ١٩٣١. وساهم في هذا الإضراب القصابون وباعة الخضروات وأصحاب الأعمال الحرة والباعة وأصحاب وسائط النقل من سيارات وعربات وأصحاب المطاعم والفنادق والمقاهي ودور السينما والمراقص الليلية. وقد استمر هذا الإضراب أربعة عشر يوماً.[٢٥١] علماً بأن الحركة الشعبية التي ساندت المضربين كانت واسعة واتخذت مظهراً شعبياً عاماً وخاصة في العاصمة بغداد. وكان الإضراب قد تبنى مجموعة من المطالب المهمة التي جمعت بين المهمات الاقتصادية والسياسية، والتي كان التفاوض بشأنها يجري في غرفة تجارة بغداد مع ممثلي الحكومة، وهي:[٢٥٢]

---

٢٤٩ الجبوري، عبد الجبار حسن. الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي. مصدر سابق. ص ٧٤.

٢٥٠ يشير السيد عبّاس بغدادي في كتابه الموسوم "بغداد في العشرينات إلى أن السيد محمد صالح القزاز كان يملك مشغلاً يستخدم فيه حوالي ٣٠ عاملاً، وكانت له خصومة شديدة مع وزير الداخلية مزاحم الباجچي الذي نفاه إلى مدينة عانة. راجع: بغدادي، عباس. بغداد في العشرينات. ط ١. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٩٨. ص ٢٣٨

٢٥١ الملاح، عبد الغني. تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٨٠. ص ٨٤.

٢٥٢ المصدر السابق نفسه. ص ٨٤.

١. إلغاء رسوم البلديات المستحدثة وتخفيف الرسوم القديمة.

٢. النظر في قضية العمال العاطلين.

٣. إلغاء قانون ضريبة الدخل الموضوع سنة ١٩٢٧.

٤. إطلاق سراح كافة الموقوفين في القطر من أجل حوادث الإضراب.

وكان الإضراب يعبر في مضمونه السياسي والاقتصادي والاجتماعي عن احتجاج قوى الشعب ضد المعاهدة التي كان التوقيع وبالتالي المصادقة الملكية عليها قد تمت قبل عام تقريباً من تاريخ الإضراب، وضد تردي الأوضاع المعيشية وتدهور أسعار المحاصيل الزراعية وتراجع أجور العمال ورواتب الموظفين والمستخدمين وضد تسريح العمال وارتفاع حجم البطالة في البلاد. ورغم المشاركة الواسعة في الإضراب التي شملت مدناً عديدة، وخاصة في بغداد والبصرة والمنتفك والألوية الأخرى، فأن الحكومة، وبتوجيه مباشر من سلطات الانتداب البريطاني، وجهت ضربات قاسية ضد المتظاهرين وضد القوى التي نظمت الإضراب والمظاهرات واعتقلت مجموعة منهم، كما عمدت إلى حل جمعية أصحاب الصنائع واعتقلت رئيسها. ثم حكمت المحاكم العراقية على مجموعة منهم، من بينهم يونس السبعاوي وعبد القادر إسماعيل وفائق السامرائي وخليل كنه وجميل عبد الوهاب وسليم زلوف وفاضل قاسم راجي بأحكام مختلفة تتراوح بين ثلاثة وستة شهور، كما رأت ساحة حسين جميل وعمر خلوصي.[٢٥٣]

وجدير بالإشارة أن هذا الإضراب كان بمثابة التتويج لسلسلة من الإضرابات العمالية التي وقعت في السكك وفي غيرها من أجل تحقيق بعض المطالب العمالية العادلة. وقد عبرت تلك الإضرابات عن وضع جديد نشأ في العراق منذ التوقيع على معاهدة ١٩٣٠ ومنذ البدء بتحقيق العراق لبعض الإيرادات النفطية، في وقت كانت بريطانيا تسيطر على مصادر

---

٢٥٣ المصدر السابق نفسه. ص ٨٥/٨٦.

النفط الخام وفق الامتياز الذي منح للشركات البترولية الدولية، في وقت كانت الأزمة تطحن الناس وتتسع المرارة والمقاومة للمحتلين.

- وتسجل أحداث هذه الفترة ظاهرتين مهمتين هما:

– تزايد نشاط جمهرة المثقفين والطلبة ومجموعات من العمال والنقابيين.

– تنامي التبلور في المواقف الفكرية والسياسية والمصالح الاقتصادية بين الفئات الحاكمة وقوى المعارضة، رغم حصول تبادل في المواقع أحياناً غير قليلة، إضافة إلى التشابك الذي كان ما يزال فاعلاً في المصالح بين تلك المجموعات من المعارضة التي بدأت منذ أو حتى قبل ثورة العشرين.

وهذا يعني أن الطابع الأكثر ثورية وجذرية والأكثر استمرارية في النضال والأكثر وعياً بمشكلات الناس اليومية ومصالحهم الاقتصادية بدأ يتغلغل إلى صفوف الحركة الوطنية العراقية، وبدأ في الوقت نفسه يضعف الجانب السلبي الذي كان يضعف وحدة النضال الشعبي، وأعني به الجانب الطائفي مثلاً، رغم وجود قوى كانت تسعى إلى إبقاء تلك الفرقة الطائفية في أوساط الشعب أو تستخدمه لأغراضها الخاصة. ولا شك في أن هذه الفترة كانت البداية في تبلور اتجاهات سياسية أخرى في العراق، وأعني بها الاتجاهات ذات النزعة والنبرة القومية المميزة وبين تلك التي تبتعد عن التشديد في هذا المجال ولكنها تربط بين القضايا القومية والوطنية.

- وفي هذا الإطار تبلورت تدريجا وعلى امتداد الفترة بين ١٩٣٠حتى الحرب العالمية الثانية وما بعدها ثلاث تيارات جديدة في الحركة الوطنية العراقية، وهي:

- حركة الماركسيين الأوائل التي لم تبق محصورة في بغداد والبصرة والناصرية، بل امتدت إلى مدن عراقية أخرى، والتي تشكل منها فيما بعد الحزب الشيوعي العراقي.

- حركة اليسار الديمقراطي العراقي الذي كان ملتحماً بهذا القدر أو ذاك مع التيار الأول، ثم تبلور تدريجاً في حركة جماعة الأهالي التي تشكلت منها فيما بعد جمعية الإصلاح الشعبي، ومن ثم الحزب الوطني الديمقراطي.

- وحركة القوميين العرب التي تشكل منها فيما بعد نادي المثنى ومن ثم حزب الاستقلال العراقي.

ويفترض أن نشير إلى أن نادي المثنى قد حل في أعقاب فشل حركة أيار–مايس ١٩٤١، وتأسس حزب الاستقلال في عام ١٩٤٦. وأسست المجموعة الرئيسية من العناصر التي كانت تعمل في نادي المثنى حزب الاستقلال فيما بعد.

وضم كل من الحزب الوطني، وبدرجة أقل، حزب الإخاء الوطني في صفوفهما أو جمعا حوليهما شخصيات من الحركات الثلاث المشار إليها بسبب كونهما كانا قد حصلا على شرعية العمل الحزبي القانوني وتبنيا قضايا وطنية عامة ومقبولة من قبل الآخرين.

ويبدو أن قوى من الأحزاب السياسية العلنية كانت تبدي باستمرار استعدادها للمشاركة في السلطة دون أن تجد مجالات فعلية لتغيير سياسات الحكم المساندة لبريطانيا أو تستطيع دعم مطالب الشعب بتحسين أوضاعه وتحقيق العمران المطلوب في البلاد. ولهذا كان التوجه صوب تشكيل نوادي ثقافية وجمعيات مكافحة الأمية أو غيرها بمثابة التعبير عن الرغبة في إيجاد منابر أخرى للعمل السياسي غير الأحزاب التي كانت قائمة فعلاً حينذاك. يضاف إلى ذلك الموسمية في نضال بعض الشخصيات الوطنية أو المزاج الخاص لبعضها الآخر والاستعداد لمساومة قد تعزز مع تجذر المطالب الشعبية التي حملها الشباب إلى الساحة السياسية العراقية. وقد لعب انقلاب بكر صدقي دوراً متميزا في تشديد التباين بين القوى السياسية وتعميق الفجوة بين الجماعات ذات الاتجاهات الوطنية وبين الجماعات ذات الاتجاهات القومية، على أن لا يفهم من هذا أن المجموعة الأولى لم تكن تلتزم بالقضايا القومية أو تناضل في سبيلها، أو أن المجموعة الثانية لم تكن تحس بالقضايا الوطنية أو تلتزم بها في تلك الفترة.

وإذ سيجري الحديث عن الجماعات الماركسية في فصل خاص، فأن البحث في جماعة الأهالي يمكن أن نتناوله في هذا المجال لارتباط هذه المجموعة بالحركة الانقلابية التي قام بها بكر صدقي العسكري العسكرية ومعه مجموعة من العسكريين والمدنيين. كما كان

بعض العاملين في مجموعة الأهالي من بين من شارك فيما بعد في بناء الحزب الشيوعي العراقي أو الحزب الوطني الديمقراطية أو حزب الاستقلال أو التحق بالفئة الحاكمة وأصبح جزءاً منها.

الفصل الخامس

الحياة السياسية والحزبية في الفترة (١٩٢١-١٩٣٢)

تميزت الحياة السياسية العراقية طيلة سنوات هذه الفترة بحيوية كبيرة وبمشاركة متميزة ومتزايدة سنة بعد أخرى من جانب أوساط جديدة من أبناء الشعب، وبشكل خاص من المثقفين والطلبة ومجموعات من صغار الموظفين والمستخدمين والحرفيين والتجار وشيوخ العشائر، إضافة إلى مجموعات صغيرة من العمال والفلاحين، علماً بأن المجموعات المثقفة والطلبة والعمال والفلاحين قد تزايد وزن مساهماتها في أحداث معينة كالإضرابات أو الهبّات الفلاحية، كما تبلورت هذه المساهمات أكثر فأكثر في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالقياس إلى الفترة التي سبقتها. وكذلك شاركت مجموعات من الضباط في النشاط السياسي، سواء تلك التي شاركت في الحركة العربية المناهضة للدولة العثمانية أم تلك التي انخرطت حديثا في الجيش العراقي الحديث التكوين. وعرفت هذه الفترة توترات سياسية وانقلابات عسكرية لأول مرة في حياة البلاد الجديدة وفي ظل الهيمنة البريطانية على العراق. وتحولت مواقع العديد من القوى السياسية وتغيرت مواقفها السياسية واصطفافها الفكري والسياسي، كما نزلت إلى الساحة السياسية فئات اجتماعية وأحزاب سياسية جديدة، وطرحت في هذه الفترة مهمات اجتماعية حديثة لم تطرح قبل ذاك، مثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة وقضايا الأرض وحقوق العمال، إلى جانب المهمات الوطنية العامة، مثل مهمات الاستقلال الناجز والسيادة الوطنية الكاملة، بعد دخول العراق عصبة الأمم وإلغاء صك الانتداب على العراق وبدء تنفيذ معاهدة ١٩٣٠. وتميزت الحياة السياسية في هذه الفترة (١٩٢١-١٩٣٢) بالحركية والغنى في المضامين وأشكال وأساليب وقوى النضال، كان لها أكبر الأثر على طبيعة التناقضات ووجهة الصراعات اللاحقة وعلى اتجاهات تطور العراق من الناحيتين السلبية والإيجابية.

شهد العراق في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى اتجاهاً سياسياً رئيسياً وأساسياً في أوساط المثقفين المتعلمين والعاملين في الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان يطمح إلى الخلاص من الهيمنة العثمانية، وأن اختلفت مواقف القوى فيه وتوزعت على مجموعتين: إحداها كانت تسعى إلى الخلاص التام من الدولة العثمانية باعتبارها استعماراً تركيا مفروضاً على العراق وباقي الدول العربية الخاضعة بالقوة للهيمنة العثمانية، تلك الهيمنة التي بذلت أقصى الجهود من أجل تتريك المنطقة بأسرها وبضمنها العراق من جهة، وجماعة أخرى كانت تريد الحفاظ على العراق ضمن الدولة العثمانية "المسلمة"، خوفاً على فقدان الوحدة الإسلامية حتى من حيث الشكل والخشية من الوقوع تحت سيطرة "الكفار!" المسيحيين الإنكليز، مع ضرورة تمتع العراق بالحكم المستقل نسبياً أو الإدارة الذاتية من جهة أخرى. وإذا كان الاتجاه الأول قومياً عربياً إلى حدود ملموسة إذ لم يكن الوعي القومي، سواء العربي أم الكُردي قد تبلور حينذاك، فأن الاتجاه الثاني كان في الغالب الأعم دينياً إسلامياً متزمتاً، وكلاهما كان قد تأثر بشكل واضح بالاتجاهات الوطنية والقومية العربية والتأثيرات الدينية والسياسية المباشرة وغير المباشرة لحركات المعارضة السياسية في كل من إيران وتركيا. أما في فترة الحرب العالمية الأولى فكانت الجماعات السياسية في العراق قد انقسمت إلى اتجاهين ملموسين أحدها يرفض التعاون مع بريطانيا باعتبارها دولة أجنبية غير إسلامية أو استعمارية مسيحية "كافرة!"، وكانت تمثله في الغالب الأعم المؤسسات والقوى الدينية ومجموعات من شيوخ العشائر التي تأثرت كثيرا بمواقف وفتاوى شيوخ الدين. أما الاتجاه الثاني فكان يرى ضرورة التعاون مع بريطانيا وفرنسا ضد الدولة العثمانية المتحالفة مع ألمانيا من أجل الخلاص من الهيمنة العثمانية المتخلفة والقاسية على العراق وسكانه، وكانت القوى القومية الحديثة التكوين ومجموعات من المثقفين والمتعلمين والتجار هي المعبرة عن هذا الاتجاه. ومن حيث المبدأ كان التياران لا يتطلعان إلى أي شكل من أشكال الخضوع لهذه السيادة أو تلك بل من أجل حصول العراق على استقلاله الناجز. وقبل انتهاء الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها تحول

الموقف المتباين في الاتجاهات السياسية لتلك الجماعات في العراق إلى مجموعة أولى كانت ترفض بأي حال الهيمنة البريطانية وتريد الاستقلال التام والناجز، ومجموعة ثانية كانت تجد أن لا مناص من التعاون مع بريطانيا وتأمين استمرار وجودها في العراق لحماية العراق من التفكك ومساعدته على التقدم، وبمعنى آخر: كانت إحدى المجموعتين تقف بحزم وبلا مساومة ضد الانتداب وترى فيه نكثاً للعهد البريطاني إلى الشريف حسين بن علي ولا تقبل بغير الاستقلال الناجز، وأخرى كانت ترى في الاحتلال البريطاني والانتداب فرصة لحصول العراق على الوحدة والاستقلال من خلال التعاون مع بريطانيا. وقد تبلور هذان الاتجاهان نسبياً في المجموعة التي شكلت الحكومة ووافقت على الانتداب وأيدت فيما بعد عقد المعاهدة العراقية–البريطانية، في حين قادت المجموعة الأخرى انتفاضة السليمانية وثورة العشرين وناهضت الوجود البريطاني في العراق، رغم التباين في الأهداف بين قوى انتفاضة السليمانية وقوى ثورة العشرين حينذاك. وفي هذا الأمر الحيوي اشتد الخلاف وتمايزت القوى وتوزعت على هذين الاتجاهين حتى بعد قيام الدولة العراقية الجديدة، رغم أن عملية التبلور والاصطفاف بين جماعات الاتجاهين لم تكن سريعة ولا تامة، بل كانت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية متداخلة وينتقل بعضهم من موقع إلى آخر دون أن يشعر بتغيير قاطع في مواقفه أو تبدل في سياساته. ولا شك في أن قوى المجموعة الأولى قد توسعت بقوى جديدة واغتنت حركتها في مجرى النضال ضد الهيمنة البريطانية بمضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وطنية وقومية جديدة، في حين غاص الاتجاه الثاني أكثر فأكثر وسنة بعد أخرى في عملية التعاون مع بريطانيا من مواقع عدم التكافؤ وتنفيذ إرادة الدولة المحتلة والمنتدبة على العراق وتأمين مصالحها في العراق على حساب مصالح الشعب والاقتصاد العراقي. ولا شك في أن الجانب الديني المحافظ وغير المتنور قد لعب دوره في رفض الوجود البريطاني خشية على مواقعه الدينية في أوساط المجتمع وخشية من الانفتاح الحضاري للسكان على الحضارة الغربية وما يمكن أن يحركها صوب بناء حياة أفضل والخلاص من التخلف الاجتماعي والغوص في الغيبيات والبدع المضرة بحياة الناس.

بادرت قوى المعارضة السياسية في أعقاب قيام الدولة العراقية، ورغم عدم وجود دستور ينظم الحياة السياسية في البلاد، إلى تقديم طلبات لتشكيل التنظيمات السياسية التي كانت تريد من خلالها تأمين مجموعة من المسائل الجوهرية في الحياة السياسية العراقية وفي نشاط قوى المعارضة، التي كانت قبل ذاك قد تلقت ضربة قوية، بسبب فشل ثورة العشرين وفقدانها لبعض مواقعها ولبعض القوى التي شاركتها في الثورة، وهي:

أ. الخروج من حالة التراجع التي فرضتها عملية تشديد الهيمنة البريطانية على العراق بعد فشل حركة الانتفاضة في السليمانية وثورة العشرين والشعور بفقدان المواقع التي كانت للمعارضة في بعض مناطق العراق المهمة.

ب. العمل من أجل فرض الحياة الحزبية والنشاط السياسي المنظم على سلطات الاحتلال البريطانية والحكم الملكي الجديد وعلى حكومة النقيب عبد الرحمن الگيلاني الموالية لسياسة بريطانيا في العراق دون تحفظ.

ج. تنظيم القوى السياسية الطليعية في البلاد وتأمين وحدة النضال ضد السياسات التي كانت تسعى بريطانيا إلى فرضها على العراق وضد اللوبي البريطاني في العراق.

د. تأمين الاستفادة الواعية من اتجاهات العمل المشترك وبذور الوحدة الوطنية التي نشأت بين الفصائل العراقية المختلفة، وخاصة بين الطلائع العلمانية للمناهضة للتمييز القومي والديني والطائفي.

هـ. تحديد الأهداف الأساسية التي تناضل من أجلها القوى السياسية العراقية المنضوية في تلك الأحزاب وجعلها أداة للدعاية والتحريض وتأمين أعضاء جدد فيها.

و. تأمين تعبئة أوساط واسعة من جماهير الشعب وراء تلك الأهداف والشعارات، وخاصة تلك التي تمس سيادة العراق واستقلاله وحرية سكانه ومصالحه الحيوية والتصدي لمحاولة فرض المعاهدة التي كانت تعمل بريطانيا على فرضها على العراق والتي لم تكن تختلف كثيراً عن بنود لائحة الانتداب، بل تتجاوزها كثيرا في غير صالح العراق ومستقبله السياسي والاقتصادي.

ز. تقلص فعلي في نفوذ المؤسسات والقوى الدينية على الحياة السياسية وعلى الأحزاب السياسية التي تشكلت في هذه الفترة لصالح الخط العلماني، رغم ما تضمنه الدستور الجديد من تأكيد كون دين الدولة الرسمي هو الإسلام.

في الثاني من تموز / يوليو ١٩٢٢ صدر "قانون الجمعيات" وبموجبه فسح في المجال لتقديم طلبات تشكيل الأحزاب والجمعيات الخيرية وغيرها في العراق. وقد بادرت عدة مجموعات في أوقات مختلفة من هذه الفترة إلى تقديم طلبات تشكيل أحزابها السياسية منذ أوائل عام ١٩٢٢، وهي:[٢٥٤]

* الحزب الوطني العراقي: قدمت مجموعة من الشخصيات السياسية العراقية التي اتخذت مواقف مناهضة للاحتلال البريطانية طلباً لتشكيل الحزب الوطني العراقي في الثامن من آذار/مارت ١٩٢٢، ورغم عدم الإجابة من جانب وزارة الداخلية، تقدمت المجموعة بالطلب ثانية بتاريخ ٢٩ تموز / يوليو من نفس العام. وضم الحزب في قيادته في التقديم الثاني السادة: محمد جعفر أبو التمن، بهجت زينل، محمد مهدي البصير، عبد الغفور البدري، حمدي الباچچی، مولود مخلص، أحمد الشيخ داود. وكانت الهيئة التأسيسية للحزب قد تكونت من محمد جعفر أبو التمن (السكرتير العام)، بهجت زينل، محمد مهدي البصير أحمد الشيخ داود وعبد الغفور البدري. وكان جعفر أبو التمن لولب هذه الحركة والحزب وقائدها الفعلي. وكان مقر الحزب في بغداد. وقد حصل الحزب في ١٩٢١/٨/٢ على الموافقة من وزارة الداخلية. وبهذا يكون الحزب الوطني العراقي هو أول حزب يحظى بالموافقة رسمياً في الدولة العراقية. وقد توقف نشاط الحزب عملياً بعد تشكيله بفترة قصيرة بسبب معارضته لعقد اتفاقية طويلة الأمد من بريطانيا. وفي العام ١٩٢٨ عاد الحزب إلى العمل السياسي ولكن بعد انسحاب أعضاء قياديين منه أو مجيء شخصيات أخرى إليه. ولا

---

٢٥٤ راجع بصدد تأسيس الأحزاب للفترة ١٩٢١ – ١٩٣٠ وما بعدها كتاب:

الجبوري، عبد الجبار حسن. الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨–١٩٥٨. بغداد. دار الحرية للطباعة. ١٩٧٧. ص ٥٨ –٩٤.

بأس أن يشار هنا إلى أن يوسف سلمان يوسف (فهد) كان عضواً في هذا الحزب وكان معتمد الحزب في الناصرية منذ تأسيسه حتى تقديمه للمحاكمة بعد أن أصدر بياناً باسم شيوعي. وقد دافع عنه وتبناه محمد جعفر أبو التمن.

* حزب النهضة العراقية: قدم قادة هذا الحزب الجديد طلباً رسمياً على وزارة الداخلية في أوائل آب / أغسطس ١٩٢٢ وتمت الموافقة في ١٩/أب / أغسطس ١٩٢٢. وضم الحزب في قيادته السيد محمد الصدر وأمين جلبي جرچفچي والشيخ أحمد الظاهر، ومهدي ألبي، وأصف قاسم آغا، وعبد الرسول كبة والشيخ محمد رضا الشبيبي والشيخ محمد باقر الشبيبي والسيد گاطع العوادي وعبد الرزاق الأزري وغيرهم، وكان مقر الحزب في الكاظمية. وبعد تشكيل هذا الحزب مباشرة تم الاتفاق مع الحزب الوطني العراقي على تقديم مذكرة مشتركة على الملك يطالبونه فيها بتشكيل حكومة وطنية كفوءة. رفض الملك عملياً تحقيق هذا المطلب، وقرر المندوب السامي البريطاني اعتقال ونفي بعض قادة الحزبين إلى جزيرة هنجام. ثم أعيدوا إلى بغداد بعد فترة من ذلك. واصل هذا الحزب بعد تغييرات عديدة في قيادته على العمل السياسي، ولكن توقف عن العمل في العام ١٩٢٩.

* الحزب الحر العراقي: تقدمت مجموعة من الشخصيات السياسية المؤيدة للوجود البريطاني في العراق وبخلاف الحزبين السابقين المعارضين، بطلب تأسيس حزب سياسي باسم الحزب الحر العراقي. وكان على رأس هذا الحزب المؤيد لوزارة عبد الرحمن النقيب السادة: توفيق الخالدي، وكان وزيراً للخارجية، وعبد المجيد الشاوي وفخري جميل، وزيرين بلا وزارة، وصلاح بابان، وحسن غصيبة، ويوسف رزق الله غنيمة، وجميل صدقي الزهاوي، وطه ياسين، وصدر الدين الشواف، وداود النقيب، إضافة على رئيس الحزب محمود النقيب. وكان هذا الحزب من مؤيدي الاتفاقية العراقية البريطانية التي وقعت أخيراً وصودق عليها في العام ١٩٣٠.

* حزب الأمة: تقدم السيد داود السعدي، وشفيق نوري السعيدي، وعلي محمود الشيخ علي، وعبد الهادي الظاهر، وعبد العزيز ماجد، ونصرت الفارسي، ومحمود خالص، وأحمد

القشطيني، وقاسم العلوي بطلب إلى وزارة الداخلية في أوائل تموز / يوليو ١٩٢٤ لتأسيس حزب الأمة، وكان معتمدهم السد داود السعدي. ولكن أهمل الطلب بسبب تدخل سلطة الاحتلال البريطانية، ثم أجيز الحزب في آب من نفس العام. وأصبح على رأس الحزب الشيخ أحمد الداود، ومعتمد الحزب داود السعدي، وإسماعيل الصفار وعبد الرزاق الرويشدي نائبين للرئيس، وناجي السويدي وأنطوان شماس ويوسف إلياس أعضاء في الهيئة الإدارية للحزب.[٢٥٥]

* حزب التقدم: تأسس هذا الحزب بمبادرة من عبد المحسن السعدون، الذي كان حين التأسيس رئيساً للوزراء، أي في العام ١٩٢٥. وقد ضم الحزب إليه مجموعة من الشخصيات السياسية العراقية البارزة المشاركة في وزارات تلك الفترة ومنهم السادة: أرشد العمري وتوفيق السويدي ومحسن أبو طبيخ، وكاطع العوادي، وفخري الجميل،، وإبراهيم يوسف، وأمين زكي ومحمد سعيد عبد الواحد. وبعد أن أصبح توفيق السويدي رئيساً للحزب واختلفت وجهات النظر، انشطر الحزب إلى مجموعتين، مجموعة واصلت العمل وأخرى التحق بحزب العهد العراقي برئاسة نوري السعيد. أصدر الحزب جريدة التقدم والتي توقفت بعد فترة وجيزة من إصدارها وبعد انتحار عبد المحسن السعدون.[٢٥٦]

* حزب الشعب: أسس هذا الحزب السيد ياسين الهاشمي ومعه كل من الشيخ أحمد الداود، ومحمد رضا الشبيبي، وفخري جميل، ورشيد الخوجة، ونصرة الفارسي، وسعيد الحاج ثابت، وإبراهيم كمال ومزاحم الباججي وغيرهم. وكان الهدف من هذا التأسيس هو معارضة الحكومة التي ترأسها عبد المحسن السعدون وضمان ممارستها سياسة وطنية. وقد تأسس هذا الحزب في العام ١٩٢٥ وتحت شعار" الإخلاص، التضامن، التضحية". لم

---

٢٥٥ فندي، عبد الكريم. الحياة الحزبية في العراق. الخريطة السياسية العهد الملكي. الحلقة الثانية. دراسات ديمقراطية. عراق الغد. ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

٢٥٦ المصدر السابق نفسه.

يكن هذا الحزب في المعارضة باستمرار و بل شارك أعضاء منه في وزارات تشكلت لاحقاً. وانتهى الحزب في شباط/فبراير ١٩٢٨، إذا قام رئيس الحزب ياسين الهاشمي بتشكيل حزب جديد في العام ١٩٣٠ باسم "حزب الإخاء الوطني".

* حزب العهد العراقي: وافقت وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٣٠ على طلب مجموعة من الشخصيات السياسية العراقية المتعاونة والمؤيدة لوزارة نوري السعيد الأولى التي كانت تقف إلى جانب التعاون التام مع بريطانيا، وهي الوزارة التي وافقت على التوقيع والمصادقة على اتفاقية ١٩٣٠، كما وافق هذا الحزب عليها. وأبرز وجوه هذا الحزب هم السادة: إبراهيم الواعظ، وعبد الرزاق الرويشدي، وعبد الرزاق منير، وعبد العزيز السنوي، وصادق البصام، ونجيب الراوي، وعبد الهادي الجلبي وصلاح بابان وغيرهم.

* حزب الجمعية الوطنية: وافقت حكومة عبد المحسن السعدون على إجازة هذا الحزب بتاريخ ١٩٢٨/٥/٨، وضم إليه السادة: محمد مهدي كبة، وصادق البصام وصادق حبة، وعبد الغفور البدري، وعلي محمود الشيخ علي، وعبد العزيز ماجد وعلاء الدين النائب. وكان هدف الحزب استقلال البلاد وإقامة علاقات خارجية متكافئة وضمان سياسات في صالح المجتمع. وقد التحق أغلب أعضاء هذا الحزب بالحزب الذي اسسه محمد جعفر أبو التمن في العام ١٩٢٨.

* حزب الاستقلال العراقي: تأسس هذا الحزب في الموصل في الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٢٤. وكان على رأس الحزب السادة: آصف قاسم آغا، ومكي الشربتي، ومحمد صدقي سليمان، والدكتور جميل دلالي، وسعيد الحاج ثابت،، وإبراهيم عطار باش، والدكتور محمد محفوظ وعبد الله الحاج علي الفاروقي و وشريف الصابونجي.[٢٥٧] وكان الهم المركزي لهذا الحزب ونضاله قد توجه صوب جعل ولاية الموصل جزءاً من العراق وليس جزءاً من

---

٢٥٧ المصدر السابق نفسه.

الدولة العثمانية أو الدولة التركية الجديدة. وانتهى نشاط هذا الحزب عملياً بعد إلحاق الموصل في العراق في العام ١٩٢٦، ثم انتهى الحزب في العام ١٩٢٨. ومن المفيد الإشارة إلى أن اسم هذا الحزب قد ظهر مرة أخرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث تشكل حزب الاستقلال من قوى قومية من الموصل أيضاً وعلى رأسهم محمد صديق شنشل، إضافة على قوى أخرى من غرب بغداد، مثل فائق السامرائي.

* جمعية الدفاع الوطني: وقد تشكلت في العام ١٩٢٥، وكان الهدف هو إلحاق الموصل بالعراق. وكان من ضم الوجوه البارزة في هذه المجموعة السادة: أحمد الفخري، وحبيب العبيدي، وأرشد العمري، وأمين الجليلي، وعبد الأحد عبد النور، وإبراهيم كمال وغيرهم. وكان أحمد الفخري رئيس المجموعة. والغريب بالأمر أن هذه الجمعية اعتبرت كل مواطن من الموصل هو عضو فيها بهدف تعبئة أكبر قدر من الناس للضغط على سلطة الاحتلال البريطانية لاعتبار الموصل جزءاً من الدولة العراقية.

* الحزب الوطني العراقي: وهو حزب تأسس في الموصل ولا يرتبط بالحزب الوطني الذي تأسس في بغداد بقيادة محمد جعفر ابو التمن. تأسس الحزب الموصلي في العام ١٩٢٥ ووقف على رأسه كل من عبد الله ياسين، وعبد الله العمري، ومجيد العمري، باش عالم، وأحمد الجلبي وغيرهم. وكانت أهداف الحزب تتلخص في الدعوة إلى استقلال ووحدة العراق والدفاع عن قضية الموصل. [٢٥٨]

وحين يتابع الإنسان أسماء الشخصيات السياسية العراقية في مرحلة العقد الثالث من القرن الماضي سيلاحظ وجود ظاهرتين، وهما:

١. إن أسماء الكثير من الشخصيات السياسية تتكرر في أكثر من حزب واحد وأن عملية تبادل في المواقع جارية دون أن يبرز حاجزاً عالياً بينهم أو بينهم وبين المشاركة في الوزارات المختلفة التي كانت تتشكل حينذاك.

---

٢٥٨ المصدر السابق نفسه.

٢. بدء بروز تباين في جبهة القوى الحاكمة وجبهة المعارضة و ولكنها لم تكن شديدة الوضوح بل البداية التي تفاقمت واستقطبت في العقدين اللاحقين.

كان الحزبان الأول والثاني هما امتدادٌ للتكتلات السياسية التي ظهرت في سنوات العقد الثاني وساهمت في تفجير ثورة العشرين وخاصة الحزب الوطني العراقي برئاسة محمد جعفر أبو التمن، إضافة إلى تلك المجموعات التي كانت في حزب النهضة.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن أهداف هذين الحزبين السياسية لم تكن تختلف عن بعضهما، إذ جرى التركيز فيهما على مسألة الاستقلال والسيادة الوطنية وتجاوز عقد معاهدة بريطانية ورفض الانتداب على العراق وزيادة دور الحكومة العراقية في الحياة السياسية، إضافة إلى ضمان الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية للشعب العراقي. والاختلاف بينهما كان يبرز في طبيعة القوى التي شكلت هذين الحزبين، إذ كان لحزب النهضة ارتباطات دينية واضحة، بسبب تشكله في النجف وتأثير شيوخ الدين عليه وحصوله على تأييد ملموس من قوى العشائر في المنطقة، في حين كان الحزب الآخر أكثر علمانية في مواقفه وسياساته والقوى التي تعمل في قيادته، رغم أنه لم يخسر تأييد شيوخ الدين أو قوى عشائرية معينة أيضاً. وبسبب تقاربهما من حيث الأهداف العامة تشكلت لجنة عليا من الحزبين برئاسة السيد محمد الصدر لتأمين صياغة مواقفهما المشتركة إزاء مهمات تلك الفترة والتي تجلت في المذكرة التي قدمت إلى الملك فيصل الأول بمناسبة مرور سنة واحدة على اعتلائه العرش، والتي قدمت من قبل محمد جعفر أبو التمن إلى الملك حينذاك والتي تضمنت ما يلي:

"حيث أن الشعب تطلع بعد اعتلاء جلالتكم العرش وإعلان استقلال العراق، إلى تأسيس حكومة دستورية وانتخاب مجلس نيابي لأجل وضع مسودة قانون أساسي، إضافة إلى تأسيس هيئة تشريعية يكون الوزراء مسؤولين أمامها بموجب العرف المعمول به لدى الحكومات الدستورية وحيث أن هذه الوعود لم يتم الوفاء بها، فقد تحمل الشعب أنواع الشرور، نتيجة إدارة سيئة هيمن النفوذ البريطاني عليها. خلافاً لروح الاستقلال

وتبني البريطانيين سياسة فرق تسد وغير ذلك من نشاطات لا قانونية قد تؤدي إلى تحطيم الشعب ورغم كل الشكاوى التي قدمت إلى جلالتكم وإلى سلطات حكومية عليا، فلم تلق شكاوى الشعب أذناً صاغية. لقد تم استبدال موظفين جيدين بآخرين هم أدوات بأيدي المستشارين. إن هذه النتيجة، وبعد انتظار طويل تسببت في خيبة أمل الشعب وقلقه إذا استمر سوء الإدارة والسياسة. إن الشعب مضطر إلى عرض قضيته المؤسفة عليكم ويطالب بالإصلاحات، وأن أحدها سقوط الوزارة التي هي أكبر العوامل في عدم تحقيق طموحات الناس وفي استمرار الاضطرابات، التي لا تحمد نتائجها. وبما أن المجلس التشريعي لم يؤسس بعد وحيث أن للشعب الحق في المراقبة المباشرة على أعمال الوزراء، فإن الحزبين، الحزب الوطني وحزب النهضة يعتبران أن من واجباتها التقدم بالطلبات التالية:

١. وقف كافة النشاطات المذكورة، وخاصة (ما ذكر أعلاه).

٢. تأسيس حكومة، يتصف أعضاؤها بالإخلاص والمقدرة وتضمن للشعب انتهاء الاضطرابات.

أن لا يتم التوقيع على أية معاهدة وأن لا يتم الدخول في أية مفاوضات لحين انعقاد مجلس نيابي دستوري، ينتخب أعضاؤه بحرية.

(التوقيع) جعفر أبو التمن – السكرتير العام "[٢٥٩].

وقد خاض هذان الحزبان في عام ١٩٢٢، عام التأسيس وبعد حصولهما على إجازة عمل رسمية من وزارة الداخلية، معركة سياسية قاسية اقترنت بتحركات سياسية في بغداد وحركات فلاحية في الفرات الأوسط أدت إلى سحب إجازة الحزبين من جانب سلطات الاحتلال البريطانية والمندوب السامي السير برسي كوكس بعد فترة وجيزة، رغم إجازتهما

---

٢٥٩ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. دراسة في الزعامة السياسية العراقية. بالأصل رسالة دكتوراه. دار الوراق للدراسات والنشر. دمشق. ١٩٩٦,١٧٠/١٧١.

الصادرة عن الحكومة العراقية، وأبعاد أغلب المؤسسين إلى خارج العراق، إذ كانت طبخة المعاهدة العراقية – البريطانية ما تزال قيد التحضير.

وفي الوقت الذي تم تأسيس هذين الحزبين أقدمت حكومة عبد الرحمن النقيب الگيلاني، وبدعم مباشر من المندوب السامي البريطاني، على تشكيل حزب سياسي يدعم الحكومة القائمة ويؤيد مشاريعها، وخاصة دعمه توقيع معاهدة جديدة كان يراد فرضها على العراق من جانب سلطات الاحتلال البريطانية. وقد تأسس هذا الحزب في عام ١٩٢٢ أيضاً برئاسة السيد محمود الگيلاني، وهو أبن السيد عبد الرحمن الگيلاني رئيس الوزراء حينذاك. كما ظهرت في حينها ومن جديد جماعة حزب العهد التي كانت قد شكلت حزبها قبل ثورة العشرين. وضم الحزب في حينها نوري السعيد وياسين الهاشمي وجميل المدفعي وغيرهم. وكانت المجموعة الأخيرة تتبنى عملياً عقد معاهدة عراقية – بريطانية، ولكنها كانت تختلف مع الحزب الحاكم في بعض جوانبها ومع قوى المعارضة في جوانب أخرى. وخلال تلك الفترة بذلت الجهود لإقامة حزب واحد من خلال دمج حزب النهضة بحزب العهد، إلا أن هذا لم يتم بإصرار الحزبين على بقاء المركز في النجف بالنسبة لحزب النهضة وبغداد بالنسبة لحزب العهد. وجدير بالإشارة إلى أن هذه التكتلات المبكرة كانت تساهم في بلورة التمايز في الأهداف والمواقف اللاحقة بين الجماعات السياسية العراقية والتي توضحت أكثر فأكثر في مجرى النضال في سنوات العقد الثالث وخاصة في نهاياته. ثم كانت القطيعة الفعلية بينهما في نهاية هذه الفترة.

- لقد تبلورت التناقضات والصراعات في هذه الفترة في عدد من المسائل الجوهرية بين قوى المعارضة العراقية وبين قوى الاحتلال البريطاني والحكومات العراقية المتعاقبة التي تم تشكيلها والتي كانت تمثل بشكل ملموس ومتباين نسبياً مصالح بريطانيا، مع تباين في مواقف الأفراد في تلك الحكومات، مما كان يدفع بعض المخالفين لتلك السياسات إلى الاستقالة من هذه الوزارة أو تلك، دون أن يترك هؤلاء أثراً كبيراً، ولكن

لم يكن دون تأثير معين، على إرادة فرض ما تريده سلطات الاحتلال البريطانية، وأهمها:

- الانتداب البريطاني على العراق وعقد معاهدة عراقية بريطانية تحل محل الانتداب بعد رفعه عن العراق.
- تأمين حصول بريطانيا والدول المتحالفة معها على امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره عبر شركات النفط الدولية الاحتكارية.
- وضع دستور عراقي مدني مناسب يؤمن مصالح بريطانيا في العراق مع تشريع قوانين تسمح لها بضمان وجودها ومواقعها القوية في العراق عبر المعاهدة.
- إقامة المؤسسات والتشكيلات التي تضمن فيها بريطانيا التأييد لوجودها ومصالحها في العراق.

وكانت تحركات الحزب الوطني وحزب النهضة على نحو خاص مناهضة لهذه الاتجاهات، مما دفع سلطات الاحتلال إلى تشديد الضربة ضد هذين الحزبين. فكانت الضربة التي تلقاها هذان الحزبان موجعة وأضرت بالعمل السياسي في العراق وأوجدت المناخ المناسب لإمرار المعاهدة التي كانت غالبية النخبة السياسية حينذاك تعارضها، في حين أبقت على من كان يؤيدها ويدعم تأييد تلك الاتجاهات، بما فيها توقيع تلك المعاهدة التي اعتبرها الشعب العراقي فيما بعد على أنها معاهدة اغتصاب أو حتى استرقاق في مضامينها فرضت على الشعب بقوة السلطة التنفيذية وسلطة الاحتلال البريطانية في العراق، وأنها غير عادلة ومخلة بالاستقلال والسيادة الوطنية.

- إن مطالعة أهداف الأحزاب الوطنية المعارضة سيجد المتتبع لتلك الفترة ثلاث حقائق أساسية مهمة تعبر عن طبيعة التناقضات والصراعات السياسية في تلك الفترة وعن الهموم التي كانت تحملها الطلائع السياسية وتسعى إلى معالجتها لصالح الشعب، وهي:
- إن الأهداف الأساسية التي رفعتها القوى السياسية المعارضة حينذاك كانت تركز على الجانب السياسي الوطني العام، أي على الاهتمام بقضية الاستقلال والحرية

والديمقراطية، وهي مسائل جوهرية وأساسية دون أدنى ريب. وهو أمر جديد بالنسبة لهذه القوى. إذ أن هذه الفترة بدأت تشهد ولأول مرة تطوراً جديداً لبعض الأحاسيس الوطنية المشتركة التي يجتمع عندها المواطنون العراقيون الجدد وليس رعايا الدولة العثمانية، وهي أحاسيس حديثة العهد تماماً ولم تكن موجودة قبل ذاك. وسبب تأخر هذا الإحساس بالوطنية العراقية المشتركة يكمن في غياب الدولة العراقية وغياب البرجوازية الوطنية التي يرتبط نشاطها بالصناعة والحداثة الإنتاجية واستخدام تقنيات أكثر حداثة من التقنيات السابقة، وبالتحولات البطيئة جداً في العلاقة بين مالك الأرض والفلاح. فالفترة الجديدة اقترنت بقيام دولة عراقية جديدة، وهي التي لعبت دورها في تنشيط هذا الإحساس الوطني المشترك بين العراقيين في مختلف مناطق الاحتلال البريطاني في العراق. إلا أن هذه العملية التي بدأت في تلك الفترة لم تتبلور بسرعة واحتاجت إلى سنوات لاحقة ارتبطت بنمو البرجوازية الوطنية واتساع قاعدة البرجوازية الصغيرة وفئة المثقفين والمتعلمين والطلبة، إضافة إلى الطبقة العاملة. وكان الملك فيصل الأول يشكو دوماً من حقيقة غياب الشعور بوجود شعب واحد وحس وطني واحد لدى السكان العراقيين. إذ كتب يقول: "إن البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على بعضها، يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء مدبرين، وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى، غير مجلوبين لحسيات أو أغراض شخصية، أو طائفية، أو متطرفة، يداومون على سياسة العدل والموازنة، والقوة معاً، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الأهالي، لا ينقادون إلى تأثرات رجعية، أو إلى أفكار متطرفة تستوجب رد الفعل"[٢٦٠]. ولا شك في أن هذه الظاهرة التي رآها سلبية، بسبب تعدد القوميات والأديان والطوائف والآراء ..الخ، يمكن ويفترض أن تكون ذات أهمية كبيرة وإيجابية أيضاً إذا وجد بين الحكام الفعليين من هم عقلاء

---

٢٦٠ الأزري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. مصدر سابق. ص ٢.

وديمقراطيون. وهو ما غاب عن البلاد حتى في زمن فيصل الأول وإلى حدود غير قليلة. وغياب الحس الوطني المشترك أمر طبيعي ومنطقي، إذ لا يمكن أن ينمو هذا الحس في فراغ، بل يرتبط نموه بصورة عضوية بتلك المستلزمات التي تستوجب ظهوره وتطوره، ومنها الدولة الواحدة المشتركة والمصالح المشتركة والنشاط الاقتصادي المشترك والتطور التقني والصناعي ووجود البرجوازية والعمل الأجير والسوق المشتركة، إضافة إلى النضال المشترك، على سبيل المثال لا الحصر.

- وأنها لم تتطرق إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعاني منها المجتمع، وهي بالتالي لم تعبر عن حقيقة الوضع المعيشي المتردي للجماهير حينذاك، وبالتالي فهي لم تهتم بقضايا العدالة الاجتماعية، ولم تكن مصالح الشعب حينذاك تتجاوز القضية السياسية، أي الاستقلال السياسي، بالنسبة لهذه القوى. وهذا الواقع ناجم عن طبيعة العلاقات الإنتاجية التي كانت سائدة في العراق، علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية التي كانت تعيق تطور القوى المنتجة وتعيق تطور الوعي الوطني والاقتصادي والإحساس بغياب العدالة عن المجتمع بفعل التداخل بين العلاقات القبلية والعلاقات الإقطاعية، فشيخ العشيرة، الذي هو رب القبيلة وحاميها وراعي شؤونها والمتحدث باسمها والمقرر لعلاقاتها وسلمها وحربها، هو نفسه يمارس الاستغلال على الفلاحين من أفراد العشيرة. لذلك لم يكن غريباً أن لا تتجلى القضايا الاقتصادية في تلك البرامج أو اتجاهات النضال الأولى.

- وأنها عبرت في بعض أهدافها عن قضية التعاون والانفتاح على العالم العربي والدول المجاورة في علاقاتها الخارجية. وكان في هذا جزء من الإحساس بالجانب القومي الجديد في العراق ومن قبل جماعات معينة وليس كل الشعب العراقي.

وهذه الظاهرة تعبر في واقع الأمر عن حقيقة أو طبيعة القوى التي كانت تقود العملية السياسية حينذاك، سواء تلك التي كانت في السلطة أم تلك التي كانت في المعارضة. فالقوى التي كانت في السلطة عبرت عن مصالح فئات معينة من التجار "الچلبيه" الذين ارتبطوا خلال فترات سابقة بمصالح الشركات التجارية البريطانية مثلا أو بعض أشراف أو

"سادة" المدن ومن كبار ملاكي الأراضي الزراعية أو بعض الموظفين الحكوميين وجملة من الضباط الشريفيين المنحدرين من عوائل غنية. ولم يكن يختلف في هذا الأمر بالنسبة إلى قوى المعارضة كثيرا. فالقيادات السياسية لقوى المعارضة تكونت أيضاً من مجموعات من التجار الوطنيين الذين لم تنقطع علاقتهم بملكية الأرض الزراعية والعقار وشيوخ الدين وشيوخ العشائر وأصحاب الأراضي التي رفضت أو قاومت الاحتلال البريطاني من منطلقات متنوعة، إضافة إلى بعض المثقفين والموظفين في أجهزة الدولة الذين كانوا في أوضاع مالية حسنة عموماً ولا يشكون من حالة الفقر أو العوز التي كانت عليها حالة الغالبية العظمى من السكان. وكانت هذه المواقع الاجتماعية تساهم بدورها في صياغة تلك المهمات. ولم يكن الاستقطاب الطبقي حاداً أو ملموسا بين تلك القوى التي كانت في السلطة أو تلك التي كانت في صف المعارضة، بل كانت المصالح الذاتية والعائلية لعدد كبير من السياسيين من جهة، والمصالح الوطنية العامة من جهة أخرى، هي التي تحدد المواقف والسياسات لفترة غير قصيرة إلى أن تبلورت مواقع ومصالح وقوى الفئات الاجتماعية تدريجاً وفي فترات لاحقة. وكانت الخشية الملموسة لدى القوى الوطنية قد تبلورت حينذاك في المنافسة التي تعرضت لها تجارتها من جانب الشركات البريطانية وبالتعاون مع بعض الجماعات التي أيدتها وخاصة القوى التي أيدت وساندت الوجود البريطاني في العراق دفاعاً عن مصالحها، ومن بينهم في الغالب الأعم بعض العوائل العراقية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر عائلة النقيب عبد الرحمن الگيلاني، أو بعض العراقيين اليهود من أصحاب الأعمال والأموال وليس المواطنين العراقيين اليهود بشكل عام. كما تبلورت في الموقف من المعاهدة التي كانت تريد عقد الامتيازات النفطية وتحميل العراق أعباء مالية ترفضها القوى الوطنية. ومن هنا يفتقد المتتبع لأوضاع تلك الفترة شعارات تنم عن إحساس واضح بحالة الجماهير المعيشية في إطار التيارات الوطنية التي ظهرت خلال النصف الأول من العقد الثالث أو حتى نهاية هذا العقد، ومنها قضايا الفلاحين أو الحياة المعيشية المتردية لصغار المنتجين

الذين واجهوا المزاحمة لسلعهم من السلع الأجنبية المستوردة في الأسواق المحلية التي كانت قد بدأت لتوها تتشكل وطنياً.

ولكن هذا الواقع لم يستمر طويلاً، إذ أن التيارات الفكرية القومية والدينية والوطنية العامة كانت تصطدم تدريجاً بالواقع القائم وحالة السكان المتردية، وبالتالي لعبت تلك المشكلات المتفاقمة دورها في تحريك الفكر وفرضت التعامل معها، إذ أنها كانت مرتبطة بحالة الغالبية العظمى من سكان العراق ومؤثرة مباشرة على مستوى معيشتهم وظروف عملهم. فمن بين أوساط العائلات العراقية التجارية والحرفية والموظفين الميسورين والأسر الدينية والمثقفين برزت اتجاهات اجتماعية جديدة كانت قد تأثرت بالفكر البرجوازي الديمقراطي الحر الذي نقلته الصحافة المصرية والسورية وغيرها من جهة، وبأحداث العالم السياسية ذات الخلفية أو الأرضية الاجتماعية التي كانت ترد إلى العراق عبر طرق مختلفة بما فيها ميناء البصرة أو إيران أو أوروبا، ومنها الحركة المشروطية في إيران في بداية القرن العشرين (١٩٠٦م)، أو الحركة الكمالية في تركيا (١٩٠٨)، أو ثورة ١٩٠٥ في روسيا ثم ثورتي شباط وأكتوبر في عام ١٩١٧ في روسيا، أو الثورة الألمانية في عام ١٩١٨. ويورد الدكتور كمال أحمد مظهر بعض الأدلة على تأثير أفكار ثورة أكتوبر على الحركة الثورية في العراق في عامي ١٩١٩ و١٩٢٠ فيقول: "فبالنسبة للعراق مثلاً ذكرت سكرتيرة الشؤون الشرقية في دار الاعتماد البريطاني گيرترود بيل في وقت مبكر أن جميع قطاعات الشعب بدأت تتحدث عن أنباء ثورة أكتوبر. أما سون الذي كان عام ١٩١٩ حاكماً سياسياً في السليمانية فقد ذكر في رسالة سرية خاصة بعثها إلى الحاكم العام البريطاني آرنولد ولسن، ذكر بأسف واضح "أن الناس هنا أخذوا لسوء الحظ يتفهمون أفكار البلاشفة"[٢٦١].

---

٢٦١ أحمد، كمال مظهر د. حقائق أخرى عن مؤتمر شعوب الشرق. في مجلة "آفاق عربية". العدد ١٢. آب ١٩٧٦. بغداد. ص ٩٢.

وكانت هذه الاتجاهات الفكرية والسياسية الجديدة في العراق قد انتبهت إلى عدد من المسائل المهمة التي غابت لأسباب موضوعية وذاتية وبحدود ملموسة عن القوى الوطنية التي رفعت شعارات الدفاع عن الاستقلال والسيادة الوطنية، وأعني بذلك الاهتمام بقضايا الفقراء والمعوزين والفلاحين المعدمين من أبناء المجتمع، بقضايا فقراء الريف وبمظاهر الظلم والاستغلال والجور التي كانت تتعرض لها غالبية الفلاحين من جانب الإقطاعيين، أو الضرائب القاسية التي كانت تفرض على الناس في مختلف المجالات الاقتصادية، إضافة إلى الموقف من حق المرأة في التعليم ومن الحريات العامة في البلاد. وأدخلت هذه الاتجاهات الجديدة نفحة اجتماعية جديدة في الحياة السياسية العراقية وطرحت مجالاً جديدا أو خلفية اجتماعية جديدة للحوار والنضال الوطني السياسي، وأعني بها المشكلات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بدأ هذا الاتجاه في أعقاب تشكيل الدولة العراقية، وبشكل خاص في الربع الثاني من العقد الثالث من القرن العشرين إذ أثمرت عن تشكيل مجموعة صغيرة من هؤلاء في منتصف هذا العقد تقريبا، والذي أطلق عليه فيما بعد بالتيار الماركسي، رغم أن الجماعات التي كانت في صف هذه القضايا لم تكن كلها ماركسية، بل معظمها ذات اتجاهات يسارية عامة. ولم يكن بروز هذا الاتجاه الجديد خروجاً عن المألوف بل فرضته حقيقة الأوضاع في العراق، سواء أكان ذلك في الريف حيث التناقض والصراع بين الإقطاعيين والفلاحين، رغم ضبابية هذا الصراع بسبب العلاقات القبلية والأبوية التي كانت تغلف العلاقات الإقطاعية من جهة، وواقع المصالح البريطانية الجديدة في العراق وبروز مواقع جديدة لتجمع العمال، إضافة إلى مصاعب صغار المنتجين من كسبة وحرفيين، حيث فرضت أوضاعهم بروز مطالب محددة طَرَحها أو عبَّر عنها الفكر الجديد، إضافة إلى انتشار حالة البطالة بين عدد كبير من سكان العراق من جهة أخرى. ولنا في تراث العراق الكثير من المواقف المهمة والحيوية من مسالة العدالة الاجتماعية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر،

انتفاضة وثورة الزنج في العهدين الأموي والعباسي[٢٦٢]، وحركة القرامطة في عراق العهد العباسي[٢٦٣]، أو حتى في مأثور الأقوال لعدد كبير من شيوخ الدين والسياسة في العراق على امتداد تاريخه الطويل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبو ذر الغفاري وعمر بن عبد العزيز والحلاج...الخ.[٢٦٤]

ويبدو ضروريا أن نشير هنا إلى ظاهرة سلبية شهدها تاريخ العراق في العهود السابقة، ظاهرة السلوك والصراع الطائفي للحكام وانعكاساته على بقية الطوائف والديانات في العراق والتي تجلت من جديد وبشكل ما في أعقاب فشل ثورة العشرين في تحقيق ما كان قادتها يسعون إليه. ولكن هذه الثورة نجحت في الدفع باتجاه التخلص من الحكم البريطاني المباشر على العراق وفرض إقامة دولة عراقية جديدة. في هذه الفترة تبلور بشكل واضح تيار ديني شيعي لدى المؤسسة الدينية الشيعية وجمهرة واسعة من شيوخ الدين الشيعة يهدف إلى إبعاد أتباع المذهب الشيعي عن المساهمة في وظائف الدولة العراقية التي اعتبرها شيوخ الدين الشيعة على أنها حكومة بيد السنة. كما أن مجموعة من السياسيين الشيعة، وليس كلهم، قد ذهبوا إلى تشكيل حزب النهضة الشيعي عملياً والذي رفض الانفصال عن النجف ونقل مقره على بغداد وأصر في البقاء في النجف حيث كان وما يزال مقر الحوزة

---

٢٦٢ يمكن العودة إلى عدد كبير من المصادر في هذا الصدد، ومنها مثلاً:

- السامر، فيصل د. ثورة الزنج. مكتبة المنار. بغداد. دار أحياء التراث العبي. بيروت. ١٩٧١.
- عُلَبي، أحمد. ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد. دار الفارابي. بيروت. ١٩٩١.
- ٢٦٣ يمكن العودة إلى عدد كبير من المصادر في هذا الصدد، ومنها مثلاً:
- غالب، مصطفى د. القرامطة بين المد والجزر. دار الأندلس. بيروت. بدون تاريخ.
- زكار، سهيل د. أخبار القرامطة. دار حسان. دمشق. ١٩٨٢.
- بزون، حسن. القرامطة بين الدين والثورة. مؤسسة الانتشار العربي. بيروت. لبنان. ١٩٩٧.
- اللاذقاني، محي الدين د. ثلاثية الحلم القرمطي. مكتبة المدبولي. القاهرة. ١٩٩٣.

٢٦٤ راجع في هذا الصدد ما نسب إلى علي بن أبي طالب كتاب نهج البلاغة. شرح محمد عبده. مؤسسة الأعلمي. بيروت. ١٩٩٣. وشرح أبن أبي الحديد. مؤسسة الأعلمي. بيروت. ١٩٩٥.

الدينية الشيعية. وفي ضوء ذلك تعذر توحيد الحزب مع حزب العهد. وقد عمق البريطانيون هذا النهج بسبب الثورة التي انطلقت من المناطق التي أغلبية سكانها من الشيعة وقادتها من شيوخ الدين الشيعة، وبالتالي سارعوا إلى الاعتماد على الشخصيات السياسية المنتمية للمذهب السني بوضوح، مما ساهم في خلق شرخ غير مبرر في الواقع السياسي الجديد بين الشيعة والسنة بحيث أصبح ينظر إلى الحكومة وكأنها سنية وإلى المعارضة وكأنها شيعية، رغم مشاركة بعض الشيعة في الحكومات المتعاقبة. ولكن ميزان القوى السياسية كان يميل لصالح القوى السنية. وهي إشكالية تفاقمت في أوساط النخب الحاكمة وعلى ممارسات الحكام وأجهزة الدولة ولكنها لم تتجلى تماماً في سلوك وتصرفات وعلاقات الناس ببعضهم الآخر.

إن الضربة التي توجهت للأحزاب الوطنية المعارضة من خلال منعها من العمل قد أوجدت، بالرغم من الجهود البريطانية المضادة، أربعة اتجاهات متفاعلة ومتبادلة التأثير في العمل السياسي، أولها السعي من جديد إلى إعادة تشكيل ونشاط الأحزاب الممنوعة، سواء أكان ذلك بنفس الأسماء السابقة أو بأسماء أخرى، والتي بدأت في العام ١٩٢٤، أي في مرحلة الصراع حول إقرار الدستور العراقي. وبرز الاتجاه الثاني في بدء بعض الجماعات بتنظيم الحلقات الصغيرة الأدبية والاجتماعية ذات الخلفية أو الأرضية السياسية، وهو الذي لم ينتبه له المستعمرون في بداية الأمر. وكان على رأسه بعض الطلبة والمعلمين وصغار الموظفين والحرفيين. أما الاتجاه الثالث فقد تبلور في النشاط اليومي العام من خلال خوض معركة تشكيل المجلس التأسيسي وقضايا الانتخابات أو من خلال فعاليات أقطاب المعارضة خارج المجلس النيابي العراقي بعد تشكله، إذ أن نقاط الصدام البارزة، مثل موضوع الانتداب والمعاهدة العراقية – البريطانية وامتياز النفط الخام والقانون الأساسي (الدستور العراقي) والمجلس التأسيسي وقضايا الحريات الديمقراطية والتدخل الفظ للسلطات البريطانية في شئون الحكومات العراقية المتعاقبة وتأثيرها المباشر على مواقف الملك فيصل الأول، كانت كلها مسائل ملتهبة ومؤثرة على الحياة السياسية العراقية،

خاصة وأن أقطاب المعارضة سعوا إلى عدم إبقاء المعركة في داخل مجلس النواب أو بين الحكومة ومجلس النواب، بل بين الحكومة والشعب. أما الاتجاه الرابع فقد تبلور من خلال تطور نشاط البرجوازية المحلية، وخاصة الصغيرة منها، وكذلك من خلال بروز بعض المنشآت الصناعية أو تطور عدد العاملين في السكك الحديد والموانئ العراقية أو في غيرها من المشاريع، أي في ظهور حركة نقابية جديدة لأصحاب المصالح الصغيرة والعمال في العراق، والتي انتعشت بوضوح في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين (١٩٢٩) وساهمت مع الأحزاب السياسية المعارضة في مواجهة سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة وسلطات الاحتلال البريطانية. وكان الإيجابي في كل ذلك هو التفاعل الملموس بين كل تلك الاتجاهات في العمل لتصب في النضال المناهض للهيمنة البريطانية، رغم المناورات التي كانت تمارسها سلطات الاحتلال من خلال بث الفرقة والنزاع في صفوف المعارضة، والعمل على كسب بعضهم إلى جانب أهدافها ومواقفها السياسية، وكذلك من خلال وضع بعض قوى المعارضة في مواقع السلطة وتسليمهم حقائب وزارية، أو إبعادها عن الحياة السياسية بأساليب وأدوات وإجراءات مختلفة.

ولا شك في أن المؤسسات الدينية وشيوخ الدين والمناصرين لهم لعبوا دوراً مهماً في إعاقة خطط سلطات الاحتلال البريطانية فترة غير قصيرة أو من خلال إجبارها على تغيير بعض مشاريعها أو التخفيف من رغباتها في فرض الهيمنة الكاملة على العراق. وقد كانت لفتاوى الشيخ مهدي الخالصي دور ملموس ضد سلطات الاحتلال، كما سحب بيعته للملك فيصل الأول بعد أن تكونت له قناعة شخصية بأن الملك فيصل لا يمارس السياسات التي وعد بها ولا يلتزم بالعهود التي قطعها على نفسه أمام الشعب العراقي. فعلى سبيل المثال لا الحصر سعى الشيخ الخالصي إلى مقاطعة تلك الانتخابات التي كان يراد منها إقامة مجلس تأسيسي موال لبريطانيا يأخذ على عاتقه المصادقة على مشروع الاتفاقية الذي وُضع في العام ١٩٢٢، إذ أصدر فتوى تعتبر المشاركة بالانتخابات "حرام" بموجب "الشرع

الإسلامي والقرار ألإجماعي للمسلمين"[٢٦٥]. وعلى إثر ذلك أُبعد الشيخ الخالصي مع ولديه وبعض الوجوه الأخرى المساندة له عن العراق إلى الهند في محاولة من سلطات الاحتلال للتخلص منه، بعد أن عجزت عن ثنيه عن مواقفه السياسية في هذا الصدد. وكانت شخصيات دينية أخرى غير قليلة في مناطق أخرى من العراق تشاركه الموقف وتعطي دفعاً مهماً للحركة السياسية العراقية. ولكن السلبي في هذه القضية أن شيوخ الدين، ومنهم الخالصي ذاته، لم يكن منطلقهم القضية الوطنية والهيمنة الأجنبية بقدر ما كانت خشيتهم الكبيرة والفعلية من حركة التحرر الاجتماعي والتنوير الديني الذي فرضه وجود قوى وشركات أجنبية في العراق. وقد فتح الوجود البريطاني في العراق على أنقاض الوجود العثماني المظلم نافذة واسعة على الحضارة الغربية والتقدم ودخول نسمات جديدة تغير الأجواء الخانقة التي كان يعيش في ظلها المجتمع العراقي. لقد كانت خشيتهم كبيرة على مواقعهم الدينية والاجتماعية في أوساط المجتمع العراقي، إذ أن أي تنوير ديني واجتماعي يقود إلى تنمية الوعي والمعرفة ويبطل مفعول الكثير من الأوهام والخرافات التي كان الكثير من شيوخ الدين يبثونها في صفوف المجتمع ليبقى على جهله وغفلته وبؤسه الفكري وتشبثه بأذيال الدين وشيوخه. وقد تجلى ذلك في مواقف كثيرة من هذه الشخصيات في تلك الفترة وفيما بعد أيضاً.

وعبر ممارسات قهرية صارمة نجحت سلطات الاحتلال البريطانية في فرض التوقيع والمصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية في العاشر من حزيران / يونيو من العام ١٩٢٤ بأغلبية ٣٧ نائباً ضد ٢٤ نائباُ واستنكاف ٨ نواب عن التصويت[٢٦٦]. وبالتالي فتحت الطريق نحو إقرار الدستور العراقي، إذ كان همها الأول عقد المعاهدة لتكون أساساً قوياً لأفكار واتجاهات الدستور العراقي.

---

٢٦٥ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ١٨٩

٢٦٦ جميل، حسين. شهادة سياسية. مصدر سابق. ص ١٢١.

تم إقرار القانون الأساسي العراقي ومصادقة الملك فيصل الأول عليه في الحادي والعشرين من شهر آذار/مارت عام ١٩٢٥ [٢٦٧]. وبذلك وضع بيد العراقيين، وخاصة قوى المعارضة، سلاحاً مهماً وجديداً في النضال من أجل الدفاع عن مصالح العراق الأساسية، بما فيها المطالبة باحترام الدستور وتطبيق مضامينه. إذ لا شك في أن القانون الأساسي قد تضمن مبادئ وأسس ديمقراطية غير قليلة تؤشر من حيث المبدأ سمات إقامة مجتمع مدني حديث نسبياً وقابل للتطور اللاحق. إلا أن سلطات الاحتلال البريطانية التي وضعت مسودته الأولى لعبت دورا متميزا ومستمرا في التجاوز الفظ على بنود الدستور وعلى حقوق ومصالح الشعب العراقي، ومن بينها تزوير الانتخابات النيابية وفرض مؤيدي الحكومة والسياسة البريطانية على المجلس، إضافة إلى فرض المعاهدة من خلال تلك المجالس التي لم تكن تعبر عن مشاعر ومواقف الشعب العراقي حينذاك. ولهذا بذلت قوى المعارضة العراقية جهوداً غير قليلة من أجل نقل المعركة من مجالس التمثيل إلى الشارع الشعبي العراقي. وقد برز هذا في الحركات السياسية والهبات الفلاحية والمظاهرات التي تواصلت على امتداد الفترة الأولى التي نبحث فيها.

لقد أقدمت بعض القوى السياسية المعارضة، قبل وبعد إقرار الدستور العراقي، إلى تقديم طلبات بتأسيس أحزاب سياسية جديدة، لم يكن بعضها مقطوع الجذور عن الأحزاب السياسية التي سبقت المصادقة على الدستور، ونعني بها الحزب الوطني العراقي وحزب النهضة العراقية وحزب الاستقلال، الذي جرت محاولة تشكيله منذ العام ١٩٢١، ثم أعيدت المحاولة في عام ١٩٢٤ دون أن يرى النور عملياً. وكان على رأس العاملين لتأسيس هذا الحزب في المحاولة الأولى محمد جعفر أبو التمن ومحمد مهدي كبة ومولود مخلص وسعيد

---

٢٦٧ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٣١٩–٣٣٤.

الحاج ثابت ومحمد مهدي البصير وإبراهيم عطار باشي ومحمود رامز"[٢٦٨]. ففي عام ١٩٢٤ تم تأسيس حزب الأمة. وكانت مجموعة من العراقيين النشطاء في معارضة الانتداب والدعوة إلى الحياة الدستورية واستثمار ثروات البلاد لصالح العراق تقف على رأس هذا الحزب عند التأسيس ومنهم قاسم العلوي وداود السعدي وعلى محمود الشيخ علي وشغيث نوري السعيدي والمحامي عبد العزيز الماجد والمحامي عبد الهادي الظاهر ومحمود خالص وناجي السويدي وأحمد الشيخ داود والزعيم إسماعيل الصفار وعبد الغفور البدري وأنطوان شماس وجعفر الشبيبي وعبد ثنيان وعبد العزيز الرويشدي. وانتخب أحمد الشيخ داود ليكون مسئولاً في هذا الحزب[٢٦٩]. وقد توزع أعضاء هذا الحزب على الأحزاب الأخرى بعد حله في عام ١٩٢٩. وفي أيلول من نفس العام جرى تأسيس حزب الاستقلال. وفي العام ١٩٢٥ أسس وترأس عبد المحسن السعدون حزب التقدم لدعم حكومته وتنفيذ بنود المعاهدة العراقية–البريطانية. وكان في قيادته عند التأسيس كل من "توفيق السويدي وحكمت سليمان وسلمان الشيخ داود وناجي السويدي وصبيح نشأت ومحمد أمين زكي ونوري السعيد، ثم انضم إليهم جعفر العسكري"[٢٧٠]. كما بادر في نفس العام كل من ياسين الهاشمي إلى تأسيس حزب الشعب الذي ضم في عضويته حينذاك كل من "رشيد عالي الگيلاني وكامل الچادرچي، ونصرت الفارسي ومحمد رضا الشبيبي وإبراهيم كمال ومحمود رامز وعبد اللطيف الفلاحي"[٢٧١]. وكان الحزب الوطني وحزب النهضة يعملان أيضاً إلى جانب الأحزاب الجديدة التي تشكلت في هذه الفترة، رغم الضربات التي وجهت لهما في العام ١٩٢٢.

---

٢٦٨ الجبوري، عبد الجبار حسن. الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨–١٩٥٨. دار الحرية للطباعة . بغداد. ص ٨٢/٨٣.

٢٦٩ المصدر السابق نفسه. ص ٦٧/٦٨.

٢٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٦٨.

٢٧١ المصدر السابق نفسه. ص ٧١–٧٣.

- وابتداءً من العام ١٩٢٤ استطاع البريطانيون إنجاز أكثر الأمور تعقيداً لصالحهم، ولكنهم واجهوا مقاومة عنيفة من الشارع العراقي ومن القوى المناهضة للوجود البريطاني بغض النظر عن التباين في أهداف ومصالح القوى السياسية المعارضة، وسواء حصل هذا في المنطقة العربية آم المنطقة الكُردية من العراق. وإزاء مقاومة العراقيين لمعاهدة ١٩٢٤ واتفاقية منح امتياز النفط الخام وثم للمعاهدة المعدلة في عام ١٩٢٦ التي مدد العمل بها إلى ٢٥ عاماً بدلاً من سابقتها التي كانت قد تحددت بأربع سنوات فقط بسبب قضية الموصل، كان الصراع عنيفاً في الشارع العراقي وفي الريف أيضاً، سواء أكان ذلك بالنسبة للقضايا العراقية الداخلية، ومنها القضية الكُردية ونشاط كل من الشيخ محمود الحفيد من جهة والشيخ أحمد البارزاني من جهة أخرى، أم بالنسبة إلى القضايا العربية، ومنها قضية فلسطين والموقف من النشاطات القومية اليهودية (الصهيونية) في المنطقة العربية وعلى الصعيد الدولي. وكانت تلك النشاطات تحظى بمساندة كبيرة من جانب الحكومة البريطانية وبعض الحكومات الغربية الأخرى، وكذلك سلطات الاحتلال البريطانية في العراق. وقد تكرس هذا التأييد منذ تقديم وعد أو تصريح بلفور في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني من عام ١٩١٧ بتشكيل وطن قومي لليهود في فلسطين. وبرز هذا بوضوح بالدعوة التي وجهت إلى الفريد موند، اليهودي القومي الصهيوني المعروف والناشط دولياً، لزيارة العراق وعقد الندوات وإلقاء محاضرات فيه. وقد رفضِت هذه الزيارة من جانب القوى السياسية العراقية، وخاصة من قيادة الحزب الوطني وحزب النهضة وبعض القوى الأخرى، إضافة إلى الجماعات اليسارية والماركسية من الطلبة والمثقفين. وقد تتوج نشاط هذه القوى في المظاهرة التي نظمت في الثامن من شباط/فبراير من عام ١٩٢٨، والتي تعرضت إلى مواجهة شرسة من جانب قوات الشرطة العراقية وبدعم مباشر من سلطات الاحتلال البريطانية. وكان عبد المحسن السعدون رئيساً للوزراء حينذاك، ومعه نوري السعيد وكيل القائد العام للقوات المسلحة العراقية وبعض ضباط الشرطة، هم الذين يشرفون على قمع المظاهرة من مقر مديرية الشرطة العامة. وقد أصيب الطالب زكي خيري بكسر في عظم كتفه، كما يشير

إلى ذلك حسين جميل في كتابه "العراق شهادة سياسية" أيضاً[٢٧٢]، واعتقل مع آخرين[٢٧٣]. والغريب في الأمر أن سلطات الاحتلال البريطانية وبالتعاون مع السلطات العراقية فرضت ثلاثة إجراءات لم تكن معهودة حينذاك، وهي:

- إصدار مرسوم يقضي بمعاقبة من تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً بالجلد بالمقرعة عند اشتراكه في آي اجتماع غير قانوني أو أقلق أو حاول أن يقلق السلم العام بصورة أخرى يسوغ عقابه بالجلد بالمقرعة بعد المعاينة الطبية على أن لا يزيد ذلك على (٢٥) جلدة"[٢٧٤]. وقد عوقب بعض الطلاب فعلاً بسبب مشاركتهم في تلك المظاهرة.
- مرسوم يقضي بوضع الأشخاص تحت رقابة الشرطة لمدة سنتين عندما يتبين للمسئولين أنهم يحاولون إقلاق السلم العام. وقد نفذ هذا الإجراء بحق بعض المشاركين في تلك المظاهرة.
- طرد مجموعة من الطلبة من مدارسهم ولفترات مختلفة بسبب مشاركتهم في المظاهرات.

وقد صدرت تلك القرارات عن مجلس الوزراء وبمصادقة الملك فيصل الأول.[٢٧٥] وقد كانت هذه الإجراءات البداية الفعلية لممارسة سياسات القمع المباشر من جانب الحكومات العراقية المتعاقبة وإصدار تشريعات مخالفة للدستور العراقي وتصب في نفس النهج القهري ضد قوى المعارضة السياسية.

كتب الدكتور خالد التميمي بصدد الموضوع يقول: "وقد تم القبض على خمسة وأربعين متظاهراً. وجرى التحقيق مع ١٤٠ طالباً من كلية التدريب و٨٠ طالباً من المدرسة

---

٢٧٢ جميل، حسين. العراق–شهادة سياسية. مصدر سابق. ص ٢٠٩.

٢٧٣ خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. (دون ذكر دار نشر. الناشر د. سعاد خيري. استوكهلم. ١٩٩٥. ص ٦٠–٦٣.

٢٧٤ جميل، حسين. العراق شهادة سياسية. مصدر سابق. ص ٢١١.

٢٧٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢١١–٢١٢.

الثانوية. وقد اقترح المستر سميث Mr.Smith وهو الموظف البريطاني في وزارة التعليم، أن يتم جلد ٢٢٠ طالباً وطردهم كلياً من مدارسهم"[٢٧٦]. ويبدو أن المقترح لم يجد طريقه إلى التنفيذ، ولكن الوزارة التي كان يترأسها عبد المحسن السعدون وافقت على عدد من تلك الإجراءات الردعية الجديدة بحق الطلبة. إذ "وافق توفيق السويدي وزير التعليم على العقوبات التالية بصدد المتظاهرين:

طلاب كلية التدريب:	١١ طرد دائم
طلاب مدرسة الحقوق:	٢ طرد دائم
المدرسة الثانوية المركزية:	٥ طرد دائم
المدرسة الثانوية المركزية:	٤ طرد لمدة شهر واحد
المدرسة الثانوية المركزية:	٣ طرد لمدة أسبوع واحد
مدرسة ثانوية الكرخ:	٢ طرد لمدة شهر واحد"[٢٧٧].

وقد أثارت هذه الإجراءات غضب قوى المعارضة العراقية وجمهرة واسعة من الطلبة والمثقفين، إذ أنها كانت مخالفة لروح الدستور، كما أنها كانت تعبر عن عدم دعم الحكومة لمواقف الشباب المناهضة للفكر والسياسات الصهيونية، وهي في الوقت نفسه قد اتخذت تحت ضغط وتأمين رغبات سلطات الاحتلال البريطانية. ولم تكتف قوى المعارضة بشجب تلك الإجراءات، بل ناضلت وبذلت الجهود على المستويات الرسمية والبرلمانية والشعبية لإلغاء تلك المراسيم والعقوبات، حتى بعد تنفيذ مضمونها لكي لا يستمر العمل بتلك المراسيم القهرية المخالفة للدستور لاحقاً، إضافة إلى مطلب إعادة الطلبة إلى مدارسهم وكلياتهم، وهو ما تحقق فعلاً، ولكن بعد فترة غير وجيزة.

---

٢٧٦ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن – دراسة في الزعامة السياسية العراقية. مصدر سابق. ص ٢٣٣/٢٣٤.

٢٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٤.

لقد بذلت قوى المعارضة العراقية جهوداً غير قليلة من أجل دفع الحكومة لتبني سياسات تدعم نشاط القطاع الاقتصادي الخاص في البلاد، إضافة إلى الضغط عليها من أجل أن تقيم بعض المشاريع الاقتصادية الممكنة لتأمين التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود. وتحت ضغط البرجوازية الوطنية الحديثة التكوين أمكن إصدار قانون تشجيع الصناعة الوطنية في العام ١٩٢٩ الذي تقرر فيه إعفاء استيرادات المنشآت الصناعية من الرسوم الجمركية، إضافة إلى إعفاء منتجاتها ولسنوات معينة من الضرائب الحكومية. وفي نفس العام استطاعت الحركة النقابية العراقية الحديثة أن تحقق نجاحاً مهماً، إذ تأسست "جمعية أصحاب الصنايع" وانتخبت السيد محمد صالح القزاز رئيساً لها.

لعبت هذه الجمعية ذات الطبيعة النقابية دوراً كبيراً ومهما في نشر الوعي العمالي والنقابي في صفوف العمال والكسبة والحرفيين وسعت على جمعهم والتنسيق في نضالاتهم رغم الظروف الصعبة التي كانت تواجهها وتعيق نشاطها الحر. وقد جمعت في عضويتها مجموعات من العمال والحرفيين مثل "عمال الميكانيك والحلاقين وعمال المطابع وغيرهم"[٢٧٨]. وكان لهذه الجمعية النقابية دور متميز في الإضرابات التي خاضتها القوى العمالية في بغداد وفي مناطق أخرى، وخاصة في سنوات الكساد الكبير، سنوات ١٩٢٩–١٩٣٣، رغم إنها منعت رسمياً في العام ١٩٣١. لم يستند منع هذه الجمعية إلى الدستور العراقي بل كان مخالفاً له تماماً، إذ أن نشاطها لم يساهم في توسيع ونشر وتعميق الوعي العمالي والنقابي حسب، بل ساهمت في تعبئة العمال والحرفيين في النضال من أجل تحقيق مصالحهم ومطالبهم البسيطة والعادلة والتي كانت ترفض من جانب أصحاب العمل، سواء أكانوا من الأجانب أو المحليين. وكان الدور المهم لهذه الجمعية قد برز في قدرتها الفعلية على الربط العضوي بين المهمات النقابية والمهمات الوطنية دون أن تسمح بتغلب إحداها

٢٧٨ خاجادور، آرا. من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق. في الذكرى اليوبيلية الذهبية لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي. أيار ١٩٨٤. ص ١١.

على الثانية. ورغم ذلك لم يتحمل هؤلاء الحكام وجود ونشاط هذه الجمعية النقابية فسارعوا لإلى منع نشاطها وتحريم العضوية فيها.

الفصل السادس

العراق وعصبة الأمم

توصلت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى إلى فرض الانتداب على مختلف المناطق التي شكلت جزءاً من الأراضي التابعة للدولة العثمانية. وكانت حدود العراق الراهنة تقريباً ضمن تلك المناطق التي فرض عليها الانتداب وفقاً للقرار الصادر "عن مجلس الحلفاء الأعلى المنعقد في سان ريمو في يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٠، وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة. وتنص الفقرة على ما يلي:

- "إن بعض البلاد كانت في القديم تابعة إلى الإمبراطورية العثمانية، وقد بلغت درجة من الرقي يمكن الاعتراف مبدئياً بكيانها، كأمم مستقلة، على أن تستمد الإرشاد والمساعدة من دولة أخرى، حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها"[٢٧٩]. فماذا يتضمن هذا النص القصير؟ يمكن قراءة الأمور التالية من هذا النص غير المحدد:
- الاعتراف بأن العراق يعتبر من حيث المبدأ من الأمم المستقلة المؤهلة نسبياً في أن يكون عضواً في عصبة الأمم.
- وأن هذا البلد، مع ذلك يحتاج إلى فترة زمنية يستفيد فيها من إرشاد ومساعدة دولة أخرى تستكمل تأهيله للدخول في عصبة الأمم كدولة مستقلة وأمة بين الأمم.
- ترك القرار الفترة الزمنية المطلوبة لتحقيق مثل هذا التأهيل مفتوحة ومرتبطة عملياً بالدولة المنتدبة وتقديرها لواقع العراق، إذ يمكن أن تنتهي بعدة أشهر أو سنوات أو بعد عقد أو عقدين أو أكثر من السنين.

---

٢٧٩ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٩٨.

- ترك مفهوم التأهيل مفتوحاً يمكن أن يتسع ويضيق وفق معايير غير محددة أيضاً، سواء أكان التأهيل سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم ثقافياً أم كلها معاً، كما لم تتحدد مستلزماته وشروطه.
- ترك أمر كل ذلك إلى الطرف البريطاني باعتباره الطرف المنتدب على العراق، فعليه أن يقدم التقرير حالما يجد أن العراق مؤهل لرفع الانتداب عنه ودخوله في عضوية عصبة الأمم.
- كما ترك القرار حدود العراق مفتوحة أمام بريطانيا وفرنسا تحسمان بينهما الأمر وفق مصالحهما.

وإزاء هذا الوضع وجد العراق نفسه ضعيفاً أمام بريطانيا التي تمسك بيديها جميع أوراق اللعبة الرئيسية، ولم يبق بيد مكونات الشعب العراقي من العرب والكُرد والتركمان والقوميات الأخرى سوى النضال، كما لم يبق بيد الحكومة سوى المساومة عملياً. وكانت المساومة تتجه صوب قضايا أشرنا إليها سابقاً وهي متشابكة في ما بينها. فمن أجل أن تقنع النخبة الحاكمة الحكومة البريطانية بضرورة تمتعه بالاستقلال والسيادة الوطنية ودخوله عصبة الأمم، إضافة إلى جعل ولاية الموصل جزءاً من الدولة العراقية الحديثة، كان عليه أن يفقد الاستقلال والسيادة مسبقا من خلال عقد معاهدة ١٩٢٢ التي تغيرت وتطورت تدريجاً لتصبح معاهدة ١٩٣٠ مع ملاحقها المختلفة، رغم أن المعاهدة والملاحق لم تتغير من حث الجوهر، كما كان عليه أن يوافق على منح امتياز التنقيب عن النفط إلى شركة النفط التركية ذات الملكية البريطانية. ولم يمنح الشعب الكُردي الحق في تقرير ما يريده لنفسه، بل كان عليه أن يخضع للمساومة الجارية بين النخبة الحاكمة وبريطانيا وعصبة الأمم.

لا شك أن العراق حينذاك كان بلداً متخلفاً حقاً في جميع المجالات. فكان اقتصاده مشوهاً وضعيفاً وعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية والأبوية هي السائدة فيه. كما أن الأمية كانت تشمل أكثر من ٩٠ ٪ من السكان وخاصة في ريف العراق وبين النساء. ولم يكن الوعي الاجتماعي والتنوير الديني قد شق طريقه إلى أفراد المجتمع، سواء أكان ذلك

بالنسبة للمدينة أم الريف، رغم أن الريف كان أسوأ حظاً من المدينة في هذا المجال أيضاً. ولا شك أيضاً في النظام العشائري السائد والتقاليد الريفية هي التي هيمنت لا على الريف وحده بل وعلى المدن أيضاً. ومن هنا كان العراق بحاجة إلى من يساعده على النهوض من تلك الكبوة الطويلة التي دامت قروناً طويلة. ولكن السؤال الذي كان المفروض أن تجيب عليه القوى السياسية حينذاك، وكذلك الدول المشاركة في عصبة الأمم والدولة البريطانية هو: ما هو السبيل إلى ذلك؟ ويبدو لي أن الحكومة البريطانية وتحت تأثير المصالح الاستغلالية للرأسمالية الجشعة حينذاك فقدت البوصلة الحضارية، التي كانت تنعم وتتمتع فيها في بريطانيا، بالنسبة إلى تعاملها مع العراق، وبالتالي عرضت إمكانية التعامل الودي والسليم مع الشعب العراقي إلى الاهتزاز وإلى دفع الناس للنضال ضدها. وقد تجلى ذلك في عدم اعتراض العصبة مثلاً على مسألتين مهمتين، وهما:

- تأكيد أن دين الدولة العراقية هو الإسلام، في حين ان الدولة شخصية اعتبارية معنوية لا يمكن أن يكون لها دين. وهذا يعني أن الدستور قد ميز الدين الإسلامي عن بقية الأديان الموجودة في العراق وفي مجتمع متعدد الأديان والمذاهب.ويعني هذا بدوره إلى حصول تمييز بين أتباع مختلف الأديان لصالح أتباع الدين الإسلامي وفي غير صالح أتباع بقية الأديان.

- أن الدستور قد أكد على مبدأ المواطنة العراقية المتساوية، ولكنه لم يمنح أتباع القوميات غير العربية حقوقهم المشروعة في العراق الواحد، وبالتالي فسح في المجال إلى بروز التمييز إزاء المواطنات والمواطنين من قوميات أخرى غير القومية العربية. وهو أمر بالغ السوء تجلى في الممارسة العملية في نضال الكُرد من أجل حقوقهم، في حين كانت القوى الحاكمة تحاول أن تسيء للمجتمع بممارسة مثل هذا التمييز.

أخذت بريطانيا على عاتقها مهمة قبول العراق في عصبة الأمم بعد أن تيقنت من إخلاص النخبة الحاكمة للمصالح البريطانية في العراق أولاً، وأن العراق قد ارتبط بعدد من

الاتفاقيات التي يصعب عليه الفكاك منها أو التحرك ضدها، وقدمت بذلك طلباً إلى عصبة الأمم.

طالبت عصبة الأمم من الحكومة العراقية أن تمارس سياسة مدنية ديمقراطية إزاء المجتمع وإزاء حقوق ومطالب الأقليات القومية والدينية. وكانت الأمم المتحدة في ذلك مصيبة من حيث المبدأ، إذ كان العديد من الدلائل يشير إلى أن الاتجاهات القومية والشوفينية والمذهبية قد ميزت سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة، التي يمكن أن تقود إلى نزاعات كبيرة لا يمكن تفاديها. كما أن الأقليات القومية والدينية كانت تسعى إلى تأمين ضمانات عدم التعرض لها ومعاملتها على أسس متساوية مع بقية المواطنين العراقيين. فقد طالبت عصبة الأمم من الحكومة العراقية أن تقدم تعهدات بهذا الصدد. فقدمت الحكومة العراقية مذكرتين مهمتين نشير إليهما فيما يلي:

المذكرة الأولى:

تضمنت تصريحا صادراً بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٣٢ عن الحكومة العراقية يحتوي عشر مواد طالب مجلس العصبة من الدولة والحكومة في العراق التعهد بها تشريعاً وممارسة.

المادة الأولى: يعترف بالشروط الواردة في هذا الفصل، كقوانين أساسية في العراق، فلا يجوز أن يناقض هذه الشروط أو يعارضها أي قانون، أو نظام، أو عمل رسمي، كما أنه لا يجوز أن يتغلب عليها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي لا الآن ولا في المستقبل،

المادة الثانية: ١. يمنح جميع سكان العراق حماية الحياة والحرية حماية تامة وكاملة من غير تمييز بسبب المولد أو الجنسية أو اللغة والعنصر أو الدين.

٢. يكون لجميع سكان العراق الحق في أن يمارسوا بحرية في الأماكن العامة والخاصة، شعائر كل إيمان أو دين أو عقيدة، مما لا يكون منافياً للنظام العام والأخلاق الحسنة.

المادة الثالثة: يعتبر جميع الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق في تاريخ ٦ آب ١٩٢٤، أنهم اكتسبوا في ذلك التاريخ الجنسية العراقية، دون الجنسية العثمانية،... .

المادة الرابعة: ١. يكون جميع الرعايا العراقيين متساوين أمام القانون، ويتمتعون بعين الحقوق المدنية والسياسية، من دون تمييز في العنصر، أو اللغة، أو الدين.

٢. يتضمن نظام الانتخابات تمثيلاً عادلاً للأقليات العنصرية، والدينية، واللغوية في العراق.

٣. الاختلاف في العنصر، أو اللغة، أو الدين، لا يخل بحق أي من الرعايا العراقيين، في التمتع بالحقوق المدنية، والسياسية، كالقبول في الوظائف العامة، والمناصب، ورتب الشرف، أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة.

٤. لا يوضع قيد ما على حرية استعمال أي من الرعايا العراقيين لأية لغة في العلاقات الخصوصية أو في التجارة، أو في أمور الدين، أو في الصحافة، أو النشريات، من جميع الأنواع، أو في الاجتماعات العامة.

٥. رغماً من جعل الحكومة العراقية "اللغة العربية" لغة رسمية، ورغماً عن التدابير الخاصة التي ستتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين الكُردية والتركية، تلك التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التصريح، يعطى الرعايا العراقيون الذين لغتهم غير اللغة الرسمية، تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفهياً وكتابة أمام المحاكم.

المادة الخامسة: الرعايا العراقيون،الذين ينتمون إلى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية، يتمتعون قانوناً وفعلاً بنفس المعاملة والأمان، اللذين يتمتع بهما سائر الرعايا العراقيين. ويكون لهم وجه خاص في الحق أن يحفظوا ويديروا ويراقبوا على نفقتهم، أو أن يؤسسوا في المستقبل معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية، ومدارس، وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية. مع حق استعمال لغتهم الخاصة، وممارسة دينهم فيها بحرية.

المادة السادسة: توافق الحكومة العراقية على أن تتخذ بحق الأقليات غير المسلمة، فيما يتعلق بقانونها العائلي، وأحوالها الشخصية، كل التدابير التي تسمح بتنظيم هذه

الأمور، وفقاً لعادات وعرف الطوائف التي تنتمي إليها الأقليات. توافق الحكومة العراقية مجلس عصبة الأمم بمعلومات عن الطريقة التي تم بها تنفيذ هذه التدابير.

المادة السابعة. ١. تتعهد الحكومة العراقية بأن تمنح الحماية، والتسهيلات، والرخصة التامة، إلى الكنائس ومعابد اليهود (التوراة) والمقابر، والمؤسسات الدينية الأخرى، والأعمال الخيرية، والأوقاف العائدة إلى طوائف الأقليات الدينية، الموجودة في العراق.

٢. يكون لجميع هذه الطوائف الحق بأن تؤسس، في المناطق الإدارية المهمة مجالس لها صلاحية إدارة الأوقاف، والهبات الخيرية، ويكون لهذه المجالس سلطة معالجة جباية الاستيرادات الناتجة من تلك الأوقاف، والهبات، وإنفاقها وفقاً لرغائب الوقف، أو الواهب، أو للعادة المستقرة بين الطائفة، يجب أن تقوم هذه الطوائف بمراقبة أموال الأيتام وفقاً للقانون. توضع هذه المجالس تحت إشراف الحكومة.

٣. لن ترفض الحكومة العراقية من أجل تأسيس معاهد دينية أو خيرية جديدة أية من التسهيلات الضرورية، التي تضمن للمعاهد الموجودة الآن، من ذلك التنوع.

المادة الثامنة: ١. تمنح الحكومة العرقية، فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والمناطق، التي يقيم فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين، الذين لغتهم غير اللغة الرسمية، تسهيلات مناسبة لأجل تأمين تلقين العلم في المدارس الابتدائية، إلى أولاد هؤلاء الرعايا العراقيين، بلغتهم الخاصة، ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من أن تجعل تعليم اللغة العربية في المدارس المذكورة إجبارياً.

٢. في المدن، والجهات التي يكون فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون إلى الأقليات العنصرية، أو الدينية، أو اللغوية، يؤمن لهذه الأقليات نصيب عادل من حيث التمتع بما قد يرصد من الأموال العامة، بموجب ميزانية الدولة، أو البلديات، أو غيرها من الميزانيات، للمقاصد التهذيبية أو الدينية أو الخيرية، ومن حيث استعمال الأموال المذكورة.

المادة التاسعة: ١. توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية في الأقضية التي يسود فيها العنصر الكُردي، من ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية اللغة الكُردية بجانب اللغة العربية. أما قضائي كفري وكركوك من لواء كركوك، حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني، فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية، إما الكُردية وإما التركية.

٢. توافق الحكومة العراقية على أن الموظفين في الأقضية المذكورة يجب أن يكونوا، ما لم تكن هناك أسباب وجيهة، واقفين على اللغة الكُردية أو اللغة التركية، حسبما تقتضي الحال.

٣. إن مقياس انتقاء الموظفين للأقضية المذكورة، وإن كان للكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر، كما هي الحال في سائر أنحاء العراق، فأن الحكومة العراقية توافق على أن ينتقى الموظفون، كما هي الحال الآن، وعلى قدر الإمكان من بين الرعايا العراقيين الذين أصلهم من تلك الأقضية.

المادة العاشرة: إن الشروط الواردة في المواد المتقدمة من هذا التصريح، تشكل بقدر ما لها مساس بالأشخاص المنتمين إلى الأقليات العنصرية، أو الدينية، أو اللغوية، تعهدات ذات شأن دولي، وتوضع تحت ضمانة جمعية الأمم، ولا يجري أي تعديل فيها إلا بموافقة مجلس عصبة الأمم.

كل اختلاف في الرأي مما يعود إلى مسائل قانونية أو واقعية، ينشأ عن هذه المواد بين العراق وأي عضو من أعضاء العصبة، الممثل في المجلس، يعتبر اختلافاً ذا صبغة دولية، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الأمم. وكل اختلاف من هذا القبيل يحال، إذا طلب الفريق الآخر ذلك، إلى محكمة العدل الدولي الدائمة. يكون قرار المحكمة الدائمة غير قابل للاستئناف، وتكون له قوة وفعل قرار صادر بموجب المادة ١٣ من العهد"[٢٨٠].

٢٨٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. جزء ٣. مصدر سابق. ص ٢٠٣-٢٠٦.

المذكرة الثانية:

أما المذكرة الثانية فقد تضمنت تعهد العراق باحترام حرية الضمير وحرية ممارسة العبادة والبعثات الدينية من مختلف الأديان والمذاهب، واحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، واحترام الحقوق المكتسبة من قبل الأفراد والشركات والأشخاص الحكمية. كما يوافق العراق على ممارسة قضاء موحد يشمل جميع العراقيين والأجانب. ثم تعهد العراق في أن يمارس الدول الأعضاء في مجلس العصبة معاملة الدول الأكثر حظوة ولمدة عشر سنوات ابتداءً من قبوله عضوا في العصبة[٢٨١]. وتعتبر هذه التعهدات ذات شأن دولي وتعامل على هذا الأساس كما في المذكرة الأولى.

قبل العراق عضواً في عصبة الأمم بعد أن طرحت بريطانيا هذا الموضوع على العصبة وقدم العراق تلك التعهدات، فصدر القرار عن عصبة الأمم بتاريخ ٣ تشرين الأول/ نوفمبر من عام ١٩٣٢. ولكن السؤال الذي يفترض الإجابة عنه ومتابعته في هذا الكتاب أيضاً هو: لِمَ كان مجلس عصبة الأمم يصر على تقديم العراق تلك التعهدات الدولية والالتزام بتنفيذها بشكل تام وكامل ومراقبته على حسن تنفيذها وحق كل عضو في المجلس على تقديم ما يشعر بالتجاوز على تلك التعهدات؟

يفترض أن نتعامل مع هذا الموقف تعاملاً واقعياً وموضوعياً بعد مرور سبعة عقود ونيف من السنين على صدوره. لقد سجل الملك فيصل الأول انطباعات واقعية إلى حدود بعيدة عن الوضع في العراق وعن المشكلات الإثنية أو القومية والدينية والطائفية واللغوية، إضافة إلى تفاقم هذه المشكلات بسبب الجهل والأمية والعنعنات السائدة في المجتمع. وضع تقييمه هذا في آذار/مارس من عام ١٩٣٢، أي في السنة التي تقرر أن يكون العراق عضواً في عصبة الأمم. وكان أعضاء عصبة الأمم، بغض النظر عن كون العصبة كانت خاضعة بالأساس لنفوذ الدول الاستعمارية، على علم ودراية بالواقع العراقي المتخلف وبما يمكن أن

---

٢٨١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٧/٢٠٨.

ينجم عن ذلك إذا مارست الدولة التمييز إزاء مختلف المواطنين بالاستناد إلى انتمائهم ألاثني أو القومي أو الديني أو الطائفي أو اللغوي أو حتى الفكري والسياسي، من مشكلات وصراعات ونزاعات تدمر البلاد وسكانه ومواردہ. وقد كان هذا التقدير واقعياً وموضوعياً.

لا شك في أن المحرك لذلك كان الخوف عند هذه الدول على الأقليات القومية والدينية المسيحية واليهودية بشكل خاص، ولكن هذا لا يغير من حقيقة صواب هذا الاتجاه، إذ أن التمييز إزاء المسيحيين واليهود بالمقارنة مع لمسلمين كان قائماً في جميع الدول التي وجدت في هذا المنطقة من العالم، ابتداءً من فترة الخلفاء الراشدين مروراً بالدولة الأموية والعباسية وانتهاء بالدولة العثمانية، أو حتى بعد ذلك. كما أن عصبة الأمم كانت تريد أن تضمن للشعب الكُردي بعض حقوقه بعد أن نفضت يديها من العهد الذي قطعته له بإقامة دولته المستقلة أو التمتع بالحكم الذاتي.

في ضوء الواقع العراقي حينذاك لم يكن الموقف الذي اتخذه مجلس عصبة الأمم خاطئاً بل صائباً و ولكنه كان ناقصاً، رغم أن كل ذلك قد ورد بصيغة ما في القانون الأساسي العراقي الذي وضع البريطانيون مسودته الأولى. إذ لم يمر سوى عام واحد على صدور هذا التعهد حتى غاص الجيش العراقي بقيادة بكر صدقي العسكري بدم الآشوريين في العراق، وارتكب جرائم بشعة بحقهم، كما سنتحدث عنه في موقع آخر من هذا الكتاب. أو كما حصل بالنسبة للعشائر العراقية في أعوام ١٩٣٥–١٩٣٧ في الوسط والجنوب، وكذلك ما حصل للشعب الكُردي قبل ذاك وبعد صدور تلك التعهدات من تجاوزات تفوق التصور.

إذن كان هدف مجلس العصبة ضمان حق الأقليات الإثنية والقومية والدينية والطائفية واللغوية في التمتع بحقوق المواطنة والمعاملة بالمثل والمساواة والحق بممارسة الشعائر الدينية والتحدث والدراسة بلغتهم الخاصة إلى جانب اللغة الرسمية، أي العربية، ولكن لم يثبت كما يفترض في القانون الأساسي (الدستور). لقد كانت هذه التعهدات الملزمة متقدمة حقاً ومعبرة عن روح العصر، رغم أن جميع الحكومات العراقية على امتداد العقود المنصرمة لم تلتزم فعلياً بهذه التعهدات ومارست إساءات كبيرة وتجاوزات فظة إزاء أتباع

مختلف القوميات والأديان والمذاهب والناطقين بمختلف اللغات وإزاء تلك التعهدات التي وردت في الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ أيضاً. وكانت حصيلة تلك السياسات سلبية جداً على كل العراق والشعب العراقي، والتي يعاني منها عراق اليوم، حتى بعد دخوله القرن الحادي والعشرين. إلا أن تلك التعهدات لم تستطع حماية الشعب العراقي عموماً وتلك التي شملتها التعهدات بشكل خاص. إذ أن بريطانيا التي تعهدت بأن يلتزم العراق بتلك التعهدات نفضت يدها منها ومارست ما هو ضدها تماماً. كل ذلك حصل بدعم وتأييد ومساندة من جانب سلطات وقوات الاحتلال البريطانية والتي ألحقت أضراراً فادحة بالعلاقة بين أطياف الشعب العراقي القومية والدينية والمذهبية.

في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢ أصبح العراق عضوا في عصبة الأمم، باعتباره دولة مستقلة ذات سيادة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تعاون وتنسيق أمدها ٢٥ عاماً من تاريخ دخوله العصبة. وبالتالي، فقد بدأت مرحلة جديدة في نضال ونشاط وحياة الشعب العراقي، رغم أنها تميزت أيضاً بشكل من التواصل الشديد مع الماضي بسبب أن المعاهدة المعقودة مع بريطانيا لم تغير من وضع العراق عندما كان تحت الانتداب كثيراً، إذ أن المعاهدة كانت كشرط ملزم من جانب بريطانيا وعصبة الأمم من أجل قبول العراق عضواً في عصبة الأمم.

٣ - القانون الاساسي العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ملك العراق بناء على ما قرره المجلس التأسيسي صادقنا على قانوننا الأساسي وأمرنا بوضعه موضع التنفيذ .

المقدمة

المادة الاولى : يسمى هذا القانون (القانون الاساسي العراقي) واحكامه نافذة في جميع انحاء المملكة العراقية .

المادة الثانية : العراق ذات سيادة مستقلة . حرة ملكها لا يتجزأ ، ولا يتنازل عن شيء منه وحكومته ملكية وراثية ، وشكلها نيابي .

المادة الثالثة : تعتبر مدينة بغداد عاصمة العراق ، ويجوز عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة بقانون.

المادة الرابعة : يكون العلم العراقي على الشكل والابعاد الآتية :

طوله ضعفا عرضه ويقسم افقياً الى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية ، اعلاها الأسود فالابيض فالاخضر ، على ان يحتوي على شبه منحرف احمر من جهة السارية تكون قاعدتـه العظمى مساوية لعرض العلم ، والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الابيض ، وارتفاعه ربع طول العلم ، وفي وسطه كوكبان ابيضان ذو سبعة أضلاع يكونان على وضع عمودي يوازي السارية. أما أوضاع العلم وشعار الدولة وشاراتها وأوسمتها فتعين بقوانين خاصة .

الباب الاول – حقوق الشعب

المادة الخامسة : تعين الجنسية العراقية وتكتسب وتفقد وفقاً لاحكام قانون خاص .

المادة السادسة : لا فرق بين العراقيين في الحقوق امام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة .

المادة السابعة : الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض والتدخل ، ولا يجوز القبض على أحدهم ، او توقيفه ، او معاقبته ، او إجباره على تبديل مسكنه ، او تعريضه لقيود او اجباره على الخدمة في القوات المسلحة الا بمقتضى القانون ، أمـا التعذيب ونفي العراقيين الى خارج المملكة العراقية فممنوع بتاتاً .

المادة الثامنة : المساكن مصونة من التعرض ، ولا يجوز دخولها والتحري فيهـا الا في الاحوال والطرائق التي يعينها القانون .

المادة التاسعة : لا يمنع أحد من مراجعة المحاكم ، ولا يجبر على مراجعة محكمة غير المحكمة المختصة بقضيته الا بمقتضى القانون .

المادة العاشرة : حقوق التملك مصونة فلا يجوز فرض القروض الاجبارية ، ولا حجز الاموال والاملاك ، ولا مصادرة المواد الممنوعة الا بمقتضى القانون . أما السخرة المجانية والمصادرة العامة للاموال المنقولة وغير المنقولة فممنوعة بتاتاً . ولا ينزع ملك أحد الا لأجل النفع العام في الاحوال وبالطريقة التي يعينها القانون ، وبشرط التعويض عنه تعويضاً عادلا .

المادة الحادية عشرة : لا تفرض ضريبة الا بمقتضى قانون تشمل احكامه جميع الصنوف .

المادة الثانية عشرة : للعراقيين حرية إبداء الرأي ، والنشر ، والاجتماع ، وتأليف الجمعيات والانضمام اليها ، ضمن حدود القانون .

المادة الثالثة عشرة : الاسلام دين الدولة الرسمي ، وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس ، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة ، وحرية القيام بشعائر العبادة وفقاً لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالامن والنظام ، وما لم تناف الآداب العامة .

المادة الرابعة عشرة : للعراقيين الحق في رفع عرائض الشكوى واللوائح في الامور المتعلقة بأشخاصهم ، او بالامور العامة الى الملك ومجلس الامة والسلطات العامة بالطريقة وفي الاحوال التي يعينها القانون .

المادة الخامسة عشرة : تكون جميع المراسلات البريدية والبرقية والتلفونية مكتومة ومصونة من كل مراقبة وتوقيف الا في الاحوال والطرائق التي يعينها القانون .

المادة السادسة عشرة : للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم افرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على ان يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين قانوناً .

المادة السابعة عشرة : العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص .

المادة الثامنة عشرة : العراقيون متساوون في التمتع بحقوقهم واداء واجباتهم ويعهد اليهم وحدهم بوظائف الحكومة بدون تمييز كل حسب اقتداره وأهليته ، ولا يستخدم في وظائف الحكومة غير العراقيين إلا في الاحوال الاستثنائية التي تعين بقانون خاص ويستثنى من ذلك الاجانب الذين يجب او يجوز استخدامهم بموجب المعاهدات والمقاولات .

الباب الثاني – الملك وحقوقه

المادة التاسعة عشرة : سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده .

المادة العشرون : ولاية العهد لأكبر ابناء الملك سناً على خط عمودي وفقاً لأحكام

من الخزينة العمومية، الا بموجب قانون خاص هذا إذا لم يكن قانون الميزانية مساعداً على ذلك
المادة السادسة والتسعون : يجب أن تدفع جميع الاموال التي يقبضها موظفو الحكومة لخزينة العمومية الموحدة ، وأن يعطى حساب عنها بحسب الاصول المقررة قانوناً .
المادة السابعة والتسعون : لا يجوز تخصيص راتب ، او اعطاء مكافــأة ، او صرف شيء من اموال الخزينة العمومية الموحدة ، لاية جهة الا بموجب القانون ، ولا يجوز إنفاق شيء من المخصصات الا بحسب الاصول المقررة قانوناً .
المادة الثامنة والتسعون : يجب ان تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون الميزانية وهذا يجب أن يحتوي على مخمن الواردات والمصاريف لتلك السنة .
المادة التاسعة والتسعون : يجب أن يصدق مجلس الامة الميزانية في اجتماعــه السابق لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها ذلك القانون .
المادة المائة : يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب : أولا جميع اللوائــح القانونية لتخصيص الاموال او تزييد التخصيصات المصدقة او تنقيصها او إلغائها، وكذلك قانون الميزانية ، وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدها الحكومة .
المادة الحادية والمائة : تجري المفاوضات في قانون الميزانية ويصوت عليها مادة فمادة على حدة ، ثم يصوت عليه ثانية بصورة إجمالية . أما الميزانية ذاتها فيصوت عليها فصلا فصلا .
المادة الثانية والمائة : إذا مست ضرورة أثناء عطلة المجلس الى صرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص ، فللملك الحق في إصدار مراسيم ملكية بموافقة مجلس الوزراء تقضي باتخاذ التدابير المالية كما جاء في الفقرة «٣» من المادة السادسة والعشرين
المادة الثالثة والمائة : يجوز لمجلس الامة سن قانون لتخصيص مبالغ معينة لتصرف في سنين عديدة
المادة الرابعة والمائة : يجب ان يسن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقيق جميــع المصروفات وترفع بياناً الى مجلس الامة مرة على الاقل في كل سنة عما إذا كانت تلك المصروفات طبق المخصصات التي صدقها المجلس ، وأنفقت بحسب الاصول التي عينها القانون .
المادة الخامسة والمائة : لا يجوز عرض لائحة قانونية او إبداء اقتراح على أحد المجلسين بما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية إلا من قبل أحد الوزراء .
المادة السادسة والمائة : لا يجوز لمجلس النواب ان يتخذ قراراً او يقترح تعديل لائحة تؤدي الى تنقيص المصاريف الناشئة عن المعاهدات التي قد صدقها مجلس الامة او المجلس التأسيسي الا بعد موافقة الملك .
المادة السابعة والمائة : إذا دخلت السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها فإن كان

صدر منها لأجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الامة او المجلس التأسيسي ، فإن لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم فعلى الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها ، وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الاعلان ، ويجب ان تكون هذه المراسيم موقعاً عليها بتواقيع الوزراء كافة .

وتشمل لفظة — القانون — المراسيم الصادرة بمقتضى احكام هذه المادة ما لم يكن في متنه قرينة تخالف ذلك .

«٤» الملك يعقد المعاهدات بشرط أن لا يصدقها الا بعد موافقة مجلس الامة عليها .

«٥» الملك يختار رئيس الوزراء ، وعلى ترشيح الرئيس ، يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

«٦» الملك يعين اعضاء مجلس الاعيان ، ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

«٧» الملك بناء على اقتراح الوزير المسؤول ، يعين ويعزل جميع الممثلين السياسيين ، والموظفين الملكيين ، والقضاة والحكام ، ويمنح الرتب العسكرية ، ما لم يفوض ذلك الى سلطة اخرى بمقتضى نظام خاص وله ان يمنح ايضاً الاوسمة والالقاب وغير ذلك من شارات الشرف .

«٨» للملك القيادة العامة لجميع القوات المسلحة ، وهو يعلن الحرب بموافقة مجلس الوزراء وله ان يعقد معاهدات الصلح بشرط ان لا يصدقها نهائياً الا بعد موافقة مجلس الامة ؛ وله أيضاً ان يعلن الاحكام العرفية وفقاً لاحكام هذا القانون .

«٩» تضرب النقود باسم الملك .

«١٠» لا ينفذ حكم الاعدام الا بتصديق الملك ، وللملك ان يخفف العقوبات ، او يرفعها بعفو خاص ، وبموافقة المجلسين يعلن العفو العام .

الباب الثالث — السلطة التشريعية

المادة السابعة والعشرون : يستعمل الملك سلطته بإرادات ملكية تصدر بناء على اقتراح الوزير او الوزراء المسؤولين وبموافقة رئيس الوزراء ويوقع عليها من قبلهم .

المادة الثامنة والعشرون : السلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة مع الملك ، ومجلس الامة يتألف من مجلسي الاعيان والنواب ، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها والغائها مع مراعاة أحكام هذا القانون .

المادة التاسعة والعشرون : يفتتح الملك مجلس الامة بذاته ، او ينيب عنه في ذلك رئيس الوزراء ، او احد الوزراء ليقوم بمراسيم الافتتاح وإلقاء خطبة العرش .

المادة الثلاثون : لا يكون عضو في مجلس الاعيان او مجلس النواب :

«١» من لم يكن عراقياً .

«٢» من كان مدعياً بجنسية او حماية اجنبية .
«٣» من كان دون الثلاثين من عمره في النواب ، ودون الاربعين من عمره في الاعيان.
«٤» من كان محكوماً عليه بالافلاس ، ولم يعد اعتباره قانوناً .
«٥» من كان محجوراً عليه ولم يفك حجره .
«٦» من كان ساقطاً من الحقوق المدنية .
«٧» من كان محكوماً عليه بالسجن مدة لا تقل عن سنة لجريمة غير سياسية ، ومن كان محكوماً عليه بالسجن لسرقة او رشوة او خيانة الامانة او تزوير او احتيال ، او غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف بصورة مطلقة .
«٨» من كان له منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة ناشئة عن عقد مع إحدى الدوائر العمومية العراقية ، الا اذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهماً في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصاً ، ويستثنى من ذلك ملتزمو الاعشار ومستأجرو أراضي الحكومة واملاكها .
«٩» من كان مجنوناً او معتوهاً .
«١٠» من كان من اقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص .
وعلى كل حال لا يجوز اجتماع عضوية المجلسين في شخص واحد .
المادة الحادية والثلاثون : يتألف مجلس الاعيان من عدد لايتجاوز العشرين عضواً يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور واعتماده بأعمالهم ، وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن.
المادة الثانية والثلاثون : مدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات على ان يتبدل نصفهم في كل اربع سنين ، ويجوز إعادة تعيين الاعضاء السابقين ، والنصف الاول لاجل التبديل الاول يفرز بالاقتراع .
المادة الثالثة والثلاثون : الرئيس ونائبيه ينتخبهم المجلس من بين أعضائه الى مدة سنة واحدة بتصديق الملك ، ويجوز إعادة انتخابهما .
المادة الرابعة والثلاثون : يجتمع مجلس الاعيان عند اجتماع مجلس النواب ويعطل معه .
المادة الخامسة والثلاثون : يعطى عضو الاعيان مخصصات سنوية تعادل خمسة آلاف روبية عن مدة الاجتماع فقط ، وألف ومايتين وخمسين روبية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع ، عدا مخصصات السفر .
المادة السادسة والثلاثون : يتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور .
المادة السابعة والثلاثون : تعين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه اصول

التصويت السري ووجوب تمثيل الاقليات غير الاسلامية .

المادة الثامنة والثلاثون : دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية لكل سنة اجتماع يبدأ من اول يوم من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات ، واذا صادف اول الشهر عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليها ، مع مراعاة ما جاء في الفقرة ٢ من المادة ٢٦ بخصوص حل المجلس.

المادة التاسعة والثلاثون : يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في العاصمة في اول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة مع مراعاة احكام المادة «٣٨» واذا لم يدع المجلس الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ، ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد اربعة اشهر الا اذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة ومد اجل الاجتماع لاتمام الاشغال المستعجلة وعندما يمد أجل الاجتماع على هذه الصورة ينبغي ان لا تزيد مدته كلها على ستة اشهر .

وللمجلس ان يؤجل جلساته من حين الى حين وفقاً لنظام المجلس الداخلي ، وعلى المجلس ان يؤجل جلساته اذا أمر الملك بذلك مرات لا تتجاوز الثلاث في كل اجتماع الى مدات لا تتجاوز شهرين . وعند حساب مدة الاجتماع لا يحسب الزمن الذي استغرقته التأجيلات المتقدمة .

المادة الاربعون : إذا حل المجلس ، يجب ان يبدأ بإجراء الانتخابات مجدداً ، ويدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز أربعة اشهر من تاريخ الحل. وهذا الاجتماع يتبع الاحكام الواردة في المادة «٣٩» من هذا القانون في ما يتعلق بالتأجيل والتمديد ، وعلى كل حال ينبغي فض هذا الاجتماع في ٣١ تشرين الاول لكي يبتدىء الاجتماع العادي الاول من الدورة المذكورة في ابتداء تشرين الثاني ، واذا صادف الاجتماع غير العادي في شهري تشرين الثاني وكانون الاول ، يعتبر اول اجتماع عادي لتلك الدورة. واذا حل مجلس النواب لأمر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر .

المادة الحادية والاربعون : يجوز تجديد انتخاب النائب السابق .

المادة الثانية والاربعون : لكل رجل عراقي أتم الثلاثين من العمر ، ولم يكن له احدى الموانع المنصوص عليها في المادة «٣٠» ، ان ينتخب لعضوية مجلس النواب . على انه لا يجوز له ان ينوب الا عن منطقة واحدة من المناطق التمثيلية التي تعين بقانون الانتخاب فقط ، واذا انتخب احد من اكثر من منطقة واحدة فله ان يختار المنطقة التي يرغب في تمثيلها خلال ثمانية ايام من تاريخ اخباره ، وللموظفين الذين ينتخبون حق الخيار بين قبول العضوية ورفضها ، والذي يقبل العضوية يجب عليه التخلي عن وظيفته في الحكومة خلال المدة المذكورة عدا الوزراء

المادة الثالثة والاربعون : يفصل مجلس النواب في المسائل المتعلقة بالصفات المؤهلة لانتخاب النواب ، وفي الطعن الموجه ضد انتخابهم ، وفي المنحلات والاستقالات المتعلقة بهم .

المادة الرابعة والاربعون : على مجلس النواب ان ينتخب كل سنة في جلسته الاولى رئيساً ونائبي رئيس و كاتبين من بين اعضائه ، وعليه ان يقدم نتيجة هذا الانتخاب الى الملك فيصدقه . ينوب عن الرئيس عند الاقتضاء احد نائبيه .

المادة الخامسة والاربعون : لكل عضو من اعضاء مجلس النواب ان يقترح وضع لائحة قانونية عدا ما يتعلق بالأمور المالية التي سيأتي بيانها ، على شرط ان يؤيده فيـــه عشرة من زملائه ، واذا قبل المجلس هذا الاقتراح يودعه مجلس الوزراء لسن اللائحة القانونية ، وكل اقتراح يرفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في الاجتماع نفسه .

المادة السادسة والأربعون : للعضو ان يستقيل من مركزه ، وذلك بأن يقدم استقالته كتابة الى الرئيس ، ولا تنفذ الاستقالة ما لم يقبلها مجلس النواب .

المادة السابعة والاربعون : عند انحلال عضوية في مجلس النواب بسبب وفاة او استقالة او فقد الصفات اللازمة او تغيب عن المجلس يجب ان يجري انتخاب جديد في الحال بايعاز من الرئاسة .

المادة الثامنة والاربعون : يعتبر العضو في مجلس النواب ممثلا لعموم البلاد العراقيـــة ، وليس لمنطقته التمثيلية .

المادة التاسعة والاربعون : العضو الذي يتغيب عن المجلس الى مدة شهر من غـــير إذن او عذر مشروع ، يعد مستقيلا مع مراعاة المادة «٤٦» .

المادة الخمسون : يعطى النائب مخصصات تعادل أربعة آلاف ربية عن مدة الاجتماع فقط عدا مخصصات السفر ، واذا امتد زمن الاجتماع اكثر من اربعة اشهر يعطى كل نائب الف روبية عن كل شهر من المدة الزائدة .

المادة الحادية والخمسون : على النواب والاعيان قبل الشروع في اعمالهم ، ان يقسم كل منهم امام مجلسه يمين الاخلاص للملك ، والمحافظة على القانون الاساسي ، وخدمة الامة ، والوطن ، وحسن القيام بواجب النيابة .

المادة الثانية والخمسون : لا يباشر احد المجلسين اعمالهم ما لم يحضر الجلسة اكثر من نصف الاعضاء بواحد على الاقل .

المادة الثالثة والخمسون : تصدر القرارات بأكثرية آراء الاعضاء الحاضرين ما لم ينص هذا القانون على خلاف ذلك ، واذا تساوت الآراء فللرئيس إذ ذاك صوت الترجيح . ولا تحصل اكثرية ما لم يصوت نصف الاعضاء الحاضرين ، ويبدي كل من الاعضاء رأيه بذاته ، وتعين طريقة إبداء الرأي في نظام المجلس الداخلي .

المادة الرابعة والخمسون : لكل عضو من أعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء اسئلة

واستيضاحات ، وتجري المناقشة فيها وفي اجوبتها على الوجه الذي يبين في النظام الداخلي لكل مجلس بعد مرور ثمانية ايام على الاقل من يوم توجيهها، وذلك في غير حالة الاستعجال او موافقة الوزير

المادة الخامسة والخمسون : يبت المجلس باللوائح القانونية مادة فمادة على حدة ثم يبت بها جملة

المادة السادسة والخمسون : لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول على المجلس ، ولا الإقامة على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه .

المادة السابعة والخمسون : تكون جميع جلسات المجلسين علنية؛ الا في الأحوال التي يطلب فيها أحد الوزراء ، او اربعة من الاعيان ، او عشرة من النواب ، ان تجري المداولة سراً ، في الأمر المبحوث عنه .

المادة الثامنة والخمسون : لايجوز لأحد دخول كلا المجلسين، ولا التكلم فيهما، الا للاعضاء والوزراء او كبار الموظفين المنتدبين من قبل الوزراء عند غيابهم، او من يدعوهم المجلس الى ذلك.

المادة التاسعة والخمسون : لمجلس الأعيان ولمجلس النواب الحق في إصدار نظامات وتعليمات في ما يتعلق بالأمور الآتية :

«١» كيفية استعمال السلطة والامتيازات والضمانات الممنوحة للمجلس بموجب هذا القانون وطريقة المحافظة عليها .

«٢» تنظيم اعمال المجلسين وادارة مذاكراتهما منفردين او مجتمعين .

المادة الستون : لا يوقف ، ولا يحاكم احد من اعضاء مجلس الأمة في مدة اجتماع المجلس ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب اليه قرار بالأكثرية بوجود الأسباب الكافية لاتهامه، او ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جناية مشهودة، ولكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود نظام المجلس الذي هو منتسب اليه ، ولا تتخذ اية اجراءات قانونية ضده من أجل تصويت او بيان رأي ، او القاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته ، واذا أوقف النائب لسبب ما أثناء عطلة المجلس فعلى الحكومة ان تعلم المجلس بذلك عند التئامه مع اعطاء الايضاحات وبيان الأسباب الموجبة .

المادة الحادية والستون : للوزير الذي يكون عضواً في أحد المجلسين ، حق التصويت في مجلسه ، وحق الكلام في المجلسين ، وأما الوزراء الذين ليسوا من أعضاء أحد المجلسين فلهم ان يتكلموا في المجلسين دون ان يصوتوا ، وللوزراء او من ينوب عنهم في غيابهم حق الأسبقية على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلسين .

المادة الثانية والستون :

«١» يجب أن ترفع جميع اللوائح القانونية الى أحد المجلسين فإذا قبلها ، ترفع الى الثاني

ولا تكون قانوناً ما لم يوافق عليها المجلسان ويصدقها الملك .

«٢» يقرر المجلسان اللوائح المرفوعة اليهما من قبل الحكومة وبعد قبولها تعرض على الملك فإما أن يصدقها ، واما أن يعيدها مع بيان أسباب الإعادة في برهة ثلاثة أشهر الااذا قرر أحد المجلسين تعجيلها فيقتضي تصديقها او اعادتها خلال خمسة عشر يوماً لإعادة النظر فيها مع بيان الاسباب الموجبة .

«٣» اذا رفض المجلسان اللوائح القانونية فلا ترفع الى احدهما مرة ثانية خلال مدة الاجتماع .

المادة الثالثة والستون : اذا رفض أحد المجلسين لائحة قانونية مرتين ، وأصر الثاني على قبولها تتألف جلسة مشتركة من أعضاء مجلس الأعيان ومجلس النواب برئـاسة رئيس مجلس الأعيان للمفاوضة في المواد المختلف فيها فقط ، فإذا قبلت اللائحة اكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء المجلس المشترك معدلة او غير معدلة ، فإنها تعتبر مصدقـة من كلا المجلسين ، ولكنها لا تكتسب الصفة القانونية الا بعد تصديق الملك ، واذا لم تقبل بهذه الطريقـة فلا ترفع مرة ثانية الى اي المجلسين في الاجتماع نفسه .

الباب الرابع – الوزارة

المادة الرابعة والستون : لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ، ولا يقل عن الستة ، ولا يكون وزيراً من كانت فيه احدى الموانع المبينة في المادة (٣٠) والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين لا يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان او ينتخب لمجلس النواب قبل ختام المدة المذكورة والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة لا يستحق تخصيصات العضوية في أحد المجلسين في الوقت نفسه ، ولا يجوز للوزير أن يشتري او يستأجر شيئاً من أملاك الدولة وأموالها .

المادة الخامسة والستون : مجلس الوزراء هو القائم بإدارة شؤون الدولة ، ويعقد برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما يجب اتخاذه من الإجراءات في الأمور المتعلقة بأكثر من وزارة واحدة وليبحث في جميع الأمور الخطيرة التي تقوم بها الوزارات ، ويعرض رئيس الوزراء ما يوصي به المجلس من الأمور على الملك لتلقي أوامره .

المادة السادسة والستون : وزراء الدولة مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات ، ومسؤولون بصورة منفردة عن الاجراءات المتعلقة بوزارة كل منهم ، وما يتبعها من الدوائر . فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بأكثرية الأعضاء الحاضرين ، فعليها أن تستقيل ، واذا كان القرار المذكور يمس أحد الوزراء فقط فعلى ذلك الوزير ان يستقيل ، وعلى المجلس أن يؤجل تصويت عدم الثقة مرة واحدة الى مدة لا تتجاوز ثمانية

أيام اذا طلب ذلك رئيس الوزراء ، او الوزير المختص ، ولا يحل المجلس في هذه المدة .

المادة السابعة والستون : يتصرف الوزير في جميع الأمور المتعلقة بوزارته وما يتبعها من الدوائر ، وذلك بموجب الأصول التي يعينها القانون .

الباب الخامس – السلطة القضائية

المادة الثامنة والستون : يعين الحكام بإرادة ملكية ، ولا يعزلون الا في الأحوال المصرحة في القانون المخصوص المبينة فيه شروط أهليتهم ونصبهم ودرجاتهم وكيفية عزلهم .

المادة التاسعة والستون : تقسم المحاكم الى ثلاثة اصناف :

«١» المحاكم المدنية «٢» المحاكم الدينية «٣» المحاكم الخصوصية.

المادة السبعون : تعين كيفية تأسيس هذه المحاكم وأماكن انعقادها ودرجاتها وأقسامها واختصاصها وكيفية المراقبة عليها وتنفيذ أحكامها بقوانين خاصة مع مراعاة نصوص هذا القانون

المادة الحادية والسبعون : المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها .

المادة الثانية والسبعون : يجب ان تجري جميع المحاكمات علناً ، الا اذا وجد سبب من الأسباب المبينة قانوناً في جواز عقد جلسات المحاكمة سراً ، ويجوز نشر أحكام المحاكم والمرافعات الا ما يعود منها الى الجلسات السرية ، وتصدر كافة الأحكام باسم الملك .

المادة الثالثة والسبعون : للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الأشخاص في العراق في كل الدعاوي والأمور المدنية والجزائية ، والتي تقيمها الحكومة العراقية ، او تقام عليها عدا الدعاوي والأمور الداخلة في اختصاص المحاكم الدينية او المحاكم المخصوصة كما سيأتي بيانها في هذا القانون او في غيره من القوانين المرعية .

المادة الرابعة والسبعون : يشمل اختصاص المحاكم المدنية الأمور الحقوقية والتجارية والجزائية وفقاً للقوانين المرعية الا انه في مواد الاحوال الشخصية الخاصة بالأجانب ، وفي غير ذلك من المواد المدنية او التجارية التي جرت العادة الدولية على أن يطبق عليها أحكام قانون دولة أجنبية ، يكون تطبيق القانون المذكور على طريقة تعين بقانون خاص .

المادة الخامسة والسبعون : تقسم المحاكم الدينية الى :

«١» المحاكم الشرعية «٢» المجالس الروحانية الطائفية .

المادة السادسة والسبعون : تنظر المحاكم الشرعية وحدها في الدعاوي المتعلقة بأحوال المسلمين الشخصية والدعاوي المختصة بإدارة أوقافهم .

المادة السابعة والسبعون : يجري القضاء في المحاكم الشرعية وفقاً للأحكام الشرعية الخاصة بكل مذهب من المذاهب الإسلامية بموجب أحكام قانون خاص ، ويكون القاضي من مذهب

اكثرية السكان في المحل الذي يعين لمع بقاء القاضيين السنيين والجعفريين في مدينتي بغداد والبصرة .
المادة الثامنة والسبعون : تشمل المجالس الروحانية الطائفية : المجالس الروحانية الموسوية، والمجالس الروحانية المسيحية ، وتؤسس تلك المجالس ،وتخول سلطة القضاء بقانون خاص
المادة التاسعة والسبعون : تنظر المجالس الروحانية :
«١» في المواد المتعلقة بالنكاح والصداق والطلاق والتفريق والنفقة الزوجية وتصديق الوصايات ، ما لم تكن مصدقة من كاتب العدل ، خلا الأمور الداخلة ضمن اختصاص المحاكم المدنية في ما يخص أفراد الطائفة عدا الاجانب منهم .
«٢» في غير ذلك من مواد الأحوال الشخصية المتعلقة بأفراد الطوائف عند موافقة المتقاضين .
المادة الثمانون : تعين أصول المحاكمات في المجالس الروحانية الطائفية ، والرسوم التي تؤخذ فيها ـ بقانون خاص ، وتعين أيضاً بقانون الوراثة وحرية الوصية وغير ذلك ، من مواد الاحوال الشخصية التي ليست من اختصاص المجالس الروحانية الطائفية .
المادة الحادية والثمانون : تؤلف محكمة عليا لمحاكمة الوزراء وأعضاء مجلس الأمة المتهمين بجرائم سياسية ، او بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة ، ولمحاكمة حكام محكمة التمييز عن الجرائم الناشئة من وظائفهم ، وللبت بالأمور المتعلقة بتفسير القوانين وموافقتها للقانون الأساسي .
المادة الثانية والثمانون : اذا اقتضى اجراء محاكمة كما جاء في المادة السابقة ، تجتمع المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار اتهامي صادر من مجلس النواب بأكثرية ثلثي الآراء من الاعضاء الحاضرين في كل قضية على حدة ، وتؤلف المحكمة من ثمانية اعضاء عدا الرئيس ينتخبهم مجلس الأعيان أربعة من بين أعضائه وأربعة من كبار الحكام ، وتنعقد برئاسة رئيس مجلس الأعيان .
المادة الثالثة والثمانون : إذا وجب البت في أمر يتعلق بتفسير أحكام هذا القانون ، اوفي ما إذا كان احد القوانين او الانظمة المرعية يخالف أحكام هذا القانون الاساسي ، تجتمع المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بموافقة مجلس الوزراء .
المادة الرابعة والثمانون : إذا اقتضى تفسير القوانين او الانظمة في غير الاحوال المبينة في المادة السابقة بناء على طلب الوزير المختص ، يؤلف ديوان خاص برئاسة رئيس محكمة التمييز المدنية ينتخب اعضاؤه ثلاثة من بين حكام التمييز وثلاثة من كبار موظفي الإدارة وفقاً لقانون خاص
المادة الخامسة والثمانون : يجب ان تحسم الدعاوي التي تنظر فيها المحكمة العليا وفقاً للقانون وبأكثرية ثلثي المحكمة وقراراتها ليست تابعة للاستئناف او التمييز ، والاشخاص الذين يتهمهم مجلس النواب يجب أن تكف يدهم عن العمل حالا ، وإذا استقالوا فيجب دوام التعقيبات القانونية بحقهم .

المادة السادسة والثمانون : كل قرار يصدر من المحكمة العليا مبيناً مخالفة أحد القوانين ، او بعض احكامه لاحكام هذا القانون الاساسي ، يجب أن يصدر بأكثرية ثلثي آراء المحكمة، وإذا صدر قرار من هذا القبيل يكون ذلك القانون او القسم المخالف منه لهذا القانون الاساسي ملغياً من الأصل .

المادة السابعة والثمانون : تكون القرارات الصادرة من المحكمة العليا في الامور المبينة في المادة الـ «٨٣» باستثناء ما جاء منها في المادة الـ «٨٦» والصادرة من الديوان الخاص في الامور المبينة في المادة الـ «٨٤» بأكثرية آراء المحكمة والديوان، ويجب تطبيقها في جميع المحاكم ودوائر الحكومة .

المادة الثامنة والثمانون : تؤسس محاكم او لجان خصوصية عند الاقتضاء للأمور الآتية :

«١» لمحاكمة افراد القوات العسكرية العراقية عن الجرائم المصرح بها في قانون العقوبات العسكري

«٢» لفصل قضايا العشائر الجزائية والمدنية بحسب عاداتهم المألوفة بينهم بموجب قانون خاص.

«٣» لحسم الاختلافات الواقعة بين الحكومة وموظفيها فيما يختص بخدماتهم .

«٤» للنظر في الاختلافات المتعلقة بالتصرف في الاراضي وحدودها .

المادة التاسعة والثمانون : اصول المحاكمة في المحاكم الخصوصية ، والرسوم التي تؤخذ فيها، وكيفية استئناف أحكامها ، ونقضها او تصديقها ، تعين جميعها بقوانين خاصة .

الباب السادس – الامور المالية

المادة التسعون : تبقى جميع الضرائب والمكوس على ما تكون عليه عند البداء في تطبيق هذا القانون الى ان تتغير بقانون .

المادة الحادية والتسعون : لا يجوز وضع ضرائب الا بموجب قانون يصدق من قبل الملك بعد موافقة مجلس الامة عليه ، غير ان ذلك لا يشمل الاجور التي تأخذها دوائر الحكومة مقابل ما تقوم به من الخدمات العمومية ، او مقابل الانتفاع من أموال الحكومة.

المادة الثانية والتسعون : يجب أن تجبى الضرائب من المكلفين من طبقات السكان بدون تمييز ، ولا يجوز ان يعفى عنها أحد منهم الا بموجب القانون .

المادة الثالثة والتسعون : لا يجوز بيع أموال الدولة ، او تفويضها او ايجارها او التصرف بها بصورة اخرى الا وفق القانون .

المادة الرابعة والتسعون : لا يعطى انحصار او امتياز لاستثمار مورد من موارد البلاد الطبيعية او لاستعماله ، او مصلحة من المصالح العامة ، ولا تعطى الواردات الاميرية بالالتزام الا بموجب القانون على ان ما يتجاوز منها ثلاث سنوات يجب ان يقترن بقانون خاص لكل قضية .

المادة الخامسة والتسعون : لا يجوز للحكومة ان تعقد قرضاً، او تتعهد بما يؤدي الى دفع مال

من الخزينة العمومية، الا بموجب قانون خاص هذا إذا لم يكن قانون الميزانية مساعداً على ذلك
المادة السادسة والتسعون : يجب أن تدفع جميع الاموال التي يقبضها موظفو الحكومة للخزينة العمومية الموحدة ، وأن يعطى حساب عنها بحسب الاصول المقررة قانوناً .
المادة السابعة والتسعون : لا يجوز تخصيص راتب ، او اعطاء مكافــأة ، او صرف شيء من اموال الخزينة العمومية الموحدة ، لاية جهة الا بموجب القانون ، ولا يجوز إنفاق شيء من المخصصات الا بحسب الاصول المقررة قانوناً .
المادة الثامنة والتسعون : يجب ان تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون الميزانية وهذا يجب أن يحتوي على مخمن الواردات والمصاريف لتلك السنة .
المادة التاسعة والتسعون : يجب أن يصدق مجلس الامة الميزانية في اجتماعــه السابق لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها ذلك القانون .
المادة المائة : يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب : أولا جميع اللوائــح القانونية لتخصيص الاموال او تزييد التخصيصات المصدقة او تنقيصها او إلغائها، وكذلك قانون الميزانية ، وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدها الحكومة .
المادة الحادية والمائة : تجري المفاوضات في قانون الميزانية ويصوت عليها مادة فمادة على حدة ، ثم يصوت عليه ثانية بصورة إجمالية . أما الميزانية ذاتها فيصوت عليها فصلا فصلا .
المادة الثانية والمائة : إذا مست ضرورة أثناء عطلة المجلس الى صرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص ، فللملك الحق في إصدار مراسيم ملكية بموافقة مجلس الوزراء تقضي باتخاذ التدابير المالية كما جاء في الفقرة «٣» من المادة السادسة والعشرين
المادة الثالثة والمائة : يجوز لمجلس الامة سن قانون لتخصيص مبالغ معينة لتصرف في سنين عديدة
المادة الرابعة والمائة : يجب ان يسن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقيق جميــع المصروفات وترفع بياناً الى مجلس الامة مرة على الاقل في كل سنة عما إذا كانت تلك المصروفات طبق المخصصات التي صدقها المجلس ، وأنفقت بحسب الاصول التي عينها القانون .
المادة الخامسة والمائة : لا يجوز عرض لائحة قانونية او إبداء اقتراح على أحد المجلسين بما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية إلا من قبل أحد الوزراء .
المادة السادسة والمائة : لا يجوز لمجلس النواب ان يتخذ قراراً او يقترح تعديل لائحة تؤدي الى تنقيص المصاريف الناشئة عن المعاهدات التي قد صدقها مجلس الامة او المجلس التأسيسي الا بعد موافقة الملك .
المادة السابعة والمائة : إذا دخلت السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها فإن كان

مجلس الأمة مجتمعاً يجب على وزير المالية أن يقدم لائحة قانونية تتضمن تخصيصات موقتة إلى مدة لا تتجاوز شهرين، وعند ختام مدة التخصيصات يجوز لوزير المالية أن يقدم لائحة جديدة من هذا القبيل وهلم جرا. يتكرر ذلك حسب اللزوم، وإن لم يكن مجلس الامة مجتمعاً تراعى ميزانية السنة الماضية على أن لا يخل ذلك بحق إصدار المراسيم المبحوث عنها في المادة (١٠٢).

المادة الثامنة والمائة : يقرر نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون.

الباب السابع – ادارة الاقاليم

المادة التاسعة والمائة : تعين المناطق الإدارية وأنواعها وأسماءها وكيفية تأسيسها واختصاص موظفيها وألقابهم في العراق بقانون خاص.

المادة العاشرة والمائة : يجب أن ينص القانون المذكور على تنفيذ ما يقتضى اتخاذه في بعض المناطق الإدارية من الوسائل لأجل ضمان القيام بما يخصها من الوجائب الناشئة من المعاهدات التي عقدها الملك بتصديق مجلس الامة او التي عقدها بتصديق المجلس التأسيسي

المادة الحادية عشرة والمائة : تدار الشؤون البلدية في العراق بواسطة مجالس بلدية بموجب قانون خاص، وفي المناطق الإدارية تقوم مجالس ادارية بالوظائف التي تناط بها بموجب قانون.

المادة الثانية عشرة والمائة : يحق لكل طائفة تأليف مجالس في المناطق الادارية المهمة تختص بإدارة المسقفات والمستغلات الموقوفة والتركات لاغراض خيرية وجمع ايرادها وصرفه وفقاً لرغبة الواهب، او للعرف الغالب بين الطائفة، وكذلك القيام بالنظارة على أموال الايتام وفقاً للقانون، وتكون المجالس المذكورة تحت اشراف الحكومة.

الباب الثامن – تأييد القوانين والاحكام

المادة الثالثة عشرة والمائة : القوانين العثمانية التي كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٤، والقوانين التي نشرت في ذلك التاريخ، او بعده، وبقيت مرعية في العراق حين نشر هذا القانون، تبقى نافذة فيه بقدر ما تسمح به الظروف مع مراعاة ما أحدث فيها من التعديل او الإلغاء بموجب البيانات والنظامات والقوانين الوارد ذكرها في المادة الآتية، وذلك الى ان تبدلها او تلغيها السلطة التشريعية، او الى ان يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب احكام المادة «٨٦».

المادة الرابعة عشرة والمائة : جميع البيانات والنظامات والقوانين التي اصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق، والحاكم الملكي العام، والمندوب السامي، والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي، تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها، وما بلغ منها الى هذا

التاريخ يبقى مرعياً الى ان تبدله او تلغيه السلطة التشريعية او الى ان يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب احكام المادة «٨٦» .

المادة الخامسة عشرة والمائة : يعتبر كل شخص بريئاً ومصوناً من كل ما يوجه اليه من المطاليب بشأن الاعمال التي أتى بها بسلامة نية امتثالا للتعليمات التي تلقاها من القائد العـام للقوات البريطانية في العراق او الحاكم الملكي العام ، او المندوب السامي ، او حكومة جلالة الملك فيصل ، او من الموظفين الذين كان لهم امرة او صفة عسكرية او ملكية ، وذلك بقصد اخماد الحركات العدائية او توطيد الامن والنظام العام وصيانتهما ، او تنفيـذ الاوامر التي صدرت بمقتضى الاحكام العرفية بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتاريـخ تنفيذ هذا القانون الاساسي ، وكل عمل من الاعمال المذكورة في هذه المادة يعتبر واقعاً بسلامة نية ما لم يقدم المشتكي برهاناً على خلاف ذلك وكل دعوى او معاملة قضائية بشأن عمل من هذه الاعمال ترد ، وتعتبر باطلة ما لم يبرهن المشتكي عليها .

المادة السادسة عشرة والمائة : جميع الاحكام الصادرة في الدعاوي المدنية والشرعية من المحاكم العثمانية قبل احتلال القوات البريطانية ، وكذلك الاحكام الصادرة في الدعاوي المدنية والشرعية من المحاكم التي اسست بعد الاحتلال المذكور ، او من الحكام السياسيين او معاونيهم ، فيما هو ضمن اختصاصهم تعتبر صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيساً نظامياً .

المادة السابعة عشرة والمائة : جميع الاحكام والقرارات الجزائية التي صدرت من المحاكم المؤسسة بعد احتلال القوات البريطانية ، او من المحاكم العرفية ، او العسكرية او من الحكام العسكريين ، او السياسيين ، او معاونيهم ، او غيرهم من الموظفين المأذون لهم بالنظر في الجرائم ، وكذلك العقوبات المنزلة بجميع الذين حوكموا في المحاكم المذكورة اولدى اولئك الاشخاص تعتبر جميعها صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيساً نظامياً .

الباب التاسع – تبديل احكام هذا القانون الاساسي

المادة الثامنة عشرة والمائة : يجوز لمجلس الامة خلال سنة واحدة ابتداء من تنفيذ هذا القانون أن يعدل أياً كان من الامور الفرعية في هذا القانون ، او الاضافة اليها لاجل القيام بأغراضه على شرط موافقة مجلس الامة بأكثرية ثلثي الآراء في كلا المجلسين .

المادة التاسعة عشرة والمائة : عـدا ما نص عليه في المادة السابقة لا يجوز قطعياً ادخال تعديل ما على القانون الاساسي الى مدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء تنفيذه ، ولا بعد تلك المدة أيضاً الا على الوجه الآتي :

كل تعديل يجب ان يوافق عليه كل من مجلس النواب والاعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي

أعضاء كلا المجلسين المذكورين ، وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب ، وينتخب المجلس الجديد فيعرض عليه وعلى مجلس الاعيان التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية فإذا اقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء كليهما أيضاً يعرض على الملك ليصدق وينشر

الباب العاشر – مواد عمومية

المادة العشرون والمائة : في حالة حدوث قلاقل او ما يدل على حدوث شيء من هذا القبيل في أية جهة من جهات العراق ، او في حالة حدوث خطر من غارة عدائية على أية جهة من جهات العراق ، للملك السلطة بعد موافقة مجلس الوزراء على اعلان الاحكام العرفية بصورة موقتة في انحاء العراق التي قد يمسها خطر القلاقل او الغارات . ويجوز توقيف تطبيق القوانين والنظامات المرعية بالبيان الذي تعلن به الاحكام العرفية وذلك في الامكنة وبالدرجة التي تعين بالبيان المذكور على ان يكون القائمون بتنفيذ هذا البيان معرضين للتبعة القانونية التي تترتب على اعمالهم الى ان يصدر من مجلس الامة قانون مخصوص بإعفائهم عن ذلك . اما كيفية ادارة الاماكن التي تطبق فيها الاحكام العرفية فتعين بموجب ارادة ملكية .

المادة الحادية والعشرون والمائة : اذا اقتضى تفسير حكم من الاحكام القانونية :

(١) ان كان التفسير خاصاً بأحكام هذا القانون الاساسي ، يعود الى المحكمة العليا على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون .

(٢) اذا كان التفسير خاصاً بأحد القوانين المتعلقة بإدارة الشؤون العامة، يعود الى الديوان الخاص على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون .

(٣) وفي غير ذلك من المواد ، يعود استنباط المعاني الى المحاكم العدلية المختصة بالدعاوي التي ينشأ عنها لزوم الاستنباط .

المادة الثانية والعشرون والمائة : تعتبر دوائر الاوقاف الاسلامية من دوائر الحكومة الرسمية وتدار شؤونها وتنظم امور ماليتها بمقتضى قانون خاص .

المادة الثالثة والعشرون والمائة : ينفذ هذا القانون من تاريخ اقترانه بتصديق الملك .

كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من آذار سنة ١٩٢٥ واليوم الخامس والعشرين من شعبان سنة ١٣٤٣

فيصل

وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع	
ساسون	عبد المحسن	ي . الهاشمي	
وزير المعارف	وزير الاشغال والمواصلات ووكيل وزير العدلية		وزير الاوقاف
عبد الحسين	مزاحم الامين الباجه جي		ابراهيم الحيدري

قانون تعديل القانون الاساسي

نحن ملك العراق

بناء على ما قرره مجلس النواب والاعيان قد صادقنا على القانون الآتي :

المادة الاولى : يسمى هذا القانون قانون تعديل القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥

المادة الثانية : تعتبر المادة (٢٣) فقرة ثانية للمادة (٢٢)

المادة الثالثة : اضيفت المادة الآتية وجعلت المادة ٢٣

للملك ان يغيب عند مسيس الحاجة عن البلاد العراقيـــة بقرار من مجلس الوزراء يجب نشره وينصب الملك قبل ان يغيب عن العراق نائباً عنه ، او (هيئة نيابية) ويعين الحقوق التي يفوضها اليهما ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء .

ولا يقوم النائب او اي عضو من هيأة النيابة بحق من حقوق الملك إلا بعـــد أن يحلف اليمين المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون الاساسي .

اذا كان مجلس الامة مجتمعاً ، تؤدى اليمين أمامه بالصورة المبينةفي المادة(٢١)المذكورة، والا فتؤدى أمام مجلس الوزراء بحضور رئيسي الأعيان والنواب ، او من يقوم مقامهما .

لا يكون الوزير نائباً او عضواً في هيئة النيابة ، وإذا كان أحد أعضاء مجلس الأمة نائباً او عضواً في هيئة النيابة فلا يشترك في مجلسه في مدة النيابة ، واذا امتد غياب الملك اكثر من أربعة أشهر ولم يكن مجلس الأمة مجتمعاً فيدعى حالا الى الالتئام للنظر في الامر .

يجب أن يكون النائب او العضو في هيأة النيابة عراقي الجنسية ، ولا يقل عمره عن ثلاثين سنة ، ويجوز أيضاً تعيين احد أقرباء الملك المذكور الذي أكمل سن الثامنة عشرة .

المادة الرابعة : تعدل المادة ٣٥ بالصورة الآتية : ـــ

يعطى عضو الاعيان عدا مخصصات السفر ، مخصصات سنوية تعادل (٥٠٠٠) ربية عن مدة الاجتماع العادي فقط ، و (١٢٥٠) ربية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع المذكور ، او عن كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعتيادي .

المادة الخامسة : تعدل المادة (٣٩) بالصورة الآتية : ـــ

يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في العاصمة في اول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة مع مراعاة أحكام المادة (٣٨) وإذا لم يدع المجلس في اليوم المذكور الى ذلك فيجتمع بحكم القانون ، ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد أربعة أشهر الا اذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة او مد اجل الاجتماع لاتمام الاشغال المستعجلة ، وعندما يمد اجل الاجتماع على هذه الصورة ، ينبغي أن لا تزيد مدته كلها على ستة أشهر .

المادة السادسة : تعدل المادة (٤٠) باضافة الكلمات الآتية كفقرة ثانية لها : —

للملك أن يدعو مجلس الامة للالتئام بصورة غير اعتيادية خارج مدة الاجتماع العادي للبت بأمور معينة تذكر عند الدعوة ، ويفض هذا الإجتماع بإرادة ملكية .

المادة السابعة : تعدل المادة (٥٠) بالصورة الآتية : —

يعطى عضو مجلس النواب عدا مخصصات السفر ، مخصصات سنوية تعـادل (٤٠٠٠) ربية عن مدة الاجتماع العادي فقط و (١٠٠٠) ربية عن كل شهر يزيـد على مدة الاجتماع المذكور ، او عن كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعتيادي .

المادة الثامنة : تعدل المادة (٨٢) باضافة الكلمات الآتية : —

واذا لم يتمكن الرئيس من الحضور فيترأس جلسة المحكمة نائبه .

المادة التاسعة : تعدل المادة (٨٣) باضافة الكلمات الآتية : —

تشكل المحكمة وتنصب بمقتضى ما جاء في المادة السابقة ، أما اذا لم يكن مجلس الامـة مجتمعاً فيكون نصب الأعضاء المذكورين في المادة السابقة بمقتضى نص الإرادة الملكية التي تصدر بانعقادها .

المادة العاشرة : ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر تموز ١٩٢٥ ، واليوم السابع من شهر محرم سنة ١٣٤٤

فيصل

وزير المعارف — وزير المالية — وزير الداخلية — رئيس الوزراء ووزير الخارجية

عبد الحسين الجلبي — رؤوف الجادرجي — حكمت سليمان — عبد المحسن السعدون

وزير العدلية — وزير الاوقاف — وزير الدفاع ووكيل وزير الاشغال والمواصلات

ناجي السويدي — حمدي الباجه‌جي — صبيح نشأت

نص المعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة[1]

معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا العظمى

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

لما كانا راغبين في توثيق اواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم وإدامتها ما بين بلاديهما .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٤٤ الهجرية بأن ينظر نظراً فعلياً في فترات متتالية مدة كل منها أربع سنوات في هل في استطاعته الالحاح على ادخال العراق في عصبة الأمم .

ولما كانت حكومة جلالته في بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد أعلنت الحكومة العراقية بلا قيد ولا شرط في اليوم الرابع عشر من شهر أيلول سنة ١٩٢٩ انها مستعدة لترشيح العراق لدخول عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ واعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٢٩ ان هذه هي نيتها . . .

ولما كانت المسؤليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند إدخال العراق عصبة الأمم .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية يريان ان الصلات التي ستقوم بينهما بصفة كونهما ملكين مستقلين ينبغي تجديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة .

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية على قواعد الحرية والمساواة التامين والاستقلال التام تصبح نافذة عند دخول عصبة الأمم . . وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين هما . .

---

(١) تاريخ الوزارات العراقية ٣ / ٢٠ ـ ٢٣ ـ الكتاب الأبيض ٥٥ ـ ٦٠ ـ العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ١٥٠ ـ ١٥٤ ، تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢٠٤ ـ ٢١٠ ـ العراق في ظل المعاهدات ٢٠٤ ـ ٢١٠ ـ العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ٢٢٥ ـ ٢٢٩ .

عن جلالة ملك العراق

(نوري السعيد) رئيس الوزراء ووزير الخارجية . حامل وسام النهضة والاستقلال من الصنف الثاني .سي. ام. جي. دي. اس. أو

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اللفتنت كرنل السير فرنسيس هنري همفريز . جي . اس . أف . أو . كي . سي . ام جي . كي . بي . اي . سي . آي . أي . المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .

اللذان بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي . . .

المادة ـ ١

يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة . وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤن السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف (وقد يخلق مصاعب للفريق الآخر) .

المادة ـ ٢

يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي يعتمد وفقاً للأصول المرعية .

المادة ـ ٣

اذا أدى نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها حظر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ووفقاً لأي تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة ـ ٤

اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم احكام المادة الثالثة اعلاه يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً الى معونته بصفة كونه حليفاً وذلك دائماً وفق احكام المادة (٩) ادناه .

وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالـة حرب أو خطـر حرب محـدق تنحصر في أن يقـدم لصاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات . ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والموانيء والمطارات ووسائل المواصلات .

المادة ـ ٥

آ ـ من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤلية حفظ الأمن الداخلي في العـراق وايضـاً بشرط مراعاة احكام المادة (٤) اعلاه مسؤلية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

ب ـ مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين .

ج ـ فمن أجل ذلك وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للمادة (٤) اعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات .

د ـ كذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الآنفة الذكر وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة . على أن يكون مفهوماً ان وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق .

المادة ـ ٦

يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة ـ ٧

تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ الميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ الهجرية مع الاتفاقات الفـرعية الملحقة بها التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

توضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والانكليزية ويعتبر النص الأخير النص المعول عليه .

المادة ـ ٨

يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية جميع المسؤليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً للمعاهدات

والاتفاقات المشار اليها في المادة (٧) من هذه المعاهدة وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية . وبأنه اذا بقي شيء من هذه المسؤليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده .

ومن المعترف به ايضاً ان كل ما يبقى من المسؤليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً لأي وثيقة دولية اخرى ينبغي ان يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وحده . وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يبادرا فوراً الى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤليات الى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة ـ ٩

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال او يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة او التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين او عليه وفقاً لميثاق عصبة الأمم او معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٢٨ الميلادية .

المادة ـ ١٠

اذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق المعاهدة او تفسيرها فلم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم .

المادة ـ ١١

تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الابرام بأسرع ما يمكن ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم . وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداءاً من تاريخ تنفيذها . وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة على الفريقين الساميين المتعاقدين ان يقوما بناءاً على طلب احدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال .

وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم .

وإقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المتفاوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه .

كتبت في بغداد عن نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران سنة ١٩٣٠ ميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر سنة ١٣٤٩ هجرية .

نوري السعيد   **فرنسيس هنري همفريز**

اعتبرت منتهية من تاريخ نفاذ الاتفاق الخاص المعقود بين العراق وبريطانيا في ٤/ نيسان١٩٥٥

الملحق بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة

(الاتفاقية العسكرية)[1]

بعد المذاكرة التي جرت بين العراق وبريطانيا . . اصدر المعتمد السامي البريطاني في العراق (السير فرنسيس همفريز التصريح التالي الموجه الى وزير خارجية العراق[2] . .

(أمرت ان أبلغ فخامتكم بأن القوات التي خولت حكومة صاحب الجلالة باقامتها في العراق وفق أحكام المادة (٥) من المعاهدة تتضمن وحدات من القوة الجوية الملكية مع النفقات التابعة لها) .

نص الملحق

١ ـ يعين صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقاً لأحكام المادة (٥) من هذه المعاهدة وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر. ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في (الهنيدي) لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية للحلول محل تلك القوات . وعند انقضاء تلك المدة تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي .

ولصاحب الجلالة البريطانية ايضاً ان يقيم قوات في الموصل لمدة حدها الأعظم خمس سنوات تبتدىء من الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة . وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية ان يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادة (٥) من هذه المعاهدة . ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف صاحب الجلالة البريطانية المواقع المقتضية لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن .

٢ ـ بشرط مراعاة اي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل تظل الحصانات والامتيازات في شؤن القضاء والعائدات الاميرية (بما في ذلك الاعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق شاملة القوات المشار اليها في الفقرة الأولى اعلاه . وتشمل ايضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملاً

---

(١) العراق في ظل المعاهدات ٢١٠ ـ ٢١٢ ، تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٢٣ ـ ٢٥ ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ١٥٥ ـ ١٥٧ ، تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢١٠ ـ ٢١٢ ، الكتاب ابيض ٦٠ ـ ٦٣ ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ٢٣٠ ـ ٢٣٢ .

(٢) الكتاب الأبيض ١٢ .

بأحكام هذه المعاهدة وملحقاتها او وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين . وأيضاً يواصل العمل بأحكام اي تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلح . وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات اقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٣ - يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنقل القوات المذكورة في الفقرة الأولى من هذا الملحق وتدريبها وإعالتها وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٤ - يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم بناءاً على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية وفقاً لأحكام هذه المعاهدة وان يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر .

٥ - يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور التالية وذلك على نفقة جلالة ملك العراق . . .

آ - تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة .

ب - تقديم الأسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطيارات من أحدث طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق .

ج - تقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجويين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

٦ - لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب في الجيشين العراقي والبريطاني يتعهد جلالة ملك العراق بأنه اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين آجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين . ويتعهد ايضاً بأن أي اشخاص من قواته من الذين يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري يرسلون الى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد جلالته البريطانية بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة الى اي قطر آخر كان . ويتعهد ايضاً بأن التجهيزات الأساسية لقوات جلالته وأسلحتها لا تختلف في نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

٧ - يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ولنقل وخزن

جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في أثناء مرورها في العـراق . وتتنـاول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراتـه . ويؤذن لسفـن صاحب الجلالة البريطانية اذناً عاماً في زيارة شط العرب بشرط اعلام جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانىء العراقية .

نوري السعيد　　　　　　　　فرنسيس هنري همفريز

الملحق بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة

(الاتفاقية المالية)[1]

كان هذا الملحق على شكل مذكرة صادرة في لندن بتاريخ ١٩/ آب/ ١٩٣٠ من المعتمد السامي البريطاني الى رئيس الوزراء (نوري السعيد) .

وكان مجلس الوزراء العراقي قبل ذلك قد قرر في ٢٤/ حزيران/ ١٩٣٠ ايفاد رئيس الوزراء ـ وزير الخارجية الى لندن للمفاوضة مع الجهات البريطانية ـ وكانت التعليمات التي أعطيت لرئيس الوزراء تشمل الأمور التالية[2] .

١ ـ قضية امتياز النفط . .

توافق الحكومة على اقتراحات اللجنة الوزارية عدا سعر النفط الأسود الذي يجب ان يكون (٤٠٪) وعلى ان لا تضاف اية نفقة مما تستلزمه كلفة الانتاج وغيرها من النفقات .

٢ ـ قضية السكك الحديدية

وحسمها حسب مقترحات الحكومة العراقية او تنفيذ ما اتفق عليه حسب نصوص الاتفاقية .

٣ ـ الغاء اعفاء شيخي المحمرة والكويت من الضرائب . والغاء مخصصات المعتمد السامي البريطاني .

٤ ـ تسجيل املاك الميناء باسم الحكومة العراقية .

نص الملحق

لندن في ١٩/ آب/ ١٩٣٠

سيدي

عطفاً على محادثات لندن اقترح اعتبار النصوص التالية شاملة الاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠/ حزيران/ ١٩٣٠ ان الاتفاق المؤلف من هذه المذكرة ومن جوابكم عليها سيكون من وثائق ابرام معاهدة التحالف . ويدخل حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام .

---

(١) تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢١٥ ـ ٢١٨ ـ تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٣٤ ـ ٣٧ ـ العراق في ظل المعاهدات ٢١٥ ـ ٢١٨ .
(٢) تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٣١ .

١ ـ تنقل حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية الى الحكومة العراقية في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) من ملحق معاهدة التحالف الممضاة في ٣٠/حزيران/ سنة ١٩٣٠ . . المطارات والمعسكرات التي في الهنيدي والموصل والتي تشغلها الآن قوات صاحب الجلالة البريطانية . وتتقبل الحكومة العراقية انتقال هذه المطارات والمعسكرات اليها بثلث الثمن الذي تشهد وزارة الطيران لحكومة المملكة المتحدة بصحته ويشمل ذلك المباني والمعامل والمؤسسات والانشاءات الدائمة الموجودة هناك ولا يدخل في هذا الحساب المباني العلنية التي تنتقل الى الحكومة العراقية بلا ثمن . ولا تتأخر الحكومة العراقية في دفع المبلغ الى حكومة المملكة المتحدة عن التاريخ الذي يتم فيه الانتقال المذكور .

وفي خلال المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة (١) من ملحق معاهدة التحالف . . تظل قوات صاحب الجلالة البريطانية آمنة في اشغال مواقعها الحالية في الهنيدي والموصل والشعيبة وفي استعمال أماكنها الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري . ولا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع بدلات ايجار لهذه الأماكن تزيد على البدلات التي تدفعها الآن .

٢ ـ عند انسحاب قوات صاحب الجلالة البريطانية من الهنيدي والموصل وفق احكام الفقرة (١) من ملحق معاهدة التحالف اذا قررت حكومة المملكة المتحدة تأسيس قاعدة جوية بريطانية في جوار الحبانية تتخذ الحكومة العراقية حينئذ جميع التدابير الممكنة بغير أن يترتب في ذلك نفقات على أي كان من الحكومتين لانشاء سكة حديدية تصل تلك القاعدة الجوية بالسكك الحديدية العراقية .

٣ ـ لا تستوفى بدلات ايجار عن مواقع القاعد الجوية التي تؤجر من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية وفق أحكام المادة (٥) من معاهدة التحالف متى كانت تلك المواقع في أراض اميرية خالية. أما اذا كانت تلك البقاع في أراض غير اميرية فتجري جميع التسهيلات الممكنة لتحتيم عقد تلك الايجارات بشروط معقولة على أن تقوم الحكومة العراقية بعقد هذه الايجارات بناءاً على طلب حكومة المملكة المتحدة وعلى نفقة الحكومة المتحدة . وتعفى الأراضي المأجورة من جميع الضرائب والرسوم . وتظل الايجارات نافذة المعقول ما دامت قوات صاحب الجلالة البريطانية شاغلة هذه القواعد وفق أحكام معاهدة التحالف السابق ذكرها أو وفق أحكام أي تمديد آخر لها . وعند انقضاء أجل ايجار المواقع المذكورة او لأجل ايجار أي منها بصورة نهائية اما ان تتسلم الحكومة العراقية نفسها المباني والمؤسسات والانشاءات الدائمة المبنية في تلك المواقع بتثمين معقول مع اعتبار مقدار استعمالها . واما ان تجري التسهيلات المعقولة المقتضية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من تصريفها على أفضل صورة ممكنة . وبعد انقضاء المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة (١) من ملحق معاهدة التحالف . وما دامت معاهدة التحالف نافذة المفعول لا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع أجور استعمال أي كان من الأماكن الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري في العراق .

٤ ـ تنفذ التدابير التالية المتخذة للتصرف بالسكك الحديدية العراقية وإدارتها بأسرع ما يمكن وفي خلال مدة لا يتعدى حدها الأقصى على كل حال سنة واحدة ابتداءاً من دخول معاهدة التحالف حيز التنفيذ .

آ ـ تنقل حكومة المملكة المتحدة السكك الحديدية الشرعية الى الحكومة العراقية وتسجل باسم الحكومة العراقية . وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال تخول هيئة خاصة او نقابة ذات شخصية قانونية حق الانتفاع التام على سبيل الايجار أو غيره . وببدل إيجار اسمي وبشروط ترضاها حكومة المملكة المتحدة . على أن تؤلف هذه الهيئة او مجلس الادارة بقانون خاص تسنه الهيئة التشريعية العراقية وتوافق على نصوصه كلتا الحكومتين .

ب ـ تكون النقابة بأجمعها مسؤلة عن ادارة السكك الحديدية العراقية وتدبير شؤنها . ولها وحدها دون غيرها سلطة جمع رأس مال جديد باكتتاب عام . او بعقد قرض خاص مع سلطة التصرف بدخل هذه السكك الحديدية على أن تراعى في ذلك القيود المفروضة في القانون المار ذكره .

ج ـ يتألف رأس مال النقابة المذكورة مما يلي . . .

١ ـ يخصص لحكومة المملكة المتحدة ما قيمته (٢٧٥) لك روبية من الأسهم الممتازة بفائدة (٦٪) ولا تتراكم هذه الفائدة لمدة عشرين سنة ابتداءاً من تاريخ انتقال ملكية السكك الحديدية . . ولكنها تتراكم بعد انقضاء هذه المدة . ويحسب (٢٥) لك روبية من هذا المبلغ قيمة رأس المال المدينة به السكك الحديدية لحكومة المملكة المتحدة على حساب التصفية .

٢ ـ يخصص للحكومة العراقية (٤٥) لك و (٨٥) ألف روبية من الأسهم الممتازة بعين الشروط وهذا المبلغ يساوي المبالغ التي أقرضتها الحكومة العراقية للسكك الحديدية والتي أعفيت من الفائدة .

٣ ـ ايضاً يخصص للحكومة العراقية (٢٥٠) لك روبية من الأسهم المتأخرة . وللحكومة العراقية الخيار في أن تشتري متى شاءت الأسهم المخصصة لحكومة المملكة المتحدة بقيمتها الأصلية .

د ـ يتألف مجلس ادارة النقابة من خمسة مديرين تعين اثنين منهم الحكومة العراقية واثنين منهم حكومة المملكة المتحدة . أما الخامس الذي يكون رئيس مجلس الادارة فيتم تعيينه باتفاق كلتا الحكومتين ويكون أول رئيس لمجلس الادارة مدير السكك الحديدية العراقية الحالي .

هـ ـ تكون النقابة مسؤلة عن اقتراض رأس المال المطلوب لاصلاح السكك الحديدية العراقية وتوسيعها ولا يتعهد أي كان من الحكومتين بضمان هذا القرض سواءاً كان فيما يتعلق بالفائدة أم برأس المال .

و ـ كل رأس مال تقترضه النقابة لاصلاح السكك الحديدية العراقية أو توسيعها يقدم على الأسهم المخصصة للحكومتين وفقاً للفقرة (ج) السابقة .

ز ـ تتقبل الحكومة العراقية بصفة كونها صاحبة الرقبي للسكك الحديدية التبعة النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك غير مترتبة على النقابة . ومقابل هذه التبعة تحول حكومة المملكة المتحدة

الى الحكومة العراقية من الأسهم الممتازة ما تساوي قيمته الاسمية المبالغ التي لا يمكن استردادها مما قد تضطر الحكومة العراقية الى دفعه تسديداً لتلك الديون وذلك متى ثبتت صحة تلك الديون ثبوتاً تقتنع حكومة المملكة المتحدة به .

ح ـ توقعاً لانتقال السكك الحديدية وتأليف النقابة تبادر الحكومة العراقية الى منح عقود مدتها ثلاث سنوات وفق شروط المعاهدة لموظفي السكك الحديدية البريطانيين الذين قد يوصي بهم مدير السكك الحديدية العراقية . ولا تبطل هذه العقود بعد منحها الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة . أما مسألة منح هؤلاء الموظفين عقوداً لمدد أطول من هذه المدة فتترك لقرار مجلس الادارة بعد تأليفه .

٥ ـ ان الملك الكائن في ميناء البصرة الموجود الان في حيازة حكومة المملكة المتحدة ينتقل الى الحكومة العراقية . وتقوم بادارة الميناء هيئة تدعى (مجلس امناء الميناء) . ولهذه الغاية يسن العراق تشريعاً بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة لتأليف (مجلس امناء الميناء) له شخصية قانونية على أن لا يعدل هذا التشريع الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة ما دام لحكومة المملكة المتحدة أي جزء كان من الدين المتعلق بالميناء .

وعند سن التشريع المذكور وتأليف (مجلس امناء الميناء) ينتقل الملك الكائن في الميناء الى الحكومة العراقية ويسجل باسمها . وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال يمنح (مجلس امناء الميناء) حق الانتفاع التام على سبيل الايجار أو الامتياز أو بواسطة اخرى مناسبة على أن توافق حكومة المملكة المتحدة بأي جزء كان من الدين .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام .

ف . هـ . همفريز

وقد أجاب رئيس الوزراء (نوري السعيد) على المذكرة اعلاه بالجواب التالي[٣] . . .

لندن في ١٩/ آب/ ١٩٣٠

سيدي

أتشرف بأن أخبركم بتسلم مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم . والمبسوطة فيها النصوص المقتضى اعتبارها شاملة للاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني بين فخامتكم وبيني عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠/ حزيران/ سنة ١٩٣٠ وإنني أؤيد لكم أن مذكرتكم تبسط بكل وضوح الاتفاق الذي توصلنا اليه .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام .

نوري السعيد

الملحق بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة

(الاتفاقية العدلية)[1]

ان جلالة ملك العراق

وجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وامبراطور الهند .

لما كان قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من تشرين الأول ١٩٢٢ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر ١٣٤١ هجرية في معاهدة تحالف بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق قد تعهد بموجب المادة (٩) من المعاهدة المذكورة بأن يقبل وينفذ الأحكام المعقولة التي قد يراها صاحب الجلالة البريطانية ضرورية في الأمور القضائية لصيانة مصالح الأجانب نظراً لعدم تطبيق الضمانات والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها وفقاً للامتيازات الأجنبية او التعامل .

ولما كان قد وقع في بغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر مارس ١٩٢٤ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان ١٣٤٢ هجرية في اتفاقية تدعى فيما يلي . . . (الاتفاقية العدلية) .

ولما كان من المعترف به أن أحكام الاتفاقية العدلية المذكورة لا تتلائم مع سوية العدالة التي تتوزع الآن في المحاكم العراقية وانه لم تبق حاجة بعد الى ترتيبات خاصة لصيانة مصالح الأجانب . . . فقد اتفقا على عقد اتفاقية جديدة على أساس المساواة . . . وعينا وكيلين لهما مفوضين لهذا الغرض هما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق ـ نوري باشا السعيد حامل وسام النهضة والاستقلال .

وعن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وامبراطور الهند اللفتنت كولونيل السير (فرنسيس هنري همفريز) المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .

اللذان بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقاً للأصول الصحيحة المرعية قد اتفقا على ما يأتي .

---

(١) العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ١٦١ ـ ١٦٤ ـ تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢٣٠ ـ ٢٣ ـ الاتفاقية العدلية ١ ـ ٤٠ .

المادة ـ ١

ان النظام القضائي الخاص المؤسس لمصلحة بعض الأجانب بموجب الاتفاقية العدلية يلغى فوراً ويطبق نظام قضائي موحد على جميع العراقيين والأجانب على حد سواء .

المادة ـ ٢

لأجل تسهيل تأسيس وتطبيق النظام الجديد قد اتفق على أنه سيكون من الضروري الاستمرار على استخدام عدد محدود من الخبراء القانونيين البريطانيين في وزارة العدلية وفي محاكم العراق ينتخبهم صاحب الجلالة ملك العراق بموافقة صاحب الجلالة البريطانية على أن يخول هؤلاء الخبراء سلطات قضائية وفقاً لقوانين العراق . وعليه يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يستخدم تسعة خبراء قانونيين بريطانيين بشروط لا تقل ملائمة عن الشروط الموضوعة في اتفاقية الموظفين البريطانيين المؤرخة في ٢٥/ مارس/ ١٩٢٤ وبعقود مدتها عشر سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ويتعهد جلالته ايضاً بأن تشغل عادة الوظائف التالية بموظفين بريطانيين من الخبراء القانونيين السالفي الذكر .

آ ـ مستشار قضائي بريطاني .

ب ـ رئيس بريطاني لمحكمتي الاستئناف والتمييز .

ج ـ رؤساء بريطانيون لمحاكم البداءة والكبرى في الأماكن الآتية . . (بغداد ـ البصرة ـ الموصل) وفي الأماكن الأخرى التي يتفق عليها فيما بعد .

المادة ـ ٣

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يضع نصوصاً لما يأتي . . .

آ ـ ان يكون للممثل القنصلي في العراق لأية دولة أجنبية في الأوقات المعقولة حرية المخابرة والاتصال مع أي فرد من رعايا تلك الدولة يكون تحت التوقيف في العراق .

ب ـ كل شخص يحضر بصفته فريقاً في قضايا جزائية او مدنية وليس لديه علم كان باللسان الرسمي المستعمل لفهم الاستجواب أو التحقيق او المرافعة يكون له الحق في أن يطلب بأن تترجم له جميع المحاضر الى لغته عند ما يكون ذلك ممكناً . واذا لم يكن فالى اللغة الانكليزية او الفرنسية .

ج ـ ان لا يدخل داراً أو أبنية اخرى الا بأمر موقع من قبل حاكم . ويستثنى من ذلك عندما تكون الشرطة قائمة بتعقيب شخص وجد متلبساً بالجريمة او مفوضة بالقاء القبض .

المادة ـ ٤

في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب وفي غيرها من الأمور التجارية والمدنية التي جرت العادة على ان يطبق فيها قانون بلاد أخرى يجب أن يكون التطبيق المذكور وفقاً لقواعد القانون الدولي الخاص .

ينظر في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب من قبل المحاكم المدنية وذلك من دون مساس بأحكام اي قانون يتعلق باختصاص المحاكم المدنية او بسلطات القناصل فيما يتعلق بادارة تركة رعاياهم مما قد يعترف بها باتفاقيات معقودة من قبل الحكومة العراقية وفي مسائل النكاح والطلاق والنفقة والمهر والوصاية على الصغار وانتقال الأموال المنقولة .

فلرئيس المحكمة التي تنظر في الدعوى واذا كانت الدعوى استئنافية او تمييزية فلرئيس محكمة الاستئناف او التمييز التي تنظر في الدعوى ان يدعو القنصل الأجنبي الذي يخصه الأمر او ممثل القنصلية الى الحضور كخبير لابداء المشورة في قوانين الأحوال الشخصية المختصة .

المادة ـ ٥

تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية العدلية المؤرخة في ٢٥/ اذار/ ١٩٢٤ ميلادية الموافق لليوم ١٩/ شعبان/ ١٣٤٢ هجرية والتي يبطل العمل بها من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. يجب ابرام هذه الاتفاقية ويجري تبادل وثائق الابرام ببغداد حالما يكون ذلك ممكناً وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ دخول تبادل وثائق الابرام . وتبقى نافذة العمل الى حين دخول العراق عصبة الأمم .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر آذار سنة ١٩٣١ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر شوال سنة ١٣٤٩ هجرية عن نسختين بالانكليزية والعربية .

وفي حالة الاختلاف يعتبر النص الانكليزي .

نوري السعيد   فرنسيس هنري همفريز

وأبرمت الاتفاقية من قبل المجلس النيابي بالاجماع وكان عدد الحاضرين وقت ذاك (٤٧) نائباً من اصل (٨٨) نائباً .

أما تاريخ الابرام فقد وقع فيه اختلاف .

١ ـ فقد جاء في تاريخ الوزارات العراقية (٣/ ٩٧) انه كان في ١٤/ نيسان/ ١٩٣١ .

٢ ـ وفي كتاب تاريخ العراق السياسي الحديث (٢/ ٢٣٣) انه تم في ٢١ / نيسان/ ١٩٣١ .

ذيل الاتفاقية العدلية[1]

في اليوم الذي وضعت فيه الاتفاقية العدلية موضع التنفيذ كتب رئيس الوزراء الى المعتمد السامي البريطاني الكتاب التالي . . .

سيدي

بالاشارة الى الاتفاقية العدلية التي وقعنا عليها هذا اليوم .

لي الشرف ان اؤكد بانه لما كان من المرغوب فيه القيام ببعض التعديلات في الاصول الجزائية بغية تنفيذ اغراض الاتفاقية على وجه العموم فان من المفهوم بان الحكومة العراقية ستعرض على مجلس الامة لائحة قانونية لهذا الغرض .

ان هذه اللائحة تتضمن احكاماً تحت الابواب المبينة في الجدول المربوط بهذا الكتاب . هذا ومن المفهوم بان تبادل وثائق ابرام الاتفاقية الموقع عليها في هذا اليوم سوف لا يجري الى ان يتم سن هذا التشريع .

المخلص نوري السعيد

الجدول

١ ـ تعيين الحكام وسلطاتهم .

٢ ـ بخصوص التحقيقات الابتدائية .

٣ ـ صلاحية وتوزيع الاعمال في المحاكم الكبرى .

٤ ـ الاصول المتعلقة باوامر القبض .

٥ ـ النص على ترجمة المرافعات للاجانب .

٦ ـ النص بخصوص تحري دار السكن .

٧ ـ اصول الشهادات على ان يكون من جملتها .

---

(١) تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٩٧ ـ ٩٨ ـ العراق في ظل المعاهدات ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .

آ ـ قبول شهادة الازواج والابوين والاولاد . . . وعدمه .

ب ـ تأمين كيفية عدم التفريق بسبب معتقد الشاهد الديني .

ج ـ تنظيم كيفية قبول افادات الاعتراف .

د ـ تأييد الشهادة .

هـ ـ تلقى افضل الشهادات .

المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية

- إبراهيم، عبد الفتاح. على طريق الهند. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. ٢٠٠٤. الطبعة الأولى صدرت في العام ١٩٣٢.
- أحمد، كمال مظهر د. دور الشعب الكُردي في ثورة العشرين العراقية. مطبعة الحوادث. بغداد. ١٩٧٨
- أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية. منشورات مكتبة البدليسي. بغداد. ١٩٨٧
- الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان نموذج القطر العراقي. مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠.
- الازري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. ط ١. لم تذكر داراً للنشر. لندن. ١٩٩١.
- آل فرعون، فريق المزهر. الحقائق الناصعة في الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠ ونتائجها. ط ١. مطبعة النجاح. بغداد. ١٩٥٢.
- أنطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب على حيدر الركابي. مطبعة الترقي. دمشق. ١٩٤٦.
- براون، جي كليبرت. عميد عسكري. قوات الليفي العراقية ١٩١٥–١٩٣٢. ترجمة د. مؤيد إبراهيم الراوي. السليمانية. مطبعة شفان ٢٠٠٦.
- البرقاوي، أحمد رفيق. العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢–١٩٣٢. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية. سلسلة دراسات ٢١٧. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٨٠.
- البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. ط ٤. دار البراق. لندن. ١٩٩٧.
- بزون، حسن. القرامطة بين الدين والثورة. مؤسسة الانتشار العربي. بيروت. لبنان. ١٩٩٧.

- بطاطو. حنا. العراق. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. الكتاب الأول. ترجمة عفيف الرَّزاز. مؤسسة الأبحاث العربية. الطبعة الأولى. بيروت. ١٩٩٠.
- بغدادي، عباس. بغداد في العشرينات. ط ١. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٩٨.
- بيل، گيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. كتاب يبحث عن العراق في عهد احتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤و١٩٢٠. بيروت. مطبعة دار الكتب. ترجمة جعفر الخياط. كتبت المقدمة في ايلول ١٩٧١. الطبعة الجديدة بدون تاريخ.
- تاريخ الاقطار العربية المعاصر. في جزئين. الجزء الأول. موسكو. دار التقدم. ١٩٧٥
- التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن – دراسة في الزعامة السياسية العراقية. دمشق. مطبعة الإخاء. ط ١. ١٩٩٦.
- الجبوري، عبد الجبار حسن. الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨–١٩٥٨. دار الحرية للطباعة . بغداد.
- جميل، حسين. العراق شهادة سياسية. ١٩٠٨–١٩٣٢. دار اللام. لندن. ١٩٨٧
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري. النجف. العراق. ١٩٧٦.
- حبيب، كاظم. مشكلات النفط في العراق. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٤.
- حسن، محمد سلمان د. التطور الاقتصادي في العراق – التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤–١٩٥٨. الجزء الأول. الملحق الإحصائي. المكتبة العصرية. بيروت. ١٩٦٥.
- الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية. بدون تاريخ. طبعة منقحة. المقدمة مكتوبة بتاريخ ١٣٧١ هجرية.
- الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية. بدون تاريخ. طبعة منقحة. المقدمة مكتوبة بتاريخ ١٣٧١ هجرية.
- الحسني، عبد الرزاق. العراق في ظل المعاهدات. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٥.

- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. ط ٧. الجزء الأول. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩.
- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. نص لائحة الانتداب على العراق.
- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. في عشرة أجزاء، الجزء الأول. الطبعة الرابعة الموسعة. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤.
- الحصري، ساطع. مذكراتي في العراق ١٩٢١–١٩٤١ الجزء الأول. بيروت. منشورات دار الطليعة. ط ١. كانون الثاني سنة ١٩٦٧.
- الحصري. ساطع (أبو خلدون). الأعمال القومية لساطع الحصري في ثلاثة أقسام. القسم الثالث. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة التراث القومي. ط ٢. بيروت. ١٩٩٠.
- خاجادور، آرا. من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق. في الذكرى اليوبيلية الذهبية لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي. أيار ١٩٨٤.
- الخطاب، رجاء حسين حسني. العراق بين ١٩٢١–١٩٢٧. دار الحرية للطباعة. بغداد. ١٩٧٦.
- خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. (دون ذكر دار نشر. الناشر د. سعاد خيري. استوكهلم. ١٩٩٥.
- الداوودي، غالب علي. الداوودية، ماضيها وحاضرها. دار منشورات البصري. المطبعة الحيدرية. النجف. ١٩٥١.
- الدرة، صباح د. التطور الصناعي في العراق–القطاع الخاص. مطبعة النجوم. بغداد. ١٩٦٨.
- ذهب، صاحب د. البترول العربي الخام في السوق العالمية. المطبعة العالمية. القاهرة. ١٩٦٩.
- الراوي، عبد اللطيف عبد الرحمن د. الفكر الاشتراكي في النقد والأدب العراقي المعاصر ١٩١٨–١٩٨٠. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية الآداب. بغداد. ١٩٧٥. (الرسالة مطبوعة ومسحوبة على آلة الرونيو.
- الرصافي، معروف. ديوان معروف الرصافي. المجلد الثاني. بيروت. دار العودة. ١٩٨٦.
- زكار، سهيل د. أخبار القرامطة. دار حسان. دمشق. ١٩٨٢.

- زكي، رمزي د. الاقتصاد السياسي للبطالة. عالم المعرفة ٢٢٦. الكويت. ١٩٩٧
- زكي، رمزي د. الاقتصاد السياسي للبطالة. عالم المعرفة ٢٢٦. الكويت. ١٩٩٧.
- السامر، فيصل د. ثورة الزنج. مكتبة المنار. بغداد. دار أحياء التراث العبي. بيروت. ١٩٧١.
- سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. المكتبة العصرية. بيروت. ١٩٦٥. جدول رقم ٣٠.
- سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. دراسة سياسية اقتصادية. دمشق. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. ١٩٥٨.
- شبّر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. في جزئين. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠م–١٩٥٧م. ط ١. دار المنتدى للنشر. بيروت. لندن. ١٩٩٠.
- الشيخ محمد مهدي البصير "القضية العراقية. بغداد. ١٩٢٣.
- صفوة، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. منشورات المكتبة العصرية . صيدا–بيروت. النشر بدون تاريخ.
- الطالباني، مكرم د. في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق. شركة الطبع والنشر الأهلية. بغداد. ١٩٦٩.
- عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي. ١٩٠٥–١٩٢٠. كتاب قضايا إسلامية معاصرة ٢٢. مؤسسة الأعراف للنشر. دون ذكر مكان النشر. ٢٠٠٠.
- عبد الله، لطفي جعفر فرج د. عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي. مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٨٨.
- عبد الهادي، قاسم. دور بغداد في ثورة العشرين. رسالة ماجستير. بغداد. ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- العبوسي، محمد جواد د. مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق. الجزء الأول. القاهرة.
- العبيدي، خليل د. حول بعض قضايا التصنيع في العراق. رسالة دكتوراه. برلين. جامعة الاقتصاد. ١٩٦٥.
- العطية، غسان د. العراق نشأة الدولة ١٩٠٨–١٩٢١. دار اللام. لندن. ١٩٨٨.

- العظمة، عزيز د. العِلمانية من منظور مختلف. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط ٢. ١٩٩٨.

- علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. ط ١. دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت. ١٩٦٧.

- عُلَبي، أحمد. ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد. دار الفارابي. بيروت. ١٩٩١.

- العلوجي، عبد الحميد واللامي، خضير عباس. الأصول التاريخية للنفط العراقي. الجزء الثاني. سلسلة الكتب الحديثة ٧٥. منشورات وزارة الإعلام. الجمهورية العراقية. بغداد. ١٩٧٥.

- العلوي، حسن. التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق. دار الزوراء. لندن. ١٩٨٨

- العلوي، حسن. التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق. دار الزوراء. لندن. ١٩٨٨.

- علي بن أبي طالب كتاب نهج البلاغة. شرح محمد عبده. مؤسسة الأعلمي. بيروت. ١٩٩٣. وشرح أبن أبي الحديد. مؤسسة الأعلمي. بيروت. ١٩٩٥.

- غازاريان، هايكازن. وثائق تاريخية عن المجازر الأرمنية عام ١٩١٥. ترجمة نزار خليلي. سلسلة دراسات ووثائق المجازر الأرمنية. ٤. دار الحوار للنشر والتوزيع. اللاذقية. سوريا. ط١. ١٩٩٥.

- غالب، مصطفى د. القرامطة بين المد والجزر. دار الأندلس. بيروت. بدون تاريخ.

- غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. دار الوراق للنشر.لندن. ط ٢. ١٩٩٧.

- فتح الله، جرجيس. يقظة الكُرد– تاريخ سياسي ١٩٠٠–١٩٢٥. أربيل. دار ئاراس للطباعة والنشر.

- فياض، عامر حسن. جذور الفكر الاشتراكي في العراق ١٩٢٠-١٩٣٤. جريدة الفكر الجديد. العدد ٢٧٧. ٤ شباط/فبراير ١٩٧٨. بغداد. ملخص مكثف لرسالة ماجستير تم الدفاع عنها في جامعة بغداد.
- الفياض، عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى. سنة ١٩٢٠. ط ٢. مطبعة السلام. بغداد. ١٩٧٥.
- الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي العراقي والمسالة الزراعية. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. دمشق. ١٩٨٦.
- الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسالة الزراعية في العراق.
- كوتلوف، ل. ن. و أ. ف. فدتشنكو. العراق ١٩١٧-١٩٧٠. في كتاب لمجموعة من الكتاب السوفييت بعنوان "تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧ - ١٩٧٠ ". دار التقدم. موسكو ١٩٧٥.
- كوتلوف، ل. ن. وليبيديف، ي. ا. الأردن. في كتاب "تاريخ الأقطار العربية المعاصر".
- كوتلوف. ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. ترجمة الدكتور عبد الواحد كرم. بغداد. مطبعة وأوفسيت الديواني. ١٩٨٥
- اللاذقاني، محي الدين د. ثلاثية الحلم القرمطي. مكتبة المدبولي. القاهرة. ١٩٩٣.
- لازاريف، م. س. المسألة الكُردية. ١٩١٧-١٩٢٣. دار الرازي. بيروت. ١٩٩١.
- لانكلي، كاتلين م. تصنيع العراق. مكتبة دار المتنبي. بغداد. ١٩٦٣.
- لونگريگ، س. هـ. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. كتاب يبحث عن تاريخ العراق في العهود المظلمة. ترجمة جعفر الخياط. إيران-قم. منشورات الشريف الرضي. ط ٤. ١٩٦٨.
- لونگريگ، ستيفنسن همسلي. العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. الجزء الثاني. ط ١. منشورات الفجر. بغداد. ١٩٨٨.
- محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكُرد وكُردستان. في جزئين. الجزء الأول. ١٩٣١.
- معهد الدراسات الإستراتيجية. المشروطية والمستبدة. بيروت. ٢٠٠٦.

- الملاح، عبد الغني. تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٨٠. التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. دراسة في الزعامة السياسية العراقية. بالأصل رسالة دكتوراه. دار الوراق للدراسات والنشر. دمشق. ١٩٩٦.
- النجار، عبد الوهاب حمدي، سياسة التجارة الخارجية في العراق_ في فترة ما بعد الحرب العالمة الثانية. بغداد. مطبعة الأزهر. ط ١. ١٩٦٨.
- نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال. الدار العربية للموسوعات. ط ٢. بيروت. ١٩٨٨.
- النفيسي، عبد الله فهد د. دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث. بيروت. دار النهار للنشر. ط ٢. ١٩٨٦.
- الهلالي، عبد الرزاق. قصة الأراضي والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي. منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع. بيروت—القاهرة—بغداد. ط ١. ١٩٦٧.
- هوليداي، فريد. النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران. دار أبن خلدون. بيروت. ١٩٧٥.
- وارنير، دورين د. الإصلاح الزراعي والإنماء في الشرق الأوسط. الدار القومية للطباعة والنشر. العدد ١٥٩. ١٩٦٣.
- الوردي، علي د. لمحات اجتماعية .. . الجزء الخامس. القسم الأول.
- الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث في ستة أجزاء. بغداد. مطبعة الأديب بين ١٩٥٢—١٩٨. عدة طبعات.
- ولسن، أرنولد ت. بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. ترجمة فؤاد جميل. الجزء الثاني. مطابع دار الجمهورية. بغداد. ١٩٧١.
- يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. بغداد. الطريق الجديد. بيروت. دار الفارابي. ١٩٧٦.

المجلات

- مجلة: "آفاق عربية" السنة الثالثة. العدد ٢. تشرين الأول ١٩٧٧. بغداد.

- إبراهيم علي. طالب النقيب صريع التاج في العراق. في مجلة آفاق عربية. مجلة عراقية. بغداد. العدد ٨. السنة ٢. ١٩٧٦.
- "آفاق عربية" مجلة عراقية. العدد ١١. السنة ٢. ١٩٧٧. بغداد.
- إبراهيم، علي. طالب النقيب .... مجلة آفاق عربية. العدد ٣. السنة ٢. ١٩٧٦. بغداد.
- أحمد، كمال مظهر د. حقائق أخرى عن مؤتمر شعوب الشرق. في: مجلة "آفاق عربية" العدد ١٢. آب ١٩٧٦. بغداد.
- أحمد، كمال مظهر د. حقائق أخرى عن مؤتمر شعوب الشرق. في: مجلة "آفاق عربية" العدد ١٢. آب ١٩٧٦. بغداد.
- أحمد، كمال مظهر. الباحث عن العرش في مذكرات لويد جورج. في: مجلة "آفاق عربية". العدد ٩. السنة الثانية. ١٩٧٧. بغداد.

الكتب بلغات أجنبية

- Hoepli Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931.
- Hoepli Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 99-111.
- Hoepli Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 101-102.
- Hoepli، Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931.
- Horst Hemberger، Luty Maier، Heinz Petrak، Otto Reinhold، Karl-Heinz Schwank. Imperialismus heute. Dietz Verlag . Berlin. 2. Auflage. 1965
- Kendal. Die Kurden unter der osmanischen Herrschaft. Bd. 1.
- Werner، Ernst & Mqrkov، Walter. Geschichte der Tuerken. Akademie Verlag. Berlin. 1979. S. 249.

بعض أكبر عائلات كبار المكين في العراق في فترة العهد الملكي

على الصفحة ١٥٢، ١٥٤–١٥٧

أبو طبيخ

أحمد باشا

أحمد عجيل الياور

آل جميل

آل مكوطر

الأمير

بابان

بلاسم محمد الياسين

الجادر

جاف بيكزادة

الجلبي

حسن الخيون القصاب

الحفيد البرزنجي

خضير

الخضيري

الخيزران

الدامرجي

الدهوي

رستم محمد كاكائي

السعدون

سهيل النجم

الشلال

شمدين أغا

صابونجي

الصكب

الطالباني

العائلة المالكة

عبد الهادي الجلبي

عطية، الغضبان

على الحبيب الأمير

الفرحان

القصاب

محمد حبيب الأمير

المرجان

نايف الجريان

الياسين

الياور

الباججي

ناصر ميرزا

الشهد

الزريجي

دانييل (ساسون)

غلام رضا خان

الشعلان السلمان

ميران بن قادر

كشمولة

أحمد خانقة

الخير الله والسعدون

الشرفاء

البراك

عبد العزيز عبد الحسين

آل حسن

حديد

آل الهيمص

آل عبد العباس

لمحات من

عراق القرن العشرين

الكتاب الرابع

٤ – ١١

العراق الملكي: الجزء الأول

الفترة بين تأسيس الدولة ونهاية الحرب العالمية الثانية

١٩٢١–١٩٤٥

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

عراق القرن العشرين

الكتاب الرابع

٤ – ١١

العراق الملكي: الجزء الأول

الفترة بين تأسيس الدولة ونهاية الحرب العالمية الثانية

١٩٢١–١٩٤٥



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان – اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين – الكتاب الرابع
منشورات اراس رقم: ١٣٦٢
الطبعة الآولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس – أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥١ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

محتويات الكتاب

الفصل الأول

طبيعة العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي

المبحث الأول:

نشاط الرأسمال الأجنبي في البلاد

مع الاحتلال البريطاني للعراق وسعّت الاحتكارات الرأسمالية نشاطها الاقتصادي وتحرياتها الفنية عن مجالين أساسيين هما: التنقيب عن النفط الخام لتوظيف رؤوس أموالها فيه والمشاريع الأخرى المرتبطة بنقله وتصديره كالنقل والمواصلات البرية والنهرية أولاً، والتحري عن إمكانيات تنمية زراعة المحاصيل الحقلية ثانياً. كما عمدت إلى توسيع دورها وتعزيز سيطرتها على عمليات استيراد وتصدير السلع والمواد الأولية المختلفة. اقترن هذا المسعى المحموم بتسليط استغلال شديد على العاملين في مشاريع هذه الشركات، رغم أن أوضاعهم كانت أفضل من أوضاع بقية الشغيلة في المشاريع التابعة للقطاع الخاص المحلي. وأصبح قطاع النفط الخام ألاستخراجي يحتل المركز الرئيسي في توظيفات الرأسمال الأجنبي في الاقتصاد العراقي والمجال الأساسي لإرباحه، إضافة إلى تحول الإدارة البريطانية والمستشارين البريطانيين، وخاصة في قطاع النفط الخام والسكك الحديد والموانئ، إلى دولة فاعلة داخل الدولة العراقية. كما هيمنت هذه الشركات الأجنبية على قطاعات اقتصادية ومرافق عامة أخرى لتستكمل السيطرة الفعلية على المفاتيح الأساسية في الاقتصاد العراقي وعلى حركة رؤوس الأموال ومصادر التمويل المالي مثل شبكة إسالة الماء ومحطات إنتاج الطاقة والبرق والبريد والهاتف...الخ.

وخلال الفترة الواقعة بين البدء باستخراج وتصدير النفط الخام العراقي وقرار تأميم النفط في إيران من قبل حكومة الدكتور محمد مصدق استطاعت الشركات الاحتكارية الأجنبية التهام النسبة الأكبر من إيرادات العراق من النفط الخام المصدر وحرمان الدخل

القومي منه وتصديره إلى الخارج، وبالتالي، منعت عمليا تنمية التراكمات الرأسمالية الضرورية لتحقيق التنمية في الاقتصاد الوطني وتعجيلها. ومن شأن الجدول التالي أن يقدم مقارنة بين حجم صادرات النفط العراقي ومقدار حصة العراق من عوائد النفط بين عامي ١٩٣١–١٩٥٠.

كميات النفط المصدرة وعوائد العراق المالية من تصدير النفط الخام

للفترة ١٩٣١–١٩٥٠

السنة	كميات النفط المصدرة/	ألف طن عوائد العراق المالية ب٠٠٠ د.ع.
١٩٣١	–	٠,٤٠٠
١٩٣٢	–	٠,٥٧٨
١٩٣٣	–	٠,٧٤٢
١٩٣٤	٠,٦١٨	٠,٧٩٦
١٩٣٥	٣,٥٥٨	٠,٩٢٩
١٩٣٦	٣,٨٩٤	١,١٥٥
١٩٣٧	٤,١١٣	١,٢٥٩
١٩٣٨	٤,١٣٨	١,٨٩٤
١٩٣٩	٣,٧٨٨	٢,٢٢٢
١٩٤٠	٢,٣٢٥	١,٧٨٠
١٩٤١	١,٣٦٢	١,٦٢٦
١٩٤٢	٢,٢٦٧	١,٦٣٣
١٩٤٣	٣,٣٢١	٢,٠٣٢
١٩٤٤	٣,٨٩٨	٢,٤٤٤
١٩٤٥	٤,٣١٥	٢,٦٠٤

١٩٤٦	٤,٣٧٠	٢,٧١٣
١٩٤٧	٤,٣٥٤	٢,٦٩٦
١٩٤٨	٣,٠٥٠	٢,١٣٠
١٩٤٩	٣,٧٠١	٣,١١٩
١٩٥٠	٦,٥٤٥	٦,٦٧٤

- المصدر: – محمود، طارق شاكر د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط" أوبك"، مصدر سابق. ص٢٠٠.

- Al-Durra، Sabah. Zur politischen und konomischen Problematik.. S. 364.

مصدر سابق

ومن الجدير بالإشارة إلى أن شركات النفط الاحتكارية كانت تتحكم تشريعا وفعلياً، وفق قانون منح امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره، بأربع مؤشرات أساسية هي:

١. كميات النفط المستخرجة سنويا من الآبار العراقية.

٢. كميات النفط المصدرة سنويا.

٣. الجهات التي يصدر إليها النفط الخام.

٤. أسعار النفط الخام والتي كانت تخضع في الغالب الأعم لإرادة الاحتكارات المنتجة والمصدرة له، وليس بالضرورة لحركة السوق الدولية.

ومما لا شك فيه فإن تطور صناعة استخراج النفط الخام في العراق كان لها أكبر الأثر على عدد من المؤشرات الاقتصادية المهمة. فقد ساهمت صناعة استخراج النفط الخام في تشغيل عدد كبير من العمال، وأوجدت مورداً مالياً مهماً للعراق يتيح له فرصة تحقيق معدلات أسرع في التنمية الاقتصادية من ذي قبل، كما حسّنَ من موقع العراق المالي ونمى السيولة النقدية الداخلية وحرك الأسواق المحلية وأعطى دفعة مهمة لعملية التصنيع بشكل خاص. إلا أن النقص الأساسي قد تجلى في ثلاثة مؤشرات، وهي:

- أن اتفاقية الامتياز قد حددت حصة العراق بمقدار ٤ شلنات ذهب لكل برميل يستخرج ويصدر إلى خارج العراق. وهو مبلغ ضئيل جداً بالمقارنة مع الأرباح الهائلة التي كانت تحققها شركات النفط العاملة في العراق. وهي بالتالي حرمت العراق من مورد مالي كبير كان يمكن استخدامه في عملية التنمية.
- ونتيجة لذل أعاقت هذه الشركات إمكانية العراق في الحصول على موارد مالية أكبر يمكن استثمارها في الاقتصاد الوطني وتحقيق عملية تراكم رأسمالية ضرورية تسمح بتعجيل التنمية والخلاص من التخلف.
- حرمان العراق من استخدام نفطه في التنمية الصناعية التحويلية والاقتصار على استخدام كميات قليلة منه في إقامة وتشغيل بعض المصافي العراقية. وبالتالي حرم العراق من إمكانية زيادة حلقات الإنتاج المرتبطة بوجود النفط والصناعة الاستخراجية وزيادة المشتغلين في الصناعة والمرافق الأخرى التي بالإمكان تنشيطها وتطويرها، وبالتالي، حرمان العراق من تعظيم ثروته الاجتماعية وإبقاء اقتصاده وحيد الجانب وتابع.
- كما أن هذه السياسة المناهضة لتصنيع النفط الخام في العراق قد عرقل نمو الطبقة العاملة كما تسبب في وجود بطالة واسعة في المدينة والريف، ثم أعاق نمو البرجوازية الوطنية والعلاقات الإنتاجية الرأسمالية.

وفي منشآت النفط الخام والمؤسسات التابعة لها وفي المنشآت الصناعية والمرافق العامة كالموانئ والسكك الحديد نشأت وتطورت النواة الأساسية للطبقة العاملة العراقية. وفي هذه المنشآت التابعة في حينها للاحتكارات الأجنبية خاضت الطبقة العاملة أولى معاركها السياسية ذات الطابع الوطني والطبقي والنقابي وراكمت تجاربها ومعارفها الثمينة في فهم طبيعة الاستعمار والهيمنة الأجنبية. وبرزت أولى تلك الفعاليات النضالية في منتصف الأربعينات، إذ ما تزال معارك كاوروباغي في عام ١٩٤٦، ومسيرة عمال النفط في حديثة وأضرابات عمال الموانئ في البصرة وأضرابات السكك في بغداد طرية في أذهان الناس رغم مرور عدة عقود من السنين على تلك الأحداث.

من كل ذلك يتبين للقارئ بأن الطبقات والفئات الاجتماعية التي وجدت وتطورت في العراق خلال هذه المرحلة هي:

- جماهير الفلاحين بمراتبها وفئاتها المختلفة التي كانت تشكل حتى ثورة تموز وما بعدها بسنوات النسبة الأكبر من سكان العراق. ورغم وجود الوعي السياسي في صفوف المسيسين منهم، فأن الجماهير الواسعة كانت ما تزال أمية وغير متنورة اجتماعياً ودينياً ومتشبثة بالتقاليد التي أنتجتها العلاقات الأبوية والعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والاستبداد الشرقي في البلاد وريفها على نحو خاص.
- الطبقة العاملة بمراتبها المختلفة والتي كانت ما تزال حتى ذلك الحين قليلة العدد وبطيئة النمو، رغم تزايد دورها في الاقتصاد وفي تكوين الدخل القومي والحياة السياسية نتيجة تنامي دور قطاع استخراج النفط الخام في تكوين الدخل القومي العراقي.
- فئات البرجوازية الصغيرة في مختلف فروع الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية والتي كانت تشكل نسبة مهمة من سكان العراق، ابتداءً من الحرفيين ومرورا بالعاملين في تجارة المفرد والمرافق العامة وموظفي ومستخدمي الدولة والمثقفين ...الخ.
- البرجوازية الوطنية العراقية – المتوسطة – التي شغلت حيزا مهما في الحياة السياسية العراقية ابتداءً من العقد الرابع من هذه القرن. وقد توزع وجودها في الصناعة والتجارة والنقل والخدمات العامة وفي الزراعة بحدود ضيقة جداً.
- البرجوازية التجارية (الكومبرادور) ذات المصالح المرتبطة مباشرة بمصالح الاحتكارات الأجنبية. وقد مّد هؤلاء نشاطهم إلى مجالات العقار والمال والمقاولات.

* كبار ملاكي الأراضي الزراعية والإقطاعيين .

والجدير بالإشارة إلى أن المجتمعات النامية التي ما تزال مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فيها ضعيفة والتي ما تزال تسود فيها علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية ومحدودية نمو علاقات الإنتاج الرأسمالية، لا يمكن أن يتبين الإنسان فيها بشكل واضح حدود الطبقات والفئات الاجتماعية كما هو عليه الحال في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة،

بل تتداخل نهايات بعضها مع البعض الآخر. ففي الوقت الذي كانت تمتد نهايات الطبقة العاملة ببدايات فئات البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف، فإن نهايات فئات البرجوازية الصغيرة كانت، وهي ما تزال كذلك، في نهايات الطبقة العاملة والفلاحين في الريف. وتتجلى هذه الحقيقة في العلاقات العائلية وعلاقات العمل وتعدد المهن التي يقوم بها الفرد لضمان تحسين مستوى حياته ومعيشته، أو ارتباطه المستمر بحياة ونشاط الريف والزراعة. إلا أن نهابات البرجوازية الصغيرة تمتد أيضاً في البرجوازية المتوسطة والعكس صحيح أيضاً. وهكذا الحال أيضاً بين البرجوازية المتوسطة وفئات من البرجوازية التجارية الكومبرادورية وكبار ملاك الأراضي في الريف. وعند الحديث عن النهايات المتداخلة يفترض أن ينصرف الذهن أيضاً إلى تشابك المصالح في ما بين هذه الفئات التي هي موضوع بحثنا. وإذا كان في هذا الأمر ما هو إيجابي، ففيه ما هو سلبي كذلك، وخاصة عند إعداد وتنفيذ البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت عملية التطور والاستقطاب متواصلة بالنسبة إلى جميع الطبقات والفئات الاجتماعية في العراق ووجدت تعبيرها في اشتداد التناقضات الطبقية والصراعات السياسية والوطنية في المجتمع. ونشأ عن التخلف والتشوه الشديدين في هيكل الاقتصاد العراقي وبنية المجتمع وتبعيته للاقتصاد الرأسمالي العالمي وتحكم الأخير في اتجاهات ومضامين تطوره ما أعاق حقا التعجيل في بلورة المصالح والحدود الطبقية. واستمر الفلاحون وفئات البرجوازية الصغيرة في المدن يشكلون في الفترة موضوع البحث ما يقرب من ٩٠٪ من سكان العراق وتوزعت النسبة المتبقية على بقية الطبقات والفئات الاجتماعية بما فيها الطبقة العاملة. وتجلت حقيقة هذه الظاهرة في طبيعة تكوين الأحزاب السياسية في العراق ودور فئات البرجوازية الصغيرة فيها واحتلالها مواقع أساسية فيها. وهي ظاهرة ما تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر. ومنذ الثلاثينيات من هذا القرن حتى نهاية هذه الفترة برزت في العراق العديد من الأحزاب السياسية التي كانت تسعى إلى التعبير عن مصالح طبقات وفئات اجتماعية معينة والتي سنتطرق إليها فيما بعد.

من كل ذلك يمكن أن يخرج الباحث باستنتاجات هامة حول الوضع الاقتصادي للجماهير الشعبية الواسعة في العراق والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١- يمتلك العراق ثروات أولية عديدة، سواء أكانت النفط الخام والغاز الطبيعي، أم مواد أولية أخرى غير النفط وذلك الأرض الزراعية ومصادر عديدة للمياه. وهي كثيرة بالمقارنة مع عدد النفوس. إلا أن هذه الثروات الأولية لم تستخدم بشكل عقلاني لصالح تنمية الاقتصاد الوطني وتشغيل جميع القادرين على العمل وتحسين مستوى حياة ومعيشة السكان. فمن جانب كانت الاحتكارات النفطية تسيطر على القسم الأعظم من عوائد النفط الخام وتمنع عمليا تصنيع جزء منه في الوطن، وكانت تؤثر بشكل مقصود على اتجاهات خاطئة في التنمية تعيق تحقيق التشغيل التام والتراكم الرأسمالي والتثمير الإنتاجي ورفع الإنتاجية وتعظيم الثروة الوطنية. وبقي الاقتصاد العراقي حتى نهاية هذه المرحلة يتسم بخصائص الاقتصاد المتخلف والمشوه الوحيد الجانب. لقد كان الاقتصاد العراقي حتى نهاية هذه المرحلة هامشي الدور ومحيطي الخصائص يدور في فلك المركز الرأسمالي البريطاني على نحو خاص، مقيد باتفاقيات اقتصادية غير متكافئة عقدت في فترة الانتداب مع بريطانيا العظمى ولا تصب في مصلحة الاقتصاد والسكان.

٢- وفي ضوء ذلك، وبالارتباط مع سياسة مجلس ووزارة الإعمار في العراق، استمرت البلاد تعتمد في تكوين دخلها القومي على إيرادات النفط الخام. ورغم ضعف عملية التنمية الصناعية، فإنها كانت في بعض الجوانب أفضل حالا من أوضاع القطاع الزراعي التي بقيت متخلفة جدا تساهم في تصدير الأيدي العاملة غير الماهرة الهاربة من استغلال وظلم الإقطاع إلى المدن. ولم تكن هذه الظاهرة السلبية هي الوحيدة الناشئة عن سيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في ريف واقتصاد العراق، إذ نشأت عنها ظواهر أخرى مهمة منها مثلا: تردي مستوى خصوبة الأرض الزراعية وزيادة الملوحة فيها وخسارة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية نتيجة ذلك. ضعف شديد في معدلات غلة الأرض السنوية وقلة إنتاج الثروة الحيوانية وضعف حجم الإنتاج الإجمالي للمحاصيل الزراعية الأساسية مما كان يدفع بالعراق إلى زيادة وارداته السلعية السنوية من المنتجات الزراعية. وكان هذا الواقع يترك

أثره على دخول الفلاحين أو العوائل الفلاحية، وبالتالي على قدرة السكان الشرائية للمنتجات الصناعية. وفي ما عدا ذلك فقد كان تخلف استخدام التقنيات الحديثة يزيد من صعوبات العمل في الريف والزراعية العراقية ويتسبب في ارتفاع نسبة الوفيات والتكاليف.

٣- وارتفعت حصة العراق من إيرادات تصدير النفط الخام منذ العام ١٩٥١ على أساس المناصفة مع شركات النفط الاحتكارية صاحبة امتياز استخراج وتصدير النفط الخام. وعلى هذا الأساس ارتفعت إيرادات العراق إلى أكثر من الضعفين بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ وإلى أكثر من ثلاثة أضعاف في العام ١٩٥٢ وإلى أكثر من أحد عشر ضعفا في عام ١٩٥٨ قياسا إلى عام ١٩٥٠. ومع أن هذه الزيادة المالية قد حركت النظام العراقي إلى تشكيل مجلس الإعمار وفيما بعد وزارة الإعمار لغرض استخدام إيرادات العراق النفطية في معالجة التخلف وإشكاليات التنمية الوطنية، ورغم التوظيفات الكبيرة التي خصصت في المناهج الاستثمارية لمجلس ووزارة الإعمار خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٠ و١٠٥٨ فأن ما تحقق فعلا في هذا الصدد كان محدودا وبقيت الموارد المالية في إطار التخصيصات فقط ولم ينجز منها الكثير. وساهمت إيرادات النفط الخام في زيادة عدد المشتغلين في البناء والصناعة والخدمات المختلفة، كما تحرك السوق الداخلي وازدادت السيولة النقدية وتحسنت رواتب الموظفين والمستخدمين وأجور العمال ومدخولات جزء من الفلاحين، إلا إنها كانت محدودة قياسا للإمكانيات التي كانت متاحة فعلا، إذ أن الفساد الذي كان قد بدأ يعم في أجهزة الدولة وكبار المسئولين والوزراء قد ساهم في تعطيل القدرة التنفيذية في الاقتصاد الوطني والمجتمع وفي تبذير الإيرادات ونهب قطاع الدولة الجديد. وقد قلص هذا الواقع إمكانية استفادة الشعب مما وفرته موارد النفط المالية من إمكانيات فعلية لتنشيط عملية التنمية وإيجاد فرص عمل جديدة لعدد غير قليل من العاطلين عن العمل، إضافة إلى تعظيم الثروة الوطنية.

٤- ونتيجة لكل تلك السياسات كان مستوى دخول الغالبية العظمة من سكان العراق واطئة جدا، وبخاصة العمال والفلاحين وأشباه البروليتاريا وأعداد غفيرة من الكسبة والحرفيين وصغار الموظفين والمستخدمين. وبجوار ذلك كانت توجد فئة صغيرة من

الأغنياء والميسورين، من كبار الإقطاعيين وفئات الكومبرادور التجاري والبرجوازيين العقاريين وكبار موظفي الدولة. وكانت الفجوة الفاصلة تتسع من سنة إلى أخرى لصالح الفئة القليلة من مالكي وسائل الإنتاج.

٥- وفي الوقت الذي كان معدل النمو للسكان مرتفعا نسبيا، رغم نسبة الوفيات العالية بين الولادات الجديدة والأطفال الصغار ومعدل الأعمار الواطئ عموما حتى ذلك الحين، كانت معدلات النمو الاقتصادي واطئة ومعرقلة لتحقيق تحسين مناسب في الدخول ومستويات المعيشة، رغم الإيرادات العالية نسبيا المتأتية من قطاع النفط الخام.

٦- وكان الاقتصاد العراقي القائم على أساس الإنتاج السلعي الصغير عاجز عن توفير فرص العمل الضرورية للأيدي العاملة الجديدة التي كانت تضاف من سنة إلى أخرى لتراكم عدد العاطلين عن العمل، وبالتالي تساهم في خفض مستويات المعيشة وتتسبب في مشكلات اجتماعية وسياسية جديدة أو تزيد من تعقيدات الوضع والتوترات السياسية.

المبحث الثاني: النشاط التجاري

كان العراق يشكل في مطلع القرن العشرين سوقا متسعة تدريجاً لتصريف السلع الأجنبية وتموين الأسواق الأجنبية بمجموعة من السلع الزراعية، إضافة إلى أنه كان سوقاً لعمليات إعادة التصدير إلى البلدان المجاورة، رغم أوضاعه الاقتصادية المتردية بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة العثمانية وولاتها في العراق حينذاك. وحسب المعلومات المتوفرة فإن صادرات العراق في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين قد تركزت على السلع التالية : الشعير والتمور والحنطة والصوف والأفيون والرز والبذور والسجاد والصمغ والشعر والجلود والخيول وعرق السوس والسمسم. أما استيرادات العراق فكانت الملبوسات القطنية والصوفية والحريرية والسكر والقند والأخشاب والغزل والمأكولات والتوابل والقهوة والشاي والقرطاسية والتبوغ والمشروبات الروحية والنفط والنيكل والنحاس والحديد والفولاذ والرصاص وعيدان الثقاب والأدوية والأصباغ والحبال والصابون والزجاج والأواني

الزجاجية والشموع والفخاريات.[1] وطيلة سنوات هذين العقدين تميز الميزان التجاري بالعجز. وهكذا كان الحال في سنوات العقد الثالث وما بعدها. فالمعدل السنوي لحجم التبادل التجاري بين عامي ١٩٢٦–١٩٣٢ بلغ ١٠٠٣٧٠٠٠ ديناراً، وبلغ معدل العجز في الميزان التجاري ٣٢٧٦٠٠٠ ديناراً، أي بنسبة ٣٣٪ من حجم التبادل التجاري. وقد ساهمت استيرادات شركات النفط الأجنبية التي كانت قد بدأت عمليات التنقيب عن البترول بزيادة مقدار العجز السنوي في الميزان التجاري العراقي. وفي ظل الانتداب وما بعده تركز التبادل التجاري العراقي، رغم اعتماد العراق سياسة الباب المفتوح في التجارة الخارجية، مع إنجلترا والهند تقريبا. ولو ألقينا نظرة سريعة على واقع التبادل السلعي العراقي مع العالم الخارجي لحصلنا على لوحة دقيقة نسبياً تعبر عن واقع ومستوى تطور البنية الاقتصادية الوحيدة الجانب، التي نشأت بفعل تلك الهيمنة العثمانية المتخلفة التي أعاقت عملياً أي تطور حضاري لا في العراق فحسب، بل وفي سائر أرجاء الدولة العثمانية. ويمكن للجدول التالي تقديم صورة الاستيرادات العراقية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٥–١٩٣٢، أي مع صدور القانون الأساسي العراقي ودخول العراق عصبة الأمم.

---

١ النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. رسالة ماجستير. الطبعة الأولى. مطبعة الأزهر. بغداد. ١٩٦٨. ص ٨٧. ٧٦٢

أقيام وبنية استيرادات العراق السلعية خلال الفترة ١٩٢٥–١٩٣٢

المبالغ (٠٠٠) دينار عراقي

السلعة	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢
سلع استهلاكية:								
الأنسجة	٢,٣٦١	٢,١٨٨	٢,٢٩١	٢,٠٠٠	١,٩٣٦	١,٣٨١	١,٦٤٠	١,٥٥٧
السكر	١,٠٠٠	٦١٦	٧٦٢	٥٩٠	٥٧٩	٤١٧	٣٩٣	٣٩٧
الشاي	٣٩١	٣٠٠	٢٧٠	٢٨٧	٢٥٣	٢٠٢	١٨١	١٢٥
الملابس	١٤٣	١٣٥	١٣٣	١٢٣	١٩٨	١٠٨	١٠٠	١٣٧
الصابون	٨٣	٩٨	١١٤	١٢٢	١٢٧	١١٦	٦٨	٧١
المشروبات	١٥٨	٧٥	١٢٢	١١٨	١٠٦	٨١	٥٢	٦٠
السيارات	١٢٨	١٥٨	٢٢٨	٢٢٦	١٨٨	١٥٠	١٠٥	٢٩٨
سلع إنتاجية:								
النفط	٥٤٩	٥٤١	٣٦٢	٢٩٤	٣٢٨	٢٦٦	٢٨٨	٣١٤
المعادن	١١٣	١٦٥	٤٠٦	٢٤٩	٣١١	٢٨٧	١٣٣	٨٣٧
المكائن	٧٥	١٠٥	٣٩٤	٣٩٣	٤٢٧	٢٤٤	١٠٩	٢٤٨
الأخشاب	٢٥٦	١٨٨	١٩٣	١٨٨	٣٢١	٢٥١	١١٨	٣٥٨
سلع أخرى	٢,٨٥٢	٣,٣٩٨	٢,٤٨١	٢,٥٣٣	٢,٤٩٢	١,٨٤٩	١,٦١٠	١,٨٣٦
الإجمالي	٨,١٠٩	٧,٩٧٧	٧,٧٥٦	٧,١٢٣	٧,٣٦٦	٥,٣٥٢	٤,٧٩٧	٦,٢٣٨

Quelle: Al-Abboud، Abdul Amir Rahima. Zu den Entwicklungstendenzen des
Aussenhandels der Republik Irak unter besonderer Beruecksichtung des Exports.
Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 6.
Siehe auch: Jamil. Muthafar Hussein. Die Handelspolitik des Irak. Al-Nahtha Verlag. Kairo. 1949. S. 74.

ويستدل من هذا الجدول على أن هذه الفترة شهدت تذبذباً واضحاً في الموارد الموجهة لأغراض الاستيراد، إضافة إلى تراجعها النسبي من سنة إلى أخرى، بسبب ضآلة الموارد المالية المتوفرة للحكومة العراقية حينذاك، وليس بسبب تراجع حاجة السوق للسلع المستوردة. ومع أن استيرادات بعض السلع كان متماثلاً من سنة إلى أخرى، فأن نسبة المبالغ الموجهة لاستيراد السلع الاستهلاكية قد تراجعت بشكل ملحوظ خلال الفترة المذكورة، في حين ارتفعت نسبة الموارد الموجهة لاستيراد السلع الإنتاجية نسبياً. ففي الوقت الذي بلغت نسبة الاستيرادات الاستهلاكية ٥٢,٦ ٪ تقريباً في عام ١٩٢٥، انخفضت في عام ١٩٣٢ إلى ٤٢,٤ ٪. هذا مع العلم أن إجمالي الاستيراد بالنسبة إلى عام ١٩٣٢ قد تراجع إلى ٧٦,٩ ٪ بالقياس إلى عام ١٩٢٥.

وبالنسبة إلى صادرات العراق خلال الفترة المذكورة فقد عرفت التطور التالي:

قيمة وبنية صادرات العراق السلعية خلال الفترة ١٩٢٥–١٩٣٢ (عدا النفط الخام)

المبالغ (٠٠٠) دينار عراقي

السلعة	القيمة	المعدل السنوي	المعدل السنوي
السنة	١٩٢٥	١٩٢٧–١٩٢٩	١٩٢٨–١٩٣٢
التمور	١,٥٤١	١,٣٢٨	٨٥٦
الحبوب والدقيق	٨٣	٩٢١	٧٤٢
الصوف	٦٠٠	٥٨٧	١٩٧
الجلود والفرو	٢٩٣	٢٦٦	١٢٨
الحيوانات الحية	٩٠	١٥١	٩٥
المصارين	٢٣٣	٧٤	٤٤
القطن	٦٠	٥٠	١٥
الجذور الحلوة	٤٥	٣٢	١٧
سلع أخرى	٨٣٧	١٥٥	٧٦
الإجمالي	٣,٧٨٢	٣,٥٦٤	٢,١٧٠

Quelle: Vgl.: Al-Abboud, Abdul Amir Rahima. Zu den Entwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Irak unter besonderer Beruecksichtung des Exports. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 8. Siehe auch: Jamil. Muthafar Hussein. Die Handelspolitik des Irak. Al-Nahtha Verlag. Cairo. 1949. S. 96، 261

ويشير هذا الجدول إلى ضآلة صادرات العراق السلعية وتركزها الأساسي في السلع الزراعية، النباتية منها والحيوانية، وهي مواد أولية عموماً وليست مصنعة، في حين لم تكن هناك سلعاً صناعية تقليدية عرف بها العراق قديماً. وكانت قيمة الصادرات بدورها قد تراجعت من سنة إلى أخرى، كما نما العجز التجاري في غير صالح العراق. وتركزت تجارة العراق في هذه الفترة مع بريطانيا، بسبب الهيمنة الكاملة للتجار البريطانيين، وبمساعدة قوات

الاحتلال، على السوق العراقية استيراداً وتصديراً مع إجراء تقسيم عمل مع التجار العراقيين المرتبطين بأسواقهم النتجارية.

ومع البدء باستخراج وتصدير النفط في العام ١٩٢٧، رغم ضآلة الكميات المستخرجة والمصدرة، فقد بدأ العراق يحقق دخلا ماليا متواضعا نما بسرعة ابتداءً من عام ١٩٣٦، وبالتالي ساعد المعارضة العراقية على المطالبة باستخدام أفضل لتلك الموارد وبتوفير مستلزمات التنمية. وعلى هذا الأساس بدأت الحكومات العراقية حينذاك بوضع مناهج استثمارية وتشجيع زيادة استيراد السلع المصنعة لإغراض الاستهلاك المحلي. وكانت الموارد المالية المتأتية من استخراج وتصدير النفط الخام العراقي والمدفوعة للحكومة العراقية قد نمت من ٨ آلاف دينار في العام ١٩٢٧ إلى ٧٦٨ ألف دينار في العام ١٩٣٣، وإلى ٢ و٣ مليون دينار تقريبا في عام اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ وعلى أساس أربع شلنات ذهب لكل برميل نفط مصدر إلى الخارج.

وخلال الفترة التي أعقبت دخول العراق في عصبة الأمم حتى بداية الحرب العالمية الثانية تحرك التبادل التجاري العراقي ببطء شديد ولم يحقق القفزة المرجوة لصالح التنمية الصناعية أو تحديث الزراعة، رغم الجهود التي بذلتها القوى السياسية المعارضة للدفع باتجاه التصنيع. وعند الإطلاع على الجداول الخاصة ببنية الاستيرادات والصادرات العراقية سيتبين للقارئ واقع التخلف والتشوه في بنية الاقتصاد العراقي حينذاك التي لم تشهد تطوراً كبيراً رغم ما قيل عن وضع وتنفيذ مناهج استثمارية. والجدول التالي يوضح قيمة الاستيرادات العراقية وبنيتها خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٣–١٩٣٩.

قيمة وبنية الاستيرادات السلعية في العراق خلال الفترة ١٩٣٣–١٩٣٩

المبالغ (٠٠٠) دينار عراقي

السلعة/سنة	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
إجمالي الاستيرادات	٦,١٠٢	٦,٠٨٨	٦,٨٠٤	٧,١٧٦	٩,٥٦٨	٩,٣٦١	٨,١٥٦
سلع الاستهلاك، منها:							
مواد غذائية	٦٣٢	٧١٥	٦٩٠	٧٣٨	٩٤٤	١,٠٠٢	١,٠٤٠
ملابس	١,٣٨٢	١,٦٥٧	١,٧٨٦	١,٦٥٤	٢,٢٦١	١,٨٤٢	١,٨٦٠
إجمالي الاستهلاك	٢,١٧١	٢,٥١٦	٢,٦٥٨	٢,٦٠١	٣,٥٢٨	٣,٠٨٧	٣,١٣٤
نسبتها	٣٥,٦	٤١,٣	٣٩,٠	٣٦,٤	٣٦,٩	٣٣,٠	٣٨,٠
سلع الإنتاج، منها:							
تجهيزات سلعية	١,٥٢٧	١,٥١١	١,٧٣١	٢,٢٧٥	٣,١٦٠	٣,٤١٨	٢,٣٣٦
سلع إنتاجية	١,٨٢٣	١,٨٧٨	٢,١٦٠	٢,٥٣٨	٣,٤٠١	٣,٦٧٦	٢،٦١٢
نسبة سلع الإنتاج	٢٩،٨	٣٠،٨	٣١،٧	٣٥،٣	٣٥،٥	٣٩،٣	٣٢،١
سلع غير محددة	٢,١٠٩	١,٦٩٤	١,٩٨٦	٢,٠٣٨	٢,٦٣٧	٢,٥٩٨	٢,٤١٠
نسبتها	٣٤,٥	٢٧,٨	٢٩,٢	٢٨,٣	٢٧,٤	٢٧,٧	٢٩,٥

Quelle:
- Vgl.: Al-Abboud، Abdul Amir Rahima. Zu den Entwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Irak unter besonderer Beruecksichtung des Exports. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 13
- Siehe auch: Said، Jalal. Der wirtschafliche Austauschdes Irak mit dem Ausland. Dissertation. Universitaet Paris. 1961. (Anhang Tabelle 49).

وعند إجراء مقارنة بين الاستيرادات العراقية خلال الفترة السابقة ١٩٢٥–١٩٣٢ وبين الفترة اللاحقة ١٩٣٣–١٠٣٩ يلاحظ الإنسان بوضوح إلى أن حصة السلع الإنتاجية بدأت بالتذبذب والتراجع لصالح السلع الاستهلاكية من حيث القيمة المطلقة والمكانة النسبية. كما نمت قيمة إجمالي الاستيرادات لتعود إلى أعلى من مستواها في العام ١٩٢٥. ولا شك في أن عائدات تصدير النفط الخام العراقي قد ساعد على زيادة المبالغ التي خصصت لأغراض الاستيراد، كما أن زيادة مستوى التشغيل نسبياً قد ساهم برفع مستوى القوة الشرائية عند فئات معينة التي وجهت مبالغ أكبر لشراء السلع الاستهلاكية، إضافة إلى أن قانون حماية الصناعة الوطنية قد ساهم بتعزيز نسبي للواردات السلعية الإنتاجية لإقامة بعض المشاريع الصناعية الأكثر تقدماً من الناحية التقنية لما كان موجوداً في العراق حينذاك. وكما كان الحال في الفترة السابقة، فقد كانت الشركات البريطانية هي المصدر الأساسي للسوق العراقي، حيث شكلت النسبة العظمى من قيمة استيرادات العراق.

وخلال هذه الفترة أصدرت الحكومة العراقية قراراً يقضي بأن يستورد، البلد الذي يصدر سلعاً للعراق نسبة معينة من قيمة الاستيرادات، سلعاً من العراق. ويشير الدكتور عبد الأمير رحيمة العبود إلى أن العامل الأساسي الكامن وراء هذا الاتجاه الجديد كانت رغبة بريطانيا في احتكار السوق العراقي لسلعها المصنعة[٢]، إذ كان العراق قد بدأ بالسعي إلى زيادة أستيراداته السلعية من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول الأوروبية والعربية، محاولاً أن يستفيد من المنافسة في السوق الدولي. ورغم أن هذا العامل كان صحيحاً، إلا أن هذه السياسة كانت صائبة أيضاً، إذ كانت تشمل بريطانيا وتساهم في تنشيط الصادرات العراقية، رغم أن السياسة التطبيقية للحكومة العراقية لم تجسد فعلياً فحوى هذا القرار. إذ يمكن أن تكشف عن هذه الوجهة العملية الأرقام الخاصة بصادرات

2 Al-Abboud, Abdul Amir Rahima. Zu den Entwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Irak unter besonderer Beruecksichtung des Exports. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 15.

العراقية السلعية ما عدا النفط الخام، الذي كان أساساً بيد الرأسمال الأجنبي وهو الذي كان يتحكم بمقدار الصادرات النفطية السنوية.

متوسط قيمة وبنية صادرات العراق خلال الفترة ١٩٣٣–١٩٣٩

المبالغ (٠٠٠) دينار عراقي

السلعة	متوسط القيمة السنوية ١٩٣٣–١٩٣٩	التوزيع النسبي
حبوب	١,١٠٥	١,٣٤
تمور	٨٨٨	٢٧,٤
صوف	٤٤٦	١٣,٧
حيوانات حية	٢٠٢	٦,٢
جلود وفرو	١٨٧	٥,٨
قطن	٩٧	٣,٠
مصارين	٨٠	٢,٥
بذور	١٤	٠,٤
دهون	٣٧	١,١
جذور حلوة	٢٢	٠,٧
أسماك	٢٣	٠,٧
بيض	٩	٠,٣
سلع أخرى	١٣٤	٤,١
الإجمالي	٣,٢٤٤	١٠٠,٠

Quelle: Vgl.: Al-Abboud، Abdul Amir Rahima. Zu den Entwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Irak unter besonderer Beruecksichtung des Exports.
Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 17.
Siehe auch: Jamil. Muthafar Hussein. Die Handelspolitik des Irak. Al-Nahtha Verlag. Kairo. 1949. S. 260، 261، 447، 448.

وعند المقارنة بين الفترة السابقة ١٩٢٥-١٩٣٢ والفترة الأخرى ١٩٣٣-١٩٣٩ سيجد الإنسان بأن تذبذباً محدوداً عرفته الفترة الثانية وتطوراً ضعيفاً بالنسبة لصادرات العراق الزراعية، كما لم تكن هناك سلعاً صناعية يمكن الاستناد إليها في تأمين زيادة مدخولات العراق من التبادل التجاري. وأن بنية الصادرات لم تتغير عن الفترة التي سبقتها، كما لم يتغير التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية.

ولكن الفجوة بين الصادرات (عدا النفط الخام) والاستيرادات العراقية شهدت نمواً ملموساً، رغم قرار زيادة صادراته بنسبة معينة من السلع العراقية إلى الدول التي يستورد منها سلعه الضرورية. وتشير المعلومات التي يوردها السيد عبد كانت على النحو الآتي: الصادرات ٣,٣٥٤ ألف دينار والاستيرادات ٧,٦٢٥ ألف دينار. وترتب على ذلك معدل عجز تجاري سنوي مقداره ٤,٠٩١ ألف دينار[٣]. الوهاب النجار أن معدل قيمة الصادرات والاستيرادات خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٣-١٩٣٩

وخلال فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٤٠-١٩٤٤، ورغم ظروف الحرب الصعبة، نمت التجارة الخارجية العراقية بفعل حاجة المجتمع إلى المزيد من السلع وحاجة القوات البريطانية، التي اتخذت من العراق موقعاً مهماً لحركة قواتها العسكرية وفعالياتها الحربية ضد دول المحور.

---

٣ النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. ط ١. مطبعة الأزهر. بغداد. ١٩٦٨. ص ٩٢.

وفي الوقت الذي نمت الاستيرادات العراقية إلى مستويات لم تعرفها من قبل، بفعل إيرادات النفط المتزايدة نسبياً في تلك الفترة، ارتفعت الصادرات العراقية مع النفط الخام إذ بلغ المعدل السنوي لقيمة الصادرات والاستيرادات، وبالتالي معدل العجز في الميزان التجاري خلال هذه الفترة على النحو الذي يكشف عنه الجدول التالي[٤].

قيمة الصادرات والاستيرادات وحالة الميزان التجاري في العراق

خلال الفترة ١٩٤٠–١٩٤٤

السنة	الصادرات (٠٠٠) دينار عراقي	الاستيرادات (٠٠٠) دينار ع.	عجز الميزان التجاري (٠٠٠) دينار ع.	مقدار العجز (–) (٠٠٠) دينار ع.
١٩٤٠	٣,٩٠٣	٧,٩٥٤	٤,٠٥١	٤,٠٥١
١٩٤١	٣,٩٠٥	٦,٧٠٣	٢,٧٩٨	٢,٧٩٨
١٩٤٢	٤,٤٨٠	١٢,١٢٢	٧,٦٤٢	٧,٦٤٢
١٩٤٣	٩,١٤٧	١٥,٦٣٢	٦,٤٨٥	٦,٤٨٥
١٩٤٤	٩,١٧١	١٤,٢١٨	٥,٠٤٧	٥,٠٤٧
المعدل السنوي	٦,١٢١	١١,٣٢٦	٥,٢٠٥	٥,٢٠٥

المصدر: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ٩٢.

وتعاظم التوجه صوب الاستيراد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خاصة وأن السياسة البريطانية كانت قد اتجهت صوب زيادة استخراج وتصدير النفط الخام من جهة، وبروز عجز في إنتاج القطاعين الزراعي والصناعي وفي الاستجابة لتنامي الطلب المحلي على السلع الزراعية والصناعية من جهة ثانية. إذ ارتفعت نسب نمو الاستهلاك العام بمستويات أعلى

٤ المصدر السابق نفسه. ص ٩٢.

من نسب نمو الناتج المحلي. فقد نمت معدلات صادرات واستيرادات العراق في الفترة الواقعة بين ١٩٤٥–١٩٥٠ على النحو التالي: المعدل السنوي للصادرات ١٢,٥٥٧ ألف دينار، وبلغ معدل الاستيراد السنوي ٢٩,٢٥٢ ألف دينار، وبلغ معدل العجز السنوي في الميزان التجاري ١٦,٦٩٥ ألف دينار. وهو مبلغ كبير جدا أرهق الاقتصاد العراقي وساهم في خلق إشكاليات كبيرة لميزان المدفوعات. ولم تكن حصة العراق من موارد النفط المالية تكفي لسد هذا العجز المتفاقم في الميزان التجاري. فقد بلغت حصة العراق من موارد النفط الخام في عام ١٩٤٥ حوالي ٢,٧ مليون وارتفعت إلى ٢,٨ مليون دينار في العام ١٩٤٧ وإلى ٦,٩ مليون دينار تقريبا في العام ١٩٥٠.[٥]

ويمكن للجدول التالي أن يوضح واقع هذا التطور التجاري في العراق.

تطور قيمة الصادرات والاستيرادات في العراق خلال الفترة ١٩٤٥–١٩٥٠

المبالغ ب (٠٠٠) الدنانير العراقية

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الاستيرادات	مقدار العجز
١٩٤٥	٩,٨١٨	١٨,٢٣٤	٨,٤١٦
١٩٤٥	١٢,٧٢٢	٢٦,٠٦٧	١٣,٣٤٥
١٩٤٧	١٣,٨٠١	٣٥,٠١٧	٢١,٢١٦
١٩٤٨	٧,٥٨٤	٣٦,٧٠١	٢٩,١١٧
١٩٤٩	١١,٢٠٨	٣٠,٢٨٧	١٩,٠–٥
١٩٥٠	٢٠,٢٠٦	٢٩,٢٠٤	٨,٩٩٨
المعدل السنوي	١٢,٥٥٧	٢٩,٢٥٢	١٦,٦٩٥

وضع الجدول في ضوء الأرقام الواردة في الجداول السابقة. ك. حبيب

٥ النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ٤٣٠.

ومما جاء في أعلاه يمكن تلخيص الوضع التجاري وتطور العلاقات الرأسمالية التجارية في العراق خلال الفترة المنصرمة إلى عدد من الاستنتاجات الأساسية، وهي:

١- كان الطابع المشوه لبنية التجارة الخارجية للعراق هي السمة الأساسية المميزة طيلة هذه الفترة، إذ كانت تجارته تعتمد على تصدير المواد الأولية، الزراعية الأولية والنفط الخام، وعلى استيراد السلع المصنعة الموجهة أساساً لإغراض الاستهلاك المحلي. لقد كان الاقتصاد العراقي مكشوفاً على الخارج وتابعاً له.

٢- وكانت الشركات التجارية البريطانية تهيمن على اتجاهات وبنية التبادل التجاري العراقي واحتلت الموقع الأول في الصادرات إلى العراق أو الاستيراد منه، كما ظلت التجارة الخارجية للعراق تابعة لمصالح الاقتصاد والتبادل التجاري البريطاني.

٣- وكانت الاستيرادات تنمو بمعدلات عالية جدا بالقياس إلى صادرات العراق غير النفطية. حتى بعد تزايد صادرات النفط الخام تميزت الفترة في الغالب الأعم بتغلب قيمة الاستيرادات على قيمة الصادرات.

٤- ونشأ عن ذلك عجز مستمر في الميزان التجاري العراقي الذي أثر بدوره سلبا على ميزان المدفوعات، رغم المحاولات التي بذلتها قوى المعارضة السياسية في أن تدفع بسياسة الحكومة صوب خلق بعض التوازن في صادرات واستيرادات العراق من خلال زيادة صادراته بنسبة معينة إلى البلدان التي يستورد منها.

٥- ولم تلعب سياسات التجارة الخارجية العراقية طيلة هذه الفترة دوراً إيجابياً متميزاً في تعجيل عملية التنمية، بل شاركت في إبقاء التخلف وتشديد ظواهر التبعية، رغم ما بذل من جهد لتطوير الاقتصاد الوطني. ويتجلى ذلك في هيكل التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً الذي يعتبر انعكاساً لبنية الاقتصاد ومستوى تطوره[٦]. إلا أن هذا لا يعني بأن

---

٦ – المصدر السابق نفسه.

– حسن، محمد سلمان د. التطور الاقتصادي في العراق. المكتبة العصرية. بيروت. ١٩٦٥. مصدر سابق.

التجارة الخارجية لم تساهم ولو بقليل في تنمية بعض المشاريع الصناعية أو الحصول على موارد مالية من خلال تصدير النفط الخام، بل كان لها دور في ذلك، وخاصة في مجال الصناعة والبنية التحتية.

وكان القطاع الخاص الأجنبي مهيمناً على النشاط التجاري العراقي وبالتعاون مع قطاع التجارة الخارجية المحلي. ولم يكن للدولة دور يذكر في هذا الصدد. واستطاعت الشركات التجارية البريطانية الكبيرة العاملة في العراق تأمين علاقة وطيدة بينها وبين كبار التجار العراقيين الذين وجدوا من مصلحتهم التعامل التجاري بدلاً من السماح بتطور الصناعة المحلية، خاصة وأنهم كانوا يرتبطون بوشائج ومصالح غير قليلة مع الإقطاعيين وكبار الملاكين، باعتبارهم ينحدرون منهم ويستحوذون هم أيضاً على مساحات غير قليلة من الأراضي الزراعية. ونشأت إلى جانب الكومبرادور التجاري فئات واسعة نسبياً من متوسطي وصغار التجار وباعة المفرد في أهم المدن العراقية الذين ارتبطوا بهذا القدر أو ذاك بالكومبرادور المحلي وبالتجارة الخارجية العراقية. وهو الذي أضعف بدوره حركة البرجوازية المتوسطة العراقية صوب المطالبة بتصنيع البلاد.

وكانت شركات النفط الاحتكارية المهيمنة على اقتصاد النفط الخام العراقي تتحكم فعلياً بعدد من المؤشرات الأساسية في السياسة الاقتصادية والنفطية في العراق. فكانت هذه الشركات تتحكم بحجم الاستخراج وكميات التصدير وأسعار النفط الخام، وبالتالي في حصة العراق من العوائد النفطية. وكان القسم الأعظم من الريع حتى العام ١٩٥٠ من حصة تلك الشركات، في حين كان العراق يتقاضى نسبة ضئيلة حقاً منها. وكانت تتحكم بإيرادات العراق المالية المتأتية من النفط الخام المصدر خمسة مؤشرات مهمة:

أ) ضعف إمكانية التوظيف في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وخاصة في قطاعي الصناعة والزراعة وقطاع النبية التحتية.

ب) وضعف إمكانية الاستيراد للسلع الأساسية الإنتاجية منها والاستهلاكية.

ج) محدودية إمكانية التشغيل للأيدي العاملة القادرة على العمل والمتزايدة سنة بعد أخرى، مما أدى إلى تنامي البطالة.

د) ضعف التوجه نحو تطوير الخدمات الأساسية للمجتمع عموماً وللكادحين منه على وجه الخصوص، بما فيها قضايا التعليم والصحة والنقل والثقافة العامة ..الخ.

هـ) النمو البطيء للدخل القومي ومتوسط حصة الفرد الواحد منه، خاصة وأن النفط الخام كان يصدر إلى الخارج كمادة خام، أو تكرير كمية قليلة جداً منه، في حين لم تتوجه الجهود صوب تصنيع النفط لتأمين المزيد من التراكم والتشغيل وخلق المزيد من الفائض الاقتصادي لصالح الاقتصاد الوطني، إضافة على قلة إيرادات العراق المالية من تصدير نفطه الخام.

وفي ظل هذه الأوضاع تفاقم التناقض بين الهيمنة البريطانية والشركات الرأسمالية العاملة في العراق والحكم القائم والفئات المتحالفة معها من جهة، والجماهير الشعبية الواسعة من جهة أخرى. وقاد بدوره إلى صراعات ونزاعات سياسية غير قليلة أثرت بدورها على اتجاهات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، كما حركت قوى سياسية صوب العمل العسكري لتغيير الوضع القائم.

وحققت علاقات الإنتاج الرأسمالية تطوراً بطيئاً جداً في قطاع الصناعة بشكل خاص وتركزت حتى نهاية الأربعينيات في مشروعات قليلة تابعة للقطاع الخاص. ورغم ذلك، وبفعل نضالات الشعب المتواصلة، أمكن خلال الفترة موضوع البحث إعطاء ثلاث دفعات معجلة لعملية إقامة المشاريع الصناعية الحديثة في العراق:

١- في فترة الأزمة الخانقة التي اجتاحت العالم الرأسمالي بين ١٩٢٩-١٩٣٣، إذ أمكن إصدار قانون الحماية الصناعية لعام ١٩٢٩ ومنح تسهيلات ضريبية للراغبين في توظيف رؤوس أموالهم في الصناعة وإعفائهم من الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد المكائن والمعدات والمواد الأولية الموجهة لإقامة المشاريع الصناعية.

٢- وفي الفترة التي أشعلت النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية الحرب العالمية الثانية، حيث فرضت ظروف الحرب والتموين المستمر لجبهات القتال بالمعدات الحربية والاستهلاكية على الحكومة البريطانية التساهل أمام إقامة جملة من

المشاريع الصناعية الاستهلاكية المعوضة عن نقص القدرات التصديرية للسلع البريطانية إلى العراق.

٣-كما أمكن توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة في سنوات الخمسينات، بالارتباط مع تصاعد النضال من أجل تأميم النفط في المنطقة وارتفاع حصة العراق المالية في نفطه المستخرج والمصدر من جانب شركات النفط الاحتكارية وتفاقم المشكلات الاجتماعية والبطالة في البلاد.

وخلال الفترة التي أعقبت الحرب شهد قطاع الصناعة التحويلية نموا جديدا في نشاط قطاع الدولة إلى جانب القطاع الخاص بالارتباط مع إقامة مجلس الإعمار ووزارة الإعمار في أوائل الخمسينات وبناء على مقترحات من الخبراء الأجانب الذين زاروا العراق وقدموا توصياتهم بهذا الخصوص. وارتفع عدد المشاريع الصناعية الذي أقيم في العراق من ٨ مشاريع في العام ١٩٢٩/١٩٣٠ إلى ٥٢ مشروعا صناعيا في العام ١٩٤٤/١٩٤٥، وإلى ١٤٩ مشروعا صناعيا في العام ١٩٤٩/١٩٥٠. وسنبحث في هذه الفترة لاحقاً.

المبحث الثالث: قطاع الدولة

لم تكن الدولة قد وضعت في نهجها العام وسياساتها التنفيذية تصوراً محدداً حول دور ومكانة قطاع اقتصادي حكومي، سواء أكان ذلك في مجال الزراعة والصناعة أم في مجال المصارف والمال أم في الخدمات الإنتاجية، إذ "كانت النخب الحاكمة في العهد الملكي، قبل ثورة تموز عام ١٩٥٨، تدين بالمذهب الاقتصادي الحر القائم على المشروع التنافسي الخاص" وعدم تدخل الدولة بالشئون الاقتصادية [٧]، رغم توفر الموارد المالية للدولة التي كان في مقدورها إقامة وتطوير مثل هذا القطاع، ورغم حاجة البلاد الفعلية له لدعم جهود

---

٧ السيد علي, عبد المنعم د. تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة. في كتاب: القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. بيروت. ١٩٩٠. ص ٣٢٧-٣٦٩.

القطاع الخاص في عملية إنهاض الاقتصاد الوطني وتجاوز حالة التخلف التي كان يعاني منها. واتجهت ميزانية الدولة الاعتيادية والاستثمارية في نشاطها بالأساس صوب القطاعات الخدمية، وخاصة تنمية وتعزيز أجهزة الشرطة والجيش والأمن الداخلي وقضايا التعليم والصحة وبعض مجالات النقل والبريد والهاتف، وكذلك قطاعات الري والطرق والجسور والشؤون الاجتماعية، بما يخدم مصالح القطاع الخاص ويساعد على تطوره. وتجسد هذه السياسة ميزانيات الدولة خلال الفترة الواقعة بين تشكيل الدولة العراقية ونهاية العقد الخامس تقريبا. ومع أن إيرادات النفط الخام قد بدأت عمليا منذ النصف الثاني من العقد الثالث وكانت في البداية ضئيلة جدا، ورغم وضع الدولة العديد من المناهج الاستثمارية خلال سنوات العقد الرابع، فأن أغلبها لم يشهد التنفيذ الفعلي، علماً بأن أغلب تلك المشاريع كان قد تركز في مجالات الري والبزل والأبنية الحكومية والطرق والجسور والنفقات الإدارية، أي في البنية التحتية التي كانت هي الأخرى ضرورية جداً لأي تطور اقتصادي منشود. لقد كان واضحاً بأن الحكومات العراقية المتعاقبة خلال الفترة موضوع البحث قد التزمت بسياسة ورغبة بريطانيا بابتعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي وعن إقامة قطاع اقتصادي عائد للدولة. إلا أن عوامل عديدة ألزمت الحكومات العراقية المتعاقبة بإقامة مشاريع اقتصادية تعود ملكيتها للدولة، نشير فيما يلي إلى أبرزها:[٨]

١- التخلف الشامل الذي كان يعاني منه الاقتصاد والمجتمع في العراق وانعدام الديناميكية الذاتية في بنية العلاقات الإنتاجية السائدة في البلاد وعجز الإقطاعيين عن التفكير في تحقيق التراكم الرأسمالي البدائي الضروري في الزراعة أو في قطاعات اقتصادية أخرى للانطلاق صوب عملية التنمية بالاعتماد على قدرات وإمكانيات القطاع الخاص، مما أستوجب موضوعيا تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من جانب، وتنشيط قطاع الدولة

---

٨ حبيب، كاظم. تعقيب على بحث الدكتور عبد المنعم السيد علي. المصدر السابق نفسه. ص ٣٧١-٣٧٧.

على أسس رأسمالية الدولة من جانب آخر. وكان هذا التوجه بدوره يخدم نمو القطاع الخاص لأنه يوفر له مستلزمات تطوره الأساسية.

٢- توفر النفط الخام وتنامي حصة الدولة من عوائد تصديره، وخاصة بعد عقد اتفاقية المناصفة في العوائد بين الدولة والاحتكارات النفطية الأجنبية، مما لم يدع مجالا للتسويف والمماطلة، إضافة إلى أن الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية كانت تخشى من استمرار التخلف بذلك الحجم الخطير وتنامي البطالة والفقر في المجتمع أن يعود بأوخم العواقب على ذات الاحتكارات والفئات الحاكمة ويزيد من التوترات السياسية في البلاد.

٣- النضال الذي خاضته البرجوازية الوطنية وفئات الشعب الأخرى من أجل استخدام موارد الدولة المالية لصالح تنمية الاقتصاد الوطني وتعجيل معدلات نموه ومساعد القطاع الخاص في المجالات التي سيعجز عن توظيف رؤوس أمواله فيها، إضافة إلى المشاركة في إقامة الهياكل الارتكازية المساعدة على نمو وتطور القطاع الخاص أيضاً. وقد جاءت أحداث إيران بمثابة إنذار صارخ للحكومة العراقية في أن الشعب لا يمكن أن يتحمل التبذير الشائن بموارده المالية وإعاقة عملية التنمية الوطنية.

٤- المستوى المتدني جدا لحياة ومعيشة الغالبية العظمى من سكان العراق، وتدهور الأوضاع السياسية وتفجر الصراعات والفعاليات النضالية الوطنية التي كانت تسعى إلى تجاوز حالة التخلف والتبعية الاقتصادية ومكافحة البطالة المكشوفة والمقنعة المتفاقمة.

٥- استمرار عجز القطاع الخاص بسبب ضعف إمكانياته المالية عن ولوج دروب التنمية الوطنية التي تساهم في تصفية العلاقات الإنتاجية الإقطاعية وتفتح آفاق التخلص من الدور الرئيسي للرأسمال الأجنبي في اقتصاد البلاد وتصدير النسبة الأعظم من الفائض الاقتصادي المتحقق في قطاع النفط الخام بشكل خاص.

٦- انتقال مجموعة من منشآت الرأسمال الأجنبي وسلطات الاحتلال البريطانية في فترات متفاوتة إلى ملكية الدولة مثل منشآت سكك الحديد، البرق والبريدي والموانئ ومشاريع الكهرباء والماء.

٧- النجاحات التي تحققت حينذاك لقطاع الدولة الاقتصادي الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية، حيث كانت لها تأثيرات إيجابية على القوى السياسية الديمقراطية للمطالبة بإقامة وتوسيع قاعدة قطاع الدولة وتعزيز دوره وضمان سلع جيدة وبأسعار مناسبة للفئات الكادحة من السكان التي كانت تشكل غالبية أفراد المجتمع.

٨- النظرة الكنزية الجديدة التي كانت قد تبلورت في العالم الرأسمالي المتقدم أثناء فترة الكساد العظيم في العالم (١٩٢٩-١٩٣٢) وانتعشت بشكل خاص في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل تعجيل إعادة بناء اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة التي تضررت من جراء الكساد العام والحرب العالمية الثانية. وقد وجدت هذه النظرية تأييداً واسعاً لها بين الأوساط المالية الدولية الداعية، ضمن مجموعة من الإجراءات، إلى تنشيط دور الدولة الاقتصادي وتعزيز رقابتها، إضافة إلى زيادة وتوسيع دور قطاع الدولة الرأسمالي في الاقتصاد الوطني وإقامة المؤسسات الاقتصادية من دون التقليل من نشاط ودور القطاع الخاص. وتجلى هذا الموقف في مبادرة الكثير من الخبراء الذين كانوا يعملون في المؤسسات المالية والعمرانية الدولية والذين أرسلوا للعمل كخبراء أو لتقدير إمكانيات تنمية البلدان النامية ومنها العراق. وقدم أكثر من خبير أجنبي قدموا إلى العراق في الخمسينيات من القرن العشرين تقارير يؤكدون أهمية قيام الدولة ببعض النشاطات الاقتصادية المعقولة في مجال استثمار مواردها المالية المتأتية من تصدير النفط الخام. وفي ضوء ذلك أيضاً جرى تأسيس مجلس الإعمار وثم وزارة الإعمار لاحقا. كما آمن بهذا الرأي بعض الخريجين العراقيين الذي درس الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا ودعا إليه أيضاً.

وعلى هذا الأساس عمدت الحكومات العراقية المتعاقبة، التي لم تكن تتباين في مناهجها وسياساتها عمليا، مرة أخرى إلى وضع المناهج الاستثمارية وتخصيص جزء من موارد الدولة، ومنها بعض موارد النفط، لصالح إقامة مشاريع اقتصادية عائدة للدولة وتديرها أجهزة الدولة الاقتصادية المرتبطة بمجلس ووزارة الإعمار، إضافة إلى زيادة تمويل

المصرف الصناعي لتقديم القروض إلى القطاع الخاص أو لإقامة مشاريع برأسمال مشترك وتقليص نسبة الفائدة المفروضة على تلك القروض.

إن اللجوء إلى قطاع الدولة ووضع البرامج الإنمائية لم يكن برغبة وإرادة الحكومات العراقية المتعاقبة، بل تحت ضغط الواقع والمطالبة الشعبية وقوى المعارضة العراقية، كما أنه بدأ عملياً في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، التي سنتطرق إليها لاحقاً. أما بخصوص الفترة التي نحن بصددها الآن، فيمكننا فيما يلي الإشارة إلى بعض الاتجاهات في هذا المجال.

اعتمدت الحكومات العراقية المعاقبة منذ العام ١٩٣١ على وضع وإقرار برامج استثمارية حكومية تسعى من خلالها إلى تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية بما يتوفر لها من عائدات النفط الخام والضرائب المجباة. ثم كفت عن هذه السياسة مع بدء الحرب العالمية الثانية حتى العام ١٩٤٦ [٩]، حيث عادت إليها مع تشكيل مجلس الإعمار. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٣١–١٩٣٩ وضعت حكومات النظام الملكي سبعة برامج استثمارية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

---

٩ الدرة, صباح د. القطاع العام. دار الرواد للطباعة. بغداد. ١٩٧٧. ص ١٤.

تخصيصات البرامج الاستثمارية في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣١–١٩٣٩

البرامج الاستثمارية	فترة التنفيذ	مقدار التخصيصات المالية/د. ع.
البرنامج الخماسي الأول	١٩٣١–١٩٣٥	٢,٢١٠,٠٠٠
البرنامج الخماسي الثاني	١٩٣٤–١٩٣٨	٣٢,٣٧٠,٠٠٠
البرنامج الثلاثي	١٩٣٥–١٩٣٩	٧٦١,١٨٠
البرنامج الخماسي الثالث	١٩٣٥–١٩٣٩	٤,١٢٠,٠٠٠
البرنامج الخماسي الرابع	١٩٣٧–١٩٤١	١٣,٢٩١,٥٠٠
البرنامج الخماسي الخامس	١٩٣٨–١٩٤٢	٨,٣٢٠,٠٠٠
البرنامج الرباعي	١٩٣٩–١٩٤٢	١١,٣٥٠,٠٠٠
مجموع التخصيصات	–	٧٢,٤٢٢,٦٨٠

المصدر: قارن: شمم، أثير أيوب والواعظ، انتصار. نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الاستثمارية للمناهج والخطط الاقتصادية بالعراق ١٩٥١–١٩٧١. دراسة موسعة. حزيران/يونيو ١٩٧٢. وزارة التخطيط. بغداد. ١٩٧٢. ص ٢١٠.

ويمكن، عند متابعة هذا الجدول والأرقام المتوفرة عن حقيقة التخصيصات وواقع التنفيذ، تسجيل الملاحظات التالية:

- إن مجموع التخصيصات الفعلية كانت أقل مما هو مثبت هنا، إذ أن هناك مبالغ متداخلة منقولة من برنامج إلى الذي يليه، وبالتالي فأن مجموع المبلغ كان ٤٣,٢٨٩,٦٨٠ دينار عراقي.
- إن الصرف الفعلي على هذه البرامج من الناحية المالية بلغ ١٢,٦٩٢,٦٣١ دينار عراقي فقط، أي بنسبة قدرها ٢٩,٣ ٪ من إجمالي التخصيصات الفعلية. وهذا يعني أن معدل

التنفيذ السنوي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣١–١٩٣٩ بلغ حوالي ١,٤١٠,٢٩٢ دينار عراقي فقط.

- بلغت نسبة المبلغ المصروف لتنفيذ مشاريع البرامج الاستثمارية حوالي ٣٣,٨ ٪ من إجمالي عائدات العراق المالية من النفط الخام والتي بلغت ٣٧,٥٥٥,٧٤٢ دينار عراقي.
- تركز الصرف المالي على مشاريع الطرق والجسور والري والبناء، وهي مشاريع مهمة في بلد متخلف جداً في بنيته التحتية، ولكن الحكومة لم تعر أي اهتمام لإقامة مشاريع صناعية أو تنشط القطاع الخاص في هذا المجال. إضافة إلى أن نسبة أخرى من موارد النفط الخام ذهبت للصرف على وزارة الدفاع والجيش والشرطة وعلى مواجهة الحركات السياسية والانتفاضات الشعبية التي حدثت في هذه الفترة بالذات والتي تحدثنا عنها في مكان آخر من هذا الكتاب، والتي لم تكن لتحصل لو كانت الحكومة واعدة وواعية لما تمارسه من سياسات في العراق وإزاء الريف والقوميات المتعددة في العراق.
- لم يكن وضع البرامج الاستثمارية سياسة جادة أو ناشئة عن قناعة بذلك، بل جاءت بسبب الضغوط التي مارستها القوى السياسية المعارضة للحكم والتي كانت تطالب بصرف موارد البلاد النفطية لأغراض تجلب النفع والتقدم للبلاد والشعب، بدلاً من تبذيرها لصالح الفئات الحاكمة والنشاطات العسكرية للحكومات المتعاقبة. وكانت بمعنى آخر ذراً للرماد في العيون، كما أنها كانت إحدى وسائل الصراع بين الحكومات المتعاقبة، إذ كانت كل منها تتهم الأخرى بالعجز عن تنفيذ البرنامج، فتلغيه لتضع برنامجاً آخر، وهكذا عرفت هذه الفترة تبدلات وزارية بلغت ١٦ مرة وكانت هناك شخصيات سياسية شكلت وزارات متعاقبة في هذه الفترة، ولهذا لم يكن عدد البرامج بقدر عدد الحكومات، بل بقدر تبدل رؤساء الوزارات.
- وفي ضوء ذلك لم يبرز لقطاع الدولة أي نشاط اقتصادي في مجال التصنيع.

الفصل الثاني

السكان والتحولات الطبقية في العراق

المبحث الأول

التطورات الجارية في البنية السكانية

أشرنا سابقاً إلى أن سياسات الحكومات البريطانية المتعاقبة إزاء العراق في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى النظام السياسي، في الفترة الواقعة بين ١٩٢٠–١٩٤٥، قد تبلورت في خمسة اتجاهات متشابكة أساسية، وهي:

- تكريس الوجود البريطاني في العراق وتأمين التحالفات الاجتماعية الضرورية لاستمرار الهيمنة المباشرة وغير المباشرة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلاقات الدولية للعراق.
- توفير مستلزمات استثمار رؤوس الأموال البريطانية في العراق في ثلاثة قطاعات تشكل القاعدة الأساسية لاستمرار وجود وهيمنة بريطانيا على الاقتصاد والمجتمع العراقي، وهي:
  - قطاع التنقيب عن النفط والخام واستخراجه وتصديره.
  - القطاع الزراعي لتأمين إنتاج السلع الزراعية الأولية للمصانع البريطانية وخاصة القطن وبعض المحاصيل الحقلية.
  - قطاع التجارة الخارجية والنقل والبنوك والتأمين لضمان تنشيط حركة التبادل التجاري والهيمنة الكاملة على الأسواق العراقية التي لم تكن قد شكلت سوقاً وطنية واحدة حتى ذلك الحين، بل كانت عبارة عن جملة أسواق ضعيفة وغير فاعلة في نظام أو شبكة واحدة.

- تكريس العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الزراعة والريف العراقي وتجلياته المباشرة وغير المباشرة على المدينة وعلى البنية الطبقية للمجتمع من خلال تحويل شيوخ العشائر إلى إقطاعيين يشكلون القاعدة الاجتماعية المهمة التي يستندون إليها في حكم البلاد.
- السيطرة المباشرة على اتجاهات التصنيع ووطبيعة المشاريع الصناعية التي يراد إقامتها في العراق والحد من نموها السريع لضمان ثلاثة أهداف مهمة، وهي:
  - استمرار تصدير السلع المصنعة في بريطانيا إلى الأسواق العراقية، وكذلك استيراد المواد الأولية أو نصف المصنعة منه. وهي الوجهة التي تساهم في تحقيق المزيد من الأرباح للشركات الصناعية والتجارية البريطانية، في حين يحرم الاقتصاد الوطني من التنمية والإعمار والتشغيل وزيادة الدخل الوطني وتأمين جزء مناسب لأغراض التراكم الرأسمالي.
  - إعاقة نمو البرجوازية الصناعية في البلاد التي عند نشوئها تنشأ معها تناقضاتها وصراعاتها الفعلية مع البرجوازية الأجنبية المهيمنة على الأسواق المحلية من جهة، ومع الإقطاعيين وكبار الملاكين الذين يحرمون الزراعة من التطور والنمو وإدخال الرأسمالية إليها من جهة أخرى.
  - إعاقة نمو وتطور الطبقة العاملة وانتشارها في جميع ألوية البلاد.
- كانت هذه الاتجاهات في السياسة الاقتصادية والاجتماعية تحقق هدفاً أساسيا بالنسبة للدولة البريطانية، وأعني به إعاقة نمو الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذلك التنوير الديني المطلوب لأي تطور لمجتمع مدني صناعي، في البلاد، وبالتالي تأمين استمرار وجودها في العراق وتأثيرها على سياساته المختلفة.

وتجلت نتائج هذه السياسة في بنية السكان في العراق. فالتغير السكاني بين الريف والمدينة كان بطيئاً جداً، وكذا الحال بين سكان الريف والبدو، إضافة إلى توزيع السكان على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، ومن ثم البنية الطبقية للمجتمع. كما أن دور المرأة كان ضعيفاً جداً في الحياة العامة وفي دوائر الدولة، رغم التحسن الملحوظ في فتح

مدارس للبنات وزيادة عدد الدراسات. يشير الجدول التالي إلى التغير الحاصل في توزيع السكان بين الحضر والريف على المناطق الجغرافية الثلاث في العراق.

التوزيع السكاني في العراق حسب الحضر والريف والمناطق الجغرافية

الولاية / السنة	الحضر ...	النسبة ٪	الريف ...	النسبة ٪	المجموع ...
١٩٠٥ الموصل (المنطقة الشمالية بضمنها كردستان العراق)	١٣٣	٢٤,٦	٤٠٧	٧٥،٤	٥٤٠
بغداد (المنطقة الوسطى)	٣٣٥	٣٥,٨	٦٠٠	٦٤,٢	٩٣٥
البصرة (المنطقة الجنوبية)	٦٥	٨,٣	٧١٠	٩١,٦	٧٧٥
المجموع	٥٣٣	٢٣,٧	١٧١٧	٧٦,٣	٢٢٥٠
١٩١٩* الموصل (المنطقة الشمالية بضمنها كردستان العراق)	١٧٩	٢٤,٦	٥٤٩	٧٥,٤	٧٢٨
بغداد (المنطقة الوسطى)	٤٣٤	٣٥،٦	٧٨٤	٦٤،٤	١٢١٨
البصرة (المنطقة الجنوبية)	٧٥	٨،٥	٨١١	٩١،٥	٨٨٦
مجموع السكان	٦٨٨	٢٤,٣	٢١٤٤	٧٥,٧	٢٨٣٢
١٩٣٠ الموصل (المنطقة الشمالية بضمنها كردستان العراق)	٢١٤	٢٤,٥	٦٦١	٧٥,٥	٨٧٥
بغداد (المنطقة الوسطى)	٥١١	٣٥,٥	٩٢٩	٦٤,٥	١٤٤٠
البصرة (المنطقة الجنوبية)	٨٣	٨,٥	٨٩٠	٩١,٥	٩٧٣

مجموع السكان	٨٠٨	٢٤،٦	٢٤٨٠	٤،٧٥	٣٢٨٨
١٩٤٧ الموصل (المنطقة الشمالية بضمنها كردستان العراق)	٤٨٢	٣٥,٨	٨٦٥	٦٤,٢	١٣٤٨
بغداد (المنطقة الوسطى)	١١١٣	٤٥,٨	١٣١٩	٤٥,٣	٢٤٣١
البصرة (المنطقة الجنوبية)	١٣٩	١٣,٣	٩٠٨	٨٦،٧	١٠٤٧
مجموع السكان	١٧٣٤	٣٥,٩	٣٠٩٢	٦٤,١	٤٨٢٦

• قارن: – حسن، محمد سلمان د. دراسات في الاقتصاد العراقي. دار الطليعة. ط١. بيروت. ١٩٦٥. ص ١٦٤. – الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان– نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ص ٢٤٤. – عيساوي، شارل د. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ – ١٩١٤. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط١. ١٩٩٠. ص ٥٥.

• * تقديرات الباحث في ضوء اتجاهات التطور للفترة ١٩٠٥ و١٩٣٠، ووفق معدلات النمو السنوية. وهي مقاربة للإحصاء الرسمي الذي وزع السكان بين الحضر والريف حيث بلغ المجموع ٤٨١٦١٨٥ نسمة.

يستدل من الجدول في أعلاه على أن الحراك السكاني خلال الفترة الواقعة بين ١٩٠٥–١٩١٩، وكذلك الفترة الواقعة بين ١٩٢٠–١٩٣٠، ثم الفترة الواقعة بين ١٩٣١–١٩٤٧ حيث جرى في العام ١٩٤٧ أول إحصاء عام ورسمي وناجح نسبياً للسكان في الدولة العراقية الحديثة[10]، قد اتسم بما يلي:

---

١٠ في العامين ١٩٢٧ و١٩٢٨ برزت أول محاولة لجمع البيانات الإحصائية، ولكنها لم تكن ناجحة وألغيت نتائجها. ثم جرت محاولة أخرى في عام ١٩٣٤–١٩٣٥ لأغراض تنفيذ قانون التجنيد الإجباري في العراق، ولهذا الغرض فقط. راجع في هذا الصدد: الدكتور فاضل الأنصاري في كتابه "مشكلة السكان نموذج القطر العراقي. مصدر سابق. ص ٤٦.

- كان النمو خلال الفترتين الأولى والثانية متقارباً على نطاق العراق عموماً، ولكنه كانت متبايناً على نطاق الولايات الثلاث، وفيما بعد المناطق الجغرافية الثلاث متبايناً، لصالح المنطقة الوسطى أولاً والشمالية ثانياً، في حين حافظة المنطقة الجنوبية بدون حراك ملموس فيها بين سكان الحضر والريف. ولكن تغير هذا الوضع في الفترة الثالثة، إذ حصل حراك ملموس في المناطق الثلاث مع استمرار التباين في معدلات النمو أو النمو الإجمالي للفترة لصالح المنطقة الوسطى ومن ثم المنطقة الشمالية، فالمنطقة الجنوبية. ولم يقتصر التباين في النمو على المناطق فحسب، بل شمل المدن المختلفة لصالح بعض المدن الوسطى، وخاصة بغداد، أو الموصل باعتبارها أكبر مدينة في المنطقة الشمالية، ثم البصرة في إطار المنطقة الجنوبية، رغم عدم توفر إحصائيات كافية عن جميع المدن العراقية. ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال نسب النمو في المناطق الثلاث، بما فيها كردستان بالنسبة إلى المنطقة الشمالية. ففي الوقت الذي بلغت نسبة سكان الحضر في المنطقة الوسطى في عام ١٩٤٧ حوالي ٤٥,٨٪، بلغت نسبتها في الشمال ٣٥,٨٪ في حين لم ترتفع في الجنوب عن ١٣,٣ ٪ فقط، وبالتالي ساهمت في تخفيض المعدل العام في عموم العراق إلى حدود ٣٥,٩٪، بالقياس إلى معدله الذي بلغ ٢٣,٧٪ في العام ١٩٠٥، و٢٤,٣٪ في العام ١٩١٩، و٢٤,٦ ٪ في العام ١٩٣٠.
- إن اتجاهات النمو السكانية في العراق تشير إلى حقيقة أساسية هي أن السنوات الواقعة بين ١٩٠٥–١٩١٩ و١٩٢٠–١٩٣٠ لم تشهد تغيراً ملموساً في البنية الداخلية للاقتصاد العراقي، كما عرفت الفترة الثانية منها الكساد العظيم الذي دفع بأعداد غفيرة من السكان القادرين على العمل إلى أحضان البطالة. في حين حصل تحول محسوس في الفترة الثالثة ١٩٣٠–١٩٤٧ نتيجة حصول تطور في قطاعي الزراعة والصناعة والنقل والتجارة الذي استخدم عددا إضافياً من القادرين على العمل النازحين من الريف إلى المدينة، ولكنه بقى في الحدود الدنيا من التطور الصناعي والزراعي وبقية الأنشطة الاقتصادية، ومنها الخدمية أيضاً.

- وجدير بالإشارة إلى أن الحراك السكاني من الريف إلى المدينة لم يكن باستمرار إيجابياً، إذ أنه عبر عن عدة إشكاليات مهمة، وهي:

– تراجع قدرة الريف والزراعة على استيعاب القوى القادرة على العمل وعلى توفير وسائل العيش

لهم ولأفراد عوائلهم، مما كان يندفعون باتجاه المدينة بحثاً عن عمل.

– بقاء عدد كبير من النازحين من الريف والزراعة إلى المدينة دون العثور عن فرصة عمل، وبالتالي

– استمرار وجوده في حالة بطالة أو أعمال موسمية ومؤقتة أو العيش على هامش الحياة الاقتصادية. وتشكلت في المدينة خلال تلك الفترة فئة واسعة نسبياً ومتسعة باستمرار من أشباه البروليتاريا المعدمين.

– مزاحمة سكان المدينة على الخدمات المحدودة التي كانت قائمة فيها وعجز الدولة عن توفير ما هو ضروري للجميع، وبالتالي أصبحت الحياة في المدينة صعبة على الفئات الكادحة على نحو خاص، علماً بأن هؤلاء لم يقطعوا صلتهم بالريف والنشاط الزراعي.

– ورغم ذلك بقي احتفظ الريف بعدد كبير من الفلاحين بحيث لم يشعر أصحاب الأراضي ضرورة تغيير وتطوير طرق الزراعة ووسائل الإنتاج في الزراعة، وحافظت معدلات الغلة وحجم الإنتاج الإجمالي على تخلفها، بالقياس إلى المساحات الواسعة نسبياً المستخدمة في الإنتاج.

– وكان لكل ذلك تأثيره السلبي على التراكم الرأسمالي في البلاد، إذ أن الإقطاعيين لم يجدوا ضرورة توظيف الريع المتحقق لهم من جهد الفلاحين في الزراعة أو الصناعة، بل استخدامه لأغراضهم الاستهلاكية والبذخية.

- أن معدلات النمو السكانية كانت، رغم ارتفاعها السنوي، واطئة حقاً خلال تلك الفترات، مع تحسن ملحوظ في الفترة الأخيرة نسبياً. ومع أن الأرقام المتوفرة كانت في الغالب

تخمينية ويصعب الاعتماد عليها تماماً، ولكن لا توجد غيرها ولا يمكن تجاوزها أيضاً. ويعود هذا إلى عدد من الحقائق المهمة، وهي:

- ارتفاع نسب الوفيات السنوية بين الأطفال الرضع والذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، رغم أن نسبة الولادات الجديدة في العائلة الواحدة أو إجمالي السكان كانت عالية، ولكن عدد من يبقى منهم على قيد الحياة بالنسبة للعائلة الواحدة أو للمجتمع كان واطئاً.
- ويعود هذا الواقع إلى انتشار الأمراض وتفشي الأوبئة وحصول الكوارث الطبيعية، وخاصة الفيضانات من جهة، وتردي القدرات الحكومية على توفير الرعاية الصحية والأطباء والأدوية لضرورية، وخاصة بالنسبة للمناطق النائية من البلاد ثانياً، وإلى حالة الفقر العامة التي كانت تعاني منها غالبية العائلات الفلاحية، وكذلك الكثير من المدن الصغيرة والنائية والفقيرة.
- قلة الخدمات العامة، وبشكل طرق المواصلات والماء الصالح للشرب والتغذية المناسبة .. الخ، إضافة على الجهل العام وندرة التعليم وتخلف المستوى الثقافي للناس بشكل عام ونقص شديد في الوعي الصحي والاعتماد على الطب الشعبي والغيبيات والسحرة الدجالين في معالجة الأطفال المرضى أو غيرهم.

أما التركيب السكاني من حيث الجنس فقد كان حتى نهاية الثلاثينات تقريبا يؤشر إلى وجود زيادة نسبية بسيطة لعدد الذكور على عدد الإناث. ولكن ومنذ العام ١٩٣٤ بدأت النسبة بالتغير لصالح زيادة نسبية صغيرة ومتنامية لصالح النساء. ويمكن تتبع هذا الواقع في الجدول الذي أورده الدكتور فاضل الأنصاري في كتابه الموسوم "مشكلة السكان نموذج القطر العراقي".

توزيع عدد السكان بين الإناث والذكور في العراق

السنة	المجموع (٠٠٠)	الذكور (٠٠٠)	الإناث (٠٠٠)	عدد الإناث إلى ١٠٠٠ من الذكور
١٩٢٧	٢٩٦٨	١٥١٢	١٤٥٦	٩٦٣
١٩٣٤	٣٣٨٠	١٦٨٨	١٩٩٢	١٠٠٢
١٩٤٧	٤٨١٦	٢٢٥٧	٢٥٥٩	١١٣٤

المصدر: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ص ٢١٦.

تؤكد المعلومات المتوفرة لدينا إلى أن الغالبية العظمى من نساء المدن كن ربات بيوت، في حين الغالبية العظمى من النساء في الريف كن، إلى جانب كونهن ربات بيوت، عاملات في الحقل وفي تربية الحيوانات الداجنة وتهيئة الوقود من فضلات تلك الحيوانات وجلب الماء وما إلى ذلك، وغالباً ما كان عمل النساء أشد وأقسى وأكثر كثافة من عمل الرجال في الحقل، رغم قسوة الأخير وشدته، بسبب سلوك الإقطاعيين وسراكيلهم إزاء الفلاحين العاملين في الأراضي التي كانت تحت تصرفهم من جهة، وبسبب تخلف التقنيات وأدوات الإنتاج البالية المستخدمة واساليب الإنتاج القديمة من جهة أخرى.

ولا شك في أن البنية السكانية الأساسية للنساء والرجال كانت فتية، إذ أن الأكثرية كانت في عمر الطفولة والصبا والشباب، رغم بعض الثغرات فيها، كما أظهره الدكتور الأنصاري في الهرم السكاني بالنسبة للفئة العمرية ٢٠-٢٩ سنة بالنسبة لعام ١٩٤٧ والمرتبطة بأحداث وظروف الثلث الأول من القرن العشرين على الصعد العراقية، ومنها انتفاضة السليمانية وثورة العشرين، والأحداث الإقليمية والدولية، ومنها الحرب العالمية

الأولى والكساد الأعظم[11]. ويمكن للجدول التالي الخاص بالعام ١٩٤٧، وعلى وفق الإحصاء الرسمي، أن يوضح فتوة الشعب العراقي في منتصف القرن العشرين تقريباً.

التوزيع النسبي للسكان على أساس الأعمار في عام ١٩٤٧

التركيب السكان العمري	النسبة المئوية
٠ – ١٥	٤١,٤
١٦–٥٩	٥١,٧
٦٠ فما فوق	٦,٩

المصدر: الخفاجي، سعد. مساهمة حول العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٧٤. ص ٥٢.

ويستدل من هذا الجدول على أن نسبة ٤١,٤ ٪ من مجموع السكان كانت في عمر يتراوح بين ٠–١٥ سنة. وهي نسبة عالية تدلل على فتوة السكان، كما أن نسبة الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة قليلة جداً تدلل على أن متوسط عمر الإنسان كانت واطئة عموماً، إضافة إلى معرفتنا الواقعية بكثرة الوفيات بين الأطفال بسبب نقص الرعاية الصحية والمعالجة الطبية ونقص الأدوية والتغذية السيئة، وبشكل خاص في الأرياف والبادية. أما عن البنية السكانية الدينية فتشير المعلومات المتوفرة إلى الواقع الوارد في الجدول التالي:

---

١١ قارن: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان نموذج القطر العراقي. مصدر سابق. ص ١٨٦–١٨٩.

البنية الدينية للسكان في العراقي في عامي ١٩٣٢ – ١٩٤٧

السنة	١٩٣٢		١٩٤٧	
الديانة	العدد ٠٠٠	النسبة ٪	العدد ٠٠٠	النسبة ٪
مسلمون	٢٦٤١	٩٢,٧	٤٥٠٩	٩٣,٦
مسيحيون	٧٩	٢,٨	١٥٠	٣,١
يهود	٨٨	٣,١	١١٨	٢,٥
آخرون*	٤٢	٥،١	٣٩	٠,٨
المجموع	٢٨٤٩	١٠٠,٠	٤٨١٦	١٠٠,٠

المصدر: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ص ٣٠. * وتشمل أتباع الديانات الأخرى، وهي الصابئة المندائية في وسط وجنوب العراق، والأيزيدية في كردستان العراق وشماله والفرس في وسط العراق على نحو خاص.

وفي هذا الجدول تبرز ظاهرة تراجع نسبة اليهود إلى إجمالي سكان العراق، وهي ناجمة عن بدء نزوح أو الهجرة القسرية للمواطنين اليهود إلى إسرائيل، والتي اتخذت فيما بعد عملية تهجير حكومية فعلية لهم في ضوء قانون هجرة اليهود صدر بهذا الصدد في العام ١٩٥٠، سنأتي عليه في موقع آخر من هذا الكتاب. وتقلصت نسبة أتباع الديانات الأخرى إلى مجموع السكان. ولا توجد لدينا أرقاماً ملموسة عن عدد أصحاب الديانات الأخرى، ولكن توجد تقديرات أشرنا إليها في مكان آخر من الكتاب الثاني، لهذا فأنها شملت ديانات أخرى. وجاء هذا التراجع لحساب نسبة المسلمين إلى إجمالي السكان حيث ارتفعت النسبة من ٩٢,٧ ٪ إلى ٩٣,٦ ٪ أولاً، ثم لصالح زيادة نسبة المسيحيين إلى إجمالي السكان. ولكن الجدول السابق لا يوضح تماماً البنية الدينية للسكان بشكل واضح بقدر ما يبين ذلك جزئياً ويسمح بالمقارنة في إجمالي النمو السكاني. لهذا يمكن هنا الاستعانة بالإحصائية

التي أعدها حنا بطاطو. وهي تشمل في واقع الأمر الجانبين الديني والقومي للبنية السكانية في العراق خلال العام ١٩٤٧ واستناداً إلى الإحصاء العام الذي جرى في العراق في نفس العام، والذي اطلع على أولياته حنا بطاطو في وزارة الشئون الاجتماعية.

التكوين الديني والقومي لسكان العراق في سنة ١٩٤٧*

الطائفة	حضر		ريف		المجموع	
	العدد ...	النسبة ٪	العدد ...	النسبة ٪	العدد ...	النسبة ٪
إجمالي المسلمين	١٣٩٠	٨٦,٦٦	٢٨٦٦	٩٦,٨٢	٤٢٥٦	٩٣,٢٥
عرب شيعة	٦٧٣	٤١,٩	١٦٧١	٥٦,٥	٢٣٤٤	٥١,٤
عرب سنة	٤٢٨	٢٦,٧	٤٧٢	١٦,٠	٩٠٠	١٩,٧
أكراد سنة	١٧٦	١٠,٩	٦٦٢	٢٢,٤	٨٤٠	١٨,٤
فارسيون شيعة	٤٩	٣,١	٣	٠,١	٥٢	١,٢
تركمان سنة	٣٩	٢,٥	١١	٠,٣	٥٠	١,١
تركمان شيعة	١١	٠,٧	٣١	١,١	٤٢	٠,٩
أكراد شيعة فيلية	١٤	٠,٩	١٦	٠,٥	٣٠	٠,٦
إجمالي غير المسلمين	٢١٤	١٣,٣٤	٩٦	٣,٢٤	٣١٠	٦,٧٥
مسيحيون	٩٤	٥,٩	٥٥	١,٨	١٤٩	٣,١
يهود	١١٣	٧,٠	٤	٠,٢	١١٧	٢,٦
يزيدية وشبكيون	٢	٠,١	٣١	١,٠	٣٣	٠,٨
صابئة	٥	٠,٣	٢	٠,١	٧	٠,٢
المجموع	١٦٠٤	١٠٠,٠٠	٢٩٦٠	١٠٠,٠٠	٤٥٦٤	١٠٠,٠٠

المصدر: قارن: بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٦٠.

* باستثناء رجال القبائل الرحل المقدر عددهم ١٧٠٠٠٠ نسمة معظمهم من المسلمين.
أي بلغ سكان في عام ١٩٤٧ العراق حوالي ٤٧٣٤٠٠٠ نسمة.

ومنه يتبين أن سكان العراق في عام ١٩٤٧ قد تكون من العرب والكرد والكلدان والآشوريين والأرمن واليهود والتركمان والفرس من الناحية القومية، أما من الناحية الدينية فكانوا من المسلمين والمسيحيين واليهود والصابئة والأيزيدية والشبكية والكاكائية (لم يرد ذكر الأخيرة في الجدول) . وهي لوحة تدلل على الموزائيك العراقي.

ومنه يتبين أن التوزيع النسبي للسكان بين القوميات كان على النحو الآتي: العرب ٧١,٣٪ (عدا القبائل الرحل)، والكرد ١٩,٨٪ (عدا القبائل الرحل)، والكلدان والآشوريين والأرمن ٣,١٪، واليهود ٢,٦٪، والتركمان ٢,٠٪، والفرس ١,٢٪.

ولا بد لنا من الإشارة الواضحة إلى أن هذه الأرقام ليست دقيقة في كل الأحوال، بسبب كون بعضها تقديرية أولاً، وبعضها الآخر لم يستطع الوصول إلى كل الناس لأسباب كثيرة، بما فيها الهروب من التسجيل خشية التجنيد الإجباري أو وجودهم في مناطق جبلية نائية لم يصل إليهم التعداد السكاني لعام ١٩٤٧ ثانياً، وإلى غيرها من الأسباب، بما فيها الأسباب السياسية. ويمكن لأغراض المقارنة أن نورد في الهامش الجدول الذي وضعه الأنصاري للسكان في العراق في عامي ١٩١٩–١٩٤٧ لنتبين واقع التغيرات التي طرأت عليه، مع وجود تباين في بعض الأرقام بالنسبة لعام ١٩٤٧ مع ما أورده حنا بطاطو[12]. وخلال

١٢ راجع: المصدر: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان. مصدر سابق. ص ٢٢.

البنية القومية للسكان في العراق

السنة	١٩١٩		١٩٤٧	
القومية	العدد ٠٠٠	النسبة ٪	العدد ٠٠٠	النسبة ٪
العرب	٢٢٠٦	٧٦,٧	٣٧٤٦	٨٠,١

الفترة الواقعة بين ١٩٠٥ و١٩٤٧ تغيرت بنية السكان في توزيعها بين البادية والريف والمدينة على النحو الآتي:

توزيع السكان بين الحضر والريف والبادية في سنتي ١٩٠٥ و١٩٤٧

السنة	سكان الحضر	سكان الريف		سكان البادية		المجموع	
	العدد ٠٠٠	النسبة ٪	العدد ٠٠٠	النسبة ٪	العدد ٠٠٠	النسبة ٪	المجموع
١٩٠٥	٥٢٣	٢٣,٧	١٣٢٤	٥٨,٨	٣٩٣	١٧,٥	٢٢٥٠
١٩٤٧	١٧٣٤	٣٤,٧	٣٠٩٢	٦١,٩	١٧٠	٣،٤	٤٩٩٦

المصدر: قارن: – الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان– نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ص ٢٤٤.

– بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٦٠.

ومنه يستدل بوضوح على حصول تحول كبير لصالح زيادة سكان الحضر والريف على حساب سكان البادية أساساً، إذ كان التحول يجري من خلال انتقال سكان البادية إلى الريف، في حين كان انتقال سكان الريف أقل من النسبة المضافة إلى الريف من سكان البادية إلى المدن الرئيسية بشكل خاص أو المدن الأخرى. وارتبط هذا بعوامل عديدة سنبحثها عند معالجة البنية الاجتماعية للسكان في العراق. فخلال ما يقرب من ٤٢ عاماً

الكرد	٥٠٠	١٧,٤	٧٩٣	١٦,٩
التركمان	٦١	٢,١	٨٢	١,٧
الآخرون *	١١١	٣,٨	٥٦	١,٣
المجموع	٢٨٧٨	١٠٠,٠	٤٦٧٧	١٠٠,٠

المصدر: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان. مصدر سابق. ص ٢٢.

تقلص سكان البادية من ١٧,٥٪ إلى ٣,٤ ٪ فقط، في حين ارتفع سكان الريف من ٥٨,٨٪ إلى

٩,٦١ ٪، وارتفع سكان المدن من ٢٣,٧ ٪ إلى ٣٤,٧٪. ولعبت سنوات الحرب العالمية الثانية وصعوبة الحصول على مجال للعمل والحصول مورد للعيش في المدينة إلى استمرار عيش الفلاحين في الريف والعمل هناك، أو العيش هناك والتسجيل في الريف، في حين كانوا يتحرون عن عمل في المدينة. ولهذا يصعب القول بأن هذه الأرقام تمثل واقع الحال حينذاك.

المبحث الرابع

الإقطاعيون (كبار ملاك الأراضي الزراعية)

دأب الولاة العثمانيون في ولايات العراق الثلاث إلى ممارسة سياسة معقدة ومركبة إزاء العشائر الرحل والمستقرة في أرياف العراق المختلفة. فهم من جهة كانوا يسعون إلى توطين القبائل الرحل وإسكانهم في الأرياف وعلى مشارف المدن وإخضاعهم للسلطة المركزية والسيطرة على احتمالات تمردهم وتأمين جباية الضرائب منهم. وكان هذا الاتجاه يهدف إلى تقليص دور وتأثير شيخ العشيرة على الفلاحين وإضعاف موقعه في المنطقة لصالح الدولة المركزية، إضافة إلى تفتيت التماسك الداخلي المعهود للعشيرة. ولكنهم كانوا، من جهة أخرى، يمنحون بعض شيوخ العشائر سلطات كبيرة ذات مضمون مركزي شبيه بسلطة الدولة المركزية على أفراد العشيرة والمنطقة التي تقطنها العشيرة أو اتحاد بعض العشائر، كما حصل مع عشيرة آل السعدون في الناصرية أو مع عشيرى آل ربيعة في الكوت، على سبيل المثال لا الحصر. وكان هذا الاتجاه يعزز، وبالضد من الاتجاه السابق، سلطة الشيخ ومركزه الاجتماعي والسياسي، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تمنح بعض هؤلاء الشيوخ ألقابا ووظائف رسمية ورواتب ثابتة، إضافة إلى وضع المزيد من الأراضي الزراعية

تحت تصرفهم واقتطاعها عملياً من الأراضي المشتركة التي تستخدمها العشيرة تقليديا وتدعى "الديرة"[١٣]. وكان على شيخ العشيرة مقابل ذلك أداء واجبات محددة هي:

- تأمين خضوع أفراد العشيرة للشيخ ومن خلالها لسلطة الدولة العثمانية.
- تأمين جباية الضرائب المقررة على أفراد العشيرة ودفعها في أوقاتها المقررة.
- حماية الأمن الداخلي وطرق المواصلات والقوافل التجارية من قطاع الطرق.
- التعاون والتنسيق مع الجندرمة العثمانية لإسناد الحملات العسكرية ضد بعض العشائر "المتمردة" التي لا تدين بالولاء للسلطة العثمانية أو للولاة أو بسبب منازعات مع عشائر أخرى مساندة للإدارة العثمانية.

وكانت الدولة العثمانية غالباً ما تلعب دوراً سلبياً في العلاقة بين العشائر العراقية، إذ كانت تؤجج البغضاء وتثير بعضها ضد البعض الآخر، أو تسند بعضها في صراعه مع البعض الآخر عسكريا والمشاركة بالمعارك الدائرة بينهما، كما كان يحصل في منطقتي الناصرية والبصرة، أو بين آل السعدون وآل النقيب، أو في ما بين الأخوة من آل السعدون، على سبيل المثال لا الحصر. وكانت ترى في ذلك حماية لها من خلال ممارسة "سياسة فرق تسد"، وكذلك سياسة "الجزرة والعصا" إذ أنها كانت السياسة السائدة في فترة الحكم العثماني في المناطق التابعة للدولة العثمانية. واستخدمت الدولة العثمانية الأرض الزراعية أداة أساسية لممارسة هذه السياسة. ففي الوقت الذي كانت تصادر الأراضي الزراعية من الفلاحين المستثمرين لها لأسباب وبأساليب وطرق مختلفة، رغم قوانين الإصلاح التي أصدرتها في ما يخص سياستها إزاء الأرض الزراعية على امتداد القرن التاسع عشر، كانت تقوم بتوزيع هذه الأراضي على الموالين لها ومنعها عن المختلفين معها. وأنها، كما أشرنا سابقاً، قد سجلت مساحات واسعة من تلك الأراضي باسم السلاطين وخاصة في فترة السلطان عبد الحميد وعائلته وحاشيته، حتى شكلت هيئة خاصة لإدارة شؤون أراضي

---

١٣ الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. دار الطليعة. بيروت. ١٩٨٢. ص ١٢٤.

السلطان. وتجلى ذلك أيضاً في توزيع الحصص المائية على مختلف المناطق وعلى المستحوذين على الأراضي الزراعية من كبار الملاكين وموظفي الدولة.

ورغم هذه السياسة ذات التكتيك المزدوج التي أعاقت تسريع عملية توطين القبائل الرحل وبطأت من عملية التفكك المنشودة في العلاقات العشائرية وبين شيوخ العشائر وأفرادها، فأنها أضعفت، وإلى حدود غير قليلة، التماسك العشائري والولاء المطلق للشيخ من جانب أفراد العشيرة. وبمرور الأيام تبلور لدى الفلاحين الفقراء والمعدمين الذين حرموا من الأرض الزراعية بشكل خاص واقع وسعة الفجوة الكبيرة بين مستوى حياتهم البائسة ومستوى حياة الشيوخ المرفهة، وبالتالي أوجدت نقاط احتكاك وصراع ونزاعات بين الشيوخ وأفراد العشائر في مختلف أرياف العراق.

وبخلاف هذه السياسة، ورغم وجود عناصر منها في السياسة البريطانية، انتهجت سلطات الاحتلال البريطاني سياسة جديدة ذات ثلاثة جوانب، وهي:

١. العمل على تعجيل عملية التوطين للبدو الرحل في الأرياف العراقية وعلى مشارف المدن.
٢. العمل على تعزيز دور شيخ العشيرة في حياة العشيرة وفي الوظائف التي يؤديها لصالح سلطات الانتداب البريطاني على العراق.
٣. العمل على تحويل شيوخ العشائر إلى ملاكين كبار للأرض الزراعية ونشر علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في الريف العراق.

فالتقارير التي كتبها الحكام السياسيون البريطانيون واللجان التي تشكلت أو الجماعة التي كانت تديرها وتشرف عليها الآنسة گيرترود بيل، (المعروفة بمس بيل في العراق، تشير إلى أن سلطات الاحتلال البريطاني وجهت اهتمامها الخاص نحو شيوخ العشائر العراقية، سواء آكانوا رحلاً أم مستقرين، بهدف الاعتماد عليهم في تكريس سيطرتهم في البلاد واعتبارهم القاعدة الاجتماعية الأساسية ولفترة طويلة قادمة لحكمهم في العراق. ومن أجل تأمين تطور هذه القاعدة الاجتماعية وتحسين مستوى الاستفادة منها عمدت سلطات

الاحتلال منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨ إلى تنفيذ جملة من الإجراءات التي يمكن بلورتها في الملاحظات التالية:

١. اعتماد نظام العشائر كأداة أساسية لتعزيز دور شيخ العشيرة في حياة البلاد الداخلية وفي تعزيز موقع بريطانيا في الصراع الدائر ضد الوجود البريطاني، ومن ثم ضد الانتداب البريطاني. إذ استفادت من المشروع الذي وضعه الخبير البريطاني بشئون القبائل "السير روبرت ساندمان" لمنطقة بلوخستان لوضع نظام مماثل له في العراق. يشير الدكتور الطاهر بأن الإدارة البريطانية أخذت بـ "خطة مماثلة لتعزيز النظام العشائري، وبعث الحياة والنشاط في المشيخة. فوضع أسس هذا النظام الجديد "السيد هنري دوبس"، لتعزيز المشيخة وإشراك الشيوخ في الحكم، ووضع نظام خاص لحسم النزاعات المدنية والجزائية بين أفراد العشائر وفق العادات والتقاليد العشائرية"[١٤].

كانت گيرترود بيل ترى في هذا الاتجاه ضمانة كبيرة لتوطيد وتكريس الهيمنة البريطانية على العراق، حيث كتبت تقول: "إن التدابير التي اتخذتها الإدارة البريطانية في إصدار دعاوى العشائر قد قوبلت بكل ترحاب من قبل العشائر. وقد عبر عن ذلك شيوخ العمارة والمنتفق، وتقدم شيوخ العمارة برجاء إلى الإدارة البريطانية أن لا تضع أراضيهم في المزايدة ما دام المؤجر يقدم خدمات مهمة للحكومة البريطانية، مما يدلل دلالة واضحة على إرضاء هؤلاء الشيوخ باستمرار الإدارة البريطانية"[١٥]. ولكن مس بيل لم تتحدث عن موقف أفراد العشائر والمجتمع العراقي من هذا القانون، كما لم تذكر الأضرار التي تلحق به من جراء تنفيذ قانونين مختلفين في العراق هما قانون مدني حديث وآخر عشائري متخلف، وبشكل خاص في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وتشير تقارير الحكام السياسيين البريطانيين إلى الواجبات التي كان على شيوخ العشائر القيام بها لصالح بريطانيا مقابل صدور وتنفيذ قانون العشائر، إذ أنهم التزموا بـ "... المحافظة على الأمن والقبض على

---

١٤ الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. مكتبة المثنى. بغداد. ١٩٧٢. ص ٤٠/٤١.

١٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤٢.

المجرمين، وحماية طرق المواصلات، وجمع الضرائب"[١٦]. ولتحقيق هذا الهدف زودتهم سلطات الاحتلال البريطاني "بالهبات والسلاح، وخصصت لهم الرواتب، وفوضت لهم الأراضي التي كانت تتصرف بها العشائر، مما أدى إلى حرمان كافة أفراد العشائر"[١٧]، من الأرض الزراعية. وتتطرق التقارير الرسمية البريطانية إلى تفاصيل العوامل التي دفعتهم إلى رعاية شيوخ العشائر والاستناد إليهم في تمشية الأمور والحكم في العراق فتشير إلى ما يلي: "إن العادات والحاجات المحلية هي التي توجد القوانين وتكيفها والقانون في كل قطر من أقطار العالم يستمد بنوره من الحاجات المحلية ومن التقاليد والعادات والفكر الاجتماعي والمقومات الحضارية دائماً "[١٨]. وللأسباب التالية تقرر وضع اعتماد نظام المشيخة ونظام دعاوى العشائر:

"١- عدم استطاعة تطبيق القانون المدني وقانون العقوبات وأصول المرافعات الجزائية على أفراد العشائر.

٢- إن وجود المجالس الإدارية المحلية في كل وحدة إدارية يجعل من الميسور التحقيق العاجل ومعرفة التقاليد والأعراف في المنطقة العشائرية.

٣- إن الموظفين الإداريين البريطانيين مثقلون بالمسؤوليات مما يستوجب أن تعطى بعض مسؤولياتهم وتناط بشيوخ العشائر ورؤسائهم.

تشجيع سلطة الشيوخ في مناطقهم العشائرية للمحافظة على الأمن والنظام"[١٩].

ويتبين للمتتبع هنا بوضوح بأن سلطات الاحتلال البريطانية كانت تحاول تبرير انتهاجها تلك السياسة بالواقع القائم، في حين أنها كانت لا تشير إلى العمل الفعلي الذي دفعها إلى تطبيق قانون دعاوى العشائر، ونعني به مصالحها الاقتصادية والسياسية في

---

١٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤١.

١٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤١.

١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٤٢.

١٩ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣.

العراق وتكريس وجودها بغض النظر عن الخسائر التي تصيب المجتمع العراقي من جراء ذلك، فمصلحة بريطانيا فوق كل المصالح.

وجاء في أحد التقارير البريطانية السرية في هذا الصدد، والذي لخصه لنا الدكتور عبد الجليل الطاهر، ما يلي: "إن وجود قوات عظيمة من الجيوش البريطانية – النظامية أو غير النظامية– حجب الوضع الحقيقي عن الأنظار وخلق شعوراً موهوماً بالطمأنينة والاستقرار، بل علل البعض ذلك الهدوء بكفاءة الإدارة المدنية، ولكن هذا البعض نسي أن ذلك الهدوء قائم على الدعم الأجنبي. أما في المستقبل فيجب معالجة الأوضاع المتأزمة دون اللجوء إلى استخدام القوة. ومن الخطأ حقاً أن يتخيل المرء بإمكانية تحقيق ذلك بوضع بعض القواعد مهما كانت جذابة لأولئك الذين تسحر قلوبهم الأفكار الحديثة. إن فرض القانون المدني في المناطق العشائرية يتطلب القوة... ولا يغيب عن البال، أن توازن القوى السياسية في أيدي طبقة الأفندية الصغيرة الحجم والقليلة العدد، في بلد يتألف من عشائر مسلحة تسليحاً تاماً. فعلى الإدارة البريطانية أن تعتمد من أجل المحافظة على سلطتها في المناطق العشائرية على قدرتها في الحفاظ على توازن القوة بين شيوخ العشائر"[٢٠] والجدير بالإشارة أن سلطات الاحتلال البريطانية قد منعت ولسنوات عديدة تعزيز وتوسيع الجيش العراقي لضمان بقاء العشائر قوة قادرة على الضغط المستمر على الحكومة العراقية وأداة مهمة بيدها ضد قوى المعارضة العراقية التي كانت تضغط على الحكومة لانتهاج سياسة شديدة إزاء رغبات بريطانيا في العراق.

٢. خلق قوة اجتماعية في الريف موازية للقوى الاجتماعية الأخرى في المدينة، خاصة وأن فئات المدينة، وعلى رأسها "الأفندية"، أي المثقفين والمتعلمين وموظفي الدولة ومستخدميها، قد دلل الكثير منها على تمرده على السلطات البريطانية ورفضه لكثير من القيود والمصالح التي كانت تريد فرضها على البلاد. إذ جاء في أحد التقارير البريطانية،

---

٢٠ التقرير السري المرقم ٢٢٤١ .S.O والمؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٣. راجع في هذا الصدد: الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. مصدر سابق. ص ٤٣.

الذي نقله إلينا حنا بطاطو، عن مسئول سياسي بريطاني في عام ١٩١٨، ما يلي: إن "الحفاظ على النظام القبلي لأطول ما يمكن هو الأفضل، وعندما يسقط هذا النظام في النهاية لأسباب طبيعية، يؤمل أن... لا يسمح لأي بغدادي وضيع الولادة الرقص على قبره قبل الأوان وبلا لياقة"[٢١]. وفي هذا تعبير عن استعلاء صارخ وصلف واحتقار لا مبرر له من جانب أغلب الموظفين البريطانيين "للأفندية" العراقيين، واستخفاف بإمكانياتهم. وكانت گيرترود بيل بدورها تخشى المثقفين والمتعلمين وتريد إبعادهم عن الهيمنة على الحكم، إذ رأت فيهم مصدراً لاحتمال مناهضة الحكم البريطاني في العراق بسبب وعيهم وروحهم الوطنية، ولذلك كانت تفضل شيوخ العشائر على الأفندية لحكم البلاد[٢٢]. وكانت تعتقد بأن شيوخ العشائر يشكلون القوة التي يمكن الاعتماد عليها لتكريس وجودهم في العراق. ولم يكن عبثاً قولها بأن شيوخ العشائر يشكلون العمود الفقري للبلاد، إذ كتبت في عام ١٩٢٢ تقول: "أنهم الناس الذين أحب، وإني أعرف كل رئيس عشيرة له قدر ما من الأهمية في طول العراق وعرضه، وأعتقد أنهم العمود الفقري للبلاد"[٢٣].

ولكن قوات الاحتلال البريطاني لم تكن موحدة في وجهة نظرها في هذا الصدد، إذ كان هناك من يرى عكس ذلك، ويرجح التعامل مع المثقفين والمتعلمين، وكان يخشى ولا يرى فائدة قصوى من التعاون والاعتماد الزائد على شيوخ العشائر. فقد جاء في أحد التقارير البريطانية ما يلي: "إننا نميل إلى أن ننظر إلى الشيخ، كشيخ، على أنه ذو أهمية كبيرة في حفظ النظام في مقاطعته، في حين أن الحقيقة هي أنه يكاد يكون رئيساً صورياً فحسب، ليس له سوى قوة قليلة تضاف إلى ما يحصل عليه من دعم من الحكومة. وليس لشخصية الشيخ في هذا القطاع أكثر من حساب ضئيل جداً. لقد وقعنا في خطأ المبالغة في تقدير قيمته واستشارته أكثر من اللزوم، وإلى درجة استبعاد رجال متعلمين وبعيدي النظر من

---

٢١ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ١١٣.

٢٢ الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. مصدر سابق. ص ٤٢.

٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ١١٣/١١٤.

طبقات أخرى... لقد فقدنا القدرة على رؤية حقيقة أن الشيخ لا يمثل المصالح الزراعية، لا من وجهة نظر "السركال" ولا من وجهة نظر الفلاحين الآخرين"[٢٤].

ومع ذلك فقد كان المخطط البريطاني يرمي إلى السير بالعراق وفق ثلاث مراحل، وهي:

١. مرحلة فسح المجال لهيمنة شيوخ العشائر على المناطق المختلفة من العراق والاعتماد على أفراد تلك العشائر في مواصلة حكمهم في العراق.

٢. ثم العبور من هذه المرحلة إلى مرحلة الحكم المزدوج أو الموزع بين شيوخ العشائر والموظفين البريطانيين الذين يمثلون الإدارة البريطانية للقيام بجباية الضرائب وحماية الأمن، والتي لاقت عدم استحسان من جانب شيوخ العشائر، في حين كانت المرحلة الأولى مناسبة جداً لهم.

٣. ثم الانتقال إلى المرحلة الثالثة حيث تؤخذ السلطة من شيوخ العشائر وتركز بيد الحكام السياسيين البريطانيين ومعاونيهم، إضافة إلى تكوين مجالس عشائرية مساعدة لهم[٢٥].

وكانت سلطات الاحتلال البريطانية تسعى في الوقت نفسه إلى توطيد مشاركة رئيسية للإقطاعيين في حكم البلاد، من خلال وجودهم المباشر في السلطة التشريعية – مجلس النواب ومجلس الأعيان –، وتمثيلهم القوي في السلطة التنفيذية (الحكومة) أيضاً. وكان تحقيق هذا الهدف يستوجب تأمين الهيمنة الاقتصادية لشيوخ العشائر من خلال توزيع الأراضي عليهم، ومن خلال دعمهم سياسياً، إضافة لما يملكونه من تأثير اجتماعي على الفلاحين والريف عموماً. ومن الجدير بالإشارة إلى أن الحكومة البريطانية وحلفائها في العراق قد مارسوا المرحلة الأولى والثانية حتى نهاية عهد الانتداب في عام ١٩٣٢، وانتقلت السلطة بعد ذلك إلى العراقيين مباشرة. ولكن الحكم بقى موزعاً بين الفئات الاجتماعية المالكة للأرض والكومبرادور والبرجوازية البيروقراطية الماسكة بزمام الحكم، وبالتحالف التبعي الوثيق مع بريطانيا حتى سقوط الملكية في العراق في العام ١٩٥٨.

---

٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ١١٤.

٢٥ الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. مصدر سابق. ص٤٤/٤٥.

بدأت سلطات الاحتلال البريطانية منذ وقت مبكر، أي منذ العام ١٩١٨ وواصلتها في السنوات اللاحقة، بتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة على شيوخ العشائر وبعض المتنفذين وكبار التجار والعائلات الميسورة في بغداد وغيرها من المدن العراقية بصيغ مختلفة. وقد منح في العام ١٩٢٧ الحق لمن ينصب مضخة مائية أن يتصرف بتلك الأرض الزراعية، ومن ثم اعترف له فيما بعد بحق تملكها أيضاً. ولم يكن هناك من يستطيع القيام بمثل هذا العمل سوى أصحاب الأموال في المدن، وهم في الغالب الأعم من التجار أو موظفي الدولة، وشيوخ العشائر. ولكن سلطات الانتداب، وبالتعاون مع الحكومة العراقية، بدأت منذ العام ١٩٢٩ بتنفيذ مشروع جديد يهدف بشكل مباشر وواضح إلى ممارسة عملية تحويل سريعة لشيوخ العشائر والتجار في مختلف أنحاء العراق إلى ملاكين كبار للأرض الزراعية. ففي العام ١٩٢٩ "استقدمت الخبير البريطاني أرنست داوسن، الذي كان يشغل وظيفة المساح العام في مصر، لتقديم مقترحاته حول سبل معالجة مشكلة الأرض وإيجارها والتزامها في العراق. وفي عام ١٩٣١ قدم داوسن تقريره، الذي أصبح الخط العام الذي اهتدى به المشرع العراقي لوضع تشريعاته بشأن حقوق التصرف بالأرض الزراعية في العراق[٢٦]. ولخص عزيز سباهي الخطوط الرئيسية لهذا التقرير والمقترحات التي تضمنها بصواب كما يلي:

" ١. اعتبار الوحدات الكبيرة ذات أهمية بالغة من الوجهتين الإدارية والاقتصادية.

٢. تثبيت حقوق التصرف في الأرض. وبغية تعيين حدود ذلك التصرف اقترح:

أ – إجراء تسوية لحقوق الأراضي على أن يراعى في ذلك: القبول إلى أبعد الحدود بطرق التعامل المألوفة والعرف المتبع والاعتراف بالأمر الواقع.

ب – الأخذ باللزمة كاعتراف قانوني بالحقوق المدعى عليها في الأراضي الأميرية. ولكن لما كانت لزمة العشيرة السابقة قد تضاءلت وحلت محلها ادعاءات فردية،

---

٢٦ الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ١٠٨.

فأن من حق الذين يشغلون أرضاً أميرية ويزرعونها أن يواصلوا ذلك إن لم يكن هناك اعتراضات مقابلة.

ج – وحتى إكمال التسوية المنشودة فأن الأراضي غير المملوكة أو المفوضة بالطابو تظل في أيدي الذين كانوا يتصرفون بها في السابق منذ عشر سنوات وأكثر، على أن يدخل هؤلاء مع الحكومة في عقود إيجار يراعى فيها التعامل الجاري وقابلة للتجديد.

تشكيل جهاز خاص بتسوية حقوق الأراضي"[٢٧].

ويستدل من التقرير على أنه كان يتضمن مسألتين جوهريتين:

** فهو من جانب قد التزم بشكل واضح جانب شيوخ العشائر الذين هيمنوا قبل ذاك على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كان حق الانتفاع منها يعود في حينها إلى كل أفراد العشيرة بدون استثناء. وهذا يعني تحويل الانتفاع العام من الأرض إلى انتفاع خاص بشيخ العشيرة.

** ولكن التقرير، من الجانب الآخر، كان حمال أوجه، وكان في مقدور المسئولين عن تنفيذه تحويل جملة من مضامينه لصالح أفراد العشيرة والفلاحين. إلا أن المشرع لم يكن في باله بأي حال مصلحة الفلاح الفرد، بل مصلحة شيخ العشيرة.

أب أن حكام العراق حينذاك، وكذلك سلطات الاحتلال البريطانية، لم يكونوا إلى جانب أفراد العشائر والفلاحين، بل كانوا إلى جانب شيوخ العشائر وكبار المستحوذين على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لأنهم كانوا يسعن على تعزيز القاعدة الاقتصادية الاقطاعية التي يستندون إليها وكذلك الفئة الاجتماعية التي تتحالف معهم لضمان مصالحهم ومصالحها في آن واحد. وعلى هذا الأساس صدرت مجموعة من القوانين خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٢ و١٩٣٨ لتنظم العلاقات الإقطاعية عملياً في العراق وتكريسها تشريعاً، وهي بمثابة استباحة رسمية لأراضي الدولة والتي كانت تحت تصرف أفراد

---

٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٨.

العشائر بصورة مشتركة، في حين تم تسجيلها بأسماء شيوخ العشائر وغيرهم من أفراد العائلة المالكة والوزراء وكبار موظفي الدولة وميسوري المدن. ونشير فيما يلي إلى أبرز تلك القوانين:

"قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢، وقانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢، وقانون العقر رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢، وكذلك القانون ٥١ لسنة ١٩٣٢، وقانون حقوق وواجبات الزراع رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣، وقانون استملاك الأموال غير المنقولة رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٤"[٢٨]، وقانون تسوية حقوق الأراضي الثاني رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨.[٢٩] لقد وضُعت ونُفذت هذه القوانين بما ينسجم كلية مع مصالح شيوخ العشائر والمستحوذين على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، في حين أنها سلبت الفلاحين حقوقهم المشروعة في الأرض ومنعتهم حتى من حق الاعتراض على عملية السلب الجارية ضدهم. لقد أكدت هذه القوانين على تحالف المصالح الذي تم بين سلطات الاحتلال البريطاني، سواء قبل رفع الانتداب، ودور المستشارين البريطانيين بعد إلغاء الانتداب، من جهة، والحكومات العراقية المتعاقبة التي كانت تعمل لصالح شيوخ العشائر وكبار موظفي الدولة وميسوري المدن من جهة ثانية، والمشرع العراقي، أي مجلس النواب ومجلس الأعيان من جهة ثالثة لتكريس مصالح الإقطاعيين وإلحاق أكبر الضرر بالفلاحين. ورغم أن هؤلاء جميعاً كانوا يمارسون سياسة تعزيز مواقعهم في الاقتصاد والمجتمع العراقي، فأنهم كانوا من خلال تلك السياسة يدقون إسفين المزيد من العداء بين الجماهير الواسعة من الفلاحين وأفراد العشائر وأوساطاً واسعة من سكان المدن من عمال ومثقفين وموظفي دولة من جهة، والفئات الحاكمة والملكة لوسائل الإنتاج وسلطات الاحتلال البريطاني من جهة أخرى، والذي تفاقم بمرور السنين،

---

٢٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٩.

– راجع أيضاً: حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ٤١.

٢٩ حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ٤١.

حتى لم يعد ممكناً حله بالطرق الاعتيادية، والتي سنأتي علي بحثها في الكتاب الرابع من مجموعة الكتب الخمسة الموسومة "لمحات من عراق القرن العشرين". وفي ضوء هذه القوانين التي وزعت الأراضي الزراعية على أساس الطابو، واللزمة والأراضي الأميرية الصرفة، نشأت في العراق ثلاثة أنواع من الملكية وحق التصرف في الأرض الزراعية، وهي[٣٠]:

١. ملكيات كبيرة خاصة، بما فيها ملكيات الوقف الديني.

٢. الملكيات الصغيرة العائدة للفلاحين.

٣. الملكيات العائدة للدولة.

وفي ضوء عمليات التسوية وفق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨ "كان ما يزيد عن مليون ونصف المليون دونم قد استحوذ عليها الملاكون، أغلبها في بغداد والكوت والديوانية والعمارة والدليم، ناهيك عن تلك الأراضي الأميرية الصرفة التي كان عدد من شيوخ العمارة وغيرها يستحوذون عليها فعلاً ويتصرفون بها عاماً بعد عام وكأنها ملكهم، رغم أنها تدرج ضمن سجلات الحكومة على أنها أراضٍ مؤجرة،..."[٣١] ويمكن ملاحظ ذلك من الجدول التالي:

---

30 Bodagh Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S.14.

٣١ الكاظمي، نصير سعيد (ساهي، عزيز). الحزب الشيوعي والمسالة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. دمشق. ١٩٨٦. ص ١٢٠.

حصيلة تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢

صنف الأرض	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
المملوكة	٥٢٤٢٦	١,٠
المتروكة	٦٥٤٢٧	١,٢
الموقوفة	١٣٨٨٤٩	٢,٦
المفوضة بالطابو	١٠٩٠٦٨٥	٢٠,٦
الممنوحة باللزمة	١٦٦١٩٧١	٣١,٣
الأميرية الصرفة	٢٢٩٩٣٦٥	٤٣,٣
المجموع	٥٣٠٨٧٢٣	١٠٠,٠

المصدر: الكاظمي، نصير سعيد (سباهي، عزيز). الحزب الشيوعي والمسالة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. دمشق. ١٩٨٦. ص١٢٠.

إن جميع هذه الإجراءات وغيرها ساهمت في بلورة مجموعتين رئيستين من السكان في المجتمع العراقي، وهما: الفلاحون بمختلف فئاتهم، والإقطاعيون وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، إضافة إلى وجود فئات اجتماعية أخرى مدينية، كان بعضها امتداداً للماضي وبعضها الآخر على طريق النمو والتطور التدريجي. وكانت جمهرة الفلاحين بمختلف فئاتها المعدمة والفقيرة والصغيرة والمتوسطة تشكل القاعدة الأساسية والنسبة العظمى من السكان، في حين شكل الإقطاعيون وكبار الملاكين الطبقة الصغيرة جداً ولكنها الحائزة على الأرض الزراعية باعتبارها وسيلة الإنتاج الأساسية في الاقتصاد العراقي حينذاك، وهي الفئة المستثمرة لتلك الأرض والمستغلة للفلاحين. وكانت فئات الحرفيين والمتعلمين والمثقفين وأغنياء المدن، إضافة إلى العمال، تشكل أقليات اجتماعية لم تكن حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تشكل وزناً كبيراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأن كان وزنها

السياسي والفكري قد شهدا نمواً ملموساً، غضافة إلى ونها الثقافي المحصور بالمجموعة ذاتها تقريباً.

وتداخلت العلاقات الإقطاعية بالعلاقات العشائرية ذات الوجهة الأبوية والعلاقات الدينية في الريف العراقي، سواء الريف العربي منه أم الكردي. إذ كان بعض الإقطاعيين يحتلون موقع شيخ عشيرة وحسب، في حين كان البعض الآخر منهم يحتل موقعاً دينياً أيضاً. وغالباً ما نجد ذلك في المنطقة الكردية، كما نجد في المنطقة العربية بعض الإقطاعيين من السادة أو الأشراف، على أساس أنهم يعودون بنسبهم بشكل ما إلى النبي محمد بن عبد الله، ولكنهم لم يكونوا من رجال الدين مباشرة، بل كان رجل الدين يقف إلى جانب الإقطاعيين وكبار ملاكي الراضي الزراعية ويمنح بركاته لهم ليحصل على رزقه منهم.

توزع ملاكو الأراضي الزراعية على شرائح اجتماعية عديدة في إطار الفئة المالكة أو المستحوذة والمستفيدة من الأرض الزراعية. وكان المحدد في هذا الصدد أيضاً، إضافة إلى مساحات الأراضي التي تحت تصرفهم وعدد الفلاحين الذين يعملون على تلك الأرض، الدخل السنوي المتحقق لهم، بالارتباط مع خصوبة الأرض التي تحت تصرفهم وقربها من المياه أو الحصة المائية المتحققة لهم فعلاً أو قربها من المدن واسواق تصريف السلع الزراعية أو خصوبة التربة وطبيعة المحاصيل التي تزرع في الأرض التي تحت تصرفهم ومقدار الغلة المنتجة في الدونم الواحد، إضافة إلى طبيعة توزيع المحصول بين المنتجين الفعليين، وهم الفلاحون بمختلف مراتبهم، وبين مختلف مراتب الإقطاعيين المتصرفين بالأرض الزراعية، وكذلك الثروة الحيوانية التي يمتلكونها. وكان لهذه المؤشرات تأثير بارز على دور شيخ العشيرة الملاك وتأثيره في عشيرته وفي المنطقة التي تخضع لسيطرته، بغض النظر عن وجوده في الريف أم في المدينة، إذ أن أغلب هؤلاء كانوا من سكنة المدن، ولكن هذه المؤشرات لم تكن وحدها، بل كانت تتداخل مع موقعه الديني أو علاقته بعلماء الدين أو بالعتبات المقدسة لدى الشيعة والسنة، كما في حالة سدنة الروضة الحسينية أو الحيدرية في كربلاء والنجف، أم بالنسبة لعائلة النقيب الگيلاني في بغداد بالنسبة لمقام الشيخ عبد القادر الگيلاني مثلاً، أو بالنسبة إلى موقعه من الحكم مباشرة أو مشاركته فيه.

وتشير المعطيات التي تحت تصرفنا إلى أن الحكم الملكي استطاع، بمساعدة قوات الانتداب البريطانية أو السفارة البريطانية في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩١٨ ونهاية الحرب العالمية الثانية، تسجيل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بأسماء شيوخ العشائر وبعض أفراد العائلة المالكة وبعض الوزراء وكبار موظفي الدولة وبعض سادة أو أشراف بغداد والمدن العراقية الأخرى والعديد من أصحاب الأموال والتجار، سواء في المنطقة الشمالية من العراق، ومنها كردستان العراق، أم في مدن الوسط والجنوب. ويمكننا أن نشير هنا إلى أن كبار ملاكي الأراضي الزراعية يتوزعون على فئتين أساسيتين هما:

الفئة الأولى المتكونة من شيوخ العشائر والأغوات، وهي تستند في ملكيتها بشكل خاص على الأرض الزراعية، باعتبارها وسيلة الإنتاج الأساسية في الزراعة، وتستغل الفلاحين على أساس ذلك ويتم توزيع الحاصل وفق مبدأ المحاصصة بين مالك الأرض والفلاح. أي أنها فئة تستحوذ على ما يطلق عليه بريع الأرض الزراعية بمختلف أوجه ظهوره.

أما الفئة الثانية فكانت تشمل مجموعة من المنتسبين للبرجوازية التجارية والبرجوازية البيروقراطية الحاكمة (كبار موظفي الدولة) والعائلة المالكة ومجموعة من أصحاب الأموال من أبناء العوائل الميسورة في المدن. وهذه الفئة كانت في علاقتها بالأرض لا تعتمد على الأرض الزراعية فحسب، بل على رؤوس الأموال التي تحت تصرفها أيضاً. إذ أنها كانت تحقق الريع من جهة، والربح من جهة أخرى من خلال علاقة ذات ثلاثة جوانب، وهي:

أ. شراء ونصب المضخات والحصول على حصة من الإنتاج لقاء إيصال المياه إلى الأرض الزراعية.

ب. منح القروض المالية والحصول على فائدة عالية جداً تنتزع من الفلاحين، علماً بأن بعض هؤلاء البرجوازيين كانوا يأخذون قروضاً من المصرف الزراعي التابع للدولة بفوائد واطئة جداً، ويمنحونها للفلاحين بفوائد عالية جداً تفوق التصور وتصل إلى ٦٠ ٪ من مقدار القرض.

ج. عبر شراء المحصول من الفلاح على الأخضر أحياناً وبعد النضج أحياناً أخرى، ولكنها باستمرار بأسعار منخفضة جداً. إذ كان أصحاب الأموال يستغلون الفلاحين أبشع استغلال.

وإذا كان هذا التقسيم صائباً لمعرفة طبيعة نشاط وعلاقات كبار ملاكي الأراضي الزراعية بالأرض الزراعية وبالمدينة والتجارة والدولة، فأن هؤلاء الملاكين من الفئتين كانوا يتوزعون على نحو آخر ومهم أيضاً، أي وفق مساحات الأراضي الزراعية التي كانت بحوزتهم وعدد الفلاحين العاملين لديهم وملكيتهم للمضخات والمكائن الزراعية أو عدد الماشية التي كانت بحوزتهم ومستوى الريع السنوي المتحقق لهم. ومع أن أغلب هؤلاء كان يستحوذ على الأراضي الخصبة والقريبة من مساقط المياه ومن الأسواق، فأنهم كانوا يختلفون في ما بينهم في مدى الخصوبة والقرب من المياه والأسواق وعدد المضخات وحجم الثروة الحيوانية... الخ، وبالتالي كان الاختلاف يظهر في مقدار الريع المتحقق لهم سنوياً. ولهذا كان التوزيع يتم أيضاً على أساس الملكية بشكل عام، إذ لم يكن سهلاً الحصول على معلومات دقيقة عن أغلب المؤشرات الاقتصادية التي يكون في مقدورها الكشف عن التباين في ما بين هذه المجموعات، خاصة وأن أغلبهم كان لا يدفع ضرائب عن مدخولاته السنوية للدولة. وإذا اعتبرنا أن الفلاحين الأغنياء تتراوح ملكيتهم للأرض الزراعية بين ١٠٠ دونم و٤٠٠ دونم في الأراضي المروية وأكثر من ذلك في الأراضي الديمية، فأن متوسطي ملاكي الأراضي الزراعية يستحوذون على مساحة أرض زراعية تتراوح بين ٤٠٠ و١٠٠٠ دونم في الأراضي المروية، وأن كبار ملاكي الأراضي هم الذين تزيد ملكيتهم عن ١٠٠٠ دونم وتصل إلى أكثر من ١٠٠٠٠ دونم، في حين أن الإقطاعيين ممن تزيد مساحات الأراضي التي تحت تصرفهم عن ١٠٠٠٠ دونم وتصل لدى بعضهم، كما أشرنا في مكان آخر إلى ما يزيد عن مليون دونم. وهذا التقسيم المجازي بحاجة إلى إغناء بالأرقام الخاصة بالريع السنوي المتحقق لهم من نشاطهم الاقتصادي في الريف، وهو ما سنعالجه لاحقاً.

وعبر هذه العلاقات المتشابكة نشأت في العراق ما نطلق عليه بالعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، باعتبارها الشكل المميز لعلاقات الإنتاج في الريف العراقي، التي تداخلت مع

بعض أشكال من العلاقات الرأسمالية البدائية ولكنها ذات طبيعة استغلالية عالية جداً. وكما هو معروف فأن هذه العلاقات تتميز بسمات عدة جوهرية، وهي:

السمة الأولى: امتلاك خاص لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية أو امتلاك حق استخدام تلك الأرضي الزراعية[32].

السمة الثانية: تحقيق المالك أو المستحوذ على الأرض الزراعية على دخله السنوي من ريع الأرض الناتج من عمل الآخرين في الأرض، وهو في الغالب الأعم لا يدفع أي ضريبة للدولة باعتبار الأرض ملكاً له، وفي حالة واحدة يدفع المستفيد من الأرض الأميرية الصرفة ضريبة منخفضة جداً للدولة يقتطعها من حصة الفلاح أساساً وبطرق شتى.

السمة الثالثة: يمتلك المالك للأرض الزراعية أو المستحوذ عليها بطرق شتى حق التصرف عملياً وبصورة غير مباشرة بالفلاحين الذين يعيشون على تلك الأرض ويعملون فيها، وهي علاقة تصل إلى مستوى القنانة في العلاقة بين الإقطاعي والفلاح الفقير المنتج للدخل[33].

السمة الرابعة: يشكل الإنتاج السلعي الصغير السمة المميزة للإنتاج في الزراعة العراقية، إذ أنها تعتمد على تقسيم الأراضي إلى مساحات صغيرة مؤجرة من قبل الفلاحين أو من صغار أصحاب الأراضي الزراعية، وأن الإنتاج موجه لأغراض السوق. فالعلاقات السلعية النقدية هي السائدة. ومن الجدير بالإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية لم تكن تقيم في الريف، بل في المدينة، وأنها بدأت تتحرى عن مجالات أخرى لنشاطها في التجارة، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص كبار ملاكي الأراضي الزراعية في الموصل، إذ كان أغلبهم من التجار.

---

32 Marx Karl. Das Kapital. Dietz Verlag. B. III. Berlin. 1959. S. 663.

33 Marx Karl. Randglossen zum Programm der deutschen Arbeiterpartei. Ausgewaehlte Schriften. B. II. Dietz Verlag. Berlin. 1960. S. 11.

السمة الخامسة: أن الغالبية العظمى من كبار ملاكي الأراضي الزراعية لا يستثمرون الريع المتحقق لهم في الزراعة لصالح تطوير قوى الإنتاج، وبخاصة وسائل الإنتاج والطرق الزراعية، إذ يعتمدون في الغالب الأعم على استخدام أكبر عدد ممكن الفلاحين وبالطرق البدائية بسبب توفر عدد كبير من الفلاحين غير المالكين للأرض الزراعية، وبسبب ما يحققونه لهم من ريع يفيض عن حاجتهم الاستهلاكية والبذخية. وبالتالي فالزراعة في ظل العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية تتميز بالاتساع الأفقي وكثرة عدد الفلاحين العاملين في الأرض الزراعية وقلة الإنتاجية للفلاح الواحد ومعدل غلة الدونم الواحد في السنة، وبالتالي ضعف الإنتاج الإجمالي عموماً. والذي يجد تعبيره الأكثر قسوة على القليل المتبقي للفلاحين من محصولهم السنوي ومن دخلهم النقدي السنوي.

السمة السادسة: إن المالك أو المستحوذ على الأرض الزراعية بصورة "قانونية" أو غير قانونية، يحتكر عملياً المياه الضرورية لسقي المزروعات، سواء بسبب امتلاكه للمضخة أم بسبب موقعه كمالك للأرض الزراعية، إذ أن الدولة توفر له مثل هذا الحق، كما يستفيد من السدود التي تقيمها الدولة دون أن يدفع لها مقابل ذلك شيئاً، في حين يقتطع من الفلاح حصة خاصة تضاف إلى حصته من المحصول تسمى "حصة الماء" دون وجه حق[٣٤]. وبصدد هذه النقطة نشير إلى أن مناخ العراق يعتبر قارياً شبه مداري. والمناخ القاري يعني قلة سقوط الأمطار وقلة الرطوبة النسبية وقصر الفصلين الانتقاليين (الربيع والخريف) وطول المدى اليومي والسنوي للحرارة، في حين يعني المناخ شبه المداري هطول الأمطار في الشتاء وانعدامها في الصيف، أي أن طبيعة المناخ شبه المداري عكس المناخ القاري[٣٥]. والعراق يتوزع على مناخات مختلفة، فحالة المناخ في الشمال والشمال الشرقي تختلف عن حالته في جنوب ووسط العراق. كما أن جنوب العراق يختلف بهذا القدر أو ذاك

---

34 Bodagh Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 18-25.

٣٥ دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. وزارة الإرشاد. بغداد. ١٩٦٠. ص ٦٢.

عن وسطه. وهكذا هو حال الأمطار. ففي الوقت الذي تتساقط الأمطار بمعدل ٧٥ ملم في السنة في المنطقة الجنوبية، تصل إلى ١١٠٠ ملم في السنة في أقصى الشمال الشرقي. وبعض السنوات تعاني البلاد من جفاف شديد بسبب انحباس الأمطار وما يرتبط بذلك من تقلص المياه في العيون وكذلك المياه الجوفية. وغالباً ما تحتاج زراعة الحبوب إلى معدل أمطار تصل إلى ٢٥٠ ملم في السنة. وهي الكمية التي لا تتوفر في مناطق الجزيرة مثلاً، إلا في بعض السنوات. "وتقع أغلب منطقة الزراعة المطرية (الديمية) التي تبلغ مساحتها ما يقرب من (١٥) مليون مشارة في ألوية الموصل وأربيل والسليمانية وكركوك وديالى، وتعتمد في زراعتها صيفاً على مياه العيون المتفجرة من سفوح الجبال والهضاب، ولذلك لا يزرع منها إلا مساحات صغيرة جداً في الوديان التي تسيطر عليها مياه تلك العيون"[٣٦]. وإذ بلغت مساحة العراق الكلية في الفترة التي نبحث فيها ١٨٠ مليون مشارة (دونم)[٣٧]، فأن مساحة الأراضي القابلة للزراعة بلغت بحدود ٤٠ مليون دونم، وأن ما يزرع منها فعلياً لا يزيد عن ٢٣ مليون دونم على طريقة زراعة النيرين. وتقدر المساحات التي تعتمد في زراعتها على الأمطار بحدود ٩ ملايين دونما، و ٥ ملايين دونماً تعتمد على مياه حوض نهر الفرات، سيحاً أم بالواسطة، وحوالي ٩ ملايين دونماً تسقى سيحاً أم بالواسطة في حوض نهر

---

٣٦ المصدر السابق نفسه. ص ٧٤.

٣٧ تقلصت هذه المساحة خلال الفترة التي أعقبت مجيء حزب البعث العربي الاشتراكي، جناح ميشيل عفلق –صدام حسين، إلى السلطة بسبب تنازل العراق عن بعضها للسعودية وبعضها الآخر للأردن وكذلك ترسيم الحدود الذي تم بعد حرب الخليج الثانية من جانب هيئة دولية ما تزال موضع خلاف بين العراق والكويت. وإذ بلغت مساحة العراق ٤٤٦,٧١٣ كيلو متراً مربعاً في عام ١٩٦٠، وفق ما جاء في الدليل العراقي في العام المذكور، فقد تقلصت هذه المساحة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٣٧,٠٧٢ كيلو متراً مربعاً، وفق ما جاء في تقرير المخابرات المركزية الأمريكية CIA، أي باقتطاع قدره ٩٦٤١ كيلو متراً مربعاً. راجع في هذا الصدد: الدليل العراقي لسنة ١٩٦٠. مصدر سابق. ص ٥٧. و CIA—The World Factbook 2000—Iraq. P. 2.

دجلة.[٣٨] وعلى هذا الأساس فأن ١٤ مليون مشارة (دونم) من الأراضي الزراعية تعتمد في زراعتها على مياه نهري دجلة والفرات، وهي التي تتعرض عملياً لاحتكار الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية. كما أن عيون المياه في الشمال مثلاً تتعرض إلى دور وتأثير الأغوات في مدى استفادة الفلاحين منها في زراعتهم.

إن عملية احتكار المياه من جانب الإقطاعيين والأغوات ناشئة بفعل العوامل التالية:

١. طبيعة الحكم شبه الاستعماري شبه الإقطاعي الذي ساد العراق في هذه الفترة التي كانت تلتزم بشكل تام المصالح الملموسة للإقطاعيين وتدافع عنها ضد مصالح الفلاحين.
٢. التركز الشديد للأرض الزراعية بيد عدد قليل من الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية.
٣. إمكانياتهم المالية التي كانت تساعدهم على شراء المضخات المائية ونصبها وتأمين اقتطاع جزء من المحصول لأصحاب هذه المضخات.
٤. إمكانياتهم المالية والاجتماعية التي كانت تساعدهم على كسب بعض الموظفين الحكوميين المسؤولين عن تنظيم توزيع المياه إلى جانبهم، وفرض التي يريدها الإقطاعيون وكبار ملاكي الأراضي الزراعية.

إن ظاهرة التركز والتمركز في الملكية والاستحواذ على الأرض الزراعية تعتبر السمة الأساسية المميزة للعلاقات الزراعية في الريف العراقي، وهي التي تحققت بفعل النشاط الواسع لسلطات الانتداب البريطانية والخبراء البريطانيين من جهة، ومصالح الفئات الحاكمة والعائلة المالكة من جهة أخرى. وأصبح العراق بفعل ذلك جحيماً لا يطاق لنسبة عالية من الفلاحين بمختلف مراتبهم، إذ أن الاحتكار أصبح مزدوجاً للأرض والماء من جانب الإقطاعيين وكبار الملاكين، كما يشير إلى ذلك بصواب الدكتور هادي مالك[٣٩]، إضافة إلى

---

٣٨ المصدر السابق نفسه. ص ٧٤.

39 Malik، Hadi. Zur sozial/oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 20-24.

قدراتهم المالية التي تساعدهم على امتلاك حيوانات الجر أو المكائن الزراعية أو المضخات المالية أو الماشية التي كانت تزيد من ثروتهم وتتوسع باستمرار من الفجوة القائمة بين مدخولات الإقطاعيين وكبار الملاكين من جهة، وفقراء الفلاحين والمعدمين والعمال الزراعيين من جهة أخرى.

إن الإحصائيات الرسمية للدولة العراقية تشير إلى أن ٨٠٪ من الفلاحين كانوا لا يملكون أرضاً زراعية حتى ثورة تموز عام ١٩٥٨، وأن ٢٠٪ منهم فقط كانوا يملكون أرضاً زراعية، ولكنها موزعة توزيعاً غير عادل وغير فعال، إذ كان البون هائلا بين الملكيات الصغيرة والكبيرة. فكان التركز شديداً عند مجموعة صغيرة من كبار ملاكي الأراضي الزراعية. فعلى مستوى العراق وجدت ست عائلات كانت كل عائلة منها تمتلك أرضاً زراعية تزيد عن ٥٠٠٠٠٠ دونم، وهي العائلات التالية: نايف ومحسن آل جريان، عبد الرزاق وعبد العباس آل مرجان، بلاسم وعبد الله آل ياسين، إضافة إلى عائلتين كانت تمتلك كل منها أكثر من مليون دونم وهما: أمير ربيعة وموحان الخير الله[٤٠]. وفي ما عدا ذلك كان هناك ٢٥٣,٥٣٠ مالك للأرض الزراعية ٨٧٢٤ منهم يستحوذون على أكثر من ٧٠ من الأراضي الزراعية، في مقابل ٢٤٤,٥٣٠ مالك للأرض الزراعية لا تزيد مساحات الأراضي التي بحوزتهم عن ٣٠ ٪ من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والبالغة مساحتها في العراق حينذاك ٣٢,١٥٤,٨١٣ دونم[٤١].

ويورد حنا بطاطو دراسة معمقة وتفصيلية وغنية بالأرقام عن لواء العمارة (ميسان حالياً)، باعتباره نموذجاً صارخاً لبقية ألوية العراق في العهد الملكي، تتضح فيه التطورات

---

40 Warriner‹ D. Land und Elend. Im Nahen Osten. Karo. 1950. S. 142. In: Bodagh‹ Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 17.

٤١ المصدر السابق نفسه. ص ١٧. المصدر: حنا بطاطو د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ١٤٩.

التي حصلت في الملكية أو الاستحواذ على الأرض الزراعية في هذا اللواء وعلى مدخولاتهم السنوية وعن حالة الفلاحين في المنطقة. فعلى سبيل المثال جرى تغير في عدد وفئات حائزي الأراضي في العمارة للفترة الواقعة بين ١٩٠٦ – ١٩٥١ على النحو الآتي:

عدد وفئات حائزي الأراضي في لواء العمارة للفترة ١٩٠٦ – ١٩٥١

مجموع سكان اللواء في العام ١٩٤٧	٣٠٧٠٢١ نسمة
المجموع المقدر للمساحة المزروعة في العام ١٩٣٠	٢٦٧٢٠٠٠ دونم
مجموع مساحات حيازات الأرض في العام ١٩٤٤	٣٦٤٧٧٩٢ دونم
مجموع مساحات حيازات الأرض في العام ١٩٥١	٣٤٢٢٧٣٣ دونم

السنة	مجموع عدد حائزي الأراضي	مشايخ "سادة"	أبناء المدن	ملا
١٩٠٦	١٩	١٧	١	١
١٩١٨	٣٣	٢٩ ٣	١	
١٩٢١	٤٣	٣٧ ٥	١	
١٩٢٩	٨١	٥٥ ٧	١٨	١
١٩٤٤	١٨١	١٤٨		
١٩٥١	١٧٧	١٤٤		

المصدر: بطاطو. حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ١٤٩.

- ويستدل من هذا الجدول على جملة من المسائل المهمة في السياسة الطبقية المتحيزة لصالح شيوخ العشائر وكبار المستحوذين على الأرض الزراعية وتشكيل القاعدة الاجتماعية الضرورية لدعم الوجود البريطاني في العراق، والتي نشير إليها فيما يلي:

- بلغت الزيادة في عدد حيازات الأرض خلال الفترة الواقعة بين ١٩٠٦–١٩١٨ (١٥) حيازة. وحصلت هذه الزيادة في العام ١٩١٨ حيث بدأت سلطات الاحتلال البريطاني بتوزيع الأراضي على شيوخ العشائر لكسبهم إلى جانبها. ثم ارتفع هذا العدد إلى ٤٣ حيازة عائدة في الغالب لشيوخ العشائر مع عدد قليل للسادة، لمواجهة ثورة العشرين ونتائجها حيث قفز العدد إلى ٨١ حيازة تركزت في الغالب في أيدي شيوخ العشائر. وتواصل هذا النهج السياسي–الاجتماعي حتى عام ١٩٢٩ حيث استقدم الخبير البريطاني أرنست داوسن لمعالجة مشكلة الأرض في العراق.

- وبعد صدور قانون اللزمة وقانون التفويض بالطابو في عام ١٩٣٢ وقانون التسوية الثاني لعام ١٩٣٨ قفز عدد الحيازات من ٨١ إلى ١٨١ حيازة في عام ١٩٤٤، أي بنسبة قدرها حوالي ٢٢٥ ٪. وبقيت النسبة العظمى من هذه الحيازات بيد شيوخ العشائر.

- وأدى هذا الواقع إلى ارتفاع كبير في مجموع مساحات حيازات الأراضي من ٢٦٧٢٠٠٠ دونماً إلى ٣٦٤٧٧٩٢ دونماً، أو ما يعادل ١٣٦,٥ ٪.

- وكانت حيازات الأراضي متباينة في توزيعها على شيوخ العشائر والسادة في لواء العمارة بين حيازات تتراوح بين ٢١–١٠٠ دونم و١٠٠٠١ و٤٠٠٠٠ دونم كما يوضحه الجدول التالي:

توزع حيازات الأراضي في لواء العمارة في العام ١٩٤٤

مساحات حيازات الأراضي	عدد حائزي الأراضي
من ١٢ إلى ١٠٠ دونم	٩
من ١٠١ إلى ١٠٠٠ دونم	٢٩
من ١٠٠١ إلى ١٠٠٠٠ دونم	٩٣
من ١٠٠٠١ إلى ٣٠٠٠٠ دونم	٣٢
من ٣٠٠٠١ إلى ٥٠٠٠٠ دونم	٢
من ٥٠٠٠١ إلى ١٠٠٠٠٠ دونم	٩
من ١٠٠٠٠١ إلى ٤٠٠٠٠٠ دونم	٧
المجموع	١٨١

المصدر: حنا بطاطو د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ١٥٨.

ومنه يستدل على أن نسبة عالية من مساحات الأراضي الزراعية قد تركزت بأيدي عوائل محدودة جداً لا يزد عددها عن ١٨ عائلة تراوحت مساحة الحيازات التي تحت تصرفهم بين أكثر من ١٠٠٠١ دونم و٤٠٠٠٠٠ دونم، وأن ٧ من هؤلاء تراوحت مساحة الحيازة التي تحت تصرفهم بين ١٠٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠٠ دونم. وبلغ مجموع المساحات التي تحت تصرف ٤ عوائل من ألبو محمد، و٢ عائلة من إزيرج، و٨ عوائل من بني لام و٢ عائلة من بني سعيد في العام ١٩٥١ حوالي: ١٦٢٧١١٠ دونماً. وهذا يعادل أكثر من ٤٧,٥ ٪ من مساحة الحيازات كلها. أي أن ١٠,٢ ٪ من عدد الحائزين استحوذ على النسبة العالية من الأراضي.

ورغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتنمية هذه الفئة على نطاق العراق كله وزيادة مساحات الأراضي الزراعية التي تحت تصرفها بمختلف أشكال الحيازة، فأنها لم تكن تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من الشعب العراقي. فلو أخذنا عدد الملكيات الزراعية التي تتراوح مساحتها بين ١٠٠٠ – وأكثر من ١٠٠٠٠٠ دونم لوجدنا أنها لا تزيد على ٣٤١٨ ملكية

زراعية، بغض النظر عن طبيعة الحيازة. وإذا ما افترضنا أن هذه الملكيات تعود لعائلات الإقطاعيين وكبار الملاكين والعائلة المالكة والوزراء وكبار موظفي الدولة وبعض الميسورين من سكان المدن، فأن تقدير مجموع أفراد العوائل المستحوذة على الأرض لا يزيد في الغالب الأعم عن ٥٠ ألف نسمة، أو بمتوسط قدره ١٥ نسمة للعائلة الواحدة. وهي تختلف من الريف إلى المدينة. ووفق نتائج الإحصاء الزراعي لعام ١٩٥٨ فأن هناك ٥ عوائل عراقية تملك كل عائلة منها أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ دونم، و١٩ عائلة عراقية تملك كل منها بين ٥٠٠٠٠ دونم وأقل من ١٠٠٠٠٠ دونم، وأن هناك ٢٥١ عائلة تملك كل منها بين ١٠٠٠٠ دونم وأقل من ٥٠٠٠٠ دونم[٤٢]. ولكن هذه الفئة الصغيرة من المستحوذة على الأرض الزراعية كانت تستخدم نسبة عالية من الفلاحين في تلك الأراضي وتسخرهم بشكل صارخ لصالحها وتستغلهم أبشع استغلال، وبالتالي كانت تسيطر على النسبة العالية من الدخل المنتج في الريف والزراعة العراقية، في وقت كانت البلاد أحوج ما تكون إلى الاستثمارات والتنمية الاقتصادية، إذ كان النفط الخام حتى عام ١٩٣٣/١٩٣٤ لا يشكل إلا جزءاً ضئيلاً من إجمالي الناتج المحلي السنوي. لم تمنح بريطانيا شيوخ العشائر القوة الاقتصادية في البلاد من خلال تسجيل الأراضي الواسعة بأسمائهم وإخضاع أعدادٍ غفيرة من الفلاحين للعمل عملياً في الأراضي التي تحت تصرفهم فحسب، بل منحتهم أيضاً السطوة السياسية والتشريعية في البلاد. إذ عمدت سلطات الاحتلال البريطاني، وفيما بعد الحكومة العراقية، إلى تعزيز مواقع شيوخ العشائر في السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال زيادة عدد ممثلي العشائر في المجلس النيابي ومجلس الأعيان من جهة، وزيادة الأشخاص المؤيدين للإقطاع في التشكيلات الحكومية العراقية، بغض النظر عن الفئة الاجتماعية التي ينحدرون منها، إذ كان المهم بالنسبة لهم موقف هؤلاء من دور الإقطاعيين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي هذا الصدد أجرى حنا بطاطو تحليلاً قيما وأورد أرقاماً ناطقة

---

٤٢ حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. ط ١. مطبعة الغري الحديث، النجف. العراق. ١٩٧٦. ص ٤٤.

عن تطور سلطة الإقطاعيين وتمثيلهم في مجلس المبعوثان في الدولة العثمانية والمجلس النيابي العراقي. وتشير تلك الأرقام إلى الواقع التالي:

تمثيل المشايخ والأغوات في البرلمان في سنوات مختارة*

	المشايخ والأغوات	مجموع عدد النواب	النسبة المئوية
– مجلس المبعوثان التركي ١٩١٤	١ **	٣٤ ***	٩،٢
– الجمعية التأسيسية المتبناة بريطانياً ١٩٢٤	٣٤	٩٩	٣،٣٤
– برلمانات فيصل الأول للسنوات التالية:			
١٩٢٥	١٧	٨٨	٣،١٩
١٩٢٨	١٣	٨٨	١٤,٨
١٩٣٠	١٤	٨٨	١٥,٩
١٩٣٣	١٨	٨٨	٢٠,٥
– البرلمان الذي تبناه العسكريون ١٩٣٧	٢١	١١١	١٨,٩
– برلمانات عبد الإله أو نوري السعيد للسنوات التالية:			
١٩٤٣	٣٧	١١٦	٣١,٩
١٩٤٧	٤٥	١٣٥	٣٣,٣
١٩٤٨	٤٦	١٣٥	٣٤,١
١٩٥٣	٤٩	١٣٥	٣٦,٣
(حزيران/يونيو) ١٩٥٤	٤٩	١٣٥	٣٥,٣
(أيلول/سبتمبر) ١٩٥٤	٥١	١٣٥	٣٧,٨
١٩٥٨	٥٢	١٤٥	٣٥,٩

- المصدر: بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ١٣٠.

* الأرقام لا تشمل الرؤساء العشائريين الذين كانوا في الوقت نفسه "سادة" أو زعماء طرق باطنية. وهذا يعني بأن العدد والنسبة ستكون أعلى مما هي مثبتة بالجدول. ** هذا النائب أبن لعائلة مشايخ في الأصل، ولكنه لم يكن شيخاً نفسه. *** هذا عدد العراقيين فقط في المجلس، وليس عدد كل النواب العثمانيين.

ويستدل منه، وبالرغم من قوة شيوخ العشائر وسعة قاعدة العشائر الرحل والمستقرة لم يكن لهم في مجلس المبعوثان سوى ممثل واحد من مجموع ٣٤ مندوباً عن الولايات الثلاث الممثلة في هذا المجلس. كما أن هذا الشخص كان من حيث المبدأ مدنياً، وهو عبد المحسن السعدون، رغم انتمائه لعائلة آل السعدون في الناصرية. ومقابل هذا اتسع وتعزز تدريجا وجود شيوخ العشائر وتمثيلهم في المجلس في الدورات المتلاحقة، ومرَّ بمرحلتين، وهما:

المرحلة الأولى: وتشمل الفترة الواقعة بين ١٩٢٥ حتى نهاية دورة انتخابات عام ١٩٣٧. حيث تراوح العدد بين ١٣ و٢١ من مجموع ٨٨ نائباً و١١١ نائباً.

المرحلة الثانية: وتشمل الفترة التي أعقبت أحداث ١٩٤١ ووقوف الكثير من شيوخ العشائر إلى جانب الإنكليز وعبد الإله ونوري السعيد، حيث ارتفع التمثيل ليتراوح بين ٣٧ و٤٥ في عامي ١٩٤٣ و١٩٤٧، ثم ارتفع فيما بعد إلى ٥٢ في عام ١٩٥٢ من مجموع ١١٦ في العام ١٩٤٣ و١٣٥ في الفترات اللاحقة و١٤٥ نائباً في عام ١٩٥٨.

كما احتل الشيوخ موقعاً متميزاً وقوياً في مجلس الأعيان العراقي في الفترة موضوع البحث، إذ كان تعيينهم يتم بالاختيار والتنسيق بين الحكومة والملك وباستشارة من سلطات الاحتلال البريطاني أو السفير البريطاني فيما بعد.

والجدير بالإشارة إلى أن هؤلاء الشيوخ ما كانوا يمثلون أفراد العشائر الرحل أو الفلاحية أو يعبرون عن مصالحهم، بل كانوا يمثلون أنفسهم وعائلاتهم فقط. وكانت الانتخابات تزيف بالكامل لكي لا يفوز فيها سوى الذين تم الاتفاق حولهم مع الحكومة والمتصرفين والقائمقامية في الألوية والأقضية، كما هو حال التزوير الذي كان يشمل المدن أيضاً. وأورد حنا بطاطو مقطعاً مهماً من تقرير سري بريطاني كتبه مفتش إداري بريطاني

ووجهه إلى المستشار البريطاني في وزارة الداخلية في عام ١٩٣٠ جاء فيه: "يمكن تقسيم الانتخابات عموماً إلى ثلاث مراحل. أولاً، يضع القائمقام نفسه في موقع قوي ما أمكنه باختيار الرجال المناسبين للاقتراع عليهم كأعضاء للجنة التفتيش. ثانياً، يجب على القائمقام أن يرتب إرسال رجل ذكي من اللجنة إلى المركز (المحطات) الخارجية لضمان ألا يصبح الشيخ فائق القوة بانتخاب كل أقربائه، إضافة إلى القهوجي وكل الطفيليين الآخرين المرتبطين "بالمضيف"، كناخبين ثانويين. لقد عرفت حالات لمشايخ تلاعبوا بالانتخابات بحيث سيطروا هم على كل الأصوات الثانوية في العشيرة وكانوا بذلك في موقع بيع ثلاثين صوتاً أو أكثر بالمزاد لمن يدفع السعر الأعلى. بعد أن يتم ترتيب المرحلة الثانية كما يجب، يصبح الوضع عندها جاهزاً للمرحلة الثالثة والأخيرة، أي لانتخاب النواب، الذي يتم، كما يعرف كل إنسان، بشكل غير رسمي قبل الحدث من قبل المتصرف في خصوصية مكتبه ومكتب القائمقام صاحب العلاقة"[٤٣]. وكانت العملية تجري لصالح في فترة الملك فيصل الأول لصالح أحد الأطراف الثلاثة: سلطات الاحتلال البريطاني أو، فيما بعد، السفارة البريطانية، الحكومة العراقية، والملك فيصل الأول، أو، فيما بعد، عبد الإله. وكانت تجري إما بالتنسيق بين هذه الأطراف أو عبر المنافسة والصراع لكسب متصرف هذا اللواء أو ذاك من جانب هذا الطرف أو ذاك أو عبر تحالف طرفين ضد الطرف الثالث، ولكنها في المحصلة النهائية تخدم مصالح التحالف العام، وضد مصالح البلاد وتزويراً لإرادة الشعب.

ولم يكن تمثيل الشيوخ في السلطة التنفيذية يتم على أساس الانتماء العائلي، بل على أساس المصالح التي يلتزم بها ويدافع عنها. وكانت الحكومات المتعاقبة عموماً وأغلب الوزراء الذين شاركوا في تلك الحكومات يعبرون في سياساتهم عن مصالح الفئات الإقطاعية والكومبرادور الجاري والفئة البيروقراطية الحديثة التكوين، ويجسدون إلى حدود بعيدة تحالف هذه الفئات مع بريطانيا. ولا شك في أن قلة من شيوخ العشائر من استوزر منهم،

---

٤٣ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ١٢٩.

ومنهم عبد المهدي المنتفكي، وقلة من أبناء شيوخ العشائر من المتمدنين، ومنهم عبد المحسن السعدون، إذ أن الغالبية العظمى منهم كانت أمية القراءة والكتابة، إضافة إلى أن عدداً غير قليل منهم كان بعيداً عن فهم تعقيدات الأوضاع السياسية أو تحليل اتجاهات التطور. لذلك كانوا يكتفون بالتأثير السياسي العام ويمارسون التأثير الاقتصادي والاجتماعي المطلوب. وعندما كانت تنشأ اختلافات في وجهات النظر، كانوا يستخدمون التهديد والوعيد أو التمرد والانتفاضة لإجبار الحكومة على تنفيذ رغباتها أو رغبات من تتعامل وإياه، وبشكل خاص الطرف البريطاني. وفي هذا الكلام استثناءات أيضاً، والتي، كما يقال، تؤكد القاعدة.

ضمان مستوى دخل سنوي عالي، إضافة إلى تقديم الامتيازات لهم، ومنها الإعفاءات الضريبية أو إغفال جبايتها. لقد استخدم الإقطاعيون، وهم مجموعة صغيرة من المستحوذين على أوسع المساحات الزراعية، جماهير واسعة من الفلاحين في زراعة الأرض وفق الطرق القديمة والبالية وحققوا نسبة ريع عالية على حساب اقتطاع نسبة عالية من الناتج الاجتماعي المتحقق في الريف، مما لم يترك سوى نسبة ضئيلة جداً للفلاحين المنتجين لا تكفي حقاً لإعادة إنتاج وتجديد قوة العمل في الريف، كما كانت تمنع تحقيق التراكم في الريف أو في الاقتصاد الوطني بشكل عام، بسبب استخدامه البذخي غير العقلاني على الشؤون الاستهلاكية والكمالية الخاصة للإقطاعيين وأفراد عوائلهم. وكان هذا الواقع يمنح الإقطاعيين قوة اقتصادية ومالية كبيرة على الفلاحين والمنطقة، رغم أن نسبة عالية منهم ما عادت تقطن بالضرورة في الريف، بل انتقلت إلى المدن، كما هو حال بقية لوردات الأرض في الدول الأخرى.

المبحث الثاني: الفلاحون

شكلت مراتب الفلاحين العديدة والمتقاربة في مستويات معيشتها النسبة العظمى من سكان العراق خلال الفترة الواقعة بين قيام الحكم الوطني ونهاية الحرب العالمية الثانية، رغم الهجرة غير المنقطعة والكبيرة والجماعية في أحيان كثيرة من مناطق فلاحية معينة في الريف إلى المدينة. ولعبت الهجرة المتواصلة من البادية إلى الريف دورها في التغطية على واقع الهجرة المتزايدة من سكان الريف إلى المدينة، حتى أنها ساهمت في رفع نسبة سكان الريف في إجمالي السكان بين عامي ١٩٠٥ و١٩٤٧. ففي الوقت الذي بلغت نسبة سكان البادية في عام ١٩٠٥ حوالي ١٧,٥ ٪، تراجعت في العام ١٩٤٧ إلى ٣,٤ ٪ فقط من إجمالي سكان العراق، في حين ارتفعت نسبة سكان الريف من ٥٨,٨ ٪ في العام ١٩٠٥ إلى ٦١,٩ ٪ في العام ١٩٤٧ من إجمالي السكان، كما ارتفع سكان المدينة من ٢٣,٧ ٪ إلى ٣٤,٧ ٪ خلال ذات الفترة. أي أن التغير جاء على حساب سكان البادية، وهي ظاهرة إيجابية مهمة.

وإذا كانت الغالبية العظمى من فئة الإقطاعيين وكبار الملاكين ومجموعات من السراكيل تعيش في المدينة، فأن الغالبية العظمى من الفلاحين كانت تعيش في الريف وتعمل في الزراعة في ما عدا مجموعات صغيرة منهم كانت تحاول العمل في مواسم معينة في المدينة لتعود وتعيش في الريف في مواسم أخرى، أو أنها كانت تتنقل بين الريف والمدينة بسبب أوضاعهم المعيشية المتردية في الريف وتسعى للحصول على عمل هامشي إضافي يحقق لها دخلاً إضافياً يساعدها على مواصلة العيش.

ساهمت قوانين تسوية حقوق الأراضي التي وضعها أرنست داوسن في سلب الفلاحين المزيد من الأراضي الزراعية وحولهم إلى فلاحين يعملون بأشكال علاقات متنوعة لدى الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والسراكيل. ورغم التباين في تلك الأشكال من العلاقة بين الفلاح والمستحوذ على الأرض في مناطق العراق المختلفة، فأنها جميعاً كانت تجسد علاقات استغلال شبه إقطاعية. وكان الفلاحون في مثل هذه العلاقات لا يعتبرون أقناناً تماماً، ولكنهم لم يكونوا أحراراً تماماً أيضاً، فهم بين الاثنين ويواجهون أبشع

أشكال الاستغلال والقيام بأعمال السخرة لصالح المستحوذين على الأرض الزراعية والمتمتعين بامتيازات معينة لدى الإقطاعيين.

- فما هي أشكال العلاقات التي وجدت حينذاك؟

- كانت هناك مجموعات من الفلاحين المالكين للأرض الزراعية ذات المساحة الصغيرة والمستقلة في نشاطها الزراعي. ولم يرتفع عدد هؤلاء الملاكين خلال الفترة موضوع البحث، بل لوحظ فقدان عدد غير قليل منهم للأرض التي كانت بحوزتهم لأسباب عديدة، بما فيها ادعاءات كبار الملاكين بملكيتهم لها، أو بسبب تركهم للأرض وهجرتهم إلى المدينة لعجزهم عن مواصلة النشاط الزراعي بسبب الديون المتراكمة بذمتهم .. الخ. وكانت هذه الفئة من الفلاحين موجودة في مختلف مناطق العراق، ولكن على نحو خاص في منطقة الفرات الأوسط وعموم وسط العراق.

- وكانت هناك مجموعات أكبر من الفلاحين تعمل لدى كبار الملاكين المستحوذين على الأرض الزراعية على أساس استئجار الأرض الزراعية وتقسيم الحاصل بين أطراف العلاقة. وكانت حصة المستحوذ على الأرض متباينة من منطقة إلى أخرى بالارتباط مع التقاليد والعادات التي درجت عليها المنطقة قبل ذاك. وكان الريع الذي يستحوذ عليه المستحوذ على الأرض ومن حوله يشكل الحصة الكبرى من مجموع إنتاج الفلاح، وما يبقى منه لا يسد الرمق، ويجعل الفلاح مديناً دائمياً للمستحوذ على الأرض. فإلى جانب الإقطاعي والملاك الكبير كان المحصول يوزع، باعتباره ريعاً، على النحو الآتي:

- تتراوح حصة المستحوذ على الأرض الزراعية كريع، سواء أكان مالكاً لها أم ممنوحة له باللزمة أم مفوضة له بالطابو بين ٤٠- ٧٥٪ من المحصول السنوي في الأرض التي وضعت تحت تصرف الفلاح لزراعتها وفق المناطق المختلفة من العراق ووفق العادات والتقاليد التي كرسها المستحوذون على الأرض الزراعية.[٤٤]

٤٤ حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ٧٤.

- " كان يتعين على الفلاح أن يدفع صنوفاً من الضرائب والإتاوات للملاك بحسب الأعراف المحلية المأخوذ بها في المنطقة. فقد كان يترتب على الفلاح أن يدفع أربع كيلات (چيلات) في كل مئة كيلة أو مناً واحداً في "التغار"* من مجموع المحاصيل في لواء العمارة للحراس الذين يخدمون لدى الشيخ في حراسة المحصول منذ نضجه وحتى تقسيمه، وتعرف هذه "الضريبة" بـ "الشحنية". ويدفع الفلاح في اللواء المذكور "القهوچيه" وتعادل ثلاث كيلات في المئة، أو منّاً من كل "تغار" للرجل الذي يعد القهوة في مضيف الشيخ. ويدفع الفلاح منّاً من كل تغار في الفرات الأوسط (خمس كيلات في لواء العمارة) لقاء ما كان يعرف بالمأمورية، أي ضريبة "(المأمور) الذي يتولى الإشراف على توزيع المياه. وفي منطقة الفرات الأوسط كان يتعين على الفلاح أن يدفع ما يعرف بـ "البرطيل" وتعادل منّين من كل تغار لسد نفقات المضيف. وفي العمارة يدفع الفلاح ٥٪ من المحاصيل لقاء ما يعرف بـ "الگعادة" لتغطية مصروفات المضيف. وفي العمارة أيضاً يدفع الفلاح ثلاث كيلات إلى رجل الدين "المؤمن". ويدفع إلى الوزان خمس كيلات. وكان على الفلاحين في العمارة أن يزرعوا قطعة الأرض المخصصة إلى رجال الدين الموالين للإقطاعي والتي تعرف ب "المحرمات"[٤٥].

ووجدت إلى جانب هذه المجموعات الكبيرة من الفلاحين مجموعة أخرى يطلق عليها بالتعابة أو المغارسين. وقد انتشرت طريقة التعامل هذه في لواء البصرة على نحو خاص.

---

* المن، وحدة وزن، وكذا التغار أو الطغار، ويتفاوت بعضها في المناطق المختلفة. وفي لواء العمارة كان (التغار) يعادل (١٠) وزنات والوزنة تعادل ١٠٠ حقة أو أقة اسطنبول والأقة تعادل كيلو وربع تقريباً. والمن يزن ٤٠ حقة أو أقة. راجع: الكاظمي، نصير سعيد. الحزب الشيوعي والمسالة الزراعية في العراق. مصدر سابق. الهامش على الصفحة ١٦٦.

٤٥ – الكاظمي، نصير سعيد. الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراقز مصدر سابق. ص ١٦٦.

– حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ٧٤/٧٥.

– بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. الجزء الأول. ص ١٧٢.

حيث كان المستحوذ على الأرض يقسم الأرض إلى قطع صغيرة ويضعها تحت تصرف الفلاحين لاستثمارها. "وطبقاً للعرف الذي كان سارياً، كما يشير إلى ذلك عزيز سباهي، فأن حقوق التعاب كانت إما "طينية" وتعني أن للتعاب، بعد انتهاء مدة العقد، الحق في ربع الأرض مع مغروساتها بعد إخراج "رقبة الأرض" منها. ورقبة الأرض هذه، التي تعود بكاملها للملاك، تعادل ربع كامل الأرض المزروعة بما فيها من مغروسات. وهذا يعني أن للتعاب الحق في ربع الأرباع الثلاثة المتبقية، أي ١٨,٧٥ ٪ من مجموع الأرض المتعوبة. أو أن تكون هذه الحقوق "تثمينية"، أي للتعاب بعد إكمال غرس الأرض قيمة ١٨,٧٥ ٪ من قيمة المغروسات فقط، أي لا حق له في الأرض ذاتها"[٤٦].

ووجدت في الريف العراقي مجموعة من العمال الزراعيين الذين كانوا يعملون وفق أجرة يومية تدفع لهم لقاء أتعابهم. وكان أغلب هؤلاء العمال يشتغلون عند التعابة أو المغارسين في البصرة. وكانت أوضاعهم مزرية حقاً بسبب تردي أوضاع التعابة أنفسهم وقلة الدخل السنوي المتحقق لهم. وأغلب هؤلاء كانوا يستخدمون في زراعة البساتين أو في جني المحاصيل في مواسم معينة. وكان الأجر يدفع أحياناً بصورة عينية أو نقدية وفق وضع التعّاب أو المغارس ووفق الاتفاق الذي يتم بين الاثنين. وغالباً ما كان التمر يشكل الأجر العيني الذي يدفع للعامل الزراعي.[٤٧]

ولا بد من الإشارة إلى أن الفلاح كان مضطرا إلى أخذ سلفة أو قرض من الإقطاعي المستحوذ على الأرض أو من المرابين الذين كانوا يمولون الفلاحين بالقروض لقاء فائدة عالية جداً تصل إلى حدود ٦٠٪[٤٨]. وكان التجار ينزلون أخر ضربة بإيرادات الفلاح السنوية من خلال شراء محاصيلهم بأسعار واطئة جداً لا يكفي مردود الحاصل المتبقي لديهم عن

---

٤٦ الكاظمي، نصير سعيد. الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ١٦٩.

٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٧١.

٤٨ فهد. كتابات فهد. مصدر سابق. ص ١٠٩.

إشباع حاجاتهم السنوية أو توفير ما هو ضروري لإعادة الإنتاج. وكانت عادة بيع المحصول "على الأخضر" سارية في مناطق مختلفة من الريف العراقي، حيث كان الفلاح مجبراً عليها لتمشية أمور معيشته اليومية والتي كانت تجهز على مورده السنوي بسبب ضآلة السعر الذي كان يشتري بها التاجر المحصول الزراعي قبل نضجه، والتي أشار إليها تقرير فهد إلى الكونفرنس الحزبي في عام ١٩٤٤.[٤٩]

لقد كانت حياة الفلاح العراقي وحياة عائلته كلها بؤس وفاقة وحرمان وجهل ومرض، إذ كانت أنواع الأمراض تطاردهم يومياً وتقضي على حياة نسبة مهمة من الولادات الجديدة، إضافة إلى الأمراض التي كانت تصيب الكبار وتقلل من أعمارهم. نقل حنا بطاطو عن الدكتور مهدي مرتضى مقطعاً من تقرير كتبه الأخير عن "الأوضاع الصحية في العراق" جاء فيه ما يدلل على الحياة القاسية التي كانت تعاني منها العوائل الفلاحية:

"كان المريض يدخل إلى المستشفى. وبمجرد إلقاء نظرة عليه تعرف أنه مصاب بالانكلستوما، وهو ما يؤكده فحص البراز. أنك لتصعق من الدرجة القصوى لما يعانيه من فقر الدم والحالة الواضحة للجوع. فنسبة الهيموغلوبين في الدم (أي نسبة ما يحتويه الدم من حديد) وجدت أنها لا تزيد عن ٢٠٪. وكانت خلايا الدم الحمراء لديه مليون في كل سم٣. واعتماداً على الحديد في الفم والغذاء تحسنت أوضاعه. وفي شهر واحد ارتفع الهيموغلوبين لديه إلى ٥٠٪ وارتفعت خلايا الدم الحمراء إلى ثلاثة ملايين في السنتمتر المكعب. أعطي علاج ضد الانگلستوما، وهو ما لم تكن تسمح به حالته السابقة. وفي غضون أسبوعين ارتفع الهيموغلوبين غلى ٦٥٪ وخلايا الدم الحمراء إلى ٣,٥ مليون في السنتمتر المكعب الواحد. وصار يشعر بحالة أفضل، وبدأ التحسن واضحاً على قواه العقلية. وهو يرغب في العودة إلى بيته وعمله. ونضطر إلى السماح له بالعودة إلى ذات البيئة. وبعد عام أعيد إدخاله إلى المستشفى لنفس الحالة"[٥٠]. وكانت الهوسات الشعبية

---

٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٩.

٥٠ حنا بطاطو، العراق. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٧٠.

الفلاحية خير معبر عن حياة ومعيشة الفلاحين في الريف العراقي. تقول إحدى تلك الهوسات التي واجه قائلها مفوض الشرطة، الذي ترأس مجموعة من قوات الشرطة القادمة لضرب تحركهم الشعبي، ما يلي:

كريم يركب كادلاك   وأنا بليه نعال

اسمع يا مفوض

كريم ياكل عنبر   وأنا بليه دنان

اسمع يا مفوض*

يتحدد مستوى معيشة الفلاح العراقي بعدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المهمة، وأهمها، كما يشير إلى ذلك بصواب الراحل الدكتور جميل بوداغ في رسالته للدكتوراه:

١. مستوى ملكيته للأرض الزراعية، انطلاقاً من أن الأرض أهم وسيلة إنتاج في الزراعة. ووفق أوضاع العراق حينذاك، واستناداً إلى طريقة الزراعة القائمة على أساس نير ونير (النيرين)، فأنه سيحتاج إلى ٦٠ دونماً في الأراضي المروية و١٢٠ دونماً في الأراضي الديمية (المطرية) لكي يستطيع الحصول على الحد الأدنى لمعيشته وأفراد عائلته. ويمكن للجدول التالي توضيح علاقات الملكية في العراق.

---

* كريم، اسم لأحد الإقطاعيين في الفرات الأوسط. كاديلاك، سيارة أمريكية مرفهة، بليه، بدون. نعال، (نعل) الحذاء الشعبي الواسع الانتشار في العراق.عنبر، نوع من الرز العراقي الممتاز، دنان، نوع من حبوب العشب غير النافع الذي يختلط بالرز أثناء الحصاد.

توزيع الفلاحين وأصحاب الأراضي على مجموعات وفق ملكيتهم للأرض

المجموعات	مساحة الأرض الدونمات	نسبتها إلى الأراضي الصالحة للزراعة	نسبة المنشآت الفلاحية إلى المجموع	نسبتها إلى مجموع القادرين على العمل في الريف
فلاحون بلا أرض ومستأجرون	–	–	–	٨٠ ٪
فلاحون فقراء	أقل من ٦٠ دونم	٧,٥	٧٨,٧	١٤,٩
صغار الفلاحين	بين ٦٠–١٠٠	٥,١	٩،٠	١,٨
متوسطو وكبار الفلاحين	بين ١٠٠–٤٠٠	١٦,٠	١٢,٣	٢،٣
كبار الملاكين		٧١,٤	–	٠,٦

Bodagh Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 32.

ومنه يتبين أن حوالي ٨٠٪ من الفلاحين هم من الذين لا يملكون أرضاً زراعية ويعملون على أساس استئجار الأرض الزراعية من الملاكين ويعملون على أساس المحاصصة، وأن أكثر من ٩٥٪ من الفلاحين لا يملكون أرضاً أو يملكون الحد الأدنى الضروري لتأمين معيشتهم وإعادة إنتاج قوة عملهم، وأن ٣,٢٪ من الفلاحين ممن يعتبرون ضمن متوسطي وكبار الفلاحين، في حين أن نسبة كبار الملاكين إلى المجموع لا يتجاوز ٠,٦٪ من المجموع.

٢. مقدار ملكيته من حيوانات الجر. ومن المعروف أن قلة من الفلاحين ممن يمتلك حيوانات الجر.

٣. مقدار ملكيته للماشية، مثل الأغنام والماعز والبقر.

مقدار حصته من المحصول السنوي.

إجمالي وضعه المالي.

وفي ضوء ذلك يمكن الوصول إلى تحديد الفئات التالية في المجتمع الزراعي العراقي:

فقراء الريف: تشكل هذه الفئة من الفلاحين الغالبية العظمى من أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة التي تقل مساحة الأرض التي تحت تصرفهم عن ٦٠ دونماً وأحياناً لا تزيد عن خمس دونمات أو حتى أقل من ذلك. وهي تتوزع على مجموعتين كبيرتين هما: الفلاحين الفقراء والفلاحين المعدمين، أو كما يطلق عليهم أحياناً بأشباه البروليتاريا. ويتحقق الدخل السنوي للفلاحين الفقراء من عملهم وأفراد عائلاتهم في الحقل وعلى الأرض التي تحت تصرفهم. وتشكل هذه الفئة الكبيرة ٧٨,٨٪ من إجمالي أصحاب الملكيات الزراعية. وغالباً ما يصعب على هؤلاء الفلاحين تحقيق دخل مناسب لإشباع حاجاتهم وحاجات أفراد عائلاتهم الأساسية، وتجديد قوة عملهم أو حتى تجديد الإنتاج الزراعي، مما يدفعهم إلى طلب القروض من المرابين الذين يلتهمون جزءاً مهماً من محصولهم السنوي. وكثيراً ما فقد أفراد هذه الفئة أرضهم الزراعية بسبب الديون التي تراكمت بذمتهم أو بسبب هجرتهم إلى المدينة هرباً من أوضاعهم المتردية. ويضطر البعض من هؤلاء إلى العمل بأجرة في بعض المواسم الزراعية عند أغنياء الفلاحين أو كبار الملاكين لتأمين دخل إضافي يساعده على العيش والبقاء في الريف. ويصعب وصف حالة الفلاحين المعدمين، إذ أنهم لا يملكون أرضاً زراعية، وبالتالي يلجأون إلى استئجار قطعة أرض صغيرة للعمل مع أفراد عائلاتهم عليها. ويجري اقتطاع نسبة عالية من محصولهم السنوي لقاء إيجار الأرض، أو كفائدة لقاء القرض الذي حصلوا عليه من المرابي. وأفراد هذه الفئة الكادحة غالباً ما يتركون الأرض التي استأجروها ويرحلوا إلى المدينة طلباً للرزق، أو أنهم يعملون لقاء أجر في أراضي الإقطاعي أو السركال، وأحياناً حتى دون أجر وما يسمى بالسخرة. إن أفراد هذه الفئة يشكلون المجموعة الأكثر فقراً وكدحاً والأقصر عمراً والأتعس عيشاً والأقل تمتعاً بخدمات الدولة والأكثر إصابة بالأمراض في المجتمع. وكان المهاجرون من هؤلاء إلى المدينة يعيشون في أوضاع بائسة جداً من حيث المأكل والملبس والسكن في أطراف المدن، والكثير

منهم يعاني من بطالة طويلة، ومستعدون للعمل في ما يطلب منهم، سواء كان في أعمال الطين أو النقل أو البيع بعربات في الشوارع ...الخ.

صغار الفلاحين: وهي الفئة التي تتراوح ملكية الأرض التي تحت تصرفها بين ستين دونماً في الأراضي المروية و١٠٠ دونماً في الأراضي الديمية (المطرية). وأفراد هذه الفئة من صغار الفلاحين يحققون دخلهم السنوي من استهلاك قوة عملهم وأفراد عائلاتهم. ودخلهم السنوي يحقق لهم حداً أدنى من العيش في الريف، ولكنهم غالباً ما كانوا يعانون من وطأة الديون التي بذمتهم إلى المرابين. وكانت الهجرة إلى المدينة مصير عدد غير قليل منهم، مما سمح باستيلاء كبار ملاكي الأراضي على أراضيهم وبصيغ شتى. وفي المواسم الزراعية غير الجيدة، حيث تقل الأمطار أو صعوبة الحصول على مياه لإرواء مزروعاتهم، يجبرون على أخذ القروض من المرابين التي تبقى تطاردهم طويلاً وتصبح عبئاً ثقيلاً عليهم، مما يقود إلى فقدان البعض غير القليل منهم إلى الأرض التي كانت تحت تصرفه أو ملكاً له.

وسطيو وأغنياء الفلاحين: إن السمة التي تميز هذه الفئة من الفلاحين هو مشاركة أفراد العائلة في الزراعة، فدخلهم السنوي يحققونه بنشاطهم الاقتصادي أولاً، وعبر تشغيل بعض العمال الزراعيين في مواسم الحصاد أو البذار مثلاً. وأغلب أفراد هذه الفئة من الفلاحين تملك، إلى جانب الأرض الزراعية التي تتراوح مساحتها بين ١٠٠ – ٤٠٠ دونم، بعض حيوانات الجر، إضافة إلى بعض المواشي. وفي الوقت الذي يقومون باستغلال بعض الفلاحين والعمال الزراعيين، فأنه يتعرضون لاستغلال المرابين والتجار أيضاً، رغم أن بعضهم يقوم بتسليف الفلاحين بنسبة فائدة عالية[٥١]، وربما يستولي الفلاح الغني على أرض بعض صغار الفلاحين وفقراء الريف من جراء الديون المتراكمة بذمتهم له. وتسنى لعدد كبير من أغنياء الفلاحين وبعض متوسطيهم اقتناء مضخات نقل المياه أو بعض

---

51 Bodagh Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 33/34.

المكائن الزراعية، سواء عبر مدخولاتهم السنوية أو عبر قروض تمنح لهم لهذا الغرض من قبل المصرف الزراعي.

العمال الزراعيين: وقد تحدثنا عن هذه الفئة في الصفحات السابقة. وهي تحقق دخلها اليومي نقداً أو عيناً من خلال بيع قوة عملها. وبالكاد يكفي هذا الدخل لإشباع حاجات العائلة وتجديد قوة العمل. وقد انتشرت هوسة بين الأوساط العراقية في الوسط والجنوب تشير إلى واقع أجرة الفلاح اليومية الواطئة جداً بالقياس إلى الجهد الذي يبذله، إذ أنها لا تزيد عن ٣٠٠ فلساً. وتقول الهوسة:

"شلون تموت وانت من أهل العمارة شلون تموت ويوميتك ثلثمية"[٥٢].

إذ لم يعد لهذه العائلة العمالية الزراعية الفقيرة من لواء العمارة (ميسان حالياً) من يساعدها على توفير مصاريف العيش والحياة. وقد قدر عدد أفراد هذه الفئة من العمال الزراعيين حتى نهاية الحكم الملكي بحدود ٤٠,٠٠٠ شخص[٥٣]. أما الذين يعملون على أساس عيني، فهم في الغالب يرتبطون بالعوائل التي تشغلهم بأواصر القربى والعيش المشترك، أو أولئك العمال البؤساء الذين يشتغلون عند المغارسين أو التعابة الفقراء في لواء البصرة.

ومما هو جدير بالإشارة إلى أن تسارع انتقال البدو إلى حياة الاستقرار في الريف العراقي والارتباط بالنشاط والإنتاج الزراعي النباتي والحيواني لم يغير كثيراً من طبيعة العلاقات العشائرية القائمة بين عائلة شيخ العشيرة والعوائل المتنفذة الأخرى في العشيرة وبين أفراد العشيرة الذين تحولوا من بدو إلى فلاحين يزرعون الأرض ويحصدون الحاصل تحت إشراف

---

٥٢ كيف تموت وأنت من أبناء لواء العمارة الفقيرة، كيف تموت ولك أجرة تبلغ ثلاثمائة فلس في اليوم"، إنها التعبير الصارخ عن البؤس الذي كانت تعيش فيه تلك العوائل، أنها الحسرة على موت رجل وعلى أجره اليومي الذي كان يحققه لتعيش منه عائلته الفقيرة.

53 Bodagh Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S.36

ورقابة الشيخ وسراكيله بأشكال من العلاقات ذات المضمون الاستغلالي شبه الإقطاعي. حتى أن العلاقات العشائرية انتقلت من الريف إلى المدينة مع اتساع هجرة الفلاحين إلى المدينة بسبب أوضاع الريف وظروف حياة ومعيشة الفلاحين البائسة والاستغلال البشع الذي كانوا يتعرضون له. وقد استثمرت هذه العلاقات العشائرية المنتقلة من الريف إلى المدينة بصيغ مختلفة من جانب شيوخ العشائر لصالح تعزيز مراكزهم لا في الريف فحسب، بل وفي المدينة أيضاً، وبشكل خاص في فترة الانتخابات للحصول على أصواتهم الانتخابية. كما حافظ المؤمن أو السيد (الملة) على علاقاته بأولئك الفلاحين الذين انتقلوا إلى المدينة، وكان يساهم في المحافظة على علاقات شيخ العشيرة بأفراد عشيرته المنتقلين إلى المدينة. وبذل المؤمنون، وهم في الغالب من رجال الدين الشيعة، جهداً كبيراً للمحافظة على تقاليد إقامة الطقوس المذهبية الشيعية في المناطق التي انتقل إليها الفلاحون في المدن المختلفة، ومنها بغداد، بما فيها إقامة التعازي على استشهاد الحسين بن علي بن أبي طالب، أو السفر بمواكب حسينية كبيرة إلى كربلاء لإقامة شعائر عاشوراء والحزن على مقتله. كما كانت العلاقات العشائرية قد أقرت إقامة صندوق خاص بكل عشيرة في المدينة تجمع فيه التبرعات للإسهام بنشاطات مشتركة أو دفع فدية دم أو ما شاكل ذلك. ولا شك في أن علاقات المدينة كانت قد تركت تدريجاً طابعها الحضري على بنات وأبناء الفلاحين في الأجيال التالية وغيرت بعض أو الكثير من تقاليدهم وعاداتهم الريفية بمرور الوقت، ولكنها لم تستطع تغيير طباع وتقاليد وعادات الجيل الأول أو الآباء والأمهات كثيراً.

المبحث الثالث

البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة

كان الميسورون من سكان المدن في مختلف ألوية العراق ينتمون إلى الأشراف أو السادة أو شيوخ العشائر الذين انتقلوا للسكن في المدن، أو التجار الذين ارتبطوا قبل الحرب العالمية الأولى بالشركات التجارية الأجنبية، وبشكل خاص الشركات البريطانية. وكان كبار الموظفين يشكلون جزءاً من هذه المجموعة الميسورة من سكان المدن. وأصبحت هذه المجموعات السكانية الصغيرة المعين المباشر لبروز وتطور ثلاث فئات اجتماعية لعبت دوراً مهماً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ونعني بها البرجوازية التجارية بمراتبها المختلفة ومجالات نشاطها التجاري، ومنها تشكلت فئة الكومبرادور ذات التبعية الفعلية والمباشرة للشركات التجارية البريطانية العاملة في العراق، التي ارتبطت مصالحها بمصالح الوجود والنشاط الاقتصادي البريطاني. كما منها ومن بعض الحرفيين وأصحاب المهن الصناعية الحرة برزت في سنوات متأخرة من هذه الفترة فئة البرجوازية الصناعية التي اصطدمت مصالحها بمصالح الإقطاعيين والكومبرادور وتعارضت مع مصالح الشركات الرأسمالية الأجنبية العاملة في مجال التجارة وتلك التي هيمنت على قطاع النفط ألاستخراجي. ومن العوائل المرتبطة بهذه المجموعات السكانية برز القسم الأكبر من المثقفين والمتعلمين الأفندية في العراق والذين احتلوا مراكز مهمة في أجهزة الدولة المختلفة. وكانت هذه الفئات الاجتماعية الجديدة المعين الذي رفد الجيش العراقي بالوجبات المتتالية من ضباط الجيش العراقي.

وفي ظل الهيمنة الإمبريالية البريطانية وتفاقم الصراع بين قوى المعارضة، ومعها جماهير شعبية واسعة، وبين الشركات الرأسمالية الاحتكارية والوجود الأجنبي في العراق، ومعها حلفائها من الفئات الحاكمة، نشأت وتطورت ببطء شديد علاقات الإنتاج الرأسمالية في قطاع الصناعة بشكل خاص وتركزت حتى نهاية الأربعينيات في مشروعات القطاع الخاص. وبفعل نضالات الشعب المتواصلة أمكن خلال الفترة موضوع البحث إعطاء ثلاث دفعات معجلة لعملية إقامة المشاريع الصناعية الحديثة في العراق:

في فترة الأزمة الخانقة التي اجتاحت العالم الرأسمالي بين ١٩٢٩-١٩٣٣، حيث أمكن، تحت ضغط مجموعات من الوطنيين والمثقفين الواعين للخروج من واقع التخلف في العراق، تحقيق أمرين مهمين في الفترة الأخيرة من العقد الثالث، وهما:

* تأسيس "جمعية أصحاب الصنائع" في عام ١٩٢٩، وهو يعبر عن وعي نقابي مبكر، له تاريخه الطويل عند أصحاب الحرف في بغداد العباسيين.

* صدور قانون تشجيع الصناعة الوطنية في عام ١٩٢٩.

وإذا كان تأسيس الجمعية ثمرة جهود الفئة الواعية من العاملين في الحقل الصناعي والعمالي حينذاك، دفاعاً عن مصالحهم، فأن صدور قانون تشجيع الصناعة الوطنية جاء نتيجة نضال مؤسسي الجمعية ومطالبتهم المستمرة بصدوره، الذي يفترض أن يقدم ما يشجع أصحاب الأموال العراقيين على توظيف رؤوس أموالهم في الصناعة، ومنها على نحو خاص، كما ورد في القانون: "... إعفاءات خاصة من ضريبة الدخل والمكوس وضريبة الأملاك، كما سمح باستعمال الأراضي الحكومية غير المستغلة بشرط أن تلتزم المؤسسات بتنفيذ الشروط، مثلاً أن البضائع المصنوعة يجب أن تكون بشكل يختلف عن المادة الخام المستعملة، وأن تستعمل الطاقة البشرية في عمليات إنتاجها، وأن نسبة المستخدمين من غير العراقيين لا تزيد على ١٠٪ من مجوع الأيدي العاملة المستخدمة في المؤسسة (باستثناء الخبراء والفنيين) وأن رأسمال المؤسسة عند تأسيسها لا يقل عن ٣٠,٠٠٠ روبية (٢٢٥٠) دينارا). أما الإعفاءات المسموح بها فكانت لمدة عشر سنوات عن ضريبة الدخل ولمدة خمس عشرة سنة عن الضريبة الجمركية على المكائن والمواد الخام، ولمدة عشر سنوات عن ضريبة العقار ولمدة غير محدودة عن ضريبة التصدير. وفي الوقت نفسه زادت الضريبة الجمركية المفروضة على المستوردات من التبغ والكحول والسجاد والحرير والحلويات"[٥٤].

---

٥٤ لانكلي كاثلين م. تصنيع العراق. مكتبة دار المتنبي -مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر. بغداد-نيويورك. مطابع دار التضامن. بغداد. ١٩٦٣. ص ٥٧/٥٦.

وفي الفترة التي أشعلت النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية الحرب العالمية الثانية، حيث فرضت ظروف الحرب والتموين المستمر لجبهات القتال بالمعدات الحربية والاستهلاكية على الحكومة البريطانية التساهل أمام إقامة جملة من المشاريع الصناعية الاستهلاكية المعوضة عن نقص القدرات التصديرية للسلع البريطانية إلى العراق، إضافة إلى حاجة الجيش البريطاني إلى بعض من تلك السلع المنتجة محلياً.

كما أمكن توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي الوطني بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في سنوات الخمسينات بالارتباط مع تصاعد النضال من أجل تأميم النفط في المنطقة وارتفاع حصة العراق المالية في نفطه المستخرج والمصدر من جانب شركات النفط الاحتكارية وتفاقم المشكلات الاجتماعية والبطالة في البلاد. وخلال الفترة التي أعقبت الحرب شهد قطاع الصناعة التحويلية نموا جديدا في نشاط قطاع الدولة إلى جانب القطاع الخاص بالارتباط مع إقامة مجلس الإعمار ووزارة الإعمار في أوائل الخمسينات وبناء على مقترحات من الخبراء الأجانب الذين زاروا العراق وقدموا توصياتهم بهذا الخصوص.

وخلال الفترة موضوع البحث ارتفع عدد المشاريع الصناعية الذي أقيم في العراق من ٨ مشاريع في عام ١٩٢٩/١٩٣٠ إلى ٥٢ مشروعا صناعيا في عام ١٩٤٤/١٩٤٥، وإلى ١٤٩ مشروعا صناعيا في عام ١٩٤٩/ ١٩٥٠[55]. ويمكن للجدول التالي أن يوضح هذا التوسع في إقامة المشاريع الصناعية في العراق.

---

٥٥ وخلال الفترة التي الواقعة بين ١٩٥٠/١٩٥١ – ١٩٥٨/١٩٥٩، وهي ليست ضمن إطار بحثنا، ارتفع عدد المشاريع الصناعية إلى ٢٥٩ مشروعا صناعياً. وإذا كان عدد العاملين في المشاريع الصناعية في عام ١٩٢٩/١٩٣٠ لا يزيد على بضعة عشرات من العمال فإنه بلغ في عام ١٩٥٩ إلى حوالي ٤٢٨٠٠ عاملا. (راجع في هذا الصدد الإحصاء الصناعي الشهري لسنة ١٩٥٩. وزارة التخطيط. بغداد. ١٩٦١. ص ٧٠٦). وتشير بعض الإحصائيات المتوفرة إلى أن عدد العمال العراقيين قد ارتفع حتى عام ١٩٥٧ إلى ٢٦٢٠٠٠ عاملا يشتغل في قطاعات الصناعة التحويلية (٩٥٢٠٠) والصناعات الصغيرة (٧٥٠٠٠) والنفط الخام (١٠٦٠٠) والبناء (٨١٢٠٠)، إضافة إلى ١٢٠٠٠ عاملا يشتغل في المرافق العامة. وبلغت قيمة الإنتاج الصناعي في عام ١٩٥٧ مبلغا

تطور عدد المشاريع الصناعية في العراق خلال الفترة ١٩٢٩–١٩٤٩

السنة	عدد المشاريع الصناعية
١٩٢٩	٨
١٩٣٣	٣٨
١٣٧	٥٩
١٩٤١	٧٧
١٩٤٥	٩٦
١٩٤٩	١٤٥

حبيب، كاظم. دراسة في اتجاهات التطور الصناعي في العراق للفترة ١٩١٧–١٩٦٣. مجلة الجامعة المستنصرية. العدد ٢ – السنة ١٩٧١. مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ص ١٠.

ويتبين من هذا الجدول في أعلاه أن سرعة نمو المشاريع الصناعية في العراق قد شهدت قفزة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ففي الوقت ارتفعت خلال الفترة ١٩٢٩–١٩٤٥ من ٨ إلى ٩٦، أي بزيادة قدرها ٨٨ مشروعاً وبمعدل سنوي قدره خمسة مشاريع، بلغ المعدل السنوي أكثر من عشرة مشاريع خلال الفترة ١٩٤٥–١٩٤٩.

ولا يوضح الجدول طبيعة المشاريع الصناعية التي أقيمت في العراق خلال هذه الفترة، إذ أنها كانت مشاريع صناعية استهلاكية ذات حجوم صغيرة وإنتاج محدود وكثافة ضعيفة في عدد العاملين فيها وفي رؤوس الأموال الموظفة والتقنيات المستخدمة. ويمكن للجدول التالي أن يوضح طبيعة تلك المشاريع الصناعية لسنوات مختارة.

يتراوح بين ٢٥–٣٠ مليون دينار عراقي. (راجع في هذا الصدد: الإحصاء الصناعي الشهري لسنة ١٩٥٩. مصدر سابق. وكذلك الدكتور عبد الرحمن الجليلي. محاضرات في اقتصاديات العراق. معهد الدراسات العربية العالية. جامعة الدول العربية. مطبعة الرسالة. القاهرة. ١٩٥٥. ص ٧٩/٨٠).

مجموع المؤسسات الصناعية التي استفادت من قانون تشجيع الصناعة لعام

للسنوات ١٩٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٩ و١٩٤٥

نوع الإنتاج السنة	١٩٢٩	١٩٣٥	١٩٣٩	١٩٤٥
الطابوق	٢	٤	١٣	١٩
حلج الأقطان	١	٢	٣	٣
الدباغة	١	٢	٢	٤
طحن الحبوب	١	٤	٤	٦
الطباعة	١	٢	٢	٨
الصابون	١	٣	٤	٦
التقطير	١	٣	٤	٥
عمل الفلين		١	١	١
السيجاير		١٢	١٠	٨
الجوارب		١	١	١
أدوات المكائن الزراعية		١	٢	٢
استخراج الزيوت النباتية		١	١	١
عمل الأحذية		١	١	٣
الشخاط		٥	٥	٥
الكاشي		١	٣	٣
غطاء الرأس		١	١	١
الورق المقوى		١	١	١

الأوكسجين			١	١
منتجات اللبان			١	١
السلومايت			١	١
الجعة (البيرة)			١	١
تحضير اللحوم والفواكه والبيض			. .	. .
الحلويات			١	١
الاسطوانات			١	١
المعكروني			١	١
الغزل والنسيج		٤	٥	٨
عمل الأزرار والخرز			١	١
عمل الجص			١	١
قطع الصخور				١
السمنت				١
المجموع	٨	٥٣	٨٧	٩٦

قارن: لانكلي، م. كاثلين. تصنيع العاق. مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ومكتبة دار المتنبي. نيويورك–بغداد. ١٩٦٣. ص ٩٤/٩٥. مأخوذ عن: الحكومة العراقية. الخلاصة الإحصائية (١٩٢٩–١٩٤٥).

ويستدل من هذا الجدول على أن النمو الصناعي لم يكن محدوداً فحسب، بل ومشوهاً أيضاً من حيث حاجات السكان وإمكانيات السوق على الاستيعاب، إضافة إلى علاقة الإنتاج بتوفر المواد الأولية لتلك الصناعات في الداخل. وكان إنتاج الطابوق أكثر الصناعات رواجاً في البلاد، بسبب حاجتها إلى إقامة الدور والمشاريع المختلفة، تلاه قطاع الغزل والنسيج

باعتباره من القطاعات التقليدية في الإنتاج المحلي، ثم تلاه قطاع الطباعة، إذ كان اهتمام الناس بالتعليم ونشر الكتب والحركة السياسة قد فرض هذا النمو، إضافة إلى سهولة العمل فيه. كما حظا قطاعي السجاير والتقطير بحركة نشطة نسبياً لرواج سوقيهما وتنامي عدد المدخنين وشاربي العرق العراقي المشهور.

وبلغ رأس المال المدفوع لهذه المشاريع ٣,١٨٣,٧٤١ دينار عراقي وقيمة الإنتاج فيها ١,٤٠٣,٣٧٢ دينار عراقي وعدد العاملين فيها ١٦٤٩ شخصاً، كما يوضحه الجدول التالي.[٥٦]

بعض مؤشرات القطاع الصناعي في العراق في أعوام ١٩٤٨/١٩٤٩ و١٩٤٩/١٩٥٠

السنة	رأس المال المدفوع/د.ع	قيمة الإنتاج د. ع.	عدد العاملين
١٩٤٨/٤٩	٣,١٨٣,٧٤١	١,٤٠٣,٣٧٢	١٦٤٩
١٩٤٩/٥٠	٣,٩١٤,٠٠٠	١,٥٥٥,٤٢٨	٢٦٢٦

المصدر: الدرة، صباح مصطفى د. التطور الصناعي في العراق. القطاع الخاص. مطبعة النجوم. بغداد. ١٩٦٨. ص ٤٧.

إن العدد القليل من العاملين في هذه المشاريع الصناعية لا يفسر بتقدم التقنيات المستخدمة فيها، بل بصغر حجمها وضآلة حجم إنتاجها الصناعي. لقد كانت الخشية من التوظيف في القطاع الصناعي كبيرة من جانب البرجوازية الحديثة التكوين، بسبب خشيتها من المزاحمة الأجنبية لمنتجاتها وتعرضها لخسارة رؤوس أموالها، إضافة إلى أن دعم المصرف الصناعي للراغبين في التوظيف الصناعي كانت محدودة والتشجيع ضعيف عموماً. ويمكن أن تدلل على ذلك حجم الاستثمارات المباشرة والقروض الممنوحة من جانب المصرف الصناعي العراقي.

---

٥٦ الدرة، صباح د. التطور الصناعي في العراق—القطاع الخاص. مطبعة النجوم. بغداد. ١٩٦٨. ص ٤٧.

فالمثير للانتباه أن المصرف الزراعي الصناعي الذي أسس في نهاية العقد الثالث، ثم تقرر فصل التمويل الصناعي عن التمويل الزراعي، حيث تم في عام ١٩٤٠ تأسيس المصرف الصناعي المستقل. ولكن لم يبدأ نشاط هذا المصرف فعلياً إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في عام ١٩٤٦، كما أن نشاطه كان محدوداً جدا، بالرغم من الأهداف الكبيرة التي أخذها على عاتقه وفق ما جاء في قانون تأسيس المصرف. أكد القانون على المهمات التالي:

١. إنشاء مشروعات صناعية خاصة على حسابه الخاص.
٢. الإشراف والمشاركة في شركات أهلية وحكومية.
٣. الإسهام في الشركات الصناعية القائمة أو التي على وشك التأسيس.
٤. تقديم السلف لاستيراد المواد الأولية وتصدير المنتجات.
٥. إعطاء القروض لأصحاب المؤسسات الصناعية الذين يرغبون في إنشاء المصانع أو توسيعها أو تحسينها.
٦. التوسط لاستيراد المكائن والمعدات والمواد الأولية وكذلك التوسط لتصدير السلع لأصحاب المصانع أو المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية.
٧. إعطاء القروض للتجار المساهمين في مؤسسات يشرف عليها أو يسهم فيها المصرف.
إعطاء القروض لأصحاب المصانع لشراء المكائن والأدوات والمواد الأولية وتصريف السلع المنتجة في داخل العراق وخارجه.
٨. القيام بالأعمال المصرفية التي من شأنها تسهيل المعاملات الصناعية.[٥٧]

وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن مجموع القروض والاستثمارات الصناعية للمصرف الصناعي بلغ في عام ١٩٤٩ (٥٩٤,٧٨٢) دينار عراقي، كان منها ٢٤,٩ ٪ قروضاً والباقي استثمارات المصرف في مختلف النشاطات. ومن الجدير بالإشارة إلى أن المصرف الصناعي

---

٥٧ لانكلي، م. كاثلين. تصنيع العاق. مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ومكتبة دار المتنبي. نيويورك–بغداد. ١٩٦٣. ص ٢٢٦.

قد سار على نهج التوظيف ثم بيع حصته لأصحاب رؤوس الأموال بعد أن تكون المشاريع قد تجاوزت مرحلة الخطر واحتمال الخسارة، والبدء بتحقيق الأرباح. وكانت القروض التي يمنحها المصرف قصيرة الأجل لا تزيد عن ثلاث سنوات[٥٨].

ومن هنا يتبين بأن بداية النشاط الصناعي في العراق قد سجلت عملياً بداية نشوء وتطور البرجوازية الصناعية وبداية لنشاطها السياسي الوطني. إلا أن ضعف حركة التنمية الصناعية وقلة عدد المشاريع الصناعية وضعف حجم رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة عموما وقلة رؤوس الأموال التي كانت تحت تصرف المصرف الصناعي لدعم التنمية الصناعية ترك بصماته الواضحة على ضعف قدرات البرجوازية الوطنية الصناعية، إضافة إلى أن طبيعة علاقاتها التي لم تنقطع بالأرض والنشاط الزراعي وبكبار ملاك الأراضي الزراعية قد حد من جذريتها في النضال ضد العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ومن سعيها لنشر العلاقات الإنتاجية الرأسمالية أو من طموحها لاستلام السلطة السياسية. إلا أن هذه الملاحظة يفترض فيها أن لا تقلل من الدور المهم والنضالي الذي مارسته البرجوازية الوطنية في سبيل الحد من دور الاحتكارات النفطية في الاقتصاد العراقي وتقليص دور البرجوازية التجارية الكومبرادورية أو دعم نشاط الفلاحين في سبيل تغيير علاقات الأرض الزراعية لصالح إشاعة العلاقات الجديدة في الريف والزراعة العراقية.

كانت الزيادة الكبيرة في موارد النفط الخام قد لعبت دورا ملموسا في زيادة فاعلية مجلس الإعمار ووزارة الإعمار، سواء في إقامة بعض المشاريع الصناعية التابعة للدولة أم في تشجيع القطاع الخاص والقطاع المختلط وزيادة رأس مال المصرف الصناعي، أم في إعاقة عملية التنمية الصناعية وحركتها وفق أسس أكثر عقلانية تتجاوب مع إمكانيات ومتطلبات التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في العراق. فسياسة مجلس الإعمار ووزارة الإعمار، التي اعتمدت من حيث المبدأ على الرؤية الخاصة بالبنك الدولي إلى البلدان النامية وإلى مسارات التنمية فيها والتي كانت تستجيب لمصالح الدول الرأسمالية الصناعية

---

٥٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٦/٢٣٧.

المتقدمة بالدرجة الأساسية، التي ارتبطت بزيادة عوائد النفط العراقي وكيفية استخدامه لتنمية الاقتصاد الوطني وعلى غرار المجلس الذي كان قد شكل قبل ذلك في المملكة الأردنية الهاشمية، توجهت نحو إقامة بعض المشاريع الصناعية المتناثرة في بعض مدن العراق وفي صناعات تقليدية تخدم تطوير إقامة مشاريع الهياكل الارتكازية مثل مشاريع الأسمنت والطابوق ومشاريع الطاقة الكهربائية، إضافة إلى مشاريع الصناعات الغذائية، ومنها مشروعي السكر في الموصل والعمارة، أو مشاريع الغزل والنسيج في الكوت والهندية أو مشاريع تطوير مصافي النفط. ولكنها ابتعدت تماما عن إقامة المشاريع الصناعية التي تستند إلى الثروة الأساسية التي يمتلكها العراق، الثروة النفطية كمشاريع البتروكيماويات أو المشاريع الصناعية التي ترسي القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها التنمية الزراعية.

وحسب المعلومات المتوفر فقد بلغ عدد شركات القطاع الخاص في قطاعي الصناعة والتجارة والزراعة في عامي ١٩٤٤/١٩٤٥ وعامي ١٩٤٩/١٩٥٠، على النحو الآتي:

جدول يوضح مجموع الشركات الخاصة والعامة في العراق لبعض السنوات

xxxxxx xxxxxx xxxxxa	عدد الشركات المحدودة المسجلة *								معدل رأس المال/قطاع خاص
	صناعية	تجارية	زراعية	نقل	تأمين	خدمات	مختلفة	المجموع **	دينار عراقي
١٩٤٤/٤٥	١٧	٢٠	١	١	..	١٠	٣	٥٢	٢٧,١١
١٩٤٥/٤٦	٧	١٤	..	٣	١	..	١٤	٣٩	٣٠,٤٠٠
١٩٤٦/٤٧	١١	٨	١	..	..	١	١٤	٢٧	٢٥,٠٠٠
١٩٤٧/٤٨	٢	١١	..	٣	..	١	٤	٢٠	٥٦,٠٠٠
١٩٤٨/٤٩	٧	٤	..	..	١	١	٣	١٦	٣١,٥٠٠
١٩٤٩/٥٠	٥	١٢	..	..	..	..	٥	١٩	١٩,٩٠٠

- المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية. ١٩٤٤–١٩٥١. الحكومة العراقية. بغداد.

* و ** المجموع يضم أيضاً شركات تابعة للقطاع العام، وهي على التوالي ابتداءً من عام ١٩٤٤/١٠٤٥ حتى نهاية الفترة: ٧، ١، ٨، ١، ٢ و١. فقط، والبقية كانت للقطاع الخاص. وكان معدل رأس المال الموظف في منشآت القطاع الحكومي، بلغ في السنوات المذكورة على التوالي كما يلي: ١٠٣،٠٠٠، ١٠٠،٠٠٠، ١٦٥,٦٢٥، ١٠,٠٠٠، ١٣٧,٥٠٠ و ٥٠,٠٠٠ دينار عراقي.

وإلى جانب المشاريع الصناعية والتجارية التابعة للبرجوازية الوطنية النامية حديثاً كانت هناك المشاريع الصناعية والتجارية الأخرى التابعة للبرجوازية الصغيرة، أي التي ترتبط بعلاقات الإنتاج السلعية الصغيرة. فهذه الفئة بإنتاجها الحرفي ومبيعاتها في السوق التجاري الداخلي شكلت قاعدة الإنتاج الصناعي والتجاري في العراق، رغم المصاعب الجمة التي واجهتها، بسبب مواقف السلطات العثمانية من جهة، وازدياد استيراد السلع الأجنبية المصنعة من جهة أخرى. إذ أنها أدت إلى غلق الكثير من ورشهم وبيعها والنزوح إلى مواقع أخرى أبعد عن مراكز المدن. ومع ذلك بقيت هذه العلاقات واسعة نسبيا وتشمل حرفا كثيرة ونشاطات واسعة بحكم مستوى تطور المجتمع وسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وبطء تغلغل العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الاقتصاد العراقي. وكانت تلك الأوضاع تسهم في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج السلعية الصغيرة وإلى استمرار مشاركة هذه الصناعات بنسبة مهمة في تكوين الدخل القومي المنتج والمتحقق في البلاد. وكان جل الحرفيين يتوارثون الصنعة ويحافظون على أسرارها ويرتبطون بعلاقات داخلية متميزة لحمايتها. إلا أنهم مع ذلك كانوا يعانون من تخلف في وسائل الإنتاج المستخدمة ومصاعب غير قليلة أمام استيرادها أو استيراد المواد الأولية الضرورية لتطوير الإنتاج فيها، مما كان يترك أثره المباشر على شحة مدخولاتهم وشظف عيش الغالبية العظمى منهم. ودفع هذا الوضع المزري فئات البرجوازية الصغيرة، وبخاصة الصناعية منها، إضافة إلى العاملين في مجالات التعليم والطلبة والمثقفين، إلى تشديد النضال في وقت مبكر ضد الهيمنة الإمبريالية وضد العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والكومبرادورية في آن واحد. ولعبت هذه الفئات دورا بارزا ومتميزا في الحركة الوطنية العراقية في فترة العشرينات وبداية الثلاثينات، كما كان لهم وجود سياسي بارز في كل الأحزاب السياسية العراقية حينذاك.

إن المنافسة الحادة التي واجهها قطاع الصناعات الحرفية من السلع المستوردة قد دفع بأصحاب هذه الصناعات صوب أحد أمرين، وهما:

١. السعي إلى تجديد وسائل الإنتاج المتوفرة لـديها وتحسـين نوعيـة الإنتـاج مـن خـلال استيراد معدات حديثة نسبياً.

٢. إغلاق محلاتهم والانتقال للعمل لدى أصحاب الورش الآخرين، أو الانتقال إلى العمل في المشاريع التابعة لسلطات الاحتلال أو التابعة للدولة أو المشاريع الصناعية التي قامت بتأسيها الفئة البرجوازية الصناعية الحديثة كعمال أجراء. وشمل هذا الواقع مختلف الصناعات اليدوية، سواء صناعات الغزل والنسيج أو الأحذية أو كبس التمور وغيرها، وبشكل خاص في المدن الرئيسية مثل بغداد والبصرة والموصل، في حين واصل الإنتاج الحرفي الصغير في المدن الصغيرة قائماً مع صعوبات غير قليلة وإغلاق للمحلات التابعة لهم.

ولم تكن فئات الحرفيين ومجموعات من المزارعين ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة فحسب، بل كانت هناك مراتب أخرى منها مجموعة كبيرة من صغار ومتوسطي المستخدمين والموظفين في دوائر الدولة وفي القوات المسلحة، الجيش والشرطة والأمن الداخلي، وكذلك جمهرة المعلمين وجماعات كبيرة من الطلبة، إضافة إلى فئة المثقفين العاملين في مختلف مجالات الثقافة. والسمة المميزة لهذه المراتب الاجتماعية أنها تشكل الطليعة الفكرية والمتعلمة في المجتمع والتي كانت وما تزال تلعب دوراً فمهماً في عمليات التنوير الفكري والسياسي في المجتمع. ومن بين أوساطها برزت مجموعات ساهمت بتشكل العديد من الأحزاب السياسية العراقية أو أصبحا أعضاء فيها، كما أنها كانت من بين الفئات السباقة في النضال الوطني. وكانت نسبة غير قليلة من أبناء هذه المراتب الاجتماعية تحصل على مرتب شهري يوفر لها جزءاً أساسياً من حاجتها المعيشية، ولكن نسبة عالية منها كانت تعاني من ضعف الحال بسبب ضعف الرواتب التي كانت تدفع للموظفين والمستخدمين في أجهزة الدولة أو في التعليم الابتدائي والثانوي والمهني. وكانت نسبة مهمة منهم تعاني من شظف العيش، وخاصة تلك التي كانت من المراتب الدنيا في

سلك الشرطة والجيش والأمن. كما كانت نسبة أخرى من هذه المراتب تعاني من البطالة وشظف العيش وتصبح عالة على عوائلهم الفقيرة أصلاً.

المبحث الرابع

الطبقة العاملة خلال الفترة ١٩٢١–١٩٥٠

لم يكن تطور الطبقة العاملة العراقية واحداً أو متماثلاً في مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء أكانت القطاعات الإنتاجية منها أم الخدمية، بل تميز بالتفاوت الشديد، مجسداً في ذلك الاختلال الذي تميز به الاقتصاد العراقي في نمو مختلف قطاعاته وفروعه الاقتصادية وتأثير ذلك على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. ففي الوقت الذي خلا العراق من صناعات آلية وتقنيات حديثة خلال الفترة الواقعة بين نهاية القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الأولى، إذ كان العراق لا يملك حينذاك سوى بعض المشاريع الصناعية البسيطة التي أقامتها الحكومة العثمانية لأغراض تأمين بعض مستلزمات القوات المسلحة للسلع الاستهلاكية كالغزل والنسيج أو العتاد الحربي أو الطباعة. وعلى هذا الأساس لم تكن هناك طبقة عاملة بالمعنى الحديث للكلمة، إذ وجدت مجموعات غير قليلة من العمال المشتغلين في مجالات غير قليلة، وبشكل خاص في الخدمات كالنقل أو في إقامة السدود والجسور أو في الأعمال الترابية أو في كبس التمور على الطريقة التقليدية أو في محالج القطن البدائية التطور أو العمال الذين كانوا يعملون في الورش الصغيرة للصناعات الحرفية اليدوية المنتشرة في أنحاء البلاد. وتوسع تشغيل العمال بالسخرة أو بأجور واطئة جداً خلال فترة الحرب العالمية الأولى لخدمة المصالح البريطانية وقواتها العسكرية ومشاريعها الخاصة المرتبطة مباشرة بوجودها ونشاطها العسكري. وقبل وخلال فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها نشأت وتطورت تدريجاً بعض المشاريع المهمة التي شغلت عدداً أكبر من العمال العراقيين والأجانب مثل منشآت السكك الحديد والميناء، إضافة إلى أعمال التنقيب عن النفط الخام.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى ونتيجة تزايد الحاجة المحلية وحاجة القوات البريطانية في العراق إلى الكثير من النشاطات الاقتصادية والعسكرية، وكذلك إلى السلع الصناعية ورغبة الرأسماليين البريطانيين في استثمار رؤوس أموالهم في العراق لتعزيز مواقع المصالح البريطانية وتحقيق الأرباح، أقيمت بعض المشاريع الصناعية الجديدة. وجرت محاولات لتنمية الصناعات الزراعية باعتبار العراق بلداً زراعياً، مثل زراعة القطن، إضافة إلى ولوج قطاع استخراج النفط الخام وتصديره وتكرير بعضه في داخل البلاد. ولم تكن التوظيفات في هذه المشاريع عراقية، بل كانت في الغالب الأعم أجنبية وعائدة للحكومة البريطانية أو الرأسماليين البريطانيين. وتركز نشاط الرأسمال البريطاني في العراق في اتجاهات ثلاثة كان يؤمل منها أن تؤمن لبريطانيا الموقع المهيمن في الاقتصاد العراقي والمحقق للربح الذي تتوخاه الشركات الرأسمالية والحكومة البريطانية، وهي:

- تنمية وتوسيع حركة التبادل التجاري بين الإمبراطورية البريطانية والعراق، والتي تطلبت بدورها إيلاء اهتمام خاص بالموانئ والسكك الحديد وطرق المواصلات البرية الأخرى والنهرية وتأمين سلامة وصول السلع إلى المستهلك العراقي أو وصول السلع المصدرة إلى المصانع والمستهلك البريطاني.

- توظيف رؤوس الأموال البريطانية في قطاع التنقيب عن النفط الخام واستخراجه، وكذلك في قطاع الزراعة، وخاصة في زراعة القطن، وفي بعض المشاريع الخدمية الأخرى للاستفادة القصوى من الموارد الأولية المتوفرة في العراق والأيدي العاملة غير الماهرة والرخيصة جداً، وكذلك تأمين مستلزمات احتكار السوق العراقي من جاب الشركات الصناعية والتجارية البريطانية.

- استثمار رؤوس أموال حكومية بريطانية غير قليلة لتأمين مستلزمات الاحتفاظ بقوات عسكرية ومدنية بريطانية قادرة على حماية مصالح الرأسمال والحكومة البريطانية في العراق وباعتباره منطقة استراتيجية في الخليج والشرق الأوسط عموماً.

ولتحقيق هذه الأغراض بدأت سلطات الاحتلال البريطاني باستكمال خطوط السكك الحديد التي بدأت منذ عام ١٩١٣ على أيدي الألمان، وتنشيط وتوسيع قدرة الموانئ

العراقية على استقبال وتفريغ أو شحن البضائع من ميناء البصرة، والتوسع في استخدام الطرق النهرية وتأمين مستلزمات كري الأنهار والسدود وشق الطرق البرية لتسهيل حركة قواتها وتجارتها بين المدن العراقية. كما أبدت اهتماماً خاصاً بالتمور العراقية، وهي سلعة مهمة ورائجة لأغراض التصدير، وكانت تحقق أرباحا مجزية للمستثمرين الأجانب، وكذلك تنشيط زراعة القطن واستيراد مكائن لحلج القطن.

وإذ يعتبر عام ١٩٢٦ البداية الفعلية لإقامة أول مشروع صناعي آلي حديث نسبياً للغزل والنسيج في العراق بمبادرة من مجموعة من أصحاب الأموال العراقيين، فأنها كانت البداية المتواضعة لنمو البرجوازية الصناعية العراقية أيضاً، التي حاولت في أعقاب العقد الثالث من القرن العشرين أن تنشط هذه العملية من خلال الضغط لإصدار المزيد من القوانين لتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها من المنافسة الأجنبية وتأمين الدعم لها من خلال الإعفاءات الجمركية على مستورداتها ومبيعاتها. لقد كانت ولادة الصناعة العراقية وكذا البرجوازية الصناعية عسيرة جداً في العراق، وكذا كان حال نمو الطبقة العاملة الصناعية. ولكن البرجوازية الوطنية عرفت نمواً أسرع لها في مجالات التجارة الداخلية والتصدير. وتمتعت البدايات بدعم مباشر من فئات الأفندية العاملة في الحقل السياسي والمرتبطة بالحزب الوطني على نحو خاص، كما حصلت على دعم من الحلقات الماركسية من خلال دعوتها للتصنيع ومناهضتها للهيمنة الأجنبية. واستطاعت جماعات الضغط أن تؤثر على الساحة السياسية والشارع العراقي، إضافة إلى تأثيرها على الحكومة وعلى مجلس النواب، فصدر عنها في عام ١٩٢٧ قانون الإعفاء الجمركي عن استيرادات المشاريع الصناعية لمدة عشر سنوات[٥٩]، ثم قانون تشجيع الصناعة الوطنية لعام ١٩٢٩، كما تأسست في نفس هذه السنة جمعية أصحاب الصنائع. ولكن هذه الفئة الحديثة التكوين لم تستطع البروز القوي كفئة اجتماعية متماسكة وواعية نسبياً لمصالحها على الساحة السياسية العراقية إلا في

59 El-Obidi، Khalil Mohamed. Zur einigen Fragen der Industrialisierung im Irak. Dissertation yur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965. S.15.

أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث أمكن تشكيل عدد من الأحزاب التي عبر بعضها عن مصالح البرجوازية المتوسطة.

وكان من الصعب خلال تلك السنوات الفصل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، إذ كان الانتماء السابق والجاري لها يتداخل مع الانتماء الجديد الذي بدأ ينشأ تدريجاً. وكان الكثير من أفراد البرجوازية المتوسطة الحديثة التكوين يرتبط بالأرض الزراعية ويمتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ويجد أن مصالحه غير منفصلة عن مصالح كبار ملاكي الأراضي الزراعية، كما كان البعض الآخر يتعامل بالتجارة وكانت مصالحه ترتبط بشكل مباشر مع مصالح الكومبرادور، ولم يكن الاصطفاف الطبقي بين هذه الفئات في هذه الفترة واضحاً ولا حاداً.

وخلال العقد لثالث من القرن العشرين كان التوظيف الأساسي في العراق يرتبط بالدولة العراقية وبالرأسمال البريطاني والقوات البريطانية في العراق، في حين غاب إلى حدود بعيدة دور الرأسمال المحلي الخاص العراقي، إلا في مشاريع تنظيف وكبس وتعليب التمور ومشروع للغزل والنسيج مثلاً. ولم يكن الوعي الاستثماري عند أصحاب الأموال العراقية قائماً، إذ كانت اهتماماتهم منصبة على التجارة على نحو خاص، كما أن الغالبية من هؤلاء كانوا من الإقطاعيين وشيوخ العشائر الذين لم يبدوا أي اهتمام بالتصنيع، بل تركز جل اهتمامهم صوب القضايا الاستهلاكية البذخية الخاصة بهم أو تخزين الأموال في البيوت. وقد برز دور هذا القانون الجديد بشكل أكثر ملموسية في سنوات العقد الرابع. وفي ضوء ذلك تركز نمو الطبقة العاملة العراقية الجديدة في المشاريع التابعة للمصالح البريطانية وبعض المنشآت الحكومية العراقية وبعض مشاريع القطاع الخاص المحلي، كما يوضحها الجدول التالي وفق إحصائيات عام ١٩٣١:

عدد العمال العراقيين في المؤسسات العراقية

حتى عام ١٩٣١

القطاع	عدد العاملين/ نسمة*
السكك الحديد	٩٠٠٠
ميناء البصرة	١٢٧٢
مديرية الأشغال العامة	٤٥٥٠
البرق والبريد	٢٠٦
مديرية المساحة العامة	٣٥٠
شركة نفط العراق	١٠٠٠
شركة نفط خانقين	٧١٨
جمعية زراعة القطن البريطانيين	٤٣–١٨٠
معمل فتاح باشا	٢٠٠
مكابس التمور	٥٠,٠٠٠**
عدد سواق سيارات الحمل	١,١٠٠***
عمال الطابوق	٢,٢٠٠
عمال السيجائر	عدة مئات

* قارن: لانكلي، كاثلين م. تصنيع العراق. قارن: مصدر سابق. ص ٨٩.

** قارن: أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. مصدر سابق. ص٦٣.

ويفترض أن يشار إلى أن هناك العديد من المشاريع الأخرى كالمطاحن وعمال النقل وعمال البناء في القطاع الخاص وكذلك العاملين لدى المنشآت البريطانية التابعة للقوات المسلحة في الحبانية والشعيبة وفي غيرها أيضاً.

أما الفترة التي أعقبت دخول العراق في عصبة الأمم وانتهاء فترة الانتداب حتى بداية الحرب العالمية الثانية، ورغم التوترات السياسية في الداخل حصل بعض التطور في المشاريع الصناعية العراقية وعدد العاملين في تلك المشاريع، كما نما عدد العاملين في شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق. ويمكن للجدول التالي توضيح هذا التطور:

المشاريع الصناعية الوطنية وعدد العاملين فيها في العراق

في عام ١٩٣٨/١٩٣٩

المشروع	عدد العاملين العراقيين	عدد العاملين الأجانب	مجموع العاملين
السجاير	٧٢٦	٥٤	٧٨٠
الكحوليات	٧٣	١	٧٤
الأحذية	٢٨	٢	٣٠
الغزل	١٦٤٤	–	١٦٤٤
الحلويات	٢٧	–	٢٧
المعكرونة	١٢	–	١٢
المطاحن	٩٠	–	٩٠
الجلود والدباغة	١١	١	١٢
الكاشي	٤٠	١	٤١
الشخاط	٨٥	٦	٩١
الصابون	٤٠	١	٤١

المصدر: العبيدي، خليل محمد. بعض قضايا التصنيع في العراق. رسالة دكتوراه. مصدر سابق. ص ٢٤.

أما في قطاع النفط الخام فقد ارتفع عدد العاملين خلال تلك الفترة الواقعة بين ١٩٣١ و١٩٣٩ من ١٧١٨ عاملاً عراقياً وأجنبياً إلى ٤٣٦٤ عاملاً عراقياً وأجنبياً، منهم ٢٥٩ عاملاً أجنبياً [٦٠].

وفي الفترة الواقعة بين بداية الحرب حتى نهاية الفترة التي نحن بصدد البحث فيها، جرى تطور أكثر سرعة في عمليات إنشاء المشاريع العراقية وفي إقامة مشاريع الهياكل الارتكازية ومشاريع النفط التابعة لشركة نفط العراق وشركتي نفط الموصل ونفط البصرة والسكك الحديد والميناء وغيرها. ففي الوقت الذي بلغ عدد المشاريع الصناعية العراقية في عام ١٩٢٩، أي سنة صدور قانون تشجيع الصناعة الوطنية، ثمانية مشاريع فقط، ارتفع العدد في عام ١٩٤٥ إلى ٩٦ مشروعاً صناعياً، وفي الوقت الذي توزعت تلك المشاريع في عام ١٩٢٩ على عدد محدود من المنتجات الصناعية، ازداد عددها في عام ١٩٤٥ ليشمل أكثر من ثلاثين من منتجات الصناعات التحويلية الخفيفة والاستهلاكية، وهي ذات إنتاج ضعيف وإنتاجية واطئة أيضاً تجسد مستوى التكنيك والتكنولوجيا المستخدم في العراق حينذاك[٦١]. ومن المؤسف أن لا تتوفر معلومات مدققة عن عدد العاملين في المشاريع الصناعية المختلفة، سواء كانت مشاريع كبيرة أم متوسطة أم صغيرة. فتقرير البنك الدولي لعام ١٩٥١ يشير إلى "أنه بالرغم من وجود أكثر من ٦٠,٠٠٠ شخص يعملون في الإنتاج الصناعي، ما عدا النفط، إلا أن من الواضح أن كلهم تقريباً يشتغلون في مؤسسات صغيرة ويدوية. وقد قدر نحو من ٢٠٠٠ عامل فقط يشتغلون في معامل صناعية حديثة"[٦٢].

---

60 El-Obidi Khalil Mohamed. Zur einigen Fragen der Industrialisierung im Irak. Dissertation yur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965. S.33.

٦١ قارن: لانكلي، كاثلين م. تصنيع العراق. قارن: مصدر سابق. ص ٨٩.

٦٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٥.

وقد بلغ عدد العاملين في قطاع النفط الخام الأجنبي في عام ١٩٥٠ (١١٣٧٤) شخصاً، منهم ٧٩٦ عاملاً أجنبياً[٦٣].

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن عدد العاملين في الإنتاج الصناعي المحلي والأجنبي بلغ في عام ١٩٥٠/١٩٥١ حوالي ٧٢,٠٠٠ عامل. ويزداد عدد هؤلاء العمال في العراق، إذا ما أضيف إليهم العمال المشتغلين في مشاريع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل السكك والميناء والكهرباء والماء ومختلف الخدمات الاجتماعية والنقل والمواصلات...الخ.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الأجور التي كانت تدفع للعاملين في القطاع الصناعي كانت واطئة جداً، في ما عدا قطاع النفط الخام، حيث كانوا يتقاضون أجوراً أعلى من زملائهم العمال الآخرين في القطاعات الاقتصادية المحلية. فحتى عام ١٩٣٩ كان العامل الذي يشتغل عشر ساعات في اليوم يتقاضى أجراً يتراوح بين ٢٠–٤٠ سنتاً لا غير، أو ما يتراوح بين ٨٠–١٦٠ فلساً. أما الأطفال فكانوا يتقاضون لنفس ساعات العمل أجراً يتراوح بين ١٠–٢٠ سنتاً أو ٤٠–٨٠ فلساً فقط، وهي مقاربة للأجرة التي كانت تدفع للنساء العاملات. وقد تحسن هذا الوضع قليلاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلا أنه بقى واطئاً جداً. إذ كانت عائلة يتراوح عدد أفرادها بين ٤–٥ أشخاص تحقق دخلاً يتراوح بين ٥–٧ دينار عراقي[٦٤]، أي بمعدل يومي يتراوح بين ١٦٦–٢٣٣ فلساً فقط. لقد كانت حالة البؤس والفاقة والحرمان تميز حياة العمال العراقيين في مختلف أرجاء العراق. وقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين البريطانيين حين كتب يقول: "العمال الصناعيين في شركات النفط يتقاضون أجوراً جيدة، كما يلاقي رعاية جيدة، وغالباً ما يحصل على سكن. ولكن الحالة العامة للعمال في بقية الفروع فهي مشابهة لحالة العمال الصناعيين في بريطانيا العظمى قبل قرن لفترة نظام المصانع"[٦٥].

---

63 El-Obidi Khalil Mohamed. Zur einigen Fragen der Industrialisierung im Irak. S. 33. مصدر سابق

٦٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦.

65 Grunwald and Ronall. Industialization in the Middle East. Council for Middle East Affairs Press. New York. 1960. P. 251.

الفصل الثالث

الحياة السياسية والتيارات الحزبية في الفترة ١٩٣٢-١٩٤٥

كان ثمن إلغاء الانتداب ودخول العراق عصبة الأمم في عام ١٩٣٢ قد تجسد في توقيع العراق على المعاهدة العراقية–البريطانية لعام ١٩٣٠ وسريان مفعولها مباشرة بعد عضوية العصبة. ولم تكن هذه المعاهدة تحظى بتأييد الشعب وقوى المعارضة العراقية، رغم أن بعض القوى كانت تتأرجح في موقفها إزاء المعاهدة بين السكوت عندما تدخل في تشكيلة حكومية جديدة، وبين المعارضة لها عندما تكون خارج التشكيلة الحكومية. ومع ذلك اتسعت قاعدة المخالفين لهذه المعاهدة وتبلورت نتائجها السلبية من خلال التنفيذ العملي لبنود الاتفاقية في مجال ممارسة الاستقلال والسيادة الوطنية التي شعرت غالبية قوى المعارضة بأنها ناقصة وأن التدخل البريطاني في شؤون العراق أصبح كبيراً وملموساً ويصعب قبوله.

وخلال هذه الفترة نمت وتبلورت تدريجاً أربعة اتجاهات فكرية وسياسية على الساحة السياسية العراقية، وهي:

١. الاتجاه المحافظ الذي كانت تمثله الغالبية العظمى من النخبة الحاكمة التي توالت على تشكيل الوزارات العراقية منذ عام ١٩٢١. وكان أشخاصها في الغالب الأعم من الضباط الشريفيين من خريجي المدارس العسكرية العثمانية أو ممن تعامل معهم من السياسيين العراقيين. وكانت اتجاهات هذه القوى هو المحافظة التامة على علاقات العراق الوطيدة مع بريطانيا باعتبارها الضمانة الأكيدة لاستمرار العراق وتطوره. وكان هذا التيار المحافظ يمتد في بنيته إلى صفوف بعض التيارات السياسية الأخرى ويتفاعل معها وينتقل من موقع إلى أخر مؤثراً فيها أو متأثراً بها، أي أن الحدود بين بعض تلك التيارات لم يكن صلباً بل هشاً ومتحركاً حينذاك. وكان البلاط يقف إلى جانب هذا الصف بشكل ثابت ويسعى إلى

قيادته أحياناً، ولكن كانت للبلاط من جهة، وبعض التشكيلات الحكومية من جهة أخرى، تناقضات وصراعات غير قليلة تستهدف الدور والتأثير والمكانة في آن واحد.

٢. الاتجاه القومي الذي تداخل بالاتجاه المحافظ ونما فيه وخرج على بعض رموزه ثم شكل وجهته الخاصة في نهاية العقد الرابع، والتي تجلت في الانقلاب الذي قاده تنظيم الضباط والحزب السري في عام ١٩٤١.

٣. أما الاتجاه الثالث فقد تبلور بشكل ملموس في الفترة التي قبل فيها العراق في عصبة الأمم، رغم أن بداياته كانت في العقد الثالث من القرن العشرين. وإذ كان هذا الاتجاه قد تشابك مع الاتجاه الفكري والسياسي الرابع، أي الشيوعي، في بداياته ومن بعض شخوصه، فأنه قد نضج وتبلور كاتجاه فكري وسياسي بميول شعبية اشتراكية إصلاحية ديمقراطية. لقد كانت مزيجاً يحمل سمات المرحلة البدائية التي كان يمر بها مستوى الفكر العراقي حينذاك، ولكنه كان متقدماً على المجتمع ودافعاً له ومؤثراً فيه ومتأثراً بأوضاعه العامة. ولم يفقد بعض شخوص هذا الاتجاه علاقاته بالاتجاه الأول حتى فترة انحلاله وتوزع عناصره على التيارات الأخرى أو تشكيل اتجاهات جديدة في الحياة السياسية العراقية وخاصة في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

٤. الاتجاه الشيوعي الذي بدأ في مواقع مشابهة لمواقع الاتجاه الثالث من جهة، ومواقع عمالية وبرجوازية صغيرة كادحة من جهة أخرى، وخلال ذات الفترة، قد نضج وتبلور وتميز عن بقية الاتجاهات الأخرى في منتصف الثلاثينات وبقطع صلته الفكرية بالاتجاهات الأخرى وتكوينه منبراً مستقلاً ومتميزاً له في العراق.

سنحاول فيما يلي تناول التيارات الثلاثة الأخيرة باعتبارها لعبت أدواراً مختلفة في الحياة الفكرية السياسية العراقية من مواقع المعارضة، وبعضها أحياناً من مواقع الحكم.

المبحث الأول: جماعة الأهالي

تميزت أجواء العراق السياسية في سنوات العقد الثالث من القرن العشرين بالقلق والتوتر والتبلور التدريجي. ورغم انسيابية ورخاوة الحدود بين الفئات الاجتماعية، بسبب البنية الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة حينذاك والتشابك الشديد بين العلاقات العشائرية الأبوية والعلاقات الإقطاعية الاستغلالية في الريف والزراعة وانعكاسات ذلك على المدينة، فأن شكلاً واضحاً من الاستقطاب السياسي كان يتفاقم في المجتمع بين جماعتين، وهما: القوى التي كانت تقف في الجبهة المناهضة للانتداب البريطاني على العراق والساعية إلى رفض عقد معاهدة تساهم في تكريس أهداف الانتداب ومصالح الاستعمار البريطاني والتصدي لمنحه امتياز التنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره من جهة، وبين قوى الاستعمار البريطاني، ومعه تلك القوى التي كانت تريد، وتحت واجهات عديدة، تأمين المصالح البريطانية وتنفيذ تنلك الاتفاقيات من جهة أخرى. وتجلى هذا الصراع في المحاولات الجادة لأنصار بريطانيا نحو إقامة المجلس التأسيسي والمصادقة على القانون الأساسي وفق تصورات تلك القوى، ومن ثم إجراء الانتخابات النيابية لضمان الهيمنة على السلطة التشريعية، إضافة إلى هيمنة بريطانيا على السلطة التنفيذية والقضائية. وأمكن حسم هذا الصراع في القضايا المطروحة حتى نهاية عام ١٩٢٦، كمرحلة أولى، لصالح بريطانيا ومن يعمل معها. إلا أن الحركة القوى المناهضة للوجود البريطاني في العراق لم تكف عن النضال ولم تفشل تماماً في تغيير بعض الجوانب المهمة في القانون الأساسي لصالح الديمقراطية، كما استطاعت أن تحدد فترة المعاهدة بأربع سنوات. كما أنها وفرت الأجواء المناسبة لمواصلة النضال استناداً إلى الحريات الأساسية للمواطنين العراقيين التي ضمنها القانون الأساسي العراقي. وبدأت القوى السياسية التي ناصبت الاستعمار العداء تتحرك بسرعة أكبر لتكوين منابرها المستقلة وتنشيط اتجاهاتها الفكرية والسياسية وبلورة سياساتها ومواقفها إزاء ما يجري في العراق وما يراد له مستقبلاً، ومن أجل زيادة تأثيرها في الأوساط الشعبية وبين المثقفين وإثارة الحوار في المجتمع حول القضايا المختلف عليها

والتي تمس مصالح البلاد والجماهير الواسعة في سبيل تعبئة الناس وزيادة عدد المواطنين الذين تهمهم المشاركة الفعلية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولعب الطلاب والمعلمون والمستخدمون وجمهرة من الموظفين دوراً ملموساً في هذا الصدد. وكان من بين هؤلاء تلك الجماعة التي تبلور اسمها مجازاً فيما بعد تحت اسم شعبي هو "جماعة الأهالي". فمن هي هذه الجماعية، وكيف تجمع أفرادها وكيف تبلورت أفكارها واتجاهاتها السياسية، وما هو دورها في الحياة الفكرية والسياسية العراقية؟

أنجزت العديد من الدراسات القيمة عن جماعة الأهالي على شكل أبحاث ورسائل ماجستير أو مقالات كتبت بهذا الصدد. ونحاول هنا الاستفادة مما هو متوفر عن هذه الجماعة لأغراض هذا البحث.

بدأ نشوء هذه الجماعة في موقعين أولها بغداد وثانيها بيروت. ومن أفراد هذين الموقعين تشكلت في بغداد جماعة الأهالي لتواصل الدرب، ثم انضم أليها آخرون منحوها وزناً إضافياً مؤثرا، ومنهم كامل ا الچادرچی، وفيما بعد جعفر أبو التمن والبعض من صحبه.

- تشكلت المجموعة الأولى من طلبة عراقيين غادروا العراق للدراسة الجامعية في الجامعة الأمريكية ببيروت، وهم من طلاب البعثة الحكومية على نحو خاص. شكلت مجموعة من هؤلاء الطلاب جمعية طلابية عراقية في العام ١٩٢١–١٩٢٢، وانتخبت الطالب يوسف زينل رئيساً لها. ولم تكن هذه المجموعة الطلابية بعيدة عن الأوضاع السياسية والصراعات الجارية في العراق. لهذا كان تفكير البعض منهم يتوجه صوب تشكيل نادي يجمع العراقيين ويساهم في تنشيط الحوار السياسي والاجتماعي بين أعضائه. وفي فترة لاحقة، أي في عام ١٩٢٦، تم تأسيس هذا النادي في بيروت وسمي "نادي النشء العراقي". وأبرز وجوه هذه المجموعة هم عبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وجميل توما ودرويش الحيدري ونوري رفائيل ويوسف زينل، ثم التحق بهم بعد ذلك كل من علي حيدر سليمان وعبد الله بكر[٦٦].

---

٦٦ الملاح، عبد الغني. تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق. مصدر سابق. ص ٩٤.

وبعد انتهاء يوسف زينل من دراسته وعودته إلى العراق، انتخب عبد الفتاح إبراهيم رئيساً للجمعية الطلابية كما أصبح رئيس النادي[٦٧]. وتشير تلك الدراسات إلى أن عبد الفتاح إبراهيم أعطى الجمعية والنادي دفقاً جديدا وحرك الحوار فيها ونشط التوجه الذي برز قبل ذاك لدى الأعضاء بتشكيل مجموعة سرية بجوار الجمعية والنادي. وتم فعلاً تأسيس هذه الخلية السرية في عام ١٩٢٦، وكانت تعمل تحت غطاء نادي النشء العراقي. ضمت المجموعة السرية في صفوفها عبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وجميل توما ونوري روفائيل ودرويش الحيدري وعلي حيدر سليمان وعبد الله بكر[٦٨]. إن تشكيل الجمعية السرية بحد ذاته يعبر عن اتجاه جديد في الحركة السياسية العراقية خارج الوطن في أعقاب تأسيس الدولة العراقية الحديثة، إذ كان الداخل قد بدأ بتأسيس الحلقات الماركسية بصورة سرية أيضاً وباتجاهات ماركسية عامة وغير واضحة، أو أن أعضاء تلك الحلقات لم يكن جميعهم بالضرورة من حملة الفكر الماركسي، ولكنهم كانوا جميعاً من العلمانيين والديمقراطيين والتقدميين. أما الجماعة في بيروت فلم يكن فيها من تبنى حينذاك الفكر الماركسي، وكانت خليطاً من اتجاهات فكرية وسياسية غير واضحة ولكنها تصب في مجرى واحد هو الكره للاستعمار والرغبة في أن يكون العراق بلداً مستقلاً وأن يتسنى لأهل العراق أن يعيشوا في أوضاع معيشية أفضل. هذه الأهداف العامة هي التي جمعت هؤلاء الطلبة حينذاك. وعن هذا التنوع الفكري وعدم الوضوح في الوجهة العامة وفي التمييز بين الاتجاهات المختلفة كتب مؤلف كتاب "جماعة الأهالي" يقول: "كان أعضاء هذه الجمعية السرية، يستهويهم روح الاندفاع الوطني والقومي التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، والمتمثلة بالحركة الفاشستية في إيطاليا، وفي شخص موسوليني. ولهذا فأنهم كانوا يعقدون اجتماعات سرية

---

٦٧ الوكيل، فواد حسين. جماعة الأهالي. دار الرشيد لنشر. سلسلة دراسات ١٨٢. بغداد. ١٩٧٩. ص ٩٤-٩٦.

٦٨ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي في العراق. دار الرشيد للطباعة. بغداد. ١٩٧٩. ص ٩٤.

في ساحة اللعب في الجامعة ليلاً، وهم يحملون تمثالاً لموسوليني، ويحيطون به. أو يذهبون إلى ساحل البحر ومعهم التمثال أيضاً. أما الهدف من ذلك كله فهو العمل على تحرير البلاد، من خلال التوجيه السياسي، عند العودة إلى الوطن، والاشتغال بالحركة الوطنية"[٦٩]. ويستدل من ذلك أن أفراد هذه المجموعة من الشباب كانوا في بداية التكوين الفكري والسياسي، وكانوا يتحرون عن طريق واتجاه يمكن من خلاله تحقيق طموحاتهم في وطن مستقل وحياة أفضل للشعب. وكانت هذه المجموعة تترك بيروت قاصدة بغداد حال الانتهاء من الدراسة واستثمرت وجودها في بيروت لثلاثة أغراض مهمة، إضافة إلى دراستها الجامعية:

- التزود بالمعارف التي توفرها أسواق بيروت للكتب، ومكتبة الجامعة الأمريكية، كما أن أغلب الدارسين في تلك الفترة، الذين ارتبطوا بهذه الجماعة، كانوا يدرسون علوماً إنسانية توفر لهم مجال الاحتكاك بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية النظرية والعملية.
- الاستفادة من الأجواء السياسية المتفتحة نسبياً التي عرفت بها بيروت حينذاك ومتابعة الأخبار الواردة إليها من مصر وسوريا وفلسطين، أو تتبع الحركات السياسية في أوروبا، ومنه أخبار الاتحاد السوفييتي.
- توثيق العلاقات في ما بينهم ومحاولة تكوين وجهات نظر متقاربة لمواصلة العمل في الداخل، وجعل الجمعية قاعدة لمن يأتي من بعدهم.

وقد تم فعلاً اللقاء بين بعض هذه العناصر "لبيروتية" ي بغداد حيث واصلت عملها المشترك لسنوات لاحقة.

وبجوار هذه الجماعة نشأت علاقة بين أفراد جماعة أخرى في بغداد بدأت أثناء الدراسة الثانوية، إذ شارك بعض أفراد هذه الجماعة في المظاهرة المناهضة لزيارة ألفريد موند وحملت الاحتجاج ضد فصل المدرس اللبناني أنيس زكريا نصولي ورفيقيه من التدريس

---

٦٩ المصدر السابق نفسه. ص ٩٥.

وترحيلهما إلى بلديهما لبنان وسورية حينذاك، والتي تفجرت بسبب هواجس طائفية وتشكيك بأهداف ما ورد في كتاب النصولي الموسوم (الدولة الأموية في الشام) حول معاوية والأمويين[٧٠]. ومن بين أبرز هذه الجماعة: حسين جميل وعبد القادر إسماعيل وخليل كنه وجميل عبد الوهاب[٧١].

يشير عبد الغني الملاح إلى أن جماعة الأهالي تشكلت من ثلاث تيارات، إذ يضيف إلى الجماعتين السابقتين باعتبارهما تيارين فكريين وسياسيين، تيار ثالث كان يمثله كامل الچادرچی، الذي انضم إلي جماعة الأهالي في فترة لاحقة بعد أن استقال من حزب الإخاء الوطني وشطب اسمه من سجلات الحزب بتاريخ ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٣٣ وفق الكتاب الصادر من كاتم أسرار الحزب محمد رضا الشبيبي[٧٢]. جاء في كتاب مذكرات كامل الچادرچی، الذي جمعه وأخرجه بعد وفاته نصير الچادرچی، بشأن انضمامه إلى جماعة الأهالي ما يلي:

"ليس هناك من يشك في أن انضمام كامل الچادرچی إلى جماعة الأهالي كان حدثاً تاريخياً هاماً، أولاً في تكوين الجماعة ونشاطها السياسي والفكري واتصالهما بجعفر أبو التمن، وثانياً في التطورات التاريخية بعد ذلك في المحيط التقدمي بصورة خاصة ومحيط

---

٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣-٦٨. جاء في إهداء كتاب "الدولة الأموية في الشام" وفي بعض ثناياه أفكارا ومعلومات أثارت ضجة واحتجاج بعض الجماعات الشيعية، إذ عدت بمثابة طعنٍ بآل البيت، ما يلي:

"من أحق بتاريخ أمية من أبناء أمية ومن أحق بتاريخ معاوية والوليد من أبناء معاوية والوليد! فاقبلوا يا أبناء سورية الباسلة المتحدة المستقلة هذه الثمرة الصغيرة. أنيس".ص ٦٤.

٧١ الملاح، عبد الغني. تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط ٢. بيروت. ١٩٨٠. ص ٩٤.

٧٢ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. مصدر سابق. ص ١٢٠.

الحركة الوطنية بصورة عامة. تلك التطورات التي أدت إلى تكوين الحزب الوطني الديمقراطي بع ١٣ عاماً واستمرار صدور الجريدة، وثالثاً في حياة الچادرچي نفسها"[٧٣].

لعبت القرابة والصداقة والعيش في محلة أو منطقة واحدة بالنسبة للبعض منهم، وخاصة جماعة بغداد، دورها في تنشيط عمل المجموعتين وتلاقيهما ومشاركتهما في صياغة مواقفهما الفكرية والسياسية وبرامجهما النضالية، إذ لم يكن هؤلاء الأشخاص موحدي الفكر والمواقف السياسية، بل كانوا يعبرون عن أفكار كثيرة ومتنوعة ويشكلون تيارات ديمقراطية جديدة في الحركة السياسية العراقية، لم تكن قد تبلورت بعد حتى ذلك الحين، ولكنها كانت تهتدي باتجاهات وطنية وديمقراطية عامة.

في النصف الثاني من عام ١٩٣١ كان الاتفاق قد تم بين أفراد هذه المجموعة على إصدار صحيفة فكرية وسياسية تعبر عن رأي الجماعة. واتفقوا على تسمية جريدتهم "الأهالي"، باعتباره اسماً شعبياً رديفا للشعب، إذ كان يراد للجريدة أن تعبر عن أوضاع الناس السياسية والمعيشية وحياتهم الاجتماعية، أي التعبير عن رأي السواد الأعظم من الناس العراقيين. صدر العدد الأول من جريدة الأهالي في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٢، وكان صاحبها ومديرها المسؤول المحامي حسين الجميل[٧٤]. وبعد ستة شهور تقريباً أصبح عبد القادر إسماعيل صاحبها وإسماعيل الغانم مديرها المسؤول. وفيما بعد أصبحت الجريدة في ملكية كل من عبد القادر إسماعيل وعزيز شريف الذي كان قد التحق بالجماعة أيضاً[٧٥]. وضعت الجريدة في صدر صفحتها الأولى الشعار الذي أختاره لها محمد حديد "منفعة الشعب فوق كل المنافع"[٧٦].

---

٧٣ الچادرچي، كامل. مذكرات كامل الچادرچي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. دار الطليعة. بيروت. ط ١. ١٩٧٠. ص ٢٤/٢٣.

٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٥.

٧٥ – حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٤١.

– الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. مصدر سابق. الهامش رقم ٨٠. ص ١٧٦.

٧٦ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. مصدر سابق. ص ١٠٥.

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن أفراد هذه الجماعة التقوا على مبادئ أساسية تتلخص في الدفاع عن مصلحة الوطن والشعب والنضال ضد معاهدة ١٩٣٠ وضد امتياز النفط الخام، ومن أجل الخلاص من الوجود والتدخل البريطاني في شؤون العراق، إضافة إلى تحسين مستوى معيشة السكان والخدمات العامة، وخاصة التعليم والصحة وتأمين التطور الاجتماعي في البلاد. يشير الأستاذ حنا بطاطو في كتابه "العراق" إلى فكر هذه الجماعة فيقول: " في ما عدا ذلك، كانت الأفكار التي طرحتها "الأهالي" مبهمة وغير منسجمة، وكانت تردد صدى الفابية أحياناً، والماركسية أحياناً أخرى، والداروينية أو الشعبوية (أو النارودنيكية) الروسية بين حين وآخر. وحتى بعد تعريف المجموعة في العام ١٩٣٥ بأنها تنوع إصلاحي ليبرالي ديمقراطي من الاشتراكية، صيغ من أجله تعبير "شعبية" (أي اشتراكية شعبية)، فأن ضبابية معينة استمرت في تمييز مبادئ المجموعة. ونشأ هذا نتيجة مقاومة معينة في صفوفها لكل ما يقترب من أن يكون التزاماً فكرياً صارماً، وبعضه الآخر من حقيقة أن مواقع مؤسسي المجموعة كانت لا تزال لم تكتمل تكويناً، وهذا ما أصبح شديد الوضوح في آخر الأمر"[٧٧]. وغالبية المصادر التي بحثت في هذه الفترة تشير إلى أن اللولب الفكري لهذه المجموعة كان عبد الفتاح إبراهيم، الذي كتب الكثير لشرح اتجاهات الجماعة، وأصدر كراساً يشرح فيه مفهوم الشعبية[٧٨]. وكتب زكي خيري عن أفكار عبد الفتاح إبراهيم وكراسه عن الشعبية يقول: "وقد كلفت جماعة الأهالي عبد الفتاح إبراهيم بصياغة برنامج لها. فأصدر عام ١٩٣٤ كراساً بعنوان "الشعبية" وقد ردد فيه ما تقوله الدعاية الاستعمارية والرجعية بحق الشيوعية أي الأضداد الثلاثة: ضد الدين، ضد الوطنية، ضد العائلة"[٧٩]. ويواصل زكي خيري فيقول ب "أن هذا الجزء من الكراس المعادي

---

٧٧ بطاطو، حنا. العراق. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٣٣٩/٣٣٨.

٧٨ أورد كامل الچادرچي في مذكراته المبادئ والأهداف الأساسية التي وردت في كراس الشعبية والتي يمكن العودة إليها. راجع: الچادرچي، كامل. مذكرات كامل الچادرچي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. دار الطليعة. بيروت. ط ١. ١٩٧٠. ص ٥٠/٤٩.

٧٩ خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. مصدر سابق. ص ٧٧.

للشيوعية كتب بألحاح من كامل الچادرچي "[٨٠]. ويبدو عند الإطلاع على كراس الشعبية، الذي عبّر في جوهره عن أفكار عبد الفتاح إبراهيم، والرد الذي صاغه في حينها قاسم حسن، يمكن القول بأن الرد كان شديد اللهجة ومتشنجاً يعبر عن الأجواء التي سادت في حينها بين الحركة الاشتراكية الديمقراطية والحركة الشيوعية، خاصة وأن قاسم حسن كان قد عاد لتوه من اجتماع الكومنترن، كما أنه كان يحتل موقعاً مهماً في الحزب الشيوعي العراقي الذي كان قد تأسس لتوه في العراق. ولا شك في أن أفكار الشعبية كانت واقعية إلى حدود كبيرة ولم تبتعد كثيراً عن واقع العراق القائم حينذاك، رغم أنها كانت في الوقت نفسه تجسد الصراع الذي كان يدور في داخل جماعة الأهالي غير الموحدة فكرياً والمتفقة في الاتجاهات السياسية العامة إزاء الحكم القائم في العراق. وكانت أفكار جماعة الأهالي (الشعبية) تنتمي جزئياً إلى الاشتراكية الديمقراطية الإصلاحية، وهي في الوقت نفسه ذات أرضية فابية وماركسية، إلا أنها لم تكن لينينية في كل الأحوال. ولكن ما هي أهداف ومهما "جماعة الأهالي"؟ ليست الإجابة عن هذا السؤال سهلة، وسبب صعوبتها تكمن في أن كل فرد فيها كانت له أفكاره الخاصة واتجاهاته السياسية المتميزة عن الآخر، كما أن مواقف غالبية أعضاء هذه الجماعة كانت في حالة حركية وعملية تغير وتبلور مستمرة. ورغم ذلك اتفقت هذه الجماعة على برنامج مشترك لخصت فيه الأهداف والمهمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها. واستناداً إلى ما ورد في كراس (الشعبية. المبدأ الذي تسعى "الأهالي" لتحقيقه) الذي نقله لنا فؤاد حسين الوكيل في كتابه "جماعة الأهالي" السالف الذكر، وما ورد في كتاب كامل الچادرچي "مذكرات كامل الچادرچي " يمكن تكثيف رؤية وأهداف الشعبية في النقاط التالية:[٨١]

** على الصعيد السياسي:

---

٨٠ المصدر السابق نفسه. ص ٧٧.

٨١ قارن: – الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. مصدر سابق. ص ١٦٠–١٦٣.

– الچادرچي، كامل. مذكرات كامل الچادرچي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. مصدر سابق. ص ٤٩/٥٠.

- إقامة دولة مستقلة ذات سيادة والسيادة تكون للشعب وحده، تستند إلى الدستور والديمقراطية في علاقاتها بأفراد المجتمع وعلى الصعيد الخارجي.

حق الدولة في التدخل في تنظيم شؤون المجتمع وفق الدستور والديمقراطية.

** على الصعيد الاقتصادي:

- الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي بما يتجاوب وأوضاع العراق الاقتصادية وحاجات الشعب.
- قيام الدولة بدور قيادي في عملية التصنيع، مع فسح المجال أمام القطاع الخاص للتوظيف في المشاريع الصناعية الصغيرة والاستهلاكية.
- امتلاك الدولة للمشاريع الخدمية والمنشآت العامة مثل السكك والبواخر ومشاريع التنوير وتجهيز الماء والترامواي وغيرها.
- تنشيط الجمعيات التعاونية في مجال التوزيع والتبادل (مرحلة التداول).
- توزيع الأراضي الأميرية على صغار وفقراء الفلاحين لإقامة مشاريع صغيرة، مع وضع نظام ضريبي تصاعدي على الدخل الزراعي.
- العمل للتخلص من الفروق الاقتصادية عبر النظام الضريبي، أي فرض ضرائب متزايدة (تصاعدية) على الدخل والإرث.
- توفير فرص عمل للقوى القادرة على العمل وتأمين السلامة أثناء العمل.
- على صعيد ملكية الدولة للبنوك وتحت تصرفها ورقابتها.

** على الصعيد الاجتماعي:

- تأمين التعليم الابتدائي المجاني ومكافحة الأمية، وضمان إنشاء معهد للتثقيف والتنوير.
- تأسيس مكتبات عامة من جانب الدولة وكذلك تأسيسها لدور السينما والمسرح والموسيقى.
- تنمية الروح الرياضية وتشجيع الشباب نحوها.

- إنشاء المستشفيات ودور الولادة والحضانة وزيادة الاهتمام لتوسيع نطاق الرعاية الصحية.
- ضمان السكنى الصحية وتنظيم المدن وفق الأسس الصحية، وإنشاء دور صحية تباع وتؤجر بأسعار مناسبة إلى السكان.
- تنظيم الأحوال الشخصية.
- تحرير المرأة والاحتفاظ بالنظام العائلي.

إن قراءة البرنامج تشير إلى أن جماعة الأهالي طرحت برنامجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مهماً يجسد في واقع الأمر الأهداف الجوهرية التي كان المجتمع العراقي يحتاجها وخاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كما منحت القطاع الخاص دوراً مناسباً ولكنها ركزت في الوقت نفسه على دور الدولة في الحياة الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي، كما برزت أهمية النشاط التعاوني في تنظيم عمليات التوزيع والاستهلاك، وأنها من حيث المبدأ ضد الاستغلال الرأسمالي وتفاقم الفروق الاقتصادية التي تشدد من الصراعات الطبقية، وتسعى إلى تحقيق شكل من العدالة الاجتماعية، وهي ضد فرض دكتاتورية طبقة أو فئة أو حزب معين، إذ أكدت على أن الشعبية، في دراسات ومواقع أخرى، ضد الدكتاتورية الشيوعية والدكتاتورية الفاشية[٨٢]. وكانت ثقة الجماعة بالديمقراطية الرأسمالية ضعيفة واعتبروها مزيفة، ولكنهم لم يصل بهم الأمر إلى شطبها، بل طرحوا الشعبية كبديل لها بما تتضمنه من نهج دستوري ديمقراطي يستند إلى سيادة الشعب وإرادته ومصالحه. ولكن هذا التكثيف للبرنامج، على أهميته، لا يقدم لنا الفلسفة التي سارت عليها والتزمت بها جماعة الأهالي بكل أطيافها، إذ أننا نجد التنوع والتباين في الكثير من كتابات أفراد هذه الجماعة، وبشكل خاص في كتابات عبد الفتاح إبراهيم، إذ كان أكثرهم إنتاجاً وترويجاً لفكر الشعبية وأكثرهم اهتماماً ببلورة فكرة الشعبية والتزاماً بها. كما أن بعض الاتجاهات الفكرية الأساسية لعبد الفتاح إبراهيم كانت تختلف على نحو خاص مع أفكار كامل الچادرچي، إذ

٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٠.

شكل الأخير، وفي فترة لاحقة، مدرسة خاصة في الفكر والسياسة العراقية، تختلف عن مدرسة الفكر والسياسية التي عمل بموجبها عبد الفتاح إبراهيم، رغم أنهما كانا معاً في المعسكر الديمقراطي. وإذا كان الچادرچي يعبر عن فكر البرجوازية الوطنية المتوسطة بصدق ووضوح، فأن إبراهيم كان يجسد مصالح البرجوازية الصغيرة وفئة المثقفين وتطلعاتها نحو العدالة الاجتماعية . كما أن البعض الآخر من جماعة الأهالي قد اختار فيما بعد اتجاهات وسياسات متباينة وشكل تيارات في الحياة السياسية العراقية كانت كلها تسير على خط ديمقراطي عام. ففي الوقت الذي كان هناك لقاء فكري ملموس في بداية تكون الجماعة بين عبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد مثلاً، تبدل هذا الموقف في المرحلة النهائية لينشأ في مكانه بين كامل الچادرچي ومحمد حديد وحسين لقاءاً فكرياً وسياسياً طويل الأمد. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى أبرز رموز هذه المجموعة الوطنية التقدمية والعلمانية من الرعيل الأول من المفكرين والسياسيين العراقيين المحدثين.

- لعبت جماعة الأهالي دوراً مهماً في الحياة السياسية ابتداءً من عام ١٩٣٣، إذ أنها سعت إلى التحرك بخمسة اتجاهات أساسية مهمة:

- تنشيط العمل الفكري ونشر أفكار جماعة الأهالي من خلال جريدة الأهالي أو الاستفادة من صحف أو مجالات نشر أخرى بما في ذلك إصدار الكراسات أو الكتب أو إلقاء المحاضرات.

- السعي إلى كسب العناصر الوطنية التي كانت تعمل في الحزب الوطني إلى جانبها، وعلى رأسهم محمد جعفر أبو التمن، بعد أن اعتزل الأخير السياسة وتخلى عن الحزب الوطني بسبب جزعه والصدمة النفسية التي تعرض لها من جراء تخلي ياسين الهاشمي عن القضايا التي التزم بخوض النضال المشترك مع محمد جعفر ابو التمن ضدها، مثل معاهدة ١٩٣٠ وتشكيل حزب الإخاء الوطني الوزارة في العام ١٩٣٣ برئاسة رشيد عالي الگيلاني وعضوية ياسين الهاشمي كوزير للمالية وحكمة سليمان كوزير للداخلية.

- الالتزام الواضح بقضايا الفلاحين والريف والفقراء من أبناء الشعب العراقي وطرحها كأهداف تسعى الجماعة إلى تحقيقها ومنها توزيع الأراضي بقطع صغيرة على الفلاحين

ومناهضة الإقطاع كنظام اقتصادي اجتماعي وضد قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية، والذي كان يطلق عليه قبل الاستقلال (بالسواني)[٨٣]، باعتباره قانونا جائراً يعود بالعراق إلى القرون الوسطى، كما كانت الجماعة تدعو إلى تحسين مستوى معيشة الفقراء وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل من خلال التصنيع[٨٤]. وتبنت الجماعة قضايا مهمة منها قضية تحرير المرأة العراقية، وكتبت العديد من المقالات في هذا الصدد، كما كانت لها مواقف تقدمية وديمقراطية في المسائل الاجتماعية كالتعليم والصحة والشباب وإزاء العديد من التقاليد الاجتماعية البالية[٨٥].

- الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة على الصعيد البرلماني والشعبي للنضال من أجل الأهداف التي التزمت بها الجماعة، مع الاستفادة من الإمكانيات العلنية والتنظيم السري المناسب للخروج إلى العلنية لاحقاً.

وكان للتنوع الفكري والسياسي والمواقع الاجتماعية لأعضاء هذه الجماعة الدور الملموس في الوصول إلى أوساط مختلفة من أبناء الشعب العراقي، ولكنها كانت سبباً في الصراعات التي نشأت في داخلها والاتجاهات المتعددة التي قادت فيما بعد إلى تفككها.

وفي فترة لاحقة أدرجت هذه الجماعة في جدول أعمالها التحرك باتجاه القوات المسلحة العراقية والسعي إلى كسب أوساط منها إلى جانب توجهاتها السياسية، رغم أن هذا الموقف لم يتخذ منذ بداية التكوين، بل تطور في مجرى النضال ومع دخول قوى جديدة من المعارضة إلى صفوف الجماعة. وأغلب المصادر تشير إلى دور حكمة سليمان في إقناع هذه الجماعة بالتعاون لاحقاً مع الجيش أو مع بعض الضباط العسكريين الكبار، ومنهم بكر

---

٨٣ الدليمي، طارق. الجذور التاريخية للطائفية / مرحلة التأسيس. جريدة الجرائد. موقع إلكتروني. ٢٠٠٧/٨/٩.

٨٤ الوكيل، فؤاد حسن. جماعة الأهالي في العراق. مصدر سابق. ص ١٩٨–٢٠٥.

٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٧–٢٥٦.

صدقي والفريق عبد اللطيف نوري[٨٦]، وبالتالي كان السبب في تأييد ومشاركة جماعية الأهالي في حكومة انقلاب بكر صدقي. وقد تم ذلك من خلال عدد من النشاطات التي قامت بها جماعة الأهالي التي ساعدت على ربط عدد من الشخصيات السياسية في نشاطاتها وأثمرت عن تعاونها وقادها بالتالي إلى تأييد انقلاب بكر صدقي. ولم يكن هذا الاتجاه مقبولاً لدى جميع أعضاء الجماعة، ومنهم عبد الفتاح إبراهيم، الذي وجده إخلالاً بالوجهة الديمقراطية للشعبية وتجاوزاً على التحول الديمقراطي السلمي للمجتمع.

- وإلى هذا الموضوع يشير كامل الچادرچى فيقول: "وفي تلك الأثناء قامت جماعة الأهالي بالعمل على تكوين هيئة غير سياسية سميت "جمعية السعي لمكافحة الأمية" فكان من الضروري لكي تنجح أن ينتسب إليها بعض الشخصيات البارزة، فقمت بمفاوضتهم وكان أول من ذهبت إليه محمد جعفر أبو التمن، وبعد تردد قليل، ولما تأكد من أن غاية الجمعية غير سياسية، قبل أن يكون من بين مؤسسيها. وقد انتسب إلى الجمعية بعدئذ نصرة الفارسي وفخري الجميل وغيرهما من الشخصيات، وقد انتخب جعفر أبو التمن رئيساً للجمعية ونصرة الفارسي نائباً للرئيس وعبد الفتاح إبراهيم سكرتيراً ومحمد حديد محاسباً وكنت أنا من جملة أعضاء الهيئة الإدارية المركزية"[٨٧]. ويبدو أن غاية الجمعية لم يكن مكافحة الأمية فحسب، بل ومهمات أخرى، إذ أنها كانت، كما يمكن استنتاجه من سير فعالياتها تسعى إلى تحقيق ما يلي:

---

٨٦ صفوة، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. الجزء الخاص بمذكرات الدكتور فريتز غروبا (القائم بأعمال ألمانيا ثم وزيرها المفوض في العراق من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٩ – ثم في مايس سنة ١٩٤١). منشورات المكتبة العصرية. صيدا – بيروت. ١٩٦٨. ص ٩٠–٩٢.

٨٧الچادرچى، كامل. مذكرات كامل الچادرچى وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. دار الطليعة. بيروت. ط١ . ١٩٧٠. ص ٢٩.

• القيام بمجموعة من النشاطات الاجتماعية التي تقربهم إلى الأوساط الشعبية، ومنهم الفلاحون والعمال والطلاب.

• تأمين انتساب عدد من الشخصيات الوطنية والاجتماعية المعروفة إلى الجمعية التي يمكن من خلالهم الحصول على دعم معنوي ومادي لصالح نشاطات الجمعية، إضافة إلى كسبهم تدريجاً لصالح النشاط السياسي مع جماعة الأهالي.

• أن تكون واسطة مهمة تؤمن مجالاً جديداً للنشاط السياسي المعارض لسياسة الحكومات العراقية المتعاقبة في مختلف المجالات وخاصة في القضايا الاجتماعية، ومنها سياسة مكافحة الأمية وتوفير مستلزمات النهوض بسياسة التربية والتعليم.

فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الجهد المبذول لكسب جعفر أبو التمن إلى الجماعة متواصلاً بالنظر إلى سمعته الطيبة في الوسط العراقي. وبهذا الصدد كتب كامل الچادرچی يقول: وبعد أن اطمأن جعفر أبو التمن إلينا تمام الاطمئنان، بدأنا بالتفاوض معه في تكوين جمعية سرية سياسية على أساس الشعبية. والحقيقة، أننا أسرة جريدة الأهالي كنا قد اتفقنا قبل مدة غير قليلة من تكوين جمعية "السعي لمكافحة الأمية" على مبادئ معينة ثبتناها كرؤوس أقلام ووزعناها بصورة سرية على كثير من الشباب، وهي التي أصبحت فيما بعد أساساً لمنهج "جمعية الإصلاح الشعبي".[٨٨] وقد اطلع على تلك النقاط جعفر أبو التمن سراً ودرسها فقرة فقرة فقبل مبدئياً تأليف الجمعية على أسس "الشعبية" وقد كان تفهمه في الحقيقة والواقع دقيقاً وكانت مناقشته لها مدعاة للإعجاب بالنظر إلى نشأته وتربيته".[٨٩] وفيما بعد قام كامل الچادرچی بالتقريب بين جعفر أبو التمن وحكمة سليمان، ثم أصبح الأخير عضواً في جمعية الإصلاح الشعبي، وعن طريقه تم الارتباط

---

٨٨ يورد كامل الچادرچی منهاج "جمعية الإصلاح الشعبي" في مذكراته المشار إليها سابقاً. راجع: المصدر السابق، ص ٥٢/٥١.

٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩.

بالضباط العراقيين ومنهم بكر صدقي وعبد اللطيف نوري وشاكر الوادي وغيرهم[٩٠]. وفي هذا الإطار أصدرت الجمعية جريدة باسم "المبدأ" وكان صاحب الامتياز جعفر أبو التمن والمدير المسؤول حسن الطالباني، وكان عضوا في الجمعية أيضاً[٩١].

وبالرغم من وجود شخصيات كثيرة في جماعة الأهالي، إلا أن شخصيتين بارزتين لعبتا دورهيما الأساسي في هذه الجماعة وشكلتا تيارين متشابكين ولكنها مختلفين أيضاً هما عبد الفتاح إبراهيم وكامل الچادرچي. وكان لكل منهما أتباعه، وفيما بعد، أي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، شكلا حزبين مختلفين هما حزب الاتحاد الوطني والحزب الوطني الديمقراطي على التوالي. ويبدو مفيداً أن نمر ولو بسرعة على أفكار عبد الفتاح إبراهيم وعن موقف كامل الچادرچي من تلك الأفكار ومن شخصية عبد الفتاح إبراهيم.

- إن الدراسة المعمقة لكتابات عبد الفتاح إبراهيم حينذاك ومشاركاته في الصحافة ودوره في بلورة أفكار "الشعبية" تساعد الباحث على الاستنتاج بأنه قد استخدم المنهج المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي بصورة علمية وبعيداً عن القوالب الجامدة والنصية في تحليل الواقع العراقي وفي استنباط المهمات التي تواجه المجتمع حينذاك، دون أن يدعي الالتزام بالمنهج الماركسي. إذ أنه كان يغرف من مناهج التحليل الأخرى أيضاً والنظريات التي كانت تتصارع في الساحة الفكرية والسياسية في دراساته الاجتماعية والسياسية، كما استفاد من أبحاث العلماء في أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي. كان عبد الفتاح إبراهيم من مجموعة المثقفين العراقيين القلة التي تميزت بسعة الإطلاع والمعرفة التفتح وسعة الأفق والتتبع المستمر للمستجد في الفكر، وخاصة في المجال التربوي والاجتماعي. وكان يتمتع باستقلالية فكرية وسياسية عالية ومسئولية كبيرة إزاء ما التزم النضال من أجله. وإذا كانت ملاحظات حنا بطاطو صائبة في ما يخص ضبابية الفلسفة الفكرية والسياسية عند جماعة الأهالي عموماً.

---

٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩-٣٢.

٩١المصدر السابق نفسه. ص ٣٥.

فإنها لم تكن كذلك تماماً عند عبد الفتاح إبراهيم. فالتحليل الواقعي لفكر وممارسات عبد الفتاح إبراهيم تدلل على التزامه الثابت بعدد من القضايا الأساسية التي شكلت مسيرته النضالية في العراق، وعلى وضوح الرؤية لديه. ولكن هذا لا يعني أنه لم يرتكب أخطاءً معينة أو أنه كان صائباً باستمرار، إذ كان بعض الغموض يحيط ببعض الأوهام حول تشكيل حزب واحد للقوى الديمقراطية واليسارية العراقية حينذاك، رغم أهمية الفكرة، ولكنها كانت بعيدة عن الواقع، إذ كان الأصوب تأكيد أهمية الجبهة بين تلك القوى. ويبدو مفيداً تلخيص بعض الاتجاهات الأساسية في فكر وسياسات عبد الفتاح إبراهيم:

- قناعته الراسخة بمبادئ الديمقراطية وضرورة سيادتها في الحياة العامة ورفضه لأي شكل من أشكال الدكتاتورية العسكرية والاستبداد الفردي، بما فيها دكتاتورية البروليتاريا. كما كان يرفض أن يكون في الحزب رئيساً محدداً، بل كان يدعو إلى القيادة الجماعية.
- قناعته الراسخة بعدم جدوى الانقلابات العسكرية وتسلم الجيش قيادة البلاد، وبالتالي كان مقتنعاً قناعة فكرية وسياسية بالحياة الدستورية والبرلمانية والتعددية السياسية والتداول السلمي والديمقراطي للسلطة.
- إيمانه بحق الشعب في التعبير عن إرادته ورفضه للوصاية أو التحكم بتلك الإرادة.
- نضاله الثابت ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية ومواقفه الرافضة لمعاهدة ١٩٣٠ ودعوته للسيادة والاستقلال الوطني.
- نضاله ضد الرأسمالية والاستغلال الرأسمالي ودعوته إلى تبني قطاع الدولة ونشاطه، مع تمتع القطاع الخاص بإمكانية النشاط والمساهمة في البناء الاقتصادي. لقد كان اشتراكياً شعبياً يستلهم جملة من أفكاره من أرضية الفكر الفابي البريطاني، وجملة من أفكاره الأخرى من أرضية الفكر الماركسي ومن التجربة السوفييتية، ولكن بتطبيقات عراقية. لم يكن يسعى إلى الاشتراكية، كما لم يدع إلى ذلك، بل كان يرى في

الشعبية غاية المراد حينذاك[٩٢]، وهي غاية كما يبدو كانت مقبولة، أو هي مرحلة على طريق طويل. لقد كان عبد الفتاح إبراهيم لصيقاً بالواقع العراقي حين كتب برنامج الشعبية ودعا له.

وتصدى عبد الفتاح إبراهيم للعلاقات الإنتاجية الإقطاعية البالية ودعا إلى تغييرها لصالح الفلاحين الفقراء والمحرومين من الأرض، ودعا إلى تشكيل التعاونيات الزراعية. وكان دوره متميزاً في الدعوة للإصلاحات الداخلية وخاصة في مجال التربية والتعليم، إذ كان متأثراً في هذا المجال بالمنجزات التي تحققت في الاتحاد السوفييتي من خلال إطلاعه عليها عندما كان في الولايات المتحدة لدراسة الماجستير، وانعكست في كتاباته في هذا الصدد، إضافة إلى صياغته أسس الشعبية.

كان عبد الفتاح إبراهيم المفكر والمنظر الفعلي البارز في جماعة الأهالي، وشكل في واقع الحال الجناح اليساري فيها، وكانت له مواقفه المتباينة عن الشيوعيين. وقد عبر عن ذلك بقوله "..، لم أخاصم الشيوعيين، ولكني لم أحاول أن أساومهم أيضاً"[٩٣].

تجسد فكر جماعة الأهالي في الكراس الذي أصدروه ليعبر عن أهدافهم الآنية وذات المدى البعيد. وكان الهدف من هذا التحديد الوصول إلى ثلاثة غايات في تلك الفترة المتحركة جداً من تاريخ العراق السياسي:

١. أن جماعة الأهالي تؤمن بالديمقراطية والمجتمع المدني وتسعى إليهما وفق أسس الدستور العراقي والحياة البرلمانية، وأنها تريد خدمة الأكثرية الساحقة من الشعب، اي السواد الأعظم في العراق.

٢. أنها تختلف عن مواقف الشيوعيين في أربع قضايا جوهرية، وهي:

---

٩٢ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. مصدر سابق. ص ٢٧٥ز الهامش رقم ٢٤٥ مقابلة خاصة بين مؤلف الكتاب (الوكيل) وبين عبد الفتاح إبراهيم.

٩٣ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. "مقابلة خاصة".مصدر سابق. الهامش١٩٧. ص ٢٥٨.

"١- حرب الطبقات. ٢- حصر سلطة الحكم في طبقة العمال الصناعيين وتوزيع الحقوق المدنية على أساس منه. ٣- السعي لتحقيق الدولية. ٤- محاربة الدين والنظام العائلي"[٩٤].

٣. وأنها تختلف أيضاً عن الفكر الفاشي الذي هيمن على أقسام من الجماعات القومية في العراق، وبالتالي كانت تريد تمييز نفسها عن الاشتراكية الوطنية إذ اعتبرتها جماعة الأهالي: "مؤامرة جديدة على الشعوب دبرها الرأسماليون وبذلوا في سبيلها الأموال الطائلة لمقاومة الاشتراكية وترويج مصالحهم بالدعاية وبإثارة الحماس من جهة وبالعنف والإرهاب من جهة أخرى"[٩٥]. وكانت هذه الرغبة تتجلى بشكل خاص عند كامل الچادرچي، الذي كان يريد إبعاد شبهات الشيوعية عن الجماعة التي يعمل معها، خاصة وأن خطوط التماس والتباين بين أفراد الجماعة والشيوعيين لم تكن واضحة تماماً حينذاك. ففي الوقت الذي كان عبد القادر إسماعيل يعمل مع الجماعة وله علاقات طيبة مع الشيوعيين، كان أخوه، يوسف إسماعيل يعمل في صفوف الشيوعيين ومن قيادييهم. كما كان فهد يكتب في جريدة الأهالي وتحت تسميات عديدة، كما ينقل ذلك صاحب كتاب "جماعة الأهالي" عن عبد القادر إسماعيل رئيس تحرير الجريدة[٩٦].

---

٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٩.

٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٧١/١٧٠.

٩٦ جاء في الهامش رقم ١٠٥، على الصفحة ١٨٧ من كتاب فؤاد حسين الوكيل الموسوم جماعة الأهالي، بهذا الصدد ما يلي: "كان يوسف سلمان يوسف (فهد) يراسل الأهالي من الناصرية باسم مراسلكم أو مكاتبكم أو أحدهم وما أشبه، منذ صدورها في العام ١٩٣٢، حين كان لا يزال عضواً في الحزب الوطني العراقي، وحتى مغادرته للعراق في العام ١٩٣٤. وقد كتب عبد القادر إسماعيل عن هذا الموضوع يقول "كانت الرسائل التي تصلني من الناصرية تستثير في مشاعر مشرقة، وتبعث في إحساساً عميقاً، تفتح أمامي آفاقاً رحيبة . . كان ذلك بعد صدور (الأهالي) عام ١٩٣٢. وفي منطلق حياتها الأولى وكنت صاحبها ومديرها المسؤول. وكانت أخبار الناصرية تغذي جريدة (الأهالي) وتوطد شعبيتها بما تسبغه من حياة زاخرة فوارة من نشاطات الجماهير في غمرات نضالها الوطني".

دب خلاف شديد في الممارسة العملية بين عبد الفتاح إبراهيم وكامل الچادرچى تجسد في مجالات العمل في إطار الجماعة وفي النشر وإعداد نهج الشعبية وفي النشاط العام، إضافة إلى اختلاف عبد الفتاح إبراهيم مع الجماعة كلها بشأن الموقف من الجيش بعد أن تم الاتفاق مع حكمت سليمان وبكر صدقي ونجح الانقلاب العسكري. كتب كامل الچادرچى عن عبد الفتاح إبراهيم بعد سنوات طويلة، ضمن تحليل له لعدد من شخصيات حزب الاتحاد الوطني، يقول: "ومما لا شك فيه أن السيد عبد الفتاح إبراهيم يدين أصلاً بالماركسية وأن ثقافته كلها مستمدة من الماركسية غير أنه لما كان يعلم بعدم إمكان تصريف الماركسية في هذا البلد فقد حاول مراراً أن يطور الماركسية حسب ظروف العراق بزعمه، فأراد في بدء اشتغالاته السياسية أن يبتدع نظريات جديدة كانت دائماً تنقصها الجرأة والصراحة وبالإضافة إلى ذلك كان يعطي لشخصه المقام الأول في جميع اشتغالاته ومحاولاته ونظرياته الخاصة من دون أن يلتفت إلى ما إذا كان الغير (الذين يشتغلون معه) يقرون ذلك في الصميم أو لا يقرونه. لذلك فأن جميع الآراء السياسية التي تخطر بباله كان يعتبرها من الأمور القطعية ويحاول أن يقنع بها الجماعة التي تشتغل معه فكانت تقتنع بها تارة فيرتاح لذلك كل الارتياح وكانت طوراً تجامله وتماشيه. أما إذا خالفته في آرائه وسياسته فأنه يعتبر هذه المخالفة عداءً شخصياً له فيقطع الحبل بينه وبينها، فهو لأسباب لا أعرفها وسواء كان محقاً أم غير محق يعتبر نفسه زعيم الحركة الفكرية في العراق لذلك لم يكتف بالاشتغال مع الجماعة التي اشتغل معها بل كان يخالف القواعد الحزبية فيتصل بمختلف الجماعات الأخرى محاولاً السيطرة عليها، بالإضافة إلى محاولته فرض السيطرة على جماعته التي يشتغل معها (رسمياً) سواء كانت هيئة أم أصحاب جريدة أم ناد وما أشبه ذلك. ولعله كان يعمل بحسن نية ولكن نتائج أعماله هذه كلها كانت تؤدي بالنتيجة إلى تقويض اشتغالاته وإلى عدم تمكنه من القيام بأي عمل منتج مع جماعته أو مع الجماعات الأخرى. فالفشل الذي أصابه في مختلف الميادين السياسية والثقافية واستعداده في كل لحظة للانفصال عن الجماعة التي يشتغل فيها، كل ذلك كون فيه طبيعة كئيبة متأصلة أبعدت عنه الصفة التي تحبب المرء للناس Popularity والتي هي ضرورية

لكل من يشتغل بالسياسة والأعمال العامة"[٩٧]. ثم برز كامل الچادرچي جانباً أخر من تقييمه لشخصية عبد الفتاح إبراهيم وموقف الأخير من ضرورة ذوبان رأي الأقلية في الأكثرية وأن لديه نزعة جارفة نحو الزعامة، في وقت يتظاهر بغير ذلك[٩٨]، إضافة إلى أنه كان يرى بأن نظرياته هي الصحيحة ونظريات الغير هي الخاطئة حتى لو كان هو في الأقلية والأخرى في الأكثرية، وكان يعاملها عند ذاك وكأنها أصبحت قوى معادية له[٩٩]. كما برزت خلافات أخرى بين الرجلين في الموقف من القومية[١٠٠]، إذ كان عبد الفتاح إبراهيم شديد النقد للقوى القومية وممارساتها في العراق.

لا شك في أن تقييم كامل الچادرچي كان صارماً وفيه الكثير من الحيف بحق عبد الفتاح إبراهيم وتعبر الأجواء التي سادت بين الخصيتين، ولكن هذا التشخيص لا يخلو أيضاً من نقاط صائبة تشير إلى المزاجية الشديدة في طبيعة عبد الفتاح إبراهيم وفي صرامته وصعوبة إقناعه بوجهات نظر أخرى يؤمن بها، وهي إشكالية، كما يبدو، كانت قد وسمت أغلب الماركسيين، بغض النظر عن المدرسة التي ينتمون إليها أو التيار الذي يعملون معه أو الوجهة التي يعتقدون صوابها، فهم يمتلكون الحقيقة كلها، ولا يملكها الآخرون. كما أنه كان متأثراً في بعض أفكاره بالتحليلات السوفييتية، وبشكل خاص في مسائل القومية والموقف من الديمقراطية البرجوازية ودور الدولة في الاقتصاد، بما فيه التخطيط، رغم أن التخطيط قالت به الجماعة الفابية أيضاً. كما تجلت في دعوته لوحدة القوى والأحزاب السياسية الديمقراطية في العراق لاحقاً رغم رفض القوى الأخرى لها، ولكنه بقى مصراً عليها حتى النهاية، ولم تتحقق. ولكن هذا لا يعني أنه كان مخطئاً بشأن أهمية وضرورة وحدة القوى الديمقراطية وخاصة قوي اليسار الديمقراطي.

---

٩٧ الچادرچي، كامل. مذكرات كامل الچادرچي. مصدر سابق. ص ١٩٧/١٩٨.

٩٨ المصدر السابق نفسه.

٩٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٨/١٩٩.

١٠٠ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. مصدر سابق. ص ١٨٣.

ويبدو أن الماركسية كانت الإشكالية الأساسية التي وقفت في طريق تطوير العلاقة الفكرية والسياسية بين كامل الچادرچي وعبد الفتاح إبراهيم، إذ أنه كان على قناعة تامة بماركسية عبد الفتاح، في حين أن عبد الفتاح، رغم تحليلاته التي تستند إلى المنهج المادي الديالكتكي، لم يكن بالضرورة حينذاك ماركسياً، إذ كان ما يزال يتحرى عن موقع له، كما كان ما يزال ينمي إمكانياته الفكرية وينهل من مختلف مصادر الفكر الإنساني، وهي التي أدت في بعض الأحيان إلى أن يكون انتقائياً في اختياره للأفكار وعدم رسّوه على نظرية واحدة. وكان كامل الچادرچي يرى نفسه في المقابل اشتراكياً ديمقراطياً، وبالتالي كان يقف بالضد من الماركسية ومن الشيوعيين عموماً. وقد عبر عن ذلك في أكثر من مناسبة. وفي ما عدا ذلك يمكن القول بأن الاستنتاج الذي توصل إليه فؤاد حسين الوكيل في كتابه الموسوم "جماعة الأهالي" والقائل بأن الخلاف لم يكن فكرياً وسياسياً فحسب، بل كان شخصياً أيضاً[١٠١]، إذ برزت في جماعة واحدة شخصيتان قويتان تريدان لعب دور القائد لهذه الجماعة. وإذا كان أحدهما يجيد دور المناورة السياسية واللعبة الديمقراطية والبراغماتية، فأن الثاني كان أقل قدرة في هذا المجال وأكثر تصلباً نحو أفكاره وأكثر اعتداداً بنفسه، وربما أكثر إحساساً بتفوقه وبكونه مؤسس هذه الجماعة ومنظرها الأساسي. إنه صراع بين شخصيتين وطنيتين ديمقراطيتين استند إلى خلفية فكرية وسياسية متفقة ومختلفة في بعض الجوانب. ويبدو لي صواب هذا الرأي بشأن الشخصيتين الديمقراطيتين العراقيتين اللتين نفتقد إليهما في هذه الأيام العصيبة التي يمر بها العراق.

---

١٠١ نفسس المصدر السابق. ص ١٨٤.

المبحث الثاني

جماعة الأهالي وانقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦

تفاقم عجز القوى السياسية عن إيجاد معالجات جادة للأوضاع السياسية حينذاك وتردي الحالة الاقتصادية، رغم انتهاء الأزمة وزيادة موارد العراق المالية من النفط الخام نسبياً وتنامي الحركات السياسية في كل من كردستان وشمال العراق عموماً، وبشكل خاص الحركات الكردية والآشورية، والحركات العشائرية في مناطق الوسط والجنوب، إضافة إلى المضابط والمذكرات الاحتجاجية التي رفعها رجال الدين وقوى المعارضة السياسية إلى الأمير غازي، الذي كان قد نُصّب ملكاً على عرش العراق بعد وفاة والده، والضربات العسكرية القاسية والعنف الدموي الاستبدادي الذي مارسته الحكومة العراقية إزاء تلك الحركات دون أن تبذل الجهود السياسية العقلانية لمعالجة الوضع سياسياً وديمقراطياً. وكان الجيش هو الأداة الفعلية لممارسة تلك السياسة إزاء الحركات الست التي وقعت في غضون عشرين شهراً وقوبلت بالحديد والنار[١٠٢]. ولعب الفريق بكر صدقي دوراً بارزاً في التصدي الشرس لتلك الحركات وأوقع بأتباعها خسائر فادحة بتشجيع ومساندة وتحريض مستمر من جانب رشيد عالي الگيلاني الذي كان في بعضها رئيساً للوزراء وفي البعض الأخر منها وزيراً للداخلية[١٠٣]. وإزاء هذا الوضع السياسي والاقتصادي المعقد قامت بعض فصائل الجيش العراقي بقيادة الفريق بكر صدقي، وكان طه الهاشمي في حينها نائباً للقائد العام وكان خارج العراق، وبدعم مباشر من قائد الفرقة الأولى الفريق عبد اللطيف نوري وقائد القوة الجوية محمد علي جواد، بحركة عسكرية انقلابية وفرضت على الملك غازي أن يطلب من رئيس الوزراء ياسين الهاشمي تقديم استقالته وأن يعهد بتشكيل الوزارة الجديدة

١٠٢الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. ط ٧. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩. ص ١٥٥.

١٠٣ شوكت، ناجي. سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤. الجزء الأول. مكتبة دار اليقظة العربية. بغداد. ١٩٩٠. ص ٢٦٤.

بحكمة سليمان، إذ كان الأخير عضواً قيادياً التحق حديثاً بجماعة الأهالي وأصبح صلة الوصل بالقيادة العسكرية، وبشكل خاص بالفريق بكر صدقي والفريق عبد اللطيف نوري. ويبدو أن التهديد بدخول بغداد عسكرياً قد أثار غضب وزير الدفاع حينذاك، جعفر العسكري، فطلب من الملك غازي كتابة رسالة إلى بكر صدقي ليأخذها بنفسه إليه، باعتباره مسؤولاً عنه وزميلاً له ومن أبناء بلدة واحدة. أرسل بكر صدقي مجموعة عسكرية لاستقبال وزير الدفاع وإيصاله إلى قائد الانقلاب. وفي الطريق إليه غدرت به وارتكبت جريمة قتله. وكل الدلائل تشير إلى أن قتله قد تم بأمر مباشر صادر عن قائد الانقلاب بكر صدقي العسكري. وقد أشاعت هذه الجريمة غير المعهودة الرعب في نفوس الكثيرين ممن كانوا على خلاف مع قادة الانقلاب [١٠٤]. وكان هذا أول انقلاب عسكري يحدث في العراق وفي العالم العربي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وقيام الدول الوطنية الجديدة. ولهذا وقفت العديد من الصحف العربية في الأقطار العربية ضد هذا الانقلاب،

---

١٠٤ يشير الصحفي العراقي رفائيل بطي في مذكراته التي أصدرها ولده من بعده الصحفي الدكتور فائق بطي، بهذا الصد ما يلي:

"وعندما حدث الانقلاب العسكري اضطربت جد الاضطراب وخفت خوفاً شديدا لأنه الحادث الأول من نوعه وفيه إرهاب عسكري ورافق الحوادث مقتل جعفر باشا العسكري حتى أنني في يوم الخميس ظللت بغير طعام ترتعد فرائصي. وفي المساء لم أتعش". راجع في هذا الصدد: بطي، رفائيل. ذاكرة عراقية. الجزء الأول. دار المدى. دمشق. ٢٠٠٠. ص ٢٦٧. وقد ألزم هذا الصحفي المتميز على السفر إلى الخارج للدعاية للانقلاب وتشجيع الصحفيين والسياسيين على زيارة العراق والإطلاع على الأوضاع فيه وتأسيس مكتب لجريدته "البلاد" في القاهرة بقرار من بكر صدقي وحكمت سليمان، رغم أنه كان من المخالفين للانقلاب ولهما، ومن مؤيدي وزارة ياسين لهاشمي التي كان الانقلاب موجها ضدها. ولهذا هوجم في الصحف والصحفيين والسياسيين في البلدان العربية، إذ كان نائباً في المجلس النيابي، على تقلبه السياسي. ولكن لا يسع الإنسان إلا أن يفهم السبب وراء قبوله بالمهمة والقيام بالدعاية للحكم الجديد بعد أن يفهم الرعب الذي كان عليه ووصفه بنفسه. راجع في هذا الصدد أيضاً: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. ط ٤ موسعة. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤. ص ٢٤٢/٢٤٣.

باعتباره يدخل تقليداً وأسلوباً جديداً في العمل السياسي يمكن أن يجهض الاتجاهات البرلمانية والديمقراطية في البلاد ويتجاوز على الحياة الدستورية، رغم السياسات غير الديمقراطية التي كانت تمارسها حكومات تلك الفترة في العراق. وبهذا المعنى كتبت جريدة الأيام الدمشقية في عددها ١٢٢٩ الصادر في أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦ مقالاً جاء فيه بهذا الصدد ما يلي: "ليس مهماً أن يذهب الهاشمي من الحكم ويأتي حكمة سليمان، أو نوري السعيد، أو جميل المدفعي، أو جعفر العسكري، إليه وكلهم مخلص للعراق، بل المهم أن يكون الخروج عن التقاليد البرلمانية، والقواعد الدستورية، عاملاً على خروج الأحزاب في العراق عن معارضتها الرشيدة التي رأيناها منذ تحرير العراق من قيود الانتداب إلى الآن"[١٠٥].

وشكلت الوزارة الجديدة على النحو الآتي:[١٠٦]

حكمة سليمان	رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية	(جماعة الأهالي)
محمد جعفر أبو التمن	وزيراً للمالية	(جماعة الأهالي)
كامل الچادرچى	وزيراً للاقتصاد والأشغال العامة	(جماعة الأهالي)
يوسف عز الدين إبراهيم	وزيراً للمعارف	(جماعة الأهالي)
صالح جبر	وزيراً للعدل	
الدكتور ناجي الأصيل	وزيراً للشؤون الخارجية	
الفريق عبد اللطيف نوري	وزيراً للدفاع	

احتفظ الفريق بكر صدقي برئاسة أركان الجيش العراقي، وكان القائد الفعلي للحكومة وقراراتها واتجاهات نشاطها، رغم أنه لم يكن رئيسها. واضطر رئيس الوزراء المستقيل قسراً، ياسين الهاشمي، على مغادرة البلاد إلى منفاه في بيروت، حيث توفي فيها في نفس العام.

---

١٠٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٢٤٣.

١٠٦ الحسني، عبد الرزاق. المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٤.

وعلى صعيد الشارع العراقي حصل الانقلابيون على تأييد جماعة الأهالي بشكل عام، رغم اعتراض بعض الوجوه القيادية فيها، وخاصة عبد الفتاح إبراهيم وعبد القادر إسماعيل، إذ اعتبرا ذلك خروجاً على الأسس الديمقراطية ومخالفة صريحة لمبدأ إبعاد الجيش عن الحياة السياسية اليومية. وأورد الدكتور خالد التميمي نصاً من مذكرة قدمها عبد الفتاح إبراهيم إلى قيادة جماعة الأهالي معرباً عن رفضه لما وقع، حيث كتب يقول: "أنكم حطمتم حركتنا عندما مكنتم الجيش من حيازة السلطة، ولسوف تدفعون ثمن ذلك"[١٠٧]. وانسجاماً مع هذا الموقف رفض تسلم أي حقيبة وزارية[١٠٨]، بل كانت بداية الطلاق مع جماعة الأهالي. وأصدرت هذه الجماعة بياناً تدعو "الأهلين إلى القيام بمظاهرة كبرى لتحقيق مطالب الشعب التالية:

١. إزالة آثار الظلم الماضي.

٢. تقوية الجيش تقوية عامة؟

٣. العفو العام عن المسجونين السياسيين.

٤. فتح النقابات والصحف التي أغلقتها الحكومات السابقة.

٥. تخفيف ويلات الفقر، وإيجاد الأعمال للعاطلين، وتشجيع الصناعة المحلية.

٦. توحيد الحركات الشعبية في الأقطار العربية لتأمين تقدم هذه البلاد.

٧. التساوي في الحقوق بين العراقيين، والتمسك بوحدتهم، ونشر الثقافة والوقاية الصحية في جميع العراق"[١٠٩]، وقد وقع البيان باسم "جمعية الإصلاح التقدمي الوطني".

---

١٠٧ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٣٩٧.

١٠٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٩٧.

١٠٩ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. ط ٤ منقحة. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤. ص ٢٤١.

وحصل الانقلابيون على تأييد الشيوعيين والحركة النقابية، إضافة إلى أوساطٍ واسعة من السكان، خاصة وأن الحكومة الجديدة بدأت باتخاذ جملة من الإجراءات التي ساعدت على تنشيط هذا التأييد، إذ أطلقت بحدود معينة الحريات الديمقراطية، كما قام جعفر أبو التمن بإلقاء بيان الوزارة الجديدة من الإذاعة في الخامس من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦، معبراً فيه عن جملة من المطالب التي كانت تتبناها قوى المعارضة السياسية وتطالب بها الجماهير الشعبية. وقبل ذاك بيومين، أي في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت مظاهرة حاشدة ببغداد تأييداً للحكومة الجديدة واتجاهاتها الجديدة، كما حصلت تجمعات ومظاهرات تأييد في مناطق شعبية وفقيرة في بغداد وفي مدن عراقية أخرى.

شكل الانقلاب الأول من نوعه في الدول العربية حدثاً جديداً في الحياة السياسية العراقية اختلف في محتواه واتجاهاته عن ثورة العشرين التي كانت قد توجهت ضد المحتلين الأجانب وفي سبيل إقامة دولة عراقية مستقلة وذات سيادة من جانب والخشية من الحداثة القادمة من الغرب إلى البلاد التي كانت تعيش في ظلمات العهد العثماني من جهة أخرى، وكان تجاوزاً فظاً على مضمون الدستور العراقي والقوانين السارية المفعول والقانون الخاص بالقوات المسلحة العراقية. وكانت الحجة في ذلك أن الوزارات السابقة هي التي تجاوزت على الدستور، وهي التي استخدمت الجيش لقمع الحركات السياسية، وهي التي فرضت على الشعب معاهدة ١٩٣٠ وامتياز النفط الخام وغير ذلك، وبالتالي كان لا بد من وضع حدٍ لهذه التجاوزات. ولكن الانقلاب وقع على أيدي أولئك الذين كانوا الأدوات الفعلية في القوات المسلحة لضرب الحركات السياسية في العراق والذين حصلوا على ترقيات في السلم العسكري وعلى أوسمة حكومية تقديراً لهم على القسوة الشرسة التي استخدموها والحقد الأعمى الذي وجهوا به العمليات العسكرية للقضاء على تلك الحركات بحجة حماية وحدة العراق ونظامه السياسي.

ويبدو مفيداً الإشارة إلى أن تأييد الشيوعيين للانقلاب قد ارتبط بعدة عوامل، نشير في أدناه إلى بعض منها:

- لم يكن الحزب الشيوعي، ومع الجماعات الماركسية الأخرى، يرفض مشاركة القوات المسلحة في النشاط السياسي، بل كان يعمل من أجل كسب العسكريين إلى صفوفه وإلى جانب القضايا التي كان يسعى إليها. وقد كان قد بدأ حينذاك بتشكيل بعض الحلقات السياسية في الجيش العراقي في بغداد، كما يشير إلى ذلك زكي خيري التي سنأتي عليها لاحقاً.
- كانت الحكومات العراقية المتعاقبة، ومنها حكومة ياسين الهاشمي، قد بدأت بمطاردة الشيوعيين واليساريين والتضييق على نشاطهم، كما حكمت المحاكم العراقية على عدد من الشيوعيين والديمقراطيين بالسجن مددا مختلفة في عام ١٩٣٥. وقامت حكومة الانقلاب بإطلاق سراحهم بعد نجاح الانقلاب مباشرة، إذ أصدرت عفواً عاماً بذلك، وكان من بينهم زكي خيري[١١٠]. وجاء في بيان الحكومة الذي ألقاه وزير المالية جعفر أبو التمن بهذا الصدد قوله: "ولم تكتف الوزارة (المقصود وزارة ياسين الهاشمي) بكل ما قامت به من الأعمال الفظيعة، والقسوة، والشدة، والتنكيل والتخريب، وإعلان الأحكام العرفية، والتبعيد، والزج في السجون، بل أنها لم تتنح عن كراسي الحكم إلا بعد أن تركت الخزينة في عوز لا يستهان به، وعرضت بكثير من المشاريع إلى الخطر، إذ أن القائمين بها أقساطاً مستحقة الدفع لهم لم تدفع في حينها"[١١١].
- تشكيل الوزارة بمجموعة من الشخصيات الديمقراطية التي كان للشيوعيين صلة مباشرة بهم أو عملوا معهم في الحزب الوطني أو كانت لهم علاقات مع جماعة الأهالي، إذ استبشروا بذلك خيراً.
- حل المجلس النيابي ودعوته إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

---

١١٠ خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. مصدر سابق. ص ٩٣–٩٥.

١١١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. ط ٧. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩. ص ١٥٧.

• تأييدهم للبيان الوزاري الذي ألقاه الشخصية الوطنية المعروفة جعفر أبو التمن والذي تضمن جملة من المطالب التي كان الشيوعيون يناضلون في سبيل تحقيقها، سواء أكان ذلك في مجال السياسة الداخلية أم الخارجية أم في السياسة المالية أم العدل ومستوى معيشة السكان[١١٢].

والوثائق المتوفرة تشير إلى أن هذا التأييد قد اقترن بإصدار بيانات ومنشورات تؤكد المطالب التي يسعى الشيوعيون إلى تحقيقها ويدعون الحكومة للأخذ بها[١١٣]. وتجلى ذلك في البيان الذي وقعته مجموعة من الماركسيين والشيوعيين، إضافة إلى انعكاس ذلك في الشعارات التي سجلها المتظاهرون على لافتاتهم، والتي حملت ضمن ما حملت الموقف المناهض للفاشية والنازية، ومنها "تسقط الفاشية المجرمة". وقد أغضب ذلك القائم بالأعمال الألماني حينذاك الدكتور فريتس غروبا، وأوصل احتجاجه إلى الفريق بكر صدقي وحكومة حكمة سليمان[١١٤].

ومما هو جدير بالإشارة أن الخطاب الذي ألقاه محمد جعفر أبو التمن تجاوز الحديث عن معاهدة ١٩٣٠، كما لم يتطرق إلى العلاقة مع بريطانيا العظمى، بل جاء معبراً عن الرغبة في الإصلاح في مختلف المجالات وإدانة شديدة للحكومة السابقة، إضافة إلى تأكيده أهمية المساواة بين المواطنين وبعيداً عن التمييز أو التفرقة بين المواطنين، إذ قال "...، وليعلم كل فرد من أبناء البلاد وسكانها، بأن الحكومة ساهرة في سبيل المحافظة على أموالهم، ونفوسهم، وحرياتهم، واحترام معابدهم، ومشاعرهم الدينية، بدون التفريق بين الأديان والمذاهب، بعد قضائها على عهد الاضطهادات، وسلب الحريات والتجاوزات"[١١٥]. ولكن

---

١١٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٧-١٦٣.

١١٣ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٣٩٨.

١١٤ خيري، زكي. صدى السنين.... مصدر سابق. ص ١٠٦.

١١٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. مصدر سابق. خطاب محمد جعفر أبو التمن. ص ١٥٧.

البيان الحكومي، الذي لم يتطرق إلى معاهدة ١٩٣٠، أكد بصدد العلاقة مع بريطانيا بما يلي: "(أ) تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا العظمى، والعمل المتواصل لتأمين أقصى الفوائد مالياً، واقتصادياً، وعسكرياً، من الحلف العراقي – البريطاني"[١١٦]. ولا شك في أن هذا الموقف الرسمي لم يكن يعبر عن حقيقة موقف هذه المجموعة المناهض للمعاهدة والهيمنة البريطانية على العراق، رغم التحول النسبي في واقع العراق بعد دخوله عصبة الأمم، أي أن السيطرة الاستعمارية أصبحت غير مباشرة، بل كان يستهدف عدم إثارة بريطانيا وتحييد بعض القوى العراقية المساندة لوجودها في العراق. ويتجلى هذا الموقف التساومي أيضاً في قضية الأرض الزراعية، إذ لم يتطرق البيان الحكومي لقضية الأرض الزراعية ولم يتحرش بالإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية. في حين تضمن خطاب محمد جعفر أبو التمن هذه المسألة وأكد ما يلي: "ولقد أعزمت الحكومة على إيجاد المال لغرض إعمار الأراضي بصورة عامة، وتوزيع الأراضي الأميرية غير المملوكة، وغير المفوضة بالطابو، وغير المزروعة منها على أبناء البلاد، كما تقتضيه المصلحة العامة، مع مراعاة العرف والعادة بصورة خاصة، ..."[١١٧]. وهنا يتبين لنا أيضاً أن جماعة الأهالي التي شاركت في الحكم لم تكن تفكر باتخاذ موقف مناسب من قضية الأرض الزراعية أو من إعادة النظر بقوانين داوسن الخاصة بالأراضي الأميرية التي منحت باللزمة أو التي فوضت بالطابو أو التي ملكت لشيوخ العشائر وكبار ملاكي الأراضي الزراعية. ولقد وردت في منهاج الوزارة فقرة مهمة ولأول مرة حيث طرحت مسألة إقامة قطاع اقتصادي حكومي، إلى جانب القطاع الخاص، في فروع الصناعة وتكرير النفط الخام، حيث ورد "...، والقيام بالصناعات النباتية من قبل الحكومة مباشرة على أساس تجاري، للاستفادة من أكثر المنتوجات الزراعية وتأسيس المشاريع الصناعية اللازمة لسد حاجات القطر في البضائع التي يمكن صنعها في العراق: كتعدين النفط بالقيام بمصفى النفط، والقيام بصورة عامة

---

١١٦ المصدر السابق نفسه. المنهاج الحكومي. ص ١٥٨.

١١٧ المصدر السابق نفسه. خطاب محمد محمد جعفر أبو التمن. ص ١٥٧.

بالأعمال اللازمة لاستثمار مرافق البلاد، وزيادة الإنتاج"[١١٨]. ولكن جماعة الأهالي كانت في المقالات التي نشرتها على صفحات جريدة الأهالي قبل ذاك تقف بوضوح ضد الإقطاعية وضد قانون دعاوى العشائر وإلى جانب توزيع الأراضي على الفلاحين.

ولكن المهم في خطاب محمد جعفر أبو التمن والمنهاج الوزاري أنهما قد تضمنا فقرات تشير إلى رغبتهما المعلنة بإيلاء اهتمام خاص لقضايا الناس الفقراء والمعوزين وذوي الدخل المحدود من جهة، وإدانة الرشوة والغنى غير المشروع وفساد الأجهزة وعدم قيامها بواجباتها إزاء المجتمع من جهة أخرى، مما ساهم في حصول تأييد واسع من الشارع العراقي للحكومة، ودفع إلى تقديم "ثلاثة عشر مندوباً طلباً إلى رئاسة مجلس النواب بتاريخ ٦ آذار سنة ١٩٣٧م اقترحوا فيه أن تسن الحكومة قانوناً "تؤلف بموجبه لجنة تحقيق لتحصي الثروات الموجودة لدى الوزراء السابقين وموظفي الدولة، وتحقق عن مصادرها وكيفية الحصول عليها فإذا ما وجد أنها أو أي قسم منها حصل أو نما بطرق غير مشروعة لها علاقة بمناصبهم أو بعامل النفوذ الذي تمتع به أصحاب تلك الثروات من وراء تقلدهم منصباً أو وظيفة فتصادر تلك الثروات وتطبق عليهم أحكام القوانين المرعية"[١١٩]. ولكن لم يفسح النواب لهذا المشروع بالمرور، إذ أن هذه الفكرة العادلة، كما يشير السيد عبد الرزاق الحسني بحق، "كانت تمس معظم من تقلد المناصب الوزارية في العراق"[١٢٠].

يبدو لنا اليوم بأن تأييد الانقلاب العسكري حينذاك لم يكن سليماً، إذ أرسى أجواء جديدة غير صحية في الساحة السياسية العراقية، بغض النظر عن طبيعة القائمين به. إذ أن ما ترتب عن ذلك الانقلاب في الحياة السياسية العراقية كان سلبياً ودفع باتجاهات أكثر عدوانية إزاء الحريات الديمقراطية وإزاء قوى المعارضة الديمقراطية، كما ساهم في خلق

---

١١٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٢/١٦٣.

١١٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٧. وبالأصل مأخوذ من محاضر المجلس النيابي في دورته الانتخابية السابقة ص ٨.

١٢٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٧/١٦٨.

استقطابات جديدة في ما بين القوى السياسية العراقية. لقد كان تجاوزاً على الدستور، رغم التجاوزات التي سبقته من جانب النخبة الحاكمة والقوى الاستعمارية التي كانت تساندها في سياساتها ضد القوى الديمقراطية وضد ممارسة الدستور أو التي ساعدتها في وضع تشريعات مناهضة للمجتمع المدني والحياة الديمقراطية.

لقد نشطت جماعة الأهالي على الصعيدين الرسمي والشعبي وقدمت طلباً للحصول على موافقة بتأسيس حزب جديد باسم "جمعية الإصلاح الشعبي، والذي أجيز فعلاً في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٣٦. ويبدو أن قوة وجود الحزب في الحكم والشخصيات التي كانت في قيادته شجعت بعض أعضاء الحكومة إلى الانتماء لهذا الحزب أيضاً، ومنهم الفريق عبد اللطيف نوري، وزير الدفاع، والدكتور ناجي الأصيل، وزير الشؤون الخارجية، إضافة إلى جعفر أبو التمن[١٢١]. ولكن هذا الوجود القوي في وزارة حكمة سليمان لم تكن منسجمة مع واقع تأثيرهم في السياسة الجارية فعلياً والتي تراجعت تدريجاً عن الأهداف التي طرحتها في البداية، رغم الإشاعات التي كانت تروج والقائلة بأن الغالبية العظمى منهم يرتبطون بالشيوعية أو أنهم يميلون إلى الكرد، إذ كان بكر صدقي العسكري كرديا. وتراجع الجو الديمقراطي وبدأ جو الاستبداد الفردي لبكر صدقي يحتل مكاناً ملموساً في السياسة اليومية. وساعد الاتجاه الاستبدادي الجديد لبكر صدقي الجماعات القومية التي عارضت الانقلاب، بسبب بعض المواقف التي أخذتها على البيان الوزاري، وبسبب التأييد الذي حظي به الانقلاب من جماعة الأهالي والشيوعيين، على استخدام صحافتها، الاستقلال والمثنى، لترويج الاتجاهات والأفكار المناهضة لوزارة حكمة سليمان ولقائد الانقلاب بكر صدقي. وأصبحتا مركز جذب واستقطاب لكل القوى التي تضررت من انقلاب بكر صدقي، وتلك التي تعرضت لضرباته العسكرية حتى قبل الانقلاب،أي شيوخ بعض العشائر العراقية وجمهرة من ملاكي الأراضي. يضاف إلى ذلك أن جماعة الضباط الشريفيين كانت تسعى بكل السبل وبالتعاون مع بريطانيا إلى إيجاد السبل للخلاص من هذه الوزارة، رغم أنها من

---

١٢١ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٤٠٧.

الناحية العملية لم تحمل العداء الفعلي لبريطانيا، ولكنها بدأت بمغازلة ألمانيا الهتلرية عبر القنصل العام الألماني في بغداد حينذاك[١٢٢].

واستثمرت القوى المناهضة لحكومة الانقلاب مجموعة من الإجراءات التي مارستها الحكومة والتي كانت مخيبة جداً لآمال الشعب بها، لإضعافها وإنزال الضربة بها، ومنها:

– عدم البدء بتطبيق فعلي للمضامين الأساسية التي وردت في البيان الوزاري، والذي كما يبدو، كان يعبر عن طموحات جماعة الأهالي ومن ثم جمعية الإصلاح الشعبي، التي أصبحت فيما بعد "حزب الإصلاح الشعبي" وانتمى إليه جميع الوزراء في ما عدا رئيس الوزراء. ولكن البيان الوزاري لم يكن يعبر في حقيقة الأمر عن أهداف بكر صدقي أو حكمة سليمان عملياً.

– الانفراد بالسلطة من جانب رئيس أركان الجيش بعيداً عن إرادة الوزارة أو بعض الوزراء، وكثرة الأخطاء التي ارتكبها وكانت تحسب على مجلس الوزراء، رغم عدم علم البعض منهم أو كلهم بها، أوجد فجوة بين أعضاء الحكومة من جهة ورئيس الانقلاب وصاحبه رئيس الحكومة من جهة أخرى[١٢٣]. وقاد هذا الوضع إلى تقديم أربعة من أعضاء

---

١٢٢ صفوة، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. الجزء الخاص بمذكرات الدكتور فريتس غروبا (القائم بأعمال ألمانيا ثم وزيرها المفوض في العراق من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٩ – ثم في مايس سنة ١٩٤١). منشورات المكتبة العصرية. صيدا – بيروت. ١٩٦٨. ص ٨٥–١٨٦.

١٢٣ كتب السيد عبد الرزاق الحسني بهذا الصدد يقول: "كانت الأخطاء التي ارتكبها الفريق بكر صدقي، وباعدت بينه وبين البعض من أعضاء الوزارة السليمانية، وبينه وبين الشعب وبعض الضباط كثيرة لعل أهمها:

(أ) أمره بقتل جعفر العسكري، (ب) إجباره لجماعة نوري السعيد بترك العراق، (ج) ابتذاله مع النساء، (د) زواجه من الغانية الألمانية، (ه) جهره بالعداء للإنكليز، (و) تمسكه ببطانة فاسدة، هذا إلى أنه كان قليل الخبرة في الأمور السياسية، شديد الرغبة في الدعاية لنفسه، ولعل جهره المستمر بالعداء للإنكليز كان في مقدمة هذه العوامل فتعصبوا عليه وقرروا مصيره"، أي قتله. راجع: الحسني، عبد الرزاق. المصدر السابق نفسه. هامش رقم (١) على الصفحة ١٧٢.

الحكومة استقالتهم، وهم: يوسف عز الدين وكامل الچادرچي وصالح جبر ومحمد جعفر أبو التمن.

– الأساليب اللاديمقراطية وسياسة الانتقام التي مارسها الحكم إزاء قوى المعارضة، ومنها مثلاً اسقاط الجنسية عن عبد القادر إسماعيل بدعوى كونه من أصل هندي، إضافة إلى نفي مجموعة من السياسيين من أعضاء الوزارة المستقيلين، وعلى رأسهم كامل الچادرچي، إلى قبرص بسبب مواقفهم ومعارضتهم لسياسات الحكم[١٢٤].

لقد لعبت عوامل كثيرة أخرى في إضعاف قوى الانقلاب والحكم القائم وساعد على إنزال الضربة القاتلة بهما مع اغتيال بكر صدقي ومحمد على جواد قائد القوة الجوية في الموصل. إذ بعد هذه الاغتيال أصبح أمر سقوط الوزارة مطروحا على بساط البحث. وتم ذلك فعلا باستقالة وزارة حكمة سليمان وتكليف جميل المدفعي بتشكيل وزارته الجديدة، الذي دشن عهده بحل المجلس النيابي وانتخاب مجلس جديد وتنظيم هجوم واسع وشرس ضد القوى الديمقراطية، والشيوعيين منهم على نحو خاص، وإحالة عدد كبير من الضباط المتعاونين مع بكر صدقي على التقاعد على أساس "إبعاد الجيش عن السياسة"[١٢٥]. وبمبادرة منه أصدر مجلس الوزراء مرسوماً جديداً في ٧ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٣٧ سمي "مرسوم منع الدعاية المضرة"، إذ كان واحداً من أكثر القوانين الجديدة إساءة للحرية والديمقراطية في العراق ومن أجل كمّ الأفواه، إذ تبعها منح امتياز نفط البصرة إلى الشركات الاحتكارية المهيمنة على النفط الخام في العراق. وتضمن هذا المرسوم في مادته الرابعة النص التالي: "لمجلس الوزراء، إذا اقتنع بقيام أي شخص عراقي بدعاية مضرة، بناء على تقرير يرفعه وزير الداخلية، ويضمنه الأسباب المؤيدة لذلك، أن يقرر منعه من الإقامة في مكان أو أمكنة معينة داخل العراق لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، يكون الشخص في

---

١٢٤ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٤٣٠.

١٢٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٨٢.

خلالها تحت مراقبة الشرطة"[١٢٦]. كما تضمن المرسوم فقرة حول الموظف الذي يرفع بشأنه مثل هذا التقرير. إذ عندها "يفصل الموظف من وظيفته للمدة المعينة، ويجوز إعادة توظيفه بعد انتهاء المدة المذكورة، أو بعد إلغاء القرار، كما جاء ذلك في المادة الخامسة من المرسوم[١٢٧]. وقد صادق المجلس على هذا المرسوم في عام ١٩٣٨ وصادق عليه مجلس الأعيان في نفس العام. بعد فترة وجيزة طبق مضمون هذا المرسوم على عدد من شخصيات المعارضة السياسية، بمن فيهم وزراء سابقين ورؤساء وزارات، مثل رشيد علي الگيلاني.

في نهاية عام ١٩٣٨ قدم جميل المدفعي استقالة وزارته بعد أن أصبحت الأوضاع في الجيش وفي الشارع العراقي قابلة للانفجار في كل لحظة، خاصة وأن تنفيذ مضامين الدستور قد شملت عدداً من الشخصيات البارزة والمرتبطة بالنخبة الحاكمة والقوى القومية ذات التأثير الملموس في القوات المسلحة. وكلف نوري السعيد مجددا بتشكيل وزارته الثالثة. وفي ذات الوقت أصدر الملك غازي إرادة ملكية بتشكيل المحكمة العليا للنظر في مدى مطابقة "قانون منع الدعاية المضرة" مع بنود الدستور العراقي ومع موقف الدستور من الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وكان أغلب أعضاء المحكمة من محكمة التمييز العراقية وترأسها السيد محمد الصدر. وخرجت اللجنة بقرار بالإجماع تقريباً، إذ خالف القرار عضو واحد كان عضواً في وزارة المدفعي هو جلال بابان، ينص على اعتبار مادتي القانون ٤ و٥ مخالفتين لروح ونص الدستور وتتجاوزان على صلاحية السلطة القضائية لصالح السلطة التنفيذية، وبالتالي يعتبر القانون ملغياً أصلاً وتبطل الأحكام التي نفذت في ضوئه، بما فيها تعطيل الصحف والمبعدين والموقوفين والمفصولين من الخدمة الوظيفية. وكان هذا انتصاراً للدستور والحريات الديمقراطية، رغم أن الأوضاع اللاحقة لم تكن تعني تأمين الحرية والديمقراطية للمواطنين فعلياً.

---

١٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٥/١٨٦.

١٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٦.

بعد تشكيل نوري السعيد لوزارته الثالثة في نهاية عام ١٩٣٨ ألقى في أوائل كانون الثاني خطابا إلى الشعب العراقي أكد فيه وجود نواقص شابت الحياة السياسية وأن الواجب يحتم "إيجاد حكومة ملكية دستورية ديمقراطية، فلنسع بإخلاص ونتعاضد على وضع ميثاق يتلخص في ثلاث نقاط:

١. ضرورة قيام أحزاب سياسية بانية.. وهي ضرورة محتمة للحياة الديمقراطية الصحيحة.

٢. قبول المعارضة وتعاونها مع الحكومة في السياسة العامة.

٣. تشجيع صحافة مهذبة وإطلاق الحرية لها لئلا تحتاج إلى المدح والقدح، وتركيز الحياة النيابية بإصلاح الدستور وقانون الانتخاب، لإيجاد مجلس يمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً ويسيطر على الحكومة، وأن يجعل المجلس في حرز وصيانة من الحل عند قيامه بواجباته الدستورية"[١٢٨].

ولكن الوزارة لم تف بوعودها كعادة بقية الوزارات، بل سارعت إلى إعلان الأحكام العرفية تحت واجهة وجود حركة انقلابية لجماعة حكمة سليمان تهدف إلى قلب نظام الحكم واغتيال الملك غازي وتنصيب عبد الإله وصياً على العرش. وشكلت محكمة عسكرية لهذا الغرض، أصدرت مجموعة من الأحكام بالإعدام على حكمة سليمان وأربع آخرين. ولكن الأحكام لم تنفذ، إذ كان الهدف من وراء ذلك تصفية الجيش من العناصر المتبقية والموالية للفريق المغدور به بكر صدقي العسكري أو للمخالفين له، إضافة إلى إضعاف مواقع المعارضة السياسية ضده. وبعد مرور فترة وجيزة على هذه المحاكمات قتل الملك غازي في الرابع من نيسان عام ١٩٣٩ بحادث سيارة، ما تزال الأوساط الشعبية، إضافة إلى مجموعات من السياسيين حينذاك، تعتبر موته مؤامرة نفذتها جماعة موالية لبريطانيا، بسبب علاقات الملك المتينة بالضباط القوميين وعدم ارتياحه من الوجود البريطاني في العراق وعلاقته المتوترة بنوري السعيد ورهطه، ورغبة بريطانيا في تنصيب عبد الإله وصياً

---

١٢٨ الحسني، عبد الرزاق. الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية. ط ٤ موسعة. منشورات مطبعة دار الكتب. بيروت. ١٩٧٦. ص ٢٦/٢٧.

على العرش لتسهيل مهمة تمشية مصالحها في العراق. ومنه يتبين أن ما اتهم به حكمة سليمان تحقق في الواقع العملي، ولكن كما يبدو، على أيدي أخرى لا تمت بصلة لجماعة حكمة سليمان، إذ بعدها أصبح عبد الإله بن علي، خال الملك فيصل الثاني، وصياً على العرش وولياً للعهد. وشكك ناجي شوكت، وكان وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد، بالحادث واعتبره مؤامرة مبيتة من قبل نوري السعيد توخت تحقيق هدفين هما: الانتقام من قتل قريبه جعفر العسكري وزير الدفاع العراقي أثناء تنفيذ انقلاب بكر صدقي وحكمة سليمان، وثانيهما التخلص من مجموعة غير صغيرة من المنافسين له[١٢٩]. إذ تحت عنوان "المؤامرة المزعومة" كتب يقول: "يظهر أنه لما عاد نوري السعيد إلى العراق، كان مصمماً على الانتقام من خصومه والبطش بهم، وعلى إبعاد أي شخص تشم منه رائحة المعارضة لسياسته في المستقبل. فبدأ بخصمه الألد، حكمت سليمان، الذي دبّر مع بكر صدقي انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م، وهو الانقلاب الذي أطاح بوزارة الهاشمي، وتسبب في مقتل صهره جعفر العسكري وزير الدفاع في تلك الوزارة"[١٣٠]. ويبدو أنها كانت تهدف أيضاً إلى نشر الرعب في نفوس الآخرين بأن في مقدور نوري السعيد التخلص من معارضيه بسهولة. وفي أيلول/سبتمبر من عام ١٩٣٩ وقعت الحرب العالمية الثانية بشن ألمانيا الهتلرية هجوماً عسكرياً كاسحاً ضد بولونيا واحتلالها. وفي الثالث من أيلول/سبتمبر أعلنت بريطانيا، ولحقت بها فرنسا، الحرب على ألمانيا. وكان على العراق أن يتخذ موقفاً محدداً إزاء الحرب في ضوء المعاهدة العراقية–البريطانية لعام ١٩٣٠. وفي الخامس من أيلول/سبتمبر من عام ١٩٣٩ اتخذ العراق قراراً يقضي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا. وكان نوري السعيد هو المبادر إلى اتخاذ مثل هذا القرار بالرغم من اعتراضات بعض الوزراء. إلا أن الخلل الذي ارتبط بهذا الموقف يبرز في ناحيتين أساسيتين هما:

١٢٩ شوكت، ناجي. سيرة وذكريات. الجزء الأول. منشورات مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٩٠. ص ٣٤٨–٣٥٤.

١٣٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٨.

- عدم عرض موقف الحكومة العراقية على البرلمان لأخذ موافقته على قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا. ومثل هذا الموقف مشهود لنوري السعيد، إذ لم يحترم يوماً المجلس النيابي ولا التقاليد الدستورية العراقية، خاصة وأنه كان المشارك الرئيسي في تزوير انتخابات المجالس النيابية لصالح النخب الحاكمة ولصالح أعوان بريطانيا في العراق.
- تسليم رعايا ألمانيا في العراق، بعد مغادرة السفير ألمانيا في بغداد، الدكتور فريتس غروبا، العراق، إلى القوات البريطانية المرابطة في العراق وتسفيرهم إلى الهند باعتبارهم أسرى حرب، رغم التقاليد والأعراف الدبلوماسية التي لا تقر مثل هذا الموقف. وتحولت المصالح الألمانية في العراق إلى السفارة الأفغانية. وكان موقف البرلمان ضد موقف نوري السعيد بالنسبة إلى هاتين النقطتين[١٣١].

المبحث الثالث

القوى القومية العربية وحركة شباط/مايس عام ١٩٤١

أولاً: بدايات تطور الحركة القومية العربية في العراق

تميزت الفترة الوجيزة الواقعة بين اغتيال الفريق بكر صدقي العسكري في الحادي عشر من آب/أغسطس من عام ١٩٣٧ واستقالة وزارة حكمة سليمان في السابع عشر منه بنشوء أوضاع سياسية داخلية بالغة التعقيد والحركية. إذ كان الملك غازي قد أسند رئاسة الوزارة إلى جميل المدفعي للمرة الرابعة.

استمرت هذه الوزارة في تسيير أعمال الحكومة وتوفير مستلزمات التهدئة السياسية والانتقال إلى حكومة جديدة قادرة على تنفيذ مشاريع التحالف العراقي –البريطاني. وفي

---

١٣١ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. رسالة ماجستير . مطبعة النعمان النجف. ١٩٧٦. ص ١٢/١٣.

الرابع والعشرين من كانون الأول من العام ١٩٣٨ قدمت استقالتها ليتم تشكيل الوزارة السعيدية الثالثة. وصدر في هذه الفترة قرار حل المجلس النيابي وإعادة الانتخابات لتأمين وصول نواب يساهمون في دعم حكومة نوري السعيد ومشاريعها الجديدة، وخاصة في مجال استثمار النفط الخام في منطقتي البصرة والموصل.

وكما هو معروف فقد شكل نوري السعيد خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٨-١٩٤٠ ثلاث وزارات متتالية، إذ وجد التأييد والمساندة الواسعة من الضباط القوميين على امتداد تلك الفترة وفي الصراع مع القوى السياسية الأخرى بمن فيهم رشيد عالي الگيلاني، الذي لم يكن حتى ذلك الحين قد التحق بالمجموعة القومية. وكانت الحريات الديمقراطية ومضامين الدستور العراقي، رغم نواقصهما، ومصالح الشعب العراقي هي الضحية الرئيسية في كل تلك التبدلات الوزارية وسياسات الوزارات المتماثلة. فشهدت هذه الفترة تراجعاً عن الديمقراطية النسبية وتجاوزاً على حرية الأحزاب والصحافة وملاحقة أصحاب الفكر والرأي الآخر وإصدار مراسيم وقوانين مخلة ببنود الدستور، ومنها قانون مكافحة الشيوعية. وتماثلت الحكومات المتعاقبة في سياساتها وإجراءاتها، علماً بأن نوري السعيد كان أكثر أعضاء النخبة السياسية الحاكمة قوة وجرأة وشراسة في معاداة القوى السياسية المعارضة له والحياة الديمقراطية، وأكثرهم نجاحاً في خدمة المصالح البريطانية، التي كان يعتبرها قاعدة لتكريس الحكم في العراق، وأكثرهم قسوة في إنزال العقاب بالسياسيين المختلفين معه والمخالفين له مهما كانت علاقات الصداقة التي تجمعه بهم. مصالح بريطانيا كان لها المركز الأول في فكر وممارسات نوري السعيد. لا شك في أن نوري السعيد كان ينطلق في هذا الموقف من رؤية سياسية محددة مفادها أن التحالف مع بريطانيا يضمن للحكم الملكي في العراق ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

- استعداد بريطانيا على دعم الحكم الملكي في العراق وتكريسه.
- منع الاعتداء عليه من الدول المجاورة وخاصة إيران وتركيا اللتين كانت لهما أطماع في العراق سياسية واجتماعية وثقافية، إضافة إلى خلافات حول الأرض والمياه.

• الحصول على مساعدات ودعم فني يحتاجه العراق في تطوره السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي.

ولا شك في أن نوري السعيد كان أكثر أعضاء النخبة الحاكمة استقلالاً في الرأي في ما يتخذه من قرارات بعد أن يكون قد اقتنع بها، وخاصة تلك التي تأتيه من بريطانيا، إذ كانت ثقته بها كبيرة إلى حد التطابق معها.

في هذه الفترة القصيرة التي تميزت بحركة سياسية نشطة برز وتبلور تيار قومي عربي جديد لم يكن محسوساً قبل ذاك، إذ أنه كان قبل ذاك محصوراً في أبناء العوائل التي ارتبطت بهذا الشكل أو ذاك بالشريف حسين بن علي، وأولئك الذين دفعوا بأبنائهم للانخراط بالقوات المسلحة العراقية وتلك العناصر القادمة من سوريا ولبنان التي كانت تمارس التعليم أو العمل في مجال التربية والتعليم، في حين توسعت الآن لتضم إلى صفوفها مجموعات من الشباب المنحدرين من العوائل المتوسطة.

برز نشاط تلك العناصر تدريجاً من خلال "نادي المثنى"[١٣٢]. وكانت هذه المجموعة من الأشخاص تحاول بلورة نفسها وفق اتجاهات فكرية وسياسية جديدة والحصول على مواقع خاصة لها في الجيش والشرطة وفي الوسط العشائري، إضافة إلى الوسط ألمديني، كما برزت في هذه الفترة أولى محاولات هذه المجموعة المنتمية إلى التيار الفكري والسياسي القومي لتمييز نفسها عن باقي التيارات والقوى السياسية. فما هي الاتجاهات الفكرية التي تبلورت لدى أعضاء نادي المثنى باعتباره الحامل الفكري لحركة شباط/ فبراير – مايس/ أيار من العام ١٩٤١؟

تمت الموافقة الرسمية على تأسيس نادي المثنى (المثنى بن حارثة الشيباني) في فترة وزارة ياسين الهاشمي الثانية في العام ١٩٣٥ وافتتح نشاطه بتاريخ ٢٥/نيسان/إبريل من نفس السنة. وكان رئيس النادي الدكتور صائب شوكت ونائب الرئيس محمد مهدي كبة،

---

١٣٢ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦–١٩٥٨ التجربة الفكرية والممارسة السياسية. الطبعة الأولى ١٩٩٤. بدون ذكر الدار والبلد الذي تمت فيه طباعة الكتاب. ص ٣٧–٣٩.

الذي أصبح فيما بعد رئيساً لحزب الاستقلال، وعضوية كل من متي عقراوي، خالد الهاشمي، درويش المقدادي، المقدم فهمي سعيد، والدكتور صبري رشيد. وكانت هناك وجوه عديدة ذات نفوذ تعمل في هذا النادي، ومنها الدكتور سامي شوكت، الذي شكل فيما بعد "جمعية الجوال العربي"، التي أدخلت نظام الفتوة في المدارس العراقية، والعميد طه الهاشمي، الذي شارك في العام ١٩٣٦ بتأسيس "جمعية الدفاع عن فلسطين" وترأسها، وشاركت معه وجوه أخرى مثل سليمان فيضي وسعيد الحاج ثابت والشيخ نجم الواعظ ومحمد مهدي كبة وعيسى طه، وعبد الرحمن البزاز، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء في عهد عبد الرحمن عارف بعد مقتل عبد السلام عارف في حادث طائرة في العام ١٩٦٦،..الخ.

واستناداً إلى تصريحات المسؤولين في نادي المثنى كتب عادل غفوري خليل، مؤلف كتاب "أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦–١٩٥٤" يقول: "جاء تأسيس النادي كرد فعل لانتشار الأفكار الشيوعية والاشتراكية في فترة الثلاثينات بالعراق، حيث رأي هذا الفريق "إن طريق الخلاص لا يتأتى باصطناع الاشتراكية والمبادئ اليسارية المستوردة قدر ما تأتيه من بعث قومي شامل". وهذا ما يؤكده أيضاً نائب رئيس النادي – محمد مهدي كبه – في مذكراته فيقول: " ... وراحت بعض الفئات تنحو بهذه المبادئ منحى عالمياً محضاً، من شأنه أن يصرف النشء الجديد عن تاريخ أمته، ومقومات قوميته ووطنيته، فرأى فريق من الشباب العربي المثقف ضرورة مجابهة هذا الخطر الوافد الذي يهدد قوميته وتراثه ... وعلى هذا الأساس، ولتحقيق هذه الأهداف، انبرى هذا الفريق لتأسيس نادي المثنى بن حارثة الشيباني"[١٣٣]. ولم يكن هذا الاتجاه الفكري والسياسي القومي الذي وضع في مقدمة أهدافه مكافحة اليسار والفكر الشيوعي والاشتراكي يتقاطع مع النخبة الحاكمة والبلاط الملكي التي أقامت في تلك الفترة علاقات متينة مع نشطاء النادي، فمن تحت عباءة الحكم برزت قوى التيار القومي في هذه المرحلة وبالتنسيق معها

---

١٣٣ خليل عادل غفوري. أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦–١٩٥٤. ط ١. منشورات وتوزيع المكتبة العالمية. بغداد. ١٩٨٤. ص ٣٦/٣٧.

والاستناد إليها. ويبدو ذلك واضحاً خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣١-١٩٣٩، ولكنها بدأت تتخذ نهجاً خاصا بها منذ عام ١٩٤٠ ثم ت نازعت معها معها في أعقاب انقلاب عام ١٩٤١، ولكنها لم تقطع الصلة والتعاون بين فترة وأخرى معها.

وكان النادي يستضيف الكثير من المحاضرين القوميين للتثقيف بالفكر القومي، كما أصدر النادي العديد من الكراسات التثقيفية حول الفكر القومي، ومنها كتاب بعنوان "هذه أهدافنا من آمن بها فهو منا"[١٣٤]. وكان كل من الدكتور سامي شوكت، الذي كانت له ثقافة ألمانية واضحة، وساطع الحصري، القومي المتوتر والمتعصب طائفياً وسياسياً، والذي كانت له ثقافة عثمانية وباتجاهات الفكر القومي الألماني، وكلاهما أحتل موقعاً مهماً في تلك الفترة في وزارة المعارف العراقية، من بين أكثر النشطاء والمحاضرين في النادي والمؤثرين على فكر الشباب حينذاك، كما لعبا دوراً بارزاً في اتجاهات التربية والتعليم، وفي التأثير المباشر على تنشئة الأجيال العراقية الجديدة بفكر قومي شوفيني ورؤية طائفية متعصبة سياسياً. ويمكن إيراد عينة من أفكار سامي شوكت التي قدمها في محاضرة له بعنوان "صناعة الموت" في خريف العام ١٩٣٣ نقلاً عن كتاب "التطورات السياسية في العراق للسيد جعفر عباس حميدي إذ أوضح في هذه المحاضرة "أن القوة أهم من الثروة والعلم وإنها التربة التي تنبت عليها بذرة الحق. وإذا أرادت الأمة أن تعيش بعز فعليها الاعتناء بالقوة التي فسر معناها "إتقان صناعة الموت"، ودعا أن يكون العراق بروسيا العرب لتحقيق الوحدة العربية. ودعا الطلاب إلى نبذ حياة الترف والتمسك بشعار "اخشوشنوا فأن الترف يزيل النعم"، وأوضح أن تمسك المسلمين الأوائل بهذا الشعار جعلهم يفتحون ثلث الدنيا"[١٣٥]. وتسنى له إدخال الفتوة وتدريب الشباب على الأمور العسكرية حيث أطلق عل سامي شوكت "حامي الفتوة" في العراق. وكان الهدف من وراء

---

١٣٤ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨. التجربة الفكرية والممارسة السياسية. ط ١. ١٩٩٤. بدون ذكر اسم ومكان النشر. ص ٣٧.

١٣٥ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ١٨٣/١٨٤.

ذلك "تعويد الفتيان على خشونة العيش وتحمل المشاق وبث روح العسكرية وصفات الرجولة والفروسية... بواسطة التدريب العسكري على اختلاف أنواعه"[١٣٦]. وإذا كان سامي شوكت قد أهتم بشكل خاص في الجانب العملي، فأن ساطع الحصري قد أبدى اهتماماً أكبر بالتثقيف الفكري، إذ ألقى سلسلة من المحاضرات حول القضايا القومية والوطنية والموقف من الكسموبوليتية، ومن ثم من الأممية ومعاداته للأممية. وقد استقى، كسلفه سامي شوكت، الكثير من أفكاره من ترسانة الفكر القومي الألماني ومن فيخته على نحو خاص، واعتمد على الأول في تبيان أهمية القومية والتعصب القومي. ففي محاضرة له برّز وقيم عالمياً أفكار فيخته بهذا الصدد حيث كتب يقول: "إن خطب فيخته تنم عن روح وطنية متأججة، وتدعو إلى نزعة قومية متعصبة. ولاسيما الخطبة الختامية، فأنها تعتبر آية من آيات التحميس والاستنهاض: يوجه فيخته في خطبته هذه بعض الكلمات إلى الشباب، ثم إلى الكهول. ثم إلى رجال الدولة والمفكرين والأدباء، وأخيراً إلى الأمراء، مصدراً كل واحدة من هذه الكلمات بقوله: "إن خطبي تستحلفكم وتبتهل إليكم...". وبعد ذلك يضطرم حماسه فيقول لهم جميعاً: "إن أجدادنا أيضاً يستحلفونكم معي ويضمون صوتهم إلى صوتي"، ويأخذ في تصوير صوت الأجداد باسلوب حماسي جذاب. ثم يعقب ذلك بقوله: "أن أخلافكم أيضاً يتضرعون إليكم ..."[١٣٧]. ثم ينهي ساطع الحصري خطبة فيخته بالمقتطف التالي: "... ولو تجاسرت، لأضفت إلى كل ما تقدم، قائلاً: "إن القدرة الفاطرة أيضاً تستحلفكم وتستنهضكم. لأنه لم يبق على وجه الأرض أمة حافظت على بذور قابلية التكامل البشري بقدر ما حافظت عليها أمتكم المجيدة فإذا سقطت الأمة الألمانية، سقط معها الجنس البشري، ولا يبقى له أدنى أمل في

---

١٣٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٤/١٨٥.

١٣٧ الحصري، أبو خلدون ساطع. الأعمال القومية لساطع الحصري. القسم الأول. (في ثلاثة أقسام. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة التراث القومي. الطبعة الثانية: بيروت. ١٩٩٠. ص ٤٩.

السلامة"[١٣٨]. وكان هذا الفكر الذي يروج له ساطع الحصري يقترب من نفس الفكر الذي تحدث به ألفريد روزنبيرغ، مفكر وفيلسوف النازية وموجه الدولة الهتلرية فكريا، التي تجلت في كتابه الشهير المعنون: "الدم والشرف – نضال من أجل إعادة بعث ألمانيا–" الصادر في ألمانيا/ ميونيخ في عام ١٩٣٤، وهي عبارة عن خطب ألقاها في الفترة الواقعة بين ١٩١٩–١٩٣٣ [١٣٩]. كما أنها تصب في بعض الاتجاهات الفكرية التي دعا لها نيتشه وهيردر وتشمبرلن في ألمانيا. وهي الأفكار التي تبنتها المجموعة القومية النازية في العراق، ومجموعة غير قليلة من تلك القوى التي شاركت في حركة شباط/فبراير – مايس/آيار ١٩٤١ أيضاً، إذ لم يكن كل من شارك في هذه الحركة من أتباع أو مؤيدي الفكر النازي الألماني أو الفاشي الإيطالي على الصعيدين العراقي والعربي.

كان نادي المثنى قاعدة لكل الأفكار القومية العربية التي توزعت فيما بعد على اتجاهات مختلفة يمينية ووسطية، وقلة نادرة من أعضاء ومؤيدي النادي تلك التي التزمت بهذا القدر أو ذاك باتجاه قومي يساري في نضالها اللاحق.

وكان يونس السبعاوي، الذي كان على اتصال وثيق بنادي المثنى، من بين المعجبين بتجربة هتلر ونشاطه ومواقفه من رجال المعارضة والمخالفين له في ألمانيا، كما قام بترجمة كتاب هتلر المعروف "كفاحي" إلى العربية عن الإنكليزية لأول مرة في البلاد العربية. ثم بدأ بنشره على شكل مقالات متسلسلة في جريدة العالم العربي ابتداءً من تشرين الأول/نوفمبر ١٩٣٣.[١٤٠] وكتب في مقدمة هذه المقالات ما يلي: "... الهتلرية حركة تشغل

---

١٣٨ المصدر السابق نفسه.

139 Rosenberg، Alfred. Blut und Ehre. Ein Kampf fuer deutsche Wiedergburt. Reden und Aufsaeze von 1919-1933. Zentralverlag NSDAP.، Frz. Eber Nachf.، Muenchen. 1934.

١٤٠ العمري، خيري. يونس السبعاوي سيرة سياسي عصامي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام . الجمهورية العراقية. سلسلة الأعلام المشهورين ١٢. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٨٠. ص٤١.

العالم اليوم، أظهرها في ألمانيا الضيق ونشاط الشبان، فكانت حركة قوية اندفعت بين صعاب عظيمة فشقت طريقها واستطاعت أن تأخذ بزمام الأمور في البلاد. وجدير بالعالم ولاسيما في بلادنا أن يعرف كنه هذه الحركة ومراميها، ونحن لا نجد محدثاً صادقاً عنها مثل موجدها وحامل لوائها أدولف هتلر زعيم ألمانيا اليوم، ونحن نعرب لقراء الكتاب الذي وضعه عن مبادئه وكفاحه نقلناه عن الترجمة الإنكليزية الرسمية لكتابه الأصلي ولما يمض على صدورها مدة طويلة، فأبناء العربية يقرأون كتاب هتلر في وقت يقرأ منه أبناء الإنكليزية وأكثر اللغات الأوروبية والكتاب قصة بديعة عن حياة مغامر كبير هو هذا الزعيم الألماني الذي أرتفع من جندي بسيط إلى قيادة شعب هو من أرقى شعوب الدنيا ثقافة وعلماً. وفي هذه القصة عبر كثيرات كما فيه دروس عملية للمشتغلين بشؤون الناس ونحن نقدمه إلى القراء جاهدين أن نجعل الترجمة مفهومة أقرب ما تكون إلى أصلها وأملنا أن يلقي لديهم القبول الذي يستحقه"[١٤١]. ومن نص المقدمة يتسنى للمتتبع أن يدرك مدى تأثر السبعاوي بهتلر. كما كان متأثراً بشخصية نابوليون وكمال مصطفى أتاتورك وبغيرهم من المستبدين في العالم، إذ كان يشعر بأنه الطريق الوحيد لا للوصول إلى السلطة حسب، بل وتحقيق أحلامه في الوحدة العربية وفي تحقيق المجد لها باعتبار العراق يمكن أن يتحول إلى بروسيا العرب، كما كان يشير إلى ذلك القوميون المعروفون حينذاك ومنهم ساطع الحصري وسامي شوكت. وكتب محمد يونس السبعاوي عن الحرب ما يشير إلى رغبته فيها ليؤكد نفسه وقضيته وصراعه من أجل البقاء وينتقد أولئك السياسيين الذين يعملون من أجل الحرب ولكنهم يتحدثون عن السلم زوراً وتضليلاً، حيث كتب يقول: "...أما أنا فأحبها مع كل فجائعها وبالرغم من هؤلاء المنافقين من الساسة الذين يخاطبون البسطاء بلغة السلم ويعدون أقسى آلات الحرب... لا أحب الحرب لميل وحشي في نفسي إلى سفك الدماء وقتل الأبرياء ورؤية الدم المسفوح والجسم المجروح، وإنما لغرض نبيل تبعثني عليه غريزة كمنت في نفس الإنسان يوم (كتب عليه القتال)، فقد كان فرداً

١٤١ المصدر السابق نفسه. ص ٤١.

وحارب ليعيش وتوفق إلى النظام الاجتماعي فاهتدى إلى طرق يتبعها في الحياة واستساغ مناحي خاصة في التفكير فسمت به أغراض الحرب إلى أن يمارس تلك الطرق وهذه المناحي من التفكير كما يراه الأوفق، ومن هنا توسعت المعارك فشملت الأقوام والعناصر المتحاربين لدين والمتحاربين لمبدأ آخر، كل ذلك لينفذ المرء الغرض الذي اهتدى إلى أنه إنما وجد في الحياة له لا لغيره... ونبل الغرض من الحرب يجعله يتناسى مصائبها ويتغاضى عن فجائعها ويدعو صادقاً إليها، وإذا رأيته ينفر منها بعض الأحيان فذلك شأن أقوى شهوات البشرية يعقبها فتور، ونفور مؤقت ثم تعود أشد مما كانت...)[١٤٢]. ومن اطلع جيداً على أفكار أولئك القوميين الألمان والفرنسيين وغيرهم من القوميين المتعصبين والمستبدين الجامحين لوجد هناك أرضية فكرية مشتركة في ما بينهم، بغض النظر عن القاعدة الاجتماعية التي ولدوا فيها وانتموا إليها. ويمكن أن يجد الإنسان ذلك عند عدد كبير من هؤلاء المستبدين، بغض النظر عن الطريقة التي ماتوا بها. ويشير البعض إلى أن السبب في هذا التوجه عند السبعاوي يكمن في النقص الذي كان يهيمن عليه بسبب صوته النسوي، حتى أنه كان يحاول أن يلعب دور القيصر في المسرحيات المدرسية. وهو تعليل لا يخلو من صحة ولكن الرجل كان مؤمناً بالمبادئ، رغم ضبابيتها، التي كان يسعى إلى تحقيقها وقدم حياته ثمناً لها، سواء اتفقنا معه أم اختلفنا وإياه في ما ذهب إليه من فكر وممارسة، رغم قناعتنا بخطأ الطريق الذي سلكه والفكر الذي تبناه والسياسة التي مارسها حينذاك. ومن حق الباحثين في علم النفس وعلم النفس الاجتماعي أن يتحروا عن العوامل التي جعلته يسير على هذا الدرب.

اتخذ نادي المثنى وجهة مناهضة للفكر الماركسي والفكر الأممي. وتجلى ذلك في كتابات العديد من المحاضرين في نادي المثنى، ومنهم ساطع الحصري، كما ورد في كتاب عبد الرحمن البزاز الموسوم "العراق من الاحتلال حتى الاستقلال"، معتبرين إياها أفكاراً مستوردة وغريبة عن تربة الوطن من جهة، وأنها ضد الفكر القومي ومشوشة عليه ويفترض

---

١٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٤٠/٤١.

محاربتها ودفع أذاها عن الشعب العربي. فعبد الرحمن البزاز كتب يقول: "وإلى جانب الفريق التقدمي اليساري كان هناك فريق آخر من المثقفين لم يكونوا أقل نقمة على الأوضاع القائمة من الفريق الأول، ولكنهم كانوا يرون أن طريق الخلاص لا يتأتى باصطناع الاشتراكية والمبادئ اليسارية المستوردة قدر تأتيه من بعث قومي عربي شامل، يهز الكيان العام هزاً أساسياً.... وكان كثير ممن يعتقدون هذه الآراء قد انضموا إما إلى نادي المثنى بن حارثة الشيباني، أو جمعية الجوال العربي"[١٤٣]. أما ساطع الحصري فكان أكثر وضوحا في موقفه من القوى التقدمية واليسارية والشيوعية حيث اعتبر هذه القوى العدو الجديد للوطنية والقومية، إذ كتب يقول، معبراً في ذلك عن جمهرة واسعة من القوميين العرب حينذاك: "ومن الطبيعي أن النزعة الوطنية لم تتقاعس عن العمل تجاه هذا العدو الجديد، إنها أخذت تناضل الأممية الشيوعية بحزم شديد وقوة كبيرة، فانتصرت عليها في بعض البلاد. غير أن النضال لا يزال سجالاً بين النزعتين، مادة وجهاراً في بعض البلاد، ومعنى وخفية في البعض الآخر"[١٤٤]. ثم يقول ما يلي: "إنني أعتقد بأن نظرة واحدة إلى حالة البلاد العربية والأمة العربية – على ضوء هذه الإيضاحات – تكفي للدلالة دلالة قطعية على أن انتشار النزعة الأممية – ولو انتشاراً قليلاً – يكون مضراً جداً، بل مهلكاً وقتّالاً بالنسبة إلى أبناء الضاد.

فيجب علينا أن نبذل أقصى الجهود لمنع تسرب النزعة الأممية إلى النفوس في جميع الأقطار العربية"[١٤٥]. ويقول في مكان آخر "إن دعاة الأممية الشيوعية يريدون تغيير نظام

---

١٤٣ البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. دار البراق. الطبعة الرابعة. لندن. ١٩٩٧. ص ١٧٨ .

١٤٤ الحصري، أبو خلدون ساطع. الأعمال القومية لساطع احصري. القسم الأول. مصدر سابق. ص ٥٥.

١٤٥ المصدر السابق نفسه. ص ٥٧.

المجتمع الحالي من أساسه، ويعتقدون أن ذلك لا يمكن أن يتم دون ثورة وحرب، ويقولون أن هذه الثورة يجب ألا تتقيد بقيود الوطنية، بل يجب أن تعمل ضدها"[١٤٦].

إن من يقرأ بعض كتابات ساطع الحصري حول موقفه من الفكر الاشتراكي والأممية، وبالرغم من امتلاكه لمعلومات مهمة وغير قليلة وإطلاع واسع وقراءات كثيرة، يجد أمامه رجلاً لا ينطلق باستمرار من الحقائق والوقائع، بل من مواقع العداء المستحكم والحكم المسبق والقناعة بأن ما يقوله، بغض النظر عن مدى صوابه، يجب أن يقال لكي يستطيع إبعاد سامعيه عن هذا الفكر ولكي يستطيع إقناعهم بصواب ما يقوله، وإلا كيف تجرأ على الادعاء بأن دعاة الأممية الشيوعية يريدون الحرب، إذ أن هذا يخالف الواقع، في حين كان محقاً لو اكتفى بقوله أنهم يريدون الثورة لتغيير النظام الاجتماعي. ويبدو واضحاً أن ساطع الحصري كان يحس من أعماقه أنه يشكل جزءاً من ذلك النظام الملكي الإقطاعي، حيث احتل فيه مركزاً مهماً، بغض النظر عن طبيعته وسياساته. في نقد كتبه ساطع الحصري حول كتاب "مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية" للدكتور فاضل حسين، يقول فيه : "إني كتبت غير مرة عن قضية "التاريخ القومي"، وقلت بوجوب كتابة التاريخ المذكور بالدقة العلمية التي تتطلبها النظرات العلمية والاعتبارات القومية، في وقت واحد"[١٤٧]. وإذا كان مفهوماً ومطلوباً أن يكتب الباحث وفق منهج ونظرات ودقة علمية، فأنه ليس مطلوباً منه أن يأخذ الاعتبارات القومية بنظر الاعتبار، سواء أكانت سلباً أم إيجاباً، إن كانت تعتمد على العلم والوقائع أو الحقائق الواقعية، إذ أن هذه الملاحظة بحد ذاتها تعني احتمال تشويه أو تزوير أو الابتعاد عن ذكر الحقائق تحت مبرر عدم إلحاق الضرر بـ "الاعتبارات القومية".

---

١٤٦ المصدر السابق نفسه. ص ٥٤. وهي مقطع من محاضرة له ألقيت في نادي المثنى ببغداد خلال تلك المرحلة ونشرت في مجلة الرسالة (القاهرية)، في عام ١٩٣٨.

١٤٧ الحصري، أبو خلدون ساطع. الأعمال القومية لساطع الحصري. القسم الثالث. مصدر سابق. ص ١٤٥.

منذ بداية تكوين نادي المثنى وجدت عناصر عسكرية تعمل فيه، كما كانت جماعات النادي تسعى من خلالهم إلى تعزيز علاقتها بالقوات المسلحة وتنشيط دور الضباط القوميين بتدريب الطلاب في إطار الفتوة على الحياة العسكرية، وزيادة تأثيرهم على القبول في الكلية العسكرية وفي القوات المسلحة. إذ أن نسبة مهمة من الضباط من الرعيل الجديد كان قد تأثر وارتبط أو انحدر من تلك العوائل التي كانت لها إمكانيات التأثير على الحكم القائم بحيث تسنى لها إيصال أبنائها إلى القوات المسلحة بنسبة كبيرة. ومناورات التجاوز على تعليمات فيصل الأول بشأن القبول في الدورات الدراسية العسكرية معروفة. ومع ذلك بقى الجيش وكأنه خارج اللعبة السياسية يُستخدم من قبل السلطة التنفيذية لإنجاز ما تراه مناسباً، رغم ما كان يبرز من تناقض مع بنود ومضامين الدستور العراقي. إلا أن الانقلاب الذي قاده بكر صدقي العسكري غير هذه القاعدة ولعب دوراً كبيراً في زج مجموعة كبيرة من الضباط في الحياة السياسية، وفسح في المجال للجيش على التدخل المباشر والواسع والمكشوف في الحياة السياسة للبلاد. وبدأ بعض القادة العسكريين يمارس تأثيرا كبيراً ومباشراً على القوى والاتجاهات والتحالفات السياسية، حتى أصبح يحدد مدى صلاحية هذا أو ذاك لرئاسة الحكومة، وهذا الشخص أو ذاك لهذه الوزارة أو تلك. كتب صلاح الدين الصباغ في الملحق رقم ٢ من مذكراته بهذا الصدد يقول: "بعد أن استقالت وزارة جميل المدفعي، اتفق كل من نوري وطه ورستم[١٤٨]، على تخويل الجيش صلاحية إبداء الرأي في كل أمر يتعلق باستقالة الوزارات، وقيامها، وفي انتقاء رؤسائها"[١٤٩]. ومنه يبدو أن مجموعة الضباط القوميين قد استغلوا انقلاب بكر صدقي بعد تصفيته لا للتدخل في الشؤون السياسية للبلاد فحسب، بل وفي تقرير تركيب الوزارات العراقية والسياسات التي تمارسها. يشير عبد الله الجيزاني بهذا الصدد يقول: "..، بدأت الحكومة في التوسع في ملاكات

١٤٨ المقصود هنا: نوري السعيد والعميد طه الهاشمي ورستم حيدر.

١٤٩ الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ. تقديم ومراجعة سمير السعيدي. ط١ . تانيت للنشر. الرباط. المغرب. ١٩٩٤. ص ١٥٥.

وتسليح الجيش، فأدخل نظام التجنيد الإجباري (١٩٣٤)، وأخذ الكثيرون من أبناء الطبقة المتوسطة يلتحقون بالكلية العسكرية وسيصلون إلى صفوف الضباط الصغار وبذلك أصبح الجيش العراقي قوة وطنية كبيرة، وقد حلل السبعاوي أحد أعضاء التجمع القومي، الموقف السياسي السائد آنذاك حيث ذكر (إن في العراق ثلاث قوى، الجيش والعشائر والأحزاب، ولا بد من أن تسير هذه القوى الوطنية بتوجيه السياسة العراقية، فمعنى ذلك التسليم بتدخل السياسة الأجنبية في الشؤون العراقية وتوجيه الأجانب له. .. وقد ساعدت الأحداث على أن يكون الجيش القوة الوحيدة في البلاد"[١٥٠].

وخلال هذه الفترة تفاقم دور وتأثير الحركة الصهيونية في فلسطين ومعاداة سلطات الاحتلال البريطانية للعرب لصالح اليهود بعد أن وجهت ضربات قاسية لانتفاضات وثورات عرب فلسطين المتكررة. ولاحظ العراقيون، كما لاحظ العرب في مناطق أخرى، الطريقة غير الاعتيادية التي كانت تشجع فيها بريطانيا على إقامة وطن لليهود في فلسطين لتنفيذ وعد بلفور في العام ١٩١٧. فاشتعلت الثورة الفلسطينية الأولى في آب من العام ١٩٢٩ ضد الاحتلال البريطاني وضد الأوضاع المتدهورة اقتصادياً بالارتباط مع أزمة الكساد الأعظم، والتي قمعت بالحديد والنار من جانب سلطات الاحتلال البريطانية. ومع ذلك لم يتوقف نضال الفلسطينيين، بل تواصل بأساليب مختلفة حتى اندلعت الثورة الثانية في العام ١٩٣٣ والتي كانت أقوى وأشد من الثورة الأولى والتي جوبهت هي الأخرى بقسوة بالغة من جانب القوات البريطانية. وأعطيت هذه المرة الكثير من الوعود للفلسطينيين، بما فيها تأمين انتخاب مجلس تشريعي وإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتأمين أوضاع اقتصادية ومعيشية أفضل للسكان. ورغم فشل هذه الثورة أيضاً، لم تتوقف العمليات النضالية ضد قوات الاحتلال البريطاني. وكان الفلسطينيون يتابعون بغضب واحتجاج كبيرين كيف كانت سلطات الاحتلال البريطاني تعمل يداً بيد مع الحركات الصهيونية من أجل توسيع الهجرة اليهودية من شتى أنحاء العالم وتدريجاً صوب فلسطين وعلى عكس

---

١٥٠ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦–١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٣٩.

الوعود التي قطعتها على نفسها أمام الفلسطينيين. وقد قادت تلك الأوضاع، إضافة إلى الأوضاع المعيشية المزرية والبطالة الواسعة في صفوف الفلسطينيين، إلى اندلاع الثورة الثالثة التي تواصلت من العام ١٩٣٦ حتى العام ١٩٣٩. ولم تحقق الهدف المنشود منها أيضاً. وقد وجد مفتي الديار الفلسطينية الحاج أمين الحسيني نفسه مضطراً إلى مغادرة الديار الفلسطينية صوب لبنان ومنها إلى بغداد بعد أن مكث في لبنان فترة قلقة وتحت مراقبة ومضايقة مستمرة من جانب سلطات الاحتلال الفرنسي.

ورغم التغيرات النسبية التي طرأت على سياسة بريطانيا إزاء العرب واليهود في العام ١٩٤٠ في محاولة منها لكسب العرب إلى جانبها من خلال الحد من الهجرة اليهودية أو رفض بيع أراضي الفلسطينيين إلى اليهود في مناطق معينة، إلا أن هدف السياسة البريطانية والأمريكية كان واضحا، وكانت الإجراءات تسير بشكل حثيث نحو تقسيم فلسطين وإقامة وطن يهودي فيها. وقد كانت هذه السياسة البريطانية إزاء فلسطين واحدة من تلك النقاط الأساسية التي كانت تحرك الشارع العراقي ضد السياسة البريطانية وتلهب مشاعر كل المواطنين.

وفي ضوء هذا الواقع كان الموقف متبايناً عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، إذ كان لا بد للعراق أن يتخذ موقفاً معيناً من هذه الحرب بالارتباط مع مضمون المعاهدة الموقعة بين بريطانيا والعراق في العام ١٩٣٠ والتي يفترض أن يمنح العراق بموجبها تسهيلات عسكرية كبيرة للقوات البريطانية، إضافة إلى دراسة اتخاذ إجراءات مشتركة بهذا الشأن. وإزاء ذلك انقسم الساسة في العراق إلى مجموعتين إحداهما تدعو إلى قطع العلاقات مع ألمانيا وإعلان الحرب عليها إلى جانب بريطانيا وتقديم كل الدعم المطلوب لبريطانيا في سبيل التصدي لألمانيا الهتلرية، وجماعة أخرى ترفض ذلك وتريد اتخاذ موقف الحياد في الحرب والتعامل وفق التفسير الممكن للمعاهدة بما لا يساعد على زج العراق في الحرب ضد ألمانيا. أما الشارع العراقي فكان في جملته ضد بريطانيا بسبب سياساتها في العراق وفي فلسطين وبسبب مواقفها عموماً من القضايا العربية منذ الحرب العالمية الأولى. وكان الجيش في أغلبه إلى جانب المجموعة الثانية في ما عدا مجموعة من كبار الضباط

والسياسيين، وعلى رأسهم نوي السعيد وجميل المدفعي وتوفيق السويدي وصالح جبر وغيرهم.

لقد كان نوري السعيد حينذاك رئيساً للوزراء وكان حليفاً مخلصاً لبريطانيا يستند في ذلك لا إلى عمالة مباشرة لها بقدر ما كان يلتقي معها في الفكر والسياسةً والمصالح، رغم أن المستفيد الأول من كل ذلك كانت بريطانيا والمتضرر الرئيسي في مثل هذا التحالف والطريقة التي كانت تتم بها هو الشعب العراقي. واتخذ نوري السعيد موقفاً محدداً من الحرب مناهضاً لدول المحور، أي ألمانيا ومن ثم إيطاليا واليابان من جهة، ومسانداً لبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى. وفي هذا كان على خلاف شديد مع بعض أعضاء وزارته الذين انقسموا إلى مجموعتين إحداها تؤيده والأخرى تناهضه وتريد أن يكون الموقف العراقي حيادياً في الحرب وتنفذ المعاهدة وفق ما كانت تراه في الصالح العراقي. ومع أن موقف نوري السعيد كان صائباً بشكل عام، وبعيداً عن تفاصيله، من الحرب ومن تأييد بريطانيا وفرنسا، وفيما بعد الاتحاد السوفييتي، في الحرب ضد ألمانيا الهتلرية وبقية دول المحور، فأن هذا الموقف كان مرفوضاً من جانب الشارع العراقي وكل القوى القومية والغالبية العظمى من القوى الوطنية العراقية بسبب مواقف بريطانيا من القضايا العراقية والعربية. لقد كان الموقف الرافض لمساندة بريطانيا ينطوي على موقفين، رغم أنهما كانا يدعوان إلى الحياد في الحرب، أي موقف القوى القومية التي كانت تدعو إلى الحياد ولكنها كانت تريد الوقوف عملياً إلى جانب دول المحور، وموقف الحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى التقدمية التي كانت تدعو إلى الحياد أيضاً وكانت تعنيه فعلاً، إذ أن الحزب الشيوعي العراقي اعتبر الحرب قبل دخول الاتحاد السوفييتي فيها ضد ألمانيا الهتلرية بمثابة حرب استعمارية تستهدف إعادة تقسيم مناطق النفوذ لا غير.

وفي أوائل العام ١٩٤٠ قُتل وزير المالية رستم حيدر في وزارة نوري السعيد الرابعة. ثم تعرضت الوزارة السعيدية الرابعة إلى محاولة انقلابية كان على رأسها الفريق حسين فوزي، رئيس أركان الجيش العراقي، وأمير اللواء أمين العمري، قائد الفرقة الأولى، ولكنها أحبطت وهي في المهد، إذ أحيلا على التقاعد. وقف الضباط الأربعة إلى جانب نوري السعيد

وأفشلوا المحاولة الانقلابية وساعدوا على استمرار نوري السعيد في الحكم وتشكيله وزارة جديدة في شباط/فبراير من العام ١٩٤١، أي بعد فشل محاولة الانقلاب في الأول من شباط/فبراير ١٩٤٠ [١٥١]. وهناك شكوك كثيرة في صدق الادعاء بوجود محاولة انقلابية فعلية جادة. لقد كانت ثقة الضباط الأربعة بنوري السعيد غير قليلة وكانوا يسعون للاستفادة منه لصالح تعزيز دورهم، في حين كان في الغالب الأعم يستثمرهم لصالحه.

وبعد تشكيل الوزارة الخامسة لنوري السعيد تعرض إلى مزيد من الضغط من جانب القوى القومية وعلى رأسهم الضباط الأربعة، الذين قادوا فيما بعد حركة مايس/آيار العام ١٩٤١، ومعهم رشيد عالي الگيلاني، الذي التحق بتلك الحركة وركب الموجة القومية بعد تشكيل الوزارة السعيدية الخامسة، والذي عارض هؤلاء الضباط تشكيله وزارة جديدة وأصروا على تشكيلها من قبل نوري السعيد، إضافة إلى ناجي شوكت وغيره.

لم يكن موقف نوري السعيد قوياً بعد الانتهاء من تصفية آثار محاولة الانقلاب، إذ أن موازين القوى قد تغيرت في غير صالح نوري السعيد وبريطانيا، ولكنه كان في صالح الضباط القوميين ومن التحق بهم من المدنيين، إضافة إلى تأييد واضح من العميد طه الهاشمي. وإزاء هذا الوضع قدم نوري السعيد استقالته وأنيط أمر تشكيل الوزارة إلى رشيد عالي الگيلاني إضافة إلى تسلمه منصب وزير الداخلية، كما أراد ذلك الضباط القوميون، ودخل الوزارة نوري السعيد باعتباره وزيرا للخارجية وطه الهاشمي وزيراً للدفاع، كما تسلم ناجي السويدي حقيبة وزارة المالية[١٥٢].

وساهمت تلك الاتجاهات الفكرية والسياسية القومية المعادية للديمقراطية من جهة، وإصرار الحكومة البريطانية على التدخل الفظ في شؤون العراق الداخلية وفرض إرادتها على سياسات الحكومات المتعاقبة وعلى مختلف رؤساء الوزارات من جهة أخرى، في وقوع

---

١٥١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الخامس مطبعة العرفان صيدا. ١٩٦٦. ص ١٠٨-١١٠.

١٥٢ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الخامس. مصدر سابق. ص ١٢١/١٢٢.

تجاوزات فظة على الحريات الديمقراطية وبنود الدستور العراقي، إذ أصدرت العديد من القوانين الزجرية المتقاطعة مع الحريات والحقوق المدنية الفكرية والسياسية والحريات الشخصية وزجت تلك الحكومات وفي فترات متباينة لا الشيوعيين وحدهم في السجون والمعتقلات، بل شملت أيضاً العديد من السياسيين من النخب الحاكمة ذاتها الذين كانوا يتداولون السلطة التنفيذية أو من المعارضة المتعاونة أحياناً مع تلك الحكومات، بسبب الاختلافات في وجهات النظر والمصالح الذاتية والقرب من بريطانيا ومصالحها أو البعد عنها، وأشير إلى ذلك في الإجراءات التي اتخذتها وزارة جميل المدفعي مثلاً أو وزارة نوري السعيد. كما تزايد نشاط وعدد أفراد التحقيقات الجنائية، باعتبارها جزءاً من مديرية الشرطة العامة، إضافة إلى التنسيق بين العاملين في أجهزة التجسس البريطانية والتحقيقات الجنائية. وعلينا هنا لأأننشير إلى ان الترتيبات قد أنجزت في فترة حكومة أرشد العمري ومن ثم نوري السعيد في التوقيع على اتفاقيتي نفط البصرة ونفط الموصل بما يتلائم والمصالح البريطانية وبذات الشروط التي وقع في ضوئها امتياز شركة نفط العراق.

ثانياً: حركة شباط–مايس ١٩٤١ الانقلابية

كان القوميون حتى ذلك الحين ينتظمون بطريقة ما في نادي المثنى الثقافي، ولكنهم كانوا يتحرون عن فرصة مناسبة لتشكيل تنظيم حزبي سري أو علني يساعدهم على تحقيق الأهداف التي كانوا يسعون إليها. وراودت هذه الفكرة أذهان العسكريين الذين قادوا الحركة فيما بعد، وخاصة صلاح الدين الصباغ، ويونس السبعاوي ومحمد حسن سلمان منذ عام ١٩٣٧[١٥٣]. وتكرست هذه الرغبة أكثر فأكثر منذ مجيء الحاج أمين الحسيني، مفتي الديار الفلسطينية ومجموعة من الفلسطينيين الذين أجبروا على مغادرة فلسطين، إلى بغداد. وتحت تأثيره ودوره المباشر اتخذت حركة القوميين العرب مساراً جديداً بعدة اتجاهات أساسية، وهي:

---

١٥٣ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٤٢.

١. تشكيل لجنة التعاون بين البلاد العربية التي ضمت "رشيد عالي الگيلاني وناجي شوكت وناجي السويدي ويونس السبعاوي والعقداء الأربعة والعقيد إسماعيل حقي من العراق وشكري القوتلي وعادل أرسلان وزكي الخطيب من سورية، ويوسف ياسين وخالد الهود من العربية السعودية"[١٥٤]. وهي لجنة علنية اعتبرت قاعدة لنشاطها العلني بين الأوساط العراقية ولتعزيز تحركها الشرعي على الأقطار العربية الأخرى.

٢. تأمين غطاء حزبي سري ينظم ويوجه العملية السياسية في العراق لصالح أهداف الجماعة. وفي ضوء ذلك تقرر في شهر شباط/فبراير من العام ١٩٤١، وقبل تسلم رئاسة الوزارة من قبل رشيد عالي الگيلاني، تشكيل حزب سياسي سري باسم "حزب الشعب" كما منح كل عضو في هذا الحزب اسماً حزبياً سرياً[١٥٥]. وأعطيت القيادة لمفتي الديار الفلسطينية الحاج أمين الحسيني، واسمه الحزب (مصطفى)، كما كان في عضويته كل من رشيد عالي الگيلاني، واسمه الحزبي (عبد العزيز)، وصلاح الدين الصباغ و واسمه الحزبي (رضوان)، ويونس السبعاوي، واسمه الحزبي (فرهود)، وفهمي سعيد، واسمه الحزبي (نجم)، ومحمود سلمان، واسمه الحزبي (فارس)،وناجي شوكت، واسمه الحزبي (أحمد)[١٥٦].

كما ضم الحزب أيضاً المجموعة التالية من الأعضاء: محمد علي محمود وداود السعدي ومحمد حسن سلمان وعثمان حداد. وكانت المجموعة، التي أقسمت اليمين على الإخلاص للقضية التي كانت تناضل من أجلها وللحزب الذي كانت قد أسسته سراً حتى النهاية، تجتمع باستمرار لاتخاذ القرارات المناسبة، وهي التي قررت تنفيذ الانقلاب الذي وقع في

---

١٥٤ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٤٠.

١٥٥ الحسني، عبد الرزاق. الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية. مصدر سابق. ص ١٠٩.

١٥٦ – شوكت، ناجي. سيرة وذكريات.. الجزء الثاني. مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٩٠. ص٤٣٣/٤٣٤ و٥١٠–٥١٤.

– الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مصدر سابق. ص ٢٦٧–٢٦٩.

الأول من مايس/آيار من العام ١٩٤١. وقد شكل "حزب الشعب" القومي السري جناحاً عسكرياً ضم في عضويته صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وغيرهم[١٥٧]. وهي أول بادرة في حزب مدني عراقي يشكل جناحاً عسكرياً فيه. ولا شك في أن جماعة الأهالي قد ربطت بها بعض العسكريين من قادة الانقلاب، ولكنها لم تشكل منهم جناحاً عسكرياً تابعاً للحزب.، كما أن الحزب الشيوعي قد سعى إلى كسب جنود وضباط صف إلى صفوفه قبل ذاك أيضاً. وجدير بالإشارة إلى أن مجموعة من هذه التشكيلة القيادية والأعضاء، وهم رشيد عالي الگيلاني، ناجي شوكت، علي محمود الشيخ علي، يونس السبعاوي، محمد علي محمود، داود السعدي، والدكتور محمد حسن سلمان، قدمت طلباً رسمياً في أعقاب القرار السري الذي اتخذ بتشكيل الحزب ولجنته السرية، أي بتاريخ ٢٧ آذار/مارت من العام ١٩٤١، إلى وزارة الداخلية لتكوين حزب سياسي باسم "حزب الشعب" قبل استقالة وزارة العميد طه الهاشمي دون أن يجاب الطلب[١٥٨]. ويلاحظ بأن الأسماء التي غابت عن طلب التأسيس الرسمي هي الجماعة العسكرية ومفتي الديار الفلسطينية الحاج محمد أمين الحسيني. وعلى غرار كتائب الشباب الهتلرية عمد قادة حزب الشعب السري أو اللجنة السرية، وفي خضم تنامي السيطرة على السلطة، إلى تأسيس "كتائب الشباب" لتأخذ على عاتقها تعبئة الشباب وراء الحركة ودعم حكومة الگيلاني ومساعدتها في قبول متطوعين لمواجهة التعبئة العسكرية البريطانية وعملياتها العسكرية في العراق، وضمان تقديم المساعدة لأسر الشهداء والجرحى. "وكان نواة كتائب الشباب، كما يشير إلى ذلك السيد عبد الجبار حسن الجبوري وفق الوثائق المتوفرة، طلاب من كليتي الحقوق والطب ودار المعلمين"، وكان يشرف على هذه الكتائب "محمد درويش المقدادي (الرئيس) وإبراهيم شوكت وواصف كمال وسليم محمود الأعظمي وعبد الرحمن البزاز وعباس كاشف

١٥٧ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٤٣.

١٥٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الخامس. مصدر سابق. ص ١٩٤.

الغطاء وحسن الدجيلي وعبد الكريم كنونة وعبد المجيد القصاب"[١٥٩]. وقامت الحكومة بإرسال ضابط عسكري للقيام بتدريب أفراد الكتائب، وهو الرئيس الأول سامي عبد لقادر.

٣. انتهاج سياسة مناهضة بالكامل لبريطانيا وحرمانها قدر الإمكان من تعاون العراق معها في الحرب ضد ألمانيا ودول المحور الأخرى[١٦٠] رغم أنها كانت تشير في أدبياتها العامة إلى ضرورة المحافظة على العلاقات التقليدية الطيبة مع بريطانيا.

٤. إقامة الروابط المستمرة مع ألمانيا وإيطاليا واليابان لصالح استقلال الدول العربية ووحدتها. وكان الحاج محمد أمين الحسيني قد أقام قبل ذاك علاقات سياسية مع ألمانيا وساهم في إرسال صحفيين عرب يشاركون في العمل في إذاعة برلين النازية الموجهة ضد الحلفاء ومن أجل تحريض العرب لدعم ألمانيا[١٦١]، إضافة إلى تحريض العرب ضد النظم السياسية القائمة فيها، وخاصة ضد تلك الدول المتحالفة مع بريطانيا والتي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا وإيطاليا بناء على طلب من بريطانيا.

٥. ربط المصلحة العراقية بالمصلحة الفلسطينية والانطلاق منها في تحديد سياسة العراق إزاء بريطانيا.

٦. العمل على تسلم السلطة في العراق وإزاحة المتعاونين مع بريطانيا كلية.

ويشير ناجي شوكت إلى ما يلي: "وقد أقسم أعضاء اللجنة السرية السبعة على أن يعملوا كل ما في وسعهم من قوة وإيمان خالص لإنقاذ العراق وسائر البلدان العربية من الاستعمار وأذناب الاستعمار، وتحقيق الاستقلال لها على أن تراعي ما يلي:

---

١٥٩ الجبوري، عبد الجبار حسن. الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ١٠٦.

١٦٠ الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مصدر سابق. ص١٣٠/١٣١.

١٦١ السهروردي، نجم الدين. التاريخ لم يبدأ غداً . حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الگيلاني ٤١ و٥٨ في العراق. ط ٢. شركة المعرفة . بغداد. ١٩٨٩. ص ٢٢٠.

١. المحافظة على الوضع الراهن، وعدم التعرض للمعاهدة العراقية – البريطانية في الوقت الحاضر، حتى ينجلي الموقف نتيجة تطور الأحداث العالمية، والسير في الأمور بروية وتبصر.

٢. إذا كان لا بد من قطع علاقات العراق السياسية بإيطاليا، فيجب أن يستند القرار في ذلك إلى موافقة مجلس النواب بحرية كاملة.

٣. يجب السعي لإبعاد أذناب الاستعمار وعملاء الإنكليز، أمثال نوري السعيد، وجميل المدفعي، وعلى جودت، وأمثالهم إلى خارج العراق بتعيينهم كسفراء في لندن، وواشنطن، والقاهرة، وغيرها، وذلك للتخلص من شرورهم في هذه الحرب الطاحنة.

٤. تعديل الدستور العراقي في أول فرصة ممكنة لتحديد صلاحيات الوصي واستصواب أحلال مجلس وصاية بدلاً منه"[١٦٢]. وقد أضاف صلاح الدين الصباغ أهدافاً أخرى لمهمات اللجنة السرية للحزب السري، كما وردت في كتابه المعروف "فرسان العروبة، والتي اعتبرها ناجي شوكت قضايا غير جوهرية. ويؤكد صلاح الدين الصباغ إلى أن القرار الذي تضمن النص التالي: "لما كان الإنكليز قد أقدموا بتشجيع أذنابهم على فرض مطالب مجحفة تتوخى زج العراق في الحرب، وإرغام باقي الأقطار العربية على السكوت وعدم المطالبة بحقوقها، فأن عزم طه على قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا بصورة فجائية وبدون استشارة المجلس النيابي أو الجيش لن يرضي الإنكليز، ولن يقعدهم عن تحقيق غاياتهم كاملة. لذلك، فأن الإنكليز سيعملون على إقصاء قادة الجيش المخلصين، ليسيطروا عليه ومن ثم ينقاد العراق لهم كما يشاءون"[١٦٣]. لهذا اتفقت المجموعة، كما يشير إلى ذلك صلاح الدين الصباغ، إضافة إلى ما أشير إليه سابقاً، إلى ما يلي:

---

١٦٢ – شوكت، ناجي، سيرة وذكريات. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٤٣٤/٤٣٥.

– الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مصدر سابق. ص ١٦٥/١٦٦.

١٦٣ الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مصدر سابق. ص ٢٦٧.

"١. المحافظة على الوضع الراهن والتمسك بالمعاهدة العراقية–الإنكليزية التي قررت ما لنا وما علينا، حتى يتوفر الوقت لدراسة الموقف العالمي، وانتظار تطور الأحداث في المستقبل القريب. لذلك كان لا بد من الروية والتبصر في الأمور.

٢. التوسل بجميع الحجج المقنعة لحمل طه الهاشمي على العدول عن رأيه والانتظار ثلاثة أشهر أخرى، ينجلي بعدها الموقف العالمي وتبين الحالة السوقية.

٣. إذا كان لا بد من قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا، والموافقة على المطالب البريطانية فوراً، فيوافق على ذلك مجلس نيابي حر، يمثل رأي الأمة الصحيح لا استناداً إلى رغبة الوصي وقرار مجلس الوزراء فحسب.

٤. لما كانت الأكثرية في مجلس النواب الحالي لا تمثل الأمة، ولما كان أغلب أعضائه من المرتزقة الذين عينهم نوري وجميل وجودت تعييناً، فمن الواجب حل المجلس، وفسح المجال لانتخاب مجلس نيابي جديد، يمثل الأمة تمثيلاً صادقاً، ثم تعرض عليه طلبات الإنكليز.

٥. لما كان نوري وجميل وجودت هم دائماً وأبداً سبب الخلاف وإراقة الدماء، فمن الواجب تعيين نوري سفيراً للعراق في أمريكا، وجميلاً في مصر، وجودت في سفارة غيرها، إنقاذاً للبلاد من عبثهم إبان الحرب الحاضرة، وتحقيقاً لسلامة الانتخابات النيابية.

٦. لما كان الوصي غير مسؤول أمام القانون، وهو مع ذلك يواصل القيام بنشاط مخالف للدستور، ويأتي بتصرفات ديكتاتورية على غرار تصرفاته التي أودت بوزارة الگيلاني، ولما كانت التجربة قد أثبتت ضعف المجالس النيابية في العراق، وعدم تمرّسها في استعمال صلاحيتها، في إيقاف الوصي (أو الجالس على العرش) عند حده، وفي كبح جماح ميوله الاستبدادية أو الشخصية، فمن الواجب أن تدون في الدستور مادة تنص على طريقة معالجة هذا الأمر، والسلطة التي تكلف بتنفيذها.

٧. التوسل بكل الوسائل لاستمالة الوصي ليرضى على قادة الجيش.

٨. يكلف الهاشمي بالاستقالة إذا فشل في تحقيق ما ورد أعلاه أو امتنع عنه، وذلك صوناً لسمعته، واستباقاً للأحداث الخطيرة التي ينتظر وقوعها بعد أن تمت التمهيدات إليها. ويعول على أخلاق طه الحميدة في الموافقة على هذا الرجاء فور التقدم به.

٩. وبعد استقالة طه، يقصد الوصي وفد من كرام رجالات العراق والعرب ومن قادة الجيش، فيعرضون عليه توسلاتهم ليوافق على إسناد رئاسة الوزارة إلى رشيد عالي الگيلاني، وليوافق على حل المجلس النيابي، وانتخاب مجلس جديد فوراً، ليقول كلمته في طلبات الإنكليز التي تخرج عن المعاهدة العراقية الإنكليزية وللاقتراع على الثقة بوزارة الگيلاني، فيقرر بقاءها أو استقالتها وفق أحكام الدستور.

١٠. يقطع الجيش على نفسه عهداً صارماً أن لا يتدخل في شؤون الحكومة القائمة، إذا توثق من سلامة الانتخابات النيابية، وتأكد لديه أن السلطة التشريعية تمارس كل ما لديها من صلاحيات، وأنها ليست آلة بيد الوزارة أو الوصي أو الجالس على العرش، وأن ما من وزارة تتولى الحكم بتأثير من الأجنبي أو بدسائسه"[١٦٤]. ولقد أوردنا هذا النص الطويل ليساهم في بلورة الاستنتاجات الخاصة بطبيعة حركة شباط–مايس عام ١٩٤١. ومن الغريب في الأمر أن رشيد عالي الگيلاني، وبعد سنوات طويلة، وهو العضو البارز في المجموعة القيادية ورئيس وزراء الحركة ومعتمدها بعد المفتي، قد أنكر وجود ونشاط مثل هذا الحزب أو هذه اللجنة السرية في النقاشات التي جرت على صفحات الصحف في القاهرة، رغم أنه كان من المشاركين في تقديم طلب إجازة الحزب رسمياً، وعضواً أساسياً بارزاً في اللجنة السرية للحزب. وكان المفتي مجبراً على الاستعانة بذاكرة ناجي شوكت ليؤكد صحة وجود مثل هذه اللجنة السرية أولاً، وعضوية رشيد عالي الگيلاني فيها ثانياً، وصحة الأسماء الحزبية التي كان يحملها أعضاء قيادة هذه اللجنة ثالثاً[١٦٥].

---

١٦٤ الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مصدر سابق. ص ٢٦٨/٢٦٩.

١٦٥ شوكت، ناجي. سيرة وذكريات. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٥١٠–٥١٤.

ليست هذه الأهداف بحاجة إلى شرح فهي تؤشر وجهة العمل وتحدد الأهداف. فالجماعة لا تستهدف النظام الملكي، بل تعتبره أساساً لنظام الحكم، كما أنها تريد الإبقاء على العائلة الهاشمية المالكة من جهة، ولكنها تجد في بعض وجوه الحكم حلفاء لبريطانيا يفترض التخلص من وجودهم في العراق وإرسالهم سفراء في الخارج لا غير. وأن العدو الأساسي الذي يفترض إيجاد صيغة لتخلص التدريجي منه هو الهيمنة البريطانية على العراق والتي تفرط بفلسطين لصالح الصهاينة، رغم أن هذه الرؤية غير واردة في الأهداف، ولكنها كانت مطروحة بسبب وجود المفتي وموقفه الواضح من بريطانيا في فلسطين والدول العربية، إضافة إلى رغبتهم في إقامة علاقات متينة ومتميزة مع ألمانيا.

تعرضت الوزارة الجديدة إلى ضغوط متزايدة من مؤيدي بريطانيا ومن السفارة البريطانية في بغداد، إضافة إلى ضغوط عربية متزايدة من أجل الوقوف إلى جانب بريطانيا، في حين كان الميل عند رشيد عالي الگيلاني وناجي شوكت والضباط القوميين إلى جانب الوقوف على الحياد، والذي كان في محتواه مناهضا لبريطانيا والاقتراب التدريجي من ألمانيا وإيطاليا. وكانت وزارة رشيد عالي الگيلاني الثالثة تسعى إلى انتزاع تأييد (ألماني – إيطالي) لصالح الوقوف إلى جانب القضايا العربية واستقلال الدول العربية وحريتها. وقد صدر فعلاً مثل هذا الموقف بعد اتصالات مستمرة بين الحكومة العراقية والسفير الألماني في تركيا "فون پاپن" ببيان أذيع من العديد من محطات الإذاعة في ألمانيا وغيرها. ولكن لم يكن صعباً على هاتين الدولتين تقديم مثل هذا الموقف، إذ كانت المهمة حينذاك هو وضع عراقيل في طريق تقديم تسهيلات عسكرية وتموينية إلى القوات البريطانية من جانب العراق ودول عربية أخرى. لا شك في أن الضباط القوميين كانوا مدفوعين بمشاعر العداء للسياسات البريطانية إزاء العراق والقضايا العربية الأخرى، ومنها قضية فلسطين. ولكن البديل المناسب للعداء لبريطانيا لم تكن ألمانيا الهتلرية التي كانت تريد فرض سيادتها وهيمنتها على العالم كله، بما فيه الدول العربية، منطلقة في ذلك من ذهنيتها العنصرية الفاشية والعسكرية العدوانية. وكان العرب قد وضعوا في العتبات الأخيرة من السلم العرقي للعنصريين الألمان، باعتبارهم جزءا من العرق السامي، وهم بالتالي من أبناء العمومة

اليهود الذين كانوا في نفس مواقع السلم ومع هؤلاء جميعاً الشعوب الأفريقية السوداء باعتبارهم من أبناء حام، في حين أن الألمان هم من العرق الآري الذي يرجع إلى نسل يافت. ومن هنا كان موقف القوى القومية عاطفياً وقومياً ضيقاً. وكان الموقف بجملته خاطئاً من الناحيتين الفكرية والسياسية، كما كان خاطئاً تكتيكياً واستراتيجياً.

لم تنفع الجهود التي بذلها رئيس الوزراء، رشيد عالي الگيلاني، في تحقيق ما كان يسعى إليه واجتمعت ضده قوى كثيرة، رغم أن التوازن كان ما يزال يبدو لصالحه. فغادر عبد الإله، الوصي على العرش وولي العهد، بغداد قاصداً الديوانية ليكون في حضن العشائر التي تحول أغلب شيوخها إلى جانب بريطانيا بعد أن تحققت لهم وعبر السياسة البريطانية الكثير من المكاسب، وخاصة تأمين مساحات واسعة من أخصب الأراضي الزراعية تحت تصرفهم، وبالتالي، وجد الگيلاني نفسه مجبراً على تقديم استقالة وزارته في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٤١. سارع عبد الإله في مقر إقامته في دار أمر الفرقة الرابعة، اللواء الركن إبراهيم الراوي، أن أصدر أمره بقبول الاستقالة وتكليف العميد طه الهاشمي بتشكيل وزارته الجديدة في نفس اليوم، حيث أبعد عنها نوري السعيد ورشيد عالي الگيلاني، لتجنب وقوع معارك بين الجيش والعشائر العراقية، من جهة وبسبب الخلافات الموجودة بين الشخصين من جهة ثانية.

لم تستطع وزارة الهاشمي تحقيق الهدوء والاستقرار أو إيجاد الحلول التساومية المناسبة في ضوء موازين القوى حينذاك على الساحة السياسية العراقية، خاصة وأن العائلة المالكة كانت تقف بشكل قاطع إلى جانب الفريق المساند للمطالب البريطانية التي قدمها وزير الخارجية بريطانيا، أيدن، إلى وزير خارجية العراق، توفيق السويدي، في القاهرة لتأخذ بها وزارة طه الهاشمي، والتي تبلورت في النقاط التالية:

"١. وجوب قطع العلاقات بين العراق وإيطاليا، كما قطعت بينه وبين ألمانيا من قبل.

٢. السماح للجيش البريطاني بالتحشد في العراق، في حين كان القادة الأربعة وبقية القوى القومية في الجيش تزيد من ضغوطها لرفض طلبات الإنكليز،

٣. ضرورة إقصاء العقداء الأربعة ومن يلوذ بهم من صفوف الجيش، أو تشتيت شملهم على الأقل حتى يحين وقت إقصائهم"[١٦٦].

وفي مقابل ذلك كانت كل القوى السياسية المعارضة ترفض تنفيذ تلك المطالب باعتبارها تشكل إعلان حرب على إيطاليا ودول المحور وهي تريد الوقوف على الحياد. وكان العقداء الأربعة، ومعهم التنظيم القومي السري يرفض كلية تلك المطالب. ولم تكتف بذلك، بل طرحت مطلباً جداً هو تنحي طه الهاشمي عن رئاسة الحكومة وتكليف رشيد عالي الگيلاني من جديد لتشكيل وزارة جديدة. رفضت وزارة طه الهاشمي تقديم الاستقالة، كما رفض عبد الإله، الوصي على العرش، تكليف غيره بها. وكان دفع الأمور بهذا الاتجاه لا يعني سوى وقوع انقلاب عسكري في البلاد. أدرك عبد الإله وجهة الصراع، بعد أن بدأت تحركات عسكرية في مناطق مختلفة من بغداد، فقرر مغادرة بغداد إلى الحبانية ليكون في مأمن من الاعتقال، ثم غادر الحبانية بحماية القوات البريطانية باتجاه البصرة.

في الأول من شباط/فبراير ١٩٤١ بدأت من الناحية الفعلية الحركة الانقلابية للقوى القومية بقيادة العقداء الأربعة والتنظيم الحزبي السري، بعد أن انتشرت قوات عسكرية في بغداد "واحتلت دوائر البرق والبريد والتلفون، ومسكت بعض مداخل الطرق العامة واتخذت التدابير لصيانة الجسور والمعابر، ومحافظة سائر المرافق"[١٦٧]. كما توجه العقيد فهمي سعيد إلى دار العميد الهاشمي ومعه وكيل رئيس أركان الجيش محمد أمين زكي لإبلاغه قرار العقداء الأربعة بضرورة استقالته وتكليف رشيد عالي الگيلاني بتشكيل الوزارة الجديدة. اضطر طه الهاشمي على كتابة رسالة استقالة تقدم إلى الوصي عبد الإله تسلمها منه فهمي سعيد، الذي غادر بعدها دار الهاشمي. إن هذا الكتاب الذي أخذ عنوة من الهاشمي اعتبر في واقع الأمر بداية عملية الانقلاب التي استغرقت الفترة اللاحقة.

---

١٦٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. ج ٥. مصدر سابق. ص ١٨٧.

١٦٧ الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية. ج ٥. مصدر سابق. ص ١٩٨.

بادر العقداء الأربعة، وبالتنسيق الكامل مع التنظيم السري، إلى الاجتماع والاتفاق على ثلاث نقاط أساسية هي:

"(١) تشكيل مجلس للدفاع الوطني ينظر في شؤون المملكة طيلة غيبة الوصي.

(٢) النظر في أمر الوصي إذا رفض الرجوع عن غيه وبقى مصراً على وضعه المخزي في أحضان الإنكليز في معسكر الحبانية.

(٣) توقيف صالح جبر وجلبه إلى بغداد[١٦٨]، وفصل تحسين علي، وتوقيف محسن أبو طبيخ ورايح العطية وجلب الأول إلى بغداد، وإبعاد الشريف فواز والشريف حسين إلى شرقي الأردن لأنهما جاسوسان للإنكليز في البلاط. وفصل باقر سر كشك مدير التشريفات في البلاط لأنه منافق يدعو للإقليمية العراقية ولا يحمل عقيدة عربية[١٦٩]، وتعيين نوري بن سعيد سفيراً للعراق في أمريكا، وإسناد وظائف مماثلة خارج العراق لكل من جميل وجودت، وإبعاد جلال بابان خطيب الإنكليز في المجلس"[١٧٠].

لقد نشأ وضع غريب في البلاد. فمن جهة لم تسقط وزارة الهاشمي وبقيت تمارس عملها الروتيني، في حين أخذ مجلس الدفاع الوطني يمارس عملاً في إطار اللاشرعية، ولكنه كان يسعى إلى تثبيت أوضاعه لتمكين قيام وزارة برئاسة الگيلاني. واتخذ المجلس جملة من القرارات التي تضعف الوزارة القائمة وتمنعها عملياً من ممارسة عملها وقيام المجلس بأداء مهمات الوزارة. ونشير فيما يلي إلى أبرز تلك القرارات:

---

١٦٨ كان متصرفاً للبصرة ومتعاوناً مع الوصي والإنكليز، كما رفض الانصياع للقيادة العسكرية.

١٦٩ أورد مجلس الدفاع الوطني الأسباب التالية لاتخاذ قرار فصل باقر سر كشك من مركز مدير التشريفات في البلاط: منافق وإقليمي ولا يحمل عقيدة عربية. وهو تعبير صارخ لطبيعة ذهنية وخلفية تفكير المجموعة التي كانت تقود مجلس الدفاع الوطني، أذ أنها لا تتحدث عن قلة مبادراته أو ضعف دوره وقدراته وكفاءاته العملية، بل بسبب كونه إقليمي ولا يحمل عقيدة عربية، ويحمل ذهنية شوفينية متعصبة.

١٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٠/٢٠١.

- المحافظة على المعاهدة العراقية – البريطانية والابتعاد عن استفزاز بريطانيا.
- الإبقاء على وزارة الهاشمي فترة أخرى ليتسنى نضوج اتجاه معين في الأوضاع يخدم أغراض القوى القومية.
- الامتناع عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، وعند إصرار البريطانيين على ذلك يفترض أن يعرض الموقف على مجلس نيابي يتمتع بالحرية لاتخاذ القرار المناسب.
- تأمين إمكانية حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لتخلص من أعوان الاستعمار البريطاني.
- التخلص من نوري السعيد وجميل المدفعي وعلى جودة اليوبي بتعيينهم سفراء في بلدان أخرى.
- تحديد صلاحيات الوصي على العرش في الدستور العراقي لكي يبقى مصون غير مسؤول.
- التحري عن أسلوب لتحسين العلاقة بين الوصي على العرش وقادة الجيش الأربعة.
- عند فشل طه الهاشمي بتحقيق هذه المهمات يطلب منه تقديم الاستقالة.
- في حالة الاستقالة يكلف رشيد عالي الگيلاني بتشكيل الوزارة الجديدة.
- في حالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة يتعهد الجيش بعدم التدخل في شؤون الحكومة.
- كانت النتيجة واضحة، إذ كان الوصي على العرش يبذل جهوداً حثيثة لعقد اجتماع لمجلس الوزراء فل البصرة، في حين كان مجلس الإنقاذ الوطني يعرقل وصولهم إلى البصرة، وبالتالي وجد طه الهاشمي نفسه أمام حل واحد لا غير هو الاستقالة من رئاسة الوزارة ليتخلص من:

• ضغط الإنكليز عليه ليمارس السياسة التي تشترطها معاهدة ١٩٣٠ في حالة دخول بريطانيا في حرب ضد دولة ثالثة.
• ضغط الوصي عليه ليرفض شروط العقداء الأربعة والبقاء بالحكم والتوجه إلى البصرة لعقد اجتماع لمجلس الوزراء بحضور الوصي.

- ضغط العقداء الأربعة في الدعوة إلى حل المجلس وعدم الاستجابة لمطالب بريطانيا العشر من والبلاط الملكي.

أمام وجود حكومتين عملياً وجد مجلس الدفاع الوطني نفسه أمام حل واحد هو دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد واتخاذ قرار باستقالة وزارة الهاشمي وتشكيل وزارة جديدة برئاسة رئيس مجل الدفاع الوطني. إلا أن الوصي رفض هذه الدعوة باعتبارها غير شرعية. ومع ذلك عقد مجلس الأمة اجتماعه واستمع إلى خطاب رشيد عالي الگيلاني وآخر لناجي السويدي ثم خرج بقرار واحد هو:

- إلغاء وصاية عبد الإله على العرش وإسنادها إلى الشريف شرف. وتم ذلك بالإجماع. ثم جرى الاتفاق على مسألتين هما:
- الموافقة على استقالة وزارة طه الهاشمي.
- الموافقة على تشكيل وزارة جديدة

وبعد اجتماع مجلس الأمة بادر الشريف شرف بتوجيه رسالة إلى رشيد على الگيلاني لتشكيل الوزارة الجديدة[١٧١]. وبهذا اعتبر الانقلاب قد تحقق فعلاً، ولكن الأزمة لم تنته بل تفاقمت واشتد أوراها وتكثفت الجهود لحسم الصراع إلى أحد الطرفين. وفي الثاني عشر من شهر نيسان/أبريل عام ١٩٤١ شكل رشيد عالي الگيلاني وزارته الرابعة، حيث قررت قيادة التنظيم الحزبي السري للحركة القومية أسماء الوزراء والحقائب الوزارية التي يشغلونها، وكانت على النحو الآتي:

رشيد عالي الگيلاني	رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة
ناجي السويدي	وزيراً للمالية
ناجي شوكت	وزيراً للدفاع
موسى الشابندر	وزيراً للخارجية

---

١٧١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٣٤/٢٣٥.

علي محمود الشيخ علي	وزيراً للعدل
محمد علي محمود	وزيراً للأشغال والمواصلات
محمد يونس السبعاوي	وزيراً للاقتصاد
رؤوف البحراني	وزيراً للشؤون الاجتماعية
محمد حسن سلمان	وزيراً للمعارف"[١٧٢].

استقبل العراقيون تشكيل الوزارة الجديدة بارتياح كبير، إذ وصلت إلى بغداد وفود كثيرة من مختلف الألوية للتهنئة بمناسبة نجاح الانقلاب العسكري، كما وردت مجموعة من برقيات التهنئة من شخصيات سياسية واجتماعية وأدبية، إضافة إلى هيئات وجماعات وأحزاب سياسية مؤيدة للخطوات التي اتخذتها الحكومة والتي تحتاج إلى تأييد ومساندة[١٧٣].

وارتبطت هذه الفرحة الكبيرة بمجموعة من العوامل المهمة، التي لم تستطع الحكومة البريطانية استيعابها أو القبول بها والتحري عن أساليب أخرى للتعامل مع العراق، ونعني بها:

- رفض العراقيون منذ البدء للوجود البريطاني الاستعماري في العراق، كما رفضوا المعاهدة التي فرضت عليهم في العام ١٩٣٠، واعتبروا هذا الانقلاب بمثابة الخطوة الأولى على طريق الخلاص من الإنكليز والمعاهدة في آن واحد.
- رغب العراقيون التخلص من عبد الإله، الوصي على العرش، الذي لم يكن محبوباً عند العراقيين، إذ اعتبروه متآمراً بارزا مع الآخرين في قتل الملك غازي الذي حظي بحب العراقيين، وشخصية مؤمنة بفضل الإنكليز على عائلته.

١٧٢الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الخامس. مصدر سابق. ص ٢٠٤/٢٠٥.

١٧٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢١/٣٢٢

- الكره الشديد عند الغالبية العظمى من العراقيين لنوري السعيد وجميل المدفعي وغيرهما من الساسة الذين هربوا إلى خارج بغداد أو إلى خارج العراق، باعتبارهم من أعوان بريطانيا المقربين.
- الحلم بالحصول على الحرية والديمقراطية والتمتع بثروات العراق وضمان الاستقلال والسيادة الوطنية.

أبدت الحكومة البريطانية امتعاضها الشديد من الانقلاب الذي قامت به القيادة العسكرية في بغداد وعزل الوصي على العرش، وقررت اتخاذ التدابير الضرورية لإحباطه من خلال إرسال قوات هندية وبريطانية إلى العراق، إذ لم يمض سوى بضعة أيام على تشكيل الوزارة الگيلانية الرابعة، أي في يومي ١٨/١٧ نيسان/أبريل حتى كانت القوات العسكرية البريطانية قد نزلت إلى البصرة. وأصدرت الحكومة العراقية مدعية أنها تعرف بذلك وأن هذا قد تم في ضوء معاهدة ١٩٣٠. ثم طلبت بريطانيا من الحكومة العراقية إنزال قوات جديدة يتراوح تعدادها بين ٢٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ شخص إلى البصرة أيضاً[١٧٤]. رفضت الحكومة العراقية هذا الطلب، واعتبرته غير ضروري، ثم طالب بانسحاب القوات التي نزلت قبل ذاك إلى البصرة. ورغم قرار المنع نزلت القوات البريطانية الجديدة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٤١ إلى البصرة. وبدأت بريطانيا عملياتها العسكرية ضد العراق في موقعين أساسيين، في الحبانية حيث توجد قاعدتها العسكرية وحيث تم تجميع قوات عراقية قريباً منها، وفي البصرة حيث قامت القوات البريطانية باحتلالها. وأصدر السر كورنوالس بياناً شرح فيه موقفه من الأزمة وحمل الحكومة العراقية مسؤولية وقوع أي ضرر لمواطن بريطاني يعمل في العراق[١٧٥].

أصدر رشيد عالي الگيلاني، رئيس الحكومة، بياناُ موجهاً إلى الشعب العراقي مشيراً إلى قيام بريطانيا بعملياتها العسكرية العدوانية مطالباً الشعب بالوقوف إلى جانب الحكومة

---

١٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٦.

١٧٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٢/٢٤١.

العراقية والجيش العراقي في دفاعه عن الوطن. كان ذلك في يوم ٢ مايس/أيار ١٩٤١. ومن هنا جاء اسم الحركة الانقلابية، حركة مايس، أي منذ بدء المعارك مع القوات البريطانية.

ومع بدء احتلال البصرة والمعارك في الحبانية أصدر العلماء المسلمون فتاوى للجهاد ومكافحة الوجود البريطاني في العراق. وجاءت البيانات من أئمة الشيعة والسنة في آن واحد. ففي الوقت الذي أصدر أبو الحسن الموسوي الأصفهاني ومحمد حسين آل كاشف الغطاء والعلامة عبد الكريم الجزائري فتاوى تدعو إلى الجهاد ضد الظالم والكافر المحتل، كما أصدرت مجموعة من علماء الدين ورؤساء المؤسسات الدينية وأئمة الجوامع والمدارس الدينية السنية في بغداد بياناً دعت فيه المواطنين إلى الجهاد المقدس ضد الإنكليز الغدارين الذين عمدوا إلى احتلال العراق والإساءة إليه وشن حرب عليه. واعتبر رشيد عالي الگيلاني أن العراق أصبح بعد الغزو البريطاني وخوض المعارك ضد الجيش العراقي في حل من معاهدة ١٩٣٠. واستمرت المعارك بين الطرفين حتى التاسع والعشرين من شهر مايس/أيار تحمل الجيش العراقي ضربات قاسية وهزائم متعاقبة، رغم المقاومة الكبيرة التي أبداها الجنود وصغار الضباط.

انتهت الحركة الانقلابية بمغادرة مجموعة القيادة العسكرية والسياسية البلاد، وخاصة القيادة الحزبية التي قادت العملية سياسيا وعسكرياً وكانت تقف على رأس الحركة أثناء العمليات العسكرية بين القوات البريطانية والقوات العراقية. وعقد آخر اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة رشيد عالي الگيلاني في ٢٧ مايس/أيار من عام ١٩٤١[١٧٦]، ثم صدر عنه القرار رقم س ٣٦٤٦ بتاريخ ١٩٤١/٥/٢٨ القاضي بتشكيل "لجنة الأمن الداخلي في العاصمة والطوارئ"، حيث تم انتخاب أمين العاصمة رئيساً لها، وهي التي وقعت اتفاقية الهدنة مع القوات البريطانية والتي بدأت مفاوضاتها لوقف زحف القوات البريطانية على بغداد والتي تمت في ١٩٤١/٥/٣١. وفي التاسع والعشرين من مايس/أيار غادر رشيد عالي الگيلاني بغداد، وكذلك المفتي باتجاه إيران. ويبدو أن آخر من غادر العراق من المجموعة القيادية كان السياسي البارز والمتميز في الحركة الانقلابية ووزير الاقتصادي يونس

---

١٧٦ المصدر السابق نفسه. الجزء الخامس. ص٢٥٤.

السبعاوي. إذ أنه واصل العمل في بغداد وأعلن نفسه حاكماً عسكرياً لمنطقة بغداد والمنطقة الجنوبية، وطالب باستمرار المقاومة للقوات البريطانية. ولكن لجنة الأمن الداخلي استطاعت إقناعه بعدم جدوى المقاومة وطلبت منه مغادرة البلاد باتجاه إيران[١٧٧]. بدأت بعدها بمفاوضة القوات البريطانية على الاستسلام. وعلى أثر ذلك حلت كتائب الشباب، ومنها مجموعة الدفاع عن السبعاوي (حرس السبعاوي–الفدائيون)[١٧٨]. وجدير بالإشارة أن السبعاوي عمد إلى تشكيل ثلاث منظمات شبابية شبه عسكرية لحمايته والدفاع عن الحركة الانقلابية والتصدي للقوات البريطانية الزاحفة صوب بغداد، وهي "كتائب الشباب" و "الحرس الحديدي" و"فدائيو يونس السبعاوي"[١٧٩].

أعلن في بغداد عن انتهاء الانقلاب وسيطرة القوات البريطانية على بغداد وعموم العراق وعودة عبد الإله إلى العاصمة. وبدأت عملية تقديم المسؤولين عن الحركة، بعضهم كان ما يزال في بغداد وبعضهم الآخر كان قد غادرها، إلى المحاكمة، حيث حكمت على المسؤولين المباشرين بالإعدام، وهم العقداء صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان، وفيما بعد، كامل شبيب، ثم يونس السبعاوي، حيث نفذ الحكم بهم في أوقات مختلفة. وحكم بالإعدام على رشيد عالي الگيلاني الذي لجأ إلى السعودية وبقي فيها ونجا من الموت[١٨٠]. كما أصدرت المحكمة أحكاما أخرى بالسجن لفترات مختلفة على عدد غير قليل ممن اتهموا بمشاركتهم بالحركة الانقلابية أو بسبب تأييدهم لها ودفاعهم عنها، علماً بأن الاعتقال والتقديم إلى المحاكمة قد شمل أشخاصاً كانوا لا يمتون إلى التيار السياسي القومي مباشرة أو ممن شارك في أحداثها فعلياً [١٨١].

---

١٧٧ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٦٣.

١٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

١٧٩ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٤٨.

١٨٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٣٦.

١٨١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السادس. مطبعة العرفان. صيدا–بيروت. ١٩٦٦. ص ٥٤–٥٦.

ثالثاُ: تقييم حركة شباط – مايس عام ١٩٤١

تساعد الوثائق التي توفرت منذ ذلك الحين حتى الوقت الحاضر على إعطاء تقييم أكثر واقعية وموضوعية عن نشوء وتطور هذه الحركة القومية التي تميزت بتعقيدات وتشابكات كثيرة وملابسات غير قليلة وعن تغيرات في إيديولوجيتها ومراميها السياسية، وكذلك حول مواقف القوى المختلفة بشأنها. فلم تكن المجموعة العسكرية والسياسية التي تشكلت منذ منتصف أو حتى قبل ذاك متجهة للقيام بانقلاب عسكري، وكانت تسعى للاستفادة من النخبة الحاكمة التي كانت متنوعة الاتجاهات والأغراض والمصالح لصالح وجهتها الفكرية والسياسية القومية ولصالح قضية تحرر العراق من ربقة الاستعمار البريطاني ومن أجل تحرير فلسطين وسوريا وتأمين اتجاهات جديدة صوب الوحدة العربية. وكانت تجد في النظام القائم نظامها السياسي المطلوب مع ضرورة تعزيز الاتجاهات المناهضة لبريطانيا، إذ كانت تحتل مواقع مهمة في قيادة الحكم وفي القوات المسلحة. كما كانت لها علاقات حميمة مع عدد كبير من أقطاب النخبة الحاكمة والبلاط الملكي. ولكن هذه القوى فوجئت بالانقلاب الثلاثي العسكري الذي نظمه وقاده الثلاثي الفريق بكر صدقي واللواء عبد اللطيف نوري وحكمة سليمان، وبدعم وتنسيق مباشرين من جماعة الأهالي. وإزاء هذا الوضع قررت التعاون مع قوى عديدة للخلاص من هذا الانقلاب وتقريب وجهات النظر في ما بين النخب الحاكمة، وكانت هي جزء منها. وتحقق للمجموعة العسكرية من الجماعة القومية بعد انهيار انقلاب بكر صدقي مركزاً قويا في السياسة العراقية ودورا وتأثيرا مباشرين على تكوين الحكومات المختلفة. واندفعت هذه المجموعة، وهي ترى كيف تتآمر بريطانيا على فلسطين وما تقوم به فرنسا في سوريا ولبنان أو في المغرب العربي، نحو تبني اتجاهات قومية أكثر تطرفاً وميلاً متزايداً نحو اليمين، إذ بدأت ترى في ألمانيا الهتلرية نصيراً لها في النضال ضد بريطانيا منطلقين من موقعين هما: الجانب الفكري والجانب السياسي التكتيكي القائل "عدو عدوي صديقي". وتجلى هذا الاتجاه في عملية التثقيف الدؤوبة التي مارسها نادي المثنى بن حارثة الشيباني في بغداد، وكذلك الكتب والكراريس التي أصدرتها للتثقيف القومي والتكوين العسكري. وتفاقم هذا الاتجاه بعد مجيء الحاج أمين الحسيني

إلى بغداد. وكانت للمفتي قبل أن يصل إلى بغداد علاقات متينة مع ألمانيا، إذ كان يهدف من وراء تلك العلاقة إيجاد قوة دولية قادرة على مساندة موقفه المناهض للصهيونية وأطماعهم في فلسطين، وضد بريطانيا المتحالفة مع الصهيونية العالمية والعاملة على تحقيق هدف الصهيونية بشكل حثيث. وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية كان موقف هذه القوى القومية أكثر وضوحاً في رفضها تقديم أي شكل من أشكال الدعم لبريطانيا، كما كانت تسعى إلى عرقلة ما يمكن أن يقدمه العراق لمساندتها في الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا وفق معاهدة ١٩٣٠. وكان هذا الموقف كافياً لإثارة بريطانيا والتحري عن سبل للخلاص من هؤلاء.

تبنت القوى القومية في العراق تدريجا فكر ومواقف الحاج أمين الحسيني، وكانت الأرضية في فكر وممارسات هذه المجموعة العسكرية والمدنية متوفرة. وكان طبيعياً أن تعتمد في نشاطها على تشكيل حزب سياسي قومي يشرف على نشاطها فكرا وسياسة وممارسة يومية. وتأسس هذا الحزب على أساس فكر "قومي اشتراكي" يميني، أي باتجاهات فاشية ملموسة. وترأس هذا الحزب الأب الروحي للحركة القومية العربية في فلسطين الحاج أمين الحسيني، مفتي الديار الفلسطينية. وبمرور الزمن تعززت أواصر هذه المجموعة واتجهت للاستفادة من علاقات المفتي الحسيني مع الدولة الألمانية الهتلرية لتأمين مصالح العرب في العراق وفلسطين وسوريا ولبنان، خاصة وأن التآمر الصهيوني الدولي–البريطاني كان يجري على قدم وساق، كما كانت إجراءات فرنسا ولبنان تلقى الاحتجاج والازدراء والمقاومة من جانب العرب بشكل عام. وفي ضوء ذلك نشأت علاقات مباشرة بين الجماعة القومية، أو حزب الشعب والألمان على المستويات الدبلوماسية والحزبية والإعلامية. وحسب أقوال ناجي شوكت، وكان وزيراً للدفاع في وزارة رشيد عالي الگيلاني وقام بتنشيط العلاقة الدبلوماسية المباشرة مع سفير ألمانيا في تركيا فون بابن باقتراح وتشجيع من المفتي، أقيمت قبل ذاك صلة لاسلكية بين المفتي وبرلين في دار شفيق الحداد[١٨٢]، إضافة إلى نشاط الإذاعة العربية في برلين والموجهة للمنطقة العربية،

١٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٣.

حيث لعب جهاز الإذاعة، ومعه المذيع يونس بحري، دور الداعية المروج للأفكار والسياسات الألمانية في الدول العربية والمحبذ للاتجاهات النازية في العراق والدول العربية، والمحرك للفعاليات المناهضة لبريطانيا وفرنسا.

يؤكد محمود شبيب، في كتابه الموسوم "محمود سلمان طريق المجد إلى أرجوحة الأبطال"، الجهود التي بذلتها حكومة رشيد عالي الگيلاني من أجل عقد اتفاقية سرية بين العراق وكل من ألمانيا وإيطاليا تدعم نضال العرب في سبيل الحرية والاستقلال وتقف على الحياد في الحرب بين الحلفاء والمحور، إذ كتب، مستنداً في ذلك إلى وثائق إنكليزية وعربية وألمانية، يقول: "واقترحت الحكومة العراقية عقد اتفاقية سرية بينها وبين الحكومتين الألمانية والإيطالية، توضع فيها جميع تفاصيل التعاون الودي المنشود، وأن تلتزم الدول العربية الأخرى التي سيعلن عن استقلالها جانب الحياد التام، وجرى إخبار الألمان أنه جرى الإعداد لانتفاضة مسلحة في شرق الأردن وفلسطين وأنه ينبغي تزويدها بالأسلحة من جانب إيطاليا من مخازن الجيش الفرنسي في سوريا، إذ تولت إيطاليا تنفيذ الهدنة مع فرنسا في سوريا ولبنان، وأوضحت اللجنة أن الانتفاضة المتوقعة بحاجة إلى ٣٠,٠٠٠ جنيه إسترليني من الذهب شهرياً أبدت استعدادها لتوفير ١٠,٠٠٠ منها بينما وقع على الألمان عبء تزويد الثلثين الآخرين، وفي النهاية جاء في المقترحات: "أنه إذا فسرت إنكلترا الحيلولة دون مرور القوات الأنكلو–هندية أو إرسال وزير ألماني إلى بغداد على أنه استفزاز وردّت على ذلك باستخدام القوة، فأن العراق مستعد للدفاع عن حياده ضد أنكلترا بجميع السبل. إن الحكومة العراقية مستعدة للسماح بأن يدخل بلادها جميع الوكلاء أو الخبراء الألمان اللازمين لهذا الغرض. ومن المحتمل أنه سيكون من قبيل الحكمة إذا هم قدموا، في الوقت الراهن، بجوازات سفر محايدة"[١٨٣].

ومن هنا يتبين أيضاً بأن قيادة الحركة كانت قد قطعت شوطاً بعيداً بتأييد الألمان، إذ كلما حاولت القوى العراقية الحليفة لبريطانية الضغط على الوزارة لاتخاذ إجراءات مناهضة

---

١٨٣ شبيب، محمود. محمود سلمان طريق المجد إلى أرجوحة الأبطال. المؤسسة العراقية للدعاية والنشر. بغداد. ١٩٨٤. ص ١٠٢.

لألمانيا، كانت تعمد الحكومة العراقية إلى تعزيز علاقاتها بالألمان. وتسبب هذا الواقع لا في نشوء خندق عريض يفصل بين الجانبين، بل تبلور على الساحة السياسية في العراق معسكران متقاطعان: معسكر القوى الراغبة في التحالف مع ألمانيا والساعية إليه، ومعسكر القوى المتحالفة أصلاً مع بريطانيا. وفي هذا الصراع أجبرت الكثير من القوى المناهضة للفاشية وألمانيا أن تتخذ إما موقف الحياد من المجموعتين أو حتى تأييد وزارة رشيد عالي الگيلاني بسبب التأييد الجماهيري الواسع لحكومة رشيد عالي الگيلاني بسبب مناهضته لبريطانيا ودعوته المبطنة للخلاص من الهيمنة البريطانية. ولعبت السياسة والدعاية الألمانية الخبيثة الداعية إلى استقلال العرب ووحدتهم وإلى التخلص من السيطرة البريطانية والفرنسية على الدول العربية وكراهية اليهود، إضافة إلى المشكلة الفلسطينية دورا مهما في تأمين ذلك التأييد. كتب محمد مهدي كبه، وكان في حينها نائباً لرئيس نادي المثنى، حول موقف القوميين من ألمانيا والسبب وراء تعاون الحكومة الگيلانية الانقلابية معها يقول، وفق ما جاء في كتاب عبد الجيزاني: "لقد تولدت لدى العرب قناعة بأن انتصار ألمانيا في تلك الحرب سيؤدي حتماً إلى القضاء على مشروع الوطن القومي لليهود في فلسطين، وسيتحقق حينئذٍ انتشال فلسطين من أنياب الصهيونية العالمية والاحتفاظ بعروبتها كما كانت منذ آلاف السنين، فاتجهت مشاعر العرب وخواطرهم نحو ألماني، وتمنوا لها الانتصار في الحرب على دول الحلفاء، وكانت جميع العناصر القومية والوطنية في العراق، تشعر بهذا الشعور كما تشعر بع البلاد العربية الأخرى ومن جملتهم ضباط الجيش الأحرار"[١٨٤]. وكان محمد مهدي كبه على حق حين قال بأن بقية القوى الوطنية كانت هي الأخرى مؤيدة للانقلاب ومساندة بهذا القدر أو ذاك لإقامة تلك العلاقات مع ألمانيا. فالحزب الوطني منح تأييده لرشيد عالي الگيلاني لا بسبب مواقفه من ألمانيا الفاشية، بل بسبب مواقفه من بريطانيا حيث نقل محمد جعفر أبو التمن هذا الموقف إلى رئيس الوزراء حينذاك[١٨٥]. وكان موقف الحزب الشيوعي العراقي لا يختلف كثيراً عن موقف الحزب

١٨٤ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٥٠.

١٨٥ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٤٣٤.

الوطني، إذ أصدر الحزب بياناً ربط مدى تأييده للوزارة الگيلانية بما ستقوم به من إجراءات، ولكنه لم يؤيد إقامة العلاقات مع ألمانيا، وفق ما ورد في بيان الحزب الذي سيجري الحديث عنه في مكان آخر من هذا الكتاب. وكشف السير ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا في سنوات الحرب، عن المعلومة المهمة التالية، وأهميتها تكمن في فهم موقف ألمانيا من جهة، ورد الفعل البريطاني على هذا الموقف في العراق من جهة أخرى: "كانت الأوامر الصارمة التي تلقاها (الجنرال الألماني فلمي في بغداد، المؤلفان) من هتلر مؤرخة في ٢٣ أيار، وهو التاريخ الذي دثر فيه أي أمل لتدخل المحور. تعليمات هتلر رقم ٣٠ "الشرق الأوسط" عن المقر العام ٢٣ أيار ١٩٤١.

إن حركة حرية العرب في الشرق الأوسط هي حليفتنا الطبيعية ضد بريطانية. وعليه فإن قيام الثورة في العراق له أهميته الخاصة. إن ثورة من هذا القبيل ستمتد عبر الحدود العراقية لتؤازر الجيوش المعادية انكلترا في الشرق الأوسط فتعرقل خطوط المواصلات البريطانية وتشل القوات البريطانية وطاقة الشحن البحري البريطاني فتؤثر تأثيراً سيئاً على الميادين الحربية الأخرى ولهذا قررت دعم الحركات في الشرق الأدنى وتوسيعها، وذلك بمد يد المساعدة للعراق. أما الإمكانية والشكل الذي يتم به تحطيم وضع البريطانيين بصورة نهائية بين البحر المتوسط وخليج فارس استناداً إلى هجوم ضد قنال السويس فأمر لا يزال بيد الإله"[١٨٦]. إن هذه المعلومات عجلت من هجوم بريطانيا على القوات العراقية، حيث بدأ في ٢٧ من أيار/مايس عام ١٩٤١[١٨٧].

بادرت الحكومة العراقية وقادة حزب الشعب أو اللجنة السرية إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لتأمين مواجهة فعالة ضد القوات البريطانية، ومنها:

- تعبئة الرأي العام العراقي والعربي والجيش العراقي ضد بريطانيا والقوات البريطانية لمواجهة مختلف الاحتمالات.

---

١٨٦ الحسني عبد الرزاق. الجزء الخامس. مصدر سابق. ص ٣٠٢. مقطع من مقال حول الثورة العراقية لتشرشل.

١٨٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠٢.

- طلب الحصول على أسلحة لتسليح الجيش العراقي من ألمانيا وإيطاليا، إضافة إلى استمرار محاولتها للحصول على أسلحة من بريطانيا وفق معاهدة ١٩٣٠.
- طلب الحصول على دعم عسكري من جانب ألمانيا لمواجهة القوات البريطانية في العراق، وكانت ألمانيا وإيطاليا قد بدأتا بتأمين أولي لذلك، ولكنهما عجزتا عن الاستمرار به.
- المماطلة قدر الإمكان مع بريطانيا باتجاه كسب الوقت وعدم الموافقة على تقديم التسهيلات لقواتها في العراق.

ولكن كما بدا واضحاً لم تكن كافية لتحقيق ما كان يصبوا إليه الانقلابيون. كما لم يكن الموقف الذي اتخذته القوى الديمقراطية صائباً إزاء تلك الحركة ليس بسبب طبيعتها المغامرة، بل كان يفترض أن يكون انقلاب بكر صدقي العسكري درساً لها ترفض خوضه ثانية أو تأييد القائمين به. فعلى أساس المعطيات المتوفرة عن طبيعة الحرب العالمية الثانية، التي كان يفترض أن تكون منذ البدء واضحة للقوى الديمقراطية، يمكن القول بما يلي:

١. لم تكن الحركة القومية العربية اليمينية المتطرفة عادلة في موقفها من الحرب العالمية الثانية، بسبب طبيعة الحركة من جهة وطبيعة ألمانيا من جهة أخرى، إضافة إلى طبيعة الحرب من جهة ثالثة. وكان يفترض أن يكون هذا الموقف قائماً حتى قبل غزو ألمانيا للاتحاد السوفييتي ودخوله الحرب طرفاً فيها، إذ أنها كانت حرباً استعمارية ذات عقيدة شوفينية وعنصرية– فاشية وعسكرية مقيتة من جانب ألمانيا ومعها كل من إيطاليا واليابان للاستحواذ على العالم واستغلاله واستعباده لصالحها. وبالتالي فهي كانت حرب مقاومة لتلك السياسات الاستعمارية الألمانية بشكل خاص من جانب الدول الأخرى، بغض النظر عن طبيعتها الرأسمالية أو الاستعمارية، إذ كان النضال ضدها قد قطع شوطاً مهماً وحقق مواقع طيبة للقوى الديمقراطية في مختلف البلدان، ومنها العراق، رغم المصاعب التي كانت تواجه المناضلين وحركات التحرر الوطني حينذاك.

٢. وإذا كان لهذه الحرب أن تنهي السيطرة الاستعمارية البريطانية على العراق أو بعض الدول العربية، كما تصورها القوميون، وربما بقية الوطنيين أيضاً، فأن ألمانيا كانت

تريد في الواقع العملي إخضاع كل الشعوب للسيطرة الاستعمارية الألمانية وتحت هيمنتهم العنصرية، إضافة إلى هيمنة يابانية وإيطالية في مواقع أخرى من العالم.

٣. وكانت القيادة القومية تخوض لعبة خطرة وغير مدركة لطبيعة المعركة وميزان القوى على الصعيدين الداخلي والعربي وكذلك على الصعيد الدولي، وبالتالي، عجزت عن فهم المتغيرات وزجت بالعراق في معركة غير متكافئة وغير عادلة في آن واحد، رغم أن النضال ضد الحكومات المتعاقبة وضد الهيمنة البريطانية كانت في جوهرها عادلة ولكنها ليست بالأهداف والوسائل والقوى التي تمت بها هذه المعركة، وكان الفشل مطروحا منذ البدء.

٤. وزاد في الطين بلة واقع الفقر الفكري والسياسي وقلة الخبرة الدبلوماسية للقائمين بالحركة وعدم التمييز بين المصلحة العراقية والمصالح العربية بما يساعد في أن تكون الأولى في خدمة الثانية. وكانت حركة مغامرة وانقلاباً عسكرياً لا يختلف من حيث المبدأ عن الانقلاب الذي سبقه، والذي فقد بوصلة النضال الوطني، وإذا كان الأول قد ارتدى في البداية لبوساً ديمقراطية ويسارية ثم كشر عن أنيابه العسكرية اليمينية بعد فترة وجيزة، فأن الانقلاب الثاني قد ارتدى لبوساً معادية للإنكليز وضد التوسع في تفسير معاهدة ١٩٣٠ لصالح بريطانيا واستخدام القوات البريطانية لقواعدها العسكرية في العراق، ولكنه سرعان ما كشف عن طبيعته القومية اليمينية المتطرفة ونزعات بعض عناصره الفاشية والمناهضة للديمقراطية، كما أن بعض قوى الانقلاب كانت متواطئة مع دول المحور، وخاصة مع ألمانيا وإيطاليا بشكل لا يقبل التأويل.

٥. ولم يكن التأييد الذي حصل عليه انقلاب مايس عام ١٩٤١ من القوى السياسية الوطنية العراقية تأييدا يستند إلى العقل والوعي بالظروف القائمة حينذاك، بقدر ما عبر عن عاطفة متهيجة مناهضة للاستعمار البريطاني الذي أذاق الشعب العراقي مرارة الاحتلال والدوس على الكرامة والتدخل الفظ في الشؤون الداخلية وفرض مصالحه عليه منذ دخول قواته العسكرية إلى العراق في أثناء الحرب العالمية الأولى.

٦. ولم تكن الحركة القومية في كل الأحوال معادية للعائلة المالكة أو للدولة الملكية في العراق، بل كانت ترتبط بهذا القدر أو ذاك بروابط التحالف مع عائلة الشريف حسين، شريف مكة، وتريد استمرار التعاون معها واستمرار وجود العراق تحت السيطرة الهاشمية. وهذا الاتجاه يبدو بوضوح كبير في الموقف من الوصي على العرش، عبد الإله في المهمات العشر التي التزمت بها الجماعة كما وردت في كتاب الصباغ، رغم أن القوميين كانوا يدركون مدى ارتباط عبد الإله بالإنكليز.

توجت القوى القومية اليمينية المتطرفة وبعض الأوساط الشعبية غير الواعية سياسياً، التي كانت على صلة مباشرة أو غير مباشرة بقوى الانقلاب، أي تلك القوى التي تأثرت كثيرا بالدعاية الفاشية في العراق والتي أصابتها خيبة انهيار الانقلاب وعودة قوات الاحتلال البريطانية للسيطرة الكاملة على العراق وتوقيع العراق على اتفاقية الهدنة المذلة، بحركة عنفية شرسة وغير عفوية انطلقت في الأول من حزيران عام ١٩٤١ ضد المواطنات والمواطنين اليهود في ما سمي فيما بعد بواقعة "الفرهود"[١٨٨]. وكان المشاركون في عملية الاعتداء العنيف وممارسة الفرهود، أي السلب والنهب ضد العوائل والمحلات والمصالح اليهودية في العراق، يهزجون في شوارع بغداد "حلو الفرهود كون يصير يومية"، وكذلك

---

١٨٨ تشير أغلب الدراسات التي تحت تصرفنا إلى أن عدداً كبيراً من اليهود كان قد خرج لاستقبال عبد الإله عند عودته إلى بغداد. وقد صادف ذلك اليوم عيد النبي يشوع. وكان اليهود فرحين مستشرين بعودة الوصي. وقد أثار هذا الموقف غضب الجماهير التي كانت ترى في اليهود حلفاء لبريطانيا. وبالتالي توجهت بعمليات العنف ضدهم. ولكن التحرك ضد اليهود كان قد بدأ قبل عودة عبد الإله إلى بغداد وخروج اليهود فرحين لاستقباله. فالمذكرة التي قدمها فهد إلى رئيس الوزراء حينذاك، رشيد عالي الگيلاني، تتضمن احتجاجاً ضد أعمال العنف والاعتداء التي توجهت ضد اليهود خلال تلك الفترة مؤكدا أهمية عدم التمييز في المعاملة ضد اليهود. إن فرحة جماعات من اليهود بعودة عبد الإله إلى بغداد جاءت نتيجة خشيتهم من استمرار الاعتداءات عليهم من جانب القوى القومية الشوفينية، وهي ليست سببا في الاعتداء الذي وقع عليهم، بل بسبب العداء الذي روجت له الدعاية النازية في العراق وفي مناطق أخرى من العالم ضد اليهود، وبسب النشاط الصهيوني الرجعي ضد العرب في فلسطين.

أثناء قتل اليهود ونهب وسلب بيوتهم وحوانيتهم وإشعال الحرائق فيها. ولم تكن جمهرة من الجنود وحدها وراء هذه العمليات الإجرامية فحسب، بل وبعض الشرطة والمدنيين وبتأييد من بعض الضباط وبعض رجال السياسة من المعسكر القومي الشوفيني، إضافة إلى كتائب الشباب التابعة للحركة الانقلابية. وجاء في تقرير لجنة التحقيق الحكومية عن الخسائر التي وقعت في يومي ١ و٢ حزيران/يونيو ١٩٤١ ما يلي: "أما جميع القتلى فبالنظر لما جاء في إفادة حاكم التحقيق أنهم مائة وعشرة، بضمنهم ثمانية وعشرين امرأة، وهم من إسلام ويهود، ولم تعرف هويات قسم كبير منهم. وأما الجرحى فكانوا مائتين وأربعة، وهم كذلك من الإسلام واليهود. أما رئيس الطائفة فيدعي بأن القتلى والجرحى أكثر من ذلك". كما يبدو من التقرير وحسب قول رئيس الطائفة الموسوية في العراق "بأن الحوانيت والمخازن المنهوبة عددها خمسمائة وستة وثمانين محلاً، وأن ثمن ما نهب يبلغ (٢٧١٤٠٢) ديناراً. ويدعي أن الدور المنهوبة عددها (٩١١) وتقطن هذه الدور (٣٣٩٥ عائلة، ومجموع أفرادها (١٢٣١١) نسمة، وأن الضرر الذي لحقهم يبلغ (٣٨٣٨٧٨) دينارا"[١٨٩]. ويلاحظ هنا أن التقرير يدمج بين عدد القتلى والجرحى من المسلمين ومن اليهود لا لأنه لا يميز بين المواطنين، بل ليغطي في واقع الأمر على حقيقة أن النسبة العظمى من القتلى والجرحى كانت من المواطنين اليهود في هذه الجريمة البشعة.

رابعاً: العوامل الكامنة وراء فشل انقلاب شباط – مايس ١٩٤١

كانت كثرة من الدلائل تشير منذ البدء إلى أن الحركة الانقلابية للقوى القومية اليمينية، بما فيها القوى المتطرفة، التي قام بها التنظيم السياسي الجديد في العراق، حزب الشعب أو اللجنة السرية بقيادة الحاج محمد أمين الحسيني، غير قادرة على تحقيق النصر في العراق لأسباب كثيرة، رغم التأييد الواسع نسبياً الذي حظيت به الحركة من الأوساط الشعبية المختلفة في العراق ومن بعض القوى السياسية العراقية من غير القوميين، إضافة إلى الدعم

---

١٨٩ المصدر السابق نفسه. الجزء الخامس. ص ٢٧٦.

الشعبي على النطاق العربي. وسنحاول في أدناه الإشارة إلى بعض أهم تلك العوامل، سواء أكانت الداخلية منها أم العربية أم الدولية:[١٩٠]

- كانت قوى الانقلاب جزءا من النظام السياسي العراقي القائم التي ساهمت بفعالية في مختلف الوزارات التي تشكلت قبل ذاك، وبالتالي لم تكن في حركتها الانقلابية ذات مصداقية بما يمس عملية التغيير المنشودة بالنسبة للمجتمع العراقي. كما أن الحركة أوجدت انشطاراً في القوى الحاكمة، إذ كانت الغالبية العظمى من السياسيين ضد الحركة بغض النظر عن التصويت الذي جرى في مجلس النواب لتغيير شخص الوصي عبد الإله وتنصيب الشريف شرف مكانه، إذ أنها صوتت بعد سقوط الحركة وبالإجماع تماماً ضد الانقلاب.

- لم تكن الحركة تعبيرا عن استقطاب اجتماعي وسياسي واقتصادي داخلي، وبالتالي حاجة داخلية فعلية، بقدر ما كانت معبرة عن رغبات الحاج محمد أمين الحسيني لتسلم الحكم والتحالف مع الدولة الهتلرية، إذ أن الظروف الموضوعية والذاتية لاستمرار العملية لم تكن مواتية في كل الأحوال، رغم نجاحها المؤقت في تسلم الحكم. ولم يكن تسلم الحكم من جانب الانقلابيين ومغادرة الوصي إلى خارج العراق التعبير الفعلي عن ضعف النخبة الحاكمة، بل كان مؤامرة لإسقاط الانقلاب ووضع الحكم وجهاً لوجه مع بريطانيا ومع تنفيذ بنود معاهدة ١٩٣٠.

- لم تكن موازين القوى العسكرية مؤهلة لأي مقاومة فعلية للقوات البريطاني، رغم أنها لم تكن تمتلك قوات كافية في العراق، ولكنها كانت تمتلك الأسلحة والتدريب الجيد والانضباط العسكري والوحدة في الموقف، وكانت أغلبها مفقودة في الجانب العراقي.

---

١٩٠ قارن: ياغي، إسماعيل أحمد. حركة رشيد عالي. دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية. دار الطليعة. بيروت. ١٩٧٤. ص ١٨٤-١٨٧.

• ورغم حصول تأييد للانقلابيين من الشارع العربي، فأن الحكومات العربية كلها كانت ضد الانقلاب ولم يحصل على تأييد أو اعتراف به من جانب تلك الحكومات ولا من الدول المجاورة. وكان الحكم مطوقا بدول وقوات معادية له.

• ولم تعترف دول العالم عملياً بالحكم الجديد في ما عدا العلاقات مع دول المحور وإقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي في أيار/مايس من عام ١٩٤١ والتي لم تكن ذات نفع كبير للانقلابيين.

• ويبدو أن الاختلاف والصراع والتردد داخل القيادة العسكرية والمدنية قد لعب دور في سرعة انهيار الحركة، خاصة وان القياد العسكرية والمدنية كانت أول من يَمَمَ وجهه صوب الخارج للنجاة بنفسه وترك القوات العراقية تقاتل دون قيادة فعلية من قادة الانقلاب الأساسيين. وكان لهذا رد فعل ملموس في القوات المسلحة، إضافة إلى أن بريطانيا قد حظيت بتأييد الدول العربية ودول العالم في معاركها ضد العراق وإسقاطها للانقلابين.

• ولا شك في أن انكشاف أهداف الانقلابيين وأيديولوجيتهم القومية اليمينية المتطرفة والفاشية المساندة لدول المحاور والمتحالفة بصيغة ما معها قد منع عن الانقلابيين التأييد الدولي، كما حرمها تدريجاً من بعض التأييد الفعلي الداخلي.

• عجز الدولة الألمانية والدولة الإيطالية عن تقديم الدعم العسكري الذي كان الانقلابيون بحاجة إليه، إذ كانت القوات الألمانية والإيطالية تواجه مصاعب كبيرة في أفريقيا وعلى الجبهتين المصرية والليبية.

لهذا الأسباب وغيرها كان الانهيار سريعاً والعواقب على قادة الانقلاب شديدة الوطأة وخاصة العسكريين منهم.

ومن المفيد هنا أن نشير على رأي أحد قادة الحركة الديمقراطية في العراق والحزب الوطني الديمقراطي الأستاذ الراحل محمد حديد حول طبيعة قيادة حركة الضباط في العام ١٩٤١ وحكومة رشيد عالي الكيلاني حيث كتب في كتابه الموسوم "مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق" ما يلي:

"حين تأزم الوضع بين العراق وبريطانيا، وألف الكيلاني ما سمّي حكومة الدفاع الوطني، أجمعت الأطراف الوطنية كافة على تأييد الحكومة العراقية في موقفها من المطالب البريطانية التي تمس السيادة الوطنية. وقد كان موقف "جماعة الأهالي" منسجماً مع هذا الاتجاه العام، مع علمنا الذي يستلزم التحفظ، بأن ضباط الجيش الذين هم القوة المحركة لموقف الحكومة العراقية في تلك الأزمة، كانوا مؤيدين لقوى المحور (ألمانيا وإيطاليا)، ليس من الناحية العسكرية فحسب، بل أيضاً من الناحية السياسية والعقيدية. أو بكلمة أخرى، كانوا فاشستيين في النهج. وأن أي نظام سياسي يقيمونه لا بد أن يكون شديد الوطأة على الحريات العامة والنظام الديمقراطي"[١٩١].

خامساً: العراق في أعقاب سقوط حركة شباط – مايس/ أيار ١٩٤١

في أعقاب فشل الانقلاب واحتلال المواقع العسكرية من جانب القوات البريطانية عادت النخبة السياسية التي ولّت وجهها صوب البلاد العربية المجاورة منذ بدء حركة شباط– مايس عام ١٩٤١ هاربة من الوضع الجديد الناشئ دون أن يكون هناك ما يهددها فعلياً، وبالتالي ساهمت في خلق الجو الانقلابي في بغداد. وازداد التوتر بعد مغادرة الوصي عبد الإله بالاتفاق مع السفارة البريطانية للعاصمة بهدف إحراج القوى القومية ودفعها نحو التطرف في إجراءاتها ورفضها التعاون مع بريطانيا واعتبار ذلك تجاوزاً وإخلالاً بمعاهدة ١٩٣٠ التي تفرض على الحكومة العراقية التضامن والتعاون والتنسيق العسكري التام مع بريطانيا في زمن الحرب. ووفر هذا التفسير للمعاهدة "الغطاء القانوني الدولي" المطلوب للتدخل العسكري في شؤون العراق وإعادة الوصي الذي خلع، والحكومة التي أقيلت إلى الحكم وعزل تلك التي فرضت نفسها دون موافقة الوصي على العرش. وفي الثاني من حزيران/يونيو، وفي خضم أحداث الاعتداء الإرهابي الشرس والظالم على المواطنين اليهود

---

١٩١ حديد، محمد. مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. لندن. دار الساقي. طبعة أولى. ٢٠٠٦. ص ١٧٧.

في بغداد، شُكلّت وزارة جميل المدفعي الخامسة، التي أخذت على عاتقها توفير الأجواء المناسبة، باعتبارها حكومة انتقالية من حالة الحرب بين بريطانيا والعراق إلى حالة السلام، لتحقيق التعاون والتحالف مع بريطانيا، ووضع الأراضي العراقية وإمكانيات العراق المختلفة تحت تصرف بريطانيا في الحرب ضد دول المحور. وبدأ الوصي على العرش والحكومة الجديدة باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات العقابية ضد أولئك الذين قاموا أو الذين ساندوا الحركة القومية الانقلابية، أولاً، واتخاذ ما هو ضروري لإعلان الدولة العراقية الحرب على دول المحور ثانياً وتوفير مستلزمات هذا الموقف الجديد. وفي ضوء ذلك عمدت إلى:

- إعلان الأحكام العرفية في البلاد وتعطيل الدستور والقوانين المنظمة لمحاكم الجزاء.
- شن حملة اعتقالات واسعة شملت مجموعة كبيرة من نشطاء الحركة القومية وقوى سياسية أخرى، إذ أنها استخدمت حجة لمعاقبة قوى سياسية أخرى مناهضة لمعاهدة ١٩٣٠ والوجود العسكري البريطاني عموما في العراق، ومنها مجموعة من الشيوعيين والوطنيين والمستقلين الذين أعلنوا تأييدهم السياسي للانقلاب.
- إعادة العمل بالمرسوم رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٧، الذي رفضته قوى المعارضة السياسية حين صدوره واضطرت المحكمة العليا، التي شكلها الملك غازي، للنظر بهذا المرسوم، إلى اعتباره مخالفاً لنص الدستور، إذ يسمح للسلطة التنفيذية بالتجاوز على صلاحيات السلطة القضائية، من خلال اعتقال أي مواطن عراقي يشك في قيامه ببث "دعاية مضرة بالعراق".
- توفير مستلزمات التناغم بين السياسة البريطانية أثناء الحرب الكونية الثانية وسياسة الحكومة العراقية، وبالتالي، قطع أي اتصال مع ألمانيا وإيطاليا وتسليم الموجودين من مواطني هذين البلدين إلى السلطات البريطانية. ويعتبر الإجراء الأخير تجاوزاً على الأعراف والتقاليد الدبلوماسية التي تفرض حماية الضيف والدبلوماسيين وإنذارهم بالخروج من العراق في فترة معينة بدلاً من اعتقالهم وتسليمهم إلى خصمهم في الحرب، بغض النظر عن طبيعة الصراع الجاري والأطراف المتشابكة في الحرب.
- فرض رقابة شديدة على المخابرات الداخلية والخارجية.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن بريطانيا كانت قد أرسلت كنهان كورنواليس سفيراً لها في بغداد، وهو الشخصية البريطانية التي ساهمت بدور مهم وسيئ جداً في بغداد من خلال فرض السياسات التي كانت تريدها بريطانيا على العراق في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى حتى بعد قيام الدول العراقية الحديثة، كما كان له دور بارز في مناهضة ثورة العشرين.

وخلال فترة حكم الوزارة الجديدة وقعت مجموعة من الأحداث بسبب تخلف الحكومة عن معالجة جملة من المشكلات المهمة لسنوات طويلة، منها مثلا الصراعات بين العشائر العراقية ووضع آليات لمعالجتها، أو اتخاذ موقف سليم من القضية الكردية ومطالب الشعب الكردي العادلة. لهذا وقعت بعض الأحداث التي أعطت الحجة للحكومة من أجل مواصلة فرض الأحكام العرفية وإرسال وحدات الجيش للقيام بعمليات "عسكرية تأديبية" ضد الكرد، تماما كتلك الحملات العسكرية التي كانت تنظمها الدولة العثمانية طيلة وجودها في العراق لاستيفاء الضرائب أو إخماد "الفتن" أو تجنيد الشباب لمعاركها. وكانت الحملة هذه المرة موجهة ضد الحركة الكردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد، قائد انتفاضة ١٩١٩. ففرضت الأحكام العرفية في السليمانية وعززت وجودها العسكري هناك. وأمكن في اللحظة الأخيرة تجنب وقوع معارك دموية، حيث توصلت الحكومة إلى اتفاق مع الشيخ محمود الحفيد، وخلال نفس الفترة تقريباً وقعت حوادث من جانب الأقلية الدينية الأيزيدية الكردية التي جوبهت بالحديد والنار لإخمادها وراح ضحيتها الكثير من المواطنين.

والجدير بالإشارة، ورغم العنف والإجراءات القاسية التي اتخذتها الحكومة إزاء الجماعات القومية والقوى السياسية الأخرى المعارضة، وجدت النخبة السياسية الحاكمة نفسها أمام ضرورة إحداث تغيير وزاري جديد لتمنح نوري السعيد، صديق بريطانيا المخلص والمعروف بقسوته وشراسته وخضوعه التام لإرادة الحكومة البريطانية، الفرصة ل "تطهير الدولة" من جميع الانقلابيين وأعوانهم ومؤيديهم، وكذلك معاقبة المعارضين له وتوفير الأجواء المناسبة لإقامة أمتن علاقات التنسيق مع بريطانيا. وتم له ذلك فعلاً، حيث استقالت وزارة المدفعي الخامسة وشكل نوري السعيد وزارته السادسة، ثم شكل وزارتيه

السابعة والثامنة خلال الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٤١ حتى حزيران/يونيو من عام ١٩٤٤.

حقق رئيس الوزراء الجديد، في وزاراته السادسة والسابعة والثامنة ما كانت تطمح إليه بريطانيا والعائلة المالكة وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وكبار التجار وأصحاب العقارات. فقد عمدت إلى تحقيق المسائل التالية:

- تنفيذ أحكام الإعدام بالمجموعة القيادية لحركة شباط–مايس عام ١٩٤١ التي كانت قد وقعت في أيدي الحكومة العراقية.
- فصل عدد كبير من المواطنين من الخدمة المدنية والعسكرية أو إحالتهم على التقاعد وفق مرسوم "صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠".
- اعتقال عدد كبير من المواطنين من مدنيين وعسكريين وفق نص نفس المرسوم، الذي كان قد وضع أصلاً لمحاربة الشيوعيين في العراق، وطبق على القوى الحاكمة المتصارعة أيضاً[١٩٢].
- اتساع عمليات الفصل والاعتقال وشمولها لقوى لا علاقة لها بحركة شباط–مايس عام ١٩٤١، بل هي من قوى أخرى، وخاصة مجموعات من الماركسيين والشيوعيين والديمقراطيين اليساريين والمستقلين.
- إعادة مجموعة مهمة من المستشارين البريطانيين إلى العراق للقيام بعمليات الدعاية للحلفاء وضد دعايات دول المحور قبل ذاك، بحجة التخلص من الإعلام والتربية الفاشية التي روجتها الجماعة القومية في العراق في المدارس والكليات وفي المجتمع، وكذلك السفارة الألمانية في بغداد.
- استعادة السفير البريطاني لمكانته المتميزة في السلك الدبلوماسي الأجنبي في العراق ودوره الكبير والمباشر في رسم السياسة العراقية الداخلية والخارجية وتدخله الفظ في الشؤون العراقية.

---

١٩٢ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقي. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ١٣٧.

- وبعد أن قطعت العلاقات مع إيطاليا واليابان، بعد دخول اليابان الحرب إلى جانب ألمانيا وإيطاليا، قررت الحكومة العراقية في الثاني عشر من تشرين الثاني من عام ١٩٤٢ إعلان الحرب على دول المحور والتحالف مع الدول المناهضة لها بإرادة ملكية. وبعد ذلك ومباشرة طلبت الحكومة العراقية الانضمام إلى تصريح الأمم المتحدة المعادي لدول المحور، إضافة إلى طلب الالتحاق بدول الميثاق الأطلنطي المناهض لدول المحور أيضاً. وتم لبريطانيا الوصول إلى ما أرادت تحقيقه[١٩٣].

كما عمدت الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الأخرى، من بينها:

١. تعديل الدستور بما ينسجم مع الوجهة الجديدة التي يريدها البلاط بحيث تضمن قدرته على التحكم في الوضع السياسي ووضع آليات تساعد النخبة الحاكمة في السيطرة وتمنع تكرار ما حصل لها في عام ١٩٤١، بما فيها تعزيز سلطات الملك. وقد صدر بذلك قانون التعديل الثاني للقانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ [١٩٤].

٢. إعادة تنظيم الجيش وتسليحه وفرض الرقابة البريطانية المباشرة عليه والسعي لتأمين إخلاصه للعائلة المالكة والنخبة السعيدية و"ابتعاده عن السياسة"، و"تطهيره" من كل القوى التي كانت تعتبر مناهضة لها أو من بقايا القوى القومية المساندة للانقلاب أو القوى الديمقراطية المعروفة بولاءات معينة، خاصة ضد التنظيمات القومية والشيوعية في الجيش. ومما هو جدير بالإشارة أن القوى السياسية العراقية، بمن فيها تلك القوى التي قامت بانقلاب ١٩٣٦ بقيادة بكر صدقي أو التي قامت بانقلاب ١٩٤١، لم ترفع شعار إسقاط الملكية أو عملت من أجل ذلك، إذ أنها كانت تطالب من حيث المبدأ بممارسة الدستور العراقي. وبالتالي، كان الخوف على العائلة المالكة حتى ذلك الحين في غير محله.

---

١٩٣ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ١٠٤–١١٣.

١٩٤ المصدر السابق نفسه. الجزء السادس. ص ١٣١–١٤١.

٣. تعزيز مواقع بريطانيا في السياسة العراقية وفي وجودها العسكري وفي التنسيق على الصعيدين العربي والدولي، وتأمين الساحة العراقية للعمليات العسكرية البريطانية طيلة فترة الحرب العالمية الثانية وضمان مشاركة العراق فيها إلى جانب بريطانيا، وفيما بعد إلى جانب سائر الحلفاء، ومن هنا جاء إعلان العراق الحرب على دول المحور وانضمام العراق إلى ميثاق الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٣ [١٩٥].

٤. تعزيز مواقع الإقطاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد وتأمين هيمنتهم الفعلية على الفلاحين لتأمين تراجع وتوقف الحركات الفلاحية المناهضة للوجود البريطاني والسياسات الحكومية الرجعية.

٥. مكافأة تلك القوى التي وقفت إلى جانب العائلة المالكة والنخبة السياسية الموالية في فترة الأزمة، وخاصة شيوخ العشائر وتلك المجموعة التي رفضت التعاون مع القوى القومية الانقلابية من جهة، واستمرار معاقبة تلك القوى التي ساندت بشكل مباشر أو غير مباشر الحركة الانقلابية من جهة ثانية.

٦. مواجهة حركة المعارضة السياسية، وخاصة القوى القومية، وكذلك الديمقراطية العراقية والحزب الشيوعي العراقي بالحزم والشدة لأضعافها والحد من نشاطها وتأثيرها في الساحة السياسية العراقية وعلى مشاريعها في التعاون مع بريطانيا، رغم أن الحكومات السعيدية الثلاث المتعاقبة لم تكن قادرة على وأد المظاهر الشكلية للديمقراطية أو توجيه ضربات قاسية لتلك القوى الديمقراطية والشيوعية التي كانت تتصدى للهتلرية وتفضح النازية والفاشية في نشاطها الإعلامي والجماهيري. وبالتالي فأنها أجبرت على ترك هامش صغير من الحريات الديمقراطية تحت وطأة العلاقات العربية والتحالفات الدولية ومواجهة العدو الأساسي، أي دول المحور. كما أجبرت الحكومة على تخفيف وتحسين أوضاع المعتقلين السياسيين الذين بلغ عددهم في معتقل العمارة وحده ما يقرب من ٧٥٠ معتقلاً

---

١٩٥ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. مصدر سابق. ص ١٠٥.

من مختلف الانتماءات الفكرية والسياسية[١٩٦]، ثم بدأت عملية إطلاق سراح البعض منهم تدريجاً. وكان التعامل مع السجناء السياسيين متبايناً، إذ حتى في مثل هذه الحالة لم تنس النخبة الحاكمة تلك الجماعة التي كانت قبل ذاك معها واحتمال عودتها إلى الساحة السياسية لتعمل معها ثانية، فوزعت السجناء على مجموعتين: مجموعة الدرجة الأولى التي لم يتجاوز عدد أفرادها الـ (١٥) فرداً، والمجموعة الثانية التي شملت بقية المعتقلين السياسيين. فكانت المخصصات المالية النقدية للمجموعة الأولى ٤٠٠ فلساً، والثانية ٢٥٠ فلساً، وقد وضعوا في ردهات من الطراز العسكري (بنگلات) التي ازدحمت بهم رغم سعتها والتي لا يمكن أن تؤمن الراحة لساكنيها[١٩٧]. وتحملت حكومة نوري السعيد مهمة مواصلة محاكمة قادة الحركة الانقلابية وإصدار أحكام الإعدام والأحكام الثقيلة الأخرى بحقهم وتنفيذها فعلاً بمن أمكن ألقاء القبض عليه فيما بعد، كما أشير إلى ذلك في مكان آخر من هذا الكتاب.

٧. التنسيق وتعزيز التعاون بين الحكومة العراقية وبقية حكومات الدول العربية ذات العلاقة الوطيدة ببريطانيا، التي رفضت السياسة التي مارستها حكومة رشيد عالي الگيلاني، وعلى الضد من موقف الجماهير العربية التي وجدت في تلك السياسة انتصاراً لها ضد السيطرة البريطانية والفرنسية على نحو خاص على الدول العربية، وفي موقف هاتين الدولتين من القضية الفلسطينية ودعمهما للنشاط الصهيوني. لقد تميزت فترة الحرب العالمية الثانية بانقسام حقيقي بين الجماهير الواسعة التي كانت ضد التعاون مع بريطانيا وفرنسا من منطلق العداء للدولتين الاستعماريتين اللتين أخلتا بتعهداتهما للعرب في الحرب العالمية الأولى، وبين موقف الحكومات في الدول العربية الموالي للحكومتين البريطانية والفرنسية في حربهما ضد دول المحور. ولم يستند موقف الجماهير العربية الواسعة إلى تحليل واقعي لطبيعة دول المحور، كما لم يكن في إجماله تأييداً لهتلر أو لنظامه السياسي،

---

١٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ١١٠.

١٩٧ المصدر السابق نفسه. ص ١١٠.

بل كان كرها لبريطانيا وفرنسا ورغبة في الحصول على الاستقلال والسيادة الوطنية. ولكن لم تخل الساحة السياسية في الدول العربية من مؤيدين ومساندين فعلاً لهتلر ونظامه من منطلقات فكرية وسياسية.

٨. وفي الوقت نفسه اتخذت حكومة نوري السعيد مجموعة من الإجراءات للتصدي للحملة الفكرية والسياسية القومية وتلك التي أطلقتها الدعاية النازية، حيث أغلقت مثلاً نادي المثنى، الذي كان مركزاً مهماً لتجمع المثقفين القوميين وقاعدة أساسية لمساندة حركة شباط–مايس ١٩٤١. ومنحت في الوقت نفسه إمكانيات كبيرة أمام الحكومة البريطانية لتوسيع حملتها الفكرية والسياسية لفضح النازية والفاشية والدفاع عن سياسة بريطانيا في الحرب. واتخذت الحملة الإعلامية البريطانية الاتجاهات التالية:

- إنشاء مكاتب للإرشاد والثقافة في المدن العراقية المختلفة التي تدار من قبل دائرة العلاقات العامة في السفارة البريطانية ببغداد، إضافة إلى إنشاء معاهد لتدريس اللغة الإنگليزية[١٩٨]، إضافة إلى عرض الأفلام في تلك المراكز أو عبر السيارات الجوالة التي كانت تنقل أخبار الحرب ومعلومات عن الحياة في بريطانيا.
- الاهتمام بتكوين النوادي الثقافية وكسب المثقفين والمتعلمين إليها من أجل تنشيطهم لصالح الوقوف إلى جانب بريطانيا في الحرب ضد الدولة الهتلرية وبقية دول المحور، إضافة إلى القبول ببريطانيا كحليف للعراق، رغم أن هذا الحليف كان دولة استعمارية تهيمن على مقدرات العراق وسياساته وموارده الأولية. وقد برز في هذا الصدد "نادي إخوان الحرية" الذي أسسته المواطنة البريطانية فريا ستارك، و "نادي Z " الاجتماعي الترفيهي. ولعبت هذه النوادي دوراً بارزاً في كسب جمهرة غير قليلة من الشباب المثقف إلى جانبها، ولكنها عجزت عن كسب الجمهرة الواسعة من العراقيين المعادين للوجود البريطاني في العراق.

---

١٩٨ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. مصدر سابق. ص ٩١–٩٩.

* إغراق الأسواق المحلية بالصحف والمجلات والكتب التي تروج للسياسات البريطانية والحلفاء في العراق. ولا شك في أن هذه الكتب كانت موجهة ضد النازية وفضح الفاشية والأهداف التي كانت تحرك هتلر للسيطرة على العالم. وكان تأثيرها على العراقيين محدوداً بسبب الموقف من بريطانيا عموماً. وكانت كل من بغداد والبصرة والموصل مراكز أساسية لنشاط الجماعات البريطانية في العراق والجماعات المؤيدة لها.

٩. وإذا كانت حكومة السعيد قد استطاعت إنجاز الكثير من تلك المهمات التي تعهدت بها للبلاط والحكومة البريطانية، فأنها عجزت عن معالجة المشكلة الاقتصادية في العراق، رغم إدخالها سياسة التموين في توزيع المواد الغذائية الضرورية على السكان على أساس حصص ثابتة. إذ كانت رقعة الحرب العالمية الثانية في اتساع مستمر في أعوام ١٩٤١–١٩٤٣ شملت الاتحاد السوفييتي والكثير من الدول الأوروبية الأخرى، وبالتالي، نشأت إشكاليات جديدة في عمليات الاستيراد والتصدير لمختلف السلع الجاهزة والمواد الأولية. لقد عانى العراق من مصاعب اقتصادية غير قليلة في سنوات الحرب العالمية الثانية. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل المهمة التي ترتبط بكل حرب من هذا النوع، والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:[١٩٩]

- تراجع الإنتاج الزراعي بسبب رداءة المواسم الزراعية وتدني معدلات الغلة السنوية، مما أدى إلى انخفاض كمية المعروض في السواق المحلية وارتفاع مستمر في أسعار السلع الزراعية.
- تأمين المواد الغذائية الضرورية للقوات البريطانية الموجودة في العراق والتي ازداد عدد أفرادها وعملياتها العسكرية وازدادت حاجتها للتموين الداخلي، خاصة وأن بريطانيا لم تكن قادرة على تأمين جميع قواتها بالسلع الضرورية وعلى مختلف الجبهات.

---

١٩٩ قارن: حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. مصدر سابق. ص ١٢٧.

- توقف عمليات الاستيراد إلى حدود بعيدة سواء كان ذلك بسبب وجود المعارك على أراضي تلك الدول أو اضطرارها إلى توجيهها صوب جبهات القتال لتموين المقاتلين. ومن المعروف أن قوات الحلفاء، وكذلك دول المحور، عمدت إلى فرض رقابتها الشديدة على الإنتاج وعمليات الاستيراد والتصدير في البلدان التي احتلها أو حررتها، حسب الوضع، لضمان تموين قواتها أولاً وقبل كل شيْ. وتعرض الإنتاج الصناعي الصغير إلى مصاعب كبيرة بسبب انقطاع أو تقلص الاستيراد، رغم أنه سعى إلى زيادة حجم إنتاجه من خلال استعمال المواد الأولية المتوفرة محلياً.
- المضاربات الواسعة التي عمد إلى ممارستها التجار في مختلف المدن العراقية لضمان تحقيقهم أقصى الأرباح على حساب الغالبية العظمى من السكان وبغض النظر عن النتائج القاسية التي كانت تتعرض لها الفئات الكادحة من المجتمع. وشددت تلك المضاربات التجارية من نقص المواد الغذائية وارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية وعجز كثرة من الناس عن تأمين المواد الغذائية الضرورية لهم. ولعب الفساد الوظيفي دوره في إساءة استعمال التموين في غير صالح الكادحين والفئات الفقيرة من السكان.
- ومع أن نقص الاستثمارات وإقامة المشاريع الجديدة قد رفع من حجم البطالة في البلاد وأدى إلى تدهور في مستوى حياة ومعيشة الكثير من العوائل، إلا أن وجود القوات البريطانية في العراق قد سمح بتشغيل عدد مهم من العراقيين في النشاطات الثانوية للقوات البريطانية، كما رفع من حجم القوات المسلحة الراقية وامتص بعض القوى العاطلة عن العمل وخاصة من الشباب.
- وقاد الوضع الاقتصادي والمعيشي المتدهور في البلاد إلى اتساع قاعدة المتذمرين منها، خاصة بين العمل بسبب تدهور الأجور المدفوعة للشغيلة وارتفاع أسعار السلع والخدمات وإيجارات البيوت مما حرك العمال إلى القيام بسلسلة من الأضرابات التي كانت تطالب بتأمين تحسين مستوى الأجور وظروف العمل وتأمين السلع الضرورية للسكان. فشملت الأضرابات عمال السكك الحديد والكهرباء وعمال الأحذية وعمال السجاير وغيرها. ونظمت جمهرة من نساء المضربين من عمال السكك مظاهرة تأييد

لمطالب العمال ورفعت شعار "الخبز للجياع"، إذ كان هذا الشعار يعبر عن الإشكالية التي تواجه المجتمع حينذاك مباشرة. وجوبهت هذه الأضرابات بقمع شديد من جانب الشرطة وفق أوامر مباشرة من رئيس الوزراء الذي كان يخشى تطور الأضرابات وتحولها إلى نشاط سياسي مناهض بشكل مباشر للحكومة السعيدية، كما ساندت إجراءات الفصل من العمل التي مارستها دائرة السكك الحديد التي شملت بعض النشطاء من العمال. وكانت خشية نوري السعيد ورهطه وقادة القوات البريطانية في العراق من احتمال امتداد تلك الأضرابات إلى العمال والمستخدمين العراقيين العاملين مع القوات البريطانية، خاصة وأن جواسيسها كانوا قد نقلوا أخباراً بهذا الصدد.[٢٠٠] ولا شك في أن الحكومة وهي تمارس مثل هذه السياسة إزاء مطالب العمال، أجبرت من الناحية الثانية، وتحت ضغط الأوضاع العامة والدولية والحرب، على الاستجابة لمطالب العمال لإجازة نقاباتهم مرة أخرى والموافقة على تعديل قانون العمال وإدخال مبدأ تشكيل لجان عمالية لحل الخلافات التي تنشأ في المعامل وتحسين ظروف العمل والعمال، وخاصة النساء، وتحسين الأجور وإعطاء أجور لساعات العمل الإضافية ومنع تشغيل الأطفال[٢٠١].

أدى نوري السعيد المهمات التي كان لا بد من إنجازها، وبالتالي ارتأت النخبة الحاكمة أن تجري تغييراً في الأجواء من خلال تغيير رئيس الوزراء الذي مكث طويلاً في الحكم على خلاف العادة التي كانت في العراق، حيث كانت الوزارة لا تصمد أحياناً إلا عدة أشهر أو سنة واحدة أو أكثر بقليل، إضافة إلى أن اتساع مناهضة السكان لإجراءات حكومة نوري السعيد وشملت أوساطاً جديدة من العراقيين، وبدأت تتحول ضد البلاط والوجود البريطاني في العراق. ولهذا أنيطت رئاسة الوزارة إلى حمدي الباچچي ولمرتين متعاقبتين. وأثناء حكومته الثانية أعلن عن انتهاء الحرب العالمية الثانية.

---

٢٠٠ قارن: حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. ص ١١٣١–١٣٣.

٢٠١ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٩.

الفصل الرابع

نشوء وتطور الحركة الشيوعية في العراق

المبحث الأول

نشوء الحلقات الماركسية الأولى

لم يكن العراق يختلف كثيرا عن بقية دول المنطقة في أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكانت التناقضات والصراعات تحتل موقعها وتمارس دورها وفعلها في المجتمع كما في بقية المجتمعات النامية. ولم يكن العراق يختلف عن بقية دول المنطقة في كيفية نشوء وتطور الفكر الديمقراطي والتقدمي الذي يلتزم بقضايا الفئات الاجتماعية الكادحة والفقيرة والمنزوعة الملكية في الريف والمدينة، وله في هذا الشأن تراث غني ومعروف. وهكذا ينسحب الأمر أيضاً على كيفية أو سبل وصول الفكر اليساري والماركسي إلى العراق، شأنه في ذلك شأن بقية دول المنطقة. وربما تأخر الفكر الماركسي قليلاً في الولوج إلى العراق بالمقارنة مع إيران ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين، بسبب الهيمنة العثمانية الشديدة على العراق وبسبب التخلف العام الذي ساد البلاد بالمقارنة مع الدول العربية المجاورة حينذاك، وخاصة مصر والشام التي كانت تشتمل على سوريا ولبنان وفلسطين. وكان الاحتكاك مع الدول الأوروبية والحركات السياسية في الدول المجاورة والثورات الأوروبية المناهضة للرأسمالية في روسيا وألمانيا وغيرها والإطلاع على الأدب السياسي المصري واللبناني – السوري والإيراني قد فتحا نوافذ مهمة للإنسان العراقي المتعلم والمثقف ليزيد من معارفه ومعلوماته ويتبنى الأفكار الديمقراطية الحرة واليسارية ومن ثم الأفكار الماركسية، بسبب انتمائها إلى مواقع الفكر اليساري. ويفترض هنا أن نلاحظ بأن الفكر الاشتراكي الذي وصل العراق لم يكن قد تبلور بالاتجاه الانشطاري الذي

عرفته أوروبا، أي الفكر الاشتراكي الإصلاحي للأممية الثانية والفكر الشيوعي للأممية الثالثة. إلا أن هذين الاتجاهين قد تبلورا في العراق في نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع، أي حين برزت "جماعة الأهالي" بفكرها الاشتراكي الإصلاحي، و "الجمعية ضد الاستعمار" بفكرها الاشتراكي الماركسي–اللينيني. وكان فكر الرواد الأوائل متأثراً بالفكر الماركسي–اللينيني وبثورة جماعة سبارتاكوس في برلين من خلال حسين الرحال[٢٠٢].

وتكونت أولى الحلقات الماركسية في البصرة وبغداد والناصرية، إذ ضمت إليها عددا صغيراً من المثقفين والمتعلمين أو صغار الموظفين وبعض الكادحين المتعلمين الذين أبدوا اهتماماً بمشكلات العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفاعلوا وساهموا قبل ذاك بأحداث ثورة العشرين وإشكاليات قيام الدولة العراقية والهيمنة البريطانية على العراق. وقد أبدى أفراد هذه الحلقات اهتماماً خاصاً بعدد من المسائل ذات الاهتمام العام، مثل: الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية، قضايا الديمقراطية وحقوق المواطن، الموقف من المعاهدة التي كان يراد فرضها على العراق، امتياز النفط الخام، العلاقات مع بقية المناطق أو الدول العربية. ولكن اهتمامهم لم يقتصر على هذه المجالات العامة فحسب، بل تجاوزوها من خلال طرح مشكلات ومهمات جديدة لم تطرح من قبل من جانب الأحزاب السياسية، أو كان تبنيها يتم بصورة فردية من جانب هذا الشخص أو ذاك، ونعني بها: مثل قضية

---

٢٠٢ لم يكن عبثاً نشوء هذه الحلقات في بغداد والبصرة أولاً ومن ثم في الناصرية ثانياً، إذ كانت بغداد قد احتضنت أحد الأشخاص الذين درسوا في ألمانيا واطلعوا على الفكر الماركسي بشكل ما وعلى الثورة الألمانية على نحو خاص، ونعني به حسين الرحال، الذي قام بتشكيل أول حلقة ماركسية في بغداد. أما البصرة فقد كان فيها الميناء العراقي الذي يصل إليه الناس من مختلف بقاع العالم، إضافة إلى جوار البصرة للمحمرة التابعة لإيران وبالتالي للحركات السياسية في إيران وروسيا. وتحدث حنا بطاطو بوضوح عن مجيء بيوتر إلى البصرة وعمله هناك وعلاقاته مع المجموعة التي شكلت فيما بعد الحلقة الماركسية الأولى في البصرة. ومن البصرة انتقل فهد، وهو أحد العاملين في حلقة البصرة، إلى الناصرية حيث عمل هناك وشكل تدريجاً الحلقة الماركسية الأولى في هذه المدينة. راجع في هذا الصدد: حنا بطاطو. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق.

الأرض ومشكلة الإقطاع والفلاحين، مشكلة العدالة الاجتماعية وانتشار الفقر والبطالة في المجتمع، مشكلة المرأة وحريتها وحقوقها، العمال وحقوقهم وحرياتهم وقلة أجورهم والاستغلال الذي يتعرضون له. وكانت هذه القوى تطرح على الساحة السياسية العراقية مسائل وأراء ومواقف اجتماعية جديدة لم تطرحها القوى السياسية الأخرى قبل ذاك وبهذا الوضوح والصراحة والجرأة. وبالتالي أوجدت خلفية جديدة للآراء والمواقف السياسية، خلفية اقتصادية–اجتماعية ذات أهمية كبيرة لحياة ومستقبل المجتمع العراقي. ولم يكن هذا الطرح سوى استلهام واستيعاب للماضي العراقي وللمشكلات والعذابات المتراكمة التي كان العراقيون جميعاً يعانون منها، رغم أن عذابات المرأة كانت أكبر بما لا يقاس من معاناة الرجل.

وإذا كان للحلقات الماركسية في بغداد دورها ومبادرتها في نشر الفكر الماركسي المبسط أو الفكر الديمقراطي اليساري بصفة عامة، فأن الحلقات الماركسية في البصرة والناصرية كان لها الدور الأبرز في التعبئة النضالية العملية والربط الفعلي بين الفكر والسياسة واتخاذ المواقف والاستفادة من المجالات التي كانت متوفرة حينذاك وإيصال هذا الفكر إلى أوساط الكادحين من العمال والفلاحين والكسبة. وبسبب الحرية النسبية والتفتح النسبي لمجتمع بغداد، كان النشاط العلني في إطار الجمعيات المختلفة أكثر سهولة من النشاط في الناصرية على نحو خاص، والذي كان وما يزال مجتمعاً ريفياً، رغم أنه قد تميز بالثورية بسبب العلاقات التي كانت قائمة بين أسرة آل السعدون، هذه العائلة الإقطاعية المتشددة في استغلالها للفلاحين ومصادرتها لأراضيهم والقاسية في تعاملها معهم، وبين هؤلاء الفلاحين الذين كانوا يعانون الأمرين تحت وطأة هذا الاستغلال والاضطهاد وسجون الإقطاعية. كما كانت العلاقات بين هذه العائلة والكثير من العشائر الأخرى في المنطقة غير ودية، رغم الاتحاد الذي نشأ وجمع فيه بني مالك والأجود وبني سعيد، والذي أطلق عليه اتحاد المنتفك. وترأس هذا الاتحاد بنو مالك وهم من آل السعدون، وكان يتضمن إذلالاً لعشيرتي

الأجود وبني سعيد[٢٠٣]. وكانت قوة بني مالك أو آل السعدون تعني المزيد من الاضطهاد والتعسف للفلاحين من أهالي هذه المنطقة التي كانت تقع ضمن سيطرتهم. ولهذا كان الحقد شديداً على رئاسة هذه العشيرة من الناس في المنطقة، وخاصة من الفلاحين. وكان الفلاحون يدركون الدعم الذي كانت تستند إليه عائلة السعدون من الحكم العثماني، لذلك كان الحقد موجهاً ضد العثمانيين أيضاً، ومن ثم ضد الإنكليز الذين أخذوا موقع العثمانيين وساندوا آل السعدون أيضاً. أورد الدكتور الطاهر ما كتبه الحاكم السياسي البريطاني في الناصرية في تقريره المرفوع سنة ١٩١٦ في كتابه العشائر العراقية ما يلي: "يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار كراهية عشائر المنتفك لأي تنظيم سياسي، ولهذه الظاهرة أسبابها، نشير فيما يلي إلى بعض منها:

١- أن لأبناء عشائر هذه المنطقة تجارب مريرة ومؤلمة بأسوأ أنواع الحكم العثماني.

٢- لقد قاسى أنباء العشائر أبشع أنواع المظالم من السعدون الذين نصبهم العثمانيون حكاماً.

---

٢٠٣ الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. مكتبة المثنى. بغداد. ١٩٧٢. ص ٦٢/٦٣. يشير الكاتب في هامش كتابه، العشائر العراقية، إلى حالة الإذلال التي تعرضت لها عشيرة الأجود من عشيرة بني مالك عندما كان شبيب السعدون رئيس الأسرة ورئيس عشائر المنتفق فيقول: رفض الشيخ شبيب السعدون "قبول الدية حسماً للنزاع الذي حصل نتيجة لاغتيال ولده من قبل أحد رعاة عشيرة الاجود. أراد "شبيب" أن يتخذ من مقتل ابنه وسيلة لتقوية مركزه وتوطيد سلطته، فوضع الشروط التالية: (١) أن لا يتكلف بالقيام إذا قدم أحد شيوخ الأجود عليه. (٢) يجب أن يقبل كل شيخ قادم من الاجود كتفه أو وجهه ويقبل أولاده قدميه. (٣) حيثما يذهب ويتنقل في ديار الاجود فعليهم أن يقدموا الحليب، والصوفو والأغنام. فوافقت عشائر الاجود بكل سرور ودعيت هذه الشروط "الذبيحة والمنيحة" وتعني "المنيحة" (الخدمة) وهكذا أذل أل سعدون عشيرة الاجود". الهامش رقم ١، ص ٦٣. ثم وافقت عشيرة بني سعيد من الجزيرة على هذا الاتفاق والتحقت بالاتحاد. ص ٦٣.

٣- لقد ذاق أبناء العشائر حلاوة التحرر من كل الالتزامات اللاإنسانية في السنوات الخمس عشرة الأخيرة. فلم يدفعوا الضرائب إلى الأتراك، وتنكروا حتى للملكية الوهمية لأصحاب السندات.

٤- تعلموا كيف يدافعون عن حقوقهم بالسلاح.

تتلخص المشكلة الملتهبة في المنطقة في إنصاف الألوف من الفلاحين من أبناء العشائر، وعدم قبول الحقوق التي فرضها الأتراك بالقوة على عشائر المنتفك. ويجب الاعتراف بوجود موجة عارمة من التذمر والسخط، تشبه الموجة التي سبقت اندلاع الثورة الفرنسية. كانت بكل تأكيد ثورة عبيد الأرض ضد طبقة لوردات الأراضي—أرستقراطية الأرض— واللوردات الغائبين"[٢٠٤].

لهذا كانت منطقة الناصرية أرضاً بكراً وصالحة لتقبل الفكر المعارض المناهض لتلك العلاقات الإقطاعية الجائرة التي عاشت في ظلها، ولهذا بالضبط وجد فهد ورفاقه أساساً صالحاً لعملهم في المنطقة وفي تشكيل الحلقات الماركسية أو تنشيط الحياة السياسية في إطار الحزب الوطني أيضاً. وسنحاول تناول عملية تكوين ونشاط الحلقات الماركسية في العراق في الربع الثاني من القرن العشرين وتأسيس الحزب الشيوعي العراقي والدور الذي لعبه مؤسس هذا الحزب، يوسف سلمان يوسف (فهد)، في حياة الحزب الفكرية والسياسية وفي الحركة الوطنية العراقية.

الحلقات الماركسية في بغداد

بدأت في بغداد العاصمة، ومنذ النصف الأول من العقد الثالث، أولى المحاولات الجادة والمهمة من جانب عدد من المثقفين العراقيين الذين تعرفوا بشكل عام وتبنوا الفكر الاشتراكي والفكر الماركسي وسعوا إلى نشره بين أوساط المثقفين من خلال معالجة المشكلات العراقية القائمة. وكانت هذه المجموعة المثقفة قد رافقت وساندت ثورة العشرين

٢٠٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤/٣٥.

ووقفت ضد الاحتلال البريطاني للعراق وضد الانتداب، كما قاومت مشروع معاهدة ١٩٢٢ والمشاريع اللاحقة التي تم التوقيع عليها. وكان هذا التحرك الفكري والسياسي، الذي برز في أكثر من مدينة واحدة وفي أوقات متقاربة وبصورة عفوية ودون تنسيق، يدلل على مسألة مهمة وأساسية، هي أن الظروف الموضوعية التي كانت تسود العراق حينذاك، كانت مهيأة لتقبل ونشوء مثل هذا الاتجاه في الفكر والسياسة، بغض النظر عن العوامل الخارجية أو مجيء أفراد من الخارج للدعاية لمثل هذه الأفكار. وإذا كان النضال ضد الهيمنة الأجنبية قد ارتبط عضوياً بمستوى وعي الناس الذي كان مناهضاً للإنكليز باعتبارهم أجانب وكفار، فأن القوى الجديدة قد طرحت فكراً أخر لا يمس موضوع الكفر أو ما شابه ذلك، بل ارتبط عضوياً بفكر تحرري جديد. وكان هذا الفكر الجديد يعبر عن رياح التغيير التي شملت أوروبا كلها حينذاك وولجت العراق بفترة متأخرة. وكان لهذا العامل الفكري أهمية غير قليلة في شحن النضال العراقي بشحنات جديدة لم يعرفها من قبل، كما ساعد على تحفيز وتنشيط الانفتاح الفكري عند المثقفين العراقيين.

- كان في طليعة هؤلاء الرواد الأوائل حسين الرحال، وفيما بعد، أخته أمينة الرحال.

كان حسين الرحال قد تعرف على الفكر الماركسي لأول مرة في ألمانيا عندما سافر إليها بمعية والده ودرس في مدارسها وعاش ثورة ١٩١٨ وتعرف على المظاهرات التي كانت تكتسح الشوارع وصدامات الجماهير مع الشرطة البروسية. فقد عاش اندلاع الثورة وانتصارها ثم القضاء في عام ١٩١٩، وعرف باغتيال روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنخت من قبل الشرطة السرية الألمانية الحاقدة على الثوار، وبشكل خاص على عصبة سبارتاكوس التي قادت الثورة في العاصمة برلين. وعندما عاد إلى بغداد، وبعد جولة قام بها في الهند، بدأ العمل للتبشير بتلك الأفكار وجمع حوله مجموعة من المثقفين من بينهم محمود أحمد السيد وعبد الله جدوع وسليم فتاح ومصطفى علي وعوني بكر صدقي[٢٠٥]، إضافة إلى محمد

---

٢٠٥ الوكيل، فؤاد حسن. جماعة الأهالي في العراق. مصدر سابق. ص ٥٧.

سليم وفاضل محمد [٢٠٦]، حيث كانوا يجتمعون منذ العام ١٩٢٢ في جامع الحيدرخانة، إذ حصلوا على غرفة في صحن الجامع بواسطة والد محمد أحمد السيد (المدرس)[٢٠٧]، وقد أطلق على أسم مجموعته "متدارسي الأفكار الحرة". وكان هم هذه المجموعة في البداية يتجه صوب عدة قضايا أساسية، وهي

- بذل أقصى الجهود للتثقيف والتأهيل الفكري وعقد الحلقات الحوارية حول ابرز القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية التي تواجه البلاد، ولكنها كانت بعيداً عن الناس، إذ كانت محاولات للتثقيف الذاتي.
- الهجوم على الفكر الرجعي الذي كان ما يزال شديد التأثير في الحياة الاجتماعية للبلاد.
- نشر الفكر التقدمي الذي يتحاورون حوله في الصحف التي يمكنها أن تنشره وتروجه لهم.
- العمل من أجل الحصول على أداة للتثقيف وترويج المسائل السياسية والاجتماعية التي اقتنعوا بها.

خوض النضال ضد الوجود والسياسة البريطانية في العراق وضد المعاهدة واتفاقية منح امتياز النفط الخام لبريطانيا والشركات الدولية الأخرى المتعاونة.

مساندة قضية فلسطين والنضال ضد الصهيونية وفضح علاقتها بالفكر العنصري والاستعمار.

وعلى ذات الطريق بدأت "جماعة الرحال" تبشر بمسائل جوهرية منها الموقف من تحرير المرأة والموقف من الدين، وكذلك الموقف من حرية الفكر والديمقراطية، إضافة إلى موقفها الواضح والسليم من القضية الفلسطينية، رغم اهتماماتها القليلة بالقضايا القومية العامة، باعتبارها قضايا لم تكن ناضجة حتى ذلك الحين، إضافة إلى أن من تبنى القضايا

---

٢٠٦ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. ص ٣٣٩.

٢٠٧ الحافظ صفاء د. المندلاوي، سالم. ذكريات من أدب العشرينات. حوار مع الأستاذ مصطفى علي. مجلة الثقافة الجيديدة. عدد ٨–٩. آب – أيلول ١٩٧٥. ص ٧٩–٨٦.

القومية حينذاك كان يحسب على القوى الحاكمة والقوى اليمينية التي كانت تختلط عندها المواقف القومية بالمواقف الاجتماعية الرجعية من أمثال محمد بهجت الأثري ونجم الدين الواعظ، على سبيل المثال لا الحصر[٢٠٨]. واستفادت لهذا الغرض من حصول الجماعة على امتياز إصدار جريدة الصحيفة في عام ١٩٢٤، حيث صدر العدد الأول منها في تشرين الثاني/كانون الأول من عام ١٩٢٤. ولم تتواصل طويلاً، إذ عطلت ثم صدرت ثانية ثم عطلت نهائياً. وقد صدر منها ستة أعداد فقط[٢٠٩]. وكان هذا النضال الاجتماعي المبكر نسبياً بالنسبة للعراق المتأخر جداً بمثابة الهزة التي تصيب المجتمعات التي عاشت فترة سبات فكرية طويلة، وبشكل خاص بالنسبة للشبيبة وكانت بحاجة لها، رغم النتائج السلبية التي تحملتها جماعة الرحال. ولعبت مجموعة من الشخصيات الاجتماعية البارزة في هذا الصدد ومنهم الشاعر جميل صدقي الزهاوي الذي خاض معركة الحجاب والسفور وتحمل الكثير من الإساءات بسبب ذلك. وفي المقابلة الصحفية أشار مصطفى علي إلي المواضيع التي كانت تعالجها الصحيفة[٢١٠]. ويتبين مما قاله أن مقالاتها وترجماتها للفكر التقدمي والماركسي أثارت حينذاك مجموعتين من الناس: إذ كانت تقدم للشباب العراقي ما لا يمكنهم الحصول عليه من خلال النشر اليومي في الصحافة العراقية الأخرى، وبالتالي كان يساعدهم على الإطلاع والتفكير والتجديد الفكري والتبني الفعلي لتلك الأفكار، أو أنها كانت تثير على أقل تقدير الصراع في فكر الإنسان إزاء ما هو قائم ومكرس من قرون طويلة

---

٢٠٨ الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافحة الصهيونية في العراق ١٩٤٥-١٩٤٦. دار وهران. دمشق. ١٩٨٦. ص ١٢.

٢٠٩ الحافظ صفاء د. المندلاوي، سالم. ذكريات من أدب العشرينات. حوار مع الأستاذ مصطفى علي. المصدر السابق نفسه. ص ٧٩-٨٦.

٢١٠ لم يكن كل العاملين في الصحيفة من الماركسيين، بل كانوا في الغالب ديمقراطيين ويساريين تقدميين، كما أن بعضهم كان ما يزال يبحث عن وجهته الفكرية والسياسية. فقد شارك في النشر فيها مصطفى علي، حسين الرحال، محمود أحمد السيد، عبد الحميد رفعت، عوني بكر صدقي وسليم فتاح. وكان مصطفى علي رئيس تحريرها وحسين الرحال صاحبها. راجع: المصدر السابق نفسه.

في ذهن وممارسات الإنسان في العراق. ولكنها كانت في الوقت نفسه تعتبر استفزازاً مثيراً بالنسبة إلى بعض القوى الدينية والقوى الأكثر رجعية من الناحيتين الفكرية والاجتماعية. وبصدد الاتجاه الثاني كتب زهير الجزائري يقول: "وقد استقبلت المجلة بحملة رجعية حامية. حتى إن محمد بهجت الاثري ونجم الدين الواعظ دعوا إلى قتل الرحال وجماعته لأنهم متهتكون ملحدون. وهكذا أغلقت أول صحيفة ماركسية بعد صدور عددها الخامس، مخلفة أثراً عميقاً في الذهن العراقي المتعطش للفكر الآخر الذي لا يكف الإنكليز عن مهاجمته"[٢١١].

وكانت هذه المجموعة الشابة تستفيد من الصحافة الشيوعية الصادرة في بريطانيا وفرنسا، إضافة إلى ما كان يصل إليها من صحف مصرية ولبنانية وسورية، حيث كانت النهضة الفكرية والنشر الصحفي في مصر على نحو خاص متقدما نسبيا فيها.

وفي عام ١٩٢٦ أسست هذه الجماعة وبالتعاون مع آخرين نادي التضامن الذي ترأسه يوسف زينل. وقد أصبح هذا النادي الغطاء الذي تتحرك في إطاره هذه القوى الجديدة، إضافة إلى عدد آخر من الناس الديمقراطيين من طلبة ومستخدمين، جئنا على ذكرهم في مكان آخر من هذا الكتاب. وشاركت هذه المجموعة بالاحتجاج ضد زيارة الفريد موند إلى بغداد في ٨ شباط/فبراير عام ١٩٢٨ باعتباره من دعاة الصهيونية البريطانيين ومن المناهضين للقضايا العربية وقضية الشعب الفلسطيني. وساهم نادي التضامن كغطاء مناسب لتنظيم حركة الاحتجاج هذه، وبالتالي عبرت هذه المجموعة وبوقت مبكر عن حس قومي سليم إزاء قضية فلسطين وفهم واضح وعميق إزاء لمفهوم الصهيونية[٢١٢]. وقد استمر عمل هذه الجماعة حتى عام ١٩٢٧/١٩٢٨ تقريباً.

وفيما بعد تشكلت المجموعة البغدادية الأولى التي تبنت الفكر الماركسي، بغض النظر عن التباين في مستوياتهم الفكرية والسياسية، إذ ضمت في صفوفها كلاً من عاصم فليح

---

٢١١ الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٤.

٢١٢ الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافة الصهيونية في العراق ١٩٤٥–١٩٤٦. مصدر سابق. ص ١٢.

وقاسم حسن ومهدي هاشم وحسن عباس الكرباسي. كما كانت بجوارها مجموعة بغدادية أخرى ضمت إليها جميل توما ونوري رفائيل ويوسف إسماعيل. أما المجموعة البغدادية الثالثة فضمت إليها كلاً من زكي خيري ويوسف متي[٢١٣]. وساهم وجود هذه المجموعات في مناطق متقاربة من بغداد إلى حصول تفاعل ملموس وكبير وتشابك بينها وبين وجوه أخرى مستقلة أو مرتبطة بقوى سياسية أخرى مثل الحزب الوطني، ونعني بهم عبد القادر إسماعيل وحسين جميل وغيرهم. وكان التمايز بين خلايا الرفاق التي أقامها فهد والحلقات الماركسية التي أقامتها جماعة المثقفين في بغداد بارزة وتتجلى في الطابع الشعبي والحركي لخلايا الرفاق في الجنوب وبين أجواء المثقفين وحلقات التثقيف البغدادية الضيقة.

- ولعبت الحلقات الماركسية في بغداد دوراً مهماً باتجاهات ثلاثة أساسية، بسبب طبيعة العناصر المثقفة التي كانت تعمل فيها، وبسبب وجودها في العاصمة بغداد، حيث مركز السلطة، وبسبب وجود مباشر لقوى وأحزاب معارضة للسلطة كان في مقدورها أن تستند إليها وتعمل في صفوفها أو قريباً منها، وهي:
- إثارة موضوعات حساسة جداً للحوار وتنشيط الفكر لا في صفوف السياسيين فحسب، بل وفي أوساط أخرى من المجتمع، ومنها قضية المرأة والموقف من الدين ودوره في المجتمع.
- الدفع باتجاه تأسيس حركة عمالية نقابية تتبنى القضايا المهنية للعمال من جهة، والقضايا الوطنية الآنية من جهة أخرى.
- التحرك النشط في الساحة السياسية والإعلامية العراقية والاستفادة من حركة الأضرابات لصالح تعزيز مكانتها في صفوف الناس.

وفي ضوء ذلك أمكن تأسيس "جمعية أصحاب الصنائع" التي أغلقت فيما من جانب الدولة لمشاركتها في تأييد ودعم الإضراب، لينشأ على أنقاضها في عام ١٩٣٣ اتحاد النقابات العمالية، بعد أن فشلت الحكومة في فرض نقاباتها الصفراء على العمال العراقيين.

---

٢١٣ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٦٨–٧٢.

وكان لسنوات الأزمة الخانقة وسياسات الحكومة المجافية لمصالح الغالبية العظمى من السكان أن تأججت في بغداد وفي أعقاب ثورة العشرين، أي بين عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٣ أكثر من إضراب عمالي ومظاهرة احتجاجية ومطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وتقليص البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل وتحسين مستوى الأجور وتحسين أسعار المحصولات الزراعية والعمل من أجل تنشيط التصدير وزيادة الاستيراد. كتب عبد الرزاق الحسني حول الوضع في العراق، وخصوصاً في بغداد، في هذه الفترة ما يلي: "وكان العالم قد تعرض في أواخر عام ١٩٣٣ إلى أزمة اقتصادية عنيفة لم ينج حتى العراق من آثارها السيئة[٢١٤]، فقد انتشرت البطالة فيه، وهبطت أسعار محصولاته هبوطاً عظيماً، وارتبك وضعه المالي ارتباكاً اضطر الحكومات المتعاقبة فيه إلى تنزيل بعض الرسوم، وتخفيف الكثير من الضرائب والأجور لتخفيف آثار تلك الأزمة الخانقة.

وقد شعر البغداديون – ولاسيما طبقة العمال منهم – بفداحة أجور التنوير التي تستوفيها شركة الكهرباء المذكورة (وهي شركة أجنبية صارت تستوفي ٢٨ فلساً عن كل وحدة كهربائية –كيلو واط–) فقرروا مقاطعة الشركة مقاطعة تامة، حتى تخفيض هذه الأجور إلى الحد المعقول، ومهدوا لهذه المقاطعة بمفاوضات مع رجال الشركة بدأت أيام الوزارة " الگيلانية" فلم تسفر عن نتيجة ما فلما كانت أيام "الوزارة المدفعية الأولى" قرر "مجلس اتحاد نقابة عمال بغداد" إعلان المقاطعة بصورة رسمية وعينوا مساء اليوم الخامس من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٣ موعداً لذلك، بعد أن أبدت كافة الصحف وجوب إجراء التخفيض في الأسعار، وبعد أن استعد الأهلون للاستعاضة عن الكهرباء، بالزيوت

---

٢١٤ يقع الكاتب السيد عبد الرزاق الحسني بخطأ واضح حين يقول بأن العالم قد تعرض في عام ١٩٣٣ إلى أزمة اقتصادية عنيفة، إذ أن الأزمة (الكساد العظيم) قد بدأت، كما هو معروف، في عام ١٩٢٩ واستمرت حتى عام ١٩٣٣، وهذا يعني أن هذا العام قد عرف استمراراً للأزمة ونهايتها أيضاً، رغم أن آثارها لم تنته بسرعة، وخاصة على بلدان المستعمرات وأشباه المستعمرات والتابعة، كما هو حال العراق، بل استمرت طويلاً بعدها أيضاً.

والشموع، والمصابيح اللوكس"[٢١٥]. ويضيف السيد الحسني قائلا: "وكان سيف الله خندان أحد النواب المرموقين ومن المقربين إلى رستم حيدر، وكيلاً لهذه الشركة"[٢١٦]، إذ كان رستم حيد وزيراً للاقتصاد والمواصلات في وزارة المدفعي التي قمعت الإضراب. وقد وجهت الحكومة ضربة إلى المضربين ورئيسهم محمد صالح القزاز عندما أمرت باعتقاله ومجموعة من العاملين معه ومن العاملين في الحركة الوطنية وعطلت الصحف المساندة للأضراب. وكان وزير الداخلية حينذاك ناجي شوكت، الذي تأمر مع الشركة وبقية المسؤولين لإفشال الإضراب مهما كلف الأمر. وإزاء هذا الوضع لم يكن غريباً أن تتسع قاعدة المشاركين في النشاط الماركسي حينذاك، حيث تبنى الإضراب وساهم في التعبئة له. إد لعبت الحلقات الماركسية دوراً متزايداً في هذا الصدد، أدى إلى حصول اعتقالات في صفوف الحلقات الماركسية في سنوات النصف الأول من العقد الرابع. ويشير عبد الرزاق الحسني، صاحب كتاب "تاريخ الوزارات العراقية. إلى موضع انتشار الشيوعية في بغداد إلى ما يلي: "انتشرت الأفكار الشيوعية بين الأهلين في بغداد انتشاراً كبيراً أيام هذه الوزارة (يقصد بها وزارة علي جودت الأيوبي)، واشتبهت الشرطة بعدد من الكتاب والمحتمين ببثهم هذه السموم في العراق[٢١٧]، فقبضت عليهم في يوم ٤ تشرين الأول ١٩٣٤ وساقتهم إلى

---

٢١٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٨.

٢١٦ المصدر السابق نفسه. ص ٨.

٢١٧ من المفيد الإشارة إلى أن السيد عبد الرزاق الحسني، صاحب الكثير من المؤلفات القيمة حول تاريخ العراق الحديث، ومنها تاريخ الوزارات العراقية، وتاريخ العراق السياسي الحديث ... الخ، كان قد اعتقل في أعقاب انهيار حركة شباط–مايس عام ١٩٤١ وحكم عليه بالحبس لمدة أربع سنوات، بسبب تأييده للانقلاب وعمله معهم. راجع تاريخ الوزارات. الجزء السادس. ص ٣. وكان الحسني من المعجبين جداً بالسيد رشيد عالي الگيلاني، وأشار إلى عودة الگيلاني إلى بغداد في أعقاب ثورة تموز فقال: "...ارتحل الگيلاني إلى القاهرة ثم عاد إلى العراق بعد زوال نظام الحكم الملكي عنه في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ فاستقبل استقبالاً لم ير مثله أنس ولا جان"!. راجع: نفس المصدر. ص ٧٢ من الجزء السادس.

الناصرية لإجراء محاكمتهم فيها، وبعد أن لبثوا في السجن مدة ظهرت براءة البعض منهم، وحكم على البعض الآخر بعقوبات منوعة"[٢١٨].

وفي الوقت الذي كان الحديث يجري عن انتشار الأفكار الشيوعية وتزايد النشاط الشيوعي في العراق، وفي بغداد على وجه الخصوص، لم يكن في واقع الحال يزيد عدد أعضاء الحلقات الماركسية أو خلايا الرفاق في كل من البصرة والناصرية في عام ١٩٣٣ عن ٦٠ مناضلاً، ولكنهم كانوا يتميزون بثلاث سمات أساسية:

- قناعتهم بصواب القضية التي يناضلون من أجلها.
- استعدادهم للبذل والعطاء والروح الكفاحية العالية في سبيل القضية التي يناضلون من أجلها.
- اتساع قاعدة العمال والكادحين بأجر في العراق، إضافة إلى بؤس حال الغالبية العظمى من الفلاحين والكسبة والحرفيين، وخاصة في فترة الأزمة الرأسمالية. وعندما يلقي المرء نظرة على تطور عدد العاملين في المشاريع الصناعية المختلفة في العراق سيجد أمامه اللوحة التالية:

---

٢١٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٣٠.

جدول يوضح عدد العاملين في المشاريع الصناعية

الأجنبية والحكومية في العراق في عام ١٩٢٩

المشروع	عدد العمال	التوزيع النسبي للعمال ٪
مشاريع القطاع الأجنبي		
السكك الحديد	٩٠٠٠	٤٧,٩٨
ميناء البصرة	١٢٧٠	٦,٧٧
شركة نفط العراق	٢٠٠٠	١٠,٦٦
شركة نفط خانقين	١٠٠٠	٥,٣٣
جمعية زراعة القطن البريطانية	١٨٠	٠,٩٦
المجموع	١٣٤٥٠	٧١,٧٠
مشاريع القطاع الحكومي		
مديرية البريد والبرق	٢٠٦	١,٠٦
مديرية الأشغال العامة	٤٥٥٠	٢٤,٢٦
مديرية المساحة العامة	٣٥٠	١,٨٧
معمل فتاح باشا	٢٠٠	١,٠٦
المجموع	٥٣٠٦	٢٨,٣٠
الإجمالي	١٨٧٥٦	١٠٠

قارن: الدرة، صباح د. التطور الصناعي في العراق– القطاع الخاص. بغداد. ص ٨/٧.

يضاف إلى ذلك وجود عدد كبير من العمال الذين كانوا يعملون بصورة وقتية أو موسمية في مجالات المقاولات والنشاطات الاقتصادية الأخرى التابعة للقطاع الخاص في جميع أنحاء العراق حيث بلغ حسب تقديرات ستيفنسن لانگلى لونگريگ التي احتسبها الدكتور صباح

الدرة بحدود ٥٠ ألف عامل. ولم يزد عدد المشاريع الصناعية عن ٨ منشآت صناعية في عام ١٩٢٩، في حين ارتفع عددها إلى ٣٨ منشأة صناعية صغيرة ومتوسطةً في عام ١٩٣٣. وإذا كان التقدير يشير إلى أن مجموع عدد العمال الدائمين والموسميين قد بلغ في عام ١٩٢٩ حوالي ٦٠ ألف عامل في العراق كله، فأن التقدير لعام ١٩٣٣ وصل إلى حدود ٧٠ ألف من العمال الدائمين والموسميين. أما عدد العاطلين فقد بلغ عشرات ألوف الناس القادرين على العمل ولكنهم في حالة بطالة دائمة، وهم يشكلون عملياً فئة أشباه البروليتاريا التي كانت تعيش على هامش الحياة الاقتصادية، كما تحولت إلى مشكلة كبيرة لسكان المدن، إذ كان هؤلاء العاطلون عن العمل يشكلون ضغطاً مستمراً على مستوى الأجور وشروط وظروف العمل للعاملين، رغم أنهم كانوا ضمن الاحتياطي المهم في النضال ضد الحكم الذي يعجز عن توفير العمل ولقمة العيش لهم ولأفراد عوائلهم. ولم تكن إمكانية التلاعب بآصوات الناخبىن في الانتخابات صعبة، إذ كانت أوضاعهم المعيشية الواطئة وعلاقاتهم الريفية والعشائرية تسمح باستخدامهم لصالح الفئات الحاكمة والمالكة لوسائل الإنتاج بالضد من مصلحة الغالبية العظمى من السكان. إذ غالباً ما كان هؤلاء العمال النازحون حديثاً من الريف يضعون قدما في المدينة والقدم الأخرى في الريف ويخضعون للتقاليد العشائرية، خاصة وأن قانون العشائر كان فاعلاً حينذاك، إلى جانب القوانين المدنية الحديثة.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الأولى والنصف الأول من العقد الرابع حصل تحسن ملموس في قضايا التعليم في العراق، .بر.ت أهميته في رفع مستوى الإدراك والوعي الشعبيين حول القضايا الجارية في البلاد والمشاركة في الحياة السياسية بمستويات أفضل بكثير من الفترات السابقة. كما حصل تغير واضح في ميزانيات الدولة العراقية المخصصة لأغراض وزارة المعارف العراقية والتي كانت مسؤولة عن الصرف على مجالات التعليم وفتح المزيد من المدارس في مختلف أنحاء العراق وتقديم الدعم المالي المحدود للمدارس الخاصة، رغم التمايز في التمتع بمثل هذه الميزة، أي توفرت إمكانية جديدة أمام نسبة أكبر من أطفال العراق في الولوج للتعليم. ويمكن للجدول التالي توضيح هذا التمايز في الميزانية، إضافة إلى أنها كانت مع ذلك ضعيفة جداً وكانت المطالبة بزيادتها مستمرة من جانب قوى المعارضة العراقية حينذاك.

جدول يوضح التطور في ميزانية وزارة المعارف العراقية في أوائل العشرينات والثلاثينات

السنة المالية	الميزانية العامة	ميزانية وزارة المعارف	نسبتها إلى الميزانية العامة
١٩٢٠-١٩٢١	٥٥٥٦٥٧٤	١٣٠٣٦٠	٢,٣ ٪
١٩٢١-١٩٢٢	٤٤٣٦٠٦٥	١٤٢٤٢٥	٣,٢ ٪
١٩٣٠-١٩٣١	٣٩٩٤٣٣٧	٢٩٤٢٦٢	٧,٣ ٪
١٠٣١-١٩٣٢	٣٥٦٧٨٩٧	٢٠٦٣٣٤	٨,٢ ٪

المصدر: قارن الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي في العراق. مصدر سابق. ص ٥٣. استناداً إلى:

الهلالي، عبد الرزاق. معجم العراق. ج ١. مطبعة النجاح. بغداد. ١٩٥٣. ص ٢٦٧.

وكان لهذا التغير تأثيره في حصيلة التعليم في العراق. فقد ورد في كتاب السيد فؤاد حسن الوكيل بهذا الصدد ما يلي: "وتبعاً لهذا فقد ارتفع عدد الطلاب، والمدارس الابتدائية والثانوية والمعلمين والمعلمات. ففي حين كان في العراق، في العام ١٩١٣ فقط ١٦٠ مدرسة ابتدائية تضم ٦٠٠٠ طالباً، و١٨٤ مدرسة في العام ١٩٢٠ تضم ٦٧٣٧ طالباً، أصبح عددها ٢٤٧ مدرسة للبنين تضم ٢٤٩٠٠ طالباً و٤٤ مدرسة للبنات تضم ٦٠٠٠ طالبة، وذلك في العام ١٩٣١. في حين بلغ عدد المعلمين والمعلمات، في نفس العام الأخير ١٣٥٠ معلماً ومعلمةً، كان خمسة أسداسهم قد تخرجوا في دار المعلمين والمعلمات. ونفس الشيء يقال عن المدارس الثانوية التي زاد عددها من ٤ مدارس تضم ٢٣٣ طالباً في العام ١٩٢٣ إلى ١٥ مدرسة تضم ١٨٦٣ طالباً في العام ١٩٣٠"[٢١٩].

---

٢١٩ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي في العراق. مصدر سابق. ص ٥٣. استناداً إلى: الهلالي، عبد الرزاق. معجم العراق. ج ١. مطبعة النجاح. بغداد. ١٩٥٣. ص ٢٦٧.

الحلقات الماركسية في البصرة والناصرية

تأسست مدينة البصرة في عام ٦٣٨ ميلادية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب. وهي المدينة التي شهدت في عهد العباسيين تطورا في الفكر والسياسة والحركة التجارية، كما أن عرف أهلها في العهود المختلفة الاستغلال والاضطهاد على أيدي الولاة وأجهزة الحكم. وفي عهد العباسيين حدثت في البصرة وضواحيها ثورة الزنج المعروفة، وكذلك حركة القرامطة وغيرها من الحركات الفكرية والسياسية ذات الخلفيات الاجتماعية. وشكلت البصرة أحدى أهم ثلاث ولايات تشكل منها العراق في العهد العثماني بعد احتلالها في عام ١٦٦٨ من قبل الأتراك، أي بعد احتلال الموصل ب (١٣٤) عاماً وبعد احتلال بغداد ب(١٣٠) عاما. وتقع البصرة، وهي المدينة الجنوبية الرئيسية، على شط العرب حيث يلتقيان نهري دجلة والفرات. وهي الميناء العراقي الوحيد ومنفذه غير المباشر إلى الخليج العربي فخليج عمان والبحر العربي ومنه إلى المحيط الهندي. وفي عام ١٩١٤ تم احتلال البصرة من قبل القوات البريطانية.

كانت ولاية البصرة تتعرض إلى استغلال بشع من المستحوذين على الأرض الزراعية والمتحكمين ببساتين النخيل وباقي المزروعات. وكان هؤلاء "السادة" يسلطون أقسى الاستغلال على التعابة أو المغارسين والذي ينعكس بدوره على استغلال أشد على الفلاحين العاملين لدى المغارسين أو التعابة أو لدى الإقطاعيين مباشرة. كما كانت أعداد غير قليلة من الكادحين يعملون في كبس التمور لأغراض التصدير، أو في جمع الأملاح من الأراضي السبخاء (المالحة)، تماماً كما كان العبيد في العهد العباسي يقومون به تحت أقسى ظروف وشروط عمل عرفتها المنطقة. ولم يكن العمل في الحرف الأخرى أقل وطأة على العاملين أو أقل استغلالاً. وهذا ما تجلى أيضاً في عمل العمال لدى الإنكليز في الميناء وفي مجالات التشغيل الأخرى عند القوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها. وكان الوعي بما يتعرض له الشغيلة من استغلال واضطهاد وتعسف وأجور واطئة وعيش مزري موجوداً، ولكن الفعل ضده كان غائباً أو محدوداً بشكل عام. ولكن البصرة تأثرت، كما هو حال بغداد والموصل أو غيرها، بأحداث تلك الفترة وبما كان يصلهم من البلدان الأخرى

المجاورة. إذ كانت مدينة البصرة، باعتبارها مجاورة لإيران وميناء حيوياً، تستقبل القادمين من إيران، والقادمين من الهند عبر البحر، أو من منطقة الخليج، الذين كانوا يحملون معهم الكثير من الأخبار والأفكار والصحف والمجلات أو الكتب. ونشأت علاقات واسعة وطيبة بين العاملين بالسياسة والمناهضين للاحتلال الأجنبي. وكان لعمال الميناء دور ملموس في تطوير الحركة النقابية العراقية والحركة الإضرابية والنضالية ضد المحتلين البريطانيين وضد الاستغلال. وفي هذه المدينة بالذات نشأت، وانطلاقا من مواقع الميناء أيضاً، أولى الحلقات الماركسية في جنوب العراق. وتعتبر الناصرية المدينة الثانية التي أسس فيها فهد حلقته الماركسية فيما بعد. وهو الذي لعب دوراً مركزياً في تأسيس وبناء الحزب الشيوعي العراقي.

وفي البيئة البصرية العمالية والفلاحية، الموانئ والسكك الحديد وبساتين النخيل والزراعات التحتية حيث الكدح المرهق وظروف الحياة القاسية والاستغلال الشديد،وحيث كانت القوات البريطانية قد غزت البصرة وسيطرت عليها وفرضت إدارة الاحتلال عليها بعد فشل المقاومة العراقية، وكذلك في البيئة الفلاحية في الناصرية، حيث يسود البؤس والفاقة والجهل والمرض بين الغالبية العظمى من الفلاحين وسكان المدن، وحيث يصعب على العوائل الفلاحية إشباع البطون وسد الرمق، برزت مجموعة من الشباب المناضلين الذين ارتبطوا بحركات سياسية وطنية مناهضة للهيمنة الاستعمارية. وكان من بين هؤلاء الذين ترعرعوا في البصرة المناضل الشاب فهد.

نشأ وتطور يوسف سلمان يوسف[٢٢٠] (فهد) فكرياً وسياسياً في مدينة البصرة، ومن ثم في الناصرية، وبرز في النضال السياسي اليومي، سواء على صعيد الجماهير أم في صفوف

٢٢٠ في مثل تلك الظروف التي سادت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، التي أوجزناها في الفصول السابقة، ولد يوسف سلمان يوسف (فهد) في مدينة بغداد في التاسع عشر من حزيران/يونيو عام ١٩٠١ في أحضان عائلة عمالية عراقية كلدانية كادحة ومتنورة، عجزت عن توفير فرصة استمرار تعليم أبنائها، ومن بينهم يوسف، كما هو حال عشرات ألوف العوائل العراقية حينذاك، وأُجبرت على دفعه للعمل منذ أن كان في سن العاشرة من أجل كسب الرزق والمشاركة في تأمين احتياجات العائلة.

(أنجبت عائلة سلمان يوسف أربعة أبناء وبنت واحدة هم: هم داود، فرج، يوسف وعبودي. راجع: سيف، مالك. تجربتي في الحزب الشيوعي. بيروت. ١٩٧٤. ص ٢٩.) ومما هو جدير بالإشارة في هذا الصدد إلى أن نسبة المتعلمين في العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى لم تزد عن ١ ٪ من السكان*. وهي تعبر عن طبيعة السياسة المعادية للتعليم وللمناطق المحتلة من قبل الدولة العثمانية حينذاك. ولكن سني الدراسة القليلة في مرحلة الدراسة الابتدائية (مدرسة السريان الابتدائية في البصرة) والمتوسطة (مدرسة الرجاء الصالح الأمريكية في البصرة) كانت قد وفرت له سلاح القراءة والكتابة باللغتين العربية والإنكليزية، إضافة إلى اللغة السريانية. وأفادته اللغة الإنكليزية على نحو خاص في تكوين ثقافته السياسية والاجتماعية والاطلاع على كتب اقتصادية وسياسية وفلسفية لم تكن مترجمة إلى اللغة العربية، لهذا لم يكن في مقدور المواطن الاعتيادي الاطلاع عليها أو التثقف بها. ويشار إلى أن والده المتنقل أبدا بين الدول المجاورة والمدن العراقية سعيا وراء لقمة العيش لعب دورا مهما في غرس البدايات الفكرية العمالية الأولى في مدارك أبنه الأولى، في حين يشار أيضاً إلى أن والده لم يتسن له إيلاء أبنه الاهتمام الكافي بسبب ظروف عمله وضعف قدراته المالية وتنقلاته الكثيرة. وأورد الكاتب العراقي زهير الجزائري في مقال له عن فهد في هذا الصدد يقول: "من والده سمع فهد أول تعريف بالشيوعية، كما قال لي أحد أقارب فهد ومعايشيه. فقد عمل (سلمان) الشاب متنقلاً بين إيران والعراق والهند والقفقاس. وخلال جولاته الطويلة تعرف على شيوعيين ساعدهم على التنقل وسمع منهم شرحاً للفكرة الشيوعية. الوالد الذي تعب من الترحال الطويل، تحدث لولديه يوسف وداود باعجاب عن الشيوعيين الذين رآهم وعن الفكرة الشيوعية التي تمنى لو يتعرف عليها. وهكذا سمع الولدان عن الشيوعية لأول مرة من أبيهما". راجع: الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية في العراق. مجلة "الثقافة الجديدة". شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٣٢ (٩) السنة ٢٨. تموز/يوليو ١٩٨١. ص ٢٣.

وتباينت الكتاب في ذكر تاريخ ولادة يوسف سلمان يوسف (فهد)، وإذ اتفقت في السنة اختلفت في اليوم والشهر. إذ تشير الدكتورة سعاد خيري في كتابها الموسوم فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة إلى أنه وفد في شهر آذار من عام ١٩٠١، يشير مصدر آخر إلى أن ولادته كانت في السابع عشر من تموز من نفس العام. أما طريق الشعب فقد نشرت في عددها العدد التاسع/ السنة ٦٦/نيسان ٢٠٠١ مقالاً عن حياة فهد بقلم أبو ثبات يشير إلى ولادته كانت في الثامن من شهر تموز من عام ١٩٠١. ويمكن الاعتماد على التاريخ الذي ثبته الاستاذ الدكتور حنا بطاطو على الصفحة ١٤٥/١٤٤ من ترجمة الجزء الثاني من كتابه الموسوم "العراق" إلى العربية والذي يبحث فيه عن الحزب الشيوعي

الحزب الوطني العراقي برئاسة محمد جعفر أبو التمن. فبعد وفاة والده في البصرة في عام ١٩١٦ انتقل إلى الناصرية وعمل لفترة قصيرة في معمل الثلج الصغير العائد لأخيه الأكبر داود[٢٢١]. ثم عاد إلى البصرة وعمل كمستخدم في مؤسسة الكهرباء التابعة لميناء البصرة وشارك في أضراب عمال المسفن وأرصفة الميناء (الدوكيارد) في عام ١٩١٨ وتعرف بشكل مباشر على شراسة وصلافة سلطات الاحتلال البريطانية التي تصدت للمضربين وأفشلت بالعنف إضرابهم رغم بساطة المطالب التي طرحها المضربون حينذاك[٢٢٢].

تأثرت مجموعات من شباب المدن العراقية بثورة العشرين وبأهدافها الوطنية العامة وبالقوى المثقفة التي كانت تشارك فيها أو تؤثر في وجهتها السياسية، وخاصة أولئك الذين لعبوا دوراً مهماً في التعرف بالثورة وكسب المزيد المثقفين والمتعلمين إلى جانبها. وكانت مناطق الوسط والجنوب من أبرز مراكز الثورة المسلحة قوة، إذ خاض الثوار معارك قاسية ضد القوات البريطانية التي أبدت شراسة كبيرة في مواجهة الثوار. وكانت خسائر الثوار

العراقي، إذ أنه قد تمكن الوصول إلى ملف الشرطة التي لديها الخبر اليقين مستندين في ذلك إلى إفادة فهد أثناء التحقيق معه. ورقم ملف الشرطة العراقية المشار إليه هو ٤٨٧.

* الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي في العراق. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٧٩. ص ٥١. ومن الجدير بالإشارة إلى أن من الصعب جداً إن لم يكن أقرب إلى المستحيل تحقق التعليم الواسع النطاق أو الشامل للأطفال في بلدان العالم الثالث الأكثر تخلفاً وفقراً ما لم تتجه حكومات تلك البلدان والمنظمات الدولية إلى التعاون معها لتحقيق ثلاثة شروط أساسية لتسريع التعليم الابتدائي فيها والمراحل اللاحقة له، وأعني بها: !) مجانية التعليم. تأمين راتب مناسب للتلميذ أو الطالب ليتسنى له تأمين احتياجاته المباشرة، ضمان قدرة العائلة على الاستغناء عن عمل أبنها ليساهم في توفير لقمة العيش للعائلة.

٢٢١ خيري، سعاد د. فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة. دار الفارابي. بيروت. ط ٢. ١٩٧٤. ص ٨ .

٢٢٢خيري، سعاد د. نضال الطبقة العاملة العراقية من أجل قانون العمال. بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على صدور أول قانون للعمل في العراق. مجلة الثقافة الجديدة العراقية. بغداد.العدد ٨٥/ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤. ص ٤٨.

كبيرة، رغم أن القوات البريطانية، وخاصة المجندين الهنود، فقدوا الكثير من أفرادهم في هذه المعارك. وكانت نتائج الثورة وما أعقبها أحد العوامل البارزة في تنامي إرادة النضال ضد المحتلين، وخاصة في صفوف الشبيبة، إذ كان العراق يعيش حالة التداعي والتمزق في قوى الثورة من جراء الدور الذي لعبته سلطات الاحتلال البريطانية لا في المعارك العسكرية فحسب، بل وفي شراء ذمم بعض كبار الإقطاعيين وشيوخ العشائر وبعض التجار من أفراد العوائل الميسورة وأشراف بغداد وكسبهم إلى جانب وجودها في العراق. ولكن الشباب كانوا معجبين أيضاً بتلك الشخصيات التي رفضت الاحتلال ورفضت المساومة واستمرت في مقاومة الوجود البريطاني في العراق بأساليب وطرق أخرى ولفترات طويلة لاحقة، ومنهم بعض علماء الدين وشيوخ العشائر والتجار. وبرز من بين قادة الثورة ودعاتها من المجموعة الأخيرة حينذاك محمد جعفر أبو التمن الذي أسس بعد الثورة، أي في عام ١٩٢٢، "الحزب الوطني" العراقي الذي تبنى عملياً مطالب الثورة التي عجزت الثورة عن تحقيقها. وانتمى العديد من الشباب المتحمس إلى صفوف هذا الحزب. وفي عام ١٩٢٣/١٩٢٢ تلقى الحزب الوطني، وكذلك حزب النهضة ضربات سياسية قادت إلى إيقاف نشاطيهما السياسي. فدفعت بالشباب إلى التحري عن مجالات أخرى للعمل السياسي.

كان يوسف سلمان (فهد) حينذاك في البصرة وكان من بين تلك المجموعة من الشباب التي تأثرت بثورة العشرين ومن بين من كان يتحرى عن مجالات لولوج حلبة السياسة العراقية. فساهم مع آخرين، ومنهم حسن العياش، في قيادة الأضراب العمالي الذي نظم في ميناء البصرة في عام ١٩٢٤، حيث تبنى الإضراب مطالب عمالية، بما فيها زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. وتأسس في عام ١٩٢٧/١٩٢٦ "نادي الشبيبة" في البصرة، الذي أصبح مركزاً مهماً لتجمع الشباب الديمقراطي اليساري والنقابي. ومن بين أعضاء نادي الشبيبة والعاملين في الميناء وغيرهم ظهرت أول حلقة للفكر الوطني والتقدمي في البصرة وكان يقودها عبد الحميد الخطيب[٢٢٣]. تبنت هذه الحلقة الفكرية الاتجاهات الماركسية،

---

٢٢٣ بعد أن عاد عبد الحميد الخطيب من فترة دراسته في الاتحاد السوفييتي ١٩٣١–١٩٣٢ استسلم للشرطة العراقية وعمل معها وخان القضية التي التزم أمام رفاقه بها وساهم في كسبهم للوجهة الفكرية التي كان يعمل من أجلها.

وكان من بين أعضائها يوسف سلمان يوسف. وكانت هذه الفترة غنية بالعمل السياسي اليومي والقراءات الفكرية والسياسية في الصحف والمجلات المصرية والسورية واللبنانية التي كانت تصل العراق حينذاك. وكانت تحمل في طياتها كتابات بعض المناهضين للاستبداد والقهر السياسي والاجتماعي، ومنهم الكاتب السوري، صاحب كتاب طبائع الاستبداد، عبد الرحمن الكواكبي، وكذلك بعض الكتاب الاشتراكيين والديمقراطيين، ومنهم الكاتب الاشتراكي المصري شبلي شميل وسلامة موسى وأمين الريحاني ويوسف إبراهيم يزبك وغيرهم.[٢٢٤] وبتأثير هذه الحلقة الفكرية الماركسية ونشاطها في نادي الشبيبة أمكن في عام ١٩٢٩ تشكيل "جمعية الأحرار"، التي اتخذت من نادي الشبيبة مجالاً حيوياً لنشاطها الفكري والاجتماعي والسياسي. واتخذت هذه الجمعية الفتية من شعارات الثورة البرجوازية الفرنسية، شعارات "الحرية والإخاء والمساواة" أساساً لدعايتها بين الشباب كما استفادت من مضمون مقولة عمر بن الخطاب "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"، أو كما يشير حنا بطاطو بأن الجمعية قد أعلنت تمسكها بأن العراقيين "ولدوا أحراراً" ل "يعيشوا أحراراً"[٢٢٥]. وكان نادي الشبيبة موقعاً حيوياً لمناقشات شباب الجمعية الجديدة حول النظريات الاجتماعية الحديثة القادمة لهم من مختلف أنحاء العالم[٢٢٦]، وخاصة تلك التي حملتها لهم قبل ذاك ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا وانعكست في الصحافة المصرية والسورية واللبنانية، إضافة إلى الفعاليات الشبابية والعمالية التي كانت تجري في تلك البلدان وتجد صداها في الصحف العربية القادمة إلى البصرة. وكان يوسف سلمان وبقية الديمقراطيين ومن مؤيدي الحزب الوطني يلتقون في هذا النادي الذي تبنى فكراً ديمقراطياً أو ليبراليا متفتحا، يحتضن في الوقت نفسه جمعية ماركسية ليبرالية. ومن المهمات البارزة التي حملها برنامج الجمعية يتعرف الإنسان من خلالها على الاتجاهات العلمانية الجديدة والاتجاهات الماركسية والشيوعية الحديثة للعاملين فيها أو لقيادة هذه الجمعية. وقد عبّر

---

٢٢٤ الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٣.

٢٢٥ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٥٧.

٢٢٦ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٥٨/٥٦

برنامج الجمعية عن جرأة في الطرح ووضوح في الرؤية المنشودة مع تجاوز نسبي على قدرة المجتمع في قبول أو هضم بعض تلك الأفكار، ومنها العلاقة بين العائلة والدين مثلاً. وكانت الجمعية قد تأسست باعتبارها واحدة من مؤسسات المجتمع المدني الحديث التي بدأ التعرف عليها في العراق وممارستها منذ دخول القوات لبريطانية واستقرارها في العراق، على نطاق أوسع مما كان عليه الوضع في فترة الاحتلال العثماني. وتلخصت أهداف الجمعية بما يلي:

"١. تحرير العقل والروح والجسد ونشر حرية التفكير والكلمة والفعل بكل الوسائل المشروعة.

٢. أ. العمل بلا هوادة، وبكل الطرق القانونية، من أجل فصل الدين عن كل الشؤون الزمنية، أي عن "السياسة، و "التعليم" و "الحياة العائلية"... الخ.

ب. الاحتجاج بقوة ... على أي عمل ديني يضر بوحدة الشعب.

٣. نشر التسامح الديني ... في كل البلاد العربية...

٤. يتم تحقيق هذه الأهداف بالتغييرات التشريعية... وبالمشاركة في الانتخابات النيابية...

٥. ... فضح مدى انحراف رجال الدين في سلوكهم عن الجوهر الأساسي للدين، مع الأخذ في الاعتبار أن الأديان كانت السبب الرئيسي في التفرقة وأن الهدف الأسمى للجمعية هو توحيد قوى الشعب المبعثرة.

٦. عقد اجتماعات عامة بهدف تعريف الناس بأحدث الأفكار العلمية والاجتماعية ... واطلاعهم على آخر التطورات الدولية... .

٧. تحرير المرأة العربية من أغلال الانحطاط والجهل... .

٨. ترويج مشاعر الزمالة بين الناس ... .

٩. تشجيع المدارس الوطنية العربية فقط والنظر إلى كل البلاد العربية كبلد واحد"[٢٢٧].

---

٢٢٧ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٥٨.

ويبدو مفيدا الإشارة إلى بعض الملاحظات حول البرنامج الذي تبنته الجمعية، والذي يؤكد دور وتأثير الشيوعيين الأوائل في وضعه:

- كانت الجماعة لا تدين بالعنف، بل تؤمن بالطريق الدستوري والحياة التشريعية والانتخابات، وهي مسألة ذات أهمية كبيرة وتجلت في نشاط فهد وفي البرنامج الذي طرحه لاحقاً وتبناه الحزب الشيوعي العراقي في مؤتمره الوطني الأول[٢٢٨].
- الوعي بأهمية النشاط الفكري والاجتماعي في صفوف الناس بسبب التخلف الشديد الذي تسببت به الدولة العثمانية وعزلت العراق عن الحياة الحضارية والتقدم الحاصل في بقية أرجاء العالم.
- الموقف الجديد من المرأة والتي بدأ يتسرب إلى جميع القوى العاملة في المجال السياسي والاجتماعي والمطالبة الواضحة بتحرير المرأة ومساواتها بالرجل.
- إدانة الشعوذة الدينية والطائفية أو التمييز بسبب الدين أو الطائفة والدعوة إلى التسامح الديني من منطلق الاعتراف بوجود مختلف الأديان. وكان لهذا الموقف أهمية بالغة بسبب كون النادي يجمع خليطاً من الناس من مختلف الأديان والمذاهب، إذ كان المجتمع البصري يقوم على هذا الأساس أيضاً، رغم الأكثرية الإسلامية.
- وكانت الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة واحدة من أهم وأبرز القضايا التي مست علماء الدين على نحو الخاص والمجتمع المتحفظ بشكل عام، هذا المجتمع القادم لتوه من تأثير الهيمنة العثمانية الأوتوقراطية المتشددة والمتخلفة. وهو موقف يشير إلى مسالتين مهمتين وهما: معاناة الناس المثقفين من هذه العلاقة غير العقلانية بين الدين والدولة وتأثيرها على وحدة المجتمع من جهة، والتجارب القاسية التي مر بها هذه المجتمعات عبر الدولة في العراق على امتداد قرون رغم كونها لم تكن حقاً دولة إسلامية. ولكن هذا الطرح الصريح والجريء هز المجتمع بشدة وحفز علماء الدين على شن حملة ضد المثقفين التقدميين، خاصة وأن البرنامج تضمن الحديث عن فصل الدين عن

---

٢٢٨ المصدر السابق نفسه. ص ٥٩.

الحياة العائلية، والتي استثمرت بذكاء وصلافة من القوى الرجعية في البصرة. وكان نفس النهج موجودا في جماعة بغداد أيضاً. ولكن المجموعتين تخلتا عن هذه الموضوع وعن إقحام الدين في نشاطاتهما السياسية والدعائية بعد فترة وجيزة من تلك التجربة الصعبة. وجدير بالإشارة إلى أن موقف الحلقات الماركسية من الدين جاء بتأثير الاتجاهات اليسارية والانعزالية التي تبنتها الأممية الشيوعية في وقت مبكر، والتي يتطرق الكتاب إليها في موقع آخر لاحقاً. وهذا لا ينطبق طبعاً على الموقف من ضرورة الفصل التام بين الدين والدولة، باعتباره موقفا مبدئيا وعلمانياً ثابتاً لا يصح التشكيك فيه، بل يمس مسألة الغوص في مناقشات غير ضرورية بصدد الدين ذاته، أو الموقف من موضوع المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية فيما بعد والعضوية في الحزب الشيوعي العراقي، إذ يبقى الإيمان بدين معين مسألة فردية تمس هذا الشخص أو ذاك لا غير.

هذه هي الأفكار الأساسية التي تبنتها أيضاً الحلقة الماركسية الأولى في البصرة، إضافة إلى موضوعات الإقطاع وحالة كادحي الريف وبؤسهم الشديد والظلم الذي يعانون منه والموقف من المرأة وحريتها ومساواتها بالرجل.

وتتفق كثرة من المصادر المتوفرة على أن تشكيل هذه الحلقة الماركسية جاء بتأثير مباشر من العامل الشيوعي الثوري والأممي "المحترف" بيوتر فاسيلي[٢٢٩]، وهو آثوري من سكان العمادية في شمال العراق، إضافة إلى تأثيرات الجماعة الثورية في المحمرة، خاصة وأن الطريق بين المحمرة والبصرة كان مفتوحاً والعلاقات العائلية والتجارية كانت متينة. وكان لمكانة البصرة كميناء تصل إليه البواخر من بلدان عديدة دورها في وصول الفكر الديمقراطي والتقدمي ومن ثم الماركسي إلى العاملين في الميناء على نحو خاص. كما كانت تصل مع المسافرين الكتب والصحف والمجلات المختلفة. وكانت لفهد علاقات طيبة ومعروفة مع بيوتر فاسيلي، أو بطرس الخياط، كما كان معروفاً في الناصرية.

---

٢٢٩ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ٥٦/٥٥.

وفي عام ١٩٢٧ انتقل فهد نهائياً من البصرة واستقر في مدينة الناصرية ليمارس العمل في معمل أخيه ثانية. ولم يكن هذا الانتقال بمعزل عن الوجهة العامة في نقل الفكر الماركسي إلى مدن أخرى والعمل من أجل تشكيل حلقات ماركسية أينما أمكن من مدن العراق. ولم يكن يعني قطع الصلة بالبصرة أو عدم السفر إليها وممارسة العمل النضالي فيها بين فترة وأخرى. وكانت نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع فترة متميزة في تبلور أفكار فهد ومجموعة المناضلين التي ارتبطت به وبنشاطه واتجاهات نضاله والقضايا التي كانت تشغله في المجتمع العراقي. وكانت فترة التزود بالمعرفة العامة والماركسية بصورة فردية، إذ تسنى لفهد قراءة العديد من الكتب الماركسية. وكانت حياة الكدح المريرة في البصرة وحياة البؤس والاضطهاد الشرس لفلاحي الناصرية الملهم الفعلي لحيوية فهد النضالية ومناهضته الصلبة للهيمنة الأجنبية والعلاقات الإقطاعية، كما كانت ملهماً ومحفزا لنضال باقي المجموعة وسكان الناصرية عموماً. واستطاع فهد في فترة وجيزة، مستفيداً من المكتبة التي افتتحها مع آخرين، التي أغلقت بعد فترة وجيزة، ومن علاقاته الواسعة والطيبة بكادحي الناصرية، أن يجمع حوله شلة من المناضلين الشعبيين الذين كانوا يحسون بأوضاع الناس ويتفاعلون معها ويتبنون قضاياها باعتبارها قضاياهم فعلاً. وفي الوقت الذي انشغل المناضلون في بغداد بالصراع الفكري والسياسي العام الذي عم البلاد في نهاية العشرينات، وخاصة بشأن المعاهدة مع بريطانيا وانتخابات مجلس النواب والقضية الفلسطينية، أبدى المناضلون في الناصرية والبصرة اهتماماً أكبر لقضايا النضال اليومي للكادحين والمستغلين من الفلاحين، رغم أن القضايا الأساسية الأخرى لم تغب عن بالهم، بل تم شدّها إلى القضايا الملموسة واليومية للناس. ومن هنا اتخذت حلقات الناصرية والبصرة ميزتها العملية والحركية وديمومتها أيضاً. وفي عام ١٩٢٩، أي مع بداية انفجار الأزمة الرأسمالية، الكساد العظيم الذي شمل العراق أيضاً، بادر فهد إلى تشكيل أول حلقة ماركسية في الناصرية ضمت في صفوفها إلى جانبه كلاً من غالي زويِّد وحميد الكسار وعبد الرحمن داود والخياط بطرس وأحمد جمال الدين، إذ كانت الحركة الجماهيرية المتصاعدة تتطلب جهودا مشتركة ومنظمة، وبالتالي أخذت هذه الحلقة على عاتقها نشر الفكر

الماركسي والوعي السياسي بين أهالي الناصرية والاختلاط بالطلاب والمعلمين والفلاحين. وبسبب الطبيعة الشعبية البسيطة لهذه المجموعة كان في مقدورها التأثير الأكبر على أبناء الناصرية، هذه المدينة الثورية، التي كانت تقف على برميل من بارود قابل للاشتعال في كل لحظة. واستطاعت خلال فترة وجيزة من نشاطها أن تزيد عدد النشطاء الذين ارتبطوا بهذا الشكل أو ذاك بتلك الحلقات الماركسية، كما بدأ العمل من أجل تشكيل مثل هذه الحلقات في مناطق أخرى من العراق. وفي هذه الفترة رفع فهد من درجة اهتمامه بالمجالات الحيوية التالية:

- الاهتمام بزيادة معارفه النظرية وتكوينه السياسي ومعرفته بتاريخ العراق وأحوال سكانه ومشكلاتهم والتعرف الجيد على القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في المجتمع والمؤثرة عليه، سواء الداخلية منها أم الخارجية.
- التعرف على الأوضاع في الأقطار العربية وعلى طبيعة العلاقة القائمة بين العراق والدول العربية الشقيقة والبلدان المجاورة والمشكلات التي تواجهها والأهداف المشتركة في ما بين شعوبها.
- الاهتمام بتكوين نواتات صغيرة من الشباب القريبين منه والمحتكين بنشاطه السياسي والمؤيدين لتوجهاته العامة والسعي إلى تأهيل هؤلاء فكرياً وتنظيمياً ودعائياً. وتشير بعض المعلومات الشحيحة المتوفرة عن هذه الفترة إلى الأسلوب الحواري الاستفزازي، بالمعنى الإيجابي للكلمة، الذي مارسه فهد في بث دعاة الفكر الماركسي في صفوف الناس وفي المقاهي لإثارة نقاش بين مجموعتين من الماركسيين، إحداها تقف إلى جانب الموضوعات التي يطرحها الماركسيون والأخرى تقف إلى جانب المناهضين لتلك الموضوعات. وكان الحوار يقود بالمحصلة النهائية إلى انتصار الجماعة الماركسية، إذ كانت الحجة المزودين بها قوية، رغم الطريقة والأسئلة المحرجة التي كانت الجماعة الأخرى تطرحها في النقاش. ويقال أن فهد كان يجلس في ركن في المقهى ليستمع إلى

هذا النقاش دون التدخل فيه ليسجل ملاحظاته حول الحوار والمشاركين فيه ليستفيد منها في تشخيص قدرات العناصر المختلفة أو لتحسين النقاشات اللاحقة[٢٣٠].

- الاهتمام بالدعاية الفكرية والسياسية الواسعة بين الأوساط الشعبية مستفيدا من ثلاث وسائل مهمة هي الحوار مع الناس ومقارعة الحجة بالحجة ونشر التقارير والمقالات عن الأوضاع الحياتية السيئة للسكان في كل من البصرة والناصرية وغيرهما، وكذلك عن حالة العمال والفلاحين والكسبة ومحاولة تنويرهم بالأسباب الكامنة وراء واقعهم المزري في الصحف المحلية. فلم يكن يتجاوز متوسط عمر الإنسان في العراق حينذاك ٣٥ سنة تقريبا، وكانت الوفيات بين الأطفال عالية جدا، كما كانت الأمراض السارية كالسل والملاريا والزحار والجدري والتراخوما منتشرة على نطاق واسع، كما كانت ظروف العمل صعبة والأجور واطئة جدا بالكاد تكفي لسد الرمق.
- العمل من أجل نشر الفكر الماركسي أو فكرة وأسم الشيوعية وجعلها متداولة في أوساط الناس، كما بذل جهداً لتأمين بعض الكتب المناسبة للقراء الشباب. ولهذا الغرض فتح تلك المكتبة للشباب التي كان من خلالها يوصل الكتب المنشودة إلى القراء وترويج قراءتها، أو الاتصال بالمراسلة مع "جمعية الصداقة السوفييتية – البريطانية" في لندن للحصول منها على ما ينفعه في نشاطه الفكري والسياسي ومن أجل مواجهة الدعايات البريطانية في العراق التي كانت موجهة ضد الاتحاد السوفييتي وتشويه الفكر الشيوعي[٢٣١].
- الاستفادة من الحزب الوطني العراقي ومن منابره العلنية للتبشير بأفكاره وآرائه حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق وتبني قضايا الكادحين، إضافة إلى الاستفادة من وسائل الإعلام المتوفرة لهذا الغرض.

---

٢٣٠ الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا... . مصدر سابق. ص ٢٩.

٢٣١ الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٥.

إصدار البيانات التي كان يوقعها باسم عامل شيوعي للترويج لأفكاره الوطنية ونشر كلمة الشيوعية على نطاق أوسع. ومن الجدير بالإشارة أن فهد وصحبه كانوا يتحرون باستمرار عن أساليب جديدة لنشر أفكارهم ومواقفهم السياسية بين الأوساط الشعبية. ومن هنا جاءت فكرته التي أقرتها مجموعته وقامت بتنفيذها. إذ تقرر المشاركة بمواكب العزاء التي تذهب كل عام إلى مدينة كربلاء للتعزية باستشهاد الحسين على أيدي قوات يزيد بن معاوية بن أبي سفيان أثناء خلافته في الشام، ونقل المنشورات ك وتوزيعها على المواكب القادمة من عدد كبير من مدن العراق ومن الخارج. وقد حصل هذا فعلا وحققت نجاحاً ملموساً، بعد أن نقلت تلك البيانات في بطن القدور النحاسية التي كانت تستخدم لطبخ الرز والمرقة في خانات كربلاء لتوزع مجاناً على المشاركين في المواكب الحسينية، والتي لم تعثر عليها الشرطة أثناء تفتيش القطار في طريقه إلى كربلاء بعد أن قامت المجموعة بتوزيعه من شبابيك عربات القطار بعد انطلاقه من مدينة الناصرية[٢٣٢].

العمل من أجل تعبئة وزج الجماهير في فعاليات نضالية، كما حصل في تنظيم وقيادة الإضراب الجماهيري في مختلف أنحاء العراق ضد زيادة الضرائب في عام ١٩٣١. وكانت واحدة من أبرز الفعاليات في بداية العقد الرابع من القرن العشرين تلك التي حصلت في مدينة الناصرية حيث اصطدمت الجماهير المتذمرة والمندفعة بحماس شديد برجال الشرطة المسلحة وسالت فيها الدماء. كما ساهم فهد في قيادة إضرابات عمال البصرة في أعقاب ذلك بعد أن أجبر على مغادرتها تخلصا من مطاردة الشرطة له. وفي هذه الأجواء النضالية تمَّ إعدام العامل حسين عياش، صديق فهد، من قبل السلطة العراقية وبالتعاون الوثيق مع قوات الاحتلال البريطانية. وكان أول ماركسي عراقي يحكم بالإعدام وينفذ فيه الحكم. وفي تلك الفترة تعرض فهد للمطاردة البوليسية من جديد أجبرته على العودة السرية إلى مدينة الناصرية ومواصلة نضاله هناك.

---

٢٣٢ أبو سليمان. ذكريات وانطباعات عن الرفيق فهد. لقاء مع عبد الكريم حسون جار الله. مجلة الثقافة الجديدة. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٣٢. (٩). ١٩٨١ مصدر سابق. ص ٣٤/٣٣.

كانت مجتمعات البصرة والناصرية ومناطق أخرى من وسط وجنوب العراق مستعدة إلى حدود غير قليلة لتقبل تلك الأفكار الجديدة المناهضة للاستعمار والسلطة والداعية إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والتناغم معها وتبنيها والعمل من أجلها. ويفترض أن نشير بهذا الصدد إلى أن هذه المنطقة عُرفت في تاريخ العراق الأموي والعباسي وكذلك العثماني بكونها موطنا للحركات الفكرية والسياسية المعارضة والمطالبة بالعدالة الاجتماعية. وتشير كتب التاريخ إلى أن وسط وجنوب العراق (أرض السواد) كانت موطنا لحركة التصوف والمعتزلة وحركة الزنج وحركة القرامطة التي كانت كلها، وبأساليبها المتنوعة والمختلفة، تناضل ضد ظلم وطغيان الدولة العباسية وفي سبيل العدالة الاجتماعية، إضافة إلى إنها كانت معقلا أساسيا من معاقل النضال ضد طغيان السلطة العثمانية وقوات الاحتلال البريطاني في الحرب العالمية الأولى وفي ثورة العشرين. وهي المنطقة التي أرسل إليها الحجاج بن يوسف الثقفي واليا على العراق "ليؤدب" العراقيين وهو أحد أبرز سفاحي وجلادي العراق على مدى العصور المنصرمة، وهو القائل عن العراق وأهله ما يلي: "أرى رؤوسا قد أينعت وحان قطافها وأني لصاحبها...". ولهذا كان فهد محظوظاً وموفقاً في آن واحد، سواء بوجوده في منطقة الناصرية وكذلك البصرة ذات التاريخ الحضاري والثوري العريقين، أم بوجوده في منطقة ذات مشكلات اقتصادية واجتماعية وعلاقات استغلالية إقطاعية اقرب ما تكون إلى علاقات مزيج من الرق والقنانة والأبوية في التعامل مع الفلاحين، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي وجدت طريقها إلى المجتمع العراقي أيضاً قد ساهمت في تقبل الناس لهذه الأفكار التي كانت تفضح الرأسمالية والاستعمار والهيمنة الإقطاعية.

وفي عام ١٩٢٩ أمكن تنظيم حملة وكتابة مذكرة تدعو الحزب الوطني الذي يترأسه محمد جعفر أبو التمن بتأسيس فرع للحزب في الناصرية، حيث جرى جمع التواقيع عليها. وكان فهد من بين النشطاء في هذه الحملة. وفي نفس العام "افتتح مقر الفرع بمهرجان جماهيري ألقى فيه فهد خطاباً حماسياً لفت انتباه الجماهير المحتشدة. وكان فهد ورفاقه

من أوائل من حصلوا على استمارة عضوية الحزب"[٢٣٣]. وكان عبد الجبار حسون جار الله رئيس الفرع حينذاك. "وأخذ رفاق فهد على عاتقهم تعليم عمال الحزب الوطني وفلاحيه القراءة والكتابة. وكانت كلمة (النقابة) هي أول الكلمات التي تعلموا كتابتها وتعلموا معناها"[٢٣٤].

كان محمد جعفر أبو التمن، وهو الوطني الورع والواعي والمتحرر من بعض القيود الاجتماعية، ومنها التمييز الديني أو الطائفي، والمتتبع للاتجاهات الفكرية والسياسية في عصره، على علم ووعي بنشاط فهد في الحزب الوطني في الناصرية، وكان يدافع عنه أيضاً عندما كانت تتوجه أنظار السلطة وأعضاء من حزبه إلى الاتجاهات المتميزة التي كان يدعو لها فهد وتنبهه للمخاطر التي يمكن أن تتهدد مصالحها بسبب تنامي تلك النشاطات وانتقالها إلى الشارع العراقي، حيث قيل له مرة، بأن رئيس فرع الناصرية للحزب الوطني العراقي، والمقصود فهد، هو شخص "هدّام"، فرد عليهم بقوله أنه رجل "بنّاء"[٢٣٥]. وكان فهد يشجع حتى ذلك الحين على الانتماء لهذا الحزب والمشاركة الفعالة في نشاطه والاستفادة من إمكانياته في العمل السياسي المشروع. وقد استطاع فهد في فترة وجيزة تأمين تأييد مناسب لنشاطه وتوجهاته في البصرة بين عمال الموانئ وفي الناصرية بين بعض العمال والكسبة وبعض الفلاحين والطلاب، وكذلك في مناطق قريبة منها. وبهذه المجموعات الصغيرة والحيوية والمتحمسة انطلق فهد يحاول إيجاد السبل المناسبة للتعاون مع المجموعات الماركسية الأخرى التي نشأت في بغداد خلال ذات الفترة. ولا شك في أن المجموعات الأخرى كانت تتحرى عن مثل هذه المناسبة أيضاً لتأمين التعاون والتنسيق في ما بين الحركات الماركسية الصغيرة والفتية حينذاك.

---

٢٣٣ الجزائري، زهير. شباب فهد وصبا الحركة الشيوعية العراقية. مصدر سابق. ص ٢٧.

٢٣٤ نفس المصر السابق. ص ٢٧.

٢٣٥ خيري، زكي. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. إصدار اليوبيل الذهبي. ط ١. لندن. ١٩٨٤. ص ٣٢.

بدأ فهد بممارسة الكتابة والنشر في جريدة البلاد لصاحبها رفائيل بطي عن حالة الفلاحين في الناصرية وعن البؤس والفاقة التي تشمل الغالبية العظمى من سكان هذه المدينة التي تهيمن عليها العائلة الإقطاعية المعروفة، عائلة ناصر آل السعدون. وقد تميزت تلك التقارير بالحيوية والحس الطبقي والالتزام الثابت بقضايا الكادحين. وفي عام ١٩٣٠ قام يوسف سلمان، وبعد أن تيقن من إمكانية استمرار وتطور العمل في خلايا الرفاق في كل من البصرة والناصرية، بجولة سياحية استطلاعية في الأقطار العربية، ومنها سوريا ولبنان وفلسطين. وكان يسعى من وراء هذه السفرة تأمين عدة أهداف أساسية:

- الإطلاع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه البلدان وفهم المشكلات التي تعاني منها، والتي لم تكن تختلف كثيراً عن أوضاع العراق حينذاك.
- محاولة التعرف على النشاط الماركسي في هذه البلدان وإيجاد علاقات معها والتعرف على تجربتها في النشاط السياسي والجماهيري، خاصة وأن سنوات العقد الثالث من القرن العشرين شهدت عمليات تأسيس الأحزاب الشيوعية في كل من مصر وفلسطين ولبنان وسوريا. وكانت الأممية الشيوعية الثالثة قد تأسست لتوها في موسكو، أي في عام ١٩١٩. وشكلت لها مكاتب لدعم نشاط أو دعم قيام أحزاب شيوعية في مختلف بلدان العالم.

إطلاع القارئ العراقي على أوضاع الأقطار العربية كما يراها من خلال نشر ملاحظاته في جريدة البلاد، باعتباره مراسلاً لهذه الجريدة.

وليست لدينا معلومات يقينية تؤكد نشوء علاقة بين فهد ومحمود الأطرش، القائد الشيوعي الفلسطيني–الجزائري الأصل، الذي كان يعمل حينذاك في قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، وكان عاملاً في مزارع الحمضيات في فلسطين.

وفي ١٩٣١/٥/٧ أعلن في بغداد الإضراب العام احتجاجاً على رفع الضرائب وعلى اتساع حالة البطالة بسبب شمول العراق بالكساد الكبير الذي شمل العالم الرأسمالي كله وبسبب تهور مستوى معيشة الفلاحين وتكدس المحاصيل الزراعية وتعثر الزراعة وهجرة المزيد من الفلاحين للمزارع التي يعملون فيها نحو المدينة تحرياً عن فرص للعمل وإشباع البطون.

وقد جاء هذا الإضراب بعد عام واحد تقريباً من توقيع معاهدة ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٣٠ التي كان الشعب العراقي قد رفضها ورفض استمرار وجود البريطانيين في العراق، وبالتالي كان الإضراب مشحوناً بمضامين مهنية ووطنية عامة. وانتشر الإضراب ليشمل مدن العراق المختلفة، ومنها مدن الجنوب عامة. وفي الناصرية قاد فهد وحسن عياش وعبد الجبار حسون هذا الإضراب ولعبوا دورا أساسياً في تعبئة الناس واستمرار الإضراب. وكان لهذا الإضراب صداه الواسع في البلاد والأقطار العربية، بعد أن اشتبكت قوات الشرطة بالجماهير المضربة وسقط العديد من القتلى والجرحى برصاص الشرطة. كما تدخلت قوات الاحتلال البريطاني لصالح الحكومة العراقية والشرطة، وخاصة في البصرة. إذ تشير الدكتورة سعاد خيري إلى أن البوارج الحربية البريطانية وجهت مدافعها صوب مدينة البصرة مهددة بضربها[٢٣٦].

وفي عام ١٩٣٢ أصدر فهد بياناً عبر فيه عما كان يدور في خلده إزاء الوضع في العراق والاستعمار وإزاء الحكم ومعاناة العمال والفلاحين وسائر كادحي البلاد، وقام بإلصاق هذا البيان وبخط يده في ١٨ مكاناً مختلفاً في مدينة الناصرية في ليلة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٢. وقد استطاع حنا بطاطو الوصول إلى هذا البيان من ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧ حول فهد. فماذا تضمن هذا البيان الثوري الذي حمل شعار "يا عمال العالم، اتحدوا!" و"عاش اتحاد جمهوريات العمال والفلاحين في البلاد العربية"، كما حمل توقيع "عامل شيوعي":

"أيها العمال!.. العاطلون عن العمل يملأون الشوارع.. نساؤهم وأطفالهم لا يملكون ما يقتاتون به.. هل فكّرت الحكومة بمساعدتهم في هذا الطقس البارد؟ لم يحصل شيء من هذا.. لأن الحكومة ليست إلا عصابة تعمل ضد الشعب..

---

٢٣٦ خيري، سعاد د. نضال الطبقة العاملة العراقية من أجل قانون العمل. مجلة الثاقافة الجديدة العراقية. بغداد. العدد ١٩٧٦/٨٥. ص ٥٠.

أيها العمال! إن للناس حقوقاً لن يؤمنوها إلا بالقوة. هذا ما أكدته دروس التاريخ.. ما من أحد يمكنه أن يشعر ببؤس العمال إلا العمال أنفسهم. ولا أحد يعرف آلام الجوع إلا الجائع. لماذا نلوم الذين يأكلون ثمار عملنا.. إذا كنا نحن أنفسنا نشجّعهم على سرقتنا؟.. لا تُخدعوا باسم فلان من الناس لكونه من الأعيان أو لكونه غنياً أو من عائلة كبيرة، فكل الرذائل تأتي من العائلات الكبيرة التي يُزعم أنها شريفة حيث لا شرف إلا في العمل، وما من شريف غير العامل والفلاح..

تشجعوا أيها الرفاق! فنحن نناضل في سبيل شرفنا وحياتنا وخير أجيالنا المقبلة. إلى الأمام أيها العمال! تقدموا إلى العمل المثمر وإلى الحرية وإلى الرفاهية !"[٢٣٧].

وفي ٢٤/٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٢ أصدر فهد بياناً ثانية موجهاً إلى العمال لفضح نوايا الحكومة العراقية حول معاهدة ١٩٣٠. وجاء في البيان ما يلي:[٢٣٨]

اتحدوا يا عمال العالم

ليحيى اتحاد جمهور عمال وفلاحي البلاد العربية

أيها العمال:

لقد حلّت الحكومة المجلس السابق بحجة أنها تريد استفتاء الشعب، والمجلس المنحل لم يكن سوى مجلس استفتاء في المعاهدة العراقية – الإنكليزية، ونوابه لم يكونوا سوى أصنام نحتها نوري ومسيرو نوري فصدقوا المعاهدة التي بها جعلنا عبيد المصالح الاستعمارية – البريطانية وشرعوا قوانين جائرة لا يرضخ لها زنوج أفريقيا المتأخرون. فهل يجوز لهم أن يدّعوا أنهم استفتوا الشعب ورضي الشعب ببيع نفسه. والحكومة اليوم تريد أن تمثل دور استفتاء آخر فنشرت منهاجاً ملؤه الإبهام والمغالطة، أنها تريد ترقية

---

٢٣٧ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثالث. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٨٠.

٢٣٨ وثائق من وزارة الخارجية البريطانية عن الرفيق فهد تنشر لأول مرة. مجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٢ (٩). ١٩٨١. ص ٧٦/٧٥.

الزراعة وقد سلب الفلاح المسكين آخر فلس عنده حتى اضطرته لبيع مسحاته وكذلك تريد نشر المعارف والثقافة العالية وإذا بنا نرى المدارس العالية الواحدة بعد الأخرى! وتقول أنها تريد تعزيز الدفاع الوطني وهذا – على الأكثر – هو السبب الوحيد لترخيص المجلس السابق بعد أن لوثت نوابه بالخزي والعار لتجمع نواباً آخرين بعد أن تستوثق من صنعتهم –وتأخذ منهم المستندات لكي يوافقوها على خططها ويرضخوا لمشيئتها أو مشيئة الاستعمار البريطاني الذي يسير وفق أغراضه. وسيقررون لها فرض الخدمة العسكرية الإجبارية لا لتعزيز الدفاع الوطني كما يوهموننا بل لحراسة المصالح الإنكليزية ومنها حراسة شركات النفط وأنابيبها التي تنوي مدّها في الصحراء وربما أقضت سياستهم أن يسوقوننا لمحاربة جارتنا إيران التي أخذت تنفض عنها غبار الذل والاستسلام للمتعجرف البريطاني. هذا هو غرضهم من جمع مجلس جديد – ولا شك أنهم الآن قد وجدوا الأشخاص الذين يشاركونهم أعمالهم وصدروا أوأمرهم إلى المتصرفين لإخراجهم نواباً. أما الانتخابات والتظاهر بها فما هي إلا ألعوبة يسترون بها حياتهم. هذا هو استفتاؤهم ايها الرفاق فهل فيكم من يرضى أن يسفك دمه من أجل مصالح الإنكليز، إذن فودعوا أهلكم وأطفالكم واتركوهم هنا تحت رحمة أعدائكم الموجودين في داخل البلاد واذهبوا وقاتلوا أعداء أعدائكم.

لقد حذرتكم في نشرتي السابقة وأنا أحذركم الآن والوقت عصيب جداً فمن العار علينا أن نطأطئ رؤوسنا للظلم أيها الرفاق.

فإلى الأمام فإلى الأمام

– عامل شيوعي –

وفي أعقاب توزيع هذين البيانين المتتاليين وترجمة واستنساخ البيان الشيوعي وتوزيعه في الناصرية في عام ١٩٣٢،[٢٣٩] ألقت الشرطة في ٢١ شباط/فبراير من عام ١٩٣٣ القبض على فهد وأبقته في التوقيف الاحترازي لمدة شهر وأجرت التحقيق معه، ثم اضطرت على إطلاق سراحه*، إذ لم تكن هناك مادة قانونية تجيز اعتقاله، رغم كونه قد "اعترف عند التحقيق معه بكونه شيوعياً، وألقى محاضرة مطوَّلة عن "الرأسماليين" و "الجماهير الكادحة""[٢٤٠]. ولم يجد الحاكم مادة قانونية تسمح له بالحكم عليه فأطلق سراحه، علماً بأن الأستاذ عبود الشالجي كان الحاكم الذي أطلق سراحه، وساهم تدخل محمد جعفر أبو التمن لصالحه باعتباره عضوا في حزبه على التعجيل بالإفراج عنه[٢٤١]. وفي هذه الفترة كان

---

٢٣٩ ونقل زهير الجزائري في مقاله المذكور سابقاً "شباب فهد وصبا.." عن لقاءاته مع الرواد الأوائل قول عبد الكريم حسون جار الله "وأتذكر اني تسلمت منه البيان الشيوعي مخطوطاً باليد.."، أي من يد فهد. ص ٢٥.

* في لقاء مع جريدة "المؤتمر" نشر في العدد ٢٦٨ بتاريخ ٢٥-٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١ والذي أعده رشيد الخيون يقول عبود الشالجي بهذا الخصوص: "كنت حاكماً في الناصرية العام ١٩٣٤ عندما ألقي القبض على شخص يدعى يوسف سلمان، المعروف بفهد، وهو مؤسس الحزب الشيوعي العراقي، وقدم لمحاكمته. سألته: ما هي تهمتك؟ قال أما من الحزب الشيوعي ولكن لا أبشر بالمذهب الشيوعي. وكان القانون صريح بالمعاقبة على التبشير بالشيوعية. وقد وجهت السؤال لوكيل المدعي العام: هل عندك دليل على أنه يبشر للشيوعية؟ وبعد يومين قال لي المدعي العام: لا يوجد لدينا أي دليل. وحينها أطلقت سراح المتهم. ولكن بعد فترة قصيرة جداً تغير القانون مباشرة، وأصبح ينص على معاقبة من ينتمي للحزب الشيوعي ومن يبشر بأفكاره".

٢٤٠ المصدر السابق نفسه. ص ٨١.

٢٤١ من المفيد هنا نشر الجزء الأساسي من الوثيقة التي حصل عليها الحزب الشيوعي العراقي ونشرها في مجلة الثقافة الجديدة في عددها ١٣٢ (٩) لشهر تموز/يوليو من عام ١٩٨١، ص ٦٦/٦٧.

الحكومة العراقية	الديوتن الملكي
وزارة الداخلية	١١ آذار ١٩٣٣
شعبة المخابرات السرية	العدد د / ١٢١

سري

بغداد ١ مارت ١٩٣٣

العدد س / ٤٤١

مديرية الشرطة العامة

الموضوع / فهد المشبوه بالشيوعية

نبعث إليكم في طيه بصورة كتاب متصرفية لواء المنتفك المرقم ٤٢ والمؤرخ في ٢١ شباط ١٩٣٣ حول ما قامت به المتصرفية من الإجراءات ضد من اشتبه به باشتغاله في الشيوعية، للاطلاع والإيعاز لمن يلزم بإجراء المراقبة اللازمة.

صورة منه مع صورة كتاب المتصرفية المذكورة مع مرفقه إلى /

رئاسة الديوان الملكي

سكرتارية مجلس الوزراء للاطلاع

متصرفية لواء المنتفك / للاطلاع بالإشارة إلى كتابها المنوه في أعلاه.

الموضوع / العامل الشيوعي

الحاقاً بكتابنا المرقم ٣٠ والمؤرخ في ١٢ شباط ١٩٣٣

لقد أخذت الشرطة بالسير في تحقيق قضية إلقاء الاذاعات بتوقيع عامل شيوعي في قضية الناصرية بين آونة وأخرى، وقد اجتمعت الدلائل التي اؤمل أن يقال أنها كافية للاتهام من أن المدبر والمنظم لهذه الأعمال هو عبد الجبار الحسون الذي أخذ رهن التوقيف اعتباراً من ١٩ الجاري بعد الظهر، كما أنه قد أوقف أثنين آخرين وهما عبد الجبار أبن غفوري ويوسف بن سلمان الذي يظن أنهما هما الذين كانا يكتبان هذه الإذاعات بتوقيع العامل الشيوعي. وبتاريخ ٢٠ منه جلب فهدلاجل الاستكتاب نظراً "للشبهة الحوله من أنه أحد أعضاء هذه الجماعة بهذا العمل، ولدى استكتابه من قبل مفوض التحقيق أخذ يتصنع بشكل يجعل خطه غير طبيعي ولما طلب منه أن يكتب بصورة طبيعية امتنع عن الكتابة وبين بصورة واضحة للمفوض من أنه رجل شيوعي، فإذا كان الاستكتاب من أجل ذلك فهو شيوعي وهذا معتقده ومذهبه فأخذوه فوراً" لمدير الشرطة فأيد ذلك بحضور مدير الشرطة وامتنع أيضاً عن الكتابة وعليه عمل ورقة ضبط بحق المرقوم ثم ارسله للحاكم فأيد عين ما قاله بحضور مدير الشرطة عند الحاكم ثم أحضره أمامي، فبعد المباحثة معه عن شغله وصنعته ومقدار دخله الشهري، وما يملكه ومسقط رأسه أجاب أنه عامل ميكانيكي، أما دخلي في ايام الصيف كان بين الخمسة وستة دنانير وذلك من واردات ماكنتي الثلج والطحين اللتين لي بهما الربع وليس لدي

فهد ما يزال يعمل في إطار الحزب الوطني في الناصرية ويجد في هذا الموقع حصانة لنشاطه السياسي المشروع رغم تبنيه أفكاراً أبعد وأغنى مما كان مطروحاً في برنامج الحزب الوطني. وكان عام ١٩٣٢/١٩٣٣ بداية للتحالف الذي أمكن إقامته بين الحزب الوطني وحزب الإخاء الوطني لمواجهة الأوضاع الجديدة في العراق. ولكن حزب الإخاء الوطني أخل بهذا التحالف ووافق على تشكيل وزارة يتحمل مسؤوليتها حزب الإخاء الوطني ذاته برئاسة عضو قيادة الحزب رشيد عالي الگيلاني ومشاركة رئيس الحزب بحقيبة وزارة الداخلية، إضافة إلى عدد من الحقائب الوزارية التي تقلدها قياديون آخرون في الحزب، كما احتل نوري السعيد، الذي وقَّع تلك المعاهدة، حقيبة وزارة الخارجية. وبهذا يكون قد تخلى حزب الإخاء الوطني في البرنامج الوزاري الجديد عن المسألة المركزية التي كان الحزبان يرفضانها ويناضلان ضدها، ونعني بها معاهدة ١٩٣٠. وأصيب محمد جعفر أبو التمن بخيبة أمل شديدة دفعته إلى تجميد نشاطه ونشاط الحزب الوطني عملياً ابتداءً من الأول من تشرين الثاني عام ١٩٣٣. وأغضب هذا الموقف الكثير من أعضاء الحزب، إذ كانوا يكنون لجعفر أبو التمن الاحترام والتقدير. وكان فهد، وكذا المجموعة التي كانت معه، يحمل جل الاحترام والتقدير لهذه الشخصية الوطنية، وبالتالي لم يكن سهلاً عليه أن يقبل بذلك التجميد لأنه كان يرى ضرورة إبداء الصلابة ومواصلة نضال الحزب الوطني وقائد الحزب أبو التمن. وخلال هذه الفترة كانت الحلقات الماركسية تبحث عن صيغة عملية لتوحيد نشاطها السياسي على نطاق القطر. وكان فهد من بين أوائل الذين يبحثون عن تلك الصيغة.

الشيوعي مالاً عدا الألبسة والاضطهاد من المجتمع وأصحاب رؤوس الأموال وأنني على ذلك مضطهداً في بيتي أيضاً ومسقط رأس فهو بغداد. وكانت أجوبته هذه بكل برودة دم وتأييده وتعريف لي من أنه شيوعي دون أن يسال عن ذلك ولما سألته عن امتناعه عن الاستكتاب أجاب إذا كان المراد مقابلة خطه فهو الذي كتبه أمام المفوض هو كافي للتطبيق وأنه لا يحرر غيره. ولما سألته عما إذا كان هو المحرر للمناشير التي بتوقيع عامل شيوعي أجاب لا أتخطر ولا يجوز فعليه طبعاً توقف المرقوم وكبس داره وقد عثر على بعض الكتب والمراسلات ولم يتم فحصها بعد".

الفصل الخامس

تأسيس الحزب الشيوعي العراقي

يسمح تتبع نشاط المجموعات الماركسية في سنوات النصف الثاني من العقد الثالث والنصف الأول من العقد الرابع بالتعرف، في ضوء ما أشير إليه سابقاً، على مجموعتين رئيسيتين من الماركسيين الأوائل، كانت الأولى تبدي اهتماما مركزيا بالتثقيف الفكري الماركسي ومحاولة رفع مستوى العاملين فيها نوعيا وعدم التوسع في بناء الخلايا القاعدية أو إقامة تنظيم واسع. وكانت هذه المجموعة تتشكل أساسا من جماعة متعلمة وتمتلك ثقافة أعلى من المستوى التعليمي والثقافي العام في البلاد. أما المجموعة الثانية فقد انصب جل اهتمامها على مسألتين رئيستين هما الدعاية والتبشير والعمل السياسي من جهة، وإقامة التنظيمات الحلقية الصغيرة المتميزة بالحركية والالتصاق بالفئات الكادحة والروح الكفاحية العالية من جهة أخرى، إضافة إلى سعيها من أجل إشراك وتدريب هذه المجموعات في العملية النضالية اليومية. أي أنها كانت تركز على العمل التعبوي مستفيدة من الشعور الوطني العام الذي تُعرف به البصرة والناصرية على سبيل المثال لا الحصر. وكان جُلّ العاملين في هذه المجالات من الكسبة والعمال الكادحين والحرفيين والفلاحين وبعض الطلاب. ويبدو لنا اليوم بأن الماركسية ما كان لها أن تنتشر وتصبح مدرسة لعدد كبير جدا من مثقفي العراق في العقود التالية لولا عمل هاتين الجماعتين التنويري والتنظيمي والتعبوي المبكر. فقد تكامل نشاطيما الفكري والسياسي والتنظيمي وساهما في إنعاش النضال الثوري في العراق ونقلاه إلى مستويات ومضامين أخرى أكثر عمقاً وحيوية وأكثر فاعلية وتنشيطاً للفكر. إذ أن اللقاء بين هاتين المجموعتين في النصف الأول من العقد الرابع والتنسيق بينهما والاتفاق على العمل المشترك والموحد وتشكيل تنظيم جديد باسم "لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار" هو الذي سمح لاحقا بقيام "الحزب الشيوعي

العراقي". ولهذا لا يمكن الادعاء بأن المجموعة الأولى لم تؤد دوراً مهماً في النضال والتوعية والتنوير أو في إقامة الحزب الشيوعي العراقي، إذ كانت العملية النضالية بحاجة إلى الجماعتين في آن واحد، خاصة وأن المجموعة الأولى كانت في العاصمة بغداد، رغم أن الفترات اللاحقة عرفت انحسارا في عدد العاملين من الجماعة الأولى وفي تخلي بعضهم عن النضال عموما أو عن الحزب خصوصاً، ولكن مع ذلك كان لها الفضل في المشاركة بتلك الريادة وذلك التأسيس. ومن هنا تصبح تلك الملاحظات التي تحاول التقليل من أهمية جماعات بغداد ومن دورهم في العملية النضالية وفي بناء الحزب الشيوعي العراقي خارج السياق في كل الأحوال. كتب زهير الجزائري يقول: "وفي الوقت الذي كانت الشيوعية في بغداد مجرد فكرة يتداولها مثقفون أنيقون ابتلعت الوظائف معظمهم، كان هاجس فهد هو تحويل الأفكار الشيوعية إلى سلاح جماهيري. كان يذهب ويدفع رفاقه إلى حيث توجد الجماهير الكادحة"[٢٤٢]. ثم يواصل قوله في مكان آخر فيقول: "وكلما توسع عمل الحزب وانتشرت خلاياه عمل فهد على تخليص الحزب، وخاصة قيادته، من (الأفندية)، أي العناصر البرجوازية والمثقفين الأرستقراطيين الذين يطرحون الاعتراضات الذاتية أضعاف ما يعملون بين الجماهير. وكان يختار ويدرب العناصر المنحدرة من أصول بروليتارية للاضطلاع بدور قيادي".[٢٤٣] ولم تنحصر مثل هذه الإشارة على زهير الجزائري، بل نجدها عند زكي خيري وغيره من الكتاب والمناضلين الشيوعيين دون دراسة وافية لأكثر من سؤال، منها مثلا: هل كان ممكناً تحقيق نشر وتوسيع قاعدة المتبنين للفكر التقدمي عموماً والماركسي خصوصاً دون نشاط هذه المجموعة النيرة من المثقفين العراقيين "الأنيقين" الذين كان همهم الأساسي المشاركة الفعالة بتوعية وتنوير الشعب وفتح عيونه على الواقع المؤلم الذي كان يعيش فيه، وأن هذا الواقع ليس قدراً لا يمكن تجاوزه؟ وهل كان ضرورياً تخليص الحزب من هؤلاء المثقفين حينذاك؟ وهل يفترض أن نقبل بما كان

---

٢٤٢ الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية العراقية. ص ٢٩

٢٤٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩.

يجري حينذاك دون أن تكون لنا نظرة نقدية للماضي غير البعيد؟ وهل علينا أن نمجد كل شيْ بغض النظر عن النتائج التي ترتبت على تلك السلوكية؟ وهل كان تخليص الحزب من "البرجوازيين والمثقفين الأرستقراطيين" قد استند إلى أسباب وجيهة ومشروعة وواقعية، أم كان لمجرد كونهم من المثقفين البرجوازيين؟ وهل كان اختيار عناصر منحدرة من أصول بروليتارية، أنها فعلاً ذات أصول بروليتارية، في بلد كانت البروليتاريا فيه نادرة الوجود؟ وهل كان لهذا التخليص من هؤلاء آثاره السلبية أم الإيجابية على مستوى الحزب الفكري والسياسي العام وعلى قدرة الشيوعيين على الحوار والتفكير المستقل حينذاك ولاحقاً؟ إنها الأسئلة التي يفترض التفكير بها والتحري عن إجابة صادقة عنها. وسنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة لاحقاً بهدف الابتعاد عن التعميم والآثار السلبية المحتملة من هكذا تعميمات، إذ كانت لها، لا في الحزب الشيوعي العراقي فحسب، بل بالنسبة لسائر الأحزاب الشيوعية حينذاك وفيما بعد، آثارها الواضحة في الموقف من المثقفين في الأحزاب الشيوعية والعمالية عموماً. وإذا كان بعض هؤلاء قد تخلى عن الحزب لأي سبب كان، فأنهم لعبوا دوراً فكرياً مهماً في تبني مجموعات جديدة حلّت محلها للفكر الماركسي وشاركت فيما بعد في بناء الحزب الشيوعي العراقي والحركة اليسارية العراقية. ولهذا فأن في مثل هذه الجمل الكثير من الغبن للرواد الأوائل ولدورهم في الحياة الفكرية والسياسية والنضالية العراقية حينذاك. وإذا كنا سابقاً نرددها بسبب موقفنا من المثقفين الحزبيين عموما، وليس من المثقفين خارج الحزب، فأن الوقت قد حان أن لا نردد جملاً لم تعد مناسبة وربما جارحة ولا معنى لها، كما يمكن أن تكون مضرة بالمستوى الفكري والسياسي للحزب الشيوعي العراقي.

كان نشاط ودأب حلقات بغداد ملموساً وفعالاً في آن واحد، كما أن فهدا لم يكن بعيداً عن تنظيمات ونشاط بغداد. ولم تكن الصلة بين الحلقات الماركسية التي تكونت في الجنوب مقطوعة عن الحلقات التي تشكلت في بغداد، بل كانت هناك صلات قائمة وعلاقات فعلية في ما بينها. كما أن هذه الصلة لم تكن من طرف واحد، أي لم تكن من البصرة والناصرية صوب بغداد، بل كانت الصلة من بغداد صوب المدينتين الجنوبيتين قائمة أيضاً. فقد

كانت زيارات فهد إلى بغداد مستمرة منذ نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات[٢٤٤]، كما كان فهد على صلة بعدد من الصحف التي كانت تصدر في حينها باعتباره كان كاتباً فيها أو وكيلاً لها في البصرة. فعندما صدرت مجلة "الشباب" في بغداد في العام ١٩٢٩ لصاحبها سعيد السأمرائي ومديرها المسؤول عبد القادر إسماعيل، وفي حينها لم يكن الأخير شيوعياً، نشرت في غلافها الأخير إعلاناً للخياط العصري عاصم فليح، كما ذكرت اسم "يوسف أفندي سلمان" باعتباره وكيلاً للمجلة في البصرة[٢٤٥]. ولم يكن عبثاً إرسال قاسم حسن وآخرين إلى الناصرية لمحاكمته مع فهد في نهاية ١٩٣٢ وأوائل ١٩٣٣، بل كانت هناك قناعات لدى التحقيقات الجنائية والمستشارين البريطانيين عن وجود مثل هذه العلاقة بين

---

٢٤٤ ارتبطت حياة ونشاط فهد السياسي الوطني والطبقي بشكل عضوي بنشوء وتطور الحزب الشيوعي العراق. كما ارتبط تأسيس هذا الحزب بالمحصلة النهائية وبحق باسم فهد أيضاً، رغم كونه لم يكن أول سكرتير لهذا الحزب. ولهذا الارتباط عوامل عديدة سنأتي على ذكرها في حينه. ولكن لا تقلل هذه الحقيقة، ويجب أن لا تقلل بأي حال، من أهمية المبادرة التي قام بها والدور الذي لعبه أشخاص آخرون في هذا التأسيس، سواء ارتبط هذا الدور بنشر الفكر الماركسي أم المساهمة الفعلية والعملية في التأسيس، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، حسين الرحال وعاصم فليح (وقد انتخب سكرتيرا للحزب عند التأسيس) وقاسم حسن وحسن عباس الكرباسي وزكي خيري ومهدي هاشم ويوسف متي وغالي زوِّيد وجميل توما ويوسف إسماعيل ونوري رفائيل وغيرهم. ويفترض أن لا ينسى الشيوعيون العراقيون دور هؤلاء وغيرهم في هذا الإنجاز، بغض النظر عن مدى مساهمتهم ومواصلتهم فيما بعد في العملية النضالية أم تخليهم فيما بعد عن النضال الفعلي عموماً أو في صفوف الحزب الشيوعي الذي ساهموا في تأسيسه خصوصاً، أو حتى إن كانت أدوار بعضهم سيئة بالنسبة للحزب، إذ يفترض أن يشار إلى واقع التاريخ بشكل دقيق أولاً، وأن يكون البحث حضارياً ثانياً، كما يمكن أن يشار إلى الأدوار الأخرى التي أعقبت ذلك بالنسبة إلى هذا الشخص أو ذاك كما هي في الواقع. وتتضمن هذه المرحلة الفترة الواقعة بين بدء الجهود لتأسيس الحزب وعام ١٩٤٣ حيث تسلم فهد قيادة الحزب الفعلية.

٢٤٥ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي في العراق. مصدر سابق. ص ٨٠، وكذلك الهامش رقم ٦٦ على الصفحة ذاتها.

الناصرية وبغداد قبل فترة غير قصيرة. والمعلومات المتوفرة تشير إلى نشوء علاقة بين بعض طلاب مدرسة الصناعة في بغداد وبين "الأسطة"، إذ كان يشار إلى فهد بهذه الكنية. وكان من بين هؤلاء الطالب عبد الرحمن داود، وهو من أهالي الناصرية، الذي قام بتقديم الطالب حسن عباس الكرباسي إلى يوسف سلمان، بعد أن توثقت العلاقة بين الطالبين وبعد أن تعرف أحدهما على الآخر عن قرب. كتب حسن عباس الكرباسي في مذكراته الشخصية التي لم تنشر حتى الآن، يقول: "بعد عودة عبد الرحمن داود من زيارة قصيرة لأهله بالناصرية، قال لي أنه كلّم الأسطة (يوسف سلمان) عني وأن الأسطة قال له سيأتي ليتعرف عليّ في زيارته القادمة إلى بغداد. بعد وقت لا أستطيع تعيينه هل كان في نهاية عام ١٩٣٢ أم في بداية ١٩٣٣ (ويقول الكرباسي في الهامش: الأرجح أنه في نهاية ١٩٣٢)، وإذا بي أسمع من عبد الرحمن أن الأسطة قد أوقفته الشرطة في مدينة الناصرية (...). بعد خروج يوسف بالإفراج عنه في محكمة الناصرية توجه إلى بغداد حسب عادته في التردد عليها وقصد القسم الداخلي لمدرستنا حيث تعارفنا مع بعضنا عن طريق عبد الرحمن داود"[٢٤٦]. ثم يشير إلى المقهى التي كان يتردد مع فهد إليها في أحد گراجات بغداد[٢٤٧]، حيث عرَّفه بشكل مباشر على قاسم حسن، حيث كتب يقول: "قام يوسف

٢٤٦ الكرباسي، حسن عباس. سير نضالية –في مذكرات– مهداة إلى الحزب الشيوعي العراقي. ليست معدة للنشر. برلين. الشهر العاشر من عام ١٩٨٢. ص ١١. . توفي المحامي حسن عباس الكرباسي عن عمر ناهز الثمانين في مدينة برلين في عام ١٩٩٥ ودفن فيها. وساهمت جمهرة من العراقيين في تشييعه إلى مقبرة برلين.

٢٤٧ يشير حسن عباس الكرباسي إلى أن "هذا الكراج يقع بين دربونة الخناق التي تخرج من شارع الرشيد وبين شارع الگيلاني من بدايته في شارع الرشيد على بعد ١٥٠ متراً من جهته اليمنى. جداره على شارع الگيلاني والمدخل من الجينكو وبعض الأخشاب وجدرانه الأخرى من الطين "الطوف"... وكان الكراج أشبه بالنادي لجماعة معينة سيأتي ذكر أفرادها وهم الذين تعرفت عليهم بواسطة فهدبعد الإفراج عنه من محكمة الناصرية في نهاية ١٩٣٢. وقد استمرت زيارات يوسف إلى بغداد والتردد على الكراج حتى سفره في نهاية ١٩٣٤ إلى خارج العراق". راجع الكرباسي، حسن عباس. سير نضالية. المصدر السابق نفسه. ص ١٢/١٣.

بالتعارف بيني وبين الشاب الأنيق واسمه قاسم حسن. ... وقال يوسف بحضور قاسم وخاطبني: حسن أنت أتصل بقاسم واعمل معه، وكانت هذه أول مقابلة لي مع قاسم الذي لم يتأخر أن أعلَمَني كيف ومتى أن ألتقي به..."[٢٤٨]. وكان حسن الكرباسي وعبد الرحمن داود يقومان بزيارة قاسم حسن في بيته سوية. وعن طريق قاسم حسن تم اللقاء بين حسن الكرباسي و"الأسطة" الآخر، أي عاصم فليح. ويقول حسن متمماً "إلا أن قاسماً قال لي بعد ذلك مبتسماً أنه، ويقصد عاصم فليح، هو الأسطة". والأسطة إشارة إلى الاصطلاح الذي كنا أنا وعبد الرحمن نردده للإشارة إلى يوسف سلمان، وتعني هنا بتعبير آخر الشخص الأول أو السكرتير"[٢٤٩]، وكان هذا الحديث، كما يبدو من تسلسل مذكرات حسن عباس الكرباسي، قد تم بينهما في نهاية ١٩٣٣[٢٥٠]. ويبدو أن الصلات بين فهد وجماعة بغداد قديمة نسبياً، أي منذ نهاية العقد الثالث على الأقل، وأنه كان على معرفة بأفراد هذه الجماعات تقريباً، إذ من خلال فهد تعرف حسن على عدد كبير من هؤلاء الرواد. وأن الصلات منذ تلك الفترة قد بدأت للتنسيق في ما بين تلك الحلقات، ولكنها لم تكن الظروف ناضجة لعمل معين، حتى عودة كل من عاصم فليح وقاسم حسن على التوالي من الخارج، سواء كان سفرهم لحضور اجتماعات الأممية الثالثة أم للدراسة في المدرسة الحزبية أو "الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق" في الاتحاد السوفييتي. وإذا كانت علاقاته بجماعة بغداد قد بدأت منذ نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات، إذ أن هناك الكثير من الشواهد على وجود مثل هذه العلاقات السياسية، عندها يمكن توقع أن السفرة السياحية

---

٢٤٨ الكرباسي، حسن عباس. المصدر السابق نفسه. ص ١٣.

٢٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٦.

٢٥٠ كتب السيد عبد الرزاق الحسني في مؤلفه "تراريخ الوزارات العراقية" في الجزء السابع منه، في معرض حديثه عن موقف الشيوعيين من القضية الفلسطينية، يقول: "أما الحزب الشيوعي السري الذي تألف في بغداد سنة ١٩٣٣ وتململ من رقاده وسريته بعد بعث الحياة الحزبية في العراق في سنة ١٩٤٦ فقد قام بمظاهرات صاخبة..". راجع الحسني، عبد الرزاق. "تاريخ الوزارات العراقية". عشرة أجزاء في خمسة مجلدات. المجلد ٧–٨. الجزء ٧. مطبعة العرفان. صيدا–بيروت. ١٩٦٨. ص١٩٧/١٩٨.

التي قام بها إلى بعض الأقطار العربية لم تكن دون تنسيق معين مع بعض أفراد تلك الجماعات، منهم مثلاً قاسم حسن أو عاصم فليح، في محاولة لإيجاد أكثر من صلة بالقوى الماركسية والشيوعية والتعرف على تجربتهم في بناء الحركة الشيوعية في كل من فلسطين وسوريا ولبنان ومصر والاستفادة منها في تأسيس الحزب الشيوعي العراقي. إذ كانت له رغبة فعلية في الوصول إلى هذه الدول، ولكنه لم يستطع الوصول إلى مصر بسبب قطعه لزيارته وعودته إلى بغداد للتعاون مع رفاقه في مواجهة معاهدة ١٩٣٠ التي كان نوري السعيد قد أعلن عن توقيعها والمصادقة عليها في الثلاثين من حزيران، وهو اليوم الذي اعتبر يوم انطلاق ثورة ١٩٢٠ ضد الانتداب والاحتلال البريطاني للعراق، وكأني بهؤلاء، نوري السعيد ورهطه وسلطات الاحتلال البريطانية، يعلنون عن تحديهم للشعب العراقي وكل المناهضين للمعاهدة بإعلانها في يوم الذكرى العاشرة للثورة.

جميع المعطيات التي لدينا تشير إلى أن فهد كان أحد النشطاء البارزين لا على صعيد البصرة والناصرية فحسب، بل وعلى صعيد بغداد وبعض المدن الجنوبية أيضاً، كما أنه لم يكن نشطاً في العلاقات مع الأفراد الذين كانوا يلتحقون تدريجاً بالمجموعات الماركسية فحسب، بل كانت له علاقات واسعة بالآخرين الذين كانوا يلتقون في مقاهي بغداد أو عند بعض الأصدقاء وفي الكراج الذي أشير إليه في هامش سابق، كما كان نشطاً في الكتابة والنشر الصحفي حول العراق، وكان مهتماً بالتثقيف واقتناء الكتب من مكتبة مكنزي، ومنها كتاب "الرأسمال" بالإنكليزية لصالح مجموعة بغداد. ومن هنا يفترض أن يعاد النظر في دور فهد في بغداد أيضاً وأن لا يُقصر على الناصرية والبصرة فقط، خاصة وأن فهد كان يدرك أهمية العاصمة في عملية التبشير والتنوير الفكري والسياسي الماركسي. فالاجتماع الأول لممثلي الحلقات لم يكن في عام ١٩٣٥، بل كان قبل ذاك في نهاية ١٩٣٣ (١٩٣٣/١٢/٢٧) حيث تم التوصل فيه إلى صيغة مناسبة للعلاقة المشتركة بين هذه

الحلقات الماركسية، ثم الاتفاق على إصدار أول بيان مشترك أعلن فيه المجتمعون عن احتجاجهم على حل اتحاد النقابات واحتجاز ونفي قادته، ومنهم محمد صالح القزاز[٢٥١].

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر السادس للأممية الشيوعية المنعقد في الفترة الواقعة بين السابع عشر من تموز/يوليو والأول من أيلول/سبتمبر ١٩٢٨ قد أكد على العمل من أجل تأسيس وتعزيز الأحزاب الشيوعية الجماهيرية في المستعمرات باعتبارها أحزاباً بروليتارية طليعية وقوى قائدة في النضالات الثورية القادمة، والعمل على شد أزرها من كل الجوانب.[٢٥٢] وتحت تأثير مقررات المؤتمر السادس للأممية الشيوعية الذي عرف في حينها بخطه اليساري، والذي تم توجيه النقد لجملة من قراراته فيما بعد، توجهت الصحافة الشيوعية التابعة للأممية إلى نشر المقالات التي تؤكد على خط تكوين الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة والتابعة، دون النظر إلى واقع التركيب الاجتماعي في هذه البلدان. وفي السنة التي تعتبر سنة تأسيس الحزب الشيوعي احتمالاً، أي عام ١٩٣٣، نشر (س. مصطفى) من بغداد مقالاً في صحيفة :روند شاو بحث فيه مجموعة من القضايا المهمة في تلك الفترة، وبشكل خاص تطرق إلى دور البرجوازية العراقية والحكومة والمجموعات الشيوعية. وبصدد القضية الأخيرة تضمن المقال عشر نقاط برنامجية، اعتبرها واجباً ملزماً للمجموعات الشيوعية العراقية التي لم تكن قد أسست حزبها بعد. وبسبب الأهمية التاريخية لهذه المقالة والنقاط الواردة فيها ووجهتها وارتباطها العضوي بحركة تأسيس الحزب الشيوعي العراقي في نفس العام أو في السنة التالية، نعيد نشر النقاط العشرة باللغة العربية لأول مرة، وهي كما يلي:

"لقد آن الأوان من أجل أن تخرج المجموعات الشيوعية في العراق من سلبيتها، وضرورة أخذ واجباتها الثورية التي تقع على عاتقها في هذه اللحظة بيدها. عليها أن تقوم بحملة دعائية كبيرة من أجل النقاط التالية:

---

٢٥١ خيري، زكي. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراق. مصدر سابق. ص ٣٤.

252 Protokoll 10. Plenum des Exekutivkommitees der KI. Moskau. 3. Bis 10. Juli 1929. Hamburg-Berlin. o.j.

١. إفهام الجماهير العربية بأن العراق مستعمرة بريطانية، وأن الاستعمار البريطاني لا ولن يخرج بملء إرادته، كما هو الحال في مصر والهند.

٢. إن الحكومة العراقية الراهنة، هي في الحقيقة، لعبة بيد الحاكم الإنكليزي العام. وأن وجود ملك ومجلس وزراء، هو في الأساس، أداة استعمارية فحسب، وذلك من أجل الحفاظ على أسس معاهدة تثبت أركان سيطرتها بمساعدة البرجوازية المحلية والإقطاعيين.

٣. إن الحكومة الراهنة في العراق، هي حكومة رجعية، تمثل مصالح الطبقات الحاكمة، التي لا ولن تمثل مصالح الجماهير العربية المسحوقة.

٤. إن إنهاء الانتداب من خلال معاهدة تؤدي مهماته والموافقة على ضم العراق إلى عصبة الأمم، هما مناورة إمبريالية من أجل الحفاظ على الطريق المهم إلى الهند من جهة، وضمانة في حالة نشوب حرب ضد الاتحاد السوفييتي وتأمين الهيمنة الاستعمارية على البلدين شبه المستعمرتين (إيران وتركيا) من جهة أخرى.

٥. إن كل صحيفة أو مجموعة سياسية في العراق تعمل مع الحكومة أو تساندها، والتي تدعي بأن العراق دولة مستقلة وليست مستعمرة، إنما هي عميلة للاستعمار البريطاني، جلاد الشغيلة العراقية، سواء بوعي أو بدون وعي.

٦. إن كل دعاية توجه ضد الأقليات القومية، بدلاً من النضال الحقيقي ضد الإمبريالية، إنما هي دعاية إجرامية.

٧. إن الإمبريالية تحاول في الحقيقة توجيه الأقليات القومية ضد حركة التحرر في العراق، وإنها لمن واجب الشيوعيين إفهام شغيلة هذه الأقليات، بأن شغيلة جميع الأمم إنما تستغل من قبل الإمبريالية، وبأن تحررهم لا يمكن أن يتم بدون نضالهم المشترك.[٢٥٣]

---

٢٥٣ من المفيد هنا أن ننتبه إلى عدة ملاحظات مهمة حول هذه النقاط، وهي:

One) الدعوة إلى تشكيل حزب شيوعي عراقي من جانب المجموعات الشيوعية التي كانت قائمة حينذاك.

٨. إن "جمعية الدفاع الوطني" هي جمعية لا ثورية، هدفها مساندة القوى الرجعية في البلد، مهاجمة الجماهير الكادحة وافتعال المعارك الجانبية: إن على الشيوعيين العراقيين أن يكافحوا هذه الجمعية بلا هوادة.

هناك في العراق عناصر وطنية ثورية، مستعدة للنضال جنباً إلى جنب في صفوف الجماهير العربية من أجل إنقاذ العراق من النير الاستعماري: إن واجب رفاقنا هو، جر هذه العناصر إلى النضال المعادي للاستعمار.

يجب على الحزب جمع شمل العمال والفلاحين والجنود تحت قيادته، وإفهام العمال بأنهم يعتبرون طليعة الحركة التحررية، وكذلك إفهام الفلاحين بأنه لا يمكن حل المسألة الزراعية إلا من خلال النضال مع العمال، وذلك من أجل الاستيلاء على أراضي الإقطاعيين والدولة.

عندما يضع الحزب نفسه على رأس الحركة الوطنية التحررية للجماهير، سيرى بأنه القائد الحقيقي الوحيد للنضال ضد الاستعمار وضد الاستغلال الاجتماعي. وأنه سيقود

Two) الحديث يوجه عموماً إلى الجماهير العربية في العراق، وليس إلى كل الشعب العراقي بجميع قومياته وأقلياته القومية. وقد ساد هذا الحديث فترة طويلة في الحركة الوطنية العراقية وفي صحافة الحزب أيضاً.

Three) محاولة تصوير أن كل حركات الأقليات القومية، بما فيها حركات الشعب الكردي والآثوريين وغيرها على أنها حركات مدبرة من قبل الاستعمار أو بتحريض منه، وهو ما ورد في أدبيات الحزب فيما بعد أيضاً.

Four) إن التشخيصات التي طرحت حينذاك لم تكن تنسجم مع الواقع العراقي، وكأن كاتبها لا يعرف العراق تماماً، خاصة في الموقف من البرجوازية العراقية، أو حتى من الحكومات العراقية حينذاك، ولا عن البنية الطبقية أو الاجتماعية للشعب العراقي، وعن مكانة الطبقة العاملة فيها حينذاك.

Five) إنه، وفي الوقت الذي كان يتحدث عن المجموعات الشيوعية، طرح في آخر نقطة عن الحزب وكأنه حقيقة موجودة عليه أن يعمل من أجل وحدة العمال والفلاحين تحت قيادته ...الخ. وهذه الملاحظة تشير بدورها إلى احتمال نشوء الحزب في عام ١٩٣٣ أو بعد ذلك بقليل، إذ أن المقالة قد نشرت في شهر أيلول سبتمبر من عام ١٩٣٣.

جماهير الشغيلة لتأسيس حكومة ديمقراطية للعمال والفلاحين، والتي تضمن لوحدها الحرية التامة والمساواة للأقليات القومية"[٢٥٤].

إن المقالات التي كانت تنشر في صحافة الحركة الشيوعية العالمية حينذاك، كانت خادعة لرقابة المكتب التنفيذي للأممية الشيوعية وبالتالي كانت المهمات التي ترد فيها تعبر عن وجهة نظر المكتب من جهة، وملزمة لمن يريد الارتباط بالحركة الشيوعية العالمية من جهة ثانية.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن فهدا كان في عام ١٩٣٣ كثير التردد على بغداد، لا لأغراض إنجاز مهمات شخصية، بل كانت من أجل التواصل مع جماعة بغداد والمشاركة في اجتماعاتهم وتبادل المعلومات والبيانات أو ما متاح من كتب ونشرات أو إصدارات جديدة، إضافة إلى مشروع توحيد تلك المجموعات أو الحلقات الماركسية. إلا أن هذه اللقاءات كانت تتم بين بعض الوجوه القيادية وليس بين كل أعضاء هذه الجماعات. وهي معروفة لنا بشكل خاص بالنسبة إلى عاصم فليح وقاسم حسن ونوري روفائيل وآخرين والتي يؤكدها أكثر من شخص ممن عملوا في تلك الفترة. أما حنا بطاطو فيشير، وفق الوثائق المتوفرة لديه، إلى أن اللقاء الأول الذي عقد في ٨ آذار/مارس ١٩٣٥ ضم كلاً من عاصم فليح ومهدي هاشم وقاسم حسن وحسن عباس الكرباسي[٢٥٥] ويوسف إسماعيل ونوري

---

254 Rundschau. Nr. 4. vom 15. September 1933. S 1310-1312.

٢٥٥ تشير المذكرات غير المنشورة للمحامي حسن عباس الكرباسي إلى أنه كان مع الجماعة بطبيعة الحال، ولكنه لم يشارك في الاجتماع الذي أصدر بيان "الجمعية ضد الاستعمار". إذ كتب يقول، وهو في هذا واضح جداً، ما يلي: "في مساء ١٩٣٥/٣/١٣ بعد موعد مسبق مع قاسم حسن جئته إلى بيته وبعد كلام موجز حول المهمة، سرعان ما خرجنا وسار بي قليلاً حول بيتهم – في منطقة باب الشيخ– ثم عرج كما لو أننا نعود، ولكنه وقف أمام مدخل زقاق خاص كانت له باب خشبية لم يبق منها سوى البَجَة العليا (جسر الباب الأعلى)، وبعد أن تأكد من خلو الشارع من المارة، دخل إلى الزقاق ورفع يده نحو البَجَة من الداخل وأنزل رزمة سلمني إياها. وكان الوقت بعد حلول الظلام. فأخذت الرزمة وذهبت إلى بيتنا، ... وفي البيت جلست أولاً وقرأت المنشور، وكانت تفعم قلبي سروراً

رفائيل وانتهى بتأسيس التنظيم الذي طال انتظاره: "الجمعية ضد الاستعمار"[٢٥٦]. واختارت القيادة عاصم فليح، وهو خياط معروف في بغداد، كأول مسؤول أو سكرتير لهذه

لتعابيره ومضامينه المطالبة بحقوق العمال وتريد سن المشروعات لحمايتهم وتطلب طرد القواعد العسكرية البريطانية ...". راجع المصدر السابق نفسه. ص ٣٧.

٢٥٦ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٨٣.

يناقش حنا بطاطو في الهامش رقم ٤٤ على الصفحة ٨٣ تاريخ ولادة الحزب الشيوعي العراقي، كما يحاول في ضوء ما لديه من وثائق تأكيد أن ميلاد الحزب لم يكن في عام ١٩٣٤. وأن إعلان اسم الحزب قد تم في تموز/يوليو ١٩٣٥. وهنا يناقش حسن عباس الكرباسي هذه المسالة في ضوء المعطيات التي كانت لديه وفي ضوء معيشته للأحداث ويؤكد على خطأ جملة من التواريخ التي أوردها حنا بطاطو بما فيها تاريخ اعتقال قاسم حسن ومحاكمته في الناصرية وتاريخ عودة عاصم فليح من موسكو، ويشير إلى أن تاريخ تأسيس الجمعية يختلف عن تاريخ الإعلان عنها، فتأسيسها تم في آذار من عام ١٩٣٤ والنقاشات حول تاسيسها بدأت حتى قبل ذاك في عام ١٩٣٣، ولكن الإعلان عنها تم في آذار من عام ١٩٣٥، حيث قام هو في توزيع البيان بعد تسلمه له من قاسم حسن، وقد تم اعتقاله في ليلة توزيع البيان. ولهذا لا يمكنه نسيان هذه التواريخ بما فيها تاريخ اعتقاله. راجع في هذا الصدد: مقالة على شكل رسالة موجهة إلى الرفيق ... يناقش فيها كتاب حنا بطاطو. نسخة من الرسالة الأصلية المكتوبة في ١٥,٤,١٩٨٤ لم تنشر حتى الآن وموجودة لدى الباحثين. ص ٧ من أصل المقالة. ويبدو لنا بأن المحامي الكرباسي على حق في ما كتبه في هذا الشأن وصواب التواريخ التي أوردها بشأن اعتقال ومحاكمة قاسم حسن في دعوى واحدة مع فهد في الناصرية في شباط/فبراير من العام ١٩٣٣. ولا بد لنا من الإشارة إلى أن الباحث حنا بطاطو، الذي توفرت لديه فرصة الوصول إلى ملفات التحقيقات الجنائية (الأمن العراقي) وغيرها، وهي فرصة ثمينة، قد اعتمدها بشكل كامل تقريباً، رغم أن تلك الملفات لم تكن ولا يمكن أن تكون بالضرورة القول الفصل الذي ينبغي الاعتماد عليه دون تحفظات، إذ لم يكن كل شيء موجوداً لدى التحقيقات، إضافة إلى احتمالات أخرى. وهذا ما أكده حسن عباس الكرباسي وكذلك عزيز الحاج في ملاحظاتهما على بحث حنا بطاطو، كما يمكنني أن أوكده من الأحداث التي عشتها ولم تأت بشكلها الواقعي عند حنا بطاطو. راجع في هذا الصدد: الحاج، عزيز. حنا بطاطو والحركة الشيوعية في العراق (الكتاب وترجمته العربية). كراس أصدره عزيز الحاج في مارس–آذار ١٩٩٨. باريس.

الجمعية واللجنة القيادية، بعد أن كان قد عاد لتوه من دراسة حزبية قصيرة في موسكو. كما انتخب فهد في قيادتها، رغم عدم وجود وثائق تشير إلى ذلك، ولكن وجوده مع الجماعة ودوره النشط والأساسي وعلاقاته بالمجموعة كلها وتهيئته لمثل هذا اللقاء يؤكد ذلك، خاصة وأن مستواه الثقافي كان حينذاك يفوق عموماً مستوى بقية المشاركين في المجموعات الماركسية[٢٥٧]. ويبدو أن سبب عدم ذكر اسمه مرتبط بالقرار الذي اتخذه الاجتماع بإيفاد فهد للدراسة الحزبية في الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق. ونشر الأستاذ حنا بطاطو جزءا مهماً من البيان المذكور نورده كما جاء في كتابه "العراق" (الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي)، مع الإشارة إلى بعض الملاحظات التي وردت بشأنه:

بيان الجمعية ضد الاستعمار[٢٥٨]

"إلى العمال والفلاحين، إلى الجنود والطلاب، إلى كل المضطهدين!

على سواعدنا قامت الثورة العراقية الأولى، نحن جماهير العمال والفلاحين. ومن طبقتنا انطلقت الآلام والتضحيات وعشرات الآلاف من الضحايا.. وذهبت الفوائد إلى الممولين

---

٢٥٧ كتب حسن عباس الكرباسي في مذكراته يقول: " والآن لو عملت جرداً –على حد اطلاعي– للأشخاص الذين استهدفوا الماركسية اللينينية كوسيلة للنضال الطبقي والتحرر الوطني حتى نهاية عام ١٩٣٤ بل وإلى الربع الأول من عام ١٩٣٥ لوجدته كالآتي:

١) فهد (فهد فيما بعد)، ٢) عاصم فليح (لم يكن يتردد على الكراج)، ٣) قاسم حسن، ٤) مهدي هاشم، ٥) نوري روفائيل، ٦) حسن عباس، ٧) يوسف إسماعيل، ٨) عبد الرحمن داود، ٩) موسى حبيب."، ثم يشير لاحقاً إلى انسحاب كلا من يوسف إسماعيل ونوري روفائيل وموسى حبيب. قبل الإعلان عن تأسيس الحزب. ويلاحظ هنا أن حسن عباس يضع نفسه ضمن الذين شاركوا مادياً في ولادة الحزب. ولكنه لم يكن حاضراً الاجتماع الذي وضع البيان الذي ساهم بتوزيعه. راجع: المذكرات. سيرة نضالية. ص ٢٢.

٢٥٨ يشير زكي خيري وحسن عباس الكرباسي إلى أن البيان حمل عنوان "بيان لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار"، ويرد أحياناً "لجنة مكافحة الاستعمار" راجع في هذا الصدد: خيري، زكي: دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. إصدار اليوبيل الذهبي. ط ١. لندن. ١٩٨٤. ص ٣٦/٣٥.

والإقطاعيين وكبار المسؤولين .. ولم يكن من نصيبنا إلا الجوع والرد والمرض الذي لا يرحم.. وقطيع من محصلي الضرائب الذين ليست لديهم لمسة من الرحمة أو الإنسانية..

ويشترك الإنكليز والطبقة الحاكمة اليوم في حلف يهدف إلى الإبقاء على الاضطهاد والاستغلال اللذين نعانيهما.. ولقد أصبح النفط والمواد الخام الأخرى في البلاد حكراً على الإنكليز، وتحول العراق إلى منفَذٍ لبضائعهم وفائض رأس المال وإلى قاعدة للحرب التي تُشنّ ضد شعوب مجاورة وضد أية طموحات قد تكون لدى البلدان العربية للحرية. وتنهب الطبقة الحاكمة، من ناحيتها، عائدات الضرائب وتستولي على الأراضي وتبني القصور على شواطئ دجلة والفرات، في الوقت الذي يجوع فيه ملايين الفلاحين وينزفون ويتلوّن ألماً..

- علينا أن نضع حداً لأوضاع وصلت إلى هذا المدى من الظلم وصارت لا تحتمل. إننا نطالب بتغيير كل أسس الحياة تغييراً جذرياً لصالح كل الطبقات المنتجة. لنرفع صوتنا ثانية في الأرض، وليتقدم هادراً يزرع الرعب في قلوب مضطهِدينا. ليسر أبناء المدن والقرى، العمال والفلاحون، الذين لا تفرقهم طائفة أو عرق، مؤيدين بالمفكرين الثوريين، جنباً إلى جنب، لتحقيق المرحلة الأولى من النضال:

إلغاء كل ديون الفلاحين، وتحريرهم من الضرائب المرهقة، وتوزيع أراضي الدولة على الفقراء وتأمين القروض اللازمة لهم.

ضمان حرية العمال في الاجتماع والكلام..، وإعادة فتح نوادي العمال ونقاباتهم وتطبيق قانون حماية العمال.. ضد التسريح التعسفي وتأمينهم ضد الجوع في شيخوختهم، وتطبيق يوم العمل البالغ ثماني ساعات في كل أماكن العمل العراقية والتي يملكها الأجانب..

يسقط الاستعمار الإنكليزي! تسقط كل معاهدات الاستعباد! عاشت الجبهة الموحدة ضد الاستعمار وضد مضطهدي الفلاحين والعمال"[٢٥٩].

---

٢٥٩ بطاطو، حنا. العراق. الجزء الثالث. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٨٤.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن زكي خيري في مذكراته، وكذلك في كتابه المشترك مع زوجته الدكتورة سعاد خيري، يشير إلى الأهداف التالية التي تضمنها البيان والتي لم ترد بالنص عليها في ما أورده اختصاراً حنا بطاطو[٢٦٠]، ومنها:

---

٢٦٠ حصل الحزب الشيوعي على صورة من نسخة البيان الذي أصدرته الجمعية ووزع في النجف صباح ١٩٣٥/٣/٢١ محفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق –ملف وزارة الداخلية– سجلات البلاط الملكي.

وجاء في هذا البيان ما يلي:

ماذا نريد

لم نحمل السلاح ونثور ونقف بوجه المستعمرين وأتباعهم ممن فرضوا فرضاً على العراق وحسبوا من أبنائه من أجل أشخاص معدودين غايتهم واحدة (وأن اختلفوا بالوصول إليها وكونوا صورا بشكله في هذه البلاد يغشون الجماهير فتحسب أن فريقاً منهم يعمل لصالحنا) نحن دافعوا الضرائب الجياع إنما هي ثورة من الصميم علة قوامها في صدورنا سنين عديدة، وهي الآن تتفجر لا لترضي وتشبع جشع أشخاص معدودين... الهاشمي، المدفعي، السعيد، الأيوبي، العسكري، وغيرهم وغيرهم، كلهم جربوا وكلهم جاءوا الحكم فلم يحدث أي تبدل ملموس في حياة الملايين الكادحة من الجماهير بالعكس كل منهم قام بقسمه من أغلالنا بقيود العبودية، المعاهدة وذيولها، اتفاقيات النفط المجحفة بحقوقنا مشاريع أصفر واللطيفية ومشروع الحبانية الخ..

نحن نريد

أولاً – قلع سن الذبان والهنيدي والشعيبة من الأساس لا نريد أي قاعدة حربية للإنكليز عندنا ..

ثانياً – تعديل المعاهدة من الأساس وجعلها بشكل معاهدة بين الند والند، لا بين سيد وعبد مصبوغة بألوان كاشفة.

ثالثاً – لا نريد أن توافق الحكومة العراقية بصورة تامة على مشروع سكة حديد حيفا – بغداد إذ هو طريق استعباد وغل للأجيال الآتية.

رابعاً – نريد إبدال اتفاقية النفط بشكل يكون لصالحنا على أن نقر ذلك نحن أبناء الشعب.

خامسا – تخفيض الرواتب الضخمة لكبار الموظفين والوزراء تخفيضاً محسوساً.

سادساً – توزيع جميع الأراضي الأميرية الأمير ية حالاً على فقراء الفلاحين.

سابعاً – إلغاء جميع الديون المتراكمة على الفلاحين وتخفيض الضرائب تخفيضاً كبيراً، والاستعاضة عن الضرائب بالإكثار من حصتنا من تبديل اتفاقيات النفط.

- "... أن البيان كان يحتوي على الشعارات الأساسية للمرحلة تحت عنوان: ماذا نريد؟
  - إلغاء معاهدة ١٩٣٠.
  - قلع سن الذبان والشعيبة (يعني إلغاء القواعد العسكرية البريطانية).
  - حل المجلس النيابي او إجراء انتخابات حرة.
  - توزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين.
  - تحديد يوم عمل بثماني ساعات.

استقلال كردستان.

ومطالب أخرى لا أذكرها"[٢٦١].

أما حسن عباس الكرباسي فيتفق مع القضايا التي يشير إليها زكي خيري ويجد أن البيان ناقص ولا يعبر عن القضايا الأساسية التي وردت فيه، أي أن هناك اختصار مخل بمضمون البيان[٢٦٢].

ثامناً – سن قانون حماية العمال.

تاسعاً نريد حالاً الضرب على أيدي بعض الصحف المعلومة التي تتناول أجوراً من الجهات الأجنبية المعروفة في بغداد – للتبشير بالدعاية الاستعمارية لحكوماتها وعلاوة على ذلك تتناول رواتب من المخصصات السرية التي هي نفس الضرائب التي جبيت منا بالسياط، هؤلاء الذين يشتمون الثورة ورجالها والرجال المخلصين وإلا فسيرون جزائهم منا إن لم تتخذ التدابير الفعالة بحقهم.

عاشراً – نريد انتخاباً مباشراً حراً أي من دون منتخبين ثانويين الشكل الاستعماري تلعب من ورائه الاستعمار.

الحادي عشر – نريد إخراج جميع العناصر التي تعمل على بث التفرقة بين أبناء الشعب العراقي الواحد المتكاتف الأفراد من العراق.

اللجنة المركزية لجمعية ضد الاستعمار

راجع في هذا الصدد: الثقافة الجديدة. الحب الشيوعي العراقي. العدد ١٣٢ (٩) تموز/يوليو ١٩٨١. ص ٧٠/٦٩.

٢٦١ خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. مصدر سابق. ص ٨٢/٨١.

٢٦٢ الكرباسي، حسن عباس. مقالة حول كتاب حنا بطاطو. مصدر سابق. ص ٨. لا أجد ما يبرر القول بأن حنا بطاطو ق\ اقتطع من البيان عمداً، كما يلمح إلى ذلك حسن عباس الكرباسي في مقالته

ومما يؤكد على صواب ما جاء عند زكي خيري بشأن هذا الموضوع، ما جاء في العدد الأول من جريدة كفاح الشعب[٢٦٣] حول المطالب الآنية للشعب العراقي والتي أوردها زكي خيري في كتابه الموسوم "دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" التي تتطابق مع تلك التي وردت في بيان لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار[٢٦٤]، إذ جرى تأكيد خاص على المطالب التالية:

"١. طرد المستعمرين، وضمان حرية الشعب والاستقلال الكامل للأكراد وضمان الحقوق الثقافية ...لكل الأقليات[٢٦٥].

المشار إليها سابقاً، إذ أن بطاطو قد أشار إلى موقف الحزب من تلك القضايا تفصلاً في مواقع أخرى، ولم يبق أي شك في مواقف الحزب منها، سواء تلك المتعلقة بقضية المعاهدة أم بقضية امتياز النفط الخام أم القضايا العمالية والفلاحية. ويمكن أن ما حصل عليه من البيان هو ما نقله لنا في كتابه الآنف الذكر.

٢٦٣ تعتبر جريدة "كفاح الشعب" لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، أول جريدة سرية في تاريخ الصحافة العراقية المعروفة لدينا. وقد اشار إلى ذلك أيضاً السيد جعفر عباس حميدي في كتابه الموسوم التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. مصدر سابق. ص ٣٤٣.

٢٦٤ خيري، زكي. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. اليوبيل الذهبي. مصدر سابق. ص ٣٧.

٢٦٥ ومن الجدير بالإشارة إلى أن الموقف من القضية الكردية قد ارتبط في حينها بمسألتين، رغم أنه لم يكن في عضوية اللجنة المركزية الأولى أي مواطن كردي، وهما: !. أن الكرد في حينها كانوا يطالبون بالاستقلال وقبل انتفاضة السليمانية، وبالتالي كان الموقف يعبر عن استجابة لهذا المطلب. ٢. أن هؤلاء كانوا يعبرون عن موقفهم الأممي القائل بحق الشعوب كبيرها وصغيرها بتقرير المصير، بما فيه الانفصال وإقامة الدولة المستقلة. علماً بأن الموقف لم يكن عملياً، خاصة وأن قرار عصبة الأمم كان قد انتهى لتوه بربط ولاية الموصل، ومنها المنطقة الكردية، بالعراق. وفي عام ١٩٣٥ وردت في جريدة كفاح الشعب ما يؤكد حق الكرد بالاستقلال الكامل. وفيما بعد طرحت المسالة الكردية بشكل آخر في برنامج الحزب في الأربعينات. ثم عاد الحديث عن استقلال كردستان في عام ١٩٥٣ عندما كان حميد عثمان ومجموعة الرفاق الكرد على رأس الحزب، حيث ورد في برنامج الحزب الجديد حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، بما فيه حقه في الانفصال. راجع: بطاطو، حنا. العراق. الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٩٠. الهامش رقم ١٦.

٢. توزيع الأراضي على الفلاحين.

٣. إلغاء كل ديون الأراضي ورهوناتها...

مصادرة كل أملاك المستعمرين – من المصارف إلى حقول النفط وأعمال السكك الحديدية وغيرها – ونزع ملكية العقارات الزراعية الكبيرة.

تركيز السلطة في أيدي العمال والفلاحين.

إطلاق الثورة الاجتماعية – بلا تأخير – في كل مجالات الحياة الأخرى وتحرير الناس من أشكال الخضوع المتنوعة"[٢٦٦].

وفي عام ١٩٣٥ استبدل اسم الجمعية باسم الحزب الشيوعي العراقي. وحين صدر العدد الأول من جريدة الحزب "كفاح الشعب" كان يحمل في صفحته الأولى اسم "الحزب الشيوعي العراقي". وفي أعقاب هذا الاجتماع تقرر إيفاد فهد للدراسة الحزبية في "الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق" في موسكو ولمدة ثلاث سنوات تقريبا. وفي عام ١٩٣٥ التحق زكي خيري بالحزب وضُم إلى عضوية اللجنة المركزية، علما بأنه كان من المشاركين في النشاط الوطني العام في بغداد منذ سنوات وكان صديقا شخصيا لعدد من كوادر الحزب حينذاك، ومنهم حسين الرحال، كما كان يعمل في إحدى الحلقات الماركسية. أن إرسال فهد إلى المدرسة الحزبية قد أضعف الجناح الذي اختلف مع عاصم فليح بشأن إصدار الجريدة وإيقاف العمل في صفوف الأهالي الذي تبناه فهد وجماعة الناصرية، وكذلك مجموعة من بغداد، منهم يوسف إسماعيل ونوري رفائيل، في حين ساندت جماعة البصرة مجموعة عاصم فليح.

وفي بغداد اجتمعت اللجنة المركزية وانتخبت عاصم فليح سكرتيراً لها وضمت إلى جانبه الأشخاص التالية أسماؤهم: مهدي هاشم وقاسم حسن وزكي خيري ويوسف متي. ولكن عمل هذه المجموعة، التي وقفت على رأس الحزب، لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما تعرضت لإرهاب السلطة، فتخلى البعض من أعضاء القيادة عن النشاط السياسي والحزبي، كما

---

٢٦٦ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٩٠.

خان البعض الآخر الأمانة التي وضعت في عنقه اختياراً لا قسراً، كما تشتت البعض الآخر، وتوقفت جريدة الحزب عن الصدور بعد أن اعتقل آخر عضو في القيادة، زكي خيري.

الفصل الحادي عاشر

الحزب والحركة الشيوعية العالمية

المبحث الأول

فهد في المدرسة الحزبية لكادحي الشرق

كان عمر فهد (سعيد[٢٦٧]) قد تجاوز الرابعة والثلاثين عاماً عندما قررت قيادة الحزب الجديد إيفاده للدراسة الحزبية في موسكو، إذ توسمت فيه القدرة على المشاركة الفعالة في قيادة الحزب الجديد ولدوره البارز في تأسيس الحزب ولم شمل الحلقات الماركسية العراقية. وكان، وهو في هذا العمر، يحمل معه تجربة غنية في النضال الوطني وفي الدعوة للشيوعية وتشكيل الحلقات الماركسية والعمل النقابي. كما كان يتسم بالحيوية والحركية والمبادرة والذهن المتفتح. وكانت ثقافته الماركسية عامة ودراسته لها غير منهجية بسبب قلة المصادر الماركسية المتوفرة لدراستها في العراق في تلك الفترة. وكان عليه أن يقرأ ما هو متيسر وما يمكن أن تقع عليه اليد أو كان يسعى للحصول على هذا الكتاب الماركسي أو ذاك من خلال اقتنائه من مكتبة مكنزي في بغداد. ولم تكن الجهود الذاتية، مهما كانت جادة، كافية للتزود المتعدد الجوانب بالمنهج العلمي، المادي الديالكتيكي والتاريخي وبالفكر الماركسي وبالمعالجات الماركسية المختلفة لجوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولما يشار إليه في الأدب الماركسي بالمصادر الثلاثة للماركسية: الاقتصاد السياسي والفلسفة والاشتراكية العلمية. ولهذا كانت الدراسة الحزبية بالنسبة لفهد فرصة ذهبية لتنمية وتطوير تكوينه الماركسي وتنويع وإغناء تجربته السياسية والحياتية. كما أن الاتحاد السوفييتي، باعتباره بلد الاشتراكية الأول، بلد العمال والفلاحين وسائر الكادحين، كان معلماً ثورياً ومطمحاً عظيماً للزيارة من غالبية الثوريين في العالم في تلك

٢٦٧ سعيد هو الاسم الحزبي لفهد قبل تغييره إلى "فهد".

الفترة من حياة الشعوب السوفييتية. وقد غادر فهد بغداد للدراسة في موسكو في فترة تميزت بالكثير من التعقيد والتشابك بالنسبة إلى أوروبا والعالم، كما كان الوضع في العراق ذاته كثير التعقيد والاحتمالات.

فمنذ أن تسلم ستالين دفة الحياة السياسية في الاتحاد السوفييتي بعد وفاة لينين عام ١٩٢٤، رغم أنه كان قد تسلمها قبل ذاك ابتداءً من عام ١٩٢٢ عندما أصيب لينين بمرض لم يشف منه. كما تسلم ستالين وبشكل أوتوماتيكي قيادة الحركة الشيوعية الفتية، الكومنترن، حيث كان مكتب الحركة في موسكو. وبدأ ستالين بتغيير سياسة لينين التي أطلق عليها في حينها السياسة الاقتصادية الجديدة، نيب، وأعلن توجهه لاستكمال بناء الاشتراكية وطرح برنامج التصنيع الكثيف للفترة ١٠٢٦–١٩٢٩، وبرنامج التحول السلمي للزراعة للفترة ١٩٣٠–١٩٣٤ الذي تضمن بالأساس القضاء على الزراعة الفردية وتصفية الكولاك كطبقة اجتماعية بدلاً من الحد من نشاطهم والتحول صوب بناء التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية الحكومية في جميع أرجاء الاتحاد السوفييتي والتي جوبهت بمقاومة شديدة لا من الكولاك وأغنياء الريف فحسب، بل ومن كثرة من صغار الفلاحين الذين لم تبذل الجهود الكافية لإقناعهم بأهميتها ودورها، إذ جرى في الممارسة العملية التخلي عن المبادئ التي وضعها لينين لبناء المزارع التعاونية والحكومية، أي الكولخوزات والسوفخوزات، في الاتحاد السوفييتي، والتي تسببت بخسائر فادحة في البشر والحيوانات والمحاصيل الزراعية. وتشير الدراسات الخاصة بهذه المسالة إلى أن أخطاء فادحة وخسائر كبيرة تحملها الاقتصاد والمجتمع السوفييتي، وبشكل خاص صغار وفقراء الفلاحين، بسبب تلك السياسات. وقد أثارت هذه المشكلة الخلاف والصراع في قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي، وبالتالي تعمقت تلك الخلافات التي كانت قد تفجرت في أعقاب ثورة أكتوبر الاشتراكية أو في الفترة اللاحقة أثناء حياة لينين بصدد طبيعة المرحلة ووجهة وأدوات وأساليب التطور. ولم تمض سنوات قليلة على تسلم ستالين قيادة الكومنترن باعتباره قائد الحزب الشيوعي السوفييتي حتى فاجأ في عام ١٩٢٨ مكتب الكومنترن وكل الحركة الشيوعية والعمالية العالمية باستخدام مصطلح الماركسية – اللينينية بدلاً عن الماركسية. واعتبر أن اللينينية هي ماركسية عصر الإمبريالية والثورة البروليتارية، نظرية عصر انهيار

النظام الاستعماري وانتصار حركات التحرر الوطني، إنها نظرية المرحلة الجديدة مرحلة انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وبهذا الطرح الجديد فتح ستالين الطريق على مصراعيه أمام إضافة جديدة لاحقة هي الستالينية إلى الماركسية – اللينينية أو كما أخذ به في الحركة الشيوعية: ماركس – إنجلز – لينين – ستالين، باعتبارهم الأربعة العظام. واقتصر التثقيف في الحركة الشيوعية العالمية عملياً على مختارات من كتابات هؤلاء الأربعة. وقد جوبهت إجراءات ستالين بمقاومة مجموعة من أعضاء قيادة الحزب والدولة السوفييتية، ومنهم تروتسكي وزينوفييف وآخرين. مما دفع ستالين إلى طردهم من اللجنة المركزية والحزب. وقد اتخذ مؤتمر الحزب الخامس عشر القرارات التي اقترحها ستالين لمواجهة المعارضة الحزبية لإجراءات ستالين. وقد تفاقم هذا الصراع في الثلاثينات ومع بداية عمليات تطبيق السياسة الزراعية في الاتحاد السوفييتي.

إن النجاحات التي تحققت في البناء الاقتصادي والاجتماعي في الاتحاد السوفييتي بشكل عام أغرت ستالين على طرح قضايا جديدة لم تكن مطروحة قبل ذاك أو لم يكن قد نضج أوانها، ومنها بشكل خاص موضوع تغيير دستور الاتحاد السوفييتي الذي أقر في عام ١٩٢٤، ووضع دستور جديد سمي بدستور ستالين رسمياً، وهكذا ورد في الأدب السوفييتي وفي الإنسكلوبيديا السوفييتية لعام ١٩٥٢ مثلاً، خاصة وأن عددا جديدا من الجمهوريات ذات الحكم الذاتي أو غيرها قد دخل في إطار الدولة السوفييتية الجديدة. ففي عام ١٩٣٦ ومن على منصة المؤتمر الثامن الاستثنائي لمجلس السوفييت الأعلى طرح ستالين هذا الدستور مبرراً ذلك بما يلي: "نحن نمتلك اليوم اقتصاداً اشتراكياً لا يعرف الأزمات والبطالة، لا يعرف البؤس أو الخراب، ويمنح مواطني الدولة كل الإمكانيات للرفاهية والحياة الثقافية"[٢٦٨]. واعتبر أن الاتحاد السوفييتي يبني الاشتراكية ويسير قدماً صوب

268 S. I. Wawilow. K. J. Woroschilow. A. J. Wzschinski. P. I. Lebedew-Polijanski. F. N. Petrow. F. A. Rotstein. O. J. Schmidt. Grosse Sowjet-Enzyklopaedie. Band 1. Union der sozialistischen Sowjetrepublik. 2. Auflage. Verlag Kultur und Rortschritt Berlin. 1952. S. 730.

الشيوعية وأن المجتمع لم يعد يعرف الصراع الطبقي، فالتناقضات تضمحل بسبب تصفية المجتمع وإلى الأبد لملاكي الأراضي والكولاك والتجار والمرابين.[٢٦٩]

وفي عام ١٩٣٥ أصدر ستالين كتابه الجديد الموسوم "في سبيل تكوين بلشفي"، الذي حدد فيه السمات التي يفترض أن يتميز بها الشيوعي في حزب من طراز جديد، في حزب لينيني الطراز والفكر والممارسة. وفي هذا الكراس الستاليني أعلن ستالين الحرب الشعواء ضد كل الاتجاهات الفكرية والسياسية المخالفة لوجهات نظره، سواء كانت في الفكر أم السياسة، وطالب الشيوعيين بالتصدي لهؤلاء والكشف عن تخريباتهم ومعاقبتهم. وقد شملت حملة الكشف والطرد والمعاقبة الحزبية والحكومية والشعبية جمهرة كبيرة من المثقفين السوفييت في مختلف الاختصاصات والمجالات، ممن كانوا على خلاف مع ستالين ووجهته. أي أن الحزب الشيوعي السوفييتي رفض في هذه الفترة المنابر الفكرية المتعددة في الحزب والمجتمع، واعتبر البلاد تخضع لفكر واحد وحزب واحد وسياسة واحدة وقائد واحد. وكان في هذه الوجهة المأساة السوفييتية ومشكلة الشيوعيين على الصعيد العالمي. وفي الوقت الذي رفض ستالين وجود قوى أخرى في البلاد أو إقامة تحالفات معها، كانت الفاشية على الصعيد الأوربي تتحرك بحيوية كبيرة في مواجهة الشيوعية والديمقراطية على الصعيد الدولي. ومن هنا كانت الأممية الشيوعية قد شخصت المخاطر الجديدة التي تهدد العالم والتي تهدد في الوقت نفسه الاتحاد السوفييتي. ولهذا انطلقت وعلى خلاف ما كان يجري في الاتحاد السوفييتي تدعو إلى إقامة الجبهات الشعبية على الصعيد الدولي وإيجاد لغة مشتركة مع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ومع القوى القومية الإصلاحية والبرجوازيات الوطنية المحلية. ومن هنا نتبين خطين واضحين، بالرغم من أن هذا خط الكومنترن ألأممي لم يجد تعبيره الضروري على صعيد الاتحاد السوفييتي.

- في مثل هذه الأجواء وصل فهد إلى موسكو للدراسة الحزبية. وكانت المناهج التدريسية في الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق تستند إلى المصادر الثلاثة للماركسية،

---

٢٦٩ المصدر السابق نفسه. ص ٧٣٠.

بمواد عديدة، إضافة إلى زيارات لبعض المنشآت والمزارع الجديدة ولقاءات مختلفة وزيارات للمسرح والإطلاع على الحياة السوفييتية. وكانت تفاصيل المنهج ألتدريسي على النحو التالي:

- المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية المستند إلى بعض الأدبيات الخاصة ومنها كتاب لينين المادية والنقد التجريبي.
- الحركة العمالية العالمية وتطور الأممية الشيوعية (الأمميات الثلاث)، وتاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي.
- الاقتصاد السياسي في ضوء أبحاث الكتاب السوفييت. ويمكن أن يقدم كتاب نيكيتين نموذجاً حياً لمادة الاقتصاد السياسي.
- حركة التحرر الوطني في البلدان المستعمرة وأشباه المستعمرات والتابعة.
- دور الأحزاب الشيوعية والشيوعيين في النضال من أجل استقلال وسيادة أوطانهم.
- الموقف من الحرب والفاشية على الصعيد العالمي.
- الديمقراطية البرجوازية والديمقراطية الشعبية ودكتاتورية البروليتاريا.
- أسس الماركسية – اللينينية.
- بناء الحزب.
- الدعاية والتحريض.

أساليب وتجارب العمل السري.

الدين والفقه الإسلامي وتأثير الإسلام على المجتمع في إطار الموضوعات الإقليمية.

إلى جانب ذلك كانت تعقد ندوات تناقش فيها القضايا الإقليمية للبلدان المختلفة وكذلك القضايا الآنية في تلك الأقاليم، كما كانت المدرسة تدعو شخصيات متخصصة وقادة أو كوادر متقدمة في أحزاب شيوعية ومن مكتب الكومنترن لإلقاء محاضرات على طلابها والنقاش حولها.

وكانت صلة الحزب الشيوعي العراق، إلى جانب كونها مع الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، مع الحزب الشيوعي البريطاني باعتباره أقرب إلى معرفة الواقع العراقي نتيجة وجود الهيمنة البريطانية على العراق، أي مع مجموعة الكومنولث، رغم كون العراق لم يكن ضمن دول الكومنولث، في حين كانت الأحزاب الشيوعية في المغرب العربي على علاقة مع الحزب الشيوعي الفرنسي.

- لقد هيمن الفكر اللينيني – الستاليني خلال هذه الفترة على الحياة الفكرية والمناهج الدراسية للمدرسة الحزبية، إذ وجد المشرفون على المدرسة ضرورة إبعاد كل فكر مخالف أو معارض عن المدرسة وعن الحياة الحزبية والسياسية وعن المناهج التدريسية. وأصبح كتاب أسس الماركسية – اللينينية هو المعول عليه في تدريس بناء الحزب في المدرسة الحزبية والتي ركزت على موضوعات أساسية في البنية الحزبية والأسس التي تعمل بموجبها الأحزاب السياسية والتي استمر فعلها فيما بعد لعقود عديدة. وركز ستالين في التثقيف الحزبي على نطاق الحركة الشيوعية، ومنها المدارس الحزبية على مجموعة من القضايا ذات الأهمية الفائقة في فكر ونشاط وممارسات الأحزاب الشيوعية الأخرى كأحزاب وكأفراد.، وفيما يلي محاولة لبلورة البعض من تلك الأفكار التي تغذى بها طلاب المدرسة الحزبية في موسكو حينذاك، ومنهم فهد:

- اعتبار الماركسية –اللينينية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على فهم وتفسير العالم، وبالتالي فهي تمتلك الحقيقة، والحقيقة إلى جانبها أبداً.

- اعتبار الاتحاد السوفييتي بلد الاشتراكية الأول الذي يفترض في كل الشيوعيين والتقدميين الدفاع عنه ومساندته ودعم توجهاته.

- اعتبار المعارضين والمختلفين مع الحزب الشيوعي السوفييتي أعداء له وبالتالي فهم أعداء الحركة الشيوعية العالمية، ومنهم كل الانتهازيين والمحرفين الذين يفترض محاربتهم بكل السبل الممكنة باعتبارهم مطايا الإمبريالية في الحركة الشيوعية والعمالية العالمية.

- اعتبار الحزب الشيوعي هو حزب الطبقة العاملة والفلاحين بالمطلق ولا يمكن ولا يجوز أن يوجد غيره، وفي حالة بروز حزب آخر منافس فلا بد أن يكون خاطئاً ويفترض محاربته.
- تأكيد دراسة الماركسية اعتماداً على كتابات ماركس، إنجلز، لينين وستالين باعتبارهم من الكلاسيكيين والابتعاد عن غيرهم.
- اعتبار أحزاب الاشتراكية الديمقراطية جزءا من أحزاب الأممية الثانية التي خانت قضية الطبقة العاملة في العالم منذ أوائل القرن العشرين وتجسد ذلك في الموقف من الحرب العالمية الأولى، ويفترض مواجهة أفكارها واجتهادها بالتفنيد والمحاربة الكاملة.
- واعتبار ستالين هو الخليفة الفكري للثلاثي ماركس – إنجلز ولينين، وبالتالي يصبح هو القائد الفعلي للحركة الشيوعية العالمية وللشيوعيين في العالم. ويفترض أن تدرس كتاباته ومنها حول المسالة القومية وفي سبيل تكوين بلشفي وحول أسس الماركسية–اللينينية التي كانت تتضمن إلى جوانب عديدة وأساسية أخرى، قضايا الحزب من الطراز الجديد والطاعة الكاملة لشخصية "أب الشعوب".
- وكانت هذه المقولة الأخيرة تتضمن اعتبار الحزب الماركسي اللينيني يمتلك الخصائص التالية:

■ أن الحزب هو طليعة الطبقة العاملة وتنتظم في عضويته خيرة أبناء الطبقة العاملة الذين يتحملون مسؤولية وضع برنامجه في ضوء النظرية الثورية والنضال من أجل تحقيقه.

■ والحزب هو الطليعة المنظمة للطبقة العاملة حيث يعمل أعضاءه بالضرورة في إحدى تنظيماته القاعدية ويؤدون مهماتهم بحيوية.

■ وتمتلك الطبقة العاملة مجموعة من المنظمات كالشباب والنساء والنقابات. إلا أن الحزب هو الشكل الأرقى لتنظيم الطبقة العاملة وقيادة نضالها. وتبقى تلك التنظيمات وسيلة التواصل مع الجماهير والتعبير عن مصالحها وتعبئتها للنضال.

■ والمبدأ الأساسي في التنظيم الحزبي هو المركزية الديمقراطية، وهي أداة البروليتاريا التي لا تمتلك غيرها في الوصول إلى السلطة. وطبيعة بناء الحزب هي التي تقر ما إذا كان الحزب ثورياً أم لا. ويحتاج الحزب لتحقيق مهماته قيادة مركزية وانضباط حزبي صارم، إضافة إلى المشاركة في قرارات ونشاط الحزب وممارسة مبدأ النقد والنقد الذاتي. ويتطلب تنظيم العلاقة بين مختلف مستويات الحزب على قاعدة المركزية الديمقراطية.

■ ويفترض في الحزب أن يطور نفسه من خلال مواجهة المهمات الجديدة التي تطرحها الحياة والعملية النضالية وفق الظروف الملموسة في كل بلد من البلدان. ويتحمل الحزب مسؤولية محاربة الاتجاهات الانتهازية اليمينية واليسارية، التحريفية والجمود العقائدي استناداً إلى فهم القوانين العامة والمحركة والظروف الملموسة.

■ إن تحرير البروليتاريا يمكن أن يتم من خلال ممارسة النضال الأممي لكل الفصائل الوطنية للطبقة العاملة وتنفيذ التزاماتها إزاء البروليتاريا العالمية. إنها التجسيد العملي لشعار "يا عمال العالم اتحدوا"، إذ في مقدور فصائل الطبقة العاملة أن تناضل وطنياً وتتضامن دولياً على قاعدة ومبدأ الأممية الاشتراكية.

إن الحزب الماركسي اللينيني القائد على الصعيد الدولي هو الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي. والاعتراف بدوره القيادي للحركة الشيوعية والعمالية العالمية ينطلق من دوره التاريخي في النضال التحرري للطبقة العاملة وحلفائها على الصعيد العالمي، وهو الذي يقود بناء الاشتراكية في روسيا ويقود عملية انتصار العلاقات الإنتاجية على صعيد الاتحاد السوفييتي.

ويعتبر الموقف من الحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية هو المحك الأساسي عن مدى إخلاص كل حزب شيوعي وكل رفيق شيوعي، وبالتالي فأن التعلم منهما هو بمثابة التعلم على الانتصار.

• وكان الاتجاه السائد في تدريس مادة الديمقراطية البرجوازية ودكتاتورية البروليتاريا يستند إلى كتابات لينين منذ عام ١٩١٩ وما بعدها، إذ وضع نصب عينيه مهاجمة الديمقراطية البرجوازية وبهذلتها وإبراز جوانب ضعفها من جهة وتأكيد اعتماد الحزب

الشيوعي السوفييتي على موضوعة الديمقراطية الشعبية ودكتاتورية البروليتاريا باعتبارها ديمقراطية الأكثرية ضد الأقلية في حين أن الديمقراطية البرجوازية هي دكتاتورية الأقلية ضد الأكثرية، ومشيراً إلى أن الديمقراطية البرجوازية كانت تقدمية في القرون الوسطى ولم تعد كذلك في مرحلة الإمبريالية. ويمكن العودة هنا إلى الكثير من خطابات لينين في اجتماعات كثيرة خصصت لهذا الغرض، بما فيها مؤتمرات الحركة الشيوعية العالمية من خلال الكومنترن في أعوام ١٩١٩–١٩٢٢ على سبيل المثال لا الحصر[٢٧٠].

• اعتمدت الأكاديمية أو الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق الحزبية في الاتحاد السوفييتي في تثقيفها للكوادر القادمة من الشرق على مؤلفات ماركس وإنجلز ولينين وبعض الكتابات الجديدة لستالين وعلى عدد من الأبحاث الخاصة بالفلسفة المادية والاقتصاد السياسي التي كانت تعد من قبل الكتاب السوفييت. وقد جرى التركيز على المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية وعلى المكونات الثلاثة للماركسية وعلى بناء الحزب وقواعد العمل الحزبي وعلى السمات التي تميز الشيوعي ونشاطه الثوري. وقد احتل الصراع ضد الاتجاهات الفكرية والسياسية المخالفة لتحليلات الحزب الشيوعي السوفييتي وستالين مركز الصدارة في التثقيف أو التدريس اليومي، وخاصة الدراسات المناهضة للفكر الاشتراكي الديمقراطي باعتباره فكرا انتهازيا غريبا وحصان طروادة في الحركة العمالية العالمية، إضافة إلى مناهضة الفكر والممارسات التروتسكية. وكان الموقف من الدولة الاشتراكية الأولى في العالم، الاتحاد السوفييتي، يحتل مكانة بارزة في التثقيف اليومي، باعتباره المحك الذي يمتحن عنده الروح الأممية والموقف الأممي للمناضل الشيوعي. فحب الاتحاد السوفييتي والإخلاص له والدفاع عنه والتعلم منه يعني الأممية بعينها ويعني

---

٢٧٠ – لينين، ف. إ. عن "الديمقراطية" والديكتاتورية. المختارات في عشر مجلدات. المجلد ٨. دار التقدم موسكو. ١٩٧٧. ص ٣١٦–٣٢٢. باللغة العربية.

– لينين، ف. إ. موضوعات وتقرير عن الديمقراطية البرجوازية وديكتاتورية البروليتاريا. (٤ آذار–مارس) في المؤتمر الأول للأممية الشيوعية المنعقد في ٢–٦ آذار ١٩١٩. المصدر السابق نفسه. ص ٣٦٤– ٣٨٨.

التعلم على الانتصار، وبخلاف ذلك يعني الانتهازية والانحراف والخيانة للماركسية- اللينينية. لقد كانت الماركسية طريقاً واحداً باتجاه واحد لا غير هي اللينينية وعداها خروج عن الماركسية وانتهازية وتحريفية. وعمق ستالين هذه الاتجاهات في أكثر من خطاب وحوار له في إطار الحزب الشيوعي السوفييتي والأممية الشيوعية وفي كراسيه الشهيرين "أسس الماركسية – اللينينية و "في سبيل تكوين بلشفي".

عاد فهد مشبعا بهذه الأفكار ومقتنعا بها تماما ومصمما على جعلها جزءاً من فكر وممارسات الحزب الشيوعي العراقي. وتقدم إجابات فهد على أسئلة أحد المستفسرين عن بعض القضايا الفكرية والحزبية في كراس "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" والمستند في القسم الأعظم منه على جملة من إجابات لينين وعلى كراس ستالين "في سبيل تكوين بلشفي" وعلى خطابات الأخير منذ عام ١٩٢٥ حين شدد ستالين الصراع ضد بعض قياديي الحزب الذين اتهمهم بالتحريفية والانتهازية.

قلنا بأنه تسنى لفهد حضور المؤتمر السابع للأممية كمراقب بسبب وجوده في المدرسة الحزبية حينذاك، ثم شارك أثناء ذلك في الاجتماعين الآخرين اللذين عقدا في عام ١٩٣٦ لدراسة القضايا الخاصة بالعالم العربي. وتسنى لفهد أن يستمع إلى النصائح التي وجهت للأحزاب الشيوعية في البلدان العربية عموماً وكل على انفراد من جانب الكومنترن، بما فيها النصيحة التي وجهت للشيوعيين العراقيين. "وكان الكومنترن يرى أن الهدف الأساسي في العراق هو إقامة حركة وطنية – ثورية جماهيرية، وتوحيد العناصر الوطنية الثورية في حزب قانوني جماهيري يرفع برنامجاً ديمقراطياً عريضاً "[٢٧١].

من هنا يتبين للقارئ بأن وجود فهد في موسكو في تلك الفترة كان مليئاً بالأحداث والحركات السياسية والاجتماعات واللقاءات على مختلف المستويات، كما تسنى له التعرف على التثقيف في المدرسة الحزبية وعلى المواد التي طرحها المؤتمر السابع للأممية الشيوعية والتي لم تكن تتطابق تماما في الممارسة السوفييتية الفعلية، كما تسنى له

---

٢٧١ ريزنيكوف، أ. الكومنترن والشرق – الستراتيجي والتاكتيكات. مصدر السابق. ص ٣٤٠.

الإطلاع على الحياة السوفييتية. ولا يدري الإنسان إن كان يوسف قد استطاع التعرف على الفوارق بين الأفكار والسياسات التي طرحها المؤتمر السابع للأممية الشيوعية وتلك التي كانت تدرس في المدرسة الحزبية ثم ما كان يجري على الساحة السياسية العملية في الاتحاد السوفييتي، خاصة وأن الحملة ضد من أطلق عليهم "بأعداء البلاد" من المخالفين لسياسة قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي وعلى رأسها ستالين. ولم يكن ذلك موجهاً ضد الجماعات التروتسكية فحسب، بل توجهت ضد العديد من مختلف الكتل الفكرية والسياسية التي وجدت في تلك الفترة في الاتحاد السوفييتي. ولا شك في أنه لم يكن من السهل على طلبة الدراسة الحزبية أن يتبينوا مثل هذا الواقع، خاصة وأن القدرة في الوصول إلى المخالفين كان صعباً إن لم يكن مستحيلاً، كما أن الحماس للحزب الشيوعي السوفييتي وللشيوعية والمطابقة التي كانت في فكر الشيوعيين بين الاثنين كانت تمنع حقاً، حتى بعد مرور عشرات السنين على تلك الحوادث وبروز حقائق تؤكد مثل ذلك، صعوبة التصديق بها من قبل عدد كبير من الشيوعيين المخلصين لقضية الشيوعية. وإذا كان البعض في حينها قد شخص مثل هذا التناقض، فأنه في الغالب الأعم لم يجرأ على طرحه بصوت مرتفع، إلا من جانب بعض القوى المختلفة مع السياسة الرسمية للحزب الشيوعي السوفييتي أو من خارج الاتحاد السوفييتي. وقد عرفت هذا الفترة تشابكاً أو خلطاً شديداً في عملية التثقيف من جانب الدولة السوفييتية والحزب الشيوعي السوفييتي بين تلك القوى التي كانت تختلف في مواقفها مع الحزب الشيوعي السوفييتي، وبين المناوئين للحزب الشيوعي السوفييتي والشيوعية بشكل عام، بحيث أعتبر جميع المختلفين بمثابة مطايا أو حصان طروادة للبرجوازية في صفوف الطبقة العاملة والحركة الثورية والأحزاب الشيوعية التي ينبغي مقاومتها وفضحها وإبعادها عن الحركة الثورية أو حتى تصفيتها فكرياً وجسدياً. وكان لهذا التثقيف تأثيره الواضح على النشاط الفكري والسياسي والإعلامي للأحزاب الشيوعية في جميع أرجاء العالم في تلك الفترة التي كانت الفاشية فيها تحضر لحرب عالمية جديدة.

وتشير المعلومات القليلة عن حياة يوسف في المدرسة الحزبية إلى أنها تميزت، بما كان يتصف به عموماً بالجدية والصرامة مع النفس والانكباب على الدراسة والتثقيف الذاتي واستيعاب الجوانب المختلفة للفكر الماركسي–اللينيني، ولكنه كان عموماً بعيداً عن أفكار وكتابات المفكرين الآخرين في الاتحاد السوفييتي ممن غيّب الحزب الشيوعي السوفييتي دراسة كتبهم، حتى بعد ذلك لعشرات السنين وانتقلت العدوى إلى كل الأحزاب الشيوعية والشيوعيين، حتى أصبح من "الخصال الحميدة" عند الشيوعي الذي يرفض قراءة أدبيات وكتابات لكتاب من غير الذين كانت تبشر بهم وبكتاباتهم الحركة الشيوعية العالمية، وهم: ماركس–إنجلز– لينين–ستالين، إضافة إلى كتاب الأممية الشيوعية من أعضاء اللجنة التنفيذية، ومنهم ديمتروف، توغلياتي موريس توريس، على سبيل المثال لا الحصر.

كانت لفهد علاقات طيبة مع مندوب الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية في اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، محمود الأطرش. إذ كان قد تعرف عليه قبل ذاك عندما كان فهد في زيارة إلى فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني في عام ١٩٣٠، كما التقاه ثانية في بيروت في عام ١٩٣٤/١٩٣٥ وهو في طريقه إلى المدرسة الحزبية. وكان اللقاء الثالث في موسكو عندما أطلق سراح محمود الأطرش من السجن غادر إلى موسكو باعتباره عضوا في اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. ويبدو أن التعاون بينهما كان متوفراً. وكان خالد بكداش زميل فهد في المدرسة الحزبية حينذاك. إن الإطلاع على المقال الذي كتبه محمود الأطرش باسمه الحزبي (سليم عبود) حول أحداث العراق في تلك الفترة وفي أعقاب انقلاب بكر صدقي بتأييد من جماعة الأهالي، تشير إلى أن لفهد دور واضح في إعطاء المعلومات أو حتى في المشاركة بصياغة المقال، إذ أنه كان يتضمن معلومات قريبة جداً من الأحداث وعلى معرفة بشخوص الانقلابيين ثم التطورات والتغيرات التي طرأت على قيادة الانقلاب

والنتائج التي آل إليها[٢٧٢]. أي أن المقالة كانت تتضمن تقييم الحزب حينذاك لبداية الانقلاب ثم التحولات التي طرأت على بكر صدقي ثم النهاية التي انتهى إليها الانقلاب.

- تواصلت دراسة فهد في المدرسة الحزبية في موسكو ثلاث سنوات دراسية، ١٩٣٥-١٩٣٧. كانت غنية ومليئة، سواء بالمطالعات والنقاشات الفكرية والسياسية، إضافة إلى الأحداث المتلاحقة والعاصفة في أوروبا والاتحاد السوفييتي، استفاد منها في حياته ونشاطاته الفكرية والسياسية وفي دوره اللاحق في الحزب الشيوعي العراقي. وكان لا بد لفهد أن يغتني بتجارب الأحزاب الشيوعية الأخرى في عدد من القضايا والمجالات الأساسية، وهي:

- صياغة إستراتيج وتكتيك الحزب الشيوعي العراقي في ضوء تجارب الأحزاب الأخرى والأوضاع الملموسة للعراق واستناداً إلى الوعي الكامل بالمسؤولية إزاء مصائر الوطن والشعب والدفاع عن استقلال وسيادة الوطن وتقدمه والسعي لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

- الموقف من إشكالية الوحدة العربية والاتحاد العربي والمشكلات التي ما تزال تواجهها بسبب الهيمنة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة على شعوبها واقتصادياتها وسياسات حكوماتها، إضافة إلى إشكالية الانتداب على فلسطين والنشاط الصهيوني في فلسطين، إذ لعبت الحوارات بين الأحزاب الشيوعية، ومنها العربية، في إطار الأممية الشيوعية دورها في بلورة أكبر لهذه القضية ولصالح الوحدة العربية والدولة الفلسطينية.

---

٢٧٢ تعرفت على المناضل والرفيق محمود الأطرش في الجزائر وبرلين في نهاية السبعينات وأوائل عام ١٩٨٠. وجرت بيننا أحاديث طويلة بما فيها عن ذكرياته عن الرفيق فهد وعن فترة وجود فهد في الاتحاد السوفييتي وكذلك عن لقاءاته بفهد، كما قام في حينها بتسجيل مذكراته بجلسات عديدة، إذ كان الرفيق مريضاً في حينها ولم يكن قادراً على التواصل. وقد ساهم فيها الرفيق واثق الدليمي في برلين. عند مغادرتي الجزائر قدم لي الرفيق صادق الهجرس، سكرتير عام حزب الطليعة الاشتراكية، في صيف عام ١٩٨١ هدية ثمينة هي صورة مكبرة للرفيق محمود الأطرش ما زلت محتفظاً بها. (ك. حبيب)

• بناء الحزب في ضوء القواعد التي صاغها لينين في خضم الحياة السياسية الروسية والتي سميت بالمبادئ اللينينية في بناء وحياة الحزب الداخلية ونضاله في صفوف الجماهير وأساليب وأدوات عمله، أي السعي لبناء "حزب بلشفي من طراز جديد"، يستند إلى المركزية الديمقراطية ويتسم بالوحدة الفكرية والسياسية والطاعة الواعية.

• الإخلاص للطبقة العاملة العالمية والحركة الشيوعية وللحزب الشيوعي السوفييتي والدولة الاشتراكية المظفرة الأولى في العالم، الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى الكره العميق للفاشية والحرب والعنصرية والشوفينية.

ولا شك في أن المواد والطريقة والأساليب التي كانت تدرس في المدرسة الحزبية من جهة، وتلك التي كانت تقاد بها الأممية الشيوعية من جهة أخرى، والطريقة التي كان ستالين يمارس بها القيادة في المجتمع السوفييتي وتحوله تدريجاً إلى قائد شعبي محبوب على نطاق الشعب من خلال أساليب الدعاية والنشر، أو ما يطلق عليه بعبادة الفرد وتقديس شخص ستالين، من جهة ثالثة، والتحولات التي كانت تجري في البلاد السوفييتية من جهة رابعة، إضافة إلى جملة من الظروف الموضوعية السائدة هناك، قد وجدت تعبيرها في شخصية فهد وفي دوره وقيادته وتأثيره على الشيوعيين والحزب الشيوعي العراقي فيما بعد. وهذه المسائل ستكون مثار البحث في هذا الكتاب أيضاً.

قبل مجيء البلشفيك إلى السلطة كرس لينين في مناقشاته وكتاباته فكرة مفادها أن البلشفيك وحدهم هم الذين يحق لهم الادعاء بتمثيل الطبقة العاملة وهم الذين يعبرون عن الفكر الماركسي أو النظرية الماركسية. وانتقلت هذه الفكرة إلى الحركة الشيوعية في فترة مبكرة من نشوء الأممية الشيوعية، وإلى بقية الأحزاب الشيوعية في كل بلد من البلدان. وأصبح لدى قادة وأعضاء الأحزاب الشيوعية إيمان وقناعة بأنهم وحدهم يمثلون الطبقة العاملة والنظرية الماركسية ولا يحق لأي حزب آخر أدعاء ذلك. ووجهت أصابع الاتهام بالانحراف عن النظرية أو الارتداد عنها وخيانتها كل من أختلف مع الحزب الشيوعي أو ادعى تمثيل الطبقة العاملة أو تبنى الماركسية. وعمق ادعاء احتكار أو مصادرة الماركسية من جانب حزب واحد الإشكاليات في الحركة العمالية وشدد من صراع أجنحتها المختلفة

وقاد إلى خسائر فادحة وأضرارٍ فكرية وسياسية كبيرة جداً. ولعبت المدارس الحزبية دوراً أساسياً في تربية الكادر الشيوعي بهذه الوجهة، على اعتبار أن الانتهازيين هم مطايا الإمبريالية في صفوف الحركة العمالية، وبالتالي فهي أخطر من العدو المكشوف، الإمبريالية، ولهذا لا بد من محاربة هذه التكتلات بشكل أعنف للتخلص منها. وجميع الكوادر التي عادت من المدرسة الحزبية واستمرت في النضال في صفوف الأحزاب الشيوعية في البلدان المختلفة، ومنها كوادر وأعضاء الحزب الشيوعي العراقي، كانت تحمل مثل هذه القناعة الراسخة والإيمان الذي لا يتزعزع بالحق الكامل الذي يمتلكه الحزب الشيوعي بتمثيله للطبقة العاملة والنظرية الماركسية، إضافة إلى امتلاكها الحقيقة كلها، وبالعداء الشديد "لمطايا العدو الطبقي" في صفوف الحزب أو الحركة العمالية.

ترك فهد موسكو في كانون الثاني من عام ١٩٣٨ بعد أن تسلم في صيف عام ١٩٣٧ شهادة التخرج من المدرسة الحزبية، كما جرى توديع الدفعة الجديدة من الكوادر الحزبية الوطنية من قبل رئيس جمهورية الاتحاد السوفييتي حينذاك كالينين[٢٧٣]، متوجهاً إلى عدد من البلدان الأوروبية للإطلاع على تجاربها في الحركة الشيوعية وبناء الحزب والسياسات التكتيكية التي تمارسها تلك الأحزاب في النضال ضد الفاشية والحرب. ومن بين الدول التي زارها كانت فرنسا وبلجيكا.

---

٢٧٣ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٤٨.

المبحث الثاني

قبول الحزب الشيوعي العراقي عضواً في الأممية الشيوعية

بدأ الارتباط الفكري للماركسيين العراقيين الأوائل بالحركة الشيوعية العالمية باتجاهين، وهما:

حسين الرحال، الذي كان قد عاد لتوه من ألمانيا إلى العراق، متأثراً بنشاط ودعاية وأفكار "عصبة سبارتاكوس"، التي لعبت دوراً إعلامياً بارزا في التحضير لثورة تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩١٨ في ألمانيا، وكان من قادة هذه العصبة كارل ليبكنخت وروزا لكسمبورغ[٢٧٤]، كما كانت القاعدة الأساسية التي انبثق منها الحزب الشيوعي الألماني فيما بعد.

بيوتر فاسيلي الذي كان قد وصل البصرة في أعقاب عقد اجتماع الأممية الشيوعية في باكو حاملاً معه توصية الحركة بالعمل من أجل نشر الفكر الماركسي والشيوعية في أوساط الحركة الوطنية العراقية.

وللم يقتصر الأمر على هذه العلاقة الفكرية، إذ أن الأفكار التي ولجت العراق عبر الصحافة العربية وغيرها قد لعبت دورها أيضاً في تبني بعض المثقفين العراقيين للفكر الماركسي. ثم تطورت هذه العلاقة بصورة عملية مع سفرة فهد إلى بعض الدول العربية من جهة، وقيام بعض العراقيين للسفر إلى موسكو والالتحاق بالمدرسة الحزبية هناك. وكان أول المسافرين إلى المدرسة الحزبية هو عبد الحميد الخطيب الذي كان من مدينة البصرة.

---

٢٧٤ كانا، كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ، من قادة عصبة سبارتاكوس، وعملا معاً لتأسيس الحزب الشيوعي الألماني، وانتخب القائدان لرئاسة الحزب. في التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني من عام ١٩١٨، وفي أعقاب ثورة نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن كارل ليبكنخت في برلين قيام الجمهورية الاشتراكية الألمانية الحرة. وفي الخامس عشر من شهر كانون الثاني/يناير من عام ١٩١٩ انتصرت ثورة الردة وقتل القائدان الشيوعيان من قبل عسكريي ثورة الردة الرجعية.

وجاء سفر عبد الحميد الخطيب إلى موسكو، كما يبدو حتى الآن، بتدبير من بيوتر فاسيلي، لعلاقته المباشرة بالأممية الشيوعية حينذاك من جهة وعلاقته المباشرة بأول حلقة ماركسية كونها عبد الحميد الخطيب في البصرة من جهة ثانية.

أدرك العاملون في الحلقات الماركسية، الذين شكلوا "الجمعية ضد الاستعمار"، بأن قيام التنظيم الجديد وبهذا الاسم لا يسمح لهم بالانتماء إلى الأممية الشيوعية، إذ كانت لها شروطها في قبول الأعضاء الجدد. وكان عليها إن أرادت ذلك أن تلتزم بتلك الشروط وتقوم بتنفيذها، إذ أن الطلب كان قد رفض أولاً ثم تأجل ثانياً وقبل أخيراً بعد أن تم الالتزام الشكلي على الأقل بتلك الشروط. وفي القوت الذي تسنى لمندوب الحزب وعضو اللجنة المركزية، قاسم حسن، الوصول إلى موسكو للمشاركة في مؤتمر الأممية الشيوعية السابع في عام ١٩٣٥، تعذر على عاصم فليح، سكرتير الحزب، الوصول وعاد إلى بغداد. ورغم حمل قاسم حسن جريدة الحزب الجديدة"كفاح الشعب" التي حملت في صدرها اسم الحزب الشيوعي العراقي، والتزمت بفكر الأممية الشيوعية كنظرية هادية في نضالها ي العراق، فأن المندوب قاسم حسن لم يقبل عضوا في المؤتمر واعتبر مراقباً حتى يتقرر الموقف من العضوية فيما بعد. كما حضر فهد جلسات المؤتمر كمراقب. وفي عام ١٩٣٦ قبل الحزب الشيوعي العراقي عضواإ في الأممية الشيوعية، وأصبح من الناحية العملية ممثل الحزب في موسكو، إضافة إلى دراسته في المدرسة الحزبية. وعند قبول الحزب الشيوعي العراقي عضواً في الأممية الشيوعية كان قد مضى على تأسيسها ما يقرب من ١٧ عاماً، إذ أنها قد تأسست في عام ١٩١٩. ولكن ما هي العوامل الكامنة وراء تأسيس الأممية الشيوعية؟

- في أعقاب انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا وقيام السلطة السوفييتية الجديدة نشطت الدول الرأسمالية المتقدمة والأوساط الاستعمارية في التأليب على الدولة الجديدة وتنظيم عمليات تدخل مباشرة وعسكرية في الشؤون الداخلية من أجل إلحاق الهزيمة بالثورة والسلطة السوفييتية الفتية. ولم تكن خيارات التعبئة والدفاع ومقاومة الغزاة أمام الحزب الشيوعي السوفييتي والسلطة السوفييتية ولينين كثيرة، بل كانت محدودة حقاً، خاصة وأن فصائل من الحركة العمالية العالمية، وخاصة مجموعات من أحزاب

الأممية الثانية قد أعلنت عن رفضها للدولة الجديدة ومقاومتها لها، مما عمق الخلاف بين الأممية الثانية والحزب البولشفي السوفييتي والقوى التي كانت تؤيد هذا الحزب. وإزاء هذا الوضع برزت أمام لينين إمكانية الاستفادة من تلك القوى، التي وجدت في نشوء الدولة الجديدة انتصاراً للطبقة العاملة لا على صعيد روسيا فحسب، بل وعلى الصعيد العالمي والتي ساندت الحزب البولشفي في صراعه مع الغالبية العظمى من الأحزاب الاشتراكية حول الموقف من الحرب العالمية الأولى، حرب توزيع مناطق النفوذ الاستعماري بين الدول الرأسمالية الاستعمارية المتقدمة، لصالح تعزيز الدولة الجديدة وشن النضال ضد الدول الإمبريالية التي وقفت ضد الثورة والدولة. وقد تبلور الموقف عند لينين عندما وجه في كانون الأول من عام ١٩١٨ الدعوة إلى شيوعيي العالم للمشاركة في العمل من أجل وحدة شيوعيي العالم. "وفي ٢ آذار/مارس ١٩١٩ بدأ في موسكو الكونفرنس الشيوعي الأممي.... وفي ٤ آذار/مارس أعلن الكونفرنس أنه المؤتمر الأول (التأسيسي) للأممية الشيوعية"[٢٧٥]. فما هي الأهداف التي كان يتوخاها لينين والحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية الجديدة من هذه الحركة الأممية الجديدة، الأممية الثالثة؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال، استناداً إلى وثائق الأممية الثالثة وخطابات وتقارير لينين واللجنة التنفيذية وسكرتاريتها وقرارات مؤتمراتها واجتماعات اقسامها المختلفة، بما يلي:

- تحديد وإعلان التمايز القائم والمتفاقم بين تلك الأحزاب التي تنتمي إلى الأممية الثالثة الجديدة وتلك التي تنتمي إلى أحزاب الأممية الثانية، أي أحزاب الاشتراكية الديمقراطية، انطلاقاً من كون الأولى أحزاباً ثورية والأخرى أحزاباً إصلاحية مساومة، خاصة وأن أحزاب الأممية الثانية أعلنت عن مواقفها المناهضة للثورة البلشفية وللدولة

---

٢٧٥ ريزنيكوف، أ. الكومنترن والشرق – الستراتيجي والتاكتيكات. ترجمة نصير سعيد الكاظمي (عزيز سباهي). مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. دار الفارابي. بيروت. ط ١. ١٩٨٧. ص ٧٣.

السوفييتية الجديد، علماً بأن بعض أجنحتها اليسارية قد اتخذت مواقف إيجابية من الدولة السوفييتية.

- تقديم الدعم والتأييد للحزب الشيوعي الروسي (البولشفي) والدولة السوفييتية الفتية في مواجهة النشاط المتفاقم المعادي لهما والساعي إلي إسقاط هذه الدولة، خاصة وأن النشاط الإعلامي المعادي وحرب التدخل العسكري الدولي قد تفاقما واتخذا أبعاداً جديدة في سنوات ١٩١٩–١٩٢٢. وفي ضوء ذلك كان لينين يسعى إلى إيجاد جبهة عالمية تساند الدولة السوفييتية وتناهض الدول الإمبريالية منطلقاً من تقدير أساسي له تبنته فيما بعد الحركة الشيوعية العالمية يؤكد " أن عصراً جديداً قد وُلد ! عصر إنحلال الرأسمالية، تفسخها الداخلي. عصر الثورة الشيوعية البروليتارية."[٢٧٦].

- تعزيز روح الكفاح بين فصائل الحركة العمالية وقوى حركة التحرير الوطنية في الشرق استناداً إلى الأهداف المشتركة التي تجمع بينهما، أهداف النضال ضد الهيمنة الاستعمارية والاستغلال الرأسمالي. لقد توصل لينين منذ وقت مبكر إلى استنتاجين بصدد الموقف في آسيا وأفريقيا عمل من أجل تكريسهما في استرتيج وتاكتيك الأممية الشيوعية يؤكد فيه ما يلي: "أولهما يتعلق بالأسلوب: المسار السياسي للشيوعيين في الشرق لم يكن أكثر من جزء من الخطة العظمى للتحويل الاشتراكي في العالم التي كان يجري تنفيذها من جانب القوى الثورية الرئيسية في العصر وعلى رأسها الطبقة العاملة. الاستنتاج الثاني أن الشيوعيين لا يمكنهم أن يعززوا بنجاح الجناح الشرقي للعملية الثورية العالمية إلا بانتهاج سياسة التحالف مع القوى غير البروليتارية المعادية للإمبريالية من الشعوب المضطهدة بشرط التقيد الصارم بالمحافظة علىاستقلال حركتهم وصيانتها. وقد كان يراد بهذه الاستنتاجات كامل عهد التحويل الاشتراكي للعالم."[٢٧٧].

---

٢٧٦ ريزنيكوف، أ. الكومنترن والشرق – الستراتيجي والتاكتيكات. المصدر السابق نفسه. ص ٧٣.

٢٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤١٩/٤٢٠.

العمل الجاد والواسع والممركز من أجل تشكيل أحزاب شيوعية في مختلف بقاع العالم ودفعها للعمل لمساندة الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي من خلال تبني قضاياها الوطنية المناهضة للاستعمار وتنشيط نضالها ضد الدول الرأسمالية المستعمِرة، إضافة إلى الكشف عن أهداف الاستعمار العالمي في محاربة الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي.

تعبئة الراي العام الوطني في كل بلد من البلدان والرأي العام العالمي في النضال ضد الاستعمار العالمي والرأسمالية الدولية، وتقديم التأييد والدعم المباشر وغير المباشر للثورة الاشتراكية والسلطة السوفييتية. وكان هذا يعني عدم التفريط بقوى البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، بل العمل معها من أجل تحقيق تلك الأهداف.

ولم يخف لينين هذه الأهداف، بل بسطها في كل خطاباته ومناقشاته في المؤتمرات التي تسنى له حضورها أو الكتابة لها. إذ كانت لأهداف التأسيس هذه دورها البارز في التأثير على مضمون وقرارات مؤتمرات الأممية الشيوعية، خاصة وأن لينين والحزب الشيوعي الروسي (البولشفي) لعبا دورا مركزياً موجهاً ومقرراً للاتجاهات الفكرية والسياسية والنضالية للأممية الشيوعية خلال فترة وجود لينين على رأس الحزب والدولة السوفييتية، ثم تحول هذا الدور إلى ستالين فقط بعد تسلمه قيادة الحزب والدولة السوفييتية عملياً.

ويمكن الاستدلال على ما أشير إليه في أعلاه في تلك الصياغة التي وضعها لينين محدداً العلاقة بين الدولة السوفييتية الجديدة وحركة التحرر الوطني حين كتب في تقريره إلى المؤتمر الثاني لعامة روسيا للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق يقول: "إن موضوع تقريري هو الوضع الراهن، ويخيل إلي أن النقطة الجوهرية في هذا الوضع هي اليوم موقف شعوب الشرق من الاستعمار والحركة الثورية بين هذه الشعوب. وغني عن القول أن حركة شعو ب الشرق الثورية هذه، إذا لم تكن على صلة وثقى بالنضال الثوري الذي تخوضه جمهوريتنا السوفييتية ضد الاستعمار العالمي، لا يمكنها أن تتطور اليوم بنجاح، كما لا يمكنها أن تجد حلها. .. ولذلك فأن مجرى الأحداث المتوقعة في المستقبل القريب ينبئ

بأن النضال ضد الاستعمار العالمي سيتسع ويشتد وبأنه سيكون حتماً على اتصال بنضال الجمهورية السوفييتية ضد قوى الاستعمار الموحد –ألمانيا، فرنسا، انجلترا وأمريكا"[٢٧٨]. هذا جانب من العملة الواحدة، أما الجانب الآخر فقد برز في قول لينين بوضوح تام: "ينبغي أن ندرك كل الإدراك أنه لا يمكن للطليعة وحدها أن تحقق الانتقال إلى الشيوعية. المهمة هي أن نوقظ في جماهير الكادحين النشاط الثوري الذي يحفزها إلى العمل والتنظيم بصرف النظر عن مستوى هذه الجماهير، وأن ننقل إلى لغة كل شعب التعاليم الشيوعية الحقة المعدة للشيوعيين في البلدان الأرقى، وأن نحقق المهام العملية التي تتطلب التحقيق دون إبطاء وأن نندمج في النضال العام مع بروليتاريا البلدان الأخرى"[٢٧٩].

وكانت الحركة الثورية الأوروبية حينذاك في نشاط ملموس ومتصاعد حتى أنها هددت من خلال نشاطاتها العديد من الحكومات البرجوازية الأوروبية. "ففي كانون الثاني /يناير ١٩١٨ أضرب ما يقرب من مليوني عامل في النمسا والمجر وفي ألمانيا ضد الشروط المجحفة التي قدمت إلى روسيا السوفياتية لعقد صلح بريست. وفي الشهر ذاته اندلعت ثورة بروليتارية في فنلندا واستمرت الحكومة العمالية قائمة فيها حتى (آيار). وفي أيلول/سبتمبر من ذلك العام حدث تمرد عسكري في الجيش البلغاري لم تستطع الحكومة إخماده إلا بمعونة قوات أجنبية. وفي أكتوبر ونوفمبر/تشرين أول وتشرين ثاني أطيح بالملكية النمساوية – الهنغارية بعد الاندحار العسكري وكثمرة للنهوض في الحركة الثورية. واندلعت ثورة في ألمانيا في نوفمبر/تشرين الثاني ... . واكتسحت حركة إضرابات جماهيرية عديداً من الدول الأوروبية في أوائل ١٩١٩. وبدأت تتحرك الشعوب المضطهدة في الشرق: وأكثر هذه الحركات أهمية كانت حركة الرابع من آيار في الصين، وأحداث أمرتسار في الهند والانتفاضة في كوريا. وانطلقت شعوب تركيا وإيران وأفغانستان ومنغوليا إلى النضال

---

٢٧٨ لينين. ف. إ. حركة شعوب الشرق الوطنية التحريرية. دار الطباعة والنشر باللغات الأجنبية. موسكو. بدون تاريخ. ص ٣١٧/٣١٦.

٢٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣١.

التحرري"[٢٨٠]. وقد دفع كل ذلك لينين إلى القول من على منصة نفس المؤتمر ما يلي: "يعلم الجميع أن الثورة الاجتماعية تنضج في أوروبا الغربية لا من يوم ليوم، بل من ساعة لأخرى، وأن الشيء نفسه يجري في أمريكا وإنجلترا، في هذين البلدين اللذين يزعم أنهما ممثلا الحضارة والمدنية، في البلدين المنتصرين على الهون الاستعماريين الألمان، ..."[٢٨١]، ثم قال في مكان آخر "إذ يتضح كل الوضوح أن الثورة الاشتراكية التي تختمر في جميع بقاع العالم لن تكون قط مجرد انتصار للبروليتاريا في كل بلد على برجوازيتها ...، إنما ستكون نضالاً من قبل جميع المستعمرات والبلدان التي يظلمها الاستعمار، نضالاً من قبل جميع البلدان التابعة ضد الاستعمار العالمي."[٢٨٢].

وعبر عن أهمية التحالف بين الحركة العمالية العالمية والاتحاد السوفييتي من جهة، وحركة التحرر الوطني من جهة أخرى في الموضوعات التي قدمها في مشروع المبادئ في المسالة الوطنية ومسالة المستعمرات إلى مؤتمر الأممية الثاني، بعد أن طرح المبادئ التي يفترض أن تلتزم بها أحزاب الأممية الثالثة، حين كتب يقول:

"... ينبغي على الأممية الشيوعية أن تجعل من التقارب بين البروليتاريين وجماهير الكادحين في جميع الأمم والبلدان بغية النضال الثوري المشترك من أجل إسقاط الإقطاعيين والبرجوازية حجر الزاوية لكامل سياستها في المسالة الوطنية ومسالة المستعمرات. ذلك لأن هذا التقارب هو الأمر الوحيد الذي يضمن الانتصار على الرأسمالية، وبدون هذا الانتصار يستحيل القضاء على الظلم الوطني وعدم المساواة الوطنية"[٢٨٣].

---

٢٨٠ ريزنيكوف، أ. الكومنترن والشرق – الستراتيجي والتاكتيكات. مصدر السابق. ص ٧٢.

٢٨١ لينين، ف. إ. تقرير في المؤتمر الثاني لعامة روسيا للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق. في كتاب حركة شعوب الشرق الوطنية التحريرية .دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية. موسكو. بدون تاريخ. ص ٣٢٢.

٢٨٢ لينين، ف. إ. المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٧.

٢٨٣ لينين، ف. إ. مشروع المبادئ في المسالة الوطنية ومسألة المستعمرات (إلى المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية. في ٥ حزيران/يونيو ١٩٢٠. المصدر السابق نفسه. ص ٣٥٠.

كما أكد لينين في هذه الموضوعات أهمية تقديم الأحزاب الشيوعية في البلدان الاستعمارية، التي تنتسب فعلاً أو التى تريد الانتساب إلى الأممية الشيوعية، أن تدعم نضال شعوب البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والتابعة دون قيد أو شرط ضد مستعمريها ومغتصبي حقوقها، كما رفض الحجج التي تقوم بأنها ستتهم بالخيانة من قبل عمال بلدانها، في ردّه على مندوب الحزب الاشتراكي البريطاني، كفيلتش، عضو اللجنة المختصة بالمسألة الوطنية ومسالة المستعمرات في اجتماعات المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية[٢٨٤].

وفي مشروع المبادئ في المسالة الوطنية ومسالة المستعمرات أثار لينين عدة قضايا كان لها التأثير الملموس على عمل ونقاشات الماركسيين والحلقات الماركسية في العشرينات من القرن العشرين، بما فيها حواراتهم وكتاباتهم، ومنها موضوع رجال الدين. في النقطة ١١ من هذا المشروع كتب لينين يقول:

"١١. وبالنسبة للدول والأمم الأقل تطوراً، حيث تسود العلاقات الإقطاعية أو البطريركية والبطريركية–الفلاحية، ينبغي أن لا يغرب عن البال بوجه خاص:

أولا: ضرورة مساعدة جميع الأحزاب الشيوعية للحركة التحريرية البرجوازية الديمقراطية في هذه البلدان. وواجب تقديم أنشط المساعدة يلقى بالدرجة الأولى على العمال في البلاد التي توجد الأمة المتأخرة في وضع مستعمرة لها أو في حالة تبعية مالية.

ثانياً: ضرورة النضال ضد رجال الدين وغيرهم من عناصر الرجعية والقرون الوسطى ذوي النفوذ في البلدان المتأخرة.

ثالثاً: ضرورة النضال ضد الجامعة الإسلامية وما شاكلها من التيارات التي تحاول ربط الحركة التحريرية المناهضة للاستعمار الأوروبي والأمريكي بتوطد مراكز الخانات والإقطاعيين والشيوخ الخ.

---

٢٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٧٤/٣٧٣.

رابعاً: ضرورة تأييد حركات الفلاحين الصرف المناضلة في البلدان المتأخرة ضد كبار ملاكي الأراضي والملكية الكبيرة للأرض وضد كل مظهر من مظاهر الإقطاعية أو بقية من بقاياها، والسعي لإعطاء حركة الفلاحين طابعاً ثورياً ما أمكن مع تحقيق تحالف وثيق ما أمكن بين البروليتاريا الشيوعية في أوروبا الغربية وحركة الفلاحين الثورية في الشرق، في المستعمرات والبلدان المتأخرة بوجه عام..."[٢٨٥].

إن هذا التوسع في إيراد المقتطفات من خطب ومشروعات لينين، التي تحولت عملياً إلى قرارات للأممية الشيوعية حينذاك، يهدف إلى ربط مضامين تلك المقتطفات في مكان آخر من هذا الكتاب بالسياسات التي مورست في العراق من قبل أعضاء الحلقات الماركسية، ومنهم بشكل خاص فهد، في العشرينات، ومن ثم التحولات التي طرأت على تلك المواقف في الثلاثينات والأربعينات.

ووخلال الفترة الواقعة بين ١٩١٩،-١٩٢٤، أي في الفترة التي كان لينين على رأس الحزب الشيوعي الروسي (البولشفي)، عقدت الأممية الشيوعية خمسة مؤتمرات متتالية لم تتغير فيها الاتجاهات الأساسية وحافظت على مضامينها إزاء حركات التحرر الوطني التي تميزت بالاعتدال عموماً، رغم الزخم الثوري الذي تضمنته، الذي ربما تجاوز قدرات حركات التحرر الوطني على تحملها والإيفاء بها، ورغم الممارسات اليسارية الانعزالية التي تجلت في كتابات ونشاطات الرواد الأوائل في مختلف البلدان، ومنها العراق. ومنذ عام ١٩٢٤ حتى حل الكومنترين لم تعقد الأممية الثالثة سوى مؤتمرين هما المؤتمر السادس، إذ عقد في عام ١٩٢٨، والمؤتمر السابع، الذي عقد في عام ١٩٣٥، أي في فترة وجود يوسف ستالين على راس الحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية.

واستناداً إلى الاتجاهات والمهمات الأساسية التي شخصتها المؤتمرات الخمسة في فترة لينين، انطلق الدعاة الذين شاركوا في تلك المؤتمرات أو الذين أعدوا لهذا الغرض، إلى عدد كبير من بلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ينشرون الفكر الماركسي ويدعون إلى الثورة

---

٢٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥٤.

ضد الاستعمار ودعم الدولة السوفييتية الجديدة. وكان بعض هؤلاء الدعاة من أبناء ذات البلدان المستعمرة. كما وصل منهم إلى العراق والأقطار العربية ممن كان قد حضر المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية أو اطلع على تلك التقارير والقرارات. ومن بين من حمل راية هذا الدعوة بيوتر فاسيلي، الذي وصل العراق في عام ١٩٢٢، حاملاً معه أفكار وروح الأممية الشيوعية، وتنقل في بعض مدنه، ومنها البصرة. وهناك تعرف على فهد والمجموعة التقدمية والماركسية الجديدة. وقد تلقفت مجموعة من العراقيين تلك الأفكار عبر هذا الطريق وطرق أخرى عديدة وتبنتها باتجاهات مختلفة وسعت إلى التعبير عنها بأساليب عديدة أيضاً. ومن بين هؤلاء كانت تلك الحلقات الماركسية في العديد من المدن العراقية.

وفي أعقاب موت لينين وتفاقم الصراع الداخلي في الاتحاد السوفييتي بين مختلف التيارات في الحزب الشيوعي السوفييتي، اتخذت قيادة الحزب، التي كان يوسف ستالين يقف على رأسها، قرارات جديدة في مجال تكثيف وتوسيع عمليات التصنيع وتنشيط التجارة الخارجية وتحقيق جملة من المهمات المباشرة، كما قررت تنشيط الكفاح ضد من اتهموا بالخيانة للحزب والدولة السوفييتية. وانعكس كل ذلك على الأممية الشيوعية ونشاطها ودورها وما نشرته من كتابات ابتداءً من عام ١٩٢٥. ففي العدد التاسع/ السنة الخامسة ١٩٢٥ من صحافة الأممية الدورية Internationale Presse Korrespondenz نشر بحث مطول عن الأسس الأيديولوجية للتروتسكية بقلم بيلا كون، كما امتلأت الصحافة السوفييتية بدراسات حول هذا الموضوع. واتخذ المؤتمر السادس للأممية الشيوعية في عام ١٩٢٨ جملة من القرارات المتشددة بشأن التكتلات الماركسية غير اللينينية، إذ كان ستالين قد بدأ بتشديد كفاحه باتجاهين ضد أحزاب الأممية الثانية، باعتبارها ذات اتجاهات يمينية تساومية مع الرأسمالية العالمية، وضد الاتجاهات التروتسكية، باعتبارها حركة ذات اتجاهات يسارية متطرفة ومطية من مطايا الأمبريالية العالمية في صفوف الطبقة العاملة العالمية. فكانت قرارات المؤتمر السادس للأممية الشيوعية ذات طبيعة انعزالية يسارية ناشئة عن المواقف والقرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي بقيادة ستالين التي تمثلت بإجراء

التحولات الجذرية في الزراعة الفردية إلى الزراعة التعاونية والجماعية الحكومية –الكولخوزات والسوفخوزات– التي عمقت المشكلات السياسية والاقتصادية في البلاد السوفييتية، والتي تلت قرارات التصنيع المكثف والواسع الذي اتخذه الحزب في عام ١٩٢٥ وتجلى في برنامج ١٩٢٦–١٩٢٩. وكان لهذه المواقف الجديدة تأثيراتها المباشرة على الحركة الوطنية والديمقراطية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، ومنها العراق، حيث تميزت النشاطات العامة للحلقات الماركسية بتلك الاجواء الفكرية التي سادت الأممية الشيوعية في العشرينات. ولكن هذا الخط اليساري الانعزالي لم يستمر طويلا، إذ سرعان ما أجبرت وقائع الحياة تغييره على صعيد الأممية الشيوعية، رغم أنه لم يتغير كثيراً على صعيد الدولة السوفييتية والحزب الشيوعي السوفييتي، وفي حياة ونشاط وأساليب عمل يوسف ستالين، قائد الحزب والدولة السوفييتية وقائد الحركة الشيوعية العالمية عملياً. ويبدو مفيدا أن نتناول بعض الاتجاهات اليسارية الانعزالية التي تميزت بها سياسة الأممية الشيوعية قبل المؤتمر السادس وبعدها حتى تعديل بعض تلك الاتجاهات بشكل واسع النطاق منذ عام ١٩٣٤ وتكرست في المؤتمر السابع عام ١٩٣٥.

لقد فرضت وقائع التطور في البلدان الأوروبية على الأحزاب الشيوعية والعمالية المنتسبة إلى الأممية الشيوعية تغيير مسارها السياسي ونشاطها العملي، وأجبرت اللجنة التنفيذية للأممية، ابتداءً من عام ١٩٣٢، على إعادة النظر باتجاهاتها الفكرية وممارساتها العملية على صعيد الحركة الشيوعية العالمية وسياسات أحزابها الوطنية. وابتداءً من عام ١٩٣٣ تم تشكيل لجنة لصياغة الموضوعات الجديدة بشأن عدد من المسائل الأساسية، وبشكل خاص حول الهجوم الذي بدأت تشنه الفاشية في أوروبا، ومخاطر نشوب حرب استعمارية جديدة، وحول التحالفات الطبقية والوطنية على الصعيدين الوطني والأممي لمواجهة هذين الخطرين الداهمين.

• ابتداءً شخص المؤتمر السابع بأن المؤتمر السادس للأممية الشيوعية انتهج خطاً يسارياً إنعزالياً غير مبرر وطنياً ودولياً وغير مفهوم من الأوساط الشعبية في عدد من المسائل الجوهرية، منها على سبيل المثال لا الحصر:[٢٨٦]

• الموقف من الأممية الثانية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وبشكل خاص من جماهير هذه الأحزاب، وخوض صراعات غير مبررة وعدم التفتيش عن نقاط الالتقاء معها في مواجهة الأوضاع الجديدة، خاصة وأن الفاشية استطاعت أن تحرز على مواقع مهمة في أوروبا ومنها أسبانيا والنمسا. لقد سارت الأممية الشيوعية منذ مؤتمرها السادس وفق الاتجاه الانعزالي الخاطئ والمضر الذي رسمه لها ستالين في الموقف من الاشتراكية الديمقراطية إذ اعتبرها "كتوأم للفاشية"، وضرورة توجيه الهجوم الأساسي نحو الاشتراكية الديمقراطية والقومية الإصلاحية، واعتبار الاتجاه اليساري في الحركة الاشتراكية الديمقراطية الخطر الذي يتهدد النضال ضد الإمبريالية أو تفسير الجبهة الموحدة على أنها تحالف سياسي يمكن ويجب أن تقام في كل الظروف من "الأسفل" فقط وبقيادة الحزب الشيوعي فقط[٢٨٧]. ولا بد من الإشارة إلى أن أحزاب الأممية الثانية هي الأخرى لم تكف عن اعتبار الأحزاب الشيوعية أو البولشفية عدوها السياسي الذي ينبغي التخلص منه إذ اعتبرتها الخطر الذي يهدد السلام في العالم[٢٨٨].

• الاعتقاد بأن البروليتاريا في المستعمرات وأشباه المستعمرات قد أحرزت بالفعل قيادة حركة التحرر الوطني، وأن النضال يفترض أن يتوجه صوب إقامة سلطة العمال والفلاحين ضد البرجوازية الوطنية باعتبارها قوة رجعية مكشوفة والنظر إلى جناحها

---

286 VII. Weltkongeress der kommunistischen Internationale. Resolutionen und Beschluesse. Verlags- genossenschaft auslaendischer Arbeiter in der UdSSR. Moskau-Leningrad. 1935. S. 3-8.

٢٨٧ ريزنيكوف، أ. الكومنترن والشرق – الستراتيجي والتاكتيكات. مصدر السابق. ص ٤١٦.

٢٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦٣.

اليساري كقوة خطيرة للغاية يفترض توجيه النضال ضدها[٢٨٩]. وكان هذا لا يعني سوى أن الفئات المتوسطة في المجتمع لم تعد قادرة على خوض النضال وقيادته، وأن على الطبقة العاملة وحزبها قيادة هذا النضال، "وأن الانتفاضات الوطنية الظافرة في هذه البلدان قد تفتح الطريق أمام تطورها المباشر نحو الاشتراكية وتجنبها مرحلة الرأسمالية، شريطة أن تقدم لها مساعدة حقيقية وجبارة من تلك البلدان التي أقيمت فيها دكتاتورية البروليتاريا."[٢٩٠].

- إهمال العمل بين الشباب والنساء رغم الأهمية البالغة لهذه المجالات، إضافة إلى إهمال العمل بين الفلاحين والمثقفين.
- التأخر في ممارسة سياسة التحالفات السياسية مع القوى الأخرى لمواجهة الهجوم الفاشي في السياسات الداخلية للدول الأوروبية.

التدخل في سياسات الأحزاب الشيوعية الداخلية من جانب الأممية الشيوعية.

ممارسة الأساليب والتقاليد القديمة في العمل الحزبي والسياسي وفي الدعاية والتحريض، رغم التغيرات التي طرأت على الأوضاع الداخلية والدولية.

ومما هو جدير بالإشارة إلى أن ستالين قد طرح ولأول مرة من على منصة المؤتمر السادس للأممية الشيوعية الذي عقد في الفترة الواقعة بين ١٧ تموز والأول من أيلول عام ١٩٢٨، على الحزب والشعب السوفييتي إضافة اللينينية إلى الماركسية، بحيث تصبح مثلاً في ضوء الماركسية–اللينينية باعتبارها ماركسية القرن العشرين، ماركسية عصر الإمبريالية والثورة الاشتراكية. وكانت هذه الخطوة الأولى على طريق إضافة الستالينية إلى اللينينية في المؤتمر السابع للأممية الشيوعية، كما أنه كان وراء القسم الأعظم من الاطروحات التي أقرت في المؤتمر السادس للأممية الشيوعية.[٢٩١]

---

٢٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨٥.

٢٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦٦.

٢٩١ ملاحظة: صدر في منتصف العقد التاسع من القرن العشرين كتاب باسم "الكومنترن والشرق – الستراتيج والتاكتيكات" لمؤلفه أ. ريزنيكوف. وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية من نصير سعيد

• طرح المؤتمر السابع للأممية الشيوعية خطاً جديداً في موضوع التحالفات الطبقية والسياسية في ضوء التحولات الجارية على الصعيد العالمي، وخاصة في أعقاب وصول الحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا في عام ١٩٣٣، رغم أنه فشل في الوصول إلى السلطة في عام ١٩٣٢. إذ عجز الحزب الشيوعي الألماني والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني عن إيجاد قاعدة متينة للتعاون في ما بينهما لعرقلة مجيء الهتلرية إلى السلطة، رغم وجود أسس غير قليلة كانت تتطلب تحقيق مثل هذا التعاون. وبدأت الأحزاب الشيوعية تمارس

الكاظمي (عزيز سباهي) ونشر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي في دمشق ودار الفارابي في بيروت في عام ١٩٨٧. وعندما يقرأ الإنسان هذا الكتاب سيصطدم بحقيقة مؤسفة هي أن مؤلف هذا الكاتب، الذي تحدث عن الأممية الشيوعية منذ تأسيسها في عام ١٩١٩ حتى حلها في عام ١٩٤٣ لم يورد اسم ستالين حتى ولا مرة واحدة في هذا الكتاب الذي بلغت صفحاته ٤٣٢ صفحة. وهذا الكاتب يعرف تماماً بأن ستالين قد تسلم قيادة الحزب الشيوعي في عام ١٩٢٤، كما تسلم عملياً قيادة الأممية الشيوعية في أعقاب موت لينين، وأنه قد لعب الدور الأساسي في تحديد الخط العام للحزب ابتداءً من عام ١٩٢٥، وبشكل خاص في تقريره الرئيسي إلى المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي أكتوبر/تشرين أول– نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٢٦، ومن ثم في الاجتماع الموسع السابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية الذي عقد في موسكو في عام ١٩٢٦ أيضاً. وبالتالي فالمؤلف يرتكب خطأين في آن واحد، وهما: أولاً: تزوير التاريخ من خلال تجاوز الأحداث الحقيقية والشخصيات التي لعبت دورا أساسياً في مرحلة معينة بغض النظر عن مدى صواب أو خطأ ما حصل منهم، وفي هذا الصدد يكون الكاتب قد تجاوز أو تناسي دور ستالين الأساسي والرئيسي في هذه الفترة قصداً ومع سبق إصرار. وثانياً: أنه يعفي عملياً ستالين، ومعه بقية قيادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، إذ كانا الموجهان الفعليان لسياسة الأممية الشيوعية حينذاك على امتداد فترة وجود ونشاط الكومنترن، من الأخطاء الفادحة التي وقعت في هذه المرحلة. كما أن هذا الأسلوب في التحليل التاريخي لا يقدم الدروس الضرورية والغنية لما نجم عن سيادة عبادة الفرد ودور هذا التقديس للفرد في صياغة القرارات الفردية وفي فرضها بمختلف الأساليب والطرق على الآخرين، أو القبول بها لا تحت تأثير فهم المبادئ بقدر ما هو إيمان وعقيدة بعدم ارتكاب القائد الفرد أخطاءً وأنه الأكثر وعياً وقدرة على فهم وتحليل الأحداث واتخاذ القرارات. وفي هذا تجاوز على الماركسية والمنهج المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي، أو المنهج العلمي في التحليل.

سياسات التحالف مع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وغيرها من القوى الديمقراطية للتصدي لسياسات الحرب وضد وصول الأحزاب الفاشية الأوروبية إلى السلطة في عدد من البلدان الأوروبية، ومنها فرنسا مثلاً. وكانت أحداث عام ١٩٣٤ ومحاولات الوصول إلى السلطة من جانب الأحزاب الفاشية في عدد من البلدان ومنها فرنسا والنمسا وأسبانيا والبرتغال مثلاً. وإذ فشل الحزب الفاشي في فرنسا تحقيق ذلك، نجح الفاشيون النمساويون في تحقيق هذا الهدف وتمكنوا من دحر مقاومة العمال الشيوعيين والاشتراكيين وبقية المناضلين ضد الفاشية. لقد واجه المؤتمر السابع للأممية الشيوعية هجوما واسعاً من القوى الفاشية على الدول الأوروبية، فكان عليه أن يتحرك لصد هذه الهجوم ومنع تطور الأحداث باتجاه الهيمنة الفاشية والحرب العالمية الجديدة. وفي ضوء نشاطات اللجنة التحضيرية للإعداد للمؤتمر السابع للأممية منذ عام ١٩٣٣/١٩٣٤ قدمت ثلاثة تقارير أساسية إلى المؤتمرين والمراقبين وهي:

- تقرير القائد الشيوعي الألماني وعضو هيئة رئاسة اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية فيلهلم بيك (١٨٧٦-١٩٦٠) الذي استعرض فيه نشاط اللجنة التنفيذية خلال الفترة الواقعة بين المؤتمر السادس والمؤتمر السابع للأممية مشيراً إلى النجاحات التي تحققت للحركة الشيوعية العالمية من حيث التوسع الأفقي وعدد الأحزاب التي شكلت في الفترة المنصرمة، ثم التطورات الجارية في مواقف الأحزاب من حيث شعاراتها وأساليب عملها منتقداً بعض الشعارات والأساليب المتخلفة والانعزالية التي تلحق أضراراً فادحة بالحركة الشيوعية في كل من تلك البلدان والتي لم تكن تنسجم مع المرحلة الجديدة والتحولات الجارية على الصعيد العالمي والمخاطر التي تجابه العالم.

تقرير القائد الشيوعي البلغاري وعضو هيئة رئاسة اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية والسكرتير العام للكومنتيرن جيورجي ديمتروف (١٨٨٢-١٩٤٩) الذي برَّز فيه المهمات العاجلة التي تواجه الحركة الشيوعية العالمية وأحزابها مؤكداً على الموضوعة الرئيسية للمؤتمر، وهي إقامة التحالفات الشعبية والوطنية لمواجهة مخاطر الفاشية والحرب العالمية المحتملة. وكان على ديمتروف أن يؤكد بأن المهمة ليست في دفاع الشيوعيين عن أحزابهم

وبلدانهم، بل في شن الهجوم على الفاشية والعدو الطبقي ومنعهما من اكتساح البلدان الأوروبية، إذ أن الهجوم وبهذا المعنى أفضل أساليب الدفاع عن النفس والوطن. وقال في تقريره: "بسبب الأوضاع الداخلية والدولية المستجدة، تستحوذ مسألة الجبهة المتحدة المعادية للإمبريالية على أهمية خاصة في كافة البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة. ومن الضروري عند تشكيل الجبهة المتحدة المعادية للإمبريالية، أن يؤخذ بعين الاعتبار، قبل كل شيء اختلاف الظروف التي يجري فيها النضال الجماهيري المعادي للإمبريالية، ودرجة اختلاف نضج حركة التحرر الوطني، ودور البروليتاريا فيها، ونفوذ الحزب الشيوعي على الجماهير العريضة"[٢٩٢]. وإذ كانت الأحزاب الشيوعية تطالب باستمرار في أن تكون القائد للجبهات الوطنية في مختلف بلدان العالم، فأن المؤتمر السابع للأممية الشيوعية قد اشار مستوعباً الظروف الجديدة وداعياً الأحزاب الشيوعية إلى عدم التشبث بمثل هذا الوقف، وخاصة تلك الأحزاب الشيوعية الجديدة التي تكونت لتوها في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والقبول بغير ذلك، إذ دعاها إلى تجاوز هذا المطلب و "إلى المساهمة في كافة الأعمال الجماهيرية المعادية للإمبريالية – حتى لو كانت تجري تحت إشراف العناصر القومية – الإصلاحية، والعمل على دعم هذه الأعمال والسعي في سبيل توسيع نطاقها"[٢٩٣].

تقرير القائد الشيوعي الإيطالي وعضو سكرتارية الأممية الشيوعية (١٨٩٣–١٩٦٤) الذي تناول فيه موضوع الحرب والإمبريالية وعلاقتهما بالفاشية وأهمية خوض النضال ضدها لضمان إبعاد خطر الحرب واستبداد السلام في العالم.

وفي إطار مناقشات المؤتمر للموضوعات الرئيسة طرحت مجموعة من الأفكار حول النضال الذي تخوضه الشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة في سبيل حريتها واستقلالها

---

٢٩٢ ديمتروف، جيورجي. هجوم الفاشية ومهمات الأممية الشيوعية في النضال من أجل وحدة الطبقة العاملة ضد الفاشية. في : مجلة الثقافة الجديدة مقالة للدكتور ماهر الشريف. فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر السابع للأممية الشيوعية. العدد ١٢٥. مصدر سابق. ص ٢٩.

٢٩٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩.

وتطورها الديمقراطي شارك فيه العديد من الممثلين بمن فيهم المندوب الصيني والمندوب العربي.[٢٩٤]

- وقد تدرجت الأممية الشيوعية في إبراز ستالين كقائد للحركة الشيوعية العالمية من خلال نشاط السكرتارية واللجنة التنفيذية، إذ كان مقرهما في موسكو. وفي المؤتمر السابع للأممية أفصحت بشكل واضح عن تنامي دور وفكر وتأثير ستالين على نشاط الأممية الشيوعية. فقد جاء في قرارات المؤتمر السابع بشأن الوضع في الاتحاد السوفييتي فقرة تتضمن ثلاثة مؤشرات على بروز شديد لعبادة ستالين بعد البدء بالتحضير له من خلال عبادة شخص لينين، وهي:

- الإشارة الواضحة والصريحة إلى اللينينية–الستالينية في المسألة القومية، بعد أن كان الحديث يجري منذ عام ١٩٢٨ عن اللينينية فقط، وقبل ذاك عن الماركسية فقط.

- التمجيد بالقائد الشيوعي الحكيم والذي ناضل جنباً إلى جانب مع لينين العظيم، الرفيق يوسف ستالين، وربط انتصار الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي بقيادته الحكيمة، لقد كانت عملية تصعيد ملموسة في عبادة الفرد، عبادة شخص ستالين، التي اتخذت أبعاداً جديدة في الحرب الوطنية ضد الفاشية وفي أعقاب الانتصار عليها.

اعتبار القائد الحكيم الرفيق يوسف ستالين ليس قائدا للحزب الشيوعي السوفييتي والشعب السوفييتي فحسب، بل وقائدا للحركة الشيوعية العالمية وللبروليتاريا في العالم.

فقد ورد في قرار المؤتمر السابع للأممية الشيوعية النص التالي: "إن انتصار الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي هو انتصار له مغزاه الدولي، فانتصار الاشتراكية، الذي تحقق للشغيلة والفلاحين التعاونيين في الاتحاد السوفييتي، جاء بدعم من البروليتاريا العالمية، وتحت قيادة أفضل رفيق نضال للينين العظيم، القائد الحكيم لشغيلة العالم

---

٢٩٤ الشريف، ماهر د. فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر السابع للأممية الشيوعية . القسم الأول. في: مجلة الثقافة الجديدة. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٥. تشرين الأول/كانون الأول ١٩٨٠. ص ٣٤.

أجمع، الرفيق ستالين، وهو تأكيد على التحول العميق الجاري في وعي شغيلة جميع البلدان، ..."[295].

- وعلى العموم لخص المؤتمر السابع للأممية الشيوعية قراراته بالمهمات الجديدة التالية، التي يفترض في الأحزاب الشيوعية تحمل عبء النهوض بها في البلدان المختلفة، وهي:

- العمل من أجل إقامة التحالفات الجبهوية الشعبية والوطنية في ضوء واقع وإمكانيات ومستوى تطور الحركة للنضال الدؤوب ضد الفاشية والحرب باعتبارهما الخطرين الداهمين.
- العمل الجاد للتخلص من تقاليد وأساليب عمل الماضي والتحري عن نقاط التقاء مع قواعد الأحزاب العملية الأخرى، أي الحركة الاشتراكية الديمقراطية.
- تنشيط العمل بين الشباب والنساء والفلاحين من خلال إعلان الالتزام بالمهمات الآنية التي تمس حياة ونشاط ومصالح وظروف عمل هذه الجماعات البشرية الكبيرة.

تعبئة الجماهير الواسعة للدفاع عن أمن وسلامة واستمرار وجود وتطور الدولة السوفييتية الجديدة باعتبارها حصن السلام والأمن والدفاع عن مصالح الشغيلة، من خلال تشديد الكفاح والتعاون في ما بين الحركة العمالية العالمية وحركة التحرير الوطنية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة.

- وفي أعقاب المؤتمر السابع عقدت السكرتارية التابعة للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية اجتماعات إقليمية غير قليلة، ومنها اجتماعين في عام ١٩٣٦ بحضور مندوبين عن الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية خصصا لدراسة موضوعات عديدة منها قضية تنظيم الصلات والعلاقات في ما بين تلك الأحزاب وبينها وبين مكتب سكرتارية اللجنة

---

295 VII. Weltkongeress der kommunistischen Internationale. Resolutionen und Beschluesse. Verlags- genossenschaft auslaendischer Arbeiter in der UdSSR. Moskau-Leningrad. 1935. S. 54.

التنفيذية، ومهمات هذه الأحزاب في البلدان العربية في ضوء قرارات المؤتمر السابع للأممية، إضافة إلى بحثها موضوعات مثل الوحدة العربية وفكرة إقامة حزب شيوعي عربي موحد. وعقدا هذا الاجتماعان باشتراك عدد من أبرز قادة الأممية الشيوعية مثل "ديمتروف" و "كوسينين" و "مانوليسكي"[٢٩٦].

- سبل تعزيز وجود ونشاط الأحزاب الشيوعية في مختلف بلدان العالم لتعزيز النضال ضد الإمبريالية والهيمنة الاستعمارية وفي سبيل استقلال وسيادة تلك البلدان،
- سبل مساندة الاتحاد السوفييتي كأول دولة اشتراكية مظفرة في العالم والتصدي للدعاية المضادة.

سبل النضال ضد الحرب والفاشية، خاصة بعد وصول هتلر إلى السلطة وهيمنة الحزب النازي على الدولة والمجتمع والرايخشتاغ (المجلس النيابي الملكي الألماني)، كما كان موسوليني في السلطة، إضافة إلى تنامي نشاط العسكرية اليابانية.

تأسيس الجبهات الشعبية بين الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية والقوى القومية الإصلاحية، إضافة إلى تشكيل الجبهات الوطنية في المستعمرات وأشباه المستعمرات بين الأحزاب الشيوعية وأحزاب البرجوازية الصغيرة والقوى القومية الإصلاحية و أحزاب البرجوازية الوطنية المحلية لمواجهة خطر الحرب والفاشية في العالم وضد الهيمنة الاستعمارية على بلدانها.

ورغم كل ذلك لا بد من الإشارة الواضحة إلى عدد من الاستنتاجات المهمة التي لعبت دوراً مهماً في تفكير واتجاهات قرارات وميزت عمل ونشاط الشيوعيين في العالم خلال الفترة التي وجدت وعملت فيها اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية أو بعد حلها حتى وفاة ستالين على الأقل، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

---

٢٩٦ الشريف، ماهر د. فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر السابع للأممية الشيوعية . القسم الثاني. في: مجلة الثقافة الجديدة. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٦. تشرين الأول/كانون الأول ١٩٨٠. ص ٥١.

١. حقيقة وجود دولة سوفييتية وحزب شيوعي يقود هذه الدولة، وبالتالي، فهو حزب من جهة ودولة من جهة أخرى ملهمان لنضال بقية الشيوعيين في سائر أرجاء العالم ويدفعان باتجاه السعي لإقامة ما يماثل ذلك في بلدانهم.

٢. حقيقة ممارسة دكتاتورية البروليتاريا من جانب الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي واعتبار ذلك شرطاً لا غنى عنه لمن يريد البقاء في السلطة بعد الوصول إليها.

٣. وأن الحزب الذي يريد الوصول إلى السلطة يفترض فيه العمل في ضوء المبادئ اللينينية التي تنص على وحدة الرأي والعمل في الحزب والمركزية الديمقراطية والطاعة الواعية والضبط الحديدي والتخلص من الاتجاهات التحريفية اليمينية واليسارية .....

٤. الدور القائد والرائد الذي لعبه ستالين في الحزب والدولة وفي الحركة الشيوعية العالمية وفي أجزاء أساسية من الحركة العمالية العالمية. ولعب كل من ستالين وقيادة الحزب الشيوعي السوفييتي، دوراً أساسياً في خلق عبادة فعلية للفرد وحالة تقديس غير معهودة إلا في الديانات المختلفة. وقد تركت هذه الحالة بصماتها على سلوك بقية قياديي الأحزاب الشيوعية حيث نشأت حولهم حالة مماثلة تقريباً من القدسية والرؤية الأسطورية التي لا تمت للإنسان بصلة. وكانت لها نتائج سلبية عموماً على مجمل الحركة وعلى فصائلها المختلفة في مختلف البلدان التي وجدت فيها أحزاب شيوعية مرتبطة بالأممية الثالثة، او ضمن حركتها. وإذا بدا للبعض بأن لهذه الظواهر جوانب إيجابية في فترات أو مراحل معينة فأنها قد حملت معها جوانب سلبية أيضاً والتي لم يلتفت لها كل الشيوعيين وبمستوى واحد إلا بعد فوات وقت طويل، ولم تستفد من دروسها سوى غالبية الأحزاب الشيوعية الأوروبية ومجموعة غير كبيرة من الأحزاب الشيوعية في بلدان العالم الثالث حتى الآن.

٥. الخلل الفكري الكبير الذي ساد الأممية الشيوعية، سواء قبل أم حتى بعد المؤتمر السابع، إزاء أحزاب الأممية الثانية باعتبارها الخطر الأعظم على الحركة الشيوعية والشعوب، وخاصة أجنحتها اليسارية، في الممارسة العملية وضد المختلفين في الرأي مع

الأحزاب الشيوعية. ولم يكن الموقف إزاء البرجوازيات الوطنية وأحزابها باستمرار صائباً، بل تلبسته الهواجس الشديدة في بلدان المستعمرات وأشباه المستعمرات والشدة في التعامل والقسوة في النقد، مما أوجد أوضاعاً صعبة، خاصة وأن الأحزاب الشيوعية كانت تسعى لإقامة جبهات شعبية من الأسف بهدف قيادتها والتأثير من خلالها على الأحزاب الأخرى. ورغم حصول تحسن نسبي في هذا الموقف في أعقاب المؤتمر السابع للأممية، ولكنه كان في الممارسة العملية ينطلق من الرؤية الستالينية المتطرفة للبرجوازية والبرجوازية الصغيرة في مختلف البلدان، بما فيها البلدان المتخلفة التطور.

الفصل السادس

الحزب الشيوعي العراقي بين التأسيس ونهاية الحرب العالمية الثانية

لم يكن تأسيس الحزب باسم "الجمعية ضد الاستعمار" عملية سهلة، رغم كون الاسم لم يكن يعني شيئاً استثنائياً في العراق بسبب النضال الذي كان وما زال حينذاك يتواصل ضد الاستعمار وضد استغلال العراق من جانب بريطانيا. ولكن طبيعة هذه اللجنة لم تكن سراً على المجموعات المحيطة بالعمل أو القوى السياسية ذات الاحتكاك بالنضال الوطني. وصعوبة تشكيل مثل هذا الحزب تنبع من طبيعة المجتمع العراقي الذي تميز حينذاك بالتخلف الشديد في علاقاته الإنتاجية وقواه المنتجة وفي التعليم والثقافة والوعي الاقتصادي والاجتماعي، خاصة وأن العلاقات العشائرية والتقاليد الموروثة كانت ضاربة أطنابها في صفوف نسبة عالية جداً من سكان العراق، إضافة إلى علاقة الناس الحميمة بالدين ودور مجموعات غير قليلة من رجال الدين وعلمائه في المشاركة بالحملة التي نظمتها سلطات الاحتلال البريطانية في تشويه والإساءة إلى الشيوعية والشيوعيين. ولعب مستوى وعي الشيوعيين ومداركهم العامة واستيعابهم المحدود للنظرية الماركسية وسبل التعامل مع الجماهير والقوى السياسية الأخرى ومع السلطة القائمة والقوى المضادة، إضافة إلى طريقة التعامل في ما بين الحلقات التي توحدت لتوها والتي لم تكن بعد قد تعرفت جيداً على بعضها الآخر، وصعوبات الوضع السياسي التي وجددت نفسها فيه، قادت كلها إلى وقوع أول انشطار في اللجنة الحزبية القيادية، إذ قرر كل من يوسف إسماعيل ونوري روفائيل الانسحاب من القيادة الجديدة. ولم يكن هذا الانسحاب أمراً عابراً إذ أنه أثر على ولاء المنظمات الحزبية في مدن الوسط والجنوب لهذه المجموعة أو للجنة القيادية. وكان فهد

حينذاك في طريقه إلى موسكو للدراسة الحزبية. وكان على القيادة التي يقف عاصم فليح على رأسها باعتباره سكرتيراً منتخباً لها، أن يعيد ترتيب أوضاع القيادة. فبادر فعلاً إلى استكمال بنية اللجنة المركزية بإضافة زكي خيري ويوسف متي إليها، وهما من تشكيلة زكي خيري المنفردة والتي كانت لها قبل ذاك معرفة وعلاقات متينة مع الآخرين. وعليه اصبح قوام اللجنة المركزية على النحو الآتي:

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٣٥ [٢٩٧]

عاصم فليح	السكرتير
مهدي هاشم	مسؤول الفرات الأوسط
قاسم حسن	مكلف للمشاركة في المؤتمر السابع
زكي خيري	مسؤول جنوب العراق والعمل في الجيش
يوسف متي	مسؤول بغداد
فهد	مرسل إلى الدراسة الحزبية

وقعت على عاتق اللجنة المركزية مسؤولية ومهمة النهوض بأعباء قيادة الحزب الجديد حيثما وجدت منظمات حزبية والعمل من أجل توسيعها والتأثير في الأحداث السياسية الجارية، أي كان عليها العمل بعدة اتجاهات في آن واحد، وهي: العمل في المجالات العمالية والنقابية والحركة الجماهيرية، العمل في الجيش، والنشاط الدعائي والتحريضي، ومنها إصدار صحيفة الحزب والنشر في الصحف الأخرى، ملاحقة الوضع السياسي والتأثير في عدد من الفعاليات السياسية التي كانت تجري حينذاك، ومنها انتفاضة الفلاحين في سوق الشيوخ والفرات الأوسط عموماً، خاصة وأن الناصرية كانت أحد المواقع المهمة للحلقات الماركسية قبل ذاك وللحزب الجديد. وكان العراق في هذه الفترة في حركة سياسية دائبة،

---

٢٩٧ قارن: بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٨٩

كما بدأت الحكومة منذ عام ١٩٣٤ بشن حملات واسعة ضد الوطنيين وقوى المعارضة السياسية وأجرت محاكمات للشيوعيين ومن اتهمتهم بالتحريض ضدها وبالتأييد للحركات الفلاحية، وكان من بينهم قاسم حسن، في الناصرية، وحكمت على بعضهم أحكاماً مختلفة. لقد هبَّ الفلاحون العراقيون في الوسط احتجاجاً على السياسة التي واصلتها الحكومات العراقية المتعاقبة، وقبلها سلطات الاحتلال البريطانية، في جباية حصة الدولة من المحاصيل الزراعية (الضريبة) عبر وكلاء أو سراكيل يقومون بهذه المهمة مقابل حصولهم على ما يعادل خمس تلك الحصة من الفلاحين قبل وصوله للدولة. كما كانت الحكومة قد شرَّعت في هذه الفترة قانون التجنيد الإجباري الذي رفضه الفلاحون والمستحوذون على الأرض الزراعية على حد سواء. وحصل تحالف بين العشائر في مواجهة الحكومة ومساندة قوى المعارضة في بغداد. لقد كانت أوضاع الفلاحين الاقتصادية والمعيشية بائسة حقاً، كما كان يصعب عليهم القبول بالتنازل عن مشاركة أبن أو أكثر في النشاط الاقتصادي وإعالة العائلة لصالح الخدمة العسكرية. وكانت السلطة قد أغلقت الصحف ونشرت الإرهاب في البلاد كما وجهت قوات الجيش لقمع انتفاضة سوق الشيوخ وإخماد التحركات الفلاحية وتحالف القبائل الذي نشأ حينذاك للتعاون مع قوى المعارضة الحكومية في بغداد. ويجب أن لا يغيب عن البال بأن الفلاحين قد لاحظوا بأن الحكومات المتعاقبة كانت تستخدم الجيش لإخماد التحركات الشعبية الفلاحية في أي مكان من العراق، وبالتالي كانت خشيتهم من تنامي قوة الجيش بأبنائهم الذين يجبرون على توجيه البندقية إلى صدور عشائرهم. وفي الوقت الذي ساهم الحزب بفعالية ملموسة في تحريض وتعبئة الفلاحين للنضال ضد سياسات الحكومة، كان عليه أن يواصل دعمها أيضاً، فأصدر لهذا الغرض بياناً نارياً تحت شعار: "إلى الثورة! إلى السلاح! إلى الكفاح!" موجهاً إلى جماهير الشعب، "واختتم البيان بالنداءات التالية:

١. فلتسقط كافة الضرائب والديون الحكومية!

٢. فلتسقط كافة الاتفاقات والمفاوضات!

فليسقط الاستعمار وأعوانه من الخونة والمرتشين!

يجب توزيع الأراضي الأميرية على صغار وفقراء الفلاحين"[٢٩٨]. وتشير صياغة النداءات إلى غياب التمييز الواقعي المطلوب بين المفاوضات ونتائجها التي تتجلى في الاتفاقيات أو الاتفاقات المحتملة، وكذلك عدم التمييز بين مختلف الضرائب التي تفرض على أفراد المجتمع، إذ المطالبة بإلغاء كافة الضرائب أمر غير معقول وغير ممكن أيضاً. وهو تعبير عن مستوى المعرفة والوعي عند الكادر حينذاك.

- بعدها أصدر الحزب بياناً عاماً وشاملاً لم يطرح فيه قضايا الفلاحين في سوق الشيوخ والفرات الأوسط فحسب، بل طرح فيه المهمات الآنية التي كان يراها ضرورية لمواجهة الوضع في العراق والتي تجلت في بيان "لجنة مكافحة الاستعمار"، باعتبارها مهمات ملحة وقابلة للتنفيذ. وأغضب البيان حكومة طه الهاشمي التي كانت قد تشكلت لتوها، أي في ١٧ آذار/مارس من عام ١٩٣٥، وفي أعقاب استقالة وزارة المدفعي الثانية في الخامس عشر من أذار/مارس من نفس العام. وكلف رشيد عالي الگيلاني بوزارة الداخلية ونوري السعيد بووارة الخارجية وجعفر العسكري بوزارة الدفاع، بعد أن فشلت وزارة المدفعي الثانية في معالجة المشكلات الفلاحية والتعامل مع تحالف القبائل الذي تشكل قبل ذاك مسانداً المعارضة في بغداد، التي جربت بدورها العنف لمعالجة تلك المشكلات، في حين ورطت الحكومة الجديدة الجيش بقيادة الفريق بكر صدقي العسكري من جديد في التصدي للمحتجين وتوجيه نيرانه ضد الفلاحين وأبناء العشائر. وأدت تلك الحملة العسكرية والمواجهة غير المتكافئة والقسوة التي مارسها بكر صدقي إلى سقوط ضحايا كثيرة خلال أحداث الفترة ١٩٣٥–١٩٣٦ في الوسط والجنوب. ولم يمض وقت طويل على ذلك البيان حتى صدر العدد الأول من جريدة "كفاح الشعب"، في وقت كانت الصحافة الوطنية العلنية قد منعت من الصدور بقرار من الحكومة، ولكن الجريدة لم تكن تحمل احتجاجاً ضد الحكم أو تأييداً للفلاحين فحسب، بل حملت على صدرها مسالتين أساسيتين أو قنبلتين اثارتا الحكومة والسفارة البريطانية في العراق، وهما:

---

٢٩٨ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. ص ٤٢.

- الإعلان عن وجود ونشاط الحزب الشيوعي العراقي، حيث حمل العدد الأول اسم الحزب على صفحته الأولى.

الإعلان عن كون الحزب يشكل جزءاً من الحركة الشيوعية العالمية عملياً ورفع لهذا الغرض شعار "يا عمال العالم اتحدوا"، إلى جانب شعار "يا عمال العراق اتحدوا".

- كما ثبت الحزب في بيانه الأول وأعلن عن:

اعتماده العنف والقوة في مواجهة الإمبريالية والطبقة الحاكمة، حيث أشير في افتتاحية العدد، التي كما يبدو، قد كتبها حينذاك، عاصم فليح، إلى أن الحزب "... يعتمد القوة والعنف لآنه يعلم جيداً بأنه ليس هناك دولة إمبريالية تعطي بمحض إرادتها الحقوق للشعوب المستعبدة كما أنه ليس هناك طبقة تتخلى عن امتيازاتها سلمياً ... إنه يعتبر نفسه حارساً على مصالح جماهير العمال والفلاحين ويرى من واجبه إنهاض هذه الجماهير من أجل الدفاع عن عدالة قضيتها ورفع مستواها لممارسة الكفاح الطبقي الواعي"[٢٩٩].

تبنيه الشيوعية ونضاله في سبيل إقامة العدالة الاجتماعية.

ويبدو أن ما تردد بين أوساط الشيوعيين منذ ذلك الحين حتى الوقت الحاضر حول موقف رشيد عالي الگيلاني من جريدة كفاح الشعب كان صحيحياً حين قال، بعد قمع انتفاضة الفلاحين في الوسط والجنوب وبعد عثوره على نسخة من جريدة الحزب الشيوعي على منضدته في الوزارة، ما يلي: "إن هذه الوريقة أشد خطراً من ثورة سوق الشيوخ، فإذا ما نبت جذور أفكارها فسيستحيل علينا قلعها"[٣٠٠].

أثارت هذه النشاطات المكثفة والمتتالية مخاوف السلطات الحكومية والأمنية من تنامي نشاط الشيوعيين وازدياد تأثيرهم على الأحداث الفلاحية فقررت توجيه الضربة للحزب الفتي من أجل شل نشاطه، وبالتالي إعاقة نموه وتطوره. وكانت المعلومات قد تجمعت ووصلت إلى الحكومة العراقية وقوى الأمن المحلية والبريطانية عن ثلاث مسائل أساسية هي:

---

٢٩٩ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر أبق. ص ٣٨.

٣٠٠ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٣.

١. عن وحدة الشيوعيين وتنامي نشاطهم الفكري والسياسي وازدياد تأثيرهم في مجموعات غير قليلة من الشباب والطلاب والعمال، إضافة إلى تأثيرهم في مناطق الفلاحين.

بداية بروز نشاط للحزب في الجيش، خاصة وأن النشاط في هذا المجال لم يكن مستوراً تماماً.

وجود علاقة فعلية بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية العالمية والأحزاب الشيوعية العربية وإيران من خلال المعلومات التي قدمها الجاسوس عبد الحميد الخطيب إلى القنصلية البريطانية في إيران بعد عودته من المشاركة في دورة دراسية حزبية في موسكو، إضافة إلى المعلومات التي كانت تصلهم من جواسيس النظام والأمن البريطاني.

حفزت هذه المعلومات السلطة وأجهزة الأمن على تشديد المراقبة وتوجيه ضربة قاسية للتنظيم المدني، ثم توسيع المراقبة على النشاط الشيوعي في الجيش. إذ أنها استطاعت خلال أعوام ١٩٣٥-١٩٣٧ توجيه ضربات حادة إلى تنظيمات الحزب الفتية في القطاعين المدني والعسكري، أدت بدورها إلى شل العديد من التنظيمات والنشاطات، كما تخلى البعض من قادة الحزب، وبشكل خاص السكرتير. فبعد اعتقال عاصم فليح بفترة وجيزة في عام ١٩٣٥ تخلى الرجل عن العمل الحزبي وكف عن النشاط السياسي وقدم تعهداً بذلك لأجهزة الأمن العراقية مما ساعد على إطلاق سراحه. وبعد عودة قاسم حسن من موسكو بفترة من الزمن اعتقل هو الآخر وتخاذل أمام أجهزة التحقيقات الجنائية العراقية وتخلى عن حزبه وسلم المعلومات التي لديه عن الحزب إلى تلك الأجهزة. وتم تدريجاً اعتقال بقية القيادة، وكان آخرهم زكي خيري، الذي استطاع بصموده إيقاف حملة التداعي والسقوط أمام الأجهزة الأمنية. ولكن الضربة الأساسية التي تلقاها الحزب كانت في الجيش، حيث تم اعتقال حوالي ٦٥ عسكرياً من مجموع ٢٠٠ عسكريا كانوا ضمن التنظيم الشيوعي

حينذاك، وحكم على ثلاثة منهم بالإعدام ونفذ بهم الحكم فعلاً، كما حكم على آخرين بأحكام مختلفة ومنهم زكي خيري ورفاقه[٣٠١].

ومع ذلك، ورغم الضربات القاسية لم تستطع أجهز الدولة الأمنية إيقاف الزرع الجديد الذي نبت في التربة العراقية الخصبة والطيبة ذات المياه العذبة، أفكار الحرية والديمقراطية والمعاداة للإمبريالية وفي سبيل العدالة الاجتماعية والاشتراكية والشيوعية، كما لم تستطع تصفية كل التنظيمات التي وجدت حينذاك، سواء في القطاع المدني أم العسكري. ولهذا أمكن مواصلة العمل، ولكن بصعوبات بالغة، رغم أن الشيوعيين وجدوا متنفساً لهم بعد انقلاب بكر صدقي العسكري في عام ١٩٣٦، حيث أطلق سراح المعتقلين منهم وبرز نشاطهم في النشر الصحفي. لكن هذه الفترة لم تدم طويلاً، فإلى جانب اتسام نشاط الحزب باليسارية والانعزالية والصبيانية الواضحة أحياناً غير قليلة لا إزاء الحكم فحسب، بل وإزاء جماعة الأهالي التي ساندت الحكم وشاركت فيه ثم تخلت عنه سريعاً، (وهي مسالة اعتيادية بالنسبة لحزب جديد يحمل مثل تلك الأفكار والاتجاهات غير المعهودة في المجتمع العراقي سابقاً، كانت أجهزة الأمن تجمع المعلومات عن نشاط الشيوعيين لتوجه الضربة لهم. لقد كان الحكم الانقلابي الجديد يحمل في بنيته بذرة الدكتاتورية العسكرية والانفراد بالسلطة الجديدة، والرغبة الواضحة في ممارسة العنف إزاء المعارضة، إذ جرى تلمسها مباشرة بعد الانقلاب حين أوعز إلى الجماعة التي اعتقلت جعفر العسكري إلى تصفيته قبل وصوله إليه، علماً بأنه كان يحمل رسالة من الملك غازي أولاً، كما أنه كان زميلاً له في الجيش وابن قريته، ولكنه كان، كما يبدو، غريمه أيضاً. وتغلبت هذه بذرة الاستبداد على الجانب الديمقراطي في المجموعة الحاكمة، فوجهت ضربات غير قليلة للشيوعيين والديمقراطيين وغير المتفقين معهم. وقادت هذه السياسة إلى تدبير مؤأمرة تمت بقتل بكر صدقي فعلاً وانهيار الحكم العسكري، الذي تسبب بدوره بهجوم جديد على الشيوعيين، وخاصة على العسكريين منهم، بعد أن انكشفت مواقع الشيوعيين وأصدقاء الحزب في

---

٣٠١ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٣٩.

الجيش لأجهزة الأمن. وحول سياسات الحزب التي اتسمت باليسارية والانعزالية حينذاك كتب زكي خيري يقول بأن فهد عندما عاد إلى الوطن "وجد أمامه حالة الحزب المشتتة وأمام مناخ فكري يتسم باليمينية والضبابية"[٣٠٢]. وإذ لا جدال في كون الحزب في هذه الفترة كان ما يزال يعيش في شيء من ضبابية الفكر والسياسة وقلة التجربة، إلا أن سياسة الحزب لم تكن في كل الأحوال يمينية، بل يسارية انعزالية واضحة، تجلت في أكثر من موقف، بما فيه الموقف من جماعة الأهالي أو مضمون البيانات التي صدرت عن الحزب، بما فيه موضوع العنف. ولكن كانت اتجاهات زكي خيري منذ البدء يسارية، وأن تقلبت أحياناً بين اليمين واليسار. وقد أشار إلى هذه الحقيقة في أكثر من مكان في كتابه الأول "دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" وكتابه الثاني "صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم". ولهذا وجد نفسه مبتعداً عن الحزب فترة غير قصيرة عندما كان فهد على رأس الحزب.

ورغم النشاط الفكري والسياسي للحلقات الماركسية قبل تشكيل الحزب، ومن ثم بعد تشكيله، وإصدار البيانات العديدة حول الكثير من المناسبات المختلفة، فأن تلك البيانات، المتوفرة عن تلك الفترة تشير إلى أن الحلقات لم تتطرق، وكذلك الحزب، بأي شكل من الأشكال إلى المجزرة الوحشية التي قادها بكر صدقي العسكري، بأمر من وزارة رشيد عالي الگيلاني، ضد الحركة الآشورية والآشوريين عموماً في عام ١٩٣٣، والتي سقط فيها مئات الناس الأبرياء، ومنها مجزرة قرية سميل. ويبدو أن سبب تجاهل القوى التقدمية والديمقراطية، ومنها الحلقات الماركسية، وفيما بعد الحزب الشيوعي العراقي لهذه المجزرة، هو التعاون الذي كان قد حصل فعلاً بين جمهرة واسعة من الآشوريين والقوات البريطانية وعملهم ضمن قوات الليفي حينذاك، والتي كانت توجه لقمع الحركات المناهضة للحكومة، وربما نشأت قناعة بأن هناك محاولات جادة من جانب القوى الأجنبية على تمزيق وحدة العراق الجديد وتعاون الآشوريين مع هذه القوى. وقد برزت بعض البيانات التي كانت تعتبر

---

٣٠٢ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٥٢.

بعض تلك الحركات وكأنها موجهة من قبل الاستعماريين، وهي التهمة التي وجهت للآشوريين أيضاً، في حين أن مشكلاتهم وخوفهم من المستقبل المجهول هو الذي حركهم ووجدوا المساندة والتأييد من مار شمعون. كما لم تثر الحملات العسكرية ضد الكرد الأيزيديين وغيرهم حينذاك أي احتجاج من جانب القوى الديمقراطية. وهو أمر يعبر عن ضعف الوعي بأهمية رفض مثل هذه الأساليب في معالجة المشكلات الداخلية في العراق. ولكن الحزب لم ينس، وهو أمر صحيح، الاحتجاج ضد الحملات العسكرية التي نظمتها الحكومة ضد عشائر الوسط والجنوب في عامي ١٩٣٥/١٩٣٦، والتي قادها بكر صدقي أيضاً وراح ضحية الحملة مئات الفلاحين الأبرياء.

المبحث الأول

فهد والحزب الشيوعي العراقي

ما أن هدأت نسبياً، إذ أنها لم تتوقف، حملة الإرهاب التي شنتها الحكومة العراقية ضد القوى الديمقراطية، ومنها قوى الحزب الشيوعي العراقي، التي ساندت لفترة انقلاب بكر صدقي العسكري وحكومة حكمت سليمان، حتى بدأت بعض العناصر الجديدة في الحزب مع حلول عام ١٩٣٨ تلملم بقايا التنظيمات، التي كانت قد تلقت ضربات قاسية من أجهزة الأمن العراقية، تعيد من جديد بناء الحزب. وتمكن عبد الله مسعود القريني تحقيق نتائج إيجابية بصدد لملمة الكوادر وإعادة العلاقات للعناصر المنقطعة عن الحزب. ودلل هذه الشخصية الوطنية والماركسية المتفتحة على إمكانيات طيبة وجرأة في قيادة العمل الحزبي في ظروف غير ملائمة وبالغة التعقيد، إضافة إلى احتمال تعرضه للاعتقال. وفي ضوء ذلك تسلم عبد الله مسعود عملياً ودون قرارات مسؤولية مركزة النشاط الحزبي، وهو أمر مشروع في ظل تلك الظروف. في هذه الفترة تماماً عاد فهد من الخارج وبدأ محاولاته الجادة واستكمالاً لما قام به عبد الله مسعود، وبالتعاون الوثيق معه، لإعادة بناء الحزب. عاد فهد وكله طاقة وحيوية وإصرار على مواصلة النضال واستكمال المسيرة التي بدأ بها منذ ما يزيد على عقد ونصف العقد من السنين. ولم يكن هذه المرة مسلحا بتجربته الذاتية

وإمكانياته الفكرية والسياسية السابقة فحسب، بل وبتجربته الجديدة وتجارب الأحزاب الشيوعية والمدرسة الحزبية، كما اغتنى فكرياً وسياسياً من دراسته في المدرسة الحزبية ودراساته الذاتية المكثفة، إضافة إلى الحماس الذي بثه فيه وجوده في أول دولة مظفرة للعمال والفلاحين بعد كومونة باريس التي لم تدم طويلاً. ولعبت لقاءاته مع كادحي موسكو والمناطق الأخرى التي زارها وفق برنامج المدرسة الحزبية دوراً مهماً في الحماس الذي تحلى به بعد عودته من الخارج. وبالتالي، كان وصول فهد إلى بغداد بمثابة عملية إسعاف جدية للكادر الجديد الذي لم تكن له الخبرة الكافية، وأغلبهم أعضاء جدد في الحزب وفي الحركة الوطنية العراقية، على إعادة البناء أو الربط بحيوية وفعالية بين النظرية والتطبيق بما يقلل من الخسائر ويزيد من النفع للحزب. لقد واجه الحزب في هذه الفترة الواقع التالي:

- إرهاب مستمر من جانب وزارة المدفعي التي تسلمت الحكم في أعقاب سقوط وزارة الانقلاب العسكري التي ترأسها حكمت سليمان ضد القوى الديمقراطية، وبشكل خاص ضد التنظيمات الشيوعية في القطاعين المدني والعسكري.
- تنظيمات حزبية مهشمة، وخاصة في العاصمة بغداد، وبقايا شيوعيين يتحرون عن أفضل السبل لإعادة العلاقات وشد المتبقين بعضهم بالبعض الآخر، إذ كان في مقدمة هؤلاء عبد الله مسعود القريني.
- وجود عدد مهم من الكوادر النشطة وذات الخبرة النسبية في سجون الحكم الملكي. وكانت المحاكم تصدر أحكامها جزافاً ضد الشيوعيين، وبشكل خاص الحاكم عبد العزيز الأعرجي.

خيبات أمل واسعة وتزعزع الثقة بالنفس وبالآخرين عند المناضلين وبضعف الاستعداد للعمل الحزبي بسبب الاخفاقات والضربات وبعض الاعترافات أو التخلي عن العمل لدى بعض المسؤولين في التنظيمات الحزبية.

أجواء التراجع عن العمل السياسي لدى بعض الأوساط الوطنية في صفوف البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة، وخاصة في أعقاب فشل انقلاب صدقي-سليمان.

- ومع ذلك فقد وجد فهد أمامه إلى جانب ذلك وضعاً آخر يبشر بالخير، ومنها:

- وجود مجموعة، وأن كانت صغيرة، من بقايا التنظيمات تسعى مجددا إلى لملمة الصفوف وإعادة بناء التنظيمات في بغداد، كما أن بعض المجموعات من الشيوعيين في بعض المدن لم تكن قد تضررت كثيراً، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في إعادة البناء، رغم خبرتها المحدودة، ولكنها كانت تتسم بالحيوية والحماس والرغبة في العمل الحزبي والنشاط السياسي.
- وجود أوضاع اقتصادية متردية لم تستطع الحكومة، رغم دعم البريطانيين لها، من تحسين الأوضاع الاقتصادية وتوفير فرص عمل للعدد المتزايد من العاطلين عن العمل، إضافة إلى صعوبة استيعاب العدد المتزايد من الخريجين في دوائر الدولة أو في المشاريع الاقتصادية المحدودة حينذاك.
- وكانت مواصلة سياسة القمع من جاب الحكم الملكي تلقى الكراهية من جانب الشعب كله، وبالتالي كانت الدعوات المضادة لها تلقى تأييداً من الشارع العراقي، وأصبحت الساحة أرحب لعمل الشيوعيين بين الأوساط الشعبية وبين المثقفين في آن واحد. ولكن أجواء الشيوعيين ذاتهم كانت صعبة للغاية بسبب التجربة القاسية التي مروا بها والخيبات التي تعرضوا لها، ولهذا كانوا بحاجة إلى من يمنحهم الثقة بالنفس ويدفعهم باتجاه العمل السياسي الحزبي. وكان مجلس النواب قد أصدر قانوناً جديداً (ذيل قانون العقوبات البغدادي المرقم ٥١ لسنة ١٩٣٨) نشر في جريدة الوقائع العراقية بتاريخ ٩ مايس/آيار ١٩٣٨، نص في مادته الأولى على ما يلي: "يعاقب بالأشغال الشاقة أو الحبس مدة لا تزيد على سبع سنين أو بالغرامة أو بهما كل من حبذ أو روج بإحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة ٧٨ من هذا القانون أياً من المذاهب الاشتراكية البلشفية (الشيوعية) والفوضوية والإباحية وما يماثلها التي ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المصونة بالقانون الأساسي"[٣٠٣]. وبهذا بدأت المطاردة الرسمية واليومية للشيوعيين في العراق من جهة،

---

٣٠٣ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العاق ١٩٤١–١٩٥٣. ص ٣٤٥.

وأصبحت سياستها تعبر في جوهرها عن، وتدخل ضمن، حملة مكافحة الشيوعية على الصعيد العالمي.

- نمو ملموس للحركة القومية العربية في صفوف الجيش وفي أوساط المثقفين والمتعلمين، وخاصة في دوائر الدولة، بسبب العلاقات التي كانت تربط هذه القوى بالحكم ذاته، إضافة إلى تنامي دور الجيش في الحياة السياسية في أعقاب فشل انقلاب بكر صدقي. وكانت بعض القوى الفاعلة والقريبة من النخبة السياسية الحاكمة قد تبنت الاتجاهات القومية والتي قادت فيما بعد انقلاب رشيد عالي الگيلاني، إذ لم يكن الأخير يختلف كثيراً عن بقية أفراد النخبة السياسية، بل جزءاً منها، وكان أكثر منها يمينية وانتهازية وعداءاً للديمقراطية ولحرية الفكر. فالمعارضة القومية كانت تنطلق في واقع الأمر من الأوساط الحاكمة ذاتها ومن العاملين معها والقريبين منها.

في ضوء هذا الواقع واجهت الحزب مجموعة متكاملة من المهمات الحيوية التي تتوزع على جبهات مختلفة والتي يمكن تلخيصها وفق الوقائع التي ميزت تلك الفترة إلى ما يلي:

المهمات المباشرة على صعيد الحزب

- ويمكن تكثيف هذه المهمات في المجال التنظيمي على النحو التالي:
- إعادة بناء الحزب على المستويين القاعدي والقيادي وعلى مستوى القطر وحيثما أمكن من خلال تشكيل خلايا حزبية أو حلقات أصدقاء، وتأمين ارتباطها بالمركز الحزبي الذي أقيم مؤقتاً.
- إيجاد سياج من الجماهير الصديقة للحزب التي يكون في مقدورها حماية الخلايا الحزبية ونشاطها خلال الفترة القادمة.
- مواجهة الانقسامات المحتملة في الحزب والتي يمكن أن تنشأ لأسباب عديدة.
- تعزيز المركزية والانضباط والتماسك في صفوف الشيوعيين وإعادة الثقة بالنفس وبالآخرين بعد تعرضها للاهتزاز خلال السنوات المنصرمة.

- العمل في المجالات النقابية وتنشيط العمل النقابي وتوسيعه والعمل من أجل قيادته والتأثير فيه، إضافة إلى العمل بين مختلف الأوساط الشعبية، وخاصة بين العمال والفلاحين والطلاب والكسبة والحرفيين وغيرهم، بما يعزز قدرة التنظيمات على قيادة العمل الجماهيري. وهذا يتطلب بدوره السعي إلى الربط السليم بين الشعارات أو المهمات الوطنية وبين الشعارات أو المهمات الخاصة بالمصالح المباشرة للفئات المختلفة.
- تأمين تنمية وتطوير العمل الحزبي والسياسي في صفوف الجيش.
- أما مهمات الحزب على الصعيد الفكري فتلخصت بما يلي:
- العمل من أجل نشر الفكر الماركسي–اللينيني بين أعضاء ومرشحي وأصدقاء الحزب وتنشيط الصراع الفكري حول القضايا الرئيسية المطروحة حينذاك.
- زيادة المطبوعات الماركسية باللغة العربية، سواء من خلال الترجمة المباشرة أو الحصول عليها من الخارج.
- توفير إمكانيات تحصين الشيوعيين بما يساعد على مواجهة الأفكار التحريفية والانتهازية واليسارية الانعزالية والشوفينية إلى أذهان قواعد وقيادات التنظيمات الحزبية.
- العمل الحثيث على غرس أفكار الأممية الشيوعية والإخلاص لها والتفاني في سبيلها، إضافة إلى حب واحترام الدولة السوفييتية الجديدة وحزبها الشيوعي في عمليات تثقيف الشيوعيين العراقيين، مع محاولة الموائمة والربط العضوي بين الأممية والوطنية.

مهمات الحزب السياسية على الصعيد الداخلي والخارجي.

- وتبلورت المهمات السياسية على الصعيد الداخلي في كيفية تعامل الحزب مع القضايا الأساسية التالية:
- الموقف من السلطة السياسية ومن قوى المعارضة العراقية الفاعلة فعلاً في الأحداث الجارية.

- الموقف من الاستعمار البريطاني ومعاهدة ١٩٣٠.
- الموقف من الحرب والفاشية باعتبارهما خطراً يهدد العالم.
- الموقف من المشكلات المحلية، ومنها المسالة الكردية والموقف من الأقليات القومية والدينية.

الموقف من الصهيونية والنشاط المتفاقم في فلسطين ضد العرب، حيث كان التحالف البريطاني–الصهيوني الدولي، بالارتباط مع وعد بلفور عام ١٩١٧، يمارس دوره ضد العرب من أجل إقامة الدولة العبرية على أرض فلسطين.

الموقف من قضية الوحدة العربية والتضامن العربي.

- وكل المعلومات الشحيحة الموجودة تشير إلى أن فهداً قد تسلم عملياً المسؤولية مباشرة بعد عودته من الخارج من عبد الله مسعود، رغم عدم الإعلان عن ذلك باعتباره كان عضوا في أول لجنة مركزية للحزب وعاد لتوه من دراسة حزبية وساهم كمراقب في المؤتمر السابع للأممية الشيوعية وعلى صلة وثيقة باللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. ولم يكن في مقدور عبد الله مسعود أمام السمات التي كان يتحلى بها فهد إلا القبول بذلك. ولكن فهد لم يبق في بغداد فترة طويلة بعد عودته من الخارج. فبعد أن عزز علاقته بعبد الله مسعود والمجموعة العاملة في بغداد وتيقن من سير عملها، غادرها متوجهاً ومتجولاً في المدن العراقية الأخرى من أجل تحقيق جملة من المهمات والأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- إعادة تنظيم الجماعات المبعثرة في المدن الأخرى التي كانت للحزب تنظيمات سابقة أو أعضاء وأصدقاء فيها من أجل إعادة أو تعزيز علاقتهم بالحزب وبالمركز القيادي الذي كان يسعى إلى تكوينه وبقيادته.
- تأمين توسيع نطاق عمل الحزب لا على صعيد بغداد فحسب، بل وفي المدن الأخرى التي يستوجبها النضال السياسي والتعبئة الجماهيرية للشعارات السياسية التي كان الحزب قد رفعها حينذاك. وكانت أجواء مطاردة الشيوعيين في المدن البعيدة عن بغداد أقل شراسة مما كانت عليه في العاصمة.

- اختيار مجموعة من الكوادر القادرة على مساعدته في عمله القيادي في اللجنة المركزية للحزب وفي المدن الأخرى، وضمان تزويد بغداد بعناصر جديدة من المدن الأخرى.

تأمين الموارد المالية المناسبة من خلال التوسع في العلاقات الحزبية وإقامة العلاقات مع الأصدقاء والمؤيدين لضمان ذلك.

دفع أعضاء وأصدقاء الحزب لتنشيط وتطوير العمل النقابي، رغم المشاكل التي كانت تواجه الحركة النقابية بسبب دور الحكومات المتعاقبة في مطاردة النقابين وقمع إضراباتهم واحتجاجاتهم المهمة التي وقعت في أعوام ١٩٣٦–١٩٣٧ بعد أن كانوا قد حصلوا في فترة حكومة الفريق بكر صدقي، وبدعم مباشر من جماعة الأهالي والشيوعيين، على تشريع قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦، والاستفادة من هذا القانون لصالح العمال. وقد نشطت الحركة النقابية فعلاً في عام ١٩٣٨ وحققت العديد من الأضرابات المهمة.

- وفي ضوء سفر فهد إلى المدن الأخرى لإعادة تجميع وتنظيم الشيوعيين بقى المركز الحزبي بيد عبد الله مسعود، الذي لعب خلال تلك الفترة دوراً مهماً وإيجابياً في بغداد وتمكن من توسيع قاعدة التنظيم، كما وجد نفسه قادراً على إصدار جريدة للحزب بعد التوقف الطويل لجريدة كفاح الشعب، واعتبر نفسه، كما لوحظ من طريقة عمله، المسؤول الأول عن الحزب عموماً أو عن بغداد على نحو خاص. فبادر إلى إصدار جريدة الشرارة في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٤٠ دون العودة إلى فهد معتبراً ذلك أمراً ضرورياً وممكناً وضمن صلاحياته. وفي هذه النقطة نشأ خلاف بين فهد وعبد الله مسعود عندما عاد الأول إلى بغداد. وكان نفس الخلاف قد نشأ قبل ذاك بين فهد وعاصم فليح حول إصدار أول جريدة للحزب باسم "كفاح الشعب"، إذ كان عاصم يريد إصدار الجريدة وكان فهد يرى الأمر متعجلاً. كان فهد يدرك أهمية الجريدة في حياة الحزب الداخلية من جهة، وفي علاقة الشيوعيين بالأوساط التي تتسلم تلك الجريدة وفي تعبئة الناس حول شعارات الحزب وشرح سياسته من جهة ثانية. ولكنه، كما يبدو، كان يرى بأن الخطوة متعجلة للأسباب التالية:

- كانت التنظيمات الحزبية ما تزال في بداية عملية إعادة بناء الحزب، وبالتالي يفترض بالتنظيم الجديد التحلي بالهدوء والابتعاد عن جلب انتباه الشرطة والحكم إلى

نشاط الشيوعيين المنظم والموحد، إذ أن صدور الجريدة كان يعني بأن التنظيمات الحزبية قد استقرت وإمكانياتها قد توسعت وكادرها قد نما ومواردها قد تحسنت بما يساعدها على إصدار جريدة مركزية للحزب.

لم تكن الكوادر المؤهلة لمواصلة إصدار الجريدة بمستوى مناسب متوفرة حينذاك بعد الملاحقات والضربات القاسية التي تلقتها قيادة الحزب وكوادره وأعضائه في الفترة الواقعة بين ١٩٣٥ وأواخر ١٩٣٧ وأدت إلى شلّ العديد من التنظيمات الحزبية وإخراج بعضها من دائرة العمل الحزبي.

كان فهد ما يزال بعيداً عن مركز القيادة ومشغولاً بإعادة بناء المنظمات الحزبية واختيار الكوادر المناسبة لمختلف المجالات، وبالتالي كان يخشى من احتمال ارتكاب الهيئة المشرفة على إصدار الجريدة، وهو بعيد عنها، بعض الأخطاء السياسية أو الوقوع بانحراف عن فكر وسياسة الحزب اللينينية في فترة إعادة البناء، خاصة وأن الحزب كان قبل ذاك بفترة وجيزة، أي في عام ١٩٣٦، قُبل عضواً في الأممية الشيوعية، التي كانت تستوجب المزيد من اليقظة والحذر في معالجة الكثير من الأمور الفكرية والسياسية والتنظيمية.

وأمكن تسوية الخلاف بين فهد وعبد الله مسعود من خلال استمرار صدورها، إذ لم يعد مناسباً إيقافها، على أن يلتزم عبد الله مسعود بالعودة إلى فهد في شؤون الجريدة المختلفة، باعتباره المسؤول الأول عن الحزب. وكان الحوار حول الجريدة فرصة مواتية أمام فهد لحسم الموقف بالنسبة للمسؤولية الأولى في الحزب. إذ عمد فهد إلى تأكيد ثلاث مسائل أساسية مهمة، وهي:

١. أنه، ومنذ الآن، يتحمل المسؤولية الأولى في الحزب ويفترض الإقرار بذلك من جانب عبد الله مسعود ومن الآخرين.

وأن الوقت قد حان لتشكيل مركز جديد يحمل اسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، مهما كان أمر تشكيل هذه اللجنة مؤقتاً أو ضعيفاً، إذ أنه يوحي للآخرين بمسؤولياتهم وبوجود مركز يتحمل مسؤولية نشاط الحزب وقراراته ويمنح الشيوعيين

ومؤيدي وأصدقاء الحزب الثقة بالحزب وبأنفسهم. وتزداد أهمية ذلك عندما يتعلق الأمر بالأشراف على جريدة مركزية للحزب يراد من خلالها التعبير عن وجهات نظر الحزب وقيادته وترويج ونشر أفكاره وسياساته وقراراته.

وأن العمل الحزبي واتخاذ القرارات يفترض التشاور بشأنها مع سكرتير الحزب وبعيداً عن التسرع وتعريض عملية إعادة بناء الحزب إلى مخاطر غير مبررة.

وخلال تلك الفترة عمد فهد فعلاً إلى تشكيل قيادة الحزب لتشرف على مجمل عمل الحزب وعلاقاته ونشاطه والصحيفة التي يصدرها. ولم يكن هناك من يمكنه أن يتدخل في تشكيل اللجنة المركزية الجديدة، إذ اعتبر فهد نفسه الخميرة الوحيدة المتبقية والعاملة من اللجنة المركزية السابقة. فعمد في كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٠ إلى اختيار عددٍ محدودٍ من الشيوعيين شكل منهم اللجنة المركزية، وكانت على النحو التالي: فهد السكرتير العام، عبد الله مسعود، وديع طلية، جورج يوسف ستو، نعيم طويق وحسين طه[٣٠٤]. ولم يكن هذا الاختيار قائماً على امتلاك هؤلاء لخصائص استثنائية ومتميزة، بل تركز بالأساس على معايير معينة منها المعرفة المباشرة والثقة بالمرشح لهذا المركز من جانب فهد، والاستعداد للعمل والتنوع بالنسبة إلى المناطق التي يقدمون منها بسبب أهمية الحفاظ على استمرارية علاقاتهم بتلك المناطق التي جاءوا منها. وكان بعض هؤلاء جديداً في الحزب ولكن كانت هذه المجموعة في حينها هي الأفضل بين الموجودين. وفي هذه الفترة من نشاط اللجنة المركزية ووجود فهد على رأسها قامت الجماعات القومية بحركة انقلابية عسكرية تسلمت السلطة التنفيذية بيديها. فكيف كان موقف الحزب الشيوعي العراقي من هذه الحركة الانقلابية؟ وقد أجيب عن هذا السؤال في مكان آخر من هذا الكتاب.

---

٣٠٤ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٠٣.

المبحث الثاني

فهد وعملية إعادة بناء الحزب فكرياً وسياسياً وتنظيمياً

اتسمت سنوات العقد الرابع في أوروبا ببروز ظاهرتين رئيستين أثرتا على وجهة التطور اللاحقة للعالم بأسره ولسنوات طويلة لاحقة، ونعني بهما:

استمرار وجود وتطور الاتحاد السوفييتي وتحقيق نجاحات في البناء الاقتصادي والتعبئة السياسية الداخلية، إضافة إلى تزايد عدد الأحزاب الشيوعية في بلدان جديدة واتساع نشاطها وزيادة تأثير الأممية الشيوعية على الحياة السياسية لتلك الأحزاب وعلى الصعيد الدولي. كما تنامي دور وتأثير الحزب الشيوعي السوفييتي على الأممية الشيوعية وقراراتها ومواقفها السياسية واتجاهات نشاطها.

وصول الحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا وتنامي نفوذه في أوساط الشعب الألماني، وتعزز مواقع الفاشية في إيطاليا والعسكرية في اليابان. وتطلع هذه الدول الثلاث، وخاصة ألمانيا واحتكاراتها الكبرى، في الهيمنة على السياسة الدولية وفي إعادة تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري وتغيير النتائج التي انتهت إليها الحرب العالمية الأولى لصالح ألمانيا الرأسمالية النازية. وقد وجدت هذه القوى مؤيدين في خارج ألمانيا أيضاً وفي بلدان غير قليلة، ومنها العراق. وكانت بوادر الدفع باتجاه الحرب قد بدأت تظهر في سياسة ألمانيا وفي علاقاتها مع البلدان المجاورة، كما أن ألمانيا عمدت إلى تعزيز علاقاتها بشكل خاص مع إيطاليا واليابان وأسبانيا.

• وعلى هامش الاتجاه، الذي نحن بصدده، تبلورت في سياسة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي جملة من المظاهر السلبية التي يفترض الإشارة إليها والتي لها، بهذا القدر أو ذاك، علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع دور فهد في العراق، منها:

• تفاقم ظاهرة عبادة الفرد في الاتحاد السوفييتي التي تمثلت بعبادة شخصية ستالين، وخاصة في سنوات العقدين الثالث والرابع وأثناء الحرب العالمية الثانية حتى وفاته في عام ١٩٥٣. واستفاد ستالين من الأجواء المؤيدة له لينزل عبر أجهزة الأمن

السوفييتية أقسى الضربات والتصفيات الجسدية بمن اعتبرهم ضمن الانتهازيين والمحرفين وخونة الحزب والبلاد، في حين كانوا ضمن المجتهدين في الفكر والسياسة والمخالفين له في التحليل والتشخيص ووجهة تطور الاتحاد السوفيتي. وكانت الحملة شديدة وقاسية واستمرت لثلاثة عقود تقريباً.

- تحول الحزب الشيوعي السوفييتي إلى أداة طيعة بيد ستالين ومنفذة لإجراءاته ومتعاونة مع أجهزة الأمن السوفييتية. وأصبح التمييز بين الحزب والدولة متعذراً، وأصبحت قرارات الحزب، أو قرارات ستالين بمثابة قرارات للحزب والدولة السوفييتية في آن.

- تفاقم تبعية الكومنترن ومن ثم الحركة الشيوعية العالمية للحزب الشيوعي السوفييتي ولفرد ستالين باعتباره قائد الحركة الشيوعية العالمية ومرشدها الفكري والسياسي.

تفاقم تباين وجهات النظر والصراعات والنزاعات الحادة بين أحزاب الأممية الثانية الاشتراكية، وأحزاب الأممية الثالثة الشيوعية، باتجاه اليمين واليسار على التوالي، وتراجع فرصة التلاقي والسير في درب واحد، باعتبارهما حزبين لحركة عمالية واحدة على الصعيد العالمي.

- وعلى هامش الظاهرة الثانية تبلورت الاتجاهات التالية التي وجدت تعبيرها في الأحداث السياسية في العراق أيضاً، ومنها حركة رشيد علي الگيلاني:

- ممارسة سياسات استبدادية وعنصرية في ألمانيا موجهة ضد اليهود والغجر (الروما والسنتي) وضد الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين وبناء معسكرات الاعتقال لأعداد كبيرة من هؤلاء الناس.

- التحضير لحرب عالمية جديدة وتشكيل التحالف الثلاثي لدول المحور وخوض الحرب فعلاً، ثم انهيار هذا التحالف وسقوط الفاشية على أيدي التحالف الديمقراطي على الصعيد العالمي.

• هيمنة الإمبريالية العالمية على أقسام كبيرة من العالم والتحكم في موارده وأسواقه وحركة رؤوس الأموال.

– تطور حركة التحرر الوطني وتنامي نضالاتها لانتزاع الاستقلال والسيادة الوطنية.

في هذه الفترة عاش فهد في موسكو وشهد بعض التطورات الجارية في أوروبا ثم عاد إلى العراق ليمارس عمله الحزبي. وتؤكد المعطيات التي تحت تصرفنا إلى أن فهد، كما هو حال بقية الكوادر الشيوعية التي درست في الاتحاد السوفييتي في تلك الفترة التي كان يعول عليها في قيادة أحزابها الشيوعية الحديثة التكوين، تأثر كثيراً وإلى حدود بعيدة بالحزب الشيوعي السوفييتي، الذي كان يبني أول تجربة اشتراكية في العالم، وتحت قيادة ستالين، الذي لم يكن قائدا للحزب والدولة السوفييتية في عملية البناء فحسب، بل كان القائد الفعلي للأممية الثالثة الشيوعية برمتها. وعندما عاد إلى الوطن كان فهد مشبعاً بالنهج البولشفي السوفييتي أو الستاليني، سواء كان ذلك بالنسبة للعمل السياسي، أم بالنسبة لبناء ونشاط الحزب، إذ كانت قد ارتسمت في ذهنه صورة كاملة تقريباً عن عملية إعادة تشكيل الحزب السري بالصورة المحددة التي طرحتها اللينينية وشددت منها البولشفية الستالينية ودرسها في المدرسة الحزبية والحياة العملية، في بلد كان متخلفا يعاني من الأمية والجوع والمرض والاستغلال ويعاني من نير الإمبريالية البريطانية ونهبها لخيراته. ولم تكن هذه الصورة بالضرورة هي التي كانت في أذهان الشيوعيين الذين لم يغادروا الوطن وتركز عملهم في الداخل، كما كانت دراستهم للماركسية واللينينية والاتجاهات الستالينية الجديدة محدودة تماماً. وهنا نعني بأن فهداً عندما عاد كان مشبعاً بالفكر الاشتراكي السوفييتي من جهة، ومشبعاً بالكراهية للفاشية والحرب المحتملة التي كانت تبدو واضحة في السياسة الدولية من جهة أخرى. وكان لا بد أن ينعكس كل ذلك على طريقة واتجاه نشاطه الفعلي.

ولكن فهد، أثناء محاولاته الجادة والناجحة لإعادة بناء الحزب الشيوعي العراقي فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، لم ينس الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الذاتية والموضوعية والوطنية الملموسة في العراق عند رسمه لسياسة الحزب[٣٠٥]، رغم أن مجال الحركة الذي تركته له

---

٣٠٥ فهد. كتابات فهد. حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية. مصدر سابق.

الأممية الشيوعية بشروطها الكثيرة الملزمة لم يكن واسعاً، وكذلك أسس وقواعد اللينينية وتعليمات ستالين حول بناء الحزب البلشفي. إذ كان فهد ملزماً بممارسة تلك الشروط في بناء الحزب الشيوعي العراقي وقواعد العمل التي وضعت له. ولكن فهداً كان مؤمناً بما يقوم به ومقتنعاً بصواب تلك الإجراءات لأهميتها لاستمرار وجود الحزب ونشاطه. إن أسس بناء الحزب التي حددها لينين ووافقت عليها الأممية الثالثة كانت نتيجة نقاش وصراع طويلين في قيادة الأممية الثانية وممثليها في روسيا على نحو خاص، والتي شملت مسائل الثورة الروسية (١٩٠٥) والحزب السياسي للبروليتاريا، وقضايا التحالف بين البروليتاريا والفلاحين، ومسألة دكتاتورية البروليتاريا وقضية الديمقراطية السياسية والنضال البرلماني والديمقراطي، وعلاقة الكفاح الاقتصادي بالكفاح السياسي، والعلاقة بين الإضراب السياسي والانتفاضة المسلحة وأرجحية الثورة البرجوازية–الديمقراطية على الثورة الاشتراكية. ولعبت التجربة الروسية والسوفييتية دورها المباشر في صياغة النظام الداخلي للحزب الشيوعي وفي تحديد شروط بناء الحزب والانخراط في عضوية الأممية الثالثة[٣٠٦]. وجدير بالإشارة إلى أن دراسة القسم الأعظم من مؤلفات ماركس وإنجلز لم تكن ممكنة في تلك الفترة القصيرة ولا الإطلاع على كل الحوارات والنقاشات التي دارت في الأممية الثانية وبين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية بأجنحتها المختلفة على صعيد روسيا وأوروبا، في حين كان الاطلاع على ودراسة كتابات لينين وستالين متاحتين في الاتحاد السوفييتي على نطاق واسع.

بدأ العمل المركز لفهد في قيادة الحزب في العام ١٩٤١. ولا نمتلك حتى الآن معلومات كافية ودقيقة عن نشاطه في الفترة ١٩٣٨– ١٩٤٠. ولكن المرجح أن نشاطه في هذه الفترة قد انصب على تجميع وتوحيد الخلايا المبعثرة في مختلف مدن ألوية الوسط والجنوب من أجل شدها إلى الحزب واللجنة المركزية الصغيرة التي كان يقودها السكرتير الأول عبد الله مسعود[٣٠٧]. ومنذ هذه الفترة ارتبط اسم الحزب الشيوعي العراقي بفهد مباشرة، كما اقترن

---

٣٠٦ المصدر السابق نفسه.

٣٠٧ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. ١٤٩–١٥٥.

اسم فهد باسم الحزب الشيوعي العراقي. ولا شك في وجود جملة من الجوانب الإيجابية والسلبية في مثل هكذا ارتباط لا تخفى على متتبعي نشاط الحزب وعلى ما يطلق عليه صواباً بعبادة الفرد في الحركة الشيوعية العالمية والتي سادت الأحزاب الشيوعية عقوداً من الزمن.

كانت الواجبات الملحة التي واجهت الحزب في بداية الأربعينات تتمثل في استكمال بناء الحزب سياسيا وأيديولوجيا وتنظيميا وتحشيد الجماهير حوله، أي السعي لتحويل الحزب إلى حزب جماهيري يمتلك القدرة في التأثير على الشارع العراقي، بعد أن عزل الحزب عن الحياة السياسية العلنية المشروعة. وكان الحزب يفتقر إلى النظام الداخلي وإلى برنامج مرحلي. وكان لأعضاء الحزب آراء وتصورات مختلفة حول مفهوم الماركسية – اللينينية والاشتراكية. وكان فهد يدرك تماماً بأن معظم رفاقه تعوزهم معرفة المبادئ الأولية لهذه النظرية. لذلك بادر إلى نشر سلسلة مقالات في جريدة الشرارة (١٩٤١– ١٩٤٢) والقاعدة في (١٩٤٣ – ١٩٤٦) وفي مجلتي "المثل العليا" و "المجلة"، عالج فيها المسائل الآنية المطروحه في بداية الأربعينات مثل تحسين أوضاع الجماهير المعيشية والصحية والثقافية والنضال من أجل الديمقراطية وحرية الصحافة. كما عالج مسائل الشبيبة وحقوق المرأة وحقوق الشعب الكردي، ومسائل الجبهة الوطنية وحقيقة الصهيونية وقضية حركة التحرر العربية والنضال ضد الرجعية والإقطاع والفاشية والاستعمار. وكان فهد يسعى من خلال كل ذلك تحقيق ثلاثة أهداف أساسية، وهي: تنوير الشيوعيين وغيرهم بهذه الآراء التي تعتبر في بعضها الكثير جديدة على المجتمع العراقي أولاً، وتحقيق وحدة الرأي الفكري والسياسي لدى الشيوعيين العراقيين ومؤازري الحزب ثانياً، وتنشيط النضال من أجل تحقيق تلك الأهداف ثالثاً. وتبدو هذه الأهداف واضحة من سلسلة المقالات التي نشرها أو دفع إلى كتابتها ونشرها فهد، وشاركه في هذا النشاط حسين محمد الشبيبي. وكانت المعالجات تتضمن تحليلاً اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً معمقاً لواقع العراق وسياسات الحكومة والمعالجات المطلوبة لمثل هذه الأوضاع بالمقارنة مع دراسات تلك الفترة، معتمدا في هذا التحليل على المنهج الماركسي العلمي، المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي.

وكانت معالجاتهما، ولاسيما فهد، واقعية ومقنعة في مختلف الموضوعات التي بحثا فيها، إذ استطاعت أن تلف حولها كثرة من المثقفين والطلبة، إضافة إلى مجموعات من السياسيين الديمقراطيين والفئات الكادحة الذين وجدوا في تلك التحليلات أسلوباً معمقا ومنطقياً في التحليل وفي صياغة المهمات.

ومنذ عام ١٩٤١ بدأ فهد يتطرق في مقالاته إلى مفهوم وبناء الحزب وأهمية وحدة الحزب لتحقيق المهمات التي يسعى إليها. ففي هذه الفترة بالذات بدأت بعض النشاطات التكتلية بالظهور في داخل الحزب. وكان الحزب ما يزال يفتقد إلى نظام داخلي مقرر من قبل مؤتمر حزبي. بيد أن فهداً كان يدرك ب "أن المرء يمكن أن يعمل بدون النظام الداخلي أيضاً"[٣٠٨]. إلا أن لينين كان قد اهتم بقضية أخرى، إذ طرح على نفسه السؤال التالي: "بأي شيء نبدأ؟"، وكانت الإجابة عن هذا السؤال شيئا حاسما بالنسبة للرفاق العراقيين أيضاً، حين أصدرت اللجنة المركزية الفتية جريدتها المركزية (الشرارة) التي اهتدت في ما تنشره بالماركسية–اللينينية.

يبدو أن الأممية الشيوعية، وبعد أن تعرفت جيداً على سمات وخصائص فهد، بما فيها همته العالية وإخلاصه للقضية التي تبناها بقناعة وإيمان كبيرين، تيقنت من جدارته وقدرته على قيادة الحزب وإعادة تنظيمه، بعد أن عجز الذين سبقوه في الدراسة الحزبية عن مواصلة المهمة. وكان فهد جديراً بتلك المهمة التي نذر حياته في سبيلها.

ومنذ اللحظة الأولى لوصوله إلى بغداد عمل فهد من أجل تأسيس حزب شيوعي من طراز جديد، طراز بلشفي، يلتزم بشروط الانتماء إلى الأممية الشيوعية بدون قيد أو شرط، واعتبر نفسه الممثل الرسمي للكومنترن. كان انتخاب فهد سكرتيراً عاماً للجنة المركزية بغياب عبد الله مسعود، الذي كان حتى ذلك الحين في السجن، مسألة منطقية، وما كان وجوده سيغير من هذه النتيجة. ويكمن السبب وراء هذا التقدير في الملاحظات التالية:

---

٣٠٨ لينين، ف. إ. الأعمال. الفروقات في الحركة العمالية الأوروبية. في: المجلد ١٦. الطبعة الألمانية. دار ديتس للنشر. برلين. ١٩٦١. ص ٣٥٤.

١. كان فهد عضواً مؤسساً للحزب منذ عام ١٩٣٤/١٩٣٣، كما كان مسؤولاً عن أكثر الحلقات الماركسية فعالية وجماهيرية، وهي حلقات البصرة والناصرية، التي تميزت بالجهادية والعملية والالتصاق بالناس.

٢. وكان قد أرسل للدراسة الحزبية في ضوء السمات التي كان يتمتع بها، إضافة إلى توسم القيادة حينذاك، إمكانيات فهد على مواصلة النضال على الطريق الذي اختاره.

٣. وكان فهد يتمتع بمستوى فكري وسياسي يفوق كثيراً مستويات بقية الرفاق العاملين في التنظيم، إضافة إلى تجربته التنظيمية والعملية ومعرفته الواسعة بأحوال العراق، إضافة إلى سنه حيث كان قد تجاوز حينذاك سن الأربعين سنة.

انتدابه فعلياً من مكتب الأممية الشيوعية لهذه المهمة.

قناعة الآخرين بقدراته وكفاءاته.

وكان فهد يدرك بوعي محدودية عبد الله مسعود وضعف قدراته الفكرية والسياسية والتنظيمية، ولكن ثمن فيه مواصلته العمل وتحمله المسؤولية خلال الفترة ١٩٣٨ – ١٩٤١، إلا أن المرحلة الجديدة كانت تتطلب مسؤولاً آخر يمتلك خصائص وسمات أخرى. ويبدو أن عبد الله مسعود لم يكن مقتنعاً بكل ذلك، مما دفعه إلى محاولة عقد مؤتمره الخاص الذي بحثنا فيه في موقع آخر من هذا الكتاب.

- عقدت اللجنة المركزية للحزب بقيادة فهد اجتماعا خاصاً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢، أي بعد عودة فهد من الاتحاد السوفييتي، لمعالجة موضوع الانشقاق وتأمين مواصلة العمل، وكذلك العمل من أجل إعادة الشيوعيين الذين ذهبوا مع عبد الله مسعود إلى الحزب ثانية والقيام بجولات في المدن العراقية المختلفة حيث توجد فيها تنظيمات للحزب. كما قدم فهد في هذا الاجتماع تقريراً سياسياً عاماً، نشرته جريدة "القاعدة"، باعتبارها اللسان الجديد الناطق باسم اللجنة المركزية في عدد كانون الثاني/يناير ١٩٤٣. بدأ التقرير بمقدمة حول الأوضاع السياسية في العالم، جاء فيه ما يلي: "إن الرجعية المحلية والأجنبية لا تسمح لها مصالحها الطبقية طبعاً أن تغمض عينها عن كفاحنا المجيد ولكن الأعمال البطولية التي قام ولا يزال يقوم بها الجيش الأحمر وعظمة الاتحاد السوفييتي

الجبار التي باتت جلية ساطعة لكل ذي عينين مهما كان بهما من رمد وزعامة الاتحاد لجبهة الشعوب الديمقراطية العالمية وعبقرية زعيم البروليتاريا العالمية الرفيق ستالين من جهة ونضالنا المجيد الذي أعلنه حزبنا ضد الرتل الخامس الأثيم ومن النازية والفاشستية المجرمتين ومركزة نشاطاتنا وأيماننا وتقوية الرفاق جميعا ومكان العراق في جبهة الديمقراطية العالمية من الجهة الثانية كل هذه كانت عوامل شن هجوم الرجعية المحلية والأجنبية العلني على الحزب الشيوعي العراقي. في مثل هذه الظروف حاول قادر متكئا على مساعديه فاضل ومحمود سمساري الرجعية القيام بأعماله التخريبية لنسف الحزب من الداخل لأعمال الهدم الآثمة في بنيان الحزب الشيوعي العراقي حزب الطبقة العاملة العراقية صوت الجماهير العراقية الوحيد الأمين. ولكن محاولات قادر وفاضل ومحمود خنقت وهي في مهدها بفضل قيادة الحزب الساهرة وبفضل ثورة قاعدة الحزب الواعية على الخونة المخربين. وفي ١٦ آب ١٩٤٢ قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بالإجماع طرد الأعضاء الثلاثة الخونة المارقين فتخلص الحزب من قسم من الانتهازيين الذين أبت انتهازيتهم إلا التمادي في ظلالهم فراحوا يجمعون حولهم مخدوعين طيبين وآخرين لا هم مخدوعون ولا هم طيبون وأطلقوا على هذا أسم" المؤتمرين" الذين لم تتكون نواتهم في الحقيقة والواقع إلا من مغامرين على سلامة الحزب الشيوعي العراقي وعلى مصالح الشعب العراقي"[٣٠٩]. ويتضمن هذا النص جملة من الأفكار والممارسات التي هيمنت على نشاط الحركة الشيوعية العالمية على امتداد عقود طويلة كنا شهودها وساهمنا فيها، ومنها:

- الإصرار على احتكار الماركسية من جانب الأحزاب الماركسية – اللينينية، الشيوعية، واستنكار تبنيها من أي جهة أخرى.
- لا يجوز وجود أكثر من حزب شيوعي واحد يحمل الفكر الماركسي –اللينيني،

---

٣٠٩ فهد. المؤلفات. تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في اجتماعها المنعقد في كانون الأول ١٩٤٢. ص ٣٩٧/٣٩٨.

* اتهام كل الذين يدعون تبنيهم للماركسية من خارج الحزب الشيوعي بالانتهازية والتحريفية والسطو على الفكر الماركسي والخيانة وخدمة البرجوازية.

وهذه الوجهة في التحليل هي التي ميزت كتابات فهد في قضايا الحزب والأممية الشيوعية، وبشكل خاص في كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية".

وعلى إثر الانشقاق وفي أعقاب اجتماع اللجنة المركزية تبلورت عند فهد فكرة أصدر كراس يبحث فيه من النواحي الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية أهمية بناء حزب شيوعي من طراز بلشفي في العراق. وانكب فعلاً على إنجاز هذا الكراس في عام ١٩٤٣ مجسداً فيه الرؤية اللينينية – الستالينية لطبيعة وبناء ونشاط أو مهمات الحزب الشيوعي واختلافه من مختلف الأوجه والجوانب عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي. واستخدم طريقة لينين في الإجابة عن أسئلة رفيق شيوعي، وسمي الكراس "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية"[٣١٠]. وتضمن الكراس معالجات للمسائل التالية:

١. حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية.

٢. هل هناك قاعدة ثابتة في التنظيم؟

٣. ما هو واجب الأقلية الصحيحة تجاه الأكثرية الخاطئة؟

٤. الفروق الجوهرية بين الطرق التنظيمية في حزبين شيوعيين أحدهما سري والآخر علني.

٥. جذور الانتهازية.

كانت تلك المسائل تطرح عادة وتثير تساؤلات الأعضاء داخل الحزب الذي لا يمتلك نظاما داخليا وبرنامجا مقرين من قبل مؤتمر حزبي شرعي، كي يهتدي بهما أعضاء الحزب ومرشحيه لنيل العضوية والمشاركة المسؤولة في نشاطات الحزب. وكان فهد يدرك مدى أهمية البرنامج، ولكن ما فائدة مثل هذا البرنامج إن لم يكن هناك الحزب الذي يسعى إلى ترويجه وتنفيذه. لذلك بدأ أولاً بجمع شمل الحزب وتعزيزه وتطوير نشاطه ثم الإعداد لعقد الكونفرنس الحزبي الأول الذي يمهد الدرب لعقد المؤتمر الوطني الأول.

---

٣١٠ فهد المؤلفات. حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية. مصدر سابق. ص ١٧–٩٩.

اعتمد فهد في إجاباته عن أسئلة "مقدام" على عدة مصادر أساسية، وهي:

١. كتابات لينين، وبشكل خاص "الأعمال، المجلدين ٣ و ١١، إضافة إلى "الفروقات في الحركة العمالية الأوروبية" و "إحدى المسائل الأساسية في الثورة" و "بأي شيء نبدأ".

٢. كتابات ستالين، "مسائل اللينينية" و "في سبيل تكوين بولشفي".

كراسات خاصة بالمدرسة الحزبية، ومنها: تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي، قضايا بناء الحزب، الخلافات في الحركة العمالية العالمية، إضافة إلى تلك الكراسات والمقالات التي صدرت عن مكتب الأممية الثالثة، والخاصة ببلشفة الأحزاب الشيوعية.

خبرته العملية التي تجمعت لديه سواء في المدرسة الحزبية أم في عمله في العراق أم ما اطلع عليه من تجارب أحزاب أخرى في جولته الأوروبية بعد الانتهاء من دراسته في موسكو، وخاصة خبرة الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الإيطالي والحزب الشيوعي البلجيكي.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن فهداً قد اعتمد على المصادر الرئيسية في كتابات لينين وستالين أو بعض الدراسات الخاصة بالأحزاب الأخرى ومنها الدراسات الخاصة بالأممية الشيوعية.

وفي معرض بحثه لأهمية وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية والإعلامية أو الدعاية والتحريض كتب فهد يقول: "كانت للينين غاية فسافر من أجلها إلى خارج روسيا، وكانت تلك الغاية إصدار جريدة وكانت للينين غاية وهي خلق حزب من نوع جديد، حزب بروليتاري خال من الانتهازية ومن نفوذ الطبقات الغريبة فأصدر جريدته "أيسكرا" لتضع الأسس لذلك الحزب وتهيئ له، وكانت للينين غاية وهي إسقاط الاوتوقراطية والبرجوازية وتحويل السلطة إلى أيدي البروليتاريا، فخلق الحزب ذا النظام الحديدي المسلح بالنظرية الثورية والخطط الحكيمة، وعندما دقت ساعة الخلاص من الملاكين والرأسماليين برهن هذا الحزب على جدارته في قيادة الطبقة العاملة بأسرها وفي قيادة حلفاء هذه الطبقة واعني

الفلاحين وشعوب مستعمرات القيصرية، وتوجيه هذه القوى المتجمعة لدك صرح حكم الملاكين والرأسماليين وإقامة دكتاتورية الطبقة البروليتارية"[٣١١].

وبعد أن تطرق فهد إلى دور الحزب الروسي البلشفي وقادته مثل لينين وستالين في تحقيق الثورة وإسقاط البرجوازية وإقامة دكتاتورية البروليتاريا، يعرج إلى ذكر شرط من شروط الأممية التي يجب أن تلتزم بها الأحزاب الشيوعية ويربط ذلك بنقد شديد موجه إلى عبد الله مسعود قائلا: "قلنا إن الهدف النهائي للحزب البولشفي كما سجلته مناهجه كان إسقاط البرجوازية وإقامة الدكتاتورية. ولم يقف حزب شيوعي في العالم إلا على هذا الأساس، كما أن ذلك شرط من شروط الأممية الشيوعية. (إن الأحزاب الانتهازية ومنها حزب رياض تنكر الدكتاتورية البروليتارية وتتجنب ذكرها في مناهجها كما يتجنب اللص ارتياد المكان الذي سطا عليه)،... "[٣١٢].

وانطلاقا من المبدأ اللينيني في مفهوم الحزب وواجباته في المرحلة الإمبريالية، يواصل فهد قوله: "ولكي تستطيع الأحزاب الشيوعية في العالم القيام بتأدية واجباتها في هذه المرحلة– مرحلة الإمبريالزم– تحتم عليها أن تكون أحزابا مجاهدة، أحزابا جماهيرية، لها قواعد عامة ثابتة (بالنسبة للدور الذي هي فيه من ادوار نضال الطبقة العاملة) كأن يكون الحزب مركزيا– غير مفكك – لكي يستطيع مقارعة العدو الموحد، الرأسمالية الاحتكارية (التي تتمثل اليوم بالفاشية) وأن يكون حرا من تأثيرات النفوذ الأجنبي، نفوذ الطبقات المعادية، التي تستخدم الانتهازيين مطايا لها داخل الحزب وهكذا يحافظ الحزب على وحدته، إذ يطهر الحزب نفسه لا من العناصر الخائنة فقط بل ومن العناصر الثرثارة والخاملة والمخالفة لمبادئه وتعاليمه أيضاً. وهنا يقتبس فهد فقرة من لينين دون أن يشير إلى المصدر: "يقول لينين (عندما تكون البروليتاريا في معارك فاصلة مع البرجوازية من أجل السلطة فمن الضروري ليس إقصاء المنشفيك والإصلاحيين والتورانيين "منشفيك

---

٣١١ فهد المؤلفات. حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية. ص ٣٥.

٣١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦.

إيطاليا" فحسب بل قد يكون من المفيد أيضاً إقصاء شيوعيين طيبين قد يتذبذبون أو يكشفون عن ميل التذبذبات نحو الوحدة مع الإصلاحيين. يجب إقصاء هؤلاء عن جميع المراكز ذات المسؤولية في الحزب)، أن يتبع أشكال التنظيم التي تمكنه من استغلال جميع الإمكانيات في العمل، أن يدرب قادته وكادره تدريبا يجعلهم أهلا لقيادة حزب مفروض عليه أن يقوم بدور الطليعة، أن يسير على قاعدة المركزية الديمقراطية، أن يأخذ بقدر المستطاع (عندما يكون في حالة سرية أو في ظروف خاصة) بمبدأ المركزية الديمقراطية، وأن يتقيد بقواعد عمومية تقررها الأممية الشيوعية وأن لا يبني تنظيمه الحاضر فقط دون الاحتياطات للطوارئ"[٣١٣].

ومن أجل نقل أسس البلشفية إلى رفاقه وتثبيتها في منظمات الحزب من خلال الحدث التاريخي الملموس، ولكي يبرهن على أن اللجنة المركزية لمسعود والمؤتمر الذي أنتخبه قد وضعوا أنفسهم خارج صفوف الحزب، تطرق فهد إلى تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي يقوله: "إن الحزب البلشفي حزب في الحكم لديه جميع الإمكانيات السياسية والاقتصادية والثقافية، أنه استطاع أن ينظف صفوفه وبلاده من التيارات الانتهازية وأظهر أصحابها فيما بعد كخونة مخربين، إنه خاض معامع ومعارك طبقية وحروبا أهلية وتحررية صلبت عود رجاله وقادته وحنكتهم وجعلتهم محترمين محبوبين ومطاعين، وأصبح ما يقوله قائدهم الأكبر ستالين، وما يأمر به، واجبا مقدسا وأمرا مطاعا ليس فقط من قبل أعضاء الحزب والطبقة البروليتارية السوفييتية والشعوب السوفييتية بل من البروليتاريا العالمية والشعوب"[٣١٤]. (الخطوط الداكنة من وضع المؤلفين). ويمكن للمتتبع أن يلاحظ هنا بأن فهد كان على علم بأن ستالين قد نظف الحزب والبلاد من التيارات الانتهازية..، التي لم تكن تعني سوى أحد أمرين: إما الطرد من البلاد أو التصفية الجسدية. وأن هذه الإجراءات عادلة لأنها تخلص البلاد من الخونة المارقين. ولكن تهمة الخيانة والعمالة، التي

---

٣١٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٧.

٣١٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨/٣٩.

اعتقدنا بها، هي في الواقع لم تكن سوى وجهات نظر فكرية وسياسية مخالفة لوجهة نظر ستالين أو قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي أو حتى أعضاء في اللجنة المركزية للحزب. لقد هللنا جميعاً ليس في وقت التطهيرات تلك، إذ لم نكن جميعاً قد ولدنا أساساً، ولكن حتى بعد ذلك لإيماننا بأنه الطريق الوحيد، وكنا على خطأ جسيم.

ورغم تأكيده ضرورة الالتزام المطلق بمبادئ وقرارات الكومنترن والحزب البلشفي، يلمح فهد إلى وجود شيء من الاستقلالية لدى تلك الأحزاب، إذ كتب يقول: "إن الأحزاب العمالية تدرس تنظيم الحزب البلشفي وتعتبره (العلنية منها) أعلى أشكال التنظيم وتقتدي به، لكنها لا تقلده تقليدا أعمى لا يتفق وظروفها الخاصة الذاتية منها والموضوعية"[٣١٥].

• لا شك في أن الأحزاب الشيوعية كانت تتمتع ببعض الاستقلالية في صياغة جملة من مهماتها اليومية وسبل التعامل مع القوى الأخرى، ولكنها لم تكن مستقلة قطعاً في قضايا اعتبرت قرارات ملزمة للجميع، وبضمنها شروط العضوية في الأممية الثالثة، راجع الملحق رقم (١). ويمكن في هذا الصدد إيراد الكثير من الأمثلة، ولكننا نقتصر على ثلاثة أمثلة مهمة، وهي:

• اسم الحزب الشيوعي المصري: بذل الشيوعيون المصريون محاولات فاشلة للاحتفاظ باسم حزبهم القديم، الحزب الاشتراكي وعدم تبديله إلى الحزب الشيوعي بحجة واقعية هي أن تبديله بالشيوعي لا يلائم البلد. بيد أن الكومنترن أصر على أن الانتماء لا يمكن أن يتم إلا بحمل أسم "الحزب الشيوعي المصري".

• رفض طلب "الجمعية ضد الاستعمار" العراقية الانتماء إلى الكومنترن، إلا بعد تغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعي العراقي،. وبعد أن صدر العدد الأول من جريدة "كفاح الشعب" وهي تحمل على صدرها "لسان حال الحزب الشيوعي العراقي" التي حملها قاسم

٣١٥ المصدر السابق نفسه. ص ٣٩.

حسن إلى مؤتمر الأممية السابع في عام ١٩٣٥ وكان فهد حاضراً بصفة مراقب، وفي ضوء التغيير قبل الحزب منذ عام ١٩٣٦ عضواً كاملاً في الأممية الشيوعية.

* وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على حل الكومنترن، صبت الحركة الشيوعية بقيادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي جام غضبها على الحزبين الشيوعيين الفرنسي والإيطالي واتهمتهما بمختلف النعوت التحريفية والإصلاحية الخ.. بسبب استغنائهما عن مبدأ "دكتاتورية البروليتاريا" في نظامهما الداخلي.

وفي معالجة فهد لموضوع: "واجب الأقلية الصحيحة تجاه الأكثرية الخاطئة" تطرق إلى الأممية الثانية ونشوء الأممية الشيوعية، والتقيد بمبادئها محاولا تبرير أسس البلشفية وعزل أولئك الذين كانوا يدعون إلى إقامة حزب شيوعي من طراز آخر، يخلو من قواعد ومبادئ المركزية الديمقراطية ودكتاتورية البروليتاريا. ويبدو أن النقاشات الحادة بهذا الخصوص داخل قيادة الحزب كانت ظاهرة بارزة لم يتم حلها بالحوار الموضوعي، بل انتهى إلى عمليات انشقاقية أضعفت الجميع. ولا شك في أن ظاهرة الحوار والتباين في وجهات النظر والصراع حولها تعتبر من الظواهر الصحية التي قمعت في حينها من قبل الحركة الشيوعية العالمية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي. وهي إحدى الأخطاء الفادحة التي ما تزال آثارها باقية حتى الآن، كما تمارسها بعض القوى والأحزاب اللينينية التي لم تتعلم من دروس العقود المنصرمة. وقد وجه فهد اتهاماً لجماعة عبد الله مسعود بأنهم كانوا يرفضون دكتاتورية البروليتاريا والمركزية الديمقراطية من الناحية العملية، ولكنهم يتحججون بـ (دكتاتورية القيادة) وبـ (انقياد اللجنة المركزية للسكرتير) وأخيرا بـ (دكتاتورية الحزب)[٣١٦]. ويدل نقاش فهد مع "الشراريين الجدد"، أي جماعة عبد الله مسعود، إلى وجود ظاهرة صحية كانت تطالب بالديمقراطية داخل الحزب والتقليل من المركزية المشددة التي تفرضها الصيغة البولشفية في حياة الحزب الداخلية، وكذلك الدعوة إلى حرية الانتقاد، وكانت تشير إلى أن من لا يمارس الديمقراطية على نفسه، لا يمكن أن

---

٣١٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦.

يمارسها في الدولة والمجتمع. وكانت أغلب الانتقادات موجهة إلى طريقة فهد في قيادة الحزب. وطرح فهد هذه المسالة بالطريقة التالية: "أما عن أولئك الذين ينشدون مثل هذه الشعارات فأنهم يعرفون ماذا يهاجمون، ويعلمون ماذا يذيعون. إنهم يركزون هجومهم على القيادة، أي على السكرتير، وبالتالي على المركزية الديمقراطية ولكنهم يحتفظون بالديمقراطية لأنفسهم، ويهاجمون المركزية. إنهم لا ينشدون سوى التحرر، يطلبون الحرية، الحرية بشكلها المطلق، بمعناها البرجوازي، بأسلوبها الانتهازي"[٣١٧]. لقد اتسمت الحركة الماركسية في العالم كله بالحيوية والتأثير الكبير عندما تميزت بوجود أكثر من رؤية واحدة إزاء المسائل المطروحة للبحث، سواء كانت قضايا فكرية أم سياسية أم تنظيمية، ولكنها انتهت إلى الجمود أو التيبس ودخلت في أزمة حقيقية عندما سيطر عليها الرأي الواحد ودحرت الآراء الأخرى لا بالحوار، بل بالقوة والتحريم. لقد أدخل لينين جزئياً ذلك في الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي وكرسه ستالين لا في الحزب الشيوعي السوفييتي فحسب، بل في الحركة الشيوعية عموما، ومنها الحزب الشيوعي العراقي.

وفي موضوع: "الفروق الجوهرية بين الطرق التنظيمية في حزبين شيوعيين أحدهما سري والآخر علني" يعالج المسائل التالية[٣١٨]:

١. الوظيفة في الحزب السري

٢. مؤتمر الحزب

٣. عضوية الحزب والكادر

٤. الكادر الحزبي والكادر القيادي

٥. المقررات الحزبية في الحزب السري

وبعد أن تطرق فهد إلى جملة من الأمثلة من تاريخ البلشفية، ووجه نقدا قاسيا إلى"الفوضويين العراقيين"، انتقل إلى موضوع: "جذور الانتهازية"، محاولا عزل

---

٣١٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨.

٣١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٧–٣٩.

المناهضين لقيادته أكثر فأكثر، وذلك بإلقاء اللوم ليس على أشخاصهم حسب، بل على انحداراتهم الطبقية أيضاً، يقول فهد: "إني ذكرت لكم أشخاصا جاؤوا بانحرافات وقاموا بتخريبات، ولكي أحذركم من الظن بأن ذلك لم يكن ليحدث لولا أولئك الأشخاص المعينون، أحذركم من الظن بأن ما حدث وما يحدث في الحزب مجرد أعمال شخصية (لا تيارات وان لم تتبلور بشكلها النهائي بعد) متصلة بحركتنا، وأن كانت غريبة عنها أيديولوجيا. وفي سياق كلامه يطرح فهد فكرة محددة يضعها بين قوسين وبخط داكن، تعبر عن طريقة تفكير ستالينية، إذ يقول فيها: "إني لا أنكر دور الأشخاص في هذه الانحرافات ولكنهم ليسوا مصدرها إنهم نبتات جذورها الراسخة في تربة قطرنا. إن العدو يضحك من عقولنا ويفرح إن نحن حاربنا أوراق الشجرة وأغصانها وتركنا جذورها سالمة. علينا أن لا نكون أغبياء إلى حد اعتبار الأخطاء التي نشأت وتنشأ في وسطنا متأتية عن أولئك الأشخاص فنحاربهم دون محاربة التيارات الانحرافية وتنظيف حركتنا منها"[٣١٩]. وكما يبدو من هذا المقطع أن هذا الخطاب لا ينسجم تماماً مع طبيعة الحركة التي برزت حينذاك، ولا مع مخاطرها على الحزب، ولكنه بشكل عام كان خطاباً ستالينياً يعود للأممية الثالثة ويعبر عن الصراعات التي كان يعاني منها الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي.

وبعد أن يتهم فهد مجموعة عبد الله مسعود، الذين يسميهم بالشراريين الجدد، بالمساومة العلنية والسرية مع السلطة، يقتبس بعض الفقرات من خطاب ستالين الذي ألقاه في الاجتماع الموسع للجنة موسكو ولجنة المراقبة لمنظمة موسكو- للحزب الشيوعي- البولشفي- في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٢٩ والذي يعالج فيه مسألة الانحراف اليميني. إنه بذلك يحاول أن يقارن بين (اليمينيين) العراقيين واليمينيين الروس، رغم اختلاف الأوضاع بين البلدين، ويتوصل إلى ما يلي:

١- إن الانحرافات في الأحزاب الشيوعية في الأقطار الرأسمالية، هي ميل، ومن قبل قسم من الشيوعيين للابتعاد عن الخطة اللينينية الثورية والاتجاه نحو الاشتراكية

---

٣١٩ المصدر السابق نفسه. ص ٧٢.

الديمقراطية، وتكييف الشيوعية وفق الاشتراكية الديمقراطية التي هي دعامة الطبقات المستثمرة في حركة العمال.

٢- وإن الحرب ضد الانحرافات يجب أن لا تقتصر على تنحية الانتهازيين وتطهير الحزب منهم، بل أن نحارب الانحرافات كميل خطر جدا له جذوره في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القطر، أي أن نحارب الأفكار التي تنبعث منها الانتهازية.

٣- أن لا ينشغل الثوريون عن الانحرافات باعتبارها خطرا على الحزب، بأعمالهم الحزبية الاعتيادية الآنية دون التفكير بمستقبل الحركة وأهدافها، وبدون الانتباه إلى أن انتصار الانحرافات داخل الحزب معناه ضياع الأمل بتطور الحركة.

٤- وجوب تطهير الأحزاب الشيوعية من المنحرفين باعتبارهم أداة النفوذ البرجوازي- المعادي داخل حزب البروليتاريا، وأن تشن الحرب لا على الانتهازيين المفضوحين فحسب بل كذلك على الموفقين.

٥- أن يفرض ضبط حديدي على الأعضاء وخضوع لا شرطي لهذا الضبط وبهذا فقط يمكن تحطيم تكتلات المنحرفين داخل الحزب، بالوقوف ضد هجماتهم لتنفيذ شعار تطهير الحزب الشيوعي من الانتهازيين"[٣٢٠].

وفي مجرى تحليله لجذور الانتهازية، التي يقول عنها بأنها ظهرت في الحزب بشكل انحرافات يمينية ويسارية عن الخطة الثورية اللينينية، حاول فهد أن يرجع أسبابها إلى التخلف الذي يعاني منه البلد، إذ كتب يقول: "ولم يكن من الغريب أن تظهر انعكاسات هذه الانتهازية...، في حزبنا بشكل انحرافات يمينية ويسارية عن الخطة الثورية اللينينية، ولم يكن من الغريب أن تظهر بشكل عنيف وجارف، وفي الوقت نفسه مبهم ومشوش، وما سبب ذلك إلا ظروفنا الذاتية والموضوعية ظروف قطرنا السياسية والاجتماعية، هذا القطر الصغير المتأخر، والجامع في الوقت نفسه لحزمة من متناقضات الامبريالزم، وظروف

---

٣٢٠ المصدر السابق نفسه. ص ٩٢/٩٣.

طبقتنا العاملة الفتية التي لم يمض وقت طويل على خروجها من طبقة الفلاحين والحرفيين وصناعهم وممن أنحدر من مراتب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة.

إن بلادنا مستقلة وغير مستقلة، تحكم من قبل وطنيين لكنها لا تملك السيادة الوطنية، إنها ديمقراطية لكن الشعب لا يستطيع ممارستها... إنتاجنا متأخر وفلاحونا يقلبون الأرض بمحراث خشبي ويحصدون بمنجل يدوي وأحيانا يقلعون الحاصل قلعا من جذوره بأيديهم..."[٣٢١].

لا شك في أن الصراع الذي نشب بين الجماعات الماركسية في العراق، سواء كان ذلك داخل الحزب أم خارجه، قد تميز بالحدة وتوجيه الاتهامات التي لم تصمد في واقع الحال، إذ لم يكن هؤلاء الناس مطايا للإمبريالية أو العدو الطبقي في الحزب الشيوعي العراقي أو في المجتمع العراقي، ولا هم أعداء الماركسية، بل كانت لهم وجهات نظر تختلف عن وجهات نظر فهد أو قيادة الحزب عموماً. ولكن توجيه الاتهامات كانت إحدى سمات الصراع في الحركات السياسية عموماً وفي الحركة الشيوعية خصوصاً، وهو المرض الذي رافق هذه الحركة طويلاً وما زال فيها ولم يفارقها تماماً. ويصعب أحياناً غير قليلة ممارسة النقد إزاء الحركة الشيوعية العراقية أو الحزب الشيوعي العراقي، إذ سرعان ما توجه الاتهامات غير الواقعية لهؤلاء الناس. إن هذا التقليد ليس من أخلاقيات أو نتاجات فهد، بل هي من تقاليد وعادات الحركة الشيوعية أو المدرسة الستالينية بشكل خاص التي كنا تلاميذ فيها. وإذا كان النقد الصارم والتهم هي الطريقة التي كانت تمارسها الأحزاب الشيوعية السرية، فأن الأحزاب التي كانت في السلطة مارست أساليب أخرى بما فيها الإعدامات والتصفيات الجسدية والسجن والتعذيب أيضاً. ويمكن العودة في هذا الصدد إلى فترة ستالين في الاتحاد السوفييتي أو الديمقراطيات الشعبية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والبلدان الاشتراكية لنتعرف على هذه الممارسات المخلة بمبادئ الاشتراكية والتي تتعارض مع النهج الماركسي.

---

٣٢١ المصدر السابق نفسه. ص ٩٣/٩٤.

إن الوصفة الروسية للشيوعية، كما أطلقتها روزا لوكسمبورغ على البلشفية، أو روسنة الماركسية، كان يراد لها أن تتحقق في العراق حسب مواصفات الكومنترن على يد فهد، سواء ساعدت الظروف الملموسة للعراق أم لم تساعد، في وقت كانت الماركسية فيه احتكارا للأممية الشيوعية. كان على فهد أن يقوم بتكييف أوضاع العراق للماركسيه – اللينينيه وليس العكس، كي يتحقق الحزب الذي تتطلبه مواصفات الكومنترن. وكان فهد خلال دراسته في الاتحاد السوفييتي قد أقتنع بالخط وبالممارسات الستالينية وآمن بها من كل أعماقه، فلم يتمكن من رؤية السلبيات الموجودة في الاتحاد السوفييتي وحزبه البلشفي، كما لم يلحظ ذلك أو يتحدث عنه كثرة من الشيوعيين في سائر أنحاء العالم، ليس في تلك الفترة المبكرة فحسب، بل وبعد ذلك بعقود عديدة، ونحن منهم. والأسباب كثيرة لسنا الآن بصدد البحث فيها وتبيان الأرضية التي استندت إليها، إلا أنها لا تخلو من دور كبير لعبته الإمبريالية العالمية في هذا الصدد أيضاً من خلال دورها الشرس في مكافحة حركات التحرر الوطني والحركات الماركسية والشيوعية في مختلف بقاع العالم.

دأب فهد على تحليل البنية الطبقية للمجتمع العراقي وتوصل إلى استنتاجات مهمة وواقعية بهذا الصدد خلال الفترة التي عاش فيها. ولكن فهد يقع في تناقض واضح جرته أليه السياسة غير الواقعية للأممية الشيوعية إزاء بلد مثل العراق. فهو من خلال تحليله للمجتمع العراقي وطبقاته يثبت بعدم وجود طبقة عمالية حقيقية بالمفهوم العلمي الماركسي، إذ أن الطبقة العمالية وفق المفهوم الأخير، لها علاقة مباشرة بالصناعة المتقدمة، ومثل هذه الصناعة كانت غير موجودة في العراق، إذ كانت هناك جزرات صغيرة، مثل النفط والميناء والسكك الحديد على سبيل المثال لا الحصر. وفي ضوء هذا المنطلق يكون الحديث عن البرجوازية (الصناعية) في تلك الفترة غير وارد. وهنا لابد من العودة إلى فهد لمعرفة رأيه بخصوص تكوين الطبقة العاملة وأوضاعها، حيث يقول: "ومما ساعد على بروز الانحرافات داخل حزبنا بشكل خطر، حداثة عهد البروليتاريا العراقية إذ أن معظم عمالنا العراقيين جاءوا حديثا من طبقة الفلاحين والحرفيين ولا يزالون بتفكيرهم أقرب إلى البرجوازية الصغيرة من البروليتاريا، يضاف إلى ذلك قلة اختبارهم بأساليب

الانتهازية، وقلة الكادر الحزبي المتقن للنظرية الثورية وتطبيقها، يضاف إلى ذلك انعدام الأحزاب العلنية (الديمقراطية) والنقابات في القطر، مما دفع كثيرا من العناصر غير البروليتارية من أعداء الاستعمار وأعداء الوضع بصورة عامة، والموظفين والطلاب غير المسموح لهم بالاشتغال بالسياسة وطلاب التزعم والمراكز وعشاق حب الظهور وأقسام العمال الذين لا يهمهم سوى تحسين أحوالهم المعيشية، أقول مما دفع جميع هؤلاء إلى التهافت على الحزب الشيوعي للعمل فيه. فلو كانت في القطر أحزاب ديمقراطية ونقابات لوجد هؤلاء ضالتهم فيها، ولتمكن الحزب في الوقت نفسه من تجنيد الطليعة على أساس اختبار نضالهم وميولهم في تلك المؤسسات"[٣٢٢]. هذا التشخيص الذي قدمه فهد كان واقعياً وسليماً يطابق واقع العراق. ولذلك فأن استخدام فهد لعبارات نابية ومصطلحات حادة كانت تعتبر في حينها شتائم سياسية قاسية لا غير عن رفاق كانوا بالأمس القريب في الحزب ثم دخلوا السجن معه وعانوا مع بقية السجناء من عسف الحكم واستهتاره بحريات وحقوق المواطنين، لم يكن يتطابق مع الواقع، ولكنه كان يتطابق تماماً مع استخدام ستالين لكلمة (الانتهازية) بكثرة، إذ كان يطلقها على أعدائه، أي على أولئك الذين كان يعتقد أنهم يريدون القفز إلى مراكز المسؤولية العليا في الحزب والدولة وإزاحته منها، وكان يخص بذلك منافسه الأول وليس الأخير وعدوه اللدود تروتسكي. إن الذين كان فهد يطلق عليهم صفة الانتهازيين، كانوا من المناضلين الماركسيين الذين غامروا بحياتهم في سبيل خدمة الشعب العراقي والنضال ضد الرجعية والكولونيالية، فالانتهازي الحقيقي لا يبحث عن المنافع والفرص في حزب سري مطارد، بل يلتجئ إلى السلطة ومغرياتها. ولم يكن هؤلاء جميعاً من هذا الصنف من الرجال.

وإذا كان الوضع السياسي والاجتماعي في المجتمع العراقي بهذا الشكل الذي يصفه فهد بدقة متناهية، وهو كذلك، فلم كان الإصرار على تسمية الحزب الجديد بالحزب الشيوعي العراقي؟ أما كان من المستحسن لم صفوف هذا العدد الهائل من المعارضين القادمين من

---

٣٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ٩٦.

مختلف طبقات ومراتب الشعب ضمن حزب ثوري ديمقراطي– تحرري يهتدي بالماركسية ويأخذ ظروف العراق الملموسة بنظر الاعتبار حقا، دون التمسك الجامد بقرار الأممية الثالثة حول تسمية الحزب، وبالتالي اتهام من يرفض ذلك بالمنحرفين والانتهازيين، ومن ثم نشوب صراع لا معنى له بين الشيوعيين المدافعين عن هذا الاسم والرافضين له ولبعض المبادئ أو القواعد التي أصرت عليها الأممية الثالثة؟ يبدو لنا، وفي ضوء ما تجمع لدينا من معلومات إلى أن الكوادر الأساسية في الحلقات الماركسية لم ترغب بتسميته بالحزب الشيوعي، وبمضمنهم فهد. ولكن إصرار الأممية على ذلك هو الذي فرض الاسم على الجميع. وكان في مقدور حزب من النوع الذي قاده فهد، لو كان قد أخذ بنظر الاعتبار مجموعة من مستلزمات الوضع الداخلي، لربما أمكن، إذ لا يوجد من يستطيع القطع بذلك، أن يدفع بالحركة الوطنية خطوات أبعد مما حققها الحزب الشيوعي العراقي، رغم أن الحزب الشيوعي العراقي لعب دوراً متميزاً وكبيراً في حياة ونضال الشعب العراقي.

- في كراسه (حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية) لا يعالج فهد الواجبات التنظيمية للحزب فحسب، بل يتطرق إلى المواضيع التالية أيضاً:

– الرسالة التاريخية للطبقة العاملة. – دكتاتورية البروليتاريا. – جوهر البلشفية. – الأمميات الثلاث، – وحدة النظرية والتطبيق. – الانتهازية، – الانحرافات اليمينية واليسارية في الحركة العمالية. – الفروق بين الحزب العلني والسري. – الكادر الحزبي والكادر القيادي، – الاقتصادية في الحركة العمالية. – حل الأممية الشيوعية. – مسائل الاستراتيج والتاكتيك. – التركيب الاجتماعي للعراق. – الطبقة العاملة ووعيها. – حلفاء الطبقة العاملة. ...الخ.

اعتبرت هذه الموضوعات والحوارات حولها في تلك المرحلة من حياة الحزب والحركة الشيوعية العالمية الأساس المادي لبناء حزب شيوعي ماركسي – لينيني من طراز بولشفي جديد قادر على الصمود بوجه السلطة الرجعية وأجهزتها الأمنية والقوى الأجنبية المعادية للحركة الوطنية العراقية. ومتابعة كتابات الرفيق فهد تعيد الإنسان إلى مرحلة ثورية شديدة الحركة من تاريخ العراق الحديث، حيث المناقشات والحوارات السياسية

والاجتماعية والاقتصادية المحتدمة، وحيث النضالات العنيدة في سبيل الديمقراطية والتقدم والاستقلال السياسي وضد الإمبريالية والفاشية والاقطاع والرجعية، وضد التخلف والفقر والاستغلال الأجنبي والإقطاعي في عراق الاربعينات.

أنجز فهد القسم الأكبر من كتاباته في الفترة الواقعة من ١٩٤١–١٩٤٦، حيث عاش مختفيا كقائد حزبي في بغداد. ورغم أن معظم تلك المساهمات قد نشرت في جريدتي الحزب: الشرارة والقاعدة، وكذلك في مجلة المثل العليا ومجلة المجلة، وصدرت في كراسات بطبعات لم تتجاوز عدة مئات من النسخ، فأنها كانت معروفة في داخل التنظيمات الحزبية والأوساط القريبة من الحزب.

اتسمت معالجات فهد بطابع تربوي وتثقيفي عام وملموس، تساهم في خلق روح الوطنية عند الإنسان القارئ لها، إذ يدعوه فيها، وبطريقة واعية وهادفة، إلى المشاركة في النضال من أجل مجتمع أفضل والوقوف إلى جانب النضال العادل للطبقة العاملة وكادحي الريف. وكانت مقالاته موجهة بالأساس إلى العمال والفلاحين وصغار الموظفين والمستخدمين والجنود، إلى الطلبة والنساء وربات البيوت، إلى شرائح واسعة من الشعب العراقي التي حرمت من حياة كريمة ومستقرة وعيش رغيد. وكانت مقالاته سريعة الفهم لبساطة أسلوبها وكثرة الأمثلة الشعبية العراقية المتداولة التي تقرب المضامين التي يريد إيصالها إلى ذهن الناس. ويفترض أن يبتعد الباحث عن التجريد عند تقييم مسيرة وتطور فهد، إذ سيقع في الخطأ عند تناوله بعيداً عن الزمان والمكان اللذين عاش فيهما وللناس الذين كتب لهما ومستوى الوعي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عند الغالبية العظمى من السكان. ومن أجل فهمه بشكل واقعي، ينبغي ليس فقط أخذ شروط كفاح الشعب العراقي في تلك الظروف بنظر الاعتبار، بل الالتفات إلى سمة العصر في تلك الفترة بشكل عام أيضاً.

حاول فهد في كتاباته أن يبرهن على صواب استخدام النظرية الماركسية ليس في البلدان الرأسمالية المتطورة فحسب، بل في البلدان المتخلفة أيضاً. وانطلق في ذلك من الطابع الأممي لجوهرها وعالميتها. وكان مصيباً في هذا التوجه، شريطة أن يستخدم المنهج الماركسي في التحليل وتشخيص الأوضاع وطرح المعالجات العملية لتلك الأوضاع

بصورة صحيحة. واعتمد فهد في تحليلاته على طريقة لينين، الذي أراد البرهنة على إمكانية انتصار الاشتراكية في الشرق المتخلف، بخلاف ماركس الذي أكد بأن الاشتراكية إذا انتصرت ففي غرب أوروبا، حيث الحركة العمالية المتطورة، ودعم ذلك بموضوعته المعروفة بأن أي تشكيلة اجتماعية– اقتصادية جديدة لا يمكن أن تظهر وتنتصر إلا بعد أن تصل التشكيلة القديمة إلى ذروة التطور فالانحلال. وربط ذلك بنوعين من الثورات التي تحسم تلك العملية: ثورة من تحت وثورة من فوق. واعتمد ماركس في تحليله هذا على المسيرة التاريخية الحتمية لانتقال المجتمعات من تشكيلة إلى أخرى بفترات تاريخية غير قصيرة ومتباينة. ففي الشرق مثلا جرى الانتقال من المشاعية البدائية إلى المجتمع الطبقي الأول في فترة استغرقت ثلاث ألاف سنة وما زالت بقايا وعناصر المشاعية البدائية موجودة هنا وهناك في المجتمعات التي ما تزال تدور على محيط المراكز الرأسمالية المتقدمة أو التي تعيش على هامش الرأسمالية. وأما في الغرب، فأن الانتقال جرى إلى العبودية المقيتة واستغرقت سبعة قرون. كما استغرقت عملية الانتقال إلى الإقطاع في أوروبا خمسة قرون. وإذا اعتبرنا الثورة الفرنسية ١٧٨٩ بداية الانتقال إلى الرأسمالية التي لا زالت تتوغل إلى الأجزاء البعيدة عنها، نرى أنها احتاجت إلى أكثر من قرنين من الزمن. فكم سنحتاج يا ترى من الزمن كي نرى ذروة تطور الرأسمالية وانحلالها في بلادنا، رغم التحولات الكبيرة الجارية على الصعيد العالمي؟ و كما نرى فأنها عملية تاريخية معقدة وطويلة المدى، لا يمكن للمرء بعمره القصير أن يعايشها. وكان فهد واضحا في هذه المسالة أيضاً عندما أشار مرة إلى بعد الهدف الشيوعي عن المرحلة التي كان العراق يعيش فيها، إذ أن معرفته بواقع العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وبقايا العلاقات الأبوية التي كانت تسود العراق حينذاك، إضافة إلى معرفته بطبيعة الهيمنة الأجنبية وضعف نمو علاقات الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي بطء نمو البرجوازية الصناعية والطبقة العاملة العراقية الحديثة.

وفي ضوء هذه النظرة التاريخية الموضوعية وبعيداً عن العواطف، نرى بأن ثورة شباط ١٩١٧ الروسية – البرجوازية التي جاءت من تحت، كانت بداية طبيعية لنقل المجتمعات في روسيا القيصرية المتباينة في تطورها من كافة أشكال العلاقات الإنتاجية ما قبل

الرأسمالية إلى العلاقات الرأسمالية. ولكن كان على الماركسيين والثوريين الروس من مختلف الاتجاهات دعم هذه الثورة وتوجيهها في الطريق الصحيح، أي حتى بعد قيام ثورة أكتوبر بقيادة لينين، التي قال عنها غرامشي، مؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي: بأنها مجرد انقلاب فوقي لا علاقة لها بالاشتراكية، قام بها عدة مئات من المسلحين. إذ كان على لينين بعد نجاح تلك العملية دفع مسيرة البلاد نحو استكمال مستلزمات الثورة البرجوازية. ولكن، وبسبب الكثير من التعقيدات التي رافقت المرحلة، اعتبر لينين وصحبه الثوار في الحزب البولشفي بأن الثورة الاشتراكية قد انتصرت وأن العالم دخل بذلك مرحلة انتقال جديدة من العلاقات الرأسمالية إلى الاشتراكية. وقد اعتقدنا نحن أيضاً بذلك وعملنا على هذا الأساس وبإيمانية عالية وبكل ما يرتبط بمثل هذه الإيمانية من جوانب سلبية وإيجابية. ولكن هذا الاعتقاد كان بعيداً عن الواقع. وظلت هذه الموضوعة الجامدة سائدة، دون أن يجرأ مفكر ماركسي – لينيني، شيوعي، على تناولها بالنقد، إلى أن انهارت العملية بكاملها نتيجة للأزمة الحادة التي رافقتها منذ الولادة. وعلينا أن لا ننسى الإشارة إلى أن كثرة من الماركسيين من خارج الحزب ممن وجهوا النقد لمسيرة الأحزاب الماركسية – اللينينية والتي أهملت على أنها من انتهازيين ...الخ، كما كانت هناك انتقادات من أعضاء في الأحزاب الشيوعية، ولكن صوتهم لم يكن مسموعاً. ولكن يا ترى، هل كان الانهيار حتميا؟ أم أن هيمنة الحزب على الدولة والمجتمع وغياب الديمقراطية السياسية وفرض الأساليب الدكتاتورية على المجتمع والدولة والحزب ومصادرة الكثير من حقوق الإنسان والتفسخ والفساد الوظيفي وفرض "التطبيقات الاشتراكية" بأوامر فوقية وعسكرة الإنتاج والادعاء بأن المجتمع الاشتراكي القائم لا يعرف التناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقية، وأنه يقترب من حلم الإنسانية الكبير، بناء الشيوعية ...الخ، هي التي مهدت السبيل لهذا الانهيار؟ كانت الحياة أجدر منا جميعاً في الإجابة عن هذه الأسئلة، حيث وضعتنا أمام الأمر الواقع الذي رفضنا الاعتراف به طويلاً.

ليست روزا لوكسمبورغ، المعروفة بوجهتها اليسارية في الحركة الماركسية، وحدها التي انتقدت النهج اللينيني بشدة واعتبرت البلشفية وصفة روسية لا يمكن تطبيقها إلا هناك، بل

أن المفكر الماركسي كارل كاوتسكي (١٨٥٤– ١٩٣٨)، الذي اعتبره إنجلز خليفة له بعد وفاته، تناول النهج اللينيني بالنقد ولاسيما في كتابه (دكتاتورية البروليتاريا) حيث أكد، بأن الاشتراكية يمكن أن تتحقق، ولكن ليس عن طريق دكتاتورية البروليتاريا، بل عن طريق الديمقراطية. وجاءته الإجابة من لينين في كراسه المعروف: (المرتد كاوتسكي). وبرهنت الحياة، بعد حصول كوارث دامية، فشل التجربة اللينينية في هذا الصدد. وهنا لا نريد الادعاء بأن التاريخ أكد صحة كل آراء كاوتسكي، الذي تتلمذ بشكل مباشر على أيدي ماركس وإنجلز والذي أعطى، ضمن تحليله للماركسية في مجال الاقتصاد والصراع الطبقي، طابع الارتقاء والنشوء لمجمل النظرية، وأكد بقناعة تامة بأن الاشتراكية، انطلاقا من قانون التطور، ستنتصر بشكل طبيعي. ولذلك أشار بأن الصراع الطبقي السافر مسألة فائضة عن الحاجة، واعتبر الجمهورية الديمقراطية إطارا صالحاً لتحقيق الاشتراكية. وكانت آراء بيرنشتاين تصب في نفس الاتجاه. ولكن نريد أن نشير هنا إلى أن صحة نظرية ما لا يمكن التنبؤ بها مسبقا، بل هي مسألة متروكة للحياة، ومن ثم للتاريخ لكي يقول فيها كلمته. ولكن تباين وجهات النظر وفسح المجال أمام الآراء لكي تتصارع دون خشية أو قمع، يقود دون أدنى ريب إلى الوصول إلى ما هو أفضل لصالح الإنسان.

وانطلاقا من الموضوعة الماركسية القائلة بأن القوى المنتجة تلعب دورا حاسما في المجتمع واستنادا إلى ما جاء في المؤتمر العالمي السادس للكومنترن بخصوص انعدام الصناعة الثقيلة في البلدان الكولونيالية وشبه الكولونيالية والتأثير السلبي لذلك على نمو الطبقة العاملة الفتية، التي تشكل نسبة ضئيلة جدا من حيث عدد النفوس، كتب فهد مقالا بعنوان: "الصناعة الثقيلة أساس نضالنا الاقتصادي" بقلم: يوسف سلمان" فهد" وذلك في مجلة "المجلة" العلنية، العدد(٤) السنة الثالثة، ١ أيار ١٩٤١، أكد فيه بأن تصنيع البلد على أساس الصناعة الثقيلة يشكل شرطا للتغلب على التخلف في المجتمع العراقي. واستنادا إلى تجربة الاتحاد السوفييتي في هذا المجال، فأن فقدان الصناعة الثقيلة يعتبر من أحد أسباب التبعية الاقتصادية والسياسية. وعند التدقيق في هذه الموضوعة يفترض أن نميز بين مسألتين، وهما: الجانب النظري والجانب العملي وفق الظروف الملموسة لكل بلد

من البلدان وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية وتوفر مستلزمات تطوير الإنتاج الصناعي... الخ. لا شك في أن الصناعة بفرعيها، أي إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسائل الاستهلاك، يشكلان وحدة عضوية في عملية إعادة الإنتاج الموسعة، وأن تطورهما في بلد ما بصورة عقلانية ومتجانسة، إضافة إلى تطوير القطاع الزراعي والهياكل الارتكازية، يساعد على تحقيق التنمية المعجلة وتحقيق المزيد من التراكم في رأس المال والتخلص من وحدانية الجانب في التطور أو التبعية الخانقة للخارج. إلا أن تحقيق هذه العملية وتأمين الوحدة الداخلية الضرورية لعملية إعادة الإنتاج ليست قضية سهلة أو يمكن تحقيقها في ظروف بلد متخلف مثل العراق حينذاك قد خرج لتوه من ظلمات العهد العثماني البغيض. فالصناعة الثقيلة لا يمكن أن تتحقق إلا بالاستناد إلى مجموعة من الشروط والمستلزمات والتقاليد الصناعية وتراكم رأس المال، هذه العملية التي يمكن أن تنشأ بالتدريج وبدءاً من إقامة وتعزيز سلسلة من الصناعات الخفيفة والثقيلة التي يمكن إقامتها في العراق، إضافة إلى تحديث الزراعة وتأمين علاقات اقتصادية دولية مناسبة. ويفترض أن نشير هنا إلى أن هذه النظرة حافظت على فعلها في أذهان الشيوعيين والمتخصصين منهم سنوات طويلة لاحقة دون أن تكون هناك رؤية واقعية لمسيرة تطور الاقتصاد العراقي، بسبب نظرتنا المتفائلة جداً حول التحولات التي يفرضها العصر. وكانت المعالجة مجرد أمنية وفيها الكثير من التبسيط وذات طابع نظري، ولكنها لم تكن واقعية تماماً في تلك الفترة. إن هذا لا يعني بأي حال بأن ما كان مطروحا حينذاك وفيما بعد، كان كله خاطئاً. إن البرنامج الاقتصادي الذي طرحه الحزب الشيوعي العراقي في فترة فهد كان بخطوطه العامة صالحاً وجيداً، وكان أقرب إلى الواقع من البرامج الأخرى أو أكثر تعبيراً عن مصالح وحاجات الناس. وكان فهد متوازناً في موقفه الداعي إلى تنمية قطاع الدولة والقطاع الخاص، وافتقدنا لهذه النظرة الواقعية في الفترة اللاحقة وتحت تأثيرات التنظير السوفييتي للعلاقة بين القطاعين العام والخاص.

وفي تلك الفترة أهتم فهد بتحريك العمل الحزبي ولاسيما في أوساط عمال بغداد. وكان ينظم بنفسه عدة حلقات عمالية. وأهتم ضمن عمله الإيديولوجي بثلاث نقاط:

النضال ضد الكولونيالية الإنكليزية بتحقيق الديمقراطية الصحيحة والدعاية للاتحاد السوفييتي ومكافحة الفاشية. وطالب فهد تنظيمات الحزب بالعمل في صفوف الجيش وتشكيل الخلايا بينها.

وانطلاقا من إستراتيج وتكتيك الكومنترن، ولاسيما تلك المقررات التي صدرت عن المؤتمر العالمي السابع، حلل فهد الوضع السياسي وعلاقات القوى في العراق والشرق الأوسط آخذا الوضع العالمي آنذاك بنظر الاعتبار، وذلك في جريدة الحزب "الشرارة" أولاً و"القاعدة" فيما بعد. قدم فهد فيها مختلف الاقتراحات والحلول حول سبل ووسائل قيادة الجماهير والعمل الدعائي والتحريكي. وغالبا ما كان يذكر أمثالا لديمتروف محاولا ربطها بأوضاع العراق الملموسة:

"إننا نريد أن نسلح رفاقنا لحل المشاكل السياسية المعقدة التي تجابههم. لذلك ينبغي علينا أن نرفع من مستواهم الإيديولوجي بشكل مستمر، أن نربيهم بالروح الحية للماركسية –اللينينية، وليس بروح الجمود العقائدي...إننا نريد أن يتعلموا بسرعة ويسبحوا في بحر الصراع الطبقي الهائج، ولا نريدهم أن يبقوا واقفين على الساحل يراقبون تلاطم الأمواج وينتظرون حلول الطقس الجميل"[٣٢٣].

وفي ضوء ذلك يقول فهد:"علينا قبل كل شيء أن نوفر لرفاقنا الأدبيات الثورية ونحثهم على الدراسة ونطلب منهم ان يتسلحوا بالنظرية الثورية إذ(بدون نظرية ثورية لا يمكن أن تكون حركة ثورية– لينين) وعلينا أن نتعهد بتدريبهم وننسق لهم المواضيع...إن الماركسية ليست وصفة جاهزة تعطى لكل الحالات..."[٣٢٤]. ويقول فهد في مكان آخر:"فالجماهير الشعبية لا تتدرب على النضال السياسي بدون توجيه من الواعين

---

323 Pieck,W., Dimitroff‹G., Togliatti,P., Die Offensive des Faschismus und die Aufgaben der Kommunisten im Kamp fuer die Volksfront gegen Krieg und Faschismus. Referate auf dem VII Kongress der KI(1935)‹ Berlin 1960‹ S. 178.

٣٢٤ (٣٧) المؤلفات: ص ٤٨.

المنتظمين وبدون كسب الخبر من ممارسة النضال الفعلي، فالإنسان لا يتعلم السباحة بدون النزول إلى الماء..."[٣٢٥].

إن عملية استيعاب وتطبيق مبادئ الماركسية–اللينينية (البلشفة) التي حاول فهد تنفيذها في الحزب الشيوعي العراقي، كانت تعني اكتساب خبرات حزب لينين، دراسة تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي والتجربة السوفييتية وثورة أكتوبر واستراتيتيج وتكتيك البلاشفة وكذلك التوغل في خبرات الكومنترن وتفاصيل أشكال الصراع الطبقي وخبرات الجماهير. كان فهد يعرف هذه الحقيقة، ولذلك نراه في العديد من معالجاته يتطرق إلى تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي والى تأسيس ونشوء الحزب البلشفي والكومنترن وثورة أكتوبر.

بعد الهجوم الهتلري على الاتحاد السوفييتي في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٤١، تغير في العراق ميزان القوى، إذ أن الحكومة العراقية أعلنت وقوفها إلى جانب جبهة الشعوب ضد الفاشية. وراحت النوادي وجمعيات الصداقة التي أسسها الإنكليز تجاهر علنا بالنقد اللاذع ضد ألمانيا الهتلرية وضد الذين ساهموا في حركة الگيلاني. ومن القوى التي بدأت بالظهور والعمل العلني في فضح الفاشية، جماعة"الأهالي"، التي كان قد توقف نشاطها منذ ١٩٣٧.

- في تلك الفترة أصدر فهد أول وثيقة علنية للحزب، هي:"قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. موقفنا من هذه الحرب"، حيث أعتمد في محتواه على تقرير ديمتروف:"الهجوم الفاشي وواجبات الأممية الشيوعية في النضال من أجل وحدة الطبقة العاملة ضد الفاشية"[٣٢٦]، محاولا تطبيقه على الظروف الملموسة في العراق وتوصل إلى ما يلي:

- إن الهجوم الفاشي على الاتحاد السوفييتي، وطن الاشتراكية، يعني أن الفاشية تريد بسط سيطرتها على جميع أنحاء العالم.

---

٣٢٥ نفس المصدر: ص ٢٢٠.

326 Pieck، Dimitroff.. S. 85.

- إن الحرب تجري بين الإنسانية وأعدائها. على جميع الشعوب والأمم سواء أكانت حرة أم تكافح من أجل حريتها، أن تناضل بلا هوادة ضد الفاشية الهتلرية .
- على الأمة العربية المعتزة بقوميتها أن لا تصدق الأكاذيب والوعود الفاشية الديماگوگيه

– إنها حربنا ضد الفاشية.

وأما موقف الحزب تجاه الحكومة، فكما يلي:

"إننا نساند كل حكومة تعمل من أجل تقوية الجبهة الديمقراطية وتطهر البلد من مؤيدي وجواسيس المحور"[٣٢٧].

- ويوجه التقرير المطالب التالية إلى الحكومة:
- تطهير دوائر الدولة من العناصر الفاشية التي تجهر برأيها علنا،
- إطلاق سراح الشيوعيين والديمقراطيين،
- تحقيق الديمقراطية السياسية،
- البدء بالعلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي،

– مكافحة الغلاء وتوزيع بطاقات التموين على جميع فئات الشعب.

ويقدم التقرير جملة من المطالب والمقترحات بخصوص إدارة الدولة والاقتصاد والديمقراطية والنقابات والصحة العامة والتعليم..كما ويخص وزارة المعارف ومديرية الدعاية العامة بالنقد، وذلك لتحولهما إلى منبرين للدعاية الفاشية. ويطالب التقرير بوضع مناهج دراسية جديدة تتلاءم مع الوضع الجديد.

وعلى الصفحة الأولى من العدد١٠ من الشرارة نقرأ ما يلي:"علينا أن نقوي الأحزاب الشيوعية بكل الطرق ونزيد عضويتها لأننا نريد تقوية الجبهة الموحدة .. ديمتروف".

---

٣٢٧ الشرارة: العدد ٥ السنة ٢، شباط ١٩٤٢.

ولأول مرة يجري التطرق إلى عملية بلشفة الحزب في نفس العدد من الشرارة التي تحمل في نفس الوقت:"تقرير الرفيق فهد في اجتماع ١٧ أيار سنة ١٩٤٢ للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي". يبدأ التقرير بالمقدمة التالية:

"ننشر فيما يلي التقرير الذي قدمه الرفيق فهد السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي في اجتماع لجنة الحزب المركزية بتاريخ ١٧ أيار ١٩٤٢ قال الرفيق فهد:"

في هذا التقرير الذي يبدأ لأول مرة بإبراز شخصية فهد كسكرتير عام للحزب، يحاول فهد رسم استراتيج وتكتيك الحزب في ضوء التطورات العالمية وتغيير ميزان القوى، وذلك بتركيز النضال ضد الفاشية ومن أجل تحقيق الجبهة الموحدة، ويؤكد على ضرورة صيانة الحزب من الانحرافات اليمينية واليسارية. وإذا علمنا بأن التأكيد على الدور المتميز والحاسم لشخصية السكرتير العام وقدسيته هو سمة بارزة من سمات الحزب البلشفي، نرى بأن فهد قد بدأ بالخطوة الأولى في سبيل بلشفة الحزب، وذلك بحصر القيادة بيديه كممثل رسمي للكومنترن في العراق، فأي ممثل آخر للماركسية، مهما كان، لا يعترف بقيادته لا يمكن أن يكون سوى مارقا، منحرفا، خائنا...الخ، إذ أن الماركسية آنذاك وحتى إلى يوم سقوط الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، كان احتكارا لخط موسكو، كما لا يجوز وجود حزبين شيوعيين في بلد واحد، فلابد أن يكون أحدهما مخطئاً حسب المفهوم البلشفي.

- يقول التقرير: "تعلمون جميعا أن الحكومة الحاضرة تكافح النازية، ولكن يجب أن لا ننسى في الوقت نفسه أن أعضاء الحكومة أنفسهم هم الذين كانوا يحاربون الديمقراطية في الداخل. غير أن هناك حقيقة أخرى يجب أن لا تغيب عن بالنا وهي أن هذه الحكومة نفسها قد نظفت الجهاز من كثير من العناصر المثيرة للفتن، كما أن سلوكها في ما يخص النشر قد .....(حرية كبيرة) لإظهار حقيقة كفاح الاتحاد السوفييتي وغيره، ويتوصل التقرير إلى الاستنتاجات التالية:

- أن يقف الحزب إلى جانب الحكومة ويؤيد إجراءاتها الايجابية على أن لا يتوانى عن انتقاد الجوانب السلبية والخاطئة ومكافحتها.

- الحصول على الحقوق الديمقراطية لا يمكن أن يتم، إلا بالنضال بمختلف الوسائل.
- تشديد النضال من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للشعب.
- يجب عدم خلط الأوراق في توجيه الانتقاد إلى الحكومة، فإذا كان أحد الوزراء سيئا، فلا يمكن تحميل وزره للحكومة.
- لا يجوز السكوت عن بيروقراطية الحكومة.
- يعتبر العراق جزءا من جبهة الشعوب الديمقراطية، ولذلك فأن الحرب ضد الفاشية تؤدي إلى خلق الجبهة الموحدة. أي هزيمة لأي جزء هو هزيمة للاتحاد السوفييتي.
- ليس من مصلحة الجبهة الموحدة إلحاق الخسائر بالجيش الإنكليزي، لأننا إن شئنا أم أبينا فإنما نقف إلى جانب بريطانيا.
- على كل الشعب والقوى الديمقراطية أن تقف ضد الفاشية. إن الكفاح ليس هو واجب الشيوعيين ولا هي قضية خاصة بالبروليتاريا، إنما هو واجب كل الطبقات.
- إن واجب الحزب الشيوعي هو خلق حركة واسعة ضد الفاشية، ومثل هذا الشيء لا يمكن أن يتحقق إلا عبر جبهة شعبية، تضم كل القوى السياسية.

– يجب تقوية المنظمات الحزبية في المعامل والمدارس والدوائر. عليها أن تدرس مشاكل الجماهير وتهتم بها.

– يجب ربط العمل العلني بالعمل السري. الخ... وينتهي التقرير كما يلي: "وبهذه المناسبة شدد الرفيق فهد على ضرورة الضبط الحزبي(الطاعة) لدى الرفاق ووجوب الانتظام في العمل.."[٣٢٨].

في الوقت الذي نرى أن الرفيق فهد يلتزم بمقررات المؤتمر العالمي السابع للكومنترن، آخذا بنظر الاعتبار، وبجرأة الظروف الموضوعية في العراق – مثال ذلك: الموقف من القوات البريطانية– ودعوته إلى جبهة شعبية عريضة، نجده متشددا في مسالة بلشفة

---

٣٢٨ نفس المصدر: العدد ١٠، مايس ١٩٤٢.

الحزب، ففي الوقت الذي يحصر السكرتارية العامة منذ البداية بيده، لا ينسى أن يؤكد على مسالة الضبط الحزبي، الذي يضعه التقرير بين قوسين موضحا إياه ب (الطاعة)، التي هي المحتوى الحقيقي لمبدأ (المركزية الديمقراطية).

ومما لا يمكن للتاريخ أن ينكره هو أن الحزب الشيوعي العراقي في تلك الفترة وبجريدتيه المتواضعتين الشرارة والقاعدة استطاع أن يتحول إلى مدرسة لشرح وتبسيط المسائل السياسية المعقدة التي كانت تشغل العصر، على الأقل لأبناء المدن الكبيرة، فإلى جانب قضايا الشعب المعيشية والأجور والأسعار والبطالة ومشاكل العمال والفلاحين و الموظفين الصغار والطلبة والصحة العامة وتحرر المرأة والقضية الكردية وحقوق الأقليات، كانت جريدتا الشرارة والقاعدة تعالجان بالتفصيل مسائل الجبهة الشعبية والديمقراطية السياسية وقضية التحرر الوطني والاستقلال والرجعية والإقطاع والإمبريالية والفاشية والصهيونية والحرب العالمية وعلاقات الدول ومفهوم جبهة الشعوب والمحور الخ.. ورغم انتشار الأمية والفرق الكبير بين المدينة والريف إذ ذاك، فإن الأفكار كانت تنتشر بسرعة، إذ أن الفراغ السياسي وعدم وجود ما يلتهي به الناس، كانا عاملين مهمين لانشغال الناس بالسياسة. كانت المقاهي الشعبية والمدارس والكليات والمعامل وثكنات الجيش منابر رئيسية لالتقاط الأخبار والآراء لبثها فيما بعد في البيوت والأزقة والشوارع والقرى. يقول حسن الكرباسي، أحد معاصري فهد الأوائل، جوابا على سؤال حول اهتمامات الناس السياسية في نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينيات: "كانت هناك موضتان، الشيوعية والفاشية، فإما أن تكون مع هذه أو تلك. وأما كيف كانت تصورات الناس حول المفهومين فمسالة أخرى"[٣٢٩].

- وفي خضم هذه المواضيع العديدة والمعقدة والمتداخلة، يحدد الحزب الشيوعي موقفه من السلطة التي تقف إلى جانب معسكر الشعوب، عليها أن تؤيدها وفي نفس الوقت

---

٣٢٩ الكرباسي، حسن عباس. لن ننساك يا فهد. من وحي المشانق ظ بمناسبة يوم ١٤ شباط. (مذكرات). ١٩٨٥. مصدر سابق.

تناضل ضدها. أمر لم يكن استيعابه سهلا للمواطن العادي. وهكذا نجد استراتيج وتكتيك الحزب يتبلور في مقال: "ميثاق التحالف العظيم بين الاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى فوز دبلوماسي مبين لجميع الشعوب وحافز جديد للشعوب العربية المناضلة"، ضمن النقاط التالية:

- النضال من أجل الجبهة الشعبية في داخل القطر، خطوة للعمل المشترك مع الجبهة الديمقراطية العالمية.
- المسؤولية الرئيسية لبناء جبهة الشعب يتحملها التجار والعمال والفلاحين والمثقفين والحرفيين والموظفين الصغار وكل مؤيد للديمقراطية ومناهض للفاشية.
- االنضال الرئيسي هو من أجل الديمقراطية الحقيقية.[٣٣٠]
- وفي العدد ٢ شباط/فبراير ١٩٤٣، ص٥ من جريدة القاعدة نقرأ مقال:"ما نطلب من الحكومة القيام به بعد إعلان الحرب على دول المحور" الذي هو جزء من الإستراتيج الجديد، نجد ما يلي:
- ضرورة تحول الدعاية المكثفة ضد دول المحور من أجل تحقيق الجبهة الديمقراطية في العالم.
- إجراء العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي.
- ا– إجراء العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي من أجل حل مشكلة الغذاء.

إننا إذا عرفنا بأن الاتحاد السوفييتي نفسه كان يعاني من ويلات الحرب بما فيه مشكلة الغذاء، نجد بأن هذا المطلب كان عبارة عن مجرد دعاية لجلب الأنظار إلى الاتحاد السوفييتي، إذ أن فهداً نفسه كان أدرى بالوضع الاقتصادي الذي دمرته الحرب العالمية الثانية.

---

٣٣٠ الشرارة . العدد ١٢، حزيران ١٩٤٢.

وكتب فهد سلسلة من المقالات والتقارير حول الوضع الاجتماعي والديمقراطية السياسية في البلد، نذكر منها:

"لا مشكلة تموين في العراق، بل جريمة احتكار"[٣٣١].

"أوضاع الجنود في المعسكرات"

"شكوى تلميذ في مدرسة الصنائع العراقية".

"حول أوضاع العمال ورسائلهم"

وفي العدد الخامس، حزيران ١٩٤٣ من القاعدة نقرأ البيان الصادر من الحزب الشيوعي العراقي والموقع باسم فهد، ونجد مانشيتين كما يلي:

"تنشر الحكومة البيانات والوعود بيدها اليسرى وتزج بيدها اليمنى أبناء الشعب المخلصين في غياهب السجون" و"يطالبون بالخبز فيلقون الإهانات والسجون".

صدر البيان احتجاجا على حملة الشرطة ضد الشيوعيين والديمقراطيين. وفي الوقت الذي ينتقد فيه فهد إجراءات السلطة في قمع المظاهرات السلمية، يمتدح في مكان آخر الخطوات الايجابية ويقدم المقترحات لتطويرها. وتذكرنا هذه السياسة بالشعار الذي رفعه سلام عادل في بداية الستينات(تضامن–كفاح–تضامن) الذي تحول عند بدء المد الرجعي إلى (كفاح– تضامن–كفاح). إن مثل هذه السياسة نجدها في المقالات التالية التي كتبها فهد:

"الديمقراطية نظام عملي لا أسلوب إنشائي"

"حول الأممية الشيوعية والواجبات المترتبة على حزبنا"

"نضالنا الوطني الديمقراطي"

وفي العدد الخامس، حزيران ١ من القاعدة نقرأ البيان الصادر من الحزب الشيوعي العراقي والموقع باسم فهد، ونجد مانشيتين كما يلي:

---

٣٣١ القاعدة: العدد ٢، شباط ١٩٤٣.

"تنشر الحكومة البيانات والوعود بيدها اليسرى وتزج بيدها اليمنى أبناء الشعب المخلصين في غياهب السجون" و"يطالبون بالخبز فيلقون الإهانات والسجون".

عالج فهد كل تلك المسائل بروح إستراتيجية وتكتيك الكومنترن التي رسمها مؤتمره العالمي السابع.

وأما بالنسبة إلى النظام الداخلي وبرنامج الحزب، فأنهما قد تم تثبيتهما لأول مرة في المؤتمر الأول للحزب الذي عقد في العام ١٩٤٥. كانت شروط العضوية كما يلي:

١. الاعتراف بمنهاج الحزب والتقيد بنظامه الداخلي الحزب،

٢. مساعدة الحزب ماديا،

٣. العمل في إحدى منظمات الحزب.

والقاعدة الأولى تعني أنه يجب أن يعرف العضو أن الحزب الشيوعي العراقي حزب يدين بالتعاليم الماركسية- اللينينية وأهدافه البعيدة هي عين أهداف الأحزاب الشيوعية العالمية كما بينها معلمو الاشتراكية العلمية ماركس- أنجلس- لينين- ستالين، وأن نظرته إلى الكون والى جميع القضايا الاجتماعية مادية ديالكتيكية مستقاة من تلك التعاليم الثورية التي برهنت الحياة على صوابها....[٣٣٢].

من خلال تحليل كل ما سبق نتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

١. ينطلق فهد، بغض النظر عن الظروف الموضوعية والذاتية والعلاقات الاجتماعية وتقاليدها في المجتمع، من قاعدة أن تشكيل حزب شيوعي لا يمكن أن يتم، إلا بالالتزام التام بشروط الأممية. إن ذكر ما يسمى (بأخذ الظروف الملموسة بنظر الاعتبار) ليس سوى تكرار لما ذكره الكلاسيكيون والكومنترن.

٢. رغم أن فهد أنتقد معارضيه في كراسه حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية، بسبب رفضهم لشعار دكتاتورية البروليتاريا، فأنه لم يثبته في النظام الداخلي الصادر من المؤتمر الأول، علما أن هذا الإجراء يعتبر من وجهة النظر الآنية عملا إيجابيا.

---

٣٣٢ المؤلفات: ص ١٥٦.

٣. يدل أسلوب العمل ونهج المناقشات الدائرة وما جاء في الفقرة ٢٥ من النظام الداخلي بخصوص الدور المميز للسكرتير العام، وكذلك عبارات مثل:"وعلى رأسهم الرفيق فهد سكرتيرنا المؤيد الذي يعود له الفضل بالدرجة الأولى في القيادة الحكيمة..." أو"إن كل هذه انتصارات رائعة حققها الحزب بفضل قيادة سكرتيرنا المؤيد الرفيق فهد..." الخ، أو "وأصبح ما يقوله قائدهم الاكبر ستالين، وما يأمر به، واجبا مقدسا وأمرا مطاعا ليس فقط من قبل أعضاء الحزب والطبقة البروليتارية السوفيتية والشعوب السوفيتية بل من البروليتاريا العالمية والشعوب..."[٣٣٣]. كل ذلك يدل على أن البصمات الستالينية في عبادة الفرد وتشديد المركزية وفرض الطاعة، كانت شديدة ومهيمنة على الحياة الحزبية.

٤. غالبا ما ردد فهد عبارات ومفاهيم مستقاة من الأدبيات الشيوعية مثل البرجوازية، الاشتراكية الديمقراطية، الانتهازية، الفوضوية، التصفوية، التوفيقية، التروتسكية...الخ وراح يلصق هذه المفاهيم على خصومه الماركسيين، وذلك بصورة مجردة وكليشهية لا تنطبق على الواقع العراقي الرعوي- الفلاحي، شبه الإقطاعي وشبه الرأسمالي. كان استعمال مثل هذه العبارات بكثرة وفي غير محلها، يؤدي إلى سوء الفهم والنزاعات التي لم تجلب على الحركة الثورية سوى الانشقاقات والدمار. ويبدو أن المؤتمر الأول قد لعب دورا لا بأس به في التخلص من كثير من الأمراض التي كانت تساير الحركة الشيوعية العراقية.

٥. في رده على خطاب العرش فيما يخص مسألة عدم تدخل الجيش في السياسة، ينظر فهد إلى مسالة الانقلابات العسكرية بصورة إيجابية غير حذرة، دون أن يفكر في العواقب التي قد يجلبها تدخل الجيش في السياسة على الديمقراطية. كان ينبغي النضال من أجل تطوير بصيص الديمقراطية الموجودة آنذاك. وأثبتت الأحداث مدى عنف الكوارث التي حصلت جراء الانقلابات العسكرية.

٦. إن وجود الحزب الشيوعي العراقي وتحليلاته العلمية للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قد لعبت دورا كبيرا في خلق وتطوير الوعي السياسي عند

---

٣٣٣ المصدر السابق نفسه. المقدمة. بقلم صارم ص١٩-٣٠.

الشعب، الأمر الذي خدمه في نضاله العنيد ضد الاستعمار والفاشية والرجعية ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

المبحث الثالث

الحزب والحركات الانشقاقية

جاء تشكيل اللجنة المركزية الجديدة على عجل شديد وبعيدة عن مستلزمات الوضع القائم وطموحات فهد في بناء حزب شيوعي من طراز جديد (بولشفي) يهدف المشاركة الحيوية والفعالة والمؤثرة في سياسة البلاد وفي تعبئة الجماهير الواسعة للنضال في سبيل أهدافها ومصالحها. وبدا ضعف القيادة واضحاً في جانبيها النوعي والكمي، خاصة وأن المرحلة التي كان يمر بها الحزب قد عرفت توسعاً ملموساً في عضوية الحزب وفي علاقاته الجماهيرية وفي تنوع العناصر التي انخرطت فيه، مما كان يستوجب وجود كوادر حزبية ذات وعي فكري واجتماعي منا سب وإدراك سياسي متقدم وذات جهادية عالية وهمة التواصل في العمل. وفي نفس الوقت ازدادت مهمات الحزب وتعقيدات الأوضاع السياسية وتفاقمت باتجاه سلبي في أعقاب تصفية حركة مايس/أيار الانقلابية وشن حملة اعتقالات واسعة ضد القوميين المساندين للحركة وضد عدد غير قليل من الشيوعيين والديمقراطيين المستقلين بحجة تأييدهم للانقلاب. ولهذا عمد فهد في تشرين الثاني من عام ١٩٤١ إلى إعادة تكوين اللجنة المركزية بإضافة أعضاء جدد إليها وإزاحة أثنين منها، بسبب عجزهما عن أداء مهماتهما على الوجه المناسب، وهما حسين طه وجورج يوسف ستو، ودعا فهد إلى عقد اجتماع للجنة المركزية الجديدة بحضور الأشخاص التالية:[٣٣٤]

يوسف سلمان يوسف (فهد) السكرتير العام للحزب

عبد الله مسعود

صفاء الدين مصطفى

---

٣٣٤ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٥٠/١٥١.

حسين محمد الشبيبي

وديع طلبة

نعيم طويق

داوود الصايغ

ذو النون أيوب

أمينة الرحال

زكي بسيم

ولم يتسن لعبد الله مسعود حضور الاجتماع بسبب وجوده في منفاه بالبصرة. ولكنه مع ذلك اعتبر عضواً في اللجنة المركزية الجديدة وفي مكتبها السياسي.

• وتشير المعلومات المتوفرة حتى الآن إلى أن فهداً لم يرجع في تشكيله للجنة المركزية الجديدة إلى أحد من هؤلاء لاستشارته أو الاستفسار عنه مباشرة من الآخرين المرشحين من قبله للجنة المركزية، ولكنه دون أدنى ريب قد استفسر عنهم كثيراً ودقق قدر الإمكان في ماضيهم السياسي وعلاقاتهم المختلفة وسمعتهم بين الناس. وشكل الأربعة الأوائل المكتب السياسي للجنة المركزية وانتخب المشاركون بالاجتماع فهداً بالإجماع سكرتيراً عاماً للحزب[٣٣٥]. وعند إلقاء نظرة فاحصة على أعضاء اللجنة المركزية سيجد

---

٣٣٥ كتب حنا بطاطو في كتابه الثاني عن الحزب الشيوعي العراقي، استناداً إلى أحاديث مباشرة مع عدد من الذين ساهموا في ذلك الاجتماع الذي تم فيه تحديد اللجنة المركزية وانتخاب فهد سكرتيراً عاما، يقول: "وقد افتتح فهد الاجتماع ... ببيان قصير فهمنا منه أن الأشخاص الحاضرين وعبد الله مسعود المنفي، يشكلون اللجنة المركزية الجديدة. وعندما انتهى الرفيق فهد من الإدلاء لملاحظاته سأله ذو النون أيوب إن كان لديه أي تكليف من الخارج، أي من الكومنترن، بتنظيم قيادة للحزب. ورد فهد بالإيجاب. ولم يرنا أية وثيقة، ولكننا اكتفينا بذلك. وصوت الجميع للتو على تثبيته سكرتيراً عاماً للحزب". راجع فيه هذا الصدد: بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٥٢.

القارئ أنهم جميعاً ينتمون إلى فئات البرجوازية الصغيرة بمراتبها الدنيا والمتوسطة، وجلهم من المتعلمين والمثقفين والمستخدمين في التعليم أو في مجالات أخرى[٣٣٦]. وعند محاولة تحليل العوامل الكامنة وراء الفردية التي برزت في الإجراءات التي مارسها فهد في تشكيل اللجنة المركزية يجد الباحث تعليلاً لها في الملاحظات التالية:

- لم يبق من الكوادر القديمة وذات الخبرة ممن كان يمكن الاعتماد عليه في عملية الاختيار، إذ أنهم إما كانوا قد تخلّوا عن العمل الحزبي أو أنهم كانوا في السجن أو المنفى.

الاعتداد العالي بالنفس والثقة بالتجربة التي كان يمتلكها وبالقدرة على تشخيص الكادر للمهمات الصعبة، وهي لا تخلوا من القناعة بعدم قدرة الآخرين على ممارسة التشخيص المناسب للكادر، وبالتالي امتلاكه الحق في مثل هذه المركزية الفردية في العمل.

السرية العالية في العمل وعدم التعارف الجيد في ما بين الشيوعيين الذين اختيروا لهذا المركز، خاصة وأن أجهزة التحقيقات الجنائية وأجهزة الأمن البريطانية كانتا تتعاونان في ما بينهما، وكانت مفتوحة العيون على نشاط الشيوعيين، كما كانتا تسعيان إلى دس المخبرين إلى صفوف الحزب الفتي. وكان هذا الهاجس، إضافة إلى الخشية من ولوج المحرفين والانتهازيين إلى صفوف الحزب، قد ساهمت في تشديد المركزية الفردية في تلك الفترة من حياة الحزب، معتمداً في ذلك على قرارات الأممية الشيوعية في تشديد المركزية في بناء الأحزاب الشيوعية العاملة في السرية.

استمر عمل اللجنة المركزية حتى منتصف عام ١٩٤٢ دون إشكاليات كبيرة، ولكن لم يكن يعني ذلك عدم وجود تحركات من بعض أعضاء اللجنة المركزية تنبئ باحتمال نشوء تكتل داخلها معارض لقيادة فهد أو للطريقة التي كان يمارس بها القيادة. ولم تكن مثل هذه التكتلات غريبة على الأحزاب الشيوعية في مختلف بلدان العالم، وهي مرتبطة بعدد من العوامل التي تكمن بشكل خاص في الأسس والمبادئ التي وضعها واعتمدها لينين في تشكيل وعمل الأحزاب البولشفية عموماً والسرية منها على وجه أخص من جهة، وعلى

---

٣٣٦ بطاطو، حنا د. العراق. المصدر السابق نفسه. ص ١٠٤ وص ١٥٠.

تعقيدات الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، وإلى المستويات الفكرية والوعي السياسي والمواقع الفئوية أو الطبقية للمناضلين في هذه الأحزاب من جهة ثالثة، إضافة إلى الأوضاع النفسية التي كانت تلعب دورها بالنسبة إلى كل منهم والطموحات الشخصية والتصورات الخاصة عن قدراتهم الشخصية التي كانت تحركهم من جهة رابعة. ويبدو مناسباً الإشارة هنا إلى أن الأحزاب الشيوعية كلها كانت ترفض حينذاك وجود منابر متباينة في التحليل والاجتهاد والوجهة، إذ أن أي تباين في الموقف عن الوجهة المركزية التي أقرتها اللجنة المركزية بالأكثرية كان يعتبر خروجا عن فكر وسياسة الحزب، وبالتالي، يمكن أن يوضع في خانة اليسار أو اليمين، وبالتالي، كان يعتبر بمثابة خروج على مبادئ وقرارات الأممية الشيوعية، وبالتالي، خيانة للثورة البروليتارية. وعند ذلك تبدأ نهاية هذه المجموعة أو تلك في صفوف الحزب الشيوعي. فالأحزاب الشيوعية تعتمد مبدأ وحدة الفكر والعمل وترفض أي خروج عليها، وعلى الأقلية أن تلتزم برأي الأكثرية لا في الممارسة فحسب، بل على الأقلية أن تقوم بتثقيف الآخرين برأي الأكثرية أيضاً رغم اختلافها مع الأكثرية. وكانت مثل هذه الأوضاع غالباً ما تقود إلى حركات تآمرية سرية من هذه المجموعة أو تلك ضد الأكثرية وضد السكرتير العام وتقود بالتالي أما إلى السيطرة على الحزب أو إلى الطرد منه بسبب فشل مؤامراتها وانقلابها على الوضع القائم. وهذا ما حدث فعلاً خلال عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣. وكانت مثل هذه التحركات والإجراءات المضادة تضعف بشكل عام الحزب الشيوعي، إذ أن الصراع في ما بين الفصائل يصبح هو الأساسي في النشاط وينشغل به الرفاق وتنسى بحدود معينة القضية الأساسية المشتركة التي يفترض توجيه الجهد نحوها. ولا شك في أن الكثير من تلك التحركات والاختلافات في وجهات النظر، وخاصة من جانب المثقفين في الأحزاب الشيوعية كانت تعتبر ناشئة عن أرضية البرجوازية الصغيرة، أي عن أرضية إصلاحية ووسطية توفيقية مرفوضة تؤدي بأصحابها إلى خارج صفوف الحزب من خلال حملات التطهير الدورية التي أوصت بها قرارات المؤتمر العالمي الثاني للأممية الشيوعية، الثالثة، في عام ١٩٢٠.

- وخلال عام ١٩٤٢ طرح عضو الحزب يعقوب كوهين، الذي كان طالب طب حينذاك، مجموعة من الأفكار التي كانت تؤكد الاتجاهات الفكرية التالية:

الدور المتميز والقيادي الذي يفترض أن يلعبه المثقفون في الحزب وفي المجتمع. العمل من أجل تنشيط عمل المثقفين في الحزب لتأمين تثقيف قواعد وكوادر الحزب بالثقافة الماركسية.

تعتبر الاشتراكية الهدف المباشر لنضال الحزب الشيوعي في المرحلة الراهنة.

إن مضمون الموضوعات المطروحة يعبر في جوهره عن نقص بارز في الثقافة الفكرية والوعي السياسي لدى يعقوب كوهين ومجموعته الصغيرة من جهة، وضعف استيعابه للواقع العراقي القائم حينذاك وللعلاقات الإنتاجية السائدة في البلاد والمتطلبات الفعلية للدعوة إلى بناء الاشتراكية في هذا البلد أو ذاك، بما فيها مستوى تطور القوى المنتجة والوعي الاجتماعي والسياسي، من جهة ثانية، والتخلف الشديد في الوعي الاجتماعي والسياسي للفئات الكادحة في المجتمع العراقي والدور الذي كان ما يزال ضعيفاً للمثقفين في المجتمع من جهة ثالثة. وبالتالي، فأن موضوعاته كانت تعبر عن اتجاه يساري متطرف ومحاولة يائسة للهروب إلى أمام.

وجرت محاولة لإقناعه بخطأ الأفكار التي كان يعرضها للنقاش ويدعو إليها بإصرار دون فائدة، مما تطلب في حينها، ووفق قرارات الأممية الشيوعية التي تطالب بتطهير الحزب من عناصر البرجوازية التي تثير البلبلة الفكرية في صفوف الحزب، فقد شكل المكتب السياسي لجنة خاصة لمحاسبة يعقوب كوهين مكونة من يوسف سلمان يوسف (فهد) وعبد الله مسعود (رياض) وصفاء الدين مصطفى (صالح) وذو النون أيوب (قادر). وتوصلت اللجنة إلى قرار يدعوه إلى التراجع عن أفكاره الخاطئة وإعادة تكوين نفسه بدراسة الكتب الماركسية الكلاسيكية. ولكن المكتب السياسي للجنة المركزية وبمشاركة بعض أعضاء اللجنة المركزية قررت طرده من الحزب للأسباب التالية: رفضه التراجع عن نظريته الخاطئة في فهم طبيعة المرحلة وفي دور الطبقة العاملة والمثقفين في النضال الذي يخوضه الحزب الشيوعي وفي هجومه غير المبرر على قيادة الحزب، إضافة إلى رفضه

واستخفافه بالقرار الذي أصدرته لجنة المحاسبة بحقه وإصراره على السير على النهج الذي اختطه لنفسه. وكان القرار قد أقر بمخالفة ذنون أيوب له.

تبنى ذو النون أيوب هذه الحركة الفكرية والسياسية ليعقوب كوهين وجماعته الصغيرة في بغداد ليستفيد منها في أغراضه السياسية الخاصة. ولعب أيوب دورا ملموساً في تجميعها ومنحها قوة جديدة باعتباره عضواً في اللجنة المركزية، وقرروا إصدار جريدة تطرح وجهات نظرهم سميت "إلى الأمام". ومن هنا جاءت تسميتهم بالأماميين. وبدأت الجريدة تطرح وجهات نظر ذو النون أيوب، إضافة إلى أفكار يعقوب كوهين التي يمكن تلخيصها في النقاط الأساسية التالية:

١. غياب الديمقراطية عن حياة الحزب الداخلية .

٢. عدم وجود نظام داخلي يستند إليه الحزب في تعامله مع التنظيمات الحزبية ومع الشيوعيين.

٣. مطالبة الحزب بعقد مؤتمره من أجل أقرار نظام داخلي له وبرنامج، ثم انتخاب هيئته القيادية الجديدة بشكل نظامي.

تعزيز دور المثقفين في نشاط الحزب.

النضال من أجل بناء الاشتراكية في العراق.

وإزاء هذه الوجهة الانشقاقية لجماعة ذو النون أيوب–يعقوب كوهين قررت اللجنة المركزية بالإجماع طرد ذو النون أيوب من اللجنة المركزية والحزب في آن واحد. وشارك عبد الله مسعود القريني في اتخاذ هذا القرار بحق ذو النون أيوب. وطرح فهد في كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" الذي أصدره في عام ١٩٤٣ الأسباب التي دعت اللجنة المركزية إلى اتخاذ قرار طرد ذو النون أيوب ومجموعته من الحزب.

ولم تمض فترة طويلة على طرد ذو النون أيوب حتى بدأ عبد الله مسعود يتحرك باتجاه التكتل بعد أن كان قد أفرج عنه في عام ١٩٤٢، حيث احتل مركز الرجل الثاني في المكتب السياسي واللجنة المركزية والحزب. وأثناء عمل اللجنة المركزية كان فهد قد شخص ضعف نشاط عدد من أعضاء اللجنة المركزية وكان يرى ضرورة الاستعاضة عنهم بآخرين، الأمر

الذي أعتبر من جانب عبد الله مسعود وكأنها محاولة لأضعاف مركزه في اللجنة المركزية، إضافة إلى أنه كان أساساً يرى بأنه أحق بهذا المركز من فهد دون أن يدلل على ذلك. وبرز الخلاف في اللجنة المركزية التي عقدت اجتماعين لمعالجة المشكلة، رغم مشاركة عضو اللجنة المركزية السابق مهدي هاشم، وعضو حزب الشعب، توده، الإيراني لمعالجة الخلاف القائم. وكان فهد على وشك مغادرة العراق إلى موسكو لحضور اجتماع الأحزاب الشيوعية حينذاك للتدارس بشأن الموقف من نشاط الأممية الشيوعية. وفي ضوء ذلك تقرر تجميد الخلاف ومعالجته بعد عودته من الخارج من خلال عقد مؤتمر للحزب وإعداد وثائقه الأساسية.

كانت اللجنة المركزية للحزب في هذه الفترة منقسمة عملياً إلى مجموعتين تقاسمتا في ما بينهما الأصوات بنسب متقاربة. إذ كانت هناك مجموعة التفت أثناء الحوار حول النقاط المختلف عليها حول عبد الله مسعود تضم عبد الله مسعود وصفاء الدين مصطفى، وهما أعضاء في المكتب السياسي، ونعيم طويق ووديع طلية، وهما أعضاء في اللجنة المركزية، أي بنسبة ٤٤,٤٪ من مجموع أعضاء اللجنة المركزية. أما المجموعة التي كانت تلتف حول فهد فقد ضمت إلى جانبه كلا من داوود الصايغ وحسين محمد الشبيبي، وهما أعضاء في المكتب السياسي، وأمينة الرحال وزكي بسيم، وهما أعضاء في اللجنة المركزية، أي بنسبة قدرها ٥٥,٦٪ من إجمالي أعضاء اللجنة المركزية.

حالما غادر فهد العراق إلى موسكو تحرك عبد الله مسعود، وبالاتفاق مع جماعته في اللجنة المركزية، ودعا إلى عقد مؤتمر للحزب وعمل مع الآخرين بسرعة على انتداب الجماعة المؤيدة له في تنظيمات الحزب في بغداد والمدن الأخرى لحضور المؤتمر. وفعلا تم عقد المؤتمر بحضور ٢٦ مندوباً كلهم من جماعة عبد الله مسعود.

- وأطلق على المؤتمر اسم مؤتمر "وعي البروليتاريا العراقية". وفي هذا المؤتمر تقرر ما يلي:
- إبعاد أربعة من أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي من قيادة الحزب، وهم داوود الصايغ، حسين الشبيبي، أمينة الرحال وزكي بسيم.

- أبقاء فهد عضوا في المكتب السياسي واللجنة المركزية.
- انتخاب عبد الله مسعود سكرتيراً عاماً للحزب.

انتخاب أحد عشر عضوا في اللجنة المركزية، أربعة منهم من أعضاء اللجنة التي حلها مؤتمر "وعي البروليتاريا العراقية"، كما أضيف إليهم سبعة آخرين من بينهم حميد هندي، عبد الوهاب عبد الرزاق، ويوسف مكمل، وإبراهيم ناجي شميل، وإبراهيم ذيب وأثنين آخرين.

السيطرة على أجهزة الطباعة ومصادرتها والقيام بإصدار جريدة باسم "الشرارة الجديدة".

وابتعد عبد الله مسعود عن مجموعة ذو النون أيوب ورفض عملياً الاحتكاك بها ومشاركتها في مؤتمره. وبهذه الإجراءات يكون عبد الله مسعود قد نفذ عملية انشقاق فعلية في صفوف الحزب الشيوعي العراقي. ورغم أن عبد الله مسعود استطاع تجميع ٢٦ كادرا حزبياً حوله لعقد مؤتمره، فأن عقد هذا المؤتمر كان من حيث المبدأ بالضد من قرار سبق وأن اتخذته اللجنة المركزية بعقد المؤتمر بعد عودة فهد من زيارته الطارئة إلى موسكو، كما جرى دون إعلامه بعقد المؤتمر، ودون استشارة أعضاء المكتب السياسي الآخرين واستبعاد بعض أعضاء اللجنة المركزية من حضور المؤتمر. وكانت هذه الوجهة تؤكد تصميم عبد الله مسعود على التخلص من "أتباع" فهد، وتكوين أكثرية في القيادة لصالحه، وبالتالي لم يكن مهماً إن بقي فهد في المكتب السياسي أم أبعد عنها، إذ أن استمرار وجود اسمه يرضي الآخرين من جهة، كما أنه كان يدرك بأن فهد سوف يرفض تلك الإجراءات المتخذة بغيابه من جهة أخرى.

في مقابل هذا النشاط تصدى بقية أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي إلى الإجراءات التي اتخذها عبد الله مسعود وجماعته بعيداً عن الشرعية الحزبية وعن الاتفاق الذي تم في اللجنة المركزية في سبيل حل الخلافات بصورة رفاقية وعقد مؤتمر الحزب في أعقاب عودة فهد من سفرته إلى موسكو. فعقدت اجتماعاً لها في يوم ٢٤ /١٩٤٢/١١، أي بعد أربعة أيام من عقد مؤتمر "وعي البروليتاريا العراقية" حيث أدين فيه مؤتمر الجماعة

ونتائجه واعتباره غير شرعي، كما تقرر إصدار جريدة للحزب باسم جديد هو القاعدة. وفي ١١/٢٦/ ١٩٤٢ صدر العدد الأول من جريدة القاعدة، أي قبل عودة فهد إلى بغداد بعدة شهور.

أدرك فهد المغزى من عقد المؤتمر في بغداد من جانب عبد الله مسعود وبغيابه، إذ أنه كان مسبوقاً بانشقاق جماعة إلى الأمام، ومن ثم التحركات التي بدت قبل ذاك من جانب عبد الله مسعود. وحصل فهد ابتداءً على شجب لذلك التحرك من جانب الأممية وحصل على تأكيد جديد بقيادته للحزب. كما أن وجوده في موسكو وفر له فرصة الاستفادة من المصادر التي يحتاجها والحوارات التي يمكن أن يجريها في ضوء تجارب الآخرين للإعداد إلى كراسه الموسوم "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية"، علماً بأن صياغة الكراس قد تمت في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣ وبداية عام ١٩٤٤.

لم يتأخر فهد طويلاً في موسكو بعد أن عرف بالانشقاق ومخاطره على الحزب، فأيد حالاً القرارات التي أتخذها أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي بقيادة داوود الصايغ، كما قرر عقد لقاءات مثمرة مع جماعة عبد الله مسعود لمعالجة المشكلة التي تسبب بها الأخير. ولم تسفر تلك المفاوضات عن نتيجة معينة، وقاد ذلك إلى تكريس الانشقاق لفترة قصيرة لاحقة. فبادر فهد إلى صياغة وإصدار كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" سعى فيه إلى تحليل العوامل التي أدت إلى وقوع الانشقاقين وكيفية التعامل معهما. واضطر فهد إلى إعادة النظر في تشكيلة اللجنة المركزية للحزب وحددها على النحو الآتي:[٣٣٧]

فهد	سكرتيراً عاماً للحزب.
داوود الصايغ	عضوا في المكتب السياسي
حسين محمد الشبيبي	عضوا في المكتب السياسي
زكي بسيم	عضوا في اللجنة المركزية

٣٣٧ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٥٨.

أحمد عباس (عبد تمر)   عضوا في اللجنة المركزية.

وفي التشكيلة الجديدة للجنة المركزية أبعد فهد أمينة الرحال عن عضوية اللجنة المركزية، ولكنه أضاف إليها أحمد عباس المعروف بعبد تمر. كما أنه عمد إلى تقليص عدد أعضاء اللجنة المركزية من عشرة أشخاص إلى خمسة أشخاص فقط، وبالتالي ضمن إلى حد غير قليل إمكانية تحقيق الانسجام داخل اللجنة المركزية.

وهكذا واجه الحزب مجموعتين وقفتا في صراع مع الحزب في فترة وجيزة وفي بداية إعادة بناء الحزب بعد الضربات السابقة التي تلقاها، وهما جماعة "إلى الأمام" أو "المؤتمرون"، وجماعة "الشرارة الجديدة"، أو كتلة عبد الله مسعود.

وبعد ما يقرب من عام على إصدار فهد كراسه المعنون "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية"، حيث كان داوود الصايغ ما يزال عضوا في اللجنة المركزية ومكتبها السياسي، برزت حركة انشقاقية جديدة في الحزب كان مصدرها هذه المرة داوود الصايغ ذاته. وتشير تجارب الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الشيوعية الأخرى إلى أن وراء مثل هذه الحركات الانشقاقية غالباً ما تكون عوامل ذاتية أكثر منها خلافات فكرية وسياسية، رغم أنها تتطور لتتحول إلى خلافات واختلافات في الفكر والسياسة. وإذا كان بالإمكان الحوار حول المبادئ والاختلافات الفكرية، فأن القضايا الذاتية أو الشخصية غالباً ما يصعب الوصول إلى حلول توفيقية بشأنها. وإذا كانت القضايا الشخصية واضحة جداً في الانشقاقين الأول والثاني، أي في مواقف ذو النون أيوب وعبد الله مسعود القريني رغم إنكارهما لها، فأن حركة داوود الصايغ الانشقاقية كانت أكثر وضوحاً في هذا الصدد. وكان تشخيص حنا بطاطو لطبيعة داوود الصايغ والدوافع وراء حركته الانشقاقية سليماً تماماً. إذ كتب يقول: "وكان داوود نفسه يمتلك بعض القدرة، وكثيراً من الطموح، وإيماناً غير قليل بقيمته. وكانت قدرته من النوع السلبي، ويبدو أنه كان يشعر بأنه أكثر طبيعية في موقعه كناقد ومعارض منه في أيّ دور آخر. ويؤكد أعداؤه – وفي الذهن خصوصاً خدماته اللاحقة التي قدمها للزعيم عبد الكريم قاسم – أنه إنسان بلا مبادئ لن يتردد في تدمير الحزب في سبيل الارتقاء بنفسه. وربما كان الأعدل القول بأنه كان يملك العيب الشائع جداً والذي يتلخص

بالخلط بين رغباته الخاصة ومصلحة الحزب، وعدم القدرة على السير بالإيقاع المناسب بقدر مماثل"[٣٣٨]، وأنه "كان محامياً بلا قضية"[٣٣٩].

غادر داوود الصايغ الحزب في أوائل عام ١٩٤٤ وشكل مجموعته الجديدة التي أطلق عليها اسم "رابطة الشيوعيين العراقيين" وأصدر أول عدد من جريدته المسماة "العمل" في نيسان من نفس العام. وتجمعت حوله مجموعة من أعضاء الحزب ومؤيديه في القطاع المدني والعسكري.

تركزت كل هذه الحركات التكتلية والانشقاقية في بغداد على نحو خاص، رغم أنها شملت شيوعيين في مدن أخرى أيضاً. وفي عام ١٩٤٤ برزت حركة جديدة أطلق عليها أصحابها "وحدة النضال". أصدرت هذه المجموعة جريدة بنفس الاسم ضمت في صفوفها مجموعة من الشيوعيين القدامى المطرودين الذين عملوا مع جماعة إلى الأمام وجماعة وعي البروليتاريا العراقية مع مجموعة من المثقفين الشباب. وقد كان على رأس هذه الجماعة يوسف زلخا. والجدير بالإشارة أن اسم هذه المجموعة ظهر في كردستان العراق أيضاً، حيث سميت ب "يكيتي تيكوشين" التي تحولت فيما بعد إلى مجموعة شورش وأصدرت جريدة بنفس الاسم، علماً بأن مجموعة منها التحقت بالحزب أيضاً. وكان على فهد أن يكافح على هذه الجبهة من جهة، وأن يجيب عن مجموعة من الأسئلة والقضايا التي أثارها المنشقون على الحزب وأعضائه من جهة أخرى، وأن يتخذ موقفاً من الهجمات التي شنت ضد قيادة الحزب والتي استهدفته مباشرة من جهة ثالثة. فكيف واجه الحزب بقيادة فهد هذه المجموعات المنشقة من الناحيتين الفكرية والسياسية، وكيف أجاب عن الأسئلة المطروحة حينذاك؟

اتخذ فهد مواقفه باتجاهات ثلاثة، وهي: أولاً: الصعيد الفكري. ثانياً: الصعيد السياسي. ثالثاً: الصعيد التنظيمي.

---

٣٣٨ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٦٢/١٦٣.

٣٣٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٢.

أولاً: الصعيد الفكري

أبدى الحزب بتوجيه مباشر من فهد اهتماماً كبيراً ومستمراً في معالجاته الفكرية للاتجاهات التكتلية والانشقاقية في الحزب، إذ اعتبر عملية فضح قاعدتها الفكرية والكشف عن مصدرها الطبقي وأهدافها السياسية تحتل أهمية فائقة واستثنائية من أجل تحصين الحزب ضد الحركات والأفكار الانتهازية والتحريفية المنافية للماركسية–اللينينية والفكر والممارسة الستالينية. ويمكن للباحث أن يعثر على تلك المعالجات في المصادر التالية:

- كراس فهد الموسوم "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية.

كتابات فهد في تلك الفترة التي نشرتها جريدة القاعدة.

الممارسات الفعلية التي مارسها الحزب وفهد إزاء تلك االجماعات المنشقة وخلفية انشقاقاتهم التي انعكست في ذكريات مجموعة من الشيوعيين القدامى الذين عايشوا تلك المرحلة واطلعوا على النتائج التي ترتبت عنها أو انتهت إليها تلك الإجراءات.

وكان فهد، وهو يقود الحزب، متأثراً ومحكوماً في تعامله مع هذه الحركات الانشقاقية ومع القضايا الفكرية المطروحة بخمسة عوامل، وهي:

١. القرارت الصادرة عن الأممية الشيوعية التي كانت تلزم الأحزاب الشيوعية حتى ذلك الحين بتنفيذها إزاء مجموعات من هذا النوع، والتي تعود إلى شروط قبول الأحزاب الشيوعية في الأممية الشيوعية والتي أقرت في المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية في منتصف عام ١٩٢٠ (راجع الملحق رقم ١).

٢. السياسات التي مارسها ستالين وأكدها في كتاباته وخطبه وفي مؤتمرات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والأممية الشيوعية والتي تجلت أيضاً في كراسيه "في سبيل تكوين بولشفي" و "الأسس اللينينية".

٣. وكانت لفهد، دون أدنى ريب، قراءته الخاصة للفكر الماركسي – اللينيني في الأوضاع التي تميز بها المجتمع العراقي المتخلف، وهي لا تنفصل عن طبيعة العملية

التثقيفية اللينينية – الستالينية التي خضع لها الكادر القيادي للأحزاب الشيوعية حينذاك، ومنهم فهد.

التجارب العملية التي كدستها الأحزاب الشيوعية وانعكست في دراسات وحوارات في المدرسة الحزبية.

السياسات والممارسات الفعلية التي اعتمدتها الجماعات المنشقة في مواجهة الحزب وفهد. إذ تشير بعض المعلومات إلى أن بعضهم كانت تحدوه المصلحة الشخصية والطموحات الذاتية للوصول إلى قيادة الحزب دون أن تكون لديه المؤهلات الضرورية والإمكانيات الفعلية لأداء مثل هذا الدور أو لاحتلال موقع السكرتير العام للحزب.

كان فهد يرى بأن على الحزب، وهو يعالج إشكاليات التكتل الفكري والسياسي في صفوف الحزب الشيوعي التي قادت إلى انشقاقات لم تكن في كل الأحوال قوية أو تهدد الحزب، في ما عدا محاولة عبد الله مسعود الانشقاقية التي استطاعت كسب نسبة مهمة من تنظيمات وكوادر الحزب إلى جانبها، أن يأخذ بنظر الاعتبار قرارات المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية التي ثبتها في كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" حين أشار إلى الشرطين الثاني والسابع على التوالي حيث جاء فيهما ما يلي:

"٢. يجب على كل منظمة تريد الانضمام إلى الكومنترن أن تعمل بطريقة مبرمجة وبلا انقطاع على تنحية الإصلاحيين وأتباع الوسط من جميع المراكز ذات المسؤولية في حركة العمال (في التنظيم الحزبي، وفي هيئة التحرير، والنقابات، والكتلة البرلمانية، الجمعيات التعاونية، البلديات...الخ) وتستعيض عنهم بشيوعيين يعتمد عليهم. ويجب أن لا يفوتهم أن في بعض الحالات يقتضي لهم في بادئ الأمر أن يستعيضوا بعمال اعتياديين بدل "سياسيين" من ذوي الخبرة"[٣٤٠].

"٧. يجب على الأحزاب التي تريد الانتساب للأممية الشيوعية أن تقطع بالضرورة علاقتها بالإصلاحيين وبسياسة الوسطيين بشكل تام ومطلق. ويجب القيام بدعاية واسعة

---

٣٤٠ لينين، ف. إ. المؤلفات. المجلد ٣١. باللغة الألمانية. دار ديتس للنشر. برلين. ١٩٥٩. ص ١٩٤.

حول قطع هذه العلاقة بين قواعد الحزب، إذ بدون ذلك يصبح من المتعذر انتهاج سياسة شيوعية حازمة.

تطلب الأممية الشيوعية بصورة إنذاريه وحتمية أن يحدث الانفصال في أقرب وقت، إذ أن الأممية الشيوعية لا تستطيع أن تسمح للمعروفين بإصلاحيتهم من أمثال توراني ومودغلياني وآخرين بأن يكون لهم حق ادعاء عضوية الأممية الثالثة، إذ أن حالات كهذه تؤدي إلى صيرورة الأممية الثالثة شبيهة إلى حد بعيد بالأممية الثانية المتدهورة"[٣٤١].

ومثل هذه النصوص، التي استكملت بقرار المؤتمر الثاني القائل "تعتبر كافة قرارات الأممية الشيوعية وقرارات لجنتها التنفيذية ملزمة لجميع الأحزاب المنتسبة إلى الأممية الشيوعية. على الأحزاب الشيوعية التي تعمل تحت ظروف الحرب الأهلية القاسية أن تبنى وفق أسس أشد مركزية من أحزاب الأممية الثانية. ....[٣٤٢]"، كانت ملزمة لكل الأحزاب الشيوعية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي. وعليه فقد تجلت هذه الحقيقة في الأسلوب الذي واجه به فهد تلك الكتل الانشقاقية، سواء الذين طردوا من الحزب لاختلاف في وجهات النظر وإصدار نشرات استفزازية أو غير استفزازية ضد وجهات نظر الحزب مثل ذو النون أيوب ويعقوب كوهين (إلى الأمام)، أم تلك التي انشقت على الحزب وشكلت تنظيمات جديدة باسم الحزب الشيوعي العراقي وأصدرت جريدتها "الشرارة الجديدة" مثل عبد الله مسعود، أم حتى تلك المجموعة التي انسحبت من الحزب، ومنهم داوود الصايغ، وشكلت حزباً جديداً باسم "رابطة الشيوعيين العراقيين" وأصدرت جريدة "العمل"، في أعقاب صدور كراس فهد "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية"، كتب فهد يقول:

"إن المنظمة التروتسكية (التي اندمجت فيما بعد مع الخونة المطرودين من الحزب ومع بعض الجواسيس الذين انضموا إليهم وألفوا ما يسمونه بحركة المؤتمرين كانت منظمة لا

---

٣٤١ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٥.

٣٤٢ لينين، ف. إ. المؤلفات. المجلد ٣١. باللغة الألمانية. دار ديتس للنشر. برلين. ١٩٥٩. ص ١٩٦.

نشاط لها البتة بين الجماهير، عدا بعض أفراد منهم اندسوا هنا وهناك بقصد التخريب. لكن أعضاء هذه المنظمة لم يقطعوا الصلة فيما بينهم، ولم يصفوا منظمتهم مع علمهم الأكيد بأنها منظمة عاطلة لا فائدة منها، إلا أنهم انتظروا وانتظروا طويلاً ذلك اليوم الذي تلقي الشرطة القبض على قادة الحزب الشيوعي فيبرزوا حينذاك من مكمنهم ليحلوا محل الشيوعيين. ولما يأسوا أخيراً انقسموا فيما بينهم، فمنهم من طلب الانتماء إلى الحزب، والآخرون فضلوا الانتظار معتمدين على زملائهم الذين أرسلوهم إلى الحزب، لكن الحزب قبل بعضهم كمرشحين، وقبل انتهاء مدة ترشيحهم وجدهم (جميع أعضاء منظمتهم) قد طفروا إلى جانب الخونة قادر وفاضل[٣٤٣] وشركائهما، فادعى قادر أنه انفصل عن الحزب لأن الحزب لم يعقد مؤتمراً لانتخاب لجنة مركزية (شرعية) مع العلم أن الخائن لم يطلب عقد مؤتمر عندما كان داخل الحزب لا هو ولا شركاؤه أي أنه لم يرده عندما كان داخل الحزب وأصبح يريده هو والتروتسكيون والجواسيس الذين انضموا إليهم، وقد نسى هؤلاء جميعاً أن الأحزاب الشيوعية لا تنتدب ممثلين في مؤتمراتها إلا من بين أعضائها الحزبيين...."[٣٤٤]. وبما أن تلك الحركات كانت توصف من جانب الأممية الثالثة بأنها العدو الرئيسي والخطر المباشر الذي يجابه الأحزاب الشيوعية، كتب فهد يقول: " ليعلم الانتهازيون ... أننا سنركز ضدهم ٩٠ بالمئة من قوتنا ولن يكون هذا عبثاً لأننا سنشن الحرب في أجواء العمل الجماهيري الطبقي والوطني"[٣٤٥]، رغم أن فهد كان يدرك في قرارة نفسه بأن هذه العناصر المنشقة لم تكن عميلة للأجنبي أو جواسيس للمستعمرين وللحكومات الرجعية، كما أنها كانت مجرد عناصر ذات اتجاهات فكرية وسياسية مختلفة غير قادرة على تهديد الحزب، ولكنها كانت بطبيعة الحال تثير الضجة ضد الحزب

---

٣٤٣ قادر: ذو النون أيوب، فاضل: يعقوب كوهين.

٣٤٤ فهد كتابات الرفيق فهد. من وثائق الحب الشيوعي العراقي. دار الفارابي – بيروت. الطريق الجديد – بغداد. ١٩٧٦. ص ٥٦/٥٧.

٣٤٥ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٦٢.

وتتسبب، بهذا القدر أو ذاك، في خلق بلبلة فكرية وسياسية في الحزب والمحيط الذي يحيط بالحزب. وهو الأمر الذي كانت لا تحتمله الأحزاب الشيوعية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي.

ولكن فهد، الذي وجه نيرانه ضد هؤلاء المنشقين، عمد إلى تحليل وتشخيص الأساس المادي الذي كانت تنطلق منه هذه الجماعات في العراق، حيث كتب يقول:

"ومما ساعد على بروز الانحرافات داخل حزبنا بشكل خطر، حداثة عهد البروليتارية العراقية، إذ أن معظم عمالنا العراقيين جاؤوا حديثاً من طبقة الفلاحين والحرفيين ولا يزالون بتفكيرهم أقرب إلى البرجوازية الصغيرة من البروليتاريا، يضاف إلى ذلك قلة خبرة اختبارهم بأساليب الانتهازية، وقلة الكادر الحزبي المتقن للنظرية الثورية وتطبيقها، يضاف إلى ذلك انعدام الأحزاب العلنية (الديمقراطية، والنقابات في القطر) مما دفع الكثير من العناصر غير البروليتارية من أعداء الاستعمار وأعداء الوضع بصورة عامة، والموظفين والطلاب غير المسموح لهم بالاشتغال بالسياسة وطلاب التزعم والمراكز وعشاق حب الظهور، وأقسام من العمال الذين لا يهمهم سوى تحسين أحوالهم المعيشية، أقول مما يدفع جميع هؤلاء إلى التهافت على الحزب الشيوعي للعمل فيه. فلو كانت في القطر أحزاب ديمقراطية ونقابات لوجد هؤلاء ضالتهم فيها ولتمكن الحزب في الوقت نفسه من تجنيد الطليعة على أساس اختبار نضالهم وميولهم في تلك المؤسسات"[٣٤٦].

في هذا النص المركز يقدم فهد تحليلاً واقعياً وملموساً لظروف العراق وتركيبة المجتمع الطبقية وإمكانية بروز أفكار وسياسات ومواقف متباينة من جانب المواطنين العراقيين حول الأوضاع السائدة من جهة، وتوجه مجموعات غير قليلة من المواطنين من أعداء الاستعمار إلى صفوف الحزب من جهة أخرى. ولكنه في الوقت نفسه، وبسبب التباين في التحليل والتشخيص والاجتهاد مع هؤلاء الأشخاص، وجه لهم تهم الانتهازية والتحريفية والخروج على الماركسية والخيانة الطبقية والعمالة أو التجسس للعدو الطبقي والرغبة في

---

٣٤٦ فهد. كتابات فهد. حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية. مصدر سابق. ص ٩٦.

تخريب الحزب عبر نشاطاتهم الفكرية والسياسية وتشكيلهم تكتلات حزبية وانشقاقية باسم الماركسية. وهي إساءة كبيرة لأولئك المناضلين، إذ أن تلك الاتهامات لم تكن تعبر عن واقع وسلوك هؤلاء الناس، بغض النظر عن مواقفهم، سواء كانت خاطئة أم صائبة، وسواء اتفقت مع مواقف الحزب وفهد أم لم تتفق. وبقدر ما كانت تحليلات فهد الأولى صائبة ومرنة ومعبرة عن واقع الحال، كانت التهم التي وجهها لرفاقه في النضال خاطئة واستفزازية غير مبررة من ناحية الواقع العراقي، ولكنه كان أمام قرارات الأممية الثالثة، رغم حلها، التي نشطت دوره في مواجهة ومهاجمة تلك الجماعات. ويبدو أنه كان مقتنعاً بذلك أيضاً. ويبدو هنا تأثير فكر وممارسات ستالين صارخة في موقف فهد من تلك الجماعات. والسؤال الذي يراودنا هو: هل كان فهد مجبراً على اتخاذ مثل تلك المواقف وممارسة تلك السلوكية الخشنة إزاء رفاق النضال، أم أنه كان مؤمناً بها مقتنعاً بأنها السبيل الوحيد لحماية الحزب من الرأي الآخر ورفض التباين في وجهات النظر والإصرار على وحدة الفكر والسياسة والرأي من منطلق أن وجهة نظر الحزب الماركسي اللينيني دائماً على صواب؟ والإجابة عن هذا السؤال ليست صعبة بالارتباط مع فهم بنية وسايكولوجية فهد. لم يكن فهداً مجبراً على ذلك، بل كان مقتنعاً كل القناعة بأن ما يقوم به هو الصائب والصحيح، إذ كان فهد بولشفياً من طراز جديد، من طراز ستاليني، تماماً كما كانت تريده الحركة الشيوعية كلها، وتماماً كما كنا نحن الشيوعيين العراقيين عموماً، والحديث لا يجري هنا عن بعض الاستثناءات. وكان ستالين يرى في هذا الطراز من الشيوعيين قادة شجعان وأممين تفولذوا في النضال وهم بشر من نوع خاص، فالشيوعي قُد من حديد. ففهد، الذي تتلمذ في المدرسة الحزبية واقتنع بقرارات الأممية الشيوعية والتزم بموقف ستالين من التكتلات الفكرية والسياسية في الحزب، أورد مقتطفات ضافية من خطاب ستالين في عام ١٩٢٩ عن الانحراف اليميني في الحزب البولشفي –اختلافات مع بوخارين في قضايا الكومنترن–، في كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية"، ليبرر الموقف الذي اتخذه إزاء هؤلاء الأشخاص، ثم عاد ولخص تلك الأفكار في خمس نقاط تؤكد تلك الوجهة التي اعتبرت كل اجتهاد خارج إطار ستالين وقيادة الحزب الشيوعي السوفييتي بمثابة خروج عن الماركسية وانحراف عن اللينينية. كتب فهد يقول:

"أظن أن فيما نقلته عن الرفيق ستالين الكفاية ليوضح لنا:–

١–أن الانحرافات في الأحزاب الشيوعية في الأقطار الرأسمالية، هو ميل، ومن قبل قسم من الشيوعيين للابتعاد عن الخطة اللينينية الثورية والاتجاه نحو الاشتراكية الديمقراطية. وتكييف الشيوعية وفق الاشتراكية الديمقراطية التي هي دعامة الطبقات المستثمرة في حركة العمال.

٢- وأن الحرب ضد الانحرافات يجب أن لا تقتصر على تنحية الانتهازيين وتطهير الحزب منهم، بل أن تحارب الانحرافات كميل خطر له جذوره في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القطر، أي أن نحارب الأفكار التي تنبعث منها الانتهازية.

٣- أن لا ينشغل الثوريون عن الانحرافات باعتبارها خطراً على الحزب، بأعمالهم الحزبية الاعتيادية الآنية دون التفكير بمستقبل الحركة وأهدافها، وبدون الانتباه إلى أن انتصار الانحرافات داخل الحزب معناه ضياع الأمل بتطور الحركة.

٤- وجوب تطهير الأحزاب الشيوعية من المنحرفين باعتبارهم أداة النفوذ البرجوازي – المعادي داخل حزب البروليتاريا، وأن تشن الحرب لا على الانتهازيين المفضوحين فحسب بل كذلك على الموفقين.

أن يفرض ضبط حديدي على الأعضاء وخضوع لا شرطي لهذا الضبط وبهذا فقط يمكن تحكيم تكتلات المنحرفين داخل الحزب، بالوقوف ضد هجماتهم لتنفيذ شعار تطهير الحزب الشيوعي من الانتهازيين"[٣٤٧].

وركز الحزب في تثقيفه في هذه الفترة من تاريخه على مجموعة من كتابات لينين وستالين وبعض قادة الحركة الشيوعية العالمية، وخاصة القضايا التي تمس الفاشية والحرب من جهة، وتلك التي تتوجه ضد الانتهازية اليمينية والتحريفية والاتجاهات التروتسكية في الحركة الشيوعية من جهة أخرى، إضافة إلى بعض كتابات ماركس وانجلز المترجمة أو التي دفع الحزب إلى ترجمتها ونشرها.

---

٣٤٧ فهد. كتابات الرفيق فهد. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٩٢/٩٣.

• إن النص الخاص بتطهير الأحزاب الشيوعية من المنحرفين الذي طرحه ستالين وثبته فهد يعيد في الواقع قراءة جزء من خطاب ستالين في الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي حول الانحرافات اليمينية في الحزب في عام ١٩٢٩ والتي أقرها المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي[348]، يؤكد ثلاث مسائل كانت تعتبر جوهرية بالنسبة للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والأممية الشيوعية لا يجوز الإخلال بها من جانب كافة الأحزاب الشيوعية، ولكنها كانت، كما تبدو لنا اليوم، باعتبارها هاجساً ووهماً غير مبررين، وهي:

• القناعة التامة بامتلاكهما الحقيقة كلها دون ترك أي مجال للشك في ما تطرحه أو مكان لأي اجتهاد آخر.

اعتبار الأممية الثانية هي العدو الرئيسي الذي ينبغي محاربته، إنها الحرب التي يفترض أن تشن ضد هؤلاء المنحرفين عن الخط اللينيني بلا هوادة. ولهذا أشار فهد إلى أن الحزب سيوجه ٩٠٪ من نشاطه ضد هؤلاء الانتهازيين والمنحرفين.

العمل من أجل التخلص من هؤلاء وتطهير الأحزاب الشيوعية منهم وإذا كانت الأحزاب الشيوعية العاملة في السرية قد مارست النقد والاتهام والمحاربة السياسية ضد تلك القوى، فأن الحزب الشيوعي السوفييتي الذي كان في السلطة وبقيادة ستالين قد مارس التصفيات الجسدية، إضافة إلى التصفيات السياسية، ضد تلك القوى المخالفة لوجهة نظر الحزب أو ستالين.

ثانياً: الصعيد السياسي

كان الحزب بقيادة فهد واعياً تماماً بأن التثقيف الفكري يحتل مكانة مهمة في عمل الحزب الشيوعي كله، وكذلك في الموقف من الكتل الانشقاقية، ولكنه كان يدرك أيضاً بأن العمل في هذا المجال يبقى غير كاف لمعالجة التكتلات الفكرية والسياسية، إذ أنه بحاجة إلى عمل

348 Geschichte der kommunistischen Partei der Sowejetunion. Dietz Verlag. Berlin. 1975. S. 505.

سياسي وإلى استجابة مباشرة لعدد من المطالب التي طرحتها تلك الجماعات والتي وجدت صدى إيجابياً وقبولاً ملموساً في صفوف الحزب. لهذا بادر فهد إلى إعداد الوثائق الضرورية من أجل عقد المؤتمر الوطني الأول للحزب والانتهاء من الشكوك التي كانت تثيرها تلك الجماعات. والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن فهداً سافر إلى موسكو في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٢ وعاد إلى بغداد في ربيع عام ١٩٤٣. وارتبطت هذه السفرة بخمس مهمات أساسية، يصعب أثباتها بشكل قاطع وفق المعطيات المتوفرة لدينا حتى الآن، ولكن هناك من المؤشرات المهمة ما يؤكد ذلك. ونعتمد في هذا التقدير على قرارات الأممية وشروطها في العضوية، وعلى الممارسات اللاحقة، إذ كانت الأحزاب الشيوعية ملزمة بعرض برامجها ونظمها الداخلية أو التعديلات عليها على مكتب سكرتارية الأممية الثالثة، وفيما بعد على الحزب الشيوعي السوفييتي، حيث كانت تشكل لجنة من علماء شيوعيين سوفييت يتحملون مسؤوليات مباشرة في الحزب ومتخصصين بشؤون البلدان المختلفة لخوض نقاش حول تلك البرامج أو النظم الداخلية وتقدم الملاحظات بشانها. ويمكن مواصلة التحري عن هذا الموضوع لتغطية الفجوة في المعلومات المتوفرة. ونشير فيما يلي إلى المهمات الخمس التي تبلورت لدينا:

١. كانت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية تناقش حينذاك مع بقية الأحزاب الشيوعية الموقف من استمرار العمل بالكومنترن والذي تحول في حينها إلى الكومنفورم، إذ كانت قد نشأت ظروف جديدة استوجبت اتخاذ قرار حل مكاتب الأممية الشيوعية. وكان لا بد لمشروع قرار من هذا النوع أن يناقش مع بقية الأحزاب الشيوعية الآعضاء في الأممية الشيوعية.

٢. مناقشة الوضع في الحزب الشيوعي العراقي والتطورات الجارية في نشاطه وقدراته وكفاءة الأداء، إذ أن اللجنة المركزية لم تعقد اي مؤتمر آخر لها بعد المؤتمر السابع الذي عقد في عام ١٩٣٥ واكتفت باجتماعات اللجنة التنفيذية، وكان لا بد من استشارات حزبية بين فترة وأخرى بين هذا الحزب أو ذاك أو مجموعات إقليمية من الأحزاب الشيوعية أو الراغبة في عضوية جديدة.

٣. مناقشة الوثائق التي كان فهد قد أعدها لتطرح على المؤتمر الوطني الأول للحزب، بشكل خاص الميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي، والنظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي، وعلى الإجرءات التي كان لا بد من اتخاذها بالارتباط وبالتشاور مع اللجنة التنفيذية، إذ كان قرار المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية يحتم على الأحزاب الشيوعية الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية على البرنامج الذي يراد إقراره من قبل هذا الحزب الشيوعي أو ذاك[٣٤٩]. وكان فهد في قرارة نفسه يتفق مع أهمية عقد مثل هذا المؤتمر ولكن بعيداً عن الضغط واحتمال الوقوع بأخطاء قاتلة للحزب الجديد وفي ظروف الإرهاب والسرية المشددة، إضافة إلى ضرورة مناقشة مكتب الأممية بشأنها. ويقدم فهد تبريرات مثل عدم التسرع في عقد المؤتمر في كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" حيث يقول: "يصعب على الأحزاب الشيوعية عقد مؤتمرات لها وكثيراً ما تبقى هذه الأحزاب بدون مؤتمر لعشر سنوات، وأحياناً لأكثر من هذه المدة، ...." وأن هذه الصعوبات تتبلور عنده في : ١- خطر الشرطة. ٢- معرفة المندوبين بعضهم للبعض خصوصاً في القطر الصغير. ٣- عدم إمكانية حضور القادة البارزين إلى المؤتمر لوجودهم في السجون أو المهجر، ... "[٣٥٠]. كما أشار إلى عامل مهم آخر هو حداثة تشكيل الحزب حيث كتب في جريدة القاعدة في عام ١٩٤٣ وقبل صدور كراس "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" يقول: "في البداية، ما زال الحزب في مرحلة لينة، وما زالت تشكيلاته ضعيفة إلى حدّ مذهل وكوادره محدودة وتفتقر إلى الخبرة. وفي ظل هذه الظروف لا يمكن لمؤتمر أن ينتج إلا صخباً فارغاً إن هو لم يخلق تشوشاً أيديولوجيا"[٣٥١]. وإذ ركز فهد على تلك العوامل، وأهمها خطر الشرطة وحداثة تشكيل الحزب وليونة تنظيماته ورفاقه، لم يرغب في حينها،

---

٣٤٩ راجع في هذا الصدد الشرط رقم ١٦ من شروط الانتساب إلى الأممية الشيوعية. الملحق رقم(١).

٣٥٠ فهد. كتابات الرفيق فهد. "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية. مصدر سابق. ص ٥٥/٥٦.

٣٥١ جريدة القاعدة. الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. العدد ٤. حزيران/يونيو. ١٩٤٣. ٦ ٤-٦.

كما يبدو، الإشارة إلى بقية الأسباب، ومنها تلك التي ترتبط برقابة ومصادقة الأممية الشيوعية على وثائق المؤتمر الوطني للحزب، والتي كانت شرطاً من شروط العضوية في الأممية الشيوعية.

التطورات السياسية الجارية في العراق وفي المنطقة ومواقف الحزب الشيوعي العراقي منها، خاصة وأن العراق الرسمي كان قد أعلن الحرب على دول المحور وأصبح في معسكر القوى المناهضة للفاشية.

التشاور مع ممثلي الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية التي كانت موجودة في تلك الفترة في موسكو أيضاً، حول الوضع العربي والدولي والموقف من اتجاهات تطور الحرب العالمية الثانية.

وبالتالي، لم يتأخر فهد بعد عودته من موسكو، وبعد أن واجهته اشكالية عقد مؤتمر "وعي البروليتارية العراقية" لجماعة عبد الله مسعود والاستيلاء على مطبعة الحزب وكسب العديد من منظمات الحزب وكوادره القيادية إلى جانبهم، من العمل الدؤوب والكثيف، مع بقية رفاق اللجنة المركزية والمكتب السياسي والكوادر والتنظيمات الرافضة للانشقاق، من أجل إعادة ترتيب الأوضاع والتهيئة في ذات الوقت لإصدار كراس "حزب شيوعي لا اشتراكية ديموقراطية" والتحضير للكونفرنس الحزبي الأول الذي يهيئ مستلزمات عقد المؤتمر. لقد كان على فهد، وهو يقود الحزب، من الناحية السياسية أن يطرح برنامجاً سياسياً منسجماً مع طبيعة المرحلة والمهمات المطلوبة على مختلف الأصعدة، وبالنسبة لتلك الفئات التي تبنى الحزب مصالحها وطرح نفسه ممثلاً عنها ومدافعاً عن تلك المصالح، وبالتالي، عليه أن يطرح الشعارات المناسبة للمهمات الوطنية والطبقية والمهنية للحركة الوطنية العراقية، من وجهة نظر الحزب الشيوعي، من جهة، وأن يؤكد بأن الحزب الذي يقوده يحظى بتأييد الأممية الشيوعية في مواجهة المجموعات التي كانت تدعي غير ذلك أو تريد الحلول محل الحزب من خلال تبني القضايا التي تطرحها الأممية الشيوعية من جهة ثانية، إضافة إلى أنه كان يرفض الاعتراف بأي طرف آخر يعمل في الساحة السياسية العراقية ويتبنى الماركسية ويدعي العمل بموجبها، إذ كان فهد يعتقد، كما هو حال بقية

الأحزاب الشيوعية والشيوعيين في الحركة الشيوعية العالمية حينذاك ولعدد من العقود اللاحقة، بأن وجود حزبين ماركسيين في بلد واحد لا بد أن يكون أحدهما على خطأ.

ثالثًا: الصعيد التنظيمي

استمع فهد بعد عودته من موسكو إلى تقرير مفصل قدمه بقية رفاق اللجنة المركزية حول الحركة الانشقاقية التي قادها عبد الله مسعود القريني والنتائج التي تمخضت عنها أو ترتبت عليها، وما تبقى للحزب من تنظيمات ورفاق في بغداد والمناطق الأخرى. وكانت المجموعات التي التحقت بعبد الله مسعود كبيرة نسبياً، وما تبقى كان قليلاً. ثم شرحوا له الإجراءات التي اتخذوها في مواجهة هذه الحركة الانشقاقية. أعرب فهد عن ارتياحه للموقف الحازم الذي اتخذته المجموعة المتبقية، وبشكل خاص حازم وصارم، كما أبدى أسفه لما حدث.

- وفي أعقاب ذلك دعا فهد إلى اجتماع للجنة المركزية عقد في نيسان من عام ١٩٤٣ وتمت فيه مناقشة الأوضاع المستجدة وسبل مواجهة الانشقاق وعواقبه. ثم اتفق الحضور على التحرك المكثف والسريع صوب المهمات وممارسة الإجراءات التالية:

- ترصين التنظيمات التي رفضت القبول بالعمل مع جماعة "الشرارة الجديدة" في بغداد وفي مختلف المدن الأخرى التي توجد فيها تنظيمات حزبية.

- إقامة الجسور مع التنظيمات التي جرّتها إلى جانبها جماعة الشرارة الجديدة من أجل تحريكها وإقناعها بالعودة إلى صفوف الحزب

- تنمية وتوسيع قاعدة الحزب التنظيمية وعلاقاته بالجماهير وبالقوى السياسية الأخرى، وخاصة تنشيط عمل الحزب بين الشباب.

- الابتعاد، عند اختيار الكادر القيادي، من إغراق القيادة بالعناصر المثقفة، وبذل الجهد للاعتماد على العمال والفلاحين أو الكادحين بشكل عام. ولم تكن المهمة الأخيرة سهلة، وهي في الوقت نفسه ذات آثار باتجاهين متعاكسين على المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية والتي سنأتي عليها في مكان آخر من هذا الكتاب. ومع ذلك لم يكن

في مقدور فهد، بالارتباط مع واقع العراق أن يتجنب المثقفين والمتعلمين، وهي الظاهرة التي تجلت في الكونفرنس الحزبي الأول وفي المؤتمر الوطني الأول في آن واحد.

- إعارة انتباه أكبر للحركة العمالية العراقية والسعي إلى كسب المزيد من العمال إلى صفوف الحزب.

ويبقى الهدف الأساسي من كل ذلك تنشيط الحركة الوطنية العراقية واعتبار القوى الديمقراطية هي العامل المحرك والمنشط في العملية النضالية الجارية، والسعي إلى إجراء إقامة التحالفات الجبهوية.

كما نوه الاجتماع بالمصاعب التي تواجه الحزب حالياً لعقد مؤتمره، خاصة وأن أجهزة الدولة المسؤولة كانت قد عبأت الشرطة العلنية والسرية لمراقبة تحركات الشيوعيين وأصدقاء الحزب.

تمكن فهد من إعادة تشكيل اللجنة المركزية ومكتبها السياسي بسرعة كبيرة بعد عودته مباشرة لتصبح الأساس في التوجه صوب المؤتمر، رغم انفصال داوود الصايغ عنه حتى قبل عقد الكونفرانس الحزبي. وأبدى،اهتماماً خاصاً عند إعادة تشكيل اللجنة المركزية ومكتبها السياسي أن يجد في قيادة الحزب من يمكن مشاركته في بناء "النواة اللينينية الصلبة" داخل المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب. وقد تم له ذلك فعلاً من عناصر صلبة خبرها في النضال اليومي، وخاصة في أعقاب انشقاق عبد الله مسعود القريني، وهم ثلاثة فقط: فهد وحازم وصارم. لقد كان مصطلح النواة اللينينية قد دخل في قاموس ونشاط الأحزاب الشيوعية في فترة ستالين، وكان يعني مسألتين هما:

أولا: أن تتوفر عند السكرتير العام إزاء أعضاء النواة: * ثقة كاملة ومتبادلة بالمجموعة المنتقاة التي يفترض أن تلتف حول السكرتير العام. * استعداد كامل لتحمل المسؤوليات التي ينيطها السكرتير العام بأفراد هذه النواة، فهم من أصحاب المهمات الصعبة. * العودة إليها والتشاور معها قبل طرح المسائل على المكتب السياسي للجنة المركزية، وبالتالي ضمان التأييد لتلك القضايا المطروحة، بعد الحوار حولها فيما بين

أفراد "النواة اللينينية الصلبة". * الصلابة والصمود في مواجهة العدو وأجهزته وصيانة الأمانة الحزبية وأسرار الحزب حتى النهاية.

ثانياً: إن الوجود غير الرسمي "للنواة اللينينية الصلبة" وغير المعلن عنه يتطلب ثقة عالية جداً من جانب السكرتير العام للحزب بإخلاص المجموعة لا للمبادئ والأهداف، وهي ضرورية وأساسية جداً، فحسب، بل وللسكرتير العام أيضاً من جهة، واقتناع حقيقي من جانب أفراد هذه النواة اللينينية الصلبة بقدرات وكفاءات وإخلاص السكرتير العام للحزب وثقة عالية بشخصه وقيادته للحزب، وبالتالي، استعداد كامل للدفاع عنه أمام مختلف الهجمات الفكرية والسياسية من جهة ثانية. ولا تشترط عضوية هذه النواة مستوى فكري أو سياسي معين، أي من الممكن أن يكون في المكتب السياسي واللجنة المركزية عناصر أخرى أكثر وعياً وكفاءة فكرية وسياسية وقدرات تنظيمية من أعضاء النواة، فالإخلاص اللامتناهي للأممية الشيوعية وحركة البروليتارية العالمية، إضافة إلى الإخلاص التام لقضية الشعب العراقي، إضافة إلى ما أشير إليه سابقاً، هي من المعايير أو المحكات الأساسية في هذا الاختيار، وخاصة في ظروف العمل السري وفي ظل سيطرة القوى الرجعية وسيادة الإرهاب في البلاد. ويمكن أن يتلمس المتتبع لتلك الفترة هذه الحقيقة في الأشخاص الذين اختارهم فهد في المكتب السياسي واللجنة المركزية، ثم الشخصين اللذين انتقاهما وجعلهما قريبين منه، أي في النواة اللينينية، إذ أن الثلاثة قد ارتقوا المشانق ورؤوسهم عالية تعانق السحاب، ولكنهما لم يكونا بالضرورة من حيث المستوى الفكري والثقافي أو السياسي الأكثر تقدماً. ولا شك في أن لهذا الواقع ما هو سلبي وما هو إيجابي، خاصة إذا كانت الفجوة الفكرية والسياسية والتنظيمية واسعة عموماً بين السكرتير العام وأعضاء النواة اللينينية الصلبة، إذ تتحول العلاقة إلى أشبه ما تكون بين أستاذ وتلاميذ، أو بين رائد ومريديه.

وإذا كانت هذه الخطوة الأولى التي عمد إليها فهد بعد عودته الثانية من موسكو، فأنه لجأ إلى التحرك السريع والمكثف إلى عدد من المدن العراقية التي يعرفها جيداً ليعيد إلى الحزب التنظيمات وكذلك العناصر التي يعرفها جيداً ويثق بها وتثق به شخصياً، ويمنحها

الثقة ويدفع بها للنشاط والحركة وكسب الجديد من العناصر، في وقت كان العراق أحوج ما يكون إلى المحرك للنشاط السياسي في أطراف الحركة الوطنية العراقية في ظل حكومات محافظة ورجعية وتمارس الإرهاب الشرس ضد قوى المعارضة، وسيطرة إنكليزية قوية تفرض رؤيتها على تلك الحكومات المتعاقبة. وفي فترة وجيزة استطاع فهد تحقيق هذه المهمة، في وقت تراجعت قدرات وخفت نشاطات المجموعات الأخرى، خاصة بعد اعتقال مجموعة عبد الله مسعود، إذ أن طريقتها في التحضير لمؤتمرها والضجة الداخلية التي رافقته والمطاردة المستمرة من جانب أجهزة الأمن العراقية ومساعدات خبراء بريطانيا لها في هذا الخصوص وقلة تجربة الآخرين ساعدت على توجيه الضربة بعد المؤتمر بفترة قصيرة، وأتت على القسم الأعظم من تنظيمات جماعة الشرارة الجديدة. وأدى تمزق هذه المجموعة إلى عودة البعض منهم إلى صفوف الحزب ثانية.و استقطب الحزب في الفترة الوقعة بين ١٩٤٣ – ١٩٤٤ المزيد من العناصر التي اعتمدها فهد للعمل في مختلف المجالات والتي انعكست في حضور بعضهم للكونفرنس الحزبي الأول في عام ١٩٤٤، وكذلك في المؤتمر الوطني الأول للحزب في عام ١٩٤٥. وكان المفروض في فهد أن يعيد النظر، بعد حملة الاعتقالات ضد جماعة عبد الله مسعود، بالاتهامات التي وجهها إلى هذه الجماعة، وبشكل خاص كونها مطايا البرجوازية في الحركة العمالية والحزب الشيوعي، وخدم الاستعمار .. الخ، إذ من غير المعقول أن توجه الحكومة وأجهزة الأمن ضربات قاسية تهشيمية لمن يكون في خدمة الاستعمار والبرجوازية. ولم يحصل مثل هذا التراجع من جانب فهد أو الحزب.

كان أمام فهد أن يعيد تشكيل المنظمات الحزبية في بغداد وفي تلك الألوية التي كانت للحزب قواعد فيها، وبشكل خاص في بغداد والبصرة والناصرية والنجف، كما أنه أبدى اهتماماً بكردستان والشمال عموماً، وأن كان حتى ذلك الحين لم تتحقق نتائج ملموسة ومهمة في المدن الكردية. وبسبب أهمية بغداد وجه فهد تنظيمات الحزب للعمل المكثف والدؤوب في المجالات المهنية، كالنقابات والطلاب والكليات والمعاهد والمدارس الثانوية، وكذلك في صفوف الأقليات القومية والدينية، التي كانت، وما تزال، تعبر بطبيعة الحال عن

حالة الموزائيك القومي والديني والطائفي القائمة في العراق، والتي تجسد بدورها تاريخ وتراث وتنوع وغنى حضارة العراق، رغم ما يمكن أن تتضمنه، في ظروف غياب الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وضعف التفاعل الشعبي وعدم الاعتراف المتبادل بالعام والخاص لكل منها، من مخاطر على العلاقات الإنسانية والودية والطبيعية في ما بين هذا لتنوع الإنساني. وأصبحت أمام فهد الآن مهمة تأمين الشرعية لدوره القيادي في الحزب ولقيادة الحزب التي شكلها في أعقاب انشقاق عبد الله مسعود وداود الصايغ من خلال التحضير وأعداد وثائق وعقد المؤتمر الوطني الأول للحزب.

الفصل السابع

الشرعية الحزبية في الحزب الشيوعي العراقي

خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٨–١٩٤٥ وجه فهد جلّ وقته واهتمامه المركزي نحو ثلاث مسائل رئيسية، كما لعب دوراً رئيسياً ومباشراً في تبني الحزب لها والنضال في سبيلها. وانطلق فهد في ذلك من سمتين رئيستين ميزتا حياته ونشاطه، وهما: باعتباره قائداً سياسياً وطنياً يحمل للعراق وشعبه إخلاصه التام ورغبته في تغيير الأوضاع التي يعيش فيها من جهة، وباعتباره إنساناً أممياً مخلصاً ومؤمناً بالقضية التي يناضل في سبيلها ويقود حزباً سياسياً قبل لتوه في الأممية الشيوعية الثالثة والتزم بتنفيذ جملة من المهمات الجوهرية التي كلفه بها مكتب الأممية الثالثة قبل حل الكومنترن من جهة ثانية. وفيما يلي تلخيص للمسائل الثلاث:

١. تحليل الأوضاع القائمة وتشخيص المهمات المرحلية وذات المدى المتوسط، أو نضع استراتيج وتكتيك الحزب، في نضال الشعب العراقي والحزب الشيوعي العراقي.

استكمال بناء الحزب وتعزيز أسس ومبادئ اللينينية والأممية الشيوعية والتزام الحزب بها في نشاطه اللاحق، مع الأخذ بنظر الاعتبار، وبهذا القدر أو ذاك، واقع العراق القائم.

تنشيط دور الحزب في الحركة الوطنية العراقية وزيادة فاعليته ومساهمته في إقامة جبهة وطنية موحدة تعمل من أجل إقامة حكومة وطنية ديمقراطية تلتزم بإرادة ومصالح الشعب وتتخلص من الالتزامات والمعاهدات الدولية المخلة بسيادة واستقلال البلاد.

- وكانت المصادر التي استند إليها في تحديد طبيعة هذه الاتجاهات في العمل، كما تشير إليه أغلب مقالاته وكتاباته التي تحت تصرفنا، هي:

- تراث وتقاليد وتاريخ الشعب العراقي وواقعه الراهن وبنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووعيه السياسي، وكذلك المشكلات والمصاعب التي يواجهها في نضاله من أجل التغيير.
- القوى السياسية القائمة والفاعلة في العراق وصراعاتها الجارية والتغيرات التي طرأت عليها منذ قيام الدولة العراقية بعد ثورة العشرين العراقية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، مروراً بالانقلابات والتغييرات الوزارية والتحولات في العلاقة مع بريطانيا العظمى كدولة محتلة ثم منتدبة ثم مهيمنة عبر معاهدة ١٩٣٠ وملحقاتها واتفاقية امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره.
- علاقات العراق الداخلية بين القوات المختلفة وعلاقاته العربية والإقليمية والدولية وإمكانيات وضرورات التعاون والتنسيق العربي في النضال ضد الاستعمار ة وفي سبيل التقدم.

قرارات وتوصيات الأممية الشيوعية الثالثة في مؤتمرها السابع وكذلك قرارات سكرتارية المكتب التنفيذي للأممية في ما يخص بناء الحزب ووجهة نضاله والمبادئ التي يستند إليها. وكانت لأفكار وممارسات وتوصيات ستالين دور متميز في الموقف من الاتحاد السوفييتي والفاشية والعديد من القضايا الأساسية.

التجربة الواسعة التي اكتسبها فهد في العراق وفي المدرسة الحزبية وفي جولته الخارجية.

كان فهد إذن أمام مهمة وضع ميثاق وطني ونظام داخلي للحزب من أجل اكتساب الشرعية الداخلية والأممية. ولهذا دأب على صياغة الأفكار الأساسية التي يفترض فيها أن تتجسد في هاتين الوثيقتين أثناء قيادته نضال الحزب في المجالات الفكرية والسياسية والتنظيمية.

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية مارس فهد، وبعد تغلغل القوات الألمانية في عمق الاتحاد السوفييتي ودخول الأخيرة طرفاً أساسياً معتدى عليه في هذه الحرب إلى جانب الحلفاء، سياسة داخلية مرنة وفعالة في آن واحد، مع الأخذ بنظر الاعتبار بأن الحزب كان

يعمل في السرية التامة، ولكنه كان مع ذلك قريباً من الأوساط الشعبية ومشاكلها ومصالحها والقضايا التي تريد تحقيقها وعلى صلة واحتكاك مستمرين بالقوى السياسية الأخرى. وهي التي سمحت لفهد أن يشخص بعناية جيدة السياسات والشعارات التي في مقدور الحزب رفعها، سواء بالنسبة للقضايا الداخلية والعربية أم الدولية، والتي يمكن أن تكون في الوقت نفسه شعارات الأحزاب والقوى الوطنية، إضافة إلى الأوساط الواسعة التي كان الحزب يريد التوجه لها والعمل معها. وتبلورت أثمن وأبرز مشاركات فهد السياسية في هذه الفترة في اتجاهات عدة، وهي:

١. التزام الحزب الثابت والصارم في فضح الإيديولوجية الفاشية والأهداف الاستعمارية والحرب. وقد وظف فهد صحافة ونشرات الحزب والصحف العلنية التي سعى للنشر فيها بأسماء مختلفة إلى تأمين وصول هذه الأفكار إلى أوساط واسعة من الشعب العراقي. ولم تقتصر مهمات وعمليات فضح الفكر الفاشي على الحزب الشيوعي العراقي وفهد، بل مارستها قوى وأحزاب أخرى، إضافة إلى عدد مهم من قياديي تلك الأحزاب، ومنها جماعة الأهالي القديمة والتكتلات اليسارية، كما كان من بينهم عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف وكامل الچارچی، الذين رأوا في الفاشية خطراً فكريا وسياسياً، خطراً يحمل معه ذهنية عنصرية دنسة ضد الشعوب الأخرى وتثير النزاعات بين الشعوب . وكان لهذا الجهد الفكري أثره البارز على موقف الناس من الفاشية في نهاية الحرب العالمية الثانية بالمقارنة مع بدايتها ومع الدعاية القومية التي ارتبطت بها. ولا بد من الإشارة إلى أنه لم يكن كل أصحاب الفكر القومي يُحسبون على الاتجاهات المتطرفة أو النازية، كما لا يصح ذلك، ولكن مجموعة غير قليلة منها كانت تحمل فكراً فاشياً حقاً، وكانت تمارسه حيثما أمكن.

٢. تأكيد الحزب أهمية وضرورة التعاون مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية باعتباره أحد أركان السلم في العالم والمناهض للاستعمار والسيطرة الأجنبية، كما دعا، وبعد دخول الاتحاد السوفييتي الحرب، إلى إعلان العراق الحرب على دول المحور والتحالف مع دول التحالف المناهض، باعتبار الدولة السوفييتية دولة محبة للسلام ومناهضة للاستعمار والهيمنة الأجنبية، كما تعبر في حقيقة الأمر عن الصراع بين الفاشية من جهة،

والاشتراكية والديمقراطية من جهة أخرى. ومن هذا الفهم أيضاً طرح الجواهري البيت الشعري الشهير حين قال:[٣٥٢]

يا عروس "الفلغ" والفولغا دمٌ ساءت البلوى فأحسنت البلاء

صُبغَ "الدون" دمـــــــــاءين بُعدُ بين الرجسِ والطهرِ التقاء

وجرت أمـــــــــواجه حاملةً فوقها الضـدينِ صبحاً ومساء

وعلى الجرفين عـــظمان هما رمز عهدين انحــطاطاً وارتقاء

٣. دعم الحزب سياسة الحكومة العراقية إزاء دول المحور وتعاونها بشأن الحرب مع الحلفاء، رغم معرفته بطبيعة نوري السعيد وسياساته الموالية لبريطانيا، انطلاقاً من السياسة التي انتهجها نوري السعيد إزاء الحرب وضد الدولة الهتلرية وشجب الهجوم على الاتحاد السوفييتي، كما أكد على أهمية ممارسة الديمقراطية في حياة البلاد.

٤. تبنى الحزب بشكل قاطع مطالب الفئات الكادحة التي كانت تعاني من ويلات الحرب غير المباشرة التي كانت تتجلى في عملية التموين وفي توزيع ما هو متوفر من مواد غذائية وألبسة وغيرها. وساند الحزب إضرابات العمال وشارك في تنظيمها وتعبئة الرأي العام حولها، وتصدى لإجراءات الدولة في خنق الحريات الديمقراطية وتزوير الانتخابات النيابية، كما دعا بوضوح كبير إلى تحالف القوى السياسية لتنشيط قوى المعارضة السياسية باتجاه انتزاع المزيد من المكاسب من جانب الدولة. وكان الحزب يتشبث بحق بمواد الدستور التي يتجاهلها الحكم في العراق والتي تعود بالضرر على حياة ونشاط ودور المجتمع.

- وساند بوضوح مطالب البرجوازية الصغيرة الحرفية والبرجوازية الوطنية في العمل على تصنيع البلاد وتنظيم التجارة وزيادة دور الشركات المحلية في التجارة العراقية، كما

---

٣٥٢ الجواهري، محمد مهدي. ذكرياتي. الجزء الأول. ط ١. دار الرافدين. دمشق. ١٩٨٨. ص ٥٣٤/٥٣٥.

أكد على أهمية وضرورة تطوير قطاع الدولة. وشن حملة فكرية وسياسية ضد البطالة، ثم أكد على أهمية دور النقابات في هذه العملية وضرورة تأمين التضامن العمالي. وركز على ضرورة حل المسألة الزراعية لصالح الفلاحين وصغار المزارعين والتطوير الرأسمالي للزراعة منطلقا من طبيعة المرحلة ومهماتها الأساسية. وجسد فهد، ومعه الحزب، أهمية العناية بالتعاون والتنسيق العربي والتضامن لمواجهة المشكلات المشتركة. وأبدى عناية ملموسة بالقضية الكردية، كما ساند حق الشعب الكردي في تقرير مصيره وحقه في الاستقلال، والتي أشرنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب. وساند فهد بحرارة التحالف الكفاحي بين العرب والكرد وشجب العنف والجور اللذين تعرضت لهما الحركة الكردية وبشكل خاص تشريد البارزانيين في أعقاب فشل حركات ١٩٤٦. وانعكست هذه القضايا بشكل عام في وثيقتين كان لفهد الدور الأكبر في وضعهما وإقرارهما في الكونفرنس الحزبي الأول (١٩٤٤) وفي المؤتمر الوطني الأول للحزب (١٩٤٥)، وثيقتي الميثاق الوطني والنظام الداخلي على التوالي. وفي التقارير التي طرحها فهد والوثيقتين اللتين أقرهما الكونفرنس والمؤتمر تجلت إحدى أبرز خصائص فهد، ونعني بها، قدرته على الربط العضوي السليم بين النضال الوطني والنضال اليومي للجماهير الكادحة والغالبية العظمى من السكان في سبيل تغيير أوضاعها المعيشية وحياتها الاقتصادية والتخلص من معاناتها. وكان لهذا الربط السليم دوره في تعبئة أوساط واسعة من الناس حول شعارات الحزب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يمكن أن يجدها المرء في النقاط التي كانت مطروحة للنضال حينذاك، إضافة إلى ربطها بين الجانب الوطني للعملية النضالية والجانب الديمقراطي:

- إلغاء معاهدة ١٩٣٠ وقلع قواعد سن الذبان والشعيبة.
- توزيع الأراضي على الفلاحين.
- يوم عمل ٨ ساعات للعمال،
- أطلاق الحريات الديمقراطية.

الموقف من "الأقلية القومية" في كردستان.

حل مجلس النواب وإجراء انتخابات حرة.[٣٥٣]

ويمكن القول بأن فهد استطاع نقل الحزب من مواقع الصراع الداخلي والضعف الشديد إلى مواقع متقدمة نسبياً ومؤثرة في الساحة السياسية العراقية. وكانت منطلقاً مهماً وأساساً قوياً لدوره في فترة ما بعد الحرب. رغم أن الحكم لم يكف عن مطاردة الحزب والشيوعيين واعتقالهم حيثما أمكن. وسمحت التطورات النسبية الجديدة الجارية على حياة الحزب الداخلية وعلاقاته ونشاطه، وفق المنظور اللينيني–الستاليني حينذاك، على توفير مستلزمات عقد الكونفرنس الحزبي الأول ثم المؤتمر الوطني الأول للحزب.

المبحث الأول

الكونفرنس الحزبي الأول والميثاق الوطني

ستراتيج وتكتيك الحزب الشيوعي العراقي

اعتبرت الأحزاب الشيوعية والعمالية منذ فترة مبكرة أن أحد مصادر قوتها الرئيسية يكمن في استنادها إلى المنهج العلمي، المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي، عند دراسة وتحليل ومن ثم تحديد استراتيج وتكتيك أحزابها ومجمل الحركة العمالية ونشاطاتها السياسية. إذ أن وضع الإستراتيج والتكتيك السياسي السليم والعملي للحزب يتطلب من حيث المبدأ الاعتماد على التحليل العلمي والمعرفة الموضوعية بواقع البلاد وتطورها التاريخي وظروفها الملموسة والخبرة المتراكمة للحركة العمالية والوطنية المحلية والإقليمية والدولية، إضافة إلى الأخذ بنظر الاعتبار حالة الجماهير ووعيها السياسي ومزاجها النضالي. ومن هنا يتبين أن استراتيج وتكتيك الحزب السياسي هو علم من جهة وفن قيادة الجماهير في النضال من جهة أخرى، و "أن هذا العلم، كما كتب لينين، يتطلب أولاً أخذ تجارب البلدان الأخرى بنظر الاعتبار، ولاسيما إذا كانت تلك البلدان رأسمالية أيضاً ولها مشاكل مشابهة. وثانيا

---

٣٥٣ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٢/٤٣.

وضع تأثير كل القوى والمجموعات والأحزاب والطبقات والجماهير في البلد المعني في الحسبان، وفي كل الأحوال ينبغي عدم بناء السياسة على أساس الأماني والرغبات ومن منطلق استعداد مجموعة معينة أو حزب معين للحسم"[354]. ويؤكد لينين أيضاً بأنه عند رسم استراتيج وتكتيك حزب معين، يجب أخذ هذا الحزب تجارب الحركة الثورية في البلد المعني والبلدان الأخرى بنظر الاعتبار، وأنه لمن الخطأ استنساخ تكتيك الأحزاب الأخرى بشكل أوتوماتيكي. ودعا الشيوعيين إلى أخذ الظروف الوطنية الملموسة بنظر الاعتبار ودراستها وتفحصها من كل الجوانب[355].

يقول فكتور آدلر، نقلا عن فريدريك إنجلز حول لقائه مع الاشتراكيين النمساويين قبل وفاته بقليل في العام ١٨٩٥: "إن نوعية النضال في كل بلد تحتاج إلى أسلوبها الخاص ووسائلها الخاصة وطريقتها الخاصة في العمل في البلد المعني وفي المرحلة المعنية"[356]. ويذكر الكاتب بأن آدلر سبق أن صرح أمام إنجلز قبل ذلك بسنتين ما يلي: "إننا لو كنا نملك سلاحا ونعرف استعماله، لما التجأنا إلى الإضراب، بل لاستعملناه"[357].

إن مفهومي الاستراتيج والتكتيك مرتبطان ببعضهما بصورة عضوية ونادرا ما يؤخذان على انفراد. وأي فصل بينهما يقود إلى ضياع الهدف المركزي وإلى مغامرة سياسية غير محسوبة العواقب[358]. ورغم ذلك فأن لكل من هذين المفهومين محتواه الخاص به ووظيفته السياسية المحددة في العملية الثورية للبلد المعني. فوظيفة الإستراتيج تكمن في تشخيص المهمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تستوجب طبيعة المرحلة معالجتها وإيجاد الحلول العملية لها لصالح الطبقة العاملة وحلفائها، إضافة إلى ضرورة تشخيص أدوات وطرق وأساليب النضال التي يراد ممارستها لتحقيق الهدف المركزي

---

354 Lenin، W. I. Werke. Bd. 31. Dietz Verlag. Berlin. 1961. S. 67.

355 Lenin، W. I. Werke. Bd. 31. Dietz Verlag. Berlin. 1961. S. 79.

٣٥٦ ماكس أيرميرس، فكتور آدلر. صعود وعظمة حزب اشتراكي، فينا، لايبزك ١٩٣٢، ص ٢٥٦.

٣٥٧ المصدر السابق نفسه.

358 Kleines politisches Woerterbuch. Dietz Verlag. Berlin. 1985. S. 937-939.

المبرر مرحلياً والذي يأخذ بنظر الاعتبار الظروف الموضوعية والأوضاع التاريخية الملموسة وميزان القوى الطبقية في المرحلة المعنية والبلد المعني. وهذا يعني بدوره أن مهمة الاستراتيج تشخيص الهدف المركزي الذي يراد تحقيقه، وتشخيص القوة الرئيسية التي يراد منها إنجاز هذه المهمة، وكذلك القوى الحليفة لها في هذا النضال، ومن ثم تشخيص العدو الرئيسي الذي يراد توجيه النضال ضده، إضافة إلى حلفائه. أما التكتيك السياسي فيمثل مختلف أدوات وطرق أو أساليب النضال التي يمارسها الحزب المعني في البلد المعني والمرحلة المعنية لتحقيق الاستراتيج، إنها مجموعة كاملة من أسليب الكفاح الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي، كما أنها تجمع بين النضال البرلماني وغير البرلماني، والكفاح السلمي والكفاح العنفي، وكذلك الكفاح الهجومي أو الدفاعي أو التراجعي، إضافة إلى فن المساومات والاتفاقات والتحالفات الضرورية والاستفادة القصوى من مشكلات وتناقضات ومصاعب العدو الذي يراد خوض النضال ضده. من هذا يتبين أن التكتيك السياسي هو الكفاح اليومي الذي يفترض أن تخوضه الجماهير الشعبية والتصعيد المستمر لهذا الكفاح ورفع أهلية واستعداد ووعي الجماهير بأهمية خوضه والمساهمة الفعالة والمشتركة فيه. كتب لينين في هذا الصدد يقول: " إن التكتيك الماركسي يقوم على الربط المحكم بين أشكال مختلفة من طرق الكفاح وفي الانتقال الرشيق من شكل إلى أخر وبالرفع المستمر لوعي الجماهير وفي توسيع حجم الفعاليات الكفاحية المشتركة"[٣٥٩].

في ضوء هذا الفهم لاستراتيج وتكتيك الحزب السياسي الماركسي – اللينيني وفق طريقة ومضمون تدريسهما في المدرسة الحزبية عمد فهد إلى وضع استراتيج وتكتيك الحزب الشيوعي العراقي للفترة من بداية عام ١٩٤١ إلى حين عقد الكونفرنس الحزبي الأول في عام ١٩٤٤ والمؤتمر الوطني الأول في عام ١٩٤٥. إن الأخذ بالميثاق الوطني الذي أقره الكونفرنس الحزبي الأول وصادق عليه المؤتمر الوطني الأول للحزب، بكون الحزب

---

359 W. I. Lenin. Werke. Band 20. S. 206.

الشيوعي قد دخل الساحة السياسية العراقية كأول حزب يستند إلى برنامج سياسي علمي في نضاله من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية[٣٦٠].

ومن خلال تحليل علاقات القوى المحلية والعالمية حاول فهد في مقالاته الإجابة عن المسائل المطروحة من قبل استراتيج وتكتيك النضال الطبقي للطبقة العاملة العراقية. ورأى بأن المهمات الرئيسية التي تستوجب الحل في تلك الفترة هي النقاط التالية التي ثبتها الميثاق الوطني للحزب:

١. النضال من أجل الاستقلال الوطني.

٢. النضال لإيجاد حكومة تعمل لمصلحة الشعب وجهاز حكومي يعمل لمصلحة الشعب ونظام ديمقراطي صحيح.. .

٣. حل مشكلة التموين.

٤. (أ) تنمية الاقتصاد الوطني.

(ب) رفع الإنتاج الزراعي بترقية الزراعة.

(ج) تخليص الشعب من شركات الاحتكار الأجنبية.

٥. إيقاف عملية نشوء الإقطاع وإنشاء جمعيات تعاونية فلاحية.

٦. الدفاع عن مصالح العمال وتنفيذ قانون العمال رقم(٧٢) المعدل.

٧. النضال من أجل نظام ضرائبي يعفي ذوي الدخل الصغير.

٨. توسيع نطاق التعليم لأبناء الشعب من كلا الجنسين وبدون تمييز في القومية والمركز الاجتماعي .. .

٩. النضال من أجل حقوق المرأة.

---

360 Rathmann. L. U. A. Dr. Geschichte der Araber. Bd. 5. Dietz Verlag. Berlin. 1981. S. 52.

١٠. النضال من أجل أيجاد مساواة حقيقية للأقلية القومية الكردية ومراعاة حقوق الجماعات القومية والجنسية الصغيرة كالتركمان والأرمن واليزيدية.

١١. الاعتناء بالجندي العراقي المكلف، بصحته وتغذيته وتثقيفه وتربيته التربية الديمقراطية، من أجل إلغاء الأساليب غير الإنسانية المتبعة في الجيش، كالضرب والسجن..

١٢. النضال من أجل الصداقة والتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي مع الشعوب الديمقراطية وتأسيس علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي.

١٣. (أ) النضال في سبيل التقارب والتعاون السياسي بين الشعوب العربية، بين أحزابها وجماعاتها السياسية الديمقراطية، من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين والأقطار العربية المستعمرة والمحمية، ومن أجل استكمال استقلال العراق وسوريا ولبنان ومصر، ضد الصهيونية وضد الدول المستعمرة .. .

(ب) النضال في سبيل إيجاد حلف شريف، أداة لتنفيذ هذه الغاية.

١٤. النضال في سبيل التعاون الاجتماعي بين شعوب البلاد العربية.. من أجل تقوية التنظيمات الشعبية.

١٥. النضال "في سبيل التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية واستخدامها لرفع مستوى البلاد العربية الصناعي والزراعي ولغرض سعادة ورفاه شعوب البلاد العربية من أجل رفع الحواجز الجمرگيه، وتسهيل وسائط النقل والتبادل التجاري، ضد شركات الاحتكار الأجنبية ومصارفها وضد الهجوم الصهيوني الاقتصادي"[٣٦١].

ورأى فهد بأن القوة الرئيسية التي تتمكن من تنفيذ هذه المطالب، هي جبهة وطنية موحدة تضم كافة الأحزاب والقوى الوطنية والقومية التي تناضل من أجل نفس الأهداف

---

٣٦١ فهد. المؤلفات. مصدر سابق. ص ١٣٦/١٣٧.

أو قسم منها. وبذلك كان الحزب الشيوعي العراقي هو أول حزب طرح مثل هذا الشعار على الساحة السياسية العراقية وقتذاك، وناضل من أجل تحقيقها.[٣٦٢]

ولما كانت الأحزاب الوطنية الأخرى تنظر إلى الحزب الشيوعي بعين الحذر وتخشى من عواقب الاقتراب منه، وخشية من أن تبقى دعوات الحزب للجبهة الموحدة مجرد صرخة في واد، توجه الحزب بقيادة فهد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أو بالأحرى كلف فهد حسين محمد الشبيبي، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، بالعمل على تشكيل حزب علني تحت أسم "حزب التحرر الوطني"، يعمل كواجهة للحزب. وراح الحزبان يوجهان النداءات إلى القوى الأخرى من اجل تشكيل الجبهة الوطنية التي ظلت مجرد أمنية. ولعل اضطرار الحزب إلى تشكيل حزب التحرر الوطني، كواجهة، والذي لم توافق الجهات الحكومية على منحه الإجازة، دليل واضح على طبيعة السلطة الحاكمة حينذاك وخشيتها الشديدة وعدائها الصارخ للشيوعية، إضافة إلى صعوبة هضم الحزب الشيوعي بسبب فلسفته المادية وإيديولوجيته الطبقية ونظامه الداخلي، خاصة وأنها منذ عام ١٩٣٨ أصدرت مادة خاصة في قانون العقوبات البغدادي حرمت بموجبه الدعاية للشيوعية واعتمدت الحكم على من يعتنق الشيوعية ويدعو لها. ولاشك في أن الأحزاب الأخرى كانت تعرف جيداً ماذا يريد الحزب الشيوعي بشعاراته الواضحة المطروحة في النظام الداخلي. ويبدو أن مطالبة فهد للأحزاب الوطنية الأخرى، التي كانت تمثل التجار والملاكين الصغار والبرجوازية الصناعية المتوسطة من أصحاب الورشات بتشكيل الجبهة الوطنية من جهة، واعتباره الفلاحين والمثقفين والشغيلة كحلفاء رئيسيين للطبقة العاملة في النضال من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية، قد أثار الأحزاب الوطنية الأخرى وعقد من قدرة تشكيل تلك الجبهة في تلك الفترة من الانفتاح الديمقراطي النسبي في العراق في أعقاب الحرب العالمية

٣٦٢ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٣٥٨.

الثانية ولفترة قصيرة جداً[٣٦٣]. ومع ذلك فأن فهدا لم يستثن هذه الفئات الاجتماعية من التحالفات الوطنية بل توجه إليها عملياً وبصيغ مختلفة.

إن الطريقة التي تعامل بها فهد مع الحركات الماركسية في الفترة بين ١٩٤٢حتى استشهاده ثم تواصلت في الحزب بعده لم تكن تعبر عن مضمون التكتيك الذي يفترضه استراتيج الحزب حينذاك، ونعني به تعاون كل القوى السياسية الوطنية لتحقيق الهدف المركزي، تحقيق الاستقلال الوطني وإقامة حكومة وطنية ديمقراطية. إذ أنه لم يرفض التعاون معها فحسب، بل شن حملة واسعة ضدها من أجل تصفية وجودها السياسي بسبب تبنيها للماركسية وكونها منافسة للحزب ومشوشة على سياسته، وبسبب كونها تشكل الرتل الخامس في الحركة الشيوعية ومطايا البرجوازية في الحركة العمالية.. الخ، إذ أن الأممية الثالثة حرمت عملياً تبني أية قوة سياسية أخرى للماركسية، فهي الحركة الفكرية والسياسية الوحيدة التي من حقها احتكار الماركسية في جميع أرجاء العالم. وبالتالي، كان فهد يتصرف بصدد هذه النقطة من موقعه في الأممية لا من موقعه في الحركة الوطنية العراقية التي كانت تستوجب تعاون كل القوى اليسارية لمواجهة التدخل الاستعماري في شؤون العراق ورجعية سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة. وكانت في ذلك خسارة كبيرة. ولكن الواقع وضع فهد والحزب قبل وثبة كانون أمام ضرورة إيجاد لغة مشتركة مع بقية القوى اليسارية الماركسية منها وغير الماركسية، فدعا مع الآخرين إلى تشكيل جبهة تعاون اليسار، والتي تشكلت فعلاً وقاد نشاطها كامل قزانچي. كان فهد، وهو في سجنه، وكذلك قيادة التنظيم خارج السجن، بأن النضال ضد الحكم لا يمكن أن ينتصر دون تحقيق مثل هذا التعاون الواسع، وأن الحزب بمفرده لا يمكنه تحريك الجماهير الواسعة وقيادتها للتصدي لسياسات الحكومة حينذاك، بما فيها عقد معاهدة بورتسموث لتحل محل معاهدة ١٩٣٠.

---

٣٦٣ فهد. المؤلفات. مصدر سابق. ص ١٥٥ و ٢٦٢.

- وفي ما عدا ذلك كانت الرؤية الواضحة لفهد حول الأوضاع في العراق وحول المهمات التي يفترض معالجتها في الفترة القادمة قد جعلته يبتعد عن طرح مهمات تعجيزية أمام الحكومات المختلفة، كما ابتعد عن إلزام الحزب بمهمات يصعب النهوض بها حتى لو جاء إلى السلطة، بسبب طبيعة المرحلة وميزان القوى الطبقية والإقليمية والدولية، فجاء الميثاق الوطني الذي أقره الكونفرنس الحزبي الأول مكثفاً جداً ومختصرا الكثير من مهمات المرحلة، مما أعطى الانطباع بأنه لا يف حق عدد من المهمات الجوهرية للمرحلة، نشير إلى فيما يلي إلى بعض منها:

- كانت النقطة الخامسة المتعلقة بالمسألة الفلاحية ذات طبيعة إصلاحية ضعيفة وغير ثورية وغير كافية لمعالجة إشكاليات الريف والزراعة العراقية. فالميثاق لم يحدد المهمة الرئيسية في الريف والاقتصاد العراقي خلال تلك المرحلة، إلى جانب النضال من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية، أي حل المسألة الزراعية من خلال إصدار قانون للإصلاح الزراعي يهدف إلى تصفية علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية التي كانت تستنزف الدخل القومي المنتج في الريف وتمنع عن الزراعة والريف تحقيق التراكم الرأسمالي الضروري فيهما. ولم يكن في مقدور توزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين حل المسألة الزراعية بالاتجاهات الأساسية المعروفة للمنهج الماركسي في بلد مثل العراق، التي تدفع باتجاه تغيير علاقات الإنتاج في الريف ونشر علاقات الإنتاج الرأسمالية والتخلص من الأساليب البالية في الإنتاج الزراعي وإدخال المكننة في الزراعة وتأمين زيادة الإنتاج وتنويعه وتحسين معدلات الغلة لصالح تأمين المواد الأولية للزراعة والسلع الضرورية للاستهلاك المحلي وتطوير التبادل التجاري الدولي. وكان الإصلاح الزراعي البرجوازي يعتبر الطريق الوحيد لتحسين مستوى حياة ومعيشة الفلاحين والاحتفاظ بهم في الريف وتقليص حجم الهجرة الفلاحية من الريف إلى المدينة، في حين كان الميثاق بعيداً عن الحل البرجوازي الديمقراطي للمسالة الزراعية.

- جاءت النقطة الرابعة من الميثاق عامة وغير واضحة المعالم تدعو إلى تنمية الاقتصاد الوطني. ولكن كيف؟ لم يطرح الميثاق الوطني إجابة ورؤية واقعية واضحة عن

هذه المسالة الحيوية، في حين كان على الميثاق أن يؤكد أهمية التوجه صوب التصنيع الوطني ودعم الدولة للقطاع الخاص لزيادة مساهمته في التنمية الصناعية وتطوير دور الدولة في منح القروض الصناعية للمستثمرين، إضافة إلى زيادة دور الدولة في العملية التنموية لتنمية القوى المنتجة المادية والبشرية ونشر علاقات الإنتاج الرأسمالية في الصناعة، وبشكل خاص في تصنيع النفط الخام، لا على مستوى بغداد العاصمة فحسب، بل على مستوى الألوية المختلفة أيضاً. وكانت هذه المشكلة تتعلق بتطوير القوى المنتجة وخلق القاعدة المادية لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق التراكم الرأسمالي. وكانت الدعوة الواضحة والملموسة لتنمية التصنيع تعني في الوقت نفسه توسيع قاعدة ونشاط البرجوازية الصناعية المتوسطة، وهي التي تقود بدورها إلى عدة نقاط مهمة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- نشر وتكريس العلاقات الإنتاجية الرأسمالية التي تؤدي بدورها إلى نمو وتطوير الطبقة العاملة وزيادة دورهما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

* المساهمة في تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وتصنيع الزراعة وتنشيط التناقض بين الإقطاعيين والرأسماليين الصناعيين.

* زيادة الموارد المالية المقتطعة من الفائض الاقتصادي المتحقق في البلاد وتوجيهها نحو التثمير الإنتاجي والتراكم الرأسمالي.

* توسيع السوق الداخلية وتنشيط السيولة النقدية في الأسواق المحلية.

- *تقليص الحاجة إلى استيراد السلع الصناعية الاستهلاكية.

- زيادة الحاجة إلى الهياكل الارتكازية المرتبطة بالتنمية الصناعية، وبالتالي سيساعد التصنيع الوطني على تنشيط وتطوير سلسلة من النشاطات الاقتصادية التي تشغل نسبة جديدة من البطالة القائمة في البلاد.

ويلعب التصنيع الوطني دوراً مهماً في خلق وتنشيط منافسة ضرورية بين الشركات الأجنبية المصدرة للسلع المصنعة إلى العراق والمستوردة للمواد الأولية والبرجوازية

الكومبرادورية المتحالفة معها من جهة، والبرجوازية الصناعية المتوسطة والصغيرة بسبب رغبة الأخيرة في زيادة توظيفاتها وإنتاجها وتشغيلها وزيادة أرباحها، بينما يعمل التحالف الأجنبي والمحلي على إعاقة هذه العملية أطول فترة ممكنة.

- ولا شك في أن هذه الجوانب الإيجابية في التصنيع الوطني لم تكن خافية بالضرورة عن فهد، إذ ورد بعضها في معالجته لموضوع البطالة في العراق، كما عبر عن رأيه في الموقف الذي تتخذه الشركات الاحتكارية الأجنبية ضد تصنيع العراق وضد استخدام مورد النفط الخام في التصنيع العراقي. إلا أن فهد، كما يبدو، كان يريد الاختصار قدر الإمكان وعدم إغراق الميثاق بتفاصيل، إضافة إلى رغبته في عدم التوسع في وضع ميثاق وطني لحزب شيوعي كان يعمل بالسرية.

- لم يعالج الميثاق مسائل الثقافة و المثقفين والتعليم بصورة معمقة وواضحة ومن منطلق الفكر الماركسي الذي يعير أهمية خاصة للثقافة والمثقفين والحياة الثقافية عموماً. وهذا القصور لا يعني بدوره إغفال فهد لهذه النقطة، إذ غالباً ما كان يؤكد أهمية ودور المثقف في الحياة الاجتماعية والسياسية العراقية.

– وعالج الميثاق بصورة مقتضبة وناقصة لا تتناسب مع حجم وأهمية المسألة الكردية في العراق، وكذلك الأقليات القومية، والدور الذي يفترض أن يلعبه العراق في إطار البلدان العربية وعلى صعيد الإقليم والعالم.

ورغم هذه الملاحظات فأن إجراء أي مقارنة بين وثائق الحزب الصادرة عن الكونفرنس الحزبي الأول، ومن ثم عن المؤتمر الوطني الأول وكتابات فهد وحسين الشبيبي مع وثائق وبرامج وسياسات الأحزاب الأخرى آنذاك، ستوصل الإنسان إلى الاستنتاجات التالية:

١– تمكن الحزب الشيوعي العراقي منذ انعقاد الكونفرنس الحزبي الأول والمؤتمر الوطني الأول أن يرسم سياسة عملية ويطرح على المجتمع رؤية واضحة حول "النضال من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي". وكان الحزب يناضل بمختلف الوسائل السلمية من أجل تحقيق تلك الأهداف. ولم يطرح فهد فكرة "الثورة البروليتارية"، بل أن الحزب قد استغنى عن شعار "دكتاتورية البروليتاريا" في نظامه الداخلي، رغم نقده

الشديد الذي وجهه إلى عبد الله مسعود وجماعته لرفضهم الحديث عن فكرة دكتاتورية البروليتاريا وتثبيتها.

واستطاع الحزب بوسائل نشره المحدود وسرية العمل التي فرضت نفسها عليه، أن يستفيد من دار الحكمة وبعض المجلات العلنية لنشر أفكار وسياسات الحزب وموضوعاته البرنامجية على نطاق مناسب لتعبئة الناس حولها. وساهمت الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني برسائلها المعروفة، وعصبة مكافحة الصهيونية بجريدتها، العصبة، وجمعية مكافحة النازية والفاشية، في نشر الكثير من تلك الأفكار والكراسات والمقالات التي تعالج قضايا الفكر والسياسة من منطلقات الحزب الشيوعي العراقي.

وكان الحزب يدفع العمال إلى تقديم طلبات للحصول على إجازات لنقاباتهم من جهة، وكان من جهة أخرى يحرض العمال على تنظيم الأضرابات لتأمين أو ضمان حقوقهم المشروعة. كما حاول فهد بمختلف الأساليب المتوفرة إقناع الفلاحين على المشاركة في العمل السياسي، سواء عن طريق فتح الجمعيات أم خوض النضال لانتزاع تلك الحقوق المشروعة. ومن أجل هذا الغرض كلف بعض رفاقه لتأسيس "جمعية أصدقاء الفلاح"[٣٦٤].

- كان استراتيج وتكتيك الحزب في مرحلة ما بعد الحرب، يتميزان بما يلي:
- تشديد النضال من أجل انتزاع الاستقلال وتكريس السيادة الوطنية.
- فضح الطابع الاستغلالي للرأسمالية وذكر أسباب الأزمات الاقتصادية.
- توضيح الدور التاريخي للاتحاد السوفييتي، كجبهة ضد الاستغلال الرأسمالي والرجعية والفاشية ومن أجل السلم والحرية والاستقلال الوطني.
- إلهاب حماس الشغيلة والجماهير وتوحيد نضالهم المشترك من خلال الفعاليات السياسية.
- تأسيس النقابات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية، مثل اتحاد الطلبة.

---

٣٦٤ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٣٦٢.

- النضال من أجل تأسيس الجبهة الوطنية.
- ربط العمل العلني بالسري في مجال العمل الحزبي.
- توحيد أشكال النضال الثلاثة، الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية.

– النضال من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

وإذ كان الحزب بوضعه السري غير قادر على تحقيق هذه الأهداف المعقدة، فأنه لجأ إلى تشكيل حزب التحرر الوطني المشار إليه سابقاً، بيد أن الخطأ الذي يبدو لنا قد حصل في حينه يكمن في أن الهيئة المؤسسة لهذا الحزب كانت تضم أسماء شيوعية معروفة تماماً، الأمر الذي أدى إلى رفض الطلب وخسر الحزب المناورة المنشودة من تأسيسه أصلاً.

ورغم السرية الصارمة التي فرضها الحزب على نفسه بسبب ملاحقة الدولة لنشاطه ورفاقه، استطاع الحزب أن يدخل في نوع من العلاقات الإيجابية مع الأحزاب البرجوازية ذات الاتجاهات الوطنية والديمقراطية. وكانت تلك الأحزاب تحذر من التعامل مع الشيوعيين خشية اتخاذ مواقف قمعية ضدها من جانب السلطة وأجهزتها الأمنية. بيد أن الحزب، ورغم كل المشكلات حصل على ثقة بعضها.

المبحث الثاني

المؤتمر الوطني الأول للحزب وإقرار نظامه الداخلي

برز الحزب الشيوعي، الماركسي–اللينيني، في الحياة السياسية في العراق كظاهرة جديدة ومتميزة وذات أثر بارز وملموس فيها. وأشار فهد إلى أن الحزب ليس هدفاً بحد ذاته، بل هو الأداة الفعلية والوسيلة الضرورية لتحقيق الأهداف التي يناضل من أجلها. كما أكد بوضوح أن نهوض الحزب بمهماته وتنفيذ ميثاقه الوطني يستوجب منه لا من أجل تشكيل حزب شيوعي فحسب، بل العمل من أجل توفير عدد من المستلزمات الجوهرية في مثل هذا الحزب، منها بشكل خاص:

- بناء حزب ماركسي–لينيني، بولشفي من طراز جديد.

- صيانة وحدة الحزب وتعزيز لحمة تنظيماته وتوسيع قاعدته.

- المركزية الديمقراطية، أي اعتماد مبدأ خضوع الأقلية لقرارات الأكثرية. ولكن هذا المبدأ لا يعتمد خضوع الأكثرية للأقلية في قرارات القيادة المركزية للحزب فحسب، بل ويمنع على الحزبي أن يطرح وجهة نظره، إذا كان من الأقلية خارج إطار خليته الحزبية أو التبشير بها، رغم التزامه وتنفيذه لقرار الأكثرية، أي لا يسمح للأقلية بالتعبير عن رأيها أو نشره أو التصريح به، إذ يعتبر ضمن عملية الإخلال بالمركزية الديمقراطية وبوحدة الإرادة والعمل في الحزب الشيوعي، وأن ذلك سيدفع بالحزب إلى فوضى فكرية ويعرقل عملياً تنفيذ القرارات. ويفترض تنفيذ هذا المبدأ بما لا يتعارض مع العمل السري.

- الطاعة الحزبية الواعية، وينبثق عنها طاعة تنفيذ كل قرارات وتوصيات وسياسات الحزب من جانب هذا الرفيق أو ذاك وهذه الهيئة أو تلك، بغض النظر عن القبول بها أو رفضها أو عدم القناعة بها، إذ على العضو والمرشح الحزبي وكذا الهيئات الحزبية تنفيذ القرارات بغض النظر عن الموقف الذاتي.

- السرية التامة والصيانة الكاملة لأسرار الحزب والالتزام بالضبط الحديدي.

- ممارسة النقد والنقد الذاتي.

رفض قبول الأفراد الذين يتبنون أفكاراً تحريفية وانتهازية في صفوف الحزب، إذ أن هؤلاء الأشخاص ليسوا سوى مطايا النفوذ المعادي للطبقة العاملة وحزبها السياسي.

على العضو الحزبي أن يعترف ببرنامج الحزب ويتقيد بنظامه الداخلي وأن يساعد الحزب ماديا وأن يعمل في أحدى منظماته.

- وفي ما عدا ذلك ركز النظام الداخلي على ثلاث مسائل جوهرية هي:

- أن الحزب الشيوعي العراقي هو حزب الطبقة العاملة العراقية ويناضل في سبيل مصالحها الحيوية، ويلتزم في عمله مبدأ الأممية التي تدعو إلى الأخوة بين الشعوب، ويناضل ضد الفاشية، ويعتبر الأممية وحركة التحرر الوطني دعامتين أساسيتين تسندان حركة التحرر الوطني العراقية.

• وأنه يناضل في سبيل الاشتراكية وتحقيق العدالة الاجتماعية ويعمل من أجل إقامة دكتاتورية البروليتاريا باعتبارها الطريق للخلاص من دكتاتورية البرجوازية وبناء الاشتراكية. وأنه يستند في ذلك إلى "التعاليم الماركسية – اللينينية وأهدافها البعيدة المدى هي عين اهداف الأحزاب الشيوعية العالمية كما بينها ماركس–أنجلز–لينين–ستالين، وأن نظرته إلى الكون وإلى جميع القضايا الاجتماعية مادية ديالكتيكية مستقاة من تلك التعاليم الثورية...".[٣٦٥]

• السعي للاستفادة من الأحزاب السياسية الوطنية باتجاه دفعها لاتخاذ مواقف تنسجم مع سياسة الحزب من خلال التعبئة الجماهيرية حول شعاراته ومن خلال دعوتها للتعاون دون شروط مسبقة أو التزامات معينة، ودعوتها للتعاون والتحالف، إذ رفع في حينها شعار "قووا تنظيم حزبكم، قووا تنظيم الحركة الوطنية".

• ممارسة تكتيكات سياسية فعالة تتجلى برفع شعارات وطنية وعملية تنسجم مع حاجات وتفكير الناس وقدراتهم النضالية، لتأمين التفافهم ومساهمتهم في النضال.

• التغلغل في صفوف الجماهير الواسعة وبشكل خاص بين الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الفعلية بنشاط الحزب من جهة، وتلك الجماعات الأخرى ذات التأثير الفكري والسياسي الواسعين على الناس، أي العمال والفلاحين والكسبة والحرفيين أولا، ثم الطلاب والمثقفين والجنود ثانيا، من جهة أخرى. وقد تطلب هذا إيلاء الحزب عناية خاصة بمنظمات المجتمع المدني، أي بالمنظمات المهنية والنقابات وغير الحكومية ذات الارتباط الواسع بحركة ونشاط ومصالح الناس مثل النقابات والتنظيمات الاجتماعية والحركة النسوية والطلابية والشباب التي كان في مقدورها أن تلعب دورا مزدوجا هما: تأمين تنشيط هذه المجالات للتأثير في الحركة الجماهيرية وزجها في النضال وربط قضاياها بقضايا المجتمع والمصالح الوطنية العامة، وتأمين الحصول على أعضاء وكوادر للحزب من خلال العمل الفعال والمبادر في هذه المجالات.

---

٣٦٥ المصدر السابق نفسه. ١٥٦.

الاستفادة من الصحافة العلنية دون تحفظات لنشر أفكار وشعارات الحزب بالصورة المناسبة، خاصة وأن مجالات النشر عند الحزب كانت محدودة. وحذر فهد من محاولات بعض المناضلين اليساريين الانخراط في صفوف الأحزاب الوطنية للتأثير عليها من مواقع يسارية، إذ أن مثل هذه الخطوة يمكن أن تقود إلى صراعات غير مبررة في تلك الأحزاب وتسىء إلى العلاقات الوطنية بين الأحزاب.

الصدق والأمانة في ما ينشره الحزب في صحافته ودعايته من معلومات وأخبار ومشكلات وما ينقله إليهم من أوضاع بعيدا عن المبالغة أو الكذب أو طرح مسائل من نسج الخيال ولا تعبر إلا عن رغبات وتصورات أصحابها من أجل إدانة هذا السياسي الحاكم أو ذاك. وقد كسب هذا الموقف مصداقية واسعة وعميقة وثقة واحترام الجماهير وبعض الحاكمين، سواء كانوا من الأصدقاء أم الأعداء.

واعتمد فهد على تلك المبادئ وكذلك على كراس ستالين "في سبيل تكوين بولشفي"، الذي كان قد صدر في عام ١٩٣٥ ودرس في المدارس الحزبية في الاتحاد السوفييتي وكذلك في مدرسة كادحي الشرق الحزبية.

ومن هنا يتبين للإنسان بأن فهد حاول أن يكرس في الميثاق الوطني والنظام الداخلي مجموعة من المبادئ والأسس التي تحكم عمل الحزب لفترة غير قصيرة.[٣٦٦]

إن تسجيل هذه الاتجاهات الأساسية في نشاط الحزب والتي دعا لها وثقف بها وأكدها فهد في عمله اليومي لا يعني بأي حال بأن الحزب ورفاقه وصحافته وممارساته اليومية لم يتجاوزها هنا وهناك أو ينحرف عنها بهذا القدر أو ذاك، وهو ما سنتطرق إليه في مجرى البحث وحيثما وجدنا ضرورة ذلك.

---

٣٦٦ فهد. المصدر السابق نفسه. النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي. ص ١٥٣–١٨٣.

المبحث الثالث

موقف الحزب الشيوعي العراقي من حركة شباط–مايس ١٩٤١

في الأول من أيلول/سبتمبر من عام ١٩٣٩ فجرت الدولة الألمانية الهتلرية الحرب العالمية الثانية بهدف هيمنة الإمبريالية الألمانية على العالم والإطاحة بالدولة الاشتراكية الجديدة وبالشيوعية وسحق الديمقراطية في العالم، إضافة إلى الرغبة في الانتقام من المنتصرين على ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، ونشر النظم الفاشية التابعة في بقية بلدان العالم.

وفي العراق اختلفت المواقف بشأن الحرب، كما تابعنا ذلك سابقاً، ووقع انقلاب شباط–مايس ١٩٤١ ضد الوجود البريطاني في العراق وضد الحكومة الموالية للاستعمار البريطاني. وكان يوسف سلمان يدرك حراجة الموقف. فالاتحاد السوفييتي كان قد عقد مع الدولة الألمانية الهتلرية اتفاقية ميونيخ للسلام بين البلدين في عام ١٩٣٩، رغم أن القوات الألمانية كانت قد غزت تشيكوسلوفاكيا وبولونيا، وبالتالي لم يكن في حالة حرب مع ألمانيا، ولكن يدرك أيضاً بأن هذه الحرب الفاشية يفترض أن تشجب لأنها تريد تحويل العالم إلى مستعمرات لها حيث تسود عليهم النظرة الآرية العنصرية إزاء الشعوب الأخرى. وبالتالي كان الوضع حرجاً في الموقف من بريطانيا والقوات البريطانية التي كانت في حرب مع ألمانيا الهتلرية. هذا الموقف المعقد من جهة والتأييد الواسع النطاق الذي حظي به الانقلابيون من أوساط الشعب، بسبب كره الجماهير للاستعمار البريطاني من جهة أخرى، وضعت فهد والحزب في مأزق حرج. ولكن الأممية التي كانت بطبيعة الحال ضد الاستعمار بشكل عام، إلا أنها كانت ضد الفاشية وضد الحرب التي أعلنتها وغزت الدول الأخرى. ولكن لك يكن من السهل الاجتهاد بموقف آخر، خاصة وان عدم تأييد الحكومة الجديدة كان يعني الانعزال عن الشعب، وبالتالي احتمال تلقي ضربة قاسية من الحكومة القائمة والحزب في بداية إعادة تكوينه. لهذا بادر فهد إلى توجيه رسالة باسم الحزب إلى رئيس وزراء الإنقلاب حينذاك. رشيد عالي الگيلاني، يعبر في مضمونه عن هذا الموقف القلق إزاء الوضع. ونصت الرسالة على ما يلي:

فخامة رئيس الوزراء رشيد علي الگيلاني المحترم.

إن الحزب الشيوعي العراقي بهنيء فخامتكم على ما كسبتم من محبة ودعم بين الناس... ويقدر تماماً مدى صعوبة المسؤولية التي تحملون في هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا... وإذا لم يكن (الحزب) قادراً على التعبير عن مشاعر التعاطف بطريقة مشروعة، فإنه لم يهمل اللجوء إلى وسائل أخر، وربما يكون ببيانه، المعروف، قد سبق آخرين إلى تأييد الحركة وتعريف الناس بمعناها الحقيقي. وبتقديم دعمه هذا لم يكن الحزب يتصرف مصادفة أو كيفما اتفق، بل بما يتفق مع المعايير النابعة من التعاليم الثورية لماركس ولينين... وهذه التعاليم ستوجهنا أيضاً في تقييم اي شكل قد تتخذه الحركة في المستقبل...

إن الحزب يؤمن – وهذا ما أوضحه في ... "الشرارة"– بضرورة الاعتماد كلياً على سلطة أبناء الشعب الذين يجب السماح لهم –لذلك– بالتمتع بكل حقوقهم الدستورية بلا انتقاص. إن الاعتماد على قوة أخرى غير قوة الشعب أو السير بطريقة لا تتفق مع طموحاته، سيشكل خيانة لا تغتفر. وعلى هذا الأساس، وبهذه الروحية، ومدفوعاً بإحساسه بالواجب الوطني، يشعر الحزب الشيوعي أنه مدعو لأن يقدم لفخامتكم رأيه في ما يتعلق بأمور معينة ... ضارة بالحركة الوطنية.

أولاً، يأسف الحزب الشيوعي، بل يشمئز من الأعمال الاستفزازية المدبرة ضد إخوتنا اليهود من قبل أدوات الاستعمار البريطاني من جهة ودعاة الاستعمار الألماني من جهة أخرى. إن الاعتداء على الحريات واقتحام البيوت وسلب الممتلكات وضرب الناس وقتلهم ليست، يا صاحب الفخامة، مخالفة للقانون والعدالة فحسب، بل إنها أمور تتعارض مع النزعة الطبيعية لهذه الأمة إلى الكرم والبسالة والنبل ... إن أمثال هذه الأعمال الإجرامية تؤذي سمعة الحركة الوطنية وتؤدي إلى إحداث شرخ في صفوف الجبهة الوطنية الموحدة، وبالتالي إلى الفشل، ومن يستفيد من هذا غير الاستعمار؟ وإننا إذ نعبر بهذا عن عدم موافقتنا، فأننا لا ننكر بشكل من الأشكال وجود خونة ينتمون إلى الطائفة اليهودية وقفوا

مع عصابة عبد الإله ونوري السعيد وأتباعهما الشريرة، ولكننا نشعر أن العقاب يجب إلا يعمهم جميعاً، استناداً إلى مواد القانون.

ثانياً، إننا من أصحاب الرأي القائل، في ما يخص الدعاية أنه يجب على الإدارة المختصة أن توجه العراقيين على أساس خطوط وطنية صحيحة، ولكننا لاحظنا مؤخراً، وبقلق غير قليل، ... أنها انحرفت إلى سبل لا يمكنها إلا إيذاء الناس ... لم نسمع مؤخراً إلا قرعاً للطبول حول "القضية العادلة" لقوى المحور ... وإنكم تتفقون معنا، بلا شك، يا صاحب الفخامة، أن القوى المذكورة ليست أقل إمبريالية من بريطانيا.

ثالثاً، هناك مسألة المساعدة الخارجية، إن بياناتكم المتكررة حول مناعة الحركة الوطنية ضد أية شائبة أجنبية كانت مطمئنة ... إن الاعتماد على أية مساعدة من أية دولة استعمارية يرقى إلى مستوى خيانة الحركة والسقوط في أحضان استعمار آخر، ومن المؤكد أن هذا ما لا يرغب فيه فخامتكم ... إننا نتوقف عند هذه النقطة نظراً للتقرير الواسع الانتشار، المنسوب إلى مصدر مسؤول، والقائل بأن قوات أجنبية ستصل إلى العاصمة بدعوى حماية استقلال العراق، جنباً إلى جنب مع الجيش العراقي الباسل. وإذا صح هذا، خلافاً لما نأمل، فهذا يعني أن حركتنا الوطنية قد تلطخت وأصبحت جزءاً من الحرب الإمبريالية الثانية، وهي حرب حذرنا من وجوب بقاء البلاد بمعزل عنها ... وبالإضافة إلى هذا، لقد أكدنا في الماضي، ونؤكد الآن مرة أخرى، أن الدولة الوحيدة التي نستطيع الاعتماد عليها من دون مخاطرة أو تهديد لسيادتنا الوطنية هي الاتحاد السوفييتي. إننا نعتقد أن فخامتكم تقاسموننا هذا الرأي. وقد يزعم البعض، خطأً، أن مساعدة الاتحاد السوفييتي ستجر وراءها الشيوعية إلى هذا البلد، ولكن تكفي الإشارة هنا إلى أن الاتحاد السوفييتي ساعد تركيا وإيران في حروبهما من أجل الاستقلال ولم يصبح البلدان شيوعيين. وبالإضافة إلى هذا، فإن الشيوعية ليست رزمة يمكن المرء أن يحملها من دولة إلى أخرى، بل هي حركة جماهيرية تنبع من شروط الإنتاج والتوزيع الاقتصادي بالدرجة الأولى.

وهناك مسألة أخرى ... هي مسالة المساجين السياسيين ... إننا نأسف لأن عطفكم لم يمتد حتى الآن ليشمل الجنود الشيوعيين الشجعان الذين صدرت الأحكام بحقهم في العام ١٩٣٨...

... ونكر كذلك دعوتنا السابقة إلى ضرورة محاربة ارتفاع تكاليف المعيشة.

وفي الختام، لقد رأينا من المناسب أن نعبر عن وجهات نظرنا في رسالة خاصة إلى فخامتكم بدلاً من أن نفعل ذلك في بيان علني موجه إلى الجمهور لكي يفسح في المجال أمامك للعمل بهدوء لما هو في صالح الحركة الوطنية، ولكننا لن نتردد في نشر وجهات النظر هذه ... إذ لمسنا أي انحراف هن أهداف الحركة كما حددها حزبنا. إننا لا ندعم أياً كان إلا بمقدار ما ينفع الشعب، لأن رسالتنا تتلخص في خدمة الشعب، والشعب وحده".

٧ أيار (مايو) ١٩٤١ الحزب الشيوعي العراقي[٣٦٧]

- إن القراءة المتأنية للرسالة تسمح لنا بتسجيل الملاحظات التالية:
- رغم كلمات المجاملة والاحترام لمركز رئيس الوزراء، فأن الرسالة كانت صريحة جداً في إدانتها للدولة الألمانية الفاشية الدكتاتورية ذات الأطماع الاستعمارية والكراهية العنصرية إزاء الشعوب والاتجاهات الفكرية والسياسية الأخرى.
- تأكيده على ضرورة الابتعاد عن الاعتماد على هذه الدولة الاستعمارية في سياستها الداخلية والخارجية والاعتماد على الشعب العراقي لا غير.
- تأكيد أهمية العودة إلى الشعب العراقي والدفاع عن مصالحه الحيوية والاستجابة لإرادته، وربط تأييده للحكومة الجديدة في مدى التزامها بمصالح الشعب واستقلال البلاد.
- الدعوة إلى سيادة الحرية والديمقراطية في البلاد.

---

٣٦٧ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٠٧–١٠٩.

- يدين بصرامة وحزم الأعمال الإرهابية التي ارتكبت بحق المواطنين اليهود في العراق ويعتبرها مخالفةً للدستور ومسيئةً لسمعة الحركة الوطنية، ويطالب بتطبيق القانون حتى إزاء من يعتبرون خونة للوطن.
- الدعوة إلى إطلاق سراح السجناء الشيوعيين من منتسبي الجيش العراقي.

الدعوة إلى إقامة العلاقات الودية مع الاتحاد السوفييتي وطلب العون منه، إذ لا تحمل هذه الدولة أطماعاً استعمارية، وهي تدعو إلى السلم والصداقة.

كما أكد في بداية الرسالة عن حقيقة واقعة، هي أن حكومة رشيد عالي الگيلاني حظيت بتأييد الشعب العراقي بسبب كراهية الشعب للاستعمار البريطاني وعملائه في الداخل.

وقد كان لهذا الرسالة الموجهة إلى رشيد عالي الگيلاني، وهي في الوقت نفسه موجهة إلى القوميين الذين كانوا يوجهون هذه الوزارة، أي الحزب السري أو اللجنة السرية، تأثير إيجابي غير مباشر على موافقة العراق على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي في مقابل اعتراف الاتحاد السوفييتي بحكومة الانقلاب الجديدة. كما أمكن إطلاق سراح السجناء الشيوعيين ولم يشتد الضغط على الشيوعيين في هذه الفترة القصيرة من حكم القوميين. ولكن السؤال الذي يفترض الإجابة عنه هو: هل كان هذا الموقف من الناحية المبدئية صحيحاً أم خاطئاً؟

نعرف جميعاً بأن ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان العسكرية كانت قد عقدت حلفاً معادياً للاتحاد السوفييتي والكومنترن في عام ١٩٣٧، سمي ب "الحلف المعادي للكومنترن" أي الحلف المعادي للشيوعية. وفي أعقاب ذلك وجدت الدول الرأسمالية المتطورة أن هذا الحلف يمكن أن يوجه ضد الاتحاد السوفييتي فوافقت على عقد اتفاقية تحالف بين ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا سميت ب "اتفاقية ميونيخ" بتاريخ ١٩٣٨/٩/٢٩، بالرغم من قيام ألمانيا قبل ذاك باحتلال النمسا، أي في عام ١٩٣٨، ثم قامت باحتلال تشيكوسلوفاكيا بعد يومين لا غير من عقد تلك الاتفاقية، أي في ١٩٣٨/١٠/١. وكانت هذه الاتفاقية بدورها موجهة ضد الاتحاد السوفييتي وضد الأممية الشيوعية. ولقد شجعت هذه الاتفاقية الدولة الألمانية على التحرك والتهيئة للقيام بعمليات

جديدة لاحتلال مناطق أخرى. وكانت كل من بريطانيا وفرنسا تطمحان إلى أن تقوم ألمانيا بغزو الاتحاد السوفييتي، وهو الذي لم يقع حينذاك، بل عمدت ألمانيا إلى اقتراح عقد اتفاقية جديدة مع الاتحاد السوفييتي من أجل تحييده مؤقتاً، بعد أن حيدت الدول الأخرى. وقبل ذاك، أي في ٢٩ تموز/ يوليو/ من عام ١٩٣٨،كان الاتحاد السوفييتي قد تعرض إلى اعتداء ياباني وتجاوز لحدوده، حيث جوبهت بهجوم معاكس أدى إلى تراجعها وتحرير الأراضي التي كانت قد احتلتها. وفي الحادي عشر من أيار/مايس ١٩٣٩ هاجمت القوات اليابانية جمهورية منغوليا الشعبية واحتلت جزء من أراضيها. وبسبب وجود اتفاقية دفاع مشترك بين الاتحاد السوفييتي ومنغوليا الشعبية منذ عام ١٩٣٦، فقد تقدمت القوات السوفييتية وخاضت معركة شرسة بالتعاون مع القوات المنغولية ضد القوات اليابانية المحتلة واستطاعت تحرير الأراضي المنغولية من الغزاة. وقد تحملت اليابان خسائر فادحة في الأرواح في هذه المعارك. ولم تكن القوات السوفييتية والمنغولية دون خسائر أيضاً.

وبعد توقيع اتفاقية عدم اعتداء بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي بأسبوع واحد فقط قامت القوات الألمانية بغزو بولونيا واحتلالها. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن حكومة بولونيا كانت قد رفضت الدعم الذي أراد السوفييت تقديمه للدولة البولونية لمقاومة الغزو الألماني. وعلى أثر هذا الغزو أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا. وبقى الاتحاد السوفييتي على الحياد، رغم شجبه للعدوان على بولونيا واحتلالها. وبعد احتلال بولونيا وإعلان الحرب على ألمانيا من جانب بريطانيا وفرنسا توضحت الأهداف الألمانية بشكل كامل، إذ أصبح الاتحاد السوفييتي هدفها اللاحق، علماً بأن ألمانيا كانت تطمع بالحصول على عمق أوروبي وإمكانيات أوروبية أوسع لحربها ضد الاتحاد السوفييتي، إذ لم يكن هدفها الآني في عام ١٩٢٩، ولكنه كان هدفها الأساسي. والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن الاتحاد السوفييتي قد استفاد من اتفاقية عدم الاعتداء التي وقعها مع ألمانيا في عام ١٩٣٩ لكسب الوقت من أجل التهيئة لمقاومة العدوان الألماني المحتمل جداً. ومع ذلك فأن هناك الكثير من الاعتراضات والتحفظات والرفض

التي طرحت في حينها من جانب الشيوعيين الألمان ضد الاتفاقية، رغم أن قيادة الحزب الشيوعي الألماني بررت الاتفاقية في حينها واعتبرتها مفيدة للاتحاد السوفييتي[٣٦٨]. ولم يكن عدم الموافقة محصوراً بالألمان، بل أن كثرة من السوفييت ومن الشيوعيين في بلدان أخرى وجدوا تلك الاتفاقية غير مقبولة وغير ذات جدوى وأن ألمانيا هي الأخرى تريد كسب الوقت للتهيئة للهجوم على الاتحاد السوفييتي، وأن هذه الاتفاقية يمكن أن تعطي الانطباع للسكان بأن لا مخاطر على الاتحاد السوفييتي، وبالتالي تضعف اليقظة إزاء الحرب والفاشية والعدوانية الألمانية، وتعطي الانطباع للشعوب الأخرى وكأن الاتحاد السوفييتي غير مهتم بقضيتهم ومصيرهم. ولم تكن هذه التحفظات دون أساس واقعي أو أنها كانت خاطئة، إذ دللت الأيام على صواب تلك التحفظات.

لقد وقفت الأممية الشيوعية في حينها ضد الدولة الهتلرية والفاشية وضد احتمالات الحرب، وتجلى هذا في قرارات المؤتمر السابع واجتماعات اللجنة التنفيذية وسكرتاريتها، كما انعكس على مواقف الأحزاب الشيوعية عموماً. وبالتالي كان موقف الحزب الشيوعي العراقي منسجماً مع مواقف الأممية الشيوعية بشأن الموقف من الدولة الألمانية ومن الفاشية والحرب. وكان الخطأ الذي يفترض تسجيله هنا يكمن في التقسيم غير الواقعي الذي مارسته بعض الأحزاب الشيوعية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، بين فترة الحرب قبل دخول الاتحاد السوفييتي، أي الفترة الواقعة بين شن الحرب في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ والثاني والعشرين من حزيران/يونيو من عام ١٩٤١، وفترة الحرب بعد دخول الاتحاد السوفييتي فيها، أي بعد شن الدولة الهتلرية العدوان على البلاد السوفييتية في الثاني والعشرين من عام ١٩٣٩ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان الحزب قد شجب الحرب باعتبارها حرباً تدور بين دول استعمارية، ولكن في حقيقة الأمر كانت الحرب عدواناً هتلريا صارخاً على النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا وبلدان أخرى لاحقة ثم كان لاحقاً على الاتحاد السوفييتي، وبالتالي كان يفترض أن يكون الشجب لألمانيا التي بدأت

368 Kuehnrich، Heinz. Die KPD im Kampf gegen die faschistische Diktatur 1933-1945. Dietz Verlag. Berlin. 1987. S. 136/137.

العدوان والحرب ابتداءً حتى قبل وبعد إعلان الحرب من جانب بريطانيا وفرنسا على ألمانيا، بغض النظر عن موقف الاتحاد السوفييتي كدولة لها مصالحها وسياساتها ومواقفها، التي يمكن أن تختلف عن مواقف وسياسات الأحزاب الشيوعية الأخرى، سواء كانت في الحكم أم خارجه.

إن العداء الثابت للإمبريالية البريطانية لدى الشيوعيين العراقي، كجزء من عدا الشعب العراقي كان قائماً قبل العدوان على الاتحاد السوفييتي وبعده، وبالتالي فأن التمييز إزاء بريطانيا بين الفترتين لم يكن سليماً، والمساومة مع حكومة رشيد عالي الگيلاني التي كانت تريد التعاون مع دول المحور لم يكن صائباً، إذ كان لا بد من توجيه كل الجهود لاندحار الجيوش الفاشية في الحرب. لقد كانت النظرة ضيقة في هذا الصدد. وقد أعاد الحزب النظر في موقفه حينذاك واعتبره خاطئاً، رغم أن إدانة الإنقلاب حينذاك أو سياسة الانقلابيين بشكل حازم كانت تقود إلى مصاعب غير قليلة للحزب الفتي، ورغم أن التأييد لم يكن بدون شروط، ولكنه يبقى موقفاً خاطئاً. ويبدو أن زكي خيري أعتبر الموقف الأساسي للحزب الذي برز في رسالته إلى رشيد عالي الگيلاني صائباً حتى بعد مرور عشرات السنين على تلك الأحداث، ولم يعتبره خاطئا بحجة أن الاستعمار البريطاني كان يريد التوسع في تفسير معاهدة ١٩٣٠، في حين كانت المعاهدة صريحة في موقفها من التعاون مع بريطانيا في حالة الحرب، رغم أن الشعب العراقي كان ضد المعاهدة أصلا وناضل من أجل التخلص منها واعتبرها معاهدة استرقاقية . كتب زكي خيري يقول: "واستطاع الحزب بقيادة فهد أن يتخذ موقفاً صائباً وجريئاً من "حركة مايس ١٩٤١، فقد جاءت الحركة رداً على محاولات السلطات البريطانية التوسع في تفسير بنود معاهدة ١٩٣٠ والاستفادة من الوضع الدولي لفرض احتلال العراق من جديد فثار الشعور الوطني لدى الشعب العراقي ولجأت العناصر القومية في الجيش وقادت أول صدام مسلح ومكشوف ضد بريطانيا منذ ثورة العشرين.

وجّرت "حركة مايس" أوسع جماهير الشعب للنشاط السياسي ومن شدة زخمها اضطر أعضاء مجلس النواب والأعيان الملكيين إلى تأييد الحركة خوفاً من الشعب الغاضب فهرب

أقطاب النظام الملكي واستلم قادة الحركة الحكم"[٣٦٩]. في حين وجد الحزب بقيادة فهد نفسه أمام إعادة تقييم لموقفه السابق مشيراً إلى ما يلي: "لا ينكر أن دول المحور استغلت ظروف الحكم الاستبدادي، وظروف حياة الجماهير السيئة فاستطاعت أن توجد لها أنصاراً ودعاة كثيرين، أي أنها أوجدت لها قاعدة اجتماعية بين الشعب العراقي لتسهل لها أمر الاستيلاء على العراق الذي كانت تطمع فيه، لما فيه من ثروات طبيعية ولمركزه الإستراتيجي، منذ عشرات السنين، غي أن أنصار ألمانيا النازية (والمحور على العموم) كانوا يتألفون من صنفين رئيسيين متميزين، أولهما الناس المخدوعون الذين أصيبوا بحمى الدعايات النازية، وهؤلاء وجدوهم من بين الناقمين على الوضع والكارهين للاستعمار البريطاني والوطنيين "المتعصبين" "والعرب المتعصبين" "والشبان المتحمسين" للحركة والتظاهر ومن الأميين، والأميين بالسياسة، وعبدة القوة ومن بين أشباههم، فهذا الصنف قد تخلى بالحقيقة عن موقفه السابق من النازية، إلا أن أفكاره المغلوطة الناتجة عن الجهل، والظروف الموضوعية لا تزال إلى حد بعيد موجودة وقابلة للاستغلال من قبل أي جهة رجعية. أما الصنف الثاني فهو الرتل الخامس بمعناه الصحيح، وهذا يتألف من أناس يحترفون مهنة الجاسوسية وخيانة الوطن، لقاء أجور أو مناصب عالية ومنافع شخصية. ومن الرجعيين ذوي المصالح الطبقية الذين يرون (نظرة خاطئة بالطبع) في الفلسفة النازية وأسلوب حكمها، في الاتفاق معها وخدمتها وسيلة للمحافظة على مصالحهم الطبقية"[٣٧٠]. ثم وصف الحركة الانقلابية بأنها مغامرة قام بها رشيد ورهطه في كلمته أمام الكونفرنس الحزبي الأول العام ١٩٤٤ إذ قال، في معرض حديثه عن استفادة بريطانيا من تلك المغامرة لتهيمن على العراق، ما يلي: "لقد استغلت بريطانيا العظمى فشل مغامرة رشيد عالي

---

٣٦٩ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٦٠.

٣٧٠ فهد. كتابات الرفيق فهد. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. دار الفارابي–بيروت. الطريق الجديد–بغداد. ١٩٧٦. ص ١١٨/١١٩.

ورهطه (مايس ١٩٤١) والإتيان بساسة الحكم (معظمهم الآن في الحكم) الفارين، إلى العراق وحمايتهم ..."[٣٧١]. لقد كان الانتقاد الذاتي خجولاً ولكنه مع ذلك كان واضحاً.

---

٣٧١ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٠.

خلاصة الكتاب الثالث

كان التحرر من الهيمنة العثمانية إنجازاً كبيراً لصالح المجتمع البدوي – الفلاحي المتخلف الذي عانى من ذات الأمراض والعلل التي كانت تعاني منها الإمبراطورية العثمانية الاستعمارية البالية، رغم محاولات التجديد التي بذلتها القوى المثقفة والواعية من ساسة الدولة العثمانية وعلمانييها.

وكان التحالف البريطاني الفرنسي، الذي أسقط الدولة العثمانية قد أوجد فرصة كبيرة لنهوض عقلاني ومعجل لمجتمعات الولايات الثلاث (بغداد والبصرة والموصل، وبضمن الأخيرة كردستان الجنوبية) التي كانت تحت الهيمنة العثمانية ما يقرب من أربعة قرون عجاف، إذ كان في مقدور بريطانيا، التي أصبحت هذه الولايات الثلاث في أعقاب الحرب العالمية الأولى من حصتها في تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري في المنطقة بين الدول المنتصرة، أن تفتح أبواباً واسعة أمام شعوب هذه المنطقة، التي شهدت حضارات قديمة متقدمة وساهمت في بناء صرح الحضارة الإنسانية والتي تعثرت وسقطت في انقطاع وارتداد حضاري شديد وطويل الأمد، للتمتع بالحرية ومنجزات الحضارة الغربية الحديثة، تماماً كما تمتعت أوروبا بمنجزات حضارة هذه المنطقة والدولة العباسية وحضارة الأندلس وساعدتها على النهوض من كبوة القرون الوسطى. إلا أن الأهداف الاستعمارية لبريطانيا الرأسمالية، وكذا فرنسا في مناطق أخرى غير العراق، قد ضيقت الخناق وقلصت من فرص الاستفادة العقلانية من سقوط الدولة العثمانية ومن منجزات الحضارة الأوروبية الحديثة والمتقدمة للسير على طريق التمدن.

لقد كان هم سلطات الاحتلال البريطاني قد توجه صوب تعزيز مواقعها في العراق لضمان حصولها على ما كانت تسعى إليه عبر الحرب، أي السيطرة على طريق الهند وعلى الموارد الأولية في العراق، وخاصة النفط الخام، والسيطرة على أسواقه واستثمار رؤوس

أمواله شركاتها فيه وتحقيق الأرباح المجزية، إضافة إلى السيطرة على إمكانيات التنقيب عن الآثار التاريخية فيه، خاصة وأن العراق هو أحد أقدم مهود الحضارات القديمة.

ولكن بريطانيا انتهجت سياسية غير عقلانية وغير فعالة لتكسب الرأي العام العراقي وتساهم في تطوير الاقتصاد وتكسب الأرباح أيضاً، بل مارست سياسة وحيدة الجانب ولصالحها،. فعمقت التناقض بينها وبين المجتمع العراقي منذ أن أخلت بالوعود التي قطعتها من جهة، ومنذ أن بدأت تحاول التحالف مع القوى الرجعية وشيوخ العشائر والإقطاعيين من جهة أخرى، ومن ثم مارست سياسة فرق تسد بين سكان العراق العرب من أتباع المذهب السني وأتباع المذهب الشيعي التي كانت لها آثارها السلبية على المجتمع العراق، والتي ما تزال متواصلة حتى الوقت الحاضر.

بدأت سلطات الاحتلال البريطانية محاولات جادة للحصول على عقود امتياز التنقيب عن النفط ون النخبة الحاكمة، ثم فرض التوقيع على اتفاقيات عسكرية وسياسية تضمن استمرار وجود بريطانيا في العراق عقوداً كثيرة. واشتد هذا النهج في أعقاب ثورة ١٩١٩ في السليمانية وثور العشرين في الوسط والجنوب بشكل خاص، مع مشاركة كردية فيها أيضاً. وكان ممثلو الحكومة البريطانية يساومون الحكومة العراقية على لك الأهداف في مقابل ربط ولاية الموصل، بما فيها إقليم كردستان الجنوبي، بالعراق الجديد الذي تم تكوينه في عام ١٩٢١. وكان هذا يعني رفض الاستجابة لمطالب الشعب الكردي في حينها بإقامة دولته المستقلة أو الحصول على الحكم الذاتي، في ضوء تلك الوعود التي أعطيت لقادتهم، حيث أُلحقت بالعراق في عام ١٩٢٦ وفق قرار عصبة الأمم في مقابل التوقيع على عقود امتياز النفط الخام والتوقيع على معاهدة سياسية لها ملاحق عسكرية ومالية وفي مجال العدل، تم التفاوض عليها عدة سنوات ثم أقرت أخيراً في عام ١٩٣٠، أي قبل، وكشرط من أجل، رفع الانتداب عن العراق.

وفي الوقت الذي ساهمت بريطانيا بوضع دستور عراقي مدني وديمقراطي رصين إلى حدود بعيدة بالقياس إلى واقع العراق حينذاك، فإنها قد أخلت بهذا الدستور من خلال الممارسة العملية وعبر:

- التدخل الفظ في الشؤون الداخلية للعراق وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعلاقات الخارجية.
- الدخول في تحالف رجعي يتناقض مع روح الدستور الديمقراطي. وكان شيوخ العشائر والإقطاعيون وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والفئات الكومبرادورية من التجار الكبار وكبار الميسورين في المدن، إضافة إلى جمهرة من رجال الدين والمؤسسة الدينية المرتبطين عضوياً ومصلحياً بتلك الفئات الاجتماعية، على حساب مصالح الغالبية العظمى من المجتمع، لكي يضمنوا مصالحهم، في حين كان هذا التحالف يتناقض مع جوهر النظام الرأسمالي السائد في بريطانيا وأهمية تحويل العراق رأسمالياً حينذاك.
- تعزيز العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف العراقي وضد مصالح الفلاحين وتكريس هذه العلاقات تشريعاً من خلال نشاط خبراء بريطانيا في مجال علاقات الأرض الزراعية. وقد اقترن بذلك وضع قيود فعلية على التنمية الصناعية في البلاد وعوائق أمام تطور الطبقة العاملة والبرجوازية الصناعية الوطنية.
- المشاركة الفعالة في تشويه الدستور العراقي من خلال تزوير الانتخابات النيابية وفرض تشكيل حكومات تدين بالولاء لبريطانيا بدلاً من أن يكون ولاؤها للشعب وخدمة مصالح المجتمع العراقي.
- ودعمت بريطانيا الحكومات العراقية المتعاقبة على اقتطاع الكثير من حقوق المواطنة ومصادرة الحريات العامة والديمقراطية، بما في ذلك حرية الإضراب والتجمع والتظاهر وتأسيس الأحزاب أو حرية النشر والصحافة والصحف أو غيرها من الحقوق.
- كما ساهمت في دعم جهود الحكومات العراقية المتعاقبة في حرمان الشعب الكردي من حقوقه المشروعة التي التزمت الحكومة العراقية بها أمام عصبة الأمم وفي رسائل متبادلة مع مجلس العصبة قبل إلحاق ولاية الموصل بالعراق وكذلك قبل رفع الانتداب رسمياً عنه في العام ١٩٣٢، وعمدت على تهميش دور الشعب الكردي في الحياة السياسية العراقية وفي قيادة البلاد والحكم المركزي. وفي ذات الوقت ساهمت في حرمان القوميات الأخرى من حقوقها المشروعة. وقد دفعت هذه الحالة الشعب الكردي إلى

خوض النضال وتعرض إلى الكثير من الحملات العسكرية الظالمة على امتداد الفترة موضوع البحث.

- كما فرضت اتفاقيات غير متكافئة في مجال استثمار النفط الخام وتصديره وتقاسم عوائده بين الشركات الاحتكارية والحكومة العراقية طيلة الفترة الواقعة بين ١٩٣٣ و١٩٥٠.
- كما لم توجه تلك الموارد المالية بصورة عقلانية لصالح التنمية الوطنية وتسريع وتوسيع ونشر البنية التحتية على نطاق العراق كله.
- ورغم وجود بعض الحريات العامة والحق في تأسيس الأحزاب والمنظمات والجمعيات، إلا أن الحكومات العراقية المتعاقبة، وبدعم من السلطات البريطانية ومن السفير البريطاني، إلى تقريم تلك الحريات ومصادرتها عملياً خلال الفترة الواقعة بين نهاية انقلاب بكر صدقي العسكري ونهاية الحرب العالمية الثانية.

ورغم كل تلك المعوقات عرفت هذه الفترة جملة من التطورات الإيجابية على صعيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. فقد أمكن تحقيق إنشاء بعض المنشآت الصناعية وفق قانون حماية الصناعية الوطنية، كما نشأت بعض المنظمات والجمعيات التي تدافع عن مصالح الناس، ومنها جمعية أصحاب الصنائع، وازداد عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية وعدد التلاميذ والطلبة المسجلين فيها، إضافة على فتح مدارس للبنات، وإقامة بعض المعاهد الفنية والمهنية والكليات. وأمكن خلال ذات الفترة تطوير القوات المسلحة العراقية، الجيش والشرطة، التي لعبت دوراً سلبياً في التصدي لانتفاضات السكان في مناطق مختلفة وخاصة في كردستان العراق وفي الوسط والجنوب، وأصبحت أداة بيد السلطة لحماية مصالحها. ونفذ الجيش خلال هذه الفترة الواقعة بين تشكيل الحكومة العراقية ونهاية الحرب العالمية الثانية انقلابيين أولها في عام ١٩٣٦ والثاني في عام ١٩٤١. وقد قدر للانقلابين النجاح أولاً ثم الانهيار ثانياً. وكانت البداية لتدخل الجيش في السياسة العراقية. وأقامت القوات البريطانية جهاز أمني أطلق عليه فيما

بعد بجهاز التحقيقات الجنائية الذي لعب دوراً سلبياً في حياة البلاد وضد قوى المعارضة السياسية، وكان قيداً جديداً وشديداً على أفواه الشعب العراقي وحريتهم.

ونشأت خلال هذه الفترة برجوازية وطنية جديدة خرجت من تحت عباءة العوائل الميسورة في بغداد والبرجوازية التجارية وبعض كبار الملاكين الزراعيين، كما نشأت طبقة عاملة جديدة في تلك المؤسسات والمنشآت الحكومية التي كانت تابعة قبل ذلك لسلطات الاحتلال. وكانت أبرز مواقع نمو الطبقة العاملة هي السكك الحديد والموانئ ومشاريع استخراج وتصدير النفط الخام وبعض المشاريع الصناعية المحلية ذات الطبيعة الاستهلاكية.

ورغم كل القيود والعراقيل برزت في العراق في هذه الفترة مجموعة من الأحزاب الوطنية، سواء بصورة علنية مجازة من قبل الحكومة ووفق قانون الجمعيات، أم بصورة سرية بسبب المواقف الرجعية والمنافية للقانون للحكومات العراقية المتعاقبة وإصدار تشريع معاقبة حملة ومروجي ما أطلق عليه بـ "المبادئ الهادمة". وظهرت هذه الأحزاب في العراق، سواء أكان ذلك في بغداد أم البصرة أم الموصل أم في كردستان. ولكنها كانت تعاني كلها من الملاحقة والضغط أو العمل السري المرهق الذي يحرم تلك الأحزاب من القدرة على أن تكون في سياساتها وفي بنيتها الداخلية وعلاقاتها ديمقراطية، إذ أن أجواء البلاد غير الديمقراطية تعكس عواقبها على نشاط وبنية وعلاقات تلك الأحزاب.

لقد أطل العراق، ورغم المصاعب التي واجهته على المجتمع المدني، ولكنه لم يتسن له الولوج فيه والتمتع بخصائصه في مجالات الحرية والديمقراطية والحقوق المدنية. وما حصل عليه في الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ من مواد تؤكد مدنية أو علمانية النظام الملكي وديمقراطية الحياة السياسية، حرم منها في الممارسة العملية، مما فسح في المجال لا للانقلابات العسكرية فحسب، بل ولمزيد من الكراهية بين الشعب العراقي بكل مكوناته من جهة، وبين سلطات الاحتلال، وفيما بعد السفارة والحكومة البريطانية، والحكومة العراقية وأجهزتها القمعية.

وكانت البطالة شائعة وتمس نسبة مهمة من القوى القادرة على العمل، كما كان الفقر واسعاً ويشمل نسبة عالية من السكان، في حين كانت نسبة الأغنياء ضئيلة جداً ولكنها متخمة بالمال. لقد كان المجتمع يعيش حالة تناقض وصراع مستمر تجلى بوضوح في الفترة الثانية من العهد الملكي، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى سقوط النظام الملكي في ثورة تموز في العام ١٩٥٨.

الملاحق

الملحق رقم ١ القانون الأساسي العراقي

٣ - القانون الاساسي العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ملك العراق بناء على ما قرره المجلس التأسيسي صادقنا على قانوننا الأساسي وأمرنا بوضعه موضع التنفيذ .

المقدمة

المادة الاولى : يسمى هذا القانون (القانون الاساسي العراقي) واحكامه نافذة في جميع انحاء المملكة العراقية .

المادة الثانية : العراق ذات سيادة مستقلة . حرة ملكها لا يتجزأ ، ولا يتنازل عن شيء منه وحكومته ملكية وراثية ، وشكلها نيابي .

المادة الثالثة : تعتبر مدينة بغداد عاصمة العراق، ويجوز عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة بقانون.

المادة الرابعة : يكون العلم العراقي على الشكل والابعاد الآتية :

طوله ضعفا عرضه ويقسم افقياً الى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية ،اعلاها الأسود فالابيض فالاخضر ، على ان يحتوي على شبه منحرف احمر من جهة السارية تكون قاعدتـه العظمى مساوية لعرض العلم ، والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الابيض ، وارتفاعه ربع طول العلم ، وفي وسطه كوكبان ابيضان ذو سبعة أضلاع يكونان على وضع عمودي يوازي السارية. أما أوضاع العلم وشعار الدولة وشاراتها وأوسمتها فتعين بقوانين خاصة .

الباب الاول – حقوق الشعب

المادة الخامسة : تعين الجنسية العراقية وتكتسب وتفقد وفقاً لاحكام قانون خاص .

المادة السادسة : لا فرق بين العراقيين في الحقوق امام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة .

المادة السابعة : الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض والتدخل، ولا يجوز القبض على أحدهم ، او توقيفه ، او معاقبته ، او إجباره على تبديل مسكنه،اوتعريضه لقيود او اجباره على الخدمة في القوات المسلحة الا بمقتضى القانون ، أمـا التعذيب ونفي العراقيين الى خارج المملكة العراقية فممنوع بتاتاً .

المادة الثامنة : المساكن مصونة من التعرض ، ولا يجوز دخولها والتحري فيهـا الا في الاحوال والطرائق التي يعينها القانون .

المادة التاسعة : لا يمنع أحد من مراجعة المحاكم ، ولا يجبر على مراجعة محكمة غير المحكمة المختصة بقضيته الا بمقتضى القانون .

المادة العاشرة : حقوق التملك مصونة فلا يجوز فرض القروض الاجبارية ، ولا حجز الاموال والاملاك ، ولا مصادرة المواد الممنوعة الا بمقتضى القانون . أما السخرة المجانية والمصادرة العامة للاموال المنقولة وغير المنقولة فممنوعة بتاتاً . ولا ينزع ملك أحد الالأجل النفع العام في الاحوال وبالطريقة التي يعينها القانون ، وبشرط التعويض عنه تعويضاً عادلا .

المادة الحادية عشرة : لا تفرض ضريبة الا بمقتضى قانون تشمل احكامه جميع الصنوف .

المادة الثانية عشرة : للعراقيين حرية إبداء الرأي ، والنشر ، والاجتماع ، وتأليف الجمعيات والانضمام اليها ، ضمن حدود القانون .

المادة الثالثة عشرة : الاسلام دين الدولة الرسمي ، وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس ، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة ، وحرية القيام بشعائر العبادة وفقاً لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالامن والنظام ، وما لم تناف الآداب العامة .

المادة الرابعة عشرة : للعراقيين الحق في رفع عرائض الشكوى واللوائح في الامور المتعلقة بأشخاصهم ، او بالامور العامة الى الملك ومجلس الامة والسلطات العامة بالطريقة وفي الاحوال التي يعينها القانون .

المادة الخامسة عشرة : تكون جميع المراسلات البريدية والبرقية والتلفونية مكتومة ومصونة من كل مراقبة وتوقيف الا في الاحوال والطرائق التي يعينها القانون .

المادة السادسة عشرة : للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم افرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على ان يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين قانوناً .

المادة السابعة عشرة : العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص .

المادة الثامنة عشرة : العراقيون متساوون في التمتع بحقوقهم واداء واجباتهم ويعهد اليهم وحدهم بوظائف الحكومة بدون تمييز كل حسب اقتداره وأهليته ، ولا يستخدم في وظائف الحكومة غير العراقيين إلا في الاحوال الاستثنائية التي تعين بقانون خاص ويستثنى من ذلك الاجانب الذين يجب او يجوز استخدامهم بموجب المعاهدات والمقاولات .

الباب الثاني – الملك وحقوقه

المادة التاسعة عشرة : سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده .

المادة العشرون : ولاية العهد لأكبر ابناء الملك سناً على خط عمودي وفقاً لأحكام

من الخزينة العمومية،الابموجب قانون خاص هذا إذا لم يكن قانون الميزانية مساعداً على ذلك

المادة السادسة والتسعون : يجب أن تدفع جميع الاموال التي يقبضها موظفو الحكومة للخزينة العمومية الموحدة ، وأن يعطى حساب عنها بحسب الاصول المقررة قانوناً .

المادة السابعة والتسعون : لا يجوز تخصيص راتب ، او اعطاء مكافـأة ، او صرف شيء من اموال الخزينة العمومية الموحدة ، لاية جهة الا بموجب القانون ، ولا يجوز إنفاق شيء من المخصصات الا بحسب الاصول المقررة قانوناً .

المادة الثامنة والتسعون : يجب ان تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون الميزانية وهذا يجب أن يحتوي على مخمن الواردات والمصاريف لتلك السنة .

المادة التاسعة والتسعون : يجب أن يصدق مجلس الامة الميزانية في اجتماعـه السابق لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها ذلك القانون .

المادة المائة : يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب : أولا جميع اللوائـح القانونية لتخصيص الاموال او تزييد التخصيصات المصدقة او تنقيصها او إلغائها، وكذلك قانون الميزانية ، وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدها الحكومة .

المادة الحادية والمائة : تجري المفاوضات في قانون الميزانية ويصوت عليها مادة فمادة على حدة ، ثم يصوت عليه ثانية بصورة إجمالية . أما الميزانية ذاتها فيصوت عليها فصلا فصلا .

المادة الثانية والمائة : إذا مست ضرورة أثناء عطلة المجلس الى صرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص ، فللملك الحق في إصدار مراسيم ملكية بموافقة مجلس الوزراء تقضي باتخاذ التدابير المالية كما جاء في الفقرة «٣» من المادة السادسة والعشرين

المادة الثالثة والمائة : يجوز لمجلس الامة سن قانون لتخصيص مبالغ معينة لتصرف في سنين عديدة

المادة الرابعة والمائة : يجب ان يسن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقيق جميـع المصروفات وترفع بياناً الى مجلس الامة مرة على الاقل في كل سنة عما إذا كانت تلك المصروفات طبق المخصصات التي صدقها المجلس ، وأنفقت بحسب الاصول التي عينها القانون .

المادة الخامسة والمائة : لا يجوز عرض لائحة قانونية او إبداء اقتراح على أحد المجلسين بما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية إلا من قبل أحد الوزراء .

المادة السادسة والمائة : لا يجوز لمجلس النواب ان يتخذ قراراً او يقترح تعديل لائحة تؤدي الى تنقيص المصاريف الناشئة عن المعاهدات التي قد صدقها مجلس الامة او المجلس التأسيسي الا بعد موافقة الملك .

المادة السابعة والمائة : إذا دخلت السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها فإن كان

صدر منها لأجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الامة او المجلس التأسيسي، فإن لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم فعلى الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها، وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الاعلان، ويجب ان تكون هذه المراسيم موقعاً عليها بتواقيع الوزراء كافة.

وتشمل لفظة _ القانون _ المراسيم الصادرة بمقتضى احكام هذه المادة ما لم يكن في متنه قرينة تخالف ذلك.

«٤» الملك يعقد المعاهدات بشرط أن لا يصدقها الا بعد موافقة مجلس الامة عليها.

«٥» الملك يختار رئيس الوزراء، وعلى ترشيح الرئيس، يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم.

«٦» الملك يعين اعضاء مجلس الاعيان، ويقبل استقالتهم من مناصبهم.

«٧» الملك بناء على اقتراح الوزير المسؤول، يعين ويعزل جميع الممثلين السياسيين، والموظفين الملكيين، والقضاة والحكام، ويمنح الرتب العسكرية، ما لم يفوض ذلك الى سلطة اخرى بمقتضى نظام خاص وله ان يمنح ايضاً الاوسمة والالقاب وغير ذلك من شارات الشرف.

«٨» للملك القيادة العامة لجميع القوات المسلحة، وهو يعلن الحرب بموافقة مجلس الوزراء وله ان يعقد معاهدات الصلح بشرط ان لا يصدقها نهائياً الا بعد موافقة مجلس الامة، وله أيضاً ان يعلن الاحكام العرفية وفقاً لاحكام هذا القانون.

«٩» تضرب النقود باسم الملك.

«١٠» لا ينفذ حكم الاعدام الا بتصديق الملك، وللملك ان يخفف العقوبات، او يرفعها بعفو خاص، وبموافقة المجلسين يعلن العفو العام.

الباب الثالث – السلطة التشريعية

المادة السابعة والعشرون: يستعمل الملك سلطته بإرادات ملكية تصدر بناء على اقتراح الوزير او الوزراء المسؤولين وبموافقة رئيس الوزراء ويوقع عليها من قبلهم.

المادة الثامنة والعشرون: السلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة مع الملك، ومجلس الامة يتألف من مجلسي الاعيان والنواب، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها والغائها مع مراعاة أحكام هذا القانون.

المادة التاسعة والعشرون: يفتتح الملك مجلس الامة بذاته، او ينيب عنه في ذلك رئيس الوزراء، او احد الوزراء ليقوم بمراسيم الافتتاح والقاء خطبة العرش.

المادة الثلاثون: لا يكون عضو في مجلس الاعيان او مجلس النواب:

«١» من لم يكن عراقياً.

«٢» من كان مدعياً بجنسية او حماية اجنبية .
«٣» من كان دون الثلاثين من عمره في النواب ، ودون الاربعين من عمره في الاعيان.
«٤» من كان محكوماً عليه بالافلاس ، ولم يعد اعتباره قانوناً .
«٥» من كان محجوراً عليه ولم يفك حجره .
«٦» من كان ساقطاً من الحقوق المدنية .
«٧» من كان محكوماً عليه بالسجن مدة لا تقل عن سنة لجريمة غير سياسية ، ومن كان محكوماً عليه بالسجن لسرقة او رشوة او خيانة الامانة او تزوير او احتيال ، او غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف بصورة مطلقة .
«٨» من كان له منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة ناشئة عن عقد مع إحدى الدوائر العمومية العراقية ، الا اذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهماً في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصاً، ويستثنى من ذلك ملتزمو الاعشار ومستأجرو أراضي الحكومة واملاكها .
«٩» من كان مجنوناً او معتوهاً .
«١٠» من كان من اقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص .
وعلى كل حال لا يجوز اجتماع عضوية المجلسين في شخص واحد .
المادة الحادية والثلاثون : يتألف مجلس الاعيان من عدد لا يتجاوز العشرين عضواً يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور واعتماده بأعمالهم ، وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن.
المادة الثانية والثلاثون : مدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات على ان يتبدل نصفهم في كل اربع سنين ، ويجوز إعادة تعيين الاعضاء السابقين ، والنصف الاول لاجل التبديل الاول يفرز بالاقتراع .
المادة الثالثة والثلاثون : الرئيس ونائبيه ينتخبهم المجلس من بين أعضائه الى مدة سنة واحدة بتصديق الملك ، ويجوز إعادة انتخابهما .
المادة الرابعة والثلاثون : يجتمع مجلس الاعيان عند اجتماع مجلس النواب ويعطل معه .
المادة الخامسة والثلاثون : يعطى عضو الاعيان مخصصات سنوية تعادل خمسة آلاف روبية عن مدة الاجتماع فقط ، وألف ومايتين وخمسين روبية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع ، عدا مخصصات السفر .
المادة السادسة والثلاثون : يتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور .
المادة السابعة والثلاثون : تعين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه اصول

التصويت السري ووجوب تمثيل الاقليات غير الاسلامية .

المادة الثامنة والثلاثون : دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية لكل سنة اجتماع يبدأ من اول يوم من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات ، واذا صادف اول الشهر عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليها ، مع مراعاة ما جاء في الفقرة ٢ من المادة ٢٦ بخصوص حل المجلس.

المادة التاسعة والثلاثون : يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في العاصمة في اول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة مع مراعاة احكام المادة «٣٨» واذا لم يدع المجلس الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ، ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد اربعــة اشهر الا اذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة ومد اجل الاجتماع لاتمام الاشغال المستعجلة وعندما يمد أجل الاجتماع على هذه الصورة ينبغي ان لا تزيد مدته كلها على ستة اشهر .

وللمجلس ان يؤجل جلساته من حين الى حين وفقاً لنظام المجلس الداخلي، وعلى المجلس ان يؤجل جلساته اذا أمر الملك بذلك مرات لا تتجاوز الثلاث في كل اجتماع الى مدات لا تتجاوز شهرين . وعند حساب مدة الاجتماع لا يحسب الزمن الذي استغرقته التأجيلات المتقدمة .

المادة الاربعون : إذا حل المجلس ، يجب ان يبدأ بإجراء الانتخابات مجدداً ، ويدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز أربعة اشهر من تاريخ الحل. وهذا الاجتماع يتبع الاحكام الواردة في المادة «٣٩» من هذا القانون في ما يتعلق بالتأجيل والتمديد ، وعلى كل حال ينبغي فض هذا الاجتماع في ٣١ تشرين الاول لكي يبتدىء الاجتماع العادي الاول من الدورة المذكورة في ابتداء تشرين الثاني ، واذا صادف الاجتماع غير العادي في شهري تشرين الثاني وكانون الاول ، يعتبر اول اجتماع عادي لتلك الدورة. واذا حل مجلس النواب لأمر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر .

المادة الحادية والاربعون : يجوز تجديد انتخاب النائب السابق .

المادة الثانية والاربعون : لكل رجل عراقي أتم الثلاثين من العمر ، ولم يكن له احدى الموانع المنصوص عليها في المادة «٣٠» ، ان ينتخب لعضوية مجلس النواب . على انه لا يجوز له ان ينوب الا عن منطقة واحدة من المناطق التمثيلية التي تعين بقانون الانتخاب فقط ، واذا انتخب احد من اكثر من منطقة واحدة فله ان يختار المنطقة التي يرغب في تمثيلها خلال ثمانية ايام من تاريخ اخباره ، وللموظفين الذين ينتخبون حق الخيار بين قبول العضوية ورفضها ، والذي يقبل العضوية يجب عليه التخلي عن وظيفته في الحكومة خلال المدة المذكورة عدا الوزراء

المادة الثالثة والاربعون : يفصل مجلس النواب في المسائل المتعلقة بالصفات المؤهلة لانتخاب النواب ، وفي الطعن الموجه ضد انتخابهم ، وفي المنحلات والاستقالات المتعلقة بهم .

المادة الرابعة والاربعون : على مجلس النواب ان ينتخب كل سنة في جلسته الاولى رئيساً ونائبي رئيس و كاتبين من بين اعضائه ، وعليه ان يقدم نتيجة هذا الانتخاب الى الملك فيصدقه . ينوب عن الرئيس عند الاقتضاء احد نائبيه .

المادة الخامسة والاربعون : لكل عضو من اعضاء مجلس النواب ان يقترح وضع لائحة قانونية عدا ما يتعلق بالامور المالية التي سيأتي بيانها ، على شرط ان يؤيده فيه عشرة من زملائه ، واذا قبل المجلس هذا الاقتراح يودعه مجلس الوزراء لسن اللائحة القانونية ، وكل اقتراح يرفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في الاجتماع نفسه .

المادة السادسة والاربعون : للعضو ان يستقيل من مركزه ، وذلك بأن يقدم استقالته كتابة الى الرئيس ، ولا تنفذ الاستقالة ما لم يقبلها مجلس النواب .

المادة السابعة والاربعون : عند انحلال عضوية في مجلس النواب بسبب وفاة او استقالة او فقد الصفات اللازمة او تغيب عن المجلس يجب ان يجري انتخاب جديد في الحال بايعاز من الرئاسة .

المادة الثامنة والاربعون : يعتبر العضو في مجلس النواب ممثلاً لعموم البلاد العراقيـــة ، وليس لمنطقته التمثيلية .

المادة التاسعة والاربعون : العضو الذي يتغيب عن المجلس الى مدة شهر من غـــير إذن او عذر مشروع ، يعد مستقيلاً مع مراعاة المادة «٤٦» .

المادة الخمسون : يعطى النائب مخصصات تعادل أربعة آلاف روبية عن مدة الاجتماع فقط عدا مخصصات السفر ، واذا امتد زمن الاجتماع اكثر من اربعة اشهر يعطى كل نائب الف روبية عن كل شهر من المدة الزائدة .

المادة الحادية والخمسون : على النواب والاعيان قبل الشروع في اعمالهم ؛ ان يقسم كل منهم امام مجلسه يمين الاخلاص للملك ، والمحافظة على القانون الاساسي ، وخدمة الامة ، والوطن ، وحسن القيام بواجب النيابة .

المادة الثانية والخمسون : لا يباشر احد المجلسين اعماله ما لم يحضر الجلسة اكثر من نصف الاعضاء بواحد على الاقل .

المادة الثالثة والخمسون : تصدر القرارات بأكثرية آراء الاعضاء الحاضرين ما لم ينص هذا القانون على خلاف ذلك ، واذا تساوت الآراء فللرئيس إذ ذاك صوت الترجيح . ولا تحصل اكثرية ما لم يصوت نصف الاعضاء الحاضرين ، ويبدي كل من الاعضاء رأيه بذاته ، وتعين طريقة إبداء الرأي في نظام المجلس الداخلي .

المادة الرابعة والخمسون : لكل عضو من أعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء اسئلة

واستيضاحات ، وتجري المناقشة فيها وفي اجوبتها على الوجه الذي يبين في النظام الداخلي لكل مجلس بعد مرور ثمانية ايام على الاقل من يوم توجيهها، وذلك في غير حالة الاستعجال او موافقة الوزير

المادة الخامسة والخمسون : يبت المجلس باللوائح القانونية مادة فمادة على حدة ثم يبت بها جملة

المادة السادسة والخمسون : لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول على المجلس ، ولا الإقامة على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه .

المادة السابعة والخمسون : تكون جميع جلسات المجلسين علنية؛ الا في الأحوال التي يطلب فيها أحد الوزراء ، او اربعة من الاعيان ، او عشرة من النواب ، ان تجري المداولة سراً ، في الأمر المبحوث عنه .

المادة الثامنة والخمسون : لا يجوز لأحد دخول كلا المجلسين، ولا التكلم فيهما، الا للاعضاء والوزراء او كبار الموظفين المنتدبين من قبل الوزراء عند غيابهم، او من يدعوهم المجلس الى ذلك.

المادة التاسعة والخمسون : لمجلس الأعيان ولمجلس النواب الحق في إصدار نظامات وتعليمات في ما يتعلق بالأمور الآتية :

«١» كيفية استعمال السلطة والامتيازات والضمانات الممنوحة للمجلس بموجب هذا القانون وطريقة المحافظة عليها .

«٢» تنظيم اعمال المجلسين وادارة مذاكراتهما منفردين او مجتمعين .

المادة الستون : لا يوقف ، ولا يحاكم احد من اعضاء مجلس الأمة في مدة اجتماع المجلس ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب اليه قرار بالأكثرية بوجود الأسباب الكافية لاتهامه، او ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جناية مشهودة، ولكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود نظام المجلس الذي هو منتسب اليه ، ولا تتخذ اية اجراءات قانونية ضده من أجل تصويت او بيان رأي ، او القاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته ، واذا أُوقف النائب لسبب ما أثناء عطلة المجلس فعلى الحكومة ان تعلم المجلس بذلك عند التئامه مع اعطاء الايضاحات وبيان الأسباب الموجبة .

المادة الحادية والستون : للوزير الذي يكون عضواً في أحد المجلسين ، حق التصويت في مجلسه ، وحق الكلام في المجلسين ، وأما الوزراء الذين ليسوا من أعضاء أحد المجلسين فلهم ان يتكلموا في المجلسين دون ان يصوتوا ، وللوزراء او من ينوب عنهم في غيابهم حق الأسبقية على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلسين .

المادة الثانية والستون :

«١» يجب أن ترفع جميع اللوائح القانونية الى أحد المجلسين فإذا قبلها ، ترفع الى الثاني

ولا تكون قانوناً ما لم يوافق عليها المجلسان ويصدقها الملك .

«٢» يقرر المجلسان اللوائح المرفوعة اليهما من قبل الحكومة وبعد قبولها تعرض على الملك فإما أن يصدقها ، واما أن يعيدها مع بيان أسباب الإعادة في برهة ثلاثة أشهر الاذا قرر أحد المجلسين تعجيلها فيقتضي تصديقها او اعادتها خلال خمسة عشر يوماً لإعادة النظر فيها مع بيان الاسباب الموجبة .

«٣» اذا رفض المجلسان اللوائح القانونية فلا ترفع الى احدهما مرة ثانية خلال مدة الاجتماع .

المادة الثالثة والستون : اذا رفض أحد المجلسين لائحة قانونية مرتين ، وأصر الثاني على قبولها تتألف جلسة مشتركة من أعضاء مجلس الأعيان ومجلس النواب برئـــاسة رئيس مجلس الأعيان للمفاوضة في المواد المختلف فيها فقط ، فإذا قبلت اللائحة اكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء المجلس المشترك معدلة او غير معدلة ، فإنها تعتبر مصدقـــة من كلا المجلسين ، ولكنها لا تكتسب الصفة القانونية الا بعد تصديق الملك ، واذا لم تقبل بهذه الطريقـــة فلا ترفع مرة ثانية الى اي المجلسين في الاجتماع نفسه .

الباب الرابع – الوزارة

المادة الرابعة والستون : لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ، ولا يقل عن الستة ، ولا يكون وزيراً من كانت فيه احدى الموانع المبينة في المادة (٣٠) والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين لا يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان او ينتخب لمجلس النواب قبل ختام المدة المذكورة والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة لا يستحق تخصيصات العضوية في أحد المجلسين في الوقت نفسه ، ولا يجوز للوزير أن يشتري او يستأجر شيئاً من أملاك الدولة وأموالها .

المادة الخامسة والستون : مجلس الوزراء هو القائم بإدارة شؤون الدولة ، ويعقد برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما يجب اتخاذه من الإجراءات في الأمور المتعلقة بأكثر من وزارة واحدة وليبحث في جميع الأمور الخطيرة التي تقوم بها الوزارات ، ويعرض رئيس الوزراء ما يوصي به المجلس من الأمور على الملك لتلقي أوامره .

المادة السادسة والستون : وزراء الدولة مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات ، ومسؤولون بصورة منفردة عن الاجراءات المتعلقة بوزارة كل منهم ، وما يتبعها من الدوائر . فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بأكثرية الأعضاء الحاضرين ، فعليها أن تستقيل ، واذا كان القرار المذكور يمس أحد الوزراء فقط فعلى ذلك الوزير ان يستقيل ، وعلى المجلس أن يؤجل تصويت عدم الثقة مرة واحدة الى مدة لا تتجاوز ثمانية

أيام اذا طلب ذلك رئيس الوزراء ، او الوزير المختص ، ولا يحل المجلس في هذه المدة .

المادة السابعة والستون : يتصرف الوزير في جميع الأمور المتعلقة بوزارته وما يتبعها من الدوائر ، وذلك بموجب الأصول التي يعينها القانون .

الباب الخامس – السلطة القضائية

المادة الثامنة والستون : يعين الحكام بإرادة ملكية ، ولا يعزلون الا في الأحوال المصرحة في القانون المخصوص المبينة فيه شروط أهليتهم ونصبهم ودرجاتهم وكيفية عزلهم .

المادة التاسعة والستون : تقسم المحاكم الى ثلاثة اصناف :

«١» المحاكم المدنية «٢» المحاكم الدينية «٣» المحاكم المخصوصية.

المادة السبعون : تعين كيفية تأسيس هذه المحاكم وأماكن انعقادها ودرجاتها وأقسامها واختصاصها وكيفية المراقبة عليها وتنفيذ أحكامها بقوانين خاصة مع مراعاة نصوص هذا القانون

المادة الحادية والسبعون : المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها .

المادة الثانية والسبعون : يجب ان تجري جميع المحاكمات علناً ، الا اذا وجد سبب من الأسباب المبينة قانوناً في جواز عقد جلسات المحاكمة سراً ، ويجوز نشر أحكام المحاكم والمرافعات الا ما يعود منها الى الجلسات السرية ، وتصدر كافة الأحكام باسم الملك .

المادة الثالثة والسبعون : للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الأشخاص في العراق في كل الدعاوي والأمور المدنية والجزائية ، والتي تقيمها الحكومة العراقية ، او تقام عليها عدا الدعاوي والأمور الداخلة في اختصاص المحاكم الدينية او المحاكم المخصوصة كما سيأتي بيانها في هذا القانون او في غيره من القوانين المرعية .

المادة الرابعة والسبعون : يشمل اختصاص المحاكم المدنية الأمور الحقوقية والتجارية والجزائية وفقاً للقوانين المرعية الا انه في مواد الاحوال الشخصية الخاصة بالأجانب ، وفي غير ذلك من المواد المدنية او التجارية التي جرت العادة الدولية على أن يطبق عليها أحكام قانون دولة أجنبية ، يكون تطبيق القانون المذكور على طريقة تعين بقانون خاص .

المادة الخامسة والسبعون : تقسم المحاكم الدينية الى :

«١» المحاكم الشرعية «٢» المجالس الروحانية الطائفية .

المادة السادسة والسبعون : تنظر المحاكم الشرعية وحدها في الدعاوي المتعلقة بأحوال المسلمين الشخصية والدعاوي المختصة بإدارة أوقافهم .

المادة السابعة والسبعون : يجري القضاء في المحاكم الشرعية وفقاً للأحكام الشرعية الخاصة بكل مذهب من المذاهب الإسلامية بموجب أحكام قانون خاص ، ويكون القاضي من مذهب

اكثرية السكان في المحل الذي يعين لهمع بقاء القاضيين السنيين والجعفريين في مدينتي بغداد والبصرة .

المادة الثامنة والسبعون : تشمل المجالس الروحانية الطائفية : المجالس الروحانية الموسوية، والمجالس الروحانية المسيحية ، وتؤسس تلك المجالس ، وتخول سلطة القضاء بقانون خاص

المادة التاسعة والسبعون : تنظر المجالس الروحانية :

«١» في المواد المتعلقة بالنكاح والصداق والطلاق والتفريق والنفقة الزوجية وتصديق الوصايات ، ما لم تكن مصدقة من كاتب العدل ، خلا الأمور الداخلة ضمن اختصاص المحاكم المدنية في ما يخص أفراد الطائفة عدا الاجانب منهم .

«٢» في غير ذلك من مواد الأحوال الشخصية المتعلقة بأفراد الطوائف عند موافقة المتقاضين .

المادة الثمانون : تعين أصول المحاكمات في المجالس الروحانية الطائفية ، والرسوم التي تؤخذ فيها ـ بقانون خاص ، وتعين أيضاً بقانون الوراثة وحرية الوصية وغير ذلك ، من مواد الاحوال الشخصية التي ليست من اختصاص المجالس الروحانية الطائفية .

المادة الحادية والثمانون : تؤلف محكمة عليا لمحاكمة الوزراء وأعضاء مجلس الأمة المتهمين بجرائم سياسية ، او بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة ، ولمحاكمة حكام محكمة التمييز عن الجرائم الناشئة من وظائفهم ، وللبت بالأمور المتعلقة بتفسير القوانين وموافقتها للقانون الأساسي .

المادة الثانية والثمانون : اذا اقتضى اجراء محاكمة كما جاء في المادة السابقة ، تجتمع المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار اتهامي صادر من مجلس النواب بأكثرية ثلثي الآراء من الاعضاء الحاضرين في كل قضية على حدة ، وتؤلف المحكمة من ثمانية اعضاء عدا الرئيس ينتخبهم مجلس الأعيان أربعة من بين أعضائه وأربعة من كبار الحكام ، وتنعقد برئاسة رئيس مجلس الأعيان .

المادة الثالثة والثمانون : إذا وجب البت في أمر يتعلق بتفسير أحكام هذا القانون ، اوفي ما إذا كان احد القوانين او الانظمة المرعية يخالف أحكام هذا القانون الاساسي ، تجتمع المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بموافقة مجلس الوزراء .

المادة الرابعة والثمانون : إذا اقتضى تفسير القوانين او الانظمة في غير الاحوال المبينة في المادة السابقة بناء على طلب الوزير المختص ، يؤلف ديوان خاص برئاسة رئيس محكمة التمييز المدنية ينتخب اعضاؤه ثلاثة من بين حكام التمييز وثلاثة من كبار موظفي الإدارة وفقاً لقانون خاص

المادة الخامسة والثمانون : يجب ان تحسم الدعاوي التي تنظر فيها المحكمة العليا وفقاً للقانون وبأكثرية ثلثي المحكمة وقراراتها ليست تابعة للاستئناف او التمييز ، والاشخاص الذين يتهمهم مجلس النواب يجب أن تكف يدهم عن العمل حالا ، وإذا استقالوا فيجب دوام التعقيبات القانونية بحقهم .

المادة السادسة والثمانون : كل قرار يصدر من المحكمة العليا مبيناً مخالفة أحد القوانين ، او بعض احكامه لاحكام هذا القانون الاساسي ، يجب أن يصدر بأكثرية ثلثي آراء المحكمة، وإذا صدر قرار من هذا القبيل يكون ذلك القانون او القسم المخالف منه لهذا القانون الاساسي ملغياً من الأصل .

المادة السابعة والثمانون : تكون القرارات الصادرة من المحكمة العليا في الامور المبينة في المادة الـ «٨٣» باستثناء ما جاء منها في المادة الـ «٨٦» والصادرة من الديوان الخاص في الامور المبينة في المادة الـ «٨٤» بأكثرية آراء المحكمة والديوان، ويجب تطبيقها في جميع المحاكم ودوائر الحكومة .

المادة الثامنة والثمانون : تؤسس محاكم او لجان خصوصية عند الاقتضاء للأمور الآتية :

«١» لمحاكمة افراد القوات العسكرية العراقية عن الجرائم المصرح بها في قانون العقوبات العسكري

«٢» لفصل قضايا العشائر الجزائية والمدنية بحسب عاداتهم المألوفة بينهم بموجب قانون خاص .

«٣» لحسم الاختلافات الواقعة بين الحكومة وموظفيها فيما يختص بخدماتهم .

«٤» للنظر في الاختلافات المتعلقة بالتصرف في الاراضي وحدودها .

المادة التاسعة والثمانون : اصول المحاكمة في المحاكم الخصوصية ، والرسوم التي تؤخذ فيها ، وكيفية استئناف أحكامها ، ونقضها او تصديقها ، تعين جميعها بقوانين خاصة .

الباب السادس – الامور المالية

المادة التسعون : تبقى جميع الضرائب والمكوس على ما تكون عليه عند البداء في تطبيق هذا القانون الى ان تتغير بقانون .

المادة الحادية والتسعون : لا يجوز وضع ضرائب الا بموجب قانون يصدق من قبل الملك بعد موافقة مجلس الامة عليه ، غير ان ذلك لا يشمل الاجور التي تأخذها دوائر الحكومة مقابل ما تقوم به من الخدمات العمومية ، او مقابل الانتفاع من أموال الحكومة.

المادة الثانية والتسعون : يجب أن تجبى الضرائب من المكلفين من طبقات السكان بدون تمييز ، ولا يجوز ان يعفى عنها أحد منهم الا بموجب القانون .

المادة الثالثة والتسعون : لا يجوز بيع أموال الدولة ، او تفويضها او ايجارها او التصرف بها بصورة اخرى الا وفق القانون .

المادة الرابعة والتسعون : لا يعطى انحصار او امتياز لاستثمار مورد من موارد البلاد الطبيعية او لاستعماله ، او مصلحة من المصالح العامة ، ولا تعطى الواردات الاميرية بالالتزام الا بموجب القانون على ان ما يتجاوز منها ثلاث سنوات يجب ان يقترن بقانون خاص لكل قضية .

المادة الخامسة والتسعون : لا يجوز للحكومة ان تعقد قرضاً، او تتعهد بما يؤدي الى دفع مال

من الخزينة العمومية،الابموجب قانون خاص هذا إذا لم يكن قانون الميزانية مساعداً على ذلك
المادة السادسة والتسعون : يجب أن تدفع جميع الاموال التي يقبضها موظفو الحكومة لخزينة العمومية الموحدة ، وأن يعطى حساب عنها بحسب الاصول المقررة قانوناً .

المادة السابعة والتسعون : لا يجوز تخصيص راتب ، او اعطاء مكافــأة ، او صرف شيء من اموال الخزينة العمومية الموحدة ، لاية جهة الا بموجب القانون ، ولا يجوز إنفاق شيء من المخصصات الا بحسب الاصول المقررة قانوناً .

المادة الثامنة والتسعون : يجب ان تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون الميزانية وهذا يجب أن يحتوي على تخمين الواردات والمصاريف لتلك السنة .

المادة التاسعة والتسعون : يجب أن يصدق مجلس الامة الميزانية في اجتماعــه السابق لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها ذلك القانون .

المادة المائة : يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب : أولا جميع اللوائــح القانونية لتخصيص الاموال او تزييد التخصيصات المصدقة او تنقيصها او إلغائها،وكذلك قانون الميزانية ، وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدها الحكومة .

المادة الحادية والمائة : تجري المفاوضات في قانون الميزانية ويصوت عليها مادة فمادة على حدة ، ثم يصوت عليه ثانية بصورة إجمالية . أما الميزانية ذاتها فيصوت عليها فصلا فصلا .

المادة الثانية والمائة : إذا مست ضرورة أثناء عطلة المجلس الى صرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص ، فللملك الحق في إصدار مراسيم ملكية بموافقة مجلس الوزراء تقضي باتخاذ التدابير المالية كما جاء في الفقرة «٣» من المادة السادسة والعشرين

المادة الثالثة والمائة : يجوز لمجلس الامة سن قانون لتخصيص مبالغ معينة لتصرف في سنين عديدة

المادة الرابعة والمائة : يجب ان يسن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقيق جميــع المصروفات وترفع بياناً الى مجلس الامة مرة على الاقل في كل سنة عما إذا كانت تلك المصروفات طبق المخصصات التي صدقها المجلس ، وأنفقت بحسب الاصول التي عينها القانون .

المادة الخامسة والمائة : لا يجوز عرض لائحة قانونية او إبداء اقتراح على أحد المجلسين بما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية إلا من قبل أحد الوزراء .

المادة السادسة والمائة : لا يجوز لمجلس النواب ان يتخذ قراراً او يقترح تعديل لائحة تؤدي الى تنقيص المصاريف الناشئة عن المعاهدات التي قد صدقها مجلس الامة اوالمجلس التأسيسي الا بعد موافقة الملك .

المادة السابعة والمائة : إذا دخلت السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها فإن كان

مجلس الأمة مجتمعاً يجب على وزير المالية أن يقدم لائحة قانونية تتضمن تخصيصات موقتة إلى مدة لا تتجاوز شهرين، وعند ختام مدة التخصيصات يجوز لوزير المالية أن يقدم لائحة جديدة من هذا القبيل وهلم جرا. يتكرر ذلك حسب اللزوم، وإن لم يكن مجلس الامة مجتمعاً تراعى ميزانية السنة الماضية على أن لا يخل ذلك بحق إصدار المراسيم المبحوث عنها في المادة (١٠٢).

المادة الثامنة والمائة : يقرر نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون.

الباب السابع – ادارة الاقاليم

المادة التاسعة والمائة : تعين المناطق الإدارية وأنواعها وأسماءها وكيفية تأسيسها واختصاص موظفيها وألقابهم في العراق بقانون خاص.

المادة العاشرة والمائة : يجب أن ينص القانون المذكور على تنفيذ ما يقتضي اتخاذه في بعض المناطق الإدارية من الوسائل لأجل ضمان القيام بما يخصها من الوجائب الناشئة من المعاهدات التي عقدها الملك بتصديق مجلس الامة او التي عقدها بتصديق المجلس التأسيسي

المادة الحادية عشرة والمائة : تدار الشؤون البلدية في العراق بواسطة مجالس بلدية بموجب قانون خاص، وفي المناطق الإدارية تقوم مجالس ادارية بالوظائف التي تناط بها بموجب قانون.

المادة الثانية عشرة والمائة : يحق لكل طائفة تأليف مجالس في المناطق الادارية المهمة تختص بإدارة المسقفات والمستغلات الموقوفة والتركات لاغراض خيرية وجمع ايرادها وصرفه وفقاً لرغبة الواهب، او للعرف الغالب بين الطائفة، وكذلك القيام بالنظارة على أموال الايتام وفقاً للقانون، وتكون المجالس المذكورة تحت اشراف الحكومة.

الباب الثامن – تأييد القوانين والاحكام

المادة الثالثة عشرة والمائة : القوانين العثمانية التي كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٤، والقوانين التي نشرت في ذلك التاريخ، او بعده، وبقيت مرعية في العراق حين نشر هذا القانون، تبقى نافذة فيه بقدر ما تسمح به الظروف مع مراعاة ما أحدث فيها من التعديل او الإلغاء بموجب البيانات والنظامات والقوانين الوارد ذكرها في المادة الآتية، وذلك الى ان تبدلها او تلغيها السلطة التشريعية، او الى ان يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب احكام المادة «٨٦».

المادة الرابعة عشرة والمائة : جميع البيانات والنظامات والقوانين التي اصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق، والحاكم الملكي العام، والمندوب السامي، والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي، تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها، وما بلغ منها الى هذا

التاريخ يبقى مرعياً الى ان تبدله او تلغيه السلطة التشريعية او الى ان يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب احكام المادة «٨٦» .

المادة الخامسة عشرة والمائة : يعتبر كل شخص بريئاً ومصوناً من كل ما يوجه اليه من المطاليب بشأن الاعمال التي أتى بها بسلامة نية امتثالا للتعليمات التي تلقاها من القائد العـــام للقوات البريطانية في العراق او الحاكم الملكي العام ، او المندوب السامي ، او حكومة جلالة الملك فيصل ، او من الموظفين الذين كان لهم امرة او صفة عسكرية او ملكية ، وذلك بقصد اخماد الحركات العدائية او توطيد الامن والنظام العام وصيانتهما ، او تنفيـــذ الاوامر التي صدرت بمقتضى الاحكام العرفية بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتاريـــخ تنفيذ هذا القانون الاساسي ، وكل عمل من الاعمال المذكورة في هذه المادة يعتبر واقعاً بسلامة نية ما لم يقدم المشتكي برهاناً على خلاف ذلك وكل دعوى او معاملة قضائية بشأن عمل من هذه الاعمال ترد ، وتعتبر باطلة ما لم يبرهن المشتكي عليها .

المادة السادسة عشرة والمائة : جميع الاحكام الصادرة في الدعاوي المدنية والشرعية من المحاكم العثمانية قبل احتلال القوات البريطانية ، وكذلك الاحكام الصادرة في الدعاوي المدنية والشرعية من المحاكم التي اسست بعد الاحتلال المذكور ، او من الحكام السياسيين او معاونيهم ، فيما هو ضمن اختصاصهم تعتبر صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيساً نظامياً .

المادة السابعة عشرة والمائة : جميع الاحكام والقرارات الجزائية التي صدرت من المحاكم المؤسسة بعد احتلال القوات البريطانية ، او من المحاكم العرفية ، او العسكرية او من الحكام العسكريين ، او السياسيين ، او معاونيهم ، او غيرهم من الموظفين المأذون لهم بالنظر في الجرائم ، وكذلك العقوبات المنزلة بجميع الذين حوكموا في المحاكم المذكورة اولدى اولئك الاشخاص تعتبر جميعها صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيساً نظامياً .

الباب التاسع – تبديل احكام هذا القانون الاساسي

المادة الثامنة عشرة والمائة : يجوز لمجلس الامة خلال سنة واحدة ابتداء من تنفيذ هذا القانون أن يعدل أياً كان من الامور الفرعية في هذا القانون ، او الاضافة اليها لاجل القيام بأغراضه على شرط موافقة مجلس الامة بأكثرية ثلثي الآراء في كلا المجلسين .

المادة التاسعة عشرة والمائة : عـــدا ما نص عليه في المادة السابقة لا يجوز قطعياً ادخال تعديل ما على القانون الاساسي الى مدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء تنفيذه ، ولا بعد تلك المدة أيضاً الا على الوجه الآتي :

كل تعديل يجب ان يوافق عليه كل من مجلس النواب والاعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي

أعضاء كلا المجلسين المذكورين ، وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب ، وينتخب المجلس الجديد فيعرض عليه وعلى مجلس الاعيان التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية فإذا اقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء كليهما أيضاً يعرض على الملك ليصدق وينشر

الباب العاشر – مواد عمومية

المادة العشرون والمائة : في حالة حدوث قلاقل او ما يدل على حدوث شيء من هذا القبيل في أية جهة من جهات العراق ، او في حالة حدوث خطر من غارة عدائية على أية جهة من جهات العراق ، للملك السلطة بعد موافقة مجلس الوزراء على اعلان الاحكام العرفية بصورة موقتة في انحاء العراق التي قد يمسها خطر القلاقل او الغارات . ويجوز توقيف تطبيق القوانين والنظامات المرعية بالبيان الذي تعلن به الاحكام العرفية وذلك في الامكنة وبالدرجة التي تعين بالبيان المذكور على ان يكون القائمون بتنفيذ هذا البيان معرضين للتبعة القانونية التي تترتب على اعمالهم الى ان يصدر من مجلس الامة قانون مخصوص بإعفائهم عن ذلك . اما كيفية ادارة الاماكن التي تطبق فيها الاحكام العرفية فتعين بموجب ارادة ملكية .

المادة الحادية والعشرون والمائة : اذا اقتضى تفسير حكم من الاحكام القانونية :

(١) ان كان التفسير خاصاً بأحكام هذا القانون الاساسي ، يعود الى المحكمة العليا على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون .

(٢) اذا كان التفسير خاصاً بأحد القوانين المتعلقة بإدارة الشؤون العامة، يعود الى الديوان الخاص على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون .

(٣) وفي غير ذلك من المواد ، يعود استنباط المعاني الى المحاكم العدلية المختصة بالدعاوي التي ينشأ عنها لزوم الاستنباط .

المادة الثانية والعشرون والمائة : تعتبر دوائر الاوقاف الاسلامية من دوائر الحكومة الرسمية وتدار شؤونها وتنظم امور ماليتها بمقتضى قانون خاص .

المادة الثالثة والعشرون والمائة : ينفذ هذا القانون من تاريخ اقترانه بتصديق الملك .

كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من آذار سنة ١٩٢٥ واليوم الخامس والعشرين من شعبان سنة ١٣٤٣

فيصل

وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع	
ساسون	عبد المحسن	ي . الهاشمي	
وزير المعارف	وزير الاشغال والمواصلات ووكيل وزير العدلية		وزير الاوقاف
عبد الحسين	مزاحم الامين الباجه جي		ابراهيم الحيدري

قانون تعديل القانون الاساسي

نحن ملك العراق

بناء على ما قرره مجلس النواب والاعيان قد صادقنا على القانون الآتي :

المادة الاولى : يسمى هذا القانون قانون تعديل القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥

المادة الثانية : تعتبر المادة (٢٣) فقرة ثانية للمادة (٢٢)

المادة الثالثة : اضيفت المادة الآتية وجعلت المادة ٢٣

للملك ان يغيب عند مسيس الحاجة عن البلاد العراقيـــة بقرار من مجلس الوزراء يجب نشره وينصب الملك قبل ان يغيب عن العراق نائباً عنه ، او (هيئة نيابية) ويعين الحقوق التي يفوضها اليهما ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء .

ولا يقوم النائب او اي عضو من هيأة النيابة بحق من حقوق الملك إلا بعـــد أن يحلف اليمين المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون الاساسي .

اذا كان مجلس الامة مجتمعاً ، تؤدى اليمين أمامه بالصورة المبينة في المادة (٢١) المذكورة ، والا فتؤدى أمام مجلس الوزراء بحضور رئيسي الأعيان والنواب ، او من يقوم مقامهما .

لا يكون الوزير نائباً او عضواً في هيئة النيابة ، وإذا كان أحد أعضاء مجلس الأمة نائباً او عضواً في هيئة النيابة فلا يشترك في مجلسه في مدة النيابة ، واذا امتد غياب الملك اكثر من أربعة أشهر ولم يكن مجلس الأمة مجتمعاً فيدعى حالا الى الالتئام للنظر في الامر .

يجب أن يكون النائب او العضو في هيأة النيابة عراقي الجنسية ، ولا يقل عمره عن ثلاثين سنة ، ويجوز أيضاً تعيين احد أقرباء الملك المذكور الذي أكمل سن الثامنة عشرة .

المادة الرابعة : تعدل المادة ٣٥ بالصورة الآتية : —

يعطى عضو الاعيان عدا مخصصات السفر ، مخصصات سنوية تعادل (٥٠٠٠) ربية عن مدة الاجتماع العادي فقط ، و (١٢٥٠) ربية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع المذكور ، او عن كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعتيادي .

المادة الخامسة : تعدل المادة (٣٩) بالصورة الآتية : —

يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في العاصمة في اول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة مع مراعاة أحكام المادة (٣٨) وإذا لم يدع المجلس في اليوم المذكور الى ذلك فيجتمع بحكم القانون ، ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد أربعة أشهر الا اذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة او مد اجل الاجتماع لاتمام الاشغال المستعجلة ، وعندما يمد اجل الاجتماع على هذه الصورة ، ينبغي أن لا تزيد مدته كلها على ستة أشهر .

المادة السادسة : تعدل المادة (٤٠) باضافة الكلمات الآتية كفقرة ثانية لها : —

للملك أن يدعو مجلس الامة للالتئام بصورة غير اعتيادية خارج مدة الاجتماع العادي للبت بأمور معينة تذكر عند الدعوة ، ويفض هذا الإجتماع بإرادة ملكية .

المادة السابعة : تعدل المادة (٥٠) بالصورة الآتية : —

يعطى عضو مجلس النواب عدا مخصصات السفر ، مخصصات سنوية تعـادل (٤٠٠٠) ربية عن مدة الاجتماع العادي فقط و (١٠٠٠) ربية عن كل شهر يزيـد على مدة الاجتماع المذكور ، او عن كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعتيادي .

المادة الثامنة : تعدل المادة (٨٢) باضافة الكلمات الآتية : —

واذا لم يتمكن الرئيس من الحضور فيترأس جلسة المحكمة نائبه .

المادة التاسعة : تعدل المادة (٨٣) باضافة الكلمات الآتية : —

تشكل المحكمة وتنصب بمقتضى ما جاء في المادة السابقة ، أما اذا لم يكن مجلس الامـة مجتمعاً فيكون نصب الأعضاء المذكورين في المادة السابقة بمقتضى نص الإرادة الملكية التي تصدر بانعقادها .

المادة العاشرة : ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر تموز ١٩٢٥ ، واليوم السابع من شهر محرم سنة ١٣٤٤

فيصل

وزير المعارف	وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
عبد الحسين الجلبي	رؤوف الجادرجي	حكمت سليمان	عبد المحسن السعدون
وزير العدلية	وزير الاوقاف	وزير الدفاع ووكيل وزير الاشغال والمواصلات	
ناجي السويدي	حمدي الباجه جي	صبيح نشأت	

نص المعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة[1]

معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا العظمى

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

لما كانا راغبين في توثيق اواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم وإدامتها ما بين بلاديهما .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٤٤ الهجرية بأن ينظر نظراً فعلياً في فترات متتالية مدة كل منها أربع سنوات في هل في استطاعته الالحاح على ادخال العراق في عصبة الأمم .

ولما كانت حكومة جلالته في بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد أعلنت الحكومة العراقية بلا قيد ولا شرط في اليوم الرابع عشر من شهر أيلول سنة ١٩٢٩ انها مستعدة لترشيح العراق لدخول عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ واعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٢٩ ان هذه هي نيتها . . .

ولما كانت المسؤليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند إدخال العراق عصبة الأمم .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية يريان ان الصلات التي ستقوم بينهما بصفة كونهما ملكين مستقلين ينبغي تجديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة .

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية على قواعد الحرية والمساواة التامين والاستقلال التام تصبح نافذة عند دخول عصبة الأمم . . وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين هما . .

---

(١) تاريخ الوزارات العراقية ٣ / ٢٠ ـ ٢٣ ـ الكتاب الأبيض ٥٥ ـ ٦٠ ـ العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ١٥٠ ـ ١٥٤ ، تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢٠٤ ـ ٢١٠ ـ العراق في ظل المعاهدات ٢٠٤ ـ ٢١٠ ـ العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ٢٢٥ ـ ٢٢٩ .

عن جلالة ملك العراق

(نوري السعيد) رئيس الوزراء ووزير الخارجية . حامل وسام النهضة والاستقلال من الصنف الثاني .سي. ام. جي. دي. اس. أو

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اللفتنت كرنل السير فرنسيس هنري همفريز . جي . اس . أف . أو . كي . سي . ام جي . كي . بي . اي . سي . آي . أي . المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .

اللذان بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي . . .

المادة ـ ١

يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة . وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤن السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف (وقد يخلق مصاعب للفريق الآخر) .

المادة ـ ٢

يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي يعتمد وفقاً للأصول المرعية .

المادة ـ ٣

اذا أدى نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها حظر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ووفقاً لأي تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة ـ ٤

اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم احكام المادة الثالثة اعلاه يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً الى معونته بصفة كونه حليفاً وذلك دائماً وفق احكام المادة (٩) ادناه .

وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب أو خطر حرب محدق تنحصر في أن يقدم لصاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات . ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والموانيء والمطارات ووسائل المواصلات .

المادة ـ ٥

آ ـ من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤلية حفظ الأمن الداخلي في العراق وايضاً بشرط مراعاة احكام المادة (٤) اعلاه مسؤلية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

ب ـ مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين .

ج ـ فمن أجل ذلك وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للمادة (٤) اعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات .

د ـ كذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الأنفة الذكر وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة . على أن يكون مفهوماً ان وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق .

المادة ـ ٦

يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة ـ ٧

تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ الميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ الهجرية مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بها التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

توضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والانكليزية ويعتبر النص الأخير النص المعول عليه .

المادة ـ ٨

يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية جميع المسؤليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً للمعاهدات

والاتفاقات المشار اليها في المادة (٧) من هذه المعاهدة وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية . وبأنه اذا بقي شيء من هذه المسؤليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده .

ومن المعترف به ايضاً ان كل ما يبقى من المسؤليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً لأي وثيقة دولية اخرى ينبغي ان يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وحده . وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يبادرا فوراً الى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤليات الى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة ـ ٩

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال او يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة او التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين او عليه وفقاً لميثاق عصبة الأمم او معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٢٨ الميلادية .

المادة ـ ١٠

اذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق المعاهدة او تفسيرها فلم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم .

المادة ـ ١١

تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الابرام بأسرع ما يمكن ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم . وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداءاً من تاريخ تنفيذها . وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة على الفريقين الساميين المتعاقدين ان يقوما بناءاً على طلب احدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال .

وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم .

وإقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المتفاوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه .

كتبت في بغداد عن نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران سنة ١٩٣٠ ميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر سنة ١٣٤٩ هجرية .

فرنسيس هنري همفريز — نوري السعيد

اعتبرت منتهية من تاريخ نفاذ الاتفاق الخاص المعقود بين العراق وبريطانيا في ٤/ نيسان١٩٥٥

الملحق بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة

(الاتفاقية العسكرية)[1]

بعد المذاكرة التي جرت بين العراق وبريطانيا . . اصدر المعتمد السامي البريطاني في العراق (السير فرنسيس همفريز التصريح التالي الموجه الى وزير خارجية العراق[2] . .

(أمرت ان أبلغ فخامتكم بأن القوات التي خولت حكومة صاحب الجلالة باقامتها في العراق وفق أحكام المادة (٥) من المعاهدة تتضمن وحدات من القوة الجوية الملكية مع النفقات التابعة لها) .

نص الملحق

١ ـ يعين صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقاً لأحكام المادة (٥) من هذه المعاهدة وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر. ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في (الهنيدي) لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية للحلول محل تلك القوات . وعند انقضاء تلك المدة تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي .

ولصاحب الجلالة البريطانية ايضاً ان يقيم قوات في الموصل لمدة حدها الأعظم خمس سنوات تبتدىء من الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة . وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية ان يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادة (٥) من هذه المعاهدة . ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف صاحب الجلالة البريطانية المواقع المقتضية لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن .

٢ ـ بشرط مراعاة اي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل تظل الحصانات والامتيازات في شؤن القضاء والعائدات الاميرية (بما في ذلك الاعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق شاملة القوات المشار اليها في الفقرة الأولى اعلاه . وتشمل ايضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملاً

---

(١) العراق في ظل المعاهدات ٢١٠ ـ ٢١٢ ، تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٢٣ ـ ٢٥ ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ١٥٥ ـ ١٥٧ ، تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢١٠ ـ ٢١٢ ، الكتاب ابيض ٦٠ ـ ٦٣ ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ٢٣٠ ـ ٢٣٢ .

(٢) الكتاب الأبيض ١٢ .

بأحكام هذه المعاهدة وملحقاتها او وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين . وأيضاً يواصل العمل بأحكام اي تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلح . وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات اقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٣ - يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنقل القوات المذكورة في الفقرة الأولى من هذا الملحق وتدريبها وإعالتها وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٤ - يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم بناءاً على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية وفقاً لأحكام هذه المعاهدة وان يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر .

٥ - يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور التالية وذلك على نفقة جلالة ملك العراق . . .

آ - تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة .

ب - تقديم الأسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطيارات من أحدث طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق .

ج - تقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجويين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

٦ - لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب في الجيشين العراقي والبريطاني يتعهد جلالة ملك العراق بأنه اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين أجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين . ويتعهد ايضاً بأن أي اشخاص من قواته من الذين يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري يرسلون الى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد جلالته البريطانية بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة الى اي قطر آخر كان . ويتعهد ايضاً بأن التجهيزات الأساسية لقوات جلالته وأسلحتها لا تختلف في نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

٧ - يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ولنقل وخزن

جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في أثناء مرورها في العـراق . وتتنـاول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراتـه . ويؤذن لسفـن صاحب الجلالة البريطانية اذناً عاماً في زيارة شط العرب بشرط اعلام جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانىء العراقية .

فرنسيس هنري همفريز   نوري السعيد

الملحق بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة

(الاتفاقية المالية)[1]

كان هذا الملحق على شكل مذكرة صادرة في لندن بتاريخ ١٩/ آب/ ١٩٣٠ من المعتمد السامي البريطاني الى رئيس الوزراء (نوري السعيد) .

وكان مجلس الوزراء العراقي قبل ذلك قد قرر في ٢٤/ حزيران/ ١٩٣٠ ايفاد رئيس الوزراء ـ وزير الخارجية الى لندن للمفاوضة مع الجهات البريطانية ـ وكانت التعليمات التي أعطيت لرئيس الوزراء تشمل الأمور التالية[2] .

١ ـ قضية امتياز النفط . .

توافق الحكومة على اقتراحات اللجنة الوزارية عدا سعر النفط الأسود الذي يجب ان يكون (٤٠٪) وعلى ان لا تضاف اية نفقة مما تستلزمه كلفة الانتاج وغيرها من النفقات .

٢ ـ قضية السكك الحديدية

وحسمها حسب مقترحات الحكومة العراقية او تنفيذ ما اتفق عليه حسب نصوص الاتفاقية .

٣ ـ الغاء اعفاء شيخي المحمرة والكويت من الضرائب . والغاء مخصصات المعتمد السامي البريطاني .

٤ ـ تسجيل املاك الميناء باسم الحكومة العراقية .

نص الملحق

لندن في ١٩/ آب/ ١٩٣٠

سيدي

عطفاً على محادثات لندن اقترح اعتبار النصوص التالية شاملة الاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠/ حزيران/ ١٩٣٠ ان الاتفاق المؤلف من هذه المذكرة ومن جوابكم عليها سيكون من وثائق ابرام معاهدة التحالف . ويدخل حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام .

---

(١) تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢١٥ ـ ٢١٨ ـ تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٣٤ ـ ٣٧ ـ العراق في ظل المعاهدات ٢١٥ ـ ٢١٨ .
(٢) تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٣١ .

١ ـ تنقل حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية الى الحكومة العراقية في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) من ملحق معاهدة التحالف الممضاة في ٣٠/حزيران/ سنة ١٩٣٠ . . المطارات والمعسكرات التي في الهنيدي والموصل والتي تشغلها الآن قوات صاحب الجلالة البريطانية . وتتقبل الحكومة العراقية انتقال هذه المطارات والمعسكرات اليها بثلث الثمن الذي تشهد وزارة الطيران لحكومة المملكة المتحدة بصحته ويشمل ذلك المباني والمعامل والمؤسسات والانشاءات الدائمة الموجودة هناك ولا يدخل في هذا الحساب المباني العلنية التي تنتقل الى الحكومة العراقية بلا ثمن . ولا تتأخر الحكومة العراقية في دفع المبلغ الى حكومة المملكة المتحدة عن التاريخ الذي يتم فيه الانتقال المذكور .

وفي خلال المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة (١) من ملحق معاهدة التحالف . . تظل قوات صاحب الجلالة البريطانية آمنة في اشغال مواقعها الحالية في الهنيدي والموصل والشعيبة وفي استعمال أماكنها الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري . ولا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع بدلات ايجار لهذه الأماكن تزيد على البدلات التي تدفعها الآن .

٢ ـ عند انسحاب قوات صاحب الجلالة البريطانية من الهنيدي والموصل وفق احكام الفقرة (١) من ملحق معاهدة التحالف اذا قررت حكومة المملكة المتحدة تأسيس قاعدة جوية بريطانية في جوار الحبانية تتخذ الحكومة العراقية حينئذ جميع التدابير الممكنة بغير أن يترتب في ذلك نفقات على أي كان من الحكومتين لانشاء سكة حديدية تصل تلك القاعدة الجوية بالسكك الحديدية العراقية .

٣ ـ لا تستوفي بدلات ايجار عن مواقع القاعد الجوية التي تؤجر من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية وفق أحكام المادة (٥) من معاهدة التحالف متى كانت تلك المواقع في أراض اميرية خالية. أما اذا كانت تلك البقاع في أراض غير اميرية فتجري جميع التسهيلات الممكنة لتحتيم عقد تلك الايجارات بشروط معقولة على أن تقوم الحكومة العراقية بعقد هذه الايجارات بناءاً على طلب حكومة المملكة المتحدة وعلى نفقة الحكومة المتحدة . وتعفى الأراضي المأجورة من جميع الضرائب والرسوم . وتظل الايجارات نافذة المعقول ما دامت قوات صاحب الجلالة البريطانية شاغلة هذه القواعد وفق أحكام معاهدة التحالف السابق ذكرها أو وفق أحكام أي تمديد آخر لها . وعند انقضاء أجل ايجار المواقع المذكورة او لأجل ايجار أي منها بصورة نهائية اما ان تتسلم الحكومة العراقية نفسها المباني والمؤسسات والانشاءات الدائمة المبنية في تلك المواقع بتثمين معقول مع اعتبار مقدار استعمالها . واما ان تجري التسهيلات المعقولة المقتضية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من تصريفها على أفضل صورة ممكنة . وبعد انقضاء المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة (١) من ملحق معاهدة التحالف . وما دامت معاهدة التحالف نافذة المفعول لا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع أجور استعمال أي كان من الأماكن الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري في العراق .

٤ ـ تنفذ التدابير التالية المتخذة للتصرف بالسكك الحديدية العراقية وإدارتها بأسرع ما يمكن وفي خلال مدة لا يتعدى حدها الأقصى على كل حال سنة واحدة ابتداءاً من دخول معاهدة التحالف حيز التنفيذ .

آ ـ تنقل حكومة المملكة المتحدة السكك الحديدية الشرعية الى الحكومة العراقية وتسجل باسم الحكومة العراقية . وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال تخول هيئة خاصة او نقابة ذات شخصية قانونية حق الانتفاع التام على سبيل الايجار أو غيره . وببدل إيجار اسمي وبشروط ترضاها حكومة المملكة المتحدة . على أن تؤلف هذه الهيئة او مجلس الادارة بقانون خاص تسنه الهيئة التشريعية العراقية وتوافق على نصوصه كلتا الحكومتين .

ب ـ تكون النقابة بأجمعها مسؤلة عن ادارة السكك الحديدية العراقية وتدبير شؤنها . ولها وحدها دون غيرها سلطة جمع رأس مال جديد باكتتاب عام . او بعقد قرض خاص مع سلطة التصرف بدخل هذه السكك الحديدية على أن تراعى في ذلك القيود المفروضة في القانون المار ذكره .

ج ـ يتألف رأس مال النقابة المذكورة مما يلي . . .

١ ـ يخصص لحكومة المملكة المتحدة ما قيمته (٢٧٥) لك روبية من الأسهم الممتازة بفائدة (٦٪) ولا تتراكم هذه الفائدة لمدة عشرين سنة ابتداءاً من تاريخ انتقال ملكية السكك الحديدية . . ولكنها تتراكم بعد انقضاء هذه المدة . ويحسب (٢٥) لك روبية من هذا المبلغ قيمة رأس المال المدينة به السكك الحديدية لحكومة المملكة المتحدة على حساب التصفية .

٢ ـ يخصص للحكومة العراقية (٤٥) لك و (٨٥) ألف روبية من الأسهم الممتازة بعين الشروط وهذا المبلغ يساوي المبالغ التي أقرضتها الحكومة العراقية للسكك الحديدية والتي أعفيت من الفائدة .

٣ ـ ايضاً يخصص للحكومة العراقية (٢٥٠) لك روبية من الأسهم المتأخرة . وللحكومة العراقية الخيار في أن تشتري متى شاءت الأسهم المخصصة لحكومة المملكة المتحدة بقيمتها الأصلية .

د ـ يتألف مجلس ادارة النقابة من خمسة مديرين تعين اثنين منهم الحكومة العراقية واثنين منهم حكومة المملكة المتحدة . أما الخامس الذي يكون رئيس مجلس الادارة فيتم تعيينه باتفاق كلتا الحكومتين ويكون أول رئيس لمجلس الادارة مدير السكك الحديدية العراقية الحالي .

هـ ـ تكون النقابة مسؤلة عن اقتراض رأس المال المطلوب لاصلاح السكك الحديدية العراقية وتوسيعها ولا يتعهد أي كان من الحكومتين بضمان هذا القرض سواءاً كان فيما يتعلق بالفائدة أم برأس المال .

و ـ كل رأس مال تقترضه النقابة لاصلاح السكك الحديدية العراقية أو توسيعها يقدم على الأسهم المخصصة للحكومتين وفقاً للفقرة (ج) السابقة .

ز ـ تتقبل الحكومة العراقية بصفة كونها صاحبة الرقبي للسكك الحديدية التبعة النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك غير مترتبة على النقابة . ومقابل هذه التبعة تحول حكومة المملكة المتحدة

الى الحكومة العراقية من الأسهم الممتازة ما تساوي قيمته الاسمية المبالغ التي لا يمكن استردادها مما قد تضطر الحكومة العراقية الى دفعه تسديداً لتلك الديون وذلك متى ثبتت صحة تلك الديون ثبوتاً تقتنع حكومة المملكة المتحدة به .

ح ـ توقعاً لانتقال السكك الحديدية وتأليف النقابة تبادر الحكومة العراقية الى منح عقود مدتها ثلاث سنوات وفق شروط المعاهدة لموظفي السكك الحديدية البريطانيين الذين قد يوصي بهم مدير السكك الحديدية العراقية . ولا تبطل هذه العقود بعد منحها الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة . أما مسألة منح هؤلاء الموظفين عقوداً لمدد أطول من هذه المدة فتترك لقرار مجلس الادارة بعد تأليفه .

٥ ـ ان الملك الكائن في ميناء البصرة الموجود الان في حيازة حكومة المملكة المتحدة ينتقل الى الحكومة العراقية . وتقوم بادارة الميناء هيئة تدعى (مجلس امناء الميناء) . ولهذه الغاية يسن العراق تشريعاً بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة لتأليف (مجلس امناء الميناء) له شخصية قانونية على أن لا يعدل هذا التشريع الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة ما دام لحكومة المملكة المتحدة أي جزء كان من الدين المتعلق بالميناء .

وعند سن التشريع المذكور وتأليف (مجلس امناء الميناء) ينتقل الملك الكائن في الميناء الى الحكومة العراقية ويسجل باسمها . وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال يمنح (مجلس امناء الميناء) حق الانتفاع التام على سبيل الايجار أو الامتياز أو بواسطة اخرى مناسبة على أن توافق حكومة المملكة المتحدة بأي جزء كان من الدين .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام .

ف . هـ . همفريز

وقد أجاب رئيس الوزراء (نوري السعيد) على المذكرة اعلاه بالجواب التالي[٣] . . .

لندن في ١٩/ آب/ ١٩٣٠

سيدي

أتشرف بأن أخبركم بتسلم مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم . والمبسوطة فيها النصوص المقتضى اعتبارها شاملة للاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني بين فخامتكم وبيني عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠/ حزيران/ سنة ١٩٣٠ وإنني أؤيد لكم أن مذكرتكم تبسط بكل وضوح الاتفاق الذي توصلنا اليه .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام .

نوري السعيد

الملحق بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة

(الاتفاقية العدلية)[1]

ان جلالة ملك العراق

وجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وامبراطور الهند .

لما كان قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من تشرين الأول ١٩٢٢ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر ١٣٤١ هجرية في معاهدة تحالف بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق قد تعهد بموجب المادة (٩) من المعاهدة المذكورة بأن يقبل وينفذ الأحكام المعقولة التي قد يراها صاحب الجلالة البريطانية ضرورية في الأمور القضائية لصيانة مصالح الأجانب نظراً لعدم تطبيق الضمانات والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها وفقاً للامتيازات الأجنبية او التعامل .

ولما كان قد وقع في بغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر مارس ١٩٢٤ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان ١٣٤٢ هجرية في اتفاقية تدعى فيما يلي . . . (الاتفاقية العدلية) .

ولما كان من المعترف به أن أحكام الاتفاقية العدلية المذكورة لا تتلائم مع سوية العدالة التي تتوزع الآن في المحاكم العراقية وانه لم تبق حاجة بعد الى ترتيبات خاصة لصيانة مصالح الأجانب . . . فقد اتفقا على عقد اتفاقية جديدة على أساس المساواة . . . وعينا وكيلين لهما مفوضين لهذا الغرض هما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق ـ نوري باشا السعيد حامل وسام النهضة والاستقلال .

وعن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وامبراطور الهند اللفتنت كولونيل السير (فرانسيس هنري همفريز) المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .

اللذان بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقاً للأصول الصحيحة المرعية قد اتفقا على ما يأتي .

---

(١) العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ١٦١ ـ ١٦٤ ـ تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢٣٠ ـ ٢٣ ـ الاتفاقية العدلية ١ ـ ٤٠ .

المادة ـ ١

ان النظام القضائي الخاص المؤسس لمصلحة بعض الأجانب بموجب الاتفاقية العدلية يلغى فوراً ويطبق نظام قضائي موحد على جميع العراقيين والأجانب على حد سواء .

المادة ـ ٢

لأجل تسهيل تأسيس وتطبيق النظام الجديد قد اتفق على أنه سيكون من الضروري الاستمرار على استخدام عدد محدود من الخبراء القانونيين البريطانيين في وزارة العدلية وفي محاكم العراق ينتخبهم صاحب الجلالة ملك العراق بموافقة صاحب الجلالة البريطانية على أن يخول هؤلاء الخبراء سلطات قضائية وفقاً لقوانين العراق . وعليه يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يستخدم تسعة خبراء قانونيين بريطانيين بشروط لا تقل ملائمة عن الشروط الموضوعة في اتفاقية الموظفين البريطانيين المؤرخة في ٢٥/ مارس/ ١٩٢٤ وبعقود مدتها عشر سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ويتعهد جلالته ايضاً بأن تشغل عادة الوظائف التالية بموظفين بريطانيين من الخبراء القانونيين السالفي الذكر .

آ ـ مستشار قضائي بريطاني .

ب ـ رئيس بريطاني لمحكمتي الاستئناف والتمييز .

ج ـ رؤساء بريطانيون لمحاكم البداءة والكبرى في الأماكن الآتية . . (بغداد ـ البصرة ـ الموصل) وفي الأماكن الأخرى التي يتفق عليها فيما بعد .

المادة ـ ٣

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يضع نصوصاً لما يأتي . . .

آ ـ ان يكون للممثل القنصلي في العراق لأية دولة أجنبية في الأوقات المعقولة حرية المخابرة والاتصال مع أي فرد من رعايا تلك الدولة يكون تحت التوقيف في العراق .

ب ـ كل شخص يحضر بصفته فريقاً في قضايا جزائية او مدنية وليس لديه علم كان باللسان الرسمي المستعمل لفهم الاستجواب أو التحقيق او المرافعة يكون له الحق في أن يطلب بأن تترجم له جميع المحاضر الى لغته عند ما يكون ذلك ممكناً . واذا لم يكن فالى اللغة الانكليزية او الفرنسية .

ج ـ ان لا يدخل داراً أو أبنية اخرى الا بأمر موقع من قبل حاكم . ويستثنى من ذلك عندما تكون الشرطة قائمة بتعقيب شخص وجد متلبساً بالجريمة او مفوضة بالقاء القبض .

المادة ـ ٤

في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب وفي غيرها من الأمور التجارية والمدنية التي جرت العادة على ان يطبق فيها قانون بلاد أخرى يجب أن يكون التطبيق المذكور وفقاً لقواعد القانون الدولي الخاص .

ينظر في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب من قبل المحاكم المدنية وذلك من دون مساس بأحكام اي قانون يتعلق باختصاص المحاكم المدنية او بسلطات القناصل فيما يتعلق بادارة تركة رعاياهم مما قد يعترف بها باتفاقيات معقودة من قبل الحكومة العراقية وفي مسائل النكاح والطلاق والنفقة والمهر والوصاية على الصغار وانتقال الأموال المنقولة .

فلرئيس المحكمة التي تنظر في الدعوى واذا كانت الدعوى استئنافية او تمييزية فلرئيس محكمة الاستئناف او التمييز التي تنظر في الدعوى ان يدعو القنصل الأجنبي الذي يخصه الأمر او ممثل القنصلية الى الحضور كخبير لابداء المشورة في قوانين الأحوال الشخصية المختصة .

المادة ـ ٥

تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية العدلية المؤرخة في ٢٥/ اذار/ ١٩٢٤ ميلادية الموافق لليوم ١٩/ شعبان/ ١٣٤٢ هجرية والتي يبطل العمل بها من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. يجب ابرام هذه الاتفاقية ويجري تبادل وثائق الابرام ببغداد حالما يكون ذلك ممكناً وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ دخول تبادل وثائق الابرام . وتبقى نافذة العمل الى حين دخول العراق عصبة الأمم .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر آذار سنة ١٩٣١ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر شوال سنة ١٣٤٩ هجرية عن نسختين بالانكليزية والعربية .

وفي حالة الاختلاف يعتبر النص الانكليزي .

نوري السعيد   فرنسيس هنري همفريز

وأبرمت الاتفاقية من قبل المجلس النيابي بالاجماع وكان عدد الحاضرين وقت ذاك (٤٧) نائباً من اصل (٨٨) نائباً .

أما تاريخ الابرام فقد وقع فيه اختلاف .

١ ـ فقد جاء في تاريخ الوزارات العراقية (٣/ ٩٧) انه كان في ١٤/ نيسان/ ١٩٣١ .

٢ ـ وفي كتاب تاريخ العراق السياسي الحديث (٢/ ٢٣٣) انه تم في ٢١ / نيسان/ ١٩٣١ .

ذيل الاتفاقية العدلية[1]

في اليوم الذي وضعت فيه الاتفاقية العدلية موضع التنفيذ كتب رئيس الوزراء الى المعتمد السامي البريطاني الكتاب التالي . . .

سيدي

بالاشارة الى الاتفاقية العدلية التي وقعنا عليها هذا اليوم .

لي الشرف ان اؤكد بانه لما كان من المرغوب فيه القيام ببعض التعديلات في الاصول الجزائية بغية تنفيذ اغراض الاتفاقية على وجه العموم فان من المفهوم بان الحكومة العراقية ستعرض على مجلس الامة لائحة قانونية لهذا الغرض .

ان هذه اللائحة تتضمن احكاماً تحت الابواب المبينة في الجدول المربوط بهذا الكتاب . هذا ومن المفهوم بان تبادل وثائق ابرام الاتفاقية الموقع عليها في هذا اليوم سوف لا يجري الى ان يتم سن هذا التشريع .

المخلص نوري السعيد

الجدول

١ ـ تعيين الحكام وسلطاتهم .

٢ ـ بخصوص التحقيقات الابتدائية .

٣ ـ صلاحية وتوزيع الاعمال في المحاكم الكبرى .

٤ ـ الاصول المتعلقة باوامر القبض .

٥ ـ النص على ترجمة المرافعات للاجانب .

٦ ـ النص بخصوص تحري دار السكن .

٧ ـ اصول الشهادات على ان يكون من جملتها .

---

(١) تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٩٧ ـ ٩٨ ـ العراق في ظل المعاهدات ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .

آ - قبول شهادة الازواج والابوين والاولاد . . . وعدمه .

ب - تأمين كيفية عدم التفريق بسبب معتقد الشاهد الديني .

ج - تنظيم كيفية قبول افادات الاعتراف .

د - تأييد الشهادة .

هـ - تلقى افضل الشهادات .

المصادر

– المصادر باللغة العربية

– أبن أبي الحديد. شرح نهج البلاغة. في عشرين جزءاً. بيروت. مؤسسة الأعلمي. ١٩٩٥.

– أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية. منشورات مكتبة البدليسي. بغداد. ١٩٨٧.

– الازري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. لندن. ١٩٩١. دون ذكر دار النشر.

– آل فرعون، فريق المزهر. الحقائق الناصعة في الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠ ونتائجها. ط ١. مطبعة النجاح. بغداد. ١٩٥٢.

– انطونيوس، جورج. يقظة العرب. ترجمة علي حيدر الركابي. دمشق. مطبعة الترقي. ١٩٤٦.

– البرقاوي، أحمد رفيق. العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢–١٩٣٢. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية. سلسلة دراسات ٢١٧. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٨٠.

– البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. دار البراق. الطبعة الرابعة. لندن. ١٩٩٧.

– بزون، حسن. القرامطة بين الدين والثورة. مؤسسة الانتشار العربي. بيروت. لبنان. ١٩٩٧.

– بطاطو، حنا د. العراق. في ثلاثة كتب. ترجمة عفيف الرزّاز. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ط ١. ١٩٩٢.

– بطي، رفائيل. ذاكرة عراقية. الجزء الأول. دمشق. دار المدى. ٢٠٠٠.

– بغدادي، عباس. بغداد في العشرينات. بيروت.. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط ١. ١٩٩٨.

– التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. دراسة في الزعامة السياسية العراقية. بالأصل رسالة دكتوراه. دمشق. دار الوراق للدراسات والنشر. ١٩٩٦.

– الجبوري، عبد الجبار حسن. الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨–١٩٥٨. بغداد. دار الحرية للطباعة.

– جميل، حسين. العراق شهادة سياسية ١٩٠٨–١٩٣٠. لندن. دار اللام. ١٩٨٧.

– الجواهري، محمد مهدي. ذكرياتي. الجزء الأول. ط ١. . دمشق. دار الرافدين١٩٨٨.

- الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦–١٩٥٨ التجربة الفكرية والممارسة السياسية. الطبعة الأولى ١٩٩٤. بدون ذكر الدار والبلد الذي تمت فيه طباعة الكتاب.
- الچادرچي، كامل. مذكرات كامل الچادرچي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. بيروت. دار الطليعة.
- الحاج، عزيز. حنا بطاطو والحركة الشيوعية في العراق (الكتاب وترجمته العربية). كراس أصدره عزيز الحاج في مارس–آذار ١٩٩٨. باريس.
- حبيب، كاظم. مشكلات النفط في العراق. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٤.
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري. النجف. العراق. ١٩٧٦.
- حديد، محمد. مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. لندن. دار الساقي. طبعة أولى. ٢٠٠٦.
- حسن، محمد سلمان د. التطور الاقتصادي في العراق. المكتبة العصرية. بيروت. ١٩٦٥.
- الحسني، عبد الرزاق. "تاريخ الوزارات العراقية". عشرة أجزاء في خمسة مجلدات. المجلد ٧–٨. الجزء ٧. مطبعة العرفان. صيدا–بيروت. ١٩٦٨.
- الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية. بدون تاريخ. طبعة منقحة. المقدمة مكتوبة بتاريخ ١٣٧١ هجرية.
- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الأجزاء الثلاثة. ط ٧. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩.
- الحصري، أبو خلدون ساطع. الأعمال القومية لساطع الحصري. القسم الأول. (في ثلاثة أقسام. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة التراث القومي. الطبعة الثانية. ١٩٩٠.

حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. رسالة ماجستير . مطبعة النعمان النجف. ١٩٧٦.

- خاجادور، آرا. من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق. في الذكرى اليوبيلية الذهبية لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي. آيار ١٩٨٤.
- الخطاب، رجاء حسين حسني. العراق بين ١٩٢١–١٩٢٧. دار الحرية للطباعة. بغداد. ١٩٧٦. ص ٢١.

– خليل عادل غفوري. أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦–١٩٥٤. ط ١. منشورات وتوزيع المكتبة العالمية. بغداد. ١٩٨٤.
– خيري، زكي. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. إصدار اليوبيل الذهبي. ط ١. لندن. ١٩٨٤.
– خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. استوكهلم. (دون ذكر دار نشر). ١٩٩٥.
– خيري، سعاد د. فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة. دار الفارابي. بيروت. ط ٢. ١٩٧٤.
– الدرة، صباح د. التطور الصناعي في العراق–القطاع الخاص. مطبعة النجوم. بغداد. ١٩٦٨.
– الدكتور عبد الرحمن الجليلي. محاضرات في اقتصاديات العراق. معهد الدراسات العربية العالية. جامعة الدول العربية. مطبعة الرسالة. القاهرة. ١٩٥٥.
– دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. وزارة الإرشاد. بغداد. ١٩٦٠.
– الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. دار الطليعة. بيروت. ١٩٨٢.
– ذهب، صاحب د. البترول العربي الخام في السوق العالمية. المطبعة العالمية. القاهرة. ١٩٦٩.
– الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافة الصهيونية في العراق ١٩٤٥–١٩٤٦. دمشق. دار وهران. ١٩٨٦.
– ريزنيكوف، أ. الكومنترن والشرق – الستراتيجي والتاكتيكات. ترجمة نصير سعيد الكاظمي (عزيز سباهي). بيروت. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. دار الفارابي. ط ١. ١٩٨٧.
– زكار، سهيل د. أخبار القرامطة. دمشق. دار حسان. ١٩٨٢.
– زكي، رمزي د. الاقتصاد السياسي للبطالة. الكويت.عالم المعرفة ٢٢٦. ١٩٩٧.
– السامر، فيصل د. ثورة الزنج. بيروت. مكتبة المنار. بغداد. دار أحياء التراث العبي. ١٩٧١.
– سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. بيروت. المكتبة العصرية. ١٩٦٥.
– سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. دمشق. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. ١٩٥٨.
– السهروردي، نجم الدين. التاريخ لم يبدأ غداً . حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الگيلاني ٤١ و٥٨ في العراق. ط ٢. شركة المعرفة . بغداد. ١٩٨٩.

- السيد علي، عبد المنعم د. تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة. في كتاب: القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. بيروت. ١٩٩٠.
- سيف، مالك. تجربتي في الحزب الشيوعي. بيروت. ١٩٧٤. (إصدار جهاز الأمن العراقي).
- شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. في جزئين. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠م–١٩٥٧م. بيروت. دار المنتدى للنشر. ١٩٩٠.
- شبيب، محمود. محمود سلمان طريق المجد إلى أرجوحة الأبطال. المؤسسة العراقية للدعاية والنشر. بغداد. ١٩٨٤.
- شوكت، ناجي. سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤–١٩٧٤. الجزء الأول. مكتبة دار اليقظة العربية. بغداد. ١٩٩٠.
- الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ. تقديم ومراجعة سمير السعيدي. ط١ . الرباط. المغرب. تانيت للنشر. ١٩٩٤.
- صفوة، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. صيدا – بيروت. منشورات المكتبة العصرية. ١٩٦٨.
- الطالباني، مكرم د. في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق. بغداد. شركة الطبع والنشر الأهلية. ١٩٦٩.
- الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. بغداد. مكتبة المثنى. ١٩٧٢.
- عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥–١٩٢٠. كتاب قضايا إسلامية معاصرة ٢٢.
- عبد الله، لطفي جعفر فرج د. عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي. مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٨٨.
- عبده، محمد. علي بن أبي طالب، علي. شرح كتاب نهج البلاغة. ١–٤. بيروت. مؤسسة الأعلمي. ١٩٩٣.
- العبوسي، محمد جواد د. مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق. الجزء الأول. القاهرة. بدون تاريخ.
- العبيدي، خليل د. حول بعض قضايا التصنيع في العراق. رسالة دكتوراه. برلين. جامعة الاقتصاد. ١٩٦٥.

– العطية، غسان د. العراق نشأة الدولة ١٩٠٨–١٩٢١. لندن. دار اللام. ١٩٨٨.
– العظمة، عزيز د. العِلمانية من منظور مختلف. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط ٢. ١٩٩٨.
– علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. بيروت. دار الطليعة للطباعة والنشر. ط ١. ١٩٦٧.
– عُلَبي، أحمد. ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد. دار الفارابي. بيروت. ١٩٩١.
– العلوجي، عبد الحميد واللامي، خضير عباس. الأصول التاريخية للنفط العراقي. الجزء الثاني. سلسلة الكتب الحديثة ٧٥. بغداد. الجمهورية العراقية. منشورات وزارة الإعلام. ١٩٧٥.
– العلوي، حسن. التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق. لندن. دار الزوراء. ١٩٨٨.
– العمري، خيري. يونس السبعاوي سيرة سياسي عصامي. . بغداد. منشورات وزارة الثقافة والإعلام . دار الرشيد للنشر. الجمهورية العراقية. سلسلة الأعلام المشهورين ١٢. ١٩٨٠.
– غالب، مصطفى د. القرامطة بين المد والجزر. بيروت. دار الأندلس. بدون تاريخ.
– غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. لندن. دار الوراق للنشر. ط ٢. ١٩٩٧.
– فهد كتابات الرفيق فهد– يوسف سلمان يوسف. من وثائق الحب الشيوعي العراقي. بيروت. دار الفارابي – الطريق الجديد – بغداد. ١٩٧٦.
– فهد. المؤلفات. تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في اجتماعها المنعقد في كانون الأول ١٩٤٢.
– فياض، عبد الله د. مشكلة الأراضي في لواء المنتفك. مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ١٩٥٦.
– القرآن الكريم. سورة الكافرون. سورة رقم ١٠٩. بيروت. طبعة دار الجيل.
– الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسالة الزراعية في العراق. دمشق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. ١٩٨٦.
– الكرباسي، حسن عباس. سير نضالية –في مذكرات– مهداة إلى الحزب الشيوعي العراقي. ليست معدة للنشر. برلين. الشهر العاشر من عام ١٩٨٢.
– كوتلوف، ل. ن. وليبيديف، ي. ا. الأردن. في كتاب "تاريخ الأقطار العربية المعاصر".
– اللاذقاني، محي الدين د. ثلاثية الحلم القرمطي. القاهرة. مكتبة المدبولي. ١٩٩٣.

- لازاريف. لازاريف، م. س. المسألة الكردية. ١٩١٧–١٩٢٣. دار الرازي. بيروت. ١٩٩١.
- لانكلي كاثلين م. تصنيع العراق. مكتبة دار المتنبي –مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر. بغداد–نيويورك. مطابع دار التضامن. بغداد. ١٩٦٣.
- لينين، ف. إ. الأعمال. الفروقات في الحركة العمالية الأوروبية. في: المجلد ١٦. الطبعة الألمانية. دار ديتس للنشر. برلين. ١٩٦١. ص ٣٥٤.
- لينين، ف. إ. المؤلفات. المجلد ٣١. باللغة الألمانية. دار ديتس للنشر. برلين. ١٩٥٩.
- لينين، ف. إ. تقرير في المؤتمر الثاني لعامة روسيا للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق. في كتاب حركة شعوب الشرق الوطنية التحريرية .دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية. موسكو. بدون تاريخ.
- لينين، ف. إ. عن "الديمقراطية" والديكتاتورية. المختارات في عشر مجلدات. المجلد ٨. دار التقدم موسكو. ١٩٧٧.
- لينين، ف. إ. مشروع المبادئ في المسالة الوطنية ومسألة المستعمرات (إلى المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية. في ٥ حزيران/يونيو ١٩٢٠.
- لينين، ف. إ. موضوعات وتقرير عن الديمقراطية البرجوازية وديكتاتورية البروليتاريا. (٤ آذار–مارس) في المؤتمر الأول للأممية الشيوعية المنعقد في ٢–٦ آذار ١٩١٩.
- لينين. ف. إ. حركة شعوب الشرق الوطنية التحريرية. دار الطباعة والنشر باللغات الأجنبية. موسكو. بدون تاريخ.
- ماكس أيرميرس، فكتور آدلر. صعود وعظمة حزب اشتراكي، فينا، لايبزك ١٩٣٢.
- الملاح، عبد الغني. تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط ٢. ١٩٨٠.
- النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. رسالة ماجستير. الطبعة الأولى. مطبعة الأزهر. بغداد. ١٩٦٨. ص ٨٧. ٧٦٢
- نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال. بيروت. الدار العربية للموسوعات. ط ٢. ١٩٨٨.
- الهلالي، عبد الرزاق. قصة الأراضي والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي. بيروت–القاهرة–بغداد. منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع. ط ١. ١٩٦٧.

- هوليداي، فريد. النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران. بيروت. دار أبن خلدون. ١٩٧٥.
- وارنير، دورين د. الإصلاح الزراعي والإنماء في الشرق الأوسط. القاهرة. الدار القومية للطباعة والنشر. العدد ١٥٩. ١٩٦٣.
- الوكيل، فواد حسين. جماعة الأهالي. . بغداد. دار الرشيد لنشر. سلسلة دراسات ١٨٢١٩٧٩.
- ولسن، أرنولد ت. بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. ترجمة فؤاد جميل. الجزء الثاني. بغداد. مطابع دار الجمهورية. ١٩٧١.
- ياسين، باقر. تاريخ العنف الدموي في العراق. الوقائع – الدوافع والحلول. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ١٩٩٩.
- ياغي، إسماعيل أحمد. حركة رشيد عالي. دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية. بيروت. دار الطليعة. ١٩٧٤.

المجلات والجرائد

- إبراهيم، علي. طالب النقيب .... مجلة آفاق عربية. العدد ٣. السنة ٢. ١٩٧٦. بغداد.
- أبو سليمان. ذكريات وانطباعات عن الرفيق فهد. لقاء مع عبد الكريم حسون جار الله. مجلة الثقافة الجديدة. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٣٢. (٩). ١٩٨١
- أحمد، كمال مظهر. الباحث عن العرش في مذكرات لويد جورج. في : مجلة "آفاق عربية". العدد ٩. السنة الثانية. ١٩٧٧. بغداد.
- أحمد، كمال مظهرد. حقائق أخرى عن مؤتمر شعوب الشرق. في مجلة "آفاق عربية". العدد ١٢. آب ١٩٧٦. بغداد.
- جريدة "المؤتمر" نشر في العدد ٢٦٨ بتاريخ ٢٥–٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١ رشيد الخيون يقول عبود الشالجي
- جريدة القاعدة. الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. العدد ٤. حزيران/يونيو. ١٩٤٣.
- الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية في العراق.
- الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية في العراق. مجلة "الثقافة الجديدة". شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٣٢ (٩) السنة ٢٨. تموز/يوليو ١٩٨١.

- الحافظ صفاء د. المندلاوي، سالم. ذكريات من أدب العشرينات. حوار مع الأستاذ مصطفى علي. مجلة الثقافة الجيديدة. عدد ٨–٩. آب –
- خيري، سعاد د. نضال الطبقة العاملة العراقية من أجل قانون العمال. بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على صدور أول قانون للعمل في العراق. مجلة الثقافة الجديدة العراقية. بغداد.العدد ٨٥/ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤.
- الشريف، ماهر د. فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر السابع للأممية الشيوعية . القسم الأول. في: مجلة الثقافة الجديدة. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٥. تشرين الأول/كانون الأول ١٩٨٠.
- الشريف، ماهر د.. فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر السابع للأممية الشيوعية . القسم الثاني. في: مجلة الثقافة الجديدة. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٦. تشرين الأول/كانون الأول ١٩٨٠.
- مجلة الثقافة الجديدة: ديمتروف، جيورجي. هجوم الفاشية ومهمات الأممية الشيوعية في النضال من أجل وحدة الطبقة العاملة ضد الفاشية. في : مقالة للدكتور ماهر الشريف. فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر السابع للأممية الشيوعية. العدد ١٢٥

المصادر باللغات الأجنبية

- Al-Abboud، Abdul Amir Rahima. Zu den Entwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Irak unter besonderer Beruecksichtung des Exports. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 15.
- Bodagh، Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966.
- CIA—The World Factbook 2000—Iraq.
- El-Obidi، Khalil Mohamed. Zur einigen Fragen der Industrialisierung im Irak. Dissertation yur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965.
- Geschichte der kommunistischen Partei der Sowejetunion. Dietz Verlag. Berlin. 1975..
- Grunwald and Ronall. Industialization in the Middle East. Council for Middle East Affairs Press. New York. 1960.
- Hoepli، Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931.
- Horst Hemberger، Luty Maier، Heinz Petrak، Otto Reinhold، Karl-Heinz Schwank. Imperialismus heute. Dietz Verlag . Berlin. 2. Auflage. 1965. S. 57.

- Kleines politisches Woerterbuch. Dietz Verlag. Berlin. 1985.
- Kuehnrich، Heinz. Die KPD im Kampf gegen die faschistische Diktatur 1933-1945. Dietz Verlag. Berlin. 1987. S. 136/137.
- Lenin، W. I. Werke. Bd. 31. Dietz Verlag. Berlin. 1961.
- Malik، Hadi. Zur sozial/oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971.
- Marx، Karl. Das Kapital. Dietz Verlag. B. III. Berlin. 1959. S. 663.
- Marx، Karl. Randglossen zum Programm der deutschen Arbeiterpartei. Ausgewaehlte Schriften. B. II. Dietz Verlag. Berlin. 1960. S. 11.
- Pieck،W.، Dimitroff،G.، Togliatti،P.، Die Offensive des Faschismus und die Aufgaben der Kommunisten im Kamp fuer die Volksfront gegen Krieg und Faschismus. Referate auf dem VII Kongress der KI(1935)، Berlin 1960، S. 178.
- Protokoll 10. Plenum des Exekutivkommitees der KI. Moskau. 3. Bis 10. Juli 1929. Hamburg-Berlin. o.j.
- Rathmann. L. U. A. Dr. Geschichte der Araber. Bd. 5. Dietz Verlag. Berlin. 1981.
- Rosenberg، Alfred. Blut und Ehre. Ein Kampf fuer deutsche Wiedergburt. Reden und Aufsaeze von 1919-1933. Zentralverlag NSDAP.، Frz. Eber Nachf.، Muenchen. 1934.
- Rundschau. Nr. 4. vom 15. September 1933. S 1310-1312.
- VII. Weltkongeress der kommunistischen Internationale. Resolutionen und Beschluesse. Verlags- genossenschaft auslaendischer Arbeiter in der UdSSR. Moskau-Leningrad. 1935.
- W. I. Lenin. Werke. Dietz Verlag. Berlin. Band 20
- Warriner، D. Land und Elend. Im Nahen Osten. Karo. 1950.
- Wawilow، S. I.- K. J. Woroschilow.- A. J. Wzschinski- P. I. Lebedew-Polijanski- - Petrow، F. N.، F. A. Rotstein.، O. J. Schmidt. Grosse Sowjet-Enzyklopaedie. Band 1. Union der sozialistischen Sowjetrepublik. 2. Auflage. Verlag Kultur und Rortschritt Berlin. 1952.
- Werner، Ernst & Mqrkov، Walter. Geschichte der Tuerken. Akademie Verlag. Berlin. 1979.

لمحات من

عراق القرن العشرين

الكتاب الخامس

٥ – ١١

العراق الملكي: الجزء الثاني

العراق بين نهاية الحرب العالمية الثانية

وسقوط النظام الملكي

١٩٤٥–١٩٥٨

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

عراق القرن العشرين

الكتاب الخامس

٥ – ١١

العراق الملكي: الجزء الثاني

العراق بين نهاية الحرب العالمية الثانية
وسقوط النظام الملكي

١٩٤٥–١٩٥٨



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان – اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين – الكتاب الخامس
منشورات اراس رقم: ١٣٦٣
الطبعة الآولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس – أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٢ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات

المدخل

انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار القوى الديمقراطية على الصعيد العالمي على النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية في دول المحور الثلاث، ألمانيا وإيطاليا واليابان. وكان لهذا الانتصار تأثيره الإيجابي المباشر والكبير على جميع دول العالم بمستويات مختلفة. وكان العراق من بين تلك الدول التي تأثرت إيجابياً باندحار النازية والفكر الفاشي الذي كان قد وجد له أرضية معينة في صفوف الجيش وفي بعض أوساط المجتمع خلال النصف الثاني من العقد الرابع وأوائل العقد الخامس، الذي برز بشكل خاص في حركة مايس/أيار العسكرية في العام ١٩٤١. وتجلى تأثير النتائج الإيجابية لنهاية الحرب العالمية الثانية على العراق في محاولات القوى السياسية الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني تنشيط الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد بعدة اتجاهات أساسية هي

- توسيع الحياة الديمقراطية والحريات الفردية والتطلع لحياة سياسية وحزبية ديمقراطية وصحافة حرة في البلاد والتمتع بحق التعبير عن الرأي والنشر والتنظيم والإضراب وممارسة حياة برلمانية حرة، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة وديمقراطية نزيهة.
- الاستجابة لحاجات المجتمع العراقي والتخلص من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتبعية السياسية الفعلية لبريطانيا ومكافحة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية السائدة في الريف وتجلياتها الصارخة في المدينة وغياب التصنيع الحديث وتخلف الدولة عن دعم التنمية الاقتصادية والبشرية، إضافة إلى مكافحة البطالة والفقر.
- التصدي للهيمنة الأجنبية على سياسة البلاد وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ وإنهاء وجود القواعد العسكرية في منطقتي الحبانية والشعيبة، وتخليص سياسة الحكومة من التبعية والتمتع باستقلال القرار العراقي.

- العمل من أجل استخدام موارد النفط المالية وبقية موارد البلاد الأولية في صالح التنمية وإعمار البلاد وتحسين مستوى حياة ومعيشة المجتمع بأسره.
- الاستجابة لتطلعات القوميات الأخرى في العراق في ضوء مصالحها وإرادتها الحرة والكف عن الضغط عليها والتصدي لمطالبها وشن الحملات العسكرية ضدها، كما كان يحصل من جانب الحكومة العراقية إزاء مطالب الشعب الكردي ومطالب القوميات الأخرى.
- تنشيط المجتمع المدني ومنظماته الديمقراطية، رغم غياب كبير لمستلزمات بناء وتطوير المجتمع المدني.
- تطوير علاقات التعاون والتنسيق مع الدول العربية ومع سائر بلدان الجوار والعالم.

استبشر الناس خيراً حين وضعت الحرب أوزارها بانتصار الديمقراطية على الفاشية، إذ توقعت أن تنتعش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتتوفر مستلزمات التحول صوب الديمقراطية والمجتمع المدني، وخاصة لشعوب الكثير من البلدان التي كانت ما تزال تعاني من واقع التسلط الاستعماري عليها أو تبعيتها غير المباشرة لها. وفي العراق توقعت القوى السياسية الديمقراطية أن تتغير أحوال العراق باتجاه الأفضل، كما بدا لها وكأن السلطة الملكية راغبة حقاً في إجراء تغييرات جدية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودعم الديمقراطية، إذ جاء ذلك في إشارة صريحة في خطاب العرش منذ عام ١٩٤٣ حيث ورد فيه ما يلي: "تأسيس قواعد صالحة لبناء عالم جديد بعد الحرب، يسوده السلام، وتضمن فيه حريات الشعوب وكرامات الأمم، وعلى إنشاء حياة أكثر رخاءً، وأشمل عدلاً واطمئناناً لجميع الشعوب كبيرها وصغيرها ...الخ"[١]. وجاء في خطاب العرش، الذي سبق نهاية الحرب، التي توقع الخطاب نهايتها القريبة وانتصار الحلفاء فيها على دول المحور، بصدد الوضع الداخلي وما تسعى إليه الحكومة ما يلي:

---

١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. في عشرة أجزاء. الجزء السادس. صيدا. لبنان. مطبعة العرفان. ص١٩٦. ص ١٩٨.

"لقد عزمت حكومتنا على القيام بإصلاح شامل من جميع الوجوه وذلك بتطهير البلاد مما تركته الحرب من سيئات، وإحلال الطمأنينة بين أفراد الشعب وتحقيق ما تصبو إليه الأمة من الأمن، والعدل، ورغد العيش، وتقوية الروح الوطنية، وحب الواجب، والقضاء على ما يخل بوحدة العراق، من الدعايات الضارة، والعمل على توطيد الأمن بتقوية الشرطة من حيث كفاية والتنظيم، وإعلاء مستوى كفاية الإدارة لتصبح قادرة على النهوض بالواجبات المكلفة بها، ...)، وتخصيص الاعتمادات التي تساعد على نهوض البلاد من النواحي الصحية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، على قدر الإمكان ... ومن المقاصد المهمة التي ستعتني بها الحكومة بأمرها إعلاء سوية الطبقة الفقيرة، وخاصة طبقة الفلاحين والعمال، والاعتناء بأمر سكناهم، وصحتهم، وتعليمهم، وقد سهلت الحكومة تأليف النقابات لأصحاب المهن للعناية بشؤون العمال ..."[٢]. ، وفي الأول من كانون الأول من عام ١٩٤٥ ألقى عبد الإله بن علي بن حسين، الوصي على العرش، خطاباً جديداً تعرض فيه إلى بعض المسائل، منها حركة مايس ١٩٤١ والمصاعب التي جابهت البلاد، ثم تحدث عن ركيزتين يستند إليهما العراق ولم يتغيرا، وهما:

"أولاً – من حيث الكيان السياسي: إن المبدأ الذي أجمع عليه دوماً هو أن الدولة العراقية ملكية، ديمقراطية، حرة مستقلة.

ثانياً – في ميدان السياسية الخارجية: تمسكت الحكومات العراقية على التعاقب بالخطة المعروفة التي وضعها ساكن الجنان عمنا الملك فيصل الأول، باني كيان هذه المملكة، وقد دللت الحوادث المختلفة على بعد النظر الذي انطوت عليه تلك الخطة الرشيدة"[٣]. ثم واصل خطابه مؤكداً على الصيانة الاجتماعية التي كانت تعني في نظره إيجاد عمل للعاطلين ورفع مستوى معيشة العمال والفلاحين، وتأمين مستوى صحي ومعاشي وثقافي كعقول للمعوزين، وضمان العيش للعجزة وكبار السن ممن لا مورد لهم، وصيانة كرامة الفرد

---

٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٧–٢١١.

٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٣.

وحياته. ثم أشار إلى العدل الاجتماعي وأنه لن يتحقق بالأقوال بل بالأفعال لينال كل عراقي أقصى ما يستحقه من حقوقه دون انحراف فلا تفرقة بسبب العنصر ولا تمييز بداعي المذهب، وإنما ينبغي تضافر الجهود لإلغاء أي عامل يعيق تحقيق ذلك.وأخيراً أكد على ضرورة إعداد الخلف الصالح ليتولى أعباء الحكم والمسؤوليات. وأطلق على هذه المسائل الثلاث الأركان الأساسية للسياسة الوطنية القومية.[٤]

ومن تتبع تلك الخطابات يلاحظ بأنها رغم إشارتها إلى النظام الملكي الديمقراطي، فإنها لم تتحدث عن السياسة الداخلية الخاصة بالحريات والحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين ولم يتطرق لموضوع الديمقراطية في الممارسة الفعلية للحكم والاستناد إلى الدستور في التعامل مع المجتمع وممارسة حكم البلاد. وفي البرقيات المتبادلة بين الوصي على عرش العراق، عبد الإله بن علي، ورؤساء الدول الحليفة التي انتصرت في الحرب على دول المحور، وكذلك في الخطاب الموجه إلى المجتمع العراقي لم ترد أي كلمة بشأن الحريات والديمقراطية، بل جرى تأكيد خاص على قضية السلام والهدوء والعيش الرغيد لبني البشر، في حين كانت المشكلة في العراق قد تبلورت بتجاوز الحكومات المتعاقبة على الحريات الأساسية للمجتمع والحرية الفردية، أي كانت تمس مباشرة قضايا الالتزام بالدستور والحريات الديمقراطية.[٥]

ورغم التلكؤ بممارسة السياسات المنشودة واتخاذ الإجراءات الضرورية لإطلاق الحريات الديمقراطية، فأن زخم الانتصار على الفاشية قد أجبر حكومات غالبية بلدان العالم، ومنها الحكومة العراقية، على الاستجابة النسبية لمطالب الشعوب في الحرية والديمقراطية. وكان العراق له نصيب محدود جداً من ذلك. وهذا الجزء البسيط من الحريات الديمقراطية التي تمتع بها في عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦ سرعان ما صودرت واستطاعت النخبة الحاكمة أن تختطف النصر الديمقراطي الدولي وتأثيراته الإيجابية على العراق لصالحها وتراجعت عن

٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٣/٣١٤.

٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٣-٢٣٦.

الوعـود الـتي قطعتهـا الحكومـة علـى نفسـها في ضـمان الحيـاة الدسـتورية وتطـوير الحيـاة الاقتصادية وتنمية دور المجتمع. وتجلى ذلك التراجع في الموقـف مـن الحيـاة الحزبيـة ومـن الصحافة ومن مطالب الشعب الكـردي واسـتمرار ممارسـة المذهبيـة السياسـية أو الطائفيـة السياسية والتمييز بأشكال مختلفة. وكان لهذا التطور تـأثيره السـلبي الحـاد علـى العلاقـة بين المجتمع والسلطة السياسية، بين الشعب والملكية الدسـتورية في العـراق. كمـا تجلـى في إصرار الحكام على تجاهل إرادة الشعب في الموقف من المعاهدات مع الـدول الأخـرى، أو في مكافحة البطالة وتحسين مسـتوى حيـاة ومعيشـة الغالبيـة العظمـى مـن السـكان. وهـو مـا سنبحثه في هذا الجزء من الكتـاب والنتـائج الـتي تربـت عـن تلـك السياسـات وعليهـا. إنهـا محاولة لبلورة وإبراز السمات المميزة للسياسات الـتي مارسـها النظـام الملكـي وحكوماتـه المتعاقبة في العراق وتأثيراتها السـلبية علـى البنيـة العقليـة والنفسـية والسـلوكية للإنسـان العراقي ليس في تلك الفترة الملكية فحسـب، بـل وفي الفـترة اللاحقـة الـتي سـنبحث فيهـا في الأجزاء الأخرى من الكتاب. وغالباً مـا يتجاهـل بعـض الكتـاب هـذا الواقـع وتأثيراتـه وهـم يبحثون في فترة العهد الملكي ومقارنتها بالفترات اللاحقـة، إذ يحـاولون مـنح الفـترات الأولى أفضلية في ممارساتها، وهم في ذلك ينسون أو يتناسـون حقـاً بـأن الأسـاس المـادي لهـذه السلوكية التي عاشها المجتمع في ظل سلطة حزب البعث والـدكتاتور صـدام حسـين ليسـت سوى نتاج منطقي لتلـك السياسـات الـتي سـبقت وصـول هـذه المجموعـة الاسـتبدادية إلى السلطة. لقد كانت تلك السياسـات غـير الديمقراطيـة وتشـويه الدسـتور وتزويـر الانتخابـات والفساد الوظيفي قد أرسـت الأسـاس المـادي للاسـتبداد والسياسـات المناهضـة لمصـالح الشعب حين صادرت الدستور العراقي والحيـاة الديمقراطيـة والحريـات الأساسـية للمواطنـة والمواطن، وحين مارسـت قـانون العشـائر بجـوار القـانون المـدني وحـين شـوهت القـوانين العراقية وجعلتها متعارضة مع المبادئ التي تضمنها الدستور العراقي لعام ١٩٢٥. إن هذه الحقيقة يفترض أن لا تنسى، رغم وجود فوارق بين الفترة الملكية والفترة البعثية. وإذا كان النظام الملكي قد حكم العراق قرابـة ٣٧ عامـاً، فـأن حكـم البعـث في العـراق دام قرابـة ٣٥

عاماً. فلولا ممارسات العهد الملكي السيئة وغير الديمقراطية خلال تلك العقود لما اصطدمنا بممارسات البعث اللاحقة الأكثر سوءاً والأبشع استبداداً ووحشية، ولولا الطائفية السياسية التي كرسها النظام الملكي في الممارسة العملية، لما حصل ما حصل في عهد البعث ولما حصدنا الآن طائفية أخرى من نوع أكثر انفلاتاً وأكثر خطورة على المجتمع لأنه يراد تكريسه عملياً وسياسياً، وهو خطر يفترض أن نواجهه بصرامة عالية ونضال ديمقراطي مشروع لمنع حصوله.

لقد عرفت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تطورات مهمة في العالم وفي المنطقة والعراق. فقد تم تأسيس الجامعة العربية وكان العراق من بين المشاركين في تأسيسها والمساهمين في صياغة لائحتها الأساسية. كما كان العراق من بين الدول المؤسسة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمشاركين في وضع لائحتها الأساسية ونظامها الداخلي. إضافة إلى مشاركة العراق في صياغة مبادئ لائحة حقوق الإنسان الدولية في عام ١٩٤٨ والتوقيع والمصادقة عليها مبكراً. ثم أقام علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي. ولكن كل ذلك لم ينعكس إيجابياً على حياة المجتمع وعلى علاقات العراق الدولية، إذ بدا واضحاً بأن الحياة الديمقراطية النسبية التي عرفها العراق في فترة الملك فيصل الأول وقبل الحرب العالمية الثانية بدأت مع السنوات الأخيرة من العقد الخامس تتراجع وتتفاقم السياسات غير الديمقراطية في العقد السادس من القرن العشرين حتى سقوط النظام الملكي في ثورة تموز من عام ١٩٥٨. لقد حصد النظام الملكي ما زرعته النخبة الحاكمة المرتبطة بالبلاط الملكي العراقي وسياسة الدولة البريطانية خلال ٣٧ عاماً تقريباً من حكم الملكية في العراق. وإذ بحثنا في الكتاب الثالث (الجزء الأول) من هذه المجلدات الفترة الأولى من العهد الملكي، فأن الكتاب الرابع (الجزء الثاني) من العهد الملكي، يبحث في الفترة الواقعة بين ١٩٤٥–١٩٥٨، أي بين نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط النظام الملكي عبر الانتفاضة العسكرية التي قادتها حركة الضباط الأحرار بقيادة عبد الكريم قاسم ومساعده عبد السلام عارف.

لقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انقساماً كبيراً بين الدول التي انتصرت على الفاشية، لقد تشكل المعسكر الاشتراكي من الاتحاد السوفييتي ومجموعة دول أوروبا الشرقية، ثم التحقت بها الصين بعد تحررها في عام ١٩٤٩، في مواجهة المعسكر الرأسمالي الذي ضم إلى جانب الولايات المتحدة جميع دول أوروبا الغربية. وأثمر هذا الانشطار الدولي عن تكوين سوقين عالميين وعن منظومتين عسكريتين هما حلف وارشو وحلف الأطلسي وعن منظمات مالية واقتصادية وتجارية دولية جديدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية الحرة. وتوزعت غالبية البلدان المستعمرة والتابعة والدول المستقلة حديثاً على هذين المعسكرين خلال الفترة موضوع البحث، رغم تأسيس منظمة دول عدم الانحياز حينذاك بمشاركة مباشرة من الهند ومصر ويوغسلافيا واندنوسيا في مؤتمر باندونگ باندنوسيا. وقاد الصراع الدولي والذي أطلق عليه بالحرب الباردة بين المعسكرين إلى استقطابات سياسية قادت إلى مزيد من التوتر الداخلي بين القوى السياسية في كل دولة من الدول النامية، ومنها العراق. وكان لذلك جوانبه الإيجابية والسلبية، إلا أن الحصيلة النهائية كانت معرقلة لنمو علاقات دولية قائمة على أسس الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب والتنمية المعجلة لاقتصاديات البلدان النامية. وإذا كانت الفترة الواقعة بين ١٩٤٥-١٩٥٨ فترة تكون المعسكرين الدوليين، فأن العقد الأخير من نهاية القرن العشرين شهد انتهاء هذا الصراع والحرب الباردة لصالح النظام الرأسمالي العالمي والمعسكر الغربي وسقوط الاتحاد السوفييتي ومعسكره الاشتراكي. إذ بدأت معها مرحلة جديدة في تاريخ شعوب العالم والتي ستكون جزءاً من كتابنا السابع والأخير في هذه المجموعة من الكتب التي تبحث في لمحات من عراق القرن العشرين.

الفصل الأول

التطور الاقتصادي في العراق خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٨

المبحث الأول

اقتصاد النفط الخام في العراق

لعب النفط الخام دوراً أساسياً متميزاً في السياسة الدولية عموماً وفي اتجاهات تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط قبل، لكن بشكل خاص، في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إذ تبلورت خلال فترة الحرب وما بعدها عدة مسائل مهمة في هذا الصدد وهي:

- الأهمية الكبيرة التي يحتلها النفط لإنتاج الطاقة لا في فترات السلم فحسب، بل وفي فترات الحروب أيضاً.
- أهمية النفط والغاز الطبيعي في التنمية الصناعية الحديثة، وخاصة الصناعات الكيماوية التي اتخذت أبعاداً جديدة في التطور حينذاك وفي الصناعات العسكرية التي بدأت تنتعش على نحو خاص في ظل الحرب الباردة التي بدأت بالوضوح الكبير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة ومع تشكل المعسكر الاشتراكي في مواجهة المعسكر الرأسمالي.
- اتساع استخدام النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وتزايد الكميات المستوردة منه سنة بعد أخرى نتيجة التوسع الصناعي وتنامي سكان المعمورة والحاجة إلى مزيد من السلع والخدمات الجديدة.

- امتلاك منطقة الشرق الأوسط كميات هائلة من النفط الخام، إضافة إلى احتياطي كبير غير مستثمر حتى الآن من النفط والغاز الطبيعي، إضافة على مواد خام أخرى.

ولكن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية لم تكشف عن هذا الواقع الاقتصادي فحسب، بل اقترنت بظواهر سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، منها ما هو جديد ومنها ما هو قديم متجدد. ويمكن تلخيص أبرز تلك الظواهر بالنقاط المكثفة التالية:

١. انتهت الحرب العالمية الثانية بانكسار النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية وانتصار دول التحالف المناهض لها. ولكن انتصار الحلفاء في الحرب انتهى إلى نشوء معسكرين متناقضين هما المعسكر الرأسمالي الذي كان قائماً أصلاً والمعسكر الاشتراكي، الذي كانت نواته موجودة أصلاً منذ نهاية عام ١٩١٧، ونعني بها جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكية، وانضمت إليه مجموعة من دول أوروبا الشرقية والصين وفيتنام وكوريا الشمالية فيما بعد. وبهذا الانقسام العالمي بدأت عملياً الحرب الباردة بين المعسكرين والصراع حول النفوذ والتأثير ووجهة التطور في العالم. وإذا كانت الدول الرأسمالية المتقدمة تملك مستعمرات كثيرة، فأن الاتحاد السوفييتي لم يكن يملك مثل تلك المستعمرات، بل تخلى عن فنلندا عندما طالب شعبها في ممارسة حق تقرير المصير. وكان الاتحاد السوفييتي، ومعه الجمهوريات الديمقراطية الشعبية في أوروبا الشرقية والصين، يقف إلى جانب نضال الشعوب المستعمرة للخلاص من الهيمنة الاستعمارية والتحرر والاستقلال.

٢. ورغم وجود تحالف وتعاون بين الدول الرأسمالية المتقدمة، الذي تجلى في مشروع مارشال لإعادة بناء دول أوروبا الغربية منذ عام ١٩٤٨ وما بعدها، فأن المنافسة والصراع بين هذه الدول على مناطق النفوذ، وخاصة مصادر الموارد الأولية وأسواق تصريف السلع المصنعة ومناطق التوظيف الرأسمالي بدأت بالتفاقم. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية ليست منتصرة فحسب، بل وقوية بسبب عدم تضررها بالعمليات العسكرية طيلة سنوات الحرب، مما أعطاها قوة اقتصادية إضافية

لمنافسة الدول المنتصرة في الحرب، ولكنها كانت ضعيفة وغير قادرة على الوقوف بوجه المنافسة الأمريكية الجديدة. وفي ضوء ذلك كان الشرق الأوسط أحد مراكز المنافسة والصراع لا بسبب النفط والغاز الطبيعي فيه فحسب، بل وبسبب موقعه القريب من حدود الاتحاد السوفييتي، الغريم الرئيسي للولايات المتحدة، وأسواقه وإمكانيات توظيف رؤوس الأموال فيه والأيدي العاملة الرخيصة التي يوفرها للصناعات الاستخراجية والأرباح الكبيرة المتوقعة منها.

٣. وخلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انتعشت حركة التحرر الوطني التي كانت قد بدأت في هذه المنطقة منذ أوائل القرن العشرين وتصاعدت تدريجاً وحصلت على زخم جديد في أعقاب انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي أولاً، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ونهوض المنظومة الاشتراكية ثانياً، وفي دعم شعوب الدول المُستعمِرة، وخاصة الطبقة العاملة، لنضال شعوب المستعمرات والدول التابعة والمتحررة حديثاً ثالثاً. وأصبحت حركة التحرر الوطني ذات الاتجاهات اليسارية الجديدة تهدد مواقع الهيمنة الاستعمارية الأجنبية في هذه المناطق وتطالب بحقوقها المستباحة وتسعى شعوبها إلى تنمية وتطوير اقتصادياتها ونظمها السياسية ونشر الحرية والديمقراطية في حياة بلدانها. وتجلت هذه الحقيقة في تنامي الانتفاضات والوثبات السياسية في العديد من بلدان المنطقة، ومنها العراق في مواجهة الهيمنة الاستعمارية البريطانية.

٤. وكانت الدول العربية والإسلامية في المنطقة قد واجهت حالة جديدة عمقت الكره للاستعمار والهيمنة الأجنبية، وأعني بها تنفيذ وعد بلفور وقيام الدولة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨ على الأرض الفلسطينية ورفض قرار التقسيم من جانب الحكومات العربية وما ارتبط بذلك من حرب ١٩٤٨ وما أعقبها من نتائج على الشعب الفلسطيني والمنطقة بأسرها.

٥. ومع أن شعوب المنطقة كانت تسعى إلى تغيير أوضاعها وتحسين ظروف عملها وحياتها، وهو ما حصل فعلاً وبصورة نسبية، إلا أن عملية التغيير لم تكن بالمستوى

المطلوب، وهي التي استعرضنا بعض جوانبها في الكتاب الثالث (الجزء الأول). فمن المعروف أن الدول الاستعمارية قد سعت إلى الاحتفاظ بعلاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية في جميع هذه البلدان وعملت على تكريسها ومنع النمو المعجل للعلاقات الرأسمالية. وقاد هذا الواقع إلى اتساع الفجوة في مستويات معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي ومستوى المعيشة والحياة وظروف العمل واتساع قاعدة البطالة.. الخ، مما عمق التناقض والصراع بين القوى الاستعمارية وحلفائها في الداخل وبين القوى المعارضة للوجود الأجنبي والقوى المتحالفة معه. ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على الدول العربية فحسب، بل كانت هي السائدة في كل دول المنطقة، بما فيها إيران وتركيا.

٦. وفي ضوء ذلك تركز التناقض والصراع على الجانبين السياسي والاقتصادي وأصبح النفط في العراق وإيران والسعودية والخليج عموماً محور هذا الصراع الذي شمل المنطقة برمتها، إضافة إلى كل العوامل الأخرى المؤججة لهذا الصراع. ففي الوقت الذي كانت الشركات البترولية الدولية السبع الكبار تتحرى عن مواقع جديدة للنفط الخام في بلدان المنطقة، كان الصراع في ما بينها حول توزيع تلك المناطق والحصص متفاقماً، رغم كل محاولات التسوية الداخلية أيضاً. وكان لهذا العامل دوره الإيجابي للمناضلين ضد الهيمنة بكل أشكالها، ولكن الشركات الرأسمالية كانت في الغالب الأعم تتحد في ما بينها، وخاصة عندما يشتد الخطر عليها جميعاً، لمواجهة حركات التحرر الوطني في هذه البلدان باعتبارها موجهة ضد مصالحها المشتركة.

وعلى هذا الأساس عاشت تلك الفترة الحيوية من تاريخ المنطقة نشاطاً سياسياً واسعاً ومتنوع الاتجاهات والأساليب وممارسة الأدوات النضالية.

ففي الوقت الذي انتفض العراق في عام ١٩٤٨ رافضاً استبدال معاهدة ١٩٣٠ بمعاهدة بورتسموث، ورافضاً الوجود العسكري في العراق وكل الاتفاقيات غير المتكافئة، كان الشعب الإيراني بعد ذلك بفترة وجيزة قد أتى بالدكتور محمد مصدق إلى الحكم بالرغم من إرادة شاه إيران محمد رضا پهلوى حيث صدر في أيار من عام ١٩٥١ قرار تأميم النفط

الإيرانـي. ولكـن شـركات الـبترول في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة اسـتطاعت أن تعقـد الاتفاقيات الضرورية للهيمنة الفعلية على نفط السعودية. في حين انتفض الشعب المصـري ضد الملكية والإقطاعية وأقام الجمهورية في ٢٣ تموز/يوليو من عام ١٩٥٢، وكانـت سلسـلة الانقلابات العسكرية في سوريا في هذه الفترة أيضاً.

في أعقاب وثبة كانون الثاني من عام ١٩٤٨ شنت السلطات العراقية حملـة واسعة ضـد الحركـة الوطنيـة العراقيـة واسـتطاعت أن تحقـق سـيطرة فعليـة علـى الـبلاد وتـدفع بقـوى المعارضـة السياسـية إلى التراجـع، بعـد أن نفـذت حملـة إعـدامات لقـادة الحـزب الشـيوعي العراقي وزجت بعدد كبير من المناضلين، وخاصة مـن الشـيوعيين، في السـجون وعرضـتهم لتعذيب شرس جسدي ونفسي وأصدرت بحقهم أحكاماً ثقيلـة بالسـجن. ولكنهـا أدركـت في الوقت نفسه بأن حملتها الإرهابية ستعود عليها بعواقب وخيمة ما لم تدرس أسباب تنـامي معارضة الشعب لسياسات الحكم الملكي وتزايد نشاط قوى المعارضـة السياسـية بمختلـف اتجاهاتها الفكرية والسياسية. فعمدت إلى اتخاذ عدد مـن الإجـراءات الاقتصـادية منـذ عـام ١٩٤٩ وواصلتها فيما بعد، ومنها بدء المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية لإعـادة النظـر بالاتفاقيات غير المتكافئة وغير العادلة الـتي وقعـت مـع الحكومـات المتعاقبـة في العـراق في سـنوات ١٩٢٥، ١٩٣٢ و١٩٣٨. وكـذلك تشـكيل مجلـس يأخـذ علـى عاتقـه إعمـار الـبلاد واستقدام خبراء دوليين لتقييم الوضع الاقتصادي والمـالي واقـتراح السياسـات والمشـاريع المناسبة للعراق. وبدأت الحكومة العراقيـة مفاوضـاتها مـع ممثلـي شـركات الـنفط الدوليـة العاملة في العـراق منـذ عـام ١٩٤٩، حيـث كانـت بعـض أصـوات في المعارضـة العراقيـة قـد ارتفعت مطالبة بالتأميم وبتغـيير شـروط التعامـل مـع شـركات الـنفط الاحتكاريـة والأربـاح الكبيرة التي تحققها على حساب النفط والعمال وكل الشـعب العراقـي. وكانـت المفاوضـات عسيرة، إذ كانت الحكومة العراقية ترى مناسـباً لهـا أن تتوصـل إلى اتفاقيـات تظهـر أمـام الشعب أنها مخلصة في مواجهتهـا لشـركات الـنفط الأجنبيـة، كمـا أنهـا كانـت تنسـجم مـع الوجهة الجديدة في الاتفاقيات التي بـدأت شـركات الـنفط الاحتكاريـة الأجنبيـة تعقـدها مـع

الدول العربية الأخرى بشروط أفضل بكثير من الشروط التي فرضت على العراق في حينها، رغم أنها كانت ما تزال تمارس حيفاً على حقوق تلك الشعوب.

تركز مطلب العراق على حق المناصفة في تقسيم الأرباح بين العراق وشركات النفط الاحتكارية وحق العراق في المشاركة برأسمال شركات النفط العاملة في العراق، إضافة إلى المشاركة الفعلية في إدارة الشركات العاملة في العراق. ورفضت أغلب تلك الشروط ابتداءً. ولكن الأحداث المتتالية التي وقعت في إيران وتأميم صناعة النفط في إيران من جانب حكومة مصدق في شهر مايس / أيار ١٩٥١ من جهة، ونشر الاتفاقية التي عقدت بين المملكة العربية السعودية وشركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) عام ١٩٥١ التي قضت بتقسيم الأرباح التي تجنيها الشركة مناصفة مع الحكومة العربية السعودية من جهة أخرى، إضافة إلى الأوضاع المتوترة في الساحة السياسية العراقية وتصاعد المطالبة بتأميم النفط، إذ خشيت شركات البترول الدولية أن حمى التأميم ستصل إلى الشعب والمعارضة في العراق على نطاق أوسع مما تم حتى الآن من جهة ثالثة[٦]، أجبرت تلك الشركات على الموافقة وعقد اتفاقية جديدة بالشروط التي طرحها الطرف العراقي تقريباً، وصادق عليها البرلمان العراقي بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٥٢، على أن يسري مفعولها من ١٩٥١/١/١[٧]. واعتمدت الاتفاقية الجديدة مبدأ المناصفة في الأرباح المتحققة من استخراج وتصدير النفط الخام العراقي، إضافة إلى عدد من المسائل الأخرى، ومنها: أن يتمثل العراق بمندوبين في المجلس الدائم للمديرين في الشركات الثلاث العراقية والموصل والبصرة، وأن يشترك مندوبان عراقيان في إدارة الشركة، وأن يوافق وزير الاقتصاد على تعيين الخبراء والفنيين الأجانب في الشركات الثلاث، وأن تؤسس الشركات مدارس تدريبية لتدريب العراقيين على المهن والنواحي الصناعية والفنية للنفط، وأن ترسل ٥٠ طالباً عراقياً سنوياً يدرسون على

---

٦ سليمان، حكمت سامي. نفط العراق –دراسة سياسية اقتصادية –. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. دمشق. ١٩٥٨. ص ١٥٠.

٧ سليمان، حكمت سامي. نفط العراق –دراسة سياسية اقتصادية –. المصدر السابق نفسه. ص ١٦٠.

حساب الشركة في المعاهد والجامعات البريطانية. كما نجحت الحكومة العراقية في تثبيت بعض النصوص التي تضمن للدولة العراقية دخلاً مالياً يساعد على تنفيذ المشاريع التي كانت تريد تنفيذها، بغض النظر عن طبيعة تلك المشاريع، حيث ورد النص التالي: "أن تتعهد الشركات منفردة ومجتمعة بأن حصة الحكومة العراقية لن تقل عن ٢٠ مليون دينار سنوياً خلال السنتين ١٩٥٣ و١٩٥٤ ولن تقل عن ٢٥ مليون دينار خلال ١٩٥٥ وكل سنة تليها"[٨]. ورغم ذلك فأن الشعب العراقي والمعارضة العراقية اعتبرت تلك الاتفاقية مجحفة بحق الشعب والاقتصاد العراقي، وهو ما تؤكده بنود الاتفاقية عموماً، خاصة وأن تلك الشركات كانت قد ساهمت فعلاً بنهب شديد للموارد النفطية خلال الفترة السابقة بعد أن فرضت سعراً واطئاً جداً للبرميل الواحد، أشرنا إليه في مكان آخر من هذا الكتاب. وفي العام ١٩٥٢ أنهت الحكومة العراقية امتياز شركة نفط خانقين وفق الاتفاق الموقع عليه من الطرفين في ١٩٥١/١٢/٢٥. وبموجب هذا الاتفاق "انتقلت مسؤولية إنتاج النفط من حقل النفط خانة وتكريره وتسويقه إلى الحكومة العراقية، كما انتقلت إلى الحكومة أيضاً كافة حقوق الشركة وموجوداتها في العراق على أن تستمر الشركة بإنتاج وتكرير وتوزيع المنتجات النفطية نيابة عن الحكومة العراقية لمدة عشر سنوات"[٩]. وفي الفترة ذاتها "اشترت الحكومة بموجب هذا الاتفاق حقوق والتزامات شركة نفط الرافدين المحدودة أيضاً والتي استمرت بعمليات توزيع المنتجات النفطية حتى عام ١٩٥٩ عندما قامت الحكومة بإنهاء العقد المبرم بهذا الشأن وقامت بتأسيس "مصلحة توزيع المنتجات النفطية"[١٠]. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٥١–١٩٥٨ كانت حصيلة استخراج وتصدير النفط الخام على النحو الآتي:

---

٨ المصدر السابق نفسه.

٩ إسماعيل، عبد الله. مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢–١٩٦٨. دار اللام. لندن. ١٩٨٩. ص ١٧.

١٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٧.

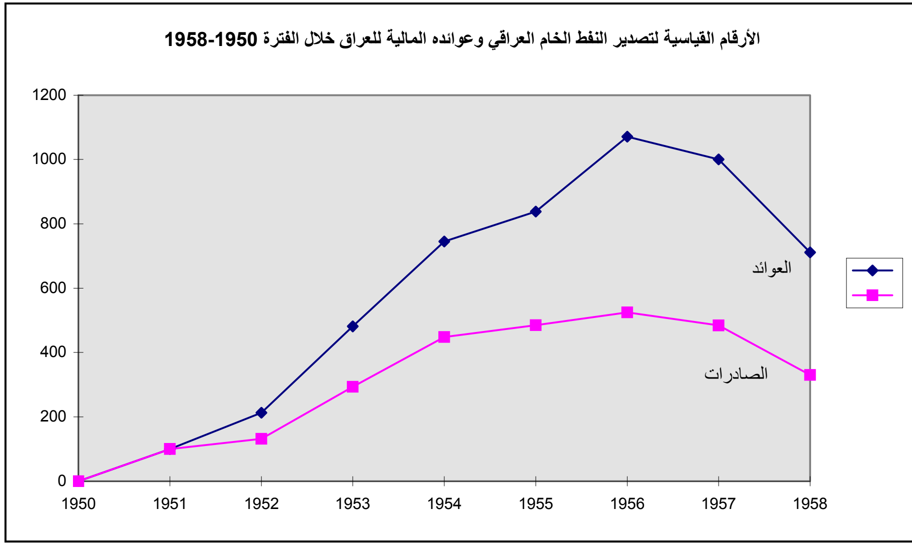
استخراج وتصدير النفط الخام العراقي والعوائد المالية للحكومة العراقية

خلال الفترة ١٩٥٠–١٩٥٨

السنة	العوائد المالية ألف د. عراقي	الكمية المنتجة/ ألف طن*	الكمية المصدرة / ألف طن*	الرقم القياسي لتطور العوائد	الرقم القياسي لتطور الصادرات
١٩٥٠	٦,٨٨٥	٦,٥٤٥	٦,٠٣٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٥١	١٤,٦٦٨	٥٥٤،٨	٧,٩٥٢	٢١٣,٠	١٣١,٨
١٩٥٢	٣٣,١٢٢	١٨,٥٤٨	١٧,٦٩٩	٤٨١,١	٢٩٣,٤
١٩٥٣	٥١,٢٥٨	٢٧,٧٤١	٢٧,٠١٤	٧٤٤,٥	٤٤٧,٨
١٩٥٤	٥٧,٧١٢	٣٠,١٥٠	٢٩,٢٧٣	٨٣٨,٢	٤٨٥,٣
١٩٥٥	٧٣,٧٤٣	٣٣,١٤٤	٣١,٦٤٤	١٠٧١,٠	٥٢٤,٦
١٩٥٦	٦٨,٨٥٩	٣٠,٨١٩	٢٩,١٦٢	١٠٠٠,٠	٤٨٣,٥
١٩٥٧	٤٨,٩٢٠	٢١,٥٧٧	١٩,٩٢٦	٧١٠,٥	٣٣٠,٣
١٩٥٨	٧٩,٨٨٨	٣٥,١٢٩	٣٣,٢٥٨	١١٦٠,٣	٥٥١,٤

Quelle: Zain Al-Abidin، Khalid Hamid. Zur Rolle und Problematik des Staates und des Staatssektors in der Industrie des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. Anhang Nr. 10.

*** أرقام إنتاج وتصدير النفط الخام وكذلك العوائد مقربة.**



إن إلقاء نظرة سريعة على الجدول والمخطط في أعلاه يساعد الباحث على تسجيل الملاحظات الأساسية التالية في ضوء الأوضاع السياسية التي كانت تمر بها منطقة الشرق الأوسط حينذاك:

- كان إنتاج النفط العراقي في عام ١٩٥٠ منخفضاً جداً بالقياس إلى إمكانيات العراق الفعلية على التصدير من جهة وإمكانيات السوق الدولية على استيعاب المزيد من النفط الخام، إلا أن الشركات النفطية كانت تفضل تأمين تصدير كميات معينة منه للحفاظ على أسعار عالية للنفط عموماً تحقق لها أرباحاً عالية، خاصة وأنها كانت لا تدفع مبالغ عالية لأصحاب الأرض والنفط الفعليين لا في العراق فحسب، بل بالنسبة للبلدان الأخرى المنتجة للنفط أيضاً. وكان هذا يعني أن البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة له كانت تتحمل خسارة كبيرة، في حين كانت الشركات المهيمنة على النفط والمحتكرة له ولأسعاره تحقق الأرباح العالية على حساب المنتجين والمستهلكين للنفط.
- وبعد أن أممت حكومة د. مصدق الوطنية صناعة النفط في إيران في عام ١٩٥١ بالرغم من معارضة الشركات الأجنبية واحتجاجها الشديد، قررت شركات البترول

الاحتكارية الدولية مقاطعة النفط الإيراني، وبالتالي تقلص الإنتاج في إيران. ودفع هذا الواقع شركات النفط الأجنبية إلى زيادة إنتاج وتصدير النفط العراقي للتعويض عن نفط إيران المتوقف. وأدى هذا إلى حصول قفزة كبيرة نسبياً في إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي، في حين عانى الشعب الإيراني واقتصاده من عنت وتحكم تلك الشركات.

- وإذ عرف إنتاج وتصدير النفط العراقي في عام ١٩٥٦ أعلى مستوى له، فأن عملية تأميم قناة السويس وما ارتبط بها من فعاليات سياسية احتجاجية على العدوان الثلاثي البريطاني–الفرنسي–الإسرائيلي على مصر، بما فيها انتفاضة عام ١٩٥٦ قد أدى إلى تراجع إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي في عام ١٩٥٧. وتواصل هذا التراجع حتى نهاية عام ١٩٥٨.

- ويمكن من خلال هاتين الظاهرتين أن نتبين مدى ارتباط إنتاج وتصدير النفط الخام بالأحداث السياسية وبمصالح شركات النفط الأجنبية، إذ أنها كانت قادرة على التأثير المباشر على اقتصاد واتجاهات التنمية في البلدان المنتجة للنفط من خلال زيادة أو تخفيض الإنتاج والتصدير أولاً، وعبر رفع أو تخفيض أسعار النفط دولياً ثانياً، والتي كانت بدورها تعني زيادة أو تقليص العوائد المالية السنوية التي يمكن أن تتحقق لهذا البلد النفطي أو ذاك. وكانت مثل هذه السياسات تنعكس بشكل مباشر على اقتصاد البلاد وعلى التصنيع وتحديث الزراعة وتطوير الخدمات وعلى مستوى البطالة والتشغيل ومستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان.

- ويشير الجدول أيضاً إلى زيادة عوائد العراق المالية بشكل عام، وأنها كانت خاضعة، من حيث الزيادة أو الانخفاض لثلاثة عوامل، وهي:

  - زيادة الإنتاج والتصدير السنوي"
  - وزيادة حصة العراق على أساس المناصفة في الأرباح"
  - وبسبب ارتفاع أسعار النفط الخام أو انخفاضه أحياناً أيضاً.

وهي العوامل التي كانت تتحكم بها شركات النفط الأجنبية والأحداث السياسية في المنطقة والعالم.

وكانت الدلائل تشير إلى أن حاجة أوروبا والعالم للنفط الخام والغاز الطبيعي آخذة بالتنامي السريع سنة بعد أخرى. فوفق المعلومات المتوفرة عن تلك الفترة نلاحظ ما يلي:

– "لقد استهلك العالم عام ١٩٣٨ نحو (٢٥٥) مليون طن من البترول. وازداد هذا الرقم إلى (٥٢٤) مليون طن في عام ١٩٥٠ ثم إلى (١٠٤٤) مليون طن عام ١٩٦٢، أي بزيادة أربعة أضعاف خلال خمسة وعشرين عاماً"[١١].

– ازداد استعمال البترول في العالم حتى ارتفعت نسبته من مجموع الطاقة العالمية من (٩٪) عام ١٩٢٠ إلى (٣٦٪) عام ١٩٦٢، بينما انخفضت نسبة الوقود الصلب من (٨٥٪) عام ١٩٢٠ إلى (٤٥٪) عام ١٩٦٢"[١٢]. إن ارتفاع حاجة العالم للنفط الخام في أعقاب الحرب العالمية الثانية دفع الشركات إلى القيام بعدة إجراءات على الصعيد العالمي، شملت العراق بها أيضاً، وهي:

- زيادة التنقيب عن النفط الخام في مناطق جديدة من العالم، ومنها العالم العربي، ومنها ليبيا بشكل خاص.
- زيادة عدد الآبار المنتجة للنفط الخام في مختلف البلدان التي يتوفر فيها النفط.
- توسيع طاقات تصدير النفط الخام سواء أكانت موانئ وبواخر تحميل النفط أم أنابيب نقله.
- الموافقة على إعادة النظر بالاتفاقيات المعقودة مع البلدان المنتجة للنفط الخام وزيادة رؤوس الأموال الموظفة في مختلف مجالات صناعة النفط الاستخراجية.

---

١١ علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. دار الطليعة. بيروت. ط ١. ١٩٦٧. ص ١١.

١٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٠.

■ تأمين المزيد من احتياطيات النفط المكتشفة في العالم، إذ كانت، على مستوى تقدير تلك الاحتياطيات، تعتمد خطط التوسع في الصناعات البتروكيماوية وغيرها، بعد إن أصبح النفط يشكل بديلاً ومصدراً أساسياً من مصادر الطاقة.

وفي الوقت الذي رفعت الشركات النفطية الثلاث من كميات النفط المستخرجة والمصدرة، تقلص عدد العاملين العراقيين في الشركة مع زيادة ملموسة أو تقلب في عدد العاملين الأجانب. ويقدم الجدول التالي واقع التغير في عدد العاملين في الشركات النفطية الثلاث العاملة في العراق.

تطور عدد العاملين العراقيين والأجانب في شركات النفط الاحتكارية الثلاث

خلال الفترة ١٩٥٢–١٩٥٧

السنة	العاملين العراقيين		العاملين الأجانب		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٥٢	١٢,٣٣٤	٩٤,٤	٧٢٦	٥,٦	١٣,٠٦٠	١٠٠,٠
١٩٥٣	١١,٥٣٤	٩٣,١	٨٥٨	٦,٩	١٢,٣٩٢	١٠٠,٠
١٩٥٤	١١,١٠٠	٨٩,٦	٧٨٨	١٠,٤	١١,٨٨٨	١٠٠,٠
١٩٥٥	١١,٤١٤	٩٣,٥	٨٠٠	٦,٥	١٢,٢١٤	١٠٠,٠
١٩٥٦	١١,٧٣٣	٩٣,٤	٨٢٦	٦,٦	١٢,٥٥٩	١٠٠,٠
١٩٥٧	١١,٣٢٦	٩٣,٣	٨١٤	٦,٧	١٢,١٤٠	١٠٠,٠

قارن: تقارير ونشرات وزارة النفط العراقية. بغداد. ١٩٦٠.

ويستدل من هذا الجدول على أن الشركة قد خفضت من عدد العمال العراقيين العاملين لديها، إذ تراجع الرقم القياسي من ١٠٠ في عام ١٩٥٢ إلى ٩١,٨ في عام ١٩٥٨، في حين ارتفع الرقم القياسي للعاملين الأجانب، وهم في الغالب من الخبراء والفنيين الذين يتقاضون

أجوراً سنوية عالية جداً بالمقارنة مع العاملين العراقيين حتى من الخبراء والفنيين، من ١٠٠ إلى ١١٢,١ خلال نفس الفترة. ويؤكد هذا الاتجاه استخدام شركات النفط الاحتكارية تقنيات أكثر حداثة لرفع إنتاجية العمل وتقليص التكاليف، وخاصة تكاليف العمل الحي، أي أجور المشتغلين في الشركات الثلاث. وجاءت هذه الإجراءات بعد الاتفاقية التي عقدت في عام ١٩٥٢ واعتبرت نافذة المفعول ابتداءً من عام ١٩٥١، خاصة وأن الشركة قد تقلصت أرباحها بسبب المناصفة في الأرباح وأرادت أن تعوض ذلك من خلال زيادة الإنتاج وتقليص التكاليف، خاصة وأن الحاجة للنفط الخام قد ارتفعت في أوروبا والعالم حينذاك.

واعتبرت شركات النفط الدولية العراق أحد المصادر الأساسية لإنتاج وتصدير النفط الخام نظراً لتنامي الاحتياطي فيه. وبالتالي بدأت بالعمل على التوسع في مد خطوط أنابيب النفط وتوسيع ميناء البصرة. وبلغ رأس مال الشركات الثلاث الاسمي في عام ١٩٥٢ حوالي ١٠٩,٣ مليون باون إسترليني أو ما يعادل ٣٣٠ مليون دولار أمريكي تقريباً، وقدر الرأسمال الفعلي لها في تلك السنة بحدود ٩٠ مليون باون إسترليني أو ما يعادل ٢٧٠ مليون دولار أمريكي[١٣]. وكان رأس مال الشركات الثلاث موزعاً على النحو الآتي:

توزيع رأس المال الاسمي للشركات البترولية في العراق في عام ١٩٥٢

الشركة	رأس المال (مليون باون)	النسبة المئوية إلى المجموع
شركة نفط العراق	٨٣,٥	٧٦
شركة نفط البصرة	١٢,٩	١٢
شركة نفط الموصل	١٢,٩	١٢
المجموع	١٠٩,٣	١٠٠

علاوي ، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. مصدر سابق. ص ٨٣. مأخوذا من الخبير المالي: كارل أفرسن. السياسة المالية في العراق. بغداد. ١٩٥٤. ص ٩٣.

---

١٣ المصدر السابق نفسه. ص ٨٣.

أصبح قطاع النفط الخام المصدر الأساسي للدخل القومي في العراق وكون الجزء الأعظم من قيمة صادرات العراق، كما شكل تدريجاً النسبة العظمى من الموارد المالية الموجهة لعملية التنمية والميزانية الاعتيادية. ورغم الموارد المالية المتزايدة خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فأن الموارد التي وجهت لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت محدودة جداً، مما دفع قوى المعارضة السياسية إلى ممارسة الضغط لاستخدام عوائد النفط الخام لأغراض التنمية. وإزاء إصرار المعارضة على مواقفها، إضافة إلى التقارير الفنية التي قدمها الخبراء الأجانب الذين استقدمتهم الحكومة العراقية لتبيان وجهة نظرها حول واقع العراقي الاقتصادي وإمكانيات تطوره اللاحق والطريق الذي يراد انتهاجه، وجدت الحكومة العراقية نفسها مجبرة على تأسيس مجلس يأخذ على عاتقه إعمار البلاد، سمي ب "مجلس الإعمار"، الذي أنيطت به مسؤولية التنمية الاقتصادية في العراق[١٤]. وبتشكيل هذا المجلس بدأت مرحلة جديدة من مراحل وضع المناهج الاستثمارية في العراق على طريقة المناهج الاستثمارية خلال فترة الثلاثينات والتي لم تجد نفعاً كثيراً حينذاك، ولكن تحت توجيه وإشراف خبراء أجانب وضعوا بجوار المدراء العامين العراقيين في الدوائر الفنية لمجلس الإعمار، وفيما بعد، مجلس ووزارة الإعمار. وقبل الخوض بسياسة مجلس الإعمار يمكننا بلورة الخصائص التي ميزت اقتصاد النفط في العراق حتى ثورة تموز عام ١٩٥٨ بالنقاط التالية:

أولاً: كان اقتصاد النفط الخام خاضعاً لشروط الامتيازات التي تم تعديلها عام ١٩٥٢ من جهة، ولمصالح شركات النفط الدولية العاملة في العراق من جهة أخرى. وهي التي كانت

---

١٤ في عام ١٩٥٠ أصدر مجلس النواب العراقي قانوناً بتشكيل مجلس الأعمار أنيطت به مسؤولية وضع البرامج الاستثمارية لتطوير الاقتصاد العراقي. واعتمد مجلس مبدأ تقسيم موارد النفط المالية إلى ٧٠٪ لأغراض إعمار البلاد اقتصادياً و٣٠٪ منها لأغراض الميزانية الاعتيادية. ووضعت نسبة أل ٧٠٪ تحت تصرف مجلس الإعمار.

تتحكم في رسم سياسة استخراج وتصدير وتسعير النفط الخام قبل وبعد تعديل الامتيازات الثلاثة.

ثانياً: وفي ضوء تلك السياسة لعبت شركات النفط الدولية دوراً أساسياً في التحكم بمقدار دخل العراق السنوي من إيرادات النفط الخام المصدر، إذ كان في مقدورها تقليص أو رفع كمية النفط الخام المصدر سنوياً، وبالتالي تقليص أو رفع حصة العراق المالية التي أصبحت منذ عام ١٩٥١ ٥٠ ٪ من الأرباح. ويعتبر الاقتصاد العراقي بسبب ذلك مكشوفاً على الاقتصاد الدولي يمكنه التأثير فيه سلباً أو إيجاباً، وكانت الحصيلة بالمحصلة النهائية سلبية. وبسبب تحكمها بسياسة تصدير النفط الخام فقد كانت إيرادات العراق السنوية رغم نموها قليلة بالقياس إلى ثلاثة معايير، وهي إمكانيات التصدير الفعلية المتوفرة في العراق. حاجة السوق الدولية لمزيد من النفط الخام، حاجة العراق لمزيد من الموارد المالية لأغراض التنمية الاقتصادية والبشرية، وتأمين المزيد من فرص العمل للعاطلين عن العمل والذين بلغ عددهم في منتصف الخمسينات أكثر من ٨٣٦,٠٠٠ نسمة، أو ما يزيد على ٥٥,٢ ٪ من إجمالي القوى القادرة على العمل والمعروضة في سوق العمل[١٥].

ثالثاً: ولعبت سياسة الاحتكارات النفطية منع العراق عملياً من تطوير صناعاته النفطية، في ما عدا تكرير النفط وبحدود ضيقة جداً، في حين منعته من تطوير صناعات بتروكيماوية مستفيداً من نفطه وغازه الطبيعي، الذي كان يحرق في الفضاء دون أدنى مبرر. وكان في مقدور الصناعات النفطية أن تشكل قاعدة أساسية للصناعة الوطنية والتنمية الشاملة في العراق.

رابعاً: رغم التحسن الذي فرضته الحكومة العراقية على شركات النفط الاحتكارية لزيادة عمليات التنقيب واستكشاف النفط الخام والحفريات، فأنها بقيت محدودة بالقياس إلى الإمكانيات الفعلية لاكتشاف المزيد من احتياطي النفط. وهذا العامل، إضافة إلى تطوير

---

١٥ بالوك، ت د. سياسة التنمية الاقتصادية في العراق. مطبعة العاني. بغداد. ١٩٥٨. جدول رقم ١٥. ص ١٧٨.

نسبي للتقنيات المستخدمة في استخراج وتصدير النفط الخام، فقد تم تسريح عدد كبير من المشتغلين لدى تلك الشركات. وقد تطرقنا إلى ذلك في مكان آخر من هذا الكتاب.

خامساً: وكان لهذه الظواهر السلبية عموماً تأثيرها الملحوظ على عدد من المؤشرات الاقتصادية، ومنها مقدار السيولة النقدية في الأسواق العراقية ولدى السكان، وضعف القدرة على توسيع قاعدة الإنتاج والخدمات الإنتاجية والخدمات العامة في الاقتصاد العراقي، وضعف نمو الطبقة العاملة والبرجوازية الصناعية المحلية، إضافة إلى استمرار تأثير العلاقات الفلاحية والمجتمع الريفي على علاقات المدينة. ورغم وجود اقتصاد نفط خام متطور نسبياً في العراق، فقد كان هذا الاقتصاد معزولاً كلياً عن الاقتصاد الوطني، في ما عدا انسياب موارد النفط الخام إلى الدخل القومي وخزينة الدولة السنوية. وبالتالي لم يستطع هذا القطاع أن يلعب دوره في تطوير الوحدة الضرورية والمهمة في عملية إعادة الإنتاج أو تأمين التنسيق بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني، بل استمر هذا الاقتصاد يشارك في تعميق تبعية العراق للاقتصاد الدولي وإعادة إنتاج التخلف في البلاد.

سادساً: إن أسلوب تعامل الشركات النفطية العالمية مع الحكومة والمجتمع العراق من جهة، وسياسات حكومات تلك البلدان ذات العلاقة بتلك الشركات إزاء العراق من جهة أخرى، أديا إلى تعميق الخلافات والصراعات الاقتصادية والاجتماعية وإلى تحولها إلى نزاعات حادة تميزت بالتعنت والقسوة، مما عمق الرؤية المناهضة لحكومات الدول الرأسمالية المتقدمة وشركاتها الاحتكارية وسياساتها في العراق والتي تسببت في ممارسة العنف من جانب الحكم والقوى الأجنبية المساندة له، والعنف المضاد من جانب المجتمع. ولم تكن سياسة العنف هذه تتجلى في مجال النفط فقط، كما حصل في إضرابات عمال النفط أو في أحداث گاورباغی في كركوك، بل وفي مجال الموانئ في البصرة، حيث كانت بريطانيا وشركاتها تتحكم فيها، أو في مجال السكك الحديد، وخاصة في بغداد، حتى قال فهد عن تحكم السيد سمث مدير عام السكك الحديدي والبريطاني الجنسية بحكومات العراق ما يلي: "الحكومات العراقية طيارات ورقية خيوطها بيد سمث وآل سمث". لقد

كانت الرغبة في جني أقصى الأرباح من جانب الشركات الاحتكارية الأجنبية في العراق قد غيبت عن أنظار الرأسماليين الكبار الأوضاع المأساوية التي كانت تعيش فيها الفئات الكادحة والفقيرة في العراق ومنعتهم عن رؤية مصالح الشعوب الأخرى وحاجتها أيضاً للموارد المالية لتغيير وتطوير حياتها، مما ساهم في تعميق التناقض ولم يمنح الفرصة لتعايش سلمي بينها وبين المجتمع أو حل المعضلات القائمة بآليات ديمقراطية، إذ أنها مسخت دستور البلاد وفرضت قوانين مخلة بالدستور والحياة الحرة والديمقراطية على المجلس النيابي العراقي والحكومة بهدف حماية مصالحها في العراق. وهذه الظاهرة اتخذت أبعاداً سياسية عميقة إضافة إلى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

سابعاً: لقد سعت شركات البترول العالمية التي احتكرت استخراج وتصدير نفط العراق إلى تكريس الانفصال الفعلي بين صناعة استخراج النفط الخام والاقتصاد الوطني العراق، وخاصة القطاع الصناعي التحويلي. فلم تعد هناك علاقة بينهما إلا في حالتين، وهما:

- الاستفادة من الإيرادات المالية لعمليات تصدير النفط الخام السنوية.
- استخدام جزءٍ ضئيل من النفط الخام في عمليات تكرير النفط في المصافي العراقية التي كانت تحت إدارة شركات النفط الاحتكارية.

وكان هذا الواقع يقود إلى العواقب التالية:

- استنزاف كميات كبيرة من إيرادات النفط الخام المالية السنوية لاستيراد السلع الاستهلاكية والكمالية التي تغطي حاجات مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية من البلدان الرأسمالية المتطورة وخاصة بريطانيا العظمى بسبب حصرها التجارة الخارجية العراقية بها استيراداً وتصديراً تقريباً. وبالتالي كانت كمية غيرة من تلك الموارد المالية تعود إلى المصدر الذي دفعها إلى العراق بسبب استيراده للنفط الخام عن صادراته السلعية.

- تعطل قدرة العراق على تحقيق التراكم الرأسمالي في الصناعات المرتبطة باستخدام النفط والغاز الطبيعي كمادة أولية في التصنيع المحلي. والذي بدوره يحرم العراق من تحقيق الفائض الاقتصادي المنشود في القطاعات الصناعية مثل الصناعة البتروكيماوية، وما ينجم عنها من إغناء الثروة الوطنية.
- تعطل القدرة على تشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل وعدم مشاركة هؤلاء في إنتاج الدخل القومي بل في استهلاكه.
- عدم توفير فرص جديدة لتطوير تلك المشاريع الاقتصادية التي ترتبط بتطور وتوسع عملية التصنيع مثل إقامة المشاريع الثانوية التي تستوجبها عمليات تصنيع النفط الخام كمادة أولية وفتح الطرق وبناء دور السكن والمستوصفات أو المدارس وتوسيع السوق الداخلي، بسبب توفر العمال والمستخدمين الذين يتقاضون أجوراً ورواتب شهرية، إذ بها يمكنهم الصرف على متطلباتهم اليومية.
- وتكون نتيجة هذه الحالة استمرار بنية الاقتصاد الوطني دون تغيير وكذلك البنية الاجتماعية وما يرتبط به من نتائج أخرى مثل مستوى الوعي الاجتماعي والجوانب الحضارية الأخرى للمجتمع المدني.

المبحث الثاني: سياسة مجلس الإعمار

اعتمدت الحكومات العراقية المتعاقبة ابتداءً من عام ١٩٥٠ حتى سقوط النظام الملكي في عام ١٩٥٨ أسلوب وضع المناهج الاستثمارية لعدة أعوام يتضمن كل منهاج منها على تخصيصات مالية لإقامة مشاريع اقتصادية تدخل ضمن ملكية الدولة. وخلال الفترة المذكورة تم وضع ثلاثة مناهج استثمارية بلغت تخصيصاتها الإجمالية ٩٤٣,٧ مليون دينار عراقي، في حين بلغ مجموع المصروف منها فعلاً ١٩٨,٦ مليون دينار فقط، أي ما يعادل ٢١,٤٪ من مجموع التخصيصات. إلا أن هذه الصورة تبقى مشوشة لأن العديد من المشاريع الاقتصادية كانت تتداخل تخصيصاتها المالية بحيث تبدو مضاعفة، في حين أن

جميع ما خصص فعلاً خلال الفترة المذكورة، أي بين عام ١٩٥١، وهو عـام بدايـة المنهـاج الأول حتى نهاية عام ١٩٥٨، تقدم الصـورة التاليـة: بلغت التخصيصـات الفعليـة ٣٧٨,٤ مليون دينار عراقي، والمصروف الفعلي منها بلغ ٢٢٥,١ مليون دينار عراقي، أي أن نسـبة الصرف إلى التخصيصات بلغت ٥٩,٥٪. وهي صورة أكثر واقعية ومطابقة للحقيقة. وجـدير بالإشارة إلى أن نسبة الصرف لا تعني في الواقع نسبة التنفيذ الفعلي للمشاريع، إذ غالباً مـا كان التنفيذ للمشروع يتخلف كثيراً وتتغير التكاليف بفعل التأخير، وبالتـالي تكـون صـورة التنفيذ أدنى بكثير من صورة الصرف الفعلي على تلك المشاريع. ويمكن للجدول التالي أن يمنحنا صورة واضحة عن السياسة الاقتصادية للحكومـات العراقيـة المتعاقبـة خـلال فـترة الخمسينات من الحكم الملكي–الإقطاعي.

خلاصة التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية على تنفيذ مشاريع المناهج الاستثمارية في العراق موزعة حسب القطاعات الاقتصادية وبملايين الدنانير العراقية

القطاعات	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٩٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الزراعة:*								
التخصيص١	٤,٢	١٠,٦	١٥,٠	١٦,٣	١٤,١	٢٧,٠	٢٦,٦	٢٩,٥
المصروف٢	١,١	٢,٨	٦,٢	٩,٨	١٢,٩	١٣,٦	١٤,٢	١٣,٥
نسب ١:٢	٢٣,٤	٢٦,٤	٤١,٣	٦٠,١	٩١,٥	٥٠,٤	٥٣,٤	٤٥,٨
الصناعة:*								
التخصيص١	–	٣,٠	٥,٠	٦,٠	٤,١	١٧,٠	١٦,٠	١١,٠
الصرف ٢	–	–	٠,٥	٢,٠	٢,٩	٥,٠	٨,٦	١١,٩
نسبة ١:٢	–	–	١٠,٠	٢٣,٣	٧٠,٧	٢٩,٤	٥٣,٨	١٠٨,٢
النقل:*								
التخصيص١	٢,١	٣,٨	٤,٧	٥,٢	١٤,١	١٧,٧	٢٩,٣	٣٢,١
الصرف ٢	٠,٩	٢,٣	٢,٢	٤,٩	٩,٩	١١,١	١٤,٢	٩,٦
نسبة ١:٢	٢٤,٩	٦٠,٥	٤٦,٨	٩٢,٥	٧٠,٢	٦٢,٧	٤٨,٥	٢٩,٩
المباني:*								
التخصيص١	٢,٥	٣,١	٣,٧	٣,٩	١٤,٣	٢٠,٢	٢٨,٩	٢٦,٩
الصرف ٢	١,١	٢,٤	٣,١	٣,٨	٥,٥	١٢,٧	١٩,٨	١٦,٦
نسبة ٢:١	٤٤,٠	٧٧,٤	٨٣,٨	٩٧,٤	٣٨,٥	٦٢,٩	٦٨,٥	٦١,٧
الإجمالي:								
مجموع ١	٩,٢	٢٠,٥	٢٨,٤	٣١,٥	٤٦,٦	٨١,٩	١٠٠,٨	٩٩,٥
مجموع ٢	٣,١	٧,٥	٠،١٢	٢٠,٥	٣١,٢	٤٢,٤	٥٦,٨	٥١,٦
نسبة ١:٢	٣٣,٧	٣٦,٦	٤٢,٣	٦٥,٨	٦٦,٧	٥١,٧	٦٥,٣	٥١,٩

المصدر: قارن: هاشم، جواد د. وآخرون. تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠–١٩٧٠. الجزء الأول. وزارة التخطيط. ص ٢٦٨. * الزراعة: وتشتمل هذه الفقرة على الري والبزل واستصلاح الأراضي. الصناعة وتشمل هذه الفقرة على الصناعة والتعدين والطاقة. النقل: وتشمل هذه الفقرة على النقل والمواصلات والتخزين. المباني: وتشمل هذه الفقرة على المباني والإسكان.

(١) = التخصيصات، (٢) – المصروفات.

إلى ماذا تشير أرقام هذا الجدول؟ إنها تشير وباختصار شديد إلى طبيعة سياسة الدولة حينذاك. حيث كان الإهمال التام للقطاع الصناعي أولاً، وعندما اضطرت تحت وطأة الضغط السياسي أن تخصص بعض الموارد له، كان الحد الأدنى من نصيب في التخصيص واقل من ذلك في التنفيذ ثانياً. ففي الوقت الذي وجهت الحكومات المتعاقبة ٥١,١ مليون دينار لأغراض التصنيع صرفت منه ١٩ مليون دينار لا غير أي بحدود ٦,٦٪ من مجموع التخصيصات و ١١,٣٪ من مجموع ما صرف على تنفيذ مشاريع المناهج الاستثمارية و٣٧,٢٪ تقريباً من مجموع ما خصص للتصنيع. وحظي قطاع النقل ببعض الاهتمام بسبب التخلف الشديد في هذا القطاع على مستوى البلاد وحاجة الشركات الأجنبية الماسة له، كما كان فصل الصرف على المباني مرتفعاً بسبب إقامة العديد من المباني الحكومية مثل الوزارات والمنشآت المختلفة. وحضت الزراعة باهتمام نسبي، إلا أن التنفيذ ذاته لم يكن عالياً. ولكن الأهم من كل ذلك بالنسبة للإجابة عن السؤال السابق تتلخص في الملاحظات التالية:

- إن المناهج الاستثمارية العراقية، سواء تلك التي وضعت في الثلاثينات أم التي وضعت في الخمسينات، لم ترتبط بدراسات اقتصادية واجتماعية معمقة تأخذ بالاعتبار ما يلي:

١. إمكانيات العراق المادية والبشرية، وخاصة الموارد الأولية المتوفرة في البلاد، ومنها: النفط الخام والغاز الطبيعي، الكبريت والفوسفات على نحو خاص، إضافة إلى المحاصيل والمنتجات الزراعية التي يمكن أن تتطور في العراق وتساهم في تنمية صناعات زراعية مهمة.

٢. حاجات العراق الفعلية للمشاريع الاقتصادية الصناعية منها والزراعية، وكذلك البنية التحتية التي يصعب تنمية القطاع الصناعي والزراعي بدونها.

٣. العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وأهمية ربط التعليم بقضايا التنمية المباشرة، وخاصة الدراسات أفنية والمهنية الصناعية والزراعية.

٤. إهمال الربط العضوي بين عملية التنمية الوطنية والتجارة الخارجية، استيراداً وتصديراً، وقد برز هذا بشكل واضح في الموقف من وجود النفط الخام وإهمال حقيقي أو حتى عدم التفكير بإقامة وتطوير صناعات بتروكيماوية في مناطق استخراج وتصدير النفط الخام في كركوك أو في البصرة أو في مناطق أخرى من العراق.

- في ضوء هذه الحقيقة لم تكن هناك رؤية واضحة لواضعي السياسة الاقتصادية العراقية عن العلاقة الضرورية التي يفترض أن تكون قائمة بين السياسة الاقتصادية الجارية وذات المدى المتوسط والبعيد، كما لم يكن هناك أي تنسيق بين المشاريع الصناعية والزراعية أو بينهما وبين النقل والمواصلات. فالمشاريع كانت عفوية ودون أن تكون قد وضعت لها جدوى اقتصادية.

- وارتبط هذا الواقع بغياب أجهزة فنية متخصصة في مجالات الإحصاء والبرمجة الاقتصادية وواعية لمهمات التنمية المطلوبة. ولم يكن للخبراء الأجانب العاملين في العراق مصلحة في وضع برامج تساهم في تقدم العراق الصناعي والزراعي، إذ كان لمثل هذا التقدم تأثير سلبي على دور شركات بلدانهم التجارية في الاستفادة من السوق العراقي لتسويق سلعهم المصنعة واستمرار العراق بتصدير نفطه الخام. وكان أغلب الأجانب العاملين في

العراق من بريطانيا والقليل القادم من بلدان أخرى خاضع للتوجيهات البريطانية في هذا الصدد.

- لقد بلغت إيرادات العراق من النفط الخام خلال السنوات الواقعة بين ١٩٥١–١٩٥٨ حوالي ٤٢٨,٢ مليون دينار عراقي. صرف منها على أغراض المشاريع الداخلة في المناهج الاستثمارية مبلغاً قدره ١٩٨,٦ مليون دينار فقط، أي ما نسبته ٤٦,٤٪ فقط، في حين وجهت العوائد المتبقية لأغراض الميزانية الاعتيادية، ومنها الإدارات المحلية والوزارات والشرطة والجيش والأمن والسلك الخارجي .. الخ. ومنه يبدو أن سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة، لم تفرط بأكثر من ٥٣٪ من عوائد النفط الخام في مجالات غير إنتاجية واستهلاكية وبذخية فحسب، بل وأنها لم توفر من موارد الدولة الأخرى، بما فيها الضرائب والجمارك وغيرها، ما يمكن توجيهه صوب عملية التنمية الوطنية.

- ولم تحظ سياسة الدولة الاقتصادية بتأييد الشعب، إذ أنها لم تكن تطرح عليه للمناقشة بشأنها، كما أنها لم تكن موجهة بشكل خاص صوب تنمية المشاريع التي تهم مصالح البلاد والتي تساهم في تقليص البطالة التي تعاني منها كثرة من القوى العاملة القادرة على العمل والراغبة فيه. حتى أن مشاريع الري والبزل واستصلاح الأراضي التي كانت تقوم بها الحكومة، كانت موجهة بالأساس في صالح الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وأغنياء الريف، في حين لم يستفد منها الفلاح الكادح مباشرة. وفي الوقت الذي كان الإقطاعي والملاك الكبير لا يدفع للدولة تعويضاً عن الأموال التي صرفتها على مشاريع الري والبزل، كان على الفلاح في الوقت نفسه أن يدفع من حصته من الحاصل نسبة معينة لصالح هؤلاء بسبب استخدامه للمياه. وكانت الدولة تقيم بعض المشاريع الصناعية لا بهدف الاحتفاظ بها، بل بهدف بيعها بعد مرور فترة الخطر واحتمال حصول خسارة، أي بيعها إلى القطاع الخاص بعد بدء نشاطها والتيقن من تحقيقها الأرباح المناسبة. كان رئيس مجلس الأعمار حينذاك يعتبر مثل هذه السياسة تشكل جزءاً من وظيفة مجلس الإعمار، وكذلك جزءاً من وظيفة البنك الصناعي لا غير.

• اعتمدت المناهج الاستثمارية في العراق على عوائد النفط الخام بشكل كامل دون الأخذ بالاعتبار احتمال توقف النفط الخام عن التصدير لأي سبب كان، وبشكل خاص من جانب شركات النفط الاحتكارية التي كانت تمارس مختلف الضغوط لتحقيق مصالحها. وقد نشأت عن هذا الواقع تبعية اقتصادية شديدة لاقتصاد صناعة استخراج النفط الخام الأجنبية في العراق التي شكلت نسبة عالية من قيمة الصادرات العراقية. وبالتالي لعب النفط دوراً أساسياً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في العراق. ولعبت السياسة الاقتصادية لهذه الفترة دورها الملموس في تعميق الطابع الكولونيالي الوحيد الجانب في تطور الاقتصاد الوطني، اقتصاد يعتمد على النفط الخام في تكوين النسبة العظمى من الدخل القومي، واقتصاد يعتمد على زراعة متخلفة ما تزال تمارس الأساليب البالية التي تعود إلى القرون الوسطى في الزراعة والإنتاج الزراعي. وقد ترك هذا أثره الواضح على معدلات الإنتاجية وحجم الإنتاج الإجمالي والدخل المتحقق منه في الزراعة، وكذلك على نوعية الإنتاج وحجم التشغيل في الريف. واستنتج الدكتور محمد سلمان حسن بصواب عندما كتب في أعقاب الثورة عام ١٩٥٨، إذ كان يعمل قبل الثورة موظفاً في مجلس الإعمار، يقول: ".. فألغي مجلس الإعمار الذي اتصفت مشاريعه في العهد الماضي، بإجماع الآراء التي تمثل فئات الشعب المختلفة وبإجماع آراء الخبراء العراقيين والأجانب، بانعدام عنصر التخطيط واستفحال عدم التوازن بين تلك المشاريع"[١٦]. ويبدو مفيداً أن نتبين مدى تأثير تطور الاقتصاد العراقي في أكثر وأهم قطاعاته على حياة وحاجات المجتمع.

---

١٦ حسن، محمد سلمان د. دراسات في الاقتصاد العراقي. دار الطليعة. بيروت. ١٩٦٦. ص ٢٤٤.

المبحث الثالث

القطاع الصناعي التحويلي

لم تحظ الصناعة الوطنية بالعناية المطلوبة ولم تحقق تطوراً ملموساً طيلة سنوات الحكم الملكي في العراق. إذ بقى القطاع الخاص ضعيفاً وعاجزاً عن توفير التراكمات المالية الضرورية لعملية التصنيع، كما لم يساهم المصرف الصناعي بشكل فعال في توفير القروض المالية الضرورية تحت تصرف الصناعيين المحليين للتنمية الصناعية. ولهذا توقع البعض أن يلعب مجلس الإعمار الذي تأسس عام ١٩٥٠، وكذلك وزارة الإعمار التي تأسست وفق القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ دوراً أكبر في عملية التنمية الصناعية، خاصة وأن هذا القانون قد أقر مبدأ تقسيم عوائد العراق من استخراج وتصدير النفط الخام إلى نسبة ٧٠٪ تخصص لأغراض التنمية الاقتصادية ضمن مشاريع مجلس ووزارة الإعمار، و٣٠٪ تخصص لأغراض الميزانية الاعتيادية. وأصبح رئيس الوزراء هو الرئيس الفعلي لمجلس الإعمار، في حين أصبح وزير المالية ووزير الإعمار وسبعة من المتخصصين أعضاء في المجلس. واحتل وزير الإعمار مركز سكرتير عام المجلس[١٧]. ويمكن أن يعتبر تأسيس هذا المجلس البداية الفعلية لنشوء قطاع الدولة الاقتصادي، إلى جانب مؤسسات اقتصادية أخرى.

١. قطاع الدولة في الصناعة

شارك عدد من المؤسسات الحكومية العراقية، وبهذا القدر أو ذاك، في تنمية القطاع الصناعي الحكومي في العراق، رغم أن السياسة الحكومية كانت تستند إلى رؤية رافضة لوجود قطاع حكومي في النشاط الاقتصادي عموماً، وإلى كون العراق بلداً زراعياً يفترض أن يركز على الزراعة ويبتعد قدر الإمكان عن الصناعة، إلا في الحالات الضرورية ومن خلال

---

17 Hamoud، Abdul Rasool. Einige Probleme der Leitung und Finanzierung des staatlichen Sektor der Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1968. S. 10.

القطـاع الخـاص، وأن الاقتصـاد العراقـي يفـترض أن يسـتند إلى نشـاط القطـاع الخـاص باعتباره أساس التنمية والإعمار في البلاد، مـع إمكانيـة قيـام مشـاريع اقتصـادية مختلطـة بهدف تشجيع القطاع الخاص على التوظيف، ثم بيع حصة الدولـة لصـالح القطـاع الخـاص بعد نجاح المشاريع الاقتصادية وبدء تحقيقها للأرباح، لمساعدة القطاع الخاص على تجنب الخسائر وتأمين إمكانية تحقيق التراكمات الرأسمالية ممن جانـب القطـاع الخـاص. وتجلـت هذه الرؤية السائدة في نشاط الدولة في موقف الدولة من نشاط المصرف الصناعي، إذ كتب عبد الرحمن الجليلي، وكان في حينها نائباً لرئيس مجلس الإعمار، بهذا الصـدد يقـول: "..وأن كانت سياسة زيادة مساهمة المصرف في المشروعات الناجحة القائمة لا تعتبر في رأينـا من أغراض المصرف لأن معنى ذلك أنه يهدف إلى الحصـول علـى أربـاح ثابتـة وهـو مـا لا يدخل في الأصل في أغـراض المصـرف الـتي تنصـب علـى توسـيع الصـناعة ودفـع النـاس لتكوين مختلف الصناعات الجديدة، أما الربح فأنه في الواقـع يجـب أن لا يـدخل في حسـاب المصرف. وإذا كان من الضروري احتفاظه ببعض رأس المال مستغلاً في مشروعات مربحـة فـذلك لتغطيـة الخسـارة الـتي يمكـن أن تحـدث في المشـروعات الأخـرى أو تغطيـة النفقـات الإدارية ونفقات الدراسـات"[١٨]. ولا شـك في أن دور المصـرف الصـناعي يتمثـل في تنشـيط إقامة المشاريع الصناعية ومنح القروض بفوائد مناسبة لضمان زيادة التراكمات الرأسمالية في الصناعة وتحقيق الأرباح، إذ بدونها لا يمكـن تنميـة التراكمـات الرأسماليـة في الاقتصـاد الوطني، كما كان من بين أهداف المصرف تنمية دور الدولة في القطاع الصناعي مـن خـلال تقـديم نمـاذج ناجحـة ومحققـة لأربـاح مناسـبة، بحيـث تشـجع علـى زيـادة التوظيفـات في الصناعة. ومع ذلك فقد وجدت في العراق في بداية الخمسينات عدة جهات كانت تهتم بشؤون قطاع الدولة الصناعي، وهي:

- مجلس الإعمار ووزارة الإعمار.

---

١٨ الجليلي، عبد الرحمن د. محاضرات في اقتصاديات العراق. معهـد الدراسـات العربيـة العاليـة. جامعـة الدول العربية. مطبعة الرسالة. القاهرة. ١٩٥٥. ص ٧٦/٧٧.

- البنك الصناعي الذي تأسس في عام ١٩٤٠ وفق القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٠، ولكن نشاطه الفعلي لم يبدأ سوى عام ١٩٤٧ وفق القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٤٧[١٩]، حيث بدأ بمنح القروض أو المشاركة في رأس مال بعض المشاريع الصناعية.
- اتحاد الصناعات العراقي.
- دائرة الشؤون الصناعية في وزارة الاقتصاد العراقية.
- مصلحة المنتجات النفطية التي تركز نشاطها على تطوير صناعة تكرير النفط الخام وتسويق منتجاته.

انصبت جهود هذه المؤسسات، وفق سياسة الحكومة العراقية، على إقامة المشاريع الصناعية الاستهلاكية الخفيفة بشكل عام، إضافة إلى تنمية صناعات الأسمنت من جانب مجلس الإعمار لارتباط ذلك بمشاريع الري والبزل وإقامة السدود والخزانات المائية حينذاك، كما تركزت اتجاهات النشاط لهذه المؤسسات في:

- إقامة مشاريع تابعة كلية لقطاع الدولة.
- إقامة مشاريع صناعية برأسمال مختلط حكومي وخاص محلي.
- تقديم القروض المالية لإقامة المشاريع الصناعية، سواء أكانت خاصة أم مختلطة من جانب المصرف الصناعي.

تركزت جهود مجلس الإعمار ووزارة الإعمار على إقامة مجموعة من المشاريع الصناعية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥١–١٩٥٨، تم إنجاز ثلاثة منها قبل وقوع ثورة تموز عام ١٩٥٨، كما استمر العمل بخمسة مشاريع أخرى أنجوت في أعقاب الثورة. وكانت المشاريع الثلاثة المنجزة هي مشروع إنتاج الإسمنت في سرچنار في السليمانية، ومشروع الغزل والنسيج في الموصل، ومشروع الإسفلت في القيارة في الموصل. أما المشاريع الصناعية التي أنجزت فيما بعد فكانت مشروع السكر في الموصل، ومشروع المنتجات القطنية في الهندية،

---

19 Hamoud، Abdul Rasool. Einige Probleme der Leitung und Finanzierung des staatlichen Sektor der Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1968.

ومشــروع الإسمنــت في حمــام العليــل في الموصــل، ومشــروع الســجاير في الســليمانية، ومشروعات إنتاج الطاقة في أبـو دبـس وبغـداد والنجيبيـة ..، وتم إنجـاز هـذه المشـاريع في أوائل الستينات.

وكـان نشـاط الدولـة الصـناعي قـد تركـز قبـل ذلـك علـى مجـالين أساسـيين بالنسـبة للاقتصاد العراقي، وهما قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية، ومصافي الـنفط الخـام. فحتـى عـام ١٩٥٨ كان القطاع الحكومي يمتلك مشاريع مهمة لإنتاج الطاقة الكهربائية الموجهة لأغراض التنوير أو لتزويد المنشآت الاقتصادية بالطاقة الضرورية. إلا أن تلـك المحطـات الكهربائيـة كانت محلية وذات طاقة إنتاجية محدودة وصغيرة، وكانت تابعـة للبلـديات، ولم تكـن هنـاك محطات مركزية، إلا أن مجلس الإعمار كان قد بدأ بإقامة المحطات الجديـدة لإنتـاج الطاقـة وتزويد المناطق العراقية المختلفة بالكهرباء في كل مـن أبـو دبـس وبغـداد والنجيبيـة. فقـد وجد في العراق ١٤ محطة لإنتاج الطاقة المحلية في مراكز المدن العراقية، إضافة إلى عدد مـن الشركات الأجنبية التي كانت تعمل في العراق، التي بلغـت طاقـة إنتاجهـا ٧٠٪ مـن إجمـالي إنتاج الطاقة في العراق[20]. وعلى العموم فقد وجـدت في العـراق حتـى عـام ١٩٥٤ ٤٩ منشـأة لإنتاج الطاقة الكهربائيـة، بلـغ مجمـوع العـاملين فيـه ١٣٥٩ شخصـاً، كمـا كـان هنـاك ٢٢ منشأة تنتج الكهرباء وتزود السكان بالماء أيضاً، بلغ عدد العـاملين فيهـا ١٣٨٤ شخصـاً. وفي ضوء التطور النسبي الذي شهدته الصناعة الوطنية وانتشار نسبي لاستخدام الكهربـاء في المدن العراقية، أمكن تسجيل زيادة ملموسـة في السـعات الإنتاجيـة لمحطـات الموجـودة ولإنتاج الطاقة فعلاً في العراق خـلال الفـترة الواقعـة بـين ١٩٥١–١٩٥٨. ففـي الوقـت الـذي بلغت السعة الإنتاجية ٣٩٤,٢٠٠ ألف كيلووات/ ساعة في عام ١٩٥١، ارتفعـت في عـام ١٩٥٨ إلى ٨٤٠,٠٨٤ كيلووات/ ساعة. وارتفع إنتاج خـلال ذات الفـترة مـن ١٦٤,٩٠١ إلى ٦٢٠,٠٧٤ كيلووات/ ساعة موزعاً على الاستخدام الصناعي والتنـوير السـكاني بتناسـب متقـارب ١:١

---

20 Zain Al-Abidin، Khalid Hamid. Zur Rolle und Problematik des Staates und des Staatssektors in der Industrie des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 76.

تقريباً في عام ١٩٥١، إلى تناسب بلغ أكثر من ١,٥:١ لصالح الاستخدام الصناعي في عام ١٩٥٨.

امتلك العراق حتى عام ١٩٥١ مصفى واحداً لتكرير النفط هو مصفى الوند في خانقين الذي اشتراه من شركة نفط خانقين، وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق. وكانت القوى السياسية المعارضة للحكومة تضغط دوماً باتجاه زيادة عمليات تصنيع النفط الخام في العراق بدلاً من تصدير الكمية الكبر منه. ولكن هذه الرغبة كانت تصطدم باستمرار بموقف حازم من شركات النفط الأجنبية التي كانت تريد الاحتفاظ بذلك لاقتصادياتها من جهة، وإبقاء الأسواق المحلية مفتوحة لمنتجاتها النفطية، إضافة إلى خشيتها من نمو جديد في البنية الطبقية في المجتمع العراق. ولكن تشكيل مصلحة المنتجات النفطية وتسليمها مسؤولية إدارة مصفى الوند وشركة نفط خانقين مسؤولية التفكير بمشروعات جديدة لتكرير النفط الخام. وظهرت في العراق تدريجا منشآت صناعية جديدة لتكرير النفط الخام، إضافة إلى المنشأة القديمة. ويظهر الجدول في أدناه عدد هذه المشاريع في نهاية عام ١٩٥٨.

منشآت مصافي النفط العراقية

المصفى	الموقع	سنة التشغيل	رأس المال د. عراقي	طاقة الإنتاجية /مليون ال طن	عدد العاملين نهاية ١٩٥٨
الوند	خانقين	١٩٢٧	١,٠	٠,٥٠	غ.م.**
القيارة	الموصل	١٩٥٥	٢,٢	٠,٤٠	٣٤٠
الدورة	بغداد	١٩٥٥	٢٣,٧	٢,٦٥	١١٥٣*
المفتية	البصرة	١٩٥٢	٠,٤	٠,٢٥	غ.م.
٤ مصافي			٢٧,٣	٣,٧٥٠	

Zain Al-Abidin، Khalid Hamid. Zur Rolle und Problematik des Staates und des Staatssektors in der Industrie des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 104.

*** ١٠٠٠ مشتغل عراقي و ١٥٣ خبير وفني أجنبي. ** غير متوفر.**

النشاط المالي للمصرف الصناعي في العراق ١٩٤٩–١٩٥٦

السنة	إجمالي رأس المال د. عراقي	المشاركة في رأس المال د.ع.	النسبة المئوية للمشاركة برأس المال	القروض الممنوحة د.ع.	النسبة المئوية للقروض
١٩٤٩	٥٩٤,٧٨٢	٤٤٦,٦٥٠	٧٥,١	١٤٨,١٣٢	٢٤,٩
١٩٥٠	٦٩٢,٥٥٨	٤٧٣,٤٩٠	٦٨,٤	٢١٩,٠٦٨	٣١,٦
١٩٥١	٦٩٢,٥٥٨	٤٧٣,٤٩٠	٦٨,٤	٢١٩,٠٦٨	٣١,٦
١٩٥٢	٨٦٢,٣٤٢	٦٢٩,٢٧٣	٧٢,٧	٢٣٦,٠٦٩	٢٧,٣
١٩٥٣	١,٨٢٦,٠٥٧	٩٩٥,٢٨١	٥٤,٥	٨٣٠,٧٧٦	٤٥,٥
١٩٥٤	٢,٣٨٤,٠٩٢	١,١٣٩,٠٣١	٤٧,٨	١,٢٤٥,٠٦١	٥٢,٢
١٩٥٥	٣,٥٢٩,٩٩٤	١,٦٣١,٤٨١	٤٦,٢	١,٨٩٨,٥١٣	٨،٥٣
١٩٥٦	٣,٨٧٧,١٨٦	١,٦٧٤,٧٥٦	٤٣,٢	٢,٢٠٢,٤٣٠	٨،٥٦
١٩٥٧*	٣,٦١٤,٩٦٧	٢,١٢٧,٤٦٧	٥٨,٩	١,٤٨٧,٥٠٠	١،٤١

قارن:

Zain Al-Abidin، Khalid Hamid. Zur Rolle und Problematik des Staates und des Staatssektors in der Industrie des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 18.

* Hamoud Abdul Rasool. Einige Probleme der Leitung und Finanzierung des staatlichen Sektor der Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1968. S. 28.

حبيب، كاظم. دراسة في اتجاهات ومشاكل التطور الصناعي في العراق للفترة ١٩١٧–١٩٦٣. مستل من مجلة الجامعة المستنصرية. العدد ٢ – السنة ١٩٧١. مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ١٩٧١. ص ٣٠/٢٩.

والجدول يشير بوضوح إلى أن نسبة مشاركة المصرف الصناعي في راس مال الشركات الصناعية القائمة أو التي أقيمت بشكل مشترك وتلك التي أقامها المصرف برأسماله الخاص كانت أعلى من القروض التي كان يمنحها للقطاع الخاص المحلي. وكانت المشاريع التي أقيمت عبر المصرف الصناعي تحقق أرباحاً معقولة ودون خسائر تتحملها الدولة بسبب الإدارة الجيدة التي شهدتها تلك المنشآت. وكانت المنشآت التي أقيمت من قبل المصرف الصناعي أو بشكل مشترك مع القطاع الخاص قد تركزت في صناعات استهلاكية متنوعة نشير إليها في الجدول التالي:

تطور مساهمة المصرف الصناعي في راس مال الشركات الصناعية العراقية

في الفترة بين ١٩٤٩–١٩٥٧

اسم الشركة	المشاركة برأس المال في عام ١٩٤٩/ د. ع.	المشاركة برأس المال في عام ١٩٥٧/ د. ع.	نسبة الزية في عام ١٩٥٧ بالقياس إلى عام ١٩٤٩
شركة الإسمنت العراقية	٢٤٣,٧٥٠	٣٦٠,١٦٠	٤٧,٧
شركة استخراج الزيوت النباتية المحدودة	٣٠,٠٠٠	١٥٧,٠١٧	٤٢٣,٣
شركة الغزل والنسيج العراقية المحدودة	٢٥,٠٠٠	٤٢٥,١١٠	١٦٦,٤
شركة تجارة طحن الغلال العراقية المحدودة	٣١,٢٥٠	٧٢,٠٠٠	١٣٠,٤
شركة كري الأنهار وتجفيف الأراضي المحدودة	٤٣,٧٥٠	١٥,٦٢٥	-٦٤,٠
شركة الجوت العراقية المحدودة	٧٢,٩٠٠	١٢٧,٥٠٠	٧٥,٠
شركة صناعة التمور العراقية	–	٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠
شركة صناعة الجلود الوطنية	–	٧٢,٥٥٥	١٠٠,٠
شركة مخبز بغداد المحدودة	–	٣٢,٥٠٠	١٠٠,٠
شركة المنسوجات المحدودة	–	٥٢٥,٠٠٠	١٠٠,٠
شركة التأمين الوطنية المحدودة	–	١٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠
شركة الجص العراقية المحدودة	–	٣٠,٠٠٠	١٠٠,٠
شركة الصناعات العقارية المحدودة	–	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠
شركة المرمر العراقية المحدودة	–	٤٠,٠٠٠	١٠٠,٠
الإجمالي	٤٤٦,٦٥٠	٢١٢٧٤٦٧	٪ ٣٧٦

قارن: لانكلي، كاتلين م. تصنيع العراق. مطبعة دار التضامن. بغداد. ١٩٦٣. الطبعة العربية. ص ٢٣٠.

ويستدل من هذا الجدول على اتجاهات نشاط المصرف الصناعي العراقي التي نشير إلى بعضها فيما يلي:

- إن القسم الأكبر من التوظيفات الصناعية وجهت صوب الصناعات الخفيفة والاستهلاكية.
- وأن القسم الأكبر من التوظيفات كانت في مشاريع صغيرة وتقنيات قديمة من حيث مستوى التطور.
- وأن عدداً من تلك المشاريع كان ملكية حكومية بالكامل، وخاصة تلك التي تم تأسيسها في الفترة الواقعة بين ١٩٥١–١٩٥٨،
- كما تم إدخال مشروعين لا يمتان للصناعة مباشرة في إطار الجدول وهما/ شركة كري الأنهار وشركة التأمين الوطنية المحدودة.

ومن الجدير بالملاحظة أن المصرف الصناعي ركز في منح القروض المالية على القطاعات الصناعية التالية:[٢١]

معامل الطحين وتنظيف الشلب (الرز)	١٦,٦ ٪
معامل مواد البناء	٢٢,٨ ٪
معامل الغزل والنسيج	٢٩,٣ ٪
بقية القطاعات الصناعية	٣١,٣ ٪
المجموع	١٠٠,٠ ٪

---

٢١ قارن:
Hamoud، Abdul Rasool. Einige Probleme der Leitung und Finanzierung des staatlichen Sektor der Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1968. S. 29.

كما يمكن ملاحظة مقدار القروض الممنوحة للمشاريع الصناعية من حقيقة أن مشروعين حصل كل منهما على ٢٥٠,٠٠٠ دينار عراقي، و٢٠ مشروعاً لكل منها ١٠,٠٠٠ دينار عراقي، و ٢٢ مشروعاً حصلت على ما مقداره ٧٠٠,٠٠٠ دينار عراقي، و٢٠٧ قرضاً بلغ مجموعها ٧٨٧,٥٠٠ دينار عراقي في عام ١٩٥٧/١٩٥٨.[٢٢] ويمكن أن نشير أيضاً إلى أن مجموع القروض الممنوحة ل ١٦٠ منشأة صناعية والذي تراوح مقدار كل قرض بين ١- ١٠٠٠ دينار عراقي بلغ ٨٣,٨٠٠ دينار عراقي في حين بلغ مجموع القروض الممنوحة ل ٧٧ منشأة صناعية الذي زاد مقدار القرض الواحد عن ١٠٠٠ دينار عراقي بلغ ٧٠٠,٤٨٥ دينار عراقي في عام ١٩٥٨/١٩٥٩[٢٣].

ومنه يتبين أن قطاع الدولة الصناعي كان على العموم محدود النشاط ومقتصر على عدد صغير من المنشآت الصناعية الاستهلاكية والخفيفة، وأنها كانت تساهم بتغطية نسبة ضئيلة جداً من حاجة المجتمع للسلع الصناعية الزراعية منها وغير الزراعية. وأن حجمها في إجمالي المشاريع الصناعية العراقية كان صغيراً، سواء من حيث الأيدي العاملة أم راس المال أم حجم الإنتاج الإجمالي، وكذلك دورها في تكوين الدخل القومي أو في حجم الصادرات العراقية.

ولا بد من الإشارة إلى أن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تستفد تماماً من التقارير الاقتصادية التي قدمتها اللجان ومجموعة من الخبراء التي زارت العراق بدعوة من الحكومة العراقية لتطوير الاقتصاد العراقي خلال فترة الخمسينات، وكانت، بغض النظر عن الملاحظات التي يمكن إيرادها على تلك التقارير، إلا أنها كانت مهمة ومفيدة لو التزمت الحكومة العراقية بها ونفذت أبرز ما فيها. ويرد هنا على سبيل المثال لا الحصر، إضافة إلى التقريرين اللذين أشرنا إليهما قبل ذاك، أي تقرير البنك الدولي وتقرير الخبير أرنست أفرسن، كان هناك تقرير الخبير سالتر الذي وضعه في عام ١٩٥٥ واعتبر قاعدة لبرامج

---

٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨.

٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨.

مجلس الإعمار ووزارة الإعمار، ثم تقرير شركة آرثر دي ليتل الخاص بالصناعات البتروكيماوية استناداً إلى وجود ثروة النفط الخام في العراق.[٢٤]

٢. القطاع الصناعي الخاص

عانى القطاع الصناعي الخاص، كما هو حال قطاع الدولة، من مصاعب كبيرة في تطوره حتى في أعقاب الحرب العالمية الثانية ونشوء أوضاع جديدة مناسبة كان في مقدورها أن تدفع بالصناعة الوطنية خطوات جديدة نحو الأمام. إلا أن عوائق كبيرة خارجية وداخلية جابهت هذا القطاع الحيوي الذي يعتبر القاعدة المادية للتنمية الوطنية والتغيير الاجتماعي في البلاد. وأبرز تلك العوائق نجمت عن السياسة البريطانية في العراق وتأثيرها المباشر على سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة في أن تبتعد قدر الإمكان عن التصنيع المحلي. سواء أكان بالنسبة على القطاع الخاص أم الحكومي، وأن تركز على قطاع الخدمات وتجارة استيراد السلع المختلفة لتغطية حاجات الاستهلاك المحلي، إذ كانت تسير وفق النهج القائل: ضرورة إبقاء تقسيم العمل الدولي على حاله دون أي تغيير، والذي يعني ابتعاد البلدان النامية عن عمليات التصنيع إلا في حدود ضيقة جداً وبشكل خاص في مجال إنتاج السلع الاستهلاكية، في حين تبقى الدول الرأسمالية المتطورة تنتج لها السلع المصنعة، إذ أن مثل هذا التقسيم يساعد على تقليص التكاليف ورفع مستوى الإنتاجية والإنتاج. وكان في هذه الوجهة ما يؤكد خشيتها من نشوء منافسة مع سلعها المصنعة المصدرة إلى هذه البلدان، ومنها العراق، كما كانت تخشى من نمو الطبقة البرجوازية الصناعية التي تتناقض مصالحها مع مصالح الشركات التجارية الاحتكارية المصدرة للسلع إلى العراق، إضافة إلى تأثيرها المباشر على علاقات التحالف بين تلك الشركات وبين الإقطاعيين والكومبرادور التجاري العراقي. وكانت الخشية أيضاً تبدو واضحة من عدم رغبة المستشارين البريطانيين تنمية طبقة عاملة حديثة في العراق يمكن أن تتصدى لمصالحهم الأجنبية

24 Al-Durra، Sabah. Zur politischen und oekonomischen Problematik der Entwicklung der einheimischen (privaten) Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965. S. 44/45.

ولمواقعهم العسكرية والسياسية في البلاد. إلا أن هذه لم تكن كل الأسباب التي أعاقت التصنيع في البلاد، بل ساهمت البرجوازية العراقية الحديثة بدور ملموس في هذا الصدد. فهذه الفئة الحديثة التكوين كانت ترتبط بعلاقات واسعة وشديدة بالأرض الزراعية وبمصالح الإقطاعيين وكبار الملاكين، إضافة إلى علاقاتها بالكومبرادور التجاري المحلي. وهو تعبير عن عدم تبلور المصالح والموقع والوعي الطبقي لدى البرجوازية العراقية الجديدة، كما أنها كانت تخشى ولوج القطاع الصناعي برأس مالها المحدود وخسارتها المحتملة، خاصة وأن هناك منافسة حادة لسلعها من السلع الأجنبية. وكانت السلع المصنعة محلياً في إطار الصناعات الحرفية قد عانت الأمرين من جراء تلك المنافسة والمئات من تلك المشاريع قد أغلق أبوابه في جميع أنحاء العراق بسبب ذلك.

ورغم كل ذلك فقد بدأت رياح التقدم الصناعي تتطور تدريجاً مع تشكيل مجلس الأعمار وبدء نشاط البنك الصناعي وتشكيل اتحاد الصناعات العراقي لتزيد من عدد المشاريع القائمة في البلاد. فوفق المعلومات المتوفرة بلغ عدد المشاريع الصناعية القائمة في البلاد ٢٢٤٦٠ منشأة حتى نهاية عام ١٩٥٤ موزعة على النحو الآتي:

توزيع المنشآت الصناعية وفق عدد العاملين حتى نهاية عام ١٩٥٤

حجم المنشأة/ عدد العاملين	عدد المنشآت	النسبة المئوية من المجموع	إجمالي عدد العاملين	النسبة المئوية إلى مجمع الاستخدام
١	١٠١٥٧	٤٥,٢	١٠١٥٧	١١,٢
٢	٥٦٥١	٢٥,١	١١٣٠٢	١٢,٥
٣	٢٨٠٥	١٢,٥	٨٤١٥	٩,٣
٤	١٣٨٣	٦,٢	٥٥٣٢	٦,١
٥	٨٠٤	٣,٦	٤٠٢٠	٤,٥
٦–٩	٩٣٣	٤,١	٦٤٥٥	٧,٢
١٠–١٩	٤٣٣	٢,٠	٥٧١٨	٦,٣
٢٠–٩٩	١٩٩	٠,٩	٨١٨٥	٩,١
١٠٠ فأكثر	٩٥	٠,٤	٣٠,٥٠٧	٣٣,٨
الإجمالي	٢٢٤٦٠	١٠٠,٠	٩٠,٢٩١	١٠٠,٠

لانكلى، كاتلين م. تصنيع العراق. مطبعة دار التضامن. بغداد. ١٩٦٣. الطبعة العربية. ص ١٤٧.

يمنحنا الجدول السابق صورة واقعية عن تطور القطاع الخاص في الصناعة. ففي هذا القطاع كانت الصناعة الحرفية التي تستخدم بين عاملٍ واحدٍ إلى تسعة عمالٍ تحتل المركز الأول وتشكل نسبة قدرها ٥٠,٨٪ من مجموع العاملين في نسبة قدرها ٩٦,٧٪ من عدد المنشآت الصناعية في العراق. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أولئك الذين يعملون في منشآت صناعية ميكانيكية يتراوح عدد العاملين فيها بين ١٠–١٩ عاملاً لوجدنا أن نسبة العالمين في المنشآت بين ١–١٩ شخصاً ستصل إلى ٥٧,١٪ من مجموع العاملين في القطاع الخاص الصناعي في نسبة بلغت ٩٨,٧٪ من مجموع منشآت القطاع الخاص الصناعي. في حين لم تزد نسبة المنشآت التي يعمل فيها ٢٠ شخصاً فما فوق عن ١,٣٪ من مجموع المنشآت،

وكانت نسبة العـاملين فيهـا ٤٢,٩٪ مـن مجمـوع العـاملين في هـذا القطـاع. وهـذا يعـني أن القطاع السلعي الصغير لفئات البرجوازية الصغيرة في الصناعة كان يحتل موقع الصـدارة في عدد المنشآت وعدد العاملين.

وخلال السنوات الأربعة اللاحقة، أي حتى عام ١٩٥٨، لم يشهد القطـاع الخـاص تطـوراً صناعياً ملموساً، وبشكل خـاص بالنسـبة لتلـك المنشـآت الـتي يبلـغ عـدد العـاملين فيهـا عشرين عاملاً فأكثر. حيث بلغ ٣١ منشأة صـناعية وبلـغ عـدد العـاملين فيهـا إلى ٣٩,٥٣٣ شخصاً. وكانت موزعة على بغداد وبقية الألوية بصورة غير عقلانية وغـير عادلـة، إذ كانـت تعبر عن مدى البؤس الذي كانت تعيش فيه الألوية الأخـرى في العـراق. فقـد احتلـت بغـداد وحدها ١٩٠ منشأة صناعية في مقابل ١٢٠ منشأة في الألوية الأخرى، و٢٧,٣٧٠ شخصاً مـن العاملين في بغداد في مقابل ١٢,١٦٣ شخصاً عاملاً في بقية الألوية بالنسـبة لعـام ١٩٥٨، أي أن التشوه في التوزيع قد تفاقم بالقياس إلى عام ١٩٥٤. ويمكن للجدول التالي توضيح هذه الصورة المختلة.

مقارنة بين توزيع منشآت القطاع الخاص الصناعي والعاملين فيها

في العراق بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨ (منشآت يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ فأكثر)

	١٩٥٤		١٩٥٨	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
إجمالي عدد المنشآت:	٢٩٤	١٠٠	٣١٠	١٠٠
بغداد	١٢٤	٤١	١٩٠	٦٠
بقية الألوية	١٧٠	٥٩	١٢٠	٤٠
إجمالي عدد العاملين:	٣٨,٦٣٢	١٠٠	٣٩,٥٣٣	١٠٠
بغداد	٢١,٦٤١	٥٤	٢٧,٣٧٠	٦٨
بقية الألوية	١٧,٠٥١	٤٦	١٢,١٦٣	٣٢

Quelle: Al-Durra، Sabah. Zur politischen und oekonomischen Problematik der Entwicklung der einheimischen (privaten) Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965. S. 62.

ويستدل من الجدول على أن هذا القطاع قد شهد خلال أربع سنوات زيادة محدودة جداً سواء أكان ذلك بالنسبة إلى عدد المنشآت أم إلى عدد العاملين فيها، إذ بلغت الزيادة ١٦ منشأة يبلغ عدد العاملين في كل منها ٢٠ شخصاً فما فوق، كما بلغت الزيادة في عدد العاملين فيها ٩٠١ شخصاً فقط. وهي تساعد على تشخيص الاستنتاجات التالية:

- كان السوق العراقي قد أغرق باستيراد المزيد من مختلف السلع المصنعة، سواء أكانت من أصل زراعي أم مواد أولية غير زراعية، وبالتالي كانت المنافسة شديدة للسلع المصنعة محلياً.
- ضعف التشجيع الحكومي لأصحاب رؤوس الأموال لتوظيف رؤوس أموالهم في الصناعة، إذ كان الخيار الأول يتوجه صوب التجارة ثم المضاربة بالعقار.
- خشية البرجوازية الصناعية وأصحاب رؤوس الأموال من المغامرة برؤوس أموالهم في قطاع يواجه منافسة أجنبية حادة، ومقاومة غير قليلة من جانب قوى الحكم القائم ذاته ومن البرجوازية التجارية الكبيرة والإقطاعيين، إضافة إلى أن قطاعات أخرى، بما فيها الخدمية، كانت تجلب لهم أرباحاً سريعة ومضمونة نسبياً.
- ولم يلعب المصرف الصناعي دوره المطلوب في هذا الصدد، إضافة إلى أن جميع المؤسسات الأخرى التي كانت مسؤولة عن تنمية القطاع الصناعي، لم تعر اهتماماً كافياً وضرورياً لهذا القطاع الحيوي والأساسي في التنمية الاقتصادية.

وفي نهاية عام ١٩٥٨، أي سنة الثورة، كانت التوظيفات الرأسمالية للقطاع الخاص الصناعي قد توزعت على القطاعات الصناعية التالية وفق ما جاء في تقرير البنك المركزي العراقي لعام ١٩٦٠.

التوظيفات الرأسمالية في القطاع الخاص الصناعي في العراق حتى نهاية عام ١٩٥٨

(بالدينار العراقي)

القطاع الصناعي	رؤوس الأموال الموظفة د.ع.	نسب التوزيع ٪
صناعة الزيوت النباتية	١,٩٣٥,٠٠٠	١٠,٩
الإسمنت	٦,٩٠٠,٠٠٠	٣٨,٧
صناعة النسيج القطني	١,٨٣٠,٠٠٠	١٠,٣
صناعة النسيج الصوفي	٩٦٠,٠٠٠،١	١١,٠
صناعة الحرير	٨٥٢,٠٠٠	٤,٦
الحياكة	٢٨٢,٠٠٠	١,٦
الصناعات الجلدية	٥٢٥,٠٠٠	٢,٩
الصناعات الألمنيومية	٤٥٠,٠٠٠	٢,٥
الأسبست	٣٠٠,٠٠٠	١,٧
صناعة السجاير	٦٩٠,٠٠٠	٣,٩
صناعة الشخاط (أعواد الكبريت)	٣٤٥,٨٩٣	١,٩
صناعة البيرة	٧٢٣,٢٠٠	٤,١
صناعة الجوت	٦١١,٢٧٦	٣,٤
صناعة الأحذية	٤١٩,٠٠٠	٢,٥
الإجمالي	١٧,٨٢٥,٣٦٩	١٠٠,٠

المصدر: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي ١٩٦٠. بغداد. ١٩٦٠. ص ٣٧.

ويستدل من هـذا الجـدول علـى أن الخصـائص المميـزة للقطـاع الخـاص الصـناعي في العراق لم تختلف كثيراً عن خصائصه في بقية بلدان العالم الثالـث ذات المسـتوى المتقـارب للعراق، ومنها الغالبية العظمى من الأقطار العربية. إذ أن هذا القطاع قد تميز بما يلي:

- وجود صناعات استهلاكية وخفيفة بشكل عام.
- وهي ذات توظيفات رأسماليـة ضـعيفة ومبعثـرة علـى عـدد كـبير نسـبياً مـن المشـاريع الصناعية الصغيرة ذات التقنيات غير العالية والإنتاجية الضعيفة والنوعيـة غـير الجيـدة والتكاليف العالية نسبياً،
- وأن رؤوس الأموال في كل قطاع موزعة على عدد غير قليل من المشاريع الصناعية ذات الطاقــة الإنتاجيــة غــير العاليــة وذات الإنتــاج الصــغير والمتوســط في ظـروف العــراق الملموسة.
- وبسبب ذلك فأنها تشغل أيدي عاملة أكبر مما لو استخدمت تقنيات ذات مستوى أعلى من التقنيات المستخدمة فعلاً.
- وفي مثـل هـذه المنشـآت، ورغـم الأجـور الواطئـة الـتي تـدفع للمشـتغلين مـن العمـال والمسـتخدمين، فـأن تكـاليف الإنتـاج تكـون أعلـى مـن مثيلاتهـا في الـدول المتقدمـة والمصدرة إلى الأسواق العراقية.

وكان هذا الواقع يعبر أيضـاً عـن حقيقـتين همـا: ضـعف القاعـدة الصـناعية الـتي تجـد تعبيرها في قلة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي والمستوى الواطئ للأجور المدفوعة لهم من جهة، وضعف مستوى التقنيـات المسـتخدمة في الإنتـاج، الـتي كانـت تتجلـى في ضـعف الإنتاجية والإنتاج الإجمالي في الصناعة الوطنية من جهة أخرى. وكـان لهـذا الواقـع تـأثيره السلبي علـى مشـاركة القطـاع الصـناعي غـير النفطـي الضـعيفة في تكـوين الـدخل القـومي العراقــي. فالمعلومـات المتـوفرة تشـير إلى أن صـافي الـدخل القـومي المنـتج في الصـناعة العراقية التحويلية، وتشمل القطاعين العام والخاص والمختلط، بالأسـعار الجاريـة والثابتـة قد نما ببطء شديد ولم تزد نسبة مشاركته خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٣–١٩٥٨ عـن ٨٪

بالأسعار الجارية و٨,٧٪ بالأسعار الثابتة بالنسبة لعام ١٩٥٧. ويمكن أن يقدم لنا الجدول التالي صورة واضحة عن هذه المشاركة.

مشاركة الصناعة العراقية التحويلية في تكوين صافي الدخل القومي

بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لعام ١٩٥٣.

السنة	صافي الدخل بالأسعار الجارية مليون د. ع.	الدخل المنتج في الصناعة مليون د. ع.	نسبته إلى الإجمالي	صافي الدخل بالأسعار الثابتة مليون د. ع.	الدخل المنتج في الصناعة مليون د. ع.	نسبته إلى الإجمالي
١٩٥٣	٢٤٥,٩	١٦,٧	٦,٨	٢٦٥,٢	١٧,٠	٦,٤
١٩٥٤	٢٨٥,٨	١٨,٢	٦,٣	٣٢٢,٥	١٩,٠	٦,٠
١٩٥٥	٢٩١,٢	٢١,٩	٧,٦	٣٠١,٤	٢٢,٢	٧,٣
١٩٥٦	٣٣٧,٦	٢٦,٣	٧,٨	٣٣٧,٦	٢٦,٣	٨,٧
١٩٥٧	٣٥٥,٤	٢٨,١	٨,٠	٣٥١,٨	٢٦,٧	٧,٦
١٩٥٨	٣٧٨,٧	٢٨,٤	٧,٢	٣٦٧,٠	٢٧,٩	٧,٦

قارن: حسيب، خير الدين د. تقدير الدخل القومي في العراق ١٩٥٣–١٩٦١. دار الطليعة. بيروت. ١٩٦٤. ص ٧١ و ص ٢٢٢.

راجع أيضاً: حبيب، كاظم. دراسة في اتجاهات ومشاكل التطور الصناعي في العراق للفترة ١٩١٧–١٩٦٣. مصدر سابق. ص ١٩/٢٠.

ومن بين السمات البارزة في التطور الصناعي العراقي خلال تلك الفترة وما بعدها أيضاً برز في سوء توزيع المنشآت الصناعية جغرافياً، إذ لم تكن سياسة الدولة الصناعية تستهدف تغيير التشوه الذي رافق تطور هذا القطاع الصناعي بشكل عام. فلو ألقينا نظرة على واقع توزيع المنشآت الصناعية القائمة في العراق في عام ١٩٥٤، إذ تتوفر عنها معلومات تفصيلية نسبياً، فسنجد الحقائق التالي:

* استحوذت خمسة ألوية (بغداد، الموصل الحلة، كربلاء والبصرة على التوالي) على ١٣,٣٣٩ منشأة من مجموع ٢٢,٤٦٠، أو ما يعادل ٥٩٪ منها.واستحوذ لواء بغداد وحده على٤٧٠٦ منشأة أو ما يعادل ٢٠,٩ ٪ من جميع المنشآت الصناعية العراقية، في حين كانت حصة تسعة ألوية أخرى ٤١ ٪ منها فقط.

** واستحوذت مراكز المدن في ألوية بغداد والموصل والبصرة على حصة الأسد من المنشآت الصناعية. فاستحوذ مركز مدينة بغداد العاصمة وحده على ٤٥٧٣ منشأة من مجموع ٤٧٠٦، أي ما يعادل ٩٧,٢٪. في حين استحوذت مدينة الموصل على ٧٨,٧٪ من مجموع منشآت اللواء. أما مدينة البصرة فاستحوذت على ٦٢,٧٪ من حصة اللواء.

* بلغ عدد المنشآت الصناعية، التي يصل عدد العاملين فيها إلى ٢٠ فما فوق، ٢٩١ منشأة فقط في عام ١٩٥٤، أي ما يعادل ١,٣٪ من إجمالي المنشآت في العراق. وهو تعبير عن قلة رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة العراقية، إذ أن غالبية المشاريع كانت صغيرة ومتخلفة في تقنياتها. كما بينا ذلك في مكان آخر من هذا الكتاب.

* هيمن لوائي بغداد والبصرة على ١٢٤ و٨٥ منشأة على التوالي أو ما يعادل ٤٢,٦ و ٢٩,٢٪، أي ما مجموعه ٧١,٨٪ من مجموع المنشآت العراقية التي يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ فما فوق.

* واستحوذت مدينة بغداد على جميع منشآت اللواء التي يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ فما فوق، في حين كان نصيب مدينة البصرة ذاتها حوالي ٥١,٨٪ من منشآت اللواء.

* كانت هناك ثلاثة ألوية (أربيل والسليمانية وديالى) في عام ١٩٥٤ تفتقد إلى منشآت يزيد عدد العالمين فيها عن ٢٠ شخصاً، في حين وجدت منشأتان فقط في لواء المنتفك.

* وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على توزيع عدد المشتغلين في الصناعة العراقية على هذه الألوية. ففي الوقت الذي بلغ عدد العاملين في المشاريع الصناعية التي يقل عدد العالمين فيها عن ٢٠ عاملاً ٥١,٧٢٠ شخصاً، بلغ عددهم في المشاريع التي يزيد عدد العاملين فيها عن ٢٠ شخصاً ٣٨,٥٧١ شخصاً، من إجمالي عدد العاملين البالغ ٩٠,٢٩١ شخصاً في عام ١٩٥٤. واستحوذت بغداد وحدها على ٣٣,٥٩٤ شخصاً منهم (١١,٩٥٣+٢١,٦٤١ على التوالي)، أي ما يزيد على ٣٧,٢ ٪ (٢٣,١+٦٥,١ على التوالي) من مجموع العاملين في الصناعة العراقية المحلية. وفي الوقت نفسه استحوذت الألوية الخمسة السابقة الذكر على ٦٧,٤٨٣ شخصاً من مجموع العاملين في الصناعة العراقية، في حين كانت حصة الألوية التسعة الأخرى ٢٢,٨٠٨ شخصاً. أي بتناسب ٣: ١. ويساعد هذا الجدول على تبين الصورة المشوهة حقاً للتوزيع الجغرافي أو الإقليمي للصناعة العراقية حيث يبدو التخلف شديداً في أغلب المحافظات العراقية. ويمكن للجدول التالي أن يؤكد ما أشرنا إليه في أعلاه.

التوزيع الإقليمي للمشاريع الصناعية والأيدي العاملة الصناعية في العراق في عام ١٩٥٤

اللواء	إجمالي عدد المعامل	منها: أقل من ٢٠ عامل	نسبتها	منها: أكثر من ٢٠ عامل	نسبتها	إجمالي عدد العاملين	منها: أقل من ٢٠ عامل	نسبتها	منها: أكثر من ٢٠ عامل	نسبتها
بغداد	٤,٧٠٦	٤,٥٨٢	٩٧,٣	١٢٤	٢,٧	٣٣,٥٩٤	١١,٩٥٣	٣٥,٦	٢١٦٤١	٦٤,٤
م. بغداد	٤,٥٧٣	٤,٤٤٩	٩٧,١	١٢٤	١٠٠,٠	٣٣,٣٦٧	١١,٧٢٦	٩٨,١	٢١٦٤١	١٠٠,٠
الموصل	٢,٤٧٠	٢,٤٥٦	٩٩,٤	١٤	٠,٦	٨,٠٣٢	٦,٦٦٣	٨٣,٠	١٣٦٩	١٧,٠
م.الموصل	١,٩٤٤	١,٩٣٠	٧٩,١	١٤	١٠٠,٠	٦,٩٤٤	٥,٥٧٥	٨٣,٧	١٣٦٩	١٠٠,٠
البصرة	١,٢٧٥	١,١٩٠	٩٣,٣	٨٥	٦,٧	١٤,٥١٩	٣,٠٧٣	٢١,٢	١١٤٤٥	٧٨,٨
م. البصرة	٧٩٩	٧٥٥	٦٣,٤	٤٤	٥١,٧	٩,٨٥١	٢,١٦٧	٧٠,٥	٧٦٨٤	٦٧,١
كركوك	١,٣٢٨	١,٣٢٣	٩٩,٦	٥	٠,٤	٣,٥٢٧	٣,٢٧٤	٩٢,٨	٢٥٣	٧,٢
أربيل	١,٤٦٤	١,٤٦٤	١٠٠,٠	–	–	٢,٢٧٧٤	٢,٢٧٢	١٠٠,٠	–	–

سليمانية	٨٠٤	٨٠٤	١٠٠,٠	–	–	١,٧٧٤	١,٧٧٤	١٠٠,٠	–	–
ديالى	١,١٦٦	١,١٦٦	١٠٠,٠	–	–	٢,٣٠٩	٢,٣٠٩	١٠٠,٠	–	–
الرمادي	١,٠٦٩	١,٠٦٢	٩٩,٣	٧	٠,٧	٤,١٥٨	٢,٩٠٠	٦٩,٧	١٢٥٨	٣٠,٣
الكوت	١,٠٢٤	١,٠٢٠	٩٩,٦	٤	٠,٤	١,٨٨٩	١,٧٢٣	٩١,٢	١٦٦	٨,٨
الحلة	٢,١٢٩	٢,١٠٦	٩٨,٩	٢٣	١,١	٦,٢١١	٥,٣٥٦	٨٦,٢	٨٥٥	١٣,٨
كربلاء	٢,٠٩٠	٢,٠٨٦	٩٩,٨	٤	٠,٢	٥,١٢٧	٤,٨٦٨	٩٤,٩	٢٥٩	٥,١
المنتفك	٨٨٥	٨٨٣	٩٩,٨	٢	٠,٢	٢,٤٤٥	١,٩٢٨	٧٨,٨	٥١٧	٢١,٢
ديوانية	٦٧٧	٦٧١	٩٩,١	٦	٠,٩	١,٩٦٦	١,٥٨١	٨٠,٤	٣٨٥	١٩,٦
العمارة	١,٣٦٣	١,٣٤٦	٩٨,٧	١٧	١,٣	٢,٤٦٨	٢,٠٤٦	٨٢,٩	٤٢٢	١٧,١
إجمالي	٢٢,٢٦٠	٢٢,١٦٩	٩٨,٧	٢٩١	١,٣	٩٠,٢٩١	٥١,٧٢٠	٥٧,٣	٣٨,٥٧١	٤٢,٧

Al-Bagdadi Majid Hassan. Ueber die Veraenderung der Teritorialstruktur des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1967. Tabelle 12. S. 46.

وكان لهذا الواقع المشوه تأثيره البارز على عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها البطالة الواسعة في الألوية التي انعدم أو قل عدد المنشآت الصناعية التي يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ فما فوق، إذ أن غياب ذلك قاد إلى غياب عدد من المشروعات التي غالباً ما تكون مرتبطة بها وتتطلب تشغيل عدد إضافي من العمال. كما كانت السيولة النقدية في أسواق هذه الألوية كانت فيها بسبب قلة الأجور المدفوعة للشغيلة أو بسبب البطالة الواسعة، كما كانت التقاليد الفلاحية هي السائدة فيها، إضافة إلى ظواهر أخرى غير قليلة. وكانت المشكلة البارزة تتجلى في الألوية الكردية وبعض ألوية الجنوب على نحو خاص، إذ كان الإهمال قد شملها، ولم تلق العناية من جانب الحكومات المتعاقبة.

المبحث الرابع: القطاع الزراعي

واصلت الحكومات العراقية المتعاقبة في ظل الحكم الملكي سياساتها السابقة بصدد علاقات الأرض الزراعية والإنتاج الزراعي وحياة الريف. فبعد الحرب العالمية الثانية استمرت سياسة تكريس علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في الريف وتوطيد استحواذ الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية بصيغ شتى على الأرض الزراعية والتحكم بمياه الأنهر وحصص توزيعها، وبالتالي، السيطرة على القسم الأعظم من الإنتاج الزراعي والريع المتحقق في الزراعة لصالحهم، وفرض هيمنتهم الشديدة على الفلاحين. وبالرغم من إدراك تلك الحكومات حينذاك بأن السياسة التي تمارسها كانت تقود، بدون أدنى شك، إلى عدة عواقب كارثية للأرض الزراعية والإنتاج الزراعي وحياة ومعيشة الفلاحين وتدفع بالمزيد من سكان الريف إلى ترك الريف والزراعة والهجرة إلى المدينة والتحري عن فرصة عمل وعيش لهم ولأفراد عوائلهم، وكذلك للاقتصاد الوطني والثروة الوطنية، وبالرغم من وصول تقرير البنك الدولي الذي وضعته اللجنة التي شكلها البنك لدراسة أوضاع العراق الاقتصادية، بما

فيها حالة الأرض والزراعة والفلاحين، بطلب من الحكومة العراقية، وبالرغم من تشكيل مجلس الإعمار وإعلان اهتمامه الخاص بالزراعة والريف، فأن الحكومة واصلت تلك ممارسة سياساتها غير العقلانية، حتى أن نوري السعيد، وكان رئيساً للوزراء، ألقى في عام ١٩٥٧ خطاباً من إذاعة بغداد رفض فيه أي حديث عن إصلاح زراعي يغير واقع العلاقات القائمة في الريف العراقي، أي الإصرار على استمرار سيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والاستغلال الشرس لأغنى وأصغر طبقة اجتماعية في العراق حينذاك، من خلال الإشارة الواضحة إلى أن الإصلاح المنشود يجري عفوياً ودون تدخل من الدولة، إذ أن توزيعاً طبيعياً يحصل اليوم في الأراضي التي تحت تصرف شيوخ العشائر ومالكي الأرض الزراعية (أي الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية). فبعد وفاة شيخ العشيرة توزع أراضيه على أبنائه، وهم كثرة، بحيث تضمحل بعد سنوات وجيزة الملكيات كبيرة وتتحول إلى ملكيات أصغر وهلمجرا، إذ أن هذه العملية لا تتوقف حيث سيموت أبناء الشيوخ أيضاً وتتوزع الأراضي على أنبائهم، أي أحفاد الشيخ الأول. وتحدى نوري السعيد في خطابه هذا الشعب وقوى المعارضة السياسية بأن سياسته صائبة وأن "دار السيد مأمونة". وكان يعني بذلك أن لا خشية على النظام الملكي – الإقطاعي القائم من أي ثورة أو تجاوز على الملكية والعلاقات السائدة والسياسات المنتهجة. ولم يمض على هذا الخطاب المتعجرف سوى فترة قصيرة جداً حتى اندلعت ثورة تموز عام ١٩٥٨ وأطيح بالنظام الملكي وصدر قانون الإصلاح الزراعي. وكنا قد أشرنا في مكان آخر من هذا الكتاب عن التوزيع غير العادل للأرض الزراعية والذي كان له أكبر الأثر السلبي على الإنتاج الزراعي وعلى الثروة الوطنية. فما هو واقع الحال في الريف العراقي والزراعة العراقية والقوى المنتجة في فترة الخمسينات من القرن العشرين وقبل سقوط الملكية.

من المعروف أن القسم الأكبر من أراضي العراق الزراعية تمتاز بخصوبة متوسطة أو رديئة في ما عدا مساحات غير واسعة على ضفاف الأنهر. وأن الأراضي الزراعية المستثمرة تفقد سنوياً المزيد من خصوبتها بسبب سوء استخدام الأرض والمياه وتفاقم التملح بها،

حتى أن تقرير البنك الدولي أشار إلى أن ٦٠٪ من الأراضي الزراعية التي تسقى سيحاً قد أصيبت بهذا القدر أو ذاك بالتملح[25]، وأن التقدير في عام ١٩٥٢ يشير إلى أن العراق قد خسر خلال العقود الأخيرة ٢٠-٣٠٪ من الأراضي الزراعية التي تسقى سيحاً بسبب ذلك[26]. وأن التدهور في خصوبة الأرض وزيادة التملح قاد إلى تدهور في معدلات الغلة السنوية للدونم الواحد يتراوح بين ٢٠-٥٠٪. وفي تقرير لاحق لمنظمة الزراعة والغذاء التابعة للأمم المتحدة أشير إلى أن التملح أصاب مساحات تتراوح بين ٧٠-٨٥٪ من الأراضي الزراعية التي تسقى سيحاً[27]. وهذا يعني أن كارثة كبيرة تلحق بالأرض الزراعية. والمشكلة بالأساس تكمن في العوامل التالية التي سنحاول التدليل عليها بالمؤشرات الاقتصادية المتوفرة.

إحجام القسم الأكبر من الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية عن إدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي، إذ يفضلون استخدام الأيدي العاملة (العمل الحي) الرخيصة على توجيه جزء من الريع المتحقق لهم لإعادة استثماره في الزراعة لاقتناء المكائن والمعدات الزراعية (العمل الميت). ولهذا كانوا يعمدون إلى ممارسة مختلف أشكال الضغط، وبمساعدة الدولة لمنع الفلاحين من الهجرة إلى المدينة أو مطاردتهم في المدينة وإعادتهم مخفورين إلى قراهم للعمل في أرض الإقطاعي بحجج كثيرة، بما فيها وجود ديون بذمتهم. استحوذ القطاع الزراعي في عام ١٩٥٧ على مليون ١,٥٠٠,٠٠٠ شخصاً أو ما يعادل ٧٨٪ من القوى العاملة في العراق، في حين استخدمت النسبة الباقية في بقية القطاعات

---

25 Russel, J.C. Soil Salinity in Iraq. Apaper presented at the fort nightly seminar in plant Sciences. College of Agriculture. Abu Ghrab. Iraq. 26. August 1957. p.1.

26 International Bank of Reconstruction and Development. The economic Development of Iraq. Washington. 1952. P. 18.

27 FAO of the UN. Mediterranean Development project "Iraq-Country Report". Rome.Italy. 1959.

أنظر أيضاً:

Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 138.

الاقتصادية، الإنتاجية منها والخدمية. وإذا علمنا أن مساحات الأراضي الصالحة للزراعة بلغت حينذاك ٣٠,١٤٦ ألف دونم، فهذا يعني أن كل فلاح يتحمل تبعات العمل على ٢٠ دونم. ولكن ليست كل الأراضي الزراعية تستخدم سنوياً، إذ أن طريقة نير ونير في الزراعة تعني بقاء حوالي نصف الأراضي الزراعية بوراً. وهذا يعني أن ما يقرب من ١٦ مليون دونم من الأراضي الزراعية قد استخدم في عام ١٩٥٧ في الإنتاج الزراعي. وعلى هذا الأساس تنخفض مساحة الأرض الزراعية التي يتحمل الفلاح العراقي بالمتوسط العمل عليها إلى النصف أو ما يعادل ١٠ دونم فقط. وهي مساحة ضئيلة جداً.

ويكمن سبب ذلك في قلة استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي. فالمعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أن استخدام المضخات المائية كان محدوداً جداً في وقت كانت مساحات الأراضي الزراعية التي تعتمد على السقي بالواسطة واسعة جدا. ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول التالي:

تطور استخدام المضخات المائية في العراق

السنة	مجموع عدد المضخات	مساحة الأراضي التي تسقى بالواسطة/ دونم	متوسط مساحة الأرض للمضخة/ دونم	مساحة الأراضي التي تسقى سيحاً / دونم
١٩٤٤	٢٧٥٧	٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٨٨	٢,٥٠٠,٠٠٠
١٩٥٢	٤٣٣٩	٤,٤٧٨,٠٠٠	١,٠٣٢	٦,٧٤١,٠٠٠
١٩٥٨	٥٤٤٤	٥,٧٩٥,٠٠٠	١٠٦٤	٨,٦٦٢,٠٠٠

قارن:

Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 131.

Malik. Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 175.

ومنه يلاحظ أن بلداً يعتمد في مناطق واسعة منه على السقي بالواسطة توفرت حتى عام ١٩٥٨ (٥٤٤٤) مضخة مائية بطاقة حصانية إجمالية قدرها ٢٠٦,٢٦٠ تعمل على نهري دجلة والفرات والأنهر الأخرى أو على الآبار الجوفية، أو ما يعادل ٣٧,٩ حصان تقريباً للمضخة الواحدة[٢٨]. وهي بعيدة كل البعد عن الاستجابة لحاجة الأراضي الزراعية الواسعة التي تسقى بالواسطة، خاصة وأن أغلب هذه المضخات تعود للفئات القادرة على اقتنائها، ويصعب على الفلاحين الفقراء الاستفادة منها. كما يلاحظ أن بأن الزيادة كانت بطيئة جداً خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٢ و١٩٥٨، رغم كثرة الحديث عن تشجيع الفلاحين على اقتناء المضخات أو تقديم القروض المالية لهذا الغرض.

ويزداد فهم العوامل الكامنة وراء تخلف الإنتاج الزراعي عندما ندرك أن قلة استخدام التقنيات لم يقتصر على المضخات المائية، بل شمل أيضاً استخدام الساحبات والحاصدات وبقية أدوات الإنتاج في الزراعة. إذ يمكن للأرقام التالية توضيح الصورة.

28 Malik. Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 175.

الزيادة السنوية في عدد المكائن والآلات الزراعية في العراق خلال الفترة ١٩٤٥–١٩٥٨

السنة	الساحبات	الحاصدات	درّاسات	مكائن نثر البذور	محاريث
١٩٤٥–١٩٥٠	٦٢١	٣١٥	٢٥	٦٠	٥٩٥
١٩٥١	٥٤	١٠٨	١٤	٣	٧٨
١٩٥٢	١٠٥	٩٦	٢	٩	٧٤
١٩٥٣	٣٤٢	٤٢٣	٨	٨	١٩٠
١٩٥٤	٣٣٢	١٥٤	–	٢	١٨٦
١٩٥٥	٢٥٣	٧٠	–	–	١٧٩
١٩٥٦	٣٨١	٢١٤	٦	١٠	٢٨٢
١٩٥٧	٣٧٧	٣٣٥	–	١٢	٢٢٢
١٩٥٨	٢٤٧	٨٠	٨	١٢	١٩٥
المجموع	٢٧١٢	١٧٩٥	٦٣	١٧٩	٢١٨٠

قارن:

Bodagh، Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 151.

وبلغت حصة الدولة من الساحبات ١٢٩ ومن الحاصدات ٣٣ فقط خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٥–١٩٥٨[٢٩]. وإذا تتبعنا أرقام هذا الجدول بالارتباط مع مساحات الأراضي التي كانت تزرع خلال تلك السنوات لوجدنا شدة التخلف الذي كان يعاني منه العراق في مجال استخدام المكائن والآلات الزراعية. فقد وقع في المتوسط في عام ١٩٥٨ على كل ساحبة ١١٠٦١ دونم، وعلى كل حاصدة ١٦٧١٣ دونم، وإذا ما أخذنا بالاعتبار أن نصف تلك

---

٢٩ حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري. النجف. ١٩٧٦. ص ٣٦٢.

الأراضي يستخدم بوراً والنصف الأخر يستخدم في الإنتاج الزراعي، عندها يقل ذلك إلى النصف تقريباً. ويفترض أن لا ينسى الإنسان بأن عدداً كبيراً من تلك الساحبات والحاصدات كان قديماً جداً ويصعب استخدامه، أو أنه كان ما يزال مسجلاً في قيود الاستيراد، ولكنه لا يستخدم، إضافة إلى أن عمليات الصيانة والإدامة متخلفة، كما كان الحصول على الأدوات الاحتياطية لتلك المكائن والمعدات الزراعية ليس سهلاً، مما كان يجعل الكثير منها غير صالح للعمل. كما كان يرفع من تكاليف التشغيل. وكانت فئات واسعة من الفلاحين غير قادرة على الاستفادة من المكائن الزراعية وتعتمد على قدراتها الجسدية أو استخدام بعض الحيوانات، علماً بأن كثرة من الفلاحين كانت تفتقد حيوانات الجر أيضاً. ويمكن للجدول التالي توضيح مدى استخدام المكائن والمعدات الزراعية وكذلك حيوانات الجر والقوة الجسدية للإنسان في الزراعة، والتي كانت تعتمد بالأساس على حيوانات الجر والإنسان،.

استخدام المكان وحيوانات الجر والإنسان في العمليات الزراعية

في الموسم الزراعي ١٩٥٨/١٩٥٩

نوع الاستخدام	عدد المنشآت الزراعية	توزيعها النسبي ٪
قوة عمل الإنسان (بدون مكائن وحيوانات جر)	٦٩,٤٨٤	٢٧,٥
قوة الإنسان وحيوانات الجر	١٦٩,٢٤١	٦٦,٨
على المكائن الزراعية وحيوانات الجر	١٤,٥٠٤	٥,٧
المجموع	٢٥٥,٢٥٤	١٠٠,٠

المصدر: الإحصاء الزراعي والحيواني في العراق. وزارة الزراعة. ١٩٥٨/١٩٥٩. ص ١٢.

والجدول يشير إلى أن أكثر من ربع المنشآت الزراعية الصغيرة التابعة لفقراء الفلاحين كانت تعتمد على الإنسان في الحراثة والبذار والحصاد والنقل، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٩٤,٣٪ من إجمالي المنشآت الزراعية التي كانت تعتمد على الإنسان، أو الإنسان والحيوان في آن حد. ولم تزد نسبة المنشآت التي تعتمد على المكننة جزئياً وعلى حيوانات جر أيضاً سوى ٥,٧٪ من إجمالي المنشآت الزراعية، والتي كانت تعود في الغالب الأعم لكبار الملاكين والرأسماليين الزراعيين وأغنياء الريف.

ورغم وجود الحاجة الماسة إلى المكائن والمعدات الزراعية، كما يشير إلى ذلك الجدول السابق، فأن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تبذل أي جهد من أجل إقامة مشروع صناعي لإنتاج بعض أهم وأكثر المكائن والمعدات الزراعية المطلوبة في العراق، كما لم يقترح مجلس الإعمار بإقامة مثل هذا المشروع الصناعي الحيوي.

ولا شك في أن توزيع هذه المكائن والمعدات على المناطق والألوية المختلفة كان مختلاً أيضاً، إذ أن مناطق كثيرة من الريف العراقي كانت تفتقد لها. ففي الوقت الذي هيمنت بغداد على النسبة العظمى من الساحبات، والموصل على النسبة العظمى من الحاصدات، كانت ألوية أخرى ذات أهمية كبيرة بالنسبة للإنتاج الزراعي ليس فيها سوى عدد محدود جداً من الساحبات وأقل من ذلك من الحاصدات.

ولم تول السلطات الحاكمة في العراق الاهتمام الكافي بقضايا جوهرية كثيرة في الريف العراقي، منها على سبيل المثال لا الحصر نورد ما يلي:

** مكافحة الأمية التي كانت منتشرة على نطاق واسع في العراق عموماً وفي الريف على وجه الخصوص، كما كانت أكثر انتشاراً بين النساء. أورد الدكتور جميل بوداغ في رسالة الدكتوراه حول القطاع الزراعي في العراق، استناداً إلى تقرير بالوك وسالتر معلومات حول الأمية في العراق تؤكد بأن عدد من يقرأ ويكتب في العراق بلغ ٤٠٧,٥٠٠ شخصاً في عام ١٩٤٧، أو ما يعادل ٨,٥٪ من السكان ممن تزيد أعمارهم عن ٥ سنوات. والنسبة في واقع الحال أعلى من ذلك، إذ لا يجوز إدخال الأطفال بسن السادسة في الفئة التي تقرا وتكتب،

إذ أن الدخول في المدارس كان يشترط عمراً يبلغ سن سنوات وأحياناً أقل من ذلك بقليل. وفي عام ١٩٥٧ بلغت نسبة الأمية في العراق حوالي ٨٢٪. ولكنها تختلف في نسبتها بين الرجال عما هي عليه بين النساء. ويمكن للجدول التالي أن يوضح الواقع التعليمي وسيادة الأمية بين السكان.

تصنيف مستوى التعليم في العراق في عام ١٩٥٧

درجة التعليم	عدد الرجال	نسبتهم	عدد النساء	نسبتهم	إجمالي العدد
أطفال بعمر أقل من ٥ سنوات	٦٢٢,٤٤٠	٥٠,٩	٦٠١,٣٦٧	٤٩,١	١,٢٢٣,٨٠٧
الأمية	١,٨٥٠,٢٨٩	٤٣,٦	٢,٣٩٢,٥٦٧	٥٦,٤	٤,٢٤٢,٨٥٦
معرفة القراءة	١٧,٤٦٣	٤٩,٠	١٨,٢٠٩	٥١,٠	٣٥,٦٧٢
معرفة القراءة والكتابة	٥٧٢,٧٥٧	٧٧,٨	١٦٣,٧٩١	٢٢,٢	٧٣٦,٥٥٨
شهادة ابتدائية	٤٩,٤٦٧	٥٧,٧	١٥,٨٦٦	٢٤,٣	٦٥,٣٣٣
شهادة متوسطة وثانوية	٤٦,٩٥٥	٧٨,٨	١٢,٦٤٦	٢١,٢	٥٩,٦٠١
شهادة عالية	١٥,٢٠٩	٨٤,٩	٢,٧١١	١٥,١	١٧,٩٢٠
شهادة أعلى من بكالوريوس	١,٨٥٠	٨٢,١	٤٠٣	١٧,٩	٢,٢٥٣
شهادة من بلد آخر	٤٥٥	٨٣,٥	٩٠	١٦,٥	٥٤٥
تعليم ديني	٣٥٢	٧٥,٧	١١٣	٢٤,٣	٤٦٥
لم يشملهم الإحصاء	٧,٥١٧	٤٣,٨	٩,٦٤١	٥٦,٢	١٧,١٥٨
المجموع	٣,١٨٥,١١٧	٢،٥٠	٣,١٥٤,٨٤٣	٤٩,٨	٦,٣٣٩,٩٦٠

قارن: – وزارة الداخلية. الإحصاء السكاني لعام ١٩٥٧. الجزء الثاني. الباب ١٦. جدول رقم ٣٠. ص ٢٤. بغداد. العراق. راجع أيضاً:

- Malik، Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirts
chaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 44.

ويستدل من الجدول على أن نسبة الأميين في العراق إلى مجموع السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٥ سنوات بلغت ٨١,٧٪. أما نسبة الأميات إلى مجموع نساء العراق اللواتي تزيد أعمارهن على ٥ سنوات فقد بلغت ٩٣,٧٪، وبلغت بين الرجال الذين تزيد أعمارهم على ٥ سنوات ٧٢,٢٪. وهي كما يلاحظ الإنسان عالية جداً بعد مرور ما يقرب من ٣٥ عاماً على قيام الدولة العراقية الحديثة.

** وتزداد الصورة قتامة عندما يعرف الإنسان المستوى المهني والفني للفلاحين أو مدى توفر القوى الفنية والمتدربة في الزراعة العراقية. لقد كان عدد الدارسين في المدارس الريفية محدوداً، وأكثر من ذلك كان الفنيين والمهنيين منهم. فالمدارس المهنية والفنية كانت محدودة وذات سعة قبول ضعيفة. وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على تعليم الفلاحين بطرق الإنتاج الزراعية الحديثة وبأساليب استخدام المياه بصورة عقلانية، دون أن يؤثر سلباً على الإنتاج والأرض الزراعية. فعلى سبيل المثال لا الحصر لم يزد عدد التقنيين الزراعيين في العاق الذين يحملون شهادة جامعية عن ٣٠٠ شخص في عام ١٩٥٩. وهو عدد ضئيل جداً بالقياس إلى كثرة عدد الفلاحين العاملين في الزراعة وسعة الأراضي المستخدمة في الإنتاج الزراعي، إضافة إلى الثروة الحيوانية. وتشير الأرقام المتوفرة عن الطلبة الدارسين في كلية الزراعة والمتخرجين منها في الفترة الواقعة بين السنة الدراسية ١٩٥٠/١٩٥١ –١٩٥٩/١٩٨ عن ذات الإشكالية، إذ كانت الاتجاه صوب دراسة الاختصاصات الزراعية محدوداً بسبب أوضاع الريف والمشكلات التي تواجه الخريجين من جانب أجهزة الدولة وفئة الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية.

عدد الدارسين والخريجين في كلية الزراعية

السنة الدراسية	عدد الدارسين	عدد الخريجين
١٩٥١/١٩٥٠	١٩	–
١٩٥٢/١٩٥١	٣٢	–
١٩٥٣/١٩٥٢	١٠٠	–
١٩٥٤/١٩٥٣	١٥٠	١٤
١٩٥٥/١٩٥٤	١٧٤	١٦
١٩٥٦/١٩٥٥	٢١٦	٤٥
١٩٥٧/١٩٥٦	٢٣٢	٥١
١٩٥٨/١٩٥٧	٢٤٧	٤٤
١٩٥٩/١٩٥٨	٣٠١*	٦٧

Bodagh، Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktiv-kraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 116.

* ١٢ طالباً منهم يحملون جنسية غير عراقية.

وتصبح الصورة أكثر وضوحاً عندما نشير إلى قلة وجود مراكز الإرشاد الزراعي والدعاية المناسبة للتقنيات وأساليب الزراعة الحديثة.

** تدهور مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للريف والفلاح العراقي والزراعة العراقية، وهي تتجلى في عدد من المؤشرات المهمة مثل قلة توفر أو انعدام المياه الصالحة للشرب، أو غياب الرعاية الصحية والمعالجة الطبية، أو السكن اللائق بالإنسان، أو قضايا النقل العام، أو توفر مراكز التدريب والإرشاد، أو تخلف تأمين البذور المحسنة أو الأسمدة

أو مـواد مكافحـة الآفـات، وكـذلك الـنقص مخـازن النقـل والتبريـد للسـلع الزراعيـة ..الخ. وسنورد هنا بعض الأمثلة لندلل على أشرنا إليه في أعلاه.

– انتشار بعض الأمراض المعروفة في العراق حينذاك على نطـاق واسـع في الريـف. فقـد نشرت جريدة اتحاد الشعب الصادرة في بغداد مشيرة إلى أنه جرى كشف طبي على مدرسـة في الديوانية كان فيها ١٨٩ تلميذاً فظهر أنهم يعانون من الأمراض التالية:

بعض الأمراض المنتشرة بين سكان الريف في العراق في عام ١٩٥٧

(نموذج: الديوانية)

الأمراض	عدد المصابين بها	نسبتها إلى مجموع التلاميذ
التراخوما	٧٦	٤٠
الديدان	١٤٤	٧٦
فقر الدم	٩٥	٥٠
البلهارزيا	٧٠	٣٦
الطلبة الأصحاء	٨	٨،٤

قـارن: اتحـاد الشـعب. جريـدة يوميـة ناطقـة باسـم الحـزب الشـيوعي العراقـي. بغـداد. في ١٩٦٠/٦/٣.

ومنه يتبين أن ٨ تلاميـذ فقـط، أي بنسـبة ٤،٨٪ تقريبـاً مـن مجمـوع التلاميـذ كـانوا أصحاء، بينما ١٨١ تلميذاّ كانوا يعانون من مرض واحد أو أكثـر. ويشـير الـدكتور جميـل بوداغ، استناداً إلى الباحث أوجين فيرت، إلى أن كشفاً طبياً جرى علـى قريـة عراقيـة تـبين منه أن ٩٥٪ من جميع سكان القرية كانوا يعـانون مـن مـرض متـوطن واحـد علـى الأقـل،

و٨٠٪ منهم كانوا يعانون من مرضين متوطنين على الأقل، و٦٠٪ منهم كانوا يعانون من ثلاثة أمراض متوطنة[30]. ولا شك في أن هذه الحصيلة المأساوية ارتبطت عدة عوامل جوهرية، نشير إلى بعضها فيما يلي: قساوة العمل الذي يقوم به الفلاح يومياً. قلة الدخل الذي يتحقق له ولعائلته. نقص التغذية وضعف المناعة، قلة الرعاية الطبية ونقص الأدوية وتخلف مكافحة الأمراض المتوطنة، نقص الخدمات الصحية الضرورية، ومنها نقص في وجود المياه الصالحة للشرب، وصعوبة الحصول على الإسعافات الطبية الضرورية وصعوبة النقل ...الخ.

– يشير الدكتور هادي مالك إلى أوضاع السكن في العراق استناداً إلى الإحصاء الحكومي بالنسبة لعام ١٩٥٦ فيقول: يعيش ٦٨٪ من سكان العراق في بيوت سكنية مبنية، أو ما يعادل ٧٤١,١٠٧ مأوى للسكن. ١٠٧,٩٩٨ منها كان مبنياً بالطابوق أو الحجر، أي ما يعادل ٢١٪ فقط. وكان ١٧٪ منها فقط دخلها التنوير الكهربائي[31]. ويمكن أن نتصور حالة الفلاحين في الريف الذين كانوا لا يملكون سوى بيوتاً طينية في أحسن الأحوال أو بيوتاً حجرية كما في ريف إقليم كردستان العراق.

وإذا انتقلنا إلى موضوع التمويل، سواء كان بمشاريع مجلس الإعمار أم المصرف الزراعي، فسنجد أن هاتين المؤسستين كانت تعلنان عن اهتماميهما البالغ بالزراعة، ولكن في حقيقة الأمر لم يخرج اهتماميهما عن سياسة الدولة الزراعية والاقتصادية عموماً وسنحاول تناول نشاط هاتين المؤسستين بشكل مكثف للفترة موضوع البحث.

---

30 Bodagh، Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 111.

31 Malik، Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirts chaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 42.

المصرف الصناعي

أشرنا إلى أن المصرف الزراعي الصناعي قد تأسس وفق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٥. وفي عام ١٩٤٠ صدر القانون رقم ١٨ بتأسيس المصرف الزراعي، حيث جرت تعديلات عليه، كما فصل عن النشاط الصناعي. وخلال السنوات اللاحقة صدرت عدة مراسيم وقوانين أخرى لتعديل قانون عام ١٩٤٠، مثل مرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٥٥، والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٦، أو القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٦. وركز القانون في مهماته على تسليف المزارعين لتأمين نفقات الزراعة والثروة الحيوانية وشراء المكائن والمعدات الزراعية وتأسيس المخازن والمستودعات والتوسط في بيع المحصولات الزراعية، إضافة إلى إسكان العشائر في الأراضي الزراعية وتأمين ضرورات الزراعة لهم ومساعدة الجمعيات التعاونية الزراعية للقيام بمهماتها[٣٢]. وإذ بدأ المصرف برأسمال قدره ١٥٠,٠٠٠ دينار عراقي في عام ١٩٣٦ ، فأن رأسماله الاسمي مليون ديناراً والمدفوع منه ٥٥٠,٠٠٠ ديناراً فقط في عام ١٩٥٠/١٩٥١. ثم ارتفع رأس مال المصرف إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ ديناراً في عام ١٩٥٧/١٩٥٨[٣٣].

بلغ مقدار القروض الممنوحة للمزارعين ١٤٤,٦٢١ دينار عراقي في عام ١٩٥٠/١٩٥١ ثم ارتفع إلى ١,٣٥٣,٦٩٣ ديناراً في عام ١٩٥٣/١٩٥٤ ليتراجع تدريجاً ويصل إلى ٦٨٦,٠٧٠ ديناراً في عام ١٩٥٧/١٩٥٨[٣٤]. وتوزع هذا المبلغ على قروض تتراوح بين ١٠–٥٠٠ دينار، وقروض أكثر من ٥٠٠ دينار، بلغ عدد معاملات المجموعة الأولى ١١٩٢ معاملة وإجمالي القروض الممنوحة لها ٢١٥,١٢٠ دينار عراقي، أي أن متوسط القرض الممنوح بلغ ١٨٠,٥ دينار عراقي لا غير. في حين بلغ عدد معاملات المجموعة الثانية ٣٤٣ معاملة ومقدار

---

٣٢ المصرف الزراعي. التقرير السنوي عن أعمال المصرف الزراعي للسنوات ١٩٥٩/١٩٦٠. شركة الطبع والنشر الأهلية. بغداد. ١٩٦١. ص ٩.

٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٣/١٤.

٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥/٢٦.

قروضها ٤٧٠,٩٥٠ ديناراً، أي بمعدل قدره ١٣٧٣ ديناراً لكل قرض[٣٥]. وكانت محدودة جداً تلك القروض التي وجهت لأغراض شراء المكائن الزراعية. وكان توزيع هذه القروض على الألوية الزراعية متباين بالنسبة للسنة التي نحن بصددها ١٩٥٨/١٩٥٧، إذ استحوذت بغداد والموصل وديالى والبصرة على التوالي على ٣٥١,٧٩٥ دينار عراقي، في حين أن حصة أربعة ألوية أخرى هي كربلاء والناصرية والرمادي والعمارة لم تزد مجتمعة على ٨٨,٠٨٠ دينار عراقي[٣٦].

ويمكن الادعاء بأن المصرف الزراعي، ورغم الجهود التي بذلت لم يرتق إلى أدنى مستوى مطلوب منه للمشاركة في تنمية القطاع الزراعي، ولم يستجب لطلبات الكثير من الفلاحين. وعلى امتداد ٢٣ عاماً من عمر المصرف الزراعي لم يمنح في جميع معاملاته سوى ٦,٥ مليون دينار عراقي، أي بمعدل سنوي لا يزيد على ٢٨٢,١٧٨ دينار عراقي فقط[٣٧].

المبحث الخامس: مجلس الإعمار والقطاع الزراعي

كانت المناهج الاستثمارية الثلاثة التي وضعها مجلس الإعمار، ومن ثم وزارة الإعمار، للفترة الواقعة بين ١٩٥١–١٩٥٨ قد تضمنت نسبة عالية من إجمالي التخصيصات لصالح القطاع الزراعي، الذي أشتمل على الري والبزل واستصلاح الأراضي والزراعة بشكل عام. إذ بلغت التخصيصات المالية ١٤٣,٣ مليون دينار عراقي. أما المصروف الفعلي من هذا المبلغ فلم يزد طيلة الفترة المذكورة على ٧٤,١ مليون دينار. أي بمعدل صرف سنوي مقداره ٩,٣ مليون دينار تقريباً[٣٨]. وشكلت التخصيصات المالية للقطاع الزراعي نسبة قدرها ٣٧,٩ ٪

٣٥ المصدر السابق نفسه. ٤٩.

٣٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٠.

٣٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦.

٣٨ حبيب، كاظم. دراسات في التخطيط الاقتصادي. دار الفارابي. ط ١. بيروت. مكتبة النهضة. بغداد. ١٩٧٤. ص ٢٢٤/٢٢٥.

تقريباً من إجمالي تخصيصات مجلس الإعمار للفترة ١٩٥١–١٩٥٨، أما المصروف الفعلـي منها فقد شكلت نسبة قدرها ٣٢,٩٪ من إجمالي الصرف على المناهج الاستثمارية لمجلس الإعمار ووزارة الإعمار. وكان هذا القطاع أوفر حظاً مـن بقيـة القطاعـات الاقتصـادية، رغـم أنها لم تصل بالمردود الاقتصادي والاجتماعي إلى المستوى المناسب للاقتصاد والمجتمع.

تركز نشاط مجلس الإعمار على القطاع الزراعي، بما فيهـا إقامـة شـبكات الـري والبـزل والسدود المائية واستصلاح الأراضي الزراعية. وأمكن خلال الفـترة المـذكورة إنجـاز أربعـة سدود أساسية في العراق كان وما يزال لها تأثير كبير على منع الفيضـانات وتوزيـع وإعـادة توزيع المياه وتنظيم الري بحدود غير قليلة. وتشـير المعلومـات المدققـة المتـوفرة إلى أنـه حتى نهاية عام ١٩٥٧ أمكن صرف المبـالغ التاليـة علـى المجـالات الزراعيـة المختلفـة كمـا يوضحا الجدول اللاحق.

توزيع توظيفات مجلس الإعمار الفعلية على القطاع الزراعي بين ١٩٥١–١٩٥٧

مجالات الاستثمار	مقدار الاستثمار / دينار عراقي	التوزيع النسبي للاستثمارات ٪
مشاريع البزل والصرف	٣,٨٠٢,٠٢٧	٦,٤
مشاريع الري	٥٣,٨٢٦,٥٣٣	٩٠,٢
تطوير الإنتاج الحيواني	٥٤,٦٠٧	٠,١
تطوير الإنتاج النباتي وتحسين التربة	١,٥٧٧,٢٩٣	٢,٦
اقتصاد الغابات	٤٠٠,٦١٣	٠,٧
المجموع	٥٩,٦٦١,٠٧٣	١٠٠,٠

Bodagh، Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 133.

ويستخلص من الجدول في أعلاه أن المخطط قد اعتمد المشاريع التي وضعت في الفترة الأولى من بدء الهيمنة البريطانية على العراق، وأنها قد ساهمت حقاً في إنقاذ العراق، وخاصة بغداد من الفيضانات السنوية المتكررة، ولكنها في الوقت نفس قد حققت للشركات الرأسمالية التي كانت تنجز مشاريع الري وإقامة السدود أرباحاً طائلة، إذ أنها كانت لا تقوم بتنفيذ تلك المشاريع فحسب، بل وتستورد كل المواد الأولية الضرورية لإنجاز تلك المشاريع. ولكن أين يكمن الخلل في السياسة التي انتهجها مجلس ووزارة الإعمار خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥١–١٩٥٨؟ إنها تكمن، كما أرى، في عدة ملاحظات أساسية، وهي:

- الإهمال الشديد لمشروعات تغيير بنية الإنتاج الزراعي الوحيد الجانب الذي اعتمد على زراعة الحبوب بالدرجة الأولى وأهمل تماماً المحاصيل الصناعية، في ما عدا التمر ثم القطن بحدود معينة.
- إهمال كبير في إدخال التقنيات الحديثة للزراعة وتقديم الدعم الواسع للمزارعين لتحقيق المكننة في الإنتاج الزراعي.
- بروز نقص شديد باتجاه تطوير الكوادر الفنية والمهنية الضرورية لتنمية القطاع الزراعي، إضافة إلى تطوير طرق الإرشاد الزراعي.
- عدم ربط التنمية الزراعية بالتنمية البشرية ومنها الخدمات الضرورية لسكان الريف.
- إهمال إقامة شبكة واسعة مرافقة لإقامة السدود وشبكات الري لصالح البزل والصرف، إذ أن هذا الإهمال قاد ولسنوات طويلة لاحقة إلى استمرار التملح في الأرض وخسارة المزيد من مساحات الأراضي الزراعية بسبب ذلك التملح. كما أهمل إقامة قنوات للري ترتبط بتلك المشاريع الضخمة لإيصال المياه إلى مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كان يراد تزويدها بالمياه. والخلل هنا لا يكمن في إقامة تلك السدود المهمة، بل في عدم استكمال المشاريع المرتبطة بها والضرورية لتحقيق أكبر فائدة من تلك السدود. فمن الملاحظ أن نسبة تصل إلى ٦٩٪ من المبالغ الموجهة للري والسدود قد صرفت

على إقامة أربعة سدود هي: سد الحبانية وسد الثرثار وسد دوكان وسد دربنـدخان، أي حوالي ٣٧,٤ مليون دينار عراقي[٣٩].

- كما أهمل مجلس الإعمار ربط المشاريع الزراعية بالمشاريع الصـناعية وببقيـة مشـاريع المناهج الاستثمارية، إذ بد وكأن النشاطات منفصلة عن بعضها ولا يهم المجلس إيجـاد أفض أشكال التنسيق في ما بين تلك المشاريع.
- ومن الملاحظ أخيراً أن هذه المبالغ الالكبيرة التي صرفت على المشاريع الخاصة بالري والبزل واستصلاح الأراضي قد وضـعت بالمحصـلة النهائيـة لصـالح الإقطـاعيين وكبـار ملاكي الأراضي الزراعية، إذ كانت فائدة الفلاحـين ضـئيلة وثانويـة تمامـاً، ممـا أثـارت ضـجة ضـد مجلـس الإعمـار ووزارة الإعمـار حيـث أطلـق عليـه الشـعب أسـم "مجلـس الاستعمار".

ولكن، بعد كل هذا، ما هي تجليات العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والاستغلال البشع الذي تعرض له الفلاحون، والسياسات الرجعيـة وغـير العقلانيـة الـتي مارسـتها الحكومـات العراقية المتعاقبة في الريـف ومجمـل الاقتصـاد الـوطني، ومـا هـي عواقـب البـؤس والفاقـة والحرمان التي كان يعيش في ظلها الفلاحون على الاقتصـاد الزراعـي العراقـي خـلال الفـترة موضوع البحث؟ إن لدينا من المعلومات ما يؤكد الطبيعة التي تميز بها الاقتصـاد الزراعـي العراقي، باعتباره اقتصاداً متخلفاً ووحيد الجانب لم تقتصر تأثيراتـه السـلبية علـى حيـاة الريـف والفلاحـين فحسـب، بـل وعلـى حيـاة المـدن والاقتصـاد الصـناعي وبنيـة التجـارة الخارجية ومجمل الثروة الاجتماعية وصافي الدخل القومي.

39 Bodagh، Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 134.

أ- مستويات الغلة وحجم الإنتاج الزراعي والدخل الزراعي

إن علاقات ملكية الأرض التي سادت العراق خلال الفترة التي سبقت ثورة تموز عام ١٩٥٨ وممارسة الإنتاج السلعي الصغير والمتخلف والعوامل الأخرى التي أشير إليها في أعلاه قادت مجتمعة إلى عدد من المظاهر السلبية في القطاع الزراعي والتي يمكن بلورة أبرزها فيما يلي:

الإنتاج وحيد الجانب في الزراعة

تميز الاقتصاد العراقي يكونه وحيد الجانب حيث كان يعتمد على الزراعة في تكوين القسم الأعظم من دخله، وفيما بعد على النفط الخام المصدر بشكل خاص وعى الزراعة بالدرجة الثانية. ووحدانية الجاني ظاهرة لم تقتصر على العراق وحده حينذاك، بل شملت اقتصاديات جميع بلدان العالم الثالث، سواء امتلكت للمواد الأولية الأخرى أم اقتصرت على الزراعة، وأغلبها ما يزال يعاني حتى يومنا هذا من هذه الظاهرة السلبية. والاقتصاد الزراعي في العراق يعاني من هذه الظاهرة السلبية أيضاً. وهي ليست وليدة النظام الملكي الإقطاعي، بل وجدت قبل ذلك وتكونت بفعل التدهور الحضاري الذي أصاب العراق من القرن الثاني عشر والثالث عشر، وتفاقمت في ظل الهيمنة العثمانية على العراق وتكرست تحت الاحتلال البريطاني وقيام الدولة العراقية الجديدة. ورغم محاولات قوى المعارضة السياسية الدفع باتجاه مواجهتها وإيجاد الحلول العملية لها، فأن سياسات الحكومات العراقية، ومنها سياسات مجلس الإعمار، لم تستطع تغييرها، بل ساهمت في تكريسها، رغم بروز بعض المصانع العراقية هنا وهناك، أو محاولة نشر زراعة القطن بشكل خاص كمحصول صناعي في البلاد. فلو ألقينا نظرة على بنية الإنتاج الزراعي لوجدنا أن الحبوب، وخاصة الشعير والحنطة، تسيطر على القسم الأعظم من المساحات المستخدمة في الإنتاج الزراعي على امتداد سنوات الحكم الملكي، بل حتى بعد سقوطه، في حين احتلت المحاصيل والمزروعات الأخرى نسبة ضئيلة جداً رغم توفر مستلزمات وإمكانيات تطويرها. فإحصائيات وزارة الزراعة العراقية ومنظمة الزراعة والغذاء التابعة للأمم المتحدة

تشير إلى أن العراق قد استخدم نسبة عالية جداً من أراضيه لزراعة هـذين المحصـولين، في حين لم تكـن حصـة المحاصـيل الأخـرى إلا مسـاحات قليلـة مـن الأراضـي الزراعيـة، كمـا يوضحها الجـدول التـالي بالنسـبة لعـام ١٩٥٨/١٩٥٩. وهـو يتضـمن المحاصـيل الصـيفية الشتوية والصيفية.

توزيع الأراضي المزروعة على مختلف المحاصيل الزراعية وحجم الإنتاج

ومعدل الغلة للموسم الزراعي ١٩٥٨/١٩٥٩

أهم المحاصيل	مساحة الأراضي المزروعة/دونم		حجم الإنتاج الإجمالي/طن	معدل الغلة/ كغم/دونم
	المساحة/دونم	نسبتها		
الحنطة	٥,٩٥٩,٩٦٣	٥٤,٠	٥٦٣,٥٩١	٩٤
الشعير	٤,٣٥٥,١٨٠	٣٩,٥	٧٢٤,٧٨٠	١٦٦
الباقلاء اليابسة	٤٤,٨٣٣	٠,٤	١٠,١١٣	٢٢٥
العدس	٥٣,٩٥٥	٠,٥	٧,٢٨٦	١٣٥
الكتان	٣٠,٦٠٨	٠,٣	٤,٢٧٢	١٣٩
الحمص	٣٣,١٥٥	٠,٣	٣,٠٢٥	١٣٠
البصل اليابس	١٩,٢٩٥	٠,٢	٢٤,٤٧٤	١,٢٦٨
الهرطمان	٤,١٨٠	٠٤،٠	٧٣١	١٧٥
الرز	٢٣٥,٣٣٧	٢,١	٨,٨٩٨٥	٣٧٤
القطن	١٤٧,٠٠٠	١,٣	٢٦٠٣٦	١٧٧
الذرة الصفراء	١٩,٢٤٠	٠,٢	٣٣٢٨	١٧٣
الذرة البيضاء	٢٦,٩٨٤	٠,٢	٦٨٦٧	٢٦٠
الدخن	١٨,٩٩٨	٠,٢	٣٩٧٢	٢٠٩

الماش	٣٢,١٥٤	٠,٣	٥,٤٧٤	١٧٠
اللوبياء اليابسة	٩,٣٦٤	٠,١	١,٥٠٢	١٦٠
السمسم	٤٤,٠٤٧	٠,٤	٦,٤٢٠	١٤٦
إجمالي الأراضي المزروعة /دونم	١١٠٥٤٢٩٣	١٠٠,٠	–	–

المصدر: حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ١٢٧.

– دليل القطاع الزراعي في العراق. وزارة الزراعة. مطبعة أبو غريب. بغداد. ١٩٧٠. ص ٢٧–٦٠.

ومنه يستدل على أن محصولي الحنطة والشعير، وهما من المحاصيل الشتوية، قد استحوذا على نسبة قدرها ٩٣,٥ ٪ من مجمل الأراضي الزراعية المستخدمة في موسمي الصيف والشتاء، عدا المخصصة للنخيل والفواكه والغابات والمراعي والعلف، في حين كانت حصة بقية المحاصيل الزراعية ٦,٥ ٪. كما أن محصول الرز، الذي كان وما يزال يحتل أهمية رئيسية في غذاء العراقيين اليومي، لم تخصص له سوى مساحة صغيرة بالمقارنة مع محصولي الحنطة والشعير، إذ بلغت مساحة الأراضي المزروعة به في الجنوب حوالي ٢,١ ٪ من مجموع الأراضي، والقطن ١,٣٪ فقط بالنسبة لعام ١٩٥٨/١٩٥٩. وانعكس هذا الاتجاه سلباً على حجم الإنتاج الإجمالي، وبالتالي على قدرة محصول الرز مثلاً على إشباع حاجات السكان حينذاك. ولم تكن إشكالية الزراعة تكمن في سوء توزيع مساحات الأراضي الزراعية على المحاصيل المختلفة فحسب، بل وفي سوء استخدام تلك الأراضي والمياه ومشكلة الأمطار وبقية العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي الذي يتجلى في المستوى الواطئ لمعدل غلة الدونم الواحد من مختلف المحاصيل الزراعية، ومنها الحنطة والشعير والرز مثلاً.

وإذا أضفنا مساحات الأراضي المزروعة بالنخيل والفاكهة في ذات العام، وكذلك التي زرعت بالخضر أو المخصصة للرعي وإنتاج العلف وأراض الغابات، إلى مجموع مساحات الأراضي التي تزرع سنوياً، فأن نسبة الأراضي المزروعة بمحصولي الحنطة والشعير تتقلص نسبياً، ولكنها تبقى هي الطاغية. ويمكن للأرقام التالية بالنسبة إلى عام ١٩٥٨ توضيح ذلك:

توزيع الأراضي المزروعة على مختلف المحاصيل والمنتجات الزراعية

في عام ١٩٥٨/١٩٥٩

المحصول	المساحة المزروعة/ دونم	التوزيع النسبي
محصولي الحنطة والشعير	١٠,٣١٥,١٤٣	٨٦,٤
بقية المحاصيل الحقلية	٧٢٠,١٥٠	٦,٠
أراضي النخيل	٤٩١,٦٠٣	٤,١
الفاكهة والكروم	١٠٤,٩٩١	٠,٩
العلف	٤٥,٠٠٥	٠,٤
المراعي	٢٣٩,٧٥٤	٢,٠
الغابات	١٨,٢٩٤	٠,٢
المجموع	١١,٩٣٤,٩٤٠	١٠٠,٠

قارن: – البغدادي، مجيد حسن. حول التغيرات في الهيكلة الإقليمية للعراق. مصدر سابق. ص ٧٩.

– حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي مصدر سابق. ص ١٢٧.

لم يتوجه اهتمام الدولة إلى العناية الكافية والضرورية للقطاع الزراعي ولم تتوفر لهذا القطاع مستلزمات تطوره وتغيير بنيته أو تحسين وزيادة محاصيله. فمع أن محصولي الحنطة والشعير هما الأوسع انتشاراً في العراق وتعيش على زراعتهما عشرات ألوف العوائل العراقية وتتغذى بهما مئات ألوف العوائل، فأن الاهتمام بزراعتهما وتحسين مستوى التقنيات المستخدمة في إنتاجهما، أو تحسين خصوبة التربة وتخليصها من الأملاح، أو تحسين معارف الفلاحين في التعامل مع الأرض الزراعية، أو تحسين توزيع واستخدام المياه المتوفرة، إضافة إلى مشكلة نقص الأمطار في سنوات كثيرة، وأحياناً كثيرة انحباسها في مناطق زراعتهما في منطقة الجزيرة في كردستان وشمال العراق ... الخ كان ضئيلاً جداً، وتجلى ذلك في ضآلة معدل الغلة السنوية المتحققة في الدونم الواحد، وبالتالي في قلة إجمالي الإنتاج الزراعي السنوي بالنسبة إلى مختلف محصولي الحنطة والشعير، وكذلك بالنسبة إلى بقية المحاصيل والمنتجات الزراعية، رغم المساحات الواسعة المستخدمة في زراعتهما. وبعد أن كان العراق يصدر كمية مناسبة من هذين المحصولين إلى البلدان المجاورة وغيرها، بدأ في الفترات الأخيرة من العهد الملكي إلى استيرادهما، إضافة إلى استيراد الرز وغيره من المحاصيل. ويمكن للجدول التالي أن يوضح المستوى الواطئ لمعدلات غلة الدونم الواحد بالنسبة لأهم ثلاثة محاصيل زراعية.

معدلات غلة الدونم الواحد لمحاصيل الحنطة والشعير والرز في العراق

المحصول	معدل كغم / دونم للفترة	معدل كغم / دونم للفترة
	١٩٤٨-١٩٥٢	١٩٥٢-١٩٥٦
الحنطة	١٢٠	١٤٥
الشعير	١٩٣	٢٢٠
الرز	٢٩٠	٤٠٣

قارن:

Malik Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirts chaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 178.

وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على الإنتاج الزراعي ومدخولات الفلاحين السنوية وعلى التراكم الرأسمالي، رغم التمايز الموجود بصدد هذه المؤشرات بالنسبة إلى مناطق زراعة المحاصيل المختلفة والعاملين فيها. فالوضع يختلف بالنسبة للعاملين في بساتين النخيل والفاكهة أو زراعة الخضروات، عن الآخرين الذين يعملون في الحقوق لصالح الإقطاعيين وكبار الملاكين أم في الأراضي العائدة لهم أو المؤجرة من الغير. كما يظهر التمايز في الدخول نتيجة التباين في طبيعة المناطق الزراعية ومدى اعتمادها على المطر أو على مياه الأنهر، وكذلك التباين في كونها تسقى سيحاً أم بالواسطة. إلا أنه يبقى الوضع الزراعي، وخاصة الدخول، يتميز بعدة سمات، وهي:

الاستغلال الشديد الذي كان يتعرض له الفلاحون من جانب الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والمرابين وأصحاب المكائن الزراعية والتجار، إذ كان هم هؤلاء جميعاً الحصول على أقصى ريع أو ربح ممكن على حساب الفلاحين، أولاً.

الدخل الواطئ جداً الذي كان يبقى من تعب الفلاح السنوي له ولعائلته والذي كان لا يفي لإشباع حاجات العائلة وإعادة تجديد قوة العمل، وكان على الفلاح أن يستدين ليستمر على قيد الحياة ومواصلة الإنتاج ثانياً. وهو لا يختلف كثيراً عما تحدثنا عنه في الجزء الأول من هذا الكتاب بشأن مدخولات الفلاحين السنوية.

استنزاف كل الدخل الزراعي من جانب تلك الفئات خارج إطار الريف والزراعة وعدم توجيه أي جزء منه لأغراض التراكم، إضافة إلى عجز الفلاحين عن إبقاء أي مبلغ من دخلهم لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب في الزراعة ثالثاً.

وكان هذا الوضع يقود بالضرورة إلى إعادة إنتاج التخلف والفقر في الزراعة والريف.

عجز الزراعة عن الإيفاء بحاجات السكان للاستهلاك المحلي واضطرار الدولة على استيراد متزايد لمختلف المحاصيل الزراعية وتوجيه موارد مالية لهذا الغرض.

وتراجع قدرة العراق تدريجاً عن تصدير المواد الأولية والمنتجات الزراعية إلى الأسواق المجاورة.

إضافة إلى عجز الزراعة العراقية عن تزويد المنشآت الصناعية بالمواد الأولية الضرورية لمنتجاتها الصناعية.

الدخل السنوي للفلاحين في الريف العراقي

تتفق جميع الأبحاث والدراسات ورسائل الدكتوراه المنجزة حول حياة ونشاط ودخل الفلاحين في العراق إلى أنها كانت كارثية ومليئة بالعذاب والحرمان، إذ لم تكن المسألة تقتصر على صعوبات العمل وقسوة تعامل الإقطاعيين وكبار الملاكين من شيوخ العشائر وغيرهم وكذلك السراكيل مع الفلاحين، بما فيها الاعتداء بالإهانة والضرب أو السجن فحسب، بل اقترنت أيضاً بسرقة نسبة عالية جداً من المحصول السنوي للفلاحين وتدهور مدخولاتهم السنوية.

فهؤلاء كانوا ينتزعون من الفلاحين ريع الأرض (الريع المطلق) مضافاً إليه أنواع أخرى من الريع التفاضلي المرتبط بالقرب من المياه ومن المدن أو بسبب خصوبة الأرض الزراعية، وكذلك انتزاع جزء مما يمكن تسميته بالربح، بسبب استخدام وسائل إنتاج تعود لمالك الأرض أو الفائدة التي تدفع عن القروض الممنوحة للفلاحين من المرابين، سواء أكانوا من الإقطاعيين أم من أصحاب رؤوس الأموال. وكانت في المحصلة النهائية يجد الفلاح نفسه خالي الوفاض وبذمته بعض الديون التي تثقل كاهله. وكانت تفرض على الفلاح التزامات أخرى تحدثنا عنها سابقاً بسبب طبيعة العلاقات التي سادت العراق في تلك الفترة. لا شك في أن طبيعة توزيع الدخل العيني أو النقدي في الريف العراقي كان يخضع لطبيعة أسلوب الإنتاج السائد، والتي تعني بدورها مرتبطة بطبيعة علاقات الإنتاج

ومستوى تطور القوى المنتجة، أي لطبيعة ملكية وسائل الإنتاج في الريف العراقي، وخاصة الأرض الزراعية، باعتبارها وسيلة الإنتاج الأساسية.

في رسالة الدكتوراه التي قدمها ودافع عنها جميل يلدا بوداغ في كلية الاقتصاد في برلين وضع جدولين أحدهما يوضح الدخل العيني للمستأجرين الثانويين، وهي الصيغة السائدة في العراق، والثانية عن الدخل النقدي للفلاحين في مناطق العراق المختلفة، بما فيها كردستان العراق. زهي دراسة استندت إلى واقع الحال في العراق وإلى الكثير من المصادر المهمة في حينها. ويمكن الاستفادة منها في دراستنا الراهنة لتوضيح الواقع المأساوي للفلاحين في عراق النظام الملكي الإقطاعي.

الدخل العيني للمستأجرين الثانويين في نظام المحاصصة في العراق

طبيعة العلاقة	مساحة الأرض المؤجرة /دونم	إجمالي محصول الحبوب/ كغم	حصة المستأجر من إجمالي محصول الحبوب الكمية	٪	حصة المستأجر المالك لحيوانات الجر	حصة الفلاح غير المالك لحيوانات الجر
١. الأراضي السيحية						
أ. المالك يمول المزارع بالأرض والماء	٢٥	٤٤٥٠	١٧٨٠	٤٠	٩٤٠ **	٨٠٠
ب. المالك يمول المزارع			١١١٠		٣٧٠	٢٨٠
بالأرض والماء والبذور	٢٥	٤٤٥٠	١٤٧٠	من ٢٥–٣٣*	٦٧٥	٥٦٠
٢. السقي بالمضخات						
أ. المالك يمول المزارع بالأرض والماء	٢٥	٤٤٥٠	١٤٧٠	٣٣	٦٧٥***	٥٦٠***

ب.المالك يمول المزارع بالأرض والماء والبذور	٢٥***	٤٤٥٠	١١١٠ ٢٥	٣٧٠	٢٨٠
٣. الأراضي المطرية أ. المالك يمول المزارع بالأرض في ظروف زراعية مناسبة	٤٠	٦٤٨	٥١٨٠ ٨٠	٣٨٠٠***	٣١٣٠***
ب.في ظروف زراعية غير مناسبة	٤٠	٦٤٨٠	٥٨٨٠ ٩٠	٤٤٥٠***	٣٧٣٠***
ت.المالك يمول المزارع بمستلزمات إنتاج أخرى	٤٠	٦٤٨٠	٣٢٤٠ ٥٠	١٨٦٠***	١٤٤٠***
ث.المالك يمول المزارع بالأرض والماء (مضخات)	٤٠	٦٤٨٠	٤٢٨٠ من ٥٠–٦٦	٢٨٩٠	١٤٤٠*** ٢٣٤٠***
٤. زراعة الرز المالك يمول المزارع بكل عناصر الإنتاج	٥	١٩٦٠	٤٢٠ ٥٦٠ من ٢٥–٣٣		٢٣٠ ٣٥٠
٥. في مناطق النخيل أ. بشكل عام	٢	١٥١٤	من ٥٠–٦٠ ****	التمور	٧٦٠–١٠٠٠
ب.في لواء البصرة	٢		أو من ١٠–٢٥		١٥٠-٣٨٠

المصدر:

Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S.79-80 a.

* كما هو الحال منطقة مجرى نهر دجلة جنوب بغداد حتى جنوب العمارة، وفي أسفل نهـر الفـرات وشط الغراف. ** المستأجر يكون قد اقتطع بذور السنة القادمة، *** كما هـو الحـال في جميـع الملكيـات الكـبيرة للأراضــي الزراعيــة المشـابهة لزراعـات اللاتيفونـدا. **** لا يشـمل حصـة محصول الحمضيات التي تزرع تحتاني، أي تحت النخيل.

ويسـتدل مـن هـذا الجـدول علـى التبـاين النسـبي القـائم بـين حصـة الفـلاح المسـتأجر في الزراعـات المختلفـة والظـروف المتباينـة للإنتـاج، وكـذلك علاقـات المســتأجر بـالأرض وبمستلزمات الإنتاج. وفي كل الأحوال فأن المالك أو المستحوذ على الأرض الزراعيـة يبقـى المستفيد الأول الذي يحصل على ريع الأرض، ومن ثم فهو قادر على تحقيق ريـع تفاضـلي إضافي، ثم أرباح نتيجة تمويلـه المسـتأجر بعناصـر الإنتـاج المختلفـة. ولا يبقـى للفـلاح إلا النزر اليسير الذي يتبخر جزءاً منه بسبب الاقتطاعات الأخرى المرتبطة بالتقاليد والأعراف العشائرية والعلاقات العامة للفـلاح. وصـورة الـدخل السـنوي للفـلاح أو المـزارع المسـتأجر الذي يمارس العمل الفعلي على الأرض الزراعية تبدو أكثر قتامة وتدهوراً عند احتساب تلك الحصة العينية بالنقود. إذ يمكن تجسيد تلك العلاقات على النحو الآتي:

متوسط الدخل السنوي للمزارع المستأجر في مختلف الزراعات وطريقة الإرواء بالدينار العراقي

طريقة الإرواء	المستأجر مالك لحيوانات الجر	المستأجر غير مالك لحيوانات الجر
١. الأراضي السيحية	٤,١٦٦ – ١٠,٨٣٢	٣,١٢٠ – ٩,١٦٠
٢. تسقى بالمضخات: أ. المستأجر يمول بالأرض والماء ب. المستأجر يمول بالأرض والماء والبذور	 ٧,٧٤٠ أقل من ٤,١٦٦	 ٣,٥٥٦ أقل من ٣,١٢٠
٣. أراضي مطرية (بشكل خاص كردستان)	٢٣,٥٨٠ – ٥٦,٩٨٨	١٨,٦٠٨ – ٤٧,٨٧٤
٤. أراضي زراعة الرز	–	٠,٦٠٨ – ١٢,١٢٨
٥. أراضي النخيل: أ. النخيل مع زراعة الحمضيات ب، مناطق نخيل البصرة	 – –	 ٥٠,٠٠٠ – ٦٦,٣٣٣ ١,٣٥٩ – ٣,٤١١

المصدر:

Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 84.

ملاحظة: في الأراضي الإروائية التي تسقى سيحاً أو بالواسطة تستخدم نسبة تتراوح بين ١٥–٢٠ ٪ من الأراضي الزراعية لزراعة محاصيل صيفية وتحقق دخلاً إضافياً للفلاحين والمستحوذين على الأراضي الزراعية، وهي تشمل الأراضي التي تزرع بالرز أيضاً.

يستدل من هذا الجدول ضآلة الدخل الذي يتحقق للمستأجر سنوياً، وكذا الحصة التي تذهب إلى المستحوذ على الأرض من المستأجر الواحد. والفارق هو أن المستحوذ على الأرض الزراعية يمتلك مساحات واسعة تقسم وتؤجر على الفلاحين، وبالتالي فأن ريعه السنوي يتحقق من مجموع المستأجرين للأرض الزراعية، علماً بأن حصته من كل فلاح أو مزارع مستأجر هي أعلى بكثير مما يتحقق لكل فلاح أو مزارع مستأجر. والفارق بين الدخل السنوي للفلاح المستأجر في أراضي النخيل مع الحمضيات أولاً ومن دونها ثانياً، هي أفضل بكثير من أولئك الكادحين الذين يعملون في أراضي الرز، وكلاهما أفضل من أولئك الذين يعملون في زراعة المحاصيل الحقلية، وبشكل خاص في الأراضي المطرية التي لا تسقط فيها سوى كميات قليلة جداً من الأمطار سنوياً وتقل كثيراً عن حاجة المحصول إلى الماء، وبالتالي تكون معدلات الغلة السنوية في الدونم الواحد واطئة جداً. إن هذا الواقع المزري لحياة الفلاحين، إضافة إلى اضطهاد الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي لهم كان الدافع الحقيقي وراء الهجرة المتواصلة حينذاك من الريف إلى المدينة، رغم أن حياة المدينة ذاتها لم تكن مضمونة للفلاحين، بل كانت حياة قاسية وفيها الكثير من الذل والتسكع والعمل الهامشي، حيث تتحول نسبة عالية من المهاجرين إلى فلاحين من أشباه البروليتاريا الجائعين.

الثروة الحيوانية

تشكل المواشي وحيوانات الجر جزءاً مهماً من الاقتصاد العراقي المنتج للثروة الوطنية، رغم ضعف هذه المشاركة. ورغم أهمية هذه الثروة لإشباع حاجات السكان من اللحوم والحليب والصوف والجلود ومنتجاتها الأخرى، وكذلك كمواد أولية للصناعة المحلية، فأن العناية بها من جانب الحكومة كانت على العموم ضعيفة، وبشكل خاص دعم المزارعين لتربية المواشي وتحسين مدخولاتهم السنوية. وكان القسم الأكبر من المواشي وحيوانات الجر تعود للإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وأصحاب رؤوس الأموال من تجار

وغيرهم. ولا شك في أن عوامل عديدة مثل: واقع العراقي الجغرافي والمناخي ومستوى سقوط الأمطار السنوي والرعاية الطبية ومكافحة الآفات التي تصيب الحيوانات ..الخ كانت تلعب دوراً كبيراً في تحديد مستويات تطور هذه الثروة الوطنية. وغالباً ما كان رعاة المواشي الانتقال بين الدول ذات الحدود المشتركة، أي بين العراق وسوريا والسعودية والكويت، إضافة إلى إيران وتركيا، بحيث يصعب ضبط أعداد الحيوانات المتحركة في هذه المنطقة وعائديتها، خاصة وأن عمليات البيع والشراء تجري بصورة غير رسمية في ما بين تجار المواشي للدول المشار إليها. ووفق المعلومات المتوفرة تطورت الثروة الحيوانية في العراق خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٢ و١٩٥٨ على النحو الآتي:

تطور عدد المواشي في العراق في الفترة ١٩٥٢–١٩٥٨

نوع الماشية	١٩٥٢	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الخراف	٦,٠١٤,١٥٦	٦,٧٨٤,٠٠٠	٧,١٠٥,٠٠٠	٧,٩٥٠,٠٠٠
العنز	١,٧٦٩,١٤٥	٢,٤٣٢,٠٠٠	٢,٨٧٥,٠٠٠	٤٦١,٠٠٠،٢
الأبقار	٧٢١,٩١٨	١,١٣٢,٠٠٠	١,٢٤٧,٠٠٠	١,٢١٥,٠٠٠
الجاموس	٥٢,٨٩٥	٧٩,٠٠٠	٨٧,٠٠٠	٨٤,٠٠٠
الجمال	٨٣,١٠٠	٥٥,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	٥٧,٠٠٠
الدجاج	غ.م.	٣,١٩٢,٠٠٠	٣,٤٨٤,٠٠٠	٣,٥٥١,٠٠٠
الحمير	٤٠٣,٣٩٨	غ.م.	غ.م.	غ.م.
البغال	٥٧,٠٧٣	غ.م.	غ.م.	غ.م.
الخيل	١٤٥,٤٤٦	غ.م.	غ.م.	غ.م.

Quelle: Al-Bagdadi, Majid Hassan. Ueber die Veraenderungen der Territorial-struktur des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1967. S.119.

وجدير بالإشارة أن غالبية الحمير والأبقار والجاموس والدجاج تدخل ضمن ملكية الفلاحين والمزارعين، في حين أن غالبية الأغنام والماعز تدخل ضمن ملكية الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وغيرهم من أصحاب رؤوس الأموال من ذوي العلاقة بالريف.

ويلاحظ هنا أن المعلومات عن حيوانات الجر غير متوفرة للسنوات اللاحقة بعد عام ١٩٥٢. وإذا اعتمدنا على تلك الأرقام فأن نسبة عالية من الفلاحين لا يملكون حيوانات الجر، في حين أن نسبة أخرى منهم لا يملكون سوى حيوان جر واحد، ولكن هناك عدد غير قليل من كبار ملاكي الأراضي الزراعية يملكون أثنين فأكثر من حيوانات الجر. وتصل نسبة الفلاحين غير المالكين لحيوانات الجر تقدر بين ٦٠٪ و ٧٠٪ من إجمالي العوائل الفلاحية التي بلغ عددها في عام ١٩٥٢ بـ ٨٠٠،٠٠٠ عائلة.

ومن الجدول في أعلاه يبدو بوضوح أن تطور الثروة الحيوانية كان بطيئاً عموماً بالارتباط مع تطور نفوس العراق وارتفاع مستوى استهلاك اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب والبيض وما إلى ذلك، إضافة إلى ارتفاع حاجة المصانع المحلية للمواد الأولية الحيوانية لإنتاج الزبد والدهون الحيوانية وغيرها. والمعلومات المتوفرة إلى المنتجات الحيوانية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٦–١٩٥٨ بلغت على النحو التالي:

المنتجات الحيوانية في العراق للفترة ١٩٥٦–١٩٥٨

المنتجات الحيوانية	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
اللحوم/ طن	٩١,٤٤٩	٩٩,٨٤٣	١٠٢,١٧١
الحليب/ طن	٧٠٧,٣٥٧	٧٨٣,٦٣٠	٧٦٢,٩١٩
الصوف/ طن	١٦,٣٢٠	١٧,١١٦	١٩,١٠٦
البيض / مليون بيضة	١٣٠	١٣٥	١٤٠

المصدر: البغدادي، مجيد حسن. حول التغيرات في الهيكلة الإقليمية للعراق. مصدر سابق. ص ١٩/١٢٠.

إن مقارنة سريعة بين سكان العراق في عام ١٩٥٧، حيث توجد إحصائيات عن السكان، والكميات المستهلكة من المنتجات الحيوانية، سيكتشف الإنسان عبرها مدى ضآلة حصة الفرد الواحد السنوية من تلك المنتجات. فقد بلغ المتوسط السنوي للفرد الواحد من استهلاك اللحوم حوالي ١٥,٩ كغم، واستهلاك الحليب ١٢,٤ لتر، واستهلاك الصوف ٢,٧ كغم، واستهلاك البيض ٢١,٤ بيضة. ومع أنها ضئيلة جداً بالقياس إلى عدد كبير من البلدان الأخرى، وخاصة المتقدمة منها، فأن المشكلة لا تكمن في قلتها فحسب، بل في سوء توزيعها، إذ أن نسبة عالية من السكان لا تتذوق اللحوم أو نادراً ما تصل إليها، وكذا الحال بالنسبة إلى الحليب والبيض، في حين أن هناك نسبة ضئيلة من السكان متخمة باللحوم والبيض والحليب. ولهذا فأن ما كان يتناوله الناس من بروتينات وغيرها ضئيلة جداً. ووفق المعلومات المتوفرة فأن التغذية في العراق كانت رديئة ودون المستوى المطلوب أخذه من عدد السعرات في اليوم الواحد. ففي الوقت الذي حدد ١٥٠٠ سعرة، بلغ متوسط حصة الفرد الواحد ٢١٠٠ سعرة فقط، علماً بأن التوزيع في هذا الصدد هو الآخر غير عادل وسيء جداً حتى بعد مرور أكثر من سنتين على قيام ثورة تموز، أي في عام ١٩٦٠[٤٠]. إن التغذية اليومية للفلاحين بشكل خاص كانت واطئة جداً، وكانت أحد أهم الأسباب لنقص المناعة وانتشار مرض فقر الدم بين الفلاحين، وهو ما أشرنا إليه في مكان آخر من هذا الكتاب. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى الفجوة التالية بين ما يفترض تغطية حاجة الريف بالمواد الغذائية وبين الكمية المستهلكة فعلاً. ويمكن للجدول التالي يوضح هذه الصورة بالنسبة لفترة الخمسينات.

---

40 Malik, Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirts chaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 40.

الفجوة بين الضروري والواقع في استهلاك بعض المواد الغذائية في الريف العراقي

المواد الغذائية	الكمية المطلوبة/ طن (١)	الكمية المتوفرة/ طن (٢)	النقص أو الفجوة بين (١) و (٢) طن
اللحوم والأسماك	٤٦,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٢,٠٠٠
الخضروات	٢٨٦,٠٠٠	١٦٩,٠٠٠	١١٧,٠٠٠
الفواكه	١٥٣,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٤٣,٠٠٠
الخبز	٣٢٣,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٦٣,٠٠٠
الحليب ومنتجاته	٢٦٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
الزيوت النباتية والحيوانية	٣١,٠٠٠	–	–
السكر	٦١,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٢٣,٠٠٠
البيض/ مليون بيضة	٣٨٨,٥	١٢٦	٢٦٢,٥

Quelle: Malik, Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 40.

المبحث السادس: التجارة الخارجية

لم تتغير سياسة العراق التجارية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، سوى أنها قد توفرت لها موارد مالية جديدة من إيرادات النفط الخام للصرف على استيراداتها السنوية. إن التغير البارز الذي حصل في هذه الفترة، وخاصة بعد تعديل شروط أمتيازات النفط الخام في عام ١٩٥٢، يكمن في زيادة دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني العراقي نتيجة زيادة عوائد النفط الخام إلى ٥٠٪ من الأرباح من جهة، وإلى زيادة استيرادات العراق السلعية بسبب وجود موارد النفط المالية من جهة ثانية. ولكن حافظت التجارة الخارجية، استيراداً وتصديراً، على وجهتها العامة من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي. وجرى تغير

بسيط في الجماعات التي كانت تعمل في قطاع التجارة الخارجية والتي هيمنت على السوق التجاري فترة غير قصيرة. ففي أعقاب الهجرة القسرية والاختيارية لليهود من العراق باتجاه إسرائيل في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، تقلص دور اليهود العراقيين في النشاط التجاري وانتهى تقرياً وحل محله سيطرة واسعة للتجار الشيعة على التبادل التجاري الدولي والسوق الداخلية، وبشكل خاص في بغداد، وبشكل أخص أسواق الشورجة التجارية.

وسنحاول هنا تناول مسألتين مهمتين هما التركيب السلعي للتبادل التجاري استيراداً وتصديراً من جهة، والتوزيع الجغرافي للتبادل التجاري استيراداً وتصديراً أيضاً، إضافة إلى تطور حجم التبادل التجاري. فلو تتبعنا حجم التبادل التجاري خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥١–١٩٥٨ لوجدنا أمامنا اللوحة التالية:

حجم التبادل التجاري العراقي خلال الفترة ١٩٥١–١٩٥٨

بآلاف الدنانير العراقية (عدا النفط الخام)

السنة	الصادرات	الاستيرادات	العجز
١٩٥١	٢٧,٢٥٧	٤٢,١٩٢	١٤,٩٣٥
١٩٥٢	١٨,٧٧٦	٤٧,٤٢١	٢٨,٦٤٥
١٩٥٣	١٩,٠٦٩	٥٥,٤٩٩	٣٦,٤٣٠
١٩٥٤	١٧,٩٧٦	٦٦,٩٨٦	٤٩,٠١٠
١٩٥٥	١٥,٩١٨	٩٠,٨٨٤	٧٤,٩٦٦
١٩٥٦	١٣,٢٠١	١٠٧,١٦٢	٩٣,٩٦١
١٩٥٧	٩١١،١٢	١١٢,٠٤٦	٩٩,١٣٥
١٩٥٨	١٤,٤٥١	٩٩,٨١٦	٨٥,٣٦٥
المعدل السنوي ١٩٥١–١٩٥٨	١٧,٤٤٥	٧٧,٧٥١	٦٠,٣٠٦

قارن: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ١١٧ و١٤٩.

إن الجدول يشير بوضوح إلى اتجاهين متعارضين. ففي الوقت الذي كانت قيمة الصادرات آخذة بالتناقص سنة بعد أخرى مع تذبذب أحياناً، فأن قيمة الاستيرادات كانت تتجه صوب الارتفاع، مع وجود تذبذب أحياناً أيضاً. والسبب في تناقص الصادرات يكمن في واقع زيادة السكان وزيادة الحاجة إلى الاستهلاك المحلي وتراجع الرغبة في الاستيراد من العراق من السلع التقليدية التي يصدرها العراق كالتمور وبعض المنتجات الحيوانية، إضافة إلى عدم حصول تطور ونمو في الإنتاج العراقي الزراعي والصناعي. وفي ذات الوقت ازدادت الحاجة إلى تغطية السوق المحلية بالنقص الحاصل في العرض للسلع المحلية بالسلع الأجنبية. ولهذا كان العجز يتزايد سنة بعد أخرى. وكان النفط هو العامل الأساسي في تغطية هذا العجز المالي الذي تسببت به علاقات التبادل التجاري. وليس من شك في أن عدم التكافؤ والفارق الكبير بين أسعار المواد الأولية وأسعار السلع المصنعة لعبت دورها في زيادة مقدار العجز المالي للميزان التجاري العراقي، الذي كان يرهق بدوره ميزان المدفوعات العراقي.

وإذا ما أضفنا النفط الخام إلى صادرات العراق خلال الفترة المذكورة في الجدول السابق، فأننا سنجد لوحة أخرى، إذ يتغير العجز ويتحول إلى وفرة، ولكنها في حقيقة الأمر ليست سوى اعتماد العراق على الريع النفطي. ويمكن للجدول التالي توضيح هذا الواقع.

التبادل التجاري وبضمنه النفط الخام وإعادة التصدير للفترة ١٩٥١–١٩٥٨

بآلاف الدنانير العراقية

السنة	الصادرات	الاستيرادات	الوفرة
١٩٥١	٦٤,٨٤٥	٥٠,٩٦١	١٣,٨٨٤
١٩٥٢	٩٩,٥٦٩	٦١,٨٤٥	٣٧,٧٢٤
١٩٥٣	١٣٩,٩٣٧	٦٨,٦٨٨	٧١,٢٤٩
١٩٥٤	١٧٤,٥٢٨	٧٢,٧٦٦	١٠١,٧٦٢
١٩٥٥	١٨٥,٣٦١	٩٧,١٥٦	٨٨,٢٠٥
١٩٥٦	١٧٠,٥٦١	١١٤,٥٥٢	٥٦,٠٠٩
١٩٥٧	١٢٨,٤٢٥	١٢٢,٤١٦	٦,٠٠٩
١٩٥٨	٢٠٢,٤٣٤	١٠٩,٧٩٦	٩٢,٦٣٨
المعدل السنوي ١٩٥١–١٩٥٨	١٤٥,٧٠٨	٨٧,٢٧٣	٥٨,٤٣٥

قارن: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ١١٩ و١٥١.

وتبدو الحالة مختلفة، رغم بعض التذبذب، فأن صادرات العراق النفطية وغير النفطية وإعادة التصدير كانت آخذة بالزيادة من سنة إلى أخرى، وكذا الحال بالنسبة إلى الاستيرادات. وبالتالي كانت تجارة الاستيراد تلتهم جزءاً أساسياً من إيرادات النفط العراقية، علماً بأن الدولة قد وزعت إيرادات النفط إلى قسمين أحدها ٧٠٪ للتنمية و٣٠٪ للميزانية الاعتيادية. ولكن جزءاً من تلك الموارد كان قد توجه صوب استيرادات سلعية خصصت لإقامة المشاريع الاقتصادية الحكومية، ومنه السدود والخزانات والجسور... الخ، إضافة إلى بعض الصناعات مثل الإسمنت والغزل والنسيج.

وشكلت عائدات صادرات النفط الخام نسبة عالية من القيمة الإجمالية للصادرات العراقية. فوفق الأرقام التي أوردناها في مجال النفط الخام والأرقام الواردة في أعلاه نجد أن نسبة صادرات النفط الخام قد تطورت سنة بعد أخرى لتتراوح بين ٥٥٪ في عام ١٩٥١ و٩٢٪ في عام ١٩٥٨[٤١]. وهي نسبة عالية جداً تشير إلى مدى التشوه في بنية الاقتصاد العراقي وإلى مدى تبعية العراق المتفاقمة لعوائد النفط الخام. ويمكن للجدول أن يوضح النسب خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥١–١٩٥٨:

السنة	نسبة المشاركة في القيمة الكلية لصادرات العراق بالنسبة المئوية (٪)
١٩٥١	٥٥
١٩٥٢	٨٠
١٩٥٣	٨٦
١٩٥٤	٨٩
١٩٥٥	٩١
١٩٥٦	٩٢
١٩٥٧	٨٨
١٩٥٨	٩٢

قارن: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٢٩.

لم يستطع العراق تجاوز واقع التخلف الذي ميز الاقتصاد العراقي حتى نهاية هذه الفترة رغم مرور ما يزيد على ثلاثة عقود ونصف العقد من السنين. وعلى عكس ما كان منتظراً، فقد تراجعت القيمة الإجمالية لصادرات العراق غير النفطية، إذ اتسعت حاجة العراق للاستهلاك المحلي. وتوزعت صادرات العراق على النحو الآتي:

---

٤١ قارن: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٢٩.

بنية أهم صادرات العراق غير النفطية للفترة ١٩٥١–١٩٥٨

بآلاف الدنانير العراقية

السنة	التمور	الشعير	القطن	الصوف	الجلود	حيوانات حية	الإسمنت
١٩٥١	٥,٥٩٨	١,٢٣٠١	١,٨٠٥	١,٧٠١	٣١٨	٥٢٨	–
١٩٥٢	٤,٦٥٢	٨,٩٥٧	١,١٢٥	١,٠٩٧	٣٣٦	٨٨٠	–
١٩٥٣	٤,٢٢٨	٨,٥٦٧	٤٠٩	١,٤٠٢	٣٢٨	١,٥٨٣	–
١٩٥٤	٣,٥٢٦	٨,٨٢٤	٢٧٩	٩٤١	٢٧٢	١,٥٦٣	١
١٩٥٥	٢,٨٤٧	٥,٩٥١	٦٤٩	١,٤٤٣	٢٤٠	٤٢٠	١
١٩٥٦	٢,٤٨٣	٤,٩٨٥	٧٥٨	١,٥٧٥	٣٢٧	٤٣٠	٨١
١٩٥٧	٣,٤٤٦	٢,٩٥١	٩٥٩	١,٤٨٧	٣٥٧	٤١٦	٦٦٩
١٩٥٨	٢,٨٥٣	٤,٧٦٠	١,٣٢٠	٩٢٤	٣٣٧	٦٣٢	٤٣٩

قارن: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٠٢–٢٠٩.

تشير صادرات العراق بوضوح أنها تتركز على السلع الزراعية التقليدية التي عرف العراق في إنتاجها قديماً. ولكن الجديد في الأمر هو تراجع كميات وقيمة تلك السلع المصدرة. وهي مرتبطة بعدة عوامل مهمة، منها بشكل خاص:

- تراجع أسعار السلع الزراعية، وخاصة التي تدخل ضمن المواد الأولية الزراعية، في مقابل ارتفاع أسعار السلع المصنعة.

- تراجع كميات السلع المصدرة من العراق بسبب تزايد عدد السكان وتنامي حاجة الاستهلاك المحلي إلى تلك السلع من جهة، وتراجع الطلب العالمي على تلك السلع تدريجاً من جهة أخرى.
- تراجع الإنتاج المحلي من تلك السلع بسبب الأوضاع الزراعية المزرية وعدم إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة بالإضافة إلى عوامل موضوعية أخرى مثل المطار وتدهور خصوبة التربة وتراجع معدلات غلة الدونم الواحد السنوية من الشعير.

ويعبر هذا الجدول عن تخلف بنية الاقتصاد العراقي حيث لم تكن هناك صناعات وطنية واسعة وكبيرة يمكنها القيام بالتصدير إلى البلدان الأخرى. وأهم الصادرات العراقية، إضافة لما ذكر في الجدول السابق كانت البذور والمصارين وعرق السوس والتبغ والسجاير والعلف الحيواني والدبس وبعض الحبوب وسلع تقليدية أخرى. ولكنها كانت كلها بكميات ضئيلة وبمبالغ قليلة[٤٢].

وتفضح أرقام الاستيرادات بدورها بنية الاقتصاد العراقي من جهة، واتجاهات التنمية وسعتها المحدودة جداً من جهة أخرى. فأرقام الاستيرادات العراقية تكشف عن البنية التالية:

---

42 Al-Abboud، Abdul Amir RahimZu dentwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Vgl.: Irak unter besonderer Beruecksicng deorts. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 39.

تطور بنية الاستيرادات العراقية خلال الفترة ١٩٥٢–١٩٥٨

بآلاف الدنانير العراقية

السلع	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
شاي	٣,٥٠٧	٨,١٠٢	٦,٩٧٦	٦,٥٩٣	٥,١٧٥
سكر	٦٣١٣	٥,٢٧٠	٦,٣٧٩	٨,٧٦٨	٧,٩٢٥
بن	٢٦٤	٣١٦	٢٣٦	٤٧١	١٥٩
خضروات وفاكهة	٢٨٦	٦١٣	١,١٥٩	٢,٧٦٨	١,٩٩٢
حبوب	٦٨	١,٨٧٢	٣,٧٩٨	٢,٤٠٠	٢٣٣
زيوت نباتية	٤٥٦	٧٩٠	٥٤٠	٤٧١	٧١٨
منتجات الألبان	...	...	٤٤٥	٦١٨	٤٠٢
أقمشة قطنية	٥,٠٤٤	٣,١٧١	٢,٦٤٣	٣,٠١٣	٢,٧٨٥
أقمشة صوفية	٧٥٨	١,٢٣٦	١,١٨٩	١,٢٧٢	١,٣٧٩
منسوجات حرير صناعي	٣,٠٢٩	٥,٤٥٥	٥,٠٣٢	٦,٢٤٥	٥,٣٢٠
أحذية	٩٣	٢٨٩	٢٥٣	٢٦٣	٢٥١
صابون ومنظفات	٦٧٨	٦٧٥	٩٤١	١,٤٩٩	١,١٢
مستحضرات صيدلانية	١,٥٥٤	٢,٨٦٥	١,٢٠١	١,١٢٣	١,١٢٦
أخشاب	١,٠١٩	٢,٤٨٠	٢,٧٣٩	٢,٦٩٨	٢,٤٨١
ورق وورق مقوى	١,٢٤٤	٢,٣٥١	١,٣٦٦	١,٦١٧	١,٤٦٦
مصنوعات زجاجية	٣٥٣	٦٢٣	٦٠٠	٦٦٤	٧٢٩
منشآت حديدية	٧٥٢	٢,٢٩٨	٢,١٩٠	١,٧٨١	١،٨٦٦
مكيفات هواء	...	...	٢٦٠	٤٤٤	٥٨٤
آلات وأجهزة زراعية	...	...	٧٩٣	٧٣٢	٩٢٦

مولدات كهربائية	٦٢٠	٨٥٥	٢,٨١٠	١,٧٩٠	٢,٣٨٩
راديوات وتلفزيونات	٢٣١	٧٦٣	٩٦٣	١,٠٦٥	١,٠٩٤
سيارات وهياكل سيارات	٣,٧٥٦	٩,٨١٢	٧,٩٤١	٨,٥٨٢	٧,٢٧٤

المصدر: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ٢١٩/٢٢٠.

إلى ماذا يشير هذا الجدول؟ إنه يؤكد الحقائق التالية:

- إن القسم الأعظم من استيرادات العراق السلعية كانت في المجموعات السلعية الاستهلاكية غير المعمرة.
- وأن نسبة ضئيلة حقاً وجهت لأغراض تجهيز القطاع الزراعي بالسلع الضرورية لتطوير وسائل الإنتاج مثل بعض المكائن والمعدات الزراعية، كما أن نسبة غير عالية من السلع المستوردة وجهت لأغراض التنمية الصناعية، أو لأغراض إقامة السدود والخزانات المائية.
- وأن قسماً من السلع المستوردة كان في الإمكان تطوير صناعتها في العراق حيث تتوفر موادها الأولية والخبرة الفنية، وخاصة الصناعات القطنية والصوفية والأحذية وغيرها.
- وأغلب المبالغ المصروفة على استيراد مختلف السلع تشير إلى نمو مستمر ومتصاعد فيها، في ما عدا بعض التذبذب. وهي مرتبطة بنمو السكان وقلة المنتج من تلك السلع في العراق. وبالتالي ارتفعت قيمة الاستيرادات السنوية خلال الفترة المذكورة سنة بعد أخرى وأدت إلى ظهور العجز في الميزان التجاري العراقي بسبب تراجع قيمة صادرات العراق السنوية عدا النفط الخام، أو أنها كانت تلتهم نسبة عالية من إيرادات النفط الخام.

- وأصبح الاستيراد يشكل حينذاك عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني والدخل القومي وميزان المدفوعات ومستنزفاً للموارد المالية المتأتية من عائدات النفط الخام ومعطلاً لقدرة العراق على تأمين التوظيفات الضرورية لعملية التنمية. وهي ليست عملية عفوية بل كانت تشكل جزءاً من السياسة الاقتصادية للحكومات العراقية المتعاقبة التي كانت تجد الدعم والتأييد من جانب شركات النفط الاحتكارية والشركات التجارية الأخرى في بريطانيا.

ولم كانت السياسة التجارية للعراق، وخاصة من جانب الاستيرادات، محتكرة من جانب عدد قليل من الدول الرأسمالية المتقدمة، في حين كانت ضعيفة جداً مع الدول العربية والبلدان النامية، ونادرة مع البلدان الاشتراكية. فالتوزيع الجغرافي للتبادل التجاري يكشف عن أن السياسة الاقتصادية، ومنها السياسة التجارية، كانت ليست محصورة في عدد من البلدان فحسب، بل وتحت تأثيرها مباشرة. ويمكن للجدول التالي تحديد المناطق التي تركزت فيها صادرات العراق غير النفطية.

التوزيع الجغرافي لنسب الصادرات (باستثناء النفط) حسب الكتل الاقتصادية

للفترة ١٩٥٤–١٩٥٨

الكتل الاقتصادية	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
المنطقة الإسترلينية	٢٨,١	٢٨,٦	٣٧,٧	٥٢,٧	٣٦,٧
منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي	٤٩,٠	٤٢,٤	٣٥,٧	١٣,٧	٣٥,٢
الولايات المتحدة وكندا	٤,٨	٤,٢	٤,١	٣,٧	٤,٢
أقطار الجامعة العربية	١٥,٣	١٩,٤	٢٠,٠	١٩,٧	١٨,٦
الأقطار الأخرى	٢,٨	٥,٤	٢,٥	١٠,٤	٥,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٥٥. بغداد. ص ٢٣. ولسنة ١٩٥٧. ص ٢٣. ولسنة ١٩٥٨.

ويشير هذا الجدول إلى غياب كامل للتعامل مع البلدان الاشتراكية أولاً وغلى تحسن نسبي في صادر العراق إلى الدول العربية وتذبذبها بين صعود وهبوط، وإلى محدوديتها مع البلدان الأخرى. في حين احتلت الدول الرأسمالية المتطورة وخاصة الأوروبية منها، مركز الصدارة، حيث تراوحت نسبة الصادرات إليها ٨١,٩٪ في عام ١٩٥٤ و٦٩,٩٪ في عام ١٩٥٧. أما الصادرات النفطية فقد توجهت نسبة تصل إلى حوالي ال ٩٠٪ منها إلى المملكة المتحدة وبقية دول التعاون الاقتصادي الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، في حين توجهت البقية إلى بلدان أخرى خارج إطار الكتلة الاشتراكية. ولهذا يمكن القول بأن صادرات العراق كانت محتكرة إلى حدود بعيدة من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة.

أما حالة الاستيرادات السلعية فلم تكن تختلف عن حالة الصادرات، بل كانت أشد احتكاراً من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة، إذ يكشف عنها الجدول التالي:

التوزيع الجغرافي لنسب الاستيرادات (باستثناء شركات النفط الأجنبية) حسب الكتل الاقتصادية للفترة ١٩٥٤–١٩٥٨

الكتل الاقتصادية	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
المنطقة الإسترلينية	٤٠,٠	٣٩,١	٣٩,١	٣٦,٤	٣٢,٧
منطقة التعاون الاقتصادي الأوروبي	٢٦,٧	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٨,٧	٣٣,٤
الولايات المتحدة وكندا	١٤,٧	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٠	١٤,٢
أقطار الجامعة العربية	٢,٨	٣,٠	٣,٠	٥,١	٢,٤
الأقطار الأخرى	١٥,٨	١٥,٦	١٥,٦	١٤,٨	١٣,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: البنك المركزي العراقي. التقارير السنوية للسنوات ١٩٥٧، ١٩٥٨ و١٩٦٠. مصدر سابق.

ويكشف الجدول بوضوح عن أن الدول الرأسمالية المتقدمة قد استحوذت على نسبة قدرها ٨١,١ ٪ في عام ١٩٥٤ و٨٠,٣ ٪ في عام ١٩٥٨. والتغيير الفعلي الحاصل برز في نسب التوزيع بين تلك الكتل الاقتصادية لصالح المجموعة الأوروبية على حساب الكتلة الإسترلينية. وعلينا أن لا ننسى بأن المملكة المتحدة قد استحوذت على النسبة العظمى من استيرادات العراق في إطار المنطقة الإسترلينية حيث بلغت في عام ١٩٥٤ ٢٦,١٪ وانخفضت إلى ٢٣,١٪ في عام ١٩٥٨[٤٣].

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نلخص الخصائص التي مّيزت التجارة الخارجية العراقية في النقاط التالية:

- تراجع متواصل في قيمة صادرات العراق غير النفطية خلال الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية النظام الملكي شملت جميع السلع وبشكل خاص السلع الزراعية منها، رغم اعتبار العراق بلداً زراعياً.
- لم يجر أي تغيير على صادرات العراق السلعية في ما عدا دخول الإسمنت والسجاير والدبس في قائمة الصادرات، وخاصة في السنوات الأخيرة من هذه الفترة بالنسبة للأسمنت، حيث بدأ الإنتاج في معامل الأسمنت العراقية، علماً بأن العراق كان يستورد أنواع أخرى من الأسمنت لأغراض إقامة السدود والخزانات المائية وبكميات كبيرة.
- استمرار ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية سنة بعد أخرى تقريباً وبمعدلات عالية. وقد ارتبط ذلك بارتفاع عوائد العراق المالية من النفط الخام المصدر.

---

٤٣ عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ١٢٦ و١٦٣.

- حصل تغيير جزئي في بنية استيرادات العراق في أعقاب تأسيس مجلس الإعمار ووزارة الإعمار لصالح إقامة مشاريع الري والسدود، إضافة إلى بعض المشاريع الصناعية، في حين حافظت النسبة العليا من استيرادات العراق متمركزة في السلع الاستهلاكية غير المعمرة.
- وبسبب هذا الواقع تنامي العجز في الميزان التجاري العراقي وأثر سلباً على ميزان المدفوعات. إلا أن عوائد تصدير النفط الخام عبر شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق قد ساهمت في تعديل هذا الميزان بالوفرة وحسنت من ميزان المدفوعات، ولكنها رفعت من دور التجارة الخارجية في الدخل القومي وفي التأثير المباشر على اتجاهات عملية التنمية والانكشاف على الخارج.
- وتركز التبادل التجاري العراق مع الدول الرأسمالية المتقدمة حيث احتلت النسبة العظمى من حجم الصادرات والاستيرادات العراقية. وعند التدقيق في التبادل التجاري والمبالغ المصروفة على الاستيرادات سيجد الإنسان أن ما حصل عليه العراق من إيرادات النفط الخام عادت من جديد إلى اقتصاديات تلك الدول التي استوردت النفط العراق، وبالتالي لم يتحقق للعراق ما كان يفترض أن تتوجه تلك الموارد صوب التوظيفات الرأسمالية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو البشرية، حيث كان العراق بأمس الحاجة إليها.
- غياب التنسيق بين الأجهزة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية، والمقصود هنا مجلس الإعمار ووزارة الإعمار من جهة ووزارة الاقتصاد المسؤولة عن تنظيم التجارة الخارجية للعراق من جهة ثانية. وكان الاستيراد يتم عفوياً وبمبادرة من القطاع الخاص بعد الحصول على الموافقات الرسمية. إلا أنه لم يخضع لمهمات التنمية القومية، إلا بحدود إقامة المشاريع الخاصة بالحكومة والتي كانت تستورد من جانب الحكومة أيضاً.

المبحث الثامن

إشكاليات الاقتصاد والمجتمع في العراق قبل ثورة تموز عام ١٩٥٨

كـان الاقتصـاد العراقـي في فـترة الخمسـينات يعـيش أزمـة سياسـية ذات أرضـية وخلفيـة اقتصادية واجتماعية، إذ أن التناقضات الاجتماعية والصـراعات الاقتصـادية الـتي لم يجـر حلها لصالح المجتمع حينذاك قد تفاقمـت وتحولـت إلى إشـكالية سياسـة، إلى أنهـا بعـد أن كانت تناقضاً وصراعاً تحول إلى نزاع سياسي متفاقم بين السلطة الحاكمة، ومن تمثلـه مـن الفئات الاجتماعيـة المالكـة لوسـائل الإنتـاج، وخاصـة الإقطـاعيين وكبـار ملاكـي الراضـي الزراعية والكومبرادور الملحي، وبين الأغلبية العظمى من المجتمع، أي الفئات غير المالكيـة لوسائل الإنتاج من عمال وفلاحين ومثقفين وطلبة، إضافة إلى فئات البرجوازية الصـغيرة في المدينة والبرجوازية الصناعية. وكلما كانت السلطة تمعن في تجاهل العوامل الـتي قـادت إلى نشوء هذه الأزمة وتكرسها وامتدادها أفقياً وعمودياً في جميع مجالات الاقتصاد والمجتمـع، كلما ازداد احتمال تحولها إلى نزاع لا يمكن حلـه إلا عـبر عمليـات تتجـاوز الحلـول السـلمية وتتجه صوب انتفاضات وثورات عاصفة. وهو ما حدث فعلاً في صيف عام ١٩٥٨ في العراق، أو كما حصل في مصر في عام ١٩٥٢، أو في غيرها من البلدان وفي مختلف القارات.

كان الاقتصاد العراقي خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانيـة حتـى سـقوط النظام الملكي يعاني من ظاهرتي التخلف والتبعية الشديدتين، ولم تكن هناك ثمة إجـراءات فعلية واسعة وعميقة يمكنها إيقاف عمليـة إعـادة إنتـاج هـاتين الظـاهرتين، ومـا يعـبر عنـه بالاقتصاد الكولونيالي الوحيد الجانب والتـابع أو المكشـوف علـى الخـارج. وكانـت الرغبـة والقدرة والإرادة على تجاوز هذا الواقع غير متوفرة لدى حكام تلـك الفـترة بحكـم رغبـتهم في إبقاء علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية سائدة في الريـف والزراعـة العراقيـة، والـتي مـا كـان في مقدورها عند ذاك السماح بنمو وتطـور الصـناعة الوطنيـة والبرجوازيـة الصـناعية والطبقـة العاملة الحديثة. ومن تابع عبر مطالعاته التاريخية لواقع الثورات التي حصـلت في عـدد مـن أبرز دول العالم المتقدم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والقرن العشرين في كل مـن

فرنسا أو الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي ثورتي روسيا في عامي ١٩٠٥ و١٩١٧ أو في عدد آخر من الدول الأوروبية لأدرك واقع تلك التحولات التي جسدت الصراع بين الإقطاعيين ومالكي العبيد أو الأقنان، وبين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة وغيرهما فيتلك البلدان.

ساهم في تعميق إشكالية العراق وأزمته السياسية المتفاقمة السياسة التي مارستها المملكة المتحدة في العراق وتأثيرها المباشر على حكام العراق في تزييف مضامين نصوص أو بنود الدستور العراقي لصالح تلك القوى الطبقية المتخلفة والمعرقلة لنمو المجتمع المدني والحرية والديمقراطية في البلاد لصالح العلاقات شبه الإقطاعية والعلاقات الكومبرادورية للبرجوازية التجارية الكبيرة.

كان نمو الدخل القومي يعتمد بالأساس على قطاعين هما النفط الخام والزراعة، إذ احتلا معاً النسبة العظمى منه خلال هذه الفترة، في حين كانت الزراعة هي المحققة للقسم الأكبر من الدخل القومي في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية. إذ لم يكن اقتصاد النفط الخام قد توسع في عمليات الاستخراج والتصدير. وكانت البطالة المنتشرة في البلاد وتخلف مستوى كفاءة ووعي وتدريب ومهارة العمال وبقية المشتغلين في الريف وغيره، تؤثر سلباً على تكوين الدخل القومي وعلى توزيعه واستهلاكه في آن واحد. وإذا كان النفط الخام هو المنتج الأساسي والرئيسي للدخل القومي في العراق في الفترة موضوع البحث، فأن قطاع الاستيراد كان المستهلك الرئيسي لهذا الدخل القومي. وكان الدخل القومي يعاني لا من تشوه تكوينه، بل من سوء وتشوه توزيعه وإعادة توزيعه واستخدامه. ويمس هذا الاستنتاج توزيع الدخل القومي على أساس طبقي من جهة، وتوزيعه على أساس قطاعي من جهة أخرى. ويمكن متابعة تكوين الدخل القومي في العراق خلال الفترة موضوع البحث من الجدول التالي:

تطور توزيع الدخل القومي والسكان ومتوسط حصة الفرد الواحد منه في العراق

خلال الفترة ١٩٥٣–١٩٥٨ بملايين الدنانير العراقية بالأسعار الجارية

القطاعات	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الزراعة والغابات والصيد	٧١,٥٠	٨٤,٧٢	٦٥,٣٣	٨٩,٢٣	١١١,٥٧	٩٢,٧٦
النفط الخام	١٢٨,٩١	١٤٩,٥٣	١٦١,١٦	١٥٢,٤٥	١١٣,١٠	١٧٥,٤٣
المقالع	٠,٨٩	٩٣،٠	١,٥٦	١,٦٤	١,٧٤	١,٨٥
تصفية النفط	١,٩١	٢,٤٤٦	٣,٤٥	٤,١٩	٤,٩٩	٥,٧٤
الصناعة التحويلية	١٧,٨٣	١٩,٤٢	٢٣,٤٧	٢٧,٨٨	٣٠,٢٦	٣١,٠٥
البناء والتشييد	١١,٢٧	١٧,٢١	٢١,٢٩	٢٤,٨٣	٢٧,٦٨	٢٩,٨٣
الكهرباء والماء والغاز	١,٤٦	١,٧٨	٢,١٢	٢,٥٣	٢,٦٨	٢,٧٨
النقل والمواصلات	٢١,٣٧	٢٢,٠٦	٢٤,٥٦	٢٧,٥٥	٢٩,٩٢	٣٠,٦١
تجارة الجملة والمفرد	١٧,٨٥	٢٠,٦٧	٢١,٤٨	٢٦,٩٠	٢٩,٦٧	٢٧,٥٢
البنوك والتأمين	٣,٢٣	٣,٦٣	٤,٤٩	٦,٢٨	٦,٦٠	٧,٤٠
قطاعات أخرى	٤٦,٧٣	٥١,٩٦	٥٧,٨٠	٦٥,٤٢	٧١,٣٣	٧٩,٧٣
–عوامل الإنتاج واستهلاك راس المال	٩٧,٠٠	٩٠,٣٥	٩٧,٤٨	٩٤,١٤	٧٧,٣٤	١١٠,٦٦
صافي الدخل القومي	٢٤٣,٩٥	٢٨٤,٠٢	٢٨٩,٢٨	٣٣٤,٧٦	٣٥٢,٧٢	٣٧٤,٠٤
مجموع السكان / بالألف	٦,٦٧٦	٥,٨٣٥	٦,٠٠٢	٦,١٧٦	٦,٣٤٠	٦,٥٣٠
متوسط حصة الفرد الواحد من صافي الدخل القومي بالدينار العراقي	٤٣,٠	٤٨,٧	٤٨,٢	٥٤,٢	٥٥,٦	٥٧,٣

قارن: المنوفي، علي أحمد د. العضاض، كامل. تقديرات الدخل القومي ١٩٦٥–١٩٦٩. الجهاز المركزي للإحصاء. دائرة الحسابات القومية. شعبة الدخل القومي. بدون تاريخ. جدول ١ و ٣. ص ٩ و ١١.

يمنحنا الجدول في أعلاه رؤية واقعية عن مستوى مشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين وتوزيع الدخل القومي، إذ نستخلص منه الملاحظات التالية:

- احتل النفط الخام مكان الصدارة في تكوين الدخل القومي، إذ بلغت نسبة مشاركته ٥٢,٨٤٪ في عام ١٩٥٣. ولكن هذه النسبة تراجعت لتصبح ٤٦,٩٠٪. وهي ظاهرة صحية من حيث المبدأ، إلا أنها عبرت عن حقيقة أن شركات النفط الاحتكارية لم ترغب في زيادة كميات استخراج وتصدير النفط الخام في العراق لصالح استخراجه من مناطق أخرى خاضعة لها أيضاً. ولا يخلو هذا الموقف من أهداف سياسية وغايات الضغط على السياسة العراقية.
- ورغم أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد والمجتمع العراقي ووجود نسبة عالية من السكان في الريف، فأن مشاركة هذا القطاع في تكوين الدخل القومي كانت محدودة نسبياً، إذ بلغت في عام ١٩٥٣ حوالي ٢٩,٣١ ٪، انخفضت في عام ١٩٥٨ إلى ٢٤,٩ ٪ في عام ١٩٥٨، وهي تعبير عن المصاعب التي كان يعيشها هذا القطاع حينذاك، والتي تحدثنا عنها فيما سبق. ويعتبر هذا القطاع أحدى الإشكاليات الأساسية في الاقتصاد العراقي التي تحتاج إلى معالجة جذرية لصالح الاقتصاد والمجتمع، إذ ما تفرزه من مشكلات يعمق أزمة الاقتصاد والمجتمع والدولة في آن واحد. وهي إشكالية لم تكن خافية على أحد، ولكن السلطة السياسية لم تكن راغبة في حلها بالوجهة الصحيحة، أي تصفية علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية من خلال إجراء إصلاح زراعي جذري يؤمن علاقة جديدة بين المنتج، أي الفلاح، ووسيلة الإنتاج الأساسية في الزراعة، أي الأرض الزراعية.

- أما الصناعة التحويلية فكانت مشاركتها ضئيلة عموماً، إذ لم تزد في عام ١٩٥٣ عن ٧,٣١ ٪ من صافي الدخل القومي، وارتفعت في عام ١٩٥٨ إلى ٨,٣٠ ٪ فقط. والإشكالية في هذا التطور يكمن، كما أشرنا غلى ذلك سابقاً، في طبيعة الصناعات التي أقيمت وضعف دورها في خلق سلسلة من الصناعات المحلية وتنشيط حركة التشغيل في الاقتصاد العراقي وزيادة مقدرا الأجور المدفوعة وبالتالي تنشيط السيولة النقدية التي تؤثر بدورها إيجابياً على حركة الأسواق المحلية. وشكل هذه القطاع الإشكالية الثانية في الاقتصاد الوطني. وسبب ذلك يكمن في حرمان الاقتصاد العراقي من تصنيع النفط الخام والغاز الطبيعي المتوفران بكميات كبيرة في باطن الأرض العراقية، في حين كانت الشركات النفطية تسعى إلى تصديره. ومن المعروف أن النفط والغاز الطبيعي يخلقان عند تصنيعيهما سلسلة طويلة من الصناعات والسلع الأخرى التي تدخل بدورها في صناعات أخرى وتفترض التوسع في نشاطات اقتصادية أخرى وتؤمن مزيداً من فرص العمل للعاطلين. ولهذا لم يستطع القطاع الصناعي استيعاب نسبة عالية من القوى العاملة العاطلة المتوفرة في المدن وتلك التي كانت ما تزال في الريف تنتظر الهجرة إلى المدينة للحصول على فرصة عمل، إذ كان الريف يمتلك فائضاً في قوة العمل يصل إلى حوالي ٥٦ ٪ من القوى المعروضة في سوق العمل في الريف.
- ورغم النمو النسبي الملموس في قطاع البناء والتشييد أو في قطاع النقل والمواصلات، فأن العراق كان حتى ذلك الحين يعاني من نقص كبير في هذين القطاعين أيضاً، بسبب التخلف الشديد الذي شمل هذين القطاعين في العهد العثماني أو في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وما بعدها. وكان في مقدور هذين القطاعين أن يستوعبا نسبة عالية من الأيدي العاملة لو كانت الدولة قد وجهت نسبة اكبر من الموارد المالية والجهد لهما لضمان تطور التشغيل والتقنية الحديثة فيهما.
- ولم يكن الاهتمام بالكهرباء والماء كافياً حينذاك، إذ كانت الكثير من بيوت المدن العراقية المختلفة حتى بعد ثورة تموز عام ١٩٥٨ تعاني من عدم وصول التيار

الكهربائي إلى بيوتها دع عنك الريف العراقي كله، وكذا الحال بالنسبة للمياه الصالحة للشرب. وكانت نتائج ذلك سلبية على الاقتصاد والمجتمع في العراق. ولم تكن الطرق والجسور ووسائط النقل الاقتصادي كافية لنقل السلع الزراعية إلى أسواق المدن، وبشكل خاص من إقليم كردستان إلى المدن الكردستانية أو إلى مدن الوسط والجنوب. وغالباً ما كانت تلك الثمار، وخاصة الفواكه، تتلف لهذا السبل، دع عنك أجهزة التبريد والخزن الضروريين.

- وكان القطاع التجاري يلعب دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية للبلاد من خلال توفير السلع الضرورية للسكان بشكل عام، وخاصة القاطنين في المدن، في حين كان أقل اهتماماً بالريف وأقل قدرة على إيصال مختلف أنواع السلع إلى السكان فيه. وكان الدور السلبي للقطاع التجاري يبرز في فوضى الاستيراد التي كانت تزاحم السلع المصنعة محلياً وقادت إلى خراب الكثير من أصحاب الورش الصغيرة والإنتاج الحرفي الصغير، ولكن لم تنهض على أنقاضه صناعة محلية متقدمة، بل فقدت مكانها بسبب المنافسة الحادة وغير المتكافئة.
- وبرزت حصيلة كل ذلك، مع الأخذ بنظر الاعتبار النمو السنوي المرتفع نسبياً، رغم نسبة الوفيات العالية من الأطفال بعمر أقل من خمس سنوات، المستوى الواطئ لمتوسط عمر الإنسان العراقي، في المستوى الواطئ لمتوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي حيث لم تزد عن ٤٣ ديناراً في عام ١٩٥٣ وارتفعت إلى ٥٧,٣ ديناراً في عام ١٩٥٨، أي بزيادة قدرها ١٣,٣ دينار خلال ست سنوات[٤٤]. ويفترض أن نشير هنا إلى أن هذا المتوسط يخفي في واقع الحال التمايز الطبقي الشديد الذي عرفه المجتمع العراقي والفجوة الواسعة في توزيع الدخل القومي بين الكادحين والفقراء والمعدمين

---

٤٤ بلغ سعر الدينار العراقي في الخمسينات ٢,٨ دولار أمريكي، وهذا يعني أن متوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي بلغت في عام ١٩٥٣ ١٢٠,٤ دولار أمريكي، وارتفعت إلى ١٦٠,٤ دولار أمريكي في عام ١٩٥٨، وبلغ مقدر الزيادة ٣٧,٢ دولار فقط خلال السنوات الست.

وبين الإقطاعيين وكبـار ملاكـي الأراضـي الزراعيـة وغيرهـم مـن تجـار كبـار وميسـوري المدن. وهي الإشكالية الرئيسية في المجتمـع العراقـي، حيـث أن نسـبة عاليـة جـداً مـن سكان تدخل ضمن الفئات الكادحة، سـواء كانـت في الريـف أم في المدينـة، في حـين أن نسبة ضئيلة جداً من السكان هي التي تعيش في بحبوحة ورفاه واسعين. وكانـت نسـبة قليلة من السكان تلك التي تقف بينهما.

- إن الإشكالية المركزية في الاقتصاد والمجتمع في العراق بـرزت حينـذاك في حقيقـة إعـادة إنتاج علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية وضعف تطور الرأسمالية، وفي إعادة إنتاج التخلـف والتبعية والفقر، وتعميق التناقض والصراع في المجتمـع. وزاد في الطـين بلـة ذلـك الـدور الـذي لعبتـه الاحتكـارات النفطيـة في التـأثير المباشـر علـى اقتصـاد الـنفط الخـام والسياسات الاقتصادية للحكومات العراقية المتعاقبة وعلى عمليـة التنميـة الاقتصـادية والبشرية بالوجهة التي تخدم مصالحها والفئات المتحالفـة معهـا، وبالضـد مـن مصـالح الاقتصاد الوطني والمجتمع.
- وكان لهذا الواقع الاقتصادي المتميز بغياب العدالـة الاجتماعيـة وتوزيـع وإعـادة توزيـع غير عقلانية واستخدام سيء للـدخل القـومي تـأثيره المباشـر والسـلبي علـى العلاقـات والحياة الاجتماعية، على العلاقـات الطبقيـة والحيـاة السياسـة في المجتمـع. وهـي الـتي سنحاول معالجتها في إطـار الحيـاة السياسـية والاجتماعيـة خـلال هـذه الفـترة في عـراق عشية ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.

الفصل الثاني

الحياة السياسة والاجتماعية خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٥٨

كانت الأخبار الواردة من جبهات القتال تشير إلى رجحان كفة التحالف الدولي المناهض لدول المحور في الحرب العالمية الثانية، وأن الأخيرة التي أشعلت نيران هذه الحرب بدأت تتلقى ضربات شديدة، رغم الهمجية التي تميزت بها مع اقتراب الحرب من نهايتها. وأعطت هذه الأخبار المنعشة المزيد من الحيوية للقوى الديمقراطية وحركات التحرر على صعيد البلدان المستعمرة والتابعة، ومنها العراق. وبدأت تهب على العراق رياح التغيير بعد أن حسمت أمرها وأعلنت وقوفها الكامل إلى جانب المعسكر المناهض للنازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية، متأثرةً بتلك الأجواء الديمقراطية الدولية الجديدة، بالرغم من كل المصاعب التي اقترنت بوجود الهيمنة البريطانية على الحكم والسياسات الرجعية التي كانت تمارسها السلطات الحاكمة ضد المواطنين، بما فيها حركة الشعب الكردي خلال الفترة ١٩٤٣-١٩٤٥ التي كانت تطالب بالحقوق القومية المشروعة في إطار الدولة العراقية. وكان على النخبة الحاكمة أن تتفاعل مع تلك الأجواء لتنسجم مع ما كان يجري على الساحة الدولية. فبادر البلاط الملكي إلى الطلب من نوري السعيد تقديم استقالة وزارته، خاصة وأن قوى المعارضة السياسية كانت ترفض المشاركة في أية وزارة يترأسها نوري السعيد. وكان الوصي عبد الإله بن علي قد ألقى خطاب العرش بتاريخ الأول من كانون الأول عام ١٩٤٣ تضمن الوجهة التالية:

"تأسيس قواعد صالحة لبناء عالم جديد بعد الحرب، يسوده السلام، وتضمن فيه حريات الشعوب وكرامة الأمم، وعلى إنشاء حياة أكثر رخاء، وأشمل عدلاً واطمئناناً لجميع الشعوب كبيرها وصغيرها..."[٤٥].

---

٤٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السادس. طبعة ١٩٦٦. مصدر اسبق. ص ١٩٨.

وكان تأثير استقالة وزارة نوري السعيد وتشكيل وزارة حمدي الباچچي الأولى إيجابياً على المناخ السياسي في العراق. إذ كانت سياسات نوري السعيد قائمة على الاستجابة الكاملة للمصالح والإرادة البريطانية لا بشأن الحرب فحسب، بل وبشأن القضايا السياسية والاقتصادية الداخلية أيضاً، إضافة إلى اعتماده الواسع في تسيير سياساته على الأجهزة الأمنية العراقية والخبراء البريطانيين وعلي مواجهة خصومه السياسيين. إذ كان نوري السعيد مقتنعاً تمام الاقتناع بأن الحكم في العراق ينبغي أن يستند إلى مجموعة من الأسس التي لا يجوز التخلي عنها وممارستها بصرامة ودون خشية من أحد، وهي:

- الإخلاص غير المحدود للتحالف غير المتكافئ بين العراق وبريطانيا، إذ كان يرى بأن العمل لتأمين مصالح الأخيرة في العراق والمنطقة يفترض أن يحتل مكان الصدارة في السياسة العراقية، إذ من خلال تلبية تلك المصالح يمكن تأمين مصالح العراق، باعتبارها دولة عظمى يمكنها أداء مثل هذه المهمة التي يحتاجها العراق. ويفترض أن يتجلى ذلك في مختلف سياسات ومواقف العراق السياسية والاقتصادية والعسكرية على الصعيد المحلي، وكذلك بالنسبة للعلاقات والتحالفات والمواثيق الإقليمية والدولية.
- كما كان يرى بأن التحالف مع بريطانيا يضمن مصالح الفئات الاجتماعية التي يستند إليها الحكم، وبالتالي توفر له ضمانة استمرار النخبة السياسية المتحالفة مع بريطانيا في الحكم.
- الاستناد إلى قاعدة اجتماعية تتكون من فئات شيوخ العشائر والإقطاعيين وكبار التجار الكومبرادور وكبار الميسورين، إذ في مقدور هذه الفئات تقديم الدعم الكامل للنظام والعائلة المالكة وسياسات البلاط في العراق، وبالتالي، يفترض بالحكم أن يلبي حاجات ومصالح هذه الفئات بالدرجة الأساسية، ومنها تأمين وتكريس العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الاقتصاد والمجتمع العراقي، وشد العراق إلى عجلة الاقتصاد البريطاني عبر قطاع النفط ألاستخراجي والتبادل التجاري مع بريطانيا والبقاء في المنطقة الإسترلينية واستمرار نشاط البنوك وشركات التأمين الأجنبية في العراق ...الخ.

- وكان نوري السعيد يرى بأن السبيل الوحيد لممارسة السلطة بصورة فعالة يتم عبر ممارسة سياسة الشدة والقوة وعدم التراجع إزاء مطالب قوى المعارضة السياسية والضرب بيد من حديد على المتظاهرين والمضربين والمتمردين الذين يريدون تعكير صفو الأمن ويهددون مصالح بريطانيا والفئات المالكة لوسائل الإنتاج، وخاصة الأرض الزراعية، والنخبة الحاكمة. ولهذا السبب كان الرجل لا يتوانى ولا يتورع عن ملاحقة واعتقال وزج المعارضين في الحبس المؤقت والسجون ونصب المشانق لتحقيق أهدافه وتصفية حساباته مع خصومه السياسيين. وقد مارس ذلك فعلاً خلال وجوده على رأس الحكومات التي شكلها أو كان عضواً فيها أكثر من مرة.
- عدم التورع عن تزوير الانتخابات النيابية لصالح أتباعه وما يطلق عليهم بأتباع الحكومة، إذ ورد في محاضر مجلس النواب في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ قوله: "هل بالإمكان – أناشدكم بالله – أن يخرج أحد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد، ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأت الحكومة وترشحه؟ فأنا أراهن كل شخص يدعي مركزه ووطنيته فليستقل الآن ويخرج ونعيد الانتخاب ولا ندخله في قائمة الحكومة ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه ما وراءه من المؤيدين يستطيع أن يخرج نائباً؟"[٤٦]. ويصعب على الإنسان أن يجد دليل أقوى مما قال به نوري السعيد ليبرهن على تزوير الانتخابات النيابية في العراق طيلة العهد الملكي، إذ كانت الحصص موزعة بين القوى الثلاث الحاكمة في البلاد، وهي حصة السفارة البريطانية، وحصة البلاط، وحصة الحزب الذي يترأس الحكومة وبقية النخبة الحاكمة، رغم أن أغلبهم كان يدور في فلك سياسة واحدة ويخدم مصالح واحدة، ولكن كلاً منهم كان يسعى لتأمين مصالحه الخاصة أيضاً.
- وكان نوري السعيد مقتنعاً بقدراته وكفاءاته وواثقاً من حنكته السياسية في الحكم، كما كان مغرماً بالسلطة إلى حد الخطيئة والموت في سبيلها، كما اعتمد سبيل المحسوبية

---

٤٦ الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. الهامش رقم ١. ص ٢١.

والمنسوبية، رغم ما كان يشار إلى عفة يديه في قضايا المال، إذ لم يكن بحاجة إلى مزيد من ذلك. لقد كان الرجل من طراز الرجال العسكريين العثمانيين القدامى في ممارسة الحكم والتعامل مع المجتمع. ولا أجد فائدة من التحري عن عمالة أو عدم عمالة نوري السعيد لبريطانيا، إذ أن سياساته قدمت أكبر الخدمات لبريطانيا، ولكن الإيغال في خدمة المصالح البريطانية على حساب مصالح الشعب تسبب في تنامي العداء للسياسات البريطانية وللقوى المساندة لها، وأدى كل ذلك إلى سقوط النظام الملكي واهتزاز مصالح بريطانيا في العراق. لقد كان نوري السعيد مؤمناً بمواقفه الطبقية والسياسية وليس في ذلك أدنى شك، بغض النظر عن مدى وطبيعة تقييمنا له ولسياساته الرجعية والمتشنجة في مواجهة أزمات ومشكلات العراق ونضال الشعب وقواه السياسية الديمقراطية .

- وكان نوري السعيد "رجل المهمات الصعبة" بالنسبة إلى بريطانيا والبلاط الملكي والنخبة الحاكمة، وبتعبير أدق، كان حريصاً على تأمين استمرار التحالف الثلاثي في الحكم: أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والبرجوازية التجارية الكومبرادورية وتأمين مصالحهم في العراق من خلال سلطة الدولة وأجهزتها المختلفة. وكان الرجل في خدمة البلاط بشكل خاص، إذ كان مخلصاً للعائلة الهاشمية التي احتضنته واعتمدت عليه وأصبح الرجل الأول بالنسبة إلى بريطانيا والبلاط. ولم تكن دون معنى تلك التسمية التي أطلقت عليه في العراق وميزت الموقف الشعبي من نوري السعيد باعتباره "الصديق" أو "العميل" رقم (١) لبريطانيا، والعدو رقم (١) للشعب العراقي ومصالحه.

وتجسدت هذه السمات بشكل خاص في الفترة التي تولى فيها الحكم للمرة الخامسة والسادسة والسابعة على التوالي أثناء الحرب العالمية الثانية، وبالتالي، تولدت احتجاجات شديدة من جانب قوى المعارضة ضد استمراره في السلطة، خاصة وأن الأوضاع الاقتصادية كانت في تدهور شديد والهيمنة البريطانية في تفاقم والمعتقلات كانت تطبق على

عدد غير قليل من المعارضين. ولم يكن أمام البلاط، في سبيل تدارك ما هو أسوأ، سوى الموافقة على قبول استقالة نوري السعيد التي قدمها للمرة الثانية، ثم تكليف حمدي الباچچى، بتشكيل الوزارة الجديدة. وكان ذلك في أوائل حزيران/يونيو من عام ١٩٤٤.

كان على من يخلف نوري السعيد في رئاسة الوزارة أن ينجح في معالجة واعدة للوضع الاقتصادي والحياة السياسية والاجتماعية في آن واحد، إذ أن حياة التخلف والبطالة والحرمان والاستغلال كانت تخلق تناقضاتها الاجتماعية وصراعاتها السياسية وتؤثر على مجرى الحياة اليومية للمجتمع. أي كان على حمدي الباچچى، رئيس الوزراء أن يأتي بجديد ليقنع الناس بأنه البديل الأفضل من رئيس الوزراء السابق الذي رفضه الشعب وناوأته المعارضة. ولكن حمدي الباچچى عجز عن تحقيق ذلك بسبب تخليه عن وضع برنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي لوزارته الجديدة، واكتفى بالوعود الكبيرة التي قدمها الوصي على العرش، عبد الإله بن علي، بعد مرور ستة شهور على تشكيل الوزارة، في خطاب العرش والذي ألقي في العشرين من شهر كانون الأول من عام ١٩٤٤، أي بعد العطلة الرسمية لمجلس النواب. وقد عالج خطاب العرش، كما هو معتاد، القضايا العامة التي كانت تشغل أذهان الناس، ومنها قضية فلسطين، ولكنه لم يقدم الحلول العملية للمشكلات الملموسة التي كانت تعاني منها البلاد.

ورغم هذا النقص الكبير في عمل الوزارة، فأن الحياة السياسية الفعلية عرفت أجواء وحركة جديدة. إذ أن غياب نوري السعيد عن الوزارة اعتبر بحد ذاته نصراً كبيراً للمعارضة السياسية، التي تعرضت لضغوط غير قليلة، كما اعتبر غياب نوري السعيد عن الحكومة الجديدة تخفيفاً عن أعباء السكان[٤٧]. فتحركت الجماعات السياسية تحاول إعادة تنظيم

---

٤٧ كانت مواكب العزاء الحسينية الطلابية في كربلاء في عشرة عاشوراء قد حرفت بيت الشعر الذي كان يردده المشاركون في مواكب العزاء:

من: زينب بالطف تدعو يا ابن أمي يا شهيد — يا أخر ترضى بأن نهدى إلى الطاغي يزيد

إلى: زينب بالطف تدعو يا ابن أمي يا شهيد — يا أخر ترضى بأن نهدى إلى الطاغي سعيد

نفسها والحصول على إجازات رسمية لأحزابها السياسية وتنظيماتها المهنية والديمقراطية. وتوفرت الأجواء المناسبة نسبياً لتحرك جديد لنقابات العمال والحركة الطلابية. وكان الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد (يوسف سلمان يوسف) يلعب في هذه الفترة دور المحرك الفعلي لعدد من تلك النشاطات ويبعث الحيوية في صفوف المعارضة السياسية رغم وجوده في السرية، كما ساهمت بقية القوى السياسية الديمقراطية اليسارية والأحزاب العلنية، ومنها الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الشعب، بدور واضح في هذا الصدد. ونجح الحزب الشيوعي العراقي فعلاً في تنشيط الأوساط العمالية والطلابية والفلاحية للمطالبة بتنظيم نفسها وانتزاع حقوقها النقابية والمهنية والسياسية. إذ نشطت الحركة الإضرابية العمالية بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة للعمال خصوصاً والجماهير الواسعة بشكل عام. ورغم أن أجهزة الأمن العراقية لم تكف عن العمل وواصلت حملاتها ضد قوى المعارضة السياسية، وخاصة السرية منها وضد الحركة الإضرابية، إلا أنها لم تكن قادرة على التصدي لنشاطاتها المختلفة، خاصة وأن تلك القوى استطاعت أن تجد تأييداً لها في أوساط سياسية معارضة تعتبر في إطار النخب الحاكمة التي احتلت مواقع وزارية أكثر من مرة مع بقية النخب الحاكمة. كما وجدت تأييداً لها في أوساط الشعب وغطاءً مهما لحمايتها من أجهزة الأمن وأعوانه وعيونه المبثوثة التي ازداد عددها واتسع نشاطها وتحسنت تجربتها وتطورت تدريباتها حينذاك.

اتخذت وزارة حمدي الباچچي جملة من الإجراءات السياسية على الصعيد الدولي والداخلي التي وجدت قبولاً حسناً من جانب الشعب وقوى المعارضة العراقية، ولكنها كانت بالعموم مرفوضة من النخبة الحاكمة، وخاصة من تلك القوى التي كانت أكثر قرباً من البلاط، أي مجموعة نوري السعيد وصالح جبر. وكانت تسعى إلى إجراء تغيير في الحكم، ولكنها عجزت عن ذلك ولفترة غير قصيرة بسبب ذلك التأييد الشعبي وتأييد قوى المعارضة لإجراءاته السياسية، والتي يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

- إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحـاد السـوفييتي في نهايـة عـام ١٩٤٤ وجـرى تبـادل الممثلين في بداية عام ١٩٤٥.
- المشاركة في لجنة إعداد وثيقة تأسيس المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) باعتباره عضواً مع الدول الموقعة على ميثاق الأطلنطي المناهض لدول المحور وتصديق مجلس النواب على الوثائق الرسمية بهذا الشأن.
- مشاركته الفعلية في إعداد الوثـائق الخاصـة بإقامـة الجامعـة العربيـة ومصـادقة مجلـس النواب على الوثائق المعدة لهذا الغرض.
- إعادة الحيـاة والشـرعية للنقابـات العماليـة، إضـافة إلى الموافقـة علـى تشـكيل نقابـات عمالية ومهنية جديدة.
- تحقيق جملة مـن المكاسـب العماليـة البسـيطة، ولكنهـا كانـت مهمـة بالنسـبة للنضـال النقابي والعمالي. إلا أن الحكومة لم تسـتطع مقاومـة ضـغط الـبلاط والمجموعـة الأكثـر يمينية ورجعية في إطار النخب الحاكمة، فقابلت إضـراب عمـال السـكك بالشـدة والعنـف وبأساليب غير إنسانية مخالفة بذلك دستور الـبلاد، إذ وجهـت الحكومـة قـوات الشـرطة لكسر الإضراب والاعتداء على المضربين بالضرب والإهانة والاعتقـال. كمـا قامـت إدارة السكك الحديد بفصل عـدد غـير قليـل مـن المضـربين والطلـب باعتقـال الـبعض مـنهم وفصل البعض الآخر. إضـافة إلى غلـق نقـابتهم. وكانـت المطالـب العماليـة البسـيطة لا تستوجب مجابهتها بتلك الشدة والعنف القاسي، إذ كانت المساومة على الأجور ممكنـة لو كانت الحكومة أو الشركة ترغب بذلك، إذ تركزت المطالب في نقطة واحـدة أولاً، ومـن ثم في نقطتين كما يلي: [٤٨]

---

٤٨ حميـدي، جعفـر عبـاس. التطـورات السياسـية في العـراق ١٩٤١–١٩٥٣. رسـالة ماجسـتير. النجـف. مطبعة النعمان. ١٩٧٦. ص ١٥٣.

- رفع الأجور بنسبة ٥٠٪ للعمال الذين تقل أجورهم عن (٢٠٠) فلس في اليوم و٤٠٪ للعمال الذين يتقاضون من (٢٠٠–٣٠٠) فلس في اليوم و٣٠٪ للذين تزيد أجورهم عن ألـ (٣٠٠) فلس.
- إرجاع رئيس الخراطين أحمد سلمان إلى عمله وبأجوره السابقة"[٤٩]، بعد أن كان قد فصل بسبب مواقفه من العمل النقابي ودفاعه عن مطالب العمال.

وبعد فشل المفاوضات واستمرار إضراب عمال السكك، رغم حصوله على تأييد واسع من قوى المعارضة والنقابات الأخرى، أصدرت الحكومة قرارها المنافي للدستور ولحرية وحقوق العمل النقابي الحر وألغت إجازة النقابة في ١٧ نيسان من عام ١٩٤٥، وقامت في الوقت نفسه بممارسة "الأساليب الإرهابية لإرغام العمال على العودة إلى العمل. فاعتقل عدد كبير من العمال مما أدى إلى استنكار واسع من قبل عمال العراق فقدمت مذكرات احتجاج من قبل نقابات عمال الميكانيك، البنائين، النجارين، الكهرباء، الأحذية، السجاير، المطابع، الخياطة، وشكلوا وفداً لمقابلة المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية"[٥٠]. ورغم التضامن الواسع مع عمال نقابة السكك الحديد، عجزت الحركة النقابية وقوى المعارضة السياسية عن تحقيق المطالب واضطر المضربون على العودة إلى أعمالهم. ومع أن الإضراب قد فشل في تحقيق مهمته الأساسية، إلا أنه نشط الحياة السياسية ودفع باتجاه التشديد على مطلب أساسي في الحركة الوطنية العراقية، أي المطالبة بالحياة والحريات الديمقراطية وحق العمل والتنظيم السياسي والنقابي والمهني وحق التعبير عن الرأي. وكانت البداية الفعلية لانطلاقة الحركة الديمقراطية قد تجلت في المطالبة بالحقوق والحريات الديمقراطية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

أطلقت انتصارات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وانكسار دول المحور وإعلان استسلامها في التاسع من مايس/أيار ١٩٤٥ الزخم الديمقراطي من عقاله على الصعيد

---

٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٣.

٥٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٥.

العالمي، رغم أن شعوباً ودولاً كثيرة لم تستطع توظيف هذه الانتصارات لصالحها، أو أن حركتها حوصرت من قبل القوى الرجعية وبفعل السياسات القمعية التي مورست ضد القوى والأحزاب السياسية المعارضة. وكان العراق واحداً من تلك البلدان التي عرفت الانفتاح والتضييق في آن واحد. فالقوى والأحزاب الديمقراطية كانت تريد الانفتاح وتضغط باتجاهه وتفرض نفسها على الحكم وإجراءاته السياسية والاجتماعية، الداخلية منها والعربية والدولية من جهة، في حين كانت جماعة البلاط الملكي والنخب الحاكمة التقليدية التي تولت الحكم منذ بداية تشكيل الدولة العراقية ولم تتخل عنه وقاتلت في سبيل البقاء في السلطة، حيث تقف وراءها قوى الإقطاع والكومبرادور وأجزاء مهمة من البيروقراطية التي كانت تهيمن على جهاز الحكم المدني والعسكري والتشريعي والقضائي والإعلامي، إضافة إلى أصحاب العقارات ومسلفي القروض للفلاحين، التي كانت تخشى الانفتاح وترى فيه تهديداً لمصالحها وسلطتها وتعتبر الديمقراطية قيداً ثقيلاً على سياساتها من جهة ثانية. ووجدت هذه القوى تأييداً واسعاً وحثاً على ممارسة هذه السياسة العوجاء من قبل مسؤولي السفارة البريطانية في بغداد تنفيذاً لوجهة السياسة البريطانية في العراق. ولذلك كان الانفتاح مقيداً ومحفوفاً بمخاطر جمة. ولكن الأحزاب الوطنية التي كانت تعمل قبل ذاك بسرية، بدأت تعيد النظر بأوضاعها وتطلق العنان لنشاطها وتقدم الطلبات للحصول على مجال للنشر الصحفي والعمل السياسي. وهي قوى شاركت بفعالية ضد الحرب النازية والفاشية وناضلت ضدها، وكانت ما تزال تتبنى شعارات الديمقراطية والتحالف في سبيل تحقيق أهداف الشعب العراقي، كما كانت تدعو إلى الوحدة والائتلاف السياسي.

وفي أعقاب الحرب راجت في الساحة السياسية العراقية وبين قوى المعارضة وفي صفوف الفئات الحاكمة، التي لم تكن قد وضعت حتى ذلك الحين أي منهاجٍ سياسيٍ ملزم للتنفيذ، فكرة تشكيل وزارة جديدة تأخذ على عاتقها وضع سياسة جديدة لما بعد الحرب العالمية الثانية تأخذ بنظر الاعتبار التحولات الديمقراطية الواسعة التي حلت بالعالم، خاصة وأن العراق أصبح عضوا في الجامعة العربية والأمم المتحدة. وتحت ضغط الواقع الجديد كلف

توفيق السويدي بتشكيل وزارته الثانية في شهر شباط من عام ١٩٤٦، التي ضمت مجموعة من الوزراء الجدد الذين عرفوا باتجاهاتهم الوطنية والديمقراطية، ومنهم سعد صالح، الذي تسلم حقيبة وزارة الداخلية، ثم ضمت إليها بعد التعديل عبد الوهاب محمود الذي تسلم حقيبة وزارة المالية، إضافة إلى بعض الوجوه السياسية القديمة، مثل أحمد مختار بابان. وكان سعد صالح من أبرز وزراء هذه الحكومة، وكان معروفاً باتجاهاته الديمقراطية اللبرالية ورغبته في إطلاق الحريات الديمقراطية وحرية التنظيم السياسي. وشكل سعد صالح فيما بعد، ومعه توفيق السويدي وعبد الوهاب محمود وآخرون، حزب الأحرار.

وضعت الوزارة الجديدة منهاجاً وزارياً جديداً لها تضمن مجموعة من الأهداف التي وجدت التأييد من جماعات المعارضة السياسية، إذ تضمن المهمات الأساسية التالية:

١: في السياسة الخارجية:

- إعادة النظر في معاهدة التحالف العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠ في ضوء التطورات الجارية في العراق والعالم.
- تعزيز وتوطيد الجامعة العربية واعتبار القضية الفلسطينية جزءاً عضويا من القضية العراقية والعربية ورفض اقتطاع هذا العضو من جسم البلاد العربية، إضافة إلى مقاطعة البضائع الصهيونية ومساعدة الشعب العربي في فلسطين.
- توثيق عرى الصداقة والتعاون مع دول الجوار، كما تحرص على إقامة علاقات متينة وطيبة مع جميع الأمم المتحدة لصالح قضية السلام في العالم والحرص على روح ميثاق سان فرانسيسكو.

أما على صعيد السياسة الداخلية فقد تضمن المنهاج الوزاري المهمات الجوهرية التالية:

١. نقل حالة البلاد من الوضع الشاذ، الذي خلفته الحرب، إلى الوضع الطبيعي، الذي تقتضيه ظروف السلم. ولأجل ذلك سنقوم بتحقيق الأمور الآتية:

أ– إلغاء الإدارة العرفية.

ب- إلغاء مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة (رقم ٥٦) لسنة ١٩٤٠ وبقية المراسيم والقوانين الاستثنائية التي لم تعد الحاجة ماسة إليها.

ج- سد المعتقل والإفراج عن المعتقلين، ورفع الرقابة عن الصحافة.

د- فسح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية.

تشريع قانون لانتخاب النواب يؤمن حرية الانتخاب، ويحقق المبادئ الديمقراطية والتمثيل الصحيح.

ه- تنظيم ماكنة الدولة بإبعاد العناصر الضعيفة كفاءة وسلوكاً، وإحلال عناصر صالحة من الشباب المثقف في محلها.

ز- السعي لرفع القيود التي فرضت بحكم ظروف الحرب فيما يتعلق في التموين كلما كان ذلك متيسراً، والعمل على تنمية تجارة العراق بتوسيع مجال التصدير، وتنظيم الاستيراد وتزييد الكميات المستوردة.

٢. حل مشاكل الأرض في البلاد بتحقيق الأمور الآتية:

أ- زيادة كفاءة لجان التسوية، وتيسير الوسائل اللازمة لإنجاز أعمالها بسرعة.

ب- حسم مشكلة أراضي المنتفك بتشريع خاص.

ج- تنظيم علاقات الزراع في لواء العمارة وجعلها مسايرة للطرق المتخذة في بقية الألوية.

د- توزيع الأراضي الأميرية الخالية على الملكية الصغيرة"[٥١].

كما تضمن المنهاج أفكاراً أخرى عامة مثل تقوية الجيش والشرطة وتعزيز الأمن وما إلى ذلك، كما وردت إشارة سريعة حول "(الصيانة الاجتماعية، والعدل الاجتماعي، وإعداد جيل من الخلف الصالح يتولى أعباء الحكم والمسؤوليات)"[٥٢].

---

٥١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ٩/٨.

٥٢ المصدر السابق نفسه. ص ٩.

قلنا بأن الحكومة العراقية الجديدة تعهدت، استناداً إلى خطاب العرش الذي ألقاه الوصي عبد الإله بن علي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بإطلاق الحريات الديمقراطية وإجازة الأحزاب السياسية والمنظمات والنقابات وكذلك الصحف والمجلات وما إلى ذلك من حريات يضمنها أساساً الدستور العراقي لعام ١٩٢٥. إلا أن الثقة بالحكومة كانت ضعيفة جداً، وكذا بالنسبة للوعود التي أطلقتها حينذاك وما التزمت به من مهمات وأهداف التي بدت وكأنها كبيرة رغم تواضعها، بسبب التجارب المريرة التي مرت بها الحركة الوطنية العراقية في ظل الحكم الملكي وحكوماته المتعاقبة. فمنذ تأسيس الدولة العراقية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عاش الشعب العراقي فترات قصيرة جداً تمكنت فيها قوى المعارضة السياسية من تأسيس أحزابها السياسية وإصدار صحفها، إذ كانت سرعان ما تسحب إجازات تلك الأحزاب أو تغلق أو تسحب إجازات صحفها، أو كانت تعمد تلك الأحزاب إلى تجميد نشاطها وغلق صحفها بسبب الإرهاب الذي كانت تتعرض له وتقديم قياديها وأعضاء الحزب والمحررين إلى المحاكمات. وكانت الحكومات العراقية المتعاقبة، بدعم من البلاط ومن سلطات الاحتلال البريطاني وفيما بعد من قبل السفارة البريطانية، تتجاوز بشراسة على مضمون وبنود القانون الأساسي العراقي الذي وضعته بنفسها خارقة ما سمي بالمجتمع المدني بكل فظاظة. إذ كانت بنود الدستور قد ضمنت حق التنظيم السياسي والمهني والتعبير عن الرأي والنشر وإصدار الصحف ... الخ لكل العراقيين. كما كان هناك التزام من جانب الحكومة العراقية أمام مجلس عصبة الأمم وأمام المجتمع العراقي يقتضي منها الاستجابة لحقوق الشعب الكردي القومية العادلة. في حين كان التجاوز على تلك الحقوق مستمراً. وعندما طالب بها هوجم عسكرياً من قبل الحكومات المتعاقبة في فترات مختلفة، مما اضطره إلى الدفاع عن نفسه بقوة السلاح خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٣–١٩٤٥ [٥٣].

٥٣ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية . ثورة بارزان ١٩٤٣–١٩٤٥. مصدر سابق.

ولكن هذا التجاوز الفظ والمتواصل على الدستور وعلى القوانين المنظمة للحياة المدنية لم يمنع عملياً العراقيين من إقامة أحزابهم السرية أو تجمعاتهم شبه العلنية أو تكتلاتهم السياسية غير المعلنة، رغم أنهم كانوا بذلك يضعون أنفسهم في تعارض مع المنع الصادر عن الحكومات المتعاقبة، وبالتالي، يضعون أنفسهم تحت طائلة القانون والعقاب. وكان هناك الحزب الشيوعي العراقي الذي كان يعمل بالسرية، كما حرم حزب الشعب، الذي قدمت مجموعة من القوميين طلباً لمنحها إجازة العمل العلني في عام ١٩٣٩، من حق العمل الشرعي، وهو الحزب الذي قاد فيما بعد حركة نيسان/مايس ١٩٤١[٥٤]. وعدا ذلك فقد كانت هناك تكتلات قومية وديمقراطية عربية وكردية عديدة غير مجازة ولم تمارس العمل الحزبي العلني في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، خاصة وأن الحكومة كانت قد أعلنت حرصها على ذلك. ورغم عدم ثقة قوى المعارضة السياسية بتصريحات الحكومات المتعاقبة، فأنها اتخذت من برنامج السلطة أساساً لمطالبة الحكومة بتنفيذ ما التزمت به وقام بعضها بتقديم طلبات تأسيس أحزاب سياسية في نهاية عام ١٩٤٥ وبداية عام ١٩٤٦. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية برزت على الساحة السياسية العراقية مجموعة من الأحزاب والتنظيمات السياسية، سواء أكانت قائمة قبل الحرب العالمية الثانية، أم تكونت أثناء الحرب بصورة جنينية وبصورة سرية أو شبه سرية، وهي:[٥٥]

١) الحزب الشيوعي العراقي ٢) حزب الأحرار ٣) حزب الاستقلال

٤) الحزب الوطني الديمقراطي ٥) حزب الشعب ٦) حزب الاتحاد الوطني

٧) حزب التحرر الوطني، ٨) جماعة ز. ك (زياني كرد) وبرزت هذه الجماعة في أوائل الأربعينات وشكلت النواة الفعلية للحزب الديمقراطي الكردي برئاسة الملا مصطفى البارزاني.

٩) حزب هيوا (الأمل) ١٠) حزب شورش (الثورة)

---

٥٤ إنه غير حزب الشعب الذي أسسه فيما بعد الأستاذ عزيز شريف. ك. حبيب

٥٥ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ١٧٦–٣٣٨.

١١) حزب رزكاري كرد.

وكانت هذه الأحزاب موزعة على ثلاثة تيارات أساسية هي:

أولاً– التيار القومي العربي والقومي الكردي: حزب الاستقلال، الحزب الديمقراطي الكردي. حزب هيوا وحزب رزگارى كورد.

ثانياً– التيار الديمقراطي والليبرالي: الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاتحاد الوطني، وحزب الأحرار.

ثالثاً– التيار الشيوعي والماركسي: الحزب الشيوعي العراقي، حزب الشعب، حزب شورش. ويدخل الحزب الديمقراطي الكردي في مجالي الأحزاب القومية باعتباره حزباً كردياً، ولكنه يدخل ضمن الأحزاب الديمقراطية، إضافة على أنه فيما بعد تبنى الماركسية، وبالتالي فهو يحسب على التيارات الثلاثة المشار إليها.

بعد أقل من ثلاث سنوات على انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت عناصر سياسية إسلامية تبنوا اتجاهات جماعة الإخوان المسلمين في مصر وشكلوا تياراً فكرياً وسياسياً جديداً في العراق تجسد في جماعة الأخوان المسلمين، ووجد أنصاراً له في كل من بغداد والموصل على نحو خاص. وفيما بعد، أي في منتصف الخمسينات ظهر حزب إسلامي جديد في العراق، هو حزب التحرير الإسلامي، وكان مركزه الأساسي في الأردن.

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى أهم التيارات السياسية العاملة في العراق، بما فيها قوى المعارضة:

• التيار السياسي المعبر عن مصالح الفئة الإقطاعية والبرجوازية الكومبرادورية والعقارية والمدافع عن الملكية وعن التحالف الوثيق مع بريطانيا والسياسة البريطانية إزاء العراق. وقد نشأت لهذا التيار عدة أحزاب سياسية منذ وقت مبكر، إلا إنها استقرت فيما بعد على حزبين رئيسيين هما حزب الإتحاد الدستوري (١٩٤٩) برئاسة نوري السعيد، وحزب الأمة الاشتراكي(١٩٥١) برئاسة صالح جبر. وتدلل الكثير من الوقائع إلى أن فكرة إقامة حزبين سياسيين ينتميان إلى النخبة الحاكمة ذاتها قد انبثقت بعد المداولات والتشاور

غير المعلن عنها مع البلاط والسفارة البريطانية للأخذ بتجربة بريطانيا القائمة على وجود حزبين رئيسين هما حزب العمال وحزب المحافظين يتناوبان السلطة في ضوء نتائج الانتخابات، أو تجربة الولايات المتحدة التي تعتمد على حزبين سياسيين هما الجمهوري والديمقراطي. ومع أن هذين الحزبين تأسسا في عامي ١٩٤٩ و١٩٥١ على التوالي، فأنهما كانا يعملان عملياً قبل ذلك ككتلتين سياسيتين في الحياة السياسية العراقية. أي أن هذين الحزبين الحكوميين الرئيسيين قد تأسسا من حيث المبدأ وفق إرادة البلاط والسفارة البريطانية والنخبة الحاكمة ذاتها ليتداولا الحكم أو يتعاونا معا في حكم البلاد باسم الفئات المالكة لوسائل الإنتاج. وكان الحزبان يعزفان على وترين حساسين وخطرين في آن واحد، على وتر الطائفية والعشائرية. وإذا كان الحزب الأول يضم في صفوفه أكثرية سنية، فأنه لم يخل من كوادر وأعضاء بارزين من الشيعة، كما كان الحزب الثاني يضم إليه أكثرية شيعية ولكنه لم يخل من كوادر وأعضاء بارزين من السنة. وتؤكد معطيات الفترة التي أعقبت ثورة تموز ١٩٥٨ أن مجموعة من قياديي هذين الحزبين كانت لها مصالح ترتبط عضويا بمصالح الأوساط الاستعمارية البريطانية وتلتقي معها أيديولوجيا وتستجيب لمصالحها وتخضع لإرادتها. كما كانت تضم إليها قوى شابة من المثقفين والمتعلمين الدارسين في البلدان الأوروبية، وبخاصة في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وكبار موظفي الدولة ممن يميلون إلى الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في المنطقة. وكان التثقيف الدائم في هذين الحزبين موجه بشكل مركز ضد الشيوعية والأحزاب اليسارية، إضافة إلى إن الدعاية اليومية كانت موجهة ضد قوى حركة التحرر الوطني وضد الإتحاد السوفييتي وبلدان الديمقراطية الشعبية ومن ثم بلدان المنظومة الاشتراكية. كما توجهت الفئات الحاكمة فيما بعد ضد مصر وضد قيادة جمال عبد الناصر.

ولم تتخل القوى المناهضة لحركة التحرر الوطني في العراق عن تسريب العملاء والجواسيس إلى صفوف أحزاب المعارضة الوطنية أو شراء ذمم بعض العناصر فيها لإثارة الصراعات في ما بينها وتعطيل قدرتها الكفاحية وتوجهها لإقامة التحالفات السياسية.

واستطاعت قوى النظام الملكي في بعض الفترات وتحت واجهات مختلفة توظيف مجموعات من القوى القومية اليمينية من بين أوساط حزب الاستقلال والإسلامية السياسية من أوساط الأخوان المسلمين المعادية للشيوعية والاتجاهات الاشتراكية والتقدمية لصالحها وزجها في معارك سياسية ومشاحنات حادة ضد القوى الوطنية والتقدمية وضد الشيوعيين، كما حصل في أكثر من مناسبة، ومنها أحداث وثبة كانون ١٩٤٨ وفي الموقف من قضية فلسطين وقرار التقسيم. ولعبت القوى السياسية الدينية دوراً متميزاً في هذا الصدد، وبشكل خاص جماعة الأخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي. يشير الأستاذ محمد حديد بصدد اعتداءات القوميين عل ى المظاهرات في أعقاب سقوط حكومة صالح جبر ما يلي:

"فقد صدر بيان رسمي من البلاط مساء ١٩٤٨/١/٢٧ يعلن استقالة حكومة صالح جبر. حيمئذ، كانت قيادات الأحزاب مجتمعة في دار سعد صالح، رئيس حزب الأحرار، آنذاك. وبعد انفضاض الاجتماع وخروج غالبية القيادات بقيت أنا وكامل الجادرجي وحسين جميل في دار سعد صالح، وهناك بلغنا تأليف الوزارة برئاسة محمد الصدر، رئيس مجلس الأعيان، ودخول حزب الاستقلال فيها بشخص رئيسه محمد مهدي كبة، في حين رفض حزب الأحرار الدخول في تلك الوزارة عندما طلب إليه ذلك. وقد عزى موقف الحزب هذا إلى رأي رئيسه سعد صالح. لقد فوجئت الجهات الأخرى التي كانت تتعاون بعضها مع بعض خلال الأزمة بالموقف المنفرد الذي اتخذه حزب الاستقلال، ما أثار دهشتها الكبيرة. لكن تلك الدهشة ازدادت حينما اتخذ حزب الاستقلال موقفاً ثانياً منفرداً تجاه جماعات سياسية أخرى في المسيرات التي أعقبت الوثبة، وخلال تشييع جثمان الشهداء فيها"[٥٦]. وكان يعني بذلك الاعتداءات التي تعرضت لها المظاهرات التي تواصلت بهدف تحقيق مطالب الشعب الأساسية الأخرى وخاصة قضايا العمل والبطالة ومستوى المعيشة ...الخ. وقد

---

٥٦ حديد، محمد. مذكراتي– الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. لندن. دار الساقي. طبعة أولى. ٢٠٠٦. ص ٢٢٦.

عمد الراحل السيد محمد مهدي كبة، رئيس حزب الاستقلال، أن يبرر هذا الموقف في مذكراته الموسومة "مذكراتي في صميم الأحداث: ١٩١٨-١٩٥٨"، حين كتب يقول تحت عنوان "شغب الشيوعيين" ما يلي:

"بعد سقوط الوزارة الجبرية، وتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة السيد الصدر، ودخول بعض العناصر الوطنية فيها ساد البلاد جو من الثقة والاطمئنان، وعاد الهدوء والاستقرار، وانصرف الطلاب إلى مدارسهم، والناس إلى أعمالهم، لا سيما بعد إعلان رفض المعاهدة، وهو المطلب الأول من مطاليب الشعب. غير أن الشيوعيين استمروا في تظاهراتهم وشغبهم، وكانوا يطوفون الشوارع، ويذرعونها ذهاباً وإياباً، ويتجمعون في الساحات العامة، حاملين الشعارات واللافتات، ويطلقون الهتافات بإطلاق الحريات العامة تارة، وبتوفير الخبز والكساء أخرى، وغير ذلك من الشعارات مع أن الوزارة قد قررت في الأيام الأولى من تشكيلها الإفراج عن كل الصحف المعطلة وقد أفرج عنها، كما أفرج عن معظم الموقوفين والسجناء السياسيين، عدا الذين أدانتهم المحاكم. أما الغذاء والكساء، فأني بذلت كل ما لدي من جهد لتوفيرهما، فوفرت السكر،...، وعملت على توفير الحنطة والأرز باستيرادهما من الخارج، وبمناقلة الموجود منها بين لواء وآخر. وقد ساعد على ذلك قرب موسم الحصاد.وكان الموسم لحسن الحظ جيداً، الأمر الذي حمل المحتكرين على عرض ما لديهم في الأسواق. ومع ذلك استمرت مظاهرات الشيوعيين، حتى آل الأمر إلى انقطاع السير في بعض الشوارع الرئيسية، بجلوس المتظاهرين أو وقوفهم وسطها، قاطعين بذلك مرور السابلة فيها، حتى عم الاستياء بين الناس، وضجوا بالشكوى من هذه الأعمال الصبيانية، وأخذت الجرائد الحزبية تشجب هذه المظاهرات والتصرفات، وتدعو بالكف عنها، ولكن دون جدوى. وكانت أعمال الشيوعيين هذه، تروق في عيون رجال الطبقة الحاكمة المندحرة، التي اتخذت منها وسيلة لطعن الحركة الوطنية ووصمها بالشيوعية. ولم تشأ الوزارة أن تستعمل العنف في مجابهة هذا الشغب، بالرغم من استمراره وتطوره، إلى أن اقتضت المصلحة العامة إعلان الأحكام العرفية، بمناسبة دخول العراق مع الدول العربية

الأخرى حرب فلسطين. عندئذ اتخذت السلطات بعض الإجراءات لمجابهة نشاط الشيوعيين وشغبهم، واستتب الهدوء، وانتهت المظاهرات وخلت الشوارع منها"[٥٧].

لو تابعنا هذا النص لتبين لنا من أوال محمد مهدي كبة ذاته ما يلي:

١. أن الحكومة ليست كلها وطنية، بل دخل إليها بعض العناصر الوطنية، ويقصد نفسه، إذ رفض الحزب الوطني الديمقراطي ورفض حزب الأحرار دخول هذه الوزارة التي وجدت للتهدئة وتوفير مستلزمات تسلم السلطة من جانب النخبة الحاكمة السعيدية.

٢. إن الرجل، وبخلاف ما اتفقت عليه الأحزاب الوطنية، قرر الدخول في وزارة السيد محمد الصدر من أجل تجاوز الأزمة الحادة التي كان يمر بها الحكم الملكي.

٣. كانت مطالب الشعب عادلة والتي ادعى أنه سعى إلى توفير البعض منها، في حين لم يتطرق إلى ما عجز الحكم عن توفيره.

٤. وأنه كان له موقف بالأساس ضد الشيوعيين بسبب موقف الحزب القومي اليميني المعروف وبسبب رفض كبة لموقف الحزب من القضية الكردية ومن قضية فلسطين، إذ استخدمت حجة الحرب ضد إسرائيل بإعلان الأحكام العرفية وإصدار أحكام الإعدام ضد قادة الحزب الشيوعي وتنفيذ أحكام الإعدام بهم فعلاً في الربع الأول من عام ١٩٤٩.

* التيار السياسي المعبر عن مصالح البرجوازية المتوسطة وبعض فئات من البرجوازية الصغيرة التي كانت تتصدى للهيمنة الاستعمارية وتناضل ضدها تحت شعارات ومهمات متباينة. وكان هذا التيار يضم إليه من حيث المبدأ جناحين من البرجوازية الوطنية المتوسطة:

---

٥٧ كبة، محمد مهدي. مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨–١٩٥٨. بيروت. الطليعة. الطبعة الأولى. ١٩٦٥. ص ٢٤٨–٢٤٩.

كـان الجنـاح الأول يتبنـى الديمقراطيـة والنزعـة اللبراليـة المطعمـة بفكـر الاشـتراكية الديمقراطيـة الإصـلاحية الـتي كـان يمثلـها الحـزب الـوطني الـديمقراطي برئاسـة كامـل الچادرچي. وقد تأسس هذا الحـزب في عـام ١٩٤٦ بعـد صـدور قـانون الأحـزاب في العـراق. وكانت مواقف هذا الحزب مناهضة للسيطرة الاستعمارية البريطانية ووجودهـا العسـكري في البلاد وضد الاسـتغلال غـير العقلانـي لمـوارد الـبلاد النفطيـة ومـن أجـل تعـديل اتفاقيـات استثمار النفط الخام المعقودة مع الكارتيل النفطي الدولي. وكان الحزب يناضـل مـن أجـل إشاعة الحرية الفردية والديمقراطية في الحياة السياسية ولصالح التعددية الحزبيـة ويـدعو إلى إقامة المجتمع المـدني والمؤسسـات المدنيـة. والتـزم الحـزب بالـدعوة إلى تحقيـق الإصـلاح الزراعـي وتصـنيع الـبلاد وتنميـة الاقتصـاد الـوطني وتنشـيط التجـارة والقطـاع الخـاص وتحسين استخدام موارد الدولة وقطاعها الاقتصادي. وكان يدعو إلى إقامـة أوثـق العلاقـات مـع الـدول العربيـة الشـقيقة وإلى دعـم حركـة التحـرر الـوطني العربيـة وإلى الانضـمام في الخمسـينات إلى حركـة الحيـاد الإيجـابي (حركـة دول عـدم الانحيـاز)، وإلى إقامـة علاقـات طبيعية مع الاتحاد السوفييتي وبقية بلـدان المنظومـة الاشـتراكية. وقـد لعـب هـذا الحـزب، الذي شارك بعض قيـاديي الحـزب في وزارات عديـدة وتميـز باسـتعداده للتعـاون مـع بعـض الحكومات العراقية المعبرة عـن مصـالح الفئـات الحاكمـة، دورا متميـزا في النضـال الـوطني والديمقراطي في العراق وساهم بفعالية في نشر الوعي الـوطني والـديمقراطي في المجتمـع عـبر جريدته المركزية " الأهالي". وتصـدى الحـزب في صـحافته وأدبياتـه وإعلامـه العـام ضـد التقاليد والعادات البالية ودافع عن حرية المرأة وحقوقها ومساواتها بالرجل. ولا شـك في أن هذا الحزب البرجوازي الديمقراطي ضم في صـفوفه بالأسـاس جمهـرة واسـعة مـن المـثقفين والديمقراطيين العراقيين من اتجاهات سياسية معتدلة ويسارية ويمينيـة في آن. ففـي الوقـت الذي كان يضم فيه جمهرة من العمال والحرفيين وصـغار التجـار والكسـبة والمسـتخدمين، ضم أيضا بعض كبار ملاك الأراضي وأبناء بعض الإقطاعيين والعوائـل الميسـورة والتجـار والصناعيين من ذوي النزعـة اللبراليـة. ومـن المفيـد هنـا أن نشـير بوضـوح إلى أن الحـزب

الوطني الديمقراطي قد تبنى في برنامجه العام بعض الجوانب المهمة من فكر الاشتراكية الديمقراطية أو الفكر الفابي الإصلاحي وعبر بصواب عن طبيعة ومهمات المرحلة حينذاك. وكان الأستاذ كامل الچادرچي خير معبر عن هذا الاتجاه وحافظ عليه ودافع عنه طيلة حياته السياسية.

أما الجناح الثاني فكان يحمل أفكاراً قومية يمينية ونزعة لبرالية في المجال الاقتصادي. وكانت أوساط واسعة في هذا الجناح تميل إلى ممارسة القوة والعنف في مواجهة خصومها السياسيين. وكان المعبر عن أفكار ومصالح هذه الفصيلة حزب الاستقلال. وقد تأسس هذا الحزب في عام ١٩٤٦ بمبادرة من فائق السامرائي، وأصبح محمد مهدي كبة رئيسا له. وكان لعدد كبير من قيادييه البارزين، فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وغيرهما، الدور البارز في النشاط القومي في عراق الثلاثينات وفيما بعد أيضاً. وكانت كثرة من أعضاء هذا التكتلات القومية التي التحقت بالحزب تميل إلى الفكر القومي المتعصب أو الشوفيني، وكذلك من الذين شاركوا في حركة نيسان/مايس عام ١٩٤١ المناهضة للوجود البريطاني في العراق. وكان بعض أقطاب تلك التكتلات القومية قد سعى إلى إقامة علاقات مع الحزب النازي الهتلري في ألمانيا باتجاه فكري قومي ولغرض النكاية ببريطانيا باعتبارها دولة مستعمِرة للعراق. كان حزب الاستقلال يدعو إلى الاستقلال والتخلص من الهيمنة الاستعمارية البريطانية وإلى التنمية الاقتصادية والتخلص من التخلف الاقتصادي. أتخذ الحزب موقف العداء الشديد للشيوعية والاشتراكية مما ساعد على انجرار بعض عناصره في مختلف المدن العراقية إلى الانزلاق والتعاون مع قوى الحكومة ضد بعض أطراف الحركة الوطنية، إضافة إلى موقف القوميين إزاء فلسطين وقيام دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينية.

وشارك هذان الحزبان الوطنيان البرجوازيان في جبهة الإتحاد الوطني التي كانت وراء حركة الإطاحة بالملكية في العراق في عام ١٩٥٨ التي قادها العميد الركن عبد الكريم قاسم.

وتكونت على صعيد كردستان العراق بعض الأحزاب السياسية الوطنية من مواقع البرجوازية المتوسطة والصغيرة في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وأثناء تلك الحرب. ويمكن الإشارة هنا بشكل خاص إلى الحزب الديمقراطي الكردي (١٩٤٦) برئاسة الملا مصطفى البارزاني. وكان هذا الحزب يتبنى ويدعو بشكل واضح إلى تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية وإلى تعزيز الوحدة العراقية، وحدة العرب والكرد، من خلال الاستجابة للحقوق القومية العادلة للشعب الكردي. ولم يكن هذا الحزب من الناحية الرسمية والفعلية، في ما عدا أوساط معينة فيه، يدعو إلى الاستقلال عن الدولة العراقية أو إقامة الدولة الكردية المستقلة، بل إلى تحقيق الحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية. وكان هذا الحزب، الذي كان رئيسه يتمتع بموقع قيادي كبير من الناحيتين العشائرية والدينية في أوساط الشعب الكردي، قد لعب دورا نضاليا ملموسا ومتميزا لتحقيق الديمقراطية في العراق وضد الحكم الملكي الرجعي. وشارك الحزب الديمقراطي الكردي في تشكيل جبهة الإتحاد الوطني من خلال علاقته بالحزب الشيوعي العراقي، إذ أن القوى القومية كانت ترفض في حينها مشاركته المباشرة في جبهة الاتحاد الوطني لأسباب قومية عربية شوفينية بحتة. وكان حزب هيوا، الذي ضم مجموعة من مثقفي كردستان يرنو إلى إقامة دولة كردية مستقلة يمكنها أن تشكل أساساً صالحاً لوحدة باقي أقسام كردستان. أما حزب شورش، الذي كان يعتبر جزءاً من حزب وحدة النضال، الذي أسس في بغداد، رفض قرار حل الحزب في بغداد والانضمام إلى الحزب الشيوعي العراقي، وساند موقف صالح الحيدري وشكل حزب شورش.

* التيارات السياسية المعبرة عن مصالح البرجوازية الصغيرة بفئاتها المختلفة: تشكلت في العراق على امتداد الفترة موضوع البحث مجموعة من الأحزاب السياسية من مواقع ومصالح البرجوازية الصغيرة، سواء كانت باتجاهات يسارية وديمقراطية أم باتجاهات قومية يمينية. وكان بعض هذه الأحزاب علنيا وبعضها الآخر سريا بسبب عدم إجازته من قبل السلطة.

أ- التيار الديمقراطي اليساري: كانت الحركة الديمقراطية العراقية في أثناء وأعقاب الحرب العالمية الثانية نشيطة وفعالة. استطاعت في فترة وجيزة تعبئة أوساط واسعة من أبناء الشعب العراقي في المدن وفي بعض الأرياف لصالح النضال في سبيل الديمقراطية وضد الإقطاع والهيمنة الأجنبية وفي سبيل الإصلاح الزراعي والعدالة الاجتماعية. وعلى هذا الأساس تأسست في العراق بعض الأحزاب الديمقراطية التقدمية واليسارية مثل حزب الشعب (١٩٤٢) برئاسة الماركسي المعروف، الذي أصبح فيما بعد عضوا في مجلس السلم العالمي ومسانداً فعالاً للقضية الكردية العادلة، عزيز شريف، وحزب الإتحاد الوطني (١٩٤٦) برئاسة عبد الفتاح إبراهيم، وهو شخصية ماركسية ووطنية معروفة، وحزب التحرر الوطني (١٩٤٦/١٩٤٧) برئاسة محمد حسين الشبيبي، وهو شخصية شيوعية بارزة وكان عضوا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي. وكانت هذه الأحزاب تدعو إلى التحرر وإشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية والتعددية السياسية والعدالة الاجتماعية، وإلى تحرير الثروة النفطية وتنمية الاقتصاد العراقي وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ وكل الاتفاقيات غير المتكافئة وإلى إقامة علاقات نضالية مع شعوب الأقطار العربية والدول المجاورة وإقامة علاقات تعاون طيبة مع الإتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية.

- التيار السياسي القومي: نشأت في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها مباشرة بعض الحركات والكتل القومية السياسية ذات الاتجاهات اليمينية على نحو خاص. وكان أكثر تلك القوى التي لعبت فيما بعد دورا كبيرا في ما وصل إليه العراق في الوقت الحاضر تخلف وبؤس وخراب ودمار، هو حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس عمليا في العراق في عام ١٩٥٢، رغم أن النشاط البعثي في هذا البلد كان قد بدأ قبل ذاك في أوساط حزب الاستقلال وعلى حسابه، أي منذ بداية تشكيله في سوريا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد مارست هذه الجماعة باتجاهاتها القومية اليمينية والشوفينية، ونشاطاتها في بغداد على نحو خاص وفي بعض المحافظات العراقية. وكانت الغالبية العظمى من أعضاء هذه الجماعة من الطلاب من أبناء الموظفين والكسبة والتجار، إضافة إلى

مجموعة من أبناء شيوخ العشائر وملاك الأراضي الزراعية ومن أبناء العاملين في القوات المسلحة والمعلمين وبعض مستخدمي الدولة. وتبنت هذه المجموعة شعار تحرير فلسطين وعودة اللاجئين إلى ديارهم، كما كانت تعمل ضد الهيمنة الأجنبية وضد سياسات الطغمة الحاكمة في بغداد حينذاك. إلا أنها كانت ذات مواقف متطرفة ضد الشيوعية والحزب الشيوعي العراقي وتمارس العنف في علاقاتها مع القوى الأخرى. كما كانت تنكر وجود شعب كردي وتعتبر الكرد من عرب الجبال، وتدعو إلى إقامة الوحدة العربية تحت شعار ثلاثي: وحدة، حرية، اشتراكية، على خلاف قوى قومية أخرى رفعت ذات الشعار ولكن بتسلسل آخر: حرية، وحدة، اشتراكية. وكانت هذه المجموعة القومية تعتبر نفسها جزءا من حزب البعث على النطاق القومي العربي.

- التيار الشيوعي والماركسي: وجدت في إطار هذا التيار المجموعات التالية: الحزب الشيوعي العراقي، وجماعتي وحدة النضال، وشورش. كما برزت في فترة لاحقة جماعة النجمة. وفي عام ١٩٤٦ تشكل حزب الشعب رئاسة الأستاذ عزيز شريف، وحزب التحرر الوطني، وعصبة مكافحة الصهيونية. واستندت عصبة مكافحة الصهيونية إلى المواطنات والمواطنين اليهود من سكان العراق الذين هُجِّر أغلبهم فيما بعد عنوة إلى إسرائيل أو إلى مناطق أخرى من العالم وحرموا من البقاء في وطنهم العراق. في حين كانت مجموعة صغيرة من اليهود قد تبنت عن قناعة صهيونية بالدولة الإسرائيلية وكانت ترغب بالهجرة إلى إسرائيل بعد قيامها أو كانت تحلم بدولة لليهود في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل وتعمل من أجل قيامها.

أما الحزب الشيوعي العراقي فقد ضم في عضويته، إلى جانب جمهرة غير واسعة من العمال والفلاحين، أكثرية منحدرة من مواقع البرجوازية الصغيرة على نحو خاص وعناصر من أوساط البرجوازية المتوسطة التي تبنت أفكار الحزب وسياساته ومواقفه. وحظي الحزب بتأييد واسع في صفوف النقابات والعمال وفي الريف العراقي، إضافة إلى الحركة الطلابية.

وعلى صعيد الحزب الشيوعي العراقي توجه فهد نحو عدد من المسائل الجوهرية في الحياة السياسية والمهنية العراقية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي كان بعضها يصب في مجرى المنهاج الذي أقره مؤتمر الحزب الأول، وبعضها الآخر يدخل في باب آخر من نشاط الحزب، ومنها وحدة الشيوعيين وتنشيط الحزب . ويمكن استخلاص مهمات الحزب في تلك الفترة، وبعد انتهاء أعمال مؤتمره الوطني الأول بحوالي عام واحد، من خلال صحافة الحزب وكتابات فهد، فيما يلي:

- العمل من أجل إعادة وحدة الحزب وفق المشروع الذي طرح في سبيل وحدة القوى الشيوعية في البلاد، وضمان العمل المشترك في حالة العجز عن التوحيد.
- العمل من أجل إطلاق الحريات الديمقراطية وحرية العمل السياسي وتنشيط تقديم طلبات الحصول على إجازات للأحزاب السياسية.
- العمل من أجل إقامة جبهة وطنية جادة وواسعة في العراق لا تستثني أحداً من القوى الفاعلة.
- العمل من أجل تنشيط الحياة النقابية والمهنية في مختلف المجالات، بما فيها إقامة الجمعيات والنوادي الثقافية والمهنية غير الحكومية.
- العمل من أجل إلغاء معاهدة عام ١٩٣٠، إضافة إلى بقية الأهداف التكتيكية التي وردت في الميثاق الوطني العراقي.
- النضال من أجل استقلال وسيادة فلسطين وضد الصهيونية باعتبارها حركة شوفينية تدعمها الأوساط الاستعمارية البريطانية والأمريكية وإنهاء الحماية البريطانية عليها.

وقام فهد خلال الفترة الوجيزة بين انتهاء مؤتمر الحزب ونهاية الحرب العالمية الثانية وقبل اعتقاله بنشاط فعال وكبير لتحقيق تلك الأهداف، سواء عبر الحزب بمفرده أم مع القوى الديمقراطية والتقدمية الأخرى. وعلى صعيد وحدة الشيوعيين العراقيين تمكن فهد من إقناع اللجنة المركزية لوحدة النضال على حل نفسها والانخراط في صفوف الحزب

الشيوعي، والذي تم فعلاً بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢٠، في ما عدا مجموعة كردستان التي رفضت القرار وشكلت ما أطلق عليه بجماعة "شورش" أي الثورة. وكانت مجموعة مهمة من الشيوعيين اليهود المثقفين والكادحين العاملين في وحدة النضال من بين العائدين إلى الحزب. أما المجموعة الكردية في وحدة النضال، التي كانت تعمل بشكل خاص في أربيل والتي رفضت قرار الحل والعودة إلى صفوف الحزب، فشكلت حزبها الجديد باسم شورش (الثورة). وكان على رأس المجموعة صالح الحيدري[٥٨]. ومن المناسب أن نمر ولو بسرعة على تلك المجالات التي سعى فهد إلى توجيه الحزب صوبها لمعالجتها على الصعيدين العربي والداخلي.

التيار السياسي الديني: كانت مواقف المرجعيات الدينية الشيعية متباينة إزاء العمل السياسي والتدخل في شئون الدولة، ولكنه كانت على العموم تمتلك موقفاً اجتماعيا ودينيا وطنياً يحاول تجنيب المرجعيات والدولة مصاعب لا مبرر لها، في ما عدا بعض المرجعيات الذي كان يرى إمكانية إبداء الرأي دون التدخل المباشر في الحياة السياسية. وهكذا انعكس موقف المرجعيات الإيجابي في العقد الثالث من القرن العشرين وفي الموقف من ثورة العشرين التي كانت تندد بالاستعمار وتطالب باستقلال البلاد. وفيما بعد ابتعدت المرجعيات أيضاً عن التدخل في الشئون السياسية إلا ما ندر ومن بعض علماء الدين. وكان الشيخ محمد الخالصي، وهو من علماء الكاظمية، أكثر علماء الدين تدخلاً في السياسة ودعوة مناهضة للقوى الديمقراطية والحركة الشيوعية ودافعاً لتشكيل حركة سياسية إسلامية وخاصة في منتصف العقد السادس من القرن الماضي. وفي النجف/العراق لعب الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء دوراً مهماً في الحركة السياسية الشيعة لا على أساس

---

٥٨ صالح الحيدري هو أخ جمال الحيدري، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الذي استشهد في بغداد بعد اعتقاله من قبل انقلابيي ٨ شباط عام ١٩٦٣، في أعقاب نجاح الانقلاب ضد الجمهورية الأولى التي جاءت بها ثورة تموز عام ١٩٥٨ بقيادة عبد الكريم قاسم. كما أنه أخ عاصم الحيدري، وكان عضوا في الحزب الشيوعي العراقي، وقضى سنوات طويلة في السجن والمنفى ومات في العراق في أعقاب ثورة تموز، وكان مصاباً بالربو الشديد.

تأسيس حزب سياسي معين حينذاك، بل تجلت في حركة فكرية تبلورت في الكراسين الذين كتبهما ونشرهما الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، المرجع الديني الشيعي المعروف في النجف في الخمسينات، مثل "المثل العليا في الإسلام لا في بحمدون"[٥٩]، و"محاورة مع السفير الأمريكي".[٦٠] إذ توجه بكتاباته ضد السيطرة البريطانية والأمريكية على السياسة العراقية ودعا إلى التحرر من تأثيرات هذه القوى وإلى جمع الكلمة الإسلامية. ولكنه وقف أيضاً ضد الشيوعية. وساهمت هذه الحركة في تنشيط الأجواء في مناطق الوسط والجنوب نسبيا ولكنها لم تكن ذات تأثير كبير على حركة الشباب في العراق حينذاك وعلى المواقف السياسية للمجتمع، إذ كان للأحزاب العلمانية، ومنه الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال الدور الأكبر في هذا النضال.

لم تختلف مواقف علماء السنة في هذا المجال عن علماء الشيعة، رغم العلاقة الأوثق التي كانت قائمة بين النخبة الحاكمة وعلماء الدين السنة. إلا أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ تبلورت وجهة سياسية لدى بعض رجال الدين السنة في بغداد والموصل بالارتباط مع قرار تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ والحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٤٨. وقد وجدت في العراق خلال الفترة موضوع البحث الأحزاب السياسية الإسلامية (السنية) التالية:

١. تم في عام ١٩٤٨ لأول مرة تأسيس جماعة الأخوان المسلمين، التي كانت لها علاقة مباشرة بجماعة الأخوان المسلمين في مصر التي تأسست في عام ١٩٢٨. وقد استمر نشاط

---

٥٩ كاشف الغطاء، الشيخ محمد حسين. المثل العليا في الإسلام لا في بحمدون. منظمة الإعلام الإسلامي. قسم العلاقات الدولية. ط ١. طهران. سپهر. ١٤٠٣ هجرية.

٦٠ لقد جاء كراس الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في رسالة وجهها إلى صاحب الدعوة السيد كارلند أيفانز هوبكنز، نائب الرئيس التنفيذي لجمعية أصدقاء الشرق الأوسط. في الولايات المتحدة الأمريكية التي دعا فيها إلى لقاء بين علماء مسلمين ومسيحيين للبحث في قضايا مشتركة، ومنها الكفاح ضد الشيوعية. وكان تاريخ الرسالة في ١٥/آذار/مارت ١٩٥٤، وجواب الرسالة جاء في ربيع الآخر سنة ١٣٥٥ هجرية. ك. حبيب.

هذه الجماعة في العراق حتى سقوط النظام الملكي في العراق تقريباً. وكان على رأس هذه الجماعة في العراق مجموعة من علماء الدين السنة والنشطاء سياسياً، وفي مقدمتهم: تحسين عبد القادر الفخري، الشيخ محمد محمود الصواف، الذي انتشرت والتصقت باسمه الجماعة في العراق، علي يافطن، عبد الرحمن الشيخلي، منيب الدروبي، عبد الغني شنداله، محمد فرج السامرائي وأمجد الزهاوي.[٦١] وكان نشاط جماعة أخوان المسلمين لا يقتصر على بغداد والبصرة، بل امتد إلى الموصل وسامراء والرمادي على نحو خاص.

تركزت نشاط جماعة الأخوان المسلمين على الدعوة الإسلامية والعودة إلى الأصول الإسلامية والسلف الصالح وتوزيع الكراسات حول قضايا الإسلام. كما أبدت اهتماماً واسعاً بقضية فلسطين وجمع التبرعات للاجئين والنضال ضد دولة إسرائيل ودعم الحرب ضدها. ومارست مواقف مناهضة للحركة الديمقراطية وللحزب الشيوعي في العراق. وخاصة في عام ١٩٤٨ و١٩٥٤، والتي جئنا على ذكرها في مكان آخر من هذا الكتاب.

٢. حزب التحرير الإسلامي. تشكلت هذه الجماعة في عام ١٩٥٢، وهو صنو لحركة مماثلة في فلسطين والأردن، حيث تشكلت لأول مرة في القدس. وكان على رأس هذه الجماعة السيد الشهيد الشيخ عبد العزيز البدري، وصالح سرية، عبد الغني الملاّح، أبو علي حسين الدبوني، إبراهيم مكي، نزار النائب.[٦٢] ولم تختلف في الأهداف التي كان يسعى إليها عن الأحزاب الإسلامية الأخرى. وقد حارب الحكم هذا الحزب بشدة وأجهز عليه عملياً، إذ غيب هذا الحزب في النصف الثاني من العقد السادس.

---

٦١ شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠ م– ١٩٧٥ م. بيروت. دار المنتدى للنشر. ١٩٩٠. ص ٣٦١.

٦٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦٥.

ملاحظة: في أوائل عام ١٩٥٦ التقيت في موقف السراي ببغداد بكل من الشيخ عبد العزيز البدري وحسين أحمد الصالح، وكانا في قيادة حزب التحرير الإسلامي. وقد بقيا فيه بعض الوقت وكان يتعاملان بطريقة ودية سليمة مع مختلف المعتقلين بغض النظر عن القضية التي اعتقلوا من أجلها، وقد تكونت لي علاقة طيبة مع الاثنين. ك. حبيب،

٣. حركة شباب الإسلام، وهي حركة شبيبة إسلامية شيعية تشكلت في النجف في عام ١٩٥٣، إلا أنها لم تحض بتأييد واسع، بسبب الموقف العام الذي كانت قد اتخذته المرجعيات الدينية عموماً من النشاط السياسي حينذاك. وكما يشير السيد حسن شبر إلى أن عام ١٩٥٤ شهد تنظيماً عقائدياً إسلامياً شيعياً آخر باسم "منظمة المسلمين العقائدية" التي كانت تتحرك في أوساط الشيعة في النجف بشكل خاص.[٦٣]

٤. الحزب الجعفري: في عام ١٩٥٢ قام ثلاثة أشخاص من مدينة النجف بتشكيل الحزب الجعفري، وهو حزب إسلامي محصور في محيط النجف. والأشخاص الثلاثة هم عبد الصاحب الدخيل، صادق القاموسي وحسن شبر. ويبدو أن الأرضية التي بني عليها هذا الحزب هي التي دفعت في أعقاب ثورة تموز تشكيل الحزب الفاطمي بالارتباط مع الموقف من قانون الأحوال المدنية. ويقول السيد حسن شبر إلى أن تسمية حزبهم بالحزب الجعفري جاء نتيجة ظهور دعاية واسعة في النجف على أنه حزباً وهابياً مما دفعهم على إظهار هويته الشيعية.[٦٤]

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الدافع وراء تأسيس هذه الأحزاب ناشئ من خشية بعض الجماعات الإسلامية من تغلغل الأفكار القومية والشيوعية في البلاد، وأنهم كانوا يلاحظون الدور الكبير الذي مارسه الحزب الشيوعي العراقي في فترة الحرب العالمية الثانية وتأثيره المتزايد على المزيد من الأوساط الشعبية في العراق، إذ كتب حسن شبر يقول:

"إن عودة الحياة الحزبية إلى الساحة السياسية (المقصود هنا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ك. حبيب) كان يعني تقوية الاتجاهين القومي والشيوعي في العراق، وفي تقويتهما زيادة في إضعاف الاتجاه الإسلامي، لأنهما من خلال تحركهما على الساحة وتنافسهما على الموقع السياسي والثقل الجماهيري، سيستقطبان الأمة، ويسدان الثغرات أمام التحرك الإسلامي، فتتقلص إمكانية عودته إلى الحياة السياسية"[٦٥]. وثم يواصل ذلك فيقول:

---

٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦٦.

٦٤ المصدر السابق نفسه. ٣٦٨.

٦٥ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥٢.

"ورغم أن الحكومة أجازت الأحزاب الوطنية والقومية، ولم تجز الشيوعيين الذين أرادوا التحرك الحزبي العلني من خلال حزب التحرر الوطني، إلا أن الحزب الشيوعي كان هو الأقوى من بين الأحزاب السياسية. فلقد استطاع أن يتوغل في قطاعات واسعة في صفوف الأمة، وأن يؤثر فيها فكرياً. وانتشرت الأدبيات والكتب الشيوعية بشكل واسع في الشارع العراقي بتشجيع من الإنكليز أنفسهم، حتى يمكن القول أن فترة ما بعد الحرب العالمية (الثانية، ك. حبيب) هي فترة النشاط الشيوعي، وكانت تسير بمؤشر تصاعدي حتى عام ١٩٥٨"[٦٦].

إن ما أشار إليه الأستاذ حسن شبر سليم جداً إلا في ادعائه غير المنطقي الذي كان عليه أن يتجنبه حين قال بأن الإنكليز أنفسهم كان يشجعون على نشر الفكر والأدبيات الشيوعية والكتب الماركسية. إذ أن كل الوقائع التاريخية والأحداث التي مر بها العراق تشير إلى عداء الحكومة البريطانية وسفارتها في بغداد للشيوعيين، وأنهما لم يتورعا عن دعم قرار إعدام قادة الحزب الشيوعي العراقي في شباط/فبراير من عام ١٩٤٩. أشرنا إلى أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة شهدت نشاطاً سياسياً واسعاً بهدف فرض الحياة الديمقراطية على الحكام الذين ساهموا بقمع الحركة الوطنية قبل ذاك. وبدأ ذلك بتقديم ستة أحزاب سياسية طلبات إلى وزارة الداخلية لتأسيس أحزابها العلنية بصورة شرعية ووفق القوانين العراقية السارية المفعول واستناداً إلى الدستور العراقي. أجازت وزارة الداخلية خمسة أحزاب منها، وهي: حزب الأحرار، ٢) حزب الاستقلال، ٣) الحزب الوطني الديمقراطي، ٤) حزب الشعب، ٥) حزب الاتحاد الوطني، ولكنها رفضت في الوقت نفسه منح إجازة عمل لحزب التحرر الوطني، الذي كان يترأسه حسين محمد الشبيبي، إذ اعتبرت وزارة الداخلية هذا الحزب واجهة علنية للحزب الشيوعي العراقي.[٦٧]

---

٦٦ نفس المصر السابق. ص ٣٥٢.

٦٧ عبد الرزاق الحسني. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ٢٢.

من يطلع على برامج هذه الأحزاب، بما فيها حزب الأحرار الذي دعا إلى تأسيسه نوري السعيد وتخلى عنه فيما بعد، سيجد أنها كانت مشبعة بأجواء ما بعد الحرب العالمية الثانية، أجواء الحرية والديمقراطية والرغبة في تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية وتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وكانت القوى التي حصلت على إجازة عمل رسمية تتوزع على مساحة واسعة من الفئات الاجتماعية ابتداءً من العمال والفلاحين ومروراً بفئات البرجوازية الصغيرة من مثقفين وحرفيين وكسبة وتجار صغار وموظفي دولة ومستخدمين ومعلمين وطلبة وجنود وضباط صف وصغار الضباط وانتهاءً بفئات من البرجوازية الوطنية الحديثة في مختلف المجالات وبعض صغار ومتوسطي الملاكين. وإذا كان حزب الأحرار وحزب الاستقلال يعبران بهذا القدر أو ذاك عن مصالح الفئات الأخيرة، فأن الأحزاب الأخرى، وجزئياً حزب الاستقلال، كانت تعبر عن مصالح الفئات الاجتماعية الأوسع وجوداً في العراق والمنتجة للدخل القومي. وهي تتوزع بين أحزاب قومية وأخرى ديمقراطية تقدمية وماركسية. أما حزب التحرر الذي سعى فهد إلى تأسيسه من منظور ونصيحة الأممية الثالثة بأهمية وضرورة العمل في صفوف الأحزاب الديمقراطية وتأسيس أحزاب ديمقراطية علنية تستوعب قوى لا يمكن لحزب شيوعي أن يستوعبها في ظل الظروف التي كانت سائدة حينذاك. وكانت أهداف حزب التحرر الوطني في الواقع العملي لا تختلف كثيراً عن المهمات التي رفعها حزب الشعب أو حزب الاتحاد الوطني، أو الحزب الشيوعي العراقي ذاته في إطار تلك المرحلة ومهماتها. وكان توفيق السويدي، ومن ثم سعد صالح، يقف على راس حزب الأحرار. أما حزب الاتحاد الوطني فقد ترأسه عبد الفتاح إبراهيم. وترأس عزيز شريف حزب الشعب، في حين وقف كامل الچادرچي على رأس الحزب الوطني الديمقراطي ، ومحمد مهدي كبة على رأس حزب الاستقلال.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الحياة السياسية في كردستان العراق لم تشهد حياة حزبية علنية وديمقراطية، ولم يمارس الشعب الكردي حقوقه المشروعة في هذا الصدد، إذ كانت أحزابه وجمعياته كلها سرية أو شبه سرية، سواء تلك التي تأسست في بغداد أم تلك التي

تأسست في المدن الكردستانية العراقية. وبالتالي لم يكن هناك حزباً علنياً يمثل مصالح الشعب الكردي، رغم وجود بعض الكرد في الأحزاب العراقية الأخرى التي لم تكن قائمة على أساس قومي أو ديني أو طائفي. وشهدت فترة الحرب العالمية الثانية تشكيل العديد من الأحزاب والجمعيات السرية ذات الاتجاهات الديمقراطية والماركسية، ومنها حزب هيوا (أمل) وحزب رزگارى كرد وجماعة ز. ك. (زياني كرد)[٦٨]. وإذ أصبح الأخير الحزب الديمقراطي الكردي ذاته، فأن الأحزاب الأخرى قد حلت نفسها والتحق بعض أعضائها بالحزب الشيوعي أو بالحزب الديمقراطي الكردي، مثل جماعة أمل، أو رزگارى كرد، حيث التحق منتسبوه بالحزب الديمقراطي الكردي في أوائل عام ١٩٤٦.[٦٩]

٢: وثبة كانون الثاني ١٩٤٨

عند العودة إلى برامج الأحزاب السياسية العراقية المعارضة سنجد أنها كانت ترفض معاهدة ١٩٣٠ والملاحق التابعة لها، وكانت تحفز الجماهير الشعبية الواسعة في كل المناسبات لرفضها والتعبير عن ذلك بمختلف السبل السياسية الممكنة. إذ كانت ترى فيها بمثابة تهيئة الصيغة الجديدة لتكريس الهيمنة البريطانية على العراق بعد أن يحين موعد انتهاء الانتداب البريطاني الرسمي على العراق. وقد حصل هذا فعلاً، إذ حالما رفع الانتداب رسمياً في عام ١٩٣٢ وأصبح العراق عضواً في عصبة الأمم، بدأت السلطات والقوات البريطانية في العراق تمارس بنود المعاهدة باعتبارها البديل لتنفيذ مهمات الانتداب عملياً. فعلى أساس بنود معاهدة ١٩٣٠ وملاحقها ضمنت بريطانيا العظمى لنفسها الامتيازات التالية في العراق:

---

٦٨ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٣–١٩٤٥. كردستان. آب ١٩٨٦. ص٩٥.

٦٩ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. ص ٢٢٥.

١. تكريس الهيمنة العسكرية على البلاد من خلال قاعدتين عسكريتين في كل من الحبانية (سن الذبان) والشعيبة.

٢. احتكار عمليات تدريب الجيش العراقي على أيدي الضباط البريطانيين والمعاهد العسكرية البريطانية وفرض الرقابة الصارمة على اتجاهات تطوره وميزانيته والشخصيات العسكرية التي تمارس القيادة فيه. كما تم بموجب المعاهدة ربط القوات العراقية بالتزامات التعاون والتنسيق العسكري مع القوات البريطانية في أوقات الحروب أو في حالة تعرض بريطانيا والقوات البريطانية إلى مخاطر معينة.

٣. احتكار بيع وتزويد القوات المسلحة العراقية بالسلاح والعتاد.

٤. ضمان الهيمنة السياسية الفعلية على الحكومات العراقية المتعاقبة من خلال التزام البلاط بالتعاون والتنسيق والاستشارة عند تشكيل الوزارات وتسمية رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ورؤساء مجلس النواب والأعيان، والكثير من المراكز الحساسة الأخرى في الدولة.

٥. التعاون والتنسيق والاستشارة مع الحكومة البريطانية في ما يخص السياسات الداخلية والخارجية للعراق، وذلك من خلال تعيين مستشارين لرئيس وأعضاء مجلس الوزراء وغيرها من المراكز الحكومية الحساسة.

٦. ضمان سيطرة بريطانيا وشركاتها الاحتكارية على الاقتصاد والسياسات الاقتصادية العراقية، وبشكل خاص تنفيذ الامتيازات المعقودة في مجال النفط وعقد أمتيازات جديدة مع بريطانيا، إضافة إلى تامين مشاركة ومراقبة بريطانيا للشؤون المالية والتجارية والعلاقات الاقتصادية العربية والإقليمية والدولية للعراق.

٧. التزام الطرف العراقي بتأمين تعاون وتنسيق مستمرين وفعالين بين أجهزة التحقيقات والأمن العراقية وأجهزة الأمن والاستخبارات البريطانية لتأمين الرقابة الضرورية على الحياة السياسية العراقية ومواجهة القوى المعارضة المناهضة للسياسات البريطانية في

العـراق، وضـمان تجـاوز احتمـالات معارضـة تنفيـذ المصـالح والامتيـازات والمعاهـدة العراقية البريطانية.

٨. تأمين الرقابة المحكمة على وزارة العدل العراقية وعلى القضاء العراقي من خلال تعـيين مستشارين وحكام بريطانيين في أهم وأعلى ومختلف المحاكم العراقية.

وحركت الطبيعة غير المتكافئة للمعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ قوى المعارضـة السياسـية في الـبلاد مـن جديـد في أعقـاب الحـرب العالميـة الثانيـة، مسـتفيدة مـن المنـاخ والانفتاح الـديمقراطي الـدولي للمطالبـة العاجلـة بإلغـاء هـذه المعاهـدة وتـأمين الاسـتقلال والسيادة الفعلية للعراق. وكان هناك اتفاق عام غير رسمي بين قوى المعارضـة السياسـية، سواء العلنية منها أم السرية، على العمل المشترك لتحقيق هذا الهدف. ولم تنفصـل معركـة إلغاء المعاهدة عن معركـة إطـلاق الحيـاة والحريـات الديمقراطيـة وضـمان ممارسـة الحقـوق الأساسية للمواطنين، بما فيها حرية التنظيم والصحافة والنشر والإضـراب والتظـاهر ..الخ، في برامج وسياسات الأحزاب القائمة.

وكان الحزب الشيوعي العراقي، بقيادة فهد، قد طـرح ضـمن سـتراتيج وتكتيـك الحـزب لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مجموعـة المهمـات الـتي كـان يراهـا ضـرورية لتعبئـة الجماهير الواسعة حولها والنضال في سبيل تحقيقها. وكان شـعار إلغـاء معاهـدة ١٩٣٠ مـن بين مهمات النضال التي اشترك الحزب في الدعوة لها مع بقية القوى السياسية. ولم يمـارس الحزب هذا النضال عبر النشـر والدعايـة العامـة اليوميـة بـين الجمـاهير فحسـب، بـل وعـبر عمليات وفعاليات يومية، مثل القيام بإضرابات في المنشآت النفطيـة والمينـاء والسـكك، أو تنظيم المظاهرات التي تطالب بالحريات والحقوق الديمقراطية للشعب، ورفع الشعارات التي تربط بين المشكلات والمصالح الملحة واليومية للفئات الاجتماعية المختلفة، وبـين الوجـود والاستغلال والتـدخل البريطـاني في شـؤون العـراق الداخليـة. وهكـذا كـان موقـف الأحـزاب السياسية الأخرى من تلك المعاهدة.

ولم تكن المعارضة العراقية وحدها تريد إلغاء معاهدة ١٩٣٠، بل كانت هناك قوى سياسية من معسكر الحكومات المتعاقبة ذات الارتباط الشديد بالبلاط الملكي وبالحكومة البريطانية ومصالحها في العراق تريد ذلك أيضاً، إذ كان بعضها يحمل شحنات وطنية ويرى في ما تريده بريطانيا إجحافاً بحق العراق. كما أن القوى التي كانت تقف في الصف الحكومي كانت تدرك بأن المرحلة الجديدة تستوجب إجراءات جديدة لمواجهة قوى المعارضة العراقية وتفتيت وحدتها من أجل إمرار مشاريعها المشتركة، بغض النظر عن الخلافات الجزئية التي كانت تراها في نصوص المعاهدة. فالتغيير كان مطلوباً من جانب قوى المعارضة وقوى الحكم في آن واحد، ولكن الإرادتين كانتا تسيران باتجاهين مختلفين تماماً، كما أن أغراضهما وأهدافهما كانت متباينة. وعمدت جميع الوزارات التي شكلها البلاط، التي حضت بموافقة ودعم بريطانيا، إلى انتهاج سبيلين واضحين، خاصة بعد استقالة وزارة حمدي الباچچي وتشكيل وزارة توفيق السويدي، ثم تلتها مباشرة وزارة أرشد العمري، وهما:

١. ممارسة سياسة القمع وإرهاب المجتمع وإضعاف الأجواء الديمقراطية والتضييق على الحريات الديمقراطية التي أمكن فرضها من جانب قوى الشعب والأحزاب المعارضة في أعقاب الحرب وأثناء وجود حمدي الباچچي في رئاسة مجلس الوزراء، ومنها التضييق على عمل بعض الأحزاب السياسية الديمقراطية التي كانت مجازة أو التضييق عليها ومنع صحفها التي كانت قد أجيزت رسمياً أو تقديم رؤساء تحرير تلك الصحف إلى المحاكمة ... الخ. كما أنها مارست العنف الشرس في مواجهة إضرابات العمال في منشآت السكك الحديد واستخراج النفط الخام في كركوك، حيث نفذت الحكومة، بالتنسيق مع الدوائر البريطانية المسؤولية في شركة نفط العراق، المجزرة الدموية ضد العمال المضربين في گاورباغي/كركوك، والتي ارتبط اسم "مجزرة گاورباغي" بواحدة من أبرز أشكال التعسف والعنف الحكومي في العراق حينذاك، إذ قتلت الشرطة خمسة مواطنين وجرحت ١٤ مواطناً من المتظاهرين، وفق ما جاء في البيان الحكومي الرسمي[٧٠]. كما شنت هجوما شرساً على

---

٧٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ١١٤/١١٥.

حزب التحرر الوطني وعصبة مكافحة الصهيونية واعتقلت الكثير من الأعضاء القياديين والعاملين في الحزب والمنظمة. وعلى أثر الحادثتين رفعت الأحزاب الديمقراطية العراقية احتجاجاتها الشديدة إلى مجلس الوزراء والوصي على العرش. ولكن خطة البلاط كانت واضحة في هذا المجال، إذ كان هناك تصميم على وأد الحريات الديمقراطية الشحيحة التي أمكن فرضها في العراق حينذاك.

٢. العمل من أجل كسب بعض قوى المعارضة العراقية للتعاون مع القوى المعروفة بعلاقتها بالبلاط وتأييدها الشديد للوجود البريطاني والمصالح البريطانية من خلال تشكيلات وزارية يمكنها المساعدة في تفتيت وحدة المعارضة العراقية.

وتجلت الوجهة الثانية بالدعوى التي قدمها نوري السعيد قبل استقالة وزارة أرشد العمري، التي مهدت الطريق لتشكيل حكومة جديدة برئاسة نوري السعيد من خلال سياساتها القمعية التي مارستها في عام ١٩٤٦، إلى الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار للمشاركة في حكومة جديدة يترأسها نوري السعيد ذاته. وافق الحزبان كل على انفراد على ذلك، شريطة أن تكون حكومة انتقالية تهدف إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأن تكون حكومة تمشية أعمال روتينية لا غير. وافق نوري السعيد على هذين الشرطين، إذ كان هو الآخر، ومن ورائه البلاط والحكومة البريطانية، يريد حكومة انتقالية تمهد السبيل وتوفر مستلزمات تغيير معاهدة ١٩٣٠، التي كان أجلها يقترب من النفاذ وبسبب رفض الشعب لها، بمعاهدة جديدة تشد العراق بشكل محكم وحديث ببريطانيا العظمى وسياساتها ومصالحها في المنطقة، كما كان يرى في مشاركة هؤلاء ليس فقط شق قوى المعارضة فحسب، بل ومحاولة للحصول على تزكية مهمة من قوى معارضة معروفة في نشاطها المناهض لمعاهدة ١٩٣٠. كان نوري السعيد يسعى إلى تشكيل حكومة تخدير مؤقتة، من أجل تهيئة وتأمين مستلزمات تشكيل حكومة أخرى غير حكومته، ولكن بتوجيه منه، لعقد المعاهدة الجديدة.

انطلى هذا التكتيك على بعض فصائل الحركة السياسية العراقية، حيث وافقت اللجنة الإدارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار على المشاركة بوزير واحد لكل

من الحزبين، وهما محمد حديد وعلي ممتاز الدفترى على التوالي. كما شارك من أقطاب الحكومات المتعاقبة صالح جبر وصادق البصام، من الجماعة التي كانت تسمي نفسها بالكتلة، إضافة إلى جماعة نوري السعيد التي احتلت أغلبية المقاعد الوزارية. لم تكن بيانات وتوضيحات الحزب الوطني الديمقراطي حول مشاركته بالحكم مقنعة للشارع العراقي ولا لقوى المعارضة العراقية، كما أوجدت شرخا في داخل الحزب نفسه، وأدت إلى فصل عدد مهم من قياديي الحزب ممن اعتبرهم الحزب من جماعة اليسار المتطرف. وأصدرت هذه الجماعة بياناً سياسياً تحت مانشيت (نداء الإنقاذ) رفضت وأدانت به موقف قيادة الحزب وقرارها بالمشاركة في الحكم وفي الانتخابات التي أعلن نوري السعيد عن إجرائها. وكان كامل قزانچى أول المفصولين، كما فصل معه قدري عبد الرحمن ووليم يوسف وعبد الحسين جواد الغالب وهاشم محمد الجواد[٧١]. وجاء في كتاب كامل الچادرچى الموسوم "مذكرات كامل الچادرچى وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي" بصدد هؤلاء الجماعة قوله: "كانت الحوادث التي أعقبت المؤتمر الأول قد أثرت تأثيراً عميقاً في الحزب، فقد ظهر أن الأقلية الضئيلة التي عارضت الحزب في المؤتمر الأول فيما يتصل بالاشتراك في الحكم والانتخابات، ظهر أن تلك الأقلية ذات نفوذ في صفوف الحزب تجلى في استمرار مهاجمة القيادة لاشتراكها في الحكم وفي الانتخابات"[٧٢]. كانت قيادة الحزب الوطني الديمقراطي تتشكل في واقع الأمر من جناح يساري صغير، وجناح آخر كبير يمثل وسط ويمين الوسط.

كان كامل قزانچى يترأس الجناح اليساري في الحزب، وكان من بينهم زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني. في حين كان كامل الچادرچى يترأس الحزب ويقود جناح الوسط ويمين الوسط في آن واحد. ولا شك في أن قاعدة الحزب اليسارية لم تكن صغيرة، ولكنها لم تكن قادرة على فرض تمثيل أوسع لها في قيادة الحزب. وكان كامل الچادرچى يسعى إلى

---

٧١ الچادرچى، كامل. مذكرات كامل الچادرچى وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. دار الطليعة. بيروت. ط ١. ١٩٧٠. ص ١٣٣–١٥٩.

٧٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٧.

التخلص من قوى اليسار في حزبه، إذ كان يعتبرها قوى ماركسية شيوعية تريد الهيمنة على حزبه وتمييع الحدود بينها وبين الحزب الذي يقوده. ولهذا وصف أفراد المجموعة المفصولة من الحزب "وفق نظامه الداخلي" بأنهم "شيوعيون ماركسيون"[٧٣]. ولتحقيق هذه الغاية والتشديد على التمايز بين الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي أولاً، والتخلص من أولئك الذين فازوا في انتخابات المؤتمر الثاني للحزب في عام ١٩٤٧، رغم قرارات الفصل السابقة بحق رفاقهم، ثانياً، وتأكيد استقلالية النشاط الذي يقوم به الحزب عن الأجنحة اليسارية الماركسية ثالثاً، وذلك برفضه مقترح وحدة الأحزاب الديمقراطية الثلاثة حينذاك، التي اقترحها عبد الفتاح إبراهيم، أي وحدة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب والحزب الوطني الديمقراطي، أصدر برنامجه التفصيلي للحزب، الذي عرف في حينها ب "المذكرة الاشتراكية". تضمنت هذه المذكرة أهدافا ديمقراطية إصلاحية ذات نكهة اشتراكية ديمقراطية، ساعياً من خلالها محاولاً فيها نسف الأرضية التي كان يقف عليها اليساريون والماركسيون في الحزب، وتقديم صورة الحزب الذي كان يسعى إلى تشكيله في العراق، حزب برجوازي ديمقراطي تقدمي واشتراكي إصلاحي. وقد نجح في ذلك فعلاً. لم يتدخل فهد في هذا الصراع الداخلي للحزب، إذ كما يشير زكي خيري، كان فهد ضد ذلك الولوج العلني الواسع لقوى اليسار الماركسي إلى هذا الحزب، وما يمكن أن ينجم عنه من نتائج سلبية في العلاقات الوطنية وبشكل خاص بين الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي، إذ سيعتقد كامل الچادرچي بأن الحزب الشيوعي وراء وجود هؤلاء في حزبه. ولكن فهد اتخذ موقفاً واضحاً وصريحاً ضد قضيتين ملموستين تبناهما الجناح اليساري في الحزب الوطني الديمقراطي أيضاً، وتسببا بفصلهم من الحزب، ونعني بهما الموافقة على المشاركة في حكومة نوري السعيد أولاً والموافقة على المشاركة في انتخابات كانت نتائجها معروفة مسبقاً، وبالتالي فهي تزكية غير مبررة وغير مطلوبة لحكومة لا تتمتع بثقة الشعب والقوى الوطنية العراقية. وقد أغاظ نقد فهد لسياسة الحزب الوطني الديمقراطي كامل الچادرچي كثيراً، وكانت سبباً في بعض نزعاته المشددة في الهجوم على

---

٧٣ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. مصدر سابق. ص ٢٦٤.

فهد وسياساته، خاصة وأنه كان قد استاء كثيراً من موقف فهد من كامل الچادرچي وتأخره في تقديم طلب لتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي، في عام ١٩٤٤، رغم توفر الظروف المناسبة[٧٤].

ومع أن كامل الچادرچي لم يأخذ بملاحظات جناحه اليساري وبملاحظات الحزب الشيوعي حول دعوته لعدم المشاركة في السلطة وشارك فعلاً بوزير واحد، إلا أن حزبه أجبر على الطلب من محمد حديد بتقديم استقالته بعد فترة وجيزة من تشكيل الحكومة السعيدية. وهكذا استقال أيضاً علي ممتاز الدفتري، ممثل الأحرار، ثم تبعهما صالح جبر وصادق البصام، بعد أن رتبت الصفقة مع صالح جبر. ولكن، تسنى لنوري السعيد في هذه الفترة القصيرة أن يحقق الأهداف التي كان يسعى إليها من إشراك خصومه بحكومة يترأسها هو بالذات. فقد حقق الأهداف التالية:

---

٧٤ كتب فهد في العدد (١-١٤) كانون الثاني/يناير من عام ١٩٤٤ من جريدة القاعدة يقول فيها: ".. إننا ندعو جميع المخلصين أن يساعدوا الحركة الحزبية، أن ينضموا إلى المحامين الذين قدموا طلباً بتأليف "حزب الشعب" وأن يدفعوا غيرهم ممن لهم ميول وطنية ديمقراطية إلى تأليف الأحزاب والجمعيات. ونريد بهذه المناسبة أن نذكر السيد كامل الچادرچي صاحب جريدة صوت الأهالي الذي طالما بكى على الحقوق الديمقراطية وتشكى من امتناع الحكومة عن منح الشعب حقه في تأليف الأحزاب، ونطلب إليه أن يتقدم هو وجماعته بمنهاج واضح يتضمن الإصلاحات التي طالب بها على صفحات جريدته، فقد كان في السابق يمتنع بحجة أن الحكومة رجعية لا تتحمل وجود الأحزاب، واليوم قد مضى على تصريح الحكومة أكثر من ستة أسابيع وهو لا يزال يبحث في المدينة في وضح النهار حاملاً مصباح (ديوجينوس) يفتش عن "أوادم" يؤلفون معه حزبه الموعود. إني أؤكد للسيد كامل الچادرچي أن في العراق "أوادم" من مختلف الطبقات والميول والأخلاق، فيه الطبقات الحاكمة المتملكة، فيه أذناب شتى للدول الإمبريالستية، وفيه الطبقات الشغيلة الكادحة، فيه مرتبة عريضة واسعة من الأفندية يميل بعضهم بحكم مصلحته للطبقات الحاكمة ويميل البعض الآخر إلى جهة الشعب لقربه منه ولإدراكه وروحيته الثورية، فيه الثوريون والانتهازيون فيه شرفاء وغير شرفاء. فما على معالي السيد كامل الچادرچي إلا أن ينتقي "أوادمه" من بين الأصناف التي ذكرتها ويتقدم بهم بطلب الحزب". راجع: كتابات فهد. مصدر سابق. ص ٢٨٠.

- تنظيم الانتخابات والأشراف عليها وتأمين الفوز بها لجماعته وكل الذين التزم البلاط جانبهم والذين ساندتهم السفارة البريطانية في بغداد، وسقط أغلب المرشحين الديمقراطيين. اتهمت قوى المعارضة الحكومة بتزوير الانتخابات لصالح قوى البلاط والسفارة البريطانية وجمهرة النخبة المحيطة بالنخبة الحاكمة، دون أي احترام للدستور ورأي السكان.
- التحضير لتشكيل حكومة جديدة تلتزم بعقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا تحل محل المعاهدة المستهلكة، معاهدة ١٩٣٠ وتستجيب للمصالح البريطانية في العراق والمنطقة.
- نجح نوري السعيد في بث الخلاف في صفوف التحالف السياسي الوطني المعارض الذي تبلور في الفترة الواقعة بين ١٩٤٥–١٩٤٦. وبرز الخلاف في البيانات التي أصدرتها الأحزاب المعارضة لمشاركة الحزب الوطني الديمقراطي في حكومة نوري السعيد. وإذا كان الصراع قد نشب في ما بين الأحزاب المعارضة، فأن اشتد بوضوح في داخل الحزب الوطني الديمقراطي.
- مواصلة قمع القوى السياسية المعارضة، بما فيها أنصار الحزب الوطني الديمقراطي، بعد أن استقال محمد حديد من الوزارة. وتحقق للوزارة نصر جديد في هذه الفترة عندما استطاعت أجهزة الأمن العراقية، وبالتعاون الوثيق مع جماعة الأمن البريطانية العاملة في العراق، على اعتقال فهد وبقية أعضاء المكتب السياسي وبعض أعضاء اللجنة المركزية والكوادر الشيوعية في كانون الثاني من عام ١٩٤٧.
- استكمال الهجوم على تلك القوى العراقية اليهودية وغير اليهودية التي كانت تعارض الصهيونية ونشاطها في العراق وتطالب بإقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين تمثل مصالح الشعب الفلسطيني من عرب ومسيحيين ويهود. وكانت الضربات قد توجهت إلى عصبة مكافحة الصهيونية وحزب التحرر الوطني وبعض القوى الأخرى التي اتخذت مواقف واضحة في مناهضتها للصهيونية.

ولم تمض فترة طويلة على فرض الانتخابات السعيدية وبدء أعمال مجلس النواب الجديد في العاشر من نيسان/ إبريل من عام ١٩٤٧ حتى كان عبد الإله، الوصي على العرش، ونوري السعيد والسفير البريطاني ببغداد قد اتفقا على إسناد رئاسة مجلس الوزراء إلى الشخص المكلف بتمرير المعاهدة الجديدة، إلى صالح جبر، حيث أعلن عن تشكيل الوزارة في يوم ٢٩ آذار/مارس عام ١٩٤٧. ورفضت الأحزاب السياسية الديمقراطية الخمسة التي كانت ما تزال تحتفظ بشرعية العمل السياسي، والتي أجيزت في الثاني من نيسان من عام ١٩٤٦، التعاون مع الحكومة الجديدة، وأعلنت ابتداءً معارضتها لسياسة حكومة صالح جبر التي كانت معروفة لها مسبقاً. والأحزاب التي رفضت التعاون مع الحكومة الجديدة هي: حزب الشعب، حزب الاتحاد الوطني، حزب الأحرار، الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال[٧٥].

تميزت هذه الفترة بالحركة السريعة وتفاقم إشكاليات الصراع بين العرب والجماعات الصهيونية المسلحة في فلسطين، إذ أن المؤامرة التي بدأت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى في ضوء وعد بلفور عام ١٩١٧ بتنفيذها، كانت قد اتخذت أبعاداً جديدة واقترنت بالموافقة على استقبال مئة ألف يهودي من شتى أنحاء العالم في فلسطين حينذاك، أي في عام ١٩٤٧. وكانت خيوط المؤامرة قد حبكت جيداً، وكانت النخبة الحاكمة، ومنها البلاط، جزءا من هذه المؤامرة، رغم النص الذي ورد في البيان الحكومي للتغطية على النشاط الفعلي الجاري ضد الشعب الفلسطيني في العديد من البلدان العربية حينذاك. فالنص الوارد في البرنامج الحكومي ليس سوى ذر الرماد في عيون الجماهير، حيث جاء فيه ما يلي:

"لما كان العراق يعتبر قضية فلسطين هي قضيته بالذات، فستعمل الحكومة على إنقاذ هذا الجزء من الوطن العربي من الأخطار المحدقة به بكل ما لديها من وسائل"[٧٦].

---

٧٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ١٥٩.

٧٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٩.

وها نحن نعيش ونحصد اليوم في فلسطين ما زرعه الحكام العرب حينذاك، بالتعاون مع حكام بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الصهيونية الدولية، وبالضد من إرادة العرب في فلسطين وبقية أرجاء المنطقة العربية.

اتخذ الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد موقفاً واضحاً من الحكومات المتعاقبة على الحكم في بغداد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكنه شدد نضاله ضد حكومتي نوري السعيد وصالح جبر باعتبارهما كانتا تنويان ضرب الحركة الوطنية وتوفير مستلزمات استبدال معاهدة ١٩٣٠ بمعاهدة جديدة لا تقل عنها ضرراً بالنسبة للطرف العراقي. وكان اعتقال قيادة الحزب، وبشكل خاص فهد وبقية أعضاء المكتب السياسي، دافعاً للحكومة العراقية على الاندفاع في طريق عقد المعاهدة الجديدة، إذ أنها اعتقدت بأنها قد وجهت ضربة للحزب أولاً وإنذاراً لبقية القوى السياسية في أنها يمكن أن تتلقى ضربات مماثلة من الحكومة. ولهذا بادر صالح جبر إلى السفر إلى بريطانيا لإنجاز عقد المعاهدة. ولا شك في أن قرار عقد معاهدة جديدة كان قراراً بريطانياً، إذ كانت تعتقد بأن الوقت مناسب لعقد مثل هذه المعاهدة وإلغاء ما رفضه الشعب العراقي، خاصة وأن موعد انتهاء المعاهدة لم يعد بعيداً، إذ حدد في حينها ب ٢٥ عاماً، في حين كانت بريطانيا ترغب في استمرار وجودها العسكري في العراق وضمان هيمنتها على الحياة السياسية والاقتصادية، وخاصة قطاع النفط الاستخراجي.

تشكلت حكومة صالح جبر في شهر آذار/مارس ١٩٤٧. أعلنت مباشرة نيتها بعقد معاهدة جديدة وإلغاء معاهدة ١٩٣٠، بعد أن كان الوصي على العرش عبد الإله بن علي قد مهد لذلك في اجتماع القصر الملكي في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ حضرته مجموعة مهمة من النخبة الحاكمة العراقية، حيث تمت فيه الموافقة على البدء بالتفاوض مع بريطانيا لتغيير المعاهدة.

ضمت حكومة صالح جبر مجموعة من الوزراء المؤيدين لسياسة نوري السعيد والبلاط والسفارة البريطانية في العراق، ومنهم الدكتور فاضل الجمالي لوزارة الخارجية، وجمال

بابان لوزارتي العدل والاقتصاد، وشاكر الوادي لوزارة الدفاع. وكان أعضاء الحكومة الجديدة متفقين تماماً مع نوري السعيد ورئيس الوزراء على سياسة الحكومة الداخلية والخارجية التي جاء فيها يلي:

"١– العمل على تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند، وعلى ضوء مبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة تعزيزاً للصداقة التقليدية القائمة بين العراق وبريطانيا العظمى.

٢– تقوية روابط الأخوة والاتحاد بين العراق وسائر دول الجامعة العربية والمضي في تنمية هذه الصلات وفق ميثاق الجامعة العربية وتحقيق أهدافها.

٣– لما كان العراق يعتبر القضية الفلسطينية هي قضيته بالذات، فستعمل الحكومة على إنقاذ هذا الجزء من الوطن العربي من الأخطار المحدقة به بكل ما لديها من الوسائل.

٤- تعزيز صلات الصداقة القائمة بين العراق من جهة، وبين الدولتين الجارتين تركيا وإيران من جهة أخرى، وتقوية الروابط السياسية والاقتصادية معهما عملاً بروح ميثاق سعد آباد

٥- التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والعمل على تحقيقها. .."[٧٧].

أما في سياسة صالح جبر الداخلية فقد أعلن التزامه بما يلي:

"١– العمل على ضمان الوحدة العراقية، وتعزيز مقوماتها المادية والروحية، تعزيزاً أكيداً من شأنه أن يجعل الفرد العراقي – بصرف النظر عن عنصره أو دينه – يشعر شعوراً تاماً بأنه متساوٍ مع غيره من أفراد الشعب العراقي في الحقوق والواجبات، ومكافحة النزعات التي تحول دون تحقيق هذه الغاية.

٢- مكافحة المبادئ الهادمة، والدعايات الضارة، والحيلولة دون تسرب شرورهما ومفاسدهما بين طبقات الشعب، تنفيذاً لإحكام القوانين.

---

٧٧ – الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ١٦٠.

– حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسة في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. مصدر سابق. ص ٤٦٧.

٣- إصلاح الجهاز الحكومي إصلاحاً يكفل ضمان الأمن والعدل في المجتمع العراقي من جهة وضمان الاستقرار والطمأنينة في نفوس المواطنين من جهة أخرى، .. .

٤- العمل على رفع مستوى ضباط الشرطة والأفراد، العلمي والمسلكي، لضمان إنجاز واجباتهم على الوجه الأصح. .. ."[٧٨].

قرأت الأحزاب السياسية مدلولات المنهاج الوزاري لحكومة صالح جبر بالشكل الذي اعتادت عليه في سياسات وممارسات الوزارات السابقة المرتبطة مباشرة بالسفارة البريطانية واعتبرتها بمثابة إعلان استمرار سياساتها السابقة، إذ لم تكن تثق بأن السير يداً بيد مع بريطانيا سيجنب فلسطين المأساة التي تنتظرها، خاصة ،ان بريطانيا هي صاحبة الوعد المعروف للحركة الصهيونية العالمية. كما أن التهديد بمكافحة المبادئ الهدامة كان يخفي خلفه هدف مكافحة الحركة التحررية العراقية كلها، وليس ضد الحزب الشيوعي وحده. وبالتالي رفضت قوى المعارضة السياسية سياسة الحكومة الجديدة وأعلنت النضال ضدها. وفي الوقت الذي وظف الحزب الشيوعي جريدة القاعدة لفضح المهمة التي جاءت من أجلها وزارة صالح جبر وطالبت بإسقاطها مبكراً باعتبارها حكومة لا تحظى بثقة الشعب وتريد الالتفاف على إرادته لعقد معاهدة جديدة مخلة باستقلال وسيادة العراق، قامت الأحزاب السياسية المعارضة الأخرى بخطوات مماثلة وتبلور اتجاه يدعو إلى تعزيز تضافر جهود الحركة الوطنية لمواجهة الوضع الجديد. وفي هذه الفترة أصدر العديد من الأحزاب السياسية الوطنية بيانات تدعو إلى النضال ضد محاولات صالح جبر، خاصة بعد أن أعلن فاضل الجمالي، وزير الخارجية، وهو في لندن خبراً عن قرب عقد معاهدة بين العراق وبريطانيا وأشار إلى مضامينها الأساسية، والتي أثارت ضجة كبيرة في صفوف قوى المعارضة العراقية ولدى أوساط واسعة من الجماهير الشعبية. ثم تعمقت واشتدت المعارضة بعد أن تم نشر بنودها في بغداد قبل عودة صالح جبر إليها.

---

٧٨ الحسني، عبد الرزاق. المصدر السابق نفسه. ص ١٦١.

وجه فهد، إذ كان ما يزال يحتل مركز السكرتير العام ويمارسه فعلياً، من محبسه في الكوت قيادة التنظيم في بغداد الوجهة التي يفترض أن يتخذها الكفاح ضد المعاهدة والشعارات التي يراد صياغتها والتكتيكات التي يفترض ممارستها لمواجهة الحكومة وأجهزتها ونشاطها المحموم لعقد المعاهدة. إذ كان فهد في سجنه في الكوت يتابع تطورات الوضع السياسي في العراق من خلال الزيارات التي تقوم بها العوائل ومن خلال نشرات الأخبار من إذاعات مختلفة. وكان قد شخص لنفسه، ووفق رؤيته للأمور، جملة من الوقائع في الوضع الداخلي العراقي، ومنها:

١. أن مزاجاً جماهيرياً ثورياً كان قد بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وآخذاً بالتصاعد. وتجلى ذلك في معارك سياسية في بغداد مثل إضرابات عمال السكك في بغداد، مظاهرات ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٤٦، إضرابات عمال نفط كركوك ومجزرة گاورباغي، إضافة إلى المزيد من الإضرابات والمظاهرات المختلفة التي امتدت عبر عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، وأن هذا المزاج الثوري يمكن أن يتصاعد إن أقدمت الحكومة على عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، التي لا يمكن أن تكون في كل الأحوال في صالح العراق.

٢. ولكن المشكلة تكمن في المعارضة السياسية. فقيادة الحزب الشيوعي القوية والواعية لمجرى الأحداث تقبع في سجن الكوت، في حين اعتبر قيادة الحزب خارج السجن ضعيفة وغير موحدة ومتصارعة على الأدوار والمسؤولية بعد الضربات القاسية التي تلقتها، وبالتالي قدرتها ضعيفة على قيادة الشارع.

٣. كما أن قوى المعارضة السياسية الأخرى، رغم جديتها، عودت الشارع العراقي على المساومة وتجميد نشاطها في لحظات معينة، ومع ذلك فإمكانية تنشيطها قائمة لو استطاع الحزب أن يقوم بدور أكبر في الشارع ذاته من أجل منع المساومة وتشديد زخم النضال فيها.

٤. العدو الذي يقف بوجه المعارضة السياسية والشعب، رغم عزلته عن الشعب، ما يزال قوياً ويمتلك أسلحة غير قليلة، كما يجد الدعم والتأييد من الحكومة البريطانية وقواتها

في الداخل ومن كثـرة مـن الحكومـات العربيـة والـدول المجـاورة. وأن الحكومـة العراقيـة ستبذل قصارى جهودها للسيطرة على الوضع وتنفيذ ما تريده.

٥. وإذ لا بد من خوض المعركة، فأنها يمكن أن تقود، إذا مـا تغـير ميـزان القـوى لصـالح الجمـاهير والمعارضـة، إلى تبـدل جـذري في الوضـع بمجـيء حكومـة وطنيـة ديمقراطيـة ائتلافية تقود البلاد باتجاهات سياسية أخـرى في صـالح الـبلاد والشـعب. وكـان الحكـم الذي صدر في حزيران مـن عـام ١٩٤٧ علـى فهـد ورفيقيـه حـازم وصـارم بالإعـدام قـد استبدلا، بفعل عوامل داخلية وعربية ودولية، إلى السجن المؤبد، مما أعطى الانطباع أن الحركة الشعبية قد نجحت في إبعـاد حبـل المشـنقة عـن رقـابهم، وبالتـالي، فهـي قـادرة أيضاً على المضي قدما في نضالها ضد الحكم القائم وضد مشاريعه السياسية.

٦. وإزاء هذا الوضع كان لا بد لقيادة الحـزب الموجـودة في السـجن أن تلعـب دوراً أكـبر في توجيه المعركة. ولا شك في أن فهداً كان يدرك بأن المسؤولين خارج السجن ليسوا فقط لا يملكون القدرة الكافيـة علـى القيـادة، بـل ويمكـن أن يـدفعونها باتجـاه يسـاري غـير مناسب يشدد الصراع في الصف الوطني ويمنع عن الجميع النصر المطلوب، أو باتجـاه يميني يضعف الصرامة والزخم والحركية التي يفترض أن تتسم بها الحركة.

وتركز نشاط الحزب الشيوعي بقيادة فهد في هذه الفترة على المجالات التالية:

- تنشيط وتطوير أعلام الحزب وخطابه السياسي بما يسـاعد علـى تـأمين فضـح ساسـة الحكومة وتعرية الأهداف الـتي تسـعى إلـي تحقيقهـا بعقـد المعاهـدة وكـذلك رفـع وعـي الجماهير بالمؤامرة التي يراد تمريرها ورفع حماسها لمواجهة تلك التحركات.
- العمل من أجل تنشيط وتنظيم الفعاليات النضالية كالمظاهرات والإضرابات دفاعـاً عـن مصالح الفئات الاجتماعيـة المختلفـة، سـواء كـان ذلـك في المشـاريع الاقتصـادية أم في المؤسسات التابعة للدولة للحفاظ على زخم معين يمكن تصعيده لاحقاً.

- الدعوة لتشكيل تحالف سياسي بين القوى الديمقراطية العراقية المستعدة للنضال ضد إجراءات وسياسات الحكومة. وقد تم فعلاً تشكيل "لجنة التعاون" في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.
- المشاركة في فعاليات القوى والأحزاب السياسية المعارضة الأخرى، بغض النظر عن مواقف قياداتها، إذ أن العمل مع قواعد الأحزاب الأخرى يؤثر ويضغط على قياداتها لصالح العمل المشترك.
- مواصلة النشر لفضح جهود الحكومة لوضع معاهدة جديدة تبقي هيمنة بريطانيا على العراق واستغلاله للشعب وخيراته.
- الاهتمام بدور الطلبة المحفز لنشاطات الجماهير والمعبر عن المزاج الجماهيري أيضاً. وقد تم تشكيل "لجنة تعاون طلابية" مماثلة للجنة تعاون القوى السياسية وللغرض نفسه.
- وضع الشعارات المناسبة التي تنسجم مع طبيعة المرحلة والمهمة وإدانة الحكومة والمطالبة بإسقاطها وتشكيل حكومة وطنية ائتلافية تمثل الشعب ومصالحه.
- الابتعاد عن التطرف في طرح الشعارات والانتباه للقوى التي تحاول الاندساس وشق وحدة الصف أو توجيه الفعاليات وجهة أخرى غير سليمة.
- إبقاء قيادة الحزب في السجن على اتصال وإطلاع مستمرين بمجرى الأحداث وتطورها.

ساهم الحزب الشيوعي العراقي ومنظماته الطلابية ومؤيديه بنشاط واسع في المظاهرات التي أدت إلى إسقاط وزارة صالح جبر. وكان الحزب قد دعا قبل ذاك إلى إنشاء جبهة يسارية باسم "لجنة التعاون الوطني"[٧٩]، التي ضمت بالإضافة إلى الحزب الشيوعي، حزب الشعب والجناح التقدمي للحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردي. وتم تشكيل هذه اللجنة في تشرين الأول/ أكتوبر١٩٤٧[٨٠] واشتركت فعليا في أحداث الوثبة

---

٧٩ حميدي، عباس جعفر. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٣٧٠.

٨٠ يشير حنا بطاطو إلى أن "لجنة التعاون" لأحزاب اليسار قد تشكلت في تشرين الثاني نوفمبر عام ١٩٤٧. راجع: بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ٢٠٧.

وانتخبت كامل قزانچى لرئاستها ولقيادة كافة المظاهرات في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. وقد ضمت اللجنة بالإضافة إلى الرئيس كامل قزانچى، كلا من عبد الستار زبير، عبد الحسين جواد الغالب، عبد الرحيم شريف وعبد القادر رشيد[٨١]. وأصدرت الأحزاب المجازة بياناتها التي أعلنت فيها مواقفها الصريحة ضد الحكومة ونواياها وانعدام ثقة الشعب بها.

طرح الحزب الشيوعي العراقي المهمات التي يراها عاجلة من أجل التحقيق وتعبئة الناس حولها للنضال في سبيلها ولخصها بالنقاط التالية:

١. رفض المعاهدة الجديدة وإلغاء معاهدة ١٩٣٠.

٢. توفير الخبز والكساء بأسعار معتدلة.

٣. تحقيق الحريات الديمقراطية.

٤. إسقاط وزارة صالح جبر وحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات حرة لمجلس جديد"[٨٢].

ومنذ أوائل شهر كانون الثاني كانت التحركات الطلابية نشيطة وفعالة تهدف إلى تحريك الجماهير وشدها إلى النضال ضد محاولات ربط العراق بعجلة السياسة والمشاريع البريطانية في المنطقة.

أصدرت الأحزاب السياسية بيانها المناهض للمعاهدة في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، وحددت مطالبها بما يلي:

١ – إطلاق سراح طلاب وطالبات كلية الحقوق الموقوفين.

٢ – فتح كلية الحقوق والاستمرار بالدوام.

٣ – معاقبة المسؤولين عن حادث الحقوق المستنكر.

٤ – إلغاء المعاهدة العراقية – البريطانية.

٥ – القيام بالأعمال السريعة لإنقاذ فلسطين العربية من الاستعمار والصهيونية[٨٣].

---

٨١ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٣٧٠.

٨٢ خيري. زكي. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ١٧٦.

٨٣ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. مصدر سابق. ص ٥٢٢.

وإذ استجابت الحكومة لبعض تلك المطالب، ومنها إطلاق سراح بعض الموقوفين إلا أنها واصلت نشاطها لعقد المعاهدة، إذ لم تنجح التحركات والإضرابات الطلابية والنشاطات الشعبية وأحزاب المعارضة في منع صالح جبر ورهطه من التوقيع على معاهدة بورتسموث، بل ظهر الإصرار لدى الطرفين البريطاني والعراقي في السير على هذا الدرب الخشن، وفرض المعاهدة على الشعب. ففي الخامس عشر من شهر كانون الثاني/يناير جرى التوقيع على المعاهدة العراقية – البريطانية على ظهر الباخرة الحربية (فيكتوريا) في ميناء بورتسموث البريطاني[٨٤]، وفي السادس عشر منه أعلنت بنود المعاهدة الجديدة. واكتشف الشعب بأنها لا تختلف في محتواها الأساسي وأهدافها بأي حال عن معاهدة ١٩٣٠ ولا تغير من علاقة التبعية التي تشد العراق إلى بريطانيا، اقتصاديا وسياسياً وعسكرياً وأمنيا. وأدى هذا الإعلان إلى تفجير الوضع السياسي في العراق، وبدء العد التنازلي لأحداث الوثبة الشعبية.

بدأت كلية الحقوق حملة إضرابات جديدة والتحقت بها بقية المعاهد والكليات، ثم تحركت المظاهرات ابتداءً من ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨. وتأزم الوضع السياسي في المجلس النيابي وفي الشارع منذ يوم ٢٠ من الشهر نفسه عندما وجهت نيران الشرطة لمظاهرات الطلبة حيث سقط أربعة شهداء هم جهاد عبد الله، جاسم حمودي، رشيد حاج إبراهيم والشيوعي شمران علوان الياسري. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير أعلن عن أن رئيس الوزراء، صالح جبر، سيعود إلى العراق من جولته في بريطانيا ليسحق المظاهرات ويضع لها حداً. وكان قد صمم على فرض التوقيع على المعاهدة مهما كان الثمن. ووجد التأييد الحار والتشجيع من جانب البلاط ونوري السعيد، إذ طلب الأخير منه فرض اليد الحديدية على الشارع. وقد أعطى صالح جبر تصريحا لإذاعة لندن أذيع يوم ١٩٤٨/١/٢٢ جاء فيه، وفق إذاعة لندن، ما يلي:

"صرح السيد صالح جبر رئيس وزراء العراق أنه موقن بأن البرلمان العراقي والشعب سيجدان في المعاهدة ما يحقق الأماني القومية تحقيقاً كاملاً وأن بعض العناصر الهدامة من

---

٨٤ حميدي، عباس جعفر. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٥١٩.

الشيوعيين والنازيين الذين اعتقلهم في عام ١٩٤١ استغلت فرصة غيابه وأحدثت القلاقل في البلاد[٨٥]، وأنه سيعود إلى العراق فوراً، وسيسحق رؤوس هذه العناصر الفوضوية حتماً"[٨٦].

وفي يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير، حيث هدأت الأوضاع نسبياً بعد أن أعلن الوصي عن رغبة الأطراف التي اجتمع بها عن رفضها للمعاهدة، فأن المعاهدة سوف لن يصادق عليها، خرج البغداديون لتشييع جنازة رمزية لشهداء الشعب. ثم اتفق المتظاهرون على اللقاء صبيحة يوم التالي ١٩٤٨/١/٢٣. وفي اليوم التالي احتشد الطلبة وأهالي بغداد في ساحة باب المعظم وساروا بمظاهرة باتجاه شارع الرشيد حتى الباب الشرقي. وكان على رأس المظاهرة كامل قزانچى. وعند سوق الصفافير ألقى الشاعر والسياسي محمد صالح بحر العلوم، الذي كان قد حاز على لقبه الشعبي "شاعر الشعب"، قصيدة حماسية ألهب فيها مشاعر المحتشدين. وفي ساحة الملك فيصل الثاني ألقى كامل قزانچى خطاباً ثورياً شديد اللهجة في مناهضته للحكام الرجعيين وللاستعمار البريطاني. واتهم صالح جبر ونوري السعيد وشاكر الوادي وفاضل الجمالي بالخيانة لوطن وأنهم سوف لن ينجون من أيدي الشعب. ثم طرح مطالب المتظاهرين ولخصها بما يلي:

١ – إسقاط وزارة صالح جبر وتشكيل وزارة شعبية جديدة تمثل الأحزاب.

٢ – حل المجلس النيابي، وانتخاب مجلس حر يمثل أماني الأمة ومطالبها الوطنية.

٣ – جلاء القوات البريطانية عن العراق حالاً.

---

٨٥ في أعقاب سقوط حكومة رشيد عالي الگيلاني تم في ١٩٤١/٦/٢ تم تشكيل حكومة تهدئة جديدة لتصفية آثار حركة مايس ١٩٤١ برئاسة السيد جميل المدفعي. إلا أن هذه الوزارة لم تستمر طويلاً، إذ تشكلت في تشرين أول/نوفمبر من نفس العام حكومة جديدة برئاسة نوري السعيد، حيث أسندت وزارة الداخلية إلى السيد صالح جبر. ومن هنا جاء قوله بأن اعتقل النازيين الذين شاركوا بتلك الحركة، ولكنه اعتقل بعض الشيوعيين أيضاً، كما يشير هو إلى ذلك. ك. حبيب

٨٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ٢٦٣.

٤ – إطلاق سراح جميع الموقوفين والمسجونين السياسيين.

٥ – إعادة فتح الأحزاب والنقابات في جميع أنحاء العراق.

٦ – مواصلة الكفاح حتى ينال الشعب أمانيه الوطنية"[٨٧].

وكان في مقدور الحكومة أن تنهي هذا الصراع لصالح الشعب لو كانت ترغب بذلك، ولكنها كانت كما يبدو، ورغم تصريحات الوصي برفض المعاهدة، على طرح المعاهدة للتصويت عليها في مجلس النواب العراقي. ولهذا عمدت الحكومة إلى محاولتين لإثارة الصراع بين أطراف الحركة الوطنية العراقية، وهما:

أ – توزيع منشورات خالية من التوقيع تحاول اعتبار المظاهرات من عمل الشيوعيين الدوليين والحركة الصهيونية العالمية، وأن الهدف منها هو إشعال حرب أهلية في العراق لا يستفيد منه إلا أعداء الأمة لتمرير مؤامرة تقسيم فلسطين وإلهاء الناس عنها[٨٨].

ب – بث أشخاص في صفوف المتظاهرين لرفع شعارات غير متفق عليها يمكن استثمارها لنشر الفرقة والصراع والنزاع داخل المظاهرات، باعتبار أن تلك الشعارات تخدم الصهيونية. كتب جعفر عباس حميدي في كتابه التطورات السياسية في العراق يقول: "استمرت المظاهرات يوم (٢٤ كانون الثاني) فسارت مظاهرة من باب المعظم إلى الباب الشرقي جدد فيها المتظاهرون مطالبهم السابقة، وكاد يحدث صدام بين المتظاهرين وعملاء السلطة، فعندما وصل المتظاهرون إلى تمثال السعدون ووقفوا لكي يخطبوا برز

---

٨٧ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. مصدر سابق. ص ٥٣٠–٥٣٢.

٨٨ من المهم الإشارة هنا إلى الملاحظة التي أوردها السيد عبد الرزاق الحسني حول تلك المنشورات الاستفزازية في كتابه تاريخ الوزارات حيث كتب يقول: "اجتمع المؤلف بالدكتور ضياء جعفر (وزير المواصلات والأشغال في وزارة صالح جبر) في لندن في يوم ٦ آب من عام ١٩٦٠ وسمع منه بأنه هو الذي أعد هذه المنشورات ودفع بها إلى السيد عادل عوني صاحب جريدة الحوادث فطبعها وأراد الناس حرق مطبعته فاستنجد بالشرطة لحمايتها". راجع: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العدد السابع. مصدر سابق. الهامش رقم ٢. ص ٢٦٣.

فجأة شخص مجهول واعتلى تمثال السعدون فشتم المتظاهرين وشتم الشيوعية وزعماءها متوعداً إياهم وتفرقت المظاهرة على إثر ذلك"[89].

أثار بيان رئيس الوزراء، صالح جبر، الذي أذاعه صبيحة السادس والعشرين من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، القسم الأعظم من الرأي العام العراقي، إذ أعتبره تحدياً واستفزازاً وإصراراً على فرض إرادة بريطانيا بالضد من مصالح الشعب العراقي، إذ جاء فيه تراجعاً عن موقف الوصي في البيان الذي أصدره في الحادي والعشرين من نفس الشهر. جاء في بيان صالح جبر ما يلي: ".. توصلنا إلى عقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا العظمى، وستطلع الأمة العراقية الكريمة على شرح بنود هذه المعاهدة، ومراميها بالتفصيل، وعندئذٍ سيكون للأمة الحكم الفاصل والكلمة الأخيرة في البت في أمرها سلباً أو إيجاباً، وهذا حق طبيعي للأمة كما سبق وتفضل سيدي السمو الوصي وولي العهد المعظم وأشار إلى ذلك في الفقرة الأخيرة من بيان التشريفات الملكية الصادر بتاريخ الجاري الذي نص على عدم إبرام أية معاهدة لا تضمن رغبات الشعب وأمانيه الوطنية. وبعد بيان ما تقدم أرجو من إخواني أبناء الشعب العراقي الكريم أن يخلدوا إلى الهدوء والسكينة، ويتركوا كل ما من شأنه الإخلال بالأمن والنظام ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والاحترام من قبل الجميع"[90]. وكان يبدو منه أنه لا يريد استفتاء الشعب على المعاهدة، بل التصويت عليها من قبل مجلس النواب باعتباره ممثلاً للشعب. ولم تنطلي اللعبة على الشعب. وكان قد أعلن عن موعد وصول صالح جبر، وبرفقته نوري السعيد، إلى بغداد في ١٩٤٨/١/٢٦. وعلى هذا الأساس اجتمعت لجنة التعاون الوطني واللجنة الطلابية وأعلنت دعوتها للتظاهر في يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير من نفس العام احتجاجاً على سياسة الحكومة الإرهابية والدموية في مواجهة مطالب الشعب وسقوط شهداء بسبب عنف أجهزة الدولة وإصرار السلطة على عدم احترام إرادة الشعب ومصالحه. وكان يوم ١/٢٧ حاسماً في

---

٨٩ حميدي، عباس جعفر. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٥٣٥.

٩٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ٢٦٥.

حياة الشعب والحكومة والمعاهدة الجديدة، حيث وجهت أجهزة النظام القمعية نيران أسلحتها إلى صدور المتظاهرين العزل في مواقع مختلفة من جانبي الكرخ والرصافة، وعلى الجسر العتيق الذي سمي فيما بعد بجسر الشهداء، بسبب كثرة الشهداء الذين سقطوا فيه أو في نهر دجلة. وقدر عدد قتلى لانتفاضة بين ٣٠٠–٤٠٠ شهيدا[٩١].

مارست المعارضة السياسية أسلوبين في الكفاح ضد الحكم والمعاهدة التي يراد فرضها على الشعب، وهما:

١- تصدي مجموعة من نواب المعارضة في مجلس النواب العراقي لسياسة الحكم مستفيدة من مؤسسات الدولة الرسمية رغم عدم دستورية تلك المؤسسات بسبب عمليات التزييف فيها. وشكل نواب المعارضة كتلة باسم "الجبهة الدستورية البرلمانية " التي تصدت للنواب المؤيدين للحكم والمعاهدة لفضح أهداف المعاهدة ونتائجها الوخيمة على العراق. وكان لدور نواب المعارضة أهمية ملموسة في الكشف عن حقائق الوضع بسبب إطلاعهم على الوثائق الرسمية وعلى تفاصيل السياسات الحكومية من جهة وفي إيصال ذلك إلى الصحف وبالتالي إلى أوساط واسعة من السكان لتحريضها ضد المعاهدة من جهة ثانية. كما تحرك في مجلس الأعيان بعض الأعيان لفضح المعاهدة أيضاً ورفض قبولها. وفي يوم ١٩٤٨/١/٢٧ قدمت مجموعة من النواب استقالتها من مجلس النواب في محاولة منها للضغط على رئيس مجلس النواب والبلاط لفرض الاستقالة على رئيس الوزراء. وكان نص الاستقالة يؤكد على الإجراءات الإرهابية والقمعية التي مارستها الحكومة وأجهزتها المختلفة في التصدي للإضرابات الطلابية والمظاهرات والنتائج المأساوية التي أسفرت عنها استخدام الشرطة للحديد والنار ضد المتظاهرين بهدف فرض الهدوء لتمرير معاهدة بورتسموث التي يرفضها الشعب بأسره. وقع بيان الاستقالة عشرون نائباً يمثلون بغداد (٨ نواب)، والموصل (٣ نواب)، والسليمانية (نائبين), ونائب واحد بالنسبة إلى كل من الحلة والمنتفك والدليم والبصرة وكربلاء وأربيل والديوانية. وعلى إثر هذه الاستقالة قدم رئيس مجلس

٩١ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. ص ٢١٥.

النـواب عبـد العزيـز القصـاب في نفـس اليـوم اسـتقالته أيضـاً. وإزاء اسـتقالة ثلاثـة وزراء وعشرون نائباً، إضافة إلى استقالة رئيس مجلس النواب، أجبر عبد الإله بـن علـي، الوصـي على العرش، على الطلب من صالح جبر بتقديم اسـتقالته في السـابع والعشـرين مـن كـانون الثاني/ ينـاير عـام ١٩٤٨. وأذاع الوصـي بيانـاً باسـتقالة الـوزارة وطالـب الشـعب بالهـدوء والسكينة. وفي الثامن والعشرين مـن نفـس الشـهر سـارت المواكـب مشـيعة شـهداء الوثبـة. واضطر صالح جبر، الذي لجأ إلى الحلـة ضـيفاً ومختفيـاً عنـد أصـهاره، إلى مغـادرة الـبلاد قاصداً أوروبا[٩٢].

٢- قيام الأحزاب السياسية المعارضـة بتنشـيط الحركـة الجماهيريـة المعارضـة للحكـم والاستفادة من الشارع لهذا الغرض. ولعبت لجنة التعاون الوطني واللجنة الطلابية دوراً مهماً في تنظيم حركة الشارع والتخلص من محاولات الأمن العراقي التدخل لبث الفرقة في صفوف المتظاهرين.

وفي التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني/ينـاير ١٩٤٨ شـكلت وزارة جديـدة برئاسـة السـيد محمـد الصـدر، الـتي وعـدت بمعالجـة الوضـع ووافقـت عليهـا الأحـزاب السياسـية المعارضة. ولم يكن الحزب الشيوعي والجناح اليساري في الحركـة الوطنيـة العراقيـة موافقـاً على هذه الوزارة، إذ كان يطمح في تشكيل حكومة وطنية أكثر حرصاً على تحقيق الأهداف المنشودة من حكومة جاءت لتعيد الهدوء إلى البلاد وتمهد السـبيل لعـودة القـوى السياسـة القديمة ذاتها إلى الحكم من جديد، أي أن البلاط كـان يريـد مـن حكومـة الصـدر أن تكـون حكومة مؤقتة تمهد السبيل لاستعادة رهط نوري السـعيد وصـالح جـبر السـلطة مـن جديـد والعودة إلى ممارسة نفس السياسة التي فشلت في تنفيذها بسبب وثبة كانون الثاني.

---

٩٢ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ٢٧٢.

٩٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨٢.

٣: نتائج وثبة كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٨

تتوجت وثبة كانون الثاني/يناير بالانتصار النسبي عندما استطاعت إسقاط وزارة صالح جبر وتشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد محمد الصدر التي ألغت قرار الموافقة على عقد معاهدة بورتسموث في الأول من شباط/فبراير من عام ١٩٤٨، أي بعد أربعة أيام من مجزرة جسر الشهداء في ١٩٤٨/١/٢٧. كما قرر مجلس الوزراء إبلاغ الحكومة البريطانية عن رغبة الحكومة الجديدة بتغيير معاهدة ١٩٣٠ واستبدالها بمعاهدة جديدة تستجيب لمصالح العراق وتزيل الغبن الواقع عليه من جراء عدم التوازن وعدم التكافؤ فيها لصالح بريطانيا. ولكن الحركة الشعبية أرعبت السلطة واستنفرت كل القوى الموالية للبلاط وللوجود البريطاني في العراق على العمل من أجل تأمين مستلزمات التخلص من احتمالات مماثلة لاحقاً. ولهذا كان في بال النخبة الحاكمة أن تستفيد من حكومة التهدئة لإعادة تنظيم صفوفها وترتيب أوضاعها بما يسمح لها بالهجوم على الحركة الوطنية العراقية. أدركت بعض القوى السياسية هذا المخطط الحكومي مبكراً، في حين غاب عن بعض القوى الأخرى، خاصة وأن عوامل أخرى دخلت على الصراع الداخلي، ومنها بشكل خاص قضية فلسطين وقرار التقسيم.

واستناداً إلى نوايا الحكم المبيتة قررت بعض القوى السياسية، وخاصة القوى اليسارية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، على الاستمرار في تنشيط حركة المعارضة السياسية والمطالبة الجماهيرية بالحياة الديمقراطية وفرض مجموعة من الإجراءات التي تسمح للحركة الشعبية والمنظمات المهنية وغير الحكومية على التحرك وفرض وجودها في الساحة السياسية العراقية. ولهذا لم تتوقف المظاهرات ومواكب التشييع بعد سقوط وزارة صالح جبر وتشكيل حكومة الصدر، إذ أن أي توقف أو نسيان للأهداف التي طرحتها وثبة كانون الثاني/يناير سيسمح للقوى الحاكمة بالعودة إلى سياساتها السابقة. وأمكن خلال فترة وجيزة دفع الحركة إلى أمام لتحقق مسائل عجزت عن تحقيقها من قبل، منها بشكل خاص تأسيس اتحاد الطلبة في الرابع عشر من نيسان/أبريل من عام ١٩٤٨، رغم امتناع

الحكومة على منح المجتمعين قاعة مناسبة لعقد المؤتمر، فعقد المؤتمر التأسيسي في ساحة السباع في شارع الشيخ عمر ببغداد، وهو شارع شعبي وعمالي تنتشر فيه الورش الميكانيكية والحدادة ومكتظ بالسكان. وفي المظاهرات التي أعقبت الوثبة طرحت شعارات سليمة وغير متطرفة، منها على سبيل المثال لا الحصر: حل المجلس النيابي، تشكيل وزارة شعبية جديدة تمثل الأحزاب، جلاء جميع القوات البريطانية عن العراق حالاً، إعادة فتح الأحزاب والنقابات في جميع أنحاء العراق. ولكن تخللت تلك المظاهرات شعارات وهتافات متطرفة أخرى، سواء من قبل بعض الشيوعيين المتحمسين أو من بعض من استطاع التغلغل والاندساس في صفوف المتظاهرين، منها مثلاً: "نريد إطلاق سراح الزعيم فهد وأسود الكوت، نريد حكومة جماهيرية، نريد فهد ليكون لينين العراق، نريد حكومة جمهورية، يحيا رفيقنا الأول ستالين"[٩٣]، علماً بأن فهد كان قد أرسل تحذيراته إلى قيادة الحزب في بغداد لتجنب الشعارات اليسارية أو المتطرفة أو الدخول في صراع غير مبرر مع القوى الوطنية الأخرى. وعند قراءة الشعارات يستطيع الإنسان ملاحظة وجود شعارات يسارية رفعها المناضلون فعلاً، وأخرى رفعها رجال الأمن ممن تسلل إلى المظاهرة.

وفي الذكرى الأربعينية لشهداء الوثبة وما اقترن بها من توترات في صفوف الطلبة، أصدر قادة الأحزاب السياسية العراقية المعارضة، كامل الچادرچي، عن الحزب الوطني الديمقراطي، ومحمد مهدي كبة، عن حزب الاستقلال، وسعد صالح، عن حزب الأحرار، بياناً دعوا فيه إلى الكف عن المظاهرات والمواكب وترك الأمور للحكومة والأحزاب والهيئات المعنية بالشؤون العامة للقيام بواجباتها[٩٤]. ولم يكن هذا القرار مناسباً للحزب الشيوعي ولا مقبولا من قيادته. ولكن موقف القيادات السياسية الوطنية كان صحيحاً، في حين كان فهد يريد تصعيد الحركة وتشديد الصراع مع السلطة في ظروف غاية في التعقيد. في ضوء تصور فهد عن الوضع في العراق دعا إلى مواصلة النضال لفرض التغييرات المطلوبة على

---

٩٣ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ٢٦٣.

٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨٨/٢٨٩.

الحكومة. وكان قد أشار برسالة له إلى مسؤولي التنظيم في الخارج إلى ضـرورة التعـاون مـع قواعد الأحزاب إن رفضت قياداتها مواصلة النضال، إذ كتب فهد إلى المسؤول الأول يقول: "إذا رفض قادة هذه الأحزاب .. العمل معكم، فلا تهملـوا أتبـاعهم"[٩٥]، أي السـعي لإقامـة جبهة مع قواعد الأحزاب المعارضة. ولكن الفـترة التاليـة تميـزت بنشـوء تعقيـدات جديـدة. فالدول العربية قررت في منتصف أيار/مايس ١٩٤٨ إرسال قـوات لهـا إلى فلسـطين لخـوض حرب ضد القوات الصهيونية رافضة بذلك القـرار الـذي كـان قـد صـدر عـن الأمـم المتحـدة بتقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وتشكيل دولتين عربية وأخرى يهودية عليها ووضع مدينة القدس تحت الوصاية الدولية.[٩٦] واستثمرت الحكومـة العراقيـة مناسـبة إرسال قواتها إلى الحدود الفلسطينية لإعلان الأحكام العرفية في البلاد بحجة حمايـة مـؤخرة القوات العراقية وتقديم الدعم إلى فلسطين. وعلى إثـر ذلـك اسـتقالت وزارة الصـدر وشـكلت وزارة توفيق السويدي، ثم تلتها حكومة حمدي الباچچي، فوزارة نـوري السـعيد. وفي هـذه الوزارات الثلاث الأخيرة بدأت عمليات توجيه الضربات المتلاحقة للحركة الوطنيـة العراقيـة وتصفية حساباتها مع الحزب الشيوعي العراقـي ومـع قيـادة الحـزب الـتي كانـت في السـجن رهينة لديها، وكانت تسبب لها الكثير من الصداع.

يبدو لمتتبع الأحداث حينذاك أن فهد قد مر، وهو في السجن، بمحنة غير سـهلة، بسـبب إيمانه العميق بالمبادئ التي اعتنقها من جهة، وبالدور الـذي يفـترض أن يؤديـه وهـو علـى

---

٩٥ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ٢٢٤/٢٢٣.

٩٦ كان تقدير قادة الأحزاب السياسية العراقية المعارضة يشـير إلى احتمـال اسـتثمار الحكومـة العراقيـة الأوضاع المتردية وجزر الحركة الشعبية إلى تنظيم هجوم شرس عليها وضرب مواقعها التي اكتسـبتها في الشارع العراقي، خاصة وأن قضية فلسطين وقرار التقسـيم قـد أشـاع جـواً مـن التـوتر في السـاحة السياسية العراقية، كما أن الحزب الشيوعي قد اتخذ موقف التأييد لقرار التقسيم، الذي تحـدثنا عنـه في مكان آخر من هذا الكتاب. وقد تحقق هذا التوقع خـلال النصـف الثـاني مـن عـام ١٩٤٨ والنصـف الأول من عام ١٩٤٩، في حين كان فهد على خطأ في تقديره، وكان أول ضـحايا جـزر الحركـة الوطنيـة وهجوم السلطة. ك. حبيب

رأس هذا الحزب من جهة ثانية، ثم الإشكاليات التي واجهت الحزب بعد اعتقاله والسجن عليه واضطراره البقاء في السجن دون أن يستطيع أداء الكثير من المهمات القيادية لتطوير نشاط الحزب خارج السجن. وكان هذا الإحساس يؤرقه كثيراً. فمن جهة كان قد حكم بالإعدام ثم خفف الحكم إلى المؤبد. وكان رهينة عند أجهزة الحكم المعادية للشيوعية ولقيادة الحزب الشيوعي، وله على نحو خاص. وكان على فهد في الوقت نفسه أن يتدبر أمر عمل الحزب خارج السجن في فترة حرجة جداً. وكان يدرك بأن قيادة الحزب لم تكن بمستوى المهمات الكبيرة التي تتميز بها طبيعة المرحلة والأحداث الثورية والحيوية المتلاحقة. وأن قيادة نشاط الحزب من داخل السجن سوف لن تكون دون أخطاء بسبب واقع عدم المعرفة التفصيلية بتطور الأحداث والتغيرات في مواقف مختلف القوى السياسية والسلطة في آن واحد. وكان من المتعارف عليه أن قيادة الحزب تفقد مسؤوليتها المباشرة في حالة وقوعها بيد العدو لضمان صيانة تنظيمات الحزب بغض النظر عن مسؤوليات الشخص المعتقل وقدرته على الصمود، إذ أن الصيانة والحذر مطلوبان في كل الأحوال وإزاء كل المناضلين. وكانت عيون العدو في الوقت نفسه ساهرة تراقب نشاطات الحزب في داخل السجن وخارجه، كما كانت تراقب زوار الحزب من العوائل، إضافة إلى كثرة متتبعي نشاط ورفاق الحزب في خارج السجن. وتمكنت أجهزة التحقيقات الجنائية من كسب عناصر حزبية بدأت تعمل لصالحها، سواء بعد إلقاء القبض عليها أو حتى قبل ذاك، والتي وظفت لاستقاء المعلومات عن تحركات الشيوعيين. ولهذا تسنى لها، وخاصة في فترة الوثبة حيث كانت تحركات الشيوعيين كثيفة جدا واليقظة أكثر ضعفاً واقل احتراساً وحذراً، إنزال ضربات قاسية بالحزب الشيوعي بعد إعلان الأحكام العرفية واعتقال العديد من أعضاء القيادات الجديدة للحزب بعد انهيار البعض المهم منها أثناء التحقيق وسلم ما لديه لأجهزة الأمن الحكومية.

بعد أن أعلنت الحكومة العراقية الأحكام العرفية بدأت بحملة واسعة لملاحقة قوى المعارضة السياسية التي شاركت بالوثبة أو التي ساهمت بقبر معاهدة بورتسموث من أجل

توفير الأجواء المناسبة لإعادة فرضها أو فرض معاهدة أخرى تماثلها. وخلال تلك الفترة بين تشكيل وزارة السويدي ووزارة الباچچي ثم وزارة نوري السعيد استطاعت هذه الحكومات المتتابعة أن تنجح في اعتقال عدد كبير من القيادات الشابة الجديدة للحزب وتزجهم في المعتقلات وتجري تحقيقات واسعة معهم، إضافة إلى اعتقال عدد كبير من قواعد الحزب في مختلف المدن العراقية، وخاصة بغداد العاصمة. ومع ذلك استمر العمل الحزبي واستمرت محاولات تحفيز الناس على التظاهر ونشر شعارات متطرفة لم تكن تنسجم مع الجزر الذي بدأ يصيب الحركة منذ أيار/مايس من عام ١٩٤٨، والذي لم يستطع قادة التنظيم في الخارج أن يروه تماماً.

وقد كانت توجيهات فهد تؤكد ضرورة مواصلة تعبئة الجماهير ورفع يقظتها لمواجهة الأحداث المحتملة. فقد جاء في رسالته إلى مسؤول التنظيم بعد أحداث الوثبة ما يلي:

" ٤ – يلاحظ أن الرجعية الاستعمارية والمحلية في ورطة في قضية فلسطين وأنها تفتضح أكثر فأكثر وأن السخط الشعبي الجماهيري أخذ ينعكس في الصحف المحلية حتى الرجعية منها لذلك ينبغي التهيؤ التنظيمي والمباشرة فوراً بتعبئة جماهير الشعب، تعبئة الطلاب في بغداد وخارجها وتعبئة العمال في البصرة والجهات الأخرى وتعبئة الفلاحين في العمارة وغيرها وتعبئة الشمال ككل لتنظيم عرائض ضد وجود الأحكام العرفية ومطالبين بإطلاق سراح أسرى العرفي وحل مشكلة الغلاء، وإذا أمكن وحيثما أمكن إقامة مظاهرات وإعلان إضرابات. لذلك نظموا نسخ عرائض وأرسلوها إلى الجهات واطلبوا إليهم أن ينظموا مثلها ويوقعوها من الجماهير. ولا بأس أن تتضمن مثل تلك العرائض مطالب محلية بالنسبة للمنطقة التي تنظم فيها أو بالنسبة للصناعة أو المهنة التي تخص مقدمي تلك العريضة"[٩٧]. كما كتب فهد رسالة أخرى إلى المسؤول الأول حول نفس الموضوع جاء في الفقرة الأولى منها ما يلي:

---

٩٧ موسوعة خاصة بالحزب الشيوعي العراقي. الجزئين الأول والثاني. مديرية التحقيقات الجنائية. بغداد. ١٩٤٩. ص ٢٤٨.

"١– نرى أن ينشر الحزب بياناً يلخص به ما كانت تسعى لتحقيقه وزارة صالح جبر تنفيذا لخطط الاستعمار. وكيف أنها استقتلت واستنفدت كل قواها للوصول إلى أهدافها ولم تترك الميدان من تلقاء نفسها بل قذفت بها جماهير الشعب بعد أن تكبدت (الجماهير) خسائر هي دماء زكية أراقها أهل بغداد والألوية الأخرى وأن هذه الوزارة جاءت لا لتحدث تغييراً أساسياً يرضي طلبات جماهير شعبنا بل لتهدئ الناس وترجع المياه إلى مجاريها الأولى وهذا يعني إعطاء المستعمر وأذنابه الوقت الكافي لحبك مؤامرتهم والقيام ب (كوب ديتا) أي بأخذ السلطة ثانية عن طريق العنف والتآمر. ويظهر أن المستعمرين وأذنابهم يريدون تنفيذ خططهم في هذا الجزء من العالم لكي يحققوا تنفيذ خططهم في الميدان الدولي، ولكن قوة شعبنا برهنت حتى الآن أنه ممكن وأنه محقق إبطال خطط الاستعمار إذا وقف الشعب ضدها. وهذا الذي يجعلنا ننبهكم إلى التنبه والحذر لمنع حدوث ما يمكن أن يسلب الشعب انتصاراته الرائعة التي حققها حتى الآن. ولذلك يجب تضمين البيان مطالب الوطنية الآنية وتجنيد الجماهير ودفعها للمطالبة بها عن طريق العرائض والوفود والمظاهرات ومن الضروري الإلحاح وإحراج الحزبين (الوطني الديمقراطي) و (الأحرار) لدفع الحزبين إلى التمسك والمطالبة بتحقيق بيانهما. وإن من أهم ما يجب التشديد عليه هو إلغاء معاهدة ١٩٣٠ وبورتسموث وجلاء الجيوش الأجنبية والحريات الديمقراطية وحرية التنظيم النقابي وتوفير الخبز الجيد للناس والاقتصاص من وزارة صالح جبر ومدير الشرطة لإجرامهم الدنيء وسفكهم دماء أبنا الشعب الأبرياء والاقتصاص من نوري السعيد عميل الاستعمار الأول. وإبطال مشاريعه وحل المجلس النيابي وتأليف حكومة مؤقتة من حزبي الأحرار والوطني الديمقراطي.

٢ – المحافظة على وحدة الصفوف في الحركة الوطنية ويجب أن لا يؤدي أي اختلاف جزئي إلى اختلاف كلي أي إذا هم لم يأتوا معنا ببعض النقاط فيجب أن لا يؤدي ذلك إلى القطيعة ومن الضروري الاستفادة من جميع العناصر الوطنية على مختلف نزعاتها الاجتماعية التي تريد أن تمشي ولو إلى نصف الطريق.

٣ – من الضروري تنشيط الحركة بين العمال وربط حركتهم بحركة الطلاب وبالحركة بصورة عامة وبالإمكان دفعهم الآن من أجل المطالبة بحقوقهم النقابية إلى جانب نضالهم من أجل القضايا الوطنية العامة. ..

٤ – قووا صلاتكم بالخارج وابعثوا إليهم باستمرار بأخبار ما يجري عندكم وبما يجب عمله لكي تنسق الجهات نشاطها مع نشاطكم وهكذا تصبح الحركة شاملة القطر وغير مقتصرة على بغداد فتقوى الحركة وتصبح أوسع وأعمق"[٩٨].

إن هذه الرسائل تشير بوضوح إلى تصورات فهد عن الوضع في العراق وعن الخطط التي يمكن أن تمارسها السلطة ما لم يستمر الهجوم على الحكومة الانتقالية التي تشكلت لتفادي تفاقم حركة الوثبة وإعطاء مجال للنخبة الحاكمة إلى ترتيب صفوفها ثانية والعودة مجددا إلى قيادة الحكم مباشرة. ولكن كما يبدو بأن هناك جملة من الملاحظات التي يمكن طرحها الآن لأغراض التفكير بها والإجابة عنها بصورة أعمق ووفق وثائق أخرى في دراسات لاحقة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: هل استطاعت الوثبة حقاً تحقيق أهدافها التي تفجرت من أجلها؟ وهل كان ميزان القوى بعد الوثبة قادراً على توسيع وتعميق الحركة؟ وهل كانت الجماهير حينذاك مستعدة إلى ذلك؟ يبدو لنا بأن الوثبة، التي عطلت التوقيع والمصادقة على معاهدة بورتسموث الجديدة، لم تستطع إلغاء معاهدة ١٩٣٠ التي كانت محور النضال أساساً، ولهذا وجد فهد أن التوقف عند هذا الحد لا يكفي بل يفترض مواصلته والمطالبة بإلغاء معاهدة ١٩٣٠، باعتبارها أداة الهيمنة الاستعمارية غير المباشرة القائمة في العراق. إن جماهير الوثبة عجزت عن تحقيق الأهداف المهمة الأخرى التي ارتبطت بتلك الوثبة، ونعني بها الحريات الديمقراطية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء تقديمهم إلى المحاكمة الخ. إلا أن الجماهير الشعبية ومعها القوى الوطنية الأخرى لم تكن قادرة على الاستمرار بحركة الوثبة وتطويرها، خاصة وأن قضية فلسطين طرحت نفسها بقوة على الساحة السياسية العراقية والعربية حينذاك، وبالتالي توفرت إمكانية أمام

---

٩٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٦/٢٣٧.

السلطة للاستفادة منها في إنزال الضربة بالقوى الوطنية كافة، وخاصة بقوى الحزب الشيوعي العراقي، ومنها قيادته الأساسية التي كانت رهينة بيد النظام. إن الرسائل التي بعث بها فهد إلى المسؤول الأول خارج السجن تميزت في جوانب منها بالحرص على وحدة الصف وعلى أن تكون الإجراءات جماهيرية وغير منفعلة ولا متطرفة، ولكنها كانت في الوقت نفسه لا تعبر عن رؤية واقعية لميزان القوى في داخل العراق وفي المنطقة العربية وفي العالم. إذ كان فهد متفائلاً جداً بقدرات الشعب على القيام بفعاليات جديدة، في حين كانت الأوضاع لا تبشر ولا تشير إلى واقعية ذلك التقدير. وكان الخلل في قيادة الحزب في الخارج والاعتقالات التي تمت قد تسببت بإنزال ضربة جديدة بالتنظيمات وقادت إلى مزيد من الاعترافات التي استخدمت ضد الحزب وقيادته للتخلص من القيادة وإضعاف الحزب، خاصة وأن بعض القوى السياسية وكذا الحكم، حاول الاستفادة من موقف الحزب من قضية تقسيم فلسطين ليوفر مستلزمات إجهازه على الحزب وقيادته.

أوحت الاعترافات التفصيلية التي قدمها قادة الحزب الذين اعتقلوا في عام ١٩٤٨، ومنهم يهودا صديق ومالك سيف، للحكومة وأجهزة الأمن العراقية أن يعجلوا بتقديم قيادة الحزب للمحاكمة ثانية. إذ أن الاعترافات أشارت بوضوح إلى دور فهد في قيادة الحزب من داخل السجن أثناء الوثبة والتعليمات والأوامر التي كان يرسلها إلى مسؤولي التنظيم خارج السجن. وكان هم نوري السعيد الوصول إلى حكم بإعدام فهد ورفاقه وتنفيذ هذا الحكم دون تردد أو انتظار، إذ أدرك تماماً المخاطر التي تبقى تتعقبه بوجود فهد على رأس الحزب الشيوعي العراقي.

كانت المحاكم العراقية قد أصدرت حكمها الأول على فهد والشيوعيين الآخرين بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٤٧ الذي قضى بإعدام فهد وزكي بسيم، كما حكمت على آخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالحبس لمدد مختلفة. ورضوخا لضغط الرأي العام العربي والعالمي، قامت حكومة صالح جبر بتخفيض الأحكام في ٢٣ تموز ١٩٤٧ على فهد من الإعدام إلى السجن لمدة ٢٠ سنة وعلى زكي بسيم لمدة ١٥ سنة.

وعندما تولى نوري السعيد الحكم في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ واصل العمل من أجل إعـادة محاكمة فهد ورفاقه بتهمة قيادة الحزب من داخل سجن الكوت والدعوة إلى الثورة المسلحة. إن إعادة المحاكمة دفعت الحزب إلى انتهاج سياسة يسارية متطرفـة كانـت تـدعو إلى إجـراء تغيير "كيفي في الحكم والمجتمع" وإلى القيام ب "وثبـة تحرريـة ظـافرة حاسمـة"[٩٩]. "كمـا أصدر الحزب في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٩ تعليمات إلى منظمات الألوية تضمنت ما يلي:

١- تشكيل خلايا عمالية صرفة مفصولة تنظيمياً عن بقية العناصر، وتوكل مهمة تنظيمها إلى خيرة العناصر، على أن تكون خالية من النفسية البرجوازية.

٢- دفع جميع الأعضاء من الطلاب إلى بث الوعي السياسي الثوري بين جماهير الطـلاب، بالخطابات وغيرها، بصورة جماعية مكشوفة ومحاسبتهم.

٣- تشكيل "لجان فلاحية ثورية" من العناصر البروليتارية أو الفلاحين المعدمين، على أن يسند إليها أمر قيادة بقية الفلاحين.

٤- رفع شعار "أرادوها حرب إبادة، فلتكن حرب إبادة" وتطبيقه بكل صرامة وشدة"[١٠٠].

ورفع الحزب شعار الدعوة إلى تشكيل "جبهة بروليتاريـة ثوريـة" تضـم بعـض الأحـزاب الشيوعية في الوطن العربي (العراقي، السوري، اللبناني، الفلسـطيني الموحـد) تكـون نـواة لجبهة واسعة تضم جميـع أقطـار الشـرق الأوسـط. وفي رسـالة بعثهـا الحـزب في ٣٠ كـانون الثاني١٩٤٩الى اللجنة المركزية للحزبين الشيوعيين السوري واللبناني أوضح فيها أن هـدف الجبهة إنجاز "الثورة الديمقراطية البرجوازية التي تمر بها الآن جميع هذه الأقطار على وجه الإطـلاق، الـتي هـي جـزء أساسـي وجـوهري وخطـوة أولى لا بـد منهـا، في سـبيل الثـورة البروليتارية ودكتاتورية البروليتاريا"[١٠١].

---

٩٩ حميدي، عباس جعفر. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٣٧٠.

١٠٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٧٨.

١٠١ المصدر السابق نفسه. ٣٧٩.

إن هذه النداءات النارية جاءت في فترة تعاني الحركة الشعبية من جزر متفاقم وتجسد تطرفاً يسارياً صبيانياً عاجزاً عن رؤية حقائق الوضع ومتسماً بالهروب إلى أمام، مما ساعد على تحميل الحزب وقياداته ضربات جديدة وتصفيات غير قليلة. إذ بقدر ما كانت الحركة في جزر، كانت قيادات الحزب الشابة وقليلة المعرفة والخبرة والوعي الفكري تصعد من خطابها السياسي وتوعد بما ليس في مقدورها القيام به. لقد مر الحزب الشيوعي في هذه الفترة بمحنة كبيرة كلفته الكثير من رفاقه وأصدقاء الحزب، كما عقدت العلاقة مع القوى السياسية الوطنية الأخرى.

استمرت وزارة نوري السعيد في إعادة محاكمة فهد ورفاقه. وحكم المجلس العرفي العسكري على فهد وزكي بسيم وحسين الشبيبي بالإعدام. وفي صباح يوم ١٤ و١٥ شباط/ فبراير١٩٤٩ نفذ حكم الإعدام بهم علناً وبقيت جثثهم معلقة، كما كان يفعل كل المستبدين الذين حكموا العراق واستباحوا دماء المعارضين لسياساتهم والمناضلين في سبيل الحرية والعدالة الاجتماعية.

اتسم الأشخاص الذين تسلموا قيادة الحزب في الفترة الواقعة بين ١٩٤٧–١٩٤٩ بخصائص معينة نشير إلى بعضها في أدناه:

- كانوا من الشباب المتحمس والمؤمن بالقضية أكثر مما هو مستوعب لها ومقتنع بها.
- كما كانت تجاربهم ومستوياتهم الفكرية والسياسية محدودة وعاجزة عن إدراك التعقيدات في الوضع القائم حينذاك والسبل العملية لمعالجتها.
- ولعب المركز الحزبي دوره في إثارة الصراع بين بعض القياديين التي أدت إلى ارتكاب جملة من الأخطاء التي ساعدت على إضعاف الدور القيادي للمجموعة وإلى تعريضهم لمصاعب غير قليلة.
- ولكن كانت الخصلة الإيجابية عندهم، وقبل سقوط البعض منهم، أنهم أبدوا استعداداً لتسلم المهمة والسير بها خطوات نحو الأمام بغض النظر عن إمكانياتهم وقدراتهم القيادية.

- وكان الحماس الذي تميز به أغلب العناصر القيادية وكوادر وأعضاء الحزب حينذاك من جهة، وضعف المستوى الفكري والوعي السياسي للغالبية العظمى منهم من جهة ثانية، قد دفعا بهم إلى اتخاذ مواقف سياسية متطرفة وشديدة التأثير على مجرى سير العملية الثورية في العراق.
- كما لا بد من النظر إلى دور فهد في قيادة الحزب والوثبة من داخل السجن من زاويتين مختلفتين، وهما:

– لم يترك دور فهد لهم فرصة اتخاذ القرارات بمفردهم وفي ضوء رؤيتهم للأحداث، إذ كانت رسائله لا تتوفر فيها المرونة، بل كانت في الغالب الأعم على شكل أوامر وقرارات للتنفيذ لا للنقاش، وعندما تجرأ البعض منهم إبداء بعض الملاحظات بشان مواقف وقرارات معينة أرسلها لهم للتنفيذ، جاء النقد لهم شديداً وتقريعاً قاسياً لم يساعدهم على تعزيز الثقة بالنفس وبالمواقف التي اتخذونها والتعلم الواعي من الأخطاء التي يمكن أن يرتكبوها في مجرى العمل، إذ أنهم كانوا في المعركة ذاتها وليس خارجها، في حين كان السجناء خارج المعركة وبعيداً عن أحداثها، إلا من خلال الأخبار التي كانت تصلهم عبر الزيارات أو عبر بعض التقارير الحزبية. لقد كانت طريقة فهد في التعامل مع القيادات الجديدة لا تساهم في إزالة روح الاتكالية لديهم على قيادته أو تعزيز الثقة بأنفسهم وبقدرتهم على قيادة الحزب.

– وفي الوقت نفسه ساعدهم ذلك التدخل، ولو لفترة قصيرة، على تجنب أو تقليص بعض الأخطاء المحتملة في نشاطهم[١٠٢].

---

١٠٢ في عام ١٩٨٢ وقعت أحداث پشت آشان في كردستان العراق حيث شنت قوات البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني في كردستان العراق حملة عسكرية مفاجئة ضد قوات الأنصار التابعة للحزب الشيوعي العراقي وأنزلت بأنصار الحزب الشيوعي خسائر بشرية فادحة، كما اعتقلت مجموعة كبيرة منهم. وكان في الأسر كريم أحمد الداوود، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، وأحمد باني خيلاني، عضو اللجنة المركزية للحزب. أبدى كريم أحمد وأحمد باني خيلاني استعداديهما للتفاوض مع قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني ووافقا على الشروط التي فرضها عليهما

• إن التجارب المنصرمة تؤكد خطأ أخذ زمام القيادة من داخل السجن أو من خارج البلاد، مهما كانت تعقيدات الوضع الداخلي، بل لا بد من ترك العناصر التي تتسلم المسؤولية تأدية المهمات التي على عاتقها بالإمكانيات الفكرية والسياسية المتوفرة لديها دون تحميلها مهمات أكبر وأوسع وأعلى من طاقتها الفعلية من الناحيتين النظرية والعملية. وأن وجود قياديين في السجن أو في الخارج يفترض أن تمارس دور المستشار والمساعد في اتخاذ القرارات المطلوبة في الفترات المختلفة ووفق الظروف الملموسة التي يمر بها المناضلون في خضم النضال الذي يمارسونه يومياً، فأهل مكة أدرى بشعابها.

• إن متابعة أحداث وثبة كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٨، وكذلك المواقف السياسية المختلفة على امتداد الفترة التي نحن بصدد البحث فيها، يدرك تماماً بأن القوى السياسية العراقية كلها، سواء كانت قوى المعارضة أم النخب الحاكمة بشكل خاص، لم تدرك بأن السياسة كانت وستبقى "فن الممكنات"، فهي علم وفن إدارة الصراع وسبل تحقيق النصر الممكن من هذا الطرف أو ذاك. فالجدير بالملاحظة إن الحكومة العراقية لم تدرك في حينها أهمية تأجيل عقد المعاهدة، بل كانت تسعى إلى فرضها مهما كان الثمن غالياً وربما تحت

نيابة عن قيادة الحزب الشيوعي العراقي مقابل إطلاق سراحيهما وبقية الأسرى. اعتبرت قيادة الحزب الشيوعي هذا الاتفاق مخلاً وغير مقبول ليس بسبب شروطه فحسب، بل بسبب عقده من قبل قياديين كانا في الأسر ولا يحق لهما التعبير عن إرادة الحزب وموقفه إزاء الأحداث أو إزاء عقد أي اتفاق مع الطرف الثاني. وكان موقف قيادة الحزب صحيحاً. وكان على العضوين في قيادة الحزب أن يدفعا بالمفاوضات صوب قيادة الحزب وأن لا يتحملا مسؤولية عقد اتفاقية مع الطرف المنتصر وهما في الأسر، في حين كان في مقدور قيادة الحزب أن تتولى ذلك. ورغم تباين الأوضاع والظروف في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ من جهة، والأوضاع والظروف في عام ١٩٨٢ من جهة أخرى، فأن التعامل كان واحداً، فمن هو بالسجن لا يجوز له التحدث باسم الحزب أو التفاوض أولاً، كما لا يجوز قيادة الحزب من السجن ثانياً. وجدير بالذكر أن المعارك التي جرت في پشت آشان قد شارك فيها إلى جانب الحزب الشيوعي العراقي كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني اللذين تحملا خسائر كبيرة أيضاً، علماً بأن الأجواء كانت متوترة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والأحزاب الثلاثة قبل ذاك، وكان الهجوم رغم القول بكونه جاء مفاجئاً إلا أنه كان متوقعاً . ك. حبيب

ضغط متزايد من الجانب البريطاني بسبب اقـتراب موعـد انتهـاء المعاهـدة الـتي حـددت في حينها بـ ٢٥ عاماً. وفي المقابل كانت المعارضة السياسية ترفض المعاهدة بالكامل ولا ترى مجالاً للمساومة على ذلك. ونشأ عـن ذلـك تصـلب شـديد في المواقـف، وغـاب عـن الطـرف الحكومي بشكل خاص أنها غير قادرة على فرض اتفاقية يرفضـها الشـعب، ولكـن غـاب في الوقت نفسه عن قوى المعارضة السياسية أن ميزان القوى لا يسـمح لهـا بإلغـاء المعاهـدة، رغم إلغاء المعاهدة الجديدة التي كان يراد عقدها لتحل محـل المعاهـدة القديمـة، إذ لم يكـن ميزان القوى في الداخل حتى ذلك الحين يسـمح بتغـيير وزاري لصـالح القـوى الديمقراطيـة، ولكنه لم يكن يسمح أيضاً بأن تتصرف الحكومة علـى هـوى البريطـانيين وهواهـا بالـذات. وهذا الواقع غير المدرك من جانب الطـرفين قـاد إلى معركـة دمويـة سـقط فيهـا الكـثير مـن القتلى والجرحى. وكانت الحكومة مسـؤولة عـن ذلـك. كـان علـى الشـعب وقـوى المعارضـة خوض النضال ضد المعاهدة الجديدة التي يراد بها تمديد فترة العمل بما هو مجحـف بحـق الشعب العراقي، وكان، كما يبدو، على من يتـولى الحكـم في العـراق أن ينفـذ إرادة الحكومـة البريطانية. وفي هذا الصـدد لا بـد مـن الإشـارة الواضـحة، وبـالرغم مـن مسـؤولية الحكومـة العراقية، تتحمل الحكومة البريطانية المسؤولية الأساسية والمباشرة بسـبب إصـرارها علـى عقد المعاهدة الجديدة، رغم إدراكها بـأن هـذا سـيؤدي إلى سـقوط ضـحايا بشـرية وخسـائر ماديـة. إن الإشـارة إلى هـذه الحقيقـة تعـني: أن الشـعب العراقـي يفـترض فيـه أن يطالـب الحكومة العراقية، التي ستصـل إلى السـلطة وتقـيم حيـاة ديمقراطيـة ودسـتورية تسـتجيب لإرادة الشعب وتعمل في إطار الحرية والديمقراطية، وتسـتند بحـزم وثبـات إلى مبـادئ لـوائح حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بمطالبة بريطانيا بما يلي:

* الاعتذار للشعب العراق عما لحق به من أذى وضحايا وخسائر بشرية وماديـة وماليـة مـن جراء السياسات التي مارستها في العراق أثناء فترة الانتداب وما بعـدها حتـى خروجهـا من العراق في عام ١٩٥٨.

* أن تدفع للعراق ولعائلات الشهداء تعويضات مالية مناسبة عن كل الذي تسببت بـه مـن خسائر بشرية ومادية ومالية في العراق.

ويمكن في ختام هذه الفقرة أن نشير إلى أن وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨ حققت نجاحاً جزئياً حين منعت المصادقة على معاهدة بورتسموث، ولكنها لم تستطع إنجاز بقية الأهداف، ومنها إلغاء معاهدة ١٩٣٠، بل استمر العمل بها بعد أن فشل الحكم، ومعه بريطانيا العظمى، في فرض البديل الجديد، في حين كانت الغاية أساساً هي التخلص من معاهدة ١٩٣٠. كما لم تستطع حركة المعارضة فرض الحياة الديمقراطية واحترام الحياة الدستورية من جانب البلاط الملكي والنخبة الحاكمة، إذ لم يكن ميزان القوى يميل تماماً لصالح المعارضة، خاصة وأن قوى سياسية مؤثرة في صف المعارضة، ومنها بعض القوى القومية، كانت تخشى تصاعد الحركة الشعبية وفقدان السيطرة على الشارع، إضافة إلى نشوب خلاف في صفوف المعارضة بشأن الموقف من قرار تقسيم فلسطين وبدء الحكم بالضرب على نغم الحرب ضد اليهود وإرسال قوات عراقية إلى هناك وضرورة حماية مؤخرة الجيش العراقي. واستثمرت النخبة الحاكمة هذا الوضع لتقوم بحملة إرهابية شرسة وشديدة الوطأة ضد المعارضة السياسية، إذ أنها لم تكتف بتنظيم حملة اعتقالات واسعة وزج عدد كبير من السياسيين في السجون أو تنفيذ أحكام الإعدام بحق قادة الحزب الشيوعي العراقي فحسب، بل صادرت البقية الباقية من بعض الحريات الديمقراطية التي كانت قد أجبرت على رفع القيد عنها لفترة معينة وتمتعت بها بعض الأحزاب السياسية حينذاك.

الفصل الثالث

سياسات ومواقف الحزب الشيوعي العراقي إزاء بعض القضايا الداخلية والعربية

المبحث الأولً: المسألة الكردية في العراق

شكلت المسألة الكردية إحدى القضايا الساخنة في السياسة العراقية على امتداد الفترة الواقعة بين سقوط الولايات الثلاث، التي كانت تحت الهيمنة العثمانية، بغداد والبصرة والموصل حيث كانت الولاية الأخيرة تضم إليها كردستان الجنوبية، تحت السيطرة البريطانية ومن ثم اعتبارها جزءاً من الدولة العراقية الملكية التي تأسست عام ١٩٢١، وبين سقوط النظام الملكي في عام ١٩٥٨. وعلى امتداد الفترة موضوع البحث خاض الشعب الكردي في كردستان العراق نضالات شاقة وقدم تضحيات غالية وكبيرة من أجل تحقيق الديمقراطية في العراق والحقوق القومية العادلة لكردستان العراق. كما تمتع الشعب الكردي بشكل عام بتأييد واسع من جانب الفصائل الديمقراطية والقوى اليسارية على وجه الخصوص في الحركة الوطنية العراقية. وارتبط نضال الشعبين الكردي والعربي والأقليات القومية والدينية الأخرى من أجل الاستقلال والسيادة للعراق والديمقراطية والمساواة لمواطنيه بغض النظر عن القومية والجنس واللغة والدين والطائفة التي ينتمي إليها الإنسان العراقي. ولكن هذه المساواة المدنية العامة في الحقوق التي تتضمنها كل الدساتير الديمقراطية الحديثة منذ الثورة الفرنسية التي نادت بشعاراتها الثلاثة الشهيرة "الحرية والإخاء والمساواة" ما كان لها أن تعوض الشعب الكردي عن حقوقه القومية العادلة في كردستان العراق.

كان للحزب الشيوعي العراقي منذ أوائل تأسيسه موقفاً واضحاً من المسألة الكردية طرحته قيادة الحزب في جريدة الحزب المركزية "كفاح الشعب" في النصف الأول من عام ١٩٣٥، حيث ورد في المطلب الأول ضمن مجموعة من المطالب الأساسية لتلك المرحلة ما يلي:

" (١) طرد المستعمرين، وضمان حرية الشعب والاستقلال الكامل للكرد وضمان الحقوق الثقافية... لكل الأقليات العراقية"[١٠٣].

ومع أن الحزب الشيوعي لم يلغ هذا الشعار في أي من وثائقه اللاحقة، فأن بيانات وصحافة وتقارير الحزب لم تكرر طرح مرة أخرى. واتخذ الكونفرنس الأول ١٩٤٤، وكذلك المؤتمر الوطني الأول للحزب ١٩٤٥، موقفاً آخر بشأن المسألة الكردية يختلف عن الموقف الأول لعام ١٩٣٥. وورد هذا الموقف في وثائق المؤتمر ونشرته جريدة القاعدة، الناطقة باسم الحزب، في عام ١٩٤٥.

وعند إجراء مقارنة بين برنامج الحزب الشيوعي العراقي وبرامج الأحزاب الشيوعية الأخرى في الدول التي توزعت كردستان عليها وفق معاهدة سايكس – بيكو (١٩١٦) البريطانية –الفرنسية والتي هي– حسب تسلسل سعة مساحة أجزاء كردستان وكثافة السكان الكرد تكون تركيا، إيران، العراق وسوريا وبعض المناطق السوفييتية سابقا على التوالي، يجد الإنسان بأن الحزب الشيوعي العراقي كان وما يزال الحزب الأول والوحيد الذي أبدى اهتماما استثنائيا ومبكراً واتخذ موقفاً سليماً بخطوطه العامة من هذه المسألة القومية التي شهدت تعقيدات أكثر في مجرى النصف الثاني من القرن العشرين. ففي المادة العاشرة من الميثاق الوطني الذي أقره الكونفرنس الحزبي الأول في العام ١٩٤٤ يجد القارئ ما يلي:

---

١٠٣ كفاح الشعب. العدد الثاني. ١٩٣٥. في: بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ٩٠.

* أنجز هذا الفصل كجزء من كتاب خاص تحت عنوان "فهد والحركة الوطنية في العراق" من الكاتبين كاظم حبيب وزهدي الداوودي ونشر في عام ٢٠٠٣ عن دار الكنوز الأدبية في بيروت.

"نناضل في سبيل أيجاد مساواة حقيقية في الحقوق للأقلية القومية الكردية مع مراعاة حقوق الجماعات القومية والجنسية الصغيرة كالتركمان والأرمن واليزيدية"[١٠٤].

وجرى تطوير هذه الموقف ثانية، رغم عدم تناوله خصوصية المسألة الكردية، مع تصاعد وتنامي الحركة القومية الكردية بمرور الزمن. ففي التقرير الذي ألقاه فهد في المؤتمر الوطني الأول عام ١٩٤٥، وفي مجرى تحليله واقع المنافسة على المصالح في المنطقة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حذر الحركة الكردية من الانجرار وراء الوعود الاستعمارية، إذ كتب يقول:

"وأمر آخر خطير أود تنبيه حزبنا إليه هو التنافس الاستعماري في بلادنا بين الإنكليز والأمريكان. إن التنافس الاستعماري الأمريكي الذي ظهر منذ أكثر من سنة بشكل اقتصادي – الاستحواذ على مصادر نفطية في بلاد العرب – ثم الدفاع عن القضية الصهيونية يظهر الآن بشكل جديد. فالأمريكان يريدون الآن أن يوجدوا لهم قاعدة اجتماعية في العراق. يريدون أن يستغلوا وضع الكرد ويجعلوا منهم قاعدة اجتماعية لهم. لقد جاء العراق مؤخرا المستر هارولد الصحافي الأمريكي وأخذ هذا يتصل بالشخصيات الكردية وبدأت المساومات بينهم وبينه وبدأ يعطي الوعود الاستعمارية للكرد بتوحيد المناطق الكردية وما أشبه.

إننا ننبه إخواننا الكرد إلى أن قضيتهم الوطنية مرتبطة بقضية العراق التحررية وأن حرية الكرد في العراق لا تأتيهم عن طريق الوعود الاستعمارية من هذا المستر أو ذاك بل بالنضال المشترك مع العرب من أجل استكمال استقلال العراق.

إن حزبنا يدعو إلى الصداقة العربية الكردية، إلى النضال المشترك من أجل قضية العرب والكرد على السواء"[١٠٥]. (الحروف الداكنة من وضع فهد)

نلاحظ أن الموقف هذه المرة يختلف اختلافاً واضحاً عما سبق ذكره قبل عام، حيث يعالج فهد المسألة الكردية هذه المرة كقضية وطنية كردية خاصة لها أبعادها وامتداداتها

---

١٠٤ يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. النظام الداخلي. مصدر سابق. ص ١٣٥.

١٠٥المصدر السابق نفسه. تقرير الرفيق فهد حول الوضع العالمي والداخلي. ص ١٤٤.

الخارجيـة وخطـر اسـتغلالها مـن قبـل الاسـتعماريين علـى وحـدة العـراق ونضـال الشـعبين المشترك.

ويضع فهد خطة، ليس من أجل التحرك الدعائي، بل التنظيمي أيضاً في صفوف الكرد، وهكذا نرى بأن النظام الداخلي الصادر عن نفس المـؤتمر، يتطـرق إلى هـذا الموضـوع كمـا يلي:

"المادة–٦–إن الحزب الشيوعي العراقي متكون من المنظمات الشيوعية التالية:

فرع الحزب الشيوعي العراقي الكردي (في دور التكوين).

فرع الحزب الشيوعي العراقي الأرمني.

لجنة بغداد المحلية وملحقاتها.

لجنة المنطقة الجنوبية المؤلفة من ثلاث لجان محلية في ثلاثة ألوية.

اللجان التابعة مباشرة للجنة المركزية.

اللجان المحلية ومنظمات المدن الممثلة في مؤتمر الحزب الوطني الأول.

الأعضاء الحزبيين في الأماكن التي لا توجد فيها منظمات حزبية"[١٠٦].

ونرى أنه رغم كـون التنظـيم الكـردي كـان في دور التكـوين، إلا أنـه أعطـاه الأوليـة في الترتيب. والسبب نجده في الباب الثالث، المادة–٢٧– من نفس النظام الداخلي:

"فرع الحزب الشيوعي العراقي": بالنظر لما يلابس ظروف الكرد والأرمن من اخـتلاف لغاتهم مع لغة الأكثريـة العراقيـة ولاخـتلاف البيئـة والوضـع الجغـرافي عنـد الكـرد ولغـرض توسيع الحركة الثورية بـين الجمـاهير الكرديـة والأرمنيـة وجرهـا للنـزول إلى ميـدان التحـرر الوطني جنبا إلى جنب مع العرب الـذين يؤلفـون الأكثريـة في القطـر، يؤلـف كـل مـن الكـرد والأرمن (في المستقبل التركمان والآثوريين) فرعا للحزب الشيوعي العراقي، ولكل مـن هـذه

---

١٠٦ يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. النظام الداخلي لحزب الشيوعي العراقي. مصدر سـابق. ص ١٥٨.

الفروع خططه السياسية والتعبوية التي لا تتعارض وخطط الحزب العامة ونظامه الداخلي الخاص الذي يستمد أصوله من هذا النظام مطبقة على ظروف ذلك الفرع، ولكل من هذه الفروع جريدته التي هي لسان حاله"[١٠٧].

ولم يرد في التقرير السياسي الذي قدمه فهد إلى المؤتمر الأول (الكونفرنس) في عام ١٩٤٤ أي ذكر للقضية الكردية والمشكلات التي كانت تواجه الشعب الكردي، وكانت المعالجات عامة تمس الشعب العراقي بكل قومياته وأديانه ومذاهبه، علماً بأن الوضع في كردستان في فترة الحرب العالمية الثانية لم يكن هادئاً، إذ كانت منطقة بارزان في نضال وتحرك مستمرين. وفي المؤتمر الوطني الأول الذي عقد في عام ١٩٤٥ تطرق فهد في تقريره السياسي إلى القضية من منطلق التحذير للقوى الكردية من الاعتماد على القوى الإمبريالية في نضالها من أجل حقوقها، وهو ما أشرنا إليه سابقاً. ولكن الكونفرنس والمؤتمر صاغا مسألتين في ما يخص الشعب الكردي دون أن يحصل حولهما نقاش، إحداها تضمنها الميثاق الوطني، والثانية تضمنها النظام الداخلي للحزب. ولم ينشر فهد مقالات كثيرة أو يتعرض كثيراً للمسألة الكردية. إلا أن المقالات التي تطرق فيها للمسألة الكردية، وهي قليلة، كانت تشهد عملية تطور تدريجي وتحسين الصيغ المطروحة بشأنها، رغم أنها لم تصل إلى حد طرح الموقف الماركسي بشأن القوميات والأقليات القومية، أي الحق في تقرير المصير.

جاء في المذكرة التي وجهها فهد باسمه، باعتباره السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي بتاريخ ٢١-١١-١٩٤٥، ما يلي: إلى رئيس الدولة العراقية ومجلس الأمة، رؤساء الدول الكبرى، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، بواسطة سفرائها ووزرائها المفوضين في بغداد، رؤساء الدول العربية، مصر، سوريا، ولبنان. بوساطة ممثليها في بغداد، احتجاج الحزب ضد الحكومة العراقية وضد حليفتها بريطانيا العظمى لسلوكهما المخالف والبعيد كل البعد عن القواعد والمبادئ الديمقراطية، حيث منح فهد القضية الكردية اهتماماً خاصاً، إذ كتب يقول:

---

١٠٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٠.

"موقفنا من الشعب الكردي: إن الحكومة العراقية تصم آذانها من شكاوى الشعب الكردي وطلباته في الإصلاح. إنها تدع الجوع يجتاح قراهم، تحبس عنهم حقوقهم الدستورية (كما تحبسها طبعا عن الشعب العربي) لا تهتم بأمر تثقيفهم كما يريدون ولا بأمر رفع مستواهم الاقتصادي وغيره، تغمض عينها وتصم آذانها عن نشاط عملاء الاستعمار ودعايتهم بين الكرد وتقوم هي بنفسها بمثل ذلك النشاط والدعاية وتشجع الروح الشوفينية عند العرب وخصوصا بين أفراد الجيش ثم تسوق الجيش والشرطة في (حملات تأديبية) كما تسميها ضد القبائل الكردية ثم تحولها إلى حملات تأديبية ضد الشعب الكردي بأسره وبصورة خاصة ضد طالبي الإصلاح الديمقراطي فتنشر الإرهاب وتعلن الأحكام العرفية وتملأ السجون بالمواطنين الكرد كما هو جار الآن في المناطق الكردية. (الحروف الداكنة من وضع فهد–المؤلفان) إن سلوك الحكومة العراقية وحليفتها الحكومة البريطانية تجاه الشعب الكردي لا تتفق وأبسط مبادئ الحق والعدالة ومنافية لحقوق الكرد الذين يؤلفون ربع سكان العراق ولهم الحق في التمتع بالحريات الدستورية والديمقراطية وبحرياتهم الشخصية وبحرمة قرآهم وبيوتهم ولهم كذلك أن يطالبوا ويسعوا لرفع مستواهم الاقتصادي والثقافي والصحي والاجتماعي، فمحاولة الحكومة العراقية حكم الشعب الكردي بالعنف والاكراه، ومنعه عن المطالبة بحقوقه أمر لا يتفق ومصلحة الوحدة الوطنية التي ينشدها الشعب العراقي–عرباً وكرداً– ومخالفة تماما لتصريحات قادة الأمم المتحدة المحبة للحرية وللمبادئ التي حاربت وضحت من أجلها الشعوب"[١٠٨]. ويختتم المذكرة بالمطالب التالية:

"(١) إلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية، والمحاكم العرفية والإدارية، التي تقيد حريات المواطنين.

(٢) إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، عسكريين ومدنيين، أولئك الذين اتهموا بالشيوعية أو الوطنية بمفهومها الصحيح والذين اعتقلوا بحوادث حركة بارزان وغيرها.

---

١٠٨ المصدر السابق نفسه. مذكرة الحزب الشيوعي العراقي إلى رئيس الدولة العراقية ومجلس الأمة. بتاريخ ١٩٤٥/١١/١٢. ص٣١٤/٣١٥.

(٣) نظام حكم ديمقراطي"[١٠٩].

يلاحظ المتتبع بأن موقف الحزب بقيادة فهد من المسألة الكردية، بغض النظر عن نوعية المطالب والحلول، قد اتخذ في كل مرة نوعية جديدة متطورة. إذ حلت عبارة الشعب الكردي محل الأقلية الكردية، وعبارتي الوحدة الوطنية والأخوة العربية–الكردية وضعتا إلى جانب الاستقلال الوطني، كما دخل مطلب إطلاق سراح المشاركين في حركة بارزان، ضمن المطالب الرئيسية. ورغم كل ذلك بقيت المطالب لا تخرج عن إطار المساواة المدنية مع باقي المواطنين العراقيين، دون الالتفات إلى مسألة حق الكرد في الحكم اللامركزي أو الذاتي، رغم إقرار المذكرة بأن الكرد يشكلون ربع سكان العراق، ورغم إقرار النظام الداخلي بوجود خصوصية بيئية وجغرافية ولغوية للكرد، والتي تعني في الواقع خصوصية قومية.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن طبيعة الحكم في العهد البائد، كانت مزيجا من الكوسموبوليتية المضببة والقومية، لكنها كانت أقل شوفينية وتعصباً قومياً ودينيا وطائفياً من الحكومات التي وصلت إلى دست الحكم منذ انقلاب ٨ شباط/فبراير من عام ١٩٦٣. وكان التمييز موجوداً بين العرب والكرد وبين المسلمين والمسيحيين أو غيرهم، أو بين الطوائف الدينية في الإسلام، إلا أن النظام كان يحاول تحقيق بعض الموازنة لتفادي السقوط في هوة العنصرية والتعصب الديني المقيت. وكان الولاء المطلق للتاج وسياسة الحكم كفيل بإيصال البعض من مختلف القوميات والأديان والطوائف إلى المراتب العليا في أجهزة الدولة المختلفة. ولكن يفترض أن لا ينسى الإنسان، وبعد مرور سنوات طويلة على تلك السياسة، بأن الحكم كان قد فتح نافذة ضيقة للكرد وغيرهم في الكلية العسكرية وكلية الشرطة أو في أجهزة الأمن أو في السلك الدبلوماسي، أو حتى في الوظائف العليا في الدولة. إذ كانت نسبتهم محدودة جداً بالقياس إلى نسبتهم إلى إجمالي السكان في العراق. وشمل التمييز الجوانب الدينية والطائفية أيضاً. وكانت خللا كبيرا في السياسة العراقية، ولكنها،

---

١٠٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٢/٣٢٣.

مع ذلك، كانت اقل قسوة مما مارسته الحكومات اللاحقة، رغم أن الحكم الملكي قدم النموذج السيئ في التعامل مع القوميات الأخرى غير العربية والأديان الأخرى غير الإسلامية والطوائف الأخرى غير السنية، وبالتالي هو الذي بدأ السير في درب التمييز بين الناس. إن مجرد المطالبة بمساواة الكرد والأقليات القومية والدينية بالعرب أمام الدستور وبالواقع العملي لم يكن حلا ملموسا للحركة الكردية التي كانت قبل عقدين من ذلك التاريخ تطمح في تشكيل دولتها الكردية والتي سبق أن تطرقنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب. ويبدو أن هذه الحقيقة كانت واضحة أيضاً لفهد، إذ أنه لم يقل اعتباطا: (تحبس عنهم –أي عن الكرد– حقوقهم الدستورية (كما تحبسها طبعا عن الشعب العربي)". ولعل هذا الموقف كان من بين الأسباب التي جعلت جمهرة من الكرد تنظر إلى الحزب بحذر ولا تجد موقعاً لها في داخل الحزب حتى ذلك التاريخ. كما لعب موقف الحزب من احتكار التسمية بالحزب الماركسي أو الحزب اللينيني أو الشيوعية، تمسكاً بالخط الأممي الرافض لكل تبني من قوى أخرى للماركسية والشيوعية معتبراً إياهما حكراً له، دوراً بارزاً في خوض صراعات غير قليلة وحادة مع قوى سياسية كردية شكلت تنظيمات لها باسم الماركسية أو الشيوعية، أدت إلى نتائج سلبية، بما فيها حل تلك التنظيمات واندماجها بأحزاب سياسية أخرى، منها الحزب الديمقراطي الكردي أو الحزب الشيوعي العراقي ذاته. ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على الجماعات الكردية، بل شملت الجماعات العربية أو المختلطة التي تبنت الماركسية أو الشيوعية كقاعدة فكرية وسياسية لنشاطها في الساحة السياسية العراقية، والتي أشرنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب. وكان فهد بطبيعة الحال يقود هذا الصراع ويوجهه، باعتبار أن هؤلاء يتجاوزون على الماركسية والشيوعية وعلى الحزب الشيوعي باعتباره الممثل الشرعي والوحيد للماركسية واللينينية والشيوعية في العراق. ويمكن أن نجد صورة ذلك جلية في "كراس حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" وفي عدد من المقالات الأخرى التي نشرت في صحافة الحزب حينذاك. ونجد هذا الموقف أيضاً في كتابات جميع الأحزاب الشيوعية والعمالية التي انخرطت في عضوية الأممية الثالثة وتبنت

الماركسية اللينينية. وكانت رؤية قاصرة ذات مضمون احتكاري إقصائي لا يعترف بـالآخر وبحقه بتبني ما يراه مناسباً.

وانطلاقـا مـن فهمـه لأبعـاد القضـية القوميـة الكرديـة وامتـداداتها في أجـزاء كردسـتان الأخرى والتجارب التاريخية السيئة التي حولت في فترات كثيرة هـذه القضـية الحساسـة إلى لعبة بأيدي الدول العظمى لتحقيق مصالحها الخاصة في المنطقة، واقترانـاً بمـا يحملـه ذلـك من مخاطر جمة على وحدة الدولة العراقية الناشئة، أبدى فهد اهتمامـه الملمـوس بالمسـألة الكردية ونظر إليه وفق خلفية نظرية وتاريخيـة وضـمن عمليـة بلشـفة ووحـدة الحـزب علـى المستوى العراقي في إطار الحل اللينيني للمسألة القومية. ولم يكن مصيباً في ذلك.

عالج فهد هـذه المسـألة المعقـدة في مقـالتين مفصـلتين، الأولى بعنـوان: "كيـف حـل السـوفييت المشـكلة الوطنيـة؟" والثانيـة بعنـوان: "الحـل الاشـتراكي للمسـألة الوطنيـة". وكانت المساهمتان ضمن مقالة أوسع كتبـت تحـت عنـوان: "الـذكرى السادسـة والعشـرون لثـورة أكتـوبر الاشـتراكية المجيـدة. تحيـة الحـزب الشـيوعي العراقـي إلى شـعوب الاتحـاد السوفييتي"[١١٠].

بدءاً لا بد من الإشارة إلى أن المقصود بالمشكلة الوطنية عند الحزب وفهد هي المشكلة القومية، ذلك أنه يكتفي فهد بذكر مفهوم (الوطنية) في العنوانين فقـط. ويقـول: "اسـتمرت المشكلة القومية مشكلة معقدة لا تقبل الحل بالرغم من كثرة الوصـفات الـتي قـدمها أطبـاء الاجتمـاع فمـنهم مـن قـال بوجـوب إدمـاج القوميـات الصـغيرة والقوميـات التابعـة عمومـا بالمتروبول. وعلى هذه السياسة تمشـت روسـيا القيصـرية محرمـة علـى الأقـوام المتعـددة استعمال لغاتها في المدارس والمؤسسـات كافـة، وعمـدت إلى تنصـير بعـض أطفـال اليهـود وغيرهم محاولة بذلك تنسية تلك الشعوب قوميتها وطمس معالم تاريخها وثقافتهـا القوميـة، وعلى هذه الطريقة تمشت الدولة العثمانية بعد إعلان الدستور محاولة تتريـك العـرب والكـرد

---

١١٠ المصدر السابق نفسه. الذكرى السادسة والعشرون لثورة أكتوبر الاشتراكية المجيـدة. ص ٣٣٧٧- ٣٩٣.

بفتح بضعة مدارس لهم لتدريسهم اللغة التركية الحالية. وحكومة إيران تتمشى على تلك السياسة تجاه الكرد وتجاه الأقليات القومية التي تبقت تحت ظل حكمها، وأتبعت فرنسا هذه السياسة في شمال أفريقيا كما أتبعتها ايطاليا في طرابلس وبرقة مضيفة إليها سياسة إفناء سكان البلاد الأصليين وإحلال إيطاليين محلهم، وبالرغم من وسائل الإرهاب الوحشية التي استعملت لتنفيذ هذه السياسة فإنها لم تستطع تحويل العرب أتراكا ولا أفرنسيين ولا طليانا. ولم تحول التتر روسيا ولا الكرد أتراكا وسوف لا تستطيع تحويلهم عربا"[١١١].

وبعد أن يتطرق فهد إلى سياسة "القوميين" العراقيين الذين يسميهم بخدام هتلر، وكيف أنهم يريدون تطبيق نفس السياسة في العراق وذلك بتصفية العناصر غير العربية والتخلص منها، يعرج إلى الحل "الاشتراكي" فيكتب قائلاً: "أما "الحل الاشتراكي" الذي جاء به أبطال الأممية الثانية لحل المسألة القومية فينحصر في إعطاء القوميات الأوروبية المحكومة حقها في الاستقلال الثقافي واستعمال لغاتها، أما شعوب المستعمرات فيجب أن تبقى مستعمرات، حتى في ظل "نظامهم الاشتراكي العتيد"، وحجتهم في ذلك أن الاشتراكية تقوم على الصناعة والصناعة تحتاج إلى الخامات وهذه الخامات موجودة في المستعمرات إذن فلا مفر من بقاء المستعمرات في حوزة الدول الامبريالستية التي ستتحول فيما بعد إلى الاشتراكية"[١١٢]. ولم يكن فهد بحاجة إلى كبير عناء ليبرهن على صحة ما يقوله في هذا الصدد، إذ أن سياسات حكومة العمال في بريطانيا إزاء مستعمراتها، سواء في الهند أم أفريقيا، التي لم تختلف عن سياسية حزب المحافظين، وكذلك سياسات الفرنسة التي مارسها الحزب الاشتراكي الفرنسي إزاء الدول المغاربية، في الجزائر على نحو خاص، وبشكل أخف في كل من تونس والمغرب، على سبيل المثال لا الحصر تؤكد ذلك. إلا أن أحزاب الاشتراكية الديمقراطية، الأممية الثانية، لم تكن دون صراعات في داخلها وكان

---

١١١ المصدر السابق نفسه. الذكرى السادسة والعشرون لثورة أكتوبر الاشتراكية المجيدة. ص ٣٨٦/٣٨٥.

١١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨٧/٣٨٦.

الجناح اليساري منها قد رفض لتلك الاتجاهات اليمينيـة ذات الطبيعـة الاسـتعمارية. ولعـب الانقسام المتواصل والاستقطاب بين الحركة الشـيوعية والحركـة الاشـتراكية دوره البـارز في تعميق وتكريس الاتجاهات اليمينية في الحركـة الاشـتراكية والاتجاهـات اليسـارية في الحركـة الشيوعية، بحيث أصبح اللقاء بينهما مسـتحيلاً. وبـرز ذلـك بشـكل صـارخ ومضـر جـداً في الموقف من صعود النازية الفاشية إلى دست الحكـم في ألمانيـا في عـام ١٩٣٣، حيـث تعـذر تحقيق أي تعاون بين الحزب الشيوعي الألماني والحـزب الاشـتراكي الـديمقراطي الألمـاني، رغم أنهما كانا يمتلكان الأكثرية في الدورة البرلمانية التي سبقت وصـول الحـزب النـازي إلى السلطة في آذار من عام ١٩٣٣.

لقد أصبح الحوار بين الأمميتين أشبه بحوار الطرشان، بعد أن طرح ستالين موضوعته الشهيرة القائلة بأن الفاشـية والاشـتراكية الديمقراطيـة تؤمـان، وهـي مقولـة ليسـت خاطئـة وخطـرة فحسـب، رغـم معرفتنـا بوجـود جنـاح يمـيني شـوفيني في الأحـزاب الاشـتراكية الديمقراطية حينذاك، بل وأدت إلى تعميق الفجوة بين أحزاب الحركـة العماليـة العالميـة ممـا ساعد على استفادة القـوى الأخـرى منهـا. إن نقـد هـذه الحالـة يهـدف إلى تجنـب تكرارهـا والتعلم من هذا الدرس الـثمين الـذي كلـف العـالم الكـثير مـن الضـحايا البشـرية والخسـائر المادية والحضارية الكبيرة. أي يتطلب هذا الأمر منا جميعاً إعادة النظر بالماضي وأحداثه باعتبارها تجربة غنية وقاسية بالنسبة للحركة العمالية العالمية التي لا بد أن تستفيد منهـا في مستقبل الأيام.

ويبدو مفيداً في هذا الصدد أن نشير إلى مثل واحد مهم يجسد أهمية الحوار الهـادئ بـين قـوى الحركـة العماليـة وقادتهـا في الوصـول إلى رؤيـة مشـتركة أو متقاربـة حـول القضـايا المطروحة للحوار دون الغوص بالمهاترات غير المفيدة وغير الضـرورية الـتي تجلـب الضـرر للجميع. في فترة وجود فردريك إنجلز على قيد الحياة وبعد وفاة كـارل مـاركس دار حـوار هادئ ورصين داخل الأممية الاشتراكية حول المسائل الأساسية لنظرية الثورة. ففي أعقاب صـدور كتـاب "الثـورة الاجتماعيـة" لكـارل كاوتسـكي الـذي أكـد فيـه ضـرورة التحضـير

لاستيلاء الطبقة العاملة على السلطة، اعتبره فيكتور أدلر (خياليا). وأما إنجلز فكتب على أثر وفاة ماركس رسالة إلى كارل كاوتسكي يواسيه فيها بمناسبة الوفاة، جاء فيها: "أنتم الشبيبة، يجب أن تتعلموا، كيف تصبرون وتنتظرون. نحن الشيوخ تعلمنا ذلك أيضاً رغم مرارته لنا. كونوا مثلنا"[١١٣].

كان فهد في مقالته السالفة الذكر يتساءل: "كيف نفسر موقف زعماء الدولية الثانية الانتهازي هذا حيال القضية الوطنية؟"[١١٤]. ويجيب عن السؤال بما يلي: "إن موقفهم هذا كان موقفا لا ماركسيا ومعاكسا للاشتراكية إذ أنهم لم يروا أية صلة للقضية الوطنية بالثورة البروليتارية وبالدكتاتورية البروليتارية، لم يدركوا عظم الفائدة من ربط كفاح الشعوب الكادحة في المستعمرات والأقطار التابعة بكفاح الطبقة البروليتارية في الأقطار الصناعية الكبرى ضد العدو المشترك، ذلك لأن الدكتاتورية البروليتارية لم تكن مدونة في قوائمهم"[١١٥].

وإذا كان فهد محقاً في أن كثرة من أحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الدول الرأسمالية المتقدمة أو الدول الاستعمارية قد عجزت عن رؤية العلاقة الجدلية بين نضال الشعوب المستعمرة والتابعة ضد الاستعمار وبين نضال الطبقة العاملة في بلدانها ضد الاستغلال الرأسمالي، فأنه لم يكن مصيباً في موضوع ربط ذلك بدكتاتورية البروليتاريا التي تحولت في الاتحاد السوفييتي إلى دكتاتورية الحزب أو النخبة الحزبية الحاكمة أو دكتاتورية القيادة الحزبية والفرد الواحد ضد الشعب بأسره، ضد من قامت الثورة من أجله وجرى الحديث عن دكتاتورية البروليتاريا لصالحه. إن هذا الجزم القاطع لدى فهد واعتبار عدم ربط القضية الوطنية (القومية) بالثورة البروليتارية وبالتالي بدكتاتورية البروليتارية سياسة لينينية غير ماركسية وموقف انتهازي صرف يعبر عن تبسيط للقضية وفهم مبتسر وضيق

113 Ermers، Max & VICTOR ADLER. Wien - Leipzig 1932. S. 255.

١١٤ يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. مصدر سابق. ص ٣٨٨.

١١٥ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨٨.

للماركسية، إنها موضوعة غير ماركسية بحد ذاتها، ذلك أن ماركس وإنجلز لم يصرحا بمثل هـذا الشـيء ولم يضـعا أي وصـفة جـاهزة لنظريتهمـا. ومـن المعـروف أنهمـا كانـا يغـيران استنتاجاتهما حول مسألة معينـة في ضـوء الظـروف المسـتجدة، دون أن تكبيلـهما قيـود الجمود العقائدي، إذ كانا يحاربانه بشدة. ورغم الاستنتاج الذي توصـلا إليـه والـذي يقـول إنجلز بشأنه في رسالة إلى جيرسون تريو في كوبنهاگن: "إننا، مـاركس وأنـا، مقتنعـان بـأن البروليتاريا لا تستطيع أن تفرض سلطتها السياسية، البـاب الوحيـد إلى المجتمـع الجديـد، بدون ثورة جبارة"[116]. نقول أنهما رغم هذا الاستنتاج الذي استنبطاه من أحداث التـاريخ الدامية، ورغم القمـع الوحشـي لانتفاضـات العمـال مـن قبـل البرجوازيـة، فأنهمـا لم يعممـا اسـتنتاجهما هـذا بشـكل مطلـق علـى كـل زمـان ومكـان، كمـا يحـاول تأكيـد ذلـك مفكـرو البرجوازية خطأ عند تهجمهم على الحركة الشـيوعية. ففـي عملـه الـذي أنجـزه إنجلـز عـام ١٨٤٧ "مبادئ الشيوعية" يطرح السؤال التالي: ما إذا كان بالإمكان إزالة الملكيـة الفرديـة بالطريقة السلمية؟ ويجيب عنه كما يلي: "إنها لأمنية لو تحققت هذه العملية. والشيوعيون هم آخر من يتمرد على ذلك"[117]. ومع أن ماركس وإنجلـز لم يعممـا ذلـك، إلا أن الممارسـة الفكرية والعملية للأحزاب الشـيوعية قـد ربطـت التحـولات المنشـودة صـوب الاشـتراكية في بلدانها بالثورة البروليتارية وبدكتاتورية البروليتاريا، وهي الظاهرة الـتي تسـببت في الكـثير من الإشكاليات على مستوى البلدان الاشتراكية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفي الاتحاد السوفييتي نفسـه ونسـفت الأسـاس المـادي للالتـزام بمبـادئ حقـوق الإنسـان وممارستها فعلاً.

إن الثورة في العصر الذي توصل فيه ماركس وإنجلز إلى موضوعة "الرسـالة التاريخيـة" للطبقـة العاملـة والمعلنـة في "البيـان الشـيوعي" لم تكـن بعـد بروليتاريـة، كانـت الثـورات البرجوازية في أوروبا هي المسألة الآنية. ففي ألمانيا كـان الأمـراء الإقطـاعيون هـم الـذين يقودون السلطة. ورغم وجود بعض الإصلاحات المحدودة، فـإن علاقـات الإنتـاج الإقطاعيـة

116 Marx- Engels. Werke. Bd. 27، S. 326.
117 Ebenda. Bd. 4، S.372.

والإقطاع اللامركزي المشتت كانا ما زالا سائدين. وكانت البرجوازية تطمح إلى إجراء التغييرات البرجوازية عن طريق الإصلاحات. وكانت البرجوازية الصغيرة المرتبطة بالأخيرة أكثر ثورية نتيجة لتطور الرأسمال الصناعي. وأما الفلاحون فإن مصلحتهم كانت تكمن في إزالة العلاقات الإقطاعية، الأمر الذي جعلهم يشكلون موضوعيا إحدى القوى المحركة للثورة. بيد أن القوى الديمقراطية الحاسمة إنما كانت البروليتاريا الفتية التي كانت لا تزال في طريق البلورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهي بوضعها الفتي هذا لم تكن قادرة على قيادة الجماهير الشعبية. وكان الحديث عن الديمقراطية وحق الانتخاب والكفاح البرلماني في تلك الفترة مجرد هراء، ذلك أن النضال الرئيسي كان موجها ضد العلاقات الإقطاعية.

وبتأثير من ثورة شباط/ فبراير ١٨٤٨ في فرنسا، اندلعت في العديد من الدويلات الألمانية في مارس من نفس السنة انتفاضات شعبية. في برلين ألحق العمال والحرفيون والطلاب بقوات النخبة البروسية في ١٨ مارس ١٨٤٨ هزيمة ساحقة، وذلك بعد معارك مريرة من حرب الشوارع. وهجم الثوار على مقرات حكومات الأمراء الإقطاعيين التي تحولت فيما بعد إلى أولى البرلمانات البرجوازية الألمانية. أما حصون وقلاع الإقطاعيين والأمراء فلم تنج من هجوم الفلاحين الثائرين. بيد أن البرجوازية الألمانية أسرعت – قبل أن تتطور الأمور إلى المجرى الذي لا تشتهيه – إلى المساومة مع الأمراء مكتفية بمشاركتها في الحكم.

وفي مثل هذه الظروف الجديدة التي كانت البروليتاريا تحتاج فيها إلى تصور واضح ومتكامل حول دورها في الثورة الديمقراطية – البرجوازية، رسم ماركس وإنجلز استراتيج وتكتيك جديدين، بلوراهما في الوثيقة التاريخية "مطالب الحزب الشيوعي في ألمانيا"، طورا فيها برنامجا ديمقراطيا ثابتا لتحقيق النصر التام للثورة. وتوجهت الوثيقة إلى القوى الديمقراطية مطالبة إياها بإزالة كل أثر للاستبداد الإقطاعي وتحقيق تحول ديمقراطي– برجوازي ضمن جمهورية ألمانية موحدة.

إن التطورات التي حصلت في تاريخ واقتصاد أوروبا، دعت ماركس وإنجلز لإعادة النظر في الكثير من الاستنتاجات التي وردت في البيان الشيوعي، إذ أنه في الفترة من تاريخ صدور

البيان الشيوعي إلى صدور "الرأسمال" ومن الرأسمال إلى المقدمة التي كتبها إنجلز في عام ١٨٩٥ لكتاب "الحرب الأهلية في فرنسا"، تغيرت أشياء كثيرة، فتكهناتهما بالسقوط الحتمي القريب للرأسمالية لم تتحقق. وكانا نادرا ما يتكلمان عن "المسخ البرلماني"، ولكن يكثران الحديث عن الجمعيات الإنتاجية للعمال. كان الاقتصاد السياسي الرأسمالي بفائض قيمته اللامتناهي والاقتصاد السياسي العمالي بشعاره سد حاجة الجميع من قبل الجميع، يقفان بالضد من بعضهما أمام كارثة عالمية كان من المفروض أن تحيق بالأول. رغم كل ذلك يقول ماركس تعليقا على صدور قانون تحديد العمل الإنكليزي بعشر ساعات فقط، ما يلي: "لأول مرة، وفي وضح النهار ينتصر الاقتصاد السياسي العمالي على الاقتصاد السياسي البرجوازي"[118]. إن هذا المكسب الذي هو بمثابة قطرة في بحر، كان له أهميته الكبيرة بالنسبة لماركس. وكان ذلك بداية للتفكير الجاد بالنضال البرلماني ضمن جمهورية ديمقراطية. وعندما تأسست الأممية الثانية في العام ١٨٨٩ وتبنت الماركسية، كان أحد أهم مطالبها في الكونفرنس التأسيسي هو جعل عدد ساعات العمل ثمان ساعات وجعل يوم ١ أيار يوم نضال العمل. انطلاقا من كل ذلك، وكما أثبت التاريخ، فأن القضية الوطنية أو القومية ليس من الضرورة أن ترتبط بكليشهة دكتاتورية البروليتاريا أو بالثورة البروليتارية، كي تكون ماركسية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الماركسية ليست مجرد نظرية، بل منهج متكامل يهتدي به حتى أعتى مفكري البرجوازية، طبعا دون الأخذ بالمحتوى السياسي.

ثم ينتقل فهد إلى مناقشة الحل الاشتراكي للمسألة الوطنية في معرض معالجته للقضية الكردية، مؤكدا مسألة حق الشعوب في تقرير مصيرها. ثم يتعرض إلى الدستور السوفييتي لينتقي منه ست مواد تتعلق بالحل الاشتراكي للمسألة الوطنية. ونحن بدورنا ننتقي المادة –١٧– من تلك المواد الست، التي نصت على أن:

118 Ermers: S. 249.

"لكـل مـن الجمهوريـات الاتحاديـة مطلـق الحريـة في الانفصـال عـن اتحـاد الجمهوريـات الاشتراكية السوفييتية". ترى، هل كان فهـد مقتنعـا حقـا بمحتـوى هـذه المـادة؟ أم كـان مجرد عاطفة أنتشت بها قلوبنـا جميعـا؟ ألم يكـن شـعار حـق الشـعوب في تقريـر مصـيرها مجرد وهم؟ إن الحكومة السوفييتية التي جاءت بعد ثورة أكتوبر استلمت روسيا القيصرية الكولونيالية بكل حدودها وحولتها إلى جمهوريات سوفييتية بقرارات فوقية، دون إجراء أي استفساء أو انتخاب. وإذا نظرنا من الناحية القانونيـة والموضـوعية إلى هـذه المسـألة أو أي مسألة أخرى مصيرية، نجد أن دكتاتورية البروليتاريا، سواء في هـذا المضـمار أم بعـد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتشكيل دول الديمقراطيات الشعبية، قد وقفت بـالنقيض مـن شعار "حق الأمم في تقرير مصيرها". إننا إذا وافقنا على مبدأ دكتاتورية البروليتاريـا بهـذا الشكل، نكون قد وافقنا أيضاً –شئنا ذلك أم أبينا– على دكتاتوريـة الـدين أو دكتاتوريـة القومية الشـوفينية المتسـلطة (الفاشـية)، وإلا لمـاذا نسـمح لأنفسـنا أن نطبـق دكتاتوريـة البروليتاريا على المجتمع ونرفض دكتاتورية الطالبان في أفغانستان أو إيران أو دكتاتوريـة إسلامية سياسية في العراق؟ إذا كنا نعتقـد بـأن دكتاتوريـة البروليتاريـا تقتضـيها الرسـالة التاريخية للطبقة العاملة كشرط لتحقيـق الانتقـال الحتمـي إلى الاشـتراكية، ولكـن علينـا أن نفهم لماذا أكد الملا عمر، قائد الطالبان في أفغانستان حتـى بعـد سـقوط دولتـه المتخلفـة، بأن الرسالة التاريخية للإسلام كانت تقتضي بما كـان يقـوم بـه مـن أعمـال إجراميـة بحـق الشعب الأفغاني وبحق الحضارة الإنسـانية ويعمـق الخلافـات بـين أتبـاع الأديـان المختلفـة ويهين الديانة البوذية بنسف تماثيل بوذا التاريخية التي صمدت لعوائد الـزمن طـوال مئـات السنين عندما كـان في السـلطة، وأنـه مسـتعد لممارسـتها أيضـاً لـو تسـنى لـه العـودة إلى السلطة في العراق.

وبعد أن يذكر المواد المتعلقة بالحل الاشتراكي للمسـألة الوطنيـة، يقـول: "لقـد سـجل الدستور السوفيتي من الوجهة القانونية السيادة الوطنية لكـل مـن الجمهوريـات الاتحاديـة، وحقوقا متساوية فيما بينها وحقوقا متساوية لمواطني جميـع الجمهوريـات، ولكـن هـل يـا

ترى يستطيع دستور من الدساتير أن يساوي بين القطر الصناعي والقطر الزراعي؟ هل يستطيع أن يساوي بين حضر لينينغراد ورعاة القرغيز؟ وهل يساوي العالم بالجاهل، والطيار بالحمّار(بتشديد الميم– المؤلفان)؟ إذن كيف ساوى الدستور السوفيتي بين أقوام تختلف في درجة تطورها ويفصل فيما بينها ألف سنة، بينما دساتير أمم عريقة في ديمقراطيتها لم تستطع أن تساوي حتى بين سكان المدينة الواحدة أو الشارع الواحد ولا بين الزوج والزوجة. كيف إذن يريد واضعو الدستور السوفيتي المساواة بين مختلف القوميات؟ لقد قال ستالين عندما قدم إلى مؤتمر سوفيتات جميع الاتحاد لائحة الدستور، أن الدستور جاء مسجلا لأمور قد سبق أن تحققت ولنر الآن كيف تتحقق المساواة المبحوث عنها.

يذكر المؤمنون أن الله عندما غضب على سيدنا آدم وزوجه لبطرهما وطمعهما وانغماسهما في أكل اللحوم طردهما من الجنة، وعندما صارا خارجا قال سبحانه تعالى لآدم "بعرق جبينك تأكل خبزك" وهكذا فعلت البروليتاريا الروسية عندما رأت ملاكي الأراضي والرأسماليين الروس قد أعماهم البطر والطمع وانغمسوا في الدماء المحرمة، دماء الفلاحين والعمال، طردتهم من الجنة وأمرتهم بأن "يأكلوا خبزهم بعرق جبينهم" وهكذا تحقق ما جاء بالبيان الشيوعي "أن بزوال استثمار إنسان لآخر يزول استثمار أمة لأخرى، يزول استثمار الغرب للشرق"[١١٩]. وبعد أن يتطرق إلى كيفية كهربة البلاد وبدء التصنيع حتى في أكثر المناطق تخلفا، يعيد إلى الأذهان ما قاله لينين بهذا الخصوص، فيقول: "إن المعضلة الوطنية قد حلت في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، حلاً نهائياً وبرزت للوجود من تلك الأمم والأقوام المداسة المحرومة، جمهوريات وطنية زاهرة، وطنية بشكلها واشتراكية بمضمونها..."[١٢٠].

---

١١٩ يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. مصدر سابق. ص ٣٩٠/٣٩١.

١٢٠ المصدر السابق نفسه.

هنا يخطر بالبال تعليق أوتو باور، الاشتراكي- الديمقراطي النمساوي على كلام لينين القائل بأن الاشتراكية قد حلت مسألة القوميات إلى الأبد وبصورة جذرية، إذ أكد الأول بأن الاشتراكية لا تحل المسألة القومية، بل تمهد السبل لتطويرها وخلق وعيها.

إننا في معرض دراستنا هذه لا نريد أن نتطرق بالتفصيل إلى ما يكمن وراء هذا الوصف الرومانسي الحالم من الكوارث والمآسي والخسائر البشرية والمادية التي سببها ستالين خلال رسمه لخريطة القوميات التي لم تشمل الأراضي السوفييتية حسب، بل امتدت إلى وسط أوروبا حيث التقسيم الألماني. كما ولا نريد أن ندخل في مسائل بناء الاشتراكية والقفز فوق المراحل في بلد يمتد فارق التخلف فيه إلى أكثر من ألف عام، إذ أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مناطق قرغيزيا والشيشان ومنغوليا معروفة للجميع. ولكننا طالما كنا وما زلنا في معرض الموقف من القضية الكردية من وجهة نظر قيادة فهد، فلا بد أن نرجع إلى جذور المسألة التي تعيدنا إلى الكومنترن، الذي بلا شك هو الذي رسم الخطوط الأولية للقضية القومية الكردية.

رغم أن تقارير وتعليقات مراسلي "إنبريكور" و "أومشاو" لا تعتبر من الوثائق الرسمية للكومنترن، إلا أن هيئاتها قد اعتمدت عليها لرسم سياساتها ومقرراتها في مؤتمراتها. إننا إذا نظرنا بدقة وموضوعية لما نشره هؤلاء المراسلين، نجد أنهم قد أخطأوا في تقديراتهم بالنسبة إلى المواضيع التالية التي اعتبروها حقائق ثابتة:

١- التحضيرات العسكرية للإمبريالية الإنكليزية تهدف إلى تحويل أرض العراق إلى قاعدة عسكرية بغية الهجوم على الاتحاد السوفييتي.

٢- قضية حركة التحرر الوطني الكردية.

٣- مسائل التركيب الاجتماعي وعلاقات القوى وواجبات الشيوعيين في العراق.

فبالنسبة إلى النقطة الأولى، لم تكن التقديرات خاطئة فحسب، بل ثمة جهل واضح للأوضاع الواقعية في العراق آنذاك. فالسكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني (حيدر)، قال في معرض حديثه حول الوضع في الشرق الأوسط أمام المؤتمر

السادس للأممية[121] بـأن الإمبرياليـة الإنكليزيـة في العـراق وبعـض المنـاطق الأخـرى، إنمـا تتواجد هناك لغرض الهجوم على الاتحـاد السـوفييتي، وإلا فـأن هـذه المنـاطق فقـيرة مـن حيث الثروات الباطنية، في حين كان القناصل الإنكليز يعرفون تماماً وفي وقـت مبكـر مـا في باطن الأرض العراقية من ثروات أولية، أو ذهب أسود.

وأما بعض مراسلي الأممية الآخرين فكانوا يعتبرون معاهدة ٣٠ حزيـران / يونيـو ١٩٣٠ وسيلة للتحضيرات الحربية ضد الاتحاد السوفييتي. وهنا لا حاجة بنا أن نعيد إلى الأذهـان ما سبق أن قلناه في مكان آخر من هذا الكتاب، عن معرفة الإنكليز بوجود كميات هائلة من احتياطي النفط في العراق منذ نهاية القرن التاسع عشر.[122] والحقيقة كان هدف الإنكليز مـن المعاهدة المذكورة كما يلي:

١- إعطاء الشرعية القانونية للمصالح الإمبريالية البريطانية في العراق لمدة ربع قـرن وذلـك مقابل إدخال العراق في عصبة الأمم (المعاهـدة نفـذت في ١٩٣٢/١٠/٠٣)، أي مـع دخـول العراق فعلاً عضواً في العصبة.

٢- تأمين طريق المواصلات بين الهند وأوروبا.

٣- إبقـاء علاقـات القـوى علـى حالهـا وإسـناد حكـم الطبقـتين: الإقطاعيـة الكـومبرادور التجاري، ودعم الإدارة والنخبة الحاكمة العراقية المرتبطة بوزارة الخارجية البريطانية.

وأما الجوهر الحقيقي غير المكتوب على الورق فهو الحفاظ على المناطق الغنية بـالنفط، والحيلولة دون وصول الاتحاد السوفييتي إلى مناطق المياه الدافئة.

ولم تقتصـر أخطـاء تقـديرات صـحافة الأمميـة تجـاه التواجـد الاسـتعماري في الشـرق الأوسط حسب، بل تجاوزت ذلـك إلى التحلـيلات الخاطئـة والمبتسـرة تجـاه حركـة التحـرر الوطني الكردية، الأمـر الـذي يؤكـد بـأن المصـالح الدبلوماسـية السـوفيتية كانـت تتجـاوز وتتعامل ضد المبادئ والمقاييس الإيديولوجية المعلنة. فالحركات والانتفاضات الكرديـة في

121 Protokoll des VI. Weltkongresses der KI.7.Juli- 1.Sep. 1928. Bd. 1. 1972. S.739.
122 Stephen Hemsley، Longrigg. Oil in the Middle East. London 968. P. 12-15 & 41-47.

تركيا والعراق وإيران اعتبرت كما لو أنها حركات رجعية أو أعمال من صنع الإنكليز، وذلك بهدف تشكيل دولة كردية صنيعة بين كل من تركيا وإيران والعراق. "دولة تكون تحت السيطرة البريطانية المباشرة وتكون قاعدة عسكرية ضد الاتحاد السوفييتي"[١٢٣]. وهذا المنطق نجده اليوم أيضاً يتردد في كتابات الكثير من القوميين الشوفينيين وبعض قوى الإسلام السياسي الذين يرفضون الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي وبحقه في اختيار الفيدرالية ضمن الجمهورية العراقية.

إن أي مراسل من مراسلي الأممية لم ينطلق من وجهة النظر الماركسية القائلة بحق الأمم في تقرير مصيرها في معالجته للقضية الكردية آنذاك. وكانت الأممية تعرف جيداً بأن حدود الدول العربية قد رسمت بالقلم والمسطرة من قبل سايكس، وزير الخارجية البريطانية وبيكو وزير الخارجية الفرنسية، وذلك ضمن المعاهدة البريطانية– الفرنسية السرية التي أبرمت في ١٦ مايس ١٩١٦ وسميت ب "معاهدة سايكس–بيكو"، حيث تم تقسيم كردستان بين أربع دول. ولذلك فإن الحديث عن دولة كردية صنيعة في تلك الفترة كان مجرد هراء، ناهيك عن أن الأممية كانت تعطي بذلك الانطباع كما لو أن الدول المجاورة كانت مستقلة استقلالاً تاماً. ولا شك في أن مراسلي الأممية قد تأثروا بالدعاية التركية المبالغ فيها تجاه قضيتين:

١– صداقة كمال أتاتورك المزعومة للاتحاد السوفييتي وتأييده الشكلي للبلاشفة.

٢– تصوير الأتراك للحركات الكردية، كما لو أنها رجعية–إقطاعية ودينية–سلفية، وليست حركة قومية تحررية ديمقراطية.

ومن الجدير بالذكر أن المؤرخ الهولندي مارتين فان بروئينيسن قد سلط الأضواء على هذه المسألة بصورة تفصيلية مدعومة بوثائق تركية.[١٢٤]

123 M. L. Zu den Ereignissen in Kurdistan. in: Inprekorr. 5/8/1930. S. 1595 f.& "Der Irak als britische Kriegsbasis gegen die Sowjetunion". Ebenda. 22/ 7/ 1930. S.1438.

124 Bruinessen، M. M. van: Agha، Scheich & Staat، Berlin 1989.

وإذا كان فهد قد تأثر بمواقف الأممية الثالثة حول القضية الكردية وما ورد بشأنها من خشيته في استثمار هذه القضية من جانب القوى الاستعمارية لصالحها ولم يعد يرفع شعار الاستقلال الكامل للكرد الذي رفع في عام ١٩٣٥، إلا أنه بلور شعاراً جديداً طرحه في أعقاب المؤتمر الوطني الأول للحزب والذي ورد في جريدة القاعدة والقائل بحقه في البقاء الاختياري أو الانفصال وفق المبدأ الماركسي من حق الأمم في تقرير مصيرها. وفي أعقاب الكونفرنس الحزبي الثاني طور الحزب الشيوعي موقفه من المسألة الكردية، إذ ورد في الوثيقة التي أصدرها الحزب في عام ١٩٦١، التي كتبها جمال الحيدري، حول المسألة الكردية وموقف الشيوعيين منها، مستنداً في ذلك إلى ما ورد في العدد الأول/١٩٤٥ من الجريدة المركزية التي كان الحزب يصدرها حينذاك "القاعدة"، ما يلي:

"منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أعار الحزب اهتماماً خاصاً بالقضية الكردية موضحاً للشعب الكردي في العراق طريق النضال المشترك في سبيل التحرر من الاستعمار، وإقامة حكم ديمقراطي وطني[١٢٥]. "حيث بهذا يضمن "للشعب الكردي ولجماهيره الكادحة المنظمات (المؤسسات—المكاتب) الديمقراطية الضرورية التي تمكنها من بيان رأيها في البقاء الاختياري أو الانفصال متى ما تم للعراق تحرره من ربقة الاستعمار أو عند ظروف تلائم الشعب الكردي وفي مصلحة جماهيره الكادحة"[١٢٦].

وينبغي لنا في هذا الصدد أن نذكر بما يلي: كان المشرف على إصدار جريدة الحزب في أوائل تأسيسه عاصم فليح، أول سكرتير منتخب في الحزب الشيوعي العراقي، كما أن فهداً كان ضمن القيادة التي تشكلت عند تأسيس الحزب. وبالتالي، يفترض أن نقول بأن فهداً كان منذ البداية مع شعار "الاستقلال الكامل للكرد" رغم أنه لم يستخدمه فيما بعد، إذ أنه

---

١٢٥ الحيدري، جمال. الشيوعيون طليعة النضال لحل قضية كردستان ونوال الشعب الكردي حقه في تقرير المصير والحرية والوحدة القومية"، "المسألة الكردية". من وثائق الحزب الشيوعي العراقي ١٣. بغداد. ١٩٦١. ص ٥.

١٢٦جريدة "القاعدة". العدد الأول. السنة الرابعة. تشرين الثاني/نوفمبر. ١٩٤٥.

كان المشرف المباشر على الجريدة في عام ١٩٤٥ عندما صدر العدد الأول من السنة الرابعة التي حملت النص الذي يقر للشعب الكردي حقه في البقاء الاختياري أو الانفصال عن العراق بعد حصول العراق على الاستقلال من ربقة الاستعمار. ويبدو أن عدم ذكر هذا الشعار في برنامج الحزب قد ارتبط بالمهمات المباشرة التي تبلورت في فترة الحرب العالمية الثانية وليس تنكراً من جانب فهد للشعار ذاته. إذ كان فهد، ومعه بقية قيادة الحزب حينذاك، يدرك الطريقة والأهداف التي تم بموجبها رسم الحدود في المنطقة، بما فيها حدود العراق وحدود الدول العربية والدولة التركية ..الخ. كتب جمال الحيدري حول موقف الحزب الشيوعي من المسألة الكردية يقول:

"ويمكن تلخيص موقف الحزب بما يلي:

١. أن العراق بحدوده الجغرافية الحالية التي رسمها الاستعمار، يضم جزءا من كردستان، وتبعاً لذلك فأن العراق يضم قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والكردية.

٢. أن الشعب الكردي في العراق، هو جزء لا يتجزأ من الأمة الكردية في جميع أجزاء كردستان الممزقة الآن بين دول تركيا وإيران والعراق.

٣. أن الاستعمار هو الذي مزق كردستان، وهو الذي حال –فيما بعد الحرب العالمية الأولى– دون نشوء دولة قومية في كردستان.

٤. ينبغي فضح ومحاربة سياسة الاضطهاد والتمييز تجاه الكرد بجرأة وحزم، سواء فيما يخص العراق أو في تركيا وإيران.

٥. على عاتق القوى الوطنية والقومية في كردستان، تقع مسؤولية كبرى إزاء قوميتها ووطنها، هي مسؤولية العمل الدائب والصحيح لخدمة حقوق ومستقبل الجماهير الكردية وبعث تاريخها وأمجادها وتراثها القومي.

٦. ينبغي تثقيف الجماهير العربية في العراق وخارجه بروح الأممية، بروح الأخوة مع الشعب الكردي والدفاع عن حقوقه المشروعة، وحمل البرجوازية الوطنية العربية في العراق على العمل الذي يتجاوب مع مطامح الشعب الكردي وحقوقه.

٧. ليس ثمة طريق في الظرف الراهن سوى طريق الكفاح المشترك مع الجماهير العربية في العراق، ضد الاستعمار وأحلافه في سبيل التحرر الوطني الناجز لجماهير الشعب العراقي، وهذا يستدعي تثقيف الجماهير الكردية بروح الأخوة الأممية إزاء الشعب العربي في العراق وسائر البلدان العربية.

العمل من أجل ضمان الاستقلال الذاتي لكردستان العراق وفق اتحاد اختياري (مبني على الكفاح المشترك والأخوة)! كفاح أخوي يفتح أمام الشعب الكردي طريق التحرر الشامل والوحدة القومية للأمة الكردية بأسرها.

إن الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكردي إلى التحرر والوحدة القومية، وإدراك حقيقة أن الاستعمار هو العائق أمام بلوغ العرب والكرد لأمانيهما القومية، هو الأساس الصخري الذي تقوم عليه وتتطور الأخوة العربية الكردية، في الكفاح المشترك ضد الاستعمار.

إن الاستقلال الذاتي وفق اتحاد اختياري كفاحي أخوي هو تدبير موقوت بظروفه .. وهو بهذا المعنى ليس حلاً نهائياً للمسألة القومية الكردية، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن حق تقرير المصير للأمة الكردية. وإنما سيكون عاملاً هاماً في تحرير الأمة الكردية وتحقيق وحدتها القومية، وفي تهيئة الظروف الملائمة لممارسة الأمة الكردية حقها في تقرير المصير بما في ذلك تكوين دولة مستقلة لكردستان كلها"[١٢٧].

---

١٢٧ كتبت هذه الدراسة من قبل جمال الحيدري في عام ١٩٥٦، أي أثناء إرسال الحكومة العراقية بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم قواتها إلى كردستان حيث رفع الحزب الشيوعي العراقي شعار السلم لكردستان وضد الحرب. واستند في كتابته إلى موقف الحزب من المسألة الكردية الذي تحدد في وثائقه الرسمية، ومنها جريدة الحزب المشار إليها سابقاً وفي ضوء قرارات الكونفرنس الثاني للحزب الشيوعي العراقي في أيلول عام ١٩٥٦.

المبحث الثاني

السياسة الاقتصادية للحزب الشيوعي العراقي

حاول لينين في كتاباته حول النظرية الماركسية أن يؤكد بأن ما أطلق عليه بالنظرية الماركسية ليست من نتاج ماركس وإنجلز وحدهما أو المرحلة التي مرّا بها، بل هي نتاج المعرفة البشرية التي تراكمت حتى ذلك الحين في العالم، ولكن بشكل خاص في أوروبا المتقدمة، وأن فهم الماركسية واستيعاب القوانين التي اكتشفتها والنهج الذي طرحته للتحليل والاستنتاج يفترض العودة إلى الأصول إلى استندت إليها وطورتها وأغنتها ووضعت بعضها على قدميها بعد أن كانت تقف على رأسها، كما فعل ماركس مع فلسفة هيكل المثالية ونهجه الديالكتيكي. فكارل ماركس، وبالتعاون الوثيق مع إنجلز عبر نقاشات كثيرة وممتعة مع عدد كبير من معاصريه، استند في بناء وتطوير المنهج المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي من جهة، وفي وضع أسس نظريته العلمية والمشاركة الرئيسية في اكتشاف القوانين الاقتصادية الموضوعية وقوانين التطور الاجتماعي من جهة أخرى، على المصادر أو التيارات الثلاثة لتطور الفكر والمعارف العلمية في أوروبا حتى ذلك الحين، على الاقتصاد الكلاسيكي الإنكليزي، والفلسفة الكلاسيكية الألمانية، والاشتراكية الفرنسية المستندة إلى الحركة الثورية والعمالية الفرنسية[١٢٨]. كما استفاد من بقية ما توصل إليه عصره من علوم، ومنها أبحاث التنقيب (الأرخولوكية) والعلوم الصرفة. وكان لا بد لكل ماركسي يريد أن يستوعب المنهج المادي الديالكتيكي والتاريخي وسبل استخدامه في التحليل العلمي وفي فهم النظرية الماركسية والقوانين الموضوعية التي اكتشفتها، أن يطلع ويدرس تلك المصادر الأساسية. وكان هذا ديدن الناشطين في الحقول النظرية والعاملين في الأحزاب السياسية العمالية حينذاك، إذ بدون تلك الخلفية النظرية التاريخية والمعارف الضرورية كان يصعب على هؤلاء العلماء والساسة أن يشاركوا في الحوارات القيمة التي

---

١٢٨ لينين. المختارات في ١٠ مجلدات. المجلد ٥. كارل ماركس. دار التقدم. موسكو. ١٩٧٦. ص ٢٣٢.

كانت تدور في زمانهم وفي إقناع مؤيديهم أو في قيادة أحزابهم أو حتى في المشاركة الفعالة في التأثير على مجرى النضال الثوري لشعوبهم. إلا أن هذه الوجهة في النشاط الفكري والسياسي والتثقيفي العام قد فقدت الكثير من زخمها تدريجياً في الفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر الاشتراكية، وبشكل خاص بعد وصول ستالين إلى قيادة الحزب والدولة وتسلم زمام السلطة كاملة غير منقوصة وقيادته المباشرة وبيد واحدة للسلطات الثلاث، إضافة إلى هيمنته الفعلية على السلطة الرابعة، الإعلام، ومنها الصحافة والنشر. وكانت هذه الإشكالية قد تفاقمت حين جرى اختصار التثقيف واقتصاره على كتابات ماركس، إنجلز، لينين وستالين بالنسبة لشيوعيي العالم بأسره. وبرزت هذه الظاهرة بشكل أشد في الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة والتابعة أو المستقلة حديثاً، بسبب تدني المستوى الثقافي والوعي السياسي والاجتماعي فيها بشكل عام. ورغم القيام بطبع ونشر كتب هؤلاء الأربعة في الدول الأوروبية، إلا أن المعروف منها للناس والمتداول منها بالنسبة إلى كارل ماركس وإنجلز كان محدوداً، في حين امتلأت المكتبات الأوروبية التقدمية بكتابات لينين وستالين والبعض من كتب ماركس وإنجلز، إضافة إلى كتابات بعض القادة الشيوعيين في تلك الفترة.

كان فهد من أبناء الجيل الذي فتح عينيه في العمل السياسي على فترة ستالين في قيادة الحزب والدولة السوفييتية والحركة الشيوعية العالمية. وكانت كتابات ستالين، على نحو خاص، ومجموعة من كتابات لينين، هي المعروفة على نطاق واسع، وبشكل خاص في المدرسة الحزبية في موسكو. ولا شك في أن الأمر كان أكثر صعوبة في بلدان مثل العراق حيث لا تتوفر أصلاً مثل تلك الكتب في الأسواق المحلية، وإذا ما توفر بعضها، فأنها كانت قليلة جداً ومحدودة، إضافة إلى أن أثمانها كانت عالية بالنسبة إلى مدخولات عامة الناس، أو أنها كانت في الغالب الأعم بلغة أجنبية يصعب على الناس الاستفادة منها. وكان المترجم منها إلى العربية ضئيل إلى حد بعيد.

ويبدو أن فهداً كان من بين من حاول، وهم قلة، الاستعانة بما هو متوفر في العراق لتطوير معارفه بالنظرية الماركسية، رغم كثرة الصعوبات التي كانت تعترض ذلك. وكانت

بعض النوافذ مفتوحة جزئياً لدخول رياح الفكر المعاصر إلى العراق، سواء من خلال مكتبة مكنزي في بغداد أم الكتب المصرية القادمة، أم من خلال القادمين لزيارة العراق، أم من خلال الكتب والمجلات التي كانت ترسل من إنجلترا مباشرة وعبر القوى الماركسية فيها، ومنها الحزب الشيوعي البريطاني والنقابات البريطانية. ووفق ما أشار إليه حسن عباس الكرباسي، فأن فهداً استطاع مثلاً اقتناء كتاب "رأس المال" من مكتبة مكنزي في بغداد. وعلى هذه المصادر القليلة في الماركسية، ومنها البيان الشيوعي، كان على فهد أن يكّون نفسه فكرياً وسياسياً ويتبنى من خلالها الفكر الشيوعي، ثم حاول استكمال تكوينه النظري حينذاك بالدراسة الحزبية في موسكو، التي وفرت له لأول مرة إمكانية الإطلاع الأفضل والأوسع على بعض المصادر الأساسية الكلاسيكية للماركسية، وكذلك اللينينية، ولكنها وفرت له في الوقت نفسه وبشكل خاص كتابات ستالين في الموضوعات التي اعتمدتها الأممية الثالثة في التثقيف حينذاك. وكانت جملة من الكتب والدراسات والمصادر الكلاسيكية في الاقتصاد والفلسفة قد وضعت تحت تصرف الدارسين في موسكو بما يساعدهم على تطوير ثقافتهم ووعيهم السياسي. كما كان في مقدور الدارسين، إذا ما توفرت لديهم الإرادة الذاتية والرغبة الفعلية، أن يوسعوا ويعمقوا من معارفهم النظرية وخبراتهم العملية، إذ لم تكن هناك قيوداً على هذا الطريق، سوى مدى توفرها باللغة المناسبة للدارسين. وكانت هذه الدراسة، وخاصة الذاتية منها، عوناً لفهد في نضاله الفكري والسياسي وجهوده التنظيمية اللاحقة لبناء الحزب الماركسي – اللينيني في العراق ورسم استراتيج وتكتيك الحزب وتكريس وجوده ومساهمته المميزة في الحياة السياسية العراقية على امتداد الفترة موضوع البحث.

- كانت المدرسة الحزبية في موسكو تعتمد في تدريس القضايا الاقتصادية وتكوين الفكر الاقتصادي العام للدارسين على المواد التالية:

- مادة مبادئ الاقتصاد السياسي التي وضعت في ضوء النظرة الماركسية للمادة والعلاقة العضوية بين الاقتصاد والسياسة ووحدتهما. وكانت تتضمن جملة من المسائل

الأساسية في الاقتصاد الكلاسيكي للرأسمالية مستلة من كتاب رأس المال لكارل ماركس أو معبرة عنه بلغة الكتاب الروس. وكان التركيز في هذه المادة يجري على قضايا السلعة والنقود والقيمة وفائض القيمة والأجور والنقود والتراكم وعملية إعادة الإنتاج البسيطة والموسعة ومراحل عملية إعادة الإنتاج، ومراحل تطور أنماط الإنتاج والعلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج والقوانين الاقتصادية الموضوعية الخاصة والعامة الفاعلة في مختلف تلك المراحل، والدورة الاقتصادية والأزمة العامة للرأسمالية والمراحل التي قطعتها...الخ.

- مواد من كتاب الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية وتطور الرأسمالية في روسيا، وهما مؤلفان أساسيان من مؤلفات لينين المهمة والتي اعتبرت تطويراً للفكر الماركسي في مجال التطبيق، إضافة إلى مراحل تطور الرأسمالية وصولاً بها إلى مرحلة الرأسمالية المالية، ورأسمالية الدولة الاحتكارية، الإمبريالية.
- المصادر الثلاثة للماركسية، تلك المقالة التي كتبها لينين عن ماركس ونظريته، وكذلك كتابه حول المادية والنقد التجريبي، وكراسي أسس اللينينية والمادية الديالكتيكية والتاريخية لستالين.

تجربة البناء الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي، وخاصة قضايا الملكية العامة والتأميم والموقف من الملكية الخاصة والتصنيع وحل المسألة الزراعية على أساس التعاونيات والمزارع الحكومية (الكولخوزات والسوفخوزات) وقضايا البنوك والتجارة الداخلية والخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية. قوانين مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وسبل هذا الانتقال. وكانت هذه المواد وغيرها تحاول التعريف بتجربة الحركة العمالية العالمية في نضالها ضد سطوة واستغلال رأس المال بالارتباط مع تطور الأمميات الثلاث.

واقع ونتائج الهيمنة الاستعمارية والاستغلال الاستعماري لشعوب هذه البلدان واستثمار مواردها الأولية والهيمنة على أسواقها وتحقيق أقصى الأرباح فيها على حساب تطورها،

إضافة إلى بلورة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسبل النضال للخلاص من تلك الأوضاع.

وكانت المادة الأخيرة تحظى بعناية المدرسة الحزبية، إذ كانت تستدعي بعض القياديين من أحزاب شيوعية أخرى تعمل في إطار الأممية الثالثة أو كانوا ضيوفاً على الاتحاد السوفييتي لكي يحاضروا عن أوضاع بلدانهم في المدرسة الحزبية ثم كانت تدار مناقشات حولها. كما كانت تجري نقاشات حيوية بين الدارسين والأساتذة وفي ما بين الدارسين أنفسهم، وهم في الغالب كوادر قيادية من أحزاب شيوعية قائمة أو في طريق التكوين، حول أوضاع بلدانهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبادل الخبرة. وكانت ذات أهمية كبيرة للدارسين تلك الرؤية اللينينية حول العلاقة العضوية بين أشكال الكفاح التي كانت تدرس في المدرسة الحزبية والتي وجدت تعبيرها بوضوح في مقالة فهد "مستلزمات كفاحنا الوطني"، إذ كانت تدور حولها نقاشات تهدف إلى الوصول إلى ملموسية الرؤية بهذا الصدد، خاصة وأنها كانت ترتبط بشكل مباشر بوضع استراتيج وتكتيك هذا الحزب الشيوعي أو ذاك، أو بتعبير أخر صياغة مهماته الآنية وذات المدى البعيد وربطها بالأساليب التي يراد ممارستها في ضوء الظروف الملموسة لهذا البلد أو ذاك.

ولا شك في أن سمتي الدأب والمثابرة اللتين تميز بهما فهد ساعدتاه على استيعاب مناسب وجيد للمواد التي درسها وبالتالي سمحت له بالاستفادة منها في التحليل العلمي والموضوعي لأوضاع العراق الاقتصادية الملموسة. وعندما نشير إلى ذلك لا يعني هذا بأن تلك المقالات والأفكار التي عرضها فهد لم تكن تتضمن بعض التصورات أو القوالب الجامدة المنقولة عن تجربة الاتحاد السوفييتي أو المأخوذة نصاً من كتابات ماركس ولينين لتطبيقها على العراق أو لنقد السلطة التي لا تقوم بذلك، كما سنأتي على ذكره في حينه. وهو خطأ لم يقع فيه فهد وحده، بل ارتكبته الغالبية العظمى من قادة الأحزاب الشيوعية في مختلف البلدان، وبشكل خاص من البلدان المستعمرة والتابعة، أو حتى بعد ذلك بسنوات طويلة ومن متخصصين بالشؤون الاقتصادية.

اذاً استند فهد في تحليلاته الاقتصادية في العقد الخامس من القرن العشرين على المـنهج والفكر الماركسي أو النظرية الماركسية وعلى الواقع المعاش في العراق، ولكنه كان قد تـأثر بشكل خاص بكتابات لينين وستالين وبالتجربة السوفييتية، وهي أمـور اعتياديـة بالنسـبة لمن كان متحمساً للشيوعية وملتزما بها حينذاك. وبما أن الخطاب الاقتصادي الذي مارسه الشيوعي البلشفي العراقي فهد بشكل عام كان خطاباً داخلياً ويمس قضايا وطنية محليـة، فأنه قد تميز بالواقعية والموضوعية والملموسية، إضافة إلى الوضوح والتماسـك والبسـاطة في العـرض وسلاسـة اللغـة المسـتخدمة في كتابـة المقـالات السياسـية والاقتصـادية بهـدف تقريبها من أذهان عامة الناس. ومع علمنا بأن فهد حتى بعد عودتـه إلى العـراق احتـاج إلى فترة أخرى لبلورة أفكاره وتصوراته الاقتصادية تدريجاً، إذ لم تكن كلـها تتميـز قبـل ذاك بالنضوج الذي تجلت في التقرير الذي قدمه إلى الكونفرنس الحزبي الأول ومن ثم إلى المؤتمر الوطني الأول في عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥. ومن المفضل هنا أن نتناول بعضاً من تلك الأفكـار، كما وردت في مقال "البطالة، أسبابها وعلاجها" وفي "مستلزمات كفاحنا الوطني" وفي عـدد آخر من مقالاته التي نشرت في صحافة الحزب أو في الصحف التقدمية الأخرى حينذاك.

ابتداءً نشارك الآخـرين قـولهم بـأن فهـد لم يكـن كاتبـاً نظريـاً أو باحثـاً علميـاً ضـليعاً بشـؤون الاقتصـاد والفلسـفة وعلـم الاجتمـاع، ولكنـه كـان واعيـاً لهـا ومسـتفيداً منهـا في الممارسة النضالية وفي الدعاية للفكر الماركسي–اللينيني، كمـا كـان واعيـاً في فهمـه لواقـع العراق حينذاك ومدركاً لدوره في الحزب الشيوعي العراق وفي الحركة الوطنية العراقية وواثقـاً من نفسه. ولا شك في أن مجموعة من العوامل المهمة التي أشـرنا إليهـا لعبـت دوراً مهمـاً في هذا الصدد. ويهمنـا في هـذا الفصـل أن تنـاول الـدور الـذي لعبـه فهـد في صـياغة مجموعـة الاتجاهـات الأساسـية للسياسـة الاقتصـادية الـتي كـان يـدعو إليهـا أثنـاء قيادتـه للحـزب الشيوعي العراقي، وهي ذات العوامل المهمـة سـاهمت في تكـوين وبلـورة وعيـه الاقتصـادي المبكـر، ومـن ثـم دوره الأساسـي والفعـال في صـياغة الميثـاق الـوطني، ووالموضـوعات الاقتصـادية. فنشـاط فهـد المبكـر في الحيـاة السياسـية والاجتماعيـة في البصـرة وعملـه في

الميناء وإطلاعه المباشر على حياة العمال ودور الشركات البريطانية وسلطات الاحتلال البريطانية في الهيمنة على الميناء وعمليات الاستيراد والتصدير واستغلال العمال وتدني أوضاعهم المعيشية وظروف سكنهم وحياتهم اليومية من جهة، ثم انتقاله إلى الناصرية وعمله هناك وإطلاعه على حياة فقراء الفلاحين والمعدمين في الريف، أو أولئك الهاربين من تعسف الشيوخ الإقطاعيين من آل السعدون و آل ربيعة ومن غيرهما من العوائل الإقطاعية في المدن والأرياف المجاورة في الكوت والبصرة والديوانية والعمارة والسماوة والحلة وكربلاء وفي المناطق الأخرى من العراق والهائمين على وجوههم في المدن وهم يفتشون عن فرص للعمل والحصول على لقمة خبز لهم ولعوائلهم النازحة من الريف، رغم التخلف الكبير الذي كانت عليه تلك المدن والبؤس الشديد الذي كانت تعاني منه ونقص الخدمات وتردي أحوال الناس وغياب الصناعة عنها وتدهور الإنتاج الزراعي في أطرافها وتفاقم البطالة بين سكانها من جهة ثانية، إضافة إلى عمله في صفوف الحزب الوطني الذي كان يقوده محمد جعفر أبو التمن وما كانت تنشره صحافة القوى الوطنية من معلومات عن الواقع الاقتصادي، وكذلك تجواله في أنحاء العراق ودأبه على دراسة واقع حياة الناس واقترابه الشديد من حياة الكادحين في المدن والأرياف واحتكاكه بحركة السوق اليومية في بغداد أيضاً، وإطلاعه على نشاط شركات النفط الوطنية والاتفاقيات التي عقدتها مع الحكومة العراقية بشروطها المجحفة وغير المتكافئة التي تلحق أضراراً فادحة بالطرف العراقي، كانت كلها معلومات أساسية ساهمت في التكوين الأولي للوعي الاقتصادي الاجتماعي والسياسي لفهد كما دلته على المهمات المباشرة التي تواجه الشعب والوطن. وكان فهد يطلع بين حين وآخر على كتابات الشيوعيين البريطانيين من قادة الحزب وكوادره الذين أبدوا اهتماما كبيرا بالواقع الاقتصادي في الهند وأساليب الاستعمار في نهب ثروات هذا البلد الكبير وإفقار شعوبه، إضافة إلى كتاباتهم عن بقية القارة الآسيوية والأفريقية. ورغم الجهود الخاصة التي بذلها فهد لتنمية ثقافته الاقتصادية الماركسية، فأنها، وبسبب الواقع الفكري والثقافي العراقي في تلك الفترة وصعوبة الحصول على الأدبيات الكلاسيكية في مجال

الاقتصاد، سواء كانت حول الفكر الاقتصادي البرجوازي الكلاسيكي أم الفكر الاقتصادي الماركسي، لم تكن كافية لوحدها على فهم أو استيعاب الجوانب المختلفة من الاقتصاد السياسي أو المشاركة الفعلية في التحليل الاقتصادي، إذ كان بحاجة ماسة للإطلاع على تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي والفلسفي عند الاقتصاديين البريطانيين والألمان والفرنسيين وغيرهم من الأوربيين. ولذلك يلاحظ المتتبع بأن كتابات فهد الأولى كانت عمومية وتركزت على تقديم صورة أو تقارير (ريبورتاجات) واقعية عن الوضع تشرح حياة الفلاحين والناس في الناصرية وفي غيرها من مناطق العراق التي كان يزورها ويكتب عنها مستهدفا من وراء ذلك تنوير المواطنين بمسألتين مهمتين، وهما:

تعريف العراقيين بالحالة البائسة والظالمة التي يعيشون تحت وطأتها والعوامل الكامنة وراء ذلك.

سبل الخلاص من هذا الواقع البائس من خلال الانخراط بالعمل السياسي والحزبي والمهني أو النقابي.

- بدأ فهد محاولاته بتشخيص واقعي لطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ومستوى تطور القوى المنتجة في البلاد في ظل علاقات الهيمنة البريطانية حتى بعد رفع الانتداب البريطاني عنه ودخوله عضواً في عصبة الأمم وإبقاء ولاية الموصل ضمن السيادة العراقية التي كان عليها خلاف شديد ومساومات كبيرة. فوضع يده بشكل دقيق على العلاقة الجدلية أو السببية التي تنشا بين استمرار وجود الهيمنة الاستعمارية، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، ما دامت الهيمنة قائمة، وبين تكريس علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في الريف القائمة على الاستحواذ الفعلي من قبل شيوخ العشائر والمتنفذين في أجهزة الدولة على مساحات واسعة من الأراضي الأميرية التابعة للدولة من جهة، وعلاقات التداول الرأسمالية التابعة التي سيطرت عليها الشركات التجارية البريطانية على نحو خاص من جهة أخرى. وبتعبير أكثر وضوحاً: نشوء علاقة عضوية قائمة على أساس المصالح بين البرجوازية الأجنبية ممثلة بالرأسمال المالي الأجنبي، إذ كانت أبواب البلاد مشرعة على

مصراعيها أمامه، من جهة، وبين فئة الشيوخ الإقطاعيين وكبار الملاكين ممثلة بعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية، من جهة أخرى، وبين فئة الكومبرادور التجاري المحلي، ممثلة بعلاقات التبادل السلعي–النقدي التابعة للسوق الرأسمالي الدولي، من جهة ثالثة. ووجد فهد في النخبة البيروقراطية الحاكمة الجديدة التي نشأت وترعرعت بمساعدته وتحت تأثيره ومراقبته، المعبر الطبيعي عن مصالح الهيمنة الأجنبية والفئات المالكة لوسائل الإنتاج الساعية إلى تحقيق أهداف التحالف الاجتماعي والسياسي الحاكم. ولكن هذا لا يعني أن الفئة البيروقراطية الحاكمة لم تكن لها تناقضاتها مع الهيمنة الأجنبية من جهة، ومع الفئات الحليفة، أي الإقطاعيين والكومبرادور المحلي من جهة أخرى، إلا أنها كانت في المحصلة النهائية تستجيب لإرادة الأجنبي والقوى المتحالفة معه وبالضد من مصالح المجتمع والاقتصاد الوطني. وكانت تخشى من الانفجار السياسي، والذي حدث مرات ومرات فعلاً، من أن يطيح بها وبالقوى التي تحمي مصالحها وتدافع عن استمرار وجودها وهيمنتها في العراق. ورغم كل ذلك كانت حصيلة هذا التحالف كارثية على الاقتصاد والمجتمع في العراق شخصها فهد بوضوح ومسؤولية عالية في العديد من كتاباته، إذ كانت تعني بالنسبة له ما يلي:

- استنزاف القسم الأعظم من الدخل القومي المنتج في البلاد إلى الخارج ولصالح الشركات الاحتكارية الأجنبية من خلال الاتفاقيات غير المتكافئة المعقودة على أسس استعمارية في غير صالح العراق، ومنها اتفاقية منح أمتيازات النفط الخام للاحتكارات العالمية، أو علاقات التبادل التجاري غير المتكافئ، والهيمنة المالية على العراق وتبعيته للمنطقة الإسترلينية، إضافة إلى دورها في الهيمنة على البنوك وشركات التأمين وإعادة التأمين.
- وكان هذا يعني حرمان الاقتصاد الوطني من الفائض الاقتصادي الذي كان من المفروض توجيهه لأغراض التثمير الإنتاجي وبناء وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة، وكذلك البنى التحتية أو الهياكل الارتكازية للاقتصاد الوطني.

- كما أن الإقطاعيين وكبار الملاكين، كانوا يستحوذون على القسم الأكبر من الريع المتبقي في داخل العراق، بعد أخذ وتصدير حصة الرأسمال الأجنبي، المتحقق في الزراعة وحرمان الفلاحين الكادحين والمنتجين له منه، وكانوا يستخدمون هذا الجزء من الريع في إشباع حاجاتهم الاستهلاكية وحياتهم البذخية في المدينة ويفرطون بهذا القسم من الفائض الاقتصادي المتبقي في البلاد بدلا من توجيهه لإغراض التثمير الإنتاجي. وكان الفلاح يجبر بسبب عجزه عن توفير لقمة عيشه على الهجرة إلى المدن والهروب من ظلم الإقطاعي، ولكنه كان يلاحق من قبل الشرطة، وكأنه قن لا غير وهو كذلك، تحت ستار وجود ديون بذمته لصاحب الأرض. وعندما يستطيع البقاء في المدينة يصعب عليه في الغالب الأعم الحصول على عمل مناسب، إذ يجبر على العيش على هامش الحياة الاقتصادية وينخرط في صفوف ما يطلق عليهم بالهامشيين أو أشباه البروليتاريا.

- وكانت هذه الحقيقة تقود بدورها إلى استمرار تخلف الاقتصاد الوطني وإعادة إنتاجه في الاقتصاد والمجتمع العراقي متجسداً في ضعف التوظيفات ومحدودية إقامة مشاريع صناعية وابتعاد عن التفكير في إيجاد حل للمسألة الزراعية أو تحديث للقطاع الزراعي وتغيير في بنيته، إضافة إلى استمرار الحالة الاجتماعية على تخلفها إلى حدود بعيدة. إن هذا لا يعني أن كان هناك جمودا كاملاً في الحياة الاقتصادية، ولكن التطور كان بطيئاً جداً يصعب تلمسه، علماً بأن القاعدة التي انطلق منها كانت صفراً حقاً.

- كانت هذه الظواهر تدفع بدورها إلى سلسلة أخرى من النتائج وبشكل خاص إلى استمرار اعتماد البلاد على تصدير المواد الأولية، سواء كانت زراعية أم نفط خام، من جهة واستيراده المتزايد للسلع الاستهلاكية لإشباع حاجات البلاد المحلية، وبالتالي إبقاء تبعيته للاقتصاد والسوق الرأسمالي الدولي أو للاحتكارات الرأسمالية الدولية، وبشكل خاص لبريطانيا. وهذا يعني بتعبير آخر: بقاء العراق يتحرك على محيط بعيد جداً عن المراكز الصناعية المتقدمة، على هامشها البعيد والتابع لها لا غير.

- ونجمت عن ذلك صعوبات كبيرة في خلق فرص عمل جديدة للقوى العاملـة العراقيـة، التي أدت بدورها إلى تفاقم حجم البطالة في أوساط القوى القادرة على العمل، وما ارتبط بها وما نشأ عنها من مشكلات جديدة للاقتصاد والمجتمع.

- وفي الوقت الذي كانت البطالة سائدة والدخول الشهرية واطئـة والأسـعار تـتحكم بهـا الشركات الاحتكارية الأجنبية والكومبرادور المحلي وترفع بها كما تشاء دون رقيـب، كانـت الدولة تفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على السـكان، الـتي كانـت لا ترهـق كاهـل الإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال وكبار موظفي الدولة، الذين كانوا يتهربون مما بذمتهم من ضرائب بمختلف السبل، بـل كانـت هـذه الضـرائب ترهـق كاهـل المـواطنين الكـادحين وتسحقهم وتخرب بيوتهم وتقصر في أعمارهم.

ربط فهد بوعي عميق بين هذا الواقع وبين مسألتين جديرتين بالاهتمام الكبير، وهما:

** غيـاب الحريـات الديمقراطيـة والحقـوق الأساسـية المدنيـة والسياسـية للمـواطنين، ومنها الحريات النقابية والمهنية، والتجاوز الفظ والمستمر على القانون الأساسي (الدستور) العراقي من جانب الحكومات العراقية المتعاقبة.

** الإخلال بالاستقلال والسيادة الوطنية من جانب الدولة البريطانية من خلال معاهدة ١٩٣٠ ونشاط الخبراء والمستشـارين البريطـانيين وشـركات الـنفط البريطانيـة الـتي كانـت تتجلـى في غيـاب القـرار الاقتصـادي والسياسـي الـداخلي والخـارجي المسـتقل للحكومـات العراقية المتعاقبة وفرض إرادة الحكومة والمصالح الإمبريالية البريطانية على العـراق وعلـى مصالح الشعب الأساسية، كما كانت تشارك في التجاوز الفـظ علـى الدسـتور العراقـي الـذي ساهمت بريطانيا ذاتها في وضعه وإقراره.

لا شك في أن هذا الفهم الموضوعي الواضح للمسألة عند فهد عبّـر عـن وعيـه بطبيعـة المرحلة التي كان يمر بها العراق والتي سميت في حينها بمرحلة التحرر الـوطني الـتي كانـت من بـين أبـرز أهـدافها ضـمان التمتـع بالحريـات الديمقراطيـة والحقـوق الأساسـية للأفـراد والمجتمع.

ولكن، كيف وردت هذه الأفكار عند فهد؟ طرح فهد هذه الأفكار في مطالعات ومقالات مختلفة كتبها خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤١–١٩٤٥، وخاصة في تقريره عن حالة العراق في الكونفرنس الحزبي الأول، وفي "البطالة وأسبابها وعلاجها"، وفي مستلزمات كفاحنا الوطني.

لقد كان على فهد أن يحدد سياسة الحزب الشيوعي العراقي إزاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تشغل بال المجتمع. وكانت البطالة إحدى أبرز مشكلات تلك الفترة، فاتخذ مدخلاً لمعالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، باعتبارها حالة عامة سائدة يحسها كل مواطن عراقي وتعاني منها جمهرة واسعة من سكان العراق قدّر تعدادها في نهاية الحرب العالمية الثانية بحوالي ٧٥٠٠٠٠ عاطل عن العمل، ثم انتقل منها إلى العوامل الكامنة وراء ذلك أو التي تسببت في تفاقم البطالة. وابتداءً يؤكد فهد أن ".. البطالة كظاهرة اجتماعية غير منفصلة عن النظام الاقتصادي (والسياسي طبعاً) القائم لا يمكن أن تعالج بدون معالجة العوامل المحركة لاقتصادنا ومؤثراتها"[١٢٩]. ثم يشير بوضوح في مواقع مختلفة إلى:

١– جاءت البطالة مع الرأسمالية إلى العراق في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وكذلك في الفترة التي أعقبتها، فالرأسمالية كانت وما تزال المسؤولة مباشرة عن هذه البطالة.

٢– لا يمكن البحث عن أسباب البطالة في العراق دون القيام بتحليل واقع وطبيعة القوى المحركة للاقتصاد، والتي هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الاحتكاري العالمي الذي له قوانينه الموضوعية وتناقضاته.

٣– إن التناقضات القائمة تعرقل تطور القوى المنتجة بشكل عام ولاسيما في البلدان الكولونيالية أو شبه الكولونيالية.

---

١٢٩ فهد. كتابات فهد. البطالة. مصدر سابق. ص ١٨٦.

٤- لا يمكن حل البطالة في العراق عبر تشكيل لجنة يتكون أعضاءها من الإنكليز، إذ أنها سوف تتحرى عن أسباب البطالة في مواقع وعوامل أخرى، وتترك العوامل الحقيقية جانباً، لأنها تمس الإنكليز مباشرة. يفترض ممارسة سبل أخرى لمعالجتها.

وبعد مناقشة مجموعة من الآراء المطروحة بخصوص البطالة، سواء من قبل الدوائر الحكومية أو القوى الديمقراطية الوطنية، يؤكد فهد وجهة النظر التالية: "يبحثون عن عوامل البطالة، فيرتفع بعضهم إلى المريخ ويهبط البعض إلى أعماق الأرض، ويهيم آخرون في الفلوات على غير هدى، فكأنهم جميعا قد اتفقوا على أن لا يروا العلة الرئيسة للبطالة منتصبة أمام أعينهم في المؤسسات الأجنبية المسيطرة عل حياة القطر الاقتصادية وغير الاقتصادية.

إن العراق مشهور اليوم في العالم بنفطه، لا بشعيره أو بتمره وحسب، ولو استثمرت ثرواته النفطية بأمانة ولصالح النفع الوطني لوظفت صناعة النفط هذه جميع الأيدي العاطلة في المدن والأرياف، ولجذبت جماهير غفيرة جديدة من حياة السذاجة، حياة الريف، إلى حياة الصناعة. ولكن نفط العراق محتكر من قبل مجموعة شركات (دتردنك) النفطية، وهذه يهمها قبل كل شيء تطبيق سياستها النفطية التي ترمي إلى الاحتفاظ بالنفط العراقي كاحتياطي لاستثمار النفط الذي في إيران وغيرها، فنشطت شركاتها في استثمار نفط إيران- لكي تعمل على امتصاص أكبر كمية منه بأقرب وقت خوف ضياع تلك الامتيازات- بينما حافظ استثمارها لنفطنا على مستواه القليل وفي منطقة محدودة، وقضت سياستها الاستعمارية النفطية أن لا تكون عندنا صناعة نفطية بمعناها الحقيقي، بل اكتفت بأن تستثمر النفط الموجود على مقربة من سطح الأرض – الذي لا يحتاج إلى تكاليف حفر كبيرة – وضخه في أنابيب إلى خارج القطر حيث تجري عمليات تصفيته، وحيث تبتدئ صناعة مشتقات النفط.

إن الاحتكار الأجنبي لنفطنا قضى بأن لا تنشأ صناعة نفطية حقيقية عندنا، وأن تبقى رواسب النفط الهائلة مطمورة ومختومة بختم الاحتكارات، وذلك لكي يفسح المجال

لاستثمار نفط إيران بمقياس واسع – إذ أن نفط العراق يعتبر ملكاً أبدياً لهم–، ولكي لا تنمو الطبقة العاملة العراقية –كميا وكيفيا–، لكي لا تنمو الثروة العراقية (الوطنية)، ولكي لا ينمو الوعي الطبقي والوطني ويصبح مهددا لمصالح الاستعمار، ولو كان نفطنا بأيد وطنية أمينة أو بأيد وطنية–أجنبية مشتركة– على أساس العدل والتساوي– لما عرف العراق أزمة البطالة القائمة اليوم، ولتغير وجه العراق الاقتصادي والاجتماعي. .. "[١٣٠].

وتجدر بنا الإشارة إلى أن البطالة في ظل العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية كانت موجودة، ولكنها كانت في الغالب الأعم مقنعة، بفعل طبيعة العمل العائلي في الريف. إذ كان العراق يعاني من شتى أشكال التسكع في الشوارع واللهث وراء لقمة العيش لا بعد دخول الاستعمار البريطاني للعراق فحسب، بل وبعد دخول القوات الأجنبية واحتلالها العراق بحدود التقريبية الراهنة.

ويشير فهد إلى سبب مهم آخر للبطالة حيث كتب يقول: إن من أهم أسباب البطالة عندنا اليوم، عدم تطور الصناعة الوطنية، وهذا ناتج عن السياسة الاستعمارية التي تسير عليها هذه الإدارات لمنع تصنيع القطر"[١٣١]، ويرى في ذلك مجموعة من العوامل منها على سبيل المثال لا الحصر: التصدي لنمو الطبقة العاملة وتنامي دورها في الحياة الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى الحد من نمو البرجوازية الصناعية التي تصطدم مصالحها بمصالح الإمبريالزم، وتأثيرها المباشر على التبادل التجاري وتقليص استيرادات العراق الذي يخشى منه المستعمرون كثيراً، إضافة إلى احتمال حرمانهم من المواد الأولية وخاصة الزراعية التي يمكن أن تستثمر محلياً في الصناعة. ومن هنا كانت تنطلق دعوته، والحزب معه، العمال وأصحاب المشاريع الصناعية الوطنية إلى النضال المشترك حيث كتب يقول: "فعلى العمال وأصحاب المشاريع الصناعية الوطنية، وعلى الممولين الذين جمدت رساميلهم، وحيل بينهم وبين توظيف هذه الرساميل في الصناعة، أن يناضلوا مشتركاً

١٣٠ فهد. كتابات فهد. البطالة. مصدر سابق. ص ١٩٣/١٩٤.

١٣١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠١.

لإزاحة الحواجز التي وضعها التدخل الاستعماري للحجر على صناعتنا ومنعها عن التطور"[132].

ونتيجة تحليلاته لمشكلة البطالة في تلك الفترة، يتوصل فهد إلى القول:

- "أوردنا فيما تقدم العاملين الرئيسيين لتأخر الصناعة الوطنية ونشوء البطالة وهما: –

ارتباط العراق بالاقتصاد الاحتكاري الاستعماري العالمي كجزء تابع له، والسيطرة الاقتصادية والسياسية (الإدارية) على مرافق حياة القطر الاقتصادية المتمثلة بالشركات الاحتكارية الاستعمارية، وبالإدارات الأجنبية على المشاريع الاقتصادية الهامة. وبسيطرة الأجانب باسم "الفن والاختصاص" و "بحق الاستشارة" على المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالصناعة.

النظام شبه الإقطاعي الفاسد السائد في الريف ونتائجه الوبيلة على الاقتصاد الوطني وإفقاره الفلاحين الذين يؤلفون الأكثرية الساحقة من الشعب العراقي وحرمان السوق الداخلية (الصناعية خصوصا) منهم كبائعين ومشترين أو بالأحرى حرمان الصناعة الوطنية من السوق الداخلية التي لا يمكن أن تنمو وتزدهر صناعتنا دون الاستناد إليها باعتبارها (السوق الداخلية) الأساس الثابت لصناعتنا الوطنية ولاقتصادنا الوطني بصورة عامة"[133]. (اللون الداكن من الكاتبين).

إن القراءة الواقعية لأفكار فهد، وهي تحمل رؤية ماركسية متماسكة ومؤسسة، تؤشر إدراك فهد بأن الاحتكارات الرأسمالية البريطانية تريد ربط الاقتصاد العراقي بعملية إعادة الإنتاج في الاقتصاد البريطاني من ناحيتين وبصورة هامشية تابعة، وهما:

---

١٣٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠١.

١٣٣ المصدر السابق نفسه. البطالة. ص ٢٠٧. .

أ. حصول الاقتصاد البريطاني على المواد الأولية العراقية، وخاصة النفط الخام والمحاصيل الزراعية الصناعية، التي تدخل مباشرة في عملية الإنتاج الصناعي. وهي تساهم كما هو معروف بتحقيق التوسع في الإنتاج الصناعي البريطاني وزيادة عدد المشتغلين والقيمة المضافة المنتجة وزيادة الأجور المدفوعة والسيولة النقدية في الأسواق المحلية، إضافة إلى إغناء الثروة الاجتماعية البريطانية وصافي الدخل القومي المتحقق لها. إنها عملية تطوير مستمر لعملية إعادة الإنتاج الموسعة في الاقتصاد البريطاني.

ب. وفي الوقت نفسه تقوم بتصدير السلع المصنعة المختلفة من مرحلتي الإنتاج والتداول في الاقتصاد البريطاني إلى مرحلتي التداول والاستهلاك في الاقتصاد العراقي. ونادرا تلك السلع التي كانت تذهب إلى مرحلة الإنتاج لتطوير الإنتاج الصناعي أو تحديث الزراعة.

وتشيران هاتان الظاهرتان إلى الحصيلة التالية بالنسبة للعراق: استنزاف إيرادات النفط المالية وإعادتها إلى الاقتصاد البريطاني بفعل الاستيراد المتواصل. عدم مساهمة تلك الموارد في تنمية الاقتصاد العراقي بالشكل المناسب، وبالتالي عجزها عن خلق فرص عمل جديدة للعمال العاطلين عن العمل في العراق وقلة الأجور التي يمكن دفعها للعمال وقلة السيولة النقدية المتوفرة في البلد. إنه بتعبير أدق تطوير بطيء جداً للاقتصاد العراقي لا ينسجم مع الموارد الأولية التي يمتلكها ولا مع الحاجة إلى المشاريع الاقتصادية المختلفة. إن تصدير المواد الأولية دون تصنيعها يعيق نمو صناعات جديدة ومشاريع اقتصادية ترتبط بتلك المشاريع الصناعية، بما فيها مشاريع البنية التحتية والخدمية الضرورية. ويبقى الاقتصاد الوطني يعيد إنتاج التخلف والتبعية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي البريطاني أولاً والرأسمالي العالمي ثانياً. ويمكن للتخطيط التالي أن يوضح العلاقة والعملية التي اشرنا إليها بين الاقتصاد البريطاني والاقتصاد العراقي في ضوء الواقع الذي كان يتحدث عنه فهد في حينها:

ولكن، ما هي الحلول التي اقترحها فهد لكي يتبناها الحزب ويناضل من أجل معالجة الوضع الاقتصادي في البلاد، ومنها مكافحة البطالة؟ وضع فهد وبشكل مكثف جملة من الآراء الصائبة في خطها العام لمعالجة الوضع الاقتصادي في العراق والتي يفترض أن تؤخذ وفق الظروف التي كان يمر بها العراق حينذاك. طرح فهد مشروع الحزب التالي، الذي لا نجده بالضرورة في مكان واحد، كما لم ينعكس بشكله الكامل في الميثاق الوطني الذي أقره المجلس الحزبي الأول (الكونفرنس) في عام ١٩٤٤:

١. العمل من أجل الخلاص من السيطرة الأجنبية شبه الاستعمارية على البلاد لضمان ممارسة الحكومات العراقية المتعاقبة لسياسة اقتصادية وطنية تعبر عن مصالح المجتمع والاقتصاد الوطني[١٣٤].

٢. رفض منح أمتيازات اقتصادية جديدة للشركات الأجنبية وإلغاء أو المشاركة في ما هو قائم منها وفرض الرقابة على ما هو موجود منها[١٣٥]. وكان فهد في هذا المطلب واقعياً وعملياً، إذ كان يدرك صعوبة تحقيق عملية تأميم شركات النفط الاحتكارية حينذاك، كما كان يدرك صعوبة إدارة تلك المؤسسات الاقتصادية في واقع العملي، وبالتالي كان يطالب بالتوقف عن منح الجديد، وإلغاء ما يمكن إلغاؤه من مجالات عمل تلك الاحتكارات مع المطالبة بتغيير حصة العراق البائسة من خلال زيادة نسبة الضرائب المفروضة على نشاط تلك الشركات، وخاصة النفطية منها. كما أيد فهد فكرة الرأسمال المختلط في إدارة شؤون النفط حين كتب يقول: "..، لو كان نفطنا بأيد وطنية أمينة أو بأيد وطنية – أجنبية مشتركة –على أساس العدل والتساوي– لما عرف العراق أزمة البطالة القائمة اليوم، ولتغير وجه العراق الاقتصادي والاجتماعي، .."[١٣٦]. واستفاد فهد من في هذا الموقف من النهج الذي حاول لينين ممارسته في

---

١٣٤ المصدر السابق نفسه. مستلزمات كفاحنا الوطني. ص ٢٢٧/٢٢٨.

١٣٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٨.

١٣٦ المصدر السابق نفسه. البطالة. ص ١٩٤.

الاتحاد السوفييتي ابتداءً من عام ١٩٢١ في مشروعه المعروف ب "السياسة الاقتصادية الجديدة" (النيب) الذي طرحه في عام ١٩٢١ في محاولة منه للتخلص من الأخطاء التي رافقت عمليات التأميم الواسعة وصعوبة الحصول على التوظيفات الرأسمالية الضرورية ودعوته الرأسمال الأجنبي للتوظيف المشترك في الاتحاد السوفييتي[١٣٧]. ولكن هذه السياسة، التي أقرت من حيث المبدأ بالأخطاء التي تم ارتكابها خلال السنوات الأربعة التي أعقبت الثورة، وتحقيق الانتصار ضد حرب التدخل في شؤون الاتحاد السوفييتي الداخلية، لفظها ستالين فيما بعد ولم تنفذ، كما لم تستجب الشركات الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية لتلك الدعوات.

٣. العمل من أجل إقامة المزيد من المشاريع الصناعية، والوقوف بوجه إغراق الأسواق المحلية بالسلع المصنعة المستوردة[١٣٨].

٤. "النضال ضد نهب أراضي الفلاحين والملاكين الصغار والمحافظة على ملكيات التعابة، وإيقاف نهب الأراضي والمقاطعات الأميرية من قبل المتنفذين وإيقاف إعطاء اللزمات الكبيرة –المقاطعات– إلى الشيوخ المتنفذين، وتوزيع هذه الأراضي بقطع صغيرة على الفلاحين مباشرة بدون بدل ..."[١٣٩].

٥. واتخذ فهد موقفاً مرناً وسليماً من تطوير القطاعات الاقتصادية من حيث الملكية لوسائل الإنتاج. ففي الوقت الذي دعا فيه البرجوازية الوطنية إلى القيام بدورها المطلوب في التوظيف والتنمية الاقتصادية، وخاصة في مجال التصنيع، وطالب الحكومة العراقية بضرورة تقديم الدعم المناسب للقطاع الخاص ليواصل وينمي نشاطه الاقتصادي، دعا الحكومة للقيام بواجبها إزاء عملية البناء الاقتصادي من خلال إقامة

---

١٣٧ تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. دار ديتس. برلين. ١٩٧٥. ص ٣٨١–٣٩١. باللغة الألمانية.

١٣٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٨.

١٣٩ المصدر السابق نفسه. الميثاق الوطني. ص ١٣٤.

مشاريع صناعية واقتصادية أخرى لتساهم في تسريع عملية التنمية. ودعا فهد في ذات الوقت إلى إقامة قطاع اقتصادي مختلط تساهم فيه الدولة مع شركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق لضمان الحفاظ على المصالح العراقية. وبالتالي. وإذا كان لا يرى مانعاً من مشاركة الدولة في المشاريع الاقتصادية الأجنبية التي أقيمت في العراق، فمن الأولى أن لا يمانع في إقامة قطاع مختلط –خاص وعام– في الاقتصاد العراقي. إلا أن فهد من حيث المبدأ لم يكن مع استمرار وجود القطاع الخاص الأجنبي، إذ كان يعارضه من حيث المبدأ انطلاقاً من موقف الدولة السوفييتية التي قامت بتأميم المشاريع الاقتصادية بعد ثورة أكتوبر. إلا أن موقفه هذا استند إلى الواقع العراقي وميزان القوى الطبقية والسياسية، إضافة إلى واقع التخلف في العراق وصعوبة إدارة المشاريع الاقتصادية الكبيرة من قبل الفنيين والإداريين العراقيين الذين لم تكن لديهم المعرفة والخبرة الكافية لإدارة مثل هذه المشاريع وإنجاحها في إنجاز عملها وتحقيق النتائج المرجوة للاقتصاد العراقي.

٦. وكان فهد مقتنعاً بضرورة تحقيق التعاون الاقتصادي العربي باعتباره الخطوة الصحيحة الأولى على طريق تنمية أشكال ذلك التعاون والتنسيق لصالح الوحدة العربية. فدعا في مشروع الميثاق الوطني الذي أقره الكونفرنس الحزبي الأول إلى إقامة "التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية من أجل المحافظة على ثروات بلادنا وتنميتها واستخدامها لرفع مستوى البلاد العربية الصناعي والزراعي ولغرض سعادة ورفاه شعوب البلاد العربية من أجل رفع الحواجز الجمرگيه، وتسهيل وسائط النقل والتبادل التجاري، ضد شركات الاحتكار الأجنبية ومصارفها وضد الهجوم الصهيوني والاقتصادي."[١٤٠].

---

١٤٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٦

٧. وكان يرى بأن الطريق السليم لتحقيق كل ذلك يفترض أن يمر عبر قوى النضال الرئيسية الأربعة التالية: "النضال النقابي، والنضال التشريعي، نضال المنتجين والوسطاء، ونضال المستهلكين"[١٤١].

كما دعا فهد إلى إقامة تعاون اقتصادي مع الاتحاد السوفييتي باعتباره البلد الذي يدعو إلى السلام والصداقة ولا يطمع باستغلال الشعب العراقي ومستعد لتقديم يد العون له.

واعتبر فهد أن جذب الجماهير إلى النضال الوطني مسألة حيوية جدا في تقوية الحركة ويقول بهذا الصدد:

"إن جذب هذه الجماهير إلى المعركة الوطنية أمر حيوي للحركة فكل تجاهل لمصالحها الآنية يفقد الحركة التفاف الجماهير حولها وخسرانها لا في النضال الاقتصادي فحسب بل وفي النضال السياسي فالواجب يقضى بدرس المشاكل الاقتصادية مهما تراءت بسيطة والنضال في سبيلها"[١٤٢]. لقد أدرك فهد العلاقة العضوية القائمة بين السياسة والاقتصاد باعتبارهما وجهان لعملة واحدة أو وحدة السياسة والاقتصاد التي يفترض أن تتجلى في السياسات الاقتصادية التي تمارسها الحكومات المتعاقبة في العراق، وبالتالي كان يربط بوعي ملموس بين التغيير الاقتصادي المنشود في البلاد وبين التحسين المتواصل والضروري لمستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من الشعب. ومن هنا جاء تأكيد فهد بأن المعيار أو المحك الرئيسي لمعرفة اتجاهات التطور الاقتصادي يكمن في التعرف الملموس على طبيعة وأهمية التغيرات الجارية على حياة ومعيشة الغالبية العظمى من المجتمع. وفي ضوء ذلك طرح جملة من المهمات الحيوية التي تمس مصالح الناس اليومية، سواء كانوا عمالاً أم فلاحين أم كسبة وحرفيين وطلاباً ومثقفين، إضافة إلى صياغته لتلك المهمات التي كانت تمس مصالح البرجوازية الوطنية من أجل تعبئتها للنضال وشد هذه الفئات إلى بعضها البعض في مواجهة سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة.

---

١٤١ المصدر السابق نفسه. مستلزمات كفاحنا الوطني. ص ٢٢٨.

١٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٩/٢٣٠.

واستناداً إلى النظرية اللينينية سعى فهد إلى تفسير طبيعة الاستعمار الحديث فتوصل إلى ما يلي:

"١- أن الاستعمار في قطر واحد لا يمثل مصالح دولة استعمارية واحدة، بل المصالح الاستعمارية كافة، وأن تولت أحيانا دولة واحدة رعاية مصالحها، إضافة إلى مصالح الدول الرأسمالية الأخرى.

٢- إن أس الاستعمار اقتصادي، لكنه يعتمد على القوة السياسية الغاشمة-عسكريا وإداريا- لاستثمار موارد البلاد المستعمرة وجهود الشعب وسوق أبناء ذلك القطر المستعبد إلى الحروب دفاعا عن مصالحه. ويؤول ذلك إلى تحطيم الصناعة الوطنية وإفقار الشعب وجعله يعتمد في أموره على المستعمر.

٣- إن الدول الاستعمارية قد اقتسمت فيما بينها الأسواق ثم المستعمرات، وكل إعادة تقسيم يجر حتما إلى حرب تدفع ثمنه الشعوب المستعمرة وشعوب العالم، أنهرا من الدماء.

٤- إن الدول المستعمرة منظمة في المتروبول (وطنها الخاص) ومنظمة في مستعمراتها ومجهزة بأحدث وسائل القمع ومحمية بقواعدها الحربية وبجيوشها السريعة الانتقال وبموظفيها الإداريين الذين يشغلون المراكز الحساسة في القطر وبقوة الدرك والشرطة (المحلية) التي يشرف عادة هؤلاء الإداريون عليها. وبشركاتها الاحتكارية ومصارفها التي تسيطر على الحياة الاقتصادية في القطر"[١٤٣].

عند إجراء مقارنة بين تحليلات فهد لطبيعة الاستعمار وسياساته ومواقفه مع تحليلات القوى والأحزاب السياسية الأخرى، سيجد الإنسان بأن تشخيصاته للموضوع كانت أكثر دقة وعلمية وموضوعية من أي قوة وطنية أخرى أو حزب سياسي آخر، بيد أن هذا لا يعفينا من القول بأن بعض التعميمات في هذه النظرة اللينينية إلى طبيعة الاستعمار ذات

١٤٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٩.

جانب واحد، فالنقطة الأولى التي تؤكد بأن الاستعمار في قطر واحد لا يمثل مصالح دولة استعمارية واحدة، صحيح ولكنه ناقص، إذ لا يمكن تناسي الصراع الذي كان محتدما، وخاصة في النصف الأول من القرن العشرين بين الدول الاستعمارية في سبيل تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري في ما بينها، حيث زجت بشعوبها في حربين عالميتين وتسببت في موت عشرات الملايين من البشر، دع عنك الخسائر المادية والمالية والحضارية التي تحملتها البشرية كلها. كما أن العراق ذاته كان ومنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر أو حتى قبل ذاك مدار صراع بين الدولة البريطانية والدولة الفرنسية والدولة الروسية للحصول على مواقع قوية في العراق من خلال الدولة العثمانية حيث كان العراق جزءاً من تلك الدولة، أو الصراع الذي دار بين هولندا وبريطانيا من أجل تثبيت الأقدام في الهند عند بداية ظهور العلاقات الرأسمالية. كانت الرأسمالية في نهاية الحرب العالمية الثانية لم تتحول بعد إلى اتحادات عالمية فوق القومية. ولكن حتى بعد هذا الانتقال وإلى يومنا هذا فهي ما تزال تخوض الصراعات، رغم التشابك الشديد في الشركات المتعددة الجنسية، تخوض صراعات من أجل مصالحها المحلية الخاصة. ولا شك في أن الدولة الرأسمالية التي تحولت إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية تدريجاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لم يلغ بأي حال التشابك الذي بقى قائماً حتى يومنا هذا بين مصالح الرأسمال الخاص ومصالح رأس المال الحكومي، رغم أن الدولة في المرحلة الراهنة، حيث تسود اللبرالية الجديدة في السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية عموماً، تقوم بتصفية مؤسسات وملكية الدولة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص. ومن هنا يتطلب القول إلى أن سلطة الدولة بمؤسساتها الاقتصادية والسياسية والإدارية والعسكرية ليست سوى أداة للدفاع عن المصالح الرأسمالية وتشكيلتها، فالوزراء في الحقيقة ليسوا سوى موظفين كبار يتقاضون الرواتب الخيالية من أجل الحفاظ على التشكيلة الرأسمالية، وترميمها في الأزمات المحتدمة وبالتالي تطبيعها وفق الظروف القائمة. ومع ذلك فهذا لا ينفي الصراع الذي يدور داخل هذه المؤسسات ولأسباب غير قليلة. وتجدر الإشارة إلى أن القوى الاستعمارية يمكن أن تلتقي

معاً في مواجهة شعب ما عندما تتهدد المصالح الاستعمارية كلها للخطر بغض النظر عن الدولة المستعمرة، ولكن تنشأ في الوقت نفسه محاولات اقتناص الفرص لحلول دولة استعمارية محل دولة أخرى، أي أن قانون المزاحمة حتى في حالة التعاون في ما بينها لا يكف عن الفعل والتأثير في هذا المجال.

كانت تحليلات فهد مهمة وحيوية وكان لها تأثير على الساحة السياسية العراقية وعلى العملية التنويرية في صفوف الجماهير الواسعة، إضافة إلى أنها حركت القوى السياسية لطرح الموضوعات المهمة التي كانت تمس مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية العراقية، وبالتالي، كانت تحركهم للنضال الوطني وفي سبيل إنماء الاقتصاد العراقي. فالأوضاع المعقدة التي اقترنت بالنضال ضد الهيمنة الأجنبية والسياسات الاقتصادية للحكومات الرجعية يفترض أن لا تمنعنا من رؤية ما تحقق في تلك الفترة من تطورات اقتصادية أو من وضع اليد على تلك الشعارات التي طرحت على الحكومة لأغراض التنفيذ ولكنها كانت غير ممكنة أو يستحيل تطبيقها بفعل الواقع العراقي ذاته حينذاك. ويمكن هنا التطرق إلى عدد من المسائل المهمة في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر، منها ما يلي:

في الوقت الذي كانت العلاقات الرأسمالية في مرحلة التداول، وخاصة التبادل التجاري، تنمو بشكل ملموس ولصالح تثبيت مواقع الرأسمال الأجنبي والكومبرادور المحلي، وفي الوقت الذي بدأت علاقات الإنتاج الرأسمالية تنمو بشكل أسرع في قطاع التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره، إضافة إلى بعض التوظيفات الأخرى في الزراعة وفي البنية التحتية التي ساهمت بدورها في نمو الطبقة العاملة في مجالات وقطاعات جديدة في مرحلتي الإنتاج والتداول، كان الرأسمال الوطني، وبالتالي العلاقات الرأسمالية الوطنية في الإنتاج وفي مجالات التداول أيضاً تنمو بجوارها، وأن كان نموها بطيئاً، وكانت تخلق معها تناقضاتها إزاء الرأسمال الأجنبي ورأس المال التابع للكومبرادور المحلي، وبالتالي، كانت تطرح بصورة مباشرة الصراعات المحتملة في الساحة السياسية العراقية. إذ لم يكن دون معنى تشكيل جمعية أصحاب الصنائع وصدور قانون حماية الصناعة الوطنية في عام ١٩٢٩، وتنامي عدد العمال العراقيين، ومن ثم صدور قانون العمل في عام ١٩٣٦إضافة إلى تحسين

وإغنـاء بعـض بنـوده في عـام ١٩٣٧، وتنـامي نضـال العمـال المطلـبي وكـذلك نضـال البرجوازية الوطنية والصغيرة. وبعد أن ذاق البرجوازيون الصناعيون طعم الأرباح وتيقنـوا من إمكانية تحقيقها عـبر الصـناعة، تصـاعد نضـالهم مـن أجلـها، وكـان الحـزب الشـيوعي العراقي عوناً لهم في المطالبة بالتصنيع، كما أكد لهـم أهميـة دورهـم في النضـال مـن أجـل التصنيع، إلى جانب نضال العمال والفلاحين.

- وفي الوقت الذي كان العراق خال من المشاريع الصناعية المهمة والتقاليد الصـناعية وطبقة عاملـة صـناعية فعليـة، طـرح فهـد أهميـة وضـرورة إقامـة صـناعة ثقيلـة في الـبلاد، مستنداً في ذلك إلى نمـوذج مـاركس حـول عمليـة أعـادة الإنتـاج الموسـعة وأهميـة التطـوير المنسق بين الفرع الأول والفرع الثاني في الصناعة أو صناعة إنتـاج وسـائل الإنتـاج وإنتـاج وسـائل الاسـتهلاك والـتي يمكـن أن يجـدا تعبيراهمـا في صـناعات ثقيلـة وأخـرى خفيفـة. وانطلاقا من الموضوعة الماركسية القائلة بأن القوى المنتجة تلعب دورا حاسما في المجتمع واستنادا على ما جاء في المؤتمر العالمي السادس للكـومنترن بخصـوص انعـدام الصـناعة الثقيلة في البلدان الكولونيالية وشبه الكولونيالية والتـأثير السـلبي لـذلك علـى نمـو الطبقـة العاملة الفتية، التي تشكل نسبة ضئيلة جدا في النفوس، كتب فهد مقالا بعنوان:"الصـناعة الثقيلة أساس نضالنا الاقتصادي"نشر في مجلة "المجلة" العلنية، العدد (٤) السنة الثالثة، ١ أيار ١٩٤١، مشيراً فيه إلى أن تصنيع البلد على أسـاس الصـناعة الثقيلـة يشـكل شـرطا للتغلب على التخلف في المجتمـع العراقـي. واسـتنادا إلى تجربـة الاتحـاد السـوفييتي في هـذا المجال، فأن فقدان الصناعة الثقيلة يعتبر من أحد أسباب التبعية الاقتصادية والسياسـية. ويلاحظ بأن فهد، في معالجته هذه لم يأخذ الإمكانيات الواقعية الموجـودة آنـذاك في العـراق بنظـر الاعتبـار، فالصـناعة الثقيلـة لا يمكـن أن تتحقـق إلا بالاسـتناد إلى مجموعـة مـن المسـتلزمات الـتي لم تكـن متـوفرة في العـراق حينـذاك، ومنهـا المسـتوى الفـني والتقاليـد الصناعية التي تنشأ بالتـدريج وعـبر وجـود سلسـلة مـن الصـناعات الخفيفـة، لـذلك تبقـى المعالجة مجرد أمنية، ولكن غير واقعية حينذاك.

• لم يطرح فهد في الميثاق الوطني الذي قدمه للمجلس الحزبي الأول الموقف الواضح من العلاقات شبه الإقطاعية التي سادت العراق حينذاك، والتي كانت المطالبة بإزالتها مطروحة بعد أن اعتمدت الحكومات العراقية المتعاقبة على "أرنست داوسن" الخبير البريطاني بشؤون التشريع الزراعي في الهند، في معالجة المشكلة الزراعية في العراق والتي انتهت بتوسيع الملكيات الكبيرة التابعة لكبار الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية وبعض شيوخ العشائر في سنة ١٩٣٢، إضافة إلى ما استحوذوا عليه بموافقة سلطات الاحتلال البريطانية من أراض زراعية في عام ١٩١٩ و١٩٢٠ وما بعديهما، بل طالب بتوزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين وصغار المزارعين، والتوقف عن مواصلة توزيع الأراضي على الإقطاعيين وكبار المتنفذين في الدولة. أي أن فهد، ومعه الحزب، لم يطرح في حينها شعار تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي كانت تتحكم برقاب الغالبية العظمى من سكان العراق الذين كانوا يعيشون على الزراعة وفي الريف عموماً. وهذا الموقف الذي تجلى في الميثاق الوطني لم يلتزم به الحزب في النشاط العملي. إذ جاء في كراس فهد حول البطالة قوله في القسم الخاص ب "النظام شبه الإقطاعي السائد في الريف وتأثيره على تأخير الصناعة وبالتالي على البطالة" ما يلي: "فالاستثمار الفظيع في الريف من قبل الملاكين والشيوخ والسراكيل والمرابين وغيرهم قد قلص حصة الفلاح من المنتج إلى دون مستوى الكفاية، بحيث أصبحت حصة العائلة الفلاحية من المنتج لا تكفي حتى موسم الحصاد الثاني"[١٤٤]. وإزاء هذا الوضع طرح فهد، في كراسه عن البطالة عددا من الشعارات التي لخصت موقفه، وبالتالي موقف الحزب من المهمات التي تواجه الشعب، الشعار التالي: " كافحوا ضد الأساليب المتأخرة في الزراعة والنظام شبه الإقطاعي الذي يفقر الفلاح ويحرم الصناعة الوطنية من أعظم سوق لها"[١٤٥]. وهنا يتطرق فهد إلى جانب واحد في تأثير العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية على الصناعة من خلال تقليص القدرة الشرائية

---

١٤٤ المصدر السابق نفسه. البطالة. ص ٢٠٥.

١٤٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٦.

للفلاحين على اقتناء السلع الصناعية بسبب ضعف مدخولاتهم. ولكن علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية تؤثر في واقع الأمر على الاقتصاد الوطني باتجاهات عديدة نشير إلى أهمها فيما يلي:

مصادرة الريع العقاري المنتج في الزراعة والتي تأتي على جزء مهم من حصة الفلاح التي تكون ضرورية لإعادة إنتاج أو تجديد قوة عمله وأفراد عائلته.

عدم إعادة توظيف جزء مهم من الفائض الاقتصادي (الريع) المتحقق في القطاع الزراعي في التنمية الزراعية وتطوير الريف. وساهم هذا الموقف في إعاقة توسيع عملية إعادة الإنتاج، وبالتالي إعادة إنتاج واقع وعلاقات التخلف والفقر في الريف، وإعاقة عملية تجديد وتحديث قوى الإنتاج في الزراعة.

- قيام شيوخ العشائر والإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية باستهلاك جزء أساسي من الريع المتحقق في الزراعة والريف العراقي في مجالات استهلاكية بذخية، والامتناع عن توظيفها في الصناعة، أو في إقامة البنى التحتية في المدينة أو في بعض فروع الزراعة، إذ أنها غريبة عن تقاليد هذه الفئة الاجتماعية المحافظة والرجعية.

- ونجمت عن هذه السياسة سلسلة من الجوانب السلبية المترابطة، وبشكل خاص تدني الإنتاجية ومعدلات الغلة وحجم الإنتاج الإجمالي في الزراعة، التي تقود بدورها إلى عجزها عن تموين الصناعة بما تحتاجه من مواد أولية زراعية، واضطرار البلاد إلى استيرادها من الخارج أو حتى استيراد ما يشبع حاجة السكان المحلية للسلع الزراعية. وهي في كل ذلك تساهم في تقليص مدخولات الفلاحين وضعف القدرة على توسيع السوق المحلية والتداول السلعي – النقدي والقدرة الشرائية للفلاحين.

في إحدى ملاحظات وتعليقات كارل ماركس الدقيقة والمهمة على واقع ونشاط الاستعمار البريطاني في الهند أشار إلى أن الاستعمار يستهدف من وراء هيمنته الكاملة على الهند تحقيق أقصى الأرباح الممكنة ويكون مستعداً للوصول إلى تلك الغاية تسليط أبشع أشكال الاستغلال على الشعوب الهندية، التي كانت تعاني من حالات البؤس والفاقة والمرض

والأمية، وسحق مقاومتها. ولكن هذا الاستعمار الذي كان يسعى إلى تحقيق مصالحه الأساسية في الهند، أجبر على إنشاء جملة من المشاريع التحتية المهمة مثل السكك الحديد والموانئ وطرق المواصلات الأخرى ومشاريع الماء والكهرباء أو بعض الصناعات التي يحتاجها، وبالتالي، كان يساهم بصورة عمياء ودون أن يقصد ذلك في كسر حلقة التخلف في الهند ويفتح نافذة على العالم الجديد التي تمكن الشعوب الهندية من رؤية الواقع بوعي أفضل واستعداد أكبر للنضال ضده والخلاص منه. إذ ولجت العلاقات الرأسمالية إلى الهند لتساهم في إثارة التناقض والصراع مع العلاقات الإنتاجية الإقطاعية المتخلفة ومع الهيمنة القبلية–الدينية على الهند. وهذه الحقيقة يمكن للإنسان أن يراها في العراق. إذ مع نهاية الحرب العالمية الأولى ذات الطبيعة الاستعمارية أمكن الإجهاز على الدولة العثمانية وتخلص العراق من هيمنة اوتوقراطية مستبدة وظالمة وبدء انتشاله من هوة تخلف سحيقة دفعته إليها الفترات الأخيرة من حكم العباسيين وسقوط بغداد على أيدي هولاكو عام ١٢٥٨ وما تلاها من سيطرة أجنبية متنوعة ومستمرة على العراق، بما فيها الهيمنة العثمانية التي دامت وحدها قرابة أربعة قرون عجاف. ومع الاحتلال البريطاني للعراق بدأت المحاولات الأكثر جدية من جانب الاستعمار والرأسمال البريطاني إلى استغلال العراق وموارده وشعبه. ومع البدء بهذه العملية بدأت تلك الأوساط في سبيل تحقيق مصالحها وتأمين أقصى الأرباح لها وتكريس هيمنتها على العراق، بإقامة المشاريع الحديثة، ومنها السكك الحديد والموانئ ومشاريع الماء والكهرباء والطرق البرية وتطوير التبادل التجاري. وفتحت هذه السياسة، التي أجبرت عليها سلطات الاحتلال البريطاني والرأسمال البريطاني، نافذة، رغم أنفها، للعراق على العالم الخارجي وعلى الحضارة الغربية الجديدة وعلى عهد التصنيع في العالم الرأسمالي المتقدم. وحفز هذا الجديد المثقفين ومن ثم الجماهير على خوض النضال باتجاه توسيع هذه النافذة مع الخلاص من الهيمنة التي بدأت تعيق هذا التطور وتحد منه قدر الإمكان. لذلك كانت عملية النمو والتحول الاقتصادي بطيئة جداً. ولكنها مع ذلك كانت الدفعة الأولى المطلوبة التي كان العراق بأمس الحاجة إليها، إذ أنها كانت عموماً

بالاتجاه الصحيح للخلاص من عهود الظلام العثماني. ولا شك في أنها كـان في مقـدورها أن تكون خطوة أفضل لو لم تكـن مرتبطـة بتلـك المصـالح الجشـعة للرأسمـال العـالمي الـتي تقاطعت في تلك الفترة مع مصالح الشعب العراقي واقتصاده الوطني.

- ويفترض هنا الإشـارة إلى أن دخـول رؤوس الأمـوال الأجنبيـة إلى العـراق وتنشـيط بعض المجـالات الاقتصـادية في إطـار العلاقـات الإنتاجيـة الرأسماليـة في إطـار التـداول أولاً والإنتاج ثانياً، وإصـرار سـلطات الاحـتلال البريطـاني علـى تكـريس علاقـات الإنتـاج شـبه الإقطاعية في الريف والزراعة العراقية ثالثاً، أوجدت عملياً تناقضاً بين العلاقـات الرأسماليـة النامية حديثاً القادمة من وراء الحدود، وبين العلاقات شـبه الإقطاعيـة المتخلفـة والمعرقلـة لنمو الرأسمالية التي يراد تكريسها من قبل الاستعمار البريطاني وأصـحاب رؤوس الأمـوال البريطانية، وبالتالي، أوجدت أرضية لصراع ونزاع اقتصادي وسياسي واجتماعي متواصل بين جمهرة الفلاحين الواسعة وسكان المدن المتـأثرين مباشـرة بـالريف والإنتـاج الزراعـي، ومـنهم العمـال وفئـات البرجوازيـة الصـغيرة في المدينـة، ولكـن بشـكل خـاص البرجوازيـة الوطنية، التي كانت قد بدأت لتوهـا بـالنمو والتطـور، مـن جهـة، وفئـة الإقطـاعيين وكبـار الملاكين والكومبرادور التجاري المحلي والرأسمال الأجنبي من جهـة أخـرى. وعـبر سـنوات الهيمنـة البريطانيـة تفجـر هـذا التنـاقض وتحـول إلى صـراعات سياسـية ونزاعـات مسـلحة ساهمت كلها في تنمية الوعي السياسـي في المجتمـع وتنشـيط الحيـاة السياسـية والأحـزاب الوطنية. إن ذكر هذه الحقيقة لا يعني بـأي حـال ذكـر فضـائل الاسـتعمار البريطـاني علـى العراق ونسيان استغلاله البشع للشعب العراقي ونهبه لخيراته طيلة عقود، بل يؤكـد أهميـة الانتباه إلى التناقضات التي تنشأ في مثل هذه الأوضاع وما يمكن أن يترتـب عنهـا وعليهـا مـن تناقضـات وصـراعات ونزاعـات سياسـية يفـترض الاسـتفادة منهـا لصـالح التقـدم الاجتماعي، كما أن ذكر ذلك لا يعني إيقاف النضال ضد الاستعمار في أي منطقة من العـالم لأنه يفتح نافذة على العالم الخارجي ويبدأ، شاء أم أبى بكسر حلقة التخلف والتبعية. وقـد رأينا بأن الاستعمار البريطـاني، ورغـم فتحـه النافـذة علـى الرأسماليـة والحضـارة الغربيـة

الجديدة والمهمة، قد بذل أقصى الجهود من أجل إبقاء العراق في دائرة التخلف والمحيط الرأسمالي. ولا يمكن بأي حال الادعاء بأنه فشل في ذلك، ولكنه لم ينجح تماماً، رغم المعاناة الكبيرة والمأساوية الراهنة التي يعيش الشعب العراقي تحت وطأتها.

- ومن الملاحظات المهمة التي تستوجب الإشارة إليها هي أن فهداً كان يدرك تماماً بأن المرحلة التي كانت تواجه نضال العراقيين حينذاك، وهي ما تزال كذلك، بعيدة كل البعد عن المهمات والأهداف الاشتراكية أو الشيوعية، وأن العملية النضالية يفترض أن تركز على المهمات الوطنية والديمقراطية. وكان هذا الفهم الواقعي يتجلى لا في المشاريع التي طرحها فهد لنضال الحزب فحسب، بل في ذلك الموقف الذي ميزه عن الكثيرين ممن كانوا يرون بأن نضال الحزب الشيوعي حينذاك كان يستهدف الوصول إلى الشيوعية، وهي مسألة مرتبطة بالوعي الماركسي الواقعي والموضوعي للمجتمع ومستوى تطوره. فقد ذكر حنا بطاطو حادثة مهمة تؤكد ذلك حين قال: "وما زال عبد الله مسعود يتذكر جملة تمتم بها يوسف أثناء لقائهما للمرة الأولى في مطلع ١٩٣٨ في بيت الشاعر حافظ الخصيبي. يومها، قال يوسف: " وإن كنا شيوعيين، فإننا لا نريد تحقيق الشيوعية اليوم. لا يمكننا ليُّ يد التاريخ"* . وهذه مقولة ماركسية شهيرة، ولكن مسعود صعق دهشة لدى سماعها"[١٤٦]. ويبدو لنا بأن هذا الوعي بالمسألة هو الذي جعل رواد الحلقات الماركسية في العراق عندما اجتمعوا لتأسيس التنظيم الحزبي، أن يطلقوا على تنظيمهم "لجنة

---

* إن العديد من الشواهد تشير إلى أن فهد، رغم حديثه عن تبنيه الشيوعية وتأكيده ذلك أمام حاكم التحقيق، إلا أنه لم يكن في البداية يرى مناسباً تسمية الحركة بالحزب الشيوعي العراقي، بل بالاسم الذي تم الاتفاق عليه أولاً، أي لجنة مكافحة الاستعمار، ولكن شرط الأممية الثالثة هو الذي جعلهم أمام أحد أمرين، وبالتالي رضخوا للأمر المطلوب منهم، إذ كان تشكيل حزب شيوعي يوحي للجميع، أي للرفاق والأصدقاء والأعداء، بأن الحزب يسعى إلى تسلم السلطة حينذاك والسير لبناء الشيوعية، وهو ما استغرب منه عبد الله مسعود رغم وجوده على رأس الحزب، وأكد له فهد غير ذلك. لقد كانت التسمية بالذات قفزاً لمراحل عديدة وطويلة.

١٤٦ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثالث. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٠٢.

مكافحة الاستعمار"، ولم يطلقوا عليه اسم الحزب الشيوعي إلا بعد أن رفض طلبهم في الانتماء إلى الحركة الشيوعية العالمية أو الأممية الثالثة، في ضوء شروطها المعروفة في هذا الصدد والواردة في الملحق من هذا الكتاب.

إن هذا الاستعراض التحليلي لسياسات ومواقف الحزب قد تمت من خلال استعراض مواقف فهد، سكرتير عام الحزب حينذاك، وهي تؤكد بأن اسم فهد كان قد ارتبط بشكل عضوي بالحزب والعكس صحيح أيضاً.

المبحث الثالث

الجبهة الوطنية وسياسة التحالفات

شخص المؤتمر العالمي السابع للكومنترن طبيعة حركة التحرر الوطنية انطلاقاً من تحليل لينين الذي يؤكد على أنها حركة تتسم بمعاداة الإمبريالية والكولونيالية والإقطاع. واعتماداً على التحليلات والاستنتاجات التي تم استنباطها في المؤتمرين الثاني والرابع بخصوص سياسة الجبهة الموحدة ضد الإمبريالية، قام المؤتمر السابع للكومنترن بالتركيز على مسألة أخذ الظروف الملموسة لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بنظر الاعتبار وإيجاد جبهة شعبية عالمية تضم القوى التي لها مصلحة مباشرة في مقارعة الثالوث المذكور. وبهذا اعتبرت سياسة تحشيد الجماهير الشعبية في البلدان المستعمرة والتابعة للنضال المشترك ضد الاستغلال الكولونيالي والفاشية المهمة الرئيسية للأحزاب الشيوعية.

واستناداً إلى هذا الموقف، أبدى الحزب بقيادة فهد اهتماما خاصا بهذه المسألة الحيوية ووجدت تعبيرها في جميع أدبيات الحزب وكتابات السكرتير العام ونشاطه ونضاله اليومي. وكان على فهد أن يجد الصيغة والشعارات المناسبة لتحقيق الربط العضوي بين السياسة الوطنية التي يستوجبها الواقع العراقي، باعتباره جزءاً عضوياً من الحركة الوطنية العراقية من جهة، وبين مهمات بناء حزب شيوعي أممي، باعتباره جزءاً من الحركة الشيوعية العالمية، والتزامه بالشروط التي حددها الانتماء إلى الكومنترن من جهة

أخرى. وتجلى ذلك بالشعارات المعروفة التي رفعها المؤتمر الوطني الأول للحزب الـذي عقـد في العام ١٩٤٥: "يا عمال العالم أتحدوا" و "وطن حـر وشـعب سـعيد" وثـم شـعار: "قـووا تنظيم حزبكم، قووا تنظيم الحركة الوطنية".

وتمكن الحزب من خلال طرح سياسة الجبهة الوطنية من أجل تحقيق الاستقلال الـوطني والديمقراطية والدفاع عن مطالب الشعب بمختلف فئاتـه الاجتماعيـة المسـحوقة ، ولاسـيما بعد انعقاد المؤتمر الأول، من اكتساب سمعة شعبية واسعة. وممـا زاد في شـعبيته فضـحه المنظم للفاشية التي سبق أن انخدعت بها أوساط غير قليلة مـن الجمـاهير. وأدت المهمـات الجديدة المطروحة بعد الحرب العالمية الثانيـة إلى أن يقـوم فهـد بتوزيـع الأعمـال في نطـاق مكتبه السياسي الصغير: زكي بسيم أصبح مسؤولاً عن المسائل التنظيمية، في حين أصبح حسين محمد الشبيبي مسؤولاً عن قضايا التحالفات والجبهة الوطنية، ولابد من الإشارة بأن الشبيبي الذي تتلمذ على يد فهد وكان عضوا في المكتب السياسي، ساهم مساهمة ملموسة في رسم استراتيج وتكتيك الحزب.

لم يكتف الشبيبي بالمعالجات النظريـة لمسـائل الجبهـة فحسـب، بـل خـاض شخصـياً غمار العمل الجبهوي اليومي بجانبه العلني، حيث قام بتكليف مـن حزبـه بتأسـيس"حـزب التحرر الوطني". ورغم رفض إجازة الحزب من قبل السلطات المسؤولة، كونها واجهة علنية للحزب الشيوعي السري، فأنه تمكن أن يعمل علنا وبصورة فعالة لمدة عام تقريباً في الفترة الواقعة بين تقديم الإجازة ورفض منحها، الأمر الذي أدى إلى حشد جماهير غفـيرة للنضـال مـن أجـل الشـعارات المطروحـة مـن قبـل الحـزب. بيـد أن الفجـوة بـين الحـزب الشـيوعي والأحزاب الوطنية الأخرى من جهة، وبين حزب التحرر الوطني والأحزاب المعارضـة العلنيـة الأخرى من جهة ثانية، بقيت قائمة ولم يتمكن الحزب التغلب عليها، سـواء بوجهـه السـري أو العلني.

كتـب الشـبيبي دراسـة وافيـة بعنـوان: "الجبهـة الوطنيـة الموحـدة: طريقنـا وواجبنـا التاريخي"، تعتبر هذه المساهمة الجبهوية أول موضوعة تطرح في تاريخ العـراق الحـديث في

هذا المجال وبهذه الدقة والتفصيل. تبدأ الدراسة بمقدمة جاء فيها:"عندما كتب هذا المؤلف كانت الواجبات الأولى والمستعجلة لقيام الجبهة الوطنية الديمقراطية وتوحيد جميع جهودها لدخول معركة الأحزاب، أي لكسب حق التنظيم السياسي وغيره ولإلغاء القوانين الاستثنائية وما يتبعها من تشكيلات (إدارية) ومجالس، ومحاكم، ورقابة...الخ. أما الآن وقد ذهبت وزارة كانت تمثل مرحلة شاذة غير ديمقراطية كباقي الحكومات التي سبقتها في تاريخ قطرنا، كابد خلالها شعبنا الحرمان السياسي والاقتصادي وأوشك أن يفقد جميع مكاسب نضاله الوطني منذ الثورة العراقية حتى يومنا هذا وقد حلت محلها وزارة جديدة حققت أو على وشك أن تحقق الواجبات الأولى المستعجلة التي كان على الجبهة الوطنية إنجازها، كخطوة لابد منها، للسير نحو تحقيق أهداف الجبهة الوطنية الرئيسة، وأعني بها استكمال استقلال العراق السياسي، وإلغاء المركز الممتاز الذي ضمنته المعاهدة العراقية– الإنكليزية لبريطانيا في العراق، وتحرير اقتصاد القطر من السيطرة الاحتكارية الأجنبية، ومن التقييدات التي أوجدتها الأوضاع غير الطبيعية التي فرضتها علينا المعاهدة وتوابعها وثبتتها ظروف الحرب واستغلال تلك الظروف للهيمنة المطلقة على اقتصادياتنا وربطنا بسلاسل المنطقة الإسترلينية، وتحقيق الإصلاحات العمرانية والاجتماعية. فالحكومة الحالية قد ألغت القوانين من حالة الحرب (أي من عهد تعطيل الدستور) إلى حالة السلم وهي على وشك أن تجيز تأليف الأحزاب وربما تم ذلك قبل إنجاز طبع هذا المؤلف"[١٤٧].

وتستهدف الجبهة المنتظرة من وجهة نظر الكاتب ما يلي:

"١– تحقيق استكمال الاستقلال الوطني وتعزيز السيادة الوطنية وإبعاد التدخل الأجنبي في شؤون الدولة وإلغاء المركز الممتاز والامتيازات العسكرية وغيرها التي احتوتها بنود المعاهدة العراقية– الإنكليزية.

٢– التعاون الوثيق مع الحكومات والشعوب العربية المبتلاة بالاستعمار والوصاية أو الحماية أو الانتداب لنيل حرياتها وتمكينها من استعمال حقها في تقرير مصيرها في تأليف حكوماتها الوطنية.

---

١٤٧ كتابات الرفيق حسين محمد الشبيبي: بغداد ١٩٧٤، ص ٥.

٣- تعزيز النظام الديمقراطي في العراق بإلغاء جميع القوانين والأساليب التي تعوق أو تحد من حق المواطن في ممارسة الحريات الديمقراطية الصحيحة، وتشريع قوانين جديدة لضمان هذه الحريات، تحقيق تشريع قانون الانتخاب المنتظر تشريعه، ليكون قانونا ديمقراطيا خاليا من كل تحديد طبقي، مالي، ثقافي أو عنصري، وعلى درجة واحدة وتهيئة الشعب لدخول الانتخابات الحرة دون أن تقف أمامها أية قوة معرقلة.

٤- تنظيف الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة وجعله جهازاً كفوًاً يخدم مصلحة الشعب.

٥- تحقيق إصلاح شامل في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، منها حل المشكلة الزراعية، وتصنيع القطر، وتوفير وسائل التثقيف والصحة...الخ"[١٤٨].

وبعد تحليل المجتمع العراقي بأسلوب مادي تاريخي من خلال التطرق إلى دور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج بصورة مفصلة، تحدث عن ضرورة لمّ جميع القوى الوطنية في جبهة شعبية واسعة في باب: "تمهيد"، ثم عرج بعدها إلى مناقشة شعار (الحزب الواحد) العلني والديمقراطي، الذي طرحته مجموعات من القوى الماركسية والديمقراطية، مثل عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف حيث كتب يقول:

"إن شعار حزب واحد كشعار دولة عربية واحدة أو دولة عالمية، شعار غير عملي، جاء في غير وقته، وهو غير نافع بل مضر"[١٤٩]. ويعطي الأسباب التالية لبطلان هذا الشعار:

إن شعار حزب واحد للديمقراطيين كان يمكن أن يلقى رواجا وأن يخدم المصلحة الوطنية بعد الثورة العراقية الأولى وقبل المعاهدة العراقية- الإنكليزية وقد كان بالإمكان دمج الأحزاب الوطنية القديمة في حزب واحد. أما الآن وقد دخل العراق في مرحلة تبلورت فيها المصالح الطبقية وخبرت الجماهير الشعبية خلال نضالها مواقف الطبقات المتملكة، فالأمر يختلف فهذه الطبقات (المتملكة) ومنها البرجوازية الحرة تناضل "متى ما وجدت

---

١٤٨ نفس المصدر: ص، ٥.

١٤٩ نفس المصدر: ص، ١٢٥.

الظروف ملائمـة للنضـال" أي متـى مـا اقتضـت ذلـك مصـالحها وتـترك النضـال وتصـفي منظماتها متى ما تهددت مصالحها وهـي لا تكتفـي بـترك النضـال وحـدها بـل تصـر علـى العناصر الواعية وعلى الجماهير الشعبية بوجوب ترك النضال إلى حـين تـنهض البرجوازيـة مرة أخرى، أي إلى حين ترى الطبقات المتملكة أن النضـال في مصـلحتها وقـد دلتنـا علـى هذه الحقيقة مواقف هذه الطبقات في النضـال الـوطني عنـدنا. إنهـا بعـد أن حصـلت علـى المعاهدة العراقية- الإنكليزية عزلت أحزابها وحرمت على الغـير تـأليف الأحـزاب والنقابـات بحجة أن الوقت لم يحن بعد لتأليف الأحزاب، فحـزب واحـد لجميـع الـديمقراطيين (بزعامـة البرجوازية الحرة والمثقفين المرتبطين بها) من السهل أن يقضى عليه متى وجـدت قيادتـه أن المصلحة -مصلحتها- تقضي بحله كما حلت من قبل الأحـزاب الوطنيـة ومـن ضـمنها جمعية الإصلاح الشعبي.

وبعد أن يشرح بالتفصيل طـابع القـوى والطبقـات المنظمـة إلى مجموعـة الـديمقراطيين ويقسمها إلى معسكرين رئيسيين: معسكر العمال والفلاحين ومن ينتمي إليهم مـن المـثقفين الشـعبيين والحـرفيين والكسـبة والأقليـات القوميـة والعنصـرية المضـطهدة. ومعسـكر البرجوازيـة الحـرة ومـن ينتمـي إليهـا مـن مثقفـي البرجوازيـة الحـرة والمـزارعين وأحـرار الإقطاعيين والملاكين وأمثالهم. ويتطـرق إلى أهـداف واسـتراتيج وتكتيـك كـل معسـكر مـن هـذين المعسـكرين بتفصـيل، يؤكـد بـأن نقطـة الالتقـاء بـين المصـالح المشـتركة لجميـع الديمقراطيين هي الجبهة الوطنية الموحدة، الجبهة التي لا تشل نشاط ونمو أي جماعـة مـن الجماعات(الأحزاب) الديمقراطية ولا تحتم على جماعة فـرض آرائهـا الاجتماعيـة والفلسـفية والاقتصادية على الجماعات الأخرى، بينما شعار توحيـد الأحـزاب ودمجهـا في حـزب واحـد وتحـت قيـادة البرجوازيـة الحـرة -كمـا هـو مفهـوم مـن نظـرة أصـحاب الـدعوة إلى العمـال والفلاحين- معناه حبس آراء الجماعات والحد من نشاطها الثـوري الـذي لا يتفـق وأسـلوب العمل الإصلاحي الذي سارت وتسير عليـه البرجوازيـة الحـرة ومـن يشـايعها. أمـا الشـكوك والمزاعم التي أثارها ويثيرها دعاة "الحزب الواحد" ضد الجبهة الموحدة فهي بالطبع واهية

ولا تستند إلى المنطق والواقع.[١٥٠] ومن ضمن المسائل الملحة التي يتطرق إليها في دراسته المستفيضة بالتفصيل، ما يلي:

١- تحليل للوضع العالمي وعلاقات القوى الجديدة التي تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية.

٢- تحليل حركة التحرر الوطني العربية ومكانها داخل حركة التحرر العالمية.

٣- النفوذ الإمبريالي في العالم العربي.

٤- التأثير المتبادل بين الوضعين العالمي والمحلي.

٥- الدور الحاسم للاتحاد السوفييتي.

٦- الطبقات الاجتماعية في العراق.

٧- الحريات الديمقراطية.

٨- المجالات الاقتصادية.

٩- الطابع الجماهيري للحركة الوطنية.

١٠- ماذا تعني الجبهة الوطنية الموحدة؟

وتناولت دراسة حسين الشبيبي المهمة الثانية موضوع: "الاستقلال والسيادة الوطنية"، إذ أنها تعتبر إلى جانب المقالة الموسعة الخاصة بالجبهة الوطنية المذكور في أعلاه، مساهمة مهمة في النضال ضد الإمبريالية ومن أجل التحرر والديمقراطية ضمن إطار قيادة فهد بعد الحرب. ويمكن للإنسان المتتبع أن يستنتج بأن المقدمة التي تحمل أسم الناشر إنما هي من كتابة فهد. يستهل الشبيبي الدراسة بمقدمة يقول فيها: "أصبح للاستقلال والسيادة الوطنية -عدا مفهومها السياسي- مفهوم عام شديد الارتباط بالنظم الديمقراطية وبالأساليب الصحيحة في تطبيقها، شديد الارتباط بالديمقراطية الاقتصادية

١٥٠ كتابات الرفيق حسين محمد الشبيبي: بغداد ١٩٧٤، ص ١٦.

والاجتماعية، التي تضمن لجماهير الشعب العدل الاجتماعي والصيانة الاجتماعية وبعبارة أوضح أن مدلول الاستقلال والسيادة الوطنية أصبح اليوم– بعد أن كان ضيقا لتقييده بمفهومه السياسي، كما أرادته له الطبقة العليا التي كانت تقود الحركة الوطنية –أصبح اليوم يعني تحرير القطر، بما فيه من ثروات مدفونة وظاهرة، واستغلالها لصالح المصلحة العامة، لصالح تقدم القطر صناعيا وزراعيا، ولمكافحة آفات الفقر والمرض والجهل. وتمكين الشعب بكافة طبقـــاته دون تمييز ، ودون تحديد من ممارسة حقوقه في حكم نفسه، أي في اختيار شكل الحكم وأجهزة الحكومة، اختيارا حرا، وفق الأساليب الديمقراطية الصحيحة. هذا هو المدلول العصري للاستقلال والسيادة الوطنية، كما صرح به رؤساء الدول الكبرى ، أثناء حربها مع قوى الشر المحورية ولهذا حاربت الشعوب وضحت عن طيب خاطر، أثناء حربها ضد الفاشية، ولهذا تناضل وتحارب اليوم الأمم المحرومة من استقلالها وسيادتها الوطنية –الحقيقية والشكلية– في الغرب والشرق. هذا هو مدلول الاستقلال والسيادة الوطنية."

ويجري معالجة مسألة التحرر والاستقلال في هذا المجال ضمن وحدة متكاملة لا تتجزأ. وهنا يقول: "إن الاستقلال والسيادة الوطنية بنواحيها الثلاث، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحدة يكمل بعضها البعض لكن هذا لا يعني أبدا، أننا نستطيع أن نعمل للاستقلال بنواحيه الثلاث بمقياس واحد، دون أن نعرض الكل إلى الخطر. إذ لا يكون عملنا نافعا وثابتا في الحقل الاقتصادي أو الاجتماعي وغيرهما، ما لم نقبض بأيد من حديد على زمام السلطة السياسية، ما لم نحقق قبل كل شيء الاستقلال السياسي.

وتعتبر الدراسة التي كتبت في ضوء مقررات المؤتمر السابع للكومنترن بخصوص مسائل الجبهة الشعبية الموحدة، مساهمة جدية لبلشفة الحزب الشيوعي العراقي وتجسيدها في سياساته اليومية، ولكنها جاءت في وقت متأخر وغير ملائم نسبياً، علماً بأن الدراسة تحتوي على معالجات علمية كثيرة في مجرى النضال من أجل الديمقراطية

السياسية. وتضمنت الأهداف التالية، التي كانت تهم جميع القوى السياسية الوطنية حينذاك:

- إنهاء التدخل الأجنبي وإجلاء قواته العسكرية.
- تطوير الاقتصاد الوطني لصالح الشعب.
- الإتيان بنظام ديمقراطي صحيح.
- فضح بنود المعاهدة العراقية– الإنكليزية.

– استكمال الاستقلال السياسي.

ويحاور الشبيبي نفسه والقراء أيضاً حين يطرح على نفسه السؤال التالي: هل بإمكاننا تحقيق هذه المطالب؟ ثم يعود ليجيب عن هذا السؤال بقوله:

"نعم بإمكاننا تحقيقها، أما وسائل تحقيقها فهي بأيدينا وهي قوى شعبنا التي تريد التحرر والانطلاق أولا، ونظرية صحيحة في العمل وتعيين الهدف ثانيا، وتنسيق القوى. طبقات الشعب وأقسامه، التي تشترك في العمل من أجل هذه المطالب ثالثا". وفي معرض إجابته المفصلة لا يخفي مخاوفه تجاه عدم تحقق الهدف المطلوب ويقول:

"إن اعتبار هذه المطالب، في سبيل أهدافنا الوطنية، مطالب الشعب بأجمعه، واعتباره القوة الوحيدة القادرة على تحقيقها، وعدم الخوف منه، شرط أساسي لتحقيق مطالبنا. أما أن نعرف هذا ولكن نخشى التصريح الفعلي به، خوفا من استفزاز أعداء الشعب وخصومه، الذين هم، في نفس الوقت، أعداء استقلالنا وسيادتنا الوطنية، أولئك الخصوم الرجعيون، الذين لم يثبتوا يوما حسن نواياهم تجاه مصالح شعوب بلادهم، والذين لا يتورعون عن بيع أوطانهم بأبخس الأثمان".

وفي معرض الإشارة إلى النداء الذي نشرته الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥، يؤكد الحزب على ضرورة النضال من أجل المطالب التالية ضمن الجبهة الوطنية المقترحة:

"١- توحيد النضال من أجل حق التنظيم السياسي.

٢- إلغاء القوانين الاستثنائية.

٣- الدفاع عن استقلال البلاد وتعزيز السيادة الوطنية".

إننا نفهم من عبارة (الخصوم الرجعيون) تلك القوى التي تأخذ بيدها زمام الحكم، والتي كان يستحيل عليها الاستمرار في دفة الحكم دون مساندة بريطانيا آنذاك. وبغض النظر عن لون أو اتجاه الحكومة ولبراليتها إذ ذاك، إنما كان واجبها الأساسي هو حماية (المعاهدة العراقية- البريطانية) التي كانت بمثابة الشريان للمصالح البريطانية في العراق والشرق الأوسط. وكانت بريطانيا تعرف جيدا وأحسن من أي جهة عراقية، مدى حجم الثروة النفطية التي يملكها هذا البلد. وحتى عندما قررت إلحاق ولاية الموصل بالعراق، فإنها لم تفعل ذلك حبا بسواد عيون الشعب العراقي، بل رغبة في الهيمنة على منابع النفط، إذ أنها كانت منذ نهاية القرن التاسع عشر تعرف أين توجد منابع النفط في هذا البلد الغني. كانت كل هذه الأمور قد حسمت قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبالذات في معاهدة سايكس- بيكو التي وقعتها بريطانيا وفرنسا في العام ١٩١٦، إضافة إلى اتفاقية سيفر فيما بعد.

إن الفترة اللبرالية التي مرت على العراق بعد الحرب العالمية الثانية كسحابة صيف وتوافقت مع الوضع العالمي المنفتح، لم تكن بالنسبة لبريطانيا سوى فترة جس نبض لإمكانيات وقدرات هذا الشعب الذي دوخها وهدد مصالحها منذ الحرب العالمية الأولى وبالذات بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية. وكانت وزارة الخارجية البريطانية تعرف جيدا تجاه أي خطر يقف التاج البريطاني: الخطر الشيوعي المتنامي في العراق وبالتالي تصاعد الحركة الديمقراطية في الشرق الأوسط وخطر وصول الاتحاد السوفييتي إلى المياه الدافئة. وأثبتت أحداث سحق وثبة ١٩٤٨ ومن ثم إعدام فهد ورفيقيه حازم وصارم، وفيما بعد إعدام يهودا صديق وساسون دلال، وكلاهما كان في قيادة الحزب في عام ١٩٤٩، مدى بشاعة اليد الحديدية البريطانية التي لم يتمكن أي رادع من إيقافها عند تعلقها بمصالحها.

ولا شك في أن قيادة الحزب كانت تعرف هذه الحقائق، ولذلك حين تناولت ضمن مطالبها مسألة (المعاهدة العراقية– البريطانية) لم تؤكد في البدء على إلغائها– وهذه نقطة فيها ذكاء تكتيكي–، بل صاغت المطلب بالشكل التالي:"إبعاد التدخل الأجنبي في شؤون دولتنا وإلغاء المركز الممتاز والامتيازات العسكرية وغيرها التي احتوتها بنود المعاهدة العراقية– الإنكليزية"[١٥١]. ومن الجدير بالذكر أن المذكرات الثلاث (المذكرة الأولى تحمل تاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٤) التي قدمتها الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني إلى الأحزاب الأخرى بصورة دورية، لا تتطرق هي الأخرى إلى مسألة إلغاء المعاهدة.

ورغم الاعتراف الضمني بالمعاهدة، فإن طلب الإجازة قد رفض، ذلك أن السلطات العراقية إذ ذاك لم تتمكن أن تخطو خطوة واحدة، ولاسيما في مجال حساس كإجازة الأحزاب، دون استشارة المندوب السامي البريطاني. ولم تكن الجهات البريطانية من السذاجة بحيث أنها لا تدري بأن حزب التحرر الوطني إنما هو نسخة علنية من الحزب الشيوعي العراقي. إذ أن لغة الميثاق المطروح، هي لغة أخرى تختلف اختلافاً جذريا عن لغة الهيئات التحضيرية للأحزاب الأخرى التي نالت إجازتها.

وتتضمن مذكرة الهيئة التأسيسية لحزب التحرر الوطني حول الجبهة الوطنية المقدمة إلى الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب وعصبة مكافحة الصهيونية المؤرخة في ١٩٤٦/١٠/٢١، ميثاق الجبهة الوطنية، وقد جاء فيه بخصوص المعاهدة ما يلي: "اعتبار المعاهدة الإنكليزية – العراقية ملغاة تاريخيا بحكم التطورات العالمية التي جاءت بها الحرب العالمية الأخيرة، وبحكم ميثاق هيئة الأمم المتحدة التي تعتبر العراق عضوا فيها باعتباره دولة مستقلة، إذ أن تلك المعاهدة فرضت على العراق في ظروف عالمية وداخلية ملائمة لبريطانيا..."

عند تقديم هذه المذكرة، التي تختلف لغتها اختلافاً كليا عن المذكرات الأخرى، كان الوضع اللبرالي قد انتهى. وجاءت حكومة أرشد العمري بقانون مكافحة الشيوعية كي

---

١٥١ المصدر السابق نفسه، ص ١٢٥.

تكافح من خلاله كل ما يمس (قدسية) المعاهدة العراقية– البريطانية ولكي تخلق الوضع الملائم الذي يوفر الجو المناسب لتنفيذ بنود هذه المعاهدة بدون وجع رأس. وفي وقت لاحق إلى يوم إعدام فهد ورفيقيه، لم تتمكن القوى الوطنية العراقية من تحقيق شعار الجبهة الوطنية، سواء لأسباب ذاتية أم موضوعية. ويبدو لنا اليوم أن قيادة الحزب الشيوعي وقوى اليسار كانت متفائلة أكثر مما ينبغي خلال تلك الفترة والعقود التالية أيضاً، بالنسبة إلى دور الاتحاد السوفييتي وحركة التحرر العالمية والديمقراطية والشعارات التي كانت تطلق هنا وهناك ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية حول حق الأمم في تقرير مصيرها، وإذا كانت الولايات المتحدة تطمح من وراء محاولاتها أيجاد مواقع قدم لها في مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية، فان القوتين الأخيرتين سبق أن اتفقتا مع الاتحاد السوفييتي على رسم خارطة جديدة للعالم. ولذلك فإن الشأن العراقي بالنسبة لبريطانيا ضمن دائرة الحلفاء، كان أشبه بشأن ألمانيا الديمقراطية أو بولونيا بالنسبة للاتحاد السوفييتي. وهكذا ظلت صرخة الشيوعيين العراقيين والمعارضة العراقية وصرخة الحركة الكردية، مجرد صرخة في واد. وعندما صرح رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل قائلا، بأنه تم القضاء على الثعبان الفاشي، ولكنهم الآن أمام ثعبان آخر، هو البلشفية. إذ ذاك تم رسم الخطوط الأولى لبداية الحرب الباردة بين المعسكرين. وأثبتت قوى المعسكر الرأسمالي أنها أكثر وعيا لمصالحها الطبقية من أي جهة أخرى.

إن القراءة المدققة لدراسة حسين محمد الشبيبي، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ورئيس حزب التحرر الوطني، المستندة بالأساس إلى الأفكار الأساسية التي كان يبشر بها فهد، تساعدنا في معرفة الأجواء والمواقف التي كانت سائدة في الحركة الشيوعية العالمية بقيادة ستالين في أعقاب الحرب العالمية الثانية إزاء عدة قضايا جوهرية حتى النصف الأول من العقد السادس، وهي:

١. الموقف المتزمت من البرجوازية الوطنية (المتوسطة) في بلدان ما تزال أوضاعها تشير إلى تشابك كبير في ما بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

٢. الإصرار على دور الطبقة العاملة القيادي في حركة التحرر الوطني وعدم التنازل عن هذا الحق في إطار التحالفات السياسية الوطنية. ورغم رفع الحزب الشيوعي شعار الجبهة الوطنية، إلا أنه كان لا يرى في القوى الأخرى قدرة على مواصلة النضال، بل هي انهزامية لا غير، في حين أنها كانت إصلاحية وليست انهزامية، والفرق كبير بين المصطلحين، إذ أنها لم تكن راغبة في تشديد التناقض والصراع، بل تسعى إلى حله بطرق أكثر مصالحة مما كان يسعى إليه الحزب الشيوعي العراقي.

٣. الإصرار على أن الحزب الشيوعي هو الممثل الوحيد للطبقة العاملة واعتبار كل القوى الماركسية الأخرى منحرفة عن هذا الطريق. لقد كان الحزب الشيوعي قليل العدد ولكنه كان واسع النشاط ويمتلك ديناميكية عالية ناشئة عن الإيمان بصواب القضية التي كانوا يدافعون عنها. إلا أن هذه القضية لا يمكن ربطها بحق الحزب بقيادة حركة وطنية ديمقراطية أكثرية قواها من فئات اجتماعية برجوازية وبرجوازية صغيرة وهامشية إضافة على نسبة صغيرة من العمال والمثقفين الثوريين، كما أن أهداف المرحلة لم تكن تسمح بقيادة الحزب الشيوعي لهذا النضال الوطني. ومن هنا نشأت الكثير من العقبات في طريق إقامة الجبهة، إذ كان الحزب يسعى إلى فرض قيادته من خلال المظاهرات والشارع، وكانت تثير حساسيات القوى الأخرى وتمنعها من الوصول إلى علاقات عمل مشتركة.

٤. الحديث عن الاستقلال والسيادة الناجزة في بلد لا يمكن تحقيق الاستقلال والسيادة الناجزة فيه لا بسبب وجود الهيمنة الأجنبية عليه التي يريد التخلص منها، بل بسبب طبيعة ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والوعي السياسي والاجتماعي العام للسكان. لقد كان التشدد هي السمة الملازمة للحركة الشيوعية عموماً في تلك الفترات، رغم أن فهد كان يتميز بقدرته على تحديد المهمات الوطنية بصورة جيدة وملموسة، إلا أنها لم تستطع التخلص من تأثير الفكر والتيار الشيوعي الدولي الجارف بقيادة ستالين حينذاك.

إن متتبعي الأوضاع السياسية في بلدان الشرق الأوسط، ومنها العراق وإيران على سبيل المثال لا الحصر، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الخمسينيات أو بعدها بقليل يمكنه أن يؤكد سيادة الخط الستاليني في السياسة الداخلية للأحزاب الشيوعية، والتي تغيرت إلى حدود معينة في النصف الثاني من العقد السادس. ويبدو لنا أن المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي لعب دوراً مهماً في التحولات التي جرت في سياسات الأحزاب الشيوعية من خلال إدانة سياسات ستالين، حيث حصلت تغييرات أكثر ملموسية في الخط العام للسياسة الدولية السوفييتية، وبحدود معينة، تقلص نسبياً دور وتأثير تلك السياسة على السياسات الداخلية للأحزاب الشيوعية.

المبحث الرابع

سياسة الحزب في مجال المنظمات المهنية والنقابية

أولاً: الحركة النقابية

أشرنا سابقاً إلى أن نمو الطبقة العاملة في العراق كان بطيئاً جداً ومحدودا في مجالات وجود وعمل العمال خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وكان النمو الملموس للعمال المنحدرين من أصل فلاحي عموماً قد حصل في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها في مجالات أساسية، وهي:

١. قطاع النقل الذي ارتبط بالنشاط التجاري المتسع للشركات الأجنبية في كل من بغداد والبصرة والموصل على نحو خاص، سواء كان استيراداً أم تصديراً، علماً بأن حجم الاستيراد والتصريف في أسواق العراق المحلية أو إعادة التصدير كان أوسع من صادرات العراقية نحو الخارج قبل البدء باستخراج وتصدير النفط الخام. وقد نما قطاع النقل في الموانئ والسكك الحديد، إضافة إلى النقل البري والنهري وزيادة عدد العمال المشتغلين في هذه المجالات، رغم أن القسم الأكبر من المشتغلين في هذه القطاعات كانوا في فترة الحرب

العالمية الأولى من الأجانب. فعلى سبيل المثال لا الحصر تشير المعلومات المتوفرة التي ينقلها إلينا الباحث السوفييتي الدكتور كاتلوف والباحث العراقي الدكتور كمال أحمد مظهر وغيره إلى أن عدد المشتغلين في مشاريع السكك في عام ١٩١٨ بلغ ٢٥٠٠ شخصاً وزعوا على النحو الآتي وفق جنسيتهم[١٥٢]:

جنسية المشتغلين	عدد المشتغلين	نسبتهم إلى المجموع
الهنود	٢٠٠٠	٨٠٪
الأوروبيون	٢٥٠	١٠ ٪
العراقيون	٢٥٠	١٠ ٪
المجموع	٢٥٠٠	١٠٠ ٪

المصدر: — كاتلوف، ل. ن. انتفاضة ١٩٢٠ الوطنية التحررية في العراق. موسكو. ١٠٨٥.

— أحمد، كمال مظهر د. ثورة العشرين في الاستشراق السوفييتي. كلية الآداب. جامعة بغداد. بغداد. ١٩٧٧.

٢. قطاع البناء والطرق والجسور.

٣. قطاع الصناعات الحرفية والمانيفاكتورة التي تطورت تدريجاً في العقد الثالث والرابع إلى نشوء صناعات ميكانيكية حديثة نسبياً.

ولعبت التجارة الخارجية —الاستيراد— دوراً سلبياً ملموساً من ناحية وإيجابياً من ناحية أخرى، إذ أنها زاحمت بشكل شديد الصناعات الحرفية وأدت بالعديد من الحرفيين إلى غلق ورشاتهم والتحول إلى عمال نتيجة للمنافسة الحادة غير المتكافئة من جهة، كما دفعت

---

١٥٢ — كاتلوف، ل. ن. انتفاضة ١٩٢٠ الوطنية التحررية في العراق. موسكو. ١٠٨٥.

— أحمد، كمال مظهر د. ثورة العشرين في الاستشراق السوفييتي. كلية الآداب. جامعة بغداد. بغداد. ١٩٧٧.

بالبعض من أصحاب المشاريع الحرفية إلى التفكير بتوسيع ورشاتهم واستيراد منشآت أكثر حداثة ليمكنها من مقاومة المنافسة الأجنبية نسبياً، خاصة وأن قانون تشكيل جمعية أصحاب الصنايع وقانون حماية الصناعة الوطنية، اللذين صدر في عام ١٩٢٩م، لعبا دورا مهماً في تشجيع الصناعة وتحفيز أصحاب رؤوس الأموال على التوظيف في المشاريع الصناعية.

٤. قطاع التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره الذي بدأ في العشرينات ثم نما وتطور في الثلاثينات من القرن العشرين.

وفي هذه المجالات الأربعة برز النشاط النقابي العمالي بالتتابع تقريباً، علماً بأن جمعيات النشاط الحرفي كانت أقدم من غيرها ولكنها كانت على أساس الجمع بين أصحاب الورشات والعاملين فيها في آن واحد. وعلى هذا الأساس نشأت أيضاً وأجيزت جمعية أصحاب الصنائع التي تم تقديم الطلب بتأسيسها في عام ١٩٢٤ وأجيزت في عام ١٩٢٧.

تميزت الفترة الأولى من الهيمنة البريطانية ببروز بعض النشاطات العمالية التي لم ترتبط بنشاط نقابي منظم أو موجه. بل كان نتيجة الواقع المزري الذي عاش فيه العمال سواء في البصرة أم في بغداد أم في المناطق الأخرى. فقد واجه العمال العراقيون المستخدمون في مشاريع القوات المسلحة البريطانية وفي ميناء البصرة أو المناطق الأخرى التي كانت خاضعة لسيطرتها أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها الكثير من الاضطهاد والتعسف والتمييز في المعاملة والاستغلال الشديد. وتجلى ذلك في الوقائع التالية:

- تمييز شديد في المعاملة بين العمال الأجانب والعمال العراقيين لصالح العمال الأجانب في مختلف مجالات وشؤون العمل والأجور.
- قلة الأجور المدفوعة للعامل العراقي وصعوبة استجابتها لحاجات عملية إعادة إنتاج قوة العمل، سواء للعامل ذاته أم لأفراد عائلته. وقد عمد البريطانيون إلى تشغيل الأطفال والنساء بأجور أقل واستغلال أكثر بشاعة. وفي أحد المشاريع في بغداد مثلاً

بلغ عدد العمال فيه ٢٩٠٠ شخصاً كانت نسبة النساء فيه ٤٠ ٪ أو ما يعادل ١١٠٠ امرأة[١٥٣].

- كما عمدوا إلى تشغيل السجناء عبر المقاولين العراقيين وبأجور أقرب إلى السخرة منها إلى العمل الحر المأجور. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن عدد السجناء الذين تم تشغيلهم بلغ ١٢٠٠٠ شخصاً[١٥٤]. ووفق المعلومات التي تشير إليها المصادر الأجنبية ووفق تقرير كتب عن العمال خلال الفترة بين ١٩١٦–١٩١٩، بلغ عدد الوفيات في وحدة عمل سجناء مؤلفة من ١٢١٥ شخصاً، ٩٠ شخصاً خلال ٢٥ شهراً، أي بمعدل شهري قدره ٤ أشخاص تقريباً، أو بنسبة قدرها ٧،٤٢ ٪ من إجمالي عدد السجناء المسخرين للعمل في تلك المشاريع[١٥٥].
- رداءة ظروف العمل والعيش والسكن بالنسبة للعمال العراقيين.
- تفاقم عدد الإصابات بأمراض العمل وحوادث الوفاة والتعويق والتشويه أو المرض دون أن تدفع لهم أو لأفراد عوائلهم تعويضات، إذ كانت تفرض على كل عامل التوقيع على تعهد ظالم أشرنا إليه في مكان آخر من هذا الكتاب.
- زيادة كبيرة في عدد العاملين الأجانب بالقياس إلى عدد العمال المحليين، كما بينا ذلك في أعلاه.
- إعطاء العراقيين وظائف أدنى بكثير من الوظائف التي تمنح للأجانب، بالنسبة إلى المستويات الواحدة أو المتقاربة.
- ساعات العمل الطويلة التي كانوا يجبرون على مواصلة العمل فيها والتي تزيد أحياناً كثيرة عن ١٢ ساعة في اليوم.

---

١٥٣ أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. مصدر سابق. ص ١٢١.المصدر السابق نفسه. ص ٤٣.

١٥٤ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣.

١٥٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤٩.

- الطرد الكيفي من العمل، وعدم وجود أية ضمانات لهم تحميهم من تعسف أصحاب العمل، وكذلك النقل من موقع إلى أخر ومن مدينة إلى أخرى تلحق أضراراً فادحة بالعمل وعائلته.
- العقوبات القاسية التي كانت يتعرض لها العمال، وكذلك قلة الأجور التي كانت تدفع لهم أو ساعات العمل الطويلة التي كانت تفرض عليهم أو حتى تعرضهم للطرد الكيفي.

لقد كان هذا الواقع يثير عند العمال الغضب والتذمر،حتى أجبر العمال تحت ضغط هذا الواقع إعلان الإضراب عن العمل في أكثر من موقع خلال فترة الحرب، أي في عام ١٩١٨، كما حصل في النجف وفي البصرة[١٥٦]. ولم تكن تلك الإضرابات ناتجة عن وعي طبقي واضح للعمال إزاء الرأسمالي أو صاحب العمل المستغل لهم، بل جاءت نتيجة تفاقم الظلم والضيم والحرمان والإساءات التي كانوا يتعرضون لها، بحيث نفذ الصبر وامتلأ الكأس ففاض. فتبلورت في مجرى العمل والاحتجاج مجموعة من المطالب العمالية التي كانت تعبر عن واقع الحال حينذاك. ويمكن تلخيص أبرز تلك المطالب فيما يلي:

- تحسين ظروف العمل وزيادة الأجور المدفوعة.
- معاملتهم أسوة ببقية العمال الأجانب.
- زيادة عدد العمال العراقيين العاملين في المشاريع المختلفة. وقد تجلى هذا المطلب في قانون حماية وتشجيع الصناعة الوطنية حيث ورد في القانون ما يؤكد عدم تشغيل العمال الأجانب بنسبة تزيد عن ١٠ ٪ من مجموع عدد المشتغلين في المعامل التي تقام على أساس التمتع بالحماية الصناعية.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن بعض المدن العراقية، ومنها مدينة الناصرية مثلاً، عرفت حركة نقابية حرفية مهمة ترتبط بالمهن أو بالحرف القائمة فعلاً، وكان لكل جماعة من هذه الجماعات الحرفية علمها الذي يتميز بلون معين يختلف عن أعلام بقية الحرف. وقد أمكن

١٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤٨.

العمل مع هذه الجماعات الحرفية بشكل جيد. ولهذه الظاهرة تقاليد قديمة في العراق يرجع تاريخها إلى العهد العباسي.

كان العمال العراقيون، ورغم وعيهم الطبقي الضعيف نسبياً حينذاك، يشاركون بقية فئات المجتمع العراقي في موقفها من الاحتلال البريطاني للعراق ويمارسون السياسة من مواقع وطنية مناهضة للاحتلال. إذ أنهم شاركوا في حينها في ثورة العشرين وتعرضوا للكثير من الصعوبات، كما سقط أول شهيد من أوساطهم في عشية ثورة العشرين (٢٤ أيار ١٩٢٠)، وهو نجار أخرس من بغداد "شيعته الجماهير في اليوم التالي ومنحته لقب شهيد الوطن"[١٥٧].

وكانت مجموعات من الحرفيين والعمال العراقيين، رغم أن نسبة عالية منهم كانت تعاني من أمية القراءة والكتابة، تشارك قبل ثورة العشرين وما بعدها بمتابعة الأخبار وما كانت تنشره الصحافة العراقية والعربية أو ما كان ينقله المسافرون والقادمون من الخارج من أخبار حول الأوضاع العربية والدولية وعن انتصارات العمال على القيصرية وقيام دولة اشتراكية يقودها العمال والفلاحون[١٥٨]. وكان لهذه المعلومات رغم شحتها تأثيرها الملموس على المتعلمين من الحرفيين ومن أبناء العوائل ذات الأوضاع المعيشية المتوسطة. ومن بين هؤلاء برزت فكرة تشكيل وقيادة الجمعيات العمالية التي في مقدورها تنظيم عمل العمال وأجورهم وساعات عملهم وظروف عملهم والتخفيف من معاناتهم اليومية. وبدأت هذه التحركات في أكثر من موقع في العراق في آن واحد تقريبا نتيجة لتشابه الظروف، وخاصة في كل من بغداد والبصرة وفي المجالات التي كان فيها تجمع للعاملين في تلك المشاريع، ومنها السكك الحديد والميناء أو الحرف التي كانت تواجه مصاعب غير قليلة. وكان لهؤلاء علاقة واضحة بجماعة الرحال باعتبارهم رواد الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق، إذ انعكس ذلك في ما نشرته هذه الجماعة من مقالات حول مشكلات العمال

---

١٥٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٢.

١٥٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٠.

والفلاحين وقضايا المرأة والعلاقة بين هذه المشكلات المباشرة والهيمنة الاستعمارية على البلاد.

يشير الدكتور كمال مظهر أحمد إلى أن التحركات الأولى للعمال التي تعبر عن وجود تململ عمالي من أوضاعهم السيئة قد برز في أوائل العقد الثالث من القرن العشرين، وأنه "لم يكن مجرد صدفة أن قامت مديرية البلدية الأولى ببغداد في تموز ١٩٢٢ بانتخاب رؤساء لكل صنف من أصناف العمال وأصحاب الصنائع قيمته الصحافة كخطوة أولى "في أمر تأسيس نقابات منتظمة للعمال مما يعود بالفوائد الجمة على حالة البلاد الاقتصادية"[١٥٩]. وكان لاحتكاك العمال العراقيين وأصحاب الصنائع أو الحرفيين بالمستخدمين البريطانيين والهنود، سواء كان ذلك في القوات المسلحة البريطانية والمشاريع التي كانت تديرها، أم في المشاريع الاقتصادية التي كانت تهيمن عليها، مثل السكك الحديد والميناء، تأثيره في تعرف العراقيين المباشر على بعض جوانب المجتمع المدني الذي تمثل في النوادي الثقافية والاجتماعية التي كان المستخدمون الأجانب يقيمونها في مواقع عملهم وسكناهم وفي مدن مثل بغداد والبصرة والموصل، إضافة إلى تعرفهم على النقابات العمالية وحقوق العمال، إضافة إلى دور الصحافة العراقية في هذا الصدد. وبدأت أولى محاولات العراقيين لتأسيس نادي ثقافي واجتماعي وإقامة جمعيات تخص مهناً معينة في عام ١٩٢٤ لتتسع في السنوات اللاحقة وتصبح، مع نهاية العقد الثالث وقيام جمعية أصحاب الصنائع، ظاهرة مهمة في العراق. وكانت المبادرة الأولى في هذا الصدد، ووفق ما جاء إلينا، في عام ١٩٢٤ حين قامت مجموعة من العمال والمستخدمين، وهم محمد صالح القزاز ومحي الدين محمد وقاسم عباس، بتقديم طلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس نادٍ للعمال في بغداد. ولم تكتف الجهات المسؤولة برفض الطلب، بل اعتبرته استفزازاً وتحريضاً للعمال، وبالتالي قامت الجهات المسؤولة في مؤسسة السكك بنقل قاسم عباس، العامل في السكك، "من محل عمله إلى مكان آخر" وأوقفت في تلك السنة ما يستحقه وزميله محمد صالح القزاز "من زيادة مقررة

---

١٥٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢. واستناد في ذلك إلى جريدة العراق. بغداد. ١٨ تموز ١٩٢٢.

في أجورهمـا"، رغـم وجـود نـادٍ مماثـل للمسـتخدمين الأجانـب في بغـداد حينـذاك[١٦٠]. وفي البصـرة تحـرك المثقفـون والعمـال لتشـكيل نـاد لهـم لعـب دوراً مهمـاً في الحيـاة الفكريـة والسياسية حينذاك والذي أتينا على ذكره في مكان آخر من هذا الكتاب.

وخلال تلك الفترة لعبت بعض الوجـوه العماليـة والحرفيـة المعروفـة والمتميـزة بـالوعي والدأب والجرأة على تبني مطلب إقامة الجمعيات والنقابـات العماليـة والحرفيـة. فظهـرت في بغداد في عـام ١٩٢٩ مجموعـة مـن الجمعيـات الحرفيـة والعماليـة الـتي لعبـت دوراً كـبيراً في الجانب المهني أو النقابي العمالي وساهمت برفع وعي وثقافـة العمـال العامـة، وخاصـة إزاء حقوقهم المهدرة. وكان أبرز هؤلاء القـادة النقـابيين وأكثـرهم حيويـة ووضـوحاً في نشـاطه ودوره، كما تشير إلى ذلك أغلب الدراسات التي بحثت في قضايا العمـال والنشـا\ط النقـابي حينذاك هو محمد صالح عبد الجبار القزاز، الذي انتخب رئيسـاً لجمعيـة أصـحاب الصـنائع بعد إجازتها رسمياً من قبل وزارة الداخلية في العاشر من شباط/فبرايـر عـام ١٩٢٩. وكانـت رغبة المؤسسين أن يكون أسمها جمعية عمالية، إلا أن الوزارة رفضـت ذلـك الاسـم وتقـرر استبداله بالاسـم الجديـد، الـذي أعطـى الانطبـاع وكأنـه يضـم بالأسـاس أصـحاب الحـرف المختلفة، ولكن في واقعه كان يضـم العمـال وأصـحاب الحـرف في آن واحـد، وكانـت أغلبيـة أعضاء الجمعية من العمال. وساهمت عـدة عوامـل في تنشـيط الحركـة العماليـة النقابيـة في العراق، وهي:

** الاستغلال وقلة الأجور والحرمان من الحقوق والضمانات الاجتماعية والصحية الـتي كـان يعـاني منهـا العـاملون في هـذه الفـترة، سـواء كـان ذلـك في مشـاريع البريطـانيين أو المشاريع الحكومية العراقية. وعبرت عـن ذلـك السـيدة كـاثلين لانكلـى في كتابهـا الموسـوم "تصنيع العراق" حين كتبت عن هذه الفترة تقول: "أما مديرية الأشغال العامة، التي كانت مسـؤولة عـن الطـرق، فقـد حاولـت، تحسـين ظـروف العمـل. ففـي عـام ١٩٢٩ كتـب أحـد الموظفين أنه من الصعب ضمان حصول العمال على أجور يومية تكفي لسد نفقات الطعام

---

١٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٤/١٢٥.

والسيگاير، لأن الحكومة تتوقع أن تستمر الظروف التي سادت في العهد العثماني، مع أن تلك الظروف لم تكن أحسن بكثير من العبودية. ولم توافق الحكومة حتى في عام ١٩٢٩ على تعويض العمال المصابين بجروح، كما لم توافق على معالجة المرضى، وإعطاء تعويضات لزوجات وأولاد الذين كانوا يتوفون أثناء الواجب. وفي عهد الانتداب، بعد ثلاث سنوات، فقط أصبح التعويض عن الجروح والموت أمراً اعتيادياً، على الرغم من أن أحد الموظفين قال "يظهر كما لو أن قانوناً خاصاً يجب أن يصادق عليه البرلمان حول كل حادث، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً". وأن المبلغ المدفوع للتعويض كان لا يزيد في الغالب على ٨ دنانير"[١٦١]. وأمكن انتزاع حق التعويض في شركة النفط العراقية وفي السكك بنضال العمال، رغم كونه كان قليلا، في حالة الإصابة أو الموت أثناء أداء الواجب.[١٦٢] كان الطرد الكيفي من العمل المفاجئ دون ذكر الأسباب أحد الظواهر العامة والسائدة في البلاد، إضافة إلى إملاء تعهدات يفرض على العامل التوقيع عليها التي تلزمه بعدم المطالبة بحقوقه المشروعة وخضوعه الكامل للإدارة. وقد برزت هذه الظاهرة بوضوح في شركات النفط الاحتكارية التي كانت تستبدل العمال بعد فترات وجيزة لا تتجاوز عدة سنوات من أجل التملص من الحقوق التي تفرضها طيلة الفترة وإعطاء الانطباع وكأن الشركة تشغل عمالاً جدد، إضافة إلى التخلص من أولئك الذين تعتبرهم خطراً على المؤسسة نتيجة نشاطهم النقابي أو السياسي وقيادتهم العمال للمطالبة بحقوقهم المشروعة.

** تفاقم حجم البطالة في البلاد بالارتباط مع تفاقم الأزمة التي عمّت العالم الرأسمالي كله، وبالتالي فأن الحركة المطالبة بإيجاد فرص عمل للعاطلين كانت في تنامي جسدتها الحركة النقابية، خاصة وأن أصحاب الأعمال كانوا يفرضون على العمال زيادة ساعات العمل وتقليص الأجور بسبب وجود عدد كبير من العمال العاطلين المستعدين للعمل بأجور أوطأ مما كانت تدفع للعاملين.

---

١٦١ لانگلي، كاثلين م. تصنيع العراق. مصدر سابق. ص ١٨٩.

١٦٢أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. مصدر سابق. ص ٨٥.

** ولعبت الأزمة الخانقة التي عرفتها الفترة الواقعة بين ١٩٢٩-١٩٣٣ دوراً سيئاً جداً على حياة وعمل كادحي العراق ومن جوانب عديدة. وحركت تلك الأوضاع العمال والعاطلين عن العمل والسكان للقيام بإضرابات غير قليلة شملت مطالب مختلفة منها زيادة الأجور وزيادة فرص العمل وتقليص الضرائب التي كانت في ارتفاع مستمر وتخفيض الأسعار التي كان التجار يتلاعبون بها كما يشاؤون ... . وكان أكبر وأكثر تلك الإضرابات ذلك الذي وقع في عام ١٩٣١ والذي تحدثنا عنه في مكان آخر وقاد في النهاية إلى سقوط وزارة حمدي الباچچي وتشكيل وزارة نوري السعيد التي عمدت إلى العنف الدموي لفرض إرادتها على المضربين وسحبت إجازة جمعية أصحاب الصنائع ودفعت بمسؤوليها إلى الإبعاد أو السجن أو الطرد من العمل. وقد كانت حصة قائد الحركة النقابية حينذاك محمد صالح القزاز غير قليلة من نقمة الحكام.

** ولم تكن أساليب الإهانة والملاحقة وفض الإضرابات بالعنف الحكومي والتعسف، إضافة إلى التعذيب، بما فيه الجلد من جانب القوات البريطانية، ومن ثم السجن والإبعاد أقل إثارة للعمال العراقيين من العوامل الأخرى التي دفعتهم صوب العمل النقابي دفاعاً عن كرامتهم ومصالحهم وحقوقهم الأساسية.

وكان للقائد النقابي محمد صالح عبد الجبار القزاز دور متميز في تعبئة الحرفيين والعمال صوب مطلب إقامة نقابات وجمعيات ونوادي المجتمع المدني، إذ حقق بذلك نجاحات غير قليلة. وتميز هذا النقابي البارز، وهو أبن حرفي يشتغل بالقز، بخصائص مهمة بالنسبة للعمل النقابي والحركة العمالية والعلاقات المباشرة مع العمال والحرفيين. وكان في الوقت نفسه مثقفاً ديمقراطياً وتقدمياً واعياً، كما كان يشعر بالانتماء الكامل للطبقة العاملة ويحس بمشكلاتها ومتاعبها والحياة الصعبة التي تعيش فيها، كما كان يشعر بمسؤوليته المباشرة للمشاركة في النضال في سبيل تنمية وتطوير حركتها وإعلاء شأنها وتحقيق خلاصها من تلك الأوضاع المزرية. وكان في سلوكه اليومي متواضعاً قريباً من قلوب العمال ومن فهم مشاكلهم وسبل معالجة نزاعاتهم. كما امتلك القدرة على التعامل

السياسي المرن مـع الأحـداث دون مسـاومة مضـرة. ورغـم علاقاتـه الواسـعة بالسياسـيين والأحزاب الديمقراطية فأن سعى إلى تجنيب النقابات من العمل السياسي المباشر، ولكنه لم يبعدها عن ربط قضاياها بالقضايا الوطنية الأساسية بما فيها، وعلى نحـو خـاص، مسـألة التخلص من الهيمنة الأجنبية ورفض معاهدة ١٩٣٠ ...الخ. كما تميـز محمـد صـالح القـزاز بقدرته على التعامل مع العمال الحرفيين وأصحاب الحرف. بسبب قربـه مـن تلـك المجـالات وإيجاد لغة مشتركة في هذا الصدد دون التفريط بمصالح العمال.

ولمحمد صالح القـزاز دور كـبير في النشـاط النقـابي العراقـي في العقـد الثالـث والنصـف الأول من العقد الرابع على نحو خاص، حيث كانت هذه الحركـة مـا تـزال في مهـدها، هـم في بنائها وفي إعطاء سماتها الأساسية والتأثير في اتجـاه نضـالها. وكـان للقـزاز دوره في نشـر الحركة النقابية لا على صعيد بغداد فحسب، بل انصـب جهـده وسـعيه الحثيـث لتوسـيعها وإيصالها إلى بقية المدن العراقية، إضافة إلى محاولته تعزيز علاقة الحركة النقابيـة العراقيـة بالحركة النقابية العربية والعالمية. ومن هنا نشأت تلك العلاقة الجديدة مع الاتحـاد العـالمي لنقابات العمـال ومـع مكتـب العمـل الـدولي في جنيـف. ولعـب القـزاز دوراً بـارزاً في صـياغة مطالب العمال الأساسية في برنامج "جمعية أصحاب الصنائع"، رغم عدم ذكر أسـم العمـال في النظام الداخلي للجمعية، مع أن العمال شكلوا القاعدة الأساسية لتلـك الجمعيـة وقوامهـا الرئيسي[١٦٣]. وساهم القزاز بدور مباشر، وبالتعاون مع بقية النقـابيين البـارزين مـن أمثـال محمد مكي الآشتري رئيس "جمعية تعاون الحلاقين"، في صياغة المواد الأساسـية لقـانون العمل والعمال الذي قدم مسودته كمقترح إلى المسؤولين العراقيين والبرلمان العراقي. وكان لهذه المبادرة تأثير ملموس على الجوانب الإيجابية التي بـرزت فيمـا بعـد في بنـود القـانون الذي أقر في عام ١٩٣٦. وكما يشير الدكتور كمال مظهر أحمد "فقد قـدم رئـيس "جمعيـة أصـحاب الصـنائع" محمـد صـالح القـزاز مـذكرة تفصـيلية إلى الجهـات المسـؤولة في ١٩٣١/٣/٣١ تضمنت اقتراح ١٩ بندا عالجت أهم المشـاكل الـتي كـان يعـاني منهـا العامـل

---

١٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٩–١٥٤.

العراقي كتحديد يوم العمل بثماني ساعات نهاراً وست ساعات ليلاً (البند الأول)، ومنح العمال أجورهم خلال العطل الرسمية والإجازات المرضية (البند الثاني والثالث)، وضمان التعويض والتقاعد للعامل في حالة إصابته أو شيخوخته (البندان الرابع والخامس)، ومنع تشغيل الأطفال والأجانب (البندان السادس والسابع)، وتدريب العمال (البند الثامن)، و"محافظة حقوق العمال من اضطهاد أصحاب رؤوس الأموال" ورؤساء المعامل والشركات إما بتأسيس مكتب للعمال أو بتشكيل لجان كلجان الانضباط تكون مهمتها النظر في دعاوى العمال وشكاواهم" (البند التاسع)، أما بقية المواد فكانت تخص مسائل مكافحة الأمية بين العمال والعناية بالصحة بهم وتحديد الأجور وما شابه من أمور..."[١٦٤].

وفي الوقت الذي كان محمد صالح القزاز يعمل على تطوير الحركة النقابية في بغداد وتوسيعها صوب المدن الأخرى، كانت مجموعات أخرى من النقابيين تعمل بدورها أيضاً في بغداد والبصرة والناصرية والموصل وفي غيرها من المدن حيثما وجد عمال وفي مختلف المجالات. وبرزت في هذا المجال مجموعة البصرة والناصرية، حيث كان دور الحلقات الماركسية دورها ملموساً في التعبئة النقابية وتجلت بشكل خاص في إضرابات عام ١٩٣١. وكان على رأس هذه الحركة في كل من تلك المدينتين فهد وحسن العياش وغيرهما. وما تزال ذكرى القائد العمالي والنقابي حسن العياش الذي اغتيل بدس السم له بعد مقابلة طويلة أجراها معه نوري السعيد، رئيس الوزراء حينذاك، بتاريخ ١٩٣١/٧/١٩ في مدينة البصرة. ولكن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن المغريات التي قدمت لحسن العياش من جانب نوري السعيد رفضت بحزم وإصرار من جانب العامل النقابي والثوري المتمرس حسن العياش، إذ رفض المساومة على حساب العمال ومصالحهم الأساسية، مما أغاض نوري السعيد وقرر التخلص منه نهائياً. فكان أن دس رجال الأمن له السم في طعامه فمات شهيداً في ١٩٣١/٧/٢٥، أي بعد أسبوع واحد من المقابلة التي نظمت له مع نوري السعيد. وكان نوري السعيد قد اتخذ جملة من الإجراءات ضد الحركة النقابية وضد حرية الإضراب

---

١٦٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٦.

والنشاط السياسي، بما فيها إنزال عقوبات قاسية بالمخالفين لنصوص المرسوم الجديد رقم ٩٠ الصادر في ١٩٣١/٧/١٦ [١٦٥].

وفي مجال الحركة النقابية العراقية أبدت الحلقات الماركسية، وفيما بعد الحزب بقيادة فهد، منذ وقت مبكر اهتماماً خاصا بها، وتجلت في نشاط فهد وصحبه في هذا الخصوص. والتزم فهد عندما كان في البصرة أو بعد انتقاله إلى الناصرية أو عند تردده على بغداد ثم انتقاله إليها نهائياً بعد عودته من الدراسة في موسكو، بتنشيط الحركة النقابية باعتبارها المؤسسة الجماهيرية القادرة على انتزاع الكثير من المكاسب للطبقة العاملة العراقية الحديثة التكوين. وكانت سفرته إلى سوريا ولبنان وفلسطين قد أتاحت له فرصة الإطلاع على الحركة النقابية في هذه البلدان الثلاث وعلى دورها في حياة العمال، إذ كانت الحركة قد قطعت شوطاً مهماً في تلك البلدان، كما أصدر النقابيون في لبنان كراسات عن الحركة النقابية عموماً وصلت إلى العراق ووصلت إلى أيدي بعض العمال النقابيين الذين استفادوا منها لتنظيم نشاطهم وتعزيز علاقتهم بالعمال. كما كانت سفرته إلى موسكو ودراسته فيها، ثم مشاركته في مؤتمر النقابات العمالية في موسكو في عام ١٩٣٥، إضافة إلى دراسته الخاصة حول الحركة العمالية على الصعيد الدولي قد منحته إمكانية التشخيص الجيد لأهمية ودور النقابات في حياة الطبقة العاملة العراقية وفي النضال المهني الذي تخوضه. ولهذا، سعى فهد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية إلى تنشيط العمل من أجل إعادة تكوين نقابات العمال والجمعيات الفلاحية والمنظمات المهنية الأخرى وتحريك العمال لتعزيز مطالبتهم بإجازة نقاباتهم وجمعياتهم. وفي جريدة الحزب السرية، "القاعدة"، نشر فهد في عدد أيلول/سبتمبر من عام ١٩٤٤ مقالة تحت عنوان "النقابة شعار العمال اليوم" طرح فيها تصوراته، وبالتالي موقف الحزب، حول طبيعة الحركة النقابية وسمات النقابات ومهماتها وأسسها التنظيمية، وتضمنت ما يلي:

---

١٦٥ بعض المقدمات السياسية والنضالية الوطنية والطبقية لنشوء الحزب الشيوعي العراقي. مجلة "الثقافة الجديدة" العراقية. العدد ١٥٢. آذار ١٩٨٤. ص ٤٧–٧٧.

"إن الشروط الأساسية للتنظيم النقابي هي:

١. أن يضم التنظيم النقابي جميع المشاريع، آلية وغير آلية وأن يضم الأكثرية الساحقة من العمال الماهرين وغير الماهرين.

٢. تثبيت النقابات وتقويتها والدفاع عنها والحيلولة دون التفريق بين العمال.

٣. منع تسرب نفوذ أرباب الأعمال والنفوذ المعادي بصورة عامة إلى قيادة الحركة النقابية ومنع تسييرها في اتجاهات ممقوتة لا تخدم مصالح الطبقة العاملة في مرحلتها الراهنة"[١٦٦].

وبرز في مقالته أهمية إسناد الحركة الوطنية العراقية للحركة النقابية ونضال العمال في سبيل حقوقهم المهنية، نظراً لدورها في النضال حينذاك، إذ كتب معللاً ذلك بقوله: "أولاً – الجبهة الأولى الوحيدة آنذاك، في النضال الوطني، تفتح الباب للتنظيم النقابي الذي لا بد أن يتبعه أشكال أخرى من التنظيم السياسي الديمقراطي، وثانياً – لأنها تهدف رفع مستوى الطبقة العاملة العراقية التي هي أكبر طبقة مدنية يقع على عاتقها تحرير المجتمع في المستقبل"[١٦٧].

ومنه يستدل على أن نظرة فهد إزاء النقابات كانت تقوم على فهم لينيني بلشفي صارم لطبيعتها ومهماتها وموقعها النضالي، إذ سادت في الاتحاد السوفييتي حينذاك النقابات الحمراء التي كان يراد تمييزها عن بقية النقابات في البلدان الأخرى، وكان هناك عدم اعتراف ببقية النقابات التي لم تكن لها صلة بالحركة الشيوعية العالمية أو كانت لها صلة بالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية أو الأممية الثانية. إذ كان المطلوب أن تكون هناك نقابات ذات صلة مباشرة بالحزب الشيوعي وتقاد من قبل الشيوعيين باعتبارهم مناضلين لا تلين لهم قناة وغير مستعدين للمساومة على حساب مصالح الطبقة العاملة. وهو ما نجده في كتابات فهد بصراحة أحياناً وما بين السطور أحياناً أخرى.

---

١٦٦ خيري، سعاد د. فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة. دار الفارابي. بيروت. مكتبة النهضة. بغداد. طبعة ثانية. ١٩٧٤. ص ١٣٢/١٣٣.

١٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٣.

وعند التعرف على آراء ومواقف النقابي محمد صالح القزاز والسياسي فهد سنجد فارقاً ملموساً في هذا الشأن، يتلخص في سعي الأول إلى أن تكون النقابات ذات مهمات مهنية نضالية وخلفية سياسية، في حين كان فهد يمزج بين المهني والسياسي، ويرى العلاقة الجدلية القائمة بينهما. وإذا كان محمد صالح يسعى إلى جعلها مستقلة، فأن فهد كان يريدها أن تكون تحت قيادة غير مباشرة للحزب الشيوعي العراقي، مع دعوته الأحزاب الأخرى إلى تقديم تأييدها ودعمها للنقابات، بسبب أهميتها ودورها المهني والوطني. ويمكن ملاحظة ذلك في العديد من كتاباته في هذا الصدد. ففي كراسه الموسوم "مستلزمات كفاحنا الوطني" أشار في فقرة الكفاح الاقتصادي إلى التلازم بين الكفاح السياسي والكفاح الاقتصادي، إذ كتب يقول:

"علينا – وهذا مهم – أن نهتم بتقوية التنظيم النقابي لعمال المشاريع الأجنبية والتي يهيمنون عليها وأن نساعد النقابات باعتبارها في مثل هذه المشاريع أداة وطنية للكفاح الاقتصادي. إن نضال العمال النقابي ضد الاحتكارات الأجنبية الاستعمارية يكسب الحركة الوطنية قوة عظيمة لا يستهان بها، قوة تنمو وتتعاظم على مر الأيام، تستطيع أن تجابه هذه الاحتكارات الجبارة أو ترغمها على التنازل لها عن مطالبها. وقد أدركت هذه الاحتكارات خطر تعاظم النضال النقابي فعمدت منذ أول تأسيس النقابات إلى محاربتها بشتى الوسائل لغرض تحطيمها أو السيطرة عليها وشلها. وقد كان على الجماعات الوطنية أن تدرك هذه الأهمية الوطنية لنضال العمال النقابي ضد الشركات والمشاريع الاستعمارية وأن تسرع إلى معاونة العمال في اشتباكاتهم مع أصحاب تلك المشاريع لا أن تقف بعضها موقف اللامبالاة أو المعادي من نضال العمال فيعطي الفرصة للمستعمرين لضرب النقابات وهي لا تزال في بدء عهدها"[١٦٨].

١٦٨ فهد مستلزمات كفاحنا الوطني. سلسلة مؤلفات الرفيق فهد. ٤. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. منشورات الثقافة الجديدة. مطبعة الشعب. بغداد. ط ٢. ١٩٧٣. ص ١٤/١٥.

كما يمكن أن يلاحظ هذا الترابط بين المهـني والسياسـي في دور ونشـاط النقابـات عنـد فهد في الكراس الذي كتبه في عام ١٩٤٦ تحت عنوان "البطالة أسبابها وعلاجها"، إذ حاول فيه أن يعالج الأساس المادي الذي تنشـأ عنـه ظـاهرة البطالـة في المجتمـع والـتي لخصـها بمسألتين مركزيتين تنبثق عنهما بقية الظواهر السلبية، وهما:

١. طبيعة النظام الرأسمالي العالمي وكون العراق جزءا من هـذا النظـام خاضـع وتـابع له، وأهمية البطالة لتكوين جيش للعاطلين تستفيد منـه الرأسماليـة للمسـاومة مـع العمـال على الأجور وظروف العمل والضمانات المختلفة، إضافة إلى ساعات العمـل ..الخ. فكتـب في هذا الصدد يقول: "إن البطالة نشأت بقيام هذا النظام ولازمته وتلازمه في جميـع مراحلـه، ترتفع وتهبط نسـبتها وفـق دورتـه الاقتصـادية الـتي تمـر بـأربع حـالات أو مراحـل تعـرف بالأزمـة، الكسـاد، الانتعـاش والـرواج (إن الحالـة الأخـيرة سـقطت مـن الـدورة الاقتصـادية الرأسمالية منذ عقدين من السنين، بسبب ابتلاء النظام الرأسمالي بأزمـة عامـة). فالبطالـة إذن لا يمكن البحث عن أسبابها وعلاجها دون البحث عن: العوامل المحركة لاقتصاد قطرنـا كجـزء مـن الاقتصـاد الاحتكـاري العـالمي وقوانينـه وتناقضـاته المهلكـة المـدمرة للقـوى المنتجة بصورة عامة وللأيدي العاملة بصورة خاصة"[١٦٩]. وفي موقع آخر يقول: "فالبطالـة كظاهرة اجتماعية غير منفصلة عن النظام الاقتصادي (والسياسي طبعاً) القائم لا يمكن أن تعالج بدون معالجة العوامل المحركة لاقتصادنا ومؤثراتها"[١٧٠].

وجود السيطرة الاستعمارية المباشرة على الحياة الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية للبلاد والسياسات التي تمارسها القـوى الاسـتعمارية ضـد مصـالح الـبلاد والـتي تسـاهم في تشديد واقع البطالة وتفاقمها.

---

١٦٩ فهد. البطالة أسبابها وعلاجها. سلسلة مؤلفات الرفيق فهد. ٣. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. منشورات الثقافة الجديدة. مطبعة الشعب. بغداد. طبعة ٢. ١٩٧٣. ص ٥.

١٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٦.

ومن هنا كان ينتقد أولئك الذين يتحرون عن أسباب البطالة في كل مكان إلا في هذين العاملين، وبالتالي يرى بأنهم غير قادرين على معالجة هذه المعضلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي كراسه عن البطالة طرح فهد المهمات التي كان يرى في مقدور النقابات القيام بها في سبيل مساعدة العمال العاطلين عن العمل من جهة وعلى طبيعة القوى التي يفترض أن تعتمد عليها في إنجاز مثل هذه المهمة ومهماتها النقابية الأخرى، إذ كتب يقول:

"على النقابات أن تعتمد على قوى الطبقة العاملة، عليها أن تجند العمال وتزجهم في المعركة ضد البطالة من أجل دفع ويلاتها عنهم، أما الاعتماد على القوى الخارجية، على الإدارات الحكومية والمنظمات الوطنية التي تحاول الظهور بمظهر المهتم بشؤون العمال، فهذا الاعتماد لا قيمة له إذا لم تكن القوى الرئيسية المكافحة هي قوى الطبقة العاملة، إذا لم تكن العلاجات لمكافحة البطالة علاجات عمالية مستمدة من صميم واقع وظروف الطبقة العاملة..."[١٧١].

وأخيراً يطرح فهد الدور والتأثير اللذين يفترض أن تمارسها النظرية العلمية، أي النظرية الماركسية اللينينية، والقيادة التي يفترض أن تؤمن بهذه النظرية، على قيادة النقابات وعلى نشاطها واتجاه عملها في المجتمع، إذ كتب يقول:

"ولكي تستطيع نقابات العمال من القيام بالواجبات المترتبة عليها، عليها أن تكون منظمات عمال مجاهدة، بنظرياتها وقيادتها وتنظيمها، عليها أن تستنير بأحدث النظريات العلمية المستمدة من مصالح الطبقة العاملة والمجربة في بوتقة نضال الطبقة العاملة، النظريات التي تكشف عن العوامل، الظاهرة والمستورة، التي تسير المجتمع، النظريات التي تنير طريق العمال وتوجههم نحو حل مشاكلهم، عليها أن تسند قيادتها إلى أيدي عمال واعين طبقياً، محنكين، مجربين، متسلحين بنظريتها وبروح النضال التي لا تعرف الاندحارية والفتور، بأيدي عمال بعيدين عن تأثير السلطات الحاكمة وأرباب العمل، لا تؤثر

---

١٧١ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥.

فيهم أساليب الإغراء والإفساد، عمال يضعون مصلحة الطبقة العاملة فوق مصالحهم الخاصة وفوق أي اعتبار آخر. على النقابات أن تحكم تنظيماتها وتجعلها شاملة، ديمقراطية، في حالة حركة دائمية ومستعدة لمجابهة الطوارئ فوراً دون تردد وإضاعة الوقت"[١٧٢].

إن هذه النداءات التي وجهها فهد باسم قيادة الحزب إلى العمال العراقيين وجدت صدى متبايناً في أوساط القوى العاملة في الحياة السياسية والنقابية العراقية. فبعضها وجد أن فهد يريد فرض سيطرة الحزب الكاملة على النقابات من خلال تولي الشيوعيين لقياداتها وإبعاد كل القوى الأخرى عنها، كما كان يريد أن تكون النقابات ملتزمة للنظرية العلمية أي الماركسية–اللينينية، وفق معايير تلك الفترة، وإبعاد كل أثر لفكر البرجوازية أو أفكار اليسار العراقي الآخر عن هذه النقابات. وكان في هذا النهج يمثل الموقف السوفييتي، كما كان يمثل موقف الأممية الثالثة بشكل عام. ولكن وجد فهد في هذا الاتجاه أيضاً تأييداً غير قليل من جمهرة واسعة من العمال في مختلف المنشآت الصناعية والمؤسسات التابعة للدولة، سواء كان ذلك في قطاع النفط الخام أم السكك أم الموانئ أم في غيرها. وهي ناتجة عن عاملين مهمين، وهما:

إن الشيوعيين ابدوا استعداداً عالياً في الدفاع عن قضايا العمال وتبني مصالحهم النقابية وخاضوا المعارك معهم جنباً إلى جنب، وسقط منهم الشهداء أيضاً.

إن القوى السياسية الأخرى، وخاصة البرجوازية الوطنية، لم تلتزم بشكل فعال ومستمر الدفاع عن مصالح العمال والدعوة إلى حل مشكلاتهم. ولكن بعض القوى الماركسية الأخرى وقفت إلى جانب قضايا العمال ودافعت عنها وروجت لها، كما حصل بالنسبة لجماعة الأهالي في الثلاثينات، أو بالنسبة للأحزاب الماركسية أو اليسارية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة مثل حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب.

---

١٧٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤.

ومع ذلك يمكننا الادعاء الآن بأن التجربة تعلمنا بأن النضال في سبيل المطالب النقابية للعمال من جانب الشيوعيين ودعم نضال النقابات المهني والسياسي والاقتصادي لا يعني بأي حال من الأحوال ضرورة السيطرة التامة عليها أو منع الآخرين من العمل فيها، إذ يفترض أن تكون هذه النقابات حرة في اختيار مندوبيها وممثليها من جهة، وأن تكون لها سياسة مستقلة عن سياسة ومواقف الأحزاب السياسية، إذ أن هذا يمنح النقابات القوة والدعم الواسع بغض النظر عن اتجاهاتهم الفكرية والسياسية الديمقراطية. لقد كانت الحياة وما تزال وستبقى بتجاربها الغزيرة أكبر معلم للجميع.

ثانياً: الحركة الطلابية

لم يشذ العراق عن باقي البلدان العربية في مجال الحركة الطلابية ودورها المحرك في إطار الحركة الوطنية العراقية والحياة العامة للمجتمع، إضافة إلى اهتماماتها بعملية التوعية السياسية والاجتماعية والحياة الديمقراطية، بسبب تنوع مواقعها في المجتمع وتوزعها على مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية واحتكاكها المباشر والدائم ببعضها وبالأحداث العامة الجارية في البلاد. فعلى امتداد الفترة التي أعقبت قيام الدولة العراقية، ورغم محدودية التعليم الابتدائي والثانوي والمهني والعالي، برز دور الطلاب، باعتبارهم الجزء المتعلم من الشعب والأكثر ارتباطاً بالثقافة والمثقفين من معلمين ومربين وأدباء وفنانين، في حياة البلاد السياسية والاجتماعية باتجاهات ثلاثة أساسية:

١. مشاركتهم الواسعة والمتميزة والمبكرة في النضال المناهض للهيمنة الأجنبية البريطانية على العراق وضد المعاهدات ذات الطبيعة والمضمون الاستعماري التي كانت سلطات الاحتلال البريطانية تسعى إلى فرضها على الشعب العراقي. كما كان الطلاب سباقين للالتصاق بحركة النضال التحرري العربية وبالقضية الفلسطينية منذ أن بدأت المؤامرات ضد وحدة التراب الفلسطيني والتي تجلت في مظاهرة الطلاب المناهضة لزيارة الصهيوني البريطاني ألفريد موند إلى العراق في عام ١٩٢٨، والتضامن مع طلبة وشعب فلسطين.

النضال الواعي في سبيل مصالحهم الطلابية ومطالبهم المهنية، سواء منها ما كان يمس الدراسة وحرية التعليم والدفاع عن حرية المعلم، أم ما كان منها يمس حياتهم اليومية في الأقسام الداخلية والتغذية ومشكلات أبناء العوائل الفقيرة، إضافة إلى دعوتهم المستمرة لزيادة عدد المدارس وعدد الطلاب ونشر ذلك على نطاق العراق كله.

نشر الوعي السياسي والاجتماعي في صفوف الفئات الاجتماعية المختلفة ورفع استعداد الجماهير للمشاركة في النضالات التحررية ودعم نضالات الطلاب المهنية.

ومما يزيد من أهمية ودور الطلاب هو انحدارهم من فئات اجتماعية مختلفة وجلوسهم المشترك على مقاعد الدراسة والمشاركة في الفعاليات المدرسية بصورة مشتركة التي كانت تزيد من تقاربهم وتفاعلهم المتبادل، إذ كان الطلاب العرب والكرد والكلدان والآشوريون والصابئة وغيرهم يلتقون على مقاعد الدراسة في المعاهد والكليات. ويعود هذا الواقع ليؤثر من جديد على الفئات الاجتماعية التي انحدر منها هؤلاء الطلاب باتجاهات إيجابية، خاصة وأنهم يمتلكون قدرة التأثير الفكري والسياسي والاجتماعي على تلك الأوساط التي ينتمون إليها، بغض النظر عن القومية التي ينتسبون إليها أو الدين أو الطائفة التي يتبعونها أو ولدوا عليها. إذ برهن الطلاب في العراق، وفي بقية البلدان العربية وغيرها، على أنهم القسم الأكثر قدرة في المجتمع على تجاوز التمايز الطبقي والقومي والديني والطائفي، والأكثر تفتحاً على الفكر الحديث والسياسات الجديدة والعلاقات الاجتماعية المتغيرة، والأكثر استعداداً وحماساً للتوجه والعمل صوب القضايا المشتركة في المجتمع. كما أن تجمعهم الكبير نسبياً في مدرسة أو معهد أو كلية واحدة يلعب دورا مهماً في إحساسهم بالتضامن والقوة والقدرة على التحدي ومواجهة الحكم أو الشرطة وتنظيم المظاهرات والإضرابات المشتركة، دع عنك ما يمتلكه الشباب من حيوية وحركية وسرعة استيعاب وتجديد واستعداد للمجازفة.

وخلال الفترة موضوع البحث تبنت الحركة الوطنية العراقية قضايا الطلاب وسعت إلى تبني مشكلاتهم والعمل في صفوفهم من أجل الاستفادة من قدراتهم لصالح قضايا الشعب

المشتركة. واضطرت الحكومات العراقية المتعاقبة، رغم كل بطئها وترددها، على زيادة عدد المدارس وتنوعها وزيادة عدد الدارسات والدارسين فيها، تحت تأثير أربعة عوامل، وهي:

أ) الحاجة المتزايدة للموظفين والمستخدمين في دوائر الدولة وأجهزتها المدنية والعسكرية.

ب) تنامي نسبي في الاقتصاد الوطني، ومنها المشاريع الصناعية والخدمات الاجتماعية والتبادل التجاري الذي استوجب المزيد من المتعلمين والمتدربين.

ج) ضغط الحركة الوطنية العراقية ومطالبتها المستمرة بذلك وتجليه في مختلف برامج الأحزاب السياسية السرية منها والعلنية[١٧٣].

د) وأخيراً نضالات الطلاب أنفسهم التي تجلت في الإضرابات والمظاهرات الخاصة بالجانب المهني والمعيشي للطلاب.

ونتيجة لكل ذلك توسعت قاعدة الطالبات والطلاب في العراق، إذ لم يقتصر التعليم على المدن الكبرى فحسب، بل اتسع نسبياً ليشمل المدن العراقية المختلفة، كما أمكن إقامة مدارس في أطراف المدن أيضاً. ويمكن للأرقام التالية توضيح هذا التطور النسبي المهم.

---

١٧٣ السعيد، مهدي. والصفار، عصام. من تاريخ اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية. من مطبوعات اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية. براغ. ١٩٨٩. ص ١٣.

عدد طلبة الكليات والمدرس الثانوية والمهنية في سنوات ١٩٢١، ١٩٢٧ و١٩٤٨

مجالات التعليم	١٩٢١ عام قيام النظام الملكي	١٩٢٧ العام الذي شهد أول مظاهرة طلابية	١٩٤٨ عام الوثبة
الكليات	٩٩	٧٧	٤٢١٢
البعثات التعليمية	٩	٢٤	١٨٠
المدارس الثانوية:			
أ – مدارس حكومية	٢٢٩	١٠٨٦	١٤٧٤٥
ب – مدارس أهلية	–	–	٨٣٠٢
المدارس الصناعية	١٦٧	١٨٤	٢٩٦
المدارس الزراعية	–	–	١٥٠
معاهد إعداد دورات تعليمية لمعلمي الابتدائية في الأرياف	٩٢	٣٨٧	١٧٩٨
مدارس الموظفين الصحيين والتمريض	–	–	٥٠
مدارس الفنون المنزلية	–	–	١١٣
معهد الفنون الجميلة	–	–	٢٥٣
المجموع	٥٩٦	١٧٢٢	٢٨٠٩٩
النسبة التقريبية لعدد الطلاب في بغداد		٦٤ ٪	٥٤ ٪

المصدر: بطاطو، حنا د. العراق. الحزب الشيوعي العراقي. الكتاب الثاني. مصدر سابق. ص ١٣٢.

وعند المقارنة بين عدد الطلاب (عدا تلاميذ المدارس الابتدائية) في عام ١٩٢١ وعددهم في عامي ١٩٢٧ و١٩٤٨ لوجدنا بأن الرقم القياسي بلغ في عام ١٩٢٧ حوالي ٢٨٩٪ وعام ١٩٤٨ حوالي ٤٧١٥٪ بالقياس إلى ١٠٠٪ في عام ١٩٢١. وكان لهذه الزيادة أهمية بالغة في زيادة وزن الطلاب في نشاط الحركة الوطنية العراقية وفي زيادة تأثيرها على المجتمع.

وكانت الحركة الوطنية العراقية قد أدركت بوقت مبكر أهمية دور الطلاب في الحياة العامة، ومنها الحياة السياسية، فزادت من اهتمامها بهم ووجهت كوادرها ليعملوا في صفوفهم. وكانت الحلقات الماركسية في كل من بغداد والبصرة سباقة إلى ذلك، خاصة وأنها ارتبطت أساساً بالطلاب ونشاطهم ودورهم، إذ أن نسبة عالية منهم كانت من الطلاب أو ممن تخرج لتوه.

وتبنى الحزب الشيوعي العراقي قضايا الطلاب في وقت مبكر، وانعكس ذلك في كتابات الشيوعيين في جريدة الحزب المركزية "الشرارة" في عدد شباط من عام ١٩٤٢، حين نشرت الجريدة برنامج "حزب الوحدة الوطنية"، الذي عبر عن جهد جديد للشيوعيين العراقيين باتجاه الخروج إلى العلنية بحزب يحصل على إجازة رسمية من وزارة الداخلية، ولكن الطلب الذي قدمه الشيوعيون رفض، كما غيبت المبادرة حينذاك، ورد فيه بشأن المطالب الطلابية ما يلي: " تعميم التعليم الابتدائي المجاني وتوسيع التعليم الثانوي والعالي والمهني، وإلغاء الأنظمة التي تحدّ من هذا التعليم وجعل الباب مفتوحاً بلا تحديد لفقراء الطلاب والطالبات وإعفائهم من الأجور إطلاقاً، واتخاذ التدابير الناجحة في مساعدتهم على الدخول إلى المدارس الثانوية والعالية وإنشاء الأقسام الداخلية التي تؤمن سكناهم ومعيشتهم"[١٧٤].

١٧٤سعيد، مهدي. دور الشيوعيين في انبثاق أو اتحاد للطلبة في العراق. مجلة "الثقافة الجديدة" العراقية. العدد ١٩٦. نيسان ١٩٨٨. ص ٢٤/٢٥.

وتتوجت تلك النشاطات بالمظاهرة المنوه عنها سابقاً ضد الصهيوني ألفريد موند. وانتقل هذا الاهتمام إلى الحزب الشيوعي العراقي وتنامي سنة بعد أخرى واتخذ نهجاً حيويا ثابتاً ومتطوراً في فترة قيادة فهد للحزب. لم تكن دراسة فهد في موسكو نظرية بحتة، بل كانت ذات طبيعة تطبيقية، إضافة إلى التعرف على تجارب الحزب الشيوعي السوفييتي والأحزاب الشيوعية الأخرى. وكانت الحركات الجماهيرية والمنظمات المهنية، ومنها الطلابية ودورها في الحياة العامة، والسياسية جزءاً من تلك الدراسة. ومع أن فهد كان منذ وقت مبكر وقبل سفره إلى موسكو قد أبدى اهتماماً خاصاً بمجالات الشباب والطلاب، أو الفلاحين في الريف أو العمال والحرفيين، فأن هذا الاهتمام قد ازداد بعد إطلاعه على تلك التجارب، كما اتخذ طابعاً منظماً وموجهاً بصورة عقلانية. وعندما يجري الحديث هنا عن الحزب الشيوعي، فهو يعني الحديث عن فهد بفعل قيادته الفعلية والشاملة للحزب، كما أن الحديث عن فهد يعني الحديث عن سياسة الحزب أيضاً. ومثل هذه الظاهرة تحمل معها جانبيها السلبي والإيجابي التي لم تظهر بشكل صارخ في حياة فهد، بسبب عدم وجود الحزب في السلطة من جهة، وبسبب قصر عمر فهد من جهة ثانية، ولكن كانت لها آثرها السلبية اللاحقة على من تسلموا المهمة من بعده، حيث كان التدخل في شؤون المنظمات المهنية، ومنه المنظمة الطلابية كبيراً وشديد الوطأة.

- أدرك فهد أهمية هذه الفئة الاجتماعية التي تدخل في إطار البرجوازية الصغيرة عموماً، ولاحظ توسعها الملموس ودورها التثقيفي والتعبوي. ومن هنا جاء اهتمامه بها، والذي يمكن تلمسه في الحقائق التالية:

- تضمين الميثاق الوطني للحزب فقرة خاصة بالطالبات والطلاب والشباب بشكل عام جاء فيها ما يلي: "توسيع نطاق التعليم لأبناء الشعب من كلا الجنسين وبدون تمييز في القومية والمركز الاجتماعي ونناضل من أجل ترقية الحياة الاجتماعية والرياضية عند الشعب عن طريق النوادي والجمعيات العلمية والرياضية الخ... "[١٧٥].

---

١٧٥ فهد. كتابات الرفيق فهد. مصدر سابق. ص ١٣٥.

- توجيه مجموعة كبيرة من كوادر وأعضاء الحزب الشيوعي للعمل في الحقل الطلابي واختيار الأشخاص الذين يتميزون بالاستقلالية والمبادرة والحركية في التفكير والتعامل مع مجاميع مختلفة من الناس، إذ كان بعض العاملين في المجال الطلابي أعضاء في اللجنة المركزية أو في لجان حزبية متقدمة، كما هو الحال مع عبد العزيز عبد الهادي، وحسقيل صديق وحمزة سلمان وجورج تلو وعبد الرزاق مطر الفهد وزياد الخفاجي وقتيبة الشيخ نوري وغيرهم. وشكل لهذا الغرض فراكسيون حزبي لمساعدة الشيوعيين في عملهم في الحركة الطلابية والتنظيمات الطلابية التي بدأت تبرز وتفرض نفسها في بغداد على نحو خاص وفي العديد من المدن العراقية.
- تكثيف العمل في صفوف الطلاب من أجل زيادة عدد الطلاب في الحزب كأعضاء ومرشحين ومؤيدين لنشاطه. ووفق المعلومات المتوفرة عن الفترة الواقعة بين ١٩٤٧-١٩٤٨ بلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي ١٨٣٢ عضواً من النساء والرجال ومن مختلف الأعمار والقوميات والأديان والطوائف والمهن، كان بينهم ٥٠٥ طالباً في مختلف المراحل الدراسية ابتداء من المتوسطة والثانوية ومروراً بالمهنية وانتهاءً بالدراسات العالية في الكليات. أي أن نسبة الطلاب بلغت ٢٧,٦٪ من مجموع الأعضاء، وهي نسبة عالية حقاً ولكنها فاعلة في الوقت نفسه ومؤثرة على الحياة العامة. وإذا ما أضيف إلى هذا العدد ١٧٨ عضواً في الحزب ينتسبون إلى سلك التعليم الابتدائي والثانوي والمهني والعالي، أي ما نسبته ٩,٧٪، فأن مجموع المرتبطين في مجال التعليم والطلاب يصل إلى ٦٨٣ عضواً، أو ما نسبته ٣٧,٣٪ من مجموع أعضاء الحزب. وكان لا بد لهذا العدد الجيد بالمقارنة مع المجالات الأخرى أن يكون له دوره وتأثيره البارز في حياة الحزب الداخلية ونشاطه بين الجماهير في آن واحد.
- الاهتمام الواسع بربط القضايا المهنية للطلاب بالقضايا الوطنية، والتي كانت تتجلى بالشعارات التي كانت ترفعها الحركة الطلابية حينذاك. ففي الوقت الذي رفع الطلاب قضايا تمس الحريات الديمقراطية في العراق والدفاع عن قضية فلسطين والتضامن

العربي، أكدوا من جانب آخر على أهمية المشكلات التي يواجهها الطلاب ومنها على سبيل المثال لا الحصر: تأسيس جامعة عراقية، معالجة مشكلات القبول والأجور، النقص في ملاكات المعلمين والمدرسين والأساتذة والمختبرات، مشكلة الطلاب المعوزين والأقسام الداخلية وقضايا العناية بصحة الطلاب، إضافة إلى مشكلة البعثات وحق الطلاب في إقامة تنظيمات شرعية وإجراء انتخابات حرة لاختيار ممثليهم ...الخ.

- بذل أقصى الجهود لانتزاع شرعية العمل والتنظيم الطلابيين في مختلف الثانويات والمعاهد العلمية والكليات.

زج الطلاب في النضالات الوطنية والمهنية بما يدعم أحدها الآخر ويعكس تأثيره عليه مباشرة. وكان الحزب يرد على أولئك الذين يدعون الطلاب للابتعاد عن العمل في السياسة والاهتمام بدروسهم فقط مفنداً حججهم الواهية ومتهماً إياهم بسلب حق مشروع من حقوق المواطنة العراقية، إذ كانت تلك الأصوات النشاز قد ارتفعت بعد الدعوة التي وجهها الطلاب لعقد مؤتمر عام يدينون فيه الفاشية والحرب ويساندون الجبهة الديمقراطية العالمية المناضلة ضد الفاشية والحرب. ففي هذه المقالة، وتحت عنوان "أجل: للجماهير المناضلة أيضاً نشاطها السياسي" نشرت جريدة الشرارة في عددها الثاني عشر من عام ١٩٤٢ ما يلي: "... ماذا كان مصير تلك الدعوة؟ هل تقاعس الطلاب عن أداء واجبهم؟ كلا، ولكن ظهرت في الأفق فجأة نظرية وجوب عدم تدخل الطلاب في السياسة، وكان مبعث هذه النظرية بطبيعة الحال العداء الصريح الغادر لأبسط حق ديمقراطي في العراق ولأبسط خدمة تقدمها جماهير العراق للديمقراطية العالمية"[١٧٦].

ونظم فهد صلة مباشرة بمسؤولي اللجنة الطلابية بحيث يستطيع المساهمة المباشرة في توجيه نشاط الشيوعيين في الحركة الطلابية والتأثير عليها بشكل غير مباشر من خلال الشيوعيين في قيادتها.

---

١٧٦ سعيد، مهدي. دور الشيوعيين في انبثاق أول اتحاد للطلبة في العراق. مصدر سابق. ص ٢٥.

وخلال تلك الفترة ساهم الشيوعيون بدور قيادي بارز وواع وحركي في الحياة الطلابية وفي نضال الطلاب ليس من منطلق فرض أنفسهم عليهم بقدر ما كانت ناتجة عن حيوية ونشاط الشيوعيين المتميز واستعدادهم للتضحية ودورهم في بلورة الشعارات وقيادة الإضرابات والمظاهرات الطلابية والشعبية ضد سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة. ولا شك في أن العيب في هذا الصدد لم يكن في الشيوعيين الذين ولجوا هذا الميدان بشكل واسع وأثروا فيه، بل كان العيب يكمن في القوى الأخرى التي بقيت بعيدة إلى حد كبير عن الطلاب ولم تمنحهم الرعاية الكافية والضرورية ولم تشعرهم باحتضانها لهم ودفاعها المطلوب عن مصالحهم.

ويشير مؤلفا كتاب "من تاريخ اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية" إلى أن الحركة الطلابية في تلك الفترة قد تميزت بالسمات التالية:

"١– ارتباطها بالحركة الوطنية العامة.

٢– دفاعها عن الحركة التحررية للشعوب العربية.

٣- الحفاظ على كونها تمثل أوسع الجماهير الطلابية ومن مختلف القوى والأحزاب الوطنية.

٤- انفتاحها لاستيعاب كافة الطلاب على مختلف انتماءاتهم القومية والدينية.

ربطها للنضال في سبيل المصالح الطلابية بالقضايا الوطنية العامة.

سعت لإيجاد أشكال مناسبة من التنظيم الطلابي التي تقود وبشكل واع جماهير الطلاب نحو تحقيق أهدافهم المشتركة"[١٧٧].

وخلال فترة وجيزة تمكن الحزب من زج الطلاب بسلسلة من الفعاليات الحيوية في المجالات الطلابية كالإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، وبشكل خاص من أجل تكوين

---

١٧٧ السعيد، مهدي. والصفار، عصام. من تاريخ اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية. من مطبوعات اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية. براغ. ١٩٨٩. ص ٣٥.

منظمات طلابية علنيـة في المـدارس والمعاهـد والكليـات المختلفـة. الاحتجـاج علـى ظـروف العيش في الأقسام الداخلية. الاحتجاج ضـد السياسـات اللاديمقراطيـة للحكومـة، الاحتجـاج ضد سياسات الاستعمار البريطـاني في فلسـطين والمطالبـة بإقامـة دولـة عربيـة ديمقراطيـة مستقلة فيها. رفض قرار تقسيم فلسطين. ففي مقال كتبه فهد في عام ١٩٤٤ تحت عنـوان "ماذا ننتظر بعدُ مـن الحكومـة؟" بشـأن أهميـة وضـرورة تشـكيل التنظيمـات الطلابيـة في العـراق جـاء فيـه: "علـى الطـلاب أن يتكتلـوا وينظمـوا جميـع شـبان وشـابات المـدارس ويوجهوهم التوجيه الصحيح في النضال من أجل حل مشاكل الطلاب، فهذه الطريقـة، وبهـا فقط يستطيع الطلاب أن يتخلصـوا مـن الأسـاليب الاسـتبدادية السـائدة في المـدارس ومـن الميزات والامتيازات الطبقية التي تقف عقبة كأداء أمام أكثرية الطلاب وتمنعهم مـن إكمـال دراستهم، ومن المناهج الاستعمارية العقيمة التي صنعت لحشو أدمغة الطلاب بمـواد بعيـدة عن حياتهم العملية وللتخلص من التكـاليف المدرسـية الباهظـة ومـن الأسـاليب الامتحانيـة "الحظ يانصيبية. ولضمان العمـل والخبـز والمنزلـة الاجتماعيـة اللائقـة بعـد تخـرجهم مـن مدارسهم..."١٧٨.

ورغم دخول فهد والعديد من قادة الحزب السجن في كانون الثاني/يناير من عـام ١٩٤٧، فأن قيادة الحزب خارج السجن التي كانت تقود العمل، كانت على اتصال وثيق بفهد في مـا يخـص نشـاط الحـزب في مختلـف المجـالات ومنهـا المجـال الطلابـي. ولعـب الطـلاب دوراً استثنائياً متميزاً في الصراع ضـد معاهـدة بورتسـموث، وقـدموا العديـد مـن الشـهداء ومـن الجرحى والمعتقلين، أو الذين حكم عليهم بالحبس لمدد مختلفة أثنـاء وثبـة كـانون الثـاني عام ١٩٤٨.

وكـان التحضـير لمـؤتمر السـباع مـن بـين أكثـر النشـاطات الطلابيـة حيويـة وتنظيمـاً وشـجاعة في تلـك الفـترة، والـتي عـبرت عـن مسـتوى الـوعي السياسـي والاجتمـاعي وزخـم الانـدفاع الـذاتي للحركـة الطلابيـة. ولعـب الشـيوعيون في هـذا المـؤتمر أيضـاً دوراً بـارزاً

---

١٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥/٢٦.

ومتميزاً، وكانوا اللولب المحرك والموجه في مجمل العملية. ورغم انشغال الحزب بالوثبة ونتائجها شكل لجنة حزبية للتحضير للمؤتمر العام للطلاب. ثم تم انتخاب لجنة تحضيرية ضمت إلى جانب الشيوعيين ممثلين عن الأحزاب الديمقراطية العراقية وهي: حزب الشعب وحزب الأحرار وحزب الاتحاد الوطني والحزب الوطني الديمقراطي. وكانت ثقة المؤتمرين عالية بالشيوعيين العراقيين والتي تجلت في نتائج انتخاب قيادة الاتحاد حيث حاز المرشحون الشيوعيون على أعلى الأصوات.

ولا يمكن للباحث أن ينفي عن هذا المجال بعض الأخطاء التي ارتكبها التنظيم الحزبي المشرف على نشاط الشيوعيين في الحركة الطلابية، نتيجة المنافسة في ما بين الأحزاب في قيادة هذا المجال أو من أجل زيادة التأثير فيه، والذي مس بعض الجماعات الماركسية أيضاً ومنها جماعة حزب الشعب. أما الجماعات القومية فقد اعتبرت هذا التنظيم الطلابي بمثابة جيب من جيوب الحزب الشيوعي العراقي. وما كانوا في ذلك على حق، رغم ما أشرنا ليه من ارتكاب أخطاء في هذه العلاقة. وخاصة الرغبة في أن تبقى القيادة بيد الحزب، والاحتفاظ بأكثر مقاعدها، علماً بأن الانتخابات كانت نزيهة، ولكن الطلاب كانوا يمنحون تأييدهم للشيوعيين وكانت ثقتهم بهم عالية، والتي استمرت لسنوات كثيرة لاحقة.

ثالثاً: موقف الحزب من المثقفين

لم تكن جمهرة المتعلمين في العراق خلال العقدين الثالث والرابع في العراق واسعة، وكانت أصغر منها تلك الجماعات التي تعلمت القراءة والكتابة في المدارس الحديثة، إذ أن الغالبية العظمى من المتعلمين في العراق كانوا ممن تعلمها في الكتاتيب وفي الجوامع أو في الحوزات الدينية. وكانت جمهرة المثقفين العراقيين خلال تلك الفترة أصغر من ذلك بكثير. وإذا كان أغلب المتعلمين في فترة الحكم العثماني حتى سنوات العقد الثالث من أبناء الفئات الاجتماعية الميسورة وموظفي الدولة، فأن مجموعة المثقفين الصغيرة كانت عملياً من بين تلك الأوساط المتعلمة. وكانت لهذا الواقع العام استثناءات. وفي النصف الثاني من العقد الثالث وسنوات العقد الرابع وما بعده اتسعت ظاهرة الدخول إلى المدارس التي بدأت بفتحها

مختلف الهيئات التبشيرية أو الخاصة إضافة إلى المدارس الحكومية التي استطاعت أن تجلب نحوها أبناء تلك الأوساط المشار إليها سابقاً، جماعات من أبناء الفئات البرجوازية الصغيرة الحرفية وصغار موظفي الدولة والمستخدمين وكذلك من أبناء بعض العمال والكسبة في المدن.وبالتالي توسعت شبكة المتعلمين وازداد تدريجاً عدد الراغبين في تعلم القراءة والكتابة من الأميين وعدد مراكز محو الأمية. وكانت هذه المراكز تفتح من قبل المنظمات الديمقراطية غير الحكومية التي كانت تغلق بين فترة وأخرى وفق الوضع السياسي السائد في البلاد ووفق الموقف الحكومي القمعي من تلك المنظمات. وإذا كانت عمليات محو الأمية بين الرجال ممكنة ومتسعة من سنة إلى أخرى فأنها كانت صعبة جداً بين النساء "بسبب التقاليد الاجتماعية التي سادت آنذاك"[١٧٩].

إن إشكالية التربية والتعليم والثقافة في العراق، أو في أي بلد من بلدان العالم، لا تنفصل بأي حال عن طبيعة علاقات الإنتاج السائدة ومستوى تطور القوى المنتجة المادية والبشرية. فالعلاقات الإنتاجية التي سادت العراق خلال تلك الفترة كانت مزيجا من العلاقات البطريركية أو الأبوية العشائرية والعلاقات شبه الإقطاعية من جهة وولوج بطيء وانتقائي للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية. وقد ترك هذا الواقع أثره على عدد ومستوى المتعلمين، وبدوره على عدد ومستوى المثقفين والثقافة بشكل عام.

ومع أن الغالبية العظمى من المتعلمين والمثقفين كانت تنحدر من الفئات الميسورة والغنية وموظفي الدولة، أي من الفئات الاجتماعية المالكة لوسائل الإنتاج والعاملة في التجارة أو من علماء ورجال الدين وأئمة المساجد وغيرهم، فأن نسبة عالية من المثقفين قد ارتبطوا، وبسبب ثقافتهم ووعيهم، بواقع الحياة العراقية وبالمشكلات التي تعاني منها الأوساط الواسعة من السكان والتخلف العام الذي يعم البلاد، إضافة إلى فهمهم للأسباب الكامنة وراء كل ذلك. ومن هنا جاء ارتباطهم بالنضال السياسي الذي نادى في فترة الحكم

---

١٧٩ دراسة عن مكافحة الأمية بين النساء. لجنة دراسات خاصة. الثقافة الجديدة. العدد ١ –"٧٨" شباط/فبراير ١٩٧٦. بغداد. ص ٨٣.

العثماني باللامركزية والتعلم باللغة العربية في ولاية بغداد والبصرة والموصل، وبالكردية في المناطق الكردية التي كانت تشكل جزءا من ولاية الموصل، ومن ثم بالاستقلال الوطني والسيادة في ظل الدولة العراقية الملكية الحديثة التي كانت حتى ذلك الحين تحت الانتداب البريطاني أو تحت تأثير المعاهدة العراقية–البريطانية لعام ١٩٣٠.

وإذا كان المثقفون العراقيون قد مارسوا السياسة منذ أوائل هذا القرن ووقفوا إلى جانب الأحزاب والحركات السياسية والإضرابات والانتفاضات والثورات التي قامت في حينها في العراق، فأن جمهرة واسعة منهم بدأت، مع ولوج الفكر التقدمي للعراق، بتبني الفكر التقدمي والاشتراكي الممتزج بروح قومية ووطنية واضحة. ومع مرور الزمن وتنامي عدد المثقفين وتنوع احتكاكهم بالثقافات العربية والإقليمية والعالمية واتساع معارفهم، تنوعت اتجاهاتهم الفكرية والسياسية، سواء كان ذلك بتبني الفكر الاشتراكي الإصلاحي أو الثوري، أو الفكر القومي الإصلاحي أو الفكر القومي المتطرف أو ما أطلق عليه فيما بعد بالفكر الفاشي الممتزج بشيء ملموس من العنصرية والتمييز إزاء الشعوب الأخرى.

وتوجه نضال المثقفين الديمقراطيين والتقدميين صوب إيجاد مراكز لنشاطهم سواء بنوادي أو تنظيمات ديمقراطية غير حكومية أو أحزاب سياسية وطنية ذات صبغة اجتماعية وسياسية معادية للاستعمار والتخلف والعلاقات الرجعية البالية وفي سبيل الديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية. وقد وجدنا أنها توزعت على عدد من الأحزاب السياسية العراقية المجازة رسمياً في الثلاثينات من القرن العشرين أو في الحلقات الماركسية غير المسجلة رسمياً أو في جماعة الأهالي ومن ثم في حزب الإصلاح الشعبي، أو في لجنة مكافحة الاستعمار، ومن ثم في الحزب الشيوعي العراقي. كما شاركت في أحزاب يسارية وماركسية أخرى في سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها، أي في سنوات العقد الخامس من القرن المنصرم.

وكان جل المشاركين في قيادة الحلقات الماركسية والأحزاب السياسية من جمهرة المثقفين العراقيين رواد الحركة اليسارية والماركسية والاشتراكية الإصلاحية (الفابية). فهم

الذين حملوا راية الحرية والديمقراطية والتقدم والاستقلال والعدالة الاجتماعية للعراق، وهم الذين ساهموا في إيصال الفكر التقدمي للطبقة العاملة العراقية النامية حديثاً وغلى صفوف الفلاحين والكسبة والحرفيين وأوساط البرجوازية الصغيرة في المدن، وكذلك إلى البرجوازية الوطنية العراقية الحديثة التكوين. ولا شك في أن من بين هؤلاء المثقفين كانت مجموعة صغيرة من العمال والحرفيين العراقيين الذين لعبوا دوراً ذاتياً في تثقيف أنفسهم وفي ولوج حياة السياسة العراقية والمشاركة الحيوية والفعالة في حياة المجتمع. ومن بين هؤلاء القلة حينذاك كان المستخدم بوظيفة كتابية في البصرة، وعامل الثلج وبائع الكتب العراقي في الناصرية والصحفي غير المحترف وعضو الحزب الوطني، والمنظم للحلقات الماركسية في الناصرية والبصرة، ومن ثم المشارك والمؤسس للحزب الشيوعي العراقي فهد.

ملأت السياسة حياة فهد واستغرقت وقته بالكامل، ولم تمنحه فرصة الاهتمام أو الالتفات الواسع إلى مجالات الحياة الأخرى، بما في ذلك الحياة العائلية أو القضايا الشخصية المباشرة. وفرض عليه نشاطه السياسي الاهتمام بتلك المسائل التي ترتبط بالحياة السياسية بشكل مباشر، ومنها القضايا الاقتصادية ومشكلات الجماهير الاجتماعية. وهي التي جعلته واسع الإطلاع بتلك القضايا التي تمس المجتمع مباشرة وتحرك الجماهير وتكسب ثقتهم.

لم ينه فهد دراسته المتوسط، إذ توقف عندها. ولكن سني الدراسة القصيرة منحته القراءة والكتابة وتعلم اللغة الإنكليزية، إلى جانب العربية والسريانية، وفتحت أمامه أبواب المعرفة والعمل، كما وضعته في موقع أفضل في الحياة العامة. كان فهد محباً بنهم للقراءة شغوفاً بتوسيع معارفه ومعلوماته عن العراق والعالم العربي، وهي التي فتحت له بدورها طريق التعلم والتعرف على عالم أوسع وعلى فكر أكثر حداثة وتقدمية. لم يكن فهد مثقفاً محترفاً أو متخصصاً في أحد فروعها أو موسوعي الثقافة، ولكنه كان الأبرز في المجموعة الصغيرة من العمال المثقفين. وساعده ذلك على إقامة وتطوير علاقاته مع المثقفين ومع الصحف المحلية، واستفاد من ذلك في النقاشات التي كان يخوضها أو عمليات التثقيف

المحليـة الـتي كـان يقـوم بهـا في الناصـرية أو المقـالات والريبورتـاجـات الـتي كـان يكتبهـا وينشرها في الصحف العراقية المحلية.

نشأ فهد سياسياً عمالياً أولاً، ومن ثم أصبح مثقفاً ملتزماً، يسـعى إلى توظيـف ثقافتـه لنشاطه السياسي والأهداف التي يسعى إليها. وكان لهذه الحقيقة تأثيرها الملمـوس لاحقـاً على الموقف من الثقافة والمثقفين في العراق. إن المطالعات والدراسات الفكريـة والسياسـية التي تسنى لفهد الحصول عليها لم تسـمح لـه في أن يكـون مـن بـين الشـيوعيين القيـاديين المنظرين، كما لم يتعب نفسه في هذا الشأن، بل كان وعاش باعتباره رجلا عمليـاً يسـتثمر النظرية الماركسية في تحليلاته وكتاباتـه ونشـاطاته، وكـذلك في مناقشـاته السياسـية علـى صفحات الصحف. إن هذه الخلفية الثقافية أعطت فهد إمكانية التفسـير وصـياغة المهمـات في واقع العراق الملموس على أساس النظرية الماركسية—اللينينيـة، ولكنهـا لم تكـن كافيـة للتعامل مع النظرية على أساس نقدي أو مطور لها في ظروف العراق الملموسـة، كـان، كمـا هي حال غالبية القادة الشيوعيين في إطـار الحركـة الماركسـية—اللينينيـة مـن أمثـال خالـد بكداش، أنطوان ثابت، فرج الله الحلو، مستهلكاً ومستخدماً للنظرية مبدعاً في إطار تطبيقها في الظروف الملموسة التي كان يعيش فيها ومتأثراً بشـكل مباشـر بالتجربـة السـوفييتية في عملية التطبيق. وكانت قلة قليلـة مـن تلـك الجماعـة الـتي كـان في مقـدورها، بحكـم تراثهـا الفكري والثقافي، أن تلعب دورا في التعامل الواعي والناقد للنظرية الماركسـية أو اللينينيـة، كما في حالة گرامشي في إيطاليا، على سبيل المثال لا الحصر.

كان لفهد موقف إيجابي عام وواضح من أهميـة ودور الثقافـة التنـويري في المجتمـع وفي علاقتها الجدلية بواقع المجتمع ومستوى تطوره وتطور الوعي فيه. وبالتـالي كـان يتعامـل مع المثقفين، ومنهم جمهرة غير قليلة من الفنانين، على أساس ذلك. إذ تبنى في وقت مبكر الثقافـة التقدميـة وتفاعـل مـع المـثقفين العـراقيين وشـارك في نشـاطاتهم رغـم محـدوديتها حينذاك. ولكـن المـتعلمين، وهـم الغالبيـة، وعـدد محـدود مـن المـثقفين، في حـدود مفهـوم المثقف حينذاك، شكلوا عملياً القسم الأكبر من الحلقات الماركسية التي كان يقودها والـتي لعبت دورها في توسيع تلك الحلقات لتضم إليها عددا آخر مـن النـاس الكـادحين مـن عمـال

وفلاحين وغيرهم. وكان فهد يتعامل باحترام كبير مع المثقفين في هذه الفترة من حياته العملية، سواء في البصرة أم الناصرية أم في بغداد حين تشكل التنظيم الشيوعي الحديدي من مثقفين، بمن فيهم العامل المثقف فهد.

غادر فهد إلى الاتحاد السوفييتي للدراسة الحزبية واحتك هناك بعدد كبير من المثقفين، سواء كانوا من أصل عمالي أو غير عمالي، وسواء كان ذلك في المدرسة الحزبية أم في مجال اللجنة التنفيذية ومكتب الأممية الشيوعية. ولكنه في الوقت نفسه تعرف على تجربة الحزب الشيوعي في العلاقة مع المثقفين ودور المثقفين في حياة الحزب، ثم تعرف على دور ستالين وعلاقته بالمثقفين الشيوعيين وغير الشيوعيين. ولم تكن هذه التجربة مسرّة، إذ كان ستالين قد بدأ معركة واسعة منذ تسلمه للقيادة الحزبية وسلطة الدولة عملياً ضد المثقفين في الحزب متهماً إياهم بشتى التهم، سواء منها الانتهازية والتحريفية أو حتى الخيانة للحزب والوطن. وكانت حملة الاعتقالات والترحيل إلى منافي سيبريا والسجون قائمة على قدم وساق، كما لم يكن القتل أو التغييب قليلاً حينذاك. وإذا كان من الصعب على الضيوف الدارسين أن يتعرفوا على هذه الوقائع الملموسة، بسبب السرية التي كانت تتم فيها الكثير من تلك الحالات، إلا أن التثقيف ضد مواقف وسلوك وانتهازية وخيانة المثقفين كانت تصم الآذان وتفقأ العيون. وكانت المدرسة الحزبية، حيث يجري التدريس والتثقيف فيها يتم على أسس اللينينية والستالينية النظرية والعملية، تعرف ما كان يجري على الساحة الفكرية والسياسية، إذ كان الهدف يشمل لا الحزب الشيوعي السوفييتي وحده، بل أن تشمل كل فصائل الحركة الشيوعية في العالم. وكان الحزب الشيوعي العراقي واحداً منها يفترض فيه أن يكون يستفيد من النموذج السوفييتي، إذ منه يفترض أن يتعلم الشيوعيون سبل الانتصار.

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن فهد قد غادر العراق بموقف معين من المثقفين عموماً وعاد إليه بفكر وتجربة وموقف سوفييتي جديد لم يعرفه من قبل ولم يتعرف عليه في العراق شخصياً.

وكان على فهد أن يخوض تجربته الخاصة مع المثقفين العراقيين. أشرنا أن كانت لفهد في البداية رؤية عامة إزاء كل المثقفين في العراق. ولكن تغيرت هذه الرؤية نسبياً في مجرى النضال اليومي في العراق. ويبدو لنا اليوم أن كانت هناك مجموعة من العوامل التي تحكمت بموقف فهد من المثقفين العراقيين على صعيد العمل الحزبي، المتميز نسبياً عن موقفه إزاء المثقفين العراقيين بشكل عام، رغم أن النظرة إليهم كانت بالأساس واحدة أو ذات أساس واحد. ووفق المعلومات والمعطيات المتوفرة حتى الآن يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

١. كان لدى فهد فهم واقعي وملموس عن دور وأهمية المثقفين بشكل عام في المجتمع. فجمهرة المثقفين قادرة على القيام بدور تنويري مهم وكبير، كما يمكنها أن تثير الحيوية في المجتمع وتحفز، بكتاباتها الأدبية والفكرية والفلسفية وفنها المتعدد الجوانب، على التفكير والتفتح الفكري إزاء ما هو جديد، إضافة إلى كونها تطرح فكراً تحريضيا عاما، كما في الموقف من المرأة أو من العدالة الاجتماعية او من الحرية والحق في التعبير. إذ لا يمكن في هذا الصدد نسيان دور الأدب، الشعر، القصة والرواية، أو الرسم أو الغناء الشعبي، أو المسرح، أو غيرها من الفنون، أو النشر العام حول قضايا المجتمع والفلسفة وغيرها في المجتمع وتأثيره المباشر وغير المباشر على الفئات المختلفة.

٢. ومن هذا الفهم تكونت عند فهد قناعة فعلية تؤكد بعدم إمكانية تجاوز دور المثقفين في نشاط الحزب الفكري والسياسي على صعيد الحزب والمجتمع في آن واحد، سواء بجانبه التنويري أو التحريضي والتعبوي. وانعكس هذا الموقف على سياسة ومواقف الحزب بشكل عام.

٣. وكان فهد يدرك أيضاً بأن المثقفين بشكل عام لا يميلون إلى ربط أنفسهم بقواعد تنظيمية تتسم بالانضباط الحديدي والطاعة التامة والاجتماعات الملزمة والخضوع لإرادة الأكثرية دون حق التعبير عن رأيها بكل صراحة، كأقلية في الحزب مثلاً، خارج حدود الهيئات، أي أنها كانت تطمح إلى امتلاك حقها في التعبير عن رأيها ونشر هذا الرأي بكل

حرية، وحق والصراع الفكري المفتوح أو العلـني دون التزامـات ثقيلـة مخلـة بفكـر الإنسـان والتي تخلق عنده ازدواجية مخلة.

٤. وكان يعتقد بأن المثقفين يسعون إلى خوض حوارات وتداول وجهات النظـر، بغـض النظر عن مدى إمكانية توصلهم إلى نتائج وقرارات موحدة أو محددة. وكـان يـرى بـأن هـذا الاتجاه يحول الحزب، شاء الإنسان أم أبى، إلى مجمع حواري للمثقفين، أو إلى ناد للحوار لا غير، يقود إلى خلق وجهات نظر عديـدة وربمـا تشـكيل جماعـات وتكـتلات عديـدة وخـوض صراعات لا طائل منها، وبالتالي ينهي دوره كحزب يعتمد إلى وحدة الرأي والعمل.

وكان فهد قد حمل معه أفكار وهواجس قادة الحزب الشـيوعي في الاتحـاد السـوفييتي، وخاصة ستالين، إزاء المثقفين، التي تميزت بروحية محاربة المثقفين تحت واجهات عديـدة، إضافة إلى تكون قناعة لديه بأن الحزب الشيوعي السوري، وكـذلك المصـري كانـا يعانيـان من سيطرة المثقفين على الحزب، وبالتالي، يمكن ملاحظة الاتجاهات غير البلشفية السـائدة في نشاط هذين الحزبين، إضافة إلى التكتلات التي كانت تنشأ في صفوفهما.

وكان فهـد يريـد بـالقطع بنـاء حـزب سياسـي ماركسـي–لينـيني، بلشـفي، قـائم علـى الانضباط والضبط الحديديين والطاعة التامة والخضوع التام للقرارات الصـادرة عـن قيـادة الحزب أو الأكثرية، كان يريد أن يـبني حزبـاً سياسـياً يلتـزم بفكـر واحـد وسياسـة واحـدة وممارسة واحدة أو عمل واحد (وحدة الفكر والعمل)، وبالتالي كان يرفض أن يصبح الحزب ناد للحوار الفكري والصراعات السياسية بين المثقفين.

ليس هناك ما يوحي إلى أن فهد قد تملكته عقدة إزاء المثقفين، إذ أنه كان سعيداً جـدا أن يوصف بكونه من أبناء الطبقة العاملة، ولكنه كان أبن مدرسة فكرية وسياسية تكونـت لها، منذ فترة مبكرة، أي مع نمو الصراع بين ألمنشفيك (الأكثرية) والبلشفيك (الأقليـة) في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي، ثم الانقسام إلى حـزبين مخـتلفين، أحـدها اشـتراكي ديمقراطي والآخر شيوعي، كان لها، وبشكل خاص منذ هيمنة سـتالين علـى قيـادة الحـزب والدولة، موقفاً غير ودي من المثقفين الشيوعيين.

- وعلى أرض الواقع واجـه فهـد ومنـذ عودتـه مـن موسـكو إلى حـين كتابتـه كراسـه المعروف "حـزب شـيوعي لا اشـتراكية ديمقراطيـة" وعقـد المـؤتمر الـوطني الأول للحـزب، بعض التجارب التي أثرت على موقفه من المثقفين وعززت لديه الانطباعات التي جلبها معه من موسكو. ويمكم الإشارة إلى البعض من تلك التجارب:

- الانهيار الذي أصاب العديد من كوادر الحزب المثقفة التي ساهمت في بنـاء الحلقـات الماركسية والحزب، سواء بتخليها عن العمل السياسي أم بتحولها إلى مواقع العـداء للحـزب وإعطاء المعلومات عن الحزب إلى أجهزة التحقيقات الجنائية.

التكتلات الحزبية والانشقاقات التي قادها بعض المثقفين في الحزب التي بدأت بمحاولات يعقوب كوهين وذو النون أيوب في كتلة "إلى الأمام"، ثم في انشقاق عبد الله مسعود القريني وجماعته "الشرارة الجديدة"، وبعد ذلك انشقاق داود الصائغ وتشكيل كتلة الرابطة وإصدار جريدة "العمل"، كما نشأ من بقايا إلى الأمام والشرار تنظيم جديد هو وحدة النضـال الـتي قادها هارون زلخا. كما كانت هنـاك مجموعـة صـغيرة يقودهـا زكـي خـيري باسـم "اللجنـة الوطنية الثورية"، الذي عاد إلى الحزب مع مجموعتـه بعـد خروجـه مـن سـجن الكـوت عـام ١٩٤٨.

الإحساس بأن هؤلاء المـثقفين لا يحـدوهم النضـال الفعلـي لتحقيـق الأهـداف بقـدر مـا يحدوهم حب الظهـور واحـتلال المواقـع القياديـة والأغـراض الشخصـية، وهـي بالضـد مـن الكادحين الذين يسعون إلى الحزب للنضال من أجل مصالح الطبقة العاملة ولـيس لأغـراض آنية وشخصية أو حب الظهور واحتلال الواقع القيادية في الحزب.

وتجلت كل هذه التجربة الذاتية مقرونة بتجربة السـوفييت المنقولـة لـه وتلـك الهـواجس إزاء المثقفين في العراق في كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" حيث كتب يقول:

"إن الانتهازيين هنا قلدوا إخوانهم ألمنشـفيك –البائـدين– في روسـيا ولم يـأتوا بشـيء جديد مبتكر، إنهم قلدوهم لا لمجرد التقليد أو حباً به، ولم يكن هذا التقليد قضية شخصية بل ظاهرة اجتماعية، إذ أن الظروف التي بعثت الانتهازيـة عنـد ألمنشـفيك في روسـيا وعنـد

انتهازيي الدولية الثانية هي عين الظروف التي بعثتها هنا وأن كانت لا تزال في دورها الابتدائي (..). فالانتهازيون عندنا –الذين من فصيلة ألمنشفيك– حاولوا أن يقنعوا الحزب "بأن الاشتراكية في العراق سوف لا تكون نتيجة نضال الطبقة البروليتارية" و(إن الطبقة) الثورية في العراق والتي بفضل قيادتها سنتوصل إلى الاشتراكية هي (طبقة الأفندية" "لذلك يجب أن نفتح أبواب الحزب للأفندية و "أن لا خوف من تذبذبهم طالما الحركة في مد وأنها ستستمر كذلك .. الخ" أنهم حاولوا تقويض النظام والضبط الحزبيين، وإضعاف الثقة بالقيادة وبالرفاق النشطين، وأوجدوا التكتلات داخل الحزب لغرض التآمر والاستيلاء على قيادة الحزب .."[١٨٠].

ثم كتب في مكان آخر من نفس الكراس واصفاً أسباب توجه المثقفين للعمل في صفوف الحزب بقوله: " أما طلاب العضوية في الأحزاب الشيوعية في المستعمرات والأقطار التابعة للإمبريالزم حيث يكون النضال التحرري في مقدمة الأهداف وحيث يكون القطر متأخراً صناعياً –مثل قطرنا– فالملاحظ هو أن أكثرية المنجذبين إلى الحزب هم من ألبتي برجوا وخصوصاً المثقفين، وسبب هذا أن البلاد خالية من أحزاب ديمقراطية علنية يستطيع هؤلاء أن يبدوا نشاطهم فيها ولحرمان الموظفين والمستخدمين من الاشتغال بالسياسة، وأحياناً لأسباب شخصية وللتجسس على أعضاء الحزب وأعماله، ولولا هذه الأسباب لما جاء جميع هؤلاء إلى الحزب الشيوعي، ولوجدوا ضالتهم خارجه. ولو قبل جميع هؤلاء في الحزب لفقد الحزب صفته الطبقية كحزب للطبقة العاملة وأصبح حزباً لا شكل له. لقد كان هؤلاء مصدر الانقسامات والأفكار الغريبة داخل الحزب"[١٨١]. (الخطوط الداكنة في أصل الكراس). من يقرأ كراس "في سبيل تكوين بلشفي" ليوسف ستالين، ومن يقرأ كراس "في سبيل تكوين شيوعي جيد" للمفكر الشيوعي الصيني يو شاو شي، سيجد نفس التوصيف تماماً لأولئك الذين يلجون الحزب الشيوعي لأسباب وأغراض شتى، وبالتالي

---

١٨٠ فهد. كتابات فهد. حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية. مصدر سابق. ص ٧٥.

١٨١ المصدر السابق نفسه. ص ٦٠.

على الحزب أن يعمل باتجاهين أما أن يتخلص من هؤلاء أو يدخلهم في بوتقة الحزب الإيديولوجية ويحولهم إلى بلاشفة أو إلى شيوعيين جيدين. وهو تعبير مشترك يجسد السمات التي يفترض أن يتسم بها الشيوعي والتي وردت في جميع النظم الداخلية للأحزاب الشيوعية الأعضاء في الأممية الثالثة.

إن الصورة التي عرضها فهد لطالبي العضوية في الحزب وتركيزه على العناصر ألبتي برجوا، وخاصة المثقفين منهم، كان لا بد لها أن تنتهي إلى طريقة أخرى في التعامل مع المثقفين تختلف عن طريقة تعامله مع العمال أو الفلاحين من "أجل أن يحافظ الحزب على هويته الطبقية" والتي لخصها بما يلي: "ولكي تتجنب الأحزاب الشيوعية إغراق صفوفها بأمثال تلك العناصر فأنها لا تقبلهم بالسهولة التي تقبل بها العمال وتعمل دائما على تثقيف العمال وإيجاد كادر منهم، فالمرفوضون من أولئك المثقفين يعتبرون عدم قبولهم في الحزب إهانة لهم فهم يرفضون بدورهم الاعتراف بالحزب ويعملون على التخريب من بعيد فتراهم يتهافتون على كل حركة تعادي الحزب مبررين هذا بكونه "حركة وعملاء" وأن الجمود حسب تفسيرهم خيانة: إنهم يقفون إلى جانب العدو ويعملون ضد الحزب الشيوعي الذي رفض قبولهم، أي أنهم يقومون بخيانة عملية كيما يرضوا رغبات في نفوسهم قد يسمونها "حب العمل" في سبيل الحركة، وهي في الحقيقة حب الظهور والتزعم ودوافع طبقية غريبة عن مصلحة الطبقة البروليتارية،.."[١٨٢]. ثم كتب فهدا محذرا أعضاء الحزب بقوله: "وشيء آخر أريد أن الفت نظر رفاقي إليه هو (أن النظرية الثورية التي تقود الحركة الثورية) ليست "وصفة جاهزة تعطى لكل الحالات" وأني أطلب إليهم أن لا يكون مثلهم كمثل "الماركسيين" و "الشيوعيين" الكثيرين من أبناء الذوات والأفندية الذين ابتلى بهم العراق وابتلت بهم الشيوعية والماركسية، أولئك الذين لا ينفكون ليل نهار من نقل عبارات ماركس – إنجلز – لينين – ستالين، ويضعونها في غير محلها إما لغباوتهم

---

١٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦١/٦٠.

وانفصالهم عن حياة الجماهير، أو لغرض في نفوسهم..."[١٨٣]. (الخطوط الداكنة من وضع فهد). ثم يبدأ بوصف هؤلاء الناس من أبناء الذوات والأفندية الذين يقرأون الماركسية بطريقة أخرى فيقول: "أما تعشقهم لـ "الديمقراطية" وحرية العمل والتفكير والتصرف، فأنه يشبه تعشق تلك الفراشة العاهرة، فالنظام والضبط الحديدي والتقيد بمقررات لا تتفق وأرائهم الخاصة المنبثقة عن رغباتهم الخاصة، فهذه أمور لا تتفق و "ديمقراطيتهم" التي تضطرهم على الدوام أن يتنقلوا كتلك الفراشة من مستنقع إلى آخر"[١٨٤]. ثم لا يكف ولا يتعب فهد من شتم هؤلاء الذين يختلفون معه في الرأي والاجتهاد والمعارضة في الحزب "وعشاق اللبرالزم (مبدأ البرجوازية الحرة) من المقررات الحزبية "وديمقراطيتها وعدم ديمقراطيتها" ومن ثم أرائهم ضد سياسة الحزب وخططه"[١٨٥]، حيث كتب يقول: "أما المعارض الثرثار الذي يبني معارضته بحجة التفهم وحب الإطلاع، أو الذي يظهر معارضته بشكل حب المعركة، فأنه يبقى حياته الحزبية كلها لا يسأل ولا يفهم ولا يريد أن يفهم، ويفضح كل ما سيتوصل إلى معرفته بحجة أنه لا يفهم، وكيف يفهم والقيادة لم تطلعه على نواياها وعلى قراراتها، وأحياناً على قرارات يتوهم وجودها"[١٨٦].

- وفي ضوء ذلك توجه عمل فهد، وتحت تأثير التجربة السوفييتية، لبناء العضو الحزبي الشيوعي المثقف على الطريقة الستالينية، وليس إلى إغراق الحزب بالمثقفين الشيوعيين، وكان هذا يعني:

---

١٨٣ المصدر السابق نفسه. ص ٦٤.

١٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٦٦. ملاحظة للطرافة فقط هي أن الفراشة تنتقل من زهرة إلى أخرى ومن حقل زهور إلى حقل زهور أخر وليس من مستنقع إلى آخر. وهي مفارقة، إذ من غير المعروف عن الفراشة حتى لو كانت "عاهرة" أن تنتقل من مستنقع إلى آخر حتى لو كان ذلك مجازاً. علماً بأنه هنا يقصد عملية الانتقال لا غير. (المؤلفان).

١٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٦٨.

١٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ٦٩.

١. العمل على اختيار عمال وفلاحين كادحين يؤمنون بالشيوعية وبالحزب وأهدافه بغض النظر عن المستوى الفكري والثقافي أو ممن لا يعرف القراءة والكتابة، وتحويلهم تدريجاً إلى مثقفين في الحزب وللحزب وباتجاه واحد في ثقافتهم.

٢. العمل من أجل جعل المثقفين خاضعين لقرارات الحزب المركزية وملتزمين بها ومنفذين لها دون قيد أو شرط، وإلا فهم برجوازيون لا يختلفون عن الفراشة العاهرة التي تنتقل من مستنقع إلى آخر، في حين أن الفراشة تنتقل من زهرة إلى أخرى لتأمين تغذيتها.

٣. عندما يتكون مثقفو الحزب عندها يمكن الاستغناء عن المثقفين القادمين إلى الحزب من أوساط غير عمالية وفلا حية الذين يحملون معهم أفكاراً غريبة ومضرة بالحزب.

لم تكن هذه الوجهة سهلة، وبشكل خاص بالنسبة إلى المثقفين الشيوعيين، إذ أدت إلى بروز نقاط احتكاك وتصادم في حياة الحزب الداخلية عملياً، وإلى تعقيد العلاقة مع المثقفين الماركسيين خارج الحزب.

إن القراءة النقدية للوجهة التي عمل بها فهد ومواقفه إزاء المثقفين في الحزب تشير إلى جانبين هما:

- الصواب النسبي لما أشار إليه من أن غياب الديمقراطية والأحزاب السياسية المختلفة يدفع حقاً عناصر كثيرة صوب الحزب بهدف العمل السياسي.
- والخطأ في التشكيك بالمثقفين وفي مواقفهم وأسباب ولوجهم إلى الحزب.

إن تقدير فهد يطرح جانباً واحداً من الحقيقة حين يقول بأنهم جاءوا إلى الحزب بسبب غياب الأحزاب الأخرى، إذ أن هناك جانباً آخر. فكثرة من المثقفين جاءوا إلى الحزب حينذاك ليس بهذا الدافع الأناني والشخصي، كما التزموا الماركسية أيضاً قبل ذاك ليس بدافع الربح والخسارة، بل بسبب تكون قناعات لديهم مفادها صواب المنهج الذي اختاروه. فإلى جانب الحزب وجدت هناك جماعات ديمقراطية ويسارية أخرى سرية، كان في مقدورهم الدخول إليها والمشاركة معها في النضال. كما أن تقديم طلبات لعضوية الحزب لا تلزم

الحزب على قبولهم جميعاً، كما أنها لا تستوجب التشكيك بهم بهذه الصورة القاسية وغير المبررة. فالصراع في داخل الحزب ووفق حالات معينة مرّ بها الحزب يفترض أن لا تسمح بمثل هذا التعميم ولا بالطريقة التي تعامل بها فهد مع المثقفين في الحزب أو خارج الحزب، حيث وضع حواجز عالية وعريضة بين المثقفين والحزب، كما نشأت في ضوء ذلك تقاليد إزاء المثقفين لم تكن مبررة، إضافة إلى أنها خلقت أساساً لتمييز غير سليم وغير مقبول بين العاملين في الحزب، وهي ذات المسألة والموقف اللذين جعلا فهد يلتزم بتحديد فترة زمنية أطول لاختبار المرشح للحزب قبل قبوله عضوا في الحزب، حيث مددت الفترة لغير العمال إلى الضعف، أي من ثلاثة شهور للعمال إلى ستة شهور لغير العمال. لقد نشأ جو مناهض للمثقفين في صفوف الحزب، وأحياناً حتى عند بعض مثقفي الحزب، وهي إحدى الظواهر السلبية التي انتقلت من الحزب الشيوعي السوفييتي إلى الحزب الشيوعي العراقي. وكان تشبيه فهد للمثقفين على أنهم ورود في صدور العمال لا يعبر عن فائدة فعلية معينة تأتي من جانب المثقفين لصالح الطبقة العاملة، سوى منظرها الجميل ورائحتها الطيبة، إذ سرعان ما تنتهيان إلى الذبول واختفاء الرائحة. والجدير بالإشارة إلى أن الغالبية العظمى من قيادات الحزب الشيوعي كانت وما تزال من أصول غير عمالية، بل برجوازية صغيرة وريفية وبعضها برجوازية متوسطة أو من أصحاب الأراضي الزراعية.

كتب زكي خيري مشيراً إلى الأثر السلبي الذي تركته طريقة تعامل فهد الجافة مع المثقفين وعدم تحمله النقد القادم منهم بقوله: "وربما كان قد فرط ببعض المثقفين الذين كانوا يطالبونه بحرية المناقشة أو بصياغة برنامج ونظام داخلي للحزب مبكراً، .."[١٨٧].

ولكن ما هو السبب وراء التفاف المثقفين الديمقراطيين والتقدميين الواسع نسبياً حول سياسة الحزب في فترة الأربعينات التي نحن بصددها والتي كان فهد يقف على رأس الحزب؟

---

١٨٧ خيري، زكي. صدى السنين.. . مصدر سابق. ص ١٣٠.

يبدو لنا بأن الإجابة عن هذا السؤال يفترض أن تأخذ بأبعاد المسألة العديدة، سواء تلك العوامل المرتبطة بالتراث والتقاليد العراقية المتراكمة منذ حركة الزنج والقرامطة في العراق وأصحاب العقل إزاء أصحاب النقل،من جهة، أم تلك العوامل المرتبطة بتكوين الشعب العراقي المتعدد القوميات والأديان والطوائف واللغات والمشبع بإرث حضارات وثقافات عدة، إضافة إلى الاصطفاف الذي فرض نفسه في العراق في فترة الثلاثينات والأربعينات بين الفكر الديمقراطي التقدمي وبين الفكر القومي اليميني، وفكر النخبة الحاكمة غير الديمقراطي والرجعي في العديد من جوانبه، إضافة إلى الجهادية العالية التي تميز بها نضال الشيوعيين وعلاقتهم الطيبة والواسعة والمباشرة بجماهير الشعب وطرحهم لشعارات صائبة وجدت تأييداً واسعاً لها في صفوف الفئات المختلفة ومنهم جمهرة المثقفين التي أصبحت تشكل مجموعة خاصة لذاتها تتخذ مواقف إلى حد غير قليل غير مرتبط بالفئات التي انحدرت منها أصلاً، أي رغم انحدارها في الواقع العملي من فئات اجتماعية مختلفة، ولكنها في الغالب الأعم كانت ميسورة الحال.

إن موقف فهد من المثقفين قد هيمن على سياسة الحزب كله وأصبح يعبر عن موقف عام. ولم يقتصر على أعضاء الحزب من غير المثقفين، بل شمل موقف المثقفين من أنفسهم بالذات، وأصبحت كلمة مثقف شيوعي غير مرغوبة من المثقفين أنفسهم. وكان لهذا الموقف تأثيره السلبي على علاقة الحزب بالمثقفين ورفض استقلالية المثقف في تفكيره وحريته الفردية وذاتيته أو فرديته النسبية الضرورية لإبداع المثقف.

إن الإشكالية الكبيرة لهذا الموقف تجلت في واقع ومستوى الحزب الثقافي على امتداد الفترة التي سبقت استشهاد فهد وما بعد ذلك لسنوات غير قليلة. فعلى سبيل المثال لا الحصر يذكر زكي خيري بصورة غير مباشرة عن مستوى التثقيف في السجن، في وقت ضم السجن كوكبة من الشيوعيين الواعين والمثقفين الذين احتل بعضهم مراكز متقدمة في الحزب. كتب زكي خيري يقول: "وبعد أن حكم المجلس العرفي العسكري علينا بالحبس نقلونا إلى محطة توزيع السجناء السياسيين في سجن التوقيف في باب المعظم وهناك تعرفت

على حسين الرضي (سلام عادل) وبهنـام بطـرس وعبـد الـرزاق مطـر الـذي كـان عضـواً في السابق في اللجنة المركزية بقيادة فهد التي انتخبها المـؤتمر الحزبـي الأول ثـم تـرك الحـزب. وكان حسين الرضي انشط الموجودين في ذلك السجن. وكان يوقظني قبل نهوض السـجناء من نوم الصباح، ذاك النوم الآسر ويجمع بيني وبـين رفـيقين آخـرين: بهنـام بطـرس وعبـد الرزاق مطر وهو أيضاً لكي ألقي عليهم "محاضرة" عن "الأسس اللينينية" لستالين. أجل محاضرة مرتجلة عن أعقد القضايا اللينينية بدون وجود أيـة مراجـع أو أسـانيد أو مطبـوع وفي الصباح الباكر! كان الجيل الجديد من الشيوعيين يعتقد أنني من حفظـة القـرآن "بـلا تشبيه" وأنني أستطيع في أية لحظة أن أتلوا عليهم آيات من كنز الماركسية اللينينيـة عـن ظهر قلب أو أن أشرحها ارتجالاً. كـانوا شـباباً متعطشـين إلى النظريـة الثوريـة ولم يكـن في متناول أيديهم أي ورقة يقرأونها ليرووا غليلهم فلم يجـدوا في تلـك العزلـة المضـروبة وسـيلة يبلـون فيهـا شـيئاً مـن غليلـهم سـوى أن يعصـروا رأس لعلـهم يسـتدروا منـه قطـرات مـن المعرفة.وقد تحدثت إليهم بكلام يدور حول حواشي الموضوع وكنت موقناً أن مـا أقولـه لا يروي غليلاً"[١٨٨]. كان هذا في عام ١٩٤٩/١٩٥٠، وبعد عدة سنوات، أي في عـام ١٩٥٥ أزيـح حميد عثمان وانتخب بـدلاً عنـه سـلام عـادل سـكرتيراً للجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي العراقي[١٨٩].

---

١٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٥١/١٥٢.

١٨٩ يوسف، ثمينة ناجي، وخالد، نزار. سلام عـادل سـيرة مناضـل/ بجـزئين. الجـزء الأول. دار المـدى للثقافة والنشر. دمشق. ٢٠٠١. ص ٩٩–١٠٢.

المبحث الخامس

الحزب الشيوعي وحركة تحرر المرأة

تبنت الحلقات الماركسية في بداية نشوئها في بغداد موقفاً ديمقراطياً تقدمياً وعلمانياً من المرأة ومن حقوقها المشروعة في المجتمع، فنادت لها بالحرية وحقها الكامل بالمساواة التامة مع الرجل، ودعت إلى النضال المشترك لتخليصها من ثقل الحجاب الذي يعيق مشاركتها الفعلية في النشاط الاقتصادي والحياة العامة. وأثارت جريدة "الصحيفة" نقاشات حيوية حول موضوع المرأة ساهم فيها العديد من الكتاب الشباب الذين وقفوا إلى جانب حقوق المرأة في حين تصدى لتلك الحقوق العديد من الشخصيات الدينية والاجتماعية البارزة حينذاك محاولين التستر بالإسلام لحرمان المرأة من كامل حقوقها وجعلها جزءاً لا يتجزأ من المطبخ والبيت وموضوعاً للجنس عند الرجل ومن أجل التكثير أو إعادة إنتاج البشر. ورغم مرور عشرات السنين على تلك النقاشات التي تميزت بالحيوية والحماسة ابتداءً من منتصف العشرينات، ما تزال هذه الموضوعات تحتل أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع العراقي ولم تفقد أهميتها بسبب بعد المرأة الفعلي عن ممارسة حقوقها التي وردت في الكثير من الوثائق الدولية، سواء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق والبروتوكولات اللاحقة التي تعترف بحقوق المرأة كاملة غير منقوصة والصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكانت النقاشات التي بدأتها "الصحيفة"، والتي عبرت عن أفكار وأراء جماعة حسين الرحال في بغداد، أو تلك المقالات التي نشرت في الصحف العراقية الأخرى بأقلام بعض العناصر الديمقراطية، تؤكد على الدور الحيوي الذي يفترض أن تحتله المرأة في المجتمع، واعتبرت تلك النقاشات جزءا من عملية التنوير الضرورية للمجتمع العراقي كله التي تتطلب مشاركة نضالية من المرأة والرجل في آن واحد. ولم تكن مقاومة القوى المناهضة لحقوق المرأة عادية أو ضعيفة الأثر على المجتمع في تلك السنوات

الأولى من تشكيل الدولة العراقية الحديثة، بل كانت كبيرة وهجومية استفادت من مستوى الوعي في المجتمع لتبث إشاعات وتروج دعايات خاطئة ضد المنادين بحرية المرأة ورمي الحجاب أو التي سميت ب "حركة السفور" حينذاك، إذ وجدت التأييد والدعم الواسع من أوساط دينية وفي السلطة والمجتمع، حيث كانت العلاقات العشائرية والعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في طريقها إلى التكريس والمساهمة الفعالة في قيادة السلطة عبر ممثليها في مجلس النواب والأعيان والحكومة. وحصل استقطاب ملموس غير متكافئ في تلك الفترة وفي وقت مبكر بين المنادين بحرية المرأة والمناهضين لها، ومع ذلك فقد تمكن أصحاب حق المرأة من تحريك الأجواء ودفع الفكرة إلى أوساط الشباب لتشارك لاحقاً في هذه العملية المعقدة ذات التراكم المديد في المجتمع العراقي.

ويمكن اعتبار الحزب الشيوعي العراقي أول حركة سياسية منظمة في البلاد رفعت شعارات ووضعت مهمات على عاتقها وعاتق أعضاء وأصدقاء الحزب والحركة الوطنية للنضال من أجلها، أي النضال من أجل تحرر المرأة العراقية ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، باعتباره الطريق الوحيد لمشاركة المرأة بوعي ومسؤولية في المجتمع ومساواتها التامة بالرجل. ولم يكن الحزب الشيوعي وحده يخوض هذا النضال الاجتماعي المعقد بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وقفت إلى جانبه شخصيات سياسية واجتماعية وأدبية غير قليلة، إضافة إلى تضافر جهود الأحزاب السياسية في عقد الثلاثينات والأربعينات، وبشكل خاص الحزب الوطني وجماعة الأهالي وفيما بعد أحزاب اليسار، مثل حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني وحزب التحرر الوطني، إضافة إلى أحزاب وطنية برجوازية أخرى مثل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، التي لعبت كلها أدواراً مهمة ومتباينة في هذه العملية الوطنية.

وعندما تولى فهد قيادة الحزب سعى إلى تحليل وطرح القضية وفق المنهج المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي، أي حاول ربط مسألة تحرر المرأة بمجموع العلاقات الاجتماعية القائمة في البلاد وبالوعي الاجتماعي السائد. ثم أكد بأن تحرير المرأة لا يمكن

أن يتم دون مشاركة المرأة نفسها في هذا النضال، إذ لم يكن من مصلحة الرجل الضيقة وفي إطار وعيه ألذكوري في مجتمع ذكوري لا غير حينذاك، أن يطالب وحدة بحقوق المرأة، في حين يجدها لا تمارس معه هذا النضال. لذلك سعى إلى تحفيز المرأة لا للمشاركة في انتزاع حقوقها فحسب، بل وأن تتصدى للمهمات الاجتماعية اليومية في المجتمع لتبرهن عن أهليتها لهذا النضال وقدرتها على ممارسة حقوقها في المجتمع. وبمعنى آخر ربط فهد قضية تحرير المرأة بعملية تحرير المجتمع من ربقة الاستعمار ومن سيطرة العلاقات العشائرية والعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية. ولم تكن هذه المهمة سهلة بسبب طبيعة توزيع السكان حينذاك، إذ كانت الغالبية العظمى من السكان تعيش في الريف حيث تسود العلاقات العشائرية وعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية، وحيث لا يجد شيوخ العشائر أية ضرورة للحديث عن حق المرأة، سوى أداء مهمتها في أنجاب الأطفال والعمل البيتي ومساعدة الرجل في الحقل، إضافة إلى إشباع رغبات الرجل الجنسية لا رغباتها الفعلية. شريطة أن لا ننسى في هذا الصدد أن المرأة، وبالرغم من التقاليد الاجتماعية لعبت دوراً فاعلاً ومؤثراً ولكنه ثانوياً في ثورة العشرين حيث أخذت على عاتقها مهمة إثارة غيرة وحماسة الرجل للدفاع عن عرضه وأرضه وكرامته. ولم يحدث هذا في ثورة العشرين وحدها، بل شاركت المرأة عموماً في أكثر المعارك القبلية والغزوات المتبادلة في هذا الدور التبعي للرجل، على أهميته النسبية. وكانت المرأة في كل ذلك تواجه المعاناة سواء بفقد الرجل أو الابن والأب والأخ، أم بالأسر وما يرتبط بذلك من إذلال للمرأة وفرض الهيمنة الكاملة عليها وكأنها سلعة من السلع لا غير، سوى كونها سلعة مثيرة للشهوات والجنس عند الرجل.

ومن دراسة وثائق الحزب في الأربعينيات يجد الإنسان البدايات الأولى لنشر أخبار عن فعاليات المرأة ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والخلفية السياسية، إذ نشرت جريدة الحزب خبراً عن مساهمة المرأة العراقية المباشرة في النضال الجماهيري اليومي، حيث

ورد في العدد الخامس من جريدة "الشرارة" الصادر في شباط/ فبراير ١٩٤٢ وتعليقاً تحت عنوان (عرائض النساء حول حل مشكلة الخبز) تضمن ما يلي:

"على أثر البيان الذي نشره حزبنا الشيوعي بخصوص المجاعة المهددة للبلد والذي بسط فيه مطالبه لحل مشكلة الخبز والقضاء على دسائس المحتكرين لبى فريق من نساء بعض محلات بغداد نداءنا هذا فعزمن على إقامة المظاهرات السلمية وتنظيم العرائض ليتقدمن بها إلى سمو الوصي وفخامة رئيس الوزراء ومعالي رئيس مجلس النواب، ولكن الشرطة قد حالت بين هؤلاء النسوة المتظاهرات الحاملات للعرائض وبين الوصول إلى المراجع المختصة.

ونحن بدورنا نثبت على صفحات (الشرارة) صورة من إحدى تلك العرائض واليك نصها:

صاحب الفخامة نوري باشا السعيد.

إننا الموقعات أدناه من نساء محلة... نتقدم إليكم بعريضتنا هذه رافعين شكايتنا من الجوع المحدق بنا وبأطفالنا. إننا لقد أصبحنا في وضع يصعب علينا الحصول على كسرة الخبز لنسد رمق أطفالنا الأبرياء المستغيثين والصارخين لأجل إنقاذهم من ألم الجوع وخطر الهلاك. إنك يا صاحب الفخامة كأب لا بد وأن تقدر فداحة مصاب الأمهات والآباء حينما يعجزون عن تقديم كسرة الخبز لأطفالهم الأبرياء الذين يتضورون جوعا. نحن نرى أن خطر المجاعة يتعاظم يوما بعد يوم إن لم تتداركوا الأمر بالمعالجة الصحيحة ونحن نرى أنه في سبيل الوصول إلى هذه المعالجة لا بد من تحقيق مطالبنا هذه:

١- إقامة لجنة التموين المركزية والتحقيق مع أعضائها عن التلاعب الذي حصل في أثناء وجودها والذي نتج عنه فقدان الخبز والأطعمة.

٢- تشكيل لجنة تموين من غير التجار المحتكرين أو صنائعهم على أن تسترشد في أعمالها بلجان شعبية تنتخب من كل محلة.

٣- مصادرة أموال كل محتكر يتحدى أوامر الحكومة.

٤- استيفاء الحكومة رسوم الاستهلاك عينا لا نقدا من المواد الغذائية كالحنطة والتمن والشعير والدهن وغير ذلك من المواد الغذائية التي تتوقف عليها مباشرة حياة الناس والتي هي مكدسة في البيادر والعلاوي وبيعها على الناس بالمفرد مباشرة.

٥- إنشاء مؤسسة قوامها متطوعون من أبناء الشعب لينبث في الأسواق وليرغموا الباعة والمحتكرين على بيع بضائعهم بموجب الأسعار التي حددتها الحكومة، على أن يزود هؤلاء المتطوعون بصلاحيات قانونية تخولهم اتخاذ الإجراءات العاجلة لضبط المخالفين وسوقهم إلى المحاكم.

٦- إنشاء علاقات تجارية حالا مع الدولة الاشتراكية روسيا وهو التدبير الوحيد الذي يضمن لنا درء هذه...الضائقة المالية"[١٩٠].

وتحت عنوان (ملاحظة الشرارة)، تعلق الجريدة حول لجنة التموين المركزية ما يلي:"عزلت لجنة التموين المركزية السابقة وتشكلت(لجنة جديدة) ألحقت بوزارة المالية. والذي نستنتجه من هذا الأمر هو أن الحكومة بعملها هذا قد اعترفت بأن لجنة التموين السابقة قد أساءت التصرف وقد استغلت مصلحة اللجنة في سبيل أغراضها ولم تقدم للشعب ما كان يتوخاه منها من حل مشكلة الخبز"[١٩١]. وتنصح الجريدة اللجنة الجديدة أن تأخذ بنظر الاعتبار المطالب التي ضمنها الحزب ببيانه الذي وزع على الشعب والمنشور في نفس العدد.

---

١٩٠ جريدة "الشرارة". العدد الخامس، شباط/ فبراير ١٩٤٢. علينا أن نشير هنا إلى ملاحظة مهمة، وهي أنه لم يكن في مقدور الدولة الاشتراكية السوفييتية حينذاك إشباع حاجة القوات المسلحة السوفييتية بما هو ضروري من الحبوب والمواد الغذائية الضرورية الأخرى وكذلك حاجات الشعب السوفييتي الغذائية، وبالتالي لم تكن هذه الملاحظة سوى لجلب الانتباه إلى ضرورة إقامة علاقات مع السوفييت ومن أجل تمييز تلك العلاقات عن علاقات الاستغلال مع البلدان الرأسمالية المتقدمة، إضافة إلى أنها لم تكن سوى دعاية للسوفييت غير ذات مضمون، خاصة وأن الكاتب للعريضة، وهو الحزب، يقول فيها بأن هذا هو الحل الوحيد، في حين أنه لم يكن حلاً أصلاً وبأي حال من الأحوال، وأنه كان يدرك هذه الحقيقة أيضاً.

١٩١ المصدر السابق نفسه.

ولاشك أن تنظيم المظاهرة النسائية لم يأت من باب العفوية، فلابد أن التنظيم الحزبي كان يقف ورائه، ولاسيما أن الحزب قد أصدر بيانا بخصوص المطالب المتعلقة بخبز الشعب. وإذا علمنا بأن أمينة الرحال كانت في الفترة من ٤١ إلى ٤٣ تتمتع بعضوية اللجنة المركزية، فيمكن الاستنتاج بأن التنظيمات النسائية في الحزب الشيوعي على ضعفها كانت قادرة، وبالمقارنة مع الأحزاب الوطنية الأخرى التي كانت رجالية صرفة، أن تحرك النساء صوب هذه المطالب وأن تبث الوعي في صفوف البعض منهن، وأن تدفع باتجاه خلق حركة نسائية جديدة في العراق، وهو ما أمكن تحقيقه بعد سنوات من كتابة تلك العريضة.

- وهكذا يسمع المجتمع العراقي عبارة جديدة أخرى لم يعهدها من قبل ألا وهي: "يوم المرأة العالمي". تلك المناسبة التي تصادف يوم ٨ آذار/مارس من كل عام، حيث صدر عدد من جريدة "الشرارة" يحمل ما يلي: "عدد خاص بمناسبة ٨ آذار يوم النساء العالمي". ويحيط بعنوان الجريدة من الجانبين ما يلي: "إني أريد أن أعلّم حتى الطباخة كيف تدير شؤون الدولة" (لينين)، و "يا نساء العالم أتحدوا وناضلوا في سبيل خبزكم وحريتكم". كان العدد بلا رقم ويحمل تاريخ آذار ١٩٤٢، ويحتوي على المقالات التالية المكرسة لحركة تحرر المرأة:
- ٨ آذار يوم النساء العالمي – مقال افتتاحي
- المرأة السوفييتية تعطي درسا في البطولة– بقلم سوسن
- نصيب المرأة من التعليم في العراق– بقلم ليلى
- نضال المرأة العربية في الحرب الخاسرة– بقلم رباب

– لماذا أنا شيوعية؟ – بقلم عطية اليتيمة

يبدأ المقال الافتتاحي بما يلي: "تحتفل نساء العالم بيوم ٨ آذار وتعتبره يوم توحيد نضال النساء في جميع العالم. يوم تستعرض فيه المرأة قواها لخوض المعركة، معركة تحررها وتحرر الإنسانية من القيود والأغلال". ثم يتطرق المقال إلى ويلات الحرب الفاشية التي تعاني منها البشرية ولاسيما المرأة. وبعد أن يدعو المقال المرأة للنضال ضد الحرب

عن طريق النضال ضد الفاشية، يأتي إلى ذكر المرأة السوفييتية التي خاضت الحرب الأهلية وحروب الاعتداء التي وقعت على بلادها عقيب الثورة الاشتراكية، وبأنها الآن تجابه مهمة وضعها التاريخ على كاهلها، مهمة أشق وأعظم من مهمتها في الحرب الأهلية، مهمة القيام بدور الطليعة لنضال المرأة العالمي ضد قطعان النازية. ويواصل المقال: ونحن لا نشك قط في جدارة نساء السوفييت المتحررات على القيام بهذه المهمة الشاقة المشرفة. وإننا موقنون بأن المرأة السوفييتية سوف ترفع رؤوس النساء في جميع العالم بما ستحرزه من انتصارات وبما ستقوم به من أعمال البطولة...إنها تشترك في الإنتاج ولها القسط الأوفر في تدبيره وتشترك في حرب العصابات وتقوم بالأعمال الزراعية وتحل محل الرجال في شتى ميادين العمل. هذه هي المرأة السوفييتية .... فعلى المرأة العربية والعراقية أن تساهم مع نساء العالم وشعوبه في النضال على دحر جيوش هتلر وجواسيسه للتعجيل بإنهاء هذه الحرب التي تكلف أمتنا آلاما ومتاعب وأن تتخذ من نضال المرأة السوفييتية وبطولتها وصبرها نبراسا تسترشد بنوره.[١٩٢]

وفي مقال(المرأة السوفييتية تعطي درسا في البطولة)، الذي يبدو أنه من كتابة فهد، نرى عرضا شاملا لأوضاع المرأة الروسية في فترة ما قبل النظام السوفييتي ومقارنتها بحياة المرأة السوفييتية، حيث جاء فيه: "لم يكن للنساء قيمة في ذلك المجتمع المندثر إذ كان الأب يزوج أبنته بمن يشاء فتصبح خادمة للسيد الجديد تكد وتتعب ليل نهار داخل البيت وخارجه لتقدم لزوجها ما تحصل عليه من كدها وهذا أمر طبيعي إذ أن الزوج قد اشتراها بالدراهم أو بعدد من النعاج أو بمقدار من الغلة فأصبحت لذلك ملكا له لقاء البدل الذي دفعه يفعل بها ما يشاء ويتحكم بها ويفرض إرادته عليها ويسيرها كما توحيه إليه خيالاته وميوله. فهو يرفق ببقرته وماشيته أكثر من رفقه بزوجته سيما إذا كانت الزوجة لا تستطيع أن تجد عملا رابحا خارج المنزل. أما ما كانت تعانيه المرأة العاملة في المصانع والفلاحة في الحقل كان نصيبها من جور الرأسماليين والإقطاعيين أضعاف نصيب الرجل

---

١٩٢ الشرارة. عدد خاص بمناسبة ٨ آذار يوم النساء العالمي. العدد بلا رقم يحمل تاريخ آذار ١٩٤٢.

فكانت المرأة تكد في المصنع بدون ساعات عمل محددة وبأجور لا تزيد عن نصف أجور الرجل كما هي الحال في بلادنا. وكانت حالتها الصحية سيئة لحرمانها من الاعتناء الصحي بها وبأطفالها. ولم تكن لتعرف في حياتها سوى العمل الدائم إذ لم يكن لها عطل وإجازات إلا عندما تكون عاطلة عن العمل. أما نصيبها من الثقافة فقد كانت محرومة منها، فالبلاد كلها كانت جاهلة والمرأة هناك كانت رمزا للجهل والأمية. هكذا كانت تعيش المرأة في روسيا القيصرية البائدة وخصوصا في جهات أذربيجان وتركستان والأوزبيك والقرغيز... ولم تكن حالة المرأة الروسية أحسن بكثير من حالة أختها الشرقية. فجاءت ثورة أكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ لتحطم قيود الذل والاستعباد وتحرر جميع المتعبين المضطهدين رجالا ونساء على السواء، إذ أن قضية تحرر المرأة لم تكن قضية منفصلة بذاتها إنما هي جزء من المشكلة الاجتماعية التي كانت تجابه شعوب القيصرية البائدة. أي مشكلة القضاء على جميع أنواع وأشكال الاستثمار أي مشكلة القضاء على استثمار الإنسان لأخيه الإنسان. وهكذا تم تحرير المرأة في الاتحاد السوفييتي تحريرا تاما نهائيا –تحرر اقتصادي واجتماعي وسياسي– فهي الآن تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها أي مواطن سوفييتي".

وينتقل المقال إلى مكانة المرأة في المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ويؤكد بأنها هناك لا تتمتع بحريات أو بحقوق إلا بقدر ما يحتاجه ذلك النظام الشائخ الذي يسعى أصحابه الإقطاعيون والرأسماليون سعيا مستميتا في سبيل وقف التقدم الإنساني لإبقاء النظام الرأسمالي إلى أمد أطول. ويضرب المقال مثلا من ألمانيا الهتلرية ويرى بأنها قد اتخذت من المرأة ألعوبة ترفع بها إلى الحياة العامة تارة وتحشرها في المطبخ تارة أخرى لتؤدي وظيفتها هناك وتريد بتنحية المرأة عن حياة العمل الإنتاجي التخفيف من وطأة البطالة، ولكنها لم تفطن بأنها زادت الأفواه الجائعة التي أصبحت عالة على معيلها الرجل. فالمرأة الألمانية اليوم قد رجعت خطوات عديدة بعد أن كانت قد اجتازت مراحل من التقدم لا بأس بها. فالنازيون لم يكفهم أنهم يريدون أن يوقفوا سير التطور التاريخي. وإنما هم

يريدون أن يرجعوا التاريخ إلى الوراء، فالمرأة الألمانية الآن مملوكة للنظام القائم فهي في نظر النازية لم تخلق إلا لتكون أداة تفريخ جنود لهتلر وعصابته يدفع بهم إلى فتح بلاد الأمم الأخرى واستعباد شعوبها في سبيل تطمين جشع الرأسماليين.

وبعد أن يتطرق المقال إلى ويلات الحرب الفاشية وما تعانيه الشعوب منها، يؤكد بأن جريمة هتلر وعصابته أصابت المرأة والشعب الألماني، كما أصابت نساء وشعوب العالم الأخرى. ويعرج المقال إلى وضع المرأة العراقية والعربية وكيف أنها محرومة من أبسط حقوقها في الحياة، وكيف أن المرأة العراقية والعربية لا تزال تسيرها وتتحكم بها قوانين مجتمعات اندثرت وزالت من الوجود في أكثر أقطار المعمورة. ويرى أن الرجعيين المستغلين الذين من مصلحتهم إبقاء تلك التقاليد التي يقوم عليها سلطانهم، يحاولون مستميتين إقصاء المرأة عن ميدان العمل المنتج النافع لها ولبلادها وإبقاءها جاهلة محرومة من أبسط الحريات. وهم غير عالمين أنهم بعملهم هذا لا يضرون المرأة فحسب، بل يصيبون البلاد والقضية العربية في الصميم. ثم يطالب المقال النساء العراقيات والعربيات عامة توحيد صفوفهن للنضال من أجل حقوق المرأة الخاصة. أي إفساح المجال لها ولوج ميدان العمل والتعليم والمطالبة بحرياتهن السياسية والاجتماعية وكذلك للنضال في سبيل كل ما يرفع مستواها الثقافي والاجتماعي والصحي. فنضال المرأة في سبيل قضيتها الخاصة وفي سبيل تحررها لا يتعارض وقضية البلاد العامة. بل هو جزء من نضال الأمة العربية من أجل تحررها. كما أن أهداف المرأة النهائية لا تتحقق ولن تتحقق إلا بتحقيق أهداف الأمة بأسرها. فيجب والحالة هذه أن تناضل المرأة بالاشتراك مع الرجل في سبيل تحرير الشعب بأجمعه. ويعود المقال إلى وضع المرأة السوفييتية، وكيف أنها تضرب أمثلة رائعة من البطولة التي قد لا يصدقها الإنسان. ويقول: "إنها ككل مواطن من مواطني تلك البلاد تحارب ضمن العصابات وتسهر الليل في الحقل مترقبة نزول رجال المظلات وتدير الإنتاج في المعامل والحقول. إنها تشترك فعلا في تدبير دفة البلاد. إن المرأة السوفييتية إذا ما ناضلت وصحت بنفسها فهي تناضل من أجل حريات اكتسبتها من أجل حياة جديدة

تذوقتها وعرفت معناها. والمرأة السوفييتية إذا ما حاربت الفاشية فهـي إنمـا تحـارب وهـي تعرف أية قوة جهنمية رجعية تحارب....إنها بعملها ذلك لم تنقذ بلادها فحسب ولم تمنـع النازيين من الاستيلاء على نفط باكو فقط، بل أنها في روستوف كانت تمنـع الوحـوش مـن الوصول إلى العراق. أي أنها بتضحيتها كانت تمنع الشر عن نساء العراق وأطفالهن.

ويحتوي مقال: (نصيب المرأة من التعليم في العراق) عرضاً نقدياً لوزارة المعـارف لعـدم مساواة العنصر النسائي بالذكور في مجال التعليم، سواء في المرحلة الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية أو التعليم العالي. ويفند المقال ببعض الأمثلة الملموسة مزاعم الوزارة المـذكورة بعـدم وجـود الفـوارق في القبـول إلى المـدارس مـن قبـل الجنسـين . كمـا ويسـتنكر المقـال إجراءات الوزارة بغلق بعـض ريـاض الأطفـال ووضـع الشـروط التعجيزيـة لقبـول البنـات في المدارس، مثل أن تكون الطالبة منتسبة إلى إحدى العـائلات العاليـة وأن تـأتي إلى المـديرة ببطاقة من أحد الذوات. وتختتم كاتبة المقال حديثها كما يلي:

- "إني أهيب برفيقاتي النساء أن يوحدن صـفوفهن ويناضـلن مـن أجـل تثقيـف المـرأة والاعتناء بصحتها وصحة الطفل وأقترح أن نبتدئ ب:
- مكافحة الأمية بين النساء.
- المطالبة بتعميم الدراسة الابتدائية للبنات.
- مساواة البنات فيما يخص قبولهن في الثانويات والمدارس العالية والبعثات.
- إعفاء الفقيرات من الأجور المدرسية.

– فتح مدارس ليلية ابتدائية وثانوية خاصة بالنساء.

وفي مقال: (نضال المرأة العربيـة في الحـرب الخاسـرة) بقلـم: ربـاب، نلمـس مـرة أخـرى أسلوب فهد، حيث يجرى ربط كفاح المرأة العربية في سبيل تحررهـا بمسـألة الكفـاح ضـد الحرب بشكل عـاطفي مـثير ثـم يعـرج إلى وضـع المـرأة السـوفييتية ويـذكر بعـض الأمثلـة الملموسة للمكاسب التي حصلت عليها المرأة السوفييتية بفضل ثورة أكتوبر. يبدأ المقال كما يلي:" مهما يكن الإنسان بعيدا عن ساحات هذه الحرب فلا يمكن أن يظل بمعزل عنهـا

ويحسب نفسه غريبا عن شؤونها أو يستطيع أن يتناساها لأنها جاءت حافلة بالمحن والرزايا على البشرية كافة فكم من شعب أصبح رازحا تحت نير العبودية الفاشستية يئن من الفاقة ويتضور من الجوع وكم من أرملة تتسكع في الطرقات تحمل طفلها على صدرها تستجدي عطف المارة عل أحدا منهم يجود عليها وعلى طفلها بما يسدان رمقهما به". ويواصل المقال بعد وصف الصورة البائسة والهمجية للحرب: "هذه الحرب، حرب الشعوب التي تكافح من أجل استقلالها وحريتها، في هذه الحرب التحريرية التي تكافح فيها الدول الديمقراطية الكبرى وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي الجبار بقيادة زعيمه الأكبر (ستالين العظيم) الذي يسهر ليله ونهاره لدرء الخطر عن بلاده الجميلة، بلد الاشتراكية، وعن شعوب العالم المهددة بالحكم الفاشستي الإرهابي. وبعد أن يطالب المقال المرأة العربية أن تقتدي بأختها السوفييتية وتناضل نضال الأبطال، يتطرق إلى الدستور السوفييتي فيقول: "نص الدستور السوفييتي- أن المرأة في الاتحاد السوفييتي لها نفس حقوق الرجل في ميادين الحياة كافة من سياسية واجتماعية واقتصادية – وحالتنا الحاضرة اليوم شبيهة من عدة وجوه بحال النساء الروسيات على عهد القيصرية البائدة أيام كانت الابنة تشتغل من أجل أبيها والمرأة لزوجها- عبودية واستثمار- فإذا ما بدرت من إحداهما بادرة تذمر أو شكوى كان جوابها على ذلك (إني أربيك).

فلما ناضلت المرأة وحصلت بفضل هذا النضال على حقوقها المغصوبة وأخذت نصيبها في المجتمع برز من بينهن في مختلف الفنون والأعمال أمثال الطبيبة الشهيرة (بروكوبيفا) التي عملت تجربة في نفسها واكتشفت مصل التطعيم ضد الطاعون. وصوفيا غرينشتاين أول مهندسة في بناء البواخر. وباكوفليفا وهي أول امرأة هبطت بالمظلة وكثيرات غيرهن لا يحصى عددهن. وهؤلاء يذكرننا بالنساء العربيات الشهيرات كخولة بنت الأزور التي اشتهرت في معركة اليرموك والخنساء التي أرسلت أولادها الأربعة الواحد بعد الآخر للحرب في معركة القادسية...". ويختتم المقال بما يلي: "كوني أيتها الرفيقة في طليعة المكافحين ولا يخيفنك عربدة الرجعية أو يثنيك عن عزمك جور المترددين الجبناء

واقتدي أخيرا بالمرأة السوفييتية والصينية والإنكليزية الخ... وافعلي مثل ما يفعلن في ساحة الحرب وفي المعمل والحقل لتنالي الحياة بوفورة سعيدة"[١٩٣].

والمادة الأخيرة بعنوان: (لماذا أنا شيوعية؟) بقلم: عطية اليتيمة. وقد كتبت على شكل قصة واقعية نقدية تصور معاناة صبية من عائلة فقيرة يموت أبوها الذي كان يكدح من الفجر إلى غروب الشمس، ليحصل على مائة فلس، مصدر رزق العائلة. ويشاء القدر أن يموت الأب فيموت معه المبلغ أيضاً. ويرغم الفقر الأم على الزواج، بيد أن سوء الحظ يشاء أن يتحول الزوج، ليس إلى أب رؤوم، بل إلى فرعون يذيقها مر العذاب.. وتعيش الفتاة الصغيرة شاردة الذهن، تداهمها أحلام اليقظة للتخلص من هذا الوضع المزري التي تعيش فيه، إلى أن يحين وقت الزواج، فإذا بالزوج شيوعي يدلها على طريق النضال. وتقول: "ذلك الحلم السعيد كله قد تحقق؟. تلك القوة السحرية العجيبة التي تفل الحديد وتدك الحصون وتطهر الدنيا من ظلم الظالمين وجور المستبدين قد اكتشفها لينين وتسلحها ستالين وطهرا بها سدس الدنيا من ظلم الظالمين وجور المستبدين. قال لي زوجي هذه هي الشيوعية يا بنية وصفتها لك ولم أدعها باسم. فماذا تقولين؟.... وقبلت زوجي. وهكذا أصبحت شيوعية أنا عطية اليتيمة التي ذقت مرارة العيش.

- إن قراءة النصوص الواردة في صحافة الحزب حول المرأة حينذاك تؤكد بأن الحزب بقيادة فهد كان يسعى إلى ما يلي:
- تقديم نموذج للمرأة العصرية المناضلة والمقاتلة والحاصلة عل كامل حقوقها يتمثل بالمرأة السوفييتية.
- وأن المرأة في الدول الرأسمالية لم تحصل على حقوقها، ونموذجها في ذلك ألمانيا الهتلرية.
- وأن المرأة العراقية، وكذا العربية، تعاني من المجتمع ألذكوري وعليها أن تناضل لتصل إلى ما وصلت إليه المرأة السوفييتية.

---

١٩٣ الشرارة. عدد خاص بمناسبة ٨ آذار يوم النساء العالمي. العدد بلا رقم يحمل تاريخ آذار ١٩٤٢.

- وأن المرأة لا تستطيع تحقيق ما تصبو إليه دون نضال دؤوب ومتواصل جنباً إلى جنب الرجل.

وأن الشيوعيين يمنحون المرأة حقوقها المشروعة ولا يتجاوزون عليها.

واستخدم الحزب لغة بسيطة وأمثلة من حياة الناس للتدليل على ما تعانيه المرأة في العراق.

إن أساليب الدعاية هذه قد أثرت فعلاً بالنساء وحركت مجموعات منهن للمشاركة في النضال وكانت بمثابة عملية تنوير لهن للخروج من بؤس المرأة العراقية ومن المحنة التي كانت تواجهها في البيت والمجتمع ومن سلطة الدولة ذاتها ومن القوانين السارية. ولكن عملية التثقيف هذه لم تكن كلها مستندة إلى الوقائع الفعلية، كما أن المرأة السوفييتية وبالرغم من مشاركتها في النضال وحصولها على الحقوق تشريعاً، لكنها كانت تعاني من مجتمع كان ما يزال ذكورياً حتى اللحظة الأخيرة، وكان الصراع شديدا بين المرأة والرجل في المجتمع السوفييتي لا في الجمهوريات الآسيوية التي كانت حتى زوال الاتحاد السوفيتي ما تزال متخلفة كثيراً عن أختها الموسكوية، بل وكذلك المرأة الروسية أيضاً. كما أن المرأة في المجتمعات الرأسمالية، وبالرغم من كونها مجتمعات استغلالية، كانت المرأة قد انتزعت بنضالها العنيد والطويل جملة من الحقوق المهمة. كما أن المرأة في المجتمع الألماني لم تكن نموذجاً حياً وسائدا في المجتمعات الرأسمالية الأخرى. ولا شك في أن هناك فوارق غير قليلة بين المبادئ الشيوعية التي تعترف بحقوق المرأة كاملة غير منقوصة تشريعاً وبين الواقع العملي لممارسات الشيوعيين إزاء المرأة في المجتمع العراقي وفي غيره من المجتمعات المقاربة، رغم أن هذه القضية تبقى نسبية ولا يمكن القول بأن الشيوعي يختلف بالضرورة في تصرفه إزاء المرأة عن تصرف المواطنين الآخرين في المجتمع، إذ أن تركة آلاف السنين لا يمكن أن تنتهي بمجرد تبني مبادئ معينة ما زال المجتمع بعيداً عنها بعد الأرض عن السماء. لقد كان عملية التثقيف الصحفية والحزبية ما تزال ساذجة وبدائية حينذاك، بشكل خاص إزاء المرأة بسبب واقع الوعي الحزبي من جهة وأوضاع المرأة

الفعلية من جهة أخرى. كما أن بعض الأمثلة من تاريخ العرب حول دور المرأة لم تكن بالضرورة أمثلة إيجابية، ومنها أمثلة الحروب الإسلامية التي توجهت صوب التوسع والفتوح واستعمار المناطق الأخرى من العالم. فمشاركة المرأة بالحروب ليست النماذج المطلوبة للمساواة بين المرأة والرجل، رغم أن مشاركة المرأة في الدفاع عن الوطن مسألة مهمة وحيوية في آن. وعلى العموم فأن الخطاب السياسي للحزب وفهد بشأن المرأة كان موجهاً:

١. إلى المرأة الحزبية أو المرتبطة بصيغة ما بالحزب لتشدد نضالها وعملها في صفوف النساء من أجل كسبهن لصالح حركة النساء العامة. ويورد لهذا الغرض العديد من الأمثلة عن المرأة السوفييتية المناضلة في مختلف المجالات والملتزمة بالحزب اللينيني البلشفي والمحبة للقائد المحبوب ستالين.

إلى المرأة العراقية بشكل عام التي يراد تنويرها والسعي إلى تحقيق مشاركتها في النضال من أجل قضيتها الأساسية، قضية تحررها المتعدد الجوانب ونضالها في سبيل المساواة مع الرجل. وهو مسعى يتضمن تخليصها من عبودية البيت والمطبخ والرجل وتربية الأطفال، ومن أجل زجها في العمل وضمان حريتها الاقتصادية، وبالتالي، تأمين الأساس المادي لحريتها السياسية والاجتماعية. وفي الوقت الذي عبر عن موقفه من أوضاع المرأة الريفية، أشار أيضاً إلى أوضاع المرأة في المدينة وما عليها من واجبات لانتزاع حقوقها المشروعة. وحول المرأة الريفية وأوضاعها كتب فهد يقول: "عليكن أن تردن فتنزلن لميدان العمل، لتحقيق ما يجب أن يكون. إن المرأة العراقية تنوء تحت عبوديات خلفتها لنا جميع المجتمعات البائدة وأنها محرومة من أبسط الحقوق. فهي في الريف، تكد وتكدح في بيت أبيها وفي حقله ثم تنتقل – بعد صفقة الزواج – إلى بيت زوجها، لتستأنف كدها وكدحها، وتزداد تعاستها بإضافة تعاسة زوجها الفلاح المنهوب، وأولادها الجياع العراة، وهي في الريف خاضعة لأنظمة بالية تسمى أحياناً "بقانون العشائر" وأحياناً "بعادات العشائر" فتقتل – بمساعدة هذا القانون – بسبب وبغير سبب، ويفتدى بها

بالمفرد والجملة دية عن مقتول...أما ظروف حياتها العامة فظلمة في جميع النواحي. هذه هي المرأة الريفية التي تؤلف الأكثرية بين نسائنا وهذه حالتها"[١٩٤].

ثم ينتقل إلى متابعة وضع المرأة في المدينة وتحريضها على النضال حين كتب يقول: "أما المرأة المدنية، فهي على صنفين (باستثناء نساء البيوت الغنية) نساء الطبقات الكادحة والفقيرة على العموم، ونساء الطبقات المتوسطة، فالمرأة من الصنف الأول –فهي مدنية في كونها تعيش في المدينة، وما عدا ذلك فهي كأختها الريفية لمقاساة ما تقاسيه الأخرى بشيء من التخفيف لا يبدل من الجوهر... والصنف الآخر، نساء الطبقات المتوسطة والمراتب المتوسطة، فقد أتيح لقسم منهن الدراسة الابتدائية والثانوية، ونسبة ضئيلة جداً من الدراسة العالية، وما عدا ذلك فهن محرومات كجميع نساء العراق من جميع الحقوق، وظروفهن الاجتماعية و (إلى حد ما) الاقتصادية هي بجوهرها كظروف الأخريات"[١٩٥].

٢. إلى الرجل، إذ لا يمكن أن يكون المجتمع متحررا ونصفه غير متحرر ويقبع في البيت ودون مشاركة فعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فحرية المرأة هي من حرية الرجل ومن مساواتها به. ولا يمكن تحقيق حرية المرأة أو الرجل دون النضال المشترك لصالح حرية المجتمع بأسره.

٣. إلى المجتمع باعتبار حرية المجتمع مرتبطة عضوياً بتحرر المرأة ومشاركتها في النضال ضد الاستعمار والرجعية والإقطاع، هذه القوى التي تريد إبقاء المرأة خارج دائرة التحرر، والتي تريد عزل نصف المجتمع عن النضال ضدها.

وأخيراً شخص فهد مهمات الحركة النسوية في العراق بما يلي: "إن أهم الواجبات المترتبة على الحركة النسائية في العراق اليوم هي المساهمة في حركة التحرر الوطني،

---

١٩٤ خيري، سعاد د. فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة. دار الفارابي–بيروت. مكتبة النهضة–بغداد. طبعة ثانية. ١٩٧٤. ص ١٥٨.

١٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٨.

النضال من أجل الحقوق الديمقراطية، حق التنظيم –تنظيم حركتها–، حرية الرأي، حقها في إصدار صحف تعبر عن رأيها –نشر الثقافة– زيادة حصتها في التعليم..."[196].

وكان فهد يرى في المرأة السوفييتية نموذجاً يحتذى به لنضال المرأة العراقية متأثراً بما تعرف عليه في موسكو وما سمعه عن دورها في الحرب العالمية الثانية، سواء كان ذلك في جبهات القتال الفعلية، أم في حركة الأنصار في الخطوط الخلفية للعدو الفاشي، أم في المنشآت الاقتصادية لتموين الجبهة القتالية. وليس من شك في أن فهد لم يتسن له الإطلاع على أوضاع الفلاحات الكادحات في جمهوريات الاتحاد السوفييتي الأخرى التي، رغم القوانين التي كانت تسمح بحريتها ودورها، إلا أنها كانت تعاني من التخلف والحرمان وعنف الرجال بمستويات غير قليلة حينذاك. لقد كان حب الاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي السوفييتي عند فهد وعند بقية الشيوعيين العراقيين حينذاك، وفيما بعد ولعقود لاحقة، قد حجب عنهم رؤية النواقص الجدية في هذا المجال وفي مجالات أخرى من حياة المجتمع السوفييتي، كما حجب عنهم رؤية الصراع الفعلي الذي كان يدور بين المرأة والرجل في المجتمع الروسي ذاته، أي في جمهورية روسيا الاتحادية في حينها أو في الجمهوريات الأخرى الأكثر تخلفاً، إضافة إلى الصراع الطبقي الذي كانت تنفيه الدولة السوفييتية والحزب السوفييتي بكل قوة رغم وجوده ونموه المستمر وتفاقم نماذج ظهوره، ويمنعهم عن ممارسة النقد حتى عند تشخيصه.

---

١٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٩/١٦٠.

الفصل الرابع

الحزب الشيوعي العراقي والقضايا العربية

المبحث الأول

القضية القومية والوحدة العربية

أبدى الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد اهتماماً مبكراً بقضايا النضال المشترك للشعوب العربية ضد الهيمنة البريطانية والفرنسية على المناطق العربية التي كانت تحت الهيمنة العثمانية قبل ذاك، وكذلك طموح هذه الشعوب في تحقيق الوحدة العربية والاستقلال والسيادة الوطنية. وأخذ فهد على عاتقه بلورة موقف الحزب في المقالات التي كتبها حول نضال الشعب العربية من أجل تكريس فكرة النضال من أجل تحقيق الطموحات العربية وتطلعها أولاً إلى تحقيق الإدارة اللامركزية ضمن الدولة العثمانية، ثم نضالها في سبيل الوحدة العربية مع اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى. ووجد فهد في حركة الانقلاب الدستوري، التي انتهت بإسقاط حكم السلطان عبد الحميد الثاني واعتلاء محمد رشاد عرش السلطنة العثمانية وإقامة مجلس المبعوثان، البداية الفعلية الجادة لحركة العرب المناهضة للاحتلال والتخلف، كما اعتبرها البداية لمسيرة الاستقلال الوطني للعرب، إذ كتب يقول: "منذ الانقلاب الدستوري الذي حدث في الدولة العثمانية، أي منذ إسقاط الحكم الأوتوقراطي المتمثل في السلطان عبد الحميد (١٩٠٨) واستخلافه بأخيه السلطان محمد رشاد المقيد بالدستور وبمجلس المبعوثان، كانت الحركات الوطنية التي قام بها شباب العرب وزعماؤهم وسياسيوهم في الأستانه وفي مختلف الأقطار العربية، حركات تستهدف نهضة البلاد العربية عامة وانبعاثها الثقافي والسياسي الخ.. وإن بدا على بعض الجمعيات

والنوادي العربية صبغة إقليمية إلا أن الحركة بصورة عامة كانت بجوهرها وحتى بشكلها حركة عربية تهم مباشرة أهم الأقطار العربية التي كانت آنذاك تحت سيطرة الأتراك، وأعني بها العراق والحجاز وسوريا بما فيها فلسطين وشرق الأردن. وكانت النوادي والجمعيات التي أنشئت في الخارج تضم العراقي إلى جانب السوري والفلسطيني والحجازي والمصري.

وفي الحرب الإمبريالستية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) أخذت الحركة العربية شكلها القومي الواضح (بالنسبة للعرب) وذلك عندما أنضم قادتها المعروفون برجال النهضة العربية إلى جانب الحلفاء مؤملين أن يحققوا بمساعدة الإنكليز استقلال البلاد العربية -الحجاز، العراق، سوريا وفلسطين- وإيجاد حلف بينهما عن طريق شريف مكة (المغفور له الملك حسين بن علي) وأولاده الأمراء فيصل وعبد الله وعلي، ملوكا على هذه الأقطار.

وهكذا أطلق الملك حسين في ٩ شعبان رصاصته الأولى معلنا ، باسم العرب، الثورة على خليفة المسلمين، أي الثورة على الأتراك المستعمرين للأقطار العربية آنذاك، وأعتبر ٩ شعبان، اليوم الذي أطلقت فيه تلك الرصاصة عيدا وطنيا للعرب يعرف بعيد النهضة العربية"[١٩٧].

وضع فهد، عبر هذه المقدمة المركزة، مسألة النهضة فالشعور القومي الوطني بشكل عام في مرحلة الانعتاق من عبودية ما، في الموقع الصحيح، إذ اعتبرها مسألة لا تخص طبقة أو فئة اجتماعية معينة، بل أنها قضية شعب بكل طبقاته وفئاته الاجتماعية. ويحق لهذا الشعب، في مرحلة انعتاقه، أن يبحث أو يستعين بحلفاء، يعضدونه في صراعه ضد العدو المشترك. ويضطر هذا الشعب أن يتكئ على حلفاء، يعرف مسبقا أنهم لا يلائمونه في الفكر والإيديولوجية أو الدين، أو أنهم يقدمون مساعدتهم ليس في سبيل الله، بل لغرض تحقيق مصالحهم هم. إنها في كل الأحوال مساومة لها جانبها السلبي والإيجابي. وفي مثل هذه المساومات لا يمكن توقع الإيجابية فحسب. ففي الوقت الذي استغربت فيه أوساط دينية إسلامية من هذه العلاقة بين شريف مكة، خادم الحرمين والاستعمار البريطاني،

١٩٧ فهد. المؤلفات. الوحدة العربية والاتحاد العربي. مصدر سابق. ص ٣٢٧/٣٢٨.

اعتبرتها أوساطاً دينية أخرى خيانة بحق الدين، وأعلنت وقوفها إلى جانب الدولة العثمانية، معتبرة إياها حامية الدين المهدد من قبل الإمبريالية الإنكليزية. إننا إذا اعتبرنا عام ١٩٠٨ نقطة الانتقال الرسمية من العلاقات الإقطاعية إلى الرأسمالية أو بداية الانتقال إلى عتبة التاريخ الحديث في المشرق ومناطق الإمبراطورية العثمانية المنهارة، نرى أن موقف شريف مكة، كان صائبا وتقدميا من وجهة النظر التاريخية، إذ أنه كان، بغض النظر عن كل نتائجه، مساهمة جادة في إزالة عائق إقطاعي متخلف جثم على كاهل شعوب بأكملها منذ أكثر من خمسة قرون، وخطوة جادة في طريق الولوج إلى عتبة التاريخ الحديث.

وكما قلنا بأن الإنسان لا يمكن أن يتوقع الإيجابيات فقط من مثل هذه المساومات التي تفرضها الظروف الموضوعية، نرى أن الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي، في الوقت الذي كانا يوزعان فيه الوعود المعسولة، يلتقيان سرا كي ينسقا ويتفقا قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى بعامين، لاقتسام جسد الرجل المريض المنهار في الخفاء.

ويواصل فهد رسم رؤيته التاريخية الواضحة كما يلي: "وألف الغرب بقيادة الأمير فيصل بن الحسين (الملك فيصل الأول) جيشا عربيا وفرق أنصار من البدو والهجانه، وانضم إلى هذا الجيش أكثر الضباط والجنود العرب الذين كانوا قد وقعوا أسرى بأيدي الإنكليز وكذلك الفارون.

سار هذا الجيش العربي إلى جانب جيوش المارشال اللورد أللنبي ليحرر البلاد العربية من نير الأتراك ويحقق لها استقلالها وفق العهود التي قطعها الإنكليز للعرب في حين أن الحلفاء كانوا قد قطعوا البلاد العربية قطعا صغيرة ووزعوها فيما بين إنكلترا وفرنسا وفق معاهدات سرية عقدوها فيما بينهم، وكذلك قطعوا عهودا للصهاينة بتأسيس وطن لهم في فلسطين، أجل سار جيش الأمير فيصل العربي إلى جانب جيش أللنبي في فلسطين وشرق الأردن وسوريا حتى بلغ سوريا فدخلها وفتح عاصمتها دمشق ثم مدنها الأخرى، وأسس حكومة عربية مستقلة في سوريا ونودي بالأمير فيصل ملكا على سوريا في حين كانت المعاهدة بين إنكلترا وفرنسا –معاهدة سايكس– بيكو– قد خصت فرنسا بسوريا ولبنان

والموصل. وهكذا أضطر الملك فيصل ومن معه من القواد العراقيين على تـرك سـوريا بعـد أن فشلوا في التفاهم مع الفرنسيين وبعد أن عجزوا عن الوقوف أمام الجيوش الزاحفـة علـى دمشق، وتركوا السوريين يحاربون وحدهم في ميسلون ضد جيوش مدربة ومجهزة"[198].

و يتطرق فهد إلى انتهاء الحرب العالمية الأولى وتبدد أحـلام العـرب باسـتقلال أقطـارهم بفضل عهود الأجانـب ومـواثيقهم، ويقـول أنهـم "أصـبحوا أمـام أمـرين: إمـا أن يرضـخوا لمشيئته أو يحملـوا السـلاح ضـد المحـتلين ليحـافظوا علـى اسـتقلالهم وكـرامتهم الوطنيـة ويصونوا أموالهم وثروات بلادهم وتراثهم التاريخي من عبث الفاتحين الأغراب"[199].

وهكذا نرى بأن الحليف، بعد أن حقق أهدافه، ينقلب إلى عدو، ينبغـي محاربتـه. وهـذه مسألة طبيعية ومعروفة في مسيرة التاريخ منذ القدم، بيد أن الفن يكمن في كيفية إدارة دفة الصراع الجديد. وفي ضوء تلك التطورات، يواصل فهد رسم رؤيته التاريخية بصورة مركـزة من خلال الثورات والانتفاضات في سورية والعراق ومصر ويحلل سبب إخفاقاتهـا والطبقـات والفئات المساهمة فيها وعلاقات القوى بينها بصورة علمية ومنهج جديد.

وبعد استعراضـه التـاريخي يقـول: "فلنرجـع الآن لنـرى مـاذا طـرأ علـى مبـدأ الوحـدة العربية بعد أول توافق حصل بين الإنكليز والعرب في العراق (سنة ١٩٢١) وبعد فشل الثـورة في سوريا وفي فلسطين وبعد ضياع ملك الحسين بن علي"[200]. ثم يخلـص إلى اسـتنتاج مهـم يؤكده بحروف داكنة:

"إن الوحدة العربية بعد أن كانت هدفا قريبا يسعى العرب إلى تحقيقـه أصـبحت نظريـة يتنـافس عليهـا مثقفـو العـرب في أوطـانهم، وفي تفضـيلها علـى القـدرة الإقليميـة والوحـدة الدينيـة، وتـدهورت أثمـان شـركة الوحـدة العربيـة تـدهوراً كليـاً في بورصـات بغـداد ومكـة

١٩٨ فهد. المؤلفات. المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٨.

١٩٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٩.

٢٠٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣١.

والقاهرة، ولم تحافظ على أثمانها إلا في القدس ودمشق، غير أن تلك الأثمـان كانـت أسميـة إذ لم يكن لها مساوم خارج فلسطين وسوريا"[٢٠١].

ويمكننا أن نقول في هذا الصدد، بأن هذا الاستنتاج الذي توصـل إليـه فهـد قبـل سـتة عقود من الزمن، ما زال نافذ المفعول حتـى هـذه اللحظـة. ولا حاجـة للـدخول في تفاصـيل حكاية الوحدة العربية التي تاجر بها الحكام العرب وبعض الأحزاب القوميـة الـتي لم تخلـف وراءها سوى الخراب. ومن حيث نريـد أو لا نريـد تحـول التقطيـع الـذي قامـت بـه معاهـدة سايكس– بيكو ١٩١٦ للوطن العربي، إلى حقيقـة جيوسياسـية وتاريخيـة، لم يـتمكن دعـاة الوحدة العربية من تغييرها حتى الآن. ويقول فهد في هذا الصدد:

"ففي العراق أنشغل رجال السياسة الرسميون وغير الرسميين عن فكرة الوحدة العربية بجني ثمار الثورة العراقية الـتي جـاءت بالاتفاقيـة الإنكليزيـة– العراقيـة، فأخـذوا ينشـئون ويوسعون الإدارات الحكومية ويوزعون الوظائف على مختلف الجماعات والبيوتات كل منهـا حسـب منزلتهـا الاجتماعيـة أو حسـب مقـدرتها علـى تأييـد الوضـع وإخفـات معارضـتها، وانشغلوا كذلك بطلب المزيد من الإنكليز (حتى سنة ١٩٣٠). وانشغلوا بإخمـاد الانتفاضـات التي تحـدث بـين وقـت وآخـر في المنـاطق الكرديـة وفي ألويـة الفـرات وغيرهـا. ومعظـم تلـك الانتفاضات كانت فتنـا تثيرهـا الأغـراض الحزبيـة فيمـا بـين الطبقـات الحاكمـة. وأغـراض استعمارية لإرغام العراق على إعطاء بعض الامتيازات"[٢٠٢].

ويعزي فهد أسباب انصراف رجال السياسـة في العـراق عـن فكـرة الوحـدة إلى الأسـباب التاليـة: "تثبيـت كيـانهم الطبقـي، وتثبيـت كيـان العـراق كدولـة بطـريقتهم الخاصـة، أي بالطريقة التي تمليها عليهم مصالحهم الطبقية الوقتية، تجنب الاصطدام مع الاستعمار الذي ينظر إلى الاتحاد العربي كفاتحـة لضـياع نفـوذه ومصـالحه في الأقطـار العربيـة، الانحطـاط الصناعي في الأقطار العربية وعجزها عن سد حاجة السوق الداخلية، واعتمادها في التصـدير

---

٢٠١ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣١.

٢٠٢ المصدر السابق نفسه.

والاستيراد على الأقطار الأجنبية المهيمنة سياسيا على الشركات الأجنبية الموجودة داخل البلاد"[٢٠٣].

وبعد أن يستعرض فهد مواقف وادعاءات ومتاجرة الحكام العرب بفكرة الوحدة العربية وعدم تمكنهم من مساندة القطر الشقيق سوريا عند اعتداء تركيا عليها واقتطاع جزء كبير من أرض الوطن السوري (اسكندرونة وأنطاكية)، يقول: "ومع ذلك احتكروا شعارها وجعلوه "ماركة مسجلة" باسمهم وجعلوا من ٩ شعبان اليوم الذي أطلقت فيه الرصاصة الأولى معلنة الثورة على الأتراك في سبيل استقلال البلاد العربية، عيداً كالأعياد الدينية التي فهم الناس سبب منشئها الأصلي"[٢٠٤].

ويتطرق فهد إلى تأويلات بعض الفئات لمفهوم الوحدة العربية في ضوء مفاهيمها الإيديولوجية والدينية. ويبدأ بمن يسميهم بدعاة المحور الذين يحاولون أن يجعلوا شعار الوحدة العربية أساسا لمبدئهم القومي. ويقول:

"لقد بني القوميون وحدتهم العربية على أسس "علمية" روزنبرغية[٢٠٥]، أي على العقيدة وعلى العنصرية. وشيدوا في مخيلتهم إمبراطورية عربية واسعة الأرجاء بعد أن نظفوها من العناصر اللاعربية في الفكر والدم وأحاطوها بسور عقال لكي لا يدخلها ما

---

٢٠٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٢.

٢٠٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٣/٣٣٤.

٢٠٥ يتهكم فهد هنا على العقيدة النازية والذهنية العنصرية المنافية للعلم التي تجلت في كتابات فيلسوف الحزب النازي والفاشية في ألمانيا ألفريد روزنبيرغ lfred Rosenberg (١٨٩٣-١٩٤٦)، مؤلف العديد من الكتب، ومنها " أسطورة القرن العشرين" في عام ١٩٣٠، وكتاب "الدم والشرف"، وهي مجموعة كتابات نشرها فين ١٩١٩-١٩٣٣. وكان روزينبيرغ مسؤولاً عن العلاقات الخارجية للحزب النازي (حزب العمال الاشتراكي القومي الألماني"، كما كان وزيرا للمناطق الشرقية المحتلة منذ عام ١٩٤١. قدم إلى محاكمة نورنبيرغ الدولية الشهيرة في ألمانيا، باعتباره أحد مجرمي الحرب الرئيسيين. حكم بالإعدام ونفذ فيه الحكم في ١٩٤٦/١٠/١٦.

يدنسها ثم أغلقوا أبوابها وسلموا مفاتيحها إلى هتلر وموسوليني عملا بسنة خضوع الضعيف للقوي.

أما المصريون فقد كان موقفهم عدائياً لفكرة الوحدة العربية، وقد عارضوا الوحدة العربية على لسان شيخهم المراغي ونادوا بالوحدة الإسلامية، والسبب هو أن مصر أو طبقتها الحاكمة لم تشأ أن تثير الإنكليز الذين كانت تتفاوض وإياهم لنيل المعاهدة في سبيل الارتباط مع بقية البلاد العربية من جهة، ومن الجهة الأخرى فإنها كانت ترجو من وراء الدعوة للوحدة الإسلامية مناصرة وتأييد مائة مليون مسلم في الهند للضغط على الإنكليز للتساهل مع المصريين ولسبب آخر لا تقل خطورته عن السببين المتقدمين وهو ضعف مصر الصناعي كما قدمنا، الأمر الذي جعل الرابطة الاقتصادية معدومة بين مصر والبلاد العربية الأخرى. وكذلك قاوم أدباء مصر وحاملو لواء النهضة الأدبية والثقافة العربية بالدعوة الفرعونية.

أما القدس والشام فإن الأولى تمسكت بالدعوة للوحدة العربية لأنها كانت ترى كيانها القومي وكياتها السياسي والاجتماعي العام يذوب أمام هجوم الاستعمار والصهيونية فكان الفلسطينيون يرون أن لا طاقة لهم بالنجاة من الموت المحقق إلا بمساعدة الأقطار العربية الأخرى، غير أنهم في الأخير، تحت ضغط ظروفهم القاسية والدعاية الهتلرية التي أخذت تضرب على وتر مقاومة الصهيونية واليهودية بوجه عام، أخذ معظم المشتغلين بالقضية الوطنية وقسم كبير من جماهير الشعب الفلسطيني بمبدأ القومية الشوفينية كأساس للوحدة العربية أو للإمبراطورية العربية، التي ما انفكت محطات الإذاعة المحورية تنادي بها لأغراضها الاستعمارية التي ظهرت خلال هذه الحرب بأجلى مظاهرها.

أما في سوريا فقد كانت فكرة الوحدة العربية مستحوذة على ألباب أكثر أدبائهم وكتابهم بالرغم من ارتياب قادتهم من نوايا بعض البيوت المالكة في البلدان العربية

المجاورة لسورية بترشيح أمير منهم لعرش سوريا بينما الحركة الوطنية السورية كانت تستهدف نظاما جمهوريا في البلاد"[٢٠٦].

بعد هذا العرض الدقيق الذي لا زال يحتفظ بآنيته، يعود إلى موقف الشيوعيين من فكرة الوحدة العربية، فيقول: "لم يكن الشيوعيون أقل حماسا ورغبة صادقة لفكرة التقارب والتعاون فيما بين الأقطار العربية، لذلك أجتمع مندوبون من مختلف الأحزاب الشيوعية العربية في خريف ١٩٣٥ ودرسوا هذه القضية من جميع وجوهها فتبين للمجتمعين أن شعار الوحدة العربية غير عملي لما بين الأقطار العربية من فروق في التطور وشكل الحكم والظروف الداخلية الخاصة"[٢٠٧].

ويواصل فهد قائلا "كما أن ملوك العرب وأمراءهم الحاليين ليسوا مستعدين للتنازل عن ملكهم لواحد منهم ولإدماج أقطارهم في دولة واحدة كبيرة، لذلك ارتأى مندوبو المؤتمر الشيوعي العربي عدم الأخذ بشعار الوحدة العربية واستبداله بشعار عملي ممكن التطبيق ومناسب للظروف التي كانت تجتازها آنذاك البلاد العربية (١٩٣٥) وهذا الشعار هو الاتحاد العربي. أي أن يتألف اتحاد عربي اختياري من الأقطار العربية المستقلة، على أن لا يمس ذلك الاتحاد شكل الحكم السياسي الذي اختاره ويختاره كل من الأقطار العربية وعلى أن يساعد الاتحاد العربي الأقطار العربية غير المستقلة على نيل استقلالها.

وبهذا الصدد يشير زكي خيرى في كتابه الموسوم "صدى السنين" إلى ما يلي: "لأجل تنظيم النضال ضد الفاشية والحرب أنعقد المؤتمر العالمي السابع للأممية الشيوعية في تموز ١٩٣٥ في موسكو بقيادة جيورجي ديمتروف قائد الحزب الشيوعي البلغاري الذي أصبح شخصية عالمية وقائدا بارزا في النضال ضد الفاشية الدولية منذ محاكمته على يد الهتلريين في لايبزك عام ١٩٣٣ وقد حضر المؤتمر عن حزبنا قاسم حسن كما حضر فهد

---

٢٠٦ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٤–٣٣٥.

٢٠٧ فهد المؤلفات. الشيوعيون والاتحاد العربي. مصدر سابق. ص ٣٣٧.

مؤتمر (بروفنترن) الاتحاد العالمي للنقابات العمالية الحمراء الذي أنعقد في نفس الوقت في موسكو حيث كان فهد يدرس الشيوعية العلمية.

لم يمنح حزبنا العضوية التامة في الكومنترن إلا في السنة التالية ١٩٣٦ أي بعد المحاكمة الأولى للشيوعيين في بغداد. وعلى هامش المؤتمر عقد مؤتمر الأحزاب الشيوعية في البلدان السائرة في الفلك البريطاني وحضره ممثلنا وأصدر بيانا مشتركا ساهم فيه حزبنا كما ساهم في المؤتمر الذي عقدته الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية وكانت مساهمة فهد غنية وحيوية لأنه كان من المؤمنين بالوحدة العربية على أساس اتحاد (فدرالي) يحفظ لكل قطر شخصيته وعلى أساس ديمقراطي معادي للاستعمار والإقطاع"[٢٠٨].

عالج فهد مسألة الاتحاد العربي، بالضد من وجهة القوميين العرب، باعتبارها قضية متكاملة متعددة الجوانب غير معزولة وذلك في إطار"الديمقراطية، الحرية، الخبز والتقدم الاجتماعي، آخذا بنظر الاعتبار الفروق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في كل من الحجاز، العراق، سورية وفلسطين. وربط كل ذلك بالنضال ضد الإمبريالية والأطماع الصهيونية والرجعية. وتحت عنوان: الاتحاد العربي الذي تنشده الشعوب العربية" طرح فهد ما يلي:

"١. أن يكون الاتحاد العربي اتحاداً اختيارياً للشعوب العربية لا إتحاد ملوك العرب وأمرائهم والطبقات الحاكمة.

٢. أن يستمد هذا الاتحاد قوته من مصدرها الحقيقي من الشعب العربي بكافة طبقاته ومن الحركة الديمقراطية العالمية.

٣. أن يضم الأقطار العربية ذات السيادة الوطنية والكيان الدولي المعترف به من كبريات دول الأمم المحبة للحرية كالاتحاد السوفييتي والصين.

٤. أن يضم الأقطار العربية التي تمارس النظام الديمقراطي بالفعل لا بالادعاء.

---

٢٠٨ خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. مصدر سابق. ص ٩١.

٥. أن لا يكون الاتحاد العربي موجها ضد أمة من الأمم المنضمة إلى جبهة الأمم المتحدة (أي أن لا يكون سعد آباد (عربياً) وأن لا يكون أداة بأيدي دولة أو دول استعمارية وأن لا يستهدف نوايا توسعية وطنية (شوفينية) اعتدائية.

٦. أن يفرض على حكومات الأقطار المنضمة إلى الاتحاد العربي السير على سياسة عملية وسريعة لرفع مستوى الشعب والبلاد الاقتصادي والاجتماعي والصحي.

٧. أن يضمن كل قطر يرغب في الانضمام إلى الاتحاد العربي الحقوق المتساوية التامة للأقليات القومية في ذلك القطر ومساعدة تلك القومية في تنمية ثقافتها القومية والثقافة العامة والمحافظة على تاريخها القومي ولغتها وآثارها التاريخية إلى أخره"[٢٠٩].

وفي ختام معالجته لمسألة الاتحاد العربي، يؤكد فهد ضرورة تشكيل الاتحاد العربي على أساس ديمقراطي وبالاعتماد على إرادة الشعوب العربية. وانطلاقا من الظروف الموضوعية لهذه البلدان، يربط فهد مسألة الاتحاد العربي بمجمل حركة التحرر العربية. ويرى أنه ثمة أمام شعوب البلدان العربية، بديلان: إما اتحاد عربي مستقل، تقدمي وديمقراطي متحرر أم إتحاد رجعي، شبه إقطاعي متخلف[٢١٠].

ومن الجدير بالذكر أن قيادة الحزب الشيوعي العراقي، قد جابهت شعار الوحدة الفورية التي رفعها القوميون بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، بنفس الخطة التي وضعها فهد، وكانت صائبة أيضاً.

وعند متابعة مقالة فهد حول "الأغراض من انبعاث مشروع الاتحاد العربي" ، سنجد بأنه انطلق من الإستراتيج الذي رسمته الأممية الشيوعية في مؤتمرها العالمي السابع، الذي يتطرق بشكل مباشر إلى مسألة الاتحاد العربي، حيث يؤكد فانك مينك، عضو اللجنة التنفيذية للكومنترن: "بأن الشيوعيين يقفون أمام مهمة توسيع النضال ضد الإمبريالية وتحمل مسؤولية قيادته، ولذلك فان للشيوعيين في البلدان العربية مهمات إضافية، في

---

٢٠٩ فهد. كتابات فهد. الاتحاد الذي تنشده الشعوب العربية. مصدر سابق. ص ٣٤٧/٣٤٨.

٢١٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٧-٣٥٤.

مقدمتها. تشكيل جبهة شعبية موحدة للنضال ضد الإمبريالية تعمل وتنسق عملها في كل بلد من هذه البلدان، هدفها تحقيق الجبهة الموحدة ضد الإمبريالية في كل العالم العربي. ولذلك على الشيوعيين العرب إعداد برنامج بهذا الشأن يتضمن متطلبات حشد كل القوى المضادة للإمبريالية في البلدان العربية"[٢١١].

انطلاقا من هذه الموضوعة حاول فهد، وهو يحدد موقف الحزب العام، من وضع اليد على البواعث التي دعت الإدارة الكولونيالية وحلفاءها للعزف على أسطوانة الوحدة العربية. ولا شك أن الاهتمام الملموس الذي أولاه المؤتمر السابع للأممية الشيوعية لقضية الوحدة العربية التي أهملت في السابق، كان قد اقترن بالمصالح الدبلوماسية السوفييتية المناهضة للدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة بريطانيا، قد وضعت في حينها وفيما بعد أيضاً فوق مصالح كل الحركة الشيوعية العالمية، إذ كان الحفاظ على استمرار وجود الاتحاد السوفييتي والتصدي لمن يحاربه هو يحتل الأولوية بالنسبة إلى كل الشيوعيين وإلى جميع فصائل الحركة الشيوعية في العالم. يقول فهد:

"يبدو أن هناك دوافع حركت حكامنا لبعث فكرة الاتحاد العربي ويمكن تلخيص أهمها في:

١- رغبة الإنكليز في كسب ود العرب وإزالة ما تركته من آثار سيئة في قلوبهم سياسة الحكومات الإنكليزية القديمة، شعور الإنكليز بالتطور المحتم الذي سيطرأ على موقف الشعوب ونضالها من أجل خلق عالم يضمن حق الشعوب في الحرية السياسية والرفاه الاقتصادي، تمسك العرب بما جاء به تصريح الأطلنطي ومطالبتهم بشموله البلاد العربية وتحقيقه، الحركة الجماهيرية الديمقراطية المتنامية في الأقطار العربية، مصير شعوب أوروبا بعد اندحار الهتلرية وشكل الحكم الذي ستقيمه تلك الشعوب وتأثير ذلك على الشعوب العربية بالإضافة إلى التأثير الذي ستعطيه انتصارات الجيش الأحمر في نفوس الشعوب

---

211 Piazza, Hans. Die kommunistische Internationale und die nationale Befreiung sbewegung. In: Studien zur Geschichte der Kummonistischen Internationale. Berlin. 1974. S. 226.

العربيــة ولحماســته الوطنيــة الــتي أذكتهــا نــيران بطولــة الشــعوب الســوفيتية والشــعوب الديمقراطية بصورة عامة. هذه العوامل مجتمعة جعلت بريطانيـا تتهيـأ للمسـتقبل لإجابـة مطالـب العـرب بشـكل لا يغـير مركزهـا تغـييرا جوهريـا. والاتحـاد العربـي هـو إحـدى تلـك المطالب العربية، فلا بأس وعندها من أن تسـنده وتعتمـد عليـه طالمـا يركـز هـذا الاتحـاد العربي على الطبقات المرتبطة معها بروابط سياسية واقتصادية تقليدية وطالما سـدنة هـذا الاتحاد هم رجال عرفتهم وعرفوها.

٢- خوف الطبقات الحاكمة العربية من نمو الحركة الديمقراطيـة الوطنيـة لـدى شـعوبها ومن مستقبل الحركة الديمقراطية العالمية وتأثيرها على نضال شعوبها...

٣- الأوضـاع الناشـئة عـن الحـرب، تمركـز أمـوال كـبيرة لـدى الرأسمـاليين مـن تجـار وصناعيين ولدى أصحاب العقارات والمقاولين حصلوا عليها نتيجة احتكـارهم ومضـارباتهم بخبز الشعوب والحاجيات الأخرى، زيادة الرأسمال النقـدي بالنسـبة للبضـائع الأمـر الـذي يدفع أصحابه إلى إيجاد علاقات تجارية في الأقطار العربية المجاورة، شـعور العـرب بوجـوب الاعتماد على الإنتاج الصناعي الداخلي بعد أن شح ما كان يأتيهم من الخارج بسبب الحرب وهم يريدون الآن أكثر من أي وقت مضى إيجاد صناعة خفيفة بالاعتماد على البلاد العربية المجاورة فيما يخص تبادل البضاعة ومواد الخام، شعور الصناعيين والتجار العرب بالخطر الاقتصادي المتـأتي مـن الصـهيونية إذ أن البضـائع الممنوعـة في تـل أبيـب أخـذت تغـزو تدريجيا الأسواق العربية خارج فلسطين"[٢١٢].

وإذ يؤكد فهد في مقاله "الاتحاد العربي الـذي تنشـده الشـعوب العربيـة" ضـرورة قيـام الاتحاد على أساس ديمقراطي تفرضه الإرادة الحرة للشعوب العربية، بكيـان دولـي معـترف به من قبل الأمم المحبة للحرية كالاتحاد السوفييتي والصين، والسـير علـى سياسـة عمليـة وسريعة لرفع مستوى الشعب والبلاد الاقتصادي والاجتمـاعي والصـحي، يحـاول أن يعـري الحكام العرب الذين يتاجرون بهذه القضية لا أكثر، فيقول:

---

٢١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٣-٣٤٥.

"إن الشعب العراقي والواعين فيه بصورة خاصة من أشد أنصار التقارب والتعاون فيما بين الأقطار العربية أي من أشد أنصار الاتحاد العربي وقد عبر في جميع المناسبات عن صدق شعوره وإخلاصه لهذا المبدأ، ومع ذلك فلا يصدق أن يقال أن نوري السعيد رئيس وزراء العراق ذهب رسولاً عن الشعب العراقي إلى الأقطار العربية ليحادث أو يفاوض من أجل الاتحاد العربي، إن الشعب العراقي لم يعرف عند سفره الغرض من الرحلة ولم يعرف من أرسله، هل أرسل من قبل نوري فتاح، ناجي الخضيري، حييم نثانائيل، أم أرسل من قبل صفوك الياور، الأمير علي(أمير ربيعة) وهاشم النقيب، أم أرسل من قبل السر كورنواليس أم أرسل من قبل هؤلاء جميعهم"[٢١٣]. ثم يواصل قوله:

"فمشروع الاتحاد العربي لم يطرح على بساط البحث فيكون للشعب رأي في شكله وأهدافه وليس للشعب منظمات سياسية لتعين أهداف هذا الاتحاد وتناضل من أجل تأليفه حسبما تقتضيه مصالح الشعوب العربية"[٢١٤]. وفي خضم مطالبته باتحاد عربي ديمقراطي، تمكن فهد من رسم رؤية تاريخية ماركسية واضحة ومبسطة لمجرى تطور البلدان العربية منذ انسلاخها من جسد الإمبراطورية العثمانية إلى حصولها على الاستقلال الشكلي، وكيفية تطور مفهوم الوحدة العربية من شكلها الأول اللامركزي إلى فكرة الاتحاد العربي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بممارسة الديمقراطية الكاملة من قبل الجماهير العربية.

وإذا علمنا بأن وحدة الشعوب العربية في تلك الحقبة كانت تؤدي من وجهة النظر التاريخية إلى تكوين الأمة العربية التي عرقلت الدولة العثمانية عملية نشوئها، فإنها كانت تعتبر عمليا خطوة تاريخية تقدمية إلى أمام، بغض النظر عن القوى والطبقات التي كانت ستساهم في هذه العملية التاريخية التي لم تتحقق حتى الآن. ولا شك أن عملية تحقيق الوحدة بين شعوب أمة واحدة أو صهر قبائل شعب واحد في بوتقة واحدة، مسألة تاريخية معقدة لا يمكن أن تتحقق بالأماني أو القرارات أو خلال فترة قصيرة. إنها عملية تاريخية

---

٢١٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٨/٣٤٩.

٢١٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٩.

طويلة تتحكم فيها ظروف ذاتية وموضوعية عديدة وهناك أمثلة كثيرة ومتباينة لعمليات الوحدة التي جرت في التاريخ، لا يمكن استنساخها. القبائل العربية العديدة والمتنازعة، وحدها القرآن الكريم، القبائل التركية التي نزحت بسبب الجفاف إلى الأناضول وحدتها حروبها من أجل ضمان المراعي ضد البيزنطيين، القبائل الجرمانية وحدتها حملات الإبادة التي كانت تقوم بها جيوش الإمبراطورية الرومانية من جهة، وتسللها البطيء إلى داخل هذه الإمبراطورية من جهة أخرى. إن عمليات الوحدة هذه كانت ترتكز عادة على المبادئ التالية:

١- تشكيل مجلس يضم ممثلي كافة القبائل، يعتمد في انتخاب القائد العسكري العام على نظام الديمقراطية العسكرية، حيث يجري انتخاب أقوى محارب بغض النظر عن عشيرته أو مرتبته الاجتماعية.

٢- العشيرة القوية، عدديا وماديا، والتي تتمكن من حماية القبائل الضعيفة، تكون هي النواة لقيادة القبائل الأخرى، ويحق لرئيسها أن يكون أميرا أو ملكا على الكل. وبذلك تنسحب لهجة ومعتقد وأسلوب إدارة هذه القبيلة على القبائل الأخرى.

٣- التشكل الطبيعي للدولة يؤدي إلى نشوء الأمة.

وهناك شكل آخر تفرزه القوة المباشرة، كما جرى بالنسبة إلى الوحدة الألمانية التي قام بها بسمارك في مرحلة الانتقال من العلاقات الإقطاعية إلى الرأسمالية. إن عمليات الوحدة هذه وغيرها كثيرة، قد جرت في ظروف تاريخية معينة، وهي كما قلنا غير قابلة للتكرار. وإذا نظرنا من هذه الزاوية إلى فكرة الوحدة العربية وأسباب عدم تحققها، سواء بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية أم في الفترات اللاحقة، يمكننا صياغة الملاحظات التالية:

١- الهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للإمبراطورية العثمانية على الشعوب العربية، التي اتسمت بأشد أشكال التخلف والاستغلال واستمرت زهاء أربعة قرون.

٢- تبني الدولة العثمانية للدين الإسلامي وإعلانها الخلافة الإسلامية، قطعا الطريق أمام أي حركة أخرى، سواء أكانت علمانية أم دينية، للتصدي للمحتلين الأتراك.

٣– ركود الوعي الاجتماعي والسياسي، الذي سبق سقوط بغداد على أيدي هولاكو، واستمر خلال قرون الهيمنة العثمانية، وذوبانه في بوتقة الدين.

٤– التباعد الجغرافي والإداري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للولايات العربية المنغلقة على نفسها وارتباطها بصورة عمودية بالآستانة. مجتمعات عربية– إقليمية لا رابط بينها، سوى الركود العام الموحد.

٥– عدم وجود نواة عربية واعية على شكل دولة عربية مستقلة قوية خارج حدود الإمبراطورية العثمانية، بحيث تتحول إلى دولة مرشحة لجمع صفوف الشعوب العربية وقيادتها بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية.

٦– أبدى المستعمرون في كل من بريطانيا وفرنسا اهتماماً كبيراً بمصالحهم الإمبريالية على حساب مصالح وتطور شعوب المنطقة، ولذلك اعتمدوا عملياً الشعار الروماني القديم "فرق تسد". فوجود دولة أو اتحاد عربي مترامي الأطراف لم يكن بأي حال من الأحوال في صالح المستعمرين.

وفي معرض معالجته التفصيلية والجادة لقضية الاتحاد العربي، لم ينس فهد ضرورة إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفييتي. وإذ كان هذا المطلب بديهة لا بد منها في سياسة الكومنترن، فأنها كانت من الناحية السياسية عملية وضرورية أيضاً لتأمين التوازن والقدرة على المساومة في العلاقات الدولية.

- وفي الختام يمكننا القول بأن فهد كان قد أولى منذ فترة مبكرة اهتماماً خاصاً بموضوع الكفاح المشترك للعرب ضد الاستعمار ومن أجل التحرر والوحدة القومية. وبرزت في محاولاته إقامة الاتصال بقوى حركة التحرر والجماعات الماركسية في كل من سوريا ولبنان وفلسطين ومصر للتشاور حول القضايا المشتركة وتوحيد المواقف بشأنها. كما تميزت معالجات فهد للمسألة القومية والوحدة العربية بعدة سمات جوهرية، وهي:
- التزامه الثابت بقضية الأمة العربية ووحدتها ومصالحها المشتركة ونضالها ضد الدول الإمبريالية.

- وعيه بالمشاكل التي تجابه مثل هذه الوحدة بسبب التباين في طبيعة المصالح الضيقة للقائمين على الحكم في تلك البلدان في ظل الهيمنة المباشرة أو غير المباشرة على تلك البلدان وعلى سياسات الحكومات فيها من جهة، وبسبب التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والوعي السياسي ومستوى تطور حركة التحرر الوطني والنضال في سبيل الديمقراطية فيها من جهة ثانية.
- التزامه بحق الأقليات القومية بالتمتع بالحقوق الإدارية والثقافية في إطار الدول العربية وسعي شعوبها صوب الوحدة، مستنداً في ذلك إلى قناعته بالمبدأ اللينيني القائل بحق الشعوب في تقرير مصيرها، رغم أنه لم يطرح هذه القضية بهذه الصراحة والوضوح، بسبب أن قضايا القوميات والأقليات القومية الأخرى لم تكن في الدول العربية الأخرى ملتهبة كما كانت عليه في العراق نسبياً بالنسبة للقضية الكردية التي عالجها بصواب ووضوح.

إصراره الصادق على أن الوحدة العربية يفترض أن تتم على أساس من الديمقراطية ومصالح الشعب العربي لا على أساس مصالح الحكومات العربية.

- ولكن هذا الموقف المبدئي العام من قضية الوحدة العربية قد اقترن بسياسات ملموسة دعا لها فهد في كتاباته وفي الميثاق الوطني للحزب وفي نضاله ونضال الحزب الدؤوبين في إطار حركة التحرر الوطني العربية وفي النطاق العراقي. إذ أنه أكد:
- تفضيله الاتحاد العربي على الوحدة العربية، باعتبارها المهمة التي يمكن تحقيقها في ظروف المنطقة والعرب حينذاك.
- تركيزه على وحدة نضال الشيوعيين وقيادتهم لهذا النضال الموجه ضد الإمبريالية العالمية.

– تشخيصه بأن المهمة المباشرة التي تواجه الشيوعيين في البلدان العربية تتلخص في حشد القوى للنضال الموحد ضد الإمبريالية.

وكان هذا الطرح الأممي يستجيب لمسألتين كانت تهم الحركة الشيوعية العالمية، والاتحاد السوفييتي على نحو خاص حينذاك، هما النضال ضد العدو الذي كان يشن نضالا واسعاً وشديداً ضد الاتحاد السوفييتي من جهة، وضد المؤامرات الإمبريالية التي انتهت إلى تقسيم الدول العربية فعلياً إلى دول وحكومات منفصلة عن بعضها ومتصارعة في ما بينها من جهة أخرى. ولكن جانبت الموضوعية والواقعية فهد، عندما دعا الشيوعيين إلى قيادة هذا النضال، بدلا من تأكيد أهمية المشاركة في هذا النضال. فالواقع الملموس حينذاك كان يشير إلى ضعف القوى الشيوعية، التي كانت ما تزال في بداية نشوئها وذات إمكانيات محدودة. ويبدو أن فهداً كان يستهدف من وراء ذلك الطرح تنشيط الشيوعيين وتعزيز الثقة بأنفسهم وقدراتهم ودفعهم للنضال والتفاني فيه. وفي إطار الحركة السياسية العراقية تبلورت حينذاك ثلاث قوى طرحت شعارين مختلفين هي:

أولا: القوى الحاكمة التي تبنت شعار الوحدة العربية، ولكنها كانت تعمل مع الأوساط الاستعمارية ضدها عملياً، إذ كانت تخشى هذه الوحدة على وجودها في السلطة ومصالحها، كما كانت مقتنعة بعدم قدرتها على تحقيق هذا الشعار.

ثانياً: القوى القومية التي رفعت شعار الوحدة العربية الفورية وإقامة دولة عربية كبرى في محاولة منها لمواجهة القوى الاستعمارية التي كانت تعمل ضد الوحدة العربية، رغم تأييدها الشكلي لها، ولكنها في الوقت نفسه وقعت تحت تأثير القوى النازية حينذاك وشعاراتها الديماغوجية، أو حتى بعد انهيار دول المحور وسقوطها الفعلي في الحرب العالمية الثانية، إذ كتب فهد في هذا الصدد يقول: "لقد بنى القوميون وحدتهم العربية على أسس "علمية" روزنبرغية، أي على العقيدة وعلى العنصرية"[٢١٥]. ولكن كثرة من القوميين المعتدلين كانت تناضل فعلاً في سبيل إقامة الوحدة العربية، ولكنها كانت متخلفة في أساليب وأدوات نضالها وعجزت عن تحقيق أهدافها أو دفع قضية الوحدة العربية إلى أمام.

---

٢١٥ يوسف سلمان يوسف (فهد) كتابات فهد. الوحدة العربية والاتحاد العربي. مصدر سابق. ص ٣٣٤.

ثالثاً: القوى الماركسية والحزب الشيوعي العراقي الذي تبنى شعار الاتحاد العربي، الذي أقر ابتداءً في اللقاء الذي عقدته الأحزاب الشيوعية العربية في خريف ١٩٣٥ ودرست هذه القضية من جميع وجوهها فتبين للمجتمعين أن شعار الوحدة العربية غير عملي لما بين الأقطار العربية من فروق في التطور وشكل الحكم والظروف الداخلية خاصة ... كما أن ملوك العرب وأمراءهم الحاليين ليسوا مستعدين للتنازل عن ملكهم لواحد منهم وإدماج أقطارهم في دولة واحدة كبيرة، لذا ارتأى مندوبو المؤتمر الشيوعي العربي عدم الأخذ بشعار الوحدة العربية واستبداله بشعار عملي ممكن التطبيق ومناسب للظروف التي كانت تجتازها آنذاك البلاد العربية (١٩٣٥) وهذا الشعار هو الاتحاد العربي"[٢١٦].

لا شك في أن هذه المشاريع كلها لم تطرح على الشعوب العربية لتبدي وجهة نظرها فيها ولتبين مدى تأييدها لهذا الشعار أو ذاك، إذ أنها لم تكن سوى اجتهادات لمختلف القوى السياسية في العالم العربي. ومن نافل القول أن نشير إلى أنه وبعد مرور ما يقرب من سبعة عقود على تلك الاجتهادات السياسية بشأن قضية الوحدة والاتحاد أنها لم تتحقق وأنها اليوم أبعد بكثير مما كانت عليه قبل سبعين عاماً. إلا أن الأمر سيبقى خاضعا للاجتهاد حتى يومنا هذا وسيبقى شعار الاتحاد أقرب إلى التحقيق، رغم بعده العملي، من الوحدة العربية، إذ ما تزال مستلزمات مثل هذا الاتحاد أو الوحدة غائبة عن الساحة السياسية العربية، وخاصة استقلالية الموقف العربي الحكومي والديمقراطية وحقوق الإنسان وضعف دور الشعوب العربية وقواها الديمقراطية في التأثير على أحداث العالم العربي، إضافة إلى التدخل الاستعماري المتواصل في شؤون الدول العربية والتحكم في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ومواقفها الدولية، وبشكل خاص من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ما عدا ذلك فأن حكومات الدول العربية غير مستعدة حتى الآن إلى معالجة قضايا القوميات والأقليات القومية الأخرى فيها بروح ديمقراطية وإنسانية عادلة تستند إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

---

٢١٦ المصدر السابق نفسه. الشيوعيين والاتحاد العربي. ص ٣٣٧.

الفصل الخامس

اليهود والمواطنة العراقية

المبحث الأول: السكان

تتوفر إحصائيات قليلة عن السكان في العراق أو في بغداد، وكذا الحال عن السكان اليهود. ولا شك في أن أغلبها قد اعتمد على التقديرات من جانب القنصليات الأجنبية أو الشركات التي كانت تعمل في العراق أو الرحالة الذين زاروا العراق والتقوا باليهود في مناطق سكناهم. فالرحالة البريطاني بنيامين بن يوسف قدر عدد العوائل اليهودية في العاصمة بغداد في عام ١٨٤٨ بحدود ٣٠٠٠ عائلة[٢١٧]. وهناك جدولاً نشره الأستاذ الراحل حنا بطاطو في كتابه المعروف عن "العراق" يشير إلى الواقع السكاني لمدينة بغداد على النحو التالي:

عدد سكان مدينة بغداد بين ١٧٩٤–١٩٤٧ (نسمة)

السنة	العدد المقدر لسكان بغداد	العدد المقدر للسكان اليهود	النسبة المئوية
١٧٩٤	٨٠٠٠٠	٢٥٠٠	٣,٣
١٨٣٠	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢,٥
١٨٧٧	٧٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٥,٧
١٨٩٣	١٤٥٠٠٠	٥١٠٠٠	٣٥,٨
١٩٠٨	١٥٠٠٠٠	٥٣٠٠٠	٣٥,٣
١٩٤٧	٥١٥٤٥٩	٧٧٤١٧	١٥,٠

217 Shiblak، Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraq Hews. Al Saq1 Books. London. 1986. p. 20.

بطاطو، حنا. العراق. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٨٥.

ويشير الكاتب إلى أن التراجع السكاني بين ١٨٣٠ و١٨٧٧ يعود إلى الكوارث التي رافقت حياة سكان بغداد في عام ١٨٣١ والتي أثرت على معدلات النمو للسنوات اللاحقة. ويستدل من الجدول إلى أن تقلبات شديدة في عدد السكان اليهود في العراق في هذه التقديرات ابتداءً من عام ١٨٧٧، حيث ارتفع عدد اليهود وبالتالي نسبتهم إلى مجموع السكان من ١٢,٥٪ في عام ١٨٣٠ إلى ٢٥,٧٪ و٣٥,٨٪ و٣٥,٣٪ على التوالي في أعوام ١٨٧٧ و١٨٩٣ و١٩٠٨، ثم عادت لتنخفض بشكل حاد في عام ١٩٤٧ وفق الإحصاء الرسمي للحكومة العراقية. ويبدو لي بأن هناك ثلاثة عوامل تكمن وراء هذا التذبذب الصارخ في الأرقام والنسب، وهي:

١. عدم وجود إحصاء رسمي لسكان بغداد بل اعتمدت الأرقام على تقديرات غير دقيقة.

٢. وجود نسبة عالية من اليهود من بلاد فارس الذين قدموا على العراق في تلك الفترة بشكل خاص بسبب الاضطهاد الذي كانوا يتعرضون له في مقابل أوضاع أهدأ وعلاقات أفضل لليهود في العراق.

٣. يمكن أن يكون الخلل ليس في عدد السكان اليهود فحسب، بل في تقدير عدد سكان بغداد من المسلمين والمسيحيين وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى أيضاً.

وقد تحسنت الأرقام التي اعتمدت بعد دخول البريطانيين إلى العراق. ففي ضوء الأرقام المتوفرة يمكن وضع الجدول التالي والتي اعتمت في وضعه على أكثر من مصدر.

التوزيع الجغرافي لتطور سكان العراق من اليهود بين ١٩٢٠–١٩٥٤

المدن	١٩٢٠	١٩٤٧			١٩٥٤
	المجموع	رجال	نساء	المجموع	المجموع
بغداد	٥٠,٠٠٠	٣٩,٧٨٣	٣٧,٧٥٩	٧٧,٥٤٣	٣٧٤٢
سامراء	٣٠٠	غ.م.	غ.م.	غ.م.	لا يوجد
ديالى	١,٦٨٩	١,٤١٦	١,٤٣٥	٢,٨٥١	٤٤
الكوت	٣٨١	١٩٤	١٥٥	٣٤٩	٣٩
الديوانية	٦,٠٠٠	٤٠٣	٤٢٣	٨٢٥	٩٥
الشامية	٥٣٠	غ.م.	غ.م.	غ.م.	لا يوجد
الحلة	١,٠٦٠	٩٥٦	٩٠٩	١,٨٦٥	١٨
دليم	٢,٦٠٠	٧٤٩	٦٩٣	١,٤٤٢	١٥
الموصل	٧,٦٣٩	٥,٠٤١	٥,٣٠٤	١٠,٣٤٥	١٣
أربيل	٤,٨٠٠	١,٤٩٣	١,٦١٦	٣,١٠٩	لا يوجد
كركوك	١,٤٠٠	٢,٠٤٨	١,٩٩٤	٤,٠٤٢	٥
السليمانية	١,٠٠٠	١,١٠٥	١,١٦٦	٢,٢٧١	٦
البصرة	٦,٩٣٨	٥,٣١١	٥,٢٢٦	١٠,٥٣٧	٤٤٥
العمارة	٣,٠٠٠	١,١٠١	١,٠٣٠	٢,١٣١	١٧
المنتفك	١٦٠	٣٤١	٣١١	٦٥٢	٢٢
كربلاء	–	غ.م.	غ.م.	٣٩	لا يوجد
المجموع	٨٧,٤٨٧	٥٩,٩٦٤	٥٨,٠٣٦	١١٨,٠٠٠	٤٤٦٠

قارن: عبد الله، سعد سلمان. النشاط الدعائي لليهود في العراق. مكتبة مدبولي. القاهرة. ط ١,١٩٩٩. ص ٨٨، ١٩٥ وص ٢٤٣.

ومنه يستدل على أن عدد اليهود من سكان العراق قد تقلص خلال أقل من ست سنوات من ١١٨ ألف نسمة إلى ٤٤٦٠ نسمة فقط. وكانت النسبة بين الرجال والنساء في صفوف اليهود مقاربة على نسبة التوزيع بين الجنسين على عموم العراق.

ويشير الدكتور أحمد سوسة إلى أن "بقايا يهود كردستان العراق قبل تهجيرهم إلى "إسرائيل" إثر حوادث فلسطين الأخيرة منتشرين في العمادية والعقر ودهوك وزاخو والزيبار وبرواري العليا والسفلى والمزوري والدوسكي، وكانت لهم قريتان مختصتان بهم وهما "صندور" في منطقة دهوك و "بيت النور" (بي تنور) في برواري العليا وكثير منهم في قرية راش ويمتهنون الفلاحة والبستنة وتربية المواشي، ومنهم يعمل في الصياغة والتجارة والصناعة والحياكة. وكان لهم كنيسان في العمادية فوق القلعة وأخرى في صندور ورابعة في بيت النور، ولهم مزار يدعى "أبن حران" داود بن يوسف بن أفرايم .."[٢١٨]. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن أصلهم من أسرى مملكة يهوذا في فلسطين الذين نفاهم الآشوريون في زمن سحاريب إلى جبال كردستان[٢١٩].

كان أغلب السكان اليهود يعيشون في المدن ونسبة ضئيلة منهم كانت تعيش وتعمل في أرياف العراق. ففي الوقت الذي بلغ سكان المدن ١١٤ ألف نسمة وفق إحصاء عام ١٩٤٧، بلغ سكان الريف ٤٠٠٠ نسمة فقط، أي بنسبة ٣,٤٪ تقريباً.

وكان توزيع اليهود بين الريف والمدينة بالنسبة للجنسين على نطاق العراق على النحو التالي وفق إحصاء عام ١٩٤٧:

---

٢١٨ سوسة، أحمد د. نصف قرن من حياتي. مصدر سابق. ص ٧٨-٨٩.

٢١٩ المصدر السابق نفسه. الهامش رقم ٢٥. ص ٨٩.

الجنس	إقليم كردستان والموصل*		بقية أنحاء العراق		المجموع
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	حضر وريف
الرجال	٥٢٢٢	١٣١٢	٥٢٥٦٨	٨٦٢	٥٩٩٦٤
النساء	٥٥٢٧	١٣٩٣	٥٠٦٥٧	٤٥٩	٥٨٠٣٦
المجموع	١٠٧٤٩	٢٧٠٥	١٠٣٢٢٥	١٣٢١	١١٨٠٠٠

المصدر:

Shiblak, Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraq Hews. Al Saq1 Books. London. 1986. p..٢٢

* ويشمل هذا الحقل ألوية أربيل والسليمانية وكركوك إضافة إلى الموصل.

المبحث الثاني

البنية الاجتماعية ليهود العراق

طبعت الحياة العراقية التقليدية حياة اليهود أيضاً، إذ لم يختلفوا عن حياة المسلمين والمسيحيين في علاقاتهم اليومية. وكان يشار بوضوح إلى أن اليهود الذين كانوا يعيشون في المدن العراقية المختلفة قد تطبعوا بطباع العائلات العراقية في تلك المناطق. وهو أمر طبيعي، إذ أنهم كانوا يشكلون جزءاً عضوياً من المجتمع العراقي بغض النظر عن الاختلاف في الدين الذي كان يمارس في البيوت أو بيوت الله. وهكذا كان اليهود العراقيون في الموصل وبغداد والبصرة أو في غيرها من المدن التي أكثريتها عربية يتحدثون العربية، في حين كان اليهود الذين يعيشون في المدن الكردستانية كانوا يتحدثون الكردية. ومن هنا اعتبر البعض أن اليهود قد تعربوا أو تكردوا أو بتعبير أدق فهم يهود عراقيون.

توزع اليهود العراقيون على جميع الطبقات والفئات الاجتماعية، فكان منهم الغني والفقير، التاجر والمالي والصناعي، الفلاح والعامل، الحرفي والمهني والموسيقي والمغني والفنان عموماً، الموظف والمستخدم والعاطل عن العمل، العتال والبائع الجوال والشحاذ.

وكانت نسب التوزيع بين هذه الفئات الاجتماعية متساوية، رغم أن الغالية العظمى من اليهود كانت تقطن المدن، ونسبة قليلة منهم على نطاق العراق كله كانت تعيش في الريف أو تشتغل في الزراعة. كانت مناطق عيش الفقراء من اليهود لا تختلف بأي حال عن المناطق الفقيرة والكادحة من المسلمين أو المسيحيين أو الصابئة والأيزيديين، وسواء أكانوا من العرب أو الكرد أو والتركمان أو الكلدان والآشوريين. وإذ كانت قلة قليلة منهم من الأغنياء، فأن الغالبية العظمى منهم كانت تعاني من الفقر والعوز. كتب تيكسيرا في مطلع القرن السابع عشر عن واقع اليهود يقول: "بعضهم ثري، ولكن معظمهم فقراء جداً"[٢٢٠]. نقلاً عن دينيس دي ريفوار كتب الأستاذ حنا بطاطو يقول: وبعد ذلك بقرنين، أي في مطلع القرن التاسع عشر وصف حياً يهودياً فقيراً في بغداد بأنه "عالم من البؤس بكل ما فيه من أشياء رهيبة"، مضيفاً، من ناحية أخرى، أنه كانت هنالك من أبناء دينهم بعض من كانت "ثروته هائلة""[٢٢١] . ويورد بطاطو أرقاماً مهمة تشير إلى عام ١٩١٠ استناداً إلى تقرير أعدته القنصلية البريطانية في بغداد "أن التجار والصرافين كانوا يشكلون ٥ بالمئة، ويشكل صغار التجار وباعة التجزئة (المفرق) والمواطنون ذوو الدخل المتوسط ٣٠ بالمئة، والفقراء ٦٠ بالمئة، والشحاذون المحترفون ٥ بالمئة من يهود بغداد"[٢٢٢]. ولا شك في أن الرواية التي تقول بأن معظم اليهود "كانوا على حافة الجوع بشكل دائم" ليست خاطئة[٢٢٣].

---

٢٢٠ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٢٩٤.

٢٢١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٤.

٢٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٤.

٢٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٤.

أولاً: فئة البرجوازية من التجار وأصحاب الأموال (الصرافين)

لعبت هذه الفئة من سكان العراق اليهود دوراً كبيراً ومتميزاً في قطاع التجارة والصيرفة منذ قرون بعيدة وفي الفترة البابلية. ونتيجة تلك النشاطات أصبح يهود بابل من أغنى السكان، كما يشير إلى ذلك الكاتب والمؤرخ العراقي الراحل أحمد سوسة[٢٢٤]. أما الأستاذ الراحل يوسف غنيمة فيقول بصدد النشاط التجاري والمصرفي لليهود في العهد البابلي ما يلي:

"إن الجالية اليهودية في بابل ابتاعت أراضي وزرعتها وغرست فيها أشجاراً وأنشأت حدائق وجناناً واشترت حقولاً وحرثتها وأسست قرى على ضفاف الأنهر فسمنتها وبنت بيوتاً قوراء لجأت إليها. وكان لشيوخ اليهود في بابل نفوذ على قومهم كما كانت منزلتهم بين شعبهم في فلسطين. ومن هذه الحال يستنتج أن الجالية اليهودية كانت تسوس نفسها في الجلاء سياسة خاصة بها وتعاطي فريق منهم التجارة وأكبر دليل على ذلك أخبار البنك اليهودي البابلي"[٢٢٥]. وقبل ذاك أشار الكاتب إلى أن اليهود الذين جلبوا أسرى إلى بابل لم يعودوا عبيداً في منفاهم، كما هو حال الأسرى بشكل عام في تلك العهود، "بل كانوا يحسبونهم غرباء ويجاملونهم"[٢٢٦]. إلا أن هذه الظاهرة هي الأخرى تركت مكانها ليصبح اليهود جزءً من المجتمع البابلي. ثم يتحدث عن هذا البنك البابلي العائد لليهود حينذاك فيقول: "في سنة ١٨٤٧ عثر أحد الأعراب في أطلال "الجمجمة" (نسبة إلى قرية في بابل) على جرارٍ عديدة من الطين المشوي قد صانتها أيدي الزمان .. وشاهد فيها عدداً كبيراً من صفائح الآجر منقوشاً عليها بخطوط .. وكان عددها ٣٠٠٠ آجرة ..."[٢٢٧]، ثم يقول بأن صفائح الآجر تضمنت "سلسلة تاريخية ثمينة لأحد البيوت التجارية العريقة. وهي صور لمعاملات وعقود تجارية مالية وسفاتج وسندات تخص المعهد التجاري ايجيبي وأولاده أو

---

٢٢٤ سوسة، أحمد د. اليهود العراقيون–لمحات تاريخية. بحث قدم على ندوة مركز الدراسات الفلسطينية. بغداد. ص ١٠٤–١٠٦.

٢٢٥ غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في يهود العراق. مصدر سابق. ص ٧٠.

٢٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ٧٠.

٢٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ٧١.

سن موباليت. ويظهر أن مؤسس هذا المعهد كان من ذوي اليسار والكلمة الراجحة في بابل وبقي معهده قروناً يتعاطى الأشغال المختلفة ويقوم بالمعاملات الكبيرة والصغيرة ويقرض مبالغ جزيلة وطفيفة وله حسابات مع أقطاب المملكة وسواد الأمة، وكان يتقاضى الضرائب لحساب الحكومة. ويشهد على العقود التي تتم بين متعاقدين (بالتثنية) أو متعاقدين (بالجمع). ويبيع بالنسيئة ويحول التحاويل من مدينة إلى أخرى. ومن العجب أن في صفائح العقود يذكر تاريخ اليوم والشهر والسنة التي تم فيها العقد. ويظهر أن هذا المعهد عاش في عهد الملك سنحاريب سنة ٦٨٥ قبل المسيح وبلغ معهده قمة عزه في الغنى والنفوذ في عهد الملك نبوكد آصر أي نحو قرن من تأسيسه"[٢٢٨]. وأخيراً كتب الأستاذ غنيمة يقول: "ولم أذكر معهد إيجيبي وأولاده في كتابي وأبحث عن تاريخه إلا لما له من علاقة بتاريخ يهود العراق. فأن الأثريين يذهبون إلى أن اسم ايجيبي تصحيف اسم يعقوب اليهودي"[٢٢٩].

وهكذا كان دور يهود العراق على امتداد العهود المنصرمة، سواء مس ذلك فترة هيمنة الفرس على العراق أم بعد الفتح الإسلامي وفي عهد الأمويين أم العباسيين، حيث لعبوا دوراً مهماً ولكنهم واجهوا خلفاء متباينين في موقفهم من وصايا القرآن إزاء أتباع الديانات الأخرى. ففي الوقت الذي وجدوا الراحة والتطور النسبيين في عهد المأمون، تعرضوا إلى التنكيل والعذاب المر في عهد المتوكل. يشير الباحث فهمي عبد الرزاق سعد إلى التجار اليهود ومعاناتهم في بعض العهود فيقول:

"وتعزز دور التجار اليهود في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي، ك. حبيب)، إلا أنهم لاقوا المضايقات التي عرضت لسائر التجار. ففي سنة ٣٣٢ هـ وقع على تجار بغداد ظلم عظيم، وفر جماعة من تجار اليهود والمجوس إلى الشام، وفي نهاية القرن الرابع، صادر رجال السلطة تجار اليهود"[٢٣٠].

---

٢٢٨ المصدر السابق نفسه. ص ٧٢.

٢٢٩ المصدر السابق نفسه. ص ٧٣.

٢٣٠ سعد، فهمي عبد الرزاق. العامة في بغداد. الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت ١٩٨٣. ص ٨٢.

استعاد يهود العراق بشكل واضح جزءاً من حقوقهم في ظل الدولة الإسلامية في عهد السلاطين العثمانيين التي ارتبطت بعدة عوامل منها مثلاً التوسع العثماني على الأرض وشمولها لمناطق فيها الكثير من السكان اليهود والمسيحيين، ثم العلاقات التي كانت الدولة العثمانية تسعى إلى تحسينها مع الدول الأوروبية، إضافة إلى الإمكانيات المالية والفنية غير القليلة التي كان يهود العراق واستانبول يمتلكونها ويمكنهم مساعدة السلاطين بها كصرافين وتجار ومحاسبين ماليين

وكانت بيوت التجارة اليهودية معروفة ليس في العراق وحده أثناء الحكم العثماني، بل على نطاق الدولة العثمانية كلها وفي بلاد فارس والهند وبريطانيا وفرنسا. واستفاد اليهود العراقيون من مجموعة من العوامل ليمارسوا هذا الدور المهم والمميز في التجارة العراقية. وأبرز تلك العوائل اهتماماتهم الخاصة بالتجارة والمال والحس التجاري الخاص المتوارث الذي يمتلكونه، حتى أنهم لعبوا في عهود العباسيين والعثمانيين دوراً كبيراً ومميزاً في التجارة والصيرفة لدى الخلفاء والسلاطين وولاة بغداد من المماليك.

شارك اليهود في التجارة العراقية في فترة العهد العثماني الأخيرة بشكل فعال في كل من بغداد والبصرة والموصل، سواء بشكل خاص أم بالتعاون مع الشركات البريطانية التي كانت تعمل في العراق منذ عقود. وتبلور هذا النشاط بشكل واضح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. يشير الأستاذ حنا بطاطو إلى دور اليهود في التجارة العراقية في هذه الفترة فيقول: "لم يكن حجم الوجود اليهودي في شؤون العراق التجارية شيئاً حديث الظهور أو المعرفة به، ويشير تقرير قنصل بريطاني يعود تاريخه إلى العام ١٨٧٩، بل لبس، إلى تمركز الكثير من عمليات بيع وشراء البضائع الإنكليزية في بغداد في أيديهم"[٢٣١]. ثم يتساءل: "كيف تمكن اليهود من تشكيل عنصر بهذه القوة في اقتصاد البلاد؟"[٢٣٢]، فيجيب قائلاً: "ربما كان من الضروري أن نبرز فوراً أن صعودهم التجاري ترافق مع نم المصالح الإنكليزية. وقد يكون من المفيد أيضاً أن نشير إلى ترافق

---

٢٣١ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٢٨١/٢٨٣.

٢٣٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨١.

آخر، وهو التزامن بين الإيقاع المحموم للدخول الإنكليزي إلى السوق العراقي والتزايد السريع لعدد سكان بغداد من اليهود في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"[٢٣٣]. إلا أن بطاطو يعود في مكان آخر فيقول بصواب إلى أن "من الخطأ الاستنتاج من تزامن الصعود التجاري لليهود مع توسع التجارة البريطانية أنه كان أمراً يتفق، بالضرورة أو كلياً، مع الرغبات البريطانية"[٢٣٤]. ولا شك في أن المنافسة بين التجار اليهود والشركات التجارية البريطانية كان قائماً وأن البريطانيين كانوا يفضلون وكلاؤهم المباشرين على التجار اليهود الذين كانوا يعملون لحسابهم بشكل خاص وبالتعاون مع بيوت تجارية يهودية في العديد من دول العالم وخاصة تلك التي لها علاقات تجارية مع العراق، كما هو الحال في فارس والهند وبريطانيا وفرنسا مثلاً. وهو ما يؤكده حنا بطاطو أيضاً.

يبدو لي، كما يشير إلى ذلك السيد بطاطو أيضاً، إلى أن اليهود من سكان العراق قد لعبوا خلال قرون الهيمنة العثمانية على العراق دوراً مالياً وتجارياً كبيراً، كما استطاعوا أن يستفيدوا من هذا الموقع المالي والتجاري كبيرا في التأثير على السلاطين من جهة وعلى الولاة المماليك في بغداد والبصرة والموصل لصالح تطوير أوضاعهم المالية والتجارية ودعم المماليك الذين يستفيدون منهم أو حتى توزيع بعض المناصب الحكومية، ومنها الباشوية. وأنهم قد استفادوا من ذلك لتحسين أوضاع اليهود في العراق، رغم أنهم لم يهتموا بأوضاع الكادحين من اليهود، بل لصالح الأغنياء والمتنفذين منهم. وفي الوقت الذي كان يهود العراق يبدون اهتماماً خاصاً بالمال والتجارة وبالعمليات المصرفية، كان بعض المسلمين يبدون مثل هذا الاهتمام والغالبية العظمى منهم كانت تبعد لأسباب دينية أو لضعفهم المالي أو لعدم وجود وعي تجاري كافي لديهم. ولا شك في أن المسيحيين من العراقيين لم يلعبوا نفس الدور الذي لعبه يهود العراق في مجالي التجارة والمال. كما أن عاملين آخرين لعبا دورهم الملموس في هذا المجال، وأعني بهما: امتلاك اللغات الأجنبية من جانب غالبية التجار اليهود العاملين في التجارة والمالية الخارجية من جهة، والتماسك والتعاون الوثيق

---

٢٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨١–٢٨٤.

٢٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨٤.

بين يهود الدول المختلفة ووجود بيوت تجارية ومالية وعلاقات قربى مع يهود العراق في بلدان فارس والهند وبريطانيا وفرنسا أو غيرها. والمعلومات المتوفرة تشير إلى مثل هذا التعاون الوثيق والمتواصل بين يهود العراق ويهود فارس، إذ أنهما يعودان إلى نفس المجموعات اليهودية التي جلبت كأسرى من دولة يهوذا في فلسطين وتوزعت على المنطقة، سواء في منطقة كردستان العراق وإيران أم في دولة بابل في حينها. ويذكر بطاطو العوائل اليهودية العراقية التي امتلكت مواقع تجارية ومالية مهمة في الهند وبريطانيا مثلاً، ومنها عائلتي ساسون ويهودا عزرا، إضافة إلى عائلات أخرى أقل أهمية منهما[٢٣٥]. كما أن بعض الكتاب يشير على أن هذا التطور جاء نتيجة التسامح الذي تبديه الدولة إزاء اليهود، وكأن التسامح فضل الحكام على اليهود وليس حقهم المشروع في الحصول على اعتراف متبادل وعلى حقهم الطبيعي كرعايا ومن ثم كمواطنين في العمل والتطور[٢٣٦].

---

٢٣٥ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٢٨٧-٢٩٠.

٢٣٦ إن ما يجلب الاهتمام في كتابات العرب، سواء أكانوا من المسيحيين أم المسلمين، عند الحديث عن يهود العراق في حياتهم العامة ونشاطاتهم التجارية، وكأنهم ليسوا من رعيا الدول الإسلامية القديمة أو من مواطني الدول العراقية الحديثة، وأن الحكومات العراقية كانت تبدي التسامح إزاء اليهود في نشاطهم، في حين لا يشار إلى مثل هذه الملاحظة عندما يجري الحديث عن المسلمين بشكل خاص، وبحدود معينة عن المسيحيين. وهو أمر غير معقول ولا يمكن فهمه، إلا عندما تكون لنا نظرة تمييز دينية مرفوضة إنسانياً. وإذا كان هذا الموقف مفهوماً عندما يكتب أحد أقطاب حزب البعث العنصريين مثل الدكتور فاضل البراك، مدير عام الأمن الداخلي العراقي الذي أعدمه البعث بسبب خلافات داخلية، فأنه من المستغرب أن يأتي على لسان الأستاذ الراحل حنا بطاطو. يقول فاضل البراك بعد أن يتهم كل يهود العراق دون استثناء وبشكل قاطع وظالم حتى قبل قيام الدولة الإسرائيلية ومن ثم بعد تأسيسها على الولاء لها، "فأضعفت ولاءهم إلى حد كبير للعراق الذي يعيشون على أرضه، (وكأنها لم تكن أرضهم أيضاً، ك. حبيب) وينعمون بخيراته وينالون العطف والتسامح من لدن أهله، وعمقت في نفوسهم الكراهية والحقد على غير اليهود من أبناء الشعب العراقي" (البراك، فاضل. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق. مصدر سابق. ص ٤٨). وإذا كان هذا الحكم ينطبق على مجموعة غير كبيرة من يهود العراق، فأنها لا تنطبق بأي حال على الغالبية العظمى من يهود العراق حينذاك. كتب حنا بطاطو بهذا الصدد يقول: "وإذا كان كل من الامتداد

أحتل اليهود العراقيون موقعاً بارزاً ومتميزاً في التجارة العراقية في فـترة العهـد الملكـي. ويبرز هذا واضحاً من عدد من المؤشرات المهمـة الخاصـة بمدينـة بغـداد، إضـافة إلى بعـض المؤشرات الأخرى على نطاق الألوية في كل من الموصل والبصرة أو غيرهما.

كان المواطنون اليهود من أبـرز الشخصـيات التجاريـة الـتي شـاركت في تأسـيس غرفـة تجارة بغداد واحتلت مركزاً قوياً في هيئتها الإدارية. فالإحصائيات المتوفرة لدينا عن فترات مختلفة تشير إلى الواقع التالي:

عدد التجار اليهود في الهيئة الإدارية لغرفة تجارة بغداد

السنة	العدد الإجمالي	عدد المواطنين اليهود	النسبة ٪
١٩٣٥–١٩٣٦	٢٠	١٢	٦٠
١٩٣٩–١٩٤٠	٢٠	٩	٤٥
١٩٤٠–١٩٤١	٢١	١٠	٤٧,٦
١٩٤١–١٩٤٢	٢١	١٠	٤٧,٦
١٩٤٦–١٩٤٧	١٩	١٠	٥٢,٦
١٩٥٠–١٩٥١	١٩	٧ ثم تقلص إلى ٤	٣٦,٨ ثم ٢١,١

قارن: البراك. فاضل. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق. مصدر سابق، الهامش رقـم ٥٧. ص ٥١.

الجغرافي لتجار بغداد اليهود، وروابطهم مع أبناء دينهم، واحتكارهم للصيرفة، وامتلاكهم لرأس المـال، ومنزلتهم ك"محميين"، تابعين لقوة أجنبية، وفطنتهم في ميدان الأعمال، قـد اعتـبر سـبباً في الهيمنـة التي وصلوا إليها، فأن جزءاً من الفضل كان يعود أيضاً إلى التسامح النسـبي والمـدى الـذي لا يمكـن إغفاله من الحكم الذاتي اللذين كانوا يتمتعون بهما في ظل الحكم الإسلامي". بطـاطو، حنـا. العـراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٢٩١. إن الحماية البريطانية قد قدمت لليهود والمسيحيين علـى حـد سواء أولاً، وهذه الحماية لا تعني بأي حال تحول المواطن على عميل لتلك الدولة وخاضع لهـا وفاقـد لوطنيته. كما أن اليهود، كالمسيحيين، كانوا مجبرين في العهد العثماني دفع الجزية (ضريبة الأعنـاق) إلى الدولة العثمانية، وعليه فأنهم يفترض أن يمتلكوا نفس الحقوق والواجبات.

ومثل هذا الوزن في الهيئة الإدارية لغرفة تجارة بغداد كان يعني ثلاث مسائل أساسية بالنسبة للنشاط التجاري العراقي. وهي:

١. أن عدد التجار اليهود المنتسبين على غرفة تجارة بغداد كان كبيراً بحيث كان في مقدورهم الحصول على عدد ونسبة عالية من المندوبين في إدارة الغرفة.

٢. كان لهم وزناً مالياً رفيعاً، إذ كانت هناك شروط للانتساب إلى غرفة تجارة بغداد من حيث الوزن المالي وحجم التبادل التجاري.

٣. كان في مقدورهم التأثير على اتجاه النشاط وقرارات مجلس الإدارة.

ووفق المعلومات المتوفرة فأن الفترة الواقعة بين ١٩٢١-١٩٣٦ شهدت توسعاً مهماً في النشاط التجاري ليهود العراق في إلب المجالات الاقتصادية، وخاصة في مجال الاستيراد، ولكن في مجال التصدير أيضاً ولبعض السلع المهمة. ويمكن للجدول التالي أن يقدم صورة عن العدد الكبير للتجار اليهود على نطاق العراق.

عدد ونسبة التجار اليهود في إجمالي عدد التجار العراقيين

في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين

القطاع	إجمالي عدد التجار	عدد التجار اليهود	نسبتهم ٪
السكر	١٣	١١	٨٤,٦
الشاي	١٨	١٥	٨٣,٣
العطارة	٥	٣	٦٠,٠
البن	٦	٤	٦٦,٧
الحلويات	٥	٣	٦٠,٠
الخردة فروشية	٧	٢	٢٨,٦

الدراجات	٤	٣	٧٥,٠
الراديوات	١٥	٤	٢٦,٧
الزجاج والمرايا	٣	٣	١٠٠,٠
الصابون	٧	٢	٢٨,٦
العطور وأدوات الزينة	٥	١	٢٠,٠
القرطاسية	٥	٤	٨٠,٠
الأدوات الكهربائية	٦	٣	٥٠,٠
مكائن الخياطة	٢	١	٥٠,٠
الورق	٧	٦	٨٥,٧
أصباغ متنوعة	١٩	٦	٣١,٦
الأقمشة الصوفية	١٥	١٠	٦٦,٧
الأقمشة القطنية والحريرية	٣٨	٣٥	٩٢,١
السمنت	٧	٢	٢٨,٦
الحديد	٢٢	٩	٤٠,٩
الأخشاب	٨	٢	٢٥,٠
التجار العامون	٥٦	٣٢	٥٧,١
الصيارفة	١١	٩	٨١,٨
شركات التأمين	١٨	٩	٥٠,٠
وكلاء العمولة (القومسيون)	٤٨	٢٩	٦٠,٤
المجوع	٣٥٠	٢٠٨	٢٩,٤

قارن: البراك، فاضل. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق. مصدر سابق. ص ٥٢–٥٤.

ومنه يستدل على أن التجار والصيارفة من المواطنين اليهود قد سيطروا بشكل واضح على أهم فروع التجارة والصيرفة والتأمين، إضافة إلى التجار العامين ووكلاء العمولة أو القومسيون. أما بقية التجارة والعاملين في الصيرفة فكانت موزعة بين المسلمين الشيعة وبعض المسلمين السنة والمسيحيين. ولكن كانت الفجوة المالية بين قدرات أغنياء اليهود من التجار والصيارفة وأغنياء الشيعة منهم كبيرة لصالح اليهود. كتب الدكتور مهدي السماك حول أثرياء يهود بغداد ما يلي: "كانت الطبقة الثرية من اليهود والمثقفين والأطباء يسكنون في مناطق مختارة من بغداد وضواحيها في دور حديثة مرفهة تطل على النهر وبعيدة عن مركز المدينة كما يتمتعون بجميع وسائل الترفيه والأمان"[٢٣٧].

وبسبب المكانة المميزة لليهود في التجارة والصيرفة في العراق احتل ساسون حسقيل منصب وزير المالية في أول وزارة عراقية تشكلت في تشرين الأول من عام ١٩٢٠ باعتبارها حكومة انتقالية، وفي الوزارتين التاليتين التي شكلها السيد عبد الرحمن النقيب أيضاً، ومن ثم في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى ووزارة ياسين الهاشمي الأولى فقط[٢٣٨].

إلا أن عدد هذه الفئة البرجوازية الغنية العاملة في التجارة والمال من اليهود لم تكن كبيرة بالقياس إلى مجموع عدد اليهود في العراق حينذاك أو حتى في نهاية عامي ١٩٥٠ أو ١٩٥١. وإذا كان جزء من هذه الفئة البرجوازية يدخل ضمن فئة الكومبرادور العراقي التي ارتبطت مصالحها بمصالح البرجوازية الأجنبية، فأن الغالبية العظمى من هذه الفئة شكلت جزءاً عضوياً من البرجوازية التجارية والمصرفية العراقية.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن من بين ٤٩ عائلة من كبار ملاكي الأراضي الزراعية في العراق وجدت عائلة يهودية عراقية واحدة فقط قبل سقوط الملكية امتلكت من أرضاً زراعية بلغت مساحتها ٤٣٤٩٠ دونماً في مدينتي الحلة والديوانية وكانت تعود إلى دانييل (ساسون) وكان

---

٢٣٧ السماك، مهدي عبد الأمير د. مذكرات وخواطر طبيب بغدادي. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ٢٠٠١. ص ٦٢.

٢٣٨ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق.

تسلسله التاسع والثلاثين. والعائلة كانت في الغالب من ملتزمي ضرائب ونواب[٢٣٩]. ولم يكن بينهم مسيحي واحد.

ثانياً: الفئات الاجتماعية الأخرى

لم يختلف سكان العراق من اليهود عن بقية السكان أتباع الديانات الأخرى من حيث توزيعهم الطبقي، سواء أكانوا في القسم العربي من العراق أم في كردستان العراق. إذ شكلت البرجوازية الصغيرة القسم الأكبر من المواطنات والمواطنين اليهود في العراق. توزع يهود العراق على الفئات الاجتماعية التالية:

١. فئة المثقفين من كتاب وصحفيين وفنانين موسيقيين ومغنين وصغار الموظفين والمستخدمين والمعلمين الموزعين على المدن بشكل خاص.

٢. فئة الكسبة والحرفيين وباعة المفرد وصغار الصرافين في المدينة. يشير الدكتور مهدي السماك إلى أن الطبقة الفقيرة والوسطى من اليهود كانت "آنذاك حرفاً عديدة ومتنوعة وأحياناً ما تكون حرفاً خاصة بهم. الحرف العامة تشمل البقالة والعطارة وبيع الدجاج والبيض والعنبة والمخللات. ... وهناك حرف خاصة باليهود ومنها تنظيف الطرابيش والسدائر وتصفيح مظلات المطر وصناعة قطع (الدومينو) وزارات النرد (الطاولي)"[٢٤٠]. ويواصل الدكتور السماك قائلاً "ومن حرف اليهود أيضاً صياغة الذهب والفضة والمجوهرات وصناعة الأحذية وخياطة الملابس وبيع المشروبات الكحولية وبيع الملابس المستعملة المستوردة (اللنگات) وتركيب زجاج النوافذ وإطارات التصاوير وباعة أوراق اليانصيب وتجليد الكتب والتنضيد"[٢٤١].

---

٢٣٩ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٨١–٨٦. الدونم الواحد يساوي ٢٥٠٠ متر مربع، أي ربع هكتار.

٢٤٠السماك، مهدي عبد الأمير د. مذكرات وخواطر طبيب بغدادي. مصدر سابق. ص ٦٣.

٢٤١ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

٣. فئة الفلاحين وصغار المزارعين التي وجدت بشكل خاص في ريف كردستان العراق والموصل. بلغ عدد أفراد العوائل الفلاحية في ريف العراق ٤٠٢٦ شخصاً في عام ١٩٤٧، أو ما يعادل ٤،٣ ٪ من مجموع يهود العراق وفق إحصاء عام ١٩٤٧.

٤. العمال

٥. الفئة المهمشة أو أشباه البروليتاريا في المجتمع مثل الباعة الجوالة في الأرياف والمدن والحمالون والكناسون ومنظفو الفضلات والمشردون والمستجدون. ومن حرف اليهود "الجوالة بيع الأقمشة وشراء الألبسة المستعملة من البيوت وبيعها بواسطة الدلالات العجائز اليهوديات. ومن حرفهم الجوالة أيضاً الطبالون في المناسبات السعيدة والختانون وصباغو الأحذية والرقاعون وباعة الحلويات"[٢٤٢].

ليست لدينا الأرقام الضرورية من أجل ضمان التوزيع الدقيق للسكان اليهود على هذه الفئات الاجتماعية. فقد كتب الدكتور مهدي السماك حول يهود العراق يقول: " وإلى جانب تلك الطبقات المرفهة كانت هناك في بغداد طبقة فقيرة بائسة وتمثل غالبية يهود بغداد وتقع مساكنهم القديمة المهدمة في أزقة وحواري ضيقة وقديمة في محلات شعبية متجاورة في مركز بغداد من جهة الرصافة ومنها محلات أبو سيفين وأبو دودو والتوراة وتحت التكية والشورجة والكولات وغيرها وقد تكون بعض تلك المحلات مقفلة لسكنى اليهود وأخرى مشتركة مع بعض مساكن المسلمين وتسودها علاقات الألفة وحسن الجوار"[٢٤٣].

وتجدر هنا الإشارة إلى أن اليهود العراقيين عموماً وغالباً ما كانوا يعيشون في مناطق سكنية مشتركة مع المسلمين أو غيرهم، بعكس ما كان واقعاً في أوروبا حيث كانوا فى الغالب الأعم يعيشون في گيتو خاص باليهود. ويدل على ذلك التقرير الذي رفع في أعقاب الاعتداء الغاشم على بيوت اليهود ودكاكينهم ومحلات عملهم في أحداث مايس ١٩٤١ والمعروف بـ "الفرهود"، إذ حصل القتل في مناطق مختلفة من بغداد حيث كان سكن أو

---

٢٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

٢٤٣ السماك، مهدي عبد الأمير د. مذكرات وخواطر... . مصدر سابق. ص ٦٢.

عمل اليهود.[٢٤٤] يشير السيد ألبير مراد قوجمان إلى أن محلات سكن اليهود في بغداد قد تركزت في العشرينيات والثلاثينيات في المحلات التالية: أبو سيفين، تحت التكية، قنبر علي، سوق حنون، أبو سعد وهي كلها قريبة من الشورجة وما حولها. كما احتل الكنيس الرئيسي لليهود موقعه في تلك المنطقة وعلى مقربة من المدراش (المدرسة) ومدرسة الأليانس، إضافة إلى وجود الكثير من مواقع "الصلا" (الصلاة) للطائفة اليهودية الموزعة على الأزقة التي يسكنون فيها. وفيما بعد اتسعت مناطق سكن اليهود إلى البتاويين والعلوية والكرادة وشارع أبو نواس، وخاصة الفئات الغنية منهم.

تبوأ يهود العراق موقعاً مهماً ومتميزاً في حياة الطرب العراقية. فقد برز منهم الكثير من العازفين الجيدين والمغنين من النساء والرجال. وكانت لهم فرق غنائية تقيم حفلات الطرب في البيوت الخاصة أو الملاهي الليلية. يشير الدكتور السماك إلى هذه الظاهرة بقوله: ولليهود ولع خاص وبصورة عامة بالغناء والموسيقى الشرقية والعراقية منها بصورة خاصة. وقد يكون سبب ذلك اندماج الغالبية منهم وهم الطبقة الوسطى والفقيرة في سكناهم بالأحياء الشعبية البغدادية المسلمة وتأثرهم بأجوائها الاجتماعية. وقد نبغ الكثير من اليهود في قراءة المقام العراقي والعزف على آلات الجوق المؤلف من السنطور والجوزة ثم القانون والكمان والعود والناي"[٢٤٥]. ومن الجدير بالإشارة إلى أن عدداً من يهود العراق ممن عملوا في مجال الطب والهندسة والعلوم الأخرى أو في الأدب والسياسة والاقتصاد والتجارة قد تبوأوا مكانة علمية وفنية وأدبية واقتصادية متميزة ومشهود لهم بالكفاءة العالية. لقد كان يهود العراق عراقيين حقاً ومتمسكين في غالبيتهم العظمى بعراقيتهم التي كان عمرها يقرب من ٢٨ قرناً.

---

٢٤٤ كورية، يعقوب يوسف. يهود العراق، تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم. مصدر سابق. الملحق رقم ٥ نصر تقرير لجنة التحقيق. ص ١٨٨–٢٠٣.

٢٤٥ السماك، مهدي عبد الأمير. مذكرات وخواطر .. مصدر سابق. ص ٦٣.

المبحث الثالث: مدارس اليهود في العراق

سبق فتح المدارس الدينية اليهودية في العراق المدارس التعليمية الحديثة بعدة عقود. فوفق ما جاء في كتاب "موجز تاريخ يهود العراق" فأن أول مدرسة دينية تأسست في بغداد في عام ١٨٣٢ بعد قرون من التخلف التعليمي والتدريس الديني. فقد كتب يقول: ".. بعد بضعة قرون من التقهقر في ميدان التعليم الديني بدأت الطائفة اليهودية ببغداد بفتح مدارس دينية على مستوى عال عرفت باسم (تلمود توراه) أي دراسة التوراة، وقد تم تأسيس أولى هذه المدارس عام ١٨٣٢ أعقبها تأسيس أول كلية دينية (يشيبا) عام ١٨٤٠ وقد ترأسها الحاخام عبد الله سوميخ وبلغ عدد تلاميذها عام ١٨٤٨ الستين"[٢٤٦].

أما المدارس الحديثة لأتباع الديانة اليهودية في العراق فقد بدأ فتح أول تلك المدارس في العهد العثماني وفي فترة مبكرة بالمقارنة مع بقية المدارس العراقية الحديثة، إذ تم تأسيس أول مدرسة ابتدائية ومتوسطة للبنين في عام ١٨٦٤ باسم "مدرسة الأليانس"، ثم تم تأسيس أول مدرسة ابتدائية ومتوسطة لتعليم للبنات في عام ١٨٩٣ باسم "مدرسة لورا خضوري للبنات"[٢٤٧]. ثم ازداد عدد المدارس حتى بلغ في نهاية الحكم العثماني وبداية عهد الانتداب ١١ مدرسة موزعة على بعض المدن العراقية مثل الموصل والبصرة وكركوك والحلة والعمارة وخانقين. وجميع هذه المدارس أقيمت بمبادرات خاصة ومن قبل أثرياء اليهود في بغداد وبدعم من أثرياء يهود من بلدان أخرى.وكان بعض هذه المدارس دينية على نمط أول مدرسة دينية أسست في بغداد في عام ١٨٦٥ باسم "مدرسة مدراش تلمود وتوراة"[٢٤٨]. وهي مدرسة لا تختلف كثيراً عن المدارس الدينية الإسلامية أو الملالي التي

---

٢٤٦ رجوان، نسيم. موجز تاريخ يهود العراق. رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق. أورشليم– القدس. ١٩٩٨. ص ٨٣.

٢٤٧ البراك، فاضل د. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق – دراسة مقارنة–. ط ٢. الدار العربية. بغداد. ١٩٨٥. ص ٢٨/٢٩.

٢٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨–٣١.

كانت تتسع لعدد كبير من التلاميذ الراغبين في تعلم القراءة والكتابة وبعض العلوم الدينيـة. أما في عهد الانتداب البريطاني فقد تم تأسيس خمس مدارس إضافية مثل المدرسة الوطنية الابتدائية للبنين (١٩٢٣) ومدرسة نوعم وطوبة ونورائيـل الابتدائيـة للبنـات (١٩٢٤)، وهـي مدارس خاصة بما فيها "مدرسة شماش الإعدادية للبنين" التي تأسست بدعم من الجمعيـة اليهودية–البريطانية في عـام ١٩٢٨[٢٤٩]. أمـا في العهـد الملكـي فقـد تم تأسـيس المزيـد مـن المدارس للبنات والبنين بلغ عـددها عشـر مـدارس ابتدائيـة ومتوسـطة وثانويـة، بمـا فيهـا مدرسة مسائية باسـم "الثانويـة الأهليـة المسـائية للبنـات" الـتي تأسسـت في عـام ١٩٤٢، وأخرى مسائية للبنين في عام ١٩٤٨/١٩٤٩، وكلـها كانـت مـدارس خاصـة أيضـاً. وجميـع هذه المدارس كانت مخصصة للتلاميذ والتلميذات مـن اليهـود، ولكنهـا كانـت تقبـل طلبـة مسيحيين ومسلمين أيضاً، وخاصـة أبنـاء الفئـة الحاكمـة، إذ كانـت هـذه المـدارس تجلـب للتعليم فيها أسـاتذة معـروفين ومتقـدمين مـن البلـدان العربيـة [٢٥٠]. يشـير الكاتـب الراحـل يوسف رزق الله غنيمة إلى ذلك فيقول: "وفتحت هذه المدرسـة أبوابهـا لغـير اليهـود أيضـاً ودرس فيها غير واحد من المسـلمين والمسـيحيين،..."[٢٥١]. وكانـت هنـاك مدرسـة خاصـة تسمى "مدرسة زلخة"، وهي مدرسة خاصة بتدريس الحاخامات اليهـود، وكـان فيهـا قسـم داخلي لهم. وكـان الحاخامـات يقومـون بـدورهم بتـدريس تلاميـذ جـدد في هـذه المدرسـة. وكانت المدرسة تعيش على صدقات وتبرعات الأغنيـاء مـن اليهـود، كمـا كانـت مناسـبات الأعـراس أو التعـازي علـى المـوتى سـبباً في الحصـول علـى معونـات مـن الطعـام لصـالح الدارسين فيها. ووفق المعلومـات المتـوفرة بلـغ عـدد المـدارس والمعاهـد المهنيـة الخاصـة

---

٢٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢–٣٤.

٢٥٠ يشير الأستاذ الراحل يوسف رزق الله غنيمة في كتابه "نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق" إلى أنـه درس خلال الفترة ١٨٩٨ –١٩٠٢ في مدرسة الأليانس التي أسستها جمعية الاتحاد الإسـرائيلي في عـام ١٨٦٤. راجع ص ٢٠١ من الكتاب المذكور.

٢٥١ غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. مصدر سابق. ص ٢٠١.

بيهود العراق ٣٧ مدرسة ومؤسسة تعليمية في مجالات التعليم الابتدائي والإعدادي وتعليم العميان والموسيقى والتعليم المهني ومدارس تابعة للجمعيات الخيرية. وبلغ عدد تلاميذ المدارس المختلفة ١٠،٣٩١ تلميذاً وتلميذة في عام ١٩٤٩ موزعين على عشرين مدرسة. ويمكن للجدول التالي توضيح تطور عدد التلاميذ بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤٩:

عدد المدارس والتلاميذ بين ١٩٢٠–١٩٤٩

السنة	عدد المدارس	عدد التلاميذ
١٩٢٠	٨	٥,٥١١
١٩٣٠	١١	٧,١٨٢
١٩٣٥	١٢	٧,٩١١
١٩٤٥	١٤	١٠,٠٢١
١٩٤٩	٢٠	١٠,٣٩١

المصدر:

Shiblak Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraq Hews. Al Saq1 Books. London. 1986.p 24.

وعلينا أن نلاحظ بأن هذه المدارس كانت تخرج سنوياً المئات من التلاميذ الذين كانت مجموعات منهم تواصل الدراسة في العديد من الكليات والمعاهد العراقية الحكومية ابتداء من النصف الثاني من العقد الرابع من القرن العشرين، مثل كليات الحقوق والطب والهندسة أو المعاهد المهنية والفنية أو الكثير منهم كان يتوجه للدراسة الأكاديمية في بلدان أوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أبدت الطائفة اليهودية اهتماماً خاصة بتربية الأطفال ابتداءً من رياض الأطفال ومكافحة الأمية وتشجيع الدراسة مما ساعد على تقليص الأميين في صفوف المواطنات والمواطنين اليهود بالمقارنة مع سكان العراق من المسلمين مثلاً. ومن هنا يمكن القول بأن نسبة عالية من السكان اليهود في بغداد والبصرة والموصل على

نحو خاص كانت تجيد القراءة والكتابة باللغة العربية، إضافة إلى تعلمها اللغات العبرية والإنكليزية والفرنسية. فعلى سبيل المثال بلغ عدد المدارس في بغداد وحدها في عام ١٩٣٠ عشر مدارس ضمت ٧٢٠٠ تلميذ وتلميذة منهم ٢٠٠٠ تلميذة [٢٥٢]. وفي أوائل الثلاثينات فتحت وزارة المعارف العراقية مدرسة ابتدائية حكومية باسم السموأل خاصة باليهود. وقد تواصلت الدراية فيها حتى عام ١٩٤٠ حيث تم غلقها تحت تأثير الاتجاه القومي الذي تبلور في السياسة العراقية ودور السيد أمين الحسيني مفتي الديار الفلسطينية الذي كان مقيماً حينذاك في بغداد، إذ في عام ١٩٤١ حصل انقلاب رشيد عالي الگيلاني ثم وقعت حادثة الفرهود المعروفة في بغداد ضد السكان اليهود.

وعلينا أن نتذكر بأن الغالبية العظمى من أبناء وبنات العائلات اليهودية العراقية كانوا يشاركون في التعلم في المدارس العراقية الحكومية أيضاً، ولم يعتمدوا على المدارس الخاصة التي كانت مخصصة تقريباً لأبناء العوائل الغنية والمتوسطة، إذ كان نصيب أغلب أبناء العوائل اليهودية الفقيرة المدارس الحكومية، كما هو حال بقية أبناء وبنات العراق. وفي لقاء مع السيد ألبير مراد قوجمان[٢٥٣] في برلين في عام ٢٠٠٥ أشار إلى أن المدارس الخاصة كانت

---

٢٥٢ البراك، فاضل د. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق. مصدر سابق. ص ٦١.

٢٥٣ ألبير مراد قوجمان مواطن عراقي من أتباع الديانة اليهودية. شارك في العمل السياسي في العراق في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كان عضواً في الحزب الشيوعي العراقي وفي عصبة مكافحة الصهيونية. اعتقل في مظاهرة حزيران ١٩٤٦ وحكم عليه بالحبس ثلاثة شهور، ثم اعتقل ثانية في عام ١٨٤٨ بتهمة الشيوعية وحكم عليه سنتين ثم سنة إضافية بسبب مشاركته في إضراب عن الطعام. وبعد انتهاء فترة حكمه ابعد إلى عين تمر في لواء كربلاء مع بعض المبعدين السياسيين الآخرين، ومنهم جورج تلو، ثم أعيد إلى بغداد وأطلق سراحه بكفالة. وفي عام ١٩٥٢ أسقطت عنه الجنسية قسراً ورحل إلى إسرائيل. في عام ١٩٦١ غادر إسرائيل إلى ألمانيا الديمقراطية وبقي فيها حتى عام ١٩٨١ ثم انتقل إلى برلين ألمانيا الاتحادية/الغربية حيث يعيش فيها حتى الآن. وهو واحد من تسعة أخوة وأخوات، والده كان عامل نجارة. يحتفظ حتى الآن بجواز سفره المؤقت الذي رحل بموجبه من العراق . وذكرياته عن العراق طرية حتى الآن. تم اللقاء معه في ٢٠٠٥/١/٤. ك. حبيب

تقبل أبناء العوائل الفقيرة أيضاً عبر العلاقات مع الأغنياء أو المعارف والأقرباء. وكانت تمنح أبناء وبنات العائلات الفقيرة ملابس ومساعدة بسيطة كل سنة مرة واحدة.

ومن هنا يمكن فهم حقيقة العدد الكبير من المتعلمين والخريجين ممن أجبر أو هاجر طوعاً إلى إسرائيل بين العراقيين اليهود في إسرائيل. وكانت نسبة من يجيد القراءة والكتابة بين اليهود وكذا المسيحيين عالية كثيراً بالمقارنة مع العرب والكرد والتركمان المسلمين، بسبب الاهتمام الأكبر الذي كان يبديه أتباع الديانات الأخرى في العراق للتعليم، إضافة إلى اهتمام بريطانيا وفرنسا وكذلك الجالية اليهودية في أوروبا ومساعداتها للنهوض بتعليم أبناء الديانتين في العراق.

التكوين المهني للعراقيين الذين هجروا أو هاجروا إلى إسرائيل حتى عام ١٩٥١

القطاع	الرجال	النساء	المجموع
الإجمالي	٢٠,٢٥٣	١,٦٥٤	٢١,٩٠٧
مهنيين وتقنيين:	١,٠١٨	٢٧٢	١,٢٩٠
أطباء	٢٢١	١٣٨	٣٥٩
التعليم	٣٦٥	١٣٠	٤٩٥
المهندسين	١٤٨	–	١٤٨
إداريين ورجال دين	٣,٣٨٣	٦٤	٣,٤٤٧
تجار	٦,١٨٠	٣٤	٦,٢١٤
مزارعين	٦٨٨	٣٩	٧٢٧
نقل	٤٦٩	١	٤٧٠
الطاقة والصناعة:	٥,٧٤٧	٩٢٢	٦,٦٦٩
الملابس	١,٣٦٨	٨٨٧	٢,٢٥٥

عمال غير مهرة	١,٦٢١	٣٣	١,٦٥٤
البناء	٢٩٩	٢	٣٠١
الخدمات الخاصة	٧٤٣	٢٧٧	١,٠٢٠
غير محددة	١٠٥	٧	١١٢

قارن:

Shiblak, Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraq Hews.
Al Saq1 Books. London. 1986. p.34

وفي ضوء هذا الجدول يمكن للمرء أن يلاحظ بأن نسبة عالية من العدد الإجمالي الوارد في الجدول كانوا من أصحاب المهن المختلفة وأن نسبة قليلة منهم كانت بدون مهنة محددة أو دون مهارة مهنية. وكانت البقية التي هاجرت فيما بعد لا تختلف كثيراً عن هذا التكوين والتوزيع المهني.

وعلينا أن نشير إلى أن المدارس اليهودية الخاصة كانت خاضعة لوزارة المعارف العراقية بالنسبة إلى مناهجها التعليمية، ولكنها كانت تمتلك حرية التعليم الديني ودون تدخل في شؤونها من جانب الحكومات العراقية المتعاقبة. وكانت وزارة المعارف تمنح بعض المدارس مساعدات مالية محدودة سنوية تصدى لها في حينها الشخصية التربوية القومية العربية والطائفية المعروفة ساطع الحصري، وكان نائباً لوزير المعارف، محاولاً قطعها عن تلك المدارس، ولكنه اصطدم برفض واضح من جانب الحكومة[٢٥٤].

٢٥٤ البراك،ى فاضل د. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق. مصدر سابق. ص ٥٧/٦٥.

المبحث الرابع

الحياة السياسية ليهود العراق

كانت مشاركة يهود العراق بالسياسة محدودة حقاً في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، كما هو حال الغالبية العظمى من العراقيات والعراقيين، في ما عدا فئة صغيرة من العاملين في السياسة، خاصة وأن الحياة الديمقراطية ومستوى الوعي السياسي والاجتماعي للسكان كان ضعيفاً. وكان هناك بعض الشخصيات من أغنياء اليهود يشارك في الحياة السياسية نتيجة موقعه الاقتصادي والاجتماعية في صفوف أتباعه الديانة اليهودية أو في علاقاته الاقتصادية مع بقية التجار العراقيين وأصحاب رؤوس الأموال. ومن هنا برزت أسماء معروفة مثل حسقيل ساسون الذي تبوأ منصب وزير المالية في النصف الأول من العشرينات أو مناحيم دانييل (ساسون) الذي كان عضوا في مجلس الأعيان أو بعض النواب اليهود الذين كانوا يمثلون أتباع الديانة اليهودية في العراق. ويشير السيد ألبير مراد قوجمان إلى أن بعض اليهود كانوا يعملون في أحزاب سياسية أخرى، منهم مثلاً شالوم درويش الذي عمل في قيادة جماعة الأهالي في الثلاثينيات من القرن الماضي وكان سكرتير الطائفة اليهودية. وكان أتباع الطائفة اليهودية الأغنياء قد أسسوا ناديين معروفين وتميزين في الثلاثينات من القرن الماضي هما نادي الرافدين ونادي الزوراء في منطقة العلوية ببغداد، وكان أقطاب الفئة الحاكمة وأغنياء الملمسين والمسيحيين يلتقون فيهما أيضاً.

شارك يهود العراق في العمل السياسي السري والعلني للحزب الشيوعي العراقي بصورة فعالة وحيوية منذ نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات. واحتل بعضهم مواقع مهمة في طاقم الكادر الحزبي. وكانت لهم مشاركة فكرية وعملية واسعة. كانت البنية الاجتماعية لأعضاء الحزب الشيوعي العراقي من اليهود الذين كانوا في السجن فقط، إذ بلغ عددهم حينذاك ٢٤٥ سجيناً تقريباً، على النحو الآتي: حوالي ٨٠ عضواً من العمال والحرفيين (٣٢,٧ ٪)، وأغلبهم من عمال الخياطة والأحذية وبعض عمال السكك والخراطة، وحوالي ٥٦ موظفاً ومستخدماً ومعلماً وكاتباً في القطاع الخاص.،. (٢٢,٩ ٪*، و٥٣ طالباً في

مختلف المراحل الدراسية ٦,٢١٪). أما باقي الأعضاء وعددهم ٥٦ (٢٢,٨٪) فكانوا يتوزعون على كوادر حزبية محترفة أو دون تبيان مهنهم ومواقعهم الطبقية[٢٥٥]. ويشير السيد ألبير مراد قوجمان إلى أن أعضاء الحزب في عام ١٩٤٦/١٩٤٧ تراوح بين ٤٥٠–٥٠٠ شخصاً. فعلى سبيل المثال كان القطاع الجنوبي لتنظيم الحزب الشيوعي العراقي في بغداد يضم ما يقرب من ٦٠ شيوعياً وكان فيه فرع للنساء كانت من بينهم السيدة الدكتورة سعاد خيري (سعيدة سابقا). وكان للشيوعيين اليهود دورهم البارز والأساسي في تشكيل عصبة مكافحة الصهيونية التي لعبت بتوجيه من الحزب الشيوعي العراقي وسكرتيره العام، يوسف سلمان يوسف (فهد)، دوراً مهماً في إبراز موقف الغالبية العظمى من اليهود العراقيين من الحركة الصهيونية العالمية والتعبير عن تمسكهم بعراقيتهم، وأصدروا العديد من الكراسات، ومنها كراس الكراس الذي أصدره رئيس العصبة يوسف هارون زلخة تحت عنوان الصهيونية عدوة العرب واليهود، كما أصدروا الكثير من البيانات وعقدوا الاجتماعات، رغم الفترة القصيرة التي تمتعوا بإجازتهم الرسمية في العمل العلني قبل إغلاقها ومنع نشاطها. وقد تحدثنا عن العصبة وغيرها في موقع آخر من هذا الكتاب.

لم يقتصر عمل الشيوعيين في الحزب الشيوعي العراقي بل انتسبوا أيضاً إلى أحزاب وطنية وماركسية ويسارية أيضاً، ومنها حزب الشعب بقيادة عزيز شريف وحزب الاتحاد الوطني بقيادة عبد الفتاح إبراهيم، والتحرر الوطني بقيادة حسين محمد الشبيبي، أو الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل الچادرچي، إضافة على وجود أعضاء يهود في حزبي الاتحاد الدستوري لنوري السعيد وحزب الأمة الاشتراكي لصالح جبر.

---

٢٥٥ البراك. فاضل د. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق. مصدر سابق. ملحق رقم ٣.

الفصل السادس

مواقف الحكومة العراقية والحزب الشيوعي من القضية الفلسطينية والصهيونية في العراق

ابتداءً تبنى الحزب الشيوعي العراقي وبتوجيه مباشر من فهد موقفاً صائباً من القضية الفلسطينية حتى بعد قرار التقسيم الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٤٧ بفترة غير وجيزة. وكانت هذه السياسة منسجمة في حينها مع قرارات وسياسات الأممية الشيوعية في الموقف من فلسطين ومن الصهيونية العالمية وعلاقتها بالاستعمار، وكذلك مع مواقف الحزب وتقاليده النضالية في التضامن مع حركة التحرر العربية ومقاومة الاستعمار والصهيونية. وغالباً ما وجهت الاتهامات للحزب الشيوعي العراقي بشأن الموقف من القضايا القومية، ومنها قضية فلسطين. ويمكن تصنيف أولئك العرب الذين يوجهون تلك الاتهامات للحزب إلى مجموعتين، إحداهما، وتشكل الأغلبية، على غير إطلاع فعلي، ومن مصادر الحزب الشيوعي العراقي، على سياسات ومواقف وشعارات الحزب الشيوعي العراقي بهذا الصدد. وثانيتهما تعرف حقاً سياسات ومواقف الحزب إزاء القضايا العربية، ومنها قضية فلسطين، ولكنها مع ذلك تشن حملة ظالمة ضده بسبب مواقفها المعادية للشيوعية والشيوعيين، وبالتالي، يصعب إقناع الجماعة الأخيرة برأي آخر، إذ أنها ملتزمة بمواقفها ولا تريد تبديلها مهما وضعتها أمام حقائق سياسات ومواقف الحزب الشيوعي من القضايا العربية، وبشكل خاص قضية فلسطين.

في بداية العقد الثالث من القرن العشرين حين بدأت أفكار الديمقراطية والاشتراكية تدخل العراق كانت هناك مجموعة صغيرة من الشباب التي حملت راية هذه الأفكار، إنها جماعة حسين الرحال. ولم تكن المسائل واضحة في فكر ونشاط هذه المجموعة، سواء كان ذلك بالنسبة للقضايا العربية والدولية أم بالنسبة للقضايا الداخلية. فالوعي السياسي

والاجتماعي كان حينذاك ما يـزال ضـعيفاً، وكـان العـراق يـنهض لتـوه مـن سـبات الدولـة العثمانية العميق والطويل الذي فرضه الحكام الأتراك على تركيا عموماً وعلـى بقيـة أجـزاء الإمبراطورية الخاضعة لها خصوصاً. وكان الاهتمام بـبعض القضـايا الداخليـة أكثـر بكـثير من القضايا العربية والدولية، وهو أمر مفهوم أيضاً. ولكن هـذا الموقـف لم يسـتمر طـويلاً. وإذا كان الاهتمـام بقضـية الوحـدة العربيـة والقضـية القوميـة محـدوداً، فـأن هـذا القـول لا ينطبق بأي حال على القضية الفلسطينية، والذي أشرنا إليه في مكان آخر، والذي تجلـى في الموقف من زيارة ألفريد موند إلى بغداد في شباط عام ١٩٢٨. وإذا كان هذا موقـف جماعـة الرحال في بغداد، فأن الحلقات الماركسية الأخرى، سواء في بغداد أم في الناصرية والبصـرة اتخذت مواقف واضـحة تمامـاً إزاء هـذه القضـايا، ولا يخـل بهـذه المواقـف السـليمة بـروز اختلاف في صيغة الحل الذي يطرحـه الشـيوعيون إزاء قضـية العمـل العربـي المشـترك مـع بعض الأحزاب والقوى الأخرى. ففـي الوقـت الـذي طرحـت القـوى القوميـة شـعار الوحـدة، وكان أمر الوحدة العربية وما يزال حتى يومنا هذا بعيداً كل البعد عن الواقـع الممكـن، كمـا كان بعيداً كل البعد عن الممارسـات السياسـية الفعليـة لرافعـي هـذا الشـعار أنفسـهم، فـأن الحزب الشيوعي العراقي قد طرح في وقت مناسب موضوع العمل التضـامني المشـترك بـين الشعوب العربية، إضافة إلى رفعه شعار الاتحاد بين الـدول العربيـة باعتبـاره الخطـوة الأولى والضرورية التي في مقدورها أن تـدفع وتنضـج تـدريجاً قضـية الوحـدة العربيـة المنشـودة. وكان الحزب، ابتداءً من العدد الثاني من جريدته "كفـاح الشـعب" في عـام ١٩٣٥، قـد بـدأ بنشر سلسلة مقالات عن القضايا العربية وقضية فلسطين على نحو خـاص والنضـال ضـد الصهيونية والاستعمار ومن أجل الاستقلال والسـيادة الوطنيـة. ونظـم الحـزب، بـالرغم مـن الهجوم الذي كانت تشنه الحكومة العراقية على الشيوعيين والـديمقراطيين في أعقـاب فشـل انقلاب بكر صدقي، مظاهرة حاشـدة بتـاريخ ١٦ تمـوز/يوليـو ١٩٣٧ ضـد مقـررات اللجنـة الملكية البريطانيـة الـتي شـكلتها الحكومـة البريطانيـة للتحقيـق في الإضـرابات الـتي عمـت فلسطين في عام ١٩٣٦[٢٥٦]. وجاءت اللجنة إلى بغداد لشرح وجهـة نظرهـا واسـتطلاع الـرأي

---

٢٥٦ الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافحة الصهيونية في العاق ١٩٤٥–١٩٤٦. مصدر سابق. ص ١٤.

العام، إضافة إلى الترويج للفكرة الصهيونية بتأسيس دولة يهودية في فلسطين. وانعكست مواقف الحزب الصائبة في سياساته وبرامجه إزاء القضايا العربية، سواء كان ذلك في المؤتمر الوطني الأول للحزب وفيما بعد أيضاً. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نشط فهد بشكل أوسع لصالح القضية الفلسطينية وضد الصهيونية. وعندما طرح بعض الشيوعيين من يهود ومسلمين أعضاء في إحدى خلايا الحزب في بغداد مقترحاً بتكوين منظمة تعمل على فضح أهداف الصهيونية[٢٥٧]، على غرار ما حصل في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، تبنى فهد هذه الفكرة وشجع الشيوعيين والديمقراطيين اليهود وغير اليهود على السعي لتشكيل عصبة مكافحة الصهيونية في العراق، حيث بدأ العمل من أجل ذلك وشكلت هيئة مؤسسة قامت بوضع نظام داخلي وبرنامج عمل لهذه المنظمة السياسية غير الحكومية وغير الحزبية. وساهم فهد في الإشراف على وثائق العصبة من خلال الفراكسيون الحزبي الذي كان يقود نشاط الشيوعيين في العصبة. وقدم الطلب إلى وزارة الداخلية بتاريخ ١٩٤٥/٩/١٢. وفي "١٩٤٥/١١/٢١ قدم فهد مذكرة إلى رئيس الدولة العراقية وإلى البرلمان العراقي وإلى رؤساء الدول الكبرى والعربية أوضح فيها "أن الحكومة تدعي مناصرة عرب فلسطين ضد الصهيونية لكن هذه المناصرة غير ملموسة لدى الشعب العراقي بل ما هو ملموس عكس ذلك تماماً"[٢٥٨]. وقد حاول فهد في هذه المذكرة وفي سلسلة المقالات التي كتبها عن القضية الفلسطينية فضح طبيعة الصهيونية باعتبارها حركة سياسية عنصرية تهدف إلى تجريد الفلسطينيين من وطنهم، وأنها حركة متشابكة في أهدافها مع الأهداف الاستعمارية ومناهضة لحركات التحرر الوطني وحركة الشعب الفلسطيني. وإزاء نشاط العصبة وحصول تأييد سياسي واسع لها وبروز أشكال مماثلة لها في بلدان أخرى وجدت وزارة الداخلية نفسها مضطرة للموافقة على طلب العصبة في

---

٢٥٧ المصدر السابق نفسه. راجع في هذا الكتاب الإجابات التي قدمها عادل (يعقوب) المصري عن أسئلة الدكتور عبد اللطيف الراوي حول العصبة. وكان عادل المصري قد انتخب سكرتيراً للعصبة. ص ٢٢٧-٢٣٦.

٢٥٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٥.

الحصول على إجازة عمل رسمية بتاريخ ١٦ آذار/مارت ١٩٤٦، كما أجبرت بعد ذلك بوقت قصير على الموافقة على إصدار عصبة مكافحة الصهيونية جريدة سياسية يومية باسم "العصبة"، إذ صدر عددها الأول بتاريخ ٧ نيسان/إبريل ١٩٤٦ [٢٥٩]. أي بعد ستة شهور من تقديم طلب الحصول على إجازة العمل الرسمي، وأصبح مديرها المسؤول محمد حسين أبو العيس، كما أصبح رئيس عصبة مكافحة الصهيونية يوسف هارون زلخة، كما انتخب يعقوب المصري (عادل المصري) سكرتيراً للعصبة. والأشخاص الثلاثة كانوا من كوادر الحزب الشيوعي العراقي. وخلال هذه الفترة توسع نشاط الشيوعيين والديمقراطيين اليهود وغير اليهود الأعضاء في العصبة في فضح الصهيونية وتعميق الإحساس بخطرها على فلسطين. وكان موقف الحزب ينسجم تماماً مع موقف الأممية الثالثة وأحزابها الشيوعية والعمالية إزاء تحديد طبيعة الصهيونية وأغراضها. وكان للشيوعيين العراقيين والعرب دورهم الإيجابي في تحديد هذه الطبيعة خلال فترة وجود الكومنترن.

- وحصد الحزب الشيوعي العراقي، الذي وقف مساندا الحركة الديمقراطية المناهضة للصهيونية ودافع عن عصبة مكافحة الصهيونية ومدها بالدعم والكوادر النشيطة، نتائج متباينة باتجاهين مختلفين، خاصة بعد أن مارست الشرطة القسوة الشديدة والعنف والأسلحة النارية لقمع مظاهرة ٢٨/حزيران يونيو ١٩٤٦، مما تسبب في استشهاد عضو الحزب الشيوعي العراقي وعضو عصبة مكافحة الصهيونية، شاؤل طويق فيها، وهو مواطن عراقي يهودي، وجرح عدد كبير من المشاركين في تلك المظاهرة، كما سحبت إجازة عمل عصبة مكافحة الصهيونية وأوقفت صحيفتها "العصبة" عن الصدور. ويمكن بلورة تلك النتائج، سواء الإيجابية منها أم السلبية، على النحو الآتي:

- إبراز الموقف السليم للحزب الشيوعي العراقي من القضية الفلسطينية ومن الصهيونية، وبالتالي، استطاع الحزب كسب احترام وتأييد جمهرة واسعة من الناس المهتمين بالسياسة وبالقضايا العربية، كما وضعت الحزب في مواقع متقدمة في نضاله من أجل القضايا العربية الأساسية والتضامن العربي.

---

٢٥٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤.

- كشفت عن الوجه الكالح والعدواني العنصري للصهيونية العالمية وعن الأهداف التي تتوخاها منذ تأسيسها في عام ١٨٩٧ من قبل اليهودي الصهيوني صموئيل هرتسل.
- فضحت طبيعة وسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة إزاء القضايا العربية، وخاصة قضية فلسطين وإهمالها التام مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من خلال مواقفها المناهضة لنشاط العصبة ومنع عقد مهرجاناتها أو تظاهراتها أو غلق صحيفتها الرسمية وإيقاف إصدار كراساتها التثقيفية المناهضة للصهيونية.
- وبلورت في الوقت نفسه الفارق الذي لا يجوز نسيانه بين اليهودية كدين وبين اليهود، باعتبارهم أتباعا لتلك الديانة المعترف بها من جانب الإسلام والمسلمين من جهة، وبين الصهيونية كحركة سياسية شوفينية وعنصرية معادية للشعب الفلسطيني وبقية الشعوب العربية ومتحالفة مع الاستعمار العالمي.

وتمكن الحزب من كسب عدد كبير من اليهود والعرب وغير العرب من المواطنين العراقيين إلى جانب هذه الحركة وزجهم في النضال الديمقراطي، إضافة إلى كسب مجموعات جيدة منهم إلى جانب الحزب الشيوعي العراقي وفي صفوفه.

وجنى الحزب في الوقت نفسه كره ونقمة الحركة الصهيونية العالمية التي كانت تتابع الحركات المعادية لها، وخاصة تلك النشاطات التي كان يساهم بها اليهود انتصاراً لقضية العرب العادلة في فلسطين، وانتصاراً لهم كمواطنين عراقيين يعيشون في العراق، إضافة إلى كره الاستعمار البريطاني وممثليه في العراق، وكره الحكومة العراقية التي كانت تدعي دفاعها عن فلسطين، في وقت كانت الدلائل تشير إلى وجود تواطؤ ضد الشعب الفلسطيني. ولا شك في أن التاريخ سيميط اللثام عن الكثير من المعلومات والوثائق التي تؤكد أكثر فأكثر مثل هذا الاتهام لا بالنسبة للعراق فحسب، بل وبالنسبة للكثير من حكام الدول العربية حينذاك.

ففي الوقت الذي شغلت القضية الفلسطينية القوى السياسية العراقية والمثقفين العراقيين في الفترة التي أعقبت الاحتلال البريطاني للعراق وإعطاء وعد بلفور للمؤتمر

اليهودي الدولي بإقامة وطن لليهود في فلسطين وبدء نشاطات القوى الصهيونية في العراق تحت مظلة سلطات الاحتلال البريطانية حتى في الفترة التي أعقبت إنهاء الانتداب على العراق ودخوله عصبة الأمم المتحدة وتسلم السلطات العراقية مسؤولية ممارسة القيادة مباشرة في البلاد حتى صدور قرارا التقسيم وما بعده، في هذه الفترة بالذات كانت للحكومات العراقية المتعاقبة مواقف غير مشرفة إزاء القضية الفلسطينية وإزاء المناضلين في سبيل القضية الفلسطينية. إذ أن هؤلاء جميعاً قد عانوا بأشكال مختلفة من اضطهاد الحكومة لهم، في وقت تمتعت القوى الصهيونية بالاحتضان والتأييد أو السكوت على نشاطها أو دعم ما كانت تسعى إليه. يفترض ابتداءً أن نميز بشأن يهود العراق بين مجموعتين من الناس:

١، مجموعة المواطنات والمواطنين اليهود التي تشكل الغالبية العظمى من يهود العراق ممن تميزوا بالمواطنة الصالحة والطبيعية وعاشوا كما تعيش بقية العائلات العراقية وفق الطبقة أو الفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها. وتميزت هذه الغالبية العظمى بالإخلاص للعراق، باعتباره وطنهم، تماماً كإخلاص بقية المواطنات والمواطنين العراقيين من مختلف القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية الوطنية. شاركت جماعات منهم في العمل السياسي، وابتعدت أخرى عنه تماماً، وبعضهم نشط في المجالات الفنية والأدبية والعلمية، وبعضهم الأخر عمل في المنظمات غير الحكومية ..الخ.

٢. مجموعة أخرى من اليهود العراقيين تخلوا عن وطنهم العراق وارتبطوا بوطنهم "القديم الجديد" إسرائيل وفق الرؤية الصهيونية عموماً، لم تشكل هذه المجموعة الصهيونية سوى قلة قليلة جداً من يهود العراق، ومن شارك منهم في النشاط ألتجسسي كان محدوداً جداً، وكذا الحال بالنسبة للمشاركين في العمليات التخريبية المسلحة التي رافقت الحياة العراقية في عامي ١٩٥٠/١٩٥١ ولفترة قصيرة جداً وعمليات قليلة جداً.

لا يجوز الادعاء بأن جميع المدارس اليهودية التي تأسست في العراق هي من صنع الصهيونية العالمية، كما لا يجوز الادعاء بأنها كانت كلها ذات خلية فكرية عنصرية أو

صهيونية مناهضة للعراق والعرب ...الخ. ففي هذا الحكم تجاوزاً على الحقيقة وعلى المواطنة اليهودية العراقية. ولكن لا يمكن أيضاَ إبعاد النشاط الصهيوني عن بعض المدارس أو عن بعض المدرسين والمعلمين فيها أو عن تأثيرات معينة عليهم. لقد تخرج من المدارس اليهودية في العراق الآلاف من الطالبات والطلاب، وأغلبهم كانوا من المواطنات والمواطنين الذين خدموا العراق كبقية بنات وأبناء الشعب العراقي. ولكن، هل كان بينهم أو من أصبح فيما بعد صهيونياً فكراً وممارسة؟ حصل هذا بالفعل، ولكن لا يجوز التعميم بأي حال من الأحوال كما فعلت بعض الكتب التي صدرت في العراق. ومنها كتاب مدير الأمن العامة في عهد صدام حسين، الدكتور فاضل البراك، في كتابه الموسوم "المدارس اليهودية والإيرانية في العراق" الذي أتينا على ذكره في هذا الكتاب.

إن التحقيقات التي أجريت في العراق كشفت عن وجود تنظيمين أساسيين في العراق، أحدها ارتبط بجهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) لأغراض التجسس وجمع المعلومات وتحليلها بهدف التأثير من أجل تأمين وسائل الدعاية الضرورية لترحيل اليهود عن العراق، وارتبط الثاني بالحركة الصهيونية الدولية وبالموساد في آن واحد وكان متخصصاً بتوفير الأسلحة والمعدات الضرورية لإشاعة الرعب في صفوف اليهود من أجل التعجيل برحيلهم عن العراق. وإذا كان الجهاز الأول قد ضم إليه ٢٤ شخصاً، فأن الجهاز الثاني قد ضم إليه ٢٣ شخصاً لا غير، وتم توجيه التهم إلى ثلاثة أشخاص بتهمة إلقاء القنابل.[٢٦٠]

كتب عبد الجبار فهمي، مدير شرطة بغداد حينذاك، في كتابه الموسوم "سموم الأفعى الصهيوني الذي نشر فيه تفاصيل إلقاء القبض على جماعة التجسس والتنظيم شبه العسكري (شورا) ووقائع المحاكمات والأحكام الصادرة بحقهم، ما يلي: "وقد بلغ مجموع ما ضبط:– ٥٠٠ قنبلة يدوية مختلفة و٣٠٠٠ قطعة من الأسلحة الخفيفة من رشاشات ومسدسات و٢٥٠٠٠ إطلاقة من عتاد الرشاشات ومواد أخرى تستعمل للأجهزة الحربية

٢٦٠ فهمي، عبد الجبار. سموم الأفعى الصهيوني. مطبعة الجامعة. بغداد. ١٩٥٢م. ص ٥١

الخفيفة (صواعق وقنابل وقداحات وشواجير)"[٢٦١]. وقد أصدرت المحكمة أحكاماً مختلفة على المتهمين، بضمنها بعض أحكام الإعدام والحبس المؤبد وأحكاماً أخرى، كما برأت ساحة آخرين.

فإلى ماذا كانت تسعى جماعة التجسس لصالح الموساد والقوى الصهيونية الدولية في العراق؟ إن المعلومات المتوفرة تشير إلى أنها كانت تهدف إلى تحقيق ما يلي من الأهداف:

- الترويج للفكرة الصهيونية وتهيئة أذهان اليهود لتبنيها والعمل من أجلها من خلال إرسال الجماعات التبشيرية على شكل معلمين ومحاضرين وسائحين وسياسيين، وفيما بعد على شكل سياح وأطباء وموظفين عاملين في السلك الدبلوماسي أو في إطار مهمات الوجود البريطاني في العراق.
- تشكيل بعض النوادي الثقافية لنشر هذه الأفكار وتهيئة الأذهان حول قيام دولة إسرائيل في المستقبل، والدفع باتجاه الهجرة إلى فلسطين. ويمكن التدليل المكثف على هذا الواقع بالكلمة التي ألقاها عضو مجلس الأعيان العراقي عزرا مناحيم دانيال حول تغلغل الوكالات الصهيونية للعراق ودور الحكومة في ذلك يقول: "... في أواسط سنة ١٩٢٥ ميلادية أي بعد تشكيل الحكومة بقليل حضر إلى العراق مندوب من قبل الجمعية الصهيونية في فلسطين لغرض تأسيس وكالة صهيونية ونادي ومدرسة في هذا البلد لترويج مبادئ الصهيونية لدى الجيل الناشئ وبث الدعاية للهجرة إلى فلسطين هال هذا الأمر الطائفة الإسرائيلية فاجتمع وجوهها وتباحثوا فيما يؤول إليه الأمر من إنشاء هذه الفكرة من النتائج الوخيمة وقرروا واعتمدوا وفداً لدى المراجع ذات الشأن لأجل منع هذه وراجع الوفد دائرة السامي البريطاني بالنظر لما كان معروضاً أن إشارة خفيفة من هذا الجانب من العطف على هذه الدولة الفتية التي لم تلبث أن شكلها وأن سكانها العرب واليهود عاشوا متحابين مطمئنين الواحد من الثاني في عصور عديدة تتجاوز الألفين سنة ولكن فضلاً عن أنه لم تثمر هذه الجهود بأي نتيجة رأينا مندهشين أن الحكومة العراقية ذاتها تبنت هذا

---

٢٦١ المصدر السابق نفسه. ص ٥٠.

المشروع مشروع غرس نواة الصهيونية في العراق بجوازها تأسيس وكالة صهيونية ونادي ومدرسة بإجازة من المعارف ذاتها بدأت هذه المؤسسات تبث الدعاية لترويج وتحبيذ الصهيونية في العراق وتشجيع الهجرة إلى فلسطين تحت رعاية الحكومة وحمايتها. إن المعتمد الذي عينته الوكالة الصهيونية في فلسطين للعراق كان معترفاً به رسمياً وكانت دائرة السفر والجنسية لا تعطي جواز سفر إلى فلسطين إلا أن يصادق على هذا الجواز المعتمد المذكور بالوقت ذاته اتخذت الحكومة العراقية تدابير معاكسة في نشر الدعاية ضد الصهيونية في المدارس الرسمية وفي وحدات الجيش وفي المطبوعات وعندما قامت المظاهرات (ضد السر ألفريد موند) عند قدومه للعراق في ١٩٢٨ باعتباره أحد أقطاب الصهيونية لم تفكر بإلغاء إجازة المدرسة الصهيونية الممنوحة من قبلها بل استثمرت هذه المدرسة والمؤسسات الأخرى في أعمالها ولم تقدم الحكومة على إلغائها إلا بعد أن قامت الطائفة الإسرائيلية باحتجاج شديد لدى أولياء الأمر على هذه الأعمال ذات الوجهين وكان ذلك في عام ١٩٣٤، أي بعد أثني عشر سنة من تأسيس هذه التشكيلات ويشهد على ذلك من كان في مسؤولية الحكم في ذلك التاريخ"[٢٦٢]. ونسى العين أن يقول بأن التكريم الذي حظي به السر الفريد موند هو قيام الشرطة بضرب المظاهرة التي تفجرت ضد وجود السر ألفريد موند في بغداد واعتقال وسجن وفصل الطلبة المتظاهرين ومعاقبة بعضهم بالجلد، كما طالب به الممثل البريطاني في وزارة المعارف العراقية حينذاك.[٢٦٣]

---

٢٦٢ كورية، يعقوب يوسف. يهود العراق تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم. الأهلية. عمان–الأردن. ١٩٩٨. ص ١٢٤/١٢٥. المقطع مأخوذ بدوره من كتاب الدكتور عدنان الباچچي الموسوم "مزاحم الباچچي سيرة وذكريات". ص ١٢٤.

٢٦٣ طرد طرداً مؤبداً من كلية الحقوق كل من: حسين جميل وعبد القادر إسماعيل. ومن دار المعلمين مزاحم ماهر، سعيد عباس، صالح عبد الوهاب، هبد الوهاب الخطيب، عبد الحميد الخالدي، عبد الرزاق قاسم، محمود الحمود، حسن مرهون، عزيز علي، إسماعيل علي، عبد الحافظ إبراهيم. ومن الثانوية المركزية: سعيد عبد الإله، أحمد قاسم راجي، أدهم مشتاق، عزيز شريف، عبد اللطيف محي الدين.

- العمل من أجل خلق مبررات هجرة اختيارية أو حتى قسرية تفرضها الحكومة العراقية على اليهود، سواء عبر تنظيم الاعتداءات عليهم أو إنزال المظالم بهم والتمييز ضدهم أياً كان ثمن ذلك.
- توفير جماعات من الشباب المستعد للقيام بأعمال إرهابية ضد اليهود باسم العرب للتدليل على عنصرية العرب وعدوانيتهم إزاء اليهود، وبالتالي تأكيد صعوبة عيش اليهود مع العرب في العراق.

إن هجرة اليهود إلى فلسطين ستؤدي بالضرورة إلى منافسة اليهود للعرب على الأرض والسوق والأعمال التجارية وغيرها، خاصة وأن المنظمات اليهودية الدولية كانت توفر لليهود ظروفاً أفضل لاستمرارهم في أداء مثل هذا العمل، مما ساهم عملياً في تشديد التوتر بين العرب واليهود لصالح أهداف الصهيونية العالمية.

وإذا ما بدأنا بمتابعة موقف الحكام في العراق من الصهيونية العالمية ومن الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية العقد الخامس وبداية العقد السادس بعيداً عن الدعاية والتهريج الإعلامي الحكومي لوصلنا إلى جملة من الوقائع المهمة:

** كتب فيصل بن الحسين في عام ١٩١٩، أي قبل أن يصبح ملكاً على العراق، إلى أحد قادة الصهاينة يقول: "نحن العرب، وعلى الأخص المثقفين منا، ننظر إلى الحركة الصهيونية بعطف عميق ... ولسوف نرحب بقدوم اليهود إلى فلسطين ونقول لهم أهلاً وسهلاً"[٢٦٤]. في حين كان فيصل بن الحسين بن علي حينذاك مطلعاً على التصريح الذي

وكان بين من ألقي القبض عليهم: أكرم زينل، أدهم مشتاق، عبد القادر إسماعيل وحسين الرحال. راجع في هذا الصدد: الفكر الجديد. العدد ١٧٨في شباط/فبراير ١٩٧٨. بغداد. ص ٦. ورفع الطلبة المفصولون مذكرة احتجاجية إلى رئيس مجلس الوزراء العراقي طالبين فيها إعادة النظر بقرار فصلهم. وقد وقعها كل من حسين جميل وعبد القادر إسماعيل. نفس المصدر. ص ٧.

٢٦٤ الصافي، عبد الرزاق. كفاحنا ضد الصهيونية. منشورات طريق الشعب ١٢. مطبعة الرواد. بغداد. ١٩٧٧. ص ٥.

أدلى به مؤسس الحركة الصهيونية العالمية تيودور هرتسل والذي قال فيه، معبراً عن قرارات المؤتمر اليهودي الدولي، بأن هدف الصهيونية هو "تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين"[٢٦٥]. وعلينا هنا أن نقارن بين هذا الموقف وموقف السلطان عبد الحميد الثاني، الذي رفض منح هيرتسل وعدا بمساعدة اليهود في إقامة وطن لهم في فلسطين[٢٦٦]، رغم أن السياسات التي مارسها عبد الحميد عملياً من خلال مصادرته الحريات الديمقراطية وممارسة القمع ضد المواطنين إلى أن تجد الحركة الصهيونية مجالا رحباً لحركتها في فلسطين، وأن تحصل على وعد بهذا الصدد من بريطانيا في عام ١٩١٧.

** وفي تلك الفترة أيضاً صرح نوري السعيد بأن الصهيونية "حركة روحانية ليس لها أي مساس أو نصيب من السياسة"[٢٦٧]. وفيما بعد اتخذ نوري السعيد موقفاً آخر من الناحية الشكلية، حينما أعلن بتصريح له لعصبة مكافحة الصهيونية بقوله: إني أرى من واجبكم أن تتصلوا بالجمعيات المماثلة لأهدافكم في أمريكا وبريطانيا وبباقي اليهود في العالم لتوحيد الجهود ولكشف النقاب عن أضرار الصهيونية التي تزعم أنها تمثل اليهود في العالم، إن الحركة الصهيونية حركة سياسية وأن كانت تستغل الدين ولذلك فأن مقاومة الصهيونية لا يعني بأي حال من الأحوال أنه عداء للدين، لأن السياسة شيء والدين شيء آخر..."[٢٦٨]، رغم أنه في الواقع العملي تصرف على وجه آخر وحارب عصبة مكافحة الصهيونية محاربة شرسة وأجهز عليها من خلال تشجيعه على سحب إجازتها وإسكات صوتها ثم مارس السجن والتعذيب والقتل ضد قادتها وأنصارها ومؤيديها.

** استقبال الحكومة العراقية للمواطن البريطاني، الفريد موند، وهو من الشخصيات الصهيونية العالمية والداعية الكبير للحركة الصهيونية، في بغداد وقيام الشرطة بضرب

---

٢٦٥ الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافحة الصهيونية في العراق. مصدر سابق. ص ٤٩.

٢٦٦ المصدر السابق نفسه. ص ٥٠.

٢٦٧ الصافي، عبد الرزاق. كفاحنا ضد الصهيونية. مصدر سابق. ص ٥.

٢٦٨ الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافحة الصهيونية. مصدر سابق. وثائق. ص ١١٢.

المظاهرة الجماهيرية الكبرى التي بدأت ب ٧٠٠ مشارك وانتهت بحوالي ٥٠ ألف متظاهر، حيث وقع العديد من الجرحى واعتقال طلبة آخرين ثم فصل الكثير من طلبة المدارس والمعاهد العالية حينذاك.

** الموافقة على تشكيل العديد من المنظمات والنوادي الصهيونية في بغداد وتحولها إلى مراكز للدعاية الصهيونية بين المواطنين اليهود، رغم الموقف الوطني الذي اتخذه اليهود بعزل هذه الجماعات عن الغالبية العظمى من المواطنين اليهود.

- ** إصدار قانون بإسقاط الجنسية عن كل مواطن يهودي عراقي في ثلاث حالات، وهي:[٢٦٩]

- من يرغب بترك العراق وفق اختياره وإملاء استمارة بذلك.
- الذي يغادر العراق أو يحاول مغادرته بصورة غير شرعية؟

– الذي سبق أن غادر العراق بصورة غير شرعية يعتبر كأنه ترك العراق نهائياً.

ورغم الاعتراضات التي وجهت إلى هذا القانون الذي قدمته وزارة توفيق السويدي من جانب الكثير من النواب، ومنهم مزاحم الباچچي، فأن وزارة الداخلية التي كان على رأسها صالح جبر أصرت على إصدار هذا القانون، وصدر فعلاً. وكان التنسيق بين نوري السعيد وصالح جبر غير منقطع في ضوء الاتجاهات والسياسات التي كانت تقررها بريطانيا حينذاك. وفي جلسة مجلس النواب العراقي برّز مزاحم الباچچي الجوانب السلبية والخطيرة لهذا القانون ولخصها بنقاط جوهرية ثلاث، وهي: ١) أن القانون، وبدلاً من مكافحة الهجرة غير المشروعة وهروب اليهود من العراق، يمنحها الشرعية ويدعمها بقانون إسقاط الجنسية. ب) مدّ جيش العدو بالشباب القادر على حمل السلاح لمواجهة الشعب العربي في فلسطين، خاصة وأن الأكثرية من المهاجرين هم من الشباب. ج) تشجيع عمليات التجاوز على قوانين

٢٦٩ كورية، يعقوب يوسف. يهود العراق تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم. الأهلية للنشر والتوزيع. الأردن. ١٩٨٨. ص ١٧٦/١٧٥. نص القانون رقم (١) لسنة ١٩٥٠. قانون ذيل مرسوم إسقاط الجنسية رقم (٦٢) لسنة ١٩٣٣.

العراق من قبل عصابات التهريب وغيرهم، وهو تعبير عن ضعف الحكومة وعجزها عن اتخاذ إجراءات رادعة بحق المخالفين.[٢٧٠]

** مارست الحكومات العراقية المتعاقبة ابتداءً من عام ١٩٤٧ سياسات ضاغطة بأساليب مختلفة على المواطنين اليهود، وكأنها تريد دفعهم إلى الهروب من العراق. ويمكن ملاحظة هذه الحقيقة من الكلمة التي ألقاها ممثل الأقلية اليهودية في مجلس الأعيان العراقي، العين عزرا مناحيم دانيال، مبررا هروب اليهود بما يلي: "١- فرض قيود إدارية على أبناء الطائفة اليهودية طيلة سنتين قبل الهجرة. ٢- عدم وجود أعمال يعمل بها اليهودي العراقي فالمدارس العالية لا يقبل بها الطالب اليهودي وإذا أراد أن يدرس على حسابه فيمنعوه وأن الوظائف لا تعطى له وأن التجارة كاسدة وغير مسموح له أن يدخل سلك الشرطة والجيش"[٢٧١].

** ونتيجة لتلك السياسات، إضافة إلى الدعايات الصهيونية وعصابات التهريب التي شاركت بها قوى عراقية بمن فيهم بعض المسؤولين في مختلف الأجهزة، ترك العراق عدد كبير من المواطنين اليهود قاصدين إسرائيل أو بلدان أخرى. فوفق أرقام الإحصاء العام لسكان العراق في عام ١٩٤٧ بلغ عدد اليهود ١١٤ ألف نسمة، أو ما يعادل ٧,٠ ٪ من إجمالي سكان العراق البالغ ٤,٥٦٥ ألف نسمة.

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩١٩ – ١٩٤٨ غادر العراق مجموعة من اليهود بلغ عدد أفرادها ٧٩٩٥ شخصاً، وهو أقل بكثير من العراقيين المنتسبين إلى أديان أخرى ممن غادروا العراق خلال نفس الفترة، في حين ارتفع عدد اليهود العراقيين الذين غادروا العراق في الفترة الواقعة بين ١٩٤٩ – ١٩٥٣ فبلغ ١٢٤,٦٣٨ نسمة. ويمكن للجدول التالي توضيح واقع هذه الهجرة.

---

٢٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٥١/١٥٢.

٢٧١ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٣.

جدول يوضح عدد اليهود المهاجرين بمختلف السبل من العراق إلى فلسطين

وإلى إسرائيل خلال الفترة الواقعة بين ١٩١٩–١٩٥٣

السنة	عدد المهاجرين/ نسمة	توزيعهم النسبي إلى الإجمالي ٪
١٩١٩–١٩٢٣	١٧١	٠,١٢
١٩٢٤–١٩٣١	٣٢٩٠	٢,٤٥
١٩٣٢–١٩٣٨	٢٩٢٧	٢,٢١
١٩٣٩–١٩٤٥	١٥٣٢	١,١٥
١٩٤٦–١٩٤٨	٦٥	٠,٠٥
المجموع	٧٩٩٥	٦,٠٣
١٩٤٨	١٥	٠,٠٢
١٩٤٩	١٧٠٨	١,٢٩
١٩٥٠	٣٢٤٥٣	٢٤,٤٧
١٩٥١	٨٩٠٨٨	٦٧,٧٢
١٩٥٢	٩٦١	٠,٧٢
١٩٥٣	٤١٣	٠,٣١
المجموع *	١٢٤٦٣٨	٩٣,٩٧
الإجمالي	١٣٢٦٣٣	١٠٠,٠٠

قارن: الجدول رقم ٨ والجدول رقم ١٣.

Shiblak Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraqi Jews.Al Saqi Books.London. p. 44، p. 111.

* تشير الإحصائيات العراقية إلى أن عدد المهاجرين اليهود بلغ خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٨–١٩٥٨ (١٢٢٩٧٩ نسمة). أما الأرقام الواردة في الجدول في أعلاه بالنسبة إلى الفترة الواقعة بين ١٩٤٨–١٩٥٣ فهي مأخوذة من الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية الواردة عند الباحث عباس شبلاق.

ويستدل من هذا الجدول على أن الهجرة الفعلية قد بدأت منذ عام ١٩٤٩ وتصاعدت بعد صدور قانون إسقاط الجنسية عن المواطنين اليهود ابتداءً من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٢ حيث بلغ عدد المهاجرين خلال هذين العامين فقط ١٢١٥٤١ نسمة أو ما يزيد على ٩١,٦٪ من إجمالي عدد المهاجرين اليهود من العراق إلى فلسطين ومن ثم إسرائيل خلال الفترة الواقعة بين ١٩١٩–١٩٥٣. ويفترض الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من اليهود رفض الهجرة واعتصم في المطار، ولكنهم أجبروا على ترك العراق عنوة. وكان من بين هؤلاء عدد من السجناء السياسيين الشيوعيين الذين حاولوا البقاء دون طائل. وجدير بالإشارة إلى أن نسبة اليهود العراقيين المهاجرين إلى إسرائيل خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٨–١٩٥٨ بلغت ٤٤,٩٪ من إجمالي اليهود المهاجرين من الدول العربية في آسيا وأفريقيا[٢٧٢]. كما يفترض أن نشير إلى أن السكان اليهود في فلسطين في عام ١٩٤٨ بلغ ٤٥٢١٥٨ نسمة فقط، في حين كان تعداد سكان العرب فيها يبلغ ثلاثة أضعاف هذا العدد أولاً، وأن عدد اليهود العراقيين الذين هاجروا أو هجروا قسراً إلى إسرائيل خلال الفترة ١٩٤٨–١٩٥٣ يعادل ٢٧،٥٦٪ من إجمالي سكان إسرائيل اليهود في عام ١٩٤٨، دع عنك بقية يهود بلدان العالم العربي وبقية بلدان العالم الإسلامي، وخاصة تركيا، حيث بلغ عدد اليهود الذين هاجروا منها إلى إسرائيل في الفترة الواقعة بين ١٩٤٨–١٩٥٨ حوالي ٢٥١١٩٠ نسمة. ومن يتبين الدور الذي لعبته الحكومات العربية والحكومات الإسلامية في تعظيم حجم السكان اليهود في إسرائيل وفي الضغط على السكان العرب لإزاحتهم وأخذ مواقعهم وشراء الأراضي والمساكن منهم.

---

272 Shiblak، Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraqi Jews.Al Saqi Books.London. p. 99.

قارن..

من هنا يتبين بأن المتوفر من المعلومات والوثـائق الرسميـة كافيـة بحـد ذاتهـا للطعـن بتلك المواقف المتخاذلة والمساومة التي اتخذتها الحكومة العراقية، ومعها غالبيـة حكومـات الدول العربية والتي جاءت على حساب حق الشعب العربي في فلسطين.

دأب فهد على فضح سياسات الحكومة العراقية إزاء الشعب الفلسطيني من جهـة، وإزاء الصهيونية من جهة أخرى، مسـتخدماً صـحافة الحـزب وصـحافة وأدبيـات عصـبة مكافحـة الصهيونية وأينما تسنى له نشر مقالاته في هذا الصدد أو عبر المذكرات التي كـان يوجههـا إلى رئيس الحكومة العراقية ويعممها لإحراج مواقف الحكومة العراقيـة عربيـاً ودوليـاً . ففـي المذكرة التي وجهها فهـد، باعتبـاره سـكرتيراً عامـاً للحـزب الشـيوعي العراقـي، في أعقـاب الحرب العالمية الثانية، والتي أشرنا إليها سابقاً، كتب يقول:

"موقف الحكومة تجاه الصهيونية: تدعي الحكومة القائمة أنهـا تناصـر عـرب فلسـطين ضد الصهيونية لكن الشعب العراقي لا يلمـس هـذه المناصـرة واختباراتـه اليوميـة تـبرهن على ان الحكومة العراقية تمنـع الشـعب العراقـي مـن مناصـرة عـرب فلسـطين، تمنعـه مـن مكافحة الصهيونية. وبهذا تسهل على الصهاينة وعلى القوى الرجعية –الاستعمار وغيره – السير بخططهم .. أن الحكومة منعت وتمنـع الشـعب العراقـي مـن إقامـة اجتمـاع في سـبيل فلسـطين، إنهـا منعـت عصـبة مكافحـة الصـهيونية مـن إقامـة اجتمـاع في يـوم وعـد بلفـور الأسود، إنها احتلت نقابات العمال في ذلك اليـوم لكـي لا يجتمـع العمـال فيهـا، إنهـا منعـت المظاهرات في سبيل فلسطين، لكنها سمحت للأوباش بالاعتداء على اليهود وسـكب المـواد المحرقة عليهم وهم يمشـون في الشـوارع. وبـدلاً مـن أن تعاقـب الأوبـاش المعتـدين حمـتهم وأقامت شرطتها الدعوى على المشتكين لأنهم ادعوا أن الأوبـاش رمـوهم بمحلـول التيـزاب بينما كان ما رموهم به هو "محلول الزرنيخ" واتهمت المشتكين بأنهم عكروا صفو الأمن ، ... هذا منطق أناس يدعون أنهم يناصرون عرب فلسطين.

أن الحكومة العراقية تحاول أن تخفي المسؤولين الحقيقيين عن نكبـة شـعبنا العربـي في فلسـطين، تريـد أن تسـتر الاسـتعمار البريطـاني المسـؤول الأول، أن تخفـي الصـهيونية،

باعتبارها تمثل مصالح الشركات اليهودية الكبرى في بريطانيا وأمريكا فتظهر اليهود العرب الذين لا صلة تربطهم بالصهيونية الاستعمارية والذين عشنا وإياهم أجيالاً عديدة دون أي تصادم بيننا كأنهم المسؤولون فتوجه النقمة ضدهم. إن الشعب العراقي يريد من الحكومة القائمة أن تقلل من ادعاءاتها حول مساعدة فلسطين وأن تسمح له بأن يكافح الصهيونية في البلاد العربية نفسها وأن يمنعها من تثبيت أقدامها فيها"[٢٧٣].

- لم يكن الكره الذي توجه من جانب الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية والحكومة العراقية اعتيادياً وعاماً إزاء الحزب الشيوعي العراقي وقائده فهد، بل كان ملموساً وموجهاً لشن حرب دامية ضد الحزب من أجل تصفيته واعتقال قادة الحزب وعصبة مكافحة الصهيونية انتقاما منه بسبب النشاطات الواسعة الفكرية منها والسياسية ضد الاستعمار والصهيونية وفضح الحكومة في مواقفها إزاء القضية الفلسطينية وإزاء الصهيونية. إذ ركز فهد، وهو على رأس الحزب الشيوعي العراقي في نضاله من أجل القضية الفلسطينية، على شعارات أساسية واضحة جداً كانت مرفوضة من قبل تلك الدول والأطراف، وهي:
- منح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ورفع الحماية البريطانية عنه.
- إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
- التضامن مع الشعب الفلسطيني لمواجهة المؤامرات التي تستهدف وطنه، وفضح أهداف العنصرية والعدوانية في الحركة الصهيونية.
- تعبئة الرأي العام العراقي والعربي إلى جانب الشعب الفلسطيني من خلال النشاط الفكري والسياسي.

---

٢٧٣ فهد. كتابات فهد. مصدر سابق. ص ٣٢٠/٣٢١.

- محاولة كسب المزيد من اليهود إلى جانب الحركات المعادية للصهيونية في سائر أرجاء العالم العربي.

فضح طبيعة الحركة الصهيونية وأهدافها في فلسطين والمنطقة العربية وتحالفاتها الدولية المناهضة لحركات التحرر والمرتبطة عضوياً بالرأسمال المالي العالمي وأهدافهما المشتركة.

لقد كانت عصبة مكافحة الصهيونية ونشاطها وفعاليتها الواسعة شوكة في عين حكام العراقي، مما دفع إلى التفتيش عن الحجج، مهما كانت واهية، لسحب إجازتها وإيقاف نشرها العلني وزج القائمين عليها والنشطين منهم في السجون. ورغم فشل أكثر من محاولة للحكم على قياديي الحركة من خلال المحاكم العراقية التي تمتعت في فترات معينة ببعض الحرية بسبب وجود ديمقراطيين نزيهين على رأس البعض من تلك المحاكم، لجأت الحكومة إلى إصدار قرار وزاري بحلها، متجاوزة الدستور والقوانين العراقية. ثم قدمت قياديي العصبة إلى المحاكمة، بعد ربط قضيتهم بقضية الحزب الشيوعي العراقي ونشاطه السياسي ودور رفاقه في قيادة ونشاط العصبة.

كان الحزب الشيوعي العراقي، وكذلك فهد، مقتنعين بأن موقف الاتحاد السوفييتي سيكون إلى جانب الشعب الفلسطيني بسبب عدالة قضيته والعداء المستحكم بين الشيوعية والصهيونية بسبب طبيعتهما المتقاطعة تماماً، وبسبب معرفة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي بأساليب ومناورات الإمبريالية والصهيونية، وهو الموقف الذي تجلى في مؤتمرات الأممية الشيوعية منذ تأسيسها وأحاديث لينين عنها. ولهذا لم يكن هناك أي تناقض بين موقف الحزب وموقف الأممية الشيوعية وأحزابها المختلفة. لذلك فوجئ الحزب وفهد بموقف السوفييت في مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، ولم يجدا تبريراً له.

لقد كتب فهد العديد من المقالات التي يفضح بها طبيعة الصهيونية العالمية مستلهماً فكر الأممية الشيوعية وقناعاته الذاتية ووعيه العميق بالعلاقة القائمة بين الإمبريالية والصهيونية على الصعيد العالمي، إضافة إلى العلاقات المهمة التي كانت قد نشأت لا بين

الصهيونية وبريطانيا فحسب، بل بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، وكان يرى فيها خطراً أساسياً على حركة التحرر العربية، إذ أن أمريكا تريد أن تجعل منها أداة لها في المنطقة. ويمكن لبعض المقتطفات المهمة في هذا الصدد أن تؤكد موقف فهد الواضح من الصهيونية ورفضه لمحاولات التقسيم التي كانت تسعى إليها الصهيونية العالمية. كتب فهد عن طبيعة الصهيونية في جريدة "العصبة" في عام ١٩٤٦ يقول: "إننا في الحقيقة لا نرى في الفاشية والصهيونية سوى توأمين لبغي واحد، هي العنصرية محظية الاستعمار. إن الفاشية والصهيونية تنهجان خطين منحرفين يلتقي طرفاهما وتتشابه أهدافهما، وكل منهما نصبت نفسها منقذة وحامية لعنصرها، فالأولى بذرت الكره العنصري ونشرت الخوف والفوضى في أنحاء المعمورة وورطت شعوبها وأولعت بهم نار حرب عالمية لم تتخلص أمة من شرورها. والثانية الصهيونية بذرت الكره العنصري ونشرت الخوف والفتن والإرهاب في البلاد العربية وغررت بمئات الألوف من أبناء قومها وجاءت تحرقهم على مذبح أطماعها وأطماع أسيادها المستعمرون الإنكليز والأمريكان، فتشعل بهم نيران الاضطرابات في البلاد العربية. وقد كان من أعمالها أن حولت فلسطيننا إلى جحيم لا ينطفئ سعيره ولا تجف فيه الدموع والدماء وتهددت الأقطار العربية بأخطارها وبأخطار القضاء على كيانها القومي جراء بقاء وتثبيت النفوذ الاستعماري فيها وجراء المشاكل العنصرية التي تحاول إثارتها"[٢٧٤].

وبصدد المصالح المشتركة والعلاقة التحالفية بين الصهيونية والإمبريالية الأمريكية كتب فهد يقول: "إن المصالح الأمريكية الناشئة في البلاد العربية ورؤوس أموالها المستثمرة بالاشتراك مع الرأسمال الصهيوني في فلسطين، ووعد الصهاينة بتوظيف رؤوس أموال أمريكية كبيرة جداً وتطلع أمريكا لاستخلاف الإمبريالزم البريطاني في فلسطين واتخاذها قاعدة لحماية مصالحها في البلاد العربية، كل هذه حملت الولايات المتحدة على استخدام نفوذها كاحتياطي للصهيونية"[٢٧٥].

---

٢٧٤ الصافي، عبد الرزاق. كفاحنا ضد الصهيونية. مصدر سابق. ص ٢٩.

٢٧٥ المصدر السابق نفسه. ص ٣١/٣٠.

ولم ينس فهد، وهو يسجل وثيقة الميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي أن يثبت مسالتين مهمتين بشأن القضية الفلسطينية والطبيعة العدوانية للصهيونية، حين أشار فيه إلى:

" ١٣- (أ) نناضل في سبيل التقارب والتعاون السياسي بين الشعوب العربية، بين أحزابها وجماعاتها السياسية الديمقراطية من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين والأقطار العربية المستعمرة والمحمية، ومن أجل استكمال استقلال العراق وسوريا ولبنان ومصر، ضد الصهيونية وضد الدول المستعمرة مباشرة أو عن طريق المعاهدات والانتداب والحماية للبلاد العربية، وضد محاولات اعتداءات استعمارية جديدة وضد تثبيت النفوذ الأجنبي بأي شكل كان في البلاد العربية.

١٥- نناضل في سبيل التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية من أجل المحافظة على ثروات بلادنا واستخدامها ...، وضد الهجوم الصهيوني الاقتصادي"[٢٧٦].

إذن كان موقف الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد حتى صدور قرار تقسيم فلسطين واضحاً لا غبار عليه بأي حال من الأحوال، بل يمكن القول بأنه كان من أنشط القوى السياسية العراقية الواعية التي وقفت إلى جانب الشعب العراقي. وفي عام ١٩٤٧ صدر قرار مجلس الأمن الدولي بالموافقة على تقسيم فلسطين بين العرب واليهود بحجة أن العيش المشترك بين اليهود والعرب لم يعد ممكناً وأن لليهود حق في العيش في دولة مستقلة في قسم من الأراضي الفلسطينية، أي الموافقة على إقامة دولتين على أرض فلسطين. ولم يكن القرار ذاته غير عادل وجائر فحسب، بل وكان غير عادل في تقسيم مساحة الأرض بين الأكثرية العربية والأقلية اليهودية لصالح الأقلية. إذ بلغت حصة اليهود، وهم أقلية، ٥٦,٥٪ من أخصب الأراضي الفلسطينية، في حين كانت حصة عرب فلسطين ٤٣,٥٪، وهم الغالبية العظمى من سكان فلسطين[٢٧٧]. وكان الاتحاد السوفييتي من الدول الدائمة

---

٢٧٦ فهد. كتابات فهد. مصدر سابق. الميثاق الوطني. ص ١٣٦/١٣٧.

٢٧٧ بطاطو، حنا د. العراق. الحزب الشيوعي العراقي. الكتاب الثاني. مصدر سابق. ص ٢٥٥.

العضوية التي وافقت على هذا القرار الجائر. وسبب هذا الموقف إشكالاً وارتباكاً عند الشيوعيين العراقيين وعند بقية الشيوعيين في العالم العربي. وكان الإشكال أكبر عند الشيوعيين اليهود في العراق الذين وقفوا بحزم ضد إقامة دولة عبرية على أرض فلسطين وساندوا قيام دولة واحدة على هذه الأرض. ويشير حنا بطاطو إلى أن الشيوعيين اليهود كانوا قبل صدور هذا القرار قد وجهوا التماساً إلى يوسف ستالين يرجونه فيه الوقوف بوجه محاولات تقسيم فلسطين، حيث ورد في البيان المؤرخ في ٢٩ أيار/مايس ١٩٤٦، أي قبل منع العصبة من مزاولة أعمالها، جاء فيه:

"إننا نتضرع إليكم، أيها الرفيق ستالين، أن تؤيدوا قضية فلسطين عندما تطرح أمام الأمم المتحدة... لا التباس في حق شعب فلسطين العربي بالاستقلال، وقضيتهم لا علاقة لها بمأزق اليهود المُقتلعين . إننا واثقون من أن حكومتكم، التي تعتمد مبادئها وسياستها الخارجية على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، ستقف إلى جانب العرب في محنتهم"[٢٧٨].

لم يغير الشيوعيون العراقيون موقفهم من القضية الفلسطينية بمجرد صدور قرار التقسيم وموافقة الاتحاد السوفييتي عليه. وكان فهد أول من استقبل هذا الموقف بالاستغراب. وعلى هذا الموقف توجد الكثير من الأدلة الواضحة. كتب زكي خيري يقول: "كان الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه يثقف أعضاءه وجماهيره ضد الوطن القومي لليهود وضد الصهيونية التي نمت وترعرعت تحت رعاية الإمبريالية. وكان تثقيفه هذا يسترشد بالماركسية اللينينية التي كانت تدين الصهيونية باعتبارها حركة انشقاقية تعزل العمال اليهود عن سائر العمال الذين يتعايشون معهم في بلدانهم وتضعهم تحت هيمنة رأسمالييهم. وكان استيطان اليهود في فلسطين يعني في الوقت ذاته اغتصاب الأرض من أصحابها الشرعيين الذين عمروها بدمائهم وعرقهم طوال أربعة عشر قرناً ولم يهجروا أراضيهم في فلسطين إلا بالإكراه. فبعد كل ذلك كيف يقدم الاتحاد السوفييتي على اعتبار

---

٢٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٦.

المستوطنين اليهود من مختلف الأمم شعباً له الحق في تقرير المصير بما فيه إقامة دولة منفصلة على أرض الشعب الفلسطيني العربي المغتصبة بقوة السلاح البريطاني والانتداب البريطاني؟! حتى فهد لم يجد جواباً لهذا التساؤل! وقد جاءني على انفراد وسرني دهشته من ذلك قائلاً: – لا أدري كيف اعترف الاتحاد السوفييتي بدولة اليهود! وفيما بعد كتب فهد رسالة للحزب صرح فيها بصورة قاطعة أن المستوطنين اليهود جماعة من الناس لهم حقوق معينة باعتبارهم أقلية وليسوا شعباً يستحق تقرير المصير وإقامة دولة بأي حال من الأحوال. وقد جاءت هذه الرسالة بعد أن غير الحزب موقفه بما يتوافق مع رأي الاتحاد السوفييتي وصدرت خارج السجن وثائق حزبية تبرر الموقف السوفييتي تبريراً إيديولوجياً"[٢٧٩].

وجاء في الرسالة التي كتبها فهد من سجنه في الكوت ووجهها إلى قيادة التنظيم خارج السجن، حول قرار التقسيم ما يلي:

"أما عن قضية فلسطين فلم نتوصل إلى أكثر مما توصلتم إليه عدا شيء واحد هو ذكركم لقومية يهودية في فلسطين فهذا ربما كان غير صحيح فكل ما في الأمر أن الاتحاد ربما قال بوجوب الأخذ بنظر الاعتبار بضعة مئات الألوف من اليهود الذين سبق وأصبحوا من سكان فلسطين فهذا لا يعني أنهم قومية، فهذا لا يعني عدم الاهتمام بهم ومع هذا فليست هذه النقطة جوهرية بالموضوع. فموقف الاتحاد جاء نتيجة محتمة للأوضاع والمؤامرات والمشاريع الاستعمارية المنوي تحقيقها في البلاد العربية وفي العالم، فالمهم في الموضوع هو وجوب إلغاء الانتداب وجلاء الجيوش الأجنبية عن فلسطين وتشكيل دولة ديمقراطية مستقلة حل صحيح للقضية ومن واجبنا أن نعمل لهذا حتى الأخير ولكن إذا لا يمكن ذلك بسبب مواقف رجال الحكومات العربية ومؤامراتهم مع الجهات الاستعمارية فهذا لا يعني أننا نفضل حلا آخر على الحل الصحيح ونرى من الأوفق أن تتصلوا بإخواننا في سوريا وفلسطين وتستطلعوا رأيهم في تعيين الموقف"[٢٨٠].

---

٢٧٩ خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. مصدر سابق. ص ١٣٧.

٢٨٠ الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافحة الصهيونية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٣٣/٢٣٢.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، أي بعد أيام من صدور قرار التقسيم أصدر الحزب نشرة داخلية موجهة إلى كافة رفاق الحزب جاء فيها بشأن الموضوع ما يلي:

"موقف الاتحاد السوفييتي بخصوص التقسيم وفر للصحف المرتزقة ومأجوري الإمبريالية فرصة لا التشهير بالاتحاد السوفييتي فقط، بل أيضاً بالحركة الشيوعية في البلدان العربية. ولذلك، فأنه يجب على الحزب الشيوعي تحديد موقفه من القضية الفلسطينية حسب الخطو التي انتمى إليها والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

One) إن الحركة الصهيونية حركة عنصرية دينية رجعية، ومزيفة بالنسبة إلى الجماهير اليهودية.

Two) إن الهجرة اليهودية... لا تحل مشكلات اليهود المقتلعين من أوروبا، بل هي غزو منظم تديره الوكالة اليهودية... واستمرارها بشكلها الحالي... يهدد السكان الأصليين في حياتهم وحريتهم،

Three) إن تقسيم فلسطين عبارة عن مشروع إمبريالي قديم... يستند إلى استحالة مفترضة للتفاهم بين اليهود والعرب... .

Four) إن شكل حكومة فلسطين لا يمكنه أن يتحدد إلا من قبل الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في فلسطين فعلاً، وليس من قبل الأمم المتحدة أو أية منظمة أو دولة أو مجموعة دول أخرى ...

Five) إن التقسيم سيؤدي إلى إخضاع الأكثرية العربية للأقلية الصهيونية في الدول اليهودية المقترحة ....

إن التقسيم وخلق دولة يهودية سيزيد من الخصومات العرقية والدينية وسيؤثر جدياً على آمال السلام في الشرق الأوسط.

لكل هذه الأسباب فإن الحزب الشيوعي يرفض بشكل قاطع خطة التقسيم"[٢٨١].

---

٢٨١ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. مصر سابق. ص ٢٥٧.

ويشير حنا بطاطو أيضاً إلى أن فهد قد وقف ضد الموقف الذي أرسله، كما هو مشاع ومعروف، يوسف إسماعيل حول قرار التقسيم والذي يتجاوز الموضوعية والحقائق التاريخية، وطلب من الرفيق السجين الذي كان يقرأ تلك الرسالة بالتوقف عن الاستمرار بقراءتها، باعتبارها رسالة غير موضوعية وذات اتهامات غير مبررة للأحزاب الشيوعية العربية.[٢٨٢]

إذن الدراسة المتأنية للموقف تسمح لنا بالقول، بأن الحزب الشيوعي لم يكن مجبراً على اتخاذ نفس الموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفييتي كدولة وكحزب إزاء القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي، إذ كان يملك موقفاً صحيحاً وعادلاً إزاء كل القوميات والأقليات القومية والأديان في فلسطين أولاً، ويمتلك، كحزب شيوعي مستقل في بلد مستقل، كل الحق في أن يتخذ الموقف الوطني والقومي الصحيح الذي يمس مصالح شعبه أو الشعوب العربية، ومنها الشعب الفلسطيني، من جهة أخرى. ومن هنا كان إصرار فهد في البقاء على موقف الحزب الصحيح إزاء القضية الفلسطينية وذلك بإقامة دولة ديمقراطية مستقلة يتمتع فيها الجميع بالمساواة. وكان في هذا الموقف واضحاً، كما كان في الوقت نفسه واضحاً عندما أشار إلى ضرورة استطلاع رأي وموقف الحزبين الشقيقين في كل من سوريا وفلسطين من المسألة والتشاور معهما بشأن الموقف. ولكن بعض الكوادر القيادية الشيوعية كان لها موقف آخر من هذه القضية، وخاصة أولئك الذين كانوا خارج الوطن، كما أن هؤلاء قد أثروا بهذا القدر أو ذاك على موقف الداخل، ومنهم زكي خيري، حيث كتب يقول، حول تبرير القبول بقرار التقسيم، ما يلي: "وكان لي شخصياً دور معين في هذا التبرير بعد خروجي من السجن. وكان الجذر الفكري لموقفي هذا هو الاعتقاد بأن كل موقف سياسي يتخذه الاتحاد السوفييتي هو موقف مبدئي وما علينا إلا أن نبحث عن هذا الأساس المبدئي لنفهمه ونـدافع عنه. وإذا لم نجد ما يبرر ذلك صراحة في التعاليم الماركسية اللينينية كان يأتي دور التأويل والتفسير المؤدي إلى التبرير. فكنا نخضع

---

٢٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٩/٢٦٠.

الإيديولوجيا للسياسة بدل العكس. وكان هذا هو نفس الجذر الفكري لأخطاء الحركة الشيوعية العالمية في المدة الأخيرة حيث كان المنظرون يبررون مواقف السياسيين. ولهذا الخلل الفكري علاقة بالاعتقاد بمعصومية القيادة السوفييتية وفي البدء معصومية ستالين وفيما بعد معصومية "القيادة الجماعية" التي لا يمكن أن يأتيها الخطأ. رغم ما جاء في رسالة لينين إلى أنيسه أرماند يقول فيها عن إنجلز زميل ماركس في عمله: أنه لا يعتقد بأن إنجلز كان معصوماً من الخطأ.وفي العديد من المناسبات كان يشير إلى ارتكاب السلطة أخطاء خرقاء وأن تكن أقل خراقة من أخطاء الدول الرأسمالية. ولكننا كنا نمر بهذه الأخطاء مرّ الكرام ولم نمارس النقد لأساتذتنا الأكثر تمرساً وخبرة وعلماً كما ينبغي للتلامذة الشيوعيين أن يفعلوا إزاء أساتذتهم وكما يقتضي الواجب الأممي"[٢٨٣]. لا شك في أن إخضاع السياسة للأيدولوجيا هي الأخرى غير سليمة، إذ من المفروض أن تدرس الحالة على أرض الواقع، ثم يجري اتخاذ الموقف المناسب في ضوء واقع وعدالة القضية ونتائج التحليل الذي نمارسه في ضوء المنهج العلمي.

لم تأت موافقة الحزب على قرار التقسيم في ضوء اتفاق تام، بل صدر نتيجة قناعة بأن لا بد أن يكون للسوفييت مبررات واقعية لمثل هذه الموافقة على قرار التقسيم، وبالتالي يفرض الموقف الأممي الموافقة عليه أيضاً. وبمعنى آخر فرض الواقع نفسه عملياً على الجميع، ولكنه أكد أن قيام دولة لليهود في القسم الذي خصص لليهود وعدم قيام دولة عربية في القسم الذي خصص للعرب سيؤدي إلى ضياع فلسطين كلها، ولهذا فأن القبول بإقامة دولة فلسطينية عربية على أرض فلسطين من ناحية كون القرار لم يعد قابلاً للتغيير مسألة منطقية وضرورة لا غنى عنها، حتى من منطلق ومنطق الرفض لقرار التقسيم. فالنظر إلى موقف الحزب من قرار التقسيم حينذاك يختلف عن النظر إليه في هذا اليوم. فعدم الموافقة على قرار التقسيم من جانب الحكومات العربية، التي لم تكن كلها مخلصة في رفضها لقرار التقسيم والتي لم تكن كلها مستعدة للقتال في سبيل قضية فلسطين أو في

---

٢٨٣ خيري، زكي. صدى السنين .. . مصدر سابق. ص ١٣٧/١٣٨.

سبيل مجابهة القرار فعلياً، والتي كان بعضها متواطئاً حول القضية برمتها، قد أدت كلها إلى حرب غير متكافئة بسبب الإسناد اللامحدود الذي حصلت عليه القوى الصهيونية المحاربة في إسرائيل من قبل الدول الاستعمارية، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة، ولم تحصل على ما يقابله من دعم من الاتحاد السوفييتي ودول الديمقراطيات الشعبية حينذاك. كما لعبت الخيانة والأسلحة الفاسدة وغيرها دورها في تعطيل قدرة الكفاح العربية للوحدات العسكرية التي أرسلت إلى فلسطين، وساعدت على إنهاء الحرب لصالح إسرائيل. وبالتالي، قامت الدولة الإسرائيلية ولم تقم الدولة العربية الفلسطينية. والشعب الفلسطيني يحصد اليوم نتائج تلك السياسات والمواقف. واتخذت السلطات العراقية من موقف الحزب الشيوعي العراقي حجة لشن حملات ظالمة لتصفية الحزب الشيوعي العراقي، واتخذت مبرراً غير مباشر لتنفيذ جريمة الإعدام بحق فهد ورفاقه، كما ساهمت بتأجيج الرأي العام العربي ضد الحزب، بحيث كانت الحملة لوقف عملية تنفيذ الإعدام بحق قادة الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٤٩ ضعيفة حقاً. ولكن هذا الموقف لم يفهم بالصورة الصحيحة ولم يلعب الحزب الشيوعي العراقي دوره المناسب ولم يمنح الفرصة الكافية في حينها لتوضيح موقفه من التقسيم. وفي حمى الصراع حينذاك اتخذ الأمر وكأن الحزب الشيوعي مع التقسيم وبقية القوى السياسية العربية ضد التقسيم. وهو أمر أساء كثيراً لعلاقة الحزب بالقوى القومية التي تلقفت الموقف لتبرير صراعها وكرهها الدائم للشيوعية والشيوعيين حينذاك، خاصة وأن الحركة الشيوعية العالمية كانت قد أيدت قرار التقسيم ووقفت إلى جانبه من منطلق معاناة اليهود في ألمانيا من عمليات الإبادة الجماعية في معتقلات النازية، رغم أن هذا لم يكن مبرراً أيضاً، إذ أن جريمة النازية البشعة ذات الخلفية العنصرية والمعادية لليهودية خصوصاً والسامية بشكل عام والقائمة على إيديولوجية مناهضة لكل الشعوب كانت قد توجهت بحقدها لا ضد اليهود والغجر والسلافيين فحسب، بل وضد الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين والمسيحيين المناوئين للنازية أيضاً. ولا شك في أن موقف الحزب الشيوعي السوفييتي إزاء التقسيم حينذاك لم يكن سليماً، إذ كان في مقدوره

الرفض وعرقلة التقسيم حينذاك. كما أن المبررات التي قدمت حينـذاك لم تكـن موضـوعية ولا مبررة للموافقة على قرارا التقسيم.

كان قرار التقسيم خاطئاً بالأساس، وبالتالي، كانت الموافقة عليه خاطئة أيضـاً. وهـذا يختلف عن مسألة أخرى هي الأمـر الواقـع الـذي وضـع مجلـس الأمـن الـدولي العـالم كلـه أمامه، فقرار تقسيم فلسطين، وليست كل قرارات مجلس الأمن الـدولي صـائبة، كمـا لـيس مطلوبا منا الموافقة على كل ما يصدره مجلس الأمن بغض النظـر عـن مـدى قـدرتنا علـى مواجهته أو إفشال تحقيقه. والدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية عربية ديمقراطية على القسـم الذي خصص للعرب كان يحمل في طياته قبولاً بالأمر الواقع، ولكنه كان لا يعني بالضرورة قبولاً بقرار التقسيم. إذ لو كان قد تم ذلك لكـان الأمـر الآن مختلفـاً. وربمـا لمـا اسـتطاعت إسرائيل التهام أجزاء جديدة من ذلك القسم الذي خصـص للعـرب في الحـروب التاليـة الـتي قامت هناك ونظمتها الصهيونية العالمية وساندتها الإمبرياليـة العالميـة لالتهـام المزيـد مـن فلسطين لصالح إسرائيل. فالواقع على أرض فلسطين يقول أن إسرائيل تسيطر اليوم على ٧٨ ٪ من الأراضي الفلسطينية وفق حدود عام ١٩٤٧ وأن الفلسطينيين لم يبق لهم سـوى ٢٢ ٪ من تلك الأراضي، في قطاع غزة والضفة الغربيـة، كمـا أن إسـرائيل تقـيم الكـثير مـن المستوطنات الصهيونية في قطاع غزة والضفة الغربية وتريد انتزاع المزيد مما تبقى للعـرب في فلسطين عام ١٩٤٧. والفلسطينيون يناضلون اليوم من أجل إقامة دولتهم الوطنية علـى القسم المتبقي من فلسطين، أي على ٢٢٪ من تلك الأراضي، وترفض إسـرائيل ذلـك حتـى الوقـت الحاضـر، رغـم التضـحيات الغاليـة الـتي يقـدمها الشـعب الفلسـطيني في انتفاضـة الحجارة. كان الأمر حينذاك يختلف تماماً عن الواقع الراهن الذي يجد العـرب أنفسـهم فيـه. فبعضهم اليوم اعترف بوجود إسرائيل كدولـة ويقـيم الـبعض الآخـر العلاقـات الدبلوماسـية معها، والبعض الثالث يقيم مع إسـرائيل علاقـات تجاريـة وعلميـة واسـعة نسـبياً، وبعضـهم الآخر يقيم علاقات اقتصادية وثقافية وسياحة مع الدولـة العبريـة الـتي ابتلعـت المزيـد مـن الأراضي الفلسطينية التي ضمنها قرار تقسيم فلسطين لعرب فلسطين حينذاك، والتي تشن

يومياً الحرب ضد الشعب الفلسطيني وتقتل بشتى الأسلحة، بما فيها المحرمة دولياً، المزيد من البشر، كما أنها ما تزال تحتل أجزاءً من الأراضي العربية في كل من لبنان وسوريا كمزارع أبو شبعا والجولان. وتجد إسرائيل التأييد الكامل والدعم الواسع والمتواصل من جانب حليفها الإستراتيجي الدولي، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في كل ما تقوم به من عمليات عسكرية تدميرية وقتل جماعي واغتيالات لقادة الحركة الوطنية الفلسطينية وإزالة دور السكن وتخريب المزارع في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو تلك التي تعتبر بيد السلطة الفلسطينية.

لقد كان موقف عصبة مكافحة الصهيونية ونشاطها ضد الصهيونية صائباً وصادقاً في آن واحد[٢٨٤]. ولم يكن في مقدور العصبة أن تنهض دون تبن ودعم مباشرين من الحزب الشيوعي العراقي، الذي وجد فيها، بوجود أكثرية يهودية عراقية فيها، أداة مهمة لمحاربة الصهاينة في العراق وفي الخارج، كما أنها كانت أداة مهمة للتثقيف ضد الصهيونية وتعزيز التآخي بين المواطنين من مسلمين ويهود ومسيحيين وغيرهم من المواطنين في العراق. واستطاعت العصبة خلال فترة وجيزة القيام بعملية تعبئة واسعة ضد الصهيونية وفضح

٢٨٤ كان الهجوم على العصبة هو البداية الفعلية للهجوم اللاحق على الحركة الوطنية العراقية ومحاولة تصفية الأجواء الديمقراطية التي أنعشتها فترة نهاية الحرب العالمية الثانية والانتصار على الفاشية والنازية والعسكرية اليابانية. ثم طلب الإدعاء العام العراقي تقديم كوادر العصبة إلى المحاكمة بتهم مختلفة بما فيها تهمة التعاون مع الصهيونية العالمية. ولكن المحاكم لم تستطع حقاً إيجاد أي علاقة بين أعضاء العصبة والحركة الصهيونية الدولية، بل كانوا جميعاً من المعادين للصهيونية والداعين إلى قيام دولة فلسطينية موحدة في فلسطين. وبالتالي انبثقت "عبقرية" الحاكم العراقي حينذاك وأكد أن عصبة مكافحة الصهيونية تعني عصبة الكفاح لصالح الصهيونية. وقد أدين هذا التفسير من جانب محامي الدفاع وكثرة من اللغويين العرب، بمن فيهم الأستاذ الدكتور مصطفى جواد، حيث قيل في حينها، هل تعني عصبة مكافحة السل وعصبة مكافحة الجراد وعصبة مكافحة الأمية، عصبة لنشر السل وحماية الجراد ونشر الأمية، كما أشار إلى ذلك عادل المصري في ذكرياته التي أشير إليها سابقاً؟ لقد كان تفسير الحاكم ليس تعسفياً فحسب، بل مغالطة كبرى كان يريد منها إصدار الأحكام على كوادر العصبة بأي ثمن، إذ كانت تعليمات السلطة تقضي بذلك.

مشـاريعها[٢٨٥]. فاجتماعاتهـا التثقيفيـة اليوميـة والأسـبوعية سـاهمت في تلـك الاتجاهـات الوطنية المنشودة، وهذا العمل بالذات هو الذي أغاظ القوى المناهضة وجمهـرة مـن النخبـة الحاكمة العراقيـة حينـذاك. إن الإجـراءات الـتي اتخـذتها الحكومـة العراقيـة بـتهجير اليهـود العراقيين قسراً كان قراراً ظالماً وجائراً ومسانداً لقرار التقسيم من الناحية العملية. لقد دفع عشرات ألوف اليهود بالقوة والقسر إلى ترك وطنهم العراق، كما حصل ذلك في بقية الأقطـار العربية، الذي عاشوا فيه ألاف السنين، تماماً كما فعلت ذلك الحكومة العنصرية في إسرائيل حين طردت عشرات ألوف العرب من وطنهم فلسطين إلى الشتات العربي والدولي. وإذا كـان اليهود قد استوطنوا اليوم في إسـرائيل، فـأن العـرب الـذين هجـروا مـا زالـوا يعـانون مـرارة العيش في المخيمات الفقيرة والبائسة بانتظار العودة إلى وطنهم الذي لا يجوز، بأي عرف ولا يمكن لأي مستبد أو عنصري أن يحرمهم منه، فهو حقهم الطبيعي في العودة وسيحققونه في يوم قادم لا ريب في ذلك.

- وخلال فترة نشاط العصبة نشأت علاقات غير ودية بينها وبين الأحزاب الوطنية الأخرى ألتي أجيز عملها الرسمي حينذاك، وخاصة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب والحزب الوطني الديمقراطي، دع عنك حزب الاستقلال، الذي كانت له علاقات غـير وديـة عمومـاً مع اليهود ومع وجودهم في العراق. وكان السبب وراء تلك العلاقات غير الوديـة يكمـن في النقاط التالية:

---

٢٨٥ خلال فترة وجيزة من عمر عصبة مكافحة الصهيونية أصـدرت ٥١ عـدداً مـن جريـدتها "العصـبة"، وكانت مقالاتها تهتم لا بالقضية الفلسطينية فحسب، بل وبالقضايا الوطنية المختلفة، ومنهـا النضـال ضد الاستعمار ومن أجل الحريات الديمقراطية وضد التخلف والأمية ومن أجـل تحريـر المـرأة، إضـافة إلى فضح الصهيونية وعلاقاتها بالإمبريالية العالمية. وكان للصعبة نـاد ومقـر في كـرادة مـريم، وكانـت تقيم أسبوعياً ندوة خاصة عن القضية الفلسـطينية وكـان الحضـور يصـل إلى عـدة آلاف أحيانـاً غـير قليلة، كما أقامت مسرحاً وساحة لممارسة الرياضة، كما يشـير إلى ذلـك عـادل المصـري، الـذي كـان سكرتيراً للعصبة، في مقابلة له مع د. زهدي الداوودي في براغ بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢.

- التشابك بين النشاط الديمقراطي السياسي العام والنشاط الحزبي للعصبة، إذ أن الأحزاب الأخرى قد اعتبرت العصبة إحدى منظمات الحزب أو إحدى المنظمات التابعة للحزب.
- تبني العصبة لسياسات الحزب الشيوعي العراقي والترويج لها في نشاط العصبة أو قيام أعضاء العصبة وأعضاء حزب التحرر الوطني بالترويج لسياسة وشعارات الحزب في نشاطات وفعاليات بقية الأحزاب، إذ كان ذلك يلقى معارضة شديدة من جانب قادة تلك الأحزاب. وقد تجلى ذلك في المقالات التي نشرت في صحافة الأحزاب الأخرى، ومنها المقالات التي نشرتها الرأي العام التي كان يصدرها الشاعر محمد مهدي الجواهري حينذاك والتي وجهت أصابع الاتهام لحزب التحرر الوطني وعصبة مكافحة الصهيونية بالتخريب والإساءة لاجتماعات ومهرجانات الأحزاب الأخرى. وكتبت المقالات تحت عنوان: أعصبة لمكافحة الصهيونية أم لمكافحة الوطنية؟ أحزب للتحرر أم التخريب؟[٢٨٦].

ويفترض هنا الإشارة إلى أن أغلب اليهود الذين عملوا في العصبة، كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي، وكانوا قبل ذاك أعضاء في وحدة النضال التي حلت نفسها والتحقت بالحزب الشيوعي العراقي، وكانت لهؤلاء علاقات مختلفة مع كوادر وأعضاء الأحزاب الأخرى.

ويشير عادل المصري في هذا المجال إلى أن مناضلي العصبة، وكذلك مناضلي حزب التحرر الوطني وفي ظل المنافسة الحزبية حينذاك ودور الحزب الشيوعي العراقي في كسب قاعدة الأحزاب الأخرى إلى نشاطاته وشعاراته يمكن أن يكونوا قد ارتكبوا أخطاء سياسية في العلاقة مع الأحزاب الأخرى[٢٨٧]، خاصة وأن غالبية أعضاء حزب التحرر كانوا من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي، وكذلك أعضاء العصبة. وكانت كل هذه الأخطاء تجير

---

٢٨٦ الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافحة الصهيونية في العراق. مصدر سابق. ص ١٩٩–٢٠١.

٢٨٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٤/٢٣٥.

على الحزب، وهو أمر لا يخلو من صواب، بسبب أن قادة هذه المنظمة وفراكسيون الحزب العامل فيها وكذلك حزب التحرر كانوا من الشيوعيين، كما كانوا على اتصال وثيق ويومي بالمكتب السياسي وبفهد مباشرة. وكانت تكتيكات العمل اليومي تقرر من جانب الفراكسيون. ويشير عادل المصري في هذا الصدد إلى أن العصبة لم يكن في مقدورها أن تستغني عن دور فهد، إذ كتب يقول: "وكان الرفيق فهد يوجه نشاطاتها وأحياناً يكتب في صحيفتها، ويعمل جاهداً على تنسيق نشاطها مع الحركة الوطنية وأحزابها ومع الحركة العمالية ومع الحركة المعادية للصهيونية عربياً وعالمياً. وللرفيق فهد خبرة في هذا المجال لا يمكن الاستغناء عنها"[٢٨٨].

- لقد كان شعار الجبهة ضاغطاً كبيراً على الحزب، وبالتالي على الشيوعيين العراقيين أينما عملوا، وكان الحزب يسعى إلى فرضه على القوى السياسية الأخرى من خلال العمل في قواعد تلك الأحزاب وإقناعها بالقبول بالشعار وبالضغط على قياداتها للموافقة على تشكيل الجبهة وفق منظور الحزب لها، وهو ما اصطدم بمعارضة القوى السياسية التقدمية والديمقراطية الأخرى في مسألتين، وهما:

- كانت تعتقد بان الحزب يسعى إلى فرض الجبهة التي يريدها على بقية الأحزاب بما فيها قيادته لها، خاصة وأن كراس الجبهة الذي أصدره حسين محمد الشبيبي يصب بهذا المجرى، وهو ما كانت ترفضه الأحزاب الأخرى.

محاولة فرض قيام الجبهة من خلال تشديد ضغط قواعدها عليها، وهو ما كانت تراه مخالفاً لقواعد العمل بين الأحزاب السياسية في التي تعمل في صف المعارضة.

ويمكن القول بأن القوى التقدمية والديمقراطية كانت على حق بالنسبة إلى هاتين المسألتين، إذ لا يجوز الدخول في اجتماعات أحزاب أخرى وفرض شعارات الحزب الأخر على اجتماعاتها مما يقود إلى توترات لا طائل منها وتسيء إلى العلاقات في ما بين قادة تلك الأحزاب. رغم أن من حق كل حزب التثقيف بسياساته وصحافته واجتماعاته الخاصة

---

٢٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٩.

والعامة، فأن الأساليب التي اتبعها الحزب إزاء حلفاء الحـزب الطبيعـيين لم تكـن صـحيحةً. ولكن، كما يبدو لنا، بأن فهد، وهو المسؤول عن تلـك التكتيكـات مباشـرة، لم يجـد أمامـه طريقاً أخر للضغط على الأحزاب الأخرى من أجل إقناعها بالموافقـة علـى تشـكيل الجبهـة التي كان يشعر بضرورة قيامها لتخليص العراق من المحنة التي كان يعيش فيهـا حينـذاك. إلا أن هذا التكتيك لم ينجح وساهم في تعميق الفجوة.

الفصل السابع

الواقع السياسي في العراق بين ١٩٥٠- ١٩٥٨

المبحث الأول

العوامل الكامنة وراء انتفاضة ١٩٥٢ في العراق

إن الفترة الواقعة بين نهاية عام ١٩٤٨ وبداية عام ١٩٥٠ شهدت انحساراً واضحاً في نشاط الحركة الوطنية العراقية وضعفاً ملموساً في قدرتها على مواجهة إرهاب السلطة المتفاقم. ولم تستطع مظاهرات الشيوعيين المناهضة لحملة الإعدامات ضد قادة الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٤٩ والاحتجاج عليها أن تؤجج الوضع السياسي ضد السلطة. ومع ذلك لم تستطع الأحكام العرفية التي فرضت بحجة حماية مؤخرة الجيش وغيرها ولا حملة الاعتقالات الواسعة في صفوف القوى السياسية المختلفة، وخاصة بين الشيوعيين وبقية الديمقراطيين اليساريين، أن تردع القوى السياسية العراقية المعارضة على التحرك التدريجي وإعادة تنظيم صفوفها والبدء بتحريك الجو السياسي في بغداد وبقية المدن العراقية ابتداءً من عام ١٩٥٠. وعند تتبع الأوضاع السياسية العراقية وفي المنطقة سيجد أمامه جملة من العوامل المحركة، إضافة إلى اتجاهات معينة في التحرك السياسي في العراق والمنطقة ساهمت في تنشيط الحركة السياسية العراقية خلال السنوات الواقعة بين ١٩٥٠ و١٩٥٨ بمدها وجزرها، بنجاحاتها وإخفاقاتها، ومن ثم تتوجت هذه الفترة بانتفاضة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ العسكرية، التي حصلت على تأييد شعبي واسع مكنها من تحقيق الانتصار وإيقاف احتمال التدخل الخارجي انطلاقاً من بيروت. فما هي حقائق الوضع حينذاك؟

تميزت الأوضاع الاقتصادية الداخلية للغالبيـة العظمـى مـن المجتمـع العراقـي بالتـدهور المستمر. فالهجرة من الريف إلى المدينة اتخذت أبعـاداً جديـدة، إذ تراجـع الإنتـاج الزراعـي وتقلصت مـدخولات الفلاحـين السـنوية، واتسـعت البطالـة في المـدن، وخاصـة في العاصـمة بغـداد، وتراجعـت القـدرة الشـرائية للسـكان، كمـا لم تتطـور إيـرادات العـراق الماليـة مـن استخراج وتصدير النفط الخام إلا بحدود ضئيلة، وبدأت أحوال فئات البرجوازية الصـغيرة، وخاصة الحرفيين بالتدهور نتيجة منافسـة السـلع الأجنبيـة الـتي غـزت الأسـواق المحليـة، فأعلنت كثرة من هؤلاء إفلاسها أو أغلقت محلاتها وتحولت إلى صف العاطلين عن العمـل أو العمل بأجر عند آخرين بأجور زهيدة. وبدأت الدولة تعاني من عجز في ميزانيتهـا الاعتياديـة وفي دفع رواتب الموظفين والمسـتخدمين لـديها، كمـا أوقفـت تعـيين مـوظفين ومسـتخدمين جدد، فزاد التذمر واتسعت قاعدته وشملت أوساط المتعلمين. وفي هذه الفترة بالذات بـدأت أسعار السلع والخدمات وكذلك إيجـارات السـكن بالارتفـاع، ممـا دفـع العمـال، الـذين بـدأوا يعانون مـن عجـز أجـورهم عـن إشـباع حاجـاتهم اليوميـة وتجديـد قـوة عملـهم، إلى إعـلان الإضرابات عن العمل. وتفاقمت الأزمة الاقتصادية، إذ لم يكن في بال الحكم التفكير بمشاكل النـاس والتحـري عـن حلـول عمليـة لهـا، إذ لم يكـن أفـراد النخبـة الحاكمـة يعيشـون تلـك المشاكل أو يحسون بضغطها على الناس. وزاد من تلك الأزمة الاقتصـادية مشـاركة قـوات عراقية في حرب فلسطين التي استنزفت مـوارد ماليـة غـير قليلـة دون طائـل. ودفـع الواقـع الاقتصادي المتفاقم إلى انتباه الحكم له بسبب العجز المالي الحكومي وبسـبب بـدء موجـة جديدة من الإضرابات العمالية، فبـدأت وزارة نـوري السـعيد العاشـرة إلى تنفيـذ التوصـيات التي كانت لجنة خاصة شكلت في فترة وزارة مزاحم الباچچي للتخفيف عن كاهل الميزانيـة، ولكنها كانت إثقالاً جديـدا علـى كاهـل الجمـاهير الواسـعة بـدلاً مـن تخفيـف العـبء عنهـا. واشتملت تلك الإجراءات على ما يلي:

"أ – وقف التعيينات والاستخدامات الجديدة في دوائر الدولـة كافـة علـى أن لا يشـمل ذلـك إملاء الشواغر.

ب – وقف التنقلات بين الموظفين والمستخدمين إلا عند الضرورة القصوى.

ج – إلغاء مخصصات النقل المقطوعة وأجور الخدمات الخاصة.

د – جعل التلفونات المنصوبة في دور الموظفين على حسابهم الخاص إلا ما يستثنيه مجلس الوزراء.

ه – منع استخدام السيارات الحكومية منعاً باتاً.

و – وقف الترفيعات بين الموظفين والمستخدمين مدة ثلاثة أشهر.

ز – إعادة النظر في المشاريع الرئيسية وتقديم الأهم على المهم.

ح – توقيف المبايعات الخارجية والداخلية بصورة مطلقة.

ط – وقف شراء الأثاث.

ي – جرد المخازن الحكومية وبيع الفائض من موجوداتها ويشمل ذلك حقول المزارع التجريبية وخيولها.

أن تتصرف الدوائر الحكومية ب ٧٥٪ من الاعتمادات العامة المصدقة وأن يترك الوفر وقدره ٢٥٪ لملافاة العجز"[٢٨٩].

إن هذه الإجراءات لا تعبر عن حرص الحكومة على موارد البلاد بقدر ما كانت تعبر عن الأزمة التي كانت تمر بها وعجز الحكومة عن إيجاد الحلول العملية لها أو تأمين قروض مالية لها تساعدها في تجاوز تلك الأزمة، أو الضغط على شركات النفط الأجنبية من أجل زيادة كمية المستخرج والمصدر من النفط لتحسين إيراداتها السنوية أو إجراء تغيير في توزيع الدخل المتأتي من النفط الخام العراقي، إضافة إلى أن البلاد كانت تعاني من استشراء الفساد الوظيفي ونهب أموال الدولة وانتشار الرشوة، والتي كانت تثير الشعب وتحفزه ضد سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة.

---

٢٨٩ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. طبعة ١٩٦٨. بغداد. مصدر سابق. ص ٩١/٩٢.

دفعت هذه الأوضاع الحكومة العراقية، وتحت ضغط المعارضة المتزايدة من جهة، وتحت ضغط صدور قرار تأميم الصناعة النفطية في إيران في شهر آذار/مارس ١٩٥١ عن المجلس النيابي الإيراني[٢٩٠]، من جهة أخرى، إلى المطالبة بزيادة حصة العراق من أرباح شركات النفط الأجنبية. ولكن حكومة نوري السعيد كانت بعيدة كل البعد عن التفكير أصلاً بتنفيذ ما كانت تطالب به المعارضة حينذاك. وكان لهذا الواقع المضني للشعب، وخاصة للكادحين والمنتجين منهم، تأثيره المباشر في حدوث موجة جديدة من الإضرابات العمالية التي بدأت في عام ١٩٥١ وتواصلت حتى انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢، وهي شبيهة بتلك الموجة من الإضرابات التي بدأت قبل وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨. ثم تواصلت فيما بعد أيضاً.

لم تستفد النخبة الحاكمة العراقية من دروس وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨، كما لم تحاول دراسة أو فهم العوامل التي كانت وراء مثل هذه الحركة الشعبية الغاضبة، بل اعتبرتها من أعمال الجماعات الهدامة التي تخدم المصالح الشيوعية والصهيونية، كما صرح بذلك نوري السعيد أكثر من مرة، وشددت من قمعها لقوى المعارضة السياسية، وخاصة ضد الشيوعيين وقوى اليسار الديمقراطي، وصممت على مواجهة حركات المعارضة السياسة ومطالباتها بتحقيق السيادة الوطنية على القرار السياسي والاقتصادي العراقي وإطلاق الحريات الديمقراطية بالحديد والنار. وعبّر هذا الاتجاه عن عجز في فهم الواقع القائم في العراق والتحولات الجارية في المنطقة في تلك الفترة وعن الإحساس بالمشاكل التي يعيشها العمال والفلاحون وصغار الموظفين والمستخدمين والحرفيين يومياً، أو الإدراك بأهمية الاستجابة لحقوقهم العادلة التي كان الشعب يسعى إلى التمتع بها. وكان البلاط، وبدلاً من أن يحاول وضع شخصيات سياسية تتمتع بثقة الشعب وتقنع قوى المعارضة بصدق نيّته إزاء الشعب، قد عاد إلى لعبته القديمة فوضع نوري السعيد على

---

٢٩٠ حميد، س. النفط واقتصاد إيران المعاصرة. ترجمة جبار سليم. صوفيا. ١٩٦٦. ص ٧٤.

رأس السلطة من جديد باعتباره "رجل المهمات الصعبة" والمدافع الأمين عن المصالح البريطانية في العراق وعن مصالح الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والكومبرادور المحلي والبلاط الملكي والنخبة الحاكمة في آن واحد. ولهذا السبب توجه الحقد كله ضد نوري السعيد الذي سمي في حينها برجل بريطانيا رقم (ا).

كانت بريطانيا تطمح هذه المرة عبر توليه الوزارة إلى تجاوز التعديلات الكبيرة التي كانت تدور في ذهن العراقيين بشأن أمتيازات نفط العراق، والموافقة على إبرام اتفاقية التعاون العسكري مع بريطانيا والولايات المتحدة وبعض بلدان المنطقة، ومنها إيران وتركيا ومصر والسعودية وباكستان ..الخ، إضافة إلى إنزال المزيد من الضربات بالحركة الشيوعية والقوى اليسارية الديمقراطية في العراق والمنطقة، وتكريس الوجود البريطاني، رغم بروز منافسة جادة لبريطانيا من جانب الولايات المتحدة وظهور أتباع وأنصار يدافعون عن المصالح الأمريكية في العراق وتشكيلهم اللوبي الأمريكي في السياسة العراقية حيث وقف الدكتور فاضل الجمالي على رأس تلك المجموعة. وتبلورت جهوده في ربط العراق بمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي كانت تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية وتريد من خلالها الحلول محل الفراغ الذي كانت ترى أن بريطانيا ستتركه في المنطقة نظراً لانحسار نفوذها وتغير ميزان القوى الاقتصادية والعسكرية الدولية لصالح الولايات المتحدة، إضافة إلى سعي الدولة والاحتكارات الأمريكية إلى خوض المنافسة ضد الدولة والاحتكارات البريطانية والفرنسية في المنطقة. وكان العدو الرئيسي لهذه الدول والاحتكارات يتمثل في الاتحاد السوفييتي، وبالتالي فالصراع ضده أساساً، إلا إن ذلك لم يلغ الصراع في ما بينها على المصالح الاقتصادية والنفوذ السياسي والعسكري.

كان الوضع السياسي في المنطقة في غليان فعلي. فالحرب في فلسطين قد انتهت عملياً لصالح إسرائيل وتم انسحاب الجيش العراقي إلى الأراضي العراقية، وسلمت مواقعه في فلسطين إلى القوات الأردنية التي سلمتها بدورها إلى إسرائيل بحجة وجود اتفاق بهذا الصدد مع الدولة المنتدبة حينذاك بريطانيا. ووقعت سلسلة انقلابات عسكرية متلاحقة في

سوريا في الفترة ١٩٤٩–١٩٥١ ابتدأ بها الزعيم في الجيش السوري حسني الزعيم في ٣٠ آذار/مارس عام ١٩٤٩، وأعقبه انقلاب الزعيم في الجيش سامي الحناوي في ١٤ آب/أغسطس من نفس العام، ثم انقلاب العقيد أديب الشيشكلي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته، ثم دبر الشيشكلي انقلاباً آخر على المجموعة التي كانت معه في ٢٨/تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٥١ واستمر في الحكم حتى أطيح بنظامه الدكتاتوري في الأول من آذار/مارس من عام ١٩٥٤، حيث وصل إلى الحكم، وبدعم واسع من مختلف فئات الشعب وبتحالف مع الأحزاب السياسية الوطنية، صبري العسلي، أمين عام الحزب الوطني. وفي مصر انتصر تنظيم الضباط الأحرار بانقلابه العسكري وإعلانه الانتفاضة على الملكية وقيام الجمهورية المصرية في الثالث والعشرين من تموز/يوليو من عام ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر. ولأول مرة طرحت في هذه الفترة فكرة قيام اتحاد عراقي – سوري تبناها نوري السعيد وسعى إليها بكل جهد. وكان الهدف من وراء ذلك في تصور نوري السعيد إقامة ما أطلق عليه بمشروع الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى ليضم إليه العراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين، ويكون هذا الاتحاد تحت العرش الهاشمي، وأن يكون الأمير عبد الإله بن علي بن الشريف حسين ملكاً على سوريا. وأجج هذا المشروع الصراع بين الدول العربية، وخاصة بين العراق من جهة، وكل من السعودية ومصر من جهة أخرى. وكانت النخبة الحاكمة العراقية قد غرقت في بحر من المناورات والمؤامرات على المستوى العربي لهذا الغرض دون أن تفضي إلى شيْ ملموس، بل عقدت الأجواء العربية وعمقت الخلافات العربية – العربية. ولم تكن هذه البلبلة السياسية دون هدف محدد من جانب السياسة البريطانية وأتباعها في المنطقة وعلى رأسهم ثعلب السياسة العراقية نوري السعيد.

وفي لبنان انتفض الشعب والمجلس النيابي على الشيخ بشارة الخوري وفرضوا بين صيف وخريف عام ١٩٥٢ تنحي بشارة الخوري وانتخاب كميل شمعون لرئاسة الدولة اللبنانية. ومنذ نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات نشطت الحركة الوطنية الإيرانية واستطاعت فرض حكومة وطنية برئاسة الدكتور محمد مصدق، التي حصلت على الأغلبية

في مجلس النواب الإيراني، ثم أصدر مجلس النـواب قـراراً قضـى بتـأميم صـناعة الـنفط في إيران، وما أعقب ذلك من مناورات ومؤامرات أدت إلى حدوث انقـلاب عسـكري ضـد حكومـة مصدق الشرعية بقيادة الجنرال محمد زاهدي والاستيلاء على الحكم وتعزيـز هيمنـة الحكـم الشاهنشاهية والوجود البريطاني–الأمريكي في إيـران. ولعبـت الحركـة الوطنيـة الإيرانيـة في الفترة بـين ١٩٤٩–١٩٥٣ دوراً بـارزاً في تنشـيط غـير مباشـر للحركـات الوطنيـة المناهضـة للهيمنة الاستعمارية في المنطقة.

أنجز نوري السعيد عدد من المهمات الجوهرية خلال فترة وزارته العاشرة، حيـث تمكـن من التخلص من قيادة الحزب الشيوعي العراقـي، وبشـكل خـاص مـن شخصـية فهـد الـتي اكتسبت سمعة عراقية وعربية بارزة، أولاً، ونشر الإرهاب والرعب في صفوف المـواطنين مـن خلال مواصلة ممارسة الأحكام العرفية ومصادرة الحريات الديمقراطية ومطاردة الشيوعيين والقوى اليسارية الأخرى ثانياً، ثم التمهيـد لعقـد اتفاقيـة نفـط جديـدة مـع شـركات الـنفط الاحتكارية العاملة في العراق، والتحضير الفعلي والتنفيذ غير الرسمي لقرار تهجير اليهود من العراق بكل السبل المتوفرة رابعاً، والموافقة علـى تأسـيس بعـض الأحـزاب السياسـية ذات الاتجاهات اليمينية والمحافظـة المرتبطـة بالنخبـة الحاكمـة، ومنهـا حـزب الإصـلاح لسـامي شوكت وحـزب الاتحـاد الدسـتوري لنـوري السـعيد وحـزب الأمـة الاشـتراكي لصـالح جـبر، خامساً. ولكن نوري السعيد فشل في دفع مشروع الهـلال الخصـيب أو الاتحـاد العراقـي – السوري إلى الأمام. ولا شـك في أن نـوري السـعيد نجـح خـلال فـترة قصـيرة بـدفع الحركـة الوطنية الديمقراطية واليسارية في العراق إلى حالة من الجزر الملموسة، حيث تعززت سـيطرة الإقطاع والكومبرادور في الحكم. ومع ذلك لم يجد نـوري السـعيد بـداً مـن الاسـتقالة بعـد أن رفضت قوى المعارضة السياسية التعاون معه. كان البلاط حتى ذلك الحـين يـرفض قبـول استقالة نوري السعيد خشية وقوع أحـداث لا تسـتطيع شخصـية أخـرى مقاومتهـا. ولكنـه اضطر الوصي على قبولها في المرة الثانية واسند رئاستها إلى علي جودة الأيوبي.

استقالت وزارة نوري السعيد العاشرة في التاسع من شهر كانون الأول /ديسمبر ١٩٤٩، ووافق عليها الوصي في العاشر من نفس الشهر، وكلف الأيوبي بتشكيلها والإعلان عنها في نفس اليوم، حيث كانت التحضيرات قد انتهت قبل تقديم الاستقالة رسمياً. وتحت ضغط قوى المعارضة والشعب، والخشية من نهوض جماهيري مناهض للحكم والبلاط، طلب علي جودة الأيوبي من البلاط أن يوافق على رفع الأحكام العرفية ومحاولة إضفاء أجواء أخرى في البلاد لتجاوز المرحلة السابقة، وإعطاء الانطباع بأن الوزارة الجديدة تريد انتهاج سياسة تختلف عن سياسة نوري السعيد. وكان علي جودة الأيوبي يدرك بأن ثقل الأحكام العرفية على الناس كان شديداً وأن الإرهاب والقمع أصبحا لا يطاقان، وبالتالي فالوضع مهدد بالانفجار. ولهذا بادر في أول اجتماع لوزارته على إصدار قرار رفع الأحكام العرفية. وكان حسين جميل قد وافق على المشاركة بهذه الحكومة بصفته الشخصية لا بصفته عضوا في قيادة الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يترأسه كامل الچادرچي، في حين رفض محمد حديد، عضو قيادة الحزب نفسه، عن المشاركة في الوزارة[٢٩١].

لم تستمر وزارة الأيوبي طويلاً، إذ لم تكن سياساتها تنسجم مع إرادة البلاط في المجالين الداخلي والعربي، خاصة وأن التخفيف من الإرهاب والقمع قد نشط القوى السياسية المعارضة وبدأت تظهر بعض الإضرابات العمالية نتيجة الأوضاع المعيشية المتدهورة وارتفاع تكاليف المعيشة وبقاء الأجور على حالها، مع استمرار البطالة. كما لم تكن سياسة التقارب بين العراق ومصر والكف عن ملاحقة سوريا لتحقيق الوحدة معها مقبولة من جانب الوصي الذي كان ما يزال يطمع في إقامة الملكية في سوريا وإعلان نفسه ملكاً عليها. وإزاء هذا الوضع اضطر الأيوبي على تقديم استقالة وزارته الثانية بعد أقل من شهرين على تشكيلها. قدم علي جودة الأيوبي استقالته في الأول من شباط/فبراير عام ١٩٥٠ ووافق عليها الوصي على العرش في الخامس منه وكلف توفيق السويدي بتشكيل الوزارة الجديدة لتكون الطريق لعودة تحالف جديد بين جماعة صالح جبر ونوري السعيد في

---

٢٩١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ١٣١.

وزارته، حيث أسند إلى صالح جبر وزارة الداخلية وشاكر الوادي وزارة الدفاع. كانت النخبة الحاكمة ومعها البلاط الملكي قد حددت مهمات معينة لهذه الوزارة من أجل إنجازها. وكان لا بد من تهيئة أجواء مناسبة لتحقيق تلك المهمات، وبشكل خاص ممارسة حملة قمع جديدة ضد القوى السياسية وخاصة ضد الشيوعيين والقوى الديمقراطية الأخرى، خاصة وأن الوزارة الجديدة قد رفضتها قوى المعارضة العراقية وقررت العمل ضدها، إذ أن عودة صالح جبر كانت تعني احتمال العودة إلى تجديد المحاولة بعقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام ١٩٣٠. كما كانت هناك إشكالية أخرى يراد الوصول إلى موقف وقرار بشأنها، ونعني به مشكلة المواطنين اليهود في العراق. إذ كانت هناك اتجاهات واضحة تريد تنفيذ ما كانت تسعى إلى تحقيق الحركة الصهيونية العالمية، ألا وهي تنشيط هجرة اليهود من مختلف أنحاء العالم إلى دولة إسرائيل الجديدة.

ويبدو لنا بأن أربعة عوامل أساسية مصنوعة محلياً وإقليمياً ودولياً تضافرت لتأمين هجرة اليهود العراقيين من العراق إلى إسرائيل[٢٩٢]، وهي:

أ – النشاط الصهيوني الذي مورس في العراق لتأجيج الصراع ضد اليهود واستخدامه حجة لطرد اليهود من العراق، ومنها القيام بعمليات تفجير قنابل في مناطق مختلفة من بغداد، أو محاولات هروب يهود إلى خارج العراق أو سفرهم وعدم العودة إلى العراق. وكانت الصهيونية العالمية قد شكلت الكثير من المنظمات والشركات التجارية التي كانت تعمل بهذا الاتجاه، كما وجدت القوى والعناصر الضرورية التي تحقق لها الاستفزازات اللازمة لاتخاذ إجراءات عدوانية ضد المواطنين اليهود من جانب الحكومة العراقية أو المنظمات القومية الشوفينية في العراق.

ب – الاستجابة لضغوط متنوعة من بريطانيا والولايات المتحدة وغيرها من أجل السماح لليهود العراقيين بمغادرة العراق بقصد الهجرة إلى إسرائيل.

---

٢٩٢ يمكن إيراد عوامل مماثلة قادت إلى هجرة اليهود من بقية البلدان العربية لضمان تزويد إسرائيل بالطاقات البشرية الضرورية لتوسعها الجغرافي وزيادة قدراتها البشرية الدفاعية ...الخ.

ج – سياسة التمييز والاضطهاد والعزل والتطهير العرقي التي بدأت تمارسها الحكومة العراقية وأجهزة الدولة المختلفة إزاء المواطنين اليهود في العراق من أجل دفعهم إلى مغادرة العراق والتخلص من تلك الحالة التي أصبحت لا تطاق، وخاصة في أعقاب عودة الجيش العراقي من فلسطين.

د – النشاط الشوفيني والعنصري الذي قامت به الجماعات القومية اليمينية التي كانت تطالب بطرد اليهود من العراق، رغم أنها كانت تعرف بأن الشباب منهم سيتحولون إلى قوة عسكرية ضاربة ضد العرب في إسرائيل وفي عموم فلسطين بما يعزز الكيان الجديد الذي نشأ وفق قرار التقسيم الصادر عن مجلس الأمن الدولي في عام ١٩٤٨، وسيكون على حساب الشعب الفلسطيني. ولم تقتصر هذه العملية على العراق وحده بل شملت جميع الأقطار العربية حيثما وجد يهود فيها. ولا شك في أن القوى المحركة للعامل الأخير لم تكن متواطئة مع القوى التي كانت تعمل لتحقيق العوامل الثلاثة الأخرى، ولكنها، شاءت ذلك أم أبت، صبت في المحصلة النهائية في صالح تحقيق ما كانت تسعى إلى تحقيقه الحركة الصهيونية العالمية.

وفي ضوء ذلك "قدمت وزارة توفيق السويدي لائحة إسقاط الجنسية التي أعطت لمجلس الوزراء الحق في إسقاط الجنسية عن اليهودي الذي يرغب باختيار منه ترك العراق، وأمهلت اللائحة اليهود الهاربين الراغبين بالعودة مدة شهرين وفي حالة عدم عودتهم تسقط عنهم الجنسية العراقية، كما أعطت اللائحة مدة معينة لليهود المسقطة عنهم الجنسية لتصفية أعمالهم ثم يسفرون بعدها"[٢٩٣]. وقف الحزب الشيوعي العراقي وحده ضد هذه اللائحة مستنداً في ذلك إلى مسألتين مهمتين. وهما:

١ – اعتبر أن الحكومة "تريد خلق روح الكراهية وتفرقة الصفوف وإثارة النعرات الطائفية وكل ما يخدم أسيادها"، كما ".. تريد الرجعية العربية ستر الأسباب الحقيقية المؤدية إلى هجرة اليهود من الأقطار العربية إلى فلسطين فتارة تدعي بأن السبب هو (خيانة

---

٢٩٣ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٦٢٩/٦٣٠.

اليهود) وأخرى أنه (التعصب الديني) وهي تتجاهل بأن الجماهير اليهودية في هذه الأقطار تعاني الاضطهاد المزدوج .."[٢٩٤].

٢ – إن السماح بهجرة واسعة لليهود العراقيين إلى إسرائيل يرجع إلى "مساومات تمت بين الاستعمار الأنكلو – أمريكي على اقتسام أراضي فلسطين وضم القسم العربي منها إلى مستعمرة الأردن وتثبيت السيطرة الأمريكية في إسرائيل .."[٢٩٥].

إن تقدير الحزب الشيوعي الوارد في أعلاه كان صائباً، ولكنه وحيد الجانب، إذ أن عوامل أخرى لعبت دورها في تنشيط عملية الهجرة اليهودية والتي أشرنا إليها سابقاً، إضافة إلى اغتناء عدد غير قليل من أقطاب الحكم والمرتبطين بهم نتيجة عمليات الهجرة الواسعة وعملية التجميد التي تمت للأموال المنقولة وغير المنقولة لليهود، إضافة إلى الفكر العربي الشوفيني الذي نشط هذه العملية بغض النظر عن الأهداف التي كانت تحركه. وقدر عدد اليهود الذي هاجروا إلى إسرائيل من العراق وحده بأكثر من ١٢٥ ألف نسمة.

يبدو أن مهمة الوزارة الجديدة كانت قد انتهت أيضاً، إذ أنها هيأت الأجواء المناسبة لعودة نوري السعيد إلى الحكم وتأمين التوقيع على اتفاقية نفط جديدة كانت بريطانيا ترغب تحقيقها قبل تصاعد حملة المطالبة بالتأميم وفرضها تحت طائلة الأمر الواقع. كما أن الصراعات الخفية داخل النخبة الحاكمة للهيمنة على مركز القرار السياسي الذي يرتبط ببريطانيا مباشرة أو العلاقات المتسعة لبعض أطراف النخبة الحاكمة مع الولايات المتحدة الأمريكية فرضت إجراء تغيير في الحكومة. فاستقالت وزارة توفيق السويدي في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٥٠ وأسندت رئاسة الوزارة للمرة الحادية عشرة إلى نوري السعيد، رجل البلاط وبريطانيا الأول في المهمات الصعبة، إذ تم الإعلان عنها في السادس عشر من نفس الشهر.

---

٢٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣٠.

٢٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣١/٦٣٠.

واجهت نوري السعيد مجموعة من المهمات التي لم يستكملها أثناء قيادته لوزارته العاشرة. وأبرز تلك المهمان كانت:

١ – عقد اتفاقية النفط التي كانت تسعى بريطانيا إلى إبرامها بسرعة قبل انتقال عدوى التأميم إلى العراق، خاصة وأن المعارضة الوطنية كانت تطالب بذلك وبصوت مرتفع ومسموع.

٢ – تنشيط الحياة السياسية التي دب إليها الخدر بسبب تجميد أحزاب المعارضة السياسية لنشاطها، ورغبته في إملاء هذا الفراغ العلني للعمل الحزبي بأحزاب تمثل النخب الحاكمة التقليدية والمرتبطة مباشرة بالبلاط الملكي.

٣ – إجراء تعديلات جزئية على قانون الانتخابات العامة لتجاوز مطلب المعارضة بوضع لائحة جديدة لنظام انتخابي جديد يستند إلى قاعدة الانتخاب المباشر.

٤ – الانتهاء من تشكيل مجلس الإعمار وتنظيم وضبط الإدارة فيه وفق ما كانت تسعى إليه بريطانيا بربط لجانه الفنية الست بالخبراء الأجانب من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما.

مواصلة مكافحة الحركة الشعبية والأحزاب السياسية السرية وخاصة الحزب الشيوعي وقوى اليسار الأخرى التي كانت تعمل ضمن الأحزاب الأخرى التي جمدت نشاطها العلني.

٥ – مواجهة الاتجاهات الجديدة في السياسة الدولية التي طرحت اتخاذ موقف الحياد إزاء القضايا والصراعات الدولية التي كانت ملامحها قد بدأت في عام ١٩٥٠ بين الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان الديمقراطيات الشعبية المرتبطة به، وبين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول المعسكر الرأسمالي، وخاصة في الصف الوطني العراقي، بهدف الإصرار على التحالف مع بريطانيا والدول الغربية.

٦ – محاولة البدء بمفاوضات جديدة لعقد معاهدة جديدة تلغى بموجبها معاهدة ١٩٣٠، على أن تكون شبيهة بمعاهدة بورتسموث التي رفضها الشعب العراقي.

٧ – البدء مجدداً بمحاولات الوحدة بين سوريا والعراق وفق رغبة عبد الإله.

٨ – التصدي لمطلب المعارضة السياسية بمعالجة مشكلة الأرض الزراعية والتخلص من العلاقات الإنتاجية الإقطاعية ورفض أي تغيير بملكية كبار الإقطاعيين، والتي كانت تعني عملياً مواصلة انتزاع الأراضي الزراعية من صغار الفلاحين والمزارعين لصالح فئات الإقطاعيين وكبار الملاكين التي كانت تشكل القاعدة الاجتماعية الأساسية للحكم في العراق حينذاك.

في الخامس عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩٥٠ كلف نوري السعيد بتشكيل وزارته الحادية عشرة، وفي السادس عشر منه أعلن عن تشكيلها، وأجل طرح المنهاج الوزاري لفترة لاحقة، إذ كان يرغب في أن يكون طليق اليد من أي التزام بما يريد تنفيذه في العراق. وسار حثيثاً لتنفيذ تلك الأهداف التي اصطدم بعضها بعوائق كثيرة، وخاصة رفض المعارضة الشعب لأبرز تلك الأهداف ولكنه حقق الكثير منها أيضاً.

تميزت الفترة الواقعة بين تشكيل وزارة نوري السعيد العاشرة والحادية عشرة ثم استقالته وإسناد رئاسة الوزارة إلى مصطفى العمري بنشاط سياسي ملموس بالنسبة للنخبة الحاكمة والقوى المحيطة بها. ففي الوقت الذي كانت الأحزاب العلنية قد جمدت نشاطها، وخاصة الحزب الوطني الديمقراطي احتجاجاً على السياسات الحكومية، بدأت في الصف الحكومي والقوى المجاورة له في عام ١٩٤٩ أول محاولة جادة من سامي شوكت لإعادة محاولته السابقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية للعودة إلى النشاط السياسي وتأسيس حزب قومي يميني شوفيني باسم حزب "البعث القومي" وإصدار جريدته الموسومة "البعث القومي"، إذ رفضت وزارة الداخلية في حينها إجازة طلب الحزب، الذي كان قد تأسس بالأساس على أساس نادي البعث القومي. وكان سبب الرفض يكمن في طبيعة هذه الجماعة التي عرفت بكونها نازية الإيديولوجية والممارسة، وبسبب الضجة التي أثيرت ضد هذا الحزب من جانب قوى المعارضة التي كانت تعرف بأن هذا الحزب يستمد أفكاره من ترسانة الفكر النازي. وفي عام ١٩٤٩ بادر سامي شوكت إلى تأسيس حزب

الإصلاح وأصدر جريدة الإصلاح أيضاً[٢٩٦]، وحصل على إجازة رسمية للعمل السياسي. والتفت حول هذا الحزب مجموعات من القوى القومية الأكثر تطرفاً ويمينية، أي تلك القوى التي كانت تقف على يمين حزب الاستقلال. وفي عام ١٩٥١ حل حزب الإصلاح نفسه والتحق أغلب أعضائه بحزب الأمة الاشتراكي الذي كان قد تشكل في عام ١٩٥١ بقيادة صالح جبر.

وبعد تأسيس حزب الإصلاح في عام ١٩٤٩ بادر نوري السعيد إلى تشكيل حزب جديد باسم حزب الاتحاد الدستوري ليستند إليه في تشكيل وزارته الجديدة ويجمع حوله جميع مريديه وأتباعه. وجمع هذا الحزب في صفوفه مجموعة مهمة من الإقطاعيين وكبار الملاكين، إضافة إلى عدد من الكومبرادور المحلي وبعض المثقفين الممثلين لتلك الفئات المالكة لوسائل الإنتاج أو التي انفصلت عن صف المعارضة الوطنية. ومع أن البنية المذهبية لهذا الحزب كانت في الغالب الأعم تتمثل في أتباع المذهب السني، سواء كانوا من العرب أم الكرد أم التركمان، إلا أن الحزب ضم في صفوفه أيضاً شخصيات شيعية من ذات المواقع الطبقية. ولم يختلف برنامج هذا الحزب عن الأهداف التي كان نوري السعيد يطرحها باستمرار في مناهجه الوزارية السابقة والتي لم تتحقق عموماً، إلا تلك التي كانت في الغالب الأعم في غير صالح العراق والشعب العراقي وتجسد مصالح بريطانيا والنخبة الحاكمة والقوى التي تعبر عن مصالحها. وتمكن نوري السعيد من كسب بعض العناصر التي انخرطت أثناء فترة الدراسة بالحركة الطلابية المعارضة لسياسات الحكومة، أو تلك التي قاومت في فترة سابقة معاهدة ١٩٣٠، ولكنها تخلت عن تلك المعارضة والتحقت بهذا الحزب وأصبحت جزءاً منه، وتحولت عملياً إلى أدوات طيعة بيد نوري السعيد، إذ لم تكن من طبيعة نوري السعيد القبول بالمعارضين لسياساته أو المختلفين معها في صفوف حزبه.

وفي عام ١٩٥١ بادر صالح جبر إلى تشكيل حزب جديد باسم حزب الأمة الاشتراكي، الذي كان في برنامجه بعيداً كل البعد عن الفكر الاشتراكي بكل مدارسه واتجاهاته. وكان

---

٢٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣٢.

الهدف من وراء تشكيل هذا الحزب إيجاد حزبين سياسيين يتداولان السلطة في العراق على التوالي، كما هو الحال في بريطانيا أو في أمريكا. وضم الحزب الجديد إلى صفوفه شخصيات من نفس الفئات الاجتماعية التي التحقت بحزب الاتحاد الدستوري، مع اختلاف واحد هو أن أكثرية أعضاء هذا الحزب وقيادته كانت من الشيعة، ولكنها ضمت أيضاً بعض الشخصيات السنية من العرب والكرد والتركمان أيضاً.

ولكن لعبة الأحزاب هذه لم تنطل على العراقيين، إذ بقي هذان الحزبان يفتقدان لقاعدة شعبية مؤيدة، وكانا يعانيان من عزلة فعلية عن الجماهير الشعبية الواسعة.

وفي ١٤ نيسان من عام ١٩٥١ قدم الشيخ كل من طه الهاشمي ومزاحم الباججي والشيخ محمد رضا الشبيبي وآخرين طلباً بتأسيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة، وإصدار جريدة باسم الجبهة الشعبية. وكان حوالي ٢٠ من أعضاء هذه المجموعة ممثلة في المجلس النيابي العراقي وذات اتجاهات سياسية مختلفة التفت بشكل خاص حول الشخصية السياسية والتجارية المعروفة الشيخ الشبيبي. وكان بين أعضاء المجموعة الجديدة العديد من الشخصيات العاملة في الحزب الوطني الديمقراطي. وهي ذات المجموعة التي شكلت في عام ١٩٤٨ "الجبهة الدستورية البرلمانية" التي رفضت معاهدة بورتسموث وقاومت سياسة صالح جبر وعملت على كسر إرهاب السلطة حينذاك.

طرح حزب الجبهة الشعبية المتحدة أهدافاً وطنية عامة منها على سبيل المثال لا الحصر الحفاظ على استقلال العراق ورفض سياسة الأحلاف وانتهاج سياسة الحياد في الصراع الدولي وتوثيق الروابط بين الدول العربية. وبرزت محاولات جادة لتشكيل حزب سياسي واسع يضم إليه حزب الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي وقوى سياسية مستقلة أخرى لتشكل عامل ضغط سياسي واسع في السياسة العراقية.

رفض طلب هذا الحزب من وزارة الداخلية بسبب نصه على تآلف أحزاب وهيئات وأفراد أولاً، وبسبب نصه على الحياد، إذ أن وزارة الداخلية ووزارة العدل رأتا في ذلك تجاوزاً على معاهدة الصداقة بين العراق وبريطانيا. وعلى أثر هذا الاعتراض انسحب الحزب الوطني

الديمقراطي وأجريت تعديلات على مذكرة طلب إجازة الحزب بالنسبة إلى الفقرة الخاصة بتآلف أحزاب وهيئات وأفراد فقط، فأجيز الحزب فعلاً في ٢٦/ أيار/مايس من عام ١٩٥١.

وكانت سياسة الجبهة الشعبية الداخلية تعبر عن تطلعات فئات البرجوازية الوطنية، ومنها البرجوازية الصناعية والتجارية والزراعية الجديدة، إضافة إلى جمهرة غير قليلة من المثقفين والعاملين في أجهزة الدولة والمنحدرين من ذات الأصول الاجتماعية لتأمين شروط أفضل لتطور العراق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

كانت الجبهة الشعبية ظاهرة جديدة بالنسبة للسياسة العراقية، خاصة وأن قواها الأساسية لم تكن من اتجاه فكري وسياسي واحد، بل كانت تنوعاً واسعاً، ولكنها التقت على أهداف عامة مشتركة، يمكن أن تتباين عند بدء البحث في تفاصيل تلك الأهداف. وكحد أدنى اتفقت هذه الجبهة السياسية للبرجوازية الوطنية العراقية على جملة من الأهداف الأساسية على الصعد الخارجية والعربية والدولية. كما أنها كانت مهمة جداً على صعيد مجلسي النواب والأعيان، إذ كان لها فيهما قوى مباشرة وأخرى تدعم نشاطها بصورة غير مباشرة.

حاولت الجبهة عن قناعة التقرب من الجماهير الواسعة عندما لم تكتف بشعارات الحرية والديمقراطية بشكل عام بل طالبت بإطلاق سراح السجناء السياسيين والاعتراف بهم كسياسيين مسجونين وإيقاف أعمال التعذيب والبطش بهم، وبشكل خاص سجناء نقرة السلمان، وتصدت للمجاز التي نظمها النظام في العراق ضد السجناء السياسيين في مجزرتي سجن بغداد والكوت.

لخصت الجبهة الشعبية أهدافها، وفق ما جاء في مذكرة طلب الإجازة، بما يلي:

"... العمل معاً من أجل تحقيق تلك الأهداف المفضية إلى إصلاح عاجل يشمل استكمال سيادة العراق واستقلاله، وتحريره من كل نفوذ أجنبي، ضمن جامعة عربية مكينة البنيان، تعمل على الذود نع مصالح الشعوب العربية، وتحقيق ما تصبو إليه من الحرية والاستقلال والاتحاد، وعلى صيانة عروبة فلسطين التي هي جزء من البلاد

العربية... كما يشمل إبعاد العراق عن الاشتراك في الحرب، وذلك بالعمل على ضمان حياده تجاه المعسكرين المتنازعين، والتعاون مع الشعوب العربية والشعوب الأخرى المحبة للسلام تحقيقاً لهذا الغرض، وإبعاداً لشبح الحرب.... وتعمل الجبهة في السياسة الداخلية على دعم الوحدة العراقية، وإيجاد وضع سياسي يقوم على تطبيق القانون الأساسي، والتمسك بأحكامه التي تعد من أهم أركانها مسؤولية الوزارة أمام مجلس منتخب انتخاباً حراً مباشراً، وضمان الحريات الفردية والسياسية، والعمل على تحقيق نظام ديمقراطي دستوري نيابي مقيد بالقانون، وتأمين استقلال القضاء، وفسح المجال للعمل الحزبي والنقابي في جميع أنحاء العراق، وإلغاء القوانين التي تعرقل أو تخالف هذه الأهداف، وتشريع قانون لمحاكمة الوزراء عن جريمة مخالفة أحكام القانون الأساسي وعن سوء استعمال السلطة واستقلالها، وعن الإثراء غير المشروع، كما تعمل على تطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة، ومكافحة الرشوة، والقضاء على وسائل الإثراء غير المشروع، ومقاومة استغلال النفوذ الحكومي للانتفاع الشخصي، وإيجاد الوسائل الكافلة لضمان دستورية القوانين.... وتعمل الجبهة في السياسة الاقتصادية على إنقاذ العراق من الاستغلال الأجنبي لاقتصادياته، وضمان انتفاعه من ثرواته وموارده، وإنقاذ أكثرية الشعب العراقي من حالة الفقر والبؤس، وذلك بأتباع سياسة الاقتصاد الموجه، والقيام بالأعمال العمرانية وفق خطة منظمة، ومنهج شامل لاستثمار أهم المرافق، والإمكانيات الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية، والعمل على تحضير البدو وتحسين أحوال الفلاحين بمساعدتهم على زيادة دخلهم بالأخذ بمبدأ الملكية الصغيرة، والمبادرة إلى تحسين أحوال العمال وصيانة حقوقهم والأخذ بمبدأ الضمان الاجتماعي"[٢٩٧]. إن قراءة مدققة لبرنامج حزب الجبهة الشعبية المتحدة يستطيع الإنسان أن يشخص فيه الحقائق التالية:

---

٢٩٧ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. مصدر سابق. ص ٢٠٤.

١. إن الجبهة تعبر عن تطلعات فئات واسعة من البرجوازية المتوسطة التي برزت عبر ولادة عسيرة في الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق منذ نهاية العقد الثالث وتطورت ببطء شديد، بسبب دور البرجوازية الأجنبية، متمثلة بسلطات الاحتلال البريطاني والشركات التجارية الأجنبية، في وضع العراقيل في طريق نموها ومنافستها الشديدة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة والبنوك والتأمين.

٢. وأن هذه الجبهة بسبب ذلك كانت تناضل ضد الهيمنة الأجنبية، وبشكل خاص البريطانية، على موارد العراق النفطية وعلى موارده الأولية الأخرى والتحكم بسياساته الاقتصادية والتأثير السلبي على قدراته التراكمية والاستيلاء على جزء كبير جداً من أرباح النفط الخام المصدر. ولهذا فهي تناضل ضد الاستعمار وضد الهيمنة الخارجية وفي سبيل الاستقلال والسيادة الوطنية.

٣. وهي تقف ضد الملكيات الكبيرة للأرض الزراعية التي تحرم الصناعة الوطنية والأسواق المحلية من المواد الأولية والسلع الضرورية للإنتاج والاستهلاك المحليين، ولهذا كانت تدعو إلى توزيع الأراضي بمساحات صغيرة على جمهرة الفلاحين الفقراء الواسعة، أي أنها كانت تطالب بإصلاح زراعي برجوازي ديمقراطي.

٤. وكانت تدرك بأن نموها وتطورها وزيادة دورها في الاقتصاد الوطني مرتبط تمام الارتباط بانتعاش الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدتي الإنتاج الصناعي والزراعي وتنشيط التجارة وزيادة عدد العاملين وزيادة السيولة النقدية وتحسين القوة الشرائية للسكان، لهذا كانت تطالب بما كان الشعب يطالب به في هذا الصدد.

٥. وكانت تدرك أيضاً بأن هذا يمكن أن يتحقق إذا ما تمتع الشعب بحريته وديمقراطيته، ومنها حريته في التنظيم السياسي والنقابي وحرية الصحافة والنشر ... الخ.

٦. وكانت مقتنعة بأن تحقيق هذا الأهداف يتطلب مسالتين مهمتين هما: التعاون العربي المشترك وعلى أساس التنسيق في ما بين الأقطار العربية أولاً والتعاون الدولي القائم

علـى أسـاس المنفعـة والاحـترام المتبـادلين والحيـاد في الصـراع بـين المعسـكرين مـع الوقوف بحزم إلى جانب السلام العالمي وحقوق الشعب

وفي هذه الفترة، ورغم التجميد الذي فرضه الحزب الوطني الديمقراطي على نفسـه، كـان الحزب يقوم بفعاليات غير قليلـة مشـاركاً الجبهـة الشـعبية نشـاطها ومحفـزاً علـى المطالبـة بالشرعية للحياة الحزبية وبالديمقراطية. واشترك مع الجبهة الشعبية في تقـديم مـذكرة مهمـة تشير إلى القضايا الأساسية التي يرى الحزبان ضرورة العناية بها وتغـيير سياسـة الحكومـة بصددها، إذ كتب الحزبان، بعد أن شرحا واقع العراق المزري في تلك الفترة، ما يلي:

"إننا والحالة هذه نرى لزاماً علينا أن نطالب:

١ – بألا يصبح العراق قاعدة عسكرية للتهديد أو الاعتداء على إيران أو أي بلد آخر.

٢ – بإبعاد بالعراق عن التكتلات الدولية التي تؤدي إلى إقحامه في حـرب ماحقـة لا مصـلحة له فيها.

٣ – بـأن يكـون الشـعب مصـدر السـيادة وأن تصـان الحريـات الدسـتورية، وأن تضـمن مسؤولية الوزارة أمام مجلس نواب منتخب انتخاباً مباشراً حراً يطمئن إله الشـعب، وأن تكون للقانون حرمتـه، وأن يجـري التحقيـق في حـوادث تعـذيب المـتهمين، وأن يعاقـب المسـؤولون عـن ذلـك، وعـن انتهـاك حرمـة القـانون والقضـاء، وأن تلغـى المعـتقلات السياسية ، وأن يعامل السجناء وفق أحكام القانون.

٤ – توفير الغذاء والكساء بأسعار معقولة، ومكافحة الاحتكار والمضاربات، وضمان حقوق العمال والفلاحين"[٢٩٨].

ووقـع علـى هـذه المـذكرة المهمـة كـل مـن كامـل الچادرچـي، رئـيس الحـزب الـوطني الديمقراطي، وطه الهاشمي، رئيس الهيئة العليا للجبهة الشعبية المتحدة.

وخلال هـذه الفـترة بـرزت علـى الوجـود تنظيمـات سياسـية جديـدة إلى جانـب الجبهـة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحـزب الشـيوعي العراقـي والحـزب

---

٢٩٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٦/٢٠٧.

الديمقراطي الكردستاني، ونعني بذلك حزب البعث وحركة القوميين العرب. وهما تنظيمان سياسيان لعبا دوراً متبايناً من حيث الإيجابية والسلبية في تاريخ العراق ابتداءً من أوائل الخمسينات والتي يفترض أن نفرد لهما مجالاً خاصاً للبحث في تكوينهما ونشاطيهما في العراق.

بدأت الساحة السياسية الداخلية في مطلع الخمسينات حتى اندلاع انتفاضة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ مهيأة لصراع مكشوف بين معسكرين متعارضين أحدها يمثل معسكر السلطة بكل تنوعاتها وتحالفات الفئات الاجتماعية التي تسندها، والثاني يمثل تحالف القوى السياسية المعارضة، سواء العلنية منها والمجازة رسمياً أم التي كانت ما تزال تعمل في السرية، وبشكل خاص الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الديمقراطية الكردية، إضافة إلى تشكيلة حزب البعث الجديدة التي تكونت في العراق حديثاً وحركة القوميين العرب. وكانت السياسة العربية والدولية تلعب دورها في تأييد هذا المعسكر أو ذاك. ففي الوقت الذي كانت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وغيرها من الدول الغربية تساند نظام الحكم بسبب مصالحها النفطية وغير النفطية في العراق، وكذلك حكومات الدول العربية دون استثناء تقريباً، كانت الشعوب العربية وشعوب المنطقة وكذلك الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي تساند نضال الشعب العراقي ضد الحكم الرجعي والإقطاعي وتدعم توجهاته الأساسية في انتزاع الحرية والديمقراطية والاستقلال والسيادة الوطنية. وإذا كان نوري السعيد يدرك حقيقة وطبيعة هذا الصراع والقوى الفاعلة فيه، فأن القوى الوطنية كانت تدرك من جانبها أيضاً ثقل العبء الذي عليها أن تحمله في هذا النضال.

وعلى مدى سنتين استطاع نوري السعيد، رغم المقاومة الباسلة للشعب العراقي وقوى المعارضة المنظمة، العلنية منها والسرية، أن ينفذ جملة من أهدافه التي أشرنا إليها سابقاً، ومنها بشكل خاص: اتفاقية المناصفة في أرباح النفط الخام، تعديل لائحة الانتخابات بالضد من إرادة المعارضة ورفض الانتخابات المباشرة، وإنزال ضربات قاسية

بالسجناء السياسيين. ونشير هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى الموقف الذي اتخذته حكومة نوري السعيد من مطالب السجناء السياسيين الذين نقلوا إلى نقرة السلمان لعزلهم عن ذويهم وامتهان كرامتهم وإنزال التعذيب بهم كما يشاء الحكام والسجانون الموكل إليهم أمر مراقبتهم و"حمايتهم". وقد تلخصت مطالب السجناء بالنقاط التالية:

١. نقلهم إلى سجون قريبة من ذويهم.

٢. منحهم الحقوق المقررة للمسجونين السياسيين.

٣. توفير المعالجة الطبية لهم.

٤. الكف عن توجيه الإهانات لهم، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة بحقهم".

٥. رفضت الحكومة الاستجابة لهذه المطالب، مما أضطر السجناء على إعلان الإضراب عن الطعام في الثاني عشر من شهر تموز/ يوليو عام ١٩٥١. واستمر الإضراب عشرة أيام دون أن تستجيب الحكومة لهذه المطالب المشروعة، مما حرك عوائل السجناء السياسيين للتظاهر والاحتجاج على الحكومة في يومي ٢٥ و٢٨ من الشهر نفسه. وقفت الأحزاب السياسية المعارضة مواقف مساندة لحقوق المسجونين بالرغم من اختلاف بعض هذه الأحزاب عن مواقف وأفكار السجناء السياسيين، ومنهم حزب الاستقلال مثلاً. لقد كان التضامن مع السجناء السياسيين من جانب الشعب والقوى السياسية الوطنية ظاهرة إيجابية أعطت إشارة مهمة للقوى السياسية بأنها قادرة على استنهاض الجماهير ومواجهة مشاريع الحكومة، إذ أجبرت الحكومة على اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه المشكلة ولو بعد حين، ولكنها كانت تضمر الشر لهم.

إن السياسات التي مارستها حكومة نوري السعيد ألبت المعارضة السياسية ضدها، كما ساعدتن على تعبئة الرأي العام العراقي حلوها للنضال ضد سياسات نوري السعيد الداخلية والعربية والدولية. كانت قوى المعارضة قد رفضت مشروع اتفاقية النفط الخام الجديدة، كما رفضها حزب الأمة الاشتراكي، حليف بريطانيا وبطل معاهدة بورتسموث. إذ كانت قوى المعارضة عموماً تطالب بتأميم صناعة النفط العراقية، في حين كانت جماعة

صالح جبر تطالب بتعديل الاتفاقية وتحسين بعض شروطها بسبب وجودها في المعارضة. وبرزت معارضتهم بشكل خاص في المجلس النيابي. وفي حينها أصدرت الأحزاب الوطنية، الوطني الديمقراطي والاستقلال والجبهة الشعبية، وكذلك الحزب الشيوعي العراقي، بيانات تطالب بالتأميم وترفض اتفاقية تقسيم الأرباح بالمناصفة بين العراق وشركات النفط الاحتكارية. ولكن نوري السعيد ضرب كل الأعراف الديمقراطية وأسس العمل البرلماني عرض الحائط ومارس المناورات الكثيرة للمصادقة على الاتفاقية النفطية الجديدة في مجلس النواب. وتحقق له ذلك فعلاً. ولكنها كانت القشة التي قصمت ظهر البعير. إذ أدرك نوري السعيد بعدها أنه قد أنجز المهمة التي جاء من أجلها إلى الحكم، أي عقد اتفاقية النفط، وأن على القوى الأخرى تسيير دفة البلاد. فاستقالت الحكومة في وقت كان العراق يغلي على مرجل شديد الحرارة وكانت الإضرابات العمالية والمظاهرات تهدد باندلاع المواجهة بين قوى السلطة وقوى الشعب العراقي.

بعد أن أقدم نوري السعيد على الدخول في مفاوضات مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق وعقد اتفاقية جديدة تم بموجبها تقسيم أرباح تصدير النفط الخام العراقي مناصفة بين العراق وشركات النفط الأجنبية، وصادق عليها البرلمان العراقي، رغم الرفض الذي أعلنته الأحزاب السياسية والأوساط الشعبية في مختلف أنحاء العراق، إذ كانت تلك القوى تطالب بالتأميم. ولم يكن سهلاً على غير نوري السعيد المصادقة على مثل هذه الاتفاقية، إذ كانت إيران قد أعلنت تأميم النفط قبل ذاك بفترة وجيزة. كما استطاع نوري السعيد الحصول على موافقة مجلس النواب على لائحة تعديل الانتخابات متجاوزاً مطالبة المعارضة العراقية بالانتخابات المباشرة.

وبعدها بدأ نوري السعيد بالتهيئة للدخول في أحلاف كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا تهيئ لها مثل مشروع إقامة منظمة "قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط " الذي طرح لأول مرة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥١، كما شدد من هجومه على القوى اليسارية، وخاصة ضد أعضاء ومؤازري الحزب الشيوعي العراقي واليسار

الديمقراطي. وبدأ بمناورات واسعة في سوريا مسانداً هذا الانقلاب أو ذاك ومؤيدا هذه القوة أو تلك لصالح إقامة الاتحاد العراقي – السوري بما يستجيب مع مصالح العائلة الهاشمية وعبد الإله بن علي، ولي عهد العراق والوصي على العرش حتى ذلك الحين. وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٥١ أنجزت حكومة نوري السعيد وضع وإقرار قانون رقم ٥ نص في مادته الثانية على ما يلي: "تجمد أموال الأشخاص المسقطة عنهم الجنسية العراقية، ولا يجوز التصرف بها بأي نوع من أنواع التصرف اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون، ويجري التصرف بها وفق أحكامه والنظم التي تصدر بموجبه"[٢٩٩]. كما نص على تأسيس "دائرة الأمانة العامة لمراقبة أو إدارة أموال الأشخاص المسقطة عنهم جنسيتهم برئاسة الأمين العام" كما صدر نظام خاص بهذا القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥١، ونشر كلاهما في جريدة الوقائع العراقية تحت رقم ٢٩٣٨ و٢٩٣٩ بتاريخ ١٩٥١/٣/١٠. ثم أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها بصيغة التصرف لتنفيذ ذلك. لقد عبرت قرارات تسفير اليهود العراقيين إلى إسرائيل، رغم وجود بعض الجماعات الصهيونية التي كانت تعمل من أجل ذلك، وهي جماعات صغيرة بالقياس إلى الجماعة الواسعة من اليهود العراقيين الذين كانوا يرغبون بالبقاء في العراق، لضخة عار في جبين الحكام المسئولين عن هذه الجريمة.

غالباً ما كان نوري السعيد، وهو المعبر والمدافع الأمين عن التحالف الوطيد مع بريطانيا والغرب عموماً وعن مصالح الغرب في العراق والمنطقة، يتخلى عن مركز رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع بعد أن ينجز واحدة من أكبر المهمات التي تواجه السياسة البريطانية والعلاقات البريطانية–العراقية، لرئيس وزراء جديد يساهم في تهدئة المشاعر ليعود ثانية إلى تشكيل وزارة جديدة. وتعبر عن هذه الحقيقة تكليفه بتشكيل ١٤ وزارة عراقية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢١ – ١٩٥٨، يليه صاحبه وعضو حزبه جميل المدفعي ٧ مرات. وبلغ عدد مرات تسلم نوري السعيد رئاسة الوزارة أو منصب وزير خلال ذات الفترة ٤٧

٢٩٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٢.

مرة، يليه في ذلك صاحبه جميل المدفعي ١٤ مرة[٣٠٠]. وكان أبرز المهمات التي عمل على إنجازها خلال هذه الفترة:

- توقيع اتفاقية مناصفة العراق في أرباح استخراج وتصدير النفط الخام العراقي من قبل شركات النفط الاحتكارية، في حين كانت المطالبة الشعبية وقوى المعارضة العراقية تدعو إلى تأميم النفط.
- تنفيذ فعلي لمضامين قانون إسقاط الجنسية العراقية عن المواطنان والمواطنين اليهود وتجميد أموالهم وتسفيرهم على إسرائيل.
- تشديد الضغط على السجناء السياسيين وتوسيع عمليات المطاردة ضد الشيوعيين والقوى المناهضة لسياسات نوري السعيد.
- تم تشكيل مجلس الإعمار في فترة وزارة توفيق السويدي وفق القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ ، إلا أن نشاط المجلس وطبيعة تكوينه الفعلي بدأت في فترة وزارة نوري السعيد لتنظيم مجلس الإعمار وتعيين خبراء أجانب يقودون اللجان الفنية التابعة للمجلس بهدف استثمار موارد النفط المالية في التنمية الاقتصادية. وقد تم وضع سياساتها من جانب الخبراء الأجانب التي أخذت بالاعتبار مصالح بريطانيا في العراق وتطوير العلاقات معها. وبدأ المجلس بوضع أول منهاج للإعمار الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قدر له أن يمتد خلال الفترة ١٩٥١-١٩٥٦.

بدأت الأجواء السياسية في هذه الفترة بالسخونة بعد أن فرض نوري السعيد اتفاقية النفط الجديدة والتي عارضتها الأحزاب السياسية العراقية ابتداءً من حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية وكذلك حزب الأمة الاشتراكي. كما عارضتها جميع الأحزاب السياسية السرية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب وبقية التكتلات

---

٣٠٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية . الجزء العاشر. ص ٢٦٨- ٢٧٣.

السياسية العراقية السرية. ولم يجد نوري السعيد أفضل من الاستقالة وفسح المجال لوزارة جديدة تخفف من وطأة المعارضة ضده. فتم في الثامن والعشرين من شهر تموز/ يوليو ١٩٥٢ تشكيل وزارة مصطفى العمري التي ضمت إليها مجموعة أخرى من أتباع نوري السعيد القدامى والجدد.

كانت السياسات التي مارستها الحكومات المتعاقبة وكذلك الحكومة الجديدة قد أهملت عملياً أوضاع الجماهير المعيشية وظروف عمل العمال وكذلك أوضاع الريف والزراعة. وكان هذا الواقع موضع نقد متزايد من جانب قوى المعارضة العراقية ومطالبتها بزيادة فرص العمل للعاطلين وتحسين ظروف العمل وإعادة النظر بقوانين الأرض الزراعية والتخلص من الإقطاع الذي كان يقود إلى هجرة متزايدة من الريف إلى المدينة بحكم الظروف الصعبة والاستغلال البشع من جانب الإقطاعيين. كما كانت رواتب صغار الموظفين والمعلمين والمستخدمين واطئة جداً لا تفي بحاجاتهم وحاجات أفراد عوائلهم. وبدت الفجوة واسعة بين الغالبية العظمى من الشعب والقلة القليلة من الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والمقاولين وكبار التجار وكبار موظفي الدولة. وكان لهذا الواقع أثره البالغ على الوضع النفسي والسياسي لهذه الغالبية العظمى من الشعب. فبدأ إضراب عمال الموانئ في البصرة مطالبين بتحسين أجورهم وظروف عملهم. ووقعت حوادث كثيرة في مناطق ريفية في كردستان العراق وفي المناطق العربية، كما نشبت بعض المعارك العشائرية، حيث هاجمت عشائر العبيد عشيرة العزة في ٣٠ آب/أغسطس من عام ١٩٥٢ وسقط الكثير من القتلى والجرحى، ثم تحركات الفلاحين المناهضة للإقطاع. وكان المتتبع لأحداث الفلاحين يسمع تلك الأهزوجة (الهوسة) الشعبية التي رددها الفلاحون في مناطق مختلفة من الوسط والجنوب والقائلة:

" كريم يركب كاديلاك وأنه بليه نعال   أسمع يا مفوض

كريم يأكل عنبر وأنه بليه دنان   أسمع يا مفوض".

لم يكن العراق منفصلاً عما كان يجري في المنطقة العربية والعالم. فأحداث إيران المجاورة ابتداءً من التأميم ومروراً بمحاولة انقلاب قوام السلطنة في عام ١٩٥٢، والانقلابات المتتالية في سورية، وانتفاضة (ثورة) الجيش والشعب المصري في ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢ واغتيال رياض الصلح في لبنان والملك عبد الله بن الشريف حسين في الأردن ثم الإطاحة برئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري. ويفترض أن يشار إلى أن هذه الأحداث لم تكن تنفصل عن ثلاث إشكاليات، وهي:

١. الصراع العربي–الإسرائيلي واتهام الجماهير في الدول العربية لأغلب حكامها بخيانة القضية الفلسطينية والمشاركة في تنفيذ وعد بلفور عام ١٩١٧.

٢. سياسات التحالفات مع الدول الغربية وتبعيتها لها في سياساتها الداخلية والخارجية والعربية.

٣. الظروف المعيشية الصعبة التي كانت تمر بها شعوب بلدان هذه المنطقة، ومنها البطالة والفقر والحرمان والاستغلال البشع لثرواتها الوطنية من جانب الرأسمال الأجنبي والمستغلين المحليين وخاصة فئة الإقطاعيين والكومبرادور التجاري.

وتجلت المشكلة الأخيرة في العراق في المذكرات التي كانت ترفعها الأحزاب السياسية العراقية (حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الجبهة الشعبية، وحزب الأمة الاشتراكي) إلى الوصي على عرش العراق، عبد الإله بن علي بن الشريف حسين، والبيانات التي كانت تصدرها الأحزاب والكتل السياسية السرية (الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الديمقراطي الكردي، وحدة النضال وغيرها) داعية فيها إلى تنفيذ جملة مهمة من المطالب السياسية الشعبية على الصعيد الداخلي. ويمكن بلورة أبرز تلك المطالب بالنقاط التالية، كما وردت في مذكرة حزب الاستقلال[٣٠١]:

- تعديل القانون الأساسي تعديلاً جوهرياً وتثبيت قاعدة "الملك يسود ولا يحكم" ووضع صلاحية إقالة وتشكيل الحكومة بمجلس النواب وإلغاء مبدأ تعيين أعضاء مجلس الأعيان، والنص صراحة على ضمانات حرية الانتخابات.

---

٣٠١ قارن: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. مصدر سابق. ص ٢٨٧/٢٨٨.

- تعديل قوانين الانتخابات وإدارة البلديات والألوية وجعلها على درجة واحدة وأن تكون مباشرة.
- تطهير جهاز الدولة واستصدار قانون"من أين لك هذا" بأثر رجعي.
- إطلاق الحريات الدستورية، بما فيها التنظيم الحزبي والنقابي، وتأسيس مجلس دولة ليكون حارساً لحقوق المواطنين من عدوان السلطة التنفيذية.
- تحديد الملكية الزراعية، وتوزيع الأراضي على المزارعين الحقيقيين، وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل الزراعي إلى أن يتم التوزيع.
- إلغاء نظام دعاوى العشائر، وإلغاء المشيخة، وتجريد العشائر من السلاح.
- رفع مستوى المعيشة بمكافحة الغلاء، وتشريع الضمان الاجتماعي.
- إعادة النظر في مجلس الإعمار.
- استقلال القضاء.
- تقوية الجيش وتسليحه وتأسيس معامل للسلاح. العمل على التخلص من معاهدة ١٩٣٠ الجائرة التي قيدت استقلال العراق وسيادته الوطنية، وجلاء القوات الأجنبية عن البلاد، ورفض كل نوع من أنواع الدفاع المشترك.

وإذ تضمنت مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي أكثر هذه المطالب، فأنها أضافت إليها مطالب مهمة أخرى كان الشعب يشكو منها وصاغها وفق برنامجه الإصلاحي الديمقراطي في النص التالي:

"والشعب العراقي الذي ضاق ذرعاً بحالته الاقتصادية السيئة، من حيث تفشي الفقر والبطالة وقلة الأجور، يريد إصلاحاً جذرياً لهذه الحالة بإلغاء الإقطاع، وإزالة كل قانون أو نظام من شأنه تثبيته، وتحديد الملكية الزراعية بحد أعلى، وتوزيع الأراضي المستملكة والأراضي الأميرية على الزراع الحقيقيين، وزيادة حصة الفلاح من الحاصل، وتخفيف عبء الضريبة عن المكلفين غير القادرين على دفعها، وفرض الضريبة التصاعدية على أصحاب الدخل الكبير، زراعياً كان أو غير زراعي، وتقليص الضرائب غير المباشرة على

المستهلكين وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال والسيطرة الأجنبية، وتأميم المشـاريع التي تتصل بالخدمات العامة، والقضاء على الاحتكار الأجنبي في العراق، وتشجيع اسـتثمار رأس المـال الـوطني في الصـناعة الحديثـة والمشـاريع الاقتصـادية، ومنـع اسـتغلال النفـوذ الفردي على حساب الصالح العام"[٣٠٢].

وأكدت مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي على قضية مركزية هـي أن النظـام السـائد في العراق تحول إلى نظام بوليسي حيث كتب يقول:

" وبعد فإن الشعب يا صاحب السمو بحاجة إلى إزالة القوانين الرجعية التي حرمت عليه ممارسة حريته، وجعلته يعيش في ظل نظام بوليسي يحصي عليه حركاته وأنفاسه، ويأخذ أبناءه بالشبهات، ويزج بهم في المعتقلات والسجون، لمجـر رأي أبـدوه، وأن الـبلاد بحاجـة ماسة إلى قوانين عامة تشمل جميع أبناء الشعب، فكما تكـون الجـرائم موحـدة بـين المـدن والمناطق الريفية يجب أن يكون العقاب كذلك فيها واحداً، كمـا أن الـبلاد بحاجـة ماسـة إلى تشريع يضمن استقلال القضاء الذي أصبح في وضع لا يستطيع معه المحافظة علـى كيانـه وحريته واستقلاله، وإلى مجلـس دولـة تعطـى لـه جميـع الصـلاحيات كاملـة غـير منقوصـة لحماية حقوق المواطنين من عبث السلطة الإجرائية وتصـرفاتها الكيفيـة، إلى جانـب إطـلاق الحريات السياسية ومنح العمال وغيرهم من أصحاب المهن حرية تأليف النقابات، بحيـث لا تستطيع السلطات الإدارية والبوليسية عرقلة هذه النقابـات والقضـاء عليهـا بحجـج واهيـة، وإعلان العفو العام عن المسجونين السياسيين الذين هم في الواقع ضحايا المجالس العرفيـة، أو المحاكمات غير الأصولية" ... الخ[٣٠٣].

وخلال هذه الفترة لعب الحزب الشيوعي العراقي والمنظمات السياسـية السـرية الأخـرى دوراً مهماً في تعبئة جماهير العمال والفلاحـين لمواجهـة السياسـات الـتي تمارسـها السـلطة وزجها في إضـرابات اقتصـادية ذات خلفيـة سياسـية واجتماعيـة. ففـي هـذا المجـال يمكـن

---

٣٠٢ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. مصدر سابق. ص ٢٩٤.

٣٠٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٣/٢٩٤..

الإشارة إلى إضراب قام به ٦٠٠ عامل في ميناء البصرة دام ثلاثة أيام (١٩٤٩) حصلوا بعده علـى مطـالبهم المشـروعة، كـم قـام ٣٥٠١٠٠٠ عامـل في شـركة نفـط البصـرة بإضـراب في شباط/فبراير من عام ١٩٥٠ مطالبين بتحسين أوضاعهم وزيادة أجـورهم دام ثلاثـة أيـام في شهر آب/أغسطس منذ نفس العام حصلوا فيه على مطالبهم العادلة. ثم أضرب ٣٥٠ عـاملاً من عمال شركة كري مكنزي في البصرة لمدة تسعة أيام استطاعوا الحصول علـى مطـالبهم أيضاً. وامتدت تلك الإضرابات إلى بغداد حيث أضرب عمـال الغـزل والنسـيج ودام ١٢ يومـاً فازوا بمطلبهم الأساسي بإلغاء نظام العمل بالقطعة زيادة الأجر اليومي خمسين فلسـاً. ولم تقتصر الإضرابات على المجالات المدنية بل شملت أيضـاً القواعـد العسـكرية البريطانيـة في كل من الحبانية والشعبية مطالبين بتحسين أوضاعهم وزيادة أجورهم[٣٠٤]. وفي عـامي ١٩٥١ تصاعدت الحركات الفلاحية، ومنها حركة فلاحي آل إزيـرج في أواخـر عـام ١٩٥١ احتجاجـاً على تحويل ملكية أراضي العشيرة إلى شـيوخها بـدلاً مـن تسـجيلها باسـم الفلاحـين الـذين يقومون بزراعتها. ثم وقـع الإضـراب السياسـي في التاسـع عشـر مـن شـباط/ فبرايـر ١٩٥٢ احتجاجاً على تقليل كميات النفط المسـتخرجة والمصـدرة الـتي أثـرت علـى عوائـد العـراق

---

٣٠٤ الدليمي، نزيهة د. مسودة مخطوطة حول تـاريخ الحـزب الشـيوعي العراقـي. القسـم الأول. الفصـل السادس. ١٩٩٥. ٦ ٦٩.

يمكن العثور على بعض فصول مسودة كتاب الدكتورة نزيهة الـدليمي في كتـاب ثمينـة نـاجي يوسـف ونزار خالد الموسوم "سلام عـادل سـيرة مناضـل". تم ذلـك بالاتفـاق مـع الـدكتورة نزيهـة الـدليمي. ويمكن القول أن أسم نزار خالد يعبر عن شخصين في آن واحد وهما: الدكتورة نزيهة الدليمي والشـهيد نزار ناجي يوسف أخ ثمينة ناجي يوسـف تخليـداً لـذكراه وللجهـد الـذي سـاهم بـه في تـوفير الوثـائق الضرورية لصاحبة الكتـاب والنقاشـات الـتي خاضـها معهـا. وجـدير بالإشـارة إلى أن الـدكتورة نزيهـة الدليمي قد سافرت على موسكو للمشاركة في الإعداد النهائي لمسودة الكتاب مع ثمينة نـاجي يوسـف استمرت حوالي ستة شهور. وكانت الـدكتورة نزيهـة الـدليمي قـد كلفـت مـن قبـل المكتـب السياسـي للحـزب الشـيوعي العراقـي في عـام ١٩٨٥ بالعمـل مـن أجـل إعـداد مسـودة أولى حـول تـاريخ الحـزب الشيوعي العراقي. وقد بدأت بذلك بالارتباط مع الأكاديمية التابعة للجنـة المركزيـة للحـزب الاشـتراكي الألماني الموحد. ولم ينجز هذا العمل حتى الآن، رغم أن بعض أجزائه دخلت في كتـاب سـلام عـادل: سيرة مناضل. (ك. حبيب).

النفطية، ثم المظاهرة التي انطلقت بمناسبة ذكرى وثبة كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ وشاركت به بعض الكليات والمدارس وجابهتها السلطة بالقنابل المسيلة للدموع. كما نظمت في هذه الفترة العديد من الاجتماعات الجماهيرية، ومنها الاجتماع الجماهيري الذي نظمه الحزب الوطني الديمقراطي بمناسبة الذكرى السنوية لثورة العشرين. أو المظاهرة التي سارت لتشارك في الاجتماع الذي نظمته الجبهة الشعبية بمناسبة ذكرى الوثبة.

وفي الفترة الواقعة بين ١٩٤٨–١٩٥٢ عرف العراق موجة من النشاط الجماهير لتشكيل مجموعة من منظمات المجتمع المدني كالنوادي والجمعيات المهنية والجماهيرية. ففي عام ١٩٤٨ تأسس اتحاد الطلبة العراقي العام، ثم برزت إلى الوجود في العراق حركة السلام العراقية كجزء من حركة السلام العالمية في عام ١٩٤٩، وتشكيل اتحاد الشبيبة الديمقراطي في العراق في عام ١٩٥١ بعد مشاركة وفد عراقي في المهرجان العالمي للشبيبة والطلبة الذي عقد في برلين الديمقراطية عاصمة جمهورية ألمانيا الديمقراطية حينذاك. وبدأ نشاط المرأة العراقية ثانية تحت اسم رابطة نساء العراق، ثم تم تشكيل اللجنة العليا لرابطة الدفاع عن المرأة العراقية بصورة سرية في عام ١٩٥٢ وصدر نظامها الداخلي بعد أن رفضت الحكومة إجازة "جمعية تحرير المرأة".

وفي نفس العام تم تشكيل نقابة الأطباء إلى جانب العديد من المنظمات المهنية الأخرى التي أقيمت قبل ذاك، ومنها نقابة المحامين العراقية التي لعبت دوراً مهماً جداً في الحياة السياسية العراقية والدفاع عن الحريات الديمقراطية وضد التجاوز الفظ على حقوق الإنسان من جانب الحكومات العراقية المتعاقبة وأجهزتها القمعية.

أدركت الأحزاب السياسية العراقية أن الأوضاع السياسية والاقتصادية تتدهور باستمرار مع تفاقم الإرهاب الحكومي ونشاط أجهزة التحقيقات الجنائية مما دفعها إلى التفكير بتشكيل الجبهة الوطنية لمواجهة إجراءات السلطة والتصدي لها. إلا أن التباين في وجهات النظر لم تثمر عن نشوئها، إلا أن تعاوناً عاماً أمكن تحقيقه لمقاطعة الانتخابات العامة التي كان يراد تنظيمها من قبل وزارة مصطفى العمري، وكذلك المطالب التي تجلت في مذكرات الأحزاب السياسية التي أشرنا إليها سابقاً.

دفعت سياسات الحكم الملكي إلى اندلاع الشرارة الأولى لانتفاضة ١٩٥٢. فالأوضاع الثورية الناضجة موضوعياً لا تحتاج في الواقع إلا إلى الشرارة الأولى التي تفجر المكبوت وتطلق المهزوم في الإنسان ليعبر عن ذاته بالقوة التي تمنحها إياه الحركات المشتركة لمجاميع الناس. وقد بدأت الشرارة الأولى بإضراب كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد. قررت إدارة كلية الصيدلة والكيمياء إدخال تعديل جوهري على نظامها الدراسي الداخلي واعتبار المعيد في بعض دروسها معيد في جميع دروس صفه، باعتباره راسباً في صفه، على خلاف ما هو معمول في بقية الكليات. واحتجاجاً على هذا القرار أضرب الطلاب اعتباراً من يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢ مطالبين بالعودة إلى النظام القديم. حاول وزير الصحة إدخال تعديل بسيط يعفي طلبة الصفوف الأخيرة من هذا التعديل. ولكن الطلبة رفضوا ذلك واستمر الإضراب، مما دفع بطلبة العديد من الكليات الأخرى ومنها، الطب والحقوق والتجارة على إعلان الإضراب تضامناً مع طلبة كلية الصيدلة والكيمياء. وانتصر الطلاب في إضرابهم وجرى إلغاء التعديل وعاد الطلبة على كلياتهم.

وعلى عادة أجهزة الأمن العراقية لم يرقها انتصار الطلبة واعتبرته تحدياً للحكومة فاتفقت مع إدارة الكية على تلقين الطلبة درساً قاسياً إذ ولج كلية الصيدلة والكيمياء بعض عملاء الأمن ومرتزقة إدارة الكلية واعتدوا على الطلبة بالضرب والشتم مما دفع بالطلبة الآخرين دعم زملائهم. وكانت الحصيلة سقوط عدد من الجرحى بين الطلبة. وأمكن القبض على ثلاثة من المعتدين أما الرابع فلاذ فراراً. أعلن الإضراب في الكلية من جديد احتجاجاً على سلوك عميد الكلية المشين وبعض الأساتذة المساندين للنظام الحاكم. وصدر بيان عن مدير الدعاية العام شوه به حقيقة الاعتداء على الطلبة، مما أكد على تورط الحكومة في تدبير أمر الاعتداء. واتسع الإضراب الجديد ليشمل الكليات الأخرى واتفق المضربون على التظاهر يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٢ على خوض المظاهرات احتجاجاً على سلوك الكلية والحكومة إزاء الاعتداء، وتقرر مواصلة المظاهرات في اليوم التالي. في صبيحة يوم ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ التقى طلبة الكيات والمعاهد والمدارس في بغداد في ساحة كلية العلوم والآداب مرددين الهتافات الوطنية، إذ لم

تعد التظاهرات موجهة ضد إدارة كلية الصيدلة والكيمياء فحسب، بل وضد الحكومة التي لم ترع حرمة الكليات، إضافة إلى أن الأوضاع السياسية العامة كانت تنذر بتطور هذه المظاهرات أن قررت السلطة زج أجهزتها القمعية في ضرب المتظاهرين. واحتشدت قوات الشرطة ورجال التحقيقات الجنائية والشعبة الخاصة في المنطقة، كما استنفر مدير الشرطة العام ومتصرف بغداد ومدير التحقيقات الجنائية أفراد الشرطة والأمن من مناطق أخرى من بغداد ودفعها بحافلات النقل العام الحكومي إلى موقع المظاهرة. واستخدمت الشرطة الهراوات والعصي والحجارة ضد المتظاهرين وكان الرد بالمثل. ووقعت العديد من الإصابات بين الطلبة وأجبروا على الانسحاب، ولكن الشرطة استخدمت الأسلحة النارية أثناء مطاردتها للمتظاهرين الذين توجهوا صوب مقبرة السيدة زبيدة ومحلة الفضل وشارع غازي. ونتيجة استخدام السلاح الناري سقط العديد من الجرحى، إضافة إلى شهيد واحد وطفل صغير جرح برصاص الشرطة. ويشير السد عبد الرزاق الحسني إلى أن المتظاهرين اقتلعوا قطعة حزب الاتحاد الدستوري، الذي يرأسه نوري السعيد ويضم في قيادته وزير المعارف حينذاك خليل كنه، وعلقوها على مدخل المبغى العام قرب ساحة الميدان في بغداد إمعاناً في إهانة هذا الحزب المعادي لمصالح الجماهير والمتورط في ضرب المتظاهرين[٣٠٥]. أقدمت الحكومة على غلق المدارس والمعاهد والكليات إلى أجل مسمى في محاولة منها لتجاوز الأزمة وتصور إمكانية إعادة الطلبة على ذويهم في مختلف أنحاء العراق. إلا أن الشرارة التي اندلعت في بغداد سارت بخطى سريعة نحو المدن العراقية الأخرى. فلمظاهرات بغداد واعتداء الشرطة القاسي على المتظاهرين وإصابة العديد من هم بجراح غضب الجماهير في بغداد وسائر أنحاء العراق. ولم تبق المطالب كما كانت عليه في السابق، بل تحددت بهدفين أساسيين هما: إجراء الانتخابات المباشرة وإجراء الإصلاحات الداخلية وصيانة الحريات الديمقراطية.

---

٣٠٥ الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. مصدر سابق. ص ٣١٤.

لقـد تفجـرت المظـاهرات في الأعظميـة والكاظميـة وكـربلاء والنجـف والحلـة والديوانيـة والناصرية والبصرة[٣٠٦].

أجبر الوصي على العرش أن يؤيد اسـتقالة مصـطفى العمـري وتكليـف برئاسـة رئـيس أركان الجيش العراقي حينذاك الفريق نور الدين محمود بتشكيل وزارة جديدة.

لقد كانت المظاهرات بشكل عام هادئة وكانت رغبة الأحزاب السياسية أن لا تدع مجـالاً للاستخدام العنف ضد المتظاهرين، إلا أن النخبة الحاكمة، وعلى رأسها المجموعة القيادية، نوري السعيد وعبد الإله وغيرهم، كـانوا لا يـرون سـوى العنـف طريقـاً لمعالجـة المشـكلات والتظاهرات الشعبية. لم تهدأ شوارع العراق، وخاصة بغداد. فالمظاهرات انطلقـت في يـومي ٢٢ و٢٣ تشـرين الثـاني/ نـوفمبر منـددة بـإجراءات الدولـة ومنهـا تشـكيل حكومـة جديـدة برئاسة شخصية عسكرية، أي زج الجيش من جديد في عمليات إرهابية وقمعية ضد الشعب.

---

٣٠٦ ملاحظة: حين اندلعت انتفاضة عام ١٩٥٢ كنـت طالبـاً في الصـف الرابـع العلمـي، وكنـت لتـوي قـد انتسبت إلى الحزب الشيوعي العراقي، وقبل ذاك كنت نشطاً في صـفوف اتحـاد الطلبـة العراقـي العـام. كنا في خلية طلابية مسؤولة عن المدرسة الثانوية وكلفنا بقيـادة المظـاهرات الـتي خرجـت مـن ثانويـة كربلاء نحو المدينة قاطعة الطريق الموازي لطريق العباس حيث مقر المتصرفية والشرطة والأمن. وقد اشترك بالمظاهرة إضافة على الطلبة الكثير مـن المـارة . كـان ذلـك يـوم الثالـث والعشـرين مـن شـهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٥٢. وفي الساحة المقابلة لباب صحن العباس بن علي بن أبـي طالـب في شارع علي الأكبر كانت قوات الشرطة قد تركت دبابتها وصعدت إلى الدور الـتي تطـل علـى السـاحة دون أن تطلق العيارات النارية على المتظاهرين. ارتقيـت الدبابـة وخطبـت بالمتظـاهرين طالبـاً مـنهم التوجه صوب صحن الحسين مؤكداً على الشعارات الرئيسية المتفق عليها لكي لا تخرج المظاهرة عـن وجهتها الأساسية. وفي الساحة التي تقع في الطريق إلى صـحن الحسـين في شـارع الأمـير فيصـل بـدأت الشرطة هجومها على المتظـاهرين مسـتخدمة الأسـلحة الناريـة. وأمكـن إعطـاء التوجيـه للمتظـاهرين بالتفرق، خاصة وأن على أطراف الساحة الكثير مـن الأزقـة الـتي يمكـن أن ينفـذ منهـا المتظـاهرون. وأمكن إنهاء المظاهرة بسـرعة مـع سـقوط بعـض الجرحـى وقتيـل واحـد كـان المـواطن مـن خشـيته المشروعة على حياته من قسوة الشرطة أن دخل دكانه وأغلقه على نفسه من الداخل. قتـل في مكانـه بسبب طلقة من رشـاش أوتومـاتيكي اخترقـت بوابـة المحـل المغلقـة (الكبنـك) وأصـابته مقـتلاً. (ك. حبيب).

واستغلت الحكومة الجديدة الهجوم الذي وقع على مركز للشرطة في باب الشيخ[٣٠٧]، فأنزلت قوات من الجيش لحفظ النظام ببغداد وبعض المدن الأخرى.

شكل نوري الدين محمود وزارته الجديدة التي ضمت مجموعة من النخبة الحاكمة ذاتها ومن أعوان نوري السعيد بشكل خاص، ثم أعلن الأحكام العرفية في العراق كله بحجة

---

٣٠٧ حسب المعلومات التي أوردها السيد عبد الرزاق الحسني، فأن المتظاهرين اصطدموا بالشرطة في باب الشيخ، إذ كانت الشرطة تنطلق منه لضرب المتظاهرين، فهجموا على المركز وحطموا أثاثه واصطدموا بأحد الشرطة وقتل على الفور. ويشير السيد عبد الرزاق الحسني إلى أن المتظاهرين الغاضبين قتلوا الشرطي بالخناجر فكتب يقول: "... خرج طلاب المعاهد العالية، وطلال المدارس المختلفة، ومعهم العمال والكسبة يحملون ألواحاً كتبت عليها عبارات استفزازية وكلمات أريد بها إحراج الموقف، وفقدت الأحزاب السياسية سيطرتها على الجماهير كما انخذلت قوات الشرطة واضطرت إلى استعمال القنابر المسيلة للدموع فإذا بأحد الطلبة يلقف إحداهن بيده ويقذف بها على الشرطة، وإذا بالمتظاهرين يحرقون "مكتب الاستعلامات الأمريكي" المقابل لسوق الصفارين بشارع الرشيد، انتقاماً لفلسطين وموقف أمريكا منها، وإذا بجماعة أخرى تحاصر "مخفر الشرطة" الكائن في باب الشيخ وأن "امرأة من الجنس المعبر عنه باللطيف تنتزع خرقتها التي تشتر بها عورتها وتشبعها بالنفط وتحرق بها المخفر الذي حوصر بها أفراد الشرطة وانقطعت النجدات عنهم. وإذا بالناس يعتدون على "شرطي" مكلف بمحافظة الأمن فيجتمعون عليه وهو أعزل من السلاح، وتتكاثر عليه الخناجر والسكاكين، ويسحق ويهشم رأسه، ويمثل به ويسحب في شوارع بغداد، ثم تلقى عليه المواد الملتهبة ويحرق، مما دل على وجود هو سحيقة بين الشعب والحكومة تمثلت في التمثيل بهذا الشرطي المسكين عنوان هيبة الحكم وشرفها". استل السيد عبد الرزاق الحسني هذا المقطع من خطاب متصرف لواء بغداد حينذاك عبد الرسول ألخالصي، وهو أحد أتباع نوري السعيد. وكان الهدف من وراء ذلك إدانة المظاهرة. والحقيقة أن مركز الشرطة قد أحرق وقتل شرطي، وهو أمر مرفوض ولكن لا يمكن تجاوزه في مثل هذه الحالات عندما تبدأ الشرطة وأمن التحقيقات الجنائية بضر المتظاهرين ورميهم بالرصاص وقتل وجرح الكثير منهم دون أن تكون هناك رحمة في قلوب ضباط الشرطة وكبار المسئولين والحكم بمعالجة الأمر بطريقة سلمية والاستجابة لمطالب الشعب. وقدم في حينها ثابت حبيب العاني وعلى الشيخ حسين إلى المحاكمة بتهمة قتل الشرطي. وحكم على علي الشيخ حسين بالإعدام ثم خفف الحكم. ولم يتورط على الشيخ حسين أو ثابت حبيب العاني بقتل الشرطي أو حرق مركز الشرطة أو مكتب الاستعلامات الأمريكي. (ك. حبيب)

الحفاظ على الأمن والسلام في البلاد. وشكلت الوزارة الجديدة المجلس العسكري العرفي برئاسة الزعيم الركن جميل عبد المجيد، كما عينت اللواء الركن عبد المطلب الأمين قائداً للقوات العسكرية. أصدر الأخير أوامره بمنع المظاهرات وحمل السلاح، وغلق الأحزاب السياسية المجازة وعطل الصحف، كما اعتقل الكثير من الشخصيات السياسية العراقة وشن حملة هوجاء ضد الشيوعيين الذين لعبوا دوراً مشهوداً مع بقية مناضلي الأحزاب الوطنية الأخرى في قيادة وتوجيه المظاهرات. وكانت هذه الأوامر والاعتقالات وإرسالهم إلى معتقل أبي غريب بمثابة استفزاز للشعب مما دفع بالموطنات والمواطنين إلى مواصلة مظاهراتهم المناهضة للحكم بحيوية كبيرة. ولا بد من الإشارة على أن في هذه المظاهرات سمع الناس شعاراً جديداً يندد بالملكية ويدعى على إقامة الجمهورية في العراق "لتسقط الملكية – لتحيى الجمهورية"[٣٠٨].

وبسبب تفاقم المظاهرات الشعبية المطالبة بالاستجابة على مطالبها المشروعة، إضافة إلى مطالبتها بإلغاء الأوامر الجديدة وإطلاق سراح السجناء السياسيين، اتفقت الطغمة السياسية الحاكمة على إصدار أوامرها بضرب المظاهرات ومنعها كلية وذلك باستخدام السلاح الناري مباشرة. وقتل في منطقة باب الشيخ ١٨ مواطناً وجرح أكثر من ٨٤ مواطناً، صدر قرار بمنع التجول في العاصمة بغداد وضواحيها. وتشير المعلومات إلى أن ضحايا القمع الحكومي لانتفاضة الشعب بلغت ٣٠٠ وعدة مئات من الجرحى، كما تم اعتقال ٣٢٠٠ متظاهراً. ثم حكمت المحاكم العسكرية على أكثر من ٢٠٠ متظاهراً بالسجن لفترات مختلفة[٣٠٩]. وقامت الحكومة بإجراءات زجرية واسعة بما فيها فصل المعلمين والمدرسين وأساتذة الجامعة والطلبة والموظفين والمستخدمين وتسليهم للخدمة العسكرية في معسكرات بعيدة عن بغداد.

---

٣٠٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. مصدر سابق. ص ٣١٦.

٣٠٩ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. مصدر سابق.

المبحث الثاني

أوضاع العراق السياسية بعد انتفاضة ١٩٥٢ حتى انتفاضة ١٩٥٦

ألقي على عاتق الحكومة العسكرية المؤقتة برئاسة الفريق نور الدين محمود مهمة منع اتساع دائرة التجمعات والمظاهرات الشعبية، وإن تطلب الأمر أخذ مهمة تصفية الانتفاضة الشعبية من خلال فرض الأحكام العرفية واستخدام القوة والعنف ضد المتظاهرين وتنصيب حاكم عسكري على البلاد. وأصدر الحاكم العسكري، اللواء الركن عبد المطلب الأمين، قراراً يقضي بما يلي:

١. منع المظاهرات والتجمعات.

٢. منع حمل الأسلحة النارية والجارحة.

٣. غلق الأحزاب السياسية المرخصة، وكانت حينذاك خمسة أحزاب هي: حزب الاتحاد الدستوري، وحزب الأمة الاشتراكي، وحزب الاستقلال، وحزب الجبهة الشعبية، والحزب الوطني الديمقراطي. وكان المهم بالنسبة للسلطة غلق الأحزاب الثلاثة الأخيرة المعارضة للسلطة كلية، ولم يكن غلق الحزبين الأولين سوى لذر الرماد في عيون الجماهير التي أدركت منذ الوهلة الأولى المقصود من هذا الغلق.

٤. تعطيل الصحف المحلية وكان عددها حينذاك ١٧ صحيفة، علماً بأن بعضها كان تابعاً للنخبة الملكية الحاكمة وبعضها كان لقوى المعارضة العلنية ومنها صوت الأهالي والجبهة الشعبية ولواء الاستقلال.

٥. قرار بمنع المرور والتجول من الساعة السادسة مساءاً حتى الساعة السادسة صباحاً في كافة طرق مركز مدينة بغداد ونواحي الكرادة والأعظمية والدورة وقضاء الكاظمية. واستهدف هذا القرار تحقيق ثلاثة أهداف: منع المظاهرات الليلية وتهيئة الشرطة والجيش للانتشار في شوارع تلك المناطق لمواجهة المتظاهرين في اليوم الثاني. فرض البقاء في البيوت لشن حملة اعتقالات على المشتركين في المظاهرات والشخصيات

السياسية والصحفية. تأمين حركة انتقال ونشاط المسئولين بحرية بعيداً عن أعين الناس واحتمالات تعرضهم لغضب الجماهير، حيث بدأت المناورات السياسية الليلية بين النخبة السياسية الحاكمة لإيجاد حلول للمشكلة. وفي ١٩٥٢/١٢/١١ رفع منع التجول، وفي ١٢/١٣/من نفس العام سحب الجيش من الشوارع وأعيد إلى ثكناته.

وكانت حملة الاعتقالات واسعة شملت ٢٢٠ شخصية سياسية (رؤساء أحزاب ووزراء سابقين) وعلمية وأدبية وصحفية وأساتذة جامعة، كما شملت ٢٩٩٩ شخصاً اتهموا بالتظاهر من شيوعيين وغير شيوعيين. حيث قدموا جميعاً إلى المجلس العرفي العسكري فحكم على شخصين بالإعدام وعلى ٩٥٨ بالسجن لمدد متفاوتة، وعلى ٥٨٢ شخصاً بالغرامة المالية، وعلى ٢٩٤ شخصاً بكفالة. كما أفرج عن ١١٦١ شخصاً لعدم ثبوت الأدلة ضدهم[٣١٠].

تسنى للحكومة الجديدة التي ضمت المدنيين من أعضاء النخبة السياسية الحاكمة أن تنجز عدداً من المهمات التي تشكلت من أجلها، ومنها:

١. إنزال الجيش، إضافة إلى وجود الشرطة، إلى الشوارع وضرب المظاهرات الشعبية بالحديد والنار حيث سقط عدداً كبيراً من الجرحى وعدداً أقل من القتلى في بغداد بشكل خاص وفي العديد من المدن العراقية.

٢. إخماد الانتفاضة الشعبية التي انطلقت في مختلف أنحاء البلاد، ومنها المدن الكردستانية ومدن الوسط والجنوب دون أن تحقق المهمات التي انطلقت من أجلها.

٣. تهيئة الظروف الملائمة لتشكيل حكومة جديدة تحقق السياسات التي عجزت الحكومات السابقة عن تحقيقها في أعقاب وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٢، خاصة وأن الأجندة السياسية كانت واسعة.

---

٣١٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. مصدر سابق. ص ٣٢٤.

٤. إجراء انتخابات البرلمان العراقي وفق مبدأ الانتخاب المباشر، وتأمين وصول أكثرية تمثل القوى المؤيدة لسياسات نوري السعيد والبلاط الملكي ورهطيهما. وهو ما تحقق فعلاً.

إذن، وفرت حكومة نوي الدين محمود العسكرية الأجواء المناسبة للنخبة السياسية المهيمنة على دفة السياسة العراقية لإعادة ترتيب وتنظيم صفوفها تأمين مستلزمات تصفية الكثير مما كان يعيق تحقيق المهمات التي أوكلت بالنظام الملكي وبالنخبة السياسية الحاكمة على تحقيقها.

فبعد استقالة نوري الدين محمود في ٢٣ كانون الثاني من عام ١٩٥٣ شكل جميل المدفعي وزارة جديدة تقلد فيها نوري السعيد منصب وزير الدفاع لضمان وقوف الجيش إلى جانب الوزارة من أجل ضمان الهدوء اللازم لتمرير المشاريع المطروحة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى. ولهذا بدأ العمل على عدة جبهات داخلية وخارجية. فمارست وزارة المدفعي سياسة اللين والشدة في آن واحد. ففي الوقت الذي واصلت فرض الأحكام العرفية وبقى المجلس العرفي العسكري يصدر أحكامه القاسية على المعارضين لسياسات الحكم، استمرت حملتها السياسية والإعلامية المعادية للشيوعية ولبقية القوى الوطنية العراقية تحت شعار "مكافحة الشيوعية الهدامة"، وواصلت اعتقال الشيوعيين وزجهم في السجون وإصدار الأحكام القاسية بحقهم، ونظمت مجزرتي سجني بغداد والكوت. كما واصلت غلق الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والصحف. ولكنها في الوقت نفسه أغدقت الوعود في المجلس النيابي في أنها ستلغي الأحكام العرفية وتنهي منع الأحزاب والصحف وتقوم بإصلاحات تخدم مصالح الشعب. رغم أن هذه الوعود لم تقنع أحداً، إذ كانت مصداقية الحكم في الحضيض في أنظار الغالبية العظمى من السكان.

وعلى صعيد السياسة الخارجية برز إلى سطح الأحداث وأقوى من السابق التيار الأمريكي في السياسة العراقية ممثلاً بمجموعة الدكتور فاضل الجمالي. ورغم أنه لم تكن هناك فروق كبيرة بين جماعة اللوبي الأمريكي واللوبي البريطاني، إذ سرعان ما كانا

يلتقيان ويتعاونان في مواجهة المعارضة العراقية، فإنهما كانا يعبران عن مصالح متباينة نسبياً، ولكنها في الحالتين كانت استعمارية وضد مصالح العراق الوطنية. فكانت الدعوة متوجهة صوب إقامة مشروع الشرق الأوسط أو التحالفات الثنائية الدولية التي توصل فيما بعد إلى تحالف واحد يرتبط مباشرة بالولايات المتحدة الأمريكية. فكان الجهد منصباً على تحقيق حلف عسكري يمتد عبر باكستان ليشد إليه تركيا والعراق وإيران بشكل خاص ولكنه لم يستثن بأي حال دولاً عربية أخرى، إذ كانت الرغبة شديدة في جعلها ضمن هذا الحلف، ونعني بها مصر وسوريا والأردن. ولم تكن زيارة جون فوستر دالاس، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٥٣ بعيدة عن استكمال طبخة الحلف وتأمين تزويد العراق بالأسلحة الأمريكية. ولم يكن في مقدور وزارة المدفعي، بعد الجرائم التي ارتكبت ضد السجناء السياسيين ورفض القوى السياسية لها، أن تستمر في الحكم فترة طويلة، فأجبرت على التخلي عن الحكم وفسح المجال أمام وزارة جديدة تحاول ممارسة الطريقة الأمريكية في حكم العراق، أي استخدام الجزرة والعصا في آن واحد.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء تشكيل تلك الأحلاف السياسية والعسكرية تأمين عدد من المهمات ذات الطبيعة الاستراتيجية والاقتصادية، ومنها:

١. إزاحة بريطانيا من مواقعها الراهنة في العراق والمنطقة لصالحها، خاصة وأن ميزان القوى الدولي في إطار الدول الرأسمالية كان يميل بقوة لصالحها ولصالح دورها القيادي في المعسكر الرأسمالي، ولم يعد مقبولاً منها أن تلعب الدور الثاني في حين لم تعد بريطانيا قادرة على الاحتفاظ بمستعمراتها ونفوذها السابق في المنطقة.

٢. ضمان الحصول على حصة أكبر في اقتصاد النفط العراقي ينسجم مع دورها الجديد وحاجتها للنفط الخام والتصدي لمحاولات التأميم التي تعرضت لها الشركات الاحتكارية في إيران والتي أدت إلى عملية قيصرية للخلاص من حكومة الدكتور محمد مصدق.

٣. تأمين "حماية" لهذه الدول ولمصالحها من تنامي نشاط الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين والقوميين المناهض للوجود الاستعماري في العراق والمنطقة، إذ كان ينظر إليه لا على أساس مناهض لبريطانيا والغرب عموماً، بل باعتباره ودياً إزاء الاتحاد السوفييتي.

٤. ضمان حلف عسكري متين يربط دول المنطقة بالغرب لتطويق الاتحاد السوفييتي ومواجهته في حالة نشوب صراع ونزاع دولي في المنطقة وعلى الصعيد الدولي.

٥. إبعاد "المخاطر" المحتملة التي يمكن أن تواجه إسرائيل من الشعوب العربية من خلال تلك الأحلاف العسكرية التي تربط دول المنطقة بها، كما ترتبط بأحلاف أخرى مع إسرائيل، مما يبعد "شبح الحرب ضدها".

اقترن عام ١٩٥٣ عام بتنصيب فيصل الثاني بن غازي بن فيصل بن الحسين شريف مكة ملكاً على العراق بسبب بلوغه سن الرشد المقرر في الدستور العراقي (١٨ سنة) ملكاً على العراق بالوراثة وتسلم صلاحياته وإنهاء وصاية خاله عبد الإله بن علي بن الحسين على العرش. واستوجبت هذا الإجراء استقالة وزارة المدفعي السابعة بعد التنصيب مباشرة وحل المجلس النيابي وتشكيل حكومة جديدة لإجراء انتخابات نيابية جديدة. وكانت ورقة الولايات المتحدة هي الرابحة في التشكيلة الوزارية الجديدة، حيث كلف الدكتور محمد فاضل الجمالي بتشكيل الوزارة الجديدة. وفي السابع عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٥٣ صدرت الإرادة الملكية بتشكيلها. وضمت الوزارة ١٦ وزيراً إلى جانب رئيس الوزراء، أربعة منهم وزراء بلا وزارات. وأكثر الوزارات أهمية سلمت لعناصر من النخبة السياسية الحاكمة، ولكنها تميل إلى تطوير علاقات العراق مع الولايات المتحدة، باعتبارها الدولة الإمبريالية الجديدة التي تتطلع إلى الهيمنة الجديدة في العالم بدلاً من الدولة الاستعمارية القديمة التي تراجع وزنها في السياسة الدولية إلى الوراء. تسلم الجمالي وزارة الداخلية إلى جانب رئاسة الوزارة، وتسلم عبد الله بكر وزارة الخارجية، وحسين مكي خماس وزارة الدفاع وكل من علي حيدر سليمان وعبد الرحمن الجليلي وزارتي الإعمار والاقتصاد على التوالي، وهما من

مؤيدي وأعضاء في حزب الجبهة الشعبية، وعبد الكريم الأزري وزيراً للمالية. وفيما بعد أوكلت وزارة الداخلية إلى سعيد قزاز، وهو من أتباع نوري السعيد الذين تميزوا بالقدرات والكفاءات الإدارية بالقسوة والعنف في تنفيذ سياسات نوري السعيد ومواجهة الشعب والمعارضة السياسية.

انتهج فاضل الجمالي أسلوباً جديداً في الحكم، أطلق عليه بالطريق الأمريكي، حاول به تحقيق ذات الأهداف دون فرض الأحكام العرفية وممارسة العنف ابتداءً، أي ممارسة شكل من أشكال اللبرالية السياسية التي تسمح بوجود الأحزاب والصحف والمنظمات شريطة أن تبقى بالحدود التي تسمح للحكومة تحقيق المهمات التي جاءت من أجلها، سواء كانت تلك الأهداف داخلية أم على الصعد العربية والإقليمية والدولية. ولهذا بادر إلى إصدار مجموعة من القرارات السياسية بهدف إطلاق بعض نسمات الحرية والديمقراطية في حياة البلاد السياسية. فما هي تلك الإجراءات أولاً، وهل كانت معبرة عن أجواء جديدة وتحول فعلي في سياسات العراق الداخلية والخارجية؟

- إلغاء الأحكام العرفية، ولكن القرار لم يلغ الأحكام القاسية والظالمة التي صدرت عن المجلس العرفي العسكري بحق المتظاهرين بسبب فرض تلك الأحكام.
- سمح للأحزاب السياسية التي أغلقت قبل ذاك بالعودة إلى نشاطها، ولكنه لم يفسح أي مجال للأحزاب التي كانت في السرية أن تظهر إلى العلن، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب أو الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- السماح للصحف والمجلات التي أغلقت بالعودة إلى ممارسة نشاطها وصدورها.

ولكنها بدأت في الوقت نفسه التحضير الهادئ لربط العراق بسلسلة من المواثيق والأحلاف والارتباطات الثنائية والمتعددة الأطراف. إلا أن هذه الجهود لم تكن غائبة عن أنظار الشعب. فالمجموعة الصغيرة من قوى المعارضة في المجلس النيابي كانوا يسربون الأخبار الخاصة بنشاط الدولة، كما أن الأحزاب السياسية التي وجدت حرية نسبية في

التعبير عن أهدافها وعن مصالح الشعب، تمكنت أن تنمي نشاطاتها وتوسع قاعدة تأثيراتها مما سمح بنشوء معارضة عراقية واسعة لتلك المهمات التي سعى فاضل الجمالي إلى تحقيقها. كما وفرت هذه الفترة حرية معينة للضباط في الجيش العراقي، الذين بدأوا نشاطهم في فترة الانتفاضة وما بعدها وبالارتباط مع ما جرى في مصر إلى التحرك وبلورة أفكارهم واتجاهات عملهم بصورة سرية.

وبرزت طبيعة الحكومة التي ترأسها الجمالي بسرعة وفي أول محاولة إضراب قام بها عمال شركة نفط البصرة لزيادة أجورهم وتحسين ظروف عملهم ومشكلات النقل، إذ حالما فشل الحكم في إقناع المضربين على إلغاء الإضراب بعد أن امتنعت الشركة عن الاستجابة لأغلب مطالبهم التي بلغت خمسة عشر مطلباً، أصدر قراراً بفرض الأحكام العرفية في البصرة ابتداءً من ١٥ كانون الأول ١٩٥٣. كما أصدر الحاكم العسكري على البصرة تلك القرارات التي عادة تصدر عند فرض الأحكام العرفية مثل فرض الرقابة على الصحف ومصادرة المطبوعات التي تعتبر ضمن تهييج المشاعر وتثير الصراع وحق اعتقال المواطنين بقرارات من الحاكم العسكري وتجميد وظائف القضاء الاعتيادي ومنع حمل السلاح. وبعد إخماد الإضراب أجبر النظام على رفع الأحكام العرفية، بعد أن تم اعتقال ومحاكمة البعض من المضربين، كما أجبرت الشركة على الاستجابة لبعض المطالب. وإزاء الضجة التي قامت في البلاد أجبر الجمالي على الاستقالة تشكيل حكومة جديدة برئاسته التي حاول تعزيز موقعه فيها، ولكنه عجز بدوره عن تحقيق المطلوب منه بسبب مقاومة الشعب والمعارضة لتلك الأهداف. وجد الجمالي حتى بعد تشكيل وزارته الجديدة مجبراً على الاستقالة إذ أن من أجل تشكيل حكومة جديدة قادرة على تحقيق مصالح الشركات والحكومات الغربية.

خلال فترة وجيزة تمتع الشعب العراقي ببعض الحريات الديمقراطية المقننة في ظل حكومة الدكتور محمد فاضل الجمالي الذي لم يتوان عن استخدام العنف عند الضرورة التي تفرضها مصالح الحكام. ومع ذلك سرعان من أدرك المسؤولون عن سياسة الولايات

المتحدة وبريطانيا في الشرق الأوسط والعراق وكذلك حكام البلاد أنهم غير قادرين على تحقيق أحلافهم العسكرية ومخططاتهم إزاء المنطقة العربية دون وجود حكومة مستعدة على مصادرة تلك الحريات القليلة وفرض سياسات استبدادية قاهرة. وهكذا تشكلت حكومة ارشد العمري، خاصة وأن رئيس الوزراء الجديد معروف بمواقفه المناهضة لقوى المعارضة الديمقراطية والمهادنة والمتعاونة مع المصالح البريطانية، لتكون حكومة انتقالية وتمهد الطريق لحكومة نوري السعيد، باعتبارها حكومة المهمات الصعبة والأحلاف العسكرية. كانت الحكومة الجديدة خليط غير متجانس ممن يعتبر مع نوري السعيد من جهة وفاضل الجمالي من جهة أخرى، إضافة إلى بعض الشخصيات التي استوزرت لأول مرة ولكنها لا تخرج عن إطار ومواقف الآخرين. وكانت رغبة نوري السعيد أن يستدعى لتأليف الوزارة ليكون المنقذ للوضع من الأزمة المتوقعة في البلاد، خاصة وأن أرشد العمري كان قطباً غير مرغوب فيه في الأوساط الشعبية ولكنه من المخلصين لمصالح بريطانيا والبلاط.

ورغم التحسن الذي حصل في موارد العراق المالية بسبب توزيع أرباح أو عوائد النفط المالية مناصفة بين العراق والشركات الأجنبية، لم يتحسن الوضع الاقتصادي والمعيشي للجماهير الواسعة، كما اتسعت البطالة وشاع الفقر واستمر الاضطهاد إزاء القوى السياسية المختلفة. ثم عمدت الوزارة الجديدة إلى حل المجلس النيابي والدعوة إلى انتخابات جديدة. وتحت تأثير هذه الأوضاع المتردية، توجهت قوى المعارضة العراقية إلى استخدام عدد من الأساليب لمواجهة التشكيلة الحكومية الجديدة، وهي:

- التشكيك بقدرة ارشد العمري على تحقيق الاستقرار والديمقراطية في العراق، باعتباره من السياسيين الذين وقفوا باستمرار ضد المعارضة الديمقراطية وساندوا المصالح البريطانية وكان حليفاً لنوري السعيد ومؤيداً لسياساته ومواقفه.
- ممارسة المزيد من الضغط على البلاط والحكام من خلال تقديم المذكرات حول الوضع والمطالبة بتغيير الحالة السيئة لصالح الجماهير والكف عن السعي للدخول بأحلاف عسكرية ومواثيق مقيدة لحرية العراق. وكانت مذكرات الحزب الوطني الديمقراطي

وحزب الاستقلال وحزب الجبهة الشعبية تشير إلى أنها لا تثق بهذه الوزارة وأنها غير قادرة على تحقيق المنشود من جانب الشعب. كما أصدر حزب الأمة الاشتراكي بياناً يؤيد حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة ونزيهة. كان حزب الأمة الاشتراكي بقيادة صالح جبر يشكل القطب الثاني في السياسة العراقية إلى جانب الحزب الدستوري بقيادة نوري السعيد. وكان صالح جبر قد شعر بالعزلة الشديدة في أعقاب سقوط وزارته التي كانت مسؤولة مباشرة عن عقد وتوقيع معاهدة بورتسموث التي أسقطتها وثبة ١٩٤٨. إذ لم يعد البلاط يثق بقدرته على تحقيق مصالحه، كما لم يحظ يوماً بثقة الشعب العراقي، خاصة بعد تورطه بتلك المعاهدة وما نجم عنها من مجزرة بحق الذين شاركوا في الوثبة. في حين تعززت ثقة البلاط بنوري السعيد وازداد اعتماده عليه وعلى رهطه. ومن هنا بدأ صالح جبر يتخذ مواقف وسياسات نقدية إزاء الحكومات المتعاقبة ويحاول التناغم مع الأحزاب الديمقراطية المعارضة. ولكنه لم يحظ بتأييد الطرفين، إذ لم تكن مواقفه منطلقةً من أسس مبدئية بقدر ما كانت رغبته في الوصول إلى السلطة عبر تلك المعارضة الشكلية بسبب إحساسه بخذلان البلاط له أو التخلي عنه وتجاوزه.

- قيام الأحزاب السياسية المعارضة بتشكيل جبهة وطنية سياسية مرحلية بعد حل المجلس النيابي والدعوة لانتخابات جديدة. تضمن ميثاقها مجموعة من الأهداف الأساسية التي نادت بها المعارضة طيلة سنوات، ومنها الديمقراطية والحريات الأساسية للشعب وإلغاء الامتيازات التي فرضت على العراق وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ ورفض المساعدات العسكرية الأمريكية والتضامن مع الشعوب العربية وتجنيب الشعوب ويلات الحرب، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، بما فيها الموقف المناهض للإقطاع، خاصة وأن سياسة كبار الإقطاعيين في استغلال الفلاحين تزيد من ويلات الناس وتفقدهم القدرة على الصبر وتدفعهم إلى فعاليات مناهضة، كما حصل في مدينة الحي في لواء الكوت في نيسان/أبريل من عام ١٩٥٤ في ظل حكومة أرشد العمري وتطوراتها في ظل حكومة نوري السعيد لاحقاً، والدعوة إلى تشجيع الصناعة الوطنية،

والإشارة على مسائل داخلية أخرى تمس مصالح الناس اليومية، ومنها معالجة عواقب الفيضان ودرء مخاطر حصوله في المستقبل[٣١١].

- استخدام الصحافة العلنية في نشر الأفكار المناهضة لسياسات الحكومة الداخلية والعربية والدولية وضلوعها في مخطط ربط العراق بالأحلاف وعجزها عن إدارة انتخابات حرة نزيهة.
- تحريك الجماهير من خلال تنظيم الإضرابات والمظاهرات لفرض ممارسة سياسات ديمقراطية في الحياة السياسية العراقية.
- ولهذا تضمنت سياسات الأحزاب المعارضة العلنية منها والسرية جملة من الأهداف الأساسية التي جرى التركيز عليها في النشر الصحفي وفي البيانات التي كانت توزع على الجماهير وفي الاجتماعات التي كانت تنظم حينذاك.
- وبسبب عدم دعوة الحكومة الجديدة مجلس النواب إلى الانعقاد وصدور قرار بحله، فأن عدداً من نواب المعارضة استثمرت ذلك لشن حملة سياسية واسعة ضد الحكومة الجديدة وفضحت أيضاً التزوير الذي حصل في الانتخابات السابقة واحتمال كبير بحصول نفس التزوير في الانتخابات الجديدة.

وهذا ما وقع فعلاً، إذ جرت الانتخابات في أجواء تعوزها الحرية والديمقراطية والنزاهة. ولكنها كانت مناسبة لحملة انتخابية سياسية مناهضة للاتجاهات والسياسات الرجعية التي تمارسها الحكومة وفضحها على نطاق واسع. انتهت الانتخابات بفوز كبير للنخبة الحاكمة بغض النظر عن الاختلافات الجزئية في أهدافهم، كما حصلت جبهة المعارضة على عدد ضئيل من المقاعد بلغ تسعة نواب فقط. ودفع هذا الواقع أحزاب المعارضة إلى شجب الانتخابات والتزوير الذي مارسته السلطة، ومعها البلاط الملكي، بهذا الصدد.[٣١٢]

---

٣١١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٠٥/١٠٦.

٣١٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٩.

كانت المعارضة السياسية على العموم لصيقة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي ومعبرة بقدر كبير عن مشكلات المجتمع وما تعانيه الفئات المختلفة في الريف والمدينة. ومع أن تلك الأحزاب والقوى السياسية كانت تسعى إلى تمثيل مصالح فئات اجتماعية معينة، إلا أن المرحلة التي كان يمر بها العراق جعلتها تعبر عن مصالح عامة، إضافة على المصالح الملموسة للفئات التي تريد تمثيلها، بغض النظر عن مدى ذلك التمثيل. ولهذا خاضت المعارضة السياسية للحكم حملة الانتخابات البرلمانية تحت مجموعة من المهمات الأساسية التي كانت تعبر عن مطالب الشارع العراقي وعن هواجسه ومخاوفه الداخلية والعربية والدولية. وأدركت بحس سليم أنها غير قادرة على تحقيق تلك المهمات دون أن تكون قد أنجزت مهمة التعاون المشترك في ما بينها لمواجهة الحكم الذي كان يتمتع بالأجهزة القمعية وبتأييد الحكومتين البريطانية والأمريكية والفرنسية وبنشاط واسع لشركات النفط الاحتكارية. وإذا كان الحزب الشيوعي العراقي قد دعا باستمرار إلى تشكيل الجبهة الوطنية، فأن الأحزاب السياسية المعارضة، وخاصة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، وجدا أنهما، وفي هذه المرحلة بالذات، بحاجة ماسة إلى تضافر جهود كل القوى السياسية لمجابهة السلطة والتغلب عليها. وكان اللقاء ضرورياً بين جميع الفصائل، رغم الخشية التي عبر عنها حزب الجبهة الشعبية إزاء التحالف مع الشيوعيين تحت واجهة أنصار السلام أو أية منظمات شعبية وديمقراطية أخرى، إذ كانت بنية هذا الحزب تختلف إلى حد ملموس عن بنية بقية قوى المعارضة السياسية، إذ ضم هذا الحزب إليه قوى لا تختلف كثيراً عن قوى الحكم إلا في رغبتها باستخدام المعارضة للوصول إلى السلطة.

كان الحزب الشيوعي العراقي قد طرح برنامجاً واسعاً ومتعدد الجوانب لتشكيل الجبهة الوطنية وخوض المعركة الانتخابية. كما كانت الأحزاب الأخرى لها برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فكان لا بد من خوض الحوار للتوصل إلى قواسم مشتركة تتجمع عندها وتخوض النضال لتحقيقها. فجاء برنامجها المشترك، الذي صدر في ١٢ مايس/أيار ١٩٥٤، مؤكداً على خمسة قضايا أساسية هي:

إطلاق الحريات الديمقراطيـة، تـأمين انتخابـات حـرة وديمقراطيـة نزيهـة، رفـض جميـع المحالفات العسكرية الاستعمارية وإزالة القواعد العسكرية، أي إنهـاء العمـل بمعاهـدة ١٩٣٠، رفض المساعدات الأمريكية، العمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وإنهـاء دور الإقطـاع في الـبلاد، العمـل علـى إزالـة آثـار الفيضـان والسـعي لتـأمين منـع تأثيراتـه المـدمرة في المستقبل[٣١٣].

لم يرض هذا البرنامج القوى القوميـة العربيـة الـتي افتقـدت فيـه الموقـف مـن القضـايا العربية والتضامن في النضال التحرري، إضافة إلى القضية الفلسطينية التي شكلت منذ قرار التقسيم القضـية الـتي تمحـور حولهـا موقـف القـوميين العـرب وخضـعت لـه كـل القضـايا الأخرى. ولكن هذا البرنامج لم يرض أيضاً أوساطاً أخـرى في المجتمـع، وخاصـة تلـك الـتي كانت تعاني من البطالة والحرمان وتدهور مستوى المعيشة، وكذلك نضال الشـعب الكـردي في سبيل حقوقه العادلة وقضايا الحرب والسـلم في العـالم. وكـان الحـزب الشـيوعي يعـبر في برنامجه قضايا العمال ومشكلات البطالة وتوفير فـرص عمـل للعـاطلين وتحسـين مسـتوى معيشة الفئات الاجتماعية الفقيرة، وتطوير الاقتصاد الوطني وتأمين إقامة مشاريع صناعية في الـبلاد وحـل المسـألة الزراعيـة، وكـذلك الموقـف مـن المسـألة الكرديـة. وبسـبب الاعتراضات التي قدمت علـى برنـامج الجبهـة تم الاتفـاق علـى تضـمينه "بنـدين إضـافيين يتعلق الأول بالتضامن مع الشـعب العربـي المناضـل لاسـيما في مصـر والمغـرب العربـي في سبيل تحقيـق الجـلاء والـتخلص مـن الاسـتعمار وتحقيـق اسـتقلال الـبلاد العربيـة وتحريـر فلسطين من الاستعمار الصهيوني وضمان حقوق شعبه، والثاني بالعمل علـى إبعـاد العـرق والبلاد العربية الأخرى من ويلات الحرب الاستعمارية ووقـوف العـراق مؤيـداً حـل المشـاكل

---

٣١٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٠.

بيانات وأدبيات الحزب الشيوعي العراقي خلال هذه الفترة

الدولية بـالطرق السـلمية"[٣١٤]. وجـدير بالإشـارة أن الفـترة الواقعـة بـين ١٩٥٢–١٩٥٦ قـد شهدت تحركات فلاحية واسعة في أكثـر مـن منطقـة في العـراق، ابتـداءً مـن ريـف كردسـتان العراق، مثل (قلعة ده زه وامتـدادها إلى مخمـور وكـوي سـنجق في نيسـان/أبريـل مـن عـام ١٩٥٣)، ومروراً بريف الوسط والجنوب مثل (الشامية وأبو صخير في شـباط/فبرايـر ١٩٥٤، وريف الحي في لواء الكوت في رفضـهم لترشـيح الإقطـاعي الكـبير عبـد الله الياسـين وتأييـد مرشحي الجبهـة في عـام ١٩٥٤والإضـراب الـذي خاضـته المدينـة ضـد اسـتخدام الإقطـاعي للعنـف والقـوة ضـد الفلاحـين في عـام ١٩٥٤)[٣١٥]، إذ كانـت الأوسـاط الفلاحيـة تعـاني مـن عواقب وخيمة نتيجـة السياسـات الـتي كانـت تمارسـها النخبـة الحاكمـة في الريـف والقطـاع الزراعي، باعتبارها الممثل الطبيعي لكبار الإقطاعيين، ومـنهم أفـراد العائلـة المالكـة. ومـن بين تلك العواقب الوخيمة نشير إلى ما يلي:

- المصادرة المتفاقمة للأراضي التي بحـوزة الفلاحـين وانتقالهـا ملكيتهـا أو حيازتهـا إلى كبار الإقطاعيين.
- الإفقـار المسـتمر للفلاحـين بسـبب تفـاقم الاسـتغلال المسـلط علـى رقـابهم مـن جانـب الإقطاعيين والرأسماليين المرابين والسراكيل (وكـلاء الإقطـاعي). ولم يبـق للفـلاح مـن الدخل المنتج في الزراعة سوى النزر اليسير الذي لا يشـبعه وكـان يضـطر إلى الاسـتدانة من الإقطاعي ذاته أو من المرابين والتجار ممـا كـان يجعلـه مـديناً ومسـلوباً مـن دخلـه باستمرار.
- الهجرة من الريف إلى المدينة هرباً من ظلم الإقطاعي واضطهاده ورغبة في الحصول على دخل يشبع الفلاح وعائلته الكادحة.

٣١٤ الجبوري، إبراهيم. سنوات من تاريخ العراق. النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والـوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢ – ١٩٥٩. المكتبة العالمية–بغداد. دون ذكر تـاريخ الصـدور. يبـدو أنـه صدر بعد عام ١٩٨٥، إذ أنه اعتمد على مصادر صدرت حتى عام ١٩٨٥. ص ١٩٥.

٣١٥ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. طبعة أولى ١٩٨٤. مصـدر سـابق. ص ٢٠٠–٢٠٢.

- التخلف الشديد الذي كان تعاني منه العوائل الفلاحية في ريف العراق وعدم توفر الخدمات الصحية والتعليمية، بما فيها الماء والكهرباء. وكانت الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة مرتفع تماماً بسبب ذلك، إضافة إلى أن العمر المتوسط لسكان الريف كان واطئاً لأسباب كثيرة.

انتهت الانتخابات بفوز ساحق غير نزيه للقوى المعبرة عن مصالح بريطانيا في العراق ومصالح الإقطاعيين والكومبرادور التجاري والبلاط الملكي والنخبة الحاكمة المعبرة عن تلك المصالح. في حين تمكنت الجبهة من فرض عشرة ممثلين لها رغم إجراءات التزوير الصارخة. وتوزعت المقاعد في المجلس النيابي الجديد على النحو التالي، إذ حصل[٣١٦]:

حزب الاتحاد الدستوري بقيادة نوري السعيد	٥١ مقعداً
حزب الأمة الاشتراكي بقيادة صالح جبر	٢١ مقعداً
المستقلين التابعين للنخبة الحاكمة في الحزبين السابقين	٥١ مقعداً
الجبهة الوطنية المعارضة	١٠ مقاعد

ورغم أن الغالبية تعبر عن مصالح الحكام، فإن النتيجة لم ترض ثلاثة أطراف، وهي السفارة البريطانية ونوري السعيد والبلاط الملكي، إذ وجدوا في المعارضة الممثلة في المجلس خطراً لا يهدد اتخاذ القرارات بالأكثرية، بل يمكن لهذه الأقلية المعارضة أن تثير ضدهم الشارع العراقي وتحرك أوساطاً واسعة من الشعب، بما فيها البرجوازية الوطنية وفئات المثقفين، إضافة إلى المحرومين من خيرات العراق وموارده المالية، خاصة وأنها تمثل الجبهة الوطنية، رغم أن اتفاق الجبهة كان اتفاقاً انتخابياً مؤقتاً.

اجتمع طرفان في رفض نتائج الانتخابات وهما: الجبهة الوطنية التي أكدت على تزوير الانتخابات من جهة، والأطراف التي أشرنا إليها والتي خشيت من وجود الأقلية في المجلس النيابي من جهة ثانية. مما دفع نوري السعيد إلى التشديد على البلاط وبدعم وضغط

---

٣١٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٠٩.

كبيرين من جانب السفارة والحكومة البريطانية، لحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة يقودها بنفسه وتحت قيادته. وتحت واجهات مهلهلة قدم عدد من الوزراء استقالتهم، وكانوا من أتباع نوري السعيد أو مؤيدي صالح جبر بشكل غير مباشر، مما دفع الوزارة إلى تقديم استقالتها وقبولها من جانب الملك فيصل الثاني وإسناد مهمة تشكيل الوزارة بنوري السعيد. ومع هذه الوزارة بدأت بشكل صارخ عملية استباحة الدستور العراقي نصاً وروحاً لم يسبق له نظير في تاريخ العراق السياسي.

المبحث الثالث

نوري السعيد وسياسة الأحلاف العسكرية

يعتبر نوري السعيد من أبرز الشخصيات العراقية المتميزة التي لعبت دوراً كبيراً وحاسماً في سياسة المملكة العراقية الحديثة. وكان على قناعة تامة بضرورة التحالف الوطيد والتعاون المستمر مع بريطانيا من مواقع التابع لها بسبب ضعف وتخلف العراق من جهة، وبسبب القوة التي تتمتع بها هذه الدولة والدور الذي يفترض أن تلعبه بريطانيا في السياسة الدولية وقدرتها على حماية العراق ومساعدته على تحقيق التطور اللاحق. وغالباً ما كان يردد المقولة التالية: "لا غنى للعرب عن بريطانيا ولا يمكنهم العيش بدونها، وأن عدواً نعرفه خير من صديق نجهله"[٣١٧]. لا يمكن تفسير هذا القول حرفياً، إذ أنه مجرد تأكيد أهمية بريطانيا للعراق حتى لو كانت عدواً له، إذ أنه في واقع الأمر كان يعتبر بريطانيا صديقاً لا يمكن ولا يجوز الاستغناء عنه.

تميز نوري السعيد بالبراغماتية وبقناعته الكبيرة بالمبدأ الذي اعتمده ميكافيللي في نشاطه السياسي والقائل بأن "الغاية تبرر الواسطة"، بغض النظر عن طبيعة تلك الوسائل سواء كانت شرعية أم غير شرعية، وبغض النظر عن العواقب التي يمكن أن تترتب عن وعلى استخدام تلك الوسائل لتحقيق الغاية التي يمكن أن تفتقد الشرعية وإرادة المجتمع،

---

٣١٧ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. ص ١٩٩.

واستعداده التام على ممارسة العنف في مواجهة الخصوم السياسيين، بمن فيهم الشعب العراقي، إن اصطدمت بالمصالح التي يدافع عنها وبالقناعة التي ينطلق منها أو تنطلق منها بريطانيا. وكان نوري السعيد مقتنعاً ومؤمناً بعدائه الشديد للشيوعية والفكر الاشتراكي وعدم قناعته بالعدالة الاجتماعية التي تجلت لا في ممارساته السياسية فحسب، بل وفي خطبه ومواقف الاقتصادية، ومنها الخطاب الشهير الذي ألقاه من إذاعة بغداد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ والذي عرف بخطاب "دار السيد مأمونة" والذي هاجم فيه الشيوعية والشيوعيين والاتحاد السوفييتي ودافع بحماس كبير عن مصالح الإقطاعيين والنظام الإقطاعي وعن النظام الملكي في العراق.

كان نوري السعيد حتى مماته أميناً ومخلصاً للسادة الإقطاعيين ولمصالحهم في العراق وللعائلة الهاشمية المالكة وكذلك لبريطانيا ومصالحها في العراق، رغم أنه لم ينحدر من عائلة غنية أو إقطاعية أو أرستقراطية، إذ كان أبوه، سعيد أفندي بن صالح أفندي بن الملاطة، كاتباً في الجهاز المحاسبي للدولة العثمانية في ولاية بغداد وينحدر من وجوه عشيرة قره غول[٣١٨]. تربى نوري السعيد على الروح العسكرية والانضباط في المدارس العسكرية العثمانية حيث كان العسكريون الألمان والأتراك يدرسون فيها وتأثر بتوجهاتهم. وأصبح ضابطاً في الجيش العثماني وشارك في الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية. وساهم في تأسيس "جمعية العهد" ووقف إلى جانب قضية التحرر العربي من الهيمنة العثمانية، وشارك في الثورة العربية ورافق فيصل الأول في سوريا وكذلك في تأسيس الدولة العراقية

---

٣١٨ بصري، مير. أعلام السياسة في العراق الحديث. رياض الريس للكتب والنشر. لندن. ١٩٨٥. ص ١٢٦.

ولد نوري السعيد في يوم الاثنين أواسط ربيع الثاني عام ١٣٠٥ هجرية فيوافق ذلك ٢ كانون الثاني/يناير ١٨٨٨ ميلادية. والاسم الكامل لنوري السعيد هو: محمد نوري بن سعيد بن صالح بن الملاطة. راجع نفس المصدر أعلاه. ص ١٢٦. وكان الاسم الرسمي لرجل الدولة العراقية: نوري باشا السعيد.

الملكية الحديثة وشارك في الحياة السياسية قبل تأسيس الدولة وفي فترة الانتداب وألف وزارتين في عهد الملك فيصل الأول، أي قبل حصول العراق على عضوية عصبة الأمم[٣١٩].

لم يكن نوري السعيد طيلة ممارسته السياسة ديمقراطياً، بل كان عسكرياً مستبداً من الطراز العثماني المتسم بالعناد والصرامة والخصومة الشديدة. كان لا يتحمل الرأي الآخر وينزع إلى التخلص منه بمختلف السبل، وكان كارهاً للنقد إزاء سياساته وشخصه وحاقداً على منتقديه ومنتقماً منهم عندما تتوفر له فرصة الانتقام أو كان يسعى إلى توفيرها. وتجلى ذلك بوضوح في أعقاب حركة مايس عام ١٩٤١ وفي إعدامات قادة الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٤٩، أو في زجه لمعارضي سياساته في السجون.

أصبح نوري السعيد منذ بداية تشكيل الدولة العراقية الشخصية العسكرية والسياسية المطلوبة والمرغوبة من جانب سلطات الاحتلال البريطاني، حيث شخصت الدوائر الاستعمارية استعداداته الكبيرة للعمل المشترك وطموحه الشديد لتولي المناصب. فقد كان رئيساً لأركان الجيش الحجازي برتبة زعيم وحارب إلى جانب الإنكليز ضد القوات العثمانية، كما كان رئيساً لأركان الجيش الشمالي بقيادة الأمير فيصل برتبة أمير لواء، وكان قريباً من الأمير فيصل وكبير مرافقيه في الشام ومن أشد مؤيديه في العراق. وتوقعت الأوساط السياسية البريطانية المسؤولة مباشرة عن سياسات بريطانيا في العراق في صعود سريع لنجمه في الحياة السياسية العراقية. وفي شهر آب/أغسطس من عام ١٩٣٠ رُفّع نوري السعيد إلى رتبة فريق في الجيش العراقي. وفي وقت مبكر أيضاً قيمته السيدة گيرترود بل عالياً، لا في ذكائه وقدراته فحسب، بل في واقعيته وقربه من سياسات بريطانيا في العراق والمنطقة، إذ كتبت في رسالة إلى والدها تقول فيها، بعد أن تم أول لقاء لها مع نوري السعيد في عام ١٩٢١، ما يلي: "أول ما رأيته شعرت أن أمامنا قوة بالغة لينة يجب علينا إما أن نستعملها أو نشتبك معها في خصام مرير"[٣٢٠]. وكان قرار بريطانيا واضحاً. كما لم

٣١٩ شير محمد، سعاد رؤوف. نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥. الطبعة الأولى. مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٨٨. ص ١٥.

٣٢٠ بصري، مير. أعلام السياسة في العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٣٢.

يترك نوري السعيد مجالاً للخصومة مع بريطانيا، بل كان أو المتقربين إليها والمتحالفين معها والمدافعين عنها. دفعته اتجاهاته الفكرية والسياسية ومصالح الفئات التي يدافع عنها إلى تعزيز علاقاته ببريطانيا والتزام مصالحها في العراق حتى أصبح رجل بريطانيا الأول في العراق[٣٢١]. وقد عجز كل الذين حاولوا إزاحته أو الحلول مكانه ومنافسته على هذا الموقع من تحقيق في ذلك. وكانت اتجاهاته السياسية وعلاقاته الحميمة ببريطانيا والغرب عموماً الأساس الذي استند إليه واعتمده في نشاطه الفكري والسياسي والاجتماعي وفي تصوراته الاقتصادية، وهي التي تجلت في السياسات التي مارسها في العراق والمنطقة، والتي نشير فيما يلي إلى أبرزها:

١. العداء الشديد للاتحاد السوفييتي وللنظام الاشتراكي القائم فيه وللحزب الشيوعي السوفييتي، وكان هذا العداء يفوق حتى حبه لبريطانيا وحرصه على مصالحها ووجودها في العراق.

٢. العداء المستحكم للشيوعية وللحياة الديمقراطية الطبيعية على الصعيد الداخلي، ورفضه الفعلي للتعامل مع قوى المعارضة الديمقراطية. وتفاقمت هذه النزعة لديه وتحولت إلى موجه وهاجس أساسي له في سياساته وممارساته في الخمسينات على نحو خاص.

٣. وكان نوري السعيد يسعى إلى تأمين وجود حزب واحد يدير دفة البلاد، وفي حالات الضرورة إلى حزبين يحكمان العراق بالتناوب، ولكن يفترض فيهما أن يمارسا من حيث المبدأ سياسة واحدة إزاء الشيوعية والديمقراطية والدفاع عن مصالح الإقطاعية والكومبرادور المحلي والرأسمال الأجنبي والعلاقات الحميمة مع بريطانيا.

٤. رغبته الصارمة في جعل العراق جزء حيوياً وفاعلاً ضمن سياسات الغرب المناهضة للشيوعية والاتحاد السوفييتي على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية،

٣٢١ ملاحظة: اكتسب نوري السعيد شهرة خاصة في العراق، فأطلق عليه الشارع العراقي لقبين متلازمين هما: صديق "أو عميل" بريطانيا الأول، وعدو الشعب العراقي الأول. (ك. حبيب).

والانتساب إلى جميع المواثيق والأحلاف التي يراد منها "حماية" الدول العربية وبقية دول المنطقة من تغلغل الشيوعية والوجود السوفييتي.

ومن هذا المنطلق كانت خشية نوري السعيد من الانفتاح النسبي الذي عرفته فترة حكم الدكتور محمد فاضل الجمالي وسعيه للتخلص منها بأي ثمن، كما لم يجد في وزارة أرشد العمري القدرة الفعلية على مواجهة المهمات الجديدة التي يفترض في الحكومة العراقية النهوض بها على مستوى العراق والمنطقة في فترة كانت مليئة بالأحداث والتطورات. ولهذا عمل بكل السبل على خلق المبررات وزرع الألغام في وزارتي فاضل الجمالي وأرشد العمري، ودفع في كل مرة بعض الوزراء للاستقالة، إذ كان نوري السعيد دائم الوجود في الحكومات العراقية المتعاقبة من خلال أتباعه ومريديه ومؤيديه. وكان في مقدوره إسقاط أي وزارة لا يريدها خاصة في أعقاب فشل حركة مايس عام ١٩٤١. وأجبرت هذه الحقيقة رئيس الوزراء، أرشد العمري، على تقديم استقالته. وبهذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام نوري السعيد لتشكيل وزارته الجديدة رقم ١٢.

جاء تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة نوري السعيد بالرغم من إرادة ورغبة ولي العهد، عبد الإله بن على، إذ كان الصراع بين الاثنين مستمراً، لا في خدمة مصالح الشعب، بل في البرهنة على القدرات الشخصية والموقع الذي كان يحتله كل منهما في السياسة البريطانية في العراق. وعزز هذا الموقف من تأثير نوري السعيد على الملك فيصل الثاني، الذي كان قد توج حديثاً، وأصبح ملازماً وناصحاً له في السياسات التي يفترض أن يوافق عليها الملك. وكان الوصي يريد البرهنة على قدراته في تسيير دفة البلاد من جهة والتقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، عندما قرر تكليف محمد فاضل الجمالي برئاسة الوزارة الجديدة في عام ١٩٥٣ دون استشارة نوري السعيد، كما لم يتعاون الأخير مع نوري السعيد عند اختيار وزرائه وتشكيلة الحكومة الجديدة. وقد حز في نفس عبد الإله أن تفضل بريطانيا التعاون الوثيق مع نوري السعيد على التعامل معه، إذ كانت ترى في

نوري السعيد رجلها الأول وأداتها الحقيقية لتنفيذ مـا تسـعى إليـه في العـراق والمنطقـة، إذ كان يعتبر رجل المهمات البريطانية الصعبة في العراق.

وتسبب هذا الموقف بتدهور العلاقات بين القطبين نوري السعيد وعبد الإله ثم تفاقمت فيما بعد، مما جعل أمر تدخل السفير البريطاني بتوجيه من حكومتـه أمـراً ملزمـاً لصـالح نوري السعيد ولصالح بريطانيا بالذات. ففرض على عبد الإله المصالحة والقبـول بشـروطه في تشكيل الوزارة الجديدة دون تدخل من البلاط ووفق برنامج وضعه نوري السعيد ينسـجم مع حاجة ومصالح بريطانيا والولايات المتحدة والشركات النفطيـة في العـراق والمنطقـة مـن جانب، ومع رغبات الفئات الإقطاعية والبرجوازية الكومبرادورية في الداخل مـن جانـب آخـر، إضافة إلى حل المجلس النيابي وإجراء انتخابـات جديـدة تحـت إدارتـه وإشـرافه. فصـدرت الإرادة الملكية بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة والموافقة علـى برنـامج نـوري السعيد في السياستين الداخلية والخارجية والموافقة على تشـكيلته الوزاريـة الجديـدة. كـان على نوري السعيد، من أجل أن يحقق المهمات الملقاة على عاتقه التي تنسجم مـع أهدافـه وتكوينه وطبيعته في تحدي المجتمع والوقوف بوجه مطالبه المشروعة وتعبئة الفئـات الـتي تسانده حوله، أن يضمن ما يلي:

– سيادة الخشية من حكمه ومن الإجراءات التي يتخذها في أوساط الشـعب وفي الشـارع العراقي وبين أقطاب المعارضة العراقية.

– خلو مجلـس النـواب مـن أي معارضـة فعليـة لسياسـاته واسـتخدام المجلـس كمنـبر لمواجهة سياساته الخارجية والداخلية، بحيث ينفرد في الساحة السياسية.

– توجيه الضربات المتتالية للقـوى السياسـية السـرية الـتي يصـعب الكشـف عنهـا أو اعتقالها، أي تنشيط أجهزة الأمن والشرطة لتحقيق هذا الهدف والمخابرات العسكرية.

– تعطيل جميع الصحف التي يمكن أن تثير له مشكلات سياسـية بسـبب مشـاريعه في التحالفات العسكرية، وتعبئة الصـحف المحليـة والعربيـة المسـاندة لـه لضـمان الـدفاع عـن مشاريعه وشن الحملات السياسية ضد معارضيه.

– إدخال مجموعة من الشخصيات السياسية العراقية المعروفة بقسوتها واستعدادها للذهاب إلى أقصى الحدود في الدفاع عن سياساته وفي اضطهاد وإرهاب الشعب.

– وتأكيداً على توجه نوري السعيد الإرهابي وإمعاناً في اتهام كل المعارضة العراقية بالشيوعية والتعاون مع السوفييت بادر إلى تعطيل التمثيل الدبلوماسي بين العراق والاتحاد السوفييتي بحجة تفاقم النشاط الشيوعي الهدام في العراق واعتبار أن بغداد أصبحت وكراً للشيوعيين الهدامين بدعم من الاتحاد السوفييتي وسفارته في العراق. وقد صدر بيان نوري رسمي بهذا الشأن في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥.[٣٢٢]

وفي اليوم الذي صدرت فيه الإرادة الملكية بتشكيل الوزارة الجديدة، صدرت معها إرادة ملكية أخرى ورد فيها بما يلي: ..، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء من ضرورة استفتاء الشعب العراقي حول بعض القضايا الأساسية، أصدرنا إرادتنا الملكية بحل المجلس النيابي، وإجراء الانتخابات وفقاً لأحكام القانون الأساسي"[٣٢٣].

شكل نوري السعيد وزارته الجديدة بالطريقة التي تساعده على تنفيذ ما جاء من أجله وعجزت الحكومات السابقة عن تحقيقه ولكنها مهدت الطريق ل. فضمت إليها أبرز العناصر المساندة للاتجاهات الأساسية في سياسته والذين يتمتعون بالمقدرة الإدارية والحرص على تنفيذ ما يريده رئيس الوزراء. وأبرز هذه العناصر كان سعيد قزاز، الذي تسلم حقيبة الداخلية وخليل كنه، الذي تسلم حقيبة المعارف ومحمد علي محمود حقيبة العدل، إضافة إلى حقيبة الإعمار لعبد المجيد محمود، وحقيبتي الاقتصاد والمالية لنديم الباجچي وضياء جعفر على التوالي. كما كلف موسى الشابندر بوزارة الخارجية. وأبقى له، إلى جانب رئاسة الوزارة، وزارة الدفاع.

اتخذت الوزارة الجديدة خلال الفترة الواقعة بين تشكيلها في الثالث من شهر آب/أغسطس ١٩٥٤ وبين إجراء الانتخابات النيابية في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٥٤ جملة من القرارات والمراسيم القمعية نشير إلى أهمها فيما يلي:

---

٣٢٢ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٥٠.

٣٢٣ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٢٤.

- غلق حزب الاتحاد الدستوري الذي كان يترأسه لتسهل عليه مهمة الضغط علـى أو غلـق بقية الأحزاب السياسية.
- ثم أصدر مرسوم رقم ١٩ الذي يلغي وجود الجمعيـات والنـوادي القائمـة علـى أن يعـاد تأسيسها بطلبات جديدة.
- أصدر المرسوم رقم ٢٤ الذي ألغى بموجبه إجازات الصحف والمجـلات ودفـع أصـحابها لتقديم طلبات الحصول على إجازات جديدة.
- وأصدر المرسوم رقم ٢٥ الذي حرم بموجبه عقد الاجتماعات العامـة والتظـاهرات، كمـا أعطى الحق لأجهزة الدولة الإدارية والقمعية بتفريقها.
- اتخاذ خطوات عملية غير رسمية بالدفع نحو حل حزب الجبهـة الشـعبية المتحـدة وشـق حزب الأمة الاشتراكي إلى تيـارين، وأضـعاف دوره في الحيـاة السياسـية وفي الانتخابـات القادمة.
- دفع الأحزاب الأخرى إلى مقاطعة الانتخابات ليتسنى لـه الانفـراد بـالمجلس النيـابي، إذ كان هدفه الواضح إبعاد كل قوى المعارضة السياسية عـن المسـرح السياسـي العراقـي وحرمانهـا مـن المشـاركة في الانتخابـات، وبالتـالي تسـهل عليـه السـيطرة التامـة علـى المجلس وتنفيذ مشاريعه الكبيرة.
- إصدار المرسوم رقم ١٦ لسـنة ١٩٥٤ وتضـمن إضـافة فقـرة جديـدة إلى قـانون تعـديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ حول مكافحـة الشـيوعية ومنـع ترويجهـا والحكم على من يسعى إلى ذلك ويدعو إلى تغيير النظام بـالحبس لمـدة سـبع سـنوات أو الحبس المؤبد أو الإعدام إن حصل التحبيذ في القوات المسلحة. وجاء في النص السـابق ما يلي: "كل من حبذ أو روج . . . أياً من المذاهب الاشتراكية البلشفية – الشيوعية – والفوضـوية – والإباحيـة، ومـا يماثلـها الـتي ترمـي إلى تغـيير نظـام الحكـم والمبـادئ والأوضاع السياسية للهيئة الاجتماعيـة المضـمونة بالقـانون الأساسـي"، أمـا الإضـافة فتضمنت ما يلـي: " سـواء كـان ذلـك (أي التحبيـذ، ك. حبيـب) مباشـرة أو بواسـطة

هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور تحت ستار أي اسمٍ كـان: كأنصار السلام، والشبيبة الديمقراطية وما شاكل ذلك"[٣٢٤]. وأطلقت الجماهير على هـذا المرسوم العجيب تهكماً بمرسوم "ومـا شـاكل ذلـك"، كمـا ورد في نـص المرسـوم. ولم يكـن المقصـود وراء هـذا المرسـوم سـوى الحـزب الشـيوعي العراقـي والمنظمـات غـير الحكومية التي كان يتبنى قيامها، وكذلك العناصر والجماعات الديمقراطية التي لم تكـن في الحزب الشيوعي ولكنها كانت تقف إلى جانب قوى اليسار العراقـي، أو كانـت تشـكل جزء مـن اليسـار العراقـي، وكانـت تعمـل لصـالح السـلام وضـد الحـرب ولصـالح قـوى الشبيبة الديمقراطية والطلبة والنساء الديمقراطيات ...الخ.

- ثم صدر المرسوم رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ الذي تم بموجبه واستناداً إلى الأحكـام الصـادرة أو التي يمكن أن تصدر لاحقاً وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسـنة ١٩٣٨ وتعديلاته بإسقاط الجنسية العراقية عن المواطن ووضعه رهن الاعتقال إلى حين إبعـاده مـن الـبلاد. أي أن الشـيوعيين جميعـاً معرضـون لإسـقاط الجنسـية إن ارتـأى مجلـس الوزراء ذلك بناء على توصية وزيـر الداخليـة، وعنـد رفـض المـواطن تقـديم بـراءة مـن المذهب الذي حكم بسببه، أي المـذهب الشـيوعي ومـا شـاكل ذلـك. كتـب السـيد عبـد الرزاق الحسني في كتابه المعروف "تاريخ الوزارات العراقيـة بهـذا الصـدد يقـول: "ومـا كاد المحكومون والمتهمون بالقضايا الشيوعية يطلعـون علـى هـذا البيـان حتـى سـارع معظمهم إلى نبذ معتقده، وإعلان براءته منه، وإخلاصه إلى وطنه ودينه وملكه، فكانـت مكاسب جديدة للقائمين بالتحقيق في القضايا الشـيوعية، ولأصـحاب الصـحف المواليـة للحكومة، حيث كانوا يتقاضون أجراً فاحشاً لقاء نشرهم إعلانـات الـبراءة، وكـان ممـن أسـقطت جنسـيته العراقيـة (١) عزيـز شـريف (٢) عـدنان الـراوي (٣) الـدكتور صـفاء جميل حافظ (٤) كاظم السماوي (٥) كامـل قزانچـي (٦) توفيـق مـنير. وكـان الأربعـة

---

٣٢٤ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٣٥.

الأولون في خارج العـراق عنـد صـدور المرسـوم، أمـا الخـامس والسـادس فقـد نفيـا إلى تركيا"[٣٢٥].

لا يجوز تجاوز هذا النص الذي كتبه السيد عبد الرزاق الحسـني، ففيـه إخفـاء لجوانـب من حقيقة الوضع في العراق حينذاك، كما يحمل موافقة على ما قام به نوري السـعيد بعيـداً عن الدستور العراقي والتجاوز على حق الإنسان وحريته في تبني الأفكار والآراء والفلسـفات المختلفة. كما أن فيه عدم تعاطف مع الذين تعرضوا لمثـل تلـك القـرارات، بـل فيـه تأييـد مبطن، إضافة إلى أن عدداً قليلاً حقاً ممن وافق علـى إعطـاء الـبراءة، إذ أن الفـرد العراقـي اعتبر ذلك مساً بكرامته، حتى أن عدداً غير قليل مـن غـير الشـيوعيين رفـض إعطـاء مثـل هـذه الـبراءة أيضـاً. وحاولـت أجهـزة الأمـن ا، تضـغط علـى عوائـل السـجناء والمعـتقلين والمطاردين أن يوقعوا عنهم البراءات، إلا أن غالبية العوائل رفضـت ذلـك، ومـن وافـق مـن العوائل كان قليلاً. وبعض الأفراد اضطروا على نشر تكـذيب في الصـحف المحليـة للـبراءات التي نشرت باسمهم، بسبب كونها قـد زورت عـنهم أو أن أهلـيهم قـد أعطوهـا دون العـودة إليهم.

* لقد شكل هذا المرسوم والـذي سـبقه تجـاوزاً فظـاً علـى نصـوص الدسـتور العراقـي ومضمون المجتمع المدني الديمقراطي مـن جهـة، ونفـذ بحـق مجموعـة مهمـة، سـواء أكـان أفرادها من السياسيين الديمقراطيين أم من الشيوعيين العراقيين، التي وقفت ضد السياسة التي مارستها الحكومات المتعاقبة والتي كانت بالضد مـن مصـالح الشـعب. وبالتـالي كـان إسقاط الجنسية عنها ومن ثم إبعادها عـن العـراق أو منـع عـودة الموجـود منهـا في الخـارج عملية انتقام من هذه الجماعة ومن كل الذين لعبـوا دوراً كـبيراً في وثبـة كـانون عـام ١٩٤٨ وانتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ وممن ناضلوا في سـبيل نشـر أفكـار السـلام والصـداقة بين الشعوب والحرية والديمقراطية للشعب العراقي.

---

٣٢٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٣٥.

* وفي الوقت الذي قدمت مجموعة من الشيوعيين والديمقراطيين براءة للأجهـزة الأمنيـة وقامـت تلـك الأجهـزة بنشـرها في صـحافة الحكـم، فـأن الغالبيـة العظمـى مـن الشـيوعيين والديمقراطيين رفضوا الاستجابة لهذه الدعوة السيئة وتحملوا التعذيب والاضطهاد والسـجن بسبب ذلك الرفض، والتي لم يشر إليها ولو لكلمة واحدة.

* كانت الحكومة السعيدية تدفع إلى الجلادين العاملين في التحقيقـات الجنائيـة ومكاتـب الشعبة السرية في الألوية والأقضية وفي السـجون والمواقـف مبـالغ طائلـة إزاء كـل مناضـل يوافق على توقيع نص البراءة المهيأ من جانب تلك الأجهزة. وكان هذا الدفع المالي يغـري تلك الأجهزة بتسليط شـتى أسـاليب التعـذيب الجسـدي والنفسـي علـى المعـتقلين لانتـزاع البراءة منهم ونشرها علناً في الصحف الحكومية.

* وكانت تلك الأجهـزة تعمـد إلى بـراءات كاذبـة توقـع باسـم مـواطنين رفضـوا أساسـاً التوقيع عليها. وكان الهدف من وراء ذلك تشويه سمعتهم والإساءة لمـوقعهم الاجتمـاعي في محلاتهم وبين المواطنين، مما كان يـدفع الـبعض علـى نشـر تكـذيب لـذلك الـنص، وبـذلك يوافق على تحمل تبعات تكذيبه، أي اعتقاله وتسليط التعذيب من جديد عليه.

ولا بد من الإشارة إلى أن موقف الحزب الشيوعي العراقي بشـكل خـاص إزاء مـن يقـدم البراءة كان شديداً وصارماً جداً غير قابل للمرونة، إذ كان يحرم من عضوية الحزب أو يلغى ترشيحه مباشرة بعد التيقن من تقديمه البراءة. كما كان موقف الجمـاهير الشـعبية ممـاثلاً لموقف الحزب الشيوعي ومستنداً إليه في الوقت نفسه. وهذا الموقف هو الذي سـاهم بمنـع الكثير من المواطنين من تقديم البراءة، رغم أنهم لم يكونوا أعضـاء أو مرشـحين في الحـزب الشيوعي، إذ اعتبروا الموقف تجاوزاً على حرية الإنسان وحقه في تبني الفكر الـذي يرتأيـه، كما أنه يحط من كرامة الإنسان وسمعته بين الجماهير.

اتخذ نوري السعيد هذه الإجـراءات الاسـتثنائية الـتي لا يمكـن اتخاذهـا إلا عنـد إعـلان الأحكام العرفية عملياً، ولهذا فهـي لم تكـن سـوى إعـلان للأحكـام العرفيـة دون أن يطلـق عليهـا هـذا الاسـم. وتم كـل ذلـك قبـل البـدء بعمليـة الانتخابـات النيابيـة، أي التحضـير الاستبدادي لها.

وكانت ردود فعل الأحزاب السياسية عموماً مناهضة لهذه الإجراءات واعتبرتها تجاوزاً على الدستور العراقي وحبساً للحريات الديمقراطية وتمهيداً لفرض مجلس نيابي مزيف على المجتمع. ووجد هذا تعبيره في بيانات الأحزاب السياسية السرية منها والعلنية، ومنها الحزب الشيوعي العرقي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، إضافة إلى الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الأمة الاشتراكي. وركزت بيانات الأحزاب على ثلاث مسائل جوهرية، وهي: ١) اعتبار المراسيم رجعية وفيها تجاوز شديد على الدستور العراقي وخرق للقوانين وتقاليد الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان، (٢) إدانتها الشديدة لمرسوم إسقاط الجنسية العراقية عن الشيوعيين العراقيين واحتمال شمولها لآخرين بنفس التهمة أو سواها، ٣) تنظيم عملية اضطهاد وإرهاب ضد الشعب وقواه السياسية. وأعلن الحزب الوطني الديمقراطي مقاطعته للانتخابات البرلمانية باعتبارها تجري في أجواء إرهابية ومراسيم مجحفة وإصرار على تزييف هذه الانتخابات. وإزاء هذا الموقف الصلب والعادل قررت وزارة الداخلية سحب إجازة الحزب الوطني الديمقراطي وغلق مقراته في بغداد وفي باقي ألوية وأقضية العراق حيثما وجدت له فروع. أما حزب الاستقلال فقد قرر خوض الانتخابات معللاً ذلك بضرورة عدم ترك الساحة السياسية للحكومة والدفاع عن حرية الانتخابات واعتبار برنامج الجبهة الوطنية السابق هو برنامجها الانتخابي الراهن ودعت الجماهير تبني موقفها ومنع حصول أي تزوير في عملية الانتخابات[٣٢٦]. الجبهة . كما دعت الأحزاب السرية إلى مقاطعة الانتخابات وأصدرت بيانات بهذا الصدد. ومن هنا يتبين، كما يشير إلى ذلك السيد عبر الرزاق الحسني، أن الوضع الحزبي قبل الانتخابات كان على النحو الآتي:

"وكانت في البلاد خمسة أحزاب وهي (١) حزب الاتحاد الدستوري (٢) حزب الأمة الاشتراكي (٣) حزب الجبهة الشعبية (٤) الحزب الوطني الديمقراطي و)٥) حزب الاستقلال، فقرر حزب الأمة الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي مقاطعة الانتخابات

---

٣٢٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٤٣-١٤٥.

الجديدة سلفاً، وقرر حزب الاتحاد الدستوري (الحكومي) حل نفسه، وجمد حزب الجبهة الشعبية المتحدة نشاطه الحزبي، ولكنه سمح لأعضائه بالاشتراك في الانتخابات على مسؤولية العضو الشخصية. أما حزب الاستقلال فقرر الدخول في الانتخابات للأسباب التي تضمنها بيانه المطول في هذا الشأن"[٣٢٧].

كتب السياسي الراحل السيد محمد حديد بشأن موقف الحزب الوطني الديمقراطي من المراسيم يقول: "وكنا قد أصدرنا في ١٩٥٤/٩/١ بياناً باسم الحزب الوطني الديمقراطي، اشتركت في وضعه، احتجاجاً على المراسيم التي أصدرها، وخصوصاً مرسوم إسقاط الجنسية، وكذلك البيان الآخر الذي أعلنا فيه مقاطعة ا لانتخابات المزمع إجراؤها، فاتخذ ذلك ذريعة وعمد إلى حب إجازة الحزب وتعطيل جريدته سنة كاملة"[٣٢٨].

لم تكن تلك المراسيم التي أصدرها نوري السعيد عبثية أو دون معرفة بواقع الشارع السياسي العراقي. فالشعب العراقي خلال سنتي ١٩٥٣ و١٩٥٤ استعاد عافيته السياسية النسبية بعد الضربات التي وجهت له في انتفاضة ١٩٥٢. وبدأت الأحزاب السياسية السرية منها والعلنية العمل الدؤوب والاستفادة الفعالة من الحريات النسبية المقننة التي سادت فترة حكم محمد فاضل الجمالي، وبالتالي أعادت تنظيم نفسها وعززت علاقاتها بالجماهير وبلورت شعاراتها ومهماتها الآنية وقررت الوقوف بوجه المشاريع الخارجية التي يراد فرضها على المجتمع، وكذلك ربط مطالب الشعب في السيادة والاستقلال والحياد الإيجابي في الصراع الدولي مع المطالب اليومية العادلة للشعب، بما فيها مكافحة البطالة وحل مسألة الأرض لصالح الفلاحين والتصنيع وتنظيم التجارة ووضعها في خدمة إنماء وإعمار البلاد وتعزيز علاقات العراق بالدول العربية، ولكن بشكل خاص إطلاق الحريات الديمقراطية وتحقيق التأميم في قطاع النفط ألاستخراجي. وأدرك نوري السعيد بأن الشعب العراقي

---

٣٢٧ الحسني، عبد الرزاق. المصدر السابق نفسه. ص ١٤٢.

٣٢٨ حديد، محمد. مذكراتي: الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. لندن. دار الساقي.٢٠٠٦. ص ٢٧٨.

وقواه المعارضة قادرة على توسيع هذا الحيز المحدود في الحريات الديمقراطية لصالحها وبالتالي تأمين الهجوم على القوى الرجعية والإقطاعية والكومبرادور المحلي ومصالح الشركات الأجنبية وكذلك رفض الارتباط بأي حلف أجنبي. وأدرك في الوقت نفسه تأن حركة الحزب الشيوعي العراقي، رغم الضربات القاسية واعتقال القيادات المتعاقبة له، ما يزال يمتلك حيوية النضال والارتباط بالجماهير والتأثير فيها، سواء كان ذلك في الريف أم المدينة وكذلك في صفوف المثقفين العراقيين. ولا يجوز الادعاء بأن الحزب وحده كان يقود النضال في مثل هذه المرحلة، كما حاول زكي خيري وصف الواقع كما يراه في انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ وما بعده في كتابه "دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"[٣٢٩]، بل ساهمت في ذلك جميع الأحزاب العلنية منها والسرية وبقسط متباين وفق ظروفها وتاريخها وعلاقاتها وقدراتها الفعلية. ومن هنا جاءت خشية نوري السعيد في أن تطور الأوضاع سيقود إلى ما لا تحمد عقباه بالنسبة للفئة الحاكمة، فقرر شن الهجوم باعتباره خير وسيلة للدفاع عن النفس. إذ بعد أن تيقن من السيطرة على حركة الشارع وزج الكثير من المناضلين في المعتقلات، أدار حملة الانتخابات على هواه. وبسبب التزوير الفاضح الذي نظمته أجهزة الدولة في عملية سير الانتخابات بدأت جملة من الانسحابات من مرشحي حزب الاستقلال احتجاجاً على عملية التزوير مما أجبر الحزب في النهاية وفي اليوم الأخير من الانتخابات إلى إصدار بيان يعلن فيه انسحابه منها واحتجاجه الشديد على سير الانتخابات. كما انسحب العديد من المرشحين المستقلين بسبب التزوير السافر في العديد من مدن الوسط والجنوب[٣٣٠]، إضافة إلى مدن كردستان العراق. ولم تستطع المظاهرات الجماهيرية الغاضبة التي انطلقت في مدينة السليمانية معلنة عن احتجاجها على عمليات التزوير عن تعطيل الانتخابات، إذ زج النظام بقواته العسكرية لضرب المتظاهرين ووقعت الكثير من الإصابات المميتة، إضافة إلى عدد كبير من الجرحى في صفوف المتظاهرين. وتم اعتقال عدد كبير منهم وتقديمهم فيما بعد إلى المحاكمة والحكم عليهم بأحكام قاسية.

---

٣٢٩ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٢٠٠.

٣٣٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. ص ١٤٦/١٤٧.

- انتهت الانتخابات بفوز كاسح لا مثيل لـه إلا في الـدول الـتي تسـودها الـنظم الشـمولية القاهرة والديكتاتوريات السافرة، إذ فاز ١٢١ نائباً بالتزكية مـن مجمـوع ١٣٥ نائبـاً ، إذ لم يكن هناك من ينافسهم في مراكزهم الانتخابية بعد وقوع المقاطعة، كما فاز أربعـة عشـر مـن المستقلين، وأغلبهم يرتبط بصيغة ما بالحزب الحاكم في ما عدا الشـيخ محمـد مهـدي كبـة، رئيس حزب الاستقلال الـذي اسـتقال بعـد فـوزه، ثـم عضـو قيـادة حـزب الاسـتقلال عبـد المحسن الدوري الذي استقال من الحزب وفضل البقـاء في المجلـس النيـابي ألسـعيدي[٣٣١].

ومع نهاية الانتخابات وتشكيل المجلس النيابي الجديد بدأت عمليـة اسـتكمال التهيئـة علـى الساحة السياسية العراقية من خلال إصدار مراسيم أخرى تسمح لنوري السـعيد بالسـيطرة الكاملة على البلاد. فأصدرت وزارته ثلاثة مراسيم في فترة قصيرة هي المرسوم رقـم ١٩ في ١٩٥٤/٩/٢٢ الخـاص بـالأحزاب والجمعيـات والنـوادي، ثـم المرسـوم رقـم ٢٤ بتـاريخ ١٠ تشـرين الثـاني ١٩٥٤ والخـاص بالمطبوعـات والنشـر، ثـم المرسـوم رقـم ٢٥ لسـنة ١٩٥٤ المتعلق بتنظيم الاجتماعـات العامـة والتظـاهرات. وفي ضـوء هـذا المرسـوم تسـنى لنـوري السعيد، بعد تخويل وزير الداخلية صلاحية النظـر في كـل ذلـك، مـن إلغـاء إجـازة الأحـزاب والجمعيات والمنظمات المختلفة والطلب إليها بتقديم طلبات جديدة ليتم منع من يراد منعـه منها، كما أغلق جريدة الأهـالي لسـان حـال الحـزب الـوطني الـديمقراطي وبعـض الصـحف والمجلات الأخرى، ومنـع الاجتماعـات العامـة والتظـاهرات الشـعبية واعتبرهـا مـن الأعمـال الفوضوية التي تشكل خطراً مباشراً علـى الأمـن والاسـتقرار في الـبلاد، وكونهـا تحولـت إلى أدوات بيد أصحاب المذهب المحرم، الشيوعية، وأنها تستخدم في غـير صـالح الـبلاد وضـد الدستور والقوانين العراقيـة السـارية. حتـى أن زيـر الداخليـة مـنح حـق لا إغـلاق الأحـزاب والنقابـات والجمعيـات والنـوادي والصـحف والمجـلات فحسـب، بـل وإغـلاق دور التمثيـل (المسارح) والنشاطات الثقافية ومطاردة المثقفين ومحاربتهم في الرزق وزجهـم في السـجون. وفسحت كل هذه الإجراءات لنوري السعيد توفير الأجواء المناسبة لتنفيـذ المشـاريع الـتي

---

٣٣١ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٧/١٤٨.

وضعتها السياسة الخارجية البريطانية والأمريكية للعراق والمنطقة، علـى أن يلعـب العـراق، ممثلاً برئيس الوزراء نوري السعيد، دوراً فعـالاً ومنشـطاً لعمليـة عقـد المواثيـق والأحـلاف العسكرية الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفي مقابل هذه الإجراءات الرجعية توجه نوري السعيد من الناحية الشـكلية إلى تنشـيط مجلس ووزارة الإعمار لطرح برنامج جديد على مستوى البلاد واعتبار الـبرامج السـابقة غـير جيدة وغير جادة. وكان الهدف من وراء ذلـك تـأمين اسـتيعاب بعـض قـوى العمـل العاطلـة وتخفيف ضغط البرجوازية الوطنية، وخاصة الصناعية، وقوى السوق المحلي التي اصطفت ضده بشكل عام، إذ كانت ترى فيه مدافعاً عن الإقطاع والكومبرادور التجاري ضد التطـور الصناعي والسوق الوطنية العراقية لصالح الرأسمال الأجنبي. وفي هذا الإطار بادر إلى اتخاذ إجرائين مهمين هما: ١) تأميم "شركة التنوير والقـوة الكهربائيـة المحـدودة لمدينـة بغـداد" التي بدأ امتيازها في عام ١٩٢٨ وينتهي في عام ١٩٧٨، من خـلال شـراء الحكومـة العراقيـة لهـا في عـام ١٩٥٥، ٢) الاتفـاق علـى تشـييد مصـفى للـنفط في الـدورة في بغـداد في أعقـاب مفاوضات المناصفة في الأرباح، حيث تم بالفعل العمـل لإقامـة مصـفى نفـط الـدورة وأنجـز وافتتح في عام ١٩٥٥ في ضوء اتفاق قديم تم في عام ١٩٣٢ مع شركات النفط الاحتكارية ولم ينجز حينذاك.

اعتقد نوري السعيد بأنه قد رتب البيت العراقي كما يريد وما عليـه الآن إلا أن يتجـه في مباحثاته المباشرة صوب بعض الدول العربية وإلى كـل مـن تركيـا وإيـران وبريطانيـا لعقـد الاتفاقيات الثنائية الضرورية التي توصل في المحصلة النهائية على إقامة التحالف المنشود على نطاق المنطقة.

كان نوري السعيد، أثناء توليـه حقيبـة وزارة الخارجيـة في حكومـة جميـل المـدفعي في عام ١٩٥٣ وقبل مجيء محمد فاضل الجمـالي، قـد أجـرى اتصـالات رسميـة مـع بريطانيـا لتأمين البديل المناسب لمعاهدة ١٩٣٠ التي أصبح موعـد انتهـاء مفعولهـا قريبـاً حينـذاك. وكانت بريطانيا تلح في إنجاز هذه المهمة بعد أن تعطل وضـع البـديل في وزارة صـالح جـبر

عام ١٩٤٨. وكانت لجنة وزارية برئاسة نوري السعيد قد وضعت بدائل ثلاثة، كلها لم تكن في صالح العراق، بل تخدم مصالح تمديد المعاهدة بأسلوب آخر يبقي دون أي تغيير على جوهر العلاقة العسكرية بين العراق وبريطانيا لصالح الأخيرة[٣٣٢]. وبعد حوالي سنتين تسنى لنوري السعيد العودة إلى رئاسة الحكومة فأخرج الأوراق القديمة وبدأ بالعمل لتنفيذ ما تراه بريطانيا مناسباً لها.

كانت اللقاءات والمشاورات بين ممثلي وزارة الخارجية في الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وممثلي حكومات كل من تركيا وإيران وباكستان والعراق ومصر وغيرها من دول المنطقة من جهة أخرى قد تمت في الفترة الواقعة بين ١٩٥٢– ١٩٥٤ من أجل عقد مواثيق واتفاقات وأحلاف ثنائية ومتعددة الأطراف. وكان بعض تلك المواثيق بين بعض تلك البلدان قد وقع فعلاً خلال هاتين السنتين، في حين لم تستطع الدول الأخرى المقصودة بهذه التحالفات أن تجد الظروف السياسية المناسبة للانخراط بها، ومن بينها مصر والعراق. وكان نوري السعيد خلال هذه الفترة يعمل على جبهتين، وهما: الجبهة العربية وضرورة تحقيق وحدة أو اتحاد بين سوريا والعراق والأردن وربما لبنان أيضاً، وجر مصر إلى تحالف أوسع على نطاق المنطقة تشارك فيه كل من إيران وتركيا وباكستان، والتي تضمن في المحصلة النهائية ارتباط هذه الدول بالتحالف الغربي الاستراتيجي المناهض للاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية والمعادي "للتغلغل الشيوعي" في المنطقة من جانب، وضمان عدم الاعتداء على، وتحقيق التقارب التدريجي لدول المنطقة الإسلامية مع، دولة إسرائيل من جانب آخر. وبدأ نوري السعيد بحوار مباشر مع مجلس قيادة الثورة في مصر بأمل جرها، وهي أكبر دولة عربية ذات موقع مهم في السياسة العربية، إلى حلف بغداد المزمع تشكيله. ورغم أن مصر قد وافقت على أهداف التحالف المشار إليه في شهر آب/أغسطس من عام ١٩٥٤، والتي تجلت

---

٣٣٢ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. مصدر سابق. ص ٢٠٠–٢٠٢.

في البيان الصادر عن اجتماع سرسنك في كردستان العراق بحضور الصاغ صلاح سـالم[٣٣٣]، فأن مصر قد أصابها بعض التردد حين وصل إليها نوري السعيد للبحـث في الموضـوع مـع مجلس قيادة الثورة المصرية. وكان العامل المباشر في رفض جمال عبد الناصر التـورط في دخول الحلف يكمن في تصاعد رفض الجماهير الواسعة للحلف ورغبة مصر في أن تلعب دور أكبر في السياسة العربية حينذاك، إضافة إلى أن مصر الجمهوريـة كانـت قـد بـدأت في وقـت مبكر بعد نجاح الثورة بحملة مكافحة الشيوعية عملياً وزجت في فترة وجود نوري السعيد في مصر بعدد كبير من الشيوعيين ومؤيدهم في السجون المصرية. وأخـيراً قـرر مجلـس قيـادة الثـورة في مصـر رفـض الحلـف وقـرر انتهـاج سياسـة مسـتقلة عـن الأحـلاف العسـكرية ومناهضتها، رغم استمرار علاقاتها بالـدول الغربيـة والسـعي إلى تطويرهـا. ونشـأ عـن هـذا القرار تباين في وجهات النظر في مصر أدت في حينها وفيما بعد إلى إجـراء تغـييرات واضـحة في القيادة المصرية.

ثم بدأ نوري السعيد بسلسلة من الزيارات إلى عدد مـن بلـدان المنطقـة، وخاصـة تركيـا ولبنان وسوريا في الربع الأخير من عام ١٩٥٤ وبداية عام ١٩٥٥، مع بدء تحـرك العديـد مـن الوفود التركية، سواء برئاسة رئس الوزراء، عدنان مندريس، أم رئيس الدولة جلال بايار، إلى باكستان وإيران والعراق وبعض الدول العربية، الـتي أثمـرت عـن عقـد تحـالف تركـي – باكستاني، وآخر عراقي – تركي، بحيث أصبح في الإمكان ربط البلدان الثلاث بحلف واحـد

٣٣٣ – الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ٢٠٣–٢٠٥. تضمن البيان المشترك اتفاقاً في وجهات النظر حول: "١) .. إعادة النظر في ميثاق الضـمان الجمـاعي (العربـي ك.حبيـب) ....، ٢) .. علـى مكافحـة المبـادئ الهدامـة بكـل الوسـائل الممكنـة .. وتبـادل المعلومات بين المختصين والتعـاون للقضـاء عليهـا...، ٣) ... إعـادة النظـر في جهـاز أمانـة الجامعـة العربية لتقويته وجعله قادراً على القيام بالغرض السامي الـذي مـن أجلـه تأسسـت الجامعـة، ....، ٤) ... دعوة رؤساء أركان حرب الجيشين المصري والعراقي لزيارة بلديهما ....، ٥) ... التعاون وتبـادل المعلومات بينهما في النواحي الاقتصـادية والثقافيـة والاجتماعيـة ....". المصـدر أعـلاه. ص ٢٠٣–٢٠٤. – الجبوري، إبراهيم. سنوات من تاريخ العراق. مصدر سابق. ص ٢٤٢.

دون تعقيـدات سياسـية كـبيرة. وفي الوقـت نفسـه كانـت الزيـارات المتبادلـة بـين العـراق وبريطانيا قد انتهت بعقد اتفاقية جديدة بين البلدين تنهي العمـل بمعاهـدة ١٩٣٠. وصـادق البرلمان العراقي على الميثاق العراقي – التركي في ٢٦ شباط/فبراير من عام ١٩٥٥ بأكثرية ١١٢ صوتاً ضد ٤ أصوات لا غير، دون أن تنشأ أزمة سياسية حقيقية في البلاد. وفي الرابع من نيسان/أبريل من نفس العام تم الاتفاق بين ممثلي الحكومتين البريطانية والعراقية علـى إلغاء معاهدة ١٩٣٠، وفي الخامس منه تم انضمام بريطانيـا إلى الميثـاق العراقـي – التركـي بصورة رسمية.

كانت عملية استبدال معاهدة ١٩٣٠ بمعاهدة جديـدة بـين البلـدين تـثير مشـاعر الشـعب العراقي بأسره، وبالتالي انتهج الطرفان أسلوباً آخر يقوم على أساسين هما:

١. التحاق بريطانيا بالحلف المشترك بين تركيا والعراق، ثم تلتحق الدول الأخرى التي كان المفروض ضلوعها بالحلف المتعدد الأطراف للمنطقة.

٢. وضع ملاحق سرية بين العراق وبريطانيا تـنظم العلاقـة المطلوبـة بينهمـا وتعـوض عـن إلغاء معاهدة ١٩٣٠، على أن لا يتم الإعلان عن تلك الملاحـق السـرية إلى النـاس وتبقـى محصورة بالأطراف المعنية الموقعة على تلك الملاحق.

وعلى هذا الأساس احتفلت الحكومة العراقيـة في ٦ نيسـان/أبريـل عـام ١٩٥٥ واعتـبرت اليوم عطلة رسمية على أساس حصول العراق على استقلاله التام دون شـائبة. وفي الثـاني من أيار/مايس من نفس العـام احتفـل بتسـليم القاعـدتين الحبانيـة والشـعيبة إلى الحكومـة العراقية رسمياً، في حين كانت الملاحق السرية هي التي تـنظم وجـود القـوات البريطانيـة في العـراق وفي قاعـدتي الحبانيــة والشـعيبة، بحيـث تبقيـان تحـت قيادتهمـا وإشـرافهما الفعليين.[٣٣٤]

كان الاتفاق الخاص الذي وقع بين العراق وبريطانيا يتضمن ملاحـق سـرية في المجـالات العسكرية والإدارية والمالية. وهي لا تختلف بأي حال عن معاهدة ١٩٣٠، سوى أنهـا جعلـت

---

٣٣٤ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٩٨–٢٦٠.

العراق مفتوحاً وأكثر من السابق أمام قوات جميع الدول المتحالفة في الميثاق العراقي التركي، الذي انضمت إليه باكستان وإيران، وبالتالي كان لا بد من تبديل أسمه حيث أطلق عليه ميثاق بغداد. وقد تم التحاق باكستان وإيران في عام ١٩٥٥ أيضاً. وتم عقد أول اجتماع لأعضاء ميثاق بغداد في ٢٢/٢١ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٥٥ في بغداد بحضور رؤساء وزراء كل من العراق وإيران وتركيا وباكستان، وعن المملكة المتحدة وزير خارجيتها، كما حضرت الولايات المتحدة بدعوة رسمية للمشاركة في أعمال الميثاق وتنظيم علاقتها به. وتشكلت للحلف، إلى جانب المجلس المركزي وسكرتارية للميثاق المكون من خمس دول، لجنة عسكرية وأخرى اقتصادية. وأصبحت العاصمة بغداد مركزاً للميثاق ومقراً لرئاسته وسكرتاريته.

بعد أن انتهى نوري السعيد من تحقيق هذه المهمات الصعبة وكبل العراق باتفاقيات ثنائية ومشتركة قدم استقالة وزارته بتاريخ ١٧/كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٥ على يكلف من جديد بتشكيل وزارته الجديدة رقم ١٣. وفي يوم صدور الإرادة الملكية بقبول الاستقالة صدرت إرادة ملكية أخرى بتكليف نوري السعيد بتشكيل وزارته الجديدة.

كان نوري السعيد قد هيأ أسماء أعضاء الحكومة الجديدة ولم تكن هناك تغييرات تذكر في المراكز الوزارية الرئيسية مثل وزارة الدفاع التي بقي وكيلاً لهاو ووزارة الداخلية التي احتفظ بها سعيد قزاز، والمالية لخليل كنه بدلاً من المعارف وأعطيت وزارة المعارف لمنير القاضي والاقتصاد لنديم الباججي. واحتل برهان الدين باش أعيان حقيبة الخارجية، وعين أحمد مختار بابان نائباً لرئيس الوزراء. وقلص عدد أعضاء الوزارة من ١٧ إلى ١٤ وذلك بحذف ثلاثة من وزراء بلا وزارة. جاءت الاستقالة وتشكيل الوزارة الجديدة من قبل نوري السعيد في ضوء ثلاثة عوامل أساسية، وهي:

١. التوتر السياسي المتفاقم في الساحة الداخلية نتيجة تفاقم التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد، وتنامي تحركات الفلاحين المناهضة للإقطاعيين واستغلالهم المتفاقم، وتزايد عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة

وتشكيلهم حزام فقر واسع حول بغداد وفي داخلها وفي العديد من المدن العراقية الأخـرى واستمرار البطالة ترهق كاهل الناس.

٢. تعاظم الإرهاب والقمع من جانب حكومة نوري السعيد في سائر أرجـاء الـبلاد وزج عـدد كبير من الناس في السجون بسبب رفضهم لتلك السياسات الداخلية والخارجية، وتنامي نشاط قوى المعارضة السياسية العلنية منها والسرية.

٣. تنامي معارضة الدول العربية لسياسـة العـراق الخارجيـة وتشـكيل الأحـلاف العسـكرية والتـآمر علـى الوضـع في سـوريا وضـد مصـر بسـبب رفـض البلـدين الانخـراط في تلـك الأحلاف ومقاومة جـر البلـدان العربيـة إليهـا، إضـافة علـى وجـود أطمـاع لـدى العائلـة المالكة الهاشمية في العراق (عبد الإله) بسوريا. وأصبحت عزلة العراق عن العالم العربـي واضحة ومؤذية في الوقت نفسه.

اعتقد الكثيرون بأن استقالة الوزارة السعيدية جاء لتخفيف الأزمة السياسية المسـتفحلة والمهددة بالانفجار في كل لحظة باتجاه تشكيل وزارة جديـدة برئاسـة شخصـية أخـرى مـن النخبة الحاكمة أقل عدوانية وشراسة إزاء الشعب العراقي. ولكن خـاب ظـن هـؤلاء، إذ كـان الاتفاق قد تم قبل ذاك بين الـداخل والخـارج علـى أن يبقـى نـوري السـعيد في الحكـم فـترة أخرى، خاصة وأن النخبة الحاكمة وكل من بريطانيا والولايـات المتحـدة كانـت لهـا أهـداف أخرى لم تتحقق حتى ذلك الحين. فتشكلت الوزارة الجديدة لتحقق الأهداف التالية:

١. توطيد الجبهة الداخلية للنخبة الحاكمة من خلال تشديد الإرهاب والقمع ومواصلة تقلـيم أظافر المعارضة السياسية ومنعها من الإتيان بأي عمل مناهض للحكم، والإصرار علـى تجاوز المطالبة بالأرض وتفكيك العلاقات الإنتاجية شـبه الإقطاعيـة في الريـف والزراعـة العراقية.

٢. ترسيخ الميثاق العسكري الذي وقعته وجر دول أخرى إليه أو ربطها بصيغ متعددة به، وتأمين تحرك لجانـه العسـكرية والاقتصـادية، وبشـكل خـاص لجنـة مكافحـة المبـادئ الهدامة (الشيوعية).

٣. العمل على إبراز ما حققته الحكومة خلال السنوات المنصرمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تأكيد "دفاعها عن مصالح الناس".

٤. مواجهة احتمالات التحرك السياسي المعارض في الجيش العراقي، خاصة وأن الصراع العربي–الإسرائيلي والصراع بين العرب والبلدان الاستعمارية قد تفاقم في الفترة الأخيرة، ومنها منطقة شمال أفريقيا، مما كان يهدد بانفجارات سياسية غير معروفة العواقب. فالخطر ما زال داهماً وبالتالي لا يمكن الاستغناء عن نوري السعيد في مثل هذه الظروف المعقدة. وبدأت علاقات جديدة على الصعيد العربي تنشأ بين مصر وسوريا من جهة والاتحاد السوفييتي وبعض بلدان أوروبا الشرقية من جهة أخرى، في حين أن العراق كان قد قرر قطع علاقاته الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي.

المبحث الرابع

الحركة الوطنية العراقية في مواجهة سياسات نوري السعيد

شهدت الفترة الجديدة من حكم نوري السعيد، كما لاحظنا، نشاطاً واسعاً من جانب قوى وأحزاب المعارضة العراقية، سواء المعروفة منها وشبه العلنية أم السرية، حظي بتأييد واسع من الأوساط الشعبية في الريف والمدينة. ولكن في الوقت نفسه تزايد نشاط حكومة نوري السعيد والنخبة الصغيرة الحاكمة معه وحظيت بتأييد كبير من الفئات المستحوذة على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ومن كبار التجار وشركات النفط الاحتكارية وكذلك من جانب الحكومتين الأمريكية والبريطانية وسفارتيهما في بغداد. كما حظيت بتأييد ملموس من جانب الغالبية العظمى من الحكومات العربية التي افتقدت شعوبها الحرية والديمقراطية واستقلال القرار الاقتصادي والسياسي لحكوماتها المتعاقبة. وتميزت السياسات التي مارستها تلك الحكومات والإجراءات العملية التي اتخذتها الفئات الحاكمة المستندة على إرادة العائلة المالكة متقاطعة تماماً مع أهداف ومصالح الشعب العراقي ومع السياسات والأهداف التي كانت تطرحها قوى المعارضة العراقية وتسعى إلى تحقيقها.

تركز نشاط قوى المعارضة العراقية حول أربعة محاور أساسية، ثلاثة منها داخلية والرابع على الصعيدين العربي والدولي، علماً بأن الجهود الدولية كانت متواضعة ومحدودة الأثر والنتائج. فعلى المحاور الداخلية تركز جهد المعارضة العراقية صوب:

١. إيجاد لغة مشتركة بين قوى المعارضة ذاتها ومحاولة توفير الأرضية المشتركة لعمل مشترك ضد الحكومة الجديدة ومشاريعها الخارجية وسياساتها الداخلية. وبرز هذا بوضوح في مجالين مهمين هما: سعي كل من هذه القوى إلى توحيد صفوف حزبها من جهة، وتشكيل تحالف واسع مع القوى الأخرى من جهة ثانية. ونورد هنا مثالين على هذا الجهد الملموس: الأول، السعي منذ عام ١٩٥٥ إلى تكوين حزب جديد يضم إليه الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال تحت اسم حزب المؤتمر الوطني والذي تحقق عملياً في عام ١٩٥٦، أي على شاكلة حزب المؤتمر الهندي. والثاني، سعي الحزب الشيوعي العراقي إلى توحيد نشاط المنظمات الشيوعية القائمة حينذاك في الحزب من خلال الحوار لحل منظمة وحدة النضال، والذي تم في عام ١٩٥٥، وحل راية الشغيلة، التي انشقت عن الحزب في عام ١٩٥٣، والعودة إلى صفوفه ثانية، والذي تحقق فعلاً في عام ١٩٥٦. وفي أعقاب ذلك عقد الحزب الشيوعي كونفرنسه الثاني واضعاً سياسة جديدة حضت بتأييد كل الشيوعيين. وكان لهذا التوحيد تأثيره المباشر على الساحة السياسية وقوى المعارضة، كما وفر الأجواء لحوار أكثر عقلانية في ما بين القوى السياسية العراقية، خاصة وأن قدرات الحزب الشيوعي على التحرك والتأثير والتعبئة كانت حينذاك، على تواضعها، واسعة نسبياً بالقياس إلى حركة ونشاط وتأثير بقية الأحزاب السياسية، رغم الضربات المتلاحقة والقاسية التي كان قد تعرض لها الحزب.

٢. توجه ملموس لدى الأحزاب السياسية العراقية المعارضة للعمل في الجيش ومحاولة خلق تنظيمات أو توسيع تنظيماتها القائمة في الجيش، إضافة إلى تلك التنظيمات المتفرقة والمتعددة التي بدأت تتشكل في الجيش منذ انتفاضة تشرين الثاني بمعزل عن الأحزاب السياسية، ثم بدء العمل لإقامة الاتصال الآمن نسبياً في ما بين التنظيمات

العسكرية أولاً وفي ما بين الأخيرة والتنظيمات المدنية من جانب الطرفين والتي تبلـورت أكثر فأكثر في عام ١٩٥٧ حيث أمكن تشكيل جبهة الاتحاد الوطني.

٣. توجه الأحزاب السياسية المعارضة للعمل في صفوف الجماهير والتأثير فيهـا مـن خـلال البيانات السياسية والعلاقات اليوميـة والاجتماعـات العلنيـة منهـا والسـرية، إضـافة إلى محاولة تنظيم الإضرابات وتوجيه المذكرات إلى البلاط الملكي وإلى الـوزراء الـتي كانـت تحتج فيها على سياسـات الحكومـة وتصـرفاتها وإجراءاتهـا الداخليـة والخارجيـة، كمـا كانت تطالب بإطلاق الحريات الديمقراطية وتأمين الحقوق الأساسية للشعب.

٤. السعي إلى تحقيق تعاون مع القوى الديمقراطية والقومية على الصـعيد العربـي لمواجهـة نشاط الحكومة العراقية ومسـاعيها لجـر البلـدان العربيـة إلى التعـاون معهـا والـدخول في الأحلاف العسكرية التي كانت تروج لها. وكان التوجه قـد انصـب علـى النقابـات، مثـل نقابات المحامين والحقوقيين والعمال والمنظمات المهنية الأخرى ومؤتمر الشعب العربي والأحزاب السياسية المختلفة وحركـات أنصـار السـلام المناهضـة للأحـلاف العسـكرية والحروب. وكان هدف المعارضة العراقية من هذه التحركات ينصب على إيصال صوتها إلى القوى الديمقراطية والمحبة للسلم في العالم لتأييـد نضـالها ضـد الأحـلاف العسـكرية ومن أجل تكريس فكرة الحياد الإيجـابي بالارتبـاط مـع التشـكيل الجديـد لمـؤتمر عـدم الانحيـاز في بانـدونگ بمشـاركة فعالـة وطليعيـة مـن جانـب الهنـد ويوغسـلافيا ومصـر وإندونيسيا.

ومع أن هذه الجهود لم تثمر في منع نوري السعيد عـن تحقيـق المهمـات الـتي جـاء مـن أجلها خلال تلك الفترة، إلا أنها كانت المسمار الحقيقـي الـذي دقتـه المعارضـة العراقيـة في نعش النظام الملكي في العراق وشيعته في عام ١٩٥٨.

شكل نوري السعيد وزارته الثالثة عشـر في شـهر كـانون الأول/ديسـمبر مـن عـام ١٩٥٥ وواصل نشاطه السياسي على خمس جبهات، وهي:

الجبهة الداخلية: وتوجه العمل في فترتـه الجديـدة علـى الجبهـة الداخليـة نحـو المسـائل التالية:

- استمرار منع الحياة الحزبية وإصدار مرسوم الطوارئ لمواجهة الأحداث المحتملة في العراق، خاصة وأن المنطقة، ومنها العراق، كانت حبلى باحتمالات كثيرة. وفي ضوء ذلك تصدى لأي محاولة لتأسيس أحزاب جديدة أو إجازة القديم منها. واستمر التضييق على القوى السياسية العاملة، وخاصة السرية منها، حيث نشط أجهزة الأمن الداخلي بعد أن عززت بخبرة وتقنيات البلدان الأخرى في حلف بغداد لمواجهة ما كان يطلق عليه بالتهديد الشيوعي. وإذا كان الحزب الشيوعي هو المستهدف المباشر بالمحاربة في ضوء سياسة الحكم، إلا أن الواقع كان يعني شمول جميع القوى السياسية المعارضة للحكم بالإرهاب والملاحقة والتعذيب والسجن، ومنها القوى القومية التي كانت تساند سياسات جمال عبد الناصر الداخلية والعربية والدولية. كما كانت القوى القومية الكردية، التي كانت تناهض سياسات الحكم الاستبدادية ومطالب الشعب الكردي العادلة، هي الأخرى مستهدفة عبر نشاط الحكم وأجهزة الأمن. وكانت السجون العراقية لا تخلو منهم في تلك الفترات، وبمضمنهم الكرد الفيلية الذين كانوا يساهمون بحيوية في نضال الشعب العراقي.
- وفي الوقت الذي كانت الحكومة السعيدية تحاول نشر المعلومات والدعاية لما كانت تقوم به من مشاريع تنموية، رغم محدوديتها، وبشكل خاص في مجالات السدود والري أو الخدمات الأخرى وبعض المشاريع الصناعية من خلال مجلس ووزارة الإعمار والمصرف الصناعي، فإنها اتخذت مواقف فاضحة في تأييد الإقطاع ورفض الاستجابة لمطالب الفلاحين والقوى السياسية المعارضة في إيجاد حلول عملية لمشكلتي الأرض والزراعة في العراق. فقد كان نوري السعيد يرفض ذلك بحزم قاطع ويجد في الإقطاع الأرضية التي يستند إليها في حكم البلاد وفي السيطرة على الفلاحين الذين كانوا يشكلون حتى ذلك الحين أكثرية الشعب العراقي. وكان يرى الحل في الصيغة التالية، وفق ما جاء في خطاب له اشتهر باسم "دار السيد مأمونة": عند وفاة أحد الشيوخ سيورثه أولاده وهم كثرة وبالتالي توزع الأرض على هؤلاء الشيوخ، وعندما يموت هؤلاء توزع الأرض

على أبنائهم، وعددهم كبير بسبب زواجهم المتعدد وإنجاب الزوجات لعدد كبير من الأبناء وهكذا حتى تتوزع المساحات الكبيرة على أبناء الإقطاعيين بمساحات صغيرة فتحل مشكلة الأرض الزراعية في العراق. وكان هذا الطرح الساخر مثار تندر الشعب خلال تلك الفترة وتأكيده على دعم الحكم للإقطاعيين بشكل قاطع وضد الفلاحين. وكانت لهذه السياسة عواقب سيئة على المجتمع العراقي وعلى مستوى معيشة السكان. فلم يستطع الحكم رغم الزيادة في موارد النفط الخام المصدر على تنشيط واسع للاقتصاد العراقي وعلى استيعاب الزيادات السنوية في عدد القوى القادرة على العمل، مما أدى إلى تفاقم عدد العاطلين على العمل. كما ارتفع عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة هرباً من الفقر وظلم الإقطاعيين وتعسفه. ولم تكن البطالة تقتصر على الفلاحين المهاجرين إلى المدن أو الزيادة في القوى القادرة على العمل الجسدي في المدن، بل وكذلك بين المتعلمين والخريجين من مختلف المستويات وبين صفوف المثقفين، رغم وجود نسبة متزايدة من الخريجين الذين يعينون في دوائر الدولة حيث كانت البطالة المقنعة منتشرة في دوائر الدولة المختلفة. استطاعت المشاريع الصناعية والخدمات ومشاريع الري والسدود والطرق استيعاب نسبة محدودة من القوى القادرة على العمل، ولكنها كانت في حدودها الدنيا، في حين كانت تتوفر إمكانيات حقيقية في البلاد لاستيعاب تلك البطالة من خلال وضع وتنفيذ برامج اقتصادية فعلية على نطاق القطر كله، وخاصة في تلك المناطق المحرومة من التصنيع ومشاريع الدولة الاقتصادية، سواء في كردستان العراق أم في بعض مناطق الوسط والجنوب.

- لم يكن حرمان البلاد من الحياة الحزبية هو الشكل الوحيد لمصادرة الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية للشعب العراقي، بل كانت سياسة مصادرة حرية الصحافة والكلمة الحرة والتجمع والتظاهر والإضراب ومنع السفر وإسقاط الجنسية والسجن والتعذيب وفرض الإقامة الجبرية في مناطق نائية من البلاد ... الخ هو النهج السائد في البلاد، إضافة إلى نهج التمييز القومي والديني والطائفي، وانتشار المحسوبية

والمنسوبية والفساد في دوائر الدولة، حتى أجبرت الحكومة على إصدار "قانون تنسيق الجهاز الحكومي" في ٢٤ آذار/مارس ١٩٥٦[٣٣٥]، الذي لم يتم العمل به في فترة حكم نوري السعيد وجمد في الوزارة اللاحقة له. وكانت ظواهر الفساد الوظيفي والرشوة المنتشرة في دوائر الدولة قد حركت النقاد إلى وضع الأغاني النقدية التي عمت البلاد، ومنها أغنية المطربة عفيفة اسكندر، وكانت تحت عنوان "من أين لك هذا؟ هذا من فضل ربي!". ودفعت تلك الأوضاع بالمزيد من فئات المجتمع على الوقوف ضد سياسة الدولة أو حرمانها من تأييدها. وكان لهذا الواقع تأثيره الإيجابي على حركة المعارضة العراقية التي سنتحدث عنها لاحقاً.

الجبهة العربية: نشطت وزارة نوري السعيد خلال هذه الفترة باتجاهات أربعة على الساحة العربية، وهي:

تأمين تنسيق عربي واسع، موجه ومتفق عليه مع حكومات الدول الأعضاء في حلف بغداد الإقليمية والدولية وبشكل خاص إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية، مناهض للشيوعية وإقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع بلدان المعسكر الاشتراكي، وخاصة مع الاتحاد السوفييتي، والتصدي لتطور نشاط الشيوعيين في البلدان العربية.

السعي لتغيير الوضع في سوريا لصالح الوحدة مع العراق واستخدام جميع السبل المتوفرة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك القوات المسلحة والتآمر على الحكومة السورية الشرعية، واعتبار سوريا موقعاً مهماً لتحركات الشيوعيين وغيرهم ضد الحكم في العراق.

تأمين قيام وحدة سياسية بين العراق والأردن باعتبارهما يمثلان التاج الهاشمي في المنطقة، وهي تعبير عن الرغبة في الدفاع عن النظامين القائمين فيهما من نشاط الدول العربية المناهض لحكومة نوري السعيد والحكومة الأردنية حينذاك وللأحلاف العسكرية التي وقعتها بغداد.

---

٣٣٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ٧٦.

حل الخلافات بين البيتين الهاشميين الحاكمين في العراق والأردن من جهة، والبيت السعودي في المملكة العربية من جهة أخرى لضمان التنسيق والتعاون المشترك على الساحة العربية ضد المخاطر التي كانت تهدد تلك النظم الرجعية.

ولا بد من الإشارة على أن هذه النشاطات لم تقتصر على عام ١٩٥٥ و١٩٥٦ فحسب، بل شملت الفترة اللاحقة حتى سقوط النظام الملكي في العراق، مما سمح بتوترات شديدة في العلاقات الحكومية العربية – العربية. ولم يكن اهتمام العراق حينذاك كبيراً بمنطقة الخليج، إذ كانت بريطانيا تفرض سيطرتها القوية على المنطقة ولم يكن هناك أي خوف منها على سياسة العراق وأهدافه. وكان التنسيق بين العراق ولبنان متوفراً بسبب طبيعة الحكومات التي كانت هناك، وبرز ذلك واضحاً أثناء تسلم كميل شمعون لرئاسة الدولة فيه.

الجبهة الإقليمية: وعلى الصعيد الإقليمي كان هم نوري السعيد ليس إنجاز عقد الأحلاف العسكرية والمصادقة عليها بين بعض دول المنطقة بحجة التصدي للنشاط الشيوعي الهدام والتخلص من التدخل الشيوعي السوفييتي في المنطقة فحسب، بل ممارسة مضامين تلك الأحلاف العسكرية، والربط بين التحرك العربي والتحرك الإقليمي لجر أكبر عدد من الدول العربية إلى تلك الأحلاف، وخاصة حلف بغداد، وتعطيل نشاط الدول العربية ضد هذا الحلف. وتجلى هذا النشاط في الزيارات المتكررة والعديدة التي تمت بين مسؤولي كل من تركيا وباكستان وإيران، ومسؤولين من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وكانت اجتماعات الحلف في بغداد وطهران وأنقرة الدورية تؤكد وجود حيوية وتصميم على تنفيذ مضامين الحلف في المنطقة وعلى الصعيد الدولي. ولم يكن هذا النشاط بعيداً عن هدف حماية إسرائيل من أي اعتداء محتمل من جانب الدول العربية، إذ أن الراعين لدولة إسرائيل، وهما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كانتا قد وضعتا استراتيج الحلف وتقودانه وتشرفان على لجانه المختلفة.

الجبهة الدولية: واجهت نوري السعيد على الصعيد الدولي ثلاث مهمات أساسية، وهي:

تأمين القبول بالسياسة البريطانية في المنطقة، ومنها سياسة الأحلاف، مع العمل من أجل فتح الأبواب أمام التغلغل الجديد للولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة الدولية البارزة على الصعيد الدولي، في مجالات السياسة والاقتصاد والنشاط العسكري على نحو خاص. وكان نوري السعيد عراباً حقيقياً للسياسات الغربية في المنطقة والإقليم.

المشاركة النشطة في مكافحة الشيوعية باعتبارها الخطر الذي يواجه النظام الرأسمالي العالمي والذي يهدد مصالح الدول الرأسمالية في العالم وفي المنطقة العربية وفي العراق أيضاً.

التحرك المرن على الصعيد العالمي من خلال الحركة الجديدة التي نشأت حينذاك والتي سميت بالحياد الإيجابي، وفيما بعد حركة دول عدم الانحياز. وساهم العراق في حضور اجتماعات هذه الحركة وطرح تصوراته المعادية للشيوعية والدعوة للتحالف الوثيق مع المعسكر الرأسمالي ضد المعسكر الاشتراكي في تلك الاجتماعات.

العمل على ضمان المصالح النفطية للشركات الاحتكارية في العراق ومنع التحركات المناهضة لاتفاقيات النفط من جانب قوى المعارضة العراقية التي كان جلها يطالب بتأميم مصالح الشركات الأجنبية في العراق.

قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي وعدم إقامة علاقات اقتصادية أو ثقافية معه ومع بقية الدول الاشتراكية. وكانت هذه السياسة المتحيزة تصطدم في الواقع مع السياسات التي كانت تمارسها دول المعسكر الاشتراكي إزاء قضايا الدول العربية ومصالحها ونضالها ضد حكوماتها الرجعية والهيمنة الأجنبية على مواردها وسياساتها وخيراتها المختلفة. ولهذا كانت تصطدم بإرادة شعوب البلدان العربية التي كانت تؤيد إقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والثقافية مع هذه البلدان، وخاصة مع الاتحاد السوفييتي.

تسنى لنوري السعيد أن ينجح في تحقيق البعض من تلك الأهداف، ولكنه عجز عن تحقيق أهداف أخرى. وكان أحد عوامل الفشل الأساسية ليس نضال الشعب العراقي

وقواه المعارضة فحسب، بل وكذلك سياسات مصر التي اصطدمت بسياسات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في المنطقة والتي قادت إلى تأجيج الصراعات وفشل العديد من تلك المشاريع الاستعمارية، ومنها العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وانتفاضة الشعب العراقي في أثناء فترة العدوان.

حركت السياسات التي مارسها نوري السعيد في الداخل والخارج القوى السياسية العراقية المعارضة ودفعتها لمواجهة الوضع الجديد بعد فرض حلف بغداد على العراق وبعد الإجراءات القاسية التي اتخذتها الحكومة بهدف تقليم أظافر الحركة الوطنية وإثارة الخوف في صفوفها وشلها عن الإتيان بنشاطات مناهضة لسياسة الدولة. فعمدت إلى عدد من الإجراءات التي جربتها في السابق، وأبرزها:

تقديم المذكرات السياسية الاحتجاجية على البلاط الملكي ضد التشكيلة الجديدة للحكومة برئاسة نوري السعيد للمرة الثالثة عشر وعلى السياسات التي يمارسها إزاء القوى الوطنية العراقية والمجتمع ووضع البلاد ضمن الأحلاف العسكرية الدولية المناهضة لسياسة الحياد الإيجابي المطلوبة من العراق.

إصدار البيانات السياسية من مختلف القوى السياسية المعارضة ضد تلك السياسات وتنشيط الحملة الإعلامية ضد سياسات الحكومة، وخاصة في المجال الاقتصادي والعسكري وتخريب العلاقات مع الدول العربية والدخول في الأحلاف العسكرية.

تحريك بعض النواب لمجابهة وفضح سياسة نوري السعيد على مختلف الأصعدة وتنبيه الجماهير لمخاطر تلك السياسات.

تنشيط الإضرابات المطالبة بالعمل والحقوق في مجالات عمالية وثقافية، وخاصة نشاط المثقفين العراقيين ونقابة المحامين على الصعيدين العراقي والعربي، وإصدار بيانات لفضح سياسة الحكومة.

تنظيم النشاطات الفلاحية المناهضة لسياسة الدولة الموالية للإقطاعيين والمناهضة لمصالح الفلاحين، وكذلك المظاهرات المناهضة لسياسة الحكومة في المجالين العربي والدولي.

الإصرار على تقديم المذكرات التي تطالب بحرية الأحزاب وطلبات تأسيس أحزاب سياسية بغض النظر عن موقف الحكومة منها. وكان الهدف من وراء ذلك الاستفادة من فترة تقديم الطلب لتنشيط الفعاليات السياسية ضد الحكم والتعبير عن السياسات التي تناضل في سبيلها.

المبحث الخامس:

تأميم شركة قناة السويس وانتفاضة ١٩٥٦ الشعبية

كانت الحكومة المصرية قد اتفقت مع البنك الدولي على حصولها على قرض مالي لتمويل مشروعها الكبير، السد العالي، لإرواء مساحات واسعة من الأراضي المصرية وتوفير المياه للفلاحين ونسبة مهمة من سكان. وكانت كل من بريطانيا والولايات المتحدة قد وافقتا على المشاركة بتمويل هذا المشروع الضخم بدعم مالي كبير (٤٠ مليون دولار أمريكي من حكومة الولايات المتحدة و٥ ملايين جنية إسترليني من الحكومة البريطانية). وكانت مصر في حينها على علاقة طيبة مع هذه الدول وبالتالي مع البنك الدولي. سحب البنك الدولي موافقته على تمويل مصر بالقروض اللازمة لتمويل مشروع السد العالي في أسوان في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٦. ثم سحبت الحكومتان الأمريكية والبريطانية استعداديهما بتقديم المساعدات المالية لتمويل المشروع. إلا أن مصر خلال عام ١٩٥٥ و١٩٥٦ قد اتجهت نحو التزود بالأسلحة من تشيكوسلوفاكيا ومن الاتحاد السوفييتي، وكذا الحال في سوريا، وبالتالي كسر البلدان احتكار بيع الأسلحة في المنطقة من جانب الدول الرأسمالية الغربية وفتحا درباً جديداً ليس في مجال تسويق الأسلحة فحسب، بل وفي المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية مع البلدان الاشتراكية. كما رفضت الحكومة المصرية الدخول في حلف بغداد ومعارضتها لتلك الأحلاف العسكرية. وبالتالي فقد حرك نهجها القومي الجديد الشارع العربي ضد الهيمنة البريطانية والفرنسية وضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم العلاقات الأكثر تقارباً التي كانت قائمة بين مصر والدولة الأخيرة. وقد أغضبت هذه المواقف الجديدة غير المعهودة في المنطقة واعتبرتها تحدياً صارخاً لسياساتها وهيمنتها

على المنطقة واحتكارها لأسواقها والمواد الأولية الكامنة فيها. كما أغضب هذا الموقف حكومات الدول العربية ذات العلاقات الوطيدة مع الغرب، وخاصة العراق، ولكنها في الوقت نفسه أفرحت الشعوب العربية واعتبرت ذلك انتصاراً لنهج جديد مناهض للاستعمار ولاستغلال شعوب المنطقة.

وإزاء هذه المواقف المصرية عمد البنك الدولي في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٦، بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، إلى سحب عرضه بتمويل المشروع بقرض مالي طويل الأمد بحجة عدم كفاية الدراسات الخاصة بجدوى المشروع، ثم تبعته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا حيث سحبتا عرضيهما بدعم وتمويل المشروع. وكان هذا السحب للموافقات والعروض السابقة بمثابة ضربة قاسية لسياسة الحكومة المصرية ومشاريعها التنموية وابتزازاً سياسياً ينسف سيادة مصر ويريد فرض إرادته عليها. كما هددت الولايات المتحدة بقطع تصدير الحبوب إليها، خاصة وأن مصر كانت تعتمد بشكل واضح على وارداتها من الحبوب لإشباع حاجة السوق المحلية.

ورداً على إجراءات البنك الدولي والحكومتين الأمريكية والبريطانية أصدرت الحكومة المصرية في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦ قرارها التاريخي بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس وتعويض الدول المساهمة وحملة الأسهم وفق أسعار بورصة الأوراق المالية بباريس في يوم ١٩٥٦/٧/٢٥[٣٣٦]، أي وفق أسعار البورصة قبل يوم من إعلان قرار التأميم. وكان في هذا الموقف إنصاف كبير لحملة الأسهم. واعتبر هذا القرار بمثابة ضربة قاسية للمصالح والنفوذ الغربي في مصر والمنطقة. وأثار هذا القرار موجة عارمة كمن التأييد في الأقطار العربية ومنطقة الشرق الأوسط وتصاعد المزاج الثوري في أوساط الشعب المصري المناهض للهيمنة البريطانية على المنطقة وفرض سياساتها على حكوماتها، كما أثار موجة من العداء الواضح لسياسات الدول الغربية.

---

٣٣٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ٩١.

بعد أن هدأت العاصفة قليلاً التي أثارتها الدول المساهمة في الشركة العالمية لقناة السويس المؤممة، دعت بريطانيا، بعد أن فشلت في إقناع مصر على التراجع عن قرارها بتأميم قناة السويس أو القبول بشروط معينة حاولت فرضها عليها وبالتعاون الوثيق بين الحكومة الفرنسية وحكومة إسرائيل، وبمعرفة تامة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى عقد مؤتمر قمة في لندن في ١٦ آب/أغسطس من عام ١٩٥٦ ودعت إليه ٢٤ دولة. حضر زعماء ٢٢ دولة غربية في مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وقاطعته مصر والاتحاد السوفييتي. كان هدف عقد المؤتمر إقناع مصر بالعودة عن قرار التأميم أو إبقاء إدارة القناة بيد إدارة الشركة السابقة المؤممة. توصل المؤتمر إلى صياغة عدد من المقترحات المخلة بسيادة مصر على القناة أولاً وقبل كل شيء. ووافقت عليها ١٨ دولة من مجموع الدول المشاركة. ولكن مصر رفضت تلك المقترحات جملة وتفصيلاً واعتبرتها تدخلاً فش شئون مصر الداخلية[٣٣٧]. أدى الموقف الحازم لمصر دفع حكومات كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى تنظيم حملة إعلامية مناهضة لمصر ومستعدية عليها، ثم إلى الاتفاق على تفاصيل المؤامرة ووضع خطة تفصيلية للقيام بعملية غزو مصر واحتلال منطقة القناة والمناطق المحيطة بها، وفرض الأمر الواقع علي جمال عبد الناصر. لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن هذه الأحداث وكانت مرافقة لها خطوة فخطوة. وكانت تريد تلقين المصريين درساً لا ينسى بسبب مواقفهم غير المنسجمة تماماً مع السياسات الأمريكية. لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين ترى بأن أي موقف مخالف لسياستها، حتى من حلفائها المقربين، هو تجاوز عليها ويتضمن عداء مبطناً لها. إلا أن ظروف الحرب الباردة كانت تمنع اتخاذ خطوات أو إجراءات حادة ضد مثل هذه الدول.

---

٣٣٧ تضمنت المقترحات النقاط التالية: ١) الاستمرار على إدارة أعمال القناة بصفة كونها طريقاً مائياً حراً مع احترام سيادة مصر. ٢) أن تكون خدمة القناة مستقلة عن أي عمل سياسي. ٣) أن يضمن لمصر دخل معقول من واردات القناة. ٤) أن يعطى تعويض عادل لحملة أسهم القناة. راجع في هذا الصدد: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ٩٢.

بعد مرور أكثر من ثلاثة شهور على صدور قرار تأميم الشركة العالمية لقناة السويس، أي في التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٥٦ قامت إسرائيل بشن عدوانها العسكري على الأراضي المصرية واصطدمت بالقوات المصرية. وبدلاً من فرض الانسحاب الفوري على القوات الإسرائيلية من مصر، قدمت الحكومتان البريطانية والفرنسية إنذاراً وتهديداً تعسفياً إلى مصر عملياً تطلبان فيه انسحاب القوات المصرية وكذلك القوات الإسرائيلية إلى عشرة أميال وراء خطوط التماس بينهما، على أن يتم ذلك خلال اثنا عشر ساعة والسماح للقوات البريطانية والفرنسية بالدخول إلى بور سعيد والإسكندرية والسويس، أي فرض الغزو العسكري على مصر بموافقتها واحتلال المنطقة المشار إليها، وبخلاف ذلك ستقوم قوات البلدين بغزو مباشر لمصر واحتلال المنطقة المذكورة بالقوة العسكرية. وكان الموقف واضحاً ولا يحتاج إلى تفسير. إذ لم تشجب الدولتان العدوان الإسرائيلي ولم تطلبان منها سحب قواتها، بل وافقت على بقاء القوقات الإسرائيلية على أن تنسب إلى عشرة أميال داخل الأراضي المصرية وليس خارج حدودها. ولم يكن أمام مصر سوى رفض هذا القرار الاستفزازي الذي يعرض سيادتها الوطنية واستقلالها ومصالحها إلى خطر كبير. وبعد أن رفضت مصر هذا التهديد مباشرة قامت قوات بريطانيا وفرنسا بغزو مصر جواً وبحراً وفرض الاحتلال على المنطقة. وكان هدف هذا العدوان الثلاثي يتضمن تحقيق الأغراض التالية:

- تحطيم إرادة النضال عند الشعب المصري وكذلك لدى الشعوب العربية وشعوب المنطقة التي كانت ترفض الهيمنة الأجنبية على بلدانها والتحكم بسياسة حكوماتها والهيمنة على مواردها.
- التصدي لسياسة الانفتاح على بلدان المنظومة الاشتراكية التي بدأت بها مصر حينذاك وبرزت معالم انتهاجها من دول عربية أخرى ومنها سوريا، ليس في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية فحسب، بل وفي المجال العسكري أيضاً.
- فرض الأحلاف العسكرية على الدول العربية بعد إزاحة حكومة عبد الناصر من السلطة.

- إعادة الهيمنة على قناة السويس وإلغاء قرار التأميم والسماح للبواخر الإسرائيلية باستخدام القناة.
- تقديم الدعم السياسي الضروري للحكومات الرجعية في المنطقة العربية التي كانت تتهددها الحركات الشعبية، ومنها الحكومة العراقية والحكومة الأردنية وغيرهما. ولم يكن هذا يعني سوى تعزيز الوجود الاستعماري في هذه الدول واستمرار هيمنتها على الموارد الاقتصادية وأسواقها التجارية.

ولكن رد الفعل الشعبي كان كبيراً وحصدت بريطانيا وفرنسا خلاف ما كانتا تسعيان إليه في تلك الفترة على الأقل، إذ فقدت بريطانيا وفرنسا بشكل خاص الكثير من نفوذهما في المنطقة وسمحتا بالتالي للنفوذ الأمريكي أن يتغلغل بشكل أوسع بحجة سد الفراغ الذي تركته بريطانيا في المنطقة.

استفادت الحركة السياسية المعارضة من تطور الوضع العربي والمعركة السياسية التي تأججت بين مصر من جهة والدول الرأسمالية المتقدمة والبنك الدولي حول الموقف من السد العالي لتأكيد موقف هذه الدول من القضايا العربية بما فيها قضية التنمية والإعمار. كما لقي العدوان الثلاثي على مصر احتجاج العالم كله، ووجد الاتحاد السوفييتي نفسه مجبراً على تهديد الدول الثلاث بإجراءات عسكرية في حالة عدم وقف العدوان والانسحاب الفوري من مصر، حيث أجبرت بعدها وتحت ضغط الولايات المتحدة، خشية تطور الأوضاع باتجاه غير محمود لها، إلى الانسحاب من مصر. وكان لهذا الانتصار السياسي تأثير إيجابي على مزاج الجماهير الشعبية والمعارضة السياسية في البلاد.

وخلال تلك الفترة الواقعة بين العدوان والانسحاب هب الشعب العراقي مناصراً مصر ومحتجاً على العدوان ومطالباً بالانسحاب وداعياً الحكومة العراقية إلى تأييد مصر. ودخلت هذه الهبة الجماهيرية في التاريخ السياسي العراقي تحت اسم انتفاضة عام ١٩٥٦[٣٣٨].

---

٣٣٨ ملاحظة: كنت في فترة العدوان على مصر وانتفاضة عام ١٩٥٦ مبعداً سياسياً في مدينة بدرة الحدودية المجاورة لإيران أقضي فترة الإبعاد فيها مع عدد كبير من المبعدين السياسيين العراقيين

كانت نيران السياسة الداخلية تتأجج في تنور المعارضة السياسية العراقية، وكان الشارع العراقي يغلي غضباً ضد إجراءات السلطة اليومية المناهضة لإرادة الشعب ومصالحه على الصعيدين الداخلي والعربي، وكذلك ضد سياسة الأحلاف العسكرية. ولم يكن الموقف الضعيف للحكومة العراقية إزاء العدوان سوى تأكيد حقيقة معرفة وضلوع نوري السعيد والحكم العراقي بقضية العدوان على مصر وتأييد نوري السعيد لهذا العدوان بهدف التخلص من جمال عبد الناصر ومن سياسته القومية المناهضة للأحلاف العسكرية في المنطقة. كانت مصر هي الدولة العربية الأكثر قوة ومناهضة للأحلاف العسكرية حينذاك، وبالتالي كانت في عداء واضح لمخططات نوري السعيد في المنطقة بعد أن فشلت الحكومتان منذ عام ١٩٥٥ في التوصل إلى اتفاق حول سياسة عربية مشتركة، وحيث بدأ التحول واضحاً في سياسة مصر القومية.

كان الموقف العربي من العدوان متبايناً. فعلى الصعيد الحكومي كان الموقف يعتبر عن عدم ارتياح من قرار التأميم وغضب من سياسة عبد الناصر التحررية، باعتباره ساهم في تأجيج الصراع ضد الدول الاستعمارية وحرك القوى الشعبية ضد حكوماتها وأحرج مواقف الحكومات العربية أمام شعوبها والعالم، إذ أنها أجبرت تحت ضغط الحركة الجماهيرية الواسعة إلى تأييد التأميم وإعلان شجبها للعدوان. أما على الصعيد الشعبي فكان التأييد لقرار مصر واسعاً وعميقاً واعتبرته قراراً يعيد الحق إلى أصحابه ويضعف الهيمنة البريطانية على المنطقة. ونتيجة لهذا التباين في المواقف الفعلية وليست المعلنة قررت جميع الحكومات العربية تقريباً فرض الأحكام العرفية في بلدانها خشية من قيام شعوبها وقوى المعارضة فيها بنشاطات مؤيدة لمصر ومناهضة لقوى الاستعمار والعدوان

وجلهم من الشيوعيين وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي. وكنا نتابع أخبار الانتفاضة من الراديو أو من معلومات تصل إلينا عبر العوائل التي كانت تقوم بزيارة الأبناء المبعدين. وفي حينها تم إعدام مناضلين معروفين من كوادر الحزب الشيوعي العراقي، وهما علي الشيخ حمود وعطا الدباس في مدينة الحي التابعة للواء الكوت بسبب مشاركتهما في الانتفاضة الشعبية ضد العدوان الثلاثي على مصر. ك. حبيب

الثلاثي. وكان العراق من بين الدول التي فرضت حكومته الأحكام العرفية ونصبت حكاماً عسكريين بعد أن قسمت العراق إلى أربع مناطق عسكرية. وصدرت بذلك الإرادة الملكية رقم ٨١٣ في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٦، أي بعد يومين من وقوع العدوان. ولم تكن عمليات نسف أنابيب النفط في سوريا أو رفض تحميل البواخر البريطانية والفرنسية والإسرائيلية بالنفط السعودي أو نسف أنابيب النفط في الأردن، إلا ردود فعل شعبية، رغم تطرفها، ولكنها كانت محدودة لمواجهة المستعمرين. وساهمت إجراءات الحكومة العراقية في تأكيد مخاوف الجماهير الواسعة من ترك مصر وحدها في المعركة، وأعني بذلك فرض الأحكام العرفية في جميع أنحاء العراق، بحجة مجابهة الأوضاع الجديدة وحماية مؤخرة القوات المسلحة، المساهمة في تهدئة الأوضاع المحتملة، إذ أن الحكومة كانت تتوقع حصول "أعمال تخريبية من عناصر هدامة تستغل الوضع الجديد لصالحها وضد الأمن والاستقرار في الداخل"، هكذا كانت تنشر دعاية الحكومة ووسائل إعلامها بين أوساط الشعب.

قامت الحكومة العراقية وبالتعاون مع قوات الشرطة من جهة وقوات الجيش من جهة أخرى إلى وضع خطتين للطوارئ في بغداد سميت "خطة أمن العاصمة" تتكون من مراحل ثلاث. تبدأ الخطة الأولى بالشرطة في بغداد وبمراحل ثلاث، أطلق عليها حكيم ورشيد وسعد. وعند وصول خطة الشرطة على مرحلة سعد تبدأ خطة الجيش بالتنفيذ بثلاث مراحل، وهي مقداد وصقر ومن ثم سعد باعتبارها المرحلة الأخيرة التي تستوجب رمي ثقل الشرطة والجيش لإنقاذ البلاد من مختلف الاحتمالات. وفي المرحلة الأخيرة من هاتين الخطتين يجري تأكيد خاص على الاستعداد إلى استخدام القوة النارية ضد المتظاهرين أو المنتفضين والقبول بسقوط ضحايا من المدنيين والعسكريين دفاعاً عن "أمن العاصمة" والتصدي "للشيوعيين والمخربين". لقد كانت خطة الطوارئ دليل على انعدام ثقة الحكومة بالجماهير وخشيتها الكبيرة منها، خاصة وأنها كانت تريد انتهاج سياسة لا تؤيدها الجماهير الواسعة والمعارضة السياسية.

لم يكن الموقف الحكومي إزاء العدوان مائعاً وقلقاً فحسب، بل كـان في جـوهره معاديـاً للنهج المصري ومناهضاً لسياساتها ومبتهجاً للعدوان عليها وبعيداً عن التضامن الفعلي مع الشعب المصري. وكانت القوى المعارضة تدرك ذلك، رغـم إصـدار الحكومـة العراقيـة بيانـاً شجبت فيه العدوان وطالبت بالانسحاب الفوري من الأراضي المصرية، ولكنها اكتفت بـذلك ولم تعمد إلى إجراءات أخرى مهمة، بل وكما يبدو كانت تتمنى إنزال ضربة قاصمة بالنظـام المصري وبالرئيس عبد الناصر. ولم يكن هذا من باب الاستدلال على موقف نوري السعيد، بل أكده أنطوني إيدن في مذاكراته حيث ورد فيها بشان موقف نوري السعيد ما يلي:

"في مساء السادس والعشرين من تموز كان الملك – فيصل – وغيره من زعماء العـراق يتناولون العشاء معي في داوين ستريت، وكنا على المائدة عندما جاءني أحـد أمنـاء سـري الخصوصيين يحمل النبأ القائل بأن عبد الناصر قد استولى على قنـاة السـويس واغتصـب جميع ممتلكات الشركة التي كانت تديرها وفقاً لاتفاقية دولية. فقد أعلن في خطاب ألقاه في الإسكندرية أن مصر نفسها ستجد الأموال التي تبني بها سد أسوان فالوسـيلة متـوفرة وفي متناول يده وفي إمكانه أن يستولي على القناة ويسحب من دخلها رأس المال يحتـاج إليـه. وأبلغت ضيوفي النبأ ورأوا بوضوح أن هناك حدثاً قد غير كل المرئيات وأدركـوا لتـوهم أن كل شيء يتوقف على العزيمة التي سنقابل بها هذا التحدي"[٣٣٩]. كما ورد في الرسـالة الـتي بعثها أنطوني أيدن إلى ايزنهاور بشأن نفس الموضـوع مـا يلـي: "ويبـدو العراقيـون، أشـد إلحاحاً في تحذيرهم لنا، وقد تحدث إلينا كل من نوري السعيد وولي العهد أكثر من مـرة، في عواقب نجاح عبد الناصر في ضربته الموجعة، أنهما يشعران بضياعهما مـع التيـار"[٣٤٠]. لم يكن موقف نوري السعيد ناجم عن تحامل ضد عبد الناصر فحسب، بـل وكـان يحمـل معـه موقفاً ثابتاً من نوري السعيد إزاء العلاقة مع بريطانيا واعتبارها أكثر أهمية من اسـتفزازها

---

٣٣٩ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ٩٦.

٣٤٠ حميدي، جعفر عباس د. انتفاضة العراق عام ١٩٥٦. السلسلة الوثائقية. تصدر عن قسم الدراسـات التاريخية في بيت الحكمة بغداد. المطبعة العربية. بغداد. ٢٠٠٠. ص ١٤

بتأميم قناة السويس من جهة، وأن المعركة الأساسية في المنطقة مع روسيا والشيوعية، وبالتالي فأن ناصر يحرض لصالح الشيوعية، إذ لم يعد في مقدور نوري السعيد أن يميز بين عبد الناصر والشيوعية والاتحاد السوفييتي، رغم الموقف الذي اتخذه عبد الناصر ضد الحركات اليسارية والماركسية والحزب الشيوعي المصري أصلا. كتب السفير البريطاني في بغداد مايكل رايت في عام ١٩٥٧ في تقريره السري السنوي عن عام ١٩٥٦ والموجه إلى رئيس الوزراء البريطاني عن موقف نوري السعيد من عبد الناصر أثناء أزمة السويس يقول:

" ٩ – في حالة مصر .. أصبح نوري أكثر اقتناعاً بأن ناصر سلّم نفسه لروسيا الشيوعية في العامين ١٩٥٢ أو ١٩٥٣ وقد شنّ بمساعدة الشيوعية سياسة كسب مركز القيادة الأول في العالم العربي ومن ثم السيطرة على الدول المنتجة للنفط في العالم العربي الذي كان يتمنى أن يضع يده على عائداتها لغرض فائدة مصر. لقد آمن بان هذا هو التفسير للهجمات المرة المتكررة على العراق وحلف بغداد خلال العامين ١٩٥٥ و١٩٥٦ عندما لم تتوقف مصر عن مناشدة شعب العراق على النهوض لقتله وقتل ولي العهد"[٣٤١].

وفي مكان آخر من نفس التقرير كتب السفير مايكل رايت يقول:

"١٣ قبل أن تنتهي الزيارة (زيارة الملك فيصل وعبد الإله ونوري إلى لندن– ك. حبيب) كان ناصر يعلن أنه نتيجة لسحب عرض المساعدة من الولايات المتحدة وبريطانيا لتمويل مشروع سد أسوان فأنه أمم قناة السويس. عدَّ نوري أن هذا الفعل الأحادي الجانب الذي جاء من جانب واحد نكثاً للوعد لذا فهو سيء وخطر بخد ذاته وأنه كان جزءاً من خطة اتفق عليها ناصر والشيوعيون زعيماً للقومية العربية لتشديد قبضته على جميع الدول العربية"[٣٤٢].

---

٣٤١ الونداوي، مؤيد إبراهيم د. العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤–١٩٥٨. دار الشؤون الثقافية العامة. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٩٢. ص ٢٢٧.

٣٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٨.

كان الموقف غير المسؤول الذي اتخذته الحكومة العراقية إزاء تأميم قناة السويس وسياسة عبد الناصر قد شدد من التوتر بين الحكومة المصرية والحكومة العراقية أولاً، وبين الحكومة العراقية والجماهير الشعبية ثانياً، وبين الحكومة العراقية والمعارضة العراقية ثالثاً، ولكنه قرب بين الجماهير والمعارضة العراقية وسياسة الحكومة المصرية رابعاً، فلم تكن الجماهير الشعبية تثق بسياسة وموقف الحكومة العراقية، فوسع ذلك من الفجوة القائمة أصلاً بينهما. إذ كانت الجماهير الشعبية تعتبر أقوال الحكومة وبياناتها كاذبة وهي لغرض الاستهلاك الداخلي. وهذا الموقف الشعبي إزاء الحكومة لم ينطلق من حكم مسبق، بل كان مبنياً على تجربة طويلة وسياسات فعلية للحكومات العراقية المتعاقبة وخاصة تلك التي كان يترأسها نوري السعيد وينفذ المهمات الصعبة للحكومة البريطانية في العراق. وكانت المعارضة السياسية لحكومة نوري السعيد هي الأخرى لا تثق بالحكومة وأعلنت عن موقفها هذا في أكثر من بيان صادر عنها خلال تلك الفترة قبل وأثناء أو بعد أزمة قناة السويس. ومما يؤكد على ذلك تقارير مديرية التحقيقات الجنائية بغداد، وخاصة التقرير الذي كتبه مديرها العام، بهجت العطية، بصدد هذا الموضوع، حيث أكد أن العراق لا يحتاج إلى تغيير سياسته إزاء أزمة السويس والموقف من روسيا والشيوعية أو من بريطانيا وفرنسا، بل عليه أن يستخدم الإعلام على الأقل باتجاه تخفيف الهجوم على روسيا وتشديده ضد بريطانيا وفرنسا لنجاري مشاعر الناس لا غير.، إذ كتب يقول: "وعليه فالطبقات الواعية تشير إلى أن العراق خصم لدود للشيوعية وحكومتها وليس بوسعه أن يغير سياسته في ذلك ولكن بإمكانه إذاعة بغداد أن تخفف في تعليقاتها عن روسيا الآن على الأقل وأعمالها في المجر وغيرها أو أن تهاجم الإنكليز والفرنسيين بنفس الأسلوب الذي تهاجم به روسيا والشيوعية لكي تنسجم سياستها ولو بالظاهر مع سياسة العاطفة التي تسير عليها الحكومات العربية الأخرى"[٣٤٣]. ومنه يبدو أن رجال التحقيقات

---

٣٤٣ حميدي، جعفر عباس د. انتفاضة العراق عام ١٩٥٦. السلسلة الوثائقية. تصدر عن قسم الدراسات التاريخية في بيت الحكمة بغداد. المطبعة العربية. بغداد. ٢٠٠٠. ص ١٩٨.

قد أدركوا نبض الشارع العراقـي وأدركـوا وعـي النـاس بحقيقـة الموقـف الفعلـي للحكومـة العراقية، وأن البيانات التي كانـت تصـدرها ليسـت سـوى محاولـة لـذر الرمـاد في العيـون، وكانوا يرون بضرورة مسايرة الحكومة لعواطف الجماهير دون أن يفرض عليهـا ذلـك تغـيير فعلي في سياساتها إزاء العدوان.

كانت المعارضة العراقية تـدرك تمامـاً بـأن المعركـة سـتكون قاسـية علـى مصـر مـا لم تنهض الجماهير في المنطقـة لمسـاندتها. وأن عليهـا أن تفـرض علـى البـلاط الاسـتماع إلى صوت النـاس والمعارضـة. ولـذلك توجهـت ببياناتهـا إمـا للجمـاهير مباشـرة أو إلى الـبلاط الملكي أو إلى مجلس الوزراء. فخلال الفترة الواقعة بين إعلان قرار التأميم والعدوان الثلاثـي على مصر أصدرت الأحزاب والقوى السياسية المختلفة بيانات عديدة تعلن عن موقفهـا مـن التأميم وتدعو الحكومة العراقية إلى اتخاذ موقف التأييد لمصر وشـجب أي اعتـداء محتمـل عليها. وكانت أكثر القوى نشاطاً خلال هـذه الفـترة هـي الحـزب الشـيوعي العـراق والحـزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحـزب البعـث العربـي الاشـتراكي، إضـافة إلى الحـزب الديمقراطي الكردي في كردستان العراق وفي بغداد وشخصـيات مـن حـزب الجبهـة الشـعبية. كما تحركت الكثير من الجماعات والشخصيات السياسـية المسـتقلة باتجـاه التأييـد لمصـر ومناهضة موقف الحكومـة العراقيـة. ولم تتخلـف أي فئـة شـعبية أو جماعـة سياسـية عـن النهوض بأعباء المهمة، سواء كانوا مـن العـرب أم الكـرد أم القوميـات الأخـرى في العـراق. وكانت ساهمة الكرد الفيلية في بغداد مثلاً معروفة للجميع ومتميزة.

أصدر الحـزب الشـيوعي العراقـي أكثـر مـن بيـان بهـذا الصـدد، كمـا تجلـت مواقفـه في الكونفرنس الحزبي الثاني الذي عقد في أيلول/سبتمبر من عـام ١٩٥٦. وكـان المقـال الـذي نشرته قيادة الحزب الشيوعي في جريدة اتحاد الشعب في شهر أيلول/سـبتمبر حـول موقـف الحكومة العراقيـة المخاتـل والـرديء إزاء مصـر يلخـص موقفـه وموقـف الكثـير مـن قـوى المعارضة العراقية حينذاك، إذ طالب الحكومة بممارسة ما يلي:

١ – الانسحاب من ميثاق بغداد هو إخلاص حقيقي لقضية العروبة.

٢ – وقف الإرهاب وإطلاق طاقة الشعب لنصرة مصر.

٣ – التخلي عن محالفة الدول الاستعمارية وعقد المواثيق الثنائية مع الدول العربية هو عمل مخلص من أجل وحدة العرب.

٤ – إن تهديد المستعمرين بقطع النفط عنهم والسماح للشعب بتأليف "منظمات المقاومة الشعبية" هو نصرة حقيقية لمصر.

٥ – الخروج من منطقة الإسترليني واسترداد أثمان سندات الخزينة البريطانية وسحب الأرصدة والودائع وغطاء العملة.

٦ – إنذار الدول الاستعمارية بتصفية معاملاتها ومؤسساتها وشركاتها وطرد خبرائها هو موقف وطني يخدم العراق ويخدم مصر"[٣٤٤].

أما أقطاب المعارضة السياسية العلنية فقد أ صدرت بياناً بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦، تضمن الأفكار والمطالب التالية:

* رفض سياسة نوري السعيد جملة وتفصيلاً باعتبارها ضد مصالح وإرادة شعب العراق وضد المصالح العربية المشتركة، والتي تجلت بوضوح في موقفه من العدوان الثلاثي على مصر.

* فضح طبيعة حلف بغداد والعواقب التي نشأت عنه حتى الآن وضرورة الخروج منه.

* التقليل الواضح من خطر الصهيونية العالمية على الدول العربية والتي تجلت بوضوح في عدوان إسرائيل على مصر ودعم هذا العدوان مباشرة من خلال الغزو والعدوان العسكري البريطاني – الفرنسي عليها دعماً لإسرائيل وانتصاراً لمصالحها في المنطقة وبالضد من مصالح مصر والبلاد العربية.

---

٣٤٤ يوسف، ثمينة ناجي. و نزار خالد. سلام عادل سيرة مناضل. الجزء الأول. دار المدى. دمشق. ط ١. ٢٠٠١. ص ١٥٩/١٦٠.

* عدم استعداد نوري السعيد على استخدام النفط كأداة لدعم مصر في نضالها، مما دفع ببعض السوريين على تخريب أنابيب النفط.

* عدم قطع نوري السعيد علاقات العراق الدبلوماسية ببريطانيا في حين مارستها بقية الدول العربية واكتفى بقطعها مع فرنسا، في حين أن المنظم الرئيسي للعدوان على مصر كانت بريطانيا.

* بدأ نوري السعيد مع تشكيل وزارته الجديدة بإجراءات أدت إلى تشديد الخناق على الشعب العراقي ومصادرة الحريات الدستورية. واستهدف من وراء ذلك توفير الأجزاء لفرض ميثاق بغداد على العراق. وهو هو يواصل سياسته عبر فرض الأحكام العرفية ليتسنى له الإجهاز على ما تبقى من حرية حركة للشعب وقواه السياسية المعارضة للحكومة السعيدية.

* ضرورة سحب الثقة بالوزارة إذ أن بقاء نوري السعيد على رأسها لا يعني سوى تعريض مصالح الأمة وسلامة أهدافها إلى خطر كبير.

* المطالبة بإطلاق الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية للشعب وانسحاب العراق من حلف بغداد والتضامن الجدي مع البلاد العربية والإفراج عن الموقوفين والمعتقلين بسبب انتصارهم لحركة التحرير العربية، واستنكار العدوان الاستعماري الصهيوني على الأمة العربية.[٣٤٥]

---

٣٤٥ وقع على هذه المذكرة السياسية التي وجهت إلى الملك فيصل الثاني الشخصيات السياسية التالية أسماؤهم: محمد مهدي كبة، محمد رضا الشبيبي، مزاحم الباججي، ناجي شوكت، كامل الچادرچي، فخري الدين جميل، صادق البصام، حسين جميل، تحسين علي، عبد الرزاق الظاهر، سعد عمر، محمد حديد، رؤوف البحراني، صادق كمونة، محمد محمود الصراف، أحم زكي الخياط، فائق السامرائي، سالم باش أعيان، محمد صديق شنشل، محمود رامز، جميل أمين، طه الفياض، عبد الجبار الجومرد، رمي العمري، صالح الشالجي، محمد بابان، زكي جميل حافظ، نجيب الصانع، أحمد عبد الغني الراوي، أحمد عارف قفطان، محمد صالح السهروردي، محمد الطريحي، محمود الدرة، خدوري خدوري وطاهر عارف. ويستدل من هذه الأسماء أن المجموعة الموقعة تضمن سياسيين

أما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد أصدر عدة بيانات أكدت كلها على تأييد مصر والمطالبة باتخاذ إجراءات مساندة لها، والدعوة إلى إسقاط الحكومة. ورد في البيان الصادر في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٥٦ ما يلي: "والمعركة التي تخوضها مصر الآن، بدأت يوم انتهجت مصر سياستها العربية التحررية، هي معركة الشعب العربي كله ضد أعدائه .. ضد الاستعمار .. ضد قوى التجزئة العاملة على إعاقة وحدة نضال العرب من أجل التحرر والوحدة .. وهي لذلك معركة خطيرة مع الاستعمار، سيحشد فيها كل قواه وسيستغل كل مؤامراته، لأنها ستكون معركة فاصلة تهدد وجوده في هذه المنطقة الحيوية من العالم التي فيها الكثير من المصالح البترولية والاستراتيجية والتجارية. إن تأميم شركة قناة السويس خطوة تقدمية حازمة جريئة وقد جاءت بلا ريب ضربة فاصمة للاستعمار الغربي في العالم لأنها هددت الشريان الرئيسي الذي يعتمده الغرب في اتصالاته بمناطق نفوذه ومصالحه في الشرق، كما هددت مورداً مالياً كبيراً كانت تستنزفه شركة قناة السويس الاستعمارية..."[٣٤٦]. ثم ينتهي البيان بالمطالبة بما يلي: "... وهذه مناسبة أخرى ندعو فيها الهيئات السياسية في العراق للتعاون والتآلف في جبهة وطنية تنظم قوى الشعب وتعدها للنضال الحاسم من أجل: إسقاط وزارة نوري السعيد. إحباط مؤامرة حلف بغداد الاستعمارية. إطلاق الحريات الديمقراطية"[٣٤٧].

كما قدمت نقابة المحامين العراقية مذكرة سياسية إلى رئيس الوزراء نوري السعيد موقعة باسم رئيس النقابة حينذاك السيد سعد عمر، تحتج فيها على اعتقال جمهرة من أعضاء النقابة بسبب مواقفهم الوطنية وتأييدهم لمصر واحتجاجهم وشجبهم للعدوان

يساريين ويمينيين، ديمقراطيين وقوميين وإسلاميين، عرباً وكرداً ومن قوميات أخرى ، ومن مختلف الأديان والمذاهب في العراق. راجع قائمة الأسماء في كتاب: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ١٢٨/١٢٩.

٣٤٦ حميدي، جعفر عباس د. انتفاضة العراق عام ١٩٥٦. السلسلة الوثائقية. تصدر عن قسم الدراسات التاريخية في بيت الحكمة بغداد. المطبعة العربية. بغداد. ٢٠٠٠. ص ٤٢.

٣٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤٤.

الثلاثي على مصر. كما كانت المذكرة تحتج على مصادرة الحريات الدستورية باعتبارها أساس الحياة المدنية التي صانها وضمنها القانون الأساسي للعراقيين[٣٤٨]. ولكن الحكومة العراقية لم تعمد إلى كل ذلك، بل كانت تتآمر بالسر ضد مصر، وهو ما أغاض الشارع العراقي ودفعه للتحرك ضد الحكومة العراقية، كما أغاض ودفع المعارضة العراقية إلى التحرك وتعبئة القوى وزجها في النضال ضد سياسة وإجراءات الحكم الملكي. ومن هنا جاءت انطلاقة سكان العراق ضد العدوان على مصر وضد الحكومة العراقية في آن واحد.

بادر طلبة بغداد، كعادتهم، إلى إعلان دعمهم لقرار مصر بتأميم الشركة الدولية لقناة السويس عبر مظاهرة سلمية في اليوم الثاني من صدور الإرادة الملكية بفرض الأحكام العرفية، أي في يوم ٢ و١٩٥٦/١١/٣. ولم يكن موقف الحكم مرناً وواقعياً إزاء المظاهرات، بل انطلق من ثلاث أسس اعتمدتها دائماً في مواجهة تظاهرات الشعب، وهي: ١) الشك في نشاطات وحركات الجماهير مهما كانت سلمية وصادقة في تعبيرها عن مشاعرها النضالية، و٢) الخشية من اتساعها وشمولها بقية فئات المجتمع، و٣) اعتماد القوة والعنف والشرطة في مواجهة تلك الحركات. وقاد هذا الموقف إلى وقوع صدامات بين المتظاهرين والشرطة بعد أن بدأت الشرطة باستخدام الأسلحة النارية والهراوات في ملاحقة المتظاهرين وتفكيك المظاهرات. وكانت الحصيلة سقوط ثلاث قتلى (طالبين وبنت صغيرة) برصاص السلطة، وفق بيان الحكم. وكان عدد الضحايا أكبر من ذلك بكثير، وخاصة بين الجرحى والمعتقلين. وقامت وزارة المعارف بتعطيل الدراسة بأمل منع تجمع الطلاب وتنظيم المظاهرات لا في بغداد وحدها بل في سائر أنحاء العراق.

كان جواب الشعب العراقي مخيباً لأمل الحكومة في الهدوء والسكوت عن التضامن مع شعب مصر. إذ بادر

سكان مدينة الحي بتظاهرات كبيرة احتجاجاً على موقف الحكومة وطالبوا بدعمها. واصطدم المتظاهرون بالشرطة المحلية، ثم جلبت قوات أخرى لدعمها ولم تستطع تحقيق

---

٣٤٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ١٣٣.

الغرض المنشود. عندها استعانت الشرطة بعدد أكبر من الشرطة بحيث زاد عددها على ١٥٠٠ شرطي وجهت الرصاص إلى صدور المتظاهرين من أبناء الفلاحين وسكان المدينة. وقف شيوخ المنطقة من الإقطاعيين على جانب السلطة والشرطة وزجوا بأزلامهم إلى جانب الشرطة. وبعد تطويق المدينة ومحاصرتها أمكن اعتقال عدد كبير من المتظاهرين ومن بينهم المناضلين علي الشيخ حمود وعطا الدباس، وكانا عضوين بارزين في منظمة الكوت للحزب الشيوعي العراقي. صدرت بحق المتظاهرين أحكاماً قاسية بضمنها حكم الإعدام على المذكورين سابقاً. ونفذ بهما حكم الإعدام فعلاً، علماً بأن المناضل عطا الدباس كان قد استشهد أثناء التعذيب وشنق ميتاً. ويحق لنا أن نتذكر في هذا الصدد البيت الرائع للشاعر العربي الكبير محمد مهدي ألجواهري حين قال[٣٤٩]:

لثورة الفكر تاريخ يذكرنا بأن ألف مسيح دونها صلبا

ولم تهدأ النجف على إثر سماع تطور الأحداث في مناطق مختلفة من العراق إذ بدأ السكان، كعادتهم، إلى تنظيم المظاهرات الواسعة التي شاركت فيها جماهير كبيرة حصلت الدعم والتأييد من علماء الدين في النجف. كان ذلك في الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٦. وكان عدوان الشرطة، وبأمر مباشر من الحكومة وقائد الأحكام العرفية في البلاد. فسقط العديد الجرحى برصاص وخناجر وهراوات الشرطة. وبلغ عدد الجرحى ٤٢ شخصاً، إضافة إلى قتل سبعة أشخاص [٣٥٠] من الطلبة وبقية المتظاهرين. ولم يهدأ المتظاهرون بل اشتدت المظاهرات واتسع نطاقها في اليوم الثاني حيث سقط شهيدان آخران برصاص الشرطة ووقوع عدد كبير من الجرحى. وكانت الحكومة قد دفعت بقوات شرطة إضافية إلى المعركة مع الجماهير التي لم تكن تحمل السلاح بوجه قوات الحكومة.

---

٣٤٩ حين طلب الكاتب العربي الكبير طه حسين من الشاعر إعادة البيت ألف مرة قرأ الجواهري البيت ثانية وعلى النحو الآتي:

لثورة الفكر تاريخ يذكرنا بألف ألف مسيح دونها صلبا

٣٥٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدرا سابق. ص ١١٣.

وتواصل الإضراب والتظاهرات سبعة أيام. سقط خلالها شهيدان آخران برصاص الشرطة وجرح آخرون.

ولم يكن موقف الحكومة مساعداً على تهدئة الأوضاع، بل إلى تشديدها حيث أصدر قائد القوات العسكرية في بغداد بياناً يعلن فيه إنزال أشد العقوبات بالمضربين وبالذين يغلقون محلاتهم التجارية وغيرها. مما أثار، إضافة لما حصل في النجف غضب واحتجاج أهالي بغداد والقوى السياسية فيها. وتنادت المدن العراقية الأخرى إلى إسناد الشعب المصري والاحتجاج على العدوان الفعلي الذي وقع خلال ذلك على مصر واحتجاجاً على عدوانية الحكم إزاء المتظاهرين في بغداد والنجف. فعمت المظاهرات في ألوية كردستان العراق، السليمانية وأربيل وكركوك، وكذلك في الموصل، ثم توسعت لتشمل مناطق وألوية أخرى من العراق.

لقد تحول العراق خلال فترة وجيزة على ساحة للمعارك السياسية مع السلطة وأجهزة الأمن والشرطة والقوات العسكرية حيثما استخدمت. ولم تنفع بيانات الحكام العسكريين في المناطق المختلفة بتهدئة الحال.

لعبت الأحزاب السياسية العراقية دوراً سياسياً بارزاً في معركة النضال الوطني وفي مساندة مصر. ولم يقتصر هذا النشاط على الأحزاب المعروفة والتي كانت تتمتع في أوقات مختلفة بحق العمل العلني، مثل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب المؤتمر والشخصيات السياسية المستقلة، إضافة إلى الأحزاب والتنظيمات السرية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي وبعض القوى القومية. كما وقف إلى جانب هذا النضال الحزب الديمقراطي الكردي (الكردستاني) وشارك أعضاء الحزب ومؤيدوه في هذا النضال. كما أقدمت الشخصيات السياسية من جهة والشخصيات المهنية مثل المحامين، من جهة أخرى، وأساتذة الجامعات والمثقفين من جهة ثالثة على تقديم المذكرات السياسية على الملك ومجلس الوزراء تعبيراً عن احتجاجهم على سياسة الحكم وممارسات الحكومة والقتلى الذين سقطوا في ساحات النضال في مختلف أرجاء البلاد.

وصدرت أثناء وفي أعقاب الأحداث والمذكرات الكثير من الأحكام القاسية والجائرة على عدد كبير من المتظاهرين والسياسيين ممن قدموا التأييد لمصر واحتجوا على العدوان الثلاثي عليها. ومن بين الذين شملتهم تلك الأحكام كان الأستاذ كامل الچادرچي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، حيث حكم عليه بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات وعلى الأستاذين محمد صديق شنشل وفائق السامرائي، بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة لكل منهما.

وتعرض أساتذة الكليات والمعاهد العالية والمدرسون والمعلمون والطلبة إلى حملات غاضبة من جانب السلطة أدت إلى فصل عدد كبير منهم بسبب المذكرات السياسية التي قدموها أو الإضرابات التي ساندوها وخاضوها أو المظاهرات التي شاركوا فيها. وكان لهذا الواقع أثره السيئ على الكليات والمعاهد العراقية وعلى المدارس الثانوية وعلى الدراسة فيها. وكان الفصل واسعاً بين طلبة الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية، إضافة على تقديم عدد كبير منهم على المحاكم العرفية واستشهاد مجموعة كبيرة منهم في مختلف مدن العراق. وكانت المطالبة بعودة الأساتذة والطلبة إلى التدريس ومقاعد الدراسة أحد المطالب الأساسية للحركة الوطنية العراقية خلال تلك الفترة إضافة على المطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين الذين حكموا بسبب مشاركتهم المتنوعة في انتفاضة الدفاع عن مصر. وعبرت مذكرة أساتذة الكليات والمعاهد العالية ورجال التعليم التي قدمت إلى الملك فيصل الثاني عن ضمير الشعب في تلك الفترة الحرجة من تاريخ المنطقة حيث كان الاستعماريون يعدون لاعتدائهم على مصر، وكان الحكام العراقيون يواصلون الهجوم على الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية بمختلف السبل المتاحة للدولة وأجهزة القمع المتعددة، وكانت بمثابة الدعوة الموجهة إلى الشعب العراقي لأخذ قضيته بيده والمشاركة في النضال لتحقيق المهمات المنشودة. فبعد أن استعرضت المذكرة واقع العراق في ظل الحكومة السعيدية وانعدام الثقة تماماً بها، طرح أصحاب المذكرة مطالبهم المشروعة في النقاط التالية:

" ١ – إسباغ الحرمة اللازمة على المعاهد العالية، ورجال التعليم، ومنع حدوث ما وقع من بعض الحوادث المؤلمة في بعض الكليات من قبل رجال الشرطة، مما يثير الاشمئزاز في نفوس الطلاب والأساتذة والمجتمع كله.

٢ – ضمان الحرية الفكرية لرجال التعليم العالي، في نطاق ما هو جار في العالم الحر، وفي الخدود المعقولة، وفسح المجال اللازم أمامهم للعمل وفق شعورهم القومي.

٣ – فسح المجال اللازم لنشاط الطلاب داخل الكليات، وتحت إشراف الأساتذة، مع الرقابة الموجهة المعقولة. وإدخال نظام الفتوة، وجعل الخدمة العسكرية بشكل يرفع ما استقر في أذهان البعض منهم من أنها بمثابة العقوبة لهم، وللحد من حرياتهم، وحمايتهم من الأساليب التي تحطم الخلق الرفيع، وخاصة شيوع الشرطة السرية في ما بينهم.

٤ – إطلاق سراح الموقوفين من الطلاب والطالبات، بسبب التظاهر من أجل قضية قومية عامة يحس الناس جميعاً بها.

٥ – إجراء تحقيق سريع وعادل مع الذين أساءوا إلى بعض رجال التعليم، وانتهكوا حرمة المعاهد، ومنع التحدي والاستفزاز الذي تقوم به الشرطة في حراستها للمعاهد العالية مدججة بالسلاح.

٦ – الإسراع في اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ قانون الجامعة، وتحقيق الحياة الجامعية وإعداد ما يلزم لذلك. فقد أخذت الشكوك في عدم جدية السير بموضوع الجامعة، والحرص على تجميد الوضع الراهن، تقوى في نفوس الكثيرين منا.

٧ – إن تعطيل الدراسة لأمد غير مسمى مظهر سلبي، ودليل على فقدان الخطة الإيجابية وفيها تبديد لأعز الثروات. إننا نرى أن من الواجب تعبئة طلاب المدارس العالية، وإعدادهم – بالإضافة إلى الدراسة – إلى شتى المسائل لمجابهة الأخطار الداهمة التي تتهددنا من إسرائيل وحلفائها الذين أوجدوها، ولم يزالوا يمدونها بكل أسباب القوة، للتمادي في بطشها وعدوانها.

٨ – وختاماً يا صاحب الجلالة: نود أن نعلن لجلالتكم إن الفئة المثقفة، وخاصة رجال التعليم، يكونون جزءاً مهماً من هذا الشعب، ولكنهم يشعرون أنهم لم ينالوا العناية

الكافية ولم تحاول السلطات الإفادة منهم كما يجب أن تستفيد، بل لم تحاول الاستنارة بآرائهم في المسائل الجوهرية المتصلة بمثلهم"[٣٥١]. وقد وقع على هذه المذكرة، التي رفعت بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، ٥١ أستاذاً عاملاً في مجال التعليم العالي في العراق. وفي حينها رفعت مذكرة عن نقابة المحامين التي تضمنت أهدافاً مهنية وسياسية أيضاً. كما رفع القوى السياسية مذكراتها الخاصة بذات الأهداف الوطنية والديمقراطية والتضامنية العامة والتي وقعتها أبرز الشخصيات السياسية المعارضة للنظام، والتي كانت تعمل بصورة علنية، رغم غلق الأحزاب ومنعها من النشاط العلني الشرعي.

استطاع التحرك الدولي من جانب الاتحاد السوفييتي والتحرك الأمريكي تحت ضغط الاتحاد السوفييتي، إضافة على الاحتجاج الشعبي الواسع النطاق إلى فرض انسحاب القوات المعتدية من مصر وتحرير الأرض المصرية من دنس الغزاة. ولكن ما هي الدروس التي تعلمتها المعارضة العراقية من حملة التضامن مع مصر وحملة الاحتجاج على المعتدين الغزاة ومن نضال الشعب العراقي ضد الحكم الملكي الرجعي وسياساته العدوانية ضد الشعب حينذاك؟

عمد نوري السعيد، بعد وقوع العدوان على مصر واضطرار القوات البريطانية والفرنسية على الانسحاب منها، وبعد أن كان قد أنزل ضرباته الشديدة بقوى المعارضة السياسية العراقية والتظاهرات الجماهيرية، كما سلط محاكمه العسكرية على رقاب المتظاهرين والسياسيين وأقطاب المعارضة المعروفة، إلى اتخاذ إجرائين:

١) إلغاء الأحكام العرفية بعد أن أدت مهمتها في ضرب الانتفاضة وقمع المتظاهرين والولوغ بدم عدد كبير من الناس الأبرياء وزج مئات أخرى في السجون والمنافي.

٢) تقديم استقالة وزارته الثالثة عشر وفسح المجال أمام من يمكنه تهدئة الأوضاع الداخلية بعد المجزرة البشرية التي نفذها نوري السعيد ضد الشعب وقوى المعارضة وبعد

---

٣٥١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ١٣٣٠–١٣٢.

أن أنجز مهمات عديدة لم يكن في مقدور سياسيين آخرين إنجازها في تلك الفترة. تقدم نوري السعيد باستقالة وزارته في الثامن من شهر حزيران/ يونيو من عام ١٩٥٧، ليعود إليها في فترة لاحقة بأمل أن ينجز مهمات صعبة أخرى. وافق الملك على كتاب الاستقالة وأسند تشكيل الوزارة الجديدة إلى السياسي المخضرم علي جودة الأيوبي للمرة الثالثة.

الفصل الثامن

مؤسسات وأجهزة الدولة العسكرية والقمعية في العهد الملكي

ورثت الدولة العراقية الحديثة منذ البدء تقاليد الدولة الاستبدادية الشرقية وممارساتها الإرهابية ضد سكان البلاد وقوى المعارضة السياسية فيها عن العهود السابقة ومن الإمبراطوريات "الإسلامية" التي حكمت العراق لمدة تزيد على ثلاثة عشر قرناً، كما لم تكن القوى التي حكمت العراق قبل ذاك أقل استبداداً وتحكماً بالبشر، الدولة الساسانية التي قامت على أنقاض الدولة الكلدية. وحاولنا في الأجزاء السابقة من الكتاب البحث في هذا الموضوع وإبراز الطبيعة الاستبدادية والقمعية للدولة الأموية والعباسية والنظم التي أعقبتها ثم الدولة العثمانية التي حكمت العراق ما يقرب من أربعة قرون عجاف، إضافة إلى الإشارة العاجلة لواقع الاستبداد وقوانين القمع التي صدرت في العهود العراقية القديمة.

كان حكام العراق الجدد ورثة شرعيين للدولة العثمانية المستبدة ولتقاليدها القمعية كذلك للظلم والإجحاف الذي لحق السكان وغياب العدالة الاجتماعية وممارسة التمييز المتعدد الجوانب إزاء القوميات والأديان والمذاهب المختلفة ومحاولات فرض سياسة التتريك بالقوة. وزاد في الطين بلة أن العراقيين لم يرثوا تقاليد الاستبداد والقسوة والقهر والاستغلال المرتبطة بسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية فحسب، بل أخذوا الشيء الكثير من تقاليد الدولة البريطانية في ممارسة سياسات الاستبداد والإرهاب في مستعمراتها، كما كان يحصل في الهند على سبيل المثال لا الحصر. فقد بدأت سلطات الاحتلال البريطاني بممارسة تلك الأساليب في تصديها لانتفاضات وثورات الشعب العراقي وفي التعامل مع السكان في جمع الضرائب وإزاء المناهضين لوجودها في العراق منذ دخولها الأول على البصرة في عام ١٩١٥ وتواصل في العقود التالية.

كان الدمج بين ممارسة الأساليب القديمة في الإرهاب والتعذيب وممارسة السلطة الفردية والاستبداد من جهة، والأساليب الحديثة من جهة أخرى، قد ألحق أضراراً فادحة بالمجتمع العراقي وتطوره اللاحق، وعقد العلاقة بين الدولة الحديثة والمجتمع. وكان لا بد من خلق المؤسسات والأجهزة المناسبة القادرة على ممارسة الضغط على السكان لمواجهة المعارضة السياسية لوجود سلطات الاحتلال البريطانية والقوى المحلية المتحالفة معها. ومن هنا توجهت سلطات الاحتلال والقوى الحليفة لها منذ عام ١٩١٩ بتشكيل قوات الشرطة العراقية وفي عام ١٩٢١ بتشكيل الجيش العراقي الذي وضعت له مهمات الأمن الداخلي وليس الدفاع عن حدود البلاد، إضافة إلى تشكيل قوات الليفي المرتبطة بوزارة الداخلية العراقية ولكنها تحت الأشراف الكامل من سلطات الاحتلال البريطاني وفيما بعد تم تشكيل جهاز التحريات الجنائية وتلك التي أطلق عليها أجهزة التحقيقات الجنائية الخاصة بالنشاطات السياسية المعارضة في العراق.

ولعبت هذه المؤسسات القمعية، التي عهد إليها مهمة الدفاع عن الحكم القائم وعن المصالح البريطانية في العراق والسياسات التي مارستها عملياً، إضافة إلى التداخل أو التشابك الشديد بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي أدت إلى خضوع الجهاز التشريعي والقضائي لتأثيرات العائلة المالكة والسلطة التنفيذية وسلطات الانتداب وفيما بعد السفارة البريطانية، سواء بإصدار قوانين مخلة بمضامين الدستور العراقي أم بممارسة تلك القوانين ضد مصالح المجتمع، في زيادة مصاعب المجتمع وقوى المعارضة السياسية في العراق وتعميق التناقض والصراع ومن ثم النزاع بين الدولة والمجتمع في غالبيته العظمى. ومارست هذه المؤسسات العسكرية المتنوعة دوراً كبيراً في الإخلال بالدستور الذي تضمن بنوداً ديمقراطية عامة، ولكنه استنزف تدريجاً عبر القوانين غير الديمقراطية أولاً، وعبر ممارسات أكثر شراسة حتى من القوانين التي أصدرتها الحكومات المتعاقبة طيلة ٣٧ سنة من عمر الملكية في العراق ثانياً.

المبحث الأول: الجيش العراقي

لعبت بريطانيا دور المحرك والمبادر المباشر إلى تشكيل الجيش العراقي في عام ١٩٢١، أي حتى قبل تتويج الأمير فيصل بن الحسين بن علي ملكاً على العراق. وجاء ذلك في عهد الحكومة المؤقتة التي تشكلت برئاسة عبد الرحمن النقيب وبطلب من سلطات الاحتلال البريطاني. وكان وزير الدفاع في هذه الحكومة جعفر العسكري، الضباط بدرجة عقيد في القوات العثمانية سابقاً. وتم في حينها التنسيق بين سلطات الاحتلال البريطاني ووزير الدفاع على أسس وخطوات تشكيل الجيش العراقي. وطرح هذا المشروع ونوقش في مؤتمر القاهرة في صيف عام ١٩٢١ وبحضور وفد عراقي إضافة إلى المرشح لعرش بغداد فيصل الأول. وفي هذا المؤتمر وافق وزير المستعمرات البريطانية تشرشل على الفكرة، التي كانت قد طرحت عليه قبل ذاك في لندن. وفي وجهت رسالة من وزارة المستعمرات إلى سلطات الاحتلال والحكومة المؤقتة بالقرار في مؤتمر القاهرة في عام ١٩٢١. وفي ١٩٢١/٥/٢٦ طرح المندوب السامي البريطاني القرار على حكومة عبد الرحمن الگيلاني، وأقر في اجتماعها في نفس اليوم وأرسل إلى لندن للمصادقة عليه. وفعلاً وصلت المصادقة الحكومة البريطانية بعد أن عرضت على مجلس العموم البريطاني في ١٤/حزيران عام ١٩٢١. ومع ذلك فقد قررت الحكومة العراقية المؤقتة اعتبار اليوم السادس من كانون الثاني/يناير من العام ١٩٢١ يوم تأسيس الجيش العراقي، أي في اليوم الذي طرحت فيه فكرة تأسيس الجيش. وبدأ منذ عام ١٩٤٣ بالاحتفال بهذا اليوم من كل عام.

ولكن ما هي العوامل التي دفعت وزارة المستعمرات البريطانية على اقتراح الفكرة والبدء بالعمل لتأسيس الجيش. إن الدراسة المدققة لتلك الفترة تشير إلى أن الحكومة البريطانية من جهة، والضباط العثمانيين السابقين، الذين أطلق عليهم "بالضباط الشريفيين"، بسبب مساندتهم قرار الشريف حسين بن علي بالوقوف إلى جانب بريطانيا في حربها ضد الدولة العثمانية وألمانيا، من جهة ثانية، أن هاتين الجهتين كانتا وراء تشكيل الجيش العراقي. ويمكن تلخيص الأسباب البريطانية فيما يلي:

١. المصاعب الجمة التي كانت تواجه بريطانيا في السيطرة على الحركات العشائرية العربية في الوسط والجنوب، كذلك الحركات العشائرية الكردية في كردستان الجنوبية. وكان لا بد من وجود قوة عسكرية غير الشرطة قادرة على ضبط الأمن في البلاد على جانب القوات البريطانية. وفي حينها بادرت سلطات الاحتلال البريطاني إلى تشكيل قوة عسكرية أخرى أطلق عليها بالليفي والتي تشكلت من أكثرية آشورية وكلدانية للمشاركة في حفظ الأمن في البلاد.

٢. وكانت ثورة العشرين التي عجزت عن تحقيق أهدافها الرئيسية في طرد المحتلين الإنكليز، ولكنها كلفت الحكومة البريطانية موارد مالية كبيرة، كما تحملت خسائر غير قليلة في الأرواح، وبشكل خاص من الضباط والجنود الهنود. ولهذا كان المفضل في مواجهة حركات أخرى من هذا النوع باستخدام قوات عراقية تحت إشراف الضباط الإنكليز بدلاً من خوض المعارك بالقوات البريطانية.

٣. كان الرأي العام البريطاني قد سأم في حينها المشكلات التي كانت تجابه بريطانيا في الهند والتكاليف العالية للاحتفاظ بها تحت هيمنة التاج البريطاني، ثم التكاليف العالية جداً للحرب العالمية الأولى والخسائر البشرية الكبيرة التي اقترنت بها. لهذا كانت مشكلات العراق الجديدة عبئاً ثقيلاً على خزينة الدولة البريطانية وبشكل خاص على دافعي الضرائب البريطانيين، رغم أن سلطات الاحتلال البريطاني كانت لا تكف عن جبي الضرائب المتنوعة والعالية من سكان العراق الفقراء أصلاً[٣٥٢].

٤. وكانت رغبة بريطانيا تقوم على أساس تشكيل الجيش العراقي من ضباط عثمانيين عراقيين موالين لها وحاربوا إلى جانبها وتبنوا سياساتها في العراق أفضل لهم من أن يتم فيما بعد وربما تكون الفرصة المناسبة قد فاتت عليهم. وكان هناك عدد كبير من الضباط العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني ويعيشون في العراق أو في سوريا أو في القاهرة وفي المنفى.

---

٣٥٢ الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق ١٩٢١-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٦٠.

٥. وكان الموقف غير الموالي لبريطانيا من جانب العشائر العراقية يشكل عقدة كبيرة في السياسة البريطانية، إذ كانت المجابهة مباشرة مع قوات الاحتلال البريطانية، ولهذا كان يفضل أن ينشأ جيش عراقي من فئات لا تنتمي للعشائر العراقية وليست من عوائل ميسورة ومعروفة في العراق ليمكن أن تجابه بهم قوات العشائر العراقية لا عسكرياً فحسب، بل وسياسياً. وكان لهذه السياسة مردود إيجابي على سلطات الاحتلال البريطاني.

٦. وكان تشكيل الجيش العراقي يمنح أوساطاً معينة من العراقيين الشعور بكونهم على طريق إقامة دولة يمكن أن تحقق مطالب الشعب في الاستقلال والسيادة الوطنية والتخلص من الهيمنة الأجنبية التي كان العراقيون عرباً وكرداً وغيرهم لا يريدونها.

منحت المبادرة بريطانيا موقعاً قوياً بين الضباط العراقيين والنخبة السياسية التي بدأت بريطانيا تطوير تعاونها معهم. وسمح الوجود السياسي والعسكري لبريطانيا في العراق أن تفرض وزارة المستعمرات البريطانية على الحكومة المؤقتة ومن ثم على الحكومات العراقية المتعاقبة ولفترة غير قصيرة شروطها في تكوين الجيش ووجهة تطوره ومهماته المبشرة.

نصت المادة السابعة من المعاهدة البريطانية–العراقية لعام ١٩٢٢ الموقعة من رئيس الوزراء العراقي جعفر العسكري، والمندوب السامي البريطاني لجلالة ملك بريطانية في العراق هـ. دوبس (H. Dobbs) على ما يلي:

"يتعهد جلالة ملك بريطانية بأن يقدم من الإمداد، والمساعدة، لقوات جلالة ملك العراق المسلحة، ما يتفق عليه من وقت إلى آخر، الفريقان المتعاقدان الساميان، وتعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الإمداد، وهذه المساعدة، وشروطها، وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس جمعية الأمم"[٣٥٣].

---

٣٥٣ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٢٦/١٢٧.

وفي ضوء هذه المعاهدة تم وضع الاتفاقية العسكرية بين العراق وبريطانيا باعتبارها أحد أربعة ملاحق.

تضمن نص الاتفاقية الأسس التالية الملزمة للطرف العراق:[٣٥٤]

١. إقامة جيش وطني عراقي وفق مبدأ التطوع والاحتراف بدلاً من التجنيد الإلزامي.

٢. تحديد حجم القوات المسلحة وأصنافها والاتفاق على تطويرها كلما استدعت الحاجة إلى ذلك.

٣. تتحمل القوات المسلحة العراقية مسؤولية النهوض بأعباء الانتظام الداخلي (الأمن) والدفاع عن الأراضي العراقية من التعدي الخارجي.

٤. الملك هو القائد العام للقوات المسلحة العراقية.

٥. تتحمل الحكومة العراقية مسؤولية الصرف المباشر على القوةات المسلحة العراقية على أن لا تقل عن ٢٥٪ من الميزانية الاعتيادية السنوية.

واستكملت هذه المواد العامة بمواد أخرى نزعت عن القوات المسلحة العراقية استقلاليتها وفرضت الهيمنة الفعلية للقائد العام للقوات البريطانية والمندوب السامي البريطاني. وردت في الاتفاقية العسكرية مضامين المواد التالية:

١. موافقة الحكومة العراقية على منح القائد العام لقوات جلالة ملك بريطانيا القيام بتفتيش القوات المسلحة العراقية متى وحيثما شاء ذلك، وتقديم تقرير عن التفتيش إلى جلالة ملك بريطانيا.

٢. تقوم الحكومة البريطانية حصراً بتقديم ما يلي للقوات المسلحة العراقية على أن تتحمل الحكومة العراقية تكاليف ذلك، وهي:

أ. تثقيف الضباط العراقيين على العلوم والفنون الحربية .. الخ.

---

٣٥٤ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. الاتفاقية العسكرية. ص ٣٠٠-٣٠٧.

ب. تزويد القوات المسلحة بالتجهيزات العسكرية والأسلحة والعتاد وما إلى ذلك .. الخ.

ت. تقديم الخبراء والخبرات الفنية والاستشارة للقوات العسكرية العراقية.

٣. الأخذ بتوصيات ورغبات المندوب السامي البريطاني بصدد بحجم وتوزيع ومواقع القوات المسلحة العراقية.

٤. لا تقوم الحكومة العراقية بأية عمليات عسكرية لحفظ النظام الداخلي أو الدفاع عن العراق ضد تجاوز خارجي، وكذا الحكومة البريطانية، إلا بعد التشاور بين الحكومتين والاتفاق مقدماً.

٥. يحق للحكومة العراقية طلب الدعم العسكري لعمليات في الداخل أو التصدي لعدوان خارجي من قبل بريطانيا ويتقرر في ضوء رأي المندوب السامي البريطاني.

٦. تتحمل القوات العراقية مسؤولية مطاردة المطلوبين من الحكومة البريطانية في العراق وتسليمهم إلى القوات البريطانية لأي سبب يقرره المندوب السامي البريطاني. ويمكن تقديم المتهمين إلى محكمة تتشكل من عضوين بريطانيين من قضاة المحاكم العراقية وعضو عراقي واحد.

٧. يحق للمندوب السامي البريطاني الطلب من الحكومة العراقية باستخدام القوات المسلحة العراقية بمطاردة واعتقال وتسليم أي شخص أو جماعة تتهمها الحكومة البريطانية بالتآمر على القوات البريطانية أو الحكومة العراقية أو تمس سمعة القوات البريطانية وتثير ضدها.

٨. الصيانة من التعقيبات القانونية المدنية فيما يتعلق بأي فعل يؤتى، أو إهمال، أو قصور يحصل مع حسن النية من قبل أي فرد من أفراد القوات البريطانية المقيمة في العراق.

٩. تقليص المصروفات البريطانية على القوات العراقية تدريجاً، وتحميل الحكومة العراقية مصاريف جملة من نشاطات القوات البريطانية لصالح الطرف العسكري العراقي.

١٠. وإضافة إلى كل ذلك نصت الاتفاقية العسكرية بين الطرفين على ما يلي:

أ. توافق الحكومة العراقية علي قيام الحكومة البريطانية بتشكيل وحدات عسكرية تحت قيادة القوات البريطانية في العراق تتكون من أفراد عراقيين وأجانب. ويتم ذلك على أساس التجنيد الاختياري. وهي القوات التي أطلق عليها بوحدات الليفي. وكان أغلب أفرادها من الآشوريين والكلدان.

ب. تستخدم هذه القوات من قبل بريطانيا للأغراض الداخلية والخارجية وبالاتفاق مع الحكومة العراقية.

ت. في حالة القيام بأعمال عسكرية مشتركة تكون القيادة الميدانية لقائد القوات البريطانية.

ث. صيانة جميع أفراد هذه القوات المسجلين أو المجندين، من إلقاء القبض عليهم، أو تفتيشهم أو سجنهم، أو محاكمتهم، من قبل السلطات المدنية في العراق من أجل جرائم جنائية.

ج. وكان هناك أتفاق غير معلن بين الطرفين يتبلور في الابتعاد قدر الإمكان عن قبول أبناء الشيعة في المدارس العسكرية وفيما بعد في الكليات أو البعثات العسكرية، والذي سارت عليه الحكومة العثمانية أيضاً، كما بقت المدارس والكليات والبعثات العسكرية العراقية حكراً على العرب تقريباً. في حين كان أفراد القوات المسلحة ينتمون إلى مختلف القوميات والأديان، وأن كانت الأكثرية عربية شيعية.

وتم في حينها الاتفاق بين الحكومتين على أن يعين كل الضباط العراقيين الذين كانوا في القوات المسلحة العثمانية في حالة رغبتهم في ذلك. وقد تم تعيين العناصر القريبة من الحكومة البريطانية في المراكز القيادية في الجيش والشرطة، في حين دفعت القوى الأخرى التي كانت ترفض الاحتلال والانتداب البريطاني في مواقع بعيدة غير قادرة على التأثير في الأحداث.

ومنع الجيش العراقي من التدخل في السياسة أو الانتماء للأحزاب السياسية وأن تبقى مسؤوليته الدفاع عن النظام القائم أمام الأعداء الداخليين والخارجيين. وكانت الوجهة

الواضحة لدى سلطات الاحتلال البريطاني بأن على الجيش بالأساس مهمات داخلية هي التصدي للحركات والانتفاضات والوثبات الشعبية في أرجاء العراق. وهذا ما تحقق فعلاً طيلة العهد الملكي.

إن القراءة المتأنية لمواد الاتفاقية العسكرية وتدقيق مضامينها، تؤكد التبعية الشديدة التي فرضت على العراق وحكامه والقوات المسلحة فيه خلال العهد الملكي.

إن القوانين التي صدرت ضمنت لبريطانيا التدخل المباشر ودون قيد أو شرط في شئون تكوين القوات المسلحة العراقية وضمان تأييده لها إزاء ثلاثة احتمالات، وهي:

١. ضد علماء الدين الذين رفضوا ابتداءً التعاون مع بريطانياً عموماً وبالتالي سعوا إلى التأثير المباشر على العشائر العراقية لمواجهة البريطانيين. وكانت ثورة العشرين خير معبر عن دور وتأثير رجال الدين في العراق، وخاصة بين أتباع المذهب الشيعي، إذ أن التبعية هنا للمقلدين كبيراً وفعلياً، وخاصة في الوسط الريفي والعشائري.

٢. ضد العشائر العراقية التي اتخذت موقف العداء من القوات البريطانية تحت تأثيرات دينية وغير دينية والتي كان في مقدورها إثارة المجتمع الريفي والمديني ضد قوات الاختلال البريطاني.

٣. ضد الاتجاهات السياسية الوطنية والديمقراطية الحديثة في المجتمع العراقي والوقوف إلى جانب بريطانيا والحكومة العراقية في مواجهتها "للقلاقل" الداخلية.

واستوجب هذا الاتجاه في التعامل مع الواقع العراقي الاهتمام بتشكيلة القيادة العسكرية للقوات المسلحة العراقية أو الجيش تحديداً لضمان الولاء الكامل لبريطانيا والنظام السياسي الذي أقامته في العراق. وتم لها ذلك من خلال التعاون والتنسيق المباشرين بين سلطات الاحتلال البريطاني وجعفر العسكري ونوري السعيد ومع عدد آخر من الضباط الشريفيين. وكان الملك فيصل الأول على إطلاع تام وإشراف دقيق بشأن ما يجري في هذا الصدد.

لم تكن للقوميات الأخرى في الولايات المختلفة التابعة للدولة العثمانية نصيب من المراكز المهمة في الدولة العثمانية وفي قيادة أو ضباط القوات المسلحة العثمانية، في حين

كانت القاعدة الأساسية المكونة لتلك القوات تتشكل من رعاياهـا في تلـك المنـاطق. وكانـت لهذه السياسة في التمييز تـأثير سـلبي علـى العلاقـة بـين المركـز العثمـاني وبـاقي الأقـاليم والولايـات. وزاد في الطـين بلـة أن انتهجـت الدولـة العثمانيـة سياسـة التتريـك ضـد الأقـوام الأخرى وسعت إلى فرض اللغة التركية عليهم، تمامـاً كمـا فعـل الفرنسـيون في الجزائـر منـذ النصف الثاني من القرن التاسـع وبعـد احـتلال الجزائـر في عـام ١٨٣٠ م. ورغـم المحـاولات الإصلاحية فقد استمرت هذه السياسة العثمانية على حالها حتى النصف الثاني مـن القـرن التاسـع عشـر، حيـث بـدأت أولى محـاولات التـأثر بالاتجاهـات الأوروبيـة الجديـدة وبـرزت محاولات إجراء بعض التغييرات في سياسات الدولة العثمانية نحـو اللامركزيـة النسـبية إزاء الأقاليم والولايات. علماً بأن الدولة العثمانية لكم تكف عن "اختطاف" رسمي لأطفـال مـن المناطق المسيحية التي تحت سيطرتها وتبنيهم وتربيتهم على الديانة الإسلامية وضـعهم في المدارس والخدمة العسكرية ليكونوا ضـابطاً في القـوات المسـلحة العثمانيـة دون أن يعرفـوا أنهم قد اختطفوا من عوائلهم وزرعوا في عوائل أخـرى أو لـدى السـلطات العثمانيـة وفي دور خاصة أسست لهذا الغرض.

منذ أن وصل السلطان عبد العزيـز إلى دسـت الحكـم بعـد السـلطان عبـد المجيـد الأول بدأت القوى المطالبة بالإصلاح والتغيير بالتجمع والتحرك والنضـال في سـبيل إجـراء جملـة من الإصلاحات على مستوى المركز والأقاليم والولايات من أجل حماية الدولة العثمانية مـن الانهيار. وكانت هـذه الحركـة في أوسـاط الفئـات الوسـطى مـن المجتمـع وكـذلك في أوسـاط المثقفين وأوساط الفئة الحاكمة، خاصة تلك التي كانـت تعـاني بشـدة مـن هيمنـة وتحـالف الباب العالي أو العائلة الحاكمة مع رجال الدين وكبار ملاك الأراضي الزراعيـة. كـان مـدحت باشا، الذي عـين في عـام ١٩٦٩ واليـاً علـى بغـداد وعلـى الموصـل وديـار بكـر، إضـافة إلى مسؤوليته عن كردستان الجنوبية وعن متسلمية البصرة، أحد أبرز دعاة الإصلاح في الدولـة العثمانية. وكان مدحت باشا من الشخصيات البارزة والمؤثرة في القـوى المطالبـة بالتجديـد وإصلاح الدولة العثمانية ومن الداعين بحماس إلى وضع وإقرار وممارسة دستور جديد للبلاد يأخذ ببعض المبادئ الحديثة في الحكم، كما كان يقف إلى جانب اللامركزية بالحكم، أي انه

كان يدعو إلى منح الولايات التابعة للدولة العثمانية في علاقتها بالمركز مقدارا من اللامركزية يسمح باستمرار وجودها في إطار الدولة ويعزز علاقتها بها، وبالتالي، يمنع جهود الانفصال عنها. ولم يكن في مقدور القوى المحافظة القبول بذلك.

وكما أشرنا في الكتاب الثاني من هذه المجلد إلى أن تعيين مدحت باشا جاء استجابة للدعوات الملحة بإجراء الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والعسكرية والسياسية في الدولة العثمانية وتوابعها بغية الحفاظ أصلا على استمرار وجود الدولة العثمانية وتجنب انهيارها تحت ثقل أوزارها الكثيرة وعلاقاتها المتردية مع الولايات التابعة لها وعجز الدولة المركزية عن الدفاع عن تلك المواقع والولايات من جهة، وضمان تطورها وهيمنتها مجددا على أطرافها المترامية وتحسين إمكانية جباية الضرائب منها وتجنيد الأفراد لحروبها من جهة ثانية. واعتبر تعيين مدحت باشا والياً على بغداد انتصاراً لدعاة التجديد في الصراعات التي كانت تدور بين الداعين إلى التجديد والمناهضين له من المحافظين وغلاة رجال الدين الرجعيين المحيطين بالسلطان وشيخ الإسلام والمهيمنين على أمور الدولة والمجتمع، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تعير اهتماما خاصا لهذه الولايات الثلاث لأسباب كثيرة بما فيها وجود الموارد الأولية وجيرتها لإيران ومطامع إيران في هذه المنطقة والتي لم تختلف عن مطامع تركيا فيها وقربها من الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، إضافة إلى الإيرادات التي كانت تتحقق لها فيها. كما اعتبر تعيين مدحت باشا خطوة على طريق الاقتراب من تسلم زمام السلطة السياسية من جانب القوى المجددة في مركز الدولة العثمانية.

وعلى غرار عمليات التحديث في الأقاليم الأخرى التابعة للدولة العثمانية وفي المركز بادر مدحت باشا إلى اتخاذ ثلاثة إجراءات مهمة في المجال العسكري، وهي:

١. فتح مدرسة متوسطة عسكرية في بغداد في عام ١٨٧٠، أبي بعد عام من توليه الولاية. وكانت البداية التي تبعتها مدرسة أخرى في بغداد وثانية في مدينة السليمانية، وبالتالي أصبح عددها عشية الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ ثلاث مدارس عسكرية وإعدادية وحيدة في بغداد، إضافة على مدرسة خاصة لتدريب نواب الضباط لمختلف

الصنوف[٣٥٥]. ويشير الدكتور الناصري إلى أن "عدد منتسبي هذه المدارس بلـغ عشـية الحرب العالمية الأولى، في حدود "١٣٣٨" طالبـاً كـان مـنهم "٥٠٠" طالـب في الإعداديـة العسـكرية. إذ كانـت هـذه الأخـيرة ترسـل خريجيهـا لاسـتكمال دراسـتهم التخصصـية العليا، في الكلية العسكرية في اسطنبول"[٣٥٦]. ويشير أيضاً إلى أن حصة العراق السنوية تراوحت بين ٦٠–٧٠ طالباً. وبلغ عدد الضباط العسكريين في الخدمة العسـكرية الفعليـة عشية الحرب العالمية الأولى حوالي (١٠٠٠) ضابط من مختلف الرتب.[٣٥٧]

٢. اعتبـار الخدمـة العسـكرية في الجـيش مهمـة إلزاميـة، كمـا كـان عليـه الحـال في الدولـة العثمانية.

٣. تشجيع إدخال وسائل الإنتاج الحديثة كمصانع النسيج والمعدات العسكرية والطباعة إلى القـوات العثمانيـة في بغـداد، وسـعيه إلى توحيـد المقـاييس والأوزان الـتي كانـت تشـهد فوضى كبيرة حينذاك.

والسؤال الذي يفترض الإجابة عنه يتلخص بالآتي: ما هي الأسباب الـتي دعـت مـدحت باشا إلى القيـام بالإصـلاحات العسـكرية، إضـافة إلى الإصـلاحات في المجـالات الأخـرى؟ إن الإطلاع علـى أحـوال العـراق حينـذاك وحالـة الفوضـى الـتي سـادت الـبلاد واخـتلال الأمـن والنشاطات الواسعة للعشائر العراقية لمناهضـة لإجـراءات الدولـة وضـغط الـدول الأوروبيـة على تأمين الحماية لطرق التجارة وقلـة الضـرائب المجبـاة في هـذه المنطقـة وانتشـار مريـع للرشوة والفساد الوظيفي ...الخ، دفع مدحت باشا إلى اتخـاذ عـدد مـن الإجـراءات المهمـة، تحدثنا عنها في الكتاب الثـاني، بغـض النظـر عـن الأسـاليب الـتي لم تكـن بالضـرورة هـي الأفضل لتحقيق تلك الإصلاحات. وأبرز مـا قـام بـه في هـذا الصـدد: سـعيه لتـوطين البـدو الرحل وحماية المدن من غزو البدو القادمين مـن شـبه الجزيـرة العربيـة بشـكل خـاص، أو

---

٣٥٥ الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق ١٩٢١–١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٤٥.

٣٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤٥.

٣٥٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤٥.

محاولات إيران لاحتلال مناطق من الولايات التي تحت سيطرته، ومكافحة قطاع الطرق وتشييد بعض الطرق وتحقيق أمن نسبي للتجارة الخارجية وفي ما بين الولايات، إضافة إلى التغييرات المهمة في الإدارة الحكومية والرقابة وفي محاولات لمحاربة الفساد والرشوة. ونتيجة لذلك حصل شيء من الانتعاش الاقتصادي في البلاد ووجدت رؤوس الأموال الأجنبية طريقها إلى البلاد.واستخدم مدحت باشا أولئك الذين تخرجوا من المدرسة العسكرية في بغداد في تحديث القوات العثمانية في بغداد واعتمد على بعض الخبراء والمدربين العسكريين الألمان الذين كانت تستخدمهم الدولة العثمانية في تحديث جيوشها. علماً بأن هذه الأوضاع لم تستمر طويلاً، بعد إبعاد مدحت باشا من ولاية بغداد.

وفي الحرب العالمية الأولى انقسم الضباط العراقيين إلى مجموعات مختلفة في مواقفهم من الحرب. فبعضهم مال إلى الشريف حسين ووافق على الالتحاق بقواته والتعاون مع القوات البريطانية في الحرب ضد الدولة العثمانية، وبعضهم الأخر وقف إلى جانب الدولة العثمانية من منطلقات دينية على اعتبار أن الإنكليز كفار ينبغي محاربتهم في كل الأحوال ومنعهم من تحطيم الدولة العثمانية المسلمة والانتصار عليها. وقسم آخر وقع في الأسر وابعد عن مناطق الحرب. وقسم ممن وقف إلى جانب الشريف حسين رحل إلى سوريا مع الأمير فيصل، سواء في الخدمة العسكرية الفعلية أم خارجها، حتى بعد إبعاد الأمير فيصل عنها. وكانت الحصيلة عودة جميع الضباط العراقيين العثمانيين إلى بغداد وتم توزيعهم على مواقع عسكرية ومدنية مختلفة. وشكلت مجموعة مهمة منهم القوة الرئيسية الحاكمة في العراق طيلة الحكم الملكي والمهيمنة بيد قوية نسبياً على القوات المسلحة. وجدير بالإشارة إلى أن جميع الضباط العراقيين العرب الذين درسوا في المدارس أو الكليات العسكرية العثمانية وخدموا في الجيش العثماني كانوا من أتباع المذهب السني. كما أن الدولة العثمانية، ورغم مواقفها العدوانية ضد الشعب الكردي، قبلت في المدارس والكليات العسكرية العثمانية طلبة كرد واستخدمتهم، كما في حالة العرب لصالح مخططاتها الحربية في المنطقة أو خارجها. وكان الكرد المقبولون في المدارس والكليات العسكرية ينتسبون إلى المذهب السني ولم يكن في ذلك من الناحية الدينية ما يتناقض مع المذهب السني الذي

تنتسب إليه الأغلبية التركية في الدولة العثمانية. وسبب رفض قبول الطلبة الشيعة في المدارس والكليات العسكرية العثمانية يعود إلى السياسات الطائفية التي مارستها الدولة العثمانية في العراق، والتي يعود في بعضه إلى خشيتها من العلاقة المحتملة مع إيران بسبب قناعة الدولة العثمانية بوجود صلة دينية بين أتباع المذهب الشيعي في كل من العراق وإيران. وفي هذا الموقف ارتكبت أخطاء فادحة وجرائم غير قليلة. وانتقلت هذه الخشية إلى الدولة العراقية منذ بداية تأسيسها وحافظت عليه طيلة الحكم الملكي. ووجد هذا الموقف تعبيره المضاد لدى علماء الدين الشيعة الذين تصدوا عملياً وشجعوا على رفض العمل في دوائر الدولة العثمانية قبل ذاك ومن ثم في دوائر الدولة العراقية. ويعتبر هذا الموقف الطائفي خطاء فادحاً ارتكبه علماء الدين الشيعة الذين أفتوا بذلك وساهموا من جانبهم في تعميق مشكلات التمييز الطائفي في العراق. وهكذا كرس هذا الواقع تعبيره في عدد غير قليل من مظاهر التمييز السلبية في حياة العراقيين لا إزاء أتباع المذهب الشيعي، بل وإزاء أبناء الشعب الكردي والأقليات القومية الأخرى أو أتباع الديانات الأخرى.

مر الجيش العراقي بثلاث مراحل أساسية من حيث تكونه وتبلور اتجاهاته ومن ثم مواقف إزاء القضايا العراقية خلال فترة الملكية، وهي:

المرحلة الأولى التي تمتد من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٣٢ أو نهاية الانتداب على العراق.

المرحلة الثانية التي تمتد بين ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٢.

المرحلة الثالثة تبدأ في أعقاب ضرب انتفاضة الشعب في عام ١٩٥٢ حتى انتفاضة الجيش عام ١٩٥٨ وسقوط الملكية.

المرحلة الأولى:

تميزت هذه المرحلة بما يلي:

١. خضع الجيش العراقي منذ البدء إلى توجيه ومراقبة وإشراف سلطة الاحتلال العسكري البريطاني في العراق على تكوينه ونموه اللاحق والقوى الفاعلة فيه والتحكم باتجاهاتها وأهدافه الأساسية.

٢. بدأ الجيش العراقي ببنية مختلة موروثة من العهد العثماني، ونعني بها الرؤية الطائفية والتمييز بين رعايا الدولة العثمانية ومن ثم بين مواطني الدولة العراقية الحديثة. وتجلت هذه في مسألتين مهمتين ومتناقضتين، وهما: القيادة العسكرية وكل الضباط ينتمون إلى المذاهب السنية المختلفة وليس بينهم في المراحل الأولى ضباطاً ينتسبون إلى المذهب الشيعي. والإشكالية برزت ليس فقط على مستوى الجيش، بل على مستوى الحكم أيضاً، مما أعطى الانطباع بأن الحكم يمارس سياسة تمييز طائفية غير مقبولة. في رؤيتي للأمور أن الدين أو المذاهب تستند إلى علاقة بين الإنسان ودينه أو مذهبه فقط، وليس للدولة أي علاقة بذلك. وبالتالي عندما تكون الدولة حيادية في نظرتها إلى الأديان تغييب ظاهرة التمييز تدريجاً، وتبقى رؤية واحدة للإنسان هي صفة المواطنة. ولكن الحكم العثماني ومن ثم الحكم العراقي تبنوا الإسلام ديناً للدولة، ومارسوا التمييز إزاء أتباع الأديان والمذاهب الأخرى. وهذا ما كان يحصل في إيران أيضاً إزاء المذهب السني، إذ أن الدولة هناك قد تبنت الإسلام ديناً لها ومارست التمييز إزاء أتباع الأديان الأخرى والمذهب السني. وهي السمة السيئة التي برزت في القوات المسلحة العراقية في فترة العهد الملكي. وبرزت ظاهرة أخرى في الجيش وهي أن أتباع المذهب الشيعي شكلوا القاعدة الواسعة للأفراد الجيش العراقي.

٣. وإذا كان الجيش العراقي قد عرف وجود بعض الضباط الكرد العثمانيين في الجيش العراقي، فأن الحكم مارس سياسة غلق الأبواب تقريباً بوجه قبول عدد مناسب من الكرد في المدارس والكليات العسكرية والبعثات الخارجية. وشمل هذا إلى حدود كبيرة أيضاً المواطنين الآشوريين والكلدان.

٤. كما كان الجيش في هذه الفترة محدود العدد والإمكانيات العسكرية والأسلحة والعتاد.

٥. ورغم إناطة مسؤولية الحفاظ الأمن الداخلي والحفاظ على وجود واستمرار النظام الملكي، فإنه لم يكلف حينذاك بعمليات عسكرية قمعية واسعة، في ما عدا عمليات قمع الحركة الكردية المسلحة بقيادة الشيخ أحمد البارزاني في عام ١٩٣١.

٦. كانت بنية القيادة العسكرية العراقيـة بشـكل عـام تتكـون مـن أشـخاص ينحـدرون مـن أصول اجتماعية فئات برجوازية صغيرة وحرفيـة ومـن أبنـاء صـغار المـوظفين، سـواء كانوا من العرب أم من الكرد. وكان هذا الواقع لا يتناقض مـع بنيـة القاعـدة الأساسـية للجيش العراقي، باعتبار الغالبية العظمى تنحدر من أصول فلاحيـة وبرجوازيـة صـغيرة في المدن وكثرة من الشـباب العاطـل عـن العمـل. ولكنهـا كانـت تتنـاقض بوضـوح مـع الفئات الغنية المالكة لوسيلة الإنتاج الأساسية في الزراعة، الأرض الصالحة للزراعة.

٧. وتحملت خلال هذه الفـترة مجموعـة الضـباط الشـريفيين بالدرجـة الأساسـية مسـؤولية قيادة وتنظيم

الجيش وحددت منذ البدء اتجاهات تطوره اللاحق ووزعت الأدوار في مـا بينهـا ونسـقت إلى أبعد الحدود مع القوى السياسية بعد أن أسست الكلية العسكرية والمدرسة العسكرية في بغداد.

المرحلة الثانية:

وتميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

١. استمرار جملة من تلك السمات التي برزت في المرحلة الثانية. مع بروز ظواهر أخرى.

٢. استخدام الجيش فعلياً في عمليـات عسـكرية مباشـرة ضـد انتفاضـات وحركـات شـعبية وعشائرية في مختلف أنحاء العراق اسـتمرت بـين ١٩٣٣ حتـى عـام ١٩٣٧، سـواء كـان ذلك في كردستان العراق أم في وسط وجنـوب العـراق. وأبـرز تلـك الحركـات الـتي يمكـن متابعتها في كتاب تاريخ الوزارات العراقية هي:

* الحركة الآشورية في عام ١٩٣٣، والتي تتوجت بمجزرة سهل سميل.
* الحركة الكردية المسلحة)البارزانيين) بقيادة للشيخ أحمد البارزاني في عام ١٩٣٥.
* حركة الأقلية الدينية الأيزيدية الكردية في عام ١٩٣٥.

* الحركـات العشـائرية المسـلحة في الـدغارة والرميثـة (الديوانيـة)، وسـوق الشـيوخ (الناصرية) والمديّنة

(البصرة) بين آذار وآب مـن عـام ١٩٣٥. ثـم الحركـات العشـائرية المسلحة في الرميثـة والسماوة

(الديوانيـة) في عـامي ١٩٣٦ و١٩٣٧ علـى التـوالي[٣٥٨]. ثـم الحركـة القوميـة الكرديـة المسـلحة في عـامي ١٩٤٣ و١٩٤٦ بقيـادة المـلا مصـطفي البـارزاني. وجهـت الحكومـة العراقية قواتها المسلحة الشرطة والجيش لضرب هاتين الحركتين بقسـوة بالغـة، بحثنـا فيهما في مكان آخر. لقد استخدم الجيش كأداة لتطويع العشائر العراقية ودفعهـا لتـبني سياسات الحكومة العراقية، سواء كـان ذلـك بالنسـبة لمطالـب الشـعب الكـردي بشـأن حقوقه المشروعة أم بشأن التجنيد الإجبـاري ورفـض العشـائر القبـول بـذلك أو بشـأن الموقف من الحركة الآشورية التي تحدثنا عنها في موقع آخـر. وإذا تسـنى لهـا ذلـك مـن خلال تقديم الكثير من المكاسب لرؤسـاء العشـائر العراقيـة، فأنهـا فشـلت في ذلـك إزاء مطالب الشعب الكردي وحقوقه العادلة.

٣. وسمح هذا التكليف بممارسة القوة ضد الحركات السياسية للقوى والعشائر العراقيـة إلى ولوج ملموس للضباط العراقيين، وخاصة الشريفيين منهم في الحياة السياسية العراقيـة وتبلور اتجاهات فكرية وسياسية متباينـة في صـفوف الضـباط، إضـافة إلى بـدء نشـاط الأحزاب والقوى الفكرية والسياسية في صفوف القـوات المسـلحة. ونتيجـة ذلـك انطلقـت أول حركة عسكرية مسلحة في العراق في عام ١٩٣٦ بقيادة بكر صدقي العسكري لتغـيير الحكومة وتسلم زمام الحكم وتشكيل حكومة مدنية تحت هيمنـة العسـكريين. والـتي لم تسـتمر طـويلاً حيـث أجهضـت الحكومـة بعـد اغتيـال قائـد الانقـلاب. إلا أن القيـادة العسكرية للجيش وجـدت طريقهـا المباشـر إلى الحيـاة السياسـية وأصـبحت تلعـب دوراً كبيراً في التحكم في وجهة تكوين الحكومات. ولكـن هـذه الاتجاهـات لم تكـن بعيـدة عـن

---

٣٥٨ الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق ١٩٢١–١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٩١/٩٠.

تصورات النخبة السياسية الحاكمة حينذاك، وخاصة في أعقاب سقوط بكر صدقي العسكري. إذ تبلور في الفترة الواقعة بين ١٩٣٦-١٩٣٩ تيار فكري وسياسي قومي عربي في صفوف القيادة العسكرية العراقية متأثراً بثلاثة عوامل سياسية أساسية، وهي: أ) التدخل الفظ والمباشر للحكومة البريطانية والمستشارين والسفارة البريطانية في شؤون العراق الداخلية، وب) تنامي التذمر في المجتمع إزاء سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة وتردي حالة الجماهير المعيشية والتغييرات الحكومية المتعاقبة، وج) تنامي النشاط الصهيوني في فلسطين بدعم من بريطانيا ونزوح عدد مهم من الفلسطينيين إلى العراق وعلى رأسهم مفتي الديار الفلسطينية. واصطدم هذا التيار بمصالح بريطانيا مباشرة وبالقوى التي تساند الوجود البريطاني في العراق، وخاصة الوصي على عرش العراق، عبد الإله بن علي، ونوري السعيد وبقية النخبة السياسية. مما دفع هؤلاء إلى الوقوع في فخ النازية والتعاون معها والقيام بالحركة الانقلابية التي أطلق عليها حركة مايس/أيار ١٩٤١ والتي انتهت بتوجيه ضربة إلى الانقلاب بعد نجاح مؤقت لها ثم تصفية قيادتها العسكرية بعمليات عسكرية مباشرة من القوات المسلحة البريطانية التي كانت لها قواعد عسكرية في العراق.

٤. وبعد فشل الانقلاب العسكري تعاونت الحكومة العراقية يداً بيد مع المستشارين البريطانيين والقوات المسلحة البريطانية وشددت من رقابتها على القوات المسلحة العراقية وتخلصت من عدد غير قليل من الضباط القوميين، كما أبعدت عدداً مهماً من السياسيين القوميين والديمقراطيين المدنيين الذين ساندوا تلك الحركة. واستطاعت الحكومة العراقية ولسنوات لاحقة إبعاد الجيش العراقي عن الحياة السياسية والصراع السياسي المباشر. وبهذا الصدد تشير التقارير السنوية للسفراء البريطانيين البريطانية إلى دور القوات البريطانية في الهيمنة على الجيش العراقي بما يلي: "إن اهتمام الوصي على العرش بالجيش العراقي يتم بموجب خطة هيئت من قبل الفريق الأول رنتون، الرئيس الجديد للبعثة العسكرية البريطانية، وأن قوة الجيش تم تخفيضها من أربع فرق إلى فرقتين وفرقة تدريب واحدة. ... وأن الفريق الأول رنتون يحاول أن يحقق

الإصلاحات التي ستؤدي إلى إطعام وإكساء أفضل للجيش ويجعله أقل تعرضاً للأمراض. .. إن الغرض الرئيسي لاستخدام الجيش هو بالطبع الحفاظ على النظام في العراق وهذا الآن موضع تقدير.."[٣٥٩].

٥. ولعبت القوات البريطانية في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها دوراً بارزاً في تشجيع الحكومات العراقية المتعاقبة وتنشيط الجيش بهدف التصدي للحركات الكردية المسلحة التي كانت تطالب بحقوقها العادلة والمشروعة، والتي لم تكن تتجاوز الإصلاحات الإدارية وتحسين أحوال السكان الكرد وغيرها. فالتقارير السنوية للسفارة البريطانية في العاق تكشف عن هذا الوجه المناهض للقضية الكردية في السياسة البريطانية والتي كانت تريد أن تجعل من دور الشعب الكردي هامشياً في العراق وفي المنطقة عموماً. وفي الوقت الذي تشير تلك التقارير إلى فشل الحكومة والجيش لتحقيق نجاحات ضد الحركة في عام ١٩٤٣ و١٩٤٤ فأنها تشير إلى الجهود التي تبذلها القوات البريطانية بقيادة رنتون لتحسين أوضاع الجيش من أجل شن حملات جديدة ضد الشعب الكردي وحركة الشعب الكردي بقيادة الملا مصطفى البارزاني، كما تنزل جام غضبها على هذا القائد الشعبي. جاء في التقرير السنوي لعام ١٩٤٤ الذي وجهه سفير المملكة البريطانية في بغداد إلى وزير الخارجية أنطوني أيدن بتاريخ ١٩٤٥/٠١/٩ والصادر بكتاب رقم ١٠ في ١٩٤٥/٠١/١٧ من السفارة البريطانية ببغداد بهذا الصدد ما يلي:

"١٤ – إن هذه الأزمات والتي سبقتها – بالطبع كان هناك عدداً من الإنذارات – توضح الوضع غير المستقر وغير الجيد في كردستان. فالملا مصطفى هو قاطع طريق وهو راغب ليس في الرفاهية الاقتصادية والسياسية لشعبه، بل فقط في الدفاع عن مركزه الإقطاعي، وإذا ما استمر بإثارة المتاعب فأنه لن يكون هناك ما يبرر منع الحكومة العراقية من استخدام العمل العسكري ضده بشرط أن يجري التنسيق ويتم

---

٣٥٩ الونداوي، مؤيد إبراهيم د. العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ – ١٩٥٨. وزارة الثقافة والإعلام. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٩٢. ص ١٨.

تنفيـذ العمليـات تبعـاً لموافقـة البعثـة العسـكرية البريطانيـة"[٣٦٠]. ومـع إدراك السـفير البريطاني بأن الحكومة العراقيـة لا تنفـذ وعودهـا بالمسـاعدة والإصـلاح في كردسـتان، فأنه يخرج باستنتاج يقول: ومع ذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أنـه في حالـة حـدوث مشكلة خطيرة في كردستان فأن الأمر يقتضي نشر الجنود البريطـانيين بشـكل دفـاعي لحماية مصالحنا"[٣٦١]. ثم يشير السـفير في تقريـره السـنوي إلى دور القـوات البريطانيـة وقائدها رنتون في تدريب الجيش العراقـي اسـتعداداً لشـن حملـة عسـكرية ضـد الشـعب الكردي فيذكر ما يلي: "هذا وأن إعادة تنظيم البعثة مـن قبـل الجنـرال رنتـون وإقحـام ضباط شبان بريطانيين من الذين خدموا أثناء الحرب كـان لـه تـأثير رائـع. ومـا يـزال بعض الاستياء موجوداً ولحسن الحظ فأنه أقل شـدة. إن الغـرض الرئيسـي لاسـتخدام الجيش بالطبع هو الحفـاظ علـى النظـام في العـراق وهـذا الآن موضـع تقـدير. إن إعـادة التنظيم والتدريب مستمرين ويفهم منها بأن هناك استعداداً لشن حملـة في كردسـتان في الربيع"[٣٦٢]. وفي التقرير السنوي للسفير البريطاني الجديد ببغداد، ستون هيوارد بـيرد، لعام ١٩٤٥ يبدي سعادته لمسـألتين في نشـاط الوصـي المتميـز في العـراق حيـث كتـب تحت عنوان، الوصي، يقول: " ٦ – لقد كانت سنة سموه الملكي حافلة ونشـطة. فقـد أبدى اهتماماً شخصياً متناهياً بإعادة بناء الجيش وقمع تمرد الكرد"[٣٦٣].

٦. وخـلال هـذه الفـترة كانـت الكليـة العسـكرية تخـرج المزيـد مـن الضـباط الشـباب مـن منحدرات طبقية برجوازية صغيرة ومتوسطة ومـن أصـول ريفيـة الـذين كـانوا يتـأثرون بمشكلات المجتمع وقضاياه الحياتية. وأجبرت بحدود ضيقة جداً على فتح البواب أمام المتقدمين للدراسة في الكلية العسكرية من الكرد أو من العرب من أبناء الوسط والجنوب أيضاً. إضـافة علـى ذلـك تخـرج عـدد غـير قليـل مـن الضـباط مـن الكليـات العسـكرية

---

٣٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢١/٢٠.

٣٦١ المصدر السابق نفسه. ص ٢١.

٣٦٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٨.

٣٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ٤٨.

البريطانية ممن أنهوا قبل ذاك دراستهم العسكرية في العراق. وتسنى لهم الإطلاع على الحياة الديمقراطية في بريطانيا وعلى مجمل الحياة السياسية، كما أن الوعي السياسي بين الضباط والقوات المسلحة عموماً يتطور باتجاه وطني إيجابي.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وقعت جملة من الأحداث الكبيرة على الساحة السياسية الدولية والعربية والعراقية، ومن أبرزها انتعاش الجو الديمقراطي الدولي نتيجة سقوط الفاشية وانتصار معسكر الديمقراطية عليها وتطور الحياة السياسية بسرعة ملموسة في العراق وفي بغداد على وجه الخصوص. ثم وقعت وثبة كانون الثاني الرافضة لتجديد معاهدة ١٩٣٠ من خلال استبدالها بمعاهدة بورتسموث وزج الجيش العراقي بعملية ضرب جماهير الوثبة وانتهت بفشل عقد المعاهدة. إضافة إلى صدور قرار تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ وما اقترن بذلك من نشوب حرب بين الدول العربية وإسرائيل في عام ١٩٤٨. وفي هذه الحرب ارتفعت روائح الخيانة من بين صفوف القيادات العربية الحاكمة وتعرض القوات العربية إلى التآمر عليها وإجبارها على ترك مواقعها والانسحاب إلى بلدانها، بمن فيها القوات المسلحة العراقية. وكان لهذا الواقع فعله الواضح على القوات المسلحة العراقية وعلى وعيها السياسي. ومع ذلك لم تتحرك القوات المسلحة العراقية ولم يبد عليها أنها تريد التدخل في الحياة السياسية، بل كانت تبدو وكأنها تدافع عن مواقع النظام الملكي في العراق وعن مصالح الفئات المتحالفة معه. ولكن لم تكن هذه الصورة معبرة عن حقيقة الأمر في الجيش. فتكوين الجيش في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد تغير تدريجاً، رغم أن قبول الكرد في الكلية العسكرية قد تقلص في أعقاب ضرب الحركة المسلحة في كردستان العراق في عام ١٩٤٦ وإعدام الضباط الوطنيين الكرد في عام ١٩٤٧، وأصبح بحدود غير قليلة يعبر عن بنية المجتمع الطبقية، وخاصة الفئات الوسطى والصغيرة، في ما عدا كبار الضباط الذين حافظوا على مواقعهم العسكرية. وعاد الحكم لاستخدام الجيش العراقي في ضرب انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٢ وسقوط الملكية مارست الحكومة مرات كثيرة ولسنوات الأحكام العرفية، حيث كان القانون العسكري هو السائد في البلاد. وكان لهذا تأثير سلبي حاد على علاقة الناس بالدولة وقواتها العسكرية.

المرحلة الثالثة

ليس هناك من فاصل محدد بين المرحلتين الثانية والثالثة من حيث طبيعة الحكم أو سياساته الداخلية والعربية والدولية، ولا من حيث سياساته الاقتصادية والاجتماعية، في ما عدا تنامي موارد البلاد المالية نتيجة ارتفاع حصة العراق من عوائد نفط المستخرج والمصدر ومناصفته لها، ٥٠٪، مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق. إذ أدى هذا العامل إلى زيادة الصرف على القوات المسلحة. كانت سياسات النظام في هذه المرحلة تتمحور حول إبعاد الجيش عن السياسة وتكريس دوره في حماية النظام القائم. ولكن لم يكن في مقدور هذه السياسة أن تبعد الجيش عن العمليات الجارية في المجتمع وعن المحن التي يعاني منها الناس، فهم يعيشونها مع السكان في ما عدا فئة ضئيلة من كبار الضباط المرتبطين مباشرة بالقصر الملكي وبمجموعة من النخبة الحاكمة وعلى رأسهم نوري السعيد. لهذا كان تراكم الأحداث ينمي الحس الوطني المناهض لسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة. وكان هناك مجموعة من العوامل الجديدة التي تفاعلت مع أحداث العراق وأبرزها:

١. قرار تقسيم فلسطين واندحار الجيوش العربية في حربها ضد إسرائيل، التي ارتبطت بهجرة جماهيرية واسعة صوب البلاد العربية بسبب السياسات العدوانية التي مارستها إسرائيل قبل وأثناء وبعد قرار التقسيم والحرب.

٢. الانقلابات المتكررة في سوريا والنضال الذي كانت تخوضه الجماهير السورية في سبيل الديمقراطية وتحسين مستوى معيشة السكان.

٣. الانتفاضة الشعبية في مصر والتي أدت إلى سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية.

٤. الأحداث المأساوية التي وقعت في إيران بعد قرار الدكتور محمد مصدق تأميم شركات النفط العاملة في إيران في عام ١٩٥١ وتدبير ونجاح انقلاب زاهدي وعودة الشاه إلى إيران.

٥. محاولات الولايات المتحدة الأمريكية فرض الاتفاقيات والأحلاف العسكرية على بلدان المنطقة مثل معاهدة الشرق الأوسط ونظرية ملء الفراغ من ثم حلف بغداد (السنتو) ورفض شعوب المنطقة لهذه الأحلاف.

٦. الصراع الذي نشب بين مصر وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول حول السد العالي وموضوع تأميم شركة قناة السويس وتنفيذ العدوان الثلاثي ضد مصر وانتفاضة عام ١٩٥٦ في العراق لمساندة شعب مصر في دفاعه عن حقوقه المشروع وسيادته الوطنية.

٧. المجازر البشعة التي ارتكبتها الحكومة العراقية وقوات الأمن وأجهزة الشرطة في انتفاضة عام ١٩٥٢ وفي سجني بغداد والكوت وسقوط الكثير من القتلى والجرحى بسبب الهجوم الوحشي على السجناء ورفض الحكومة مطالبهم الاعتيادية المشروعة، إضافة إلى الإعدامات التي شملت مجموعة من الوطنيين ابتداءً من عام ١٩٤٩ وتواصلت فيما بعد ثم إعدام قادة انتفاضة مدينة الحي في لواء الكوت في العام ١٩٥٦.

٨. ولعبت السياسات الاقتصادية الحكومية دورها في تنامي الفجوة بين مدخولات المواطنين السنوية لصالح الأغنياء وكبار الإقطاعيين. وكانت الهجرة الفلاحية آخذة في التعاظم بسبب السياسات الاستغلالية البشعة للإقطاعيين وهروب المزيد من الفلاحين من الريف إلى المدينة وانتزاع الإقطاعيين المزيد من أراضي الفلاحين ورفض نوري السعيد إجراء إصلاح زراعي لصالح الفلاحين. لقد كان الفقر منتشراً والبطالة واسعة وتسكع الفلاحين الفقراء وأشباه البروليتاريا الهاربين من الريف شائع في بغداد والمدن الأخرى. ولم تكن رواتب وأحوال الجنود أحسن من ذلك، والفجوة بين معيشة كبار الضباط وبقية أفراد الجيش تفقأ العين.

٩. وكان لبريطانيا في كل ذلك دور بارز ومؤثر على سياسة الدولة العراقية وعلى أحداث العراق باتجاه سلبي مناقض لمصالح الشعب العراقي.

إن السياسات التي مارستها الدولة البريطانية في العراق على مدى أربعة عقود تقريباً أولاً، وتلك التي مارستها الحكومات العراقية المتعاقبة والتي عبرت في جوهرها عن مصالح

بريطانيا ومصـالح الإقطـاعيين والكـومبرادور والعائلـة المالكـة ثانيـاً، والـتي تعارضـت مـع مصالح الغالبية العظمـى مـن الشـعب العراقـي، كمـا اتسـمت بـالتمييز الشـوفيني والـديني والطائفي ثالثاً، قادت على تفاقم التناقض بين المجتمع والفئات المهيمنة والحاكمة مباشرة من جهة، وانتقل هذا التناقض إلى صفوف الجيش العراقي، بسبب تكوينه الاجتماعي حيث انحدرت غالبيته، ضباطاً وأفراداً، من فئات البرجوازية الصـغيرة والمتوسـطة ومـن أصـول فلاحيـة وصـغار مـوظفي الدولـة والكسـبة والحـرفيين، وبالتـالي تـأثر هـؤلاء بالصـراعات الاقتصادية والاجتماعية والنزاعات السياسية التي كانت تدور في المجتمع وتؤثر علـى حيـاة الناس ومنهم حياة عوائل الضباط وأفراد الجـيش. وسـاهمت كـل هـذه الأحـداث والوقـائع وغيرها بدور ملموس في بلورة الـوعي السياسـي المنـاهض لسياسـات الحكومـة العراقيـة في الجيش العراقي، وخاصة بعد انتفاضة عـام ١٩٥٦، ودفعـت بـالقوى الأكثـر وعيـاً سياسـياً فيها إلى التفكير بتشكيل مجموعات من الضـباط المناهضـة للحكـم والسـاعية إلى تغـييره. كما أنها ساهمت على الصعيد المدني بدفع القوى والأحـزاب السياسـية إلى الـتفكير الجـدي بضرورة تشكيل جبهة مناهضة للنظام، إذ أدركت صـعوبة الخـلاص مـن هـذا الوضـع دون تعاون متين في ما بينها. وأثمر هذا الوعي والإدراك بحقيقة الوضع في العراق إلى قيام اللجنـة العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي ضمت إليها الأحزاب السياسية العراقية المعارضة للنظام. ونشأت أشكال مـن التعـاون بـين هـذه الجبهـة والمجموعـات العسـكرية، وخاصـة مـع تلـك المجموعة التي كان يقودها اللواء الركن عبد الكريم قاسـم والـتي قامـت بانتفاضـة الجـيش العراقي في عام ١٩٥٨.

المبحث الثاني: الشرطة العراقية

لعبت بريطانيا دوراً أساسياً في تشكيل الشرطة العراقية منذ أول دخول لها في البصرة واحتلالها حيث كتب الضابط البريطاني السير العقيد أي. تي. ويلسون A.T.Wilson بهذا الصدد ما يلي:

"عند احتلال البصرة، قام الضابط السياسي الأقدم (السير بي. زد. كوكس) قائد الحملة البريطانية القادمة من بومباي باستصحاب عدد من ضباط وأفراد الشرطة الهنود المتمرسين مع عدد آخر من المساعدين القديرين اغلبهم سحبوا من مقاطعات الشمال الغربية، لكونهم علي مقدرة بالتكلم بالعربية والفارسية الدارجة. وخلال أسبوع من احتلال البصرة، أصدرت قيادة قوات الاحتلال أمراً بتعيين الرائد غريغسون مديراً عاماً للشرطة في المناطق العراقية المحتلة، وتم تخويله صلاحية تعيين أفراد شرطة (كونستابل) وتشكيل مخافر شرطة في جميع النقاط المهمة." [٣٦٤]

وإذا كان العمل في البداية في البصرة، إلا إن عمل قوات الشرطة البريطانية قد اتسع ليشمل الموصل وبغداد حين وصلت قوات الاحتلال إليها. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩١٤، أي سنة دخول القوات البريطانية إلى البصرة، قد ارتفع العدد إلى ٤٠٠ ومن ثم ٩٥٠، وعند اكتمال احتلال بغداد بلغ العدد ٢٠٠٠ ، أي في عام ١٩١٧. ثم ارتفع في العام ١٩٢٠ إلى ٢٦٢٨ حسب المقال الذي كتبه الضابط البريطاني في مقاله الذي نشر في صحيفة بريطانية في العام ١٩٢٨، كما جاء في مقال السيد الدكتور المشهداني.

"ويؤكد الكاتب إلى أن أهم نتيجة مباشرة لهذه البداية الطيبة "أنه في مستهل سنة ١٩١٩ صار من الممكن إدراج قليل من العرب المناسبين المتحدرين من أسر كريمة للتدريب في سلك الشرطة الجديدة ليكونوا ضباط شرطة. وتم تأسيس مدرسة لتدريب

---

٣٦٤ راجع: المشهداني ، أكرم عبد الرزاق. د. "ضابط بريطاني يروي قصة تأسيس الشرطة العراقية"، نشر المقال في مجالس حمدان الثقافية. بتاريخ ١/تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

المفوضين تدرس فيها مواد القانون وأنظمة الشرطة والتدريب العسكري وركوب الخيل واستخدام السلاح... الخ."[365]

في العام ١٩١٧ تم تشكيل "مديرية شرطة التحقيقات الجنائية في البصرة، وكانت تدعى مكتب طبعات الأصابع، ثم نقلت إلي بغداد، وكانت تضم قسم طبعات الأصابع، ومديرية للجوازات وكان البلد يدين لأنشطتها كثيراً"[366]، إذ وضع في مركز اهتمامها مواجهة المناهضين للانتداب البريطاني على العراق، إضافة إلى وجود مؤسساتها العاملة في مختلف المدن العراقية. واتخذ عمل هذه الأجهزة منذ النصف الثاني من الثلاثينات وجهة أخرى بعد أن أدرك البريطانيون أن الفكر الاشتراكي أو الشيوعي والأفكار اليسارية بشكل عام، إضافة إلى الفكر القومي باتجاهاته المختلفة ومنها اليمينية والنازية والفاشية التي وجدت طريقاً لها في العراق. وإذا كانت قد رأت أن النازية قد شكلت الخطر الأكبر خلال فترة الحرب العالمية الثانية، فأنها وجدت بأن الخطر الأساسي على مصالحها يأتي من الاتجاهات الماركسية واليسارية وعموم القوى الديمقراطية. لهذا وجهت سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة صوب تحريم الفكر الماركسي وتصدت للتيارات الديمقراطية اليسارية وساعدت على زج أعداد غفيرة من العاملين بالسياسة في العراق ولفترات مختلفة في السجون العراقية ودعمت استخدام أساليب التعذيب النفسي والجسدي والإعدام من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية وغير النفطية في العراق. وسنحاول فيما يلي أن نستعرض بعض الجوانب في بنية ونشاط القوات المسلحة العراقية.

جاء في دليل الجمهورية العراقية الذي وضع في العام ١٩٦٠ من قبل لجنة ترأسها الأستاذ الدكتور مصطفى جواد عن الشرطة في العراق أنه في العام ١٩٢٠ صدر بيان البوليس رقم ٧٢ لغرض تنظيم وتجديد واجبات وصلاحيات الشرطة."[367]

---

٣٦٥ راجع: نفس المقال السابق.

٣٦٦ راجع: المصدر السابق نفسه.

٣٦٧ راجع: دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. ص ٤٠٤ .

وفي عـام ١٩٢٠ صـدر بيـان البـوليس "لغـرض تنظـيم وتجديـد واجبـات وصـلاحيات الشرطة"[٣٦٨]. وكانت إدارتها بيـد "خلـيط مـن الضـباط البريطـانيين يسـاعدهم عـدد مـن الأجانـب جـاءوا برفقـة الحملـة"[٣٦٩]. وفي عـام ١٩٢١ وفي عـام ١٩٢١ تم تعـيين (المقـدم بريسكوت) مفتشاً عاماً للشرطة خلفاً للمقدم غريغسون، وهـو الـذي نسـب تعـيين الضـابط ألشريفي العراقي العقيد نوري السعيد أول مديرٍ عامٍ للشرطة العراقية.[٣٧٠] وفي عام ١٩٢٢ تم تعيين عدد من العراقيين كضباط في الشـرطة"[٣٧١]. بلـغ عـدد أفـراد الشـرطة في عـام ١٩٢٠ حوالي ٢٤٧٠ فرداً ونما عددهم بسرعة ليصل في عام ١٩٥٨ إلى ٢٣٣٨٣ فـردا[٣٧٢]. ويمكـن للجدول التالي أن يوضح تطور عدد أفراد جهاز الشرطة العراقي.



---

٣٦٨ المصدر السابق نفسه.

٣٦٩ المصدر السابق نفسه.

٣٧٠ المصدر السابق نفسه.

٣٧١ المصدر السابق نفسه.

٣٧٢ الناصـري، عقيـل د. الجـيش والسـلطة في العـراق الملكـي ١٩٢١–١٩٥٨. ط ١. دار الحصـاد ودار الكلمة. دمشق ٢٠٠٠. ص ١٠٧.

التطور الكمي للشرطة العراقية والرقم القياسي لها

للفترة ١٩٢٠–١٩٥٨ (سنة الأساس: ١٩٢٠)

السنة	العدد	الرقم القياسي
١٩٢٠	٢٤٧٠	١٠٠
١٩٢٨*	٢٧٣٢ ٦٨٠٠ **	١١١
١٩٣١***	٧٩٧٤	٣٣٣
١٩٣٩	١٠٥٠٠	٤٢٥
١٩٤١	١٢٢٦٦	٤٩٧
١٩٤٥	١٩٠٠٠	٧٦٩
١٩٤٧	٢١٧٣٠	٨٨٠
١٩٥٨	٢٣٣٨٣	٩٤٧

المصدر: الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق الملكي

١٩٢١–١٩٥٨ ط ١. دار الحصاد ودار الكلمة. دمشق. ٢٠٠٠.

ص ١٠٧. * إضافة إلى ٩٣ ضابط إنكليزي. ** يشير الكاتب البريطاني إلى أن عدد أفراد الشرطة بلغ ٦٥٠٠ شرطياً إضافة إلى بضمنهم (٤٠) مدير ومعاون شرطة، و (١٨٢ مفوضاً عربياً). وهو الرقم الأصوب *** إضافة إلى ١٧ ضابط إنكليزي.

لم تختلف السمات التي تميز بها جهاز الشرطة الملكي عن أجهزة الجندرمة العثمانية من حيث المبدأ، ولكنها اتخذت بعض الجوانب الجديدة من الشرطة البريطانية من جانب الانضباط والالتزام والزي الجديد للشرطة. وكانت لجهاز الشرطة من الناحية الفعلية ثلاث مهمات رئيسية، وهي:

١. ملاحقة المتهمين بجرائم مختلفة، سواء أكانت جرائم قتل أم سرقة أم اعتداء.

٢. الحفاظ على الأمن والاستقرار من نشاطات وانتفاضات العشائر العراقية، رغم تباين العوامل التي كانت تستثير العشائر العراقية وتدفعها للتمرد أو الانتفاض.

٣. ملاحقة قوى المعارضة السياسية وتنفيذ قرارات الاعتقال والتوقيف والتعذيب "حفاظاً على الأمن والاستقرار" أيضاً ! أي مطاردة المخالفين لوجهة نظر الحكومة والحزب الحاكم أو العائلة المالكة، وهم أصحاب الرأي الآخر.

تميزت قوى الشرطة العراقية خلال فترة الحكم الملكي بالخصائص التالية:

١. شكل الفلاحون النازحون من الريف والعاطلون عن العمل في المدينة القاعدة الأساسية لأفراد الشرطة في العراق.

٢. وكان أغلب أفراد الشرطة، خاصة في العقود الثلاثة الأولى من تشكيل الدولة العراقية، أميين.

٣. وكانت رواتبهم ضئيلة جداً لا تساعدهم على تحقيق العيش الكريم لهم ولأفراد عائلاتهم، رغم أنها كانت أفضل من دخل الفلاحين الشهري في الزراعة وأفضل بكثير من حياة البطالة والتسكع.

٤. وكانت معاملة ضباط ونواب ضباط الشرطة لهم على درجة كبيرة من القسوة والجلفة والاحتقار.

٥. وكان القسم الأعظم منهم مستعداً لقبول الرشوة لتمشية هذا الأمر أو ذاك للمواطنين ولهذا أطلق عليهم لقب "أبو الواشر"، وكان المقصود بذلك يمكن لقاء ٥٠ فلساً معالجة مشكلات المواطنين، كرمز لظاهرة انتشار الرشوة بين أفراد الشرطة وضباطهم. واعتاد العراقيون على ترديد "حاميها حراميها"، وهم بذلك لم يقصدوا أفراد الشرطة فحسب، بل ضباطها أيضاً، إضافة إلى عدد كبير من النخبة الحاكمة حينذاك.

٦. وكان أغلب ضباط الشرطة ونواب الضباط، إضافة إلى العرفاء المسلكيين، من أوساط كادحة في المدينة ومن أصول فلاحية وبرجوازية صغيرة. وكان مركز ضابط أو نائب

ضابط قد منحهم مرتبة اجتماعية أعلى من المرتبة الاجتماعية التي انحدروا منها، ثم تربوا خلال فترة الدراسة على الطاعة للحاكم، أياً كان ذلك الحاكم في إطار النظام الملكي الإقطاعي. علماً بأن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية جرى الاهتمام بضباط الشرطة ومحاولة حصرها بقوى تجد الدعم والتأييد من أوساط معينة في الحكم أو العشائر المؤيدة للحكومة، مما جعلها تدين بالولاء أكثر فأكثر إزاء الحكم وتلك التي ساندت وصولهم إلى هذا المركز.

٧. وأعطيت الشرطة العراقية مسؤولية الحفاظ على أمن المراكز الحساسة في البلاد مثل مواقع شركات النفط وخطوط أنابيبه والحدود والسفارات والوزارات، ونشرت مراكز لهم في مختلف الألوية العراقية والأقضية والنواحي.

٨. كما كانت أجهزة الشرطة بأقسامها المختلفة مسؤولة عن قضايا السفر والجنسية والإقامة والتحقيقات الجنائية التي أوكلت ولسنوات طويلة تحت إشراف مباشر للضباط البريطانيين، والتي فصلت فيما بعد وأصبحت قوى مستقلة مرتبطة بوزارة الداخلية ومنحت صلاحيات كبيرة.

٩. وكان الحكم يزج الشرطة باستمرار في مواجهة الجماهير الواسعة، سواء كان ذلك في الريف أم المدينة، وسواء أكان ذلك ضد الحركات الفلاحية المناهضة لاستغلال الفلاحين أم كانت احتجاجات وإضرابات ومظاهرات العمال والمثقفين والطلبة وأبناء المدن ضد سياسات الحكومات الاستبدادية. كما استخدمت الشرطة في السنوات الأخيرة من العهد الملكي في التصدي لاحتجاجات السجناء السياسيين وإضراباتهم السلمية والتي راح ضحيتها الكثير من السجناء السياسيين الشيوعيين والديمقراطيين والتقدميين.

١٠. وانعكس كل ذلك على علاقة الشرطة بالمجتمع وبالكادحين منهم على وجه الخصوص، إذ كانت علاقة عداء وعدم احترام وعدم ثقة متبادلة. وكان لهذا تأثيره النفسي السلبي على سلوك الجماهير إزاء الشرطة والعكس صحيح أيضاً. وبكل اختصار يمكن القول بأن الشرطي لم يكن محترماً من قبل أفراد المجتمع، بل كان ينظر إليه على أنه ظاهرة

طفيلية ضارة ينبغي محاربتها والتخلص منها، رغم أهمية الدور الذي يفترض النهوض به. وتتحمل الحكومات المتعاقبة مسؤولية هذه السمعة السلبية التي ارتبطت بمن أطلق عليه شعبياً ب "أبو إسماعيل".

١١. وعلى امتداد فترات طويلة ابتعدت قوات الشرطة عن التدخل في الشؤون السياسية أو التورط في مؤامرات وانقلابات ضد الحكومات العراقية المختلفة، إلا في حالات نادرة وخاصة فترة الخمسينات. وفي غير ذلك بقى جهاز الشرطة مخلصاً للملك والحكم الإقطاعي ومتعاوناً في ضرب حركة التحرر الوطني العراقية وفق أوامر الحكومة ووزير الداخلية وليس بمعزل عن إرادة البلاط والسفارة البريطانية. ومن يتتبع تاريخ الشرطة في العراق سيجد أنها زجت في جميع العمليات العسكرية المناهضة لحركات الشعب الديمقراطية، سواء أكان ذلك في وسط البلاد أم جنوبه أم في كردستان العراق.

١٢. تميزت قوات الشرطة، خاصة تلك التي كانت تزج في المظاهرات، وبقرارات رسمية من الحكومات المتعاقبة، بالعنف والسادية المتناهية وغياب الرحمة عن قلوبهم وعقولهم، رغم كونهم من أبناء الشعب الكادح، إذ أنهم كانوا يدربون ويربون على السادية والعداء ضد المطالبين بحقوقهم من أفراد الشعب، وأن هؤلاء المتظاهرين أو المضربين يمكن أن يشاركوا في فقدانهم وظائفهم لو نجحت حركاتهم الإضرابية ومظاهراتهم ذات المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأبرز ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد ليس فقط المظاهرات والوثبات والانتفاضات التي وقعت في العراق في فترات مختلفة في العهد الملكي أو إضرابات كثيرة لعمال السكك أو الموانئ أو النفط، كما في حالة مجزرة گاورباغي في كركوك فحسب، بل كذلك تنفيذ مجزرة دموية ضد السجناء السياسيين العراقيين في سجن بغداد والكوت على سبيل المثال لا الحصر. وكان مدراء ومعاونو شرطة السجون العراقية بشكل عام، وخاصة السجون السياسية، يمارسون أساليب شرسة وعدوانية في التعذيب النفسي والجسدي في محاولة منهم لانتزاع اعترافات أو إسقاط سياسي أو لأغراض الإيذاء فقط، إذ كان الحكم يدفع للشرطة مكافأة عن كل اعتراف ينتزع من متهم أو سجين أو كل تعهد يوقع بالتخلي عن النشاط السياسي

والحزبي والتي عرفت بالعراق تحت أسم سلبي سـيء "الـبراءة". وقـد أصـبحت أجهـزة الشرطة أداة القمع والإرهاب المركزية والأساسية بيد السلطة السياسية للانقضاض على حركات المجتمع السياسية بشكل خاص دفاعاً عن نظام الحكم الملكي الإقطاعي.

وتبنـى النظـام بمبـادرة مـن سـلطات الاحـتلال البريطـاني تشـكيل أجهـزة التحقيقـات الجنائية المسؤولة عن النشاط السياسي للعراقيين وملاحقة قوى المعارضة التي توسعت في فترة الحرب العالميـة الثانيـة ولكـن بشـكل خـاص في الفـترة الـتي أعقبـت الحـرب العالميـة الثانية. وشمل التوسع الأجهزة والأفراد حيث شمل ذلـك كـل الألويـة والأقضـية والنـواحي وكافة المدن كدوائر فعالة ضمن جهاز الشرطة، كمـا توسـعت صـلاحياتهم ومسـؤولياتهم في الحفاظ على النظام ومكافحة القوى المناهضة له، وخاصة القوى التي سميت بالهدامة، مثل الشيوعيين واليساريين والديمقراطيين التقدميين. كما تطورت أجهزتها من حيث التخصص وتوزيـع العمـل، كـذلك في الأسـاليب والأدوات الـتي كانـت تمـارس في الملاحقـة والاعتقـال والتعذيب الجسدي والنفسي والتحقيقات والأحكام السياسية القرقوشية من حكام يـأتمرون بأوامر السلطة التنفيذية، الحكومة والتحقيقات الجنائية. وشهدت دهاليز التحقيقات الجنائية مرور عشرات الآلاف من المناضـلين العـرقيين مـن مختلـف الاتجاهـات الفكريـة والسياسـية والعقائد الدينية والمذهبية، ومن مختلـف القوميـات، بهـا ولاقـوا علـى أيـدي المحققـين مـن أجهزة الأمن أفراداً وضباطاً، اشد أنواع الحط من كرامة الإنسان والإهانة اليومية والتعـذيب النفسي والجسدي البشعين، كمـا صـدرت عـن محـاكم النظـام العسـكرية والمدنيـة أحكامـاً تصل إلى عشرات ألاف السنين بحق هؤلاء المناضـلين، كمـا نفـذ النظـام أحكامـاً بالإعـدام بحق العشرات من المناضلين خلال فترة الحكم الملكي.

لقد أرسى النظام الملكي في العراق، وبمساعدة مباشرة من سلطات الانتـداب البريطـاني أولاً والخبراء والمستشارين والمفتشين البريطـانيين والسـفارة البريطانيـة فيمـا بعـد ثانيـاً، أسس ما عانى ويعاني منه العراق اليوم أيضاً في مجال النشاط الأمني. ففي العراق الملكي وظف النظام عدداً كبيراً مـن أفـراد الشـرطة السـرية في مختلـف الألويـة والأقضـية والمـدن المختلفة في دوائر الشعبة الخاصة، وربط بهم عدداً غـير قليـل مـن المخـبرين الـذين يعملـون

على أساس ما يقدمونه من معلومات للتحقيقات الجنائية. وأصبح الإنسان يواجه حالة من عدم الاطمئنان على حريته الفردية وعلى أحاديثه وعلاقاته الخاصة. كما كان البريد معرض للرقابة من أجهزة التحقيقات الجنائية وكذلك الهواتف. إلا أن هذه الظاهرة كانت موجهة بشكل خاص ضد من يشك بنشاطه السياسي المناهض للحكم، ولم يبلغ الحد الذي بلغه في الفترة الراهنة.

ولعبت أجهزة الشرطة والتحقيقات الجنائية دوراً كبيراً في مطاردة اليهود وتحويل حياتهم في العراق إلى جحيم لا يطاق. وكان الهدف من وراء ذلك تأمين ثلاثة أهداف مهمة، إذ كانت تتم على مستويات مختلفة ابتداءً من العائلة المالكة والحكومة وبعض الأجهزة التشريعية والقضائية وجهاز الشرطة، وخاصة الكبار منهم. ويمكن تلخيص تلك الأهداف بما يلي:

١. محاولة دفع أكبر عدد ممكن من يهود العراق إلى الهجرة والإقامة في إسرائيل. وكان هذا الهدف يمارسه رؤساء الوزارات وبعض الوزراء وعدداً محدوداً من المسئولين، إضافة إلى الوصي على العرش، عبد الإله بن علي بن الحسين ورئيس الوزراء، نوري السعيد، الذي أصبح ١٤ مرة رئيساً للوزراء في العراق[٣٧٣].

٢. محاولة التخلص من وجود اليهود في العراق، بسبب الموقف القومي الشوفيني والعنصري المناهض لليهود وكذلك الموقف الديني المتزمت. وكان جل العاملين في هذا الاتجاه هي القوى القومية التي كانت تعمل في أجهزة الدولة والشرطة، كذلك العديد من شيوخ العشائر ورجال الدين المتنفذين.

٣. الحصول على موارد مالية كبيرة من خلال إرهاب اليهود أو السيطرة على أموالهم المنقولة وغير المنقولة بأساليب غير مشروعة أو بيع ممتلكاتهم من خلال دائرة الأموال المجمدة. لقد كانت سياسة فرهود رسمية مارستها الحكومة العراقية إزاء المواطنات والمواطنين اليهود في العراق ودفعت في الفترة بين ١٩٤٨-١٩٥٢ بهم تحت الضغط المتفاقم للهجرة إلى إسرائيل أو إلى بلدان أوروبية أخرى أو إلى أمريكا، بعد أن مورس

---

٣٧٣ الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق ١٩٢١-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٢٠٩.

الفرهود مرة سابقة، أي في اليومين الأول والثاني من شهر حزيران/يونيو ١٩٤١ ، ومن قبل القوى القومية اليمينية المتطرفة أعضاء "حزب الشعب" القومي الذي كان يقوده مفتي الديار الفلسطينية في العراق السيد محمد أمين الحسيني والعقداء الأربعة ورشيد عالي الگيلاني، بعد فشل أحداث حركة مايس/أيار عام ١٩٤١ وشارك فيها الكثير من الرعاع[٣٧٤].

وتشكل هذه العمليات غير ألإنسانية لطخة عار في جبين وتاريخ الحكومات العراقية التي كانت مسؤولة مباشرة عن تنفيذ مثل هذه السياسة العنصرية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٠ وسقوط النظام الملكي في العراق. ولكن علينا هنا أن نؤكد بأن عملية تهجير ما يتراوح بين ١٣٠–١٤٠ ألف مواطنة يهودية ومواطن يهودي عراقية خلال الفترة المذكورة قد تم بمؤامرة ثلاثية أطرافها الثلاث هم: الحكومة الإسرائيلية الجيدة من خلال الموساد الإسرائيلي، والحكومة البريطانية والحكومة العراقية حيث كان رئيس الوزراء حينذاك توفيق السويدي.

عند مراجعة سجل الحكومة العراقية في مجال جهاز شرطة التحقيقات الجنائية المسؤولة عن الأمن الداخلي في العراق سيجد الإنسان أنها بذلت جهوداً كبيرة بأربعة اتجاهات ملموسة:

---

٣٧٤ الفرهود (بفتح الفاء) تعني باللهجة العراقية العامية نهب واعتداء على أموال الآخرين دون وازع أو رادع، وتجاوزاً فظاً على القوانين المرعية والتقاليد الاجتماعية والحرية الفردية وحماية الملكية الخاصة. ويمكن أن تقترن أعمال الفرهود بعمليات اغتيال الآخرين أيضاً. وقد صدر لي كتاب بعنوان "اليهود والمواطنة العراقية أو محنة يهود العراق بين الأسر الجائر والتهجير القسري الغادر" عن مؤسسة حمدي للطباعة والنشر بطبعتين ٢٠٥ و٢٠١٠. ويتضمن الكتاب فصلاً كاملاً عن الفرهود الذي وقع في بغداد في العام ١٩٤١ وفي البصرة أيضاً. والفرهود في هذا المعنى يختلف عن معناه الوارد في المنجد، إذ أن معناه في المنجد ما يلي: فَرهَدَ أي انتفخ أو نفسه ضاقت، وتفرهد الغلام سمن. المنجد في اللغة. الطبعة السادسة والعشرون. دار المشرق. بيروت. مصدر سابق. ص ٥٨٠.

١. اعتمدت على ضباط الشرطة البريطانيين في تعليم وتدريب وتربية ضباط الشرطة العراقيين، كما استفادت من خبرات دول أخرى بصدد تأهيلهم لمهمات ملاحقة التنظيمات السياسية ومكافحة الشيوعية والأفكار والقوى اليسارية الأخرى.

٢. كما استفادت من عمليات تبادل الخبرة بين أجهزة الأمن الداخلية للدول العربية وإيران وتركيا وباكستان والكثير من الدول الأخرى التي كانت للعراق علاقات سياسية وأمنية، وخاصة دول حلف بغداد (حلف السنتو)، إضافة إلى تبادل المعلومات وأحدث المعارف المتوفرة في هذا الصدد. وكان لحلف بغداد هيئة خاصة لمكافحة الشيوعية والتيارات الفكرية الأخرى التي كان يرأسها الدكتور العراقي القومية الهوية السياسية والباحث التاريخي المتميز الدكتور عبد العزيز الدوري.

٣. منحت ضباط الشرطة الكثير من الامتيازات لتأمين ولائهم التام للنظام الملكي. وكان جهاز التحقيقات الجنائية من أكثر وأشد الأجهزة دفاعاً عن النظام وحماية له ومكافحة لمناهضيه أو مناهضي سياساته.

٤. ورغم أن نظام الحكم الملكي كان نظاماً قائماً على الشوفينية إزاء الشعب الكردي والقوميات الأخرى ويمارس سياسة تمييز دينية وطائفية، فأنه مارس في مجال الشرطة نوعاً من التساهل النسبي في القبول في كلية الشرطة أو في مدارس الشرطة الأخرى، بسبب تقديره بأنها لا تشكل خطراً عليه، وأن الخطر يأتيه من الجيش، ولهذا ركز في تلك السياسات على الجيش العراقي الذي يحتاج إلى دراسة خاصة. ولا شك في أن أفراد الشرطة من غير الضباط كانوا في الغالب الأعم من الوسط والجنوب وكردستان أيضاً ومن أبناء بعض العشائر بشكل خاص.

لا شك في أن الشرطة العراقية لم تمارس تلك المهمات الأمنية ذات الطبيعة السياسية وضد القوى المعارضة فحسب، بل كانت أجزاء منها تمارس مهمات كثيرة أخرى لا بد من تقييمها والبحث فيها. فالعمل ضد أفراد والجماعات التي كانت تمارس السرقة والنهب أو القتل أو التحايل والخداع أو التهريب عبر الحدود أو التعامل غير المشروع. إذ كان لها في ذلك باع مشهود له أيضاً.

كانت هناك مديرية الشرطة العامة ولها مدير عام مسؤول أمام وزير الداخلية عن مهمات مديريته على صعيد العراق كله. ولكن كانت هناك مديريات شرطة في كافة ألوية العراق ألـ ١٤. وكانت هذه المديريات تقسم إلى معاونيات ومراكز ومخافر في الأقضية والنواحي. وكانت ترتبط بها العديد من مديريات الشرطة ذات الاختصاص مثل السكك والموانئ ونفط كركوك ونفط البصرة والغابات وشرطة المخابرة والمستودعات، إضافة إلى مديرية شرطة التحريات التي توسعت في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ لتصبح مديرية مستقلة ذات اختصاص وتتبعها الكثير من الأقسام. (راجع بهذا الصدد: دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. دار مطبعة التمدن. بغداد. ١٣٨٠ هـ –١٩٦١ م . ص ٤٠٤–٤١٠.

المبحث الثالث

شرطة التحقيقات الجنائية في العراق

ورث الحكم الملكي الجديد الاستبداد والتعذيب من النظم السابقة التي مرَّ بها العراق على امتداد تاريخه الطويل. ولم يعرف حتى سقوط الملكية في العراق حياة ديمقراطية حقيقية وحرية فعلية. ومارست الدولة كمؤسسة قائمة بذاتها أساليب الاستبداد والتعذيب عبر السلطات الثلاث التابعة لها ابتداءً من السلطة التشريعية عبر قوانينها، والسلطة القضائية عبر أحكامها، والسلطة التنفيذية عبر أجهزتها الكثيرة والمتنوعة والمنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وتجلى ذلك، رغم الفصل بين السلطات الذي ثبت في الدستور العراقي الملكي، فأن الممارسة الفعلية عرفت دمجاً فعلياً لتلك السلطات تحت قيادة السلطة التنفيذية، أو النخبة السياسية الصغيرة الحاكمة المرتبطة مباشرة بالسلطات البريطانية الحاكمة في فترة الانتداب، أم بالحكومة البريطانية المحددة الفعلية لسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة في الداخل وعلى المستويين العربي والدولي. وكانت هذه النخبة السياسية الصغيرة تتداول السلطة وفق أسس حددتها لنفسها ولم تكن تختلف في الجوهر إلا في توزيع الأدوار أو ممارسة القسوة أو سياسة التنفيس أحياناً ثم العودة للقسوة ثانية. ويمكن التدليل على صغر هذه النخبة الحاكمة نشير إلى واقعين مهمين هما: عدد الذين مارسوا الحكم وتقلدوا

منصب رئيس الوزراء من أصول عسكرية ومدنية وعدد تلك المرات في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢١ –١٩٥٨، ثم عدد المرات التي فرضت الأحكام العرفية (الاستثنائية) في العراق من قبل الحكومات المتعاقبة.

حصة الضباط والمدنيين في رئاسة الوزارات العراقية للفترة ١٩٢١–١٩٥٨

الصفة	عدد الرئاسات	التوزيع النسبي	عدد الأفراد	التوزيع النسبي
الضباط الشريفيون السابقون	٢٩	٥٠,٠	٦	٢٦,١
ضباط جيش آخرون	٦	١٠,٣	٣	١٣,٠
المجموع	٣٥	٦٠,٣	٩	٣٩,١
مدنيون	٢٣	٣٩,٧	١٤	٦٠,٩
إجمالي	٥٨	١٠٠,٠	٢٣	١٠٠,٠

قارن المصدر: بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٢٢٠.

ويستدل منه على أن مجموعة صغيرة من العسكريين والمدنيين تناوبوا على تسلم رئاسة الوزراء خلال فترة أمدها أقل من ٣٧ عاماً، وأن واحداً من الضباط الشريفيين قد تسلم رئاسة الوزراء ١٤ مرة وتسلم مناصب وزارية ٤٧ مرة خلال هذه الفترة القصيرة، ونعني به نوري السعيد[٣٧٥].

ويمكن للجدول التالي توضيح عدد وفترات إعلان الأحكام العرفية في العراق.

---

٣٧٥ – الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ٢٧٤/٢٧٥. الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق. مصدر سابق. ص ٢١٨–٢٢٠ وص ٢٠٢/٢٠٣.

عدد ومدد ومناطق شمول إعلان الأحكام العرفية في العراق

الوزارة	تاريخ الإعلان	المنطقة	المدة
١. الهاشمية الأولى	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٢٤	زاخو	٤
٢. الهاشمية الثانية	١١ مايس/أيار ١٩٣٥	الرميثة	٧٥
٣. الهامشية الثانية	٥ مايس/أيار ١٩٣٥	سوق الشيوخ	٦١
٤. الهاشمية الثانية	٢٥ مايس/أيار ١٩٣٥	منطقة بارزان	٧٦
٥. الهاشمية الثانية	١٥ آب/أغسطس	سنجار ١٩٣٥	٣٣
٦. الهاشمية الثانية	١٢ تشرين ١/أكتوبر ١٩٣٥	الرميثة والدغارة	٨٢
٧. السعيدية الثالثة	٥ آذار/مارت ١٩٣٩	معسكر الرشيد	٣٩٣
٨. السعيدية الثالثة	٤. نيسان/أبريل ١٩٣٩	مدينة الموصل	١٢٩
٩. المدفعية الخامسة	٢ حزيران/ يونيو ١٩٤١	بغداد وما جاورها	١٧٣١
١٠. المدفعية الخامسة	١٤ تموز/يوليو ١٩٤١	لواء السليمانية	٣٧
١١. الباجحية الثانية	٢٩ آب/أغسطس ١٩٤٥	زيبار وما جاورها	١٥٢
١٢. صالح جبر	٧ مايس/أيار ١٩٤٧	زيبار وراوندوز	٦١
١٣.محمد الصدر	١٠ مايس/أيار ١٩٤٨	العراق	٥٨٣
١٤. نور الدين محمود	٢٣ تشرين ٢/نوفمبر ١٩٥٢	لواء بغداد	٣١٨
١٥. الجمالية الأولى	١٥ كانون ٢/يناير ١٩٥٣	لواء البصرة	٤٦
١٦. السعيدية الثانية عشر	١ تشرين٢/ نوفمبر ١٩٥٦	العراق	٢١١
المجموع: ١٦ مرة			٣٩٩٢

المصدر: قارن: الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق. مصدر سابق. ص ٢١١.

قارن أيضاً: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الأجزاء ١– ١٠.

ويستدل منه على أن النظام الملكي في العراق فرض خلال ٣٧ سنة من حكمه حوالي ١١ سنة أحكاماً عرفية في أنحاء مختلفة من العراق ومنها أكثر من سنتين في جميع أنحاء العرق. وقد اقترنت تلك الأحكام العرفية بنزيف دم المواطنين الذين تعرضوا لعقوبات الأحكام العرفية، سواء أكان بالقتل المباشر أم أحكام الإعدام أم إنزال عقوبات السجن لسنوات طويلة ودون وجه حق. كما كانت دائرة التحقيقات الجنائية هي الأداة المركزية والأساسية بيد النظام الملكي للتجسس على المواطنين وحبس أنفاسهم وكبت معارضتهم وكم أفواههم والتسبب في تعذيبهم وقتل بعضهم تحت التعذيب. ورغم وجود دائرة المخابرات العسكرية التي تكفلت عملية التجسس على الجنود والضباط وضباط الصف، فأن التحقيقات الجنائية لم ترفع يدها عن التجسس على القوات المسلحة أيضاً، وكانت هناك عمليات تنسيق مستمرة بين وزارة الدفاع ووزارة الداخلية بصدد المسائل السياسية ووضع الخطط الأمنية للمحافظة على العهد الملكي والنظام السياسي.

جلبت القوات البريطانية معها عند دخولها البصرة واحتلالها التدريجي لباقي مناطق العراق الراهن أجهزتها السرية (المخابرات البريطانية) لمراقبة وجمع وتصنيف المعلومات الضرورية حول نشاط القوى المؤيدة للدولة العثمانية والمناهضة للقوات البريطانية، وتلك التي تؤيدها وتسند وجودها في العراق. ووضعت بريطانيا خيرة عناصرها على رأس هذا الجهاز ليلعبوا دورهم لا في المراقبة وكتابة التقارير فحسب، بل وفي تحليل تلك المعلومات وتقديم المقترحات المفيدة لنشاط القوات البريطانية والمندوب السامي في العراق. وكانت هذه المجموعة المحيطة بالحاكم البريطاني العام، هي الدائرة الخاصة التي شكلت لهذا الغرض تحت أسم "دائرة التحقيقات الجنائية Criminal Investigation Department (CID)"، وكانت المس بل[٣٧٦] Gertrude Lowthien Bell واحدة من أبرز تلك الشخصيات النشطة والفعالة في هذا الجهاز، إضافة إلى المهمات الأخرى التي أسندت إليها، باعتبارها متخصصة بشؤون العراق وعارفة ممتازة بأحوال العشائر وأخلاقيات شيوخها وطباعهم، واستطاعت

٣٧٦ ولدت گيرترود بيل Gertrude Bell في واشنطن في عام ١٨٦٨ وتوفيت في عام ١٩٢٦. .

أن تقيم مع عدد كبير من الشخصيات السياسية والاجتماعية ورؤساء القبائل علاقات شخصية متينة وذات نفع كبير لمصالح بريطانيا في العراق. وخلال فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها تمكن هذا الجهاز من التوسع وربط المزيد من العراقيين كموظفين أو مخبرين يعملون له بصيغ مختلفة. كما أخذ على عاتقه تدريب العراقيين على مهمات جهاز التحقيقات الجنائية، إضافة إلى قضايا السفر والجنسية والإقامة وطابع الأصابع. وأطلق على هذا الجهاز بـ (سي أي دي)، كما يشير إلى ذلك بهجت العطية أيضاً أثناء مرافعته في محكمة الشعب في أوائل كانون الثاني من عام ١٩٥٩ حين وجهت إليه تهم الإشراف والتوجيه وإصدار الأوامر بتعذيب المعتقلين أثناء التحقيق لانتزاع الاعترافات منهم. وقد صدر قرار التجريم بحقه والحكم بإعدامه شنقاً حتى الموت بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٥٩، ونفذ ففيه فعلاً في نفس العام.[٣٧٧]

ومع تشكيل الدولة العراقية أصبح هذا الجهاز في عداد أجهزة الدولة العراقية ولكن تحت قيادة وإشراف وتوجيه البريطانيين. ومنذ العام ١٩٢١ كان الرئيس الأعلى لهذا الجهاز نوري السعيد إذ كانت التحقيقات الجنائية مرتبطة حينذاك مباشرة بمديرية الشرطة العامة. وفي عام ١٩٢٤ أسندت إدارة الجهاز التحقيقات الجنائية إلى موظف عراقي تحت قيادة وإشراف وتوجيه البريطانيين. وفي عام ١٩٤٦ تسلم بهجت العطية إدارة هذا الجهاز. ولم تنقطع صلة البريطانيين بهذا الجهاز حتى سقوط الملكية، بل كان التنسيق والتوجيه والتدريب يتم بالتعاون مع الأجهزة البريطانية المماثلة. فماذا كانت مهمات هذا الجهاز أولاً، وما هي الأساليب التي مارسها والأدوات التي استخدمها طيلة العهد الملكي لتنفيذ تلك المهمات ثانياً؟

---

٣٧٧ ٢محكمة الشعب. المجلد الخامس. القضية الثامنة عشرة/ بهجة العطية. محضر الجلسة التاسعة والخمسون للمحكمة العسكرية العليا الخاصة في يوم الاثنين ١٩٥٩/١/٥ز ص٢٣٢–٢٣٧. إعداد هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة. مديرية مطبعة الحكومة– الجمهورية العراقية. بغداد ١٩٥٩.

أفلح البريطانيون في تشكيل جهاز قوى وواسع لمكافحة النشاط السياسي المعارض في العراق. فإلى جانب مديرية التحقيقات الجنائية، وفيما بعد مديرية الأمن العامة، التي كان مركزها في بغداد ولها خيوط تمتد في جميع ألوية العراق ومؤسساته ووزاراته المختلفة، شكلت مديريات الشرطة في بغداد وبقية ألوية وأقضية العراق دوائر تابعة لها سمي كل منها بـ "الشعبة الخاصة"، أي المتخصصة بملاحقة العاملين في الشؤون السياسية لقوى المعارضة الوطنية. وكانت هذه الأجهزة تمتلك موظفين رسميين وعدداً من المستخدمين الجواسيس المسجلين رسمياً، إضافة إلى عدد كبير آخر من المخبرين أو الوكلاء الذين يقومون بتقديم التقارير عن الأشخاص الذين تلاحقهم التحقيقات الجنائية أو مديريات الشرطة. وكانت العلاقات بين مديرية التحقيقات الجنائية والشعبة الخاصة تتم عبر مديرية الشرطة، وألحقت دوائر الشعبة الخاصة فيما بعد بمديرية التحقيقات الجنائية وأصبحت جزء منها. وعلى امتداد الفترة التي عملت مديريات الشعبة الخاصة بشكل مستقل نسبياً عن دائرة التحقيقات الجنائية، كانت هي الأخرى تعمل تحت إشراف غير مباشر للسفارة البريطانية أو لجهاز الأمن الخاص في السفارة البريطانية.

نشأت علاقات وطيدة وتعاون متواصل بين ثلاثة أجهزة عراقية هي: دائرة التحقيقات الجنائية ومديريات الشرطة العامة وشعبها الخاصة المسؤولة عن القضايا السياسية ودائرة المخابرات في الجيش العراقي. كما كانت هناك علاقات تنسيق متينة ومستمرة بين هذه الأجهزة الأمنية والقيادات العسكرية في مختلف الفرق والألوية في الجيش العراقي. وكانت لهذه الجهات الثلاث علاقة مباشرة ومستمرة بالقوات البريطانية العاملة في كل من معسكري الحبانية (على مقربة من بغداد)، والشعيبة (على مقربة من العشار/البصرة)، عبر المستشار العسكري والمسؤول الأمني في السفارة البريطانية، وكذلك بالمستشارين البريطانيين العاملين في وزارة الداخلية والدفاع والشرطة. ومن هنا يتبين بأن نظم الرقابة السياسية والأمنية على الحياة السياسية والسياسيين في العراق، سواء أكان ذلك بالنسبة للحكومة العراقية أم للحكومة البريطانية، كانت واسعة ومتعددة. ولم يكن اختراقها سهلاً، كما لم يكن الإفلات منها أسهل من ذلك.

وتشير المعلومات المنشورة في الجزء الأول من كتابه الموسوم "سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤ للسياسي العراقي ناجي شوكت (١٨٩٣م- ت ١٩٨٠م)، وكان في حينها وزيراً للداخلية، مناقشات مهمة وموثقة بين وزير الداخلية ومجلس الوزراء والمستشار البريطاني لوزارة الداخلية حول عدد ودور المفتشين والضباط البريطانيين في العراق في العام ١٩٣٠. لقد كان لبريطانيا في جهاز الشرطة العراقية عدد كبير من المفتشين والضباط البريطانيين والهنود، وكان وزير الداخلية يسعى إلى تقليص عددهم وزيادة عدد العراقيين بأمل اختصار المصروفات المالية التي تتحملها ميزانية وزارة الداخلية. وكتب مذكرة إلى مجلس الوزراء يطالب بتقليص العدد إلى اقل من النصف، ولكن نستشار الوزارة البريطاني كان يرفض ذلك ورفع القضية إلى مجلس الوزراء، وإذ توصل مجلس الوزراء إلى تأييد رأي وزير الداخلية ناجي شوكت ورفعت القضية إلى الملك للمصادقة على القرار، رفض المعتمد البريطاني التوقيع على القرار، مما لم يعد ممكناً توقيع الملك عليه وأجبر مجلس الوزراء على تقديم الاستقالة ثم قبلت من جانب الملك فيصل الأول في العام ١٩٣٠ لفسح المجال تشكيل حكومة جديدة تعالج المشكلة ثانية. [٣٧٨]

وكان هذا التعاون يبدو أكثر وضوحاً عند حدوث الأزمات السياسية في البلاد أو عند وقوع الإضرابات العمالية والتحركات السياسية الجماهيرية احتجاجاً على سياسات الدولة الداخلية والعربية والدولية أو على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة أو ضد تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية للعراق أو محاولة فرضها اتفاقيات ومعاهدات جديدة مخلة بسيادة العراق واستقلاله ومصالح الشعب العراقي. وقامت تلك الأجهزة المتخصصة بوضع العديد من الخطط الخاصة لمواجهة الأزمات قبل أو عند وقوعها، سواء أكان ذلك في بغداد العاصمة، أم في المدن العراقية الأخرى. ويعتبر متصرف اللواء هو المسؤول الأول عن تنفيذ تلك الخطط، ويجد الدعم المباشر من أجهزة الشرطة والتحقيقات الجنائية، كمنا يمكنه الطلب من وزير الدفاع بتدخل الجيش في حالة الضرورة، للتحرك ضد المخاطر التي

---

٣٧٨ شوكت ، ناجي. سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤. الجزء الأول. منشورات مكتبة اليقظة العربية. بدون تاريخ. الطبعة التي أخذت منها المعلومة بحدود ١٩٩٠. ١٥٦-١١٧٥

يتوقعها هذا المتصرف أو ذاك أو رئيس الوزراء. وكانت الحكومة العراقية قد أناطت بالجيش مسؤولية الدفاع عن الأمن الداخلي أيضاً، وكان هذا التكليف تجاوزاً على الدستور العراقي وعلى مهمات الجيش المعروفة، وهي حماية الحدود العراقية من الاعتداءات الخارجية. ومن المعروف أن المتصرفين لم يعمدوا إلى طلب تدخل الجيش بإرادتهم، بل بنصح وطلب مباشر من مديرية التحقيقات الجنائية التي كانت تتحكم كثيراً في الأمور الإدارية بحجة حماية الأمن في المحافظات المختلفة. وكانت مثل هذه التصرفات معروفة لجهاز التحقيقات الجنائية في الوزارات العراقية المختلفة ومجلس الوزراء، إذ كان مدير التحقيقات الجنائية يتمتع بسلطة كبيرة فعلياً، ولكنه لم يكن يتحرك بدوره إلا بعد استشارة أجهزة الأمن العاملة في السفارة البريطانية. وكان رئيس الوزراء العراقي، نوري السعيد، هو الذ١ي يملك القدرة على التأثير المباشر على جهاز التحقيقات الجنائية بسبب دوره الكبير في الحياة السياسية العراقية وعلاقته المتينة بالبلاط، ولكن بشكل خاص، بالحكومة البريطانية وبسفارتها في بغداد.

يشير السيد فؤاد عارف، أحد الضباط الكُرد في هذا الصدد إلى حوادث معينة تكشف دور التحقيقات الجنائية في مراقبة العسكريين والطلب من وزارة الدفاع اعتقالهم والتحقيق معهم، إذ ذكر في كتابه الموسوم "مذكرات فؤاد عارف" الجزء الأول ما يلي: ومما أذكر بهذه المناسبة أنني كنت في جلسة أخوية مع كل من مير حاج وفوزي صائب وفتاح شالي في العام ١٩٤٣، عندما استدعاني رئيس أركان الجيش، الفريق إسماعيل نامق، وسلمني برقية جاءت من التحقيقات الجنائية لأنفذ محتواها. وكانت البرقية تقول بالاستناد إلى المعلومات الواردة إلى التحقيقات الجنائية من مديرية شرطة أربيل أن هناك أموراً تمس أمن الدولة لدى كل من مصطفى خوشناو ومحمد صالح محمد، مما يقتضي تفتيش داريهما"[٣٧٩]. ويشير أيضاً إلى أنه استطاع إيصال الخبر إلى الشخصين المذكورين لاتخاذ الترتيبات اللازمة قبل التفتيش وهو ما تم فعلاً بحيث لم يجد المفتشون ما يدينهما بنشاط مناهض للسلطة.

---

٣٧٩ عارف، فؤاد. مذكرات فؤاد عارف. الجزء الأول. مطبعة خه بات. دهوك. ١٩٩٩. ص ١٦٠.

توفرت لقيادة القوات البريطانية في الفترة التي سبقت ومن ثم بعد أحداث العام ١٩٤١ أن تلعب دوراً في خلق جهاز أمن عراقي وشرطة عراقية تتميز ببعض الخصائص التي تعرف بها الشرطة عموماً، وخاصة في تعاملها مع القوى السياسية المعارضة:

١ . الإخلاص التام والمطلق للنظام القائم والابتعاد عن التشكيك فيه أو نقده والدفاع عنه وحمايته، باعتباره دفاعاً عن المصالح البريطانية التي يحميها ويدافع عنها النظام من خلال استمرار وجوده وتنفيذ سياساته.

٢ . اعتبار المتهم مذنباً إلى أن تثبت براءته، وهو عكس القاعدة القانونية المعروفة بهذا الصدد "المتهم برئ حتى تثبت إدانته". وهذا يعني عملياً اعتبار المتهم عدواً للنظام منذ البدء ولا يجوز التساهل معه.

٣ . تربية رجال الشرطة والشرطة السرية والتحقيقات الجنائية على استخدام القسوة والسادية في التعامل مع المواطنات والمواطنين المتهمين. وهذا يعني استخدام مختلف أساليب التعذيب الجسدي والنفسي لانتزاع المعلومات، سواء امتلك الشخص معلومات حقاً أم لم يمتلك، أو بهدف الإسقاط السياسي. وللشرطة السرية الحق في عملياً وليس قانونياً اعتقال أهل المتهم وتعذيبهم والإساءة لهم لفرض الاعتراف على المتهم لإنقاذ عائلته. كما كان يستخدم الاعتداء الجنسي على المتهم لإرغامه على الاعتراف. وقد أفاد السيد سلمان ماربين أمام محكمة الشعب أثناء محاكمة المتهم بهجت العطية بناء على سؤال رئيس المحكمة ما يلي:

الشاهد: سيدي ألقوا القوا القبض عليَّ في سنة ١٩٥١ في شارع شيخ عمر، من جملة الذين جاءوا بالسيارة إبراهيم ابن (الحمچيه) وإسماعيل وآخر لا أتذكر اسمه اعتقد إنه نوري. على كل حال لا أعرف أسماءهم بالضبط كتفوني ورموني في السيارة قالو لي أين بيتكم؟ قلت لا أعلم أين بيت وهم يعلمون أين بيتنا بالضبط ... عندما وصلت البيت كان والدي نائماً في فراشه وعمره حوالي السبعين سنة . وكانت رضيعتي وردة جالسة ، اعتدى عليها ابن (الحمچيه) وضربها بكفه ، سقطت على أثر الضربة على

ا{ض وركل والدي وحصل عنده فتق..."[٣٨٠] ويستمر في أفادته فيقول بعد أن نقلوه إلى التحقيقات الجنائية: "قالوا لي ماذا تقول؟ قلت لهم إذا لا يوجد عندي شيء ماذا أقول. هل أجلب أبرياء... أنولوني إلى السرداب من الباب الثاني يوجد سرداب قرب الدرك وربطني خزعل وأبن (الحمچيه) وآخر اسمه إسماعيل وقال لي ماذا تقول؟ قلت مهما يكن لا يوجد عندي شيء . فقام بعمل منكر . فقلت له هذا العمل غير إنساني والكل يستنكرونه . رغم هذا لم يستطيعوا أن يؤثروا على تفكيري. ولما لم يحصلوا على شيء تركوني في السرداب".[٣٨١]

٤ . عدم التورع عن ممارسة الكذب والتزوير والخداع وتهيئة شهود زور من أجل إدانة المتهمين وإصدار الأحكام السياسية الطويلة الأمد بحقهم.

وخلال سنوات قليلة تحولت دائرة التحقيقات الجنائية في بغداد، وكانت تقع على نهر دجلة في شارع النهر، الذي كان يعج في كل الأيام بأعداد غفيرة من الناس وخاصة النساء بسبب وجود محلات حديثة لبيع الملابس الحديثة ومحلات صياغة الذهب وبيع الحلي وجميع معدات الزينة النسائية. في حين أصبحت البناية ىيلة على السقوط في آخر صورة التقطها لها الأستاذ الدكتور خالد السلطاني كما في الصورتين التاليتين: (راجع: الدكتور خالد السلطاني. مشاهدات عائد من بغداد: "مدينة السلام"... وحروبها(١–٢) الثلاثاء ٢٢ مارس ٢٠١١).

---

٣٨٠ محكمة الشعب. المجلد الخامس. القضية الثامنة عشرة/ بهجة العطية. محضر الجلسة التاسعة والخمسون للمحكمة العسكرية العليا الخاصة في يوم الاثنين ١٩٥٩/١/٥ز ص٣٢–٣٣. إعداد هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة. مديرية مطبعة الحكومة– الجمهورية العراقية. بغداد ١٩٥٩.

٣٨١ المصدر السابق نفسه.



مديرية التحقيقات الجنائية/ بغداد، تفصيل في الواجهة الامامية.



مديرية التحقيقات الجنائية/ بغداد، الواجهة الجانبية

تمتـد هـذه البنايـة عمقـاً عـبر ثلاثـة دور تابعـة لهـا، إلى موقـع لممارسـة التحقيـق مـع المعتقلين المتهمين بمختلف التهم السياسية والأمنية أو تهمة التجسس لدولة أجنبية بعيـداً عن كل الإجـراءات القانونيـة المطلوبـة، تشـمل التوقيـف والتعـذيب والحـبس والحكـم علـى المتهم دون وجه حق. وتبلورت مهمات التحقيقات الجنائية في النقاط التالية:

١. بـذل كـل الجهـود المتـوفرة المشـروعة وغـير المشـروعة لضـمان حمايـة النظـام مـن النشاطات السياسـية المعارضـة لسياسـات النظـام الملكـي وحكوماتـه، والمشـاركة في إضعاف أو في تصفية هذه القوى سياسياً.

٢. ملاحقة الأحزاب العراقية السرية، وخاصة الحزب الشيوعي العراقـي والأحـزاب اليسـارية والديمقراطية السـرية الأخـرى والحـزب الـديمقراطي الكـردي (الكردسـتاني فيمـا بعـد). وصدرت منـذ عـام ١٩٣٨ العديـد مـن المـواد القانونيـة الـتي تحـرم النشـاط الشـيوعي والأفكار الشيوعية ومعاقبة مروجيها ومقتني أدبياتها بالنسـبة للمـدنيين والعسـكريين، وخاصة المادة ٨٩ آ من قانون العقوبات البغدادي المناهضة لمتـنبي الفكـر اللشـيوعي ومروجي الشيوعية في العراق.

٣. مراقبة النشاطات السياسية للأحزاب والقوى العلنية العاملـة في العـراق، وبشـكل خـاص قوى المعارضة السياسية ورفع التقارير حولها.

٤. مراقبة نشاط المثقفين بشكل عام وطلبة المدارس والمعاهد والكليـات في العـراق بسـبب دورهم البارز في التوعية الفكرية والسياسية والثقافية العامة ومشاركتهم الواعية والفعالـة والطليعية في نضال الشعب العراقي. وقد كان اتحاد الطلبة العام الذي تأسس في مـؤتمر السباع في العام ١٩٤٨ واحداً من أكثر التنظيمـات المدنيـة الممنوعـة وملاحقـة أعضـاء هذا الاتحاد ورميهم بالسجون. كما لوحـق أعضـاء اتحـاد الشـبيبة الديمقراطيـة ورابطـة المرأة العراقية وأنصار السلام وصدرت الكثير جداً من الأحكـام القاسـية ضـد أعضـاء هذه المنظمات، بل وأسقط عن بعضـهم الجنسـية العراقيـة في العـام ١٩٥٤/١٩٥٥ وفـق مرسوم منع نشاط هذه المنظمات وإنزال العقوبات الصارمة بمنتسـبي هـذه المنظمـات ... "وما شاكل ذلك".

٥. مراقبة الصحافة العراقية والتصدي للنشر المعارض للنظام أو للعلاقات مع بريطانيا وتأمين النشر الموالي للنظام والدول الغربية عموماً.

٦. فرض الرقابة على البريد والرسائل المتبادلة وما إلى ذلك.

٧. تنظيم سجلات الممنوعين من السفر وتقديمها إلى مديرية الشرطة العامة ومنها إلى مديرية السفر والجنسية.

٨. مراقبة الوزارات والمؤسسات والمنشآت الصناعية والريف العراقي وتقديم التقارير ضد نشطاء الحركة الوطنية لطردهم من وظائفهم واعتقالهم وتقديمهم لمحاكم شكلية لإصدار مختلف الأحكام بحقهم بتهمة الشيوعية أو إثارة الشغب وتعبئة الشعب ضد الحكم، أو بتهمة التشرد!

٩. مراقبة دخول وخروج المواطنات والمواطنين إلى السفارات الأجنبية، وبشكل خاص السفارة السوفييتية وبعض السفارات العربية وملاحقة أولئك الذين يتصورون أن لهم علاقات بها.

١٠. مراقبة نشاط اليهود في العراق، وخاصة تلك القوى التي أشير إلى أن لها علاقات بالمنظمات الصهيونية حقاً أو باطلاً.

١١. كتابة التقارير عن الأوضاع السياسية والعامة ورأي الناس بمجريات الأمور.

١٢. التعاون الوثيق وتبادل الخبرة والمعلومات مع جهاز المخابرات البريطاني، إضافة إلى أخذ التوجيهات المباشرة أو غير المباشرة منه في مختلف الخطط والنشاطات الأمنية السياسية واستخدام الخبراء البريطانيين بشكل خاص لتنظيم ومساعدة هذه الأجهزة في نشاطاتها.

١٣. التعاون الوثيق مع أجهزة الشرطة لإفشال الإضرابات والمظاهرات ووثبات الشعب وانتفاضاته واستخدام السلاح والهراوات والقنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي أيضاً. ومع عدم جواز تسلح أفراد الشرطة السرية التابعين للتحقيقات الجنائية والشعبة السرية في الألوية، فأن هؤلاء جميعاً كانوا يحملون المسدسات وكانوا يستخدمونها

لقتل بعض المتظاهرين المعروفين من قبل شرطة التحقيقات الجنائية بعد تشخيصهم وتكليف البعض من أفراد التحقيقات بقتلهم وإخفاء الجريمة عن عيون الناس والقضاء.

كانت لمديرية التحقيقات الجنائية ميزانية خاصة مستقلة ضمن ميزانية وزارة الداخلية، إضافة إلى مصروفات أخرى لا تدخل ضمن الميزانية. وساعدت تلك الميزانية على إجراء تحسينات واسعة في أجهزة الأمن وإرسال ضباط ورجال أمن إلى عدد من الدول الأجنبية والمجاورة للتدريب على مكافحة القوى السياسية المعارضة، وخاصة قوى حركة التحرر الوطني، ومكافحة الشيوعية بوجه خاص.

وبالنسبة لمهمات أجهزة التحقيقات الجنائية لم يخف مدير الأمن العامة، بهجت العطية، في إفادته أمام محكمة الشعب في بغداد في عام ١٩٥٩، أمام المحكمة المهمة المركزية لهذا الجهاز في فترة الهيمنة البريطانية حيث قال: "وكانت أهم واجباتها مطاردة الوطنيين الأحرار وطلاب الاستقلال من العراقيين ..."[٣٨٢]. ولم تكن مثل هذه المصطلحات بالنسبة له واردة قبل ذاك، بل كانت كلها تدخل في باب الشيوعية ومبادئها الهدامة!

وفي ضوء هذه المهمات وغيرها لعب هذا الجهاز دوراً مهماً وحيوياً ومركزياً بالنسبة إلى سلطات وقوات الاحتلال البريطاني في مراقبة وتسجيل التقارير عن نشاط قادة الحركة السياسية العراقية وثورة العشرين في بداية تشكيله، وفي التعرف على مدى إخلاص النخبة السياسية الحاكمة للوجود والمصالح البريطانية في العراق على امتداد فترة العهد الملكي، إضافة إلى المهمات اللاحقة حتى سقوط هذا النظام. ولم يكن صعباً على بريطانيا أو الحكومة العراقية الحصول على موظفين أو جواسيس مخبرين في صفوف القوى السياسية العراقية حينذاك، خاصة وأن التجربة السياسية لتلك القوى لم تكن كبيرة. لقد قدمت التحقيقات الجنائية خدمة كبيرة للنظام الملكي وللقوى الإقطاعية والنخبة السياسية الحاكمة المعادية لمصالح الشعب وكذلك لبريطانيا ومصالحها في العراق، ولكنها ساهمت في

---

٣٨٢ محكمة الشعب. الجزء الخامس/١٩٥٩. محاكمة بهجة العطية مدير الأمن العام في العراق. وزارة الدفاع—القيادة العامة للقوات المسلحة. إعداد هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة، مديرية مطبعة الحكومة. بغداد. ١٩٥٩. ص ١٧٢.

الوقت نفسه عبر إجراءاتها القمعية المختلفة بالتأليب غير المباشر على الحكم الملكي والهيمنة البريطانية على العراق.

مارست دائرة التحقيقات الجنائية في العاصمة بغداد والشعب الخاصة في الألوية والأقضية العراقية أساليب كثيرة تتعارض مع الدستور العراقي والقوانين العراقية في ملاحقة المواطنات والمواطنين نحاول أن نلخص أبرزها فيما يلي:[٣٨٣]

١. الملاحقة ونصب الكمائن للأشخاص والتنظيمات السياسية والعمل بكل السبل من أجل الإيقاع بكل الجماعات والأشخاص الذين يعارضون سياسة النظام الملكي.

٢. ممارسة التعذيب الجسدي الممعن في القسوة ابتداءً من استخدام الهراوات والعصي والخيزران، والفلقة والتعليق بالمروحة السقفية والسقوف والشبابيك والضرب المستمر على مختلف المواقع في الجسم، وأحياناً بشكل عشوائي مدمر، والكي بالسجاير في مواقع حساسة من الجسم، وقلع أظافر القدم بآلات خاصة، والضرب المبرح من قبل عدد من الجلادين في آن واحد وعلى مختلف أجزاء الجسم، والضرب بأخمص البنادق، وجر قضيب الرجل بحبل، وتركه لعدة أيام في دورات المياه والقاذورات أو في حمامات مليئة بالغائط والبول، أو تركه ساعات طويلة تحت أشعة الشمس المحرقة على سطح دور التحقيقات الجنائية دون ماء أو شيء يستره من أشعة الشمس الحارقة، أو تركه في سرداب بارد في فترة الشتاء دون غطاء يتدثر به أو فراش ينام عليه، وصب الماء البارد فوق رأس الضحية وجسمه، وإدخال الخازوق أو القنينة في دبر المعتقل، ورمي الحشرات القارصة في غرفة المعتقل ...الخ. وكثيراً ما أجبرت تلك الدوائر على نقل

---

٣٨٣ ملاحظة: كنت أحد الذين اعتقلوا وسجنوا وابعدوا في العهد الملكي ابتداءً من عام ١٩٥٥ ولعدة سنوات. وقد تعرفت في دائرة التحقيقات الجنائية وفي سجني بغداد وبعقوبة على بعض تلك الأساليب الشرسة في التعذيب بهدف انتزاع المعلومات والاعترافات أو انتزاع البراءة ضد المبادئ التي يعتنقها والحزب الذي ينتمي إليه المعتقل أو السجين. ولهذا فالحديث في هذا الصدد ناشئ عن معايشة فعلية لأساليب التحقيقات الجنائية. راجع في هذا الصدد مقال نشرته في عام ٢٠٠٥ بعنوان "في ضيافة التحقيقات الجنائية في عام ١٩٥٥. ك. حبيب

المعـذبين إلى المستشـفيات للمعالجـة بسـبب شـدة الإصـابات واحتمـال المـوت تحـت التعذيب. ومات البعض من السجناء السياسيين تحت التعـذيب وألقـي بجثـثهم في ميـاه دجلة، كما حصل مع الضحية أحمـد عبـد الـرحمن[٣٨٤]. كمـا أن الـبعض مـنهم أصـيب بالجنون، كما حصل مع الشاعر محمد صالح بحر العلوم والكاتب والقـاص عبـد الـرزاق الشيخ علي وغيرهما[٣٨٥]، أو ممارسة فعل الاغتصاب الجنسي، كما حصل مـع الضـحية سلمان ماربين في سراديب التحقيقـات الجنائيـة[٣٨٦]. وكـان ضـباط وشـرطة التحقيقـات الجنائيـة يمارسـون إرهـاب المعـتقلين وتهديـدهم بالقتـل مـن خـلال تعلـيقهم وإطـلاق الرصاص من مسدسات بأيديهم باتجاه السجناء، سواء كانت الطلقـات تتجـه يمينـاً أو يساراً أو تمر من فـوق راس الضـحية أو تحـت قدميـه. ولم يفـرق الجـلادون كـثيراً بـين النساء والرجال أو بين الصبية وكبار السن أو المرضى والأصحاء عند التعـذيب. إذ أن الأوامر الصادرة لهم كانت تقول بوجوب اعتراف المتهم طال الوقت أم قصر. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الشرطة كانت مجبرة أمام صمود المتهمين على احترام الضحية التي ترفض الاعتراف أو توقيع الـبراءة، في حـين كانـت لا تحـترم الضـحية الـذي يعـترف أو يوقع البراءة التي تعرض عليه، وكلاهما ضحية إرهاب النظم وجلاديها.

٣. ممارسة التعذيب النفسي سواء بالتهديد بالموت، والتهديـد بالاعتـداء الجنسـي، وجلـب العائلة وتهديدها بالاعتداء، أو أخـذ أفـراد العائلـة رهـائن لفـرض الاعـتراف أو التسـليم للشرطة، وحلق الشوارب وشعر الرأس والحـاجبين، والتكبيـل وفـرض جلـوس المعتقـل

---

٣٨٤ محكمة الشعب. الجزء الخامس. مصدر سابق. مرافعة الادعاء العام. ص ٧.

٣٨٥ ملاحظة: تعرفت على الشاعر عبد الرزاق الشيخ علي في موقف السراي في عام ١٩٥٦، ثم عشت معه في الإبعاد في بدرة في عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨ وكان قد أصيب بالجنون، وكان في حالة يرثى لها، وفقد أي أثر له بعد إطلاق سراحه من المنفى وعودته إلى بغداد قبل ثورة تموز بفترة وجيزة. كما تعرفـت علـى الشاعر محمد صالح بحر العلوم في الخمسينات وبعد ثورة تمـوز أيضـاً. ورغـم تحسـن صـحته وترجـع الجنون عنه، إلا أنه لم يستعد عافيته العقلية تماماً حتى مماته. (ك. حبيب).

٣٨٦ محكمة الشعب الجزء الخامس، مصدر سابق. ص ٦.

على كرسي ثم تقييده وشده إليه وتسليط مصباح شديد الإضاءة إلى عينيه لساعات طويلة ومنعه من النوم والراحة، وإسقاط قطرات من الماء على قمة رأسه بشكل مستديم (يافوخه) لإثارة أعصابه، وإنزال أفحش الشتائم بالمعتقل وإهانة كرامة الإنسان...الخ.

٤. خوض حوارات مع المتهم بهدف إهانته والإساءة إليه في محاولة لانتزاع الاعترافات منه واستفزازه وجره إلى التجاوز على المحققين الشرطة ليقوموا من جديد بتعذيبه وكأنهم بحاجة إلى مبرر لتعذيبه.

٥. فرض البراءة عليه بالقوة أو نشرها بالصحف المحلية حتى دون أخذ موافقته عليها، بهدف إسقاطه سياسياً والإساءة إلى سمعته ومكانته الاجتماعية.

٦. تزوير المعلومات والشهادات والمستمسكات ضد المعتقلين لإصدار الأحكام بالسجن بحقهم.

٧. الاتفاق مع الحكام لإصدار الأحكام التي ترى التحقيقات الجنائية ضرورة إنزالها بالمتهم.

٨. المحاربة بالرزق وكتابة التقارير إلى دوائر الدولة والمؤسسات والمدارس والمعاهد والكليات حيث يعمل المعتقل أو يدرس ليطرد من وظيفته أو دراسته حتى قبل صدور أي حكم بحقه، أو حتى قبل أن يعتقل المرء.

٩. التشهير بسمعته بين الناس دون وجه حق والتعريض به وبعائلته أو سلوكه الاجتماعي، دون أن تكون هناك وقائع بهذا الصدد، بل مجرد أكاذيب يتم تلفيقها في مطبخ التحقيقات الجنائية.

١٠. وضع محامين معينين من قبل التحقيقات الجنائية لالتزام دعاوى يمكن أن تؤدي إلى إطلاق سراح المعتقل، إذ لا توجد تهمة محددة ضده بهدف الحصول على مبلغ يوزع بين المحامي والعاملين في التحقيقات الجنائية، رغم مخالفة هذا العمل لشرف المهنة وللقسم الذي أداه المحامي عند تخرجه.

١١. إبلاغ السجون بـإنزال التعـذيب بالسـجناء السياسـيين، علمـاً بـأن إدارات السـجون لا تحتاج إلى مثل هذه التوصيات، فهي تقوم بدور الجلاد تطوعـاً وبأشـد قسـوة ممكنـة وتحول حياة السجناء إلى جحيم لا يطـاق، إضـافة إلى وجـود ممـثلين عـن التحقيقـات الجنائية في دوائر السجون العراقية.

١٢. المضايقة المستمرة لأفراد عائلة المعتقل السياسي بهدف دفع العوائـل للضـغط علـى الأب أو الابن أو الزوج أو الأخ للتخلي عن مبادئه أو حزبه أو مواقفه السياسية.

١٣. كانت الحكومة ودائرة التحقيقات الجنائية تدفع مبالغ نقدية عـن كـل معتقـل سياسـي يلقى عليه القبض أو يفرض عليه التنازل أو الإدلاء بمعلومات تن التنظـيم أو الحـزب الذي يعمل فيه ... الخ، لضمان حماس الجلادين بمطاردة أو تعذيب الضـحايا انتـزاع المعلومات منهم.

١٤. إسقاط الجنسية عن الوطنيين الـذين يرفضـون الاسـتجابة لهـا أو الـذين يعتقـد بـأنهم يشكلون خطراً على نظامهم السياسي.

١٥. دفن الذين يقتلون في المظاهرات، سواء كان ذلك عبر الشرطة أم التحقيقات الجنائيـة، بشكل سري ودون تسليم الجثث إلى ذوي الضحايا خشية انفجار غضب الجماهير.

إن سجلات محكمة الشعب تروي الكثير من الحقائق عن الممارسات التي كانت تعتمـدها دائرة التحقيقات الجنائية، التي وردت بشكل صادق وأمين في شهادات الكـثير ممـن تعـرض للاعتقال والسجن والتعذيب الجسدي والنفسي.

ومع أن السجون العراقية في أنحاء البلاد كانت تضم المئات من السجناء السياسيين، وفي فترات الأزمات السياسية كان عدد المعتقلين يصل إلى عدة ألاف وكانت حياة السـجناء مليئة بالعذابات والمرارة، وكانت أشكال التعذيب تمـارس علـى قـدم وسـاق ودون انقطـاع، مما تسببت بمطالبات السجناء بتحسـين ظـروفهم والكـف عـن التعـذيب أو تنظـيم زيـارات عوائلهم أو اعتبارهم سجناء سياسيين، فأن أسوأ مـا تعـرض لـه السـجناء السياسـيون في عراق العهد الملكي كانت في مجزرتي سجن الكوت وسـجن بغـداد في عـام ١٩٥٣ أثنـاء وزارة

جميـل المـدفعي، حيـث سـقط ١٩ قتـيلاً وعشـرات الجرحـى فيهمـا[٣٨٧]. وكانـت لـدوائر التحقيقات الجنائية اليد الطويلة في كل ذلك.

المبحث الرابع

من نشاط وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية

حول مجزرتي سجن بغداد وسجن الكوت ١٩٥٣

بعد ضرب انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ وإعـلان الأحكـام العرفيـة في العـراق مـن قبـل وزارة الفريق نوري الدين محمود وتعيين اللواء الركن عبد المطلـب الأمـين حاكمـاً عسـكرياً نشطت وزارة الداخلية وشـرطة التحقيقـات الجنائيـة وزجـت بعـدد كـبير مـن المشـاركين في الانتفاضة الشعبية والمشتبه بمشاركتهم في المعتقلات ثم قدموا إلى محاكم عسكرية شـكلت عل عجل أصدرت أحكاماً قاسية وجائرة على عدد كبير مـنهم بمختلـف الأحكـام ولسـنوات طويلة على وفق ما كانت تقرره مديرية التحقيقـات الجنائيـة بالتعـاون والتنسـيق مـع وزارة الداخلية التي كانت تقوم بدورها بالتنسيق مع الخبراء البريطـانيين العـاملين في جهـاز أمـن السفارة البريطانية. اعتقلـت أجهـزة الأمـن والشـرطة ٢٢٠ شخصـاً مـن المـثقفين الـوطنيين المشـاركين في الحيـاة السياسـية العراقيـة، كمـا ألقـي القـبض علـى ٢٩٩٩ شخصـاً مـن المشاركين في مظاهرات الانتفاضة. فحكم على اثنين منهم بالإعدام ونفذ الحكم بهـم علنـاً في الشارع الشعبي المعروف باسم شارع غازي (الذي استبدل بعد ثورة تمـوز ١٩٥٨ إلى سـارع الكفاح، لكثرة المظاهرات الشعبية التي كانت تنطلق منه، بقصد إرعاب النـاس. كمـا حكـم على ٩٥٨ شخصاً بالسجن لمدد مختلفة، وعلى ٥٨٢ مـنهم بغرامـة ماليـة وعلـى ٢٩٤ مـنهم بكفالة مالية. كما أدى توجيه نيران قوات الشرطة والأمن والجـيش إلى سـقوط ١٨ مواطنـاً شـهيداً وجـرح ٨٤ مواطنـاً في منطقـة بـاب الشـيخ ببغـداد وفـق الإحصـاء الرسمـي لـوزارة

---

٣٨٧ الطالباني، مكرم د. دماء وراء القضبان. مذبحتي سجني بغداد والكوت عـام ١٩٥٣. ط ١. بـدون ذكر دار للطباعة والنش أو مكان صدور الكتاب. ٢٠٠٢.

الدفاع. وكانت الأرقام الحقيقية أكثر من ذلك[٣٨٨]. وكانت الحركة الوطنية في أعقاب ضرب الانتفاضة ما تزال في جزر سياسي ملموس، حيث بدأت الأحزاب السياسية المعروفة مثل حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي بتقديم المذكرات إلى الوصي على العرش بهدف رفع الأحكام العرفية والمطالبة بإطلاق الحريات الديمقراطية والحقوق السياسية للشعب العراقي بعد أن قدمت حكومة نوري الدين محمود استقالتها وتشكلت حكومة جديدة برئاسة جميل المدفعي بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٩[٣٨٩]. وكان التسويف والإهمال نصيب تلك المذكرات. وفي نفس العام تم تنصيب فيصل الثاني ملكاً على عرش العراق، مما تطلب حل الوزارة وتشكيل وزارة المدفعي السابعة. وفي هذه الفترة تزايدت الجهود الأجنبية وتركزت حول إقامة تحالفات سياسية وعسكرية إقليمية تشد العراق إلى بقية الدول المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وكان إحساس الحكومة بأن تطور الأوضاع يمكن أن يدفع إلى تصاعد الموجة الثورية المناهضة للسلطة من جديد، خاصة وأن الحزبين السياسيين المعروفين، الوطني الديمقراطي والاستقلال، برئاسة السيدين كامل الچادرچي ومحمد مهدي كبه قد قدما المذكرات المطالبة من جديد برفع الأحكام العرفية وإعادة العمل بالحياة السياسية الحزبية وتجاوز التردي المتفاقم في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكان التسويف والإهمال جواب حكومة جميل المدفعي الجديدة على تلك المذكرات أيضاً.

في الفترة التي سبقت الانتفاضة أضرب السجناء السياسيون مطالبين بحقوقهم كسجناء سياسيين، إذ كانوا يعاملون كسجناء الحق العام أو كأنهم من مرتكبي الجرائم فلا يحق لهم الكثير من الحقوق التي تمنح عادة للسجناء السياسيين مثل الحصول على راديو أو على الصحف المحلية أو الحصول على الكتب أو الزيارات المنتظمة من جانب العائلات لهم ...الخ. استمر الإضراب الأول عشرين يوماً والإضراب الثاني ٢٩ يوماً توفى في الإضراب الأخير السجين السياسي نعمان محمد صالح. لم تستجب الحكومة لتلك المطالب، ولكنها

---

٣٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٥١.

٣٨٩ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. ص ٥.

حسنت قليلاً من أوضاعهم الغذائية وسمحت بزيارات العائلات في (المواجهات الشهرية) وحصول السجناء السياسيين على الصحف اليومية ...الخ.

في عام ١٩٥٣ عينت الحكومة العراقية مجموعة من ضباط الشرطة لإدارة السجون العراقية. فقد عين طاهر الزبيدي مديراً عاماً للسجون وعبد الجبار أيوب، المعروف بقسوته البالغة على السجناء السياسيين وحقده الشديد على الشيوعية والشيوعيين، مديراً لسجن بغداد المركزي، وجهاد الجاف مديراً لسجن الكوت[٣٩٠]. وكان الرجل المتعجرف والشديد القسوة إزاء السجناء الشيوعيين، ماجد مصطفى، قد عين وزيراً للشئون الاجتماعية في وزارة المدفعي السابعة. قررت هذه الوزارة نقل السجناء إلى سجن بعقوبة الجديد لضمان ثلاثة أهداف، وهي:

١. إبعاد السجناء السياسيين عن مدينة بغداد وعن المظاهرات والأحداث السياسية التي يمكن أن تثير الشعب وتقود إلى إشكاليات سياسية.

٢. تقليص المواجهات السياسية بين العوائل والسجناء بسبب بعد المسافة، وبالتالي تقليص نقل الأخبار حول ما يجري في الشارع العراقي إلى السجناء وأخبار السجون إلى الشارع العراقي.

٣. سحب المكاسب التي حصل عليها السجناء عبر الإضرابات التي وقعت قبل انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢.

رفض السجناء لذات الأسباب نقلهم ودخلوا في مفاوضات مع الجهات المسؤولة في السجن ولكن الرفض كان الجواب الوحيد لدى إدارة السجون العامة ومدير سجن بغداد المركزي.

ويبدو أن إدارة السجن وجدت في استمرار الأحكام العرفية والجزر في الحركة السياسية في العراق وانتهاء مفاوضات النفط مع شركات النفط الأجنبية ظرفاً مناسباً لتوجيه "ضربة تأديبية" إلى السجناء السياسيين، خاصة وأن المجموعة الجديدة كانت معروفة بتشددها

٣٩٠ الطالباني، مكرم د. دماء وراء القضبان. مصدر سابق. ص ٥٣.

ورفضها الاستجابة إلى أي مطلب من مطالب السجناء وأصرت على نقلهم مهما كان الثمن. لهذا نظمت إدارة سجن بغداد وبالاتفاق الكامل مع الحكومة العراقية برئاسة المدفعي ووزير الشؤون الاجتماعية ماجد مصطفى مجزرة سجن بغداد. وكان سجن بغداد المركزي يطبق حينذاك على ١٥٤ سجيناً سياسياً، وأغلبهم من المثقفين الذين حكمت المحاكم العسكرية عليهم في فترات مختلفة بأحكام ثقيلة. وكان القسم الأعظم من السجناء ينتسبون إلى الحزب الشيوعي العراقي.

كان إصرار الحكومة على ضرب السجناء ناشئاً عن رغبتها في تحقيق ثلاثة أهداف، وهي:

١. ردع السجناء في سجن بغداد المركزي عن تقديم مطالب إلى الحكومة، إذ يمكن لهذه الحركة أن تنتقل إلى السجون الأخرى، وانتزاع المكاسب البسيطة التي تحققت لهم عبر إضراباتهم السابقة.

٢. تدبير ضربة للسجناء بما يخيف الشيوعيين وغيرهم من المشاركة بالحركات السياسية التي يمكن أن تقود إلى السجون.

٣. التخلص من عدد من السجناء الشيوعيين البارزين، إذ أن أغلب السجناء كانوا إما شيوعيين وإما أصدقاء للحزب الشيوعي ومجموعة من المستقلين وبعض الأعضاء اليساريين في الحزب الوطني الديمقراطي.

قاد وكيل متصرف بغداد داود سلمان وعبد الجبار أيوب، مدير السجن، هجوم الشرطة المنظم الذي ساهمت فيه وأشرفت عليه التحقيقات الجنائية، إذ تم اقتحام السجن عنوة وقامت الشرطة بإطلاق النار على السجناء العزل بهدف فرض نقلهم إلى سجن بعقوبة. وكانت الحصيلة استشهاد ٨ سجناء وجرح ٩٣ سجيناً لم يدخل المستشفى منهم سوى ٢٣ جريحاً. أي أن نسبة القتلى من مجموع السجناء كانت ٥,٢ ٪ ونسبة الجرحى ٦٠,٤ ٪،

ومجموع الإصابات بلغت ١٠١ إصابة أو ما يعادل ٦٥,٦ ٪ من مجموع السجناء[٣٩١]. تم في أعقاب هذه المذبحة نقل بقية السجناء السياسيين وعددهم ١٢٣ سجيناً إلى سجن بعقوبة.

أثارت هذه المذبحة مشاعر الناس في بغداد والصحف في داخل العراق وخارجه، كما قدمت الأحزاب السياسية احتجاجات رسمية على الحكومة العراقية أعلنت فيها إدانتها الشديدة لهذه العملية. وقامت عائلات السجناء بمظاهرة احتجاجية ضد المذبحة. ودفعت هذه المذبحة السجناء السياسيين في الكوت إلى الاحتجاج على هذه الوحشية في التعامل مع سجناء عزل، وإعلان الإضراب عن الطعام تضامناً مع أخوتهم السجناء في سجن بعقوبة. وكان عدد السجناء السياسيين في سجن الكوت ١٢١ شخصاً. لم تبذل أية جهود حقيقية للتفاوض مع السجناء السياسيين بل نظمت إدارة السجون مذبحة جديدة. إذ دفعت بعدد كبير من قوات الشرطة السيارة وشرطة السجن ورجال التحقيقات الجنائية والشعبة الخاصة في الكوت بهجوم ناري كاسح على السجن حيث وجهت نيران رشاشاتها الأوتوماتيكية إلى صدور السجناء في اليوم الثاني من أيلول/تشرين الأول من عام ١٩٥٣. فسقط منهم في الحال ١٠ قتلى و٩٢ جريحاً[٣٩٢]. وكان السجناء عزلاً من أي سلاح ناري أو سلاح حاد في ما

---

٣٩١ كان المفروض في مؤرخ مثل السيد عبد الرزاق الحسني أن يشير إلى الحقائق كما هي، إن لم يرغب بالتعاطف مع السجناء السياسيين العراقيين. ولكن لم يحصل هذا، بل كتب في طبعة كتابه تاريخ الوزارات العراقية في عام ١٩٦٨ يقول: "استغلت محطات الإذاعة المعادية للعراق "حادثة سجن بغداد" التي وقعت في ١٨ حزيران (١٩٥٣) وراح ضحيتها عدد من القتلى والجرحى، فأخذت تذيع ما يحلو لها ويطيب من الأنباء والتعليقات. وبينما الصحف العراقية ترد على تلك التخرصات، إذا بحادثة مماثلة تقع في سجن الكوت في ليلة الثالث من أيلول ١٩٥٣ م ويذهب ضحيتها عدد آخر من القتلى والجرحى قدرته المصادر الرسمية ب (١٠٢) من أصل ١٢١ سجيناً". ولم يكن محايداً في هذا التقدير ولا منصفاً للسجناء السياسيين. راجع: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مطبعة العرفان، صيدا–لبنان ١٩٦٨. ص ٤٥.

٣٩٢ – الحسني عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ٤٥.

– الطالباني، مكرم د. دماء وراء القضبان. مصدر سابق. ص ٧٦.

– محكمة الشعب. الجزء الخامس. مصدر سابق.

عدا بعض الحجارة. لهذا لم تكن هناك إصابات فعلية بين أفراد الشرطة. لقد بلغ عدد الإصابات ١٠٢ من مجموع ١٢١ سجيناً أو ما يعادل ٨,٣ ٪ قتلى، و٧٦ ٪ جرحى، أو ما مجموعه ٨٤,٣ ٪ نسبة الإصابات إلى مجموع السجناء. وكانت البيانات الرسمية مليئة بالأكاذيب والادعاءات الفارغة ضد السجناء. وكان مفوضو الشرطة يحرضون أفراد الشرطة السيارة ضد السجناء على اعتبار أنهم من اليهود المعتقلين، في حين لم يكن الأمر كذلك. ورغم الاحتجاجات التي تقدمت بها قيادات الأحزاب السياسية التي لم تكن مجازة حينذاك، فأن النظام لم يحقق جدياً بما وقع واعتبر السجناء هم الذين بدأوا المعركة، وهي مسألة مخالفة لحقائق الأمور حينذاك. ولكن حكومة جميل المدفعي أجبرت في ١٥ أيلول/تشرين الأول على تقديم استقالتها حيث كلف الدكتور فاضل الجمالي بتشكيل الوزارة الجديدة في محاولة من النخبة الحاكمة تخفيف التوتر الذي كان يعيشه الشارع العراقي..

لا شك في أن السجناء السياسيين لم يقدروا تماماً مرحلة الجزر السياسي التي كانت تمر بها الحركة الوطنية العراقية، وبالتالي فأن رفض النقل، رغم شرعيته، لم يكن سوى تقديم الحجة للحكم القائم لتوجيه نيرانه وقتل السجناء السياسيين وإصابة العشرات منهم بجروح. وإذا كان السجناء لم ينتبهوا إلى ميزان القوى في المذبحة الأولى، كان عليهم أن ينتبهوا إلى ذلك بعد مجزرة سجن بغداد وإعلان تضامنهم مع أخوتهم السجناء السياسيين في سجن بغداد بطريقة أخرى لا تقود إلى مذبحة أخرى. ومع أن مسؤولية الجريمة البشعة التي ارتكبتها الحكومة وأجهزتها القمعية تقع على عاتق نظام الحكم الملكي وحده، فأن السجناء السياسيين لم يحللوا بدقة الوضع السياسي حينذاك، إذ كان الحزب الشيوعي عموماً قد وقع تحت تأثير تيار يساري تجلى في عدد من المواقف التي اتخذتها قيادة الحزب حينذاك، إذ كان على السجناء أن يتجنبوا الانجرار وراء استفزازات الحكومة وأجهزتها القمعية ورغبتها في الانتقام منهم وبث الرعب في نفوس الشعب. ولم يكن هذا الموقف هو الوحيد الذي يمكن انتقاده في نشاط السجناء السياسيين والموقوفين حينذاك، إذ أن الكثير من الأحكام غير العادلة أنزلت بالسجناء السياسيين بسبب ترديدهم لأناشيد

وطنيـة داخـل المحـاكم أو الهتافـات في المحكمـة ...الخ[٣٩٣]. لقـد كـان الجـو اليسـاري هـو المهيمن علـى الحركـة السياسـية العراقيـة حينـذاك، وخاصـة في صـفوف الحـزب الشـيوعي العراقي، وكانت الخسارة فادحة.

---

٣٩٣ في عام ١٩٥٥ قدمنا، الرفيق جاسم محمد حلوائي وأنا ، إلى محكمة جـزاء كـربلاء بتهمـة التشـرد. وقبل بوم من مثولنا إمـام الحـاكم تحـدثنا إلى مسـؤول منظمـة الحـزب الشـيوعي العراقـي في المدينـة حينذاك، وكان حزام عيال، حول كيف علينا أن نتصـرف في المحكمـة، واتفقنـا علـى أن نهتـف ضـد الحكومة والمحكمة والاستعمار إذا ما صدر الحكـم علينـا. وكـان والـدي قـد بـذل جهـداً ملموسـاً لـدى الحاكم ومتصرف اللواء لكي لا يحكم علينا بالحبس. وفي المحكمـة صـدر قـرار الحـاكم بـالحبس سـتة أشهر مع إيقاف التنفيذ والخروج بكفالة شخص ضامن. كان رفيقي وصـديقي جاسـم حلـوائي يعـاني من ضعف في سمعه، وسمع الحكم بستة اشهر فقط ولم يسمع الحكم بإيقـاف التنفيـذ. فـأنطلق يهتـف بأعلى صوته فانهالت الشرطة عليه بالضرب في داخل المحكمة. كنت قـد سمعـت قـرارا الحكـم جيـداً، ولكن هتاف رفيقي وبدء الشرطة بضربه استفزني وحفزني على الهتاف معه. إلا أن الشرطة لم تتوجه نحوي بالضرب، بسبب مكانة أبي الاجتماعية في المدينة. وهي إحدى صيغ التمييـز في حينهـا أيضـاً. ونتيجة ذلك نفذ الحكم علينا مباشرة وأودعنا سجن الحلـة، ثـم تم تقـديمنا إلى محاكمـة جديـدة بتهمـة إهانة الحكومة والمحكمة، إذ كانت هتافاتنا: تسقط حكومة نوري السـعيد، تسـقط المحـاكم الصـورية يسقط الاستعمار وعملائه في العراق. بعد ذلك قدم والدي كفالة رجل ضامن لكلينا وأمكننا الخروج من السجن ولكني أرسلت إلى الشعيبة كجندي مكلف، رغـم كـوني كنـت طالبـاً ثـم حوكمنـا علـى التهمـة الثانية وصدر حكماً بحبسنا أربعة شهور أو دفـع غرامـة قـدرها أربعـون دينـاراً. ألزمـت والـدي بـدفع الغرامتين لضمان خروجنا معاً وهددت بعدم الخروج إن لم يتم ذلك. فـدفع المبلـغ وخرجنـا لأعـود إلى الجيش في الشعيبة في البصرة، ويعود جاسم حلوائي إلى أحضان حزبه وعائلتـه في المدينـة ذاتهـا. ك. حبيب

المبحث الخامس

نماذج من السياسات القمعية لوزارة الداخلية وشرطة التحقيقات الجنائية في العراق

من أجل أن لا ننسى ما فعله الاستعمار البريطاني والنظام الملكي في العراق على مدى أربعة عقود.

كاظم حبيب

تأسست في عام ١٩٩٣ في المنفى البريطاني (في لندن) حركة سياسية جديدة أطلق عليها أصحابها اسم "الحركة الملكية الدستورية". تبنت هذه الحركة الدعوة إلى إحياء "الملكية الدستورية" في العراق، وترأسها السيد علي بن حسين بن علي بن الحسين (شريف مكة) بان خالة املك الراحل فيصل الثاني الذي لقي حتفه مع سقوط الملكية في ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

التزمت هذه الحركة منذ تأسيسها حتى الوقت الحاضر بعدة اتجاهات نشير إليها في أدناه:

١. الدعاية المكثفة والمستمرة حول النظام الملكي الذي حكم العراق من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٨ باعتباره كان خير نظام للشعب العراقي، حيث عاش العراق في ظل الحرية والديمقراطية والاطمئنان والسعادة، التي ضاعت بعد غيابه.

٢. وهي تؤكد أهمية التحالف الذي قام في حينها بين العراق وبريطانيا وما أنجزه الطرفان للشعب العراقي من خدمات كبيرة ومهمة، سواء أكان ذلك في فترة الانتداب ١٩٢٠-١٩٣٢ أم في فترة الحصول على الاستقلال ١٩٣٢-١٩٥٨,

٣. الدعوة إلى إعادة النظام الملكي الدستوري إلى العراق لضمان سيادة الحياة الدستورية والحرية والديمقراطية والحياة البرلمانية، والعمل من أجل تنصيب المطالب بعرش العراق، السيد علي بن حسين، ملكاً على العراق.

٤. ووقفت الحركة الملكية الدستورية ضد النظام الدكتاتوري في العراق ودعت إلى إسقاطه وتبنت وجهة النظر الأمريكية — البريطانية التي التزمت بشن الحرب للخلاص من صدام ونظامه، كما وقفت في حينها إلى جانب استمرار الحصار على العراق.

٥. وفي الكثير من النشاط الدعائي سعى أقطاب الحركة ودعاتها إلى تبييض وجه فترة الهيمنة البريطانية على العراق وسياسات النظام الملكي، باعتبار النظام الملكي كان النموذج الرائع والمناسب للعراق الذي يفترض أن يعتمد فكرة ومضمون اللبرالية الجديدة.

سأعالج في هذا المقال المكثف مسالتين، وهما: ١) طبيعة السيطرة البريطانية وحقيقة العهد الملكي في العراق، و٢) طبيعة ومضمون الدعوة إلى ممارسة فكر وسياسة اللبرالية الجديدة في العراق.

١. طبيعة السيطرة البريطانية وحقيقة العهد الملكي في العراق

يمكن الاتفاق التام مع الرأي القائل بأن النظام العراقي الاستبدادي المخلوع الذي قاده الدكتاتور المطلق صدام حسين كان أشد وطأة ودموية على الشعب العراقي وأكثر عدوانية وشراسة في محاربة المعارضة السياسية مما كان عليه العراق في فترة الاحتلال البريطاني المباشر وغير المباشر والعهد الملكي، كما يمكن تأييد الرأي القائل بأن جمهرة الضحايا التي سقطت في فترة السيطرة البريطانية وتولي العائلة الهاشمية في مكة عرش العراق، من جراء سياسات تلك الفترة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً جداً من إجمالي ضحايا النظام البعثي الصدامي المقبور. ويمكن القبول أيضاً بأن فترة السيطرة البريطانية والملكية الإقطاعية قد تميزت بإقامة الأحلاف العسكرية والتآمر على البلدان المجاورة، ولكنها لم تصل إلى حد شن الحروب الدموية على الجيران والغوص في دماء الناس في عهد تولي عائلة صدام حكم البلاد. وعدا ذلك يمكن القبول بالكثير من مثل هذه المقارنات. ولكن هل مثل هذه المقارنات مقبولة أو صحيحة أساسا؟ وما الهدف الرئيسي من محاولات من هذا النوع؟

لا يمكنني القبول بمثل هذه المقارنات، كما أجدها خاطئة من حيث المبدأ، خاصة إذا علمنا بأن الهدف منها هو إشاعة جو من "الحنين" لماض كان فاسدا ومجحفا ومريرا،

وكان السبب وراء أغلب ما عاني منه الشعب العراقي خلال الحقبة التي أعقبت سقوط النظام الملكي. وكان العهد الملكي القاعدة التي نشأت عليه كل الأوزار والأوضاع المزرية اللاحقة. وغالبا ما يشير دعاة الماضي البريطاني والملكي "النظيف" في العراق إلى ثلاث مسائل مهمة هي:

١. قيام بريطانيا بوضع دستور مدني وإرساء نظام ملكي دستوري في العراق"
٢. جعل ولاية الموصل (الموصل والسليمانية وكركوك وأربيل) جزءا من العراق الملكي"
٣. حل مشكلة الأرض بإجراءات الخبير البريطاني داوسن والتي سميت ب "قانون اللزمة" و "تسوية حقوق الأراضي" لعام ١٩٣٢. رغم مرور أكثر من ثمانية عقود على الحرب العالمية الأولى وعلى بدء الاحتلال البريطاني للعراق، فأن شعوب المنطقة، ومنها الشعب العراقي، لم تنس الاتفاقيات والمناورات الاستعمارية الدولية، وخاصة البريطانية والفرنسية، لتقسيم مناطق السيطرة العثمانية بين النفوذ الاستعماري البريطاني والفرنسي، الذي كشفت عنه الوثائق السرية التي نشرتها أول حكومة سوفيتية في أعقاب ثورة أكتوبر الاشتراكية في عام ١٩١٧. وفي هذا يمكن العودة إلى عشرات الكتب الأجنبية والعربية والعراقية التي بحثت في هذه الفترة، ومنها كتاب السيد عبد الرزاق الحسني الموسوم ب "تاريخ الوزارات العراقية" و "تاريخ العراق السياسي الحديث"، ثم كتاب الدكتور غسان العطية الذي بحث في الفترة ١٩٠٨-١٩٢١ والموسوم "العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١" الصادر في عام ١٩٨٨ والكثير من الكتب والدراسات الأخرى. كما لم ينس الشعب العراقي الطريقة الوحشية والدموية التي جابهت بها بريطانيا العظمى وقوات الاحتلال انتفاضة النجف في عام ١٩١٨ وانتفاضة السليمانية في عام ١٩١٩ وثورة العشرين (١٩٢٠) العراقية، وما أعقب ذلك من إجراءات تعسفية قاهرة لمعاقبة الثوار وإعدام بعضهم وإبعاد البعض الآخر وتسمين الأعوان من إقطاعيين وغير إقطاعيين. وما تزال كلمات الشيخ شعلان أبو الجون، الذي أدى اعتقاله وثم تحريره من المعتقل القشة التي قصمت ظهر البعير وفجرت شرارة ثورة العشرين، ترن في آذان العراقيات والعراقيين دافئة وصافية ودقة في حديث له مع السير وليم ويلكوكس حين قال الأخير لأبي الجون في أعقاب قيام الدولة العراقية

وتشكيل أول حكومة عراقية في العهد الملكي الجديد: ماذا تريدون شيخنا أكثر من ذلك، أصبح عندكم الآن حكومة وطنية. أجابه الشيخ شعلان أبو الجون بحسه الوطني المرهف والصادق: أي يا محفوظ عندنا الآن حكومة وطنية، لكنها ترطن" . أي إنها حكومة من صنعكم وتخدم مصالحكم.

والشعب العراقي ما يزال يتذكر كيف تبخرت كل الوعود التي أعطيت للشريف حسين بن علي وذهبت أدراج الرياح في خضم المصالح الاستعمارية البريطانية. وحصل نفس الموقف المخزي والنكث بالوعود التي أعطيت حينذاك إلى قادة الشعب الكردي في كردستان.

ولا شك في أن الإدارة البريطانية في العراق وضعت الدستور العراقي، وهو دستور مدني متقدم بالقياس إلى واقع العراق الريفي والقبلي في تلك الفترة. ولكن هذا الدستور المدني المتقدم والمؤسسات التي أقيمت في ضوئه لم تمارس أعمالها كما يفترض أن تمارسه مؤسسات وطنية عراقية، بل سعت الإدارة البريطانية إلى تشويه ذلك الدستور بالممارسة العملية من خلال جملة من السياسات منها:

- تعيين مستشار بريطاني بجوار كل من الملك ورئيس الوزراء والوزراء وغيرهم من المسؤولين الكبار وفي المحاكم لتوجيه "الاستشارة والنصح" إلى إولئك المسؤولين لتسيير شؤون البلاد، وكانت مصلحة بريطانيا هي التي ينبغي أن تسود في الممارسة العملية. ولم يكن المسؤولون سوى أدوات لتنفيذ تلك السياسات. ومن هنا انطلق الشاعر معروف الرصافي بقوله:

هذي كراسي الوزارة تحتكم ... كادت لفرط حيائها تتقصف
أنتم عليها والأجانب فوقكم ... كل بسلطته عليكم مشرف
أيعد فخراً للوزير جلوسه ... فرحاً على الكرسي وهو مكتف؟

أو قول الشاعر:

المستشار هو الذي شرب الطلا ... فعلامَ يا هذا الوزير تعربد

- إعاقة تغيير العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في العراق، بل تم تكريسها وتطبيق قانون دعاوى العشائر بجوار القانون المدني العراقي، وإعاقة تطور العلاقات الإنتاجية الرأسمالية، أساس المجتمع المدني.
- إصدار قوانين تمسخ الدستور وتعطل مواده الأساسية ومضمونه الديمقراطي عمليا بالتعاون بين سلطات الاحتلال والمستشارين البريطانيين وبين الحكومة العراقية على امتداد فترة الحكم الملكي.
- تزوير الانتخابات البرلمانية وفرض تعيين رؤساء الوزارات والوزراء ورسم سياساتها للحكومات العراقية المتعاقبة والتي أزعج بعضها حتى الملك فيصل الأول، الذي نصبه البريطانيون ملكاً على العراق كحليف ثابت وأمين لهم، واعتبرها مخلة أكثر مما ينبغي بسيادة العراق واستقلاله ووحدته الوطنية. وقد حصد ثمار مواقفه إزاء بريطانيا وهي في منتجعه في سويسرا، إذ جاء خبر وفاته من هناك.
- محاربة الحياة الحزبية والديمقراطية السليمة وتشكيل أجهزة الأمن الداخلية وقمع نضالات الشعب العراقي وقواه السياسية المختلفة، إضافة إلى الأمر بإصدار أحكام الإعدام بحق المناضلين العراقيين للمرة الثالثة في العراق في عام ١٩٤٩ ، وكانت المرة الأولى حين صدرت أحكام الإعدام بحق المناهضين للهيمنة البريطانية في النجف في مايو/أيار من عام ١٩١٨، والمرة الثانية حين صدرت أحكام الإعدام بحق بعض قادة حركة مايس عام ١٩٤١ بعد فشلها، إضافة على قرارات الإبعاد وإسقاط الجنسية العراقية عن المناضلين ضد الهيمنة وسياسة الأحلاف العسكرية وضد التبعية لبريطانية.
- فرض الاتفاقيات الاستعمارية على العراق بالرغم من معارضة الشعب العراقي لتلك الاتفاقيات، ومنها معاهدة ١٩٣٠ واتفاقيات الحصول على امتياز حقوق التنقيب عن النفط وتصديره وهضم مصالح الشعب العراقي إلى أقصى الحدود. وتحقق لبريطانيا كل ذلك من خلال استخدام ورقة ولاية الموصل للمساومة وتأمين التوقيع على تلك الاتفاقيات المخلة باستقلال وسيادة ومصالح البلاد، إضافة على تنصيب فيصل الأول

ملكاً على العراق، حيث أصبح الرجل مشلولاً وعاجزاً عن التأثير في أحداث البلاد وحائراً بين مصالح بريطانيا والعراق.

- وشجعت الإدارة البريطانية حكام بغداد، وخاصة قيادتي حزب الاتحاد الدستوري برئاسة نوري السعيد وحزب الأمة الاشتراكي برئاسة صالح جبر، وغيرهم من حكام العهد الملكي، على توجيه أجهزة التحقيقات الجنائية والشرطة والجيش نيرانها ضد المناضلين العزل والمتظاهرين الذين كانوا يطالبون بالديمقراطية ورفض المعاهدات والاتفاقيات المخلة بسيادة ومصالح الشعب العراقي وثرواته الأولية والمضرة بعلاقات التضامن والأخوة العربية، أو ضد الانتفاضة الشعبية التي رفضت العدوان الثلاثي على الشقيقة مصر بعد تأميمها لقناة السويس في عام ١٩٥٦، إضافة إلى توجيه نيرانها وقتل الكثير من العراقيين في سجون النظام حينذاك وأثناء عمليات الإضراب عن الطعام، كما حصل في مجزرتي بغداد والكوت المعروفتين للجميع، وكذلك إعدام مناضلين شجاعين في مدينة الحي بسبب مواقفهم التضامنية مع مصر ضد العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) عليها .
- لقد أرست بريطانيا بسياساتها وتصرفاتها تلك أوضاعا غير ديمقراطية في العراق وأعاقت عمليا التطور الديمقراطي فكرا وممارسة وساهمت في تشجيع سياسات الاستبداد ومجافاة إرادة الشعب وحقوقه المشروعة وسيادته على أرضه. وهي التي لم تقدم أي اعتذار وتعويضات للشعب العراقي على ما ارتكبته من جرائم حتى الآن. ويفترض في الحكومة العراقية القادمة ومجلس النواب القادم مطالبة بريطانيا رسمياً بالاعتذار ودفع التعويضات المادية لعوائل كل الذين فقدوا حياتهم أو الذين تعرضوا للسجن والاضطهاد أو لصالح الدولة العراقية. ولا شك في أن الجرائم التي ارتكبها النظام الدكتاتوري في العراق لا تنفصل عن تلك الحقبة الزمنية ولا يمكن أن تنفصل عنها، خاصة وأن بريطانيا وبقية الدول الاستعمارية قد ساهمت حتى بعد ثورة تموز في التآمر على الحكومة الوطنية التي تشكلت في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ وعملت على تغيير الأوضاع واستغلال ضعف مستوى الوعي السياسي لصالح تمرير مشاريعها وتعميق الخلافات

والصراعات بين القوى السياسية العراقية والتي نجد بقاياها ما تزال فاعلة حتى اليوم في صفوف القوى السياسية العراقيةً. وباختصار شديد أرسى الحكام البريطانيون في العراق الأساس المادي المعوج لإقامة مجتمع مدني مشوه مستفيدين في ذلك من التخلف العام السائد في البلاد، ومن وجود حكام حلفاء تدربوا في المدرسة العثمانية وأصبحوا حلفاء مخلصين لبريطانيا على حساب مصالح بلدهم وشعبهم. وهذا الأساس المشوه هو الذي ساهم بدوره في تشديد أو تعميق ظاهرة بروز الاتجاهات الاستبدادية في الحكم والحكام المستبدين.

لم تكن ولاية الموصل سوى واحدة من ثلاث ولايات، تشكل اليوم أراضي الدولة العراقية، (بغداد والبصرة والموصل)، تابعة للدولة العثمانية، وكانت عموما تحت إشراف والي بغداد وضمن إيالة بغداد، رغم وجود ولاة مستقلين نسبيا لتلك الولايات، سواء أكان ذلك في العهدين العثمانيين الأول والثاني أم في عهد المماليك أو في العهد العثماني الثالث، أي بعد سقوط دويلة المماليك في بغداد في عام ١٨٣٢/١٨٣٣. وبدأت بريطانيا المساومة بشأنها مع فرنسا أولا، ومن ثم مع الحكومات العراقية المتعاقبة، والتي انتهت إلى اعتبارها جزء من العراق. ولكن الحكومة البريطانية فرضت شروطا قاسية جدا على الحكومات العراقية المتعاقبة قبل موافقتها على اعتبار ولاية الموصل جزء من العراق، دع عنك إنها نسفت ومسحت بالأرض تماما تلك الوعود التي كانت قد أعطتها في حينها للأكراد من أجل إقامة دولتهم الخاصة أو الحكم الخاص في المناطق التي تعتبر ضمن الأرض الكردستانية. لقد فرض على الحكام العراقيين الموافقة على وجود القواعد العسكرية البريطانية على الأرض العراقية (الشعيبة والحبانية) أولا والتي تضمنتها معاهدة ١٩٣٠، التي اعتبرها العراقيون معاهدة استرقاقية. كما كانت الحكومة العراقية قد وافقت قبل ذاك على منح الاحتكارات الدولية عقود التنقيب واستخراج وتصدير النفط الخام بشروط استعمارية واحتكارية صرفة في غير مصلحة الشعب العراقي، إضافة إلى استمرارها في نهب التراث التاريخي للعراق من مناطق العراق الأثرية. وقد تم للحكومة البريطانية ما أرادته. وبعدها أصبح مهماً لبريطانيا أن تبقى ولاية الموصل تحت الحماية البريطانية في إطار الدولة

العراقية الخاضعة لتلك الحماية والهيمنة، إذ كان فيها النفط. لقد كانت تلك شروط بريطانيا في سبيل قبول العراق في عصبة الأمم أيضا، فهل نسينا كل ذلك أم نتناساه اليوم لغرض في نفس يعقوب؟ فالقول بأن بريطانيا كانت السبب في بقاء ولاية الموصل ضمن الدولة العراقية ينبغي أن لا يقبل على عّلاته وكأنه هبة بريطانية للعراق. فمثل هذا يتجاوز حقيقة الوضع والأحداث التاريخية الفعلية حينذاك ويجافي الدور الاستعماري الذي لعبته بريطانيا في العراق أساسًا.

ولم يكن "حل" المسألة الزراعية في العراق وفق قانون تسوية حقوق الأراضي رقم (٥٠) وقانون اللزمة رقم (٥١) لسنة ١٩٣٢ اللذين صاغ بنود القانونين الخبير البريطاني داوسن، الذي جلب من الهند لهذا الغرض، لصالح التنمية الاقتصادية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي في العراق أو لصالح الفلاحين، بل كان لصالح حفنة صغيرة من الشيوخ والإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، وأغلبهم ممن ساوم على ثورة العشرين أو وقف ضدها أصلاً أو الذين رضخوا فيما بعد لإرادتها، حيث كافأتهم الإدارة البريطانية بذلك. فقد ساهمت تلك القوانين في مواصلة عمليات نهب الأراضي الزراعية التي كانت بحوزة صغار الفلاحين، التي بدأت في عهد الدولة العثمانية وخاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وتكريس ما حصل حينذاك، في حين كانت رقبة الأرض الزراعية، ومنذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، للدولة. إليكم ما تقوله السيدة ورين وارنر، الخبيرة البريطانية بالشؤون الزراعية في الشرق الأوسط، بهذا الشأن: "لقد كانت تسوية تسجيل الملكية في العراق فعلا عملية انتزاع للملكية من المزارعين الذين يشغلون الأراضي، وضمها إلى ملكيات شيوخ العشائر الذين غدوا من كبار الملاك ..." . لقد انتهت عمليات النهب تلك إلى نتيجة منطقية أشار إليها السيد الدكتور طلعت الشيباني حين كتب يقول عن توزيع الأراضي في العراق في عام ١٩٥٣/١٩٥٢ ما يلي: " ...إن أكثر من ٩٨ ٪ من سكان العراق، وجلهم من سكان الريف في عام ١٩٥٢ كانوا لا يملكون أرضا زراعية، في حين أن أقل من ٢ ٪ من السكان هم المالكون للأرض الزراعية" . ولكن صورة التوزيع تبدو أكثر سوءا وظلما عندما نجد أن هناك شخصا واحدا كان يمتلك مئات ألوف الدونمات (الدونم العراقي

الواحد = ربع هكتار) في العهد الملكي–البريطاني "السعيد" والمأسوف عليه، في حين كان مئات ألوف الناس لا يملك الفرد الواحد منهم سوى مساحة تتراوح بين أقل من دونم وأقل من ٥ دونمات. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان ١٧،٠ ٪ من أصحاب الملكيات الزراعية يستحوذون على ٤،٥٩ ٪ من الأراضي الزراعية المستثمرة في العراق، في حين كان ٢،٧٩ ٪ من أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة لا يمتلكون سوى ٧،٦ ٪ من الأراضي المستثمرة . وهذا الوضع الذي سعت ثورة تموز ١٩٥٨ إلى تغييره لصالح الفلاحين والبرجوازية المحلية أو لصالح التطور الرأسمالي البرجوازي في البلاد وفق القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩ الذي اعتبره البعض وبعد مرور ما يقرب من أربعة عقود على صدوره، أي في التسعينات، الطامة الكبرى التي تسببت في كل مصائب العراق الراهنة . لقد كانت تلك المجموعة من الإقطاعيين تستحوذ على القسم الأعظم من جهد الفلاحين على شكل ريع وتتصرف به بطريقتها البذخية وتفرط بالفائض الاقتصادي المتحقق في الريف العراقي وتترك جماهير الفلاحين تعيش على الطوى وتجبر على ترك أراضيها هربا من ظلم الإقطاعيين وسراكيلهم (السركال = وكيل الإقطاعي) وتحرياً عن عمل في المدينة يساعد على توفير الخبز لعائلاتهم الفقيرة ويسد الرمق. وكانت أجهزة الحكم الملكي تقبض على الكثير من هؤلاء الفلاحين الفقراء وتعيدهم إلى الإقطاعيين بحجة مديونيتهم لهم، وتتركهم تحت رحمة الإقطاعيين ليعانوا من ظلمهم واستغلالهم واضطهادهم الأمرين.

إن قانون الإصلاح الزراعي، وقبل ذاك ثورة تموز عام ١٩٥٨، قد وجها معا ضربات قاسية للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ولمصالح الإقطاعيين ونفوذهم السياسي وموقعهم الاجتماعي في الريف خصوصا وفي المجتمع العراقي عموما، كما كانتا ضربة موجهة لفئات البرجوازية الكومبرادورية حليفة الإقطاع والهيمنة البريطانية، إضافة إلى إلغاء حكومة الثورة لمعاهدة ١٩٣٠ وتصفية القواعد العسكرية والخروج من منطقة الإسترليني، ثم محاولة تقليم أظافر مصالح الاحتكارات النفطية في العراق بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، وإقامة العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية وتحسين علاقاتها بالدول العربية والمبادرة بالدعوة إلى تشكيل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك OPEC). ومن هنا يعتبر البعض المتضرر

بأن تلك الإجراءات كانت الطامة الكبرى على الشعب العراقي، في حين يتناسى إنها قلصت من استغلال الشركات الاحتكارية الأجنبية ومن المصالح التي كانت تجنيها الفئات المستغِلة المتحالفة معها. وكانت السبب وراء تضافر جهود تلك القوى لوأد البدايات الأولى للديمقراطية التي أطلقتها ديناميكية ثورة تموز الشعبية، وساهم المستوى الفكري والسياسي الضعيف للأحزاب السياسية حينذاك على إنجاح عملية الوأد تلك والتي انتهت بالحالة التي عليه العراق حاليا. إن الفترة الراهنة والمقبلة التي سمحت، وستسمح لاحقا، بنشر الوثائق البريطانية السرية، كشفت وستكشف لاحقا، عن الكثير من الدور البريطاني الاستعماري في الأحداث التي عاشها الشعب العراقي قبل وبعد ثورة تموز عام ١٩٥٨، إضافة على الدور الذي لعبته بقية الدول الرأسمالية الكبرى.

قال كارل ماركس مرة وهو يكتب عن دور الاستعمار البريطاني في الهند، بأن هذا الاستعمار الذي كانت مهمته الهيمنة واستغلال واضطهاد الشعب الهندي، كان يساهم، وبالرغم منه وبلا وعي منه أو بشكل أعمى، في تطوير بعض مجالات الحياة في الهند والخروج من عهود التخلف الشديدة التي كانت ترزح تحت وطأتها الهند حينذاك. وكان على حق في ذلك. وهذا يشمل بطبيعة الحال إقامة مشاريع البنية التحتية وتنشيط الأسواق الداخلية لتحسين مستوى استيعاب السلع البريطانية في الهند، أو إقامة المؤسسات الحكومية بما فيها الشرطة والبلديات، أو فتح المدارس والمستوصفات. أي بناء مؤسسات المجتمع المدني، إذ بدونها يصعب تحقيق مصالح الرأسمال الأجنبي في المستعمرات. ولم يكن في مقدور الاستعمار البريطاني تحقيق مصالحه دون ممارسة تلك الإجراءات، سواء أكان ذلك في الهند أم في مصر أم في العراق أو في غيرها. وعليه فليس من الإنصاف اعتبار ما تحقق في الهند حينذاك بمثابة فضل للبريطانيين على الشعب الهندي، أو القليل الذي تحقق في العراق في الفترة الملكية – البريطانية فضلا لبريطانيا على الشعب العراقي، وهو الذي عاني الأمرين من هذا الاستعمار أو قبل ذاك من الهيمنة العثمانية المتخلفة وقدم آلاف الضحايا على هذا الطريق. ويبدو أن للبعض ذاكرة ضعيفة أو لا يريد أن يتذكر ذلك، أو أن حجم المصيبة تحت هيمنة البعث الصدَّامي كان كبيراً جدا بحيث تنسيه مصائب الماضي

القريب، إذ أن الاستعمار البريطاني ذاته لا غيره أعاق إلى أبعد الحدود إقامة الصناعات الوطنية، وأعاق تطوير الصناعات النفطية والبتروكيماوية، وعرقل زيادة حصة عوائد العراق في نفطه إلى النصف من الأرباح المتحققة لسنوات طويلة حتى أجبر عليها في عام ١٩٥١، أو أعاق توسيع عمليات التنقيب عن احتياطي النفط في العراق، وبذلك أعاق تطوير وتغيير بنية المجتمع العراقي، لقد أعاق تطور البرجوازية الوطنية والطبقة العاملة في آن واحد. وكلنا يعرف سياسة مجلس ووزارة الإعمار، حيث هيمن عليهما الخبراء البريطانيون ووجهوا سياستهما الاقتصادية منذ بداية التأسيس المتتابع ابتداءً من عام ١٩٥١.

وفي ضوء ذلك وغيره يحق لنا أن نتساءل: ما هو الهدف من محاولة الحديث عن الدور الناصع لبريطانيا والهد الملكي في العراق؟ يبدو لي، بأن الهدف منه يتوزع باتجاهات ثلاثة هي:

- تبييض وجه السيطرة الاستعمارية التي خضع لها العراق طويلا والتي استمرت ما يقرب من أربعة عقود وبعد أربعة قرون من هيمنة عثمانية مرعبة سابقة عليه.
- وتبييض وجه كل من تعاون مع بريطانيا حينذاك واغتنى على حساب المصالح الوطنية وخاصة فئات كبار الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والكومبرادور التجاري والعقاريين وأولئك الذين شاركوا في التصدي لثورة العشرين، أو الذين حكموا العراق وساهموا في اضطهاد الشعب العراقي وحبس حرياته ومنع الديمقراطية عنه، إضافة إلى توجيه النيران إلى صدور بناته وأبنائه في وثبات وانتفاضات الشعب المختلفة.
- الدعوة الصريحة إلى ضرورة عودة الملكية وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفتها بريطانيا العظمى في العراق بدعوى ضمان وحدته وتطوره ومستقبله.

يبدو لي بأن الوقت قد حان لاضطلاع من عرف النظام الملكي وعرف الهيمنة البريطانية على العراق وعاش المؤامرات ضده وعرف الاستغلال الذي تعرض له الشعب والنهب الذي تعرضت له ثروات العرق، أو الذي ذاق مرارة سجونه وتعذيبه سنوات طويلة، أن يساهم بحوار موضوعي هادف مع السادة الذين بدأوا وكأنهم اكتشفوا شيئا جديدا، بالترويج للهيمنة البريطانية والملكية والإقطاعية في الوقت الحاضر في محاولة يائسة

لاستثمار كره الناس للنظام الـذي حكـم العـراق طـوال ٣٥ عامـاً وحقـدهم عليـه واسـتدرار عطفهم وتأييدهم لإقامة النظام الملكي. إنها محاولة غـير مشـروعة وغـير مقبولـة مـا دامـت تسـعى إلى لـوي رقـاب الحقـائق وتقـديم الاسـتعمار البريطـاني والملكيـة والإقطـاع للنـاس، وللشبيبة منهم على نحو خاص، على طبق من ذهب، وكأن واحدهم يقول "ليس في الإمكان أبدع مما كان، وعلينا العودة إلى ما كنا عليه في العهد الملكي الإقطاعي" .

لا يمتلك الإنسان حق منـع هـؤلاء النـاس مـن العمـل السياسـي ومـن حقهـم الـدعوة إلى الملكية في العراق. فهذا الحق تضمنه لائحة حقوق الإنسان ومضامين الحريـة والديمقراطيـة. ولكن ليس من حقهم في كل الأحوال تزوير التـاريخ وتشـويه الحقـائق وتبيـيض مـن اسـود وجهه بسبب ما تسبب به من مآسٍ كبيرة جداً للشعب العراقي في العهود السابقة. علينـا أن نتذكر مع الداعين إلى الملكية الدستورية كيف جوبه الشعب الكـردي عنـدما طالـب بحقوقـه العادلة في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي والضحايا الكبيرة التي سقطت بسبب السياسات القهرية للنظام الملكـي. كمـا يمكـن أن نتـذكر ضـحايا الآثـوريين (الآشوريين) في الثلاثينيات والمجزرة الرهيبة التي نفذت بحقهم من قبل الشرطة والجـيش في سميـل، أو ضـحايا الفـرات الأوسـط في أعـوام ١٩٣٥ و١٩٣٦، أو أحـداث ١٩٤١، ١٩٤٦، ١٩٤٨، ١٩٥٢ أو الإضـرابات العماليـة في كركـوك ومينـاء البصـرة وسـكك حديـد بغـداد والانتفاضات الفلاحية في كردستان وافرات الأوسط ... الخ. وكـان النظـام الملكـي العراقـي هو الذي أرسى دعائم الرؤية الطائفية في المجتمع العراقي بعد أن كان السعي للخلاص منهـا بسبب التآخي الذي برز في ثورة العشرين بين جميع سـكان العـراق قـد أتـى بعـض أوكلـه. والنظام الملكي كان المسؤول عن تشـريع قـانون الجنسـية والتمييـز بـين المـواطنين علـى أساس التبعية العثمانية –جنسية أ–، والتبعية الأخرى _جنسية ب– التي أدت إلى تعرض مئات ألاف البشر من الأكراد الفيلية وعرب الوسط والجنوب إلى عمليات تهجير وقتل واسعة بسبب هذا التمييز الشوفيني. إن السادة الذين يعملـون مـن أجـل إقامـة الملكيـة في العـراق ويعبئون أفراد العشائر إلى جانبهم، عليهم أن يقدموا أولاً وقبل كل شيء اعتـذارهم الشـديد للشعب العراقي على ما ارتكبه أسلافهم القدامى من اضطهاد وسجن وتعذيب وقتل وحملات

عسكرية ظالمة ضد الشعب العراقي، إذ أن تزويـر التـاريخ وتشـويه الحقـائق لا يـدلل علـى الندم والتعلم من تجارب التاريخ، وهو الذي يزيد في الطين بلة، كما يتجلى في خطـب السـيد المطالب بالعرش على بن حسين. لا يؤخذ الإنسان بجريرة أقاربه الذي قضوا نحبهم، ولكن يحاسب تماماً بسبب عدم تعلمه من دروس التاريخ من خلال نكرانه لـذلك التـاريخ الملطـخ بالـدم والبـؤس والحرمـان لملايـين العـراقيين أثنـاء فـترة الحكـم الملكـي في ظـل الهيمنـة البريطانية المباشرة وغير المباشرة أو تشويه تلك الحقائق وذلك التاريخ.

٢. طبيعة الدعوة إلى اللبرالية الجديدة في العراق

تزداد الدعوة في أوساط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لممارسة سياسات الانفتـاح الاقتصادي واللبرالية الجديدة في اقتصاديات بلدان العالم الثالث، ومنها العراق طبعا. وازداد عدد الـدعاة العـراقيين لمثـل هـذه السياسـات الاقتصـادية نتيجـة انهيـار منظومـة البلـدان الاشتراكية والتجارب الأخرى في الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالـث الـتي كانـت تعتمـد بشكل واسع وكبير على قطـاع الدولـة في تنميـة اقتصـادياتها ومجتمعاتهـا. هـذه التجـارب كانت غنية ويفترض أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند البحث الملموس حول كل بلد من البلـدان النامية، إذ لا يحق لنا التعميم أو الإطلاق في هذا الأمر. وبالنسبة للعـراق فقـد كانـت تجربـة قطاع الدولة على العموم غير فعالة وغير ناجحـة وأحيانـا سـيئة جـدا، سـواء أكـان ذلـك في العهد الملكي أم العهود التالية. ولكن العيب لا يكمن في وجود هذا القطـاع ونشـاطه ودوره، بل يكمن في عدد من النقاط الأساسية، ومنها: طبيعة الحكم وطبيعة سياساته الاقتصـادية" طبيعة الأجهزة الإدارية التي كانت على رأس إدارات ونشاط قطاع الدولة، حجم هـذا القطـاع ومجالات نشاطه، طبيعة الرقابة المفروضة عليه، سياساته في الإنتاج والتسـويق والتسـعير، وكذلك سياسات التشغيل والأجور والمحفزات التي تمارسـها أجهـزة الدولـة فيـه، سياسـات التكوين والتأهيـل الإداري والفـني، دور ومكانـة القطاعـات الاقتصـادية الأخـرى مـن حيـث الملكيـة في العمليـة الاقتصـادية، كالقطـاع الخـاص والقطـاع المخـتلط وعلاقـات التعـاون والتنسيق بين هذه القطاعات. ولا شك في أن تجربة العراق الـتي بـدأت مـع قطـاع الدولـة في أوائل الخمسينات ومع تأسيس مجلس الإعمـار ثـم توسـعها فيمـا بعـد، حتـى أصـبح هـذا

القطاع يهيمن على نسبة عالية من النشاط الاقتصادي والخدمي في العراق في فترة حكم البعث الثانية، تشير إلى فشل كبير وخيبة في دوره وتأثيره، وإلى نهب كبير وشرس من الباطن ومن خارجه لأمواله. وهذه الحقيقة لا ترتبط بطبيعة هذا القطاع من حيث المبدأ، بل بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية الخاطئة والخطرة والمجافية لمصالح الشعب وموارد الدولة المالية التي مارسها الحكم "البعثي" الصدامي في العراق، ومحاولته الاستفادة من تحقيق السيطرة الكاملة تقريباً على الاقتصاد الوطني ليتسنى له فرض هيمنته الاقتصادية على الفئات الاجتماعية المختلفة والتحكم بالمجتمع وتمشية سياساته العدوانية والتوسعية. إن الأخطاء الفاحشة التي ارتكبت بهذا الشأن، بما فيها خطأ التوسع الأفقي بنشاط ودور قطاع الدولة وتقليص دور القطاع الخاص والمختلط، يفترض فيها أن تشكل درساً مهماً وحَصانة في عدم الوقوع بأخطاء أخرى من نفس النوع أو من نوع آخر في المستقبل، ومنها مثلا: تصفية قطاع الدولة والتحول إلى القطاع الخاص كلية حتى في مجال قطاع النفط الاستخراجي، إذ أن مثل هذه السياسة لا تعني في ظروف العراق وإمكانيات البلاد المادية وحاجات التنمية وظروف السكان المعيشية فيه سوى تعطيل عملية التنمية وتسليم السياسة الاقتصادية تماما للقطاع الخاص الذي لم ولن يعرف الرحمة في استغلال موارد الشعب وطاقاته واستغلال الفئات الأكثر كدحا في المجتمع. وتقدم اللبرالية الجديدة في الدول الرأسمالية المتطورة، بعد التخلي الكامل عن الوجهة الكنزية في السياسات الاقتصادية والمالية، وفي بلدان النمور الآسيوية، النتائج الواقعية المحتملة لمثل تلك السياسات والتي يفترض أن تؤخذ بنظر الاعتبار منذ الآن. فالاقتصاد العراقي، بعد المآسي التي عرفها نتيجة الحروب الداخلية ضد الأكراد، ومنهم الأكراد الفيليين واضطهاد وتشريد الأكراد الأيزيديين دينيا، وضد عرب الجنوب والوسط، والحرب الإقليمية ضد إيران وغزو واحتلال الكويت وحرب الخليج الثانية ومن ثم حرب الخليج الثالثة والتدمير الهائل للبنية التحتية، هو الآن بأمس الحاجة إلى قطاع الدولة والقطاع الخاص والقطاع المختلط في آن واحد، وهو بحاجة ماسة إلى رؤوس الأموال العربية والأجنبية أيضا وإلى قروض مالية كبيرة، كما هو بحاجة ماسة إلى دعم مالي وفني وتقني وإداري واسع النطاق من أجل إعادة إعمار العراق وتحقيق النمو المتسارع المنشود. ولن يعود العراق إلى حالته الطبيعية إلا بعد

أكثر من عقد على أقل تقدير. ولكن كل هذا يحتاج إلى وجود حكومة وطنية وسيادة أجـواء الحرية والديمقراطية الواسـعة وإلى اسـتقرار وأمـن للمـواطنين وللـراغبين في اسـتثمار رؤوس أموالهم في العراق، وهو الغائب حالياً رغم مرور أكثر من شهرين على سقوط النظام الـدموي في العراق. إن اللبرالية ليست واحدة، بل تشكيلة واسعة ومتنوعـة ومتباينـة مـن السياسـات والإجراءات. واللبرالية الجديدة التي يدعو لها البنك الدولي وصندوق النقـد الـدولي تخـدم في أهم بنودها وإجراءاتها أولا وقبل كل شيء مصالح المؤسستين الماليتين والدول الرئيسـية الممولة لهما، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تصطدم بشـكل شـرس بمصـالح شـعوب البلـدان الناميـة ومنهـا العـراق. ومـن هنـا تـأتي أهميـة التعـرف علـى سياسـات الخصخصة التي تدعو لها هاتان المؤسستان والتي لا تعني سوى التصفية النهائية والتامـة لـدور الدولـة وقطاعهـا الاقتصـادي في الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعيـة، وهـي اتجاهـات لا تنسجم، كما أرى، مـع مصـالح الاقتصـاد العراقـي ومصـالح الغالبيـة العظمـى مـن الشـعب العراقي، وخاصة الكـادحين منـه، ولا مـع مسـتقبل التنميـة في العـراق، وخاصـة في ظـروف سياسات العولمة الجارية. فاللبرالية الجديدة التي تدعو لها القوى المحافظة الجديـدة تعتـبر لبرالية متوحشة وبربرية لا تعرف المساومة على مصالح الرأسماليين ولا تتورع عن كل شئ في سبيل تحقيق أقصى الأرباح. إن علينا أن نقول ذلك في ظل سلطة الاحـتلال وقولـه بعـد خروجها من العراق، إذ أننا نتحدث عن مصالح الشعب. ولكن هـذا لا يعـني أبـداً أن نعطـي قطاع الدولة الدور الأكبر والرئيسي في الوقت الحاضر. ولكن ينبغـي لـه أن يحـتفظ بـالثروة النفطيـة وينمـي مـن خلالهـا الاقتصـاد الـوطني والمجتمـع العراقـي، ويحـافظ علـى تـوازن اجتمـاعي مناسـب في مجـال توزيـع وإعـادة توزيـع الـدخل القـومي أو الثـروة الاجتماعيـة. فالـدعوة إلى خصخصـة قطـاع الـنفط الخـام لا تصـب إلا في مصـالح الاحتكـارات الأجنبيـة وليست في مصلحة العراق في الوقت الحاضر ولفترة طويلة لاحقة. وليس من حق أحد اللجوء إلى ذلك إلا في ظل حكومة عراقية معترف بها وتطرح رؤيتها على الشعب العراقي ومؤسساته الدستورية لتقرر الموقف من هذه الثروة النفطية ومن النفط الخام العراقي وإجراء اسـتفتاء شعبي بهذا الشأن. ومن حق القطاع الخـاص في هـذه المرحلـة والمراحـل القادمـة أن يلعـب الدور الرئيسي في عملية التنمية والبناء الاقتصـادي مـع الالتـزام بمـا نطلـق عليـه بسياسـة

"اقتصاد السوق الحر الاجتماعي" الذي تمارسه بعض الدول الأوروبية. ماذا نعني بذلك؟ نعني باختصار ما يلي: يفترض في راسمي السياسات الاقتصادية أن يأخذوا بنظر الاعتبار واقع المجتمع والمآسي التي مرّ بها وضرورة الأخذ بمفهوم ومضمون "اقتصاد السوق الحر الاجتماعي"، أي بمعنى العناية بقدر أكبر بقضايا العدالة الاجتماعية وحياة وظروف العمال وتحديد ساعات العمل وضمان التأثير الإيجابي على علاقة تناسب سليمة بين الأجور وفائض القيمة وتأمين الضمانات الاجتماعية والصحية للعمال والمستخدمين . . . الخ، وعدم السماح للاستغلال الرأسمالي وسياسات اللبرالية الجديدة المتشددة من تشديد خناقها على أفراد المجتمع، والكادحين منهم على نحو خاص. ووضع آليات ديمقراطية مناسبة لمعالجة المشكلات التي تحصل بين نقابات العمال وأصحاب العمل أو أصحاب رؤوس الأموال. ويفترض أن يشمل هذا الأمر العراق كله. يمكن أن نشير فيما يلي إلى أهم تلك الأسس والمبادئ التي يفترض أن يتضمنها مفهوم اقتصاد السوق الحر الاجتماعي، كما أقرته ألمانيا قبل ثلاثة عقود والتزمت به لفترة طويلة ثم بدأت بنسفه من خلال تحولها إلى سياسة اللبرالية الجديدة في ظل الحكومة السابقة التي ضمت تحالف الحزبين الديمقراطي المسيحي والاجتماعي المسيحي مع الحزب الألماني الحر، وفي ظل الحكومة الحالية التي تتشكل من تحالف الحزبين الاشتراكي الديمقراطي والحضر:

- حرية النشاط الاقتصادي وحماية الملكية الخاصة وتشجيع أصحاب الأعمال على استثمار رؤوس أموالهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، أي في جميع فروع الإنتاج والخدمات.
- تمتع القطاع الخاص بالدور الأساسي في الحياة الاقتصادية ومنحه حرية الحركة وتحقيق الأرباح، إضافة إلى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على زيادة توظيفاتهم الرأسمالية الموجهة لزيادة إنتاج تلك السلع التي تساهم في تقليص الواردات وتتوجه نحو إشباع حاجات السوق الداخلي والخارجي. وهذا يعني تحويل الاقتصاد من حالة الاستهلاك إلى حالة الإنتاج لأغراض السوق وإغناء الدخل القومي بدلا من استهلاكه.
- ابتعاد الدولة عن التدخل في شؤون وقرارات ونشاطات القطاع الخاص ما دام ملتزما بالقوانين الديمقراطية المرعية ودستور البلاد.

- دعم قيام منشآت اقتصادية منتجة وفعالة وقادرة على المنافسة الحرة. ويتطلب هذا وجود أسواق حرة للعمل والقروض وسعر الفائدة والعملات الصعبة.
- تمتع المنشآت الاقتصادية بحرية تامة في مجال القروض وتشغيل الأيدي العاملة وتحديد الأسعار والأجور.
- ترك سياسة تكوين الأسعار لقوانين وآليات العرض والطلب في السوق.
- السعي لتعويم العملة أو تثبيتها بسعر صرف واقعي.
- عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي يمكن للقطاع الخاص النهوض بها، وأيلاء اهتمام خاص من جانب قطاع الدولة لتلك القطاعات التي يبتعد عنها القطاع الخاص لأي سبب كان.
- فتح الأسواق المحلية وإزالة القيود أمام التبادل التجاري الدولي ...الخ.
- الموافقة على تقديم الدعم من جانب الدولة لتحديد أسعار السلع ذات الاستهلاك الجماهيري الواسع ولكن بحدود محسوبة جيدا، وتخدم الغالبية العظمى من السكان.
- السعي لإيجاد توازن معين في توزيع الدخول في المجتمع لضمان السلم الاجتماعي وتأمين جملة من الخدمات الاجتماعية والاتفاقيات بين اتحادات أصحاب العمل والنقابات لضمان توازن معقول بين الأسعار والأجور في ضوء نسب التضخم السنوية...الخ، دون تدخل الدولة.
- الاتفاق على قواعد وأسس أو آليات معينة لما يسمى ب "قواعد اللعبة الديمقراطية" في الدول الرأسمالية المتقدمة من أجل معالجة المشكلات والاختلافات أو حتى النزاعات في ما بين النقابات العمالية واتحادات الصناعيين والشركات الرأسمالية وأصحاب الأعمال حول قضايا الأجور وساعات العمل أو التشغيل والبطالة أو قضايا التقاعد والضمان الصحي والاجتماعي ومسائل الإنتاجية وزيادة الأجور والأمن الصناعي ...الخ، وفق أساليب التفاوض الديمقراطي السلمي والتحكيم من أطراف تمثل الطرفين قبل إعلان الإضراب أياً كان نوعه. مع ضمان حق العمال في الإضراب عن العمل للوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها النقابات العمالية.

وفي ما يخص العراق عموماً يمكن طرح السؤال التالي الذي يفترض الإجابة عنه: هـل في هـذا المشـروع، أو في بعـض جوانبـه، مـا يفـترض أن يـدرس مـن جانـب الحكومـات والمتخصصين والرأي العام للنظر في ما إذا كان فيه ما ينفعها، إذ لا يمكن القبول به جملة وتفصيلاً بسبب تباين الظروف بين البلدان المختلفـة. ومـن المعـروف أن الـدكتور لودفيـك أيرهارد، مستشار ألمانيا الأسبق والرئيس الأسبق لحزب اتحاد الديمقراطي المسيحي كـان أول من طرح فكرة اقتصاد السوق الحر الاجتماعي ونفذها منذ عام ١٩٧٧. إنها أفكار يراد من العاملين في الشؤون الاقتصادية ومن الأحـزاب والقـوى السياسـية والمنظمـات المختلفـة والرأي العام العراقي مناقشة الوجهـة الأساسـية لضـمان التطـور الاقتصـادي والاجتمـاعي المعجل وضمان التشغيل الواسع ومكافحة البطالة المهيمنة والحفـاظ في الوقـت نفسـه علـى العدالة الاجتماعية التي يمكن توفيرها في ظل الاقتصاد الحر الاجتماعي، أي في ظـل سـيادة الرأسمالية في البلاد.

برلين في ٢٠٠٣/٠٦/٢٢ كاظم حبيب

ذكريات مُرّة في ضيافة شرطة التحقيات الجنائية في العهد الملكي!

– في اليوم العالمي لمناهضة التعذيب–

الإهداء ...

إلى السيد علي بن حسين بن علي بن حسين شريف مكة... إلى الرجل الذي كان صبياً عندما حكم أسلافه العراق بالحديد والنار ... وكانت السجون الملكية مليئة بالمناضلين في سبيل الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة للشعب العراقي .، إلا أن صبي حينذاك ورجل اليوم لم يكن مسئولاً عنها .. إلى الخَلف الذي يطالب بالعرش ويريد منا أن ننسى الماضي البغيض الذي لا ينسى، إذ كان أبرز أسباب المصائب التي حلت بالعراق وشعبه...

إلى هذا السيد الذي لم أتعرف عليه إلا من خلال أحاديثه السطحية ولا أضمر له غيظاً أو حقداً لما أصابني وأصاب كثيرين غيري من أضرار بسبب حكم أسلافه، إليه وبكل احترام أهدي هذا المقطع من حياة معتقل في التحقيقات الجنائية والسجون والمنافي العراقية الملكية ...

أدرك بأنه غير مسئول عن أفعال أسلافه، ولكن ينبغي له أن لا يدافع عن تلك الفترة وكأن العراق كان يعيش في جنة عدن وليس تحت وطأة ظلم واضطهاد عبد الإله ونوري السعيد وكل النخبة الحاكمة في النظام الملكي البائد ...

عسى أن يقدم اعتذاراً للشعب العراقي، بكرده وتركمانيه وآشورييه وكلدانيه وأرمنه وعربه، عما ارتكبه أسلافه بحق هذا الشعب الذي ما زال يعاني من تلك التركة الثقيلة حتى الآن، وأن يكف عن المطالبة بالملكية للعراق... فالشعب لا ولن يفكر بالملكية ثانية، في ما عدا أولئك الذين عاشوا في بحبوحة على حساب الشعب في العهد الملكي البائد ... احترم حقهم في المطالبة بالملكي في العراق ... وأضع أمامهم بعض حقائق الملكية..

إلى السيد علي بن حسين وأفراد عائلته أهدي هذه الذكريات السريعة ...

كاظم حبيب

كنـت لتـوي قـد اقتنيـت خبـزاً حـاراً للعشـاء وأنـا في طريـق العـودة إلى الغرفـة الـتي استأجرتها في بيت يقع في عقد النصارى ببغداد مع أمـوري (الموسـيقار عبـد الأمـير صـالح الصراف)، أحد الأصدقاء وأحد رفاق النضال. تركت شارع الرشيد وولجت الزقاق الضـيق المجاور لدكان صاحب الأحذية الممتازة عبد الأمـير الصـائغ، حيـث كنـت ألتقـي بصـديقي الشاعر والكاتب والخطاط صادق الصائغ في محل أخيه أحيانـاً، وأنـا أدنـدن بأغنيـة زهـور حسين "، تفرحون افرحلكم تضحكون أضحكلكم اليمسكم يمسني روحي تتعذب گبلكم... أحبكم.. أحبكم..." كان صوتي غير الشجي يرتفع أحياناً ويـنخفض مـع وجـود المـارة أو خلو الزقاق منهم.. بلغت الدار، وكان السكون يسود المنطقة، دفعت الباب بيـدي ووضـعت قدمي اليمنى في داخل الدار..، فوجئت بأيدي خشنة تمسك بشـعري وتسـحبني إلى الـداخل بقوة شرسة، ثم سقطت أرضاً .. نسيت الم جرَّ الشعر بسبب ارتطامي بـالأرض وصـراخهم وفرحتهم الوحشية بالغنيمة التي وقعت في أيديهم ...لزمناك يـا أخ الگحبـه .. راح اتشـوف شنسوي بيك مع مزيد من الشتائم البذيئـة[٣٩٤]. شـعرت وكـأنهم قـد اقتطعـوا خصـلات مـن شعري. كانت الساعة تشير إلى التاسعة عندما ولجت الباب، إذ أن صوت إذاعة موسكو بـدا واضحاً وقد بدأ لتوه ببث برامجه عبر الراديو الموجـود في غـرفتي. كانـت الشـرطة السـرية تملأ الدار. دفعوني إلى داخل غرفتي، وجدت أمامي الرفيق أبو نجم وقد القي القبض عليـه قبلي بقليل وحوله تلتف مجموعة أخرى من الشرطة والشرطة السرية. أدركـت بـأن الرفيـق أبو قاعدة ·كاظم فرهود) الذي كان يسكن معنا في الدار وفي الغرفة المقابلـة لغرفتنـا لم يلـق القبض عليه حتى الساعة، إذ أنه غالباً ما كان يصل البيـت في سـاعة متـأخرة مـن الليـل. كان لا بد أن نعمل شيئاً لمنع اعتقاله، فصيد اليوم كثير على الحزب، وعلينا تجنب صـيد

---

٣٩٤ أعتذر للقارئات والقـارئين علـى إيـراد بعـض الشـتائم الـتي كـان يتفـوه بهـا كـل العـاملين في جهـاز التحقيقات الجنائية تقريباً وخاصة أولئك الذين يمارسون التعذيب ضـد المعـتقلين، وقـد امتنعـت عـن ذكر أقذع الشتائم التي كانوا يتفوهون بها هؤلاء الناس، وكانت تعبر عن تربيته في البيت والشارع وفي الجهاز، وذكر بعضها مفيد لشبيبتنا ليعرفوا كيف كان التعامل في العهد الملكي البغيض.

ك. حبيب

المزيد منا. بدأت الشرطة تلتهم الطعام الذي في القدر الكبير الذي كان قد أرسل إلينا من الأهل في مدينة كربلاء لمساعدتنا في التوفير والاقتصاد بالنفقات وما في القدر كان يكفي لعدة وجبات طعام لنا نحن الثلاثة. كان الرز الممزوج بالباقلاء واللحم والشبنت لذيذاً حقاً، كان من طبخ أختي التي هي بمثابة أمي،[٣٩٥] إذ فقدت أمي وأنا ما أزال صبياً. أغرى الأكل الشهي الشرطة بالتهامه دون استئذان.

قلت لهم لم تستأذنوا مني في تناول طعامنا وليس من حقكم ذلك. كان همي استفزازهم لا غير. صاح أحدهم: أنت الذي تريد أن تسمح لنا بالأكل أو لا ... طز على موافقتك يا أبن الحرام. واستمر بالتهام الطعام بصورة مقززة. قلت له بصوت مرتفع: استحي على نفسك، أنت رجل كبير السن وليس من حقك شتمي ومن غير اللائق أن أرد عليك بالمثل. واصل شتائمه البذيئة، مما فسح لي بالمجال رفع صوتي بالصراخ في وجوههم، فتوجه شرطيان نحونا بهدف الاعتداء علينا، فتشابكنا معهما وبدأنا نرفع عقيرتنا بالصراخ، كان هدفنا إسماع صوتنا للمارة، إذ عسى أن يسمعنا الرفيق أبو قاعدة ويمتنع عن الدخول إلى الدار. فالشرطة كانت رابضة داخل البيت وليس خارجه. وكان تكتيكنا ناجحاً، إذ سمع الرفيق أبو قاعدة فعلاً أصواتنا، كما عرفنا لاحقاً، وعاد أدراجه. بقينا في الدار والشرطة بانتظار مجيء أشخاص آخرين حتى الساعة الرابعة صباحاً. بعدها فقدوا الأمل بمجيء ابو قاعدة فقرروا أخذنا إلى مديرية التحقيقات الجنائية وترك بعض الشرطة مرابطة في البيت بأمل أن يفلح الكمين بالقبض على آخرين. لم تكن دائرة التحقيقات الجنائية بعيدة عن الدار التي اعتقلنا فيها. فمجرد الخروج من عقد النصارى والدخول في شارع الرشيد وعبر أزقة أخرى نصل إلى شارع النهر حيث يقع مدخل الدائرة المكونة من ثلاث دور متتالية تتصل مع بعضها بممرات قصيرة. تقع زنازين التوقيف في الدار الأخيرة حيث يصعب على من هو خارج الدار سماع أصوات المعذبين ليل نهار. كان الهدوء يعم بغداد في تلك الساعة

---

٣٩٥ توفيت أختي رحمة حبيب أم رضا في ٢٩/٣٠/من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عن عمر تجاوز التسعين سنة. وقد عانت الكثير حيث ذبح ابنها السيد أحمد جواد الهاشمي وزوجته وابنته ذات ١٥ ربيعاً في خريف عام ٢٠٠٨ ببغداد ولم يعرف حتى الآن الجماعة المجرمة التي اغتالته. ك. حبيب

المبكرة من صباح يوم ١٩٥٥/١٢/٢١، فالجميع ما زال يغط في نوم عميق، في ما عدا تلك المجموعات من الشرطة التي تطارد الناس، وأصوات صفارات العساسين التي تعلن عن وجودهم لإبعاد حرامية الليل من الاقتراب من مناطق وجودهم، خاصة وأن المنطقة كانت مليئة بدكاكين الصرافين والبزازين والبنوك.

بعد وصولنا إلى الدار الثالث تم ربط كل منا بسلسلة حديدية غير طويلة ربطت بدورها بأحد أعمدة المنزل. ارتمينا على الأرض الباردة منهكين وأحسسنا برطوبة شديدة، فأرضية الدار مفروشة بالطابوق الفرشي البغدادي، كما يطلق عليه أهل بغداد.

خلعت حذائي واستخدمته كوسادة وحاولت النوم منهكاً بسبب الصراخ والعراك مع الشرطة والسهر الطويل. لم استطع الإغفاء فعصافير التحقيقات الجنائية، التي بنت أعشاشها في الدار، بدأت تزقزق بجوقة موسيقية هائلة وهي تنتقل من غصن إلى آخر في أعلى شجرة الصفصاف العملاقة التي كانت تتوسط الدار الثالث.

اليوم الأول

حوالي الساعة الثامنة صباحاً بدأ الموظفون يتوافدون ويمرون بنا وينظرون إلينا بعين حاقدة مشوبة بالحذر، بعضهم كان يركلنا بقدميه فيصيب الرأس مرة أو الخاصرة مرة أخرى أو الركبة مع قذفنا بشتائم بذيئة لأننا كنا نناضل من أجل إسقاط الحكومة. جلست محاولاً لملمة أطرافي لتجنب الركلات في المواقع الحساسة من الجسد. ثم مر بنا معاون مدير التحقيقات الجنائية فزاع فهد، وهذا هو اسمه الحقيقي، إذ كنت مربوطاً بالعمود المقابل لغرفته تماماً.

نادى أحد مفوضي التحقيقات على عبد الأسود، وهو شرطي طويل القامة، عريض المنكبين ممتلئ لحماً وشحماً بسبب الأكل الزائد وتناول الكحول. كان أسود الشعر، أسمر البشرة تميل إلى السواد، يحمل في وجهه عينان صغيرتان لا تستقران. يعمل مرافقاً لمعاون المدير، كما يشتغل خادما في بيته أيضاً. وعبد الأسود متخصص بأعمال التعذيب حيث يتفنن بها ويتلذذ بتوجيه اللكمات والصفعات إلى وجوه ضحاياه. طلب منه جلبي إلى غرفة

التحقيق. فك السلسلة الحديدة من العمود وسحبني بها إلى مفوض الأمن وكأني شاة يجرها إليه.

دخلت الغرفة. كان علي يمينها يجلس مفوض شرطة بملابس مدنية، عرفت فيما بعد أن اسمه أدهم العاني، ولا أدري إن كان ما يزال على قيد الحياة، وقد أالتقيت به صدفة في شارع الرشيد في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فحياني على عجل وكأنه يرهب من تاريخ أسود يلاحقه:

– سأل: ما أسمك؟

– كاظم حبيب

– ما هو شغلك؟ طالب في الصف الخامس العلمي مفصول.

– هل خدمت العسكرية؟

– نعم.

– أين؟

– في الشعيبة بالبصرة.

– لماذا فصلت من الدراسة؟

– بسبب حكم صدر ضدي بالحبس لمدة ستة شهور.

– ما السبب؟

– بتهمة التشرد.

– هل أنت متشرد؟

– كلا، ولكن هكذا ادعت دائرتكم في كربلاء وكذلك المحكمة، وهي تعرف عائلتي وسكني ايضاً.

– مواليدك؟

–١٩٣٥/٠٤/١٦

– مكان الولادة؟

– كربلاء

– هل أنت عضو في الحزب الشيوعي؟

– كلا،

– هل أنت مؤيد له؟

– كلا.

– لِماذا تركت كربلاء إلى بغداد؟

– من أجل التفتيش عن عمل.

– وهل وجدت عملاً؟

– كلا، ولكني أدرس المحاسبة (البلانجو) وأتعلم الضرب على آلة الطابعة في معهد خاص في شارع الرشيد.

– لماذا تريد تعلم الطابعة؟

– من أجل الحصول على وظيفة طباع في الدولة أو الشركات الخاصة.

– ألا تريد استخدامها في طبع بيانات الحزب الشيوعي؟

– قلت بأني غير شيوعي، فكيف يمكن أن أطبع له بياناته.

– أين تعرفت على الساكن في الغرفة معك؟

– إنه من مدينتي ومعلم ابتدائية مفصول، وأعرفه منها.

– هل هو عضو في الحزب الشيوعي؟

– لا علم لي بذلك.

– هل عملتم في تنظيم واحد؟

– أنا غير شيوعي فكيف أعمل معه في تنظيم واحد.

– هل تعرف الشخص الذي كان يسكن معكم في الدار؟

– هل كان هناك شخص ثالث في الدار؟ أنا لا أعرف ذلك ولم أتعرف عليه. أعرف إن الغرفة المقابلة

لغرفتنا كانت مؤجر، ولكن لا أعرف لمن؟

– – كانت مؤجرة، ولكن لم ألتق يوماً بمستأجرها.

– هل أنت عضو في الشبيبة الديمقراطية؟

– أنا لا أعمل في أي تنظيم.

– هل أنت عضو في اتحاد الطلبة؟

– أنا لا أعمل في أي تنظيم.

– هل تعمل في حركة السلام؟

– أنا أويد السلام في العالم، ولكني لست عضواً في أية حركة.

– هل تعمل في الرابطة؟

– أية رابطة تقضد؟

– رابطة المرأة العراقية.

– كيف أعمل في رابطة المرأة التي لا أعرفها وأنا رجل؟

– ألم تسمع بكل هذه المنظمات وأنت تعمل بالسياسة؟

– كلا لم أسمع بها، إضافة إلى أني لم أقل بأني أعمل بالسياسة، رغم أن لي الحق الكامل في العمل بالسياسة، وهذه المنظمات كما يبدو لي ليست علنية، فكيف أعمل بها أو أصل إليها أصلاً.

– هل شاركت في مؤتمرات، مظاهرات واجتماعات؟

– كلا، لم أشارك.

– هل كتبت تقارير سياسية واقتصادية للحزب الشيوعي العراقي؟

– كلا، فأنا لست كاتباً أو صحفياً، كما أني لست عضوا في الحزب الشيوعي العراقي.

– أنظر هذا تقرير وجدناه في الغرفة؟

– أرني إياه. هذا ليس خطي، ويمكنكم فحص ذلك والتعرف على الفارق.

– ولكن بإمكاننا إثبات ذلك؟

– يبدو لي أن بإمكانكم إثبات كل شيء إن شئتم ذلك.

تلقيت صفعة مفاجئة من الخلف أصابت وجهي وجزء من أذني اليمنى، شعرت وكأن الشرر يتطاير من عيني بسبب شدة الصفعة ومسها العين، إذ بدأت العين تدمع. أدرت وجهي إلى الخلف لمعرفة مصدر الضربة. كان نوري عبد العزيز يقف خلفي مباشرة وهو الذي وجه لي تلك الصفعة الدنيئة. نظرت إليه بغضب وقلت له: هل هذه هي أساليب التحقيق؟ ولم يمهلني إنهاء الجملة، إذ وجه صفعة ثانية وثالثة ورابعة على الخدين بشكل متتابع.

– أهل الدار يقولون أنكم كنتم تلتقون سوية في غرفة واحدة لعدة ساعات.

– أخطأوا في ذلك، إذ لم ألتق بأحد في الدار غير الصديق الساكن معي.

قال نوري عبد العزيز: أجب على قدر السؤال، نحن لا نُسأل، بل نحن الذين نَسأل وعليك أن تجيب وأن رفضت سنجبرك على ذلك.

أجبت عن أسئلتكم وليس لدي ما أضيفه.

قال أدهم: اسمع أبن الحرام، هنا مو بيت الفرس، أنت موقوف بالتحقيقات الجنائية، اللي يدخل بيها أما أن يعترف ونفك عن ياخه، وأما أن يموت تحت أحذيتنا وبساطيلنا. قلت له: لا أدري ماذا تريد أن أعترف لكَ؟ فأنا اعتقلت في الدار التي أسكنها، وليس لديكم ما يتطلب اعتقالي أصلاً.

قال: البداية معك ليست جيدة. عبد تناوش هذا اللي يريد يبيع بطولة براسنه حتى يعرف هو وين وأحنه منو!

كان خزعل، ونطلق عليه عبد الأسود، يقف خلفي مباشرة، إذ حالما سمع اسمه حتى بدأ بتوجيه الركلات من الخلف إلى ساقي وإلى ظهري والصفعات من الخلف على وجهي، ثم جرني إليه وبدأ بإنزال أقسى اللكمات إلى وجهي ورأسي وصدري وخاصرتي، حاولت صدهما وحماية وجهي من ضرباته، لكنها كانت قادرة على الوصول إلى أي مكان يريد الوصول إليه. بدأت الدماء تسيل من أنفي وشفتي وشعرت بصاعقة تنزل على رأسي حين تلقيت ضربة بالهراوة من الخلف . لم يكن حامل الهراوة هذه المرة عبد الأسود، بل كان

مفـــوض الشـــرطة نـــوري عبـــد العزيـــز، كمـــا عرفـــت اسمـــه لاحقـــاً. كان أدهم العاني طويل القامة نحيفها، محدودب الظهر قليلا. يبدو للناظر إليـه وكأنـه كـان يأكل بالدين. له بشرة سمراء حنطية، شعره أسود، بدأ الشيب يدب إليـه، صـغير العيـنين أشبه بعيـون الثعلـب المـاكر، لا يكـف عـن التـدخين، إذ يشـعل سـيجارته الجديـدة بشـعلة سابقتها. كان قوي الصوت واضحاً في نبراته. يبدو عليه الهدوء، ولكنـه كمـا بـدا لـي كـان هدوءاً مزيفاً. إذ كانت تسكن في عقله وجسده روحاً شـريرة. أمـا نـوري عبـد العزيـز فكـان على العكس من أدهم العاني، قصير القامة ممتلئ كأنه برميـل عنبـه، أبـيض البشـرة، لـه رأس كبير وشعر قليل مرشح لصلعة كاملة. كانت له كفان غليظتان شبيهتان بكفي خزعـل (عبد الأسود) وكأنهما خلقتا لتوجيه اللكمات والصفعات للضحايا. كان يزن مـا يقـرب مـن ١٣٠ كيلو غراماً.

كنت متعباً أقف بين يدي ثلاثة أشخاص قساة يريدون انتـزاع معلومـات مـني لاعتقـال آخرين وإهانة كرامتي كإنسان ومناضل. كنت قد مررت بتجربة سابقة عندما اعتقلت وحكـم علي بـالحبس لمـدة سـتة شـهور وفـق المـادة (٧٩ أ) باعتبـاري "متشـرداً" في حـين كنـت اعتقلت وأنا ما أزال طالباً في الإعدادية وانتزعـت مـن داري عنـوة. رحلـت بعـدها إلى سـجن الحلة ووضعت في المحجر مع سـجناء الحـق العـام. كـان ذلـك في بدايـة عـام ١٩٥٥ ولم أبلـغ العشرين من عمري. دخل مدير عام سجن الحلة، عبد الجبار أيوب،[٣٩٦] المعـروف بقسـاوته وشراسـة مواقفـه إزاء السـجناء والمعـتقلين في سـجون العـراق وأثنـاء مجازرهـا في أوائـل الخمسينات، وقف في وسط المحجر وطلب حضوري من الغرفة التي كنت فيها. كان معي في المحجر وفي غرفة أخرى الرفيق أبو شروق (جاسم الحلوائي). سأل عن سبب الحكـم. فقلـت

٣٩٦ قدم المتهم عبد الجبار أيوب في ١٥ أذار/مارس ١٩٥٩ إلى محكمـة الشـعب، وكـان عمـره آنـذاك ٥١ سنة. حكمت عليه المحكمة العسكرية العليا الخاصة بتاريخ ١٩٥٩/٤/٦ بالإعدام شـنقاً حتـى المـوت وفق الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي وبدلالة المادتين ٥٤ و٥٥ مـن القـانون المذكور. وقد صودق على الحكم ونفذ فيما بعد. راجـع: محكمـة الشـعب. الجـزء الثـاني عشـر. ١٩٦٠ ص ١٦٧.

له لا يوجد سبب حقيقي، فأنا طالب في الثانوية واعتقلت بحجة التشرد، في حين أعيش مع عائلتي في مدينة كربلاء. كان يقف أمامي بهدوء ولم أتوقع أي عمل منه. وفي تلك اللحظة التي كنت أعتقد أنه سيتركني وجه لي لكمة مباشرة إلى وجهي فاصطدمت بالجدار ووقعت على الأرضً. ثم صرخ بوجهي وأنا ملقي على الأرض: هل تشك بنزاهة محاكمنا أيها الحقير. قلت له وأنا في موقعي على الأرض: نعم أنا واثق من عدم نزاهة محاكمنا وإلا لما حكم عليّ، لأنني لم أفعل شيئاً. وكان هذا كافياً لجولة من التعذيب الوحشي. كان الكثير من أصدقائي في الثانوية لا يعتقدون بقدرتي على الصمود بوجه الجلادين لأني كما كانوا يعتقدون كنت أعيش في بحبوحة مالية، فوالدي مالك لمعامل إنتاج الثلج في الصيف وطحن الحبوب، وبالتالي فأن التعذيب سيسقطني. وكانت فرحتهم كبيرة عندما علموا بصمودي في التعذيب وتحدي المحكمة.

ألقاني عبد الأسود على الأرض حتى لامس وجهي الأرض وبدأ يركلني على ظهري ومؤخرتي ويدوس ويضغط على العمود الفقري بقوة شديدة، لقد كان وزنه كما اعتقدت في حينها أكثر من ١٣٠ كيلو غراماً، في حين كان وزني حينذاك لا يزيد عن ٥٥ كغم. ثم بدأ الضرب بالهراوات في كل مكان من جسمي. وكان صوت المفوض أدهم يأتي هادئاً بارداً يقول: وكيف الآن هل تعترف؟ لم أجبه. قال: لماذا لا تصرخ الآن وملأت الدار صراخاً في الليلة الماضية؟ أيها الكلب الحقير كنت تريد إنقاذ صاحبكم الثالث. لم يتعرفوا على أبي قاعدة، إذ أنه لم يعط أهل الدار أسمه الصريح.

قال أدهم: قل لنا من كان الشخص الثالث؟

قلت: لا أعرف إن كان هناك شخص ثالث في الدار، فأنا لم التق بشخص ثالث في البيت، وعليه لا أعرف من هو.

قال: تكذب علينا ابن الزنا.. راح نشوّفك نجوم السماء يا خنزير.

قلت له وأنا تحت التعذيب: عيب عليك شتمي وتعريضي للتعذيب. أنت غير مخول بالتحقيق معي.

قال: طلع لسانك سنقطعه لكَ يا أبن الكلب.

كانت شتائمهم البذيئة تعبر عن مستوى التربية الذي تلقوه في العائلة والشارع وفي الوظيفة التي يؤدونها والدائرة التي يعملون بها، ثم تحولت الشتائم من جديد إلى جولة تعذيب جديدة. كان الضرب مبرحاً. جاءوا بشرطي آخر وأوقعوني أرضاً ورفعوا ساقّي إلى الأعلى بعد أن خلعوا حذائي والجوارب حيث بدأت الفلقة. كان الشرطي يحمل في يده خيزرانا من شجرة الرمان الذي ألهب بضرباته باطن القدمين، وكانت أحياناً كثيرة تمس الأصابع فكانت ألامها أشد وقعاً. كان الألم يصعد دون استئذان إلى قحف الرأس ويرهق الأعصاب. أما الشرطي الثاني فقد استخدم عصا غليظة أقل إيلاماً. كانا يتناوبان الضرب على طريقة طرق الحدادين على حديد أحمر كالجمر لتطويعه.

استمر الضرب وكنت أحصي عدد الضربات معهم حتى فقدت العد حين وصلوا إلى الثمانين ضربة. بعد أن توقف الضرب أجبرت على النهوض على قدمي. شعرت وكأني أقف على مادة مطاطية أو أسفنجية، وكان الألم مرعباً. طلبوا مني التحرك والمشي ثم الهرولة.. كانت الهرولة في مصلحتي لكي يبدأ الدم المتجمع في أسفل القدمين على الجريان مجدداً، ولكن كان الألم لا إنساني ولا يطاق. ولا أعرف أية إرادة كانت تلك التي امتلكتها وساعدتني على تحمل تلك العذابات.

عندما كنت أهرول داخل الغرفة كانوا يتناوبون بتوجيه الصفعات واللكمات والركلات دون توقف. بعد وقت ليس بالقصير دفعني أحدهم نحو منضدة لم يكن يجلس خلفها أحد وكانت فارغة، صرت ملقياً على وجهي فوق المنضدة. بدأ نوري بضربي بالهراوة مجدداً على ظهري كانت يداي مقيدتين إلى الأمام بعد أن كانوا قد فكوا السلسلة وتركوني بقيود المعصمين (الكلبچه). كان الضرب على المؤخرة والظهر أسهل من الفلقة. ولكن فجأة أحسست بأن أحداً يريد دفع الهراوة في مؤخرتي عبر السروال. لم يكن هدفه في تلك اللحظة إدخال الهراوة في مؤخرتي بقدر ما كان يريد إهانة كرامتي وهدر إنسانيتي. شعرت بحيف شديد وتفجر الغيظ والغضب في رأسي بشراسة لا متناهية، نهضت بصعوبة وتوجهت بضربة من يدي المقيدتين بالقيود الحديدية إلى وجه نوري عبد العزيز، أصبته في مقدمة أنفه فانبثق الدم من الموقع الذي أصبته فيه فتساقطت قطرات من دمه على أرض

الغرفة. فوجئ بالضربة غير المتوقعة، جن جنون، واشتد غضبه عندما رأى دمه على الأرض. بدأ بالضرب بشكل عشوائي مخيف. تكورت على نفسي خلف المنضدة محاولاً تفادي ضرباته، ثم شاركه الآخرون بحملة شعواء. كانت جولة استثنائية. سال الدم من مواقع كثيرة من رأسي ووجهي.. كان نوري قد وضع كفيته (محرمته أو قطعة قماش) على الجرح ليقطع نزيف الدم، ولكني لم استطع قطع نزيف دمي، كانتا يداي مقيدتين. كانت بقع الدم قد توزعت على أرض الغرفة، ولم يعد يمكن التميز بين دمه ودمي. وبعد جولة دامت حوالي ثلاث ساعات أودعوني السرداب الذي يقع في مدخل الدار الثالث. كانت الكلبچه ما تزال تقيد حركة يديَ وتمنعني من مسح الدماء. بعد حوالي الساعة جاء من ألقى نظرة علي ليرى إن كنت أنزف جماً أم كفت الجراح عن النزف.

كانت أرض السرداب وجدرانه شديدة الرطوبة وفي بعض زواياه كانت مياه راكدة متجمعة لم تجف بعد، فكانت تنبعث منها رائحة عفونة شديدة. عندما حل الغداء لم يأتوا لي بالطعام أو الماء. وعندما حل المساء جاء الشرطي بطاسة ماء شربته على عجل من شدة العطش. ولكني لم أحصل على وجبة العشاء. وهكذا لم أتناول الطعام منذ ليلة اعتقالي، وكان الخبز الحار والرز والباقلاء (الفول) واللحم من نصيب الشرطة والجواسيس. لقد كان الانتقام مزعجاً في حينها رغم كونه تافهاً لتفاهة مفوض الشرطة نوري عبد العزيز.

في ساعة متأخرة من الليل جاء أدهم إلى السرداب وقال: اسمع يا كاظم هذه الجولة كانت بسيطة، فإن لم تعترف فنمتلك ما يكفي من المعلومات للحكم عليك، ولكن عليك أن تعترف لكي ننتهي من هذه المسرحية. كنت ما أزال متعباً وجائعاً وإلى حد ما عطشاً أيضاً. قلت له: تتعبوني وتتعبون أنفسكم بتعذيبي، إذ لا أمتلك ما أمدكم به، ولو امتلكت لما أعطيتكم شيئاً، فكفوا عن تعذيبي. نظر إلي بعينين حاقدتين لم استطع رؤيتها جيداً بسبب ضعف المصباح الذي كان معلقاً في سقف الغرفة، إضافة إلى تورم عيني ووجهي وشفتي، إذ أنهم سوف لن يحصلوا على المكافئة التي تمنح بعد إسقاط أحد المناضلين سياسياً وأخلاقياً بالاعتراف أو تقديم البراءة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ما كان يجري

معي، كان يجري مع الصديق والرفيق عبد الأمير صالح الصراف أيضاً، إذ كلانا في قضية ودعوة واحدة.

قال أذن سنبدأ جولتنا معك. كانت رغبتي أن تكف عن العناد ونكف عن التعذيب. ولكنك لا تريد ذلك فذنبك على جنبك! سكت وعاد أدراجه.

بعد ساعة من هذا الحديث جاء عبد الأسود ومعه شخص آخر يرتدي الملابس المدنية كبقية المفوضين والشرطة الجلادين وطلبوا مني مرافقتهم. ارتقيت درجات السرداب بصعوبة. أدخلت إلى غرفة المفوضين المحققين والجلادين في آن واحد. كانت جمهرة منهم بين جالس وراء منضدة وواقف ينتظر مجيئي. بعضهم كان يحمل الهراوات والبعض الآخر يحمل الخيزران.

قال أدهم بصوته الجهوري: الأخ يعتقد بأنه بطل من أبطال الصمود، وما يدري أشكثر ناس مروا بهذه الدار من أمثاله، ركّعناهم كلهم.

كم كان كاذباً ولعيناً هذا الإنسان المشوه. كنت أدرك أنه يريد كسر معنوياتي، إذ أن الغالبية العظمى من المناضلين الذي دخلوا التحقيقات الجنائية قبلي قد صمدوا بوجه التعذيب الشرس وخرجوا مرفوعي الرؤوس والهامات بعكس ما ادعاه. صحيح، لقد سقط البعض، ولكن الذنب يتحمله الجلادون القساة أيضاً، ولا تتحمله الضحايا التي لم تستطع تحمل شراسة التعذيب غير الإنساني، والناس ليسوا سواسية في قدرتهم على التحمل جسدياً أو نفسياً أو الاثنين معاً.

قال أدهم: اخبرنا عن الذين يعملون معك في التنظيم أو الخلية؟

– قلت لكم لا أعمل في أي تنظيم.

– أنت كذاب؟

– لا داعي للإهانة مجدداً. قلت لكم لا أمتلك إجابات عن أسئلتكم.

– قال نوري عبد العزيز: انتظر أخ القحبة سترى ما نفعله بك.

– كف عن شتمي، لو كنت في الخارج لما تجرأت على شتمي بهذه الصورة البذيئة.

– تهددنا أخ القحبة. ثم أنقض عليَّ بكل ثقله وبدأ يكيل لي اللكمات.

كان قد وضع ضمادة صغيرة على الجرح في أعلى أنفه. كان ما يزال متحاملاً بسبب جولة الأمس.

– قال أدهم: لقد وجدنا أوراقاً في غرفتك؟ هل هي لكَ.

– ليست لدي أوراق في الغرفة، دعني أراها.

أخرج مجموعة من الأوراق ومن بينها مقالات كتبت بخط ناعم وجميل جداً.
– هذه ليست لي وهذا ليس خطي؟ لم أكن صاحب الأوراق حقاً ولم أكن كاتبها وكان الفارق كبيراً بين خطي والخط الذي كتبت به الأوراق.

– كنا نتحرى في الغرفة الأخرى فوجدنا تحت خشب أرضية الغرفة كتباً ماركسية اقتصادية واجتماعية ونفسية بعضها بالانكليزية، فهل هي لكَ؟

– كلا ليست لي.

– إذن هي لصاحبك؟ ويقصد عبد الأمير صالح الصراف.

– لم أر مثل هذه الكتب لديه.

– لماذا تدافع عن صديقك؟

– لا أدافع عنه، بل أقول الحقيقة وأنت الذي سألتني.

لم يمهلني عبد الأسود هذه المرة فأنزل ضربة على يافوخي كان لها وقع الصاعقة ومرت غمامة أمام عيني وشعرت بدوار حقيقي. لقد كانت ضربة من يريد ليس فقط إيلامي، بل تعطيل دماغي أيضاً وأحداث اهتزاز فيه.

– هل ترتبط العائلة معكم بعمل سياسي؟

– أنا لا أمارس السياسة ولا اعرف العائلة. استأجرت غرفة لديهم لأنهم كتبوا على باب الدار بأن لديهم غرفة للإيجار، وكنت أفتش عن غرفة لي وكان الإيجار مناسباً فاستأجرتها. ولم يمض على تأجيري لها سوى ثلاثة شهور،

– سال أدهم، وكان مسئولاً عن التحقيق: هل أنت من جماعة راية الشغيلة؟
– من هي راية الشغيلة؟

– تريد تضحك علينا.

– لماذا أضحك عليكم، لا أريد ذلك، فأنا في وضـع لا يسـاعدني علـى الضـحك. ولكـني أجبت عن

سؤال أنت وجهته لي.

– ألم تشارك في توزيع نشرات راية الشغيلة قبل يومين في هذا المنطقة؟

– لم أشارك في أي نشاط سياسي ولم أوزع نشرات نهائياً.

– من كان معكم في عملية التوزيع؟

– لم أشارك في أية عمليـة توزيـع، فكيـف لـي أن أقـول لـكَ مـن شـارك في التوزيـع! كنا والحق يقال قد وزعنا نشرات سياسية حول مشاريع ربـط العـراق بـالأحلاف العسـكرية قبل يومين من إلقاء القبض علينا في محلة الشواكة في الكرخ ثـم انتقلنـا إلى الرصـافة قـرب جامع حيدر خانة وفي الأزقة المقابلـة لشـارع المتـنبي حيـث تنتشـر المكتبـات. كنـا أربعـة أشخاص. وفي أثناء التوزيع في منطقة الرصافة تخـاذل أحـدنا ورفـض الاسـتمرار في توزيـع البيانات، فاضطررنا أخذها منه، وبدأنا بتوزيعها في الأزقة المحيطة بدار سكنانا. وكان هذا خطأ فادحاً كلفنا ثمناً غالياً. إذ جلب التوزيع أنظار الشرطة وبدأت الشرطة السـرية تراقـب المحلة حتى عثرت على الدار التي نحن فيها واستطاعت الوصول إلينا والقبض علينا.

– صرخ نوري عبد العزيز وكله لؤم وشؤم: لكم هذا ما ينفع بيـه غـير الكتـل.. ابطحـوا علـــى الأرض وخلـــي يشـــوف شـــلون راح انطلـــع المعلومـــات مـــن عيونـــه. هجم عليَّ عبد الأسود ومعه شرطيان آخران بملابـس رسميـة، اثنـان منهمـا أمسـكا بيـدي ووجه الثالث لكماته القاسية إلى وجهـي وصـدري وركـلات إلى معـدتي... حاولـت الـتخلص منهما فلم أفلح .. بدأت الدماء تسيل مجدداً من أنفي وفمي.. طلب مني أحـدهم أن أخلـع ملابسي، رفضت. نهض وبدأ بتمزيق القميص، فقاومت دون جدوى. نزعوا عـني الجاكيـت والقميص ثم انتزعوا القميص الداخلي وتخلوا عن نزع السروال وألقوني أرضاً على ظهـري. أمسك أحدهم باليد اليمنى والثاني باليد اليسر وجلس عبد الأسود على سـاقي لمنعـي مـن الحركة. تقدم أدهم العـاني بسـيجارته الأجنبيـة المولعـة مـن نـوع ثـري أي AAA نحـوي

وجلس بجواري على الأرض. أبعدَ الرماد عن شعلتها ومسك بعقب السيجارة وبدأ يضغط بها على صدري ويتنقل بها من موقع إلى أخر. كان الألم حاداً ولكني لم أنبس ببنت شفة. حاولت الحركة دون فائدة. صممت على السكوت وتركتهم يفعلون ما يشاءون. لكن الألم كان يخترق دماغي ويغوص في أعماقي وأحس كأن أشياءً تتقطع في داخلي.

بعد أن تعبوا من تعذيبي صاح أدهم ببغض بالغ، وقد خرج عن طوره المتميز بالهدوء الكاذب: خذ يا عبد هذا الحقير إلى الموقف الانفرادي ولا تتركه يتصل بـ "عبد الأمير"، فالسرداب محجوز اليوم لجبار. وجبار حسين كان طالباً في كلية الطب اعتقل في حملة من شرطة التحقيقات الجنائية بعد العثور على مجموعة من أسماء المناضلين في بيت ماجد نجم ججاوي. وقد ألقي القبض عليه وعلى المجموعة التي معه قبل حوالي شهرين من تاريخ إلقاء القبض علينا، وكانوا قد انتهوا من التحقيق معه ومع المجموعة التي كانت معه، ومنهم كريم أحمد الداوود وطاهر عبد الكريم وماجد نجم ججاوي من الموصل. وكانوا يرتبطون بتنظيم حزبي شيوعي واحد. ولكن شرطة التحقيقات كانت تعود بين فترة وأخرى لتعذيبه رغم صموده البطولي وتحديه الرائع لهؤلاء الجلادين، كلما وصلتهم معلومات جديدة عنه أو لها صلة به.

أخذ جبار حسين في هذه الليلة إلى غرفة التعذيب وبدأوا معه جولة تعذيب جديدة. كان جبار طالباً في كلية الطب وعضواً في الحزب الشيوعي العراقي. كان قصير القامة، مرحاً وذكياً وصاحب نكتة جاهزة وسريع البديهة ويتسم بالجرأة والتحدي. ترك لحيته تطول دون حلاقة خلال فترة اعتقاله. عذب كثيراً وصمد ببطولة. كان يتحدى الشرطة ويتحدث بحرية معهم ويسخر منهم كلما تسنى له ذلك. حظي باحترامهم بعد أن يئسوا من انتزاع اعترافات منه. بدأت جولة تعذيب جديدة عندما عثروا على قائمة بأسماء عشرات الأشخاص الديمقراطيين الذين لا علاقة لهم بالحزب الشيوعي العراقي في البيت الذي اعتبر وكراً للشيوعيين. كانت مجموعة الأسماء الواردة في القائمة عبارة عن أشخاص ديمقراطيين ومن محبي السلام وضد الحرب. تصورت شرطة التحقيقات الجنائية أنها عثرت على كنز سمين. حاول الجلاوزة انتزاع اعتراف من جبار حسن بأن هذه القائمة تتعلق بأعضاء أو

مرشحين أو أصدقاء للحزب الشيوعي. لم يفلحوا في ذلك رغم شراسة التعذيب والتجويع والحرمان. لم يكن عند جبار ما يعترف به. فهؤلاء لم يكونوا أعضاء في الحزب ولا أصدقاء له، وكان خطأً فادحاً وضع مثل هذه القائمة الطويلة في بيت حزبي، ويعبر عن إهمال وعدم شعور بالمسؤولية إزاء الآخرين. كان البعض من الذين سجلوا هذه القائمة يعتقدون بإمكانية مفاتحة هؤلاء للعمل في مجال ما من مجالات النضال في إحدى المنظمات الديمقراطية. التقيت بواحد منهم اسمه ماجد من أهالي الموصل. كان طالباً في كلية الهندسة واعتقل بسبب وجود اسمه في القائمة. لم يكن يعي لماذا اعتقل أصلاً. ولم يعمل يوماً ما بالسياسة، أعتقل مع زوج أخته، صاحب دكان لصنع وبيع الأحذية لورود أسمه في القائمة المشؤومة أيضاً. لم ير هذا الطالب طوال عمره قملة واحدة ولم يعرفها من قبل. وعندما اكتشف قملة في ثيابه الداخلية حينما كنا معاً في موقف السراي، وبعد خروجه من التحقيقات الجنائية، استغرب من هذا الوحش الكاسر الذي اقض مضجعه ليلاً ونهاراً. بدأ يجمع ما يعثر عليه من هذه الحشرة الغريبة الزاحفة ببطء في طيات ملابسه الداخلية ويضعها في علبة كبريت ويشدها بخيط كي لا تفلت من العلبة، جمع عدداً كبيراً منها كان يطلق سراحها في أوقات معينة ويتركها تسرح على ورقة بيضاء فيتفرج بشغف على حركتها لفترة ثم يجمعها ثانية ويدخلها في العلبة. حُكم على ماجد بالحبس لمدة سنة وسنة أخرى يقضيها مبعداً في بدرة.. التقيت به فيما بعد في سجن بعقوبة ثم بدرة، حيث كان قد رشح للحزب الشيوعي وهو في السجن، ثم أصبح عضواً فيه أثناء فترة الإبعاد. في وقت متأخر من تلك الليلة جاء عبد الأسود ليقودني إلى غرفة خاصة واسعة نسبياً وخالية تقريباً من الأثاثً. كانت هناك منضدة ركنت في زاوية من الغرفة وكرسيين حولها. اصطف في الغرفة عدد من أفراد الشرطة المتخصصة بشؤون التعذيب. لم انته من فحص الغرفة حتى سمعت صوت أدهم العاني وهو يقول:

– أسمع يا كاظم سنبدأ اليوم بإنزال أقسى العقوبات بك ما لم تستمع إلى صوت العقل وتتراجع عن إصرارك في إنكار كل شيء. هيأنا لكَ جولة جديدة رائعة. أنظر إلى هذا الحبل المشدود إلى السقف، ستكون به نهايتك.

كانت هناك بكرة مثبتة في وسط سقف الغرفة ومنها امتد حبل غليظ. باتجاهين، ثم واصل كلامه قائلاً:

– وقبل أن نبدأ، ألا تجد من الأفضل لكَ أن تعترف وتنهي هذا العمل؟ فكر بالأمر نعطيك خمس دقائق للتفكير، سنعطيك علبة سجائر دخن منها ما شئت ولكن فكر جيداً. رفضت التدخين بدعوى أني لا أدخن، علماً بأني كنت من المدخنين، كنت أود أن لا يكتشفوا أي نقطة ضعف يستثمروها لممارسة الضغط النفسي من خلال منع السجائر عني.

– استمر أدهم بالحديث قائلاً: ستعود إلى الدراسة وسنساعدك على النجاح، المطلوب أن تدلنا على من كان يعمل معك وعن البيت الذي يسكن فيه أو قائمة بأسماء من تعرفهم. لقد كان حديثه هادئاً وبعيداً عن التوتر.

قلت: أنت تعتقد بأني أمتلك معلومات لا أريد البوح بها. وأنا أقول لكَ من جديد بأني لا امتلك مثل هذه المعلومات، وبالتالي فتعذيبي يمكن أن يورطكم إذا ما أصبت بعاهة أو مت تحت التعذيب، فأنا أبن عائلة معروفة في مدينتي، وستسبب لكم مشاكل غير قليلة. قال: ما أزال عند رأيي، خذ خمس دقائق استراحة للتفكير.

سيطر الهدوء في الغرفة وسكت الجميع وبقيت واقفاً في وسط الغرفة وعلى مقربة من الحبل الغليظ. كان الوقت ينتحر ببطءٍ شديد، كانت الدقائق وكأنها لا تريد أن تنتهي. نظر المفوض إلى ساعته وقال:

– صبرنا سينتهي مع الدقيقة الأخيرة. ثم انتظر قليلاً وصرخ بصوت يائس: انتهت الدقيقة الأخيرة وقد أعذر من أنذر.

بدأ هجوم شرس بالهراوات والركلات واللكمات من كل حدب وصوب. حتى أن بعضهم قد أصاب البعض الآخر منهم نتيجة توترهم، إذ سمعت أحدهم يقول "دير بالك ولك مو كسرت ظهري". جلست القرفصاء وتكورت على نفسي لحماية رأسي من ضرباتهم بساعدّيَ ويديَ.

بعدها صاح المفوض بلهجة آمرة: يا الله حمزة شوف شغلك. تقدم حمزة وسحبني من يدي وأوقفني على قدمي، ثم أخذ قيوداً حديدية من النوع الأمريكي المستورد حديثاً. قيد يدي أولاً ثم شدهما بالحبل الغليظ وبدأ يسحب بالطرف الثاني منه يساعده في ذلك عبد وشرطة آخرين. ارتفعت قليلاً عن الأرض، لم أشعر في البداية بألم شديد في كتفي، ولكن الألم بدأ بالرسغين حيث القيود الحديدية والحبل الغليظ والخشن. ثم سحب الحبل أكثر فأكثر حتى ارتفعت عن الأرض قرابة متر واحد. شد الحبل بعارضة مثبتة بجدار الغرفة، ثم بدأوا الضرب بالهراوات على مواضع كثيرة من جسمي. لم أنبس ببنت شفة ولم أتأوه. كنت أكظم غيضي رغبة في إثارتهم وإشعارهم بحقارتهم أمام شخصي الضعيف، إذ لم يكن وزني حينذاك قد زاد قليلاً عن ٥٥ كيلو غراماً، وعمري قد بلغ العشرين. بعد جولة الضرب تركوني معلقاً وخرجوا من الغرفة. قال أحدهم ستبقى هنا معلقاً حتى تنفق يا نذل.

بدأت أحس تدريجاً بالآم مبرحة في كل مكان من جسمي ولكن بشكل خاص في الكتفين والرسغين. كنت اشعر وكأن سكيناً حاداً يضغط على رسغي. أحسست جفافاً في فمي وبلعومي وشعرت بحاجة إلى التقيؤ وبدوار شديد يلف رأسي دون إنصاف. بعدها لم أحس بشيء ولا أدري ما الوقت الذي قضيته مشدوداً بالحبل ومعلقاً بسقف الغرفة. شعرت فجأة وكأن سطلاً من الماء البارد قد صب على رأسي ووجهي، وكان الأمر كذلك. صحوت مرهقاً فكراً وجسداً ... لا أعرف أين أنا ... نقلوني رأساً عبر نقالة إسعاف إلى الزنزانة ومددوني على أرضيتها الباردة. كأن الألم يتحرك في قحف رأسي ويوجعني إلى حد الغثيان ... كانت قدرتي على التفكير قد توقفت.. كنت ما أزال أبحث عن نفسي والتساؤل عن سبب كل هذه الحالة البائسة، لمَ هذا التعذيب والعذاب. أظن بأني قد غفوت من شدة الإرهاق، لم استيقظ إلا على فتح باب الزنزانة حيث وضع شرطي ما طاسة ماء بجواري ورغيف خبر وشيش كباب. كنت، رغم حرماني من الأكل لا أحس بالجوع. وكانت قدرة جسمي على تحمل التعذيب تتدهور يوماً بعد يوم، رغم قدرة عقلي على التحمل. كان لا بد من تناول بعض الطعام لشد أزر العقل والجسم. نهضت متثاقلاً، تناولت طاسة الماء وكرعت أكثر من نصفها دفعة واحدة دون أن ارتوي. شعرت بمغص شديد ينتاب معدتي ويطرحني أرضاً

من شدة الألم.. تناولت رغيف الخبز وبدأت أقضم به، لعله يوقف المغص المفاجئ، إذ لم تتقبله المعدة الفارغة بهذه السرعة. حشوت شيش الكباب في المتبقي من الرغيف وانفتحت شهية الأكل عندي، رغم أن كباب التحقيقات الجنائية لا يؤكل بالأوقات الاعتيادية. فالمقاول يلتهم ثلاثة أرباع المبلغ الممنوح له لإطعام المعتقلين، يدفع منه إلى شرطة التحقيقات الجنائية لإبقائه مقاولاً لديها، ثم يشتري بالمتبقي ما يقدمه طعاماً للمعتقلين ويبقي منه شيئاً لأفراد عائلته في آن واحد...، فكانت عائلته مضطهدة كما كان يضطهد المعتقلين في تقديم أسوأ وجبات طعام، علماً بأن المبلغ الممنوح للمقاول من جانب الدولة زهيد للغاية. بعد أن شبعت من الوجبة الرائعة! عدت فاستلقيت على الأرض ووضعت حذائي وسادة لي ورحت في سبات قلق متقطع دام عدة ساعات.

اليوم الثاني

استيقظت على صوت عبد الأسود وهو يناديني. جرني من يدي إلى الغرفة التي كنت قد عذبت فيها ليلة أمسٍ.. كانت الغرفة فارغة تماماً من الشرطة. أجلسني على المقعد الوحيد فيها وجلس على الطاولة ونظر إلي بعينين لا يستطيع الإنسان فهمهما، فيهما مزيج من البؤس والحزن والكراهية... خليط عجيب. فهو رجل بائس لا يحصل على راتب مجزٍ، وربما أجبر على ممارسة التعذيب ليحتفظ برزقه ويحصل على مبلغ إضافي كلما تسنى له إسقاط أحد السياسيين عبر فرض الاعتراف عليه أو توقيع البراءة، وهو حاقد إذ لم يتسن له حتى الآن إسقاطي أو، كما يبدو، إسقاط رفيقي أبو نجم، الذي لا بد وأنه عانى مثل معاناتي على أقل تقدير. استمر بالتحديق مباشرة في وجهي وعيني، ثم نطق أخيراً فقال:

– أنا أعرف أنت خوش ولد وأبن حلال، زين ليش تتحمل كل هذا العذاب، أنتَ تشبع بسط والآخرين گاعدين ببيوتهم مرتاحين.. أنصحك لله بالله أن تكف عن هذا العناد وترجع إلى حبة الله وتگولنه على هذوله الجماعة التي تعمل وياهم، أحنه نعرفهم، بس نريد منك ترشدنه عليهم. أعتقد بعد هذه الجولات رجعت إلى عقلك وراح تتعاون ويانه. أحنه نريد مصلحتك. لازم تعرف ما واحد يگدر يسقط هاي الحكومة، حكومتنه قوية أقوى من الحديد ولو تطلع روحكم ما تگدرون تهزوها مو تسقطوها.

قلت له: عبد، أنتَ لا تعرفني ولا أنـا أعرفـك.. لم أشـتمك ولا اعتـديت عليـك ولم أوذي أحداً من عائلتك، فلماذا تتجاوز عليّ يومياً أنت والشلة التي معـك. قلـت لكـم أنـا لا أعـرف أحداً ولا أمتلك معلومات حتى أزودكم بها، وأنا لا أمـارس السياسـية ولسـت عضـواً في أي حزب من الأحزاب أو المنظمات، فكفوا عني واتركوني لحالي.

فسر عبد الأسود إجابتي على إنها اسـتفزازاً لـه وللآخـرين. نهـض وفـتح البـاب ونـادى المجموعة كلها قائلاً: هذا أخ القحبة ما ينفع بي، لازم نموته كتـل، لازم نخلـص علـي، لازم يعرف شلون راح نأدبه.

دخلت المجموعـة كلـها وبـدأوا مجـدداً جولـة جديـدة شملـت الفلقـة بالخيزرانـة والعصـا الغليظة وشدي بمروحة سقفية وتركها تدور لفترة لا أدري كم طالت. لقد كانت جولة مرهقـة جداً. ثم فكوا الحبل الـذي شـدني بالمروحـة وأسـقطوني أرضـاً. بقيـت علـى أرض الغرفـة والألم يغزو كل أنحاء جسمي. جاء عبد وجلس على صدري بكل ثقله. ثم بدأ حمـزة بخلـع بنطلوني. أحسست بالغضب وخشيت ما تحمد عقباه. ولكنهم جاءوا بحبـل رفيـع وشـدوه بين الخصيتين والقضـيب وبـدأوا بجـر الحبـل ... كـان الألم يعتصـرني وكـدت أتفجـر مـن الغضب، ولكن ماذا يعني ذلك، ومـا الـذي اسـتطيع عملـه مـع هـذه الحفنـة مـن الأوبـاش؟ أستمر هذا التعذيب وعبد، الجالس فوق صدري، يردد أبن الزانية اعترف، أبن الزانيـة شـتم فهد، أبن الزانية شتم ستالين أبن القحبة شتم مـالنكوف ... وهكـذا وأنـا لا أجيبـه، ولكـن الآلام كانت مبرحة، خاصة وأن أحدهم قد وجه ركلة نحو الخصيتين فزادت من شـدة الألم. بعدها فكوا الحبل وشدوه بالقضيب وبداو بجره إلى حد اللعنة.. لقد كـان عـذاباً مريـراً. ثـم شعرت بوخزة حادة في قمة الذكر، تحركت كالمصاب بالصرع. كان أحد هؤلاء الجلادين قد وضع شعلة سيجارته على حشفة القضيب فصرخت بعنف وشراسة من شـدة الألم. وكانـت الصرخة مدوية إلى حد غريـب، حتـى أن معـاون مـدير التحقيقـات الجنائيـة جـاء لـيرى مـا الخبر.. ورأى تماما ما يفعلون. قال لهم يكفي اليـوم أتركـوه... واجلبـوه لـي صـباح يـوم غدٍ.

نقلت إلى زنزانة التوقيف الانفرادي وتركت لوحدي. رحت أداري جراحي وامسح الدم من فمي وأنفي والجبهة، إذ تركوني هذه المرة دون الكلبچه.

اليوم الثالث

في صبيحة اليوم الثالث وعند الساعة التاسعة جاءني عبد الأسود وقادني إلى غرفة معاون مدير التحقيقات الجنائية فزاع فهد. كان الرجل يجلس في غرفة صغيرة غير واسعة خلف منضدة كبيرة نسبياً غير متناغمة مع صغر مساحة الغرفة، كان يرتدي الملابس المدنية. رجل تجاوز الخامسة والأربعين من عمره، طويل القامة عريض المنكبين يميل إلى السمنة، أبيض البشرة، أسود العينين ويحمل وشماً على قمة أنفه وفي موقع بين العينين، كما أتذكر.

رحب بي قائلاً: أهلاً وسهلاً بابن الحاج حبيب، تفضل أجلس، أعرف أبوك لما كنت مديراً للشرطة في الأسكندرية وكريلاء. ما أزال أذكر العريضة التي حملتها مع المحتجين على المتصرف ورئيس البلدية تطالب أصحاب معامل الثلج بفك احتكار بيع الثلج وتخفيض سعر القالب. وقد نجحتم في الإضراب. وكانت ظاهرة غريبة في المدينة لم تحصل قبل ذاك.

قلت: هذا صحيح. كان ذلك في عام ١٩٥٣ عندما قرر أصحاب معامل الامتناع عن إغراق أو إشباع السوق المحلي بالثلج، بل أنزال كمياتهم على التوالي لضمان بقاء سعر قالب الثلج مرتفعاً، فالشحة ترفع السعر. نجحنا في فرض فك هذا الاحتكار وخسر والدي ٢٠٠ ديناراً دفع تعويضاً لأصحاب المعامل بسبب كوني أبنه وتسببت في كسر الاتفاق. قال: كنت منذ ذلك الحين تعمل بالسياسة.

قلت: أعتقد بأن هذا العمل لا دخل له بالسياسة، هذا عمل اجتماعي، ولو كنت أنت في مكاني وعلمت ما فعل والدي مع بقية أصحاب معامل الثلج لفعلت مثلي. سكت ولم يجب. نادى على عبد الأسود ليجلب لنا كأسين من الشاي. شربت الشاي على مهل. بادر بالحديث عن والدي وطيبته وغناه وما إلى ذلك، استمعت إلى حديثه، ثم قال: تعرف من الذي أنقذك من الاعتقال في مظاهرات انتفاضة ١٩٥٢.

قلت: لماذا أنقذني ومن هو الذي أنقذني؟ فأنا لم أشترك بتلك المظاهرات ولم أعتقل. قال: أعرف أنك لم تعتقل، ولكن الذي أنقذك هو السيد هاشم الخطيب. لقد كان في حينها في غرفة المتصرف عندما قدمت له قوائم المشتركين بالمظاهرات والذين يراد اعتقالهم وتقديمهم إلى المحاكمة. وكنت أنت تقود مظاهرة الطلبة. وأسمك كان في مقدمة القائمة؟ وكنا نعرف ذلك تماماً وشاهدك أكثر من شرطي ومخبر. ولكن السيد هاشم الخطيب، أمام جامع السنة في كربلاء، اعترض على وجود اسمك في القائمة وأشار للسيد المتصرف بأنك كنت في ذلك اليوم مع أبنائه تمارسون رياضة رفع الأثقال، فشطب المتصرف اسمك من القائمة، وقال لمعاون الشرطة أرجو أن لا تكون أسماء أخرى مثل اسم كاظم أبن الحاج حبيب واردة خطأ ضمن القائمة. لهذا السبب لم نستطع اعتقالك، ولكننا بدأنا بمراقبتك.

في حقيقة الأمر كنت مشاركاً في المظاهرة وكنت مكلفاً بقيادتها الميدانية انطلاقاً من ثانوية كربلاء الجديدة حتى إعلان إنهاء التظاهرة في ساحة التقاطع بين شارع علي الأكبر وشارع الأمير فيصل، بعد أن بدأت الشرطة الرمي بالرصاص الحي وقتلت وجرحت الكثيرين.

كانت للرجل ذاكرة جيدة لم تخنه. وقد نقل بعدها إلى بغداد ليعمل في مديرية التحقيقات الجنائية. بعد تناول الشاي بدأ بمحاولة إقناعي بالتخلي عن العمل السياسي في الحزب الشيوعي العراقي، وأن لديهم معلومات تشير إلى عملي في الحزب، راية الشغيلة، منذ فترة غير قصيرة وأنه لهذا السبب حكم علي وطردت من الثانوية وتم سوقي إلى الخدمة العسكرية. حاولت إقناعه بغير ذلك فلم أفلح.

قال: يؤسفني جداً لا أستطيع أن أعمل لكَ شيئاً. الشيء الوحيد هو أني سأخبر والدك بوجودك ضيفاً علينا، ولن أستطيع منع التحقيق معك.

قلت: التحقيق نعم ولكن ليس التعذيب.

قال: لا بد من ممارسة أساليب معينة لأخذ المعلومات، فهذه طريقة أجهزة الأمن في كل العالم. فمن يرفض الاعتراف أو التعاون معنا يتلقى ما يستحق من عقاب!
قلت: لست واثقاً مما تقول، أن المعاملة كانت حتى الآن سيئة للغاية وشرسة جداً.

وجد أن الحديث، كما يبدو لم يعد نافعاً. ودعني بكلمات طيبة، ثم نادى علي عبد ليعيدني إلى الزنزانة.

تركني الجلادون هذا اليوم دون تعذيب. قدموا لي بطانيتين ووسادة صغيرة قذرة، كما قدمت لي وجبات الطعام المعتادة للموقوفين وكأس شاي، ولكن كنت أسمع أصوات تعذيب الصديق أبو نجم. فيبدو أنهم منحوني استراحة قصيرة ليمارسوا التعذيب معه علهم يصلون إلى نتيجة معينة معه. ولكنهم باءوا بالفشل أيضاً. كنت أحس بالألم للصديق أبو نجم وهو يعذب، إذ أنه رغم كونه كان يكبرني سناً، لكنه كان نحيفاً ضعيف البنية رقيق المشاعر وحساس جداً، كان عازفاً مبدعاً على الكمان وملحن مبدع.

اليوم الرابع

في اليوم الرابع على اعتقالنا جاء أحد الشرطة وفتح باب الزنزانة الحديدية. قال: انهض وأمشي وياي. سرت أثره إلى غرفة المحققين. كنت أتوقع أن يخففوا من شدة التعذيب أو يكفوا عنه. ولكن كان توقعي في غير محله.

كان كل من أدهم العاني ونوري عبد العزيز موجودين في الغرفة.

قال أدهم: حدثنا السيد المعاون عنك وعن والدك. هذا يحزننا أن نراك في هذه الحال ولكنك أنت السبب وأنت المسؤول. ولهذا نطلب منك مرة أخرى أن تعترف أو أن تتبرأ من الحزب الشيوعي والشيوعية وتنتهي المسرحية كلها.

قلت له: ليس عندي ما أعترف به. أما البراءة فليست سوى حجة لاتهامي بالشيوعية وغير مستعد لها. إن هذه البراءة تدينني بعكس ما تريدون إقناعي به. ولهذا لا يمكن تقديم البراءة أو التوقيع على أية وثيقة من هذا النوع، قال أدهم: إذن سنبدأ معك مجدداً وسنرى إلى أين سينتهي بنا المطاف.

قلت: نعم للتحقيق مع ضرورة وجود حاكم تحقيق، ولكن ليس مواصلة التعذيب، فهذا ليس من حقكم.

قال: هذا هو الأسلوب المفضل مع أناس من أمثالك، وأنا حاكم تحقيق يا كلب يا أبن الكلب.

قلت: لقد بدأت مرة أخرى بالتجاوز عليّ بشتائم بذيئة لم أتعودها لا في البيت ولا في المدرسة.

زمجر صارخاً: أبن العاهرة تريد أن تهينني، تريد تقول أنا أبن شوارع. لأحط رجلي ب ....أمك، ثم نادى صارخاً على الزبانية الجلادين ليدخلوا الغرفة. دخلت المجموعة المكونة من أربعة أشخاص ومعهم عبد الأسود وحمزة. مارسوا هذه المرأة نفس أسلوب الضرب بالهراوات والعصي وعود الخيزران، ثم الفلقة وأخيراً قرروا استخدام التيار الكهربائي وفضل أحدهم استخدام قلع الأظافر. بدأوا باستخدام التيار الكهربائي بصعقات سريعة ومركز وفي مواقع مختلفة من الجسم. لقد كانت الصعقات مؤلمة وتتسبب بحدوث هزات داخلية في الجسم يصعب على الإنسان السيطرة على حركات جسمه أو في المواقع التي يمارس عليها التيار. كان منفذ هذه العملية محترفاً ماهراً في استخدامها، كان يحاول استخدامها بحيث لا تتسبب بحرائق داخلية أو في الموقع. ولكنها كانت تتسبب بالآم شديدة. لم يمارسوا هذه العملية المتقطعة سوى ربع ساعة أو أكثر بقليل. فالوقت حينذاك كان لا يمكن ضبطهً ثم تناقشوا في ما بينهم حول قلع أظافر القدمين، هددوا باستخدام ذلك، ولكنهم لم ينفذوا هذا التهديد. بعد حوالي ثلاث ساعات من عمليات التعذيب ومحاولة التهديد والإقناع، جاءوا بالصديق أبو نجم إلى نفس الغرفة، وكانت حالته يرثى لها. وكانت قسمات وجهه تفضح وضعه النفسي وحالته العصبية. إذ كان يعاني، كما بدا لي، من آلام حادة، ولكنه بقي مرفوع الرأس والهامة تبادلنا التحية والابتسام بسرعة خاطفة لم تفلت من عيون محترفي العمل الأمني. كانت الابتسامة متعبة ولكنها من الأعماق. حاولا مجدداً إقناعنا سوية بالاعتراف أو النبذ، ولكن دون جدوى. اعترفنا معاً بكوننا أصدقاء منذ كنا في مدينتنا كربلاء ولم نزد على ذلك. قادني أحد الشرطة إلى خارج الغرفة وأجلسوني في ركن منعزل من ساحة الدار ووقف يراقبني وقد تنكب سلاحه، وكأني كنت قادراً على الهرب منهم، كان حارسي شرطياً من الجنوب، فلاح جلف وخشن المظهر

وقاسي قسمات الوجه بفعل حرارة الشمس والعمل المرهق في الريف العراقي الذي قضى فيه جل عمره وقبل أن يصبح شرطياً ويترك الريف إلى غير رجعة. لم يتجاوز عمره ٤٥ عاماً، ولكنه كان يبدو أن قد تجاوز ٦٠ سنة وبلغ مرحلة الكهولة في ملامح وجهه وشيب شعر رأسه. بعد دقائق رجوته الحصول على كأس من الماء، إذ أحسست بالعطش الشديد والجفاف في الفم والبلعوم... بدلاً من جلب الماء وجه أخمص بندقيته إلى صدري وأنزل به ضربة موجعة صرخت على إثرها، إذ أنها كسرت شيئاً من مقدمة القفص الصدري، ما زال أثر تلك الضربة باقياً حتى اليوم، إذ لم يُسمح لي بمراجعة الطبيب في حينها. وبدأ بسلسلة من الشتائم البذيئة التي يصعب تكرارها. أردت أن أزعجه وأقلق باله، فقلت له: هل تعرف ماذا فعلت، لقد ضربت سيداً وسترى كيف ينتقم الله منك. ظهرت الدهشة على وجهه وتدلى لسانه وكأنه مخبول وقال بصوت أشبه بالهمس: سيد ما كنت أعرف أنتَ سيد. فصعدت من لهجتي وزدت من كلماتي وقلت له بغضب والألم ما زال يعذبني: سينتقم الله منك يا أبو إسماعيل وسوف لن يكون انتقام الله بعيداً.

بعد جولة تعذيب شرسة مع أبي نجم. اقتيد من الغرفة ودفع به إلى إحدى الزنزانات، لقد كان في وضع مزري حقا ولكن الابتسامة الباهتة لم تفارقه عندما التقت نظارتنا وشاهدته يشد قبضته لشد أزري. كانت بعض الكدمات بادية على وجهه وعينيه. بعد لحظات تم استدعائي ثانية.

قال أدهم: ها قد اعترف صاحبك أبو نجم عليك، وقال بأنكم كنتم في خلية واحدة، وأنكم كنتم خمسة رفاق. وأنكم أنتم الذين وزعتم البيانات. والآن جاء دورك لتؤيد هذه الاعترافات وتنهي العذابات. انتهت جولات تعذيبه وسوف لن يعذب بعد الآن. ولكن جاء دورك بالاعتراف.

قلت: أنا لم أعمل مع أي إنسان في أية خلية، وإذا كان الرجل قد اعترف على نفسه تحت ثقل التعذيب فهذا يخصه، وقد اعترف بما ليس صحيحاً أو أجبر على الكذب لينقذ جلده من التعذيب. ولكني أشك في ذلك لأن الرجل لم يعمل معي قطعاً وكنا أصدقاء فقط. كنت على يقين بأن ما قالوه عن اعتراف أبو نجم لم يكن سوى كذبة بائسة، كنا نعمل

سوية في هيئة واحدة ولكننا لم نكن خمسة رفاق بل أربعة فقط. ولهذا فالاعتراف الذي ادعوه لم يكن إلا محاولة لإيهامي وإسقاطي والإساءة إلى رفيقي. بعدها اقتادوني إلى زنزانة أخرى غير التي كان فيها أبو نجم.

اليوم الخامس

كانت حصتي في هذا اليوم جولة مسائية. فبعد أن غادر أغلب موظفي دائرة التحقيقات الجنائية، خلا الجو تماماً لمجموعات التعذيب. تم استدعائي إلى غرفة المفوضين وبدأوا بالتعذيب حتى دون أن يطرحوا عليَّ أي سؤال. طلبوا خلع ملابسي، رفضت ذلك خلعوها بالقوة وتركوني عارياً تقريباً. بدأوا بالضرب مستخدمين الهراوات المطاطية وعيدان الخيزران التي غالباً ما تستخدم للجلد في البلدان التي تمارس الجلد كعقوبة حتى الوقت الحاضر، كما في السعودية وإيران أو نظام صدام حسين قبل سقوطه أو في السودان، وكذلك في العهد الملكي المباد بالنسبة لمعاقبة السياسيين أو حتى سجناء الحق العام. كانت ضربة عود الخيزران حادة قاسية يشعر الإنسان وكان سكيناً حاداً أصاب موقع الضربة وتترك أثراً لها، وإذا ما تكرر الضرب على الموقع يتفجر الدم منه وعذاب مثل هذه الضربات شرساً للغاية. تكورت على الأرض، كما في المرات السابقة، لستر وجهي وعيني من ضرباتهم الوحشية غير المنظمة. بعد هذه الجولة، بدأوا بالفلقة. لقد شعرت وكأن لحم باطن قدمي قد تمزق، إذ من غير المعقول أن تتوالى الفلقة بهذه الكثافة، ولكن هل تعذيب الإنسان معقول أصلاً. سال الدم من مواقع في باطن القدم الأيمن. أثناء هذا الضرب الهمجي جنح بيَ الخيال إلى فترة وجودي في سجن الحلة وتذكرت المناضل الشيوعي الجريء القادم من المدينة الدينية المقدسة لدى المسلمين وخاصة أتباع المذهب الشيعي، من النجف حيث مرقد الأمام علي بن أبي طالب وأبن عم النبي محمد، حسن عوينة، الذي قتله البعثيون تحت التعذيب في عام ١٩٦٣. كانت لي مع حسن عوينة علاقة حزبية منذ عام ١٩٥٣ عندما كان يقدم إلى كربلاء من النجف ليشرف على عمل التنظيم الجديد لراية الشغيلة، وهي منظمة انشقت عن الحزب الشيوعي العراقي في نهاية ١٩٥٢ وبداية عام ١٩٥٣ بقيادة جمال الحيدري وعادت على الحزب من جديد في منتصف عام ١٩٥٦. وكان لسلام

عادل، سكرتير الحزب حينذاك دوره البارز في إعـادة وحـدة الحـزب وحـل تنظـيمين بـارزين هما وحدة النضـال للمناضـل الـوطني ونصـير السـلام ونصـير القضـية الكرديـة، الأسـتاذ الراحل عزيز شريف، وتنظيم رايـة الشـغيلة. كـان حسـن عوينـة رجـلاً نحيفـاً جـداً قصـير القامة، له عينـان واسـعتان عميقتـا السـواد والغـور في حـدقتيهما البـارزتين، كانـت إذنـاه كبيرتين جداً تنتصبان بعيداً عن الرأس وكأنهما لا تعودان لهـذا الـرأس، كمـا لا تنسـجمان مع رقة قسمات وجهه. كان شخصاً دافئاً ومتحدثاً لبقاً ومستمعاً جيـداً، كانـت لـه علاقـات حميمة مع من يعمل معهم ويحمل مشـاعر رقيقـة وحسـاً سياسـياً مرهفـاً. اعتقـل حسـن في طريقه من النجف إلى بغداد عن طريق الحلة. وكان في الطريق قد ابتلـع "لقمـاً" مـن الـورق، ولم تكن سوى رسالة حزبية لم يستطع التخلص منهـا إلا بالتهامهـا. شـاهده أحـد الشـرطة المسئولين عن نقله إلى سجن الحلة بعد اعتقاله. حالمـا وصـلوا إلى السـجن أبلـغ الشـرطي مدير السجن، عبد الجبـار أيـوب، الـذي حـوكم في أعقـاب ثـورة تمـوز عـام ١٩٥٨ بالإعـدام بسبب جرائمه البشعة بحق المعتقلين والسجناء السياسيين على نحو خاص ونفذ به الحكم شنقاً. أُدخل المحجر المقابـل لمحجرنـا في سـجن الحلـة. طلـب مـدير السـجن طسـتاً واسـعاً وأجلسه فيه بعد أن خلع جميع ملابسه وطلب منه التغوط، لم يفعل. سـقاه مـادة مسـهلة، فلم يفلح، حقنه بالماء والصابون فلم يتغوط الرجل. ظـل جالسـاً في الطسـت طـوال النهـار والشرطة تراقبه وتنتظر دون طائل أن تنزل الرسالة مـع الغـائط في الطسـت. كانـت إرادتـه أقوى من المسهلات كلها مما أغضب عبد الجبار أيوب. وضِع أخـيراً في المرحـاض، فـأنجز المهمة هذه المرة على خير ما يرام. لكنهم لم يعثروا على الرسـالة. وكانـت فرحتـه كـبيرة، كما ابلغنا فيما بعد، بعـد أن عجـزوا عـن العثـور علـى الرسـالة الحزبيـة إذ كانـت فيهـا مـن الأسرار ما لا يجوز وقوعها بيد العدو المتربص بهم، انفجر حسن عوينة ضاحكاً عندما رأى شرطيين يفتشان بأيديهما في غائطه عن الرسالة. كان مدير السجن قد أجـبرهم علـى ذلـك. تفجر عبد الجبار أيوب غضباً عندما شـاهد حسـن عوينـة وهـو يضـحك. طلـب إجلاسـه في وسط المرحاض انتقاماً منه وصب على رأسه ما تجمـع مـن غـائط. كانـت إرادة المناضـل حسن عوينـة نموذجـاً يحتـذى بـه في صـلابته وتحديـه وإرادتـه الحديديـة. تذكرتـه في تلـك

اللحظات الصعبة من عملية التعذيب، وكانت مساعدة كبيرة لي على الصمود والتحدي. لقد تذكرت في تلك اللحظات الحرجة الآلاف من المناضلين الشجعان الذين صمدوا بوجه القسوة والعنف الحكومي، وكانوا زاداً طيباً في تلك الساعات المرة لي ولكل المناضلات والمناضلين الذين مروا بهذه الدائرة اللعينة التي كان مديرها في أول تأسيس عراقي لها نوري السعيد طاغية بغداد في العهد الملكي.

اليوم السادس

الظاهرة الجديدة التي لمستها ابتداء من هذا اليوم هي أنهم قلصوا جولات التعذيب واقتصرت على جولة ليلية يحرم الإنسان بعدها من النوم بسبب الآلام المبرحة التي تلسع جسده في كل سنتمتر منه. أدخلت من قبل عبد الأسود إلى غرفة التعذيب حيث جلس كل من أدهم العاني ونوري عبد العزيز أحدهما قبالة الثاني. بدأ أدهم حديثه قائلاً: طيب لا نريد منك اعترافاً، ولكن عليك أن توقع على براءة وعلى تعهد بعدم ممارسة العمل السياسي.

قلت: لقد تحدثنا عن هذا الموضوع. فأنا لست شيوعياً ولن أوقع على أي تعهد بنبذ الشيوعية أو نبذ العمل السياسي. فالعمل السياسي حق من حقوقي، ولكنني أنا الآن طالب مفصول وسأعود إلى المدرسة وبالتالي لا أمارس السياسة حالياً.

قال أدهم: نحن نريد مساعدتك فقد أوصانا السيد المعاون يك خيراً، فلا تعقد الأمر علينا. نضع أمامك هذه الورقة ونتركك حوالي نصف ساعة تفكر في الأمر، وعندما نعود نريد أن تكون الورقة موقعة من قبلك.

سكت ولم أجب، إذ فكرت بأن كسب نصف ساعة دون تعذيب أمر إيجابي، خاصة وأنهم طلبوا لي استكان شاي وسيجارة قررت تدخينها بعد ستة أيام من عدم التدخين. تذكرت في هذه اللحظة المرة أغنية الأستاذ محمد عبد الوهاب الحزينة " .. الدنيا سيجارة وكاس للي هجروه الناس". تمتعت بالشاي والسيجارة كأني وقد استعدت شيئاً عزيزاً كنت فد افتقدته فترة طويلة، شعرت باستعادة حيويتي وقدرتي على التحمل. كانت الاستراحة

قصيرة جداً فقد مرَّ الوقت بسرعة. عاد الجلادون إلى الغرفة ووجدوا الورقة بيضاء كما تركوها. الهدوء الذي سيطر على الموقف جعلني أتوقع بأن الأمر لم يعد يهمهم، فجأة وجه لي نوري عبد العزيز لكمة شرسة أصابتني في أنفي الكبير الذي يحتل مساحة طيبة من وجهي، كما أصاب جزء من عينيي. سال الدم من الأنف على ملابسي. هجم علي بكرشه الكبير وأسقطني أرضاً وبدأ بالمشي على جسمي مصحوباً بركلات في كل مكان، كانت حركاته فوق جسمي النحيف مضحكة ومقززة في آن واحد. ثم توقف عند رقبتي وبدأ يضغط عليها بقوة متزايدة. شعرت وكأن روحي تهجرني، تبحلقت عيناي وانفتح فمي دون إرادتي وتثاقل تنفسي، كدت أختنق تماماً. دفعه أدهم عني خشية أن أموت تحت قدميه وثقل جسمه. كان شكله بائساً أكثر من بؤس حالي، إذ شعر الجلاد بالاندحار أمام مقاومتي وأراد أن ينتقم لانكسار كرامته. أنهضني من يدي غير المقيدتين. جلست على الكرسي ثانية، وإذا بعبد الأسود يوجه ضربات متتالية من الخلف على يافوخي ورقبتي. شعرت وكأن شيئاً قد تفجر في دماغي ولم أحس بعدها بشيء. بعد غيبوبة لا أعرف مداها وجدت نفسي ممدداً على أرضية السرداب الرطب حيث تصدر عنه روائح العفونة الكريهة، وحيث تتحرك فيه الجرذان والصراصير وكأنها في مواقعها الطبيعية وأن موقعي هو الغريب بين هذه الحيوانات والحشرات الجائعة والنهمة. كانت البراغيث تمتص من دمي ما تشاء، إذ لم أكن قادراً على الدفاع عن نفسي. وبدأ القمل ينتشر في جسمي من خلال البطانيات التي أعطيت لي قبل ذاك ويقرصني حيث ما يشاء ويحرمني من النوم. كانت ليلة قصيرة فالضرب لم يستمر طويلاً بسبب الغيبوبة.

اليوم الأخير والأيام التالية ...

تكرر التعذيب أياماً آخر. تحملناه بإرادة مناسبة، ولكنه ترك أثاره الشديدة على أجسامنا وأوضاعنا النفسية، وأعتقد أن آثارها ما تزال تلعب دورها فينا حتى يومنا هذا. فالمعاناة شديدة من الضربات التي وجهت إلى العمود الفقري والرقبة أو إلى الرأس أو بقية عظام الجسم. والفحوص الطبية تشير على آثار تلك الأيام الحزينة.

كان اليوم الأخير هو اليوم ١٣، هذا الرقم المشئوم عند بعض الشعوب والمرغوب به عند شعوب أخرى. كان بالنسبة لي يوماً صعباً ولكنه قرر نهاية التحقيق والبقاء في التحقيقات عدة أيام آخر. ويوم ١٣ كان الأخير في سلسلة التعذيب في تلك الفترة وكان رقم ١٣ هو يوم زواجي السعيد أيضاً قبل ٤٣ عاماً.

جلبت من السرداب إلى غرفة التعذيب. كان هناك ثمانية أشخاص كلهم جدد ما عدا عبد وحمزة. فرضوا عليَّ خلع جميع ملابسي. بدأت عملية الدفع والتلقف من واحد إلى أخر مع بعض اللكمات والضربات القاسية والشائن البذيئة التي يصعب تكرارها. كانت الركلات بالأحذية والبساطيل قاسية على عظام الساقين. وجوه هؤلاء الأشخاص الثمانية ما تزال مرسومة في ذاكرتي وأستطيع وصفها بدقة رغم مرور أكثر من نصف قرن على عمليات التعذيب تلك، لأنهم كانوا قساة وعتاة، كانوا مجرمين ومن محترفي التعذيب. لقد أعادوا لعبة السيجارة وشد الخصيتين والذكر. وكانت لعبة قذرة ومريعة. ثم بدأوا بالحبل والتعليق وأخيراً الشد بالمروحة. كانت ليلة ليلاء، دامت ما يقرب من ثلاث ساعات عجاف أو أكثر بقليل. فالوقت لم يعد له أهمية. نقلت بعدها مسحولاً إلى السرداب وأنا مغمي علي. وفي السرداب صبوا على رأسي ووجهي سطلاً مليئاً بالماء البارد لكي أستيقظ. لم يطلبوا مني الاعتراف أو تقديم البراءة فقد يأسوا حقاً، بل كانت جولة تعذيب للانتقام منا لا غير، إذ كانوا يأملوا أن يضعف الضحية ويعترف أخيراً أو يقدم صك البراءة لإذلال المناضل. وأخيراً أجبروا على إيقاف التعذيب وعلى احترام إرادتنا. لم يغمض لي جفن في تلك الليلة. إذ كانت الآلام مبرحة ومرهقة. تذكرت طفولتي وعشت في أحلام الطفولة المنعشة محاولاً نسيان الحاضر التعس. تذكرت كل الأحبة، وبالأخص والدتي التي فقدتها مبكراً. تذكرت الصبية التي عشقتها وأنا ما أزال في سن المراهقة في الربيع الخامس عشر من عمري واستمرت علاقتنا حتى بدء اعتقالي. كانت تلك القبل الدافئة ودموع السعادة الطافئة لظمأ الشباب هي الأخرى زاداً لي في تلك الأيام الصعبة. كانت هذه الجولة في شريط حياتي القصير تعبر عن حنين له لأنه لن يعود، ولهذا فهو جميل وعزيز على النفس في آن. كنت

أغفو أحياناً واستيقظ أحياناً أخرى، كان نوماً قلقاً متقطعاً وليلاً طويلا مرهقاً مليئاً بالأحلام المتناقضة.

وعلى صوت زقزقة العصافير وتغريد البلابل عشت آخر أيام وجودي في التحقيقات الجنائية من أوائل عام ١٩٥٦. لقد انتهت فترة التحقيق والتعذيب، ولكنهم أبقوني ورفيقي أبو نجم لتشفى بعض جراحنا وتتراجع الكدمات في وجوهنا قبل نقلنا إلى موقف السراي. بعد يومين أو ثلاثة نقلت ومعي أبو نجم إلى موقف السراي حيث قضينا فيه ثلاثة شهور، التقينا في حينها بعدد كبير من المناضلين. كانت لموقف السراي زنزانتان. كانت واحدة للسياسيين وأخرى لمعتقلي الحق العام ومتجاوزي الحدود. كانت الزنزانة التي وضعنا فيها لا تتسع لأكثر من عشرين معتقلاً، في حين كان العدد يصل إلى أكثر من أربعين شخصاً في غالب الأحيان. وفي هذا الموقف التقيت لأول مرة بالأخ والصديق المناضل الأستاذ جلال الطالباني والأستاذ حبيب محمد كريم، حيث اعتقلا بعد عودتهما من مهرجان الشباب في وارشو، عاصمة بولندا، وحيث التقى الطالباني بعد المهرجان بقائد الشعب الكُردي الراحل الملا مصطفى البارزاني في موسكو، حيث كان يقيم والكثير من أفراد عائلته وجمهرة من المناضلين الكُرد في المهجر السوفييتي منذ عام ١٩٤٦ بعد سقوط جمهورية مهاباد في كردستان إيران. كما التقيت في موقف السراي بالكثير من الشيوعيين اليهود الذين رفضوا الهجرة إلى إسرائيل ولكنهم أجبروا عليها، ومنهم موشي قوچمان ويعقوب كوهين. وكان معنا في الموقف هادي هاشم، الشخص الذي سلم قيادة الحزب الشيوعي العراقي إلى أجهزة البعث الأمنية في عام ١٩٦٣ وقتلتهم جميعاً تحت التعذيب. كما التقيت بسليم إسماعيل وخليل إسماعيل الشيخلي المقيمان في برلين حالياً، والكثير من الشهداء، مثل د. محمد صالح سميسم وحميد الدجيلي وعلى الوتار. وكان السيدان عبد العزيز البدري وحسين أحمد الصالح قد اعتقلا وقضيا معنا أياماً لطيفة ومنعشة من النقاشات الحيوية، وكانا في قيادة حزب التحرير الإسلامي. كما التقينا بالكاتب والقاص عبد الرزاق الشيخ علي في هذا الموقف. كان ينشدنا في لحظات التألق نشي المقاومة الإيطالية " أفونتي بوبولو بانديرا روسا ...". بعد الحكم علينا نقلنا إلى سجن بغداد ومنه إلى سجن بعقوبة. وفي سجن بغداد

المركزي مارس لطفي الخزرجي، مدير السجن، وكان جلاداً شرساً معروفاً لدى كل السجناء السياسيين في العراق بوحشيته وخبثه، جولة مرعبة من التعذيب الهمجي بعد أن وضعنا في الانفرادي قرب سجن الإصلاحية وفي الممر الطويل الرابط بين سجن الإصلاحية والانفرادي والبوابة الخارجية للإصلاحية. مارست شرطة السجن التعذيب والإرهاب والتخويف، حتى يئسوا من إسقاطنا سياسياً بتقديم البراءة فتركنا لفترة على مقربة من قاووش النابذين، أي الذين قدموا البراءات بالرغم منهم، بهدف التأثير النفسي علينا، إلا أن هؤلاء السجناء شدوا من عزائمنا وأشاروا إلى الذل الذي يعيشون فيه. وفي السجن المركزي وجدنا في تلك الفترة جمهرة من خيرة مثقفي العراق وأساتذة الجامعات وطلبة الكليات الذين انتزعوا من مقاعد التدريس والدراسة ومن الحياة العامة ووضعوا في السجن بسبب احتجاجهم على سياسة حكومة نوري السعيد المستبدة التي أصدرت الأحكام العرفية وقانون يحكم على العاملين في اتحاد الطلبة والشبيبة والرابطة وما شاكل ذلك.. ووكان من بينهم الشهيد الدكتور صفاء الحافظ والشهيد الصديق العزيز الدكتور صباح الدرة، وكلاهما عذب وأغتيل تحت التعذيب في فترة حكم البعث الصدامي بعد أن اعتقلا في العام ١٩٨٠، إضافة إلى الدكتور صلاح الخالص، والدكتور أحمد الحكيم، وهو مقيم في برلين حالياً، كما كانت مجموعة كبيرة من المثقفين الذين وضعوا في معسكر السعدية لذات السبب، ومنهم الأساتذة يوسف العاني ومظفر النواب، والمناضل المميز، والقاص عبد الملك نوري وعشرات غيرهم. ولم تخل المواقف والمعتقلات العراقية في تلك الفترة من الكرد والكرد الفيلية الذين كانوا يساهمون في النضال القومي والوطني مع بقية العراقيين وكونت صداقات مع عدد كبير منهم.

ما زال في ذاكرتي وجه ذلك المواطن الكردي الفيلي الطيب المبتسم أبداً، محمد جعفر، وأرجو أن لا تكون ذاكرتي قد خانتني بذكر الاسم الكامل، الذي كان يعتقل لمشاركته في النضال الوطني وكان يسفر إلى إيران عبر البصرة بصحبة شرطيين يحرسانه حتى عبوره شط العرب وتسليمه إلى الشرطة الإيرانية في المحمرة. كان الشرطيان يعودان إلى البصرة ليغادرا منها إلى بغداد. وقبل مغادرتهما كانا يجلسان في مقهى في العشار لتناول الشاي.

كانت الشرطة الإيرانية تطلق سراح محمد جعفر مباشرة، إذ أنه غير متهم بشـيء في إيـران، كما أنه ليس من مواطنيها، إضافة إلى أنها كانت تقـبض شـيئاً مـن الرشـوة، فيعـود منهـا مباشرة إلى وطنه العراق ويجلس في ذات المقهى التي يجلس فيها الشـرطيان، فيلتقـي بهمـا ويدفع عنهما ثمن الشاي. وكانا يشكرانه ويغادران البصرة سوية على بغداد وفي بغداد يأخذ كـل منهمـا طريقـه دون أن يفكـرا باعتقالـه فقـد انتهـت مهمتهـا بعـد تسـليمه إلى الشـرطة الإيرانية. وهكذا كانت تتكرر هذه المسرحية مع محمد جعفر وغيره من الكُرد الفيلية مـرات عديدة كل عام. لقد بدأت الإساءات للكُرد الفيليـة في العـراق ومحاولـة اعتبـارهم مـن تبعيـة إيرانية منذ العهد الملكي، ولكنها توقفت في العهد الجمهوري الأول وفي ظل حكم عبد الكـريم قاسـم حيـث أنصـفهم الرجـل واعتـبرهم مـواطنين عـراقيين أصـليين، كمـا هـو حـال بقيـة المواطنين، وهو أحد الأسباب الذي ما يزال الكُرد الفيلية يتذكرون قاسـم بـالخير ويقـدرون له موقفه المنصف. لكنها المضايقات والإساءات والتعذيب والقتل ضد الكُرد الفيلية بـرزت بشكل حاد في ظل حكم البعث الأول وحكم القوميين من بعده، ثم اشتدت وتفاقمـت بشـكل مرعب في عهد النظام البعثي الثاني وخاصة في النصف الثاني مـن العقـد الثـامن مـن القـرن العشرين حيث فقد الآلاف من الشباب الفيلية حياتهم وهُجَّر عشرات الألوف مـنهم قسـراً إلى إيران وغيرها من البلدان. رحلنا بعد أسبوع واحد إلى سجن بعقوبة حيث قضينا فيـه فـترة المحكومية، ورحلنا منه إلى بدرة، مدينة المنفيين السياسيين العراقيين.

وفي سجن بعقوبة استقبلنا علي زين العابدين، وهو أحد ابرز جـلادي السـجون العراقيـة، بكروان أصلي (حملة تعذيب جماعية) نظمها لنا مدير السجن ومساعده عباس الجابر، مـن أهـالي منطقـة الكريعـات في بغـداد، حـال ولوجنـا البوابـة بـين السـور والبنايـة. إذ وقفـت مجموعتان كبيرتان من شرطة السجن في صـفين متقـابلين لتحيتنـا وهـم يحملـون الهـراوات والعصي الغليظة وعود الخيزران. بدأوا بضربنا ومطاردتنا ومحاولة إصابتنا في كـل مكـان. لقد كانت مطاردة وحشية حقاً، كنا نحاول الإفـلات مـن ضـرباتهم، وكـانوا يحـاولون إنـزال أكثـر ضـربات ممكنـة علـى يافوخنـا وظهورنـا. لقـد كانـت جولـة مدروسـة لبـث الرعـب في نفوسنا. وكانت تنظم لكل قادم جديد. كان الضـرب غـادراً وقاسـياً، كـان موجعـاً للكرامـة

والجسد والعقل في آن واحد. تحملناه على مضض. وبعد ساعة من هذه الجولة استقبلنا مدير السجن المعروف بعشقه لتعذيب الآخرين وساديته. جلس الدكتاتور الأهوج وراء منضدته، حيث تنتصب خلفه وعلى الجدار مباشرة صورة للملك الشاب فيصل الثاني، معلناً عن امتلاكه الحق في ضرب وقتل من يشاء دون رقيب أو حسيب. وجه لنا التهديد والوعيد بأنه سيجعلنا لن ننساه طوال حياتنا، وعلينا أن ننبذ الشيوعية والسياسة. بعدها وزعنا في زنزانات انفرادية. قضينا فيها الفترة المتبقية من الحكم وتعرفنا على الكثير من السجناء السياسيين الذين لعبوا دوراً فكرياً وسياسياً بارزاً في تاريخ العراق السياسي طيلة السنوات المنصرمة. أثناء وجودي في السجن تعرفت على الكاتب والقاص ونصير السلام الراحل عبد الرزاق الشيخ علي، ثم عشت جاراً له في بدرة. كان مدير السجن، علي زين العابدين يزور بعض السجناء لاستفزازهم من خلال الدخول بحوار سياسي أو فكري معهم، خاصة بعد أن يكون قد تعاطي الكحول بكميات كبيرة. وكان أثناء الحوار الليلي يغضب ويطلب من حراسه ضرب السجناء أو جلدهم أثناء الليل أو النهار. ومن بين الأشخاص الذين حاول باستمرار مشاكستهم وإثارتهم وبالتالي معاقبتهم بالضرب كان الكاتب عبد الرزاق الشيخ علي. لقد كان بعد كل حوار من هذا النوع يطلب من جلاوزته الجبناء أن يضربوا الشيخ الوقور، الذي تجاوز حينذاك سن الخمسين عاماً، بالأحذية والبساطيل على رأسه ورقبته لإيذاء الحبل الشوكي. لقد تكرر هذا المشهد مرات عديدة وقاد إلى إصابة الشيخ الكاتب بمرض الأعصاب والابتلاء بالشزفرينه. وقد عانى من هذا المرض كثيراً أثناء وجوده في بدرة، وكان المناضل القديم فرج يوسف، المقيم حالياً في برلين، أحد قاطني الدار الخامسة في بدرة مع عبد الرزاق الشيخ علي، وله ذكريات كثيرة معه. بعد انتهاء فترة الحكم تم ترحيلنا، أبو نجم وأنا، مقيدين بالكلبچات إلى بدرة، هذه المدينة الحدودية ذات الروبار الواسع الذي يفصل بين منطقة المبعدين والمدينة القديمة، هذه المدينة الحدودية التي أنجبت الكثير من المناضلين الطيبين وفي مقدمتهم المناضل عبد الصاحب البدراوي، نصير السلام وعضو المجلس الوطني لحركة السلام العراقية في الخمسينيات من القرن الماضي ووالد الدكتور الديمقراطي راجح البدراوي، المقيم حالياً في

برلين. وبدلاً من بقائي سنة واحدة في بدرة، مددت الشرطة هذه الفترة لما يقرب من سنة ونصف السنة حيث عدت منها بحكم جديد إلى بعقوبة لألتقي مع كوكبة جديدة من المناضلين الشجعان، ومنهم الشاعر الكردي الكبير والراحل عبد الله گوران وجمهرة كبيرة من السجناء السياسيين الذي لعبوا فيما بعد دوراً مهما في الحياة الفكرية والسياسية والثقافية العراقية. ولي بعض الذكريات الطريفة مع شاعر الأمة الكردية الكبير عبد الله گوران. كان ذلك في عام ١٩٥٨ وقبل سقوط النظام الملكي بشهر واحد، حيث أطلق سراحي في ١٩٥٨/٦/٨ لأقدم إلى محاكمة جديدة بسبب اعترافات حزام عيال، إلا أن ثورة تموز هي التي ألغت ملفات هذه القضية

ملاحظة: لم يكن التعذيب الذي شهدته هو الأعنف وبكل تواضع، ولكنه نموذجاً مصغراٌ لما كان يحصل في العهد الملكي، نموذجاً أكثر من اعتيادي في تلك الفترة، ولكن مناضلات عراقيات ومناضلين عراقيين آخرين تعرضوا لعذابات ومعاناة أكبر أثناء التعذيب، ولكنهم صمدوا ورفعوا اسم المناضلين العراقيين في سبيل الحرية والديمقراطية والسيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية عالياً أيضاً في سماء العراق الحبيب. لم أكن راغباً بأي حال في تسجيل ذكرياتي الشخصية، إلا أن ترديد السيد علي بن حسين المطالب بالعرش في العراق التي تحدث فيها عن الجنة العراقية في زمن أسرته الحاكمة وعدم معرفته الجيدة بتاريخ العراق وأسرته في بغداد هي التي دفعتني إلى تسجيل هذه اللوحة المكثفة كمقطع صغير من حياة العراق حينذاك.

كثيراً ما يقال عن أن ما جاء بعد العهد الملكي كان أمر وأقسى وأوجع لا بالمناضلين فحسب، بل وبالشعب كله. وهذا صحيح من حيث الواقع، ولكن ما ينسى دوماً ثلاث مسائل جوهرية وهي:

١. لماذا كان الاستعمار البريطاني يمارس القمع ضد الشعب العراقي وضد المناضلين مباشرة في فترة الانتداب؟ لأنه كان يخشى على مصالحه من القوى المناضلة ضد الاستعمار والاستغلال والامتيازات المجحفة ورغبة في البقاء في العراق.

٢. لماذا كانت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الانتداب قد مارست ذات السياسة الظالمة والقمع ضد المناضلين من أجل الحريات العامة والحياة الديمقراطية ومن أجل فرص العمل وضد الاستغلال الإقطاعي وتلك التي كانت تطالب بالأرض للفلاحين والعمل للعاطلين والخبز للفقراء في وقت كانت البلاد فيها إمكانيات لتغيير الحال؟ لأنها كانت تخشى على مصالح أسيادها والفئات الاجتماعية التي كانت تمثل مصالحهم بالدرجة الأولى، في حين عانى الشعب من الكثير من المشكلات. وإذا رغب الإنسان العودة إلى الأجزاء ألـ ٢٢ الصادرة عن محكمة الشعب، وخاصة تلك التي تمس أبرز أركان النخبة الحاكمة في العهد الملكي لتبين له حجم الظلم والغبن والقمع الذي لحق بالمناضلين من أجل مصالح الوطن والشعب.

٣. إن هذه السياسات غير الديمقراطية والقمعية التي مورست في العهد الاستعماري والعهد الوطني الأول والتي كانت مخالفة كلية للدستور العراقي واللائحة الدولية لحقوق الإنسان التي شارك العراق في وضعها منذ العام ١٩٤٧ واقرَّت في الأمم المتحدة بنيويورك في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وصادق عليها العراق. إن العهدين الاستعماري والوطني قد أسسا لقاعدة ممارسة الاعتقال الكيفي والتجسس على العوائل وكتم الأصوات وممارسة التعذيب في المعتقلات والسجون وضرب الاحتجاجات والإضرابات والمظاهرات التي كان الدستور يقرها، وهذا التأسيس قد ساهم في تربية أبناء المجتمع على العنف والقسوة وعلى مواجهة الغير لا بالنقاش والحوار، بل بالرفض والعراك ومحاولة التغلب على الخصم بكل السبل بدلاً من الاحتكام للعقل والتفاعل وإيجاد الصيغ المناسبة لحل الخلافات والمشكلات القائمة. إن المشكلة في القاعدة التي وضعت للعمل من جانب الحكام وهي التي تعلمها الذين جاءوا إلى الحكم في العهد الاستعماري أو العهد الوطني. وهو الذي قاد إلى قيام انتفاضة الجيش وثورة الشعب في العام ١٩٥٨، ومن ثم فترة حياة حرية وانفتاح على العالم وديمقراطية لفترة قصيرة عرفت مع الأسف القتل والسحل والإساءة، ثم الفترة التي عاش فيها الشعب منذ العام ١٩٥٩/١٩٦٠ حيث دارت الصراعات بين القوى السياسية وانتهت بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الفاشي الدموي.

بعد ذلك سلسلة من الانقلابات القومية والبعثية استقرت بيد حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة ميشيل عفلق) في ١٧/٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨ واستمرت حتى نيسان ٢٠٠٣ حيث سقطت بأيدي العراقيات والعراقيين، بل تحت ضربات القوات الأجنبية والتحالف الدولي غير الرسمي ودون قرار من مجلس الأمن الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرض الاحتلال على البلاد والتطورات اللاحقة التي نعرفها جميعاً حيث نعيش اليوم في أجواء من الصراعات الطائفية المقيتة والمدمرة لوحدة البلاد والمجتمع بسبب غياب روح المواطنة الحرة المتساوية وبسبب وجود تداخل بين الدين والسياسة والدين والدولة بدلاً من الأخذ بالقاعدة المجربة "الدين لله والوطن للجميع. واليوم يجري تكرار المأساة التي بدأ بها العهد الاستعماري والعهد الملكي والعهود اللاحقة من حيث استخدام الاعتقال والكيفي والتعذيب النفسي والجسدي والتهديد بأبشع العواقب إذا ما أصر المواطنة والمواطن في المطالبة على حقوقه في الاحتجاج والإضراب والتظاهر، والمطالبة بالحريات الديمقراطية العامة وتطبيق الدستور والالتزام بالقوانين التي تنبثق عنه، ومكافحة الإرهاب الدموي الجاري ومحاربة الفساد المستشري في طول البلاد وعرضها وعلى مختلف المستويات وانتشار البطالة والفقر واتساع الفجوة في الدخل السنوي للأفراد بين فقير مدقع وغني متخم بأموال الشعب المسروقة، في بلد غني بنفطه وغازه وكوادره الفنية والعلمية وشعبه، إضافة إلى غياب الرؤية الإستراتيجية للتنمية الوطنية والتصنيع وتحديث الزراعة وتأمين الغذاء والأمن الغذائي وصرف الأموال على الاستيراد دون الاستفادة من أموال النفط لتنمية الثروة الاجتماعية وتحسين أحوال الفئات الكادحة وتطوير الفنون والثقافة بشكل عام وكذلك حماية الطفولة والأمومة وتحقيق المساواة بين النساء والرجال وحماية أتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق واحترام حقوق القوميات كلها وإشباعها بحقوقها المشروعة والعادلة، إضافة على احترام الصحافة والصحافيين والعلم والعلماء والأدباء والفنانين. ولم يلعب الاحتلال الأمريكي والمحتل وممثله بول بريمر الدور الذي ادعاه لنفسه ورفضته جملة وتفصيلاً قبل الحرب بوضوح كبير حين تحدث

عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ عاش الشعب العراقي والعالم كله الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال في سجن "أبو غريب" والذي كما يبدو أصبح نبراساً لمن حكم ويحكم العراق أيضاً.

إن الأساس الذي بني عليه العراق الحديث كان فاسداً، وما تزال تلك النبتة تنتج فسادا وتعيد إنتاجه، إذ لم تحرث الأرض على أسس مدنية وديمقراطية عميقة بحيث ترسي أسس مجتمع مدني ديمقراطي حر وحديث ومؤسسات دستورية ديمقراطية تفصل في الممارسة العملية بين السلطات وبين الدين والدولة. من هنا نشير دوماً إلى العيب الأول لكي نعمل من أجل إزالته وإلا سيبقى يعاني شعبنا ومناضليه من عواقب النظم الدكتاتورية سواء أكانت قومية شوفينية أم دينية يمينية ومتطرفة ومتعصبة، أو أية دكتاتوريات أخرى تحت أية مسميات جاءت.

برلين في ٢٠٠٤/٠٦/٢٦

وأعيدت كتابته في ٢٠١١/١١/١

كاظم حبيب

الفصل التاسع

العراق عشية انتفاضة الجيش وثورة الشعب

المبحث الأول

سياسة نوري السعيد تهز المجتمع العراقي وتضعف النظام

كانت فترة حكم نوري السعيد الجديدة، التي بدأت في اليوم الثالث من آب/أغسطس ١٩٥٤ وانتهت مع قبول استقالته في العشرين من حزيران/يونيو ١٩٥٧ (٣٥ شهراً تقريباً) حيث شكل فيها وزارتين متتاليتين،عصيبة بحملها الثقيل على الشعب وقوى المعارضة العراقية، سواء من حيث طبيعة تلك السياسية الاستبدادية الداخلية، أم من حيث ربط العراق باتفاقيات عسكرية ثنائية وبميثاق بغداد العسكري المتعدد الأطراف، وكذلك من حيث الأحداث المتصاعدة على الصعيد العربي وتجلياتها في الوضع السياسي العراقي. وأكدت هذه الفترة بما لا يقبل الشك بأن الدروس التي تعلمتها الحركة الوطنية العراقية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية جديرة بالاهتمام والاستفادة منها، وأن الفترة الأخيرة، وخاصة انتفاضة عام ١٩٥٦ منحت قوى المعارضة العراقية إمكانية التيقن من صحة تلك الدروس بتجربة جديدة وغنية وأن ما يمكن استخلاصه للمعارك السياسية القادمة. ويمكن بلورة بعض أهم تلك الدروس في النقاط التالية:

- يتمتع الشعب العراقي بوعي سياسي وتضامني كبير وهو على استعداد تام لتأكيد ذلك التضامن بالممارسة العملية إزاء قضايا النضال الوطني والعربي.
- وإن الشعب العراقي كان وما يزال على استعداد تام لخوض النضال الوطني والديمقراطي لصالح أهدافه المشروعة والعادلة، كما أنه على استعداد لتقديم التضحيات لهذا الغرض.

- وأن التجربة الأخيرة أكدت قدرة المعارضة السياسية المتمثلة بالأحزاب الوطنية على التفاعل الواعي والهادف مع الجماهير الشعبية وممارسة مختلف أساليب النضال في مواجهة الاستبداد الحكومي وقوى القمع الحكومية. إذ لم تعد المظاهرات وحدها، ولا المذكرات السياسية المقدمة إلى الملك أو إلى الحكومة وحدها، ولا الإضرابات الاقتصادية والسياسية وحدها، كافية لتحقيق المهمات المنشودة، بل لا بد من تصعيد أساليب النضال وفق طبيعة المعركة مع السلطة وأجهزتها القمعية.
- وأن الشعب العراقي في مثل هذه الفترة الحساسة من تطور العراق بحاجة ماسة إلى تعاون متين بين فصائل وأحزاب الحركة الوطنية وإلى تكوين قيادة ميدانية مشتركة في النضال المشترك والصعب ضد الحكم الملكي الإقطاعي الرجعي. إذ بدون وجود مثل تلك الوحدة العملية في الساحة السياسية يصعب مواجهة السلطة ونشاط أجهزتها القمعية والأمنية الواسعة. أي أن النضال في سبيل قضايا الشعب تستوجب إقامة جبهة وطنية واسعة بين الأحزاب والقوى السياسية العراقية تتفق على قواسم مشتركة وثوابت معينة بغض النظر عن البرامج الخاصة للأحزاب والقوى والشخصيات السياسية، سواء العربية منها أم الكردية أم غيرها. فالمساومة في ما بينها ضرورية وممكنة لتحقيق الأهداف. إذ تأكد للجميع، كما يبدو، بغض النظر عن المرامي البعيدة لكل حزب من تلك الأحزاب السياسية المعارضة، بأن كلاً منها عاجز عن تحقيق الوصول إلى السلطة بمفرده أو حتى إلحاق الضرر بالنظام القائم، لهذا لم يعد في مقدورها مواصلة النضال دون تلك المساومة المشتركة والنضال المشترك.
- وأن هذا النضال يستوجب تأكيداً جديداً بأهمية كسب الجيش إلى جانب نضال الأحزاب السياسية وزجه في المعركة السياسية ضد الحكم القائم في العراق. إذ لم يعد ممكناً العمل على إسقاط النظام مع بقاء أدوات القمع كلها بيد السلطة، إذ لا بد من كسب الجيش إلى جانبها.
- وأن النضال الداخلي على أهميته المركزية والأساسية بحاجة إلى تأييد عربي وإلى تضامن نضالي عالمي للخروج من الأزمة الخانقة التي يعيشها الشعب في العراق. وهذا

يعني وجود حاجة كبيرة إلى تنشيط الإعلام الخارجي للقوى الوطنية باتجاه فضح الحكم وسلوكيات الحكومة من جهة، والدعوة إلى تقديم الدعم والتضامن لنضال الشعب من أجل التمتع بالحرية والديمقراطية والحقوق الأساسية للمجتمع والالتزام بالدستور العراقي من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار انتفاضة عام ١٩٥٦ بمثابة التمرين الأخير لانتفاضة تموز العسكرية في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ بقيادة الضباط الأحرار وعلى رأسهم عبد الكريم قاسم، ولثورة الشعب ضد الحكم الملكي الإقطاعي وضد التبعية الخانعة للسياسة والمصالح البريطانية في العراق والمنطقة. كما كانت درساً للسياسيين العراقيين بضرورة الدمج الموفق بين حركة الشعب العراقي السياسية المناهضة للحكم الملكي المستبد والرجعي الإقطاعي، وبين حركة الضباط الأحرار وقوى الجيش، إذ كانت الأخيرة تستخدم من جانب الحكومات المتعاقبة كأداة لضرب المنتفضين في العراق وقمع إرادتهم. وما يزال هذا الدرس مهماً للشعب وقواه السياسية ولكن تجربة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ تشير أيضاً إلى درس غني وكبير ما يزال غير مُقيَّم بصورة كافية، وأعني به أن الحركات العسكرية يمكن أن تتحول إلى حركات غير ديمقراطية عندما ترفض تسليم السلطة إلى الشعب والعودة بالبلاد إلى الحياة المدنية الدستورية والديمقراطية، وأن ا لانقلابات العسكرية ذاتها لا يمكن أداة للتغيير السياسي والاجتماعي. وكانت الخسارة فادحة، كما سنعالجها في الفصول القادمة من هذا الكتاب المتعدد الأجزاء.

وخلال الفترة الواقعة بين نهاية الانتفاضة وسقوط الملكية كان الطرفان الرئيسيان في الصراع يمارسان نشاطاً متقاطعاً ومتفاقم العداء. يقف في الطرف الأول منه النخبة السياسية الحاكمة بكل القوى الداخلية التي تساندها، وبشكل خاص قوى الإقطاع والكومبرادور المحلي والبلاط الملكي من جهة، وكل القوى الأجنبية التي ترى في الحكم سنداً لمصالحها ولوجودها في العراق، وبشكل خاص بريطانيا وقوى حلف بغداد ومجموعة من النظم الحاكمة في الدول العربية، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت في النخبة الحاكمة سنداً لتغلغلها الجديد في العراق من جهة أخرى. وكانت هذه القوى تتعاون

في استشراف الأوضاع والتحولات المحتملة على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية. وكانت شركات النفط الاحتكارية الأجنبية أكثر القوى تحريكا وإسناداً لهذا التعاون ودعماً للحكم الملكي الإقطاعي في العراق. وفي الطرف الثاني كانت تقف قوى وأحزاب المعارضة السياسية بمختلف اتجاهاتها الفكرية والسياسية ومنحدرها القومي وعقيدتها الدينية والمذهبية من جهة، وتجد الدعم والتأييد من جانب قوى حركة التحرر العربية والقوى والأحزاب السياسية المختلفة في العالم العربي، إضافة إلى تأييد قوى المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر الوطني وحركة عدم الانحياز من جهة ثانية. وسنحاول أن نتطرق إلى تحركات الطرفين الأساسيين في هذه الفترة وفي خوض المعركة السياسية التي انتهت أولياً في صيف عام ١٩٥٨.

تشكلت بين استقالة نوري السعيد في العشرين من حزيران/يونيو من عام ١٩٥٧ وسقوط النظام الملكي العراقي في الرابع عشر من تموز/يوليو من عام ١٩٥٨ أربع وزارات، هي على التوالي: وزارة على جودة الأيوبي الثالثة، ووزارة عبد الوهاب مرجان، ثم وزارة نوري السعيد الرابعة عشر، وأخيراً وزارة أحمد مختار بابان، حيث سقطت بسقوط العهد الملكي وانتهاء الاتحاد العربي. وجميع هذه الوزارات، ابتداءً من رئيس الوزراء وانتهاءً بوزراء الدولة، تشكلت من المجموعة السياسية المرتبطة مباشرة بفكر وسياسات نوري السعيد والتي لا يمكن أن تقرر شيئاً جاداً دون العودة إليه والتشاور معه. وبالتالي استمر ظل نوري السعيد وبرنامجه السياسي يخيم على تلك الوزارات ويسير سياستها واتجاهات نشاطها حتى عند غيابه عن رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع.

وكان نوري السعيد يدرك بأن السياسة البريطانية في المنطقة العربية قد تعرضت إلى نكسة شديدة بسبب مشاركتها الفعالة والرئيسية في العدوان العسكري الثلاثي على مصر، وبالتالي أضعف موقفها في حلف بغداد لا أمام أعضاء ميثاق بغداد، إذ كانت كلها ضالعة في المؤامرة على مصر، بل أمام الشعوب العربية وشعوب المنطقة وسقط القناع عن وجه الميثاق ذاته وكشف عن أهدافه في المنطقة. فالحكومة العراقية لم تتخذ قراراً يعاقب بريطانيا من خلال انسحابها من الميثاق أو المطالبة بطرد بريطانيا منه بسبب عدوانها،

كما لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا، بل فضلت معاقبة فرنسا بقطع العلاقات الدبلوماسية معها. واستغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الضعف في الموقف البريطاني في المنطقة وفي الميثاق، وكانت منذ سنوات طويلة بانتظار مثل هذه الفرصة، فسعت إلى الدفع باتجاه تعزيز مواقعها في المنطقة والميثاق، وإلى إشاعة فكرة حصول فراغ في المنطقة، وأن عليها أن تحتل هذا الفراغ لتساهم في إبعاد الخطر الشيوعي عن المنطقة وتلعب الدور المعوض عن ضعف دور بريطانيا وفرنسا في هذا الصدد. وعلى هذا الأساس طرح مشروع ايزنهاور من جديد وبدأت الدعاية له. وكانت هذه الدعاية مقترنة بحملة إعلامية واسعة تشير إلى بروز خطر الهيمنة الشيوعية على سوريا، وبالتالي لا بد من التحرك لمواجهة هذا الخطر. وبدأ حلف بغداد يعمل على هذا الأساس وتحركت القوات التركية لتقف على الحدود السورية. ولعبت الحرب الباردة بين المعسكرين دوراً ملموساً في تشديد هذا الصراع وزيادة حدة التوتر. وإزاء تطور هذه الأوضاع بهذه الوجهة فضل نوري السعيد أن ينسحب من رئاسة الوزارة ليترك لجماعته ترتيب البيت العراقي دون أن يكون بعيداً عنهم. وبالتالي فأن تكليف على جودة الأيوبي برئاسة الوزارة كانت ناشئة عن رغبة البلاط في تهدئة الأوضاع الداخلية بعد موجة الاستبداد السعيدية والتوتير المتفاقم في العلاقات العربية، وخاصة مع مصر وسورية. وكانت السفارة البريطانية في بغداد تحبذ مثل هذا التغيير، ولكنها كانت تتحرى عن رئيس وزراء مناسب لتحمل المسؤولية ولا يكون بعيداً عن سياستها ومصالحها. وكانت خسارتها كبيرة بوفاة صالح جبر، الرديف المناسب لرئاسة الوزارة حينذاك، الذي شارك في صفوف المعارضة في انتقاد وزارة وإجراءات نوري السعيد، ولكنه لم يصل إلى حد المطالبة باستقالته حين بدأ محاولة التنسيق مع قوى المعارضة الوطنية في عام ١٩٥٦ وانسحب من التوقيع على الاتفاق السابق مع الجماعة عند حضوره إلى الاجتماع مع كامل الچادرچي والشيخ محمد رضا الشبيبي ومحمد مهدي كبة ونجيب الصائغ في بيت الشبيبي. في حينها وافق على: ١) وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ ...، ٢) إلغاء المراسيم التي أصدرتها وزارة نوري السعيد، ٣) حل المجلس النيابي

القائم وإجراء انتخابات حرة، و٤) تنحية وزارة نوري السعيد[٣٩٧]. كتب السفير البريطاني مايكل رايت بهذا الصدد يقول: "لقد دفعت وفاة صالح جبر في ٦ حزيران أثر سكتة قلبية داهمته وهو يخطب داخل البرلمان، دفعت نوري السعيد أن يخطط للبحث عن بديل لخصمه صالح جبر. ومنذ البداية وجد نوري السعيد في شخصية صديقه وأحد أتباعه عبد الوهاب مرجان الشخص الذي يمكن أن يأخذ دور صالح جبر"[٣٩٨].

وإذا كان نوري السعيد يؤكد وجود مثل هذا الخطر على سوريا، فأن علي جودة الأيوبي حاول التخفيف منه ودعم سوريا ورفض أي تدخل عسكري في شؤونها وشجب بشكل غير مباشر التحشيدات العسكرية التركية على الحدود السورية. وكان لهذا الموقف أثره الطيب على سوريا، ولكنه أثار ضجة في أوساط حلف بغداد من جانب تركيا. واعتبر السفير البريطاني في بغداد بأن الأيوبي بتصريحه هذا قد حكم على وزارته بالسقوط، حين كتب يقول: "لم يؤيد الأيوبي المخطط ألتآمري الذي كان ينفذه حلف بغداد والولايات المتحدة ضد سوريا في صيف عام ١٩٥٧ وأعلن رئيس الوزراء العراقي من دمشق تمسك العراق بمعاهدة الدفاع العربي المشترك في حالة تعرض سوريا لأي عدوان خارجي. بهذا التصريح وضع الأيوبي نهاية لحكمه، إذ سرعان ما أجبر على تقديم استقالته"[٣٩٩].

كان الهدف من تكليف الأيوبي برئاسة الوزارة هو تحسين العلاقات بالدول العربية وتخفيف أجواء التوتر الداخلية. ولكن الوزارة قيدت تماماً بمواقف نوري السعيد ولم تستطع التحرك بعيداً عنها. مما جعلها ضعيفة. فقد بدأ بتنظيم سلسلة من الزيارات المتبادلة بين الأوساط الحكومية في الأردن والعراق مقترنة بزيارة الملك حسين بن طلال إلى

---

٣٩٧ الصائغ، نجيب. من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧–١٩٦٣. مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٩٠. ص ٨٥/٨٦.

٣٩٨ الونداوي، مؤيد إبراهيم د. العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤–١٩٥٨. دار الشؤون الثقافية العامة. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٩٢. ص ٢٣٢.

٣٩٩ الونداوي، مؤيد إبراهيم د. العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤–١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٢٣٣.

العراق لترتيب البيت الهاشمي والسعي إلى تكوين الاتحاد العربي الذي كان مطلباً تدعو إليه الأوساط الحاكمة في البلدين. وتنشط هذا الاتجاه منذ النصف الثاني من عام ١٩٥٧ وأوائل عام ١٩٥٨. وعلى الصعيد الداخلي لم يستطع الأيوبي خلال حكمه الذي دام حوالي ستة شهور عن حل أي معضلة داخلية. فرغم المذكرات التي رفعت من جانب قوى المعارضة العراقية من أجل معالجة الوضع الداخلي، وخاصة قضايا مثل إزالة آثار الأحكام العرفية والإفراج عن المحكومين السياسيين، وفي مقدمتهم كامل الچادرچي، وإعادة الطلاب والأساتذة المفصولين وإفساح المجال أمام حرية التنظيم الحزبي والنقابي، وإطلاق حرية الصحافة ورفع المنع عن الصحف العربية الحرة إطلاق.

أشرنا سابقاً إلى المهمات التي كان على نوري السعيد إنجازها خلال فترة حكمه. إلا أن مفاجأة التأميم ومعركة السويس فوتت عليه فرصة تحقيق جملة من تلك الأهداف، وخاصة القضايا المرتبطة بالعلاقات العربية– العربية. لهذا توجهت حكومة الأيوبي للعمل على معالجة التوترات التي نشأت بين الدول العربية بفعل مواقف نوري السعيد وسياساته الصارمة. فتوجه الأيوبي إلى إنجاز عدد من تلك المهمات على الصعد الأردنية والسورية والسعودية. وحقق بعض التقدم في هذا الصدد. إلا أن مواقفه لم تنسجم عموماً مع المهمات التي كان يراد النهوض بها من جانب العراق، سواء كان ذلك في إطار حلف بغداد أم بالتضامن مع حلف شمال الأطلسي والتحركات الجديدة لمصر في الساحة العربية. وفي ضوء هذا الواقع أجبر البلاط الملكي الأيوبي على تقديم استقالته ووضع مكانه عبد الوهاب مرجان، التابع المباشر لنوري السعيد، رئيساً للوزراء في الخامس عشر من كانون الأول من عام ١٩٥٧. وقد كلف مرجان بتكثيف الجهود لإنجاز ما تم الاتفاق عليه سابقاً من إقامة الوحدة بين البيتين الهاشميين في العراق والأردن.

جاء هذا النشاط السياسي العراقي – الأردني على الصعيد العربي كرد سريع ومباشر على نشاط مصر على نفس الصعيد ولكن مع سوريا. خرجت مصر منتصرة من معركة السويس بفضل نضال الشعب ذاته وتضامن الشعوب العربية والموقف الصلب والحازم الذي اتخذه الاتحاد السوفييتي إزاء العدوان، إضافة إلى الموقف الأمريكي حيث خشيت

الأخيرة تطور الأوضاع في المنطقة في غير صالحها وصالح المتحالفين معها. ولا شك في أن الاحتجاجات الشعبية على الصعيد الدولي، وفي بريطانيا بالذات قد ساعد كثيراً على جلاء القوات البريطانية والفرنسية وقبل ذاك الإسرائيلية من الأراضي المصرية دون أن تحقق هدفها الأساسي. وكان لهذا الانتصار تأثيره المباشر على سياسة القادة المصريين وخاصة على جمال عبد الناصر. إذ بدأ بمنح المسألة العربية والقضية القومية المزيد من اهتمامه ويستخدمها لطرح مشاريع جديدة على الساحة العربية، بما فيها تحقيق وحدة الدول العربية لمواجهة المخاطر الاستعمارية المتفاقمة في المنطقة العربية. وبدأ العمل لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا ومحاولة جر بلدان أخرى إليها، خاصة وأن المشاعر العربية كانت قد التهبت حقاً بسبب أحداث السويس. وكانت جهود عبد الناصر متوجهة صوب الحفاظ على الزخم الثوري الذي أنتجته معركة التأميم عربياً ووضعه في خدمة القضايا التي كان يعمل من أجلها. وبدأت المفاوضات بسرعة بالغة بين مصر وسوريا في نهاية عام ١٩٥٧ وبداية عام ١٩٥٨ وكان شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية. وتمت الوحدة على عجل كبير وبتأييد واسع نسبياً في كل من مصر وسوريا، إضافة على تأييد الشعوب العربية لها. وكانت الخشية الكبيرة من سرعة إنجاز هذه الوحدة تنصب على احتمال تضرر أجواء السياسة الديمقراطية في سوريا بسبب طبيعة النظام الفردي في مصر وغياب الديمقراطية فيها. وكانت ملاحقة السياسيين من شيوعيين ويساريين وديمقراطيين مستقلين واعتقالهم وزجهم في السجون المصرية قائمة على قدم وساقو رغم المعركة التي كانت تخوضها مصر ضد الاستعماريين، ورغم الكفاح الذي كانت تساهم به تلك القوى في نضال مصر التحرري. وكان البعثيون وبعض القوى القومية في سوريا تستعجل الوحدة مع مصر بهدف التضييق على نشاط الشيوعيين والديمقراطيين هناك بسبب التأييد النسبي الشعبي الذي حظيت به القوى اليسارية في سوريا[٤٠٠]. وفي الرابع من شباط/فبراير من عام ١٩٥٨ أعلنت الوحدة المصرية السورية وسميت جمهورية الوحدة الجديدة ب "الجمهورية العربية المتحدة".

---

٤٠٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ١٩٠.

وعلى ذات الوتيرة السريعة سارت عملية إنجاز طبخ الوحدة بين العراق والأردن في أوائل عام ١٩٥٨ حيث أعلن في الرابع عشر من شباط/فبراير من عام ١٩٥٨ قرار الوحدة بين البلدين وإقامة الاتحاد العربي، وتكليف نوري السعيد برئاسة وزراء الاتحاد الجديد. كما أن الحكومة العراقية لم تعترف بالوحدة المصرية السورية ودعت الدول الأخرى إلى عدم الاعتراف وقررت المشاركة في المؤامرة للإطاحة بالوحدة واحتلال سوريا من جانب القوات العراقية. وكانت هذه الوجهة أحد الأسباب المباشرة لفرض الاستقالة على عبد الوهاب مرجان وتشكيل وزارة نوري السعيد الرابعة عشر. أي أن نوري السعيد أصبح رئيس وزراء العراق ورئيس وزراء الاتحاد العربي في آن واحد.

كان نوري السعيد قد بلغ السبعين من عمره عندما عين في شهر آذار/مارس من عام ١٩٥٨ رئيساً للوزراء. وكان يعتمد في معلوماته عن الوضع الأمني في العراق على أربعة مصادر، وهي حسب أهميتها كما يلي:

أولاً: تقارير السفارة البريطانية عن الحالة السياسية والأمنية في العراق التي كانت توضع في ضوء المعلومات التي يقدمها الخبراء والمستشارون البريطانيون المعينون في دوائر الدولة المختلفة وفي المواقع الحساسة وأجهزة الأمن والاستخبارات العراقية من جهة، والأفراد الذين كانوا يعملون كمخبرين وجواسيس عند السفارة البريطانية من جهة أخرى، وكذلك موظفو السفارة ودائرة الملحق الثقافي البريطاني ومكاتب الاستعلامات الخاصة بالسفارة من ذوي الاحتكاك بالنوادي العراقية والوجوه الاجتماعية وغيرها من جهة ثالثة. وكان نوري السعيد يبلغ بتلك المعلومات عبر اللقاءات الخاصة التي كانت تتم مع السفير البريطاني أو عند السفر إلى لندن وعبر قنوات أخرى بينه وبين السفارة البريطانية.

ثانياً: المعلومات الأمنية التي كانت تصل إليه من دائرة التحقيقات الجنائية ومدراء الشرطة العامين اعتماداً على دوائر الشعبة الخاصة.

ثالثاً: التقارير المماثلة التي كانت تصل إليه من جهاز الاستخبارات العسكرية.

رابعاً: التقارير والمعلومات التي كانت تصل إليه من الأجهزة الخاصة بحلف بغداد ومن السفارة الأمريكية في بغداد، وكذلك من الجهات التي ترتبط بحلف بغداد وسفاراتها في العراق.

وكانت لبعض من هذه الجهات جواسيس يعملون في أجهزة الدولة أو استطاعوا التغلغل إلى مواقع معينة في الحركة السياسية العراقية المعارضة للنظام.

وكل هذه الجهات كانت تؤكد بأن عبور أزمة قناة السويس قد أبعدت الخطر الواقعي عن الحكم العراقي وعن الملكية، وبالتالي لا خوف يتهدد النظام من المعارضة العراقية. وأن نوري السعيد المتمرس في مواجهة الظروف الصعبة قاد النظام العراقي إلى شاطئ النجاة. وعلى هذا الأساس كانت النخبة الحاكمة مطمئنة إلى أن كل شيء بخير. وأن التقارير الواردة إليها لم تؤكد وجود مخاطر تهدد النظام العراقي. ولكن هذا الاطمئنان لم يعن قطعاً بالنسبة إلى نوري السعيد العمل على تخفيف القيود على الحريات السياسية وعلى نشاط القوى المختلفة المعارضة له أو تخفيف الهجوم على الحركة الوطنية العراقية والكف النسبي عن مطاردة المناضلين ضد سياسة الحكومة. وقد ركز نوري السعيد في هجومه الشرس على الأحزاب السياسية السرية باعتبارها الأكثر قدرة على الحركة بعيداً عن الرقابة المباشرة لأجهزة الحكم القمعية، وبالتالي كان يلقي بالكثير من الشيوعيين وأصدقاء الحزب الشيوعي وكمن النشطاء العاملين في المنظمات غير الحكومية والنقابية والمهنية التي فرضت عليها السرية الشديدة. وكانت السجون مليئة بأصحاب الفكر والرأي السياسي الآخر ممن شاركوا في النشاط السياسي العراقي منذ الأربعينيات.

كانت المعطيات المتوفرة تشير إلى أن الجسور بين الملكية والنخبة الحاكمة في العراق وبين المعارضة العراقية قد قطعت ولم يعد الحوار ممكناً في ما بينها. إذ أن الحكم قد ضرب في أعوام ١٩٥٤–١٩٥٨ بكل القيم والتقاليد السياسية والاجتماعية دفاعاً عن سياسة نوري السعيد وإهمالاً كاملاً للرأي العام العراقي والمعارضة العراقية. وتحول الصراع بين الحكومة والمعارضة إلى حوار بين الطرشان لا يغني ولا ينفع. وبدا هذا واضحاً في حملة الاعتقال الواسعة جداً التي شملت أساتذة الجامعة ورجال التعليم وجمهرة كبيرة من الطلبة ومن قادة وكوادر وأعضاء ومؤيدي الأحزاب السياسية التقليدية في العراق وإصدار الأحكام القاسية بحقهم ودفعهم على سجون صحراوية أو إلى معسكرات الاعتقال. ولم تعد الحكومة تبالي بما يقال عن وجود سجناء لديها أو أن أجهزة الأمن تقوم بممارسة أعمال تعذيب شرسة جداً بحق المعتقلين والمستجوبين من قبل شرطة الأمن.

كانت تقارير التحقيقات الجنائية لا تكتفي برسم صورة الشارع العراقي إلى المسؤولين في قيادة الدولة فحسب، بل وتقدم المقترحات التي تراها مناسبة للعمل بموجبها في مواجهة الحركة الشعبية وقوى المعارضة السياسية. فهي من جانب كانت تطرح نبض الشارع نسبياً، ولكنها كانت تؤكد على أن هذا النبض عاطفياً وبعيداً عن العقلانية ويستوجب المواجهة الجادة. وكانت من جانب آخر تقترح على الدولة الأسلوب المناسب في الدعاية لمواجهة نشاط المعارضة، ثم الإجراءات الضرورية لضربها وزجها في السجون، وتهيئة مستلزمات إنجاز مثل هذه المهمة. ويمكن العودة في هذا الصدد إلى تقارير التحقيقات الجنائية التي نشرت في سلسلة كتب "محكمة الشعب"[٤٠١]، أو في الكتب الصادرة عن التحقيقات الجنائية والتي نشرت فيما بعد في كثرة من المصادر ومنها ما ورد في كتاب "انتفاضة العراق عام ١٩٥٦" للدكتور جعفر عباس حميدي[٤٠٢]. وكانت تقارير الأمن تؤكد وجود تذمر واسع في صفوف الجماهير من سياسة الحكومة إزاء أزمة السويس أو غيرها، وأن هذه الجماهير أصبحت لا تثق بأقوال الحكومة حتى لو كانت "صادقة" في ما تقول، في حين كانت تثق بأقوال المعارضة حتى لو كانت "تشويشاً وكذباً".

أما تقارير السفير البريطاني لعام ١٩٥٧ و١٩٥٨ فكانت تؤكد على ستة مسائل، وهي[٤٠٣]:

١- إن نوري السعيد يمسك العراق بقبضة حديدية صارمة وقادر على تنفيذ السياسة التي يريدها في العراق وفي صالح بريطانيا، ولكنه مكروه من الشعب وقوى المعارضة

---

٤٠١ أصدرت وزارة الدفاع-القيادة العامة للقوات المسلحة- إعداد هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة ٢٢ جزءاً من كتاب محكمة الشعب في الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ - ١٩٦٢ ، وهي تتضمن وثائق محاكمات عديدة ، وبشكل خاص تلك الخاصة برجال العهد الملكي الذين ألقي القبض عليهم، ومنهم المجموعات العاملة في التحقيقات الجنائية، وخاصة بهجت العطية، مدير عام هذه الدائرة. ك.حبيب

٤٠٢ حميدي، جعفر عباس د. انتفاضة العراق عام ١٩٥٦. مصدر سابق.

٤٠٣ الونداوي، مؤيد إبراهيم د. العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٢٤٦-٢٦٢.

السياسية، باعتباره رجل بريطانيا. ولكنه أشار إلى أن العراق لا يمتلك شخصية تستطيع الحلول في مكان نوري السعيد أن اختفى عن الساحة السياسية العراقية، خاصة وأنه قد بلغ السبعين من عمره.

٢- رغم وجود صراعات ونشاط لدى قوى المعارضة العراقية، فأنها، وبعد انتهاء أزمة السويس، لم تعد تشكل خطراً على نظام الحكم في العراق، بسبب كونها ضعيفة التنظيم والقدرات.

٣- إن الجيش العراقي لم يعد يعمل في الأمور السياسية، وهو يقف إلى جانب الملكية والحكم القائم.

٤- إن الأوضاع الاقتصادية غير جيدة بسبب مصاعب الميزانية، وبالتالي فالمساعدات التي قدمتها شركة النفط العراقية يمكنها أن تخفف من أبعاد تلك الأزمة. وكان يرى في استمرار الإقطاع مفيداً للنظام بسبب قدرة الإقطاعيين من شيوخ العشائر على السيطرة على الفلاحين الذين يشكلون نسبة عالية من السكان. وبالتالي فهو لم يستطع تمييز وجود حالة ثورية في البلاد.

ورغم كل ذلك فأن المعارضة يمكن أن تشكل خطراً على النظام إن اختفى الدعم الخارجي للعراق، أي الدعم البريطاني وحلف بغداد. ولكن الخطر الذي يهدد العراق لا يأتي من الداخل، بل من خارج البلاد، أي من مصر وسوريا، من عبد الناصر والشيوعيين.

أشاعت مثل هذه التقارير الاطمئنان لدى الأوساط البريطانية والحكومة العراقية بشأن هدوء الجبهة الداخلية، ولكنها شخصت في الوقت نفسه خطراً خارجياً اعتبرته كبيراً وملحاً، وكانت تعني به خطر عبد الناصر وسياسته في مصر وسوريا على العراق والمنطقة. وبالتالي انصب عمل الجميع على تأمين سبل التخلص من الخطر الخارجي. وعندما وقع الاختيار من جديد على نوري السعيد لتشكيل وزارته الرابعة عشر، أشار في إجابته عن سؤال حول أهداف وزارته في السادس من آذار/مارس ١٩٥٨ بقوله: "تألفت هذه الوزارة في ظروف خاصة معلومة، يجتازها العراق على وجه خاص، والبلاد العربية الشقيقة على وجه عام. وأن توليها المسؤولية على أثر إعلان الاتحاد بين العراق والأردن، يجعل مهمتها الأولى

والمباشرة، اتخاذ الإجراءات التشريعية التي يتطلبها إقرار هذا الاتحاد المبارك، وذلك خلال ما بقي من مدة الثلاثة الأشهر التي حددها اتفاق الاتحاد الموقع عليه في ١٥ شباط ١٩٥٨"[٤٠٤]. فماذا كان يعني نوري السعيد بتطرقه إلى الظروف الخاصة التي يمر بها العراق والمهمات التي تطرحها عليه تلك الظروف؟ إن قراءة إجابات نوري السعيد تضعنا أمام المهمات التالية:

- استكمال خطوات تشكيل الاتحاد ومؤسساته الدستورية ووضعه قيد التنفيذ، وبشكل خاص مؤسسات وزارة الخارجية والدفاع والقوات المسلحة ليتسنى له أن يكون البديل للوحدة المصرية– السورية.
- مواجهة صارمة للوحدة المصرية – السورية من خلال التعجيل بعملية التآمر على سوريا لإنهاء الوحدة واحتلال الأخيرة أو تنصيب وزارة موالية عبر انقلاب داخلي تدعمه دول ميثاق بغداد والولايات المتحدة الأمريكية.
- العمل على إسناد مركز كميل شمعون في رئاسة الجمهورية في لبنان وجرها إلى ميثاق بغداد وتفعيلها في النشاط ألتآمري المناهض لسوريا.
- تعزيز العلاقات بدول ميثاق بغداد سياسياً وعسكرياً، وإشراكها في النشاط ألتآمري على سوريا وخاصة الجارة تركية وتبشيع سياسة عبد الناصر في المنطقة.
- إجراء الانتخابات البرلمانية في العراق وضمان أكثرية برلمانية تؤيد سياسة نوري السعيد ومواقفه في الداخل والخارج، وإبعاد شبح المعارضة كلية عن قبة البرلمان، ثم إجراء تعديل القانون الأساسي (الدستور العراقي) في ضوء تشكيل الدولة الاتحادية الهاشمية، والتصدي للمخالفين والمناهضين لهذه الوحدة وقمعهم بكل السبل.
- إعطاء صورة عن النشاط العمراني للدولة في العراق من خلال نشر قائمة بالمشاريع التي أنجزت وشن حملة دعائية لهذا الغرض.

لم ينتبه الحكام العراقيون لما كان يجري ويطبخ في داخل المجتمع العراقي وفي المؤسسة العسكرية، إذ كانوا مغمورين في استكمال مؤسسات وتشريعات الاتحاد العربي

---

٤٠٤ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ٢٠٦.

ومواجهة سوريا ومصر. ولهذا تصور نوري السعيد أن مهمته قد أنجزت بإجراء الانتخابات وتشكيل الهيئات الدستورية وتعديل الدستور العراقي وتشكيل القيادة المشتركة للجيش العراقي والهيئات الدبلوماسية للبلدين. فقدم استقالته فعلاً بعد أقل من ثلاثة شهور، وفسح في المجال لزميل له لتشكيل الوزارة دون أن يكون بعيداً عن سياساته ومواقفه، وليتفرغ هو لرئاسة الدول الاتحادية العربية والنشاط ألتآمري المباشر ضد سوريا. واتفق على إسناد رئاسة الوزارة إلى أحمد مختار بابان، الذي كان ضد شارك في السنوات الأخيرة في أكثر من تشكيلة وزارية وتقلد مناصب وزارية عديدة.

المبحث الثاني

نشاط القوى المعارضة لسياسات النظام

كانت الجماهير الشعبية وقواها السياسية المعارضة تقف في الطرف الثاني من المعادلة السياسية في العراق، إذ كانت تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية كبيرة عجزت الحكومة عن معالجتها رغم طرحها البرامج التي تتضمن مشاريع اقتصادية عديدة. كما كانت تواجه سياسات الحكم الرجعية والقمعية إزاء قوى المعارضة ومواقفها السياسية إزاء القضايا العربية الملحة والقضايا الدولية. ومن هنا جاء اهتمام الجماهير بما تقوله المعارضة وما تسعى إليه. وكانت المعارضة العراقية تعمل على جبهتين:

الجبهة الأولى: جبهة المعارضة السياسية المدنية، والتي تمارسها الأحزاب شبه العلنية والسرية والشخصيات المستقلة، إضافة إلى التنظيمات الطلابية والشبابية والنسائية ...الخ، التي كانت تساهم في هذا النضال بحيوية كبيرة.

الجبهة الثانية: جبهة المعارضة السياسية العسكرية في الجيش العراقي.

أ– الجبهة الأولى: نشاط الأحزاب والجماهير الشعبية

فعلى صعيد الجبهة الأولى، أي جبهة الأحزاب السياسية، فقد أعطت انتفاضة ١٩٥٦ والنجاحات التي تحققت لمصر فيها دفعة قوية للقوى السياسية الفاعلة في صفوف

المعارضة العراقية ولنشاطها من أجل تحقيق وحدة القوى الوطنية ومواجهة النظام الملكي بتراص الصفوف وبرنامج موحد، رغم وجود اختلافات في البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقوى السياسية المختلفة.

بدأ شعار إقامة جبهة وطنية عراقية عريضة تشمل جميع الأحزاب الوطنية المناهضة للنظام الملكي يستولي على مشاعر الناس في العراق وهاجسها الأساسي خلال تلك الفترة وتحول إلى قوة مادية فرضت نفسها على الواقع السياسي والقوى والأحزاب المختلفة. وكانت التجارب المنصرمة في إقامة جبهات مؤقتة منذ عام ١٩٤٨ قد أقنعت الجميع وأكدت أنها الأداة القادرة على تحقيق الانتصار للجميع. ولا يمكن نفي حقيقة وجود اختلاف بين الأحزاب السياسية العراقية المعارضة في عدد من المجالات، وهي:

١- رؤية الواقع العراقي وتحليل مكوناته واستخلاص المهمات التي ترى تلك الأحزاب إمكانية تحقيقها في العراق في ضوء الفكر الذي تستند إليه.

٢- التباين في المصالح التي تدافع عنها تلك الأحزاب بالارتباط مع المواقع الاجتماعية التي تنتمي إليها وتلتزم قضاياها.

٣- الالتزامات الأممية والقومية التي كانت تعتمدها القوى السياسية المختلفة.

وكانت هناك جملة من المشاكل العقدية التي تختلف بشأنها القوى السياسية المعارضة في العراق، ومنها الموقف من المسألة الكردية بشكل خاص، وكذلك الموقف من طبيعة المرحلة ومهماتها ومن طبيعة الجبهة وقيادتها.

كان الحزب الشيوعي العراقي منذ فترة الحرب العالمية الثانية، ولكن بشكل خاص بعدها، أول من طرح شعار الجبهة الوطنية وسعى بمختلف السبل إلى إقامتها. ولكن المشكلة التي اقترنت بهذا الطرح، برزت في الممارسة العملية وبشكل مباشر أو غير مباشر بوضع الحزب حينذاك قيوداً معينة على إقامة مثل هذه الجبهة، ومنها بشكل خاص: قيادة الجبهة التي كان يسعى إليها، فرض شعاراته على الجبهة التي يراد إقامتها. وكانت هذه الدعوات تصطدم بإرادة الأحزاب الأخرى وتطلعاتها المماثلة، وبالتالي، لم يكن ممكناً إقامة جبهة تستمر طويلاً، بل فرضت تلك الاتجاهات إقامة جبهات قصيرة الأمد أو مؤقتة

ولمهمات محددة، كما حصل في عام ١٩٤٨ أو في عام ١٩٥٤ أو حتى في عام ١٩٥٦ في فترة انتعاش الحركة الوطنية أثناء انتفاضة السويس عام ١٩٥٦.

وتحت تأثير مجموعة من العوامل المهمة، وخاصة بعد تولي سلام عادل سكرتارية الحزب وإعادة الوحدة إلى صفوف الحزب الشيوعي العراقي وعقد الكونفرنس الثاني في العام ١٩٦٥ إضافة إلى التغيرات التي طرأت على سياسات الاتحاد السوفييتي في أعقاب إدانة سياسات ستالين، غيَّر الحزب الشيوعي العراقي موقفه من مجموعة من المسائل. وأبرز تلك العوامل هي:

١. حصول تغيير واسع في بنية قيادة الحزب الشيوعي العراقي بعد إبعاد حميد عثمان منها وانتخاب سلام عادل سكرتيراً أولاً للجنة المركزية للحزب. ثم تعزز هذا الاتجاه بعد تحقيق وحدة الكتل الشيوعية واندماجها بالحزب الشيوعي وتكوين اللجنة المركزية والمكتب السياسي في المجلس الحزبي الثاني، الذي عقد في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٥٦.

٢. وكانت للاتجاهات الفكرية والسياسية الجديدة في الحركة الشيوعية العالمية، وخاصة في الاتحاد السوفييتي بعد وفاة ستالين بفترة وجيزة وابتداءً من عام ١٩٥٥، تأثيرها الواضح على اتجاهات الحزب الجديدة، وخاصة في الموقف من عبادة الفرد والكف عن التشدد في المطالبة بدور قيادي للطبقة العاملة وحزبها الشيوعي في الجبهات الوطنية وفي النضال ضد الاستعمار وفي التعاون الوثيق مع أحزاب البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة.

٣. الرؤية الجديدة للحزب الشيوعي لواقع الحال في العراق ولتوازن القوى فيه وإمكانيات التغيير اللاحقة.

٤. الموقف الديمقراطي المسؤول الذي اتخذه الأستاذ كامل الچادرچي إزاء اليسار العراقي عموماً داعياً إياهم إلى تبني مواقف أكثر عقلانية وعملية إزاء التحالفات، إذ لا يكفي رفع الشعارات، بل اتخاذ المواقف المناسبة.

فمن المعروف أن موقف الشيوعيين من أسس وسبل تشكيل الجبهة لم يكن مقبولاً من قبل بقية القوى الوطنية، إذ كانت ترى فيه تعالياً غير مبرر وغير واقعي أولاً، وإجحافاً

بإمكانيات وقدرات الآخرين ثانياً، وتجاوزاً على طبيعة المرحلة ثالثاً، وتجاوزاً لبعض القوى السياسية رابعاً على بعضها الآخر. وفي ضوء هذا التقدير بادر رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، كامل الچادرچي، في عام ١٩٥٥ إلى طرح تصوراته حول هذا الموضوع بصورة واضحة لا لبس فيها. حيث أكد على استعداده للتعاون في جبهة وطنية واسعة شريطة أن تلتزم القوى المختلفة بما يلي:[٤٠٥]

- أن يكون التحالف واسعاً لا يضم إليه قوى اليسار فحسب، بل وكذلك القوى القومية والوطنية المختلفة، أي كل القوى التي تريد النضال من أجل الخلاص من سياسات الحكومة القائمة على الصعد المحلية والعربية والدولية.
- إن محاربة قوى اليسار لا يمكن التصدي له إلا عبر التحالف الواسع من جانبها مع قوى أخرى وطنية أخرى.
- أن يتخلى اليسار عن فرض رغبته في تزعم قيادة الجبهة الوطنية.
- وأن يتخلى أيضاً عن فرض شعاراته على بقية القوى الوطنية، وأن تكون لليسار سياسة واضحة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك العربية والدولية. وأن يتم التركيز على المهمات الراهنة ويبتعد عن المهمات المرحلية اللاحقة.

وقد نشر الأستاذ حنا بطاطو في كتابه الموسوم "العراق" بعض القضايا الواردة في ملاحظات الچادرچي حول اليسار والجبهة الوطنية. فقد ورد في هذه الملاحظات مثلاً قول الچادرچي: "مهما كانت عناصر اليسار معتدلة في برنامجها فإنها ستوصم بالشيوعية ... وستحارب بشراسة على هذا الأساس، إذا ما توحدت هذه العناصر في ما بينها فقط"[٤٠٦]. وعلى هذا الأساس كان يرى بأن على العناصر اليسارية أن تتحد مع "عناصر وطنية مستقلة وعناصر أخرى"لتحقيق الأهداف المنشودة[٤٠٧]. وأكد ضرورة تخلي الشيوعيين عن فكرة ترأس الآخرين، إن كانوا جادين في العمل لإقامة الجبهة الوطنية[٤٠٨].

---

٤٠٥ قارن: الجبوري، إبراهيم. سنوات من تاريخ العراق. مصدر سابق. ص ٣٣٤.

٤٠٦ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٦٨.

٤٠٧ المصدر السابق نفسه.

٤٠٨ المصدر السابق نفسه.

استفاد سلام عادل، وبتعاون تام مع المكتب السياسي واللجنة المركزية، من الأوضاع الجديدة ومن الملاحظات التي قدمت للحزب كثيراً واستطاع خلال فترة وجيزة أن يحقق للحزب قفزة نوعية كبيرة في عدة اتجاهات في حياة ونشاط الشيوعيين العراقيين، وهي:

١. الموافقة على نهج جديد في السياسات الداخلية والعربية تميزت برؤية واقعية وعملية، بحيث أضعفت معارضة القوى الأخرى في مشاركتهم مع الحزب الشيوعي في جبهة موحدة يراد إقامتها. أي أن الحزب استطاع التخلص من الاتجاهات اليسارية في سياسة ونشاط الحزب وأصبح أكثر وضوحاً في تبني سياسات ومواقف جادة ومقبولة ومرنة إزاء القضايا العربية، ومنها بشكل خاص القضية الفلسطينية، وإزاء القضية الكردية والموقف من الأقليات القومية.

٢. إجراء تغييرات في نهج الحزب الداخلي، سواء أكان ذلك ما يمس الحياة الديمقراطية النسبية في داخل الحزب، أم في دور قيادته السياسة وفي علاقتها بالقاعدة الحزبية وبالجماهير المساندة للحزب.

٣. التواضع النسبي في تقديم الحزب لنفسه في الساحة السياسية الداخلية ودون الادعاء بقيادة الجماهير الشعبية أو المزايدة على بقية القوى السياسية العراقية، وإبداء الاستعداد لتقديم الدعم والمساندة لبقية القوى السياسية المناهضة للنظام. واستطاع سلام عاد بشكل عملي تحقيق شعار الحزب الذي وضعه فهد في المؤتمر الوطني الأول للحزب: قووا تنظيم حزبكم، قووا تنظيم الحركة الوطنية.

استند هذا التغير في واقع الأمر أيضاً إلى قراءة واقعية للواقع العراقي والعربي والدولي، وإلى استيعاب خبرة السنوات المنصرمة وتقدير واقعي لقوى الحزب وإمكانياته من جهة، وإمكانيات وقدرات وتجارب الأحزاب الأخرى من جهة ثانية. وكان للحزب الشيوعي العراقي علاقات متميزة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، بعد أن طرح الحزب وبصورة جيدة قضية الشعب الكردي واعترافه الصحيح بحقه في تقرير مصيره، وباستعداده للتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في مختلف المجالات.

استطاعت الدماء الجديدة التي وصلت إلى قيادة الحزب والدور الجديد للمكتب السياسي بقيادة سلام عادل أن تمنح الحزب الشيوعي ديناميكية جديدة وحيوية في تنشيط العلاقات السياسية وأن تلعب دوراً مهماً في إعطاء صورة أكثر قبولاً عند القوى السياسية الأخرى، وخاصة لدى الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، مما ساعد على تقريب وجهات النظر وإنجاز مهمة إقامة جبهة الاتحاد الوطني وتشكيل اللجنة العليا لهذه الجبهة. ولا شك في أن تعاوناً ملموساً قد برز قبل ذاك بين الشيوعيين والبعثيين، وهما حزبان سريان، أعطى دعوتهما المشتركة لإقامة الجبهة الوطنية حيوية وزخماً جديداً حينذاك، مما سهل عليهما البدء بحوار إيجابي جديد مع الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال.

لم يحصل التغيير المشار إليه في أعلاه عند الحزب الشيوعي وحده، بل حصل أيضاً عند الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، حيث تم التقارب بينهما وشكلا عملياً حزب المؤتمر الوطني بقيادة كامل الچادرچي ومحمد مهدي كبة. وكان حزب البعث ما يزال حزباً ضعيفاً من حيث العضوية والانتشار على الساحة العراقية ومحدود التأثير، وبالتالي كان يهمه كثيراً أن يكون عضواً في الجبهة الجديدة التي كان العمل على تشكيلها جار على قدم وساق، منذ أحداث السويس وانتفاضة تشرين الثاني من عام ١٩٥٦. ولكن انتفاضة عام ١٩٥٦ المساندة لأحداث مصر من جهة، واختيار فؤاد الركابي على رأس القيادة القطرية لتنظيم حزب البعث في العراق ثانياً، وإبداء الاستعداد للتعاون مع الشيوعيين العراقيين ثالثاً، أعطته دفعاً جديداً وتقارباً أفضل مع حزب الاستقلال، ومن ثم اقتربا معاً من الحزب الشيوعي العراقي بهدف التنسيق في الساحة النضالية الفعلية.

ساهم الإرهاب والقمع الحكوميين بقيادة نوري السعيد خلال فترة وجوده على رأس السلطة السياسية لأكثر من عامين على دفع قوى المعارضة العراقية إلى تكثيف لقاءاتها ونقاشاتها وجهودها لتشكيل الجبهة الوطنية. وأمكن عبر الحوار البناء والمساومة الملموسة والمسؤولة من قبل الجميع تذليل الصعوبات التي كانت تقف في طريق قيامها. وكانت جماهير الطلاب والشعب قد فرضت أثناء وثبة عام ١٩٥٦ تعاونها الفعلي في الشارع وأحدثت تقارباً بين القاعدة الحزبية ومؤيدي مختلف الأحزاب السياسية العراقية، مما جعل

من إمكانية التعاون وتشكيل الجبهة مسألة أكثر قبولاً وواقعية. فقد تشكلت في عام ١٩٥٦ اللجنة الطلابية العليا التي تمثلت بها التنظيمات الطلابية المرتبطة بالأحزاب السياسية عملياً، والتي لعبت دورها في قيادة نضال الطلبة حينذاك.[٤٠٩]

وخلال عام ١٩٥٦ كانت جهود الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وبعض قوى حزب الجبهة الشعبية ومجموعة من الديمقراطيين المستقلين قد انصبت أيضاً على كسب مجموعة من النخبة الحاكمة إلى جانب النضال ضد الحكومة، خاصة وأن سياسة نوري السعيد أصبحت حينذاك أكثر شراسة وعدوانية وفردية واستهتاراً بالمقاييس المتعارف عليها في العلاقات السياسية بين الأحزاب العراقية وأكثر تجاوزاً على دستور البلاد وأكثر إمعاناً في اضطهاد المناضلين والقادة السياسيين المعارضين. ومن هنا جاءت محاولة الحزب الوطني الديمقراطي في جس نبض صالح جبر، رئيس حزب الأمة الاشتراكي، بأمل كسبه إلى التعاون مع القوى المعارضة الأخرى ضد سياسة نوري السعيد منذ منتصف عام ١٩٥٦. ولكن الأخير وجد صعوبة في تحقيق ذلك وكف عنها. والأسباب الكامنة وراء ذلك هي:[٤١٠]

– كان صالح جبر يمثل القطب الثاني لدى البلاط الملكي، في حين كان نوري السعيد يمثل القطب الأول، وكان البلاط يعول على استبدال نوري السعيد عند الحاجة بصالح جبر، وبالتالي كان صالح جبر يجد في مواقفه اتفاقاً مع البلاط، مع وجود اختلافات مع نوري السعيد.

---

٤٠٩ – قارن: – يوسف، ثمينة ناجي وخالد، نزار. سلام عادل سيرة مناضل. ط ١. دار المنتدى. سوريا. ٢٠٠١. ص ١٨٩.

– الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. مؤسسة المنار. قم. إيران. ١٩٩٢. ص ٧٥.

٤١٠ قارن: – الصائغ، نجيب. من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري. مصدر سابق. ص ٨٤–٨٧.

- مذكرات كامل الچادرچي. مصدر سابق. ص ٦٦٤.
- يوسف، ثمينة ناجي و خالد، نزار. سلام عادل، سيرة مناضل. مصدر سابق. ص ١٨٧.

– كان صالح جبر لا يعارض سياسة نوري السعيد الخارجية، وخاصة إزاء حلف بغداد أو إزاء التحالف الخاص مع بريطانيا، إذ كان المسؤول الأول عن عقد معاهدة بورتسموث التي أسقطتها وثبة الشعب في عام ١٩٤٨

– وكان صالح جبر عاجزاً عن إقناع قيادة حزبه في الدخول بتحالف مع المعارضة الوطنية العراقية ضد الحكم، إذ كان البلاط يؤيد نوري السعيد حينذاك، وكانت الغالبية منهم تجد في ذلك خطراً على الحكم كله وتهديداً لمصالحها التي تلبى أيضاً عبر وجود نوري السعيد في الحكم.

فرضت الجماهير الشعبية وقواعد الأحزاب السياسية المختلفة عبر نشاطاتها اليومية المشتركة وبياناتها السياسية المتقاربة حول القضايا العقدية في السياسة العراقية الداخلية والعربية والدولية واقع وجود عمل جبهوي مشترك لمواجهة الحكم العراقي وسياسة النظام الملكي. وعلى هذا الأساس تكثفت اللقاءات والحوارات بين ممثلي قيادات الأحزاب السياسية بصورة ثنائية ومن ثم بصورة مشتركة، رغم وجود كامل الچادرچي منذ نهاية عام ١٩٥٦ في السجن بعد أن حكم عليه بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات[٤١١]، وانتهت بإعلان تشكيل جبهة الاتحاد الوطني واللجنة العليا للجبهة في التاسع من آذار/مارس ١٩٥٧. كتب السياسي الديمقراطي الراحل محمد حديد عن بدايات العمل لتشكيل جبهة الاتحاد الوطني ولقاءاته الكثيرة مع عناصر وطنية من مختلف الاتجاهات التي كانت تدور حول أهمية تشكيل تنظيم قادر على مواجهة الحكم ما يلي:

---

٤١١ أعتقل الأستاذ كامل الچادرچي في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ وقدم إلى محكمة عسكرية. أصدر المجلس العرفي العسكري بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٩ قراراً بالحكم على الأستاذ كامل الچادرچي بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات، كما قرر وضع محمد صديق شنشل وفائق السامرائي تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة واحدة وربط كل من حسين الجميل وسامي باش عالم بكفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة ألاف دينار لكل منهما لمدة سنة واحدة. راجع في هذا الصدد: الصائغ، نجيب. من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري. مصدر سابق. ص ٩٠.. راجع أيضاً: الدليمي، محمد د. كامل الچادرچي ودوره في السياسة العراقية.ط ١. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٩٩. ص ٢٢٤–٢٣١.

كان الحديث يدور[٤١٢] "عن رغبة عامة في العمل الوطني وفقدان التنظيم الـذي يغـير تلـك الرغبة الجامحة ويحولها إلى قوة ذات أثر في توجيه الحالة السياسية، وأن مثل هـذا التنظـيم في هذه الظروف لا يمكن أن تحققه فئة واحدة من الفئات السياسية، بل لا بـد مـن صـبه في تكتل جبهة وطنية ما دامت هناك أهداف تتفق عليها جميع الأطراف. وقـد أبـديت لـه أننـا متفقون على هذا الرأي، ولكن هناك حذراً مـن محاولـة بعـض الأطـراف الاسـتئثار بتوجيـه الجبهة وجهة معينة، فأكد لي الدكتور خالص أنه يمكن اتخاذ التـدابير للحيلولـة دون ذلـك. وبعد يومين أو ثلاثة من هذا الحديث، بدا أن صلاح خالص قد نقل ما دار بيننـا إلى جهـات ذات صلة بقيادة الحزب الشيوعي فجاءني تـواً عزيـز الشـيخ الـذي يعمـل في قطـاع التعلـيم وكنت قد تعرفت عليه سـابقاً، ولـو لم أكـن متيقنـاً مـن انتمائـه السياسـي في ذلـك الحـين، فبادرني بالقول أن سلام عادل (حسين أحمد الرضي)، السـكرتير الأول للحـزب الشـيوعي العراقي، يرغب في لقائي. فذهب وجاء في اليوم التالي فأخبرني بالقول بأن عـادل ينتظرنـي في مكتبـة كورونيـت في عمـارة مرجـان في سـاحة التحريـر عصـر اليـوم التـالي. (...)، بـدأ الحديث مع سلام عادل عن الوضع السياسـي القـائم في الـبلاد والرغبـة الجامحـة الموجـودة لدى المواطنين لمعارضة ذلك الوضع. وقد تبادلنا الـرأي بشـأن الحـل الـذي يجـب أن يـتم لمعالجة ها الموقف واتفقنا على ضرورة قيام جبهة وطنية تضم جميع الأطـراف السياسـية بما في ذلك حزب الاستقلال. وذكر سلام عادل حـزب البعـث أيضـاً. كـذلك بحثنـا موضـوع دخول الأكراد. فقلت له إننا في الحزب الوطني الديمقراطي نرحب بذلك، إلا أنني لا أستطيع أن أخبره بموقف القوميين من هذا الأمر، لذلك يجب التداول معهـم بشـأنه. وجـرى الحـديث عن تعيين الأهداف الآتية التي يجب أن ترمي لها الجبهة، وهي، في هـذه الظـروف، محـدودة بتأييد مصر في موضوع تأميم قناة السويس، وتحرك الشعب من أجل حمـل الحكومـة علـى مقاومة أي اعتداء على مصر، ودعم نضال الشعب الفلسطيني لنيـل حقـه في تقريـر مصـير هو إقامة دولة فلسطينية عربيـة، مـع طلـب تنحيـة حكومـة نـوري السـعيد، وإطـلاق سـراح السجناء، وإعادة الحريات السياسية بما فيها حرية التنظيم وحرية النشر، وإجراء انتخابـات

٤١٢ كان الحديث يدور هنا بـين الأسـتاذ محمـد حديـد والـدكتور صـلاح خـالص. كـان الـدكتور الراحـل شخصية سياسية وطنية ومثقفاً متميزاً وعضواً في الحزب الشيوعي العراقي. ك. حبيب

حرة لمجلس نيابي جديد تنبثق منه الحكومة المقبلة.وبينما أخذت على عاتقي الاتصال بحزب الاستقلال، أخذ سلام عادل على عاتقه الاتصال بحزب البعث. واتفقنا على تأجيل الاتصال بالأكراد إلى حين معرفة موقف حزب الاستقلال من اشتراك الأكراد في الجبهة"[٤١٣].

إن أهمية هذا الحديث تبرز في المبادرة التي قام بها الحزب وعن طريق العديد من رفاقه في الاتصال بمحمد حديد لتهيئة الجو للقاء على المستوى القيادي لصالح إقامة الجبهة الوطنية بين جميع الأحزاب السياسية العراقية

وشاركت في تأسيس هذه الجبهة الأحزاب التالية:

الحزب الوطني الديمقراطي ويمثله محمد حديد، ٢. حزب الاستقلال، ويمثله محمد مهدي كبة، ٣. الحزب الشيوعي العراقي، ويمثله عزيز الشيخ، و٤) حزب البعث العربي الاشتراكي، ويمثله فؤاد الركابي.[٤١٤] وبسبب بعض المواقف القومية الشوفينية والمتحفظة إزاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني من جانب حزب الاستقلال وحزب البعث لم يصبح هذا الحزب عضواً في جبهة الاتحاد الوطني ولجنته العليا، وتقرر أن تكون للحزب الديمقراطي الكردستاني علاقة خاصة بالجبهة من خلال الحزب الشيوعي العراقي. ويشير هاني الفكيكي إلى هذه المسألة بقوله:

" وبالرغم من أن حبيب محمد كريم مثّل الكرد في اللجنة الطلابية العليا إلا أن الكرد بقوا خارج جبهة الاتحاد الوطني التي انبثقت عام ١٩٥٧ بسبب "الفيتو" الذي وضعه حزب الاستقلال والبعثيون، إذ بينما كان الشيوعيون يؤكدون على كردية الشعب الكردي

---

٤١٣ حديد، محمد. مذكراتي "الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. لندن. دار الساقي. ط أولى. ٢٠٠٦. ص ٢٩٣-٢٩٤.

٤١٤ ضمت اللجنة العليا الشخصيات التالية التي مثلت أحزابها:

محمد حديد الحزب الوطني الديمقراطي، محمد مهدي كبة حزب الاستقلال،

عزيز الشيخ الحزب الشيوعي العراقي، فؤاد الركابي حزب البعث

وبعد اعتقال عزيز الشيخ في بداية عام ١٩٥٨ انتُدب كمال عمر نظمي ممثلاً عن الحزب الشيوعي إلى اللجنة العليا، وبعد اعتقال فؤاد الركابي انتدب عن البعث شمسي كاظم.

راجع: حديد، محمد. مذكراتي. مصدر سابق. ص ٢٩٦.

ويطالبون بحقوقه القومية، كان بعضنا يبحث عن مراجع وكتب تؤكد على الأصل العربي البعيد للكرد. وكان السبب المعلن ل "الفيتو" الطابع الانفصالي للحركة الكردية والشكوك حول البارزاني كما شاع حينذاك. وكان الاعتقاد عندنا كبعثيين أن إثارة هذه المسألة دعوة لإيجاد تكتل عنصري ضد الأمة العربية وعمل على تمزيقها. فالمادة الحادية عشرة من دستور الحزب، والذي ألغي في عام ١٩٦٣ في المؤتمر القومي السادس، تدعو إلى أن "يجلى عن الوطن العربي" كل داع إلى "تكتل عنصري" يناهض العرب أو منضم إليه"[٤١٥].

وعلى الضد من حزب البعث العربي الاشتراكي كان الحزب الشيوعي يؤكد باستمرار في صحافته وبياناته وفي عمله السياسي اليومي أهمية تعزيز النضال المشترك بين العرب والكرد، وأهمية أن يلعب الشعب الكردي دوره في التحالفات السياسية العراقية، إذ لا يكفي أن ينهض تحالف اجتماعي أو طبقي في العراق فحسب، بل ويحتل أهمية استثنائية نشوء تحالف بين القوميتين الرئيستين في العراق مع سائر الأقليات القومية. فقد ورد في كراس الحزب حول "انتفاضة ١٩٥٦ ومهامنا في الظرف الراهن" ما يلي:

"إن حركتنا الوطنية لا تستطيع أن تحقق نصراً حاسماً دون اجتذاب جماهير الشعب الكردي إلى ساحة النضال المشترك جنباً إلى جنب مع جماهير الشعب العربي ضد الاستعمار وصنائعه. هذه الحقيقة يجب أن تستوعب كاملة لا من قبل حزبنا وحسب بل من قبل جميع أقسام حركتنا الوطنية والقومية وأن استمرار عدم إعطاء هذه الحقيقة الكبرى أهميتها اللازمة من قبل بعض الأوساط الوطنية والقومية العربية والكردية من شانه أن يعرقل تعبئة الشعب في النضال العام ويسوق الحركة إلى مزالق وانحرافات". كان هذا قبل تشكيل جبهة الاتحاد الوطني، حيث كان يرى شدة معارضة الحزبين القوميين لوجود الحزب الديمقراطي الكردستاني في الجبهة. أما بعد أن تشكلت الجبهة دون الحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد كتب الحزب في مقال نشر في جريدة اتحاد الشعب في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٧ بشأن الشعب الكردي وضرورة إشراكه في جبهة الاتحاد الوطني وتغيير نظرة القوميين العرب إلى الشعب الكردي ما يلي:

---

٤١٥ الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. مؤسسة المنار. قم. إيران. ١٩٩٢. ص ٧٦.

"ينبغي أن يدرك الجميع، بوضوح وثقة بأن حجر الزاوية في انتصار حركتنا الوطنية يكمن بالضبط لا في تضامن كافة طبقات شعبنا الوطنية وحسب، بل وفي التضامن المتين بين قوميتيه الرئيسيتين العربية والكردية وسائر أقلياته القومية وأن يعملوا من أجل إزالة نظرات الحذر والتعصب القومي الأعمى وتوثيق التضامن الكفاحي ضد الاستعمار"[٤١٦].

تبنت جبهة الاتحاد الوطني البرنامج التالي الذي صدر في بيان عن اللجنة العليا للجبهة الذي صدر في التاسع من شهر آذار (مارس) ١٩٥٧:

" أ – تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.

ب – الخروج من حلف بغداد، وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة.

ج – مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره، وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.

د – إطلاق الحريات الدستورية.

هـ – إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين، وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب لأسباب سياسية"[٤١٧].

لقد كان تشكيل جبهة الاتحاد الوطني إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في نضال قوى المعارضة العراقية، كما منح قوى الشعب العراقي زخماً جديداً في النضال. ولا شك في أن هذا الاتفاق الجبهوي قد نشط الضباط الأحرار للسير في الطريق الذي اتفقوا عليه، طرق الخلاص من النظام الملكي وإقامة الجمهورية العراقي، إذ نادى بيان الجبهة في نهايته إلى

---

٤١٦ خيري، سعاد د. من تاريخ الحركة الثورية في العراق: ثورة ١٤ تموز. ط١. دار أبن خلدون. بيروت. ١٩٨٠. ص ٨٤.

٤١٧ المصدر السابق نفسه. ص ٨٤.

راجع أيضاً: حديد محمد. مذكراتي مصدر سابق. ص ٢٩٨. الفارق بين النص الذي أوردته الدتورة سعاد خيري والنص لدى محمد حديد هو أن الفقرة د تشير خيري إلى ورد الحريات الديمقراطية الدستورية، بينما لدى محمد حديد لا ترد كلمة الديمقراطية في الفقرة.

ضرورة تحقيق "الوحدة والتكتل والالتفاف حول مطالب الأمة الكبرى ... ورص صفوف الحركة الوطنية"[٤١٨]. وكان الحزب الشيوعي العراقي قد أخذ على عاتقه طبع وتوزيع البيان، إضافة إلى إيصال حصص بقية الأحزاب لأغراض التوزيع، كما يشير إلى ذلك الأستاذ الراحل محمد حديد في كتابه الموسوم "مذكراتي".

ب- الجبهة الثانية: النشاط السياسي المعارض في الجيش العراقي

إن تتبع تكوين الدولة العراقية الحديثة منذ عام ١٩٢١ يكشف عن حقيقتين أشرنا إليهما سابقاً دون تركيز أو تشديد، وهما:

أ. أن الدولة العراقية قد أقيمت تحت الاحتلال العسكري والانتداب البريطاني على العراق وبأشراف قيادة سياسية وعسكرية بريطانية.

ب. إن الغالبية العظمى ممن كان على رأس الدولة العراقية حين التأسيس كانوا من الضباط العراقيين الذين عملوا في الجيش العثماني ومن ثم ضباطاً في القوات العربية التي حاربت إلى جانب بريطانيا، بمن فيهم الملك فيصل الأول.

وهذا يعني بوضوح أن الدولة العراقية لم تكن من حيث التأسيس والنخبة الحاكمة مدنية، بل كان جل المهيمنين على المراكز الحساسة في البلاد بيد العسكريين. ولهذا برز بوضوح دور العسكر على امتداد عمر الدولة العراقية. وإذا كانت النخبة الحاكمة الفعلية في العراق محدودة العدد، فأن عدداً أساسياً منهم كانوا من أصول عسكرية ممن تسلموا مراكز أساسية ووزارات ثانوية ومناصب أخرى أقل من وزير في البلاد، حيث بلغ ١٠٩ شخصاً. وقد تشكلت ٤٦ حكومة عراقية برئاسة شخصيات من أصول عسكرية من مجموع ٥٩ حكومة شكلت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢١-١٩٥٨. إضافة على أن عدداً كبيراً من الوزراء وكبار موظفي الدولة كانوا من أصول عسكرية أيضاً وشغلوا مناصب مدنية. فالحكم عملياً كان بيد العسكريين الذين عملوا في السلك المدني. ولهذا لا يمكن القول بأن العسكر قد تدخل في الحياة السياسية لأول مرة في عام ١٩٣٦ عندما نظم بكر صدقي

---

٤١٨ حديد، محمد. مذكراتي. مصدر سابق. ص ٢٩٨.

انقلابه العسكري، بل يمكن القول هو أول انقلاب عسكري يقوم به الجيش لا لتغيير النظام الملكي، بل لتغيير الحكومة ووجهة سياساتها. ولهذا يمكن الاستنتاج بأن الضباط العسكريين كانوا يمارسون السياسة عملياً منذ بداية تكوين الدولة. وأصبح هذا التدخل أكثر وضوحاً في أعقاب فشل انقلاب بكر صدقي، ثم خف نسبياً بعد تصفية حركة مايس الانقلابية عام ١٩٤١ وعودة العسكريين القدامى إلى دست الحكم بقيادة نوري السعيد وتحت أمرة القوات البريطانية. ومنذ تلك الفترة وجدت في الجيش العراقي عدة اتجاهات فكرية وسياسية التي تبلورت أكثر فأكثر منذ عام ١٩٣٦ واتخذت أبعاداً جديدة وتنوعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخاصة في أعقاب تقسيم وحرب فلسطين، ثم اشتد هذا الواقع بعد زج الجيش ليقف بوجه وثبة عام ١٩٤٨ وانتفاضتي الشعب العراقي في عامي ١٩٥٢ و١٩٥٦، إضافة على زجه في معارك التصدي لنضال الشعب الكردي في سبيل حقوقه المشروعة أو ضد الحركات الفلاحية في الوسط والجنوب وكردستان العراق.

برزت في أوساط الجيش العراقي منذ النصف الثاني من الثلاثينات من القرن العشرين خمسة تيارات سياسية، وهي:

التيار الحكومي المحافظ الذي كان يمثله العسكريون القدامى في السلطة ومجموعة من كبار الضباط ممن شاركوا بفعالية في الدفاع عن الملكية ونظام الحكم السياسي القائم وسياساته المختلف، بما فيها نشاطه ضمن المواثيق والأحلاف العسكرية.

التيار القومي العربي الذي ارتبط بالعقداء الأربعة وفيما بعد بالضباط المرتبطين فكرياً بحزب الاستقلال أو بحزب البعث والقوى القومية الأخرى (القوميين الناصريين)، وهم لا ينفصلون فكرياً عن الرواد الأوائل في النصف الثاني من العشرينات أو في الربع الأخير من الثلاثينيات وبداية الأربعينيات.

التيار الشيوعي الذي بدأ بمحاولات تنظيم الجنود في الثلاثينات من قبل زكي خيري وأرتبط بالحزب الشيوعي العراقي، ومن ثم اتسع هذا النشاط لتتشكل منه منظمة "اتحاد الجنود والضباط".

يشير صالح مهدي دگله في كتابه الموسوم من الذاكرة إلى هذا الموضوع وإلى اهتمام الجيش بالحياة السياسية العراقية فيقول:

"وبدأ الضباط، صغارهم ومتوسطوهم وحتى الفئات العليا، يتجمعون في تشكيلات صغيرة ومتوسطة وكبيرة. وهذا ما دفع الحركة السياسية العراقية وأحزابها ولاسيما الحزب الشيوعي إلى بذل مزيد من الاهتمام لكسب وتنظيم منتسبي القوات المسلحة، سواءً في الإطار الوطني العام أو في الإطار الحزبي. في هذه الظروف التي تصاعدت فيها أهمية الجيش، صدر قرار من قيادة الحزب بنقلي من عضوية منطقة بغداد إلى مسؤولية التنظيم العسكري. عند التحاقي بمهام مسؤوليتي الجديدة، كان لدى الحزب عدد من الرفاق الضباط سواءً منهم الموجودون في الخدمة أو المسرحون وأغلبهم من ذوي الرتب الصغيرة —ملازم أو نقيب — ولهم صلاتهم بعدد من الأنصار والمؤيدين. وكان عمل الحزب حينذاك في إطار الإتحاد الوطني للجنود والضباط. وهذه المنظمة كانت تصدر بشكل منتظم نشرة تدعوها (الاتحاد الوطني). كانت النشرة وكذلك (الاتحاد) لا يتمتعان بشعبية واسعة بين أوساط الضباط ذوي الرتب المتوسطة والكبيرة لاسيما من غير الشيوعيين واليساريين. وكانت ترد الحزب بين فترة وأخرى، ملاحظات بضرورة إيقاف النشرة لأنها تلفت نظر الأجهزة السرية للنظام التي بدأت تزيد اهتمامها في ملاحقة الحركات المعارضة في الجيش. وعند تدارس هذا الأمر وجدنا أن من الضروري إيقاف النشرة، وكذلك التفكير بإيجاد صيغة جديدة لشكل التنظيم الذي يتناسب والمرحلة التي نعيش فيها. اتفق الرأي فيما بين العاملين في هذا الميدان لاسيما الرفيق الشهيد فاضل البياتي، والرائد كاظم عبد الكريم على مناقشة هذا الموضوع وتكوين إطار جديد من خلال إلحاق عدد من العسكريين اليساريين فيه أمثال العقيد إبراهيم الجبوري وفيما بعد الزعيم الركن إسماعيل علي وأخيراً المقدم وصفي طاهر الذي التقيته في داره في كمب الصليخ، فوعد بتبني وتأييد هذا التشكيل واعتبر نفسه جزءاً منه على أن لا يؤثر ذلك على علاقاته مع مجموعة الضباط الأحرار. عقدنا الاجتماع الأول في دار الشهيد فاضل البياتي وأعلنا مجدداً قيام "الاتحاد

الوطني للضباط والجنود" ووضعنا أهدافاً وطنية عامة وقسَماً يتلوه كل من يوافق على أهداف الاتحاد وينضم إلى صفوفه"[٤١٩].

التيار الوطني اللبرالي المستقل الذي هزته سياسات النظام الملكي والحكومات المتعاقبة وتدهور أوضاع الشعب وحياته الاقتصادية والاجتماعية وسياسات الدول الخارجية التي شدت العراق إلى الأحلاف العسكرية والاستعمارية وأهملت القضايا العربية.

التيار القومي الكردي الذي تبنى القضايا القومية الكردية ورفض سياسات الحكم إزاء الشعب الكردي. وكان هذا التيار يرتبط بالحزب الديمقراطي الكردي (الكردستاني). علماً بأن بعض الكرد ارتبطوا أيضاً بالتيار الشيوعي وآخرين بالتيار اللبرالي، كما أن بعضهم كان ضمن التيار الحكومي المحافظ.

وإذا كان الشيوعيون قد بدأوا بتنظيم خلايا الشيوعيين في الجيش في وقت مبكر، فأن التيار القومي، بدأ عمله من جديد في أعقاب حرب فلسطين وتصاعد في أوائل الخمسينات،

---

٤١٩ دگله، صالح مهدي. من الذاكرة. "سيرة حياة" دار المدى للثقافة والنشر. دمشق. ط ١. ٢٠٠٠. ص ٥٢-٥٤.

ملاحظة: صدر هذا الكتاب القيم من الذاكرة بعد وفاة الرفيق صالح مهدي دگله الذي توفي في ٢٨/تموز من عام ١٩٩٨ . التقيت بالرفيق صالح مهدي دگله لأول مرة في موقف مديرية التحقيقات الجنائية ببغداد في عام ١٩٥٨ بعد أن قررت قيادة الحزب أن أسلم نفسي للتحقيقات الجنائية، إذ كنت مطلوباً منها بعد خروجي من السجن بفترة وجيزة، إذ كان حزام عيال قد اعترف على تنظيمات الحزب التي كان يقودها في كربلاء، وكان الرجل يملك معلومات أخرى لم يدل بها. وكان الحزب بريد تشجيعه على موقفه ليتوقف عن تقديم الاعترافات. فأدخلت على الموقف، بعد أن عثرنا على وساطة جيدة من قبل الدكتور شاكر السامرائي، وهو صديق لأخي الدكتور مهدي حبيب، عند قريب له، وكان مديراً عاماً للشرطة. فدخلت الموقف وتحدثت مع حزام عيال وقدمت له بعض النقود وبلغته بشكر الحزب له على عدم تقديمه اعترافات كاملة على القضايا التي لديه ويعرف عنها الكثير. رحب حزام عيال بذلك ووعدني خيراً وفي هذا الموقف كان الرفيق صالح مهدي دگله موجوداً وأبلغته بموقف الحزب من حزام عيال حينذاك. ثم أخلي سبيلي بعد ثلاثة أيام إلى حين تقديمي للمحاكمة بسبب اعترافه الخاص بتنظيم كربلاء. ك. حبيب

وينطبق القول الأخير على التيار الوطني اللبرالي أيضاً. في حين كان التيار الكردي يمتلك علاقة واضحة منذ بداية الأربعينات بالحركة السياسية الكردية ومن ثم بالحزب الديمقراطي الكردي الذي تأسس عام ١٩٤٦، وفقد عندها بعض أبرز ممثليه في الجيش الذين أعدموا بعد تسليم أنفسهم، رغم الوعد الذي أعطته الحكومة لهم بالعفو عنهم في حالة تسليم أنفسهم. وقد نكثت الحكومة بالوعد وفقدت مصداقيتها من جديد لدى الشعب الكردي وفي أوساط الحركة الديمقراطية العراقية.

في أوائل الخمسينات بدأ ضباط في الجيش بالتحرك السياسي الهادئ، كما بدأت في الوقت نفسه تنظيمات سياسية مدنية تتحرى عن مواقع لها في الجيش بهدف تنظيم الضباط وضباط الصف والجنود. وكان تحرك الضباط يستند إلى ثلاث قواعد أساسية، وهي:

١. التحرك في إطار ضباط نفس الدورة العسكرية أو في مواقع الوحدات حيث العمل المشترك للضباط.

٢. الاعتماد على الثقة الشخصية والمعرفة المباشرة التي مرت بتجارب وصداقة شخصية أو على أساس القرابة والمدينة أو المحلة أو القرية المشتركة.

٣. المواقع الفكرية المشتركة، مثل الجانب القومي أو الجانب الوطني العام أو الالتزام الايدولوجي.

ومن هنا نشأت عملياً في البداية جماعات صغيرة متجانسة نسبياً من حيث الفكر وعلاقات الصداقة والتوجهات القومية أو الوطنية العامة. هكذا بدأت حركة الضباط الأحرار في العراق في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين والتي قادت انتفاضة الجيش في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، وهكذا بدأت بقية الجماعات السياسية التي عملت في الجيش العراقي حينذاك. وتشير الدلائل المتوفرة لدينا إلى أن الحزب الشيوعي العراقي كانت له تنظيمات لم تضرب في حينها وواصل العمل عليها وتطويرها خلال الفترة الواقعة بين انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ وثورة تموز وازداد اهتمامه بها بعد تحقيق وحدة الحزب الشيوعي العراقي وعقد المجلس الحزب الثاني في أيلول عام ١٩٥٦ والتقرير الذي أقر في هذا

المجلس والتوجه الواضح صوب العمل في الجيش وإعطاء دور أكثر ملموسية لمواجهة السلطة بذات الأدوات التي تمارسها لقمع الجماهير الشعبية، أي الجيش. وكان الحزب يمتلك في الغالب الأعم مجموعة من ضباط الصف والمراتب الدنيا في التسلسل العسكري والجنود، إضافة على عدد من الضباط من مراتب مختلفة. وبجوار هذا التنظيم برزت، كما تشير إلى ذلك كل الدلائل المتوفرة، مجموعة الضباط الشباب بقيادة رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد، التي أعطت لتنظيمها اسم الضباط الأحرار. واستطاع هذا التنظيم الجديد بفكره القومي أساساً والوطني العام أن يجمع حوله مجموعة من الضباط المتذمرين من الوضع السياسي القائم ومن سياسات الحكم على الصعد الداخلية والعربية والدولية، والذي تأججت لديهم المشاعر القومية بفعل نهج الحكم الملكي ونوري السعيد في أحداث أزمة السويس والموقف من مظاهرات وانتفاضة الشعب عام ١٩٥٦. واعتمد هذا التنظيم على السرية التامة في العمل وعلى الثقة الشخصية والمعرفة القريبة بالعناصر المشاركة وعلى الملامح الأساسية للمواقف السياسية لأعضاء وأصدقاء التنظيم، وعلى ترتيب مقارب للتنظيمات السرية للحزب الشيوعي العراقي، وعلى القسم بالإخلاص للمجموعة والمهمة التي يسعى التنظيم إلى تحقيقها. ومن الممكن القول إلى أن هذه المجموعة كانت في الغالب الأعم تلتقي عند الفكر القومي، رغم التباين في تفاصيل هذا الفكر القومي وبأطيافه المختلفة.

وبجوار هذا التنظيم نشأت مجموعة صغيرة أخرى كان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف يقفان على رأسها. وكانت لهذين الشخصين علاقات فكرية وسياسية مختلفة. كان عبد الكريم قاسم يقترب من فكر "جماعة الأهالي" في الثلاثينات بعلاقتها بالفريق بكر صدقي العسكري وبابن عمته محمد علي جواد، قائد القوة الجوية حينذاك، وقيادة الأول للانقلاب العسكري الذي وقع في عام ١٩٣٦ ومشاركة الثاني فيه، فقد اقترب فيما بعد من حيث الفكر من الحزب الوطني الديمقراطي دون أن يكون فيه أو مؤيداً بالضرورة له. أما عبد السلام عارف فكان يقترب بفكره من جماعة العقداء الأربعة وفكر القوميين ومن ثم من فكر الناصريين، مع مسحة دينية ومذهبية متزمتة. واستطاعت هذه المجموعة أن تكسب لها مجموعة من الضباط من مختلف الرتب العسكرية. ويبدو أن نشاط مجموعة عبد الكريم قاسم كانت ذات سرية أعلى وحذر أكبر لتجنب الوقوع بيد العدو.

وفي فترة لاحقة جرى الاتصال بين المجموعتين بمبادرة من مجموعة رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد. وبهذا توحد التنظيمان بقيادة عبد الكريم قاسم، آخذين بنظر الاعتبار، كما يبدو ذلك من أحاديث وكتابات وتصريحات الضباط الأحرار، خمسة اعتبارات، وهي:

رتبته العسكرية أثناء عمله في المجموعة بالمقارنة مع بقية الضباط.

اندفاعه الملموس للقضية وثقة العاملين معه من الضباط الأحرار وجديته العالية ومقدرته العسكرية وقدراته على التجميع وصلاته الواسعة، وثقة المسؤولين به. كما أن مواقفه إزاء القضايا الوطنية والقومية، وخاصة القضية الفلسطينية كانت معروفة للدورة التي درس بها أو الدورات التي درسها أو العمليات العسكرية التي ساهم فيها في فلسطين.

حرصه الكبير على السرية وسلامة التنظيم والابتعاد عن المغامرة أو السماح بكشف المعلومات.

وجوده مع عبد السلام عارف في وحدات عسكرية ضاربة.

ثقة النظام به وبعد الشبهات عنه في الموقف من الحكم بالمقارنة مع آخرين استطاعت أجهزة الأمن وبعض كبار الضباط الحصول على معلومات معينة عنهم، وخاصة رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد أو غيرهما.

ولكن لا يمكن القول بأن جميع الضباط كانوا على اتفاق تام في أن يكون قاسم على رأس المجموعة، كما ورد ذلك لدى أكثر من عضو في مجموعة الضباط الأحرار، إلا أن الأكثرية كانت إلى جانب هذا الإجراء.

إن المعلومات المتوفرة عن مجموعات الضباط الأحرار، سواء قبل الانتفاضة العسكرية المظفرة عام ١٩٥٨ أم بعدها، وخاصة في فترة تفاقم الصراعات تؤكد بما لا يقبل الشك عدة حقائق جوهرية، وهي:

لم تكن هناك وحدة فكرية وسياسية بين أفراد تنظيم الضباط الأحرار، وأن فترة التوحيد القصيرة لم توفر الوقت الكافي للتعارف الأوسع والأعمق بين المجموعتين الرئيسيتين (مجموعة رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد من جهة ومجموعة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف من جهة أخرى) في الجيش أولاً، أو التعاون الجيد بين هذه

المجموعة الموحدة والمجموعات الأخرى، ومنها مجموعة اتحاد الجنود والضباط التابعة للحزب الشيوعي العراقي ثانياً، وأن المسألة الوحيدة والمهمة التي كانت تجمعهم قبل الانتفاضة العسكرية هي مناهضة الاستعمار وسياساته في العراق ومناهضة سياسة نوري السعيد الداخلية والعربية والدولية، إضافة إلى تأثرهم بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف والمتدني الذي يعيش فيه الشعب.

وهذه الوجهة الوطنية العامة ناشئة عن المنحدر الطبقي للغالبية العظمى من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار وغالبية الضباط العراقيين. فهم في الغالب الأعم ينحدرون من فئات اجتماعية متوسطة وصغيرة أو فقيرة مدينية[٤٢٠]. وهم بالتالي يتأثرون يومياً بحياة عوائلهم ومشكلاتها وعلاقاتها والاتجاهات السياسية فيها وفي البلاد عموماً. وإذا كانت هذه الرؤية العامة والمهمات الوطنية المناهضة للهيمنة الاستعمارية والسياسات الرجعية والطبقية للنظام الملكي ضرورية جداً للعمل ضد النظام والخلاص منه، فهي لم تكن في كل الأحوال كافية، وهذا ما ثبت فيما بعد، لمواصلة العمل المشترك من أجل الحفاظ على زخم لثورة وتطويرها وتحقيق مصالح الشعب الأساسية في الحرية والديمقراطية والرفاه الاقتصادي، إذ لم تكن لتلك المجموعة الموحدة من برنامج سياسي واقتصادي بعيد المدى، كما لم يكن واضحاً لديها منذ البدء في ما إذا كانت ستسلم السلطة على المدنيين أم تحتفظ بالسلطة لنفسها وتدير البلاد باعتبارها المفجرة والقائدة للانتفاضة العسكرية.

لم تكن المجموعة العسكرية، رغم تحسسها لآلام الشعب ومصائبه، واعية حقاً لمبادئ الديمقراطية والمجتمع المدني الديمقراطي، كما أنها كانت على صلة وثيقة بالواقع الاجتماعي العراقي بكل سلبياته الاجتماعية ومشكلاته القومية والمذهبية والسياسية ومتأثرة بها، وبالتالي فهي لم تكن خالية من أمراض المجتمع الأخرى وخاصة تقاليد ومظاهر وروح الأبوة العشائرية والاستبداد القبلي والعائلي ألذكوري التي ميزت المجتمع العراقي الشرقي على امتداد قرون طويلة. فهي والحالة هذه كانت وطنية عامة، ولكنها لم

٤٢٠ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثالث. الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار. مصدر سابق. ص ٧٣-١١٧.

تكن في كل الأحوال ديمقراطية. وكانت القوانين والنظم والتقاليد العسكرية الفاعلة في الجيش تلعب دورها الكبير في خلق مثل هذا التناقض بين الوطنية والديمقراطية وغياب الوحدة الضرورية بينهما لتطوير المجتمع المدني.

وكانت الأحزاب السياسية العراقية التي وجدت في تلك الفترة، وبسبب طبيعة العلاقات الاجتماعية والنظام السياسي الاستبدادي في العراق والتزّمت الايدولوجي والسياسي، رغم وجود دستور مدني وديمقراطي نسبياً، قد لعبت دوراً كبيراً في تفجير وتشديد الصراع الذي نشب بين الضباط الأحرار في أعقاب الثورة، إذ أن تلك الأحزاب لم تكن منذ البداية ديمقراطية صافية النية حول ما سوف يحصل في أعقاب الثورة، إذ أن كلاً منها كان يسعى إلى فرض هيمنته على الحكم، فاصطدم بعضها بالبعض الآخر أولاً، وكلها بالحكم العسكري الذي كان يريد البقاء في السلطة ثانياً، وبالصراعات التي نشبت بين الضباط أنفسهم للسيطرة على السلطة ثالثاً. لم تكن هناك تقاليد ديمقراطية في إطار المجتمع المدني المشوه، كما لم تكن الأحزاب العراقية كلها، وبحدود معينة ونسبية يمكن استثناء الحزب الوطني الديمقراطي من هذا التعميم وبعض الشخصيات الديمقراطية المستقلة، ذات طبيعة ديمقراطية ونهج ديمقراطي، سواء الأحزاب القومية أو الحزب الشيوعي العراقي أو القوى الدينية. وتسببت هذه الإشكالية الكبيرة في بروز خطر هدد الثورة وما تحقق للمجتمع العراقي حينذاك والذي سنعالجه في الكتاب القادم.

ويبدو مفيداً الإشارة إلى الخلاف الذي برز قبل الانتفاضة المسلحة عام ١٩٥٨ بين منظمة الضباط الأحرار، وفي عضويتها انتخب رفعا الحاج سري، وبين المجموعة التي سميت ب "اللجنة البديلة" التي كان يقف على رأسها رفعت الحاج سري والتي ضمت في صفوفها "المقدم الركن محمد مجيد والرواد الركن خالد مكي الهاشمي وعبد الستار عبد اللطيف وجاسم العزاوي (مؤسس الحلقة البديلة) وصبحي عبد الحميد وإبراهيم جاسم وحسن مصطفى والرواد طه الدوري وحافظ خزعل وخالد حسن فريد وصالح مهدي عماش"[٤٢١]. وفي إطار الحلقة أو اللجنة البديلة طالبت مجموعة أخرى تابعة لها يقودها الرائد

---

٤٢١ الدرة، محمود. ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العاق المعاصر. منشورات مكتبة اليقظة العربية. ط ١. بغداد. ١٩٨٧. ص ٤٣.

الركن حسن مصطفى إلى قبول أعضاء خليته أعضـاءً في اللجنـة البديلـة. والـذي رفـض في حينها. وكانت هذه التشكيلات تعبر في خلافاتها عن ثلاث مسائل جوهريـة لم تجـر العنايـة بها ومعالجتها، رغم صعوبة ذلك حينذاك، ونعني بها:

١. أن التشكيلة الجديدة التي ارتبطت بالأب الروحـي والمؤسـس الأول لحركـة الضـباط الأحرار، المقدم رفعت الحاج سري، والذي ابتعد إلى حدود معينة عن الحركة بسبب نقلـه إلى جنوب العراق، قـد تكونـت علـى أسـاس فكـري وسياسـي قـومي واضـح ولأفرادهـا علاقـة مباشرة وغير مباشرة بالجماعات السياسية المدنية القومية. وهي طموحاتهـا الخاصـة الـتي لا يمكن إعفاء الآخرين من مثل تلك الطموحات أيضـاً. وهـي النقطـة الـتي يمكـن أن تفجـر الصراع بين هذه الجماعات.

٢. وأن هذه المجموعة كانت تحس بالتمييز بالمقارنة مع بقية أعضاء الضباط الأحـرار بسبب كون الغالبية منهم من مستويات وسيطة في تسلسل الرتب العسكرية.

٣. اتهام اللجنة العليا للضباط الأحرار بعدم الجدية في القيام بـالثورة وأنهـا مـترددة، في حين أنها كانت تريد القيام بثورة سريعة ذات طابع مغامري[٤٢٢].

انـتهج الضـباط الأحـرار في نشـاطهم السـري عـدم كتابـة محاضـر لجلسـاتهم أو تبـادل الرسائل الخاصة بشأن الحركة في ما بينهم، خشية أن يقع شيء من كل ذلك بأيـدي عمـلاء السلطة ويصل إلى المقامات العليا التي يمكن أن تقود التنظيم كلـه إلى سـاحة الإعـدام. ولم يستثنى مـن هـذا الإجـراء برنـامج الحركـة أو النقاشـات كانـت تـدور حولـه في اجتماعـات الضباط الأحرار. وهذا الأمر، رغم كونه قد صان الحركة من مخاطر معينة، إلا أنه فسـح في المجال لتفسير الأهداف والبرامج كما كان يراه مناسـباً، خاصـة وأن أغلـب تلـك الأمـور لم تكن تجر بالتصويت، كما لم تكن كلها تجد التأييد والموافقـة مـن الجميـع. ومـن هنـا نشـأ احتمال التباين في تفسير حصيلة تلك النقاشـات والنتـائج الـتي توصـل إليهـا المجتمعـون. ويبدو للمتتبـع أن صـياغة المهمـات الـتي وردت في دراسـة السـيد محسـن حسـين الحبيـب ليست بعيدة عن المهمـات الـتي تبنتهـا حركـة الضـباط الأحـرار ونقاشـاتهم بشـأنها أو مـا

٤٢٢ الدرة، محمود. ثورة الموصل القومية ... . مصدر سابق. ص ٤٣.

اتفقت عليه الأكثرية عموماً. شخص السيد محسن حسين الحبيب تلك المهمات بإيجاز في كتابه الموسوم "حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق على النحو التالي:

" ١ – التحرر السياسي

٢ – التحرر الاقتصادي

٣ – التقدم والعدل الاجتماعي

٤ – الوحدة العربية كمبدأ وهدف مصيري

وحتى يمكن تطبيق تلك المبادئ ووضعها موضع التنفيذ فلا بد من ترجمتها إلى أهداف محددة هي:

داخلياً

١ – إلغاء النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري.

٢ – القضاء على الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين.

٣ – استرداد حقوق العراق النفطية وتضييق مجال عمل شركات النفط الأجنبية وإقامة صناعة نفطية عراقية.

٤ – الخروج من منطقة الإسترليني وتحرير الاقتصاد العراقي من التبعية البريطانية.

٥ – تحقيق الوحدة الوطنية وإيجاد حل عادل للقضية الكردية.

٦. تضييق الفوارق بين الطبقات وفتح المجال لجميع الكفاءات والمواهب وتأمين العدالة الاجتماعية.

عربياً

١ – الخروج من الاتحاد الهاشمي.

٢ – التقارب الوثيق مع (ج ع م) والدول العربية المتحررة الأخرى ومساندة جميع الأقطار العربية التي لا زالت تسعى لنيل استقلالها.

٣ – إسناد الشعب الفلسطيني بكل الإمكانيات المتيسرة لاستعادة أرضه وحريته.

٤ – الوحدة العربية هدف مصيري يجب السعي لتحقيقها على مراحل، إلا إذا تعرض العراق إلى غزو خارجي يستهدف إعادة النظام المكي، حينئذٍ يمكن المناداة بالوحدة الفورية مع (ج.ع.م)

دولياً

١ – الخروج من حلف بغداد.

٢ – إزالة السيطرة البريطانية على القواعد العسكرية في العراق وجعلها تحت السيطرة الكاملة للجيش العراقي.

٣ – إتباع سياسة الحياة الإيجابي وعدم الانحياز.

٤ – إقامة علاقات كاملة دبلوماسياً واقتصادياً مع الدول الاشتراكية.

٥ – سياسة العراق الخارجية وعلاقاته مع الدول الأخرى تبنى على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة"[٤٢٣].

ويبدو من عرض السيد الحبيب إلى أن الضباط الأحرار اتفقوا على ثلاث مسائل حددت ابتداءً إشكاليات المستقبل، وهي:

١. تشكيل مجلس قيادة الثورة وإسناد حماية أمن البلاد الداخلي والخارجي، كما يؤدي مهمات السلطة التشريعية على جانب السلطة التنفيذية. واختلفت الآراء في أن يبقى فيما بعد تكريس الحياة الدستورية أو يلغى. ولم يجر البحث عن رئاسة الجمهورية.

٢. تشكيل حكومة مدنية برعاية مجلس قيادة الثورة. واختلفت الآراء في أن تكون أغلبها أو كلها مدنية.

٣. وضع دستور دائم للبلاد وحياة برلمانية حرة.

---

٤٢٣ الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. بغداد. ١٩٨٠. ص ٥٩/٦٠.

ومنه يتبين أن الضباط الأحرار تركوا لما بعد الثورة نقاط مهمة قابلة للاجتهاد واحتمالات الاختلاف والتوتر والصراع، ومنها بشكل خاص مسألة دور مجلس قيادة الثورة والحياة السياسية ومدة فترة الانتقال التي لم تحدد في حينها ...الخ.

إن التدقيق في المهمات يعطي الانطباع بأن مجموعة الضباط، إن كانت واعية حقاً للمهمات الصعبة التي كانت تواجه البلاد حينذاك والتي ترتبط بعملية التغيير الضرورية للمجتمع، وخاصة في مجال المسألة المركزية في العلاقات الإنتاجية، المسألة الزراعية، ومن ثم قضية النفط والتصنيع والعلاقات الاقتصادية المفتوحة مع العالم الخارجي، وخاصة مع البلدان الاشتراكية حيث كانت مسدودة بوجه العراق، ،كذلك الموضوعات العربية والدولية الأخرى بما فيها الخروج من حلف بغداد، فأن حركة الضباط الأحرار لم تكن عميقة في طرحها لمسألة الديمقراطية والتعددية السياسية والحياة الدستورية المستندة إلى الفصل بين السلطات الثلاث. إذ أن الحركة أوجدت ازدواجية واضحة بين مجلس قيادة الثورة والحكومة، ومن ثم بين المجلس النيابي ومجلس قيادة الثورة والحكومة. وهو الذي يدل على ضعف الوعي التشريعي الديمقراطي وهيمنة الروح الفردية والرغبة في استمرار الهيمنة في الطبيعة العسكرية لقادة الانتفاضة العسكرية عام ١٩٥٨. وهي من بين أهم وأكبر الألغام التي تفجرت في أعقاب انتصار الانتفاضة.

إن تتبع نشاط الضباط الأحرار في العراق خلال سنوات ١٩٥٤ – ١٩٥٨ يؤكد بما لا يقبل الشك، بأن النظام الملكي والحكومة السعيدية على نحو خاص وبقية النخبة الحاكمة لم تكن قلقة من احتمال وجود عسكريين قادرين على القيام بانقلاب عسكري ضدها، إذ أنها كانت واثقة من ثلاث مسائل، وهي:

إن غالبية الضباط الكبار في الجيش العراقي تدين بالولاء للنظام الملكي، وأن لهم علاقات جيدة بالحكومات المتعاقبة، وخاصة حكومة نوري السعيد.

وأن لديها أجهزة أمنية واستخباراتية عسكرية قوية وواعية لما يجري في المجتمع العراقي وفي القوات المسلحة، وتفرض رقابتها الجيدة على حياة ونشاط وعلاقات الضباط. وأن التقارير التي رفعتها إلى الجهات العليا تؤكد ذلك وتنشر الثقة في صفوف الحكم. كما

أن التقارير التي رفعتها استخبارات القوى الحليفة لها، بريطانيا ودول ميثاق بغداد، تؤكد ذلك أيضاً.

وكانت السلطة والقيادة العسكرية وقادة الفرق على علم، بهذا القدر أو ذاك، عن وجود بعض الضباط من رتب متوسطة الذي يمكن أن يشكل تشويشاً على الحكم، ولكنه لا يشكل قطعاً تهديداً للنظام، وبالتالي كان بعض هؤلاء القادة، وبالتعاون مع البلاط الملكي والحكومة، يقوم بنقل البعض ممن يشتبه به أو ممن رفعت عن علاقاته ونشاطاته تقارير سرية أو وصول معلومات من عملاء في صفوف هذا التنظيم العسكري أو ذاك إلى هذا القائد العسكري أو ذاك. وهو ما حصل بالنسبة إلى بعض أفراد مجموعة رفعت الحاج سري، والتي تم نقل بعضهم إلى مواقع نائية وغير مهمة، كما تم نقل آخرين إلى خارج البلاد كملحقين عسكريين في واشنطن وعمان.

ساهمت هذه النظرة غير اليقظة إزاء القوات المسلحة والمجتمع من جانب الحكم وأجهزته المختلفة في تطوير وتوسيع ملموس لنشاط الضباط الأحرار بحرية كبيرة وبعيداً عن الرقباء ومكنهم من عقد اجتماعات كثيرة ومكثفة لبلورة أهدافهم ووجهة عملهم دون أن تصل نتفاً منها إلى أسماع أعوان النظام. وبالتالي بقيت نشاطاتهم بعيدة عن الشبهات، رغم أن مجموعة غير قليلة من المذكرات التي صدرت عن المشاركين في تنظيم الضباط الأحرار في أعقاب الثورة كانت تشير إلى عدم اليقظة أحياناً وضعف الحذر أحياناً أخرى أو عدم التدقيق بالأشخاص الذين يتم كسبهم إلى تنظيم الضباط الأحرار. كما منحتهم القدرة على إيجاد علاقات بالتنظيمات الحزبية وبقيادة جبهة الاتحاد الوطني التي كانت قد تشكلت في عام ١٩٥٧.

إن الوجهة الوطنية العامة لدى حركة الضباط الأحرار ناشئة عن المنحدر الطبقي للغالبية العظمى من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار وغالبية الضباط العراقيين. فهم في الغالب الأعم ينحدرون من فئات اجتماعية متوسطة وصغيرة أو فقيرة مدينية. وهم بالتالي يتأثرون يومياً بحياة عوائلهم ومشكلاتها وعلاقاتها والاتجاهات السياسية فيها وفي البلاد عموماً. وإذا كانت هذه الرؤية العامة والمهمات الوطنية المناهضة للهيمنة الاستعمارية

والسياسات الرجعية والطبقية للنظام الملكي ضـرورية جـداً للعمـل ضـد النظـام والخـلاص منه، فهي لم تكن في كل الأحوال كافية، وهذا ما ثبت فيما بعد، لمواصـلة العمـل المشـترك من أجل الحفاظ على زخم لثـورة وتطويرهـا وتحقيـق مصـالح الشـعب الأساسـية في الحريـة والديمقراطية والرفاه الاقتصادي، إذ لم تكن لتلك المجموعة الموحـدة مـن برنـامج سياسـي واقتصادي بعيد المدى، كما لم يكن واضحاً لديها منذ البدء في ما إذا كانت ستسلم السلطة علـى المـدنيين أم تحـتفظ بالسـلطة لنفسـها وتـدير الـبلاد باعتبارهـا المفجـرة والقائـدة للانتفاضة العسكرية.

ولا شـك في أن الاسـتعمار البريطـاني وشـركات الـنفط الاحتكاريـة كانـت تـدرك طبيعـة الإشكالية ال٤قائمة في المجتمع العراقي واستفادت منها إلى أقصى الحدود الممكنـة لتحقيـق مآربها في العراق.

إن تتبع نشاط الضباط الأحرار في العـراق خـلال سـنوات ١٩٥٤ – ١٩٥٨ تؤكـد بمـا لا يقبل الشك، بأن النظام الملكي والحكومة السعيدية على نحو خاص وبقيـة النخبـة الحاكمـة لم تكن قلقة من احتمال وجود عسكريين قادرين على القيـام بـانقلاب عسـكري ضـدها، إذ أنها كانت واثقة من ثلاث مسائل، وهي:

إن غالبية الضباط الكبـار في الجـيش العراقـي تـدين بـالولاء للنظـام الملكـي، وأن لهـم علاقات جيدة بالحكومات المتعاقبة، وخاصة حكومة نوري السعيد.

وأن لـديها أجهـزة أمنيـة واسـتخباراتية عسـكرية قويـة وواعيـة لمـا يجـري في المجتمـع العراقي وفي القوات المسلحة، وتفرض رقابتها الجيدة على حياة ونشاط وعلاقـات الضـباط. وأن التقارير التي رفعتها إلى الجهات العليا تؤكد ذلك وتنشر الثقـة في صـفوف الحكـم. كمـا أن التقارير التي رفعتها استخبارات القوى الحليفة لها، بريطانيا ودول ميثـاق بغـداد، تؤكـد ذلك أيضاً.

وكانت السلطة والقيادة العسكرية وقادة الفرق على علم، بهذا القـدر أو ذاك، عـن وجـود بعض الضباط من رتب متوسـطة الـذي يمكـن أن يشـكل تشويشـاً علـى الحكـم، ولكنـه لا يشكل قطعاً تهديداً للنظام، وبالتالي كان بعض هؤلاء القادة، وبالتعاون مع البلاط الملكـي

والحكومة، يقوم بنقل البعض ممن يشتبه به أو ممن رفعت عن علاقاته ونشاطاته تقارير سرية أو وصول معلومات من عملاء في صفوف هذا التنظيم العسكري أو ذاك إلى هذا القائد العسكري أو ذاك. وهو ما حصل بالنسبة إلى بعض أفراد مجموعة رفعت الحاج سري، والتي تم نقل بعضهم إلى مواقع نائية وغير مهمة، كما تم نقل آخرين إلى خارج البلاد كملحقين عسكريين في واشنطن وعمان. أو الإشكالية المباشرة التي برزت أمام الضباط الأحرار بعد اعتقال المقدم نعمان ماهر الكنعاني، حيث ظهر أنه قد ثرثر أمام صديق له حول الأوضاع السيئة في البلاد وحول ضرورة التغيير، ولكنه لم يكشف عن وجود تنظيم للضباط الأحرار. وكان هذا الصديق على علاقة متينة بالوصي على العرش عبد الإله بن علي ونقل إليه ما دار من حديث. وانتهى الأمر بإحالة المقدم نعمان الكنعاني على التقاعد ونقل زميله الذي اعتقل معه المقدم شكيب الفضلي إلة منصب ضابط تجنيد في أحد أقضية السليمانية٤٢٤.

ساهمت هذه النظرة غير اليقظة إزاء القوات المسلحة والمجتمع من جانب الحكم وأجهزته المختلفة، رغم تعدد جهات التجسس ونشاط المخبرين والوكلاء، في تطوير وتوسيع ملموس لنشاط الضباط الأحرار بحرية كبيرة وبعيداً عن الرقباء ومكنهم من عقد اجتماعات كثيرة ومكثفة لبلورة أهدافهم ووجهة عملهم دون أن تصل نتفاً منها إلى أسماع أعوان النظام. وبالتالي بقيت نشاطاتهم بعيدة عن الشبهات، رغم أن مجموعة غير قليلة من المذكرات التي صدرت عن المشاركين في تنظيم الضباط الأحرار في أعقاب الثورة كانت تشير إلى عدم اليقظة أحياناً وضعف الحذر أحياناً أخرى أو عدم التدقيق بالأشخاص الذين يتم كسبهم إلى تنظيم الضباط الأحرار. كما منحتهم القدرة على إيجاد علاقات بالتنظيمات الحزبية وبقيادة جبهة الاتحاد الوطني التي كانت قد تشكلت في شباط/فبراير من عام ١٩٥٧. فكانت اللقاءات وكان التعاون والتحالف والبدء بتنظيم عمليه الهجوم على الملكية والنظام الإقطاعي الرجعي في العراق.

---

٤٢٤ الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. بغداد. ١٩٨٠. ص ٦٢/٦١.

المبحث الثالث

الانتفاضة العسكرية المسلحة تطرق أبواب بغداد

ارتكبت سلطات الاحتلال البريطاني منذ بداية نزول قواتها في البصرة واحتلال بغداد، ثم الموقف من انتفاضات الشعب حينذاك وتأسيس الحكم الوطني حتى سقوط الملكية في العراق في عام ١٩٥٨، ثم السياسات التي مارسها نظام الحكم الملكي والحكومات العراقية المتعاقبة إزاء الشعب العراقي بكل قومياته وأديانه وطوائفه واتجاهات الفكرية والسياسية خطايا جسيمة بحق هذا الشعب ومستقبله وأجياله اللاحقة. وأسباب هذه الخطايا الفادحة تكمن في سعي الاستعمار البريطاني إلى تأمين مصالح الرأسمال البريطاني والاحتكارات الدولية البترولية في الاقتصاد العراق وإقامة نظام وحكومات تدافع عن تلك المصالح وتبتعد في برامجها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن مصالح الشعب العراقي. ومن أجل تحقيق تلك المصالح الأنانية والاستعمارية شوهت الحكومات البريطانية المتعاقبة عبر قوات الاحتلال أو السفارة البريطانية الدستور المدني والديمقراطي العراقي الذي قامت هي بوضعه في فترة وجود حكومة ائتلافية بين حزب المحافظين وحزب العمال في بريطانيا وأقر أثناء تسلم حزب العمال السلطة بمفرده في بريطانيا. واغتصبت حكومة العمال البريطانية أيضاً وبشراسة بالغة الحرية والديمقراطية وانتهكت بفظاظة كبيرة حقوق الإنسان والمجتمع وإرادة الإنسان العراقي وشوهت إلى حدود بعيدة دور الدولة في المجتمع. وهذا يعني أن المحتلين الجدد الذين جاءوا باسم تحرير العراق، كما أشار إلى ذلك الجنرال مود عند دخوله بغداد في عام ١٩١٧، لم يعملوا على قطع سلسلة الاحتلال والعدوان على مصالح الشعب والاستغلال البشع الذي مارسته الإمبراطورية العثمانية الثيوقراطية المتخلفة إزاء الشعب، كما لم توقف عجلة العنف والإرهاب والقمع فحسب، بل واصلتها جميعاً، سواء بصورة مباشرة أم عبر أجهزة الدولة العراقية التي شكلتها لتؤدي هذه الوظيفة غير النبيلة. وكما هو معروف من دروس التاريخ العالمي أن العنف يولد العنف المضاد، وأن الإرهاب يؤجج المزيد من الإرهاب المضاد، وأن نزيف الدم يدفع إلى المزيد من نزف الدم، وأن الغنى الفاحش يخلق معه فقراً واسعاً وعميقاً، وبالتالي يخلق ويؤجج الصراع والنزاع الطبقيين في

المجتمع. وهذا ما حصل في عراق القرن العشرين وبمعرفة وممارسة فعلية من حزب العمال البريطاني، حزب الاشتراكية الديمقراطية، الذي تأسس في عام ١٩٠٠.

فالمطالبة بالإصلاح والعمل والخبز، والتطلع إلى التمتع بالحرية والديمقراطية وممارسة الحقوق الأساسية المنصوص عليها بالدستور العراقي، كانت تقابل بالرفض الشديد والمطاردة والسجن والتعذيب وإسقاط الجنسية والمحاربة بالرزق والتغييب والقتل. ولم تقتصر هذه الممارسات اليومية على فترة معينة دون غيرها، بل استمرت أكثر من ثلاثة عقود ونصف العقد من السنين، أي طيلة وجود الحكم الملكي في العراق. وكانت كل عملية من هذا النوع تواجه من الشعب بالغضب والمقاومة وتقديم التضحيات. وهكذا كانت تتسع قاعدة المقاومة وتتفاقم حدة وتتساقط الضحايا البريئة ويتسع العنف الحكومي. وتنتقل تركة العنف الحكومي والمقاومة المضادة من جيل إلى جيل دون أن تمنح الأجيال الجديدة فرصة التغيير والعيش في ظل الديمقراطية والسلام والتمتع بالحقوق الأساسية، سواء كانت فردية أم قومية. وهكذا أصبح الشعب لا يؤمن بالطرق الديمقراطية لإجراء التغيير في الأوضاع الداخلية وتربى على المجابهة والعنف. وأخيراً أيقن بأن الطريق الوحيد للخلاص من النظام ومن كوارث النظام وإرهابه يكمن في العمل على وضع أداة العنف الأساسية التي يستخدمها النظام ضد الشعب، أي الجيش العراقي، إلى جانب الشعب وأن يدفع بالجيش لينقل البندقية من كتف إلى كتف آخر، وأن يوجه نيرانه لا إلى صدور المتظاهرين من بنات وأبناء الشعب، بل إلى السلطة ذاتها. لقد فرضت الحكومة البريطانية بسياساتها في العراق، ومعها الهاشمي والحكومات العراقية المتعاقبة على الجيش العراقي أن يقف إلى جانب الشعب، أو أن يستنجد الشعب وأحزابه السياسية بالجيش لإنقاذه من سطوة الرأسمال الأجنبي وخدمه في العراق. لقد وقعت جرائم كبيرة في العراق في ظل الاحتلال البريطاني وأثناء فترة الانتداب عليه وبعد دخول العراق إلى عصبة الأمم أو حتى بعد دخوله الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى سقوط النظام العراقي وليست خطايا فحسب، إذ سلب الشعب العراقي إمكانية العيش في ظل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتحمله مسؤولية التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

أوجـدت سياسـة بريطانيـا والحكومـات العراقيـة المتعاقبـة كافـة مسـتلزمات العامـل الموضوعي التي تنذر بسقوط النظام الملكي، في حـين كـان العامـل الـذاتي غـير مسـتكمل ولسنوات طويلة قبل ذاك. أي غيـاب قـدرة الحركـة الوطنيـة علـى إنـزال الضـربة المطلوبـة بالنظام الملكي حتـى ذلـك الحـين. ولكـن سياسـة الحكومـة البريطانيـة وسياسـات النظـام الملكي الداخليـة والعربيـة والدوليـة عجلـت كـثيراً في اسـتكمال مسـتلزمات تبلـور ونضـوج مكونات العامل الذاتي حين تغير ميـزان القـوى لصـالح الشـعب، بعـد أن انتقـل الجـيش أو أجزاء مهمة وضاربة منه إلى جانـب الشـعب. وأمكـن تحقيـق هـذا التغـيير في ميـزان القـوى عندما تم تشكيل اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار من جهة، وقيام اللجنـة العليـا لجبهـة الاتحاد الوطني المدنية من جهة أخرى، وبدء الاتصال والتعاون وتضـافر الجهـود المطلوبـة بـين المجمـوعتين العسـكرية والمدنيـة للتحـرك المشـترك ضـد النظـام الملكـي الإقطـاعي الرجعي.

لم يكن التغيير ضرورياً فحسب، بل أصبح واجباً على كـل العراقيـات والعـراقيين الـذين عاشوا تلك الفترة وعرفوا مرارتها، بعـد أن رفـض الـبلاط ورفضـت حكومـة نـوري السـعيد الاتحادية وحكومة بابان السعيدية القبول بالتغيير السـلمي والإصـلاح الـديمقراطي لسياسـة الدولة إزاء المجتمع، وبعد أن هتف قبل ذاك نوري السعيد مـن إذاعـة بغـداد معلنـاً أن "دار السيد مأمونة"، من كل خطر داهم، وكان يقصد بذلك أن "دار العائلة الهاشمية الحاكمـة في العراق" مأمونة من أي خطر داخلي أو خارجي. وجاءته الضربة من حيث لم يتوقعها، مـن القطعات العسكرية التي كان عليها أن تحمي "دار السيد"، أي مـن الجـيش العراقـي. ففـي صبيحة الرابع عشر من تموز/يوليو ١٩٥٨ أعلن العقيد عبـد السـلام عـارف مـن دار الإذاعـة العراقية بيان الانتفاضة العسكرية نيابة عن القائد العام للقوات المسلحة الوطنية، أي باسـم العميد الركن (الزعيم) عبد الكريم قاسم، رئـيس حركـة الضـباط الأحـرار. وخـرج الشـعب ساعياً إلى تحويلها إلى ثورة شعبية وإحداث تغيير عميـق وواسـع في حيـاة المجتمـع العراقـي ومستقبله. وانطلقت الأحزاب السياسية العراقية المشـاركة بصـورة مباشـرة وغـير مباشـرة بجبهة الاتحاد الوطني لتعلن تأييدها واستعدادها لتأييد البيان الأول الذي أعلن عـن انتهـاء

العهد الملكي وبدء العهد الجمهوري في العراق، وحماية العهد الجديد. وكان مصيباً تماماً الأستاذ إبراهيم كبة، الذي كلف في حينها بكتابة البيان الأول للجبهة الذي أقر من اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني دون تغيير [٤٢٥]، حين كتب في دفاعه يقول: "جاءت ثورة تموز،...، حصيلة شروط موضوعية وذاتية داخل المجتمع العراقي، أي أنها كانت حصيلة تفجير تناقضات النظام الاقتصادي والاجتماعي في العراق، دك أداته القمعية السياسية المتمثلة في النظام الملكي الاستبدادي"[٤٢٦].

---

٤٢٥ كبة، إبراهيم. هذا هو طريق ١٤ تموز (دفاع إبراهيم كبة أمام محكمة الثورة. دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت. ص ١٣.

٤٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ٨.

الخلاصة

اقترنت الفترة الواقعة بين ١٩٢١–١٩٣٢ ومن ثم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بدور فعال لسلطات الاحتلال البريطاني من أجل تكريس وجودها في العراق وتكوين فئة برجوازية تجارية (كومبرادورية) ترتبط مصالحها الاقتصادية بمصالح البرجوازية الأجنبية مباشرة. كما سعت تلك السلطات إلى تنمية وتوسيع قاعدة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية مستندة إلى شيوخ العشائر والفئات الميسورة في المدن وكبار موظفي الدولة لتضمن نشوء تحالف اقتصادي سياسي مصلحي بين هذه الفئات الثلاث مع النخبة البيروقراطية الحاكمة والتي سعت بريطانيا إلى اختيار عناصرها تدريجاً وتكوين مدرسة فكرية وسياسية ترتبط بالسياسات والمصالح البريطانية تدير شؤون الدولة العراقية. واستمر هذا التحالف وتعزز بمرور الزمن واتسعت قاعدته الاجتماعية حتى سقوط الملكية في العراق. ولكن سياساتها العملية في العراق خلقت تقيضها، أي نشأت تلك القوى التي تصدت للمصالح البريطانية في العراق وسعت إلى تهديم هذا التحالف والانتصار عليه والذي تحقق فعلاً في ثورة تموز عام ١٩٥٨.

ومن أجل تحقيق ذلك التحالف وضمان سير مصالحها توجهت سلطات الاحتلال البريطاني إلى إعداد المعاهدة العراقية–البريطانية التي استهدف تأمين تكريس الانتداب والهيمنة التامة على العراق وربط ذلك بمعاهدة أساسية وبملاحق حول المسائل المالية والعسكرية والعدل تحرم العراق من حرية الحركة وتستنزف موارده المالية وتضعف استقلاله. كما استخدمت ورقة ولاية الموصل ومطالبة تركيا بها للضغط على العراق والمساومة على عقد الاتفاقية وتمديد فترة الانتداب. وحصلت حول المعاهدة معارك سياسية كثيرة مررنا عليها سابقاً وقف الملك فيصل الأول وسيطا بين رفض الشعب والسياسيين الوطنيين لأية اتفاقية تقيد العراق وتعترف بالانتداب عليه، وبين بريطانيا التي كانت تريد فرض الانتداب بأي ثمن ومعها جمهرة من السياسيين العراقيين المؤيدين

للوجود البريطاني في العراق. وبعد الكثير من المفاوضات الصعبة غير المتكافئة، كما كشفت عنها الرسائل المتبادلة بين فيصل الأول والحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني والحكومة البريطانية، وكذلك العديد من المساومات، إذ تم في حينها ربط عقد المعاهدة، التي جرى التوقيع عليها وأصبحت سارية المفعول في حزيران من عام ١٩٣٠، بثلاث نقاط جوهرية هي:

١- الموافقة على دخول العراق عصبة الأمم ابتداءً من بدء الدورة الجديدة للعصبة في عام ١٩٣٢.

٢- اعتبار العراق بعدها دولة مستقلة استقلالا تاما.

٣- اعتبار ولاية الموصل، وبقرار من عصبة الأمم، جزءاً من العراق وفق حدود العراق الراهنة ورفض مطالبة تركيا بها، وتمت الموافقة على هذا القرار في عام ١٩٢٦، أي بعد توقيع العراق ومصادقته على معاهدة ١٩٢٢ في عام ١٩٢٤.

ورغم أهمية ما ورد أعلاه فقد رفضت الغالبية الساحقة من رجال ونساء العراق هذه المعاهدة وراحت تواصل النضال من أجل إلغائها سنوات طويلة لاحقة. وفي عام ١٩٢٢ بادرت شخصيات سياسية عراقية إلى تشكيل حزبين سياسيين جديدين هما "الحزب الوطني العراقي" و "جمعية النهضة العراقية"، توليا العمل معا لتعبئة الناس ضد الانتداب وضد عقد معاهدة تكرس الانتداب على العراق وتحد من حريته. إلا أنهما فشلا في ذلك. وتمكنت بريطانيا أن تحقق حتى سنة إلغاء الانتداب ودخول العراق عصبة الأمم المكاسب التالية لمصالحها الحيوية في العراق:

* الحصول على امتياز التنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره حتى نهاية القرن العشرين وفق اتفاقية موقع عليها ومصادق عليها من جانب الدولة العراقية ومجلس النواب العراقي والملك.

* الحصول على قاعدتين عسكريتين بريطانيتين في العراق لحماية مصالح بريطانيا في العراق والخليج.

* ربط العراق بعدد من الملاحق التابعة للمعاهدة التي تجعل منه منطقة خاضعة للمصالح التجارية والمالية والعسكرية البريطانية.

* تأمين الإشراف الشديد على السياسة الداخلية والسياسة الاقتصادية والعلاقات الدولية العراقية من خلال وجود الخبراء والمستشارين البريطانيين في مختلف المواقع الحساسة في الدولة العراقية، وهم يحلون في ذلك محل المعتمد السامي البريطاني في فترة الانتداب ويساعدون السفير البريطاني في مهمته.

* كانت بريطانيا قد بدأت ومنذ فترة مبكرة من احتلال العراق بتشكيل قوات الشرطة التابعة لها من ضباط بريطانيين وهنود يجلبون من دائرة الشرطة الهندية ومن أفراد هنود وبريطانيين، ثم عمدت فيما بعد إلى تجنيد العرب والكرد وغيرهم في قوات الشرطة البريطانية في العراق يتدربون على أيدي الضباط البريطانيين والهنود. كتب وكيل الحاكم العام البريطاني في العراق السر أرنولدت. ولسن حول هذا الموضوع يقول: "كانت النتيجة المباشرة لهذه البداية المطمئنة أن غدا في الإمكان، سنة ١٩١٩، تجنيد العرب من أسر طيبة وتربية كافية، لأشغال المناصب الرفيعة المتصلة بالتدريب، بإعدادهم ضباط شرطة، ولقد أسست (مدرسة تدريب المفوضين) وكان يدرس فيها القانون وتعليمات الشرطة.... وقد ثبت أن هذا الانبعاث هو نقطة تحول في بناء منظومة الشرطة.... ومنذ سنة ١٩٢٠ أخذت (القوة) تصطنع العربية في إمساك سجلاتها وفي مخابراتها، كما ظهر محققو الشرطة العرب في المحاكم، من غير أن يكون أحد سندا لهم أو ظهيرا، وأُسطيع لأول مرة خفض عدد عرفاء الشرطة البريطانيين وإحلال العرب محلهم"[٤٢٧]. وكتب ولسن في موقع آخر من نفس الكتاب يقول: ويجب أن نتذكر أن جل هؤلاء (الشرطة، ك.حبيب) كانوا يرتدون بزّات (الليفي) عندما ذر قرن الاضطرابات في تموز سنة ١٩٢٠ (يقصد ثورة العشرين، ك. حبيب)، وأنهم قاتلوا ببسالة بإزاء مواطنيهم وفي جانب النظام، وقد كانت ضحاياهم ١٠٠ وزيادة. وقلد خمسة من الضباط العرب والكرد وعشرة من المراتب أنواط الشجاعة

---

٤٢٧ ولسن، أرنولدت . بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. ترجمة فؤاد جميل. الجزء الثاني. مطابع دار الجمهورية. بغداد. ١٩٧١. ص ٢٥٣.

والإخلاص للواجب في الميدان، أبان تلكم الحركات. وأني لن أتردد فأقول إن إخلاص الليفي والشرطة إلى (الإدارة المدنية) جاد بأكثر مما جاد به أي عامل فذّ آخر في باب منع انتشار الفوضى، في خلال تلك الفترة عينها"[428]. ثم يواصل كلامه في مكان آخر فيقول: "إن من أبرز ملامح (ثورة ١٩٢٠) الولاء الذي أظهرته الشرطة في كل بقعة، ذلك أنه لم تقدم ولا استقالة واحدة، ولم تظهر رغبة ما، من قبل الضباط والأفراد، دالة على التخلي عن واجب الحفاظ على النظام في الأقاليم التي أنيطت تبعاتها بهم"[429]. ولكن هذا الإخلاص لقوات الاحتلال الأجنبي من جانب العراقيين المجندين في قوات الشرطة البريطانية التي تحولت لاحقاً إلى القوات العراقية المحلية قد حصدت كره الشعب ابتداءً، إذ كتب نائب الحاكم العام البريطاني حول هذا الموضوع يقول: "لقد كفّرهم الناس في الشوارع جهارا، ومنع عنهم الطعام في الأسواق والشراب في المقاهي وكانت الكؤوس التي يشربون بها تكسر علنا. كما كانت النسوة يتجمعن حول الثكنات ويصرخن مناديات أزواجهن وأبناءهن للخروج وحمايتهن. إن الانخراط في صفوف (الليفي) كان يعني الخزي والعار، أو حتى القتل.... ومع ذلك بقيت الأكثرية موالية (بقلب على الضراء كالحجر الصلد). إن النظر في أصل الولاء الذي شاع بدرجات متساوية في دائرة الشرطة وبعض الدوائر المدنية، يستأهل مجالاً أوسع مما أستطيع أن أفرد له، ..."[430]. من هنا يتبين صحة الاستنتاج القائل بأن البريطانيين قد عمدوا إلى وضع أفضل أصدقاء بريطانيا من الساسة العراقيين في مواقع المسؤولية السياسية والعسكرية والاقتصادية وفي قمة أجهزة الدولة، وبخاصة في الجيش العراقي والشرطة ومجلس الوزراء ومجلسي النواب والأعيان.

* وفي فترة الاحتلال البريطاني المبكرة للعراق أسست القوات البريطانية التحقيقات الجنائية التابعة لها والتي أصبحت فيما بعد جزءاً من نشاط الدولة العراقية، وكانت أمينة في ولائها حتى النهاية للمؤسسة البريطانية التي أنشأتها. كتب نائب الحاكم العام البريطاني

---

٤٢٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٠.

٤٢٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٤.

٤٣٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٠/٢٦١.

يقول: "كانت (دائرة التحقيقات الجنائية) التي أقيم كيانها على أساس هندية في عام ١٩١٧، وأسست لها فروع في البصرة وبغداد، تضم (مكتب طبع الأصابع) ودائرة الجوازات، والبلاد مدينة إلى فعالياتها كثيراً"[٤٣١].

* ومنذ البداية حرصت سلطات الاحتلال على خلق جهاز بيروقراطي قابل للتوسع ويلبي حاجاتها ويضمن استيعاب المتعلمين المتزايدين وكسب رضاهم، كما حرصت على توجيه مضامين وأساليب التعليم وجهة خاطئة عموما ومضرة بالاقتصاد الوطني، إذ من شأنها خلق جمهرة واسعة من الناس ترتبط مصالحها اليومية بمصالح الفئات الحاكمة وتساعدها في تسيير دفة البلاد من خلال حصولها على وظائف حكومية إدارية توفر لصاحبها مركزا اجتماعيا وراتبا مضمونا ومستوى معيشيا وحياتيا أفضل من مستوى عامة الناس.

وكانت المؤسسة الإدارية الجديدة، بالارتباط مع التشريعات والنظم الإدارية التي سُنّت لها لتوجه عملها، خاضعة لذهنية وممارسات السيطرة الأجنبية والحكام الرجعيين وتتطور وفق ذلك لتحافظ على نشاط ومصالح الاحتكارات الأجنبية وتضمن حرية حركة رؤوس أموالها وتبعد المخاطر عنها وتضمن تصدير أرباحها. أي أن سلطات الاحتلال البريطاني كانت تسعى من خلال إقامة وتوسيع أجهزة الدولة إلى خلق قاعدة اجتماعية بيروقراطية جديدة ترتبط بالفئات الحاكمة ولكنها خاضعة لها وتستمد القوة منها من خلال مشاريعها ووجودها السياسي والعسكري في العراق. إلا أن هذا الأمر لم يكن دائما كما أرادته سلطات الاحتلال من هذه المؤسسات ابتداءً. فعلى مستوى الأفراد وجدت في الجيش وفي أجهزة الإدارة كثرة كانت تقف إلى جانب الشعب وقضاياه العادلة وتناضل ضد الاحتلال وضد الاستبداد.

وكانت فجوة الدخل ومستوى المعيشة وظروف الحياة والمركز الاجتماعي بين كبار موظفي الدولة العاملين في قيادة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، وأغلبهم من أبناء الفئات الحاكمة والمالكة لوسائل الإنتاج من جهة، وبين صغار ومتوسطي موظفي ومستخدمي

---

٤٣١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٥.

الدولـة مـن جهـة أخـرى، كـبيرة جـدا وتـزداد سـعة وتؤشـر التفـاوت الاجتمـاعي وتنمـي التناقضات والصراعات السياسية وتسـاهم في انخـراط المزيـد مـن النـاس في النضـال ضـد النظام الإقطاعي. وشهدت فترة العقد الأول وبداية العقد الثاني مـن الحكـم الملكـي سـنوات تميـزت بالغليـان الشـعبي وبتصـاعد النضـال ضـد الهيمنـة، وكانـت الفاتحـة لسلسـلة مـن الحركات السياسية والاجتماعية اللاحقة، ومنها سلسلة الانقلابـات في سـنوات العقـد الرابـع، التي جسدت بجلاء تلك الصـراعات وأبعادهـا ومضـامينها. إلا أن هـذا لم يغـير مـن طبيعـة الدور الذي كانت تؤديه مؤسسة الموظفين والمستخدمين الحكوميين، باعتبارهـا جـزءا مـن البناء الفوقي لنظام سياسي جديد كان مجبراً على، وبحدود متنامية تـدريجاً مسـتعداً إلى، ولوج أقصى المساومات في غير صالح الوطن وخوض المعـارك لصـالح العلاقـات الإنتاجيـة شبه الإقطاعية ودفاعا عن وجود النظام السياسي غـير الـديمقراطي واسـتمراره. ولم تمنـع هذه الحقيقة وتلك الوظائف من انخراط أعداد كبيرة من الموظفين والمسـتخدمين في الحيـاة السياسية العراقية والانتماء إلى الأحزاب القائمة والنضال ضد الحكـم القـائم، رغـم الطبيعـة الرجعية للمؤسسة الحكومية وأجهزة الدولة الإدارية.

وخلال الفترة الواقعة بين احتلال بغداد في عام ١٩١٧ ونهاية الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد العراقي تغـيرات ملموسـة في بنيتـه وطـرأت تغـيرات في مـدى مسـاهمة القطاعـات الاقتصادية في تكوين الدخل القومي وفي دورها في الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعيـة للـبلاد، إضافة إلى بروز أشكال متعددة من ملكية ووسائل الإنتـاج. وفي ضـوء ذلـك نشـأت وتبلـورت نسـبياً البنيـة الطبقيـة للمجتمـع العراقـي. إذ نشـأت وتنامـت نسـبياً الفئـات العماليـة والبرجوازية الصناعية.

وركزت بريطانيا في نشاطها السياسي والاقتصـادي، كمـا رأينـا، علـى ترسـيخ علاقـات الإنتاج شبه الإقطاعية في الريف وتبني شيوخ ورؤساء العشـائر وتوطيـد مكانـة البرجوازيـة التجارية الكومبرادورية والعقارية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة، وإلى تعزيـز دور أجهز الدولة البيروقراطية التي تخضع رموزها القيادية لسياسة الدولة البريطانية وتـدين بالوقت نفسه بالولاء للفئات الحاكمة وتعبر عن مصلحها. ونتيجة ذلك كانت بقايـا العلاقـات الإنتاجية شبه الإقطاعية تترسخ أكثر فأكثر بدلاً مـن أن تـترك مكانهـا للعلاقـات الإنتاجيـة

الرأسمالية، كما كانت علاقات الإنتاج الرأسمالية الجديدة تنمو ببطء شديد وجد تعبيره في ضعف نفوذ وتأثير البرجوازية الصناعية النامية لتوها.

وبذلت بريطانيا ومعها الحكومات المتعاقبة جهودا كبيرة لمواجهة النشاط السياسي في البلاد وأقامت جهازا للأمن الداخلي، التحقيقات الجنائية، وفرضت الرقابة على الصحافة والنشر. إلا أن هذه الإجراءات عجزت عن إيقاف تطور الحركة الوطنية وحركة المطالبة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وبرزت هذا التحركات بشكل خاص في نهايات العقد الثالث وبدايات العقد الرابع حيث تطورت حركة الإضرابات في البلاد ونمت الحركة الفلاحية الرافضة للتشريعات الجديدة التي أعدها الخبير البريطاني أرنست داوسن وفي سبيل حل مشكلة الأرض والعلاقات الزراعية لصالح الفلاحين. ودفعت هذه الأحداث السياسية إلى بروز مجموعة من الكتل والأحزاب السياسية العلنية منها أو السرية التي لعبت دورا مهما في الحياة السياسية حينذاك. كما وقعت العديد من الانقلابات والانقلابات المضادة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٦ و١٩٤١، ثم المزيد من النشاطات السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي سنأتي على ذكرها.

وقبل أن ننهي هذا الجزء من الكتاب علينا الإشارة الواضحة إلى ثلاث حقائق جوهرية لعبت دوراً كبيراً في المجتمع العراقي الجديد لاحقاً، ونعني بها:

١. ساهمت سلطات الاحتلال البريطاني السياسية والعسكرية والإدارية في تكريس عملية عدم احترام القانون الأساسي الذي ساهمت في وضعه والاستفتاء والمصادقة عليه من خلال الدور الذي لعبته في دعم البلاط مرة والحكومة مرة أخرى في تزوير الانتخابات النيابية وحق الشعب في اختيار ممثليه بكل حرية ونزاهة وشفافية، وكان لهذا أكبر الأثر على فقدان البلاط والحكومة لمصداقيتهما أما المجتمع العراقي.

٢. ابتزاز المسؤولين العراقيين وتحويل عدد كبير منهم إلى أدوات أو بيادق شطرنج بيد المندوب السامي البريطاني وسلطات الاحتلال، ومن ثم بيد السفارة البريطانية في بغداد، بتنفيذ المصالح البريطانية في العراق، وهو العامل الآخر الذي ساهم في فقدان هؤلاء لمصداقيتهم في أعين الشعب. وأدى هذا إلى نشوء عدم ثقة وعداء إزاء الحكومة وأجهزة الإدارة البيروقراطية.

٣. الأساليب غير الديمقراطية التي مارستها ضد قوى المعارضة السياسية وضد تطور المجتمع المدني مما عمق مشكلات المجتمع الموروثة من العهد العثماني بدلاً من التخلص منها والالتزام بعلاقات ديمقراطية واحترام الواجبات والحقوق في المجتمع. ولا شك في أن ممارسة العنف ضد المجتمع في أحداث ١٩١٨ – ١٩٢٠ في العراق قد أوجد سابقة خطيرة في حياة المجتمع، إذ أنها عادت ومورست في فترات مختلفة من جانب القوات العسكرية العراقية، وخاصة في الفترة ١٩٣٢–١٩٣٦ في جنوب العراق وشماله وكذا في كردستان العراق. وأدى هذا العنف إلى نشوء ردود فعل عنيفة إزاء قوات النظام، فالعنف يقود إلى عنف مضاد، كما أن الدم ينزف دماً لا محالة.

علينا ن نشير هنا بوضوح إلى أن العراق حين أصبح تحت السيطرة البريطانية كان يعاني من أشد حالات التخلف والبؤس والجهل وتسوده الكثير من المشكلات بسبب السياسات العثمانية. ولم يكن سهلاً إدخال مفاهيم وقيم ومعايير الحضارة الغربية إلى هذه البلاد، ومنها مفاهيم الديمقراطية واحترام الدولة والقانون وعدم التمرد على قرارات الدولة. ولم يكن ذلك ممكناً في فترة قصيرة. وبسبب واقع التخلف والبداوة والعشائرية التي سادت العراق عمدت السلطات البريطانية إلى ممارسة أساليب غير اعتيادية وغير سليمة لفرض كما تريده بالقوة والعنف. مما أوجد تناقضاً بين المفاهيم التي كانت تمارس في بلدانها وبين الأساليب التي تمارسها في العراق لتفرض على الناس ما تريد تحقيقه. وقد تجلى ذلك في حقيقة أن العراق امتلك دستوراً ديمقراطياً جيداً أكثر تطوراً من الحالة التي كان عليها العراق، إلا أن الحكومة البريطانية، ومعها الحكومة العراقية، لم تبذل جهودها لتطبيق ذلك الدستور بالشكل الذي يساعد على تعليم الناس أسس ومعايير وقيم معينة. ومن واقع ذلك التخلف في العراق نشأت نظرة احتقار لدى الضباط البريطانيين والعاملين في أجهزة سلطة الانتداب في فترة الانتداب وما بعدها إزاء الإنسان والمجتمع في العراق، وهي التي أحس بها العراقيون بسرعة وتصدوا لها وأفسدوا أكثر فأكثر العلاقة بين العراقيين والدولة البريطانية

ومن هنا يمكن القول بأن السلطات البريطانية عجزت عن نقل الحضارة الغربية والمجتمع المدني بطرق سليمة وإنسانية وعقلانية من مجتمعاتها إلى العراق. ولم يكن سهلاً تصور أن يقوم المستعمرون الموغلون بنظرة التمييز الرجعية والعنصرية إزاء شعوب

الشرق، أن يلعبوا مثل هذا الدور. ومن هنا نلاحظ أن المسؤولين البريطانيين الذين عملوا في العراق نقلوا إليه مظاهر جديدة من الاستبداد والمناورات والمؤامرات أضيفت إلى الاستبداد الذي كان موجوداً أصلاً فيها قبل ذاك.

علينا أن نعترف أيضاً بأن وجود بريطانيا في العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى قد فتح للعراق نافذة على الحضارة الغربية وعلى عملية التغيير من أوضاع القرون الوسطى إلى مرحلة جديدة وغلى التعرف على حضارة وقيم ومنتجات حضارية جديدة، كان في مقدورها أن تنقله من تلك القرون إلى القرن العشرين حضارياً. إلا أن صراعاً نشب منذ البداية تميز بطابعه الديني المعقد والسلفي، إذ رفضت جمهرة كبيرة من رجال الدين العراقيين حضارة الغرب تماماً كما رفض الأسلاف من رجال الدين المتزمتين حضارة الإغريق والرومان وتصدوا لنقل وترجمة التراث الإغريقي والروماني إلى العربية، وخاصة جوانبه الفلسفية والرؤية الديمقراطية للدولة والمجتمع. ولهذا لم تكن الفائدة متلازمة مع حاجة العراقيات والعراقيين إلى التغيير. ومن الضروري الإشارة إلى أن الذهنية الاستعمارية هي التي كانت وراء احتلال العراق وليس نشر الحضارة فيه، ولهذا فهي عجزت عن تحقيق ذلك بسرعة نسبية مناسبة، وهي التي كانت وراء ممارسة الأساليب الخاطئة في محاولة نشر المجتمع المدني في العراق. وزاد في الطين بلة مواقف وسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة على دست الحكم.

من المفيد في هذا الصدد أن أشير إلى عدد من الملاحظات والاستنتاجات التي تمس هذه الفترة والتي كانت لها آثارها الملموسة على الحياة والعلاقات السياسية في الفترات اللاحقة.

١- لم يشهد العراق خلال سنوات الحكم الوطني حتى سقوط النظام الملكي فترة انتعاش ديمقراطي حقيقية. ولكن الشعب قد استطاع في فترات معينة أن يفرض بهذا القدر أو ذاك على الحكومات العراقية إطلاق بعض الحريات التي كانت محدودة قصيرة الأمد، كما حصل مثلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أي في سنوات ١٩٤٦/ ١٩٤٧. وكانت هذه الأجواء اللاديمقراطية تترك آثارها الواضحة على طبيعة عمل ونشاط وعلاقات الأحزاب السياسية العراقية، سواء العلنية منها أم السرية، في ما بينها أولا وبينها وبين الجماهير

الشعبية ثانيا. وبالتالي فقد وجدت هذه العلاقات اللاديمقراطية مكانا واضحا لها في حياة هذه الأحزاب، شاءت تلك الأحزاب أم أبت.

٢– لم تتوفر أجواء ديمقراطية لخوض حوارات سياسية في ما بين القوى السياسية العراقية العاملة في صفوف المعارضة تقوم على أساس عقلانية وحضارية الحوار تحترم الرأي الآخر وتستمع له وتحاوره، بل نشأت أجواء الصراع والتزمت للرأي ضد الرأي الآخر والديماغوجية، مما خلقت جو التنافر والعداء غير المعلن الذي ينتظر الفرصة المناسبة. فالسياسة في أجواء الاستبداد غالبا ما تكون سياسة غير متحضرة مهما كانت تلك الأحزاب إنسانية، سياسة غير مثقفة خالية من القدرة على المساومة والتسامح وتدعي امتلاك الحقيقة والحقيقة كلها.

٣– ورغم أن أحزاب المعارضة العراقية في هذه الفترة لم تكن قد دخلت الصراع الفعلي في ما بينها إلا أن بعضها قد مارس العنف ضد البعض الآخر مما عمق التنافر والعداء. ويمكن أن نشير هنا إلى اعتداءات القوى القومية في فترات مختلفة قبل ثورة تموز على القوى الديمقراطية واتجهت بشكل خاص ضد الشيوعيين الذين كانوا يحتلون مواقع بارزة في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية وكان لهم تأثير بارز على الشارع العراقي وعلى الكادحين والطلاب والمثقفين ويلعبون دورا متميزا في عملية التثقيف السياسي والاجتماعي.

٤- ومن هذا الواقع فإن الجبهات التي تشكلت في فترات مختلفة لم تكن قائمة على أسس سليمة تضمن البقاء لها أطول فترة ممكنة. فكل القوى التي كانت تساهم في هذه الجبهات كانت تسعى إلى تعزيز مكانتها ودورها على حساب القوى والأحزاب الأخرى وأن تلعب دور القائد فيها، إضافة إلى الدور التخريبي الذي كانت تمارسه السلطة وأعوانها في تفجير هذه الجبهات من الخارج أم من الداخل. وقد كان هذا مصير جبهة الدفاع عن فلسطين (١٩٤٧)، لجنة التعاون الوطني (١٩٤٨).

٥- وبسبب الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها جماهير الشعب والأحزاب السياسية من جانب نظام الحكم الملكي وسياسات الإرهاب التي مارستها وزجت بالآلاف من المعارضين في سجون البلاد، فإنها قد هيأت الأجواء عمليا إلى انفجارات شديدة في حالة انهيار النظام

ضد الحكام القدامى من جهة، وتنامي رغبة عارمة في الاستفادة من الوضع الجديد للتمتع الشخصي أو الحزبي إلى أقصى الحدود دون الأخذ بالاعتبار وجود الآخرين وحقهم الخاص أيضا في التمتع بطعم الحرية والديمقراطية. وهي في كل الأحوال مسألة حضارية كان الحكام ومازالوا مسؤولين عنها أولا وأخيرا.

٦- رغم اتسام سياسة النظام الملكي والحكومات المتعاقبة في العراق بشكل عام بطابع طائفي يميز بهذا القدر أو ذاك بين طوائف الشعب من الناحية الدينية، وبين أبناء الشعب من الناحية القومية، وبين الاتجاهات الفكرية والسياسية، والوقوف ضد قوى اليسار والديمقراطية، فأن أحزاب المعارضة السياسية الديمقراطية لعبت دورا متميزا ومهما في نشوء علاقات أخوة وتسامح وتفاهم بين الطوائف الدينية وبين الشعبين العربي والكردي والأقليات القومية. إلا أن المرء لا يستطيع أن يدعي اختفاء هذه الظاهرة كلية في العراق بل كانت موجودة وكانت تمارس من بعض قوى المعارضة، وبخاصة القومية اليمينية منها.

٧- ومن الجدير بالإشارة إلى أن المثقفين العراقيين، سواء أكانوا كتابا أم أدباء وشعراء وصحفيين، أم رسامين ونحاتين، أم موسيقيين ومغنين...الخ، ساهموا بشكل بارز ولعبوا دورا كبيرا وحيويا لا في الحياة الثقافية العراقية في العهد الملكي فحسب، بل وفي الحياة السياسية والاجتماعية، وساهموا بحيوية متميزة في نشر الوعي الفكري والسياسي التقدمي بشكل عام بين الناس واحتلوا موقعا قريبا ودافئا من أفئدة الناس. ولهذا السبب بالذات توجهت السلطة إلى اضطهاد المثقفين وسجنهم ومحاربتهم بالرزق. وكان القسم الأكبر من المثقفين العراقيين يقف في الصف الوطني التقدمي، وبتعبير أكثر دقة يقف في صف اليسار الديمقراطي العراقي. ويمكن أن ينطبق هذا القول على الحركة الطلابية والحركة النقابية باتجاهات ومقاييس ونتائج أخرى.

عندما وقعت انتفاضة الجيش في الرابع عشر من تموز ضد الملكية في العراق كان النظام الملكي قد طبع المجتمع العراقي بجملة من السمات التي لعبت دورها في المرحلة الجديدة التي فتحتها تلك الانتفاضة وعجزت عن استمرارها. وأبرز ما يفترض الإشارة إليه هي:

- لم يتسن للمجتمع أن يغني العمل الذهني كثيراً وأن يستخدم العقل في تحليل الأوضاع والتفاعل مع الأحداث بدلاً من التواصل في اعتماد العاطفة الجياشة في رؤية الأحداث والتعامل معها.
- ولم يتسن للشعب أن يتخلص من نظرته إلى القسوة والعنف في التعامل مع الآخر، بسبب الممارسات التي دأبت عليها سلطات الاحتلال والحكومات العراقية المتعاقبة وأجهزتها.
- لم تمارس سلطات الاحتلال البريطاني، وفيما بعد الحليف المباشر للحكومات العراقية المتعاقبة أي سياسة تبشر بأنها تعبر عن المجتمع البريطاني المدني المتمسك بقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، رغم توقيع الدولتين البريطانية والعراقية على ميثاق الأمم المتحدة ولائحة حقوق الإنسان، بل مارست سياسة الدولة الاستعمارية الراغبة في الهيمنة وإخضاع المارد والأسواق والمجتمع لهيمنتها واستغلالها. كما أن السلطات البريطانية لم تمارس في العراق قيم ومعايير المجتمع المدني كالاعتراف بالآخر والتسامح والمودة والابتعاد عما يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه المشروعة.
- ولم تتغير نظرة الإنسان العراقي رجلاً كان أم امرأة إلى المرأة وإلى حقوقها وواجباتها ومساواتها بالرجل وإلى تغيير دورها في الدولة والمجتمع.
- لقد كانت هناك خشية من القانون وليس احتراماً له وتقيداً به من منطلق الوعي بأهميته وضرورته. ومن هنا جاءت التجاوزات عليه حالما سنحت أول فرصة للإجهاز على القانون وضربه عرض الحائط، سواء أكان ذلك من جانب الدولة التي تضع القوانين، أم من جانب المجتمع.
- ولعبت الداعية الدينية دوراً سلبياً باتجاهين، وهما

١. أنها كانت تبشر بكره البريطانيين لا على أساس أنهم من المستعمرين فقط، بل وبالأساس على أساس أنهم كفرة، أي من دين أخر، وبالتالي الدعاية ضد الدين الآخر الذي يحمله البريطانيون، وأعني به الدين المسيحي. وهي إشكالية كبيرة ألحقت

أضـراراً كـبيرة لا بالعلاقـة بـين المسـلمين والبريطـانيين المسـيحيين، بـل بالمسـلمين والمسيحيين العراقيين أيضاً وكذلك بغيرهم من أتباع الديانات الأخرى.

٢. وأنها أغلقت عقل الإنسان العراقي على الأفكار ومنجـزات الحضـارة البريطانيـة والغـرب عمومـاً، لأن الدعايـة كانـت تحـرض ضـد الثقافـة البريطانيـة وحريـة الـرأي والأخـوة والمساواة ومن أجل حرية المرأة ...الخ.

- إن انتفاضة الجيش ذاتهـا عـبرت عـن واقـع وجـود تـراكم للقسـوة والعنـف والمخالفـات والتجاوزات على القـانون الأساسـي للدولـة مـن جانـب الحكـام إزاء المجتمـع، وبالتـالي وجود اعتقاد لدى القائمين بالانتفاضة بأنها السبيل الوحيد للخلاص من ذلك الحكم، إذ ليست هناك أي انتخابـات عامـة يمكنهـا المسـاهمة بتغـيير الأوضـاع، بسـبب اسـتعداد أجهزة الحكم على تزييف الانتخابات لصالح الفئة الحاكمة وضرب أي مظاهرة سلمية أو أي احتجاج ينظم من جماعات مختلفة من الناس.
- لقد كان المجتمع العراقي في فترة الحكم الملكي مدنياً شكلياً ويخشـى القـانون شـكلياً، وفي أعماقه كان ما يزال بعيداً عن المدنية ويعيش حالة بـداوة وريـف فكريـة وسياسـية، وخشيته من القانون هشة وقابلة للتغير السريع.

المصادر

المصادر باللغة العربية

- أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. (التكون وبدايات التحرك). دار الرشيد للنشر. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. سلسلة دراسات ٢٨٠. ١٩٨١.
- أحمد، كمال مظهر د. ثورة العشرين في الاستشراق السوفييتي. كلية الآداب. جامعة بغداد. بغداد. ١٩٧٧.
- إسماعيل، عبد الله. مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢–١٩٦٨. لندن. دار اللام. ١٩٨٩.
- البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٣–١٩٤٥. كردستان. آب ١٩٨٦.
- بالوك، ت د. سياسة التنمية الاقتصادية في العراق. بغداد. مطبعة العاني. ١٩٥٨.
- البراك، فاضل د. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق – دراسة مقارنة–. ط ٢. بغداد. الدار العربية. ١٩٨٥.
- بصري، مير. أعلام السياسة في العراق الحديث. لندن. رياض الريس للكتب والنشر. ١٩٨٥.
- بطاطو، حنا. العراق. في ثلاثة كتب. الحزب الشيوعي. ترجمة عفيف الرزّاز. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ١٩٩٢
- تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. برلين. دار ديتس. ١٩٧٥. باللغة الألمانية.
- الچادرچى، كامل. مذكرات كامل الچادرچى وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. بيروت. دار الطليعة. ط ١. ١٩٧٠.
- الجبوري، إبراهيم. سنوات من تاريخ العراق. النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢ – ١٩٥٩. بغداد. المكتبة العالمية. دون ذكر تاريخ الصدور.
- الجليلي، عبد الرحمن د. محاضرات في اقتصاديات العراق. معهد الدراسات العربية العالية. جامعة الدول العربية. القاهرة. مطبعة الرسالة. ١٩٥٥.
- حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. النجف. مطبعة الغري. ١٩٧٦.
- حبيب، كاظم. دراسات في التخطيط الاقتصادي. ط ١. بيروت. دار الفارابي. بغداد. مكتبة النهضة. ١٩٧٤.
- الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. بغداد. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. ١٩٨٠.

- حديد، محمد. مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. لندن. دار الساقي. ط أولى. ٢٠٠٦.
- حسن، محمد سلمان د. دراسات في الاقتصاد العراقي. بيروت. دار الطليعة. ١٩٦٦..
- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. في عشرة أجزاء. صيدا–لبنان. مطبعة العرفان. ١٩٦٦.
- حميد، س. النفط واقتصاد إيران المعاصرة. ترجمة جبار سليم (عبد الرزاق الصافي). صوفيا. ١٩٦٦.
- حميدي، جعفر عباس د. انتفاضة العراق عام ١٩٥٦. الدورية الوثائقية. تصدر عن قسم الدراسات التاريخية في بيت الحكمة. بغداد. المطبعة العربية. ٢٠٠٠.
- حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣. رسالة ماجستير. النجف. مطبعة النعمان. ١٩٧٦.
- خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. طبعة أولى. لندن. ١٩٨٤.
- خيري، سعاد د. من تاريخ الحركة الثورية في العراق: ثورة ١٤ تموز. ط١. بيروت. دار أبن خلدون. ١٩٨٠.
- خيري، سعاد د. فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة. بيروت. دار الفارابي. بغداد. مكتبة النهضة. طبعة ثانية. ١٩٧٤.
- خيري، سعاد د. فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة. بيروت. دار الفارابي– بغداد. مكتبة النهضة– طبعة ثانية. ١٩٧٤.
- الدرة، محمود. ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العاق المعاصر. بغداد. منشورات مكتبة اليقظة العربية. ط ١. ١٩٨٧.
- دكله، صالح مهدي. من الذاكرة. "سيرة حياة" دمشق. دار المدى للثقافة والنشر. ط ١. ٢٠٠٠.
- دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. وزارة الإرشاد. بغداد. ١٩٦٠.
- الدليمي، محمد د. كامل الچادرچي ودوره في السياسة العراقية.ط ١. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ١٩٩٩.
- الدليمي، نزيهة د. مسودة مخطوطة حول تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. القسم الأول. الفصل السادس. برلين. ١٩٩٥.
- الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافحة الصهيونية في العاق ١٩٤٥–١٩٤٦. دمشق. دار وهران. ١٩٨٦.

- رجوان، نسيم. موجز تاريخ يهود العراق. أورشليم–القدس. رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق. ١٩٩٨.
- ساكز، هاري د. عظمة بابل "موجز حضارة وادي دجلة والفرات القديمة". ترجمة د. عامر سليمان. فرنسا/لندن. مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر. ١٩٧٩.
- السعيد، مهدي. والصفار، عصام. من تاريخ اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية. براغ. من مطبوعات اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية. ١٩٨٩.
- سليمان، حكمت سامي. نفط العراق –دراسة سياسية اقتصادية –. دمشق. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. ١٩٥٨
- السماك، مهدي عبد الأمير د. مذكرات وخواطر طبيب بغدادي. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. ٢٠٠١
- سوسة، أحمد د. اليهود العراقيون–لمحات تاريخية. بحث قدم إلى ندوة مركز الدراسات الفلسطينية. بغداد.
- سوسة، أحمد د. حياتي في نصف قرن. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. ١٩٨٦.
- سوسة، أحمد د. مفصل العرب واليهود في التاريخ. ط ٥. بغداد. دار الحرية للطباعة. وزارة الثقافة والإعلام. ١٩٨١.
- الشبيبي، حسين محمد. كتابات الرفيق محمد حسين الشبيبي. بغداد. دار الرواد. ١٩٧٤.
- شير محمد، سعاد رؤوف. نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥. الطبعة الأولى. بغداد. مكتبة اليقظة العربية. ١٩٨٨.
- الصائغ، نجيب. من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧–١٩٦٣. بغداد. مكتبة اليقظة العربية. ١٩٩٠.
- الصافي، عبد الرزاق. كفاحنا ضد الصهيونية. منشورات طريق الشعب ١٢. بغداد. مطبعة الرواد. ١٩٧٧.
- عارف، فؤاد. مذكرات فؤاد عارف. الجزء الأول. دهوك. مطبعة خه بات. ١٩٩٩.
- علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. بيروت. دار الطليعة. ط ١. ١٩٦٧.
- غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. لندن. الوراق للنشر. ١٩٩٧.
- غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. لندن. الوراق للنشر. ١٩٩٧.
- الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. قم. إيران. مؤسسة المنار. ١٩٩٢.

- فهد مستلزمات كفاحنا الوطني. سلسلة مؤلفات الرفيق فهد. ٤. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. بغداد. منشورات الثقافة الجديدة. مطبعة الشعب. ط ٢. ١٩٧٣.
- فهد. البطالة أسبابها وعلاجها. سلسلة مؤلفات الرفيق فهد. ٣. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. بغداد. منشورات الثقافة الجديدة. مطبعة الشعب. طبعة ٢. ١٩٧٣.
- فهمي عبد الرزاق. العامة في بغداد. بيروت. الأهلية للنشر والتوزيع. ١٩٨٣.
- فهمي، عبد الجبار. سموم الأفعى الصهيوني. مطبعة الجامعة. بغداد. ١٩٥٢م.
- كاتلوف، ل. ن. انتفاضة ١٩٢٠ الوطنية التحررية في العراق. موسكو. ١٩٨٥.
- الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الزراعية. دمشق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. ١٩٨٦.
- كبة، إبراهيم. هذا هو طريق ١٤ تموز (دفاع إبراهيم كبة أمام محكمة الثورة. بيروت. دار الطليعة للطباعة والنشر.
- كورية، يعقوب يوسف. يهود العراق تاريخهم، أحالهم، هجرتهم. لبنان. الأهلية للنشر والتوزيع. ١٩٩٧.
- لانكلي، كاثلين م. تصنيع العراق. بغداد. مكتبة دار المتنبي. ١٩٦٣.
- لينين. المختارات في ١٠ مجلدات. المجلد ٥. كارل ماركس. موسكو. دار التقدم. ١٩٧٦.
- محكمة الشعب. الجزء الخامس/١٩٥٩. محاكمة بهجة العطية مدير الأمن العام في العراق. وزارة الدفاع– القيادة العامة للقوات المسلحة. إعداد هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة، مديرية مطبعة الحكومة. بغداد.
- المصرف الزراعي. التقرير السنوي عن أعمال المصرف الزراعي للسنوات ١٩٥٩/١٩٦٠. بغداد. شركة الطبع والنشر الأهلية. ١٩٦١.
- المنجد في اللغة. الطبعة السادسة والعشرون. بيروت. دار المشرق.
- موسوعة خاصة بالحزب الشيوعي العراقي. الجزئين الأول والثاني. مديرية التحقيقات الجنائية. بغداد. ١٩٤٩.
- الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١–١٩٥٨. ط ١. دمشق. دار الحصاد ودار الكلمة. ٢٠٠٠.
- النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. بغداد. مطبعة الأزهر. ١٩٦٨.

- وزارة الدفاع–القيادة العامة للقوات المسلحة– إعداد هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة في ٢٢ جزءاً من كتاب محكمة الشعب في الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ – ١٩٦٢. بغداد. مديرية مطبعة الحكومة. الجمهورية العراقية.
- ولسن، أرنولدت . بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. ترجمة فؤاد جميل. الجزء الثاني. بغداد. مطابع دار الجمهورية. ١٩٧١.
- الونداوي، مؤيد إبراهيم د. العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤–١٩٥٨. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. وزارة الثقافة والإعلام. ١٩٩٢
- يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات الرفيق فهد. بيروت. دار الفارابي. بغداد. الطريق الجديد. ١٩٧٦.
- يوسف، ثمينة ناجي. و نزار خالد. سلام عادل سيرة مناضل. في جزئين. دار المدى. دمشق. ط ١. ٢٠٠١.

الجرائد والمجلات

– الثقافة الجديدة. مجلة. بعض المقدمات السياسية والنضالية الوطنية والطبقية لنشوء الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٥٢. آذار ١٩٨٤.
– الثقافة الجديدة. مجلة. دراسة عن مكافحة الأمية بين النساء. لجنة دراسات. عدد خاص. –ا –"٧٨" شباط/فبراير ١٩٧٦. بغداد.
– الثقافة الجديدة. مجلة. دور الشيوعيين في أنبثاق أو اتحاد للطلبة في العراق. سعيد، مهدي.الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٩٦. نيسان ١٩٨٨.
– الشرارة. جريدة. العدد الخامس، شباط/ فبراير ١٩٤٢.
– الشرارة. جريدة. عدد خاص بمناسبة ٨ آذار يوم النساء العالمي. العدد بلا رقم يحمل تاريخ آذار ١٩٤٢.
– العراق. جريدة. بغداد. ١٨ تموز ١٩٢٢.
– القاعدة. جريدة. العدد الأول. السنة الرابعة. تشرين الثاني/نوفمبر. ١٩٤٥.

المصادر باللغات الأجنبية

- Al-Abboud، Abdul Amir RahimZu dentwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Vgl.: Irak unter besonderer Beruecksicng deorts. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966.

- Al-Durra، Sabah. Zur politischen und oekonomischen Problematik der Entwicklung der einheimischen (privaten) Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965.
- Bodagh، Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966.
- Bruinessen، M. M. van: Agha، Scheich & Staat، Berlin 1989.
- Ermers، Max & VICTOR ADLER. Wien - Leipzig 1932.
- FAO of the UN. Mediterranean Development project "Iraq-Country Report". Rome.Italy. 1959.
- Hamoud، Abdul Rasool. Einige Probleme der Leitung und Finanzierung des staatlichen Sektor der Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1968.
- International Bank of Reconstruction and Development. The economic Development of Iraq. Washington. 1952.
- M. L. Zu den Ereignissen in Kurdistan. in: Inprekorr. 5/8/1930. S. 1595 f.& "Der Irak
- Malik. Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971.
- Marx- Engels. Werke. Bd. 27. Berlin. Dietz Verlag. 1960.
- Piazza، Hans. Die kommunistische Internationale und die nationale Befreiung sbewegung. In: Studien zur Geschichte der Kummonistischen Internationale. Berlin. 1974.
- Protokoll des VI. Weltkongresses der KI.7.Juli- 1.Sep. 1928. Bd. 1. 1972.
- Russel، J.C. Soil Salinity in Iraq. Apaper presented at the fort nightly seminar in plant Sciences. College of Agriculture. Abu Ghrab. Iraq. 26. August 1957.
- Shiblak، Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraq Hews. Al Saq1 Books. London. 1986.
- Stephen Hemsley، Longrigg. Oil in the Middle East. London 968.
- Zain Al-Abidin، Khalid Hamid. Zur Rolle und Problematik des Staates und des Staatssektors in der
- Industrie des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966.

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب السادس

٦ – ١١

نهوض وسقوط الجمهورية الأولى في العراق

١٩٥٨-١٩٦٣

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب السادس

٦ – ١١

نهوض وسقوط الجمهورية الأولى في العراق

١٩٥٨–١٩٦٣



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان - اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين - الكتاب السادس
منشورات اراس رقم: ١٣٦٤
الطبعة الآولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس - أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٣ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات

بدلاً من المقدمة[1]

موضوعات في الذكرى ٥١ لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

١

يستقبل الشعب العراقي في هذا اليوم الذكرى ٥١ لانتفاضة وحدات من الجيش العراقي بقيادة حركة الضباط الأحرار وقائدها عبد الكريم قاسم لإنهاء نظام الحكم السياسي القائم وسعي الشعب لتحويلها إلى ثورة اجتماعية تنقل العراق من علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية إلى علاقات الإنتاج الرأسمالية الحديثة وبناء المجتمع المدني الدستوري حيث تسود فيه مبادئ الحرية الفردية والحياة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتأمين حياة آمنة ومستقرة وسعيدة للشعب بأسره

ومنذ سنوات، وكلما اقتربنا من الذكرى السنوية، تظهر كتابات غير قليلة تقدم تحليلات متباينة عن طبيعة ثورة تموز ١٩٥٨ وعن العوامل الكامنة وراء تلك الثورة وعن دورها في الحياة السياسية العراقية منذ وقوعها حتى الآن. ويبدو أن هناك وجهتي نظر تتصارعان، إحداهما تشير إلى أن الثورة لم تكن ضرورية وأنها المسؤولة عما جرى ويجري في العراق، والثانية تؤكد بان لم يكن ممكناً إيقاف الثورة، وإنها كانت نتاجاً لعملية موضوعية لا مرد لها في ظل الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية التي سادت حينذاك. فما هي حقيقة هذه الثورة وما هي العوامل الكامنة وراء التحرك العسكري والشعبي وما النتائج أو العواقب التي نشأت بسببها؟

---

١ ألقيت هذه المداخلة في أيام احتفالات اليوبيل الذهبي لثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ التي نظمها نـادي ١٤ تمـوز الديمقـراطـي العراقـي فـي سـتوكهـولـم وبرعاية اتحاد الجمعيـات العراقيـة فـي السـويد في العام ٢٠٠٨.

لم تكن انتفاضة وحدات من الجيش العراقي عملية عفوية أو عبثية أو نتيجة غير متوقعة لما كان يجري في العراق حينذاك، بل كانت عملية موضوعية ونتيجة منطقية لما كان يعاني منه الشعب العراقي طوال عدة عقود. وهي تجسيد لتفاعل وتشابك عوامل موضوعية وذاتية نضجت وتبلورت خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وأحداث فلسطين، ثم تفاقم التناقض والصراع في ما بين الشعب العراقي والمصالح البريطانية في العراق وموقف الحكم من مصالح الشعب ومصالح الاحتكارات النفطية وفئات الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والعقاريين. ولم تكن الوحدات العسكرية بقيادة حركة الضباط الأحرار واللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني سوى الأداة التاريخية لقطف ثمار ما كان قد نضج فعلاً وما كان الشعب يسعى إليه .وقد تجلى ذلك في أعقاب وقوع الانتفاضة حين برز بوضوح عجز النظام عن الدفاع عن نفسه من جهة، واستعداد القوى السياسية المعارضة والشعب بكل فئاته الاجتماعية لا في قبول عملية التغيير التي أطلق شرارتها تنظيم الضباط الأحرار حسب، بل والمشاركة الفاعلة فيها وضمان انتصارها وحمايتها. من عاش هذه الفترة أو من قرأ تاريخ هذه الفترة والفترة التي سبقتها بإمعان، سيدرك الشروط الموضوعية والذاتية التي كانت قد نضجت فعلاً وقادت إلى انطلاق الانتفاضة العسكرية، ومن ثم السعي لتحويلها إلى ثورة اجتماعية. فقد سبقت ذلك أحداث كثيرة، ومنها:

* الحركات القومية السياسية والعشائرية في فترة ١٩٣٢-١٩٣٥ مثلاً.
* انقلاب بكر صدقي العسكري في العام ١٩٣٦ وانقلاب مايس/أيار ١٩٤١.
* النضال السلمي للفترة الواقعة بين ١٩٤٢-١٩٤٧ التي استهدفت تكريس الحياة الدستورية والبرلمانية النزيهة، ولكن دون جدوى، حيث مارست قوى الحكم سياسات قهرية ضد قوى المعارضة ومطالب الشعب.
* وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ بالارتباط مع الرغبة في إلغاء معاهدة ١٩٣٠ والسعي لفرض معاهدة بورتسموث المماثلة على العراق والسياسات غير الديمقراطية للحكم.

* الصدمة التي تلقاها الجيش والشعب في أحداث فلسطين في العام ١٩٤٨ والشعور بوجود تأمر حكومي على مستوى الدول العربية ضد الشعب الفلسطيني ومجاراة السياسة البريطانية في المنطقة.

* عمليات الإعدام التي لم يشهدها العراق الحديث إلا عند تنفيذها في قادة حركة مايس ١٩٤١ العسكريين الأربعة، والضباط الكُرد الأربعة بعد أحداث ١٩٤٦ رغم الوعود التي قطعت لهم بعدم تقديمهم للمحاكمة، وكذلك إعدام خمسة من قادة الحزب الشيوعي العراقي في العام ١٩٤٩.

* قانون إسقاط الجنسية عن اليهود وترحيل قسري عملياً لأكثر من ١٣٠ ألف يهودية ويهودي عراقي من البلاد ودفعهم إلى إسرائيل وفق مؤامرة اشتركت فيها ثلاثة أطراف هي بريطانيا وإسرائيل والحكومة العراقية.

* انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ .

* مجازر نظمتها الحكومة ضد سجناء سياسيين في سجني بغداد والكوت وراح ضحيتها الكثير من السجناء العزل، وكلهم أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي أو من مناصريه.

* المراسيم الجائرة التي صدرت في العام ١٩٥٥ في فترة حكومة نوري السعيد، ومنها إسقاط الجنسية العراقية عن عدد من المناضلين العراقيين، ثم العدوان الثلاثي على مصر وموقف الحكومة العراقية السلبي من الدفاع عن مصر ومن انتفاضة ١٩٥٦ الشعبية وقتل وإعدام العديد من المناضلين.

* إقامة الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن دون العودة إلى الشعبين لاستشارتهما وإجراء الاستفتاء الشعبي حول الاتحاد.

* ابتعاد الحكم عن التفكير بأوضاع الناس الاقتصادية والمعيشية واستمرار حالة الفقر والبطالة وضعف التوجه صوب التنمية وتشغيل العاطلين وتحسين مستوى حياة ومعيشة الناس الفقراء وتفاقم استغلال كبار الملاكين للفلاحين الفقراء في ريف العراق .

٣

لقد جوبهت جميع تلك النضالات الشعبية بسياسات استبدادية جائرة والتصدي للمشاركين فيها بقسوة بالغة وزج الناس بالسجون والمعتقلات أو القتل العمد وأحكام قاسية، سواء أكان بالسجن والنفي أم بالتعذيب والإعدام بدلاً عن الالتزام بإرادة الشعب وتحقيق التغييرات المنشودة والتخلص من الحكومات الفاسدة، مما قاد إلى تشديد الصراع بين النخبة الحاكمة والمجتمع بأغلبه. لقد أخل نظام الحكم بالقانون الأساسي)الدستور) العراقي في بنوده الديمقراطية من جوانب عدة نشير إلى أبرزها:

١ . عدم الفصل بين السلطات الثلاث عملياً رغم وجودها شكلياً، وعدم استقلال القضاء وفق ما أقره القانون الأساسي (الدستور).

٢ . التجاوز الفظ على القانون الأساسي من خلال تشويه مؤسسات الدولة الدستورية وتزييف الانتخابات النيابية وتخريب الحياة السياسية في البلاد وباعتراف الحاكمين أنفسهم، ومنهم نوري السعيد .

٣ . التجاوز على مضمون الدستور بإصدار تشريعات (قوانين ومراسيم) ذات مضمون قمعي استبدادي ورجعي في آن واحد.

٤ . عدم الالتزام بقرارات الحكومة وتعهداتها أمام عصبة الأمم بشأن حقوق الشعب الكُردي والقوميات الأخرى والتي تبلورت في تهميش حقيقي للشعب الكُردي وقواه السياسية، إضافة إلى الابتعاد عن احترام إرادة الناس .

٥ . الاستبداد والعنف والقسوة في التعامل مع مطالب الشعب والحياة السياسية الديمقراطية من خلال إصدار أحكام ظالمة بالسجن والنفي والقتل والإعدام للمواطنين والمواطنات دون توفير فرصة الدفاع المشروع والنزيه عن النفس.

٦ . ضعف استخدام موارد العراق النفطية والمالية والموارد الخاصة في عملية التنمية، سواء أكان من جانب الدولة أم القطاع الخاص، والذي أدى إلى نمو البطالة والبطالة

المقنعة في دوائر الدولة ووجود فئات واسعة من الفقراء والمعوزين بجوار تنامي ثروة الأغنياء .

٧ . مساهمة البلاط الممثلة بشخص الوصي على العرش عبد الإله بن علي بن حسين في رسم وإقرار وممارسة تلك السياسات المناهضة لمصالح الشعب العراقي والتي حصدت كراهية الشعب ورفضه لها وللبلاط، رغم افتراض أن الملك مصون غير مسؤول وفقاً للقانون الأساسي.

٨ . البدء بدخول العراق في نهج ومخطط السياسات العسكرية للدول الرأسمالية في فترة الحرب الباردة حينذاك والتي تبلورت في مشروع الشرق الأوسط وحلف بغداد، الذي أصبح العراق عضواً أساسياً فيه إلى جانب تركيا وإيران وباكستان وبريطانيا. أما الولايات المتحدة فكانت في البدء مراقبة ومن ثم اصبحت مشاركة فعلية.

٤

هذا الواقع أدى إلى نشوء فجوة عميقة وواسعة يصعب ردمها بين الشعب وقوى المعارضة السياسية من جهة، ونظام الحكم والقوى الحاكمة وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والعقاريين والبلاط الملكي من جهة أخرى، وإلى حصول تحرك جديد في صفوف الجيش، إضافة إلى التحرك الجديد في صفوف الشعب والمعارضة. فنشأت حاجة موضوعية لعملية التغيير ولم يعد هناك من يستطيع إيقاف سير العملية الموضوعية إرادياً، وإلا لما نجحت الانتفاضة ولما وجدت التأييد العارم من أوساط الشعب الواسعة.

٥

لا شك في أن الوضع في منطقة الشرق الأوسط وعلى صعيد الدول النامية كان في حراك دائم، إذ تصاعد المد الثوري على صعيد حركة التحرر الوطني وأحرزت أفريقيا واسيا الكثير من النجاحات في نضالها لإقامة دولها الوطنية المستقلة أو تعزيز استقلالها وسيادتها الوطنية، إضافة إلى دور بلدان المعسكر الاشتراكي في دعم حركات التحرر الوطني على الصعيدين الشعبي وفي الأمم المتحدة وأخبار النجاحات والعدالة في توزيع الثروة الوطنية

التي كانت تصل إلى مسامع شعوب الدول النامية عن أوضاع الدول الاشتراكية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وتطلع شعوبها للحرية والعدالة الاجتماعية. لقد كان العالم في حراك والرأسمالية تكشف عن المزيد من مصاعب الحياة فيها، وخاصة أزماتها الاقتصادية، في حين لم يكن العالم يسمع عن أزمات ومصاعب اقتصادية في الدول الاشتراكية رغم وجودها والتي أدت فيما بعد، إلى عدم الاعتراف بها وعدم معالجتها مع أسباب أخرى مما قادها إلى الإنهيار.

٦

كل هذه العوامل الداخلية والإقليمية والدولية وغيرها لعبت دورها في جعل قيام الثورة أمراً مطلوباً وليست حالة طارئة أو قسرية، مما جعل نجاحها في إسقاط الملكية وقيام الجمهورية العراقية أمراً قائماً ومؤكداً.

لا شك في أن الزعيم الركن عبد الكريم قاسم لعب دوراً أساسياً ورئيسياً في إنجاح الانتفاضة العسكرية من خلال عدد من الإجراءات المهمة، ومنها:

* تشكيل تنظيم الضباط الأحرار وتوحيد المجاميع التي وجدت حينذاك أو التعاون والتنسيق مع بعضها الآخر.

* تشخيص مجموعة من المهمات الوطنية والاجتماعية والديمقراطية والخارجية التي كان الشعب يدعو أليها ويؤيدها بحيث أصبحت أرضية مناسبة للاتفاق مع برنامج اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي تشكلت في العام ١٩٥٧ من أربعة أحزاب سياسية (الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاستقلال، الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي ومشاركة غير مباشرة لحزب خامس هو الحزب الديمقراطي الكُردستاني في نفس العام.

* الاتصال بالقوى والأحزاب السياسية المدنية للتعاون والتنسيق معها في تنفيذ الانتفاضة العسكرية، إذ أن صلة هذه الأحزاب كانت قوية وهي الضمانة لتعبئة فئات المجتمع إلى جانب الانتفاضة والتي تمثلت بقوى الجبهة.

* الاحتفاظ بسرية عالية في التحضير للانتفاضة واختيار اللحظة المناسبة لتنفيذ العملية وإنجاحها. وكان نجاح الانتفاضة وتحولها إلى مسيرة ثورية وثورة شعبية قد ارتبط بما اتخذته القيادة العسكرية والحكومة من سياسات وإجراءات في الأسابيع والأشهر الأولى. ولكنها لم تكن كافية لمواصلة المسيرة. لقد كانت هذه المواقف والإجراءات ضمانة لنجاح الانتفاضة وسر انتصارها.

٧

لقد أخل عبد الكريم قاسم بعدد من المسائل التي ألحقت الضرر الكبير بالثورة ومسيرتها واتجاهات تطورها، ومنها بشكل خاص:

١. انفراده مع عبد السلام محمد عارف في اختيار ساعة الصفر وإبلاغ وحداتهما بموعد العملية دون إبلاغ بقية قيادة حركة الضباط الأحرار بالموعد للمساهمة بها. خلق هذا الموقف مشكلات وحساسيات كثيرة رافقت مسيرة الثورة ولعبت دورها السلبي لاحقاً في صفوف الضباط الأحرار وفي زعزعة الثقة والتضامن بين حركة الضباط وبدء المنافسة في ما بينهم والتآمر على بعضهم. ويفترض أن نشير هنا إلى التمايز الذي حصل في أعقاب نجاح الانتفاضة العسكرية في توزيع المناصب الوزارية والمواقع الأساسية في الدولة والقوات المسلحة بين جماعة معينة من الضباط وإبعاد جماعة أخرى من أعضاء حركة الضباط الأحرار عن مواقع المسؤولية السياسية المهمة. وكان الأفضل والأصوب هو انسحاب كل العسكريين إلى ثكناتهم .

٢. تراجع قاسم عن الوعد الذي قطعه على نفسه للجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني في تسليم السلطة بعد فترة انتقالية وجيزة إلى المدنيين وعودة القوات المسلحة إلى معسكراتها استفادة من تجربة ١٩٣٦.

٣. عدم تنفيذ الالتزام بوضع وإقرار دستور البلاد الجديد والبدء بإقامة المؤسسات الدستورية والحياة الحزبية الشرعية.

٤. الاعتماد على قرارات وسياسات فردية دون أن يسمح لمؤسسات الدولة القائمة والحكومة وأجهزتها في أن تلعب دورها الطبيعي في دراستها وإقرارها أو رفضها، مما ساعد على نشوء الفوضى والعفوية والصراعات وما نشأ عنها من نزاعات دموية .

٥. تخلى قاسم فعلياً عن مهمة إجراء تغيير مدروس ومنظم وديمقراطي في أجهزة الدولة لتتماشى هذه الأجهزة مع التغيرات التي حصلت في المهمات والأهداف واتجاه تطور البلاد، وبالتالي أبقى على نقطة الاحتكاك بين مصالح المجتمع ومصالح أجهزة الدولة التي برزت عملياً في رفض أو عرقلة وتعطيل تنفيذ قرارات رئيس الحكومة والقوانين الصادرة عن مجلس الوزراء ومجلس السيادة.

٨

عبَّر نجاح حركة الضباط الأحرار في الاستيلاء على السلطة في بغداد في الرابع عشر من تموز من عام ١٩٥٨ عن دور وأهمية التكامل والتفاعل الإيجابي المثمر بين نضوج الظروف الموضوعية لعملية التغيير السياسي والاجتماعي، وبين الاستعداد الواعي للقوى المنتفضة وتنسيقها وتناغمها النسبي مع حركة الجماهير الشعبية الواسعة المعارضة للسلطة الملكية – الإقطاعية وللهيمنة الأجنبية غير المباشرة حينذاك. كما عبَّر في الوقت نفسه عن أهمية التحالفات السياسية– الاجتماعية التي كانت قد نشأت قبل ذاك في إطار جبهة الاتحاد الوطني في توفير المستلزمات الضرورية لنجاح مثل تلك الانتفاضة، وخاصة دورها في نشر الوعي السياسي وفضح سياسات نظام الحكم وتأمين التفاف أوساط واسعة من الشعب حول الحركة وقيادتها السياسية، رغم التباينات التي كانت قائمة في ما بين تلك الأحزاب والقوى على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، أو التباين بينها وبين القيادة العسكرية للحركة. ومنذ الوهلة الأولى لانتصار الحركة المسلحة سعت الجماهير الشعبية الواسعة إلى التدخل الفعلي لحسم الموقف لصالح الانتفاضة وإلى فرض وجودها وثقلها السياسي على القيادة السياسية الجديدة وإلى محاولة تحويل تلك الانتفاضة العسكرية المسلحة إلى ثورة شعبية تتبنى مضامين سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة تستجيب لطبيعة المرحلة ومضمون المهمات الداخلية والعربية والدولية التي ناضل من

أجلها الشعب، وكان من الممكن تحقيقها، إذ أنها كانت تعبر بشكل عام عن المصالح الأساسية والحيوية للقوى الاجتماعية والسياسية المساهمة في العملية الثورية .

٩

وقد لعب التباين في طبيعة القوى العسكرية المشاركة في الانتفاضة وفي إسنادها بعد وقوعها إلى حصول حالات قتل وسحل ثلاثة من قادة الحكم الملكي (الوصي على العرش ونوري السعيد وولده صباح) مع قتل الملك وآخرين. وقد أساء هذا العمل الوحشي إلى مجمل العملية السلمية التي تميزت بها الانتفاضة العسكرية. وكان لهذا الفعل أثره السلبي على الموقف من الثورة محلياً وعربياً ودولياً. وقد جاء هذا الفعل ردَّ فعلٍ انتقامياً غير مشروع لضحايا النظام والتعبير الصارخ عن حقد وكراهية متراكمة ضد النخبة الحاكمة والبلاط الملكي. وتستوجب الشفافية والصراحة أن نشير إلى ثلاث ملاحظات مهمة، وهي:

* أن هذا العمل غير سياسي وغير أخلاقي وانتقامي وغير مبرر بأي حال ومهما كانت الأسباب.
* إن هذا العمل لم يكن مقرراً من جانب قائد حركة الضباط الأحرار، بل جاء بمبادرة من بعض الضباط وخاصة عبد السلام محمد عارف، كما أنه لم يكن مقرراً من جانب اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني.
* ولكن لا بد من الإشارة بصراحة ووضوح إلى أن تاريخ العراق الطويل مليءٌ بالكثير من هذه الأفعال الشائنة التي كان الحكام يحثون عليها ويشجعون، وهي –في حد ذاتها– لا تعبر عن مستوى حضاري إنساني، بل عن فعل انتقامي مرفوض ومدان.

١٠

وبعد أن بدأت الحركة الشعبية تفرض جملة من شعاراتها على السلطة السياسية وتتجلى في مجموعة من القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستويات الداخلية والعربية والإقليمية والدولية، بدأت الخلافات في الرؤية والأهداف والمواقف تظهر على سطح الأحداث وتجد تعبيرها الصارخ والمضر لا في الشارع السياسي حسب، بل وعلى صعيد السلطة

السياسية وفي القوات المسلحة حيث احتدمت الخلافات بين مختلف الأجنحة العسكرية والمدنية، وخاصة الحزبية منها .وعندها أبتعد العمل السياسي عن الحلول الديمقراطية والسلمية والتحري عن سبل للمساومة وعن أرضية أو قواسم مشتركة، وأتجه تفكير وعمل الجميع نحو الإقصاء والحسم باستخدام أساليب القمع أو التآمر والتحضير لانقلابات عسكرية لمعالجة المشكلات التي تفاقمت بين الأحزاب والقوى السياسية المحلية. وهنا لعبت القوى العربية والإقليمية والدولية، وخاصة الدول القومية العربية (مصر وسروية) والمملكة الأردنية الهاشمية ودول الخليج العربية ودول الجوار غير العربية وشركات النفط الاحتكارية الدولية، دورا كبيرا وأساسيا لا في تأجيجها وقطع الطريق عن معالجتها سلميا وديمقراطيا حسب، بل وفي مدّ بعض القوى المتصارعة بالمزيد من الدعم والتأييد المادي والسياسي والإعلامي وبالأسلحة لتشديد نهجها الانقسامي داخل صفوف الشعب والقوات المسلحة.

١١

لقد كانت أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية حينذاك تتطلب من قيادة الدولة الجديدة معالجة سبع قضايا أو مهمات أساسية، وهي:

أ. التحول صوب المجتمع المدني وتسليم السلطة للمدنيين من أجل وضع دستور ديمقراطي دائم للبلاد وعودة القوات المسلحة إلى ثكناتها بدلاً من مواصلة الحكم .

ب. إطلاق الحريات الديمقراطية بما فيها حرية التنظيم الحزبي والمهني وحرية الصحافة والتعبير والتجمع والتظاهر والإضراب وفق قوانين جديدة، إضافة إلى إنهاء نشاط ووجود أجهزة الأمن أو التحقيقات الجنائية القديمة والكف عن الاعتقال الكيفي وتأمين تنظيم الحياة المدنية... الخ. وكانت هذه الوجهة تستوجب الالتزام بوضع واستفتاء الشعب على دستور ديمقراطي جديد يستند إلى أسس وقواعد المجتمع المدني الديمقراطي والعلماني والحياة البرلمانية الحرة وتسليم السلطة إلى المدنيين ممن يحوز تأييد أصوات أغلبية الناخبين.

ج. معالجة القضية الكُردية على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكُردي ومنحه حق إقامة الحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية والاستجابة لمطالب القوميات الأخرى الثقافية والإدارية المشروعة.

د. حل المشكلة الزراعية باتجاه تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف وتأمين مستلزمات التطور الرأسمالي في الزراعة.

هـ .توفير مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخلص من التخلف والتبعية وضمان السيطرة التدريجية على موارد البلاد الأولية وخاصة النفط الخام وموارده المالية، في خدمة التنمية، ومنها التنمية الصناعية والزراعية، وزيادة التشغيل وتقليص عدد العاطلين عن العمل، وتحسين مستوى حياة ومعيشة الشعب، وضمان تطور معجل للقطاعين الخاص والعام والقطاع المختلط في المشاركة في هذه العملية.

و. إقامة علاقات تعاون وتنسيق وتضامن واسعة وشاملة مع الأقطار العربية ومع بقية بلدان منطقة الشرق الأوسط، وخاصة دول الجوار.

ز . إقامة علاقات تعاون متعدد الجوانب وممارسة سياسة الحياد الإيجابي في السياسة الدولية وفي العلاقة مع الدول الكبرى، إضافة إلى التخلص من سياسة الأحلاف العسكرية والوجود العسكري الأجنبي في البلاد وإلغاء المعاهدات المقيدة لحرية البلاد وسيادته.

١٢

بدأ الحكم الجمهوري السير على هذا الطريق عندما أصدر وتحت ضغط الشارع العراقي أو بمبادرة منه جملة من الإجراءات التي كانت تعتبر جزءا من تلك الأهداف والتي كان بدونها يصعب الحفاظ على الزخم الثوري للحركة وعلى تأييد الجماهير لها. ويمكن الإشارة في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر، إلى:

- الانسحاب الفوري من حلف بغداد (السنتو).
- الانسحاب من منطقة النفوذ الإسترليني.

- إلغاء معاهدة ١٩٣٠ وفرض انسحاب القوات العسكرية البريطانية من قاعدتي الحبانية والشعيبة.
- إصدار قانون الإصلاح الزراعي الديمقراطي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩.
- البدء بعملية تنمية وتصنيع جديدة وممارسة سياسة تجارة خارجية أكثر واقعية.

* إقامة علاقات جديدة وواسعة مع بعض بلدان المنظومة الاشتراكية، وبشكل خاص مع الاتحاد السوفييتي.

- الدخول في مفاوضات مع شركات النفط الاحتكارية حول سبل استثمار النفط العراقي وحصة العراق فيه، وانتهت تلك المفاوضات، بسبب تعنت الشركات الأجنبية، إلى إصدار الحكم الجمهوري الجديد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي صادر بموجبه أكثر من ٩٩,٥٪ من الأراضي التي كانت تحت تصرف شركات النفط الأجنبية والتي لم تكن مستثمرة عملياً حتى ذلك الحين، كما تم بموجبه تأسيس شركة النفط الوطنية.
- المبادرة إلى الدعوة لتشكيل منظمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط أوبيك OPEC لحماية مصالحها إزاء الدول والشركات البترولية الاحتكارية الدولية.
- إصدار قانون العمل والعمال الذي تميز بمضامين ديمقراطية جديدة وعبر بمجمله عن التقدم الذي كانت تتسم به الحركة النقابية العراقية التي كانت قد نشأت في وقت مبكر في العراق، رغم قرارات المنع والتحريم والمطاردة التي تعرضت لها تلك الحركة النقابية .
- إصدار قانون الأحوال الشخصية وضمان جملة من الحقوق المشروعة للمرأة العراقية.

* اتخاذ جملة من الإجراءات الشعبية لخدمة مصالح الفئات الاجتماعية الفقيرة والكادحة والنازحة أساساً من الريف إلى المدينة وتقطن في حواشي المدينة، كما في مدينة الثورة ومنحهم قطع أراضٍ لبناء دور لهم مثلاً .

* إنصاف الكُرد الفيلية باعتبارهم مواطنين من أصل البلاد ويشكلون جزءاً من نسيجه الوطني والاجتماعي. وهو أول حاكم عراقي يعترف بهذه الصراحة ويقر للكُرد الفيلية حقوقهم باعتبارهم عراقيين ومواطنين لهم حقوق وواجبات متساوية .

ولكن قيادة الدولة، ممثلة بشخص رئيسها اللواء الركن عبد الكريم قاسم، قد تعثرت كلية في معالجة عدة مسائل مركزية، وهي:

** رفض العودة إلى الحياة المدنية وإقرار دستور ديمقراطي جديد للبلاد وحياة برلمانية حرة ونزيهة والإصرار على احتفاظ قاسم بالسلطة وعدم نقلها إلى المدنيين. وقد لعبت شعارات الجماهير الشعبية "عاش الزعيم الأوحد عبد الكريم قاسم" وتأليه شخصيته ونسج الحكايات الشعبية الخرافية الممتزجة بمشاعر الحب لشخصه مما كرس الإحساس لدى قاسم بأنه الشخص الوحيد القادر على التعبير عن مصالح الشعب، مما عمق من الفردية لديه والتي قادت بدورها إلى:

* اتخاذ موقف سلبي صارخ من الحياة الديمقراطية، وخاصة الحياة الحزبية والتعددية السياسية، وإرساء الحياة السياسية في البلاد على أسس دستورية وديمقراطية قويمة"

* واتخاذ موقف سلبي من حقوق الشعب الكُردي اتسم بنظرة ضيقة إزاء الحقوق المشروعة للقوميات، رغم الاعتراف بأن العرب والكُرد شركاء في الوطن، إضافة إلى دور القوميين والبعثيين في تعطيل إرادة التغيير في الموقف من حقوق الشعب الكُردي والخشية من تعقيدات الوضع على الصعيد العربي بذريعة رغبة الكُرد في الانفصال. وقاد هذا الموقف إلى صدام بين حكومة عبد الكريم وقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحركة الكُردية بشكل عام، فاستخدم قاسم القوات المسلحة والطيران لضرب مواقع القيادة الكُردية في بارزان ومواقع أخرى مما دفع بالملا مصطفى البارزاني إلى إعلان الثورة المسلحة على الحكم في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وهي ثورة لم تكن ناضجة ولا حكيمة قامت على تداعيات كبيرة، رغم صحة وأهمية مطالب الشعب الكُردي .

* الفشل في معالجة جادة وعقلانية للعلاقات العربية ومع دول الجوار. ولم يكن سبب ذلك بالضرورة سياسة قاسم بقدر ما كانت سياسة الدول العربية، وخاصة تلك التي حملت راية القومية العربية والوحدة الفورية، وعلى رأسها مصر وسوريا بقيادة جمال عبد الناصر من جهة، وتلك التي تضررت من سقوط الملكية، وخاصة الأردن والسعودية ودول الخليج العربي من جهة أخرى .

* السياسة المغامرة وغير الحكيمة التي مارسها قاسم ومطالبته بضم دولة الكويت الشقيقة إلى العراق والتعبئة الإعلامية وممارسة التهديد ضد الكويت، في وقت كانت المشكلات في العراق تتفاقم، فسعى إلى تحويل الأنظار صوب الصراع مع الكويت، وتلك كانت القشة التي قصمت ظهر البعير.

نجم عن كل ذلك تفاقم في الصراع الداخلي بين القوى السياسية في البلاد وفي داخل السلطة، وخاصة بين مجموعات الضباط الأحرار، وما نجم عن ذلك من مؤامرات وفوضى سياسية داخلية وجهود دولية وعربية كانت تسعى أساساً إلى تقويض الحكم الجمهوري والإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم.

١٤

مع كل التقدير الكبير للدور الذي لعبه عبد الكريم قاسم، ومعه بقية الضباط الأحرار، في إعلان الانتفاضة العسكرية ضد الحكم الملكي ونجاحهم في انتزاع السلطة، ومع كل التقدير لشخصية قاسم الوطنية والنزيهة وهو الصادق في تبنيه لقضايا الشعب والكادحين، فإن المشكلة التي عانى منها لم تختلف عن مشكلات بقية العسكريين الذين جاءوا إلى السلطة عبر الانقلابات العسكرية، إذ تغلبت عنده النزعة العسكرية الفردية والاعتداد بالرأي إلى حد الاستبداد ورفض الرأي الآخر. لقد عجز قاسم عن التفكير الجدي بالتخلي الفعلي عن السلطة وتسليمها إلى القوى المدنية الممثلة بالأحزاب السياسية العراقية، كما برهن على عجز فعلي عن ممارسة الحياة الديمقراطية وفق أسس دستورية وعن إيجاد حلول عملية للصراعات التي بدأت تجتاح البلاد، كما لم يلعب دورا إيجابيا منذ البدء بوضع الدستور الدائم وإقامة دولة المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني مما فسح في المجال للعمل السياسي والعسكري ضد السلطة الجديدة وإلى سيادة العفوية والفردية والفوضى في البلاد. لقد كان الوعي المدني الديمقراطي لدى الضباط الأحرار، بغض النظر عن شخوصهم، ضعيفا وبعيدا عن فهم حاجات المجتمع وضرورات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الديمقراطي. ولم يكن هذا الوعي القاصر محصورا بالضباط الأحرار فحسب، بل شمل أغلب القيادات السياسية للأحزاب الوطنية حينذاك، كما شمل الشارع العراقي

أيضاً. وهي مسألة مرتبطة عضويا بالمستوى الحضاري وبمستوى تطور العلاقات الإنتاجية وبنية الاقتصاد والمجتمع ومستوى الوعي السياسي والاجتماعي، مضافاً إليه واقع التركة الثقيلة لعهود الاستبداد والهيمنة العثمانية والبريطانية الطويلة على العراق.

١٥

من عاش أحداث تلك الفترة يستطيع أن يشَّخص بوضوح مظاهر صارخة لفعل التفاوت والتناقض بين طبيعة القيادة العسكرية التي تسلمت الحكم وأشركت معها في السلطة مجموعة من المدنيين من ممثلي بعض الأحزاب السياسية، وبين طبيعة ومنحى حركة الجماهير الشعبية الواسعة التي كانت الثورة قد فجرت قدراتها المكبوتة ولم يعد ممكنا فرض الحجر عليها في الحدود الضيقة التي كانت تريدها لها ذهنية جزء مهم من تلك القيادة العسكرية. أي إن الثورة قد واجهت ابتداءً تناقضاً بين الذهنية العسكرية، بصرف النظر عن أشخاصها إذ تتفاوت تأثيرات هذه السمة على سلوكهم العملي، وبين حركة الجماهير ذات المضمون الاجتماعي التي عرفت لأول مرة في تاريخها السياسي الحرية بمعناها العملي وما اقترن بهذا الفهم من عفوية وفوضى وتمرد على القوانين لاحقاً، وبين العملية الديمقراطية التي تعطلت بفعل بقاء العسكر في السلطة وبدء الصراعات في ما بينهم، وكذلك الصراع في ما بين الأحزاب والقوى السياسية الراغبة في امتلاك السلطة. وقد تبلورت هذه التناقضات بشكل أكثر وضوحا في المهمات التي واجهت الثورة والتي طرحتها فئات الشعب المختلفة على السلطة السياسية الجديدة لتحقيقها وبين القيادة العسكرية–السياسية التي كانت لديها تصورات وإمكانيات أو حتى استعدادات محدودة في الاستجابة لمثل تلك الأهداف. وكان لغياب المؤسسات الدستورية أثره السلبي البالغ على اتخاذ الموقف المناسب الجدير بإيجاد حل للتناقضات والصراعات والنزاعات السياسية الناشئة عن تلك القضايا وإزاءها.

١٦

ولا شك في أن الدول العربية ذات الوجهة القومية والنهج الشوفيني أو ذات النهج الرجعي، والدول المجاورة المناهضة للديمقراطية، ومنها إيران وتركيا من مواقع واتجاهات حلف

السنتو السياسية والعسكرية، قد مارست كلها أدوراً سيئةً ومدمرة في العملية السياسية الجديدة في العراق من خلال التدخل الفظ والمباشر في شؤون الدولة العراقية وفي التأثير المباشر على قوى الثورة والأحزاب السياسية الفاعلة فيها وعلى النخبة العسكرية الحاكمة باتجاهات مختلفة، مما أدى إلى تشديد تلك التناقضات والصراعات السياسية والاجتماعية وتحويلها إلى نزاعات وإلى تنشيط القوى المضادة لتلك الثورة والجمهورية الأولى، سواء أكان ذلك في الموقف من الحريات الديمقراطية أم من الإصلاح الاقتصادي، ومن الإصلاح الزراعي، أم من قانون الأحوال الشخصية، أم من موقف التعاون مع الاتحاد السوفييتي وبلدان المنظومة الاشتراكية حينذاك، أم من مفاوضات النفط مع الشركات الأجنبية، أم من محاولة قاسم اليائسة اعتبار الكويت جزءاً من العراق! وقادت هذه المشكلات إلى بروز عملية ذات اتجاهين مختلفين ولكنهما كانا يصبان في مجرى واحد، وهما:

* تفاقم ضعف الحكومة وارفضاض جزء مهم من السكان والقوى السياسية عنها وعن تأييدها، وبتعبير أدق، غياب الوحدة الوطنية الضرورية لحل المشكلات المستعصية بعد أن انتهى وجود جبهة الاتحاد الوطني.

* هذا من جانب، ومن جانب آخر كان تفاقم النشاط ألتآمري على حكومة الجمهورية الأولى من أغلب القوى السياسية التي اختلفت مع سياسات قاسم بقوة ودأب وإصرار مدعومة بتأييد وإسناد شركات البترول الدولية على نحو خاص ومن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة أو الدول الإمبريالية بشكل عام.

١٧

ومما زاد في الطين بلة هو أن الحكم الجديد لم يمس أجهزة الدولة التي كانت قائمة منذ العهد الملكي، بما فيها القوات المسلحة، بالتغيير، سوى إبعاد الصف الأول من النخبة الحاكمة .وكان هذا يعني نشوء تناقض وصراع بين الحداثة والطابع المدني المنشود للجمهورية العراقية وما يفترض أن تنجزه من مهمات المرحلة من جهة، وبين الطابع شبه الإقطاعي والعشائري الضيق للعلاقات الاجتماعية والسياسية التي سادت البلاد وطبعت نشاط المؤسسات القائمة من جهة أخرى. كما لعبت المؤسسة الدينية وشيوخ الدين دوراً

سلبيا كبيراً في محاولة منها لعزل عبد الكريم قاسم عن أوساط شعبية معينة والتحالف مع قوى مناهضة له بسبب إجراءاته التقدمية والقوانين التي أصدرها، وخاصة قانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة وخشيتها من فقدان مكانتها وتأثيرها على أوساط المجتمع. ولا بد من الإشارة إلى أن المؤسستين الدينيتين الشيعية والسنية قد تضافرت جهودهما ضد حكومة قاسم والنظام السياسي الجديد.

إن هذه التناقضات والصراعات عاقت عملياً حركة الدولة "الجديدة" والمجتمع نحو الأمام باتجاه الاستجابة لحاجات المجتمع المدني وتنفيذ مضامين القوانين الديمقراطية التي أصدرتها قيادة الدولة حينذاك .لقد ساهم جهاز الدولة البيروقراطي المناهض في بنيته للتحولات الجديدة المنشودة في أعاقة تطور قدرات الدولة والمجتمع على تأمين مستلزمات بناء المجتمع المدني السلمية والديمقراطية ومعالجة مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية ونزاعاته السياسية. لقد كان على جهاز الدولة القديم أن ينفذ مهمات التحولات الرأسمالية الحديثة والتقدمية التي اقترحتها طبيعة المرحلة الجديدة، ولكن لم يكن هذا الجهاز مهيئاً لذلك ولا مستعداً له فقاد إلى طريق مسدود .

١٨

لقد ارتكبت الأحزاب السياسية العراقية خطأً فادحاً حين وافقت على الاستمرار في العمل السياسي بوجود العسكر وعدم تحويل السلطة إلى المدنيين من جانب قاسم. إذ بعد فترة وجيزة انفرط عقد الجبهة وبدأ التناحر بين طائفة من أعضائها. ويبدو لي بأن الأستاذ كامل الجادرجي، الذي رفض المشاركة في السلطة منطلقاً من تجربته السابقة في انقلاب بكر صدقي وتحول قيادة الانقلاب ورئيس الحكومة إلى مواقع الفردية والاستبداد في حينها ثم موافقته على التعاون مع حركة الضباط الأحرار باعتبارها جزءاً من جبهة الاتحاد الوطني والموافقة على إسقاط النظام الملكي عبر انتفاضة الجيش، هي التي منعته من المشاركة المباشرة في الحكم، إذ كان صادقاً مع نفسه وصائباً في تشخيصه لاحتمالات المسيرة إذ أصر قاسم على البقاء على رأس الحكومة وعدم إبعاد الجيش عن الحكم وإعادته إلى ثكناته العسكرية وممارسة مهمة الدفاع عن حدود الوطن.

كان الجادرجي غير مرتاح أصلاً من مشاركة حزبه في الحكومة الجديدة التي تشكلت في أعقاب سقوط الحكم الملكي في العراق، ولكنه وافق تلبية لرغبة قادة حزبه في ذلك. إن بعد النظر الذي تميز به الجادرجي وخشيته على المنجز الذي تحقق، يراد اليوم جعله من قبل البعض نقيصة وأنانية لدى الجادرجي لأنه فقد الأضواء التي حازها قاسم. إن هذا التحليل التبسيطي ليس سوى محاولة غير موفقة لتشخيص الأمور الأساسية التي لا تخدم المسيرة الراهنة ولا تسمح بنمو وعي ديمقراطي حر وجرئ ورافض للمساومات غير العقلانية في تقرير مصير البلاد. ولا بد من الإشارة إلى أن مثل هذه الحصافة السياسية لم تتوفر لدى القيادات السياسية للأحزاب الأخرى، بما فيها قيادة الحزب الشيوعي العراقي التي لم تكن موحدة في الموقف من سياسات قاسم ودوره. وقد كان سلام عادل على وفاق مع كامل الجادرجي بشأن خشيته من استمرار وجود الحكم بيد العسكريين. ونحن اليوم أحوج ما نكون إلى وعي عميق بالواقع وبضرورات الديمقراطية في البلاد من جهة، ورفض المشروعات الطائفية السياسية التي تمزق النسيج الوطني وتشدد الصراعات والنزاعات في البلاد من جهة أخرى. كما أجد مناسباً الإشارة بوضوح وبلا تردد إلى أن قاسماً لم يكن يملك الأذن الصاغية للاستماع إلى منتقديه والاستفادة منهم لصالح مسيرة الثورة، وفي مقدمتهم الأستاذ الراحل كامل الجادرجي، بل كان يستمع إلى مادحيه الذين ساهموا بوعي أو بدون وعي في التفريط بالثورة. لقد قدم الجادرجي ملاحظات صريحة وجريئة وصادقة إلى عبد الكريم قاسم لإنقاذ البلاد من الفردية والضياع والتحول بالبلاد صوب الدولة المؤسسية الدستورية والديمقراطية البرلمانية. ولكن قاسم اعتبرها مناهضة له، رغم احترامه للجادرجي .

١٩

أشرت إلى أن ثورة تموز والفترة اللاحقة عجزت عن تحقيق المهمات التي كانت تواجه المرحلة، رغم صدور قوانين وقرارات بشأنها ورغم البدء بتنفيذ العديد منها، ولكنها تعثرت وتعرقلت ثم تراجعت فارتدت إلى فترة ما قبل ثورة العشرين في بعض جوانبها، وخاصة الاجتماعية منها وغياب التنوير الديني والبؤس الثقافي ووجود قوات أجنبية محتلة، فعادت

المؤسسة العشائرية والمؤسسة الدينية لتلعبا دورهما السابق المعرقل لنمو المجتمع المدني.

لقد وئدت ثورة تموز، اغتيلت،واغتيل الكثير من قادتها، فهي الثورة المغدورة، كما عبر عن ذلك الكثير من الكتاب والمحللين السياسيين .

واليوم يواجه المجتمع مهمات كبيرة تقف في الواجهة منها مسألة بناء الدولة المدنية الديمقراطية الاتحادية والمجتمع المدني الديمقراطي، دولة ومجتمع يستندان إلى دستور مدني ديمقراطي غير طائفي وغير قومي شوفيني أو يعاني من ضيق الأفق ويتطلع إلى حياة برلمانية مستقلة ونزيهة، وإلى حل واقعي للمسألة الزراعية والتخلص من بقايا العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والعلاقات العشائرية ومن التأثير المباشر أو غير المباشر للمؤسسة الدينية على الدولة العراقية من أجل إبقاء اقتصاد النفط الخام بيد الدولة وفي إطار قطاعها الاقتصادي، وكذلك البدء بعملية تصنيع تحويلية وزراعة حديثة ومتنوعة وربط التجارة الخارجية بمهمات التنمية الوطنية وتأمين المساواة بين المواطنين وعدم التمييز بينهم على أساس القومية أو الدين أو المذهب أو الرأي الفكري والسياسي ورفض العنصرية والشوفينية والطائفية السياسية والتمييز على أساس الدين أو التمييز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات والتخلي الفعلي عن المشاريع الطائفية السياسية في إقامة فيدرالية الجنوب وتعزيز العراق الاتحادي ومكافحة الفساد المالي والإداري السائدين حالياً .

٢٠

وهذه المهمات المتعددة لا تعني سوى أننا ما زلنا بعيدين عن المرحلة التي بدأت بها ثـورة تموز في بعض الجوانب المهمة منهـا، وفي بعضـها قـد تجـاوزت تلـك الفـترة كمـا في المسـألة الكُردية. ولكن بشكل عام لا تزال تلك المهمات تواجه الشعب وتنتظـر الحـل، ومنهـا إنهـاء الوجود الأجنبي وإنهـاء الإرهـاب والفسـاد المـالي والـوظيفي والطائفيـة والبطالـة بمختلـف أنواعها في البلاد .ومثل هذه المهمات لا يمكن أن يتحملها حزب واحد أو مجموعة واحدة بل تتطلـب تضـافر جهـود كـل العراقيـات والعـراقيين المـدركين لمسـؤولياتهم إزاء الشـعب ومستقبل البلاد والذين تعلموا من دروس انتكاسة ثورة تموز والعقـود الخمسـة المنصـرمة.

إنها مهمة الجميع، والطريق إليها لن يكون سهلا ولا قصيرا بأي حال، ولكن لا يملك الشعب العراقي ولا قواه الديمقراطية سبيلاً غيره.

٢١

إننا إذ نحيي ثورة تموز في ذكراها ٥١ ونتحدث عن جوانبها الإيجابية والسلبية وعن غنى التجربة والدروس التي يمكن استخلاصها من تلك المسيرة الطويلة والصعبة والمعقدة، فأن ما نسعى إليه من وراء ذلك هو اجتناب ارتكاب تلك الأخطاء في المرحلة النضالية الراهنة التي ساهمت في حينها في تفتيت القوى الوطنية، ثم التحري عن سبل تجديد وتحديث فكر وممارسات وأساليب عمل وأدوات وخطاب القوى الديمقراطية العراقية السياسي والعمل من أجل اكتشاف الاختلالات والنواقص الراهنة في بنيتها السياسية والتنظيمية ونشاطها لمعالجتها والسير صوب تعاونها والتنسيق في ما بينها لصالح دور أكبر لها في الحياة السياسية العراقية الراهنة والتخلص من الدور الهامشي الذي تلعبه وتعاني منه حالياً.

في ٢٠٠٨/٠٧/١٤ كاظم حبيب

الفصل الأول

اتجاهات ومشكلات التطور السياسي في الجمهورية العراقية الأولى

المبحث الأول

انتصار انتفاضة الجيش ١٩٥٨ (سقوط الملكية وإعلان الجمهورية)

المفاجأة المتبادلة

فوجئت النخبة الحاكمة، وفوجئ المجتمع العراقي، وفوجئ العالم العربي والعالم كله في آن واحد، بإذاعة بغداد، وهي تعلن في صبيحة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨عن سقوط النظام الملكي بانتفاضة عسكرية مظفرة وقيام الجمهورية العراقية. وكانت المفاجأة الأولى غير سارة وشديدة الألم على أقطاب النظام الملكي الحاكم وعلى الدول الغربية، وخاصة الأقطاب الكبار ابتداءً من الولايات المتحدة ومروراً ببريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وانتهاءً بإيطاليا وكندا واستراليا، في حين كانت برداً وسلاماً على الشعب العراقي بأغلبيته وعلى قواه السياسية الوطنية والشعوب العربية، وكذلك على بعض حكومات الدول العربية، إضافة إلى الارتياح الذي عمَّ الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية.

جاءت الضربة مفاجئة للبلاط والنخبة الحاكمة والسفارة البريطانية، وهم الثلاثي الذي كان يحكم العراق حينذاك مباشرة، إذ أنهم كانوا جميعاً مطمئنين إلى أن حكمهم متين ثابت، وأن القوات المسلحة، وخاصة الجيش، لهم وليس عليهم، رغم إدراكهم بأن الشعب غير راض عن سياساتهم الداخلية والعربية والدولية، ورافض لسياساتهم الاقتصادية والاجتماعية والقومية والثقافية وتحالفاتهم العسكرية الدولية، ومنها وجودهم في حلف بغداد (السنتو). ومن شدة ذلك الاطمئنان هتف نوري السعيد من الإذاعة العراقية في العام ١٩٥٦ قائلاً "دار السيد مأمونة"، ويقصد بذلك بأن "دار العائلة الهاشمية المالكة في العراق"

مأمونة من أي خطر داخلي أو خارجي يهددها، مستنداً في ذلك إلى عدة عوامل:

١. أن الجيش والشرطة مواليان للعائلة المالكة ولسياساتها في العراق.

٢. إن السفارة البريطانية والعاملين معها قادرون على تأمين المعلومات الكفيلة بضرب أي حركة انقلابية في العراق.

٣. وجود قوات عسكرية بريطانية في كل من الحبانية والشعيبة، وهما قاعدتان عسكريتان لبريطانيا على وفق اتفاقية ١٩٣٠. وهي القوات التي استطاعت دحر انقلاب مايس ١٩٤١ وإعادة الوصي على عرش العراق إلى بغداد هروبه منها.

٤. كما أن العراق عضو في حلف بغداد (السنتو)، إذ بمقدور القوات العسكرية لهذا الحلف، وخاصة القوات الإيرانية والقوات التركية، وكذلك القوات البريطانية واللبنانية الموجودة في الأردن أو القادمة إلى لبنان أن تساهم في دحر أي "محاولة انتحارية" عراقية لقلب نظام الحكم.

٥. وأن جهاز التحقيقات الجنائية (الأمن العراقي حينذاك) والمخابرات العسكرية قادران أيضاً على تأمين المعلومات الضرورية لاعتقال أي فرد في الجيش أو الشرطة أو في صفوف الحركة السياسية العراقية يمكن أن يفكر بأي حركة انقلابية ضد النظام الملكي.

لقد برهنت الحياة بشكل ملموس على أن نوري السعيد، هذا السياسي المحنك والمخضرم والثعلب الماكر، والمتشبث بالحكم أكثر من تشبثه بالحياة ذاتها، كان واثقاً من نفسه ومن نظامه الملكي أكثر مما ينبغي ومقللاً من شأن معارضيه وهازئاً من خصومه السياسيين، قد فوجئ بالانتفاضة العسكرية وهي تدق أبواب النظام وابواب بيوت أقطاب النظام وتقض مضاجعهم وتنتزع السلطة من أيديهم وتسقط نظامهم الملكي في العراق دفعة واحدة دون رجعة، وتدفع به إلى ارتداء العباءة النسوية ليهرب من داره مرعوباً يتلفت في شوارع بغداد مفتشاً عن ملجأ له أو مخبأ يحميه من غضب الثوار والجماهير التي ملأت شوارع بغداد دون أن يجد من يقبل بإيوائه في بيته. وحين اكُتشفَ أمره أضطر إلى الانتحار خشية الوقوع بأيدي الثوار والجماهير الغاضبة.

لم تكن حركة الانتفاضة العسكرية المفاجئة للجماهير الشعبية عفوية بل كانت منظمة من جانب حركة الضباط الأحرار التي خططت لها ابتداءً بهدف إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية في العراق. وأمكن إلحاق الهزيمة بالملكية في لحظة غفلة النخبة الحاكمة والتحقيقات الجنائية والمخابرات الأجنبية والسفارة البريطانية، وفي لحظة تاريخية ذكرت الكثير من الناس بالثورة الفرنسية التي حدثت في صبيحة الرابع عشر من تموز/يوليو من العام ١٧٨٩، أي قبل ١٦٩ عاماً والتي توجهت ضد الملكية وضد الإقطاع، تماماً مثل انتفاضة الضباط الأحرار التي توجهت في جوهرها ضد الملكية وضد الإقطاع وضد الهيمنة البريطانية وحلف بغداد وضد مصادرة الحريات والحقوق الأساسية للشعب العراقي.

ولكن السؤال الذي بقى يدور في أذهان الكثير من الناس هو الآتي: هل كان الحكام حقاً لا يعرفون بتحركات الضباط الأحرار؟ وهل كان الحكام مطمئنين إلى هذا الحد بقدرتهم في السيطرة على كل حركة يمكن أن يلجأ إليها العسكريون لقلب نظام الحكم؟

كل الدلائل التي تحت تصرفنا تشير إلى مسألتين، وهما:

أولاً: إن حركة الضباط الأحرار كانت حذرة جداً في علاقاتها واتصالاتها ونشاطاتها بحيث استطاعت أن تبعد الشكوك عنها قدر الإمكان، وأن الضربة جاءت مفاجئة للنخبة الحاكمة والقصر والسفارة البريطانية في آن واحد. وهذا الأمر يعود إلى قدرة عبد الكريم قاسم على ممارسة العمل السري والحذر في تكوين الصلات بالضباط الأحرار، إضافة إلى حذر بقية الضباط الأحرار وحرصهم على سرية الحركة.

ثانياً: وصول معلومات كثيرة إلى النخبة الحاكمة ابتداءً من القصر الملكي ومروراً ببعض رؤساء الوزارات والوزراء والضباط العسكريين والتحقيقات الجنائية، إضافة إلى السفارة البريطانية ببغداد بشأن وجود حركة للضباط الأحرار يمكن أن تقع قريباً. ولهذا السبب عاد عبد الإله بن علي إلى بغداد على عجل من سفرة كان قد قام بها إلى تركيا قبل وقوع الانتفاضة بفترة قصيرة جداً، بهدف الاطمئنان على الوضع والتيقن من هدوء وولاء الجيش. ويبدو أن موقف القوى التي كانت تصلها المعلومات حول وجود تحركات مناهضة للنظام الملكي تنقسم إلى ثلاث مجموعات، وهي:

١. المجموعة الأولى التي كانت لا تعتقد بوجود من يجرؤ على التطاول والقيام بمغامرة ضد النظام الملكي في العراق بعد فشل المحاولتين السابقتين لعامي ١٩٣٦ و١٩٤١. وتؤكد المعلومات المتوفرة أن الاستفسارات التي كان يوجهها كل من عبد الإله بن علي ونوري السعيد إلى السفارة البريطانية وجهاز الأمن فيها عن مدى صحة أو دقة المعلومات التي كانت تصلهم بشأن وجود قوى تسعى للإطاحة بنظام الحكم القائم، كانت تواجه بالنفي والطمأنة بأن ليس هناك ما يوجب القلق، مما جعل النخبة الحاكمة مطمئنة على نظامها السياسي.[٢]

٢. معرفة بعض كبار الضباط العراقيين المسؤولين في قيادة القوات العسكرية بواقع وجود تحركات مناهضة للنظام الملكي وكان هذا البعض يريد التخلص من النظام أيضاً، لذلك وقف ضد الدعايات التي كانت تصله حول تحركات الضباط الأحرار. وهي مسألة فيها شك بطبيعة الحال، ولكن لا يمكن نفيها تماماً.[٣]

٣. وجود معلومات لدى مجموعة من المسؤولين وكبار الضباط بشأن وجود بعض التحركات في القوات المسلحة التي يمكن أن تفكر بعمليات معينة ضد النظام. ولهذا قام هؤلاء بإجراء تنقلات عسكرية واسعة النطاق بتعيين طائفة من تلك العناصر المشكوك فيها سفراء أو ملحقين عسكريين أو نقلهم إلى وزارة الدفاع وبعيداً عن المواقع المؤثرة والقادرة على إلحاق أي أذىً بالنظام الملكي. ومن بين هؤلاء العميد نجيب الربيعي، الذي عين فيما بعد رئيساً لمجلس السيادة.

ثالثاً: وكان النظام مطمئناً إلى ولاء الجيش والضباط الأساسيين له من خلال تجارب سابقة، إذ نهض الشعب في وثبة العام ١٩٤٨، وكذلك في انتفاضة العام ١٩٥٢ أو انتفاضة العام ١٩٥٦، إن كل هذه التحركات الشعبية التي سقط فيها شهداء لم تحرك الجيش ضد النظام، بل كان خلالها إلى جانب النظام، حتى أن النظام عين في العام ١٩٥٢ أحد القادة

---

٢ العمر، عبد الجبار. الكبار الثلاثة. ثورة ١٤ تموز في ١٤ ساعة. بغداد. مطابع دار الشؤون الثقافية العامة. ١٩٩٠.

٣ المصدر السابق نفسه.

العسكريين على رأس الحكومة مستخدماً الجيش ومستفيداً منه لضرب الحركة الشعبية.

تحرك اللواء العشرين من ثكناته العسكرية متجهاً صوب الأردن وفق القرار الصادر بالانتقال إلى الأردن في ضوء الوحدة التي تحققت بين العراق والأردن تحت التاج الهاشمي المشترك للدولتين. وخلال المسيرة أعلن قائد الفوج العقيد الركن عبد السلام محمد عارف عن كونه أصبح هو القائد الفعلي للواء وتوجه به لتنفيذ مهمات معينة كان الا تفاق قد تم بشأنها بين القائد الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد عبد اللطيف الدراجي، وهي تطويق قصر الرحاب واعتقال أفراد العائلة وتطويق دار نوري السعيد واعتقاله والسيطرة على دار الإذاعة العراقية، إضافة إلى السيطرة على وزارة الدفاع وغيرها من المؤسسات العسكرية. وكان الاتفاق أن يتقدم اللواء التاسع عشر بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم لإسناد اللواء العشرين لإنجاز واستكمال مهماته الثقيلة. تمكنت الوحدات العسكرية المشاركة في الانتفاضة السيطرة على المواقع الحساسة، ومنها دار الإذاعة والمرسلات في ,,أبو غريب" ومعسكر الرشيد وقصر الرحاب ومحطة توزيع الكهرباء والماء، في البلاد وأعلنت عن نجاح الثوار في القضاء على النظام الملكي وإقامة الجمهورية العراقية بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام محمد عارف. وقد ألقى العقيد عبد السلام محمد عارف البيان الأول للحركة من إذاعة بغداد بعد أن تم الاستيلاء عليها باسم القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بالنيابة، وكان الخطاب موجهاً إلى الشعب العراقي. (راجع الملحق رقم ١).

كان لهذا الإعلان وقع الصاعقة على أتباع النظام في الداخل وعلى الاتحاد الهاشمي (العراق والأردن) وعلى بقية الحكومات العربية الرجعية والدول الاستعمارية، وبشكل خاص على بريطانيا العظمى، وعلى شركات النفط الاحتكارية الدولية العاملة والمهيمنة على اقتصاد النفط الخام في البلاد. ورغم الشلل الذي اصيبت به مباشرة وبعد إعلان الثورة، إلا أنها سرعان ما استعادت أنفاسها وبدأت بالتحضير لعدوان على العراق لإجهاض الثورة، ولكن الوقت كان قد فات، إذ استطاعت قوى الثورة أن تسيطر على الوضع وتنهي حياة الثلاثي فيصل الثاني وعبد الإله ونوري السعيد. إذ بدأت الدول الأعضاء في حلف بغداد،

ومعها الولايات المتحدة الأمريكية، بالتحرك العسكري السريع في كل من لبنان والأردن، إضافة إلى القوات البريطانية المعسكرة في قاعدتي الحبانية والشعيبة في العراق وفي قبرص، بهدف القيام بعدوان عسكري خاطف لخنق الانتفاضة العسكرية في مهدها قبل أن تثبت أقدامها وبلوغ غاياتها.[٤]

كان لهذا الإعلان تأثيره المعاكس على المجتمع العراقي، إذ اعتبره أكبر مفاجأة سارة تزف للشعب العراقي بكل قومياته وأتباع أديانه ومذاهبه وأحزابه الوطنية، إضافة إلى قوى حركة التحرر الوطني العربية. وكانت الفرحة عارمة في الجمهورية العربية المتحدة أي في كل من مصر وسوريا. وكانت قيادات الأحزاب السياسية المرتبطة بجبهة الاتحاد الوطني وبالضباط الأحرار قد طلبت من عدد من كوادرها أن تكون مستعدة لاستقبال الأخبار السارة الخاصة بالانتفاضة وسبل تعبئة الجماهير وقيادتها لمنع أي حركة معاكسة تريد إجهاض الانتفاضة في مهدها.

انطلقت تلك الكوادر السياسية إلى الشوارع مع سائر الجماهير الشعبية التي سمعت بالبيان الأول من دار الإذاعة وسيطرت على حركة الشارع وقدمت أكبر إسهام في دعم الانتفاضة المسلحة وتسميتها منذ البدء بالثورة الوطنية المناهضة للاستعمار والحكم الملكي الإقطاعي.

ردود فعل الشعب

لم يعرف المجتمع العراقي على مدى تاريخه الطويل أجواء الحرية السياسية والاجتماعية، كما لم يعرف الديمقراطية بمعناها الصحيح ولم يشهد ويعيش عملية تنوير ديني واجتماعي تنقذه من براثن الجهل والتجهيل وجمهرة كبيرة من شيوخ الدين غير المتنورين وغير الواعين للدين ذاته. كما لم يكن قد تعرف بحق على أسس المجتمع المدني الديمقراطي بشكل صحيح في ظل الملكية الإقطاعية، إذ كانت التقاليد والأعراف والقيم العشائرية وروح

---

٤ حسين، خليل إبراهيم. العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨–١٩٥٩. الجزء الأول. ١٤ تموز–٣١ تموز ١٩٥٨. — ترجمة وتعليق العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين–. ط ١. بغداد. دار الحكمة . ٢٠٠٠. ص ١٥–٢٢.

الانتقام والثأر وغسل العار لا تزال تهيمن على أذهان الغالبية العظمى من أبناء وبنات المجتمع وعلى سلوك المجتمع وتصرفاته اليومية وعلاقاته الاجتماعية، ولكنها كانت أيضاً في صدام مباشر مع قيم المجتمع المدني والحريات الديمقراطية وتتشابك مع النضال ضد مغتصبي حريته وكرامته ولقمة عيشه، وكذلك المهيمنين على ثرواته الأولية والمستغلين لها. وإذ كان الحكم الملكي قد بدأ بعملية تمدين المجتمع العراقي من خلال دستور ١٩٢٥ وممارسات الملك فيصل الأول التي نمت وتحسنت في الفترات اللاحقة من خلال التوجه صوب بعض مظاهر العلمانية عبر إقامة المدارس للولد والبنات وبروز تدريجي بطيء لدور المرأة وزيادة عدد الصحف العراقية والصراع الفكري حول قضايا أساسية بين المجتمع المحافظ وبين القوى المثقفة الراغبة في التغيير وتطوير المجتمع والتخلص من براثن الجهل والتجهيل في المجتمع. ورغم وجود نص يشير إلى أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، ولكن أجهزة الدولة كانت تتعامل وفق أسس إدارة علمانية، رغم انها لم تكن ديمقراطية بل بيروقراطية خانقة بسبب ضعف المعرفة والتجربة والخبرة في مجال الإدارة الحديثة. إلا أن سياسات الحكومات العراقية ذاتها قد أساءت لكل ذلك من خلال تشويهها للدستور وتزييف الانتخابات العامة وعدم المشاركة في التنوير الديني والاجتماعي وفق برنامج مناسب لظروف تلك المرحلة. وكانت شكوى فيصل الأول من الاتجاهات الدينية السلفية والمذهبية المتعصبة وغياب مفهوم الوطن والمواطنة ما يؤكد على واقع الحال حينذاك ومصاعب تحقيق التمدن والتخلص من تأثير العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وعلاقات المؤسسة الدينية المؤثر على بناء الإنسان الفكري والسياسي.

وزادت في الطين بلة ممارسة الحكومات العراقية المتعاقبة منذ الثلاثينيات من القرن العشرين العنف ضد قوى المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتحركات الشعبية المطالبة ببعض الحقوق المشروعة. ومن يتتبع تاريخ العراق المعاصر وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود من الحكم الملكي، وبسبب مطالبة الشعب بالحرية والحياة الديمقراطية والحقوق القومية وبالعمل للعاطلين وبالعدالة الاجتماعية في توزيع الثروة الاجتماعية وسبل استخدامها وحل المسألة الزراعية لصالح فقراء الريف وصغار المزارعين تعرض الشعب

وقواه المعارضة، وابتداء من العقد الرابع من القرن الماضي وحتى سقوط النظام الملكي إلى الكثير من المضايقات واستخدم القوة العسكرية والشرطة وأجهزة الأمن الداخلية في ضرب المظاهرات والوثبات أو انتفاضات الشعب، حيث سقط الكثير من البشر شهداء على طريق النضال من أجل تلك الأهداف السليمة.

أدت سياسات النظام الملكي إلى نشوء ونمو حقد دفين أحياناً وملموس في أحيان أخرى ولكنه كان يتفاقم سنة بعد أخرى في الأوساط الشعبية وفي صفوف القوى السياسية المعارضة ضد النخبة الحاكمة، وبشكل خاص ضد كل من الوصي على عرش البلاد، عبد الإله بن علي، وضد ونوري السعيد، الشخص الذي تولى رئاسة الوزارات العراقية ١٤ مرة خلال ٣٧ عاماً.[٥] وكانت أول وزارة ترأسها نوري السعيد تشكلت في ٢٣ آذار/مارت من العام ١٩٣٠ حين صدرت الإرادة الملكية. وكان الهدف منها تمرير معاهدة ١٩٣٠ التي تأخر عقدها منذ بداية تشكيل الدولة العراقية في المجالس النيابية المتتابعة، فعمد إلى حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة والمجيء بمجلس نيابي جديد يؤيد تماماً التوقيع والمصادقة على هذه المعاهدة،[٦] وقد تم له ذلك فعلاً. وكانت فترة رئاسته للوزارات قد امتدت وفي فترات مختلفة ١٤٨ شهراً أي أنه خلال حكم العراق ١٢,٣ سنة من مجموع ٢٨ سنة، كما كان شريكاً مستمراً اعتباره وزيراً في العديد من الوزارات التي ترأسها من كان من أعوان نوري السعيد. وحين قتل كان قد تولى منصب رئيس وزراء الدولة الاتحادية الهاشمية. لقد تحول الخوف من نوري السعيد الكراهية له إلى حقد شديد وغاضب ورغبة في الانتقام والخلاص منه بأي ثمن.

لقد كانت المعاناة كبيرة وتجلت في الحد الأدنى من عمليات الاعتداء والقتل على الناس الآخرين بسبب صرامة وحزم القائمين بالثورة في مواجهة الفوضى والتخريب والنهب والسلب

---

٥ الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١–١٩٥٨. دار الكلمة للتوزيع والنشر والطباعة. دمشق. ط ١. ٢٠٠٠.. ص ٢٠٩.

٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثالث. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤. . ص ٥/٦.

الذي بدأ به بعض الناس المحرومين والبؤساء والمهمشين أو بعض اللصوص (الحرامية).

لقد انطلقت الجماهير الشعبية بعد سماعها بيان الثورة الأول، كما انطلقت معها كوادر الأحزاب السياسية الممثلة بجبهة الاتحاد الوطني التي كانت قد أبلغت بقرار الثورة في اليوم الحادي عشر من تموز ١٩٥٨. واستطاعت في فترة وجيزة أن تساهم في تحويل الانتفاضة العسكرية إلى حالة ثورية عارمة، إلى ثورة شعبية لا يمكن أن تقف عند حدود إسقاط النظام. وقد امتزجت الناس المتدفقة إلى الشوارع من كل حدب وصوب لتلتحم بقوى الجيش وبقية افراد القوات المسلحة وكأنها في عرس رائع وفرحة غامرة.

لم يكن سهلاً السيطرة على الشارع العراقي بعد سماع بيان الثورة الأول والدعوة للخروج إلى الشوارع لإسناد الثورة وإلقاء القبض على أعداء الثورة من أقطاب النظام المنهار تحت ضربات وحدات من الجيش العراقي. لقد وقعت بعض الأحداث التي لم يكن في المقدور تجنبها في مثل هذه الأحداث الكبيرة. وتدلنا تجارب الشعوب التي مرت بأحداث مماثلة إلى تجاوزات كبيرة وإلى سقوط قتلى أكبر بكثير من العدد الذي سقط في اليومين الأولين من أيام ثورة تموز العراقية وفي بغداد حصراً.

يمكن أن نشير إلى وقوع ثلاث حالات: الحالة الأولى ارتبطت بموقف الفوج العسكري الذي أرسل لتطويق قصر الرحاب واعتقال أفراد العائلة المالكة، والحالة الثانية اقترنت بالجماهير التي كانت تفتش عن نوري السعيد وتسعى لاعتقاله، والحالة الثالثة حين توجهت الجماهير الثائرة والغاضبة صوب السفارة البريطانية.[7]

---

٧ تشير المعلومات التي لدينا والتي لا يرقى إليها الشك، بسبب طبيعة العلاقة الفكرية والسياسية بين الكتاب الذين اعتمدناهم في هذا الأمر وأولئك الذين نفذوا عملية القتل، إلى ما يلي: قام النقيب عبد الستار العبوسي بفتح نيران رشاشته من الخلف إلى ظهور المجموعة الملكية فأصيب بها عبد الإله والملك فيصل الثاني والأميرة عابدية، ولم يلبث أن فتح النقيب عبد الله مصطفى نيران إدارته من الأمام صوب ذات المجموعة فقتل في الحادث إلى جانب عبد الإله وفيصل والأميرة عابدية، أحد جنود الحرس الملكي والطباخ التركي وأحد الخدم وثابت يونس، الذي توفى متأثراً بجراحه. وكان عبد السلام محمد عارف هو الذي كلف المجموعة الأولى والثانية بالذهاب إلى القصر الجمهوري. ويصعب تصور أنهم تصرفوا بإرادتهم ودون أمر صادر من عبد السلام محمد عارف بقتل هؤلاء، علماً بأن

توصل الباحث الدكتور عقيل الناصري إلى عدد القتلى الذين سقطوا في اليومين الأول والثاني لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فكتب ما يلي:

"كان عدد القتلى في اليومين الأولين كالتالي: في قصر الرحاب: أربع عائلات مالكة مع طفل متبنًّى، و٣ من العاملين وعسكريان (النقيب ثابت يونس والجندي محمد فقي)، ومن القوة المهاجمة رئيس عرفاء. وقتل نوري السعيد وابنه صباح وبيبي الاسترابادي التي كانت مرافقة للسعيد. كما قتل نائب رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي إبراهيم هاشم ووزير دفاع الاتحاد سليمان طوقان. أما من الأجانب فقد قتل: اثنان من الأمريكان، وألمانيان، والإنكليزي العقيد كراهام مسؤول الأمن في السفارة البريطانية وقتل معه عراقي كان مع الحشد عندما هاجمت الجماهير مبنى السفارة."[٨]

وأكد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم إلى أن عدد القتلى في اليومين الأول والثاني قد بلغ ١٩ شخصاً فقط،[٩] وهو عدد ضئيل بالقياس إلى جميع الثورات التي وقعت في العالم قبل ذلك التاريخ وبالطريقة التي تمت بها الثورة، مع الفارق الاستثنائي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر والتي كانت من طبيعة أخرى وأجواء أخرى حيث أمكن إبعاد الملك فاروق وعائلته عن البلاد وانتهت المسألة بسلام.

ولكن علينا أن نقيم ما جرى في هذين اليومين وبشأن بعض القتلى بشكل سليم، إذ أن المشكلة لا تكمن في القتل المباشر دون تقديم هؤلاء الناس إلى المحاكمة فحسب، بل

قيادة الضباط الأحرار كانت ترى عدم قتل الملك، ولكنها كانت إلى جانب قتل عبد الإله ونوري السعيد، تخلصاً من خطر يمكن أن يلحق بالانتفاضة العسكرية. ويرى محمود الدرة إلى أن عبد السلام محمد عارف وعبد الكريم قاسم كانا يميلان إلى قتل هؤلاء. أما نوري السعيد فقد صوب المسدس الذي كان يحتفظ به عند اعتقاله إلى رأسه مطلقاً على نفس الرصاصة القاتلة. في حين قتلت الجماهير الغاضبة صباح أبن نوري السعيد الذي خرج من داره صارخاً ومولولاً نتيجة سكره عندما علم بمقتل والده. راجع في هذا الصدد: محمود الدرة. ثورة الموصل القومية ١٩٥٩. مصدر سابق. ص ٦٣-٦٦.

٨ راجع: الناصري، عقيل د. الثورة الثرية. مصدر سابق. ص ٣٧٧/٣٧٦.

٩ راجع: المصدر السابق نفسه. ص ٣٧٦و الهامش رقم٥٩٥. معتمداً في ذلك على المصدر التالي: دان، أوريل. العراق في عهد قاسم. مصدر سابق. ص ٥١.

بالطريقة التي جرت بها عملية سحب (سحل) بعض الجثث في الشوارع، وخاصة جثامين عبد الإله ونوري السعيد وصباح نوري السعيد، وهي مقطعة الرؤوس والأرجل والأذرع.

تشير معطيات تاريخ العراق الطويل إلى أن هذه الأفعال غير جديدة على الحكام العراقيين ولا على جمهرة غير قليلة من الناس في العراق. أي أنها تكمن أساساً في وجود استعداد ذهني ونفسي فعليين لدى أوساط غير قليلة ممن نطلق عليهم بـ "الجماهير" في تنفيذ أو ممارسة مثل هذه الأفعال الشنيعة. ولولا وجود كوادر من قوى الأحزاب السياسية الوطنية في الشارع وسعيها لمنع حصول فوضى وتخريب أو تدمير وقتل من جهة، ولولا صدور أوامر من الحاكم العسكري العام، أحمد صالح العبدي، لحصلت مشكلات وكوارث كبيرة أخرى بسبب الغضب المتراكم في صدور الناس ولدى الجماعات المحرضة على العنف والقسوة. لقد كان منظر سحل جثث الموتى، بغض النظر عن صفات أصحابها، منظراً مرعباً وموحشاً جداً وغير إنساني بكل المقاييس والمعايير والأعراف، كان الموقف بعيداً عن حضارة الإنسان، ولكنه لم يكن بعيداً عن سياسات وممارسات وتشجيع حكام العراق القدامى. فغالباً ما مارس حكام العراق في عهود الدول الإسلامية أساليب مماثلة وغير بعيدة عن تلك الأساليب البربرية، ومنها السحل أو التمثيل بجثث الضحايا، وخاصة في فترات مختلفة من تاريخ الدولة الأموية والعباسية في العراق أو في فترات الحكم العثماني أو في أوقات أخرى من حياة العراق السياسية، سواء أكان ذلك من قبل حكام عرب أم من غير العرب، أو في تعليق جثث المحكومين بالإعدام بعد التنفيذ للفرجة عليها من قبل الناس، كما حصل في العهود الإسلامية وفي العهد الملكي الحديث في الأربعينيات من القرن العشرين. ويفترض ألاّ ينسى الإنسان وهو يتابع ما حصل في العراق بأن هناك، وفي الكثير من المجتمعات وخاصة في البلدان المتخلفة أو ضعيفة التطور الاقتصادي والوعي الاجتماعي وغياب التنوير الديني، جماعات من المهمشين والرعاع الذين يجدون في مثل هذه الظروف وبعد أحداث مماثلة فرصتهم في التعبير عن مشاعرهم البدائية ضد الوضع وفي ممارسة القتل والنهب والسلب والتدمير، كما حصل في سحل جثث الموتى في بغداد، وفيما

بعد في الموصل أو في كركوك، على سبيل المثال لا الحصر.[١٠] وهو ما تحدثنا عنه في الكتب الأربعة السابقة من هذه المجموعة التي تنشر تحت عنوان "لمحات من عراق القرن العشرين". كيف يمكن تفسير سحب أو سحل جثث الموتى في الشوارع، أو بتعبير أدق، هل يمكن تفسير سحل الجثث في العراق؟

يتطرق السيد حسن العلوي في كتابه الموسوم "عبد الكريم قاسم بعد العشرين" إلى موضوع السحل بعد أن يدين مثل هذه العمليات البربرية الجبانة التي ليس فيها من العنف الثوري والشجاعة مثقال ذرة، وهو على حق في ما يقول، فيتساءل:

"متى كان التمثيل بالجثث عنفاً ثورياً؟ ومتى كان ربط الميت بالحبل وسحبه على الأرض عملاً شجاعاً؟ في مجتمع عاش على وصايا دينية بتحريم التمثيل بالجثث"[١١].

في الوقت الذي اتفق مع السيد العلوي بأن مثل هذه الأعمال بعيدة كل البعد عن خُلق الإنسان الحضاري وعن المثل الثورية وعن الشجاعة، بل هي جزء من الوحشية والعدوانية

---

١٠ تؤكد الكثير من المعطيات وما نشر عن ثورة تموز أن اتفاقاً حصل بين حركة الضباط الأحرار واللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني على مسالة الخلاص من كل من عبد الإله ونوري السعيد على نحو خاص، واختلفا في أمر الخلاص منهما مباشرة أم تقديمهما إلى المحاكمة ليصدر بحقهما الحكم العادل، كما اختلف الرأي بشأن الملك فيصل الثاني، هل يعرض في التلفزيون العراقي ليتنازل عن الحكم أم ينتهي مع الآخرين. وما حصل لم يكن في تصور المسؤولين عن الثورة. يقول عبد الكريم قاسم ما يلي: "إننا قمنا بثورة ولم نستهدف أشخاصاً بل كنا نريد أن نزيل نظاماً وكل من وقف بوجه هذه الثورة قرر الشعب مصيره يوم الثورة المباركة". (راجع الدكتور عقيل الناصري، الثورة الثرية. مصدر سابق. ص ٣٦٣". إن في هذا القول شيء من تبرير ما حصل من قتل وسحل، شاء قاسم أم أبى. إذ كان المفروض به، وهو المتسم بالوطنية أن يحدد في هذا الأمر ثلاث قضايا جوهرية:

١. نحن لم نقصد قتل أي شخص، وما حصل لم يكن وفق إرادتنا.
٢. كان المفروض اعتقال العائلة المالكة وتقديمها للمحاكمة.
٣. وكان سحل الموتى في الشوارع عملية خاطئة لا أؤيدها ولا تؤيدها قيادة الثورة.
٤. وكان في هذا يقدم درساً مهماً للناس للكف عن القتل والسحل الهمجي، والذي تكرر في ما بعد في كل من الموصل وكركوك بغض النظر عن الفاعلين. ك. حبيب

١١ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. لندن. دار الزوراء. ١٩٨٣. ص ٣٦–٣٨.

الشرسة والتخلف في فهم كرامة الإنسان حياً كان أم ميتاً. ولكني لا أتفق معه في ما أشار إليه بأن مجتمعنا يعيش على وصايا دينية تحرم التمثيل بالجثث. صحيح جداً أن القرآن قد منع التمثيل بالجثث، ولكن هل منعه الخلفاء وشيوخ الدين وشيوخ الإسلام الذين رافقوا الخلفاء في الحكم في كل من الدولة الأموية والدولة العباسية والدولة العثمانية؟ إن التمثيل (المُثلة) بالجثث محرم في الإسلام، ولكنه مورس من قبل الحكام المسلمين ومن الأوساط المسلمة على نطاق واسع. [١٢]

ويمكن الاستشهاد ببعض ما لدينا من تراث وتقاليد موروثة من جانب الحكام وممارسة ذلك من قبل الرعاع بعد أن يأمر به الحكام:

** لو قرأنا القرآن بإمعان وتَرَوّ لوجدنا فيه الكثير من الآيات التي تجسد صوراً من أساليب التعذيب التي يمارسها الله بحق مرتكبي المعاصي، وهي أشد قسوة من سحب جثث الموتى في الشوارع، رغم بشاعة هذا السحب وإساءته المباشرة لكرامة الإنسان. إذ أن الإنسان يحرق ببطء وهو حي يرزق ثم يعاد إلى الحياة ليحرق من جديد وتتكرر هذه اللوحة مئات وآلاف المرات يوم الحساب الآخرة. فإذا كان هذا الجزاء الذي ينزله الله بعباده المخطئين، عندها يرى الحكام إن من حقهم، وهم وكلاء الله على الأرض، أن يمارسوا بعضاً من هذه وغيرها بحق الناس الذين يعتبرونهم مخطئين. هذه هي الفلسفة التي يسير عليها الحكام المسلمون في العراق منذ عهود طويلة. تقول الآيتان ١٠٥ و١٠٦ في سورة هود ما يلي:

- يوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ
- فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُواْ فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ
- خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ

---

١٢ راجع: الشالجي، عبود. موسوعة العذاب. في سبعة مجلدات. الدار العربية للموسوعات. بيروت. بدون تاريخ.

راجع أيضاً: حبيب، كاظم د. الاستبداد والقسوة في العراق. مؤسسة حمدي للطباعة والنشر. السليمانية ٢٠٠٥.

** مورس السحب (السحل) لأول مرة في الإسلام في دمشق وأليكم ما كتبه الأستاذ الراحل عبود الشالچي عن المُثلة بسحب الجثث: "وأوّل ما بلغنا عن هذا اللون من المُثلة، ما صنع بيوسف بن عمر، الذي كان أمير العراقين للوليد بن يزيد، فلما قتل الوليد، هرب يوسف من العراق، وورد البلقاء فاستخفى بها، ولبس زّي النساء، وجلس بين نسائه، وبلغ يزيد بن الوليد خبره، فبعث إليه من وجده بهذا الزيّ بين نسائه، فأخذ، وحبس، بدمشق، ولما ظهر مروان بن محمد الأموي، الملقب بمروان الحمار، عمد يزيد بن خالد القسري إلى السجن، فأخرج يوسف بن عمر وقتله انتقاماً لأبيه خالد الذي قتله يوسف، ولما قطعت عنق يوسف، شدّوا في رجله حبلاً طويلاً، وجعل الصبيان يجرونه في شارع دمشق، فتمر به المرأة، فترى جسداً صغيراً، وكان قصير القامة، فتقول في أي شيء قتل هذا الصبي المسكين"[١٣]. وأليك مثالاً آخر في هذا الصدد من كتاب موسوعة العذاب أيضاً:

„ولما قتل الأمين ببغداد، في السنة ١٩٨، قطع رأسه، وعلق على حائط بستان، وسحبت جثته ببغداد، وهي مربوطة بحبل (تاريخ الخلفاء ٣٠٠)، فقال في ذلك إبراهيم بن المهدي: (الطبري ٤٩٨/٨)

لم يكفه أن حــز أوداجــه ذبح الهــدايا بمـدى الجـــــازر

حتى أتى يسحب أوصاله في شطن يفني مـدى السائر"[١٤].

وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى على أن هذا الأسلوب قد مارسه المسلمون رغم وصايا الدين التي تحدث عنها السيد حسن العلوي[١٥].

ويبدو لي أن القسوة والكراهية والحقد والغضب المقترنة مع الجهل والرغبة في الانتقام والاستبداد وبعيداً عن القانون هي التي تسهم في بروز مثل هذه السلوكية الغريبة عن حضارة الإنسان.

---

١٣ الشالچي، عبود. موسوعة العذاب. المجلد السابع. بيروت. الدار العربية للموسوعات. بدون تاريخ. ص ١٥٩.

١٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٠.

١٥ المصدر السابق نفسه. المجلدات ١–٧ من موسوعة العذاب للسيد عبود الشالچي.

إن من واجبنا لا أن ندين هذه الظاهرة السلبية في السياسة والممارسة ضد الإنسان اياً كان حسب، بل أن نعمل لتثقيف الناس ضدها، لا أن نقبل بمن يدعو إلى ممارستها بصيغ وأساليب شتى.[١٦]

لقد كان وجه ثورة ١٤ تموز ناصعاً بالارتباط مع الأهداف التي سعت إليها واستقبلت بحرارة منقطعة النظير من قبل الشعب بكل فئاته. إلا أن نقطة سوداء برزت في الممارسة العملية حين تم قتل وسحل مجموعة صغيرة من مسؤولي النظام، إذ كان بالإمكان اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة. ولكن هذا لم يحصل مع القليل منهم. ولا شك في أن هذه النقطة السوداء هي من نتاج الواقع القائم في العراق اقتصادياً واجتماعيا وسياسياً وثقافياً وتربوياً حينذاك، ومن طبيعة سياسات النظام السياسي السابق للانتفاضة العسكرية التي سادت العراق طيلة ٣٧ سنة، ومن نتاج العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية الاستغلالية التي سادت في البلاد ومستوى الوعي السياسي والاجتماعي الضعيف عموماً في المجتمع، كما أنها كانت تعبر عن مستوى وعي القوى والأحزاب السياسية العراقية حينذاك والذي تميز برؤية ديمقراطية شكلية وغير عميقة الجذور. كما أنها كانت من نتاج السياسات غير العقلانية وغير التسامحية والظالمة التي مارستها بريطانيا وحكام دول حلف بغداد (السنتو) في العراق. وليس غريباً أن نؤكد بأنها كانت من نتاج شركات النفط الأجنبية التي عملت في العراق واستثمرت خيراته واستغلت شعبه وأعاقت تقدمه الصناعي وتصدت لحركاته الإضرابية السلمية المطالبة بزيادة الأجور أو تحسين ظروف العمل بالحديد والنار مثلاً وقتلت العديد من المضربين والمتظاهرين على مدى حكم الملكية في العراق، ابتداءً من الإعدامات في أربعينيات القرن العشرين أو قيام الشرطة بقتل المتظاهرين في مظاهرات ١٩٤٦ و١٩٤٨ ومن ثم في انتفاضتي ١٩٥٢ و١٩٥٦، إضافة إلى العدد الكبير من شهداء سجن بغداد وسجن الكوت الذين كانوا يطالبون بتحسين ظروف سجنهم وتغذيتهم ...الخ.

---

١٦ بعد مرور ٥١ سنة على عمليات السحب (السحل) ببغداد، عادت إلينا قناة الفضائية العراقية بدعوة من بعض من استطلع رأيه يدعو إلى التمثيل بالجثث، وإليكم المقال التالي في الملحق رقم . نشر المقال في موقع الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٧.

أي أن ما حصل في اليوم الأول للانتفاضة في العراق كان نتاج التخلف العام الذي ساد البلاد وغياب الحياة الدستورية السليمة ومصادرة الحريات الديمقراطية وحقوق ووعي الإنسان في العراق. فالغضب الذي اختزن في نفوس الناس منذ عشرات السنين قد تفجر يوم الانتفاضة العسكرية دفعة واحدة، ولكنه لم يدمر كل شيء ولم يعصف بكل شيء بل بقى العنف بحدوده الدنيا الذي لم تخل منه كل الثورات والانتفاضات التي حصلت في مختلف بلدان العالم على امتداد التاريخ، رغم سلبيات وقوعها. ولم يكن ما حصل قدراً محتوماً لا مرد له، ولكنه كان نتاج الماضي البعيد والقريب ونتاج الظروف التي نشأ وعاش فيها سكان العراق في ظل الهيمنة العثمانية واستمرارها تحت الهيمنة البريطانية والحكم الملكي وسياسات طغمة نوري السعيد وعبد الإله وصالح جبر.

لو كان النظام الملكي ديمقراطياً، ولو سار على نهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل صارم، ولو مارس بنود الدستور العراقي بشكل سليم، لما برزت أي حاجة لأي انقلاب عسكري ضد المكية في البلاد. ولو كان النظام مقبولاً من الشعب لكان قد تصدى الشعب نفسه للعسكريين الذين قاموا بتلك الانتفاضة العسكرية. ومن هنا يفترض أن نتبين بأن الانتفاضة العسكرية جاءت منسجمة مع رأي وحاجة السكان بشكل عام وحصلت على تأييد الناس من أول إعلان للبيان الأول من إذاعة الجمهورية العراقية. ومن هنا يأتي رفض القول بأن انتفاضة بعض قطعات الجيش كانت عملية غير ضرورية، في حين أن الضرورة لا نقررها نحن كأفراد ووفق إرادتنا، بل الواقع القائم في العراق هو الذي قرر صواب العملية التي قام بها الثوار، رغم الانتكاسة التي حلت بها في ما بعد. إن تحميل المسؤولية الأساسية لقيام الثورة يفترض أن يوضع على عاتق حكام العهد الملكي والسياسة البريطانية التي ساندت كل المخالفات والتجاوزات التي ارتكبت بحق الدستور العراقي، وهي التي ساهمت بتراكم الغضب الشعبي وتفجره في اليومين الأول والثاني من أيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

كل الثورات التي عرفها العالم كانت في بداية نشوئها مشرقة، ولكنها لم تخل من نقاط سوداء أو بعض الظلال. وقد استمر الصراع بين الوجه المشرق للثورة وتلك الظلال التي لم

تكن لتحصل لولا وجود من كان يريد أن تكون. فلم يكن القتل العمد لعدد كبير ممن قتل دون إرادة أحد. فالكثير من الذين شاركوا في حركة الضباط الأحرار أو كانوا شهوداً على الانتفاضة العسكرية يؤكدون بأن عبد السلام محمد عارف، وهو الرجل الثاني في قيادة الثورة الثلاثية حينذاك (عبد الكريم قاسم، عبد السلام محمد عارف وعبد اللطيف الدراجي)، كان قد أعطى أوامره بتنفيذ تلك المجزرة بحق العائلة المالكة وبعض من كان معهم في قصر الرحاب،[١٧]

لا بهدف الانتقام بالضرورة، رغم أنه قد برهن فيما بعد على أنه يمتلك أخلاقيات الانتقام حين نفذ حكم الإعدام بقائده السابق عبد الكريم قاسم في محطة الإذاعة العراقية ببغداد دون محاكمة شرعية عادلة، بل بقرار منه ومن مجموعة من انقلابيي ٨ شباط ١٩٦٣، بل ربما بهدف حماية الثورة من احتمالات الانتكاسة والفشل إن نجا هؤلاء من الموت وتسنى لهم تعبئة بعض وحدات الجيش ضد الانتفاضة العسكرية.

لقد كان من الصعب البت في الموقف من قادة النظام السابق مسبقاً، إذ كثيراً ما تتعرض الثورات والانتفاضات إلى انتكاسات حادة، حين لا تتخذ الإجراءات الكفيلة بصيانتها من أتباع النظم السابقة، والقليل منها الذي استطاع السير قدماً لتحقيق تغييرات

---

١٧ راجع في هذا الصدد الكثير من المصادر، ومنها:

مقصود، حامد مصطفى. ثورة ١٤ تموز مدارات الأخوة والأعداء. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر. أربيل. ط ١. ٢٠٠٢ .

دان، أوريل. العراق في عهد قاسم. تاريخ سياسي ١٩٥٨–١٩٦٣. دار نبز للطباعة والنشر. السويد. ١٩٨٩.

راجع أيضاً: الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخير. دار الحصاد. سورية.ط ١. ٢٠٠٣.

الناصري، عقيل. ١٤ تموز الثورة الثرية. دار الحصاد. سوريا. ط ١. ٢٠٠٩.

الزبيدي، ليث عبد الحسين. ثورة ١٤ تموز في العراق. منشورات مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ط ٢. ١٩٨١.

الحمداني، حامد. ثورة ١٤ تموز في نهوضها وانتكاستها واغتيالها. دار نشر فيشون ميديا. السويد. ط ١. ٢٠٠٦.

جذرية وعميقة في تلك المجتمعات، أجبر على تقديم ضحايا غير قليلة أو أجبر على قتل الكثير من أعداء النظام الجديد. وهذه الحقيقة النسبية تقدمها لنا تجارب الكثير من شعوب العالم، ومنها الشعوب الأوروبية التي تتميز بمستوى حضاري وثقافي ارفع من المستوى الحضاري والثقافي في الدول النامية في سنوات القرن العشرين. فالمجتمعات الأوروبية لم يكن في مقدورها أن تتقدم خطوات جدية إلى أمام دون تلك الثورات البرجوازية والشعبية التي تفجرت ضد العلاقات الإنتاجية الإقطاعية في فرنسا وألمانيا وفي غيرها، أو دون حرب التحرير الأهلية في الولايات المتحدة للخلاص من نظام العبودية الذي فرضته دول الجنوب على السكان الأفارقة الذين انتزعوا من جذورهم واستعبدوا في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً. لم تكن الانتفاضة العسكرية ضرورية لإزاحة النظام الملكي لو كان النظام الملكي قد مارس سياسات ديمقراطية والتزم بدستور البلاد الديمقراطي ولم يعمد إلى تزوير جميع الانتخابات دون استثناء لصالح النخبة الملكية الحاكمة، ولو لم يزج في سجونه المئات من المعارضين لسياسات النظام والذين لم يحملوا السلاح بوجه النظام، ولو لم يفرط بأموال وموارد البلاد والتزم بتوجيهها صوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب إقامة البنية التحتية الضرورية لكل تنمية ناجحة. لم تكن الانتفاضة العسكرية سوى ردة فعل لسياسات النظام الملكي والقوى المساندة له التي لم تحترم الإنسان ولم تساهم في تنمية وعيه الديمقراطي وإحساسه بالحرية الفردية وحقه في الحياة الإنسانية وحقه في العمل والعيش الكريم. لقد كان العراق الملكي مشاركاً في وضع بنود اللائحة الدولية لحقوق الإنسان ومن أول الدول المصادقة عليها باعتبارها وثيقة ملزمة للدول الموقعة عليها، ولكن العراق كان من بين أول الدول التي لم تلتزم ببنود هذه اللائحة ولا بالدستور العراقي الذي كان يتضمن مبادئ تتطابق مع تلك اللائحة الدولية.

دور قاسم في اختيار التشكيلات الجديدة للدولة

وبدء الخلافات بين قوى معسكر الثورة

لقد كانت انتفاضة الجيش في تموز عام ١٩٥٨ مظفرة وكانت الخسائر في الأرواح محدودة بالقياس إلى فترة الضيم وحجمه الذي اختزنه المجتمع. ولكن الوجه المعتم للانتفاضة بدأ وتبلور في أعقاب السعي إلى تحويل الانتفاضة العسكرية إلى ثورة شعبية تريد تغيير المجتمع بفترة وجيزة جداً. وهذا الوجه المعتم إلى جانب الوجه المشرق، هما موضع بحثنا بأمل وهدف الوصول إلى معرفة الأساس المادي والعوامل الكامنة وراء هذا الوجه القاسي والجائر في تاريخ العراق والتحري عن سبل معالجة ذلك لصالح المرحلة الراهنة والمستقبل.

بعد إعلان "بيان الثورة" الأول، تم الإعلان عن مجموعة من القرارات السياسية تضمنت تشكيل مجلس السيادة ومجلس الوزراء والحاكم العسكري العام.

ضم مجلس السيادة الشخصيات التالية: الفريق الركن نجيب الربيعي، ومحمد مهدي كبة والعقيد الركن خالد النقشبندي.

وضم مجلس الوزراء الأسماء التالية وفق حقائبهم الوزارية:

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم	رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة
العقيد الركن عبد السلام محمد عارف	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
الزعيم الركن ناجي طالب	وزير الشؤون الاجتماعية
عبد الجبار الجومرد	وزير الخارجية
محمد صديق شنشل	وزير الإرشاد
محمد حديد	وزير للمالية
فؤاد الركابي	وزير الإعمار
هديب الحاج حمود	وزير الزراعة
جابر عمر	وزير المعارف

إبراهيم كبة	وزير الاقتصاد
محمد صالح محمود	وزير الصحة
بابا علي الشيخ محمود	وزير المواصلات
مصطفى علي	وزير العدل

كما عين العميد الركن أحمد صالح العبدي رئيساً لأركان الجيش وحاكماً عسكرياً عاماً، والعميد الركن شاكر محمود شكري نائباً لرئيس أركان الجيش، إضافة إلى تعيين كل من العقيد مجيد جليل مديراً للأمن العامة، وهو ضابط مخابرات حكومي سابق[18].

ابتداء يفترض الإشارة إلى أن كل هذه التشكيلات كانت من وضع عبد الكريم قاسم، فهو الذي قررها دون العودة إلى حركة الضباط الأحرار أولاً ودون العودة إلى اللجنة العليا لجبه الاتحاد الوطني، شريكته في العملية الثورية لإسقاط النظام الملكي، ودون أن يستشيرها بمن يريدون أن يكون ممثلاً عنهم في التشكيلة الوزارية الأولى للثورة ثانياً. وفي هذا تجاوز على الجميع. ومن الممكن أن يكون قد بحث الأمر مع عبد السلام عارف باعتباره الرجل الثاني. وفي قناعتي الشخصية بأن هذه التشكيلات التي لم تطرح على اللجنة القيادية لحركة الضباط الأحرار واللجنة العليا للجبهة ولم تحظ بموافقتهما تعتبر أول تجاوز على النظرة الجماعية والقيادة الجماعية للعملية السياسية بعد إسقاط النظام الملكي، خاصة وأن قاسماً كان قد وضع تلك القوائم قبل الثورة وكان في مقدوره استشارة الآخرين.

ثم كان التجاوز الآخر حين لم تبلغ قيادة حركة الضباط الأحرار بموعد الانتفاضة العسكرية وساعة الصفر، بل فوجيء الجيش كله، في ما عدا أولئك الذين أراد عبد الكريم قاسم مشاركتهم في العملية. يشير السيد حامد مقصود بشأن هذا الموقف ما يلي:

---

١٨ مقصود، حامد مصطفى. ثورة ١٤ تموز ومدارات الأخوة والأعداء. مصدر سابق. ص ١١٣/١١٤. يشير حامد مصطفى مقصود في كتابه المذكور إلى أنه صدم حين قدم عبد الكريم قاسم له العقيد مجيد جليل على أنه سيكون مديراً عاماً للأمن العراقي، إذ يعرفه ويعرف تاريخه في جهاز المخابرات العراقي. ص ١١٣/١١٤.

"وبعد محالات كثيرة للإطاحة بالسلطة وآخرها كانت خطة المسيرة الليلية، وسرعة تفشي الإشاعات وتسرب الأخبار أحياناً للجهات المسؤولة، قرر الزعيم عبد الكريم قاسم بالاتفاق مع العقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد عبد اللطيف الدراجي، أن تكون أعمالهم وتحركاتهم سرية ضمن نطاقهم لضمان نجاحها. وقد أقسموا على كتمان السر"[١٩]. وبما أن القادة الآخرين لا يعرفون بمثل هذا الاتفاق، فبالنسبة لهم ومن حقهم اعتبار هذا الموقف تجاوزاً لهم وعليهم. خاصة وأن هذا التجاوز قاد إلى تجاوزات أخرى وإلى نشوء مشكلات معقدة بين قادة الحركة. ومن الغريب أن اقرأ ولأول مرة ما أشار إليه أحد البارزين في تنظيم "اتحاد الجنود والضباط" التابع للحزب الشيوعي العراقي، وأحد المشاركين البارزين والقريبين من عبد الكريم قاسم بقوله التالي:

منظمة القادة: والتي أسموها اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار يتزعمها عبد الكريم قاسم وقد حُلت قبل قيام ثورة تموز بفترة وجيزة بسبب الصراعات على الزعامة وكان من أبرزها العقيد الركن محي الدين عبد الحميد والعقيد الركن محسن حسين الحبيب والمقدم رجب عبد المجيد"[٢٠].

ولكن مثل هذا الخبر لم يرد لدى أي كاتب آخر، كما لم يتحدث عنه عبد الكريم قاسم أو عبد السلام عارف، إذ لو كان هذا القول مطابقاً للحقيقة لورد على لسان أحد هؤلاء الضباط الأحرار أولاً، ولما عاد هناك أي تجاوز من جانب قاسم على اللجنة العليا حين لم يبلغها بموعد الانتفاضة العسكرية أو ساعة الصفر.

ماذا يستشف من تركيبة مجلس السيادة ومجلس الوزراء الأول؟

يمكن استخلاص الملاحظات التالية بصدد مجلس السيادة:

١. ضم مجلس السيادة أكثرية عسكرية، إذ عُين فيه ضابطان كبيران ومدني واحد.
٢. ضم العرب والكُرد بنسبة ٢ : ١.
٣. ضم المجلس إليه شخصان من أتباع المذهب السني وآخر من أتباع المذهب الشيعي.

---

١٩ المصدر السابق نفسه. ص ٨٤.

٢٠ المصدر السابق نفسه. ص ٨٥.

٤. كما جعل القائد العسكري مسؤولاً أول في مجلس السيادة وليس القائد السياسي. وهو تعبير عن كون الحركة بالأساس عسكرية وتحت قيادة عسكرية ولها الكلمة الأولى.

٥. أما بالنسبة إلى مجلس الوزراء فكانت بنيته تشير إلى ما يلي:

* تسلمت الجماعة التي كان يقودها عبد الكريم قاسم، والتي توحدت في حينها مع مجموعة رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد، رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية ممثلة بشخص رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء، إضافة إلى القائد العام للقوات المسلحة، في حين كان نصيب الجماعة الثانية، أي مجموعة رفعت الحاج سري، في اللجنة العليا للضباط الأحرار وزيراً واحداً هو الزعيم الركن ناجي طالب، حيث كلف بوزارة الشؤون الاجتماعية، علماً بأنه كان من منافسي قاسم على قيادة الحركة، إذ كان يمثل التيار القومي.

وضع قاسم نفسه على رأس الحكومة ليكون بيده سلطة القرار التنفيذي بخلاف ما مارسه الفريق الأول بكر صدقي العسكري حين نفذ انقلابه العسكري في العام ١٩٣٦ حين نصب نفسه قائداً للجيش وأعطى رئاسة الوزراء لحكمت سليمان والتي اعتبرت إخلالاً من جانب القائمين بالحركة في حينها.

و في التشكيلة الوزارية برز بعض الاختلال في مجرى عملية ما بعد سقوط النظام الملكي. لقد برز الاختلال حين عين قاسم بعض أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار في مناصب وزارية رغم قرار القيادة بعدم التعيين، إضافة إلى إبعاد الحزب الشيوعي عن المشاركة في حكومة الثورة الأولى والتي برمجت كلها العديد من الخلافات والصراعات بين القوى التي تشكل قيادة لجنة الضباط الأحرار، واللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني.

* تم توزيع المقاعد الوزارية بين الأحزاب السياسية الأعضاء في جبهة الاتحاد الوطني، حليف اللجنة العليا للضباط الأحرار، على النحو التالي:

الحزب الوطني الديمقراطي: ٢ حقيبة وزارية (محمد حديد وهديب الحاج حمود)

حزب الاستقلال: ١ حقيبة وزارية (محمد صديق شنشل)

حزب البعث العربي الاشتراكي: ١ حقيبة وزارية (فؤاد الركابي)

الحزب الشيوعي العراقي: بلا حقيبة وزارية.

حزب الجبهة الشعبية: حقيبة وزارية واحدة (عبد الجبار الجومرد) لم يكن الحزب ممثلاً في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني).

وإذا نظرنا إلى الوزارة من زاوية الفكر والممارسة السياسية فسنجد التوزيع التالي:

القوى القومية: ٦ حقائب وزارية (عبد السلام محمد عارف، ناجي طالب، محمد صديق شنشل، فؤاد الركابي، جابر عمر وعبد الجبار الجومرد)

القوى الديمقراطية والماركسية: ٤ حقائب وزارية (محمد حديد، هديب الحاج حمود، إبراهيم كبة (ماركسي)، مصطفى علي، (ديمقراطي مستقل)

الحزب الديمقراطي الكُردي: ١ حقيبة وزارية (بابا علي الشيخ محمود)

المستقلون: ٢ حقائب وزارية عبد الكريم قاسم، محمد صالح محمود

الشيوعيون: بلا حقيبة وزارية.

وإذا نظرنا إلى تكوين الوزارة من الناحية القومية سنجد الحقيقة التالية:

الوزراء العرب: ١١ حقيبة وزارية

الوزراء الكُرد: ٢ حقيبة وزارية

الآشوريون والكلدان: بلا حقيبة وزارية

التركمان: بلا حقيبة وزارية.

ومن ناحية الجنس:

الذكور : ١٣ حقيبة وزارية للذكور

الإناث: بلا حقيبة وزارية.

ومن الناحية الدينية والمذهبية، فقد تضمنت الوزارة التركيبة التالية:

المسلمون: ١٣ حقيبة وزارية.

السنة: ٩ حقائب وزارية

الشيعة: ٤ حقائب وزارية

المسيحيون والصابئة والأيزيديون: بلا حقيبة وزارية

وفي ضوء هذا الواقع برزت ابتداءً الاختلالات التالية:

١. خلا مجلس الوزراء من ممثلي الحزب الشيوعي العراقي الذي كان عضواً عاملاً ومؤثراً في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني ولعب دوراً نضالياً معروفاً، إضافة إلى مشاركة التنظيم العسكري التابع للحزب الشيوعي (اتحاد الجنود والضباط) في الانتفاضة العسكرية بصورة مباشرة وفعالة، وكان على تنسيق مستمر مع عبد الكريم قاسم. وقد أوجد هذا التجاوز على دور ومكانة الشيوعيين خللاً في العلاقة بين الحزب الشيوعي والحكومة وبين الحزب واللجنة العليا للجبهة، وتجلى في الشارع العراقي، حيث كان الحزب الشيوعي يتمتع بموقع وتأثير ملموسين.

٢. اختلال في التوازن بين القوميين والديمقراطيين في الحكم، وخاصة في طبيعة توزيع الحقائب الوزارية بين المجموعتين.

٣. اختلال في البنية القومية للوزارة، إذ مثل العرب بأحد عشر حقيبة وزارية في حين أن الكُرد لم يحظوا إلا بحقيبتين فقط، في حين لم تحظَ بقية القوميات بحقائب وزارية، أي التركمان والكلدان والآشوريين. وفي مقابل هذا كانت وزارات العهد الملكي تضم مسيحياً واحداً، وفي الفترات الأولى من تشكيل الدولة يهودياً واحداً، حتى نهاية الأربعينيات تقريباً، كما كانت تضم أحياناً تركمانياً، إضافة إلى أكثر من وزير كُردي أو رئيس وزراء كُردي ووزراء كُرد.

وعلى صعيد المجتمع لم يشعر أبناء القوميات والأديان والمذاهب الأخرى مباشرة بأي إشكالية في بنية مجلس الوزراء الجديد، إذ كانت فرحة سقوط الملكية عارمة وشاملة تقريباً، فقد شكل بالنسبة للمجتمع بداية جديدة لعراق ديمقراطي جديد، وبالتالي تجلت وحدة وطنية ذات بعد استثنائي خلال الأيام والفترة القصيرة الأولى من انتصار الانتفاضة العسكرية. وهذا التقدير لا يلغي بأي حال حقيقة وجود اختلالات في بنية مجلس الوزراء والتي يكمن وراء ذلك وراءها فكرٌ وموقفٌ سياسيٌ ترتبت عنهما لاحقاً مشكلات كبيرة.

أما على صعيد الفرق العسكرية فقد احتل الضباط الأحرار قيادتها ومنهم على سبيل

المثال لا الحصر: ناظم الطبقچلى وعبد العزيز العقيلي والعميد الركن خليل سعيد والعميد الركن محي الدين عبد الحميد، إضافة إلى العقيد الركن عبد الوهاب الأمين مديراً للحركات العسكرية، والعقيد الركن مجيد سعيد مديراً للاستخبارات العسكرية والعقيد طاهر يحيى مديراً عاماً للشرطة. وأغلب هذه العناصر كانت من أتباع الاتجاهات القومية ذات العلاقات بالقوى والأحزاب القومية العراقية، في ما عدا عقيد الجو جلال جعفر ألأوقاتي الذي عين قائداً للقوات الجوية وكان من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي.

لعبت هذه الاختلالات، سواء أكان ذلك على صعيد مجلس الوزراء أم على صعيد توزيع القيادات العسكرية، دوراً كبيراً في الحوارات الوزارية وفي النشاطات المختلفة بعد أن هدأت حرارة الحدث وبدأ العمل لوضع وتنفيذ سياسات الحكم الجديد في العراق، سواء أكان بصدد السياسات الداخلية أم العربية أم الدولية، ومعها بدأت الاختلافات في وجهات النظر تأخذ أبعادها التي لم تكن محسوبة كما يبدو من جانب القوى التي نفذت الانتفاضة المسلحة ولا من جانب قوى جبهة الاتحاد الوطني، رغم معرفة كل القوى السياسية بالتباين القائم قبل الانتفاضة في ما بين الاتجاهات الفكرية والسياسية للقوى المشاركة أو المؤيدة للانتفاضة المسلحة ضد النظام الملكي.

فجرت الانتفاضة العسكرية الطاقات الكامنة في الشعب العراقي التي كبتت عقوداً طويلة. فتحولت الشوارع إلى أعراس وأفراح وتهاني بالانتصار، وإلى رغبة صادقة لدى الناس بنسيان الماضي وفتح صفحة جديدة والمشاركة الفعلية في البناء والتغيير. وكانت الطموحات تتركز لدى الناس في اتجاهات أساسية وفق واقع الفئات الاجتماعية والمشكلات التي كانت تواجهها والتي تسعى إلى إيجاد حلول عملية لها من خلال ما اصطلح على تسميته بثورة تموز. كما أن الأحزاب السياسية التي عانت من القمع والإرهاب، سواء أكانت ممنوعة، تعمل بالسر، أم تلك التي كانت تحوز العلنية والشرعية في العمل وتضطر إلى تجميد نشاطها أو تُمنع قانوناً من مزاولة عملها، انطلقت لتعلن عن وجودها وتكشف عن دورها في النضال لإسقاط النظام الملكي، وربما تبالغ فيه، وتسعى إلى تأمين أوسع مكان لها في صفوف الجماهير الشعبية. وفي الوقت نفسه تروّج الشعارات التي كانت تراها مناسبة

لتستجيب للبرنامج الذي تبنته لتغيير العراق. أي أنها لم تعد تلتزم بالبرنامج المحدود الذي طرحته اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني قبل الانتفاضة العسكرية، كما لم تسع إلى تطويره في أعقاب ذلك لتضع الحكومة أمام مسؤولياتها، بل تركت الشارع يشكل العامل الأكثر تأثيراً في الأحداث، إضافة إلى توجهات عبد الكريم قاسم لرسم صورة مستقبل العراق أو وجهة المسيرة. وكانت الأحزاب السياسية تسعى إلى ممارسة الضغط على الحكومة لا من خلال الجبهة، التي كما يبدو كانت قد توقفت عن عقد الاجتماعات والتباحث في أمور القوى المشاركة في الجبهة بعد نجاح الانتفاضة، بل من خلال دورها في الشارع وقدرتها في التأثير عليه. وبالتالي تحول الشارع إلى موقع لإظهار القدرة في التأثير وإبراز العضلات واستخدامه بصورة واسعة للأهداف السياسية للقوى المختلفة وفرض دورها على القوى الأخرى. وأصبح الشارع مسرحاً أساسياً للصراعات السياسية لا بصدد المهمات الداخلية حسب، بل وبصدد المهمات الخارجية وفي الحقول العربية والإقليمية والعلاقات الدولية، خاصة بعد أن طرحت الأحزاب والقوى القومية شعار "الوحدة الفورية" مع الجمهورية العربية المتحدة، أي مع مصر وسوريا. وعلى أثر ذلك طرحت القوى الديمقراطية في المقابل شعاري "الاتحاد الفيدرالي" و "الصداقة السوفييتية". ولم تكن الحكومة في كل ذلك راغبة في التأثير على الأحداث الجارية في الداخل، بل راحت تتصرف وفق منظور عبد الكريم قاسم واجتهاداته من جهة، وتراقب الصراعات بين القوى دون أن تتدخل لوضع حدٍ لها أو تأطيرها بأطر قانونية تمنع المزيد من الاحتكاك والتصادم، أي من خلال البدء بتنظيم الحياة الحزبية، من جهة أخرى. لقد تركت حكومة عبد الكريم قاسم الباب مفتوحاً أمام كل الاحتمالات في تطور وتفاقم تلك الصراعات وعواقبها غير المحسوبة.

كانت برامج الأحزاب السياسية العراقية متفقة في بعض المهمات الأساسية التي تمس طبيعة المرحلة، ولكنها كانت متباينة ومختلفة في ما بينها حول بعض المهمات الأساسية الأخرى التي شكلت محاور بارزة للصراع السياسي. حتى بالنسبة إلى تلك التي كان الاتفاق عليها قائماً بشكل عام. وكان الاختلاف يبرز في التفاصيل إذ فيها كمن وبرز التشظي السياسي للقوى السياسية والمجتمع. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الاختلاف في

الموقف من الوحدة العربية أو الاتحاد الفيدرالي، أو الموقف من حق الشعب الكُردي في تقرير مصيره وتمتعه بالحكم الذاتي في إقليم كُردستان العراق، أو الحقوق الثقافية والإدارية للقوميات الأخرى. وكان الاختلاف يتبلور بشكل ملموس أيضاً عند الدخول في تفاصيل تلك الأهداف وعندما تتعلق تلك التفاصيل بالمصالح المختلفة للفئات الاجتماعية، خاصة وأن الأحزاب حينذاك كانت تسمح لنفسها بالحديث باسم الطبقات والفئات الاجتماعية العراقية وكأنها ممثلة لها ومنتخبة من قبلها وتمتلك حق الحديث باسمها. وفي تفاصيل تلك الأهداف وفي أسلوب الحكم الجديد وفي ظل الماضي الاستبدادي المشحون بالحرمان وعدم الخضوع للقانون، بدأت مسيرة عذاب الشعب العراقي التي ما زالت مستمرة، رغم سقوط النظام الاستبدادي المطلق في ربيع العام ٢٠٠٣.

نجحت الانتفاضة وتحولت في فترة وجيزة إلى ثورة شعبية ناجحة، ولكن سرعان ما انتكست مسيرتها اللاحقة واصطدمت بعقبات كبيرة في أثناء عملية التحول من كونها انتفاضة عسكرية إلى جعلها ثورة اجتماعية وشعبية مظفرة تسعى إلى تحقيق تغييرات عميقة في طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة في الريف العراقي وفي المدينة وترسي دعائم الحياة الديمقراطية، أو المجتمع المدني الديمقراطي الذي فشل النظام الملكي قبل ذاك بتكريسه. وعوامل ذلك لا تكمن في طبيعة الأشخاص الذين تولوا قيادة الانتفاضة ومستوى وعيهم الفكري أو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الديمقراطي ولا في قدراتهم الذاتية أو كفاءاتهم الشخصية فحسب، بل وبشكل خاص في طبيعة المرحلة التي كان العراق يمر بها وطبيعة العلاقات الإنتاجية التي سادت الريف الذي كان يحتضن نسبة عالية من السكان ويؤثر على المدينة التي لم تكن قد قطعت علاقاتها الاجتماعية بالريف وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على وعي الناس في المدينة وعلى ممارساتهم اليومية إزاء الدولة والمجتمع والقانون وعلى رغبة العسكريين في الاستمرار على رأس السلطة والتحكم بوجهتها. وكان جزء من المجتمع العراقي لا يزال يعيش بين الرعي والفلاحة أو بين حالتي البداوة والريف، وجزء آخر بين حالتي الريف والمدينة، بين العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية المكرسة، وبين النمو الجديد والبطيء جداً للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية، بين قانون دعاوى العشائر

الذي أقرته الدولة واستندت إليه في التعامل مع القضايا العشائرية وفي المحاكم العراقية، وبين التشريع المدني الحديث المستند إلى الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ الذي كان يعبر في مضامينه عن رغبات الفئة الوسطى والمثقفين والمتنورين في التغيير أكثر مما كان يعبر عن واقع قائم يمكن الوصول إليه بوقت قصير، إضافة إلى سياسات الحكومات المتعاقبة التي شوهت الدستور أكثر مما مارسته لصالح المجتمع. وبالتالي فأن المجتمع كان لا يزال بعيداً عن قدرته الفعلية في المشاركة الواعية والفعالة في تحقيق المجتمع المدني الجديد وفي الدفاع عنه وحمايته من عبث الحكومة والنخبة السياسية والفئات المستحوذة على القسم الأكبر من الأراضي الصالحة للزراعة. كما أنَّ الحكومة، التي كان المفروض بها أن تكون المعبر والمجسد لمصالح المجتمع المدني، لم تكن قادرة على مواجهة حالة التخلف في المجتمع والتناقضات والصراعات التي كانت تدور فيه، كما لم تكن مؤهلة لأن تلعب دور النموذج الحسن في المجتمع لتنفيذ ما كانت تصدره من قوانين وقرارات وإجراءات. لم تكن الحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي الإقطاعي بمستوى المسؤولية والمهمات الفعلية التي كانت ملقاة على عاتقها، وبالتالي تسببت في خلق إشكاليات إضافية للمجتمع ودفعت بالجيش للانتفاض على سياساتها. وكانت انتفاضة ١٩٥٨ هي العملية الثالثة في مسار الانقلابات العسكرية بعد عامي ١٩٣٦ و١٩٤١.

بدأت الحكومة الجديدة، التي أطلق عليها اسم "حكومة الثورة"، باتخاذ جملة من الإجراءات الأساسية باتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافية، داخلية وخارجية، عديدة. وكانت تلك الإجراءات تدخل في باب الأهداف العامة التي لم تغب عن أنظار ومناقشات اللجنة العليا للضباط الأحرار والتي لم تسجل في برنامج ملزم في حينها، كما لم تطرح حدودها أو الأهداف المرجوة منها، سواء أكان ذلك على مستوى الأهداف الداخلية والعربية، أم على مستوى العلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه لم تكن اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني قد وضعت تفاصيل ضرورية لبرنامجها المكون من خمسة أهداف مهمة وعامة، ولكنها تحتمل التأويل أو الاختلاف في فهمها وفق زاوية الرؤية والمصالح للمشاركين في وضعها. إذ أن المشاكل الحقيقية عادة ما تكمن في تفاصيل القضايا العامة.

وفي تلك التفاصيل للأهداف العامة برزت الاختلافات في وجهات النظر على صعيد اللجنة العليا للضباط الأحرار والمشاركين في حركة الضباط الأحرار وفي داخل الحكومة من جهة، وعلى صعيد الأحزاب الأعضاء في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني من جهة أخرى، ثم انتقَلَت تلك الخلافات من هذه الجهات إلى المجتمع وإلى الشارع العراقي.

لقد أشاع جو الحماس الهائل الذي ساد الشارع العراقي في أعقاب نجاح الانتفاضة العسكرية، الذي لا يمكن الاطمئنان إليه كثيراً بسبب مكونات الجماهير التي تساهم في خلق هذا الجو وضعف وعيها، رؤية ووعياً زائفين لدى بعض قياديي حركة الضباط الأحرار، ومنهم عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف من جهة، ولدى بعض الأحزاب السياسية في جبهة الاتحاد الوطني من جهة أخرى، يوهمان بقدرة هؤلاء على تسيير الأمور وفق الوجهة التي يسعى كل منهما إليها. وقد أدى هذا التصور، الذي جسد الرغبات أكثر مما عبر عن واقع موضوعي، إلى بروز مظاهر سلبية وإلى استعداد لتصعيد الصراع إلى مستوى اللاعودة عنه، ودفع الصراع إلى نهاياته القاسية، وكأن الجماهير كانت قادرة على حسمه لصالح أحد الأطراف دون أن يدمر الأرضية التي يقف عليها الجميع.

لقد اعتقد قياديا الانتفاضة العسكرية (عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف)، بعد أن جمدا عملياً دور اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار قبل بدء تنفيذ الانتفاضة العسكرية بفترة وجيزة، بأن من حقهما أن يقررا وحدهما كافة الأمور التي تواجه الثورة من جهة، وأن يستثمرا حماس الجماهير اللاهب في صالح استمرارهما في السلطة والحديث باسمها من جهة أخرى. إلا أن الصراع بدأ في قمة قيادة الانتفاضة، وبتعبير أدق بين الأول والثاني في قيادة لجنة الضباط الأحرار، إذ كان يدور حول الموقع الأول في السلطة أو السيطرة على السلطة كلها وإزاحة الآخر أولاً وثانياً على بعض الأهداف الملموسة التي تبناها كل منهما قبل الانتصار وسعى إلى تنفيذها بعد الانتصار مباشرة ثانياً. ولم تستطع اللجنة العليا لقيادة الضباط الأحرار المساهمة في حل الخلاف بين الشخصين، إذ كان دورها قد جمد عملياً ولم يسع عبد الكريم قاسم إلى الاستفادة منها، بل سعى عبد السلام محمد عارف إلى استغلال الفرصة وتعزيز علاقته بها والاستفادة من الجماعة القومية في

الحركة لصالحه وضد عبد الكريم قاسم. (راجع الملحق رقم ٤).

كما تبلورت وبرزت على السطح خلافات أخرى بين الضباط القوميين من جهة، والضباط الديمقراطيين والشيوعيين من جهة أخرى، والتي وجدت تعبيرها أيضاً بين البعثيين والقوميين من جهة، والشيوعيين والديمقراطيين من جهة ثانية، حول الشعارات الأساسية ووجهة الثورة. وتصور الجميع أن في مقدور كل منهما حسم الصراع في الشارع العراقي لصالحه بما يسهم في فرض تلك الشعارات على الحكومة، في حين كانت حكومة قاسم لها أجندتها الخاصة. وأدى الوعي الزائف، المرغوب فيه من قبل كل طرف، أدى لدى كل طرف إلى عواقب سلبية حادة على حركة الثورة الشعبية ذاتها وعلى إجراءات الحكومة وعلى الوحدة الوطنية، رغم القوانين والإجراءات المهمة والكبيرة التي أصدرتها وبدأت بتنفيذها حكومة قاسم من أجل تعبئة الناس حولها. لقد كانت غالبية الجماهير إلى جانب قاسم، ولكنها بدت وكأنها مع الحزب الشيوعي، مما زاد في عمق الفجوة التي بدأت تبرز في العلاقة بين حكومة قاسم وقاسم بالذات من جهة، وبين قيادة الحزب الشيوعي وقوى يسارية مستقلة من جهة ثانية. وكذا الحال بين قيادة حزب البعث والقوى القومية من جهة، وبين حكومة قاسم وقاسم بالذات من جهة أخرى. ومن هنا بدأ العد التنازلي للجمهورية الأولى التي عاشها الشعب بعد مرور ما يقرب من ٢٤ شهراً على نجاح الانتفاضة العسكرية في بغداد وكان السقوط خاتمة المطاف، رغم استمرار تطور الوضع إيجابياً وإصدار جملة من التشريعات الضرورية، ولكن عراقيل جديدة نشأت في أثناء تنفيذها.

المبحث الثاني

برنامج حركة الضباط الأحرار وسياسات حكومة قاسم

أولاً: برنامج حركة الضباط الأحرار

كانت اللجنة العليا لقيادة حركة الضباط الأحرار، بالرغم من الاختلاف بين وجهات نظر الأعضاء فيها، بسبب تعدد التنظيمات التي تشكلت قبل ذاك واندمجت ببعضها لتشكل هذه الحركة ولم تغير توجهاتها الفكرية والسياسية وأهدافها التفصيلية، قد اتفقت على ست مسائل أساسية في ما يخص النظام السياسي في البلاد في إعقاب إسقاط النظام الملكي، وهي:[٢١]

١. إسقاط النظام الملكي والتخلص من الإقطاعية.
٢. إقامة النظام الجمهوري على أسس ديمقراطية وإجراء انتخابات حرة وتسليم الحكم إلى ممثلي الشعب.
٣. وبعد فترة انتقال قصيرة يتم وضع دستور ديمقراطي للبلاد واستفتاء الشعب بشأنه.
٤. تشكيل مجلس قيادة الثورة ليأخذ على عاتقه تسيير شؤون البلاد.
٥. تحقيق الوحدة الوطنية وإيجاد حل عادل للقضية الكُردية[٢٢].

---

٢١ قارن: الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. بغداد. ١٩٨٠. ص ٥٩/٦٠.

راجع أيضاً: العاني، نوري عبد الحميد د. وجماعته. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٣.

٢٢ برزت الكثير من التشويهات التاريخية للأحداث والوثائق التاريخية التي انتهجتها الغالبية العظمى من الباحثين البعثيين، سواء وفق رغباتهم أم تحت ضغط النظام الذي أكد صدام حسين على ضرورة إعادة كتابة التاريخ وفق ما يرونه هم لا كما جرت الأحداث في الواقع. فقد ورد في المقتطف المأخوذ

٦. تضييق الفوارق بين الطبقات وفتح المجال لجميع الكفاءات والمواهب وتأمين العدالة الاجتماعية.

تشير النقطة الرابعة إلى تشكيل مجلس لقيادة الثورة باعتباره اتفاقاً قد تم في اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، في حين بادرت القيادة الثلاثية إلى تشكيل مجلس سيادة مؤقت إلى حين سن الدستور الدائم وانتخاب المجلس النيابي ورئيس الجمهورية. ومن المعروف أن عبد الكريم قاسم هو الذي اختار أسماء رئيس وأعضاء هذا المجلس دون العودة إلى حركة الضباط الأحرار أو إلى اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني. وأكد كل من العميد الركن ناجي طالب والعقيد، عضو اللجنة العليا للحركة، والسيد محسن حسن الحبيب، أحد أعضاء حركة الضباط الأحرار ومن القوميين، ما يؤكد ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

– أن الاتفاق كان قد تم على تشكيل مجلس لقيادة الثورة.

من السيد محسن حسين الحبيب حول القضية الكُردية في كتاب ,,تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، في الفقرة ١١ ما يلي: ,,تحقيق الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب". أما النص الأصلي الوارد في كتاب محسن حسين الحبيب فهو كما يلي: ,,. تحقيق الوحدة الوطنية وإيجاد حل عادل للقضية الكُردية". ومنه يتبين أن الباحثين البعثيين عمدوا بجرة قلم إلى الشطب على النص المأخوذ من كتاب محسن حسين الحبيب على فقرة ,,وإيجاد حل عادل للقضية الكُردية". وهي صورة صادقة لما كان تسعى إليه صدام حسين من خلال عرضه لمفهومه عن التاريخ حين أكد ضرورة "إعادة كتابة التاريخ وفق مصالح الأمة!" لا وفق الوقائع والحقائق الفعلية. وهو يعبر في الوقت نفسه عن الموقف الشوفيني من القضية الكُردية وعن مدى استعدادهم لتشويه وتزوير الحقائق للوصول إلى ما يبتغون دون أي شعور بتأنيب الضمير إزاء الباحثين الذين يستندون إليهم ويأخذون منهم مقاطع على طريقة "ولا تقربوا الصلاة ..." دون استكمال الآية. قارن بين المصدرين:

الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. بغداد. ١٩٨٠. ص ٥٩/٦٠.

العاني، نوري عبد الحميد د. وجماعته. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٣. ليتبين للقارئ المقطع الذي أجري عليه التغيير دون الإشارة على ذلك. (ك. حبيب).

– وأن أعضاء حركة الضباط الأحرار لا يشاركون في تشكيلة الوزارة.

– وأن عبد الكريم قاسم، وربما مع عبد السلام محمد عارف، هو الذي أختار أعضا مجلس السيادة ومجلس الوزراء دون العودة إلى حركة الضباط الأحرار أو لجنتها العليا ولا إلى جبهة الاتحاد الوطني ولجنتها العليا.[٢٣] لم يكن هذا التجاوز سلبياً لو كان قد جرى بحثه مع بقية الأعضاء، إذ أن وجود مجلس سيادة هو أفضل من مجلس قيادة ثورة، إلا أن الصيغة التي تمت بها اعتبرت تجاوزاً على الاتفاق وإخلالاً به واستعداء الآخرين ضد الشخصيتين البارزتين قاسم وعارف. ولا شك في أن تشكيل مجلس قيادة الثورة من أعضاء اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار ستضعف دون أدنى ريب من سلطة قاسم وعارف معاً، إذ أن الآخرين لهم الحقوق ذاتها التي هي لكل من قاسم وعارف، في حين أن مجلس السيادة لا يمتلك مثل هذه القوة بسبب أنهما لم يكونا ضمن حركة الضباط الأحرار، رغم أن محمد مهدي كبة كان عضوا في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني ممثلاً عن حزب الاستقلال، وهو رئيس هذا الحزب.

ولا بد من الإشارة إلى مسألتين مهمتين في هذا الصدد وهما:

** أن عبد السلام محمد عارف كان قد قبل في حركة الضباط الأحرار بناء على إصرار عبد الكريم قاسم، ورغم وجود اعتراضات عليه لأسباب عدة، بما فيها نزقه وخفته وضعف ثقافته ووعيه السياسي وتدينه الشديد وتعصبه المذهبي الذي برز فيما بعد بشكل صارخ. ولكن عارف كان يمتلك دون أدنى ريب شجاعة وإقداماً واستعداداً للتضحية وإخلاصاً ملموسا في فترة التحضير للانتفاضة العسكرية لرئيسه عبد الكريم قاسم. كانت التقديرات السلبية لا تقتصر على شخص أو شخصين بل جاءت من عدد كبير من الضباط الأحرار ومن المدنيين الذين عرفوا عبد السلام محمد عارف، ومنهم السياسي المميز الراحل عامر عبد الله. في إجابة له عن السؤال التالي:

"تحدثت عن الصلة بقاسم، فهل عرفت شريكه عبد السلام عارف؟

---

٢٣ الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. بغداد. دار الأندلس للطباعة والنشر. ١٩٨٠ ص ٩٣–٩٦.

* حين ذكر في مقابلة صحفية طويلة عن عبد السلام محمد عارف ما يلي:

** كنت أعرفه وأعرف اباه الذي كان صاحب دكان في جانب الكرخ، لكنني لم اتعاط معه، ولم يتعاط أي شيوعي آخر معه على الإطلاق. كان مشهوراً بضيق أفقه وخفّته وشدة عدائه للشيوعية والحزبية عموماً، وعلى رغم الهالة التي صُنعت له رأيته كيف يتصرف في حضرة قاسم، وكيف ينتصب، وكيف يناديه: "سيّدي".[٢٤]

** كان عبد الكريم قاسم مقبولاً كقائد لحركة الضباط الأحرار من جانب قيادة اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار لعدة أسباب:

١. رتبته العسكرية الرفيعة والتي كان يحملها مثله فقط ناجي طالب، والذي كان ينافسه دون أدنى ريب في هذا المنصب.

٢. لمعرفة غالبية الضباط به ودوره العسكري في حرب فلسطين وقناعتهم بوطنيته ونزاهته وعيشه المتواضع.

٣. هدوء وشجاعة ودقة عمل عبد الكريم قاسم وثقة الضباط به وثقافته وقدراته الفعلية وكفاءته في تحمل مثل هذه المهمة.

٤. قربه من كبار رجال الدولة، وخاصة نوري السعيد الذي كان يثق به ثقة عالية ويدللّهُ حين يناديه بتصغير الاسم "كرَّيم".

ولكن قاسماً لم يكن بالضرورة مقبولاً من جميع الضباط المشاركين في الحركة لأسباب فكرية وسياسية وتقديرات شخصية لكفاءة قاسم وإمكانياته وعلاقاته بنوري السعيد التي بدت للبعض وكأنها حميمية والتي تسنى لقاسم استخدامها لإبعاد الشبهات عنه وحماية التنظيم.[٢٥]

---

٢٤ عامر العبد الله. سنوات الفقر والأمل الخائب، الجزء الأول من مقابلة في جزئين ونشرين في عددين متتالين، حاوره فيها الكاتب حازم صاغية. ونشرت في مجلة أبواب اصدرتها مكتبة الساقي في لبندن. العدد الأول والثاني لعام ١٩٩٤.

٢٥ دان، أوريل. العراق في عهد قاسم– تاريخ سياسي ١٩٥٨–١٩٦٣. الجزء الأول. دار نبز للطباعة والنشر. السويد. ١٩٨٩. ص٣٢.

لا شك في أن نشوء مثل هذا التجاوز من جانب قاسم على أهم الاتفاقات التي جرت داخل اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، ومنها التخلي عن تشكيل مجلس لقيادة الثورة والاستعاضة عنه بتشكيل مجلس سيادة يقررها بمفرده أو ربما مع عبد السلام عارف، ينشأ معه الشك في نوايا عبد الكريم قاسمو باعتباره القائد الفعلي للحركة، وتتفاقم حالة عدم الارتياح منه، خاصة وأن من استفسر منه عن أسباب عدم تشكيل مجلس قيادة الثورة لم يحصل على إجابة مناسبة من القائد الأول، وحين أحيل إلى عبد السلام محمد عارف حصل على إجابة تافهة ونزقة من جانب عبد السلام محمد عارف، كما يشير إلى ذلك أوريل دان مستنداً في ذلك إلى مصادر عراقية مهمة.[٢٦]

أكدت الأحداث قبل وبعد انتصار الانتفاضة العسكرية وسعي الجماهير لتحويلها إلى ثورة شعبية أن عبد الكريم قاسم كان الشخصية المناسبة لقيادة الحركة لما كان يتسم به من سمات شخصية قيادية وذكاء وفطنة وسرعة تصرف وهدوء وحيوية وثقة بالنفس وإمكانيات فعلية على التخطيط وحسن التنظيم وصمام أمان لسرية العمل وحماية الجماعات التي يقودها وحسن اختيار الجماعات وقدرته حينذاك على الاستفادة من الجميع لتوحيد العديد من تنظيمات وقوى الضباط الأحرار في تنظيم واحد أو إيجاد علاقات طيبة مع القوى الأخرى التي لم تنخرط في التنظيم مثل المنظمة العسكرية "اتحاد الجنود والضباط" التابعة للحزب الشيوعي العراقي. لقد كان قاسم شخصية واعية لواقع العراق ومشكلات المجتمع. وإذا كان قاسم يشعر قبل إسقاط الملكية بأنه يحمل رسالة وطنية مقدسة يجب عليه تحقيقها تعتبر ظاهرة إيجابية مفيدة ومحفزة للنضال ودافعه لتنفيذ المهمات وتحقيق الأهداف، فأن استمرار هذا الشعور لديه بعد وصوله إلى المركز الأول في السلطة حمل معه مخاطر الانفراد والاستبداد بالرأي وعدم الثقة بالآخرين وتضخيم لما يمتلكه من قدرات تقوده والبلاد إلى عواقب غير معروفة سلفاً. وهو ما حصل فعلاً.

ركز البيان الأول للانتفاضة العسكرية على إعلان الثورة على النظام ودعوة الشعب للهدوء ومباركة الثورة وتأييدها، ثم الدعوة إلى وحدة الصف الوطني والتمسك بوحدة

---

٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ٦١.

العراق وإقامة مجلس سيادة مؤقت إلى حين استفتاء الشعب لانتخاب أول رئيسٍ للجمهورية. ولم يكن الثوار قد أخذوا بالاعتبار ما يمكن أن يحصل حين تسقط حكومة سابقة ولم تشكل حكومة جديدة ونشوء فراغ سياسي وخشية القوات المسلحة والشرطة على القيام بأي عمل يعتبر معادياً للثورة، إذ إن التظاهرات التي انطلقت لتأييد الانتفاضة وتحويلها إلى ثورة شعبية، قد اقترنت بممارسات معروفة لنا في مثل هذه الأوضاع حيث تقوم جمهرة غير قليلة من الناس البائسين والمحرومين من كل شيء ومن التعليم والثقافة بعمليات النهب والسلب والتدمير والاعتداء على بعض المؤسسات الأجنبية أو غيرها. ومن هنا جاء البيان الذي أصدره الحاكم العسكري أحمد صالح العبدي، الذي طالب فيه بالركون إلى الهدوء، كما تقرر فرض منع التجول في ساعات معينة لمنع تكرار ما حصل من نهب لقصر الرحاب وغيره أو تدمير جزء من السفارة البريطانية حين توجهت نحوها الجماهير الغاضبة ودمرت تمثال الملك فيصل الأول وتمثال الجنرال مود، ومن ثم قتل محاسب السفارة ووقوع حوادث قتل أخرى قليلة. لقد كانت قيادة قاسم، رغم عدم أخذها هذا الجانب بنظر الاعتبار، إلا أنها كانت من الحزم والحسم بدرجة عالية جداً بحيث استطاعت إيقاف تلك التجاوزات بسرعة ولصالح الحركة الشعبية التي اندمجت مع الثوار في معزوفة موسيقية وكأنها تعبر عن عرس جميل غير معهود في العراق.

كانت أمام حكومة الثورة مهمات كثيرة تستوجب المعالجة والتنفيذ، إذ اقترنت بمطالب جماهيرية ومن قبل القوى السياسية أيضاً. وكان في مقدمتها، بعد تشكيل حكومة الثورة، ما يلي:

– الحافظ على الأمن والاستقرار وحماية مؤسسات الدولة والهيئات الدبلوماسية.

– تعبئة الجماهير دفاعاً عن الثورة والتصدي للقوى المناهضة لها.

– تقديم المسؤولين المباشرين عن النظام السابق إلى التحقيق والمحاكمة.

– وضع دستور جديد، إذ لم يعد الدستور السابق ساري المفعول، رغم عدم صدور قرار يلغي ذلك الدستور الملكي، إذ لم تعد الملكية قائمة.

– الموقف من وجود أحزاب سياسية في العراق وشرعية عملها ودورها في الحياة

السياسية.

– الاستجابة لمطالب الشعب الأساسية التي كانت مطروحة ضمن أهداف حركة الضباط الأحرار وتلك التي تتجاوزها، سواء أكانت في المجال الاقتصادي، ومنها الموقف من الأرض والمسألة الزراعية، أم المجالات الاجتماعية، أم التعليمية والثقافية والخدمات العامة الأخرى.

– إقامة علاقات ودية مع الدول العربية والدول الإقليمية وعلى الصعيد الدولي.

وفي أول مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء، عبد الكريم قاسم، تحدث فيه عن مهمات الثورة بما يلي:[٢٧]

١. من أجل إجراء الاستفتاء يفترض أن تحصل لدى الشعب الثقة الكاملة التي تمكنه من إعطاء صوته بحرية وإجراء المشاورات بشأن انتخاب رئيس الجمهورية.

٢. القيام بالإصلاحات العاجلة التي يتطلبها الشعب لرفع مستواه والترفيه عنه، وبعد إنجازها يعطي رأيه بحرية تامة.

٣. السماح بحرية الأحزاب والمعارضة في البلاد، مع قناعة بأن الأحزاب كلها يمكن أن تتوحد في حزب واحد لأن لها أهدافاً مشتركة.

٤. العراق بلد مسالم ويريد إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول.

٥. أصبحت الجمهورية العراقية حقيقة واقعة، أنها وضعت طابوقة جديدة في بناء صرح الحرية ولن يستطيع أي حدث تاريخي أن يزيل الجمهورية.

ماذا نستنتج من هذه التصريحات وبالارتباط مع أهداف حركة الضباط الأحرار؟ يبدو لي إمكانية الإشارة إلى ما يلي:

إن قاسماً لم يكن مستعجلاً من أمره في إنجاز فترة الانتقال بسرعة وتسليم الحكم إلى المدنيين وعودة القوات المسلحة والضباط إلى ثكناتهم. فهو يطرح أهمية تعزيز ثقة الشعب

---

٢٧ العاني، نوري عبد الحميد د. وجماعته. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٢٩/١٣٠.

بالوضع الجديد من أجل إجراء الاستفتاء لانتخاب رئيس الجمهورية، ثم القيام بإصلاحات لصالح الشعب لكي يستطيع الشعب أن يعطي رأيه بممثليه بحرية ووعي، وأنه يوافق على السماح بحرية الأحزاب والمعارضة، ولكنه يؤيد وجود حزب واحد لأن الأحزاب كلها تسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة، اي لا ضرورة لتعدد الحياة الحزبية، فحزب واحد كاف للعراق.

وهنا نجد أن قاسماً لم يتحدث عن تسريع العملية الانتقالية، ولم يطرح موضوع الدستور الجديد الذي يفترض وضعه، كما لم يتحدث عن تسليم السلطة إلى المدنيين وإنهاء فترة الانتقال التي بقيت مفتوحة تماماً إلى حين نضوج الجماهير وتنامي ثقتهم بالوضع، وهي مسألة حسية لا يمكن تحديدها بوقت معين. كما أن التعبير عن الرغبة الشخصية، وهو في بداية انتصار الثورة وقائدها الفعلي، في أن يتشكل في البلاد حزب واحد، يجسد التصور الخاطئ لدى قاسم عن مواقف الأحزاب السياسية التي كانت تعمل في العراق حينذاك، لأنها لم تكن بأي حال ذات أهداف واحدة، بغض النظر عن مدى صواب أو خطأ مواقف تلك الأحزاب. وقد بقيت هذه النقاط عموماً تشكل محور حركة عبد الكريم قاسم لاحقاً وأثرت بشكل سلبي على مسيرة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يمكن التكهن في النوايا الحسنة لعبد الكريم قاسم، ولكن النوايا الحسنة يمكن أن تقود البلاد نحو جهنم، وهو ما حصل عملياً في العراق.

في ضوء وقائع وأحداث تلك الفترة يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

* جسدت الأهداف الأساسية التي تضمنها البرنامج العام غير المعلن لحركة الضباط الأحرار عن وعي عام سليم بمهمات المرحلة التي كان العراق يمر بها، وبالتالي لم يتجاوز قادة الحركة طبيعة المرحلة، كما لم يتخلفوا عن تلك المهمات، سواء تلك التي ارتبطت بالحياة السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية والثقافية، وإزاء مختلف القضايا التي كان الشعب العراقي يعاني منها ويريد التخلص السريع منها ومن عواقبها وآثارها السلبية. كانت أهداف حركة الضباط الأحرار تعبر عن المصالح المشتركة للغالبية العظمى من الشعب العراقي، وبالتالي فإنها تضمنت قواسم مشتركة بين جميع الأحزاب الوطنية التي ناضلت ضد الهيمنة الاستعمارية وضد الحكم الملكي الإقطاعي. وعبر الالتفاف الشعبي الواسع

حول قادة الانتفاضة المسلحة عن صحة هذا الاستنتاج وصواب الرؤية التي تجلت في حركة الضباط الأحرار، رغم أن القوى التي كانت تعمل في هذه الحركة، كانت مختلفة في أمرين جوهريين، وهما:

– اختلافها في تفسير بعض تلك الأهداف، إذ أنها كانت حمالة أوجه بسبب عموميتها وضعف ملموسية الموقف إزاء كل منها إضافة إلى عدم وضوح آليات تنفيذها.

– عدم تحديد وقت مناسب وملزم يتم بموجبه إنجاز الدستور الجديد وإصدار قانوني الأحزاب والانتخابات على سبيل المثال لا الحصر.

* لم تلتزم القيادة الثلاثية، التي قررت زمان ومكان ووحدات الانتفاضة المسلحة، (عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف وعبد اللطيف الدراجي)، ونفذتها فعلاً وحققت الظفر لها، بما ناقشته اللجنة العليا للضباط الأحرار واتفقت عليه من حيث المبدأ. كما لم تلتزم بشكل دقيق بما تم الاتفاق عليه مع اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني. وكان هذا أول خرق نفذت من خلاله الخلافات اللاحقة في ما بين قادة الانتفاضة أولاً، وفي ما بين الأحزاب السياسية والمجتمع ثانياً، وفي ما بين قيادة الثورة والأحزاب السياسية ثالثاً.

لقد كان الخلاف في حركة الضباط الأحرار قد دبَّ قبل بدء تنفيذ الانتفاضة العسكرية حين اختلفوا حول موعد الانتفاضة أو الثورة وحين رفض أكثر من مقترح حول موعدها. ويبدو للمتتبع بأن المكونات العسكرية السرية الثلاثة التي تشكلت منها حركة الضباط كانت على خلاف في ما بينها حول هذا الموضوع، إذ كان كل منها يريد استباق الآخرين في تنفيذ ساعة الصفر من جهة وفي الحصول على الموقع الأول في المجموعة ثانياً، وهي حالة كشف عنها عدد من أعضاء حركة الضباط الأحرار، ومنهم محسن حسين الحبيب في كتابه الموسوم ,,حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق" الذي صدر في عام ١٩٨٠ وفي ظل حكومة البعث، وهو من الضباط القوميين في حينها.[٢٨]

لقد كانت هناك محاولات جادة لمنع عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف من

---

٢٨ الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. بغداد. دار الأندلس لطباعة والنشر والتوزيع. ١٩٨٠. ص ٩٣–٩٦.

القيام بحركة عسكرية وفق الموعد الذي اقترحه الثنائي قاسم وعارف حيث دارت فكرة قدمها عبد الكريم فرحان، عضو اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، تدعو إلى الاتصال بالحاميات العسكرية وإبلاغها بعدم تنفيذ الأوامر التي تأتيهم من غيره. ولكن أجل هذا الأمر مؤقتاً.

* وضعت هذه المجموعة الثلاثية، عندما وجدت الظروف مناسبة، خطة الانتفاضة المسلحة واستخدمت القوات التي تحت تصرفها من تنظيم الضباط الأحرار لتنفيذ العملية أولاً، وحددت توزيع المهمات أثناء تنفيذ العملية ومهمات النظام الجديد على مختلف القوى دون استشارة اللجنة العليا للضباط الأحرار أو اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني ثانياً في سعي منها للحفاظ على السرية التامة وعدم توسيع من يعرف بساعة الصفر ثالثاً. يورد الصديق الباحث الأكاديمي الدكتور عقيل الناصري، المعروف بدراساته القيمة حول ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وشخصية قائدها عبد الكريم قاسم، النص التالي، الذي يتبين منه الأهمية التي كان يمنحها عبد الكريم قاسم لسرية العمل والاتصالات والعلاقات:

"وكانت الخطة بلا شك خطة معقدة جداً، إنما حاولنا تبسيط هذه الخطة بتجزئتها على إخواننا، فكل فرد يعلم واجبه فقط ولا يعلم بالواجبات الأخرى، فهذه الخطة كانت جسيمة وكبيرة وأصبحت خطة مبسطة، بسيطة لكل فرد يقوم بها وقد راعينا فيها الكتمان الشديد والحذر... فبعد أن حسبنا الحساب ودققنا هذه الخطة وجدنا أن النجاح حليفنا ولا بدَّ من تنفيذ هذه الخطة بهذا الوقت بالذات، وهؤلاء الرسل لا يعلمون أو يعرفون بواجبات الأدلاء الذين يقودون القطعات. والقطعات كانت لا تعرف الأدلاء إنما الأدلاء يعرفون واجباتهم ويعرفون أهدافهم وعليهم أن يقودوا قطعة... والقطعة لا اعرف هدفها، إنما الدليل هو الذي يعرف ذلك. وكان هذا التدبير احتياطياً لنجاح الخطة ولعدم إفشاء أسرارها..."[٢٩].

---

٢٩ الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم، من ماهيات السيرة. ١٤ تموز الثورة الثرية. الكتاب الثاني ظ الجزء الأول. ط ١. السويد. رقم ISBN 978-91 922 0878 9. ص ٢٧٥. مأخوذة من "خطاب قاسم أمام دورة الاحتياط الثالثة عشرة في ١٩٥٩/٣/٢، خط الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٩/١٩٥٨. إعداد ماجد شبر، دار الوراق. لندن. ٢٠٠٧ ص ١٠٥.

* لم تمنح الكثير من أعضاء قيادة الضباط الأحرار المواقع المناسبة أثناء فترة الانتقال، بل ركزتها في القوى التي كانت تريد أو تأتمن جانبها، وبالتالي أدى هذا الإهمال إلى نشوء فجوة بين قوى أطراف الحركة العديدة.

ويبدو هذا واضحاً من تركيبة الحكومة ومجلس السيادة والتي انعكست في تصريحات عبد الكريم قاسم من جهة، وخطابات عبد السلام محمد عارف النارية وغير المتزنة وتخبطه الشديد التي جسدت مستواه الفكري والسياسي المتخلف في المحافظات التي زارها من جهة أخرى (راجع الملحق رقم ٣). كما أن عبد السلام محمد عارف انتهج سلوكية مزدوجة، فهو حين يكون مع قاسم يسعى إلى كسب وده وإلى إبداء فروض الطاعة لقائده، وحين يكون بعيداً عنه ينطلق كاشفاً عن حقيقته الراغبة في احتلال المركز الأول بصورة صريحة أو تلميحية، سواء عبر الخطب الفجة أم عبر اللقاءات الصحفية والتي كانت تبرز فيها محاولات الادعاء غير المبرر بأنه قائد الثورة الفعلي وليس عبد الكريم قاسم، مما كان يثير حفيظة عبد الكريم قاسم ويفسح في المجال إلى اختلاف في وجهات النظر وإلى صراع حول المركز الأول في قيادة البلاد. وفي كل الأحوال كانت تصريحات عبد السلام محمد عارف من جهة، وأسلوب عمل وتصريحات عبد الكريم قاسم من جهة أخرى تشير إلى وتؤكد بأن القوات المسلحة قد جاءت إلى السلطة ولا تريد مغادرتها بأي ثمن كان. كانت كلها تؤكد بأن القوى العسكرية التي قادت الانتفاضة تريد أن تنفرد بالسلطة وأن تضعف مواقع المجموعات الأخرى في قيادة الضباط الأحرار أولاً، والحل محل الأحزاب السياسية العراقية واللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي اعتقد واقتنع قاسم بأنها غير مناسبة لحكم البلاد، وأنه يشكل البديل الوطني الأفضل والذي يتميز بالنزاهة والحرص والإخلاص وحامل رسالة خلاص العراق التاريخية وتطوره المستمر.

وتبدو لي اليوم بأن عوامل خمسة كانت وراء هذا التصرف الذي هيمن على عمل وسلوك عبد الكريم قاسم، وهي:

١. لقد واتت هذه المجموعة القيادية الفرصة فسارعت للاستفادة منها وإعلان الانتفاضة المسلحة بدلاً من التباحث مع بقية أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار، خشية أن يقود

ذلك إلى تأجيلها كما أجلت في أكثر من ثلاث مرات سابقة.[٣٠] وأن خلافاتها السابقة مع بعض أعضاء حركة الضباط الأحرار منعها من إبلاغ الجميع بالحركة خشية رفض الموعد أو إعاقة تنفيذها لأي سبب كان، رغم أن اللجنة العليا للحركة كانت تعرف بالخطة العامة والتي طرحت بتاريخ ١٩٥٨/٧/١١ على أعضاء اللجنة العليا من قبل عبد الكريم قاسم باسمه وباسم عبد السلام محمد عارف الذي لم يحضر الاجتماع لتوتره في لقاء للجنة العليا الذي سبقه اجتماع ١٩٥٨/٧/١١، والذي تضمن ضرورة الاستفادة من تحرك القطعات العسكرية الخاصة باللواء العشرين إلى الأردن للسيطرة على بغداد وإسقاط النظام الملكي، وأن إمكانية التنفيذ متاحة حين مرور الوحدات العسكرية ببغداد[٣١].

٢. وأنها كانت تعتقد أيضاً بأن لها الحق في قيادة البلاد، لأنها هي التي أخذت المبادرة وحررت الشعب من حكم رجعي مستبد وظالم. ويبدو لي الآن بأن أي مجموعة من المجموعات الثلاث لو تسنى لها القيام بتلك الحركة لانفردت بالسلطة السياسية وحاولت تقريب جماعتها على حساب الجماعات الأخرى، ولا يمكن استثناء اتحاد الجنود والضباط أو الحزب الشيوعي من هذه القاعدة. وهي إشكالية عامة تمس جميع القوى السياسية، سواء أكانت مدنية أم عسكرية، والتي تجلت في الصراعات التي دارت في العراق في أعقاب نجاح الانتفاضة لا بين القوى العسكرية فحسب، بل وبين الأحزاب السياسية التي عملت في إطار جبهة الاتحاد الوطني.

٣. وأنها تمتلك القدرة والحكمة والرؤية الواعية لإدارة دفة البلاد نحو الحرية والتقدم والرفاه، وهي من جانب آخر تجسد واقع المبالغة في القدرات الذاتية والتصور بأنها الوحيدة القادرة على قيادة البلاد إلى شاطئ السلام وأن الآخرين عاجزون عن امتلاك مثل هذه القدرات والتي تحمل روحية عدم الثقة بالآخرين أو بقدرتهم على قيادة البلاد.

---

٣٠ يورد الأخ الدكتور عقيل الناصري إلى أن عدد محاولات الإطاحة بالنظام الملكي تراوح بين ٧–١٣ محاولة، ولكن أبرزها أربع محاولات بدأت في العام ١٩٥٢ وأخرى في العام ١٩٥٤ وثالثة في مايس ١٩٥٨ ثم في حزيران من العام ١٩٥٨ وأخيراً ثورة ١٤ تموز في العام ١٩٥٨. راجع: الناصري، عقيل د. الثورة الثرية. مصدر سابق. ص ٢٦٠/٢٥٨.

٣١ المصدر السابق نفسه.

٤. وأن الشعب العراقي لا يزال بحاجة إلى فترة طويلة أخرى لكي يستطيع أن يتعلم العيش بحرية وفي أجواء الديمقراطية. وأن هذا يحتاج إلى قيادة مخلصة وحازمة لا تتوفر إلا بهم، بغض النظر عن الفترة التي تحتاجها هذه العملية.

٥. وأن من الأفضل لها وللثورة أن لا تضع الأمور بيد القوى الأخرى والأحزاب السياسية التي برهنت على عدم قدرتها على إسقاط النظام الملكي قبل ذلك مما استدعى تدخلها لإنقاذ البلاد من الهيمنة الاستعمارية والملكية الفاسدة والإقطاع، وبالتالي يمكن أن تكون تلك الأحزاب سبباً في إشاعة الفوضى والتسيب وضياع الثورة.

ورغم وجود عناصر غير خاطئة في البعض من هذه التصورات، إلا أن قيادة الانتفاضة المسلحة لم تكن بطبيعة الحال محقة في الكثير من تلك التصورات وفي ممارساتها الفردية، إذ أنها فسحت في المجال لتطور سلبي في البلاد. إذ لم يكن ممكناً نجاح تلك الانتفاضة لولا النضال الطويل للمجتمع بكل فئاته الاجتماعية ضد سياسات النظام الملكي، وبالتالي كانت الأجواء مهيأة للانقضاض على النظام الملكي. كما لم يكن ممكناً نجاحها الخاطف لولا تأييد الغالبية العظمى من بنات وأبناء الشعب لها والتفافها حول قيادة الانتفاضة وتضييق الخناق على أعوان النظام الملكي ومنعهم من التحرك، كما منع هذا التأييد التحرك العسكري من التوجه صوب العراق لضرب الانتفاضة المسلحة. وإذا كان صحيحاً بشكل عام القول بأن الشعب العراقي لا يزال يحتاج إلى تعلم الحرية والديمقراطية، فأن من غير الصحيح عدم ممارسة الحكومة للحرية والحياة الديمقراطية وفق المؤسسات الدستورية، إذ بدونها لا يمكن للشعب أن يتعلم الحرية ويعرف كيف يمارسها ويطور حياته على وفق أسس الديمقراطية. إن هذه الوجهة هي التي ميزت المرحلة اللاحقة لحركة المجتمع العراقي وسياسات الدولة العراقية.

ثانياً: سياسات حكومة عبد الكريم قاسم

كان أمام حكومة عبد الكريم قاسم الكثير من المهمات الكبيرة التي يفترض أخذ المبادرة بشأنها وإيجاد الحلول العملية لها، منها ما سجله برنامج حركة الضباط الأحرار بشكل عام، ومنها ما هو جديد فرضته اتجاهات تطور الأحداث. والإشكالية التي برزت حينذاك

تبلورت في واقع أن أمام قاسم كانت الخطوط العامة لذلك البرنامج وليست تفاصيله الملموسة، وبالتالي كان عليه أن يرى، وبالتعاون مع حكومته والمجتمع، ما يفترض أن تشكل سياسات وإجراءات الحكومة الداخلية والخارجية. إلا أن قاسم واجه الأمر من خلال الاعتماد على تقديراته الشخصية وربما التشاور مع البعض من وزرائه، ومنهم الأستاذ محمد حديد. ولكن قاسم لم يسع قبل ذاك إلى الغوص في عمق تلك المشكلات أولاً، أما ثانياً فإنه لم يطرح على نفسه أو على حركة الضباط الأحرار مختلف الاحتمالات لاتجاهات وسبل تنفيذ تلك السياسات الداخلية والخارجية، كما أنه لم يطرح بصورة جدية ومستمرة تلك المشكلات على الحكومة التي يترأسها لمعالجتها وفق رأي الأكثرية. ولهذا كان قادة الانتفاضة يلجون حقل ألغام شديد الانفجار ويتطلب الوعي والمسؤولية في الكشف عنها وتطهير المنطقة منها. وكان في مقدور كل منها أن يخلق مضاعفات للمسؤولين العاملين في تلك الحقول مع الدول العربية ومع دول العالم الأخرى، أو مع الفئات الاجتماعية المستفيدة أو المتضررة من تلك السياسات والإجراءات. وكان هذا الواقع يتطلب من قاسم اعتماد ستة أسس جوهرية في الحوار داخل مجلس الوزراء أو مع القوى السياسية العراقية التي وقفت مع الانتفاضة وقررتها معه سوية، ونعني بها:

١. طرح المشكلات التي تواجه المجتمع العراقي على بساط البحث لمناقشتها بصورة ديمقراطية وتفصيلية ووضع الأسبقيات لمعالجتها من قبل مجلس الوزراء، إضافة إلى استدعاء أقطاب اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني للحوار بشأنها معها واستشفاف رأيها والسعي لاستخلاص الحلول المناسبة من تلك الحوارات والمناقشات.

٢. طرح الحلول العملية للمشكلة من جانب مختلف القوى ومناقشتها ومحاولة الوصول إلى الحل الأمثل لهذه المشكلة أو تلك عبر مجلس الوزراء، ثم الالتزام المشترك بالحل الذي يتم الاتفاق عليه والبدء بتنفيذه.

٣. قيام أجهزة إعلام الحكومة والجبهة والخاصة بطرح ما يتم الاتفاق عليه على الناس الذين يهمهم سير البلاد على طريق حل المعضلات والخلافات بآليات سلمية وديمقراطية.

٤. اتفاق كل القوى العاملة في الجبهة وفي الحكم وحركة الضباط الأحرار رفض استخدام العنف لفرض وجهة نظرها على الحكومة، أي الأخذ بآليات ديمقراطية وسلمية تسهم في توفير الأجواء الصحية لحل المشكلات.

٥. عدم استبعاد أي طرف من الأطراف السياسية من السلطة ومن مبدأ الحوار في ما بين كل الفصائل لتأمين الوصول إلى الشعارات الأساسية المشتركة للعمل المشترك بموجبها.

٦. وأخيراً الاتفاق على أن وجود الجماعة العسكرية في السلطة وجوداً مؤقتاً يفترض أن ينتهي بسرعة وتحديد موعد مناسب لذلك ليبدأ بعدها التحول إلى الحكومة المدنية وانتخاب رئيس الجمهورية وبقية مؤسسات الدولة العراقية.

ولكن قاسماً، وهو على رأس الحكومة، لم ينتهج هذا السبيل، بل مارس سياسة الانفراد بالسلطة وتسيير الأمور وفق التصورات التي لديه بغض النظر عن مدى واقعيتها أو ابتعادها عن العقلانية، كما حصل في الموقف من القضية الكُردية أو من رغبة قاسم في ما يسمى بـ "استعادة الكويت"! وبالتالي كان الجو ابتداءً مشحوناً باحتمال مبرمج كبير يشير إلى بروز خلافات لا في تحديد المهمات وأسبقيتها فحسب، بل وفي الحلول المطروحة لكل منها، والتي قادت تدريجاً إلى إهمال قاسم لمجلس الوزراء أيضاً والانفراد بالسلطة من خلال التشاور مع البعض على أساس الاستشارة لا غير.

فما هي السياسات التي مارسها قاسم في أعقاب سقوط الملكية في العراق؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال بتناول السياستين الخارجية والداخلية على التوالي:

أ. السياسة الخارجية

كانت إجراءات الجمهورية الفتية موجهة نحو تغيير السياسة الخارجية للعراق بصورة جذرية وسريعة دون الأخذ بالاعتبار الوضع الدولي والإقليمي والمشكلات التي يمكن أن تنشأ عن تلك العجالة في القرارات والإجراءات. وقد أرعبت هذه السياسة، التي اعتبرت راديكالية متطرفة من جانب الدول الغربية الكبرى، وعجزت عن مواجهتها مباشرة، رغم

محاولات التحركات العسكرية الأجنبية التي وقعت في لبنان والأردن وتركيا وعلى الحدود العراقية–الكويتية والحدود العراقية– الإيرانية، وكذلك في داخل العراق، على نحو خاص[٣٢]. ويمكن تلخيص أهم تلك الإجراءات التي نفذتها الحكومة ابتداء من انتصار الانتفاضة وعلى مدى ثلاث سنوات لاحقة فيما يلي:

١. الانسحاب من الاتحاد الهاشمي الذي أنجز في العام ١٩٥٨ بين العراق والأردن وكان نوري السعيد أول رئيس وزراء لهذا الاتحاد الهاشمي الذي لم يرحب به الشعب ولا اختاره، بل فرض عليه بقرارات فوقية من جانب السلطات الحاكمة في البلدين وفي مواجهة للوحدة المصرية السورية.

٢. إلغاء الاتفاقية العسكرية لعام ١٩٣٠ والخاصة بحق بريطانيا في امتلاك قاعدتين عسكريتين للقوات البريطانية في كل من الحبانية، وهي على مقربة بغداد، والشعيبة، وهي على مقربة من البصرة، إضافة إلى امتيازات أخرى للقوات البريطانية في أوقات الحرب مثلاً

٣. الخروج من حلف بغداد (السنتو) حيث كانت الدول التالية أعضاء فيه، وهي: تركيا، إيران باكستان، العراق وبريطانيا، كما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية مركز المراقب فيه، الذي كان على وشك أن يصبح عضواً مؤثراً فيه أيضاً.

٤. الخروج من منطقة النقد الإسترليني التي كانت تقودها بريطانيا العظمى.

٥. عقد اتفاقية عسكرية مع الجمهورية العربية المتحدة، إلى جانب وجود اتفاقية الدفاع العسكري العربي المشتركة في إطار الجامعة العربية.

٦. إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي وإقامة علاقات جديدة مع عدد من الدول الاشتراكية.

٧. البدء بتطوير علاقات التعاون مع قوى حركة التحرر الوطني العربية، ودعم نضال الشعب الجزائري في ثورته ضد الهيمنة الاستيطانية للاستعمار الفرنسي، ودعم نضال

---

٣٢ العاني، نوري عبد الحميد د. ومجموعة من الباحثين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. ط ١. بيت الحكمة. بغداد. ٢٠٠٠. ص٦٧–٩١.

شعب فلسطين، وكذلك العمل مع مجموعة دول عدم الانحياز ودعم النضال الموجه في سبيل صيانة السلام في العالم ودعم النضال ضد الاستعمار.

٨. دعوة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط إلى التعاون والتنسيق في ما بينها من أجل تعزيز جبهتها في مواجهة الاحتكارات البترولية الدولية وضمان إجراء تغيير في سياسات الإنتاج والتصدير وتحديد أسعار النفط الخام. وقد نشأ عن هذه الدعوة أن برزت إلى الوجود منظمة الدول المصدرة للنفط في فترة لاحقة (أوبيك OPEC).

ب. السياسة الداخلية

تميزت السياسات الداخلية التي مارستها حكومة قاسم بالجرأة في مواجهة جملة من القضايا الحيوية التي كانت تمس حياة الغالبية العظمى من السكان، سواء أكان ذلك بالنسبة للريف أم المدينة، وخاصة في مجال الاقتصاد والحياة الاجتماعية والتعليمية. ولم تكن تلك السياسات الداخلية منعزلة بأي حال عن السياسة الخارجية بل مرتبطة بها عضوياً وتتبادل التأثير الشديد في ما بينها، وخاصة في ما يخص العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية أو علاقات التجارة الخارجية أو قضايا التصنيع والعلاقات الاقتصادية والثقافية الدولية والموقف من حقوق المرأة والأسرة. وشملت السياسات الداخلية عدداً من الحقول الأساسية مثل الحياة السياسية والاقتصاد ومن ثروة البلاد النفطية والمشكلات الاجتماعية، ومنها الحياة الثقافية، وكذلك الموقف من القضية الكُردية. وسنحاول أن نتبين الخطوات التي اتخذتها حكومة قاسم في هذا الصدد وأين برزت النواقص في ممارسة تلك السياسات والإجراءات الداخلية؟

اتخذت حكومة قاسم، على مدى وجودها في السلطة وابتداءً من سقوط النظام الملكي، ما يلي من الإجراءات:

١. إطلاق سراح السجناء السياسيين والمعتقلين والمبعدين وإعادة الكثير منهم إلى وظائفهم، وإصدار تشريع إعادة الاعتبار لمن حكم عليه بالموت في العهد الملكي بتهمة „الخيانة الوطنية" أو „التخريب والترويج للمبادئ الهدامة". وكان في مقدمة هؤلاء وفق

الفترة التي حكموا فيها مجموعة الضباط الأربعة لحركة مايس ١٩٤١ والضباط الكُرد الأربعة الأعضاء في الحزب الديمقراطي الكُردي (الكُردستاني لاحقاً) الذين أعدموا في العام ١٩٤٦ ثم قادة الحزب الشيوعي العراقي الثلاثة في العام ١٩٤٩.[٣٣]

٢. اتخاذ إجراءات سريعة لإطلاق الحريات الديمقراطية والبدء بممارسة الحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين والعمل من أجل وضع الدستور الجمهوري المؤقت ثم إعلانه والعمل لوضع الدستور الدائم للبلاد، والسماح بالنشاط العلني للأحزاب غير المرخصة تشريعاً، وكذلك بالنسبة إلى المنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية ...الخ، إذ تأخر صدور قانون الأحزاب حتى العام ١٩٦٠. وكان لهذا التأخير في إنجاز الدستور الدائم وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب تأثيرات سلبية بارزة على وعي المجتمع وحركته وتنظيمه ودور الجماهير الشعبية في العملية الديمقراطية في البلاد.

٣. البدء بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي في مجال توزيع الأراضي الزراعية المصادرة وفق

---

٣٣ ملاحظة: من المؤسف حقاً أن قرار إعادة الاعتبار للمناضلين الشهداء لم يشمل القائدين الشيوعيين الآخرين وهما ساسون دلال ويهودا صديق، وهما من أتباع الديانة اليهودية لسببين، الأول: أن الحزب الشيوعي لم يقدم أسميهما للحصول على إعادة الاعتبار بسبب ضعف مواقفهما أثناء التحقيق معهما واعتبرهما خائنين للحزب، والثاني: أنهما يهوديان، وكانت الخشية في حينها أن يتهم الحزب بموالاة اليهود أو الصهيونية، وهي خشية ليست في محلها وظلم لحق بالضحيتين بدلاً من أن يوصم الجلاد بالظلم والخيانة، فهما وفي كل المعايير شهيدان. وما يؤكد هذا الأمر واقع أن الحزب طلب من اليهود العراقيين الذين أطلق سراحهم من أجل العودة إلى الحزب أن يتخلوا عن ديانتهم اليهودية وأن يتحولوا إلى الإسلام ويغيروا أسماءهم. وإذ وافق البعض منهم مثل سعدية مشعل، إذ أصبحت سعاد خيري، ويعقوب مصري الذي أصبح عادل مصري، بسبب رغبتهما الجامحة في البقاء في العراق علماً بأنهما شيوعيان ولا يعيران لهذه المسألة أية أهمية، رفض آخرون ذلك مثل حسقيل قوجمان الكاتب الشيوعي المعروف وهُجّر بسبب ذلك إلى إسرائيل، رغم رغبته الفعلية في البقاء في العراق، وهو يعيش منذ سنوات طويلة في لندن. ورغم معرفتي بهذه الحقيقة، فقد استفسرت عنها من الراحل يعقوب المصري حين كنت في براغ في العام ١٩٨٥ وحدثني عنها بالتفصيل، كما حدثني عنها وبصورة مماثلة الكاتب حسقيل قوجمان حين التقيت به في العام ٢٠٠٩ في لندن وفي بيت أخيه الشيوعي يعقوب قوجمان، كما كتب عن ذلك مقالاً نشر في الموقع الإلكتروني "الحوار المتمدن". ك. حبيب

القانون والأراضي الزراعية التابعة للدولة على فقراء وصغار الفلاحين. لقد اتخذت إجراءات حازمة ضد الإقطاعيين الذين استحوذوا على مساحات واسعة جداً من اخصب الأراضي الزراعية وأكثرها قرباً من الأنهر ومجارى المياه وأكثرها عطاءً للريع التفاضلي، وذلك بإصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ والسعي لتطبيقه ومصادرة نسبة عالية جداً من الأراضي الزراعية التي كانت في حوزة ملاكي الأراضي الإقطاعيين.

٤. إعادة تنظيم التجارة الخارجية والبدء بتنظيم وتطوير دور قطاع الدولة في الاقتصاد العراقي.

٥. البدء بتطوير قطاع الدولة الاقتصادي وتشجيع جهود القطاع الخاص لتوسيع نشاطه وزيادة توظيفاته الرأسمالية في مختلف الحقول الاقتصادية، وخاصة في مجال الصناعة والزراعة، إضافة إلى تنشيط المصرف الصناعي والمصرف الزراعي وزيادة رؤوس أموالهما لتقديم القروض بفوائد بسيطة.

٦. الحد من نشاط ونفوذ شركات النفط الاحتكارية إلى حد استعادة ٩٩,٥ ٪ من الأراضي التي كانت الدولة العراقية قد منحت حق التنقيب فيها للكارتيل النفطي الدولي والتهيئة لإصدار تشريع خاص بتشكيل شركة النفط الوطنية العراقية، إضافة إلى المبادرة بتشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك)، وإقامة علاقات التعاون الاقتصادي مع البلدان الاشتراكية وبلدان حركة التحرر الوطني ودول عدم الانحياز.

٧. توقيع اتفاقيات جديدة لتأمين التنمية الصناعية بمشاركة قطاع الدولة والاستخدام الأفضل لموارد العراق النفطية. وكانت أول اتفاقية اقتصادية في هذا الصدد عقدت مع الإتحاد السوفييتي لإقامة ٢٨ مشروعا صناعيا في مختلف أرجاء العراق، ثم عقدت اتفاقية أخرى مع الدولة التشيكوسلوفاكية.

٨. إلغاء مجلس الإعمار ووضع سياسة جديدة لتخطيط الاقتصاد الوطني والتنمية الوطنية والموافقة على تخصيص ٧٠ ٪ من عوائد النفط المالية لأغراض التنمية الاقتصادية و٣٠ ٪ منها لأغراض الميزانية الاعتيادية.،

٩. الالتزام بتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية وبقية دول العالم على أساس المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة.

١٠. البدء بتطبيق قانون التطهير الوظيفي من المرتشين والمفسدين وتطبيق قانون "من أين لكَ هذا؟"، وإجراء إصلاح إداري.

١١. اعتقال عدد قليل من أبرز رجال الأمن المسؤولين عن جهاز التحقيقات الجنائية وتحديد صلاحيات ومسؤوليات أجهزة الأمن ومؤسسات القمع الأخرى، وإلغاء الرقابة على التشغيل والاستخدام أو ممارسة أساليب المضايقة بالعيش.

١٢. البدء بحملة واسعة لمكافحة الأمية في البلاد وإسناد هذه المهمة إلى المنظمات المهنية لضمان التعاون لصالح الناس، إضافة إلى تطبيق التعليم الإلزامي للمرحلة الابتدائية على نطاق القطر كله، أي مدّه إلى الريف وزيادة مجالات التعليم والتدريب المهني.

١٣. إرسال عدد كبير من خريجي المدارس الإعدادية العراقية إلى الخارج للدراسة والتخصص في مختلف مجالات العلوم الصرفة والإنسانية والمهنية. وقد حصل العراق على عدد كبير من منح الزمالات الدراسية من الدول الاشتراكية والتي بلغت عدة آلاف من الطلبة. كما أرسل الكثير من خريجي الكليات لمواصلة الدراسات العليا في الدول الاشتراكية والرأسمالية في آن واحد.

١٤. إصدار تشريع خاص بالأحوال المدنية ومنع تعدد الزوجات ومساواة الرجل بالمرأة قانونا وإلغاء قانون دعاوى العشائر.

١٥. تأكيد وحدة العرب والكُرد ووحدة التراب العراقي والمساواة بين العراقيين من العرب والكُرد والأقليات القومية والدينية في الدستور المؤقت. وكان الاتجاه واضحا إلى اعتبار الدولة العراقية دولةً علمانية من الناحية الفعلية. (راجع الملحق رقم ٢).

١٦. إصدار قانون مشاركة الشعب في الدفاع عن الجمهورية الذي أطلق عليه قانون ,,المقاومة الشعبية".

إلى مَ تشير هذه الوجهة من جهة؟ وما هي التناقضات التي أثارتها؟ وكيف تم التعامل مع تلك التناقضات؟

كانت هذه الإجراءات تشير دون أدنى شك إلى انتهاج العراق وجهة جديدة في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدولية تختلف تماماً عن وجهة حكومات وعهد النظام الملكي، وهي بتعبير أدق، كانت تعبر عن بداية ثورة اجتماعية تغير واقع العراق المتخلف والتابع. وهي إجراءات تمت في فترة قصيرة جداً من عمر الثورة، كانت عملية سريعة جداً وأسرع مما كان يحتملها من لم يكن إلى جانب الثورة. وبالتالي أثارت الكثير من التناقضات والصراعات على المستويين الداخلي والخارجي، وبشكل خاص مع الدول العربية المجاورة والدول الإقليمية وعلى الصعيد الدولي. وكان لا بد لمثل هذه الإجراءات من غطاء دستوري ديمقراطي لا يكتفي بمشروعية الثورة التي لا يعترف بها الآخرون من غير المؤيدين للثورة. كان لا بد من غطاء شرعي دستوري وليس فقط قوانين وإجراءات تصدر عن قيادة الثورة أو قائدها الأول. وبرَّزَ هذا الخلل الفجوة الفعلية بين عمق وجدية وأهمية السياسات والإجراءات التي اتخذها قاسم، وبين نقص المشروعية الدستورية والقانونية التي اعتمدت "الشرعية الثورية". لقد كان أمراً أساسياً وضرورياً وضع دستور جديد للبلاد بعد سقوط دستور العام ١٩٢٥ بسبب سقوط النظام الملكي، ولا يتم الاكتفاء بوضع دستور مؤقت. كما كانت الضرورة تقتضي بوضع قانون للأحزاب والبرلمان ونواب ينتخبون من الشعب ووجود سلطة شرعية جديدة وسلطة تشريعية منفصلة عن السلطة التنفيذية بدلاً من حصر السلطتين بيد رجل واحد هو عبد الكريم قاسم، بغض النظر عن مدى إخلاصه للوطن والشعب أو مدى نزاهته ونظافة يده وحرصه. لقد كان قاسم يصدر القرارات ويدفعها إلى مجلس السيادة لأغراض التوقيع عليها لا غير. وكان الدور الفعلي لمجلس السيادة غائباً حقاً وشكلياً فعلاً.

كانت هذه الإجراءات المهمة والحيوية التي اتخذها قاسم او حكومة الثورة أحياناً على مدى سنوات ما بعد الانتفاضة، قد حملت معها في الوقت نفسه الكثير من المشكلات، إذ عجزت أجهزة الدولة عن ممارستها أو استكمالها أو عملت ضدها لأسباب كثيرة. كما اصطدمت هذه الإجراءات بمصالح الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية من جهة، وبمصالح فئات الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والبرجوازية الكومبرادورية والمراتب العليا

من الفئة البيروقراطية الحاكمة من جهة ثانية. فاندفعت هذه القوى إلى حياكة المؤامرات باتجاهات خمسة أساسية تهدف إلى غاية واحدة هي تفتيت التحالف الوطني الذي تحقق في العراق والذي من خلاله وعلى أساسه أمكن الإطاحة بالنظام الملكي الإقطاعي الرجعي أولاً وإسقاط حكومة قاسم ثانياً. ويمكن تلخيص تلك الأهداف فيما يلي:

* استثمار بروز الاختلافات في وجهات نظر القوى السياسية التي شكلت قبل ذاك جبهة الاتحاد الوطني، وتحويلها إلى خلافات سياسية مستعصية، إزاء مختلف القضايا المطروحة والسعي لتشديدها وتعميق الصراع حولها ونقلها إلى الشارع العراقي.

* الاستفادة من الرغبات الجامحة لدى أغلب أطراف القوى المتحالفة في الوصول إلى السلطة والإنفراد بها من جهة، ومحدودية الوعي السياسي والثقافي في التعامل الواعي مع الاختلاف في وجهات النظر لزيادة حدة الخلافات والصراعات من جهة ثانية.

* إعطاء الانطباع على النطاقين المحلي والعربي وعلى الصعيد الدولي وبأن العراق كما لو يكون قد سقط تحت تأثير الشيوعيين في الداخل وتحت تأثير الإتحاد السوفييتي في الخارج، وأن المنطقة كلها أصبحت مهددة بالغزو الشيوعي. ولم يكن هذا الانطباع دون مبررات وخاصة الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي حينذاك في الشارع العراقي ومحاولته السيطرة عليه وتوجيهه في صراعه مع القوى القومية والبعثية التي كانت بدورها تريد الهيمنة على الشارع، مما أدى إلى إلقاء المزيد من الحطب في النار المشتعلة.

* الاستفادة من رغبات الاتجاهات القومية الداخلية والعربية لتنشيط دعوتها إلى الوحدة العربية وإثارة أطراف في حركة التحرر الوطني العربية ضد الحكم الجديد باعتباره حكما إقليميا مناهضا للوحدة العربية، وبدء التآمر الفعلي من قبل الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر للتخلص من قيادة عبد الكريم قاسم للحكم في العراق. والتزمت أجهزة المباحث الأمنية في كل من مصر وسوريا بمهمة تقديم الدعم المادي والمعنوي والإعلامي، وخاصة الأسلحة والأموال والإعلام، للمتآمرين من أجل إنجاح مسعاهم بإسقاط الجمهورية العراقية الفتية والتخلص من حكم عبد الكريم قاسم منذ الأشهر الأولى لانتصار الانتفاضة العسكرية لمواجهة انطلاقة الجماهير الشعبية لتعزيز الاتجاهات الديمقراطية في

الحكم.

* تعبئة كل القوى المناهضة للاتجاهات الديمقراطية في تطور العراق السياسي أو التي تضررت من جراء الانتفاضة العسكرية والشعبية والاستفادة من السياسات الفردية التي مارسها عبد الكريم قاسم في التخلص من الحكم القائم تحت شعار "يا أعداء قاسم ويا أعداء الشيوعية اتحدوا"!

المبحث الثالث

تعثر مسيرة "ثورة ١٤ تموز" ١٩٥٨ صوب الديمقراطية

إن الطريقة التي تعاملت بها قيادة الانتفاضة الثلاثية مع الأحداث في العراق حتى بعد تحولها إلى ثورة سياسية شعبية عارمة ومع القوى السياسية كانت تشير، كما يبدو، إلى أنها خاطئة وتعبر عن رؤية شخصية ضيقة بعيدة عن فهم واقع المجتمع العراقي ومشكلاته وحاجاته وسبل تحقيق التحولات الهادئة المنشودة، مما شكل خرقاً ثالثاً، بغض النظر عن النيات الحسنة، وقادت إلى تفجير الصراعات ودفع البلاد إلى جحيم الفوضى السياسية التي كانت تتوقع تجنبها.

كانت لكلٍ من عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف حساباته الخاصة ورؤيته لاتجاه تطور العراق وسبل ممارسة الحكم والجماعات التي يعتمد عليها ويتعاون معها والمهمات التي يفترض تنفيذها في ضوء الخلفية الفكرية والسياسية لكل منهما والتي برزت في أعقاب الانتفاضة المسلحة مباشرة، ثم تفجرت بينهما بعد وقت قصير جداً على النحو المعروف، خاصة وأن عبد السلام محمد عارف كان يشعر من كل أعماقه بأنه القائد الحقيقي للثورة لأنه قاد الوحدات التي زحفت على بغداد وأسقطت الملكية وأجهزت على أبرز رموز العائلة المالكة في ضوء علاقته المباشرة بالضابط الذي أطلق النيران على العائلة المالكة وتسبب بقتل الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله بن علي والأميرة عابدية، إضافة إلى عدد آخر، ومن ثم تم قتل نوري السعيد، طاغية العراق حينذاك وقائد النخبة الملكية – الإقطاعية الحاكمة.

لا شك في أن هناك فارقاً كبيراً كان يميز المسؤولين العسكريين، ففي الوقت الذي كان عبد الكريم قاسم وطنياً عراقياً ولم يكن قومياً شوفينياً أو مسلماً طائفياً، كان عبد السلام محمد عارف قومياً شوفينياً متعصباً ومسلماً طائفياً متزمتاً جداً إلى حدود التطرف الشديد. وكانت لهذه الميزات المتباينة تأثيرها المباشر على الأحداث في العراق، رغم أنها لم تكن الحاسمة، إذ كانت هناك عوامل كثيرة داخلية وخارجية لعبت دورها الحاسم في تطور الأوضاع في العراق.

تؤكد أحداث العراق حينذاك إلى أن الخلل قد بدأ مع سيادة التفكير والتعامل الفردي العقيم مع تلك الأحداث والمواقف وفي سيطرة الرغبة الفردية الجامحة في القيادة لدى كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف وإحساس كل منهما بأنه الأكثر إخلاصاً والأفضل والأقدر على قيادة البلاد. وكانت بداية النهاية بين الاثنين وبالنسبة للجمهورية الأولى! ولا يمكن المقارنة بين قدرات وكفاءات عبد الكريم قاسم وبين نائبه عبد السلام محمد عارف، فالأول كان الأكثر كفاءة وثقافة ووعياً وإنسانية من عبد السلام محمد عارف، ولكن مع ذلك لم تكن تلك السمات كافية لقيادة البلاد بصورة ديمقراطية نحو شاطئ السلام.

وضعت الانتفاضة المسلحة مجموعة من العسكريين والمدنيين السياسيين على رأس السلطة السياسية التي شاركت في العمل السياسي، سواء في جبهة الاتحاد الوطني أم في تنظيم الضباط الأحرار السري. وأصبح الحكم في العراق وطنياً معادياً للسيطرة الأجنبية والأحلاف العسكرية. إلا أن الحكم الجديد كان يقاد من شخصيتين عسكريين مختلفين في الوعي والفكر والوجهة والإرادة والمهمات، ولكن دون أن يكون لكل منهما برنامجه الواضح والمدروس على المستويين الداخلي والعربي. كما غاب هذا البرنامج عن الحكومة، رغم المستويات الجيدة عموماً لأعضاء الحكومة. ولهذا، لم تدم أعراس الانتفاضة المسلحة والحركة الثورية الشعبية وأفراح الناس وتمتعهم بالحياة الجديدة طويلا، فبعد فترة وجيزة جداً دب الخلاف بين القائدين وفي الحكومة ومن ثم في صفوف الأحزاب والقوى السياسية التي تشكلت منها جبهة الاتحاد الوطني. ولم يمض سوى نصف عام على مسيرة الانتفاضة

العسكرية إلا وكانت تعيش أزمتها الخانقة وتعيش الجماهير مصاعبها الجديدة ومن نوع آخر، إذ بدأت الحياة السياسية تتحول إلى جحيم لا يطاق ويتحول السياسي إلى مشروع جاهز للقتل أو للتعذيب أو للسجن أو للهجرة إلى خارج البلاد.

لم يرغب قائدا الحركة أن يلتزما أمام الشعب وفي الحكومة ببرنامج سياسي داخلي وعربي ودولي محدد. كما لم يستوعبا أهمية وجود مثل هذا البرنامج والحصول على تأييد الشعب له وكذلك الأحزاب السياسية. وتجلى ذلك في عدد من المؤشرات المهمة: ١. عدم الالتزام بفترة انتقال قصيرة بل تُرك الباب مفتوحاً على مداه الواسع.

٢. تشكيل لجنة قانونية لوضع دستور مؤقت بدلاً من وضع دستور دائم يناقش من جانب الشعب والأحزاب السياسية ثم يستفتى الشعب بشأنه.

٣. كان الابتعاد عن وضع دستور دائم أو تأجيل وضعه وإقراره يعني في الوقت نفسه إبقاء فترة الانتقال مستمرة دون تحديد وقت مناسب والابتعاد عن وضع قانون للانتخابات وإجراء الانتخابات وإرساء حياة برلمانية ديمقراطية وتشكيل حكومة تستند في شرعيتها إلى البرلمان المعبر عن إرادة الشعب ومصالحه.

٤. وضع السلطة التشريعية والتنفيذية بيد عبد الكريم قاسم باعتباره القائد العام للقوات المسلحة ورئيس حكومة الثورة، وفي هذا تجاوز كبير على قضية الفصل بين السلطات، ولم يمنح مجلس السيادة سوى حق التصديق على قرارات وقوانين الحكومة لا غير. لقد كان مجلس السيادة هيئة لا صلاحيات لها، بل مهمتها الفعلية كانت المصادقة على ما يصدره رئيس الوزراء.

٥. ولم تضع الحكومة قانوناً ينظم نشاط الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ولم تمنح الحق رسمياً بتشكيل الأحزاب السياسية، بل تركتها تعمل بدون أن تجيزها تشريعاً. وعندما أصدرت القانون كان الصراع بين القوى السياسية المختلفة قد تصاعد إلى حدود اللاعودة. وامتنع عن إجازة البعض منها ووافق على البعض الآخر. وقد أصبحت الحياة السياسية جحيماً لا يطاق وتفاقمت حالة الفوضى والصراع الذي ساهم فيه الحكم إلى أبعد الحدود.

وباختصار شديد يمكن القول بأن عبد السلام محمد عارف قد أعاق مسيرة الثورة بصورة طبيعية من خلال رفعه شعارات متطرفة وتحت وطأة حبه الصارخ للحكم والهيمنة ودفع البلاد نحو وجهة قومية شوفينية ودينية متطرفة، كما أن عبد الكريم قاسم بعد انفصاله عن عبد السلام محمد عارف، لم يلتزم بالاتفاق مع اللجنة العليا للجبهة ولا بإرادة الشعب عملياً ومنع عن المجتمع إقامة حياة دستورية وديمقراطية، إذ تحول النظام الوطني إلى نظام فردي وإلى حدود غير قليلة إلى حكم استبدادي في قراراته وبشكل خاص في الموقف من القضية الكُردية ومن الحرب ضد الكُرد في عام ١٩٦١ وكذلك في إعلان رغبته بجعل الكويت جزءاً من العراق. وبدأ يستفيد من الصراعات الداخلية بين الأحزاب السياسية لتثبيت سلطته والانفراد في الحكم، ولكنها كانت بداية النهاية أيضاً. ونشأ تناقض وتقاطع شديدين بين الإجراءات الوطنية التي اتخذها الحكم في البداية وبين السياسات اللاديمقراطية للحكم، قاد إلى عجز شديد في متابعة تنفيذ القوانين والقرارات الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي أوجدت هذه الحالة فجوة متسعة باستمرار بين الشعب والحكومة وبين الشعب وقائد "الثورة"، مما أعاق عملياً تحويل الانتفاضة المسلحة إلى ثورة شعبية مستمرة وقادرة على تغيير العلاقات الإنتاجية السائدة في البلاد، فليست القوانين وحدها هي التي تلغي تلك العلاقات، بل الممارسة العملية لمضامين تلك القوانين.

وعندما يجري الحديث اليوم عن عبد الكريم قاسم فغالباً ما يشار إلى وطنيته ونظافة يده ونزاهته التي لا يختلف كثيرون بشأنها حتى أعداء قاسم يعترفون بها، إذ أن المشكلة لا تكمن في وطنيته ونظافة يده ونزاهته أو عدمها، بل في سياساته إزاء الحياة الدستورية والديمقراطية وإلى الموقف من عدم الفصل بين السلطات التي مارسها قاسم باسم الحكومة الدولة العراقية التي كان يقف على رأسها والتي ساهمت في تعقيد الأوضاع وفي الانحراف الكلي عن مضامين الحرية الفردية والديمقراطية وعن بناء المؤسسات الدستورية. وفي هذه المسائل كانت تبرز إشكالية عبد الكريم قاسم وسياساته الفردية في العراق طيلة السنوات الأربع والنصف من حكمه، بغض النظر عن مدى تطابقها مع حاجات الناس وإرادتهم ومصالحهم.

ورغم كل الحديث عن شعبية قاسم وتواضع عيشه ونزاهته الشخصية وسلامة أهدافه الوطنية ورغبته في أن يرى البلاد متقدمة، فأن السياسات التي مارسها منذ بداية الانتفاضة المسلحة، التي كانت مجافية للحياة الدستورية ومبادئ الديمقراطية والحياة الحزبية، كانت سبباً أساسياً من أسباب ما آل إليه الوضع في العراق لاحقاً. وهذا التشخيص لا ينفي بقية الأسباب الأساسية والثانوية الأخرى التي تضافرت وانتهت بمنع تحول الانتفاضة العسكرية إلى ثورة اجتماعية مستمرة تقود البلاد إلى عملية تحويل ديمقراطي وسلمي عميق للمجتمع ومفاهيمه وممارساته.

وعند مراجعة أحداث تلك الفترة يمكن للباحث أن يشير بوضوح وثقة إلى أن الخلافات بين الأحزاب السياسية، التي كانت ممثلة في جبهة الإتحاد الوطني، كانت سبباً كبيراً وأساسياً في ما آل إليه الوضع في العراق أيضاً، لأنها كانت سياسات تجسد ذهنية صبيانية مغامرة ومراهقة وذات وجهة استبدادية ورغبة في الهيمنة والانفراد. ومع أنها قد تمحورت حول ست نقاط أساسية، إلا أن أساليب الصراع في ما بين القوى والأحزاب كانت تتميز بالحقد والكراهية المتبادلة والرغبة في إقصاء الآخر والانفراد بالسلطة والنفوذ والتأثير في الدولة والمجتمع، وهي التي أعطت الحجة أو الذريعة لقاسم في أن تتكرس عنده فكرة أن الأحزاب السياسية عاجزة عن إدارة دفة البلاد، وأنه وحده القادر على ذلك، خاصة وأنه كان لا يجد في وجود أحزاب سياسية مسألة ضرورية للعراق، بل كان يرى إمكانية وجودها كلها في حزب واحد، ربما يقوده هو على طريقة حزب الاتحاد الاشتراكي لجمال عبد الناصر مثلاً.

تتلخص النقاط الست في الآتي:

* مستقبل العراق السياسي وموقفه من الاستقلال ومن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة أو الاتحاد الفيدرالي معها.
* الموقف من الديمقراطية والحياة الحزبية والتعددية السياسية والحياة الدستورية المدنية.
* الموقف من تركيبة مجلس الوزراء والتمثيل السياسي فيه.
* الموقف من القضية الكُردية والحكم الذاتي الذي نادت به القوى القومية الديمقراطية

الكُردية والحزب الشيوعي وبعض القوى الماركسية والديمقراطية، إضافة إلى الموقف من حقوق القوميات الأخرى في العراق.

* الموقف من قضية الإصلاح الزراعي ومشكلات التنمية والتصنيع والموقف من الثروة الوطنية ودور الدولة والقطاع الخاص.

** الموقف من التحولات الاجتماعية الديمقراطية المنشودة، ومنها بشكل خاص الموقف من حقوق المرأة وواجباتها في الدولة والمجتمع ومساواتها التامة بالرجل.

لم تبذل الأحزاب السياسية العراقية الجهود الكافية، وبالتالي لم تستطع الوصول إلى تبني قواسم مشتركة في ما بينها حول مهمات المرحلة التي كان يمر بها العراق لتلتقي عندها وتعالج اختلافاتها وخلافاتها في الرأي حول أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلاقات الدولة العراقية بالدول العربية بصورة ديمقراطية وحضارية، كما لم يبد أي طرف فيها استعداده للاستماع إلى وجهة نظر الأطراف الأخرى بهدوء وروية أو إبداء الاستعداد للمساومة المعقولة في الوصول إلى حلول وسطية لتلك المشكلات. فتعمقت الخلافات يوما بعد آخر وأقيمت الخنادق العميقة بين الأطراف المتنازعة. ولعبت المهاترات بين الصقور من على صفحات الصحف العراقية والعربية والدولية، وكذلك عبر الإذاعات العربية والدولية، دورها البارز في نقل الصراع الدائر بين الأحزاب والقوى السياسية إلى الشارع العراقي وساهمت في تشديد الصراع وتعميق الهوة بينها. وسرعان ما برزت على سطح الأحداث ظاهرة العنف واستعداد بعض القوى السياسية، وخاصة البعثيين والقوميين والرجعيين، على ممارسته للوصول إلى ما تسعى إليه. وفي ذات الوقت توجهت أجهزة الأمن العراقية، التي لعبت العناصر الديمقراطية وبعض الشيوعيين وأتباع قاسم دورها في التحقيق، إلى مطاردة المناوئين وتعذيبهم أحياناً غير قليلة، كما تصرف البعض الآخر وكأنه يملك السلطة ويستخدمها لإنزال الضربة بالآخرين. وسخرت المقاومة الشعبية لهذا الغرض أيضاً. وبذلك بدأت سلسلة من أعمال العنف والعنف المضاد لحل تلك المعضلات التي كانت قائمة، سواء أكان ذلك في ما بين تلك الأحزاب من جهة، أو بين بعضها وبين السلطة من جهة أخرى. فعمدت الأحزاب والقوى القومية إلى ممارسة التآمر والعنف

وعمليات الاغتيال السياسي لخلق الفوضى والاضطراب في البلاد وشل قدرات القوى الأخرى وخلق أجواء تساعد على اعتماد الدولة سياسة العنف أيضاً، والذي تجنبته الدولة في البداية. وبدأت القوى القومية والبعثية في الجيش بمحاولة انقلاب عسكري فاشلة في السابع من آذار من العام ١٩٥٩ في الموصل بقيادة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف[٣٤]، ثم نظمت قيادة حزب البعث برئاسة فؤاد الركابي بتنظيم وتنفيذ محاولة اغتيال فاشلة لعبد الكريم قاسم في السابع من تشرين الأول من العام ١٩٥٩، ثم في تنظيم وتنفيذ سلسلة من الاغتيالات السياسية ضد الشيوعيين والديمقراطيين في مختلف أرجاء البلاد. وكانت أجهزة الأمن العراقية التي ولج إليها الكثير من القوميين والبعثيين، أو كانوا فيها قبل ذاك، تسعى إلى التغطية الفعلية على المجرمين الذين كانوا ينفذون عمليات الاغتيال بحق الشيوعيين والديمقراطيين.

ومن جانب آخر عمدت الحكومة إلى مواجهة الحركة الكُردية التي كانت تطالب بالحكم الذاتي بقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني ورئيسه الملا مصطفى البارزاني بالعنف وزجت بالقوات المسلحة العراقية، ومنها القوات الجوية، في معارك دامية ضدها في كُردستان العراق. وعمدت أجهزة الدولة الأمنية إلى ممارسة الإرهاب والتعسف والتعذيب ضد أصحاب الرأي الآخر. وتناوبت القوى السياسية المختلفة في التعرض إلى تلك الإجراءات التعسفية وفق التطورات السياسية التي كانت تشهدها البلاد. وأصبح الجو السياسي موبوءاً ومحملا بكل الاحتمالات. وشهدت البلاد تظاهرات جماهيرية واسعة نظمتها القوى الديمقراطية تطالب بالديمقراطية للعراق وبالسلم لكُردستان وتدعو إلى حل المشكلات بالطرق السلمية، ولكنها كانت في الوقت نفسه مناهضة للقوى القومية والبعثية التي زادت من نشاطها السياسي التآمري للإطاحة بالنظام والاستيلاء على السلطة. وخلال تلك الفترة نظمت

---

٣٤ كان عبد الوهاب الشواف واحداً من أعضاء حركة الضباط الأحرار. وكان قائداً لحامية الموصل وقت قيامه بمحاولة الانقلاب على حكومة اللواء الركن عبد الكريم قاسم. لم يكن عبد الوهاب الشواف بعثياً ولا محسوباً على القوى القومية بل كان يحسب على القوى الديمقراطية في حركة الضباط الأحرار. وقد تغير موقفه من حكومة قاسم وتحالف مع القوميين والبعثيين نتيجة عوامل كثيرة اشرنا إليها في موقع آخر من هذا الكتاب. ك. حبيب

مظاهرات مضادة لوجهة القوى الديمقراطية من جانب القوى القومية والبعثية شاركت فيها قوى أخرى مناهضة لحكم عبد الكريم قاسم من مواقع الإقطاعيين والقوى الدينية الرجعية التي وجدت في عبد الكريم قاسم مناهضاً لتوجهاتها المتخلفة إزاء المرأة والانفتاح الاجتماعي. وبدأت في هذه الفترة قوى الإسلام السياسي الشيعية، إضافة إلى قوى إسلامية سياسية سنية، وخاصة من جماعة "الأخوان المسلمون"، نشاطاً واسعاً ضد حكومة عبد الكريم قاسم وضد سياساته الاجتماعية على نحو خاص، والتحمت مع بقية القوى المناهضة للوضع حينذاك.

وكانت شركات النفط الاحتكارية ومن ورائها الدول الاستعمارية والدول الرجعية واليمينية في المنطقة، وكذلك الحكومات القومية العربية والحكومات المجاورة مثل إيران وتركيا، تعمل كلها بحيوية فائقة وتناغم كبير للتخلص من هذا الوليد غير المرغوب فيه، من الجمهورية العراقية وحكومة عبد الكريم قاسم ذات التوجهات الوطنية التقدمية. ووقعت أحداث الموصل وأحداث كركوك المأساوية التي راح ضحيتها الكثير من المواطنين العرب والتركمان وغيرهم بسبب الفوضى وغياب الديمقراطية وضعف الدور الحكومي للسيطرة على الأوضاع وسوء تعامل القوى السياسية في ما بينها. وكانت الضحية المباشرة لكل تلك الفوضى السياسية والتآمر والعنف ثم العنف المضاد يتمثل في الغالبية العظمى من الشعب الكادح، وكانت عملية التنمية والاقتصاد الوطني ومستويات المعيشة، إضافة إلى عملية الإصلاح الزراعي، هي الضحية الثانية، بعد أن كانت الديمقراطية قد تدهورت أصلاً بعد فترة وجيزة من انتصار الانتفاضة العسكرية وتحولها إلى ثورة شعبية.

نشأت الإشكالية التي واجهت القوى السياسية ومجمل الحياة السياسية الجديدة في العراق بسبب نهج النظام السياسي الفردي والنهج العسكري لقائد الانتفاضة العسكرية ونظرته القاصرة والخاطئة إلى المشكلات التي كانت تواجه البلاد والحلول التي تستوجبها.

لقد عجز النظام الجديد بقيادة عبد الكريم قاسم عن المبادرة إلى وضع وتنفيذ جملة من السياسات والإجراءات الأساسية التي كانت تتطلبها مصلحة الشعب، وأعني بها بالدرجة الأولى إرساء الحياة الدستورية والديمقراطية في البلاد وإقامة المؤسسات الدستورية للدولة

الجديدة. لقد أعتمد قاسم بشكل مطلق على الحل الفردي الفوقي، على اجتهاده الشخصي لما كانت تواجهه البلاد من إشكاليات. ورغم مرور ثلاث أو أربع سنوات على نجاح الانتفاضة المسلحة واصل النظام نهجه السابق ولم يبادر إلى اتخاذ ما يلي، في حين كانت الضرورة تستوجب ذلك:

- يبادر النظام إلى إنجاز الدستور الدائم بسرعة وعرضه على الاستفتاء الشعبي وإنهاء فترة الانتقال والعمل بالدستور المؤقت. وعبَّر هذا الموقف عن خلل كبير في فكر عبد الكريم قاسم والمجموعة التي كانت تلتف حوله وتساند خطواته وتحجب عنه الواقع الذي كان يمر به الشعب بكل جوانبه وأبعاده.
- لم يبادر النظام إلى إنهاء فترة الانتقال واعتماد الحياة البرلمانية والدعوة إلى الانتخابات العامة الحرة والديمقراطية. وسمح هذا الموقف بتنامي الصراعات حول السياسات والمواقف المختلفة للأحزاب السياسية، في حين كان البرلمان يعتمد الحوار الديمقراطي وينهيه بقرار تتخذه الأكثرية ويحسم الصراع حول أي من تلك القضايا التي كانت موضع خلاف.
- وكان عبد الكريم قاسم قد أعتمد ذات الأساليب الفوقية التي مارسها أغلب قادة الانتفاضات والانقلابات العسكرية في بلدان العالم الثالث والتي تتلخص في كون قائد الثورة يؤدي دور السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية في آن. إذ كان عبد الكريم قاسم مسؤولاً عن إصدار القرارات وباسمه كانت تسجل باعتبارها أفضاله على الشعب، وبالتالي كان يسعى إلى زيادة رصيده الشعبي، ومن ثم التحول تدريجا إلى مواقع الحاكم المطلق شاء ذلك أم أبى. كما كان قاسم مسؤولاً عن تنفيذ أو تعطيل ما يراه فيما بعد مناسبا، وهو الذي كان يفصل في القضايا الخلافية ويعين الحكام الذين يصدرون الأحكام باسم الشعب، ولكنها كانت باسمه عملياً. وكانت القوى والأحزاب السياسية تمارس الكثير من التجاوزات على الشرعية، ولكنها كانت تُفرض على قاسم ذاته، لأن الأخير فقد الرقابة الفعلية على أجهزة الدولة وفقد القدرة على المتابعة، خاصة وأن الكثيرين ممن كانوا يزودونه بالمعلومات لم يكونوا مخلصين له ولنظام

الحكم القائم. ومثل هذه الاتجاهات المصحوبة بالفردية الشديدة وعدم التفكير الجدي بإقامة المؤسسات الدستورية والحياة الطبيعية في البلاد، والتملص من الالتزامات من خلال إعطاء الوعود تلو الوعود دون التقيد بها، قادت موضوعياً إلى هيمنة "الشخص القائد والمعبود الأوحد" على الحياة العامة والتصرف من مواقع الفرد والسلطة المطلقة، إلا أن الواقع كان يعلن عن وجود انفلات حقيقي في البلاد وعدم سيطرة فعلية على ما كان يجري فيها وسكوت عن التآمر الجاري ليل نهار ضد حكومة قاسم من قبل أجهزة الأمن التي كان يأتمنها، ولكنها لم تكن معه بل ضده. وانتهت مسيرة الانتفاضة المسلحة والثورة الشعبية إلى نشوء فجوة كانت تتسع باستمرار بين فئات المجتمع وقائد الانتفاضة، بغض النظر عن نوايا هذا القائد وتوجهاته، إذ أن الحصيلة كانت سلبية.

* لم يبد على قاسم أنه كان يفكر جديا بإقامة المؤسسات الدستورية والديمقراطية وإشاعة الحياة المدنية في البلاد، إذ حتى عند وضعه القانون الخاص بالأحزاب السياسية والجمعيات عمد إلى تقريم وتقزيم هذا القانون وممارسته بصورة معوجة وفق إرادته أو وفق رؤيته للأمور. وكان لهذا الموقف أثره السلبي الكبير على مصداقية قاسم إزاء الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية. وسنأتي على بحث هذه المسالة في مكان آخر من هذا الكتاب.

وعند العودة إلى كل القرارات التي صدرت عن حكومة قاسم، سواء تلك التي عززت مواقع الحلول التقدمية أم ذات الآثار السلبية على المجتمع العراقي ووحدته الوطنية، وسواء أكانت في المجالات الاقتصادية أم الاجتماعية وإزاء المشكلات القائمة، ابتداءً من قانون الإصلاح الزراعي مروراً بالخروج من حلف بغداد والانسحاب من منطقة الإسترليني وقوانين العمل والعمال وقانون تنظيم الأحزاب والجمعيات أو قانون الأحوال الشخصية وانتهاء بإعلان القتال في كُردستان أو اعتبار الكويت جزءاً من العراق.. الخ، كانت كلها قرارات فردية واعتمدت الأسلوب الفردي والرغبات الخاصة لعبد الكريم قاسم في إصدارها. ولم يعر أي اهتمام في ما إذا كانت مثل هذه القرارات تنسجم أو تتعارض مع تصورات هذا

الحزب أو ذاك أو مع هذه الفئة الاجتماعية أو تلك أو مع الوضع السائد في البلاد والمنطقة وعلى الصعيد العالمي أو القانون الذي يحكم العلاقات الدولية. في حين كان المفروض أن تجري بصدد كل تلك القضايا، وفي حالة غياب الدستور الدائم والبرلمان، مداولات واسعة مع الأحزاب السياسية والنقابات وغيرها ومن ثم عرضها على استفتاءات شعبية عامة للحصول على قرار الشعب بكل تلك المسائل قبل تحولها إلى قرارات وقوانين ملزمة للمجتمع، بغض النظر عن مستوى وعي المجتمع، إذ عبر هذا الأسلوب الديمقراطي يمكن تربية المجتمع وتأهيله لفهم مضامين الحرية والديمقراطية وتحمل المسؤولية والدفاع عن مصالحه المشروعة والعادلة.

* وكان عبد الكريم قاسم يعالج خلافاته مع القوى السياسية المختلفة بطريقة لا ديمقراطية أيضاً، بغض النظر عن مدى صواب أو خطأ موقفه أو موقف هذا الحزب أو ذاك. وهكذا كان الحال في مجلس الوزراء، إذ كان يسمح لنفسه بإقالة أو تنصيب هذا الوزير أو ذاك دون العودة حتى إلى مجلس الوزراء أو التدخل في شؤون الوزارات دون العودة إلى هذا الوزير أو ذاك.

واصطدمت هذه السياسات والمواقف بشكل مباشر بالموقف الديمقراطي المتميز الذي اتخذه الأستاذ كامل الچادرچي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي والشخصية الديمقراطية الفذة. لقد رفض الچادرچي الموافقة على أساليب عمل عبد الكريم قاسم الفردية واختلف مع رفاق حزبه عندما بدأوا يقدمون ولاء الطاعة والتأييد لعبد الكريم قاسم دون أن يأخذوا بنظر الاعتبار النتائج السلبية المترتبة على الحياة الديمقراطية في العراق بسبب تلك المواقف. لقد كان كامل الچادرچي إلى جانب ممارسة الانتفاضة العسكرية لإسقاط النظام الملكي وكل ما يرتبط بالانتفاضة العسكرية من احتمال ممارسة العنف ضد قوى النظام الملكي، ولكنه رفض استمرار العسكر في السلطة ورفض التعاون مع قاسم ما دام لا يستجيب للاتفاقات الخاصة التي تمت بين حركة الضباط الأحرار واللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني، إذ كان يرى في استمرار وجود العسكر في السلطة تجاوزاً على الشرعية الديمقراطية وحق الشعب في الحكم الديمقراطي، وكان محقاً في ذلك تماماً. ومن هنا رفض

التعاون مع حكومة عسكرية ما لم تحدد وقتاً لوضع الدستور الدائم وإجراء الانتخابات وإعادة الشرعية للحكم.

كما أن الأستاذ إبراهيم كبة عجز عن العمل المستقل والمسؤول مع رئيس الحكومة، مما أدى إلى نشوء خلافات معه وابتعد وابعد عن الحكومة فعلاً. ويجد المتتبع حقيقة الخلافات بين عبد الكريم قاسم وإبراهيم كبة في كتاب الأخير الموسوم "هذا هو طريق ١٤ تموز"، وهو نص الدفاع الذي قدمه إبراهيم كبة أمام محكمة الثورة"في أعقاب انقلاب البعث الفاشي في ٨ شباط من العام ١٩٦٣.[٣٥]

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأحزاب السياسية التي كانت تناضل في سبيل الديمقراطية، قد أيدت، وهي في خضم الأجواء السياسية التي سادت تلك الفترة، جملة من الإجراءات الاستبدادية التي اتخذها عبد الكريم قاسم لكي يتسنى لها التخلص من خصم سياسي، من حزب معين أو لفرض اتجاه أو موقف سياسي معين. وكانت هذه الأحزاب هي الضحية والخاسرة فيما بعد عندما بدأ عبد الكريم قاسم يتخذ القرارات ضدها أو يوجه أجهزة الدولة لمحاربتها ومطاردة مناضليها أو عندما تسلطت عناصر من أحزاب قومية أخرى على تلك الأجهزة الأمنية وسعت إلى إلحاق الأذى بالقوى الأخرى دون علم قاسم.
ويمكن في هذا الصدد الإشارة أيضاً إلى بعض مواقف الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني التقدمي وعناصر غير قليلة في الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكُردستاني، دع عنك الأحزاب القومية التي كانت المبادرة إلى تفتيت الوحدة الوطنية والتي تعرضت بدورها إلى ضربات غير قليلة، ثم نظمت مع القوى الرجعية والإقطاعية الداخلية وبعض قوى الأمن والاستخبارات من أتباعها، ومع القوى الخارجية، عملية الانقلاب ضد الحكم الوطني الفردي الذي كان يقوده قاسم لتقيم على أنقاضه حكماً أكثر فردية واستبداداً ودموية. وعلينا أن نتذكر بأن القوى القومية والبعثية كانت قد استطاعت التسرب إلى بعض أهم أجهزة الدولة وإلى مواقع الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة، بعد أن

---

٣٥ كبّه، إبراهيم. هذا هو طريق ١٤ تموز. دفاع إبراهيم كبه أمام محكمة الثورة. ط ٢. شركة الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع المحدودة. بغداد. ٢٠٠٦.

وجه قاسم ضربات قاسية وشتت قوى الحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى الديمقراطية المستقلة في الجيش، والشرطة. وفي الوقت الذي استخدم قاسم تلك القوى لتقريم وإضعاف ثم ضرب القوى المؤيدة لسياساته والمنتقدة لتصرفاته، قامت تلك القوى المناهضة له في الوقت نفسه في التحضير لانقلابها الأسود الذي نفذته فعلاً في الثامن من شهر شباط/فبراير ١٩٦٣.

لقد كان الصراع في ما بين القوى السياسية العراقية قد اتخذ منذ البداية صيغة العداء والكراهية والرغبة في التخلص من الآخر. وهذه الوجهة في الصراع ساعدت على سعي كل طرف إلى إبراز شخصية معينة من القيادة العسكرية والتزامها والدفاع عنها وجعلها القدوة أو الملهم لنشاطها في الداخل وضد القوى الأخرى. فعلى سبيل المثال ومع بدء الصراع حول موضوع الوحدة والاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة طُرح في الشارع العراقي من جانب القوى الديمقراطية وأتباع قاسم والشيوعيين شعار ,,ماكو زعيم إلا كريم ... موتوا يا بعثية“، أو شعار ,,عاش الزعيم الأوحد عبد الكريم قاسم“ أو ,,اتحاد فيدرالي ... صداقة سوفييتية“، أو ,,الحزب الشيوعي في الحكم ... مطلب عظيم“. في مقابل هذه الشعارات وغيرها، طرح البعثيون والقوميون وروجوا شعارات تمجد جمال عبد الناصر وعبد السلام محمد عارف، وتنادي بشعار "وحدة وحدة عربية ... لا شرقية ولا غربية“. لقد نشأت معركة شعارات صبيانية في الشارع قادت إلى تقسيم المجتمع ذاته إلى معسكرين متصارعين. وكانت بعض الشعارات تحمل إساءات لكل الأطراف. لقد دخل الرعاع إلى صفوف معركة الشعارات أيضاً ومارسوا دورهم في تعميق المعركة السياسية وتسطيحها.

لم تكن الخلافات بين الأحزاب والكتل السياسية العراقية حينذاك ذات طبيعة داخلية بحتة، رغم أنها كانت من حيث المبدأ تدور حول مشكلات محلية. فالعراق الذي انفصم لتوه عن التحالف مع الغرب الرأسمالي وخرج من حلف بغداد الذي كان في جزء أساسي منه موجها ضد الاتحاد السوفيتي وبقية البلدان الاشتراكية، أقام علاقات تعاون متعددة الجوانب مع العديد من تلك البلدان، وأيد في المحافل الدولية العديد من المواقف السياسية للاتحاد السوفييتي وحركات التحرر الوطني التي لم تكن منسجمة مع مواقف الغرب.

وبالتالي وضعت الدول الغربية العراق في قائمة الدول المناهضة لها والدائرة في "فلك السياسة السوفييتية" خطأً! وراحت تستفيد من تلك الخلافات الداخلية لتجعلها جزءا من الصراع الدولي، جزءا من الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وجزءا من صراع حركة التحرر الوطني ضد القوى الإمبريالية والقوى الرجعية في المنطقة. وكانت للدول الكبرى من جهة، وللدول العربية من جهة ثانية، ولبعض دول الإقليم وأعضاء حلف السنتو من جهة ثالثة، أدوارهاً البارزة وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على مجرى تطور الأحداث بعد الانتفاضة العسكرية المظفرة في العراق.

لم يقتصر هذا الأمر على ممارسات القوى القومية العربية ذات العلاقة القوية بالدول العربية، وخاصة بالنظام القومي- البعثي في كل من مصر وسوريا. كما كان للسعودية والأردن وبقية الدول العربية ودول حلف السنتو، بأساليب وصيغ مختلفة، تأثيرها الملموس على القوى الدينية، سواء أكان من جانب الدولة أم من جانب الأحزاب السياسية القائمة فيها حينذاك. وهكذا كان الحال مع الحزب الشيوعي العراقي، إذ كان للحزب الشيوعي في الإتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية العالمية تأثيرهما المهم والملموس على سياسة الحزب الشيوعي العراقي من خلال المداولات التي كانت تجري بين الحزبين أو مع الأحزاب الشيوعية الأخرى، سواء الأحزاب التي كانت في الحكم في عدد من بلدان أوربا الشرقية أم غير الحاكمة. ولم يكن في تلك المداولات ما هو ملزم للحزب الشيوعي العراقي، بل كان يتسم بطابع تبادل الآراء أو استشارات فكرية وسياسية. إلا أن الموقع الذي كان يحتله الحزب الشيوعي السوفييتي، باعتباره طليعة الحركة الشيوعية العالمية ومركزها غير المعلن وحزب الدولة السوفييتية التي كانت تقود النضال ضد الإمبريالية والرجعية في العالم وتساهم في دعم حركات التحرر الوطنية، والتي ساعدت الانتفاضة العسكرية في العراق من خلال منع محاولات التدخل العسكري الأردنية والتركية والإيرانية والأمريكية والبريطانية في الشؤون الداخلية للعراق في أعقاب انتصار الانتفاضة مباشرة، لعب دوره في قبول الحزب الشيوعي العراقي للملاحظات التي كانت تقدم له ومارسها فعلاً بشأن الموقف من سياسات عبد الكريم قاسم ومن مجرى الأحداث في العراق. ولم يكن سهلاً على قيادة الحزب

الشيوعي العراقي أن تميز بين سياسات ومواقف حزب في السلطة يسعى على تأمين مصالحه وبين السياسة التي يفترض أن يمارسها الحزب في ضوء استنتاجاته الناجمة عن دراساته للوضع القائم في العراق أو أوضاع المنطقة. وقد تسبب هذا الواقع في نشوء الكثير من المشكلات والسياسات التي لم تكن متناغمة مع الواقع العراقي.

وكان التدخل الكبير والسافر والمستمر من جانب حكومات مصر وسوريا له أسوأ الأثر المباشر على أحداث العراق في تلك الفترة. لم يكف الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن التدخل المباشر في شؤون العراق والدعوة الصريحة إلى التخلص من عبد الكريم قاسم، والذي أطلق عليه القوميون والبعثيون نعتاً مسيئاً لقاسم حين سمي في الإعلام المصري السوري بـ "قاسم العراق". فالمساعدات المالية وتهريب الأسلحة إلى معارضي النظام من القوى القومية والبعثية وحملات الإعلام المستمرة المناهضة للحكم الوطني كلها سممت جو العلاقات بين العراق وبقية الدول العربية وبين القوى القومية والقوى السياسية الأخرى في العراق، كما كانت جزءا من عمليات التحضير للانقلاب العسكري الذي وقع في شباط/فبراير من عام ١٩٦٣ ضد حكومة عبد الكريم قاسم.

مع قناعتنا بأن الحكم في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم كان المسؤول الأول داخلياً عما حدث في العراق خلال سنوات الجمهورية الأولى، فأن هذا لا يعفي القوى والأحزاب السياسية العراقية التي تميزت بالكثير من عدم المسؤولية والأنانية والرغبة والهوس في الهيمنة والانفراد بالحكم، من مسؤوليتها في ما حصل للعراق. وإذا كان هذا يمس بالدرجة الأساسية القوى والأحزاب القومية وحزب البعث وقوى إسلامية سياسية متخلفة، فأنه لا يستثني الحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى اليسارية والديمقراطية من المساهمة في مسؤولية ما حصل بين الانتفاضة العسكرية في تموز ١٩٥٨ ونجاح الانقلاب الدموي في شباط/فبراير من العام ١٩٦٣ بقيادة البعثيين والقوميين. وهو ما سنعالجه في الكتاب السابع من هذه المجموعة.

الفصل الثاني

الديمقراطية والتعددية السياسية في الجمهورية الأولى

المبحث الأول

عبد الكريم قاسم والموقف من الحياة الحزبية

تشير الكثير من المعلومات التي تحدثت عن شخصية عبد الكريم قاسم إلى أنه قد تميز بالتواضع والبساطة في حياته الشخصية والصدق في علاقاته مع الآخرين، إضافة إلى حذره الشديد في نشاطه السياسي وفي كسب العاملين معه في حركة الضباط الأحرار التي كان ينتظم فيها مع عبد السلام محمد عارف. وقد برزت بعض هذه السمات بوضوح في الفترة الأولى من توليه رئاسة الوزارة، في حين غاب البعض الآخر منذ بدء تنفيذ الانتفاضة العسكرية حين أبعد بإصرار شديد وباتفاق مسبق مع عبد السلام محمد عارف بقية أعضاء قيادة حركة الضباط الأحرار (في ما عدا عبد الكريم الجدة) عن المشاركة الفعلية في الانتفاضة أو في الحوار معهم حول سبل تطور الحركة والانتفاضة. جسدت هذه الوجهة في التعامل عدداً من المسائل التي تتجلى فيها سلوكية الفرد العراقي عموماً نتيجة عوامل كثيرة، وأبرزها:

– أن عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف كانا غير واثقين من إخلاص بعض الضباط العاملين معهم في قيادة حركة الضباط الأحرار، وبالتالي أخفوا عنهم موعد الحركة وأبعدوهم عن المشاركة الفعلية في تحديد الموعد وساعة التنفيذ أو حتى التشاور معهم حول العملية. ولكنهم في مقابل ذلك تعاونوا مع مجموعة الضباط الشيوعيين الذين ارتبطوا مباشرة بالحزب الشيوعي العراقي ونسقوا مع قاسم، إضافة على مجموعتهما الخاصة بهما.

– وكان كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف، وهما من مجموعة واحدة، منذ البدء ينويان الانفراد بالحكم من خلال التنفيذ المباشر من قبل الجماعة التي يقودونها

لتنفيذ الانتفاضة وإبعاد الآخرين عنها وعن مراكز الحكم في العهد الجديد.

– وأنهما تميزا منذ البدء لا في التآمر على العهد الملكي، بل على أقرب الناس إليهما من حيث العمل المشترك والغاية المشتركة، وبالتالي فالإخلاص هنا مفقود في صيغة التصرف إزاء الآخرين.

– إن سمة التآمر التي تميز بها الشخصان، رغم الفارق النوعي الكبير بينهما لصالح عبد الكريم قاسم، هي التي سيطرت عليهما معاً ودفعت بكليهما للتآمر على أحدهما الآخر. وكان عبد السلام محمد عارف هو الذي بدأ التآمر بعد انتصار الحركة مباشرة وتحرى عن حلفاء له في الحركة القومية العراقية والعربية، بدلاً من تعزيز تحالفه مع عبد الكريم قاسم. ولم يكن قاسم ساذجاً، بل أدرك نوايا عبد السلام محمد عارف وقرر التخلص منه عملياً. لقد أدرك قاسم بسليقته ومعرفته الجيدة بعبد السلام محمد عارف وتصرفاته بأن الأخير لن يكف عن العمل ضده والتخلص منه، خاصة وأن عبد الكريم قاسم شكا من محاولة عبد السلام محمد عارف اغتياله في مكتبه الخاص.

– وزاد في الطين بلة انتقال الصراع بينهما من مجلس الوزراء إلى الشارع العراقي وانتهى إلى طلاق نهائي قاد عبد السلام محمد عارف لا إلى التآمر على عبد الكريم قاسم والدخول في كل التحالفات المعادية له فحسب، بل وشارك في إصدار حكم غير شرعي بقتله عندما ألقي القبض عليه في أعقاب الانقلاب الدموي في الثامن من شباط/فبراير ١٩٦٣.

– لم يكن عبد الكريم قاسم مفكراً أو مثقفاً ديمقراطياً رفيع المستوى، كما لم يكن خطيباً مفوهاً أو قادراً على صياغة أفكاره بأسلوب علمي وسليم، لذلك كانت أغلب خطبه الارتجالية ضعيفة المضمون وتكراراً شديداً ومملاً، ولكنه كان يمتلك شخصية ودودة ومحبوبة ووجهاً دافئاً وهادئاً وعينين حادتين لا تستقران ولا تعبران عن هدوء داخلي، ويحمل للمستمعين إليه من بسطاء الناس صدقاً مقنعاً ومرضياً. كانت لقاسم شخصية جذابة ومؤثرة على مستمعيه ومؤيديه.

كان لاستمرار وجود قاسم على رأس السلطة السياسية فترة غير قصيرة وتزايد دوره في اتخاذ القرارات بشأن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وعلى الصعد

الداخلية والعربية والدولية، من جهة، وتفاقم الصراعات في ما بين الأحزاب السياسية في الداخل من جهة ثانية، وبروز كتلة جديدة مؤيدة لعبد الكريم قاسم وسياساته ومواقفه على المسرح السياسي العراقي، بغض النظر عن مدى صدق أو نفاق بعض أو كثير من هؤلاء المؤيدين، من جهة ثالثة، إضافة إلى أجواء التآمر ضده على مختلف الأصعدة من جهة رابعة، وأخيراً تربيته العسكرية، قد ساهمت كلها في بلورة وتكريس مجموعة من الخصائص القديمة وإضافة خصائص أخرى إلى شخصية عبد الكريم قاسم دفعته إلى اتخاذ إجراءات لعبت دورها في تعميق الخلافات الداخلية وشددت من مخاطر التآمر على الجمهورية الأولى، كما أضعفت قدرته على الإمساك بخيوط اللعبة السياسية في الداخل وقربته من مخاطر الانهيار الذي حصل فعلاً فيما بعد. ولعبت تلك السمات دورها في اتخاذ موقف سلبي صارخ من الحياة السياسية الديمقراطية والتعددية الحزبية واستقر موقفه في أن يبقي المحور الذي تتجمع حوله كل القوى السياسية المخلصة له، وبالتالي للعراق، كما كان يعتقد. لم يختلف قاسم في تكوينه الشخصي عن الغالبية العظمى من العراقيين الذكور، وبشكل خاص بين العسكريين منهم، إذ كان يعيش الازدواجية قبل قيادة الانتفاضة وأثناء عمله في الجيش العراقي، وأعني بذلك موالاته للشعب والضباط الأحرار من جانب، وكرهه الشديد للعائلة المالكة والحكم القائم وعدم التعبير عن ذلك وإبداء الولاء للعائلة المالكة والحكومات المتعاقبة، ومنهم شخص نوري السعيد، من جانب آخر. وبرزت هذه السمة في أعقاب الثورة أيضاً وتفاقمت لديه في أعقاب محاولة اغتياله من قبل مجموعة اغتيال شكلتها قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في عام ١٩٥٩ بعد أن امتزجت بروح الحذر السابقة التي تميز بها وبعض القلق المشوب بخوف من نوع خاص من احتمال إعادة محاولة الاغتيال من ذات الجهة التي مارسته أول مرة أو من جهات أخرى.

– وإذا كانت في سيرة قاسم قبل الانتفاضة روح الحذر والشك والتمرد على الحكم القائم والتآمر للإطاحة به من مواقع المسؤولية إزاء القضية الوطنية وإزاء الشعب والتصدي للسياسات الاستعمارية التي كانت ترسمها بريطانيا وتنفذها النخب الحاكمة، فأن هذه السمات قد تفاقمت لديه في أعقاب قيامه بالحركة الانقلابية ضد الحكم الملكي والتي تعززت

لديه من جراء محاولة الانقلاب التي قام بها عبد الوهاب الشواف في آذار من عام ١٩٥٩ وقناعته بوجود قوى كثيرة تريد التآمر عليه والخلاص منه. ولهذا وجد في القوى التالية خصماً له تريد إبعاده عن السلطة والحلول محله، وهي:

١ القوى القومية التي لم تخف رغبتها في الخلاص منه وإسقاطه وبدأت تعمل بجهد كبير ضده. وكان يعرف ذلك تماماً، وبالتالي قرر حرمانها من أي عمل سياسي علني ودفعها عملياً إلى السرية ومواصلة التآمر ضده، ولكنه لم يبعدها عن العمل في أجهزة الأمن والاستخبارات والجيش والشرطة، كما اعتمد على بعضها في الصحافة وفي مجالات كثيرة أخرى. وسمح لها عملياً بالاستفادة من تلك المواقع لتشديد فعالياتها ضده من خلال الهجوم على القوى السياسية التي كانت تسانده.

٢ القوى السياسية الكُردية التي اقتنع من جانبه بأنها تتآمر ضده لأنه لم يستجب لمطالبها في الحصول على إجراء تعديلات على الدستور المؤقت وعلى منح إقليم كُردستان الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية وإيصال معلومات أمنية مغرضة إليه بأن الكُرد يتآمرون ضده ويتعاونون في ذلك مع القوى القومية ومع شركات النفط الاحتكارية. دفع هذا وغيره إلى شن قاسم حملة ضد الحركة الكُردية واعتقال بعض الشخصيات البارزة في الحزب الديمقراطي الكُردستاني أو مطاردتها، أو قصف منطقة بارزان بالطيران الحربي وقتل الكثير من الناس، أو التعاون مع شيوخ العشائر التي كانت تقليديا تتعاون مع الحكومات الملكية ضد الحركة الكُردية الديمقراطية، مما قاد الملا مصطفى البارزاني والحزب الديمقراطي الكُردستاني إلى إعلان ثورة أيلول عام ١٩٦١.

٣ الحزب الشيوعي العراقي الذي منحه التأييد الكامل والذي ساهم بترويج وحدانية السلطة لعبد الكريم قاسم في صراعه مع عبد السلام محمد عارف ورفع شعار „ماكو زعيم إلا كريم"، إلا أنه كانت تصله معلومات عن قوة الحزب الشيوعي بالجيش ووجود تيار في الحزب يريد التخلص منه ومن سياساته، واعتقد بأن الحزب يتآمر عليه أيضاً لتسلم السلطة بمفرده وبتأييد من السوفييت. كما لم يكن يثق بالقوى الديمقراطية

الأخرى التي كانت تريد تأسيس أحزابها باعتبارها تدخل ضمن الإطار أو الحركة التي يعمل فيها الحزب الشيوعي العراقي.

٤ وكان يشك بالقوى السياسية الدينية في العراق باعتبارها حليفة للسعودية والأردن أو حليفة للقوى القومية التي تريد الخلاص منه، خاصة وأن أغلبها كان من الأخوان المسلمين أو من حزب التحرير الإسلامي.

٥ وفي ضوء ذلك لم يبق في الساحة السياسية سوى حزب الاستقلال الذي اعتبره ينضوي تحت لواء القوى القومية التي تريد الخلاص منه وتتآمر عليه أيضاً. ومثل هذا الحزب لا يمكن التعاون معه أو فسح المجال لعمل سياسي شرعي. وكان الحزب الوحيد الذي ارتكن إليه وقرر الاعتماد عليه نسبياً هو الحزب الديمقراطي التقدمي، الذي انشطر عن الحزب الوطني الديمقراطي ووقف على رأسه كل من السيدين محمد حديد وحسين جميل وغيرهما، بينما تخلى عنه السيد كامل الچادرچي ورفض التعاون مع عبد الكريم قاسم.

وعلى العموم يمكن القول بأن عبد الكريم قاسم لم يعد يثق بالأحزاب السياسية كلها ولا بالحياة الحزبية، وبدأ يرى فيها قوى سياسية غير مساندة له ومعرقلة لمسيرة الثورة بسبب أنانية قياداتها ورغباتها في الهيمنة، في حين يقف هو على رأس الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية بالثورة وتقع على عاتقه مهمة قيادة الثورة لتحقيق مصالحها وإرادتها التي يعبر عنها خير تعبير، وهو خير من يؤدي هذه المهمة. لم يكن في هذا الإحساس عدم الثقة بتلك الأحزاب فحسب، بل جسد غروراً كبيراً واعتداداً بالنفس وانحرافاً خطيراً نحو الدكتاتورية الفردية. وهي التي دفعت بعبد الكريم قاسم إلى فقدانه الأرض التي كان يقف عليها في بداية نجاح الانتفاضة العسكرية وإلى تطلعه في أن يلعب دوراً استثنائياً في حياة شعب العراق.

وجد عبد الكريم قاسم تأييداً واسعاً من قوى كانت معه في الحكم أو اضطلعت بإدارة أجهزة الدولة. فقد حصل على تأييد محمد حديد بالسياسة التي مارسها إزاء الأحزاب، إذ كان يعتقد بأن الساحة ستخلو له لحكم البلاد بالتعاون والتنسيق مع عبد الكريم قاسم،

ولم يدرك محمد حديد أن عبد الكريم قاسم قد تحول تدريجاً إلى شخصية تريد الانفراد بالحكم والتحكم الفردي برسم وتنفيذ سياسة البلاد، وهو لا يحتاج إلى موجهين بل منفذين لسياساته وتصوراته في الحكم. ولكنه وجد التأييد والدعم المغرض تماماً من أجهزة الدولة التي لم يمسها أي تغيير كبير بعد نجاح الانتفاضة في عام ١٩٥٨، بل حافظت على طبيعتها واختلطت معها قوى قومية استطاعت الوصول إلى المرافق الأساسية لتتحكم من خلالها بسير تطور الأحداث. وكانت أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية والشرطة والعديد من القيادات العسكرية والضباط والإدارات المحلية والبلديات وأجهزة الوزارات المختلفة وخاصة الداخلية والإصلاح الزراعي والإعلام من المواقع الأساسية التي انتشرت وتركزت فيها القوى التي تؤيد قاسماً شكلاً وتناصبه العداء فعلياً. وشجعها على التمادي في إجراءاتها ومواقفها انتهاج عبد الكريم قاسم سياسة معاداة الحياة الحزبية ومنع منح بعض القوى الأساسية إجازة العمل السياسي العلني. لقد نجحت هذه القوى بإقامة شرخ بين الأحزاب السياسية وحكومة قاسم وشخصه مباشرة وساعدت على عزله الفعلي عن بعض القوى المهمة التي كان في مقدورها الدفاع عن الحياة السياسية الجديدة، كما أضعفت وإلى حدود غير قليلة جماهيريته في صفوف الشعب، وخاصة في صفوف الشعب الكُردي حيث ناصب قيادته العداء ورفض الاستجابة لحقوق الشعب الكُردي العادلة.

ولا بد هنا من تأكيد حقيقة أن الأحزاب السياسية العراقية دون استثناء لم تلعب الدور الواعي والمناسب في التعامل مع الأوضاع الجديدة وساعدت قاسم، شاءت ذلك أم أبت، على السير في طريق إهمالها والتجاوز على حقوقها وتقليم أظافرها باعتقالات وصدور أحكام بالسجن غير قليلة وتنفيذها فعلاً. إن التعرف على أفكار وسياسات وممارسات قاسم السياسية تعطي الانطباع لمتتبع نشاطه ودوره بأن الرجل لو قدر له الحياة والاستمرار في السلطة لعمد إلى إقامة دولة تستند إلى الحزب الواحد من منطلق إيمانه بأن كل الأحزاب تعمل لتحقيق أهداف مشتركة، لهذا لا ضرورة لوجود التعددية الحزبية، بل يكفي أن يكون هناك حزب واحد يدير دفة البلاد، وهو ما عبر عنه في أول مؤتمر صحفي عقده في أعقاب انتصار الانتفاضة العسكرية.

لم يكن أمام عبد الكريم قاسم إلا إصدار قانون الجمعيات بسبب الضغط المتزايد من القوى السياسية ومن الشارع العراقي. فأصدر القانون فعلاً. ولنر الآن كيف تصرف قاسم إزاء طلبات تأسيس الأحزاب السياسية العراقية.

المبحث الثاني

الحياة الحزبية والتعددية السياسة وموقف حكومة قاسم

كان موقف جبهة الاتحاد الوطني، التي تشكلت قبل انتفاضة تموز العسكرية ١٩٥٨، قد تحدد بإشاعة الحياة الحرة والديمقراطية السياسية وحرية التنظيم الحزبي والمهني وحرية الصحافة والنشر والإضراب والتجمع والتظاهر...الخ، في ضوء المعاناة الطويلة لهذه الأحزاب من سياسات الحكم الملكي القمعية ورفضها المستمر تأمين حياة حزبية حرة وتعددية فكرية وسياسية في البلاد. والتزمت حركة الضباط الأحرار بذات الأهداف وأقرت مبدأ تسليم السلطة إلى المدنيين بعد فترة انتقال قصيرة لم تحدد فترتها في حينها. وجاء في أول تصريحٍ أدلى به رئيس الحكومة في أول مؤتمر صحفي له في أعقاب نجاح الانتفاضة العسكرية ما يلي: "السماح بحرية الأحزاب والمعارضة في البلاد، مع قناعة بأن الأحزاب كلها يمكن أن تتوحد في حزب واحد لأن لها أهدافاً مشتركة". وعبَّرت هذه الإشارة إلى جانبين، الجانب الأول يؤكد أهمية وجود حرية للأحزاب السياسية ووجود معارضة سياسية أيضاً، والجانب الثاني يعبر عن رؤية غير واقعية وعبثية لرئيس الحكومة المستقبلية حول الحياة الحزبية والسياسية في العراق. ففي الوقت الذي أيد السماح بتشكيل الأحزاب السياسية، أكد قناعته بعدم ضرورة وجود أكثر من حزب واحد هو حزب السلطة. أي أنه كان يميل بوضوح إلى الدولة القائمة على نظام الحزب الواحد الذي يقود البلاد. وكان هذا الموقف أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تأخير صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية في العراق حتى عام ١٩٦٠ ومن ثم حين صدر أعيق تنفيذه بصورة صحيحة، إذ تدخلت الارتياحات الشخصية بشكل ملموس.

كان عبد الكريم قاسم، كما بدا ذلك واضحاً فيما بعد، يخشى من الحياة الحزبية الحرة

ومن احتمال بروز صراعات فكرية وسياسية في ما بين تلك الأحزاب تقود إلى عواقب وخيمة على البلاد، خاصة وأنه كان على علم مسبق بالعلاقات المتشنجة بين بعض أبرز أحزاب جبهة الاتحاد الوطني. وهذا الموقف المعرقل لصدور قانون الأحزاب والجمعيات وتأمين عملها القانوني الملزم وفق قواعد اللعبة الديمقراطية والمحاسبة القانونية لمن يخرج على أو عن تلك القواعد، هو الذي ساعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عمل الأحزاب المنفلت من عقاله وغير المقيد بشروط العمل الديمقراطي والحياة الحزبية المحددة بقانون ديمقراطي. لقد كان العديد من الأحزاب السياسية يعمل قبل ذاك في ظروف العمل السري الذي يتهدد القيادات والقواعد الحزبية وأصدقاء تلك الأحزاب في كل لحظة بالاعتقال والتعذيب والسجن. وكانت الأحزاب السياسية غير الحكومية كلها تعاني من الاختناق الشديد والرغبة في الانطلاق من قيود ثقيلة وجارحة لكرامة الإنسان فرضت عليها طيلة عقود، سواء تلك التي عملت في ظروف سرية وغير مجازة، أم تلك الأحزاب التي كانت تجاز ثم تصادر إجازتها أو تغلق بين فترة وأخرى أو تجبر على إيقاف عمليها بسبب الضغوط الشديدة التي كانت تتعرض لها واعتقال كوادرها أو العاملين في صحافتها. إن تمتعها بحرية غير مقيدة بشروط قانونية وغياب نظم مساعدة على الانضباط والوعي بالصلاحيات والواجبات والنقص الشديد الفعلي في تقاليد العمل الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر وانعدام التفاعل وتبادل الرأي في ما بين الأحزاب، سرِّع، على ما يبدو، من تفاقم الخلافات في ما بين هذه الأحزاب وبروز الرغبة المتبادلة في التخلص من بعضها الآخر والهيمنة على الحكم، والاشتباك في حملة من المهاترات المشينة والاحتراب الشرس الذي قاد بدوره إلى وقوع نزاعات دموية راح ضحيتها الكثير من المواطنين الأبرياء.

مع حلول العام ١٩٦٠ عرف العراق وجود ١٣ حزباً سياسياً يعمل بصورة علنية أو سرية وبدون أجازات رسمية، بعضها قدم طلباً للحصول على إجازة عمل وفق قانون الجمعيات رقم ١ لسنة١٩٦٠، وبعضها الآخر لم يقدم مثل ذلك الطلب لقناعته بعدم موافقة السلطة على منحه إجازة عمل شرعية. وفيما يلي إشارة سريعة إلى هوية تلك الأحزاب التي قدمت طلبات للعمل في العام ١٩٦٠ وبعد صدور قانون الجمعيات والأحزاب:

* الحزب الوطني الديمقراطي: أجيز طلبه.
* الحزب الديمقراطي الكُردستاني: أجيز طلبه.
* الحزب الشيوعي العراق: رُفض طلبه وأجيزت جماعة منشقة عنه بقيادة السيد داود الصائغ سميت باسم الحزب الشيوعي العراقي. وكان السيد الصائغ عضوا قديماً في الحزب الشيوعي وكادراً متقدماً فيه.
* الحزب الجمهوري: رفُض طلبه.
* الحزب الوطني التقدمي: أجيز طلبه، وهو حزب منشق عن الحزب الوطني الديمقراطي بعد نشوب خلاف في القيادة حول الموقف من سياسات حكومة عبد الكريم قاسم.
* حزب البعث العربي الاشتراكي: لم يقدم طلبا للحصول على إجازة عمل رسمية وبقي يعمل بصورة سرية شبه علنية.
* الحزب القومي الناصري: لم يقدم طلبا للحصول على أجازة عمل رسمية وبقي يعمل بصورة سرية شبه علنية.
* حزب الاستقلال: لم يقدم طلبا لإجازته رسمياً وبقي تنظيماً سياسياً يعمل بصورة سرية شبه علنية.
* حركة القوميين العرب: لم تقدم طلبا لإجازتها وبقيت تعمل بصورة سرية شبه علنية.
* الرابطة القومية: لم تقدم طلبا رسمياً لإجازتها وبقيت تعمل بصورة سرية شبه علنية.
* الحزب العربي الاشتراكي: لم يقدم طلبا لإجازته رسمياً وبقي يعمل بصورة سرية شبه علنية.
* الحزب الإسلامي العراقي: رُفض طلب إجازته للعمل العلني الشرعي، ولكنه واصل عمله بصورة سرية شبه علنية.
* حزب التحرير الإسلامي: رُفض طلب إجازته رسميا وبقي يعمل بصورة سرية شبه علنية.

وكانت إجراءات منح أو رفض طلب الإجازة يشير إلى تفاقم ملموس في الأجواء غير

الديمقراطية في قيادة الدولة وعلى صعيد أجهزة الدولة والمجتمع وتحولها التدريجي صوب مواقع استبدادية وفرض الإرادة الفردية للحاكم قد ألحقت أضراراً فادحة بالبلاد وساعد على تنامي الصراع وممارسة العنف من قبل بعض القوى السياسية ضد بعضها الآخر.

وكانت هذه المجموعة من الأحزاب السياسية تندرج ضمن خمسة تيارات فكرية – سياسية، وهي:

التيار الديمقراطي، التيار القومي العربي، التيار القومي الكُردي، التيار الشيوعي والتيار الديني الإسلامي. وكان أتباع التيار الأخير يتبنون المذهب السني في الإسلام، إضافة إلى التيار المحافظ والرجعي الذي لم يتمثل بأحزاب سياسية بل انتشر أتباعه للعمل في عدد من تلك الأحزاب وراحوا يمارسون نشاطهم فيها بشكل مباشر أو غير مباشر. وابتداءً من نهاية عام ١٩٥٨ وبداية ١٩٥٩ برز لأول مرة، منذ الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وثورة العشرين، حزبٌ ديني إسلامي جديد هو حزب الدعوة الإسلامية، الذي ضم في صفوفه جمهرة من أبناء وأتباع المذهب الشيعي (الجعفري) في الإسلام. واتسع نشاط هذا الحزب كرد فعل مباشر على قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ الذي أصدرته حكومة عبد الكريم قاسم، وبسبب تنامي نشاط الحزب الشيوعي العراقي وتأثيره الواسع في مناطق وسط وجنوب العراق، وكذلك نشاط القوى الديمقراطية التقدمية، علماً بأن نشاط قوى الإسلام السياسي الشيعية قد بدأ في العراق منذ العام ١٩٥٢ بشكل إرهاصات ومحاولات غير ناضجة أو متبلورة[٣٦].

تقدمت تسع جماعات سياسية بطلب إجازة أحزابها، في حين امتنعت جماعات أخرى عن تقديم طلباتها للحصول على إجازة العمل الشرعي وفق تقديرها للموقف وقناعتها بأن السلطة لن توافق على منحها الإجازة المنشودة من جهة، وأنها ستكون تحت رقابة أجهزة

---

٣٦ الخرسان، صلاح. حزب الدعوة الإسلامية، حقائق ووثائق. ط ١. دمشق. المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ١٩٩٩. ص ٣١–٥٣.

راجع أيضاً: شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر، التحرك الإسلامي ١٩٠٠–١٩٥٧. الجزء الثاني. ط ١. لندن. دار المنتدى للنشر. ١٩٩٠.

الأمن ومحل تضييق السلطة عليها من جهة ثانية. والأحزاب الثمانية التي تقدمت بطلبات إجازة هي:

الحزب الوطني الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الكُردستاني، الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الجمهوري، الحزب الوطني التقدمي، الحزب الديمقراطي الكُردستاني، حزب التحرير الإسلامي، الحزب الشيوعي العراقي (جماعة داود الصائغ)، والحزب الإسلامي العراقي، في حين امتنعت خمسة أحزاب سياسية أخرى عن تقديم طلبات إجازتها والتي ذكرت في أعلاه.

تجلى موقف المشرع غير الديمقراطي والسلطة التنفيذية، وهما جهة واحدة هي شخصية عبد الكريم قاسم، من الحياة الحزبية في جولة الموقف من تطبيق قانون تأسيس الأحزاب السياسية ونشاط مختلف منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، إذ جسد الرغبة لدى الحاكم في التحكم بالقانون وفق قناعاته وممارسة التمييز في التعامل إزاء القوى السياسية، مما عمق حالة التوتر والاحتقان أصلاً في الحياة السياسية والحزبية، كما نشط وكرس الذهنية الفردية للحاكم، وهي الظاهرة التي ضاعفت من مشكلات العراق وعمقت الفجوة في ما بين مختلف القوى السياسية وفي ما بينها وبين السلطة القائمة التي انتهت إلى وقوع المزيد من الكوارث والمآسي في المجتمع العراقي.

لقد عجزت الجمهورية الأولى عن البدء الفعلي بإقامة أو استكمال إقامة المجتمع المدني الديمقراطي الذي بدأ به العهد الملكي، المستند إلى دستور ديمقراطي حديث نسبياً بالمقارنة مع أوضاع العراق في فترة وضعه (العام ١٩٢٥) ومؤسسات دستورية ديمقراطية وحياة حزبية حرة وحكومة يتم انتخابها من قبل مجلس نيابي منتخب بدوره بصورة شرعية وديمقراطية من قبل الشعب عبر التنافس في ما بين الأحزاب والجماعات والأفراد. لقد كان عبد الكريم قاسم يوعز إلى العاملين في وزارة الداخلية، التي أوكل إليها دراسة طلبات تشكيل الأحزاب بخلاف ما هو معروف في الدول الديمقراطية حيث تكلف وزارة العدل بذلك، أن توافق أو ترفض أو تطلب تعديلات على برامج الأحزاب السياسية المختلفة. وكان يكلفها بتقديم ما يساعد على رفض أو تعديل في برامج تلك الأحزاب. وكان هذا التدخل فظاً لا يختلف عن أساليب ممارسة الاستبداد السياسي. لقد كان لعبد الكريم

قاسم القرار الأخير في منح أو رفض طلبات الأحزاب السياسية الراغبة في التمتع بحقها في العمل الحزبي الشرعي. لقد وضع رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة نفسه فوق القانون الذي صادق عليه بنفسه. ولم يكن هذا الموقف غريباً عن الحكام العراقيين الذين سبقوه، وكان الشعب ينتظر من حاكمه الجديد سياسة جديدة، إلا أن الرجل كان بعيداً عن النهج الديمقراطي وعن تنفيذ الوعود التي تقدم بها إلى الشعب في أعقاب الانتفاضة العسكرية المسلحة والتي أكد فيها بأنه سيمارس الديمقراطية وسيطبق القوانين على الجميع دون تمييز. لا شك في أن عوامل كثيرة لعبت دورها في الخروج بمثل هذه الحصيلة، ولكن تلك العوامل كانت بدورها من فعل ونشاط الحاكم والحكم والعلاقات الاجتماعية والإنتاجية السائدة وطبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة والوعي الاجتماعي والسياسي للفرد والمجتمع. ويمكن أن نتطرق في هذا الصدد إلى موقف الحكومة من ثلاثة أحزاب سياسية رفضت طلباتها دون أن يكون هناك أي مسوغ قانوني يسمح بمنعها من مزاولة نشاطها السياسي العلني والشرعي، رغم أن بعضها كان حليفاً لقاسم في فترة النضال للإطاحة بالملكية أو في أعقاب انتصار الانتفاضة العسكرية والمشاركة في تحويلها إلى ثورة شعبية.

** رفض طلب إجازة الحزب الشيوعي العراقي

في ضوء قانون الجمعيات الجديد قدم الحزب الشيوعي العراقي طلباً إلى وزارة الداخلية لمنح الحزب إجازة رسمية للعمل الشرعي في العراق، وأن يكون للحزب مقر مركزي في بغداد وله الحق في فتح الفروع الحزبية في الألوية والمدن الأخرى. وأرفق بالطلب قائمة بأسماء طالبي التأسيس وقائمة بأسماء مؤيدي الطلب، إضافة إلى تقديم الميثاق الوطني للحزب، الذي احتوي على برنامج الحزب ونظامه الداخلي. ورغم التعقيدات التي برزت في العلاقة بين الحكم بقيادة عبد الكريم قاسم، والحزب الشيوعي بقيادة سلام عادل، خلال عامي ١٩٥٩-١٩٦٠، فأن الحزب لم يكن يتوقع رفض طلبه لأسباب ترتبط بثلاث حقائق جوهرية، وهي:

١. النضال الطويل والصلب الذي خاضه الحزب الشيوعي العراقي لصالح التغيير الديمقراطي في العراق ومشاركته الفعلية الواسعة والمتعددة الجوانب في عملية التغيير

وتقديمه التضحيات الكبيرة في سبيل القضايا الوطنية والديمقراطية على امتداد الفترة الواقعة بين ١٩٣٤ و١٩٥٨، إضافة إلى دور الحلقات الماركسية في العشرينات ودور الحزب الشيوعي في عملية التوعية الفكرية والسياسية والنهج التنويري الذي مارسه في مختلف أنحاء البلاد وخاصة بين صفوف الفلاحين في الريف.

٢. وجود تأييد جماهيري واسع لسياسة الحزب الشيوعي في مختلف مناطق ومدن وأرياف العراق، إضافة إلى تأييد الحزب الشيوعي الحار لوجود عبد الكريم قاسم على رأس السلطة ودفاعه عنه.

١. معرفة قاسم بهاتين الحقيقتين والعلاقة التي نشأت بين الحزب وبينه خلال الفترة التي سبقت الانتفاضة العسكرية المسلحة التي قادها والتي أدت إلى قيام الجمهورية العراقية، رغم بعض الخلافات التي برزت خلال الفترة التي سبقت وضع قانون الأحزاب التي أثرت كما يبدو على موقف قاسم من الحزب الشيوعي العراقي، وتشجيعه لتأسيس حزب كارتوني باسم الحزب الشيوعي من قبل داود الصائغ، علماً بأن عديداً من كوادر الصائغ لم يكونوا معه بل كانوا مع الحزب الشيوعي وساهموا في ما بعد بتفليش هذا الحزب. .

لم يكن في حيثيات طلب الحزب الشيوعي العراقي ما يمكن أن يمنعه من الحصول على إجازة رسمية وقيامه بالعمل الشرعي وفق القانون. ولكن أجهزة الأمن، التي لم تكن قد تغيرت ببنيتها الأساسية وشخوصها، بل أُبعد عنها كبار موظفيها الذين لم يتجاوز عدد المبعدين منهم عن عدد أصابع اليدين، كتبت مذكرة تؤكد ضرورة عدم منح الحزب الشيوعي العراقي إجازة رسمية. وقد تم هذا الرفض بناء على طلب شفهي من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، كما جاء هذا في رواية هادي رشيد الجاوشلي[٣٧]. وجاء في تقرير مديرية الأمن العامة ما يؤكد استناد هذه المديرية إلى فكر مؤسسي حلف بغداد المعادي

---

٣٧ يورد كتاب ,,تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري"، الجزء الرابع، نقلاً عن كتاب عباد الفتاح علي يحيى الموسوم ,,صفحات من الماضي القريب، بأن هادي رشيد الجاوشلي، مدير الداخلية العام في وزارة الداخلية، قد قال له بأن إيعازاً شفهياً ورد له من عبد الكريم قاسم برفض طلب الحزب الشيوعي العراقي لا يخرج عن فلك القانون، أي قانون الجمعيات. راجع: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٥٥.

للشيوعية، إذ جاء فيه ما يلي بشكل مكثف:[٣٨]

١. اتهام الحزب الشيوعي العراقي بكل أعمال العنف والإرهاب التي وقعت في العراق مستنداً في ذلك إلى ما أصدرته المحاكم العرفية والعسكرية والمدينة من أحكام بحق بعض الشيوعيينً، ثم يؤكد، وكأنه يعرف سلفا، الأحكام التي ستصدر بحق الآخرين عن المحاكم العراقية.

٢. اتهام الحزب الشيوعي برفع شعارات ,,غير وطنية" ولا تمت إلى تربة الوطن بشيء، وهو بذلك يثير البلبلة والتشويش والفوضى ويساهم مع الطامعين والرجعيين بالدس على الجمهورية.

٣. تحريض الفلاحين على خرق الأنظمة وإحراج الحكومة.

٤. عدم إذعان الحزب الشيوعي لنداء الحكومة بتجميد نشاط الأحزاب السياسية، بل عمل ضد ذلك.

٥. تشكيل الحزب جبهة وطنية والسعي لتجميع القوى فيها وجمع التواقيع لدعمها.

٦. مسؤولية الحزب عن تفرقة الصف الوطني وإيجاد التكتلات بين أبنائه ونشر الأكاذيب والتهم الباطلة ضد المسؤولين.

٧. إخفاء الحزب لعناصر مطلوبة من جانب الحكومة.

٨. سعت الزمرة إلى استغلال الثورة لخدمة مصالحها بعيداً عن تربة الوطن وعندما فشلت نشرت اعترافها بالخطأ، ولكنها ستعود إلى ذلك مجدداً.

٩. لم يذكر الحزب في طلبه معظم أسماء قيادته بل اقتصر على بعضهم في طلب الإجازة وهذا يعني أنهم يخفون شيئاً ضد الجمهورية.

ولم يكتف تقرير مديرية الأمن العامة بهذه التهم الثقيلة بل أضاف إليه عدة ملاحظات على أساس أنها لا تنسجم مع قانون الجمعيات، وهي:[٣٩]

---

٣٨ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٤٠–٤١.

٣٩ المصدر السابق نفسه. ص ٤١–٤٣.

١ إن الشيوعية حركة أممية لا تعرف لها وطناً بل تسعى لغاية السيطرة على العالم وتأليف حكومة شيوعية أممية. ولذلك فهي تتعاون مع بقية الأحزاب الشيوعية في العالم لمصلحة حزبية بحتة دون الحساب لمصلحة الوطن.

٢ يأخذ الحزب، كما هو شأن بقية الأحزاب الشيوعية، تعاليمه من الكومنترن[٤٠]، أي من هيئة الارتباط للأحزاب الشيوعية في العالم.

٣ إن هذه الجماعة تخدم مصالح دولة أجنبية.

٤ يسعى الحزب الشيوعي إلى نشر مبادئ الشيوعية في البلاد وبالتالي يسعى إلى الاستحواذ على الحكم بالقوة وفرض النظام الشيوعي، أي فرض دكتاتورية طليعة البروليتاريا.

٥ يعمل الحزب على تفريق القوميات في الوطن الواحد والدعوة إلى الأممية أي الشعوبية. وهذا يعني أنها تعتبر القوميات خطراً يجب مقاومته والقضاء عليه.

٦ إن كل شخص في الحزب الشيوعي الذي يؤمن بالمبادئ الشيوعية يجب وقبل كل شيء أن يسحب اعترافه بالله تعالى، وهي بذلك تعمل على هدم الأديان السماوية وضرب المذاهب والمعتقدات الدينية وتسفيهها واعتبارها خرافات رجعية.

٧ الحزب الشيوعي يعمل في القوات المسلحة ويسعى إلى كسب مؤيدين له من القوات المسلحة.

٨ لكل شيوعي أسم سري وهذا غير معروف في الأحزاب الأخرى ويتعارض مع قانون الجمعيات.

وفي ضوء كل ذلك لا تؤيد مديرية الأمن العامة منح الحزب الشيوعي العراقي إجازة تأسيس الحزب.

وعلى هذا الأساس وجهت وزارة الداخلية كتاباً تطلب من الحزب إجراء بعض التعديلات وشرح ماذا يعني الحزب بكلمة الميثاق الوطني أولاً والماركسية اللينينية ثانياً.

---

٤٠ فات الكاتب بأن الكومنترن قد تم حله في العام ١٩٤١ بناء على قرار من اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. ك. حبيب

كما بادر الحزب إلى تغيير اسم الحزب إلى حزب ,,اتحاد الشعب" لتفادي الرفض بحجة منح داود الصائغ إجازة تأسيس حزب بنفس الاسم، كما شرح وعدل ما كان يريده وزير الداخلية.

إلا أن قرار الرفض كان قطعياً. وبادر عبد الكريم قاسم، كُرد سريع على طلب الحزب الشيوعي الموجه إلى وزارة الداخلية، بالطلب إلى وزارة الداخلية منح داود الصائغ إجازة تأسيس الحزب وتقديم المساعدة المالية الضرورية له لتمشية أعمال حزبه.

لم تكن الملاحظات التي قدمتها مديرية الأمن العامة في تقريرها المناهض لمنح الشيوعيين حق تأسيس حزبهم سوى الترديد البائس لتهم باطلة أو لوي الحقائق بالطريقة التي تخدم الوصول إلى حجة واهية لمنع منح الإجازة. وكانت أسوأ تلك التهم تلك التي تتحدث عن المبادئ الغريبة عن تربة الوطن وأن الحزب باعتباره أممياً لا بد وأن يخدم دولة أجنبية. وكان التقرير في ذلك يردد مزاعم باطلة مارسها الحكم الملكي لمنع الشيوعيين من العمل الشرعي والحكم عليهم بالسجن آلاف السنين أو إعدامهم أو قتلهم في السجون وتسليط أشد أنواع التعذيب عليهم ومصادرة حقوقهم.

عند مطالعة رد مديرية الأمن العامة على طلب الحزب الشيوعي العراقي لمنحه إجازة العمل العلني الشرعي ترد إلى الذهن مباشرة الدعايات المضللة التي كانت تنشرها وكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة والدعاية البريطانية وأجهزة أمن حلف بغداد وسائر القوى الرجعية في العالم، إضافة إلى ترديدها لأفكار القوى القومية والبعثية وبعض القوى الدينية التي أصدرت فتاوى ضد الشيوعيين في حينها عندما طلب منها عبد الكريم قاسم ذلك. وهي في كل الأحوال لا تصمد أمام المحاججة الفكرية والسياسية القائمة على أرض الواقع.

ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن يتلخص بما يلي: لِمَ اتخذ عبد الكريم قاسم هذا الموقف؟ وهل كانت تلك الخلافات كافية لمثل ذلك؟ وإذا كانت غير كافية فما هي الأسباب الحقيقية وراء ذلك الموقف؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة ليست سهلة بسبب غياب عبد الكريم قاسم الذي يملك سر موقفه أولاً، وبسبب التعقيدات التي رافقت تطور العلاقة بين

قيادة الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم ثانياً، وبسبب مجمل التعقيدات التي رافقت الوضع السياسي العراقي حينذاك ثالثاً. ومع ذلك فلا بد من دراسة هذه الإشكالية في ضوء مجموعة من المؤشرات التي يمكنها أن تدلنا على العوامل الكامنة وراء ذلك الموقف.

يمكن تلخيص رؤيتي الاجتهادية للعوامل المحركة لموقف عبد الكريم قاسم إزاء الحزب الشيوعي العراقي، في ضوء ما لدي من معلومات، بالنقاط الجوهرية التالية، التي لا يمكن بالضرورة البرهنة عليها بالأدلة الثبوتية، ولكن من خلال تحليل المواقف السياسية خلال تلك الفترة ودور عبد الكريم قاسم في كل كبيرة وصغيرة في العراق حينذاك، وخاصة في ما يمس تشكيل الأحزاب السياسية:

١. كان عبد الكريم قاسم من الشخصيات التي تريد السلطة كاملة غير منقوصة، أي لا يريد أن يشاركه فيها أحد أو ينافسه عليها. وبدا ذلك واضحاً من كيفية تجاوز اللجنة العليا في حركة الضباط الأحرار واكتفى بشخصين فقط لمساعدته في القيادة. وإذ كان الأول طامعاً بالسلطة أيضاً ودخل مع قاسم بصراع غير متوازن بدأ به عبد السلام محمد عارف وتمكن قاسم التخلص منه، كان الثاني غير منافس له في كل الأحوال. كان قاسم يعتقد جازماً بأن الحزب الشيوعي العراقي لا يريد المشاركة في الحكم فحسب، بل يريد السلطة كلها، ولم يكن في مقدور قاسم أن يسمح بذلك. لم يكن هذا التصور جديداً لدى قاسم، بل كان في وعيه قبل القيام بالانتفاضة. ومن هنا جاءت عملية إبعاد وجود أي ممثل للحزب الشيوعي في الحكومة الأولى للجمهورية. وكانت سياسات الحزب الشيوعي وبياناته والأسس التي يعتمدها في نشاطه السياسي تعطي الانطباع بأنه، ورغم تأييده لحكومة قاسم، يبقى من أشد المنافسين له في الحكم وفي التأييد الجماهيري وأقواهم، وأن الحزب، رغم عضوية غير الواسعة، كان يهيمن على الشارع هيمنة كبيرة، وفي هذا تجاوز وتحد لشعبية قاسم وسلطته.

٢. اعتبر قاسم بأن الحزب الشيوعي قد تجاوز الخط الأحمر المسموح به في الصراع الحزبي من خلال أحداث الموصل وكركوك، إذ اعتبر الحزب الشيوعي مسؤولاً عنها، وخاصة أحداث كركوك، رغم أنه نفى، في تصريحات لاحقة له، تورط قيادة الحزب

بأحداث كركوك. ولكنه كما يبدو لم يلغ مسؤولية آخرين في الحزب عن تلك الأحداث. ولا شك في أن الحزب لم يكن مسؤولاً تماماً عن تلك الأحداث، ولكنه لم يكن بريئاً تماماً منها، إذ كان ينطلق من أن الجمهورية في خطر وعليه الدفاع عنها، وأن ترك الأعداء يعملون على هواهم سيقود البلاد إلى كارثة. وهذا يعني، بهذا القدر أو ذاك، أن الحزب الشيوعي قد تجاوز حقاً على مشروعية الدولة، كما تجاوز على صلاحيته كحزب سياسي يعمل ضمن مجموعة من الأحزاب. وكان هذا الموقف يعبر عن مبالغة الحزب في اعتبار نفسه أكثر حرصاً على الجمهورية من بقية القوى بمن فيهم قاسم. وارتكب الحزب في هذا التقدير خطأ آخر أدى إلى زيادة التوتر والتعقيد في الوضع السياسي والاجتماعي، ومع حكومة قاسم.

٣. وكان إبعاد الحزب عن حكومة الثورة محسوباً من جانب عبد الكريم قاسم للوصول إلى عدة أغراض مهمة وفق تفكيره وحساباته، وهي:

أ. أن يبعد أي صبغة حمراء أو شيوعية عن حكومته الأولى.

ب. أن يكسب القوى الدينية التي كانت في تضاد مع الحزب الشيوعي.

ج. أن يكسب القوى القومية التي كانت في صراع مع الحزب الشيوعي حتى في فترة الخمسينيات.

د. وكان يريد عدم إثارة الدول الغربية ضده بسبب صراعها مع الاتحاد السوفييتي وكفاحها ضد الشيوعية.

٤. لم ينتم قاسم إلى الحزب الشيوعي العراقي، كما ادَّعت ونشرت بعض أجهزة الإعلام القومية والعربية والدولية، وكما حاول البعض التلميح بذلك، وكأنه كان في يومٍ من الأيام عضواً في الحزب الشيوعي العراقي. لم يكن قاسم صديقاً للشيوعية أو للشيوعيين بسبب مواقفه المتدينة، إذ ربما كان، وبهذا القدر أو ذاك، متأثراً بالدعايات الكثيرة التي كانت تبثها أجهزة الإعلام الغربية حول الشيوعيين وموقفهم المناهض للدين وللمتدينين! ولكن قاسم لم يكن معادياً للحزب الشيوعي أو للشيوعيين إذ كان يقدر نضالهم ضد الحكم الملكي ومشاركتهم معه في الانتفاضة وفي دعمها بقوة

وإخلاص، كما كان العديد من الضباط الشيوعيين على مقربة منه ومن ابرز قادة الجيش العراقي حينذاك. إلا أنه كان حذراً من تأثيراتهم ودورهم ومن حساسية بعض القوى منهم. وكان في هذا الموقف من الشيوعيين يحاول تخفيف الضغط العربي والدولي الغربي وشركات النفط الاحتكارية عليه باتهامه بأنه يسير في ركاب الشيوعيين، ويأتمر بأوامرهم، كما كانت الدعاية العربية والدولية الغربية تروج مثل هذه الافتراءات يومياً وتدفع بقاسم إلى اتخاذ إجراءات ضد الشيوعيين يؤكد من خلالها بأن لا يسير وراء سياسات ومواقف الحزب الشيوعي. وكان هذا التكتيك مهماً وضرورياً للقوى المناهضة لسياسة قاسم بهدف تقليص القوى التي تؤيده والتي تلتف حوله رغم سياساته الخاطئة.

٥. عمل قاسم على الحد من نشاط الحزب الشيوعي وتقليص قدراته، كما فعل ذلك مع القوى القومية قبل ذاك، لخلق توازن معين في ميزان القوى الداخلي، من أجل أن يخفف من غلواء عداء القوميين له، ولكنه أخطأ في ذلك أيضاً، إذ أنهم استفادوا من هذه السياسة لإنزال الضربة به وبالشيوعيين أيضاً. إذ شاركوا بفعالية كبيرة في عمليات الاغتيال للشيوعيين، وأدى ذلك إلى أثارة الشيوعيين ضده. وجاء ما يؤكد ارتياح القوميين عموماً والبعثيين على وجه الخصوص من حملة عبد الكريم قاسم ضد الشيوعيين، إذ ورد في أحد بياناتهم الداخلية الصادر في ٨ نيسان من العام ١٩٦٠ بهذا الصدد ما يلي:

„إن تفتيت قوى الشيوعيين أمر مهم وحيوي بالنسبة لنا وتقدم عام بالنسبة لقضيتنا، وتفتيت قوى الشيوعيين يكون أكثر فائدة كلما كانت الضربة لهم من غيرنا وبالأخص من عبد الكريم قاسم نفسه، لذا فمن المناسب والمفيد أن لا ننجر إلى المعركة في الوقت الحاضر ضد الشيوعيين لنكون سلاحاً لعبد الكريم قاسم نفسه، يجب فهم الموقف استناداً إلى التحليل السابق، أن نقف موقف المترقب للمعركة وأن ندع عبد الكريم قاسم يواجه الشيوعيين وأن نتربص الفرصة السانحة لتحقيق هدفنا"[٤١].

---

٤١ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٧٢-٧٣.

٦. وكان قاسم يرى بأن التعقيدات والخلافات التي نشأت داخل الحكومة وبين الحكومة وقيادة الحزب الشيوعي جاءت بفعل طرح قيادة الحزب بعض الشعارات التي كانت تريد فرضها على حكومة قاسم من خلال الشارع وليس عبر التفاوض معه، وبالتالي اعتقد بأنها كانت تريد أن تسرق منه النصر والفضل في اتخاذ مثل تلك القرارات باعتبارها مفروضة عليه وليس بسبب رغبته في اتخاذها، ومنها مثلاً: قانون الإصلاح الزراعي أو قانون العمل والعمال أو قانون الأحوال المدنية، أو تمثيل الحزب بالحكومة.

٧. ويبدو أن قاسماً وجد في نمو قاعدة الحزب الشيوعي وتطور نشاطاته واتساع التأييد له خطراً على وضعه الداخلي وتشديداً للصراع السياسي، فقرر اتخاذ الإجراءات التي تضعف دور الحزب وتأثيره ونفوذه الجماهيري والعمل على تقليص نشاطه وإبعاده عن بعض أهم مراكز المسؤولية في الجيش وأجهزة الدولة على نحو خاص.

٨. وتشير بعض المعلومات إلى أن خبراً وصل إلى عبد الكريم قاسم مفاده أن قيادة الحزب واللجنة العسكرية في الحزب كانتا تناقشان القيام بعملية تسلم السلطة وإبعاده عنها عبر انقلاب عسكري. ومن الجدير بالإشارة إلى أن بعض قياديي الحزب واللجنة العسكرية كانت لهم وجهة النظر هذه، إذ كانوا يعتقدون بأنهم قادرون على تسلم السلطة من قاسم، إلا أن قيادة الحزب التي ناقشت هذا الأمر، رفضت طلباً بهذا الخصوص بعد أن تقدم به التنظيم العسكري للحزب. لا شك في أن جناحاً في الحزب كان يرى إمكانية وضرورة أخذ السلطة من قاسم لأنه كان يرفض مواقف الأخير باعتبارها بعيدة عن صيانة الجمهورية وتعرض مكاسب الشعب إلى خطر الضياع. ولهذا تبنى هذا الجناح فكرة استخدام الجيش لفرض سياسات معينة على حكم قاسم، أو استلام السلطة إن رفض تلك السياسات. ولكن قيادة الحزب لم تتوصل إلى مثل هذا الموقف، بل رفضته. وكان موقف السوفييت ينسجم مع رفض مثل هذا الموقف الذي يعتبر متطرفاً ويتجاوز طبيعة المرحلة والمهمات الملقاة على عاتق الحزب والحركة الوطنية العراقية. وكانت الغالبية في الحزب تساند موقف الدعم لحكومة قاسم، ولكنها كانت تطالبه بإشراكها في الحكم، إذ أنها كانت ترفض سياسة التمييز التي تعرضت لها

يإبعادها عن المشاركة في الحكومة.

وفي ضوء كل ذلك وغيره اتخذ قاسم عدة إجراءات تعبر من حيث المبدأ عن السلوك العام للحكام العراقيين، سلوك الانفراد والرغبة في الاستبداد بالرأي، بدلاً من الحوار مع قادة الحزب ومناقشتهم بشان الأخبار التي وصلته بهذا الصدد، وقطع الشك باليقين، وتفويت الفرصة على من كان يرغب بذلك من خلال مفاتحة الحزب بنوايا البعض الموجهة ضد قاسم. فما هي الإجراءات التي اتخذها قاسم ضد الحزب الشيوعي العراقي؟

١ . بعاد الحزب الشيوعي وعدم تمثيله في الحكومة الأولى في الجمهورية. وحين احتلت الدكتورة نزيهة الدليمي حقيبة وزارية، كانت قد عينت على أساس أنها امرأة وأنها ممثلة لرابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية، وليس لكونها عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وممثلة له.

٢ . رفض منح الحزب الشيوعي إجازة عمل رسمية، والإيعاز إلى داود الصائغ، وهو شيوعي قديم كانت له خلافاته مع قيادة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة التي كان فيها فهد على رأس الحزب، وأبعد عنه، ثم عاد إليه ثم ابتعد عنه ثانية، بتقديم طلب تأسيس حزب باسم الحزب الشيوعي العراقي ليمنحه الإجازة، وبالتالي يكون أحد الأسباب في عدم منح الحزب الشيوعي العراقي الفعلي إجازة رسمية بسبب وجود حزب آخر مجاز رسمياً يعمل بنفس الاسم.

٣ . الإيعاز إلى وزارة الداخلية ومديرية الأمن العامة (دائرة التحقيقات الجنائية السابقة) كتابة رد على طلب الحزب الشيوعي العراقي وحرمانه من العمل الشرعي استناداً إلى ترسانة فكر التحقيقات الجنائية ولجنة مكافحة الشيوعية في حلف بغداد، وربط هذا الرفض بقانون الجمعيات الجديد الذي يرفض ,,الفكر المستورد"!

٤ . ترك الحزب الشيوعي العراقي يعمل بصورة غير رسمية، إذ يمكن في حالة الضرورة اعتقال الشيوعيين بتهمة العمل غير القانوني أو لأي سبب آخر، خاصة وأن عدم إجازة الحزب قد اصطدم باحتجاج الحزب عليه وعدم قبول الكثير من الجماهير بهذا القرار.

٥ . السماح باعتقال الشيوعيين وتعذيبهم وإصدار أحكام سجن ثقيلة غير شرعية وغير

عادلة بحقهم.

٦ . ويبدو أن قاسماً لعب، مع غيره من القوى، دوراً مهماً في تشجيع علماء الدين، الذين رفضوا في العهد الملكي إصدار فتوى تدين الشيوعية والحزب الشيوعي، على إصدار مثل هذا البيان والذي وقعه في حينها السيد محسن الحكيم. وجاء في كتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" بصدد هذا الموضوع قوله:

"وبعد أن رفضت وزارة الداخلية اعتراض الحزب أخذت الصحف المحلية تنشر فتاوى شيوخ الدين في كربلاء والنجف بين ١٦ شباط و٢٢ آذار/مارت وشهري نيسان وحزيران (١٩٦٠، ك.حبيب) التي نصت على أن الانتماء للحزب الشيوعي وتقديم الدعم له من أكبر الآثام التي يستنكرها الدين وأن صلاة المسلمين الذين يعتنقون الشيوعية وصومهم غير مقبولين بسبب غياب الإيمان، ولا يجوز للشاب الذي يحمل المبادئ الشيوعية أن يرث أباه. وكانت أشد الفتاوى، الفتوى التي أصدرها السيد محسن الحكيم المرجع الأكبر في النجف الأشرف وذلك في يوم ٢٢ شباط ١٩٦٠، أي في اليوم الذي تم فيه رفض طلب الحزب والتي سنورد نصها في مكان آخر من هذا الكتاب".[٤٢]

لم تكن جميع اعتراضات وزارة الداخلية على طلب الحزب الشيوعي العراقي وعلى منهاجه الفكري والسياسي قائمة على أسس ديمقراطية أو مقبولة، فهي تعبر عن خرق فعلي من جانب حكومة قاسم لمبادئ الديمقراطية وتجاوز على أسس المجتمع المدني الديمقراطي التي قررت حكومة عبد الكريم قاسم الالتزام بها في برنامجها الحكومي وفي بيان الثورة الأول. ولكنها كانت قادرة على دفع الحزب إلى تغيير واحدة من أبرز الإشكاليات التي كانت لا تنسجم مع الديمقراطية، ونعني بها إقامة دكتاتورية البروليتارية. ولم يكن برنامج الحزب يتضمن مثل هذه النقطة ولهذا لم يشر إليها كتاب اعتراض وزارة الداخلية، بل ورد ذلك في تقرير مديرية الأمن العامة حين أشار إلى أن الماركسية اللينينية تلتزم بمبدأ دكتاتورية البروليتاريا، وأن الحزب الشيوعي العراقي يسعى إلى إقامة دكتاتورية البروليتاريا في العراق.

---

٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٥٣– ٥٤.

جاء في كتاب وزارة الداخلية توضيح القصد من تعبير الماركسية–اللينينية، إذ رأى أنها تعني إقامة دكتاتورية البروليتاريا وحكم الطبقة العاملة. كما رأي في تأكيد الالتزام بالمادية الديالكتيكية والمادية التاريخية على أن الحزب الشيوعي حزب ملحد. وإذ لم تشر وزارة الداخلية في اعتراضها الرسمي إلى ذلك، إلا أنها كانت ترى ذلك، ولذلك ساهمت بدفع شيوخ الدين إلى تبني هذه الفكرة ونشرها على نطاق واسع. وقد وجد ذلك قبولاً من لدن جمهرة من شيوخ الدين الذين كانوا سلفاً ينشرون مثل هذه الدعايات.

** رفض طلب إجازة الحزب الجمهوري

قدمت مجموعة من المثقفين الديمقراطيين اليساريين البارزين في العراق بلغ عددهم ٢٠ شخصاً بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٦٠ طلباً رسمياً إلى وزارة الداخلية لإجازة حزب جديد باسم الحزب الجمهوري. وكان على رأس مقدمي الطلب الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم وشاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري وأحمد جعفر ألأوقاتي وطه باقر والدكتور محمد صديق الأتروشي.[٤٣] وكانت المجموعة تضم مواطنين من العرب والكُرد والتركمان والكلدان والآشوريين من الناحية القومية ومن مختلف الأديان والمذاهب ومختلف المجالات الثقافية والعلمية، فمن بينهم السياسي وعالم الاجتماع والشاعر وعالم الآثار والطبيب، وهم من الشخصيات البارزة والمتميزة في العراق حينذاك. وأرفقت الطلب بقائمة تضم ١١٥ أسماً من مثقفي العراق الذين ساندوا هذا الطلب، كما أرفقته بمنهاج الحزب. وتضمن المنهاج سلسلة من المهمات التي يسعى الحزب إلى تحقيقها مركزاً على الأمور التالية:

* يسعى الحزب بالوسائل الديمقراطية إلى صيانة وتوطيد أركان الوحدة العراقية وتعزيز النهج الديمقراطي بإقامة نظام نيابي برلماني يستند إلى مجلس وطني واحد منتخب بصورة حرة وبطريقة الانتخاب السري المباشر.

---

٤٣ كان الأستاذ الراحل عزيز شريف ضمن الأسماء التي تقدمت بطلب تأسيس الحزب الجمهوري، وكان في حينها رئيس مجلس السلم والتضامن العراقي. راجع في هذا الصدد: دان، أوريل. العراق في عهد قاسم. مصدر سابق. ص ٣٤٩.

* يعمل الحزب من اجل تعزيز التآخي بين الشعبين العربي والكُردي وتوطيد الوحدة الوطنية على أساس متين ويقر الحزب ممارسة الشعب الكُردي لكافة حقوقه القومية ويعمل على إقامة إدارة ذاتية موحدة للشعب الكُردي ضمن الوحدة العراقية.
* يعمل الحزب من أجل استقلال العراق وسيادته الوطنية ومقاومته الأحلاف العدوانية.
* تنفيذ سياسة التضامن العربي وتحقيق أهداف العرب القومية بإسناد حركات التحرر العربية والتعاون مع جميع الأقطار العربية في تحرير الوطن العربي من القواعد الأجنبية.
* العمل على توطيد الحياد الإيجابي وتوثيق الصداقة مع شعوب آسيا وأفريقيا.
* يؤمن الحزب بمبدأ التوجيه الاقتصادي على أساس وضع وتنفيذ خطة اقتصادية وطنية وتقوم على تخصيص أعلى نسبة من الدخل الوطني للاستثمار الإنتاجي والانتفاع بجميع الإمكانيات الاقتصادية انتفاعاً يؤدي إلى بناء الأساس الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني وضمان توزيعه بين جميع طبقات الشعب.
* يؤمن الحزب بضرورة الاهتمام بحل المشاكل الزراعية الخاصة بتقديم المساعدات المالية والفنية للمزارعين وإرشادهم إلى أفضل الطرق الزراعية.
* ضرورة تمتع المرأة بكامل حقوقها السياسية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في جميع نواحي الحياة ومبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي.

إن القراءة المتأنية لبنود المنهاج تذكر الإنسان من حيث الاتجاهات العامة والمضامين الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بمنهاج جماعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي التي تشكلت في منتصف الثلاثينات في بغداد، والتي خرج عن بعضها الحزب الوطني الديمقراطي فيما بعد. ولعب الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم دوراً رئيسياً في جماعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي، إذ كان المنشط الفكري لهذه الجماعة. كما أنها كانت مقاربة لأفكار الجماعات الديمقراطية التي برزت على الساحة السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي منتصف الخمسينات. والأفكار والأهداف الأساسية الواردة في هذا المنهاج تصلح حتى يومنا هذا لتكون أساساً لبرنامج ديمقراطي تقدمي لمجموعة واسعة من المثقفين والديمقراطيين التقدميين العراقيين، رغم النواقص التي تعتريه في الجانب

الاجتماعي. إذ أن الملاحظ على البرنامج أن جانبه الاجتماعي محدود جداً واقتصر على موضوع المرأة، في حين كانت جماعة الأهالي والإصلاح الشعبي ذات برنامج اجتماعي أوسع، في حين تضمن المنهاج الجديد للحزب الجمهوري قضية واحدة ذات أهمية فائقة، هي موضوع المرأة وأهمية مساواتها الكاملة بالرجل والأجر المتساوي للعمل المتساوي، في الوقت الذي كان الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم كاتباً ومناضلاً اجتماعياً متميزاً.

اعترضت وزارة الداخلية على بعض القضايا الشكلية في الطلب. وافقت الهيئة المؤسسة على إجراء التعديلات المطلوبة. رغم ذلك رفض الطلب بناء على الموقف الذي اتخذه قاسم من الجماعة الديمقراطية التقدمية. ولم تنفع الرسالة التي رفعها الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، إذ جوبهت بالصمت واستمرار الرفض. والسؤال الذي يدور في البال هو: ما العوامل التي دفعت عبد الكريم قاسم إلى رفض طلب تأسيس حزب ديمقراطي تقدمي جديد أغلب أعضائه من المثقفين البارزين والمعروفين في العراق والدول العربية؟

ليست هناك معلومات مدققة حول هذه القضية. ومع ذلك لا بد من الاجتهاد في هذا الشأن إلى أن يعثر المتتبعون على وثائق تاريخية يمكن الاستناد إليها في تحليل الموقف. إذ كان الموقف عموماً غريباً وبعيداً عن المنطق، خاصة وأن الجماعة التي قدمت الطلب كانت معروفة في غالبيتها بأنها شخصيات مستقلة وغير حزبية ومن المجموعات الديمقراطية المثقفة والمؤهلة لتحمل مسؤولية قيادة حزب يتسم بمستوى فكري وسياسي ديمقراطي وحضاري مناسب. يمكن، كما يبدو لي، تلخيص العوامل الكامنة وراء الرفض بما يلي:

١. رغم معرفة قاسم الفعلية بأن هذه المجموعة من المثقفين الديمقراطيين والتقدميين وليست لها علاقة حزبية مع الحزب الشيوعي العراقي، أو حتى لها خلافات فكرية معه، فأنه تصور بأن لا بد وأن تكون للمجموعة صلة ما بالحزب الشيوعي العراقي، بسبب وجود مجموعة من الماركسيين غير المنتمين للحزب الشيوعي في إطار المجموعة صاحبة الطلب والمؤيدة لها، وبشكل خاص الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم.

٢. واعتبر أن مثل هذا الطلب يمكن أن يعزز مواقع اليسار الديمقراطي على حساب اليمين

في الساحة السياسية العراقية ويضعف من دور محمد حديد الذي كان يدعم عبد الكريم قاسم بشكل واسع، والذي شارك في البدء بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي، ثم تخلى عنه ليؤسس الحزب الوطني التقدمي بعد الاختلاف الذي حصل بينه وبين رئيس الحزب الأستاذ كامل الجادرجي، علماً بأن المجموعة كانت تعمل معاً في الفترات السابقة، أي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية.

٣. وكان عبد الكريم قاسم لا يرتاح إلى مجموعة من الشخصيات البارزة التي وقعت على طلب التأسيس، ومنهم بشكل خاص الشاعر العراقي والعربي الكبير محمد مهدي الجواهري، باعتبارهم من ,,الانتهازيين"[٤٤]. وقد اضطر الشاعر إلى مغادرة العراق بناء على معلومات وصلت إليه تشير إلى احتمال وجود نية لاغتياله. وقد استضافته الدولة التشيكوسلوفاكية حتى رحيله، إضافة إلى استضافته فيما بعد من جانب الحكومة السورية وإقامته هناك حيث توفي فيها ودفن.

٤. يبدو أن التعاطف القديم لعبد الكريم قاسم مع قائد انقلاب العام ١٩٦٣ الفريق بكر صدقي العسكري وقائد القوة الجوية المقدم الطيار محمد علي جواد، وهو من أقرباء عبد الكريم قاسم، قد انعكس في عدم ارتياح قاسم لتلك المجموعة التي اتخذت في حينها موقف الرفض لأي انقلاب عسكري ورفضت التعاون مع الانقلابيين بعد وقوع الانقلاب.

وكان عبد الفتاح إبراهيم أبرز الشخصيات المعارضة للانقلابات العسكرية عموماً، ومنها انقلاب بكر صدقي، إذ كان قد قال في حينها ,,أن تواجد الجيش في السلطة قد لا يكون من الممكن تنفيذ الحزب لبرنامجه اللبرالي"[٤٥]. وكان الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم على حق وصواب في هذا الموقف. وكان هذا الموقف الحازم للأستاذ عبد الفتاح إبراهيم من الانقلابات معروفاً لعبد الكريم قاسم، وبالتالي لم يكن الود قائماً إزاء عبد الفتاح إبراهيم من جانب قائد ١٤ تموز وتسبب ذلك في نشوء جفوة وعدم ارتياح منه.

---

٤٤ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٧٠.

٤٥ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. دراسة في الزعامة السياسية العراقية. الوراق للدراسات والنشر. دمشق. سوريا. ١٩٩٦. ص ٣٨٧.

كان رفض عبد الكريم قاسم لطلب هذه المجموعة المثقفة من العراقيين بتشكيل حزب ديمقراطي عبر وزارة الداخلية يعتبر إساءة كبيرة وتجاوزاً غير مبرر على الشرعية والحقوق المدنية للمواطن العراقي وللحياة السياسية والتعددية، كما عبر عن الموقف العام لعبد الكريم قاسم إزاء القوى الديمقراطية والرغبة في السيطرة وإبعاد من لا يرغب فيه عن المسرح السياسي، كما في الموقف الكثير من المزاجية بغض النظر عن رأي وموقف المجتمع من قراراته. ويبدو أن قاسماً كان يرى بأن كثرة الأحزاب الديمقراطية يخل بالتوازن مع القوى القومية التي لم تقدم طلبات لمنحها إجازة وكانت تعمل في الخفاء لإسقاط قاسم ونظام حكمه.

** رفض طلب حزب التحرير الإسلامي

في الوقت الذي وافقت وزارة الداخلية على طلب تأسيس الحزب الإسلامي العراقي (إخوان المسلمين)، رفضت طلب تأسيس حزب التحرير الإسلامي. وكان هذا الحزب قد تأسس في العراق بشكل سري في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين (١٩٥٤) وهو فرع لحزب التحرير الإسلامي الذي تأسس قبل ذاك في القدس في العام ١٩٥٢ كانشقاق عن حزب الإخوان المسلمين برئاسة الشيخ تقي الدين النبهاني.[٤٦] إذ تقدمت مجموعة من شيوخ الدين وشخصيات متدينة بطلب رسمي إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب باسم ,,حزب التحرير". وكان على رأس الموقعين على الطلب عبد الجبار عبد الوهاب الحاج بكر ومحمد عبد البياتي وغيرهما. علماً بأن أبرز وجوه المجموعة التي أسست هذا الحزب في الخمسينيات لم يرد ذكرها في هذا الطلب، ومنهم السيدان عبد العزيز البدري وحسين أحمد الصالح[٤٧]، على سبيل المثال لا الحصر. تضمن منهاج الحزب الذي أرفق بالطلب جملة من

---

٤٦ الخرسان، صلاح. حزب الدعوة الإسلامية. مصدر سابق. ص ٤١.

٤٧ في بداية عام ١٩٥٦ وأثناء وجودي في موقف السراي ببغداد اعتقلت الشرطة السرية ببغداد الشخصيتين الإسلاميتين المنتميتين إلى حزب التحرير الإسلامي، السيد عبد العزيز البدري، وكان معمماً، والسيد حسين أحمد الصالح، لم يكن معمماً. كانا السيدان من أبرز مؤسسي ودعاة حزب التحرير الإسلامي في العراق بقيا فترة قصيرة ثم أطلق سراحهما. ك. حبيب.

الأسس التي يجدها الإنسان لدى كل الجماعات الإسلامية التي تسعى إلى تأسيس أحزابها السياسية، سواء أكان ذلك في العراق أم في غيره من البلدان. فقد تضمن ما يلي:[٤٨]

* غاية الحزب استئناف الحياة الإسلامية وحمل الدعوة الإسلامية وبناء المجتمع على أسس الإسلام. وتسلم الحكم عن طريق الأمة.
* رفض السيطرة الأجنبية على البلاد استناداً إلى مبادئ الإسلام.
* خضوع الدولة لسيادة الشرع وكافة الرعايا واختيار الأمة لحاكمها.
* معالجة المشكلة الاقتصادية من خلال توزيع الأموال والمنافع على أفراد الرعية وتمكينهم من الانتفاع منها.
* تقسيم الملكية إلى ملكية فردية وأخرى عامة وثالثة للدولة. وملكية الأفراد هي الأموال.
* الإسلام هو المحدد لعلاقة العراق بالخارج وتبقى قضية فلسطين قضية عسكرية ولا تحل بالمفاوضات والمساومات، بل بالجهاد والقضاء على الكيان الإسرائيلي.

رفض الطلب من جانب وزارة الداخلية مستندين في ذلك إلى ثلاث أفكار رئيسية، وهي:

- إن منهاج الحزب مخالف لروح العصر.
- كما أنه مجاف لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- ارتباط الحزب بحزب خارجي مؤسس في الأردن هو حزب التحرير الإسلامي.

قدم مؤسسو الحزب اعتراضاً إلى محكمة التمييز، لكنها رفضت بدورها منح الحزب موافقة العمل الشرعي، مما دفع بالحزب إلى ممارسة العمل السري بصورة شبه علنية.

إن برنامج حزب الأخوان المسلمين في العراق منذ أن بدأ نشاطه السياسي في النصف الثاني من العقد الخامس، أي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومع تصاعد الحركة المعادية لتقسيم فلسطين، يعتبر نسخة مكررة لحزب الأخوان المسلمين في مصر. وفي أوائل الخمسينات برز حزب التحرير الإسلامي. استند الحزبان إلى المذهب السني في الإسلام، وكانت عضوية الحزبين قائمة على أتباع المذهب السني الحنفي فقط. ثم برزت بعض

---

٤٨ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٦٣.

الأحزاب الدينية السياسية الأخرى التي انطلقت من مواقع المذهب الشيعي، وخاصة في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات التي كانت تدعو بوضوح وصراحة إلى قيام دولة أو سلطة دينية ودنيوية في آن واحد، أي خضوع الدولة للشريعة الإسلامية، كما يفسره أتباع الحزب، إضافة إلى وجود خليفة أو أمير للمؤمنين على رأس الدولة، كما كان عليه الوضع في الدول الإسلامية السابقة. وكانت هذه القوى السياسية الإسلامية ترفض المجتمع المدني ومبادئ المجتمع المدني جملة وتفصيلاً، بما في ذلك مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول الديمقراطي للسلطة، أي أنها كانت تريد العودة بالبلاد إلى عهود الدولة الأموية والدولة العباسية أو حتى الدولة العثمانية من ناحية السلطة والعلاقة بين السلطة والرعية، وكذلك الموقف إزاء أتباع الأديان الأخرى. وكانت المجموعة صريحة في هذا الموقف حين ورد في برنامجها المقدم إلى وزارة الداخلية ما يلي: "خضوع الدولة لسيادة الشرع وكافة الرعايا واختيار الأمة لحاكمها". وهو اتجاه لا ينسجم مع المجتمعات المدنية الحديثة وما قطعته حتى الآن من تقدم حضاري ومعرفة إنسانية. ولهذا فالاعتراض القائل بأن منهاج هذا الحزب مخالف لروح العصر صحيح، ولكن منهاج الحزب الإسلامي الذي أجيز كان هو الآخر مخالفاً لروح العصر وبعيداً عن حاجات وطموحات الناس ورغباتها في التقدم، كما كان منهاجا الحزبين الإسلاميين بعيدين عن واقع حياة الناس ومشكلاتهم. يؤكد برنامج حزب التحرير بأن الحزب يحمل الدعوة الإسلامية، أي يبشر بها كما بشر بها الأولون في الإسلام، أي العمل من أجل تصدير الفكر الإسلامي والثورة الإسلامية إلى كل مكان في العالم. ولا يعني ذلك سوى الفتوحات الإسلامية. وهذا يعني أن المجموعة سلفية متعصبة ولا تعي واقع العصر ولا طبيعة التحولات التي حصلت فيه ولا ميزان القوى الدولية والشوط الحضاري الذي قطعته البشرية في هذا الصدد. كما أن برنامجها يطرح موقفاً مخالفاً لقرار مجلس الأمن الدولي ويضع الدولة في تناقض مباشر معه حين يؤكد بأنه يسعى إلى حل المشكلة الفلسطينية عبر العمل العسكري، عبر السلاح للقضاء على إسرائيل وليس عبر القضاء لحل المشكلة الفلسطينية. وهذا يعني أن على الدولة العراقية أن تشن الحرب على إسرائيل للقضاء عليها وليس عبر نضال الشعب الفلسطيني ذاته لاسترداد حقوقه المهدرة.

وكان حزب التحرير يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة التي يريد إقامتها، أي

عملياً إلغاء الدولة الجمهورية القائمة وفرض مبدأ الخلافة الإسلامية حيث يتم اختيار الخليفة على أساس الشورى، وأن سمي عبر الأمة. والشريعة المقصودة هنا هي شريعة المذهب الحنفي، إذ ليس في الإسلام شريعة واحدة بل شرائع تابعة للمذاهب الخمسة وتفرعاتها المتباينة، وأن لكل مذهب من المذاهب الخمسة الأساسية، أربعة مذاهب سنية ومذهب واحد شيعي، شريعته الخاصة. وهذا الأمر يختلف عن القول بمبادئ الإسلام وليس الشريعة الإسلامية. كما أن هناك تقسيمات أخرى وتفرعات عن تلك المذاهب التي تختلف في جزئيات الشريعة الواحدة.

كان عبد الكريم قاسم يرى في الأحزاب الإسلامية محاولة يائسة للعودة بالمجتمعات الجديدة إلى الوراء وأن الدين يبقى مسألة أو علاقة بين الإنسان وربه، وعلى القوى الدينية أن تبتعد عن الخلط بين الدين والدولة، وأن مثل هذا الزج أو الخلط يمكن أن يخلق معه إمكانية تشديد الخلافات الدينية والمذهبية في المجتمع، علماً بأن قاسم كان متديناً معقولاً وبعيداً عن التزمت والتطرف في ممارسة الشعائر الدينية أو التعصب المذهبي. ومن هنا يمكن القول بأن منح الحزب الإسلامي إجازة العمل الشرعي لم يكن منسجماً مع رغبة عبد الكريم قاسم بل بعيداً عن إرادته وبتأثير قوى دينية كانت تعمل في محكمة التمييز، كما أشار إلى ذلك صراحة أصحاب كتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري"[٤٩]، إذ كان قاسم مدنياً وعلمانياً يرفض ربط الدين بالدولة أو إقامة دولة دينية في العراق ولا يجد مكاناً لنشاط القوى الدينية الإسلامية وغير الإسلامية في الحياة السياسية.

إن الموقف المتباين إزاء حزبين إسلاميين لا يعطي قوة للقانون المشرع ولا للسلطة التي تتخذ قرارين متباينين إزاء مسالة واحدة أو متماثلة. وكان الأفضل أن يتضمن قانون الأحزاب نصاً يؤكد رفض إجازة الأحزاب الدينية التي تقوم على أساس ديني أو مذهبي وليس على أساس المواطنة أو تلك التي تسعى إلى ربط الدين بالدولة بخلاف مبدأ "الدين لله والوطن للجميع". لم يكن قانون الأحزاب متكاملاً، كما أن إسناد إجازة الأحزاب إلى وزارة الداخلية خطأً أخر في هذا الصدد.

---

٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ٦١.

** الموقف من الحزب الوطني الديمقراطي

يعتبر الحزب الوطني الديمقراطي أحد أبرز متممي رسالة جماعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي في الثلاثينات، وكذلك المواصل لرسالة الحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (١٩٤٦). ويعتبر هذا الحزب بالنسبة للعراق مدرسة ديمقراطية مهمة وتجربة غنية في الحياة الفكرية والسياسية العراقية. ويستند الحزب في عمله إلى فلسفة اجتماعية اشتراكية إصلاحية وتؤمن في الوقت نفسه برؤية ليبرالية في الحياة السياسية أو التعددية والحياة الديمقراطية. مر مؤسسو الحزب الجديد في العام ١٩٣٦ بتجربة التعاون مع حكمت سليمان وبكر صدقي العسكري لتنظيم الانقلاب العسكري على حكومة النظام الملكي والبقاء في إطار الدولة الملكية العراقية والمشاركة بعدة وزراء في الحكومة الانقلابية. وكانت هذه التجربة فاشلة اضطرت جماعة الأهالي بعد فترة قصيرة إلى الانسحاب من الحكومة والعمل مع هاتين الشخصيتين قبل اغتيال بكر صدقي واستقالة وزارة حكمت سليمان في العام ١٩٣٧.

ثم شهد مؤسسو جماعة الإهالي والإصلاح الشعبي تجربة انقلاب مايس ١٩٤١ بقيادة العقداء الأربعة و"حزب الشعب" القومي ورئاسة رشيد عالي الكيلاني والعواقب التي ترتبت على فشل ذلك الانقلاب وتكريس الوجود البريطاني السياسي والعسكري وزيادة تدخل القوات المسلحة في الشؤون السياسية الداخلية للبلاد.

منذ بداية تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي في العام ١٩٤٦ تبلورت فيه ثلاثة اتجاهات فكرية وسياسية واضحة: اتجاه يسار الوسط ويمين الوسط والوسط، وهي التي تشكل الغالبية في قيادة الحزب وعضويته وبين مؤيديه. وكان اليسار يتراوح بين مجموعة ماركسية وأخرى يسارية عامة وغير ماركسية. وفي فترات معينة أصدر الحزب الوطني الديمقراطي قرارات ضد الجماعة الماركسية وأبعدها عن قيادة الحزب أو حتى عن عضوية الحزب، إذ اعتبر هؤلاء عناصر تعبر عن وجهة نظر الحزب الشيوعي العراقي في الحزب الوطني الديمقراطي، ولم يكن هذا الهاجس بالنسبة إلى كل المجموعة دقيقاً، ولكن كان بالنسبة إلى البعض منهم صحيحاً. ولعب هذا الحزب في أعقاب الحرب العالمية الثانية دوراً

فكرياً وسياسياً مهماً في النضال ضد الملكية وضد الاستبداد الملكي وضد الهيمنة الإمبريالية على العراق ومن أجل إنهاء معاهدة ١٩٣٠ ورفض الارتباط بالأحلاف العسكرية الدولية ومن أجل التنمية والتصنيع وحل المسالة الزراعية وتحسين ظروف عمل وحياة الناس عموماً والفقراء خصوصاً. كما ساهم الحزب عبر صحافته وأدبياته المختلفة واجتماعاته الجماهيرية في نشر الفكر الديمقراطي التقدمي بين أوساط الشعب العراقي وخاصة في المدن، إذ كان نشاطه في الريف محدوداً جداً، إن لم يكن معدوماً. وكان لهذا الحزب دوره البارز في تشكيل جبهة الاتحاد الوطني، وخاصة دور رئيس الحزب الأستاذ كامل الچادرچى، تلك الجبهة التي لعبت دوراً بارزاً في نجاح الانتفاضة العسكرية المسلحة في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.

واستناداً إلى هذه التجارب كان الأستاذ كامل الجادرجي بعد تأسيس جبهة الاتحاد الوطني يرفض التعاون مع القوات المسلحة لإسقاط النظام بسبب خشيته من دور الجيش والشخصيات العسكرية التي تتميز عموماً بالذهنية العسكرية والفردية من جهة، وتأكيداً للرغبة في أن يكون إسقاط النظام عبر حركة جماهيرية واسعة بعد أن تشكلت جبهة عريضة مناهضة لنظام الحكم الملكي من جهة ثانية. وحين وافق رغب أن تكون الحكومة عسكرية بحتة تستمر لفترة انتقالية ثم تتسلم الجبهة أمر البلاد مباشرة. ولم يلق هذا الرأي تأييد اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار كما لم تلق التأييد الكامل من القوى المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني واتخذ القرار بالتعاون مع حركة الضباط الأحرار لإسقاط النظام.

ورغم التأييد الحار والقوى الذي منحه كامل الجادرجي لنجاح الانتفاضة العسكرية وتحولها بسرعة إلى ثورة شعبية، إلا أنه بقي متحفظاً على استمرار الجيش في السلطة وما يمكن أن ينشأ بسبب ذلك من عواقب غير محمودة. وقد كان في الكثير من هذه الملاحظات محقاً خاصة بعد أن دب الخلاف في عدة مواقع أساسية:

- بين قوى حركة الضباط الأحرار وخاصة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وتداعيات ذلك على مجمل حركة الضباط الأحرار.
- بين القوى البعثية والقوى الديمقراطية والشيوعيين حول شعارات المرحلة، وخاصة

شعار الوحدة أو الاتحاد الفيدرالي.

- بين قيادات وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي إزاء الموقف من حكومة قاسم ومن استمرار وزراء الحزب الوطني الديمقراطي في الوزارة بعد استقالة القوى القومية والبعثية دفعة واحدة لإحراج حكومة قاسم.
- انتقال هذه الصراعات إلى أوساط الشعب وتفاقم المؤامرات وزيادة حدة الخلافات.
- كما برزت خلال فترة وجيزة فردية عبد الكريم قاسم ورغبته في الهيمنة وإضعاف دور الأحزاب السياسية في مجمل العملية الجارية في العراق.
- وكان كامل الجادرجي يطالب عبد الكريم قاسم ويطالب حزبه بضرورة التركيز على إنهاء الحكم العسكري وإنجاز الدستور وتسليم الحكم إلى المدنيين في ضوء انتخابات ديمقراطية.

وفي ضوء هذا الواقع رفض كامل الجادرجي التوقيع على طلب إجازة الحزب الذي يفترض أن يقدم لوزارة الداخلية في شهر شباط/فبراير من العام ١٩٦٠ للموافقة عليه. وفي هذا اختلف مع بقية أعضاء القيادة، مما دفع بقية أعضاء القيادة على تقديم الطلب دون توقيع رئيس الحزب. ومع أن الآخرين كانوا يؤيدونه في ما يراه من مطالب. كانوا يجدون ضرورة المرونة مع قاسم خشية حصول انفلات في الوضع، خاصة وان القوى القومية والبعثية بدأت بحبك المؤامرات ضد حكومة قاسم وبالتعاون مع قوى عربية وإقليمية ودولية بشكل صارخ وواضح. قدم الطلب بعد أن وقعت عليه مجموعة من أبرز قياديي الحزب وفي مقدمتهم السادة محمد حديد، حسين جميل، هديب الحاج حمود وجعفر البدر وخدوري خدوري وعبد الله عباس وعراك الزكم وغيرهم من الوجوه المعروفة في السياسة العراقية على مدى طويل.

وأرفق بطلب التأسيس برنامج الحزب الذي تضمن اتجاهات ديمقراطية وتقدمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى الصعيدين العربي والدولي. وكان الحزب في برنامجه يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية العراقية، بضمنها مصالح البرجوازية الصغيرة في الريف، إضافة إلى تأكيده مواقف إيجابية ملموسة من العمال ومصالحهم

وحقوقهم ومن النقابات العمالية. وكان البرنامج في خطوطه العامة ومضامينه ينسجم مع طبيعة المرحلة ومهماتها، وبشكل خاص في مجال الإصلاح الزراعي والتصنيع وقضايا التعليم والصحة والسياسة العربية والخارجية. وكان في موقفه من المسألة الكُردية يعبر عن نهج عام غير محدد معتبراً العرب والكُرد شركاء في الوطن. ومن المفيد أن نشير إلى أبرز النقاط التي وردت في برنامج الحزب الوطني الديمقراطي.

ركز برنامج الحزب في سياسته الخارجية على عدد من المبادئ السياسية، وهي:[٥٠]

* صيانة النظام الجمهوري وتعزيز السيادة والاستقلال الوطني وتطوير العلاقات مع الدول الأخرى على أساس التعاون والصداقة والمنفعة المتبادلة والتساوي في الحقوق ومبادئ "مؤتمر باندونك".
* تأكيد أهمية تحقيق وحدة الأمة العربية على أساس اتحاد الدول العربية مع احترام وضمان حقوق القوميات والعناصر الأخرى.
* مساندة الحزب لتحرير البلاد العربية وتأكيد ضرورة توثيق العلاقة مع الدول الآسيوية – الأفريقية.
* العمل من أجل السلام العالمي وتأييد موقف الحياد الإيجابي والتعاون الدولي المتكافئ.

وبصدد النظام السياسي يسعى الحزب إلى تحقيق ما يلي:

* إقامة مجتمع ديمقراطي يحترم كيان الفرد، تكون فيه السيادة للقانون ويحقق العدالة الاجتماعية في مجتمع متحرر من الفقر والجهل والمرض والخوف يكون المواطنون فيه أحراراً متساوين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز بينهم بسبب من الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو أي سبب آخر دون تفرقة بين الرجال والنساء.
* أن يكون الوطن العراقي ميداناً للتعاون الحر بين جميع القوميات والعناصر.
* ضمان الحريات المدنية والسياسية.

---

٥٠ قارن: العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع ١٩٦٠. ط ١. بغداد، بيت الحكمة. ٢٠٠١. ص ٣٢–٣٦.

* إقامة نظام ديمقراطي نيابي برلماني ينتخب فيه نواب الشعب انتخاباً مباشراً حراً.

* ضمان استقلال القضاء بما يكفل العدالة والحقوق والحريات.

* وفي الناحية العسكرية يعمل الحزب على أن يكون الجيش على مستوى عال من التسلح والتدريب الحديثين للدفاع عن الوطن، إضافة إلى توفير وسائل التثقيف العسكري لجميع ضباط ومراتب الجيش.

* كما يعمل على أن تكون الشرطة على مستوى عال من الكفاءة والتدريب يمكنها من أداء واجباتها في حفظ النظام وأمن البلاد.

وفي الناحية الاقتصادية حدد الحزب مهماته كما يلي:

* تحرير الاقتصاد العراقي وضمان تطوره المستقل والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتأمين الحد الأدنى من الدخل لكل فرد، ويعتبر الحزب وجود الفروق الاقتصادية الكبيرة في المجتمع خرقاً للعدالة الاجتماعية ويعمل على تقليلها... ويعمل على تصنيع البلاد وقيام الدولة بالمشاريع الصناعية الكبيرة وحماية الصناعة الوطنية ودعمها والاستفادة من التشبث الفردي ورؤوس الأموال الوطنية لخدمة الاقتصاد الوطني. ودعم النقابات في نشاطها ورفع مستوى العام للأجور وجعل النقابات قوة فعالة في البلاد. وضمان حق العمل وحرية اختياره بأجر عادل يكفل له حياة كريمة، ويعمل على تحقيق الضمانات ضد البطالة والعجز والمرض والشيخوخة.

* وأكد على أهمية ودور القطاع الخاص في التجارة العراقية، ولكنه لم يرفض دور قطاع الدولة فيه، على أن يعمل لتأمين الحاجات الأساسية بأسعار معتدلة للجماهير الواسعة.

* وفي القطاع الزراعي أكد على تحقيق الإصلاح الزراعي ومنح الأرض للفلاح ومساعدته وإقامة الجمعيات الفلاحية التعاونية وتقديم البذور ومستلزمات الزراعة الأخرى له، وأكد أن مهمة الجمعيات الفلاحية هي مهمة للدفاع عن حقوق الفلاحين ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ومن أجل زيادة الإنتاج. ويتطلب هذا مكننة الزراعة وإدخال الأساليب العصرية الحديثة في الإنتاج والتوسع في المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية. كما أكد ضرورة توفير مقومات الحياة العصرية في الريف العراقي وإنشاء القرى الحديثة

وإيصال مشاريع الماء الصالح للشرب والكهرباء وتعميم الخدمات التعليمية والصحية والإرشاد الزراعي وإقامة الوحدات المجمعة وتقليل الفوارق بين القرية والمدينة.

* ودعا منهاج الحزب إلى تبني الضمان الاجتماعي وتحقيقه للأفراد وأداء الخدمات التي تهدف إلى تحسين حالة الشعب. وعالج بنفس الذهنية المتفتحة موضوعات التعليم الإلزامي الابتدائي والتوسع في التعليم الثانوي والعالي المجاني وعلى التعليم المهني والصناعي ونشر الثقافة في المجتمع. كما برز ضرورة زيادة الاهتمام بالمجال الصحي للمواطنين في الريف والمدينة، وتأمين السكن اللائق للسكان. وعالج باختصار كبير موضوع المرأة حيث دعا إلى مساواتها بالرجل في جميع الحقوق والواجبات، إضافة إلى تأكيده تأمين الحياة النقابية وتعزيزها وجعلها أداة صالحة لأداء مهماتها المهنية وتشجيع قيام التنظيمات الاجتماعية.

لم يتأخر وزير الداخلية عن منح الحزب الوطني الديمقراطي الممثل في الوزارة موافقته الرسمية بتأسيس الحزب.

وكان منح هذا الحزب السياسي إجازة العمل الشرعي مكسباً للحياة الحزبية والسياسية في البلاد، رغم قرار منع الأحزاب الأخرى من مثل هذا الحق المشروع، ورغم أن ظروف العمل الحزبي الحر والمستقل لم تعد متوفرة حينذاك.

وفي فترة لاحقة انسحب محمد حديد من هذا الحزب ليشكل مع مجموعة من قيادة الحزب ذاته الحزب الوطني التقدمي، الذي لم يختلف في برنامجه عن الحزب الوطني الديمقراطي، إذ أن المشكلة بين قادة الحزب لم تكن في بروز أي اختلاف فعلي حول مواد البرنامج الفكري والسياسي العام، بل كان الاختلاف صارخاً في جانب السياسة اليومية والعملية وفي الموقف من حكومة عبد الكريم قاسم ومن وجود العسكريين على رأس السلطة. ولا شك في أن كامل الچادرچي كان أكثر إلحاحاً في الخلاص من وجود الجيش في الحكم ومن فردية عبد الكريم قاسم أو استبداده، والدعوة إلى إشاعة الحياة الديمقراطية والدستورية، في حين كان محمد حديد يجاري عبد الكريم قاسم في سياساته منطلقاً من تبني موقف مرن يدعو إلى إسناد حكومة قاسم بأمل تصحيح مسارها تدريجاً وتجاوز احتمال الانقلاب عليه.

لقد علمتنا التجارب الطويلة إلى أن السكوت وعدم ممارسة النقد بصورة سليمة لا يساعد بأي حال على تجاوز الأخطاء بل إلى زيادتها وإلى تراكمها وفقدان القدرة للسيطرة على الوضع. وهي فرصة ثمينة لمن يريد إسقاط الحكم والهيمنة على السلطة. إنها الحالة التي نشأت في العراق تحديداً. وعشنا عواقب السكوت على تجاوزات الدول الاشتراكية على الديمقراطية وحقوق الإنسان والفساد، إذ لم يكن هناك بين الشيوعيين أو الأحزاب الشيوعية من ينتقد ويدعو إلى إصلاح الوضع في الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية إلا القليل. وهي الحالة التي قادت في المحصلة النهائية إلى انهيار الاتحاد السوفييتي وكل المعسكر اشتراكي.

** الموقف من الحزب الديمقراطي الكُردستاني

تأسس الحزب الديمقراطي الكُردي (الكُردستاني فيما بعد) بصورة سرية في العام ١٩٤٦ في كُردستان العراق وكان يقف على رأس الحزب حينذاك الراحل ملا مصطفى البارزاني قائد نضال الشعب الكُردي خلال فترة نصف قرن تقريباً. وشارك هذا الحزب بشكل فعال في النضال التحرري للشعب العراقي بشكل عام والشعب الكُردي بشكل خاص. وتحمل الحزب، قيادات وكوادر وأعضاء ومؤازرين، من جراء ذلك، الكثير من المصاعب والمحن وقدم الكثير من التضحيات. وشارك الحزب بشكل غير مباشر، وعبر علاقته بالحزب الشيوعي العراقي، في جبهة الاتحاد الوطني منذ عام ١٩٥٦. وبعد نجاح الانتفاضة العسكرية المسلحة وتشكيل حكومة الثورة، عاد ملا مصطفى البارزاني، الذي ترك العراق مجبراً في العام ١٩٤٦ إلى الاتحاد السوفييتي، بعد أن ضربت "جمهورية مهاباد" في إقليم كُردستان إيران وبدأت مطاردة القيادة الكُردية من جانب الحكومة العراقية، عاد إلى العراق بصورة رسمية واستقبل استقبالاً جماهيرياً حافلاً واستقبله الزعيم عبد الكريم قاسم مرحباً به خير ترحيب.

قدم الحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة البارزاني التأييد الكامل لحكومة عبد الكريم قاسم وساند الإجراءات التي اتخذتها في مختلف المجالات. وبعد صدور قانون الجمعيات قدمت قيادة الحزب باسم الهيئة التأسيسية طلباً إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب باسم

الحزب الديمقراطي في كُردستان العراق. وقع على الطلب ملا مصطفى البارزاني ومعه شخصيات سياسية كُردية من الكوادر القيادية للحزب، وهم السادة إبراهيم أحمد، عمر مصطفى، علي عبد الله، نوري صديق شاويس، شمس الدين المفتي، علي العسكري، ملا عبد الله إسماعيل، إسماعيل عارف وجلال عبد الرحمن.[٥١] كما أيدت هذا الطلب ٥٠ شخصية كُردية أخرى. وأرفق بالطلب منهاج الحزب.

تضمن برنامج الحزب في مواده الأربع الأولى عدداً من المسائل الفكرية والسياسية، وهي:

* إن الحزب الديمقراطي الكُردستاني يعبر عن مصالح العمال والفلاحين والكسبة والحرفيين في كُردستان العراق ويلتزم بالروح الثورية لتغيير المجتمع وتحقيق الأهداف. كما يستفيد من النظرية الماركسية –اللينينية في تحليلاته الاجتماعية ونضاله السياسي.
* ويعمل الحزب من أجل صيانة الجمهورية وتعميق اتجاهها الديمقراطي على أساس الديمقراطية الموجهة بما يضمن الحريات الفردية. ولم يختلف الحزب عن بقية الأحزاب الديمقراطية العراقية في موقفه من قضية السلام العالمي والحياد الإيجابي وقضايا استقلال وسيادة الشعوب ومساندة نضال الشعوب التحرري.
* وأكد الحزب ابتداءً أهمية وضرورة توسيع الحقوق القومية للشعب الكُردي في العراق على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية وإقرار ذلك في دستور البلاد الدائم.
* كما أكد الحزب تبنيه سياسة اقتصادية تعتمد التخطيط والتوجيه والتصنيع الثقيل باعتباره عماد التنمية والاستقلال الاقتصادي، والاستفادة القصوى من الثروة النفطية لصالح التنمية ولصالح تحسين مستوى حياة الشعب وظروف عمله ومعيشته.
* وأكد ضرورة إعادة النظر بالاتفاقيات النفطية المعقودة مع الشركات الاحتكارية لاستعادة حقوق العراق وزيادة الإنتاج والتوسع في التنقيب والاستخراج وتحسين الشروط ووضع الثروة النفطية في خدمة المجتمع.

---

٥١ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكُردستاني – العراق– في محطات رئيسية ١٩٤٦–١٩٩٣. كُردستان. ١٩٩٨. ص ٦٧.

* وأكد الحزب أهمية وضرورة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي من أجل تحسين أحوال الفلاحين وزيادة مدخولاتهم السنوية.

* كما أكد المنهاج مساندة الحزب لنضال الشعب الكُردي في بقية أجزاء كُردستان للتحرر من النير الاستعماري والرجعي.

* ونص البرنامج على نضال الحزب من أجل حصول الشعب الكُردي على حق التمثيل والتوظيف في جميع مرافق الدولة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية بشكل يتناسب مع نفوس الكُرد في العراق. كما أشار الحزب إلى تعاونه مع الحزب الشيوعي العراقي.

لم يحظ البرنامج بتأييد عبد الكريم قاسم وبعض القوى المحيطة به من أصحاب الاتجاهات القومية والشوفينية، مما دفع وزارة الداخلية إلى الطلب من الهيئة المؤسسة حذف مجموعة من الجمل والكلمات ذات المضامين المهمة لكي يمكن إجازة الحزب دون تأخير. وتركزت الملاحظات على موضوع كُردستان والشعب الكُردي والحكم الذاتي والماركسية اللينينية. وطالب المشرع استبدال كلمة الشعب الكُردي بكلمة الكُرد أو القومية الكُردية واسم الحزب الديمقراطي في كُردستان العراق بالحزب الديمقراطي الكُردستاني. وافقت قيادة الحزب على إدخال تلك التغييرات على مضض.

وفي ضوء ذلك أجازت وزارة الداخلية الحزب الديمقراطي الكُردستاني/العراق وسمحت له بفتح فروع له والاستمرار بإصدار صحيفته. إلا أن الحزب لم يكن مقتنعاً بتلك التغييرات التي طلبها عبد الكريم قاسم شخصياً من الهيئة المؤسسة للحزب، مما وجد تعبيره في المؤتمر الخامس الذي عقد في شهر مايس من عام ١٩٦٠ والذي أعاد تثبيت الكثير من المسائل التي كانت في المنهاج قبل فرض التغييرات عليه. [٥٢]

جاءت إشارة الحزب للماركسية–اللينينية لأسباب ثلاثة، وهي:

* وجود بعض القوى في الحزب ممن كانت تتبنى هذه النظرية، والتي كانت في الأصل في حزب هيوا أو حزب شورش أو في الحزب الشيوعي العراقي ثم انتقلت إلى الحزب الجديد

---

٥٢ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٥٩.

أو ساهمت بتشكيله بعد حل نفسها أو حتى قبل ذاك وبعده.

* بسبب المنافسة التي كانت قائمة بين الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان يرفض وجود حزب شيوعي كُردستاني مستقل في كُردستان العراق ودعوته إلى فتح فرع للحزب الشيوعي العراقي فيها، وبين الحزب الديمقراطي الكُردستاني الذي كان يسعى إلى توحيد القوى في حزب كُردي واحد. إضافة إلى تبني الحزب لأهداف العمال والفلاحين والكسبة والحرفيين. ومن المفيد ملاحظة الصيغة التي أشير إليها في المنهاج بشأن الماركسية–اللينينية، وهي الانتفاع من الماركسية–اللينينية في التحليلات الاجتماعية فقط، وليس في الجوانب الأخرى منها، أي المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية، وهي مسألة تبعد عن الحزب تهمة الإلحاد، التي كانت تلصق دوماً بالحزب الشيوعي العراقي، ولكنها تؤكد على الجوانب الاجتماعية في النهج الماركسي –اللينيني.

* وأخيراً بسبب الدعم والتأييد الذي كانت تحصل عليه الحركة الكُردية في حينها من حركة التحرر الوطني ومن الأحزاب الشيوعية في الكثير من البلدان، وربما بسبب احتضان الاتحاد السوفييتي لمجموعة مهمة من الكُرد لسنوات عديدة وعلى رأسهم الملا مصطفى البارزاني. ولكن تخلى الحزب فيما بعد عن هذه الصيغة التي لم تكن تنسجم مع طبيعة وبنية الحزب الاجتماعية والفكرية.

لم تنشأ طيلة الفترة اللاحقة أي أحزاب سياسية علنية جديدة في فترة حكم قاسم، بل إن بعضها أجبر على إغلاق أبوابه في المدن الكُردية، مثل الحزب الديمقراطي الكُردستاني بعد أن بدأ قاسم حربه ضد مطالب الشعب الكُردي والحزب الديمقراطي الكُردستاني وقوات البيشمركه / الأنصار في العام ١٩٦١. كما اختفى الحزب الإسلامي من الساحة السياسية بعد أن برزت مشاكل غير قليلة مع الحكم ورفض قاسم منح الحزب غير المجاز إجازة إصدار جريته بصورة علنية.

كانت تجربة ممارسة البنود الواردة في قانون الجمعيات تجسد مجموعة من الحقائق المهمة التي يفترض فينا أن نثبتها ونعيها بكل أبعادها وتأثيراتها المتعددة الجوانب والنتائج التي ترتبت عن هذه المعركة السياسية المهمة في تاريخ العراق السياسي الحديث

في أعقاب إسقاط النظام الملكي. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الملاحظات التالية:

* تضمن قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ بعض المواد التي تحد من حيث المبدأ من حرية الفكر والحركة للجماعات الفكرية والسياسية التي كانت تريد تأسيس أحزاب سياسية تعمل في العراق وفق برامجها الخاصة. وأبرز هذه النقاط هي الإشارة غير العقلانية في ألاّ تكون أفكار هذا الحزب أو ذاك مستوردة أو بعيدة عن تربة الوطن ...الخ. وهذه النقطة وغيرها هي التي سهلت فيما بعد إمكانية منع قيام أحزاب سياسية عراقية بحجة ارتباطها بالخارج من الناحية الفكرية. فلم يكن هذا القانون المتضمن مثل هذه العبارة ديمقراطياً معبراً عن مضامين واتجاهات ومبادئ المجتمع المدني الديمقراطي الحديث. فالفكر لا يحد بحدود الدول، فهو فكر عام ينتقل عبر الحدود لتلزم به فئات اجتماعية وأفراد في جميع دول العالم بغض النظر عن الإثنية أو القومية أو اللون أو الدين أو المذهب.

* كان في مقدور المشرع أن يذكر بالتحديد ما يلي: رفض تشكيل أحزاب سياسية تدين بالتمييز العرقي أو الديني أو المذهبي ويرفض الفاشية والعنف ... مثلاً.

* صدر قانون الجمعيات في ظل عدم وجود دستور ديمقراطي دائم في البلاد أو النية الفعلية في إصداره أو أقامة المجلس الوطني العراقي أو السماح حقاً بحياة حزبية نظيفة وعقلانية، رغم وجود لجنة كانت تعمل من أجل وضع مثل هذا الدستور.

* وكان الصراع بين الأحزاب قد تفاقم حين صدور قانون الجمعيات بحيث تعذر معه تكوين وجهة نظر واحدة لكل الأحزاب السياسية لمقاومة تدخل رئيس الوزراء ووزير الداخلية بقرارات منح أو منع إجازة الأحزاب أو العمل من أجل إدخال تعديلات إيجابية مناسبة على قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠.

* وقد أدى الصراع بدوره إلى تعذر التعاون في ما بين القوى والأحزاب السياسية العراقية وإلى نمو روح الاستبداد والفردية في سلوك عبد الكريم قاسم وفي تدهور الأوضاع أكثر فأكثر وصولاً إلى سقوط الجمهورية الأولى. وكان الاستبداد الفردي لقاسم قد بدأ عملياً بعد أن جوبه قاسم بمحاولات اغتيال وانقلابات عسكرية من جانب القوى القومية

والشوفينية، أي أن القوى القومية، وخاصة الأكثر شوفينية وعنفاً، تتحمل أكثر من غيرها من القوى السياسية العراقية التي تتحمل بدورها مسؤوليتها في تدهور الأوضاع وفشل الحياة الديمقراطية وتطور الجمهورية والتي أدت بدورها إلى نجاح عملية الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم.

* وكان التمييز والتدخل الفظ في شؤون القضاء من جانب السلطة التنفيذية قائماً على قدم وساق في حينها بصدد موضوع إجازة الأحزاب السياسية، إضافة إلى غياب السلطة التشريعية الفعلية التي ربما كان في مقدورها لجم السياسات الفردية لقاسم.
* كما كان التدخل العربي والدولي، بما في ذلك تدخل دول حلف بغداد وضغط شركات النفط الاحتكارية والدول التي ترعاها، دورها البارز والمهم في إفشال التجربة الديمقراطية والحياة الحزبية في العراق.
* ويمكن على العموم القول بأن كل الأحزاب السياسية التي لم تمنح حق العمل الشرعي العلني، إضافة إلى تلك التي لم تقدم طلبات التأسيس الرسمية ومنها القوى والجماعات القومية اعتقاداً منها بعدم إجازتها من جانب الحكومة، أجبرت على العمل السري أو شبه العلني، وبالتالي وضعتها الحكومة تحت طائلة القانون إن مارست النشاط السياسي الحزبي بصورة سرية أو شبه علنية، وأصبح أعضاء وكوادر وقادة هذه الأحزاب معرضين للاعتقال والسجن في كل لحظة. ولم يكن مثل هذا الوضع ينسجم مع الوعود التي قطعها قائد ثورة ١٤ تموز ولا الاتفاقات التي أقرت من خلال التعاون السياسي قبل القيام بعملية الإطاحة بالنظام الملكي وبعدها. لقد كانت معركة الحصول على إجازة رسمية للعمل الحزبي بالنسبة إلى مختلف الأحزاب ورفض وزارة الداخلية طلبات عدد من تلك الأحزاب بصورة كيفية وبعيداً عن الديمقراطية أو دون تبيان الأسباب بصورة تفصيلية بحيث يمكن تأمين قناعة لدى المجتمع أو أغلبيته بصواب ذلك الموقف، كما هو الحال مع أحزاب الإسلام السياسي، أحد أبرز التجليات الصارخة للمواقف غير الديمقراطية لحكومة عبد الكريم قاسم ولنمو فردية قاسم في الحكم وفي الموقف من المشكلات السياسية، ومنها القومية على الصعيدين الداخلي والعربي

(خاصة في الموقف من معالجة المسألة الكُردية والموقف من المطالبة بالكويت)، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت فيما بعد وساهمت في تنشيط القوى المعادية له.

** حزب الدعوة الإسلامية الشيعي

كانت هناك محاولات أولية لتشكيل حزب إسلامي شيعي في العراق منذ أوائل الخمسينيات[٥٣]. إلا أن الجهود الملموسة والفعلية لهذا المشروع بدأت في أعقاب سقوط النظام الملكي على أيدي حركة الضباط الأحرار وقائدها عبد الكريم قاسم. وكانت الدوافع الرئيسية للتأسيس تتلخص، كما حاول مؤسسو الحزب الأوائل تأكيدها، في النقاط التالية:

- التثقيف بالقضايا الفكرية الإسلامية في مناطق بغداد والوسط والجنوب والشمال والدعوة إلى إقامة دولة إسلامية وفق أسس ومبادئ الإسلام الصحيح.
- تعبئة القوى الإسلامية لمواجهة الوضع الجديد الناشئ في العراق.
- مواجهة ما أطلق عليه بالمد الشيوعي الإلحادي في العراق والتصدي له وإفشال أهدافه والعمل من أجل إبعاد الشباب عن الحزب الشيوعي العراقي.
- مخالفة القضايا القومية وفق الطريقة التي تطرحها القوى القومية العربية.
- العمل من أجل نشر الدعوة الإسلامية من مواقع الفكر الإسلامي الشيعي في المنطقة العربية، ومنها لبنان.
- تطوير علاقات التعاون مع قوى الإسلام السياسي الأخرى، ومنها قوى الإسلام السياسي السنية كالإخوان المسلمين وحزب التحرير، التي كانت تعمل في الساحة السياسية العراقية حينذاك.
- وكانت الهيئة المؤسسة التي اجتمعت لأول مرة في دار السيد محسن الحكيم في كربلاء تتكون من شخصيات إسلامية ذات توجهات متنوعة في إطار الإسلام، رغم أنها جميعاً

---

٥٣ شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠م–١٩٥٧م. ط ١. بيروت. مدار المدى للنشر. ١٩٩٠.

كانت شيعية المذهب، وهم:[٥٤]

- السيد محمد باقر الصدر المرتبط بالحوزة الدينية في النجف.
- السيد محمد باقر الحكيم المرتبط بالحوزة الدينية في النجف.
- السيد مرتضى العسكري المرتبط بمنتدى النشر وحركة الإصلاح خارج الحوزة.
- السيد محمد مهدي الحكيم المرتبط بمنتدى النشر والحوزة الدينية.
- السيد طالب الرفاعي المرتبط بالإخوان المسلمين.
- الحاج محمد صادق القاموسي المرتبط بمنتدى النشر.
- الحاج عبد الصاحب الدخيل المرتبط بمنتدى النشر.
- الحاج محمد صالح الأديب المرتبط بمنظمة الشباب المسلم.

وفي بداية العام ١٩٥٩ عقد المؤتمر الأول لحزب الدعوة في كربلاء وحضره ١٥ شخصية إسلامية حزبية عراقية كلف على أثره السيد محمد باقر الصدر بكتابة أطروحة خاصة عن الحكومة الإسلامية لتكون مادة أساسية للدعاية الإسلامية التي يمارسها الحزب وتربط بين الدين والدولة في آن واحد. وقد حصل هذا الحزب على تأييد من السيد محسن الحكيم، ولكنه كان يريد أن يبعد المفكرين البارزين من شيوخ الدين عن الحزب ويضعه بأيدي إسلاميين يمارسون السياسة مباشرة، في حين يحصل هؤلاء على تأييد ودعم فكري ومعنوي من جانب قادة الحوزة الدينية.

تميزت سياسة عبد الكريم قاسم بسمة أساسية مهمة وتعبر عن وعي وطني سليم هي رفضه للطائفية السياسية مع احترامه للأديان والمذاهب المختلفة. وتجلى ذلك في تعامله اليومي مع المجتمع وأتباع الأديان والمذاهب المختلفة. ومع أن عبد الكريم قاسم كان مؤمناً ويؤدي فرائض الدين الإسلامي، كان في الوقت نفسه مدنياً علمانياً يؤمن بفصل الدين عن الدولة وحقوق المرأة ومساواتها بالرجل. وقد حظيت سياسات عبد الكريم قاسم

---

٥٤ قارن: الخرسان، صلاح. حزب الدعوة الإسلامية. حقائق ووثائق. ط ١. المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية. دمشق. ١٩٩٩. ص ٦٣–٨٥.

منذ بدء الثورة بالتأييد الواسع من جانب أوسع أوساط الشعب العراقي بغض النظر عن أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم وأفكارهم أو اتجاهاتهم السياسية، في ما عدا الملكيين أو الفئات الإقطاعية والبرجوازية التجارية الكومبرادورية. وإذ انسجمت الحوزة الدينية مع الاتجاهات العامة للثورة في بداية انطلاقتها وتلمست ابتعاد قاسم عن الطائفية، شعر بعض شيوخ الدين السنة بأن تغييراً بدأ يحصل في مجال الموقف المذهبي، بسبب أن قاسم لم يكن يميز بين الناس على أساس الأديان والمذاهب.

إلا أن خلافاً بدأ بين الحوزة الدينية وشيوخ الدين الشيعة من جهة وبين عبد الكريم قاسم من جهة أخرى في نقطة واحدة أساسية هي الموقف من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ الذي أصدرته حكومة قاسم. وكانت هذه النقطة أولى النقاط التي التقى عندها شيوخ الدين الشيعة والسنة والأحزاب الإسلامية السياسية لمعارضة حكومة قاسم ومناهضتها والسعي للخلاص منها، إذ أن هذا القانون لم يمنح المرأة بعض حقوقها الأساسية الواردة في لائحة حقوق الإنسان الدولية التي وقع عليها واقرها العراق منذ العهد الملكي فحسب، بل وساوى بين المرأة والرجل في الميراث، والتي اعتبرت نصاً مخالفاً لنص وارد في القرآن الآية التي تؤكد "وللذكر مثل حظ الأنثيين".

إلا أن نقطة أخرى مهمة فرقت بين حكومة قاسم وشيوخ الدين الشيعة من جهة ووحدت بين شيوخ الدين الشيعة والسنة وبين الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية منها والسنية، وهي الموقف من الشيوعية والحزب الشيوعي في العراق.

وكان هاجس الشيوعية والحزب الشيوعي والنشاط المتميز لهذا الحزب في أعقاب ثورة تموز هو المحرك الأساسي في التعجيل بتأسيس حزب الدعوة الإسلامية الشيعي المذهب لفترة ما بعد ثورة تموز، وهو ما يؤكده السيد محمد باقر الحكيم ابن السيد محسن الحكيم. إذ جاء في كتاب ,,حزب الدعوة الإسلامية“ للكاتب العراقي صلاح الخرسان بصدد موقف السيد محمد باقر الحكيم من قضية الشيوعيين العراقيين بالنص، وهو يتحدث إلى أخيه السيد مهدي الحكيم، ما يلي:

"إني أرى الكثير من الناس أصبحوا شيوعيين وهؤلاء الشيوعيون مجرمون وقد ظللوا الناس بحجة أن الإسلام يدعو إلى المساواة بين الفقير والغني وأن الشيوعية تعمل كذلك،

وعليه فقد أصبح كثير من الناس شيوعيين – وخصوصاً الشيعة – بحجة أن علي بن أبي طالب (ع) مدرسة للفقراء والمستضعفين والمحرومين والشيوعية تدافع عنهم"[٥٥].

ولا شك في أن توسع الحركة الشيوعية في العراق ونفوذ الشيوعيين قد ارتبط بشكل ملموس بعدد من الظواهر التي اعتبر البعض أنها بسبب سياسات ومواقف الحزب الشيوعي لا غير، في حين أنها كانت فعلاً من نتاج تحرك الشيوعيين العراقيين، ولكنها لم تكن من الشيوعيين فقط، بل عبرت عن مواقف قوى سياسية وطنية أخرى في العراق ومنها الموقف من الإصلاح الزراعي وصدور القانون الخاص بذلك والموقف من الإقطاعيين ورفض هيمنتهم على الريف وانحسار جدي في نفوذ الإقطاعيين وشيوخ العشائر وتقلص إيراداتهم السنوية وتأثيرها الملموس على مدخولات شيوخ الدين الشيعة التي كانت تصل إلى الحوزة الدينية وشيوخ الدين منهم.

لقد وضع حزب الدعوة نفسه في موقع المعارضة لحكومة عبد الكريم قاسم في فترة كانت الجماهير الشعبية، ومنها الجماهير ذات الانتماء المذهبي الشيعي، تؤيد قاسم بسبب سياساته الجديدة التي مارسها في العراق وبسبب ابتعاده الكلي عن الطائفية التي كانت تعاني منها الأوساط الشيعية قبل ذاك، إضافة إلى المكتسبات الكبيرة التي تحققت للكثير من فقراء الشعب والفلاحين والفئات الكادحة في السنة الأولى من عمر الثورة. ولهذا لم يكن في مقدور الحوزة الدينية وحزب الدعوة الإسلامي أو غيره من الأحزاب الإسلامية السياسية كسب الناس إليها. ولهذا تركز نشاطها ولفترة غير قصيرة على كسب طلبة الحوزة الدينية وشيوخ الدين في المساجد وعلماء الدين، إضافة إلى جمهرة غير واسعة من طلبة الكليات في بغداد.

وخلال هذه الفترة تسنى للسيد محمد باقر الصدر أن يصدر مجموعة من الكتب الفكرية والسياسية لتعزيز الحركة الإسلامية وحزب الدعوة قبل أن يُجبر على الاستقالة من الحزب بسبب طلب السيد محسن الحكيم أن يتخلى شيوخ الدين ومفكروه من عملهم الحزبي ويساندوا الحزب من خارج الحزب. وهي سياسة غالباً ما تمارسها الحوزة الدينية

---

٥٥ المصدر السابق نفسه. ص ٩٨.

التي تسعى أن تنأى بالحوزة من الصراع المباشر مع الدولة أو الحكومات المتعاقبة وتركز على المسائل الدينية والاجتماعية. وأبرز هذه الكتب كان كتاب فلسفتنا، حيث يخوض كاتبه حواراً مع الفكر الماركسي بصورة هادئة ولكنها واضحة، إضافة إلى كتاب اقتصادنا، حيث طرح المؤلف تصوره لموقف الإسلام من الحياة الاقتصادية في البلاد وفي ظل حكومة إسلامية. وفي هذا الكتاب يخوض صراعاً بين الفكر الإسلامي والفكر الماركسي أو الشيوعي وفق ما كان معمولاً به في البلدان الاشتراكية، كما كان يحاول أن يبرز موقف التعارض بين فكر الإسلام والفكر الرأسمالي. وكان أثر هذين الكتابين بارزاً على فكر دعاة حزب الدعوة ونشاطهم إذ منحهم قوة الحجة في الحوار الفكري مع الآخرين.

لقد انسحب السيد محمد باقر الصدر من حزب الدعوة لسببين أشار لهما صاحب كتاب حزب الدعوة الإسلامية السيد صلاح الخرسان استناداً إلى كتابات الصدر وصحبه حينذاك، إذ أشار إلى وجود الشك أو الشبهة في طبيعة العمل الذي ينهض به حزب الدعوة ومدى ارتباطه بنظرية الحكم الإسلامي، والطلب الواضح الذي تقدم به السيد محسن الحكيم له لترك العمل في الحزب وتوجيهه من خارج الحزب، مع تأييد وجود الحزب واستمرار عمله.[٥٦] وتعرض الحزب منذ بداية عمله إلى بعض الاختلافات وإلى انشقاق أيضاً.

تعرض حزب الدعوة إلى إشكالية كبيرة ومعه الحوزة الدينية في النجف، وأعني بها انقسام سكان العراق المنتمين إلى المذهب الشيعي إلى مجموعتين، مجموعة تشمل غالبية السكان الشيعة الذين يؤيدون سياسة قاسم ومواقفه، رغم اعتراض المثقفين منهم على بعض القضايا الخاصة بالديمقراطية من جهة، وأقلية صغيرة جداً تمثل الحوزة الدينية والإسلاميين السياسيين وبعض القوى الإقطاعية والعشائر في المناطق الشيعية من جهة أخرى.[٥٧] وفي الطرف الآخر كانت حركة القوميين العرب وقيادة حزب البعث في العراق قد اتخذتا منذ وقت مبكر موقفاً مناهضاً لسياسات عبد الكريم قاسم باعتباره مناهضاً للوحدة العربية وقطري المزاج، إضافة إلى اتهامه بالانجرار وراء الشيوعيين والشعوبيين.

---

٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ١١٤.

٥٧ العلوي، حسن. الشيعة والدولة القومية في العراق. فرنسا. مطبوعات CEDI. ١٩٨٩. ص ٢٠٠–٢٠٨.

ولم تكن كل الجماهير السنية مؤيدة لهذا الموقف السلبي من حكومة عبد الكريم قاسم.

لقد حصل لقاء تاريخي بين شيوخ الدين والأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية والسنية في الموقف المناهض لحكومة عبد الكريم قاسم يقوم على ركيزتين هما:

١. الموقف المناهض لقانون الأحوال الشخصية.

٢. الموقف المناهض للحزب الشيوعي والشيوعية.

وكانت النتيجة نشاطهما المشترك في الشارع ومع السكان لإسقاط نظام حكم عبد الكريم قاسم وبتأييد واسع من قوى سياسية أخرى داخلية وإقليمية ودولية.

وفي هذا الصراع اتخذت الحوزة الدينية المتمثلة بالسيد محسن الحكيم موقفها المناهض للحزب الشيوعي العراقي وللحركة الشيوعية عموماً، والذي يسري في واقع الحال على كل الناس الذين يقلدون السيد محسن الحكيم من الناحية الدينية في كل أنحاء العالم ومن المؤمنين والملتزمين بالمذهب الشيعي، حين أصدر الحكيم بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٦٠ الفتوى التالية:

"بسم الله الرحمن الرحيم

لا يجوز الانتماء إلى الحزب الشيوعي. فأن ذلك كفر وإلحاد. وترويج للكفر والإلحاد. أعاذكم الله وجميع المسلمين من ذلك وزادكم إيماناً وتسليماً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محسن الحكيم

١٧ شعبان ١٣٧٩"

واعتبر هذا الموقف الذي تكرر فيما بعد أيضاً وبعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم جزءاً من الصراع الفكري والسياسي الذي كان دائراً في العراق والذي تسبب في الكثير من المشكلات والمآسي اللاحقة. وكان هذا الموقف يمثل دعماً مباشراً لحزب الدعوة الذي بدا يعمل بصراحة ووضوح ضد عبد الكريم قاسم ويتقرب أكثر فأكثر من قوى الإسلام السياسي السنية حينذاك، كما يحاول تعبئة القوى ضد الحكم. ووجد هذا تعبيره في التعاون المتنامي بين شيوخ الدين الشيعة والسنة في الكاظمية والأعظمية، منها القيام

باحتفالات مشتركة حول ميلاد النبي محمد أو مناسبات الأعياد الإسلامية أو تنظيم اجتماعات مشتركة لهذا الغرض.[٥٨]

** تأسيس الحزب الوطني التقدمي

بعد أن أجيز تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي بقي كامل الجادرجي بعيداً عن قيادة الحزب وكان يصر لعودته مسألة واحدة هي انسحاب محمد حديد من الوزارة. اشترط محمد حديد عند الاستقالة من الوزارة أن تقبل استقالته من الحزب الوطني الديمقراطي. وافق كامل على ذلك بهدف إبعاد الحزب عن تحمل مسؤولية المشاركة في سياسات عبد الكريم قاسم فقدم محمد حديد استقالته من الوزارة والحزب في آن. عاد كامل الجادرجي إلى الحزب وتقرر عقد مؤتمر الحزب. وجرى في المؤتمر انتخاب قيادة جديدة تضم جميع أعضاء القيادة السابقين في ما عدا محمد حديد الذي لم يرشح نفسه. إلا أن، وكما يشير من تتبع سير أعمال المؤتمر، إلى نشوب فوضى في داخل القاعة وخارجها مما استدعى، كما ارتأت قيادة المؤتمر استدعاء الشرطة لتفريق المتجمعين الذي كانوا يطالبون بالدخول والسماح لهم بالتصويت إذ لم تكن لدى الحزب قوائم بمن هو عضو أو من كان راغباً حديثاً بالعضوية. قادت هذه الحالة السيد محمد حديد وصحبه إلى اعتبار الانتخابات غير سليمة ويفترض إعادة عقد المؤتمر وإجراء انتخابات جديدة. لم تجر الموافقة على الاعتراض وثبتت سلامة الانتخابات ونتائجها.

هذا الموقف، وإنهاء عضوية بعض المساندين لمحمد حديد، كما يشير في كتابه الموسوم "مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، أديا إلى اتفاق مجموعة من قياديي الحزب إلى تقديم طلب بتشكيل حزب جديد باسم "الحزب الوطني التقدمي"، إذ لم يكن ممكناً تشكيل حزب آخر بنفس الاسم.

وكانت أهداف هذا الحزب لا تختلف عن أهداف الحز الأم، ولكنه كان في موقفه السياسي أكثر تأييداً لقاسم ومنتقداً له بصيغ متعددة أيضاً.

---

٥٨ العلوي، حسن. الشيعة والدولة القومية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٠٠–٢٠٨.

أجيز هذا الحزب بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٠. وضمت هيئته المؤسسة الأسماء التالية للسادة: محمد حديد، خدوري خدوري، محمد السعدون، نائل سمحيري، عراك الزكم، سلمان علي العزاوي، عبد الأمير درويش، عباس حسن جمعة، رجب علي الصفار، د. جعفر الحسني، د. رضا حلاوي، عباس جودي، وعبد الرزاق محمد. ثم عقدت الهيئة المؤسسة وانتخبت محمد حديد رئيساً للحزب، ومحمد السعدون نائباً للرئيس، وخدوري خدوري سكرتيراً. وتم، إضافة إلى هؤلاء، انتخاب بقية أعضاء الأدارة المركزية للحزب الجديد وهم: السادة نائل سمحيري، عباس حسن جمعة، عراك الزكم، سلمان علي العزاوي، الدكتور رضا حلاوي، وعباس جودي.[٥٩]

وبهذا تم انشقاق الحزب الوطني الديمقراطي وتشكل منه الحزب الأم والحزب الوطني التقدمي. ولم يكن هذا الانشقاق عفوياً. بل جاء نتيجة لثلاثة عوامل:

١ . التباين في الرؤية والموقف لطبيعة نظام الحكم في عهد قاسم ولسياسات قاسم.

٢ . السياسة السلبية التي مارسها كامل الجادرجي بهدف ثني عبد الكريم قاسم عن الإيغال بسياساته الفردية وإصراره على بقاء العسكر في السلطة وعدم الالتزام بما يفترض أن يمارسه إزاء ما تم الاتفاق عليه قبل الثورة. في حين اتخذ محمد حديد موقفاً مرناً وتوفيقياً من سياسات عبد الكريم قاسم وهي السياسة التي مارسها الحزب الشيوعي أيضاً، سياسة تضامن – كفاح، أي تضامن مع النظام وكفاح ضد الفردية وبقية المسائل الأخرى المخالفة لبنود الدستور المؤقت أيضاً.

ولم يدم الموقف السلبي أو الإيجابي من حكومة قاسم، إذ أن الحزبين اوقفا صدور جريدتيهما الأهالي والبيان أولاً وتجميد نشاط حزبيهما ثانياً. وإذ رفض كامل الجادرج في ما بعد اللقاء بقاسم، واصل محمد حديد لقاءاته بهدف ثنيه عن سياساته، كما يشير إلى ذلك في كتابه المذكور آنفاً حيث كتب يقول:

"ومع ذلك لم أنقطع عن الاتصال بعبد الكريم قاسم ومقابلته بين حين وآخر، وفي أحد

---

٥٩ حديد، محمد. مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. الساقي. لندن. ط ١. ٢٠٠٦. ص ٤٥٦.

لقاءاتنا أكدت له ضرورة تطوير الوضع السياسي، وتشريع دستور دائم على أساس ديمقراطية برلمانية وحريات سياسية. وبينت له أنه سيبقى حتى في مثل هذه الوضع زعيماً للحركة الوطنية، لأنه لم يكن هناك من يستطيع منافسته في هذا الشأن"[٦٠].

ولسنا بحاجة إلى القول بأن كل الجهود المتنوعة التي بذلت من أجل إقناع عبد الكريم قاسم بضرورة تغيير سياساته والتوجه صوب الديمقراطية والمجتمع المدني البرلماني الديمقراطي قد باءت بالفشل، وكانت حصيلة ذلك ٨ شباط ١٩٦٣ الدموي الذي فقد فيه الرجل حياته والجمهورية التي سعى إليها وأقامها فعلاً ولكنه فقدها بسرعة جداً.

---

٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤٦٠.

الفصل الثالث

سياسة حكومة الجمهورية الأولى إزاء القضية الكُردية

المبحث الأول

الموقف العام من قضية الشعب الكُردي

لم يكن الأمر محسوماً إزاء القضية الكُردية في أوساط حركة الضباط الأحرار والتنظيمات العسكرية السياسية الأخرى، إذ أن أعضاء الحركة قد انقسموا من حيث المبدأ إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وهي:

١. المجموعة القومية العربية التي كانت لا تعترف بوجود شعب كُردي وأقليات قومية، بل تراهم جميعاً أقليات عراقية تخضع للغالبية العظمى من السكان، وهم العرب، وأن العراق يشكل جزءاً من الأمة العربية والوطن العربي لا غير، حتى أن بعضهم كان يطلق على الكُرد عرب الجبال، تماما كما كانت تطلق الحكومة التركية على كُرد كُردستان تركيا بأتراك الجبال. وكانت هذه الجماعة تميز بين العرب والكُرد وحيثما وجد أتباعها كانوا يميزون لصالح العرب في مختلف المجالات بما في ذلك قبول الطلاب الكُرد في الكلية العسكرية وكلية الشرطة أو في البعثات الدراسية وغيرها.

٢. المجموعة الأخرى كانت تتكون من الضباط الوطنيين العراقيين الذين يعترفون بوجود كُرد في العراق ويعترفون بصيغة ما بوجود حقوق معينة لهم، ولكن هذه الحقوق لا ترتقي عندهم إلى حد الاعتراف بحقوقهم القومية المشروعة وحقهم في تقرير المصير.

٣. أما المجموعة الثالثة فكانت تتشكل من الجنود وضباط الصف والضباط الذين كانوا ينحدرون من الشعب الكُردي أو كانوا من الشيوعيين والديمقراطيين اليساريين. وهذه المجموعة كانت تعترف بوجود شعب كُردي في العراق وأقليات قومية عديدة، وبحق

الشعب الكُردي في التمتع بحرية تقرير مصيره، إضافة إلى اعترافها بحقوق الأقليات القومية الثقافية والإدارية. وعندما نجحت الانتفاضة العسكرية ووصلت مجموعة عبد الكريم قاسم – عبد السلام محمد عارف إلى السلطة بقي الأمر معلقاً في الهواء ومتروك للحسم وفق الظروف الملموسة وتوازن القوى السياسية في البلاد، خاصة وأن عبد الكريم قاسم كان ينخرط في المجموعة الثانية، في حين كان عبد السلام محمد عارف ينتمي إلى المجموعة الأولى المتطرفة في رفضها لحقوق الشعب الكُردي. ولم تكن لديهم تصورات دقيقة عما سيؤول إليه الموقف في العراق في ما إذا طالب الكُرد بحقوقهم القومية العادلة. وعندما بدأت القضية تتخذ أبعاداً ملموسة وتجلت في مطالبة الشعب الكُردي وقواه السياسية الكُردستانية بحقوقه المشروعة والعادلة، دب الخلاف وتطور بسرعة غير متوقعة واتخذ أبعاداً جديدة، وسيطر على الساحة السياسية منذ العام ١٩٦٠ وتفاقم في العام ١٩٦١.

وإذا كانت هذه المواقف المتباينة موجودة في الجيش العراقي وقوى حركات الضباط الأحرار، فأن مواقف القوى السياسية العراقية لم تختلف كثيراً عنها، إذ وجدت ثلاثة اتجاهات مماثلة توزعت على النحو الآتي:

كان الاتجاه الأول يرفض الاعتراف بالشعب الكُردي أصلاً وبوضعه القومي المستقل عن عرب العراق. كما لم يكن يرفض حق تقرير المصير فحسب، بل كان يرفض أي محاولة لمنح الكُرد الحكم الذاتي أو الحكم الفيدرالي، أو الاعتراف بلغته وحقه في التعلم بها ...الخ.

وكان الاتجاه الثاني يرى ضرورة تمتع الشعب الكُردي ببعض الحقوق المشروعة، ولكنه لم يبلغ حد القبول بحق تقرير المصير أو منح الشعب الكُردي الحكم الذاتي أو الفيدرالية في إطار الدولة العراقية، وكان يرفض عدم اعتبار كُردستان جزءاً من الوطن العربي أو أن الشعب العراقي، بضمنهم الكُرد، لا يشكل جزءاً من الأمة العربية. وكان يعتقد بأن من الممكن منح الشعب الكُردي الحقوق المدنية الاعتيادية على أساس مبدأ المواطنة المتساوية بين العرب والكُرد، وكذا الحال بالنسبة إلى بقية المواطنين. وكان عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي التقدمي (جماعة محمد حديد وحسين جميل وغيرهما) يقفون إلى

جانب هذا الرأي.

أما الاتجاه الثالث فكان في مقدمة من يعترف بوجود شعب كُردي وقومية كُردية في العراق باعتباره جزءاً من الأمة الكُردية، وبحق هذا الشعب في كُردستان العراق في تقرير مصيره بنفسه، بما في ذلك حق الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة، أو أي حل آخر يرتضيه، سواء أكان ذلك الموقف يستند إلى وحدة عراقية أم إقامة الحكم الذاتي أم إقامة فيدرالية كُردستانية ضمن الجمهورية العراقية. وكانت القوى التي تتبنى هذا الشعار، هي القوى الكُردستانية وفي مقدمتها الحزب الديمقراطي الكُردستاني والقوى الكُردية المستقلة والمثقفون الكُرد، وكذلك الحزب الشيوعي العراقي الذي تبنى هذا الشعار منذ العام ١٩٥٢ وبشكل أكثر وضوحاً منذ منتصف العام ١٩٥٦ حين ورد ذلك في تقرير الكونفرنس الحزبي الثاني الذي قاده كل من سلام عادل وجمال الحيدري. ولم تكن هناك أصوات عالية بين القوى السياسية الكُردية تدعو إلى الانفصال عن العراق وتشكيل دولة كُردية مستقلة. ولكن كانت هناك قوى كُردية قومية قليلة تدعو خلال تلك الفترة إلى الانفصال عن الدولة العراقية.و هذا لا يعني أن ليس هناك طموح لمثل هذا الهدف، بل كان الموقف ناجماً عن تقدير للوضع السياسي وميزان القوى في العراق والمنطقة والمصاعب الجدية التي يمكن أن تواجه هذه المسألة في كل من تركيا وإيران واحتمالات الاتفاق على ضرب الحركة الكُردية من جهاتها المختلفة ومحاصرتها في زاوية غير مناسبة.

وفي هذا الصراع بقي الاتجاه الثاني متذبذباً بين الاتجاهين، ولكنه كان مؤثراً في الأوساط الشعبية غير الواعية.و كانت البرجوازية الليبرالية تخشى على مصالحها من منح الشعب الكُردي حقوقه المشروعة والعادلة، ولعبت تلك القوى المؤيدة لقاسم دوراً سلبياً حين ساندت سياسة عبد الكريم قاسم إزاء الشعب الكُردي وألحقت أضراراً غير قليلة بالاقتصاد العراقي وبمصالحها من خلال نشوب الحرب وإعلان القيادة الكُردية ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

هيمن على الساحة السياسية العراقية بشكل عام اتجاهان أو رؤيتان رئيسيتان للقضية الكُردية، وهما الرؤية الأولى والرؤية الثالثة، وهما يحتاجان إلى مزيد من التوضيح، إذ شكلا

قاعدة الصراع خلال الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية والوقت الحاضر.

فعند متابعة تاريخ العراق السياسي منذ بداية تشكيل الحكم الوطني يمكن التيقن بوضوح من أن الشعبين العربي والكُردي، إضافة إلى القوميات الأخرى، كانا يخوضان النضال كل على انفراد وبشكل مشترك من أجل حقوقهما العادلة والمشروعة وتنفيذ الوعود التي أعطيت لقيادتي الشعبين السياسية في حينها بإقامة دولتيهما المستقلتين. وتجلى ذلك النضال في انتفاضة الكُرد في عام ١٩١٩ وثورة العرب والكُرد في عام ١٩٢٠، أي قبل قيام الدولة العراقية بفترة وجيزة، علماً بان الموصل لم تكن حينذاك قد ألحقت بالدولة العراقية الحديثة التكوين، حيث كانت ولاية الموصل تضم إليها المحافظات الكُردية لكُردستان الجنوبية (أربيل والسليمانية وكركوك، إضافة على الموصل العربية) التي تشكلت في عام ١٩٢١ .وكانت طموحات العشائر العربية والكُردية قد بدأت تبرز لتوها على صعيد النضال الوطني وتؤثر بشكل ملموس على حركة الجماهير وتخلق وعياً جديداً لديها. وكان الدور البارز في قيادة هذا النضال بيد شيوخ العشائر وشيوخ الدين ومجموعات صغيرة من المثقفين والمتعلمين. وعندما ألحقت ولاية الموصل، وبضمنها كُردستان الجنوبية، في عام ١٩٢٦، لم يتوقف الشعب الكُردي عن النضال في سبيل حقوقه المشروعة التي أقر بعضها في حينها في عصبة الأمم، رغم تخلي انجلترا وفرنسا عن وعديهما له. إذ لم يؤخذ رأي الشعب الكُردي عملياً حول موقفه من إقامة دولته المستقلة أو الاندماج مع القسم العربي من العراق وتكوين الدولة العراقية الملكية، أو إقامة الإدارة الذاتية ضمن الدولة العراقية. وكان موقف الشعب الكُردي واضحاً وصريحاً، كان يريد إقامة دولته الوطنية أو إقامة الحكم الذاتي لكُردستان. ولم يكن هذا الموقف منسجماً مع أهداف ومصالح بريطانيا، الدولة المنتدبة على المنطقة والمستعمرة لها، ولا مع تصورات ومصالح مجموعة الحكام العراقيين حينذاك.

ومنذ تلك الفترة تقريباً سادت في صفوف السياسيين والمثقفين والمهتمين في الشؤون العامة العراقية من العرب، وأغلبهم من خريجي المدارس والتربية العثمانية، رؤية قومية عربية ضيقة إزاء الكُرد وحقوقهم المشروعة والعادلة في إطار الدولة العراقية، رغم أنهم كانوا

من أوائل من ناضل في سبيل الحقوق القومية العادلة للعرب في العراق وضد سياسات التتريك العثمانية، ولكنهم لم يدركوا بعمق ومسؤولية مفهوم الحرية والديمقراطية وأهميتها لا للشعب العربي في العراق فحسب، بل والشعوب كافة، ومنها الشعب الكُردي. ومنذ أن تصاعد النضال الكُردي وفرض وجوده في الساحة السياسية العراقية برزت رؤية أخرى إزاء الموقف من القوميات وحقوقها في العراق، رؤية ديمقراطية تقدمية حملتها الأوساط اليسارية العراقية وفي مقدمتها الاتجاهات الماركسية.

وابتداءً من ثلاثينيات القرن العشرين تبلورت لدى الأوساط السياسية العربية في العراق تدريجاً رؤيتان إزاء الحقوق القومية للشعب الكُردي وحقوق الأقليات القومية الثقافية والإدارية وسبل معالجتها والحلول التي تسعى إلى ممارستها كل من هاتين الرؤيتين.

ورغم مرور عشرات السنين على وجود وصراع هاتين الرؤيتين، ورغم كثرة المحن والكوارث والمآسي التي عاشها العراق من جراء التعامل غير الواعي وغير العقلاني وغير المنصف مع هذه المسألة الحساسة والحيوية، فأن هاتين الرؤيتين ما تزالان تتصارعان وكأن دروس الماضي لا قيمة لها أصلاً عند أصحاب الرؤية الأولى، وكأن العراق بحاجة إلى مزيد من المحن والكوارث والمآسي والموت لمزيد من البشر، وكأن الشعب الكُردي لا حق له كبقية الشعوب في التطلع إلى الحرية والديمقراطية والوحدة القومية والتمتع بها فعلاً.

تبنت الرؤية الأولى، التي سادت في العراق في مختلف المراحل المنصرمة ومارسها حكام العراق بإصرار أهوج وعجيب في العهدين الملكي والجمهوري، مبدأ رفض الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكُردي، ومنها حقه الثابت في تقرير مصيره على أرض وطنه وإقامة دولته الوطنية المستقلة أو حقه في إقامة الحكم الذاتي أو إقامة اتحاد فدرالي للإقليمين العربي والكُردستاني في إطار عراق جمهوري ديمقراطي فيدرالي. وتبنت هذه الرؤية منذ البدء أسلوب القوة وممارسة العنف والردع والتأديب وخوض المعارك والحرب ضد الشعب الكُردي لحرمانه من تمتعه بتلك الحقوق ومطالبته الملحة بالاستجابة لها. وتجلى هذا الموقف، حتى بعد الاعتراف بوجود شعبين في العراق ووجود قوميات أخرى، بعد إسقاط الملكية وقيام الجمهورية، عندما سعى المشرع العراقي إلى تكريس الرؤية التالية في

الدستور المؤقت: يعتبر العراق جزءاً من الوطن العربي، جزءاً من الأمة العربية. وهذا يعني باختصار أن لا حقوق قومية خاصة ولا وجود لشعب كُردي أو أمة كُردية وأن العراق كان وسيبقى جزءاً من الوطن العربي، وعلى الكُرد أن يقبلوا بذلك، شاءوا ذلك أم أبوا، أن يقبلوا بالوحدة مع العراق العربي دون حقوق قومية خاصة.

واشتدت هذه الوجهة الفكرية والسياسية بعد انقلاب شباط/فبراير عام ١٩٦٣ والحكومات التي تشكلت في أعقابه. واعتبرت القوى التي تناضل في سبيل الاعتراف بالحقوق القومية العادلة والمشروعة للشعب الكُردي ومطالبته بالحكم الذاتي بمثابة عملية انفصال عن العراق وجريمة لا تغتفر. وكرس هذا النهج سياسة العنف والحرب لفرض الحل الأوحد الذي تراه وتريده على الشعب الكُردي. ولم تتبن هذا الموقف، سواء في العهد الملكي أم في العهد الجمهوري، القوى والأحزاب السياسية الحاكمة فحسب، بل بعض القوى والأحزاب التي كانت في المعارضة في هذين العهدين أيضاً، إذ أنها كانت وما تزال تعبر عن وجهة فكرية وسياسية قومية ذات طبيعة شوفينية بغض النظر عن وجود هذه المجموعة أو تلك في السلطة السياسية أو خارجها، وبغض النظر عن الأحزاب التي تنتمي إليها.

ولم يكن الموقف من المسألة الكُردية وسبل معالجتها هي المسألة الوحيدة التي تختلف الرؤية حولها، بل كانت هناك قضايا أساسية أخرى، ومنها سياسات التمييز إزاء الكُرد في العراق من جانب الحكومات المختلفة والذي تجلى في مختلف مجالات الحياة اليومية ابتداءً من حرمانهم من الدراسة بلغة الأم وتضييق القبول في الجامعات والمعاهد المختلفة، وخاصة العسكرية منها، أو تحديد التوظيف في الوزارات المختلفة، وخاصة الخارجية والداخلية والدفاع ..الخ، وكذلك التمييز البارز في مجال توظيف رؤوس أموال الدولة في عمليات التنمية في كُردستان العراق، حيث كان نصيبها محدوداً بالقياس إلى مناطق معينة من العراق. وبدا هذا واضحا وصارخاً منذ السبعينيات من القرن العشرين، تماماً كما كان نصيب بعض محافظات الوسط والجنوب المهملة من جانب الحكم الصدامي. وكانت المشكلة تبرز أيضاً في مجال التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وخاصة المناطق الريفية أو إقامة "الطرق الريفية" الخاصة بنقل السكان والسلع الزراعية وتأمين تخزينها وحفظها

من التعفن وتسويقها. وهذه أمثلة قليلة قياساً لممارسات كثيرة تعرض لها الشعب الكُردي من جانب النظم الحاكمة في بغداد. ولا شك في أن الرؤية إزاء مفهوم ومضمون الديمقراطية والحقوق المدنية وأهمية التمتع بهما وممارستهما فعلاً كانت منسجمة مع الموقف الفكري الشوفيني الاستبدادي إزاء القوميات والأديان والمذاهب المختلفة.

أما الرؤية الثانية، التي عبرت عنها قوى وأحزاب وشخصيات سياسية وعلمية ومثقفة ومهتمة بالشؤون العامة، فكانت في الغالب الأعم في صفوف المعارضة بشكل عام، إذ كانت وما تزال تؤكد ما يلي:

إن الحل العملي والواقعي والعادل والمشروع للمسألة الكُردية يتم أولاً وقبل كل شيء على أساس الاعتراف المبدئي والمتبادل بوجود شعبين في العراق هما الشعب العربي والشعب الكُردي، إلى جانب قوميات عديدة أخرى ذات حقوق ثقافية وإدارية. ويترتب على هذا الاعتراف ثانياً تمتع الشعبين بحقيهما في تقرير مصيريهما واختيار الوحدة مع بعضيهما في دولة واحدة أم الانفصال وإقامة دولتين مستقلتين على أرض القسم العربي من العراق وعلى القسم الكُردي منه، كما أن وحدتهما الاختيارية يمكن أن تتم على أساس الحكم الذاتي أو الاتحاد الفيدرالي. وهذه القضية يقررها كل شعب بمفرده ويتم الاتفاق بينهما على الصيغة المناسبة التي يفترض أن ينص عليها دستور البلاد الدائم. ومثل هذا الحل يتم عبر التفاوض الديمقراطي السلمي وفي ظل حكم دستوري ديمقراطي تعددي لا مكان للاستبداد والعنف والقسوة فيه. إنه الحل الوحيد الذي يرضي جميع الأطراف ويستند إلى قرارات الأمم المتحدة بحق الشعوب صغيرها وكبيرها في تقرير مصيرها. ويفترض أن يتضمن الدستور الديمقراطي الدائم الاعتراف الكامل بالحقوق الثقافية والإدارية للقوميات الأخرى ذات الأقلية السكانية في كُردستان العراق وفي العراق عموماً

ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين مارست الرؤية الأولى كل أساليب وأدوات القهر والزجر والقوة والعنف والحرب والتدمير الاقتصادي والتخريب العمراني المتوفرة في أيدي الدولة العراقية واستعانت بالغير أيضاً لكسر شوكة الشعب الكُردي وفرض الحل الشوفيني عليه، ومارست كل أساليب وأدوات الحقد أو الكراهية العنصرية في حملات ومذابح الأنفال

واستخدمت الأسلحة الكيميائية لهذا الغرض، ولكنها لم تفلح في ذلك، ولن تفلح بطبيعة الحال. فحكومات العهد الملكي جربت ومارست سياسات تميزت بالشوفينية ورفضت الاعتراف بحق الشعب الكُردي في تقرير مصيره وممارسة بقية حقوقه القومية المشروعة والعادلة وشنت الحملات العسكرية ضده وخربت قراه وطاردت سكانه وفرضت الهجرة القسرية على المناضلين وأنزلت الدمار والخراب على السكان الآمنين في فترات مختلفة. ورغم ذلك عجزت عن لَيِّ رقبة هذا الشعب في كُردستان وفرض حلولها عليه، إذ واصل النضال في سبيل تلك الحقوق وكانت أحد الأسباب الأساسية والمباشرة في أضعاف الحكم الملكي ونخره من الداخل وسقوطه أخيراً، إضافة إلى الأسباب الأخرى، وخاصة غياب الديمقراطية وكبت الحريات العامة وغياب العدالة الاجتماعية والخضوع التام لإرادة المستعمرين ومشيئتهم.

ثم انتصرت الانتفاضة العسكرية المسلحة وأقيمت الجمهورية الأولى بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، فبدأ الصراع مجدداً حول حقوق الشعب الكُردي. وكانت القوة والحكم عملياً بيد العسكر. وكان موقف العسكر إزاء القضية الكُردية لا يبتعد عن الاتجاهين المشار إليهما في أعلاه أو بينهما كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. إلا أن الذي كانت بيده السلطة كان يدفع نحو الاتجاه الرافض لحقوق الشعب الكُردي القومية والعاجز عن تحقيق ما هو نافع للشعبين. فبدأت المشكلة مجدداً مع عبد الكريم قاسم.

كان المؤمل أن يحظى الكُرد بحقوقهم القومية العادلة والمشروعة في ظل الجمهورية الجديدة التي أقامتها ثورة الرابع عشر من تموز الوطنية. وكان تطلع الشعب الكُردي واقعياً ومعقولاً ارتباطاً بنضاله والتضحيات الكبيرة التي تحملها والتي كان أغلب الحكام الجدد يدركونها ويعرفون تطلعات الشعب الكُردي. ولكن ما تحقق فعلاً كان محدوداً جداً ولا يرقى إلى تطلعات الغالبية العظمى من الشعب العراقي. ورغم ذلك استبشر الشعب الكُردي وبقية الديمقراطيين في العراق خيراً لأسباب عديدة منها:

١. مشاركة الشعب الكُردي الواعية والفعالة في النضال ضد النظام الملكي الإقطاعي والهيمنة الأجنبية وتقديمه التضحيات الغالية على امتداد الفترات المنصرمة، إضافة إلى

علاقة الحزب الديمقراطي الكُردستاني الفعلية مع جبهة الاتحاد الوطني من خلال الحزب الشيوعي العراقي وقناعته المبدئية بوطنية عبد الكريم قاسم ورغبته بتقدم العراق وتطوره واستجابة الحكومة للحقوق القومية للشعب الكُردي.

٢. المشاركة الفعالة للقوى الديمقراطية التي كانت تساند عموماً مطالب الشعب الكُردي في تحقيق طموحاته في إطار الجمهورية العراقية الجديدة، إذ كانت القوى الديمقراطية هي الأكثر تأثيراً في دور جبهة الاتحاد الوطني والقوى الفاعلة فيها ونشاطهم، وهي التي حسمت الموقف أيضاً لصالح الانتفاضة العسكرية باجتياحها شوارع بغداد وعموم العراق، كما منحت العملية كلها الحصانة التي تحتاجها من احتمالات التدخل والاعتداء الخارجي، والذي كان ممكناً وواقعياً حينذاك، بعد التحشيدات الأمريكية في لبنان والتحركات الأردنية.

٣. تعيين عضو كُردي في مجلس السيادة هو السيد خالد النقشبندي، بما يؤكد اعتراف قيادة الثورة بحق الشعب الكُردي في المشاركة في الدولة العراقية على مختلف المستويات، إضافة إلى وجود وزراء كُرد في الحكومة الجديدة.

٤. دعوة الثوار الكُرد الذين هاجروا مجبرين في عام ١٩٤٦ إلى الاتحاد السوفييتي، وعلى رأسهم القائد الكُردي البارز الملا مصطفى البارزاني، للعودة إلى العراق والمشاركة في بناء الجمهورية الجديدة، جمهورية العرب والكُرد والأقليات القومية والدينية.

٥. النص في الدستور العراقي المؤقت على بعض الفقرات المهمة بشأن الكُرد، وبشكل خاص: المادة ٣ يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والكُرد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العربية. كما تضمنت المادة ٩ ما يلي: المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة[٦١].

ويستدل من نص هاتين المادتين على أن قيادة الثورة أخذت باتجاهين أساسيين في

---

٦١ العاني، نوري عبد الحميد د. وآخرون. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. ط ١. بيت الحكمة. بغداد. ٢٠٠٠. ص ١٢٦.

تشريع حقوق المواطنة، أحدهما المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون، باعتبار المواطن فرداً في المجتمع من جهة، وحقوق الجماعات السكانية على أساس قومي من جهة ثانية، وشخص على نحو خاص العرب والكُرد، ولكنه لم يشر إلى الأقليات القومية الأخرى، التي حاول المشرع ضمان حقوقها الفردية من خلال حقوق المواطن العراقي بصفة عامة، وفق الاتجاه الفرنسي في التشريع. وهو نقص في إطار الواقع ألفسيفسائي العراقي. وكانت المادة الثالثة تتضمن ضعفاً واضحاً بطبيعة الحال، وهي الإشارة إلى حقه في حالة الوحدة العربية، ولم يشر إلى حقه في حالة عدم حصول الوحدة العربية، واستمرار الجمهورية العراقية. فالصيغة، كما جاءت في الدستور المؤقت، تعتبر حمالة أوجه وقابلة للتفسير وفق طبيعة القوى التي تكون على رأس السلطة وموازين القوى السياسية، في حين كان المفروض الاعتراف للشعب الكُردي بحقوقه كاملة غير منقوصة، خاصة وأن المشرع قد اعتبر العراق جزءاً من الوطن العربي والشعب العراقي جزءاً من الأمة العربية، وهو أمر مخالف للواقع والحقيقة. إذ أن الشعب الكُردي ليس جزءاً من الأمة العربية، بل هو جزء من الأمة الكُردية، كما أن العراق ليس كله جزءاً من الوطن العربي، بل القسم العربي منه، في حين أن القسم الكُردي من العراق هو جزء من كُردستان الموزعة على تركيا والعراق وإيران وسوريا. ومع ذلك وجد الشعب الكُردي تلك المواد بداية إيجابية للسير المشترك في بناء الحياة الجديدة، إذ بعدها يمكن إجراء التغييرات الديمقراطية الضرورية على الدستور المؤقت عند وضعه بصيغته النهائية وعرضه على الشعب للاستفتاء بشأنه.

٦. الحريات الديمقراطية التي فرضها زخم الانتفاضة العسكرية وعمقها الشعبي والسعي لتحويلها إلى ثورة بفعل زخم الحركة الشعبية الثورية التي فرضت نفسها في الشارع وعبرت عن ذاتها وعن تمتعها بالحرية بصيغ وأساليب كثيرة والبدء بتشكيلها المزيد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، رغم عدم صدور قانون خاص بتنظيم الحياة الحزبية ومنظمات المجتمع المدني. وكان إجراء سليماً مارسته حكومة عبد الكريم قاسم عندما خصصت برامج باللغة الكُردية في الإذاعة العراقية، وكذلك الإجراءات الأخرى التي اتخذتها في مجالات أخرى، ومنها إطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة الكثير منهم إلى وظائفهم،

إصدار قانون الإصلاح الزراعي، الخروج من حلف بغداد ومنطقة النقد الإسترليني، إقامة علاقات جديدة مع الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان الديمقراطية الشعبية ومع الدول العربية، وتطور الحرية والحياة السياسية في منطقة كُردستان العراق.

واستبشر الكُرد والعراقيون عموماً بهذه الاتجاهات السياسية كثيراً. وتجلى ذلك في مواقف الحزب الشيوعي العراقي ومواقف الحزب الديمقراطي الكُردستاني، الذي كان يتزعمه الملا مصطفى البارزاني. فعلى سبيل المثال لا الحصر، جاء في البيان الصادر عن الاجتماع الموسع للحزب الديمقراطي الكُردستاني الذي انعقد في تشرين الأول من عام ١٩٥٨ بشأن الجمهورية العراقية ما يلي:

"إن الشعب الكُردي مستعد للدفاع عن جمهوريته الديمقراطية الجديدة حتى آخر قطرة من دمه"[٦٢].

وفي أوائل عام ١٩٦٠ حصل الحزب الديمقراطي الكُردستاني/العراق على أجازته الرسمية وفتح مقراً له في منطقة السعدون ببغداد حيث عقد مؤتمر الحزب الخامس وحضر جوانب من أعمال المؤتمر رئيس الحزب حينذاك الملا مصطفى البارزاني.[٦٣]

ولكن لم تتقدم الثورة خطوات إضافية ضرورية إلى الأمام بل العكس هو الصحيح. إذ لم تمض فترة طويلة على اتخاذ جملة من تلك الإجراءات الإيجابية حتى بدأت تتراجع بخطوات حثيثة على أعقابها. وكان هناك من يدفع بها إلى الوراء بزخم متصاعد. لقد كان على الثورة أن تنجز جملة من المهمات الأساسية لتعزز مواقعها في المجتمع وفي أجهزة الدولة المختلفة وتعبئة الجماهير الواسعة حولها. وكانت هذه الاتجاهات الديمقراطية في سياسة عبد الكريم قاسم تثير حفيظة قوى داخلية وإقليمية ودولية غير قليلة، إما بسبب

---

٦٢ آشيريان، ش. ج. د. الحركة الوطنية الديمقراطية في كُردستان العراق ١٩٦١–١٩٦٨. تعريب ولاتو. رابطة كاوا للمثقفين اليساريين الكُرد. سلسلة الثقافة الكُردية التقدمية ٤. دار الكاتب. بيروت. ١٩٧٨. ص ٦٦.

٦٣ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق)في محطات رئيسية) ١٩٤٦–١٩٩٣. ط ١. مطبعة خه بات. دهوك. كُردستان العراق. ١٩٩٨. ص ٦٧–٦٩.

علاقة هذه القوى الحميمة بالهيمنة البريطانية السابقة ورغبتها في استمرارها في العراق، وإما إنها كانت ذات علاقة بالقوى القومية ذات النظرات الضيقة والشوفينية التي ترفض نهج منح الكُرد حقوقهم القومية المشروعة. فكان على الدولة الجديدة والمجتمع ما يلي:

١. تصفية بقايا الهيمنة البريطانية على السياسة الداخلية من خلال أجهزة الدولة والتخلص من دور وتأثير معاهدة ١٩٣٠ وإلغاء حلف بغداد والحد من دور شركات النفط الاحتكارية الدولية ونشاطها.. الخ. وكان هذا يعني التعرض للمصالح الإمبريالية في العراق واعتبار ذلك نموذجاً وطنياً يمكن أن يحتذى في مناطق وبلدان كثيرة في العالم.

٢. وكان على العراق التخلص من سيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية لا بإصدار قانون ديمقراطي للإصلاح الزراعي فحسب، بل وتنفيذ هذا القانون لصالح الفلاحين والريف والزراعة والتطور الاقتصادي في البلاد. واصطدم هذا القانون، الذي صدر فعلاً، بمصالح الفئات الإقطاعية وشيوخ العشائر والأغوات، إذ سلب القانون الجديد منهم القاعدة المادية الأساسية لهيمنتهم على الفلاحين والريف والحكم.

٣. وكان على المجتمع أن يرسي دعائم الحرية والديمقراطية التي غيبها العهد الملكي لصالح الفئات المالكة لوسائل الإنتاج في الريف والمدينة وحرم غالبية الشعب منها. وكان هذا يعني ضرورة الاستجابة لمطالب الشعب في الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والحكم الذاتي لكُردستان العراق الذي طالبت به الجماهير الكُردية في العراق ووجدت المساندة والتأييد من أوساط عربية واسعة في البلاد. إلا أن هذه المطالب، وخاصة المطلب الأخير، اصطدمت بمصالح شركات النفط الاحتكارية والدول الاستعمارية وخشيتها غير المبررة من إقامة نموذج عراقي متقدم على مستوى القطر والقضية الكُردية مما يثير الحكومتين التركية والإيرانية، خشية منهما على مطالبة الشعب الكُردي في البلدين الجارين بوجهة سياسية مماثلة.

وكان الشعب العراقي يسعى في أعقاب الانتفاضة العسكرية إلى التخلص من البطالة المنتشرة في أنحاء العراق، سواء أكانت بطالة مكشوفة أم مقنعة، وإلى تغيير في واقع الفقر الشديد الذي كانت تعيش فيه نسبة عالية من سكان العراق. فإيجاد فرص عمل جديدة

وتحسين مستوى حياة ومعيشة السكان وإيجاد ظروف حياة وخدمات أفضل يعني التخلص من الواقع الاقتصادي القائم بحل المسألة الزراعية وتنمية التصنيع وتدخل أفضل للدولة في الشؤون الاقتصادية ودعم نشاط القطاع الخاص الصناعي وتحسين التبادل التجاري لصالح العراق، إضافة إلى تغيير واقع توزيع أرباح النفط الخام العراقي بين الشركات الاحتكارية والدولة العراقية. وكانت هذه الاتجاهات تصطدم مباشرة بمصالح شركات النفط الاحتكارية وشركات التجارة البريطانية والفئات الإقطاعية والكومبرادورية التجارية.

وكان أمام الدولة العراقية الجديدة تحسين علاقاتها بالدولة العربية وإزالة الجفوة مع العديد منها ومع بعض دول الجوار والإقليم، إضافة إلى التخلص من العلاقات الدولية الوحيدة الجانب، إذ استطاعت بريطانيا فرض الحصار غير المعلن على علاقات العراق مع الدول الاشتراكية وحصرها مع بريطانيا ومع بعض الدول الرأسمالية التي تتعامل معها بريطانيا، وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

واستطاع زخم الثورة الأول أن يحقق العديد من هذه المهمات على الصعيدين الداخلي والعربي والدولي، باعتبارها خطوات مهمة على طريق طويل. ولكن الجمهورية العراقية الجديدة ارتكبت منذ البدء أخطاءً فادحة لم تنتبه لها الغالبية العظمى من السكان لأسباب عديدة، ولكن حذرت منها بعض الأحزاب والشخصيات السياسية الوطنية، ومنهم الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي، وبشكل خاص الأستاذ كامل الچادرچي وبعض الشخصيات الديمقراطية الأخرى. ويمكن فيما يلي الإشارة إلى أبرز تلك الأخطاء التي نشأت عنها أو بسببها اختلالات فعلية كبيرة في مسيرة الحركة السياسية الوطنية العراقية:

أ – بقاء القيادة العسكرية التي نفذت الانتفاضة المسلحة في قيادة السلطة وعدم تراجعها إلى معسكراتها وتسليم الأمور للقوى والأحزاب السياسية التي تشكلت منها جبهة الاتحاد الوطني والقوى العاملة معها، ومنها الحزب الديمقراطي الكُردستاني. إذ كان في مقدور القيادة العسكرية تنظيم انتخابات عامة في ضوء الدستور المؤقت ثم تسليم السلطة

لمن يختاره البرلمان لإدارة دفة السلطة التنفيذية في البلاد. وعدم إنجازها لهذه المهمة بعد فترة وجيزة من وجودها في السلطة لم يكن يعني استمرارها في الحكم فحسب، بل ارتبط أيضاً بممارساتها الفردية المنبثقة عن ذهنيتها العسكرية التقليدية الفردية والآمرية ذات المضمون التسلطي، واحتكار السلطات الثلاث من جانب عبد الكريم قاسم.

ب – التلكؤ الفعلي في وضع دستور ديمقراطي دائم للبلاد ورفض إقامة المؤسسات الدستورية، التشريعية والتنفيذية والقضائية وعدم البدء بإرساء حياة سياسية اعتيادية في البلاد يكون في مقدورها اتخاذ الموقف المناسب من قضية الشعب الكُردي وحقوقه المشروعة.

ج – الامتناع عن إطلاق رسمي للحريات الديمقراطية وتكريسها في الحياة السياسية العراقية، بما فيها إجازة الأحزاب رسمياً ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها. بل عمدت إلى تقنين هذه الوجهة ومنح الإجازة لبعض الأحزاب وحرمان أحزاب أخرى منها، مما أثار أجواء غير نظيفة في الساحة السياسية العراقية، كما حاول التدخل لتغيير المهمات السياسية للأحزاب السياسية ومنها برنامج الحزب الديمقراطي الكُردستاني.

د – وأدت هذه الاتجاهات إلى انقسام الحكم وأجهزة الدولة والشارع العراقي إلى تيارات سياسية عديدة متصارعة في ما بينها ومتعادية تدريجاً، مما أعطى الانطباع للقيادة العسكرية أنها قادرة أن تبقى في الحكم في ضوء الخلافات بين القوى على قاعدة ,,فرق تسد". وكانت حصيلة هذه السياسة وذلك التباطؤ في إنجاز ما يفترض إنجازه بعد الثورة مباشرة بائسة جداً وكارثية. فعرضت تلك الأخطاء الفادحة في الحكم الفردي إلى ضياع جميع المكاسب التي تحققت للشعب في الفترات الأولى من الثورة، ووقع ما كان في الحسبان أصلاً أن استمر الحكم الفردي سائداً في البلاد وأن استمرت مواقفه غير السليمة إزاء القضية الكُردية.

فسحت تلك الأخطاء والاختلالات مجالاً رحباً لظهور مشكلات ونشوب صراعات صبيانية بعيدة عن الوعي الديمقراطي والعقل السياسي الرصين في صفوف الحركة الوطنية العراقية دون استثناء. وتسببت اتجاهات ضيق الأفق السياسي والذاتية الحادة وضعف

التقاليد الديمقراطية في العمل والحياة السياسية الموروثة من العهد الملكي في نشوء احتقانات شديدة تفجرت كلها في الأشهر الأولى من نجاح الانتفاضة العسكرية وتفاقمها فيما بعد. وزاد في الطين بلة تدخل الحكومات العربية والإقليمية والدولية في شؤون السياسة العراقية الداخلية. إذ كان العراق يحتل موقعاً مهماً في السياسة البريطانية والدولية بسبب موقعه الاستراتيجي والموارد النفطية الاحتياطية الهائلة التي يمتلكها. وبالتالي اعتبرت "ثورة 14تموز" بمثابة التهديد الأكثر خطورة لمصالح الاحتكارات البترولية الدولية في العراق، مما دفع بالشركات الاحتكارية البترولية إلى العمل الجاد والدؤوب للاستفادة من تلك الصراعات المحلية والعربية في العراق، وخاصة الصراع مع الحركة الكُردية، لتغيير الوضع في صالحها، خاصة وأن الحكم الجمهوري كان قد بادر واستعاد ٩٩، ٪ من الأراضي التي كانت تحت تصرف الاحتكارات البترولية من أجل التنقيب عن النفط الخام فيها، ثم جاء دور الحكومة العراقية ومبادرتها في تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) عام ١٩٦١. فتضافرت بعض الجهود المحلية والعربية والدولية لتعمل سوية من أجل تغيير الوضع القائم في العراق. كما اندفعت حكومتا إيران وتركيا إلى تنسيق جهودهما مع القوى الدولية الأخرى لإثارة المتاعب أمام الحكم الجديد وتأجيج الصراعات الداخلية. يضاف إلى ذلك أنها كانت تخشى من تغلغل الاتحاد السوفييتي في المنطقة خاصة وأن العراق عزز علاقاته بالاتحاد السوفييتي وبالعديد من الدول الاشتراكية الأخرى، ووقع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية معها مما كان يعني تهديدا غير مباشر للمصالح البريطانية والغربية عموماً في المنطقة وبداية لنهاية احتكارها للأسواق فيها. أما الدول العربية فبدا وكأنها قد اتفقت على مواجهة الحكم الجديد باتجاهين مختلفين، ولكنهما صبا في موقع واحد هو خلخلة الوضع الداخلي وإضعاف النظام واحتوائه أو إسقاطه. ففي الوقت الذي كانت الأردن ولبنان والسعودية ودول الخليج تعمل ضد حكم عبد الكريم قاسم وبالتعاون والتنسيق مع الدول الغربية ومع كل من إيران وتركيا، فأن دولاً عربية أخرى مثل مصر وسوريا كانت تعمل باتجاه آخر هو فرض الوحدة على حكومة عبد الكريم قاسم وعلى القوى الأخرى التي لم تر في الوحدة حينذاك أمراً ممكناً أو مناسباً، كما كانت ترى في قوة الشيوعيين وبقية اليساريين تهديداً للتيار القومي العربي في العراق والعالم العربي. وكانت

تشيع معلومات خاطئة تدعي فيها احتمال مطالبة الكُرد بالانفصال عن الجمهورية العراقية وإقامة دولة قومية كُردية، في حين كانت الحركة الديمقراطية الكُردية تؤكد وقوفها إلى جانب وحدة الجمهورية العراقية شريطة أن يوافق الحكم المركزي في العراق على منح الشعب الكُردي حقه في الحكم الذاتي وما ينشأ عن ذلك من حقوق وواجبات على الحكم المركزي والحكم الذاتي.

ساهم هذا التحالف الدولي والإقليمي والعربي غير الرسمي وغير المعلن في تشجيع متزايد للقوى المناهضة لحكومة عبد الكريم قاسم وحبك المؤامرات لاغتياله أو إسقاطه. وساهمت عوامل عدة أخرى بتعمق شقة الخلافات وزيادة التوترات السياسية الداخلية، نشير إلى أبرزها فيما يلي:

* ضعف الوعي الديمقراطي وحضارة الحوار الموضوعي بين القوى السياسية العراقية والأوساط الواسعة من الشعب العراقي وصعوبة كل طرف سياسي " أنا"، الاعتراف بالآخر واحترامه واحترام وجهات نظره، وادعاء كل طرف فيه بامتلاك الحقيقة كلها، "الحقيقة المطلقة"، في حين يقف الطرف الثاني ,,الآخر" في مواقع الخطأ. وهكذا يتبادلان المواقع بين "الأنا" و "الآخر" دون إحساس بالآثار السلبية الحادة والنتائج المضرة الناجمة عن هذا الصراع البدائي. ولم يكن ذلك ناشئ عن رغبة ذاتية فحسب، بل جاءت عبر قرون من الاضطهاد والقهر والمشاعر المتناقضة، بسبب السياسات التي مورست ضد العراقيين على امتداد تلك القرون الطويلة وتواصلت في العهد الملكي والهيمنة الاستعمارية البريطانية بصيغ وأساليب قاهرة أخرى.

* الذهنية العسكرية القائمة على العنف والتسلط للقوى التي نفذت ساعة الصفر وفجرت الانتفاضة العسكرية وسيطرت على وجهة تطور الثورة، ورغبتها في الانفراد بالسلطة وحسم الأمور كما تراه مناسباً، إضافة إلى بروز خلافات شديدة في داخلها، بسبب تنوعها وتقاطعها في تفاصيل الأمور.

* السياسات اليمينية واليسارية المتطرفة التي مارستها الأحزاب والقوى السياسية العراقية المختلفة التي ساهمت في تعقيد الوضع وإشاعة الفوضى في البلاد وتوفير الأجواء

المناسبة للانقضاض على الحكم وانتزاعه من أيدي عبد الكريم قاسم ومجموعة الضباط المؤيدين له، خاصة وأن القوى العسكرية كانت متشبثة بالحكم وتدافع عن وجودها فيه حتى الموت من منطلق يدعي بأنها أكثر حرصاً وحصافة وصيانة للثورة ومكاسبها من الآخرين.

* ورغم وجود وعي سياسي عام في صفوف الجماهير الشعبية في العراق والتي ساهمت في تفجير العديد من الحركات والانتفاضات والوثبات السياسية على امتداد فترة العهد الملكي، إلا أنها لم تكن بالنضج الكافي الذي يمكنه ردع الأحزاب السياسية ومنعها من تعميق خلافاتها وصراعاتها ونزاعاتها التي قادت إلى تشديد أجواء التآمر في العراق. ويمكن القول بأن وعي الجماهير الضعيف وردود أفعالها في الشارع والسباق الهستيري بين الأحزاب لكسب الرأي العام الداخلي، كلها عوامل ساهمت بتأجيج تلك الصراعات ودفع بالأحزاب للسير وراء الجماهير في هذا الصدد، بدلاً من قيادتها والتأثير العقلاني في تصرفاتها اليومية وعلاقاتها المتبادلة.

* ورغم التأثير الإيجابي للمشاعر القومية التي أثارتها وأججتها الناصرية في البلدان العربية مع عملية تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر والدعم السوفييتي المتزايد للقضايا العربية، فإن الناصرية، كاتجاه سياسي في الحكم، لعب دوراً سلبياً في موضوع الديمقراطية لا على مستوى مصر فحسب، بل على مستوى البلدان العربية كلها، وخاصة في العراق. إذ لم يترك هذا التيار أي مجال للشعب في التفكير بهدوء وشدد من طرحه لشعارات وحدوية غير ناضجة قادت إلى توترات شديدة في الساحة العراقية ودفعت بالآخرين إلى طرح شعار الاتحاد الفيدرالي، مما تسبب في معارك لم تكن مناسبة لتعزيز الحياة الديمقراطية في العراق. وكانت سياسة النظام الناصري معادية للشيوعية إلى أبعد الحدود ومعادية للديمقراطية في آن واحد. وتجلى ذلك بشكل صارخ في ممارسة السياسة المصرية الرسمية في سوريا في فترة الوحدة وما تعرض له الشيوعيون السوريون على أيدي المخابرات السورية المصرية وتحت إدارة وإشراف عبد الحميد السراج، وزير الداخلية حينذاك، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، فرج الله الحلو وسعد الدين الدروبي وبيار

شدرفيان.[٦٤] وبعد سنوات عدة على الإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم في بغداد سقط النظام الناصري في القاهرة أيضاً تحت ثقل تغييب الديمقراطية والحياة والمؤسسات الدستورية وحقوق الإنسان.

* كما لعب الاتجاه القومي الشوفيني العربي دوراً سلبياً في التأثير على سياسة قاسم إزاء المسألة الكُردية وحقوق الشعب الكُردي التي قادت إلى التوترات المعروفة والحرب التي خاضها الحكم ضد الشعب الكُردي ابتداءً من خريف عام ١٩٦١.

* وخلال تلك الفترة نشأ تحالف واسع داخلي وعربي وإقليمي ودولي مناهض لحكومة عبد الكريم قاسم وأجمع المتحالفون على خوض معركة متعددة الجوانب ضدها. واعتمدوا في ذلك جميع الوسائل التي يمكن استخدامها في المعركة السياسية والاقتصادية والإعلامية واستثمار أخطاء القوى الوطنية لهذا الغرض من أجل إثارة حفيظة عبد الكريم قاسم ضد القوى الوطنية العراقية، ومن ثم الإجهاز عليه. وفي خضم تلك الأحداث الداخلية، وبسبب طبيعة الحكم العسكري وفرديته، عجز عن رؤية كل ذلك وبدلاً من توسيع الديمقراطية والاستجابة للحقوق العادلة للشعب العراقي عموماً والشعب الكُردي خصوصاً، توجه لمضايقة تلك القوى وإضعافها بأساليب ردعية استبدادية تتميز بالقسوة والعنف بما فيها السجن والاغتيال والتغييب وتشويه السمعة أو الفصل من الوظائف ومن القوات المسلحة ...الخ. وتعرضت الأحزاب السياسية القومية مرة والديمقراطية مرة أخرى إلى قمع شديد ومتواصل وبمشاركة الأحزاب المتصارعة وتبادل المواقع، رغم أن القمع الذي تعرضت له قوى الحزب الشيوعي العراقي وبقية القوى اليسارية والديمقراطية كان شديداً ومضاعفاً. ولكن القوى القومية العربية عانت هي الأخرى وتلقت ضربات قاسية وأعدم لها العديد من كوادرها العسكرية على نحو خاص. وبدلاً من معالجة القضايا الداخلية بالحكمة والروح الديمقراطية وجه أنظار الشعب صوب الكويت حين بدا بالمطالبة بها، فأثار ضده قوى عربية وإقليمية ودولية كثيرة. وكان الحزب الديمقراطي الكُردستاني من بين الأحزاب

---

٦٤ جريدة القدس العربي. كريم مروة. ما يشبه سيرة حياة. الحلقة الخامسة. العدد ٤٠٦٣. الاثنين المصادف ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٢. لندن. ص ١٣.

والقوى التي تعرضت للجفوة والإبعاد والقسوة من جانب الحكم. وكان السبب في ذلك يكمن في طرح الحزب في حينها لمجموعة من المطالب التي لم تجد الدعم والتأييد من جانب حكومة قاسم مما عمق الخلافات وشدد من التوتر واحتمال الصدام بدلاً من الجلوس إلى طاولة المفاوضات والحوار الديمقراطي من أجل إيجاد الحلول العملية للمشكلات القائمة.

المبحث الثاني

سياسات الحكم ومطالب الشعب الكُردي وثورة أيلول ١٩٦١

كان المطلب الرئيسي الذي تقدم به الحزب الديمقراطي الكُردستاني إلى حكومة قاسم يتلخص في إجراء تعديل تشريعي على المادة الثانية من الدستور العراقي المؤقت. إذ اعتبرت هذه المادة أن العراق يشكل جزءاً من الأمة العربية. وهذا يعني دون لف أو دوران „أن العراق جزء من الوطن العربي، وأن الشعب في العراق جزء من الأمة العربية“[٦٥]. ماذا كان يعني ذلك بالنسبة للشعب الكُردي؟ لقد كان يعني بالتحديد أن ليس هناك شعبٌ كُرديٌ له حقوقه القومية العادلة ويعتبر جزءاً من الأمة الكُردية، وأن ليس هناك إقليمٌ في العراق يسمى كُردستان ويعتبر جزءاً من كُردستان الكبرى الموزعة على دول المنطقة[٦٦]. ومثل هذا الادعاء مخالف للحقيقة والواقع والتاريخ وتجاوز فظ على حقوق شعب متآخ ومتضامن مع الشعب العربي والقوميات الأخرى في العراق.

رفضت حكومة عبد الكريم قاسم الإقرار بهذا المطلب ووجدت الدعم والتأييد من جانب الأحزاب والقوى القومية والإسلامية السياسية، وخاصة في القوات المسلحة ومجموعات غير قليلة من القوى السياسية المحافظة وبعض فئات البرجوازية العراقية.

لا شك في أن قاسماً قد امتعض كثيراً من سفرة ملا مصطفى البارزاني إلى موسكو وبحث المشكلات العراقية مع القادة السوفييت، كما لم يكن مسروراً من زيارة الملا إلى

---

٦٥ العاني، نوري عبد الحميد وآخرون. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٢٦.

٦٦ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني/ العراق مصدر سابق. ص ٧٢

مصر واللقاء بعبد الناصر، الذي كان له من حيث المبدأ موقفٌ إيجابيٌ من القضية الكُردية ولكنها لا ترتقي بأي حال إلى الحكم الذاتي أو الفيدرالية بل إلى الإدارة اللامركزية التي كان يطرحها الدكتور عبد الرحمن البزاز. لهذا تأخر بمقابلته بعد عودته من القاهرة. وشعر قاسم حينذاك بأن أسلحة بدأت تصل إلى الكُرد ولقد كانت تثيره وتثير تلك القوى العشائرية الكُردية المناهضة لملا مصطفى البارزاني والتي تلقت ضربات منه حين حاولت الانتفاض على ثورة تموز في العام ١٩٥٩ وساهم البارزاني في إخمادها ومطاردة بعض شيوخها الذين هربوا إما إلى إيران أو تركيا.

سَمحَ عبد الكريم قاسم لنفسه بالدخول في معارك عدة على جبهات عديدة دفعة واحدة، ولكنه سعى في الوقت نفسه إلى اعتماد بعض خصومه الألداء لمحاربة آخرين حلفاء له معتبراً إياهم خصوماً له. وكان هذا خطأً فادحاً من جانب عبد الكريم قاسم. وفي معركة غير متكافئة ضد الشعب الكُردي وقوات البيشمرگه اعتمد قاسم على القوميين والبعثيين في الجيش والشرطة وفي الإعلام والصحافة، وهم من أشد المعادين له ولسياساته والساعين إلى إسقاطه، كما أنهم من ألد أعداء الشعب الكُردي وقضيته العادلة، في حين أبعدَ الشيوعيين واليسار الديمقراطي والجماعات الديمقراطية المستقلة عن هذه المجالات، لأن هذه القوى كانت تدعو بقوة إلى حل المشكلة مع القيادة الكُردية عبر المفاوضات السلمية، ثم شن في الوقت نفسه حملة ضدهم باعتبارهم حلفاء للكُرد، ونسى أنهم كانوا حلفاء له ولنظامه السياسي الجديد أيضاً. وكان قاسم حينذاك يخوض معركة أخرى ضد شركات النفط الاحتكارية التي كانت تسعى إلى تأليب الرأي العام ضده. وكانت هذه المعركة الوطنية بالذات تحتاج إلى وحدة الصف الوطني وتأييد الشعب الكامل له. إضافة إلى إثارته موضوع دولة الكويت باعتبارها كانت قضاء من أقضية محافظة البصرة، وبالتالي أثار ضده حكام وشعوب دول منطقة الخليج والحكومة البريطانية والكثير من الدول العربية وإيران، بعد أن كان قد خرج من حلف بغداد وأجج أعضاء الحلف كلهم ضده. ويبدو أن قاسماً كان قد أرخى الحبل كله للقوميين في أجهزة الإعلام وجريدة الثورة التي كانت تنطق عملياً باسمه حينذاك لشن هجوم فكري وسياسي ضد القيادة الكُردية وضد حقوق الشعب

الكُردي بمضامين شوفينية وعنصرية بعيدة كل البعد عن مضمون الدستور المؤقت وعن موقف قاسم الأساسي من الكُرد كشعب على اعتبار أن المواطنين من العرب والكُرد هم شركاء في هذا الوطن. وكان لهذا تأثيره السلبي على حركة الشعب الكُردي وعلى مواقفه لا بسبب اعترافه بحقوق المواطنة المشتركة والمتساوية للعرب والكُرد، إذ كان هذا الأمر إيجابياً وسليماً من حيث التشريع، بل بسبب نكرانه كون الكُرد يشكلون شعباً له حقوقه المشروعة والعادلة والتي ظل يناضل في سبيلها طويلاً وأن هذا الشعب يعيش على أرض اسمها كُردستان هي جزء من الدولة العراقية، وليست هذه الأرض جزءاً من الوطن العربي أو من ملكيات الأمة العربية.

بدأت الصحافة العراقية، وخاصة جريدة الثورة، بنشر سلسلة مقالات ذات مضمون شوفيني وعدواني ضد القوى القومية الكُردية وضد الشعب الكُردي في محاولة منها نكران وجود أمة كُردية وشعب كُردي في العراق والتراجع الفكري الواضح حتى عن كل ما ورد في الدستور المؤقت بهذا الصدد. وكانت هذه المقالات تكتب من قوى قومية شوفينية معادية للشعب الكُردي، ولكنها كانت تعبر في الوقت نفسه، شاء عبد الكريم قاسم أم أبى، عن موقفه الجديد من القضية الكُردية ومن حقوق الشعب الكُردي. وعندما بدأ أحد أبرز قياديي الحزب الديمقراطي الكُردستاني حينذاك، الأستاذ إبراهيم أحمد، بشرح موقف الكُرد من نصوص الدستور المؤقت وتأكيد حقيقة أن العراق ليس كله جزءاً من الأمة العربية أو من الوطن العربي وأن هناك أمة كُردية وشعباً كُردياً في العراق، شعر عبد الكريم قاسم بالاستفزاز واعتبر الأمر موجه ضده وأوعز بتشديد الحملة ضد الحزب الديمقراطي الكُردستاني وقادته بشكل خاص. فاشتدت حملة العداء للحزب الديمقراطي الكُردستاني في الصحف المحلية الناطقة باسم الحكومة، وخاصة جريدة الثورة، ثم قرر الحاكم العسكري تقديم الأستاذ "إبراهيم أحمد إلى التحقيق والمحاكمة بتهمة ملفقة وفق المادة (٣١) من قانون تعديل ذيل قانون تعديل قانون العقوبات والمادة (١٣) من مرسوم الإدارة العرفية ومرسوم المطبوعات"[٦٧]. ولم يكن هذا الإجراء خاطئاً فحسب، بل كان استفزازاً مباشراً

٦٧ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٣٩.

لكل الشعب الكُردي وتحدياً للملا مصطفى البارزاني ورفضاً للحقوق القومية وتجاوزاً على صحة الأفكار التي وردت في مقالات الأستاذ الراحل إبراهيم أحمد. كما أنه أسقط في أيدي الذين كانوا يسعون إلى التوسط لمعالجة المشكلة سلمياً وعبر الجلوس إلى طاولة المفاوضات وفق آليات ديمقراطية سليمة.

وتسبب هذا الاختلاف بقيام أجهزة الدولة، وخاصة الجيش، وفق تعليمات من عبد الكريم قاسم وتأييد واسع من القوى القومية في العراق ومن الرجعية في إقليم كُردستان، باستخدام القوى الإقطاعية وأغوات وشيوخ العشائر المتضررة من قانون الإصلاح الزراعي والتي كانت تقف تقليدياً مع الحكومات الرجعية المتعاقبة في العهد الملكي مثل الهركيين والسورچيين والبرادوستيين والزيباريين، من خلال تسليحها ومدها بالأموال وزجها في عمليات اعتداء على قوى بارزان والحزب الديمقراطي الكُردستاني. كما بدأ قاسم باعتقال مجموعة من قياديي الحزب الديمقراطي الكُردستاني. ورغم بروز خلافات في قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني بشأن الوضع السائد في العراق حينذاك وشكل المعارضة السياسية التي يفترض ممارستها لمواجهة سياسات عبد الكريم قاسم إزاء المسألة الكُردية والحياة الديمقراطية وإزاء توقيت طرح المطالب الكُردية، وخاصة بين القيادة التقليدية والتاريخية للحزب برئاسة ملا مصطفى البارزاني، وبين مجموعة من المثقفين في قيادة الحزب برئاسة إبراهيم أحمد، فأنها اتحدت في مواجهة سياسة قاسم العسكرية ضد قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني وأعضاء الحزب ومؤيديه. ولا شك في أن هذا الاختلاف لم يكن شكلياً ولا مصطنعاً، بل استند إلى تقدير ميزان القوى والعواقب المحتملة في أعقاب نشوب القتال، إذ كانت الخشية في أن يتردى الوضع أكثر فأكثر. ويمكن أن يقود إلى انهيار ثورة تموز ١٩٥٨ وتحميل الشعب العراقي خسائر فادحة تتمثل في المكاسب المهمة التي تحققت له عبر هذه الثورة، رغم النواقص الكبيرة التي برزت في مسيرة الثورة بسبب مواقف وسياسات قادة الثورة العسكريين وصراعهم حول السلطة ووجهتها. وهذا ما حدث فعلاً.

أن سياسة عبد الكريم قاسم الفردية وأوضاع كُردستان المعيشية والحياتية المتردية والخشية من فقدان المكاسب التي تحققت حتى ذلك الحين، ساهمت في تنشيط وتعجيل

طرح القيادة الكُردية للمطالب الكُردية ورفع سقفها، وهي مطالب عادلة بطبيعة الحال، ولكنها قادت في ظل تلك الظروف المعقدة والصعبة إلى طريق مسدود، طريق الصدام المسلح. لقد أصبحت تلك الأحداث جزءاً من التاريخ ويتطلب منا التعامل معها على أسس واقعية وفق الفترة الزمنية التي حصلت فيها. إذ يبدو للمتتبع أن الخلاف الذي وقع بين أطراف القيادة الكُردية في الحزب الديمقراطي الكُردستاني لم يكن مجرد رغبة عبثية في النقد بقدر ما كان هناك تباين في وجهات النظر بشأن مدى صواب طرح تلك المشكلات في حينها، وكان بالإمكان تأجيلها لفترة لاحقة رغم عدالة وصواب المطالب المطروحة من جانب القيادة الكُردية، خاصة وأن شركات النفط الاحتكارية كانت لا تطالب برأس عبد الكريم قاسم بسبب مواقفه الوطنية والجريئة منها ومن مصالحها في العراق فحسب، بل كانت تطالب برأس كل الحركة الوطنية الديمقراطية في العراق، وهذا ما صرح به قاسم نفسه في أحد اجتماعات مجلس الوزراء حين قال: أننا نصدر حكماً بالإعدام على أنفسنا بإصدارنا قرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وبتشكيلنا شركة النفط الوطنية واستعادتنا للأراضي التي كانت تحت تصرف الشركات الأجنبية للتنقيب عن البترول فيها. وقد تحقق هذا فعلاً، إذ أطيح به بالتعاون الوثيق بين شركات النفط الاحتكارية والقوى الإقطاعية والرجعية في العراق في الثامن من شباط/فبراير عام ١٩٦٣.

كما أن دول حلف بغداد (السنتو) كانت هي الأخرى تطالب برأس الحكم الجديد ورأس عبد الكريم قاسم في آن، ومنها إيران التي شددت من عملية التآمر ضد الوضع في العراق ومحاولة دعم الحركة الكُردية وتشجيعها لمعارضة حكومة عبد الكريم قاسم وسياسته في العراق والمنطقة. وكانت السفارة البريطانية في بغداد قد دعمت الحركة الكُردية بكل قوة وقررت تزويد القيادة الكُردية بمبلغ مالي قدره ٦٠ ألف باون إسترليني كل شهر وفق ما جاء في كتاب للكاتبة السيدة زيغريد كاله.[68]

وليس في هذا العرض أي اتهام يمكن أن يوجه للحركة الكُردية حينذاك، إذ أنها كانت

68 Kahle, Sigrid. Jag valde mitt liv. Albert Bonniers Förlag، 2003. zahlr. SW-Abb. gebundene Ausgabe. OPp. SU. 23 * 16 cm. ISBN: 9100101419،EAN: 9789100101411

تناضل في سبيل الحقوق المشروعة، بل هو يطرح أهمية العناية بالسياسات اليومية أو التكتيكات التي يفترض أن تمارس في مواجهة قضية معينة، إذ لا يمكن عزل هذه أو تلك القضية عن القضايا الأخرى المحيطة بها والمؤثرة فيها.

إن كل التقديرات كانت تشير حينذاك إلى وجود إمكانية فعلية لتجاوز الصدام المسلح أو إيقافه بين الجيش العراقي والحركة الكُردية المسلحة. ولكن هذا لم يحصل بفعل عمل القوى المحلية والإقليمية والدولية المناهضة للوضع الجمهوري الجديد الذي نشأ في العراق. وتشير بعض المعلومات المدققة إلى أن قاسماً كان يريد في اليوم الثامن من شباط/فبراير إعلان إيقاف القتال مع الحركة الكُردية المسلحة والإعلان عن إصلاحات مهمة، إلا أن مسؤول جهاز الأمن طلب منه تأجيل إعلان ذلك لعدة أيام، إذ كان رئيس جهاز الأمن العراقي من ضمن القوى المتآمرة على الوضع في العراق وعلى حكومة قاسم حينذاك.

لقد اشتد الخلاف بين قاسم والبارزاني حين وقعت هنا وهناك في كُردستان بعض الأحداث المثيرة في العام ١٩٦٠ و١٩٦١، بما فيها مقتل شخصيتين من كبار الإقطاعيين وشيوخ العشائر الكُردية المناوئين للحركة الكُردية والمؤيدين للحكومات العراقية المتعاقبة لثأر في نفوس القتلة من أتباع البارزاني، وهما: الشيخ صديق ميران زعيم عشائر خوشناو في شقلاوة والشيخ أحمد الزيباري شقيق محمود الزيباري رئيس عشيرة الزيبار، التي اعتبرها قاسم تحرشاً به واستفزازاً له وإثارة للمشكلات، فاتخذ إجراءات شديدة ضد قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني في بغداد وأربيل لا تتناسب مع طبيعة الحدث، كما سلَّحَ بعض العشائر التي كانت تقف باستمرار وفي فترة العهد الملكي إلى جانب السلطة المركزية في بغداد وضد حركة التحرر الوطني الكُردية، مما أثار الحزب الديمقراطي الكُردستاني ودفع برفاقه وأصدقاء الحزب ومؤيديه في الجيش والشرطة إلى الالتحاق بكُردستان. وحاول قاسم أن يكسب بعض الوجوه القيادية في الحزب الديمقراطي الكُردستاني إلى جانبه وإثارتهم ضد رئيس الحزب البارزاني، إذ كانت هناك بعض المشكلات الخاصة بالعمل القيادي في إطار قيادة هذا الحزب، ولكنه لم يفلح بالمحصلة النهائية إذ أدرك الجميع بأن احتمالات الضربة قادمة ولا بد من مواجهة الوضع بقوى موحدة. فتلبدت الغيوم في سماء العراق

السياسي وتراكمت الحوادث وتجمعت قبل ذاك وفيما بعد جملة من الظواهر السلبية الأخرى التي هزت عبد الكريم قاسم، بما فيها محاولة الانقلاب عليه بحركة الشواف ثم محاولة اغتياله، وتنامي نشاط الشيوعيين من جهة والقوى القومية المضادة لها من جهة أخرى، ثم أحداث الموصل وكركوك المؤلمة وإحساسه اليقيني بمشاركة الحزب الديمقراطي الكُردستاني بتلك الأحداث، إضافة إلى التحرك الكُردي الجديد. وفي حينها نشرت جريدة الحزب الديمقراطي الكُردستاني المركزية ,,خه بات" مقالاً افتتاحياً انتقدت فيه اعتبار العراق جزءاً من الوطن العربي.[٦٩] فردت على هذا المقال جريدة ,,الثورة" والصحف الحكومية بمقالات غاضبة وذات مضمون شوفيني مستنكرة طلب الكُرد العادل. وبهذا الصدد كتب الشخصية الكُردية المعروفة والعضو القيادي في الحزب الديمقراطي الكُردستاني حينذاك، السيد حبيب محمد كريم، حول ما نشأ في أعقاب نشر هذين المقالين مشيراً إلى بعض العوامل التي شددت من الصراع وفقدان لغة التفاهم السياسي يقول:
"وأعقب ذلك وقوع حادث آخر وهو إقدام أربعة من البارزانيين العائدين من الاتحاد السوفييتي ومن الحرس الخاص للبارزاني على قتل أحمد أغا الزيباري في مدينة الموصل انتقاماً من المومأ إليه لسبق قيامه بقتل آباء هؤلاء الأربعة وغيرهم من البارزانيين في العراق عندما كانوا في الاتحاد السوفييتي وانزعاج عبد الكريم قاسم الشديد من هذه العملية وتقديم الفاعلين إلى المحاكم وإصدار أحكام طويلة بالأشغال الشاقة بحقهم وقيام بعض منتسبي الحزب الديمقراطي الكوردستاني بتحريرهم أثناء عملية نقلهم من قبل السلطات الحكومية من كركوك إلى سجن السليمانية"[٧٠].

---

٦٩ تشير معلومات تلك الفترة إلى أن ممثل جمعية الطلبة الكُرد في أوروبا عصمت شريف ألقى خطاباً باللغة الفرنسية في مؤتمر اتحاد الطلبة العالمي الذي عقد في بغداد في عام ١٩٦٠، ورد فيه بشأن الخطأ في اعتبار العراق جزءاً من الوطن العربي، كما جاء في الدستور العراقي المؤقت في أعقاب ثورة تموز عام ١٩٥٨، في حين أن كُردستان ليست كذلك. وقد نشرت ترجمة هذا الخطاب في جريدة خه بات. وبعد نشر هذا المقال بدأت المشكلة بالتعقيد.

٧٠ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق)في محطات رئيسية) ١٩٤٦–١٩٩٣. ط ١. مطبعة خه بات. كُردستان. ١٩٩٨. ص ٧٣.

يشير الكاتب حامد الحمداني إلى أن تلك الفترة شهدت "قيام تمرد كُردي بقيادة الإقطاعيين (رشيد لولان) و(عباس مامند) ضد حكومة الجمهورية الأولى، وانجرار الحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني إلى تلك الحركة، ولجوء السلطة إلى القوة العسكرية لحل التناقض مع الأكراد، مما سبب إضعافاً خطيراً للسلطة وشق جبهة الاتحاد الوطني، ودفع الحزب الديمقراطي الكُردستاني للتعاون مع انقلابيي ٨ شباط، ومع التمرد الرجعي لرشيد لولان وعباس مامند المدعم من قبل الإمبريالية الأمريكية وحليفها (شاه إيران). ففي الفترة بين ٢٠ ـ ٢٣ تموز أجتمع السفير الأمريكي في طهران (هولمز) بالشيوخ المتمردين، وتم إرسال (علي حسين أغا المنكوري) على رأس عصابة مسلحة بالأسلحة الأمريكية، وبإشراف خبراء أمريكان، ليفرض سيطرته على ناحية (تاودست) كما أعترف الأسرى من المتمردين بأنهم يحصلون على العون والأسلحة من الولايات المتحدة، وبريطانيا عن طريق إيران."[٧١]

وزاد في غضب عبد الكريم قاسم صدور مذكرة الحزب الديمقراطي الكُردستاني الموقعة من مكتبه السياسي بتاريخ ١٩٦١/٦/٣٠ الموجهة إلى عبد الكريم قاسم وصورة منها إلى رئاسة مجلس السيادة وإلى جميع الأحزاب والهيئات الوطنية. وتضمنت المذكرة ١٩ شكوى احتجاجية ضد تصرفات الحكومة وأجهزة الدولة إزاء الكُرد والمنطقة الكُردية، وقدمت في المذكرة نفسها ١١ مطلباً لتنفيذها من أجل إعادة العلاقات الطبيعية بين الحكومة والحزب الديمقراطي الكُردستاني.

وانصبت أبرز تلك الشكاوى على التجميد العملي للمادة الثالثة من الدستور المؤقت تجميداً كاملاً. ففي الوقت الذي تشير فيه تلك المادة إلى أن الجمهورية العراقية هي جمهورية العرب والكُرد، يلاحظ بالممارسة العملية إهمال مصالح وحقوق الكُرد كلية، ويقع التمييز الفعلي بين العرب والكُرد ضد الكُرد في مختلف المجالات بما فيها مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والكف عن التعليم باللغة الكُردية في المحافظات

---

٧١ الحمداني، حامد. "هكذا نجح انقلاب ٨ شباط الفاشي في العراق". في الذكرى السادسة والأربعين لانقلاب ٨ شباط الفاشي. موقع ناصرية. نت. ٢٠٠٩/٨/٢.

الكُردية، واضطهاد الحزب الديمقراطي الكُردستاني وأعضاء الحزب ومكافحة الصحافة الكُردية وشن حملة على الكُرد والإساءة لهم وإهانة الشعب الكُردي بوصف وثباته وانتفاضاته وثوراته التحررية الوطنية وكأنها من صنع الاستعمار وممارسة سياسة فرق تسد، إضافة إلى إجراءات اعتقال وحبس الكُرد وتعذيبهم وسكوت الحكومة على الاعتداءات والاغتيالات التي يتعرض لها الكُرد في كركوك وغيرها ...الخ. وأخيراً طالبت المذكرة بسحب القوات الحكومية التي أرسلت إلى كُردستان إلى مقراتها الأصلية والكف عن إجراء تحركات عسكرية في المنطقة وسحب رؤساء الإدارات والأمن والشرطة والمسؤولين الذين لهم دور بارز في الأحداث ضد الكُرد، وإعادة الموظفين المبعدين إلى مواقعهم وتطبيق المادة الثالثة من الدستور المؤقت وتطهير أجهزة الدولة من العناصر المعادية لروح ثورة الرابع عشر من تموز، وإطلاق الحريات الديمقراطية للشعب وإنهاء فترة الانتقال وإلغاء الأحكام العرفية وتنفيذ مقررات مؤتمر المعلمين الكُرد في عام ١٩٦٠ لتطوير الثقافة الكُردية وجعل اللغة الكُردية رسمية في جميع الدوائر الرسمية في منطقة كُردستان، وإزالة آثار جميع سياسات التفرقة العنصرية المتبعة ضد الكُرد وإطلاق زراعة التبغ في كُردستان وتعديل قانون ضريبة الدخل بما يرفع عن كاهل الفلاحين العبء الثقيل وفق القانون الجديد.[٧٢]

فأثارت هذه المذكرة حكومة عبد الكريم قاسم والقوى القومية اليمينية في الجيش وقررت تنظيم وشن الحملات العسكرية الجوية ضد القوى الكُردية المسلحة في كُردستان العراق، مما دفع بقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني إلى إعلان الثورة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩٦١.[٧٣]

وأدى الوضع المتوتر وغضب عبد الكريم قاسم على مواقف البارزانيين إلى إصدار عبد الكريم قاسم أوامره بتوجيه ضربات عسكرية لقوى الحزب الديمقراطي الكُردستاني وخاصة في منطقة بارزان. إضافة إلى تحريك قوى كُردية مرتزقة ومناهضة للبارزاني لشن حملات عسكرية لاستنزاف الكُرد. واستخدمت الطائرات في قصف وتدمير القرى الكُردية مما أدى

---

٧٢ المصدر السابق نفسه. ص ٧٥-٨٣.

٧٣ المصدر السابق نفسه. ص ٧٤.

إلى قتل الكثير من الناس الأبرياء.

كتب السيد جلال الطالباني عن هذه الفترة يقول: ,,لقد أيدت هذه الحركة التحررية الديمقراطية للشعب الكُردي بقوة الجمهورية العراقية وساندتها ودافعت عنها عندما كانت تسير على النهج الديمقراطي ولكن عندما انحرفت القيادة العسكرية لثورة ١٤ تموز عن النهج الديمقراطي واختارت الديكتاتورية أسلوباً للحكم اصطدمت بالحركة التحررية الديمقراطية الكُردية خاصة عندما مارست تلك القيادة سياسة قمع القوى التقدمية العربية والكُردية وتنكرت لحقوق الشعب الكُردي الديمقراطية والقومية مما أدى إلى اندلاع الثورة الكُردية في ١١ /أيلول/ ١٩٦١ في كُردستان– العراق"[٧٤].

لم يكن بدء القتال في كُردستان هي المسألة السلبية الوحيدة في سياسة عبد الكريم قاسم حينذاك، بل تميزت مجمل سياساته في الحقل الداخلي بالتدهور والنكوص عن مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية التي ناضلت من أجلها جماهير الشعب العراقي وساندت في ضوء ذلك الثورة وكانت العنصر الحاسم في حسم الانتفاضة العسكرية لصالح الشعب. فمن على منصة المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي تحدث سلام عادل، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، مشيراً إلى تدهور الأوضاع السياسية في العراق قائلاً:

,,أحصي حتى الآن (٢٦٩) شهيداً من الشيوعيين والديمقراطيين والوطنيين المخلصين. وقد اغتيلوا على أيدي العناصر الرجعية والإقطاعية وعصابات الإجرام التي تعمل بمعرفة الحكومة وبإشراف بعض أجهزتها البوليسية أو نتيجة إطلاق النار على المظاهرات السلمية من جانب قوات القمع الحكومية. كما أصدرت المجالس العرفية أحكاماً بالموت على (١٠٦) من المناضلين الشيوعيين والديمقراطيين أبدل قسم منها إلى السجن المؤبد أو السجن عدة سنوات، وقد نفذ حكم الإعدام بأربعة من الجنود الذين ساهموا بقمع مؤامرة الموصل. وطبقاً لإحصاء أولي لم يشمل جميع الأحكام، أصدرت المجالس العرفية ضد العناصر الديمقراطية والوطنية أحكاماً بالسجن تجاوزت (٤ آلاف سنة) بينها أحكام عديدة بالسجن

---

٧٤ الطالباني، جلال. حول القضية الكُردية في العراق. مصدر سابق. ص ١٧.

المؤبد. وتعرضت المنظمات والنقابات العمالية وجمعيات الفلاحين والمواطنين عموماً إلى (٧٥١٠) حوادث اعتداء. وقد اقترنت هذه الاعتداءات بتوقيف وإبعاد الآلاف من ضحاياها، وباستثناء من قتل نتيجة هذه الاعتداءات أصيب (١٥٢٧) شخصاً بجروح. وهجرت (٣٤٢٤) عائلة من محلات سكناها وأحرقت أو نهبت الكثير من الدور والأكواخ للفلاحين"[٧٥]. وإذا كان سلام عادل محقاً في ما طرحه وما أشار إليه من تجاوزات وضحايا في صفوف الشيوعيين والديمقراطيين، ففي قراءة الأدب السياسي القومي سنجد ما يماثل تلك الشكوى ووقوع التجاوزات على القوى القومية في العراق. ومن هنا تأتي أهمية أن نرى العملة من جانبيها. إذ لا بد من إعادة دراسة أحداث الموصل وكركوك وبغداد وغيرها بعين نقدية واعية وحريصة على فهم ما وقع حينذاك لا من أجل إدانة هذا الحزب أو ذاك ولا من أجل إصدار حكم قطعي بهذا الصدد، بل من أجل بناء ذهنية ديمقراطية نقدية عند المواطنة والمواطن في العراق، نظرة نقدية ديمقراطية إزاء الذات وإزاء الآخر، إذ بدون ذلك يصعب التعلم من دروس التاريخ، ويصعب تكريس المعايير والقيم الديمقراطية ذات الطبيعة العامة والشمولية في العراق الذي تعرض على مدى قرون طويلة لسياسات استبدادية وقهرية. وبسبب تلك الأوضاع تميزت الحالة الاقتصادية والمعيشية للجماهير بالتدهور. فاتسعت البطالة وتعددت الإضرابات العمالية وتنوعت الوفود العمالية والفلاحية الاحتجاجية على تردي الأوضاع المعيشية والأمنية، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية للسكان وإيجارات دور السكن بنسب عالية، وارتفعت الضرائب، إذ كانت الدولة بحاجة إلى مزيد من الموارد لتغطية نفقاتها الحربية في كُردستان العراق[٧٦] يشير زكي خيري إلى أنه ,,من ١٩-٢٢/آب /١٩٦٢ أضربت مدينة السليمانية إضراباً عاماً احتجاجاً على الاعتداءات الوحشية التي تعرضت لها الجماهير في المدينة من جراء القمع العسكري،... ،

---

٧٥ يوسف، ثمينة ناجي، وخالد، نزار. سلام عادل سيرة مناضل. في جزئين. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ١١٩.

٧٦ خيري، زكي وخيري، سعاد د. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. اليوبيل الذهبي لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي. ط ١. لندن. ١٩٨٤. ص ٣٤١.

كما قدم ٢٠٠٠ من أهالي الناصرية مذكرة مطالبين بوقف الإرهاب البوليسي في المدينة وطالب ٤٨٠٠ مواطن من العمارة، و٢١٥٨٦ مواطناً من النجف بمعالجة المشاكل الاقتصادية ووقف الإرهاب، وكذلك تقدم ١٠٠٤ من الكاظمية و٢١٢٤ من الحلة و٧٧٩ من السماوة بمذكرات مشابهة"[٧٧].

واستنزفت حرب عام ١٩٦١ ضد الشعب الكُردي وقيادته السياسية التي تواصلت إمكانيات الحكم وفجرت بشدة أكبر الصراعات داخله وفي البلاد، رغم نداءات ودعوات ومظاهرات الحزب الشيوعي وقوى ديمقراطية أخرى كانت تطالب بالسلام في كُردستان وبإيقاف العمليات الحربية. وكانت الحصيلة تنامي الأجواء التآمرية وسقوط الجمهورية الأولى تحت ضربات القوميين والبعثيين وحلفائهم الإقطاعيين والكومبرادور المحلي، وكذلك الحكام العرب وغير العرب، إضافة إلى شركات النفط الاحتكارية، في الخارج، في انقلاب ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ الدموي، الذي توجه بالقتل والتنكيل ضد الشيوعيين والديمقراطيين التقدميين وضد اليسار عموماً. أيد الحزب الديمقراطي الإطاحة بحكومة قاسم وتوقع أن يكون هناك موقف أفضل إزاء المسألة الكُردية، رغم معرفته الجيدة بمواقف القوى القومية عموماً إزاء المسألة الكُردية.

يشير الأستاذ الراحل محمد حديد إلى محاولته تقديم النصح لبعد الكريم قاسم بشأن العمليات العسكرية في كُردستان ولكن قاسم كان يفرض دوماً ذلك، إذ كتب يقول:

"وبعد استقالة فؤاد عارف راجعني مرات عدة لبذل المساعي مع عبد الكريم قاصم لتلافي تطور الخلاف إلى الصدام المسلح. وقد تحدثت مع عبد الكريم قاسم في هذا الموضوع، لكنه كان مصراً على السير بخطته، إذ أخبرني أن من يتحمل مسؤولية تدهور الوضع هم الأكراد الذين أخذوا يخلّون بالأمن في المناطق الشمالية وأن لا بد للحكومة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لردعهم عن ذلك"[٧٨]. ويواصل محمد حديد فيذكر:

" ولكن قضية الأكراد كانت تتعدى موضوع الإخلال بالأمن إلى مطالبتهم بنوع من

---

٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٣.

٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦٢/٣٦٣.

الحكم الذاتي كحق من الحقوق القومية التي شملتها وثيقة حقوق الإنسان. وكان عبد الكريم قاسم في ذلك الحين غير مستعد للاستجابة لتلك المطالب تحت ضغط التمرد المسلح. وربما كانت هذه المطالب أو بعضها سيتحقق حينما يسن الدستور الدائم وتقام المؤسسات كالبرلمان ومجالس الإدارة والمحلية"[٧٩].

لم يمض وقت طويل على وجود التحالف البعثي القومي في السلطة حتى بدأت الحرب التنكيلية بالشعب الكُردي في كُردستان العراق مجدداً، حيث شاركت بعض القوات السورية في القتال إلى جانب القوات العراقية ضد الشعب الكُردي. ففي حزيران/يونيو من عام ١٩٦٣ قامت قوات النظام والحرس القومي بدفن ٢٦٠ مواطناً وهم أحياء في إحدى القرى التابعة لمحافظة أربيل[٨٠]، دون أن يشعروا بالحرج من الرأي العام العراقي والعربي والدولي، علماً بأن المجتمع الدولي لم ينتبه إلى هذه المأساة الإنسانية في كُردستان بسبب الجرائم البشعة التي ارتكبها النظام في بغداد وفي بقية المدن العراقية في أعقاب الانقلاب مباشرة واستمرارها حتى سقوط النظام بانقلاب حليف البعث السابق عبد السلام محمد عارف ومعه القوى القومية الناصرية وغيرها. وفي آب/أغسطس من عام ١٩٦٣ أصدر قادة الحكم الأوامر إلى جلاوزة النظام والقوات المسلحة الموجودة في كُردستان العراق بجمع كافة سكان قريتي سوريان وده كان في قضاء زاخو في دهوك وأبادتهم جميعاً دون التمييز بين الرجل والمرأة أو الشيخ المسن والمريض أو الطفل، ثم القيام بدفنهم جماعياً. وخلال العام نفسه أمر أحد القادة العسكريين جنوده بحرق قرية فلاحية بكاملها تابعة لقضاء كوي سنجق، كما أتى الحريق على جميع سكان القرية. وقامت قوات البعث في عام ١٩٦٣ بجمع سكان قرية سپاره في قضاء حلبچه وصوبت نيران رشاشاتها ضد ٢٥ مواطناً وأردتهم قتلى أمام أنظار ذويهم من النساء والأطفال والشيوخ. وأقدم نظام التحالف البعثي–القومي خلال عام ١٩٦٣ وقبل انتقال السلطة إلى أيدي القوميين وحدهم، على حرق ما يقرب من نصف

٧٩ نفس المصدر.

٨٠ تقرير صادر عن الهيئة العاملة التابعة للقيادة السياسية للجبهة الكُردستانية بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٢. أربيل–العراق. ص ٦.

قرى كُردستان العراق وشردوا سكانها.[٨١] وكان الهدف منها بث الرعب في نفوس الفلاحين لكي يتركوا الريف والمناطق الحدودية.

ورغم وقوع انقلاب قومي ضد البعث في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣، فأن القتال تواصل ضد الثوار الكُرد. وكانت مقاومة الشعب الكُردية وقيادة الحركة المسلحة متماسكة والتأييد متسع، رغم المصاعب الكبيرة التي واجهت الشعب الكُردي في حياته ومعيشته اليومية، إذ كان الالتحاق بالحركة مستمراً، كما التحق الشيوعيون من العرب الهاربين من اضطهاد الحكم البعثي ومن ثم القومي إلى كُردستان العراق، وكذلك الكُرد بالحركة المسلحة. وأجبر عبد السلام محمد عارف على خوض المفاوضات والتوصل إلى إيقاف القتال بوعد على تحقيق جملة من المطالب التي طرحها الجانب الكُردي. وكان أبرز تلك المطالب وأهمها هو: ,,منح الكُرد الحقوق القومية في إطار الجمهورية العراقية، وتثبيت هذا الحق في الدستور، الذي ادعت الحكومة استجابتها له، إضافة إلى مجموعة من الالتزامات الأخرى التي أعلنتها الحكومة ومنها: إطلاق سراح السجناء السياسيين وإعلان العفو العام، وتعيين الإدارة المحلية في الشمال، وإعادة الموظفين والمستخدمين إلى دوائرهم وإعادة أعمار المناطق المهدمة في الشمال بنتيجة الحرب...الخ.[٨٢]

ويلاحظ أن القوى القومية الحاكمة في بغداد حينذاك لم تجرؤ، بسبب ذهنيتها وأيديولوجيتها وسياساتها الشوفينية، على تسمية الإقليم بـ"كُردستان العراق"، بل واصلت الحديث عن شمال العراق. وهي إشكالية فعلية عند تلك القوى، وبالتالي كان على القوى الديمقراطية الكُردية أن تقدر مسبقاً ما يمكن أن يحصل عند مجيء هذه القوى إلى السلطة. ولا شك في أن أوساطاً من القوى الديمقراطية الكُردية التي قادت ثورة أيلول ١٩٦١ كانت تدرك ذلك وتعرف ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في حالة وصول مثل هذه القوى إلى السلطة. ويبدو أن الأحداث وحقائق الحياة فرضت أخيراً نفسها وتدريجاً على عدد غير

---

٨١ المصدر السابق نفسه. ص ٦.

٨٢ آشيريان، ش. ج. د. الحركة الوطنية الديمقراطية في كُردستان العراق ١٩٦١–١٩٦٨. مصدر سابق. ص ١٢٠/١١٩.

قليل من الحركات القومية الأكثر وعياً بضرورة معالجة هذه القضية بروح ديمقراطية واقعية بعد كل المآسي التي مر بها الشعب العراقي عموماً والشعب الكُردي على وجه الخصوص.

لم يجف حبر هذا الاتفاق حتى تنصلت منه الحكومة، إذ كانت تريد بالأساس استعادة أنفاسها وتعبئة قواتها لخوض معارك "حاسمة" ضد الشعب الكُردي، فبدأت المعارك مجدداً في ربيع عام ١٩٦٥ وأعتبرها الحكم مجرد نزهة ربيعية"، ولكنها تحولت إلى كارثة جديدة،كبقية الحروب في كُردستان، على الشعب الكُردي بشكل خاص، ولكنها كلفت القوات العراقية خسائر كبيرة أيضاً. كم هو مرعب بالنسبة للشعوب عندما تكون ذاكرة حكامها المستبدين ضعيفة تنسى بسرعة تجارب ودروس الآخرين الذين سبقوهم في ممارسة الطغيان، وتبدأ مجدداً أو تواصل ممارسة ذات السياسات القاتلة التي مارستها من قبل.

سكتت المدافع للمرة الثانية على وفق اتفاقية وقف إطلاق النار في حزيران/يونيو عام ١٩٦٦. إلا أن الحكومة العراقية لم تكن صادقة في نياتها ومواقفها هذه المرة أيضاً، بل كانت بمثابة مناورة جديدة ومحاولة لإشراك قوى أخرى إلى جانب الجيش العراقي في محاربة الشعب الكُردي. فتوجهت إلى تشكيل قوات الجاش أو الجحوش الجدد مرة أخرى في المعارك المحتملة ضد الشعب الكُردي، كما حاولت الاستعانة بالقوات السورية. والجدير بالإشارة إلى أن حكومة عبد الرحمن البزاز القومية لم تستطع إنجاز شيء يذكر من اتفاقية وقف إطلاق النار وتحقيق المطالب الكُردية المعروفة، مما أدى إلى نشوء تراكمات جديدة تهدد بانفجار جديد في الوضع في كُردستان العراق. رغم أن بعض الدلائل كانت تشير إلى رغبة عبد الرحمن البزاز بحل عقلاني للمسألة الكُردية والتي لم تلتق بمواقف مماثلة من جانب عبد السلام محمد عارف الذي تميز بذهنية شوفينية حادة وعنجهية أكبر. وفي عام ١٩٦٦ جرت محاولة لقلب نظام الحكم من قبل رئيس الوزراء حينذاك، عارف عبد الرزاق، على رئيس الدولة عبد السلام محمد عارف التي فشلت في المهد. وفي نفس العام لقي عبد السلام محمد عارف مصرعه في حادث سقوط الطيارة التي كانت تقله. ورشح أخيه لمنصب رئيس الجمهورية من قبل أتباع عبد السلام محمد عارف باعتباره أحد الضباط

الأحرار الذين شاركوا في ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨.

ومن جديد عجزت القوى الديمقراطية والتقدمية عن تحقيق التغيير المنشود في الأوضاع الداخلية لصالح المجتمع، في حين استثمر أقصى يمين البعث أزمة الحكم التي كانت تعاني منها سلطة عبد الرحمن عارف للمرة الثانية، فأطاح بعبد الرحمن عارف في انقلاب مباشر جرى تدبيره في القصر الجمهوري بين قائد الحرس الجمهوري وقائد المخابرات العسكرية وقوى البعث اليميني بقيادة أحمد حسن البكر وحردان التكريتي وصدام حسين في بغداد في السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٥٨. وكل المعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أن وكالة المخابرات المركزية لم تكن على علم بهذه المؤامرة فحسب، بل كانت تعمل من أجلها وشجعت على قيامها وساندت القائمين بها للتخلص من النظام الذي كان قريباً من جمهورية مصر العربية وسياستها في المنطقة، إضافة على خشيتها من قيام حركة يسارية ديمقراطية تتسلم زمام السلطة في بغداد. وكانت هناك معلومات غير قليلة متداولة في أوساط الدبلوماسيين والسياسيين إلى أن القوى اليسارية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي، تعمل على الإطاحة بنظام الحكم عبر القيام بانقلاب عسكري ومشاركة وحدات شعبية مسلحة. ولم تكن هذه المعلومات صحيحة، إذ أن قيادة الحزب الشيوعي العراقي كانت قد رفضت مقترحاً قدم لها من اللجنة العسكرية في الحزب للقيام بمثل هذه الحركة العسكرية ضد قاسم.

لقد ارتكب قاسم خطأً تاريخياً بمواقفه المتشددة إزاء المطالب الكُردية وعدم فتح الدروب المناسبة للتفاوض ومعالجة المشكلات بالطرق السلمية التفاوضية. كما ارتكبت القيادة الكُردية حينذاك أخطاءً مماثلة بسبب إصرارها على طرح كل الأمور المتعلقة بمطالب الشعب الكُردي دفعة واحدة على عبد الكريم قاسم وهو في بداية حكمه وفي وقت كان التآمر ضد الثورة جار على قدم وساق، وبالتالي انخرطت الحركة الكُردية، شاءت ذلك أم أبت في مجرى عملية التآمر التي نفذها البعثيون والقوميون في الثامن من شباط ١٩٦٣ حيث استقبلها الحزب الديمقراطي الكُردستاني بالتهليل في وقت كانت فيه دماء الضحايا من الشيوعيين والديمقراطيين والمستقلين تسفك على أيدي المجرمين من أتباع الحرس

القومي. كتب مسعود البارزاني حول انقلاب شباط يقول:

"مهدّت ثورة أيلول لقيام هذا الانقلاب كما مهدت فيما بعد لانقلابات أخرى. فقد كانت عامل إضعاف لسائر الحكومات التي أعقبت نظام عبد الكريم قاسم مثلما كانت عاملاً لإضعاف نظامه."[٨٣] ولم تشجب قيادة حدك صدور البيان رقم ١٣ القاضي بإبادة الشيوعيين العراقيين. كما أن موقف المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكُردستاني لم يكن جيداً إزاء الشيوعيين الذين استطاعوا الوصول إلى كُردستان، كما يشير إلى ذلك كريم أحمد، إلا أن قائد الثورة ملا مصطفى البارزاني هو الذي احتضنهم بعد أن رفضتهم قيادة الحزب حينذاك.

جاء في كتاب كريم أحمد الموسوم "المسيرة" حول هذا الموضوع وفي أعقاب الانقلاب ونزوح جمهرة من الشيوعيين على القرية الكُردية ما يلي:

"كانت حالتنا المعيشية سيئة للغاية، فمن جهة كانت المواد كالخبز وغيره لا تكفي لمدة طويلة، وثانياً كان المكتب السياسي (للبارتي) قد ضرب الحصار الاقتصادي، فالتبرعات التي كانت منظمات الحزب تجمعها من القرى والمدن كانت قوات (ب.م) (المقصود هنا البيشمرگه، ك. حبيب) حدك تصادرها وتمنع وصول أي مساعدة إلينا، إذ أن المكتب السياسي لحدك الذي أعلن عن تأييده لانقلاب شباط بالبرقية المشهورة التي جاء فيها (التقت ثورتانا) أي ثورة أيلول الكوردية وانقلاب ٨ شباط الأسود، دخل المفاوضات مع الانقلابيين على أمل الحصول على حقوق شعبنا الكوردي من القوميين الدكتاتوريين الشوفينيين! وقد صدرت نشرة داخلية مشابهة لبيان الانقلابيين رقم ١٣ الذي يدعو إلى إبادة الشيوعيين، هذه النشرة الداخلية التي تدعو منظمات (البارتي) إلى عدم السماح للشيوعيين أن (يدنسوا الثورة الكوردية ويجب فضحهم ومحاربتهم ... وسودوا وجوههم)، ففي محافظة السليمانية هاجموا رفاقنا وقتلوا مجموعة منهم واعتقلوا آخرين، وفي (كلكه سماق) هاجموا المجموعة المسلحة من جماعة الـ (حقه) والرفاق

---

٨٣ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. ثورة ايلول ١٩٦١–١٩٧٥. أربيل ٢٠٠٢. ص ٨١.

الشيوعيين وجردوهم من السلاح واعتقلوهم وضربوا الحصار الاقتصادي علينا لتجويعنا ومنع من يحاول الالتحاق بفصائل الأنصار."[٨٤] ويواصل كريم أحمد مذكراته فيقول:

"في الوقت الذي كان موقف بارزاني يختلف تماماً، حيث أبرق إلى جميع فصائل البيشمركه دعا فيها إلى (ضرورة استقبال الشيوعيين والديمقراطيين الذين يريدون الالتحاق بالثورة أو الذين يريدون حمايتنا لهم، عاملوهم كما تتعاملون مع أنفسكم).

---

٨٤ أحمد، كريم. المسيرة. صفحات من نضال كريم أحمد. مطبعة شهاب. أربيل. ٢٠٠٦. ص ١٦٨/١٦٧.

الفصل الرابع

سياسات التآمر والاحتراب في الجمهورية الأولى

المبحث الأول

سياسات التآمر ضد حكومة عبد الكريم قاسم

فجرت ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ طاقات الشعب الكامنة ودفعته لمساندة الجمهورية الجديدة والالتفاف حولها وإبعاد الشر المتوقع عنها. وإذا كان الشعب العراقي قد انقسم في أعقاب الثورة إلى فريقين[٨٥]، الأول يتشكل من الغالبية العظمى للشعب التي وجدت في الثورة انتصاراً لقضيتها ومطالبها التي طالما ناضلت في سبيلها وقدمت التضحيات من أجلها وأسعدها وضع نهاية للنظام الملكي – الإقطاعي – الرجعي، وبين أقلية ضئيلة جداً ممن فقدت حكمها ومواقعها ومصالحها الأساسية، فأن المنطقة العربية هي الأخرى توزعت على هذا النحو أيضاً، إذ وقفت الغالبية العظمى من شعوب البلدان العربية وبعض الحكومات العربية، وفي مقدمتها مصر وسوريا، إلى جانب من فرح بالانتصار على النظام الملكي واستعادة الشعب العراقي لحريته، فأن أقلية مالكة لوسائل الإنتاج، وخاصة الأرض الزراعية، ومتحالفة مع القوى الأجنبية وغالبية النظم الحاكمة في الدول العربية والدول المجاورة، وقفت ضد تلك الثورة وسعت منذ البداية إلى ممارسة كل السبل المتوفرة للقضاء عليها، ومن بين أبرزها النظم الحاكمة في كل من الأردن والسعودية ولبنان والكويت وتركيا

---

٨٥ ملاحظة: درج الخطاب السياسي العراقي والمجتمع العراقي أن يسمي انتفاضة الجيش في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ بثورة تموز، رغم الردة التي وقعت وأعاقت تنفيذ السياسات التي وضعتها حكومة الثورة الأولى، إذ أن الشعب هو الذي حول تلك الانتفاضة إلى ثورة وطرح مهمات جديدة على القوى الحاكمة الجديدة. وفي ضوء هذا الواقع سوف نواصل استخدام هذه التسمية في هذا الكتاب والكتب اللاحقة. ك. حبيب

وإيران. وهكذا كان الوضع على الصعيد العالمي حيث أصبح العراق في قلب الصراع الدائر، شاء حكامه ذلك أم أبوا، بين المعسكر الرأسمالي، متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا الاتحادية وغيرها من جهة، والمعسكر الاشتراكي، متمثلاً بالاتحاد السوفييتي والصين الشعبية وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية وبلغاريا وغيرها، من جهة أخرى. وأصبحت القوى الداخلية بحكم هذا الصراع الدولي تتوزع بدورها، شاءت ذلك أم أبت، بين المعسكرين الدوليين. وهذا الاصطفاف الداخلي والعربي أو الإقليمي والدولي ساعد الجمهورية الفتية للنهوض على قدميها ومنع أي تدخل مباشر في شؤونها الداخلية، وخاصة التدخل العسكري، وحمى الثورة في أيامها الأولى من توجيه الضربة لها وإسقاطها لصالح عودة النظام السابق، كما حصل في حركة مايس عام ١٩٤١ رغم التباين الكبير بين الحدثين العسكريين والاتجاهين الفكريين. إلا أن هذا الاصطفاف السياسي على تلك الأصعدة لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما تفتت الاصطفاف الداخلي ورافقه الاصطفاف العربي، وحافظ الاصطفاف الدولي على وضعه السابق، ولكنه لم يعد قادراً على حماية الوضع في العراق من احتمال الإجهاز عليه. فما كان في بداية الثورة مفيداً ونافعاً تغير وأصبح الاصطفاف الجديد خطراً يهدد مكاسب الثورة ذاتها. وفي ضوء الاصطفاف الداخلي والعربي الجديدين حصل تعاون وتنسيق غير متفق عليه في البداية ثم تنسيق وتنظيم وتكامل فيما بعد وفق حلقات اتصال عديدة في سفارات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الرأسمالية المتقدمة، التي كان يهمها أمر التخلص من حكم عبد الكريم قاسم المُهدِد الجدي لمصالحها لا في العراق فحسب، بل في المنطقة بأسرها، نتيجة الإشعاع الذي نشرته ثورة تموز في المنطقة العربية وعموم المنطقة حينذاك وحركت المياه الراكدة نسبياً. فحصل تعاون وثيق بين مختلف القوى الداخلية والعربية والإقليمية والدولية لصالح الإجهاز على نظام الحكم الجديد. وبذلك بدأت مسيرة المحاولات الانقلابية بين نشاط جدي ملموس وواسع، وبين محاولات صبيانية وجهت لها الضربات وهي في المهد، حتى أمكن تشكيل تحالف سياسي واسع ومكشوف، بغض النظر عن التباين في الأهداف النهائية لكل من القوى المتحالفة، كان يهدف حينذاك إلى الخلاص من حكم قاسم أولاً وقبل كل شيء وبأي ثمن كان.

تعرضت الجمهورية العراقية الأولى بقيادة عبد الكريم قاسم خلال الفترة الواقعة بين انتصار الثورة ١٩٥٨ وسقوط الجمهورية الأولى في شباط/فبراير ١٩٦٣ إلى عدد كبير من المؤامرات الصغيرة والكبيرة المتتابعة وإلى محاولات اغتيال رئيس الحكومة. يشير الدكتور عقيل الناصري في كتابه الموسوم ,,عبد الكريم قاسم في يومه الأخير" إلى حصول ٣٩ محاولة انقلابية نجحت الأخيرة منها في قلب نظام الحكم وتسلم سلطة الدولة من جانب القوى القومية والبعثية في العراق التي ناصبته العداء والتي استطاعت تعبئة القوى القومية والبعثية والرجعية في العالم العربي إلى جانبها.[٨٦] وهذا يعني أن العراق عرف في هذه الفترة كل ٤٣ يوماً مؤامرة أو محاولة انقلابية ضد النظام الجمهوري لإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم، وهو رقم قياسي في محاولات التآمر في منطقة الشرق الأوسط خلال سنوات القرن العشرين كله.[٨٧]

---

٨٦ الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخير. (الانقلاب ٣٩). ط ١. دار الحصاد. سوريا. ٢٠٠٣ . ص ١٢١–٢١٢.

٨٧ كتب الضابط المتقاعد والشخصية الديمقراطية العراقية مقالاً عن كيفية اعتقال العقيد الركن عبد الغني الراوي في العام ١٩٥٩ وجاء في هذه المقالة ذكر لمحاولة انقلاب تبدأ في البصرة والتي عرفت فيما بعد بمؤامرة رشيد عالي الكيلاني. وهي واحدة من تلك المؤامرات أل ٤٣ التي ذكرها الدكتور عقيل الناصري. جاء في مقالة السيد عربي الخميسي ما يلي:

"من المؤسف ان الحدث (اعتقال الراوي، ك. حبيب) لم ينته عند هذا الحد واستميح القارئ الكريم عذرا لمواصلة ما جرى بعده ...... لم تمض على وقائع هذا الحدث سوى عشرين يوما تقريبا، وإذا بمكالمه تلفونيه من بغداد وكان المتكلم هو العقيد الركن عبد الغني الراوي وبعد السلام، اخبرني انه اطلق سراحه وصدر امر نقله من أمرية فوج الثالث لواء الخامس عشر في البصره الى منصب آمر فوج لأحد افواج لواء المشاة الثامن عشر في الحبانيه، وهو يطلب مني ان ابعث له عفشه وجميع حاجياته على عنوانه بواسطة الانضباط العسكري، واقوم باخبار مساعد الفوج الملازم الاول غانم ...لجمعها ورزمها وايصالها مقر موقعنا .. فقمت بتنفيذ ما طلبه مني وفي اليوم التالي جاءني الملازم الاول غانم.. ومعه حاجيات الراوي، الا ان غانم قال لي سيدي عند جمع العفش والحاجيات الاخرى العائده لآمر الفوج السابق عثرت صدفة على هذه الوثائق الهامه، فأرتأيت ان اجلبها لكم ولا احد غيركم يعرف بها!... فاخذتها منه وكانت مفاجئ لي ولآمر الموقع، والحقيقه كنا نتوقع من الراوي الكثير من النشاط المعادي بكل اشكاله ضد الثورة وضد اهدافها التحرريه، كانت عباره عن صيغة لخطة

كانت القوى التي سعت إلى الخلاص من حكم عبد الكريم قاسم، بعد أن فشل أغلبها في احتواء الحكم الجديد أو رئيسه، متنوعة وكثيرة، سواء أكانت محاولات داخلية أم عربية أم

انقلاب وتمرد عسكري يقوم به عبد الغني الراوي بالبصره بقيادة الفوج الثالث الذي تحت امرته بالتعاون مع بعض الوحدات العسكريه في البصرة، وان الخطه كانت متكامله ينقصها التنفيذ، وكانت تحتوي على تفاصيل صفحاتها واهدافها وواجبات القطعات المشتركه بالتنفيذ، وكذلك على قائمة طويلة تضم اسماء رجال وشخصيات عسكرية ومدنيه في مدينة البصره، لألقاء القبض عليهم أحياء أو أموات، وطبعا كان آمر الموقع عبد المجيد علي وكاتب هذه السطور من بين المطلوبين، وكذلك جميع اعضاء اللجنة المحليه للحزب الشيوعي العراقي في البصرة، واتذكر بعض الاسماء الواردة ضمن المستهدفين المحامي نصيف الحجاج وعزيز وطبان والقاضي حميد الحكيم وسلطان ملا علي وحميد بخش وجاسم المطير وحميد السامر، وكذلك الابرياء من العناصر الديموقراطيه وجميع المتعاطفين مع الثوره في مدينة البصره وغيرهم. عرضت بدوري خطة الانقلاب على آمر الموقع، فارتأينا ان نرسلها الى القياده العامه والى الزعيم عبد الكريم قاسم مباشرة وباليد، وفعلا قمنا بارسالها مع عريف حضيرة الامن الى مقر الزعيم بالذات مع توصيته أن لا يسلمها إلا لمقر الزعيم عبد الكريم قاسم، وفي اليوم التالي عاد العريف واخبرنا انه قام بتسليمها الى سكرتير الزعيم الشخصي المقدم الركن جاسم كاظم العزاوي شخصيا، وبعد مرور حوالى إسبوعين فقط تلقيت مخابره من عبد الغني الراوي ثانية، وهو يتوعد ويهدد، وسالآقي انا ما لا تحمد عقباه قريبا، وعند الاستفسار عن سبب كل هذا، قال انت تعرف ما جنيته على نفسك، و لم يجب على تساؤلاتي الاخرى، وانهى المخابرة غاضبا منفعلآ شاتما، عندها ادركت وعلمت فيما بعد ان السكرتير الشخصي للزعيم المقدم الركن جاسم العزاوي لم يسلم خطة التآمر على الثورة الى آمره الزعيم عبد الكريم بل قام بتسليمها الى صاحبها المتآمر العقيد الركن عبد الغني الراوي، وفي بداية شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٩ اعلنت الحكومه عن احباط محاولة انقلاب يقوم بها الكيلاني، بالاشتراك مع بعض العناصر المدنيه وبعض الضباط منهم العقيد طاهر يحيى التكريتي مدير الشرطه العام، والعقيد عبد اللطيف الدراجي آمر الكليه العسكريه، والمقدم رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية، والعقيد الركن عبدالغني الراوي آمر الفوج الثالث موضوع مقالتنا هذه، والزعيم الركن عبد العزيز العقيلي قائد الفرقه الاولى بالديوانيه، وكانت هناك شكوك تدور حول اشتراك الفريق الركن محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السياده (الباشا) ضمن القائمين بها وان لم يعلن اسمه". راجع: الخميسي، عربي ليلة القبض على العقيد الركن عبد الغني الراوي. Afjawil@gmail.com الحوار المتمدن – العدد: ٢٣٣٨ – ٢٠٠٨ / ٧ / ١٠ المحور: دراسات وابحاث في التاريخ والتراث.

إقليمية ودولية. وكانت كلها تستخدم القوى الداخلية لهذا الغرض وليس بعدوان أو حرب من الخارج، ولكن بدعم مستمر من الخارج. كانت مواقف العداء لحكم عبد الكريم قاسم كثيرة ومتباينة، ولكنها التقت في الغالب الأعم في كونها قد تضررت بشكل مباشر أو غير مباشر من نجاح الثورة ومن الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهمة التي اتخذتها حكومة الثورة، أو بسبب بعض سياسات قاسم غير العقلانية التي ألبت الكثير ضده ودفعتهم للتحالف رغم التباين في الأهداف والمصالح. وينطبق هذا على الموقف من حركة الشعب الكُردي التي استفادت في البداية من الثورة ووجدت لغة مشتركة مهمة مع حكومة عبد الكريم قاسم، ولكنها اختلفت مع رئيس الحكومة بعد فترة وجيزة قادت إلى تنظيم عمليات عسكرية ضد مواقع ومناطق الكُرد التي أمر بها عبد الكريم قاسم، ومن ثم إعلان ثورة أيلول/سبتمبر من قبل القيادة الكُردية، وكذلك الموقف من الرغبة غير الواقعية بضم الكويت إلى العراق.

وتجدر في هذا الصدد الإشارة إلى أن الأوضاع المتردية في الداخل دفعت قاسم إلى إثارة مشكلة جديدة في المنطقة، ونعني بها مطالبته بالكويت باعتبارها جزءاً من العراق. وكان لهذه المطالبة دورها البارز في تفاقم العداء لقاسم من جانب الدولة البريطانية وإمارة الكويت، وبالتالي تزايد التآمر على قاسم للخلاص منه. (راجع الملحق رقم ٨).

كانت أهداف وسياسات القوى التي تريد الإطاحة بحكم قاسم متباينة، ولكنها كانت متفقة على إزاحته. ويمكن توزيع تلك القوى على سبع مجموعات على الصعد المحلية والعربية والإقليمية والدولية. ولعبت هذه المجموعات السياسية أدواراً مختلفة ومتباينة في أهميتها في تشديد الخناق على حكم قاسم واستنزاف الكثير من قواه وبعثرة القوى المؤيدة له ثم الإطاحة به. ويمكن بلورة المجموعات السبع فيما يلي:

أولاً: المجموعات الخارجية

المجموعة الأولى: تتمثل بالدول الرأسمالية المتقدمة التي كانت لشركاتها الاحتكارية البترولية مصالح كبرى في النفط الخام العراقي، وهي بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على نحو خاص، وهي المالكة لأسهم شركات النفط الثلاث العاملة في

العراق حينذاك شركة نفط العراق في كركوك، وشركة نفط الموصل، وشركة نفط البصرة، رغم وجود أطراف أخرى ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة في العملية، والتي تضررت كثيراً من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الخاص بقضايا التنقيب عن النفط الخام في الأراضي العراقية، إضافة إلى إجراءات حكومة الثورة بعد انتصارها مباشرة، وأبرزها الخروج من حلف بغداد وإنهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٠ وإلغاء قاعدتي الشعيبة والحبانية العسكريتين والخروج من منطقة الإسترليني ...الخ.

المجموعة الثانية: الدول الأجنبية التي كانت على ارتباط وثيق بالعراق عبر الأحلاف العسكرية التي أقيمت بحجة الحفاظ على أمن المنطقة وحماية حكوماتها من نضالات شعوبها ضدها وضد ما كان يسمى "بالخطر الشيوعي والتغلغل السوفييتي" وهي الدول التي كانت أعضاء في حلف بغداد العسكري (السنتو)، تركيا وإيران وباكستان، إضافة إلى عضوية بريطانيا العظمى، والولايات المتحدة كعضو مراقب ولكنه فاعل ومؤثر جداً. كما لم تكن حكومتا ألمانيا وفرنسا سعيدتين بالثورة أو بوجود قاسم على رأس حكومة وطنية، إذ أنها كانت متضررة من السياسة النفطية العراقية ومن دور العراق حينذاك في تشكيل منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبيك).

المجموعة الثالثة: وهي الدول المجاورة التي كانت قد تضررت بسبب الثورة، مثل الأردن الذي كان قد دخل في وحدة هاشمية مع العراق وكان يتطلع إلى الاستفادة القصوى من نفط وموارد العراق الأولية الأخرى، أو الكويت التي طرح عبد الكريم قاسم مشروع "وحدتها" مع العراق ضد إرادة شعب وحكومة الكويت، وبالتالي أصبح الحكم في العراق يهدد وجودها، خاصة وأنها كانت تتطلع إلى الاستقلال والحصول على كيانها كدولة مستقلة لها كامل العضوية في الأمم المتحدة.

المجموعة الرابعة: وهي القوى القومية والبعثية في الدول العربية التي قررت الخلاص من حكم قاسم لأنه لم يستجب للنداءات التي توجهت بها إليه لإقامة الوحدة السياسية مع كل من مصر وسوريا اللتين كانتا قد أقامتا الوحدة بينهما قبل ثورة تموز ١٩٥٨ بفترة وجيزة. ومن الجدير بالإشارة إلى أن هذا الموقف لم يقتصر على الأحزاب والقوى السياسية القومية

والبعثية في البلدان العربية، بل اتسع ليشمل النشاط السياسي المباشر وغير المباشر لحكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) الموجه ضد حكومة عبد الكريم قاسم. وكانت كل المؤشرات تشير إلى أن الوحدة بين مصر وسريا لن تستمر طويلاً بسبب ابتعادها عن الحياة الديمقراطية وحرية الفرد ورغبة القيادة والرأسمال المصري في الاستفادة من هذه الوحدة لصالحهما دون الأخذ بالاعتبار مصالح المجتمعين المصري والسوري. يضاف إلى ذلك التنافس الذي نشأ بين جمال عبد الناصر وميشيل عفلق، قائد البعث العربي الاشتراكي على الصعيدين المحلي السوري والقومي.

ثانياً: المجموعات الداخلية

المجموعة الخامسة: تشمل القوى القومية والبعثية العراقية التي اختلفت منذ البدء مع حكومة وسياسات عبد الكريم قاسم وسعت إلى تامين تحالف سياسي واجتماعي للخلاص منه، كما أنها كانت قد اختلفت مع بعض الأحزاب السياسية الأخرى في العراق، ومنها الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الوطني التقدمي والحزب الجمهوري ومع عدد كبير من الشخصيات السياسية العراقية المستقلة ومع الغالبية العظمى من المجتمع العراقي بشان الوحدة العربية مع مصر وسوريا وبشأن النهج العام لسياسية الدولة.

المجموعة السادسة: وتشمل بقايا النظام الملكي ورؤساء العشائر العراقية التي تضررت مصالحها مباشرة بصدور قانون الإصلاح الزراعي وجمهرة من شيوخ الدين التي كانت على علاقة اقتصادية مباشرة ووثيقة مع الفئات المالكة لوسائل الإنتاج، وبشكل خاص مع الإقطاعيين في مناطق وسط العراق وجنوبه، إضافة إلى فئات الكومبرادور التجاري والبرجوازية العقارية. إن هذه القوى لم تفقد الكثير من مصالحها الاقتصادية في البلاد فحسب، بل فقدت أيضاً ولفترة قصيرة مواقعها السياسية وتأثيرها الاجتماعي ونفوذها وهيمنتها على جمهرة واسعة من الفلاحين وسكان المدن. وكانت لهذه الخسارة النسبية والمؤقتة تأثيرها السلبي المحدود على الدخل السنوي لهذه الفئات الاجتماعية

وعلى مستوى معيشتها ونفوذها ومكانتها الاجتماعية. لقد فقدت بتعبير أدق سلطتها السياسية وما يرتبط بهذه السلطة من امتيازات ومصالح وحقوق إضافية. لقد فقدت هذه المجموعة مكانتها الاجتماعية بين الفلاحين وجماهير المدن واضطرت بعض هذه العائلات إلى مغادرة العراق خشية تعرضها إلى مضايقات، وتسنى لها أن تأخذ معها ثروتها المنقولة. لهذا كانت متحمسة جداً لمناهضة حكم قاسم واستعادة ما فقدته من أرض زراعية ومواقع في الريف وريع كبير وحياة مرفهة على حساب الفلاحين وبقية الكادحين من بنات الشعب العراقي وأبنائه.

المجموعة السابعة: الغالبية العظمى من القوى الكُردستانية التي رفض عبد الكريم قاسم الاستجابة لمصالحها وحقوقها العادلة والتي لم تجد أمامها، كما بدا لها، طريقاً غير إعلان الثورة عليه للرد على الهجمات العسكرية التي تعرضت لها المناطق الكُردية من قبل القوات الجوية العراقية، وبشكل خاص مناطق بارزان حيث كانت منطقة سكن وإقامة قائد الشعب الكُردي الراحل ملا مصطفى البارزاني وقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني. وما يزال الفكر السياسي العراقي منقسماً على نفسه إزاء العوامل التي أدت إلى تفجير الصراع بين ملا مصطفى البارزاني وعبد الكريم قاسم أولاً، وفي ما إذا كانت حينذاك كل وسائل إعادة العلاقات والتوقف عن الصراع العسكري لصالح السلم والديمقراطية قد انتفت حقاً. ولم يكن الكُرد كلهم على وفاق مع ملا مصطفى البارزاني في قطيعته مع عبد الكريم قاسم، إذ كانوا يرون بأن الإمكانيات لم تكن قد استنفدت تماماً لتحقيق المصالحة والعودة إلى التفاوض وتبويش عمليات التآمر ضد الجمهورية. كما أن قاسماً كان يفكر بالتخلي عن استخدام العنف والسلاح لحل المشكلة التي نشأت حول حقوق الشعب الكُردي.

وخلال الفترة موضوع البحث وجدت قوى سياسية عراقية اتخذت موقفاً رافضاً لسياسة قاسم إزاء المسألة الديمقراطية ومعارضة الحرب ضد الشعب الكُردي وداعيةً إياه إلى تبني الطموحات الأساسية للشعب العراقي في الديمقراطية والحقوق القومية العادلة للشعب الكُردي، وهي السياسة التي أطلق عليها بأنها تقف بين مدينتي نعم ولا، أي سياسة الحزب الشيوعي العراقي التي تبلورت في تضامن—كفاح—تضامن، أو تلك القوى التي قاطعت

العمل مع حكومة وشخص عبد الكريم قاسم بسبب سياساته الفردية وبسبب استمرار العسكر في السلطة، مثل الحزب الوطني الديمقراطي وعلى رأسه الأستاذ كامل الچادرچي.

ولكن هذين الحزبين لم يشتركا بأية مؤامرة ضد حكومة قاسم وناضلا سلمياً لتغيير سياسته، في حين قرر الحزب الديمقراطي التقدمي برئاسة الأستاذ محمد حديد التعاون المباشر مع حكومة قاسم وتأييد موقفه من الكُرد وحركتهم المسلحة. وكان الحزب الديمقراطي التقدمي هو الحزب الوحيد الممثل في سلطة قاسم حينذاك وأثناء اشتعال نيران المعارك في كُردستان العراق.

كانت المخططات التآمرية ضد قاسم تستهدف الإطاحة به واتخذت لهذا الغرض أساليب وأدوات كثيرة لإضعافه أولاً، وإبعاد الجماهير الواسعة عنه وعزله عن القاعدة الجماهيرية الواسعة التي كانت تؤيده ثانياً، وتطويقه بقوى مناهضة له ولسياساته منتشرة في أجهزة الدولة العسكرية والأمنية والشرطة والكثير من دوائر الدولة وقادرة على إلحاق الضرر به وبسياساته، ومن أجل إنزال الضربة به عند نضوج العملية وبدء العد التنازلي لإسقاطه.

ويمكن تلخيص أبرز ما اتخذ في هذا الصدد على امتداد الفترة الواقعة بعد انتصار الثورة بفترة وجيزة حتى سقوطها في النقاط التالية:

– البدء بطرح شعارات لم تكن مدروسة ومقررة من قبل حركة وتنظيم الضباط الأحرار أولاً، ومن قبل جبهة الاتحاد الوطني ثانياً. وأبرز هذه الشعارات كان شعار إقامة الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) الذي طرحته القوى القومية والبعثية في الشارع العراقي وتبناه عبد السلام محمد عارف مباشرة وبدأ بالدعوة والترويج له في خطبه السياسية. وقد اصطدم هذا الشعار بالرفض من جانب العديد من الأحزاب السياسية العراقية، وبشكل خاص الحزب الشيوعي العراقي الذي طرح مباشرة شعار الاتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة لتبويش الشعار الأول. وإذا كان الشعار الثاني قد وجد تأييداً واسعاً من قبل الجماهير العربية في العراق ومن الكُرد أيضاً، شريطة أن يضمن الاتحاد حقوق الشعب الكُردي العادلة والمشروعة، في حين رفض الشعار الأول من جانب غالبية الأحزاب السياسية العراقية والغالبية من الشعب العراقي. ومن هنا بدأ الشقاق

والصراع في الصف العراقي على مستوى الضباط الأحرار وعلى مستوى جبهة الاتحاد الوطني وعلى مستوى الشارع. واقترن هذا بنشاط واسع لعبد السلام محمد عارف لفرض نفسه باعتباره القائد الفعلي للثورة مما أغاظ تدريجا حفيظة عبد الكريم قاسم القائد الفعلي والمنتخب من تنظيم وحركة الضباط الأحرار والمتفق عليه من قبل جبهة الاتحاد الوطني. كان هذا في الأيام الأولى للثورة وبذلك كان الخلاف قد دق إسفين الشقاق الفعلي في صفوف الحركة السياسية والشعبية العراقية.

– تنشيط كل القوى المتعاونة مع القوى القومية والبعثية وتلك القوى الرجعية التي ظلت حتى ذلك الحين تدين بالولاء للنظام الملكي المنهار لإعاقة تطبيق القوانين والقرارات الصادرة عن حكومة عبد الكريم قاسم واتهام أتباع قاسم بذلك وتخريب كل ما من شأنه تقديم الخدمة والمنفعة للجماهير الواسعة التي كانت تؤيد سياسة عبد الكريم قاسم وإجراءاته التقدمية. وكان مجال الإصلاح الزراعي هو أكثر المجالات التي حصل فيها التخريب والإساءة للفلاحين الفقراء وخدمة مصالح كبار ملاكي الأراضي الزراعية من خلال إعاقة عمليات نزع الملكيات التي تزيد عن الحد المقرر في القانون من جهة، وإعاقة توزيع الأراضي على الفلاحين المستحقين لها وفق القانون من جهة أخرى، مما أوجد فوضى فعلية في الريف وتذمر الفلاحين وإساءة كبيرة للقطاع والإنتاج الزراعي ومدخولات الفلاحين وساهم في تنشيط الهجرة من الريف إلى المدينة، وخلق بالتالي مشاكل إضافية للريف والمدينة في آن.

– إن سياسة تخريب العلاقات ما بين الأحزاب السياسية العراقية قد أتى أكله سريعاً، إذ أن نشاط القوميين والبعثيين التآمري نشط القوى المناهضة للتآمر ضد حكومة عبد الكريم قاسم والثورة، وخاصة قوى الحزب الشيوعي العراقي ومؤيدي وأتباع عبد الكريم قاسم ضد تلك القوى، كما نشط قوى في الحزب الشيوعي تدعو لتغيير سلطة قاسم تحت ضغط هاجس احتمال قيام القوى القومية والبعثية بانقلاب يطيح بحكومة قاسم ويلحق أضراراً كبيرة بمسيرة البلاد الديمقراطية والتقدمية، مما خلق نقاط احتكاك شديدة وتجاوزات متبادلة وعواقب وخيمة على الحياة السياسية في العراق، كما أوجد شكوكاً لدى

قاسم من احتمال قيام الشيوعيين بانقلاب ضده أيضاً. تبلور الصراع بين القوميين والبعثيين من جهة، وقوى الحزب الشيوعي وبعض القوى الديمقراطية الأخرى من جهة ثانية، وبرز صارخاً في احتفالات السلام في الموصل في أوائل آذار عام ١٩٥٩ وما أعقبها من مؤامرة الشواف والقتل المتبادل الواسع النطاق، ثم الأحداث الدامية في كركوك... الخ ولم يكن القوميون والبعثيون وحدهم المسؤولين عن ذلك، بل يتحمل الحزب الشيوعي العراقي وأتباع عبد الكريم قاسم والقوى الديمقراطية الأخرى مسؤولية غير قليلة في تلك الأحداث لثلاثة أسباب هي:

أ) الخشية من فقدان الثورة واستيلاء القوى القومية والبعثية أو القوى الرجعية على السلطة من جانب الحزب الشيوعي العراقي بشكل خاص وأنصار عبد الكريم قاسم. ومع أن الخشية كانت في محلها وكان التآمر واضحاً وصريحاً، إلا أن الأساليب والأدوات التي مورست أو الطريقة التي عولجت بها المشكلة لم تكن سليمة وغير ناضجة ولا حضارية.

ب) الرغبة في الوصول إلى السلطة والتي تجلت في شعار "حزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيم"، وبالتالي كان التصور بأن ضرب الحركة القومية التآمرية ضد قاسم ستساهم في تقريب الحزب الشيوعي من عبد الكريم قاسم، في حين حصل العكس، إذ أحس قاسم بقوة الحزب الشيوعي وبتأثيره الكبير في الشارع العراقي.

ج) وجود قوى متطرفة في قيادة الحزب الشيوعي والتي كانت ترى أنَّ من حقها تسلم السلطة خاصة وأن الحزب يمتلك قوى غير قليلة في الجيش ومحيطة بعبد الكريم قاسم بأمل تخليص الثورة من القوى الرجعية وتجنب احتمال الردة من جهة، وبهدف تطوير الثورة إلى مواقع جديدة متقدمة على نفس النسق الذي حصل في روسيا القيصرية حيث نجحت ثورة شباط البرجوازية، ثم أعقبتها ثورة أكتوبر الاشتراكية في العام 1917 من جهة أخرى.

ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن العنف في العراق بدأت به حكومات النظام الملكي قبل كل شيء، ثم مارسته بعد سقوط النظام الملكي تلك القوى التي كانت تقوم بالتحقيق مع أعوان السلطة الملكية، ثم مارسه البعثيون والقوميون في عملياتهم التخريبية، ثم

مارسه الشيوعيون أيضاً من خلال عمل بعضهم في أجهزة التحقيق التابعة لمحكمة الثورة. وهكذا تواصلت عمليات العنف التي تولد بدورها عنفاً جديداً وتتلازم وكأنها حلقة مفرغة لا تنتهي إلا لتبدأ من جديد، فالعنف يعيد إنتاج نفسه، والدم ينزف دماً باستمرار وكقاعدة عامة. وهكذا تسمم المجتمع العراقي غير المتحضر بالعداوات والثارات ذات الطبيعة البدوية وعمت الفوضى في البلاد وعجز النظام عن استعادة السيطرة إلا من خلال ضرب حزب بحزب آخر للخلاص من دور وتأثير مختلف الأحزاب، ولكنها انقلبت في المحصلة النهائية عليه وخسر المعركة.

– ولعبت القوى القومية العربية المتشددة وحكوماتها في الدول العربية دوراً كبيراً في عدة مجالات:

١) تأليب السكان في العراق ضد حكومة قاسم وبشكل خاص في مناطق غرب بغداد والموصل التي تتسم بتأثير القوى القومية والإسلامية فيها.

٢) الإعلام الذي شن حملة شرسة ضد حكومة عبد الكريم قاسم الوطنية متهماً إياها بخدمة المستعمرين والشعوبيين المعادين للقومية العربية وبتقسيم العراق، وكذلك ضد الشيوعيين وكل مؤيدي عبد الكريم قاسم والقوى الديمقراطية العراقية. وكان لإذاعة "صوت العرب" التهريجية ومذيعها المهرج أحمد سعيد، الذي برز نجمه كمذيع محفز ومثير للمشاعر والعواطف والحماس البدائي، وليس محفزاً للعقل والتفكير، في معركة تأميم قناة السويس وضد التحالف الثلاثي العدواني، كان له دوره البارز في الإساءة للشعب العراقي وقواه الوطنية وفي تأجيج المشاعر الشوفينية وصب الزيت على النيران التي أشعلوها هم في العراق. كما تضمنت الحملة الإعلامية إيصال النشرات المعادية للوضع في العراق عبر سفارة الجمهورية العربية المتحدة إلى العراق وتوزيعها على نطاق واسع.

٣) مساعدة المناهضين لحكومة عبد الكريم قاسم بتقديم المزيد من الأموال والأسلحة لها من خلال سفارة الجمهورية العربية في بغداد وعبر المسافرين بين بغداد ودمشق وتهريب الأسلحة والأموال عبر الحدود العراقية–السورية.

٤) القيام بعمليات اغتيال لعدد غير قليل من الشيوعيين والديمقراطيين ومحاولة إشاعة الإرهاب بين السكان. واتخاذ موقف يؤكد بأن من لم يقف إلى جانبهم فهو ضدهم، وبالتالي فالخطر يهدد الكثير من الناس.

٥) الدعوة إلى تنظيم الإضرابات الطلابية والاحتجاج على رفع أسعار البنزين وإحراق مجموعة من محطات بيع البنزين وتنظيم المظاهرات باتجاه التهيئة للعملية الانقلابية ضد حكومة قاسم. إن المعلومات التي كشف عنها المتورطون في التآمر على حكومة عبد الكريم قاسم والعارفين بمجرى الأمور حينذاك من أتباع القوى القومية والبعثية في الدول العربية وفي العراق، وكذلك بعض المسؤولين كشهود وضالعين في العملية التآمرية، تؤكد الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة جمال عبد الناصر والحكومة السورية على هذا الطريق الذي أدى إلى كوارث لا مثيل لها في تاريخ العراق الذي ما يزال يعاني منها حتى اليوم.

– ولعبت شركات النفط الاحتكارية والدول الاستعمارية والدول الإقليمية والعربية دوراً كبيراً في تنشيط عمليات التآمر على العراق وعدم ترك الحكم يركن إلى الاستقرار والأمن الداخلي. وكانت تلك النشاطات تصب في عدة اتجاهات أساسية لا تختلف كثيراً عما كانت تمارسه جمهورية مصر العربية والقوى القومية والبعثية، والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١) شن حملة إعلامية دولية واسعة ضد الحكم في العراق واعتباره نظاماً خارجاً عن القانون الدولي من خلال إجراءاته ضد شركات النفط أولاً، وواقعاً تحت تأثير الاتحاد السوفييتي بسبب علاقاته الدبلوماسية والاقتصادية الجديدة معه ومع بقية البلدان الاشتراكية، ومنها الصين وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وهنغاريا ورومانيا ...الخ، ثانياً، وإشاعة فرية تقول بوجود احتمال كبير بسيطرة الشيوعيين على الحكم وتهديد المنطقة، إضافة إلى إشاعة ارتكاب حكومة قاسم "المجازر" التي يساهم بها الحزب الشيوعي وهي موجهة ضد القوى الأخرى ثالثاً!

٢) اتخاذ خطوات عديدة لتخفيض استخراج وتصدير النفط الخام العراقي بهدف

تقليص موارد العراق المالية وإعاقة تنفيذ مشاريعه التنموية وتحسين مستوى معيشة سكانه، خاصة وأن النفط الخام كان المورد المالي الأساسي حينذاك للدخل القومي وللميزانيتين الاعتيادية والتنموية.

٣) المشاركة في عمليات التآمر من خلال تجنيد أتباع النظام الملكي السابق للمشاركة في النشاط المعادي لحكومة قاسم، وبشكل خاص مجموعات من الإقطاعيين وكبار الملاكين وشيوخ العشائر وكبار التجار وبعض العائلات الميسورة. وكانت حكومات الأردن والكويت والسعودية وإيران وتركيا تلعب دوراً كبيراً ومتميزاً في هذه العملية.

– ولا شك في أن إيران وتركيا حاولتا استثمار الخلاف الذي نشأ بين قيادة الحركة الكُردية التحررية العراقية وحكومة عبد الكريم قاسم بهدف توسيعه وتشديده بحيث يصعب معهما الوصول إلى حلول عملية للقضية الكُردية. كما أن القوى القومية والبعثية والقوى الرجعية العراقية التي كانت حتى ذلك الحين تحيط بعبد الكريم قاسم وبأعلامه السياسي تحت واجهات مختلفة لعبت هي الأخرى دوراً كبيراً في تنشيط ودفع حكومة عبد الكريم قاسم لاتخاذ إجراءات عنيفة وقاسية وغير مبررة ضد الحركة الكُردية في كُردستان العراق. وبالتالي أصبح الاستقطاب بين الطرفين شديداً دفع إلى نشوب المعارك المسلحة وإعلان الحركة المسلحة الكُردية في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦١. وكانت هذه الحركة المسلحة، التي يطلق عليها الكُرد بثورة ١٩٦١، من أكثر العوامل استنزافاً لطاقات الحكم وإضعافاً له وعزله بشكل ملموس تماماً عن الجماهير الشعبية الكُردية وغير الكُردية. ورغم قناعتنا بأن قرار إعلان ثورة أيلول الكُردية ١٩٦١، الذي اختلف بشأنه الكُرد كثيراً وكذلك القوى السياسية العراقية، لم يكن تحت تأثير السفارة البريطانية وشركات النفط الاحتكارية أو إيران، ولكن مواقف تلك الأطراف كانت مشجعاً على استمرار الثورة والتوقف عن التحري عن حلول عملية للمشكلة مع حكومة عبد الكريم قاسم. ولم يبد قاسم أي اهتمام حقيقي لإعادة العلاقات الطبيعية مع الحركة الكُردية المسلحة، وارتكب بذلك خطأً فادحاً.

– ولا بد –هنا– من الإشارة إلى أن مجموعة غير صغيرة من الضباط الذين ساهموا في عدد من المحاولات الانقلابية، كانوا من بين أعضاء حركة الضباط الأحرار والعديد من

التنظيمات العسكرية القومية الأخرى، التي لم تنصفها حكومة الثورة، كما اعتقدوا، أو لم يحصلوا فعلاً على المواقع التي كانوا يطمحون بها ويعتقدون بأنها مناسبة لهم ولتنظيماتهم، وأن الآخرين الذين احتلوا مواقع مهمة ليسوا بأفضل منهم، أي أن العوامل الشخصية البحتة لعبت هي الأخرى دورها في التورط بهذه المحاولة أو تلك، خاصة وقد كان هناك من يتحين الفرص للاستفادة من الناقمين على عبد الكريم قاسم لإشراكهم في الإجهاز عليه وعلى نظام حكمه.

وفي هذا الموقع تم التشابك الفعلي، شاء الإنسان أم أبى، أو أدرك ذلك أم لم يدركه، بين كل القوى ذات المصلحة بسقوط حكم عبد الكريم قاسم وإقامة حكومة جديدة على أنقاضها يفترض أن تمثل مصالح كل هذه الأطراف غير المنسجمة في ما بينها. لقد شكلت كل هذه القوى ضغطاً هائلاً على حكومة عبد الكريم قاسم عجزت القوى المؤيدة له أو المتحالفة معه أو المنتقدة له أو المتضامنة معه عن إنقاذ الحكم وإنقاذ نفسها من الضربات المحتملة في حالة سقوطه. لم تكن لقاسم أذن مصغية لنصيحة الآخرين وملاحظاتهم. لقد كان معتداً بنفسه واثقاً من حب الشعب له وحريصاً على تطبيق ما يراه مناسباً. ولا يختلف عبد الكريم قاسم في هذه الصفات عن الكثير من المستبدين الذين حكموا العراق وكانوا يعتقدون بأنهم يخدمون الشعب بسياساتهم تلك.

وتمثلت ابرز الأنشطة التي مارستها القوى القومية والبعثية والرجعية العراقية لزعزعة الوضع السياسي والأمني في العراق هو: عمليات الاغتيال الواسعة لأنشط العناصر السياسية المؤيدة لحكومة عبد الكريم قاسم، وإرسال رسائل التهديد وممارسة الاعتداء على الناس أو تنظيم الإضرابات الطلابية لإثارة الفوضى والاعتداء على الطلبة الديمقراطيين والشيوعيين وغير المؤيدين لها، إضافة إلى تهيئة بعض القوى العسكرية لإنزال الضربة المطلوبة بقاسم وحكومته. وهكذا سقط حكم قاسم في آخر مؤامرة سياسية عسكرية، داخلية وعربية وإقليمية ودولية، ومعها حدثت أكبر مجزرة مريعة بحق الشيوعيين والديمقراطيين من أتباع عبد الكريم قاسم وبحق الكُرد الفيلية الذين كانوا من المدافعين

الصلبين عنه وعن حكومته التي حاولت إنصافهم نسبياً.[٨٨] وكان هذا الموقف من جانب الكُرد الفيلية أحد أهم الأسباب في كل الإجراءات التي اتخذها القوميون والبعثيون ضدهم في السنوات اللاحقة والتي كلفتهم حياة جمهرة كبيرة منهم وتهجير عشرات الألوف إلى خارج العراق في فترة حكم البعث الثانية.

وكانت أغلب المؤامرات التي حيكت ضد حكم عبد الكريم قاسم قد نظمت من جماعة الضباط الأحرار الذين كانوا يعملون في تنظيمات عسكرية متعاونة مع التنظيم العسكري الذي كان يترأسه عبد الكريم قاسم وعضوية عبد السلام محمد عارف، أو من قبل ضباط جدد من أتباع القوى القومية الناصرية وأتباع حزب البعث العربي الاشتراكي. وشكلت قوى هذين التيارين القوميين القاعدة الأساسية التي اعتمدت عليها القوى الإقليمية والعربية والدولية أيضاً للخلاص من حكومة عبد الكريم قاسم وإسقاط الجمهورية الأولى. وبدأت تلك العملية بمحاولة انقلاب آذار ١٩٥٩ في معسكر الموصل وبقيادة العقيد عبد الوهاب الشواف، أحد أعضاء حركة وتنظيمات الضباط الأحرار. وقبلها بقليل بدأ مسلسل العذاب الجديد في العراق.[٨٩]

---

٨٨ راجع في هذا الصدد: الناصري، عقيل د. "عبد الكريم قاسم في يومه الأخير". مصدر سابق.

٨٩ العلي، كاظم حسن، لواء ركن. انتفاضة الموصل. ثورة الشواف ٧ آذار ١٩٥٩. دار العربية. بغداد. ١٩٨٧.

راجع أيضاً: حسين، خليل إبراهيم، عميد متقاعد. الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وبين عبد الوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين. مكتبة بشار. بغداد ١٩٨٩.

المبحث الثاني

الاحتراب والقسوة في العهد الجمهوري الأول

كان المجتمع العراقي في غالبيته يتطلع إلى الخلاص من العهد الملكي وما ارتبط به من سياسات تميزت بالعنف والاضطهاد والقسوة في التعامل مع الشعب ومطالبه وحركاته السياسية. وكان النضال الوطني للجماهير الشعبية ممثلاً بأحزابه السياسية ومنظماته الاجتماعية قد حمل الشعارات التي تؤكد ثلاث مسائل جوهرية على صعيد السياسة والاقتصاد والعلاقات الخارجية، وهي:

* ضمان الحرية والحياة الدستورية القائمة على أسس الديمقراطية واحترام إرادة الشعب وضمان الحقوق القومية والثقافية للقوميات في العراق، وخاصة حقوق الشعب الكُردي، واستقلال القضاء وإطلاق سراح السجناء السياسيين ومحاسبة المسؤولين عن قمع واضطهاد الشعب.

* سيطرة الشعب على موارده الأولية، وخاصة النفط الخام، ووضعها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحل المسألة الزراعية لصالح الفلاحين والخلاص من العلاقات شبه الإقطاعية السائدة في الريف ومعالجة مشكلة البطالة وتصنيع البلاد ورفع مستوى معيشة الشعب ورفع الحيف عنهم.

* ضمان حرية الوطن وسيادة البلاد واستقلال القرار العراقي والابتعاد عن الأحلاف العسكرية وممارسة سياسة سلمية نحو الجيران وبقية دول العالم وممارسة سياسة عدم الانحياز أو الحياد الإيجابي ومكافحة الاستعمار، وتعزيز علاقات العراق المتعددة الجوانب بالدول العربية الشقيقة وتأييد نضالها في سبيل تعزيز استقلالها السياسي وتأمين حقوقها وحرياتها الديمقراطية.

كانت حياة الفقر والحرمان من جهة، والاضطهاد وعدم التمتع بالحرية والحياة الديمقراطية واستمرار تزييف إرادة الشعب وقواه الوطنية من جهة أخرى، قد جعلت الشعب متحفزاً في أعقاب نجاح الثورة للانتقام من تلك الفئة التي اضطهدته وحرمته من العيش

الكريم. وكانت هذه الظواهر السلبية نتاجاً طبيعياً لسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والعلاقات العشائرية والروح البدوية التي لم تسمح سياسات الحكومات السابقة معالجتها والتخلص منها. وقد تجلى ذلك في رغبة الناس في الانتقام المباشر من المسؤولين المباشرين عن ذلك، وبشكل خاص نوري السعيد وعبد الإله وبعض أفراد العائلة المالكة، دون أن يمنحوا القضاء العراقي فرصة ضرورية لمحاسبة جميع أفراد هذه النخبة وفق الأسس الديمقراطية والشرعية الدستورية. وكان لهذا الفعل غير الحضاري تأثيره السلبي على مستقبل العلاقات الداخلية، كما أنه أعاد العراق إلى التراث السلبي القديم الذي مارسه الحكام الطغاة طيلة قرون في العراق من خلال ممارسة سياسة الانتقام المباشر من المعارضين السياسيين وتهييج الناس ضدهم لتصفيتهم بصيغ مختلفة. وتاريخ العراق ملئ بمثل هذه الأحداث المفجعة. فالتاريخ العراقي يحدثنا بأن حكام العراقي عندما كانوا يريدون الانتقام من شخص ما، كانوا يسعون إلى الإساءة إليه وإذلاله والحط من كرامته وسحله في الشوارع من قبل الرعاع من أتباع الحاكم. وكانت عمليات سحل الجثث في الشوارع من بين أسوأ مظاهر السادية والعنف وروح الانتقام البدوية التي لم يشجبها قادة الثورة وأغلب الأحزاب السياسية، بل هللوا لها واعتبروها منقبة ثورية لتثبيت الحكم والتخلص ممن مرغوا جباه الشعب بالوحل. ومن هنا يمكن التأكيد بأن الحكم السابق كان مسؤولاً أيضاً عما حصل لقادته بعد الثورة بفعل الاحتقان السابق الذي طال أمده. ولكن يفترض أن لا تعتبر هذه الملاحظة وكأنها تقبل بما حصل أو تبررها، ولكن لا بد لنا من ذكر الواقع والعوامل التي تسببت بها.

لم يكن قادة الثورة والأحزاب السياسية والجماهير الشعبية ذات وعي حقيقي بمفهوم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ كان كل حزب منها يرى في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان مسائل يفترض أن يتمتع بها هو دون غيره من الأحزاب. وقلة من الشخصيات السياسية التي آمنت بالديمقراطية بصورة صحيحة نسبياً، إذ أن الغالبية كانت ترى فيها تماماً كما كانت تنظر إليها الأحزاب. وتغيير هذا الواقع في التفكير والممارسة لا يرتبط بالرغبات والإرادة الحسنة، بل بالمستوى الحضاري والثقافي للمجتمع وقواه

السياسية، بطبيعة علاقات الإنتاج السائدة وبالتقاليد والعادات البالية الموروثة والتي لم تسمح الفترات السابقة بظروفها المعروفة بإزالتها وإعادة تثقيف المجتمع بالقيم والمثل الإنسانية الحديثة. إذ لم تكن هناك تقاليد ديمقراطية وحياة دستورية سليمة راسخة وقيم إنسانية عميقة ثابتة، بل كانت العواطف والرغبة في الانفراد بالسلطة والهيمنة وإحراز المكاسب على حساب الطرف الآخر، أي قيم البداوة والعلاقات الإقطاعية والروح العسكرية هي المتغلبة في المجتمع، وخاصة في صفوف القوات المسلحة. لقد كان معيار الشرف هو الأخذ بالثأر من الخصم وليس في تقديمه إلى المحاكمة لتلقي العقوبة القانونية المناسبة، وكان معيار الرجولة هو السطو على أموال الآخرين ودورهم دون أن يحسوا أو يلقوا القبض على الفاعل، إنها تقاليد الغزو والسلب والنهب التي تعرفها حياة البداوة منذ مئات السنين.

وكان الموقف المحيط بالعراق وسياسات العداء التي أبدتها الدول الاستعمارية والدول الأعضاء في حلف بغداد وشركات النفط الاحتكارية قد عمق من سلبيات الوضع وساهم في تعزيز روح التطرف والتشدد في ممارسة السياسة على مستوى الدولة والشعب والأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية غير الحكومية والنقابات.

لقد أطلقت ثورة تموز عام ١٩٥٨ العنان للجماهير وأحزابها دون أن تبادر بتحديد الأسس القانونية لحركة الجماهير والأحزاب السياسية وغيرها، مما أوجد فوضى سياسية.

وكانت الإجراءات المهمة التي اتخذتها حكومة الثورة في المجالات الداخلية والعربية والدولية ذات مردودين أحدها إيجابي حفز الناس على التفاعل مع حكومة الثورة والسعي إلى حمايتها، والثاني سلبي ساهم بانتعاش الرغبات الذاتية وحرك الكثير من الصراعات الداخلية والعربية والدولية التي ساهمت كلها في تعقيد الوضع وفي فقدان الكثير من القيم التي كان من الممكن المحافظة عليها لو كانت التقاليد الديمقراطية والحياة الدستورية قد تكرست وترسخت قبل ذاك في المجتمع.

ولهذا السبب بدأ الصراع في ما بين الأحزاب السياسية في ضوء مواقف السلطة الداخلية والعربية والدولية واتخذ أبعاداً جديدة غير ديمقراطية ثم قاد إلى نشوب نزاعات سياسية حادة وأحياناً دموية. وبدلاً من معالجتها ديمقراطياً، اندفع كل حزب لتصفية حساباته مع

الحزب الآخر وعجزت السلطة ثانية عن إرساء دعائم القانون الديمقراطي، بل راحت تستثمر الصراع بين الأحزاب لصالح استمرار وجودها بالصيغة القائمة، مما أدى إلى بروز أعداء لها من بعض القوى، وفيما بعد انقلبت البقية، بهذا القدر أو ذاك، ضدها أيضاً. ولم تدرك حكومة الجمهورية الأولى دورها التاريخي ولم تمارس السياسات السليمة التي كان في مقدورها تجاوز المحن التي مر بها الشعب العراقي في أعقاب الثورة، وخاصة إزاء المسألة القومية العربية وإزاء المسألة القومية الكُردية وحقوق الأقليات القومية، وكذلك إزاء سيادة القانون الديمقراطي والحياة الدستورية والقضاء المستقل. وبدلاً من كل ذلك عمدت إلى ممارسة الشدة والقسوة والعنف في معالجة الوضع، وتخلت بذلك عن الوسائل السلمية والعقلانية في مواجهة المشكلات الفعلية، وكانت بداية النهاية للجمهورية الأولى.

لم يكن عبد الكريم قاسم، قائد الانتفاضة العسكرية، وحده المسؤول عن كل ما حدث في العراق، رغم المسؤولية المباشرة التي يتحملها، ولكن المجتمع والأحزاب وضعف الوعي الاجتماعي والسياسي والمستوى الحضاري والثقافي المتدني للبلد والخصائص الأخرى التي أشرنا إليها فيما سبق وسياسات الدول العربية والبلدان المجاورة وشركات النفط الاحتكارية وسياسات الدول الكبرى والصراع بين الشرق والغرب، كلها كانت عوامل دافعة بالاتجاه والنهاية التي وصل إليها العراق عشية نجاح انقلاب شباط عام ١٩٦٣ وسقوط حكومة عبد الكريم قاسم.

برزت ممارسات القسوة والتعذيب والعنف ثم العنف المضاد منذ أواخر عام ١٩٥٨، وتصاعد في أوائل ١٩٥٩ ووصل إلى قمته في الانقلاب وما بعده. ولكن أين برزت مظاهر القسوة والعنف في التعامل؟ وفق المعطيات المتوفرة حتى الآن يمكن الإشارة إلى أنها برزت في المجالات التالية:

* في عمليات القتل والسحل مباشرة مع صبيحة انتصار الانتفاضة العسكرية وبمبادرة من بعض قادة الثورة الذين أعطوا الأوامر بقتل العائلة الملكة، والتي يؤكد بعض الباحثين أن عبد السلام محمد عارف كان المسؤول الأول والأخير عنها، رغم عدم إبداء العائلة المالكة وحرسها مقاومة للقوى التي طوقت قصر الرحاب. إلا أن القصة الواقعية لمقتل

بعض أفراد العائلة المالكة يشرحها الملازم الأول عبد الستار سبع العبوسي والتي نشرت في العديد من الكتب والتي تبين بأن قتل بعض أفراد العائلة المالكة لم يكن في الحسبان ولم يبلغوا بأي قرار من هذا النوع، وأن الملابسات التي حصلت في قصر الرحاب ومحاولات المخاتلة التي لجأ إليها عبد الإله بن علي بهدف الهروب من المجوعة العسكرية التي جاءت لاعتقال أفراد العائلة المالكة وإرسالهم إلى مقر الإذاعة أو إلى وزارة الدفاع، لما انتهى الأمر بمقتل عبد الإله وغيره وجرح الملك فيصل الثاني ووفاته في المستشفى. وأن عبد السلام محمد عارف عندما أبلغه الملازم الأول العبوسي بمقتل عبد الإله قال له ,,عافرم زين سويت"، أي أحسنت.[٩٠] ليس هناك من يؤكد بأن قيادة الانتفاضة كانت تريد قتل العائلة المالكة، رغم أنهم قد أخذوا بالاعتبار احتمال وقوع ذلك. لقد كان متوقعاً أن يقتل بعض الأفراد من العائلة الملكية أو من مجموعة النخبة الحاكمة، إلا أن الإنسان لم يكن يتوقع أن يسلم الضباط المسؤولين عن اعتقال هؤلاء جثث القتلى إلى الجماهير الغاضبة والزاحفة نحو قصر الرحاب دار سكن الوصي عبد الإله وعائلته.

* في عملية التحقيق مع العناصر التي تم إلقاء القبض عليها من النخبة الحاكمة في العهد الملكي ومن المسؤولين عن أجهزة الأمن والسجون الذين مارسوا أو أمروا باستخدام التعذيب والقسوة ضد السجناء السياسيين. وكان بين أعضاء هيئة التحقيق من عانى الكثير من النخبة الحاكمة وجلاوزة النظام الملكي، ولكن بشكل خاص من المسؤولين مباشرة عن ممارسة أشرس أنواع التعذيب أو إعطاء الأوامر بممارسته. وقد اعترف هؤلاء بما ارتكبوه، وكان ما ارتكبوه حقيقياً، إلا أنهم لو لم يتعرضوا للتعذيب لما اعترفوا بالكثير من ذلك، وبالتالي يمكن القول بأن اعترافات الكثير منهم قد انتزعت تحت التعذيب، وهو أمر يفترض أن يقال بصدق وأمانة، وأن رفض ممارسوه الحديث حوله بصراحة.

* قدم هؤلاء إلى المحاكمة العلنية. ولم يكن عيباً في ذلك، إذ كان في المقدور تحويلها إلى مدرسة للديمقراطية والمحاسبة العقلانية للمسؤولين عن اضطهاد وقمع الشعب وسلب إرادته

---

٩٠ مقصود، حامد مصطفى. ثورة ١٤ تموز مدارات الأخوة الأعداء. ط ١. أربيل–هاولير. موكرياني. ٢٠٠٢. ص ١٣٥–١٤٤.

ونهب خيراته والعيش برفاهية على حساب جوع الغالبية العظمى من الشعب وحرمانه. إلا أن المحكمة الخاصة (محكمة الشعب) تميزت بجانبين، جانب شعبي مفيد، وآخر كان بمثابة التهريج والوعيد والإساءة إلى كرامة المعتقلين والمحالين إلى المحاكمة بطريقة لا يمكن القبول بها في ضوء المعايير والقيم الإنسانية ولائحة حقوق الإنسان والقيم والمواثيق الدولية، رغم أن هؤلاء المسؤولين قد أمروا بممارسة ذلك مع المعتقلين السياسيين لديهم أثناء وجودهم في السلطة. وقد عززت هذه المحاكمات بطريقة إدارتها والأساليب التي مورست في إهانة المحالين إليها الاستهانة بالقوانين وعززت روح الانتقام في البلاد وعمقت العداء في ما بين القوى وقادت إلى عواقب وخيمة، خاصة وأنها لم تقتصر على أقطاب الحكم الملكي–الإقطاعي، بل شملت أيضاً في محاكمتها من اتهم بالتآمر على الجمهورية من جماعات الضباط الأحرار وقياديي وكوادر وأعضاء الأحزاب التي اتهمت بالمشاركة في التآمر على حكومة عبد الكريم قاسم. وكما أرى فإن المحكمة لم تكن وحدها المسؤولة عن ذلك، بل إنها وجدت التأييد والدعم من قائد الثورة عبد الكريم قاسم ومن بعض الأحزاب السياسية العراقية ومن جملة من المحامين والحقوقيين العاملين في نقابة المحامين ومن جمهرة واسعة من الشعب، كما أن العداء الذي جوبهت به من بعض الأحزاب والقوى السياسية القومية في الداخل والخارج ساهمت في تعميق وجهتها الفوضوية والتي لا تتماشى مع الأسس القانونية والديمقراطية للمحاكمات الشرعية. وقراءة واعية لسلسلة المجلدات (٢٢ مجلداً) التي صدرت عن محكمة الشعب تقدم للإنسان لا واقع المحكمة فحسب، بل تجسد طبيعة المجتمع العراقي حينذاك والمشكلات والتناقضات والصراعات التي كان يعاني منها والأحقاد التي كانت تعيش في داخله والعوامل الفاعلة في كل ذلك. إنها تقدم لوحة اجتماعية نفسية معقدة جداً للمجتمع العراقي، وهي بحاجة إلى دراسة نفسية وسياسية واجتماعية معمقة ومتكاملة ليتم من خلالها التعرف على واقع نفسية الفرد العراقي وشخصيته حينذاك. وكانت هناك فيما بعد محاكم أخرى هي التي حكمت على عدد كبير من الأشخاص بأحكام مختلفة ومن مختلف الأحزاب وفي فترات متباينة بسبب مواقف بعضها ضد البعض الآخر أو بسبب مواقفها من الحكم أو بسبب رفضها للحرب ضد

الشعب الكُردي في كُردستان العراق أو بسبب وشايات لم يتم التحقيق الجدي والمسؤول بشأنها. وكانت الأحكام متباينة وغالباً ما كانت قاسية جداً وغير مبررة، فالقضاء في هذه الفترة لم يكن نزيهاً تماماً وكان متحزباً، لا في صالح الحكومة فحسب، بل وأحياناً في صالح قوى أخرى ضد الحكومة أو ضد حزب آخر أو ضد أتباع الحكومة أيضاً.

* الصراعات في ما بين الأحزاب السياسية واستخدام الشدة والعنف والقسوة في معالجتها وبدء عمليات الاغتيال للناشطين من القوى السياسية والتي بدأت بها القوى القومية وخاصة البعثيين منهم وبعض القوى المحسوبة على فئة الإقطاعيين، كما هو ثابت اليوم من العديد من الكتب التي ألفها أقطاب الحكم البعثي الأول ومن بعض الضباط الأحرار. فقد بدأت بسلسلة من الاغتيالات ضد الشيوعيين والديمقراطيين ومؤيدي قاسم ساهمت في تعميق الصراع على السلطة ودفعت بالآخرين إلى ممارسة أساليب أخرى من العنف المضاد والتي برزت بشكل خاص في الموصل وكركوك أو في عمليات التعذيب للمعتقلين أو الإحالة على التقاعد والمحاربة بالرزق والمطاردة. وكان هناك تبادل مستمر في المواقع، فالضحية يتحول إلى جلاد والجلاد يتحول إلى ضحية وهلمجرا خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٩ وبداية عام ١٩٦٣.

* ممارسة أجهزة الأمن الجديدة، التي كانت تضم في صفوفها من كان يعادي حكومة عبد الكريم قاسم، العنف والتعذيب ضد المعتقلين السياسيين من مختلف القوى السياسية، إضافة إلى بدء المحاكم بإصدار أحكام قاسية ضد السياسيين من مختلف الاتجاهات، ومنها أحكام الموت على بعض العسكريين ممن شارك في محاولات انقلاب ضد حكومة عبد الكريم قاسم.

* السياسة غير الديمقراطية التي مارسها عبد الكريم إزاء حق الشعب الكُردي في التمتع بحقوقه القومية العادلة، ثم الصراعات التي بدأت مع هذه القضية وبدء الهجمات العسكرية ضد مواقع الكُرد وإعلان القيادة الكُردية الثورة على حكومة عبد الكريم قاسم منذ أيلول عام ١٩٦١. وتواصل مسلسل القسوة والعنف والقتل حتى بات الإنسان لا يأمن على نفسه بعد أن نشأ اصطفاف وتحالف سياسي جديد في البلاد، ساهم في الإطاحة بحكومة قاسم،

إذ بدأت معها مسلسل عنف أكثر شراسة ودموية في العراق.

اضطرت قوى سياسية من مؤيدي النظام الملكي والمسؤولين عن سياساته إلى مغادرة العراق والعيش في المنفى خشية التعرض للاعتقال أو التعذيب والانتقام، علماً بأن ما أصابهم، رغم عدم جوازه، كان أقل بكثير مما أصاب القوى السياسية التي شاركت بالثورة على النظام الملكي في عهدها الجمهوري، بسبب تلك الصراعات الحزبية والتقاليد غير الحضارية التي سادت الفترة المذكورة، والتي ساهمت بضياع الثورة ذاتها والأهداف التي كانت ضمن مهمات المرحلة. لقد بدأت الثورة تأكل أبناءها منذ نهاية عام ١٩٥٨ وتواصلت حتى سقوطها ليبدأ مسلسل دموي جديد.

لقد مورست في هذه الفترة أشكالاً مختلفة من أساليب التعذيب الجسدي والنفسي من جانب مختلف القوى السياسية، فلم تكن الإهانة والشتائم والإساءات والضرب والتعذيب المتنوع الأساليب والاختطاف والقتل في الشوارع أو المطاردة والملاحقة اليومية والمحاربة بالرزق والاعتقال الطويل الأمد والسجن دون سند قانوني، إضافة إلى المعارك العسكرية وقصف القرى والأرياف والإعدامات عبر أحكام من محاكم خاصة هي صور من القسوة والعنف اللذين سادا في العراق وأديا إلى تفاقم العداء والأحقاد والرغبة في الانتقام في صفوف الحزبيين والمؤيدين للأحزاب المختلفة فحسب، بل أصبحت الحياة السياسية وعضوية الأحزاب السياسية والمنظمات المختلفة سبباً للاعتقال والسجن والتعذيب أو حتى التعرض للموت.

وتفشت في البلاد من جديد حالة الترصد والمراقبة وكتابة التقارير من قبل الجواسيس والمخبرين غير الرسميين والوشاية بالآخرين صدقاً أو كذباً لغرض الانتقام وألحقت أضراراً فادحة بالمجتمع كله وأوجدت عدم الثقة والخشية بين الناس.

ولعبت الصحافة الحزبية والحكومية دوراً سلبياً في نشر مفاهيم مناهضة للديمقراطية والحوار الحضاري في المجتمع، إذ كانت أغلبها تجسد الرؤية غير الودية المتبادلة والمليئة بالإساءات والشتائم والأكاذيب والتهم الباطلة التي كانت تروج ضد القوى المختلفة وخاصة ضد الشخصيات الديمقراطية، ولعبت الصحف القومية والبعثية وصحف الحكومة دوراً بارزاً

في هذا الصدد، إلا أن الصحف الأخرى قد ساهمت أيضاً في ذلك وفي تأليب الناس على هذا الحزب أو ذاك. لقد أصبح ,,الأنا" يقف بالضد تماماً من ,,الآخر" في مجتمع واحد ويعتبره عدواً له ويتحين الفرص للقضاء عليه. لقد أصبحت الحياة في الفترة الواقعة بين ١٩٦١-١٩٦٣ صعبة والمحنة التي تواجه السياسيين بشكل خاص كبيرة.

ومن جراء ذلك أصبح المجتمع وتطوره الحر والديمقراطي المنشود هو الضحية الفعلية المباشرة. وأصبحت الفئات الكادحة والفقيرة التي لم تستطع الاستفادة من منجزات الثورة في فترتها الأولى هي الخاسر الأول من الأوضاع المتدهورة في مختلف المجالات.

ويستوجب الأمر ونحن نبحث في موضوع الاستبداد والقسوة في هذه الفترة من تاريخ العراق أن نتطرق إلى واقعتين متشابكتين ومتتابعتين عاشهما الشعب العراقي، وهما يقدمان الدليل على غياب الوعي الديمقراطي عند قيادات وقوى الأحزاب السياسية العراقية. والحديث يدور هنا عن أحداث الموصل، وبضمنها مؤامرة العقيد عبد الوهاب الشواف، وما ارتبط بها من أحداث مأساوية أولاً، ثم أحداث كركوك المأساوية ثانياً، وكلا الواقعتين حدثا في عام ١٩٥٩.

لم يكن عبد الكريم قاسم، قائد الانتفاضة العسكرية، وحده المسؤول عن كل ما حدث في العراق، بل تساهم في ذلك جميع القوى السياسية العراقية بغض النظر عن مدى مستوى مسؤوليتها عن تلك الأحداث والوقائع واتجاهات التطور المأساوية في البلاد.

أولاُ: أحداث الموصل

تعتبر الموصل ثاني أكبر لواء في العراق من حيث المساحة والنفوس قبل تقسيمها إلى محافظتي الموصل ودهوك. وتشير التقديرات وسجلات الإحصاء الحكومية إلى تطور السكان كما في الجدول التالي:

السنة	عدد النفوس/ نسمة	الذكور/ نسمة	الإناث / نسمة
١٨٠٠	٣٥٠٠٠	غير متوفر	غير متوفر
١٨٥٠	٤٠٠٠٠	غ. م.	غ. م.
١٩٠٠	٦٠٠٠٠	غ. م.	غ. م.
١٩٢٠*	٣٥٠٣٧٦	غ. م.	غ. م.
١٩٤٧**	٥٩٥١٩٠	٢٨٨١٩٩	٣٠٦٩٩١
١٩٥٧**	٧٥٥٤٤٧	٣٨٢٩٥٥	٣٧٢٤٩٢
١٩٦٢***	٧٥٨٦٨٠	٣٨٥٥٣٧	٣٧٣١٤٣
١٩٦٥ ****	٩٥٤١٥٧	٤٨٩٢٨٩	٤٦٤٨٦٨

المصادر: * موقع ويكيبيدياء الموسوعة الحرة. نينوي (محافظة) أخذت الأرقام بتاريخ ٢٠١٠/١/٣٠. ** الإحصاء السكاني الرسمي لعامي ١٩٤٧ و١٩٥٧. *** الموسوعة الإحصائية عن التقسيمات الإدارية في الجمهورية العراقية. وزارة الداخلية. بغداد. مطبعة الإدارة المحلية. ١٩٦٢. ص ٢٨/٢٧. **** المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٦. وزارة التخطيط. مطبعة الحكومة. بغداد. ١٩٦٧. من جدول رقم ٢٤. ص ٣٣.

بلغت المساحة الكلية للواء الموصل في العام ١٩٦٢ (٥٣٢٢٧ كم^{٢}) وعدد نفوسه في العام ١٩٥٧ (٧٥٥٤٤٧) نسمة، وبعد مرور خمس سنوات ارتفع عدد سكان الموصل فبلغ (٧٥٨٦٨٠) نسمة، أي بزيادة قدرها (٢٣٣٣) نسمة فقط، في حين ازداد عدد نفوس الموصل خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٧ و١٩٥٧ بـ (١٦٠٢٥٧) نسمة، أي بمعدل سنوي (١٦٠٢٦) نسمة، في حين كان المعدل السنوي للفترة ١٩٥٩ – ١٩٦٢ (٥٨٣) نسمة لا غير. فما هو السبب وراء هذه الزيادة الواطئة جداً في عدد النفوسً خلال الفترة ١٩٥٧–١٩٦٢.

أشار الكاتب والمؤرخ حامد شريف الحمداني في رسائل متبادلة وإجابة عن استفسار لي

أن ٣٠ ألف عائلة مسيحية اضطرت إلى مغادرة الموصل، وهو موطنها الأصلي، إلى بغداد، أو إلى مدن كردستان العراق، أو إلى خارج العراق هرباً من الملاحقة والإيذاء وبعد أن تعرض الكثير من تلك العائلات إلى الهجوم الشرس من عصابات إجرامية ومن حملة اغتيالات مارستها قوى البعث وبعض القوى القومية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ –١٩٦٣.

يعرف لواء الموصل بكونه منطقة الثقافات المتعددة والمتنوعة، ففيه تعيش وتتآخى جميع قوميات العراق ابتداءً من العرب ومروراً بالكُرد والكلدان والآشوريين والسريان والأرمن والتركمان. كما فيه جميع الأديان، بما فيها الأديان العراقية القديمة. وفي هذا اللواء بحدوده الجغرافية في العام ١٩٥٨ وإلى حين تقسيمه إلى محافظتين، ابتداء من المسلمين من العرب والكرد والتركمان، وهم يشكلون معاً الغالبية العظمى من السكان، ثم أتباع الديانة المسيحية والإيزيدية والشبكية والكاكائية، وربما يجد الإنسان عدداً من أتباع الدين المجوسي أو الزرادشتي أيضاً.

كل الدلائل التي تحت تصرفنا تؤكد أن السبب وراء هذا الانخفاض في الزيادة السكانية يكمن في وقائع أحداث الموصل في العام ١٩٥٩ التي اقترنت بمهرجان السلام، ثم محاولة انقلاب العقيد عبد الوهاب الشواف وما اقترن بها من أحداث واغتيال الأستاذ كامل قزانچي وعبد الله نشوان على أيدي قادة الانقلاب البعثيين والقوميين، وما أعقب ذلك من أعمال فوضوية ومحاكمات غير شرعية وتنفيذ أحكام بالإعدام غير شرعية مارسها الشيوعيون الموصليون على نحو خاص، ومن ثم تنظيم حملات اغتيالات وتهجير قسري أو طوعي للسكان المسيحيين على نحو خاص، وكذلك لأنصار ومؤيدي الحزب الشيوعي العراقي والديمقراطيين التقدميين وجمهرة من الكُرد أيضاً خشية على حياتهم التي أصبحت مهددة من قبل القوميين والبعثيين والرجعيين وعصابات الجريمة والمرتزقة التي كانت تقتل الناس بأجر يدفع لها من قبل من يريد التخلص من هذا أو ذاك من الناس الديمقراطيين والشيوعيين أو المسيحيين أو الكُرد. إنها الفترة التي كانت واحدة من أسوأ فترات لواء ومدينة الموصل لما شهدته المدينة بشكل خاص من أحداث مأساوية في الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ – ١٩٦٣ وما بعدها والتي تستوجب الدراسة والتدقيق.

تعرضت مدينة الموصل في العام ١٩٥٩ إلى أحداث مأساوية محزنة أدت إلى سقوط ضحايا كثيرة من مختلف القوميات والأديان والمذاهب، ومن جميع الاتجاهات الفكرية والسياسية، وأدى ذلك إلى تفاقم في مشاعر الحقد والكراهية المتبادلة. لم يكن كل الذين قتلوا في هذه الأحداث وما بعدها من العناصر العاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والعسكريين، كما كان الكثير منهم بعيداً عن السياسة، ولكن الفوضى التي سادت والأحقاد التي تفجرت ساعدت على ممارسة عمليات انتقام وتصفية حسابات عائلية وعشائرية لا علاقة لها بالسياسة.

أن موزائيك لواء الموصل من حيث القومية والديانة والمذهب واللغة يعتبر من حيث المبدأ ظاهرة أساسية إيجابية لمجتمع متعدد الثقافات وقادر على خلق أجواء الاعتراف المتبادل بالوجود والحق في العمل الحر والتعايش والتفاعل السلمي والديمقراطي المتبادل بين الجميع، ولكن مثل هذا التنوع القومي والديني والمذهبي والفكري يمكن أن يتحول إلى طامة كبرى وإلى كارثة حين تفقد القوى السياسية فيه القدرة على الاعتراف المتبادل والتفاعل والتسامح في ما بينها، وحين تنتقل هذه السلوكية من الأحزاب السياسية القائمة إلى المجتمع وإلى سلوك الأفراد الذي يظهر على شكل تمييز في التعامل وعلاقات غير ودية وإلى صراعات وصدامات ومن ثم نزاعات مسلحة تحرق الأخضر بسعر اليابس. وهذا ما حصل في هذه الفترة من تاريخ مدينة الموصل على نحو خاص واللواء بشكل عام.

حين نتابع التوزيع القومي للسكان في لواء الموصل سنجد اللوحة التالية بالنسبة لسنة ١٩٢٢–١٩٢٤ وفق إحصاء النفوس للحكومة العراقية:

عرب	١١٩,٥٠٠ نسمة
كُرد	٨٧,٩٠٠ نسمة
ترك	٩,٧٠٠ نسمة
مسيحيون	٥٤,٩٣٤ نسمة
يزيديون	٢٠,٢٥٧ نسمة
يهود	٣,٥٧٩ نسمة

وبالنسبة لمدينة الموصل فقد كان فيها حسب الإحصاء نفسه ٧٤,٠٠٠ من العرب، و١٩,٢٥٠ من المسيحيين، و٤,٠٠٠ من اليهود.[٩١]

للدراسات الاستراتيجية. السليمانية.٢٠٠٥ ص ٢٥٤.

أما في العام ١٩٥٧ فكان التوزيع السكاني في لواء الموصل على النحو التالي:

القومية	عرب	كرد	تركمان	مجموعة السريان	أخرى	مجموع
العدد	٤٠١٨٠٠	٢٢٠٩٩٠	٣٤٤٤٠	٤٤٤٨٥	١٥٧٨٥	٧١٧٩٠٠
النسبة	٥٦	٣٠,٨	٤,٨	٦,٢	٢,٢	١٠٠

المصدر: طالب، جزا توفيق د. المقومات الجيوبولتيكية للأمن القومي في إقليم كردستان. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية. السليمانية.٢٠٠٥ ص ٢٥٤.

كما أن تقسيم السكان من حيث الحضر والريف فقد تطور على النحو التالي:

النتائج الأولية لتعداد السكان لسنة ١٩٥٧ في لواء الموصل

الحضر			الريف			المجموع العام
الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	
١٣٩٣٥٦	١٣٣٢٦١	٢٧٢٦١٧	٢٢٣٩٧٥	٢٢٠٩٠٨	٤٤٤٨٨٣	٧١٧٥٠٠
٪ ١٩,٤	٪ ١٨,٦	٪ ٣٨	٪ ٣١,٢	٪ ٣٠,٨	٪ ٦٢	٪ ١٠٠

٩١ راجع: حسين، فاضل د. مشكلة الموصل. دراسة في الدبلوماسية العراقية –الإنكليزية – التركية في الرأي العام. بغداد. مطبعة اشبيلية. ط ١. ١٩٧٧. ص ٨٢.

سكان الموصل حسب التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥

الحضر			الريف			المجموع العام
الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	
٢٠٠٧٨٨	١٨٨٨٩٢	٣٨٩٦٨٠	٢٨٨٥٠١	٢٧٥٩٧٦	٥٦٤٤٧٧	٩٥٤١٥٧
٢١ ٪	١٩,٨	٤٠,٨ ٪	٣٠,٢ ٪	٢٩ ٪	٥٩,٢ ٪	١٠٠ ٪

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٦، وزارة التخطيط، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٧، من جدول ٢٤، ص ١٢ و٣٣.

جدول ٢٤، ص ١٢ و٣٣.

ويستدل من هذين الجدولين أن التغير خلال الفترة ١٩٥٧–١٩٦٥ بين سكان الحضر والريف كان ضعيفاً، وكذلك الحال بالنسبة إلى التغير بين الذكور والإناث، إذ كان هو الآخر بطيئاً. وعليه فأن الغالبية العظمى من السكان كانت لا تزال خلال السنتين تسكن الريف والبادية أو العشائر التي كانت تقطن الصحراء الممتدة إلى سوريا، وهي عشائر عربية وأخرى كردية وتركمانية وفق المناطق التي تقطنها. وبالمقارنة مع العام ١٩٦٢ حيث كان عدد السكان ٧٥٨٦٨٠ نسمة، نجد أن الزيادة السكانية خلال فترة ثلاث سنوات بلغت ١٩٥٤٧٧ نسمة أي بمعدل سنوي ٦٥١٥٩ نسمة، أي بدأت الزيادات السكانية تنتظم مرة أخرى بعد الهجرة الواسع بين ١٩٥٩ و١٩٦٢.

إن مؤشرات هذه الجداول السكانية تساعدنا على التعرف على السمات التي ميَّزت المجتمع الموصلي حينذاك. فهذا المجتمع تميز بمختلف قومياته وأتباع أديانه ومذاهبه بأجواء المحافظة وضعف الرغبة في التغيير والتجديد، كما تميز بالتزام كل جماعة بطابعها وتقاليدها وعاداتها، سواء أكانت القومية منها أم الدينية أم المذهبية. وكان التقدم الحضاري يدخل إلى الموصل وإلى حياة السكان وسلوك العائلات بشكل عام لصورة بطيئة.

وكان المجتمع الموصلي منقسماً إلى ثلاث فئات، الفئة الثرية من مالكي الأرض ووسائل إنتاج أخرى وكذلك العائلات الغنية العاملة في قطاع التجارة، ثم العائلات المتوسطة

والصغيرة التي كان أفرادها يعملونً في أجهزة ومؤسسات الدولة أو يملكون مصانع صغيرة وورشات إنتاج، ثم العائلات الفقيرة والكادحة، وخاصة القاطنة في الريف والعاملة في الزراعة أو رعي الماشية، وكذلك فئة العمال وصغار الموظفين والمستخدمين والكسبة والحرفيين وباعة المفرد والباعة الجوالة. ويمكن للجدول التالي أن يوضح لنا جانبين من المسألة، وهما:

١. سعة مساحات الأراضي التي كانت بحوزة بعض الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والتجار في لواء الموصل والتي شملها قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ والتي كان للمستحوذين على تلك المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية تأثيرهم الفكري والسياسي والاجتماعي الكبير على الفلاحين الفقراء والمعوزين وغير المالكين للأرض الزراعية.

٢. تحيط بالموصل نسبة مهمة من سكان العشائر العربية والكُردية، إضافة إلى وجود التركمان في مدينة تلعفر القريبة من الموصل والواقعة على الحدود مع سوريا. وكان العديد من شيوخ العشائر من الإقطاعيين وكبار الملاكين يستحوذون على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والذين تضررت مصالحهم بصدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، وكذلك أثرياء الموصل الذين وجدوا في النظام الجديد عدواً لمصالحهم. يورد السيد عزيز سباهي في الجزء الثاني من كتابه الموسوم ,,عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي“ إحصائية تؤكد ما أشرنا إليه والتي يمكن إيرادها فيما يلي:

٣. جدول بما كانت تملكه العائلات الإقطاعية والعائلات الموصلية الثرية من الأراضي التي شُملت بقانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨

اسم العائلة	العلاقة العشائرية	مساحات الأراضي التي يفترض الاستحواذ عليها بالدونم
عائلة الياور	شيوخ شمر	٣٤٦٧٤٧
عائلة الفرحان	شيوخ شمر	٣١٠٣١٤
عائلة الشلال	شيوخ شمر	٦٢٣٦٢
عائلة الخضّير	شيوخ جحيش	٨٤٥٩٢
عائلة الجادر	من التجار الملاكين	٥٩٣٤٠
عائلة الصابونجي	من التجار الملاكين	٥٢٩٤٥
عائلة ناصر الميرزا	رئيس الأيزيديين	٤٧٣٥٨
آل كشمولة	من أثرياء الموصل	٤٢١٧٨
الحديد	من التجار والملاكين والصناعيين	٣٩٩٦٦
أغوات باب البيض	من أثرياء الموصل	٣٩٥٠٩
مصطفى العمري	رئيس وزراء سابق	١٢٧٢٣
الإجمالي		١٠٩٨٠٣٤ = ٢٧٤٥٠٨,٥ هكتار

٤. قارن: سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الثاني. بغداد. دار الرواد للطباعة والنشر. منشورات الثقافة الجديدة. ٢٠٠٣. ص ٣٧٦.

٥. قارن أيضاً: سباهي، عزيز. (نصير سعيد الكاظمي) الحزب الشيوعي والمسالة الزراعية. دمشق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. ١٩٨٦. ص ١٧٨/١٧٩.

وفي مثل هذا المجتمع يمكن أن تنشأ، حين تغيب الحرية وتنعدم الديمقراطية والحياة السياسية الحرة والمتفتحة، وحين تسود البلاد جملة من الصراعات التي تساهم بها قوى داخلية وخارجية يمكن أن تقود إلى بروز مجموعة من الظواهر السلبية وردود الأفعال في التصرفات المتبادلة لمكونات هذا المجتمع. أي أن أحداث الموصل في العام ١٩٥٩ كانت

نتيجة فعل ورد فعل للكثير من العوامل والظواهر المباشرة التي رافقت العملية السياسية في العراق حينذاك، ومنها:

** الصراع المحتدم الذي كان يدور على السلطة في بغداد وذيول ذلك في الموصل وكركوك بشكل خاص بين مختلف القوى والأحزاب السياسية العراقية. وقد أدى ذلك إلى انقسام في صفوف القوات المسلحة، وخاصة الجيش، وفي صفوف الشعب إلى معسكرين بشكل عام: معسكر القوى التي كانت تقف إلى جانب قاسم، ومعسكر تلك القوى التي تقف ضده وتريد إزاحته وإسقاط نظامه. وقد تتوج هذا الصراع حتى ذلك الحين وتبلور في محاولة لاغتيال عبد الكريم قاسم من جانب عبد السلام محمد عارف في مكتبه، والتي لا يعتقد بها البعض[٩٢]، ثم محاولة انقلاب كان قد نظمها رشيد عالي الگيلانى مع جمهرة من القوميين والبعثيين في صفوف الجيش والجماعات المدنية وقد القي القبض على اصحاب المحاولة قبل تنفيذها. ثم محاولة اغتيال قاسم بواسطة فريق من حزب البعث العربي الاشتراكي قد درب على ذلك، ولكن قاسماً نجا منها، وكان قد شارك فيها صدام حسين وجرح بسببها وغادر العراق سراً إلى سوريا ومنها إلى مصر، حيث أشيع بأن كانت له صلة مع السفارة الأمريكية في القاهرة ومن خلالها مع وكالة المخابرات المركزية. ولم تبرز وثائق تؤكد هذه الإشاعة أو تنفيها.

** الاستعداد لدى كل الأطراف المتصارعة في العراق على ممارسة العنف المتبادل من أجل فرض رأي كل طرف على الآخر وتصويب دوره ومكانته، وهي بالتالي كانت موجهة لانتزاع السلطة، واقترن ذلك بغياب القدرة على الإنصات للآخر.

** تصور كل الأطراف بأن كلاً منهم يمتلك الحقيقة كاملة والحق كله، في حين لا يمتلك الآخر لا الحقيقة ولا الحق في ما يدعو إليه. وفي هذا ينعدم الاستعداد للحوار وتبادل الرأي، إذ أنه، وإن حصل أحياناً، فكان مجرد حوار بين الطرشان، وهو ما كان يجري في العراق حينذاك.

---

٩٢ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم، أراء وخواطر ١٩٥٨-١٩٨٨. جظء ٢. السويد. دار نبز للطباعة والنشر. ١٩٨٩. ص ٦٣٠-٦٣٥.

** هيمنة التعصب القومي والتطرف الفكري والسياسي لدى ,,الأنا" إزاء ,,الآخر" في السلوك السياسي اليومي لكل القوى السياسية العراقية وقوى العشائر المحيطة بالمدن، وغاب منطق التفاهم والحوار الديمقراطي والتسامح بين الناس، وهيمنت الرغبة في ممارسة العنف لتحقيق الغاية المنشودة من كل طرف، مما جعل الصدام المحتمل مسألة وقت لا غير.

** ضيق الأفق الحزبي والإيديولوجي لدى كل الأحزاب السياسية العراقية دون استثناء في تلك الفترة الحرجة من تاريخ العراق السياسي وابتعادهم عن التحري عن قواسم مشتركة في ما بينهم، وبشكل خاص، بين القوى اليسارية، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي، من جهة، والقوى القومية اليمينية، وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي والجماعات الناصرية من جهة أخرى، مما جعل المنافسة شديدة على مضمون ووجهة الشعارات التي تطرح في الشارع العراقي في ظاهرها، ولكنها كانت في الحقيقة تدور المنافسة على السلطة وسعي كل طرف للتخلص من الطرف الثاني بكل وسيلة ممكنة. وكان القوميون العرب أكثر اندفاعاً صوب ذلك بسبب الدعم غير المحدود والتشجيع المستمر من جانب القوميين العرب في الدول العربية وخاصة من حكومتي مصر وسوريا، أو حكومة الوحدة المصرية السورية المتمثلة في الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبد الناصر.

** وتجلى ذلك بشكل ملموس في مواقف تنظيمات القوميين في الحملة السياسية المعادية للحكومة العراقية والمناهضة مباشرة لرئيس الحكومة عبد الكريم قاسم، ونشاطاتها المتواصلة والجادة لتنظيم وتنفيذ انقلابات عسكرية ضد حكومة قاسم من قبل ضباط الجيش القوميين من مؤيدي الرئيس جمال عبد الناصر في العراق والأحزاب القومية العراقية وحزب البعث وقوى الإسلام السياسية حينذاك.

الأحزاب السياسية في الموصل[٩٣]

أصدر السيد الدكتور عبد الفتاح علي البوتاني كتاباً تحت عنوان "الحياة الحزبية في الموصل ١٩٢٦–١٩٥٨.[٩٤] وقد اختار العام ١٩٢٦ بسبب صدور قرار عصبة الأمم بإلحاق ولاية الموصل في هذا العام بالعراق واعتبارها جزءاً من الدولة العراقية الملكية. وحين تحدث عن الأحزاب السياسية خلال الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط النظام الملكي في العراق أشار إلى صيغتين من العمل السياسي، وهما الأحزاب والمنظمات السياسية العلنية أو المجازة حكومياً، والأحزاب والمنظمات السرية التي رفض الحكم إجازتها واختارت طريق النشاط السري في علاقاتها بالمجتمع. كما شخص، بناء على مصادر موثوقة، فروع الأحزاب التالية، التي كانت تمارس في فترات مختلفة العمل العلني وأحياناً تمنع وتغلق أبوابها من قبل الشرطة، وهي:

حزب الاستقلال، حزب الأحرار، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الشعب، حزب الجبهة الشعبية المتحدة، حزب الاتحاد الدستوري، حزب الأمة الاشتراكي. ومنذ مجيء نوري السعيد إلى الحكم في العام ١٩٥٥ أغلق جميع الأحزاب، بما فيها حزب الاتحاد الدستوري لإعطاء نوع من المصداقية لإجرائه في غلق جميع الأحزاب.

وكانت هناك قوى وأحزاب ومنظمات لم تحصل على إجازة العمل العلني وفرضت عليها جوراً العمل السري. ومن هنا جاء قول الرفيق فهد، سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي الذي أعدم في شباط/فبراير من العام ١٩٤٩ حيث قال، رداً على من تصور أن الشيوعيين من عشاق العمل السري، إذ كتب يقول:

"... فالشيوعيون ليسوا من عشاق السراديب والسجون وليسوا ممن يرتاحون إلى

---

٩٣ ملاحظة: في هذه الفقرة اعتمدت على الدراسة القيمة التي أنجزها ونشرها السيد الدكتور عبد الفتاح علي البوتاني بعنوان "الأحزاب السياسية في الموصل" مع امتلاكي ومراجعتي للكثير من المصادر التي أشار إليها الباحث في كتابه المذكور. صدر الكتاب في أربيل. مطبعة وزارة التربية. ط ١. ٢٠٠٣.

٩٤ البوتاني، عبد الفتاح علي. الأحزاب السياسية في الموصل. أربيل. مطبعة وزارة التربية. ط ١. ٢٠٠٣. ص ٩–١٠.

تعريض بيوتهم إلى غارات الشرطة وأحينا أخذهم رهائن – كما حصل في غارات حزيران المنصرم –، وليسوا ممن يحبون رؤية وجه الجاسوس يتتبعهم كظلهم ..."[٩٥].

ومن بين فروع الأحزاب التي عملت في السر في الموصل هي:

الحزب الشيوعي العراقي، الأخوان المسلمون، حزب التحرير الإسلامي، حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب الناصريين.

كما وجُدت مجموعة من القوى الكردية ومنها: جمعية استقلال الكُرد، جمعية خويبون /الاستقلال، جمعية هيوا/ الأمل، الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. بعض هذه القوى ظهرت في الأربعينيات ثم انتهت، إذ التحق بعضها بالحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس في العام ١٩٤٦، وبعضها الآخر التحق بالحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس في العام ١٩٣٤. [٩٦]

تشكل العديد من الأحزاب السياسية ببغداد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اي منذ العام ١٩٤٦، وانتعاش الأجواء الديمقراطية على الصعيد العالمي والذي شمل العراق أيضاً. فقد برز على الساحة السياسية في تلك الفترة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الشعب وحزب الأحرار والحزب الديمقراطي الكردي. وفي فترة متأخرة من نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات تشكلت ثلاثة أحزاب جديدة هي: حزب الاتحاد الدستوري، وكان يقوده نوري السعيد، وحزب الأمة الاشتراكي، وكان يقوده صالح جبر، وحزب الجبهة الشعبية وكان يقوده طه الهاشمي. وإذا كانت أغلب هذه الأحزاب في المعارضة بشكل عام ويشارك بعضها أحياناً بوزير أو أكثر، فأن حزبين منهما كانا حكوميين، وهما الاتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي ويتبادلان السلطة منذ العام بعد تشكيلهما، في حين كان كل من نوري السعيد وصالح جبرا قد مارسا تبادل المواقع في رئاسة الوزارة قبل ذاك أيضاً.

---

٩٥ فهد، يوسف سلمان يوسف. كتابات الرفيق فهد. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. بيروت– دار الفارابي. بغداد–، الطريق الجديد.حزيران/يونيو ١٩٧٦. ص ٦٨/٦٧

٩٦ قارن: البوتاني، عبد الفتاح علي. الأحزاب السياسية في الموصل. مصدر سابق. ص ٩–١٠.

تمكنت هذه الأحزاب من إقامة فروع لها في الموصل، وخاصة حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردي وحزب الشعب وحزب الأحرار والجبهة الشعبية، إضافة إلى الحزبين الحكوميين اللذين ارتبطا بعلاقة تنسيق مع البلاد والسفارة البريطانية في بغداد.

إن أجواء المحافظة في الموصل ساعدت على بروز شخصيات مهمة من المجتمع الموصلي عملت في صفوف حزب الاستقلال، ولكن قواعد هذا الحزب قد تركت حزبها وانتقل الكثير منها عملياً إلى تأييد حزب البعث بعد تشكيله في بغداد في العام ١٩٥٢/١٩٥٣. إلا أن الحياة الحزبية على العموم لم تكن نشطة بل كانت ضعيفة ولم تكن هناك رغبة لدى الكثير من الناس في المشاركة في الحياة السياسية، إضافة إلى ما لاقته بعض الأحزاب السياسية من مصاعب في الحصول على إجازة لها، كما هو الحال مع حزب الشعب أو الحزب الوطني الديمقراطي، في حين لاقت الأحزاب الحكومية التأييد والدعم المباشرة من متصرف ومدير شرطة اللواء والأجهزة الأمنية (التحقيقات الجنائية).

بعض هذه الأحزاب أصدر جريدة خاصة به في الموصل وبعضها الآخر استفاد من صحف علنية قائمة تعود لصحفيين مستقلين او منتمين لحزب معين، كما في حالة حزب الاستقلال أو الحزب الوطني الديمقراطي أو حزب الشعب.

انتهت الحياة الحزبية العلنية والشرعية في العراق في العام ١٩٥٤ مع مجيء نوري السعيد إلى السلطة وإصداره مرسوم حل جميع الأحزاب والمنظمات في العراق بما في ذلك حزب الاتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي، علماً بأن بعضها قد انتهى وحل قبل ذاك، وخاصة في العام ١٩٥١ و١٩٥٢، كما في حالة حزب الأحرار الذي انتهى بوفاة رئيس الحزب سعد صالح، أو غلقها في أعقاب انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢.

إلا أن غياب الأحزاب السياسية العلنية لم يعن غياب الحياة الحزبية السرية لأحزاب غير مجازة، بل هي كانت تعمل، وكانت تواجه بالملاحقة والاعتقال والسجن، كما في حالة الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب البعث العربي الاشتراكي. فقبل ثورة تموز بسنوات طويلة كان للحزب الشيوعي العراقي تنظيم في الموصل. تعرض إلى

ضربات عديدة من جانب أجهزة التحقيقات الجنائية ودخل الكثير منهم إلى السجون بتهمة الانتماء للحزب الشيوعي أو تبني الشيوعية. وكانت المادة (٨٩ آ) من قانون العقوبات البغدادي تحكم على العشرات من الناس بالحبس عشرات السنين أو ترسلهم إلى الإعدام لهذا السبب. وتشكلت في الموصل عدة قيادات لتنظيم الحزب الشيوعي في اللواء. وكان حين حصلت ثورة تموز واحداً من اقوى التنظيمات السياسية رغم ضعفه في المدينة أو اللواء.ومن هنا جاءت حركته السريعة والقوية وانتشار نشاطه بسرعة في الموصل في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ التي فسحت في المجال للجميع للعمل السياسي دون أن تصدر حينذاك قانوناً ينظم عمل الأحزاب السياسية. وكانت وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ وانتفاضتا ١٩٥٢ و١٩٥٦ تنشط التنظيمات السرية وتنعشها رغم الضربات التي تتلقاها من أجهزة السلطة في أعقاب تلك الأحداث وإصدار أحكام ثقيلة على المشاركين فيها ممن تمكنت أجهزة التحقيقات الجنائية إلقاء القبض عليهم. لقد كان الحزب الشيوعي يعمل في صفوف جميع القوميات لأنه لم يكن حزباً قومياً أو لقومية بعينها، بل كان حزباً لجميع العراقيات والعراقيين، وكان يعمل في المدينة والريف وأقام علاقات جيدة مع الفلاحين الذين كانوا يعانون من وطأة استغلال الإقطاعيين وكبار الملاكين والمرابين من أصحاب الأموال. ولعب وجود الحزب الشيوعي وعمله الكثيف في النقابات العمالية ونقابات الحرفيين العراقية وفي صفوف الطلبة والشباب ومحبي السلام دوراً مهماً في تنشيط هذه المجالات وفي نشوء إمكانية جيدة لتحريك أوساط واسعة نسبياً للمشاركة في الحياة السياسية ودعم الحزب، رغم أن عضوية الحزب لم تكن قبل ثورة تموز واسعة، بل كان يعتمد على العلاقات الواسعة مع المؤيدين وأصدقاء الحزب والقوى الديمقراطية.

وقبل ثورة تموز، وخاصة في أثناء وأعقاب انتفاضة ١٩٥٦، برز حزب البعث العربي الاشتراكي كتنظيم قومي صغير في الموصل، ولكنه استقطب أعضاء ومؤيدي حزب الاستقلال بعد أن توقف عمل هذا الحزب العلني ولم يلجأ إلى العمل السري رغم بقاء العلاقات السياسية في ما بين أقطابه في بغداد أو في الموصل مثلاً مستمرة، وهي التي سمحت لأحزاب كلها لم تكن علنية في تشكيل اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني.

ضم حزب البعث العربي الاشتراكي في صفوفه بشكل خاص مجموعة من الطلبة والمستخدمين وبعض الموظفين وكذلك بعض صغار العسكريين، وكان بعضهم من ابناء الأعيان في المدينة ممن كان آباؤهم في صفوف حزب الاستقلال أو عموم الحركة القومية العربية.

كان الحزب الديمقراطي الكُردي يعمل في مدينة الموصل وكذلك في الأقضية والنواحي التي أكثرية سكانها من الكُرد. وقد تلقت قياداته السياسية ضربات موجعة من التحقيقات الجنائية، وكانت تجبر على تجديدها وإرسال كوادر لقيادة التنظيم هناك وتطوير العمل. ولا شك فقد تعرض هذا الحزب للصراعات الداخلية والانشقاق في أوائل الخمسينات من القرن الماضي وخاصة بين السيدين حمزة عبد الله وجماعته، وبين إبراهيم أحمد والمجموعة التي كانت تقود الحزب (البارتی)، ولكن عادت الوحدة إلى هذا الحزب في العام ١٩٥٧ حين عادت مجموعة حمزة عبد الله والتحمت بالحزب ثانية.

ووجدت في هذه الفترة، وخاصة في الخمسينات من القرن الماضي حركة إسلامية سياسية مثلها في البداية حزب الإخوان المسلمين، ومن ثم ظهر في منتصف الخمسينيات حزب التحرير الإسلامي. وكان للحزب الأول في البداية فرع رسمي في الموصل ثم منع من العمل بينما لم يكن لحزب التحرير أي فرع علني في الموصل، بل أصبح الحزبان يعملان بصورة سرية ويستخدمان المساجد والبيانات لنشر أفكارهما. نشب صراع بين الحزبين، إذ اعتبر الأخوان المسلمون أن تأسيس حزب التحرير الإسلامي جاء لمناهضة الأخوان.

لقد كان في مقدور هذين الحزبين أن يحققا نجاحات مهمة في بناء تنظيماتهما في الموصل بسبب الأجواء المحافظة في المدينة وكذلك بسبب تمسك الكثيرين منهم بالدين الإسلامي، ولكنهما لم يحققا الكثير من النجاحات لا بسبب صراعاتهما الذاتية حسب، بل وبسبب عدم قناعة الناس بمصداقية القوى القائدة للتنظيمين وتزمتهما الديني وتعصبهما المذهبي.

وفي ضوء هذا الواقع نستطيع القول بما يلي:

حين انتصرت ثورة تموز ١٩٥٨ كانت هناك عدة أحزاب متباينة في قوتها وعلاقتها

بالمجتمع وتأثيرها على الناس. كانت هناك الأحزاب التالية بتنظيمات متباينة السعة والتأثير:

الحزب الشيوعي العراقي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الديمقراطي الكردي (فيما بعد الكردستاني)، الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، والجبهة الشعبية وقوى الإسلام السياسية، الأخوان وحزب التحرير. كما كان هناك فرع لجبهة الاتحاد الوطني التي ضمت الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي، إضافة إلى تعاون غير مباشر مع الحزب الديمقراطي الكردي عبر علاقته بالحزب الشيوعي العراقي.

كان المفروض في مثل هذه الجبهة أن تصون وحدتها والعمل السياسي والتنسيق في ما بينها لضمان لا انتصار انتفاضة الجيش فحسب، بل ولضمان التحويل المستمر لتلك الانتفاضة إلى ثورة شعبية تعيد بناء الاقتصاد والمجتمع في أجواء حياة دستورية وديمقراطية جديدة. ولم يحصل هذا بل بدأ الانشقاق في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني، وبدأ التمزق في الصف الشعب وكانت الأحداث المأساوية، ومنها أحداث الموصل وما أعقبها من عمليات اغتيال... الخ سنعرضها في الصفحات التالية.

مهرجان السلام في الموصل

كان الحزب الشيوعي العراقي وقوى حركة أنصار السلام في العراق تخطط لمهرجان جماهيري كبير يعقد في مدينة الحلة لإبراز تأييدها الواسع لحكومة عبد الكريم قاسم ورفضها لمحاولات الإطاحة بها. ويبدو أن عبد الكريم قاسم اراد أن يكون هذا المهرجان في الموصل لثلاثة أسباب جوهرية:

١. أن يقدم الدليل بأن أهل الموصل ليسوا ضد الجمهورية ولا هم ضد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم.
٢. وأن هناك الكثير من الجماهير الشعبية في جميع أنحاء العراق تؤيد الثورة وقائدها عبد الكريم قاسم، وهي ضد محاولات الإطاحة بها.

٣. زرع الشكوك في نفوس المتآمرين عليه وعلى حكومته الوطنية بإن الشعب إلى جانب الجمهورية وقاسم وعليهم ان يبتعدوا عن التآمر ضده.

لقد كان قاسم يعرف أن هناك حركة سياسية وعسكرية موجهة ضد من قبل القوى القومية والبعثية والقوى الرجعية وبعض شيوخ العشائر في الموصل وفي كركوك وبغداد أيضاً، وكان كما يبدو يريد تفجير الدُمَّلة بطريقة أخرى أما بتراجعهم أو باستعجالهم بتنفيذ المؤامرة.

كتب جاسم الحلوائي في مناقشته لما ورد في كتاب عزيز سباهي الموسوم "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" بشأن أحداث الموصل يقول:

"لقد عزمت الأحزاب والقوى الديمقراطية وأنصار السلام على عقد مهرجان لأنصار السلام في مدينة الحلة، إلا أن عبد الكريم قاسم أراده في الموصل. فجرت الموافقة على ذلك، وحدد له موعد ٦ آذار ١٩٥٩. وقررت القوى الديمقراطية القيام بأوسع تحشيد جماهيري، وذلك لتحذير القوى المتآمرة وتنبيهها إلى خطر ما تنوي الإقدام عليه. وبطلب من قاسم، قامت مديرية السكك الحديدية وأجهزة الأمن بتقديم كل التسهيلات الضرورية لعقد المؤتمر في موعده المقرر"[٩٧].

ويشير المؤرخ حامد الحمداني إلى أن وفداً من معلمي الموصل زار عبد الكريم قاسم مبيناً له الأوضاع الصعبة التي تسود الموصل ومخاطر قيام مؤامرة ضد الجمهورية وتستهدف حكومته بالذات. إلا أن قاسم لم يصغ للوفد بل عنفه بذريعة أن عبد الوهاب الشواف كان أحد الضباط الأحرار، وأنه يعرف جيداً ما يجري ثم قال للوفد (الصبر والتسامح والكتمان والمباغتة).[٩٨] كان ذلك في منتصف شباط/فبراير ١٩٥٩. وفي يوم ٢٣/شباط/فبراير من نفس العام بلغ ممثلو الحزب الشيوعي العراقي عبد الكريم قاسم

---

٩٧ جاسم الحلوائي. قراءة نقدية في كتاب ..عزيز سباهي ."عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي " (١٥)، مؤامرة الشواف في الموصل آذار ١٩٥٩. (١ ـ ٢).

٩٨ حامد الحمداني. شهادة للتاريخ حقيقة أحداث الموصل قبل وبعد انقلاب العقيد الشواف. موقع سومريون–نت ٢٠٠٦/١/٦ و٢٠١٠/١/٧.

بوجود مؤامرة تستهدف الجمهورية وتستهدفه بالذات، إذ كشف الحزب الشيوعي عن ذلك في مقال افتتاحي نشر في جريدة اتحاد الشعب بتاريخ ١١ آذار/مارت ١٩٥٩، كما جاء في مقال جاسم الحلوائي حيث ورد ما يلي: " وأحيط قاسم علماً بالمؤامرة، في يوم ٢٣ شباط، من قبل الحزب الشيوعي العراقي، وقد كشف الحزب عن ذلك في مقال افتتاحي في جريدته "إتحاد الشعب "بعد قمع المؤامرة، وتحديداً يوم ١١ آذار ١٩٥٩. ووصلت إلى قاسم معلومات مماثلة من الحزب الوطني الديمقراطي ومن العقيد طه الشيخ أحمد مدير الاستخبارات العسكرية .ولم يكن التنسيق بين قادة الانقلاب بالمستوى المطلوب. فقد أسرعت الموصل في التنفيذ ولم تصغ إلى نصائح رفعت الحاج سري الذي كان يطالب بالتأني لعدم استكمال الاستعدادات في بغداد."[٩٩]

يستطرد السيد حامد الحمداني حول مقابلة الوفد لعبد الكريم قاسم فيكتب ما يلي:

وفي تلك الظروف البالغة الحراجة، قرر الحزب الشيوعي، وحركة أنصار السلام، التي يساهم فيها الحزب بنشاط كبير تحدي المتآمرين، وتوجيه تحذير إليهم بأن مدينة الموصل لن تكون مسرحاً لاغتيال الثورة ومنجزاتها، وأن الشعب العراقي سوف يقف بالمرصاد لأي تحرك، معلناً عن تنظيم مهرجان لأنصار السلام في الموصل في أوائل آذار ١٩٥٩. واستعدت القوى الديمقراطية، والشيوعية والبارتية لذلك اليوم الموعود، وتقاطرت الوفود من أنحاء القطر للمشاركة في ذلك المهرجان. كانت التظاهرة من الضخامة، وحسن التنظيم ما أقلق قوى الظلام، وأثار غضبها فنصبت الكمائن لتصب جام غضبها على المسيرة، وأمطرتها بوابل من الحجارة وحتى بالرصاص فجرح من جرح، وأدى ذلك إلى وقوع صدامات عنيفة مع المهاجمين"[١٠٠].

يشير كتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري باستغراب شديد إلى أن قاسماً

---

٩٩ جاسم الحلوائي. قراءة نقدية في كتاب ..عزيز سباهي ."عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي". مصدر سابق.

١٠٠ الحمداني، حامد. شهادة للتاريخ حقيقة أحداث الموصل قبل وبعد انقلاب العقيد الشواف. موقع سومريون–نت ٢٠٠٦/١/٦ و٢٠١٠/١/٧.

كان يعرف بالاتصالات بين المتآمرين وقادة الجمهورية العربية ولكنه لم يتخذ أي إجراء لإيقاف ذلك فقد كتبوا ما يلي:

"ومن الغريب حقاً أن عبد الكريم قاسم على الرغم من التقارير التي كان الشيوعيون يرفعونها إليه حول هذه الاتصالات فإنه لم يضع حداً أو رقابة على تحركات الدبلوماسيين العسكريين والمدنيين للعربية المتحدة في بغداد، بل كان العسكريون منهم يتنقلون بين الوحدات بما في ذلك الوحدات العسكرية المسؤولة عن حماية الإذاعة ودوائر الدولة المختلفة حسبما يشاؤون وكانت الملحقية العسكرية تتصل بتلفونها السري بكافة وزارات الدولة".[١٠١]

من هنا يتبين لكل متتبع أن القوى السياسية العراقية كلها، سواء أكانت مع قاسم أم ضده، على علم بوجود مؤامرة يراد تنفيذها من جانب القوى القومية والبعثية وبتأييد ودعم مباشرين من الجمهورية العربية المتحدة وجمال عبد الناصر شخصياً. فمن أجل مواجهة احتمال وقوع هذه المؤامرة، التي تستهدف إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم، وإجهاضها في الموصل، حيث كانت المعلومات المتوفرة تشير إلى أن القوى القومية والبعثية وقوى عشائرية وأخرى رجعية كانت تدبر عملية انقلاب عسكرية ضد الحكم الوطني، باعتبارها تشكل واحدة من سلسلة المحاولات السابقة، سواء تلك التي استهدفت اغتيال عبد الكريم قاسم أم الإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم والاستيلاء على السلطة، عمد الشيوعيون ومؤيدو عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكُردستاني وجمهرة كبيرة من الديمقراطيين والتقدميين ومنظمات مهنية ترتبط بالحزب الشيوعي العراقي وحركة أنصار السلام، وبدعم مباشرة من رئيس الوزراء، إلى تنظيم مهرجان للسلام في الموصل بدلاً من الحلة. وقد دعي للمشاركة فيه قوى واسعة من مختلف أنحاء العراق بهدف إعلان تأييد هذه القوى لحكومة عبد الكريم قاسم وإبراز التأييد الواسع له شخصياً من جهة، وبث الخشية في نفوس القوى التي كانت تعمل لإسقاط حكومة قاسم من خلال تعبئة جماهيرية

---

١٠١ العاني، نوري عبد الحميد د، ومجموعة من الباحثين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٦٧.

واسعة من جهة ثانية، ومحاولة الحصول على مواقع مهمة في الشارع العراقي واقتراب أكثر من السلطة السياسية ومن عبد الكريم قاسم مباشرة من جهة ثالثة.

لا شك في أن عقد مثل هذا المهرجان في مدينة الموصل يعتبر تظاهرة سياسية باتجاه مناهض للاتجاه القومي الناصري حينذاك، وكان متوقعاً أن يثير ضد المهرجان والقائمين به كل القوى المعارضة لحكومة قاسم وتلك التي تتهم الشيوعيين بتوجيه الحكم وبدورهم المهيمن على الشارع العراقي، وبالتالي كان على منظمي هذا المهرجان أن يدركوا بأن مثل هذه الفعالية لن تمر بسلام، بل يمكن أن تترتب عليها نتائج غير محسوبة العواقب.

من هنا يمكن القول بلا تردد بأن التحضير الواسع والتعبئة الكبيرة لعقد مهرجان السلام في الموصل يعتبر بمثابة استفزاز مباشر للقوى القومية العربية بمختلف أطيافها وقوى الإسلام السياسية وجمهرة من شيوخ العشائر العربية في واحد من أهم مواقعها التي تتسم بالمحافظة والتعصب والتي تتخذ مواقف العداء من قاسم من جهة، ودفع المتآمرين إلى تعجيل عملية التهيئة وتنفيذ الإطاحة بحكومة قاسم من جهة أخرى، وكلا العاملين كانا سبباً في فشل المحاولة ووقوع المنظمين لها في أيدي القوات الحكومية والجيش الشعبي والتنظيم المحلي للحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكُردستاني وقوى اليسار عموماً.

لقد أقيم مهرجان السلام في الموصل في السادس من شهر آذار/مارت ١٩٥٩ ساهمت فيه وفود كبيرة من مختلف المدن العراقية، إذ كانت القطارات تنقل الناس إلى الموصل مجاناً للمشاركة فيه. وهذه المجانية في النقل لا يمكن أن تحصل دون موافقة المسؤولين الحكوميين عليها، أي موافقة عبد الكريم قاسم على وضع رحلات القطار إلى الموصل تحت تصرف المشاركين في المهرجان مجاناً.

يشير شهود عيان كثيرون إلى أن المسيرة في شوارع الموصل متوجهة صوب الملعب المحلي لكرة القدم كانت سلمية وكانت الوفود القادمة تهتف: (أهل الموصل يا كرام، نحن أنصار السلام) وكان جمهور من المرحبين يجيب: (أهلا أهلا بالوفود تحت رايات السلام).

وما أن وصلت إلى منطقة (رأس الجادة) حتى انهالت على الوفود الحجارة والسباب".[١٠٢]
لقمان الشيخ عراق الغد بتاريخ ٢٣/١م٢٠١٠

إن كافة شهود العيان يؤكدون بأن الوفود والمرحبين ابتعدوا عن الانجرار لاستفزاز رماة الحجارة، مما ساهم في نجاح المهرجان في ما كان يسعى إليه دون مصادمات وانتهى مساء ذلك اليوم ليعود الناس إلى ديارهم دون وقوع حوادث مثيرة للأمن. وإذا كان هذا النجاح الجزئي مكسباً، فأن ما حصل بعد ذلك لم يكن في كل الأحوال مأثرة كبيرة، بل مأساة فعلية.

تنفيذ المؤامرة وفشلها

يبدو من تتابع الأحداث أن القوى القومية والإسلامية وبعض قوى العشائر لم تتحمل هذا الاستفزاز ولم تستطع مواجهة تلك الجماهير الغفيرة التي جاءت من كل أنحاء العراق للمشاركة فيه، لهذا أجلت تحركها إلى اليوم الثاني، أي يوم السابع من آذار/مارت ١٩٥٩ حيث كانت الوفود قد غادرت الموصل إلى مناطق سكناها في أنحاء أخرى من العراق. إذ بدأت في اليوم الثاني مباشرة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الشيوعيين والديمقراطيين القريبين من الحزب ومن الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحزب الوطني الديمقراطي وشخصيات ديمقراطية مستقلة بلغ عددهم أكثر من ستين شخصاً وزجتهم جميعاً في سجن الحامية العسكرية في الموصل. لقد نفذت جمهرة من الضباط البعثيين والقوميين والإسلاميين هذه الحملة الاستفزازية من الاعتقالات. مما أغاظ كل الشيوعيين والديمقراطيين في كل مكان، خاصة وأن منفذي هذه الاعتقالات من البعثيين والقوميين والإسلاميين قد قتلوا المناضل الديمقراطي اليساري كامل قزانچي في باب سجن الحامية على يد الضابط القومي والقطب المتحرك منهم بشكل خاص محمود عزيز الحاج عبد الله، وهو من سكان مدينة الموصل، كما تم قتل آمر كتيبة الهندسة في الموصل الضابط عبد الله الشاوي الموالي لقاسم، إضافة إلى ممارسة اعتداءات كثيرة على الشيوعيين واليساريين

---

١٠٢ لقمان الشيخ. حول مهرجان الموصل. موقع عراق الغد بتاريخ ٢٣/١/ ٢٠١٠.

والكُرد في مواقع مختلفة من الموصل. وامتد الصراع ليشمل العشائر العربية والكُردية في المنطقة وسادت الفوضى في المدينة وضواحيها. وبدأت معركة قاسية في المدينة تتوجت بالمحاولة الانقلابية التي قام بها العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، وهو أحد المشاركين في حركة الضباط الأحرار التي عملت من أجل إسقاط النظام الملكي في العراق، كما أنه شقيق الضابط الدكتور محمد الشواف الذي عين وزيراً للصحة في حكومة عبد الكريم قاسم، وكان من الضباط الأحرار أيضاً.

في صبيحة يوم ٨ آذار/مارت ١٩٥٩ أذاع الانقلابيون بيانهم الأول موقعاً باسم "قائد الثورة" العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، وهذا نصه:

نص بيان العقيد عبد الوهاب الشواف الانقلابي:

"بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الشعب العراقي الأبي :

أيها المواطنون :

عندما أعلن جيشكم الباسل ثورته الجبارة في صبيحة ١٤ تموز الخالد، عندها حطم الاستعمار وعملاءه، وقضى على النظام الملكي، وأقام بمؤازرتكم وتأييدكم النظام الجمهوري الخالد، عندما فعل جيشكم ذلك كله، لم يدر بخلده، ولا بخلدكم، أن يحل طاغية مجنون محل طاغية مستبد، وتزول طبقة استغلالية بشعة، ليحل محلها فئة غوغائية، تعيث بالبلاد والنظام و القانون فساداً ويُستبدل مسؤولون وطنيون بآخرين يعتنقون مذهباً سياسياً، لا يمت لهذه البلاد العربية الإسلامية العراقية بصلة.

أجل لم يدر بخلد جيشكم الباسل ولا بخلدكم أنتم أيها المواطنون الأباة، وقد انصرم على قيام ثورتكم الخالدة ثمانية أشهر، ولم تكن بلادكم، الوفيرة الخيرات، إلا مسرحاً للفوضى، والبطالة، فيتحطم اقتصادها الوطني، وتتعطل مشاريعها العمرانية، وتنتزع الثقة من النفوس، ويختفي النقد من الأسواق، وتعيث بالبلاد

مقابل ذلك فئة ضالة باغية لا دين لها،ولا ضمير، تخلق لها صنماً به لوثة في عقله وتعبده، ولا تخشى الله وتنادي به رباً للعالمين، وتُسخر موارد الدولة لتخلق منه زعيماً أوحدَ،ومنقذاً أعظم.

هذا الزعيم، الذي خان ثورة ١٤ تموز، وعاث بمبادئها، وأهدافها، ونكث بالعهد، وغدر بإخوانه الضباط الأحرار، ونكل بهم، وأبعد أعضاء مجلس الثورة الأشاوس ليحل محلهم زمرة انتهازية رعناء، وقادته شهواته العارمة الى تصدر الزعامة، وأعتمد على فئة تدين بعقيدة سياسية معينة لا تملك من رصيد التأييد الشعبي غير التضليل، والهتافات الغوغائية، والمظاهرات، وغير الزبد الذي يذهب جفاء، وركب رأسه وأعلنها دكتاتورية غوغائية، فنحى زعماء الثورة عن المسؤولية،وأطلق للإذاعة والصحف عنان الفوضى، تخاصم جميع الدول، وتشنها حرباً عدوانية على الجمهورية العربية المتحدة، التي جازفت بكيانها من أجل نجاح الثورة، ودعم كيانها وكيان الجمهورية، وأستهتر بدستور جمهوريتنا المؤقت، وسلب مجلس السيادة المؤقت كل مسؤولياته الدستورية، وأحتكرها لنفسه، وأعلنها حرباً شعواء على الجهات الوطنية، والعناصر القومية المخلصة فزج في المعتقلات آلافاً من المواطنين الأبرياء بما لم يسبق له مثيل حتى مع الطاغية] نوري السعيد ولا المجرم عبد الإله، ولم يجرؤ على فعلته الإجرامية أحد،وأنحرف منفذاً أوامر الجهات الغوغائية عن أغلى وأثمن ما يعتز به العراقيون عرباً وأكراداً، ألا وهو السير بسفينة البلاد الى التضامن مع سائر البلاد العربية المتحررة، وأعلنها حرباً شعواء على الأمة العربية، لدرجة أن صار الهتاف بسقوط القومية العربية شعاراً له ولزمرته الباغية الفاجرة، وسلك في سياسته الخارجية مسلكاً وعراً، فلم يتقيد بمبادئ الثورة التي ترى من سياسة الحياد الإيجابي شعاراً لا يمكن الانحراف عنه.

لهذه الأسباب كلها، أيها المواطنون الأباة في شتى أنحاء جمهوريتنا الخالدة، عزمنا باسم العلي القدير، بعد اتفاقنا مع أخينا الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية، ومع كافة الضباط الأحرار في جيشكم الباسل، وبعد مشاوراتنا مع

سائر العناصر السياسية المخلصة عزمنا في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ جمهوريتنا، على تحرير وطننا الحبيب من الاستعباد والاستبداد، وتخليصه من الفوضى، معلنين لكافة المواطنين، عرباً وأكراداً،وسائر القوميات العراقية الأخرى التي يتألف من مجموعها شعبنا العراقي، الأبي الكريم إننا المحافظون على العهد متمسكون بأهداف ثورة ١٤ تموز الخالدة، مراعون مبادئ دستور جمهوريتنا الفتية، نصاً وروحاً عاملون على حسن تنفيذ وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وتطبيق سياسة اقتصادية اشتراكية ديمقراطية، تعاونية،

ونطالب بحزم وإصرار تنحي الطاغية المجنون وزمرته الانتهازية الرعناء عن الحكم فوراً، والقضاء على السياسة الغوغائية، التي أخذت تمارسها فئة ضالة من شعبنا، لكي يسود النظام وحكم القانون في أرجاء وطننا الحبيب، ونعلن في هذه اللحظة التاريخية للعالم أجمع ، أن سياستنا الخارجية منبثقة من مصالح شعبنا وأمتنا، وإننا إذ نتبنى سياسة الحياد الإيجابي الدقيق إزاء الدول الأخرى، نصادق من يصادقنا، ونعادي من يعادينا، نعلن باسم الشعب العراقي،أننا سنحافظ على التزاماتنا الدولية بوصفنا عضواً في الأمم المتحدة، ونعتز بصداقة البلاد التي أدت لنا ولأمتنا العربية أجل العون في محنتها الماضية، ومن تلك البلاد الاتحاد السوفيتي وسائر البلدان الاشتراكية، والى جانب هذا، نعلن بإصرار تمسكنا باتفاقاتنا النفطية مع الشركات الأجنبية مراعين في ذلك مصالح اقتصادنا، وحقوقنا الشرعية، وسنضمن بحزم سير أعمال الشركات النفطية، بكل حرية .

ويسرنا أن نفتح صفحة جديدة من الصداقة القائمة على أساس الند للند، مع كل دولة.

ونود أن نوضح بجلاء أن أي تدخل خارجي في شؤوننا الداخلية من أي دولة كانت، في هذه الفترة التي تسبق قيام مجلس السيادة بمسؤوليته الدستورية، ليؤلف وزارة شرعية في العاصمة بغداد، بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة، فإن هذا التدخل يعتبر ماساً باستقلال وسيادة جمهوريتنا، ويؤدي ذلك إلى أوخم العواقب.

إن حركتنا حركة داخلية محضة من اختصاص الشعب العراقي وحده.

أيها المواطنون:

إننا، إلى أن يستجيب عبد الكريم قاسم، فينصاع للحق، ويتنحى عن الحكم فوراً، والى أن يمارس مجلس السيادة سلطاته، ليؤلف وزارة بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة، قد أخذنا على عاتقنا بعد الاتكال على الله، مسؤولية إدارة البلاد، طالبين من إخواننا المواطنين الكرام، شد أزرنا وعوننا، بالإخلاد إلى الهدوء والسكينة، دون أن يلزمونا إلى اتخاذ تدابير من شأنها الأضرار بالممتلكات، أو إلى سفك الدماء، وليكن كافة أبناء الشعب مطمئنين إلىأننا سنكون عند حسن ظنهم بتولي المطالبة بتحقيق أمانيهم.

ونحذر في الوقت ذاته العناصر الهدامة من أننا سنأخذهم بالشدة، إن عرضوا حياة المواطنين وحياة الأجانب، وممتلكاتهم للخطر، وليعلم الجميع أن حركتنا الوطنية تستوي عندها جميع الفئات والهيئات، وأنها تحفظ لهم حقوقهم في الحرية إن لم يتجاوزا حدود القانون المرسوم.

والله ولي التوفيق

عبد الوهاب الشواف

العقيد الركن قائد الثورة"[١٠٣]

ثم قدم فاضل الشكره تعليقاً سياسياً مؤيداً للبيان والانقلاب، ثم انطلق نشيد "الله أكبر" من الإذاعة الصغيرة التي أرسلتها لهم القيادة المصرية عبر عبد الحميد السراج وزير داخلية ومسؤول المباحث السورية.

يشير مؤلفا كتاب "من الثورة إلى الدكتاتورية في العراق منذ ١٩٥٨" إلى الأوضاع في الموصل في يوم ١٩٥٩/٣/٧ بما يلي:

---

١٠٣ العاني. نوري عبد الحميد مع مجموعة من الباحثين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري.الجزء الثاني ٧ شباط–١٣ تموز ١٩٥٩. ط١. بغداد. المطبعة العربية. ٢٠٠١. ص٨٥–٨٧.

"بدأت المصادمات العنيفة في اليوم التالي عندما اندلع القتال بين القوميين المحليين – أي القوميين في مدينة الموصل– وبين الشيوعيين في الصباح الباكر ليوم ٨ آذار تم اعتقال حوالي ٦٠ شخصاً من أعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي العراقي. وفي الساعة السابعة صباحاً أعلن العقيد الشواف تمرده من الراديو وبالرغم من ادعائه أنه كان يعمل بمفرده لكنه ذكر بأن الطبقچلی وعدداً آخر من الضباط ذكرهم بالاسم بأنهم متعاطفون معه"[١٠٤].

ومن المفيد هنا الإشارة إلى واقع أن المشاركين في مواجهة القوميين والبعثيين المتآمرين لم يكن أعضاء وكوادر الحزب الشيوعي العراقي وحدهم بل كان معهم أعضاء وكوادر من الحزب الديمقراطي الكردستاني وجمهرة من مؤيدي قاسم ممن كانوا يحسبون على التيار الديمقراطي والتقدمي أو اليساري.

إن طبيعة هذا الصراع والأساليب التي مورست فيه عبرت عن تخلف صارخ في الوعي الفكري والسياسي والاجتماعي لدى قادة وكوادر وقواعد الأحزاب السياسية العراقية قبل أن تكون في صفوف الجماهير الشعبية الواسعة، وكانت الأحزاب هي التي تحرك الجماهير المحيطة بها صوب أعمال العنف وترك طاولة الحوار السياسي. لقد كان كل من هذه القوى ينطلق من امتلاكه الحقيقة والحق وتغيب عن الآخرين ودون الاعتبار لحق وحقوق الآخرين.

فالجماهير الشعبية لم تكن هي المحركة لتلك الأفعال، بل الأحزاب السياسية التي عمدت إلى التآمر وتلك التي أصرت مع عبد الكريم قاسم على عقد مهرجان السلام في الموصل مع إدراكها بحساسية الموقف واحتمال انفلات عقد الأمن والقدرة على السيطرة على الوضع العام.

لم يأخذ الحزب الشيوعي العراقي ومؤيدوه بنظر الاعتبار طبيعة سكان المدينة والسمات المعروفة التي يتميزون بها منذ فترات طويلة. فمن المعروف بشكل عام عن الموصل ما يلي:

أ. ولا شك في وجود عائلات أخرى ثرية وكانت مالكة لمساحات غير قليلة من الأراضي

---

١٠٤ سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨. ألمانيا. كولون. منشورات

الزراعية التي كان يهمها تغيير الوضع في العراق لصالحها.

ب. أن أهالي الموصل متدينون ومتمسكون بأهداب الإسلام وهم على مذهب أهل السنة، ويمارسون الطقوس والتقاليد الإسلامية المعروفة. وإلى جانب المسلمين نجد الجماعات المسيحية ذات التقاليد العريقة.

ج. كما أن نسبة مهمة من السكان تدين بالولاء للاتجاهات القومية العربية، إضافة إلى تأييدها المباشر لجمال عبد الناصر. وتعيش في مدينة الموصل نسبة صغيرة من السكان الكُرد أيضاً.

إن سمتي التدين والتزمت الديني من جهة، والتعصب القومي الشديد من جهة أخرى، تجعلان من الناس أكثر تعصباً وأكثر استعداداً لممارسة العنف ضد من يعتقدون بأنهم يقفون ضد القومية العربية أو ضد الإسلام، بغض النظر عن مدى صواب أو خطأ هذا الاعتقاد. وإذا كانت هناك قوى تساند هذين الاتجاهين وتدفع بهما إلى نهاياتهما القصوى، كما في موقف قيادة الجمهورية العربية المتحدة، وبشكل خاص جمال عبد الناصر ومسؤول الأمن في سوريا عبد الحميد السراج، فإن عاقبة ذلك تكون في الغالب الأعم وخيمة على المجتمع والحياة السياسية. وهو ما حصل فعلاً.

كما أن القوى القومية والإسلامية لم تأخذ بالاعتبار وجود قوى أخرى قادرة على مواجهتها وهي تستند إلى تأييد الحكومة وعبد الكريم قاسم لها في تلك الفترة، وبالتالي فقد بالغت بقدراتها على تنفيذ مؤامرة سياسية عسكرية من الموصل وليس من بغداد، وهي التي اختلف معهم بشكل واضح القائد العسكري الأبرز للجناح القومي العسكري حينذاك العقيد رفعت الحاج سري وطالب الشواف بالتريث وعدم تنفيذ عملية الانقلاب حينذاك، رغم أنه كان من ابرز المعارضين لعبد الكريم قاسم ومن ابرز المتآمرين ضده.

واستناداً إلى هذا الواقع كان المفروض في القوى السياسية العراقية أن تبتعد عن كل ما يمكن أن يحرك الأجواء غير السليمة في منطقة تتميز بحساسية شديدة ويمكن أن تشتعل فيها، في مثل هذه الحالات، الصراعات القومية والدينية والمذهبية وتتحول في كل لحظة إلى نزاعات سياسية دامية غير مبررة بأي حال.

لقد كانت لدى الحزب الشيوعي العراقي مواقع مهمة في الموصل، إلا أنها لم تكن واسعة، في حين كانت نسبة مهمة من السكان تقف إلى جانب القوى القومية والإسلامية التقليدية. ومن هنا، كما يبدو، كانت رغبة الشيوعيين فرض السيطرة على هذه المدينة والتأثير على وجهتها الفكرية والسياسية من خلال تجميع جمهرة كبيرة من العراقيات والعراقيين من سائر أرجاء العراق. ولم يكن هذا الموقف سليماً ولم تتحقق النتيجة المرجوة، بل حصل عكس ذلك، إذ قاد الإصرار على تنظيم الفعالية في الموصل إلى عواقب سيئة جداً. ولم يكن الحزب الشيوعي وحده مسؤولاً عن ذلك، بل القوى القومية أولاً وقبل كل شيء، إضافة إلى مسؤولية عبد الكريم قاسم باعتباره رئيساً للوزراء، إذ كان في مقدوره أن يمنع وقوع الكارثة. إن القراءة المتأنية لموقف عبد الكريم قاسم من الوضع في الموصل وإزاء تنظيم وتنفيذ فعالية مهرجان السلام تؤكد الأمور التالية:

عمد عبد الكريم قاسم في وقت مبكر إلى ممارسة تكتيك خاص يهدف إلى ترك القوى السياسية المختلفة أن تتصارع في ما بينها لكي يجهز بعضها على البعض الآخر، وبالتالي يساهم هذا الصراع في إضعافها وزعزعة مواقفها إزاء قاسم وسياساته الداخلية والعربية والدولية. وكان قاسم راغباً في تصفية بعض الحسابات مع قوى الشيوعيين والبعثيين والقوميين والإسلاميين في آن واحد من خلال تلك العمليات، ولذلك لم يعمد رئيس الحكومة إلى:

– منع تنفيذ خطة مهرجان السلام في الموصل لتلافي وقوع صدام محتمل أو استفزاز للقوى القومية والإسلامية، بل كان المبادر لها والدافع إلى تبني الحزب الشيوعي عقد المهرجان في الموصل وليس في مدينة الحلة.

– تشديد الحراسة في مدينة الموصل وضمان عدم وقوع حوادث مخلة بالأمن لا في يوم الاحتفال فحسب، بل وفي الأيام التالية له.

– عدم اعتقال مدبري محاولة الانقلاب، رغم علم قاسم ومعرفته بوجود محاولة انقلابية تستهدف نظام الحكم تقوم بها مجموعة من الشخصيات العسكرية القومية من مختلف الرتب، إضافة إلى مشاركة ووقوف العقيد عبد الوهاب الشواف على رأس هذه المجموعة

التي وجدت التأييد والدعم من مصر وسوريا.

– لقد تولد أحساس واقعي ملموس بأن عبد الكريم قاسم كان يريد أن ينتهي من هذا الخراج المتقيح في الموصل وفي عموم العراق دفعة واحدة، ويصيب الطرفين المتنافسين بضربة واحدة أيضاً.

– وعلى الإنسان أن لا ينسى بان قاسماً قد تميز بحس تآمري شديد وكان على استعداد لممارسته أيضاً، وكان في مقدوره أن يتحدث بلسانين، أو يجسد شخصيتين في آن واحد. ومن هنا تبرز أيضاً الاختلافات التي تنعكس في أحاديث من عرف عبد الكرم قاسم عن قرب، إذ كان يطرح أفكاراً ومواقف متباينة من قضية واحدة عند مواجهة قوى مختلفة. إنها الازدواجية في الشخصية العراقية التي لا نجدها عند قاسم فحسب، بل عند غالبية السياسيين العراقيين، وفي نسبة عالية من سكان العراق والتي تحدث عنها بتفصيل كبير أستاذ علم الاجتماع الفقيد الدكتور على الوردي.

لا شك في أن أتباع الشركات الأجنبية وبعض القوى القومية الكُردية المتطرفة والعشائر العربية المتحيزة للقوى القومية اليمينية المتطرفة كانت تلعب دورها في تعميق الخلافات وتفجيرها في كل لحظة. لقد شاركت في أحداث الموصل الأحزاب السياسية ومجموعات من التنظيمات العسكرية القومية والقوى الإسلامية. وكانت عواقبها وخيمة على الجميع.

وسقط في هذه الأحداث، وفي أحكام الإعدام التي صدرت فيما بعد عن مختلف المحاكم العراقية، وفق إحصائيات القوى القومية العراقية، عدد كبير من المدنيين والعسكريين بلغ ٤٤ عسكرياً و٧٢ مدنياً، إضافة إلى مجموعة من الذين حكم عليها بالسجن سنوات مختلفة. ويشير الدكتور حنا بطاطو، في كتابه المعروف "العراق" إلى تقدير عدد القتلى في أحداث الموصل كما يلي:

"واختلفت التقديرات كثيراً في عدد الضحايا في تلك الأيام، ووصلت في بعض التقديرات إلى ٥٠٠٠ ضحية، ولكن المتفق عليه الآن أن العدد كان في حدود المئات، وليس الآلاف. ويعد الشيوعيون حوالى ١١٠ قتلى و٣٠٠ جريح في الموصل نفسها، و٣٠ قتيلاً و٢٠ جريحاً بين أتباع الشواف، أما البقية فمن الجنود و"رجال الشعب". واستطاع القوميون أن يعدوا

ما لا يقل عن ٤٠ قتيلاً في صفوفهم وصفوف حلفائهم. وجعلوا عدد القتلى كلهم في حدود ٢٠٠. وكذلك فعل محمد حديد، وزير مالية قاسم والشاهد الذي يستحق الثقة"[١٠٥].

إن الإشكالية الحقيقية في هذه الأحداث تكمن في الوقائع التالية:

إن الأساليب التي اتبعت من جميع الأطراف في هذه الأحداث وما بعدها كانت مخالفة للشرعية والدستور العراقي المؤقت وحقوق الإنسان. وأنها تمثلت في تجاوزات صارخة على حياة وكرامة الإنسان وحقه في التعبير عن رأيه الفكري وموقفه السياسي ومنحدره القومي أو الديني أو المذهبي.

وقد مورست أساليب لا تمت إلى الإنسان بصلة مثل التمثيل بجثث القتلى أو سحلهم بعد ربط أرجلهم بالحبال في شوارع المدينة و"النشوة الحيوانية" تغمر الناس الذين يجرون الضحايا بالحبال أو المحيطين بهم والمساندين لهم. وهي مشاهد لا يمكن اعتبارها من صنع بشر يمتلكون وعياً وإحساساً وضميراً إنسانياً حياً. ومن المحزن أن نقول أن هذه الأعمال قد نفذت أيضاً في بغداد بعد ثورة تموز مباشرة وأن هذه الطريقة في الانتقام الهمجي لها سوابق في تاريخ العراق الإسلامي حيث كان الحكام يأمرون بذلك وعلى مرأى ومسمع الناس وتمارس في شوارع وأزقة بغداد أو غيرها من المدن.

وإذا كانت محاكم غير شرعية قد تشكلت من قبل المشاركين في الاحتراب لإصدار أحكام بالإعدام وتنفيذها فوراً من قبل الشيوعيين وقوى أخرى مساندة لهم دون محاكمات شرعية وقانونية وتعتبر ضمن عمليات إجرامية غير مبررة، فإن الحكومة العراقية قد أحالت المشاركين في مؤامرة الموصل إلى محكمة الشعب التي أصدرت أحكاماً قاسية وغير مبررة بالموت على المشاركين بتلك المحاولة الانقلابية وبعيداً عن أصول القضاء العراقي، كما لم تتوفر فرصة الدفاع عن النفس في تلك المحاكم وخارج القانون ونفذت الأحكام بهم فعلاً.
وفي ذات الوقت شكلت الحكومة العراقية محاكم أحالت بموجبها بعض المتهمين بأحداث الموصل أو المشاركين في المحاكم غير الشرعية تجلت فيها الرغبة في الانتقام، خاصة وأن حكامها كانوا من الجماعات التي تميل للقوى القومية أو محسوبة عليها وتلك التي ساهمت

---

١٠٥ بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. الكتاب الثالث. ص ٢٠٠.

بقتل عدد من الشيوعيين واليساريين أو تعذيبهم وعلى رأسهم السيد كامل قزانچي، أحد ابرز العناصر اليسارية الماركسية في العراق حينذاك والذي قتل دون محاكمة، بعد أن نودي عليه وأردي قتيلاً في باب المعتقل. وأصدرت تلك المحاكم أحكاماً قاسية بحق الشيوعيين وصحبهم بما في ذلك أحكام الموت التي نفذت فعلاً. ويمكن الإشارة هنا بشكل خاص إلى المحكمة العسكرية التي شكلها عبد الكريم قاسم وفق الأحكام العرفية السائدة برئاسة العقيد شمس الدين عبد الله رئيس المجلس العرفي والتي تخصصت عملياً بمحاكمة أعضاء الحزب الشيوعي العراقي المتهمين بمختلف الأحداث بما في ذلك المطالبة بالسلام في كُردستان والديمقراطية للعراق. ويشير السيد حسن العلوي في كتابه الموسوم "عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين"، إلى شمس الدين عبد الله ومحكمته فيقول:

"وكان شمس الدين ينظر في قضايا المتهمين بنشاط حزبي أو اجتماعي، مما يخل بالأمن العام. والمتهمون شيوعيون في الغالب. بل لعله تخصص في فترة ما بالنظر في قضايا خاصة بالشيوعيين، على أثر الانتقاد الذي وجهه عبد الكريم قاسم لهم في خطاب كنيسة المار يوسف بالكرادة يوم ١٩٥٩/٧/١٩. إذ استطاع أن يضع أعداداً غفيرة من الشيوعيين والديمقراطيين في السجن بينما كان يغض النظر عن النشاط القومي المتزايد. وأوجد بذلك فرصة لتنفس معارضي عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي لكي يتحركوا، مدعومين بغطاء عرفي يستخدمونه عند الحاجة، للتنكيل بخصومهم الشيوعيين"[١٠٦]. ويواصل حسن العلوي فيقول:

".. إن شمس الدين عبد الله الذي يرأس محكمة عرفية خاصة بالدفاع عن النظام، كان هو نفسه من معارضي النظام، إن لم يكن أشد معارضيه"[١٠٧].

جاء في الجزء الثاني من كتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" الصادر في العام ٢٠٠١، أي في فترة حكم البعث، بصدد العقيد شمس الدين عبد الله ومحاكماته ما يلي:

---

١٠٦ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. لندن، دار الزوراء. ١٩٨٣. ص ٤٦/٤٧.

١٠٧ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم .... المصدر السابق. ص ٤٧.

" وأحيل عدد كبير من الشيوعيين أو المحسوبين عليهم إلى المحاكم العرفية ويذكر أحد الباحثين في كلامه عن العقيد شمس الدين عبد الله رئيس المجلس العرفي والذي كان يقابل فاضل عباس المهداوي في محكمته العسكرية إنه بعد خطاب عبد الكريم قاسم يوم ١٩ تموز "استطاع أن يضم أعداداً غفيرة من الشيوعيين والديمقراطيين في السجن بينما كان يغض النظر عن النشاط القومي المتزايد. وأوجد بذلك فرصة لتنفس معارضي عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي لكي يتحركوا مدعومين بغطاء عرفي يستخدمونه عند الحاجة للتنكيل بخصومهم الشيوعيين . ولم يكن ذلك صعباً على شمس الدين عبد الله الذي كان قد تعرض إلى اعتداءات قامت بها ضده جماعات محسوبة على الحزب الشيوعي فضلاً عن أنه يؤمن بالاتجاه القومي العربي ويعتقد أن الشيوعيين وعبد الكريم قاسم مسؤولون عما حدث ويحدث لحاملي الأفكار القومية ومستقبل العمل القومي في العراق. اعتمد العقيد شمس الدين عبد الله في إصدار قراراته على مبدأ قانوني ينص على جواز إصدار قرار قضائي في مسالة وجود شاهدي إثبات يقسمان بالقرآن الكريم على صحة أقوالهما أمام هيئة المحكمة بحضور المتهم وهذه عملية سهلة بوجود رجال الأمن والشرطة المعروفين بعدائهم التقليدي للشيوعيين إلى جانب أي شخص من معارضي الحكم . ولهذا فقد استغلت نقطتان لإرسال الشيوعيين إلى المحكمة العرفية وإصدار القرار بالسجن عليهم. وشاع استعمالها في حالة عدم وجود تهمة محددة.

أولاً: الادعاء بأن أحدهم مزق نسخة من القرآن الكريم.

ثانياً: الادعاء بأن أحدهم مزق صورة الزعيم، وتفوه بعبارات تمس كرامته الشخصية، ولما كان رئيس المحكمة العرفية، حريصاً على الزعيم وسلامة صوره من التلف، ولما كان من محبيه الذين يعز عليهم أن تمس شخصيته بكلام ولو عارض، فقد أصبح إصدار أقسى العقوبات بحق الفاعل مطلوباً ولِمَ لا.. وهذان شاهدا الإثبات يقسمان بالقرآن الكريم على صحة أقوالهما ! !"[١٠٨].

---

١٠٨ العاني، نوري عبد الحميد مع مجموعة من الباحثين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري.الجزء الثاني ٧ شباط – ١٣ تموز ١٩٥٩. ط ١. بغداد. المطبعة العربية. ٢٠٠١. ص ٨٠.

راجع أيضاً: العلوي، حسن عبد الكريم قاسم.. . مصدر سابق. ص ٤٧.

ويورد السيد حسن العلوي أمثلة حية على زيف القسم الذي كان الشهود يقدمونه أمام محكمة شمس الدين عبد الله وصدور الأحكام القاسية بحق الشيوعيين وهم لم يرتكبوا ذنباً، سوى حقد رئيس المحكمة على الشيوعيين وكرهه لهم[١٠٩]، إذ لم يكن بين الشيوعيين أي مخبول يمكن أن يمزق القرآن في مجتمع أكثريته تدين بالإسلام أو يمزق صور الزعيم الذي كانوا يدافعون عنه وقتلوا دفاعاً عنه.

ولا شك في أن العداء الشخصي والحسد وروح الانتقام والثأر لأسباب مختلفة كانت هي الأخرى وراء موت الكثير من الأشخاص الذي قتلوا في تلك الأحداث المأساوية. ويؤكد حنا بطاطو في ضوء المعلومات المتوفرة حينذاك بأن الكُرد لعبوا دورهم في تشديد الصراع، إذ جاء في كتابه الموسوم العراق بهذا الصدد ما يلي:

"وبخصوص الإعدامات السريعة التي جرت يوم ١٠ آذار (مارس)، هناك إصبع اتهام آخر يوجه إلى الأكراد، فقد أكد شاهد عيان شيوعي في العام ١٩٦٣ أن الملا أنور، رئيس تحرير جريدة ,,خباط" (المقصود خه بات،، أي النضال، ك. حبيب) (الكُردية) وعضو الحزب الديمقراطي الكُردستاني، وعدداً من البرزانيين يقودهم أحد أبناء الملا مصطفى، وربما كان لقمان، شكلوا جزءاً من فريق الإعدام الذي شكل لهذا الغرض"[١١٠].

ويشير صديق لي أوردت رسالته لي كملحق في نهاية هذا الكتاب أشار فيه إلى ما يلي:

"كان بالإمكان السّيطرة على المدينة بسهولة بعد إذاعة أنباء مقتل الشّواف واستسلام مساعديه وأركان موقعه. لكن الذي حدث أنّ الجنود الأكراد عاثوا فساداً في المدينة قبل أنّ يأتي العقيد حسن عبود. بقواته ويسيطر على الوضع، إضافة إلى تواجد بعض الأشخاص الغرباء عن الموصل في سحناتهم ولهجاتهم وطرقهم في الكلام، ولا يدري أحد من أين جاؤوا". (راجع الملحق رقم ٥).

ويشير أيضاً إلى ما يلي بالنسبة لدور الشيوعيين، علماً بأنه كان عضواً في الحزب الشيوعي حينذاك:

---

١٠٩ العلوي، قاسم. مصدر سابق. ص ٤٧/٤٨.

١١٠ حنا بطاطو، العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٢٠٠.

" أنّ ما يدعيه بعض الشّيوعيين من أنّ للحزب الشّيوعي دوراً مهماً بالقضاء على مؤامرة الشّواف نوع من المبالغة والادعاء غير المسنود، فلم يكن لدى الشّيوعيين عشر قطع أسلحة فكيف يكون لهم دور مهم وعدوهم يمتلك الآلاف منها ! نعم أصبح لهم دور بعد سقوط الشواف دور كبير، لكنه مخجل، ومهين، فقد قدموا قوائم النّاشطين من المعادين للجمهورية للسّلطات، وقاموا بتعذيبهم وإهانتهم بدل رجال السلطة، وما إعدام البطل وعد الله يحيى (شقيق حسب الله يحيى)، إلا بهذه التهمة حيث شهد عليه غير واحد. وكان بالإمكان الاستفادة من رفاق شجعان مثله لو كان للحزب عقلية واقعية متفتحة، لكنهم أعدموا أو هربوا". (راجع الملحق رقم).

لقد عبرت تلك الأحدث في أيام ٧-٩ آذار من عام ١٩٥٩ وما تبعها من محاكمات عن خوف متبادل بين الأطراف المتنازعة وعن قسوة جامحة في سلوك أولئك البشر الذي ساهموا في تلك الأحداث، وعن رغبة عارمة في الوصول إلى السلطة. ومن المثير للاهتمام أن نشير إلى أن سلوك الفرد العراقي بشكل عام، وخاصة المشارك منهم في الحياة السياسية، كان لا يرفض تلك الأفعال ولا يشمئز منها أو يدينها، بل كان يقبل بها وعلى استعداد نفسي تام لممارستها، أي لم يكن السلوك مقتصراً على المشاركين مباشرة والمنفذين لتلك الأعمال، بل وعلى غيرهم أيضاً ومن كل الأطراف تقريباً، ولو كانت الأحداث قد وقعت في مدينة أخرى في العراق لرما حدثت المجازر الدموية ذاتها. إن أحداث الموصل كانت نموذجاً لسلوك الفرد العراقي السياسي، ولكن حتى غير السياسي يمكن أن يندفع في مثل هذه الأعمال حالما يرى الدم نازفاً أو يدفع بطريقة ما للمشاركة في ذلك، وهي نقطة الضعف المركزية في سلوكية القسوة والعنف وعدم الرحمة في الأوساط العراقية.

لقد كانت أساليب التشنيع والتمثيل والإساءة لجثث الموتى معروفة في تاريخ العراق الطويل، وقد مررنا عليها في الكتب الأخرى من هذه المجموعة. وقد جرت في أحداث الموصل ممارسة مماثلة لا تنحصر في سحل الجثث فحسب، بل وتعليقها في الشوارع وتركها لفترة طويلة لكي تشاهد من قبل الناس أطفالاً ونساءً ورجالاً، وكانت الجثث تترك في الشوارع وهي عارية تماماً ومشوهة، مما يزيد من أحقاد وكراهية ورغبة العوائل، التي فقدت

شبابها وتراهم معلقين على أعمدة الكهرباء، بالانتقام ممن فعل بهم ذلك. وهكذا تتواصل طاحونة الموت، فيصبح الجلاد في فترة أخرى ضحية والعكس صحيح أيضاً. ولا شك في أن البعثيين والقوميين من جهة، والشيوعيين واليساريين بشكل عام من جهة أخرى، تميزوا بقبول العنف والقسوة من الناحية النظرية والممارسة العملية. وأحداث الموصل، وما سنأتي عليه لاحقاً يؤكد ذلك، بغض النظر عن الأسباب والدوافع، إذ ليس هناك ما يبرر التعذيب والقتل والتمثيل والسحل بأي حال من الأحوال ومن أي طرف جاء.

لقد كُتبَ عن الانقلاب الذي قاده العقيد عبد الوهاب الشواف في صبيحة اليوم الثامن من شهر شباط/فبراير ١٩٥٩ الشيء الكثير ومن وجهات نظر متباينة ومتصارعة أو من كتاب حياديين. وإذ توجد اختلافات كثيرة في وجهات النظر، فأن هناك اتفاقاً عاماً لدى أغلب المحللين السياسيين والكتاب حول عددٍ من النقاط المهمة والصحيحة التي أجد هنا مفيدة الإشارة إليها.

- لم يكن الانقلاب وأحداث الموصل نتيجة لتنظيم مهرجان السلام في الموصل بأي حال، بل كان القوميون قد اتفقوا على ذلك قبل عقد مهرجان الموصل بفترة غير قصيرة، وكانوا يتحينون الفرصة المناسبة لإعلان ذلك. وقد توضح هذا في أكثر من كتاب صدر في أعقاب سقوط الجمهورية الأولى، ومنها كتاب محمود الدرة الذي اشرنا إليه في مكان آخر. وكان الاتفاق تاماً بين قائد الفرقة الثانية في كركوك وحامية الموصل بقيادة عبد الوهاب الشواف والكثير من الضباط البعثيين هناك.
- لم تكن فكرة الانقلاب من بنات أفكار عبد الوهاب الشواف وحده، بل كانت بالأساس بدفع وتأييد القوى القومية العربية في العراق الذين وجدوا في عبد الوهاب الشواف الشخص المناسب للقيام بالحركة، إذ أنه كان من الضباط الأحرار وممن لم يحصل على مركز بارز ومناسب في الحكومة الجديدة، رغم كونه لم يكن قومياً أو بعثياً.
- لقد كان عبد الوهاب الشواف طموحاً ويتطلع إلى القيادة وكان يحس بالغبن الشديد من موقف عبد الكريم قاسم منه. لم يكن الشواف معادياً للديمقراطية، ولكن خاب ظنه بالقوى الديمقراطية وبالشيوعيين، وبالتالي قرر ممارسة المغامرة التي أودت بحياته

وحياة جمهرة غير قليلة من البشر.

- كانت القيادة السورية البعثية والقوى القومية المصرية وراء تشجيع عبد الوهاب الشواف بتنفيذ عملية انقلاب ضد قاسم. وكانت الحدود السورية العرقية مفتوحة أمام تدفق المساعدات على الموصل لتأمين الدعم المناسب للحركة.
- وكانت القيادة السياسية لمصر، وخاصة جمال عبد الناصر، وراء الحركة وتأييدها. وتجلى ذلك بوضوح كبير في نشرات الأخبار التي تذيعها الإذاعة المصرية وخاصة صوت العرب وكذلك الإذاعة السورية. جاء في كتاب تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري الذي كتب في فترة حكم البعث ونشر في العام ٢٠٠١ في الجزء الثاني منه بشأن تاييد الجمهرية العربية المتحدة لمحاولة الانقلاب ما يلي:

"أسهمت الجمهورية العربية المتحدة مساهمة فعلية في ثورة الشواف بتوجيه مباشر من رئيسها جمال عبد الناصر . فقدمت محطة إرسال وبعض الأسلحة الخفيفة والمال وأسهمت أدبياً بدعمها بإذاعة البيانات والتعليقات من محطتي إذاعة دمشق وحلب على أنها مذاعة من محطة الموصل . إذ اعتبر عبد الناصر معركته مع الشيوعية والشيوعيين في العراق معركة مصيرية إذا أريد للوحدة العربية أن تسير في طريقها لتحقيق أماني العرب، كان يرى إن النشاط الشيوعي ابتداءً من بغداد يتجه مباشرة إلى دمشق . وأن موسكو تعمل على أن تتخذ من سوريا نقطة انطلاق تتجه منها شطر سائر البلاد العربية لتسيطر على الكويت وخيراتها. ومن ثم سائر منطقة الخليج العربي فإذا ما تحقق ذلك فأن الشيوعية ستسيطر على جميع منطقة الشرق الأوسط وحتى حدود الهند . وقد ترك عبد الناصر أمر مقاومة مخططات الشيوعيين في العراق لشخصين هما عبد الحميد السراج وزير داخلية الإقليم الشمالي (سورية) والعقيد عبد المجيد فريد، الملحق العسكري في الملحقية العسكرية للعربية المتحدة" في بغداد وبإشراف منه دون إشراك المخابرات العامة المصرية".[١١١]

- لم يكن في مقدور عبد الوهاب الشواف أن ينجح في حركته دون أن يكون له دعم مباشر

---

١١١ العاني، نوري عبد الحميد د. ومجموعة من الباحثين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثاني. بغداد، المطبعة العربية ٢٠٠١. ص ٦٦/٦٧.

في بغداد بشكل خاص ومن الوحدات العسكرية الأخرى، وهو الذي لم يتحقق، وبالتالي فأن التنسيق بين أطراف التآمر لم يكن في المستوى المنشود، خاصة وان حامية كركوك بقيادة ناظم الطبقچلي لم تكن مستعدة حينذاك لتنفيذ التحرك ضد قاسم. وهذا يعني بأن الفشل كان من نصيب الحركة منذ البدء.

إن المسؤولية السياسية للمؤامرة ولأحداث الموصل تتحملها القوى القومية العربية، وخاصة القوى الناصرية وقوى البعث التي كانت تشرف على العملية وتسعى إلى إنجاحها والتي زعزعت الوضع السياسي في العراق بتصرفاتها إزاء ثورة تموز وعبد الكرم قاسم.

وإذا كان الشيوعيون قد حققوا مكاسب مباشرة بفعل دورهم في الموصل، حيث استقبل عبد الكريم قاسم وفداً منهم شاكراً لهم دورهم في العملية، إلا أنهم عانوا الكثير من جراء ما حصل في الموصل في الفترة اللاحقة لا من القوميين والبعثيين فحسب، بل وحصدوا المرَّ من عبد الكريم قاسم شخصياً، وبشكل خاص بعد أحداث كركوك حيث ألقى خطابه المعروف في التاسع عشر من تموز/يوليو ١٩٥٩ الذي هاجم فيه الحزب الشيوعي العراقي بقسوة بالغة ومن ثم في موقف الحزب الشيوعي المناهض للحرب في كُردستان حيث رفع شعار "الديمقراطية للعراق والسلم لكردستان".

كتب حنا بطاطو – عن لقاء قاسم بوفد من الموصل – حول ما جرى في المدينة من أحداث ومن إفشال محاولة الانقلاب ما يلي: "... أن قاسم دعا، بعد فترة قصيرة من أحداث الموصل، مهدي حميد وقادة شيوعيي الموصل إلى بغداد، وأطرى إخلاصهم، وقدم لهم مسدسات هدية، وقدم منحة للحزب الشيوعي قيمتها ١٥٠٠ دينار. وإلى هذا فأنه قبل مهدي حميد مجدداً في الجيش ورفعه إلى رتبة رئيس وأسند إليه قيادة قوات المقاومة الشعبية في كل الجزء الشمالي من البلاد"[١١٢]. لقد ارتكب قائد المقاومة الشعبية الضابط الشيوعي مهدي حميد أخطاءً فادحة في حوادث الموصل. يشير حنا بطاطو في هذا الصدد إلى ما يلي: "وكان هؤلاء، وخصوصاً مهدي حميد قائد المقاومة الشعبية، مسؤولين – بلا أدنى شك – عن تجريم وإعدام ١٧ شخصاً آخرين يوم الرابع عشر من آذار (مارس) في

---

١١٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٩.

دَمَلماجة، على بعد خمسة كيلومترات أو حول ذلك شرق الموصل، بمن فيهم أحد مشايخ شمر وأحد الناصريين وثلاثة بعثيين وسبعة "قبضايات" كان العديد منهم من عائلة كشمولة. ونلاحظ أن هذا الحادث وقع بعد أن هدأت الاضطرابات كلها"[١١٣]. وكان اليوم العاشر من نفس الشهر قد شهد إعدام شخصين آخرين من أعضاء حزب البعث في الموصل أيضاً.[١١٤]

لقد ارتكب الكثير من الانتهاكات المتبادلة على حقوق الإنسان وقتل الكثير من الناس دون وجه حق ودون محاكمات، كما سحل في الشوارع الكثير من البشر بصورة همجية. إلا أن الغريب في الأمر هو أن الأحزاب السياسية كانت تبرر هذه التصرفات التي لا تمت إلى الإنسان وحضارة القرن العشرين بصلة ومن أحزاب تدعي التقدمية والدفاع عن الإنسان وحقوقه. فقد كتبت جريدة اتحاد الشعب بتاريخ ١٩٥٩/٣/١١، أي في خضم الأحداث وبعد الأيام الأولى من محاولة انقلاب الشواف في الموصل، ما يلي: "وانتفض الجنود في كل مكان، أدرك الجنود الطيبون أن واجبهم المقدس يقضي بالدفاع عن الجمهورية فلم يجدوا سبيلاً لهذا الدفاع إلا إخماد أنفاس المتآمرين فصفوا الحساب معهم، وكان السحل مصيرهم"[١١٥]. (راجع الملحق رقم ٣).

حملة الاغتيالات ضد الشيوعيين والديمقراطيين في الموصل

من المثير لمشاعر الإنسان وحزنه أن يتابع بعد مرور ٥١ عاماً على أحداث الموصل كيف ساهم عبد الكريم قاسم شخصياً بكامل وعيه وبمسؤولية مباشرة في ترك الحبل على الغارب لقوى الردة في الموصل أن تسيطر على الوضع بعد هجومه الشرس على الشيوعيين واعتقال المزيد منهم وحل المقاومة الشعبية وإعادة من كان قد أبعده قبل ذاك عن الجيش أو نقله إلى مواقع غير مسؤولة بسبب معارضته للنظام الجمهوري أو ممن اعتبرهم من

---

١١٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٨/١٩٩.

١١٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٨.

١١٥ ياسين، باقر. تاريخ العنف الدموي في العراق. الوقائع – الدوافع – الحلول. بيروت، دار الكنوز الأدبية. ط ١. ١٩٩٩. ص ٣٧٢.

القوميين أو البعثيين الذين يتآمرون ضده وضد الجمهورية على مواقع المسؤولية في بغداد والموصل على نحو خاص وسلمهم ثلاث مواقع رسمية كبيرة هي مسؤولية متصرف اللواء، عبد اللطيف الدراجي، ومدير شرطة اللواء، إسماعيل عباوي، ومدير الأمن حسين العاني، كما انتزع من قائد الحامية اللواء حسن عبود مسؤوليته في حماية الموصل وسلمها لهؤلاء الثلاثة.[116]

لقد كان قاسم مدركاً لما كان يجري في الموصل حين بدأت حملة واسعة من عمليات الاغتيال لشخصيات ومواطنين شيوعيين وديمقراطيين ولعائلات مسيحية بسبب الفكر أو الدين والقومية. إذ كان، كما بدا حينذاك، بانه يريد إلى تقليم أظافر الشيوعيين ويعطيهم درساً قاسياً في أن لا يطالبوا بالمشاركة في الحكم أولاً، ويريد خلق توازن بينهم وبين القوميين والبعثيين ثانياً، وأن يخفف من غلواء العداء العربي له والإقليمي والدولي بسبب تصويره وكأنه يعمل بإرادة الشيوعيين ثالثاً. وقد ارتكب في ذلك خطيئة العمر وكانت الحصيلة موته وموت الجمهورية الأولى في الثامن من شباط/فبراير ١٩٦٣.

لقد تجمعت ضد الشيوعيين والديمقراطيين قوى عديدة في الموصل تحت شعارات كانت تسجل على بيوت من يراد قتله، وهي:

"لا بعد اليوم شيوعي"،"لا بعد اليوم مسيح" ،"چاي حليب خرة بالصليب"![117]

ويمكن الإشارة إلى القوى التالية التي تكالبت على قتل الناس الأبرياء بالموصل:

١. العائلات المعروفة التي تضررت من قانون الإصلاح الزراعي والتي كانت ضد ثورة تموز ١٩٥٨ ووقفت إلى جانب الشواف في حركته الفاشلة.

٢. العائلات التي كانت معادية للشيوعية من منطلقين قومي عروبي وديني إسلامي مشوه.

٣. الأجهزة الحكومية التي لم تؤيد حكومة الثورة وكانت حتى ذلك الحين مخلصة للعهد الملكي الذي أسقطته الثورة وعبد الكريم قاسم.

---

١١٦ الحمداني، حامد. الهجوم الرجعي في الموصل وهجمة الاغتيالات. موقع الحوار المتمدن. العدد ٣٥. بتاريخ ١٤م١/٢٠٠٢.

١١٧ زومايا، كامل. من ضحايا احداث الموصل آذار ١٩٥٩. منتديات شقلاوة دوت كوم ٢٠١٠/١/١٢.

٤. حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب.

٥. عصابات الجريمة المنظمة والشقاوات ذات السمعة الرديئة التي وجد أفرادها في القتل فرصة للحصول على الأموال من قبل القوى المتحالفة لمهمة قتل الشيوعيين والديمقراطيين وطرد المسيحيين من المدينة.

يشير المؤرخ السيد حامد الحمداني، وهو من أهالي الموصل وكان موجوداً حينذاك في مدينة الموصل، إلى دور هذه القوى في عمليات الاغتيال فيذكر ما يلي:

"لقد كان على رأس تلك العصابة، يخطط، ويمول لعمليات الاغتيالات،عدد من العوائل الرجعية والإقطاعية المعروفة،والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١ـ عائلة كشمولة. ٢ـ عائلة الأغوات. ٣ـ عائلة كرموش. ٤ـ عائلة حديد. ٥ـ عائلة العاني. ٦ـ عائلة نوري الأرمني. ٧ـ عائلة المفتي. ٨ـ عائلة الإرحيم. ٩ـ عائلة العمري.

كانت اجتماعات تلك العوائل تجري في منطقة (حاوي الكنيسة) بالقرب من ضواحي الموصل، حيث تمتلك عائلة العاني داراً هناك، بعيداً عن أعين الناس، وكانت تُعد هناك قوائم بأسماء المرشحين للقتل، وتحدد العناصر المنفذة للاغتيالات، كما كانت التبرعات تجبى من العناصر الرجعية الغنية التي تضررت مصالحها بقيام ثورة ١٤ تموز. ولم تفد كل الاحتجاجات، وكل المقابلات لقاسم، وكل المقالات التي نشرتها الصحف، مطالبة بوقفها، ومعاقبة القائمين بها، والمحرضين عليها، والمخططين لها، لكن كل تلك الأصوات ذهبت أدراج الرياح، واستمر مسلسل القتل حتى وقوع انقلاب الثامن من شباط عام ١٩٦٣."[١١٨]

علينا في هذا المجال أن نشير بوضوح إلى أن ذكر هذه العائلات يفترض أن لا تشمل كل أفراد هذه العائلات، إذ أن التعميم خاطئ، كما أن هذا يشمل القوميين أيضاً، إذ ليس الجميع تلطخت أيديهم بدماء الشيوعيين والديمقراطيين. ويمكن أن يقال ذلك عن الشيوعيين فهم لم يكونوا جميعاً قد أصدروا الأحكام غير القانونية بحق من أعدم حينذاك أو شاركوا في السحل في الشوارع.

---

١١٨ الحمداني، حامد. الهجوم الرجعي في الموصل وهجمة الاغتيالات. موقع الحوار المتمدن. العدد ٣٥. بتاريخ ١٤م١/٢٠٠٢

لقد أورد الكاتب حامد الحمداني أسماء الكثير من ضحايا عمليات الاغتيال في الموصل، وكذا الكاتب جرجيس فتح الله الذي كان ضمن المعتقلين مع الشيوعيين والديمقراطيين والكُرد في حامية الموصل، إضافة إلى كتاب كثيرين آخرين، كما أورد الكاتبان قائمة بأسماء مجموعة كبيرة ممن شارك في القتل بثمن مدفوع بشكل خاص.

لقد أدت تلك الحملة الهوجاء إلى هروب ٣٠ ألف عائلة مسيحية من الموصل وضواحيها، إضافة إلى قتل عدد كبير من الناس في الشوارع أو البيوت، وكان أهل الموصل يعرفون القتلة، وكذلك أجهزة الأمن والشرطة والمحافظة. ولكن تواطئاً كان قد تحقق بين بغداد والموصل في ممارسة أسلوب غض النظر عن القتلة ودفعهم إلى ممارسة القتل لفترة من الزمن إلى حين يرتوي الراغبون بالانتقام من دم الشيوعيين والديمقراطيين بالموصل. وهكذا كان الأمر، إذ استمرت حملة الاغتيالات طوال عامين تقريباً تحت سمع وبصر ومعرفة تامة من جانب عبد الكريم قاسم.

ثانياً: أحداث كركوك

تعتبر مدينة كركوك واحدة من أقدم المدن العراقية الحالية التي عاشت الحضارات القديمة والإسلامية، كما مرت بها وعاشت فيها الكثير من الأقوام، إذ يعود تاريخ إنشائها إلى الألف الثالث قبل الميلاد، أي ما يقرب أو يزيد عن ٥٠٠٠ سنة. يشير الدكتور جبار قادر إلى هذه الحقيقة بقوله: "... أن التاريخ يشير إلى أن عمر كركوك أكثر من خمسة آلاف سنة على أقل تقدير و هي بذلك واحدة من أقدم مدن المنطقة و بنيت شأنها شأن العديد من المدن الأخرى في العالم القديم على شكل قلعة على تلة كبيرة وأحاطت بها الأسوار من كل الجهات لصد هجمات القبائل و الجيوش المغيرة و كانت لها بوابات أربع . وتدلل الآثار التاريخية الغنية التي عثر عليها قرب كركوك على هذا التاريخ الطويل ودور المدينة والمنطقة في حضارة بلاد ما بين النهرين"[١١٩]. ورغم أن هذه المدينة قد احتلت في فترات معينة أهمية ملموسة خاصة عندما كانت عاصمة الگوتيين، فإنها في فترات أخرى قد أهملت وكانت كأي

١١٩ قادر، جبار د. كركوك، تاريخ عريق وواقع مرير. لمحات تاريخية خاطفة. بحث قدم إلى ندوة كركوك في لندن بتاريخ٢٠٠٥/٩/٢٤. نشر البحث على موقع صوت العراق الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧. ص ١.

مدينة من مدن كُردستان القديمة. وفي فترة لاحقة وعندما كانت شهرزور تشكل ولاية تابعة للدولة العثمانية، كانت كركوك عاصمتها أو مركز الولاية. إلا أن أهمية هذه المدينة قد ازدادت نتيجة اكتشاف وبدء استخراج النفط الخام من باطن أرضها واستمرار توقد الشعلة الأزلية التي كانت تعلن عن وجود الذهب الأسود فيها على مقربة من سطح الأرض. وبعد أن بدأ التنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره من قبل شركات النفط الأجنبية، أصبح المورد المالي الرئيسي للدخل القومي العراقي ولمصروفات الدولة المالية وخاصة في النصف الثاني من العقد الرابع والسنوات التي تلي ذلك من القرن العشرين.

إلا أن هذه الثروة الغنية ذات الطبيعة الإستراتيجية المهمة جداً لأوقات السلم والحرب لم تجلب حتى الآن السعادة والهناء والعيش المرفه لسكانها من مختلف القوميات القاطنة فيها، بل تسببت في العقود الأخيرة بمزيد من المعضلات والمشكلات الأثنية والسياسية والاجتماعية وكانت مسرحاً لصراعات وكوارث من صنع النظم الحاكمة والمجتمع والفرد، كما أن الفقر العام عاش في وسط الثروة المنتجة في المدينة النفطية.

أصبحت مدينة كركوك، بسبب النفط الذي في باطن أرضها، محط أنظار أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية وشركات النفط الاحتكارية الدولية، كما أصبحت مكاناً مهماً للعاطلين عن العمل والراغبين في الحصول على فرصة عمل لدى شركة النفط العراقية، سواء أكان ذلك في مجالات التنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره، أم في المشاريع التي نشأت وارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط الشركات البترولية الأجنبية ومشاريع الحكومة العراقية والقطاع الخاص.

أصبحت هذه المدينة والمناطق التابعة لها مركزاً لتجمع الكُرد والتركمان والكلد أشور والعرب بعد أن كانت موطناً أصلياً للكُرد، ومن ثم حط فيها منذ فترة الحكم العباسي التركماني، ثم التحق بها الكلدانيون والآشوريون وكذلك العرب.

والإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن الكُرد والتركمان كانوا يشكلون أكثرية سكان

مدينة ولواء كركوك[١٢٠]، ثم العرب فالكلدان ونسبة قليلة من المواطنين الأرمن التي كانت تعمل في حقول شركة النفط الأجنبية. فوفق الإحصائيات الرسمية لعام ١٩٥٧ يمكن وضع الجدول التالي حول بنية السكان في مدينة ولواء كركوك:[١٢١]

نسبة السكان الكُرد إلى مجموع سكان كركوك

السنة	نسبة السكان الكُرد في كركوك ٪	نسبة السكان التركمان في كركوك	نسبة السكان العرب في كركوك
١٩٤٧	٥٣,٠	ـ*	ـ*
١٩٥٧	٤٨,٣	٢١,٤	٢٨,٢
١٩٧٧	٣٧,٦	١٦,٣	٤٤,٤

وضع هذا الجدول في ضوء جداول أخرى منها:

قارن: محمد، خليل إسماعيل د. دراسات في التكوين القومي للسكان: إقليم كُرد العراق. ط ٢. مطبعة صلاح الدين. أربيل. ١٩٩٨. ص ٥٤.

---

١٢٠ يشير جرجيس فتح الله في كتابه الموسوم " العراق في عهد قاسم"و الجزء الثاني، كملحق لكتاب أوريل دان الموسوم "العراق في عهد قاسم" الجزء الأول. إلى ان نسبة التركمان في النصف الأول من العقد الثالث إلى السكان في مدينة كركوك كانت تزيد عن النصف، حيث كتب يقول: وكان مجموعهم (أي التركمان) داخل المدينة يزيد عن نصف مجموع السكان الكلي قليلاً." راجع: فتح الله، جرجيس، المحامي. "العراق في عهد قاسم" أراء وخواطر ١٩٥٨–١٩٨٨. دار نبز للطباعة والنشر. السويد. ١٩٨٩. ص ٧٣٣.

١٢١ يشير السيد عزيز سباهي في كتابه الموسوم عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، الجزء الثاني إلى أنه ,,كان سكان كركوك ١٢٠٤٠٢ نسمة في عام ١٩٥٧ طبقاً لإحصاء ١٩٥٧، يؤلف التركمان منها ٥٢٪. وثلث سكانها من الأكراد الذين صاروا يتكاثرون فيها بعد اكتشاف النفط في المنطقة، والشروع باستثماره. وإلى جانب هؤلاء هناك العرب. وكان يزيد عن ١٢,٦ ألف نسمة من سكانها من المسيحيين. وإلى جانب هؤلاء كان يسكنها بضع مئات من الصابئة واليزيديين والطوائف الأخرى". راجع: سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الثاني. بغداد. دار الرواد. منشورات الثقافة الجديدة. ٢٠٠٣. ص ٤٣٢.

قارن أيضاً: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان: نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ص ٢٤.

قارن أيضاً: زكي، محمد أمين. خلاصة تاريخ الكُرد وكُردستان. مطبعة السعادة. القاهرة. ١٩٣٥. ص ٢٨.

* بقية السكان وفق إحصاء عام ١٩٤٧ كانوا من التركمان والعرب والكلدان والآشوريين والأرمن.

عند البحث عن مدينة معينة ومعرفة هويتها لا يكفي أن نستند إلى الحقائق التاريخية التي يراد من خلالها البرهنة على أن أهل هذه المنطقة أو تلك كانوا من أوائل من سكن هذه المدينة. إذ أن اعتماد الحقائق التاريخية وحدها يتطلب تغيير خارطة العالم الجغرافية السياسية كلها التي تشكلت على امتداد التاريخ المنصرم، وهي قضية لا يمكن الوصول إليها بأي حال، لأنها ستشعل من الحروب ما لا نهاية لها وتقضي على الكثير من الجنس البشري. كما أن كتابات الرحالة القدامى التي وصلت إلينا عن هذه المدينة أو تلك وأخبار أهلها وطبيعة سكانها ولغتهم لا تكفي وحدها للبرهنة على الهوية القومية لهذه المدينة أو تلك. كما لا ينفع الحديث وحده عن عدد نفوس هذه القومية أو تلك للبرهنة على أن الهوية القومية لأي مدينة كانت، وينطبق هذا أيضاً على التاريخ المشترك أو الشعور والإحساس لدى أكثرية السكان بأن المدينة التي يعيشون فيها هي مدينتهم القومية، وكذا الحال بالنسبة إلى الموقع الجغرافي الذي تقع فيه المدينة، إذ لا يكفي وحده للبرهنة على عائدية هذه المدينة أو تلك لمنطقة معينة، رغم أهمية هذا العامل ودوره في هذا الصدد.

ولكن لا يمكن بأي حال ولا يجوز تجاوز جميع هذه العوامل مجتمعة عند تحديد واقع هذه المدينة أو تلك ومدى عائديتها لهذه المنطقة أو تلك من مناطق العالم أو عن مدى عائديتها لهذا الشعب أو ذاك من شعوب العالم. وهكذا هو الحال مع مدينة ومحافظة كركوك. فكل المعلومات والحقائق التاريخية والموقع الجغرافي والكثافة السكانية الكُردية ومشاعر غالبية السكان وتاريخهم المشترك .. الخ كلها تؤكد حقيقة أن هذه المدينة، وكذا اللواء سابقاً أو المحافظة حالياً، تشكل جزءاً حيوياً من كُردستان العراق التي هي بدورها تشكل جزءاً من كُردستان الكبرى، وأن التركمان والعرب والكلدان الذين يسكنون فيها هم

جزء من سكان هذه المدينة أو المحافظة. ولكن التعدد القومي والثقافي لا يغير من حقيقة أنها بالأساس مدينة كُردستانية متعددة القوميات والثقافات. والاعتراف الواقعي بهذا الأمر لا يغير من حقيقة أنها موجودة أيضاً على أرض دولة حديثة تشكلت في عام ١٩٢١ وألحقت ولاية الموصل بها في عام ١٩٢٦، وكانت كركوك جزءاً منها في إطار الدولة العثمانية. كما أن هذا لا يغير من حقيقة أن كركوك كانت في فترات مختلفة تشكل جزءاً من حضارة وادي الرافدين وكُردستان أو جزءاً من الدولة الأموية أو الدولة العباسية.

الأسئلة التي كانت تشغل بال الناس في كركوك وفي مناطق أخرى من العراق كانت تدور حول السؤال التالي: ما هو تاريخ هذه المدينة الضاربة في القدم؟ ومن هم سكانها القدامى؟ وهل هي مدينة كُردستانية؟

التنقيبات التي جرت في العراق عموماً وفي إقليم كُردستان خصوصاً والأبحاث التي كتبت في ضوء ذلك تؤكد بأن تاريخ هذه المدينة يعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، وأنها تأسست في فترة حكم اللولوبيين[١٢٢] أو الخوريين الذين سكنوا سهلي شهرزور وزهاو[١٢٣]، علماً بأن السهلين يشكلان جزءاً من إقليم كُردستان، موطن الأقوام القديمة التي ساهمت في تكوين الشعب الكُردي الموزع منذ الحرب العالمية الأولى على أربع دول شرق أوسطية هي تركيا وسوريا والعراق وإيران. والأقوام القادمة من الشمال، ومنهم السوباريون والگوتيون والميديون، إضافة إلى اللولوبيين والخوريين (الحوريين)، قد ساهموا جميعاً في تكوين الشعب الكُردي الذي يعيش في هذه المنطقة من الشرق الأوسط وآسيا، ومنها مدينة كركوك[١٢٤]. ولم تكن مدينة (ارابخا Arapkha) أو (ارابخه) القديمة، كركوك الحالية،

---

١٢٢ يانكوفسكايا. المجتمع العائلي الموسع والحكم الذاتي في (ارابخا). الفصل السابع من كتاب:العراق القديم، دارسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية. جماعة من علماء الآثار السوفييت. ترجمة سليم طه التكريتي. ط ٢. بغداد. دار الشؤون الثقافية والإعلام. ١٩٨٦. ص ٣٨٥. تشير الكاتبة إلى أن كلمة اللولوبي (Lullubi) تعني الشخص الذي يسكن المنطقة الجبلية.

١٢٣ سليمان، عامر د. العصر الآشوري. الفصل الخامس في كتاب " العراق في التاريخ". الدكتور صالح أحمد العلي ومجموعة من أساتذة الجامعة. بغداد. دار الحرية للطباعة والنشر. ١٩٨٣. ص ١٣٠.

١٢٤ مظهر، كمال أحمد د. كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير. الجزء الأول. ط ١. مطبعة رينوين. كُردستان العراق. وزارة الثقافة بحكومة إقليم كُردستان. بدون تاريخ. يقدر بعد عام ٢٠٠٣. ص ٥.

وحدها موطناً لتلك الشعوب الضاربة بالقدم، بل كانت أربيل أيضاً وغيرها من المدن في المناطق التي تشكل سلسلة جبال زاگروس والسهول المرتبطة بها. وفي الوقت الذي برهنت بعض أهم التنقيبات التي أجرتها البعثات التنقيبية الأجنبية، ومنها البعثة الدانمركية[١٢٥]، عن وجود آثار بارزة وما تزال قائمة لتلك الشعوب القديمة التي يطلق عليها الشعوب الآرية، دللت كل التنقيبات والدراسات على أن أغلب الأقوام التي شكلت حضارة بابل القديمة كانت من الأقوام السامية كالأكديين والبابليين والآشوريين والكلدانيين. ولم يبت حتى الآن في اصل السومريين الذين يعتقد أنهم جاءوا من الشمال أيضاً وحطوا الرحال في جنوب العراق القديم وأقاموا أولاً دويلات المدن ثم الدولة السومرية المركزية.

ويشير السيد كوشيكر إلى أن اللولوبيين كانوا يعيشون في إطار المجتمع العائلي الموسع الذي تختفي فيه الملكية الفردية، وذلك أمر ضروري، كما يرى، إذ أن الأرض كانت أساس الاقتصاد فأن تركزها في أيدي فرد واحد سيؤدي في النتيجة إلى هلاك الآخرين... ويستنتج كوشيكر إلى أن هذا المجتمع كان يستند إلى التآخي، وخاصة في خياسا وأرابخا وعيلام، وهذا يعني أن سكان هذه المناطق هم من أصل عرقي مشترك.[١٢٦]

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن الگوتيين اقاموا مملكتهم في سهل شهرزور واختاروا اراپخا (كركوك) عاصمة لها. وكانت الدولة الگوتية قد استطاعت أن تغزو بابل وتحكمها قرابة قرن من الزمان.[١٢٧] إن التتابع الزمني للسكان اللولوبيين والخوريين والسكان الگوتيين هي شبيهة بتلك الأقوام التي دخلت بلاد وادي الرافدين وحطّت على ضفاف أنهارها وأقامت دولها وحضارتها وتفاعلت في ما بينها مثل السومريين والأكديين والبابليين والآشوريين والكلدانيين (الكلديين)، وتداخلت اللغات في ما بينها أيضاً. وإلى هذا يشير الدكتور فوزي رشيد حينما يتحدث عن العلاقة المتعددة الجوانب بين الأقوام التي قطنت

---

١٢٥ المصدر السابق نفسه؟ ص ٧/٦.

١٢٦ يانكوفسكايا. المجتمع العائلي الموسع والحكم الذاتي في (ارابخا). الفصل السابع من كتاب:العراق القديم، دارسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية. جماعة من علماء الآثار السوفييت. ترجمة سليم طه التكريتي. ط ٢. بغداد. دار الشؤون الثقافية والإعلام. ١٩٨٦. ص ٣٦٠.

١٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ١١/١٠.

كُردستان وتفاعلت في مدنها المختلفة وأطلقت تسمياتها على سكانها وفق لغتها الخاصة. فكلمة لولوبو الأكدية أصبحت لولومي بالصيغة الآشورية[١٢٨]، إذ كتب في هذا الصدد يقول:

"وهذه الحقيقة لا تنفي العلاقة القوية التي كانت تربط اللولوبيين بالسكان القدماء الآخرين لكُردستان كالگوتيين، أو الخوريين، لغوياً كانت أم حضارياً وخاصة لو عرفنا بأن مركز هؤلاء كان في مناطق قريبة بعضها عن البعض الآخر، كمستوطنات نوزي الخورية، و اراثخا الگوتيه، وبابيت اللولوبية، وجميعها حوالي كركوك الحالية"[١٢٩].

وفي كتاب عظمة بابل للدكتور عامر سليمان إبراهيم ورد حول الحوريين (الخوريين) ما يلي:

"وفي نفس تلك الفترة التي وقعت فيها بلاد بابل تحت سيطرة الكاشيين، كانت بلاد آشور وأجزاء كبيرة من الشرق الأدنى في المنطقة الواقعة جنوب منطقة نفوذ الحثيين واقعة تحت التأثير المتصاعد لمجموعة عرقية وحضارية أخرى هم الحوريون Hurrians وكانت الأقوام الحورية هذه، المعروفة في العهد القديم باسم Harites أو Horims (أنظر سفر التكوين، الإصحاح: ١٤: ٦، سفر الثنية، الإصحاح ٢: ١٢)، تتكلم لغة لا يعرف لها شبيه باستثناء اللغة الأورارتية فيما بعد: ثم يشير إلى وجود نصين من العهد الأكدي أحدهما باللغة الأكدية والآخر باللغة الحورية يشيران إلى وجود مملكة حورية كانت تتركز في مدينة أركيش Urkish في منطقة الخابور غربي بلاد أشور" ثم يشير في مكان آخر إلى وجود وثائق لمدن أخرى كانت فيما بعد مراكز رئيسة للتأثير الحوري كمدينة نوزي وأرابخا وتل براك، ..."[١٣٠].

وبعد الگوتيين حكم الميديون هذه المدينة أيضاً وشاركوا في بنائها. والدولة الميدية

---

١٢٨ المصدر السابق نفسه. الهامش ٢١ على الصفحة ١٢.

١٢٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٢.

١٣٠ ساكز، هاري و. ف. عظمة بابل. موجز حضارة بلاد وادي الرافدين القديمة. ترجمة الدكتور عامر سليمان إبراهيم. صدرت الطبعة الأولى باللغة الإنجليزية في عام ١٩٦٢ وترجمته باللغة العربية صدرت في عام ١٩٧٩. لندن. مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر. ١٩٧٩. ص ٩٣.

هي التي تحالفت مع الدولة الكلدانية وأسقطت الدولة الآشورية في العام ٦١٢ ق. م.[١٣١] واستطاع الميديون احتلال نينوى عاصمة الآشوريين، وكذلك احتلال الحصن الذي أقامه الآشوريون في مدينة ارابخا (كركوك) في الفترة الممتدة بين القرنين التاسع والسابع ق. م. لصد هجمات الميديين. ويشير الدكتور كمال أحمد مظهر حول نتائج سقوط نينوى في العام ٦١٢ ق. م. إلى ما يلي:

"وإثر ذلك دخلت كل المنطقة الممتدة إلى الشرق من دجلة شمالي بغداد ضمن الدولة الميدية المترامية الأطراف، بما في ذلك كركوك وأربيل وتوابعهما"[١٣٢]. وقد جاء في الدليل العراقي الرسمي لعام ١٩٣٦ بهذا الصدد ما يلي:

"الماديون هم من الشعب الآري الذي كان يسكن البلاد التي يسميها المتأخرون بلاد شيروان وأذربيجان، وقد نهض بهم الحظ فعقدوا تحالفاً مع بختنصر الكلداني، فحاربوا الآشوريين من الشمال، كما أن الكلدان حاربوهم من الجنوب إلى أن قوضوا تلك الدولة القوية الشكيمة، واستولوا على تركتها. وكانت النتيجة أن انفرد الكلدان بالسيادة في الجنوب والماديون في الشمال، فأصبح العراق شعبين يسوده، الكلدان وهم من الشعب السامي، والماديون وهم من الشعب الآري"[١٣٣].

وإذا تركنا هذه الفترة القديمة من تاريخ كركوك وتابعنا أوضاعها خلال العصور الوسطى سنقرأ لدى الدكتور جبار قادر ما يلي:

"و كانت كركوك خلال العصور الوسطى جزءاً و في أكثر الأحيان مركزا لإقليم شهرزور، أحد أشهر أقاليم كوردستان إلى جانب إقليمي الجزيرة و الجبال على مر العصور الإسلامية

---

١٣١ سليمان، عامر د. العصر الآشوري. الفصل الخامس في كتاب " العراق في التاريخ". الدكتور صالح أحمد العلي ومجموعة من أساتذة الجامعة. بغداد. دار الحرية للطباعة والنشر. ١٩٨٣. ص ١٦١/١٦٠.

١٣٢ مظهر، كمال أحمد د. كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٣/١٢.

١٣٣ الدليل العراق الرسمي لسنة ١٩٣٦. بغداد. ١٩٣٦. ص ٦٤.

راجع أيضاً: مظهر، كمال أحمد د. كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٣.

حتى أواخر العهد العثماني"[١٣٤]. ثم يستطرد الدكتور جبار قادر فيقول:

"مع تفكك الدولة العباسية وسيطرة القبائل الرعوية المغولية والتركمانية تعرضت كركوك كغيرها من المدن والحواضر الشرقية إلى حملات التدمير والنهب والفوضى السياسية على أيدي السلاجقة والمغول والأتابكة والقر قوينلو والآق قوينلو والصفويين والعثمانيين إلى جانب صراعات الزعماء القبليين والإقطاعيين الكُرد المحليين. ونجمت عن هذه الصراعات الطويلة التي استغرقت فترة زمنية تتجاوز الألف عام، حالة مريعة من الركود ااالاقتصادي والاجتماعي والثقافي"[١٣٥].

وفي فترة الحكم العباسي غالباً ما سعى الخلفاء إلى تعيين من سيخلفهم في الوراثة للإشراف على إقليم كُردستان، ومنهم أبو جعفر المنصور وهارون الرشيد على سبيل المثال لا الحصر، بسبب أهميتها للدولة العباسية، إلا أن كركوك لم تحتل أهمية بارزة في سياسة أو اهتمامات الدولة العباسية وهو ما يؤكده الدكتور كمال أحمد مظهر حين يقول:

"لم يول المسلمون الأوائل كركوك اهتماماً يذكر، ولم يشر البلدانيون العرب إلى اسمها الحالي نهائياً، بل ذكروها نادراً باسم كرخيني"[١٣٦].

وعند إلقاء نظرة عن إيرادات الدولة الاليخانية والجلائرية بعد سقوط الدولة العباسية نلاحظ بوضوح ورود ذكر كُردستان على النحو الآتي:

---

١٣٤ قادر، جبار د. كركوك، تاريخ عريق وواقع مرير. لمحات تاريخية خاطفة. بحث قدم إلى ندوة كركوك في لندن بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٤. نشر البحث على موقع صوت العراق الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧. ص ١.

١٣٥ المصدر السابق نفسه. ص ١.

١٣٦ مظهر، كمال أحمد د. كركوك وتوابعها. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٨.

جدول يوضح إيرادات الدولة الايلخانية والجلائرية في القرن الرابع عشر الميلادي

المنطقة	العهد الايلخاني ٧٣٦هـ ١٣٣٥ م (دينار)	العهد الجلائري ٧٥٠ هـ ١٣٣٥م (دينار)	العهد الجلائري ٧٦٥هـ ١٣٦٣م (دينار)
العراق العربي	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
كُردستان الجزيرة (ديار بكر)	١,٩٢٥,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
كُردستان	٢١٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	غير متوفر

قارن: العاني، نوري عبد الحميد د. العراق في العهد الجلائري. دار الشؤون الثقافية العامة وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٧٦. ص ٢٢٥. وضع هذه الجدول في ضوء ما ورد لدى المستوفي القزويني والمازندراني.

وفي ما يخص كُردستان فقد أورد الكاتب أن شهرزور كانت تابعة لكُردستان، علماً بأن كركوك كانت جزءاً من شهرزور وكانت، كما أشرنا سابقاً مركز ولاية شهرزور، وكذلك چمچمال وأربيل ...الخ.[١٣٧] ومع أن الباحث يتجنب ذكر كركوك، إلا أنه وحين البحث في التجارة الداخلية يشير إلى تجارة المنطقة الجبلية مع الجنوب العراقي ويشير إنها كانت تنقل من الجنوب إليها عبر أربيل وكركوك.[١٣٨]

أما عن الفترة العثمانية فهناك الكثير من المصادر التي تتحدث عن علاقة كُردستان بالدولة العثمانية والدولة الفارسية المجاورة ودور الإمارات الكُردية خلال هذه الفترة. وقد كانت المنافسة حادة أدت إلى خوض الكثير من الحروب التي أنهكت كُردستان عموماً. يشير الدكتور جبار قادر إلى ذلك فيقول:

"وجاء الاحتلال العثماني للمنطقة في النصف الأول من القرن السادس عشر ليكرس حالة التخلف والركود والنهب العثماني لأربعة قرون كاملة شهدت المنطقة خلالها الويلات

١٣٧ العاني، نوري عبد الحميد د. العراق في العهد الجلائري. دار الشؤون الثقافية العامة وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٧٦. ص ٤٠–٥٦.

١٣٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨١.

بسبب الصراع الطويل بين الدولتين العثمانية والإيرانية وبخاصة خلال حملات الشاه عباس الأول في عام ١٦٢٣ وأثناء حملة نادر شاه واحتلاله لكركوك في عام ١٧٤٣ واستعادة العثمانيين لها في عام ١٧٤٦. تركت هذه الحملات آثارا كبيرة على البنى الاقتصادية والأثنية والاجتماعية في كركوك وتوابعها"[١٣٩]. وبعد أن أصبحت كركوك في إطار الدولة العثمانية وتخلصت من الصراع العثماني الفارسي، "تحولت كركوك منذ القرن الثامن عشر إلى ساحة لصراع باشوات بغداد وشهرزور من أجل السيادة فيها. وهكذا يمكننا القول بأن كركوك لم تنعم على مدى قرون طويلة بالأمن والسلام. ولكنه ورغم السيطرة الشكلية العثمانية على كركوك خلال العصر الحديث، إلا أن السلطة الفعلية فيها وفي غيرها من مناطق كوردستان كانت بأيدي الزعماء القبليين والإقطاعيين المحليين و بخاصة أمراء بابان وأردلان"[١٤٠].

وخلال الصراع بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية على كُردستان، ومنها كركوك، كان العثمانيون يتحرون عن حلفاء لهم من الأمراء الكُرد ليكونوا معهم ضد الدولة الفارسية. وهنا برز دور القاضي الشيخ إدريس البدليسي، وهو رجل كُردي يتميز بالذكاء والقدرة على الإقناع، استطاع أن يلعب دوراً مهماً في بناء علاقات التعاون بين الدولة العثمانية والزعماء الكُرد مستفيداً من اللقاء المذهبي الذي كان أحد عوامل الصراع بين الدولة الصفوية الفارسية والدولة العثمانية. واستطاع عبر وساطته إدخال "كركوك وتوابعها... في حوزة العثمانيين في العقد الثاني من القرن السادس عشر، مع احتفاظ الزعماء الكُرد بكامل سيطرتهم عليها"[١٤١]، وكان هذا عامل آخر من عوامل التوافق بين العثمانيين والكُرد الذي سعى إليه البدليسي، أي أن يحتفظ الكُرد في مناطقهم بقدر كبير من استقلالهم الذاتي إزاء الدولة العثمانية. نقل الدكتور كمال أحمد مظهر عن الشيخ عبد

---

١٣٩ قادر، جبار د. كركوك، تاريخ عريق وواقع مرير. لمحات تاريخية خاطفة. بحث قدم إلى ندوة كركوك في لندن بتاريخ٢٠٠٥/٩/٢٤. نشر البحث على موقع صوت العراق الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧. ص١.

١٤٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢.

١٤١ مظهر، كمال أحمد د. كركوك وتوابعها. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٨.

الوحيد قوله عن الاتفاقيات التي تمكن البدليسي عقدها بين الزعماء الكُرد والدولة العثمانية النص التالي: "وقد لقيت مهمة البدليسي نجاحاً منقطع النظير، إذ استطاع عقد معاهدات مع كل من شرف بيك البدليسي .. وأسرة بدر خان العظيمة الشأن في جزيرة ابن عمر وأمراء أربيل وكركوك والسليمانية وخلفاء أسرة بابان الكبيرة والبيك الكُردي في ديار بكر.."[١٤٢]. أما كركوك فكانت تخضع لهذه الإمارة الكُردية أم تلك وفق الصراعات والمنافسة للهيمنة على المنطقة. وفي فترة الحكم العثماني على العراق تشكلت ولاية شهرزور باعتبارها واحدة من أربع ولايات، هي بغداد والبصرة والموصل وشهرزور. وكانت كركوك تعتبر تابعة لولاية شهرزور التي كانت تضم ٣٢ سنجقاً. ينقل الدكتور كمال أحمد مظهر عن دائرة المعارف الإسلامية حول كركوك ما يلي: "ولاية شهرزور ضمت ٣٢ سنجقاً، كانت كركوك واحدة منها، وتحولت مدينة كركوك منذ ذلك الوقت إلى المقر الرسمي لباشوات شهرزور"[١٤٣]. ويشير ستيفن همسلي لونگرگ إلى ولاية شهرزور الكُردية بأنها كانت ولاية تركية عظيمة (القصد هنا عثمانية).[١٤٤]

لقد نشأت في كُردستان إمارات كُردية قوية ومتماسكة تحكم مناطق واسعة من كُردستان الجنوبية، بما فيها كركوك في فترات مختلفة. فقد ورد في رسالة ماجستير قدمها طالب عراقي في عين شمس بالقاهرة ونشرت في عام ١٩٧٥ في الموصل قوله: "فقد توسعت هذه الإمارة (البابانية) كثيراً، وامتد نفوذها حتى شمل كركوك، قاعدة إيالة شهرزور .. وفي أوائل القرن التاسع عشر بلغت هذه الإمارة أكبر اتساع لها، وأصبح الحاكم الباباني يطلق عليه باشا كُردستان"[١٤٥].

وفي فترة متأخرة أصبحت الموصل هي الولاية التي تضم جميع كُردستان الجنوبي، أي

---

١٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨/٢٩.

١٤٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦.

١٤٤ لونگرگ، ستيفن همسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. ترجمة جعفر خياط. ط ٤. قم. إيران. انتشارات الشريف الرضي. ١٤١٢ هجرية. ص ٢٧٨.

١٤٥ الأرحيم، فيصل محمد. تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨–١٩١٤ الموصل. ١٩٧٥. ص ٨٣. راجع أيضاً:مظهر، كمال أحمد د. كركوك وتوابعها. مصدر سابق. ص ٥٣.

المنطقة التي هي الآن في إطار الدولة العراقية الحديثة.

كانت الدولة العثمانية تسمي كركوك، ورغم وجود نسبة مهمة من التركمان، بأنها مدينة الكُرد لأنها جغرافياً تدخل ضمن إقليم كُردستان وكجزء من ولاية الموصل التي كانت خاضعة للدولة العثمانية ولأن غالبية سكانها كانوا من الكُرد، رغم أن جميع سكانها كانوا يتحدثون التركية أيضاً بالارتباط مع طبيعة الحكم التركي وسياسة التتريك التي كانت تنتهجها الدولة العثمانية. وفي فترة الحكم الملكي سعت الحكومات العراقية إلى دفع الكثير من العشائر العربية للانتقال إلى منطقة الحويجة للسكن فيها. وكان الكُرد باستمرار يؤكدون أن المدينة ولواء كركوك يشكلان جزءاً من إقليم كُردستان، في حين كان قادة التركمان يؤكدون أنها لواءً تركمانياً ويعتبر جزءاً من العراق الذي كان خاضعاً للدولة العثمانية. أما الحكام والقوميون وكثرة من الديمقراطيين العرب فكانوا يعتبرون كركوك جزءاً من العراق كله، وأنها مدينة تضم قوميات عديدة ولكنها عربية، وبالتالي العراق كله عربي وجزء من الوطن العربي. وتسبب هذا الاختلاف والخلاف في وجهات النظر إزاء تبعية مدينة كركوك إلى بروز مشاكل جدية في أعقاب انتصار ثورة تموز ١٩٥٨، رغم أن الفترة التي سبقت ذلك لم تكن خالية من المشاكل في ما بين الجماعات السكانية.[١٤٦] ولكنها تجلت بشكل خاص في أحداث كركوك المأساوية في صيف عام ١٩٥٩. ثم نشأت فيما بعد إشكاليات أخرى وخاصة سياسة تعريب المدينة التي مارسها حكم البعث الصدامي في المدينة والمحافظة من خلال إجراء تغيير كبير في بنيتها السكانية أو الحالة الديموغرافية للمدينة والمحافظة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٨–٢٠٠٣ والتي سنبحث فيها في الكتاب السابع من هذه المجموعة.

اتخذ الصراع حدته بين الكُرد والتركمان والعرب من سكان مدينة كركوك بشكل خاص في أعقاب ثورة تموز وتركز حول ثلاث مسائل، هي:

---

١٤٦ يشير الأستاذ جرجيس فتح الله إلة حاثتين وقعتا في مدينة كركوك في العهد الملكي الحديث، أولاهما حادثة الليفي في العام ١٩٢٤، وثانيتهما معركة كاورباغي في العام ١٩٤٦. راجع في هذا الصدد كتاب جرجيس فتح الله الموسوم "العراق في عهد قاسم" الجزء الثاني، مصدر سابق. ص٧٣٣–٧٣٦. أما معركة كاورباغي التي تسببت بها شركة نفط العراق في العام ١٩٤٦ فقد بحثنا فيها في الجزء الخامس من هذه المجلدات.

١ هل المدينة كُردية أم تركمانية، وبالتالي، هل هي جزء من كُردستان العراق أم أنها جزء من القسم العربي من العراق أو العراق؟

٢ وهل فيها أكثرية كُردية أم أكثرية تركمانية، بعد أن اتفق الجميع في حينها على أن العرب يشكلون من حيث النفوس المجموعة الثالثة بين السكان؟

٣ ثم من يحق له أن يحكم فيها بالدرجة الرئيسية، من يفترض أن يكون المحافظ أو مدير البلدية وما شاكل ذلك؟

وقفت الجماعة السكانية العربية إلى جانب الجماعة التركمانية ضد موقف الكُرد وأصبح الجو مشحوناً بروح العداء والكراهية أو حتى الحقد غير المبرر. إذ شهدت الفترات المنصرمة ليس صراعات حادة فحسب، بل ونزاعات مسلحة وسقوط قتلى بين الأطراف الكُردية والتركمانية المتنازعة. ولم تسيطر الحكمة على أذهان الناس لمعالجة القضية بالموضوعية والواقعية وحسن الطوية لصالح جميع الجماعات الإثنية التي تعيش فيها منذ مئات السنين. وكانت القوى المتعصبة والمتطرفة من الطرفين، وكذلك العرب، وليس من طرف واحد، تسكب المزيد من الزيت على النار المشتعلة. وقد سبقت أحداث كركوك في العام ١٩٥٩ حادثة زيارة ملا مصطفى البارزاني بعد عودته إلى العراق وفي أعقاب ثورة تموز إلى كركوك ونزوله في دار ضيافة الضباط حيث وضعت متفجرات تحت سيارته أمام نادي الضباط والتي تم التقاطها وإبطال مفعولها. وقد اتهم في حينها آمر الانضباط العسكري التركماني النقيب هدايت أرسلان بذلك. ويشير الأستاذ جرجيس فتح ألله إلى حصول اشتباكات عنيفة بين الكرد والتركمان. كما حصلت في ما بعد حوادث مماثلة أدت إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوف التركمان.[١٤٧]

كانت أحداث كركوك واحدة من أسوأ تلك الأحداث التي شهدها العراق في العام ١٩٥٩ والتي كانت لها نتائج وعواقب سلبية جداً على المجتمع في كركوك وعلى القوى السياسية التي تورطت في ذلك النزاع وعلى العراق بشكل عام، ولكن بشكل خاص على الحزب الشيوعي العراقي. ولا شك في أن الحكام العرب في بغداد الذين لاحظوا ارتفاع نسبة السكان

---

١٤٧ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٧٤٢.

الكُرد والتركمان في المدينة والمحافظة قياساً للسكان العرب، قد بدأوا في وقت مبكر بتنفيذ بعض الإجراءات لزيادة نسبة السكان العرب هناك، ولكنهم لم ينجحوا في تغيير البنية السكانية، كما نجح فيها نظام البعث بإجراءاته الاستبدادية والقمعية وسياسات التطهير العرقي للسكان الأصليين وإسكان العرب مكانهم.

كل الدلائل التي تحت تصرفنا تشير إلى أن مدينة كركوك القديمة كانت جزءاً من الدولة الآشورية التي تأسست في العراق القديم، وهي جزء عضوي من المنطقة التي تدعى كُردستان العراق وكان يقطنها الكُرد في القديم أيضاً، إذ كانت قبائل عدة تقطن في هذه المدينة أو غيرها من مدن المنطقة. وكانت المدينة تابعة إلى إمبراطوريات قديمة متتابعة. وفي فترات مختلفة كانت كُردستان كلها تحت سيطرة الدولة الأموية ومن ثم الدولة العباسية، وبعد ذلك تحت الهيمنة العثمانية والفارسية. وكانت كركوك تقع في القسم الذي خضع للهيمنة العثمانية بعد التقسيم الأول للمنطقة الكُردية. وكانت القبائل التركمانية قد نزحت إلى هذه المدينة في زمن العباسيين والفترة اللاحقة وعاشوا بجوار العشائر الكُردية. وتشكلت في كُردستان العراق العديد من الإمارات الكُردية في فترات مختلفة، سواء أكانت تابعة سياسياً أو مستقلة بهذا القدر أو ذاك عن تلك الإمبراطوريات القديمة أو الإسلامية بما فيها الدولة العثمانية التي احتلت المنطقة في أعقاب معارك جالديران في عام ١٥١٤، التي جعلت كُردستان، بموجب نتائج تلك الحرب، مقسمة بين الدولتين الفارسية والعثمانية، وأصبحت أغلب مناطق كُردستان الجنوبية أو كُردستان العراق تحت السيطرة العثمانية[١٤٨]. وفي الفترة التي أعقبت ثورة تموز تأجج الصراع من جديد حول طبيعة هذه المدينة وتفاقم الخلاف بين الكُرد والتركمان. جرى تدخل فعلي من جانب الأحزاب السياسية التي اتخذت مواقف متباينة إزاء هذا الصراع، كما تدخل الجيش العراقي في ذلك الصراع، إضافة إلى دور شركات النفط الاحتكارية في مجمل هذا الصراع واتجاهات تطوره.

---

148 Al-Dahoodi Zuhdi Dr. Die Kurden (Geschichte، Kultur und Überlebenskampf). Frankfurt am Main. Umschau Verlag. 1987. S. 101-105.

الداوودي، زهدي د. الكُرد (تاريخ، ثقافة ونضال من أجل البقاء). فرانكفورت أم ماين. دار أومشاو. ١٩٨٧. ص ١٠١–١٠٥.

وكان أي خلاف بسيط بين مواطنين اعتياديين من الكُرد والتركمان يمكن أن يتأجج ويتحول إلى نزاعٍ دمويٍ مرير بين الطرفين، ثم يقود إلى نزاع دموي أوسع، خاصة إذا ما تدخلت القوى السياسية والمصالح المختلفة في المعركة الناشبة. وكانت الدولة العثمانية في الفترات السابقة تقف دوماً إلى جانب التركمان بغض النظر عن طبيعة الخلافات وكانت تدفع بهم إلى ممارسة الضغط على كُرد المدينة. وفي الوقت نفسه كان كُرد المدينة يتوهمون أن في مقدورهم إزاحة التركمان من الأرض التي يعيشون عليها منذ مئات السنين، بغض النظر عن كونها ضمن خارطة كُردستان العراق. [١٤٩] ومن يعود إلى كتابات الباحثين

١٤٩ملاحظة: بصدد أصل وجود التركمان في كركوك يطرح الأستاذ جرجيس فتح الله، وهو باحث متميز ودقيق في أبحاثه، خمسة احتمالات، ثم يميل إلى الاحتمال الثالث. وهنا أود أن أشير إلى تلك الاحتمالات كما وردت لديه: "وليس هناك ما ينير السبيل إلى معرفة أصل تواجدهم في كركوك والقرى والبلدان الواقعة على خط الطريق السلطانية العظيمة التي تبدأ من تلعفر وتعبر نهر دجلة مارة بطريق الموصل أربيل وكركوك وكفري حتى (قره تبة) إلى الجنوب وليس في إمكاننا أن نردهم إلى الحاميات التركية التي كان الخلفاء العباسيون في القرن التاسع الميلادي (الثالث الهجري) قد وضعوها في تلك الأنحاء، أو إلى حركة الهجرة التركمانية في أيام سلاطين السلاجقة (١٠٣٧–١١١٧) أو إلى سلاجقة العراق وكردستان (١١٧–١١٩٤) أو أتابكه (آل بكتيكين) في أربيل (١١٤٤–١٢٣٢). وليس لدينا ما يلقي ضوءاً على هذا الغموض التاريخي إلا الاستخارة بين نظريات خمس تاريخية. أولها أن السلاجقة العظام جاؤوا بهم من الأناضول. وثانيهما أنهم أحفاد أسرى الحرب الترك المائة ألف الذين وقعوا في يد (تيمور لنك) فأعتق رقابهم بتخل (خواجه علي) شيخ أردبيل منشئ الطريقة الصوفية القزلباشية ذات الميول الشيعية الأولى. وبذلك يكون تاريخ استقرارهم (١٣٩٢–١٤٠٢). وثالثهما أن السلطانين سليم باووز وسليمان الأول القانوني (١٥١٢–١٥٦٦) نقلاهم من الأناضول ليقوموا على حماية الطريق السلطانية. ورابعها أنهم سلالة الأذربيجانيين الذين كان قد جاء بهم الشاه إسماعيل الصفوي من (مراغة) خلال فترة احتلاله القصيرة لهذا الجزء من العراق الحالي (١٥٠٢–١٥٢٤) ليكونوا بمثابة حاميات عسكرية. وخامسها يمكن أن يكونوا أحفاداً للحاميات العسكرية التركمانية التي أنشأها (نادر شاه) ووضعها هناك (١٧٣٠–١٧٤٧). وأذكر أن أكثر من بحثت معه من التركمان يرجحون الاحتمال الثالث. ومن بينهم نظام الدين النفطجي. وكان تلميذاً في مدرسة الأميركان الثانوية في بغداد أيام تدريسي فيها (١٩٤٢–١٩٤٤).

راجع في هذا الصدد: فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٧٣٩

الأتراك في العهد العثماني سيجد بأنهم يشيرون إلى مدينة كركوك على إنها مدينة الكُرد، وهم في ذلك صادقون. وبمرور الزمن أصبحت هذه المدينة موطناً لعدد من القوميات الكُردية والتركمانية والعربية والكلدانية والآشورية، إضافة إلى وجود الأجانب فيها الذين كانوا يعملون في شركة نفط العراق، وهم قلة.

في ٢٦/ تشرين الأول ١٩٥٨ قام ملا مصطفى البارزاني بعد عودته إلى العراق بزيارة إلى مدينة كركوك، تماماً كما فعل بالنسبة إلى بغداد وأربيل والسليمانية، حيث استقبل فيها بالترحيب الحار من قبل السكان الكُرد ومن أعضاء ومؤازري الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحزب الشيوعي العراقي. إلا أن هذا الاستقبال الجماهيري الواسع والترحيب الحار قد أثار السكان التركمان دون مبرر، ونشبت على إثر ذلك صراعات ونزاعات كادت تؤدي إلى عواقب وخيمة بسبب المتفجرات التي وضعت تحت سيارته أمام نادي الضباط في كركوك وأمكن إزالتها وإبطال مفعولها. وقد أشرنا إلى ذلك في مكان آخر.

وفي فترة لاحقة لزيارة الملا مصطفى البارزاني أكدت أحداث الموصل وفشل مؤامرة عبد الوهاب الشواف، أن قائد الفرقة الثانية في كركوك، اللواء ناظم الطبقچلي، لم يكن مشاركاً ومباركاً حركة الشواف فحسب، بل وأشرك فيها مجموعة كبيرة من التركمان من العسكريين والمدنيين، مما أدى إلى مزيد من التوتر بين الجماعة الكُردية والتركمانية، إضافة إلى إثارة الحزبين الشيوعي والديمقراطي الكُردستاني ضد التركمان المشاركين بصيغة ما في محاولة انقلاب الشواف. وبسبب ذلك تعرضت طائفة من التركمان للملاحقة وتفتيش دورهم واعتقالهم وتعريضهم للتعذيب الجسدي والنفسي. وقد شاركت في ذلك أجهزة الأمن وبعض قادة المنظمات الشعبية وخاصة المقاومة الشعبية التي كانت تحت أمرة القائد الشيوعي والعسكري وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي مهدي حميد، ومن قوى الحزبين الشيوعي والديمقراطي الكُردستاني. يشير الدكتور نوري الطالباني في كتابه الموسوم "منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي"، بهذا الصدد إلى ما يلي: "ويمكننا القول أن تلك الفترة القصيرة التي امتدت بين آذار (مارس) ١٩٥٩ إلى حزيران (يونيو) من نفس العام، كانت فترة قاسية بالنسبة لقادة التركمان، لأنهم تعرضوا

خلالها إلى الاضطهاد من قبل السلطة، من اعتقال وإبعاد"[١٥٠]. كما يشير في مكان آخر إلى سوء المعاملة والتعرض للتجاوزات والاعتقال.

ولمواجهة هذا الموقف الشائك ومن أجل معالجة الأمور بالتي هي أحسن أصدرت لجنة الدفاع الوطني في كركوك، التي كان يترأسها المحامي المعروف مكرم الطالباني، بياناً دعت فيه المواطنين كافة إلى الهدوء والابتعاد عن إثارة المشكلات من أجل تفويت الفرصة على من يريد الصيد في المياه العكرة. وكان النداء موجهاً إلى العرب والكُرد والتركمان والأرمن والآثوريين يدعوهم فيه إلى تراص الصفوف والدفاع عن الجمهورية ومكاسبها التي هي مكاسب الجميع، بدلاً من خوض الصراع في ما بين هذه الجماعات القومية. وقع البيان مكرم الطالباني عن لجنة الدفاع الوطني[١٥١].

كان القائد العسكري للفرقة الثانية العاملة في شمال العراق، اللواء ناظم الطبقچلى، أحد أعضاء اللجنة القيادية لحركة الضباط الأحرار وأحد أبرز الضباط القوميين الناصريين، وكان قد اتخذ مواقف واضحة ضد حكومة عبد الكريم قاسم رغم عدم إعلانه عنها، كما ساند الجماعة التركمانية ضد الكُرد وأرسل العديد من المذكرات إلى رئيس الوزراء أو إلى الوزارات المختصة فيها إثارة ضد الجماعة السكانية الكُردية بسبب مطالبتهم تحديد منطقة معارف إقليم كُردستان وجعل مركز المعارف الكُردي في كركوك .. الخ، كما كان يلتزم قضايا التركمان ويدافع عن الجماعة السكانية التركمانية، إذ كانت زوجته من بين أوساطها، وكانت له علاقات متينة بهم، وكسب منهم من أيد محاولة الانقلاب ضد حكومة عبد الكريم قاسم وساهم بها. إن الوقوف إلى جانب التركمان في القضايا العادلة ليس عليه أي غبار، ولكن الوقوف معهم في قضايا غير عادلة موجهة ضد الكُرد هو الذي يفترض أن يرفض. وكانت مواقف الطبقجلي من النوع الأخير الذي وجد الرفض من جانب

---

١٥٠ طالباني، نوري د. ,,منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي“. ط ٢. دون ذكر دار النشر أو المدينة. ١٩٩٩. ص ٥٩/٦٠.

١٥١ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٣٦.

الكُرد باعتباره موقفاً متحيزاً ضدهم وضد غالبية المواطنين التركمان بشكل عام لأنه يثير المزيد من المشكلات والأحقاد، ولأنها كانت مع بعض ألأغنياء التركمان وبعض السياسيين المهمين على المصالح الاقتصادية ومشاعر التركمان عموماً. كما كان لتركيا الدور البارز في إثارة التركمان ضد الكرد وضد حكومة عبد الكريم قاسم.

كان ناظم الطبقچلی أحد أبرز الضباط الذين كان من المفروض أن يشاركوا في محاولة انقلاب عبد الوهاب الشواف أو أن يقود الانقلاب فعلياً. وعلى أثر فشل محاولة الانقلاب في الموصل وانكشاف دوره أحيل إلى التقاعد ومعه ضباط أركان الفرقة، ثم اعتقلوا جميعاً. لقد كان ناظم الطبقچلی بانتظار إعلان "الثورة" في الموصل ليزحف إلى بغداد إن اقتضت الضرورة، علماً بأن الوحدات العسكرية الموجودة في الموصل كانت تابعة للفرقة الثانية التي يقودها اللواء ناظم الطبقچلی. هذا ما جاء في كتاب محمود الدرة الموسوم بـ "ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العراق المعاصر". وحول صلة ناظم الطبقچلی بمؤامرة الشواف كتب محمود الدرة النص التالي، علماً بأن الكتاب قد صدر في العام ١٩٨٧ وفي فترة حكم البعث في بغداد، وبالتالي لم يكن الكاتب متردداً في ذكر الحقائق:

"وجدت الطبقچلی متحمساً لإعلان الثورة ومتفائلاً. وأخبرني أنه واثق كل الثقة من ولاء فرقته له، وأن التركمان يؤيدونه، وأن نفوذه لدى العشائر الكُردية يمتد حتى جمچمال – في منتصف طريق كركوك السليمانية. وسألته عن خطة الثورة وسياستها فأجاب:

- إن اللواء حسن العمري والمحامي سالم باشعالم وعبد الرحمن السيد محمود وهم وفد من الموصل قد اتصلوا به – وأن الشواف لديه مسودة بيان كتبوه فوافقت عليه.

وطلب مني السفر في الحال إلى الموصل لكي تعلن الثورة في اليوم التالي نهار السبت ٧ آذار (مارس) ١٩٥٩. وأن أكتب بيان الثورة على النحو الذي أراه وبإشراف العقيد الشواف ..“ وسألته:

- لم إذن كان التلكؤ في إعلان الثورة قبل اليوم؟
- لأن الرسول أو الرسولين اللذين جاءا من بغداد أخبراني برغبة بغداد بتأجيلها.. قلت:

- إن العقيد رفعت الحاج سري ورفاقه طلبوا منك، عن طريق هذين الرسولين إعلانها لا تأجيلها، كما أخبرني العقيد نعمان ماهر في بغداد فأجابني:
- – أظن أن هناك حلقة مفقودة .. وقد يكون بيننا من هو مدسوس علينا. وسألته:
- لم لا تعلن الثورة من هنا وأنت قائد الفرقة .. واسمك مقبول لدى الجيش والساسة القوميون على حد سواء؟ فأجاب:
- هناك اعتبارات يجب أخذها بعين الاعتبار، وفي مقدمتها وجود شركة النفط الإنكليزية .. وآبار النفط تحيط بداري كما ترى .. فقلت:
- لم إذن لا تذهب إلى الموصل فتعلن الثورة؟ أجاب:
- من الضروري أن أبقى على رأس فرقتي، لكي أزحف بها على بغداد إذا اقتضى الموقف ذلك..
- وأضاف وهو يودعني:
- سأتصل بالحال بمقر اللواء الخامس في الموصل، وسأخبر العقيد الشواف عن قدومك له، وأرجو أن تبذلوا جهدكم لإعلان الثورة غداً. فقلت له:
- إني أعرف مدى استعداد الموصل، وقد لا أستطيع مقابلة الشواف الليلة نظراً لهطول الأمطار المصحوبة بالثلوج وسأحاول إقناعه بإعلانها بعد غدٍ – الأحد"[١٥٢].

هذا هو النص الكامل للمقابلة بين محمود الدرة وناظم الطبقچلي في دار الأخير في كركوك كما جاء في كتاب الدرة، وهو تأكيد قاطع لمشاركته، رغم أنه أنكر هذه المشاركة أثناء مثوله أمام محكمة الشعب كشاهد وكمتهم في قضية محاولة انقلاب الشواف عام ١٩٥٩. وقد أعدم فيما بعد لهذا السبب.

عين في أعقاب ذلك اللواء داود الجنابي قائداً للفرقة الثانية المسؤولة عن منطقة الشمال كلها. وعين في حينه مهدي حميد قائداً عسكرياً للمقاومة الشعبية في كركوك. وكلاهما كان عضواً في الحزب الشيوعي العراقي. إلا أن الزعيم داود الجنابي قد نحي عن أمرية الفرقة

١٥٢ الدرة، محمود. ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العراق المعاصر. بغداد. منشورات مكتبة اليقظة العربية. ١٩٨٧. ص ١٢٢/١٢١.

بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩، وعين بدلاً عنه محمود عبد الرزاق وكيلاً لآمر الفرقة الثانية، الذي لم يكن مؤيداً للحزب الشيوعي[١٥٣].

في التحضير لاحتفالات الذكرى الأولى لثورة تموز ١٩٥٩ في مدينة كركوك حصل خلاف بين الكُرد والتركمان حول المسيرة التي يراد تنظيمها. ففي الوقت الذي أراد الكُرد، أو بتعبير أدق الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحزب الشيوعي العراقي ومنظمات شعبية أخرى ونقابات في المدينة، تنظيم مظاهرة مشتركة لكل سكان كركوك، أراد التركمان أن يقوموا بتنظيم مظاهرة منفردة خاصة بهم يقودونها بأنفسهم، بدلاً من أن يشاركوا في مظاهرة يقودها الكُرد من الشيوعيين والديمقراطيين. وفعلاً خرجت مسيرتان في نفس اليوم. أدت فيما بعد إلى صدام بين الطرفين، حين وصلت مظاهرة قوى الجبهة (مسيرة الجبهة) إلى سينما ومقهى يحتشد فيهما التركمان عائدتين لمواطنين تركمان، وإلى وقوع قتلى وجرحى في الطرف التركماني بشكل خاص، حيث وصل عدد القتلى ٣١ شخصاً، أكثر من عشرين منهم من التركمان. وقدر وجود ٢٠ قتيلاً آخر دفنوا دون معرفة أماكن دفنهم، إضافة إلى حوالي ١٣٠ جريحاً[١٥٤].ويشير مؤلفا كتاب "من الثورة إلى الدكتاتورية" إلى أن عدد القتلى تراوح بين ٣١ و٧٩ شخصاً أغلبهم من التركمان.[١٥٥] إلا أن أجهزة الأمن في كركوك قد أكدت في تقريرها أن عدد القتلى بلغ ٣٢ شخصاً وعدد الجرحى ١٣٠ شخصاً. وجاء في التقارير الرسمية عن أحداث كركوك ما يلي:

١. جرائم القتل وعددها ٣١.

٢. الشروع بالقتل والإيذاء ٢٥١.

---

١٥٣ سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الأول. مصدر سابق. هامش رقم ١. ص ٤٣١.

١٥٤ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٢٢٧.

١٥٥ سلوغت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية، العراق منذ ١٩٥٨. مصدر سابق. ص ١٠٨.

راجع أيضاً: خدوري، مجيد د. العراق الجمهوري. ط ١. قم. إيران منشورات الشريف الرضي. ١٤١٨ هجرية. كتبت المقدمة في عام ١٩٦٨. ص ١٧٣.

٣. انتهاك حرمة أملاك الغير ٦٠.

٤. السلب والنهب والحرق ٧٠.

٥. الاعتداء على الحق العام ١٧"[١٥٦].

وعدد القتلى الوارد في أعلاه (٣١) شخصاً أكده عبد الكريم قاسم في تصحيحه للأرقام التي ذكرها سابقاً والتي أدعى فيها أن عدد القتلى هو ٧٩ شخصاً، موضحاً بأن بعض القتلى صور أكثر من مرة ومن جهات متعدد ![١٥٧]

وجاء في التقرير وصفاً لحالات القتل والسحل في الشوارع تضمن ما يلي:

,,فجرائم القتل والترويع فيها ارتكبت بشناعة وقسوة تدلان على أن غاية مرتكبيها لم تكن إزهاق الأرواح فحسب بل التمثيل والتشنيع بالضحايا وقد استعملت مختلف الأسلحة النارية والجارحة وعلى الأخص (البلطة) والعصي الغليظة التي يحتمل أنها كانت مهيأة سابقاً حيث أن التي عثرت عليها الهيئة أو شاهدها الشهود والمشتكون كانت تقريباً على نمط واحد هذا إضافة إلى أن جرائم القتل جميعها كانت نتيجة سحل جثث القتلى والتمثيل فيها وتعليقها على الأشجار وعلى أعمدة الكهرباء وقد تبين في إفادة الطبيب العدلي أن ٩ جثث كان التمثيل فيها على أبشع ما يكون ولم يمكن تمييز أصحابها نهائياً ولم نتمكن من تصويرها لتطبيقها مع استمارة التشريح الأمر الذي تعذر على الهيئة ربط هذه الاستمارات بقضايا هؤلاء القتلى إلا أن الدلائل الثبوتية وواقع الجريمة أثبت قتل هؤلاء وقد بلغ عدد الضحايا الذين قتلوا في الحوادث والمثبتة في سجلات المستشفى الجمهوري (٢٩) قتيلاً يضاف إليهم (٣) قتلى منهم مقاوم شعبي واحد وجنديان مثبت في سجلات المستشفى العسكري في كركوك وبذا يبلغ مجموع القتلى (٣٢)“[١٥٨].

ليس لدي أي شك في أن جميع القوى السياسية، سواء المدنية منها أم العسكرية، قد

---

١٥٦ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٣٦.

١٥٧ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. مصدر سابق. ص ٧٥٨.

١٥٨ المصدر السابق نفسه.

لعبت أدواراً سلبيةً في الأحداث المأساوية التي وقعت في مدينة كركوك، ولا يمكن إعفاء أي منها من المسؤولية، وخاصة القوى القومية العربية الشوفينية التي كان يهمها إشاعة الفوضى في البلاد وتشديد الصراع بهدف تعقيد الوضع على حكومة قاسم وإسقاطها. كما لا يمكن إعفاء حكومة قاسم وقاسم بالذات من مسؤولية ما وقع في كركوك. وكان أسوأ ما في الأمر هو انجرار بعض الشيوعيين الكُرد إلى معركة لا معنى لها بالنسبة لهم كشيوعيين وككُرد في آن واحد. كما أن مشاركة الحزب الديمقراطي الكُردستاني والجنود الكُرد من أتباعه في ذلك المعمعان كان متميزاً ولعب دوره السلبي في تأجيج الأوضاع في كركوك. وكانت مساهمة القوى القومية الشوفينية من التركمان كبيرة حقاً في تلك الأحداث وفي تأجيج المشاعر والتحرش بالكُرد من خلال دعم الضباط العسكريين لهم. وعلى العموم يمكن القول بأن النعرات القومية الضيقة وضيق الأفق والرغبة في الإقصاء السياسي والقناعة بأن العنف هو الطريق لحل المعضلات لدى جميع الأطراف في مدينة كركوك دون استثناء لعب دوره البارز في ما وقع في المدينة.

إن المسألة المحزنة والجريمة البشعة التي لا يمكن أن تمت إلى حضارة الإنسان الحديث بصلة هي ممارسة سحل جثث القتلى. لقد مارس المتظاهرون من الرعاع الكُرد ومعهم من ساهم بقتل الضحايا، إلى التمثيل بجثث القتلى وسحلها في شوارع المدينة وتعليقها. وكانت جثث جميع القتلى المسحولين من التركمان فقط. وهذا يعني بأن المتظاهرين الذين ساهموا بالسحل كانوا جميعهم من الكُرد ولكن لا يعني أنهم كانوا من حزب واحد أو أنهم جميعاً كانوا من الحزبيين، إذ أن المشاركين في المظاهرة حينذاك كانوا من مختلف فئات الشعب بمن فيهم الفلاحون والجنود من أصل فلاحي، والكثير من الرعاع والمستهترين بأرواح الناس وممتلكاتهم أيضاً. لقد تم تهييج الريف الكُردستاني حين أشاع المغرضون بأن التركمان قتلوا العشرات من الكُرد، فتوجه الفلاحون البسطاء والقساة إلى مدينة كركوك لدعم كُرد المدينة والمتظاهرين والانتقام. ورغم تصدي القوات المسلحة العراقية ومنع الفلاحين المسلحين من الدخول إلى المدينة، إلا أن منهم من تسرب وساهم في تلك المظاهرات ومارس القتل والسحل أيضاً. لقد كانت مأساة حقيقية لا يجوز نسيانها أبداً، إذ

يفترض أن تكون درساً لمعالجة قضية كركوك بطرق إنسانية وبآليات ديمقراطية بعيداً عن التهور والحماس والعاطفة والروح الشوفينية، إذ أننا بحاجة إلى ممارسة العقل أولاً وقبل كل شيء.

لقد وجه الاتهام الأساسي في معارك كركوك إلى منظمة الحزب الشيوعي العراقي في كركوك قيادة وقاعدة، وأغلبهم من المواطنين الكُرد، وإلى قيادة وتنظيم الحزب الديمقراطي الكُردستاني أيضاً. كتب عزيز محمد، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي السابق، وكان عضواً في المكتب السياسي والمشرف على لجنة إقليم كُردستان للحزب بصدد أحداث كركوك ما يلي:

"ظلت علاقتنا بعبد الكريم قاسم جيدة طوال السنة الأولى من عمر الثورة، غير أنها بدأت تنتكس بعد ذلك بسبب خوفه من تنامي نفوذ حزبنا وتأثيره في مجرى السياسة العراقية، ربما خلافاً لما يريده هو من الانفراد بالقرارات المهمة، ولكبح التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي كنا ندعو إليها، وهي، بطبيعة الحال، أكثر مما كان هو مستعداً لقبوله. واسُتغلت أحداث كركوك أبشع استغلال لتعكير العلاقة بيننا وبين عبد الكريم قاسم. كنت مسؤولاً عن منظمة حزبنا في كُردستان، ولهذا أستطيع أن أعطي شهادة دقيقة عما حصل. كان الجو في كركوك عشية الذكرى الأولى للثورة متوتراً. وتقرر إقامة موكب موحد للاحتفال بالذكرى. الأخوة التركمان أرادوا بموكب مستقل. وهو من حقهم، غير أنه في أجواء التوتر تلك بدا غير مقبول لأطراف أخرى لسنا من بينها.

تعرض الموكب لإطلاق الرصاص، ولم تعرف الجهة التي أطلقت منها وسببت الفوضى، بل الهستيريا حتى الآن. فُقدت السيطرة على الوضع. وحدثت انتهاكات، وأعمال تصفية ضد التركمان، لم يكن لنا فيها، كمنظمة، أي دور، بالعكس بذلنا أقصى ما نستطيع من جهود لحقن الدماء ولم نوفق. ومع ذلك وجه الاتهام إلى حزبنا وكانت هناك أوساط مستعدة لتقبل هذا الاتهام، إن لم تكن مستعد لتلفيقه والنفخ فيه. ولفقت فعلاً صور عن فظاعات، وأرسلت إلى الزعيم امرأة على مستوى عالٍ من البراعة والتمثيل. وزعمت أنها عُذبت، وشرعت بالتعري أمامه لتريه آثار التعذيب المزعومة. فاستثير الزعيم أيما استثارة ومنعها

من ذلك. ولا بد أنه صدق ما زعمته. وألقى بعدها خطاباً في كنيسة مار يوسف استخدم فيه نعوتاً قاسية ضدنا. وبعد هذا الوقت الطويل الذي مر على الأحداث أستطيع أن أؤكد أن منظمة حزبنا لم تكن لها يد في ما حدث، ولا أستطيع أن أنفي ممارسات قد يكون أعضاء أو مناصرون لنا قد ارتكبوها بخلاف موقفنا"[١٥٩].

يمكن الثقة بما يقوله عزيز محمد، إذ أنه يترك مجالاً واسعاً لممارسات غير مشروعة قام بها البعض من قياديي المنظمة الحزبية ومن أعضاء الحزب وكذلك بعض مناصريه، وخاصة الكُرد منهم. لم يكن الحزب راغباً في تشديد التوتر مع عبد الكريم قاسم بعد أحداث الموصل، وكان يسعى إلى المهادنة النسبية، إلا أن الأحداث في كركوك قد جرفت السياسيين في قواعد الأحزاب السياسية، إضافة إلى تحرك بعض الجنود الكُرد الذين "خرجوا من ثكناتهم في اليوم التالي، وضربوا بمدافع الهاون دارين للسينما وبعد دور التركمان في محلة (القلعة) بدعوى أنها كانت مصدراً للنار. فأرسلت قوات عسكرية إلى القلعة لحفظ الأمن فيها، إلا أن هذه القوات ذاتها شاركت في الضرب"[١٦٠].

ولم ينفع شجب قيادة الحزب الشيوعي العراقي لما جرى في كركوك، إذ أنها لم تستطع إعفاء نفسها من مسؤولية المشاركة غير المباشرة في تلك الأحداث، خاصة وأن عدداً مهماً من الضباط الشيوعيين كانوا يمارسون مهماتهم العسكرية في الفرقة الثانية. كما أن الاتهام توجه بالأساس إلى المقاومة الشعبية التي كان يترأسها العسكري الشيوعي الكُردي مهدي حميد. ومن غير المقبول والمعقول أن لا تكون لقيادة الحزب صلة مباشرة بالرئيس مهدي حميد أو بعزيز محمد مسؤول تنظيم إقليم كردستان حينذاك أو بمسؤول تنظيم الحزب في كركوك

لقد أستثمر عبد الكريم قاسم وحكومته أحداث كركوك المأساوية أسوأ استخدام من أجل تنظيم حملة واسعة ومكملة لحملته ضد الشيوعيين في الموصل، رغم أنه، وفي خطاب لاحق له، برأ الحزب الشيوعي وتنظيماته منها واعتبرها تصرفات أفراد يفترض أن

---

١٥٩ سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٤٦/٤٤٧.

١٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤٤٤.

يحاسبوا على ما ارتكبوا من جرم، خاصة وأن صور السحل كانت مؤذية حقاً وبشعة جداً، في حين لم تكن لدى قاسم أدلة ثابتة عن مشاركة الشيوعيين الكرد في عمليات السحل والتي لا يلجأ إليها إلا الرعاع وفاقدي الحس الإنساني والسياسي. وإذا كانت تلك الحملة ضد الشيوعيين قد أضعفت الشيوعيين حقاً وأساءت إلى سمعتهم، فإنها لم تعف قاسماً من مسؤوليته السياسية أولاً، كما كانت أحد العوامل المساعدة على الكارثة التي وقعت في شهر شباط ١٩٦٣ ثانياً.

إن العقلية الشوفينية وضيق الأفق القومي والتعصب العرقي لدى جمهرة غير قليلة من المواطنين التركمان من جهة، ولدى المواطنين الكُرد من جهة أخرى، والصراعات السابقة والأحقاد المتراكمة من جهة ثالثة، إضافة إلى الجهل والتخلف الفكري والسياسي وانعدام الوعي السياسي والاجتماعي الديمقراطي والتنوير الديني في المجتمع ولدى السياسيين، قادة وقواعد، من كل الأحزاب السياسية على نحو خاص، وكذلك الاستعداد الداخلي لممارسة العنف ضد الآخر من أجل الوصول إلى الحق الذي يدعيه كل طرف دون العودة إلى العقل والتفاوض ومعالجة المشكلات بالطرق السلمية وبآليات ديمقراطية، كانت وراء تلك الأحداث الدامية في كركوك.

إن أحداث كركوك تدلل مرة أخرى على التخلف الفكري والحضاري والعصبية العشائرية السائدة في المجتمع العراقي. فالتعصب الأعمى، سواء أكان تعصباً قومياً أم دينياً أم مذهبياً أم إيديولوجياً أم سياسياً، ينحدر من أصل واحد هو التخلف ونقص شديد في الوعي الاجتماعي والسياسي وغياب روح الاعتراف المتبادل وروح التسامح وعدم الإحساس بإنسانية الإنسان وكرامته وحقه في العيش في أية بقعة من أرض العراق. إنها سلوكيات متخلفة مصحوبة بضيق أفق قومي وديني ومذهبي وفكري. إن الإشكالية التي يفترض أن تعالج بذهنية متفتحة وواعية في العراق استناداً إلى التجارب المنصرمة تبرز في ضرورة وأهمية الاعتراف بحقوق الإنسان وبالحقوق القومية العادلة والمشروعة والحقوق الثقافية لكل القوميات التي تعيش في العراق منذ قرون طويلة وممارستها فعلاً.

لم تلعب الأحزاب السياسية دورها في عملية تثقيف وتنوير الشعب بالاتجاهات القومية

والدينية والمذهبية والفكرية الصحيحة، بل ساهمت هي الأخرى في تأجيج تلك الأوضاع وقادتها بدلاً من أن تتصدى لها وتمنع وقوعها، بل هددت أحياناً باستخدامها في كل مكان أيضاً أن ظهرت محاولات للتآمر على الجمهورية، مثل شعار "ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة"[١٦١]. ولا يمكن أن يوجه الاتهام لطرف واحدٍ دون غيره، إذ أن صحافة تلك الفترة شاهد على ذلك وتؤكد تورط غالبية القوى السياسية في ما حصل في الموصل وكركوك وفي خلق الأجواء المناسبة لوقوع تلك الأحداث المأساوية، سواء أجاء من القيادات أم القواعد أم المؤيدين أم منهم جميعاً. ويمكن استثناء قيادة الحزب الوطني الديمقراطي، وعلى رأسهم كامل الچادرچي، الذي كان يرفض كل أشكال العنف ويرفض وجود العسكر على رأس السلطة وبعض الشخصيات الديمقراطية الأخرى من تلك الأجواء غير الديمقراطية والفوضوية التي سادت العراق، وطالب القوات المسلحة بالعودة إلى ثكناتها وتسليم الحكم للمدنيين.

كان قاسم قد أجرى في ١٣ تموز ١٩٥٩ تعديلاً وزارياً جرى بموجبه إلغاء بعض الوزارات واستحداث أخرى، إضافة إلى إجراء تنقلات في مواقع الوزراء وتعيين وزراء جدد، حيث أصبح الدكتور طلعت الشيباني وزيراً للتخطيط بدلاً من وزارة الإعمار، والدكتورة نزيهة الدليمي وزيرة للبلديات والسيد عوني يوسف وزيراً للأشغال والإسكان والدكتور فيصل السامر وزيراً للإرشاد والسيد عبد اللطيف الشواف وزيراً للتجارة، والأستاذ إبراهيم كبة وزيراً للإصلاح الزراعي ووكيل وزير النفط. وأغلب هؤلاء الوزراء من مواقع ديمقراطية حزبية أو مستقلة. وهو إجراء عزز فيه مواقع القوى الديمقراطية. وأدخل قاسم لأول مرة في تاريخ العراق الحديث امرأة في وزارته هي الدكتورة نزيهة الدليمي، وكانت لتوها قد أصبحت عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. إلا أنها لم تعين على أساس أنها شيوعية، بل لكونها امرأة ورئيسة رابطة الدفاع عن المرأة العراقية.

وفي مساء الرابع عشر من تموز ١٩٥٩ ألقى عبد الكريم قاسم خطاباً بمناسبة الذكرى الأولى لانتصار الثورة جاء فيه ما يلي:

---

١٦١ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٧٤٢.

"إننا في فترة انتقال وهذه الفترة تنتهي قريباً جداً وسوف لا يحل يوم الجيش ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ إلا ونحتفل جميعاً بإجازة الأحزاب في هذا البلد إنني اخترت هذا التاريخ لأوكد تضامن الجيش والشعب معاً في سبيل الله والوطن فهذا اليوم سوف يكون يوماً مشهوداً نحتفل به ونحتفل بقيام الأحزاب في ذلك اليوم.

وبعد هذا اليوم سوف تتخذ الخطوات اللازمة بصبر وإيمان وحكمة لوضع وتشريع الدستور الدائم للجمهورية العراقية الخالدة وسوف نرى أفضل السبل والطرائق لتشريع ووضع هذا الدستور وسوف لا يوضع هذا الدستور إلا وفق مصلحة الشعب والوطن وسوف لا يوضع الدستور إلا بعد الرجوع إلى رأي الشعب واستفتائه في مواد الدستور ... وسوف لا يحل العام القادم إلا ونعمل جاهدين لانتخاب المجلس الوطني في البلاد . وسوف ينتخب هذا المجلس بالحرية التي يتشوق إليها هذا الشعب والتي لم يعرف طعمها قبل هذا التاريخ.. فهذا المجلس الوطني سينتخب بكل حرية ينتخبه أبناء الشعب ويوكلونه للدفاع عن حريتهم." ١٦٢

وبعد أن تحدث عن السياسة الخارجية وإزاء الدول العربية قال بشأن الوضع الداخلي والصراعات الدامية بين القوى السياسية ما يلي:

"إنني معكم بأن لا حرية لأعداء الشعب ولكني أختلف مع تفكير بعض منكم فأن أعداء الشعب لا يعرفهم إلا القانون والسلطة، فالقانون والسلطة هما اللذان يفرقان ويحددان الأعداء لهذا الشعب ويحددان العاملين والمخلصين لهذا الشعب ويفرقان بين البريء والمجرم . إن التصرفات الفردية التي قد تحدث من البعض دون قصد ونتيجة لإخلاصه للوطن قد ينجم عنها الاعتداء على حرية البريء فإذا اعتدى هذا الشخص على غيره وأن كان مجرماً فأنه يعد في عداد المجرمين لأنه خول لنفسه صلاحية استعمال السلطة والقانون .. إن هذا الشعب سوف يلتزم بالنظام والسلطة والقانون وسوف لا يخرج أحد

---

١٦٢ العاني، نوري عبد الحميد أ. د. ومجموعة مؤلفين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. ١٣/تموز ١٩٥٨– كانون الأول ١٩٥٩. بغداد. المطبعة العربية. الطبعة الأولى ٢٠٠١. ص١٥–١٦.

بعد هذا اليوم عن هذا الاتجاه. وسوف يدعم النظام والقانون في هذه البلاد"[١٦٣]. ثم اختتم خطابه بالنص التالي:

"إننا دخلنا في العام الثاني من عمر جمهوريتنا الخالدة لذلك فقد ذهب زمن الحزازات والأحقاد وحل محلها التعاون والتسامح والعمل في سبيل مصلحة الوطن فكلنا إخوة وعفا الله عما سلف"[١٦٤].

لقد جاء هذا الخطاب ليعبر عن عدة مسائل جوهرية، وأهمها ما يلي:

١. الجواب على المطالبة المستمرة من جانب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الأستاذ كامل الجادرجي وحزبه وكذلك مطالبة الحزب الشيوعي العراقي وقوى أخرى بضرورة سن دستور دائم وإصدار قانون الأحزاب واختيار مجلس وطني عراقي والعودة للحكم المدني.

٢. مطالبة القوى السياسية، وكذا الأفراد، بأن تكف عن أخذ الأمور بيديها في مواجهة أعداء الشعب، بل هناك سلطة وقانون وقضاء يفترض أن يترك الأمر لهم.

٣. إن المجتمع يعيش مرحلة جديدة تتميز بالتفاهم والتسامح، ولهذا لا يجوز تسعير الخلافات في المجتمع.

كان الخطاب مهماً وتبنى وجهة معينة لتطور البلاد. ولهذا تباينت المواقف بشأنه، فمنهم من لم يثق بأقوال قاسم مؤكداً رغبته في البقاء بالسلطة وليست أحاديثه سوى ذر الرماد في العيون، ومنهم من اعتبرها مهمة وتوجها جديداً يفترض مساندته وتأييده، والبعض الثالث اعتبره خطراً علي مصالحه في العراق وعلى مصالح حكام أغلب الدول العربية لما فيه من نزعة ديمقراطية عامة. ففي الوقت الذي رحب به الحزب الشيوعي العراقي والقوى الديمقراطية، أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي في ١٤ تموز ١٩٥٩ بياناً هاجم فيه الحزب الشيوعي، إذ جاء فيه: "وقد بلغ نشاطهم التخريبي ذروته القصوى في الأشهر الربعة التي أعقبت ثورة الموصل فبلغت جرائم الشيوعيين حداً جعل هذه الفترة من

---

١٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٦/١٥.

١٦٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٦.

حياتنا من أقسى فترات الظلم والطغيان التي مرت في تاريخنا الطويل".[١٦٥] والغريب في هذا البيان أن الفترة التي أعقبت أحداث الموصل قد تميزت بعشرات الاغتيالات التي نفذتها القوى القومية والبعثية والرجعية في الموصل سواء بشكل مباشر أم عبر أشخاص مأجورين يتسلمون أجر قتلهم للشيوعيين والديمقراطيين التقدميين والكُرد.[١٦٦]

وفي مساء ذات اليوم وحيث كان قاسم يلقي بخطابه بمناسبة الذكرى الثانية للثورة، وقعت أحداث كركوك وتواصلت في ١٩٥٩/٧/١٥ والتي كانت مأساوية حقاً.

لم ينتظر قاسم كثيراً ليتبين مجرى الأحداث والمتسببين بها، بل سارع إلى التعبير عن وجهة نظره بما حصل والتي هي نتاج الرسائل الكثيرة التي أرسلت إليه من قادة التركمان أو من ضباط معه ومن قوى مناهضة للحزب الشيوعي العراقي وللكرد في كركوك فأغروا صدره ضد الشيوعيين إلى ابعد الحدود الممكنة. فالخطاب الذي ألقاه في ١٩٥٩/٧/١٩ في كنيسة مار يوسف كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير في العلاقة بين قاسم والحزب الشيوعي العراقي رغم محاولات الحزب تغيير دفة العلاقة باتجاه الأفضل، إلا أن قاسم كان قد قرر ما لا رجعة عنه، ولم تعد العلاقة إلى سابق عهدها أبداً، وكانت حصيلتها النهائية مأساوية عليه وعلى الحزب الشيوعي. .

فقد استغل عبد الكريم قاسم أحداث الموصل، وفيما بعد أحداث كركوك، بشكل كامل من أجل التصدي لسياسات الحزب الشيوعي في تحريك الجماهير وتعبئتها صوب تحقيق المهمات التي كان يسعى الحزب الشيوعي إلى تحقيقها وإلى وضع حد لمطالبة الحزب عبر الشارع لفرض مشاركة الحزب بشؤون البلاد وبالسلطة، وهي الدعوة التي ارتفعت بشكل خاص في نهاية ١٩٥٨ وبداية ١٩٥٩ والتي رفضها قاسم منذ البدء حين استثنى ممثلي الحزب الشيوعي العراقي من المشاركة في حكومة الثورة الأولى في حين شاركت كل قوى جبهة الاتحاد الوطني الأخرى فيها وكذلك بعض القوى السياسية الأخرى والمستقلين، إضافة إلى حصول قناعة لدى قاسم بأن قوى في قيادة الحزب الشيوعي وفي لجنته

---

١٦٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٤.

١٦٦ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. الجزء الثاني. مصدر سابق.

العسكرية تدعو إلى إقصاء قاسم من الحكم وتسلم زمام الأمور وقيادة البلاد وفق سياسة الحزب الشيوعي العراقي.

لم يكن مخططاً أن يلقي عبد الكريم قاسم خطاباً في افتتاح كنيسة مار يوسف الكلدانية في البتاويين ولم يكن قد دعي لافتتاحها، [١٦٧] بل استثمر مناسبة الافتتاح ليلقي خطبته الشهيرة في أعقاب أحداث كركوك وفوجئ منظمو الافتتاح بمجيئه كما أشار إلى ذلك أحد الرؤساء الروحانيين حينذاك. وفي الخطبة التي ألقاها في الكنيسة أنزل قاسم جام غضبه "المتراكم" على الحزب الشيوعي العراقي والشيوعيين دون أن يأتي على ذكرهم مباشرة بل أطلق عليهم تسمية "الفوضويين". وتشير غالبية التقارير المتوفرة لدينا إلى أن جمهرة من الضباط المناوئين للحزب الشيوعي العراقي وجمهرة من رؤساء التركمان وأطراف أخرى وجهت رسائل وصور إلى قاسم أرادت بها إدانة الشيوعيين وتوجيه النار صوبهم قبل غيرهم. ولم يترك قاسم لنفسه فرصة التيقن من المعلومات، بل وجدها فرصة سانحة لتصفية حساباته مع الحزب، رغم الدعم الذي منح له من الشيوعيين. وقد جاء في خطبة قاسم بتاريخ ١٩٩٥/٧/١٩، أي بعد أربعة أيام من أحداث ١٤ و ١٩٥٩/٧/١٥، بهذا الصدد ما يلي:

"إن ما حدث أخيراً في كركوك إنني أشجبه شجباً تاماً وباستطاعتنا أيها الأخوان أن نسحق كل من يتصدى لأبناء شعبنا بأعمال فوضوية نتيجة للحزازات والأحقاد والتعصب الأعمى، إنني أميل إلى الرحمة ولا أميل إلى القسوة فلدينا من القوى ما يمكننا من سحق كل عنصر فوضوي يتصدى لأبناء هذا الشعب غير إني أطلب إلى هؤلاء الذين انتزعت منهم الرحمة أن يرجعوا إلى طريق الرشاد، وإلى الإنسانية فأن الرجوع إلى الإنسانية والرجوع إلى طريق الرشاد والصواب هو أضمن لهم . من اضطرنا إلى استعمال القسوة ضدهم أنني آمل أن لا نضطر بعد اليوم إلى استعمال القوة... إنني سوف أحاسب حساباً عسيراً أولئك الذين اعتدوا على حرية الشعب في كركوك بصورة خاصة وفي المدن والقرى والأرياف غير أنني أقول لكم كلمة صريحة أنني ألتزم بالحق والعدل ولا أحاسب غير المعتدي وعلى

---

١٦٧ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٧٥٦.

المعتدين تدور الدوائر وأنني أطلب من إخواني أبناء الشعب مهما كانت ديانتهم وقومياتهم وأجناسهم ومبادئهم وميولهم أن ينزعوا عنهم التعصب الأعمى ويكونوا إخواناً في الشدائد والملمات"[١٦٨]. ثم قال: "إن الفوضويين الذين أطلقوا العنان لحقدهم وضغينتهم هم المسؤولون" ويجب عليه "أن يسحقهم وأن كان شديد الكره للأخذ بسياسة الشدة... إن لم يعودوا إلى جادة الصواب ويسلكوا سلوكاً إنسانياً".[١٦٩] لم يكتف قاسم بهذا بل أضاف إليه ما يلي:

"أولئك الذين يّدعون بالحرية، ويدّعون بالديمقراطية، اعتدوا على أبناء الشعب، اعتداءً وحشياً. إن أحداث كركوك، لطخة سوداء في تاريخنا، ولطخة سوداء في تاريخ ثورتنا. هل فعل ذلك جنكيز خان، أو هولاكو من قبل؟ هل هذه هي مدنية القرن العشرين؟ لقد ذهب ضحية هذه الحوادث ٧٩ قتيلاً، يضاف إليهم ٤٦ شخصاً دُفنوا أحياء، وقد تم إنقاذ البعض منهم".

ماذا نجد في هذا الخطاب المثير للمشاعر والمتحيز ضد من أطلق عليهم بالفوضويين؟ كان قاسم يقصد الشيوعيين باستخدام تعبير الفوضويين هنا. لقد كان عبد الكريم قاسم يسعى إلى تحقيق عدة أمور دفعة واحدة، وهي:

١. تصفية حسابات لا معنى لها مع الشيوعيين بسبب قناعته بأنهم القوة المنافسة له في العراق، في حين أن المنافس الحقيقي والمناهض له كانت القوى القومية والبعثية والقوى الرجعية. ومن هنا جاءت هذه الحدة وهذا التصوير بالبشع بعهد هولاكو، إضافة إلى عرض صور كثيرة مكررة لشخص واحد باعتبارها لأشخاص عدة التقطت من جهات وأوضاع عدة.

٢. لجم وتطويع الحزب الشيوعي العراقي ووضع حد لمطالبته المستمرة للمشاركة بالحكم

---

١٦٨ العاني، نوري عبد الحميد أ. د. ومجموعة مؤلفين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٥٥/٥٦.

١٦٩ فتح الله، جرجيس. العراق في عهد قاسم. الجزء الثاني. مصدر سابق. مصدر سابق. ص ٧٥٦. راجع أيضاً: دان، أوريل. العراق في عهد قاسم. الجزء الأول. مصدر سابق ص ٢٤٨

عبر الشارع العراقي وهتافات الناس "الحزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي".

٣. البدء بإثارة العداء للحزب الشيوعي في صفوف الجماهير المؤيدة للحزب ولقاسم في آن ومن أجل تحقيق توازن بين الموجة الموجهة ضد البعثيين مع الموجة التي بدأ بتوجيهها ضد الشيوعيين للحفاظ على مكانته الوسطية لإرضاء الدول العربية والخارج أيضاً.

٤. عزل الجيش عن نشاط الحزب الشيوعي العراقي وتوفير الأجواء المناسبة لحملة تنقلات واسعة في صفوف الضباط وضباط الصف الشيوعيين والديمقراطيين التقدميين ودعوة الجنود إلى عدم الانخداع بدعايات "الفوضويين" الشيوعيين.

٥. وهي موجهة ضد الكُرد أو الحزب الديمقراطي الكُردستاني باعتبارهم قد شاركوا في أحداث كركوك. لم يكن قاسم راغباً في هذه الفترة إثارة أي صراع مباشر مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادته وملا مصطفى البارزاني، ولكنه كان يسعى إلى تفتيت الجبهة الديمقراطية التي كانت تلتقي مع الحزب الشيوعي في سياسات ومواقف عديدة، ودفعها لتكون معه وموالية لسياساته.

٦. تأكيد فرديته في حكم البلاد، إذ أن عبد الكريم قاسم لم يتحدث عن إجراءات تتخذها الحكومة في مواجهة ما حصل في الموصل أو ما حصل فيما بعد في كركوك، بل تحدث عن "كونه"، أي قاسم،"سأحاسب حساباً عسيراً أولئك الذين اعتدوا على حرية الشعب في كركوك بصورة خاصة" وسيتخذ أشد الإجراءات بحق المسؤولين عن تلك الفظائع. فهو المسؤول الأول والأخير في البلاد، وهو الذي يحاسب، وهو الذي يسحق وليست الحكومة، وهو الذي يشكل المحاكم لمحاكمة المسؤولين عن تلك الأحداث.

ولم يختلف قاسم في الاتهامات التي وجهها في التاسع عشر من تموز ١٩٥٩ عن تلك التي تحدث به في المؤتمر الصحفي الذي عقد في التاسع والعشرين من نفس الشهر والذي وجه فيه اتهامات إضافية وكأن أحداث كركوك كانت مدبرة أصلاً من قبل الذين شاركوا في القتل والسحل، إضافة إلى طرح مسألة جديدة هي أن هؤلاء الفوضويين قاموا بتأشير بيوت التركمان من أجل إشعال النيران فيها أو نهبها أو قتل ساكنيها...الخ. والتي أشار إليها

مدير أمن كركوك متهماً منظمة الشبيبة والمقاومة الشعبية بذلك متأثراً بتصريح رئيس الوزراء والتي لم تبرهن المعلومات عن تلك الفترة على صحة ما أشار إليه قاسم أو مدير الأمن. (راجع الملحق رقم ٦).

ففي هذا المؤتمر الصحفي طرح قاسم أفكاراً أخرى عمق وشدد من موقفه الذي تجلى في خطاب ١٩٥٩/٧/١٩. جاء في هذا الخطاب، وكرد على بعض الصحف التي تحدثت عن أن هناك هجوماً غير عادل ضد القوى الديمقراطية في البلاد مما يسمح للقوى المعادة للجمهورية إلى إلحاق الأذى بالشعب والجمهورية وثورة تموز، ما يلي:

"قالوا أن القوى الديمقراطية قد أهينت أو شردت. أبناء الشعب كلهم عندي واحد وشكل واحد ولا يمكن أن أميز واحداً عن الآخر إنني أمشي وراء المجموع وليس وراء حزب معين أو جبهة فأن أي حزب معين تعداده قليل وأن الشعب يستطيع أن يسحق أي حزب أو أي فوضوي". بعد ذلك وجه حديثه صوب الصحفيين. "

وخاطب الصحفيين قائلا انتم السبب في كل الحوادث التي جرت* ان هولاكو لم يرتكب في زمنه مثل هذه الفظائع كما ان الصهاينة انفسهم لم يرتكبوها وساريكم بعضا من صور هذه الفظائع واخرج عددا من الصور الملتقطة لحوادث كركوك وقال هل من الشهامة ان يفتك بابناء الشعب بهذه الدرجة من الفظاعة هؤلاء هم ابناء شعبنا فهل هذه اعمال القوى الوطنية او المنظمات التي تدعي بانها ديمقراطية . باي حق تقتل المرأة هذه الاعمال الوحشية هي اعمال هولاكو ، لماذا كلهم تركمان؟ اعطوني احدهم مقتولا من الجهة المقابلة . اين هي المؤامرة ؟ هل هذه هي الرجعية ؟ هل اخوانكم التركمان هم اعداء الشعب ان الواجب الوطني يحتم عليكم ان تركزوا في صحفكم على وجوب احترام السلطة والقانون وكل من يكتب عن مؤامرة فهو خائن بحق الوطن ولو لم استنكر هذه الاعمال في كلمتي بكنيسة مار يوسف فان كرامتنا كانت ستهدر في الخارج وكانت ستثار ضجة حولنا على الصعيد الدولي.

ولدي تصاوير التقطت خلال الحوادث تدين بعض الجماعات انظروا الى هذه الاعمال الوحشية التي صدرت عن ابناء الشعب الواحد نحن نريد الديمقراطية فهل هذه هي الديمقراطية ؟ وهل هؤلاء هم اعداء الشعب ؟ هل فعل الصهاينة مثل هذا في دير ياسين ؟ ان هذا العمل اراد ان يتكرر في الناصرية والسماوة وفي بغداد وفي الاعظمية والكرادة والكرخ ولكننا استطعنا ان نوقف هذه الاعمال عند حدها ان الذي يفكر بهذا التفكير الفوضوي فهو سافل ليست لديه كرامة وهو احط من الفاشست وانا اطمئنكم بانه لن تحدث بعد اليوم مثل هذه الحوادث في أي مكان وفي أية فترة .

لقد أجزنا اتحادات الطلاب والفلاحين والجمعيات والنقابات لاعلاء مستوى مهمتها . ولم نكن نريد زجها في نطاقات حزبية ضيقة . ان الحرية يجب ان تكون ضمن القانون. ثم عرض عبد الكريم قاسم عددا من الخرائط على طاولة المؤتمر وقال ان اتحاد الطلبة في كتابه المفتوح يقول ان الشرطة وقوات الامن قد دهمتنا ليلا وفتشت مقرنا ولم تجد شيئا وانا الان اريكم ماذا فكر فيه اتحاد الطلبة واشار الى الخرائط وهي تحدد قطاعات معينة من بغداد اشرت عليها دور بعض (المشبوهين) بنظرهم مع ارقامها وبعض الاسهم تعين مواقعها وقال اخجلوا من هذه الفوضى من اين جاءت عنهم مثل هذه الخرائط والتي لا بد لها من نسخ اخرى فهي مطبوعة بالكاربون . انني اطلب منكم ان تقلعوا عن الكتابة عن اية مؤامرة . انني استطيع ان اقبر اية مؤامرة وانه لترد في الخلق ان ينشا الاطفال على مثل عبارة " ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة " وغيرها من العبارات الهمجية والوحشية . ثم قال مع كل هذه الادلة فاتحاد الطلبة يقول لم تجد الشرطة عندنا شيئا ان منتسبي اتحاد الطلبة هم اناس بسطاء من التلاميذ ذوي الاعمار الصغيرة ولا يجوز مطلقا زج هؤلاء التلاميذ بقضايا حزبية ضيقة . كما ان مدينة كركوك كانت دورها كلها معلمة على الخرائط وذهب الفوضويون الى تلك الدور بموجبها واخرجوا اصحابها وقتلوهم . ان باستطاعتي ان انكل باي فوضوي في العراق يتصدى لابناء الشعب وسيجرى التحقيق العادل بحوادث كركوك الاخيرة وسننشر نتيجتها قريبا . ثم اخرج قوائم باسماء الخطرين بنظر الاتحاد لمناطق بغداد وبعض المدن العراقية الاخرى وقال ليس من الممكن بعد الان ان يتصدى احد لابناء الشعب ففي اقل من ثوان تستطيع القطعات العسكرية ان تحطم أي واحد

* يومها لم يكن في الساحة سوى الصحف الشيوعية فقط .

منهم".[١٧٠]

لقد أدت هذه الخطبة الاستفزازية والتصريحات الحادة التي أدلى بها عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي أو في تلك اللقاءات التي جرى تنظيمها مع الوفود القادمة من كركوك واستمع إلى شكواها، وأغلبها وفود من أغنياء وقادة التركمان، والتي تواصلت حتى نهاية ١٩٥٩ تقريباً أدلى بتصريحات جديدة بتاريخ ٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٩ حول موضوع كركوك جاء فيه ما يلي:

"أتعلمون من كان وراء حوادث كركوك ؟ لدينا المستمسكات القوية التي تدعم الواقع. إن وراء حوادث كركوك هم أولئك الذين كانوا وراء حوادث الموصل وأولئك الذين كانوا وراء حوادث القلق التي حدثت في أنحاء العراق بوكلائهم وتسخير وكلائهم . لقد ثبت لدينا وجود خمس جماعات، خمسة أوكار كانت تعمل في كركوك مرسلة من حزب البعث العربي اشتراكي. ومنظمة من الذين يدعون أنفسهم بأنهم أهل السلطة في سوريا. قد أرسلوا إلى العراق ونظموا هذه الأوكار في كركوك. أتعلمون ما واجب هذه الأوكار ؟ كان واجبها بث روح الشقاق وإيجاد شقة الخلاف دوماً وإيقاد النار بالحطب هذا هو واجبهم. ومن إحدى رسائلهم ومن أحد تقاريرهم المتداولة في ما بينهم يقول أننا أخذنا ويجب أن نفيد من العطف الذي ابداه الزعيم على أبناء البلاد وأطلق فيه الموقوفين والمحجوزين، ويجب أن نستمر فهذه فرصة سانحة لإيجاد شقة الخلاف والتذمر.. وراء حوادث كركوك أيضاً الجماعات المتطرفة سواء من اليسار أم اليمين الذين يغلب عليهم التعصب".[١٧١]

ورغم هذا الاعتراف الصريح بالمتسببين لم يعتذر عن اتهامه الشديد وهجومه الشرس ضد الحزب الشيوعي العراقي والقوى الديمقراطية، رغم ضرورة توجيه النقد إليها، ولكن لا بهدف إثارة الشعب ضدها والإساءة إلى سمعتها.

إلا أن الخطاب في ١٩ تموز والمؤتمر الصحفي في ١٩٥٩/٧/٢٩ قد أديا إلى بدء عملية

---

١٧٠ ، نوري عبد الحميد. تاريخ الوارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. ٥٩/٥٨.

١٧١ العاني، نوري عبد الحميد. تاريخ الوارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٦١.

تفتت بطيئة ولكن ملموسة في صفوف القوى الديمقراطية وإلى بروز خلافات أكثر، إضافة إلى نشوء وضع جديد غير مناسب نسبياً في الشارع العراقي إزاء الحزب الشيوعي. وأدى ذلك بدوره إلى بروز تباين في وجهات نظر وخلافات حادة بين أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وإلى نشوء صراع شديد بين الأعضاء.[١٧٢] وقد تجلى ذلك في المواقف المتباينة لما نشر من مقالات في جريدة اتحاد الشعب، ومن ثم ما نشر في موجز التقرير عن الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ومن ثم تم نشر التقرير الكامل لاجتماع في أواسط تموز/يوليو ١٩٥٩ والذي نشر في جريدة الحزب الشيوعي، "اتحاد الشعب"، بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٥٩. لقد كان لهذا التقرير دوره في تراجع دور الحزب وفي شعبيته وتأثيره على مجرى الأحداث، إذ كان قاسم يسعى إلى سحب البساط من تحت أقدام الحزب. كان النقد الذي مارسه الحزب الشيوعي ضرورياً، إذ كانت هناك الكثير من الأخطاء، سواء تلك التي ارتكبتها القيادة المركزية أو القيادات المحلية أو الكوادر والأعضاء كأفراد أيضاً، كما كانت هناك عملية انجرار عفوية وراء حركة الجماهير واندفاعاتها ورغبة الحزب في كسب أكبر نسبة ممكنة من الأعضاء على حساب النوعية، يضاف إلى ذلك ضعف الوعي العام لدى النخب السياسية العراقية بشكل عام، إلا أن هذا لم كن بحاجة إلى جلد ذاتي إضافي سمح لقاسم بالتشدد من جهة وللقوى الرجعية بشن هجوم شرس لم يتمكن الحزب من تحمله.

حين قراءة موجز التقرير من جهة، والتقرير الكامل الذي نشر فيما بعد من جهة أخرى، سيجد القارئ ملاحظة أساسية هي أن موجز التقرير الذي نشر في تموز/يوليو ١٩٥٩ حاول خلق توازن بين منجزات الحزب ودوره الإيجابي في عملية التحول الديمقراطي وصيانة الجمهورية وتعبئة الجماهير للدفاع عنها، وبين الأخطاء التي ارتكبها الحزب في مسيرته النضالية في العراق خلال السنة الأولى من عمر الثورة، في حين أن التقرير الكامل افتقر إلى هذا التوازن وعبر عن واقع الصراع داخل اللجنة المركزية وسجل مخالفات أكثر بكثير من

---

١٧٢ راجع: يوسف، ثمينة ناجي و خالد، نزار. سلام عادل سيرة مناضل. في جزئين. الجزء الثاني. دار المدى للثقافة والنشر. دمشق. ط ١. ٢٠٠١. ص ٧٤–٩٧.

إنجازات الحزب، مما أثر سلباً على حركة الحزب ودوره وعلى مواقف القوى الأخرى منه، رغم أن النقد للأخطاء كان ضرورياً جداً، ولكن السؤال هو كيف يفترض أن يمارس النقد، أي أسلوب تناول تلك الأخطاء وسبل معالجتها. ومن أشكال الموازنة في موجز التقرير نقرأ ما يلي:

" وأشار الاجتماع الموسع للجنة المركزية إلى أن الخطاب الذي ألقاه الزعيم عبد الكريم قاسم في الرابع عشر من تموز، قد جاء استجابة لمستلزمات معالجة الوضع وتقويمه. غير أن الأمر يتطلب مزيداً من الاحتراس والتحصن إلى أقصى حد إزاء دسائس الاستعمار وأعوانه، وإيقاف الهجوم على الحركة الديمقراطية، وشل النشاط الرجعي، وتطهير جهاز الحكم، وإعادة التضامن المتين في جبهة القوى الوطنية على النطاقين الشعبي والحكومي".[١٧٣]

تضمن التقرير الكامل تشخيص جوانب القوة والخلل في عمل الحزب والأخطاء التي ارتكبتها القيادة في مجالات عدة. ويمكن تشخيص المسائل التالية:

* أكد التقرير على ابتعاد عمل الحزب عن أسلوب التحليل العلمي والعميق للوضع في البلاد، إذ جاء في هذا الصدد بـ "أن الحزب لم يلجأ في هذه الفترة إلى أسلوب التحليلات العميق لتطورات الوضع السريعة المعقدة وإنما كان يرسم بعض تكتيكاته على ضوء التطورات اليومية للوضع ويتناول الحوادث بمعزل عن جذورها الطبقية وارتباطاتها العامة. ..".[١٧٤]
* كما أكد التقرير في مكان آخر إلى الحزب كان يرسم بعض تكتيكاته اليومية المتعلقة بضرورة الدفاع عن الجمهورية بمعزل عن السلطة والقوى الوطنية الأخرى وبالاعتماد على قوى الحزب الخاصة فقط وعلى تأجيج حماسة الجماهير. وقد أدى ذلك إلى تأثر سياسة الحزب هنا وهناك بالحركة العفوية للجماهير واتخاذ مواقف خاطئة من بعض

---

١٧٣ سباهي، عزيز.عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الثاني. ط ١. دمشق. دار الرواد للطباعة والنشر. منشورات الثقافة الجديدة. موجز التقرير الموسع. ٢٠٠٣. ص ٥٨٢.

١٧٤ المصدر السابق نفسه

الاندفاعات الجماهيرية المتطرفة.

* الاندفاع وراء حركة الجماهير الشعبية العفوية وضعف دور قيادات وقواعد الحزب في الحد من هذا الاندفاع ومن العواقب المحتملة للعفوية الطائشة. .

* المبالغة بمخاطر الانحراف في الواقع العراقي الجديد حين رفع الحزب وعلى صفحات جريدته "لا انحراف...".

* المبالغة بدور الحزب في مهمة الدفاع عن الجمهورية والتقليل من مكانة ودور الحكومة الوطنية في هذا الصدد. الخلط بين دوره ودور السلطة في هذا الشأن.

* التقليل من أهمية ودور البرجوازية الوطنية في هذه المرحلة من تاريخ العراق وطبيعة المهمات التي يفترض تحقيقها، رغم الآفاق التي فتحتها الثورة لإمكانية نمو مكانة ودور هذه الطبقة الاجتماعية في الحياة السياسية والاقتصادية العراقية.

* التقليل من دور القوى الوطنية الأخرى في عملية الدفاع عن الجمهورية وعن مهمات الثورة والتي تؤشر بدورها وتعكس قناعة الحزب بدوره الأساسي في ذلك.

* ورغم صواب شعار المطالبة بالمشاركة بتسيير شؤون السلطة في العراق من جانب الحزب، إلا أن الأسلوب الذي مورس في هذا الصدد لم يكن سليماً وكانت التكتيكات خاطئة.

* وإذا كان للحزب دور رئيسي في ما ظهر من منظمات ديمقراطية غير حكومية مثل اتحاد الطلبة واتحاد الشبية الديمقراطي.. فأن الحب لم يلعب دوره المناسب في تجنيب هذه المنظمات من الاندفاعات أو القيام بتجاوزات غير مبررة، مما أعطى الانطباع وكان الحزب موافق على ما كانت تقوم به هذه المنظمات.

* وفي الوقت الذي أكد الحزب الشيوعي على إدانته ورفضه للفوضى وممارسة التخريب والقتل والسحل في الشوارع وأبعد نفسه عن ممارسة مثل هذه الأفعال غير الإنسانية، وطالب الجماهير الشعبية بالامتناع عن ممارستها، لكنه أشار إلى أنها ردود فعل لعقود من الظلم والطغيان ومن نشاط التآمر على الجمهورية. وجاء في هذا الصدد ما يلي: "إن لجوء بعض الجماهير المتأخرة سياسياً إلى أساليب (السحل) وتعذيب الموقوفين ونهب

الممتلكات والتجاوز على حقوق وحريات بعض المواطنين الأبرياء، هو أسلوب لا يجمعه جامع مع الكفاح الثوري الموجه ضد أعداء الجمهورية، وهو على النقيض تماماً من الأهداف النبيلة لحركتنا الوطنية والسجايا الثورية الأصيلة لشعبنا".[١٧٥]

* واعتبر الحزب نفسه بريئاً من الكارثة التي حلت بكركوك، إذ لم يكن له شأن بها وبالتالي أدان القوى الاستعمارية والقوى الرجعية العراقية والعربية بتدبير تلك الأحداث.

وفي المقابل أكد التقرير على نقاط جوهرية أخرى/ منها:

* ضرورة رفع يقظة الحكومة والشعب ضد مؤامرات القوى الاستعمارية والرجعية المحلية والعربية للإطاحة بالحكم والجمهورية الفتية وعدم الاستهانة بالعدو أو التساهل مع ما يقوم به من أعمال ضد الشعب والجمهورية.
* الدعوة الملحة للكف عن الحملة الهجومية غير المبررة وغير العادلة ضد القوى الديمقراطية العراقية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، بسبب المؤامرات التي تحوكها القوى المضادة.
* اتهام الجمهورية العربية المتحدة بالسعي إلى تنظيم انقلابات في العراق للخلاص من الحكم الوطني. ولا شك في أن الاتهام موجه إلى القوى القومية الناصرية وحزب البعثية في العراق.
* وأكد التقرير على ضرورة تطهير أجهزة الدولة التي تقف ضد تنفيذ قوانين وقرارات الحكومة مما يثير المزيد من المشكلات.
* كما أكد على أهمية تنفيذ القوانين الوطنية والديمقراطية التي أصدرتها حكومة الثورة لصالح تعبئة الجماهير خلف الحكم الوطني وإزالة السلبيات التي تقود إلى نشوء فجوة بين الحكم والجماهير والتي يمكن أن ينفذ منها أعداء الجمهورية.
* وفي الوقت الذي انتقد القوى الوطنية الأخرى على مواقفها السلبية، وبشكل خاص الحزب الوطني الديمقراطي الذي جمد نشاطه حينذاك احتجاجاً على سياسات قاسم

---

١٧٥ سباهي، عزيز.عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الثاني. ط ١. ص ٦٠٩.

ونهجه العسكري، طالب القوى الوطنية بوحدة عملها لأنها الضمانة لتحقيق مهمات الثورة الوطنية.

* وفي معرض تأييد الحزب للجوانب الإيجابية في خطاب الزعيم عبد الكريم قاسم في الذكرى الأولى للثورة ورد في التقرير وتحت عنوان "الزعيم عبد الكريم قاسم يشير إلى استكمال مقومات النظام الديمقراطي" ما يلي:

" إن الخطاب الهام الذي ألقاه الزعيم عبد الكريم قاسم في مساء الرابع عشر من تموز، وحدد فيه موعد إجازة الأحزاب وإنهاء فترة الانتقال وإجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني الجديد، فضلاً عن التعديل الوزاري الذي تم مؤخراً هو في الواقع استجابة صادقة وهامة لمتطلبات معالجة الوضع وتقويمه.

إن إنهاء فترة الانتقال وتحقيق حياة ديمقراطية طبيعية يعتبر نقطة تحول كبرى في تاريخ ثورتنا. وإن إطلاق حرية التنظيم الحزبي للقوى الوطنية – الذي حرم منه الشعب دهوراً طويلة وناضل من أجله نضالاً مريراً – سيكون له شأن كبير في تطور الديمقراطية في بلادنا وفي تطور الحركة التحررية العربية....

إن إنهاء فترة الانتقال على أساس إيداع المسؤوليات إلى ممثلي الشعب عن طريق إجراء انتخابات نيابية حرة تسفر عن إقامة مجلس تأسيسي يشرع دستوراً ديمقراطياً دائماً للبلاد مع ما يقترن به من تنظيم السلطات وتثبيت أسس ديمقراطية الحكم سيكون له شأن كبير في مستقبل البلاد وضمان تطورها وازدهارها".[١٧٦]

لقد أثار هذا التقرير الذي نشر بالكامل في الثالث من آب / أغسطس ١٩٥٩ ردود فعل متباينة:

- أثار التقرير عند عبد الكريم قاسم عدم الارتياح بسبب رفض الحزب لاتهامات قاسم بما جرى في الموصل وكركوك، رغم اعتراف الحزب ببعض الأخطاء التي أشرنا إليها، كما إنه لم يكن مريحاً لقاسم بسبب طريقة عرض المطالبة باستكمال النظام

---

١٧٦ المصدر السابق نفسه. ص ٦٢٠.

الديمقراطي بتخلي قاسم عن السلطة و"إيداع المسؤوليات إلى ممثلي الشعب.. " إذ أن قاسم لم يكن يفكر أصلاً في التخلي عن السلطة حتى بعد انتخاب المجلس الوطني.

- وأثار لدى القوى الرجعية والخارجية ارتياحاً كبيراً بسبب اعتراف الحزب بالأخطاء التي ارتكبها، إذ عمدوا إلى استخدامها ضد الحزب بأساليب خبيثة.
- ولكن التقرير أثار ردود فعل متباينة في داخل الحزب ونشط الصراع غير المبدئي لا على مستوى القيادة حسب، بل على مستوى الكوادر والقواعد والمؤيدين للحزب، إضافة إلى بروز تباين في وجهات نظر القوى الوطنية الأخرى إزاء الموضوع.

ووفق قناعتي بأن ليس في مقدور أي باحث أن يبعد السلطة ورئيس الحكومة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم عن تلك الأحداث المأساوية، إذ كان في مقدور الأخير بشكل خاص أن يلعب دوراً كبيراً وحاسماً في منع وقوعها من خلال اتخاذ إجراءات سياسية وأمنية مناسبة وسريعة قبل ذاك وهو يعرف تماماً المشكلات التي كانت تعيش في ظلها مدينة كركوك، ولكنه لم يفعل شيئاً، بل سمح عملياً للغوغائية أن تسيطر على الساحة السياسية لمدينة كركوك ليحل بالناس ما حل بهم فعلاً. ولم تعالج تلك الأحداث المشكلات القائمة بل عمقت الكراهية والحقد المتبادلين بين الكُرد والتركمان بشكل خاص وبين الأحزاب السياسية وقادت إلى وقوع عمليات انتقام في فترات لاحقة ...الخ. إن البشاعة الحقيقية في هذه الأحداث تبرز في الاستعداد العقلي والنفسي لدى الناس الذين ينحدرون من أوساط وفئات اجتماعية مختلفة، في ممارسة القسوة، تعذيباً وقتلاً وسحلاً وشراهة في إهانة الإنسان وسحق كرامته حتى وهو جثة هامدة، هذه الشراهة الجامحة في رؤية الموت يلف الآخرين، وهم يتمنون لو كان في مقدورهم قتل المزيد من الناس. إنها المشكلة الكبرى التي يفترض أن نتوجه صوب معالجتها في أذهان الناس وفي سلوكهم، إذ أنها ليست من بنات تلك الساعة، بل هي تجسيد لتراث وتقاليد وعادات موروثة عبر مئات السنين من سيادة الظلم والعنف والقسوة في تعامل الحكومات وقادة تلك البلدان مع المجتمع والفرد. إن الأحداث الأخيرة بعد سقوط النظام الدكتاتوري في العام ٢٠٠٣ التي وقعت في هذه المدينة مثلاً، دع

عنك ما حصل في العراق، ولكن بشكل خاصة في المحافظات العربية، لا تبشر بالخير أيضاً، وتشير إلى أن أجواء العداء والترقب والرغبة في الانتقام ما تزال مهيمنة على عقول وقلوب كثرة كبيرة من هؤلاء الناس.

لقد شجب الحزب الشيوعي العراقي ما حصل في كركوك بقوة وأدان دون تردد الجماعات التي مارسته ولم يعف بعض الشيوعيين وغيرهم من ذلك. [١٧٧]

المبحث الثالث: محكمة الشعب

أصدر مجلس السيادة في العراق القانون رقم ٧في السابع من شهر آب/أغسطس ١٩٥٨، بناء على مشروع تقدم به مجلس الوزراء برئاسة عبد الكريم قاسم، بشأن معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم. وتضمن القانون تشكيل محكمة جزاء تسمى ,,المحكمة العسكرية العليا الخاصة" للنظر في الجرائم الواردة في هذا القانون أو القوانين العقابية الأخرى التي يحيلها إليها القائد العام للقوات المسلحة. ثم صدر المرسوم الجمهوري المرقم ١٨ والمؤرخ في ١٩٥٨/٧/٢٠ المعدل بالمرسوم الجمهوري رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٥ القاضي بتعيين هيئة المحكمة الخاصة، التي ضمت في عضويتها الأشخاص التالية أسماؤهم:

العقيد فاضل عباس المهداوي رئيساً

المقدم عبد الهادي الراوي عضواً،

المقدم فتاح الشالي عضواً،

المقدم شاكر محمود السلام عضواً،

الرئيس الأول إبراهيم عباس اللامي عضواً،

---

١٧٧ الحلوائي، جاسم. أحداث كركوك في تموز ١٩٥٩. ٢-٢. موقع الحوار المتمدن نشر تحت العدد ٢١٠٥ في ٢٠٠٧/١١/٢٠.

راجع أيضاً: سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراق. الجزء الثاني. منشورات الثقافة الجديدة. ص ٤٥٠-٤٥٢.

الرئيس الأول كامل حسين الشماع عضو احتياط.

أما هيئة الادعاء العام فتشكلت بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢١ وضمت إليها:

العقيد الركن ماجد محمد أمين رئيساً لهيئة الادعاء،

الحاكم غازي عبد الهادي،

عبد المجيد سلام نائب المدعي العام.

كما شكلت هيئة واسعة لمهمات التحقيق برئاسة العقيد محمود عبد الرزاق، ضمت إليها مجموعة من العسكريين والمدنيين من ذوي الاختصاص.

كانت المهمة المركزية التي أنيطت بالمحكمة الخاصة، التي سميت فيما بعد ومن قبل الشعب "محكمة الشعب"، تتلخص في النظر في القضايا المطروحة عليها والخاصة بأقطاب النظام الملكي الذين مارسوا الحكم طيلة الفترة الواقعة بين ١٩٢١–١٩٥٨ وهم نخبة سياسية توزعت من حيث المبدأ على حزبين سياسيين هما حزب الاتحاد الدستوري برئاسة نوري السعيد وحزب الأمة الاشتراكي برئاسة صالح جبر، إضافة إلى عدد غير كبير من المسؤولين عن أجهزة الأمن والسجون والقادة العسكريين وقادة الشرطة الذين شكلوا القوى الضاربة المدافعة عن النظام الملكي الإقطاعي في العراق. إلا أن هذه المحكمة لم تكتف بالنظر في هذه القضايا، بل أحيلت إليها فيما بعد قضايا المتهمين بالتآمر على الجمهورية العراقية وأولئك الذين اتهموا بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء، وبشكل خاص العناصر التي اتهمت بتنظيم محاولة انقلاب عبد الوهاب الشواف في الموصل ومحاكمة عبد السلام محمد عارف، الذي اتهم بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم، والمجموعة التي اتهمت بالمشاركة في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في عام ١٩٥٩، ثم أحيل إلى المحكمة العسكرية عناصر أخرى اتهموا بالتآمر على الجمهورية العراقية أو بإفساد نظام الحكم.

جرت جميع هذه المحاكمات ومنذ البدء بصورة علنية وفسح في المجال للجمهور بالدخول إلى قاعة المحكمة ومشاهدة المحاكمات. وكانت أول تجربة من نوعها في العراق وتميزت بما يلي:

١. أول محكمة عراقية شكلت لمحاكمة قوى النظام السياسي الملكي المخلوع ممن شارك في رسم سياسة البلاد وممارسة اضطهاد وتعذيب وإفقار الشعب في ضوء التهم الموجهة لها طيلة وجودها على رأس السلطة، ومنها تلك القوى التي مارست التعذيب في المواقف والمعتقلات والسجون. وهي بهذا المعنى لم تكن محكمة جزاء فحسب، بل كانت محكمة سياسية لمحاكمة النظام الملكي المخلوع أيضاً. وفي هذا نوع من التجاوز على القانون، إذ المفروض أن يحاكم الإنسان وفق الجرائم التي اتهم بها في ضوء القوانين السائدة في البلاد، وليس بسبب قناعاته الفكرية والسياسية وتبنيه لمواقف معينة. وكان أقطاب العهد الملكي مسؤولين عن الكثير من التجاوزات على خمسة مسائل جوهرية يمكن محاكمتهم عليها محاكمة قانونية وأمام محاكم جزاء ووفق القوانين العراقية المعمول بها حينذاك وفي فترة العهد الملكي ذاته، وهي:

- تزييف الانتخابات العامة وتزويرها لصالح جهات ثلاث هي العائلة المالكة والنخبة الحاكمة والفئات الاجتماعية التي تقف وراءها والسفارة البريطانية.
- ضرب المظاهرات السلمية التي كانت تطالب بعدم عقد اتفاقيات أو معاهدات أو الدخول بأحلاف عسكرية والتسبب في موت الكثير من الناس، إضافة إلى إصدار أحكام على أصحاب الرأي الأخر عبر محاكم عرفية عسكرية أو غيرها خارج حدود القانون العراقي، وكذلك قتل السجناء السياسيين في مجازر بسبب مطالبتهم بتحسين التغذية أو عدم نقلهم إلى سجن آخر ...الخ.
- الفساد الوظيفي والمالي والسيطرة على أراضي الفلاحين لصالح الإقطاعيين وممارسة سياسة التمييز ...الخ، وعدم استخدام الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام لصالح عملية التنمية وتطوير العراق بشكل عام.
- رفض الاستجابة لحقوق الشعب الكُردي والقوميات الأخرى وشن الحملات العسكرية ضدهم وعدم الالتزام بالاتفاق الذي تم بين الحكومة العراقية ومجلس عصبة الأمم بشأن الكُرد والتسبب في معارك لا مبرر لها سوى المواقف القومية الشوفينية.
- التآمر السياسي ضد الدول العربية المجاورة وعبر حلف بغداد والتي أدت إلى تدهور

العلاقات السياسية مع الدول العربية المجاورة في حينها.

٢. أول محكمة علنية سمح فيها للجمهور بمتابعة جلساتها العلنية ونقلت وقائعها عبر شاشة التلفزيون ومن الإذاعة. وكان في مقدور هذه التجربة أن تساهم في تربية الشعب، خاصة وأنها كانت تنقل عبر شاشة التلفزة وعبر الإذاعة، بمسائل جوهرية مثل احترام القانون والالتزام به واحترام إرادة الشعب ورفض الفساد الوظيفي أو التمييز بين المواطنات والمواطنين لأي سبب كان أو التربية برفض العنف والسعي لمعالجة المشكلات بالطرق السلمية وبآليات ديمقراطية ...الخ. إلا أن المحكمة قد أصبحت ومنذ البدء إلى منبر للتبشير بسياسة عبد الكريم قاسم ومواقفه السياسية وتمجيده وخلق نوع من عبادة الفرد له في الأوساط الشعبية، واستخدام المحكمة منبراً لمهاجمة المناهضين له وللحكم القائم. ولم تبق المحكمة هادئة وموضوعية بل تحولت إلى منبر للخطاب السياسي وإلقاء القصائد والإساءة الشديدة للمتهمين مباشرة وبموافقة هيئة المحكمة والادعاء العام. وأصبح العقيد فاضل عباس المهداوي، رئيس المحكمة نجماً ساطعاً وقدوة بالنسبة إلى نسبة عالية من الجماهير الشعبية، وخاصة البسطاء والكادحين منهم. وفي واقع الأمر تحول الرجل إلى واعظ وشتَّام لمن هو ماثل أمامه في المحكمة أو لمن تريد المحكمة الإساءة له، كما حصل مع الأديب العربي الفاضل والكبير الراحل طه حسين. وانقسم المجتمع إلى فريقين فريق مع المهداوي وفريق ضده. إلا أن جمهرة من المثقفين كانت تدرك الخطأ الفادح الذي يرتكب في هذه المحكمة، وخاصة بالنسبة إلى تربية الشعب ولكنها لم تتحرك ولم تمارس النقد الكافي داخل العراق أو لم تمارسه أصلاً، في ما عدا من كان ضده.

٣. فسح في المجال للمتهمين بالدفاع المباشر عن أنفسهم وتوكيل محامين للدفاع عنهم. وهذه الحقيقة لم تكن صافية تماماً، إذ غالباً ما كان رئيس المحكمة يتدخل لمقاطعة المتهم أثناء دفاعه عن نفسه وزجره أو الإساءة إليه بشتى الطرق.

كان هدف العاملين في المحكمة، كما يبدو من وقائع الجلسات كلها، يتلخص في تحويل جلساتها إلى مدرسة سياسية في الوطنية وكره الاستعمار والرجعية والإقطاع والظلم

والفساد، وإلى موقع يدعم قضايا الحرية والديمقراطية والسلام ومصالح الشعب الأساسية. هكذا بدا الهدف حين بدأت المحكمة أعمالها وحين بدأ العقيد فاضل عباس المهداوي يمارس مهامه كرئيس للمحكمة العسكرية العليا الخاصة. إلا أن وقائع جلسات المحكمة واستمرارها فترة طويلة برهنت على أنها انحرفت عن الدرب القويم وأصبحت غير حيادية أصلاً ولم تمارس مهمات محكمة قانونية تحترم القانون، بل تحولت إلى تندر في المقاهي والجلسات العامة من قبل الأعداء والأصدقاء.

أصدرت هيئة المحكمة تفاصيل المحاكمات التي دامت طيلة الفترة الواقعة بين ١٩٥٨-١٩٦٢ في ٢٢ مجلداً. احتوت هذه المجلدات على تفاصيل جلسات المرافعات بما في ذلك أحاديث رئيس المحكمة وأقوال الشهود ومرافعات الادعاء العام وأقوال المتهمين ومرافعات الدفاع عن المتهمين ثم الأحكام الصادرة بحق المتهمين. كما تضمنت بعض الخطب والقصائد الشعرية والهوسات والأهزوجات التي كانت تلقى في أثناء سير المحاكمات والتي كانت تندد بالمتهمين وتسيء إليهم. كما تضمنت صوراً للمتهمين والشهود أثناء عقد الجلسات.

إن دراسة هذه المجلدات تساعد الباحث في تسجيل جملة من الملاحظات النقدية المهمة حول سير المحاكمات، ومنها:

١. لم تكن هناك حاجة فعلية لتشكيل محكمة عسكرية عليا خاصة لمحاكمة المتهمين بقضايا النظام السابق، بل كان في مقدور محكمة جزاء عراقية النظر في جميع تلك القضايا والبت فيها وفق القوانين العراقية المعمول بها حينذاك. إذ أن إضفاء صفة العسكرية على تلك المحكمة أفقدها الكثير من ضمانات الحيادية والالتزام بالقوانين والشرعية الدستورية والنزاهة في إصدار الأحكام.

٢. لم يكن سليماً تسليم رئاسة المحكمة إلى أحد أعضاء حركة الضباط الأحرار وابن خالة اللواء الركن عبد الكريم قاسم، رغم كونه محامياً إضافة إلى رتبته العسكرية، إذ كان الأجدر تسليم المحكمة إلى أحد القضاة المعروفين بالنزاهة والحيادية واحترام القانون، وكان العراق يملك الكثير من الشخصيات الحقوقية والقانونية التي تمتلك ممارسة جيدة في

القضاء وسمعة كبيرة في الأوساط العراقية والعربية.

٣. لم يكن ضرورياً بأي حال تشكيل هيئة تحقيق عسكرية خاصة للتحقيق بقضايا هؤلاء الأشخاص، إذ كان في مقدور جهاز القضاء العراقي المدني توفير حكام تحقيق يتمتعون بالنزاهة والاستقامة واحترام القوانين والشرعية لإجراء التحقيق مع جميع المتهمين، مع ضمان الابتعاد عن ممارسة أساليب القهر في التحقيق لانتزاع المعلومات أو الاعترافات. إذ أن تشكيل هيئة تحقيق خاصة أعطى الإشارة إلى إمكانية ممارسة مختلف الأساليب المشروعة وغير المشروعة من أجل الحصول على أو انتزاع المعلومات والاعترافات من المتهمين، وهي مخالفة للشرعية والقوانين المعمول بها في العراق حينذاك.، إذ كان يشار باستمرار إلى تعرض المتهمين إلى ضغوط نفسية وإلى تعذيب جسدي لانتزاع الاعترافات منهم. وتجدر الإشارة إلى أن العراق كان أحد الأعضاء المشاركين في مناقشة وصياغة لائحة حقوق الإنسان العالمية التي أقرت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، كما صادقت الحكومة العراقية على تلك اللائحة. وكانت قوى المعارضة العراقية في ظل النظام الملكي تشكو من ثلاث حالات من النظام السابق بصدد قضايا الرأي والرأي الآخر أو قضايا التحقيق وحالة السجون، وهي:

* وضع ضباط شرطة من أجهزة الأمن على رأس هيئات التحقيق ووضع حكام على رأس المحاكم التي تنظر في قضايا السياسيين يعملون بشكل وثيق مع أجهزة التحقيقات الجنائية وينفذون ما تريده منهم الحكومة وأجهزة التحقيقات الجنائية"

* صدور أحكام قاسية دون الاستناد الفعلي إلى القوانين المرعية في العراق"

* ممارسة شتى أساليب التعذيب الجسدي والنفسي عند التحقيق بأمل انتزاع اعترافات من المعتقلين من أجل إدانتهم أمام المحاكم التي تخضع لإرادة الحكومة.

ولهذا كان على النظام السياسي الجديد أن يمارس ما يلي:

** الفصل المباشر بين السلطات.

** وضع عناصر أمينة ونزيهة في أجهزة الأمن لا تمارس الأساليب ذاتها التي مارستها قوى الأمن السابقة.

** فصل القضاء عن الحكومة وعن أجهزة الأمن وتشكيل هيئات تحقيق من جانب جهاز القضاء لا يخضع لإرادة ورغبات الحكومة أو أجهزتها الأمنية.

إلا أن كل هذه الملاحظات لم تحصل في واقع الأمر فالحاكم عبد الكريم قاسم كانت في يديه عملياً السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في آن واحد. ولهذا تم ارتكاب الأخطاء الفادحة ذاتها التي ارتكبها النظام الملكي المخلوع من حيث الجوهر والمبادئ.

٤. لم يكن سليماً تحويل المحكمة إلى منبر سياسي للخطابة وإلقاء الشعر والإساءة للأفراد وإذلالهم بصورة لا تتفق مع الشرعية وأسس القضاء العراقي. أي أن المحكمة أصبحت منذ البدء، وتفاقم هذا الاتجاه يوماً بعد آخر، إلى منبر يتسم بما يلي:

أ. التعريض الواسع النطاق بالمتهمين وإهانتهم والإساءة إلى سمعتهم الشخصية والعائلية وإذلالهم أمام أنظار الجمهور وإضحاك الناس عليهم وتقزيمهم دون مبرر. لقد كانت كرامة الإنسان في هذه المحاكمات هي التي أهينت بغض النظر عن الجرائم التي ارتكبها هؤلاء الناس بحق الشعب والاقتصاد الوطني.

ب. وأصبحت المحكمة موقعاً لتنمية الكراهية والحقد على المتهمين والرغبة في الانتقام من خلال طريقة عرض القضايا وأسلوب المرافعة وتمزيق شخصية المتهم. كما أنها ساهمت، شاءت ذلك أم أبت، وخاصة عند محاكمة خصوم عبد الكريم قاسم والمناهضين لحكمه من قوى البعث والقوى القومية وغيرها، في تعميق الخلافات في المجتمع وبين القوى السياسية المختلفة.

ج. تحول رئيس المحكمة إلى معلم أو واعظ يمارس الأدب والتربية وقراءة الشعر، وسمح لنفسه بالإساءة إلى شخصيات أدبية ووجوه عربية، وحول المحكمة إلى منبر سياسي على الصعيدين المحلي والعربي ولعب دوره في فقدان المحكمة عملياً طابعها القضائي الملتزم بالحيادية والقانون والنزاهة.

د. كما ساهمت المحكمة في محاولة تأليه عبد الكريم قاسم وتمجيد أفعاله وإبراز خصاله الحميدة ودوره في الثورة على حساب الآخرين، حتى غاص رئيس المحكمة في الأمور الشخصية لقاسم ولِمَ لا يتزوج على سبيل المثال لا الحصر.

وتؤكد الكثير من الدلائل على أن عبد الكريم قاسم كان مؤيداً بحرارة لمجرى المحاكمات وكان يتتبع سير بعض جلساتها وتصله المعلومات عنها وعما يجري فيها، وكان يلتقي برئيسها أيضاً، ولكنه لم يعترض عليها وعلى أساليبها في ممارسة القضاء. وكانت هذه الحالة تثير على العراق كدولة وكنظام سياسي جملة من الإشكاليات على الصعيدين العربي والدولي، كما كانت تثير حفيظة عوائل المتهمين في مجتمع كان وما يزال عشائرياً ويرفض إهانة أفراده، وإثارة أتباع ومؤيدي تلك الشخصيات، سواء التي كانت ترتبط بالنظام الملكي أم الذين اتهموا بالتآمر على الجمهورية والإطاحة بحكومة قاسم، وخاصة مجموعة معروفة من العسكريين والمدنيين ممن ساهموا في حركة الضباط الأحرار، بغض النظر عن التهم الموجهة لهم، ومنهم اللواء ناظم الطبقچلى ورفعت الحاج سري أو غيرهما.

ويشير الأستاذ نجيب الصائغ، أحد السياسيين البارزين المعارضين في العهد الملكي وأحد الدبلوماسيين والسفراء البارزين في العهد الجمهوري الأول، إلى موقف عبد الكريم قاسم من هذه المحكمة في لقاء له مع الأخير في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٦١، يقول بأنه نقل إلى عبد الكريم قاسم النقد الشديد الذي كانت تمارسه الصحف اللبنانية إزاء محكمة المهداوي رغم تأييدها لسياسة العراق، جاء فيه: "...كانت هذه الصحف (ويقصد الصحف اللبنانية، ك. حبيب) دائماً إلى جانب الجمهورية العراقية تؤيد سياستها وتشيد بمواقفها المتعددة في لبنان. إلا أن هذه الصحف نفسها كانت توجه نقداً شديداً لمحكمة المهداوي والأسلوب اللاإنساني الذي يتبعه مع المتهمين وتعليقاته التي يلقيها أثناء المرافعات والمتضمنة تهجماً وشتماً لاذعاً لعدة حكومات ورؤسائها. حيث كانت تنشر أقواله هذه بعناوين بارزة مع نقد شديد لها. وهذا يعني أن تعليقات المهداوي وأسلوب مرافعاته تحمل الصحف المؤيدة لسياسة العراق أن تصبح معارضة وناقدة له. وأضفت قائلاً أما ترى يا سيادة الزعيم أن مثل هذا الأسلوب وهذه التعليقات وتلك الشتائم تسيء إلى سمعة الجمهورية العراقية وتستغل للتهجم عليها والطعن بها خاصة وأن بعض هذه الشتائم منصبة على رؤساء دول لنا علاقات سياسية معها وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى إحراج

موقفي مع سفراء تلك الدول عندما يجابهونني بما تلفظ به المهداوي ضد رؤسائهم وزعماء بلدهم. وأضفت قائلاً أن مصلحة الجمهورية تقضي بوجوب الحد من تصرفات المهداوي هذه وفي تلك الحالة أعتقد بأن النقد الموجه إلى الجمهورية والتهجمات عليها يقل بنسبة كبيرة"[١٧٨]. وكان تعقيب قاسم كما ورد في كتاب السيد نجيب الصائغ على النحو الآتي:

"أجابني عبد الكريم قاسم قائلاً أني أتفق معك أن الأسلوب الذي يتبعه المهداوي مع المتهمين في أثناء محاكمتهم يسيء إلى الجمهورية العراقية في الداخل والخارج. ورغم ذلك فأني أؤيده حيث أن فائدة هذا الأسلوب للبلد أكثر من ضرره والسبب هو أنه ما زالت هناك عناصر كثيرة تنتهز الفرص المواتية للتآمر على الجمهورية العراقية إلا أن خوفها من الوقوف أمام المهداوي وممارسته هذا الأسلوب المذل معها أثناء المرافعات يردعها عن الإقدام على التآمر لأنها لا تخشى العقوبة التي تفرض عليها بقدر ما تخشى طريقة المهداوي في أثناء المحاكمة، وأني في الوقت المناسب وحسبما تقتضيه مصلحة البلاد وأمنها سوف أحَد من تصرفات المهداوي هذه بل وأوقف محكمته"[١٧٩].

إن هذه المقابلة السياسية التي نقل جزءاً منها السيد نجيب الصائغ تدلل على أن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم كان من المؤمنين بقضايا الزجر والعنف في التعامل مع الإنسان وممارسة القسوة والإذلال بهدف إرعاب الآخرين لكي لا يمارسوا التآمر على الجمهورية، بدلاً من التعامل الإنساني والإقناع وتقديم الحلول العملية للمشكلات القائمة لكي يتجنب العراق عمليات التآمر. وهو تأكيد على الطريقة التي تربى بها عبد الكريم قاسم في الجيش العراقي التي لا تحمل الكثير من المشاعر الإنسانية أو احترام الخصم بغض النظر عن موقفه.

لقد صدرت الكثير من الأحكام الثقيلة بحق المتهمين، كما صدرت عشرات أحكام الإعدام بحق بعض أبرز حكام العراق ومنفذي سياساته ومن المتهمين بالتآمر على

---

١٧٨ الصائغ، نجيب. من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣. بغداد. مكتبة اليقظة العربية. ١٩٩٠. ص ٢٢٤.

١٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٤/٢٢٥.

الجمهورية أو المختلفين مع سياسة عبد الكريم قاسم، ولكن ما نفذ من أحكام الإعدام كان محدوداً، إذ أن قاسماً أصدر أوامر بالعفو عن تنفيذها وتحويل تلك الأحكام إلى السجن المؤبد. ومع ذلك فقد كانت الأحكام قاسية عموماً ولم تخلق في المجتمع أجواء المصالحة والتعاون ونسيان الأحقاد، بل ساهمت في تعميق ذلك. وتشير وقائع تلك الفترة إلى أن الكثير من المتهمين قد تعرضوا إلى التعذيب الجسدي والنفسي وإلى إهانة الكرامة وسوء المعاملة. وغالباً ما تتوجه الاتهامات إلى الضابط العسكري هاشم عبد الجبار، وكان في حينها عضواً في الحزب الشيوعي العراقي. وهي أساليب كانت القوى السياسية العراقية المناهضة للنظام الملكي تشجبها وتدين القائمين بها. وبالتالي لم يكن مقبولاً بأي حال ممارسة الأساليب غير الإنسانية ذاتها التي مارسها النظام البائد مع المعتقلين لديه. ومن الجدير بالإشارة إلى أن النظام الملكي في العراق كان قد شارك في وضع اللائحة الدولية لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ واعترف بها وقرر الالتزام بها، ولكنه عملياً مارس مختلف أساليب التعذيب الجسدي والنفسي والمحاربة بالرزق والتهجير القسري والإبعاد وإسقاط الجنسية ضد المعتقلين لديه والمخالفين لسياساته. ولا بد من دراسة هذه التجربة بعناية كبيرة، إذ أنها تشكل جزءاً من تراث القضاء السياسي العراقي الذي يفترض أن يوضع له حد وأن يصبح القضاء حيادياً مستقلاً وملتزماً بالقوانين الديمقراطية المنبثقة عن دستور ديمقراطي حديث.

المبحث الرابع: المقاومة الشعبية في العراق

أصدر مجلس السيادة في العراق القانون رقم ٣ الخاص بتشكيل المقاومة الشعبية في اليوم الخامس عشر من شهر آب/أغسطس ١٩٥٨ بناء على طلب من مجلس الوزراء[١٨٠]. وقد حدد القانون في مادته الأولى طبيعة المقاومة الشعبية على أنها ,,منظمات عسكرية شعبية ترتبط بوزارة الدفاع، في حين حددت المادة الثانية واجبات المقاومة الشعبية ,,تدريب

---

١٨٠ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٥٠/١٥١.

المواطنين عسكرياً للاستفادة منهم في معاونة القطعات العسكرية النظامية للدفاع المدني والمساهمة في حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد وفقاً للتعليمات التي تصدرها قيادة القوات المسلحة". وحدد عضوية المقاومة الشعبية بثلاث جماعات، وهي:

أ.المتطوعات والمتطوعين العراقيين.

ب. جنود وضباط الصف ونواب الضباط الاحتياط غير المستخدمين في الجيش.

ج. المتطوعين من البلاد العربية وغيرها بناء على موافقة قيادة القوات المسلحة.

ونظم القانون العلاقة بين المنظمة وبين المتطوع على أساس عقد يوقع بينهما يمكن فسخه أيضاً، كما أن المتطوع لا يستلم راتباً في فترة التدريب، ولكن يمنح راتب جندي في حالة تكليفه بمهمات معينة. كما اعتبرت التطوع في المقاومة الشعبية خدمة تحسب لأغراض الترفيع والتقاعد والتعويض عند الإصابة بعاهة من جراء الخدمة حيث تطبق عليه أحكام قانون التقاعد العسكري، كما تطبق بحقه الأحكام العقابية العسكرية للمخالفين. واعتبر المتطوعة والمتطوع متساويان في الحقوق والواجبات.

لقد صدر هذا القانون في أعقاب صدور تحذير من الحاكم العسكري بتاريخ ١٧ تموز/يوليو ١٩٥٨، أي بعد قيام الثورة بثلاثة أيام فقط تضمن تأكيداً للبيان الصادر عن القائد العام للقوات المسلحة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم حول تصميمه تشكيل وتنظيم فرق المقاومة الشعبية، ولكنه يرفض ويحذر من مغبة فتح بعض المواطنين مراكز للتطوع في المقاومة الشعبية تأييداً منهم للحركة الوطنية. وجاء هذا التحذير على خلفية قيام الحزب الشيوعي العراقي منذ اليوم الأول لانتصار ثورة الرابع عشر من تموز بالدعوة لتشكيل جماعات مسلحة تحمي الجمهورية من احتمال التآمر عليها، خاصة وأن تهديدات بريطانية وأمريكية ومن دول حلف بغداد والأردن قد صدرت بهذا الشأن وتجمعت قوات عسكرية في الأردن وقبرص وفي القاعدتين العسكريتين البريطانيتين في كل من الحبانية والشعبية في العراق. ففي الخامس والعشرين من شهر تموز/يوليو ١٩٥٨ أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي نشرة داخلية حول تشكيل فرق المقاومة الشعبية جاء فيها ما يلي:

"١– قبل كل شيء نؤكد توجيهاتنا الأولى بهذا الشأن في التوجيه العام ١٤ تموز ١٩٥٨ وفي

بيان اللجنة المركزية. إن التمسك بتلك التوجيهات يعتبر الأساس في تنشيط حركة المقاومة في النطاق الشعبي. ومن المستحسن جداً تعميم التجارب والأمثلة الحسنة في هذا الشأن بتجربة الكاظمية وفي التعليمات الحزبية وكذلك عن طريق إيفاد رفاق من المنظمات الأخرى إلى الكاظمية ليروا بأنفسهم كيف يكون العمل هناك.

٢. تكون فرق المقاومة على أساس الحضائر والفصائل ومن ثم الوحدات الكبيرة.

٣. من المهم جداً التأكيد على إشارات المقاومة دون نزعها من الأذرع سواء في الشوارع أو في المعامل أو حتى في حالات الاستراحة وعلى لجان المقاومة أن تهتم بتوفير كميات كافية من الشارات التي ينبغي أن تكون جميعها بلون واحد.

٤. فرق المقاومة الشعبية تعلن عن نفسها بمختلف السبل في البرقيات والمذكرات والاستعراضات وفي المحال وبعد أن تكبر وحداتها إجراء استعراضات عسكرية في الشوارع الرئيسة وفي منطقتها الخاصة ولكي تذهب إلى مناطق أخرى لتشجيع تكوين فرق أخرى.

٥. يتبع في التنظيم وفي إصدار الأوامر نظام الطاعة والأساليب العسكرية المحضة.

٦. فرق المقاومة الشعبية تبدأ في تدريبات عسكرية بسيطة في محالها نفسها وتبني اتجاهها على أساس الدفاع عن محالها عندما تقتضي الضرورة.

٧. هيئات المقاومة في المحلات تتصل في ما بينها لتنظيم قيادات للقطاعات والمدن وأوامر الحزب المركزية قطعية لكل هيئات المقاومة.

٨. على الهيئات الحزبية أن لا تعتمد في تكوين هيئات المقاومة الشعبية من أسفل فقط رغم أن هذا هو الأساس بل أن تختار هي بدورها رفاقاً كفوئين تكلفهم بممارسة أعمال هيئات المقاومة.

٩. يعتمد في هيئات المقاومة على الحزبيين اعتماداً كاملاً.

١٠. هيئات المقاومة في المحلات والأطراف والمؤسسات والقطاعات والمدن تعين لها مراكز واضحة للعمل. وتضع عليها لافتات كبيرة وتدعو الجماهير للتطوع وتشجيعهم وتوزع عليهم الشارات وتعمل على تنظيم وحداتهم وتوجيههم وتدريبهم.

١١.هيئات المقاومة تعتمد بالدرجة الأولى على تدريبهم في صفوفها أو من بين أفراد الجيش فقط وهي لا تتلقى الأوامر من المدربين بل من قياداتهم الخاصة.

١٢.تتركز مطالب المقاومة في الوقت الحاضر على:-

أ- طلب السلاح من الحكومة والجيش.

ب- طلب هيئة مدربين من الجيش

١٣. المقاومة الشعبية في مؤازرتها للحكومة تتجه لتكون نوعاً من السلطة الشعبية تمارس بحكم مسؤوليتها هذه وتتجنب ما استطاعت الاصطدام بالسلطة الرسمية وتؤازرها في كل خطوة وطنية.

ونؤكد مرة أخرى أن هذا لا يعني إضعاف سلطات وهيئات المقاومة نفسها التي هي السلطة الحاسمة بالنسبة لوحدات المقاومة الشعبية.

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي"[١٨١].

لقد كانت الدعوة إلى تشكيل جماعات مسلحة في صبيحة الرابع عشر من تموز/ أيلول ١٩٥٨ من جانب الحزب الشيوعي العراقي تهدف إلى مواجهة احتمال نهوض جماعات النظام الملكي بالدفاع عن نظامهم والذي يمكن أن يقود إلى فشل الانتفاضة العسكرية التي قادها الضباط الأحرار. إلا أن إصراره عليها فيما بعد جاء بفعل أربعة عوامل أساسية:

١. إبعاده عن التشكيلة الحكومية الجديدة برئاسة عبد الكريم قاسم.

٢. رغبته في فرض وجوده خارج السلطة ما دام قد أزيح عن الحكومة، رغم مساهمته الفعالة في النشاط السياسي والعسكري لانتصار الانتفاضة العسكرية ونجاح الثورة.

٣. بروز التناقض الصارخ في أعقاب الثورة مباشرة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف.

٤. تحسسه بوجود جهود من جانب القوى القومية للتآمر على الجمهورية العراقية وفي وقت

---

١٨١ العاني. نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٤٨/١٤٩.

مبكر جداً من نجاح الثورة.

والخطأ الذي ارتكب في هذا الصدد يبرز في أن الحزب لم يحاول التنسيق مع الحكومة في تشكيل مثل هذه الجماعات المسلحة، بل أرادها أن تكون تحت قيادة الحزب، وبالتالي امتلاك الحزب لقوى شبه عسكرية وخلق سلطة داخل السلطة القائمة ما كان في مقدور عبد الكريم قاسم القبول بها، ولهذا بادر إلى التحذير أولاً، ثم رسم الخطوط العامة للمقاومة التي يريد أقامتها في العراق والتي ربطها بوزارة الدفاع، أي به شخصياً.

ورغم موافقة الحزب الشيوعي فيما بعد على قرارا الحكومة، إلا أنه استطاع أن يحول التنظيمات التي أقامها قبل ذاك على مواقع المقاومة الجديدة التي صدر قانون تشكيلها، وعليها كانت له القوة الأساسية في قيادة وبنية تنظيمات المقاومة الشعبية. وبما أن الجيش كان قد تراجع إلى ثكناته، فإن القوة الفعلية أصبحت بيد المقاومة الشعبية في حماية الداخل. وارتبط بذلك قيام الحزب الشيوعي العراقي بتشكيل لجان صيانة الجمهورية العراقية في دوائر ومؤسسات الدولة وهي عملياً رديف للمقاومة الشعبية في أجهزة الدولة. وقد لعبت دورها في ممارسة قانون تطهير العناصر المعارضة للنظام الجديد والفاسدة من أجهزة الدولة، رغم أن ما حصل في هذا المجال لم يكن كبيراً أو مهماً، إذ أن مواقع الشرطة والأمن قد استمرت على حالها قبل سقوط النظام الملكي من حيث الأفراد والنظام المعمول به.

لقد ساهمت المقاومة الشعبية في تعبئة الكثير من الناس فيها لمواجهة احتمالات التآمر على الجمهورية، ولكنها وهي في هذه المسيرة تجاوزت صلاحياتها وأخذت مهمة الجيش وقوات الشرطة. وكلما كان الوضع يمعن في التدهور، كانت المقاومة الشعبية، تحاول زيادة دورها وتدخلها الكبير في أمور كثيرة بما في ذلك تفتيش الطرقات والسيارات والبيوت وممارسة الاعتقال. وكانت قمة الاصطدام بالسلطة السياسية ما حدث في الموصل أولاً وفي كركوك ثانياً. حيث ساهمت المقاومة الشعبية بدور غير إيجابي وغير سليم وتجاوزت صلاحياتها بفعل المسؤولين المباشرين عليها، وأغلبهم كانوا من الحزب الشيوعي العراقي. وقد أدى هذا إلى إعطاء تصريحات من جانب عبد الكريم قاسم هاجم فيه تلك العناصر

التي اعتبرها، وهي تدافع عن الجمهورية بإخلاص، قد ارتكبت أخطاء وتجاوزات غير مقبولة، وأكد أن إنشاء المقاومة الشعبية كانت من بنات أفكاره، وأنه كان يرى ضرورة وجودها لدعم قوات الجيش والشرطة في حالات الضرورة القصوى التي تحددها وزارة الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة. وقد برز هذا بوضوح بعد تدهور علاقاته السياسية بالحزب الشيوعي العراقي، وبعد أن شعر بمنافسة من الحزب الشيوعي على سلطاته في الحكومة والدولة العراقية. قال في مؤتمره الصحفي الذي عقد في الخامس من تموز/يوليو ١٩٥٩ بصدد المقاومة الشعبية ما يلي: "إن المقاومة الشعبية نحن شرعنا قانونها وهي مرتبطة بالقوات المسلحة ونعرف متى تستخدم عندما يكون وقت الإنذار ننذرها وعندما يكون وقت تدريب ندربها، الشرطة تقوم بواجباتها والجيش يقوم بواجباته والمقاومة الشعبية تقوم بواجباتها"[١٨٢].

وفي الذكرى الأولى لثورة تموز/يوليو أقامت تنظيمات المقاومة الشعبية حفلاً كبيراً حضره عبد الكريم قاسم أشار فيه على المقاومة الشعبية بقوله: " إنني أنا الذي فكرت بتأسيس وإيجاد المقاومة الشعبية في الجمهورية العراقية لكي تكون حصناً منيعاً لأبناء الشعب تساند أبناء الشعب والقوات المسلحة في الشدائد والملمات.. (...). إن إخلاص البعض من المقاومين الشعبيين دفعهم إلى القيام من شدة حرصهم إلى القيام ببعض الأعمال التي هي فوق واجباتهم .. لكنهم لم يتصوروا نتائجها إنما يعملون ذلك لمصلحة الوطن وكلهم إخلاص وشهامة واندفاع لأداء واجباتهم فعندما يقومون ببعض الأعمال ربما تكون طائشة عن دون قصد فإنني أطلب إلى أبناء الشعب أن لا يحملوا هذه الأعمال عن قصد سيء أو نية سيئة"[١٨٣].

ثم أشار بوضوح إلى تدخل المقاومة الشعبية بشؤون الإصلاح الزراعي ودورها في الإساءة إلى الإقطاعيين ورفضهم تلك الممارسات، إذ رأى بأن الإقطاعي بعد أن خضع للقانون أصبح مواطناً اعتيادياً يفترض أن لا يجري التعرض له. ويشير صاحب كتاب

---

١٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠٠.

١٨٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠١.

تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري إلى أن عبد الكريم قاسم قد أنهى بهذا الخطاب عمل المقاومة الشعبية وجمد نشاطها عملياً ولم تكلف بمهمات جديدة، إذ ألغيت فيما بعد كما ألغيت أعمال ووجود لجان صيانة الجمهورية[١٨٤].

لقد وضعت المقاومة الشعبية سلاحاً شعبياً قوياً بيد الحزب الشيوعي العراقي، إضافة إلى لجان صيانة الجمهورية والمنظمات الجماهيرية كاتحاد الطلبة والشبيبة وأنصار السلام ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية وسيطرتها الفعلية على الشارع العراقي، في التأثير على الأحداث الداخلية، ولكنها خلقت معه نقاط احتكاك شديدة مع عبد الكريم قاسم وحكومته وتلك القوى التي كانت تعمل في الحكومة أو التي خارجها. وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على أحداث العراق، خاصة وأن الحزب الشيوعي لم يتصرف بحكمة وعقلانية كافية لتحديد دوره ونشاطه في صفوف المقاومة وتقليص فعالياته والتنسيق في ذلك مع قاسم ذاته وليس بمعزل عنه أو من وراء ظهره. وقد نسب إلى قوات المقاومة الكثير من التجاوزات في الموصل وكركوك، وكذلك في الريف أو مناطق مختلفة من العراق. مع حقيقة وجود مبالغات في ما وقع في مناطق مختلفة، إلا أن المقاومة الشعبية، التي كان الحزب الشيوعي المؤثر الرئيسي فيها، قد ارتكبت تجاوزات على القانون وعلى صلاحياتها وواجباتها ورئيسها الذي هو القائد العام للقوات المسلحة ومارست عملياً التوجيهات التي أصدرها المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في أعقاب ثورة تموز ونجاحها والذي أوردنا بعضه سابقاً.

وعلى نمط المقاومة الشعبية قامت القوى البعثية بتشكيل قواتها الخاصة التي أطلق عليها في أعقاب نجاح انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ بالحرس القومي، إذ كان الحرس القومي موجوداً بوحداته قبل سقوط نظام قاسم، وهو الذي مارس الكثير من عمليات الاغتيال في صفوف العراقيين، وكان تابعاً لحزب البعث مع مشاركة بعض القوى القومية المماثلة.

---

١٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠١.

المبحث الخامس

السياسات العربية والدولية للجمهورية الأولى

أولاً: سياسات العراق على الصعيد العربي

لم تكن حركة الضباط الأحرار في بنيتها الداخلية ذات وجهة فكرية وسياسية واحدة، بل كانت متنوعة كتنوع الفكر والسياسة في بنية الشعب والأحزاب والجيش العراقي، إذ كان بينهم القومي المحافظ والقومي المتشدد والمسلم المتشدد والأصولي والمعتدل والديمقراطي واللبرالي والعلماني والاشتراكي والشيوعي، ولكن حركة الضباط الأحرار بشكل عام كانت قد اتفقت على أنتهاج سياسة تحررية معادية للاستعمار والنظام الملكي الرجعي في المنطقة العربية والعلاقات الإنتاجية الإقطاعية والظلم الإقطاعي وضد الأحلاف العسكرية ومن أجل التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية، إضافة إلى تعزيز التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة التي كانت قد تشكلت لتوها بين مصر وسوريا، ولكن هذه الوحدة لم تكن تحظى بالضرورة بتأييد كل أعضاء حركة الضباط الأحرار. كما رفضت حركة الضباط الأحرار سياسة التآمر على الحكومات العربية المعادية للاستعمار، مثلما كانت تفعل حكومة نوري السعيد ضد الحكومتين السورية والمصرية. ولم يؤيد الضباط الأحرار الوحدة التي أقيمت تحت التاج الهاشمي بين العراق والأردن تحت حماية بريطانيا العظمى وحلف بغداد. وكانت الحركة تشعر بحاجة إلى تعزيز دور الجامعة العربية ونشاطها وأن اختلفت في رؤيتها لمهماتها. ومنه يبدو بوضوح أ، الحركة لم يكن لها أي برنامج واضح المعالم أبعد من تلك النقاط الأساسية المهمة التي تلي الانتفاضة العسكرية ضد النظام القائم. ومن هنا يمكن الادعاء بأن الاختلاف والصراع كان محتملاً ومتوقعاً منذ البدء بغض النظر عن النوايا الحسنة والوطنية لكل العاملين في حركة الضباط الأحرار.

وفي ضوء هذه التوجهات العامة انتهجت حكومة عبد الكريم قاسم منذ الأيام الأولى سياسة عربية تحررية وديمقراطية اتسمت بالعداء للاستعمار والهيمنة الأجنبية وضد الأحلاف العسكرية والسياسات الرجعية التي كانت تمارسها بعض الحكومات العربية، كما

سعت إلى إقامة علاقات تعاون مع أغلب الدول العربية وحاولت تعزيز الجامعة العربية. وكانت الدول العربية في تلك الفترة موزعة سياسياً على جبهتين غير متوازنتين، إذ كانت غالبية الدول العربية تتعامل بشكل كامل مع الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً وتعقد معها مواثيق واتفاقيات سياسية وعسكرية لحمايتها من شعوبها، في مقابل تأييدها للدول الرأسمالية المتقدمة في سياساتها إزاء المعسكر الاشتراكي وفي مقابل ممارستها لسياسات داخلية تنسجم مع تصور الغرب للتطور في البلدان العربية ومنطقة الشرق الأوسط والتزامها بمكافحة حركة التحرر الوطني تحت ستار مكافحة الشيوعية، ودون أن تشجعها على ممارسة الديمقراطية، أي أن الغرب كان موافقاً على طبيعة وسياسات تلك الحكومات التي لم تكن تنسجم ومصالح شعوب الدول العربية وطموحاتها ولا مع لائحة حقوق الإنسان الدولية. في مقابل هذا شكلت الدول المتحررة أقلية صغيرة في المجموعة العربية شملت مصر وسوريا فقط، إذ أقامتا منذ منتصف الخمسينيات علاقات تعاون سياسي واقتصادي وثقافي مع الاتحاد السوفييتي وبعض الدول الاشتراكية الأخرى، إلا أنهما فكرياً لم يبتعدا عن مضمون الاتجاهات والعلاقات السائدة عملياً في الدول العربية الأخرى من حيث الموقف من الحرية والحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان. أي أن سياسة النظامين في كل من مصر وسوريا كانت سياسة غير ديمقراطية في الداخل، بل تميزت سياستاهما بالفردية والتسلط والاستبداد ورفض التعددية وفرض الرؤية والخيمة الفكرية القومية المتشددة على المجتمع. وكانت لهذه السياسات تأثيرات سلبية في تلك الفترة وعلى المدى اللاحق على حركة الشعوب العربية وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث ما تزال الدول العربية كلها تعاني من عواقب سياسات تلك الفترة غير الديمقراطية أو الاستبدادية، وسياسات التدخل العربي والخارجي في الشؤون الداخلية لكل دولة من دول المنطقة.

وعلى صعيد السياسة العراقية في المنطقة العربية اتخذت حكومة عبد الكريم قاسم عدداً من المبادرات المهمة التي لم تقابل بالترحاب والتأييد من مجموعتي الدول العربية لأسباب متباينة. وأبرز تلك المبادرات كانت:

– دعم نشاط الجامعة العربية ودورها في المنطقة ومحاولة تنشيطها لتلعب دوراً أكبر في

الحياة السياسية في المنطقة والسعي إلى تطوير بنيتها الداخلية ونظامها الداخلي. واتخذت الحكومة العراقية عدة مبادرات في هذا الصدد بما في ذلك موضوع التعاون والتنسيق الاقتصادي العربي الذي تقدم به وزير الاقتصاد العراقي حينذاك الأستاذ إبراهيم كبة.
ورغم الموقف المتحيز لأصحاب كتاب ,,تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" ضد حكومة عبد الكريم قاسم الذي صدر في فترة حكم البعث ومن مجموعة من البعثيين، إلا أنهم أجبروا أمام الوقائع أن يسجلوا ما يلي: ,,كان للعراق مشاركة أساسية في اجتماعات الجامعة العربية وفي لجانها وهيئاتها المختلفة، وظهر دوره المتميز في المجلس الاقتصادي العربي الذي عقد في القاهرة في كانون الثاني ١٩٥٩ حيث شارك بوفد كبير ترأسه إبراهيم كبة وزير الاقتصاد وضم أحد عشر عضواً من خبراء الاقتصاد وقدم عشر دراسات تتعلق بالسوق العربية المشتركة، ومشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومشروع المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي، وموضوع مقاطعة فرنسا اقتصادياً، ومشروع توحيد سياسة النفط العربية، والضغط على ألمانيا الغربية لإيقاف دعمها الاقتصادي المتواصل لإسرائيل، وتشديد المقاطعة ضد إسرائيل واتفاقية تسديد المعاملات الجارية وانتقال الأموال بين دول الجامعة العربية وغيرها من الموضوعات الأخرى. وقد رسمت نشاطات الوفد العراقي في القاهرة واقتراحاته وتحفظاته لأول مرة السبيل السوي لخدمة الاقتصاد العربي الموحد..."[١٨٥]. وفي مقابل هذه المواقف إزاء الجامعة العربية اتخذت الجامعة العربية مواقف مناهضة لحكومة عبد الكريم قاسم بتأثير عبد الناصر. يؤكد ذلك كتاب تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري حيث يشير إلى ما يلي: "ولكن الجامعة العربية برئاسة عبد الخالق حسونة ظلت متحيزة ضد العراق بتأثير من الجمهورية العربية المتحدة في قضية الوساطة بين العراق والعربية المتحدة التي شجبها العراق"[١٨٦] ببرقية أرسلت إلى الجامعة العربية بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٥٩. كما كان قرار الجامعة العربية عقد مؤتمر

---

١٨٥ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثاني ٧ شباط –١٣ تموز ١٩٥٩. ط ١. بغداد. بيت الحكم. ٢٠٠١. ص ١٦٦/١٦٧.

١٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٦/١٦٧.

الجامعة القادم في بغداد وحدد الموعد في آذار/ مارس ١٩٥٩، ولكن الجامعة العربية اعتذرت عن ذلك أيضاً وبتأثير مباشر من القاهرة[١٨٧]، بسبب أن الموعد كان يلتقي مع نشاط القاهرة في التآمر على الجمهورية وحكومة قاسم والذي تجلى في محاولة عبد الوهاب الشواف الانقلابية الفاشلة.

– تقديم الدعم إلى الجبهة التحرير الوطني الجزائرية المناضلة ضد الاستعمار الفرنسي باتجاهات عدة:

١. قدمت الحكومة العراقية الدعم السياسي الكامل لجبهة التحرير الجزائرية المناهضة للاستعمار الفرنسي في المحافل الدولية وشاركت في الدعاية الواسعة ضد الاستعمار الفرنسي والمجازر التي ينفذها في الجزائر ضد الشعب ودعم فعاليات الجبهة في الداخل والخارج. وكان لهذا الموقف تأثير إيجابي على الجبهة وعلى علاقتها مع عبد الكريم قاسم والحكومة العراقية.

٢. قدمت الحكومة العراقية المال والسلاح لدعم فعاليات جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

٣. قبلت عدداً كبيراً من الطلبة الجزائريين للدراسة في مختلف المعاهد والكليات العراقية.

– تم التوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني مع الجمهورية العربية المتحدة، كما عمدت إلى التوقيع على عدة اتفاقيات أخرى مع بقية الدول العربية لتنشيط التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي معها.

– دعت الحكومة إلى تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط التي تضم عدداً من الدول العربية لحماية حقوقها أمام شركات النفط الاحتكارية الدولية، والتي أمكن تأسيسها فعلاً في عام ١٩٦١، وهي ما تزال قائمة حتى اليوم ولعبت في حينها وما تزال تلعب دوراً كبيراً في مجال السياسة النفطية في العالم، رغم التأثيرات الكبيرة المسلطة عليها من جانب الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

اصطدمت هذه الوجهة السياسية العراقية بثلاثة عوائق مهمة، وهي:

---

١٨٧ المصدر السابق نفسه.

– التدخل المباشر لحكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) في الشؤون السياسية الداخلية للعراق وتأييد محاولات الانقلاب ضد حكومة قاسم وتزويد العاملين في هذا الاتجاه بالدعم السياسي والإعلامي والمالي وبالسلاح.

– عدم تجاوب حكومة قاسم مع رغبة عبد الناصر في إقامة الوحدة مع مصر وسوريا، مما عمق المشكلات وأثار المزيد من الخلافات والتآمر ضد حكومة قاسم. ولم ينشأ عدم التجاوب من موقف مناهض للوحدة العربية من جانب عبد الكريم قاسم، بل كان يرى أن الوقت ما يزال غير مؤهل أو ناضج لوحدة الأقطار الثلاثة أولاً، وأن أوضاع العراق معقدة بسبب وجود شعبين عربي وكُردي ووجود قوميات أخرى ثانياً، وبسبب التباين في المواقف السياسية إزاء قضية الوحدة في الصف الوطني العراقي.، ففي الوقت الذي كانت تطالب بالوحدة بعض الفصائل القومية العربية، كانت غالبية الشعب العراقي، ومنها الكُرد، لا يرون ضرورة قيام وحدة فورية، بل يمكن أن يبدأ العمل بعمليات التنسيق السياسي والاقتصادي، ثم السعي لإقامة فيدرالية بين الدول الثلاث حتى تنشا ظروف أخرى تقرب موضوع الوحدة. وكانت القيادة الكُردية تطالب بتأمين الحكم الذاتي أو الفيدرالية داخل العراق في حالة قيام اتحاد مع بقية الدول العربية أو وحدة معها. يضاف إلى ذلك أن العراق قد تمتع في أعقاب الثورة بحالة جديدة من أجواء الحرية والديمقراطية لم تتوفر في الجمهورية العربية المتحدة، بل كان الحكم الفردي لعبد الناصر هي السمة المميزة للحكم في الجمهورية العربية المتحدة ومصادرة الحريات الديمقراطية التي ساهمت فيما بعد بتسريع الانفصال وقيام الجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية.

– مطالبة حكومة عبد الكريم قاسم بالكويت منذ شهر حزيران/يونيو عام١٩٦١ التي أججت خلافات وصراعات سابقة وخلقت مشكلة إقليمية ودولية جديدة أضافت إلى التوترات القائمة في المنطقة توتراً جديداً. وكانت لهذه المطالبة دورها في دفع الجمهورية الأولى إلى حتفها من خلال نشوء تعاون عملي بين كل المناهضين لحكومة قاسم على المستويات المحلية والعربية والإقليمية والدولية.

لم تكن سياسة عبد الكريم قاسم استفزازية إزاء الدول العربية، بل سعت بكل السبل إلى

إقامة علاقة ودٍ وتعاون مع جميع الحكومات بغض النظر عن طبيعة الحكم فيها، رغم أنها كانت ميالة إلى إقامة أوثق العلاقات مع الدول العربية المتحررة. ولكنها جوبهت، ولأسباب متباينة، بالرفض من قبل جميع الحكومات العربية تقريباً، وقررت العمل على إسقاطها بكل السبل المتوفرة لديها بغض النظر عن الشرعة الدولية ولائحة الأمم المتحدة والنظام الداخلي لجامعة الدول العربية. وتحقق لها ذلك لاحقا، إذ استطاعت الدول العربية والدول الغربية فرض العزلة السياسية على العراق الرسمي وشنت حملة إعلامية واسعة ضده على مختلف الأصعدة والمستويات.

وفي الوقت الذي اتخذت فيه حكومة قاسم مواقف إيجابية ملموسة من الجمهورية العربية المتحدة وسعت إلى تعزيز علاقاتها معها مرسلة الوفود إليها لتأكيد رغبتها في إقامة أفضل العلاقات معها، عمدت حكومة جمال عبد الناصر إلى تأييد القوى المناهضة لعبد الكريم قاسم وساعية إلى إزاحته من السلطة وتنصيب عبد السلام محمد عارف ومعه بقية المؤيدين لسياستها في العراق. وبرز ذلك التأييد بشكل صارخ في دعم العمل للقيام بحركة انقلابية في الموصل في آذار/مارس عام ١٩٥٩ وتأمين الدعم لها من ذات القوى في بغداد وكركوك وفي غيرها من المدن العراقية حيث توجد القوات المسلحة العراقية أولاً، ومن ثم في إعلان التأييد الكامل لها بعد قيام تلك المحاولة من قبل العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، عضو حركة الضباط الأحرار العراقية، والتي فشلت في مهدها وتسببت في وقوع خسائر بشرية، إضافة إلى تشديد الصراعات الداخلية. يشير أصحاب كتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري"، الذي صدر في فترة حكم البعث الثاني، إلى "ثورة الموصل" وموقف عبد الناصر والجمهورية العربية منها إلى ما يلي:

"وضعت الجمهورية العربية المتحدة ثقلها بجانب الشواف وأيدته تأييداً عسكرياً ومعنوياً وقد أطلق جمال عبد الناصر يد عبد الحميد السراج في ذلك وعندما قامت الثورة كانت الجمهورية العربية تراقب الأحداث أولاً بأول وفي ذلك يقول عبد اللطيف البغدادي نائب الرئيس عبد الناصر ,,وتبين أن محطة الإرسال التي أرسلت إلى الثائرين بالموصل كانت ضعيفة الإرسال وأن إذاعتها غير مسموعة إلا لمسافات قصيرة لا تتعدى حدود منطقة الموصل نفسها. وروي لذلك استخدام محطة إرسال أخرى سرية لتذيع باسم ثوار

الموصل. ووضعت تلك المحطة السرية في الغوطة القريبة من مدينة دمشق وأخذت تبث إذاعتها على إنها هي نفسها محطة إرسال الموصل وقامت بإذاعة البيان الذي أصدره الشواف وبعض تعليقات أخرى ضد عبد الكريم قاسم"[١٨٨]. وكان في نية القيادة المصرية إرسال طائرات مقاتلة للتصدي للطائرات التي يمكن أن يحركها قاسم ضد حركة الشواف في الموصل. وشارك عبد الناصر نفسه في التوجيه وفي تحديد أجزاء من البيان الخاص بالحركة الانقلابية من إذاعتي القاهرة ودمشق. ورغم فشل الانقلاب ومقتل الشواف فأن الإعلام المصري والسوري دأبا على نشر البيانات من أجل رفع معنويات القوى المشاركة في الانقلاب والادعاء بأن الشواف لم يقتل وأنه ما يزال حياً يرزق. كما أشير في الكتاب نفسه إلى أن السوريين أرسلوا جماعات من البدو إلى مدينة الموصل مساء العاشر من آذار/مارس١٩٥٩ لتقصي الأخبار والحصول على معلومات. وعندما بلغتهم المعلومات بفشل الحركة فعلاً، "شن الرئيس عبد الناصر حملة دعاية واسعة ضد عبد الكريم قاسم وضد الشيوعيين مؤلباً عليهم الرأي العام. وأشرك في هذه الحملة شيوخ الدين وشيوخ الأزهر بإصدار البيانات والفتاوى المنددة بالنظام القائم في العراق"[١٨٩].

أدى الموقف المصري–السوري إلى تردي العلاقات بين الدولتين وأمر عبد الكريم قاسم بشن حملة مضادة ضد الجمهورية العربية المتحدة في الإعلام العراقي الرسمي، كما ساهمت الصحف العراقية المختلفة في ذلك إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

وتفاقم التوتر في العلاقات بين مصر وسورية من جهة، والعراق من جهة أخرى، حتى أجبر عبد الكريم قاسم المشاركة في الحملة المضادة بتصريحات ضد عبد الناصر ونعته بمسيلمة الكذاب في إحدى خطبه، كما شارك العقيد فاضل عباس المهداوي، رئيس المحكمة العسكرية الخاصة، بالحملة محاولاً تحطيم شخصية عبد الناصر أمام المجتمع العراقي، إذ أحتل عبد الناصر في حينها لدى القوميين موقعاً خاصاً وعملوا على تأليه شخصيته وتنمية عبادة الفرد في شخصه.

---

١٨٨ العاني، نوري عبد الحميد. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. مصدر سابق.

١٨٩ المصدر السابق نفسه.

حكومة قاسم والكويت

كانت منطقة الخليج، وكذا العراق بحدوده الراهنة، تحت الهيمنة العثمانية المباشرة. وكانت تجري تغييرات كثيرة في التوزيع الإداري لمختلف المناطق. وكانت الكويت لفترة طويلة تعتبر مشيخة قائمة بذاتها وجزءاً من أراضي الدولة العثمانية. وكانت في فترة ما مرتبطة إدارياً بالبصرة باعتبارها قائمقامية أو متسلمية تابعةً للدولة العثمانية ومرتبطةً بالبصرة[١٩٠].

ومنذ أوائل القرن التاسع عشر تمكنت الحكومة البريطانية من إيجاد مواقع مهمة لها في منطقة الخليج، ومنها الكويت وعمان والبحرين. وفي عام ١٨٢١ سمح بتأسيس وكالة تجارية إنكليزية في الكويت. ومن خلالها أمكن تعزيز موقع ونفوذ بريطانيا فيها. وفي عام ١٨٩٩ تم عقد اتفاقية الحماية البريطانية بين الحكومة البريطانية والشيخ مبارك بن صباح. ويشار إلى أن خلافاً نشب بين الأخوة في عائلة الصباح، إذ أن بعضهم رفض تلك الاتفاقية التي كانت تعتبر استسلاماً كاملاً لبريطانيا بهدف حماية نفوذ الشيخ مبارك بن صباح أميراً أو شيخاً على الكويت. ويشير السيد حسن العلوي في كتابه الموسوم أسوار الطين بهذا الصدد، استناداً إلى كتاب صادر في الكويت في عام ١٩٩٢، إلى الاتفاقية الموقعة سراً بين الشيخ مبارك والحكومة البريطانية تنص على أن "الشيخ برضائه واختياره يعطي التعهد ويقّيد نفسه وورثته وأخلافه بأن لا يقبل وكيلاً بأراضيه أو قائمقاماً من جانب دولة أو حكومة الكويت أو في قطعة أخرى تابعة له بغير موافقة الحكومة البريطانية. ولا يتصرف ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنداً آخر إلى دولة أو رعية من الدول بغير موافقة الحكومة البريطانية"[١٩١]. وقد تم عقد هذه الاتفاقية دون علم الدولة العثمانية التي كانت تعتبر الكويت جزءاً من أراضيها. ولم تستطع محاولات ألمانيا تغيير هذا الواقع رغم علاقتها

---

١٩٠ العارف، إسماعيل. أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية. دار نشر لانا. لندن. ١٩٨٦. ص ٣٠٥.

١٩١ العلوي، حسن. أسوار الطين. في عقد الكويت وأيديولوجيا الضم. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ١٩٩٥. ٤٧.

الطيبة بالباب العالي العثماني. وقد أُعلمت الدولة العثمانية بذلك في عام ١٩٠١ وبالتالي، ألزمت نفسها بعدم الاحتفاظ بقوات عسكرية في الكويت. ومنذ عام١٩٠٦ استطاعت بريطانيا فرض الحماية الفعلية على الكويت، وفي عام ١٩١٣ اعترف الباب العالي بالحماية البريطانية رسمياً على الكويت من خلال اعترافه باتفاقية عام ١٨٩٩. وكان العراق منذ منتصف القرن التاسع عشر مسرحاً متطوراً لنشاط الشركات التجارية البريطانية وموقعاً فعلياً لنفوذ سفير المملكة المتحدة في بغداد وقنصلها في البصرة. وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح العراق خاضعاً تماماً للهيمنة البريطانية، كما حصل للكويت قبل ذاك. وكانت الحدود التي رسمها البريطانيون بين العراق والكويت هي التي تحكم المنطقة. ولم يحقق الحكام في العراق والكويت ترسيماً ثابتاً ومعترفاً به لحدود البلدين من قبل الطرفين، وأصبحت أحدى المشاكل المؤرقة للحكومة الكويتية لسنوات طويلة. وكان المفروض في الحكومات العراقية المتعاقبة السعي الجاد لإنجاز هذه المهمة وبالتعاون الوثيق والمباشر مع مشيخة ومن ثم إمارة الكويت والحكومة البريطانية. إلا أن هذا لم يتحقق لنوايا راسخة لدى الحكام العراقيين بضرورة "عودة الكويت أو ضمها إلى العراق باعتباره الوطن الأم"، وهو ما كان يثير الكويتيين ويسعون إلى إيجاد حل مبكر للمشكلة.

كان حلم دمج الكويت بالعراق يراود القوى القومية العراقية منذ سنوات طويلة باعتبارها بقعة الأرض التي شكلت في فترة ما جزءاً من ولاية البصرة. واقترن هذا الحلم بتطلعات القوى القومية بإقامة الوحدة العربية حتى عن طريق الضم القسري وعلى طريقة بسمارك في القرن التاسع عشر أو على طريقة هتلر في النصف الأول من القرن العشرين بمحاولة ضم المناطق الأخرى ولو عبر شن الحروب العدوانية، كما حصل في سنوات الحرب العالمية الثانية[١٩٢].

وبعض القوى القومية، التي ارتبط اسمها بالفكر القومي النازي، هي التي استطاعت أن تحرك الملك غازي قبل بداية الحرب العالمية الثانية ودفعت به إلى تبني موضوع الكويت واستخدام إذاعته الخاصة المجاورة لقصر الزهور للمطالبة بالكويت، إلى جانب شن حملة

---

١٩٢ العلوي، حسن. أسوار الطين. مصدر سابق. ص ٥٧–٦٧.

على الاستعمار البريطاني. ويبدو أن الضباط الأربعة الذين قادوا حركة مايس ١٩٤١ كانوا قد دعموا تصورات الملك غازي بشأن الكويت. ويصعب اليوم تحديد جميع العوامل التي ساهمت في الإجهاز السريع على حياة الملك غازي بن فيصل بن الحسين بحادث سيارة يشك في كونه كان حادثاً عفوياً. لكن لا شك في أن مطالبته بالكويت كانت واحدة من تلك العوامل التي حركت المملكة المتحدة ضده وسعت للخلاص منه، إضافة إلى ما قيل عن رغبته في إقامة علاقات خاصة مع ألمانيا الهتلرية.

وتشير المعلومات الموثقة إلى أن نوري السعيد قد بذل جهداً غير قليل من أجل التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين، ولكن بريطانيا كانت تقف حجر عثرة في هذا الطريق لأسباب عديدة، إضافة إلى أنها تركت بين البلدين مشكلة قائمة يمكن أن تتفجر بينهما في كل لحظة. يذكر السيد حسن العلوي عن كتاب الحدود في شبه الجزيرة العربية الموقف التالي لنوري السعيد في وقت مبكر من قيام الدولة العراقية، حيث وجه كتاباً إلى المندوب السامي البريطاني السير همفري جاء فيه ما يلي:

"أظن بأن سعادتكم توافقون على أن الوقت قد حان لتأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت.

ولهذا، فأنا أرجو أن تتخذوا الإجراءات الضرورية لأخذ موافقة السلطات المسؤولة في الكويت على تفصيلات الحدود الموجودة بين البلدين: "من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، ثم باتجاه الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع جنوبي خط عرض صفوان. ثم باتجاه الشرق لتمر جنوبي آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركة هذه المواقع للعراق، وذلك حتى التقاء خور عبد الله بخور الزبير.

أما جزر وربة وبوبيان ومسكان أو (مشجان) وفيلكة وعوهة وكبر وقاروة وأم المرادم فأنها تتبع الكويت"[١٩٣]. وكانت استجابة بريطانيا لهذا الرجاء صفراً من الناحية العملية، إذ لم يحرك السير همفري ساكناً وبقيت القضية معلقة وتحمل معها كل الاحتمالات. وتشير الدلائل إلى أن نوري السعيد لم يكن طامعاً بالكويت، ولكنه كان يعتقد بضرورة حل

---

١٩٣ المصدر السابق نفسه. ص ٧٢.

المشكلات بين البلدين بصورة سلمية لكي لا تتفجر في أوقات أخرى وتقود إلى نتائج وخيمة. وكان الرجل، كما يبدو لي صادقاً في ذلك، كما أنه كان لا يأخذ بما يسمى بالحقائق التاريخية لفرض واقع جديد غير الواقع القائم، إذ لو أخذنا بكل الحقائق التاريخية فعلينا تبديل خارطة العالم كلها وما يرتبط بذلك من نزاعات وحروب جديدة.

بعد فترة هدوء في العلاقات بين البلدين سعى نوري السعيد، منذ أن بدأت الجهود الحثيثة تبذل من أجل إقامة الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، إلى التعجيل بمنح الكويت استقلالها من جانب بريطانيا وإدخالها عضواً في الاتحاد الهاشمي الذي تأسس فعلاً في عام ١٩٥٨، ولكن دون الكويت. وكان نوري السعيد في موقفه من الكويت أكثر ذكاءً ووعياً ممن سبقه أو ممن جاء من بعده بأهمية الكويت بالنسبة إلى مصالح التاج البريطاني، إضافة إلى كون نوري السعيد كان صديقاً حميماً وأميناً ومخلصاً لبريطانيا. ولم يكن هذا الموقف مريحاً لحكام الكويت أيضاً إذ توجسوا منه خشية لاعتقادهم بأن هناك سببين وراء هذا الموقف، وهما: محاولة الالتفاف على الكويت من خلال طرح الوحدة مع العراق والأردن، إذ يبقى الهدف ضم الكويت للعراق أولاً، ثم محاولة الحكومة العراقية تحميل الكويت تبعات الوضع المالي غير الجيد للأردن، من خلال إلزام الكويت بتحمل تبعات الحلف المالية في مجال القوات المسلحة ثانياً.

وعندما أدرك نوري السعيد أن جهوده في إقامة الوحدة الثلاثية قد باءت بالفشل، قرر المبادرة بوضع مسودة معاهدة تحالف بين إمارة الكويت والاتحاد الهاشمي، التي تجلت فيها التزامات الطرفين، الاتحاد الهاشمي والكويت، إزاء بعضهما في أوقات السلم والحرب. وبالتالي كان على البلدين أن يقبلا بالواقع القائم إلى أن تحين فرصة مناسبة لإجراء مفاوضات سلمية وديمقراطية بين شعبين متجاورين تربط بينهما مودة وجيرة، إضافة إلى العلاقة القومية بين عرب العراق والعرب في الكويت.

وفي ١٩ حزيران/يونيو عام ١٩٦١ أنهت الكويت والمملكة المتحدة اتفاقيتهما المشتركة التي وقعت في عام ١٨٩٩ وتم التوقيع على معاهدة جديدة تمنح الكويت استقلالها وسيادتها الوطنية. وكان المفروض في مثل هذه المعاهدة أن تفرح الحكومة العراقية وتدفع بها إلى

إقامة علاقات أخوة وصداقة مع جارتها الكويت، إضافة إلى التفكير الجدي بإجراء حوار لإنهاء مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين. ولكن، وكما يبدو، فإن أطماع بعض القوى العراقية في الكويت لم تنته في حينها، بل برزت بشكل صارخ في سياسة عبد الكريم قاسم، إذ لجأ إلى التفتيش عن الوثائق التي تثبت تبعية الكويت للعراق. وهي إشكالية لم يكن مناسباً بأي حال طرحها، إذ أشاعت المزيد من المشكلات بين الطرفين العراقي والكويتي وقادت إلى عواقب وخيمة على العراق. لقد كان نوري السعيد واقعياً في نظرته للكويت والعلاقة بين البلدين، وكان المفروض أن تحسم مسالة الحدود بين البلدين في حينها بدلاً من استمرار الخلاف دون حسمه، إذ كان نوري السعيد مستعداً لحل المسألة وغير راغب في ضم الكويت إلى العراق، بخلاف الحكام الذين جاءوا من بعده في حكم العراق.

ففي الوقت الذي هنأ قاسم أمير الكويت على إلغاء معاهدة ١٨٩٩، باعتبارها اتفاقية فرضت على أمير الكويت في حينها من جانب الحكومة البريطانية ولم يؤخذ رأي العراق بها، رغم أن المنطقتين، الكويت والعراق، كانتا تحت الهيمنة العثمانية، هنأه أيضاً على إحراز الاستقلال والسيادة لدولة الكويت. وفي ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٦١، أي بعد أسبوع من ذلك، عقد عبد الكريم قاسم بصورة مفاجئة مؤتمراً صحفياً أعلن فيه مطالبته بالكويت وعائديتها أو عائدية أغلب أراضيها للعراق. حملت تصريحات عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي تهديداً مبطناً للكويت مفاده أن في مقدور العراق مواجهة الاستعمار بالقوة لانتزاع حقه، أي ضم الكويت إلى العراق، إن لم يجنحوا للسلم في معالجة المشكلة. وتفاقم موقف عبد الكريم حين قرر قطع علاقات العراق الدبلوماسية مع كل دولة تعترف بدولة الكويت وتقيم علاقات دبلوماسية معها. وبالتالي حكم على العراق بالعزلة السياسية والدبلوماسية.

لم تكن مطالبة قاسم بالكويت تستند إلى أسس شرعية في العلاقات الدولية. كما أنها لم تستند إلى طرح مشروع ديمقراطي للنقاش حول إمكانية إقامة وحدة بين بلدين مستقلين واستطلاع رأي الشعبين العراقي والكويتي لمثل هذه الوحدة أو بإقامة اتحاد فيدرالي بين البلدين. كما أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق والأجواء السياسية الإقليمية المحيطة به وكذا الدولية لم تكن مناسبة للعراق لطرح مطالبته بضم الكويت

للعراق. يضاف إلى ذلك أن حركة الضباط الأحرار لم تكن قد بحثت مثل هذا الموضوع أو سجلته هدفاً من أهدافها. ولم يرد في أي برنامج سياسي من برامج الأحزاب السياسية العراقية طيلة الفترة الممتدة بين قيام الدولة العراقية وطرح موضوع الضم من جانب عبد الكريم قاسم. ولهذا يحق للإنسان أن يتساءل عن العوامل الكامنة وراء مثل هذه المطالبة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ العراق، إذ أن كل الظروف كانت تستوجب ابتعاد العراق عن إثارة مثل هذه المشكلة المعقدة، إذ من شأن إثارتها زيادة المصاعب والمتاعب والمؤامرات التي كانت تحاك ضد حكومة عبد الكريم قاسم. وهو ما حصل فعلاً.

إن التحليل الموضوعي للعوامل الرئيسية والثانوية الفاعلة والمؤثرة في أحداث تلك الفترة يؤكد بما لا يقبل الشك بأن هذه الإثارة لم تكن سوى هروبٍ نحو الأمام من مشكلات داخلية معقدة كانت تواجه حكومة قاسم وعجزت عن إيجاد حلول عملية وواقعية لها، وبالتالي كانت تسعى إلى إشغال الرأي العام العراقي بالقضية الكويتية وتأمين وحدة قوى الشعب حولها ونسيان الواقع الذي تعيش فيه والمشكلات التي كانت تعاني منها. ولا شك في أن الضباط العسكريين المحيطين به، سواء أكانوا من القوميين أم من غيرهم، ساهموا بدفع عبد الكريم قاسم نحو هذا الدرب الصعب، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، بأمل أن تزداد مصاعب حكومة قاسم ويسهل عليهم التخلص منها، وهو الهدف المركزي للقوى القومية والرجعية والأجنبية حينذاك من جهة، وتلك التي كانت منسجمة مع قاسم في توجهاته وسياساته وتتطلع إلى الهروب نحو الأمام كما فعل قاسم في حينها من جهة ثانية.

كان الوضع العام في العراق يعاني من خمس مشكلات جوهرية، وهي:

١. تنامي السياسات والمواقف الفردية لقاسم وابتعاده عن توفير مستلزمات وضع دستور ديمقراطي دائم وحياة ديمقراطية حرة وتعددية سياسية، وبالتالي تفاقمت الوجهة نحو الدكتاتورية الفردية والعزلة المتزايدة عن الأحزاب والجماهير الشعبية.

٢. الوضع السياسي المعقد بسبب الصراع بين القوى السياسية العراقية المختلفة، وخاصة بين الديمقراطيين ومختلف أجنحة القوى القومية العراقية، بضمنها حزب البعث

والجماعات الناصرية، وتزايد المؤامرات والقوى التي تريد الإطاحة بحكومة قاسم.

٣. تفاقم الخلاف والصراع بين العراق وشركات النفط الاحتكارية ودعوتها الصريحة للخلاص من حكم قاسم، باعتباره معادياً للغرب ومصالحه في العراق وحليفاً للاتحاد السوفييتي في المنطقة. وكسبت هذه الوجهة تأييد ودعم الحكومات العربية، سواء أكانت تلك القوى القومية أم الرجعية، إذ أنها أصبحت شريكاً فعلياً في التآمر على حكومة قاسم بغض النظر عن الأهداف النهائية التي كانت تحركها ضد حكومة قاسم وشخصه أيضاً.

٤. تدهور العلاقات بين حكومة قاسم وقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني ابتداءً من منتصف عام ١٩٦١ وإعلان الملا مصطفى البارزاني الثورة على حكومة قاسم في أيلول/سبتمبر من نفس العام.

٥. تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لمزيد من السكان وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، إضافة إلى تعثر تطبيق بنود قانون الإصلاح الزراعي لصالح الفلاحين وبروز ظواهر ردة رجعية ضد القانون في صفوف القوى المناهضة للإصلاح الزراعي وفي أجهزة الدولة التي لم تعرف التغيير في أعقاب ثورة تموز.

لقد كانت المطالبة بالكويت من جانب قاسم هروباً من المشكلات الداخلية، ولم تكن موازين القوى في المنطقة مساعدة لإثارة مثل هذه المشكلة، وبالتالي فأن المعركة كانت خاسرة ابتداءً. ويبدو أن قاسماً كان في طرحه المفاجئ لضم الكويت إلى العراق ينطلق أيضاً من ثلاث مسائل إضافية، وهي:

١. الهروب إلى أمام في ما يتعرض له من مشكلات ومؤامرات ومناورات في الداخل وإبعاد الأنظار عنها نحو الخارج وإشغال المجتمع العراقي بها، خاصة وأن الحرب ضد القوى الكُردستانية كان قد بدأ في خريف عام ١٩٦١.

٢. استقطاب الشعوب العربية إلى جانبه باعتباره يسعى إلى إقامة الوحدة العربية، ويثير هذه الشعوب ضد الاستعمار ويخلق للاستعمار البريطاني مشكلة جديدة في العراق والمنطقة العربية. وبالتالي يخفف من ضغطها عليه وعلى حكومته وسياساته.

٣. أن يؤكد المخاطر التي تحيط بالشعوب العربية وبالعراق من جراء الأطماع الإيرانية بمنطقة الخليج العربي، ومنها الكويت، وأن من الضروري أن تضم الكويت إلى العراق للتخلص من التهديدات الإيرانية ومن إمكانية التآمر على العراق والمنطقة العربية.

وما حصل كان عكس ذلك تماماً، إذ أن موقف قاسم قد ألّبَ على حكومته جميع القوى السياسية في العراق والمنطقة العربية والدول الإقليمية، إضافة إلى القوى الدولية التي كانت تتعامل مع الكويت والتي كانت لها مصالح فيها، ومنها بريطانيا والولايات المتحدة. كما أن الشعب الكويتي كان سيرفض الدمج القسري للكويت بالعراق.

وقد تبين بأن حكومة قاسم والقوى المحيطة بها كانت تخوض في ما بينها صراعا حول سبل معالجة القضية الكويتية. ففي الوقت الذي كانت الفكرة لدى قاسم وأتباعه المقربين من العسكريين ترغب في ممارسة القوة العسكرية „لاستعادة" الكويت مهما كلف الأمر من ثمن باهظ، كانت القوى المدنية في حكومته تجنح إلى السلم والتعامل الدبلوماسي مع القضية وكسب تأييد الدول العربية ودول العالم، أي عبر الجامعة العربية والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي أو المحكمة الدولية في لاهاي.

كان عبد الكريم قاسم يميل إلى العنف في حل مشكلة الكويت بأمل إشغال المجتمع العراقي بمعركة محتملة نحو الخارج، ولكنه أجبر تحت ضغط الواقع ورأي القوى السياسية العراقية والعالم العربي، إضافة إلى مواقف مختلف دول العالم أن يجنح إلى معالجة القضية بالطرق السلمية رغم استمرار تهديده العلني باستخدام القوة.

توزعت مواقف القوى السياسية العراقية على اتجاهات ثلاثة، وهي:

أولاً– القوى المساندة للمطالبة „باستعادة!" الكويت بالطرق السلمية وترفض التهديد باستخدام القوة أو ممارستها فعلاً. اتخذ الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الوطني التقدمي، ومعهما جمهرة من الشخصيات الوطنية العراقية المدنية المستقلة، موقفاً رافضاً لاستخدام القوة في معالجة موضوع العلاقة بين العراق والكويت. كما رفضا إجراء قاسم بمقاطعة الدول التي تعترف بدولة الكويت، إذ أنها تساهم في عزلة العراق سياسياً ودبلوماسياً، في حين كان العراق بحاجة إلى فك العزلة عنه.

ثانياً– القوى التي رفضت مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت، وهي تتوزع على مجموعتين:

المجموعة الأولى: ضمت هذه المجموعة الحزب الشيوعي العراقي وجمهرة واسعة من الديمقراطيين المستقلين والمثقفين، إذ اعتبرت قوى هذه المجموعة مطالبة قاسم بالكويت:

أ. تخلياً عن مبدأ معالجة المشكلات القائمة بين الدول بالطرق السلمية والتفاوضية والعودة إلى المنظمات الإقليمية والدولية في حالة العجز عن معالجتها عبر المفاوضات الثنائية المباشرة.

ب. تجاوزاً صارخاً على المهمات التي يفترض النضال في سبيل تحقيقها على الصعيد الداخلي، سواء أكانت مهمات سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية.

ج. تجاوزاً على الحاجة إلى تعزيز التضامن العربي في النضال ضد الاستعمار والمساهمة في تشديد الخلافات والشقاق بين الدول العربية المفتتة أصلاً.

د. مخالفة صريحة لمبدأ إقامة الوحدة العربية على أساس الاختيار الطوعي لشعوب البلدان العربية وليس تحت طائلة القوة العسكرية والتهديد بشن الحرب والعدوان.

هـ. المساهمة في تشديد الاستقطاب على صعيدي الداخل والمنطقة والمساهمة في تنشيط القوى المناهضة لحكومة قاسم على تعبئة قواها على الأصعدة الداخلية والعربية والدولية وتأمين شن حملة ناجحة ضدها، وبالتالي تحقيق نجاحات في زيادة عزلة الحكم.

وكان الحزب الشيوعي قد حذر عبد الكريم قاسم من مغبة المطالبة بالكويت وأصدر بيانات واضحة بهذا الصدد. وكان موقف الحزب الشيوعي إزاء هذه القضية سليماً ومتسماً بالمبدئية إزاء الوحدة العربية والاتحاد بين الدول العربية ومع مبدأ التضامن العربي والاعتراف بالحدود القائمة بين الدول العربية ودول المنطقة ومعالجة المشكلات بالطرق السلمية بعيداً عن التهديد بالحرب، إضافة إلى أنه كان سليماً من الناحية العملية، إذ أن الكويت كانت لتوها قد حصلت على استقلالها وسيادتها الوطنية التي كان لا بد من احترامها، وهي بلد شقيق وجار يفترض إقامة أفضل العلاقات معه، وكذلك بسبب الأوضاع المعقدة التي كانت تسود العراق حينذاك.

المجموعة الثانية: وضمت إليها القوى القومية والبعثية التي كانت تريد تحقيق هذا الاندماج بغض النظر عن الأساليب التي تتبع لتحقيق هذه الغاية، ولكنها وجدتها فرصة مناسبة للهجوم على سياسة قاسم وتأليب الدول العربية عليه والمساهمة في إسقاطه.

ثالثا: لقوى التي أيدت قاسم في مطلبه ,,باستعادة“ الكويت وضمها للعراق بمختلف السبل، باعتبارها جزءاً من جنوب العراق والعراق عموماً. وكان أغلب هؤلاء من الضباط العسكريين. وإذ كان موقف أغلب الضباط العسكريين يميل إلى حسم الموقف عسكرياً، فأن موقف أغلب المدنيين المؤيدين لقاسم كان يريد حل المشكلة سلمياً. وهو الذي تغلب في النهاية، رغم استمرار صوت العنف يطبع تصريحات المسؤول الأول في الدولة العراقية حتى عندما بدأت مفاوضات سرية بين البلدين لتحقيق الفيدرالية بينهما.

وعلى الصعيد العربي رفضت جميع الدول العربية موقف العراق ودعت إلى معالجة المشكلة سلمياً وأيدت موقف دولة الكويت المستقلة حديثاً واتخذت ثلاثة قرارات مهمة، وهي:

,,أولاً:

أ. أن تتعهد الحكومة الكويتية بطلب سحب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية بأسرع وقت ممكن.

ب. تتعهد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة لضم الكويت إلى العراق.

ج. تؤيد الجامعة العربية أية رغبة تبديها الكويت في الوحدة أو (الاتحاد) مع أية دولة أخرى عضو في الجامعة.

ثانياً:

أ. ترحب (الجامعة) بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية.

ب. تؤيد الدول العربية طلب دولة الكويت الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة .

ثالثاً:

تتعهد الدول العربية بناء على طلب الكويت بتقديم مساعدات فعالة لحماية استقلال

الكويت والدفاع عن استقلالها، ويخول المجلس الأمين العام صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن". [١٩٤]

وقد أثار موقف الجامعة العربية، رغم صوابه، الحكم في العراق فسحب ممثله من مناقشات مجلس الجامعة العربية احتجاجاً على ذلك الموقف. وكان مجلس الأمن الدولي قد بحث المشكلة قبل ذاك بسبب طلب قدمه العراق استهدف استصدار قرار يدين إنزال بريطانيا لقواتها العسكرية في الكويت. وكان موقف مجلس الأمن مخالفاً لرغبة العراق، إذ طرح المجلس مشروعين أحدهما بريطاني وآخر مصري. صوتت غالبية أعضاء المجلس إلى جانب مشروع القرار البريطاني، ولكن استخدام السوفييت حق الفيتو عطل صدور قرار إلى جانب الكويت وضد الموقف العراقي.

وخلال تلك الفترة تم تشكيل قوة عربية مسلحة باسم الجامعة العربية قوامها ٢٣٠٠ جندي من أربع دول هي الجمهورية العربية والسودان والأردن والمملكة العربية السعودية لتحل محل القوات البريطانية التي ستنسحب من الكويت. وصلت القوات العربية في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦١ وتم في ضوء ذلك انسحاب القوات البريطانية في تشرين الأول من نفس العام.

ويشير السيد حسن العلوي واستناداً إلى معلومات من السيد موسى مجيد علاوي إلى أن مشروعاً للاتحاد الفيدرالي قد طرح للحوار في عام ١٩٦١ بهدف معالجة المشكلة القائمة بين البلدين. وأن اتفاقاً كان على وشك أن يتم بين الحكومتين العراقية والكويتية لولا وقوع حدثين، الأول كان الخطاب الذي ألقاه قاسم قبل تطوير المفاوضات والاتفاق على الصيغة النهائية حيث هاجم فيه أمير الكويت والمسؤولين فيها دون سابق إنذار مما أوقف المفاوضات وانسحاب الوفد الكويتي منها. والثاني حصل بعد أن تجددت المفاوضات بعد مرور شهرين على وقفها ووصول الطرفين إلى نتيجة طيبة لإقامة الاتحاد الفيدرالي بينهما لولا وقوع الانقلاب وقتل عبد الكريم قاسم. [١٩٥] (راجع الملحق رقم ٧).

---

١٩٤ العلوي، حسن. أسوار الطين. مصدر سابق. ص ٨٨/٨٧.

١٩٥ المصدر السابق نفسه ٨٨–٩٦ والملحق على ص ٢٨٤–٢٩٢ .

من الممكن أن يكون الشيخ عبد الله السالم قد تقدم بهذا المقترح وجرت المفاوضات بشأن الموضوع. ولكن لا يمكن أن يخرج الأمر عن كونه محاولة للخروج من الأزمة التي أثارها عبد الكريم قاسم بين البلدين وتحت تهديد التدخل العسكري الذي أقلق بال الكويتيين عن حق.

لقد دللت تجارب الشعوب، ومنها شعوب الشرق الأوسط، على أن أي وحدة أو اتحاد بين بلدين تتم بالقوة والقسر تبوء بالفشل الذريع وينمو العداء المستحكم بين سكان البلدين، في حين أن الوحدة أو الاتحاد على أسس من التفاهم والصداقة والاختيار الحر واستناداً إلى الأسس الديمقراطية والاستفتاء الشعبي والحياة الدستورية، ستقود إلى التماسك والتفاعل والاندماج الفعلي. إن هذا الدرس، الذي مرت به مصر وسوريا والاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن وكذلك محاولات ضم الكويت إلى العراق، يفترض أن يكون هادياً لشعوب المنطقة، ومنها الشعب العراقي.

موقف حكومة عبد الكريم قاسم من قضية فلسطين

احتلت القضية الفلسطينية موقعاً متميزاً في السياسة العراقية في العهد الجمهوري الأول وتجلت في العديد من السياسات والمواقف على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية. وانطلق هذا الموقف من شعور راسخ في ضمير المجتمع العراقي بأن مؤامرة دولية كبيرة دبرت ضد الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية أدت إلى إقامة وطن قومي لليهود على تلك الأرض وفق قرار مجلس الأمن الدولي في عام ١٩١٧. وقد رفض العراق الملكي، كما رفضت بقية الدول العربية قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين إسرائيلية وعربية. ونتيجة لذلك الرفض وقعت الحرب الأولى بين الدولة الإسرائيلية الجديدة والدول العربية. وشارك العراق الملكي في حرب فلسطين الأولى في عام ١٩٤٨. وشارك عبد الكريم قاسم في الوحدات العسكرية التي قاتلت هناك ضد القوات الإسرائيلية. وأشير في حينها إلى دوره المتميز في القتال وإلى شجاعته وموقفه الثابت من القضية الفلسطينية. وكان موقف حركة الضباط الأحرار من القضية الفلسطينية منسجماً وموحداً ومناهضاً لمواقف الحكومات الملكية المتعاقبة إزاء

القضية الفلسطينية. وقد وجهت اتهامات كثيرة وكبيرة ضد الحكام العرب في مختلف الدول العربية، وكذلك ضد النخبة الحاكمة في العراق، بسبب تورط غالبية الحكام العرب، وخاصة في مصر والعراق والأردن، بالتآمر على فلسطين والموافقة الفعلية من قبلهم على إقامة الدولة العبرية. ولم يكن إرسال القوات العسكرية إلى الحرب في فلسطين ضد إسرائيل سوى ذر للرماد في عيون العرب والضحك على ذقونهم وتفريغ شحنات الغضب التي استعرت فيهم. لعب الحكام في العراق دوراً متميزاً ومعروفاً في تحريض ودفع وتشجيع يهود العراق على مغادرة البلاد والالتحاق بإسرائيل. كما اتخذت إجراءات كثيرة من جانب قوى التحقيقات الجنائية (الأمن الداخلي) لطرد المواطنات والمواطنين اليهود بالقوة من العراق، رغم معارضة ورفض نسبة عالية جداً من يهود العراق ترك أرض الوطن الذي أقاموا فيه منذ مئات السنين. وكانت فضائح الرشوة والسيطرة على أموال اليهود المنقولة وغير المنقولة معروفة في الشارع العراقي ويتحدثون عنها بغضب شديد. وشكلت لهذا الغرض مديرية الأموال المجمدة العائدة للمهجرين قسراً والمهاجرين من اليهود.

تميز موقف الحكم الجمهوري بالتضامن مع الشعب الفلسطيني ودعوة الشعوب العربية وحكوماتها إلى دعم نضاله ومناهضةً الدولة الإسرائيلية. وإذا كان هذا الموقف يعبر عن عاطفة إزاء العرب في فلسطين دون أن يكون للعقل أي دور فعلي في تحديد الموقف الصحيح بسبب عدم قدرة العرب على تغيير خارطة فلسطين بعد مرور عشر سنوات على تأسيس إسرائيل، فأن هذا الموقف العاطفي قد تفاقم بعد اشتداد الخلاف بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة، حيث بدأت المزايدة الفعلية بين المسؤولين في الدولتين على القضية الفلسطينية، وبدأت معها الحملات الإعلامية المتبادلة والخطب الرنانة بادعاء مساندة القضية الفلسطينية. وبهذه الطريقة نمت عملية التدخل العربية في شؤون الشعب الفلسطيني وقضيته وأصبحت نقطة صراع ومساومات بين الحكام العرب لم تنته حتى الآن، ولكنها تسببت في ضياع المزيد من الأرض العربية في فلسطين لصالح إسرائيل. ومع ذلك يمكن تأكيد عدة حقائق أساسية بالنسبة إلى موقف الحكومة العراقية في الجمهورية الأولى من القضية الفلسطينية، وهي:

١. اتخذت حكومة عبد الكريم قاسم موقفاً مؤيداً لحق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه وعودة اللاجئين إلى ديارهم والخلاص من الدولة الإسرائيلية الجديدة.

٢. قدمت الدعم المالي والسياسي والمعنوي لقادة الحركة الوطنية الفلسطينية حينذاك وفسحت لهم في المجال العمل في العراق، وفتحت باب جمع التبرعات المالية.

٣. أيدت وساندت تشكيل قيادة موحدة للشعب الفلسطيني تأخذ على عاتقها مسؤولية قيادة النضال في فلسطين.

٤. بادرت إلى تشكيل جيش التحرير الفلسطيني بالتعاون مع القيادة الفلسطينية التي كان يقف على رأسها الحاج أمين الحسيني وفتحت باب التطوع إليه، كما فتحت أبواب الكلية العسكرية لأبناء الشعب الفلسطيني للدراسة فيها وكذلك تنظيم الدورات العسكرية لأغراض التدريب والتأهيل العسكريين.

٥. أصدرت قانوناً خاصة لدعم جيش التحرير الفلسطيني وتأمين الرواتب له وتطبيق قانون التقاعد العسكري العراقي على الجرحى والذين يستشهدون من أفراد هذا الجيش. وتقرر أن ترتبط مالية هذا الجيش بميزانية وزارة الدفاع العراقية.

كان الشعب العراقي يؤيد القضية الفلسطينية بحماس كبير ووقف إلى جانب هذه الإجراءات وأيدها بحرارة كبيرة، رغم أن بعضها لم يكن واقعياً، كما في الفقرة الأولى في أعلاه، بل جسد تجاوزاً على الواقع ومزايدة مع الحكومات العربية الأخرى أو تعبيراً عن رغبات ذاتية لا يسندها الواقع والتي ساهمت، مع مواقف بقية الدول العربية في الوصول إلى الحالة الراهنة، مع قناعة تامة بأن إسرائيل قد لعبت في كل ذلك دوراً مهماً من أجل استمرار حالة الحرب لكي تستطيع انتزاع مساحات جديدة من حصة العرب في فلسطين وفق قرار مجلس الأمن الدولي بتقسيم فلسطين. وهو ما تحقق فعلاً ولم ينته بعد.

واتخذ عبد الكريم قاسم من مواقفه هذه إزاء القضية الفلسطينية مادة مهمة في الصراع مع الحكام العرب الذين أثاروا الغبار على موقف العراق من القضية الفلسطينية أو شككوا بالمواقف القومية للحكم العراقي. وتجلى ذلك في الخطب العديدة التي ألقاها عبد الكريم قاسم في فترات ومناسبات عديدة سواء بتوضيح موقف حكومته أم بالرد على الذين

شاركوا في الهجوم على مواقف الجمهورية العراقية وعلى مواقفه الشخصية من القضايا العربية، ومنها قضية فلسطين، إضافة إلى دور وزارة الخارجية العراقية في شرح وتعميم موقف الحكومة العراقية من المسألة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال لا الحصر تحدث عبد الكريم قاسم أثناء استقباله طلاب كلية الاحتياط من أبناء فلسطين الذين سيكونون نواة الجيش الفلسطيني يوم ٥ أيار/مايو ١٩٥٩ بما يلي:

„ إن خطة استعادة فلسطين سوف نتداول بها معكم ومع إخوانكم وكما قلت إن الحمل الثقيل يقع على أهله. إن الخطة التي نتداول بها في حينها معكم سوف تكون خطة مباغتة تبهر العدو وتضعفه وبالنتيجة تنبثق الجمهورية الفلسطينية من أرض فلسطين... إننا ننادي بانبثاق الجمهورية الفلسطينية بشرط أن تتألف من مجموع فلسطين القطع والرقع الثلاث الشرق والغرب والوسط ... من الخطط الصائبة أن فلسطين لا يرجعها إلا أهلها. إن هؤلاء إخواننا من فلسطين ليسوا بمفردهم أن الدول العربية جميعها تناصرهم بخاصة العراق ... إن رواتب الطلاب الفلسطينيين والضباط وضباط الصف والجنود سوف تكون لهم كما هي الحال مع الجيش العراقي".

وفي خطاب له في ١١ آب/أغسطس ١٩٦٠ وأثناء التحاق فوج من الجنود الفلسطينيين المدربين بجيش التحرير الفلسطيني، قال عبد الكريم قاسم ما يلي:

„سيكون هذا اليوم يوماً خالداً مشهوراً في تاريخ فلسطين الحبيبة ... عما قريب ستجدون علم فلسطين يرفرف في رحابها لقد أعددنا لكم العدة من المال والسلاح وأنتم الرجال المكافحون الذين يقع الحمل الثقيل عليهم إنكم أيها الأخوان المسؤولون عن استعادة وطنكم وإننا نساندكم بالمال والسلاح والرجال والجهود وبكل ما نملك ... وعما قريب سوف تلاحظون بأم أعينكم إن كتائب الجهاد المقدس في فلسطين سوف تنبعث وتشارككم النضال والقتال حتى يتحرر هذا الوطن المقدس عما قريب سوف تبعث الهيئات العربية الوطنية للجهاد في فلسطين من إخوانكم أبناء فلسطين ومن إخوانكم المجاهدين في الدول العربية".

إن السياسة التي مارستها الحكومة العراقية، وكذا الحكومات العربية الأخرى، إزاء

القضية الفلسطينية تميزت، وأن اختلفت المواقف والنوايا، بالابتعاد عن الواقع الموضوعي الذي كان يسود العالم والمنطقة، وبالتالي لم يكن شعار استعادة كل فلسطين قابلاً للتحقيق بأي صورة من الصور، إذ كان شعاراً تحريضياً ومزايدة غير مقبولة وجهت النضال الفلسطيني وجهة خاطئة وقادت إلى خسارة المزيد من الأرض الفلسطينية التي حددت للدولة الفلسطينية وفق قرار تقسيم أرض فلسطين بين العرب واليهود. ولم يكن قاسم مقتنعاً بقدرة الدول العربية على تحقيق هذا الشعار، إلا أن الصراع العربي–العربي والهجوم المكثف ضد شخص قاسم وغياب الرؤية الواقعية والخطاب العقلاني دفع عبد الكريم قاسم إلى إلقاء خطب حماسية وقرارات على الورق. وساهمت سياسة عبد الكريم قاسم المعلنة إزاء القضية الفلسطينية وإسرائيل من عداء إسرائيل والدول الغربية له وكذلك بعض الدول العربية التي قادت، مع فعل وتأثير العوامل الأخرى، إلى إسقاط قاسم في شباط/فبراير ١٩٦٣. ولهذا لم يكن خطأ الإشارة التي قال بها على صالح السعدي في اللقاء الذي جمعه مع هيئة تحرير مجلة الطليعة المصرية بأن حزب البعث جاء إلى السلطة بقطار أمريكي، إذ كانت الولايات المتحدة ترى في سياسة عبد الكريم قاسم إزاء القضية الفلسطينية وإسرائيل خطراً على إسرائيل وتنشيطاً لحركة عسكرية فلسطينية تخلق المتاعب لها ولحليفتها إسرائيل.

ثانياً : سياسات العراق على الصعيد الدولي

انتهجت حكومة قاسم سياسة أقرت خطوطها العامة من جانب قيادة حركة الضباط الأحرار قبل إسقاط النظام الملكي. ويمكن الإشارة إلى أبرز معالمها فيما يلي:

١. مناهضة الاستعمار والعمل على تحرير العراق من السيطرة الأجنبية بكل أشكالها.
٢. ممارسة سياسة الحياد الإيجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي ورفض الارتباط بالأحلاف العسكرية الدولية والإقليمية.
٣. إقامة علاقات تعاون وصداقة وتبادل اقتصادي وتجاري وثقافي مع جميع بلدان العالم دون استثناء على أساس من الاحترام والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٤. مساندة حركات التحرر الوطني المناضلة في سبيل حريتها واستقلال بلدانها.

٥. زيادة دور العراق في الأمم المتحدة باعتباره من الدول المؤسسة لهذه المنظمة الدولية.

٦. الخروج من الكتلة الإسترلينية ومن حلف بغداد وإنهاء وجود القواعد العسكرية في العراق التي كانت موجهة بالأساس لحماية مصالح شركات النفط الاحتكارية ومواجهة حركات التحرر الوطني في العراق والمنطقة وضد الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي.

لم يكن كل الضباط الأحرار أصدقاء للاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، بل كان بعضهم ضد الاتحاد السوفييتي ومعادياً للشيوعية. ولكن الموقف ضد الوجود البريطاني في العراق من جهة، ودعم الدول الغربية لسياسات الحكومة العراقية الملكية الموجهة ضد حكومة جمال عبد الناصر والعدوان الثلاثي الذي شن على مصر في عام ١٩٥٦ من جهة أخرى، هي التي جعلت من المطالبة بتحسين علاقات التعاون مع الاتحاد السوفييتي مطروحة على بساط البحث ومطلوبة لمواجهة القوى الدولية الأخرى.

وفي ضوء هذه الاتجاهات الأساسية في السياسة الدولية عمدت حكومة عبد الكريم قاسم إلى تنفيذ تلك المهمات. وبهذه السياسة الجديدة أغاظت عملياً الدول الاستعمارية وشركاتها البترولية الاحتكارية ودول حلف بغداد ودفعتها إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى مناهضة حكومة قاسم وتطويق سياستها ودفعها إلى ارتكاب الأخطاء والوقوع في مزالق سياسية تقودها إلى حتفها، إضافة إلى تشجيع التآمر الداخلي والخارجي ضدها. ولم يكن في مقدور هذه القوى الإيقاع بحكومة عبد الكريم قاسم لو تمكنت هذه الحكومة من ترتيب أوضاع بيتها الداخلي وإيجاد اللغة المشتركة بين جميع القوى السياسية وعلى أسس الديمقراطية والحياة الدستورية، ولو استطاعت أن تجد لغة مشتركة مع بقية الدول العربية التي رفضت أي شكل عملي من أشكال التعاون مع الحكومة العراقية، كما أن موقف الجامعة العربية إزاء العراق كان سيئاً وبعيداً عن الدعم والمساندة، بل حمل في طياته عداءً صارخاً. إلا أن أوضاع تلك الفترة وفرت الأرضية والفرصة لتفاقم نشاط التآمر الداخلي والخارجي، إذ عجزت حكومة قاسم عن توفير السند الداخلي الكافي لدعم سياستها الدولية وحماية نظامها السياسي.

في أعقاب الثورة مباشرة أعادت حكومة قاسم العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي وعقدت معه أوسع اتفاقية اقتصادية وفنية وتجارية من خلال وزارة الاقتصاد، كما عقدت اتفاقية اقتصادية مماثلة تقريباً مع تشيكوسلوفاكيا، ثم أقامت علاقات سياسية وثقافية مع الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية وبقية البلدان الاشتراكية وأرسلت آلاف البعثات الدراسية إليها وحصلت على مئات الزمالات الدراسية والتدريبية والفنية منها، وطورت علاقات التبادل الثقافي والتجاري معها. كما بدأت بالتعاون المتعدد الجوانب مع ألمانيا الديمقراطية التي كانت تجد مصاعب جدية في إقامة علاقات لها مع الدول الأخرى، إذ أثار هذا الإجراء حفيظة ألمانيا الاتحادية وكل الدول الغربية، إذ بهذا الإجراء كان العراق الجمهوري قد خرق القاعدة التي فرضتها ألمانيا الاتحادية في العلاقات الدولية في أن يكون التعاون السياسي والعلاقات الدبلوماسية أما معها وأما مع ألمانيا الديمقراطية.

ويبدو أن العراق لم يجرؤ على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الديمقراطية ولكنه وسع من علاقاته السياسية والتجارية والثقافية والفنية معها. كما دعمت الحكومة العراقية حركة السلام العالمية ومجلس السلم العالمي، ووافقت على عقد اجتماع كبير لمجلس السلم الوطني العراق حضرته وفود من سائر أرجاء العالم. وارتباطاً بهذه الوجهة العامة اعتبرت سياسة حكومة قاسم بمثابة إعلان العداء المباشر ضد المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وبلدان حلف بغداد، وأنها قد اتخذت موقفاً يتجاوز مفهوم الحياد الإيجابي في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين، علماً بأن مفهوم الحياد الإيجابي كان يعني حياداً بين المعسكرين المتصارعين، ولكنه لم يكن يعني بأي حال موقفاً حيادياً إزاء نضال شعوب البلدان النامية ضد الهيمنة الأجنبية والسيطرة الاستعمارية أو إزاء قضايا السلام في العالم. وكان مبدأ الحياد الإيجابي يرفض التورط بالأحلاف والمواثيق العسكرية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية قدم العراق دعماً مباشراً إلى نضال الشعب الجزائري، الذي أغاض بدوره الاستعمار الفرنسي، وكان الدعم المالي الذي قدم للثورة الجزائرية وزيارة وفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية إلى بغداد بمثابة إعلان العداء للسياسة الفرنسية في المنطقة العربية. كما قدمت الدعم الملموس للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل

استعادة أرضه. وكان هذا الدعم، سواء أكان مالياً أم سياسياً أم عسكرياً، خطوة أولى على طريق تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية التي ما تزال تقود النضال الفلسطيني حتى الوقت الحاضر، وبهذا كسبت حكومة قاسم عداء إسرائيل والدول الغربية دون استثناء، إضافة إلى موقف مناهض لها من جانب العديد من الحكومات العربية التي لم يرق لها موقف قاسم الملموس من القضية الفلسطينية.

وبادرت حكومة قاسم إلى الدعوة لتشكيل منظمة دولية تضم إليها الدول المصدرة للنفط الخام من أجل حماية وصيانة حقوقها على الصعيد العالمي من سياسة الاحتكارات البترولية الدولية. ونجحت مبادرتها فعلاً حين تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) في عام ١٩٦١. وكان الهدف من وراء ذلك تنظيم عمليات استخراج وتصدير النفط الخام وفق توازن معين حفاظاً على سعر مناسب للنفط الخام في الأسواق الدولية. وكانت هذه الخطوة قد اقترنت قبل ذاك بإصدار قرار استعادة العراق ٩٩,٥٪ من الأراضي العراقية التي كانت ممنوحة لشركات النفط الاحتكارية للتنقيب عن النفط الخام فيها، ولم يبق في حوزة تلك الشركات بعد صدور هذا القرار سوى ٠,٥ ٪ من تلك الأراضي، علماً بأن عمليات التنقيب في الأراضي المستردة لم تكن قد بدأت فيها عملياً. واعتبرت شركات النفط الدولية هذا الإجراء بمثابة اعتداء صارخ على حقوق مكتسبة لها لم ينته وقت إنهاء العمل بتلك الاتفاقيات الموقعة مع الحكومة الملكية العراقية في ظل الهيمنة البريطانية المباشرة وغير المباشرة على العراق وسياساته الداخلية والخارجية.

وعمد العراق إلى تعزيز علاقات الصداقة والتعاون وإقامة علاقات دبلوماسية مع الكثير من بلدان العالم النامي باتجاه تحقيق التضامن في ما بينها ومواجهة محاولات فرض سياسات الدول الاستعمارية على تلك البلدان. ولم يكن خروج العراق من حلف بغداد سوى القشة التي قصمت ظهر العلاقات العراقية البريطانية والعراقية الغربية عموماً، رغم محاولات العراق الحفاظ على علاقات ودية مع تلك الدول والاستمرار بإرسال البعثات الدراسية والفنية إليها ومواصلة تطوير التبادل التجاري معها. وسبق ذلك خروج العراق من المنطقة الإسترلينية التي اعتبرت بمثابة ضربة للعلاقات البريطانية ورفع رقابة ووصاية بريطانيا على العملة العراقية (الدينار).

وفي كل القضايا الخلافية مع الدول الغربية سعى العراق إلى تزويد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموقفه إزاء تلك القضايا والإشارة إلى أسباب الخلاف. وهكذا فعل بالنسبة إلى قضية الكويت التي جوبهت برفض عام من جانب الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، رغم محاولة الاتحاد السوفييتي إعاقة قبول الكويت في عضوية الأمم المتحدة في بداية الأمر، ولكنه وافق على ذلك فيما بعد.

إن الإشكالية الأساسية في السياسة الخارجية العراقية برزت في عدم تجانسها أو تنسيقها مع السياسة الداخلية، وبالتالي، لم تكن تجد اللحمة الداخلية التي تساندها، وبالتالي تساهم في تعزيز الجمهورية، مما فتح الباب على مصراعيها لولوج القوى المتآمرة من بوابة السياسة الداخلية لإسقاط سياسته الخارجية وإسقاط النظام بأسره.

يمكن تلخيص القضايا التي كانت تؤرق المملكة المتحدة والولايات المتحدة وبقية الدول الغربية ودول حلف بغداد والعديد من الدول العربية في سياسة العراق فيما يلي، وفق أهميتها والتي يمكن متابعتها في تقارير السفارة البريطانية إلى الحكومة البريطانية:

* التطور المتزايد في العلاقات المتعددة الجوانب بين العراق والاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية والخشية من تغلغل وتنامي مكانة ودور ونفوذ السوفييت في العراق ومنطقة الشرق الأوسط. ويؤكد ذلك التقارير التي كانت ترفعها السفارة البريطانية في العراق إلى حكومتها وكذلك محاولة السفارة البريطانية الحصول على تأكيدات من وزراء عراقيين حول طبيعة الموقف من الشيوعية في العراق ومن السوفييت.[١٩٦]
* الخشية المتزايدة من تنامي النفوذ الشيوعي في العراق بسبب تنامي نفوذ وتأثير الحزب الشيوعي العراقي في الساحة السياسية العراقية في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨.[١٩٧]

---

١٩٦ حسين، خليل إبراهيم. العراق في الوثائق البريطانية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٨٦–٢٩٠.

١٩٧ المصدر السابق نفسه. راجع في هذا الصدد أيضاً الجزئين الثاني والثالث من كتاب العراق في الوثائق البريطانية، إذ تبرز في هذه التقارير المترجمة إلى اللغة العربية التي كانت تعدها السفارة البريطانية نشاط الحزب الشيوعي العراقي وعلاقاته بقاسم وبغيره من القوى السياسية العراقية وبالوضع الداخلي، وإبراز القوى المناهضة للحزب الشيوعي واتجاهات تطور الأوضاع. ك. حبيب

* ورغم الصراع الذي نشب بين الدول العربية، وخاصة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق، فأن الخشية من تعاون وتضامن الدول العربية ضد الاستعمار والأحلاف العسكرية وضد إسرائيل كانت كبيرة، خاصة وأن قاسماً قد اتخذ موقفاً ملموساً من تشكيل جيش فلسطيني للعودة والتحرير.

* تعاظم خشية شركات النفط الاحتكارية من سياسة عبد الكريم قاسم إزاء نشاط هذه الشركات في العراق بعد أن استعاد منها الأراضي العراقية غير المستغلة التي كانت تحت تصرفها، إضافة إلى دعوة العراق إلى تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط وما يمكن أن ينشأ عن هذه المنظمة من مشكلات للدول والشركات المهيمنة على سوق النفط العالمي.

* وزاد في الطين بلة مطالبة العراق بضم الكويت إليه، التي قادت إلى مزيد من التعقيدات في الوضع السياسي في منطقة الخليج وفي العلاقة مع المملكة المتحدة ومع بقية الدول العربية.

* ولا بد من الإشارة إلى أن كلاً من تركيا وإيران خشيتا بشكل واضح من الموقف السليم الذي اتخذته حكومة عبد الكريم قاسم من الشعب الكُردي في السنتين الأولى والثانية من قيام الجمهورية العراقية، إذ برزت لهم شكوك باتجاه دعوة العراق إلى انضمام القسم الكُردي من تركيا وإيران إلى العراق من جهة، أو احتمال قيادة دولة كُردية من الأقسام الثلاثة لكُردستان من جهة ثانية، رغم أن هذه القضية قد حسمت منذ عام ١٩٦١، بسبب النزاع المسلح الذي نشب بين الحكومة العراقية والشعب الكُردي وقيادته السياسية والعسكرية.

* وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات الدول الغربية عموماً كانت تعبر عن خشية حكوماتها من تنامي النضال التحرري في المنطقة بأسرها واتخاذ العراق قدوة لها في عملية التحرر من الهيمنة الأجنبية وإسقاط النظم الملكية والنظم السياسية في الخليج، إذ كانت الحليف الأكثر إخلاصاً ومصداقية لها.

واستناداً إلى هذه المخاوف لعبت الدول الغربية دورها المتميز والمباشر في التدخل

بالشؤون الداخلية للعراق ودعم النشاط المناهض لحكومة قاسم بعدة اتجاهات أساسية، وهي:

١. تنشيط حملة إعلامية واسعة وكثيفة على الصعيد العالمي معادية صراحة لحكومة قاسم واتهامها بأنها أصبحت حصان طروادة من أجل غلغلة النفوذ السوفييتي والشيوعي إلى العراق ومنطقة الشرق الأوسط.

٢. تكثيف التعاون مع دول حلف بغداد وخاصة إيران وتركيا لممارسة الضغط السياسي على حكومة قاسم وتحريك القوى المتعاونة معها للوقوف ضدها.[١٩٨]

٣. تنشيط الدول العربية المعادية لنظام الحكم الجمهوري في العراق، وخاصة الدول المجاورة مثل دول الخليج والسعودية والأردن ولبنان لتكثيف حملاتها ضد العراق واعتبار النظام الجديد ملحداً وكافراً وأن العراق قد أصبح مرتعاً للشيوعية وللسوفييت.

٤. التعاون مع القوى المناوئة لنظام الحكم في الداخل وبشكل خاص مع قوى حزب البعث والقوى القومية العربية والقوى الرجعية التي تضررت بفعل قوانين وقرارات حكومة قاسم. كما سعت إلى إيجاد علاقة لها مع القوى الكُردية من خلال إيران التي كانت تقف بالضد من ثورة العراق.

بذلت المملكة المتحدة جهوداً كبيرةً لاستثمار عدة اختلافات جوهرية برزت في الساحة السياسية العراقية وعلى صعيد العلاقات بين الدول العربية حينذاك بهدف إضعاف نظام حكم قاسم، وفي الوقت نفسه إيجاد حلفاء لها في العراق والعالم العربي لتعزيز مواقعها، ومن يدرس الوثائق البريطانية الخاصة بالعراق خلال تلك الفترة سيجد أنها كانت تسعى إلى بذل جهود حثيثة من أجل:

١. الاستفادة القصوى من الخلاف الذي نشب بين القوى القومية وحزب البعث من جهة، والقوى الديمقراطية والحزب الشيوعي العراقي من جهة أخرى، من خلال تنشيط وسائل الإعلام وبث الإشاعات والاقتراب من القوى القومية والبعثية لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه استفادت من الخلاف بين الحكومة العراقية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة

---

١٩٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٨.

لمنع الوصول إلى تحالف أو تنسيق في ما بينهما لضمان الجفوة بين الدول العربية.

٢. استثمار الصراع الذي تفجر بين حكومة قاسم وقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني بهدف تشديده ومنع الوصول إلى حل للمشكلة بالطرق السلمية ودفع حكومة إيران لتقديم الدعم للحركة الكُردية المسلحة بأمل منع الشعب الكُردي في كُردستان العراق من تحقيق طموحاته المشروعة في العراق وانعكاس نموذج ذلك على بقية الشعب الكُردي في كل من إيران وتركيا وسوريا.

٣. استثمار الرفض الذي جوبهت به القرارات الإيجابية التي أصدرتها حكومة قاسم في مختلف المجالات، وبشكل خاص قانون الأحوال الشخصية وتنظيم العائلة من جانب بعض أبرز القوى الدينية في العراق، سواء أكانت من أتباع المذهب الشيعي أم المذهب السني، باتجاه دفع هذه القوى لإصدار فتاوى دينية مناهضة لحكومة عبد الكريم قاسم واتهامها بالشيوعية والإلحاد، كما فيها إدانة واضحة للحزب الشيوعي العراقي واتهامه بالكفر أيضاً وإساءات غير قليلة أخرى، وهو ما حصل فعلاً من جانب بعض القوى الدينية وشيوخ الإسلام.

كان أمام المملكة المتحدة سبيلان في مواجهة المشكلة الجديدة التي برزت لها في المنطقة، مشكلة النظام الجمهوري في العراق واحتمال توطده: إما المجابهة أو المهادنة. ولكن خبرة حكومة المملكة المتحدة الطويلة وسفاراتها في التعامل مع النظم السياسية في المنطقة جعلها تختار درباً ثابتاً بين السبيلين يساعدها في الوصول إلى الخلاص من حكومة قاسم، أي أنها اختارت سبيلاً يجمع بين السبيلين وفق تطورات الوضع العراقي ومستوى تطور علاقاته مع الاتحاد السوفييتي والمخاطر التي تنشأ على مصالحها بسبب تلك العلاقات، رغم أنها كانت قد قررت عملياً التخلص من الحكم الجديد، وخاصة بعد أن برزت مشكلة النفط مع شركات النفط الاحتكارية والمطالبة بالكويت من جانب حكومة قاسم. فرغم التباين في التكتيكات التي اتبعتها إلا أن الهدف المركزي للسياسة البريطانية قد تبلور باتجاه إسقاط حكومة قاسم. ومع هذا التوجه السياسي بدأت المؤامرات الفعلية تحاك وتتخذ أبعاداً أكثر ملموسية ووضوحاً حتى أن قاسم، وقد شعر بجو المؤامرات

حوله، أشار بوضوح إلى أن القرارات الخاصة بالنفط العراقي التي أصدرها كانت تعني إصدار حكم الموت على النظام نفسه وعلى قائد النظام.

الفصل الثاني

اتجاهات التنمية والتطوير الاقتصادي في الجمهورية الأولى

كانت فترة حكم عبد الكريم قاسم قصيرة جدا، ولكن ما أنجز خلالها كان مهماً وكبيراً نسبياً بالمقارنة مع ما أنجز في فترة النظام الملكي التي دامت طوال ٣٧ عاماً، رغم الأوضاع المعقدة التي سادت البلاد والمصاعب الكبيرة التي واجهت التحويل الديمقراطي من انتفاضة عسكرية مظفرة إلى ثورة برجوازية ديمقراطية. فحكومة الثورة وفرت في بداية الأمر ظروفا أفضل وإمكانيات فعلية أنسب لتعبئة وإطلاق طاقات العراق وقدراته المادية والبشرية والاستخدام الأكثر عقلانية لموارده المتاحة بالإضافة إلى الاستفادة من عروض المساعدات المتعددة الوجوه من جانب البلدان الاشتراكية لتنمية الاقتصاد الوطني وتعجيل وتيرة نموه، إضافة إلى الأخذ بأسلوب البرمجة الاقتصادية وإصدار القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ القاضي باستحداث عدة وزارات منها وزارة التخطيط ووزارة الصناعة وإلغاء وزارتي الإعمار والاقتصاد، وجرى تشكيل مجلس التخطيط الاقتصادي الذي ربُط بمجلس الوزراء مباشرة. وحدد القانون الجديد مهمة وزارة التخطيط ومجلس التخطيط بوضع خطة اقتصادية مؤقتة تقوم على أساس تجميع مشاريع مجلس الإعمار التي تضمنها المنهاج الاستثماري الأخير للفترة ١٩٥٦-١٩٦١ والتي لم يستكمل تنفيذها، مضافاً إليها العديد من المشاريع التي ارتأت الحكومة إقامتها إلى حين وضع الخطة الخمسية الجديدة. واتخذت الدولة ثلاثة قرارات أساسية بصدد مشاريع التنمية الاقتصادية وهي:

فصل عملية التخطيط عن عملية تنفيذ المشاريع وإسناد المهمة الأخيرة بالوزارات النوعية.

- تخصيص ٥٠٪ من إيرادات النفط الخام السنوية لصالح تنفيذ مشاريع الخطة المؤقتة

و٥٪ منها لصالح الميزانية الاعتيادية، وهي بخلاف ما كان يجري في العهد الملكي حيث خصص ٧٠٪ من الإيرادات لصالح ميزانية الإعمار و٣٠٪ منها لصالح الميزانية الاعتيادية.

- تأمين دور فعال لقطاع الدولة في عملية تنفيذ المشاريع الواردة في الخطة الخمسية المؤقتة وثم في الخطة الجديدة دون إعاقة نمو القطاع الخاص وتطوره.

وفي عام ١٩٦١ صدر القانون رقم ٧٠ الذي تضمن الخطة الخمسية الجديدة للفترة ١٩٦١–١٩٦٥. وإذا كانت الخطة المؤقتة قد تضمنت تخصيصات مقدارها ٣٩٢ مليون دينار عراقي، فأن الخطة الخمسية الجديدة تضمنت تخصيصات مقدارها ٣,٥٦٦ مليون دينار عراقي بعجز مالي ظاهر في باب الإيرادات قدره ١٤٢ مليون دينار عراقي، أي بزيادة مقدارها ٥,٤٤٪ تقريبا. وجرى توزيع تلك التخصيصات على القطاعات الاقتصادية المختلفة بالنسب التالية: الزراعة ٣,٢٠٪، الصناعة ٠,٣٠٪، النقل والمواصلات ٥,٢٤٪ والمباني والمساكن ٢,٢٥٪. وحدد مجلس الوزراء للخطة الجديدة هدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات. وجرى الاهتمام بزيادة إيرادات النفط الخام لضمان الحصول على المقدار الضروري للمشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية. تميزت هذه الخطة الجديدة بالسمات التالية:

– الطموح المشروع في تعجيل عملية التنمية والسعي لتوفير مستلزمات أفضل لتنفيذها، رغم أن المبالغة بالطموح الذي ارتبط بجو التفاؤل وزخم الحركة السياسية الذي نشأ في أعقاب إلغاء الملكية.

– لم تكن دراسة المشروعات الاقتصادية التي تضمنتها الخطة، رغم التشذيب المستمر الذي أُدخل عليها بالمقارنة مع الفترة السابقة، كافية لتأمين تنفيذها، إذ أن مجلس التخطيط قد أخذ من مشروعات المناهج الاستثمارية للعهد الملكي ما رآه مناسبا دون إن يعيد النظر فيها أو يتحرى عن الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتلك المشاريع.

– وإذا كانت حكومات العهد الملكي قد أهملت القطاعين الزراعي والصناعي على نحو خاص، رغم ادعائها بالاهتمام بالقطاع الزراعي، فإن الحكم الجديد قد أولى اهتماما أكبر

بالصناعة الوطنية وأهمل إلى حدود غير مقبولة القطاع الزراعي، رغم أن هذا القطاع كان بحاجة إلى عناية أكبر بسبب تشريع قانون الإصلاح الزراعي وما كانت تطمح إليه القوى التي شاركت في وضع هذا القانون، وخاصة إجراء تغيير جذري في العلاقات الزراعية لصالح الفلاحين وتأمين الأمن الغذائي للسكان وتقليص حاجة البلاد إلى استيراد السلع الزراعية لأغراض الاستهلاك المحلي. وفي الممارسة الفعلية تخلف التنفيذ في القطاعين الصناعي والزراعي عن التصورات التي طرحتها الخطة المؤقتة وتعارض مع الإمكانيات الفعلية الضعيفة التي كانت متوفرة في البلاد.

– وإذا كانت الحكومات الملكية المتعاقبة قد أهملت بشكل صارخ التطوير الإقليمي للألوية العراقية أو التوزيع الجغرافي للمشاريع بما يسهم في تطوير المناطق المختلفة من العراق بشكل منسجم وعقلاني، وخاصة بالنسبة لإقليم كُردستان العراق والمناطق المتخلفة من جنوب ووسط العراق، فأن حكومة الجمهورية الأولى هي الأخرى أهملت التخطيط الإقليمي الضروري، في حين كان الشعب الكُردي يتوقع منها إيلاء اهتمام أكبر بإقليمه، كما هو حال العديد من مناطق العراق التي سادها التخلف مثل العمارة والديوانية والكوت والناصرية، على سبيل المثال لا الحصر.

– تقليص نسبة الموارد المالية المخصصة لميزانية التنمية من إيرادات النفط الخام السنوية من ٧٠٪ إلى ٥٠٪، في حين كانت الحاجة تتطلب توجيه نسبة أعلى لصالح عملية التنمية على نطاق القطر كله وتوفير فرص عمل للعاطلين، إضافة إلى توجيه ما يكفي من الموارد المالية لصالح التنمية الزراعية وتأمين الكوادر الضرورية لذلك.

– الإهمال غير المبرر للقطاع الخاص، سواء في أثناء وضع مشاريع الخطة أم في فترة تنفيذها، رغم احتجاجات ممثلي البرجوازية الوطنية، وكانوا على حق في ذلك.

فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٨–١٩٦٢ تطور الإنفاق العام، الميزانية الاعتيادية والميزانية الاستثمارية، بما ساعد على التحسن النسبي الذي طرأ على الخدمات العامة كالتعليم والصحة والنقل وتوفير مياه الشرب، وكذلك مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء ذلك طرأ تحسن نسبي ملموس على الدخل القومي ومعدلات نموه.

ويمكن للجدول التالي أن يقدم لوحة عن التطور الحاصل في هذه المجالات بالمقارنة مع الفترة التي سبقت الانتفاضة العسكرية في عام ١٩٥٨.

تطور الإنفاق العام والدخل القومي في العراق للفترة ١٩٥٥-١٩٦٢

(المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

السنة	الميزانية الاعتيادية مليون دينار	الإنفاق الاستثماري مليون دينار	المجموع مليون دينار	الدخل القومي مليون دينار	نسبة الإنفاق العام إلى الدخل ٪	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الدخل ٪
1955	55.3	31.2	86.5	289.3	29.9	8.0
1956	70.2	42.4	112.6	334.8	31.9	12.7
1957	73.8	56.8	130.6	352.7	37.0	16.1
1958	79.2	51.6	130.8	374.0	34.9	13.8
1959	102.0	49.6	151.6	391.6	38.7	12.7
1960	114.2	47.5	161.7	437.1	37.0	10.9
1961	119.2	66.7	185.9	484.2	38.4	13.8
1962	128.4	58.8	187.2	526.5	35.5	11.2

المصدر: ١- عبد الغني، جعفر د. النفط من أجل التنمية. من مواد ندوة بغداد العالمية الثانية للنفط. ص٤٧٠.

٢- الدرة، صباح د. القطاع العام. دار الرواد للطباعة. بغداد. ١٩٧٧ . ص ٦٣.

ومن قراءة هذا الجدول يلاحظ المرء بأن نمواً ملموساً في حصة الميزانية الاعتيادية والإنفاق الاستثماري من إجمالي الدخل القومي صاحب الفترة المذكورة. فقد ارتفعت هذه النسبة من ٥,٢٩٪ في عام ١٩٥٥ إلى ٥,٣٥٪ في عام ١٩٦٢ مع حصول بعض الصعود والهبوط في سنوات الفترة، إذ وصلت النسبة في عام ١٩٦١ مثلا إلى ٧,٣٨٪. وإذ شهدت نسبة الإنفاق الاستثماري في الفترة الواقعة بين ١٩٥٥-١٩٥٧ تصاعدا مستمرا، بدأت تلك النسبة بالتذبذب والتراجع بين سنة وأخرى، رغم الارتفاع الملموس في المبالغ المطلقة الموجهة

للإنفاق الاستثماري. وحصلت زيادة كبيرة في الدخل القومي خلال الفترة ١٩٥٨–١٩٦٢، حيث ارتفع من ٠,٣٤٧ مليون دينار في عام ١٩٥٨ إلى ٥,٥٢٦ مليون دينار في عام ١٩٦٢، أي بزيادة مقدارها ٥,١٥٢ مليون دينار أو بنسبة قدرها ٨,٤٠٪ خلال الفترة المذكورة.

وعدا عن ذلك فإن مجموعة من المؤشرات المهمة التي تحققت في هذه الفترة تشير إلى القدرات الفعلية الكامنة في الاقتصاد والمجتمع العراقي التي لم تستثمر إلى حدودها المطلوبة أو المعقولة. فقد شهدت تلك الفترة ارتفاعاً في عدد العمال وازديادا في تأثيرهم في النشاط الاقتصادي والأحداث السياسية، كما نما دور البرجوازية الوطنية، وبخاصة الصناعية منها، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى هجرة فلاحية واسعة من الريف إلى المدينة وزيادة في عدد العمال الزراعيين في الريف. وتأثرت فئات البرجوازية الصغيرة، وخاصة تلك التي ارتبطت بالصناعات الحرفية والتجارة الداخلية، بتطور الحياة الاقتصادية وتحسن مستوى إنتاجها الصناعي وتبادلها التجاري، وبالتالي تحسن مستوى معيشة أفرادها. ووجد هذا الواقع تجلياته في الأحداث السياسية في هذه الفترة الخصبة والمتشابكة سياسياً من تاريخ العراق الحديث ودفاع هذه الفئات الاجتماعية عن حكم عبد الكريم قاسم الذي حاول إنصافها ولم يسع إلى تكريس الحياة الديمقراطية لضمان استمرارها وتطورها.

– المبالغة في القدرة التنفيذية لمؤسسات الدولة وتحديد هدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات. وكان هذا الهدف قد أصبح نموذجا سائدا في العديد من البلدان النامية في تلك الفترة دون العودة إلى المكونات الفعلية للخطة والقدرات التنفيذية لأجهزة الدولة والمجتمع لتحديد المهمات الأساسية التي من خلالها يمكن الوصول إلى رفع معدلات النمو السنوية، وبالتالي زيادة الدخل القومي.

– في ما عدا ذلك كانت الخطة تفتقر إلى الموازنة بين الإمكانيات المادية الفعلية والإمكانيات المالية، بين طاقات البلاد وحاجات الاقتصاد الوطني، إذ اعتمد المشرع على موازنة مالية وحيدة الجانب، كانت بدورها قائمة على عجز مقداره 142 مليون دينار عراقي. لا شك في أن العراق كان في مقدوره مضاعفة الدخل القومي من خلال مضاعفة

إنتاج وتصدير النفط الخام وبالحصول على موارد مالية أعلى بكثير من الفترة السابقة. ولكن كان هذا الأمر يتطلب مضاعفة التخصيصات المالية لزيادة كميات النفط المستخرجة وتحسين الموانئ وخطوط أنابيب نقل النفط الخام من جهة، وإلى إقناع الشركات الاحتكارية على القيام بذلك من جهة أخرى، في حين كان موقف الشركات من حكومة الجمهورية معارضاً ومناهضاً لها وساعياً إلى إسقاطها من خلال إضعاف قدراتها المالية أيضاً. كما أن هدف مضاعفة الدخل القومي يفترض أن يأخذ معياراً أخر بنظر الاعتبار، ونعني به تنوع الإنتاج المادي لزيادة الدخل القومي في قطاعي الصناعة والزراعة والإنتاج السلعي الصغير، وليس الاعتماد على ريع قطاع النفط الخام. وكان هذا يعني البدء بعملية إجراء تغيير واسعة وعميقة في بنية الاقتصاد العراقي والخدمات المادية والاجتماعية التي لم تكن متوفرة حتى ذلك الحين.

وبرهنت الحياة، وبسبب التعقيدات الكبيرة التي واجهت البلاد من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أن ما صرف من التخصيصات المالية على مشاريع الخطة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦١-١٩٦٣، حيث تمت الإطاحة بحكومة قاسم، لم يزد عن ١,٤٦ مليون دينار فقط من مجموع ٣,١١١ مليون دينار كان المفروض صرفها على تلك المشاريع، أي بنسبة قدرها ٤,٤١٪ فقط، وأن القطاع الصناعي قد حظي بنسبة قدرها ٨,٩٪ من تلك التخصيصات، والزراعة ١١,٥٪ فقط. وتوجهت النسبة الأساسية منها لإغراض المباني والسكن ٥٧٪، وخاصة للقوات المسلحة، و٢٠,٦٪ للنقل والمواصلات. ورغم المستوى الواطئ للصرف فأنه كان أفضل من مستواه في العهد الملكي.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن العراق الملكي لم يبد اهتماماً كبيراً وضرورياً بفتح معاهد للدراسات التطبيقية وتخريج أيدي عاملة ماهرة وفنية كافية لتطوير الاقتصاد الوطني، كما كان الاهتمام بالدراسات العلمية العالية والبحث العلمي محدوداً للغاية بالمقارنة مع حاجة العراق الفعلية. وكان لهذا مخاطره الكبيرة على اقتصاد البلاد، إضافة إلى عدم اهتمام أو إهمال الدولة في حينها للتخطيط الإقليمي في مجال تكوين الكوادر العلمية والفنية والمهنية،والبحث العلمي، وبشكل خاص في كُردستان العراق أو في مناطق الوسط والجنوب،

حيث تركز التعليم العالي والفني في بغداد العاصمة. ومع الاهتمام الأفضل والنسبي الذي أولته حكومة عبد الكريم قاسم لهذه المجالات الحيوية، خاصة عبر إرسالها لعدد كبير من الطلاب للدراسة العلمية والفنية العالية في البلدان الاشتراكية، كما أبدت اهتمامها بفتح جامعة بغداد وبعض المعاهد المهنية والفنية، إلا أنها كانت في الحدود الدنيا، إضافة إلى توتر الأوضاع الذي لم يترك مجالاً لتوجيه الاهتمام الكافي للتربية والتعليم والبحث العلمي. وكان الاهتمام الأكبر موجهاً صوب الدراسات الإنسانية التي خرجت عدداً كبيراً من المتعلمين الذين كانوا يتحرون عن وظائف إدارية في أجهزة الدولة المختلفة، في وقت لم تكن الدولة قادرة على استيعاب عدد المتخرجين المتزايد من سنة إلى أخرى. وكانت النتيجة تبرز في تفاقم عدد الخريجين من مختلف الاختصاصات الإنسانية العاطلين عن العمل.

لم تكن حكومة الجمهورية الأولى موحدة في مواقفها إزاء عملية التنمية الوطنية في العراق وإزاء أدوار القطاعات الاقتصادية المختلفة، سواء ارتبط ذلك بموضوع القطاعات من حيث طبيعة الملكية أم من حيث اتجاهات التنمية الصناعية والزراعية، إضافة إلى موضوع التعاون الاقتصادي على المستويين العربي والدولي. وقد تبلورت في هذه الفترة ثلاثة اتجاهات أساسية، وهي:

١. ضرورة الاعتماد الرئيسي على القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاهتمام الأساسي بالقطاع الزراعي وإعارة اهتمام ثانوي بالقطاع الصناعي. وقد تبنت هذا الاتجاه فئات البرجوازية الوطنية العاملة في القطاع التجاري، ثم وجدت الدعم والتأييد من جانب فئات كبار ملاك الأراضي الزراعية وبقايا الإقطاعيين الذين تضرروا من قانون الإصلاح الزراعي، إضافة إلى شركات النفط الاحتكارية الأجنبية.

٢. ضرورة الاعتماد على القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية إلى جانب تنمية وتطوير قطاع الدولة وتعزيز دوره، خاصة في تلك المجالات التي يتعذر معها مشاركة القطاع الخاص أو تعجز قدراته الاقتصادية عن توفير رؤوس الأموال اللازمة لذلك، على أن لا يلغي الدور القيادي والموجه للقطاع الخاص. وكان هذا الاتجاه اللبرالي يميل إلى أن تبيع الدولة مشاريع قطاعها الاقتصادي إلى القطاع الخاص بعد أن تكون تلك المشاريع قد نجحت في

نشاطها الاقتصادي وتجاوزت خطوط الخطر وتحمل الخسائر. ومثل هذا الاتجاه كان وما يزال يعمل به في جميع الدول الرأسمالية المتقدمة. إن هذا الاتجاه التقليدي في تنمية بلدان العالم الثالث لم يأخذ بنظر الاعتبار إمكانيات الدولة المالية الكبيرة في العراق التي يمكن أن تعطي قطاع الدولة هذا الدور البارز ولا إلى ضعف القطاع الخاص الذي لم يكن يمتلك حتى ذلك الحين مقومات التنمية المطلوبة في العراق ومواجهة التخلف الشديد الموروث. ووجدت البرجوازية الوطنية، وخاصة الصناعية منها، التي كانت تدعو إلى هذا الاتجاه في التنمية، تأييدا لدعوتها الموجهة إلى برجوازية الريف وأغنياء الفلاحين وبعض فئات البرجوازية الصغيرة. وكان وزير المالية والصناعي المعروف وعضو قيادة الحزب الوطني التقدمي، السيد محمد حديد، أحد أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه في التنمية. وقد وجد الدعم والتأييد من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال. ولم يكن هذا الرأي خاطئاً، إذا ما أُخذ بنظر الاعتبار واقع العراق حينذاك، بل كان أكثر واقعية وأكثر انسجاماً مع طبيعة المرحلة التي كان يمر بها.

٣- ضرورة الاعتماد على قطاع الدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاهتمام بعملية التصنيع بشكل خاص باعتبارها القاعدة المادية والتقنية الضرورية للتطوير المنشود في مجمل الاقتصاد الوطني، وإيجاد نوع من التنسيق والتوازن في تنمية القطاعين الزراعي والصناعي ووضع قطاع التجارة الخارجية في خدمة هذين القطاعين. ولم يهمل أصحاب هذا الرأي دور القطاع الخاص في هذه المرحلة من تطور العراق بل أشاروا إليه ولكنهم قللوا من أهميته. وكانت فئات من البرجوازية الصغيرة والعمال وكثرة من المثقفين إلى جانب هذا الاتجاه. وإذ تمكن الاتجاه الثالث من التأثير على مشروع الخطة وتحديد مسارات التطور تشريعا، فإن الواقع العملي سجل نجاحا وغلبة واضحة لأصحاب الاتجاه الثاني، وكان وزير الاقتصاد والأستاذ الجامعي، السيد إبراهيم كبة، أحد أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه ووجد الدعم والتأييد من الحزب الشيوعي العراقي وبعض قوى اليسار. ولا شك في أن الوضع الاجتماعي في العراق كان يتطلب تحقيق مساومة عقلانية بين الاتجاهين الثاني والثالث لصالح الاهتمام بدور القطاعين مع ضرورة تقديم دعم مناسب لتأمين مشاركة واسعة من

جانب القطاع الخاص في عملية التنمية التي كانت تستوجب تعبئة كل الجهود المتوفرة، خاصة وأن الموقف الداخلي كان يرفض دخول الرأسمال الأجنبي إلى الاقتصاد العراقي.

اتخذت حكومة عبد الكريم قاسم جملة من الإجراءات لتعزيز حركة التطور الصناعي ودعم جهود القطاع الخاص وتنشيط دور القطاع المختلط من خلال تعزيز دور المصرف الصناعي العراقي وزيادة نشاطه ورفع مقدار رأس ماله. ففي الوقت الذي خفضت الدولة سعر الفائدة على قروض المصرف الصناعي من ٥٪ إلى ٤٪، رفع رأس ماله إلى عشرة ملايين دينار عراقي. كما أصدرت تشريعاً يقضي بحماية الصناعة الوطنية وإعفاء المشاريع الناشئة حديثا من التعريفات الجمركية. وتضمنت اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الإتحاد السوفييتي إقامة ثلاثة عشر مشروعاً صناعياً من مجموع ٢٥ مشروعاً اقتصادياً نصت عليها الاتفاقية.

ومن أجل أن تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية واجهت حكومة عبد الكريم قاسم نفسها إشكالية النفط الخام ودور الشركات الأجنبية فيه وموقف الشعب العراقي من هذه الشركات، إضافة إلى حقوق العراق المهدورة في نفطه من جانب تلك الشركات. كما أن موضوع النفط كان أحد النقاط الأساسية في البرنامج غير المكتوب للجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، إذ أنها كانت من أبرز القضايا التي طرحت من جانب اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني. وفي النقاط التالية سنحاول معالجة سياسة حكومة عبد الكريم قاسم في بعض المجالات الاقتصادية، وبشكل خاص في مجالات خطط التنمية والنفط والصناعة والزراعة والتجارة وقطاع الدولة الاقتصادي.

أولاً : التنمية والتخطيط الاقتصادي

قررت حكومة الجمهورية الأولى أن تأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي (البرمجة الاقتصادية) لتحقيق عملية التنمية الوطنية. وعمدت إلى تشكيل وزارة للتخطيط وفق القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩، ثم جرى تشكيل مجلس التخطيط الاقتصادي الذي تم ربطه بمجلس الوزراء مباشرة. وكلف مجلس الوزراء وزارة التخطيط ومجلس التخطيط بإعداد خطة اقتصادية مؤقتة تعتمد من حيث المبدأ على مشاريع المنهاج الاستثماري الذي أعده قبل ذاك مجلس

الإعمار ووزارة الإعمار، إلى حين إعداد خطة خمسية جديدة في ضوء المبادئ التي رغبت في إتباعها. فتضمنت الخطة الاقتصادية المؤقتة أبواب الصرف التالية:

أبواب صرف الخطة الاقتصادية المؤقتة

باب الصرف	المبلغ / مليون دينار عراقي	التوزيع النسبي لتخصيصات الخطة
الزراعة	49.8	12.7
الصناعة	40.4	10.3
النقل والمواصلات	104.3	26.6
الأشغال والمباني	197.5	50.4
المجموع	392.0	100.0

المصدر: الوقائع العراقية. الجريدة الرسمية للدولة العراقية. العدد٥٩٢ أ السنة الرابعة. بغداد. ١٩٦١/١١/١٨. الخطة التفصيلية. ص٥٨.

لم تكن الخطة المؤقتة التي وضعت سوى عملية تجميع لمشاريع المنهاج الاستثماري، وبالتالي تضمنت عيوب السياسة الاقتصادية السابقة لوزارة الإعمار ومجلس الإعمار، إذ أنها كدست مجموعة كبيرة من المشاريع لا يمكن إنجازها في الفترة القصيرة المحددة للخطة، كما أن المخطط لم يفكر بمدى قدرة البلاد على توفير الموارد المالية الضرورية ونسى أنها خطة مؤقتة إلى حين استكمال وضع الخطة الخمسية الفعلية. فعلى عادة المنهاج الاستثماري وجهت الخطة الجديدة المبالغ الرئيسية إلى قطاعات النقل والمواصلات والأشغال والمباني حيث هيمنا على ٧٧٪ من إجمالي التخصيصات المالية، في حين حظيت الزراعة والصناعة معاً بنسبة ٢٣٪ من إجمالي التخصيصات. وكانت غالبية المشاريع الصناعية المقررة تقع في دائرة المشاريع الاستهلاكية والخفيفة باعتبارها خطة مؤقتة إلى حين وضع الخطة الخمسية التي ستعطي مساحة أكبر للصناعات الإنتاجية واستخدام النفط الخام في التنمية الصناعية. وانتقد الدكتور طلعت الشيباني، وزير

التخطيط حينذاك، هذه الوجهة بقوله: "أن هناك اتجاهاً خطيراً في تنفيذ مشاريع الخطة الاقتصادية وهو الميل إلى تنفيذ المشاريع الصغيرة التي غالباً ما تكون يسيرة وبسيطة التنفيذ أما المشاريع الرئيسية المنتجة فقد تلكأت الوزارات في تنفيذها". ويتحرى عن السبب في بروز هذه الظاهرة فيقول: "وقد يبرر ذلك بقلة الكفاءات الفنية ونقص مقتضيات التنفيذ". لا شك في أن الملاحظة التي يشير إليها الوزير كانت صائبة، ولكنها لم تكن كافية، كما لم تكن السبب الرئيسي في ذلك. فالسبب الحقيقي يكمن في طبيعة أجهزة الدولة والذهنية التي تربت عليها وعجزها عن أداء المهمات التي أخذتها على عاتقها والتزمت بتنفيذها. لقد تشكلت هذه الأجهزة على مدى أربعة عقود في ظل الاحتلال البريطاني للعراق أو الهيمنة المباشرة للخبراء الأجانب حيث ساد الفساد الوظيفي والرشوة والمحسوبية والمنسوبية والتمييز الديني والطائفي في التوظيف وفقدان المعايير العلمية والإدارية الصارمة في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وبعيداً عن الرقابة والمحاسبة وغياب الحياة الدستورية الديمقراطية في مختلف مراحل عملية صنع القرارات وتنفيذها ومراقبة التنفيذ. لقد كانت دوائر الدولة في واد، وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وادٍ آخر. وفي ظل هذه الأوضاع لم يكن في مقدور الخطة أن تحقق النتائج المرجوة منها. وإذا كان مقدار الصرف المالي يبقى أحد المعايير لتقدير مدى الجدية في التنفيذ، فأنه لم يكن في كل الأحوال كافياً لتقدير مدى الصرف العقلاني والتوفير الاقتصادي في عملية التنفيذ الفعلي للمشاريع الصناعية وغيرها. وإذا كان تقدير الخطة للصرف المالي بلغ ٣٩٢ مليون دينار عراقي، فأن الصرف الفعلي خلال السنوات الثلاث ١٩٥٩-١٩٦١ بلغ ١٠٨,٤ مليون دينار عراقي، أي حوالى ٦,٢٧٪ فقط من إجمالي المبلغ المخصص. وكان مستوى التنفيذ في القطاع الصناعي ٩,١٠٪ وفي القطاع الزراعي١,١٩٪ وفي قطاعي النقل والمواصلات وقطاعي الإسكان والمصايف والمباني العامة ٥,٩٪ و٩,٣٦٪ على التوالي. ولم يحظ قطاع الصحة العامة وقطاع الثقافة إلا بحوالي ٧,!٪و٦,٤٪ على التوالي من إجمالي المصروفات. ولا شك في أن القطاعين الأخيرين كانا الأحوج إلى مزيد من التنفيذ الفعلي للوصول إلى أوساط الشعب الواسعة التي كانت بأمس

الحاجة إلى الرعاية الصحية والتوعية الثقافية. وخلال فترة تنفيذ الخطة المؤقتة نهضت وزارة التخطيط وبالتعاون مع الوزارات الأخرى بإعداد الخطة الخمسية الأولى في العهد الجمهوري والتي اعتمدت في إيراداتها على مصادر التمويل التقديرية التالية:

تقدير مصادر التمويل المالي للخطة الاقتصادية الخمسية التفصيلية

مصدر الإيراد	المبلغ /بالدينار عراقي	التوزيع النسبي
ضريبة الدخل على شركات النفط الأجنبية	315.810.000	55.8
الأرباح الصافية لمصلحة الموانئ العراقية	16.800.000	3.0
الأرباح الصافية لمصلحة الكهرباء الوطنية	2.500.000	0.4
الأرباح الصافية لمصلحة المصافي الحكومية	3.500.000	0.6
رديات قرض المصرف العراقي لعام ١٩٦٠	2.000.000	0.3
الفضلة النقدية المدورة في ١٩٦١/١٢/٣١	5.000.000	0.9
القرض الأول السوفييتي	65.178.571	11.5
القرض الثاني التشيكوسلوفاكي	12.000.000	2.1
الإيرادات المتفرقة	1.000.000	0.2
إيرادات مصادرة أخرى/ العجز في موازنة الخطة	142.551.429	25.2
المجموع	566.340.000	100.0

المصدر: الوقائع العراقية. رقم٥٩٢ .١٩٦١/١٠/١٨. ص ٢٢.

يستدل من الجدول على أن الخطة قد اعتمدت في إيراداتها على قاعدتين هما إيرادات النفط الخام المصدر الذي يصلها عبر شركات النفط الأجنبية، إذ خصص لميزانية التنمية ٥٠٪ من تلك الإيرادات السنوية، وعلى القرضين السوفييتي والتشيكوسلوفاكي، بلغت نسبتاهما من مجموع الإيرادات المقدرة ٣,٦٧٪. أما القاعدة الثالثة فهي تقدير الإيرادات

على أساس العجز في الميزانية الذي يمكن أن يسدد عبر ثلاث حالات احتمالية، وهي: الحصول على قروض خارجية إضافية أو على قروض داخلية أو على زيادة إيرادات النفط. وعليه تقرر إمكانية زيادة المخصص منها لخطة التنمية الوطنية! ومن الملاحظ أن الخطة قد استبعدت من تصورها مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، وهي ظاهرة سلبية، إذ كان المفروض أن يتم اقتراح مجموعة من المشاريع الاقتصادية في مختلف القطاعات التي يقوم القطاع الخاص بتمويلها إن رغب في إقامتها، وأن يشجع على القيام بذلك. وفي حينها وجه وزير المالية العراقي، السيد محمد حديد، انتقاده السليم إلى وزارة التخطيط بسبب استبعادها القطاع الخاص من سياساتها التنموية ومن محاولة إضعاف دوره في هذه العملية.

أنجزت وزارة التخطيط وبالتعاون مع الوزارات المختلفة تصوراتها عن الخطة ثم قدمت إلى مجلس الوزراء حيث تمت المصادقة عليها وصدرت بقانون. وتضمن قانون الخطة توزيع الإيرادات المقدرة خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٦٠/١٩٦١-١٩٦٥/١٩٦٦ - على النحو التالي:

التوزيع المطلق والنسبي للمبلغ المرصود لخطة التنمية الاقتصادية الخمسية ١٩٦١/١٩٦٢-١٩٦٥/١٩٦٦

باب الصرف	المبلغ /دينار عراقي	التوزيع النسبي ٪
الزراعة	112.990.000	20.3
الصناعة	166.786.000	30.0
النقل والمواصلات	136.450.000	24.5
المباني والإسكان	140.114.000	25.2
المجموع	566.340.000	100.0

المصدر: الوقائع العراقية. العدد. ٥٩٢ ١٨/١٠/١٩٦١. مصدر سابق. ص٦.

ومن هذا الجدول يمكن تشخيص الاتجاه الجديد في سياسة الحكومة العراقية حيث توجهت إلى زيادة تخصيصاتها المالية صوب القطاع الصناعي من ٣,١٠٪ في الخطة المؤقتة إلى ٣٠٪ في الخطة الخمسية، كما ارتفعت حصة القطاع الزراعي من ٧,١٢٪ إلى ٣,٢٠٪ من إجمالي التخصيصات المالية. وركزت الخطة على مشاريع النقل والمواصلات والمباني العامة والسكن، وتركت العمل على القطاعات الأخرى لميزانية الدولة الاعتيادية. أي أن قطاع المباني والسكن تضمن المباني الخاصة بالمدارس والمعاهد والكليات والمستشفيات والمستوصفات ومباني الدولة العامة والسكن الشعبي.

كان المخطط يطمح إلى السير نحو عملية تنسيق مناسبة في عملية التنمية بين القطاعين الصناعي والزراعي وإخضاع التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي لتحقيق هذه الغاية. وبطبيعة الحال لا يمكن بلوغ مثل هذه الغاية خلال فترة وجيزة، إذ كانت الزراعة، ورغم التخلف الكبير في الصناعة التحويلية، متخلفة جداً وتعيش في ظروف الماضي السحيق من حيث أساليب وأدوات وطرق الإنتاج الزراعي ومن حيث ظروف عمل وحياة الفلاحين وأفراد عوائلهم.

وتميزت الخطة الخمسية الجديدة بعدد من السمات الإيجابية والسلبية، نشير إلى بعضها فيما يلي:

١. طموحها لتحقيق قفزة نوعية في الحياة الاقتصادية استناداً إلى القطاع الصناعي التحويلي من جهة، وقطاع الدولة الاقتصادي من جهة أخرى. وكان هذا الطموح يتماشى مع حاجات ومطالب المجتمع لتعجيل عملية التنمية وتسريع الخلاص من بؤس الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي، ولكنه كان بعيداً كل البعد عن واقع الوضع السياسي الذي ازداد توتراً مع بداية تنفيذ هذه الخطة الخمسية والذي تجلى في نتائج تنفيذ الخطة المؤقتة.

٢. توجيهها ٥٣٪ من إجمالي التخصيصات لصالح القطاعات الإنتاجية وفق تقدير الدكتور محمد سلمان حسن، في حين يؤكد الدكتور طلعت الشيباني إلى أنها شملت ٧٥٪ من إجمالي التخصيصات المالية. وهي ظاهرة إيجابية، علماً بأن الرأي الأول كان مطابقاً للواقع.

٣. لم يستطع المخطط أن يربط بشكل فعال وعملي بين القطاعات الاقتصادية التي شملتها الخطة وبين القطاعات الأخرى مثل قطاعات التجارة الخارجية والتعليم والصحة من جهة، كما لم يوفر مستلزمات تنفيذ الخطة من حيث الإدارة والكوادر الفنية، وخاصة المستويات المتوسطة والمهنية من جهة أخرى. فكان الطموح الرفيع يصطدم بهذا الواقع أيضاً.

٤. لم ينتبه المخطط إلى واقع العراق القومي والجغرافي، وبالتالي مارس السياسة نفسها التي مورست في العهد الملكي، إذ لم يجر إيلاء أي اهتمام مطلوب بوضع جزء خاص في الخطة الخمسية لأغراض تنمية إقليم كُردستان، وإزالة الحيف الذي لحق به طيلة العقود المنصرمة، وبالتالي كانت حصة كُردستان ضئيلة جداً من مشاريع التنمية المختلفة. وكان هذا نصيب بعض المدن الأخرى في الإقليم العربي من العراق.

٥. وإذ تخلى المخطط عن إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الحكومية، فإنها اعتمدت على العجز المالي في تقدير إيرادات الخطة المالية، علماً بأن المخطط لم يبين سبل تغطية هذا العجز، وكان أحد الاحتمالات الممكنة هو سد العجز من خلال العجز في تنفيذ المشاريع الواردة في الخطة.

٦. كانت تجربة العراق حديثة في التخطيط للتنمية القومية، كما لم تكن مستلزمات التخطيط متوفرة ومنها المعرفة الواسعة بواقع العراق وإمكانياته المادية والبشرية والفنية وقدراته الفعلية على التنفيذ. فالعراق حينذاك لم يكن مؤهلاً لعملية تخطيط واسعة وفعالة، بل لم يكن مهيئاً حتى لإجراء عملية برمجة اقتصادية تشمل قضايا التوظيف والتشغيل في أحسن الأحوال.

ولم يمض أكثر من عام واحد على وضع الخطة قيد التنفيذ حتى نفذ الانقلاب العسكري في الثامن من شباط ١٩٦٣ الذي أطاح بنظام الحكم والخطة الخمسية معاً.

ثانياً : قطاع النفط الخام

شهد العراق على امتداد فترة الحكم الملكي صراعاً مستمراً ومتفاقماً بين شركات النفط الاحتكارية والحكومة العراقية من جهة، والشعب العراقي ومعه الغالبية العظمى من

المعارضة السياسية من جهة ثانية. وإذا كانت الفترة الأولى من الحكم الملكي قد عرفت تداخلاً في المواقف بين الحكومات المتعاقبة والمعارضة السياسية بسبب التشابك الذي كان قائماً بينهما في بدايات تكوين الدولة العراقية وعدم التبلور في المواقف والاصطفافات الاجتماعية والسياسية. فأن الفترات اللاحقة، وبشكل أخص بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت استقطاباً شديداً بين الطرفين تركز على عدد من المسائل السياسية والاقتصادية، وبشكل خاص إزاء الموقف من معاهدة ١٩٣٠ واتفاقيات منح إمتيازات النفط الخام والدخول في المواثيق والأحلاف العسكرية، إضافة إلى المعارك السياسية حول الديمقراطية والحياة الدستورية والحياة الحزبية والمشكلات الاقتصادية وتفاقم البطالة ومستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان. وشكل النفط محوراً أساسياً ومركزياً في الصراع السياسي بسبب دوره الكبير في تكوين إيرادات الدولة العراقية وتأثيره المباشر على عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي، بسبب هيمنة شركات النفط الأجنبية على هذا القطاع وتحكمها فيه وفي الموارد المالية العراقية وفي مجمل العملية الاقتصادية في البلاد. وبسبب الهيمنة البريطانية على البلاد وسياسة الدولة الموالية لها تمكنت شركات النفط الاحتكارية من تحقيق مصالحها الأساسية في نفط العراق على حساب مصالح الشعب العراقي.والتطور الاقتصادي فيه. لهذا لم تكن نشاطات الشركات الاحتكارية النفطية في العراق مقبولاً من جانب الشعب والمعارضة العراقية، سواء أكان ذلك بصدد إبعاد العراق عن الرقابة على عمليات استخراج النفط الخام وتصديره، أم تكريره في العراق وتوزيعه، أم عدم أشراف العراق أو حتى مشاركته في عمليات التنقيب عن النفط الخام أو استخدام الغاز الطبيعي، الذي كان يحرق دون فائدة وكانت خسارة العراق من جراء ذلك كبيرة. ولم تسمح شركات النفط الاحتكارية للعراق أن يشارك بشكل فعلي في خمسة أمور مركزية، وهي:

١. المشاركة الفعالة في الرقابة والأشراف على مختلف مراحل عمليات شركات النفط الاحتكارية الأجنبية في العراق ابتداءً من التنقيب والاستخراج والتصدير والتصفية والتوزيع وانتهاءً باحتساب التكاليف والنفقات العامة والأرباح وسبل توزيعها.

٢. منع العراق من المشاركة في رأس مال شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، رغم

وجود نصوص واضحة لصالح العراق تسمح له بالمشاركة حتى ٢٠٪ من إجمالي رؤوس الأموال الموظفة بصناعة استخراج النفط الخام في العراق

٣. عدم فسح المجال أمام العراق لإشراك شركات أجنبية أخرى في عمليات التنقيب واستخراج النفط الخام، سواء أكان لحساب العراق أم لحسابها، وفق عقود محددة، خاصة وأن أغلب الأراضي العراقية كانت قد وضعت تحت تصرف الشركات للتنقيب عن النفط فيها.

٤. رفض أي تفكير بتشكيل شركة نفط وطنية عراقية تعمل في مجالات الاستخراج والتصدير أو تصفية النفط الخام وتصديره وتوزيعه، في ما عدا مصافي النفط القائمة التي تسلمها العراق من شركات النفط الأجنبية.

٥. رفض تشغيل أكبر عدد ممكن من العراقيين في جميع مجالات عمل الشركات الأجنبية وتقليص عدد الخبراء الأجانب العاملين فيها لصالح تقليص المصاريف والنفقات المختلفة، إذ كانت الشركات تحاول تشغيل المزيد من العمال الأجانب على حساب تكوين الكادر المحلي في اقتصاد النفط الخام.

وكان أمام أية حكومة وطنية عراقية، تسعى إلى تأمين مصالح الشعب والاقتصاد الوطني وإلى كسب رضا وتأييد الشعب، أن تبادر إلى إجراء مفاوضات مع شركات النفط الاحتكارية تهدف إلى تغيير واقع العلاقة غير المتكافئة وغير العادلة القائمة بين مصالح شركات النفط الأجنبية ومصالح العراق الوطنية، إذ أن الاتفاقيات كلها كانت قد فرضت على العراق في فترات مختلفة، وأنها كانت كلها في صالح شركات النفط الأجنبية.

ولهذا بادرت حكومة الجمهورية الأولى إلى إصدار بيان خاص في ١٨ تموز/يوليو ١٩٥٨ حددت بموجبه موقف الحكومة العراقية من النفط الخام العراقي ومن نشاط شركات النفط الأجنبية من خلال إشارتها الواضحة إلى أهمية حماية مصالح العراق النفطية والكيفية التي ترى بها ضرورة تصحيح العلاقة مع تلك الشركات عبر مفاوضات رسمية، وتنتظر الحكومة العراقية من شركات النفط الأجنبية احترام طموحات العراق المشروعة والتجاوب الإيجابي معها. وبادرت الحكومة العراقية إلى دعوة شركات النفط الاحتكارية للحضور إلى العراق في

١٩٥٨/٨/٢٠ والبدء بجولة من المفاوضات وتبادل وجهات النظر. والمعلومات الموثقة المتوفرة عن تلك الفترة تشير إلى أن الحكومة العراقية قد قررت اعتماد أربع مستويات سياسية لمواجهة شركات النفط الاحتكارية، ونعني بها:

١. الدعوة الرسمية من جانب الحكومة العراقية للدخول في مفاوضات مباشرة مع ممثلي شركات النفط الاحتكارية في العاصمة بغداد.

٢. إصدار جملة من التشريعات والقرارات من جانب الحكومة العراقية وتنفيذها من جانب واحد فعلاً على صعيد اقتصاد النفط داخلياً وفي العلاقة مع الشركات الأجنبية.

٣. الشروع بتوفير تعاون فعال وتضامن مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية لاتخاذ مواقف مشتركة إزاء شركات النفط الاحتكارية من حيث الإنتاج والتصدير والأسعار.

٤. جعل المفاوضات علنية وذلك بنشر تفاصيلها إلى الشعب عبر الصحافة والإذاعة والتلفزيون للإطلاع عليها بما يساعد على مساهمة الشعب في دعم موقف الحكومة العراقية في مواجهة شركات النفط الاحتكارية ذات الخبرة الكبيرة في التفاوض وفي التغلب على المصاعب وعدم الاستجابة لمطالب العراق المشروعة.

وفي أعقاب تشكيل حكومة الجمهورية الأولى وقبل توجيه الدعوة إلى الشركات بادرت الحكومة العراقية باتخاذ الإجراءات التالية على صعيد الداخل وفي العلاقة مع شركات النفط الاحتكارية:

* تشكيل مجلس إدارة عراقي لمصلحة مصافي النفط الحكومية وإبعاد الأجانب عنه.
* التعريق الكامل لمصفى الدورة وإبعاد الأجانب عنه، بما فيه قسم المشتريات والتوزيع وإنشاء الهيئة العامة لشؤون النفط وزيادة الطاقة الإنتاجية لمصفى الدورة.
* تصفية شركة نفط خانقين من خلال إلغاء امتياز الشركة وتسلم حقول النفط التي كانت تحت تصرفها وإلغاء وكالة توزيع النفط الأجنبية وإبعاد الخبراء الأجانب وتعيين عراقيين في مواقعهم.
* إنشاء جهاز لتوزيع الغاز السائل على المستهلكين.

* تخفيض سعر البنزين ومشتقات النفط الخام الأخرى.

* استرجاع المياه الإقليمية للعراق وإخراجها من امتياز شركة نفط البصرة.

* استعادة العراق لغالبية الأراضي غير المستثمرة مباشرة من إدارة الحقول في هيئة النفط العامة.

وعندما بدأت المفاوضات كانت الحكومة العراقية قد أعدت قائمة ,,بالقضايا التي ينبغي حلها مع الشركات عبر المداولات بما يؤمن مصلحة الوطن ولا يفرط بحقوق الشعب، وحددت تلك القضايا بالنقاط التالية:

١. احتساب كلفة النفط والعناصر التي تتألف منها لضمان حق العراق.

٢. طريقة تعيين الأسعار التي تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط.

٣. إلغاء الخصم الذي تتقاضاه الشركات الأجنبية.

٤. تعيين المدراء العراقيين وإشراكهم في مجالس إدارة الشركات في لندن وإشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق.

٥. تعريق وظائف الشركات تدريجاً.

٦. تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة تمهيداً لاستفادة العراق منها.

٧. تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الحقول النفطية وحقول الغاز الأخرى والحيلولة دون قيام الشركات جزافاً بالاستمرار على حرق الغاز مع علمها بضياع ثروة العراق بدون مقابل.

٨. ضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي.

٩. وجوب مساهمة العراق فعلاً في رأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن 20% من المجموع العام.

١٠. وجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط.

١١. دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق.

١٢. رفع الغبن والضرر الذي أصاب الجانب العراقي بسبب جور الاتفاقيات ونصوصها غير

الواضحة التفسير".

لم تكن المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية سهلة، بل كانت معقدة جداً وملتوية والمماطلة كانت كبيرة مما دفع بالطرف العراقي إلى إصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، الذي استند في حيثياته إلى النقاط الواردة في أعلاه. وقد أطار هذا القانون صواب هذه الشركات وقررت تشديد التعاون في ما بينها ومع كل من يريد الإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم وتقديم كل الدعم الممكن لتنفيذ هذا الهدف. وبموجب القانون المذكور حددت الحكومة العراقية المناطق التي يحق للشركات العمل فيها واستخراج النفط منها. وهذا يعني استعادة الحكومة كل الأراضي التي كانت بحوزة تلك الشركات والتي لم تعد تقع في المناطق المحددة للشركات. وقد بلغت نسبة الأراضي المسترجعة من الشركات ٥,٩٩٪ من جميع الأراضي التي كانت بحوزتها قبل صدور هذا القانون. وكان هذا القانون إنجازاً كبيراً أرسى الأساس المادي لإقامة شرطة النفط الوطنية وتحسين وزيادة عوائد العراق المالية من استخراج النفط الخام وتصديره.

في الفترة التي بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاحتكارية كانت القوى القومية والبعثية في العراق قد شددت من خلافاتها وصراعاتها مع مختلف القوى السياسية العراقية ومع حكومة عبد الكريم قاسم وبدأت في التهيئة الفعلية للتآمر عليها وإعداد انقلاب عسكري ضدها. ولم تكتف بالعمل المشترك مع كل القوى المناهضة لقاسم في الداخل،،بل مدت يدها لتصافح كل القوى الإقليمية والعربية والدولية التي تريد تحقيق هذا الهدف. وكانت مؤامرة العقيد عبد الوهاب في الموصل أول محاولة على هذا الطريق، التي وجدت التأييد والدعم من جانب القوى القومية والبعثية في مصر وسوريا على نحو خاص. وبعدها بفترة وجيزة بدأت محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم الفاشلة في بغداد من قبل تنظيمات حزب البعث العربي الاشتراكي. وأدركت شركات النفط بأن جبهة الحكم ليست قوية بل ضعيفة ومتناحرة لا بد من استثمار هذا الضعف لصالحها ورفض الاستجابة لطلبات الحكم. وكلما طال أمد المفاوضات كانت الجبهة الداخلية تتزعزع أكثر فأكثر، إذ لم يحل عام ١٩٦١ إلا وكان الخلاف بين قوى الحركة الكُردية بقيادة ملا مصطفى البارزاني

والحكومة العراقية قد بدأ فعلاً، ثم تطور سريعاً لتشن عمليات عسكرية وحملات بالطائرات ضد مواقع القيادة الكُردية. وفي الوقت الذي أعلن فيه ملا مصطفى البارزاني ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦١ على الحكم الجمهوري الأول حتى سارع عبد الكريم قاسم إلى محاولة تصليب جبهته الداخلية وشراء تأييد الناس من خلال إصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. إلا أن صدور هذا القانون ورغم تأييد الجماهير له، لم يكن قادراً ولا كافياً من أجل تعزيز مواقع الحكومة التي بدأت تعاني من ضعف ملموس أمام الشركات التي أبدت صلابة أكبر في مواجهة عبد الكريم قاسم وقررت شن الهجوم المعاكس عليه والاستفادة من كل عوامل الضعف،في الوضع القائم، بما فيها الثورة الكُردية. وفي تلك الفترة كان هجوم أجهزة الحكم ضد الشيوعيين قد تصاعد أكثر من السابق بقرار وتأييد مباشر من عبد الكريم قاسم. وعمق من الصراع بين قاسم والشيوعيين رفع الحزب الشيوعي العراقي شعار الديمقراطية للعراق والسلام في كُردستان، أي ضد الحرب التي أعلنها قاسم ضد الشعب الكُردي وحركته المسلحة. ويمكن في ضوء ذلك أن نتبين الانسلاخ الفعلي الذي حصل من جبهة القوى التي كانت تقف إلى جانب الحكم الجمهوري وحكومة قاسم في بداية الانتفاضة العسكرية حيث ترك معسكرها كلياً أو جزئياً القوميون والبعثيون والغالبية العظمى من الشعب الكُردي وجزء غير قليل من الشيوعيين، رغم استمرار تصديهم للمؤامرات التي كانت تحاك ضد حكومة قاسم، إذ كانت تستهدفهم أيضاً. وكان الشيوعيون على علم بهذه الحقيقة، فدفاعهم عن حكومة قاسم كان في الوقت نفسه دفاعاً عن النفس، وهذا ما تجلى في انقلاب الثامن من شباط حيث توجهت نيران القوميين والبعثيين وكل المناهضين لحكم قاسم إلى صدور الشيوعيين الذين قاوموا الانقلاب وسعوا إلى إفشاله. وإذا كانت حكومة عبد الكريم قاسم قد حققت انتصاراً للشعب العراقي على شركات النفط الاحتكارية من خلال تشريعها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، فأنها في الحقيقة كانت قد دقت آخر إسفين في نعشها بسبب عزلتها الشديدة عن أوساط واسعة من الشعب والناجمة عن سياساتها غير الديمقراطية والفردية واستبداد "قائدها الأوحد"!

وفي أعقاب صدور هذا القانون توجهت الحكومة العراقية إلى التعامل السريع مع قضية

النفط في العراق، إذ كانت تنوي إصدار قانون تأسيس شركة النفط الوطنية، حيث كلفت مسودة القانون شركة النفط الوطنية بمهمة التنقيب عن البترول في الأراضي المستردة من الشركات الأجنبية واستخراجه وتصديره وتكريره وتوزيعه عراقياً. إلا أن هذا القانون لم يصدر بسبب تردي الأوضاع في العراق وتشتت نشاط حكومة قاسم والتآمر عليه ثم سقوطه في الثامن من شباط/فبراير عام ١٩٦٣. ولكن قانون تأسيس شركة النفط الوطنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ صدر في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٤، أي في أعقاب الانقلاب الثاني الذي نفذته جماعة عبد السلام محمد عارف القومية ضد الحكم البعثي–القومي في شتاء عام ١٩٦٣، أي بعد مرور عام على انقلاب شباط ١٩٦٣.

ومنذ أن بدأت شركات النفط الاحتكارية بتخفيض أسعار النفط الخام في عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ وإصرارها على ذلك دون أخذ مصالح البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام بنظر الاعتبار توجهت الحكومة العراقية إلى دعوة الدول الآتية المنتجة والمصدرة للنفط وهي: العراق، المملكة العربية السعودية، إيران، الكويت، فنزويلا،،إضافة إلى قطر مراقباً دعتهم إلى اجتماع خاص للتباحث حول وضع النفط في العالم وموقفها إزاء سياسات الشركات النفطية الاحتكارية. وقد عقد الاجتماع الأول في بغداد في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٠. وفي هذا الاجتماع تقرر تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط، واعتبار الدول الخمس المشاركة في التأسيس –أعضاء مؤسسين– للمنظمة. وفي ١٥–٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ عقد الاجتماع الثاني في (كراكاس) فنزويلا واختارت (جنيف/ سويسرا) لتكون مقراً لها، ثم انتقلت في عام ١٩٦٥ إلى (فيينا/ النمسا).

,,أما الأهداف التي قامت منظمة الأوبك لتحقيقها فقد نص عليها القرار بتأسيس المنظمة والذي تمَّ اتخاذه خلال المؤتمر الأول الذي انعقد في بغداد خلال الفترة ١٠–١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ وهي:

١. تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للأقطار الأعضاء وتحديد أفضل السبل الكفيلة بحماية مصالح أقطارهم منفردة ومجتمعة.

٢. إيجاد أفضل السبل التي من شانها تأمين استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية للحد من تقلبها.

٣. وجوب احترام مصالح الأقطار المنتجة وحقها في الحصول على دخل عادل وثابت من ثروتها النفطية، مع تأمين استمرار حصول الأقطار المستهلكة على إمدادات النفط بصورة منتظمة وضمان حصول الدولة المستثمرة في صناعة النفط على عائد عادل لرؤوس الأموال التي تستثمرها في هذه الصناعة".

ويمكن اعتبار قيام منظمة البلدان المصدرة للنفط أحد أبرز نجاحات هذه البلدان التي كان من شأنها تصليب الموقف العراقي وتحسين سمعته وعلاقته بالجماهير الشعبية لولا تلك السياسة غير الديمقراطية وغير العقلانية التي مارسها الحكم، وبالتالي لم يسمح بتجلي مردود هذه الخطوة على استمرار وجود قاسم في الحكم. إلا إن المعارك السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقومية والديمقراطية قد تشابكت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ – ١٩٦٣ إلى الحد الذي لم يستطع أو لم يكن في مقدور عبد الكريم قاسم رؤية نقطة الضوء الضرورية في نهاية النفق الذي ساهم في دفع البلاد والمجتمع إليه، كما أنه بدأ يخشى الجميع ولم يعد يثق إلا بنفسه وباعتقاده أن الشعب كل الشعب والجيش كل الجيش معه، في حين كانت العزلة تضيق الخناق على نظامه وتدفع به إلى نهايته المحتومة، دون أن يدرك ذلك حتى لحظة ارتكاب جريمة قتله الشنيعة.

رغم الإجراءات المهمة التي اتخذتها حكومة عبد الكريم قاسم، فأنها لم تستطع أن تفرض على شركات النفط تأمين زيادة إنتاج وتصدير النفط وفق الكميات التي كانت تنتظرها لتعزيز قدراتها المالية وتنفيذ مشاريعها التنموية وتحسين ظروف حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان. فشركات النفط الاحتكارية لم تكن في كل الأحوال مستعدة لتزويد حكومة عبد الكريم قاسم بمقدار أكبر من الإيرادات المالية السنوية لإنجاز مشروعاتها التنموية. ولهذا يلاحظ المتتبع بأن معدل النمو السنوي كان بطيئاً بالقياس إلى إمكانيات العراق النفطية وقدراته الاستخراجية والتصديرية حينذاك. ومع ذلك فأن الزيادة النسبية في إيرادات النفط الخام قد ساهمت برفع موارد الدولة المالية السنوية المتأتية من عوائد النفط الخام والموجهة لميزانيتي التنمية والاعتيادية. ويمكن للجدول التالي توضيح ذلك.

تطور كميات استخراج وتصدير النفط الخام وإيرادات الدولة من عوائده السنوية

السنة	النفط المستخرج مليون طن	الرقم القياسي 1957=100	النفط المصدر مليون طن	الرقم القياسي 1957=100	إيراد العراق مليون $ أمريكي	الرقم القياسي 1957=100
1957	21.6	100.0	19.9	100.0	316.8	100.0
1958	35.1	162.5	33.3	167.3	519.5	163.9
1959	41.1	190.3	39.1	196.5	564.7	178.3
1960	46.5	215.3	44.5	223.6	623.3	196.7
1961	48.0	222.2	45.8	230.2	624.6	197.2
1962	48.2	123.2	45.9	230.7	626.5	197.8

المصدر: قارن: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ١٣٣ و١٧٠

يلاحظ من هذا الجدول بأن هناك زيادة كبيرة حصلت في عام ١٩٥٨ بالمقارنة مع عام ١٩٥٧. ولم يكن هذا بسبب الانتفاضة العسكرية، بل كانت بسبب قرار سابق اتخذته شركات النفط الاحتكارية بالاتفاق مع حكومة نوري السعيد في عام ١٩٥٧. كما عرف عام ١٩٥٩ زيادة ملموسة، في حين كانت زيادات عام ١٩٦٠–١٩٦٢ محدودة جداً ولم تؤثر كثيراً على زيادة إيرادات الدولة المالية والتي تجسدها الأرقام القياسية التي تراوحت بين ٧,١٩٦ و٨,١٩٧ بالمقارنة مع عام ١٩٥٧. إن قراءة سريعة في إحصائيات استخراج النفط الخام وتصديره خلال الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط حكومة عبد الكريم قاسم، سيدرك المتتبع مدى تأثر عملية استخراج النفط الخام وتصديره بالسياسات الداخلية للحكومات المختلفة وعلاقتها بسياسات الشركات النفطية الاحتكارية. كما أنها كانت خاضعة لتأثير سياسات الدول النفطية المجاورة أو الدول النفطية عموماً. وكانت الشركات الأجنبية تستخدم سياسة استخراج النفط الخام وتصديره للتأثير المباشر على

إيرادات حكومات الدول المنتجة والمصدرة للنفط صعوداً أو هبوطاً وفق رغباتها والعلاقات القائمة مع هذه الحكومة أو تلك من حكومات الدول المصدرة للنفط وللتأثير على وجهة قراراتها السياسية والاقتصادية أو حتى اتجاهات التنمية فيها وموقفها المناهض من عملية التصنيع فيها.

ثالثاً: القطاع الصناعي

يمكن الادعاء بأن جميع القوى السياسية التي عارضت النظام الملكي وسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة في القطاعين المدني والعسكري كانت تدرك بأن العوامل الأساسية التي أبقت العراق في حالة تخلف رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود ونيف من السنين على قيام الدولة العراقية الملكية تكمن في استمرار الهيمنة الأجنبية على العراق والتحكم في سياساته الاقتصادية والسيطرة على مورده النفطي الأساسي وسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف العراقي وغياب عملية التصنيع المطلوبة، إضافة إلى سوء وعدم عدالة توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي. كما تجدر الإشارة إلى أن التعاون الاقتصادي، ومنه التعاون والتنسيق في قطاع الصناعة، سواء مع الدول العربية أو المجاورة أم مع الاتحاد السوفييتي ومع البلدان الاشتراكية فيما بعد، كان غائباً عن سياسة الحكومة الملكية في العراق. ولهذا كانت حكومة الجمهورية الأولى تقف أمام هذه الحقائق التي تستوجب منها وضع وتنفيذ سياسات تحقق التغيير في تلك المجالات، ومنها سياسة التصنيع في العراق.

أولت الحكومة العراقية اهتماماً خاصاً بمسألة التصنيع من خلال وزارة الاقتصاد التي ترأسها الأستاذ إبراهيم كبة، خاصة وأن النية كانت متجهة إلى إلغاء وزارة الإعمار التي ترأسها السيد فؤاد الركابي وإنشاء وزارة للصناعة محلها. وتوجه الاهتمام صوب الأمور التالية:

١. إعادة تنظيم النشاط الصناعي وتأمين التوجيه الحكومي له ومنحه الحماية الضرورية.

٢. تأمين الدور القيادي للقطاع الحكومي في عملية التصنيع مع عدم إهمال القطاع

الخاص الصناعي، بل تأمين المساعدة له. وكان هذا يعني أن الاتجاهين الثاني والثالث قد وجدا طريقاً وسطاً في الموقف من قطاعي الحكومة والخاص في الصناعة.

٣. إيلاء اهتمام خاص بالصناعات الإنتاجية أو الثقيلة مع تطوير متسارع للصناعات الخفيفة ذات الاستهلاك الواسع.

٤. تأمين الخبرة الفنية والإدارية للمنشآت الصناعية.

٥. تأمين الموارد المالية الضرورية للتنمية الصناعية من خلال موارد النفط الخام والقروض أو المساعدات الخارجية.

٦. توسيع دائرة التعاون الصناعي مع البلدان الاشتراكية.

٧. رفض قبول التوظيفات الرأسمالية الأجنبية في الاقتصاد العراقي، باعتبارها أساساً للهيمنة والاستغلال.

٨. البدء بإعداد الدراسات الضرورية والمسوحات المختلفة حول المشاريع الاقتصادية التي يراد إقامتها، سواء أكانت من جانب قطاع الدولة أم من جانب القطاع الخاص.

٩. تشجيع إقامة نشاط مشترك بين القطاعين الحكومي والخاص وتوسيع قاعدة نشاط القطاع المختلط في التنمية الصناعية.

١٠. التحري عن إمكانيات التعاون العربي في مجالات التصنيع والتبادل السلعي.

وعلى هذا الطريق اتخذت الحكومة العراقية الإجراءات العملية التالية:

١. وقعت اتفاقية اقتصادية مع الاتحاد السوفييتي تضمنت في الحقل الصناعي إقامة ١٤ مشروعاً صناعياً جديداً، وكانت على النحو التالي:

جدول يوضح المشاريع الصناعية الإنتاجية الواردة في الاتفاقية الاقتصادية العراقية السوفييتية

الموقع	مجموع عدد المشتغلين	نسب التوزيع	مقدار رأس المال ألف دينار عراقي	المصنع
الكاظمية	1059	12.4	8.250	الحديد والفولاذ
البصرة	800	13.5	9.000	الأسمدة الكيماوية
كركوك	378	5.1	3.400	الكبريت وحامض الكبريت
سامراء	880	7.0	4.636	الأدوية
الإسكندرية	3389	14.8	9.822	المكائن والمعدات الزراعية
بغداد	801	4.2	2.786	المصابيح الكهربائية
بغداد	865	3.2	2.160	المعدات واللوازم الكهربائية
رمادي	1500	7.8	5.202	الزجاج
الكوت	2159	15.5	10.300	المنسوجات القطنية
الناصرية	1214	10;5	7.000	المنسوجات الصوفية
الكوت	1217	3.7	2.463	التريكو /مصنع الحياكة
بغداد	100	1.2	800	الحلويات
	14362	100.0	66.549	المجموع

قارن: زين العابدين، خالد عبد الحميد. حول دور وقضايا الدولة وقطاع الدولة في الصناعة العراقية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. . ١٩٦٦ ملحق ١٢. ص ١–٦.

قارن أيضاً: حمود، عبد الرسول عبد الصاحب. بعض مشكلات إدارة وتمويل القطاع العام الصناعي في العراق. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٨ .الملحق رقم ٢٣. غ.م. =غير متوفر.

وقد بدأت الدولة بتنفيذ هذه المشاريع الاقتصادية فعلاً، رغم الملاحظات التي قدمت بشأنها والتي تركزت حول قدم التقنيات المستخدمة في هذه المشاريع أو أنها كانت مستعملة ونقلت ونصبت في العراق ...الخ. وكانت رؤوس الأموال الموظفة في المشروعات تعتمد على قرض مالي قدمه الاتحاد السوفييتي على شكل مشروعات وفق عقد موقع بين الدولتين.

وجدير بالإشارة أن أغلب مشاريع القطاع الخاص والقطاع المختلط قد تركزت في بغداد والأقضية التابعة لها حيث بلغ عددها ٥ من ١٢ مشروعاً، في حين لم تحظَ كُردستان العراق إلا بمشروع واحد أقيم في كركوك، أي خلت المحافظات الكُردستانية الأخرى مثل السليمانية وأربيل ومدن أخرى من مشروع ضمن هذه الاتفاقية المهمة. وقد عرف التخطيط الصناعي الإقليمي إهمالاً فعلياً من جانب المخططين حتى بعد سقوط النظام الملكي.

١. رفعت الدولة من رأس المال المخصص للمصرف الصناعي لزيادة القدرة على منح القروض لأصحاب المشاريع الصناعية في القطاعين الخاص والمختلط أو لإقامة مشاريع صناعية جديدة من ٨ مليون دينار عراقي في عام ١٩٥٨ إلى ١٠ مليون دينار عراقي في عام ١٩٦٢. كانت سياسة المصرف الصناعي قد تحددت في أوائل الخمسينات واتخذت ثلاثة مسارات لدعم القطاع الخاص والقطاع المختلط (خاص وحكومي) وهي:

- منح قرض مالي لمن يرغب من أصحاب رؤوس الأموال في إقامة مشروع صناعي لاستكمال حاجته وتشجيعه أولاً"
- منح قرض مالي لمن يرغب من الرأسماليين في توسيع وتحسين مشروعه الصناعي وتطوير إنتاجه ثانياً"
- وأخيراً المشاركة في رأس مال مشروع صناعي جديد يراد إقامته من جانب القطاع الخاص أو مشروع صناعي يراد تطويره ومشاركة الحكومة فيه. وبعد أن يبرهن المصنع على نجاحه تجارياً يمكن بيعه للقطاع الخاص.

حققت مشاريع هذا القطاع نجاحاً ملموساً بسبب مجالات الإنتاج التي وظف فيها

رؤوس أمواله ونوعية الإنتاج الجيدة وأسعاره المناسبة. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩–١٩٦٢، قدم المصرف الصناعي قروضاً بلغت 3.364.200 دينار عراقي، أي بمعدل سنوي قدره ٨٤١ ألف دينار عراقي تقريباً، وهو مقدار ضئيل بالقياس إلى حاجة القطاع الصناعي الخاص وضرورات التنمية الوطنية. واختلفت نسبة مشاركة المصرف الصناعي في المشاريع الاقتصادية وتراوحت بين ٦,٣٪ كحد أدنى ٤٠٪ كحد أعلى، وكان له الحق في الوصول إلى ٤٩٪ من إجمالي رأس مال تلك المشاريع وفق حاجة تلك المشاريع. وبلغت مشاركة المصرف الصناعي حتى عام ١٩٦٢/١٩٦١ في ١٨ مشروعاً صناعياً 2.409.902 دينار عراقي من مجموع رؤوس الأموال الموظفة في تلك المشاريع والبالغة 15.230.250 دينار عراقي، أي بنسبة قدرها ٢,١٥٪ فقط، وأغلبها كانت في بغداد.

وعلى العموم فقد شارك المصرف الصناعي في رأس مال عدد من الشركات الصناعية المختلطة (حكومي + خاص) التي ساهمت بتموين السوق المحلية بالمزيد من السلع الاستهلاكية المعمرة والغذائية ذات الاستهلاك الجماهيري الواسع. وفي عام ١٩٦١ أصدرت الدولة قانوناً جديداً برقم ٦٢ منحت بموجبه القطاع الخاص إمكانية الحصول على قروض بفوائد سنوية بلغت حوالي ٤٪، كما منحته تخفيضات في أسعار الخدمات المختلفة ومنها الكهرباء. كما دعمت بقوة جهود اتحاد الصناعات العراقي لتعزيز دوره في الحياة الصناعية العراقية.

ويفترض هنا الإشارة إلى ميحظتين حول نشاط المصرف الصناعي، سواء أكان في مجال منح القروض أم المشاركة في رأس مال المشاريع الصناعية، وهما:

١. لم تكن لكُردستان العراق حصة فعلية في القروض التي منحها المصرف الصناعي. فالقروض التي منحت للمنطقة الشمالية وجهت بالأساس إلى القطاع الخاص في مدينة الموصل، وكانت هي الأخرى ضئيلة إذ تراوحت نسبتها إلى مجموع العراق بين ٩,٧٪ و ١٠٪ خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ –١٩٦٢، وبالتالي لم تحظ مدن مثل السليمانية وأربيل أو دهوك أو غيرها من المدن الكُردستانية على أي قدر من قروض المصرف الصناعي.

٢. لم تكن لكُردستان أي حصة من مشاركة المصرف الصناعي في رؤوس أموال شركات القطاع المختلط. إن هذه الظاهرة لم تقتصر على العهد الملكي، بل امتدت لتشمل العهد الجمهوري الأول أيضاً، رغم حاجة الإقليم والقطاع الخاص فيها إلى مثل تلك القروض والمشاركة المباشرة للمصرف بعملية التنمية الصناعية في الإقليم.

٣. ارتفع عدد المؤسسات الصناعية التي يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ إلى ما فوق من ٣١٠ مؤسسة صناعية في عام ١٩٥٨ إلى ٥٩٠ مؤسسة في عام ١٩٦٣، أي بنسبة زيادة قدرها ٩٠٪ خلال الفترة المذكورة. وارتفع عدد العاملين فيها بالنسبة للسنتين المذكورتين من ٣٩٥٣٣ شخصا إلى ٦٨٢٨٥ شخصاً، أي بنسبة زيادة قدرها ٧٣٪ تقريباً. ويمكن للجدول التالي تبيان واقع المشاريع الصناعية في العراق حتى نهاية عام ١٩٦٣.

تطور عدد المنشآت الصناعية في العراق ونسب توزيعها بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٣

أقيام ونسب توزيع الإنتاج الصناعي ألف دينار عراقي ٪				عدد ونسب توزيع المنشآت الصناعية العدد ٪			فروع القطاع الصناعي المختلفة	
توزيعها النسبي		قيمة لإنتاج الصناعي		توزيعها النسبي		عدد المنشآت الصناعية		
1963	1960	1963	1960	1963	1960	1963	1960	
36.6	33.4	38.397	28.437	23.4	21.6	265	210	الغذائية
13.8	15.0	14.515	13.732	14.5	12.6	164	117	الغزل النسيج والملابس
1.5	1.7	1.610	1.487	1.2	1.5	14	15	الجلود والأحذية
4.4	5.5	4.577	4.713	22.1	21.6	250	210	صناعات أخرى
1.7	1.6	1.744	11.425	5.6	4.5	63	44	المعدنية
10.6	12.2	11.129	10.421	22.2	26.8	251	260	الإنشائية
23.6	24.0	24.763	20.237	2.7	2.5	31	24	البترول والكيماويات
7.6	6.5	8.007	5.543	7.8	9.3	88	90	الطاقة
0.2	0.1	0.175	0.078	0.5	0.1	5	1	المناجم
100.0	100.0	104.911	85.082	100.0	100.0	1131	971	المجموع

المصدر: أخذت الأرقام الأساسية من كتاب الجيب للإحصاء. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨ .ص ٨٣–١١٤. قسم الصناعة٧.

*** ارتفعت رؤوس الأموال الخاصة والحكومية الموظفة في الصناعة من ٤٨ مليون دينار عراقي في عام ١٩٥٨ إلى ٢,٨٥ مليون دينار عراقي في نهاية عام ١٩٦٢، أي بنسبة زيادة قدرها ٥,٧٧٪. وكان تطور القطاعين الخاص والحكومي متباينا لصالح الأخير. وإذ ارتفعت رؤوس أموال القطاع الخاص الموظفة من ٤,١٣ إلى ٦,٣٥ مليون دينار عراقي في**

الفترة المذكورة، فإن توظيفات الدولة قد ارتفعت في الفترة ذاتها من ٢٨ إلى ٦,٤٩ مليون دينار عراقي. وهذا يعود بطبيعة الحال إلى إمكانيات الدولة المالية في حين كان القطاع الخاص يعاني من نقص في الموارد المالية من جهة، ومن جرأة في التوظيف رغم تحسن شروط التوظيف من جهة أخرى.

* ارتفع عدد منشآت القطاع الخاص التي يبلغ عدد العاملين فيها ١٠ أشخاص فما فوق من ٨١٣ منشأة إلى ٩٢٠ منشأة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٣، كما ارتفع عددها في قطاع الدولة خلال الفترة نفسها من ١٥٨ إلى ٢١١ منشأة. وارتفع عدد العاملين في القطاع الخاص من ٤٢٢٦٨ إلى ٤٧٠٣٧ شخصا، وفي قطاع الدولة من ٢١٩٥٢ إلى ٢٨٧٣٣ شخصا خلال الفترة المذكورة. وبالتالي ارتفع مجموع عدد العاملين قي القطاع الصناعي من ٦٧٢٢٠ إلى ٥٧٧٧٠ شخصاً، أي بزيادة قدرها ٧,١٢٪ خلال الفترة المذكورة. كما حصلت نسبة ارتفاع في مجموع المنشآت الصناعية قدرها ٥,١٦٪ تقريباً.

وتوزع نشاط إقامة المنشآت الصناعية على الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والملابس والصناعات الجلدية والصناعات المعدنية والإنشائية، إضافة إلى تطوير منشآت المصافي الحكومية وبعض المنتجات الكيماوية ومنشآت الطاقة. وكانت البرجوازية الصناعية تميل إلى إقامة المشاريع الصناعية ذات رؤوس الأموال القليلة والأيدي العاملة المحدودة وذات الربحية المضمونة والعالية. ويمكن للجدول التالي توضيح تطور عدد منشآت القطاع الصناعي التي يبلغ عدد العاملين فيها ١٠ عمال فما فوق خلال الفترة ١٩٦٠– ١٩٦٣.

ويستدل من الجدول السابق على مواطن الضعف والقوة في الفروع الصناعية المختلفة أو في بنية القطاع الصناعي العراقي، إضافة إلى الضعف العام في مجمل هذا القطاع، من حيث عدد المشاريع وقيمة الإنتاج الإجمالي. وهذه الإحصائية لا تشمل مصافي النفط العراقية.

وتزداد الحالة سوءاً عند البحث في مشاريع القطاع الصناعي التي يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ شخصاً فما فوق. فقد بلغ عدد المؤسسات الصناعية التي يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ شخصاً فما فوق في عام ١٩٥٨ بنحو ٣١٠ منشاة صناعية، وبلغ عدد العاملين فيها ٣٩٥٣٣ شخصاً، أي بمعدل وسطي قدره ١٢٨ شخصاً لكل منشأة. ثم ارتفع عدد

المنشآت في عام ١٩٦٣ إلى ٥٩٠ منشأة وعدد العاملين فيها إلى ٦٨٢٨٥ شخصاً، أي بمعدل وسطي قدره ١٣٣ شخصاً لكل منشأة.

وإذا ما نظرنا إلى توزيع المنشآت الصناعية على أساس إقليمي، أي على المحافظات فسنجد لوحة أكثر تشويهاً وتخلفاً. ويمكن للجدول التالي أن يوضح هذا الوقع السلبي.

التوزيع الإقليمي للمشاريع الصناعية في العراق حتى نهاية عام ١٩٦٢

منشآت بأقل من عشرة عمال		منشآت من عشرة عمال فأكثر		اللواء
عدد المشتغلين	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشتغلين	
16.161	7.072	47.249	652	بغداد
3.619	1.901	7.645	102	الموصل
2.565	1.175	9.642	136	البصرة
2.952	1.500	1.499	37	كركوك
1.649	798	436	15	أربيل
287،1	666	1.245	13	سليمانية
2.019	1.031	2.303	53	الحلة
377،1	642	1.539	22	ديالى
5.259	2.093	1.663	62	كربلاء
1.351	803	593	17	ناصرية
1.027	587	736	17	الكوت
1.319	689	1.416	21	العمارة
859	426	414	14	الرمادي
1.677	806	1.286	21	الديوانية
43.121	20.191	77.666	1.182	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط. الإحصاء الصناعي الشهري. ١٩٦٢ .بغداد. ١٩٦٤ .ص ٧|٨.

ومنه يستدل على مدى التوزيع الإقليمي غير المتجانس للمشاريع الصناعية، وبشكل خاص تلك التي يبلغ عدد العاملين فيها ١٠ أشخاص فما فوق. فإذا أهملنا محافظات مثل بغداد والبصرة والموصل التي استحوذت على نسبة قدرها ٣,٧٥٪ من المنشآت الصناعية التي يبلغ عدد العمال فيها ١٠ فما فوق، فأنها استحوذت على ١,٨٣٪ من مجموع المشتغلين فيها، في حين كانت حصة ١١ محافظة أخرى ٧,٢٤ من المشاريع و٩,١٦٪ من عدد المشتغلين. ولم تزد حصة المحافظات الكُردية الثلاث عن ٥,٥٪ من مجموعة المشاريع الأولى و١,٤٪من عدد المشتغلين فيها، في حين بلغت تلك النسب في المجموعة الثانية ٧,١٤٪ من مجموع المنشآت و٧,١٣ من مجموع المشتغلين فيها.

وهي أقل بكثير من مجموع محافظات المنطقة الوسطى والجنوبية بعد إبعاد بغداد والبصرة منهما.

وإذا ما انتقلنا إلى متابعة توزيع مشاريع القطاع العام الصناعي على المحافظات المختلفة في العراق فسنجد أن سياسة الدولة لم تكن تختلف كثيراً عن سياسة القطاع الخاص إزاء التوزيع الإقليمي للمشاريع الاقتصادية عموماً والصناعية على نحو خاص. ويمكن للجدول التالي توضيح ذلك.

واقع توزيع المشاريع الصناعية الحكومية وعدد العاملين والفنيين ومبلغ الأجور المدفوعة في عام ١٩٦٢

اللواء	عدد المشاريع	عدد الفنيين/نسمة	إجمالي العاملين نسمة	إجمالي الأجور المدفوعة دينار ع.
بغداد	53	270	15.205	4.801.138
الموصل	23	45	3.167	1.002.529
البصرة	23	64	3.390	838.089
كركوك	20	41	1.115	369.951
أربيل	13	1	397	91.766
سليمانية	10	16	1.196	311.079
الحلة	15	26	1.185	426.414
ديالى	6	–	188	44.296
كربلاء	9	–	291	63.721
ناصرية	4	1	144	207،36
الكوت	13	3	741	163.280
العمارة	9	2	534	120.328
الرمادي	12	–	302	74.302
الديوانية	6	2	248	51.927
المجموع	216	471	28.103	8.395.027

قارن: زين العابدين، خالد عبد الحميد. حول دور وقضايا الدولة وقطاع الدولة في الصناعة العراقية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٦. الملحق رقم ٥.

ويستدل من هذا الجدول على وجود ذات الخصائص التي التقينا بها في توزيع مشاريع القطاع الخاص الصناعي، أي أن توزيع المشاريع كان مشوهاً بين المحافظات وعطل عملية

التنمية في الكثير منها، كما يلاحظ النقص الكبير في عدد الفنيين من المشتغلين بالقياس إلى مجموع المشتغلين ثم توزيعهم غير العقلاني بين المحافظات. ففي الوقت الذي احتضنت فيه بغداد والبصرة والموصل ٨,٤٥٪ من مجموع تلك المشاريع، كانت حصة خمس محافظات أخرى، هي الناصرية وديالى والديوانية وكربلاء والعمارة ٧,١٥٪ من عدد المشاريع فقط. وانعكس هذا على توزيع عدد العاملين فيها، ومن ثم مقدار الأجور المدفوعة لهم في عام ١٩٦٢. فالأجور كانت ضئيلة، حيث بلغ متوسط أجر المشتغل الواحد فيها ٢٩٨,٧ دينار عراقي في السنة، أو ما معدله ٢٤,٩ دينار في الشهر.

إن زيادة الاهتمام النسبي للدولة بقطاعها الاقتصادي وعقد الاتفاقية الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي أمكن تحقيق بعض التطور الملموس والسريع فيه، كما أصبح يحتل مكانة أفضل في الصناعة العراقية، إذ لم يؤثر ذلك على دور القطاع الخاص، بل ساهم في منافسة مشروعة نسبياً لصالحه، خاصة وأن توظيفات الدولة شملت قطاعات لم تؤثر سلباً على نشاط القطاع الخاص، كما لم تعرقل توظيفاته.

ورغم كل ذلك يمكن القول بأن الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ حتى سقوط حكومة عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦٣ تحقق للعراق في مجال التصنيع ما يلي:

* زيادة التوظيفات الرأسمالية في الصناعة على نطاق القطر.
* نمو سريع نسبياً للقطاع العام في الصناعة، سواء أكان ذلك بالنسبة لرؤوس أمواله أم زيادة عدد المشاريع فيه وكذلك عدد المشتغلين وقيمة الإنتاج الإجمالي وتنوع منتجاته.
* نمو ملموس في القطاع الخاص الصناعي حيث شمل راس المال وعدد المشاريع وعدد المشتغلين وحجم الإنتاج لإجمالي ونوعية وتنوع الإنتاج.
* استمرار التباين والتشوه في توزيع مشروعات القطاع الصناعي على مستوى المحافظات والأقاليم.
* تحسن في مستوى التقنيات المستخدمة في بعض مجالات الإنتاج وفي مستوى العاملين فيها.

* تنوع العلاقات الصناعية مع العالم الخارجي وعدم اقتصارها على الدول الرأسمالية المتقدمة، بل شملت الدول الاشتراكية أيضاً.

ورغم هذا التطور النسبي الملموس، بقي العراق بعيداً عن إمكانياته الفعلية للتنمية الصناعية وعن حاجاته الفعلية وعن استخدام الموارد الأولية المتوفرة فيه، مثل النفط الخام والغاز الطبيعي.أو المواد الأولية الأخرى. وكانت لهذه الحقيقة تأثيراتها السلبية على استمرار وجود بطالة واسعة وضعف مستوى الأجور المدفوعة للعاملين في الصناعة بشكل عام، وبالتالي ضعف مستوى حياة ومعيشة العائلات العمالية.

رابعاً: القطاع الزراعي

شكّل سكان الريف في عام ١٩٥٧ حوالي ٢,٦١٪ من إجمالي سكان العراق وفق الإحصاء الرسمي، وأن تباين في النسب بين المناطق المختلفة. ففي الوقت الذي بلغت النسبة في كل المنطقة الشمالية، وبضمنها كُردستان ٥,٦٦٪ المنطقة الجنوبية ٧,٦٨٪، بلغت النسبة في المنطقة الوسطى، وبضمنها بغداد، ٥،٥٥٪ من إجمالي السكان. وكانت هذه النسبة العالية من السكان في عموم العراق تعاني من وطأة الاستغلال والتعسف والحرمان من الخدمات الاجتماعية والحياة الثقافية والعيش الآمن. ولهذا عرف الريف خلال سنوات الحكم الملكي الكثير من الهبّات والانتفاضات الفلاحية المناهضة لهيمنة الإقطاعيين على الأرض والماء والحيوان والمكائن الزراعية والمضخات المائية والمحصول واقتطاع أكبر نسبة ممكنة من الدخل الزراعي لصالح مختلف فئات كبار ملاكي الأراضي الصالحة للزراعة، في حين كانت حصة الفلاحين النزر اليسير من الدخل الزراعي، مما دفع بنسبة مهمة منهم إلى الهجرة إلى المدن والعيش في أطرافها وعلى هامش الحياة الاقتصادية فيها. وكانت لهذه الظاهرة عواقبها السلبية على الفلاحين المهاجرين أولاً وعلى سكان المدن ثانياً. وهذا الواقع المرير دفع بالأحزاب السياسية المناهضة للملكية أن ترفع شعارات مناهضة للإقطاع وتدعو إلى إصدار وتنفيذ قانون للإصلاح الزراعي يخلص البلاد من التخلف وسيطرة الإقطاعيين على الأرض والريع المنتج من قبل الفلاحين واستخدامه البذخي الاستهلاكي في المدن. لم تكن

هناك فئة واحدة من كبار ملاكي الأراضي الزراعية، بل كانت هناك ثلاث فئات تلتقي في مصالحها، ولكنها تختلف أيضاً في الموقف من العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وكبار ملاكي الأراضي الزراعية الشاسعة، فقد وجدت في البلاد فئة الإقطاعيين وكبار الملاكين من شيوخ العشائر ورؤساء القبائل، في مختلف أنحاء العراق، وسواء أكانوا من العرب أم الكُرد. كما كانت هناك فئة البرجوازية المحلية التي تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إضافة إلى فئة كبار موظفي الدولة الذي استحوذوا على مساحات واسعة نسبياً من الأراضي الزراعية أثناء الحكم الملكي. وكانت هذه الفئات تمتلك إلى جانب الأرض المضخات المائية التي تستولي على جزء من المحصول لقاء استخدام الفلاحين لها. كما كان البرجوازيون والميسورون مالياً والإقطاعيون يقومون بتسليف الفلاحين الأموال الضرورية لزراعتهم وعيشهم لقاء نسب فوائد عالية جداً. وكانت هناك البرجوازية التجارية التي كانت تشتري المحصول من الفلاحين على الأخضر وتتعاون في ذلك مع الإقطاعيين وكبار الملاكين. وكانت الهيمنة الواسعة على أكثر الأراضي خصوبة تشكل المشكلة المركزية في الريف العراقي، تليها مشكلة احتكار المياه وامتلاك المضخات المائية. وكانت الأرض الزراعية، كما بحثنا ذلك في الكتاب السابق، موزعة بصورة غير عادلة واتسمت بالنهب المتواصل لأراضي الفلاحين والدولة في آن واحد. ويمكن للجدول التالي أن يوضح واقع التوزيع الذي كرس العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في العراق.

علاقات الملكية للأرض الزراعية في العراق في عام ١٩٥٨

الفئات الاجتماعية	حجم ملكية الأرض الزراعية بالدونم	حصتها النسبية إلى إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ٪	الحصة النسبية في إجمالي المنشآت الفلاحية ٪	حصتها النسبية إلى مجموع للقوى القادرة على العمل ٪
الفلاحون المعدمون ومستأجرو الأرض	–	–	–	٨٠,٤
الفلاحون الفقراء	أقل من ٦٠ دونم	٧,٥	٧٨,٧	١٤,٩
صغار المزارعين	٦٠–١٠٠ دونم	٥,١	٩,٠	١,٨
متوسطو وكبار الفلاحين	١٠٠–٤٠٠ دونم	١٦,٠	١٢,٥	٢,٣
كبار ملاكي الأراضي الزراعية	أكثر من ٤٠٠ دونم	٧١,٤	–	٠,٦
المجموع		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der ،Bodagh Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. .32

ويمكن لهذه اللوحة وحدها أن توضح مدى الظلم الذي لحق بالفلاحين طوال عقود من سني تكريس العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف العراقي. عندها لا يمكن أن يستبعد الإنسان موقف الغضب الذي امتلك الغالبية العظمى من سكان الريف بسبب

استمرار مشكلة الأرض بعد انتصار الانتفاضة العسكرية، إذ أصبح الهم الأكبر للفلاحين يتلخص في دفع الحكومة إلى إصدار قانون للإصلاح الزراعي ينهي وجود العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ويزيل الملكيات الفردية الكبيرة للأرض الزراعية والتحكم الاحتكاري في المياه من جانب الإقطاعيين وكبار الملاكين. وكانت الأحزاب السياسية العراقية قد وضعت في فترة مبكرة في برامجها السياسية والاقتصادية مهمة إزالة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وتنفيذ إصلاح زراعي يعالج مشكلة الأرض لصالح الفلاحين والاقتصاد الوطني.

تبلورت خلال الفترة التي سبقت سقوط الملكية أربع معالجات للمسألة الزراعية، وهي:

- كانت المعالجة الأولى تعبر عن سياسة الحكومات الملكية المتعاقبة والتي كانت تجسد مصالح الإقطاعيين. وكان الراحل نوري السعيد من أشرس المدافعين عن هذه الفئة الاجتماعية المستغِلة. ويفترض أن نذكر هنا بأن الغالبية العظمى من الإدارة العليا لحزب الاتحاد الدستوري، الذي كان يقوده نوري السعيد، كانت تتشكل من شيوخ العشائر الإقطاعيين وكبار الملاكين ووزراء ملاكين وتجار لهم علاقة مباشرة بملكية الأرض الزراعية وبالإقطاعيين.
- أما المعالجة الثانية فتمثلت في سياسات الأحزاب الوطنية والديمقراطية التي عبّر عنها بوضوح كبير الحزب الوطني الديمقراطي، وإلى حدود معينة، حزب الاستقلال والكثير من الشخصيات السياسية المستقلة التي كانت تجد في الإقطاع إعاقة كبيرة للتطور الاقتصادي والاجتماعي ونمو العلاقات الرأسمالية في الريف.
- والمعالجة الثالثة طرحها الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكُردستاني وبعض الأحزاب والقوى الديمقراطية والتقدمية أو اليسارية الأخرى التي كانت لا تبتعد في جوهرها عن إطار مهمات المرحلة التي كان يمر بها الاقتصاد والمجتمع حينذاك والتي طالبت بتصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الفقراء وصغار المزارعين وتحديث الريف والزراعة وتغيير بنية الإنتاج الزراعي الوحيد الجانب. كما اتخذ حزب البعث العربي الاشتراكي وكذلك القوى القومية مواقف مماثلة داعية إلى تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف العراقي.

- أما الضباط الأحرار فقد انقسم الرأي عندهم بين مجموعتين، إحداها كانت تميل إلى عدم التحرش بأصحاب الملكيات الكبيرة نهائياً وإبقاء الأراضي الزراعية التي كانت في حوزتهم على حالها، أي عدم تأميم الأرض، مع الأخذ بمبدأ توزيع الأراضي الزراعية الأميرية، أي التابعة للدولة، على الفلاحين الذين يستحقونها، في حين مالت المجموعة الثانية إلى تقليص نفوذ الإقطاعيين وكبار الملاكين من خلال وضع حدود عليا للملكية ومصادرة الباقي وتوزيعه، مع الأراضي الأميرية المتوفرة، على المستحقين من فقراء الفلاحين وصغار المزارعين، مع تباين في وجهات نظرهم في الحدود العليا والدنيا للتوزيع أو المصادرة[١٩٩].

وسنحاول فيما يلي استعراض وجهتي النظر الخاصتين بالحلين الثاني والثالث، بعد أن كنا قد تحدثنا عن رؤية الحكم الملكي ونخبه الحاكمة لحل المسألة الزراعية.

أولاً: موقف البرجوازية الوطنية: يمكن تلخيص الرؤية البرجوازية الوطنية لحل المسألة الزراعية في العراق في النقاط التالية:

١. الاعتراف بحق الملكية الفردية أو الخاصة للأرض الزراعية، بغض النظر عن المساحة.
٢. تقليص مساحة الأراضي الشاسعة التي كانت بحوزة الإقطاعيين إلى حدود مناسبة تسمح بالقضاء على العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ودور القبيلة في الريف والحياة الاجتماعية وتوفير الظروف المناسبة لنمو العلاقات الإنتاجية الرأسمالية تدريجاً في الريف والزراعة العراقية.
٣. دفع تعويضات عن الأراضي التي تفوق الحد الأعلى المسموح به لاعتبارها ملكاً للحائزين عليها.
٤. توزيع الأراضي الأميرية أولاً وقبل كل شيء على الفلاحين المحرومين منها بمساحات مناسبة.
٥. تأمين نمو الفلاح الغني والمتوسط الذي يسمح بنمو العلاقات الإنتاجية الرأسمالية على

---

١٩٩ ألكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي).الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. الطبعة الأولى. دمشق. ١٩٨٦. ص ٢٤٢.

أنقاض العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ودعم التطوير التقني في الإنتاج الزراعي وتوسيع قاعدة البرجوازية المتوسطة في الريف والزراعة.

٦. ومن المفروض أن يسمح هذا التطور بتوفير عدة مسائل، وهي:

أ) تغيير بنية الإنتاج الزراعي وزيادة المحاصيل الزراعية التي يمكن توجهيها لأغراض التصنيع وتنشيط السوق الداخلي"

ب) تحسين مستوى دخل الفلاحين عموماً ليشاركوا في تنشيط حركة التبادل السلعي للقطاع الصناعي وزيادة الإنتاج" زيادة أرباح أصحاب المشاريع الصناعية بما يدعم حركة التوظيف الرأسمالي في الصناعة" تحديث التقنيات المستخدمة في الزراعة بما يساهم في تحسين إنتاجية العمل وزيادة على الأرض وتحسين نوعية الإنتاج.

ويمكن معرفة هذه الاتجاهات الأساسية في رؤية البرجوازية الوطنية العراقية من خلال قراءة المقطع التالي الذي كتبه السيد محمد حديد:

,,وقد يشترك برنامج تقدمي للإصلاح الزراعي وسياسة زراعية شيوعية أصيلة في عدد من السمات المشتركة. فكلاهما يتبنيان جماهيرياً برامج تؤدي إلى تغيرات إلزامية، متطرفة، سريعة، في ملكية الأرض. إلا أنهما يختلفان اختلافاً عميقاً بالنسبة إلى ملكية الأرض، وقضية التعويض، وحقوق الملاكين ببعض الأرض والإشراف على استخدامها بعد التغيرات التي تحصل في ملكيتها... إن برنامجنا التقدمي للإصلاح الزراعي، بتأمينه الملكية الخاصة، وتقديمه التعويض المناسب للملاكين عن الأرض المستولى عليها، وسماحه لهم بالاحتفاظ بجزء من ملكيتهم، وتركه الإشراف على استخدام الأرض للفلاحين، سيولد الحد الأدنى من الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي ويوفر المعاملة العادلة لكل المعنيين، والأهم من ذلك كله، كسب تأييد المنتفعين. أما الإصلاح الزراعي الشيوعي النموذجي– الذي يتميز بالزراعة التعاونية واتخاذ الإجراءات الرادعة ضد الملاكين بحرمانهم من التعويض، وكذلك ما يضمن لهم العيش في المستقبل، وإشراف الدولة على استخدام الأرض– يتجه نحو توليد عداء اجتماعي يستلزم توفير قوة مادية معتبرة للقمع، وسيلحق

الضرر بالقدرة الإنتاجية للزراعة ويفقد الذين يزرعون الأرض الحماسة.[٢٠٠]

إن هذا الرأي الذي تبناه السياسي الراحل السيد محمد حديد كان يعبر في جوهره أيضاً عن علاقة البرجوازية الوطنية العراقية بالأرض الزراعية، إذ أن نسبة غير قليلة من البرجوازية التجارية والصناعية كانت تمتلك مساحات واسعة نسبياً من الأراضي الزراعية، كما كانت لها وشائج قربى وعلاقات متينة بكبار ملاكي الأراضي الزراعية في الريف العراقي، وكانت تساهم باستغلال الفلاحين من خلال نظام المحاصصة المتبع في الأراضي التي بحوزتها، وكذلك من خلال تشغيل المضخات المائية التي كانت تمتلكها. وكان البعض من هذه الفئة يشارك في استغلال الفلاحين من خلال تقديم القروض مقابل نسبة فائدة عالية، إضافة إلى عمليات تسويق المحاصيل الزراعية التي كانت تدر على البرجوازية التجارية أرباحاً كثيرة على حساب الفلاحين الفقراء وصغار المزارعين، بحيث كانت كلها تحقق للرأسماليين المستثمرين فائض قيمة مرتفع، إضافة إلى اقتطاع جزء من دخل الفلاح الضروري لإعادة إنتاج قوة عمله. ويفترض أن نلاحظ هنا بأن عدة أطراف كانت تساهم في استغلال الفلاحين ابتداءً من الإقطاعيين وكبار الملاكين (الريع بمختلف أشكاله) ومروراً بالممولين للقروض المالية أو العينية (الفائدة) ومالكي المكائن الزراعية وانتهاءً بالبرجوازية التجارية (الربح). ومن هذا المنطلق لم تكن جميع فصائل البرجوازية الوطنية ترغب في تصفية الملكيات الكبيرة في الريف، بل كانت تسعى إلى وضعها في حدود مقاربة لمستوى ملكيتها للأرض الزراعية وإلى إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة لتأمين زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج وتنويعه. وكانت تؤكد على دفع التعويضات للمستحوذين على الأراضي الزراعية بهدف تعزيز الإمكانيات المالية لفئة الإقطاعيين وكبار الملاكين بأمل تحويلها إلى مواقعها البرجوازية ودفعها لاستخدام تلك التعويضات المالية في التنمية الزراعية واستثمارها في الزراعة والريف. واستناداً إلى هذه الرؤية كانت فئات من البرجوازية الوطنية المالكة للأرض الزراعية غير مندفعة بحماس إلى تحقيق الإصلاح

---

٢٠٠ نصير سعيد الكاظمي (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٤٤/٢٤٥.

الزراعي البرجوازي الديمقراطي الجذري الذي يكنس العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية دفعة واحدة ويقيم على أنقاضها العلاقات الإنتاجية الرأسمالية. وكانت تخشى من أن يعطي الحل الجذري لمسألة الأرض دفعة ثورية كبيرة لفلاحي الريف ويعرض مصالح كبار ملاكي الأراضي الزراعية ومصالح البرجوازية ذاتها إلى مخاطر الحلول الثورية في الريف، ويعزز من تحالف العمال والفلاحين، الذي كانت تعتقد بأنه سيعزز مواقع الحزب الشيوعي العراقي أيضاً ويهدد مصالحها مباشرة. ومن هذا الموقف الفكري نشأ تحالف فعلي بين جمهرة غير قليلة من البرجوازية المحلية وبعض الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية للوقوف بوجه صدور قانون إصلاح زراعي ديمقراطي جذري من جهة، والتصدي لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي بصورة ثورية وسريعة من جهة أخرى. وعلى هذه الأرضية الفكرية والسياسية نشأت المساومة بين فئات الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وبين البرجوازية المحلية التي ساهمت في إضعاف التحالف الوطني المطلوب بين البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة وفقراء الفلاحين والعمال في الريف وعلى مستوى المجتمع وعطلت من قدرتها على تحقيق المنشود في الريف والزراعة وعلى مستوى الاقتصاد الوطني والمجتمع العراقي..

ومع ذلك فالقانون الذي صدر كان منسجماً مع طبيعة المرحلة ومهماتها ومع واقع التخلف الحاد في المجتمع. وقد برهنت الحياة على أن الذين كانوا إلى جانب الإصلاح الزراعي عجزوا عن الدفاع عنه بسبب التباين في موازين القوى الداخلية والتأثيرات الخارجية على الساحة السياسية العراقية.

ثانياً: موقف الحزب الشيوعي العراقي

يمكن تلخيص تطور موقف الحزب الشيوعي إزاء مسألة الأرض كما يلي:

لم يطرح الحزب الشيوعي العراقي موقفاً متكاملاً إزاء المسألة الزراعية في الفترة التي أقر فيها الميثاق الوطني للحزب ١٩٤٤/١٩٤٥، بل تضمن الميثاق وصفاً لحالة الفلاحين ومعاناتهم من ظلم الإقطاعيين من جهة، كما تضمن فقرة تشير إلى رؤية الحزب إزاء حل المسألة الزراعية حينذاك من جهة ثانية. ورد في التقرير الذي قدمه فهد إلى المؤتمر الوطني

الأول بشأن مشكلة الأرض وأوضاع الفلاحين تحت عنوان قضيتنا الوطنية ما يلي:

" ٢- العلاقات الإقطاعية وعلاقات ما قبل عصر الإقطاع، كفرض رسوم واستقطاعات لا نجد لها اسماً في قواميس الضرائب فالفلاح عدا ما يدفعه من بدل إيجار الأرض والضرائب الحكومية، ملزم بدفع ضرائب للشيوخ والسراكيل قد تبلغ أحياناً نصف حصته من الحاصل أو تفوق هذا عدا الربا الفاحش السائد بين الفلاحين والذي لا يقل في أي حال – إلا ما ندر – عن ٦٠٪، وعدا عن نهب التجار للفلاحين بدون رحمة في كلتا المعاملتين، في شراء حاصلاتهم وفي بيعهم ما يحتاجون إليه وهذه الصفقات تتم في أغلب الأحيان بطريقة تجارية في ظاهرها، أما جوهرها فربا فاحش، وأقصد هنا شراء حاصلات الفلاحين بالطريقة التي تسمى ,,على الأخضر" وهذه تتم عندما يضطر الفلاح على الاستقراض للاستمرار على الإنتاج، فبيع حاصل الموسم المقبل بربع أثمانه الحقيقية أو أقل، وقلما استطاع الفلاح الذي باع ,,على الأخضر" إيفاء ديونه ولو دفع عشرات أضعاف أصلها. ثم يواصل التقرير شرح حالة الفلاحين والإقطاعيين فيقول: ,,وهكذا يتبرجز ملاكو الأراضي وشيوخ الإقطاع عندنا، ويسيرون مع الزمن، أما أساليب استثمارهم ونهبهم الفلاحين فيسير بعكس الزمن، يرجع أكثر فأكثر إلى الخلف، إلى نهب صريح بالقوة ونهب منظم تسنده ,,القوانين" و"العادات المرعية" و ,,تسنده السلطة السياسية القائمة بكل قواها"[٢٠١].

وفي أعقاب مناقشة هذا التقرير، ناقش المؤتمرون مشروع الميثاق الوطني للحزب واقر بالإجماع. وقد تضمنت النقطة الخامسة من الميثاق المعالجة التالية للمسألة الزراعية في العراق:

,, ٥- نناضل من أجل إيقاف نهب أراضي الفلاحين والملاكين الصغار والمحافظة على ملكيات التعابة، وإيقاف نهب الأراضي والمقاطعات الأميرية من قبل المتنفذين، وإيقاف إعطاء اللزمات الكبيرة – المقاطعات- إلى الشيوخ المتنفذين، وتوزيع هذه الأراضي بقطع صغيرة على الفلاحين مباشرة بدون بدل، من أجل مساعدة الفلاحين وتخليصهم من نهب

---

٢٠١ فهد، يوسف سلمان يوسف. كتابات الرفيق فهد. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. دار الفارابي- بيروت والطريق الجديد-بغداد. حزيران/يونيو ١٩٧٦. ص ١٠٩.

السراكيل والمرابين، منحهم القروض الحكومية – نقدية وبذور– رفع الضرائب والرسوم "الخاوات" والإيجارات غير العادلة واللاقانونية عنهم، تلك التي يفرضها عليهم الشيوخ والسراكيل، من أجل تخليص الفلاح من سرقات التجار له، وذلك بإنشاء جمعيات تعاونية له"[٢٠٢].

ومنه يتبين أن تصور فهد، وبالتالي الحزب، عن حل المسألة الزراعية قد ارتبط بالنقاط التالية:

١. منع الإقطاعيين من شيوخ العشائر وكبار ملاكي الأراضي والسراكيل المرتبطين بهم من السيطرة غير الشرعية على المزيد من أراضي الفلاحين الفقراء وصغار الملاكين.

٢. توزيع الأراضي الأميرية التابعة للدولة على الفلاحين وصغار المزارعين بقطع صغيرة ليعملوا فيها ويضمنوا عيشهم الكريم منها.

٣. تأمين القروض النقدية والعينية والمساعدات الضرورية للفلاحين من أجل دعم جهودهم لزراعة الأرض وتنمية الإنتاج الزراعي دون التعرض لاستغلال الإقطاعيين والمرابين والتجار.

٤. إقامة المزارع التعاونية لفقراء الفلاحين وصغار المزارعين ودعم جهودهم لفلاحة الأرض.

٥. إلغاء الضرائب التي تفرض على الفلاحين بمختلف أشكالها، إذ أنها كانت وما تزال ترهق كاهلهم وتساهم في اقتطاع ما يمكن توجيهه لتحسين الإنتاج الزراعي وتحسين حياة الفلاحين الفقراء.

٦. توقف الدولة عن منح الأراضي الزراعية الأميرية العائدة للدولة إلى الشيوخ المتنفذين وكبار الملاكين على أساس اللزمة أو بأي صيغة أخرى، في حين يفترض تقسيمها إلى قطع صغيرة تمنح للفلاحين المحتاجين للأرض ودعم توجههم لإقامة التعاونيات الزراعية لصغار المنتجين.

---

٢٠٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٤.

٧. ومن هنا نتبين أربع حقائق جوهرية في موقف فهد والحرب الشيوعي العراقي، وهي:

أ. كان الحزب يدرك تماماً أوضاع الفلاحين المزرية والظلم الذي يتعرضون له بسبب استغلال الإقطاعيين لهم ونهبهم المستمر للأرض الزراعية.

ب. كما كان يدرك الوضع الاجتماعي المتخلف للفلاحين بسبب سيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف العراقي وبسبب سياسات الدولة التي لا تقدم الدعم الضروري المتنوع للفلاحين الفقراء وللريف البائس عموماً، إضافة إلى غياب الخدمات الاجتماعية والصحية عن الريف العراقي.

ت. ولكن الميثاق الوطني لم يتعرض إلى استعادة الأراضي التي بحوزة الإقطاعيين والمنهوبة من الفلاحين أو تلك التي منحت للإقطاعيين قبل ذاك باللزمة وفق القوانين التي صدرت في عام ١٩٣٢ أو تلك التي سيطروا عليها قبل ذاك بطرق غير مشروعة، كما لم يدع فهد إلى تقليص الأراضي التي بحوزة الشيوخ وكبار الملاكين عبر المصادرة أو تأميم الأرض، بل دعا إلى مسألتين هما: أولاً، الكف عن منح المزيد من الأراضي إلى تلك الفئات الإقطاعية المستحوذة على مساحات واسعة جداً من الأراضي الزراعية بطرق مختلفة" وثانياً، تقسيم الأراضي الأميرية التابعة للدولة إلى قطع صغيرة وتوزيعها على الفلاحين المحتاجين للأرض الزراعية. وهذا الموقف مشابه لموقف مجموعة كبيرة من الضباط الأحرار الذي اتخذوه، كما يشار إلى ذلك في بعض المصادر، في منتصف الخمسينات من القرن الماضي[٢٠٣].

٨. اعتراف الميثاق بالملكية الخاصة للأرض الزراعية بغض النظر عن مساحة الملكيات الزراعية، رغم إدانته الصارخة للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي سادت العراق واعتبارها الأساس المادي للتخلف الاقتصادي والاجتماعي القائم، إضافة إلى الهيمنة والنهب الاستعماريين لثروات البلاد. فإدانة الحزب الشيوعي العراقي كانت تتوجه باستمرار إلى جهات ثلاث هي: الاستعمار والإقطاع والرجعية.

لم يغير التقرير الذي تقدم به سلام عادل إلى المجلس الحزبي الثاني في عام ١٩٥٦ من

---

٢٠٣ ألكاظمي، نصير سعيد. الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٤٢.

موقف الحزب العام من المسألة الزراعية باعتبارها قضية مركزية من قضايا العراق الداخلية التي يستوجب حلها لصالح التقدم الاقتصادي ولصالح الغالبية العظمى من السكان، بل احتفظ بالقضايا الأساسية الواردة فيه.

ولكن الحزب الشيوعي العراقي كان في نشاطه العملي وسياسته اليومية في الأوساط الشعبية وخاصة في الريف العراقي يحرص على طرح خمس مسائل جوهرية، وهي:

١. التخلص من العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية واستغلال الإقطاعيين للفلاحين الكادحين وتأثير هذه العلاقات السلبي على الإنتاج الزراعي وحياة الفلاحين والاستغلال الذي كانت تسلطه هذه العلاقات على العائلات الفلاحية والمنتجين بشكل خاص.

٢. التخلص من العلاقات العشائرية وقانون دعاوى العشائر بسبب معارضته للقوانين المدنية التي تحكم البلاد.

٣. تأمين الدعم والحماية للريف والزراعة والفلاح وتطوير الزراعة والخدمات الاجتماعية وتأمين المكائن والمعدات الزراعية لهم، وضمان حصولهم على قروض مالية بفوائد بسيطة بدلاً من تعرضهم لاستغلال المرابين من أصحاب رؤوس الأموال في الريف ومن التجار الذين يشترون السلع الزراعية وفق قاعدة "على الأخضر"، أي قبل حصاد المحصول.

٤. تحسين مستوى حياة ومعيشة وظروف عمل الفلاحين وتأمين تقليص الهجرة من الريف إلى المدينة التي كانت في تنامٍ مستمر.

٥. ربط الريف والزراعة بالاقتصاد الوطني.

وكانت هذه الاتجاهات الخمسة تعني النضال من أجل تغيير واقع التخلف والفقر والحرمان والاستغلال في الريف والزراعة العراقية والتصدي للهجرة المتسعة من الريف إلى المدينة.

وفي أعقاب الانتفاضة العسكرية في تموز ١٩٥٨ وفي إطار نهج تحويل الانتفاضة إلى ثورة وطنية ديمقراطية تصدَّر حل المسألة الزراعية واجهة النضال الشعبي على مستوى الريف والمدينة. وكان الضغط الجماهيري الواسع قد دفع بالحكومة إلى تشكيل لجنة لوضع قانون

للإصلاح الزراعي انتهت بإقرار قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ سنة ١٩٥٨. ويتلخص الهدف وراء طلب التعجيل بإصدار قانون للإصلاح الزراعي في ثلاث نقاط جوهرية وذات أهمية كبيرة لمستقبل العملية الثورية التي بدأتها الانتفاضة العسكرية، وهي:

١. انتزاع القوة الاقتصادية من كبار الإقطاعيين وكبار الملاكين، وبالتالي إضعاف دورهم ونفوذهم وتأثيرهم السياسي على الفلاحين الذين كانوا يشكلون النسبة الأكبر من سكان العراق.

٢. تعزيز دور الفلاحين في الريف والاقتصاد الوطني وتطوير التحالف بين الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة في المدن وضمان دور أكبر لهذه الفئات في الحياة السياسية العراقية.

٣. تطوير الزراعة في الريف وتغيير بنية الاقتصاد الزراعي والاقتصاد الوطني وزيادة مشاركة الزراعة في تكوين الدخل القومي وتقليص دور الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام في تكوين الدخل القومي، إضافة إلى تحسين مستوى حياة ومعيشة الفلاحين وتطوير مساهمة الزراعة في تموين السوق المحلية والصناعة بالسلع الاستهلاكية والمواد الأولية.

كانت المطالبة بالإصلاح الزراعي مسألة قديمة طرحتها الأحزاب السياسية الوطنية في سنوات العقد الرابع من القرن العشرين وتجلت في برنامج جماعة الأهالي أو في سياسات وبيانات القوى الديمقراطية اليسارية حينذاك وفي أدبيات الحزب الشيوعي العراقي. فالنضال ضد الإقطاع كان مهمة الشعب عموماً. وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وجد شعار تصفية العلاقات الإنتاجية الإقطاعية وحل مسألة الأرض مكاناً متميزاً له في برامج وأدبيات وصحافة الأحزاب الوطنية والديمقراطية العلنية منها أو التي لم تحصل على إجازة رسمية لعملها السياسي، مثل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب التحرر الوطني والحزب الشيوعي وحزب الشعب وكذلك الحزب الديمقراطي الكُردي (الكُردستاني). وكانت مقاومة الحكومة لهذا النهج المعارض واضحةً. ولكنها أجبرت تحت ضغط الواقع وتصاعد نضالات الفلاحين إلى إصدار قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ والذي جاء

في ضوء النهج الجديد للحكومة بعد أن بدأت بتشكيل مجلس الإعمار وفي ما بعد وزارة الإعمار. إذ تقدم الخبراء الأجانب إلى الحكومة باقتراح يدعو إلى معالجة مشكلة الأرض قبل أن تتحول إلى مشكلة كبيرة تهدد الوضع القائم. وسمي القانون المذكور بقانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرف، أي تلك الأراضي التي لم تفوض بالطابو ولم تمنح باللزمة وما تزال ملكيتها بيد الدولة. واستند إصدار القانون على المبررات التالية:

,,١. رفع مستوى الحالة الزراعية من الوجهة الفنية وتوسيع الزراعة.

٦. مساعدة وتشجيع الفلاحين العراقيين وخلق طبقة من الملاكين الصغار منهم.

٧. تشغيل الأيدي العاملة في الزراعة إلى أقصى حد ممكن.

٨. إفساح المجال لإسكان القبائل إسكاناً منظماً.

٩. تكوين مجتمعات ريفية حديثة.

١٠. إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرف بوجه عام".

ونص القانون على أن يكون التوزيع على النحو الآتي:

٢٠ دونماً في الأراضي الجبلية.

١٠٠ دونماً في الأراضي التي تروى سيحاً

٢٠٠ دونماً في الأراضي التي تروى بالضخ (الواسطة).

٤٠٠ دونماً في الأراضي الديمية.

وخصصت بالنسبة على كل طريقة في الإرواء مساحة معينة من الأراضي بلغت كما يلي:

٢٠٠٠ دونماً في الأراضي الجبلية

٢٠٠٠ دونماً في الأراضي المروية

٨٠٠٠٠ دونماً في الأراضي الديمية.

وتقرر أن تمنح الأراضي الزراعية على الأسس التالية من قبل لجنة خاصة:

+ ٥٥ ٪ من الأراضي الزراعية تمنح لسكان المنطقة ثم للمجاورين.

+ ٢٠ ٪ منها لخريجي المدارس الزراعية وضباط الجيش والشرطة المتقاعدين.

+ ٢٠ ٪ منها للمتقاعدين المدنيين والمستخدمين وخريجي المدارس الدينية.

ومنه يتبين بأن الحكومة العراقية لم تعمد إلى التحرش بأراضي الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية الذين كانوا يستغلون بشكل بشع الفلاحين في مختلف مناطق العراق، ومنهم العائلة المالكة والمتناسبين معها أو الفئات المؤيدة للحكم، بل عمدت إلى توزيع الأراضي الأميرية الصرف، وبالتالي لم تستفز هذه الفئة المتنفذة حيث كان الحكم يراعي مصالحها ويدافع عن وجودها. وكان الحكم يسعى حينذاك إلى إدخال أسلوب جديد دعي في حينها ,,بالثورة الخضراء" التي اعتمدت على توزيع الأراضي الزراعية على صغار المزارعين ودعمهم بالمخصبات والبذور المحسنة ومكافحة الأدغال ... الخ. وقد نفذ هذا المشروع في مدينة مخمور في كُردستان، وكان المراد التوسع به لمواجهة المطالبة بزيادة الإنتاج وتحسينه وتحسين ظروف عمل وحياة الفلاحين بعيداً عن التحرش بالعلاقات الإنتاجية الإقطاعية. وخلال الفترة الواقعة بين صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ وسقوط الملكية في العراق أمكن توزيع المساحات التالية على المستثمرين العراقيين كما في الجدول التالي:

المستفيدون من قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١في العراق

اللواء	عدد المستثمرين	مجموع المساحة الموزعة دونم	التوزيع النسبي	
			المستثمرين	المساحة
بغداد	١٢٣٧	١١١٨٦٩	٦,٣	٥,٧
الحلة	٢٢٥٩	١٤٨٣٠٥	١١,٦	٥,٦
ديالى	٦٨٠	٢٥٦٣٠	٣,٥	١,٣
الرمادي	٨٤٨	٨٢١٥٠	٤,٤	٤,٢
الكوت	٢٩٩٦	٢٨٣٣٠٥	١٥,٤	١٤,٥
الديوانية	٥٦٥	٤٥٩٠٠	٢,٩	٢,٤
كربلاء	١	٢٦	٠,٠١	٠,٠٠١
الموصل	٨٨٨٧	١١١٢٣٠٠	٤٥,٦	٥٧,٠
السليمانية	٧٩١	٤٤٦٥٠	٤,١	٢,٣
أربيل	٣١٣	٢٧٤٥٠	١,٦	١,٤
كركوك	٨٧٦	٧٠٠٩٠	٤,٥	٣,٤
المجموع	١٩٥٠٢	١,٩٥١,٦٧٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠

قارن: صبري، أنور والخالدي، أسعد. تجربة الإصلاح الزراعي في العراق. ط ١. مطابع دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤ .ص ٤٦ .

لم يكن في مقدور هذه الوجهة المحدودة في معالجة المسألة الزراعية أن تحل المشكلات القائمة في الريف والزراعة، إذ أنها قد تفاقمت سنة بعد أخرى حتى غدت تهدد المجتمع بمزيد من التناقضات والصراعات السياسية والانتفاضات الفلاحية، إذ أن الغالبية العظمى من الفلاحين في العراق كانت بدون أرض زراعية وكانت تعمل في أقسى الظروف، ولم يكن

النظام الملكي وحكوماته المتعاقبة على استعداد لحل المشكلة جذرياً، أي تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وإلغاء نظام دعاوى العشائر المرتبط به لصالح الفلاحين ولصالح المجتمع المدني الديمقراطي. وكانت لوحة توزيع الأراضي الزراعية في عام ١٩٥٨ على النحو التالي:

توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في ظل النظام الملكي في العراق في عام ١٩٥٨

حدود حجم الملكي الزراعية /دونم	عدد الملكيات الزراعية	المساحة الكلية بالدونم	التوزيع النسبي للمالكين ٪	التوزيع النسبي لحدود الملكيات ٪
من 100-1دونم	144802	2.446.952	86.1	10.5
من 1000 -101دونم	70126	5.024.736	11.9	21.5
من 1001-100.000 فأكثر	3418	15.855.621	2.0	68.0
المجموع	168346	33.477.309	100.0	100.0

قارن: صبري، أنور و ألخالدي، أسعد. تجربة الإصلاح الزراعي في العراق. ط ١. مطابع دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤. ص ٤٦.

ويستدل منه على أن نسبة عالية من سكان الريف لا يمتلكون أرضاً زراعية، في حين أن قلة قليلة جداً من السكان كانت تستحوذ على القسم الأعظم من مساحات الأراضي الزراعية.

لهذا كان أمام قادة انتفاضة تموز العسكرية أن يجدوا حلاً لهذه المشكلة المعقدة. وشكل الحكم الجديد لجنة خاصة لوضع قانون الإصلاح الزراعي الأول في العهد الجمهوري. وتبلورت مجموعة من الأفكار في داخل اللجنة واختلف أعضاء اللجنة حول بعض القضايا بسبب التباين في الرؤية والفئات التي كانوا يمثلونها ويدافعون عن مصالحها، إضافة على

مدى وعيهم لطبيعة المرحلة والمهمات المطروحة وعلاقتها عموماً بالمجتمع وحركته اللاحقة وآفاق تطوره.

ويبدو أن الصراع الرئيسي قد تركز حول ملكية الأرض ودار بين الحزب الوطني الديمقراطي مؤيدين من قوى حزبية وسياسية أخرى، وبين الحزب الشيوعي مؤيداً من قوى سياسية يسارية أخرى في الحكم وخارجه. إلا أن القانون صدر وهو يحمل الاتجاهات التالية التي أمكن تحقيق الإجماع النسبي عليها:

- تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية السائدة بالريف باعتبارها عاملاً أساسياً معرقلاً للتطور الاقتصادي، ومنها الصناعة والسوق الداخلي، وسبباً في التخلف الذي يعاني منه الريف والمجتمع عموماً.
- توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الفقراء وصغار المزارعين والمحتاجين للأرض الزراعية، سواء أكانت تلك التي تصادر من مساحات الأراضي التي تحت تصرف الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية أم تلك التي تعود إلى الدولة (الأراضي الأميرية)
- إقامة المزارع التعاونية والحكومية باعتبارها نماذج يمكن أن تساهم في تطوير الإنتاج الزراعي، خاصة وأن الدولة قادرة بمواردها المالية أن تمول مثل هذه المشاريع وتدعم نشاط الفلاحين.

١٥ الدعوة إلى إقامة محطات للمكائن والمعدات الزراعية الحكومية لمساعدة الفلاحين في نشاطهم الزراعي.

١٦ وكانت هذه الوجهة تستهدف تنشيط الإنتاج الزراعي وتغيير بنيته الزراعية وتحسين مستوى حياة وظروف عمل ومعيشة الفلاحين وتطوير الخدمات التي تقدم لهم.

وفي ضوء هذه الرؤية وضع وصدر قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩. وبمجرد صدور القانون تفجر التناقض الرئيسي على مستوى الداخل بين الفئات الاجتماعية المستحوذة على الأرض الزراعية وفقراء الفلاحين وصغار المزارعين، كما شمل المدينة بسبب العلاقة المتشابكة بين المدينة والريف بصورة لم تكن معهودة سابقاً في العراق ولعب

الصراع السياسي الناشئ عن ذلك التناقض دوراً أساسياً في خلق اصطفاف جديد للطبقات والفئات الاجتماعية والأحزاب والقوى السياسية على مستوى الداخل، ووجد امتداداً له في الدول المجاورة والمنطقة العربية. فماذا تضمن هذا القانون الذي أثار مثل تلك التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية؟ يمكن تلخيص أهم فقرات هذا القانون بالنقاط التالية:

- وضع حد أعلى لملكية الأرض الزراعية لا يزيد عن ١٠٠٠ دونم في الأراضي المروية و ٢٠٠٠ دونم في الأراضي (الديمية) المطرية. وهذا يعني مصادرة جميع الأراضي الزراعية التي تزيد عن هذين الحدين في نوعي الإرواء في الأراضي الزراعية والمستحوذ عليها قبل ذاك من جانب الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية.
- منح مالك الأرض القديم إمتيازين هما:

أ. حق اختيار قطعة الأرض في حدود الحد الأعلى المقرر"

ب. الحق في الحصول على تعويض مالي عن الأراضي المصادرة التي كانت بحيازة المالك أو المستحوذ على الأرض الزراعية.

- توزيع الأراضي المصادرة والمملوكة للدولة على الفلاحين بحد أدنى وأعلى يتراوح بين ٣٠–٦٠ دونما في الأراضي المروية ٦٠–١٢٠ دونما في الأراضي المطرية.
- حرم الفلاحون من حق اختيار قطعة الأرض الزراعية التي تصبح لهم، كما فرض على الفلاحين المنتفعين من قانون الإصلاح الزراعي دفع بدل مالي للدولة عن الأرض الممنوحة لهم.
- إسناد الحركة التعاونية الزراعية.
- الإبقاء على نظام المحاصصة في تقسيم الحاصل في الأراضي العائدة لملاك الأراضي الزراعية حيث يعمل عليها فلاحون وفق مبدأ المحاصصة مع المستحوذين على الأرض الزراعية.
- وضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين وتأسيس التعاونيات الزراعية من الفلاحين المستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي.

يوضح الجدول التالي أسس توزيع الأرض الزراعية وفق القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩:

أسس توزيع الأرض الزراعية في قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨

نوع الإرواء في الأرض	الإقطاعيين وكبار الملاكين	صغار المزارعين	التناسب بين المجموعتين
الحد الأعلى في :			
أراضي مروية	١٠٠٠ دونم	٦٠ دونم	١٦,٧ : ١
أراضي ديمية	٢٠٠٠ دونم	١٢٠	١٦,٧ : ١
الحد الأدنى في :			
أراضي مروية	١٠٠٠ دونم	٣٠ دونم	٣٢,٢ : ١
أراض ديمية	٢٠٠٠ دونم	٦٠ دونم	٣٢,٢ : ١

المصدر: حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري الحديثة. بغداد. ١٩٧٦. ص ١١٧.

يشير هذا الجدول وكذلك المواد السابقة للقانون إلى عدد من المسائل المهمة التي يمكن اعتبارها، وفق تقديري، مثالب تضمنها قانون الإصلاح الزراعي، وهي:

١. أن المشرع لم يميز في تحديده الحدين الأعلى والأدنى للملكية بين عدة مسائل مهمة وأساسية في الزراعة العراقية، وهي:

أ) خصوبة التربة.

ب) نوع المحاصيل التي تزرع فيها.

ج) قربها أو بعدها من مصادر المياه بالنسبة للأراضي السيحية، ومناسيب الأمطار بالنسبة للأراضي الديمية أو المطرية.

د) بين الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الزراعية وبين البساتين.

٢) أعطى المشرع الحق للإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية باختيار القطع التي

تقع في الحد الأعلى للملكية، وبالتالي أصبحت أكثر الأراضي الزراعية خصوبة من حصتهم، في حين حرم الفلاحون من تلك الأراضي الخصبة أو القريبة من مصادر المياه وكذلك القريبة من مراكز تسويق السلع الزراعية. وهذا يعني أن بالإمكان أن تتوفر للإقطاعيين إمكانية تحقيق ريع تفاضلي متعدد الجوانب، في حين يمكن أن لا تتوفر مثل هذه الإمكانية للفلاحين، وبالتالي ميز القانون بين الإقطاعيين والفلاحين بحقوق المواطنة.

٣) كما كانت العلاقة الزراعية غير منصفة للفلاحين المنتجين الفعليين للمنتجات الزراعية العاملين وفق نظام المحاصصة.

٤) الموافقة على تعويض الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية عن الأراضي المصادرة التي تزيد عن الحد الأعلى المقرر للملكية، وفي هذا اعتراف بشرعية النهب السابق الذي تعرضت له أراضي الدولة والفلاحين من جانب هذه الفئات وبدعم مباشر وغير مباشر من سلطات الاحتلال البريطاني والحكومات العراقية المتعاقبة. كما أن القانون لم يحدد أسس التعويض وسقفه. مما أجبر الدولة على إصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١، بعد أن بالغت أجهزة الدولة بدفع تعويضات سخية لكبار الإقطاعيين وكبار الملاكين عن الأراضي المصادرة، تحددت بموجبه أسس التعويض. وتقرر تقديم تعويضات وفق القواعد التالية:

أ) الأراضي الديمية استناداً إلى خصوبة الأرض ومعدل سقوط الأمطار سنوياً:

١– ثلاثة دنانير للدونم الواحد بالنسبة للأراضي وافرة الخصوبة الواقعة شمال وجنوب خط سقوط الأمطار،

٢– دينار ونصف دينار للدونم الواحد بالنسبة للأراضي غير وافرة الخصوبة الواقعة شمال وجنوب خط سقوط الأمطار،

ب) الأراضي التي تسقى سيحاً أو بالواسطة:

١– اثنا عشر ديناراً للدونم الواحد بالنسبة للأراضي التي تزرع تبغاً أو رزاً في الألوية الشمالية، وتسعة دنانير للدونم الواحد في الأراضي وافرة الخصوبة أو الأراضي التي

تزرع قطناً أو خضروات في الألوية الشمالية، ٢- ستة دنانير للدونم الواحد بالنسبة للأراضي وافرة الخصوبة في الألوية الأخرى عدا ما يزرع منها رزاً، وثلاثة دنانير للدونم الواحد بالنسبة للأراضي التي تسقى بالواسطة في البلاد.

ج) الأراضي المعدة لزراعة الرز (الشلب) في غير الألوية الشمالية:: ١. خمسة عشر ديناراً للدونم الواحد بالنسبة للأراضي التي تسقى بالواسطة" ٢. عشرون ديناراً بالنسبة للأراضي التي تسقى سيحاً.

وتم تقدير المبالغ الواجب دفعها كتعويضات إلى الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية ممن تمت استعادة الدولة لأراضيها منهم وفق هذا القانون بحدود ٤٠ مليون دينار عراقي.

٥) الابتعاد عن تحديد سقف زمني لإنجاز عمليات الاستيلاء والتوزيع للأراضي الزراعية، وبالتالي سمح في المجال لأن تمتد هذه العملية طوال سنوات لاحقة. ويمكن للجدول التالي أن يوضح المساحات التي تم الاستيلاء عليها خلال الفترة قبل سقوط حكومة عبد الكريم قاسم وتلك التي وزعت فعلاً على الفلاحين وفق القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨.

الأراضي المستولى عليها والأراضي الأميرية الموزعة على المنتفعين منها خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٦٢

السنوات	مساحة الأراضي المستولى عليها /دونم	الأراضي المستولى عليها والموزعة/دونم	الأراضي الأميرية الموزعة/ دونم	إجمالي المساحة الموزعة دونم	عدد المنتفعين
١٩٥٩	٢,٥٩٠,٣٦٥	-	٣٦,٩٠٠	٣٦,٩٠٠	٦١٥
١٩٦٠	١,٥٤٦,٦٦٧	٢٢٣,٩٢٥	٥٩,٥٠٤	٢٨٣,٤٢٩	٧٣٩٣
١٩٦١	١,١٤٦,٦١٠	٢٩٣,٧٢٦	١٩٨,٣٠٥	٤٠٢,٠٣١	٩٤٦٠
١٩٦٢	١٨٣,٣٧٢	٥٦٩,٦٤٧	٦٧,٨٧٦	٦٣٧,٥٢٣	١١١٧٠
المجموع	٥,٤٦٧,٠١٤	١,٠٨٧,٢٩٨	٢٦٢,٥٨٥	١,٣٥٩,٨٨٣	٢٨٦٣٨

المصادر:

- صبري، أنور و ألخالدي، أسعد. تجربة الإصلاح الزراعي في العراق. ط ١. مطابع دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤. ص ٥٩.
- الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. دمشق.ص ٣١١.
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري الحديثة. بغداد. ١٩٧٦. ص ١٢٣.

عدد المنتفعين من توزيع الأراضي المستولى عليها والأميرية للفترة ١٩٥٩–١٩٦٢

السنوات	مساحة الأراضي المستولى عليها /دونم	الأراضي المستولى عليها والموزعة/دونم	الأراضي الأميرية الموزعة /دونم	عدد المنتفعين	إجمالي المساحة الموزعة /دونم
1959	2.590.365	–	36.900	615	36.900
1960	1.546.667	223.925	59.504	7393	283.429
1961	1.146.610	293.726	198.305	9460	402.031
1962	183.372	637.523	67.876	11170	893.941
المجموع	5.467.014	1.359.883	262.585	28638	5.467.014

المصادر:

- صبري، أنور و ألخالدي، أسعد. تجربة الإصلاح الزراعي في العراق. ط ١. مطابع دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤. ص ٥٩.
- لكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. دمشق.ص ٣١١.
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري الحديثة. بغداد. ١٩٧٦. ص ١٢٣.

وإذا كانت الفترة الأولى من عملية التحول من انتفاضة عسكرية إلى ثورة اجتماعية قد حققت خطوات مهمة، على طريق السعي لحل المسألة الزراعية، فأنها سرعان ما تراجعت ابتداءً من عام ١٩٦٢/١٩٦١ حيث تجلى التراجع في صيغ كثيرة ومنها تراجع عمليات الاستيلاء على أراضي الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي، حيث فقدت الحركة الفلاحية دورها المؤثر وتلقت، ومعها الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية والجمعيات الزراعية، ضربة قاسية، عبر التعاون بين أجهزة الدولة وتلك الفئات المستغلة وسكوت قاسم عما كان يجري ويعرف به جيداً.

٦. ترك قانون الإصلاح الزراعي لأجهزة الدولة القديمة أن تمارس الأسلوب الذي تراه مناسباً في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، إذ أن الدولة الجديدة لم تجر التغييرات الجذرية الضرورية لتغيير طبيعة وأساليب عمل ونشاط أجهزة الدولة وحافظت عليها كما كانت عليه قبل ذاك في ما عدا تغيير بعض كبار المسؤولين.

فجر قانون الإصلاح الزراعي صراعاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً شديداً في الريف العراقي. ففي الوقت الذي أيدته الجماهير الكادحة في الريف والمدينة ووقفت إلى جانب تنفيذه، تصدت له دون رحمة فئات الإقطاعيين وكبار ملاك ملاكي الأراضي الزراعية والكومبرادور المحلي المتعاون مع الإقطاعيين. فالقانون استهدف من الناحية الموضوعية الحد من الملكية الواسعة للأراضي الزراعية والسير على طريق التصفية التدريجية ذات المدى الطويل للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وتوفير مستلزمات التحول التدريجي الهادئ إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الريف والزراعة العراقية، ومساعدة فئة السراكيل وكبار ملاك الأراضي الزراعية في اختيار هذا الطريق، دون التفريط بهم أو تعميق التناقضات بينهم وبرجوازية المدينة، خاصة وأن البرجوازية المحلية، بما فيها الوطنية لم تكن حتى ذلك الحين قد قطعت صلتها بالأرض الزراعية أو الريف العراقي. واستهدف المشرع أيضاً إيجاد علاقة زراعية أفضل لمئات ألوف العوائل الفلاحية التي حرمت من الأرض الزراعية ومن الحياة الحرة والكريمة منذ مئات السنين. وبالتالي فإن هذا القانون كان يستهدف إيجاد أرضية أفضل لتطور الزراعة والإنتاج الزراعي وتوفير مستلزمات نمو

العلاقات الرأسمالية في الزراعة وفي مجمل الاقتصاد العراقي. وسعى المشرع من الناحية القانونية والعملية إلى دعم وجود وتطور ثلاث فئات اجتماعية في الريف، إضافة إلى تنمية وتوسيع قاعدة العمال الزراعيين، وهي: صغار الفلاحين من ذوي الملكيات الصغيرة للأرض الزراعية، ومتوسطو الفلاحين من السراكيل وغيرهم ممن يتصرف بمساحات أكبر من الحد الأعلى المقرر توزيعه على الفلاحين المستحقين للأرض الزراعية بموجب قانون الإصلاح الزراعي، وكبار المزارعين وأغنياء الفلاحين ممن تقع ملكية الأراضي التي بحوزتهم بحدود الحد الأعلى للملكية الزراعية. ويبدو هذا الموقف واضحا في مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الدولة ولم تنتبه إليها أو تدرك جوهرها تلك الفئات الإقطاعية وكبار ملاك الأراضي الزراعية التي تضررت مباشرة من صدور قانون الإصلاح الزراعي بسبب خسارتها لمساحة واسعة من الأراضي التي كانت بحوزتها، ولهذا أعلنت حربها مباشرة ضد قانون الإصلاح الزراعي. فإلى جانب إقرار المشرع بالملكية الفردية للأراضي الزراعية واعترافه بالأسس التي تم بموجبها توزيع الأراضي الزراعية في الفترة المنصرمة، أقر مبدأ التعويض عن الأراضي المصادرة ومبدأ توزيع الأراضي المستولى عليها على الفلاحين المستحقين ببدل الأرض. وكان الهدف من وراء ذلك توفير إمكانيات مالية إضافية لكبار ملاك الأراضي الزراعية لضمان تحسين إمكانياتهم المالية لتعجيل التحول صوب العلاقات الرأسمالية، والاعتراف من حيث المبدأ بأن ملكية هؤلاء للأرض الزراعية كانت شرعية، أو أنهم حصلوا عليها بصورة شرعية ووفق قوانين صادرة عن الدولة، وليس عن طريق الانتزاع القسري من لفلاحين أو حصلوا عليها بطرق مختلفة وبموافقة الدولة.

وإذ اندفع الفلاحون، الذين عانوا أشد أنواع استغلال وصنوف الاضطهاد على أيدي الإقطاعيين، يسعون إلى ممارسة حقهم والدعوة إلى تنفيذ سريع وبعيد عن البيروقراطية لبنود قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، راحت أجهزة الدولة، التي خطت في البداية خطوة كبيرة على طريق انتزاع الأراضي من الإقطاعيين ووضعها بيد الدولة لإعادة توزيعها على الفلاحين المستحقين للأرض، تعمل على إعاقة عملية المصادرة والتوزيع. ونشأت خلال فترة قصيرة أوضاعٌ شاذة في البلاد نتيجة تراجع أجهزة الدولة عن تنفيذ

مضمون التشريع. ففي الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ ونهاية عام ١٩٦٢ أمكن الاستيلاء على أراض زراعية بلغت مساحتها ٥٤٧٣٠١٥ دونما من مجموع ١١٤٥٩٩٣٧ دونما كان المفروض الاستيلاء عليها وفق القانون، أي بنسبة قدرها ٨,٤٧٪ تقريباً. كما أن عمليات توزيع الأراضي المستولى عليها وتلك الأراضي العائدة للدولة (الأراضي الأميرية) التي تقرر تشريعا توزيعها على المستحقين من الفلاحين قد تعرقلت كثيرا بسبب الدور الذي لعبته الأجهزة المناهضة لقانون الإصلاح الزراعي وملاك الأراضي القدامى وبسبب إبعاد الفلاحين وجمعياتهم الفلاحية عن المشاركة في تطبيق بنود قانون الإصلاح الزراعي. واستمر هذا الوضع حتى سقوط قاسم حيث لم تتجاوز نسبة التنفيذ ربع مساحة الأراضي المصادرة فعلاً.

وخلال الفترة الواقعة بين صدور قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٩ وسقوط الجمهورية الأولى في عام ١٩٦٣ أجبرت حكومة قاسم تحت ضغط قوى النظام الملكي السابق والبرجوازية اليمينية إلى إصدار الكثير من التعديلات على قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لصالح قدامى الإقطاعيين وكبار الملاكين والتي تبلورت في عدد من النقاط المهمة التي نوجزها فيما يلي:

[١٢] تغيير الحد الأعلى للملكية الزراعية المسموح بها على النحو التالي:

* "تمليك شيوخ العمارة الذين يعرفون ,,بالملتزمين الثانويين"، ومن يرتبط بهم من أصحاب مضخات وأصحاب محارم، الأراضي الزراعية بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩ إذ بموجبه ملك الملتزم الأول ٢٠٠ دونم من الأراضي المروية و٤٠٠ دونم من الأراضي الديمية. ثم رفع حد التمليك وفق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ إلى ٣٠٠ دونم مروية على أن لا تزيد السيحية عن ١٥٠ دونما"، ثم زيدا في أعقاب سقوط قاسم أيضاً. وبالنسبة للملتزم الثانوي فملكه القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ (١٠٠) دونم مروية و٢٠٠ دونم ديمية، ثم زيد التملك بموجب القانون ٦١ لسنة ١٩٦١ إلى ٢٠٠ دونم مروية، على أن لا تزيد في السيحية عن ١٠٠ دونم، ثم ارتفعت بعد سقوط قاسم أيضاً.
* ملك القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٢ السركال الرسمي، ممن اختيروا مختارين في قرى

المنطقة، ٣٠٠ دونم من الأراضي المروية على أن لا تزيد في السيحية عن ١٥٠ دونماً أو ٥٠ دونماً شلب (الرز) أو بساتين.

* قررت الهيئة العليا للإصلاح الزراعي في عام ١٩٦٠ تأجير الأراضي الزراعية الأميرية الصرفة التي كانت قد وزعت من أجل إسكان منطقة الحويجة بوحدات زراعية تتراوح بين ٨٠ على ١٥٠٠ دونم، والتي كان قد استحوذ عليه من قبل شيوخ العشائر في المنطقة، إلى الذين كانوا يتصرفون فيها بوحدات لا تتجاوز مساحة الواحدة منها عن ١٠٠٠ دونم، والتي شملها فيما بعد (١٩٦٥) قانون تمليك الوحدات الاستثمارية رقم ٣١ لسنة ١٩٦٥.

تأثرت الزراعة وحياة الفلاحين إلى حدود بعيدة بالفوضى التي سادت الريف والتي عملت على إشاعتها كل القوى التي كانت تعادي قانون الإصلاح الزراعي والنظام الجمهوري الجديد وراحت تنظم المحاكم ضد الفلاحين بحجة استيلائهم ,,بصورة غير شرعية“ على أراض تعود لكبار ملاك الأراضي الزراعية. وعجز عبد الكريم قاسم عن الوقوف بوجه هذه الموجة العاتية المعادية للفلاحين وقانون الإصلاح الزراعي، إذ أجبر رئيس الوزراء على السكوت عنها والسماح بمواصلة تنفيذ قرارات تلك المحاكم التي لم تكن عادلة ولا مستندة إلى القوانين المعمول بها. ويمكن الادعاء بأن الريف العراقي شهد منذ بداية عام ١٩٦١ ما يطلق عليه بثورة ردة ضد الثورة الزراعية البرجوازية، أي إنها ساهمت عمليا بالتمهيد لانقلاب شباط/فبراير عام ١٩٦٣. واشتدت نتيجة ذلك ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وتنامي الضغط على حياة المدينة وظروف المعيشة فيها وتفاقم حجم البطالة، وأتساع مساحات الأراضي المحيطة ببغداد المسكونة بالفلاحين الفقراء النازحين من مناطق وسط العراق وجنوبه ونشوء أوضاع اجتماعية مزرية ونسبة مهمة من السكان المهمشين اقتصادياً واجتماعياً، وتدهور حجم الإنتاج الزراعي، إضافة إلى ازدياد حاجة الاستهلاك المحلي للمواد الغذائية الزراعية المستوردة من الخارج. لقد تحول الريف إلى بقعة تهدد المجتمع بمزيد من المشكلات والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بفعل النشاط الواسع النطاق للقوى المعادية لنظام الحكم والإصلاح الزراعي وكادحي الريف.

كانت حصيلة القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين الأخرى التي صدرت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ – وشباط/فبراير ١٩٦٣ الذي صنف الأراضي الزراعية إلى عشرة أصناف حسب درجة خصوبتها وموقعها من الخط المطري ونوع الإرواء ونوع المحصول من أجل تقدير مبلغ التعويضات أو بدل الأرض فقط، بقاء تسعة ملايين دونم من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة تحت تصرف كبار الملاكين القدامى، إضافة إلى أنهم راحوا يستأجرون الأرض الزراعية من الفلاحين العاجزين عن زراعتها لأسباب كثيرة أو استئجار أراضي الدولة بأبخس الأثمان أو التجاوز على أراضي الفلاحين وبخاصة أولئك الذين نزحوا إلى المدن تحت ضغط الحملة المعادية للفلاحين والإصلاح الزراعي التي قادها كبار ملاك الأراضي القدامى. وظل المالك بعد الإصلاح الزراعي المعطل ينال دخلا يفوق ما يناله الفلاح بعشرات المرات وبلغت النسبة في عام ١٩٦٩، أي بعد مرور أحد عشر عاما على صدور القانون ٣٠. وتفترض هنا الإشارة إلى أن القانون قد تجاوز على فقراء وصغار الفلاحين عندما فرض عليهم دفع بدل الأرض الزراعية للإقطاعيين عبر الدولة، رغم كل الحيف والاستغلال والإساءات التي تعرضوا لها تحت هيمنة الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال القاعدة التي تم تنظيم العلاقة الزراعية بين صاحب الأرض وصاحب واسطة الإرواء (المضخة) والفلاح المنتج، أي تنظيم توزيع الناتج الزراعي بين مالك الأرض والفلاح باعتباره المنتج الفعلي.

العلاقة الزراعية التي تحدد توزيع الناتج الزراعي

بين صاحب الأرض أو المضخة والفلاح بالنسب المئوية[٢٠٤]

التفاصيل	الري سيحاً	الري بالواسطة	الديم (المطر)
الأرض	١٠	١٠	١٠
الماء (السقي)	١٠	٢٠	–
عمل الفلاح والبذور	٥٠	٤٠	٥٠
الحراثة	٧,٥	٧,٥	١٢,٥
الحصاد أو الجني	١٢,٥	١٢,٥	١٧,٥
الإدارة	١٠	١٠	١٠

المصدر: قوانين الإصلاح الزراعي (١) الهيئة العليا للإصلاح الزراعي. بغداد. ١٩٦٥. ص ٢٥.

أشرنا إلى أن قانون الإصلاح الزراعي فجر التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية ودفع إلى اصطفاف جديد للقوى الطبقية والأحزاب والقوى السياسية في المجتمع. إلا أن المشكلة برزت في حقيقة أن القوى المناهضة للإصلاح الزراعي على الصعد الداخلية والعربية والإقليمية والدولية تمكنت من تحقيق التحالف مع قوى كانت بالأساس مع قانون الإصلاح الزراعي، إلا أن تطور الأوضاع دفعها للوقوف إلى جانب تلك القوى سياسياً، وبالتالي تزعزعت الجبهة الفلاحية والقوى المتحالفة معها، مما أخل بميزان القوى

---

٢٠٤ ومن الجدير بالإشارة أن القانون الذي صدر برقم ٣ لسنة ١٩٥٩ قد رفع من حصة الإدارة والخدمات من ١٠ ٪ إلى ١٥ ٪ وعلى النحو التالي، والتي لم تكن في صالح الفلاحين، بل في صالح المستحوذين على الأرض الزراعية:

٢ ٪ لكل من تقديم البذور و٢٪ لقاء تقديم السلف و٢٪ لقاء حراسة المزرعة و٢٪ لقاء قسمة الحاصلات و٢٪ لقاء مراقبة المياه وتوزيعها و٥٪ لقاء خدمات الإدارة، وبذلك يكون المجموع ١٥٪.

راجع في هذا الصدد: الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. دمشق. ١٩٨٦. ص ٢٦٨.

السياسية، خاصة وأن الحكومة تذبذبت بين الموقفين وعجزت عن دعم جهود الفلاحين لمواصلة حازمة في تنفيذ بنود القانون لصالح الريف والزراعة والفلاحين.

كان للإصلاح الزراعي، وبالرغم من التلكؤ في عمليات التنفيذ الفعلي لبنوده الدور المتميز في التأثير الإيجابي على تطور القطاع الزراعي من جوانب عديدة، سواء من حيث تكون التعاونيات الزراعية أو زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل الزراعي ودخل الفلاحين وتحسين حركة السوق الداخلي. ويمكن هنا أن نتطرق إلى عدد من تلك المؤشرات المهمة في القطاع الزراعي.

* التعاونيات الزراعية

نصت المادة الحادية والثلاثون من قانون الإصلاح الزراعي على ما يلي بشأن التعاون الزراعي:

"تتكون بحكم هذا القانون جمعية تعاونية زراعية أو أكثر ممن آلت إليهم الأرض الموزعة في ناحية واحدة وللجمعية أن تضم من لا تتجاوز أراضيهم في الناحية الحد الأعلى للتوزيع إذا طلبوا ذلك ويجوز بقرار من الهيئة العليا إنشاء جمعية واحدة لأكثر من ناحية"[٢٠٥]. ولكن القانون لم يترك هذا المبدأ اختيارياً بل نص على إلزامية تشكيل الجمعيات وأكد المسائل التالية:[٢٠٦]

١. إلزامية تشكيل الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي التابعة للإصلاح الزراعي.
٢. شمولها لكل الفلاحين المستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي الموزعة عليهم الأرض الزراعية.

---

٢٠٥ قوانين الإصلاح الزراعي. الهيئة العليا للإصلاح الزراعي. (١). ط ١. مطبعة العاني. بغداد. ١٩٦٥. ص ٢١.

٢٠٦ حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ٢٩٦.

٣. إمكانية شمولها لصغار المزارعين ممن لا تزيد مساحات الأراضي التي بحوزتهم عن الحد الأعلى المقرر في التوزيع رغبة في توسيع قاعدة هذه التعاونيات ووفق رغبة وطلب الفلاحين.

لم تكن فكرة التعاون معروفة وواسعة الانتشار في صفوف الفلاحين في جميع أرياف العراق، رغم أن بعض الأرياف شهدت بعض أشكال التعاون والعون المتبادل في ما بين الفلاحين بمبادرات من بعض تنظيمات الحزب للشيوعي العراقي. وكان الفلاحون المهتمون بالسياسة يعرفون أيضاً بوجود ونجاح التعاونيات الزراعية والمزارع الحكومية في الاتحاد السوفييتي وفي عدد من البلدان الاشتراكية، وكانوا يعرفون عنها أنها ناجحة وقدوة يمكن أن تمارس في العراق أيضاً. وكانت هذه الصورة مرتبطة بنشاط الشيوعيين العراقيين أيضاً ودعاياتهم لصالح الفكر الاشتراكي وأساليب تنظيمه للحياة الاقتصادية في الريف والزراعة.

ومع ذلك فإن إقامة التعاونيات كانت تفترض توفير مستلزمات كثيرة في مجتمع كان يعاني أشد المعاناة من العلاقات شبه الإقطاعية ومن التخلف في مستوى الوعي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأن العلاقات القبلية تلعب دوراً كبيراً في حياة الفلاحين في الريف والمدينة. وأن إقامة التعاونيات الزراعية يفترض أن تكون جزءً من سياسة الدولة وأن تجد الدعم في الجوانب الأخرى من السياسة الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن كل ذلك لم يكن موجوداً، في ما عدا المواد القانونية التي تدعو إلى إقامة التعاونيات. ولهذا واجهت الحركة التعاونية مصاعب جمة ومحيطاً غير مهيأ للتعامل الواعي مع هذه التعاونيات.

كانت الإرادة السياسية غير موحدة والتوجه غير واضح وحاسم وأجهزة الدولة لا ترى ضرورة ذلك بشكل عام والمقاومة من جانب شيوخ العشائر الإقطاعيين وكبار الملاكين واسعة جداً. واعتبر النشاط التعاوني جزء من دعايات الشيوعيين لتعزيز مواقعهم في الريف وفي صفوف الفلاحين، فتعرضت لمقاومة أكبر.

أقيمت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ ونهاية عام ١٩٦٢ مجموعة من التعاونيات الزراعية انتسب إليها الفلاحون المستفيدون من الإصلاح الزراعي على النحو الآتي:

تطور عدد وأعضاء الجمعيات التعاونية في العراق خلال الفترة ١٩٥٩–١٩٦٣

السنة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	مساحة الأرض دونم	رأس المال المدفوع د.ع	احتاطي رأس المال د. ع.
١٩٦١	١٧	٢٣٠٦	١٧٩١٠٧	٢٠٧٨	٤٩٤
١٩٦٢	٥٠	٨٣٩٧	٤٦١١٢٤	٣٢١٧	٢٠٣٤

المصدر: حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ٢٩٦. ص ٣٠٣.

لم تكن الحركة كما يلاحظ من التأسيس واسعة، بل محدودة بالقياس إلى عدد الفلاحين المستفيدين من الإصلاح الزراعي والموزعة عليهم الأراضي الصالحة للزراعة، بل هي في الحقيقة مناسبة لو كانت المسألة مرتبطة بالرغبة في إقامة عدد قليل لكي تدلل على ضرورتها للفلاحين وتتسع عندها الحركة في إطار عملية اقتناع عملية من جانب الفلاحين. فالتعاونيات التي أقيمت تميزت بما يلي لا في هاتين السنتين فحسب، بل حتى في ما بعد حتى نهاية العقد السابع على الأقل:

- لم تكن تعاونية بالمعنى السليم، إذ أنها مارست بعض النشاطات الاستهلاكية وعملية تسويق المنتجات الزراعية، وبالتالي فهي لم تكن تعاونية إلا باسمها.
- امتناع أجهزة الدولة عن تقديم الدعم المطلوب منها والمثبت في قانون الإصلاح الزراعي، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المساعدات النقدية أم العينية أم الإرشادات الزراعية والكوادر الفنية أم في مجال الدعم السياسي.
- إبقاء أجهزة الدولة على حالها دون تغيير ورداءة كفاءتها واستعدادها لإنجاز المهمات المكلفة بها، إضافة إلى فسادها الوظيفي الموروث من العهد الملكي[٢٠٧].

٢٠٧ خدوري، مجيد د. العراق الجمهوري. منشورات الشريف الرضي. قم. إيران. ١٩٩٧. ص ٢١٤.

- شن حملة دعائية واسعة ضد التعاونيات الزراعية باعتبارها شكلاً من أشكال الشيوعية التي لا تنسجم مع الدين الإسلامي من جانب القوى المناهضة لتطور الحياة الاقتصادية والجمهورية، وخاصة من جانب الإقطاعيين والقوى المناهضة للحزب الشيوعي العراقي.
- عد الاهتمام باستكمال سياسة الدولة بإجراءات اقتصادية أخرى تساهم في دفع عملية الإصلاح الزراعي نحو الأمام وخاصة في مجالات التعليم والثقافة والخدمات الأخرى للفلاحين والتعاونيات الزراعية.

ووجدت القوى الديمقراطية أن النشاط الشيوعي في مجال الإصلاح الزراعي لا ينسجم مع مشاريعها وتصوراتها عن حل المسألة الزراعية عموماً ومجال التعاونيات خصوصاً. ولهذا فإن السيد محمد حديد، وهو أحد أبرز ممثلي التيار اللبرالي الديمقراطي في الحياة السياسية والاقتصادية العراقية حينذاك، ومن الصناعيين البارزين في العراق، بادر إلى طرح تصوره المعارض لتصور الحزب الشيوعي العراقي في الموقف من الإصلاح الزراعي ومن الاتجاهات التي كانت حينذاك في حل المسألة الزراعية النص التالي:

"إن الحكومات التقدمية بوسعها أن تنافس الشيوعيين في المناطق الريفية من خلال تقديم برامج للإصلاح الزراعي تعود بالنفع الحقيقي على الفلاحين. مثل هذه البرامج يجب أن تساعد في إيجاد طبقة واسعة من الزارعين – المالكين الصغار – وضمان حقوقهم في الملكية، ويجب أن تساعد في تأمين الدخول المرتفعة للفلاحين. في مثل هذه الظروف، فإن الشيوعيين سيخسرون عدداً كبيراً من الفلاحين الذين يتخذون منهم هدفاً للتحريض، بينما ستكسب الحكومة حلفاء أقوياء في الدفاع عن نظام ملكية الأرض الذي جرى إصلاحه"[٢٠٨].

إن هذا الطرح من جانب السيد محمد حديد كان يسعى إلى تأمين ثلاث مسائل، وهي:

١. تمييز موقف الحزب الوطني الديمقراطي عن الحزب الشيوعي العراقي بشكل واضح.
٢. ورفض ما يقدمه الشيوعيون من حلول للمسألة الزراعية، وبشكل خاص في موضوع ملكية الأرض والتعويض وحقوق الإقطاعيين وشيوخ العشائر في الأرض.

---

٢٠٨ نصير سعيد ألكاظمي. الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٤٥.

٣. تأمين تعبئة كل القوى للتحالف إزاء الحلول والمواقف التي يطرحها الحزب الشيوعي العراقي وسياسته في الريف وتأثيره الكبير حينذاك على الفلاحين.

وعمدت جماعة الأهالي وكذلك الإصلاح الشعبي فيما بعد إلى طرح وجهات نظرهم الخاصة تمييزاً عن مواقف الحزب الشيوعي العراقي في فترة الثلاثينات من القرن الماضي بأمل أن لا يحصل الاختلاط بين البرنامج الإصلاحي والبرنامج الشيوعي أو البرنامج الجذري، كما كان يعبر عنه أحياناً كثيرة. ولا شك في أن إمكانية الاتفاق كانت قائمة ووجدت تعبيرها في القانون الصادر عن الدولة، وبالتالي فإن الصراع أدى إلى تدهور الوضع وإلى استقطاب غير ضروري بين القوى التي كانت تتبنى قانون الإصلاح الزراعي حينذاك وتسعى إلى تحقيقه.

* الإنتاج الزراعي النباتي

إن التغيرات التي طرأت على علاقة الأرض بالفلاح، رغم التعقيدات السياسية والاجتماعية والصراعات الحادة التي شهدها الريف والتي صاحبت الفترة ١٩٥٩–١٩٦٢، فأنها أثرت تأثيراً إيجابياً على الإنتاج الزراعي، علماً بأن العراق شهد خلال هذه السنوات بعض الجفاف بالقياس مع الفترة التي سبقتها. ويمكن متابعة إنتاج أهم المحاصيل الزراعية الشتوية والصيفية خلال الفترة ١٩٥٩–١٩٦٢ من خلال الجدول التالي:

متوسط المساحة والإنتاج الغلة في السنة للفترة ١٩٥٣–١٩٥٨ و١٩٥٩–١٩٦٢

الفترة	المساحة / ألف دونم			الإنتاج / ألف طن			الغلة كغم / دونم		
ا لمحصول	الحنطة	الشعير	الرز	الحنطة	الشعير	الرز	الحنطة	الشعير	الرز
١٩٥٣–٥٨	٦١٠٧	٦٩١٤	٢٨٤	٩٤٠	٨٢١	٨٢١	١٥٤	١٢٤	٢٨٩
١٩٥٩–٦٢	٥٧١١	٤٣٧٧	٢٩٠	٧٦٨	٨٩١	٩٧٠	١٣٥	٢٠٣	٣٣٥

المصدر: أخذت الأرقام الأساسية من التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات ١٩٦٠–١٩٦٢. بغداد.

راجع بشأن متوسط المساحة والإنتاج والغلة للفترة ١٩٥٣-١٩٥٨ كتاب الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ١٧٣.

ومنه يستدل على حصول تحسن ملحوظ ولكنه محدود في غلة الدونم الواحد للشعير والرز مع تدهور ملحوظ في غلة الدونم الواحد من الحنطة في السنة.

ويمكن القول بأن الإصلاح الزراعي ومنذ عام ١٩٦١ دخل في مأزق شديد وركود ألحق أضراراً كبيرة بالريف العراقي وبالزراعة والجمهرة الواسعة من الفلاحين الفقراء، كما نشط الفئات الإقطاعية القديمة على التحرك لاستعادة مواقعها وتقليم أظافر الفلاحين والجمعيات التعاونية وتزوير انتخاباتهم لصالح القوى التي لا تريد إنجاز فعلي لبنود قانون الإصلاح الزراعي.

خامساً: التجارة الخارجية

احتلت التجارة الخارجية دوراً مركزياً في الاقتصاد العراقي استيراداً وتصديرا على مدى سنوات الحكم الملكي. ونجم هذا الدور عن واقع التخلف الشديد الذي كانت تعاني منه بنية الاقتصاد العراقي ومن الدور الرئيسي الذي كان يمارسه تصدير النفط الخام في تكوين الدخل القومي. وإذا كانت صادرات النفط الخام قد لعبت دوراً كبيراً في تكوين الدخل القومي، فإن استيراد السلع المصنعة والسلع الزراعية لعبت دورها الرئيسي في استنزاف هذا الدخل القومي نحو الخارج. وهذه الظاهرة تشير إلى تبعية الاقتصاد العراقي للتجارة الخارجية مرتبطة عضوياً بالبنية المشوهة للاقتصاد الوطني. بنية كان يطلق عليها بالبنية الكولونيالية، إذ أنها وحيدة الجانب ومستنزفة للدخل القومي والثروات الوطنية لصالح الرأسمال الأجنبي.

انتهجت الحكومات العراقية المتعاقبة سياسة سهلة بعيدة عن إجهاد النفس، ولكنها كانت مجهدة جداً للاقتصاد الوطني والمجتمع. فسياستها كانت تعتمد على واقع معين ومبدأ أساسي: على واقع وجود ثروة النفط في العراق التي يمكن تصديرها والحصول على الأموال الضرورية، وعلى مبدأ ممارسة سياسة الباب المفتوح أمام التبادل التجاري، إذ ما

دامت لديك الأموال الكافية ففي مقدورك استيراد ما تشاء من الخارج. ونشأ بفعل القوانين الاقتصادية الموضوعية من جهة وبفعل السياسات غير المسؤولة لحكومات البلدان النامية عموماً، ومنها العراق، تكرس التخصص المشوه في العالم، تكرس التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل الاجتماعي بين الدول المختلفة، مجموعة متقدمة تنتج وتصدر السلع، ودول أخرى تمتلك الخامات فتصدرها وتبقى على تخلفها الاقتصادي لتستورد السلع المصنعة للاستهلاك الداخلي.

ووجدت شركات رأسمالية أجنبية وفئات اجتماعية تعمل في التجارة الخارجية وتسيطر سوية على السوق الداخلي أن من مصلحتها احتكار السوق وتكريس هذا الوضع الاقتصادي المشوه. ووقفت إلى جانبها الفئات الاجتماعية الإقطاعية وكبار ملاكي الأراضي الزراعية التي وجدت في هذه السياسة ما يحقق مصالحها من خلال الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من الفلاحين في الريف بدلاً من هجرتهم وعملهم في الصناعة داخل نطاق المدينة.

وكانت الشركات التجارية الأجنبية التي تحتكر السوق العراقي وبالتعاون مع مجموعة صغيرة من كبار التجار العراقيين لا تسيطر على السوق فحسب، بل تتحكم بما تستورده لهذا السوق. فكانت في الأعم الأغلب تصدر إليه السلع الاستهلاكية الكمالية أو السلع الغذائية والسلع المصنعة الأخرى الموجهة لأغراض الاستهلاك وليس لأغراض الإنتاج. وهذا يعني أنها كانت تسعى ببساطة إلى إبقاء الاقتصاد العراقي على حاله المتخلف والتابع لها. وتحكمها بالسوق العراقي حرم العراق من التعاون التجاري التنافسي مع البلدان الأخرى، ومنها البلدان الاشتراكية في حينها. وكانت هذه السيطرة الاحتكارية تسمح لهم بفرض أسعار احتكارية على السلع المصدرة للعراق وأسعار احتكارية أخرى في السوق الداخلي لتحقق المزيد من الأرباح من شعب كانت غالبيته من الفقراء والكادحين من ذوي الدخل المحدود. وخلت التجارة الخارجية والسوق الداخلي من دور للقطاع الحكومي، وبالتالي خلا الجو للاحتكاريين الأجانب والمحليين على فرض السياسة التجارية وأنواع السلع وأسعارها وفق مصالحهم أولاً وأخيراً.

من هنا تتبين لنا خصائص الاقتصاد العراقي وسمات التجارة الخارجية العراقية. فالاحتكار والعفوية والانفتاح الكامل الوحيد الجانب على السوق الرأسمالي وإهمال السوق

الاشتراكي والسوق العربي والإقليمي والتشوه في بنية الصادرات والواردات وفرض الأسعار الاحتكارية هي السمات المميزة، وهي التي لعبت الدور البارز في تكريس ست ظواهر أخرى في الاقتصاد العراقي:

* العجز المتواصل في الميزان التجاري عند استثناء صادرات النفط الخام منه، ووفرة مع النفط الخام أولاً. وكانت هذه الظاهرة تقود إلى استنزاف مستمر للدخل القومي العراقي نحو البلدان الرأسمالية المصدرة للسلع المصنعة.
* بقاء الاقتصاد العراقي بدون صناعة واسعة ومتقدمة، بل هي حافظت على مستوى واطئ جداً لا يتناسب مع قدرات العراق المالية وإمكانياته الأخرى. وكانت السلع الصناعية المستوردة تنافس بقوة الصناعة العراقية الحديثة التكوين أو منتجات الصناعة الحرفية وتمنع تطورها المنشود.
* استمرار وجود بطالة واسعة في المجتمع العراقي بسبب العجز عن إيجاد فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع صناعية ومشروعات خدمية مرتبطة بها ...الخ.
* استمرار العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف وتخلف مستوى الإنتاج الزراعي بسبب اعتماد الإقطاعيين على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الموجودة تحت تصرفهم وبحوزتهم، وعدم إدخال التقنيات الحديثة والعلاقات الرأسمالية في الريف.
* استمرار المستوى الواطئ لمتوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي مما يعيق تطوير حركة السوق الداخلية وتوسيع الطلب على الإنتاج المحلي.
* ندرة الموارد المالية الموجهة لأغراض التنمية البشرية بمختلف جوانبها بما فيها الخدمات التعليمية والصحية والنقل والكهرباء والماء الصالح للشرب والطرق الزراعية وبقية الخدمات الاجتماعية.
* خلو الاقتصاد العراقي من قطاع تجاري حكومي يمكنه توجيه السياسة التجارية أو يلعب دوراً مخففاً للاحتكار الأجنبي والداخلي، وما ترتبط بهذا الاحتكار من نتائج سلبية على الاقتصاد والمستهلكين.

واجهت حكومة عبد الكريم قاسم هذا الواقع المرير. وكان عليها العمل على تغييره. وكان الأستاذ إبراهيم كبه يقف على رأس وزارة الاقتصاد التي كانت توجه سياسة التجارة

الخارجية. وكان عليها أن تعيد النظر بجهاز الوزارة ومهماته ومن ثم بقواعد عمله وبالتالي في الوجهة التي يفترض أن يعمل بها لتغيير بنية التجارة الخارجية وطبيعتها وعلاقاتها الدولية.

سجل الأستاذ إبراهيم كبه مسألتين مهمتين في توجه وزارة الاقتصاد في مجال التجارة الخارجية، وهما المبادئ التي تعتمدها الوزارة أولاً، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ثانياً. فقد كتب يقول:

,,إن المبادئ الجديدة هي أولاً التعامل مع جميع الدول بدون تحيز، وثانياً عقد الاتفاقات التجارية المتكافئة على أساس الالتزام والاستيراد النسبي وتشجيع المقايضة، وثالثاً أتباع سياسة استيراد موجهة تتفق مع الخصائص الجديدة للسياسة الاقتصادية والمالية في الحقول الأخرى، ورابعاً توسيع تصدير المنتجات العراقية، وأخيراً خلق قطاع تجاري عام يوجه السياسة التجارية الجديدة"[٢٠٩]. أما بصدد الأهداف فقد كتب الأستاذ إبراهيم كبه يقول:

"أما الأهداف الجديدة لهذه السياسة فهي بالاختصار أولاً حماية الصناعة المحلية، وثانياً تخفيض العجز في الميزان التجاري، وثالثاً القضاء على احتكار الاستيراد والمضاربة بالأسعار، ورابعاً منع الاستيراد من الدول المعادية وأتباع سياسة المعاملة بالمثل مع جميع الدول، هذا فضلاً عن أتباع مبدأ وسياسة الأفضلية العربية في التجارة الخارجية"[٢١٠]. ولكن ماذا كان يعني ذلك بالنسبة للاقتصاد العراقي؟ هذا ما يشرحه الأستاذ إبراهيم كبه أيضاً حيث كتب يقول:

والخلاصة: إن السياسة الجديدة كانت تقوم في جوهرها على:

أ – فك التبعية الاقتصادية ...

ب – إلغاء التسيب ...

ج – إلغاء الاحتكار والطفيلية ...

---

٢٠٩ كبه، إبراهيم. هذا هو طريق ١٤ تموز. مصدر سابق. ص ٥٤.

٢١٠ المصدر السابق نفسه. ص ٥٤.

د – خلق قطاع عام في التجارة الخارجية يقوم على جملة مؤسسات لهذا الغرض.

ه – وضع التجارة الخارجية في خدمة التصنيع ...

و – تطبيق مبدأ الأفضلية العربية وإخضاع التجارة الخارجية للمصلحة العربية العليا...

ز – خفض العجز في الميزان التجاري.

فما هي التغيرات الفعلية التي طرأت على التجارة الخارجية العراقية خلال سنوات الجمهورية الأولى القصيرة؟

سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال تتبع بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة.

١. العلاقة بين النفط والمنتجات المحلية الأخرى في الصادرات العراقية

بذلت محاولات جادة لتشجيع صادرات العراق غير النفطية إلى تلك الدول التي كانت تصدر للعراق سلعاً كثيرة ولكنها لا تستورد منه إلا النفط الخام. وكانت وزارة الاقتصاد تؤكد ضرورة زيادة صادرات العراق للسلع التقليدية المنتجة محلياً. وأمكن خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩–١٩٦٢ تحسين هذه النسبة ولكن على نحو بسيط، إذ لا يمكن إجراء تغيير كبير في هذا المؤشر ما لم يتوجه العراق صوب تطوير صناعاته المحلية وتوسيع طاقته الإنتاجية. كما سعت وزارة الاقتصاد إلى إدخال مبدأ المقايضة في عملية الاستيراد والتصدير والقبول بسلعها التقليدية الزراعية والصناعية في هذه العملية، ومنها التمور مثلاً. ويمكن ملاحظة هذا التغير في الجدول التالي.

تغير التناسب في صادرات العراق النفطية وغير النفطية بملايين الدنانير العراقية

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطي	إجمالي الصادرات	التناسب بينهما ٪
١٩٥٩	٢٠١,٧	١٤,٦	٢١٦,٣	٩٣,٢ : ٦,٨
١٩٦٠	٢٢٢,٦	١١,٠	٢٣٣,٦	٩٦,٣ : ٣,٧
١٩٦١	٢٢٣,١	١٣,٢	٢٣٦,٣	٩٤,٤ : ٥,٦
١٩٦٢	٢٢٣,٧	٢٣,٤	٢٤٧,١	٩٠,٥ : ٩,٥

المصادر:

١– راجع المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧١، جدول رقم ١٠٩ ورقم ١١٠، ص ٣١٥/٣١٤.

٢–تطور تجارة العراق الخارجية١٩٥٩–١٩٦٩،الجهاز المركزي للإحصاء–وزارة التخطيط، بغداد.

٣– نشرة البنك المركزي العراقي، سلسلة جديدة ١٩٦٥، العدد الرابع ١٩٦٨، العدد الثاني ١٩٧١، العدد الأول ١٩٧٣

ويستدل منه على أن وجود تذبذب واضح في دور صادرات المنتجات المحلية. ويعزى ذلك إلى أن هذه الفترة شهدت تراجعاً في كميات المحاصيل الزراعية المنتجة محلياً بسبب تراجع في كميات هطول الأمطار وفي سوء الإدارة والتنظيم. إلا أن عام ١٩٦٢ حقق نمواً ملموساً ومهماً في الصادرات غير النفطية، علماً بأن العام ذاته لم يكن من الناحية السياسية هادئاً. ويبدو مهماً تتبع التوزيع النسبي لصادرات العراق غير النفطية خلال الفترة المذكورة.

التوزيع النسبي لقيم الصادرات المحلية من العراق

عدا النفط الخام – للسنين ١٩٥٩–١٩٦٢

المنطقة	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
المملكة المتحدة	١٣,٢	٨,٨	٣,٠	٥,٩
بقية أقطار المنطقة الإسترلينية	٢٣,٥	٣٠,٥	٢٦,٨	١٣,٢
مجموع أقطار المنطقة الإسترلينية	٣٦,٧	٣٩,٣	٢٩,٨	١٩,١
أقطار منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي	٧,٢	٧,١	٦,٨	١٩,٥
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	٩,٦	١١,٢	٨,١	١٢,٦
أقطار الجامعة العربية	٢٢,٤	٢١,٢	٢٩,٠	١٩,٢
الأقطار الاشتراكية	١٩,٢	١٨,٠	٢٢,٦	١٨,٠
الأقطار الأخرى	٤,٩	٣,٢	٣,٧	١,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢. مديرية الإحصاء والأبحاث.مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ص ١٩١.

ويستدل من هذا الجدول على جملة حقائق مهمة منها دخول الأقطار الاشتراكية لأول مرة وبقوة كبيرة حيث شكلت خُمس صادرات العراق غير النفطية، إذ أنها وافقت على استيراد السلع الزراعية ومنتجات الصناعة التقليدية العراقية، علماً بأنها تدخل أول مرة في التعامل التجاري العراقي، ثم تراجعت حصة بريطانيا وحصة أقطار منطقة الإسترليني عموماً، إضافة إلى تزايد ملموس في حصة الولايات المتحدة وكندا مع تراجع ملموس في حصة الدول العربية من الناحية النسبية.

لم تطرأ تغييرات واسعة على بنية الصادرات العراقية خلال هذه الفترة، إذ أن أي تغيير في بنية الإنتاج لم تحصل خلال هذه الفترة القصيرة، ولكن ازدادت كميات تلك السلع المصدرة بسبب فتح أسواق جديدة أمام السلع العراقية. تركزت صادرات العراق على عدد محدود من السلع الزراعية: النباتية منها والحيوانية، ومنها التمور والشعير والقطن والصوف والجلود. ويمكن للجدول التالي توضيح لوحة الصادرات العراقية.

أهم صادرات العراق من المنتجات الزراعية والإسمنت للسنين ١٩٥٨ – ١٩٦٢

المبالغ بآلاف الدنانير العراقية

السنة	التمور	الشعير	القطن	الصوف	الجلود	الحيوانات الحية	الإسمنت	المجموع
١٩٥٧	٣,٤٤٦	٢,٩٥١	٩٠٩	١,٤٨٧	٣٥٧	٤١٦	٦٦٩	١٠,٢٣٥
١٩٥٨	٢,٨٥٣	٤,٧٦٠	١,٣٢٠	٩٢٤	٣٣٧	٦٣٢	٤٣٩	١١,٢٦٥
١٩٥٩	٣,٩٥٠	٨١٤	١,٥٢٠	١,٦٢٧	٤٧٢	٥٦	٧٠٦	٩,١٤٥
١٩٦٠	٤,٠٤٨	٨	٢٦٦	٩١٤	٦٢٣	١٨	٥٧٤	٦,٤٥١
١٩٦١	٢,٨٠٧	٨٠٣	٢٤٢	٩٢١	٥٧٩	٧٨	٧١٤	٦,١٤٤
١٩٦٢	٧,٠٥٤	٦,٠٦٥	٣٥٦	١,٠٥٧	٩٦٤	٧٦	٦٢٤	١٦,١٩٦

المصادر: البنك المركزي العراقي. مصدر سابق. وزارة التخطيط. إحصائيات تجارة العراق الخارجية.

ويستدل من هذا الجدول على عدد من الحقائق المهمة، منها بشكل خاص ما يلي:

أ. إذا تجاوزنا النفط الخام فأن الاقتصاد العراقي يعتمد بالأساس على إنتاجه الزراعي، إذ شكلت نسبة عالية من إجمالي أهم صادرات العراق، في حين ساهمت الصناعة في تصدير الإسمنت فقط.

ب. وإن بنية الزراعة فيه متخلفة جداً تتجلى في عدد السلع التي يصدرها ونوعية تلك السلع. كما تعبر عن تذبذب في الإنتاج مرتبط بطبيعة المناخ وتأثير الأمطار على إنتاج الشعير على نحو خاص.

ج. والمقارنة بين عام ١٩٥٧ والسنوات الأخيرة تشير إلى تذبذب واضح في قيمة الصادرات ولكنها تشير إلى قفزة كبيرة في عام ١٩٦٢ وبشكل خاص بالنسبة إلى صادرات التمور والشعير والجلود، في حين حصل تراجع في صادرات الصوف من الحيوانات الحية، وتذبذب واضح في صادرات الإسمنت، ولكن حصول زيادة ملموسة بالمقارنة مع عام ١٩٥٧.

د. لم تتغير نسبة مجموع صادرات أهم السلع المحلية في عام ١٩٥٧ عن نسبتها في عام ١٩٦٢ إلا قليلاً حيث تراوحت بين حوالي ٧٠٪ و٦٩,٢ ٪ من إجمالي الصادرات على التوالي.

٢. التوزيع الجغرافي لصادرات النفط العراقي

استطاع العراق أن يدفع بالشركات الاحتكارية النفطية إلى زيادة استخراجها وتصديرها للنفط الخام، بالرغم من المشكلات التي كانت قائمة بين العراق وتلك الشركات. فالأرقام المتوفرة تشير إلى اللوحة التالية.

التوزيع النسبي لقيم النفط المصدر من العراق للسنين ١٩٥٩–١٩٦٢ حسب الكتل الاقتصادية

المنطقة	السنوات					
	1957	1958	1959	1960	1961	1962
المملكة المتحدة	24,8	23,1	22,8	17,0	16,0	15,3
بقية أقطار المنطقة الإسترلينية	11,6	9,6	15,2	16,2	16,2	13,2
مجموع أقطار المنطقة الإسترلينية	36,4	32,7	38,0	33,2	32,2	28,5
أقطار منظمة التعاون الاقتصادي	28,7	33,4	26,7	28,9	28,2	30,5
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	15.0	14,2	10,5	12,3	12,1	11,9
أقطار الجامعة العربية	5,1	2,4	4,1	4,2	3,6	3,7
الأقطار الاشتراكية	–	4,2	7,4	11,4	13,8	17,0
الأقطار الأخرى	14,8	13,1	13,3	10,0	10,1	8.4
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢. مديرية الإحصاء والأبحاث.مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ص ١٨٩.

أقطار منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي

يشير الجدول إلى زيادة مهمة في الصادرات النفطية العراقية على الدول الأوروبية الغربية التي ارتفعت من ٧٩,٤ ٪ إلى ٨٦,٢٪ من إجمالي صادرات النفط بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٢، في حين تراجع بالنسبة إلى الولايات المتحدة وكندا وكذلك بالنسبة لمجموعة من الدول الأخرى. ولم يشكل النفط نسبة مهمة في صادرات العراق إلى البلدان الاشتراكية. ولم يكن نصيب الأقطار العربية غير المالكة للنفط كبيراً من نفط العراق، رغم حاجتها إليه، إلا أن

التعامل التجاري وضعف القدرات المالية لتلك الدول منعها من استيراد النفط الخام العراقي. ولهذا لم يكن هناك تغيير ملموس في مجال النفط الخام، وبالتالي بقي مرتبطاً بالدول الغربية. وكانت أكثر الدول استيراداً للنفط العراقي هي فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة، ألمانيا الاتحادية، اليابان.

مع أن مجمل التطورات التي حصلت في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ و١٩٦٢ والتي كان لها أثر ملموس في خلق ديناميكية جديدة في عملية التنمية الوطنية وأجرت حراكا نسبيا وتغيرا ملموسا في البنية الطبقية للمجتمع العراقي، فإنها لم تؤثر كثيرا على مسألتين مهمتين في الاقتصاد العراقي، وأعني بهما التخلف والبنية المشوهة للاقتصاد من جهة، وتبعيته للتجارة الخارجية، وخاصة لموارد النفط المالية، واضطراره إلى استيراد كميات متزايدة من السلع المصنعة والمواد الزراعية الغذائية من السوق الرأسمالي الدولي من جهة أخرى. وهو أمر كان يصعب تصور تغييره خلال الفترة الزمنية القصيرة والمشكلات السياسية الكبيرة التي رافقت هذه الفترة وتخلف مستوى التنفيذ عن مستوى التخطيط. ويمكن للأرقام التالية توضيح ذلك:

٣ . الاستيرادات العراقية

تركزت استيرادات العراق السلعية على الدول الرأسمالية المتطورة في فترة العهد الملكي. ولكنه سعى إلى إجراء تغيير نسبي في هذه اللوحة من خلال كسر الطوق الذي فرض عليه لضمان تنشيط علاقاته التجارية مع مختلف البلدان، وبضمنها الدول الاشتراكية. وحقق بذلك تحولاً نسبياً ملموساً ولكنه محدود في هذا الصدد. ويمكن للجدول التالي توضيح ذلك.

التوزيع النسبي لقيم استيرادات العراق للسنين ١٩٥٩-١٩٦٢ حسب الكتل الاقتصادية

المنطقة	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
المملكة المتحدة	٢٤,٨	٢٣,١	٢٢,٨	١٧,٠	١٦,٠	١٥,٣
بقية أقطار المنطقة الإسترلينية	١١,٦	٩,٦	١٥,٢	١٦,٢	١٦,٢	١٣,٢
مجموع أقطار المنطقة الإسترلينية	٣٦,٤	٣٢,٧	٣٨,٠	٣٣,٢	٣٢,٢	٢٨,٥
أقطار منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي	٢٨,٧	٣٣,٤	٢٦,٧	٢٨,٩	٢٨,٢	٣٠,٥
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	١٥,٠	١٤,٢	١٠,٥	١٢,٣	١٢,١	١١,٩
أقطار الجامعة العربية	٥,١	٢,٤	٤,١	٤,٢	٣,٦	٣,٧
الأقطار الاشتراكية	-	٤,٢	٧,٤	١١,٤	١٣,٨	١٧,٠
الأقطار الأخرى	١٤,٨	١٣,١	١٣,٣	١٠,٠	١٠,١	٨,٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢. مديرية الإحصاء والأبحاث.مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ص ١٩٢.

ويستدل من هذا الجدول على ما يلي:

١- مشاركة البلدان الاشتراكية في الصادرات السلعية إلى العراق لأول مرة في عام ١٩٥٨، في حين كانت غير مشاركة في الأعوام السابقة ونموذجها عام ١٩٥٧. رغم أن المشاركة في عام الانتفاضة العسكرية كان محدوداً ولكنه توسع تدريجاً وبدأ بالتراجع النسبي من جديد مع احتدام الأزمة السياسية داخل البلاد.

٢- تراجع واضح في حصة المملكة المتحدة في صادراتها إلى العراق وزيادة في حصة بقية دول المنطقة الإسترلينية.

٣- تراجع في نسبة صادرات دول التعاون الاقتصادي الأوروبي على العراق، ولكنه كان في ويادة ملموسة في القيمة المطلقة.

٤– تذبذب التعامل التجاري مع الدول العربية من حيث صادراتها إلى العراق، وكذا الحال في صادرات العراق إليها، رغم كل الجهود التي بذلت في تحسينها، إلا أن الجو السياسي بين العراق والبلدان الأخرى لم يكن ملائماً لتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري على نحو خاص.

٤. بنية سلع الاستيراد

وعلى الوتيرة السابقة شكلت السلع الغذائية والاستهلاكية الأخرى نسبة عالية من قيمة استيرادات العراق السنوية. ولكن الأعوام التي تلت الانتفاضة العسكرية تحسنت بصورة واضحة استيرادات العراق من السلع الإنتاجية، أي تلك السلع التي ساهمت في إقامة العديد من المشاريع الصناعية، وخاصة ضمن اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا. ويمكن أن يقدم جدول الاستيرادات العراقية لوحة مناسبة عن التغير النسبي في بنية الاستيرادات والتي أثرت بدورها قليلاً على بنية الاقتصاد العراقي.

التطور المطلق والنسبي في بنية الاستيرادات العراقية للسنين ١٩٦٠، ١٩٦١ و ١٩٦٢ بالمقارنة مع عام ١٩٥٦ المبالغ بآلاف الدنانير العراقية

نوع السلع	١٩٥٦		١٩٦٠		١٩٦١		١٩٦٢	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
سلع استهلاكية	٤١,٨٦٣	٣٩,١	٦٠,٨١٣	٤٨,٩	٦٥,٢	٤٤,٧	٥٤,٣	٤١,٩
سلع إنتاجية	٥٤,٦٧٢	٥١,٠	٤٤,٨٤٨	٣٦,١	٤٨,٣	٣٣,٢	٥٣,٢	٤١,٠
سلع أخرى	١٠,٦٢٧	٩,٩	١٨,٥٨٤	١٥,٠	٣٢,١	٢٢,١	٢٢,١	١٧,١
المجموع	١٠٧,١٦٢	١٠٠,٠	١٢٤,٣٤٥	١٠٠,٠	١٤٥,٦	١٠٠,٠	١٢٩,٦	١٠٠,٠

المصدر: وضع الجدول في ضوء الأرقام الواردة في الكتاب التالي: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص١٨٣، وص ٢١٣/٢١٤.

وفي ضوء هذا الجدول يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

١- عرفت الفترة تذبذباً واضحاً في قيمة استيرادات العراق من الخارج. وقد ارتبط هذا التذبذب بواقع النقص الحاد الذي عرفه العراق في مجال المحاصيل الحقلية بسبب تذبذب الإنتاج المحلي واضطرار العراق إلى زيادة استيراداته من الحبوب وخاصة الرز والحنطة.

٢- تراجعت القيمة المطلقة لاستيرادات العراق من السلع الإنتاجية لتعود إلى مستواها في عام ١٩٥٦ في عام ١٩٦٢، في حين تراجعت الحصة النسبية من ٥١ ٪ في عام ١٩٥٦ إلى ٤١ ٪ في عام ١٩٦٢. ولكن يفترض أن نشير إلى أن ما استورد في سنوات ١٩٦٠-١٩٦٢ تركزت على المكائن والمعدات المختلفة لأغراض إقامة المشاريع الصناعية وفق الاتفاقية العراقية – السوفيتية وكذلك المكائن والآلات الزراعية والمضخات وغيرها.

٣- شكلت استيرادات العراق من السلع الغذائية، وخاصة الرز والحنطة، نسبة عالية من استيرادات العراق.

لم يكن مقدراً أن تتغير بنية الاستيرادات العراقية كثيراً عن الفترة السابقة، إذ أن عملية تغيير بنية الاستيرادات تستوجب تغييراً في بنية الإنتاج الذي يستغرق بدوره فترة زمنية طويلة نسبياً، كما أن الصراع على وجهة التنمية وأسس تغيير بنية الاقتصاد العراقي شكلت أحد المحاور الخلافية بين الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية العراقية حينذاك.

٥. الوفرة والعجز في الميزان التجاري العراقي

من المعروف بأن الإشكالية الكبيرة التي كانت تواجهه الاقتصاد العراقي تكمن في بنية الإنتاج المادي في القطاعين الصناعي والزراعي، إضافة إلى مستوى تطورهما والتقنيات المستخدمة فيهما. وتجلى هذا الواقع في حقيقة العجز الدائم الذي كان يعاني منه الميزان التجاري العراقي عندما كان يحسب دون إيرادات النفط الخام المتأتية من تصديره. في

حين كان الميزان يتحول إلى وفرة واضحة عند إضافة إيرادات النفط الخام إلى صادرات العراق السنوية. وكان هذا الواقع مغرياً وخادعاً في آن واحد. يغري السياسيين وكأن الاقتصاد العراقي بخير ويمكن الاستمرار على السياسات السابقة، ولكن كان الأمر خادعاً بسبب التشوه القائم في هذا الاقتصاد والاعتماد غير العقلاني على إيرادات النفط في تكوين وتوزيع وإعادة توزيع الدخل القومي. فالوفرة والعجز في الميزان التجاري يمكن متابعتهما في الجدول التالي.

الوفرة أو العجز في الميزان التجاري العراقي للفترة ١٩٥٩–١٩٦٢

(المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

السنة	قيمة الاستيرادات	إجمالي قيمة الصادرات	قيمة الصادرات غير النفطية	الوفرة مع النفط	العجز بدون النفط
١٩٥٧	١٢٢,٤	١٢٨,٤	١٢,٩	٦,٠	١٠٩,٥
١٩٥٨	١٠٩,٨	٢٠٢,٤	١٤,٤	٩٢,٦	٩٥,٤
١٩٥٩	١١٦,٤	٢١٦,٣	١٤,٦	٩٩,٩	١٠١,٨
١٩٦٠	١٣٩,٠	٢٣٣,٦	١١,٠	٩٤,٦	١٢٨,٠
١٩٦١	١٤٥,٦	٢٣٦,٣	١٣,٣	٩٠,٧	١٣٢,٣
١٩٦٢	١٢٩,٨	٢٤٧,١	٢٣,٤	١١٧,٣	١٠٦,٤

المصدر: نشرات البنك المركزي العراقي، مصدر سابق.

إن هذا الجدول يؤشر بوضوح مدى تخلف وضعف الاقتصاد العراقي من جهة، واستهلاكه المتواصل لثروة استراتيجية يمتلكها دون أن يسعى جدياً إلى استخدامها واستخدام مواردها المالية لأغراض التنمية الوطنية، رغم تدفق النفط الخام منذ سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية وتواصلها حتى الفترة التي يجري البحث عنها. ويبدو بوضوح أن العجز الجديد المتزايد من سنة إلى أخرى في الفترة التي أعقبت انتصار الانتفاضة العسكرية هو نتيجة منطقية لثلاثة عوامل جوهرية، وهي:

١. الرغبة في تطوير الصناعة المحلية وزيادة استيراد المكائن والمعدات للقطاعين الصناعي والزراعي.

٢. التحسن النسبي في موارد الدولة المالية ورغبتها في زيادة إشباع حاجات السكان للسلع المختلفة وخاصة سلع الاستهلاك الضرورية للسكان.

٣. التحسن النسبي في ظروف حياة وعمل نسبة مهمة من السكان ورغبتها في تحسين أوضاعها وزيادة طلبها للسلع المختلفة وعجز الإنتاج المحلي عن إشباعها.

وجدير بالإشارة أن قطاع الدولة التجاري الجديد لعب دوراً حيوياً في توفير سلع الاستهلاك الأساسية للسكان من خلال إنشاء مصلحة المبايعات العامة واهتمام وزارة الاقتصاد بالقطاع التجاري الداخلي والتوجه صوب التأثير المباشر وغير المباشر على بنية الاستيرادات ومحاولة توفي الحماية للصناعات المحلية من خلال منع استيراد مجموعات من السلع أو فرض تسعيرة جمركية مرتفعة على مجموعات أخرى من السلع وتشجيع استيراد سلع أخرى تنفع الاقتصاد الوطني وتنشطه، سواء أكان ذلك بالنسبة للقطاع العام أم القطاعين الخاص والمختلط.

سادساً: قطاع الدولة الاقتصادي

أشرنا في الجزء الثاني من الكتاب الثالث إلى موقف الحكومات العراقية المتعاقبة من قطاع الدولة والمستوى الذي بلغه هذا القطاع عند سقوط النظام الملكي – الإقطاعي. وحينذاك وقفت جميع القوى السياسية الوطنية المعارضة لسياسات الحكومات الملكية المتعاقبة ضد مواقفها المناهضة لتطوير معجل لقطاع الدولة الاقتصادي في مختلف المجالات الاقتصادية، المنطلقة من مواقع الدفاع عن العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف والعلاقات التجارية للكومبرادور العراقي وشركات النفط الأجنبية والشركات التجارية الأجنبية، إضافة إلى مناهضتها لتعجيل عملية تطوير التنمية المحلية، مع علمها الأكيد بعجز القطاع الخاص عن تعجيل عملية التنمية الصناعية، إضافة إلى مواقفها المناهضة أصلاً لتنمية الصناعة الوطنية. أي أن جميع الأحزاب السياسية الوطنية دعت إلى تطوير

وتعزيز مواقع القطاع العام في الصناعة والتجارة والبناء وفي النقل والمواصلات وفي مختلف مجالات الخدمات الاجتماعية والعامة. وكان الموقف الملموس الذي اتخذته فئات البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة النامية والفلاحين ينطلق من وعي سليم بعدد من الأمور المهمة، والتي يمكن بلورتها فيما يلي:

١. امتلاك الدولة العراقية موارد أولية وأموال يمكن توظيفها لصالح عملية التنمية الوطنية، سواء في المجالات الاقتصادية أو المجالات البشرية، وهي تعبر عن ضرورة ملحة بسبب التخلف الشديد والتشوه الشديد الذي يميز الاقتصاد والمجتمع في العراق.

٢. إن القطاع الخاص في المجالات الأساسية والمهمة مثل الصناعة والتجارة والزراعة والنقل وغيرها لا يمتلك رؤوس الأموال الكافية لتغطية حاجات التنمية الوطنية وتسريع وتائر النمو الاقتصادي.

٣. وأن هذه الحاجة تزداد يوماً بعد آخر بسبب اتساع حجم البطالة والظروف الصعبة التي تعيشها نسبة عالية من العوائل العراقية في الريف والمدينة، وبالتالي، فإن توظيف الدولة لرؤوس أموالها في المجالات التنموية سيساعد على توفير فرص عمل جديدة ويساهم في زيادة الأجور المدفوعة والسيولة النقدية وينشط القوة الشرائية للغالبية العظمى من السكان.

٤. وأن قطاع الدولة يمكنه أن يدعم القطاع الخاص بنشاطه الاقتصادي ويساهما معاً في البدء الفعال بعملية التنمية المنشودة التي تجلب الفائدة للمجتمع بأسره، كما تستفيد منه البرجوازية الوطنية والصغيرة، كما تستفيد منه فئات المجتمع الأخرى.

٥. وأن نشوء قطاع الدولة سيساعد على تقليص دور القطاع الاقتصادي الأجنبي ويمكن تدريجاً الحلول محله في مجالات عديدة بما فيها قطاع النفط الخام وتكرير النفط وفي التجارة والبنوك والتأمين ... الخ.

٦. وإلى جانب قطاع الدولة والقطاع الخاص يمكن تأمين تطور متسارع للقطاع المختلط الذي وجد في العراق أيضاً في فترة الحكم الملكي من خلال مشاركات المصرف الصناعي في رؤوس أموال عدد مهم من المشاريع الصناعية أو تقديم القروض لها

لتطوير القائم منها. وهي مشروعات حققت نجاحات ملموسة، سواء أكان ذلك من حيث نوعية إنتاج جيدة وأسعار مناسبة وتشغيل عدد غير قليل من العمال والمستخدمين، وتحقيق أرباح مناسبة كانت تساهم في زيادة التوظيفات والتوسع في المشاريع القائمة.

٧. وكان تأكيد بعض القوى السياسية أن أهمية قطاع الدولة ينطلق من أرضية اجتماعية تؤكد ضرورة توفير الدولة لسلع الاستهلاك الأساسي بشكل واسع وبأسعار مناسبة أو زهيدة تستطيع غالبية الشعب الكادح الحصول عليها وإنقاذ الناس من الاحتكار والتلاعب بالأسعار.

وإذا كان هناك أتفاق على هذه الأمور العامة، فإن اختلافاً بيناً وجد بين الأحزاب السياسية العراقية في مواقفها التفصيلية من قطاع الدولة، سواء شمل التباين دور أو مكانة أو سعة هذا القطاع أو مجالات نشاطه أو كلها معاً. ولم يشكل هذا الاختلاف ضرراً واضحاً على التحالفات السياسية التي نشأت في الفترة التي سبقت الانتفاضة العسكرية في عام ١٩٥٨، ولكنه شكل اختلافاً مميزاً ونقطة صراع بين مختلف الأحزاب السياسية التي كانت تطرح تمثيلها لهذه الفئة الاجتماعية أو تلك وتؤكد رؤيتها للموقف من قطاع الدولة باعتباره يعبر عن مصالح تلك الفئات في أعقاب انتصار الانتفاضة.

كانت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وامتدادها في سنوات العقد السادس قد نشطت في صفوف حركات التحرر الوطني في البلدان العربية وفي غيرها من البلدان النامية، ومنها العراق، الفكرة التي تقول بأهمية قطاع الدولة في العملية التنموية لتحقيق التطور المعجل لاقتصاديات البلدان النامية المتخلفة والمشوهة والتابعة. وأن الدول الاستعمارية تحارب بشدة قيام قطاع الدولة والنمو الاقتصادي المعجل في هذه البلدان، ولكنها لا تمانع في نمو نسبي ومراقب للقطاع الخاص في عملية التنمية وخاصة في القطاع الصناعي. ولم تكن هذه الفكرة الصائبة إزاء قطاع الدولة تقتصر على مشاركة هذا القطاع في مختلف مجالات عملية التنمية فحسب، بل كانت تؤكد دوره القيادي والرئيسي في عملية التنمية. وتقدم من النجاحات التي تحققت في الاتحاد السوفييتي، وفيما بعد في البلدان الاشتراكية الأخرى، أنموذجاً يحتذى للبلدان النامية. وكانت شعوب البلدان ترى بأم عينيها كيف

تستغل وتنهب مواردها الأولية وخيراتها من جانب الاحتكارات الأجنبية وبالتعاون الشديد والتبعي من جانب فئات الإقطاعيين والكومبرادور التجاري. ولهذا فقد كانت وجهة الدعاية لصالح قطاع الدولة واسعة في البلدان العربية، وكذلك في العراق. وكان تأكيد دوره على حساب القطاع الخاص يجد مكانه في الأدبيات المختلفة للأحزاب اليسارية، ومنها الأحزاب الشيوعية، ولدى الأحزاب القومية والمنظمات التروتسكية. وازداد هذا الاتجاه صلابة في العراق في فترة الجمهورية الأولى، إذ لم يقتصر على موقف الحزب الشيوعي، بل شمل مواقف قوى يسارية ماركسية أخرى وشخصيات نافذة في الحكم حينذاك، ومنها وزير الاقتصاد الأستاذ إبراهيم كبه، الذي كتب بشأن دور قطاع الدولة، بعد أن يستعرض عدداً من المبادئ التي تلتزم بها وزارة الاقتصاد، فيقول:

"٩ – على أن أهم ما استهدفته وزارة الاقتصاد هو تقوية القطاع العام في جميع الحقول الاقتصادية المسئولة عنها، وقد حققت في هذا الصدد إنجازات رائعة أذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

أ – إنشاء الهيئة العامة لشؤون النفط لتقود السياسة النفطية للبلاد بسائر مظاهرها وعناصرها، من استخراج النفط إلى تصفيته وتصنيعه وتوزيع مشتقاته وتصديره.

ب – إنشاء القطاع الصناعي العام عن طريق مشاريع الاتفاقية السوفيتية، وذلك لقيادة القطاع الصناعي خاصة، والتخطيط الاقتصادي بوجه عام.

ج – إنشاء نواة للقطاع التجاري العام عن طريق إنشاء مصلحة المبايعات الحكومية، ومؤسسة التصدير الخارجي للتمور، وتعاونيات التمور، ومصلحة المعارض الحكومية، وشعبة الأقطان، ومكتب تصدير الإسمنت، وتقوية شركة النقل البحري ... الخ، وذلك لقيادة السياسة التجارية للبلاد وخاصة تجارة التصدير والتجارة الخارجية على العموم.

د – إنشاء نواة للقطاع الزراعي العام لقيادة الإصلاح الزراعي ومنع تجاوز القطاع الخاص على القطاع التعاوني، وذلك بإنشاء المزارع الحكومية الكبرى ومحطات تأجير المكائن والآلات الزراعية، المنصوص عليها في الاتفاقية العراقية السوفيتية.

هـ – إنشاء نواة للقطاع العام في البناء والإنشاء، وذلك عن طريق النص على مشروع منظمة الإنشاء الحكومية في الرسائل الملحقة بالاتفاقية العراقية السوفيتية"[٢١١].

ولا شك في أن الحزب الشيوعي كان ينطلق من زاوية إضافية أخرى في النظر إزاء أهمية قطاع الدولة في الحياة والنشاط الاقتصادي، وهي تعزيز مواقع ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وتقليص الملكية الخاصة التي يكمن في وجودها الاستغلال للطبقة العاملة والفلاحين، رغم إدراك الحزب بأن المرحلة التي يعيشها العراق حينذاك كانت بعيدة عن مرحلة الاشتراكية والشيوعية. وكان الإحساس بأن قيام قطاع الدولة سيسمح بفرض رقابة أوسع على النشاط الاقتصادي ويساعد على انتهاج طريق التنمية المخططة لتغيير واقع الاقتصاد العراقي المتخلف. ولا شك في أن هذه الفترة والفترة التي تلتها شهدت مغالاة في تأكيد أهمية ودور وقيادة قطاع الدولة الاقتصادي للحياة الاقتصادية، إذ أنه ساهم في تشديد الخلافات وتفجير الصراعات التي كان في الإمكان تجنبها وإبعاد البلاد من عواقبها الوخيمة، خاصة عندما تتفاعل مع بقية الإشكاليات السياسية الخلافية.

وفي البداية أولت حكومة عبد الكريم قاسم اهتماما خاصا بتنمية قطاع الدولة وتأمين دور أكبر له في عملية التنمية الوطنية. وتجلى هذا في الأهداف والمهمات والوسائل التي حددتها وزارة الاقتصاد، ومن ثم في الاتجاه الذي رسمته الخطة الاقتصادية التفصيلية لنشاطها وللمشاريع التي يراد إقامتها. وعلى هذا الأساس تم عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الإتحاد السوفييتي واتفاقية التعاون الاقتصادي مع تشيكوسلوفاكيا. كما سعت الدولة إلى تعزيز دور المصرف الصناعي لتأمين دور أكبر للمصرف في المشاريع الصناعية المشتركة مع القطاع الخاص. وكانت الحكومة تهدف من وراء ذلك إلى تسريع عملية التطور الرأسمالي وانتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية في الاقتصاد العراقي والمساعدة في تعجيل تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف. وأولت البرجوازية الوطنية عموما عناية واهتماماً خاصين بتنمية قطاع الدولة الاقتصادي إلى جانب تنمية وتطوير القطاع الخاص، وأن لا يعني ذلك إضعاف القطاع

---

٢١١ كبه، إبراهيم. هذا هو طريق ١٤ تموز. مصدر سابق. ص ٣٩/٤٠.

الخاص أو الحلول محله أو إلغاء دوره بأي حال من الأحوال. وأمكن خلال السنوات القصيرة لعمر الجمهورية الأولى أن يساهم قطاع الدولة في المجالات التقليدية ذاتها التي ساهم فيها قبل ذاك، إضافة إلى تعزيز دوره في مجال الصناعة الوطنية وفي تسريع عملية تحديث الزراعة من خلال توفير المكائن والمعدات الزراعية الضرورية للقطاعين الخاص والدولة، وكذلك في قطاع التجارة الخارجية والداخلية والنقل والمواصلات وبعض الخدمات الاجتماعية. ونتيجة لهذا النشاط الحكومي أمكن تحسين مشاركة قطاع الدولة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي وتحسين نسبته تدريجا. ويمكن للأرقام التالية تأكيد هذه الوجهة.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعة بين القطاعين الدولة والخاص

(بالأسعار الجارية)

السنة	الإجمالي/ م.د.ع.	قطاع الدولة/ م.د.ع.	٪	القطاع الخاص/ م.د.ع.	٪
١٩٥٨	٩٧,٨	٥٥,٢	٥٦,٤	٤٢,٦	٤٣,٦
١٩٥٩	١٠٣,٦	٥٢,٤	٥٠,٦	٥١,٢	٤٩,٤
١٩٦٠	١٢٠,٣	٥١,٩	٤٣,١	٦٨,٤	٥٦,٩
١٩٦١	١٣٧,٢	٥٩,٦	٤٣,٤	٧٧,٦	٥٦,٦
١٩٦٢	١١٩,٢	٨٥,١	٤٨,٧	٦١,١	٥١,٣

المصدر: المؤشرات الاقتصادية لتطوير الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط، الدائرة الاقتصادية، ص٢٥

راجع أيضا: صباح الدرة، القطاع العام، دار الرواد للطباعة، بغداد، ١٩٧٧، ص ٧٥

ويستدل من الجدول على أن نمو الرأسمال الثابت في قطاع الدولة لم يجر بالسرعة التي نما بها القطاع الخاص، وإذا كان التناسب بينهما قد كان في عام ١٩٥٨ حوالي ٥٦,٤ :

٤٣,٦ بالمئة، فأنه أصبح في عام ١٩٦٢ حوالي ٤٨,٧: ٥١,٣ بالمئة. إلا أن الفارق برز في كون قطاع الدولة قد نشط في مجالات لم يدخلها قبل ذاك الوقت وأصبحت له أصول ثابتة في القطاع الزراعي وفي التجارة الخارجية والداخلية على سبيل المثال لا الحصر. كما أن أهمية قطاع الدولة برزت في مشاركته في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي لا في قطاع مصافي النفط والكهرباء والسكك الحديد حسب، بل وفي مجالات أخرى جديدة. وفي هذا المجال بقي القطاع الخاص يحتل المكانة الأولى في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي. ولكن الضجة الدعائية التي صاحبت نشاطه من مؤيدي قطاع الدولة ومعارضيه قد ساهمت في تضخيم دوره دون مبرر وإلى اتساع مقاومة بعض فئات البرجوازية له ولدوره القيادي في الاقتصاد الوطني والعملية التنموية.

شارك قطاع الدولة على ضوء سياسة الدولة الاقتصادية الجديدة في نشاط القطاعات الاقتصادية الأساسية، وبشكل خاص في قطاع الصناعة التحويلية وفي التجارة والزراعة بنسبة اقل، إضافة إلى استمرار نشاطه في المجالات التقليدية التي كان يعمل فيها قبل ذاك ومنها الخدمات العامة والخدمات الإنتاجية مثل النقل والموانئ والتعليم بمختلف مراحله والصحة العامة. وكان أبرز القطاعات التي لعب دوراً ملموساً ومهما فيها هو القطاع الصناعي التحويلي، إضافة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات للبدء بالعمل في مجال استخراج النفط الخام وتصديره إلى جانب نشاط شركات النفط الاحتكارية الأجنبية.

ففي القطاع الصناعي نجح قطاع الدولة عبر مشاريع الخطة الاقتصادية المؤقتة والتفصيلية من جهة وعبر الاتفاقية العراقية – السوفيتية إلى إقامة مجموعة من المشاريع الصناعية المهمة الموزعة في بعض المدن العراقية التي ساهمت في توفير المزيد من السلع الضرورية للمجتمع، سواء أكانت غذائية أم استهلاكية أخرى. إن أبرز المشاريع الصناعية التي أمكن إنجازها حتى نهاية عام ١٩٦٢ وبداية عام ١٩٦٣، أي حتى إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم، كانت كما يلي:[٢١٢]

---

٢١٢ الدرة، صباح د. القطاع العام. دار الرواد للطباعة. بغداد. ١٩٧٧.ص ٦٧.

البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢. دائرة الإحصاء والأبحاث. بغداد. ١٩٦٢. ص ٥٥.

- معمل السكر في الموصل برأس مال بلغ ٧،٢ مليون دينار عراقي.
- معمل الغزل والنسيج في الموصل برأس مال بلغ ٢،٣ مليون دينار عراقي.
- معمل إسمنت حمام العليل في الموصل.
- معمل سمنت سرچنار في السليمانية برأس مال بلغ ٩،٢ مليون دينار عراقي.
- مصلحة القطن الطبي في بغداد برأس مال بلغ ٢٥٠ ألف دينار عراقي.
- معمل السجاير في السليمانية.
- مصلحة شؤون الألبان العامة في بغداد.
- معمل التعليب في كربلاء.
- معمل الأحذية الشعبية في الكوفة.

هذا مع العلم أن عدداً من المشاريع التي بدأت في تلك الفترة أنجزت في فترة الجمهورية الثالثة، ومنها معمل الخياطة في بغداد.[٢١٣] ومن الجدير بالإشارة أن حكومة عبد الكريم قاسم قد وضعت في الخطة الخمسية ١٩٦١/١٩٦٢–١٩٦٥/١٩٦٦ إقامة مشاريع صناعية في مختلف القطاعات، بما فيها إنتاج الطاقة الكهربائية ومشاريع الغزل والنسيج والإنشاءات، ومنها ما أشير إليه في أعلاه، إضافة إلى مشروعات جيولوجية وتدريبية في إطار قطاع الدولة الصناعي بلغ عددها ٥٥ مشروعاً وبرأس مال قدره ١٦٦,٨ مليون دينار عراقي[٢١٤]. والتي أمكن إنجاز أغلبها لاحقاً.

وفي ضوء هذا الواقع ارتفع عدد المنشآت الصناعية التابعة لقطاع الدولة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ إلى نهاية عام ١٩٦٢ على النحو الآتي:

تطور المنشآت الصناعية التابعة لقطاع الدولة في العراق للسنين ١٩٦٠–١٩٦٢

٢١٣ الدرة، صباح د. القطاع العام. دار الرواد للطباعة. بغداد. ١٩٧٧. ص ٦٧.

٢١٤ زين العابدين. خالد عبد الحميد. حول دور وقضايا الدولة وقطاع الدولة في الصناعة العراقية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين.

١٩٦٦. ص ٢٩.

السنة	عدد المنشآت	مجموع العاملين/ ألف شخص	مجموع الإيرادات مليون دينار ع.
١٩٦٠	١٥٨	٢١,٩	٢٢,٠
١٩٦١	١٩٩	٢٦,١	٢٧,٧
١٩٦٢	٢١١	٢٨,١	٣١,٤

المصدر: الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ٦٨.

راجع أيضاً: هاشم، جواد د. عمر، حسين د. المنوفي، علي د. ,,تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠–١٩٧٠". وزارة التخطيط. بغداد. ١٩٧٢. ٤٥٩.

وكان قطاع الدولة يمتلك في هذه الفترة أربعة مصافي للنفط الخام، كما كانت الخطة الخمسية قد تضمنت إقامة مصفى كبير في البصرة، وهي على النحو الآتي:

مصافي النفط القائمة والبدء بإقامة مصفى البصرة التابعة لقطاع الدولة حتى عام ١٩٦٢

المصافي	الموقع	رأس المال /مليون دينار ع.	الطاقة الإنتاجية مليون طن نفط خام
الدورة	بغداد	٢٣,٧	٢,٧
القيارة	الموصل	٢,٢	٠,٤
الوند	خانقين	١,٠	٠,٥
المفتية	البصرة	٠,٤	٠,٢
البصرة	البصرة	١٠,٦	٢,٠

قارن: زين العابدين. خالد عبد الحميد. حول دور وقضايا الدولة وقطاع الدولة في الصناعة العراقية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٦. ص ١٠٤–١٠٧.

الفصل الثالث:

الواقع الاجتماعي والمعيشي للسكان

المبحث الأول: بنية السكان في العراق

توزيع السكان بين الإناث والذكور

قدر سكان العراق في عام ١٩٣٤ ب ٣,٣٨٠,٥٣٣ نسمة توزعوا على ١,٦٩٢,٢٩٤ نسمة من الإناث، و١,٦٨٨,٢٣٩ نسمة من الذكور، أي بتناسب ١،٥٠ : ٤٩,٩ لصالح النساء[٢١٥]. ثم جرى أول إحصاء رسمي للسكان في عام ١٩٤٧ ثم أعقبه الإحصاء الرسمي الثاني في عام ١٩٥٧. وتشير هذه الإحصاءات إلى النتائج التالية بصدد توزيع السكان بين الإناث والذكور.

توزيع السكان بين الإناث والذكور في العراق للسنتين ١٩٤٧ و١٩٥٧

السنة	عدد الإناث	نسبتهم	عدد الذكور	نسبتهم	المجموع
١٩٤٧	٢,٥٥٨,٨٤٠	١،٥٣	٢,٢٥٧,٣٤٥	٤٦,٩	٤,٨١٦,١٨٥
١٩٥٧	٣,١٥٤,٨٤٣	٤٩,٨	٣,١٨٥,١١٧	٥٠,٢	٦,٣٣٩,٩٦٠

وزارة التخطيط. كتاب الجيب السنوي للإحصاءات العامة في الجمهورية العراقية للسنوات ١٩٥٧-١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨. ص ٣٣.

ويستدل من هذا الجدول على أن معدل النمو السكاني بلغ أكثر بقليل من ٣,٣ ٪، ولكنه كان متبايناً بين النساء والرجال. فإذا كان لصالح النساء بين ١٩٣٤ و١٩٤٧، فأنه

٢١٥ وزارة التخطيط. كتاب الجيب السنوي للإحصاءات العامة في الجمهورية العراقية للسنوات ١٩٥٧-١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨. ص ٣٣. وهي أرقام تخمينية مأخوذة من تسجيل السنة المذكورة.

أصبح لصالح الرجال في الفترة اللاحقة الواقعة بين ١٩٤٧ و١٩٥٧، حيث يلاحظ انخفاض نسبة النساء إلى إجمالي السكان من ٥٣,١ ٪ إلى ٤٩,١ ٪. ولكن هل تعبر هذه الزيادة عن واقع فعلي أم أنه يتضمن عاملاً آخر لم يُشَرْ إليه في الإحصاء الرسمي. ونعني به أن نسبة عالية من الأولاد كانوا لا يسجلون في سجلات الولادة خشية أخذهم للخدمة الإلزامية، حيث بدأ النقاش حولها ومن ثم إصدار ذلك بقانون. ثم أجبروا فيما بعد على تسجيلهم أو أن فوائد تسجيلهم أصبحت أكبر من عدم تسجيلهم، كما أن الوعي لدى أوساط واسعة قد نما خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٧–١٩٥٧.

وأختلف التوزيع النسبي للنساء بين الريف والمدينة لصالح الريف، خاصة وأن النسبة الغالبة من سكان العراق كانت حتى ما بعد تلك الفترة تعيش في الريف. ويمكن للجدول التالي توضيح هذا التوزيع بالنسبة لعامي ١٩٤٧ و١٩٥٧.

توزيع السكان الإناث والذكور بين الريف والمدينة للسنتين ١٩٤٧ و١٩٥٧

السنة	عدد ونسبة الإناث		المجموع عدد ونسبة الذكور					المجموع	
	الريف	الحضر		٪	الريف	الحضر	المجموع	٪ الريف	المجموع العام
١٩٤٧	١,٦٣٧,٤٥٥	٩٢١,٣٨٥	٢,٥٥٨,٨٤٠	٦٤,٠	١,٤٤٤,٩٠٣	٨١٢,٤٤٢	٢٥٧,٣٤٥،٢	٦٤,٦	٤,٨١٦,١٨٥
١٩٥٧	١,٩١٨,١٤٥	١,٢٣٦,٦٩٨	٣,١٥٤,٨٤٣	٦٠,٨	١,٩٣٦,٥٥١	١,٢٤٨,٥٦٦	٣,١٨٥,١١٧	٦٠,٨	٦,٣٣٩,٩٦٠

وزارة التخطيط. كتاب الجيب السنوي للإحصاءات العامة في الجمهورية العراقية للسنوات ١٩٥٧–١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨. ص ٣٤/٣٥.

ومنه يستدل على أن الريف احتضن في عام ١٩٤٧ حوالى ٦٤٪ من إجمالي النساء في حين كانت حصة الحضر ٣٦٪ فقط، أما في عام ١٩٥٧ فقد تراجعت نسبة النساء في الريف إلى ٦٠,٨٪ ونسبة النساء في الحضر إلى ٣٩,٢٪ من إجمالي نساء العراق. وكانت نسبتا الرجال الريفيين مماثلاين لنسبتي النساء في الريف والحضر في العامين ١٩٤٧ و١٩٥٧.

وهناك مسالة أخرى يفترض الإشارة إليها، وهي أن العراق متعدد القوميات، وليس لدينا إحصاء دقيق عن توزيع سكان العراق بين القوميات على أساس الجنس بالشكل الذي يمكن أن يطمئن إليه الباحث. ومن الصعب الاعتماد على التقسيم الذي يشير إلى سكان كُردستان وإلى نسب توزيع التنوع القومي فيه. وكذا الحال في القسم العربي من العراق. فالعراق بلد متعدد القوميات، ومنها القومية العربية والكُردية والتركمانية والآشورية والكلدانية، إضافة إلى وجود الأرمن. والتوزيع الذي في حوزتنا يقسم السكان في العراق إلى مناطق ثلاث، هي الوسطى والجنوبية والشمالية، كما يقسم العراق إدارياً إلى أربعة عشر لواءً وفق إحصاء عام ١٩٥٧. ١٩٥٨. ورغم وجود اختلاط بارز في سكن أبناء وبنات القوميات المختلفة، إلا أن هناك أكثرية كُردية في الألوية الكُردية وأكثرية عربية في الألوية العربية، مع وجود بنات وأبناء القوميات الأخرى في المناطق المختلفة ولكن في كُردستان العراق بشكل خاص.

عدد ونسبة نفوس الإناث في العراق للسنتين ١٩٤٧ و١٩٥٧

عدد ونسبة نفوس الإناث في ١٩٤٧			عدد ونسبة نفوس الإناث في ١٩٥٧		
عدد الإناث	مجموع اللواء	نسبة النساء	عدد الإناث	مجموع اللواء	نسبة النساء
٣٠٦,٩٩١	٥٩٥,١٩٠	٥١,٦	٣٧٢,٤٩٢	٧٥٥,٤٤٧	٤٩,٣
١٢٤,٦٣٣	٢٢٦,٤٠٠	٥٥,١	١٤٦,٢٧١	٣٠٤,٨٩٥	٤٨,٠
١٣١,٢٨٨	٢٣٩,٧٧٦	٥٤,٨	١٣٥,٤٢٦	٢٧٣,٣٨٣	٤٩,٥
١٥٦,٦٤٠	٢٨٦,٠٠٥	٥٤,٨	١٩٠,٧٢٧	٣٨٨,٨٣٩	٤٩,١
١٣٨,٦٦٤	٢٧٢,٤١٣	٥٠,٩	١٦٢,٠٩٠	٣٢٩,٨٣٦	٤٩,١
٩٦,٤٤٩	١٩٢,٩٨٣	٥٠,٠	١٢٢,٢٥٨	٢٥٣,٠٣٣	٤٨,٣
٤٠٨,٨٠١	٨١٧,٢٠٥	٥٠,٠	٦٣٥,٥٤٧	١,٣١٣,٠١٢	٤٨,٤
١٢٠,٩٥١	٢٢٤,٩٣٨	٥٣,٨	١٥٥,٥٥٠	٢٩٥,٨٩٩	٥٢,٦
١٣٦,٣٠٩	٢٦١,٢٠٦	٥٢,٢	١٧٨,٣٩٩	٣٥٤,٧٧٩	٥٠,٣
١٤٢,١٤٨	٢٧٤,٢٦٤	٥١,٨	١١١,٧٢١	٢١٧,٣٧٥	٥١,٤
٢١٨,٢٤٣	٣٧٨,١١٨	٥٧,٧	٢٦٦,٩٢٣	٥٢٠,٤٧٠	٥١,٣
١٦٨,٨١٤	٣٠٧,٠٢١	٥٥,٠	١٦٧,٥٣٣	٣٢٩,٨٤٠	٥٠,٨
٢٢٣,٨٣٣	٣٧١,٨٦٧	٦٠,٢	٢٤٦,٦٨١	٤٥٨,٨٤٨	٥٣,٨
١٨٥,٧٢٣	٣٦٨,٧٩٩	٥٠,٤	٢٥٣,٣٠٠	٥٠٣,٣٣٠	٥٠,٣
٢,٥٥٨,٨٤٠	٤,٨١٦,١٨٥	٥٣,١	٣١٤٣٩٢٧	٦,٢٩٨,٩٧٦	٤٩,٩

قارن: وزارة التخطيط. كتاب الجيب السنوي للإحصاءات العامة في الجمهورية العراقية للسنوات ١٩٥٧–١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨. ص ٣٧/٣٦. * مجموع السكان في

العراق عدا العراقيين في الخارج. بلغ عدد العراقيات والعراقيين في الخارج في عام ١٩٥٧م (٤٠,٩٨٤) نسمة موزعين على ١٠,٩١٦ من الإناث، و٣٠,٠٦٨ من الذكور. النسب مقربة.

ويمنحنا هذا الجدول عدداً من اتجاهات التطور السكانية في مجال الإناث. فهو يشير إلى ما يلي:

١. وجود تباين واضح بين نسب نمو السكان في المدن الكبيرة مثل بغداد والموصل والبصرة والعديد من المدن الأخرى، بسبب توفر إمكانية أفضل للإحصاء السكاني وتسجيل الأولاد والبنات في سجلات الولادة السنوية.

٢. بسبب أن المدن الكبيرة تستقبل المزيد من الرجال الذين يعملون فيها دون أن يجلبوا معهم عائلاتهم التي تسكن في أرياف الوسط والجنوب أو الشمال ومنها أرياف كُردستان.

٣. إن نسب نمو النساء في محافظات كُردستان الثلاث (أربيل والسليمانية وكركوك) عدا الموصل، تشير إلى تماثلها النسبي مع نسب نمو النساء في المحافظات الجنوبية التي كانت تتميز بالتخلف أيضاً والإهمال الشديد من جانب الدولة، واحتمالات عدم تسجيل الأولاد خشية الخدمة الإلزامية في الجيش.

٤. أن نسب النساء اللواتي يعشن في الريف كانت في الفترتين أكبر من النسب في الحضر، رغم التباين القائم بين لواءٍ وآخر. ففي الوقت الذي عرف ريف كُردستان وريف الجنوب نسباً عالية للنساء كانت بغداد والموصل والبصرة أقل نسبة وكانت مدن ألوية الوسط الأخرى تقع بينهما. وكانت الناصرية تستحوذ على أعلى نسبة لنساء الريف بالمقارنة مع بقية المدن العراقية تليها الديوانية فالسليمانية وأربيل بالنسبة لعام ١٩٤٧. أما في عام ١٩٥٧ فكانت الناصرية هي الأولى تليها الكوت فكربلاء والديوانية. وكانت في السنتين الأخيرتين أعلى من نسب النساء في العراق عموماً.

٥. وجدير بالإشارة إلى أن عموم الإحصاء في العراق لم يكن دقيقاً لأسباب أخرى مهمة، وهي وجود نسبة مهمة من القبائل شبه الرحل التي لم يكن في مقدور الإحصاء الوصول

إليهم، وكان في الغالب الأعم يجري تقديرهم، سواء أكان ذلك بالنسبة للعرب أم الكُرد، ثم وجود نسبة غير قليلة من السكان القاطنين في جبال كُردستان أو في الصحاري البعيدة التي لم تستطع أجهزة الإحصاء الرسمي الوصول إليهم، وكذلك تلك العائلات التي لم تسجل أسماء أبنائها عند الولادة، وخاصة بالنسبة لعامي ١٩٣٤ و١٩٤٧.

ب. توزيع السكان بين القوميات المختلفة

لقد قلنا أن في العراق قوميات مختلفة تعيش ومنذ قرون طويلة. إذ نجد فيه اليوم العرب والكُرد والتركمان والآشوريين والكلدان. ووفق الإحصاء الرسمي لعام ١٩٥٧ توزع السكان فيه على النحو الآتي من الناحية القومية:

الجماعة القومية	عدد السكان في عام ١٩٥٧ ١٠٠٠ نسمة	التوزيع النسبي للسكان
العرب	٤,٩٥٠	٧٧,٨
الكُرد	١,٠٦١	١٦,٧
التركمان	١٤٢	٢,٢
الآشوريون والكلدان	٢٠٦	٣,٢
يهود	٦	٠,١
المجموع	٦,٣٦٥	١٠٠,٠

قارن: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان في العراق. نموذج القطر العراقي. دمشق. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. ١٩٨٠. ٢٢.

قارن أيضاً. محمد، خليل إسماعيل د. إقليم كُردستان العراق. دراسات في التكوين القومي للسكان. أربيل، مطبعة صلاح الدين. ١٩٩٨.

المبحث الثاني

التحولات في البنية الاجتماعية

إذا كانت الفئات الحاكمة في العهد الملكي لم تول أي اهتمام جدي بالواقع الاقتصادي والاجتماعي السائدين في العراق، كما لم تمارس السياسات العقلانية التي تساهم في تمتين نسيج الوحدة الوطنية لدولة أسست حديثاً، وسكانها خرجوا لتوهم من هيمنة السلطنة العثمانية ذات الطبيعة الثيوقراطية والشوفينية والطائفية المتخلفة، وفي بلد كانت تسوده العلاقات القبلية والإقطاعية، ويتكون من عدة قوميات وأديان ومذاهب دينية عديدة. كما لم تول الاهتمام المطلوب لتغيير واقع الفقر الذي كانت تعاني منه الغالبية العظمى من سكان البلاد ومعاناتهم من البطالة والفقر والجهل والمرض، وكذلك من الحرمان والاستغلال الإقطاعي، وبشكل أخص تدهور الأوضاع المعيشية للفلاحين المعدمين وفقراء الريف وصغار المزارعين وأشباه البروليتاريا في المدن، مما جعل الهجرة من الريف إلى المدينة متفاقمة سنة بعد أخرى حتى تشكلت أطراف المدينة على شكل بيوت طين أو أكواخ أو بيوت بائسة. ورغم الخطوات الملموسة التي قطعت في مجال التعليم في مختلف مراحله، إلا أنها كانت تملك إمكانيات أكبر بكثير مما وظفته في هذا المجال الحيوي للتخلص من الأمية التي كانت منتشرة في البلاد، وبشكل خاص في الريف وبين النساء. كما لم تحترم يوماً إرادة التغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي كان الشعب يطالب بها ويناضل في سبيل تحقيقها، رغم محاولات قوى المعارضة السياسية في التعبير عن إرادتها وإعلام السلطة والبلاط الملكي بأهمية تحقيق التغيير المنشود وضرورته، إذ أن المعارضة، ومعها غالبية الشعب، ما عادت تحتمل الإرهاب والقمع والاضطهاد والاستغلال والخضوع لإرادة المستعمرين وشركات النفط الاحتكارية والإقطاعيين. فالغالبية العظمى من السكان كانت ترفض أوضاع الفقر والفاقة وإهانة كرامة الإنسان وسلب حريته وإرادته. وجرى التعبير عن هذه الإرادة بطرق سلمية وعبر المذكرات والعرائض وأساليب الاحتجاج الهادئة بما فيها سلسلة من الإضرابات. كما حاولت قوى المعارضة العلنية والمعروفة بمعارضتها لسياسات الحكومات المتعاقبة أن تعرض الأمر على البلاط والحكومات المختلفة وفي

مجلس النواب، إلا أن آذان البلاط الملكي والنخبة الحاكمة كانت صماء ولم تكن راغبة في سماع صوت الشعب وإرادته ورغباته أو حتى حاجاته الأساسية. وأجبرت قوى المعارضة العراقية في العقود الأربعة من الحكم الملكي على اختيار طرق أخرى، منها مثلاً الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات العامة باعتبارها انتخابات مزيفة يتم فيها تزييف إرادة الشعب في اختيار ممثليه، أو تنظيم المظاهرات والمشاركة في الانتفاضات التي كانت تعم أنحاء العراق. وفي خضم هذه العملية النضالية سقط الكثير من الضحايا البشرية والخسائر المادية دون أن تحاول السلطة تعديل الاعوجاج في سياساتها، بل أوغلت في استبدادها واستخدمت العنف والقسوة الشديدتين في مواجهة نضالات الشعب. وأجج هذا الواقع المزيد من التناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقية ودفع بها إلى درجة النزاعات السياسية. وعلى امتداد تلك العقود لم يعرف الشعب العراقي طعم الديمقراطية والحياة الدستورية ولا مؤسسات المجتمع المدني القائمة على أسس سليمة، رغم وجودها الشكلي. وهذا الواقع ذاته هو الذي حرك مشاعر الكثير من ضباط الجيش العراقي من مختلف الرتب وكذلك الجنود وضباط الصف ودفع بهم إلى تشكيل التنظيمات السرية والعمل من أجل الإطاحة بنظام الحكم الملكي. وهكذا قام تنظيم الضباط الأحرار بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بالإجهاز على النظام الملكي وإسقاطه. وكانت حركة الضباط الأحرار تعبر بخطوطها العامة عن طموحات وتطلعات الشعب في التغيير والإصلاح، ولكنها كانت تحمل أيضاً جميع مساوئ وأمراض الفترة السابقة التي تركت أثارها العميقة في نفوس أفراد المجتمع وعقولهم وممارساتهم.

وعلى الرغم من بناء وتوسيع المدارس للبنات والبنين في مختلف المدن العراقية، فإنه لم يستطع استيعاب جميع من يفترض أن يدخلوا المدارس الابتدائية. وكان التعليم الفني والمهني للكوادر الوسطية التي يمكنها أن تدخل في الإنتاج محدوداً جداً، رغم الحاجة لهذه الكوادر. وكانت نسبة الأمية عالية بين السكان، وبشكل خاص بين البالغين من الرجال والنساء، في الريف والمدينة. وكان لهذا تأثيره الكبير على وعي الناس وعلى أوضاعهم النفسية والعقلية وعلى علاقاتهم المتبادلة. وزاد في الطين بلة تراكم الكراهية والحقد لدى الغالبية العظمى من الشعب إزاء النظام الملكي وعلى الفئة الحاكمة نتيجة اغتصابها

للحريات الديمقراطية وإرادة الإنسان وحقوقه العامة. وبرز هذا بشكل واضح في أعقاب انتصار حركة الضباط الأحرار، وخاصة بعد أن نشبت الخلافات في ما بين الضباط الأحرار مرة، وبينهم وبين الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة مرة أخرى، وفي ما بين مختلف الأحزاب السياسية أيضاً.

لم يكن المجتمع العراقي سليماً معافى عندما وقعت ثورة تموز ١٩٥٨، بل كان المجتمع مريضاً يعاني من جملة من الأمراض والعلل المعقدة ويحكم وفق قانونين أحدهما مدني والآخر عشائري. كما كانت المرأة تعاني من قيود ووطأة المجتمع والدولة والرجل ووشيوخ الدين والتقاليد والعادات البالية. رغم التماسك العائلي النسبي، فإن استبداد الأب وهيمنته الشديدة على الأم والبنات والأولاد كانت معيقة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي. كما كان المجتمع يعاني من تمييز قومي صارخ إزاء الشعب الكُردي والأقليات القومية والدينية، كما كان التمييز الطائفي يحتل موقعه في سياسة الدولة وبنية أجهزته المختلفة وفي جميع المستويات. ومع ذلك بدا وكأن الأوضاع الجديدة التي نشأت في أعقاب انتفاضة الجيش ومشاركة الشعب كله في عملية الإجهاز على النظام الملكي قد وفرت أساساً صالحاً لعملية تغيير اجتماعي جذري واسعة نسبياً، وأنها أصبحت متاحة أمام المجتمع وفي متناول اليد، وما على الشعب إلا المشاركة الفعالة في هذه العملية من أجل بناء عراق جديد على أسس ومبادئ وقيم ديمقراطية جديدة. أي العمل من أجل تحويل الانتفاضة العسكرية للضباط الأحرار إلى ثورة اجتماعية وسياسية تزيل بقايا العلاقات الإنتاجية شبه الاستعمارية شبه الإقطاعية وترسي دعائم الدولة الحديثة، الجمهورية الديمقراطية الفتية، على أسس السيادة والاستقلال الوطني والحرية والديمقراطية والحياة الدستورية والتعددية الحزبية الحرة، أي ثورة اجتماعية تعجل بنمو العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الريف والمدينة، كما تقيم المجتمع المدني الديمقراطي الحديث. وكان لا بد لمثل هذه التحولات أن تقترن بعملية تغيير اقتصادية واسعة وعميقة لتوفر الأساس المادي لعملية تغيير في البنية الطبقية للمجتمع العراقي، على مستوى العاصمة والألوية.

إن الانتفاضة العسكرية والثورة الشعبية وسقوط الملكية هزت المجتمع من الأعماق، ولكنها عجزت عن استثمار الاستعداد الفكري والسياسي للتغيير الواسع لدى المجتمع لصالح تحقيق الأهداف الاجتماعية التي وضعها الثوار أنفسهم والتي كانت تستجيب من الناحية النظرية لتطلعات المجتمع ذاته. إذ سرعان ما تبخر الأمل وتعرض الوضع إلى نكسة حادة حين احتدم الصراع الفكري والسياسي والاجتماعي، صراعاً حول المصالح والأهداف المعلنة وغير المعلنة، وحول وجهة التطور اللاحق للعراق وعلاقته بالدول العربية والبلدان الاشتراكية وموقفه من القوميات المختلفة في العراق، وكذلك موقفه من شركات النفط الاحتكارية وموقعه في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل وتأثير كل ذلك على مستقبل البلاد. إن تلك الصراعات الداخلية المبكرة، بسبب المستوى الضعيف للوعي السياسي والاجتماعي لغالبية القوى السياسية العراقية وأحزابها الوطنية وانحرافها عن الطريق السوي بوعي أو بدون وعي منها، والتي وجدت الدعم والتأييد من حكومات الدول العربية والإقليمية والدولية، أدت إلى إنضاج الوضع السياسي لصالح ثورة الردة ودفع البلاد في طريق الارتداد الشديد عن الأهداف المسطرة. وتتوج ذلك بعد مرور أقل من خمس سنوات على قيام الجمهورية الأولى بوقوع الانقلاب الدموي عليها وسقوطها في الثامن من شباط/فبراير ١٩٦٣.

لا شك في أن الأسس والمبادئ والقيم المنشودة كانت متباينة في نظر قيادات الأحزاب السياسية وفي نظر قوى الحكم المختلفة، إضافة إلى نشاط القوى القديمة التي إزاحتها الثورة عن السلطة، ولكن دورها الفعلي لم ينته وتواصل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق وتعزز بفعل الأوضاع المتدهورة. وكان في مقدور المجتمع معالجة التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية وإيجاد الحلول العملية لها بطرق سلمية وديمقراطية حضارية. ولكن مثل هذه المعالجة كانت تفترض مستوى معيناً من الوعي الحضاري الديمقراطي ووعي طبيعة المرحلة والمهمات، والذي لم يكن متوفراً لدى الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية وقياداتها وأعضائها والقوى المؤازرة لها. لقد كانت الأحزاب السياسية العراقية بمجملها، ما عدا قوى قليلة في المجتمع، تجنح عموماً لحل معضلاتها

بأسليب العنف والرغبة في الخلاص من الآخر بأي ثمن، باعتباره منافساً وعدواً لها. وهي نظرة تجسد في حقيقة الأمر اعتقاد الجميع بأنهم يمتلكون الحقيقة وحدهم وليس أي قدر من الحقيقة والحق لدى الآخرين.

لا شك في أن المستوى الحضاري والديمقراطي للأفراد والجماعات أو الأحزاب والسلطة ينبثق من حيث المبدأ من المستوى الذي بلغه المجتمع في تطوره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومن طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة فيه، وكذلك تستند بدورها إلى طبيعة تراثه التاريخي ومضمونه وتقاليده المتراكمة والمتوارثة وأساليب الحكم التي عاش في ظلها وتربى عليها. وتاريخ العراق، كما لاحظنا من الأجزاء السابقة للكتاب، كان مليئاً بعمليات الغزو والاحتلال والصراع وممارسة العنف الدموي والقتل بسبب أو دون سبب إزاء السكان، وبشكل خاص ضد المعارضة السياسية من جهة ومقاومة الناس لمثل هذه النظم والسياسات من جهة أخرى. لقد كان الصراع بين الأنا والآخر لدى الفرد وتجليات ذلك في سلوك الحكام والمجتمع، والرغبة الجامحة في التخلص من الآخر.

لقد كان لهذا التاريخ والواقع القائم والتدخل العربي والدولي دورها وتأثيرها البارز على الأحدث في العراق بعد الإطاحة بالنظام الملكي وهي التي شاركت في وقوع الكثير من المآسي الرهيبة التي شملت بعواقبها جميع الأطراف، ولكنها ألحقت بشكل خاص أفدح الأضرار بالأحزاب الديمقراطية وبالمجتمع والتحولات الديمقراطية المنشودة من قبل الإنسان العراقي. لم يكن صوت العقل راجحاً ولا سائداً، فالعقل في الغالب الأعم كان غائباً عن الفعل خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٨-١٩٦٣ وما بعدها.

في خضم تلك الصراعات الاجتماعية والسياسية اتخذ عبد الكريم قاسم، بدعم من جميع الأحزاب السياسية أو عدد منها، وأحياناً كثيرة، عبر مبادرات فردية منه، مجموعة مهمة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية ذات الخلفية السياسية التقدمية على امتداد الفترة الواقعة بين تموز/يوليو ١٩٥٨- حتى شباط/فبراير ١٩٦٣، التي استهدفت تقديم الدعم والمساعدة للنهوض النسبي بمستوى حياة ومعيشة كادحي المدن، إضافة إلى قانون الإصلاح الزراعي في الريف العراقي. ومن الممكن الإشارة إلى أن أهم وأبرز تلك الإجراءات

التي عززت مواقع قائد الثورة قاسم في صفوف الجماهير الواسعة وتجليات ذلك في مواقف الغالبية العظمى من قاسم ومن نظام حكمه، كما كسب بها ودها واحترامها حتى في تلك الفترة الصعبة التي مارس فيها سياسة فردية استبدادية إزاء الكثير من المشكلات والتي ساهمت في تأجيج الفوضى التي عمت الحياة السياسية وقادت إلى الانقلاب العسكري ضده.
كانت سياسة قاسم في تحقيق العديد من المنجزات الشعبية ذات وجهين، أولهما كان يعبر عن طبيعة قاسم ومنحدره الطبقي البرجوازي الصغير (كان والده نجاراً يعمل بجهده) ومعرفته بأوضاع الفقراء وحاجتهم إلى الدعم والمعونة من جهة، وتغطية على سياساته الفردية وتغييبه الفعلي للديمقراطية وسعيه إلى الهيمنة من خلال ضرب حزب بآخر من جهة ثانية. وتعرضت الكثير من تلك المكاسب إلى ثلاثة احتمالات بالممارسة العملية، وهي:

١. التعطيل أو التجميد وكأنها لم تصدر عن قيادة الثورة.
٢. التغيير والتراجع عن المكاسب الإيجابية تشريعاً وممارسة لأسباب ارتبطت بالصراعات التي عمت البلاد والخشية من تفاقم الأوضاع.
٣. أو التنفيذ المشوه لتلك القوانين والإجراءات بما يمسخ طبيعتها ويفرغها من مضمونها التقدمي والديمقراطي ويجهز على دورها في عملية التحويل الديمقراطي ويضعف من أهميتها للمجتمع.

وكانت هذه المخاطر ملموسة منذ البداية، إذ أن جميع تلك القوانين والإجراءات قد اتخذت في غياب المؤسسات الدستورية والحياة الديمقراطية المؤسسية وبغياب دستور ديمقراطي دائم تم وضعه وإقراره والمصادقة عليه من قبل مجلس وطني منتخب من قبل الشعب وفق قانون انتخابات عامة ديمقراطي، ومطروح على الشعب للاستفتاء العام عليه. ولهذا كانت هذه الإجراءات أشبه بمنح يقدمها „القائد" متى شاء ويسحبها متى شاء. أو يقننها أو يغيرها متى شاء ذلك. فما يشرع وفق أسس مؤسساتية ديمقراطية يبقى ثابتاً ويغير وفق أسس دستورية مؤسسية، والعكس صحيح أيضاً.

من المعروف أن تحقيق تغييرات وتحولات عميقة في البنية الاجتماعية لبلد ما تستوجب تحقيق تغييرات وتحولات حقيقية في البنية الاقتصادية وفي العلاقات الإنتاجية السائدة في

البلاد. فتغيير العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والبدء بإقامة العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الريف وتجليات ذلك في المدينة وعلى البنية الصناعية للبلاد تلك التي يمكن أن تلغي تدريجياً وجود بعض الفئات الاجتماعية وتقيم مكانها وبديلاً لها فئات اجتماعية أخرى. فصدور قانون الإصلاح الزراعي استهدف إلغاء العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية. وكان هذا يعني تحويل الإقطاعيين إلى رأسماليين يعملون وفق أسس العلاقات الإنتاجية الرأسمالية. ولكن إلغاء العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وفق قانون يصدر عن أعلى سلطة في البلاد لا يعني بأي حال وعملياً إلغاء العلاقات الأبوية القائمة على أسس قبلية، تلك العلاقات التي كانت لها ديمومتها الطويلة في العراق وكرست تقاليد وعادات وتراثاً كبيراً ألزم الفلاحين بالطاعة والخضوع والخنوع والعمل لصالح رئيس العشيرة والقبيلة والتي تجسدت في قانون دعاوى العشائر الصادر في عام ١٩١٨ عن سلطات الاحتلال البريطاني. كما أن ذلك كان لا يعني بأي حال انتهاء دور وتأثير هذا الشيخ أو ذاك على الفلاحين في هذه المنطقة أو تلك، بل كان يعني البداية لعملية تحول واسعة في الريف العراقي، والتي كما أشرنا إلى ذلك، بأنها قد تعرقلت وتوقفت تدريجاً ثم ارتدت على أعقابها. فالريف العراقي الذي صادر مساحات واسعة من أراضي الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، الذين كانوا لا يقيمون أساساً في الريف، بل في المدينة، وسع من قاعدة صغار المزارعين الذين يحوزون على قطع صغيرة من الأرض الزراعية ومحاولة جمعهم في جمعيات استهلاكية أساساً تعتمد على الزراعة الفردية وعلى تسويق مشترك للمحاصيل الزراعية. ولكن هذه الجمعيات الصغيرة لم تحصل على ما يمكن دعم نشاطها وتعزيزه وتطويره، بل تركت عرضة لتأثير الإقطاعيين القدامى وجمهرة السراكيل المنتشرة في كل مكان من الريف العراقي والتي تقطن الريف باعتبار أفرادها وكلاء للإقطاعيين.

ومن متابعة الريف العراقي يمكن القول بأن قانون الإصلاح الزراعي ساهم في توسيع قاعدة أغنياء الفلاحين وصغار المزارعين وحقق عملية تحول بطيئة لأصحاب الأراضي الواسعة القدامى إلى رأسماليين زراعيين إلى جانب كونهم من شيوخ ورؤساء العشائر والقبائل الريفية. ولكن احتفظ الريف بقاعدة واسعة من فقراء الفلاحين الذين كانوا يعملون

في أراضي الإقطاعيين السابقين والسراكيل وأغنياء الفلاحين على أسس متنوعة، ولكنها استغلالية. وهذه الفئة الفقيرة من الفلاحين وفئة صغار المزارعين هي التي كانت مرشحة للهجرة من الريف إلى المدينة، إذ أنها لم تستطع مقاومة الأوضاع البائسة والصراع المحتدم في الريف وعجزت عن مقاومة تعسف وإرهاب القوى المناهضة للإصلاح الزراعي. واستطاعت الفئات الميسورة والغنية من الفلاحين الاستفادة من اتجاهات المكننة الزراعية لتطوير نشاطها الاقتصادي وزيادة أرباحها، في حين لم تستطع ذلك الفئات الفقيرة والصغيرة من الفلاحين. ولهذا السبب بقى التناقض بين الإقطاعيين القدامى وسراكيلهم من جهة، وفقراء الفلاحين وصغار المزارعين في الريف مستمراً واستفادت من ذلك بعض الفئات الوسطية وخاصة أغنياء الفلاحين الذين توسعت وتعززت قاعدتهم الاجتماعية وموقعهم وقدراتهم المالية في الريف ورفعوا من إمكانياتهم على تحقيق زيادة ملموسة في أرباحهم وريعهم في آن واحد.

بدأت حكومة قاسم بعمليات تغيير في مختلف الأصعدة بسبب العوامل التي جاءت بها إلى السلطة وزخم المطالب الشعبية الدافع نحو التغيير. ولكنها توقفت عن الفعل المؤثر بعد فترة وجيزة. ويمكن متابعة ذلك في المجالات المختلفة.

في الريف

نمو البرجوازية الزراعية

استطاع التنفيذ الجزئي لقانون الإصلاح الزراعي، وخاصة الاستيلاء على الأراضي الزائدة عن الحد الأعلى للملكية وفق القانون وتوزيع مساحات منها ومن الأراضي الأميرية على الفلاحين المستحقين وفق الحدود المقررة في القانون إلى توجيه ضربة موجعة لكبار الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية ووضع اللبنة الأولى لتحول هؤلاء إلى رأسماليين زراعيين في ما إذا عمدوا إلى استخدام الأراضي التي بقيت في حوزتهم بطريقة أخرى غير تلك التي مارسوها قبل ذاك، أي توظيف رؤوس أموالهم المجمدة في البيوت أو البنوك أو أخذ القروض المالية من المصرف الزراعي من أجل شراء المكائن والمعدات الزراعية والبذور المحسنة والأسمدة واستخدام العمل الأجير في الزراعة أو حتى استخدام الفلاحين الذين

كانوا يعملون قبل ذلك في الأرض ذاتها وفق أسس جديدة. وقد عمد الكثير من هؤلاء، وهم الذين كانوا انتقلوا وعاشوا في المدينة منذ سنوات طويلة، إلى التحول صوب الزراعة الرأسمالية ولكن ببطء شديد. وبالتالي بدأت عملية تذويب الإقطاعيين وتحويلهم إلى صف البرجوازية الزراعية، فأضعفت بذلك مواقع شيوخ العشائر والإقطاعيين القدامى، ولكنها لم تلغها أولاً، وعززت ثانياً مواقع البرجوازية الزراعية العراقية التي وجدت قبل ذلك من الناحية العددية والإمكانيات المالية والتأثير، علماً بأن العناصر الجديدة كانت ذات اتجاهات أكثر يمينية وأكثر عداء لسياسات عبد الكريم قاسم. وهي التي مارست الاستغلال ضد الفلاحين بأشكال عديدة، كما وقفت على جانب عناصر ثورة الردة وأفشلت تدريجاً تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي. وأصبح دورها مؤثراً على وجهة البرجوازية الزراعية وأغنياء الفلاحين كثيراً، بسبب العلاقات العشائرية التي حافظت على دورها النسبي في ظل الأوضاع التي كان العراق يمر بها حينذاك.

المبحث الثالث

الواقع الاجتماعي ومكانة المرأة في المجتمع

كانت المرأة في ولايات بغداد والبصرة والموصل، سواء في نهاية الحكم العثماني أم بعد تأسيس الدولة العراقية التي تشكلت من هذه الولايات الثلاث، تعيش تحت ظروف معقدة جداً وتحت تأثير عوامل متشابكة كانت تتحكم في حرية ونشاط ومكانة ودور المرأة العراقية في البيت والمجتمع وفي اتجاهات تطورها. ويمكن تلخيص تلك العوامل بالنقاط التالي:

١. كان المجتمعان العربي والكُردي يعيشان خلال الفترة المذكورة في ظل سيادة العلاقات العشائرية، قبائل رحل وشبه رحل وزراعية، إضافة إلى وجود مجتمعات المدن المتخلفة جداً، ولكنها تبقى متقدمة بالقياس إلى تخلف المجتمع الريفي وتأثيره المتوصل على المدينة.

٢. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر حتى سقوط الملكية في العراق في عام ١٩٥٨ نمت وتطورت وتكرست علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية المتشابكة مع العلاقات الأبوية

للمجتمع العشائري. وكان لهذه العلاقات تأثير مباشر على الريف ولكن كان لها تأثير غير مباشر على المدينة أيضاً من خلال نزوح الفلاحين المتواصل إلى المدينة واستمرار علاقات العائلات النازحة بالعشيرة وعاداتها وتقاليدها من جهة وبالريف والزراعة من جهة أخرى.

٣. وكانت المجتمعات الريفية والحضرية قائمة على أساس ذكوري، فالرجل هو المحور المركزي للعلاقات الاجتماعية في البيت وفي المجتمع، وفي السلطة السياسية والاقتصادية والعلاقات الخارجية. وسمح المجتمع الذكوري بتراكم الكثير من العلاقات والعادات والتقاليد المتخلفة خلال قرون كثيرة بالنسبة للعلاقة بين الرجل والمرأة، كما استطاع الرجل تنميط هذه العلاقة وخلق لها معايير وقيماً خاصة بها ومكرسة في الرؤية الجمعية للسكان.

٤. وكانت الغالبية العظمى من بنات وأبناء المنطقة تعيش تحت راية الإسلام، مع وجود رايات أديان أخرى مثل المسيحية واليهودية والصابئة المندائية والأيزيدية، إضافة إلى مذاهب كثيرة بالنسبة إلى مختلف الأديان. وكانت للإسلام والديانات الأخرى قيم ومعايير معينة في العلاقة بين الرجل والمرأة من الناحية النظرية، ولهم قيم ومعايير أخرى، بعضها متماثل وبعضها مختلف، من الناحية العملية، ولم تكن القيم الأولى سائدة أو معمول بها بل كانت شكلية ولكنها مؤثرة نسبياً، في حين سادت الثانية في التعامل اليومي بين الرجل والمرأة في البيت وفي المجتمع وعلى مستوى الدولة.

٥. وكانت للتعاليم والتشريعات الصادرة عن علماء أو شيوخ الدين والمؤسسات الدينية تضع قيوداً شديدة وكثيرة وقاسية جداً على المرأة، في حين تعفي الرجل منها أو من أغلبها. وكانت هذه المؤسسات تنطلق في تفسير هذا النهج في التشريع الديني من هيمنتها الذكورية على مختلف المؤسسات الدينية للأديان المختلفة، إذ لم تكن المرأة تحتل أي موقع في صف علماء أو شيوخ الدين أو بالنسبة لشيوخ الدين المسيحيين أو الأديان الأخرى. ولم يكن شيوخ الدين المسلمون يعتمدون القرآن وحده في وضع أسس الشريعة والتعاليم والتقاليد، بل وكذلك أحاديث محمد، سواء الصحيحة منها أم

المنسوبة إليه صواباً أم خطأً، إضافة إلى ما درج عليه الصحابة من الحديث عن ممارسات محمد اليومية في الموقف من المرأة. كما كان شيوخ الدين يعمدون إلى الاجتهاد في ما يرونه مناسباً وينسجم مع ذكورتهم لفرضه على المرأة المسلمة أو المرأة في المجتمع عموماً، إذ كان للإسلام تأثيره المباشر، وبهذا القدر أو ذاك، على سلوكية النساء من أتباع الأديان الأخرى، أو أنهن كن يتأثرن بالأديان الأخرى في بعض ما كن يقمن به أو يجتهدن فيه. ولا شك في أن شيوخ الدين قد عمقوا من القيود المفروضة على المرأة من أجل تكريس وتشديد الخلاف مع الأديان الأخرى من خلال إبراز وبلورة المزيد من نقاط الاختلاف، رغم أن الإسلام لم يكن يأخذ بها في عصر النبي محمد، أو في عصر الخلفاء الراشدين أو فيما بعد ولفترة غير قصيرة.

٦. ولا بد من تأكيد حقيقة أن المجتمع في العراق قد تأثر كثيراً بسياسة وسلوك وممارسات الدولة العثمانية وشيخ الإسلام وأحكامه إزاء المرأة والتي كانت في الغالب الأعم أكثر تخلفاً مما وصل إلينا من مواقف اتخذت إزاء المرأة في صدر الإسلام أو في الدولة الأموية والدولة العباسية، رغم وجود فترات من الانحطاط الحضاري الفعلي في تلك الدول أيضاً في الموقف من المرأة ومن حريتها ونشاطها ومكانتها ودورها في المجتمع.

٧. ورغم وجود أوضاع مشتركة تواجهها المرأة العراقية في المجتمعين العربي والكُردي، فهناك بعض التباين، وهو محدود، بينهما، كما يمكن أن يسري هذا على واقع المرأة المنحدرة من العوائل الأرستقراطية أو الميسورة والحاكمة، وبين المرأة المنحدرة من صفوف العامة من الناس.

٨. ولا بد من الأخذ بالاعتبار إلى أن أتباع الديانات الأخرى من النساء كن يعانين من ذات المصاعب التي كانت تعاني منها المرأة المسلمة من حيث القيود الاجتماعية والهيمنة الذكورية عليها وممارسة القسوة بحقها. وإذا كانت المرأة المسيحية أو اليهودية تتمتع ببعض الحرية في جوانب معينة، مثل التحرر من الحجاب الثقيل، فإنها كانت تواجه نفس ذهنية الاحتقار بسبب كونها امرأة لا غير! إذ أن موقف الأديان عموماً واحد،

والموقف الناشئ عنه أو عن الأوضاع القائمة، هو الآخر واحد ولا يختلف كثيراً إلا في الممارسة اليومية.

ولكن، ماذا كانت حصيلة فعل هذه العوامل على دور ومكانة المرأة وحقوقها المشروعة في المجتمع العراقي الجديد، سواء أكان ذلك في الريف أم المدينة؟

لا شك في أن تأثيرات تلك العوامل على الريف في نواحي معينة كان أشد وأقسى، ولكن التعامل مع نساء المدينة لم يكن بدوره سهلاً، بل ينهل من معين واحد، هو القسوة الصارخة إزاء المرأة في المجتمع. وإذا كانت المرأة تتمتع ببعض الخدمات التي توفرها المدينة، فأن المرأة في الريف تفتقدها تماماً، وإذا كانت المرأة في الريف تتمتع ببعض الحرية في الخروج إلى الحقل والكدح فيه مع الرجل، فأن المرأة في المدينة كانت حبيسة الدار إلى حدود بعيدة. ومع ذلك فلم يكن عبثاً أن انطلقت الحركة المطالبة بحقوق المرأة من المدينة بسبب الأجواء العامة التي تسود المدينة والجديد الداخل إليها من الخارج والتحولات التدريجية التي طرأت على أحوال المرأة في المدينة ولم يتحقق ذلك بالنسبة إلى الريف حيث حافظ على علاقاته المعروفة طيلة فترة الحكم الملكي. إن طبيعة الحكم الملكي الإقطاعي والعشائري والسياسات التي مارستها الحكومات المتعاقبة وسلطات الاحتلال العثماني ومن ثم سلطات الاحتلال البريطاني ساهمت جميعها في تنمية سلوكية القسوة في المجتمع وبين أفراده عموماً وإزاء المرأة خصوصاً وعمقت وشددت من إذلال كرامة وإنسانية الإنسان والمرأة على نحو خاص.

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى جوانب من واقع مصادرة حقوق المرأة العراقية حتى انتصار الانتفاضة العسكرية في عام ١٩٥٨ والتغيرات النسبية التي طرأت على أوضاع المرأة في فترة الحكم الجمهوري الأول وفق القرارات الصادرة عن حكومة عبد الكريم قاسم.

الممارسات الفعلية إزاء المرأة

تضافرت مجموعة من العوالم التي هيأ لها المجتمع الذكوري منذ قرون طويلة لينتزع من المرأة مكانتها ودورها وكامل حقوقها الأساسية في المجتمع وحوّل المرأة تدريجاً إلى إنسان سلبي عاجز عن التعامل والتفاعل واتخاذ مواقف الندية للرجل أو مقاومة جهوده لإذلالها وفرض تبعيتها الكاملة له أو فرض السيادة المطلقة عليها ونزع جميع أدوات وسبل الدفاع عن نفسها التي يفترض أن تتحصن بها. وعلى مدى قرون طويلة من ممارسات الهيمنة الظالمة بدا للمرأة وكأن لم يبق لها سوى ذرف الدموع على وضعها البائس والقبول به، سواء أدركت البؤس الذي تعيش فيه أم لم تدركه، بسبب دور المجتمع الذكوري في إقناعها بأنها خلقت هكذا وأن الله قد كتب عليها هذا المصير العاثر ولا مفر من حكم الله، إذ أن الحاكمية لله.

وتُقدم المرأة، في الميثولوجيا الشعبية وفي الأساطير المنقولة والمكتوبة وفي القرآن وفي أراء النبي محمد في المرأة والأحاديث المنسوبة إليه، أو في علاقاته وتصرفاته الإيجابية والسلبية مع النساء، وفي مواعظ علماء ورجال الدين، على أنها ذلك الإنسان الضعيف العقل الناقص والشيطاني النزعة والهوى، فهي لعوب لا تؤتمن ومصدر شك دائم وعدم ثقة. فهي المالكة لسمات قادرة من خلالها على إغواء وإغراء الرجل وإسقاطه في هواها وحبائلها. واستناداً إلى هذا الحكم المسبق يتطلب الحذر منها والخشية عليها والخوف من أفعالها، ومن حق الرجل رعايتها بسبب نواقصها وقلة عقلها من جهة، ولكن يحق له تأديبها بالضرب والحبس في البيت وفرض العزلة الطويلة عليها أو حتى قتلها في حالات معروفة أباحها العرف وثبتها قانون دعاوى العشائر العراقي مثلاً، إذ أن ,,الرجال قوامون على النساء"!، كما جاء في آيات قرآنية. والشك في المرأة ينطلق من أسطورة الخطيئة الأولى التي ألصقت بحواء ابتداءً، كما جاء في التوراة، وبحواء وآدم معاً، كما جاء في القرآن، حيث أغواها الشيطان ودعاها إلى أكل التفاحة، وهي بدورها أغوت وأقنعت آدم بقطفها وأكلها معاً، وكان مصير الاثنين فقدان الفردوس والنزول إلى الأرض.

وتحت تأثير مختلف المذاهب الإسلامية المتباينة في مواقفها من المرأة وتجليات ذلك في الشرائع المتباينة للمذاهب الرئيسية والفرعية، وكذلك دور التقاليد والعادات الموروثة من حياة البداوة والريف ومن التركة الثقيلة للدولة العثمانية في المجال الاجتماعي والموقف من المرأة، تفاقمت مجموعة كبيرة من تصرفات المجتمع وأفراده إزاء بعضهم البعض وإزاء المرأة بشكل خاص. فالرجل، سواء أكان أباً أم أخاً أم أبناً أم زوجاً أم خالاً أم عماً للمرأة، يحتل الموقع الأول ويملك حق اتخاذ القرار في العائلةً ولأفرادها ولنسائها بشكل خاص، فهو صاحب الكلمة الأولى والحل والفصل. وعليه تقع مسؤولية توفير مستلزمات العيش والحماية والوئام في البيت، وهو الذي يقوم بالأعمال الشاقة التي تتطلب استخدام العضلات أو القيام بأعمال الحراثة والجني أو تمثيل العائلة أمام العشيرة أو شيخ العشيرة أو في المضيف أو أمام المؤسسات الأخرى، كما تقع على عاتقه مهمة المشاركة في حماية القرية أو العشيرة أو الدفاع عن المدينة. وللرجل الحق في الزواج والاحتفاظ بأكثر من امرأة واحدة في آن واحد (الحق في الزواج والاحتفاظ بأربع نساء تحت رعايته في آن واحد، علماً بأن محمداً استثنى نفسه من هذه القاعدة وتزوج بتسع نساء وقيل أكثر[٢١٦]) كما يحق له امتلاك ما يشاء من الإمات، ما دامت الرغبة والإمكانية المالية متوفرتين، ومن حقه تطليق المرأة متى شاء أو أن يضربها لتأديبها إن خرجت عن إرادته ورغباته أو أن يفرض العزلة

---

٢١٦ كانت خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزّى القرشية أول زوجات محمد وكانت أرملة، ثم تزوج بعد وفاتها بشهر واحد سودة بنت زمعة القرشية وكانت أرملة.. وكان زواجه الثالث بعائشة بنت أبي بكر الصديق، وهي قرشية أيضاً. وتزوج حفصة بنت عمر بن الخطاب للمرة الرابعة وكانت أرملة أيضاً. ثم تزوج للمرة الخامسة بأرملة أخرى هي أم سَلَمَة، تلتها أم حبيبة باعتبارها الزوجة السادسة، وهي رملة بنت أبي سفيان، أرملة عبد الله بن جحش. وكانت زوجته السابعة هي زينب بنت جحش وهي أرملة . ثم تزوج للمرة الثامنة بأرملة أخرى أسمها زينب قتل زوجها وهو يحارب في جيش النبي.، وبعد معركة مؤتة يتزوج محمد من الجارية جويرية ويعتق أبويها. ويتزوج بعد معركة خيبر زوجته العاشرة صفية وهي يهودية وكانت ضمن أسرى الحرب. راجع في هذا الصدد: فهمي، منصور. أحوال المرأة في الإسلام. مصدر سابق. ص ٢٥–٣٥. راجع أيضاً: المنجد في الإعلام. ط ٢٦. المطبعة الكاثوليكية في عاريا. لبنان. حزيران ١٩٨٢.

عليها، وله أن يدخل فيها متى شاء ذلك، وعليها أن تكون رهن إشارته، إذ أنها موضوع جنس، فهي قد وجدت أصلاً للنكاح، ولإنجاب الأطفال لا غير[٢١٧].

تبدأ التربية العائلية في البيت العراقي بإبراز التباين في موقف العائلة إزاء الذكر والأنثى منذ الولادة. ففي الوقت الذي تعم فيه الفرحة ويسود الانشراح عند ولادة الذكر، يسيطر الحزن الثقيل ويعتصر الألم الأم الحبلى عند وضعها أنثى، خاصة إذا كان المولود بكراً، بسبب موقف الزوج وعائلته من الزوجة، إذ كان ينتظر ويتوقع أن تلد له ولداً يحافظ على نسله واسم عائلته للأجيال القادمة ويرفع رأسه بين أفراد العشيرة. ويتجلى هذا في موقف الأم أيضاً. فالأم تهدهد ابنها في مهده وتغني له ترنيمة العزة والقوة والرجولة والشهامة والجسارة، وتذكيره بأنه حاميها عند الكبر والمدافع عن شرف العائلة وأخواته والعشيرة، نجد أغاني أخرى تذكر المرأة بما ينتظرها من عمل شاق في البيت وإنجاب للأطفال ...الخ. تعيش الأنثى في البيت في حالة من التمييز المستمر بينها وبين أخيها الذكر من جانب أفراد العائلة، ابتداءً بالأب وانتهاء بالأم، وتشارك المرأة ذاتها في ذلك، سواء أكان ذلك في الريف أم المدينة. وفي الوقت الذي يتمتع الولد بحرية كبيرة في الحركة والخروج واللعب مع الأقران وعدم القيام بأي واجب يذكر في البيت، يكون على البنت في الوقت نفسه مسؤولية العمل في البيت مع الأم في أعمال الطبخ والتنظيف وفي كل شيء يخص البيت، فهي والحالة هذه تكون مغبونة منذ الولادة ويرافقها هذا الغبن المقصود حتى مماتها.

وخلال الفترة موضوع البحث كان وضع المرأة من حيث التشريع والواقع كما يلي:

– حرم القانون الأساسي العراقي الصادر عام ١٩٢٥، والذي يعتبر في بعض جوانبه مدنياً، المرأة من جملة من الحقوق الأساسية. ويعتبر هذا التحريم إخلالاً رئيسياً بمضمون المجتمع المدني. ومن تلك المحرمات أن تكون المرأة ملكة على العراق، وأن تكون رئيسة

---

٢١٧ راجع في هذا الصدد الكتاب الأول من لمحات من عراق القرن العشرين حيث جرى بحث وضع المرأة في العراق العباسي، وهو من حيث الجوهر والأسس لا يختلف عن حالها في الفترة التي نحن بصددها، وكان الوقت قد توقف، ولكن في حقيقة الأمر قد تدهورت حالة المرأة بشكل عام، إلا في جوانب محدودة جداً ولمجموعات قليلة منهن فقط.

للوزراء أو وزيرةً في مجلس الوزراء، وأن تكون عضواً في مجلس النواب والأعيان، وأن تكون حاكمةً أو قاضيةً شرعيةً، أو أن تحتل عملياً أي مركز مرموق في الدولة. لقد أبعدها كلية عن الحياة السياسية الرسمية، وجسد في ذلك أقسى صيغ المجتمع الذكوري، وحصر كل وظائف الدولة والمجتمع بيد الذكور. تقول المادة الثانية والأربعون ما يلي: ,,لكل رجل عراقي أتم الثلاثين من العمر، ولم يكن له أحدى الموانع المنصوص عليها في المادة ,,٣٠"، أن ينتخب لعضوية مجلس النواب. .."[٢١٨]. أما لغة القانون الأساسي العراقي فكانت كلها لغة ذكورية بحتة. ولم يأت ذكر للنساء إلا في مسألة ,,النكاح والصداق والطلاق والتفريق والنفقة الزوجية وتصديق الوصايات، ..."[٢١٩]. كما لا تجد حقوقٌ للمرأة في قانون دعاوى العشائر، فالمرأة في هذا القانون تعامل وكأنها سلعة مملوكة للأب أو الزوج على سبيل المثال لا الحصر تدخل في باب التسويات المختلفة بين العشائر والقبائل العراقية. وعلى امتداد الحكم الملكي لم يتم أستيزار امرأة أو انتخابها إلى مجلس النواب أو تعيينها في مجلس الأعيان العراقي، رغم بروز سيدات عديدات كان في مقدورهن أن يشاركن بحيوية في هذه المؤسسات.

– أجبرت المرأة العراقية على امتداد القرون المنصرمة حتى سقوط الملكية على أن تبقى حبيسة الدار وتنقطع عن الحياة الاجتماعية والسياسية، ولا تخرج إلا بإرادة زوجها أو مع أحد أفراد العائلة من الذكور، ولم تعد تصل إلى الجامع للصلاة أو تجلس مع أقرانها من الرجال في مضيف الشيخ، فالمضيف موقع الرجال فقط. وإذا كانت المرأة الريفية حبيسة الدار، إلا في حالات خروجها مع الرجل لنثر لبذور أو للحصاد وجني الثمار، كما تخرج أحياناً لبيع الخضروات في سوق المدينة القريبة من القرية، فإن المرأة في المدينة لم تكن تتمتع حتى بهذه النزهة النسبية. ولكن المرأة استطاعت أن تنتزع حق الدراسة في مختلف المراحل، وأن تشارك في الفعاليات السياسية خارج إطار الحكومة وفي الانتفاضات

---

٢١٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. القانون الأساسي العراقي. المادة التاسعة والسبعون، فقرة ١. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤. ص ٣٢٤.

٢١٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٩.

والمظاهرات والاجتماعات الشعبية وفي الأحزاب السياسية السرية، كما كانت تشارك بقدر ما في النشر الصحافي. وأمكن المرأة الحصول على مجال عمل في المخازن الكبيرة، سواء الخاصة منها أم العامة كبائعة أو موظفة ومستخدمة في دوائر الدولة وفي التعليم الخاص للبنات.

– يتوزع العمل بين المرأة والرجل على أساس أن مكان المرأة الثابت هو البيت وتقع على عاتقها مهمات الطبخ والتنظيف وغسل الملابس والحياكة، (وفي الريف تعمل على تجميع الحطب ونقله والروث وتهيئته واستخدامه لصنع الخبز في التنور، أو العمل في الحقل وفي جني المحاصيل وفي تسويق الخضروات والفواكه مثلاً)، إضافة إلى إنجاب الأطفال وتربيتهم.

– وسلب المجتمع من المرأة حق اختيار زوجها. فالزواج يبقى بإرادة الوالد أو الأخ أو العم، كما لا يحق لها عملياً أن ترفض الرجل الذي يراد لها أن تتزوجه بقرار من العائلة. ونادرة تلك الحالات التي تتم بخلاف ذلك، بغض النظر عن رغبة وإرادة أو عمر طالب الزواج. ويمكن أن تتعرض المرأة في زواجها للنهوة (أي منعها من الزواج من غير الناهي) من قبل أبن العم أو أبن الخال، أو أبن العمة وأبن الخالة.

كما يفرض على المرأة الزواج على سبيل المبادلة، فالأخ الذي يتزوج امرأة، يمكن أن يمنح أخ الزوجة أخته ليتزوج منها دون أن يكون للمرأة رأي في ذلك، وهو ما يطلق عليه "گصه بگصه""(الگصه تعني الجبين).

– ليس للمرأة كلمة مسموعة في البيت أو في المجتمع، إلا بعد أن تصبح جدة كبيرة السن، حيث يمكن أن يسمع رأيها في البيت، ولكن قلما يؤخذ به.

– لا يحق للمرأة الاختلاط بالمجتمع الذكوري. وينطلق هذا الموقف من ذهنية احتقار المرأة والخشية من أفعالها واحتمال تدنيس شرف العائلة والعشيرة، بسبب تصرفاتها الشيطانية أو عن قلة العقل. ومن المعروف أن شيوخ الدين يتشددون في السماح للقاء بين رجل وامرأة في غرفة واحدة بمفردهما، إذ لا بد أن يكون الشيطان ثالثهما، إذ أن كيدهن عظيم.

– لا تمتلك المرأة الحق في أي شيء، بينما يحتفظ الرجل بكل الحقوق، حتى في قتلها، إذا ما قامت بفعل يعتبر ضمن ,,تدنيس الشرف".

– والمرأة من الناحية العملية سلعة بيد الرجل، فهي موضوع الجنس للترفيه عن نفسه وسلعة يتم من خلالها التكثير، وله الحق في اقتناء أربع زوجات وما يشاء من الجاريات. وهي سلعة يتم تداولها كالنقود في الفصل في حالات (الزنى والقتل والصيحة والفسدة والنهيبة)[٢٢٠]، وهي سلعة، عندما تولد له بنتاً، فلها سعرها عند تزويجها. وينبغي أن يعرف الإنسان بأن المرأة التي تستخدم ,,كفصلية" في المنازعات تعامل في الغالب الأعم معاملة حقيرة من جانب المستفيد من الفصل. وقد قيل في حينها ما يلي بهذا الصدد:

أخذ منكم الفصلية   أسمعوا بحاله اشصار[٢٢١]

– ظلت المرأة العراقية في العهد العثماني وما بعده تعيش في ظلمات الجهل والأمية والإبعاد الكامل عن الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية. وعندما تشكلت الدولة العراقية بقيت المرأة بعيدة عن التعليم، إلا البعض منهن اللواتي تسنى لهن تعلم القراءة، وخاصة القرآن، وبعضهن الكتابة أيضاً في الكتاتيب الخاصة بالبنات. حتى فجرت مجموعة من الماركسيين والديمقراطيين والمثقفين المتفتحين معركة إعلامية في الصحف المحلية حول حرية المرأة ومكافحة الحجاب. ورغم اختلال التوازن في المجتمع بين القوى المحافظة التي ترفض أي شكل من أشكال حرية المرأة وبين تلك القوى التي كانت تدعو لمثل هذه الحرية وتناضل من أجلها. ورغم الصعوبات استطاعت القوى الأخيرة أن تحرك الإنسان العراقي للتفكير بهذه المشكلة وأن تدفع بنسمات فكرية جديدة منعشة ومحفزة لنضال

---

٢٢٠ سلمان، عبد علي. المجتمع الريفي في العراق. وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد للنشر. ١٩٨٠. ص ١١٦.

هذه المصطلحات كانت مستخدمة في الشرش، وهي قرية تقع على ضفاف الملتقى القديم لمجرى دجلة والفرات (شط العرب). ص ١٧.

٢٢١ يخاطب قائل النص عائلة المرأة التي أعطيت ابنتهم فصلية للعائلة الأخرى، بأن الذي أخذ أبتكم كتعويض يعاملها معاملة سيئة يرثى لها.

الرجل قبل المرأة ومع المرأة من أجل حقوق المرأة. ومع نهاية النظام الملكي كانت المرأة العراقية قد قطعت شوطاً ملموساً في مختلف مراحل التعليم وولجت مجالات التدريس والوظائف الحكومية وحصلت على شهادات عالية في عدد مهم من الاختصاصات لتبرهن للمجتمع العراقي بأنها قادرة تماماً كالرجل في القيام بمختلف الأعمال والمهمات. ولكن مع ذلك بقي المجتمع العراقي محافظاً إزاء المرأة وإزاء حقوقها المختلفة، إذ أن الدولة ذاتها كانت من الطراز المحافظ المتأثر بالتقاليد العثمانية والفارسية في الموقف من المرأة.

– ومنذ إقامة الدولة العراقية الملكية في عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٣٢ استمد القضاء العراقي أحكامه الشرعية من مؤلفات وفتاوى شيوخ الدين والمجتهدين التي أقرت من دار الإفتاء في الدولة العثمانية[٢٢٢]. وفي عام ١٩٣٢ صدر لأول مرة مشروع قانون لتنظيم الأحوال الشخصية في العراق والذي اعتمد في ذلك على مبدأ التمييز بين المذاهب المختلفة. ولكن الهيئة التشريعية في العراق لم تصادق عليه وبقي مشروعاً حتى سقوط الملكية. أي استمر العمل بتلك الفتاوى البالية حتى صدور أول قانون ينظم الأحوال الشخصية وقضايا العائلة في نهاية عام ١٩٥٩.

– بلغت نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة حتى عام ١٩٤٧ حوالى ٣٪ من مجموع نساء العراق[٢٢٣]. وهذه الحقيقة وحدها تجسد حالة المرأة العراقية. ففي الوقت الذي تقرر فتح مدارس الأمية للرجال في عام ١٩٢٧–١٩٢٨، فتحت أولى مدارس الأمية للنساء في عام ١٩٢٧ سجل فيها ٢٠٧٤ رجلاً، في حين تم فتح مدارس لمكافحة الأمية بين النساء في عام ١٩٣٤–١٩٣٥ بلغ عدد المسجلات فيها ٦٣٤ امرأة. ثم بدأ عدد النساء المسجلات ٧٦ امرأة في عام ١٩٤١. ثم أغلقت هذه الدورات الدراسة حتى فتحت مرة أخرى في عام ١٩٤٦–

٢٢٢ رابطة المرأة العراقية. نحو عام ٢٠٠٠: المرأة العراقية ... الواقع والتحديات. ندوة عقدت في كولون/ألمانيا. كانون الأول ١٩٩٩. مداخلة بعنوان: ,,تعامل القوانين العراقية مع المرأة". للسيدة بشرى الحكيم. ص ٦١.

٢٢٣ الفخري، سالمة. الرابطة تتبنى مشروعاً لمكافحة الأمية. مجلة ,,المرأة". العدد الأول. السنة الأولى. ١٩٥٩. ص ٢٣.

١٩٤٧ حيث سجلت ٧٥ امرأة فيها. وفي عام ١٩٥١–١٩٥٢ ارتفع عدد المسجلات إلى ٨٢٠ امرأة، ثم ارتفع إلى ٢٦٨٦ امرأة في عام ١٩٥٥–١٩٥٦ موزعات على ٢٩ مركزاً في جميع أنحاء العراق، احتلت بغداد العاصمة ١١ مركزاً.[٢٢٤]. ومنذ عام ١٩٥٧/١٩٥٨ بدأت رابطة الدفاع عن المرأة تطور دورها ونشاطها في مجال مكافحة الأمية أيضاً وتعزز من علاقاتها بين نسوة العراق وخاصة في المدن.

المبحث الرابع

المرأة وسياسات حكومة الجمهورية الأولى

فجرت الانتفاضة العسكرية في عام ١٩٥٨ إلى حدود غير مألوفة طاقات المرأة في المدينة بشكل خاص، كجزء حيوي وأساسي من طاقات المرأة والشعب. فقد خرجت إلى الشوارع في مشاركة واعية بالمظاهرات العارمة التي عمت العاصمة بغداد وسائر أنحاء العراق. وبدأت المرأة بتنظيم صفوفها في رابطة المرأة وفي الشبيبة واتحاد الطلبة وفي النقابات العمالية وفي مختلف المجالات التي أمكنها خوضها حينذاك، ثم شاركت في المقاومة الشعبية وحملت السلاح للدفاع عن الجمهورية. وفي أول تعديل وزاري أدخل عبد الكريم قاسم أول امرأة في مجلس وزراء عراقي، وهي الطبيبة السيدة نزيهة الدليمي، باعتبارها رئيسة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية، كما أنها كانت عضوا في الحزب الشيوعي العراقي[٢٢٥]. وكان هذا الإسناد بمثابة التعبير عن دور المرأة في المجتمع العراقي الذي يراد إقامته، خاصة وأن دور الرابطة قد اتسع بشكل واضح في تعبئة النساء العراقيات للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي محو الأمية وصيانة الجمهورية، إضافة على دور الرابطة

---

٢٢٤ المصدر السابق نفسه.

٢٢٥ لم يكن إسناد منصب وزيرة شؤون البلديات إلى الدكتورة نزيهة الدليمي على أساس كونها شيوعية أو ممثلة للحزب الشيوعي العراقي، بل على أساس كونها امرأة أولاً وممثلة لرابطة المرأة العراقية ثانياً. إلا أن هذا الإسناد لم يكن بعيداً عن محاولة ترضية الحزب الشيوعي العراقي الذي لم يحظ بأي منصب وزاري في الوزارة الأولى للجمهورية العراقية، إذ كان قاسم يعرف، كما يعرف الجميع، بأن الدليمي كانت كادراً متقدماً في الحزب الشيوعي العراقي ثم أصبحت عضوا في اللجنة المركزية للحزب.

النضالي في الفترة التي سبقت الانتفاضة العسكرية. وبهذا الصدد كتبت الدكتورة سعاد خيري حول نشاط الرابطة لكسب المرأة وتعزيز دورها في العهد الجمهوري ما يلي: ,,وبين ملايين النساء في المدينة والريف، فاستقطبت أعداداً كبيرة من بضع مئات تعمل سراً قبل الثورة إلى منظمة علنية تضم عشرين ألفاً في ٨ آذار ١٩٥٩ وبلغت (٤٢) ألفاً في ٨ آذار ١٩٦٠ واعتمدت على قواها في فتح (٧٨) مركزاً لمحو الأمية بلغ عدد الدارسات فيها (٧٥٠٣) امرأة وتطوع للتدريس في هذه المراكز (٦٠٥) رابطية متعلمة واستطاع عدد من الدارسات أن يكملن تحصيلهن العلمي والتوظف أو العمل كعاملات فنيات. كما فتحت (١١١) مشغلاً لتعليم الخياطة وبعض المهن وأقامت للمتدربات الأسواق والمعارض وخرجت وجبات متعددة آهلات للعمل وأقامت المستوصفات في المناطق الشعبية والريفية وأبدعت الجوالة لترفع الوعي الوطني والصحي، في الوقت نفس، وتعالج النساء والأطفال الذين لم يتسن لهم العلاج الطبي طيلة حياتهم"[٢٢٦]. ولعبت الفتيات في المدارس المتوسطة والثانوية وكذلك الفتيات في المعاهد والكليات دوراً كبيراً في عملية التوعية الفكرية والسياسية والسعي إلى التعريف بحقوق المرأة ونشرها على نطاق واسع. ولا شك في أن الأحزاب السياسية العراقية قد لعبت دوراً مهماً في تنشيط هذه الحركة وفي دعم المرأة لانتزاع حقوقها. وكان لضغط الرابطة والأحزاب السياسية، وبشكل خاص الحزب الشيوعي العراقي، الذي تبنى منذ سنوات طويلة حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، الدور البارز في صدور قانون الأحوال الشخصية الذي تضمن تصوراً نسبياً جديداً عن المرأة وحقوقها في العراق.

وكان صدور قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ أكبر إنجاز تحقق للمرأة في العراق في العهد الجمهوري الجديد، رغم جميع النواقص وتردد المشرع في صياغة الحقوق الأساسية التي تضمن حقوق المرأة ومساواتها الفعلية بالرجل. إذ يعتبر هذا القانون خطوة متقدمة على طريق طويل لتحرر المرأة من عبودية الرجل والمجتمع الذكوري والدولة الذكورية. فماذا تضمن هذا القانون بشأن المرأة من جوانب إيجابية ونواقص جدية إزاء حقوق ودورها المرأة ومكانتها في المجتمع؟

---

٢٢٦ خيري، سعاد د. ثورة ١٤ تموز. من تاريخ الحركة الثورية في العراق. ط ١. دار أبن خلدون. بيروت. ١٩٨٠. ص ١٧٣.

حرك المشرع العراقي عدداً من المسائل الجوهرية بشأن المرأة والعائلة وحقوق المرأة الأساسية واختلف نسبياً في بعضها مع النص الأساسي الذي ورد في القانون باعتماده على الشريعة الإسلامية.

المسألة الأولى: إلغاء قانون دعاوى العشائر العراقية وما تضمنه من مواد مناهضة للمرأة وحقوقها الأساسية، وخاصة حق قتلها ,,غسلاً للعار".

المسألة الثانية: تضمن القانون تشريعاً حول العائلة وتنظيم علاقاتها وبلور بعض الحقوق المهمة للمرأة، رغم بقاء القانون من حيث المضمون والشكل ذكورياً واضحاً.

المسألة الثالثة: مساواة الأنثى بالذكر في الإرث، أي تخلى عن القاعدة الواردة في القرآن ,,وللذكر مثل حظ الأنثيين".

المسألة الرابعة: منع تعدد الزواج إلا بإذن من قاض شرعي وبشروط.

المسألة الخامسة: حق الأم برعاية الطفل في فترة الزواج وبعد الفراق.

المسألة السادسة: منع زواج البنت إلا بعد بلوغها سن الرشد وتوفر الصحة العقلية.

ولكن المشرع العراقي لم يستطع تجاوز الواقع القائم وطبيعة السلطة ذاتها وميزان القوى في المجتمع، إضافة إلى تأثير العادات والتقاليد والشريعة الإسلامية على المشرع ذاته، مما جعل القانون يحتوي على ثغرات كبيرة ونواقص جدية أبقت الكثير من القيود الثقيلة على كاهل المرأة العراقية ولم تسمح بتحريرها، كما أن الممارسة الفعلية للقانون من جانب أجهزة الدولة والمحاكم الشرعية قد أعاق أو عطل تنفيذ بنوده، ولكنه عمق من ممارسة الجوانب السلبية في القانون وواصل العمل وفق التشريعات السابقة، إذ أن القانون نفسه قد سمح بذلك من خلال صياغاته المرنة أو القلقة وغير الحاسمة للنصوص القانونية. ويمكن الإشارة إلى بعض سلبيات قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩،

المسألة الأولى: في الوقت الذي ألغى قانون دعاوى العشائر، ترك مجموعة من المواد القانونية في التشريعات الأخرى على حالها بحيث تسمح بممارسة قانون دعاوى العشائر بشان المرأة مع حقيقة إلغاء ذلك القانون.

المسألة الثانية: لم يمنح المرأة حقها في الحصول على قطعة أرض زراعية ضمن عمليات توزيع الأراضي الزراعية وفق قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، إذ حصر ذلك بالرجل، إلا في حالة فقد المرأة لمعيلها ثم تفقد هذه الأرض إذ ارتضت بمعيل آخر من الرجال، في حين كان منحها حق حصول المرأة على قطعة أرض أسوة بالرجل يسمح للمرأة الريفية غير المتزوجة أو المطلقة بممارسة الزراعة وتأمين استقلالية اقتصادية لها عن الرجل.

المسألة الثالثة: عجز القانون الجديد عن الخروج عن الرؤية التقليدية للمرأة في المجتمع ألذكوري والتي كرست العلاقة بين المرأة والرجل على أساس أنها علاقة قائمة على النكاح وإنجاب الأطفال وتبعية المرأة المطلقة لزوجها، في حين أن العلاقة بين المرأة والرجل لا يمكن أن تبقى قائمة على تلك الأسس، بل يجب أن تنهض على أساس الشراكة والمساواة في الحقوق والواجبات والاحترام المتبادل، حتى النكاح يفترض أن لا يفهم على أنه تمتع الرجل بالمرأة بل تمتع الطرفين بهذه العملية الجنسية التي يفترض أن تعبر عن حب متبادل ومسؤولية مشتركة إزاء العائلة. ومن هنا نلاحظ وجود مجموعة من معوقات تحرير المرأة أو تمتعها ببعض حقوقها، منها على سبيل المثال لا الحصر:

– حق الرجل بالطلاق من زوجته متى شاء، في حين حدد حق المرأة في حالات معينة. وفي حالة إصرارها على الطلاق أو مغادرتها الدار الزوجية يحق للرجل اعتبارها ناشزاً، وبالتالي تحرم من الزواج طيلة حياتها[٢٢٧]. وفي الوقت الذي أعطى للرجل حق الطلاق من زوجته في حالة ثبوت الخيانة الزوجية، حرم المرأة من هذا الحق في حالة قيام الرجل بخيانة الحياة الزوجية.

– عرف المشرع العراقي الزواج على ,,أنه عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً غايته إنشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل"[٢٢٨]، أي تصبح المرأة ملكاً له، كما تشير إلى ذلك

٢٢٧ خيري، سعاد د. ثورة ١٤ تموز. مصدر سابق. ص ١٧٤.

٢٢٨ رابطة المرأة العراقية. نحو عام ٢٠٠٠: المرأة العراقية ... الواقع والتحديات. ندوة عقدت في كولون/ألمانيا. كانون الأول ١٩٩٩. مداخلة بعنوان: ,,تعامل القوانين العراقية مع المرأة". للسيدة بشرى الحكيم. ص ٦٣.

بصواب الدكتورة سعاد خيري[229]، دون أن يؤكد على حقوقها وعلى دورها في الحياة الزوجية وحقها في اختيار شريك حياتها، رغم معرفة المشرع بأن الزواج من رجل معين يتم بالنسبة للمرأة في الغالب الأعم قسراً، بغض النظر عن إرادتها ورغبتها، وفي حالة الرفض يمكن للأب أو العم أو الآخر أن يجبرها بالضرب أو الحبس بالبيت أو حتى في حالات معينة القتل.

– منع المشرع فرض الزواج على المرأة أو الرجل واعتبره باطلاً في حالة حصوله. إذ نصت الفقرة الأولى من المادة التاسعة على ما يلي:

"١ – لا يحق لأي من الأقارب أو الأغيار إكراه أي شخص، ذكر كان أم أنثى على الزواج دون رضاه، ويعتبر عقد الزواج بالإكراه باطلاً، إذا لم يتم الدخول، كما لا يحق لأي من الأقارب أو الأغيار، منع من كان آهلاً للزواج، بموجب أحكام هذا القانون من الزواج".[230] كما فرضت الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الأحوال الشخصية العقوبة بالحبس ثلاث سنوات، وبالغرامة، أو بإحدى هاتين العقوبتين على من يخالف ذلك. وإذا كان المخالف للقانون من غير هؤلاء المنصوص عليهم بالقانون فتكون العقوبة بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات ولا تقل عن ثلاث سنوات[231].

– كما لم يمنح المشرع جميع الحقوق الضرورية للمرأة في قانون العمل العراقي، بما في ذلك مساواة المرأة بالرجل في الأجر.

– نصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة على ما يلي: "لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة إلا بأذن القاضي ويشترط لإعطاء الأذن تحقق الشرطين التاليين:–

أ – أن تكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة واحدة.

ب – أن تكون هناك مصلحة مشروعة".[232]

---

٢٢٩ خيري، سعاد د. ثورة ١٤ تموز. مصدر سابق. ص ١٧٤.

٢٣٠ قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته مع قرارات مجلس قيادة الثورة. منشورات مكتب الصباح للدعاية والنشر والإعلان. بغداد.١٩٨٩. ص ٢٢.

٢٣١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢.

٢٣٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٩.

– من هذه الفقرة يتبين أن المشرع لم يحرم الزواج بأكثر من امرأة واحدة، بل سمح بذلك، ولكته حاول الحد منه من خلال منع غير القادرين مالياً على الزواج بأكثر من واحدة، إضافة لوجود مصلحة محددة للرجل بالزواج الثاني أو الثالث أو حتى الرابع. ومن تلك الحالات نشير إلى عدم إنجاب الزوجة للأطفال (العقم) أو المرض الذي يقعدها ويحرمها من المعايشة الزوجية الطبيعية. وأعطى المشرع للقاضي الحكم بمنع تعدد الزوجات في حالة نشوء خشية بعدم قدرة الرجل على ضمان العدل بين زوجاته. وفي حالة حصول ذلك خلافاً لقرار القاضي يحكم على المخالف بالحبس ستة شهور أو بغرامة قدرها مائة دينار أو بهما معاً.

– لم يشترط القانون تسجيل الزواج في المحاكم من أجل ضمان حقوق الطرفين، فترك ذلك عائماً مما يمنح الرجل حقوقاً أكبر من حقوق المرأة استناداً إلى التقاليد والأعراف السائدة.

– لم يمنح المشرع العراقي حق الطلاق للمرأة أسوة بالرجل، بل فرض على ذلك شرط توكيل الزوج أو تفويضه أو تفويض القاضي بذلك. وبهذا عمد إلى اعتبار المرأة من حيث المبدأ سلعة بيد الرجل فهو مالكها وهو الذي يمنحها حق المطالبة بالطلاق أو أن يقر القاضي ذلك، باعتبارها ناقصة العقل وغير قادرة على التصرف. ومنح القانون المرأة الحق للزوجة بطلب الطلاق في عدة حالات أبرزها أن حكم عليه بالسجن لفترة ثلاث سنوات أو أكثر أو هجرها لسنتين أو أكثر دون عذر مقبول لدى القاضي الشرعي، أو كان مصاباً بالعقم أو بعلة لا يؤمل زوالها أو رفضه الإنفاق عليها دون عذر مبرر، أو خيانة الرجل للزوجية ...[٢٣٣].

– وفي عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٥٤ الذي تم بموجبه منع مزاولة البغاء ومكافحته على صعيد العراق، كما كان قبل ذلك قد صدر القانون رقم ٤١ لنفس السنة الذي شجع

---

٢٣٣ رابطة المرأة العراقية. نحو عام ٢٠٠٠: المرأة العراقية ... الواقع والتحديات. ندوة عقدت في كولون/ألمانيا. كانون الأول ١٩٩٩. مداخلة بعنوان: ,,تعامل القوانين العراقية مع المرأة". للسيدة بشرى الحكيم. ص ٦٩.

على إقامة إصلاحيات النساء لمساعدة النساء المومسات. ولكن هذا القانون الذي كان يبدو ,,تقدمياً“ عجز عن أن يكون تقدمياً، إذ لم يوفر الأرضية الصالحة لمكافحة البغاء بصورة جديدة وبعيداً عن الإساءة لإنسانية النساء، ومنها توفير فرص العمل والاستقلالية المالية ومنع تعدد الزوجات الذي كان يقود إلى دفع بعض النسوة إلى ترك دورهن والعمل كمومسات في دور الدعارة أو إجبار البنات على الزواج بمن لا يرغبن فيهم أو ممارسة القسوة الشديدة ضد المرأة بما فيها الضرب والتهديد بالقتل أو الكبت الشديد اجتماعياً الموجه ضد المرأة أو اغتصاب النساء. ففي الوقت الذي أغلقت المواقع الرسمية لممارسة البغاء، أصبحت البغاء منتشراً حيثما أمكن وعلى نطاق واسع وبعيداً عن الرقابة الصحية الضرورية على النساء المومسات ومنع انتشار الأمراض الجنسية بين النساء والرجال.

لم يكن القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ سوى أداة مهمة، على نواقصه، بيد المرأة والقوى الديمقراطية للنضال في سبيل تحقيق تلك البنود وتطويرها ثم إجراء تغييرات أكثر عمقاً وشمولية لصالح المرأة. ولكن ما حدث هو عكس هذا الاتجاه تماماً. إذ أن جميع الدلائل والتحريات التي جرت في تلك الفترة كانت تشير إلى حقيقة أن تنفيذ بنود القانون التي اعتبرت إيجابية قد اصطدمت بمقاومة عنيفة من جانب القوى الرجعية ومن المدعين بالدفاع عن الشريعة الإسلامية ومن العشائر والإقطاعيين. وكانت المحاكم تجمد وتعيق إصدار أي قرار لصالح المرأة بشأن توزيع الإرث أو منع الزواج بأكثر من امرأة واحدة أو الزواج المبكر للبنت التي لم يتجاوز عمرها سن الرشد ..

ورغم ذلك انطلقت المرأة العراقية من خلال الزخم الذي أحدثته حركة الانتفاضة والمجتمع والقوى الديمقراطية على المشاركة أكثر فأكثر في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية وفي احتلال بعض المراكز الإدارية المهمة وفي الدخول الأوسع للكليات والمعاهد العلمية والفنية والمهنية، والعمل في الصحافة والإعلام. ونشطت حركة المسرح العراقي لتدفع بالمرأة على مواقع جديدة وتكشف عن واقع حياتها المزرية التي عاشت في ظلها في العهد الملكي وأهمية تغيير ذلك.

كانت حملة القوى الرجعية المناهضة لحقوق المرأة قد تفاقمت وتداخلت مع الصراعات السياسية الأخرى، مما أعطاها بعداً جديداً، سواء بالنسبة للقوى المؤيدة وتلك المناهضة

لحقوق المرأة. ومع اختلال التوازن الاجتماعي والسياسي لصالح القوى المناهضة للاتجاهات الديمقراطية والتقدمية في العراق، تزعزعت الأرضية التي كانت تقف عليها عملية الإصلاح الجديدة والبدايات الجادة لتغيير واقع المرأة لصالح القوى المناهضة لحقوق المرأة والذي لم يتجل في فترة ما قبل سقوط حكومة عبد الكريم قاسم، بل سبقت ذلك وفي فترة الجمهورية الأولى.

تراجع زخم الحركة الثورية وكذا الحركة الإصلاحية الاجتماعية في العراق منذ عام ١٩٦٠/١٩٦١ في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى حدود بعيدة، وأصبح في نهاية عام ١٩٦٢ وبداية عام ١٩٦٣ بالحضيض، حين لم يستطع المجتمع أن يجد الصيغة المناسبة للحوار الديمقراطي السلمي لمعالجة المشكلات الداخلية والعربية، وبالتالي انتهى الصراع إلى نجاح الردة على مكتسبات المجتمع في السنوات المنصرمة، بما في ذلك الكثير من مضامين مكتسبات المرأة العراقية. وهو ما سنبحثه في إطار الجمهورية الثانية.

ورغم هذا التراجع النسبي في زخم العملية الثورية في العراق استطاعت المرأة تحقيق منجزات مهمة على صعيد تامين بعض الحقوق التي أصبحت ممارستها أمراً طبيعياً مثل التعليم بمختلف مراحله والتوظف والاستخدام في أجهزة الدولة وفي القطاع الخاص أو المشاركة في النشاط الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي وقطاعات اقتصادية أخرى، وتكريس المشاركة في النشاط الاجتماعي مثل رابطة المرأة والطلبة والشبيبة والنقابات العمالية والأحزاب السياسية والمرافعات في المحاكم العراقية ... الخ.

وإذا أخذنا جانباً واحداً من عملية ولوج المرأة لأخذ موقعها في مختلف مجالات الحياة، وهو التعليم، سنجد أن عام ١٩٥٩ قد شهد نمواً ملموساً بعدد التلميذات والطالبات والمدرسات والمدارس الخاصة بالإناث، ولكن النسبة بقيت متواضعة كثيراً بالمقارنة مع عدد التلاميذ والطلاب والمدرسين والمدارس الخاصة بالذكور، رغم أن عدد نفوس الذكور والإناث في العراق كان متقارباً. ففي الوقت الذي قفز عدد الإناث في مختلف مراحل التعليم وفي جميع المدارس والمعاهد الرسمية والأهلية والأجنبية في العراق في العام الدراسي ١٩٥٩–١٩٦٠ إلى ١٩٩٨٤١ تلميذة وطالبة، بلغ عدد الذكور في نفس العام ٦٠٤٩٥٥، أي

كان التناسب بينهما قياساً إلى المجموع العام ٢٤,٨: ٧٥,٢٪ على التوالي ولصالح الذكور. وينطبق هذا الأمر على عدد المدارس والمعاهد بصورة أكثر تمايزاً حيث بلغ مجموعها في العراق ١٧٩٢ موزعة بين الإناث والذكور وفق التناسب التالي: ١٥,١: ٨٤,٩٪. أما بالنسبة إلى المعلمات والمعلمين والمدرسات والمدرسين فكان العدد الإجمالي البالغ ٢٥١٠١ موزعاً بين الإناث والذكور على النحو التالي: ٣١,٨ :٦٨,٢ ٪ على التوالي. والرقم الأخير يعبر عن أن حصة كل معلم ومعلمة ومدرس ومدرسة من الذكور كان أكبر بكثير من حصته عند الإناث. وكان العدد الإجمالي للإناث والذكور قد قفز من ٥٢٥٢٧٨ تلميذاً وطالباً في العام الدراسي ١٩٥٧–١٩٥٨ إلى ٨٠٤٧٩٦ تلميذاً وطالباً في العام الدراسي ١٩٥٩–١٩٦٠، أي بنسبة زيادة قدرها ٥٣,٢ ٪[٢٣٤]. وهي الظاهرة الأكثر إيجابية لفترة ما بعد الملكية في مجال التعليم، إذ أمكن تأمين استيعاب عدد أكبر من التلاميذ والتلميذات والطلاب والطالبات في مختلف مراحل الدراسة في العراق. ويمكن إجراء مقارنة مهمة بين عدد البنين والبنات الذين سجلوا في الصف الأول الابتدائي للفترة بين ١٩٥٧–١٩٥٨ و١٩٦٢–١٩٦٣ لنتبين مدى تأثير التغيرات الإيجابية التي طرأت على موقف الحكومة والمجتمع من التعليم للبنين والبنات.

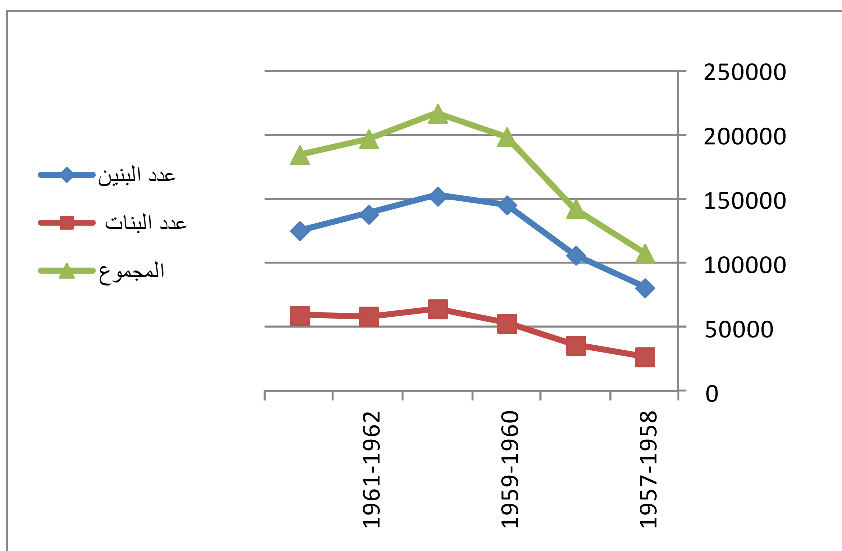
عدد المسجلين والمسجلات في الصف الأول الابتدائي في العراق

للفترة ١٩٥٧–١٩٥٨ و١٩٦٢–١٩٦٣

السنة	عدد البنين	عدد البنات	المجموع
1957-1958	80977	27125	108000
1958-1959	106455	36096	143000
1959-1960	145662	53226	198888
1960-1961	152470	64612	217082
1961-1962	138354	58883	197237
1062-1963	125471	59391	184862

٢٣٤ قارن: دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. مصدر سابق. ص ٤٨٧/٤٨٨.

منشورات مركز البحوث التربوية والنفسية. جامعة بغداد. ١٩٧١.



ويستدل من الجدول في أعلاه على أربع ملاحظات مهمة، وهي:

* تنامٍ ملموس ومهم في عدد التلاميذ والتلميذات المسجلات في السنة الأولى بشكل عام، بحث بلغت الزيادة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٧–١٩٥٨ وبين ١٩٦٢–١٩٦٣ حوالي ٧١,٢٪.

* في الوقت الذي بلغ التناسب في عام ١٩٥٧–١٩٥٨ بين البنات والأولاد ٢٥:٧٥ ٪، تغير هذا التناسب في آخر سنة من هذه الفترة، أي ١٩٦٢–١٩٦٣ إلى ٦٧,٩:٣٢,١ ٪. وهو تغير ملموس ومهم تحقق خلال فترة خمس سنوات فقط.

* كان لزخم الثورة أثر كبير جداً على العائلات العراقية بحيث اندفعت إلى تسجيل أولادها وبناتها في المدارس بالنظر إلى قرار الأخذ بنظام التعليم الإلزامي في المدارس الابتدائية، والذي أخذ به في أعقاب الانتصار على الملكية. وفي الفترة التي أعقبت قفزة عام ١٩١٩٦٠–١٩٦١ في تسجيل البنات في الصف الأول الابتدائي، برز تراجع ملموس في عدد الطالبات في حين استمر التدريس للأولاد قائم على قدم وساق.

* إن نسبة عالية من البنات لم يسجلن في السنة الأولى الابتدائية وفرضت عليهن الإقامة في البيت وعدم الذهاب إلى المدرسة، رغم إلزامية التعليم للبنات والبنين للدراسة الابتدائية، وهي نسبة تزيد كثيراً عن نصف عدد البنات المستحقات للتسجيل.

وهذا الواقع مرتبط بثلاث حقائق مهمة جداً، رغم الوضع الثوري الذي نشأ في العراق في أعقاب إسقاط الملكية، وهي:

- نظرة التخلف والتمييز القائمة في المجتمع ولدى الرجال عموماً إزاء المرأة.
- مستوى الوعي الضعيف عند المواطنين وعدم تقديرهم لأهمية ودور المرأة لا في العائلة فحسب، بل وفي المجتمع.
- المستوى المعيشي الواطئ للغالبية العظمى من السكان بحيث يتعذر عليهم توفير الموارد المالية الضرورية التي تسمح بدفع نفقات دراسة البنات أو حثهن على الدخول إلى المدرسة.

المبحث الخامس

الحركة الاجتماعية في العراق

أشرنا في الكتاب الرابع إلى أن دخول القوات البريطانية إلي العراق وإقامة إدارة تابعة لوزارة المستعمرات البريطانية فيه قد أدى إلى وصول عدد كبير من الإنجليز العاملين في الإدارة بمختلف جوانبها وفي القوات المسلحة إلى بغداد والبصرة والموصل وإلى عدد آخر من المدن. وجلب هؤلاء معهم بعض تقاليد وعادات المجتمع المدني البريطاني، ومنها إقامة النوادي الاجتماعية والترفيهية والجمعيات الرياضية والثقافية التي اقتصرت على الإنجليز وعلى مجموعات من العراقيين العاملين مع الإنجليز.

التقط العراقيون هذه الظاهرة الاجتماعية المهمة فبدأوا بممارستها منذ العشرينات. ثم اتسعت نسبياً في الثلاثينات والعقود اللاحقة. ومن الغريب أن البريطانيين الذين كانوا يتمتعون بهذه الجمعيات والنوادي المستندة إلى مضامين المجتمع المدني في بريطانيا وحيثما وجدوا، كانوا يحاربون مثل هذه الجمعيات والنوادي الخاصة بالعراقيين، بسبب

خشيتهم من تدخلها في الشؤون السياسية وتحولها إلى مواقع للمعارضة ضد الوجود الإنجليزي في البلاد. وعلى هذا الأساس ربطوا إجازة مثل هذه الجمعيات والنوادي بوزارة الداخلية بدلاً من ربطها بالقضاء العراقي أو السماح لها وفق قانون معين دون الحاجة إلى قيود وشروط، كما هو الحال في بريطانيا أو الدول الأوروبية الأخرى حينذاك. ورغم ذلك عرفت حركة إقامة الجمعيات والنوادي انطلاقة ملموسة في أعقاب الحرب العالمية الثانية والنصف الأول من سني الخمسينات. وعندما وصل نوري السعيد إلى الحكم في وزارته الثانية عشرة أصدر قراراً بحل جميع الأحزاب والجمعيات والنوادي الثقافية والرياضية، ثم أصدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ لإعادة تنظيم هذا المجال الحيوي من مؤسسات المجتمع المدني بهدف فرض الرقابة على قيام الأحزاب والنوادي والجمعيات التي يمكن أن تنشأ في العراق، ورفض منح الإجازة لكل الجمعيات والنوادي التي يمكن أن يشم منها رائحة المعارضة الاجتماعية والثقافية أو السياسيةً. ومنح السلطة التنفيذية، وزارة الداخلية، سلطات مطلقة في منحها الإجازة والرقابة عليها وحلها أو رفض منح الإجازة. وفي الكتاب الرابع تطرقنا إلى القبضة الحديدية المعادية للديمقراطية التي فرضها الحكم حينذاك على الشعب ومكافحته الشديدة لجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني الديمقراطية غير الحكومية التي لا تريد الخضوع للحكومة وتريد أن تتصرف من مواقع معارضة لها أو غير متفقة مع سياساتها في مختلف مجالات الدولة والمجتمع. إن المشكلة الكبيرة في الحكم الملكي برزت في بذله الجهود الكبيرة لحرمان الشعب من تربية واعية على الحياة الديمقراطية والمسؤولية المشتركة إزاء مصائر المجتمع وعدم تثقيفه بطبيعة وأهمية المجتمع المدني واحترام القوانين التي يقرها المجتمع ديمقراطياً. وانبثق هذا الواقع من طبيعة النظام ذاته حيث لم يقم على أسس ديمقراطية، كما لم تفهم النخبة الحاكمة مضمون الديمقراطية وسبل ممارستها، وبالتالي اغتصبتها من الشعب وحولته إلى موقف مناهض لها يسعى إلى إسقاط حكمها والتخلص من وجودها في الساحة السياسية العراقية.

كانت الدولة الجديدة التي أقرت من حيث المبدأ قيام المجتمع المدني، عجزت عملياً، ومن الناحية التشريعية أيضاً، عن إرساء دعائم هذا المجتمع، بل وقفت الحكومات المتعاقبة

بين المجتمع المدني الذي يستند إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية الحديثة التكوين القادمة مع الهيمنة البريطانية إلى العراق، وبين المجتمع العشائري الذي يستند إلى العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي سادت الريف والمجتمع العراقي وكرسها نظام دعاوى العشائر. لهذا لم تكن تلك الحكومات قادرة موضوعياً على احترام المجتمع المدني المنشود ومنح مؤسساته الحرية الكاملة من حيث التأسيس والنشاط والتأثير الإيجابي في المجتمع، بل اتخذت منها موقف المختلف معها والمعارض لوجودها والمجبر على السماح لبعضها بالحركة والنشاط. وكانت تلغي، في أقرب فرصة سانحة، وجود تلك المؤسسات وتمنعها عن النشاط وتزج ببعض قادتها وكوادرها والكثير من أعضائها في السجون وتوجه لهم شتى التهم وتحكم على بعضهم بشتى العقوبات القاسية.

وفي أعقاب انتصار انتفاضة تموز العسكرية انطلق الشعب ليقيم مؤسسات المجتمع المدني رغم أن الحكومة كانت قد قررت فترة انتقالية تنتهي في عام ١٩٦٠ تنجز خلالها إعداد الدستور الدائم وتجري الانتخابات البرلمانية الديمقراطية وتسلم الحكم للمدنيين ويعود الجيش إلى ثكناته. وكان الشعب يريد بذلك إعلام الحكومة بضرورة التعجيل بإقامة المجتمع المدني الديمقراطي ويحث الحكومة على إصدار التشريعات المناسبة لتأمين الحرية والديمقراطية في البلاد. وسمحت الحكومة دون أي إعاقات لهذا الظاهرة أن تنمو وتتطور، ولم تعترض على وجود أو نشاط أي منها. ولكنها في الوقت نفسه لم تنظم ذلك ولم تبادر إلى إصدار دستور دائم وقوانين تنظم حياة المجتمع ومؤسساته المختلفة. مما أدى إلى حدوث فوضى وصراعات كان من الممكن تجاوزها مبكراً.

ولكن ماذا يعني هذا الموقف؟ كان يعني بأن السلطة في الوقت الذي لم تقف فيه ضد هذا الاتجاه السليم في حركة المجتمع وسمحت له بالتطور والانتشار الواسع على نطاق القطر، لم تمنحه في الوقت نفسه الشرعية الرسمية الضرورية. وبالتالي وضعته تحت رحمتها، إذ أصبح في مقدور السلطة إغلاق أو منع نشاط أي حزب أو جمعية أو ناد في أي وقت تشاء بحجة عدم حصوله على إجازة رسمية أو بسبب عدم وجود قانون ينظم ذلك. وفي عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١ باسم قانون الجمعيات "لينظم أحكام الجمعيات ويكفل

حماية النشاط الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به وتكوين وعي عام ينمي الفعاليات الاجتماعية وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة... وأناط القانون الجديد السلطة النهائية في إجازة الأحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز"[٢٣٥]. فما هي الأسس التي اعتمدها المشرع العراقي لمنح إجازة العمل الشرعي للقوى والأحزاب والجماعات، وكيف تعامل مع طلبات الإجازة؟

اعتمد القانون الجديد من حيث المبدأ على القانون السابق الذي حكم العلاقة بين الحكومة والجمعيات والأحزاب التي يراد أقامتها من جهة، وعلى قانون الجمعيات في سوريا قبل الوحدة مع مصر، والذي كان يعد ديمقراطياً بالقياس إلى أوضاع العراق قبل الانتفاضة من جهة ثانية. إذ تضمن مجموعة من المبادئ التي كان في مقدورها تنشيط وتطوير الحياة الديمقراطية والمجتمع المدني الديمقراطي في البلاد، رغم النواقص التي تضمنها. فالقانون تضمن ما يلي:

- تأكيده الواضح على ضرورة صيانة الديمقراطية والنظام الجمهوري الديمقراطي في البلاد، حيث أكد فيه على شروط عديدة منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي. ففي الجانب الإيجابي ورد فيه:

١. أن لا تتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية.

٢. أن لا تتعارض مع النظام الجمهوري.

٣. أن لا تتعارض مع متطلبات الحكم الديمقراطي.

٤. أن لا تهدف إلى بث الشقاق أو إحداث الفرقة بين القوميات أو الأديان أو المذاهب العراقية المختلفة.

أما الجانب السلبي القابل للتأويل والتفسير المتباين والتلاعب ومنع مزاولة النشاط الشرعي فكانت الفقرات التالية:

٥. أن لا يكون غرضها مجهولاً أو سرياً أو مستورداً تحت أغراض مجهولة. ٦. أن لا تكون مخالفة للنظام العام والأحزاب.

---

٢٣٥ دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. وزارة الإرشاد. بغداد. ١٩٦٠. ص ٤١٤.

- رفض وضع سلطة إجازة الجمعيات والأحزاب النهائية بيد السلطة التنفيذية، كما كان عليه القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٥ عندما أصدره نوري السعيد ليوجه أقسى ضربة لما تبقى من ديمقراطية شكلية في العراق في العهد الملكي وليفرض عبر الأحكام العرفية الحلف العسكري (حلف بغداد) على الشعب العراقي، حيث وضع القرار النهائي بيد مجلس الوزراء ووزير الداخلية، بل وضع السلطة النهائية للقرار بيد القضاء العراقي، أي بيد محكمة التمييز، وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد.
- وإذا كان القانون متساهلاً مع تشكيل الجمعيات إذ اشترط أن تقدم الجمعية الراغبة في التأسيس أسماء ١٠ أشخاص مؤسسين، فإنه اشترط في مجال الأحزاب أن يوقع على بيان تأييد طلب تشكيل الحزب ٥٠ شخصاً إضافة إلى ١٠ مؤسسين. ولم يشترط في أن يكونوا جميعاً من العراقيين، إذ ورد في القانون ضرورة ذكر الجنسية، إلى جانب الاسم واللقب والموارد المالية للجمعية...الخ[٢٣٦].
- ولم يعتبر القانون الطلب مجازاً في حالة عدم إجابة وزارة الداخلية على طلب تأسيس الجمعية أو الحزب بالإيجاب في المدة المقررة ٣٠ يوماً، بل تحدث عن حالة وجود اعتراض من وزير الداخلية فلا بد من إجراء التعديل المطلوب وفي حالة رفض الإجازة يمكن رفع القضية على محكمة التمييز.
- وحدد فترة عمل الهيئة الإدارية المنتخبة التي حدد أقل عدد لأعضائها ب ٧ أشخاص، سنة واحدة يمكن تجديد عضوية كلٍ منهم. كما أجاز إمكانية توحيد الجمعيات ذات الأهداف المشتركة بجمعية واحدة وبنظام موحد بقرار يصدر عن هيئتها العامة.
- وربط القانون حق انتساب أو اشتراك انضمام أي جمعية إلى أية جمعية أو هيئة أو ناد أو مؤسسة مقرها خارج العراق بأذن من وزير الداخلية. وحرمها أيضاً من الحصول على مساعدات أو دعم من الخارج، كما لا يجوز لها مساعدة جمعيات أخرى في الخارج.

---

٢٣٦ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الرابع. بغداد. ٢٠٠١. ص ٦–٨.

- وخول القانون وزير الداخلية حق الإشراف والرقابة على الجمعيات، بما فيها الأحزاب، وإيقاف نشاطها أو حتى قفل مقرها في حالة ارتكابها مخالفات قانونية وفقاً للقانون على أن تبت الهيئة العليا لمحكمة التمييز بصواب أو خطأ هذا الإجراء خلال ١٥ يوماً.
- واستناداً إلى تعريف القانون للحزب باعتباره ,,جمعية ذات هدف سياسي وتخضع الأحزاب إلى كافة الأحكام التي تخضع لها الجمعيات في هذا القانون علاوة على الأحكام الخاصة الواردة في هذا الباب"، أي وفق المادة ٣٠. واشترط أن يكون العضو الحزبي عراقياً وأن لا يكون من ,,أفراد القوات المسلحة ومن يعمل بإمرتها والقضاة (الحكام) وموظفو الخدمة الخارجية وكل تلميذ بالدراسة الابتدائية والثانوية وما يعادلها ورؤساء الوحدات الإدارية (في اللواء والقضاء والناحية).

وكان العيب الأساسي في كل ذلك أن القانون الجديد اعتمد على الدستور المؤقت ولم يكن هناك دستوراً دائماً مقراً من الشعب ومصادقاً عليه من المجلس النيابي أو السلطة التشريعية في البلاد، إذ أنه صدر عن هيئة الرئاسة وعن رئيس مجلس الوزراء. وفي التطبيق العملي برزت الممارسات غير الديمقراطية وقدرة التلاعب بهذا القانون وفق الواقع السياسي القائم ورغبات السلطة التنفيذية خاصة عند انعدام الفصل بين السلطات وقدرة السلطة التنفيذية على التأثير المباشر على السلطة القضائية.

وفي ضوء هذا القانون تقدمت عشرات الجمعيات والنوادي الثقافية والرياضية والفنية والأدبية وبعض الأحزاب السياسية للحصول على إجازتها الرسمية للعمل الشرعي. كان الوضع السياسي العام قد تعقد كثيرا منذ النصف الأول من عام ١٩٥٩، ولذلك لم يكن سهلاً الحصول على موافقات وزارة الداخلية لإقامة الأحزاب والجمعيات والنوادي. ومع ذلك حصلت مجموعة من الأحزاب على إجازتها وبعضها الآخر لم يتقدم أصلاً لمعرفته باحتمال منعه من العمل السياسي العلني، إضافة إلى أن بعضها الآخر منع من مزاولة العمل رغم تقديمه الطلب. فأجيزت الأحزاب التالية الحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الإسلامي، والحزب الديمقراطي الكُردستاني، والحزب الشيوعي العراقي –جماعة داود الصائغ– والحزب الوطني التقدمي، في حين لم تمنح وزارة الداخلية إجازة العمل الشرعي للحزب

الشيوعي العراقي، الذي كان عضواً في جبهة الاتحاد الوطني وكان متحالفاً مع حركة الضباط الأحرار من خلال عبد الكريم قاسم. ولم تقدم الأحزاب القومية طلباً لإجازتها، إذ كانت تعتقد بأن وزارة الداخلية لن تمنحها الإجازة المطلوبة وقررت الاستمرار بالعمل شبه السري شبه العلني.

وفي عام ١٩٦٠ بلغ عدد الجمعيات والنوادي المجازة في الألوية العراقية على النحو التالي:[٢٣٧]

بغداد ١٩٣، ديالى ١٥، كركوك ١٨، العمارة ١٠، السليمانية ١٠، الحلة ١٣، الرمادي ١٠، الناصرية ١٢، كربلاء ١٤، الكوت ١٠، الديوانية ١٧، أربيل ١٦، الموصل ٢٦، البصرة ٤٣. كما أجيزت في الفترة نفسها ٣٥٦٧ جمعية فلاحية في جميع ألوية العراق. كما أقيمت الكثير من النقابات العمالية والمهنية المختلفة خلال تلك الفترة ووفقاً لقانون العمل. وساهمت حركة المجتمع بإقامة عشرات المراكز الشعبية لمكافحة الأمية بهدف المشاركة في التوعية وخاصة بين النساء.

وعلى صعيد مساعدة الفقراء في المدن، وخاصة بغداد، تم خلال فترة حكم عبد الكريم قاسم اتخاذ جملة من الإجراءات الإيجابية نشير إلى بعضها فيما يلي:

- أبدت حكومة قاسم، وبدعم مباشر منه، اهتماماً ملموساً في توفير السكن للفئات الاجتماعية الفقيرة، وبشكل خاص للفلاحين الذي هجروا الريف وسكنوا أطراف المدن وفي صرائف بائسة لا تتوفر فيها أدنى شروط السكن الآدمي والصحي[٢٣٨]. ويشار في هذا الصدد إلى النمو المتسارع لمدينة الثورة وتل محمد في بغداد وإلى مناطق شعبية أخرى، سواء في بغداد أم في بعض المدن الأخرى. وكانت الدور التي تبنى من جانب الدولة تباع إلى أصحابها وتصبح ملكاً لهم بعد دفع أقساطها السنوية المخفضة. وفي ذات الفترة أقامت الحكومة المزيد من دور السكن للضباط، ووزعت الأراضي السكنية

---

٢٣٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤١٥–٤١٨.

٢٣٨ البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢. مصدر سابق. ص ٥٥.

الحكومية بأسعار زهيدة على الجمعيات المهنية غير الحكومية ونقابات العمال وعلى الموظفين والمستخدمين، كما أقامت مجموعات من القرى العصرية للفلاحين[٢٣٩].

* أبدت حكومة قاسم اهتماماً كبيراً بتوفير المياه الصالحة للشرب للمناطق الفقيرة وكذلك مد شبكة الكهرباء، كما أولت عنايتها بتأمين الرعاية الصحية والدواء للمناطق النائية لقرى الفلاحين وفي المدن، وفي أيام قاسم بنيت مدينة الطب.
* أصدر قاسم قانون الأحوال الشخصية الذي أشرنا إليه في مكان آخر من هذا الكتاب.
* أما الإصلاح الزراعي الذي بدأ ليجهز على العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ويقوض أركان نظام العلاقات شبه الإقطاعية في البلاد وينقذ الفلاحين من اضطهاد واستغلال وتعسف الإقطاعيين ويحسن من ظروف حياتهم وعملهم ودورهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فإنه لم يقطع خطوات جدية وعميقة على هذا الطريق الوعر، إذ سرعان ما تعطل وتعطلت معه عملية التحول الديمقراطي في الريف العراقي. ووقفت أجهزة الدولة، التي لم يمسها التغيير بعد الانتفاضة لا من ناحية البنية ولا القوانين والنظم بل حافظت على ذهنيتها وأساليب عملها البالية وعلاقتها غير الودية بالناس، ضد تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي وأعاقت تنفيذه على أبعد الحدود الممكنة.

---

٢٣٩ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. دار الزوراء. لندن. ١٩٨٣. ص ١٦١.

Sluglett Marion Farouk & Peter. Der Irak seit 1958 von der Revolution zur Diktatur. edition suhukamp SV.1. Auflage. Frankfurt am Main. 1991. S. 87.

الفصل الرابع

عبد الكريم قاسم في ذمة التاريخ

كانت جريمة بشعة نكراء تلك التي ارتكبت في ليلة التاسع من شهر شباط/فبراير١٩٦٣ بحق قائد ثورة تموز ١٩٥٨ ورئيس وزراء العراق الفريق الركن عبد الكريم قاسم[٢٤٠]، ومعه مجموعة صغيرة من صحبه من أعضاء حركة الضباط الأحرار الذين ساهموا معه في تنفيذ الانتفاضة العسكرية ومارسوا مهامهم إلى جانبه. وقد ارتكبت الجريمة السوداء، التي اهتز لها ضمير الغالبية العظمى من الشعب العراقي، في دار الإذاعة العراقية في محلة الصالحية/الكرخ ببغداد، دون أن توجه للمعتقلين تهمة محددة أو تجري لهم محاكمة عادلة وشرعية وفق القوانين العراقية التي كان معمولاً بها حينذاك. كان القتلة ينتمون إلى القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وبعض التكتلات والقوى القومية الناصرية، أو التي كانت تتحرك باسم الناصرية، كما في حالة عبد السلام محمد عارف. نفذ القرار وفق ما جاء في كتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" كل من:

"أ . نعمة فارس المحياوي – قام برمي عبد الكريم قاسم.

ب . سعد طبره – قام برمي المهداوي وكنعان.

ج – م. أول درع محمد ظاهر الراوي – قام برمي طه الشيخ أحمد"[٢٤١].

ويشير هاني الفكيكي صاحب كتاب أوكار الهزيمة إلى ما يلي:

---

٢٤٠ الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. تجربتي في حزب البعث العراقي. لندن. مؤسسة المنار. ١٩٩٣. ص ٢٤٧.

٢٤١ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٣٣.

"ومع انهمار ذخيرة الموت انطلق صوت قاسم هاتفاً بحياة الشعب"[٢٤٢].

مرَّ الآن أكثر من أربعة عقود على استشهاد هذا الإنسان وأصبح في ذمة التاريخ، ولم يعد قادراً على محاجَّتنا بشأن ما نكتب عنه وحول ما أنجزه أو سعى إلى إنجازه والتأثير فيه خلال فترة حكمه. ولهذا السبب أيضاً فإن البحث في هذه الشخصية، التي أثارت وما تزال وستبقى تثير الكثير من الجدل والتباين في وجهات النظر، يتطلب التجرد قدر الإمكان والممارسة العلمية. فدراسة شخصية عبد الكريم قاسم والمحيط أو الأجواء العراقية التي نشا فيها وترعرع ودخل معترك الحياة الوظيفية والعسكرية ومارس السياسة وقاد انتفاضة عسكرية كبيرة حولها الشعب إلى ثورة شعبية غيرت إلى حدود غير متوقعة وجهة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق، تلك الدراسة ليست بعملية سهلة وليست في متناول اليد. وقد صدرت حتى الآن الكثير من الكتب والدراسات حول ثورة تموز ١٩٥٨ وتوزعت على ثلاثة اتجاهات متباينة في الرؤية وأساليب التحليل والهدف من الدراسة، إضافة إلى الموقف المباشر وغير المباشر من هذه الشخصية السياسية والعسكرية الوطنية. ففي الوقت الذي دأبت فيه بعض الدراسات والكتب التي التزمت سياسات ومواقف عبد الكريم قاسم تنطلق من هوى حقيقي بهذه الشخصية وإعجاب بما قام به للفقراء والمعوزين، وكذلك لصالح النساء وبقية فئات المجتمع، إلا أنها عجزت، أو ابتعدت، عن قصد ولم ترغب في رؤية نواقص وأخطاء سياسات وفردية قاسم في الحكم وفي اتخاذ القرارات والمواقف، في حين تعمدت ودأبت دراسات وكتب أخرى على تشويه شخصية قاسم والإساءة له بكل السبل الممكنة ومحاولة انتزاع دوره في حركة الضباط الأحرار ومكانته في المجتمع، أي أنها سعت بكل السبل إلى إنزال بغضها وغيظها على رأس هذا الرجل دون رحمة. وهناك مجموعة غير قليلة من الدراسات والكتب التي سعت إلى البحث في هذه الشخصية وفي مسيرة الجمهورية الأولى لتحاول من خلالها رؤية العوامل الكامنة وراء المسيرة المتعثرة التي قطعتها الثورة بعد أن انتصرت الانتفاضة العسكرية ومحاولة استيعاب التجربة، سواء أكانت الأسباب تكمن في واقع ومستوى تطور المجتمع والوعي الاجتماعي والسياسي للسكان، أم

---

٢٤٢ الفكيكي، هاني. أكار الهزيمة —تجربتي في حزب البعث العراقي. لندن. مؤسسة المنار. ١٩٩٣. ص ٢٥٢

في الأحزاب والقوى السياسية العراقية المختلفة، أم في شخصية عبد الكريم قاسم ذاته، أم في القوى العربية والإقليمية المحيطة بالعراق أم بالقوى الدولية والحرب الباردة التي كان يعيشها العالم حينذاك. إنها عملية معقدة ولكنها كانت وستبقى ضرورية من أجل تأمين دراسة موضوعية أمينة وعلمية حول هذه الفترة من حياة المجتمع وشخصية عبد الكريم قاسم. حاولت أن أسير في البحث على الطريق الثالث، أن أرى بعناية قدر الإمكان كل الأوضاع التي سادت العراق والمنطقة والعالم، وتلك العوامل التي كان لها الدور الأكبر في تلك المسيرة المتعثرة وأن أخرج بالنتيجة التي توصلت إليها بصدد الانتفاضة العسكرية التي حولها الشعب إلى ثورة شعبية. لقد تابعت التفاعلات والتشابكات بين العوامل الكثيرة التي ساهمت عبر تراكمها إلى الدفع باتجاه الإجهاز على الثورة التي لم يتوقع أحد من الناس أن تنتهي بتلك الصورة الدرامية وبتلك السرعة. لقد سقطت الجمهورية الأولى وسقط قائدها مضرجاً بدمائه، كما سقط المئات من المناضلين بسبب دفاعهم عن تلك الثورة ومكاسبها رغم الانحراف الذي حصل في مسيرتها. وأقيم على أنقاضها الجمهورية الثانية، جمهور القوى البعثية والقومية الشوفينية.

إن ما أضعه بين يدي القارئة والقارئ ليس سوى محاولة لدراسة شخصية عبد الكريم قاسم بعد أن حاولت تتبع مسيرة العمل النضالي للشعب العراقي في القرن العشرين وبعد أن تتبعت مسيرة الثورة ذاتها والعقبات التي واجهتها والعوائق التي اعترضت طريقها والنتائج التي تحققت في تلك الفترة القصيرة من عمر الثورة والعوامل التي أدت إلى انهيارها. وفي الكتابين السادس والسابع من هذه المجموعة سأحاول دراسة العواقب التي ترتبت على سقوط حكم قاسم واستيلاء القوى البعثية والقومية على الحكم في العراق، إلى حين سقوط النظام في ربيع ٢٠٠٣.

ولد عبد الكريم قاسم في ١٩٢٤/١١/٢١ في مدينة بغداد، أي في السنة التي تفجرت فيها الحرب العالمية الأولى، التي استهدفت أعادة توزيع مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية في ضوء التحولات التي كانت تجري في موازين القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية حينذاك.

ولد عبد الكريم في عائلة تدين بالإسلام، عن أب عربي يدعى قاسم محمد البكر الزبيدي، وينتمي إلى قبيلة زبيد القحطانية، ومن أم عربية اسمها كيفية حسين اليعقوبي تنتمي إلى قبيلة تميم العدنانية. كان الأب مسلماً يلتزم بالمذهب السني الحنفي، في حين كانت الأم مسلمة تلتزم بالمذهب الشيعي الجعفري. ولم يكن مثل هذا الزواج بين أتباع المذهبين نادراً، بل كان شائعاً ويعبر عن وعي نسبي بحق الإنسان في الانتماء إلى أي مذهب ديني، فالأديان والمذاهب المختلفة يفترض فيها أن لا تقف حائلاً في طريق الحب والزواج والحياة المشتركة. ولا يمكن الادعاء بعدم وجود من كان يرفض مثل هذا الزواج بسبب تزمته وتعصبه لمذهبه دون المذاهب الأخرى أو لدينه دون الأديان الأخرى، وهي ظاهرة لا نجدها في الإسلام وحده، بل وفي بقية الأديان أيضاً، رغم القيود الأكثر شدة التي يفرضها شيوخ الدين في الإسلام، علماً بأن بعض الأديان تحرم الزواج بأتباع أديان أخرى بشكل كامل، كما في بعض الديانات القديمة المغلقة كالديانة الإيزيدية أو الصابئة المندائية، وكلتا الديانتين ليستا من الديانات التبشيرية. وبعضها الآخر يطلب تغيير دين الزوج أو الزوجة حين عقد الزواج في ما بين أتباع الأديان المختلفة أو حتى المذاهب، أو يفرض البعض تحديداً لفترة هذا الزواج إن كانت الزوجة مسيحية مثلاً ولم تغير دينها، إذ يعتبر مثل هذا الزواج مقطوعاً لفترة معينة تثّبت مدته في عقد الزواج، كما هو الحال في شريعة الشيعة الجعفرية التي تفرض على أتباع المذهب الشيعي الجعفري الالتزام بها.

كان قاسم محمد البكري، والد عبد الكريم، يحترف النجارة مهنة له. ولكنه عمل فترة من الزمن في الزراعة مع أخيه علي محمد البكر الزبيدي في الصويرة، بسبب ضيق الحالة المادية والبطالة التي كانت سائدة في تلك الفترة، وخاصة في أعقاب ثورة العشرين في العراق.

دخل عبد الكريم مدرسة الصويرة الابتدائية مع تأسيس الدولة العراقية الملكية في عام ١٩٢١ واستمر فيها حتى الصف الرابع الابتدائي ثم انتقل منها إلى مدرسة الرصافة الابتدائية في بغداد وتخرج منها عام ١٩٢٧. بعدها دخل الثانوية المركزية ببغداد وتخرج منها في عام

١٩٣١/١٩٣٠ وتعين بعدها لمدة سنة واحدة معلماً في مدرسة الشامية بلواء الديوانية، ومنها قدم في عام ١٩٣٢ طلباً للانخراط في الكلية العسكرية.[٢٤٣]

تميز المجتمع العراقي في الفترة التي نحن بصددها بالتخلف الاقتصادي الشامل تقريباً وسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والعلاقات العشائرية ذات الطبيعة الأبوية وتعرض الفلاحين الكادحين إلى استغلال شديد ومفجع نشأت عنه هجرة فلاحية واسعة ومستمرة من الريف إلى المدينة.

تركت الدولة العثمانية العراق في حالة يرثى لها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانتشار واسع جداً للأمية بين المواطنات والمواطنين وهيمنة جمهرة واسعة من شيوخ الدين المتخلفين على ذهن الإنسان ووجهة تفكيره، ثم سلمته في أعقاب سقوطها في الحرب العالمية الأولى إلى قوات الاحتلال البريطانية، كجزء من أسلاب الحرب الموزعة على الدول الاستعمارية المنتصر أولاً، وكنتيجة منطقية للحرب التي كان هدفها إعادة توزيع مناطق النفوذ في العالم بين الدول المنتصرة فيها، وبشكل خاص أسلاب الدولة العثمانية. لقد كانت الهيمنة العثمانية التي دامت أربعة قرون تقريباً ثقيلة بوزرها على السكان من النواحي الفكرية والسياسية والاقتصادية. وكان العراق يذكر العالم بأن حياة الشعب العراقي خلال فترة الحكم العثماني وفي الربع الأول من القرن العشرين أكثر بؤساً وتخلفاً من حياة الشعوب في القرون الوسطى. ولهذا كانت الهيمنة البريطانية، رغم أنها كانت مرفوضة شعبياً، المنفذ الوحيد لتنفس العراق هواءً جديداً قادماً من الغرب، من حضارة جديدة متقدمة دفعت البلاد على طريق جديد، رغم كل العوائق التي وضعها الاستعماريون، بسبب

---

٢٤٣ قارن: المصادر التالية:

– الزبيدي، ليث عبد الحسن. بغداد. منشورات مكتبة اليقظة العربية. ١٩٨١. ص ٣٢٣–٣٢٥.

– جواد، مصطفى. على رأس لجنة/عمل مشترك. دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. صادر عن وزارة الإرشاد. مطبعة التمدن. بغداد ١٩٦١. ص ٣١٦.

– ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق. منشورات مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٨١. ص ٣٢٣.

– حسين، عبد الخالق د. ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية وعبد الكريم قاسم. دار الحصاد للنشر والتوزيع. دمشق. ٢٠٠٣. ١٦٥.

ذهنية المستعمر عموماً، في طريق تسريع عملية التخلص من تلك الحياة البائسة التي خلفتها الهيمنة العثمانية الثيوقراطية الطويلة على العراق.

مع دخول بريطانيا إلى العراق تزايد وجود الشركات التجارية البريطانية في العراق وتعززت مواقعها وغزت سلعها السوق العراقي، رغم ضعف القوة الشرائية لدى السكان بسبب حالة الفقر التي كانت تعم البلاد. وأثَّرَ وجود السلع البريطانية الحديثة الجيدة نوعياً والرخيصة نسبياً بالمقارنة مع السلع المصنعة يدوياً أو حرفياً في العراق على الإنتاج الحرفي وساهم في دفع الكثير من أصحاب الحرف إلى إغلاق ورشات عملهم والتفتيش عن عمل يمكن أن يساعدهم في توفير القوت لهم ولأفراد عائلاتهم. وقد شمل هذا الأمر عائلة قاسم محمد البكر، والد عبد الكريم، الذي أجبر على الرحيل إلى الريف للعمل هناك في الزراعة لتأمين العيش له ولعائلته. لقد عانى الوالد والعائلة من الفقر وشظف العيش، وهي حالة اشتركت فيها غالبية العوائل العراقية الكادحة والحرفية وكذلك العوائل التي كانت تعمل وتعيش في الريف. إذ لم تعرف الزراعة حينذاك استخدام وسائل الإنتاج والتقنيات الحديثة، بل كانت تعتمد على الأساليب القديمة البالية ووسائل إنتاج تعود على قرون خلت من حيث التقنيات، وعلى استخدام الكثير من الأيدي العاملة المتعبة والمريضة ذات العمر القصير. لهذا كانت الإنتاجية وغلة الدونم الواحد واطئة جداً والإنتاج الإجمالي واطئ والنوعية غير جيدة والدخول السنوية للفلاحين واطئة وبائسة لا تسد الرمق، خاصة وأن شيوخ العشائر وبقية الإقطاعيين كانوا يمارسون الاستغلال البشع على الفلاحين الفقراء ويتركونهم أقرب إلى الموت منهم إلى الحياة. ولم يكن الإنتاج الحرفي أفضل حالاً من الإنتاج الزراعي من حيث أدوات الإنتاج أو الإنتاجية والنوعية والدخول السنوية، إذ كان التجار هم الذين يستحوذون على القسم الأكبر مما يمكن تسميته بفائض القيمة في إنتاج هذه الفئة الكادحة من العاملين في الإنتاج الحرفي. ولم تسعف النجارة والد عبد الكريم في الحصول على مصدر رزق مناسب يوفر اللقمة الكريمة للعائلة مما دفعه إلى الهجرة إلى الريف ومقاسمة أخيه العمل والعيش.

كان المجتمع العراقي الذي ولد فيه عبد الكريم قاسم مجتمعاً ذكورياً يتبنى الأبناء تقاليد موروثة في التربية في البيت والشارع، وهي لا تختلف عن التقاليد المتوارثة في الريف،

إذ كانت حياة المدينة في حينها تتداخل بصورة واضحة مع حياة الريف ويتبادل الناس المواقع فيها باستمرار، وكذا التقاليد والعادات الأخرى. فالتربية الريفية كانت ذات طبيعة أبوية قبلية قاسية وصارمة وذات نهج فردي تسلطي مقترنة بظروف حياة خشنة فيها الكثير من البؤس الفكري والاجتماعي والفاقة المالية والمرارة التي تترك أثرها على الفرد، سواء أدرك ذلك أم لم يدركه، عند الكبر وفي التعامل والتصرف اليومي، وأن تباين من شخص إلى آخر ارتباطاً بعوامل كثيرة أخرى. وكانت القسوة في التعامل والنظرة المتعالية يواجهها الإنسان من جانب المسؤولين في الدولة. وكانت الأم هي الشخص الوحيد الذي كان في مقدوره أن يمنح الطفل العراقي حينذاك الدفء والحنان والحب والرحمة، كما تنقل إليه وتغرس فيه بقية تقاليد المجتمع الإيجابية منها والسلبية. وهكذا كان الأولاد يتعلقون بقوة بأمهاتهم ولكنهم يمارسون نفس مواقف الأب في العلاقة مع المرأة عموماً، فهو مجتمع ذكوري وله السيادة على المرأة حتى على الأم فيما بعد.

تربى قاسم في عائلة مكونة من سبعة أفراد أم وأب وخمسة أطفال، من أختين وثلاثة أخوة. لهذا لم يكن في مقدور الأب النجار توفير ظروف حياة مناسبة له ولعائلته. فكان الأطفال يسيرون حفاة في الشوارع والأزقة، وكذلك في المدرسة عندما استمرت الدراسة حتى الصف الرابع الابتدائي في الصويرة، وهي منطقة فلاحية كادحة وفقيرة وشديدة الخشونة تقع بين بغداد والكوت (واسط لاحقاً). أشار قاسم فيما بعد إلى هذه الفترة بكلمات تؤكد معاناته ومعاناة عائلته الشديدة من تلك الفترة، والتي كما يبدو، تركت أثرها الواضح على سلوكه ومواقفه لاحقاً: "إنني ابن الفقراء، إنني فقير، شخص فقير، وجدت وعشت في حي الفقراء وقاسيت زمناً طويلاً من مرارة العيش.."[٢٤٤]. لا تحتاج هذه الكلمات إلى تفسير إضافي، فهي صرخة تحمل اللعنة على الفقر وحياة الفقر التي عانت منها غالبية سكان العراق حينذاك..

---

٢٤٤ قاسم، عبد الكريم. جيشنا المظفر في ذكرى تأسيسه الحادية والأربعين. وزارة الإرشاد. بغداد ١٩٦٢. ص ٢٠.

أكمل المدرسة الثانوية في بغداد في عام ١٩٣١ وتعين في السنة نفسها معلماً في مدرسة ابتدائية في قضاء الشامية التابعة للواء الديوانية (القادسية لاحقاً). والمجتمع في قضاء الشامية لا يختلف عن مجتمع الصويرة، مجتمع فلاحي تسوده العلاقات العشائرية ذات المضمون والوجهة الإقطاعية والاستغلالية. لم يستمر طويلاً في التعليم فبعد عام واحد، في عام ١٩٣٢، قدم طلباً إلى الكلية العسكرية وقبل فيها وتخرج منها بعد عامين ١٩٣٤ برتبة ملازم ثان.

يتفق أغلب الذين عايشوا وتحدثوا أو الذين كتبوا عن شخصية عبد الكريم قاسم وعن سماته الأساسية على أنه كان في جميع مراحل الدراسة التي اجتازها راغباً الانفراد بنفسه والابتعاد عن الاحتكاك بالآخرين، سواء أكان ذلك على مقاعد الدراسة وساحات اللعب أم في المحلة والقرية والبيت، أم فيما بعد أثناء وجوده في الكلية العسكرية وضابطاً في القوات المسلحة العراقية. وأغلب الكتاب يشيرون إلى عدة عوامل كانت وراء رغبته في الانفراد والعزلة النسبية عن الآخرين، وهي:

١. فقر الحال وعدم القدرة على مجاراة الآخرين، رغم أن الغالبية العظمى من تلاميذ الصويرة أو تلاميذ محلة قنبر علي ببغداد، هي من أبناء العوائل الفقيرة والكادحة. ولا شك في أن الثانوية المركزية كانت تجمع في صفوفها أبناء الفقراء ومتوسطي الحال والأغنياء في آن واحد. ولكن الإشكالية كانت تقبع في معاناة الكثير من الطلبة في العراق حينذاك أو فيما بعد أيضاً من هذا التمايز الذي يولد مصاعب نفسية لدى التلميذ.
٢. التربية العائلية التي تعكس تأثيرها على الأبناء وخاصة تأثير الأب الذي كما يقال وينقل عنه من معارفه أنه كان انعزالياً قليل الاختلاط والاحتكاك بالآخرين. ونادراً ما كان يرتاد المقاهي.
٣. الشق الذي كان في شفته الذي يعتقد بأنه تسبب في خلق عقدة نفسية لدى عبد الكريم قاسم. وهي دون شك يمكن أن تتسبب بعقدة نفسية لدى طفل مصاب بها. وقد تخلص منها في عملية جراحية أجراها في لندن في عام ١٩٤٧. وهذا يعني أنه كان يعاني منها،

ولكنها لا يمكن أن تكون سبباً في عزلته عن الآخرين، إذ استمرت سلوكية الانعزال عن الآخرين حتى بعد إجراء العملية له وشفائه منها.

٤. ويسعى البعض إلى تفسير عزلة عبد الكريم قاسم إلى أنه كان ومنذ البدء يعيش حالة نفسيةً متميزة مليئة بشعور التفرد والموهبة والإلهام الذي يمنحه القدرة على إنجاز الكثير من الأعمال الكبيرة في حياته لصالح المجتمع. ويدعي البعض أنه قد صرح بذلك مرة بقوله: أنه كان يعرف مسبقاً بأنه سيفجر الثورة قبل عشرين عاماً من تاريخ تنفيذها.

والسؤال الذي يلح على الباحث هو: هل هذه الملاحظات المشار إليها في أعلاه تشكل أسباباً فعلية لعزلة قاسم عن الآخرين وقلة احتكاكه بأطفال المحلة وتلاميذ المدرسة، أو فيما بعد بزملائه طلبة الكلية العسكرية أو أقرانه في القوات المسلحة؟

إن العوامل المشار إليها في أعلاه، كما تبدو لي، تشكل من حيث المبدأ مدخل فعلياً لفهم طبيعة وسمات عبد الكريم قاسم الغائب عنا. إلا أنها لا تعني انفراده بها، إذ أن الكثير من أبناء العراق يعانون من ذات المشكلات أو ما يشابهها أو أكثر منها أيضاً، ولكن ليس بالضرورة أنهم ساروا أو سيسيرون في الدرب الذي سار عليه قاسم. أي أن قاسماً لم يكن متفرداً في تلك المشكلات، إلا أن الظروف التي عمل فيها والحياة التي عاشها سمحت له ولغيره أن يسيروا في درب الصراع مع السلطة وأن يلتحقوا بحركة الضباط الأحرار ثم يمارسوا الدور الذي تسنى لهم صدفة أو تصميماً على ممارسته. إذا هكذا كان الأمر مع عبد السلام محمد عارف ومع وصفي طاهر ومع ناظم الطبقچلي وغيرهم من حركة الضباط الأحرار.

إن التربية المنزلية وسلوك الأب والحالة المالية والحالة الصحية والنفسية للإنسان تلعب دورها المباشر في مدى الحيوية التي يمكن أن يتسم بها الإنسان أو مدى الخجل أو الشجاعة التي يتصف بهما في حياته. ويمكن أن نلاحظ ذلك على الأولاد في المدرسة وفي المحلة وفي كل مكان حيثما أمكن الاحتكاك بالناس سنجد عينات من مختلف السمات. وكان قاسم أحد هؤلاء الذي لم يتميز بسمات خاصة ومتفردة، بل كان طفلاً طبيعياً تماماً ونما وترعرع

هكذا أيضاً وأثرت فيه حياته اليومية وخلقت منه إنساناً يحس بمشكلات الناس ويعاني منها ويفكر ويسعى للتخلص منها أو تخليص كل الناس منها. أي أن سلوكية عبد الكريم قاسم في صغره وشبابه لم تكن سلوكية شاذة أو غريبة عن المجتمع العراقي بأي حال.

في الفترة التي تخرج فيها عبد الكريم قاسم من الكلية العسكرية، كان العراق يغلي بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن جزءاً من العلاقات الرأسمالية كانت قد ولجت البلاد بقوة أكبر مع القوات البريطانية، سواء أكان ذلك عبر العلاقات التجارية أم شركات النفط الاحتكارية أم عبر نشاط الشركات الرأسمالية المختلفة التي استقرت في العراق منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتوسع نشاطها وازداد دورها في الحياة الاقتصادية العراقية. كانت البرجوازية الوطنية العراقية في بداية تكونها، كما هو حال فئة المثقفين العراقيين الجدد من غير أتباع المدرسة العثمانية، رغم أن تأثير الثقافة والتربية العثمانية لم تترك بصماتها بسرعة على المجتمع العراقي وعلى الشخصيات التي تسلمت الحكم في البلاد، إذ أن أغلب أفراد النخبة الحاكمة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية أو نهاية الأربعينيات كانوا مخلصين في طريقة تفكيرهم وتصرفاتهم للذهنية والمدرسة العثمانية. وقلة منهم واصلت وجودها وتأثيرها حتى سقوط النظام الملكي وما بعده.

ففي آب عام ١٩٣٣ وقعت المجازر التي نفذت بالآشوريين في سميل التي راح ضحيتها أكثر من ٦٠٠ إنسان آشوري، وأغلبهم من الفلاحين البسطاء، إضافة إلى من قتل على أيدي بعض الكُرد من الأغوات الذين كان يهمهم النهب والسلب والسيطرة على الدور[٢٤٥]. ثم كانت العمليات العسكرية ضد حركة الإيزيديين التي قمعت بالحديد والنار من قبل الجيش العراقي. وفي عام ١٩٣٦/١٩٣٥ وقعت أحداث الفرات الأوسط التي قمعت هي الأخرى بالحديد والنار. وفي الحالتين لعب بكر صدقي دوراً بارزاً فيها. وفي نفس الفترة وقعت أحداث الكُرد البارزانيين والتي قمعت هي الأخرى بالحديد والنار. كان شيوخ العشائر في الفرات الأوسط ومناطق الإيزيديين يرفضون مسألتين ويطالبون بتغيير الموقف منها وهما:

---

٢٤٥ فتح الله، جرجيس. نظرات في القومية العربية مداً وجزراً تاريخاً وتحليلاً. الجزء الرابع. أضواء على القضية الآشورية. مذابح آب ١٩٣٣. (المأساة الآشورية). أربيل. ئاراس. ٢٠٠٤. ص ١٨٠١–١٨١٨.

أ . رفض الخدمة الإجبارية (الإلزامية) في الجيش من قبل العرب في الفرات الأوسط.

ب . تعارض الخدمة العسكرية مع الدين لدى الأيزيديين.

وتشير معلومات تلك الفترة إلى أن الفلاحين في الفرات الأوسط قد تعرضوا في ليلة ٢١ نيسان/أبريل ١٩٣٦ إلى قطار صاعد بالقرب من الرميثة بإطلاق عيارات نارية، واعتبر ذلك من قبل وزارة الداخلية تحرشاً بالدولة وقررت الحكومة إرسال الوحدات العسكرية لتأديب شيوخ العشائر والفلاحين. وكانت الحكومة تعتقد، وهو قريب إلى نصف الحقيقة، بان المنافسة بين السياسيين هي التي دفعت بعضهم على تأليب العشائر ضد الحكومة العراقية لإشاعة التمرد في منطقة الفرات الأوسط، إذ أن النصف الآخر يكمن في واقع حياة الفلاحين السيئة التي كانت تحركهم ضد الحكومة ايضاً.

وقد عين لهذا الغرض أمير اللواء بكر صدقي قائداً عاماً للقوات العسكرية المرابطة في الديوانية. وكان قبل ذاك قد أخمد حركة الّگرع في عفج ومن بعدها حركة الناصرية ومن ثم الرميثة الثانية. وبعد إخماد هذه الحركات المسلحة في الفرات الأوسط منح بكر صدقي أوسمة رفيعة ورقي إلى رتبة فريق في الجيش العراقي.[٢٤٦] وفي عام ١٩٣٦ قام الفريق بكر صدقي بالتعاون مع الفريق عبد اللطيف نوري بانقلابهما العسكري ضد وزارة ياسين الهاشمي وبالتنسيق مع حكمت سليمان وبعض القوى الديمقراطية، ومنهم جماعة الأهالي. وقد شارك في هذا الانقلاب قائد القوة الجوية المقدم محمد علي جواد وهو ابن خالة عبد الكريم قاسم.[٢٤٧] اغتيل كل من بكر صدقي ومحمد على جواد في الموصل في آن واحد في عام ١٩٣٦.

وفق المعلومات المتوفرة فقد شارك عبد الكريم قاسم في أحداث الفرات الأوسط (الرميثة) التي وقعت بين ١١ أيار/مايس و٢٩ تموز/يوليو ١٩٣٥، وكان آنذاك ضمن الفوج الثالث"[٢٤٨]، وكان رشيد عالي الگيلاني في حينها وزيراً للداخلية. تشير معلومات الضباط

---

٢٤٦ الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخير. دار الحصاد. سورية. ٢٠٠٣. ص ٥٢٥.

٢٤٧ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. منشورات دار الزوراء. لندن. ١٩٨٣. ص ١٣.

٢٤٨ الزبيدي، ليث عبد الحسن، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق. مصدر سابق. ص ٣٢٦.

العراقيين الذين زاملوا عبد الكريم قاسم أنه شارك في الجماعات القومية التي تشكلت في منتصف الثلاثينيات، وكان بينهم الضباط الأربعة الذين قادوا حركة مايس/أيار ١٩٤١. إلا أنه لم يستمر معهم طويلاً، إذ كان قد بدأ يتأثر بجماعة الأهالي التي كانت قد تشكلت قبل ذاك والتي ارتبطت بتحالف سياسي مع الفريق بكر صدقي العسكري لتنفيذ انقلابه في عام ١٩٣٦. وقد قتل في حينها ابن خالته المقدم محمد علي جواد مع بكر صدقي في الموصل. وتلك الحركة ونتائجها ساهمت بتحوله من مواقع القوميين العرب إلى مواقع قريبة من القوى الديمقراطية، وخاصة من الحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس في عام ١٩٤٦. وكان قاسم من قراء جريدة الأهالي التي يصدرها هذا الحزب، إلا أنه لم يكن في هذا الحزب ولا بأي حزب آخر طيلة حياته القصيرة.

تشير الحياة العسكرية لقاسم إلى أنه كان ينفذ التوجيهات العسكرية بحذافيرها ويسعى إلى عدم خرق القواعد العسكرية وشارك في جميع الحملات التي أرسل فيها كضابط في القوات المسلحة العراقية، كما حصل بالنسبة إلى حركات بارزان في خريف عام ١٩٤٥، وشارك في القوات العسكرية التي أرسلت إلى فلسطين لمواجهة القوات الإسرائيلية. وتشير التقارير التي كتبت عنه من جانب القيادات المسؤولة في الوحدات التي عمل فيها، ووفق المعايير العسكرية، إلى أنه تميز بالشجاعة والجرأة في اتخاذ القرارات وتنفيذها وحريصاً على جنوده ويتعامل معهم بصورة حسنة. نقل السيد ليث عبد الحسن الزبيدي في كتابه الموسوم "ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق" عن التقرير السنوي الذي كتبه آمر اللواء الثالث بعد الحركات الفعلية التي جرت في الزيبار والمناطق المجاورة لها في إقليم كُردستان بين ٩ آب ١٩٤٥ و٢٠ تشرين الأول ١٩٤٥ ما يلي: "إنه ضابط ركن خلوق جداً، وكريم النفس، شهم مخلص لآمره ودقيق في أعماله، وثقافته العامة جيدة وسوف يكون في المستقبل من ضباط الجيش القديرين"[٢٤٩].

كان عبد الكريم قاسم يعيش الأحداث الجارية في العراق كغيره من الناس العراقيين، وبشكل خاص في المدن، إذ كان، للانطلاقة الديمقراطية التي أعقبت سقوط النازية والدولة

---

٢٤٩ المصدر السابق نفسه. الهامش رقم ١٨. ص ٣٢٦.

الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية، أثرها المباشر على العالم، وكذلك على الواقع السياسي في العراق، أي أن سقوط النازية ساهم في إضعاف هذا الفكر محلياً من جهة، وفي بلورة الفكر الديمقراطي في العراق من جهة أخرى، حيث برزت الحركات السياسية والنشاط العام لقوى كثيرة، سواء أكان بصورة علنية أم سرية. وكانت حركة الجماهير الشعبية قوية وراغبة في الانطلاق إلى آفاق جديدة. إلا أن نظام الحكم الملكي كان يتصدى لتلك الحركات الشعبية والأحزاب السياسية الديمقراطية ويفرض إرادته على المجتمع وعلى سياسة الدولة الداخلية والخارجية ويعيق عملية التغيير المنشودة في البلاد، خاصة وأن معاناة فترة الحرب العالمية الثانية كانت ثقيلة على الغالبية العظمى من السكان. وكانت سلوكية البلاط والحكم تثير حفيظة المجتمع، ومنهم كثرة من الضباط العسكريين وضباط الصف والجنود. وفي هذه الفترة نفذت حكومة بريطانيا العظمى مشروعها القديم والوعد الذي أعطته لليهود والمؤتمر اليهودي الدولي بإقامة دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينية في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩١٧. إذ صدر بعد ثلاثة عقود من ذلك الوعد، أي في ٢٩/ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٤٧ قراراً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يقضي بتقسيم فلسطين إلى قسمين، كان القسم الأكبر لصالح إقامة الدولة الإسرائيلية الجديدة، والقسم الأصغر لصالح العرب في فلسطين. رفض هذا القرار من عرب فلسطين ومن حكومات الدول العربية، مما أدخل الجيوش العربية في حرب في فلسطين ضد القوات الإسرائيلية الحديثة التكوين التي انتهت بتراجع وانسحاب القوات العربية. شارك عبد الكريم قاسم في عدد من تلك المعارك التي دارت بين القوات العراقية والقوات الإسرائيلية واطلع على الدور الخياني لبعض الحكومات العربية حينذاك للقضية الفلسطينية ولصالح إسرائيل. وكان لهذا الأمر أثره البالغ على المقدم الركن عبد الكريم قاسم وبقية الضباط الذين كانوا يقاتلون معه في فلسطين إلى جانب الشعب الفلسطيني. بقي عبد الكريم عدة شهور هناك ثم عاد إلى العراق. دفعت أحداث القضية الفلسطينية ومواقف الحكومات العربية، ومنها الحكومة العراقية، الكثير من الضباط في الجيش العراقي إلى الاستياء والتذمر والبدء بالتفكير للعمل المنظم ضد الحكومة العراقية. وكان العامل الفلسطيني أحد العوامل المهمة

في هذه الوجهة السياسية لدى جمهرة من الضباط العراقيين، ولكنه لم يكن العامل الوحيد، بل أن الأوضاع السياسية الداخلية وحالة البؤس التي كانت فيه غالبية الشعب، هي التي تقف وراء ذلك التحرك السياسي للخلاص من النظام الملكي، إضافة إلى التذمر الشديد من دور حكومة وسفارة بريطانيا في شؤون السياسة العراقية، الداخلية منها والخارجية. وكان عبد الكريم قاسم أحد هؤلاء الضباط.

ساهمت فترة الصبا والشباب والدراسة ثم الفترة العملية من حياة عبد الكريم قاسم في الجيش في تكوين مفردات أو سمات شخصيته الأساسية والتي يمكن بلورة بعضها في النقاط التالية:

أولاً: من المعروف أن روح العزلة والرغبة في الانفراد بالذات لدى الشخص تساهم في بلورة مجموعة من السمات في الممارسة اليومية لدى الفرد، شاء الإنسان ذلك أم أبى، فهي تتسبب في:

١. الغوص في التفكير بكل ما يحيط به عبر حوار ذاتي (مونولوج) بأمل التوصل إلى حلول لتلك المشكلات. وإذا كان للحوار الثنائي (الدايولوج) أهمية في تبادل وجهات النظر وإثارة الاعتراضات على الفكرة الواحدة بسبب الرؤية القادمة من زاوية نظر أخرى، فإن المونولوج يحصر الإنسان بفكرة واحدة يبقى يحفر بها ويغوص في أعماقها بهدف وعيها بشكل أفضل. وفي الوقت الذي يكون المونولوج خاصاً بالفرد ويمكن أن يبقى سراً لا يكشف عن مضامينه، يكون الدايولوج مفتوحاً على الآخرين لا يحمل سراً لا يكشف بالضرورة.
٢. محاولة الاعتماد على الذات لحل المعضلات التي تواجه الشخص وتقلل من أهمية العمل الجماعي وتعزز الذاتية لدى الإنسان والثقة بالنفس في آن واحد.
٣. وهي تتضمن احتمالاً قائماً يعبر عن سيطرة الحياء والخشية من المعاشرة مع الآخرين، والتي يمكن أن تعكس درجة من ضعف الثقة بالآخرين، كما أنها تتناقض مع الثقة بالنفس إلى حدود غير قليلة عندما تتوطد الفردية عند الفرد ولا يسعى إلى مكافحتها بإجراءات حاسمة وجريئة.

٤. الفردية في التصرف ومواجهة الأمور ومختلف المشكلات وعدم الرغبة في العمل في إشراك الآخرين بشؤونه، إذ تتربى عند الفرد ذهنية امتلاك قدرة أفضل من الآخرين في معالجة قضاياه والقضايا التي يواجهها. وهذا يعني بطبيعة الحال ضعف الثقة بالآخرين وضعف القناعة بقدراتهم على أداء المهمات كما يفترض أن تكون عليه. وبالتالي تفرض عليه هذه النظرة شعوراً خاصاً بضرورة القيام بكل الأعمال والاهتمام بكل شيء صغيرها وكبيرها.

٥. وهي تخلق لدى الإنسان الشك بالآخرين بسبب عدم الاحتكاك بهم أو الابتعاد عنهم، وربما الخشية أو حتى الخوف من ردود أفعالهم وتصرفاتهم.

٦. رغبة في التميز والبروز والتفوق على الآخرين لمعالجة النقص أو نقاط الضعف التي يعاني منها وهو أدرى بها من غيره، رغم أنه لا يحاول تجاوزها ومعالجتها، وبالتالي تخلق لديه روح التميز والطموح والرغبة في تحقيق ما يتطلع إليه.

٧. شعور القلق والتردد الدائمين اللذين يهيمنان على الإنسان يدفعان به، مع التقدم بالعمر، إلى العجز عن اتخاذ القرارات النهائية أو حسم الأمور بصرامة. إن سمة القلق في ما يتخذه الإنسان من قرارات لا تشكل عيباً من الناحية العلمية في مجال التفكير الهادئ وعدم التسرع في اتخاذ القرارات، لكنها تتحول إلى مشكلة كبيرة، يعجز معها، عندما يكون في مواقع الحسم في السلطة أو على رأسها، في اتخاذ القرارات المناسبة والعاجلة للقضايا الأساسية التي يمكن أن تقود البلاد والمجتمع إلى كوارث.

وتزداد حدة هذه السمات عندما يعيش الإنسان تجربة الحياة العسكرية والمخاطر المرتبطة بها في فترة الحروب والتي تترك آثارها هي الأخرى على سلوكية الإنسان.

ثانياً: ساهمت حالة الفقر المادي في تكوين سمات أخرى لعبد الكريم قاسم، ولكنها شكلت في الوقت نفسه خصائص إيجابية أخرى في شخصيته عرف وتميز بها، ومنها:

١. حبه للفقراء والمعوزين ومحاولة مساعدتهم قدر الإمكان. وقد تجلى ذلك لا في حب والدته وعائلته والرغبة في مساعدتهم فحسب، بل برزت في مظاهر أخرى منها توزيع رواتبه على المعوزين من العوائل بصورة سرية، كشف عنها بعد قتله من قبل أولئك الذين كانوا يرافقونه في توزيع تلك الرواتب أو يوصلونها للمعوزين.

٢. عدم التبجح وادعاء الغنى وعدم الحياء من الفقر الذي عاش وترعرع فيه، وبتعبير أدق عدم التخلي عن ماضيه والفئة الاجتماعية التي انحدر منها وانتمى إليها.

٣ . عدم التطلع للغنى والكسب الحرام أو الاستفادة من موارد الدولة لصالحه، واستمرار البساطة في المأكل والمشرب والملبس والمنام أو التملك.

٤. وتخلق السمات السابقة الواردة في النقطة الأولى وهذه السمات مجتمعة ميزة الصدق في التعامل مع الآخرين. ولكن هذا لا يعني بأي حال فقدان القدرة على ممارسة أساليب التكتكة والتحايل والمباغتة أو المناورة في التعامل أو حتى التآمر عندما يرى بأن الآخرين يريدون التخلص منه أو التآمر عليه.

وإذا ما تحدثنا عن هذه السمات التي لا يمكن أن تؤخذ بعيداً عن الجو الاجتماعي الذي كان قاسم يعيش فيه، إذ أن بعض السمات الأخرى قد برزت في سلوكية قاسم في فترات لاحقة بعد أن أصبح في السلطة وامتلك زمام الحل والربط، كما اعتقد، وهو ما نحاول التطرق إليه أيضاً. ومن الجدير بالإشارة إلى أن واقع الفقر والعوز الذي يعيش فيه الفرد يمكن أن تخلق منه في ظروف اجتماعية معينة ومحيط معين شخصاً بسمات أخرى منها الكره الحقيقي للفقر والفقراء ورغبة جامحة للغنى وجشع جمع وتكديس الأموال بغض النظر عن الأساليب غير الشرعية، أو محاولة إيذاء الفقراء، إذ كان يوماً ما واحداً منهم، أو الرغبة في تجاوز ذكريات الماضي ونسيانها. وهو ما شهدناه في شخصية صدام حسين الذي عاش طفولة فقيرة، ولكن في محيط عائلي آخر يختلف تماماً عن محيط عبد الكريم قاسم، وفي أحضان عائلة غير عائلة قاسم، لم يكن فيها شخص مثل خير الله طلفاح، خال صدام حسين وأب زوجته ومربيه في صغره.

لقد دفعت السمات الأولى بعبد الكريم قاسم، ومعه عبد السلام محمد عارف، الذي يختلف في طبيعته وبنائه النفسي عن عبد الكريم قاسم، ولكنهما يلتقيان في بعض السمات، إلى تحديد ساعة الصفر بشكل منفرد وتنفيذها أيضاً وتسلم السلطة بمفردهما وتوزيع المهمات على الآخرين من خلال موقعهما الجديد وبمعزل عن رأي وإرادة اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار. ولكن هذه الحالة التي عبرت عن عدد من السمات الناجمة عن النقطة

الأولى الواردة في أعلاه والتي كانت بارزة في سلوك كل من قاسم وعبد السلام محمد عارف، سواء سمة الفردية أم حب البروز والتميز، أم الانفراد بالعملية، أم الخشية من اكتشاف موعد العملية وما يترتب عن ذلك من نتائج سلبية على الجميع، كانت بدورها السبب في بروز الشك المتبادل بين الاثنين واستعدادهما المبرمج سلفاً للصراع على السلطة، خاصة وأن الأجواء التي نشأت في أعقاب الانتصار والأضواء الساطعة والكاشفة التي سلطت عليهما، إضافة إلى الأهداف والتطلعات المتباينة التي كانت قائمة بينهما، ساهمت كلها بأدوار مختلفة بتعجيل ما حصل فيما بعد بين الاثنين.

بعد الإطاحة بالنظام الملكي وتسلم السلطة، وكانت مغامرة كبيرة واحتمال الموت المحقق في حالة فشلها للقائمين بها، برزت عوامل أخرى أثرت بدورها على سلوك عبد الكريم قاسم، ومنها الرغبة الجامحة لدى العراقيين في تأليه القائد والتي مارستها قوى غير قليلة. ولا شك في أن عوامل عدة، وخاصة الخلاف بين قاسم وعارف وبين قاسم وعبد الناصر ساهمت في تسريع عملية التأليه لقاسم في الإعلام العراقي. فمن ساهم به ولماذا؟ يبدو لي أن مجموعة من العوامل ساهمت في خلق الأرضية الصالحة لنمو هذه الظاهرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، نشير إلى ما يلي:

١. قيادته للانتفاضة العسكرية وإسقاطه النظام الذي عجز المجتمع وقواه السياسية المدنية عن تحقيقه. وبالتالي فالمفاجأة كانت كبيرة واقترنت بظواهر التقدير والتبجيل والحب الكبير له إلى حد الوله.

٢. المساعدات التي كان يقدمها للفقراء وكذلك المشاريع التي أنجزتها حكومة الثورة الأولى خلال فترة وجيزة لصالحهم، وخاصة بالنسبة إلى الفلاحين وسكان المناطق الهامشية في المدن الكبيرة.

٣. الصراع الذي نشب بين عبد الكريم قاسم من جهة، وبين عبد السلام محمد عارف والقوى القومية وعبد الناصر من جهة أخرى، دفعت الناس لالوقوف الشديد إلى جانب قاسم والدفاع عنه وممارسة الدعاية له إلى حد التأليه.

٤. الدور الذي لعبته محكمة الشعب ورئيسها العقيد فاضل عباس المهداوي أثناء جلسات المحاكمة والطريقة التي مارسها رئيس المحكمة في تقديم عبد الكريم قاسم إلى مشاهدي التلفزيون وإبراز قاسم وكأنه شخصية فريدة ومعصومة عن الخطأ، ساهمت بدورها في زيادة شعبية قاسم وجعلت الناس يضعونه في مصاف الأولياء الصالحين.

٥. ولعبت القوى التي اعتبرت نفسها من أتباع قاسم (قاسمية الهوى)، وكذلك بعض الأحزاب الديمقراطية والحزب الشيوعي العراقي دوراً ملموساً في ممارسة الدعاية لقاسم بسبب رغبتها في الوقوف ضد عارف وإفشال مشاريعه واعتقادها الخاطئ بأن ذلك سيعزز الجمهورية ومكاسبها وينهي الصراع لصالحها.

٦. ولا شك في أن القوى الانتهازية لعبت دورها من خلال أساليب وسبل كثيرة لتعظيم قاسم وتأليهه عبر وسائل الإعلام.

٧. كما أن العداء من جانب الحكام العرب، وخاصة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) والقوى القومية والبعثية في الدول العربية من جهة، وكذلك الدعاية والعداء والتآمر من جانب الدول الرأسمالية والدول المجاورة التي تضررت مصالحها بوقوع الثورة التي أطاحت بنظام الحكم وحلف بغداد وهددت مصالحها النفطية من جهة أخرى، إضافة إلى كل المتضررين في الداخل، كلها عوامل لعبت دورها في تعميق وتكريس مكانة قاسم في نفوس الناس.

٨. ولا شك في أن بعض محبي قاسم قد شاركوا في نشر الأساطير غير العقلانية عن قاسم وعن أوهام أو أحلام تحدث بها الحالمون على الناس تدور حوله وتجعل منه شخصية غير اعتيادية وملهمة وقريبة جداً من الأولياء الصالحين وأصحاب المعجزات.

٦. إلا أن واحداً من أهم العوامل التي لعبت دورها في هذا المجال يبرز في دور تاريخ العراق القديم وكذلك العربي والإسلامي والتراث والتقاليد والميثولوجيا العراقية الموروثة التي فيها الكثير من التعظيم والتبجيل للآلهة والحكام والكهنة ورجال الدين، ومنهم حكام العراق القديم والخلفاء والسلاطين، سواء أكانوا من المستبدين الطغاة أم من أولئك الذين أطلقت على كل منهم تسمية "المستبد الصالح!"، في حين لا يوجد أي مستبد

صالح، فكلهم من الأشرار وأن اختلفوا في درجة الشر الذي يتسببون به للمجتمع. كانت الظروف المعقدة والمتنوعة التي مرت بالعراق سمحت بنشوء وتطور سمات معينة في المجتمع العراقي تختلف بهذا القدر أو ذاك عن تلك التي جرت في الكثير من المجتمعات الأخرى، إذ أن لكل مجتمع خصائصه المميزة في النشوء والتطور وفي السلوكية. فعلى امتداد قرون كثيرة عانى المجتمع العراقي القديم من غزوات وحروب ونزوح لأقوام كثيرة جلبت معها وتلاقحت حضاراتها بحضارات الأقوام الأخرى العراقية وتفاعلت كلها في المجتمعات القديمة ومن ثم في المجتمعات العربية والإسلامية، ومرت بها جميع الأديان والمذاهب التي عرفها تاريخ العراق القديم والإسلامي. وتعرف المجتمع في بلاد الرافدين والمناطق المجاورة له على المئات من الملوك والحكام والخلفاء والأمراء الذين مارسوا الحكم بأساليب شتى يجمعها خيط واحد هو خيط الاستبداد والدفاع عن مصالح الأغنياء على حساب الفقراء والمنتجين للخيرات والثروة في البلاد. وكان المجتمع طيلة تلك الفترات يلهث وراء المنقذ له من تلك الأوضاع البائسة والسعي لحياة أفضل. وإذا كانت الآلهة أولاً، ثم الإله الواحد الأحد، هي الصورة التي كان يرجو منها الخير، فأن إرادة الآلهة، أو الإله، كانت تتجسد لديه في شخص ما هو الملك أو الحاكم أو الخليفة أو الحاكم الجديد الذي ينقذه من الحاكم الشرير. ولم تكن صورة عبد الكريم قاسم تختلف كثيراً عن صورة المنقذ الأوحد الذي سعى إليه العراقي في أحلامه وآماله في تلك اللحظات البائسة التي كان يعيش فيها. ولعب المنجمون والمريدون والانتهازيون دورهم البارز في تأصيل هذه الصورة وتأكيدها ووضعها في صورة قديس يحتاجه الإنسان. وهكذا سمي بالمنقذ والمهدي المنتظر ..الخ. ويمكن متابعة مثل هذه الظاهرة في بلدان كثيرة أخرى، إذ نلتقي عند دراسة التاريخ بالكثير من الشخصيات الأخاذة التي تهيمن على عقول وأفئدة الناس البسطاء وتسلبها إرادتها وتدفع بها إلى أتون حروب مدمرة، وهي مقتنعة وهماً بأنها تسير في الدرب الصحيح وتقدم خدمة لوطنها ومجتمعها. ويمكن للإنسان أن لا يذهب بعيداً في التاريخ ليكتشف دور هتلر في ألمانيا أو موسوليني في إيطاليا أو حتى دور ستالين في الاتحاد السوفييتي، أو موقف كثرة من العرب في الدول

العربية، وتحت تأثير عوامل كثيرة، من صدام حسين وهو في السلطة أو بعد اعتقاله. ولسنا هنا بمعرض المقارنة بين قاسم وبين هؤلاء المستبدين، إلا أن الطريق هو واحد والنتيجة واحدة.

لم يكن قاسم في بداية حياته السياسية وهو على رأس السلطة حاكماً فردياً أو مستبدا ظالماً، بل كان إنساناً متواضعاً، كما يشير إلى ذلك أكثر معارفه والأكثر قرباً منه. كان رجلاً مناهضاً للظلم وثورياً رافضاً للحكم الملكي، تدرج بالرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة زعيم ركن حين قام بالثورة، ومن ثم رفع إلى لواء ركن بعد عام منها، وانتهى إلى فريق ركن في سنة اغتياله. اتسم بالانضباط والفردية والعزلة. وهذه السمات، كما أشرنا إلى ذلك، خلقت بدورها، شاء الإنسان أم أبى، حب الذات والخشية عليها من الآخرين والشعور بالزهو والفخر والاعتقاد بأنه الشخص الوحيد القادر على خدمة الشعب دون غيره من الناس. وبما أنه كان مؤمناً باعتدال، فإنه وفي لحظات معينة يمكن أن يوحي له ذلك الإيمان بأن الله يريد أن يجعل منه المنقذ لهذا الشعب من الأوضاع التي كان يعيشها، وبالتالي أصبح يعتقد بأن رسالة وضعت في عنقه عليه أن يؤديها لصالح الشعب. وهذه الحالة التي يمكن أن تكون قد نشأت في اللاوعي لدى عبد الكريم قاسم، يمكنها أن تنشأ لدى أي فرد عراقي آخر بسبب تراكمات الماضي التي أشرنا إليها سابقاً، وهي التي ساهمت في تحويل الإنسان الفردي المنعزل إلى مستبد في رأيه يخشى ولا يثق برأي الآخرين. ثم تحول إلى مستبد فعلي بدعوى الدفاع عن مصالح الشعب وكل الكادحين. وهي حالة مَرَّت على كثرة من المستبدين في العالم، دون أن تكون عندهم رغبة الاستبداد في البداية، ولكن الأوضاع المحلية والعالمية والتراكمات والأرث الاجتماعي وبعض السمات الفردية من التربية العسكرية والعائلية والاجتماعية دفعت بهم إلى هذا الاتجاه.

والسؤال الذي يطرح نفسه على كثرة من العراقيات والعراقيين هو التالي: هل كان عبد الكريم قائداً فردياً أم مستبداً بأمره؟ أميل إلى الرؤية التالية كانت تتصارع في داخل عبد الكريم قاسم نزعتان، نزعة الفردية التي اقترنت بوجهة سياسية غير ديمقراطية سادت منذ نشأت الدولة العراقية والجيش، إضافة إلى أنها كانت السائدة في المجتمع العراقي. إنها رؤية

فحوليه متوارثة تربية بين الرجال وليست وراثية من الناحية البيولوجية، إذ يمارسها الفرد دون أن يعي أو يدرك بعمق هذه المشكلة وعواقبها. وهذه الوجهة تدفع بصاحبها إلى ممارسة الاستبداد والاستماع إلى صوته ورأيه فقط، دون أن يستمع إلى صوت ورأي الآخرين. ونزعة أخرى كانت تدعوه إلى ممارسة الديمقراطية والحياة الدستورية في ضوء الالتزام الذي أخذه على نفسه مع بقية الضباط الأحرار في أن لا يمارسوا ذات السياسة التي مارسها النظام الملكي إزاء الشعب، وأن لا يجعلوا الشعب يعاني ذات المعاناة القاسية التي تعرف قاسم عليها في حياته الشخصية. وكان البعض يطلق على النزعة الأولى لدى الحاكم بـ "المستبد الصالح". وهو أمر مفهوم لا يمكن قبوله، إذ سرعان ما يتحول الصالح من الحكام إلى طالح وشرير يلحق أفدح الأضرار بالمجتمع. كانت تتنازع قاسماً رغبتان: بين رغبة البقاء في السلطة وحكم البلاد بالطريقة التي وصل بها إلى قمة السلطة وأن يبقى على رأسها باعتباره مفجر الثورة ومنقذ الشعب من ظلم الحكم الملكي، وباعتباره الأفضل بين الرجال الذين يحق لهم حكم البلاد، هذا من جهة ومن جهة أخرى رغبة وضع دستور دائم يتسم بالديمقراطية ودولة القانون والتعددية. وكان في مقدوره في الحالة الثانية أن يحظى بتأييد الغالبية العظمى من المجتمع، التأييد الذي يمنحه السلطة الكاملة في حكم البلاد لسنوات لاحقة وفق دستور مدني وديمقراطي. ورغم تشكيل قاسم لجنة خاصة لوضع دستور جديد للبلاد، إلا أنه اكتفى بوضع دستور مؤقت حَكمَ فيه البلاد في حين قتله. لقد اختار عبد الكريم قاسم الطريق الأول، وساهم الكثير من العوامل في دفعه إلى هذا الطريق الصعب والخطير.

كان قاسم حاكماً فردياً مستبداً انتهى حكمه بعواقب مأساوية ما يزال يعاني المجتمع العراقي منها رغم مرور ما يقرب من خمسة عقود على ثورة تموز ١٩٥٨. لقد تسببت سياسته الفردية المستبدة بزعزعة المسيرة الديمقراطية في البلاد، رغم أنه لم يكن وحده مسؤولاً عن كل ما جرى في العراق، بل تشاركه في ذلك جميع القوى السياسية التي وجدت حينذاك بصيغ ومستويات متباينة.

لم يكن قاسم شريراً إلى حين مماته بأي حال، ولكن لم يكن حكيماً ولا ديمقراطياً بل كان مستبداً لا يمكن معرفة أو تقدير التحولات التي كانت ستطرأ على شخصيته وعلى أسلوبه في الحكم وعلى سياساته لو استمر به على قيد الحياة ولم يقتل على أيدي جمهرة من المستبدين الأشرار والجبناء. ولكن في مقدور المتتبع لسياسات قاسم والعارف بشخصيته أن يقدر بأن الطريق الذي سار عليه عبد الكريم قاسم كان سيفضي دون شك إلى عواقب غير طيبة لشخصه وللمجتمع العراقي، حتى لو لم يقتل على أيدي العصابة التي اغتالته عام ١٩٦٣.

أن الاستنتاج الذي يمكن تثبيته هنا يؤكد بأن مسيرة قاسم لم تكن بالاتجاه الإيجابي التصاعدي بل باتجاه معاكس سلبي تراجعي غير ديمقراطي، باتجاه ينزع إلى ممارسة سياسة المستبد المطلق. فالمستبد بأمره يتسم بسمات تميزه عن غيره من البشر. وبما أنه لدينا من هذا النوع من الرجال العدد الكبير، يفترض فينا أن نتتبع هذه الظاهرة السلبية ونتعرف على بعض أبرز سماتها.

يحلو للبعض من الكتاب أن يميز بين الفردية والاستبداد، ويحاول أن يفلسف الفوارق بين الفردية والاستبداد، كما في كتاب الأستاذ حسن العلوي الموسوم عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين[٢٥٠]. إنه التعبير عن حب متأخر لعبد الكريم قاسم، عن شعور بالذنب يلاحق الكثيرين ممن وقفوا ضد عبد الكريم قاسم في وقت كانت سياساته وطنية وديمقراطية صائبة، إزاء رجل وطني أسيء إليه كثيراً من قبل حزب كان حسن العلوي عضواً متقدماً وفاعلاً فيه.

إذا كان بالإمكان االحديث عن الفردية في ممارسات الفرد في العائلة أو في منظمة أو جمعية إنسانية أو في مديرية عامة أو مؤسسة اقتصادية، فإن من غير المعقول والعبثية أن يجري الحديث عن الفردية لدى شخصية عسكرية أو مدنية تقف على رأس دولة وحكومة وتقود شعب. لا شك في أن هؤلاء الناس الأفراد، إذا ما وصلوا إلى السلطة العليا في الدولة،

---

٢٥٠ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. مصدر سابق. ص ٩٨–١٠٠.

فإن فرديتهم ستتحول احتمالاً كبيراً إلى الاستبداد، إن عجز المجتمع عن فرض الوجهة الديمقراطية في حياة البلاد.

إن رفض الديمقراطية والمؤسسات الدستورية والحياة الحزبية الحرة والتعددية السياسية وممارسة الرأي الخاص وفرض الإرادة على المجتمع كلها من سمات الحاكم المستبد. فالحاكم في بلد ما أمامه أحد خيارين: إما أن يكون حاكماً عاقلاً وإنساناً حكيماً ومدنياً واعياً يمارس مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويتعاون في بناء المؤسسات والحياة الدستورية ويقيم دولة القانون الديمقراطي، وإما أن يمارس سياسة استبدادية ويرفض الحياة والمؤسسات الدستورية. ولا يمكن أن يطلق على الأخير سوى كونه مستبداً بأمره.

والمستبد بأمره لا يعني ممارسته القتل والتجويع والتعذيب والحرمان باستمرار، ولا يعني عدم الاستماع إلى آراء الآخرين، ولكنه يعني في كل الأحوال ما يلي:

- أنه لا يقيم وزناً للمؤسسات الدستورية والحياة النيابية والديمقراطية ولحقوق الإنسان، حتى وأن تحدث بها علناً.
- وأن مبادئ الحرية والديمقراطية تخضع إلى معاييره الخاصة ورؤيته الشخصية والقدر الذي يراه مناسباً من الحرية والديمقراطية التي يمكن أن يمنحها للمجتمع، وهي بالتالي منحة منه للمجتمع، وله الحق في استردادها متى شاء ذلك، فهي هبته لهم وليس غير ذلك.
- والمستبد بأمره يعتقد بكونه الأفضل والأكثر وعياً وفهما وإخلاصاً لمصالح المجتمع، وهو المعبر عن إرادة المجتمع خير تعبير. ومن هنا تبرز حالة عدم الثقة بالآخرين أو حتى من يثق بهم لا يستطيع الركون إلى نشاطهم دون العودة إليه في كل شيء، وبالتالي يفقد السيطرة على كل شيء. فالمركزية المشددة التي يخلقها المستبد بأمره تنتهي إلى فوضى وإلى فقدان "رأس الشليلة"، كما يعبر عنها المثل الشعبي العراقي خير تعبير.
- والمستبد بأمره يمنح نفسه الألقاب التي تجعله أقرب إلى الآلهة منه إلى البشر، وهي صفة عراقية قديمة بدأت منذ عهد حكام العراق القديم الذين أقنعوا أنفسهم بأنهم نصف

آلهة ونصف بشر، وأنهم يتسلمون أوامرهم من الآلهة وليس من غيرهم، وهم المسؤولون عن حسن تطبيقها بكل السبل المتاحة لهم، وعلى المجتمع الذي يحكمونه الإصغاء لهم والطاعة التامة لقراراتهم. هكذا نجد ذلك في الشرائع الأربعة التي صدرت في العراق القديم ابتداءً من (شريعة أور نمو) ومروراً بقانون أو (شريعة لبت عشتار) و(قانون أشنونا) و(شريعة حمورابي) وانتهاءً بقوانين الآشوريين والكلدانيين، أو في الشرائع العديدة والمتنوعة الأخرى التي أخذ بها المجتمع العراقي، إضافة إلى الأديان السماوية.

- حاز قاسم في حياته على عشرات الألقاب[٢٥١]، ولم يبزه في ذلك في العراق إلا الدكتاتور الجزار صدام حسين، الذي بلغت عدد الأسماء والألقاب التي منحت له أو منحها لنفسه وفرضها على الإعلام والحياة العراقية أكثر من مئة لقب ولقب، وهو الحاكم الأكثر ولوغاً بدم العراقيين وأكثر إجراماً بتجاوزاته على حقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية في العراق. لا شك في أن بعض تلك الألقاب والأسماء قد منحها الناس والأحزاب السياسية والجماعات المختلفة عبد الكريم قاسم، بفعل صراعها في ما بينها، ولكنه لم يقف بوجه ذلك، بل شجع عليه وساهم فيه من خلال الجماعات التي كانت حوله.[٢٥٢] ويفترض أن نؤكد بأن شعوب وبلدان وحكام العالم النامي عموماً يمارسون

---

٢٥١ الزبيدي، ليث عبد الحسن. ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق. مصدر سابق. ص ٣٣٦/٣٣٥. الهامش رقم ٤٤.

٢٥٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٥. أحصى السيد ليث الزبيدى الأسماء والألقاب التي حاز عليها عبد الكريم قاسم فبلغت ٥٥، هي:

"الزعيم الأوحد. الزعيم العبقري، الزعيم الحبيب، الزعيم الغالي، الزعيم الذي لا ينام، الزعيم المعجزة، الزعيم القديس، الزعيم البطل، الزعيم الأمين، الزعيم الديمقراطي، الزعيم المقدام، الزعيم الشريف، زعيم العراق الأوحد، الزعيم الغضنفر، الزعيم الفذ، الزعيم الذي يهابه الموت، زعيم الملايين، الزعيم معجزة السماء، الزعيم اللوذعي، الزعيم الألمعي، الزعيم الأوحد والأوحد، زعيمنا المنقذ، زعيم العالم كله، بطل الثورة، بطل ١٤ تموز، مفجر ثورة ١٤ تموز، قائد الدنيا الجديدة، الأسد الهصور، زعيمنا العظيم، المهدي المنتظر، الرجل المعجزة، عملاق العالم الجديد، أمل الشعوب الخيرة والمحبة للسلام، القائد الملهم، حامل مشعل راية تموز، صانع التاريخ، البطل المغوار أبو الأحرار، رجل أقوى من الموت، القائد إلى كل نصر، عملاق تموز، ابن الآلهة، ابن الفقراء، نصير الفقراء، ابن الشعب البار، ابن

مثل هذه الحالة في محاولة منهم للتعبير عن الحب أو التزلف للقادة والمسؤولين أو حتى الإساءة لهم في ظروف معينة، وهي بالتالي تشكل ظاهرة عبادة الفرد التي تساهم في تحويل هؤلاء القادة إلى مستبدين أو دكتاتوريين مع بقية المظاهر الأخرى المرتبطة بهذه الحالة. وقد برز خطرها الكبير والصارخ أثناء حكم صدام حسين للعراق، إذ كانت أسوأ مرحلة في تاريخ العراق كله. وقد ساعدت التسمية السيئة التي أطلقها جمال عبد الناصر على عبد الكريم قاسم، وأعني بها تسميته بقاسم العراق، أي المتسبب بشق وحدة العراق، أن يبدأ مؤيدو قاسم بمنحه المزيد من الأسماء الإيجابية والتي لا أساس لها.

- والمستبد بأمره يمنح الحرية أو الحياة لمن يشاء ويمنعها عَمَّن يشاء. وهي ظاهرة بارزة في حياة المستبدين جميعاً، وربما كان قاسم أقلهم استخداماً لسلطته المطلقة، ولكنه مارسها في الكثير من الحالات، بما في ذلك اعتقال المنادين بـ ,,السلام لكُردستان والديمقراطية للعراق" أو الموافقة على إعدام البعض ورفض الموافقة على آخرين، إذ كان الأجدر به ان يمنع تنفيذ أحكام الإعدام بالجميع، رغم الصرخات الغاضبة التي كانت تنطلق من حناجر الناس وهي تردد شعار "أعدم، أعدم، جيش وشعب يحميك. أعدم"، أو "ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة"، أو " لا تقول ما عندي وقت أعدمهم الليلة"، بهستيريا مريعة.[٢٥٣] أو ما قال به شاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري:[٢٥٤]

فضيِّقِ الحبلَ واشدُد من خناقِهِمُ   فربما كان في إرخائه ضررُ

- كان قاسم على خلاف الكثير من المستبدين بأمرهم يثق بقدرة الشعب على حمايته بسبب المنجزات التي قدمها للمجتمع خلال الفترة التي حكم فيها، ولهذا راهن على تأييد الشعب له دون أن يمنح الشعب القدرة في الدفاع عن الجمهورية الأولى، وأعني بذلك توفير

تموز، المعلم الأول، نصير العمال والفلاحين، نصير السلام، حبيب الملايين رسول السلام، مهندس ثورة ١٤ تموز، البطل الحر الشجاع، مفجر الثورات". راجع أيضاً: عبد الجبار، أحمد فوزي. قصة عبد الكريم قاسم كاملة. القاهرة، الشركة العربية للطباعة والنشر. ١٩٦٣. ص ٧٤.

٢٥٣ الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. مصدر سابق. ص ٢٤٩.

٢٥٤ الأعرجي، محمد حسين د. الجواهري دراسة ووثائق. المدى. دمشق. ٢٠٠٣.. ص ١٧٥.

الفرصة للمجتمع أن يمارس حريته وديمقراطيته وفق أسس دستورية ديمقراطية وحياة حزبية رصينة ومنظمة ...الخ، أو أن يثق بالشعب للدفاع عنه وعن الجمهورية حين نفذ المتآمرون انقلابهم الأسود.

- لقد بدأت تبرز على عبد الكريم قاسم ملامح أولية لسلوك يجسد شيئاً من النرجسية والشعور بالعظمة وازدواج الشخصية في علاقاته مع القوى المختلفة. وهي ملامح لا تنفصل عن شخصية الفردي والمستبد بأمره. ولو تسنى لقاسم البقاء في الحكم لتفاقمت تلك السمات في ضوء الواقع الذي ساد العراق حينذاك.
- لم يعتمد قاسم، كما يشير إلى ذلك واحدٌ من البعثيين الإعلاميين وأحد أبرز أعداء قاسم أثناء حياة قاسم، السيد حسن العلوي، على أجهزة الأمن والأجهزة الخاصة لحمايته، إذ كان يعتقد بأن الشعب هو الذي يحميه من شرور الانقلابيين المناهضين له، بخلاف ما كان قائماً في مصر.[٢٥٥] إلا أن قاسم اعتمد على أجهزة الأمن الموروثة من العهد الملكي والتي لم تكن مخلصة له وكانت معادية للحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية وبعضها كان قومياً شوفينياً مناهضاً لقاسم، وهي التي لعبت دوراً مباشراً في التغطية على نشاط المتآمرين ضد حكم قاسم.
- واعتمد قاسم، شاء محبو قاسم المخلصون له حقاً الاعتراف به أم رفضوا ذلك، أسلوب المناورة وتحين الفرص وتوجيه الضربات للقوى السياسية المتصارعة تدريجاً بما يساعد على خلو الجو له ولمؤيديه في أن يبقى في السلطة وبعيداً عن الأحزاب. وأسلوب المناورة يتعلمه العسكري في حياته العسكرية وينتقل معه إلى الحياة العامة ويمارسه، سواء نجمت عنه نتائج إيجابية أم عواقب سلبية، وهي جزء من الإستراتيج والتكتيك في المعارك العسكرية وفي الحياة السياسية. ولكن من المعروف للجميع أن عبد الكريم قاسم لم يكن من مؤيدي الحياة الحزبية، إذ كان يرغب في أن يكون هناك حزب واحد فقط، هو الحزب الذي يلتف حوله لا غير، وقد عبر عن ذلك بصيغ شتى تطرقنا إليها في موقع آخر من هذا الكتاب.

---

٢٥٥ العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. مصدر سابق. ص ١٠٨–١٩٠، وص ٨٨–٩٠.

- آمن قاسم، صدقاً أو مناورة، بما كان ينقل له من خرافات حول دوره ومكانته، سواء ظهرت صورته على بيضة أم على سطح القمر، أم ما أشير إلى غير ذلك من تصورات غير معقولة. كان بعضها يعبر عن إيمانية معينة لدى البسطاء من الناس الذين، بسبب حبهم له، تراءى لهم ذلك، وبعضهم الآخر كان ينسج الروايات الكاذبة تحت تأثير عاملين، أما تقربه من السلطة والتعبير عن حبه لها بشكل خاطئ، بهدف الإساءة إلى قاسم من خلال نشر تلك الأكاذيب، التي لم يحاول قاسم تسفيهها إذ كان يعرف بها وتصل إلى مسامعه، بل حاول الاستفادة منها لتعزيز دوره ومكانته في المجتمع، وخاصة بين الفئات الكادحة، إضافة إلى استخدامها في صراعه مع المختلفين معه.
- لقد كان قاسم رجلاً طبيعياً من الناحية الدينية، فقد كان متديناً باعتدال ومدنياً وعلمانياً باعتدال، ولم يكن في كل الأحوال طائفياً أو معادياً لبقية الأديان أو مخالفاً لحقوق المرأة، بل مسانداً لها وداعماً لتأمين حقوقها ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات. وبسبب هذا الموقف السليم حصد قاسم الحب الكبيرة والكراهية المقيتة في آن واحد، حصد الحب واستفاد منه ووظفه لصالحه ومن أجل توطيد مواقعه في صفوف الكادحين، وخاصة من صفوف أتباع المذهب الشيعي الذين كانوا يعانون من التمييز الطائفي السياسي، وكذلك من أتباع الديانات الأخرى التي منحها الحرية الكاملة، ولكنه حصد في الوقت نفسه الكراهية والحقد من رجال الدين، سنة وشيعة، بسبب مواقفه إزاء المرأة والمجتمع المدني أو العلمانية في الحكم. وكان لهذا دوره في المواقف التآمرية التي شاركت فيها قوى الإسلام السياسي، الشيعية منها والسنية، التي شكلت أحزابها السرية والعلنية منذ عام ١٩٥٩. إلا أن إشكالية قاسم تبلورت بالأساس، وهي تجسيد حي لفرديته واستبداده، في عجزه عن وعي أهمية الديمقراطية وعدم دعم الجهود المبذولة لتوطيد الديمقراطية في البلاد وتعزيز مواقع المجتمع المدني من خلال النشاط الدستوري والديمقراطي في البلاد.
- وجدير بالإشارة إلى أن قاسماً لم يكن قومياً متزمتاً أو متعصباً للقومية العربية ضد القوميات الأخرى، لقد كان عراقياً يدرك تنوع المجتمع العراقي قومياً ودينياً وطائفياً.

كان يحترم قوميته العربية ويحترم في الوقت نفسه القوميات الأخرى، كما كان يحترم دينه والمذهب الذي ولد عليه، ولكنه كان في الوقت نفسه يحترم الأديان والمذاهب الأخرى. ولهذا حصد منذ البدء حب القوميات المختلفة، ولكنه حصد كراهية القوميين المتعصبين والشوفينيين والعنصريين من العرب. وكان في مقدور عبد الكريم قاسم تجاوز صعاب هذه المسألة لو اعتمد الحرية والديمقراطية والحياة الدستورية بصورة مبكرة في الحكم وإدارة شؤون البلاد. إلا أنه لم يفعل ذلك وتصرف بصورة فردية وتحت تأثيرات معينة وخشية الخارج، مما أضعف مواقعه ودفع به إلى ارتكاب أخطاء جرت به إلى سلسلة من الأخطاء الأخرى التي مارس فيها العنف والزجر والسجن أو حتى القتل في المعارك ضد الشعب الكُردي، الذي منحه في البداية كل التأييد والدعم. وتسبب ذلك في ارتكاب القوى الأخرى، ومنها القيادة الكُردية إلى بعض الأخطاء في العلاقة مع قاسم وحكمه.

- لم يكن عبد الكريم قاسم شيوعياً ماركسياً من حيث الفكر والممارسة، بل كان وطنياً مستقلاً يحس بعمق بأوضاع الفقراء والمحتاجين. ولم تكن محاولات اعتباره شيوعياً سوى محاولة لعزله عن بعض الأوساط الشعبية المتدينة. حتى أن بعض الصحف والإعلام المعادي لقاسم منحه عضوية الحزب واسماً مستعاراً هو (مطر). ولكن في فترة التحضير للانتفاضة العسكرية كان على صلة بالحزب الشيوعي العراقي وسكرتير الحزب من خلال السيد رشيد المطلك والضابط الشيوعي الملازم حامد مصطفى مقصود بهدف التحضير والتنسيق للإطاحة بالحكم الملكي.[٢٥٦]

ليس هناك من يشكك بوطنية قاسم، إلا الذين لا يحكمون ضمائرهم بطبيعة هذا الرجل. لقد كان الرجل وطنياً على طريقته الخاصة، ولكن هذه الوطنية لم تحمه من الوقوع بأخطاء فادحة وبالتحول التدريجي من الفردية الذاتية إلى الاستبداد بأرائه وتصرفاته وسياساته، وهي التي جلبت المخاطر بشكل رئيسي على الجمهورية الأولى ثم أودت بها.

---

٢٥٦ نوري، بهاء الدين. مذكرات بهاء الدين نوري. لندن. دار الحكمة. الطبعة الأولى. ٢٠٠١. ص ٢٦٢/٢٦١.

وليس هناك من لا يعترف بإنجازات الجمهورية الأولى التي كان عبد الكريم قاسم على رأسها والتي كان له الفضل في إصدار القوانين والقرارات بشأنها، ولكنه كان في الوقت نفسه السبب الرئيسي في ضياعها أيضاً، بسبب تلك السياسات التي مارسها في الحكم والتي سمحت ببعثرة القوى المساندة لسياساته الأولى وأدت إلى سقوطه وأودت بحياته.

لا يشك الناس في نزاهة قاسم وفي نظافة يده وفي حرصه على ثروات البلاد وفي قربه من حاجات ومشاعر الفقراء والكادحين والمعوزين، ولكنه في الوقت نفسه لم يمارس السياسة الاقتصادية التي تستند إلى القوانين الموضوعية لصالح تعجيل عملية التنمية، بسبب الفوضى التي سادت البلاد ومنعت تنفيذ الاتفاقيات والعقود بشكل جيد وفعال والتي اعتمدت أيضاً على الإرادة الفردية في السياسة الاقتصادية أيضاً. لم يكن هناك من يطالب عبد الكريم قاسم أن يعي القوانين الاقتصادية الموضوعية وقوانين التطور الاجتماعي، بل كانت المطالبة تنصب على ضرورة إقامة المؤسسات الدستورية والحياة الديمقراطية التي يكون في مقدورها الاستفادة من الظروف الجديدة لبناء الحياة الجديدة في العراق.

وكان قاسم مخلصاً لقضية التعاون الاقتصادي العربي والوحدة العربية، ولكن وفق منظوره الوطني الذي كان فيه الكثير من العقلانية والصواب. ولكنه لم يستطع التعامل مع العرب في الدول الأخرى بسبب رغبتهم في الهيمنة على العراق، وخاصة البرجوازية المصرية الحاكمة وطموحات جمال عبد الناصر في حكم ثلاث دول عربية في آن واحد، مما ضيع كل شيء، وساهم في دفع البلاد إلى أتون المؤامرات التي شارك فيها من بعيد. ولم يمارس قاسم السياسة السليمة في التعامل اليومي مع القضايا العربية المطروحة. إذ كان بالإمكان وعبر المؤسسات الدستورية والديمقراطية التغلب على الصراع الذي نشب حينذاك مع مصر وسوريا، ولكنه لم يساهم في إقامة تلك المؤسسات.

إن هذا التشخيص لشخصية عبد الكريم قاسم وسياساته لا يعني رمي عبء سقوط الجمهورية الأولى على عاتقه وحده، إذ أن مثل هذا الحكم يبتعد عن العدالة والإنصاف والحيادية. فلا بد لنا أن نشير هنا إلى أن المجتمع الذي وجد فيه عبد الكريم قاسم نفسه وطبيعة العلاقات التي سادت في المجتمع حينذاك، كانت الأساس المادي الذي سهل بروز

تلك المظاهر في الحكم، كما كانت الأساس في ممارسة السياسات الخاطئة والمضرة التي عملت بها جميع الأحزاب السياسية العراقية دون استثناء، بغض النظر عن مدى عمق وسعة وخطورة تلك الأخطاء، التي سهلت مهمة المتآمرين لإسقاط الجمهورية الأولى، دع عنك نشاط القوى الخارجية التي كانت تناهض سياسة قاسم بسبب طابعها الوطني المناهض للهيمنة الأجنبية ونهب ثروات البلاد ودورها البارز في تلك العملية.

الملاحق

الملحق رقم ١: نص البيان الأول لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

البيان رقم واحد

صادر من القائد العام للقوات المسلحة الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب الكريم

بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة، أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته وفي سبيل المنافع الشخصية.

إن الجيش منكم وإليكم، وقد قام بما تريدون وأزال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب، فما عليكم إلا أن تؤازروه. وأعلموا أن الظفر لا يتم إلا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار وأذنابه وعليه فإننا نوجه إليكم نداءنا للقيام بإخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لاستئصاله. ونطلب منكم أن تكونوا يداً واحدة للقضاء على هؤلاء والتخلص من شرهم .

أيها المواطنون:

إننا في الوقت الذي فيه نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة والأعمال المجيدة، ندعوكم إلى الإخلاد والسكينة والتمسك بالنظام والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن .

أيها الشعب:

لقد أقسمنا أن نبذل دماءنا بكل عزيز علينا في سبيلكم، فكونوا على ثقة واطمئنان بأننا سنواصل العمل من أجلكم وان الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب

وتعمل بوحي منه وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط برباط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونغ. وعليه فإن الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن (الجمهورية العراقية). وتلبية لرغبة الشعب فقد عهدنا رئاستها بصورة وقتية إلى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس. فالله نسأل أن يوفقنا في أعمالنا لخدمة وطننا العزيز انه سميع مجيب.

بغداد، في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٧ هجرية، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٥٨م .

"أذاع البيان الأول في صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ العقيد الركن عبد السلام محمد عارف

عن القائد العام للقوات المسلحة الوطنية الزعيم الركن عبد الكريم قاسم".

الملحق رقم ٢ : الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨

لما كانت الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي بمؤازرة الشعب وتأييده في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ تهدف إلى تحقيق سيادة الشعب والعمل على منع اغتصابها وضمان حقوق المواطنين وصيانتها ولما كان الحكم السابق في البلاد الذي تم التخلص منه قائماً على أساس من الفساد السياسي إذ اغتصب السلطة أفراد حكموا على خلاف إرادة الأكثرية وضد مصلحة الشعب إذ كان هدف الحكم تحقيق منافعهم وحماية مصالح الاستعمار وتنفيذ مآربه كما جاء ذلك في البيان الأول الذي أعلن للشعب في يوم ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ في بدء الحركة الوطنية وتضمن سقوط نظام الحكم الملكي وقيام الجمهورية العراقية.
فإننا باسم الشعب نعلن سقوط القانون الأساسي العراقي وتعديلاته كافة منذ ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ ورغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين نعلن الدستور المؤقت هذا للعمل بأحكامه في فترة الانتقال إلى أن يتم تشريع الدستور

الباب الأول

الجمهورية العراقية

المادة (١) ـ الدولة العراقية جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة

المادة (٢) ـ العراق جزء من الأمة العربية

المادة (٣) ـ يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاه في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية

المادة (٤) ـ الإسلام دين الدولة

المادة (٥) ـ عاصمة الجمهورية العراقية بغداد

المادة (٦) ـ يعين العلم العراقي وشعار الجمهورية العراقية والأحكام الخاصة بهما بقانون.

الباب الثاني

مصدر السلطات والحقوق والواجبات العامة

المادة (٧) ـ الشعب مصدر السلطة

المادة (٨) ـ الجنسية العراقية يحددها القانون.

المادة (٩) ـ المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أوا للغة أو الدين أو العقيدة.

المادة (١٠) ـ حرية الاعتقاد والتعبير مضمونة وتنظم بقانون.

المادة (١١) ـ الحرية الشخصية وحرمة المنازل مصونتان ولا يجوز التجاوز عليهما إلا حسب ما تقتضيه السلامة العامة وينظم ذلك بقانون.

المادة (١٢) ـ حرية الأديان مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها على أن لا تكون مخلة بالنظام العام ولا متنافية مع الآداب العامة.

المادة (١٣) ـ الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

المادة (١٤) ـ أ ـ الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون.

ب ـ الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية إلى حين استصدار التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها.

المادة (١٥) ـ لا يجوز فرض ضريبة أو رسم أو تعديلهما أو إلغاؤهما إلا بقانون.

المادة (١٦) ـ الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين وتنظم أحكامها بقانون.

المادة (١٧) ـ القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك للشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها.

المادة (١٨) ـ الدولة وحدها هي التي تنشأ القوات المسلحة ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة

إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

المادة (١٩) ـ تسليم اللاجئين السياسيين محظور.

الباب الثالث

نظام الحكم

المادة (٢٠) ـ يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة ويتألف من رئيس وعضوين.

المادة (٢١) ـ يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة.

المادة (٢٢) ـ يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية.

المادة (٢٣) ـ القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة أو فرد التدخل في استقلال القضاء أو في شؤون العدالة وينظم القانون الجهاز القضائي.

المادة (٢٤) ـ جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب.

المادة (٢٥) ـ تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب.

المدة (٢٦) ـ تنشر القوانين في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها إلا إذا نص فيها على خلاف ذلك، وإذا لم يذكر فيها تاريخ تنفيذها تنفذ بعد عشرة أيام من اليوم التالي ليوم النشر.

الباب الرابع

أحكام انتقالية

المادة (٢٧) ـ يكون للقرارات والأوامر والبيانات والمراسيم الصادرة من قائد القوات المسلحة أو رئيس الوزراء أو مجلس السيادة في الفترة من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى تاريخ تنفيذ هذا الدستور الموقت قوة القانون وهي تعدل ما يتعارض مع أحكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها.

المادة (٢٨) ـ كلما قررته التشريعات النافذة قبل ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ تبقى سارية

المفعول ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها بالطريقة المبينة بهذا الدستور الموقت.

المادة (٢٩) ـ ينفذ هذا الدستور الموقت من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٣٠) ـ على وزراء الدولة تنفيذ هذا الدستور.

كتب ببغداد في اليوم التاسع من محرم الحرام سنة ١٣٧٨ هـ الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٥٨م.

مجلس السيادة

محمد نجيب الربيعي	رئيس مجلس السيادة
خالد النقشبندي	عضو
محمد مهدي كبة	عضو
عبد السلام محمد عارف	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
محمد حديد	وزير المالية
مصطفى علي	وزير العدلية
فؤاد الركابي	وزير الأعمار
الزعيم الركن ناجي طالب	وزير الشؤون الاجتماعية
الدكتور محمد صالح محمود	وزير الصحة
عبد الكريم قاسم	رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع
الدكتور عبد الجبار الجومرد	وزير الخارجية
بابا على الشيخ محمود	وزير المواصلات والأشغال
محمد صديق شنشل	وزير الإرشاد
الدكتور إبراهيم كبة	وزير الاقتصاد
هديب الحاج حمود	وزير الزراعة
الدكتور جابر عمر	وزير المعارف

الملحق رقم ٣ : مقال عن الدعوة لسحل الناس

كاظم حبيب

قناة العراقية الحكومية تشجع على ممارسة العنف المضاد!

مارس الإرهابيون جرائم بشعة ومرعبة في آن في يوم الأربعاء الدامي الذي سقط بسببها المئات من القتلى والجرحى والمعوقين. ولا شك في أن الإرهابيين سيسعون إلى تنفيذ المزيد من مثل هذه العمليات الدموية.

لا شك في أن المجرمين الذين ارتكبوا هذه الجريمة يجب أن يقدموا إلى المحاكم وينالوا أقسى العقوبات التي يسمح بها القانون العراقي. وليس أمام الحكومة العراقية التي تحترم نفسها وتحترم الدستور والقانون سوى الطريق الأمثل والأفضل، طريق ملاحقة القوى التي تقف وراء هؤلاء المجرمين الأوباش لاعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة لينالوا جزاءهم العادل.

ولكن ما هي الطريقة التي تتعامل معها قناة العراقية والتي يقوم بنقلها مراسلو القناة عبر استطلاع رأي الناس لتنشر الأقوال المرعبة التالية:

امرأة عراقية تقول:

"بوية هذولة اللي نفذوا الجريمة لازم نشنقهم ونقطعهم وصلة وصلة ونعلقهم على أعمدة الكهرباء، لازم نمثل بيهم، لازم .. لازم" .

ويقول عسكري عراقي:

"هذولة المجرمين لازم نعدمهم شنقاً، لازم نعلقهم على الأعمدة بكل مكان من العراق، هذولة يستحقون التمثيل بيهم، لازم نمثل باجسادهم...".

كانت هذه الصرخات تذاع يوم الثلاثاء على الساعة الثامنة والربع مساءً. ويكرر في أوقات الاستراحة بين وقت عرض فلم عراقي منتج للتلفزيون.

هل بهذه الطريقة العنفية نثقف الشعب ليلتزم بالقانون ويرفض التمثيل بالجسد الذي هو محرم دينياً أيضاً.

أنه مواطنون لا يعون ما يقولون فالغضب قد سيطر عليهم، ولكن أليس من واجبنا أن نرشح ما هو سلبي وما هو إيجابي، لكي نبعد عن الرأي العام مثل هذه الأفكار التي تحمل في طياتها الهمجية التي مارسها البعثيون في تعذيبهم للشعب العراقي..

لا أدري كيف يسمح لنفسه مسؤول البرامج في تقديم مثل هذه التصريحات الخطيرة التي تعني التصرف بصورة همجية تقترب من همجية القتلة الذين مارسوا التفجيرات في العراق، إنه من نفس الذهنية والعقلية البعثية التي قامت بتعليق المشنوقين في ساحة الباب الشرقي بتهمة الخيانة، أو كالبعثيين الذين مثلوا بجثث القتلى في المعتقلات والسجون.

كم أتمنى أن يفكر أصحاب دولة القانون والناطق الرسمي بدولة القانون إلى مثل هذه الدعاية السيئة التي تدعو إلى القتل والتمثيل ربما حتى دون محاكمة، فالتمثيل الذي تروج له القناة مرفوض شرعاً وقانوناً.

إن ذهنية من يوجه قناة العراقية يسقط مرة في مستنقع الطائفية السياسية، ومرة في مستنقع المناهضة للقانون وينشر أفكاراً تدعو إلى التمثيل بالجسد وتقطيع أوصال المجرمين وتعليقهم على أعمدة الكهرباء، فهل هذه قناة تثقيفية أم قناة تدعو للطائفية والهمجية؟ ليس سوى سؤال، ومن حق المواطن أن يوجه مثل هذا السؤال. وعلى المسؤولين متابعة ذلك! ٢٠٠٩/٨/٢٥.

الملحق رقم ٤: بعض مضامين خطب عبد السلام عارف

مقتطفات من خطب عبد السلام محمد عارف بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

- في خطبه في المعسكرات يستهل كلامه بالسلام عليكم ابو خليل .

– أطلق في كثير من خطبه شعارات جديدة، لا ربط بينها، ولا تهدف الى مفاهيم معينة. فتارة يقول : ان جمهوريتنا اشتراكية، وطنية، إلاهيَّة، خاكية ...

وتارة اخرى يقول : لا قصور، ولا دور، لاحاكم ولا محكوم، لا احزاب، لاكتل، امة واحدة وحزب واحد .

لا شرقية ولا غربية، لا جنوبية ولا شمالية، لاجوني ولا جون بول، وانما حمد و حمود.

لا إقطاع بعد اليوم، لا قصور لا ثلاجات، لا تلفزيونات . لا تفاوت، لا طبقات، ولا جلالات، ولا فخامات، بل حرية وعدل ومساواة .

وقد سببت له الكثير من ردود فعل لدى الجماهير وكانت سببا في التأليب عليه والتنديد به، وبعدته عن المسرح العسكري والسياسي، وظلت هذه العادة مستحكمة به حتى عندما أصبح رئيسا للجمهورية !!

فقد قال، في إحدى خطبه في معسكر رانية امام حشد من الضباط والجنود، قال ضاحكا:

شأحجي – البامية انگلبت شيخ محشي ! !

عبد السلام رئيسا للجمهورية العراقية

- يروي عبد الرحمن فوزي – احد كبار موظفي الإذاعة والتلفزيون – انه كان يعمل مونتاج على خطب عبد السلام الرئيس، بأمر من الدكتور محمد بديع شريف رئيس ديوان رئاسة الجمهورية .

بسبب ان الرئيس لا يأخذ بنظر الاعتبار الدبلوماسية والدولية، لاسيما تلك التي ينكت فيها!

ومرة تناول الرئيس عبد السلام في خطبة له احد رؤساء الدول واخذ يسبه ويشتمه وينكت عليه قائلا :

- بشرفكم يا جماعة مو (صاحبنا) راسه راس الثور !!

ويقول عبد الرحمن فوزي، ان الشريط المسجل عليه تلك الخطبة كان قد وصل الى دار الإذاعة، لإذاعته ... غير ان سكرتير رئاسة الجمهورية عبد الله مجيد، حضر بنفسه، وطلب شطب تلك الجمل (الرائعة !) من ذلك الشريط، لذا حذف نصف الشريط المسبب للإحراج، وأذيع الصالح منه .

- كان عبد السلام احد زبائن المصور (جان) صاحب ستوديو بابل، ومنذ كان برتبة ملازم .

المصور جان لن يصور لأحد خارج الاستوديو، لذا كان يأتيه الرئيس للتصوير، وذات مرة أحس المصور إن عبد السلام ضجرٌ، فسأله :

- خير .. سيدي

فأجابه الرئيس عبد السلام :

والله يا جان إن القيام بانقلاب عسكري عندي أسهل من التقاط صورة!

- تروي ابنة عبد السلام، وفاء، إن والدها قد اختلف مع والدتها، واستنجدت بجدها (والد الزوجة)، وحضر الوالد واخذ ابنته وقبل الخروج من عتبة الباب قال عبد السلام لحماه :

شوف يا عمي إذا أخذتها والله العظيم راح اركب دبابة وأجي أفلش بيتكم وأرجعها!

– عندما قدم الأمير البدر ابن الإمام يحيى إمام اليمن إلى بغداد اصطحبه عبد السلام إلى جامع الإمام الأعظم أبو حنيفة لأداء صلاة الجمعة، وبعد الصلاة اعتلى عبد السلام المنبر وألقى كلمة طويلة تحدث خلالها عن الثورة التي أطاحت بالنظام الملكي في العراق، واستشهد بالآية:

إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها، وجعلوا أعزة أهلها أذلة .

وقد امتعض الأمير البدر لانتسابه إلى العائلة المالكة في اليمن، وقد أصبح الخطاب موضوع تندر لدى الجماهير .

- عندما عاد الوفد العراقي من زيارة السد العالي بأسوان بعد افتتاحه، وهم في مطار القاهرة الدولي، كان (خروشوف) و (بن بلا) و (جمال عبد الناصر) و (عبد الله السلال) واقفين في المطار لتوديع الوفد العراقي برئاسة عبد السلام ..

وجه بن بلا، دعوة رسمية الى خروشوف لزيارة الجزائر، (نظرا لمواقف الاتحاد السوفيتي المؤيدة لنضال العرب ومناصرة ثورة الجزائر) . فرحب خروشوف بهذه الدعوة، وانه سيقرر موعدها بعد ذلك ... وهنا التفت عبد السلام الذي كان واقفا بالقرب منهم ويسمع، وطلب من المترجم أن يقول لخروشوف: لو تموت ما تشوف بغداد!

وقد قام المترجم بترجمتها حرفيا، عندها احتقن وجه خروشوف، ونظر إلى الزعماء العرب وقال بعد ان انفجر ضحكا!

- انتو العرب .. ماكرين !

- اثناء زيارته للشوملي، تقدم المواطنون ببعض الطلبات منها توزيع الأراضي على المستحقين وإنشاء جسر وتبليط طريق الشوملي . ورد الرئيس بأنه سيطلب من الجمعية ان تباشر بتوزيع الأراضي، وسيكلف المسؤولين بإقامة الجسر، اما عن تبليط طريق الشوملي فقال هازجا :

عا الشوملي عا الشوملي، ناركم ولا جنة هلي !

- وفي خطاب ألقاه عند زيارته مدينة الرمادي، على الجماهير المحتشدة، استهل ذلك الخطاب قائلا : يا أهل الرمادي .. يا من ذررتم الرماد في عيون الأعادي !

وضج الجميع بالتصفيق والضحك!

- وفي خطاب في مدينة البصرة قال يا أهل البصرة .. يا من زرعتم نومي البصرة، أشكركم وأرحب بكم، وأرجو أن تقدموا لي بعد خطابي هذا چاي نومي بصرة !!!..

ثم أضاف (ويا لها من إضافة) قال عن مدينة البصرة، فوصفها بأنها ..

طاسة ابطن طاسة، بالبحر ركاسة!،

ويا ريت قال غطاسة، فضحك الجميع وضجوا بالصفير !

- وفي إحدى خطبه الارتجالية والتي بثت مباشرة، ان احد الجنود يصفق بشدة
- كلما تحدث الرئيس أربع أو خمس كلمات، وقد اعتبر الرئيس إن هذا الجندي يقطع عليه سلسلة أفكاره، وفعلا تلعثم عبد السلام عدة مرات بسبب دوي تصفيق ذلك الجندي ! ! وما على الرئيس إلا أن انحنى أرضا والتقط حجرا من على الأرض ورمى به الجندي وقال له :

ابن الكلب د خلينا ناكل .. خرة.

(راجع: موقع شؤون الإيزيدية الإلكتروني. أخذ النص بتاريخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩).

الملحق رقم ٥ : رسالة من صديق عزيز وموثوق به رجوته أن يكتب لي عن مشاهداته في الموصل حول أحداثها في العام ١٩٥٩

عزيزي الأستاذ كاظم المحترم.

كنت وعدتك أنّ أرسل لك ما رأيته عن حوادث الموصل التّي اختلفت فيها الآراء والتّحليلات، وتضاربت فيها الأحكام التّاريخية والسّياسية. ولست أدري متى وكيف سيطّلع النّاس بشكل عام على الحقيقة، وهل سيكون لها تأثير يذكر؟

المهم، هو أنّ تقرأ ما رأيتُ وسوف يصدّق رؤيتي الكثير ممن بقوا على قيد الحياة أنّ مرّوا بتلك التّجربة.

حاولت أن أكتبها حالما وصلت، لكني تريثت هذه المدة وهي نحو عشرة أيام، لمحاولة تذكر شامل. وكانت الحصيلة ما ترى.

ذكرت أشياء تفصيلة،، مع ما قرّ في داخلي من انطباعات، وأنت حرّ في إبقائها أو التخلص منها، لا بل تستطيع أن تحذف أي شيء على أن لا يخل بالنقاط المهمة.

تثبيت الأسماء أو حذفها يعود إليك. أخيراً تقبل بوافر تحياتي واحترامي.

حوادث الموصل.

إنّ الشّبهة الرّئيسة التّي لحقت بأحداث أجمل وأفضل وأعدل ما رآه جيلنا وهو ثورة ١٤ تموز تأتت من هذه الأحداث وبقيت لعنة على الثّورة ومن قام بها، ومن دافع عنها وتبناها وأعني به عموم الشّعب العراقي البسيط الذي لم يرَ بصيص نور مشرق منذ أنّ حطم المغول الإمبراطورية العراقية سنة ٦٦٥ هجرية، أي قبل ٧٠٠ سنة، بالضّبط من حدوث ثورة الرّابع عشر من تموز فوأدوا تطلعاتها وقبروها. وما عانيناه من دكتاتورية واحتلال عسكري وتشرذم طائفي كان نتيجة حتمية لقبر الثّورة في مهدها.

مؤتمر السّلام.

كنت أنا، وأظنك أنت أيضاً، ومن عاش من جيلنا من المؤيدين للثّورة نرى في مؤتمر السّلام الذي عقد في الموصل شيئاً طبيعياً جرى لتأييد الثّورة. لكني الآن أشكّ في ذلك وأرى أنّ من أقامه في الموصل أراد اختلاف النّاس، وخلق الفتنة. ولا أظن أنّ فكرة المؤتمر كانت من اقتراح أو أفكار عبد الكريم قاسم، ولست أدري أ كانت اقتراح الحزب الشّيوعي، أو فئة كردية متعاونة معه! وتستطيع أن ترجع إلى الأرشيف الحزبي، لتتأكد، وتبحث بما لك من إمكانات لا تتوافر عندي عمن كان السبب، وأن تنورني إن كانت عندك معلومات عمن سعى وعمل وبادر إلى عقد هذا المؤتمر، فقد اتُّخِذ ذريعة للإساءة للثّورة ومؤيديها.

المهم أنّ المؤتمر كان القشة التّي قصمت ظهر البعير كما ورد في الأثر، فقد اتخذه القوميون المزيفون حجة لبدء تآمرهم للقضاء على الثّورة. ولا أظن أنّ عبد الكريم قاسم سمح به لأنه أراد دفع المتآمرين كي يسرعوا بمؤامرتهم كي يقبض عليهم متلبسين بالجرم كما يدعي البعض. فالظّاهر يدحض تلك الادعاءات لأنه فوجئ ببيان الشّواف عن انقلابه.

المهم أنّ الشّواف اتخذ من المؤتمر نقطة الصّفر للبدء بمؤامرته.

تجمعت وفود مؤتمر السّلام قرب محطة القطار، وكان من المفروض أنّ يعقد الاجتماع في منطقة قريبة للمحطة "الغزلاني"، ولو عقدت هناك لما حدثت مضاعفات، لكن المؤتمرين ساروا في اتجاه آخر؟ لماذا؟ لا أحد يدري! اختاروا مناطق كان الشّواف قد جمّع فيها مؤيديه فأخذوا يرجمون المسيرة بالحجارة فردّ عليهم القادمون بالمثل. لكن ذلك لم يعِق المسيرة فواصلت تقدمها حتى فضاء كبير من الأرض "باب سنجار" وهناك قضوا ما تبقى من اليوم في الخطابات السياسية، ثم رجعوا في الطريق نفسه إلى محطة القطار.

اتخذت سلطة الشّواف قراراً بالتّضييق على من حضر المؤتمر، فأغلقت دكاكين الخبازين وباعة المواد ا لغذائية والمطاعم لمنع تزويدهم بما يأكلون وما يشربون. فانبرى أعضاء الحزب الشّيوعي ومؤيدوهم لتزويد الحاضرين بالطّعام من بيوتهم. وتبرّع كل ذي مهنة بالمواد التّي يتعامل معها، فالقصابون تبرعوا باللّحوم، وباعة الخضار بالخضار والفواكه والبقول وأخذوا يطبخون الطّعام في بيوتهم لينقلها سائقو التّاكسيات ومن يملك سيارات خصوصية إلى منطقة باب سنجار التّي كانت خارج المدينة آنذاك. لذا فقد زُوِّد

المحتفلون بوجبات هائلة استطاعت أنّ تشبعهم برغم أنّ عددهم تجاوز الآلاف فلم يشعروا بما خطط له المتآمرون وظنوا أنّ جماهير الحزب استعدت لهذا اليوم منذ مدة. وأنّ المطاعم أعدّت تلك الوجبات الهائلة، وقد التّقيت في مدينة جنوبية أحد الحاضرين وكان من أهل الكاظمية فقال لي أنّ أطيب كبّة تذوقها في حياته كانت ذلك اليوم، وسالني أي مطعم أعدّ تلك الكبّة؟ ليزوره عندما يذهب في الموصل. ولم يصدّق أنّها إعداد بيوت الشيوعيين والديموقراطيين.

قرر الشّواف إحاطة الاحتفال بالدبابات والمدرعات بحجة حماية المحتفلين ممن تسوّل له نفسه الإضرار بهم غير أنّه أمر مساعده الأيمن محمود عزيز برميهم وإبادتهم عن بكرة أبيهم، لكن محمود عزيز لم يوافق على الأمر، وكان موصلياً، وقال له: إنّهم من جميع مناطق العراق، وقتلهم هنا سيدفع أهاليهم إلى الانتقام من المواصلة في كل مكان يتواجدون فيه، وستحدث حروب أهلية في كل مكان من العراق. ولا حاجة لمثل تلك الإبادة ما دمنا نرمي إلى إحداث انقلاب.

بعد رجوع المحتفلين إلى بغداد بدأت زمر تابعة للأمن والبعثيين والقوميين بحرق مكتبات ومقرات الحزب الشّيوعي والشّبيبة والطّلبة والمكتبات التّقدمية وكانت تلك أول خطوة في خطة الانقلابيين، فتجمع الشّيوعيون الرّاجعون من الاحتفالات وقرروا من دون تفكير أو رويّة الانتقام وكونوا زمراً مشابهة لزمر أعدائهم ثم ساروا إلى مقرات القوميين والبعثيين ومكاتبهم وأخذوا يحرقونها ويدمرونها أيضاً وكان ذلك متوقعاً، وحسب خطة الشواف، والانقلابيين، فأخذوا يسيرون وراءهم ويعتقلونهم متلبسين بجرائمهم. وحينما سمع قادة الحزب بالاعتقالات هربوا، لكن معظمهم كان مُراقباً فالقي القبض عليهم. اعتقلتْ سلطة الشّواف معظم المنتسبين للحزب الشّيوعي وكثيراً من الديمقراطيين ومؤيدي الثّورة، وكانوا بالمئات، واعتقل كذلك ١٤ ضابطاً،

...وكان من الضباط المعتقلين أيضاً الزّعيم عبد الرّحمن جلميران، وصديق لي ملازم ثانٍ اسمه ثامر.

يقال أنهم كانوا ينوون قتل الشّيوعيين والمعتقلين بشكل عام، لكن فشل الثّورة في اليوم التّالي، أفزعهم فلم يقتلوا سوى كامل قزانجي.

قد أرسل عبد الكريم قاسم أربع طائرات أفلحت في ضرب مقر الشّواف، وجرحته وعندما ذهب إلى المستوصف العسكري كان الجنود قد سمعوا ببيان إذاعة بغداد يطالب قطعات الجيش في الموصل بإلقاء القبض على الانقلابيين وإنهائه، فأطلقوا عليه النّار وربطوه بسيارة وسحلوه فانتهى الانقلاب ولم يعش سوى ليلة واحدة فقط. وهرب زعماؤه.

كان معظم الجنود من الأكراد، وعندما انتشروا في شوارع الموصل كانوا لا يعرفون من أهلها إلا القليل، وهنا لعبت المصالح الشّخصية والأنانية والجشع أدواراً كبيرة في تعقيد الأمر، فإن كان هناك جار يكره جاره ولقي ثلة من الجنود فقد أشار إلى بيت عدوه، وكان يكفي أن يشير شخص ما إلى أخر ويقول: "هذا بعصي"، أو هذا بيت (بعصي). فينطلق الجنود الأكراد لقتل الشّخص، أو إلى البيت لقتل من فيه.

بالإضافة إلى الجنود الأكراد لعب بعض الأكراد المدنيين دوراً سيئاً جداً أيضاً فدخلوا وقتلوا أعداءهم وسحلوهم، ومازلت وغيري الكثير، نذكر اسم أحد شيوخهم "صالح صافياي" وكان على بعد ساعات من الموصل إذ هجم هو وعشيرته على بيت كشمولة وقتلوا أربعة منهم وجدوهم بالبيت وسحلوهم وعلقوهم على أعمدة التّلفون.

في رأيي لم يشترك أي شيوعي أو مؤيد للشيوعيين بقتل وسحل الأبرياء قط، فقد كانوا معتقلين وعندما فشل الانقلاب هرب المشرفون عليه قبل أن يفتحوا الأبواب، فبقي الشّيوعيون في معتقلاتهم حتى صباح اليوم الثاني أي بعد أربع وعشرين ساعة على فشل الانقلاب.

وكانت تلك الفترة كافية للجنود والأكراد لكي يقتلوا جميع المشتبه بهم والمؤشر عليهم من قبل أعدائهم والحاقدين عليهم.

ولعل من نافلة القول أنّ البعثيين والقوميين لم يُقتلوا وحدهم بشكل عام، بل قتل وسحل الكثير من الأبرياء الذين لم يكن لهم أي دور بالسّياسية، وقتل وسحل بعض الشّيوعيين أيضاً لأنهم وقفوا في طريق الجنود الفوضويين المسلحين الأميين والعابثين من

الأكراد، وعلى سبيل المثال قتل المرحوم {عبيد الرّجبو} وهو عضو محلية الحزب الشّيوعي في الموصل، وعلق على عمود الكهرباء، قرب باب بيته، لأنه دافع عن الأغوات، وهم عائلة ثرية لا ناقة لهم بالسّياسة ولا جمل. وكانوا مستهدفين لثرائهم، وكان بإمكان الحزب كسبهم وكسب غيرهم لو كانت القيادة تتحلى بشيء من المرونة، لكنهم انقلبوا بعد ذلك إلى قوميين متعصبين.

في صباح اليوم التّالي وصلتُ إلى الموصل في اللّحظة نفسها التّي وصل (...) قادما من الثّكنة الحجرية حيث كان معتقلاً مع الضباط الأربعة عشر، وقبل أنّ نتناول {الرّيوق} طُرق الباب، وكان أحد الجيران، وقال لنا: أسرعوا. أنقذوا عائلة كامل، وهو ضابط بالرّتبة نفسها التّي يحملها نسيبي، وكانا صديقين، وبعدئذ ظهر في محاكمات محكمة الشّعب كونه من المتهمين، فأسرع (...) وأنا وأخي معه إلى دار كامل، فرأينا ثلاثة جنود أكراد يوجهون رشاشاتهم نحو الباب ويطلقون الرّصاص بشكل كثيف. فأمرهم (...) بالتوقف وكان يرتدي الملابس العسكرية، "ثلاث نجمات"). وكرر: توقفوا إنكم تسيئون للثورة. لكن لم يكن أحدهم يتكلم العربية، فوجهوا رشاشاتهم إليه، وصرخ أحدهم بعربية مكسرة: اذهب ابن {القحبة.} قبل أن أنّ نقتلك.

فانسحبنا ونحن لا ندري ماذا نستطيع أن نفعل.

تضاربت الآراء في عدد من قتل من المواصلة، منهم من يدني الرقم إلى عشرات، ومنهم من يمطّه إلى آلاف. ومهما يكن من أمر فقد وصمت تلك المآسي جبين الشّيوعيين ومازال النّاس من الموصل وغيرها ما إن تذكر حوادث الشّواف حتى يربطون السّحل والقتل بالشّوعيين. وهم منها براء. ورأيت بأم عيني هاتين بعض الشّيوعيين يتصدون لأعمال النّهب والفوضى منهم عضو بارز في الحزب، في محلتنا اسمه "راكان" وقتل بعدئذ في الاغتيالات. إضافة لمحاولة (...) والملازم (...) وغيرهم ممن أفرج عنهم بعد سقوط الشّواف.

هناك نقطة مهمة جداً وهي أن الانقلابيين لم يقتلوا أي شخص في الموصل سوى كامل قزانجي، ولذا لم يكن أي داعٍ للانتقام من جماهيرهم، بل كان من الأفضل مساعدة

السّلطات على القبض عليهم وتسليمهم إلى القضاء ليقول كلمته فيهم. ولو تم الأمر كذلك فربما انقلب الكثير إلى مؤيدين إلى الحزب الشّيوعي وللثّورة. لكنّهم بدل ذلك اعتقلوا الآلاف من القوميين والبعثيين وقاموا بتعذيب من لم يعترف منهم، أو إنتزاع اعترافات منهم بالقوة لأشهر عدة، وحينما حدثت أحداث مشابهة للموصل في كركوك أطلقت الحكومة العراقية سراح المعتقلين فباتوا حاقدين على الحزب وأخذوا يتحينون الفرص للانتقام منهم، حتى إذ ألقى عبد الكريم قاسم خطبته في الكنيسة إثر حوادث كركوك بدؤوا بوساطة الاغتيالات بتصفية ظالمة ضد الأبرياء من الشّيوعيين ومؤيديهم.

فهل قام الحزب الشّيوعي بخطوة منطقية قبل وبعد مؤتمر السلام وحتى ١٤ رمضان؟

هل فعل أي شيء لتوضيح موقفه بشكل واقعي، غير متشنج؟ هل حاول إزالة التهم وتبديد الشّائعات الشّريرة عن رفاقه؟

لا.

قرأت مرة في الثّقافة الجديدة لعضو مركزية "ثابت حبيب العاني" يدافع عن الحزب بسذاجة، لكنه يثبت التّهمة بغباء. قال ما معناه أنّ تلك الحوادث الفوضوية تلازم كل انقلاب أو ثورة.

وهذا يعني أنه اعترف بفبركة إلصاق التهم بالشيوعيين، ولو قام هو وغيره بمحاولة جادة لدراسة حوادث الموصل لتوصل إلى شيء مغاير مئة بالمئة عما يعتقده الحزب. لكنهم مع الأسف كانوا أشباه أميين.

وقد قرأت قبل سنة مقالة لعلي الديوجي وهو حفيد سعيد الديوجي عميد مؤرخي الموصل يتهم الشّيوعيين بالتّهمة الظّالمة تلك، فكتبت له ما جرى باسم مستعار. وقلت له لو كنت مكاني فإلى ماذا تصل؟ فأخبرني بأنه غيّر الكثير من آرائه. وشكرني لذلك، وما زالت اتصالاتنا مستمرة إلى حد اللّحظة.

أنّ ما يدعيه بعض الشّيوعيين من أنّ للحزب الشّيوعي دوراً مهماً بالقضاء على مؤامرة الشّواف نوع من المبالغة والادعاء غير المسنود، فلم يكن لدى الشّيوعيين عشر قطع أسلحة فكيف يكون لهم دور مهم وعدوهم يمتلك الآلاف منها! نعم أصبح لهم دور بعد سقوط

الشواف دور كبير، لكنه مخجل، ومهين، فقد قدموا قوائم النّاشطين من المعادين للجمهورية للسّلطات، وقاموا بتعذيبهم وإهانتهم بدل رجال السلطة، وما إعدام البطل وعد الله يحي (شقيق حسب الله يحي)، إلا بهذه التهمة حيث شهد عليه غير واحد. وكان بالإمكان الاستفادة من رفاق شجعان مثله لو كان للحزب عقلية واقعية متفتحة، لكنهم أعدموا أو هربوا.

كان بالإمكان السّيطرة على المدينة بسهولة بعد إذاعة أنباء مقتل الشّواف واستسلام مساعديه وأركان موقعه. لكن الذي حدث أنّ الجنود الأكراد عاثوا فساداً في المدينة قبل أنّ يأتي العقيد حسن عبود. بقواته ويسيطر على الوضع، إضافة إلى تواجد بعض الأشخاص الغرباء عن الموصل في سحناتهم ولهجاتهم وطرقهم في الكلام، ولا يدري أحد من أين جاؤوا. ولقد أمسك بي أحدهم وسألني لماذا لم أعلّق صورة الزّعيم على صدري. وعندما لم اجبه بما يحبّ أخذ يصرخ: بعثي متآمر على الجمهورية، فتجمع حولي رعاع لا حصر لهم لكن المصادفات أنقذتني فقد وجدت من يعرفني من الشّيوعيين المتواجدين فناديته بأعلى صوتي فجاء وأنقذني. ورأيت زمرة من النّهابين يتقدمهم شخص من أولئك المجهولين وبيده مسدس وأخذوا يركلون بأرجلهم باب دار في المحلة، وكنت أعلم أنْ لا يوجد فيه غير امرأتين وحيدتين كهلتين. فتقدمت منهم وقلت لهم إني شيوعي. ولا يحقّ لكم اقتحام البيت لأنّ البيت خالٍ من الرّجال. فقال لي الرّجل لا عليك أبتعد. دعنا ندخل ونفتش البيت. وفي تلك الأثناء فتح الباب فاندفعوا داخلين. فدخلت معهم وأنا متوقع أنني سأقتل في الدّاخل. لكنهم عندما دخلوا حذّرتهم بأنهم أنْ أخذوا أي شيء فسأسرع إلى خلية الحزب الشّيوعي في المحلة وأخبرهم فخرجوا والمرأتين الكهلتين تكادان تقضيان من الرّعب، وأنا لا أصدق أنني بقيت حياً.

كنت ضابط احتياط في كركوك أزور عائلتي كل شهر لمدة يوم أو يومين، وفي إحدى الزّيارات جاء مسؤولي الحزبي "عمر حسون" وكان بمستوى عضو محلية. جاء وبيده "تنكة" دهن "ستة عشر" كيلو. وما إنّ فتحت الباب حتى دفعها إلى الداخل ووجهه مضطرب، يحمر ويخضر ويصفر: وقال لي أبقها عندك يوماً واحداً فقط وغداً سنأخذها.

وعندما سألته ماذا فيها؟ قال لا تسأل. لم نجد غيرك. قال ذلك واختفى. فعلمت أنّ فيها شيئاً مهما وإلا ما اختفى أو بقي معي بعض الوقت. في الأقل لتناول الغداء. وبقيت ذلك اليوم كله في البيت، خوفاً على ما في "التّنكة". إذ كان لي نسيبان أحدهما بعثي، والآخر من الإخوان المسلمين. وكلاهما يستغلان غيابي وانشغال أمي بإعداد الطّعام، وتنظيف البيت، فيعبثان في كتبي، ويفتشان عن أي دليل أتركه في البيت ليشهرّا بي ويضرّان بي.

وكنت عادة أخرج في المساء لتناول بعض الوجبات التّي كانت الموصل تنفرد فيها، لكنّي لم أخرج ذلك اليوم خوفاً على "التّنكة". وكان الوقت خريفاً على ما أظن، وعندما رقد أهلي، فتحت "التّنكة" فوجدتها رسائل حزبية. وكانت الرّسالة الحزبية في الماضي بينة واضحة. وتكتب على ورقة خفيفة جداً كورق السيكاير، وتطوى فتصبح كأنها قطعة صغيرة من سيكارة. بعد بدئي قراءتها وجدتها جميعاً إجابة عن أسئلة: ما هو دورك في القضاء على مؤامرة الشّواف؟ ومن كان له الدّور الأكبر في القضاء عليها؟ وما هي ملاحظاتك؟ وبدا أنها كتبت في الأسابيع الأولى بعد القضاء على مؤامرة الشّواف. ومن قراءتي للكثير من الرّسائل وجدت أنّ القيادة الذكية لم تفتح تلك الرّسائل قط، ولم تطلع على واحد بالمئة منها، بل تسلمتها من أصحابها، وجمعتها في تنكة الدهن الفارغة، ومن هنا جاءت أحكامها وتحليلاتها قاصرة وغبية لأن {القادة الأذكياء} كانوا يحكمون ويحلّلون استناداً إلى ما يسمعون من تقارير اللّجان المسؤولة الشّفهية، وعادة ما كانت هذه التّقارير خيالية، وعنترية أول الأمر، ثم أصبحت فيما بعد انهزامية إلى حد مريع، وفي الحالتين كانت ترضي غرور القادة، ولو قرؤوا الرّسائل لرأوا الوقائع كما هو. ولساعدوا في خلق مستقبل جديد للحزب والشعب.

كانت إجابات معظم الرّفاق {في تنكة الدهن العتيدة} تنحصر فيما يأتي:

١- هربت ما أنْ سمعت بسيطرة الشّواف وعندما رجعت كان كل شيء قد انتهى.

ولو كان لأحدهم دور في قتل عدو لذكر ذلك. لأنّ ذلك يعتبر نوعاً من البطولة يستحق الافتخار به، في ذلك الوقت.

٢- كانت الرّسائل تشير إلى انتهاكات في القتل والسّحل مرفوضة من قبل كاتبي الرّسائل معظمهم وتتهم الجنود الأكراد، وتتهم الكثير من شيوخ الأكراد، وأتباعهم المسلحين، الذين ملؤوا الموصل وعاثوا فيها فساداً.

٣- كانت الرّسائل تشير إلى تبجح وغرور بعض القادة كعمر ألياس وعدنان جلميران "عضوا اللجنة المحلية" وغيرهما كثير.

٤- كانت الرسائل تشير إلى جبن بعض القادة الذين اختفوا وقت الشدة، ثم رجعوا بعد سيطرة حسن عبود على المدينة.

انتظرت عمر حسون في البيت يومين كاملين، وأحسست بضغط كبير على أعصابي، فمن المستحيل إبقاء التنكة في البيت، لم يأتِ، وحان التحاقي بوحدتي في كركوك، فاضطررت بالذهاب بتنكة الدهن إلى رفيق كان معي في التّنظيم، كنا نلجأ في الأوقات الحرجة إلى الاجتماع في بيت جده وجدته الواسع الخالي. ووجدت أن عليّ أن أكون أميناً معه، فقلت له إنّ في هذه "التّنكة" أموراً خطرة جداً، وإنْ كان يستطيع الحفاظ عليها فنعم، وإلا فسأحرقها عنده في التنور، فقال إنه يستطيع أنّ يحتفظ بها بضعة أيام وإن لم يطالب الحزب بها فسيحرقها.

بعد نحو سنتين وفي لحظة غير متوقعة جاء عمر حسون يطلب "تنكة" الرّسائل". فقلت له إنني تخلصت منها. فأخذ يلومني لكني لم أهتم.

وكما مرّ، لو اطّلعتْ اللّجنة المحلية على الرّسائل في ذلك الوقت لشّخصت الكثير من الأخطاء ولكان بالإمكان تجنبها، وكان بالإمكان التصرف بشجاعة والاعتراف بالأخطاء وتحمل المسؤولية مما سيترتب عليه تنقية خط الحزب وتبرئة أعضائه من الجرائم والتّهم المنسوبة إليهم ولكان بالإمكان إنقاذ حياة المئات ممن أودعوا في السّجون بتهم ظالمة وتم تنفيذ الحكم فيهم بعد ٨ شباط المشؤوم

ولعل أي شخص قرأ لعبة الأمم يدرك أنّ منطقة الموصل وشمال العراق كانت منذ مئتي سنة وإلى حدّ الآن مهمة في نظر المخابرات الغربية، فقد ذكر مايلز كوبلاند في لعبة الأمم ١٩٦٨ أنّ وجود المخابرات الأمريكية بدأت هناك سنة ١٨١٨، وفي أفغانستان أيضاً، ثم

انتشرت إلى باقي أنحاء العراق. حيث أسسوا بعثات كنسية تبشيرية، وكانت حصة بغداد في سنة ١٩٢٠ والبصرة ١٩٢٢. ولهذا فإن على الدارس أنّ يتوقع عملاء متجذرين في تلك المنطقة رباهم الاستعمار لخدمته جيلاً بعد جيل. ومما أذكره أنني خرجت في أول مظاهرة وكنت في الأول المتوسط، ونلت على خروجي عصوين على راحة يدي، لكني عندما دخلت الصّف ومن معي من المتظاهرين الخائبين وقف مدرس اللّغة العربية يعقوب بولص وسجل اسمي. وبعد سنين طويلة علمت أنه كان يعمل مخبراً لشركة نفط العراق. وأنّ من يتظاهر يسجّل اسمه كي يفقد أيّ فرصة للعمل في شركة نفط العراق وكانت تعطي أضعاف ما تعطيه الحكومة من رواتب.

ما يؤكد كلامي ويثبته جاء بعد نحو سنة تقريباً، حينما اشتد الرّجعيون في قنص وقتل واغتيالات الشّيوعيين والتّقدميين. قتلوا نحو ١٩٠٠ شيوعي ومؤيد وديمقراطي. وكان بإمكان الشّيوعيين المواصلة إيقاف الاغتيالات عند حدها، لو اتخذت القيادة موقفاً شجاعاً واقعيا.

كان التّنظيم الشّيوعي في العهد البائد قوياً جداً وكانت جماهيره أوسع من أي حزب آخر بما فيه الأحزاب القومية كالبعث والقوميين العرب. وحينما أجيزت النّقابات بعد الثّورة فازت القائمة الديمقراطية للمعلمين، وهذا يعني جماهير حقيقية واسعة. وقبل مؤامرة الشّواف بمدة كافية توقعها الشّيوعيون، وطالبوا عبد الكريم بنقل الضّباط المتآمرين ومنهم الشّواف. لكنه رفض لأنه من رجال الثّورة. وبعد سقوط الشّواف بدت فرصة ذهبية لهم لكسب الجماهير لكنّهم نفّروها. كانوا أقلّ من المستوى.

الغزلاني وباب سنجار مناطق تحيط الموصل من الغرب والجنوب. ويقال أنها كانت مرتعاً لقطعأنّ لا حصر لها من الغزلان، تتوالد وترعى وتمرح بأعداد لا حصر لها في غابات شاسعة جنوب الموصل لولا أنّ اتخذت قوات الاحتلال البريطاني على عاتقها مهمة قطع الغابات وتسويتها بالأرض كي لا تتخذ مأوى لمقاومي الاحتلال، وأنها أبادت قطعان الغزلان تلك كانت تملأ الأرض وقتئذ.

الملحق رقم ٦: نص المؤتمر الصحفي للزعيم الركن عبد الكريم قاسم بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢٩

راجع في هذا الصدد: العاني، نوري عبد الحميد د. ومجموعة من الباحثين. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. مصدر سابق ص ٥٨–٦١.

وخاطب الصحفيين قائلا انتم السبب في كل الحوادث التي جرت* ان هولاكو لم يرتكب في زمنه مثل هذه الفظائع كما ان الصهاينة انفسهم لم يرتكبوها وساريكم بعضا من صور هذه الفظائع واخرج عددا من الصور الملتقطة لحوادث كركوك وقال هل من الشهامة ان يفتك بابناء الشعب بهذه الدرجة من الفظاعة هؤلاء هم ابناء شعبنا فهل هذه اعمال القوى الوطنية او المنظمات التي تدعي بانها ديمقراطية . باي حق تقتل المرأة هذه الاعمال الوحشية هي اعمال هولاكو ، لماذا كلهم تركمان؟ اعطوني احدهم مقتولا من الجهة المقابلة . اين هي المؤامرة ؟ هل هذه هي الرجعية ؟ هل اخوانكم التركمان هم اعداء الشعب ان الواجب الوطني يحتم عليكم ان تركزوا في صحفكم على وجوب احترام السلطة والقانون وكل من يكتب عن مؤامرة فهو خائن بحق الوطن ولو لم استنكر هذه الاعمال في كلمتي بكنيسة مار يوسف فان كرامتنا كانت ستهدر في الخارج وكانت ستثار ضجة حولنا على الصعيد الدولي.

ولدي تصاوير التقطت خلال الحوادث تدين بعض الجماعات انظروا الى هذه الاعمال الوحشية التي صدرت عن ابناء الشعب الواحد نحن نريد الديمقراطية فهل هذه هي الديمقراطية ؟ وهل هؤلاء هم اعداء الشعب ؟ هل فعل الصهاينة مثل هذا في دير ياسين ؟ ان هذا العمل اراد ان يتكرر في الناصرية والسماوة وفي بغداد وفي الاعظمية والكرادة والكرخ ولكننا استطعنا ان توقف هذه الاعمال عند حدها ان الذي يفكر بهذا التفكير الفوضوي فهو سافل ليست لديه كرامة وهو احط من الفاشست وانا اطمئنكم بانه لن تحدث بعد اليوم مثل هذه الحوادث في أي مكان وفي أية فترة .

لقد أجزنا اتحادات الطلاب والفلاحين والجمعيات والنقابات لاعلاء مستوى مهمتها . ولم نكن نريد زجها في نطاقات حزبية ضيقة . ان الحرية يجب ان تكون ضمن القانون. ثم عرض عبد الكريم قاسم عددا من الخرائط على طاولة المؤتمر وقال ان اتحاد الطلبة في كتابه المفتوح يقول ان الشرطة وقوات الامن قد دهمتنا ليلا وفتشت مقرنا ولم تجد شيئا وانا الان اريكم ماذا فكر فيه اتحاد الطلبة واشار الى الخرائط وهي تحدد قطاعات معينة من بغداد اشرت عليها دور بعض (المشبوهين) بنظرهم مع ارقامها وبعض الاسهم تعين مواقعها وقال اخجلوا من هذه الفوضى من اين جاءت علمه . مثل هذه الخرائط والتي لا بد لها من نسخ اخرى فهي مطبوعة بالكاربون . انني اطلب منكم ان تقلعوا عن الكتابة عن اية مؤامرة . انني استطيع ان اقبر اية مؤامرة وانه لترد في الخلق ان ينشا الاطفال على مثل عبارة ' ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة ' وغيرها من العبارات الهمجية والوحشية . ثم قال مع كل هذه الادلة فاتحاد الطلبة يقول لم تجد الشرطة عندنا شيئا ان منتسبي اتحاد الطلبة هم اناس بسطاء من التلاميذ ذوي الاعمار الصغيرة ولا يجوز مطلقا زج هؤلاء التلاميذ بقضايا حزبية ضيقة . كما ان مدينة كركوك كانت دورها كلها معلمة على الخرائط وذهب الفوضويون الى تلك الدور بموجبها واخرجوا اصحابها وقتلوهم . ان باستطاعتي ان انكل باي فوضوي في العراق يتصدى لابناء الشعب وسيجرى التحقيق العادل بحوادث كركوك الاخيرة وسننشر نتيجتها قريبا . ثم اخرج قوائم باسماء الخطرين بنظر الاتحاد لمناطق بغداد وبعض المدن العراقية الاخرى وقال ليس من الممكن بعد الان ان يتصدى احد لابناء الشعب ففي اقل من ثوان تستطيع القطعات العسكرية ان تحطم أي واحد

* يومها لم يكن في الساحة سوى الصحف الشيوعية فقط .

منهم . تأكدوا ان خطاب الكنيسة الذي اعيدت اذاعته عدة مرات قد أعاد سمعتنا في الخارج وثبتها وركزها وانا اؤيد ما قلته في ذلك الخطاب [1] .

وبعد هذا المؤتمر اخذ كثيرون يعلنون انسحابهم من المنظمات المهنية والنقابية واتحاد الطلبة والجمعيات الفلاحية ويتنصلون من اعمالهم وراحت هذه المنظمات والاتحادات تعمل على استرضاء رئيس الوزراء فاصدرت سكرتارية اتحاد الطلبة بيانا بشأن المؤتمر الصحفي قالت فيه :

" ان تعقد الظروف السياسية في بلادنا وخاصة في الفترة الاخيرة وبروز مسالة صيانة الجمهورية وبقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم مسالة اساسية لا للطلبة فحسب بل لشعبنا كله قد جعل هذه اللجنة الاتحادية او تلك ، هذه المجموعة من الطلبة او تلك في لبس من التفريق بين الاهداف الوطنية العامة للاتحاد وبين القضايا الحزبية المختلفة . وقد حدثت اجتهادات خاطئة من بعض اللجان الاتحادية وتجاوزات لصلاحياتها بما لا يتفق وعمل المنظمة " .

وارسلت السكرتارية رسالة الى عبد الكريم قاسم ذكرت فيها انها متقيدة بدستورها الذي ينص على " ان اتحاد الطلبة منظمة طلابية اجتماعية لا حزبية ذات طبيعة ديمقراطية وطنية عامة تضم جميع الطلبة في الجمهورية العراقية " .

وبادرت المنظمات الاخرى التي يسيطر عليها الشيوعيون الى العمل نفسه فاصدرت النقابات العمالية واتحادها العام نداءات اعلنت فيها " انها منظمات مهنية اقتصادية اجتماعية لا حزبية ولا سياسية " وادعت انها " لن تقدم على أي عمل سياسي هو موضع خلاف بين القوى الوطنية وتعمل باخلاص تحت قيادة عبد الكريم قاسم " .

واصدر مكتب رئاسة الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية بيانا قال فيه "" ان الاتحاد منظمة فلاحية مهنية لا تمثل أي اتجاه سياسي وانه سوف لن يشترك في أي عمل سياسي ما لم يجمع عليه جميع القوى الوطنية في البلاد . وتسانده حكومتنا الوطنية وقائدها الزعيم عبد الكريم قاسم "" .

واصدرت اللجنة التنفيذية لاتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي بيانا قالت فيه " الاتحاد منظمة اجتماعية وطنية ليست منظمة مهنية او نقابية او حرفية . . . وليست منظمة نقابية او عقائدية او حزبية"[2] .

وقد واصل عبد الكريم قاسم حملته على الشيوعيين من يوم الثالث من آب وبتوجيه منه استقبل وفدا يمثل النقابات العمالية والاتحادات والمنظمات ووزع بينهم بعض صور الحوادث التي وقعت تجاه التركمان وقال " هل يبيح احد منكم لنفسه ان يقوم مقام السلطة ويعتدي على ابناء الشعب ويجرهم من بيوتهم ويفعل بهم هذا التنكيل الوحشي الفظيع ؟ وقال ان حوادث كركوك لطخة سوداء في تاريخ الثورة وتساءل هل فعل ذلك ديغول او هولاكو ؟ أهذه مدنية القرن العشرين ؟ هل يوافق احدكم ان يكون عضوا في حكومة توافق على هذه الفظائع ؟ . لقد ذهب ضحية هذه الحوادث ٣٩ قتيلا يضاف اليهم ٤١ شخصا دفن بعضهم وهم احياء وقد امكن انقاذ ثلاثة منهم فقط وهم الآن يعالجون في المستشفيات وامس اخبروني انهم وجدوا قتلى .

---

[1] صحيفتا : الثورة ، الزمان ٣٠ تموز ١٩٥٩ .

[2] اتحاد الشعب ٣١ تموز ٩ ، ١٢ اب ١٩٥٩ .

ان حوادث من هذا القبيل كان مقررا ان تجري في جميع انحاء العراق وعندي وثائق رسمية تثبت ذلك . واعلن ان لديه ٧٥٠ صورة للذين اشتركوا في حوادث كركوك التقطت لهم اثناء هذه الحوادث وقال : –

" سأحطم رأس كل فوضوي كان السبب في هذه الفوضوية وخاطب ممثلي النقابات قائلا عليكم ان تطهروا انفسكم لان هناك اشخاصا مدسوسين فيكم وكذلك دور الاحزاب عليها ان تطهر نفسها ايضا ففيها اشخاص لا يعملون لمصلحة البلد وتحدث عن الخرائط التي وجدت لدى اتحاد الطلبة وقال " يجوز ان الطلبة صنعوا خارطة للمقاومة الشعبية ولكنهم دسوا معها مئة خارطة وقال اذا كان اتحاد الطلبة هو الذي يستقصي الجماعات الخائنة فما عملنا نحن إذا ؟ [1] "" .

وحاول تهدئة التركمان واسترضاءهم فقال عند افتتاحه استديوهات وصالات الاخوة بدار الاذاعة مساء يوم ٦ اب .

" جئت هذا اليوم الى دار الاذاعة والالم يحز في نفسي لذكرى الحوادث الدامية التي وقعت في كركوك ولكن الذي يسرني ان الهدوء والاستقرار والطمأنينة سادت ارجاء البلاد انني ابشر ابناء البلاد باننا قد اتخذنا الأهبة واعددنا العدة للقضاء على كل فوضوي في المستقبل ايما كان نوعه او عقيدته او جنسه يعتدي على ابناء شعبنا واننا اعددنا العدة للقضاء على كل متآمر يتآمر على سلامة الجمهورية العراقية الخالدة " .

ان سبب تلك الاحداث كان من أعمال الفوضى وكان نتيجة لدس عناصر الشر والفساد التي غررت بابناء شعبنا من خارج العراق ومن داخله . . انني ابارك لاخواني التركمان صبرهم وانني سوف اسعى جاهدا لرعايتهم . . انني ارجو من اخواني المسؤولين في دار الاذاعة ان يذاع اول منهج بلغة اخواني التركمان من هذه الصالات . . انني اساند كافة المنظمات الديمقراطية في هذا البلد والجمعيات واتحادات العمال والفلاحين بشرط ابتعادهم عن الميول الضيقة وعن الحزبية التي تفتت شملهم وتفرقهم وان الشيء الذي يسرني ايها الاخوان ان جميع ابناء الشعب على اختلاف اتجاهاتهم وميولهم واديانهم وقومياتهم قد شجبوا الفوضى في هذه البلاد وقد عاهدوا الباري عز وجل على ان يقفوا دوما مع السلطة ومع القانون واحترام سيادته وقال " ان الرحمة فوق العدل وفوق القانون انني كلما انظر الى الاحكام المكدسة امام الطاولة التي عليها هذه الاضابير يتماثل إلى نوع التنكيل الذي سيصيب ابناء الشعب على الرغم من ان التنكيل بالمجرمين هو في صالح الشعب وفي خيره ولكن يتنازعني بين حين واخر عامل الرحمة وعامل القسوة فأرجو من ابناء الشعب ان لا يدعوا عامل القسوة يتغلب على عامل الرحمة " [2] .

وكانت تصريحات وخطب عبد الكريم قاسم هذه والتي ادلى بها قبل ان تنهي هيئة التحقيقات تقريرها تعبر دون شك عن النوازع الشخصية التي تنتابه فهو يريد معاقبة الشيوعيين الذين تحدوه واستعدوا الشعب عليه يوم الاول من ايار بمسيرتهم التي طالبوا فيها بالاشتراك بالسلطة وهو الامر الذي سبب له قلقا كبيرا بشأن مستقبله كقائد للثورة ورئيسا للحكومة لكنه لم يكن يريد ان يخسر

---

[1] الثورة ٥ اب ١٩٥٩ ، الحرية ٤ اب ١٩٥٩ .

[2] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٥٠ .

الشيوعيين او يدع القوميين يتفوقون عليهم لذلك نراه يؤكد تأييده المنظمات الديمقراطية بشـــرط ان تبتعد عن الحزبية " انني اساند كافة المنظمات الديمقراطية في هذا البلد والجمعيات واتحادات العمـــال والفلاحين بشرط ابتعادهم عن الميول الضيقة وعن الحزبية التي تفتت شـــملهم وتفرقـــهم " واشـــار للمرة الأولى الى وجود عناصر خارجية غررت بالقائمين بالاحداث وهو امر يؤكد عدم معرفـــة عبـــد الكريم قاسم بالفاعل الحقيقي لتلك الاحداث او انه اراد استغلالها لتقليم اظفار الشيوعيين والدليل على ذلك ما قاله في خطاب يوم ٢ كانون الاول ١٩٥٩ حيث اتهم البعثيين والقوميين والجمهورية العربيـــة المتحدة بتدبيرها فقال : -

" اتعلمون من كان وراء حوادث كركوك ؟ . لدينا المستمسكات القوية التي تدعم الواقـــع . أن وراء حوادث كركوك هم اولئك الذين كانوا وراء حوادث الموصل واولئك الذين كـــانوا وراء حـــوادث القلق التي حدثت في انحاء العراق بوكلائهم وتسخير وكلائهم . لقد ثبت لدينا وجود خمس جماعـــات ، خمسة اوكار كانت تعمل في كركوك مرسلة من حزب البعث العربي الاشتراكي . ومنظمة مـــن الذيـــن يدعون انفسهم بانهم اهل السلطة في سوريا . قد ارسلوا إلى العراق ونظموا هذه الاوكار في كركـــوك اتعلمون ما واجب هذه الاوكار ؟ كان واجبها بث روح التذمر وروح الشقاق وايجاد شقة الخلاف دوما وايقاد النار بالحطب هذا هو واجبهم ، ومن احدى رسائلهم ومن احد تقاريرهم المتداولة في ما بينـــهم يقول اننا أخذنا ويجب ان نفيد من العطف الذي ابداه الزعيم على ابناء البلاد واطلق فيه الموقوفيـــن والمحجوزين ، ويجب ان نستمر فهذه فرصة سانحة لايجاد شقة الخلاف والتذمـــر . . وراء حـــوادث كركوك ايضا الجماعات المتطرفة سواء من اليسار ام اليمين الذين يغلب عليهم التعصب الاعمى "[1].

---

[1] اتحاد الشعب ٣ / ١٢ / ١٩٥٩ .

الملحق رقم ٧: توثيق جريمة انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣

مهرجان الدم العراقي: ٤٧ عاما على الجريمة الكبرى

د. حسين الهنداوي

«مهرجان الدم العراقي». لعل هذه التسمية عندما نطلقها على انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق، تعبر بصدق عن الخصوصية الجوهرية لذلك الانقلاب العسكري اللئيم الذي لئن كان قد نفذ، باقرار قادته وباعتراف الوثائق اليوم، بتمويل واشراف وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، فانه واجه حملة ادانة عالمية واسعة تصدرها الفيلسوف الانساني الراحل برتراند رسل. واليوم، بعد مرور سبعة واربعين عاماً، لا يزال لون الدم وهمجية التنفيذ هما اول ما يقفز الى الذهن العراقي عندما يتذكر انقلاب ٨ شباط ذاك المسمى ايضا بانقلاب ١٤ رمضان. فالقتل على الهوية، والقتل لمجرد الشبهة، والقتل حبّاً بالقتل، لم تكن ممارسات استثنائية في يوميات ذلك الحدث الجريمة، انما بدا نهجاً يجري في شرايين اصحابه الذين سرعان ما وضعوه في قانون رهيب دخل ذاكرة العراقيين الى الابد تحت اسم «البيان رقم ١٣»، قبل ان يصبح رمز حنينهم الوحيد خلال أربعة عقود انتهت بهزيمتهم المدوية.

ومساهمة في توثيق بعض حقائق تاريخنا المعاصر، هذه ترجمة خاصة قمنا بها لوثيقتين مهمتين تمثل الاولى آخر مقابلة صحفية لرئيس الحكومة العراقية الجمهورية الاولى وقائد ثورة ١٤ تموز الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم، اجراها معه، قبل بضعة ايام فقط من استشهاده، ادوارد صعب المبعوث الخاص لصحيفة «لوموند» الفرنسية ونشرتها الصحيفة تلك على الصفحة الاولى من عددها الصادر في ٥ شباط ١٩٦٣. اما النص الثاني فيمثل اول تقرير صحفي محايد ميداني مفصل نقلته وكالة انباء عالمية عن مجريات تنفيذ الانقلاب العسكري المذكور، اعده من بغداد، بعد اربعة ايام فقط من الانقلاب، جورج هربوز المبعوث الخاص لوكالة الانباء الفرنسية الذي كان قد وصل العاصمة العراقية ضمن اول وفد من مراسلي الصحف الاجنبية سمح له بدخول البلاد. وقد نشرته صحيفة «لوموند» الفرنسية على الصفحة الاولى من عددها الصادر في ١٤ شباط ١٩٦٣.

ح ٠ هـ

عبد الكريم قاسم في آخر مقابلة صحفية:

اتعهد علناً بان يشهد عام ١٩٦٣ ولادة البرلمان العراقي المنتخب

صحيفة «لوموند»، الفرنسية في ٥ شباط ١٩٦٣

بغداد، ٤ شباط ١٩٦٣، من ادوارد صعب:

امضيت بعضاً من الليلة الماضية برفقة الزعيم عبد الكريم قاسم. بدأت مقابلتي معه في التاسعة من مساء الخميس وتواصلت حتى فجر الجمعة. ففي حوالي الثانية عشرة ليلاً كان على الزعيم قاسم ان يستقبل مبعوثين من محطات الاذاعة والتلفزة الفرنسية، عبّر لهم عن انشراحه لعودة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا.

لا يحب رئيس الحكومة العراقية اجهزة التسجيل الصوتية ولا ضوضاء آلات التصوير. كما يبغض المقابلات التقليدية المستعجلة. اما اجوبته فهي عامة بل عامة جداً احياناً. ولقد بدا لي متوتراً، "يبدد توتره" في منديل صغير يضغط عليه بشكل دائم في راحة يده اليسرى التي تسند كتفاً تعرض للشلل منذ ان اخترقته رصاصات خصومه. فمحاولة الاغتيال التي نجا منها بمعجزة في عام ١٩٦٠ تركت آثاراً عميقاً عليه، حيث خرج منها ضعيف البدن. فهذا الرجل الذي اعود لملاقاته للمرة الاولى منذ حزيران ١٩٥٩، لم يفقد شيئاً من حيويته ربما، الا ان ثمة تجاعيد تعتلي الآن جبهة وجهه الاسمر كما ان ملامحه توحي ببعض القلق.

لقد قال لي «ان ساعتين او ثلاثة من النوم تكفيني يومياً، وانا مستمر هكذا منذ اربعة سنوات. فعندما اسمح لنفسي بالنوم اطول من ذلك يداهمني احساس بالذنب. تنتظرني واجبات كثيرة.. بينما عمر الانسان قصير جداً..». وسمح لي الزعيم قاسم، بمعية ضابطين من مساعديه وبضعة مراسلين اجانب كانوا في مكتب ملاصق لمكتبه، ان ازور قسم الارشيف العائد لسكرتيره الصحفي الضابط برتبة رئيس سعيد نوري. وهنا طلب الزعيم ان يقدم لنا الشاي، ثم توجه لي منهمكاً في احاديث حول مواضيع لا ترابط بينها احياناً. موضوعاته المفضلة هي الحديث عن حب المقربين والتضامن العالمي وخصوصاً البؤس، اضافة الى الوسائل الكفيلة بتحرير الفقراء من مشاكلهم.

ويقول الزعيم: «انا نفسي منحدر من وسط فقير جداً، وهو ما اعترف به بكل فخر، كان ابي نجاراً، وقد واجهت أمي الكثير من الضنك في سعيها لكي احصل على تعليمي المدرسي. لذلك استطيع ان اتصور ماذا تعني المدرسة في حياة الاطفال. وهو ما يفسر لكم لماذا انا في عجلة لضمان التعليم المدرسي لكل الاطفال الفقراء في بلادي. ذلك لأنني اريد ان اجنبهم المشاق التي واجهتها في طفولتي».

حتى تلك اللحظة كان حديثه مثيراً للعواطف. الا ان نبرته واسارير وجهه ما لبثت ان تغيّرت كما لو انه آخذ بلعب دور شخص آخر اكثر تلاؤماً معه، حيث راح يبدو صارماً بل ومهدداً.. وهو يضيف: «لكن حذار... ان اقدامي ثابتة بمتانة على الارض، كما ان رأفتي لا تذهب ابعد من الحدود المقبولة. انني لا احب التنظير، لكن عندما يتعلق الامر بالمساس بهيبة الدولة سنضرب بسرعة وبشدة. فنحن لا نمزح عندما يتعلق الامر بالمساس بالمبادئ. ان ما قام به نفر من الطلاب قبل ايام حيث سمحوا لأنفسهم بالاعتصمام في مكاتب ادارة جامعة بغداد، هو تجاوز على سلطة الدولة. واقول بشكل واضح على الدولة، ولا اقول على عبد الكريم قاسم. ولذلك، ارسلت مفرزة عسكرية لاخراجهم منها. الا انني مع ذلك حرصت على ان اجرد الجنود من الاسلحة قبل ان ارسلهم لينصحوا صناع الفوضى بالعودة الى رشدهم».

الدسائس الانجلو – امريكية

وفجأة توقف الزعيم عبد الكريم قاسم عن الكلام. الا ان شفتيه استمرتا في التحرك، او هكذا تبديتا لي، كما لو انه اخذ يتفوه بكلمات موجهة لغيري. ثم للحظة خيل لي ان ابتسامة منه اوشكت على الارتسام على وجهه، غير انها لم تكن في الواقع سوى حركة لا إرادية من فكه الاعلى. كان ينظر لي نظرة توحي بالتركيز، مما اكد لي بان الرجل متألم جسدياً كما معنوياً. وهنا انتقل الى الحديث عن فرنسا قائلاً: «توجد بيننا وبين الشعب الفرنسي روابط لم يمكن لأحد ان يفسدها بما في ذلك حرب الجزائر. لقد قمنا بسببها بقطع علاقاتنا مع الحكومة الفرنسية. وتوجب من اجل ان نعيد علاقاتنا مع فرنسا، تدخل رجال الأدب الذين جاءوا الى بغداد للمشاركة في احتفالات ذكرى الفيلسوف العراقي الكندي. فلقد

تأثرت جداً من جانبي بخطابات الاساتذة جاك بيرك وبلاشير. اذ اكتشفت آنئذٍ الى أي درجة كان شعبنا قريباً من الشعب الفرنسي؟».

ويواصل الزعيم عبد الكريم قاسم قائلا: «الا انني لا اقول ذات الشيء حيال الانجليز والامريكيين. فما الذي لم يفعله هؤلاء لكي يستعبدوا العراق ولكي يحكموا قبضتهم على ثرواتنا؟ والادهى من ذلك، انني استلمت قبل بضعة ايام فقط مذكرة تهددني فيها واشنطن بفرض عقوبات ضد العراق اذا تمسكت بمواقفي. ولا ادري كيف يعطون لأنفسهم الحق باستخدام لغة كهذه؟ ان الفترة الهاشمية ولّت الى غير رجعة. وهم لا يدركون ان جمهوريتنا لا يمكن قهرها طالما هي نابعة من ارادة الشعب وحده.

– هل هناك مؤامرات أخرى تهدد نظامكم؟

– هناك المؤامرة الاخطر. وهذه ليست موجهة ضد العراق ولا ضد سوريا انما ضد فلسطين بشكل خاص. فهناك مؤشرات في الاجواء توحي بوجود مؤامرة لتصفية المشكلة الفلسطينية تقودها الولايات المتحدة الامريكية. وهم يدركون ان النجاح في تنفيذها يقتضي التخلص قبل اي شيء من الحكومات التقدمية المناهضة لاسرائيل. والامريكيون يتمتعون سلفاً بتواطؤ عدد من الدول العربية، ولم يبق عليهم سوى خنق سوريا والعراق. لذا فهم يخلقون بنا شتى الصعوبات داخل البلد بهدف اشغالنا بعيداً عن الاهتمام بالمشكلة الفلسطينية. وفيما يتعلق بسوريا، فانني اقولها علناً باننا سنكون الى جانبها مع اول اشارة. فهم يسعون، كما في العراق، الى تلغيم البلاد من الداخل. انني اعرف اسماء كافة العناصر المخربة، الا ان الامر لا يعود لي بصفتي رئيساً للحكومة اصدار الامر باعتقالهم انما اترك الاجهزة المسؤولة في الدولة كي تقوم بواجباتها الملقاة على عاتقها. ايضاً ان من المفيد ان نمنح لكل فرد منهم فرصة العودة الى رشده. فما اعتقده احياناً مع نفسي هو انه لابد ان يأتي ذلك اليوم الذي سيعودون فيه الى جادة الصواب. انني افضل العفو عند المقدرة، لكن يجب عدم استغلال ذلك. وكما تعلمون فان عليّ منع عناصر التخريب من التقاط انفاسها. ورغم هذا كله لا تتوقف اذاعات وصحف بعض الدول العربية من اتهامي بالاختلال وحتى الجنون الحاد وبالدكتاتورية وبغيرها من الاتهامات.. لكننا لن نترك لهذه

الاتهامات ان تستفزنا سيما ونحن نعرف بأنها تصدر عن ادوات في خدمة الاستعمار. فهذا الاخير اوجد له بعض الوسائل يأمل عبرها ان يتسلل الى صفوفنا.

– سيادة الرئيس، مضت سنتان منذ وعدتم العراقيين بدستور دائم وبانتخابات وبمجلس تشريعي. اين وصلتم في انجاز كل هذه المشاريع؟

– تحدى ان يُذكر لي مثال واحد عن تعهد قطعته ولم التزم به. ففي يوم من الايام، وكان ذلك في ١١ حزيران ١٩٥٩ خلال مؤتمر الشبيبة الديمقراطية الذي انعقد في بغداد، قطعت وعداً ببناء «مدينة الثورة». آنئذ اعتبرني كثيرون مجرد حالم وطوباوي. لكن الجميع اليوم بامكانهم الذهاب الى هذه المدينة اللطيفة التي يعيش فيها ثلاثمائة وخمسون الفاً من السكان جميعهم من ذوي الدخل المحدود. وقريباً ستكون لها حدائق عامة وشوارع مبلطة ومسبح كبير. وفيها الآن عدد من المدارس ومستشفى ومستوصفات بنيت بالتزامن مع بناء المنازل. وهذا ليس كل شيء. هناك ايضاً سد دربندخان الاروائي الذي كلف الدولة ٢٦ مليون دينار واترك الكلام عن الطرق والساحات والنصب والعمران والمصانع الحديثة والاصلاح الزراعي وغيرها. وكل هذا بهدف اشاعة الرفاه الاجتماعي. اننا لا نعادي الاغنياء ما داموا مستعدين لمعاونتنا في سعينا الهادف الى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفقراء. اما فيما يخص الدستور، فانني اتعهد الآن علناً بان لجنة من الخبراء ستشكل بل نهاية شهر شباط ١٩٦٣، لتكلف باعداد مشروعي دستور دائم وقانون انتخابي جديد. وسنضع تحت تصرفها من اجل ذلك، نصوص عدد من الدساتير الاجنبية ومنها النصوص السويسرية والالمانية والفرنسية والمصرية والسورية... وفي كل الاحوال، انني اتعهد علناً أمام الشعب بان يكون عام ١٩٦٣ هذا عام ولادة الجمعية الوطنية العراقية...

***

صار الوقت متأخراً حيث كانت عقارب الساعة تشير الى الثانية فجراً. الا ان الزعيم قاسم بدا كمن يشعر بحاجة قوية للتكلم عن منجزات ثورته. وعنها تحدث طويلاً. انه يرفض تهمة الدكتاتورية التي توجه له ويشعر بسرور ان يرى من يستمع له وقد اقتنع بما يقوله. على أية حال، بامكاننا ان نتصور ما نشاء عن هذا الرجل الذي اعلنت الصحافة الدولية والعربية

مراراً طوال السنوات الاربع الماضية عن سقوطه الوشيك بينما هو عرف ان يصمد في موقعه. بيد ان الزعيم قاسم لم يعد ثورياً. فلقد وجدته واقعياً مؤمناً برسالته ويتمتع بطريقة تفكير راجحة واكثر تطوراً من تلك التي يتمتع بها كثير من زعماء الدول العربية سواء الذين ينظرون له نظرة حقد او نظرة شفقة.

كانت الساعة قد بلغت الرابعة وخمسة واربعين دقيقة من ذلك الفجر الذي بدأ يطل علينا. عندئذ وجدت ان الأوان قد آن كي انصرف. استأذنت الرجل، فمدّ لي يده مصافحاً وهو يقول: «سلّم لي على عمال المطبعة في الجريدة».

ادوارد صعب

الملحق رقم ٨: التدخلات السرية الأميركية في العراق خلال الفترة ١٩٥٨–١٩٦٣: جذور تغيير النظام بدعم اميركي في العراق الحديث

٩–٢–٢٠١٠

التدخلات السرية الأميركية في العراق خلال الفترة ١٩٥٨–١٩٦٣: جذور تغيير النظام بدعم اميركي في العراق الحديث

وليام جي. زيمان

ملخص

هذه الدراسة ثمرة بحث ومشروع تاريخ منقول شفاها على امتداد ثلاث سنوات بهدف توثيق التدخل السري الذي مارسته الولايات المتحدة في العراق ابتداء من ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ حتى انقلاب حزب البعث الذي أطاح حكومة قاسم في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ وما تلاه. يتركز الاهتمام بالدرجة الرئيسية على نشاطات وكالة المخابرات المركزية (سي آي أي) وما قدمته من مساعدة الى حزب البعث وغيره من العناصر المناوئة للنظام، بمن فيهم الرئيس جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة. ويقدم هذا المبحث أدلة قوية على ضلوع وكالة المخابرات المركزية بدور كبير ولكنه أقل من تدخلها الشامل في ايران عام ١٩٥٣ وفي شيلي عام ١٩٧٣.

يقيِّم التدوين التاريخي العديد من الكتّاب الذين يذكرون تدخل وكالة المخابرات المركزية في العراق الحديث خلال المراحل الاولى من نشأته، وكتابا آخرين ربما كان ينبغي لهم أن يبادروا لذكر دور الوكالة. وبُني السرد التالي على أساس كتب منشورة وتقارير صحفية ومقالات صدرت في مجلات الى جانب الاعتماد اعتمادا كبيرا على وثائق الحكومة الاميركية، لا سيما "العلاقات الخارجية للولايات المتحدة Foreign Relations of the United States"، وبحوث متوفرة في مكتبات رئاسية. وحين تتضمن هذه الوثائق معلومات مناسبة لم تُنشر من قبل، تُدرج نسخ منها. كما يسجل المبحث محاولة وكالة المخابرات المركزية باستمرار التعتيم على نشاطاتها ضد حكومة قاسم. واماط مشروع التاريخ المنقول شفاها اللثام عن معلومات جديدة حول الانقلاب بضمنها معلومات لم تُنشر من قبل عن المسؤولين

المتقاعدين في وزارة الخارجية بيل (وليام) ليكلاند وجيمس ايكنز James Akins والمسؤولين السابقين في وكالة المخابرات المركزية ايد كاين Ed Kane وارتشيبولد روزفلت Archibald Roosevelt وآرت كالاهان Art Callahan ، وعن الانقلابي والوزير في حكومة حزب البعث هاني الفكيكي .

الفصل الأول

مدخل

في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ قاد الزعيم الركن عبد الكريم قاسم انقلابا عسكريا أطاح حكم التبعية البريطانية الذي تولى مقاليد السلطة في العراق منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

أُصيبت واشنطن بالذهول، وعلى امتداد اسبوع كانت الثورة هي النبأ السائد في صحيفة "نيويورك تايمز". وفي وقت سابق من ذلك العام كان الزعيم العربي ذو الشعبية الواسعة جمال عبد الناصر رئيس مصر الذي ابتاع اسلحة من الاتحاد السوفيتي، نجح في توحيد بلده مع سوريا واقامة الجمهورية العربية المتحدة. كانت القومية العربية في ذروتها، وبنظر كثيرين في المؤسسة الاستخباراتية الاميركية كان الانقلاب تطورا كارثيا.

ازداد قلق الـ"سي آي أي" في آذار/مارس عام ١٩٥٩ عندما استخدم قاسم قوى شيوعية لقمع تمرد قومي عربي في الموصل. وفي نيسان/ابريل شهد الن دلاس Allen Dulles مدير وكالة المخابرات المركزية (سي آي أي) امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بأن الوضع في العراق هو "أشد الأوضاع خطرا في العالم"، وان القوى الشيوعية على وشك ان تسيطر على العراق "سيطرة كاملة" [1]. واحتدمت النقاشات حول العراق في وكالة المخابرات المركزية ومجلس الأمن القومي الى درجة محمومة. واقتُرحت خلال السنوات الاربع التالية اجراءات عديدة بينها غزو العراق. هذا على أقل تقدير ما يتضمنه السجل الرسمي المنشور. وما يبقى موضع خلاف هو ما إذا كانت وكالة المخابرات المركزية ساعدت حزب البعث أو لم تساعده في انقلابه الناجح ضد قاسم في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣.

ويهدف هذا المبحث الى ان يبين ان حزب البعث تلقى دعما ماديا من وكالة المخابرات

المركزية قبل الانقلاب وبعده، وان الوكالة قامت خلال فترات مختلفة من سنوات حكم قاسم الخمس، بعمليات خفية ايضا ضد العراق .

نشر وليام بلوم William Blum المسؤول السابق في وزارة الخارجية، عمله الفاضح "الـ"سي آي أي: تاريخ منسي *The CIA: A Forgotten History* "في عام ١٩٦٨، ثم جرى تنقيحه وتوسيعه في عام ١٩٩٥ ليُنشَر بعنوان "قتل الأمل: التدخلات العسكرية والمخابراتية الاميركية منذ الحرب العالمية الثانية *Killing Hope: US Military and CIA Interventions Since World War II* ". استقال بلوم من وزارة الخارجية في عام ١٩٦٧ احتجاجا على السياسة الاميركية في فيتنام. وكتابه كتاب موسوعي بطبيعته، يبدو انه يعدِّد ويفصِّل بطريقة اكاديمية كل عملية كبيرة نفذتها وكالة المخابرات المركزية منذ عام ١٩٤٥. الغائب على نحو لافت من قائمته التي تدرج ٥٥ بلدا تدخلت فيها الولايات المتحدة هو العراق خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣ .فان بلوم يتسم بالدقة ويبدو انه لم يترك حجرا إلا وبحث تحته. فهل كان سهوه ناجما عن غياب الأدلة أم ان الأدلة أُحسن اخفاؤها أو انها من الصعوبة أو التبعثر بحيث لا تستحق إفراد فصل لها في كتابه؟ هذا المشروع يسعى الى الاجابة عن هذا السؤال. هل هناك توثيق تاريخي سليم يسند الزعم القائل ان الاميركيين تدخلوا في العراق خلال السنوات الخمس الاولى من استقلاله الحقيقي أم ان هذه شائعات لا أساس لها؟ بوجود جنود اميركيين وغيرهم من الأفراد في العراق الآن لما قد يكون عدة سنوات قادمة، ليس ثمة ما هو أشد الحاحا من الوقت الحالي لدراسة تاريخ جذور التدخل الأميركي الخفي في العراق الحديث .

ثمة، بالطبع، الكثير من الكتب والمقالات التي كُتبت عن صدام حسين وحزب البعث والتاريخ العراقي الحديث منذ عام ١٩٥٨ ولكن قلة منها فقط تأتي على ذكر التدخل الاميركي السري في الفترة الممتدة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣. وإن شح المادة المتعلقة بنشاط وكالة المخابرات المركزية في المراحل الاولى من العراق الحديث يعود الى ان نشر مثل هذه المادة لم يكن مبعث ارتياح سواء لعراق البعث أو للولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٣ حتى الوقت الحاضر. فان حزب البعث كان يصوُّر نفسه حزبا قوميا عروبيا مناهضا للغرب

ومعاديا لاسرائيل. ومن شأن تحالفه النفعي السري مع وكالة المخابرات المركزية سيئة الصيت ان يلحق ضررا فادحا بصورته في الداخل فضلا عن صورته في عموم العالم العربي.

وكانت وكالة المخابرات المركزية ضالعة بصورة مباشرة في محاولات اغتيال استهدفت عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٠ وربما حتى في عام ١٩٥٩ (٢)، وجاء حزب البعث الى السلطة في عام ١٩٦٣ بما سماه احد وزراء حكومته "قطارا اميركيا" (٣). وما كان حكام البعث في العراق ليسمحوا باطلاع الرأي العام على هذه الحقائق أو على تعاونهم مع الولايات المتحدة .

الولايات المتحدة ايضا لم يكن لديها سبب للاعتراف علنا بتواطئها في إيصال حزب البعث الى السلطة. فالعمليات الخفية، لا سيما الاغتيالات، عمليات سرية للغاية وكثير من عملاء وكالة المخابرات المركزية والمسؤولين الرسميين الكبار لا يعرفون أو لا يصدِّقون ان الوكالة ضالعة في هذه العمليات (٤). ويُستخدَم التضليل المتعمد في الاجتماعات الرسمية بصورة روتينية لأغراض الحفاظ على السرية من خلال تحريف المحاضر وإيهام المسؤولين الكبار بأن وكالة المخابرات المركزية لا تلجأ الى الاغتيالات أو غيرها من الأعمال العنيفة(٥). وجعل هذا الاسلوب في ممارسة "الدعاية البيضاء" على كل المستويات من الصعوبة بمكان إعادة بناء هذا التاريخ، كما كان يراد منه.

تبين دراسة المراحل الأولى في تاريخ حزب البعث العراقي ان المسؤولين في العراق وفي الولايات المتحدة لم يألوا جهدا لنفي الدور الاميركي في العراق الحديث أو التستر على هذا الدور. وكانت الكتابات التي تروي الفترات الأولى من تاريخ حزب البعث العراقي سواء بأقلام اميركية أو عراقية، تميل الى مسايرة المواقف الرسمية لحكومات المؤلفين. وفي الحقيقة ان الباحثين المرموقين في شؤون العراق ماريون وبيتر سلغليت Marion & Peter Sluglett ذهبا الى حد القول "ان فاعلية (هذه التواريخ الأولى) في عرقلة التوصل الى فهم واضح لما كان يجري ينبغي ألا يُستهان بها نظرا للعلاقات الوثيقة التي تربط أصحاب هذه الأعمال التاريخية بالمؤسسة الاستخباراتية الاميركية" (٦). ستبدأ الدراسة بتحليل الكتابات التاريخية التي تفادت بالكامل الخوض في تفاصيل الدور الاميركي وستقترح جملة اسباب محتملة لمثل هذا التعتيم. ثم يتناول هذا المبحث باستفاضة الكتابات التاريخية التي

تساعدنا في بناء السرد، ويحدد معالم مساهمتها في هذا المسعى. وأخيرا، سأُقدم سردا للأحداث المتعلقة بالتدخلات الاميركية الخفية في العراق خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣، بما في ذلك شروح للالتباس والتناقضات الموجودة في الكتابة التاريخية.

الفصل الثاني

تاريخ التدخلات السرية الاميركية في العراق من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣

من التأرخات الاولى التي كان يشير اليها ماريون وبيتر سلغليت عمل كامل ابو جابر الموسوم "حزب البعث العربي الاشتراكي: التاريخ والايديولوجيا والتنظيم" *The Arab Baath Socialist Party: History، Ideology and Organization* [7] أغفل الدكتور جابر ان يذكر دور وكالة المخابرات المركزية في انقلاب ١٩٦٣، الذي حامت شكوك واسعة بشأنه بعد وقوع الانقلاب [٨]. إذ كانت خطط الانقلاب معروفة لكثيرين وجرت نقاشات محتدمة بين البعثيين السوريين والبعثيين العراقيين حول الاعتماد على الاميركيين[٩] لكن جابر يستبعد أي ذكر للدور الأميركي ولا يعود حتى الى سرد ما ارتكبه البعث من تعذيب ومجازر بحق الشيوعيين عام ١٩٦٣ في نشاطات تردد انها ايضا جرت بمساعدة من وكالة المخابرات المركزية. بدأت عمليات التصفية في شباط/فبراير بعد الانقلاب واستمرت على امتداد الأشهر التسعة كلها التي استولى فيها البعث على السلطة في عام ١٩٦٣. وبحسب أحد التقديرات قُتل زهاء ٥٠٠٠ شخص [١٠]. لم يأت جابر على ذكر أي من ذلك، واقرب ما وصل اليه الدكتور جابر في وصفه هو الكتابة بأن البعثيين "استعدوا عليهم كثيرا من المواطنين" الذين كان الحرس القومي "يسيء معاملتهم بعض الأحيان"[١١]. وهو يصور الانقلاب على انه حدث عراقي محلي صرف دون الخوض في تفاصيل القسم الأعظم من أعمال العنف [١٢]. مضى جابر ليصبح وزير خارجية الاردن، وهو ابتداء من عام ٢٠٠٤ رئيس معهد الديموقراطية الاردني في عمان. وكان العاهل الاردني الملك حسين أحد الذين يقبضون من وكالة المخابرات المركزية منذ عام ١٩٥٧ حتى وفاته في عام ١٩٩٩ [١٣] وكان من شأن مطامح جابر لتولي منصب رفيع في الحكومة الاردنية ان تمنعه من ذكر تعاون وكالة المخابرات المركزية مع حكومة عربية في كتابه التاريخي.

جون اف. ديفلن John F. Devlin ايضا نشر كتابا من تأليفه عن حزب البعث بعنوان "حزب البعث: تاريخ من أصوله الى ١٩٦٦ "

The Ba'th Pary: A History from its Origins to 1966 (14). لا يذكر كتاب ديفلن دور الولايات المتحدة في الانقلاب مقدما اياه بوصفه شأنا عراقيا بحتا. ومن الواضح ان ديفلن احد المؤلفين الذين اشار ماريون وبيتر سلغليت اليهم بسبب "سنوات من الخبرة التي اكتسبها خلال عمله محللا في وكالة المخابرات المركزية" (١٥). لذا من المرجح ان يغفل ديفلن اي ذكر لدور وكالة المخابرات المركزية في انقلاب ١٩٦٣ من خلال التضليل أو من خلال جهله هو بسبب ثقافة التكتم السائدة في الوكالة على نطاق واسع (١٦).

كريستين هيلمز موس Christine Helms Moss ايضا تمتنع عن ذكر أي شيء حول الدور الأميركي الكبير في تاريخ العراق الحديث في كتابها الموسوم "العراق :الجناح الشرقي للعالم العربي *Iraq: Eastern Flank of the Arab World* (17)." تعمل هيلمز باحثة في معهد بروكنز وعملت مستشارة للبيت الأبيض والبنتاغون خلال أزمة حرب الخليج في ١٩٩٠ و١٩٩١. وبحسب صحيفة "نيويورك تايمز" فانها كانت أحد الذين نصحوا الادارة، خطأ، بترك صدام حسين يقمع الانتفاضات الشعبية الشيعية والكردية على أساس ان الجيش سيتمكن من اطاحته لاحقا بانقلاب (١٨). وبما ان هيلمز دعت رسميا الى اسقاط صدام حسين بانقلاب عسكري في عام ١٩٩١ بصفتها مستشارة اكاديمية للسلطة التنفيذية فان من السهل ان نفهم احجامها في عام ١٩٨٤ حين كانت مستشارة امبراطورية طموحا، عن نشر تواطؤ الولايات المتحدة مع انقلاب ١٩٦٣ العسكري الذي حمل حزب صدام الى السلطة. وبحسب بيتر سلغليت فان "هيلمز افادت من مقابلات مع مسؤولين كبار في الحكومة (الاميركية) وكانت تميل الى اعادة انتاج ما قيل لها دون نقد في بعض الأحيان" (١٩).

مؤلفة أخرى تشبه هيلمز هي فيبي مار Phebe Marr التي كتبت "تاريخ العراق الحديث *The Modern History of Iraq*" الصادر عام ١٩٨٥ (٢٠). وتدبِّج مار ثلاثمئة صفحة عن خمسة وستين عاما فقط من تاريخ العراق دون أي ذكر لدور الولايات المتحدة في انقلاب ١٩٦٣. وهي تقتبس على نطاق واسع من عمل حنا بطاطو "الطبقات الاجتماعية

القديمة" الذي يذكر مصدرين مختلفين لدور الولايات المتحدة. وتعمل مار خبيرة في معهد السلام الاميركي الذي اكتسب صيتا سيئا بتعيين دانيل بايبس Daniel Pipes عضوا في مجلسه بقرار من الرئيس الاميركي خلال اجازة الكونغرس. وليس من عادة معهد السلام الاميركي المعروف بكونه يعج بالباحثين المؤيدين للصهيونية أن يعيِّن خبراء يفضحون تدخلات وكالة المخابرات المركزية.

بعض الكتاب العرب ليسوا أكثر إفصاحا. فان أمير اسكندر نشر كتابه الموسوم "صدام حسين: مناضلا ومفكرا وانسانا" (٢١) عام ١٩٨٠ في ذروة شعبية صدام في العالم العربي. وكان الكتاب سيرة صدام المزكّاة رسميا وبالتالي أُتيحت لصاحبه حصرا امكانية الاطلاع على معلومات ما كانت تتوفر لغيره، ولكن قراءة الكتاب تؤكد انه نص دعائي. وان صورة صدام المرسومة بفرشاة مغرقة في التملق لا تُبقي هامشا للمصداقية، مع اسقاط ارتباطاته بوكالة المخابرات المركزية التي تلطِّخ هذه الصورة، بطبيعة الحال .

مؤلف عراقي آخر هو الراحل مجيد خدوري الذي كتب باستفاضة عن انقلاب ١٩٦٣ في عمله "العراق الاشتراكي: دراسة في السياسة العراقية منذ ١٩٦٨" (٢٢) ولكن دون ذكر حتى لشبهة وجود دور اميركي. وصوَّر خدوري ايضا تخطيط الانقلاب وتنفيذه على انه شأن عراقي. وبحسب الباحثين ماريون وبيتر سلغليت فان كتب خدوري "تعتمد اعتمادا كبيرا على مطبوعات ومقابلات (عراقية) رسمية" وان "مقابلاته تكون عادة مع مسؤولي النظام القائم وقتذاك بدلا من المعارضة "فيكون "قدر معين من الانحياز حتميةً لا مفر منها" (٢٣).

كان خدوري استاذ دراسات الشرق الأوسط بكلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins University حيث عمل خبيرا متخصصا بالعراق والشريعة الاسلامية. وإزاء اعتماده على كرم الحكومتين اللتين يتمثل موقفهما الرسمي في ان الاميركيين لم يكن لهم ضلع في صعود البعث الى السلطة، لا يكون من المستغرب ان خدوري تفادى تاريخ نشاط وكالة المخابرات المركزية في المراحل الاولى من نشأة العراق الحديث .

بدأت بوادر وضوح تلوح في عام ١٩٧٣ عندما اصدر حنا بطاطو سفره الكلاسيكي "الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق". وهو أول دراسة تاريخية باللغة

الانجليزية تذكر دور وكالة المخابرات المركزية في انقلاب ١٩٦٣ [٢٤]. ويُخزي بطاطو مَنْ سبق ذكرهم من الكتاب المعاصرين بإقتباس سجل عام كان متاحا لهم جميعا. فان صحيفة "الاهرام" المصرية واسعة الانتشار نقلت في ايلول/سبتمبر ١٩٦٣ تأكيدات العاهل الاردني الملك حسين بأن وكالة المخابرات المركزية التقت مرارا مع حزب البعث قبل الانقلاب ومدته بقوائم "الشيوعيين" الذين قام حزب البعث بتصفيتهم بكل وحشية بعد استيلائه على السلطة. وان بطاطو يقتبس ذلك ويتحفظ عليه باطلاع القارئ على ارتباطات حسين بوكالة المخابرات المركزية لكنه يضيف بعد ذلك ما يعرفه شخصيا عن اتصالات خفية جرت قبل الانقلاب بين اعضاء في حزب البعث والاميركيين. والقليل الذي كان حنا بطاطو يعرفه، حتى بشيء من عدم التيقن، كتبه "في مصلحة الحقيقة" متميزا عن الآخرين بكونه باحثا دقيقا.

نشر الثنائي اديث وإي. اف. بنروز Edith and E. F. Penrose كتابهما "العراق: العلاقات الدولية والتطور الوطني *Iraq: International Relations and National Development* " في عام ١٩٧٨، واجريا مقابلات مع "بعثيين عراقيين حسني الاطلاع" قالوا ان وكالة المخابرات المركزية تعاونت مع البعث في عام ١٩٦٣. وان "هاشم جواد وزير الخارجية قال لنا لاحقا ان وزارة الخارجية العراقية كانت لديها معلومات عن وجود تواطؤ بين البعث ووكالة المخابرات المركزية (سي آي أي)"[٢٥]. ان كتاب "العراق: العلاقات الدولية والتطور الوطني" عمل دقيق وعلمي آخر وهو بالاقتران مع عمل بطاطو "الطبقات الاجتماعية القديمة"، يوفر توثيقا تاريخيا بشأن دور الولايات المتحدة في انقلاب ١٩٦٣ في العراق .

في عام ١٩٨٧ نشر ماريون وبيتر سلغليت كتابهما "العراق منذ ١٩٥٨ *Iraq Since 1958*"، وهو تاريخ كامل آخر جرى تحديثه في عام ٢٠٠١. ويلخص الثنائي سلغليت دور الولايات المتحدة في الانقلاب، بما في ذلك معلومات عن تعاون وكالة المخابرات المركزية حصلا عليها من مقابلة "مسؤول كبير سابق في وزارة الخارجية الاميركية" [٢٦]. كان هذا المسؤول على الأرجح جيمس ايكنز James Akins السفير السابق في العربية السعودية

والسكرتير الثاني للشؤون السياسية في السفارة الاميركية في بغداد وقت الانقلاب. وايكنز معروف بتعاونه في تقديم معلومات عن دور وكالة المخابرات المركزية في الانقلاب لكنه امتنع مؤخرا عن الحديث عن انقلاب ١٩٦٣ إذا كان الحديث "لأغراض النشر "[٢٧]
في عام ١٩٩١ كتب ديفيد وايز David Wise تقريرا في صحيفة "لوس انجيليس تايمز" بعنوان "شعب مغدور . A People Betrayed "ويعرض وايز في تقريره شهادات عملاء في وكالة المخابرات المركزية يعترفون فيها بمحاولة اغتيال فاشلة كانت من تخطيطهم في عام ١٩٦٠ ضد عبد الكريم قاسم [٢٨] .(وتكفل ما كشفه التقرير بإذاعة وتوضيح هامش عابر في تقرير لجنة تشرتش the Church Commission الواسع عن الاغتيالات الذي صدر في عام ١٩٧٥ [٢٩] .(وينبغي ألا يُخلط هذا مع محاولة الاغتيال الفاشلة التي نُفذت عراقيا في عام ١٩٥٩ بمشاركة صدام حسين.

في عام ١٩٩١ نشر عادل درويش وغريغوري الكسندر Gregory Alexander عملهما "بابل غير المقدسة: التاريخ السري لحرب صدام *Unholy Babylon: The Secret* " *History of Saddam's War*. ويتضمن هذا الكتاب الادعاء الوحيد المنشور عن مشاركة البعث ووكالة المخابرات المركزية في التخطيط لانقلاب في العراق عام ١٩٦٤ غير ان المخطط لم يُنفذ. ولكن درويش لا يوضح ما ورد في هذا الشأن بهامش ولم يرد على استفساراتي. وكتب ابو ريش انه "لم تكن هناك محاولة انقلابية في عام ١٩٦٤ "[٣٠] . كما ان درويش هو المصدر الوحيد المذكور بالاسم في مقال بقلم ريتشارد سايل) Richard Sale سيُناقش لاحقا) يذهب الى ان وكالة المخابرات المركزية كانت ضالعة في محاولة الاغتيال التي جرت عام ١٩٥٩. وبما انه لم يقدم أدلة تؤكد دور الوكالة في هذه العمليات فان تاريخها يبقى غير مؤكّد.

في عام ١٩٩٦ نشر مالك مفتي كتابه "مصنوعات سيادية*Sovereign Creations* "، وفصله التاسع المعنون "تجدد الوحدوية: ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ :Renewed Unionism " [31] 1963-1964زاخر بالمعلومات. إذ يلخص مفتي المعلومات الواردة في عمل بطاطو "الطبقات الاجتماعية القديمة" وكتاب بنروز" Penrose العراق :العلاقات الدولية والتطور

الوطني" ثم يضيف معلومات عن الجدالات بين البعثيين السوريين والبعثيين العراقيين، حصل عليها من مقابلة أجراها مع الوزير السوري السابق جمال الاتاسي [٣٢]. ويوفر هذا توثيقا اضافيا لتعاون الولايات المتحدة في انقلاب ١٩٦٣.

لعل سعيد ابو ريش أكثر المؤلفين إحاطة بموضوع التدخل الاميركي في العراق خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣. فان كتابيه "صداقة وحشية: الغرب والنخبة العربية " *A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite*، الصادر عام ١٩٩٧، و"صدام حسين: سياسة الانتقام *Saddam Hussein: The Politics of Revenge*" الصادر عام ٢٠٠٠، يعترفان بالبحث الذي أجراه كتّاب سابقون مثل مالك مفتي وحنا بطاطو ومحمد حسنين هيكل وماريون وبيتر سلغليت لكنهما يذهبان ابعد منهم بكثير. وتتمثل مساهمة ابو ريش المتميزة في انه يضيف معلومات مفصَّلة حصل عليها بخبرة شخصية ومن مقابلات عديدة مع شخصيات قامت بأدوار أساسية في انقلاب ١٩٦٣ مثل جيمس كريتشفيلد James Critchfield مسؤول الشرق الأوسط في وكالة المخابرات المركزية خلال ١٩٦٣، وهاني الفكيكي عضو قيادةة حزب البعث خلال عام ١٩٦٣، والعديد من الاميركيين والعراقيين الآخرين، المذكورين بالاسم أو الذين أُبقيت هوياتهم مجهولة. يقتبس كتاب "صداقة وحشية" من ٥٨ مقابلة بالاسم و٢٩ مقابلة بلا اسم [٣٣]. كما يُسهم المؤلف بما اكتسبه من معرفة شخصية عن العلاقات العراقية ـ الاميركية السرية من خلال عمله صحفيا في منطقة الشرق الأوسط إبان الخمسينات والستينات وعمله حلقة وصل بين الشرق والغرب في مشتريات اسلحة ومعدات استراتيجية للعراق خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٧ ومن ١٩٨١ الى ١٩٨٤.

ابو ريش من اصل فلسطيني وعمل إبان الخمسينات والستينات صحفيا وكاتبا في الشرق الأوسط. وفي السبعينات كان ابو ريش من المعجبين بصدام حسين وذهب للعمل مع الحكومة العراقية. لم يكن صدام قتل الكثير بعد وكان لم يزل يتمتع بشعبية واسعة في العالم العربي، عندما كانت نزعاته الدموية وغير العقلانية ملجومة بسبب توليه منصب نائب الرئيس العراقي احمد حسن البكر، قريبه التكريتي. واستخدم نظام البعث بقيادة احمد

حسن البكر وصدام حسين عائدات النفط لرفع مستوى معيشة الفرد العراقي الاعتيادي بدرجة عالية. ورأى ابو ريش، مثله مثل الكثير من العرب الآخرين، في عراق البعث فرصة أمام العرب لتحقيق التوازن المنشود مع اسرائيل والغرب بالتحديث وانتاج اسلحة نووية. وفي عام ١٩٨٤ عندما اصبح واضحا عند ابو ريش ان صدام يستخدم اسلحة كيمياوية، دفعه نفوره الاخلاقي من هذا العمل الى الاستقالة من دور الوسيط في مشتريات الاسلحة والمعدات الاستراتيجية والعلاقات، بثمن باهظ كلفه شخصيا [٣٥]. وعاد ابو ريش الى مهنة الصحافة خائب الأمل بالتحولات التي شهدها العراق منذ تولى صدام حسين مقاليد السلطة كاملة ليدفع بلده الى الحرب الايرانية العراقية الكارثية في السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨. ومنذ ذلك الوقت أصبح ابو ريش كاتبا غزير الانتاج عن الشرق الأوسط وتقدِّم كتبه معارف متبصرة عن هذا الموضوع.

في عام ٢٠٠٣ نشر ريتشارد سايل من وكالة يونايتد برس انترناشنال (يو بي آي) تقريرا بعنوان "خاص: صدام لاعب أساسي في مؤامرة سابقة حاكتها وكالة المخابرات المركزية " Exclusive: Saddam Key in Early CIA Plot [36]. وإذ يستند تقرير سايل الذي نُشر على نطاق واسع عبر الانترنت، الى مقابلات مع "دزينة من الدبلوماسيين الاميركيين السابقين والباحثين البريطانيين والمسؤولين الاستخباراتيين الاميركيين السابقين" [٣٧] فانه يقدم المعلومة التفصيلية الوحيدة الموجودة عن تفويض وكالة المخابرات المركزية وضلوعها في محاولة الاغتيال الشهيرة التي استهدفت عبد الكريم قاسم في تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٥٩. وبحسب سايل فان الهجوم الفاشل بالاسلحة النارية نُفذ بمشاركة صدام حسين بوصفه عميلا مؤجورا لوكالة المخابرات المركزية قامت الوكالة لاحقا باخلائه وتدريبه ودعمه في الخارج. وتؤكد هذه القصة ظنونا كانت ترد تلميحا فقط في كتابات تاريخية سابقة [٣٩] ولكن آخرين وضعوا علامة استفهام على رواية سايل. ويرى ابو ريش ان علاقة وكالة المخابرات المركزية بصدام حسين قبل هروبه الى مصر ليست ممكنة. ويعتقد بيل ليكلاند Bill Lakeland السكرتير السياسي الأول في السفارة الاميركية في بغداد عام ١٩٦٣ ايضا ان تعاون الوكالة مبكرا في محاولة الاغتيال التي جرت عام ١٩٥٩ وهم

وخيال[٤٠]. وعلى الغرار نفسه استبعد ايكنز رواية سايل حيث كتب: "ان ريتشارد سايل جيد جدا وأقول انه موثوق على نحو استثنائي ولكن إذا قال أو كتب أو اعتقد ان وكالة المخابرات المركزية كانت وراء هذا الهجوم على عبد الكريم قاسم فانه مخطئ قطعا" [٤١]. لذا فان مزاعم سايل، من دون ما يؤكدها، لا يمكن أن تُعتبر وقائع تاريخية .

في عام ٢٠٠٥ نشر المؤلف والمراسل المختص بشؤون الشرق الأوسط جون كي. كولي John K. Cooley عمله "تحالف ضد بابل: الولايات المتحدة واسرائيل والعراق *An* " *Alliance against Babylon: The U.S.، Israel and Iraq* ويغطي كولي في كتابه دور وكالة المخابرات المركزية في انقلاب ١٩٦٣. وهو يعتمد اعتمادا كبيرا على ابو ريش لكنه يضيف مادة جديدة عن جيمس كريتشفيلد رئيس عمليات الشرق الأدنى في الـ"سي آي أي" خلال اوائل الستينات. ويسلط كولي الضوء على نعي في مقبرة آرلينغتن الوطنية يرد فيه ان كريتشفيلد اعترف بأنه اوصى بأن تدعم وكالة المخابرات المركزية حزب البعث في اوائل الستينات وقال "اننا كنا نعرف ربما قبل ستة أشهر ان (الانقلاب) سيحدث "[٤٢] ويقدم كولي تاريخا موجزا لسجل كريتشفيلد العسكري والاستخباراتي ويتناول بعض نشاطاته خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٦٣ في خطوطها العامة [٤٣].

في عام ٢٠٠٥ ايضا نشر وليام بلوم طبعة محدَّثة من كتابه "دولة مارقة: دليل الى القوة العظمى الوحيدة في العالم *A Rogue State: A Guide to the World's Only* " *Superpower* نُشرت طبعته الأولى في عام ٢٠٠٠. يقدم بلوم في هذا الكتاب فصلا طويلا يلخص فيه كل تدخلات الولايات المتحدة. ويتضمن هذا الفصل قسما عن العراق خلال الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣، يسهم فيه بلوم بإضافة مهمة الى التدوين التاريخي عن طريق ما ينقله من تقارير تتعلق بوثائق رسمية بريطانية تكشف دعم بريطانيا للحكومة البعثية الجديدة في عام ١٩٦٣، وتلخيص مقابلة كاشفة أجراها مراسل صحيفة "لوموند" مع عبد الكريم قاسم في اوائل عام ١٩٦٣. بحلول عام ٢٠٠٠ عندما صدر كتاب "دولة مارقة" كان بلوم جمع مادة وفيرة بما يكفي لادراج انقلاب ١٩٦٣ في العراق على لائحة التدخلات الاميركية التي أعدها .

تؤكد هذه الدراسة التي تتناول التدخلات الاميركية الخفية في العراق خلال المراحل الأولى من تاريخه الحديث أعمالا سابقة، وتضيف معلومات مستقاة من دراسة وثائق الحكومة الاميركية، وتغني السرد باستخدام مقابلات في التاريخ المنقول شفاها مع ابو ريش والمسؤولين السابقين في وزارة الخارجية وليام ليكلاند وجيمس ايكنز والمسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزية ايد كين Ed Kane. وكان ليكلاند وايكنز السكرتيرين الأول والثاني للدائرة السياسية في سفارة الولايات المتحدة في بغداد خلال الفترة التي سبقت انقلاب ١٩٦٣ والفترة التي أعقبته. وكان ايد كين رئيس شعبة العراق في مقر وكالة المخابرات المركزية في واشنطن وقتذاك .ولعل مزيدا من المطبوعات عن هذا الموضوع ستصدر في المستقبل [٤٤].

الهوامش:

1 ـ Dana Adams Schmidt، "CIA Head Warns of Danger in Iraq،" *New York Times*، 29 April 1959، A-

2 ـ David Wise، "A People Betrayed،" *Los Angeles Times*، 14 April 1991، M1; Richard Sale، "Exclusive: Saddam Key in Early CIA Plot،" *UPI.com*، 10 April 2003، posted on the web at http://www.upi.com/view.cfm?StoryID=20030410-070214-6557r، accessed August 1، 2005.

3ـ Malik Mufti، *Sovereign Creations: Pan-Arabism and Political Order in Syria and Iraq* (Ithaca، New York، 1996)، 144.

٥. مقابلة مع المسؤول السابق في السلك الدبلوماسي الاميركي وليام ليكلاند ، حزيران/يونيو ٢٠٠٥ William Lakeland.

٥ـ تسمى عمليت النفي لصرف الانتباه "الاسطوانة المعهودة". انظر

Thomas Powers، *The Man Who Kept the Secrets: Richard Helms & the CIA* (New York: 1979)، 127-130. See Appendix 1: The Secrecy of U.S. Covert Intervention in Iraq، page 69.

٦ـ ماريون فاروق وبيتر سلغليت، "العراق منذ ١٩٥٨

Marion-Farouk and Peter Sluglett، *Iraq Since 1958* (London: 2001)، 330.

7 ـ Kamel S. Abu Jaber، *The Arab Ba'th Socialist Party: History، Ideology and Organization* (Syracuse، New York: Syracuse University Press، 1966)، passim.

٧ـ بعد سبعة اشهر فقط على الانقلاب أكد العاهل الاردني الملك حسين حقيقة التنسيق مع الاستخبارات الاميركية وتعاونها في القاهرة) في ٢٦)انقلاب ١٩٦٣، لرئيس تحرير صحيفة "الاهرام" المصرية محمد حسنين هيكل. وُنشر تصريحه في الاهرام ايلول/سبتمبر ١٩٦٣. وقد فعل ذلك ردا على انتقادات استهدفته قائلة انه هو نفسه عميل لوكالة المخابرات المركزية (سي آي انظر.(أي

Hanna Batatu، *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements Of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists، Ba'thists، and Free Officers* (Princeton، New Jersey، 1978)، 985-986.

[1] Mufti، *Sovereign Creations*، 144.

9ـ Mufti، *Sovereign Creations*، 144.

10 ـ Said K. Aburish، *A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite* (New York، 1997)، 139.

11 ـ Kamel S. Abu Jaber، *The Arab Ba'th Socialist Party*، 85.

١٢ـ المصدر السابق، ص ٦٧ ـ ٩٥

13ـ William Blum، *Killing Hope: U.S. Military and CIA Intervention Since World War II* (Monroe، Maine، 1995)، 90. See also، Mark Zepezauer، *Boomerang! How Our Covert Wars Have Created Enemies Across the Middle East and Brought Terror to America* (Monroe، Maine، 2003)، 60-66.

14 ـ John F. Devlin، *The Ba'th Party: A History from its Origins to 1966* (Stanford، California: Hoover Institution Press، 1976)، passim.

15 ـ John C. Campbell، "Book Review on *Syria: Modern State in an Ancient Land* by John F. Devlin،" *Foreign Affairs* 62، no.2 (Winter 1983-84)، available online at http://www.foreignaffairs.org/19831201fabook12471/john-f-devlin/syria-modern-state-in-an-ancient-land.html، accessed May 17، 2006.

١٦ـ انظر الملحق رقم ١، سرية التدخل الاميركي الخفي في العراق

17 ـ Christine Moss Helms، *Iraq، Eastern Flank of the Arab World* (Washington، D.C. Brookings Institution، 1984)، passim

18 ـ Laurie Mylorie، "The United States and the Iraqi National Congress،" *Middle East Intelligence Bulletin* 3، no. 4 (April 2001): ftn 4، available online at http://www.meib.org/articles/0104_ir1.htm، accessed May 17، 2006.

19 ـ Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett، "The Historiography of Modern Iraq،" *American Historical Review* (December 1991): 1417.

20 ـ Phebe Marr، *The History of Modern Iraq*. (Boulder، Colorado: Westview Press1985).،

٢١ـ امير اسكندر، "صدام حسين: مناضلا، مفكرا، وانسانا (بالعربية) وبالانجليزية

Amir Iskander، *Saddam Hussein: The Fighter، the Thinker and the Man*. (Paris: Hachette Realties، 1980)، passim.

22 ـ Majid Khadduri، *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958* (London، 1969)، 188-196

مجيد خدوري، "العراق الجمهوري: دراسة في السياسة العراقية منذ ثورة ١٩٥٨."

23 - Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett، American *Historical Review* (December 1991): 1417.

24- Batatu، *Old Social Classes*، 985-986.

بطاطو، "الطبقات الاجتماعية القديمة"

25 - Edith and E. F. Penrose، *Iraq: International Relations and National Development* (London: 1978)، 288.

26 - Marion and Peter Sluglett، *Iraq Since 1958*، 327n.

٢٧- مراسَلة مع المسؤول المتقاعد في السلك الدبلوماسي الاميركي جيمس ايكنزJames Akins ، حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

28 - Wise، "A People Betrayed"،. مصدر سابق ،.

29 - United States، Congress، Senate، Select Committee to Study Governmental Operations. *Alleged Assassination Plots Involving Foreign Leaders: An Interim Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities، United States Senate: Together with Additional، Supplemental، and Separate Views*. Foreword by Clark R. Mollenhoff، Introduction by Senator Frank Church، 1st Ed. (New York: Norton، 1976)، 181n.

٣٠– مراسلة مع الكاتب سعيد ابو ريش، ايار/مايو، ٢٠٠٥.

31- Mufti، *Sovereign Creations*، 143-167

٣٢– - المصدر السابق، ١٤٤.

394، *A Brutal Friendship*، Aburish-33

388-390، *Saddam Hussein: The Politics of Revenge* (New York: 2000)، Aburish-34

٣٥– المصدر السابق، ٢٢٦ - ٢٢٧.

36- Sale، "Exclusive: Saddam Key in Early CIA Plot،" ،

مصدر سابق.

٣٧– المصدر السابق

38- Edith and E. F. Penrose، *Iraq*، 272n

٣٩– مراسلة مع ابو ريش، ايار/مايو، ٢٠٠٥.

٤٠- مقابلة مع ليكلاندLakeland ، حزيران/يونيو، ٢٠٠٥.

٤١-- مراسلة مع ايكنز، حزيران/يونيو، ٢٠٠٥

42 - Arlington National Cemetery Website، "Ex-CIA Official James Critchfield Dies،" 23 April 2003

متوفر على الانترنت:

http://www.arlingtoncemetery.net/jhcritchfield.htm

تم الدخول على الموقع في ١٧ ايار/ مايو ,٢٠٠٦

43 ـ John K. Cooley، *An Alliance Against Babylon: The U.S.، Israel and Iraq* (London: 2005)، 96-100

٤٤ـ راسلني جيمس ايكنز يقول انه يكتب "مذكرات....تغطي عدة سنوات" وانه لم ".

يقرر ما إذا كان سيتناول انقلاب ١٩٦٣". وإذا تناول الانقلاب في مذكراته فلعله يوفر لنا قدرا لا يستهان به من المعلومات. مراسلة مع ايكنز، حزيران/يونيو ٢٠٠٥. في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ كتب المعلق في صحيفة "نيويورك تايمز" والكاتب روجر موريس Roger Morris الى ايد كين Ed Kane يقول ان "لديه كتابا سيصدر في وقت لاحق من العام". انظر في الوثائق رسالة من ايد كين الى مدير العلاقات العامة في السي آي أي، ص ٩٨ .

عمل موريس موظفا في مجلس الأمن القومي في زمن الرئيسين ليندن جونسون وريتشارد نكسون منذ اواخر الستينات، وكثيرا ما كان يسمع عملاء في وكالة المخابرات المركزية ـ بينهم ارتشيبالد روزفلت حفيد تيودور روزفلت ومسؤول كبير في الوكالة لشؤون الشرق الأدنى وافريقيا وقتذاك ـ يتحدثون على المكشوف عن علاقاتهم الوثيقة مع البعثيين العراقيين. انظر:

Robert Morris، "A Tyrant 40 Years in the Making،" *New York Times*، 14 March 2003

وليام جي. زيمان

المراجع والمصادر

الكتب

- أحمد، كريم. المسيرة. صفحات من نضال كريم أحمد. مطبعة شهاب. أربيل. ٢٠٠٦.
- أحمد، كمال مظهر د. كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير. الجزء الأول. ط ١. مطبعة رينوين. كُردستان العراق. وزارة الثقافة بحكومة إقليم كُردستان. بدون تاريخ. يقدر بعد عام ٢٠٠٣.
- الأرحيم، فيصل محمد. تطور العراق تحت حكم الاتحاديين (١٩٠٨-—١٩١٤) الموصل. ١٩٧٥.
- آشيريان، ش. ج. د. الحركة الوطنية الديمقراطية في كُردستان العراق ١٩٦١—١٩٦٨. تعريب ولاتو. رابطة كاوا للمثقفين اليساريين الكُرد. سلسلة الثقافة الكُردية التقدمية ٤. دار الكاتب. بيروت. ١٩٧٨.
- الأعرجي، محمد حسين د. الجواهري دراسة ووثائق. المدى. دمشق. ٢٠٠٣.
- ألكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي).الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. الطبعة الأولى. دمشق. ١٩٨٦.
- البارزاني، مسعود،. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. ثورة أيلول ١٩٦١—١٩٧٥. دار ئاراس للنشر والتوزيع. أربيل. ٢٠٠٢.
- بطاطو، حنا. العراق. في ثلاثة أجزاء. ترجمة عفيف الرزاز. ط ١. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ١٩٩٠.
- التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. دراسة في الزعامة السياسية العراقية. الوراق للدراسات والنشر. دمشق. سوريا. ١٩٩٦.
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. النجف. دار الغري للطباعة والنشر. ١٩٧٦.
- الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. بغداد. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. ١٩٨٠.
- الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. بغداد. ١٩٨٠.
- حديد، محمد. مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. دار الساقي. لندن. ط ١.

- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. القانون الأساسي العراقي. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤.
- حسين، خليل إبراهيم. العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨–١٩٥٩. الأجزاء ١–٣. ١٤ تموز–٣١ تموز ١٩٥٨. – ترجمة وتعليق العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين–. ط ١. بغداد. دار الحكمة . ٢٠٠٠.
- حسين، عبد الخالق د. ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية وعبد الكريم قاسم. دار الحصاد للنشر والتوزيع. دمشق. ٢٠٠٣.
- الحكيم، بشرى، تعامل القوانين العراقية مع المرأة. رابطة المرأة العراقية. في كتاب المرأة العراقية ... الواقع والتحديات. ندوة عقدت في كولون/ألمانيا. كانون الأول ١٩٩٩.
- خدوري، مجيد د. العراق الجمهوري. ط ١. قم. إيران منشورات الشريف الرضي. ١٤١٨ هجرية. كتبت المقدمة في عام ١٩٦٨.
- الخرسان، صلاح. حزب الدعوة الإسلامية، حقائق ووثائق. ط ١. دمشق. المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ١٩٩٩.
- خيري، زكي وخيري، سعاد د. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. اليوبيل الذهبي لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي. ط ١. لندن. ١٩٨٤.
- خيري، سعاد د. ثورة ١٤ تموز. من تاريخ الحركة الثورية في العراق. ط ١. دار أبن خلدون. بيروت. ١٩٨٠.
- دان، أوريل. العراق في عهد قاسم – تاريخ سياسي ١٩٥٨–١٩٦٣. ترجمة المحامي جرجيس فتح الله. دار نبز للطباعة والنشر. السويد. ١٩٨٩.
- الدرة، صباح د. القطاع العام. دار الرواد للطباعة. بغداد. ١٩٧٧. الدرة، صباح د. القطاع العام. دار الرواد للطباعة. بغداد. ١٩٧٧.
- الدرة، محمود. ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العراق المعاصر. بغداد. منشورات مكتبة اليقظة العربية. ١٩٨٧.
- الزبيدي، ليث عبد الحسن، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق. بغداد. منشورات مكتبة اليقظة العربية. ١٩٨١.
- زين العابدين. خالد عبد الحميد. حول دور وقضايا الدولة وقطاع الدولة في الصناعة العراقية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٦

- ساكز، هاري و. ف. عظمة بابل. موجز حضارة بلاد وادي الرافدين القديمة. ترجمة الدكتور عامر سليمان إبراهيم. صدرت الطبعة الأولى باللغة الإنجليزية في عام ١٩٦٢ وترجمته باللغة العربية صدرت في عام ١٩٧٩. لندن. مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر. ١٩٧٩.
- سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الأول. دمشق. منشورات الثقافة الجديدة. ٢٠٠٢.
- سباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. الجزء الثاني. دمشق. منشورات الثقافة الجديدة. ٢٠٠٣.
- سلمان، عبد علي. المجتمع الريفي في العراق. وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد للنشر. ١٩٨٠.
- سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨. ألمانيا. كولون. منشورات
- سليمان، عامر د. العصر الآشوري. الفصل الخامس في كتاب " العراق في التاريخ". الدكتور صالح أحمد العلي ومجموعة من أساتذة الجامعة. بغداد. دار الحرية للطباعة والنشر. ١٩٨٣.
- الشالچي، عبود. موسوعة العذاب. المجلد السابع. بيروت. الدار العربية للموسوعات. بدون تاريخ.
- شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر، التحرك الإسلامي ١٩٠٠–١٩٥٧. الجزء الثاني. ط ١. لندن. دار المنتدى للنشر. ١٩٩٠.
- الصائغ، نجيب. من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧–١٩٦٣. بغداد. مكتبة اليقظة العربية. ١٩٩٠.
- الطالباني، جلال. حول القضية الكُردية في العراق. الاتحاد الوطني الكُردستاني. تشرين الثاني ١٩٨٨.
- طالباني، نوري د. منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي. ط ٢. دون ذكر دار النشر أو المدينة. ١٩٩٩.
- العارف، إسماعيل. أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية. دار نشر لانا. لندن. ١٩٨٦.
- العاني، نوري عبد الحميد د. العراق في العهد الجلائري. دار الشؤون الثقافية العامة وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٧٦.
- العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. في خمسة أجزاء. ط ١. بيت الحكمة. بغداد. ٢٠٠٠.

- عبد الجبار، أحمد فوزي. قصة عبد الكريم قاسم كاملة. القاهرة، الشركة العربية للطباعة والنشر. ١٩٦٣.
- العزاوي، جاسم كاظم. ثورة ١٤ تموز، أسراها، أحداثها، رجالها، حتى نهاة عبد الكريم قاسم. بغداد. شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة. ١٩٩٠.
- العلوي، حسن. أسوار الطين. في عقد الكويت وأيديولوجيا الضم. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ١٩٩٥.
- العلوي، حسن. الشيعة والدولة القومية في العراق. فرنسا. مطبوعات CEDI. ١٩٨٩.
- العلوي، حسن. عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين. دار الزوراء. لندن. ١٩٨٣.
- العلي، كاظم حسن، لواء ركن. انتفاضة الموصل. ثورة الشواف ٧ آذار ١٩٥٩. دار العربية. بغداد. ١٩٨٧.
- العمر، عبد الجبار. الكبار الثلاثة. ثورة ١٤ تموز في ١٤ ساعة. بغداد. مطابع دار الشؤون الثقافية العامة. ١٩٩٠.
- الفخري، سالمة. الرابطة تتبنى مشروعاً لمكافحة الأمية. مجلة ,,المرأة". العدد الأول. السنة الأولى. ١٩٥٩.
- الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. تجربتي في حزب البعث العراقي. لندن. مؤسسة المنار. ١٩٩٣.
- فهد، يوسف سلمان يوسف. كتابات الرفيق فهد. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. دار الفارابي–بيروت والطريق الجديد–بغداد. حزيران/يونيو ١٩٧٦.
- قادر، جبار د. كركوك، تاريخ عريق وواقع مرير. لمحات تاريخية خاطفة. بحث قدم إلى ندوة كركوك في لندن بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٤. نشر البحث على موقع صوت العراق الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧.
- قاسم، عبد الكريم. جيشنا المظفر في ذكرى تأسيسه الحادية والأربعين. وزارة الإرشاد. بغداد ١٩٦٢.
- كبه، إبراهيم. هذا هو طريق ١٤ تموز. نص الدفاع الذي قدمه أمام المحكمة العسكرية ببغداد في عام ١٩٦٣.
- كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق)في محطات رئيسية) ١٩٤٦–١٩٩٣.
- لونگرگ، ستيفن همسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. ترجمة جعفر خياط. ط ٤. قم. إيران. انتشارات الشريف الرضي. ١٤١٢ هجرية.
- مقصود، حامد مصطفى. ثورة ١٤ تموز مدارات الأخو والأعداء. دار ماكوريياني. أربيل. ٢٠٠٢.

- مقصود، حامد مصطفى. ثورة ١٤ تموز مدارات الأخوة الأعداء. ط ١. أربيل– هاولير. موكرياني. ٢٠٠٢.
- الناصري، عقيل د. ١٤ تموز الثورة الثرية. الكتاب الثاني –الجزء الأول. دار الحصاد. سورية. ٢٠٠٩.
- الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخير. (الانقلاب ٣٩). دار الحصاد. سورية. ط ١. ٢٠٠٣.
- الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخير. (الانقلاب ٣٩). ط ١. دار الحصاد. سوريا. ٢٠٠٣ .
- نوري، بهاء الدين. مذكرات بهاء الدين نوري. لندن. دار الحكمة. الطبعة الأولى. ٢٠٠١.
- يانكوفسكايا. المجتمع العائلي الموسع والحكم الذاتي في (ارابخا). الفصل السابع من كتاب:العراق القديم، دارسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية. جماعة من علماء الآثار السوفييت. ترجمة سليم طه التكريتي. ط ٢. بغداد. دار الشؤون الثقافية والإعلام. ١٩٨٦.
- يوسف، ثمينة ناجي، وخالد، نزار. سلام عادل سيرة مناضل. في جزئين. دمشق. دار المدى للثقافة والنشر. الكنوز الأدبية. ٢٠٠١.

مصادر أخرى

- البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢. دائرة الإحصاء والأبحاث. بغداد. ١٩٦٢.
- جريدة القدس العربي. كريم مرة. ما يشبه سيرة حياة. الحلقة الخامسة. العدد ٤٠٦٣. لندن. الاثنين المصادف ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.
- دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. جواد، مصطفى. على رأس لجنة/عمل مشترك. صادر عن وزارة الإرشاد. مطبعة التمدن. بغداد ١٩٦١.
- قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته مع قرارات مجلس قيادة الثورة. منشورات مكتب الصباح للدعاية والنشر والإعلان. بغداد.١٩٨٩.
- قوانين الإصلاح الزراعي. الهيئة العليا للإصلاح الزراعي. (١). ط ١. مطبعة العاني. بغداد. ١٩٦٥.
- المنجد في الإعلام. ط ٢٦. المطبعة الكاثوليكية في عاريا. لبنان. حزيران ١٩٨٢.
- الهيئة العاملة التابعة للقيادة السياسية للجبهة الكُردستانية. تقرير. ١٩٩٢/٥/١٢. أربيل–العراق.
- وزارة التخطيط. كتاب الجيب السنوي للإحصاءات العامة في الجمهورية العراقية للسنوات ١٩٥٧–١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨.

Al-Dahoodi، Zuhdi Dr. Die Kurden (Geschichte، Kultur und Überlebenskampf). Frankfurt am Main. Umschau Verlag. 1987.

Kahle، Sigrid. Jag valde mitt liv. Albert Bonniers Förlag، 2003. 767 S. zahlr. SW-Abb. gebundene Ausgabe. OPp. SU. 23 * 16 cm. ISBN: 9100101419، EAN: 9789100101411.

Sluglett، Marion Farouk & Peter. Der Irak seit 1958 von der Revolution zur Diktatur. edition suhukamp SV.1. Auflage. Frankfurt am Main. 1991.

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب السابع

٧ – ١١

نهوض وسقوط الجمهوريتين الثانية والثالثة

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب السابع

٧ – ١١

نهوض وسقوط الجمهوريتين الثانية والثالثة



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان - اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين - الكتاب السابع
منشورات اراس رقم: ١٣٦٥
الطبعة الآولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس - أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٤ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات

القسم الأول

الجمهورية الثانية

حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة

انقلاب شباط/فبراير الدموي ١٩٦٣

نهوض وسقوط جمهورية البعث الأولى

الفصل الأول

حزب البعث العربي الاشتراكي على رأس السلطة

المبحث الأول:

القوى التي شاركت في انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣

في الثامن من شباط/فبراير ١٩٦٣ نجح الآنقلابيون الجدد في الإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم الوطنية واختطفوا السلطة. واقترن هذا الآنقلاب بسيل من دماء قادة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ومن مناصري الجمهورية الأولى من قادة وأعضاء القوى الوطنية العراقية. ولم تكن حركة الآنقلاب الناجحة مفاجئة لأغلب القوى السياسية العراقية، إذ كانت تتوقع ذلك في كل لحظة، حتى الفريق الركن عبد الكريم قاسم كان يعرف أن حركة انقلابية تتجمع خيوطها لتطيح بنظام حكمه، وكان يريد إلقاء القبض على المتآمرين حين بدء تنفيذ المؤامرة. ذكر الأستاذ الراحل محمد حديد أن حديثاً جرى بينه وبين الزعيم قاسم منبهاً إياه إلى وجود مؤامرات تحاك ضده، فكان جوابه أنه يعرف ذلك وينتظر بدء تحركهم. فقد جاء في كتاب مذكراتي لمحمد حديد ما يلي بهذا الصدد:

"كان هناك أعضاء من "الحزب الوطني التقدمي" يطالبون باتخاذ موقف أكثر صراحة للمطالبة بتغيير الأوضاع، بل إن بعضهم قدّم لي مذكرة مشتركة في هذا الشأن. وكان بعضهم ينقل إليّ تخوفه من وجود تآمر على النظام بسبب النشاط المتزايد لحزب البعث العربي الاشتراكي والحركات القومية، إضافة إلى التهجم المتواصل على النظام العراقي من جانب الصحف العربية المناوئة للنظام، وكذلك إذاعة "صوت العرب". وكنت أنقل هذه المشاعر إلى عبد الكريم قاسم الذي كان يرد على ذلك بالقول إنه مسيطر على الوضع، ولا يستطيع أحد تهديد النظام. وفي الرد على وجود اتخاذ إجراءات احتياطية، كان يشير إلى

أنه يجب انتظار شروعهم في الحركة ليقبض عليهم متلبسين بالتآمر".[1] كان هذا في النصف الثاني من العام ١٩٦٢. ويعلق الأستاذ محمد حديد على هذا الموقف فيقول:

"وكان ذلك زيادة في الاعتداد بالنفس والقدرة على السيطرة على جميع الأوضاع، إذ ظهر في ما بعد أن كثيراً ممن كان عبد الكريم قاسم يظن أنه يعتمد على ولائهم، كانوا إما مشتركين في التآمر، وإما تخلوا عن ولائهم ولم يقوموا بعمل جدي للدفاع عن النظام"[2].

كان عبد الكريم قاسم يعتقد جازماً بأن الشعب كفيل بإسقاط المحاولة وإفشال الواقفين وراء العملية، إضافة إلى تصوره الخاطئ بولاء كل من كان قريباً منه وأبدى شكلياً جانب الولاء له، رغم تلقيه التهديد الواضح الذي جاء على لسان مندوب شركات النفط الأجنبية عضو الوفد المفاوض وممثل شركة ستاندارد أويل أو نيوجرسي حيث جرى الحديث التالي بين الأخير وعبد الكريم قاسم: (مقطع من نص الحديث المتبادل)

"الزعيم: هل تريدوننا أن نكون مثل الحكومات السابقة ننفذ ما تريدونه؟

فيشر: كلا، وإنما نريد أن تفحصوا وجهة نظرنا.

الزعيم: لقد فحصنا وجهة نظركم.

فيشر: ولكنكم لا تعترفون بأن ما نقوله صحيحاً.

الزعيم: أعتقد إننا جئنا معكم لدرجة كبيرة ومع ذلك فإننا لا نريد أن نؤثر على موقف الشركات، ولكننا يجب أن لا نخسر لأننا أصحاب الحق في هذا البلد. ليس لدينا شيء الآن ونعتبر المفاوضات منقطعة بسبب تعنت الشركات في وجهات نظرها وعدم موافقتها على إعطاء حق العراق ولا يمكن لنا أن نصبر على ضياع حق العراق مدة طويلة. أنكم تريدون كل الأمور في صالحكم، وعلى كل حال أتمنى لكم الخير.

فيشر: شكراً وأرجو كل الخير لسيادتكم وللشعب العراقي.

---

١ حديد، محمد. مذكراتي– الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. دار الساقي. لندن. ٢٠٠٦. ص ٤٦٠/٤٦١.

٢ المصدر السابق نفسه. ص ٤٦١.

الزعيم: هذه آباركم باستطاعتكم استغلالها كما تريدون وأني آسف لأن أقول لكم بأننا سنأخذ بقية الأراضي بموجب تشريعاتنا الجاهزة حتى لا يكون ذلك بمباغتة لكم وأشكركم على حضوركم.

فيشر: نشكركم على إخباركم بذلك وسننتظر ماذا ستكون النتائج.

الزعيم: أية نتائج؟

فيشر: أقصد أن علينا أن نتخذ الخطوات اللازمة لحماية مصالحنا.

الزعيم: نحمي مصالحنا ومصالحكم كذلك"[٣].

التقط عبد الكريم قاسم التهديد بوضوح حين استفسر منه: أية نتائج؟، ولكن فيشر استدرك ليدفع بالموضوع إلى وجهة أخرى، ولكن بقى التهديد واضحاً وصريحاً. إذ كانت النتائج التي يقصدها فيشر واضحة وهي تشديد التآمر ضد حكم عبد الكريم قاسم. وكان عبد الكريم قاسم مخطئاً باعتماده المطلق على أجهزته الأمنية وعلى قدرة الشعب في التصدي للمؤامرة وهو الذي انتزع من الجماهير كل أسلحتها النضالية والوقوف إلى جانبه، كما عمل كل شيء من أجل إثارة كل المناهضين له للتوحد والعمل المشترك ضد وجوده في السلطة وضد الجمهورية الأولى، والتي حاولنا الإشارة إليها في الكتاب الخامس من أجزاء هذا الكتاب العشرة.

يتحمل عبد الكريم قاسم الجزء الأساسي من مسؤولية تدهور الوضع السياسي في العراق وانعدام الحياة البرلمانية الديمقراطية القائمة على أساس دستور ديمقراطي ومدني حديث. كتب الأستاذ الراحل إبراهيم كبة بشأن دور حكومة قاسم في سقوط الجمهورية الأولى مؤكداً أن حكم قاسم مَّر بمرحلتين، المرحلة التي تميزت في السنة الأولى من الثورة، ثم الفترة الثانية التي شهدت الآنتكاسة حيث كان الفكر الرجعي يحاول طمسها، فهو يؤكد ما يلي:

---

٣ إسماعيل، عبد الله. مفاوضات النفط العراقية ١٩٥٢–١٩٦٨. لندن، دار اللام. ١٩٨٩٢٥٩/٢٦٠.

راجع أيضاً: علاوي، إبراهيم. البترول العراقي وحركة التحرر الوطني. بيروت. دار الطليعة. ط١. ١٩٦٧. ص ١٧٢/١٧١.

"...، تبذل كل المحاولات لطمس الجوهر الحقيقي للانحراف القاسمي في سنواته الأخيرة المتمثل في الدكتاتورية الفردية ومعاداة الديمقراطية وتمزيق الوحدة الوطنية وإطلاق العنان لليمين البرجوازي والقوى الوسطية والبيروقراطية المتفسخة، والمساومة المكشوفة مع الطبقات الرجعية وأصحاب المصالح المركزة والفئات الآنتهازية، وهو الأمر الذي لم يؤد فقط إلى تجميد الثورة بل تمكين قوى الردة تنفيذ مخططها لإسقاط الحكم القاسمي لا لتطوير جوانبه الإيجابية والعودة لمنطلقات ثورة تموز الأصلية، بل للإجهاز على الجوانب المذكورة في عملية واضحة لتصفية جميع إنجازات الثورة والعودة بالعراق لعهد ما قبل تموز. إن انقلابي شباط وتشرين، كما أثبتت الأحداث، كانا (تتويجاً) للانحراف القاسمي في جوهره الدكتاتوري الفردي المعادي للديمقراطية، مع تطوير هذا الآنحراف خطوات واسعة للأمام، وتحويله إلى السياسة الرسمية للدولة"[٤].

لا شك في أن القوى والأحزاب السياسية الوطنية كافة تتحمل مسؤولية ما آل إليه الوضع في العراق حينذاك ابتداءً من شد الصراع غير العقلاني على السلطة ومروراً بالموقع المتميز فيها والعداء المستحكم الذي نما وتطور بين القوى السياسية المختلفة، وانتهاءً بعجزها عن فهم طبيعة القضية الكُردية ومهماتها وضرورات التجاوب مع مصالح القوميات المختلفة في العراق. كما أنها عجزت عن فهم حقيقة النشاط الكبير الذي كانت تمارسه القوى الخارجية المناهضة لحكم عبد الكريم قاسم بسبب سياسته الوطنية إزاء شركات النفط الأجنبية، وكذلك الموقف غير السليم الذي أعلنه قاسم من الكويت، إضافة إلى موقف دول حلف بغداد التي وجدت في النظام سبباً لاهتزاز نظامها الأمني والعسكري في المنطقة. وقد حصدت جميع القوى السياسية الوطنية الثمار المرة للسياسات التي مورست من قبلها في أعقاب الثورة مباشرة. إلا أن القوى السياسية المباشرة، التي بدأت ببث الفرقة ورفع الشعارات المفرقة للصف الوطني والمحفزة على الصراع والعدوانية السياسية والروح الآنقلابية منذ الأيام الأولى للثورة وعمدت إلى وضع العصي في عجلة التطور السياسي بهدف

٤ كبة، سلام إبراهيم عطوف. إبراهيم كبة غني عن التعريف. مصدر سابق. ص ١٠.

توفير مستلزمات الاستيلاء المنفرد على السلطة، كانت بالأساس قوى البعث وبعض الحركات القومية العربية.

لقد كان الآنقلاب الذي هيأت له ونفذته دمويا بكل معنى الكلمة، إذ مارس الآنقلابيون مختلف الأساليب الفاشية لتصفية أقطاب الحكم الوطني والخصوم السياسيين، وخاصة قتل الشيوعيين والديمقراطيين التقدميين وجمهرة من أنصار قاسم. وإذا كانت المواقف السياسية للقوى القومية قد بدأت منذ فترة مبكرة للإطاحة بقاسم، فأن تحالفها الفعلي نشأ منذ العام ١٩٦١ حيث تشكلت الجبهة القومية من ثلاثة أحزاب قومية هي حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال وحركة القوميين العرب. ولم يسجل التحالف القومي من حيث المبدأ سوى هدف رئيسي وأساسي واحد هو الإطاحة بنظام الحكم وانتزاع السلطة من عبد الكريم قاسم.

لقد نشا التحالف المناهض لحكومة عبد الكريم قاسم على قاعدتين، قاعدة طبقية اجتماعية وأخرى فكرية وسياسية تستند إلى إيديولوجية قومية شوفينية وخلفية دينية متزمتة. ولم ينفرد حزب البعث العربي الاشتراكي بالتحضير لانقلاب شباط وتنفيذه، بل شاركت معه مجموعة من القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية الآتية التي كان يهمها الخلاص العاجل من حكومة عبد الكريم قاسم، رغم وجود فوارق واضحة في الجهد الذي بذل من جانب مختلف القوى لتنفيذ المخطط الآنقلابي. ويمكن بلورة القوى التي شاركت في هذا التحالف من الناحية الطبقية الاجتماعية فيما يلي:

* فئات البرجوازية التجارية الكبيرة والبرجوازية العقارية وأوساط غير قليلة من البرجوازية البيروقراطية التي كانت ثورة تموز ١٩٥٨ قد وجهت ضربات سياسية واقتصادية واجتماعية قاسية إلى مواقعها ومصالحها في البلاد وأجهزت على نظام حكمها الملكي الإقطاعي.

* فئات الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية التي أصابت الثورة مصالحها الاقتصادية في الصميم فصادرت مساحات واسعة جداً من تلك الأراضي التي كانت في حوزتها وأضعفت نفوذها وتأثيرها السياسي والاجتماعي، علماً بأن هذه الفئات قد

استطاعت منذ عام ١٩٦١ استرداد الكثير من مصالحها المفقودة بإجراءات وقرارات صدرت عن حكومة قاسم نفسه.

* بعض أوساط البرجوازية المتوسطة، وخاصة التجارية منها، التي أرعبتها حركة الجماهير وتصاعد نضال العمال والفلاحين وتنامي نفوذ الشيوعيين في أوساط الشعب وتأثيره على الشارع والمبالغة بقوته. وعلى المتتبع أن لا ينسى بأن بعض فئات البرجوازية العراقية كانت على صلة متينة بالريف والأرض، وكانت تمتلك مساحات غير قليلة وتحصل على جزء غير قليل من الريع المتحقق في الزراعة، وبالتالي لم تكن منسجمة مع قانون الإصلاح الزراعي، رغم أن القانون كان إصلاحياً برجوازياً يخدم مصالح البرجوازية المتوسطة والصناعية وتنشيط عملية تراكم رأس المال والتنمية الزراعية الحديثة.
* أوساط قليلة من البرجوازية الصغيرة العاملة في القوات المسلحة ودوائر الدولة ومن حملة الفكر القومي. وجدير بالإشارة إلى أن جمهرة غير قليلة من الضباط القوميين العرب قد وجدت نفسها بعيدة عن مواقع المسؤولية في الثورة، وأن الثورة قد سارت، حسب رأيهم في طريق مناهض للوحدة العربية، وبالتالي بدأوا يمارسون مختلف النشاطات لمناهضة حكومة قاسم وإسقاطها سواء بصورة علنية أم سرية وبالتعاون مع بقية القوى المناهضة لحكومة قاسم. لقد أصيبت هذه القوى بخيبة أمل كما يشير إلى ذلك بصواب الأستاذ الراحل حنا بطاطو.[٥]
* القوى القومية الكُردية التي اصطدمت بسياسات قاسم إزاء المسألة الكُردية ولم يستجب لمطالبها العادلة في الاعتراف بوجود شعب كُردي له حقوق وواجبات، كما له الحق في تقرير مصيره بنفسه، وبالتالي اصطفت مع القوى المعادية لحكومة قاسم والراغبة في إسقاطه والخلاص من نظامه السياسي.

---

٥ بطاطو. حنا. العراق. الكتاب الثالث. الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار. ط ١. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ١٩٩٢. ص ٢٨٢.

وخلال الفترة التي سبقت الثورة وما بعدها لم تتوفر مستلزمات نشوء أحزاب سياسية يمكنها أن تعبر بشكل واضح عن مصالح جميع تلك الطبقات والفئات الاجتماعية بسبب غياب الحياة الحزبية السليمة والحرية الضرورية، لهذا تجمع أكثر المعادين لحكومة قاسم في أحزاب سياسية قومية أو دينية أو تجمهرت حولها وأيدت مشروعها السياسي.

وعلى صعيد القوى السياسية فقد كان التحالف المباشر وغير المباشر بين القوى المناهضة لحكومة قاسم قد ضم إليه القوى والأحزاب التالية:

١. الجماعات القومية:

+ حزب البعث العربي الاشتراكي.
+ الحزب القومي الناصري.
+ حركة القوميين العرب التي كانت قد انسحبت من الجبهة القومية، إلا إنها حافظت على علاقاتها ونشاطها السياسي المناهض لحكم عبد الكريم قاسم.
+ الرابطة القومية.
+ الحزب العربي الاشتراكي.
+ التجمع القومي العراقي في القاهرة.

٢. جماعات الإسلام السياسي المناهضة لعبد الكريم قاسم:

+ جماعة الأخوان المسلمين (الحزب الإسلامي).
+ حزب التحرير الإسلامي.
+ حزب الدعوة الإسلامية الشيعي.

٣. الحزب الديمقراطي الكُردستاني.

ولم تقدم هذه الأحزاب في فترة حكم قاسم على طلب إجازة أحزابها بل مارست العمل على أساس الدمج بين السرية والعلنية (في ما عدا الحزب الديمقراطي الكُردستاني الذي حورب ابتداءً من أوائل عام ١٩٦١). وقد وجدت بعض الأوساط العشائرية والقوى التي كانت تعمل مع حزب الإتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي في فترة الحكم الملكي مجالا رحبا للتعاون مع تلك الأحزاب ومدها بالدعم المادي.

وعلى الصعيد الخارجي يمكن القول بأن تحالفاً واسعاً قد نشأ يمكن بلورة أهم مكوناته على النحو التالي:

+ تحالف سياسي عربي قائم على أساس العداء الشديد لحكم عبد الكريم قاسم وسياساته في المنطقة، ضم إليه عملياً وعبر الجامعة العربية الدول العربية التي كانت تقودها قوى قومية، وتلك التي كانت لا تخفي تحالفها المباشر مع الدول الاستعمارية وسياساتها في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن القوى القومية والبعثية وبعض القوى الدينية في الأقطار العربية والقوى اليمينية المناهضة لحكومة عبد الكريم قاسم وللإجراءات التي اتخذتها في السياسة الاقتصادية والاجتماعية قد ساهمت في دعم قوى الآنقلاب.

+ الدول غير العربية في المنطقة وبشكل خاص إيران وتركيا وباكستان باعتبارها كانت أعضاء في حلف بغداد (السنتو)، إضافة إلى إسرائيل التي كانت ترى في سياسة قاسم تحدياً لها وإسناداً متنوعاً للقوى الفلسطينية.

+ الدول التي تضررت مصالحها النفطية وشركاتها في العراق، وبشكل خاص كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الاحتكارات النفطية من بين أكثر القوى الدولية شراسة في عدائها لحكومة قاسم ورغبتها في التخلص من هذا الحكم الوطني.

تجمعت جميع هذه القوى والأحزاب والدول تحت شعار واحد أساسي:

" يا أعداء عبد الكريم قاسم، ويا أعداء الشيوعية اتحدوا".

إلا أن ترجمة هذا الشعار كانت تعني بلا شك الإطاحة بالحكم الوطني وإقامة البديل القومي الشوفيني، أي إنها كانت تخوض صراعا حول السلطة. ومن الجدير بالإشارة إلى أن قوتين أساسيتين من بين القوى القومية هما اللتان لعبتا دورا حاسما في الإطاحة بحكم قاسم، وأعني بهما حزب البعث العربي الاشتراكي بجناحيه المدني والعسكري، والقوى القومية العربية الناصرية بجناحيها العسكري والمدني.

لقد وفر هذا التحالف السياسي الواسع عدة فوائد للانقلابيين، وهي:

** ضمان قاعدة واسعة نسبياً من المناهضين المستعدين للمشاركة في عملية الآنقضاض على النظام.

** ضمان انسياب المعلومات الاستخباراتية الضرورية حول تحركات النظام واختيار اللحظة المناسبة لتوجيه الضربة.

** ضمان دعم سياسي وإعلامي دوليين واسعين يساعدان على تعبئة تأييد سريع وفعال ضد حكومة قاسم والقوى المساندة لها من جهة، ودعم أهداف الآنقلابيين والدعاية الخارجية لهم من جهة أخرى.

** تأمين الموارد المالية لتعبئة القوى الضرورية لتأييد الحركة الآنقلابية.

عند العودة إلى تلك الفترة سيجد الباحث نفسه مجبراً على تسجيل جملة من الحقائق المهمة التي سبقت الآنقلاب وكانت ضمن عمليات التهيئة له، والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١. القيام بسلسلة واسعة من عمليات الاغتيال الفردي لعدد كبير من الشيوعيين والديمقراطيين في مناطق مختلفة من العراق بهدف إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار وزعزعة الثقة بقدرة النظام على حفظ الأمن وسلامة المواطنات والمواطنين.

٢. شن حملة دعائية هادفة ومركزة ضد الشيوعيين بدعوى تمزيقهم القرآن أو الإساءة للإسلاميين والدين أو بتهمة الإلحاد والخروج عن الآداب العامة للإسلام...الخ!

وبعد نجاح الآنقلاب أقتسم البعثيون والقوميون السلطة بصورة غير متكافئة إذ هيمن البعثيون على المراكز الأساسية في الدولة وفي توجيه دفة الحكم، في حين كان نصيب القوميين محدوداً وغير مؤثر في الأحداث السياسية اليومية. وكان هذا الواقع أحد أوجه الخلاف الذي نشب هادئا بين القوتين وغطى عليه الصراع الداخلي الذي تفجر بين أجنحة البعث الحاكم، الذي لم يكن في كل الأحوال صراعا حول المبادئ بل حول السلطة ومراكز القوة فيها. وقد أضعف هذا الصراع قوى البعثيين ومهد السبيل أمام القوى القومية للتعاون في ما بينها والتخلص من حليف الأمس، من البعثيين في تشرين الثاني من نفس العام (١٩٦٣). وأعلن عبد السلام محمد عارف نفسه رئيسا للجمهورية.

كما أن هذه القوى قد أبعدت عملياً بقية القوى التي ساندت البعث والقوى القومية عن مراكز السلطة، وبالتالي أسست لصراع جديد معها.

وعلى صعيد آخر فقد تخلت القوى التي قادت الآنقلاب عن الإيفاء بوعودها إلى الحركة الكُردية المسلحة التي كان يقودها ملا مصطفى البارزاني في كُردستان العراق، وبالتالي تفجرت الحرب من جديد، وكانت أحد العوامل الأكثر قوة في إضعاف هذا النظام أيضاً فقاد مع بقية العوامل إلى دفع النظام إلى حتفه بسرعة.

وعند البحث في الفترة الواقعة بين ١٩٦٣-١٩٦٨ يصعب التفريق بين الفترة الأولى الواقعة بين شباط/فبراير ١٩٦٣ -١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ التي انتهت بسقوط البعث وتولي القوميين السلطة في الفترة بين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤ وسقوطهم في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، وتولي البعث السلطة مرة أخرى للسلطة، من حيث جوهر السياسة الاقتصادية والاجتماعية أو الموقف من الحياة الديمقراطية أو من العلاقات العربية، في ما عدا ميل البعثيين إلى الحكم البعثي في سوريا، الذي كان قد أعلن قبل ذاك الآنفصال عن الوحدة مع مصر، وبين ميل القوميين العرب إلى سياسة جمال عبد الناصر في مصر. وفي العام ١٩٦٤ عمدت الحكومة الجديدة إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري والتعاون الفني مع العديد من الأقطار العربية وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة والكويت، إضافة إلى بعض الاتفاقيات مع بعض الدول الاشتراكية وغيرها .

وتمثل في قيادة الحكم الجديد اتجاهان بارزان في الحركة القومية العربية اتجاه ناصري يسعى إلى تحقيق المزيد من التقارب والتماثل بين اتجاهات التطور في البلدين واتجاه يميل إلى إبعاد العراق عن الوحدة مع مصر وتطوير علاقات التعاون معها وفسح المجال أمام البرجوازية التجارية والعقارية للعمل على نطاق واسع.

ومن الأسئلة التي تستوجب الإجابة في هذا الكتاب نذكر ما يلي:

لِمَ هذا الآنقلاب، أي ما هي أهدافه؟ وهل تحققت فعلاً في ضوء ما كان يجري الإعلان عنه؟ ولِمَ هذا العنف والقسوة اللذان مورسا بشراسة منقطعة النظير ضد المعارضين؟ سنحاول هنا أن نشير إلى الأهداف التي أعلن عنها والتي حمل البعثيون والقوميون وغيرهم

شعاراتها أولاً، ثم نحاول الإجابة في نهاية الكتاب وعبر صفحات الكتاب ذاته عن مدى تطابق تلك الأهداف مع النتائج التي توصل إليها الآنقلابيون.

تحدث البعثيون والقوميون في صحافتهم وأدبياتهم ودعاياتهم في الداخل والخارج بأنهم يلاحظون انحراف النظام القاسمي عن الأهداف التي يسعون إليها، والتي يمكن تلخيصها، بناءً على أدبيات هذه القوى فيما يلي:

١. أن النظام القاسمي نظام غير قومي عربي، بل مناهض للقومية العربية. وهو مناهض للوحدة العربية، ومنها الوحدة مع سوريا ومصر.

٢. وبهذا المعنى، فهو نظام شعوبي يخدم مصالح غير عربية ويرفض التعاون مع جمال عبد الناصر أو السير تحت قيادته.

٣. وأن النظام القاسمي خاضع للحزب الشيوعي العراقي وتابع لسياساته، وبالتالي فهو يسير في ركاب المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي.

٤. وأن عبد الكريم قاسم مستبد بأمره لا يحترم الحرية والديمقراطية.

٥. ولهذا فهو يكافح التيارات البعثية والقومية والإسلامية في العراق ويمارس اضطهاد هذه القوى.

واستناداً إلى كل ذلك رفعت شعارات تدعو إلى الوحدة العربية وإلى الالتزام بالقومية العربية وضد الشيوعية وضد الاستبداد والدكتاتورية، كما دعت إلى "الحياد الإيجابي" بعيداً عن مفهومه الناقص وبعيداً عن الاتحاد السوفييتي، حين رفعت شعار لا غربية ولا شرقية. كتب أحد قياديي حركة القوميين العرب الراحل الدكتور باسل الكبيسي بهذا الصدد يقول:

"وخلاصة القول أن "حركة القوميين العرب" انتهجت، خلال هذه المرحلة، البرنامج الذي وضعته لجنتها التنفيذية في عام ١٩٥٩. ويتضمن هذا البرنامج ما يلي: التركيز على قضية الوحدة العربية، الصراع ضد الشيوعيين المحليين والقوى الرجعية في الوطن العربي،

التأكيد على سياسة الحياد الإيجابي. دعم الثورة الجزائرية، وأخيراً وليس آخراً دعم الجمهورية العربية المتحدة على الصعيدين الداخلي والخارجي"[٦].

أما القوى الإسلامية السياسية فكان همها يتركز في ثلاث نقاط، هي:

١. أن النظام القاسمي غير إسلامي.

٢. وهو نظام شيوعي ملحد يتعاون مع الشيوعية المحلية والدولية.

٣. وأن النظام يرفض الالتزام بالشريعة، بل أصدر قوانين ضد الشريعة الإسلامية، ومنها قانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة.

واتفقت على هذه الوجهة في محاربة نظام الحكم الجمهوري الأول القوى والأحزاب الإسلامية السنية والشيعية، رغم التباين والصراع في ما بينها على امتداد فترات طويلة. والآن أصبح النظام القاسمي عدوهما المشترك.

أما فئة كبار الملاكين وجمهرة صغيرة من الإقطاعيين فكانت تتفق مع الأفكار والسياسات المعادية لقاسم التي تطرحها هذه القوى، كما تضيف إليها بأن النظام القاسمي قد سلبها أرضها حين طبق قانون الإصلاح الزراعي وسلبها سلطتها حين أسقط الملكية، وسلبها نفوذها الاجتماعي والسياسي وحرمها من امتيازاتها الكبيرة التي تجسدت في قانون العشائر الذي كان ساري المفعول في ظل النظام الملكي وألغي من قبل حكومة قاسم بسبب انطلاق الفلاحين الفقراء والمعدمين يناضلون في سبيل تطبيق قانون الإصلاح الزراعي.

أما القوى القومية الكُردية فقد كان النظام القاسمي قد رفض تحقيق جملة من المطالب التي طرحتها وأصرت عليها ورفض عبد الكريم قاسم الاستجابة لها، رغم عدالتها، بغض النظر عن الطريقة أو الأسلوب أو الوقت الذي طُرحت فيه تلك المطالب. وكانت أبرز تلك المطالب تتلخص في ثلاثة، وهي:

---

٦ الكبيسي، باسل. حركة القوميين العرب. تعريب نادرة الخضيري الكبيسي. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ط ٤. ١٩٨٥. ص ١٠٦.

١. اعتبار القسم العربي من العراق جزءاً من الأمة العربية، وليس كل العراق وأن العراق يعيش فيه شعبان رئيسيان هما الشعب العربي والشعب الكُردي، إضافة إلى وجود أقليات قومية.

٢. منح الشعب الكُردي الحكم الذاتي في إطار الدولة العراقية.

٣. تحقيق جملة من المطالب الأخرى الخاصة بحقوق الشعب الكُردي كاللغة الكُردية وإزالة آثار التمييز ضد الكُرد...الخ.

أما بصدد الدول العربية والدول المجاورة فقد كانت الإشكالية تتلخص في النقاط التالية:

١. رفض أسلوب الثورة الذي مارسه الضباط الأحرار والذي يمكن أن ينتقل إلى البلدان الأخرى. ولم تلتق مع هذا الموقف كل من سوريا ومصر.

٢. أن نظام عبد الكريم قاسم يوفر أرضية صالحة لنمو الشيوعية الإلحادية التي يمكن أن تنتشر وتصل إلى مناطق أخرى، وهي بالضد من مبادئ الإسلام وسياسات الدول الجارية حينذاك.

٣. كما أنه يمارس سياسة إصدار القوانين المخلة باتجاهات تلك الدول الفكرية والسياسية والموقف من بعض الإجراءات مثل قانون الإصلاح الزراعي أو قانون الأحوال الشخصية أو قانون العمل والعمال...الخ.

٤. أنه يشكل موقعاً مناهضاً للتحالف مع الدول الغربية وتعزيز علاقاتها المتبادلة، ويقيم أفضل العلاقات المشبوهة مع البلدان الاشتراكية، وخاصة مع الاتحاد السوفييتي. وأكبر دليل على ذلك هو خروج العراق من حلف بغداد ومن منطقة الإسترليني وعقده اتفاقيات اقتصادية وثقافية مع الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وغيرها.

٥. وأنه يشكل نموذجاً خطراً في التعامل مع شركات النفط الاحتكارية التي يمكن أن تؤثر سلباً على العلاقات الودية بين حكام تلك البلدان وشركات النفط الأجنبية.

٦. وأنه يسقط الاحتكار الذي فرضته الدول الرأسمالية المتقدمة على أسواق الدول العربية ودول المنطقة عموماً وعلى تجارتها الخارجية واستثمار مواردها الأولية. ومثل هذا

النهج الذي يتبعه قاسم ويرسي دعائم سياسة خارجية جديدة متحررة ومستقلة لا يرضي حكام الدول العربية ويضعف تحالفها التبعي ويقلص من حماية الدول الرأسمالية وشركاتها الاحتكارية لتلك النظم العربية من شعوبها الغاضبة.

من هنا يتبين للمتتبع وجود نقاط التقاء كثيرة بين جميع هذه القوى، مع وجود بعض الاختلافات في ما بين البعض الآخر. إذ يمكن الإشارة إلى بعض نقاط الخلاف مع القوى الكُردية أو مع مصر وسوريا، ولكنها فقدت قيمتها العملية المؤثرة بسبب العداء المشترك الذي استحكم ضد حكومة قاسم وضرورة إزاحته من السلطة.

المبحث الثاني

العوامل الكامنة وراء نجاح انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣

شكل حزب البعث العربي الاشتراكي الهيكل الرئيسي والعقل المدبر والمنفذ الفعلي لانقلاب الثامن من شباط/فبراير ١٩٦٣،[٧] في حين لعبت القوى القومية الأخرى، وخاصة في الجيش،

---

٧ كتب السيد عزيز الدفاعي يقول: "آن مذكرات أكرم الحوراني والمرحوم طالب شبيب وتصريحات علي صالح السعدي أمين سر الجناح اليساري لحزب البعث آنذاك التي أكد فيها بان البعثيين وصلوا إلى السلطة على ظهر دبابة أمريكية ينفيها الجناح الآخر من الحزب كما آن مذكرات هاني الفكيكي (أوكار الهزيمة) لا تعيننا كثيرا في تقديم تفسيرات ووقائع معززة بالوثائق والأدلة والاعترافات الرصينة حول الدور الذي قامت به واشنطن في إسقاط جمهورية الزعيم وإعدام المئات من كوادر الحزب الشيوعي العراقي حسب ادعاءات هؤلاء الساسة والمؤرخين.

بعد نصف قرن على تلك الفترة الكارثية من تأريخ بلاد مابين النهرين في العصر الحديث يشير كاتبان أمريكيان مرموقان وهما NAUM CHOMSKY الحائز على جائزة نوبل و MILAN RAI في كتابهما (WAR PLAN IRAQ) آن وليام ليكلاند مسؤول المخابرات المركزية في السفارة الأمريكية في بغداد بالتعاون مع عدد من الجنرالات العراقيين وقادة حزب البعث قد نجح في رسم خطة انقلاب -8فبراير– شباط عام ١٩٦٣ والتي اعتبرها السوفيت آنذاك صفعة قوية وجهت لهم ولطموحاتهم في العراق". (راجع: الدفاعي، عزيز. العراق في الحقبة الأمريكية. الجزء الأول. الحوار المتمدن. العدد ٢٠٦٤ في ١٠/١٠/٢٠٠٧. (المقصود هنا قطار أمريكي وفق ما جاء في تصريحات على صالح السعدي، وليس على ظهر دبابة أمريكية، كاظم حبيب).

الدور المساند والداعم له مثل عبد السلام محمد عارف وعبد الكريم فرحان وصبحي عبد الحميد وعارف عبد الرزاق وعبد الهادي الراوي، إضافة إلى مشاركة بعض المؤمنين المتدينين من الضباط المسلمين المتشددين من أمثال عبد الغني الراوي وغيره، في عملية التنفيذ وليس في التحضير للانقلاب[8]، وكانت المجموعة الأخيرة ترتبط بالجناح القومي الناصري من الحركة السياسية العراقية، في حين كان العقيد الركن عبد الغني الراوي يرتبط بشكل أقوى وأوضح بالتيار السياسي والديني للملكة العربية السعودية، وإن كان يعمل تحت خيمة التيار القومي الناصري بجناحه اليميني. لقد بني هذا التعاون السياسي في فترة الآنقلاب في ضوء التحالف القديم الذي نشأ في العام ١٩٥٩ بين القوى القومية بمختلف أجنحتها والقوى البعثية والذي أطلق عليه في حينها بـ "التجمع القومي" رغم انفضاض عقده بعد سقوط الوحدة المصرية السورية وانسحاب سوريا من تلك الوحدة الشكلية في أعقاب انقلاب ١٩٦٢، وكذلك التحالف السياسي المباشر المناهض لحكم عبد الكريم قاسم بين قوى البعث والقوى الكُردية. أما التحالف بين القوى القومية والقوى الإسلامية السياسية، شيعية كانت أم سنية، فقد كان تحالفاً عملياً تحقق على الأرض وفي الموقف

وجاء في حوار مع الدكتور عقيل الناصري أجراه السيد مازن لطيف علي بهذا الصدد ما يلي: "وقد افتخر بعض ضباط المخابرات الأمريكية بمساهمتهم في إنجاح الأنقلاب المضاد لقاسم. وهذا ما أشار إليه جيمس إيكنيس الذي عمل في السفارة الأمريكية في بغداد في مرحلة تموز/ قاسم النيرة، حيث قال عن قادة البعث: "عرفت كل زعماء البعث وأعجبت بهم" ويؤكد أن " المخابرات الأمريكية لعبت دوراً في انقلاب حزب البعث عام ١٩٦٣. لقد اعتبرنا وصول البعثيين إلى الحكم وسيلة لاستبدال حكومة تؤيد الاتحاد السوفيتي بحكومة أخرى تؤيد أمريكا. إن مثل هذه الفرص قلما تتكرر. ويضيف إيكنيس " صحيح أن بعض الناس قد اعتقلوا أو قتلوا إلا أن معظم هؤلاء كانوا شيوعيين ولم يكن ذلك ليزعجنا ". بمعنى آخر كانت هنالك أموال أمريكية بل ومشاركة= =فعلية على الأرض. راجع الناصري، عقيل. انقلاب شباط ١٩٦٣ في العراق وتخاذل الوعي العنفي. نشر في الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١١.

٨ الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. تجربتي في حزب البعث العراقي. مؤسسة المنار. لندن–قبرص. ١٩٩٢. ص ٢٣٥.

العام من حكم قاسم وفي الشارع، رغم الفجوة التي كانت قائمة بين فكر وممارسات حزب البعث وبين قوى الإسلام السياسي الشيعية. وإذا كانت قوى الإسلام السياسي الشيعية قلقة من موقفها المناهض لقاسم بسبب أن غالبية أتباع المذهب الشيعي كان تميل إلى جانب عبد الكريم قاسم، في حين أن نسبة غير قليلة من أتباع المذهب السني ضد قاسم.

كانت القيادة الفعلية للانقلاب محصورة بيد النواة الصلبة المكونة لقيادة حزب البعث والتي تمثلت قبل انقلاب شباط بالثلاثي على صالح السعدي، أمين سر القيادة القطرية حينذاك، وحازم جواد وطالب شبيب، وكلاهما كان عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث، وكلهم من الشباب الذين لا تزيد أعمارهم حينذاك عن الثلاثين عاماً، إضافة إلى كل من أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وعبد الستار عبد اللطيف ومنذر الونداوي، وهم من أعضاء المكتب العسكري لحزب البعث، وكذلك قيادة فرع بغداد، التي كان حازم جواد مسؤولاً عنها.[٩] وكانت هذه المجموعة الصغيرة تدير نشاط القيادة القطرية والمكتب العسكري لحزب البعث في آن واحد وتخطط للانقلاب. وكان المكتب العسكري لحزب البعث مسؤولاً عن تنظيم وتأمين العلاقة مع الضباط المرتبطين بحزب البعث أو المساندين لحركة الآنقلاب ضد حكومة عبد الكريم قاسم وتوزيع المهمات على المشاركين في الآنقلاب. لم يكن للانقلابيين عدداً كبيراً من الضباط المساندين لحركتهم بقدر ما كان للشيوعيين والقاسميين والديمقراطيين من الضباط. ومع ذلك نجح الآنقلاب البعثي وأطيح بحكم قاسم واستولى البعثيون على السلطة السياسية. والسؤال المشروع الذي يفرض نفسه في هذا المجال هو: لِمَ انتصر الآنقلابيون وفشل قاسم في الاحتفاظ بالحكم؟ لا شك في أن الكتاب السادس من هذه المجلدات العشرة قد حاول الإجابة عن هذا السؤال بصورة جزئية، في حين يمكن في هذا الكتاب البحث بشكل أوسع في الموضوع. ويبدو لي مفيداً بلورة الإجابة عن هذا السؤال بنقاط محددة لإدراك عمق المشكلات التي اقترنت بعملية الإطاحة بحكم الفريق الركن عبد الكريم قاسم.

---

٩ سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مراجعة في ذاكرة طالب شبيب. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ١٩٩٩. ص ٤٩

ويفترض أن نتابع حركة القوى المتصارعة حينذاك، أي كيف كانت تعمل القوى التي تساند وتقف بمستويات مختلفة إلى جانب قاسم، وكيف كانت تعمل القوى المضادة لحكم عبد الكريم قاسم؟ وبصدد الجزء الأول من هذا السؤال يمكن بلورة الجواب بالنقاط التالية:

* هيمنت فردية قاسم على علاقته مع القوى الأخرى وسيطرة القناعة لديه بأنه الحاكم المعبود من الشعب والقادر على قهر كل المتآمرين، وهي صيحة اقرب ما تكون إلى "دار السيد مأمونة" التي أطلقها نوري السعيد حينذاك وقبل إسقاط نظامه. لم تساعد السمة الفردية والغرور على الاستعانة بالآخرين لمساعدته في التعرف على الواقع السياسي في البلاد. ورغم معرفته باحتمال حصول انقلاب واعتقال بعض البعثيين، إلا أنه لم يستطع إدراك عمق الأزمة التي كان يعيشها نظامه والعراق كله في آن وسخر بالقوى المناهضة له وبإمكانياته، ولهذا لم يتخذ وينفذ مجموعة كبيرة من الإجراءات التي كانت ضرورية والتي كان في مقدورها وضع حد أو إعاقة وقوع الآنقلاب أو إفشاله عند وقوعه. والجدير بالإشارة أن عبد الكريم قاسم لم يأمر أو يمارس التعذيب ضد المعتقلين من البعثيين قبل الآنقلاب بأيام، للحصول على أسرار الآنقلاب، وهو أمر يحسب لصالح قائد ثورة تموز.[١٠] لقد كان قاسم فرداً مستبداً برأيه في تعامله مع الأحداث والواقع العراقي ومع آراء الآخرين الذين نصحوه وحذروه من النشاط التآمري ضده، ولكنه لم يقم نظاماً دكتاتورياً مطلقاً في البلاد.

* الحرب المجنونة التي مارسها عبد الكريم قاسم ضد الشعب الكُردي والتي استنزفت الكثير من قواه الداخلية والعسكرية وتسببت في زيادة معارضة بنسبة عالية من السكان في

---

١٠ سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط. مصدر سابق. الهامش. ص ٥٨. يقول الكاتب الراحل الدكتور علي كريم سعيد بهذا الصدد وفي هذا الهامش رقم ١ ما يلي: "واعتقد أن تسامح قاسم وعدم استخدامه التعذيب الوحشي والقسوة ومعاقبة الزوجة والأطفال والأخوان... الخ مما مارسته الحكومات التالية، ساعد البعثيين في تنفيذ خطتهم ضده. فلم يكن قاسم وحده يعرف بوجود حركة يخطط لها ضد نظامه، بل علم بذلك مجلس الوزراء بكامله وعدد من المهتمين. فقد حدثتني الدكتورة مي ألأوقاتي أن خالها هاشم جواد (وزير خارجية قاسم) أخبرهم أن مجلس الوزراء بحضور قاسم أُعلِمَ أكثر من مرة بمحاولة سيقوم بها البعثيون".

الموقف من الحرب، إضافة إلى مطالبة القوى السياسية العراقية من قاسم في إيقاف القتل وحل المسألة الكُردية بالطرق السلمية وعبر التفاوض المباشر.

* كما أن سياسته غير العقلانية إزاء الكويت ودعوته إلى إلحاقها بالعراق وادعاء عائديتها للعراق وسعيه الفعلي لاستعادتها بالطرق العسكرية.

* وفي ما عدا عن ذلك فأن الثقة العالية التي كانت لدى قاسم بنفسه أولاً، وبأن الشعب سيدافع عنه في اللحظة المناسبة ثانياً، ورغبته في تجنب أي حرب أهليه ثالثاً، ساهمت كلها في نجاح الآنقلابيين في إسقاط حكم عبد الكريم قاسم. إذ أنه حتى اللحظة الأخيرة رفض إعطاء السلاح للمدافعين عنه خشية وقوع حرب أهلية، خاصة وأنه كان يعتقد جازماً بأن المجتمع منقسم على نفسه بين مؤيد للشيوعيين ومعارض للبعث أو العكس وبالتالي فأن الحرب ستكون شرسة والضحايا كبيرة.

* ارتفاع مستوى الشك في الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان يدعم عبد الكريم قاسم أكثر من أي قوة سياسية أخرى في البلاد، رغم اختلاف الحزب معه في جانبين، في سياسته الفردية ونزوعه إلى الهيمنة وابتعاده الفعلي عن الممارسات الديمقراطية من جهة، وحربه ضد الشعب الكُردي التي كانت تستنزف قوى البلاد من جهة أخرى. ونشأ هذا الشك عن أسباب عدة، وهي:

– المعلومات التي بلغت قاسم عن نية بعض الضباط الشيوعيين بتنظيم انقلاب ضده، رغم أنه كان يعرف بأن قيادة الحزب الشيوعي رفضت هذا المقترح، وأنها تسانده ولكن تريد تغيير سياسته. ومع ذلك بقى الشك لديه بالحزب الشيوعي كبيراً.

– تكرار قيام قيادة الحزب الشيوعي العراقي إبلاغ عبد الكريم قاسم عن مواعيد كانت قد وصلتها وتشير إلى احتمال تنفيذ عملية انقلاب ضده من جانب البعثيين والقوميين، كما أصدر الحزب الشيوعي العديد من البيانات والتحذيرات من احتمال وقوع انقلاب وشيك، وكان آخرها في ١٩٦٣/١/٢٥[١١]، أي قبل ١٣ يوماً من وقوع الآنقلاب الناجح. ويبدو أن تلك

---

١١ يوسف، ثمينة ناجي، وخالدو نزار. سلام عادل سيرة نضال. في جزئين. الجزء الثاني. ط ١. دمشق. دار المدى للثقافة والنشر. ٢٠٠١. ص ٣٣٦.

المواعيد التي لم تكن كاذبة، كانت تلغى من قبل المخططين لها وتؤجل لموعد أخر. فارتفع الشك لدى قاسم بأن الشيوعيين يريدون التشويش على علاقته بالبعث والقوى القومية وأنهم يريدون أثارته ضدهم، حتى بلغ به الأمر دعوة القوميين إلى ترشيح ثلاث شخصيات جديدة لتدخل الوزارة ممثلة عنهم، وتم ذلك عبر محمد صديق شنشل، رغم أن البعثيين رفضوا ذلك. ومع أن قاسم قد اعتقل بعض قادة البعثيين، إلا أنه لم يمس القيادة الفعلية بشكل كامل ليستطيع بذلك شل الحركة ومنع تنفيذ المخطط المرسوم.

– وقوف الحزب الشيوعي إلى جانب شعار "الديمقراطية للعراق والسلم لكُردستان" التي أغاظت عبد الكريم قاسم ودفعته إلى ممارسة إجراءات جديدة ضد الحزب الشيوعي وزج المزيد من كوادر وأعضاء الحزب بالسجن وإصدار بعض الأحكام ضدهم.

* أدى هذا الشك بالحزب الشيوعي إلى اتخاذ قاسم مجموعة من الإجراءات ضد الشيوعيين، وأهمها:

فصل الكثير من الضباط الشيوعيين من القوات العسكرية أو إحالتهم على التقاعد أو نقلهم إلى مراكز بعيدة أو غير فعالة.

– الكف عن التحاور معهم أو استشارتهم أو استشارة المقربين منهم إليه.

– شن حملة واسعة ضد الشيوعيين من قبل أجهزة الأمن والاستخبارات قادت إلى ارتفاع مستوى المناهضة الفعلية لعبد الكريم قاسم في القاعدة الحزبية للشيوعيين ولدى الكادر الوسط.

* غياب أي شكل من أشكال التعاون الفعلي المنشود بين القوى السياسية العراقية من جهة، وحكومة عبد الكريم قاسم من جهة أخرى، لمواجهة أي محاولة انقلابية محتملة، وغياب الاستعداد الفعلي لمواجهة أي انقلاب محتمل. وكل المؤشرات تؤكد وجود صراعات وخلافات في المعسكر المساند لقاسم بسبب الاختلاف بالمواقف حول سياساته ومواقفه إزاء الديمقراطية والحياة الدستورية والحرب في كُردستان والموقف من الكويت... الخ.

* عدم وجود أسرار في معسكر عبد الكريم قاسم يمكن أن تبقى خافية على الآنقلابيين بسبب وجودهم المنتشر في أجهزة الأمن والاستخبارات وفي وزارة الدفاع أيضاً.

* وجدير بالإشارة إلى أن عبد الكريم قاسم لم يكن يعتبر القوى البعثية أو القوى القومية من الناصريين وغيرهم عدوة له، بل كان يعتبرها اتجاهاً فكرياً وسياسياً يختلف معه، ولكن يحق له الحياة والعمل في العراق. ولهذا سكت عن النشاطات التي كان يقوم بها حزب البعث وبقية القوى القومية، رغم إدراكه بأنها موجهة ضده.

وفي مقابل هذا تمتعت القوى المناهضة لحكم عبد الكريم قاسم بعدة امتيازات ساعدتها على إسقاط حكم قاسم، نشير إلى أهمها فيما يلي:

– الموقف السياسي المشترك لدى القوى البعثية والقومية الناصرية المعارضة لحكم قاسم المصممة على إسقاط النظام، في مقابل التفكك في مواقف القوى المساندة لقاسم.

– حرية الحركة الواسعة التي تمتعت بها القوى البعثية والقومية وكل القوى المناهضة لحكم عبد الكريم قاسم، فهو رغم سياسته الفردية والاستبدادية، تساهل مع القوى المناهضة له التي كانت تريد الآنقضاض عليه وعلى نظامه على أساس مبدأ "عفا الله عما سلف".

– حرية العمل في القوات المسلحة لأغلب البعثيين والقوميين الذين استطاعوا بفعل وجود قوى لهم في مواقع المسؤولية تركيز وجودهم العسكري في مناطق حساسة وقريبة من بغداد ومعسكر الرشيد وقادرة على استخدامها لتوجيه الضربة.

– القدرة في الوصول إلى أدق المعلومات عن تحركات عبد الكريم قاسم ومجموعة الضباط المؤيدين له والقوى المعارضة للانقلابيين من خلال جهاز الأمن وجهاز المخابرات ووزارة الدفاع.

– إشاعة الرعب في صفوف الناس من خلال عمليات الاغتيال ضد الوطنيين أو إشاعة الفوضى بتنظيم الإضرابات الطلابية التي بدأت في ١٩٦٢/١٢/٢٤[١٢]، أو حول أسعار البنزين قبل ذاك بكثير وما إلى ذلك.

---

١٢ – بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٢٨٦.

– خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. ط ١. لندن. ١٩٨٤. ص ٣٧٢.

– التذمر الشعبي من بعض سياسات قاسم التي أبعدت جمهرة من الناس عن الالتفاف حول نظامه.

– التحالف الواسع الداخلي والعربي والإقليمي والدولي الذي تحقق في مناهضة حكم قاسم والسعي لإسقاطه.

لقد كانت الأرضية صالحة جداً لتنفيذ الآنقلاب، وكانت القدرة على إيقافه وصدّه محدودة جداً، بسبب عدم تعاون قاسم مع القوى المساندة له وغياب الموقف المشترك.

تميز الآنقلاب الذي وقع في الثامن من شباط/فبراير ١٩٦٣ بالعنف والدموية وروح الآنتقام والثأر من قادة وقوى ومساندي الحكم الجمهوري الأول. وإذ عجز عبد الكريم قاسم عن الدفاع عن نفسه واحتمى بوزارة الدفاع التي اعتبرها "عريناً" له، فأن القوى السياسية الأخرى، ومنها قوى الحزب الشيوعي العراقي بشكل خاص، رفضت الاعتراف بهذا الآنقلاب والاستسلام للانقلابيين وقررت بناء على قرار قيادة الحزب وسكرتيرها الأول، سلام عادل، مقاومة الآنقلاب والسعي لإفشاله، رغم إدراك سلام عادل بأن إمكانية النجاح في المقاومة ضعيفة جداً بعد أن أدرك ومن خلال اتصاله المباشر بقاسم، بأن الأخير غير مستعد لتسليح الجماهير المدافعة عنه وعن الجمهورية الأولى.

وقفت إلى جانب الحزب الشيوعي في مقاومة الآنقلاب قوى شعبية واسعة في العديد من أحياء بغداد وفي أنحاء أخرى من العراق، كما في البصرة التي تصدت بإخلاص وقوة للانقلابيين، ولكن دون أن تمتلك السلاح والقدرة الفعلية على المقاومة، في ما عدا البعض الذي كان قد اختزن سلاحه الشخصي أو استطاع الحصول عليه من بعض مراكز الشرطة في الكاظمية مثلاً. ليست تفاصيل المقاومة التي نهضت في أنحاء من العراق وفي أحياء كثيرة من بغداد، مثل الكاظمية وحي الأكراد الفيلية أو الكرادة أو المواقع والشوارع القريبة من وزارة الدفاع وباب المعظم وغيرها هي التي تهم الباحث والبحث، إذ كتب عن هذا الموضوع كثيراً، بقدر ما يهم البحث مدى صواب أو خطأ تلك المقاومة، ومدى التحضير لها والتنسيق مع القوى السياسية الأخرى ومع الحكم في ضوء الاختلال في ميزان القوى الذي

تحقق بفعل موقف عبد الكريم قاسم الفعلي من موضوع المقاومة وخشيته من اشتعال حرب أهلية.

كل الدلائل تشير إلى ثلاث وقائع مهمة، وهي:

١. لم يكن هناك أي تنسيق عملي بين القوى التي كانت تساند عبد الكريم قاسم وبين قاسم نفسه، رغم معرفة الجميع بأن الآنقلاب قاب قوسين أو أدنى، وأن قاسم قد نبه إلى ذلك واتخذ بعض الإجراءات، سواء أكان باعتقال بعض البعثيين القياديين، أم بنقل بعض الضباط البعثيين والقوميين ومصادرة بعض الأسلحة التي كانت في مخازن خاصة وضعت لصالح الآنقلاب من قبل ضباط بعثيين، كما حصل مع الضابط البعثي خالد مكي الهاشمي.

٢. لم تكن خطة الطوارئ التي وضعت من قبل الحزب الشيوعي لمواجهة الآنقلاب كفيلة بضمان مقاومة ناجحة للانقلاب، خاصة وأن الحزب كله لم يكن على وفاق في سياسته مع حكومة قاسم. ولهذا تعثر تنفيذ الخطة ابتداءً من قبل المسؤول العسكري للجنة العسكرية للحزب الشيوعي والمسؤول عن تنفيذ الخطة أصلاً. حتى أن المسؤول عن تنفيذ الخطة قائد القوة الجوية العراقية الشيوعي والشخصية المحبوبة في القوات المسلحة العراقية الزعيم الطيار جلال جعفر الأوقاتي لم يبلَّغ بضرورة مغادرته البيت إذ أن من كان عليه إيصال الخبر تعطلت سيارته، ولم يعمد إلى أخذ سيارة أجرة لإيصاله إلى دار السيد الأوقاتي الذي قتل على مقربة من داره وهو بصحبة أحد أبنائه الصغار صبيحة يوم الآنقلاب[١٣]، كما لم تكن هناك خطة بديلة في حالة تعثر أي من مراحل الخطة لأي سبب كان.

٣. لم يكن الشعب العراقي موحداً في موقفه من حكم عبد الكريم قاسم، خاصة وأن موقف الغالبية الكُردية كانت ضد حكومة قاسم ومتحالفة مع قوى البعث والقوى القومية لإسقاط حكومته، كما أن جمهرة كبيرة من العرب لم تعد تثق بسياسة قاسم غير الديمقراطية. أما القوى الشعبية التي كانت تريد الدفاع عنه فكانت لا تمتلك القيادة

---

١٣ بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. ص ٢٨٩.

السياسية والعسكرية الموحدة والقادرة على منحها التوجيهات والأسلحة لكسب المعركة ضد الآنقلابيين.

وعلينا أن نعي مسألة أخرى هي كثرة من الجماهير التي ركضت في مظاهرات انتصار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، يمكن أن تركض وراء كل انقلاب يحصل في البلاد، فهم جزء من المجتمع الهامشي المسحوق الذي كان ينتظر من كل حركة انقلابية الحصول على مكاسب معينة، إذ لا تربطه بالآنقلابيين أياً كانوا أي توافق أو تناغم فكري وسياسي بأي حال. وأن هذه الجماهير التي استفادت من الثورة في البداية تعرضت إلى الكثير من المشكلات حيث بدأت الثورة بالتعثر والوضع السياسي بالتراجع.

إن الدعوة إلى مقاومة الآنقلاب استندت لدي قيادة الحزب الشيوعي العراقي إلى عدد من الركائز المهمة، وهي:

١. القناعة التامة بأن المغامرين الجدد ينفذون سياسة مرتبطة بهذا القدر أو ذاك بالاستعمار البريطاني والشركات النفطية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية، وهي بالتالي تشكل جزءاً من مخطط دولي يستهدف المنطقة بأسرها ويقوم على مناهضة حركة التحرر الوطني العربية وفي المنطقة، إضافة إلى كونه موجهاً ضد الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية. ولم تكن الحركة الوطنية العراقية مخطئة حين اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بدعم الآنقلاب في العراق وأن الآنقلابيين جاءوا بقطار أمريكي وفق تصريح علي صالح السعدي في العام ١٩٦٣، إذ أن السفير الأمريكي الحالي هيل أوضح بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٩ في تصريح واسع له عن أوضاع العراق والآنتخابات قوله:

"وأشار بشكل صريح الى انه في الستينيات عندما كانت الولايات المتحدة قلقة جداً من احتمال انتشار الشيوعية إلى العراق، كان البعث يرى باعتباره بديلاً عن الشيوعية، حيث كانت الولايات المتحدة في حقيقة الأمر تفضل البعثية في عملية عام ١٩٦٨ والتي أدت إلى عودة البعثيين و كانت الولايات المتحدة تفضل ذلك على أن يصبح فيها العراق شيوعياً"[١٤].

---

١٤ موقع الوكالة الوطنية العراقية للأنباء. نينا. في ٢٠١٠/٢/١٩.

٢. والقناعة بأن الآنقلاب مناهض لمصالح الشعب وحرية الوطن ولا يخدم قضية الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، بل هو ردة رجعية تدفع بالبلاد إلى الوراء وسقوط في الممارسة الشوفينية والرجعية. وقد جاء فيما بعد في حديث شخصي للملك حسين بن طلال مع محمد حسنين هيكل حول انقلاب البعث في العام ١٩٦٣ قوله:

"تقول لي أن الاستخبارات الأميركية كانت وراء الأحداث التي جرت في الأردن عام ١٩٥٧. أسمح لي أن أقول لك إن ما جرى في العراق في ٨ شباط (فبراير) قد حظي بدعم الاستخبارات الأميريكية. ولا يعرف بعض الذين يحكمون بغداد اليوم هذا الأمر ولكني أعرف الحقيقة. لقد عُقدت اجتماعات عديدة بين حزب البعث والاستخبارات الأميركية، وعقد أهمها في الكويت. أتعرف أن... محطة إذاعة سرية تبث إلى العراق كانت تزود يوم ٨ شباط (فبراير) رجال الآنقلاب بأسماء وعناوين الشيوعيين هناك للتمكن من اعتقالهم وإعدامهم"[١٥].

٣. وأن التحالف بين الحركة الكُردية وقوى الآنقلاب لم يكن سوى هروب الحركة الكُردية إلى أمام من الواقع القائم بأمل الخلاص من حكم عبد الكريم قاسم، ولكن قوى البعث لم تكن مستعدة بأي حال الاستجابة لحقوق الشعب الكُردي، بل كانت تصم الحركة الكردية بـ"أنها حركة استعمارية مشبوهة"، كما جاء في جريدة الاشتراكي التي كان يصدرها حزب البعث قبل سقوط النظام بأسابيع قليلة[١٦]. وفي تشرين الثاني من العام ١٩٦٢ أصدر حزب البعث بياناً نشر في صحافته تضمن الفقرة التالية بشأن الحركة المسلحة التي كان يقودها ملا مصطفى البارزاني:

"إن الحركة المسلحة في الشمال وموقف عبد الكريم قاسم منها، تفوح منهما رائحة التآمر والتواطؤ مع الاستعمار، فقيادة الحركة المسلحة بماضيها وحاضرها الملطخ

---

١٥ بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. الكتاب الثالث. ترجمة عفيف الرزَّاز. ط ١. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ص ٣٠٠.

١٦ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. ط ١. لندن. ١٩٨٤. ص ٣٧٧.

بالدماء والمتصف بالاعتداء، ونياتها العدوانية التي أفصحت عنها مراراً وتعصبها الأعمى، يجعلها محلاً للريبة والاتهام. وأن موقف تركيا وإيران عضوي (السنتو) من الحركة، ورعايتهما هذه الحركة وتغذيتها بكل ما تحتاج إليه من مؤن وعتاد، يحول هذا الاتهام إلى يقين وإدانة"[١٧] . وعلينا أن نقدر مدى الخطأ الفادح الذي وقعت فيه الحركة الكردية بقيادة ملا مصطفى البارزاني في تحالفها مع حزب البعث والقوى القومية لإسقاط الجمهورية الأولى والخلاص من عبد الكريم قاسم للحصول على حقوق الشعب من قوى لا تعترف بوجود للشعب الكردي أساساً.

٤. إن القوى البعثية والقومية سوف ترتكب مجازر بشعة بحق قيادة وكوادر وأعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية وضد مؤيدي قاسم أيضاً، إضافة إلى المخاطر التي تتهدد الضباط المختلفين معهم، وبالتالي لا بد من المقاومة لتجاوز المحنة المحتملة الأكثر قسوة، في حالة نجاح الآنقلاب.

٥. وكانت قيادة الحزب الشيوعي تعتقد أيضاً بأن الجماهير ستهب دفاعاً عنى النظام الجمهوري وعن مكاسبها، كما أن قاسماً سيمنح الشعب ثقته ويمده بالسلاح والعتاد لمقاومة الآنقلاب والذي لم يتحقق.

ومع ذلك فقد تكونت لديَّ القناعة بأن الدعوة للمقاومة جسدت حالة عاطفية لدى سلام عادل وقيادة الحزب، إن كانت قد اتخذت القرار بشكل مشترك، أكثر منها عملية عقلية وعقلانية مدروسة على أرض الواقع. ورغم القناعة المتوفرة أيضاً بأن الآنقلابيين حتى لو لم تكن هناك مقاومة مسلحة ضدهم، لقاموا بذات المجازر الدموية التي ارتكبوها ضد حكم عبد الكريم قاسم وضد الناس الذين ساندوه أو حتى الذين اختلفوا معه ورفضوا سياساته. لقد كانت الكراهية والحقد وحب الآنتقام والهيمنة الكاملة على السلطة السياسية في أعلى وأقسى وأسوأ صورها لدى حزب البعث.

---

١٧ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. ١٩٥٨-١٩٦٨. الجزء الخامس. ط ١. بغداد. المطبعة العربية. ٢٠٠٢. ص ٢٢٨.

لقد أصدر الحزب الشيوعي العراقي بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣ بياناً علنياً أشار فيه إلى ما يجري في الخفاء لتنفيذ انقلاب بعثي – قومي ضد حكم عبد الكريم قاسم وحذر من العواقب الوخيمة لنجاح مثل هذا الآنقلاب. فقد جاء في البيان ما يلي:

"هناك معلومات متوفرة تشير إلى أن الكتائب المدرعة في معسكرات بغداد ولواء المشاة التاسع عشر أصبحت مراكز لنشاط عدد كبير من الضباط الرجعيين والمغامرين الذين يأملون بتحويل هذه المراكز إلى قواعد انطلاق لانقضاض مفاجئ على استقلال البلاد، وقد حددوا موعداً بعد آخر لتحقيق هذا الغرض. وللموعد الحالي مغزى خاص نظراً لخطورة الأزمة السياسية الراهنة وعدد الزيارات التي يقوم بها بعض كبار الجواسيس الأميركيين لبلدنا"[١٨].

لقد كانت لدى الحزب الشيوعي العراقي معلومات موثوقة بأن حزب البعث والقوى القومية والمتحالفة تستعد لتنفيذ عملية انقلابية ضد نظام الحكم وبلغا قاسم به عبر الكثير ممن كانوا يتصلون به حينذاك، كما أن الأستاذ الراحل محمد حديد هو الآخر قد بلغ عبد الكريم قاسم بوجود مؤامرة تستهدف النظام وشخص عبد الكريم. ولكن قاسماً كان قد فقد الثقة بهؤلاء واعتمد على جواسيس البعث الذين احتلوا مواقع مهمة في أجهزة الأمن العراقية.

وبعد الآنقلاب أصدر الحزب الشيوعي بياناً نارياً جاء فيه ما يلي:

" إلى السلاح لسحق المؤامرة الاستعمارية الرجعية

أيها المواطنون! يا جماهير شعبنا المجاهد العظيم! أيها العمال والفلاحون والمثقفون وسائر القوى الوطنية والديمقراطية !

قامت زمرة تافهة من الضباط الرجعيين المتآمرين بمحاولة يائسة للسيطرة على الحكم، تمهيداً لإرجاع بلادنا إلى قبضة الاستعمار والرجعية فسيطرت على مرسلات الإذاعة في أبي غريب وهي تحاول أن تثير مذبحة بين أبناء جيشنا الباسل لتنفيذ غرضها السافل الدنيء في السيطرة على الحكم.

---

١٨ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٢٨٧.

إن جماهير شعبنا المجاهد حفار قبر المؤامرات، وجماهير جيش ١٤ تموز حفار قبر الملكية والاستعمار، ينهضان الآن كرجل واحد للدفاع عن استقلال البلاد ولدحر المؤامرة والمتآمرين، أعوان وصنائع الاستعمار والرجعية، والتأهب لرد أية محاولة استعمارية خارجية للتدخل في شؤون البلاد.

إلى الشوارع يا جماهير شعبنا الأبي المجاهد، لكنس بلادنا من الخونة المارقين.

إلى السلاح للدفاع عن استقلالنا الوطني وعن مكاسب شعبنا.

إلى تشكيل لجان الدفاع عن الاستقلال الوطني في كل معسكر وكل محلة ومؤسسة وفي كل قرية.

إلى الأمام.

إلى تطهير الجيوب الرجعية، وسحق أية محاولة استعمارية في أية ثكنة وأية بقعة من بقاع البلاد.

إن الشعب بقيادة القوى الديمقراطية سيلحق العار والهزيمة بهذه المؤامرة السافلة، كما سبق أن سحق بلمحة خاطفة مؤامرة الكيلاني والشواف وغيرها... إننا نطالب الحكومة بالسلاح.

فإلى الأمام، إلى الشوارع، إلى سحق المؤامرة والمتآمرين.

بغداد في ٨ شباط ١٩٦٣

أدى النداء الذي أطلقه الحزب الشيوعي لمقاومة الإرهاب إلى نزول جماهير واسعة من الناس إلى الشوارع في محاولة منها لمواجهة الآنقلاب، في وقت كانت لا تمتلك أسلحة تساعدها على مواجهة الآنقلابيين. في مقابل هذا عجز عبد الكريم قاسم عن استخدام الإذاعة لبث نداءاته التي كان يريد إيصالها إلى الجمهور والموجهة ضد الآنقلابيين وطمأنة الناس بأن هذه الحفنة من الخونة الآنقلابيين سينهزمون، إذ كان الآنقلابيون قد سيطروا على

---

١٩ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٢٦.

محطة البث أولاً، ولأن الذين تسلموا البيان لإيصاله إلى دار الإذاعة إما عجزوا عن ذلك أو كانوا متواطئين مع الآنقلابيين. تضمن أحد ندائي عبد الكرم قاسم النص التالي:

"من الزعيم عبد الكريم قاسم إلى أبناء الشعب الكرام وإلى أبناء الجيش المظفر، إن أذناب الاستعمار وبعض الخونة والغادرون والمفسدون الذين يحركهم الاستعمار لسحق جمهوريتنا، الذين يحاولون بحركات طائشة النيل من جمهوريتنا ولتقويض كيانها. إن الجمهورية العراقية الخالدة وليدة ثورة ١٤ تموز الخالدة لا تسحق وأنها تسحق الاستعمار وتسحق كل عميل خائن، نحن نعمل في سبيل الشعب وفي سبيل الفقراء بصورة خاصة.وتقوية كيان البلاد. فنحن لا نقهر وأن الله معنا.

أبناء الجيش من مختلف الكتائب والأفراد، أيها الجنود البررة مزقوا الخونة اقتلوهم، اسحقوهم إنهم يتآمرون على جمهوريتنا ليحطموا مكاسب ثورتنا هذه الثورة التي حطمت الاستعمار وانطلقت في طريق الحرية والنصر. وإنما النصر من عند الله وأن الله معنا. كونوا أشداء اسقطوا الخونة والغادرين. أبناء الشعب في كل مكان، اسقطوا الخونة والغادرين، والله ينصرنا على الاستعمار وأعوانه وأذنابه"

١٩٦٣/٢/٨.[٢٠]

لم يتسن لقاسم إيصال نداءاته إلى ضباط الجيش العراقي ولا إلى الشعب، في حين تمكن الحزب الشيوعي العراقي من إيصال بيانه ودعوته لمقاومة الإرهاب إلى أوساط غير قليلة من الجيش والشعب، فهب الشارع البغدادي محاولاً الوصول إلى وزارة الدفاع للمشاركة في الدفاع عن الجمهورية وقاسم في آن واحد، كما تحرك بعض الضباط الشيوعيين ومن مؤيدي

---

٢٠ أورد الدكتور علي كريم سعيد بياناً أخر كتبه الفريق الركن عبد الكريم قاسم موجهاً إلى الجيش والشعب في العراق، ولكنه لم يصل إلى أسماع العراقيين بسبب إما تغييبه مع البيان= =الثاني أو بسبب خيانة جاسم العزاوي الذي كان المفروض أن يوصله لبثه من دار الإذاعة العراقية. ولا يختلف النص الأول عن النص الثاني إلا ببعض الكلمات، والمحتوى يبقى واحداً يؤكد ثقة قاسم بالجيش والشعب وبقدرتهما على سحق الآنقلاب، دون أن يكون قد اتخذ الإجراءات الكفيلة بالتصدي للانقلاب. راجع في هذا الصدد: سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣. مصدر سابق. ص ٧٨.

قاسم أو الديمقراطيين الرافضين لقوى حزب البعث والقوى القومية، إلا أنهم حوصروا من قبل من كانت بيده المبادرة في احتلال رؤوس الجسور والطرق الخارجية أو مناطق مهمة من بغداد. لقد صمم الآنقلابيون على ممارسة جميع أشكال العنف في مواجهة أتباع قاسم ورفاق الحزب الشيوعي العراقي، وخاصة القوى التي أرسلت للسيطرة على وزارة الدفاع، حيث مقر عبد الكريم قاسم.

بدأت التحركات الشعبية في الكاظمية والكرادة وحي الأكراد والكريمات وفي مناطق أخرى من الرصافة، إضافة إلى تحركات في مواقع عسكرية.

لقد تمت سيطرة الشيوعيين وأتباع قاسم على الكاظمية وخاضوا معارك ناجحة ضد القوات التي وقفت إلى جانب الآنقلاب، إلا أن ميزان القوى قد اختل بعد توجيه المزيد من القوات العسكرية ونهوض تعاون بين البعث وجماعة الشيخ الخالصي في الكاظمية حيث ضربت مناطق شعبية بالمدافع وقتل الكثير من الشيوعيين وأصدقاء الحزب في تلك المعارك. كما وقعت معارك في حي الأكراد في محلة باب الشيخ وفي الكريمات والكرخ والكرادة ومناطق أخرى من العراق، إلا أنها كانت دون جدوى.

اختلفت التقديرات عن عدد الذين سقطوا في معارك الأيام الثلاثة، حيث قدر زكي خيري عدد القتلى من الشيوعيين والقاسميين والديمقراطيين بحدود ٥٠٠٠ إنسان، في حين قدر آخرون بتراوح العدد بين ١٢٠٠٠–١٥٠٠٠ إنسان، كما أن تقديرات أخرى ذكرت بأن عدد الشهداء الذين سقطوا في تلك المعارك بلغ بحدود ١٥٠٠ إنسان، وأكثرهم كان من الشيوعيين والديمقراطيين. كتب زكي خيري يقول:

"وبلغ عدد القتلى خلال الأيام الثلاث الأولى من الآنقلاب ٥٠٠٠ شخص في المقاومة وفي ملاحقة الشيوعيين من بيت إلى بيت"[٢١]. أما حنا بطاطو في كتابه "العراق" أو "الطبقات الاجتماعية في العراق" فقد كتب يقول: "وفي تقديرات الشيوعيين أن لا أقل من ٥٠٠٠

---

٢١ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٣٨٢.

"مواطن" قتلوا في القتال الذي جرى من ٨ إلى ١٠ شباط (فبراير) وخلال الاصطياد الشرس للشيوعيين من بيت إلى بيت في الأيام التي تلت"[٢٢] . ثم يقول متابعاً:

"وذكر مصدر في الفرع الأول من مديرية الأمن العراقية للمؤلف في العام ١٩٦٧ أن عدد القتلى للشيوعيين يومها وصل إلى ٣٤٠ قتيلاً. وقدر مراقب دبلوماسي أجنبي حسن الإطلاع ولا يرغب في ذكر اسمه مجموع عدد القتلى بحوالى ١٥٠٠، ويتضمن هذا الرقم ما يزيد على مئة جندي سقطوا داخل وزارة الدفاع و "شيوعيين كثيرين"[٢٣] . أما عدد البعثيين الذين قتلوا في هذه المعارك فقد قدر بالعشرات، إذ ذكر حنا بطاطو ذلك بقوله: "أما البعثيون فيقدرون خسائر حزبهم بثمانين شخصاً"[٢٤] .

قدم حي الأكراد معركة بطولية وملحمية يائسة ضد الآنقلابيين بقيادة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي محمد صالح العبلي، الذي اعتقل فيما بعد مع عدد من أعضاء قيادة الحزب وعذب بشراسة واستشهد تحت التعذيب. وإذ بدأ القتال في هذا الحي بمشاركة ما يقرب من ٤٠٠٠ مقاوم، تقلص العدد إلى ١٥٠٠ مقاوم في اليوم الثاني من الآنقلاب وإلى ٥٠٠ مقاوم في اليوم الثالث منه، وجلهم من الشيوعيين وأصدقاء الحزب ومن أبناء حي الأكراد[٢٥] . وكانت خاتمة المعارك ونهاية المقاومة المسلحة للانقلاب.

---

٢٢ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٢٩٨.

٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٨.

٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٨.

٢٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٧.

المبحث الثالث

الاستبداد والقسوة في ممارسات التحالف البعثي–القومي

في الثامن من شباط/فبراير من العام ١٩٦٣ وقع انقلاب عسكري في بغداد بقيادة تحالف مشترك بين حزب البعث العربي الاشتراكي وبعض الجماعات القومية الناصرية وغير الناصرية والقوى الكُردية. ونجح هذا الآنقلاب في إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم وقتله مع مجموعة من صحبه في دار الإذاعة العراقية وبدون محاكمات (راجع الملحق رقم ٤)، وإحلال حكومة بعثية–قومية يمينية في محلها. ومنذ اليوم الأول للانقلاب أعلن البيان الأول "للثورة" باسم "المجلس الوطني لقيادة الثورة"، ثم أُعلن عن اختيار العقيد المتقاعد عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية والعقيد أحمد حسن البكر رئيساً للوزراء وعلى صالح السعدي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ورشيد مصلح حاكماً عسكرياً عاماً، إضافة إلى اختيار البكر لرئاسة المجلس الوطني لقيادة الثورة.

وضم المجلس الوطني لمجلس قيادة الثورة الأشخاص التالية أسماؤهم:

العقيد أحمد حسن البكر.

المقدم الركن صالح مهدي عماش.

المقدم الركن خالد مكي الهاشمي.

المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف.

العقيد ذياب العلگاوي.

المقدم الركن حردان عبد الغفار التكريتي.

العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت.

على صالح السعدي.

حازم جواد.

طالب حسين الشبيب.

الملازم الأول منذر توفيق الونداوي.

العقيد الركن عبد السلام محمد عارف

الرائد أنور عبد القادر الحديثي.

العقيد طاهر يحي.[٢٦]

ومنه يبدو أن المجلس قد ضم إليه ثلاثة من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي فقط، في حين ضم غالبية أعضاء المكتب العسكري لحزب البعث، إضافة إلى قومي ناصري إسلامي واحد هو عبد السلام محمد عارف. أي أن عدد المدنيين في المجلس الوطني لقيادة الثورة بلغ ثلاثة أشخاص فقط من مجموع ١٤ عضواً، أما الباقي فكان من الضباط العسكريين. وكان عدد مهم منهم من أعضاء حركة الضباط الأحرار التي قادت ثورة تموز ١٩٥٨، وكان هذا البعض منذ البدء على خلاف تام مع عبد الكريم قاسم، وخاصة عبد السلام محمد عارف، وضد الحزب الشيوعي العراقي، ومن الذين تميزوا بالقسوة والاستعداد للبطش بالمعارضين. وهو ما تحقق فعلاً.

اعتبر المجلس الوطني لقيادة الثورة بمثابة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في آن واحد. إذ غالباً ما صدرت عنه قرارات بالموت على عدد كبير من الأشخاص كانوا قد قتلوا تحت التعذيب أصلاً. فهو المشرع للقوانين وهو المنفذ لها عبر أجهزة تابعة له، وهو القاضي أيضاً، وبالتالي ألغى من نظام الدولة المبدأ الأساسي في الحكم والمجتمع المدني الذي يقوم على أساس الفصل بين السلطات، خاصة وأنه كان يصدر أحكاماً بالموت على عدد كبير من النسا دون العودة إلى المحاكم الاعتيادية، أو يشكل محاكم غير خاضعة لقانون، كما في محاكم الثورة أو المحاكم الخاصة التي كان يشكلها بين الحين والآخر.

وزع المجلس الوطني لقيادة الثورة المهمات على عدد من العناصر المشاركة في الآنقلاب وخاصة بالنسبة إلى الوحدات العسكرية والمحاكم العرفية ومجلس الوزراء. تشكلت الحكومة الجديدة من ممثلين عن القوى المشاركة في الآنقلاب، وهم:

---

٢٦ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٣٤.

١ – الزعيم أحمد حسن البكر رئيساً لمجلس الوزراء.

٢ – على صالح السعدي نائباً لرئيس الوزراء.

٣ – المقدم الركن صالح مهدي عماش وزيراً للدفاع.

٤ – طالب حسين الشبيب وزيراً للخارجية.

٥ – المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف وزيراً للمواصلات.

٦ – الدكتور عزت مصطفى وزيراً للصحة.

٧ – مهدي الدولعي وزيراً للعدل.

٨ – الزعيم الركن محمود شيت خطاب وزيراً للبلديات.

٩ – الشيخ بابا علي وزيراً للزراعة.

١٠ – الدكتور عبد العزيز الوتاري وزيراً للنفط.

١١ – الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزيراً للتربية والتعليم.

١٢ – صالح كبة وزيراً للمالية.

١٣ – عبد الستار علي الحسن وزيراً للإسكان.

١٤ – شكري صالح زكي وزيراً للتجارة.

١٥ – الدكتور سعدون حمادي وزيراً للإصلاح الزراعي.

١٦ – حميد خلخال وزيراً للشؤون الاجتماعية.

١٧ – الدكتور مسارع الراوي وزيراً للإرشاد.

١٨ – الدكتور عبد الكريم العلي وزيراً للتخطيط.

١٩ – الزعيم الركن ناجي طالب وزيراً للصناعة.

٢٠ – الزعيم فؤاد عارف وزيراً للدولة.

٢١ – حازم جواد وزيراً للدولة.

ضم مجلس الوزراء ٢١ عضواً، بلغ عدد المدنيين منهم ١٥ شخصاً و٦ من العسكريين، ولكن المدنيين من البعثيين والقوميين لم يكونوا أقل قسوة وشراسة من العسكريين.

ضم المجلس ثلاث قوى سياسية. وهي:

حزب البعث العربي الاشتراكي ١٤ وزيراً زائداً رئيس الوزراء

الحزب الديمقراطي الكُردستاني وزيراً واحداً زائداً وزيراً كردياً آخر محسوب عليه

الجماعات القومية ٤ وزراء..

ثم أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة قراراً بمنح العقيد الركن عبد السلام محمد عارف لقب مشير ركن أولاً، وتنصيبه رئيساً للجمهورية ثانياً. ونصب الزعيم رشيد مصلح، وهو من القوميين والمتدينين المتشددين حاكماً عسكرياً على البلاد.

أصدر المجلس الوطني الذي قاد الآنقلاب منذ اليوم الأول لممارسة نشاطه مجموعة من القرارات التي تميزت بالشدة والعنف والقسوة البالغة. وأبرز تلك القرارات هي:

البيان رقم ١ الذي أعلن فيه "البيان الأول للثورة". وبعد البيان الأول أذاع الآنقلابيون نبأً كاذباً أشير فيه إلى مقتل عبد الكريم قاسم وصحبه في وزارة الدفاع، في حين أنه كان لا يزال يقاتل مع صحبه في الموقع المذكور.[٢٧]

البيان رقم ٢ الذي أعلن فيه إحالة ١٨ عسكرياً كبيراً إلى التقاعد، وكان بعضهم قد قتل بعد صدور البيان الأول، مثل جلال جعفر ألأوقاتي، في حين قتل البعض الآخر منهم في اليوم الثاني والثالث، وعلى رأسهم عبد الكريم قاسم وفاضل عباس المهداوي، وطه الشيخ أحمد، ووصفي طاهر، وعبد الكريم الجدة وغيرهم.

البيان رقم ٣ الذي تم بموجبه تشكيل الحرس القومي، الذي كان قد شكل قبل الآنقلاب بفترة غير قليلة، والذي تميز بالقسوة البالغة والقتل العشوائي للناس والمنفذ الفعلي لجرائم النظام.

---

٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠.

البيان رقم ٤ الذي تم فيه توزيع المهمات على قيادة الحرس القومي وجميعهم من العسكريين بعد أن منح أغلبهم رتباً عسكرية.

البيان رقم ٥ تم بموجبه تعيين الزعيم الركن عبد الغني الراوي قائداً للقوات العسكرية في منطقة الرمادي، وهو الضابط الذي عرف بولائه للسعودية من جهة، وعدائه الشديد للحزب الشيوعي العراقي والذي كان قد طالب بقتل جميع السجناء الشيوعيين دفعة واحدة، ولكن توصل إلى قتل الكثيرين منهم، من جهة ثانية، كما كان من بين المشاركين في أغلب محاولات الآنقلاب ضد حكومة عبد الكريم قاسم من جهة ثالثة.

البيان رقم ٦ حيث أغلقت بموجبه الحدود والمطارات لمنع هروب المناهضين للنظام.

البيان رقم ٧ وتضمن منع تحرك الوحدات العسكرية من مواقعها إلا بأمر من المجلس الوطني لقيادة الثورة.

ثم صدرت بعض البيانات الأخرى التي تم بموجبها إجراء تعيينات جديدة ومنع التجول وتعيين الرئيس الأول الركن جميل صبري البياتي مديراً عاماً لجهاز الأمن، وهو من البعثيين الذين شاركوا في تنفيذ الآنقلاب، إضافة إلى تعيين مدير الشرطة العام. ثم صدر البيان رقم ١٣ السيئ السمعة عن المجلس الوطني لقيادة الثورة، إذ جاء فيه ما يلي:

"إلى الشعب العراقي الكريم

نظراً لقيام الشيوعيين العملاء شركاء عبد الكريم قاسم في جرائمه بمحاولات يائسة لأحداث البلبلة بين صفوف الشعب وعدم الآنصياع إلى الأوامر والتعليمات الرسمية فعليه يخول آمرو القطعات العسكرية وقوات الشرطة والحرس القومي بإبادة كل من يتصدى للإخلال بالأمن وإننا ندعو جميع أبناء الشعب المخلصين بالتعاون مع السلطة الوطنية بالإخبار عن هؤلاء المجرمين والقضاء عليهم"[٢٨]. (راجع الملحق رقم ٤).

---

٢٨ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٢٧.

ثم صدر عن الحاكم العسكري العام في التاسع من شباط/فبراير ١٩٦٣، الزعيم رشيد مصالح، بلاغاً أعلن فيه ما يلي:

"لقد تم إلقاء القبض على عدو الشعب كريم قاسم ومعه فاضل عباس المهداوي وطه الشيخ أحمد وكنعان خليل حداد من قبل القوات المسلحة وقد شكل مجلس عرفي عسكري لمحاكمتهم وقد أصدر المجلس العرفي العسكري الحكم عليهم بالإعدام رمياً بالرصاص ونفذ فيهم رمياً بالرصاص في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر هذا اليوم"[٢٩]، أي في ١٩٦٣/٢/٩.

كل الوثائق التي تحت تصرفنا تشير إلى أن قاسم وصحبه قتلوا في دار الإذاعة العراقية بقرار من المجموعة التي التقت هناك ودون أي محاكمة حتى لو كانت شكلية والتي سنأتي على وقائعها لاحقاً. (راجع الملحق رقم ٥).

في الخامس والعشرين من شهر مايس/أيار ١٩٦٣ صدر مرسوم جمهوري يقضي بتشكيل "محكمة الثورة" التي ضمت في عضويتها العقيد شاكر مدحت السعود رئيساً وعضوية كل من المقدم الركن حسين عبد الجبار والمقدم الركن حسن مصطفى النقيب والرئيس فاضل جاسم العاني (عضو احتياط)، إضافة إلى هيئة للادعاء العام. وبعد ثلاثة أيام من هذا التاريخ صدر مرسوم أخر ألغى فيه مرسومه السابق مشيراً إلى تشكيل محكمة جديدة لم يذكر فيها اسم رئيس المحكمة واكتفى بالأعضاء.[٣٠] وقد شكلت "محكمة الثورة" بعد أن كان القتل قد شمل أعداداً كبيرة من الشيوعيين والديمقراطيين وفق قرارات صادرة عن جهات حزبية أو عسكرية دون وجود أو تقديم المعتقلين إلى محكمة خاصة أو تعرض قضاياهم على محاكم أخرى. وفيما بعد أصدرت محكمة الثورة قرارات بإعدامهم بعد موتهم بفترة طويلة.

---

٢٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣.

٣٠ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. مصدر سابق. الجزء السادس. ص ١٦٦/١٦٧.

كان إحساس المجموعة الآنقلابية التي سيطرت على الحكم يشير إلى أنها تمتلك القوة والتأييد الذي يسمح لها بارتكاب أبشع الجرائم بحق المعارضين للانقلاب. فقد تمتعت بتأييد الجهات التالية:

على الصعيد الداخلي

١. الفئات الإقطاعية وكبار ملاكي الأراضي الزراعية التي تضررت من حكم عبد الكريم قاسم، وخاصة بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي والبدء بتنفيذه، أو الإجراءات الأخرى التي اتخذت في هذا الصدد.

٢. فئة الكومبرادور التجاري والعقاريين.

٣. القوى الدينية التي اعتقدت بأن عبد الكريم قاسم يتعاون مع الشيوعيين. وفي عام ١٩٦١ تأسس لأول مرة حزب سياسي أطلق عليه شعبياً بـ "حزب الفاطميين" في العراق، وهو حزب الدعوة، حزب شيعي المذهب، طائفي النزعة، كما برزت أحزاب دينية سنية ناهضت حكومة عبد الكريم قاسم من مواقع مذهبية وقومية.

٤ الحزب الديمقراطي الكُردستاني بسبب الحرب التي شنها عبد الكريم قاسم ضد الحركة الكُردية المسلحة التي كانت تطالب بالحقوق القومية العادلة والمشروعة للشعب الكُردي. وكان قد تم الاتفاق بين حزب البعث والقوى المتحالفة معه والحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة ملا مصطفى البارزاني "بحل المسألة الكُردية في إطار الحكم الذاتي لمنطقة كُردستان العراق، على أن تبادر الحركة الكُردية بإعلان تأييدها للثورة عند قيامها"[٣١]. سنرى بأن القادة الكُرد قد وفَّوا بالتزامهم، في حين نكث البعثيون والقوميون بما تعهدوا به للقادة الكُرد.

على الصعيد العربي والإقليمي والدولي

١. جميع القوى البعثية والقومية في المنطقة العربية أيدت الآنقلاب بسبب عدائها لحكومة قاسم من منطلقين أولهما "رغبتها في أن تكون قوى البعث والقوى القومية في السلطة

---

٣١ المصدر السابق نفسه. ص ٨.

مباشرة، وثانيهما يفترض أن تكون "قناعتها" بتحقيق الوحدة التي لم يندفع لها قاسم مع مصر وسوريا.

٢. جميع النظم العربية التي كانت ترى في عبد الكريم قاسم إما معادياً للوحدة العربية، كما في حالة مصر وسوريا، أم أنه من مساندي الشيوعيين والاتحاد السوفييتي وبالتالي يفترض الخلاص منه.

٣. النظم المجاورة وخاصة إيران وتركيا بسبب ارتباط تلك الدول بحلف بغداد الذي انسحبت منه حكومة عبد الكريم قاسم، وبسبب تطور علاقات التعاون والصداقة مع الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية، وكذلك بسبب الإجراءات الداخلية التي مارستها والتي تتعارض مع نهج تلك الحكومات.

٤. شركات النفط الاحتكارية وغيرها بسبب التحولات التي طرأت على الوضع الاقتصادي في العراق والإجراءات التي اتخذتها حكومة قاسم في مجال اقتصاد النفط والتجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية.

٥. وقفت الدول الرأسمالية المتقدمة، بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا على نحو خاص، ضد حكومة عبد الكريم قاسم بسبب سياساته التحررية والديمقراطية النسبية وإلغاء القواعد العسكرية في العراق وعلاقاته مع دول عدم الآنحياز ومبادرته في إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)...الخ.

كما أن حكومة قاسم فقدت الكثير من قاعدتها السياسية التي كانت تؤيدها بسبب السياسة الفردية التي بدأ يمارسها قاسم في الداخل وتراجعه غير المعلن عن جملة من الإجراءات الداخلية بسبب طبيعة أجهزة الدولة التي كانت معارضة لتلك السياسات الديمقراطية التي أطلقتها الثورة في أعقاب وقوعها مباشرة، مما أوجد قطيعة غير واضحة بين أوساط واسعة من الشعب وبين حكومة عبد الكريم. وزاد في الطين بلة الموقف غير العقلاني وغير العادل لعبد الكريم قاسم من القضية الكُردية ومن وضع الدستور الدائم والحريات الديمقراطية في البلاد.

أدت كل تلك الأوضاع إلى انهيار حكومة عبد الكريم قاسم ولم تنفع محاولات الشيوعيين والقوى المؤيدة لعبد الكريم قاسم والكُرد الفيلية في الدفاع عن نظام حكم

قاسم، فسقط تحت ضغط القوى المناهضة لحكمه وأخطاء سياساته وعدم اتخاذه الإجراءات الكفيلة بتعبئة الناس حول حكومته.

ارتبط السقوط بجملة من مظاهر القسوة والعنف الجامح في مواجهة قيادة الدولة والجماهير الواسعة، وخاصة القوى التي حسبت على الحكم، ومنهم الشيوعيون والقاسميون والمستقلون والقوى الديمقراطية في الأحزاب التي لم تلتق في اتجاهاتها الفكرية والسياسية مع حزب البعث أو الجماعات القومية اليمينية. ونشير في أدناه إلى أبرز تلك الإجراءات التي تدخل في باب الاستبداد والقسوة والعنف الشرس التي مارستها السلطة الجديدة إزاء القوى السياسية غير المتفقة معها أو المعارضة لها:

- إعدام قائد ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ الزعيم عبد الكريم قاسم ومجموعة من كبار ضباط الثورة رمياً بالرصاص ودون محاكمة شرعية تستند إلى القوانين العراقية المرعية. وعرض جثث هؤلاء على شاشة التلفزيون، ويشار على أن جثث البعض منهم رميت في نهر دجلة. (راجع الملحق رقم ٥).
- اعتقال عدد كبير جداً من الضباط وضباط الصف والجنود والمواطنين من مختلف الأحزاب السياسية، وبشكل خاص أعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي واليسار الديمقراطي والحزب الوطني الديمقراطي.
- إعدام مباشر لعدد غير قليل من الشيوعيين من عسكريين ومدنيين دون محاكمات قانونية.
- ممارسة شتى أشكال التعذيب المرعب ضد المعتقلين بهدف انتزاع اعترافات منهم عن تنظيماتهم الحزبية وعلاقاتهم السياسية وإسقاطهم سياسياً ودفع البعض منهم للمشاركة في مطاردة رفاقهم السابقين.
- كانت روح الآنتقام والكراهية والرغبة في الآنتقام من الآخر تهيمن على سلوكية القوى المهيمنة على الحكم وعلى تلك القوى التي أخذت على عاتقها مطاردة المعارضين للنظام أو التحقيق معهم. وجدير بالإشارة أن هذه الفترة عرفت حقيقة تشابك ثلاثة عناصر في سلوكية القوى التي في السلطة في مواجهة القوى الأخرى، وهي:

أ. الأيديولوجية والذهنية القومية المتعصبة والشوفينية أو العنصرية المقيتة إزاء الآخر.

ب. التعصب الديني والأصولية الدينية إزاء الشيوعيين باعتبارهم ملحدين وإزاء جميع القوى اليسارية والديمقراطية.

ج. الاستعداد الشديد لممارسة العنف في مواجهة الآخر والتخلص منه ومسحه بالأرض من مواقع السلطة واحتكار العنف، مع إصرار بدوي غير معهود في الحياة المدنية على إعطاء زخم شديد لتحقيق التفاعل لدى الأتباع في المزج الفعلي بين الاستعداد لممارسة العنف وبين روح الثأر وحب الآنتقام ضد من صوروا على أنهم الأعداء في المجتمع للقومية العربية والوحدة العربية والإسلام.

كان البعثيون والقوميون في هذه الفترة، ورغم التحالفات المؤقتة التي أقاموها، إذ لم يكونوا مقتنعين بأي تحالف استراتيجي بل كانت كل التحالفات التي عملوا لها أو دخلوا فيها مؤقتة ولأغراض آنية، قد صمموا على مواجهة القوى التالية:

** الحزب الشيوعي العراقي بسبب امتلاكه لأيديولوجية أممية واضحة المعالم والأهداف واعتبارها منافسة لأيديولوجية البعث القومية ذات البعد القومي الشوفيني، وبسبب جماهيرية الحزب الشيوعي الواسعة جداً بالقياس إلى بقية القوى السياسية في العراق، ولكونه كان يناضل من أجل السلطة، ويتخذ مواقف واضحة إزاء جملة من المسائل العراقية، ومنها القضية الكُردية، أو دعوته الهادئة لتحقيق الوحدة العربية على أسس ديمقراطية. في لقاء صحفي عقد في دمشق مع علي صالح السعدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، قال فيه جواباً عن سؤال وجه له:

"إذا أطلقتم حرية الأحزاب في العراق، فكيف يكون موقفكم من الحزب الشيوعي العراقي؟، ما يلي:

"بالنسبة لحرية الحزب الشيوعي، وفي الواقع نحن بالأحداث التي مرت بالعراق، والتي توضحت بالنسبة للحزب الشيوعي في موقفين ظاهرين من سلوكه العام منذ تأسس حتى الآن. والسلوك العام يتركز بالنسبة لمواقف عديدة له:

موقف الحزب الشيوعي العراقي عندما أصبح مطية للحلفاء باسم المعسكر الديمقراطي في حركات مايس ١٩٤١، وموقف الحزب الشيوعي السوري عند حكم الفرنسيين، وكيف كان الفرنسيون باسم الموقف مع الحلفاء، وموقف الحزب الشيوعي الجزائري والفرنسي بالنسبة لمجزرة ١٩٤٥ التي كان فيها موريس توريز في الحكم وقت المجزرة.

ونذكر موقف الحزب الشيوعي عندما أصبح مطية للصهيونية سنة ١٩٤٨ وسمى الحرب الفلسطينية بالحرب الفلسطينية القذرة ورفع شعار إخوانه اليهود، وأصبحت فصائله في الأردن وفي فلسطين عبارة عن رتل خامس تطعن الجيوش العربية وتتجسس عليها.

في الواقع أن الحزب الشيوعي (تكسي) امتطاها عبد الكريم قاسم وامتطاها الشيشكلي في حينه. فالحزب الشيوعي هذه أعماله، وتوج أعماله بالجرائم التي ارتكبها في العراق بالسحل والإجرام الذي ارتكبه والذي عرفتموه.. ومن الناحية القومية: إن الحزب الشيوعي نعتبره رتلاً خامساً..."[٣٢]. وأنهى أجابته عن هذا السؤال بقوله: "ولهذا فأن الحزب الشيوعي في العراق سيحرم حرماناً كاملاً ومطلقاً، ولن نسمح للشيوعيين في العراق بممارسة عملهم لاسيما وتسندنا في هذا المنطق النظري الأعمال التي ارتكبها الحزب الشيوعي"[٣٣]. جاء هذا في نشرة الأنباء الداخلية السورية في دمشق بتاريخ ١٩٦٣/٣/١١.

إن هذا الحديث المليء بالمغالطات والافتراءات يكذب الادعاء الذي طرحه علي صالح السعدي بعد سنوات حين أكد إلى الشاعر الشيوعي العراقي مظفر النواب، وبعد أن أصبح بعيداً عن الحكم تطارده أشباح الذين ساهم بقتلهم وتعذيبهم، بأنه لم يكن راغباً في قتل الشيوعيين، بل أن مقاومتهم هي التي جعلت الوضع يتدهور معهم إلى تلك الدرجة.[٣٤]

وتأسيساً على هذا التوجه البعثي القومي أصدر رئيس الجمهورية، عبد السلام محمد عارف، ورئيس الوزراء، أحمد حسن البكر، ونائب رئيس الوزراء ووزير الإرشاد على صالح السعدي، وبناء على ما عرضه وزير العدل، مهدي الدولعي، الأخير بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٩

---

٣٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦٩/٦٨.

٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ٦٩..

٣٤ سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣. مصدر سابق.

القانون رقم (٣٨) سمي بقانون ذيل قانون العقوبات البغدادي الموجه ضد الحزب الشيوعي والشيوعية والترويج لها، إذ تقرر بموجب هذا القانون إنزال عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة بكل من يروج أو يحبذ تلك الأفكار، إذ أن القانون قد اعتمد على المادة (٧٨) من قانون العقوبات البغدادي فقرر معاقبة كل من حبذ أو روج "أياً من المبادئ التي ترمي إلى الطعن في القومية العربية وأهداف الأمة العربية، وإثارة النعرات العنصرية أو المذهبية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة، أو شارك في تنظيمات سرية ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأسس المقررة للهيئة الاجتماعية وذلك بطريقة مباشرة أو بواسطة هيئات أو منظمات تسعى للغرض المذكور،..."[٣٥] .

** ضد القوى القومية الكُردية وحزبها الديمقراطي الكُردي بسبب مطالبة هذا الحزب بضمان حق تقرير المصير ودعوته لإقامة الحكم الذاتي لإقليم كُردستان العراق أو الفيدرالية في إطار الجمهورية العراقية. وكان موقف البعث ينطلق من الذهنية القومية الشوفينية إزاء الكُرد وإلى اعتبار العراق كله جزءاً من الوطن العربية والأمة العربية، وهو أمر مخالف لواقع العراق وبنيته القومية الفعلية. كما كان يعتبر القوى القومية الكُردية حليفاً طبيعياً للحزب الشيوعي في العراق بسبب مواقف الأخير إلى جانب القضية الكُردية. ولم يكن التحالف الذي تم بين القوى القومية، بمن فيهم حزب البعث، لإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم سو تحالفٍ مؤقتٍ للخلاص من عدو بعينه ثم الالتفاف على الحليف للخلاص منه.

** ضد القوى الإسلامية باعتبارها قوى منافسة لها، إذ أنها كانت القوى القومية والبعثية بشكل عام تعتبر الإسلام مكوناً أساسياً من مكونات القومية العربية و من الأساس الفكري القومي الذي تعتمده في دعايتها وفي كسب الناس إليها، وبالتالي فهي ضد أية قوى أخرى في هذا الشأن، سواء أكانوا من أتباع المذهب السني أم المذهب الشيعي. ولكنهم كانوا يضيفون في مواقفهم ضد الشيعة إلى أن أتباع المذهب الأخير شعوبيين وهم

---

٣٥ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق، ص ١٥٥/١٥٦.

أكثر تأييداً لإيران من تأييدهم لأية دولة عربية. وفي هذا تجاوز على واقع وطنية أتباع المذهب الشيعي.

وفي الحقيقة كان الصراع بين القوميين والبعثيين على أشده، إذ أن كلاً منهما كان يدعي الوصل بليلى ويرى نفسه ممثلاً للقومية العربية دون غيره ويفترض حل تنظيمات الآخر. وقد تبلور هذا الصراع بعد فترة وجيزة من نجاح انقلاب ١٩٦٣ وتتوج بانقلاب القوميين ضد البعثيين في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ والإجراءات التي اتخذت ضد البعثيين في حينها.

وكان الهدف من وراء مكافحة كل هذه القوى هو الهيمنة على السلطة والآنفراد بها وفرض الأيديولوجية القومية على المجتمع بغض النظر عن رأي ومواقف الناس إزاء هذه الأيديولوجية والسياسة والمواقف التي تتخذها القوى القومية، سواء أكانت جماعات قومية أم بعثية.

** ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القوى السياسية البعثية والقومية التي تسلمت الحكم قد شكلت مجلساً وطنياً لقيادة الثورة وضعت في يديه منذ اللحظة الأولى السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، إضافة إلى أنها مارست احتكار كافة وسائل الإعلام، وبالتالي سمحت لنفسها أن تمارس كل شيء دون حسيب أو رقيب، إذ أن التشابك الفكري في ما بين العناصر الثلاثة المشار إليها في أعلاه يقود، متى وأينما حصل، إلى نشوء سلوكية شديدة العداء والشراسة إزاء الآخر، إذ أن مثل هذه الذهنية المركبة تعتقد بأنها تمتلك الحقيقة المطلقة كلها وتجسد الخير كله، وان الآخر لا يمتلكها ويمثل الباطل وقوى الشر بعينها ولا بد من التخلص منها وحرمانها من الحق في الحياة بمختلف السبل. ولم يعد هما ضرورياً في ممارسة العنف من جانب هذا الطرف إزاء الآخر، سواء أكان قد أعلن ومارس مقاومة الآنقلاب فعلاً أم خلد إلى السكون، إذ أن التصميم قائم في التخلص من الأعداء!

وفي ضوء هذا الواقع وتلك الاتجاهات العقائدية المركبة اتخذت قوى الآنقلاب التي تسلمت السلطة مجموعة من الإجراءات التي تعبر عن التصميم في ممارسة العنف والقسوة بأبسط وأقصى أشكالها. نشير في أدناه إلى أبرزها:

١. تشكيل مجلس قيادة الثورة من مجموعة أساسية من قياديي حزب البعث والجماعات القومية، مع منح أنفسهم، وفق قانون صادر عنهم دون أي شرعية دستورية، السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، واحتكار جميع أجهزة الإعلام دون استثناء وفرض الأحكام العرفية في البلاد.[٣٦] وهو قرار مخالف لمبدأ الفصل بين السلطات الذي اقر في الوثائق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وكذلك في شريعة حقوق الآنسان بكل أجزائها.

٢. تشكيل محاكم خاصة لمحاكمة من يلقى القبض عليه مباشرة ومنح هذه المحاكم حق تنفيذ تلك الأحكام دون تأخير[٣٧]. وهو قرار مخالف للشرعة الدولية ودساتير الدول الديمقراطية وحقوق الآنسان.

٣. تشكيل لجان تحقيق خاصة سلمت قيادتها بيد البعثيين بشكل خاص مع مشاركة من القوميين. منحت هيئات التحقيق هذه الصلاحيات الكاملة دون استثناء في التعامل مع المعتقلين بما في ذلك التعذيب بكل صوره والقتل والدفن أو الرمي في نهري دجلة والفرات من الناحية الفعلية. وكانت لجان التحقيق الخاصة تخضع إلى لجنة تحقيق مركزية مقرها في بغداد، كانت في البداية تحت أمرة ضابط عسكري قومي يدعى مصطفى عبد الكريم نصرت، ومن ثم تحت قيادة ضابط عسكري طيار من قياديي حزب البعث يدعى هشام الونداوي. وكان صدام حسين حينذاك عضواً في لجنة التحقيق المركزية[٣٨] التي مارست كل اشكال التعذيب بحق المعتقلين وقتلت الكثير منهم أثناء التحقيق وعلى أيديهم وأيدي جلاوزة التعذيب الآخرين.

---

٣٦ تشكل مجلس قيادة الثورة في أعقاب انقلاب شباط من الآتية أسماؤهم:

٣٧ تشكلت محاكم أمن الدولة والمحاكم الخاصة لمحاكمة عدد كبيرٍ جداً من المعتقلين بتهم كثيرة...

٣٨ الحرس القومي: تتكون قيادته من الأشخاص التالية:

العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت ثم المقدم الطيار منذر الونداوي وعضوية:

نجاد الصافي ومنح رتبة رئيس، أبو طالب عبد المطلب الهاشمي ومنح رتبة رئيس، أحمد العزاوي ومنح رتبة ملازم، صباح المدني ومنح رتبة ملازم، حازم سعيد ومنح رتب ملازم وعطا محي الدين ومنح رتبة ملازم.

٤. تشكيل القوات العسكرية الخاصة التي سميت بالحرس القومي. منح هذا الحرس حق مطاردة واعتقال وقتل من يهدد أمن الحكم الجديد[٣٩]. وقد صدر بهذا الصدد القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ الذي يمنح الحرس القومي حق قتل الشيوعيين في الموقع مباشرة. وضم الحرس القومي عدداً كبيراً من الشباب القومي الجامح أو المنحدرين من الريف أو من بسطاء الناس من مختلف الأعمار الذين انجروا لهذا الحرس وبدأوا بممارسة ما يطلب منهم إزاء الآخرين الذين وصفوا بالأعداء.

٥. تأمين السيطرة الكاملة على أجهزة الدولة ومنع ممارسة الحياة الحزبية والسياسية أو إصدار الصحف والمجلات على كل القوى السياسية في البلاد وفرض الرقابة على إصدار الكتب والنشر بشكل تام.

٦. شن حملة اعتقالات واسعة جداً شملت الآلاف من الشيوعيين والديمقراطيين الحزبيين والمستقلين وأنصار عبد الكريم قاسم والكثير من الشخصيات السياسية الوطنية والشخصيات الاجتماعية والعلمية وجمهرة كبيرة من الأدباء من شعراء وكتاب وكذلك مجموعة كبيرة من الفنانين من مسرحيين وسينمائيين وموسيقيين ومغنين وآخرين، إذ اعتبر هؤلاء كلهم وغيرهم في عداد المناوئين للنظام الجديد.

٧. ممارسة شتى أشكال التعذيب القديمة والحديثة مع المعتقلين لانتزاع الاعترافات منهم حول تنظيماتهم ومواقع رفاقهم أو ممارساتهم السابقة ودورهم في دعم حكم عبد الكريم قاسم...الخ. وقد قتل على أيدي هيئات التحقيق عددٌ كبيرٌ من قياديي الحزب الشيوعي العراقي وكوادره وأعضاء الحزب، إضافة إلى بعض الوجوه المحسوبة على أنصار عبد الكريم قاسم.

---

٣٩ أما مكتب التحقيق فقد تكون من:

عمار علوش وناظم گزار، وعبد الكريم الشيخلي، صدام حسين التكريتي. خالد طبرة، شاهين الطالباني، كنعان الجبوري، علي رضا باوة، سعدون شاكر، فائق أحمد فؤاد، فاضل أحمد، أحمد العزاوي، وآخرين.

٨. لم تكن ممارسات الاستبداد والعنف والقسوة مقتصرة على قياديي وكوادر وأعضاء حزب البعث فحسب، بل مارسها قادة الجماعات القومية الناصرية وغيرها أيضاً، رغم أن القوى الأخيرة حاولت رمي العبء كله على قوى البعث وحدها وحاولت إبعاد نفسها عن الجرائم التي ارتكبت بحق العراقيات والعراقيين في تلك الفترة في أعقاب سقوط حكم البعث.

أصدر نظام عبد السلام محمد عارف بعد الآنقلاب الذي نفذه في ١٨ تشرين الثاني من عام ١٩٦٣ ضد حلفائه البعثيين تحت عنوان "المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣" حاول فيه تحميل البعثيين ذلك ومحاولة الإشارة إلى أن الشيوعيين اندسوا في صفوف الحرس القومي لتشويه سمعة انقلابهم الأسود. وليس هناك ما يدعم هذا الادعاء بأي حال، بل كل المعلومات المتوفرة تشير إلى أنهم كانوا مندفعين في الآنتقام من الشيوعيين وأنصار عبد الكريم قاسم أيضاً، ولكنهم لم يكونوا في نفس المواقع التي كان بها البعثيون. وعندما تسنى لبعضهم إنزال الضربة بالمعارضين لهم لم يتورعوا عن ذلك خلال فترة الحكم المشترك في أعقاب انقلاب شباط/رمضان ١٩٦٣.

لقد كان الآنقلاب محنة قاسية وكارثة كبيرة للشعب العراقي ولقوى التيار الديمقراطي لما ترتب عليه من استشهاد لعدد كبير من الناس ومن تشويه وإساءة للكرامة ومن دوسٍ على حقوق الآنسان. ويهمنا هنا أن نشير إلى الطابع الاستبدادي الفاشي في ممارسة السلطة السياسية وبعض نماذج العنف والقسوة في التعامل مع قوى المعارضة أو من يحسب عليها. فوفق المعلومات التي نشرت في كتب السيرة الخاصة والوثائق التي ظهر بعضها في أعقاب سقوط الجمهورية الثانية، فأن الحكام الجدد مارسوا الأفعال التالية بحق الناس من مختلف الأحزاب السياسية، ولكن بشكل خاص ضد الشيوعيين والديمقراطيين ومجموعة من أنصار عبد الكريم قاسم:

* إعتقال عدد كبير جداً من ابرز الشخصيات السياسية في عهد الجمهورية الأولى من الوزراء وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين ومن أنصار عبد الكريم قاسم وقادة وكوادر

وأعضاء الحزب الشيوعي العراقي وقادة وأعضاء الأحزاب الوطنية والديمقراطية الأخرى والكثير من الوجوه العلمية والاجتماعية العراقية. (راجع الملحق رقم ١).

الاعتقال والتعذيب إلى حد التعويق أو الموت أو الاعتراف لهم وربما التعاون معهم. وفي هذا التعذيب النفسي والجسدي كانت تمارس أساليب قديمة تعود إلى القرون الوسطى أو فترات التعذيب في العهود الإسلامية المنصرمة، وأساليب أخرى حديثة تنسجم مع التطور التقني الحاصل في العالم. وكانت هذه الأساليب تسعى إلى تدمير إنسانية الآنسان وانتزاع إحساسه بالكرامة والحق في الحياة. كتب الأستاذ حنا بطاطو في كتابه الموسوم "العراق" حول التعذيب في أعقاب انقلاب شباط ١٩٦٣ ما يلي: "وعثر في أقبية قصر النهاية، الذي استخدمه المكتب (مكتب التحقيق الخاص لدى الحرس القومي، ك. حبيب) مقراً له، على كل أنواع أدوات التعذيب الكريهة، بما فيها الأسلاك الكهربائية المزودة بكلاَّبات والخوازيق الحديد المدببة التي كان المساجين يجبرون على الجلوس عليها، وعثر كذلك على آلة ما زالت تحمل آثار أصابع مقطوعة. وكانت هناك أكوام من الثياب الملوثة بالدماء منثورة هنا وهناك، وبرك دم على الأرضية ولطخات على الجدران"[٤٠].

* القتل المباشر ودون محاكمات عبر رمي الضحية برصاص الرشاشات الأوتوماتيكية أو دفنهم تحت الأرض وهم أحياء بعد ممارسة أشكال التعذيب بحقهم والإساءات إلى كرامتهم.

* الاغتصاب الجنسي للنساء والرجال ممن كان يتعذر عليهم انتزاع الاعتراف منهم، ثم قتلهم فيما بعد، أو من النساء الجميلات بغض النظر عن كونهن متزوجات أو عذارى.

* الطرد من الوظائف، سواء أكانوا موظفين أم مستخدمين لدى الدولة، والمحاربة بالرزق واعتقال عدد من أفراد العائلات للضغط عليهم من أجل الوصول إلى اعتقال المطلوبين منهم.

---

٤٠ بطاطو، حنا د. العراق.، الجزء الثالث. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت. ١٩٩٢. ص ٣٠٤.

* حرمان واسع النطاق للمعذبين من المعالجة الطبية وتأمين الأدوية لهم أو للمرضى من المعتقلين، إضافة إلى سوء التغذية والتعذيب غير المنقطع جسدياً ونفسياً وعصبياً الذي يتعرضون له يومياً ليلاً ونهاراً.

* استخدام الضحايا التي سقطت تحت التعذيب وأبدت استعدادها للمشاركة في مطاردة القوى المعارضة للانقلاب، إذ تميز بعض هؤلاء بالشراسة بسبب خوفه من الموت ومحاولة إبداء الاستعداد لخدمة الحكام الجدد بأقصى ما يمكن لحماية نفسه. وقد تحول البعض من هؤلاء إلى قتلة فعلاً لا يختلفون عن جلاديهم السابقين في تعذيب رفاقهم السابقين.

* مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لعدد غير قليل من المعارضين لقوى الآنقلاب، وبشكل خاص لأولئك الذين قتلوا تحت التعذيب أو رمياً بالرصاص أو الشنق حتى الموت.

* ابتزاز المواطنات والمواطنين وتهديدهم بالاعتقال والاغتصاب أن لم يدفعوا مبالغ معينة يطلبها بعض أفراد الحرس القومي أو غيرهم ممن كانوا في عداد المسؤولين. وقد نشرت وثائق كثيرة عن هذه الحالة في الكتب الصادرة عن هذه الفترة، وبشكل خاص في كتاب "المنحرفون..." المشار إ ليه سابقاً.

* قيام النظام ولأول مرة بتهجير عدد كبير من الكُرد الفيلية بسبب مقاومتهم للانقلاب ومحاولة اعتبارهم من أصل إيراني أو كما يطلق عليهم خطأً وتجاوزا بـ"التبعية الإيرانية". وقد مات تحت التعذيب أو رمياً بالرصاص أو الدفن عددٌ غير قليلٍ من المواطنات والمواطنين الكُرد الفيلية.

* وكانت واحدة من أكثر أساليب التعذيب ومحاولة قتل المعارضين تلك الحادثة التي سميت بقطار الموت حين أراد قادة الحكم الجديد نقل المعتقلين من سجن في بغداد إلى سجن "نقرة السلمان" في الصحراء ووضعوهم في القاطرات المغلقة الخاصة لنقل حمولات البضائع وفي فصل الصيف الشديد الحرارة دون ماء ودون فتحات للتهوية، الأمر الذي تسبب في مأساة إنسانية أطلق عليها بـ "قطار الموت".

* كما استعان البعثيون والقوميون في هذه الفترة ببعض أبرز رجال الدين من الشيعة والسنة لإصدار فتاوى تسمح بهدر دم الشيوعيين باعتبارهم "ملحدين". وعندما عجز البعثيون والقوميون عن إصدار مثل هذه الفتوى اكتفوا بفتوى أخرى أصدرها آية الله السيد محسن الحكيم جاء فيها تحريم الآنتماء للحزب الشيوعي باعتبار الشيوعية كفر وإلحاد. وكان نص الفتوى كما يلي:

"بسم الله الرحمن الرحيم، ولله الحمد. لا يجوز الآنتماء إلى الحزب الشيوعي فإن ذلك كفر وإلحاد أو ترويج للكفر والإلحاد. أعاذكم الله وجميع المسلمين عن ذلك، وزادكم إيماناً وتسليماً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته "[٤١].

ولكن الشخصية العسكرية القومية اليمينية المعروفة العقيد الركن عبد الغني الراوي استطاع أن يحصل على فتوى أخرى تسمح بقتل الشيوعيين من الشيخ محمد مهدي الخالصي، إذ جاء في كتاب الدكتور عقيل الناصري بصدد الفتوى نقلاُ عن عبد الغني الراوي ما يلي:

"(خابرني طاهر يحيى، رئيس أركان الجيش، طالباً مني النزول إلى بغداد لمقابلته، وعند المواجهة أخبرني أن مجلس قيادة الثورة قرر تطبيق الشريعة الإسلامية في حق الشيوعيين بالقتل. وأن هناك في نقرة السلمان ٩ آلاف شيوعي سجين، وهناك حوالى ٢٦٠٠ (ألفين وستمائة) شيوعي موقوفين في مخافر الشرطة في جميع أنحاء العراق، وفي الوحدات العسكرية، وبما أنك رئيس المحكمة العسكرية التي حاكمت عبد الكريم قاسم (حسب ادعائه، عقيل الناصري)، إذن فأنت تكون رئيساً لهذه المحكمة أيضاً، وأنت بعد غد تذهب بالطائرة إلى نقرة السلمان بينما غداً تتحرك جماعة تنفيذ الرمي بالسيارات وأنت بالطائرة. وحسب ما تراه فالبرىء يطلق سراحه مع منحه نقوداً عن الأيام التي قضاها بالتوقيف والشيوعي ينفذ به الإعدام فوراً ويدفنون في مقابر جماعية وسترسل بلدوزرات لهذا الغرض مع جماعة التنفيذ أيضاً مع نقود ومخصصات كثيرة توزع حسب ما تراه. فقلت له: إن هذا يتطلب تعيين حكام قضاة أثنين من علماء

---

٤١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٤.

الشيعة حسب تنسيب السيد محسن الحكيم وأثنين من علماء السنة وأثنين من الحكام المدنيين، وهذا يتطلب منحي الفتوى (القاضية بتحريم الآنتماء للحزب الشيوعي، عقيل الناصري) من الشيخ مهدي الخالصي رحمه الله والسيد محسن الحكيم رحمه الله، وأثنين من علماء السنة.. وطلبت الفتوى من الخالصي وبأني مخول بنشرها وأمر ولده (الشيخ محمد مهدي الخالصي)... بالكتابة (الشيوعيون مرتدون وحكم المرتد القتل وإن تاب، وبين أن كان متزوجاً وحكم الزوجة والأولاد وأن كان لديه أموال منقولة وغير منقولة وحصة الإمام)... وكان الأمر مع السيد محسن الحكيم الذي أمر ولده بالكتابة وهو يملي عليه: (الشيوعيون مرتدون وحكم المرتد هو القتل وإن تاب... والشيوعيون نوعان الأول من آمن بها وحمد بها ولم يرجع عنها، فحكمه كما جاء أعلاه، والنوع الثاني من اعتبرها تقدمية ومعاونة المحتاجين، وهؤلاء يحجزون ويفهمون ويعلمون الصح من الخطأ، فإن تابوا يطلق سراحهم وإن أصروا عليه فحكمهم كما جاء في أعلاه...). وفي اليوم التالي وقبل الساعة ١١ صباحاً زرت طاهر يحيى في وزارة الدفاع وأخبرته، إذا طبق البعثيون الشريعة الإسلامية بكاملها وتركوا العلمانية والاشتراكية المؤدية للشيوعية والقومية، حينذاك الإسلام هو الذي يحكم... فنزل طاهر يحيى بالفشار والمسبة على كل من عبد الكريم مصطفى نصرت وخالد مكي الهاشمي وقال لي أنت أرجع واعتبر القضية منتهية وأني أعرف شلون راح أسلگهم)[٤٢].

* الفتاوى البائسة التي أصدرها شيوخ الدين في حينها، تجسد في واقع الأمر إمكانية تحول شيوخ الدين إلى أدوات بيد النظم الاستبدادية القاهرة. وهي تجربة عانى منها الأوروبيون أيضاً حين تحول بعض القساوسة إلى تأييد هتلر ومجاراته في قتل اليهود الشيوعيين وغيرهم ممن اعتقلته النازية ووضعته في معسكرات الاعتقال الدامية.

---

٤٢ الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخر (الأنقلاب ٣٩). دار الحصاد. سورية. ٢٠٠٣. ص ٢٩٧.

* واستعان البعثيون والقوميون بالقوى القومية والبعثية العربية في العالم العربي وبعض النظم الموالية لهم، مثل مصر وسوريا في حينها، لشن حملة شرسة ضد الشيوعيين وأنصار عبد الكريم قاسم والقوى الديمقراطية باعتبارهم معادين للوحدة العربية وشعوبيين يستحقون العقاب ودافعت عن إجراءات النظام الجديد الدموية وغطت عليها وحاولت منع بروز حملة عالمية ضد الأنقلابيين الذين أغرقوا البلاد بالدم والدموع وملأوا السجون والمعتقلات بسجناء الفكر والرأي السياسي الآخر.

* وخلال فترة حكم البعث لم يجر التفكير، في ما عدا صدور الدستور المؤقت، بإقامة مؤسسات الدولة الديمقراطية أو السماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل في ما عدا منظماتهم الخاصة التي كانت تلعب دوراً مماثلاً لدور الحرس القومي في ملاحقة واعتقال القوى السياسية غير البعثية وغير القومية. وكان الدستور المؤقت ذاته معطلاً بسبب أن المجلس الوطني لقيادة الثورة هو الذي أصدره وبالتالي هو الذي يصدر القوانين التي يراها مناسبة له ومنسجمة مع أهدافه في تلك الفترة. لقد سادت البلاد ولفترة استمرت قرابة عشرة شهور سياسة فاشية وعنصرية ساحقة بكل معنى الكلمة، رغم أن القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للفاشية كانت مفقودة في البلاد. وازداد الأمر سوءاً بعد أن فجر النظام البعثي – القومي الحرب العدوانية ضد الشعب الكُردي في كُردستان العراق ثانية منذ العاشر من شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٣ بعد أن رفض النظام البعثي– القومي الاستجابة لمطالب وحقوق الشعب الكُردي وقرر الأخذ بمبدأ الحكم اللامركزي في البلاد وعلى أساس المحافظات والذي رفضه الشعب الكُردي وقيادته السياسية والعسكرية.

إن القسوة الجامحة التي مارستها القوى البعثية والقومية وهي في السلطة ضد الشيوعيين وأصدقاء الحزب الشيوعي وجمهرة واسعة من الديمقراطيين العراقيين والمستقلين ثم التعرف على بعض القبور الجماعية التي كشفها الناس في حينها، رغم محاولات إخفاء تلك الجرائم البشعة، ثم العودة إلى شن الحرب ضد الشعب الكُردي في كُردستان العراق، إضافة إلى التصرفات غير الآنسانية إزاء المواطنات والمواطنين عموماً،

قد شدد من كراهية جمهرة واسعة من الشيوعيين والديمقراطيين ومن أتباع عبد الكريم قاسم من أفراد القوات المسلحة والمدنيين ودفعهم ورفع من عزيمتهم في مواجهة هذا النظام الدموي ودفع بهم إلى الإصرار على تنظيم انتفاضة عسكرية وشعبية تطيح بالنظام القائم وتخلص البلاد من شروره. ولم تكن لهذه الجماعات صلة مباشرة بمركز الحزب الشيوعي العراقي الذي توجهت له ضربات قاسية جداً ومتتالية بحيث كان يصعب تأمين علاقات تنظيمية جديدة خالية من مخاطر اندساس العدو في صفوف التنظيم الجديد، خاصة وأن عدداً مهماً من الكوادر الحزبية السابقة، وعلى رأسهم هادي هاشم الأعظمي، الذي تولى إرشاد الأمن العراقي إلى دور قادة وكوادر الحزب الشيوعي بحمية غير اعتيادية وتواصل غريب. وخلال فترة قصيرة تمكنت مجموعات من الشيوعيين الشباب إعادة تنظيم الصفوف وفق علاقات تنظيمية خيطية دون أي اعتبار للمستويات الحزبية وأن تضع لها خطة للقيام بعملية انقلابية ضد النظام القائم. ولكنها، ورغم الجرأة الكبيرة والاستعداد الفعلي للتضحية التي تميزت بها هذه المجموعات الشيوعية، عجزت عن تحقيق المنشود وفشلت في حركتها التي فجرتها في الثالث من تموز/يوليو ١٩٦٣، واعتقل أغلب أفرادها وعلى رأسهم قائد الحركة الفعلية والمحرك الرئيسي لها نائب العريف حسن سريع. وجدت سلطة البعث فرصتها المناسبة لشن حملة همجية جديدة ضد الشيوعيين والديمقراطيين أدّت إلى قتل المئات منهم تحت التعذيب أو إطلاق النار عليهم مباشرة أو دفن المناضلين وهم أحياء. ولم تكتف حكومة البعث بقتل الشيوعيين المعارضين للنظام والمشاركين في "حركة حسن سريع"، بل عمدت إلى تعليق جثثهم في المعسكرات وفي الأماكن العامة بهدف بث الرعب في نفوس الناس وبين قوى المعارضة للنظام، إضافة إلى أن هذه العملية تؤكد إمعان قادة البعث والقوميين في القسوة السادية التي تذكر بأفعال خلفاء العهود المنصرمة من الحكم الإسلامي في مختلف المناطق التي حكم فيها الأمويون والعباسيون والعثمانيون وكثرة أخرى من الحكام العرب والمسلمين. فقد علقت جثث عدد غير قليل من النشطاء المشاركين في انتفاضة معسكر الرشيد والتي سميت بحركة حسن سريع، بمن فيهم جثة حسن سريع ذاته، ومن بين هؤلاء حافظ لفتة (خياط)، عربي محمد ذهب (عريف)، راشد

عبد الواحد الزهيري (نائب عريف)، فالح حسن (جندي أول)، كاظم زراك (عريف)، وجليل خرنوب (عريف).

وبمناسبة الاحتفال بتخرج دورة تدريبية من رجال الحرس القومي قرر مسؤولها محمد فاضل إعدام وتعليق أربعة من جنود وضباط صف مركز التدريب بمعسكر الوشاش احتفاء بالتخرج وتعزيزاً لمعنويات الحرس القومي ودرساً في القسوة البعثية الفاشية. وكان القتلى مشدودي الوثاق من الوراء. كما أن مهدي العبيدي، عضو القيادة القطرية لحزب البعث أشار في حديث له مع الدكتور علي كريم سعيد إلى أن رئيس الوزراء حينذاك أحمد حسن البكر قام مساء ٣ تموز/يوليو ١٩٦٣ بزيارة خاطفة إلى مقر الحرس القومي في حي المنصور بمدينة بغداد وكانت أمارات الغضب والآنفعال بادية عليه وأمر بقتل عدد من المعتقلين. "وكان جميع من نفذ بهم القتل معتقلين منذ ما قبل اندلاع حركة الرشيد ولم يكن لأغلبهم صلة أو معرفة بما كان يجري خارج مقر الحرس القومي الذي يقع بعيداً عن معسكر الرشيد"[٤٣].

لا شك في أن حركة حسن سريع كانت تعبر عن تفجر ضيم متراكم في صدور أولئك الذين تعرضوا للإرهاب الدموي والمعاملة القاسية والتعذيب الشرس وكانوا يسعون للخلاص منها حتى وأن كانت على حساب حياتهم الشخصية، إلا أن فرص النجاح لهذه الحركة كانت محدودة بسبب الضربات القاسية التي تعرض لها الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية خلال الأشهر التي تلت انقلاب ٨ شباط/فبراير من جهة، وبسبب الاستعداد العالي لدى البعثيين والقوميين في مواجهة مثل هذه التحركات، خاصة وأن معلومات معينة كانت تصلهم وتشير إلى أن الشيوعيين بدأوا بإعادة تنظيم صفوفهم من جهة أخرى. ورغم فشل الحركة في حينها، إلا إنها أعطت زخماً معيناً للحركة السياسية الديمقراطية العراقية وأن ترفع من روح مقاومة الإرهاب والقمع والقتل التي كانت لا تزال تنفذ ضد كوادر وأعضاء الحزب الشيوعي وغيره من القوى السياسية الديمقراطية. وكانت القناعة ثابتة لدى أولئك المناضلين بأن قيام النظام بقتل مجموعات منهم، فأن المجتمع سينجب الجديد منهم

---

٤٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٦– ١٣٨.

باستمرار. وهذه، كما بدا للكثيرين جوهر الرسالة التي كان حسن سريع ورفاقه يريدون إيصالها للناس والتي تتلخص في أن الحزب الشيوعي لا يزال موجوداً ويواصل النضال في صفوف المجتمع. وكان الثمن الذي دفعوه لهذه الرسالة غالياً جداً. إذ يؤكد حازم جواد، وهو من أبرز القادة البعثيين والذي كان على رأس الآنقلابيين في ٨ شباط/فبراير، بأن عدد الشيوعيين الذين قتلوا بعد حركة ٣ تموز/يوليو ١٩٦٣ أكبر بكثير من عدد الشيوعيين الذين قتلوا خلال الفترة السابقة الواقعة بين ٨ شباط/فبراير و٣/تموز/يوليو ١٩٦٣[٤٤]. كما أن فشل هذه الحركة قد دفع بالبعثيين والقوميين إلى تنفيذ مخططهم في إبعاد الشيوعيين العسكريين من بغداد ونظموا لذلك عملية قطار الموت التي كان يراد منها قتل أكبر عدد من الشيوعيين والديمقراطيين في هذا القطار المنطلق من بغداد صوب الجنوب لنقل المعتقلين إلى نقرة السلمان والذي سنبحث فيه لاحقا باعتباره حادثة من أكثر صور القسوة الفاشية وحشية والتي نفذها الفاشيون الألمان أثناء نقلهم السجناء، وخاصة اليهود، إلى معسكرات الاعتقال أثناء الحرب العالمية الثانية.

والجدير بالإشارة إلى أن الشيوعيين والديمقراطيين الذين قاموا بالحركة كانوا قد اعتقلوا مجموعة من القادة البعثيين، ولكنهم لم يقتلوا أحداً منهم أو يعرضوه للضرب والتعذيب، بل قرروا إبقاء الجميع أحياء وتقديمهم لمحاكمة عادلة لتكشف للشعب الجرائم التي ارتكبت في العراق خلال الأشهر الخمسة المنصرمة على نجاح انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣.

لم يكن الصراع مع الشيوعيين هو الطابع الذي ميز الحالة السياسية في العراق حينذاك فحسب، بل كان هناك صراع ملموس آخر ومنافسة متفاقمة بين البعثيين وبعض القوى القومية أيضاً. فقد نشر المجلس الوطني لقيادة الثورة بياناً نشر بالعدد ٩٤ من جريدة الجماهير بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٥ أعلن فيه القبض على جماعة كانت تحاول القيام بانقلاب ضد الحكم القائم. وجه البيان أصابع الاتهام إلى الجماعات القومية، إذ ورد فيه ما يلي:

"إن عناصر المؤامرة السوداء تتألف من الزمر التافهة والمعزولة عن الشعب كالحركيين والرجعيين والذيليين والآنتهازيين وكل الزمر الحاقدة التي انصاعت لحكم قاسم وابتعدت عن

---

٤٤ المصدر السابق نفسه. ص ٩٣.

مسيرة الشعب، والتي أخرت قيام الثورة على حكم قاسم الرجعي بما كانت تقوم به من أعمال تخريبية في الجبهة القومية وبما كانت تفتحه من معارك جانبية أيام النضال الدامي، وبما كانت تقوم به من أعمال التجسس في صفوف الجيش والشعب لحساب أمن واستخبارات الحكم القاسمي المقبور، وبما كانت تفشيه من أسرار محاولات القيام بالثورة"[٤٥].

وقد تم إلقاء القبض على عدد من القوميين العرب من مدنيين وعسكريين. وتعرض الكثير من المعتقلين القوميين إلى التعذيب الشرس وأدلوا باعترافات كثيرة على جماعتهم، سواء أكانت تلك الاعترافات صحيحة أم خاطئة وأخذت عبر التعذيب الذي لا يطاق. وكان بين المعتقلين شخصيات قومية معروفة مثل محمد صديق شنشل وسلام أحمد والزعيم المتقاعد عبد الهادي محمد الراوي وعدنان الراوي وغيرهم، وهم جماعات مارسوا التآمر أو شاركوا فيه ضد حكومة عبد الكريم قاسم ولم يكونوا أتباعاً لقاسم بل أعداء كارهين له وللجمهورية الأولى. والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن حركة فعلية كانت موجودة وكانت تريد إزاحة البعثيين من السلطة وتسلم زمام الحكم من جانب القوى القومية. ويبدو أن القوى المشاركة في الحكومة التي كان المزمع إعلانها قد ضمت إليها حركة القوميين العرب وحزب الاستقلال والحزب العربي الاشتراكي والرابطة القومية وبعض القوميين المستقلين.[٤٦]

---

٤٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٠.

٤٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٢/١٦١.

المبحث الرابع

الحرس القومي الأداة الضاربة في انقلاب البعث

أولاً: الحرس القومي

كانت تنظيمات حزب البعث العربي الاشتراكي تعمل وفق مبدأ التنظيم شبه العسكري. فهي من حيث المبدأ تنظيمات مدنية، ولكنها تتحول في اللحظة المنشودة وعند الضرورة إلى تنظيمات عسكرية مدربة على استخدام السلاح. وكانت هذه الجماعات المنظمة حزبياً هي التي تمارس تنفيذ قرارات قيادة حزب البعث بعدة اتجاهات:

** تنظيم الإضرابات الطلابية والعمالية أو تنظيم المظاهرات.

** توجيه رسائل التهديد إلى الأشخاص الذين يراد إخضاعهم لمواقف حزب البعث أو إبعادهم عن اتخاذ مواقف ضد سياسة حزب البعث.

** تنفيذ عمليات الاعتداء على المظاهرات والتجمعات الشيوعية أو الديمقراطية أو كسر الإضرابات التي لا تنسجم مع خطط البعث ونشاطه السياسي.

** تنفيذ قرارات الموت التي تصدرها قيادة البعث بحق هذا الشخص أو ذاك ممن يراد تصفيته، وهي التي نفذت في حينها قرارات اغتيال الكثير من الشيوعيين والديمقراطيين في بغداد والبصرة وفي غيرها من المدن العراقية، أو التي قامت قبل ذاك بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في العام ١٩٥٩.

** جمع التبرعات وحماية الكادر الحزبي واحتفالات وفعاليات حزب البعث.

كان حزب البعث يعتمد على الأعضاء الحزبيين في مثل هذه التنظيمات أو الذين يقتربون من أن يصبحوا أعضاء في حزب البعث، أي من الذين يعتبرون قادرين على تحمل المسؤوليات التي تناط بهم.

تميز أغلب أعضاء وكوادر حزب البعث في العراق بسمات مشتركة يمكن تشخيصها بالأندفاع والمشاكسة والعنف والقسوة والاستعداد لخوض النزاع، وندرة هم الذين لا تجد فيهم مثل هذه السمات السلبية.

منذ صيف عام ١٩٦٢ قررت قيادة حزب البعث تنظيم المجموعات الحزبية والقريبين جداً من العضوية لحزب البعث في فرق حزبية عسكرية لتنفيذ المهمات التي تناط بهم في الآنقلاب المزمع القيام به ضد حكومة قاسم. ومنذ كانون الثاني من العام ١٩٦٣ بدأت تسميتهم بـ "الحرس القومي"[٤٧]. كانت قيادة البعث المتمثلة بالثلاثي على صالح السعدي وحازم جواد وطالب كاظم شبيب هي التي تشرف على هذه المجموعة البعثية كما كانت تتولى مهمة التخطيط للانقلاب الذي يستهدف إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم. وفي الوقت نفسه جرى توزيع المهمات العسكرية على الضباط البعثيين والمساندين لهم من خلال المكتب العسكري الذي كانت تترأسه ذات القيادة الثلاثية.

قام الحرس القومي بتنفيذ كافة المهمات التي أنيطت به وأن يضع كل عضو في هذه التنظيمات شبه العسكرية قطعة قماش مثبتة على ساعده ومكتوب عليها حرفي "ح. ق. (حرس قومي). كما أقام مجموعة كبيرة من المقرات في بغداد وفي بقية المحافظات والمدن العراقية، داعياً إلى التطوع في هذا التنظيم شبه العسكري الجديد، وفق ما تم الاتفاق عليه في قيادة البعث قبل الآنقلاب. وتدفق الكثير من الناس للانخراط بهذا التنظيم شبه العسكري الذي أصبح رديفاً للجيش، بل وتدريجاً مراقباً على الجيش وضاغطاً عليه بعد تعيين قيادته البعثية ذات المواقع الحزبية المهمة. ثم صدر قانون الحرس القومي الذي وقع عليه رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف.

وفي ضوء هذا القانون لم يعد تنظيم الحرس القومي يعتمد على الأعضاء البعثيين فقط، بل ضم إليه الكثير من العناصر القريبة من البعث أو التي كانت تطمح في الحصول على مكاسب أو تلك التي كانت تتميز بالعنف والقسوة والتي وجدت في هذا التنظيم موقعاً مناسباً لبروزها وممارسة متعتها. وأصبح التنظيم الحزبي العمود الفقر للحرس القومي.

تشكلت قيادة الحرس القومي من العناصر القيادية في حزب البعث التي كانت كلها مدنية في ما عدا رئيسها الأول عبد الكريم مصطفى نصرت، ومن ثم رئيسها الذي عين في

---

٤٧ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ١٤٩.

أعقاب استقالة نصرت، وهو الطيار منذر الونداوي، ومنحوا رتباً عسكرية دون أن يكونوا بالأساس عسكريين، وهم:

"١– العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت قائداً لقوات الحرس القومي.

٢– أبو طالب عبد المطلب الهاشمي برتبة رئيس مؤقت معاوناً لقائد قوات الحرس القومي.

٣– نجاد محمود الصافي برتبة رئيس مؤقت عضواً في هيئة القيادة.

٤– صباح محمد باقر المدني برتبة ملازم أول مؤقت عضواً في هيئة القيادة.

٥– أحمد محمد العزاوي برتبة ملازم أول عضواً في هيئة القيادة.

٦– عطا محي الدين برتبة ملازم أول مؤقت عضواً في هيئة القيادة"[٤٨].

لقد تمتع هذا التنظيم شبه العسكري بالقوة والهجومية والشراسة لعوامل أربعة أساسية، وهي:

١. التزام القيادة الكامل لهذا التنظيم واعتماده في حماية الآنقلاب أكثر من اعتمادها على الجيش العراقي.

٢. صدور البيان رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ الذي منح الحرس القومي صلاحيات استثنائية في قتل أي إنسان لمجر الشك فيه، وخاصة إذا كان شيوعياً أو يشك في كونه شيوعياً.

٣. صدور قانون الحرس القومي عن المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي منحه صلاحيات "المساهمة في حفظ الأمن الداخلي" واعتبر الفرق المشكلة "منظمات شعبية مسلحة وتكون لها قيادة مستقلة"، إضافة إلى "المساهمة في الخدمة العامة وحملات الإعمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي"[٤٩]. ووافق القانون على قبول أعضاء في الحرس القومي تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٥٠ سنةً. وبالتالي سمح لصبية بهذا العمر بحمل السلاح والذين يصعب الثقة بقدرتهم على التصرف بحكمة وهدوء عند الملمات. وتقرر في قانون الحرس القومي أن يتألف من:

---

٤٨ المصدر السابق نفسه. البيان رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة. ص ٢١.

٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٢.

المتطوعين العراقيين، والجنود وضباط الصف ونواب الضباط والضباط الاحتياط والمتطوعين من الأقطار العربية والعسكريين المنسبين للعمل في الحرس القومي. ووضع القانون مالية الحرس القومي ضمن مالية وزارة الدفاع. ثم منح القانون الكثير من الامتيازات والرواتب والحقوق التقاعدية والتعويضات التي تنظم وفق قانون خاص بها. واعتبر القانون نافذ المفعول منذ ١٩٦٣/٢/٨، علماً بأن القانون قد صدر بتاريخ ١٨ مايس/أيار من العام ١٩٦٣.

٤. وكان الأهم من كل ذلك تلك الواجبات الواسعة جداً وغير المحدودة، وخاصة الأمنية منها، التي منحها وزير الدفاع والصادرة عن ديوان الوزارة وفق الأمر الوزاري الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢ برقم ٢١٣٥/١/١/٥٠.

أمر وزاري
واجبات الحرس القومي

١ - حماية الانطلاقة العربية في العراق وتثبيت طريقها الثوري التقدمي موضحة كالآتي ووفق تعليمات الجهات المختصة :

أ - مقاومة الدعايات الضارة المعادية .

ب - مراقبة كل من يتصدى للثورة والمساهمة في احباط المحاولات الرامية إلى تصديع الثورة والتأثير على مسيرتها التقدمية بالاتفاق مع الجهات ذات العلاقة .

جـ - تنظيم الاحتفالات في المناسبات الوطنية والقومية .

٢ - معاونة القوات المسلحة في الدفاع المدني والدفاع عن البلاد في حالة الحرب أو وقوع اعتداء خارجي حسب التعليمات الصادرة من الجهات المختصة وذلك كما يلي :-

أ - السيطرة على مواقع عسكرية معينة بعد احتلال الجيش لها .

ب - تهيئة قوة احتياطية لمساعدة الجيش وقوات الشرطة عند الحاجة .

جـ - التعاون مع الجيش والشرطة في الدفاع عن المدن حسب الواجبات التي تعهد إليه .

د - مقاومة الهابطين والمتسللين .

هـ - حماية خطوط المواصلات .

و - عمليات الانقاذ ومكافحة الحريق .

ز - أعمال الحراسة والدوريات وحماية المناطق والمنشآت الحيوية .

ح - القيام بأعمال الاسعاف والاغاثة والسيطرة والنظام وكل ما يتعلق بواجبات الدفاع الجوي السلبي بتوجيه مديرية الدفاع المدني .

٣ - المساهمة في حفظ الأمن الداخلي بالتحري وتعقيب المجرمين والمعادين للثورة على أن تصدر لهم اوامر بهذا الخصوص من الجهة ذات الاختصاص .

٤ - المساهمة في مهمات الخدمة العامة وحملات الاعمار والبناء الاجتماعي والاقتصادي وفقا لتعليمات الجهات المختصة وذلك كما يلي :-

أ - الاسهام في مكافحة الفيضانات والحرائق والجراد . . . الخ .

ب - الاسهام في حملات التوعية ومكافحة الامية .

جـ - الاسهام في انشاء الطرق والابنية ومد الانابيب وأعمال النقل وغرس الاشجار وغيرها من الخدمات ذات النفع العام .

٥ - أي واجب آخر يصدر بأوامر السلطات ذات الاختصاص .

صالح مهدي عماش
وزير الدفاع

وفي ضوء هذه العوامل الأربعة، إضافة إلى الصراعات التي نشبت داخل قيادة حزب البعث فسح في المجال ليلعب الحرس القومي دوراً بالغ الخطورة في الحياة السياسية والأمنية والاجتماعية العراقية. وإذا كان قياديو وكوادر وأعضاء وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي الضحية الأولى والأساسية في الجرائم التي ارتكبها أفراد الحرس القومي في مختلف مدن وأرياف العراق، سواء أكان عبر المطاردة والتشريد أم الاعتقال والتعذيب النفسي والجسدي أم بالقتل بمختلف صوره، فأن الكثير من القوى الديمقراطية تعرضت هي الأخرى لاضطهاد وقهر وتعذيب هذا الجهاز الدموي، إضافة إلى جمهرة كبيرة من بنات وأبناء الشعب الذين كانوا بعيدين عن السياسة أيضاً. لقد عاثت هذه المنظمة المسلحة فساداً وقتلاً وتدميراً في أرض العراق أكثر من ثمانية شهور. كما أنها انقلبت على أصحابها بسبب الصراعات التي دارت بين قوى البعث ذاته، وخاصة أثناء انعقاد مؤتمر البعث ببغداد في النصف الأول من شهر تشرين الثاني ١٩٦٣ وقبل سقوط حكم البعث بأسبوع واحد. والسؤال الذي يفترض أن نجيب عنه هو: ما هي السمات التي ميزت أفراد هذا الحرس القومي؟ وفق المعلومات المتوفرة لدينا ووفق ما صدرت من كتابات وكتب عن البعثيين أنفسهم أو عن القوى القومية التي كانت شريكتهم في نشاط الحرس القومي ثم تعرضت لإرهابه أيضاً، يمكن تلخيص الإجابة بما يلي:

١. تكثفت في الحرس القومي، من حيث بنيته الفكرية والسياسية والتنظيمية، ثقافة العنف والقسوة التي تبناها حزب البعث العربي الاشتراكي والتي هي تجسيد لتراكم ثقافي لدى أوساط معينة من المجتمع العراقي ولدى الحكام المستبدين.
٢. وتميز أفراد الحرس القومي بامتلاكهم ذهنية سادية جامحة وشديدة التطرف وقادرة على إيجاد أساليب جديدة غاية في الشراسة والعدوانية لاضطهاد وقهر الآخر وإذلاله.
٣. وكانت تحدوهم الرغبة في الإيذاء والآنتقام وفرض الهيمنة والتسلط على رقاب الناس. لقد كان أعضاء الحرس القومي يتمتعون بلذة خاصة عند ممارسة التعذيب ضد الآخر، وكانوا يتنافسون في إنزال أقسى أشكال التعذيب بالضحية بهدف انتزاع الاعتراف منه أو إذلاله بمختلف الأساليب النفسية والجسدية.

٤. وإذ تثقف قادة الحرس القومي وكوادره الأساسية البعثية بالفكر القومي العربي الشوفيني والعنصري والعداء الجارف للقوميات الأخرى، فأنهم نقلوا ذلك إلى بقية أفراد الحرس القومي وجعلوهم أكثر تطرفاً وبشاعة في الممارسة العملية.

٥. وإذا اعتبروا عدوهم الأول أعضاء الحزب الشيوعي العراقي، فأنهم وقفوا بوجه كل الذين اعتقدوا بأنهم لا يتفقون وإياهم بالرأي، فإما أن تكون منهم أو ضدهم.

٦. وكان العداء للكُرد متأصلاً في صفوف حزب البعث، وانتقل منهم إلى أفراد الحرس القومي وتصرفوا بهذه الذهنية، وخاصة بعد أن بدأ القتال ضد الشعب الكُردي منذ حزيران/يونيو ١٩٦٣.

٧. وتميز تنظيم الحرس القومي بالتفسخ الخلقي والسعي لاغتصاب النساء المعتقلات أو الصبية المعتقلين، إضافة إلى فرض المضاجعة على نساء الملاهي في بغداد بالقوة.

٨. وتميز الحرس القومي بعدم الآنضباط، وبشكل خاص أولئك الشباب الذين تراوحت أعمارهم بين ١٥ و٣٠ عاماً، حيث امتلكوا بأيديهم السلاح، فمارسوا العنف بأقسى أشكاله للوصول لا إلى مراكز أعلى فحسب، بل وإلى تحقيق المصالح الخاصة، فانتشر في صفوفهم نهب أموال الناس وأخذ الرشوة، إذ بدأ الفساد المالي والربا في الاغتناء السريع واستثمار الفرصة الذهبية يدب في صفوفهم، خاصة وأن قيادييهم لم يكونوا أفضل منهم، بل كانوا قدوة لهم! كتب هاني الفكيكي يقول:

"وعلى صعيد آخر كان لتصرفات منظمات عدة في الحرس القومي أن أساءت ودون مبرر مقبول، إلى العلاقة مع أوساط شعبية وعسكرية واسعة، ومارست عنفاً وأعمالاً عدوانية واستولت على ممتلكات العديد من الناس، الأمر الذي عزّز عزلتها الشعبية وأضعفها كثيراً. وكان أخطر ما في الأمر أن الحزب وقواعده والنقابات العمالية والمهنية لم تُميز نفسها عن منظمة الحرس القومي، بل بلغ التداخل حداً لم نستطع، ولم يستطع الناس معه التمييز بين موقف الحزب وجناحه اليساري وبين الحرس"[٥٠]. إن هذا النص

٥٠ الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. مصدر سابق. ص ٣٢٦.

لا يتضمن الحقيقة، بل فيه محاولة تضليلية لمن كان بعيداً عن الأحداث حينذاك. ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على هذا النص:

* إن الحرس القومي الذي شكل في العراق لم يكن يتمتع بأي جماهيرية حقيقية، بل كان مكروهاً من الشعب منذ البداية، إذ أنه مارس عمليات قتل عشوائية وسلط إرهاباً بشعاً على الناس طيلة فترة وجوده وتمتعه بالصلاحيات التي منحت له وفق القانون ووفق التأييد الذي حظي به من جانب علي صالح السعدي والعديد من القياديين من جناح السعدي، بمن فيهم هاني الفكيكي.

* أن قيادة الحرس القومي كانت قريبة جداً من قيادة حزب البعث وفيهم من كان في مجلس قيادة الثورة ومن المشاركين المباشرين في تنفيذ عملية الآنقلاب. وبالتالي كانت هذه القيادة التي نفذت تلك الجرائم كانت تقوم بها بأوامر من تلك القيادات.

* إن أعضاء قياديين من النقابات والمنظمات المهنية كانوا أعضاء في الحرس القومي وممارسين لمهمات هذا الحرس، بما في ذلك عمليات المطاردة والتحقيق والتعذيب والقتل.

* وكانت تقارير تصل إلى قيادة البعث بكل تلك الأعمال الإجرامية التي تمارس ضد المجتمع دون أن يطال الفاعلين العقاب.

* وقد ضم الحرس القومي الكثير من الرعاع، بل أصبحوا جميعاً رعاعاً همجيين عندما ارتدوا زي الحرس القومي ووضعوا حرفي ح. ق. على سواعدهم، وبدأوا بتنفيذ عمليات القتل في المعتقلات والسجون وفي الشوارع أو في دور الناس أو اغتصاب النساء أو سرقة الأموال أثناء تفتيش الدور أو مصادرة دور الناس وممتلكاتهم.

* كما أن النص الذي أوردته عن هاني الفكيكي يقول في بدايته "وعلى صعيد آخر كان لتصرفات منظمات عدة في الحرس القومي أن أساءت ودون مبرر مقبول،..." وكان هناك ما يبرر حقاً إساءة التصرف مع الناس المعتقلين أو مع الأوساط الشعبية، وهي تعبر عن الذهنية التي تميز بها البعثيون الذين ادعوا فيما بعد أنهم كانوا من يساريي حزب البعث.

ومن المعروف أن لجان التحقيق التي تشكلت في العام ١٩٦٣ قد ضمت إليها الكثير من قياديي وكوادر وأعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي ومن أفراد الحرس القومي. وكان بينهم نجاد الصافي وأبو طالب الهاشمي ومدحت إبراهيم جمعة وأحمد العزاوي وبهاء شبيب وعمار علوش وناظم گزار وصدام حسين التكريتي وعبد الكريم الشيخلي،[٥١] وبعض المجموعات المساعدة الأكثر عدوانية وشراسة.

في مكان آخر من هذا الكتاب أوردت الكثير عن أفعال أجهزة التحقيق البعثية والحرس القومي. وهنا يمكن إيراد بعض الأمثلة على تصرفات الحرس القومي الذي ورد في كتابات قادة البعث الذين حكموا العراق في العام ١٩٦٣.

ثانياً: نماذج من أساليب التعذيب البعثية

إن فترة التحالف البعثي – القومي في الحكم، التي دامت قرابة عشرة شهور، تقدم للقارئة والقارئ نماذج صارخة جداً لسلوكية العنف والقسوة والإمعان في تعذيب الآنسان نفسياً وجسدياً ومحاولة تحطيمه معنوياً وتدمير حياته، سواء بالموت أو التعويق أو الآنهاء السياسي أو تحويل السياسي إلى مخبر يعمل في صفوف الحاكمين ضد رفاق دربه السابقين. وقد سجلت أقلام المعذبين أحياناً وشهود عيان أحياناً أخرى والتقارير التي كشف عنها في فترات لاحقة أو ما نشرته القوى القومية، بسبب صراعها مع البعثيين عما جرى في تلك الفترة، صوراً ومشاهد يصعب على الآنسان السوي تصور حدوثها أو أن في قدرة الآنسان ممارستها إزاء أخيه الآنسان. وسنحاول في أدناه عرض بعض مشاهد من أساليب التعذيب التي مورست في تلك الفترة العصيبة من تاريخ العراق السياسي.

تعرض جميع المعتقلين السياسيين دون استثناء إلى مختلف أساليب التعذيب الجسدي والنفسي، مع الفارق في نوع وشدة ومدة التعذيب ونهاياته وعواقبه على الفرد، ومن ثم على العائلة. ففي الوقت الذي تعرض بعض المعتقلين للضرب والتعليق والفلقة وما شاكل ذلك،

---

٥١ سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مصدر سابق. ص ١٧٥.

إضافة إلى الإهانات المستمرة، تعرض آخرون إلى أشكال أخرى من التعذيب الأكثر شراسة واستخدام أدوات أخرى لتهشيم وتقطيع جسم الآنسان أرباً إربا. ننقل بعض المشاهد الواقعية دون تعليق أو إضافات:

نشر كتاب "المنحرفون" إفادة الدكتور علي الزبيدي، الأستاذ المساعد في كلية الآداب بجامعة بغداد، جاء فيها وصفاً لعملية تعذيب تعرض لها، كما تعرض لها معتقلون آخرون يقول فيها ما يلي:

"إنهم يربطون يد الموقوف وراء ظهره ثم يربطونها بحبل يتدلى من بكرة في السقف ويجذبون طرف الحبل الآخر فيرتفع جسم الآنسان.. إن اليدين المعلولتين ترتفعان مع الحبل إلى أعلى من الجهة الخلفية وما أن تصل إلى مستوى قريب من الكتف حتى تشعر الضحية بالآم هائلة وتزداد هذه الآلام كلما ازداد الجذب وتصل إلى غايتها عندما يرتفع الجسم كله.. وكانوا لا يرفعون الجسم إلى ارتفاع عال بل إلى الدرجة التي تظل القدمان تلامسان الأرض بأصابعه... ويعلو صراخ الضحية وهي تتوسل بهم أن ينزلوها... ولكنهم يستمرون في التحقيق والصراخ: تكلم.. اعترف أنك قد.. وتتوالى الكلمات البذيئة والسب الرخيص فإذا أصر على عدم الاعتراف كما يريدون يجذبون الحبل أكثر فأكثر فيشتد الصراخ والاستغاثة... ثم ينهالون عليه بالضرب بالعصي الغليظة.. أو بأنابيب المطاط (الصوندات).. وعندما تصل آلام المتهم إلى حد لا يطاق يحشون فمه بالقطن فإذا أغمي عليه أنزلوه وسكبوا عليه سطلاً من الماء أو حقنوه بإبرة خاصة ليعاودوا تعذيبه حتى يخبرهم بما يريدون.. وإذا قصر أعادوه إلى مكانه بعد أن يتعبون من تعذيبه ويتركونه في غرفة التعذيب أو يحملونه ويعيدونه إلى مكانه السابق في القاعة... وهكذا كان.. يأتي الحرس إلى المكان ليأخذوه مرة أخرى.. ثم تتجاوب أرجاء القصر المشؤوم (المقصود هنا قصر النهاية، أي قصر الرحاب الخاص بسكن الوصي على عرش العراق عبد الإله بن علي بن الحسين سابقاً، ك. حبيب) بصراخ المعذب... لقد شرعوا بتعليقه مرة أخرى ويستمر هذا الصراخ مدة تطول أو تقصر ثم تخمد فجأة.. وما أن تمر فترة ربع ساعة أو أكثر من

خمود الصوت حتى يأتي الحرس إلينا ثانية يقود رجلاً آخر إلى جحيم التحقيق والتعذيب وجمد الدم في عروقنا.. كان كل منا ينتظر أن يأتيه الدور ولكن متى؟"[٥٢] .

جاء في هامش الكتاب الذي أصدره الدكتور والمؤرخ الراحل علي كريم سعيد بشان تعذيب أعضاء قيادة الحزب الشيوعي العراقي ما يلي:

"أولاً: روى خالد طبرة (وهو أحد أعضاء هيئة التحقيق الخاصة. ك حبيب) للأستاذ صفاء الفلكي (سفير في أكثر من بلد وبعثي ساهم بكل المراحل السابقة) قائلاً له: حفرنا أنا وسعدون شاكر (وزير داخلية ومدير أمن عام بعد ناظم كزار) قبراً لمحمد صالح العبلي وجئنا به وأنزلناه إلى القبر (الحفرة) وبعد مدة بداخله، طالبه سعدون شاكر بالاعتراف أو الموت؟ فرد عليه العبلي بشجاعة واتهمنا بخيانة الوطن. فأطلق عليه سعدون شاكر (الرصاص) فمات فوراً دون أن يعترف أو يتنازل، وحصل الأمر مع مهدي حميد.

ثانياً: المحامي حمزة سلمان الجبوري عضو لجنة مركزية جيء به مع الضابط الشيوعي مهدي حميد من نقرة السلمان إلى بغداد (مركز تحقيق المأمون) وطالبوه أمام حشد من المعتقلين بالاعتراف ثم طلبوا منه أن يعد من الواحد إلى العشرة وقبل أن تنتهي أطلق عليه (الرصاص) فمات. ثم جيء بمتي الشيخ مباشرة فرفض الاعتراف فقتل بنفس الطريقة.

ثالثاً: قتل عضو المكتب السياسي جمال الحيدري والصحفي عبد الجبار وهبي بعد اعتقالهما مع العبلي في دار فاضل الخطيب والد الدكتور الراحل عطا الخطيب والدكتورة عطية الخطيب، فوراً بعد رفضهما الاعتراف، وقتل معهما أبن جمال الحيدري ونرجس الصفار الصبي فاضل الحيدري، وعمره ١٤ سنة، وكان يقوم بنقل البريد أحياناً.

رابعاً: مقتل توفيق منير العاني بدار هاشم عبد القادر المملوكة لعزيز شريف، مقابل السفارة المصرية والمجاور لدار عز الدين الراوي (أخو عبد الهادي الراوي). وتمت العملية بعد أن أبلغ أحد عناصر الأمن بوجوده فنزل عليه الحرس القومي من سطح الدار، وعلى

---

٥٢ هيئة الدليل الدولي. المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. مصدر سابق. ص ٨٤/٨٥.

عكس ما أشيع من أنه قاتلهم فقتل، لم يكن الراحل يحمل سلاحاً بل بادره بالرمي بصليات كثيرة فتناثرت دماؤه في كل مكان. ويذكر أن نوري السعيد كان قد سحب جنسيته العراقية مع كامل القزانجي (من قادة الحزب الوطني الديمقراطي السابقين) (الذي قتله البعثيون في محاولتهم الآنقلابية في آذار العام ١٩٥٩ في الموصل، ك. حبيب) وآخرين عام ١٩٥٤ وسفَّره إلى خارج البلاد. وكان توفيق منير حائزاً على جائزة جوليو كوري للسلام.

خامساً: أعتقل متي الشيخ مع الدكتور محمد الجلبي في دار الأخير ونقلا إلى مركز المأمون، فقتل متي الشيخ مع عضو اللجنة المركزية الآخر حمزة سلمان الجبوري، ومهدي حميد، في حين نقل الجلبي إلى قصر النهاية، ووضع في السرداب مع سلام عادل والآخرين [٥٣]، ثم نقل عضو اللجنة المركزية نافع يونس إلى بناية محكمة الشعب، وقتلا هناك في تموز ١٩٦٣، أي بعد شهر من تقرير د. علوش" [٥٤].

---

٥٣ ملاحظة: من الجدير بالإشارة إلى أن جميع هؤلاء الذين قتلوا على أيدي الحرس القومي وأعضاء لجنة التحقيق الخاصة كانوا قد تعرضوا لأشرس أشكال التعذيب الهمجي الذي يصعب تصوره ثم قتلوا بأبشع صور القتل بما في ذلك قطع الأصابع والأيدي وأعضاء من الجسم، في ما عدا أولئك الذين قتلوا على عتبة بيوتهم أو الذين قتلوا في دورهم مباشرة وحال اعتقالهم. ك. حبيب. ويمكن التدليل على ذلك من أكثر من مصدر في هذا الصدد، ولكن بشكل خاص ما كتبه الدكتور علي سعيد كريم في كتابه عن طالب شبيب نقلاً عما ذكره الدكتور تحسين معلة، وهو من البعثيين البارزين وكان يحتل موقعاً مهماً في حزب البعث الحاكم، حيث قال ما يلي:

"بعد اعتقال قيادة الحزب الشيوعي بأربعة أيام طلب مني حمدي عبد المجيد الحضور إلى "قصر النهاية" لعيادة بعض المرضى. ذهبت إلى هناك وبدأت من السرداب فرأيت سلام عادل نائماً وسط القاعة طاوياً نفسه على الأرض مشدود العينين مدَّمى. وعبد الرحيم شريف العاني بنفس الحالة وكذلك حسن عوينة وعبد القادر إسماعيل البستاني وحمدي أيوب العاني وآخرين لم أتعرف عليهم وكانوا بحالة مزرية ينامون مباشرة على أرضية السرداب الرطبة. حاولت تضميد جراحهم وانتقلت لردهات أخرى وكتبت لهم الأدوية المطلوبة وكنت أعودهم يومياً لمدة أسبوع. وتعاملت معهم كما يتعامل طبيب مع ردهة اعتيادية للمرضى حتى جيء في أحد الأيام بهاشم جواد (وزير خارجية قاسم) وأعطوه وجبة عشاء "خبز وتمر" فسألته: هل تشكو من شيء؟ فأجاب مذهولاً= ="شنو يعني؟"

يصف عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حينذاك والراحل صالح مهدي دگله الوضع بعد اعتقاله مباشرة كالآتي:

"وفي الحال جاءني ضابط الحرس القومي الجلاد أحمد أبو الجبن (أحمد العزاوي، الذي قتل في دمشق في العام ١٩٧٦ على أيدي الأمن العراقي الصدامي، ك. حبيب)، وقد منحه الآنقلابيون رتبة ملازم واصطحبني إلى القاعة الرئيسية لنادي الاقتصاديين الذي حولوه إلى مقر رئيسي للحرس القومي. وأمام العشرات من المعتقلين صار يوجه اللكمات ويزعق أنه هو (يقصدني) الذي كتب وطبع هذا النداء "الخياني الحقير". وكان يتصور أنه بالتستر على المطبعة يستطيع خداعنا ولكن يقظة الثوريين من الحراس سرعان ما كشفت بوسائلها الذكية جهاز الخيانة. أعادوني إلى غرفة التعذيب ورموني على الأرض بحراسة صبي يحمل رشاشة سترلنگ. عرفت، مع الأسف، فيما بعد أنه فلسطيني من المفترض أن يتعاطف مع كل المضطهدين أمثال شعبه ولكن ما العمل وهو مضلل صار يتسلى بشتمي حيث جاوز حدود الأدب واللياقة فبدأ يكيل لي ولعائلتي أقذع الشتائم، فما كان مني إلا أن أرد عليه بمثلها وبأقذع منها. هنا لم يتمالك الصبي "الحارس القومي" أعصابه فراح يطلق عليَّ الرصاص من رشاشته وأصابني في مناطق مختلفة من جسمي وأصاب الحائط الذي اتكأت عليه أيضاً.والذي انطلقت منه شظايا أصابت وجهي واستقرت في أسناني. أما الإصابات البليغة فواحدة في صدري وأخرى استقرت في مفصل ركبتي فضلاً عن شظية كبيرة استقرت في صدغي الأيسر بالقرب من الأذن"[٥٥].

فقال له أحد الحراس القوميين: هذا د. تحسين معلة، فوقف مرتجفاً" نعم نعم! ! قلت أنا طبيب وأستطيع أن أخدمكم..."، ويبدو أن الدكتور تحسين معلة كان يقصد بأن الدكتور هاشم جواد كان قد فقد جزءاً من قدرته على التفكير بسبب التعذيب الذي تعرض له أيضاً مع الآخرين وسوء المعاملة اليومية وسوء التغذية. ك. حبيب.

٥٤ سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مراجعات في ذاكرة طالب شبيب. طبعة أولى. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ١٩٩٩. ص ٢٠٠.

٥٥ دكله، صالح مهدي. من الذاكرة. "سيرة حياة". دار المدى للثقافة والنشر. دمشق. ط ١. ٢٠٠٠. ص ٩٧/٩٨.

وهذا نص آخر يوضح الأساليب التي مورست في تعذيب المناضل الراحل حسين الرضي (سلام عادل) السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بعد أن اعتقل في التاسع عشر من شهر شباط/فبراير ١٩٦٣ وأعلن عن إعدامه وإعدام رفيقيه محمد حسين أبو العيس وحسن عوينة في السابع من آذار/مارس من نفس العام. وكان القادة الثلاثة قد قتلا تحت التعذيب، ولم يكن إعلان الإعدام سوى ذر الرماد بالعيون وإخفاء حقيقة التعذيب القاتل.

" وبعد أن فشلت كل أساليبهم في النيل من إرادته الفولاذية ضربوه بالهراوات حتى أدموه، علقوه من رجليه مشدوداً إلى السقف، أوقعوه مغشياً عليه... قطعوا من لحم ساقه وذروه بالملح... كسروا عظامه...طوحوا به في سراديب "قصر النهاية" أياماً وليالي... مطروحاً في مياهها الآسنة الباردة مقيداً عارياً... حرموا عليه الأكل والشرب والمنام، لم يبقوا في جسده مكاناً تمتحن فيه بطولة وإرادة الآنسان الشيوعي إلا وسلطوا عليه آلات تعذيبهم الجهنمية. وامتدت أيديهم الآثمة إلى عينيه الجريئتين رغم كل هذا العذاب... ضغطوهما بالأصابع حتى ينزف منهما الدم وسال منهما ماء الرؤية... وأخيراً طرحوه أرضاً.. مهشماً.. مشوهاً.. بقية إنسان كبير كان بالأمس مليئاً بالحيوية والحب للخير.. لكل البشرية... للشعب العراقي.. وسيروا فوقه عجلة حديدية ضخمة (حادلة، ك. حبيب) سحقت جسده النحيف..."[٥٦] .

نشر كتاب المنحرفون قوائم كثيرة عن أشخاص قتلتهم قوات الحرس القومي أو غيبوا بعد إحالتهم على هيئة التحقيق الخاصة، كما عرضوا لصندوق خشبي صغير استخدم لنقل متتابع لـ ١٢٠ جثة قتل أصحابها من قبل لجنة التحقيق الخاصة ودفنت في مناطق

---

٥٦ الغد. مجلة كانت تصدرها لجنة الدفاع عن الشعب العراقي، ومقرها مدينة براغ في جيكوسلوفاكيا. العدد ٢/ ١٩٦٤.

راجع أيضاً: خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراق. اليوبيل الذهبي. طبعة أولى. لندن. ١٩٨٤. ص ٣٨٦.

مختلفة[٥٧]، كما عرض الكتاب لمقبرة جماعية دفن فيها الكثير من القتلى حيث جاء تحت صورة المقبرة الجماعية ما يلي: "منطقة الجزيرة ما بين بغداد–الكوت.. وقد دفنت عشرات الجثث في هذه المنطقة الخالية من قبل مكتب التحقيق الخاص التابع إلى الحرس اللاقومي.. أخذت الصورة يوم ١٩٦٣/١٢/١٥"[٥٨].

وفي الملحق رقم ١ الذي نشره الدكتور الراحل علي كريم سعيد في كتابه الموسوم "العراق البيرية المسلحة حركة حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣" والصادر في عام ٢٠٠٢ يؤكد على تنظيم مهرجانات من التعذيب والقتل لعدد كبير من الضباط الأحرار في أعقاب نجاح انقلاب ٨ شباط ومن ثم في أعقاب فشل حركة حسن سريع في عام ١٩٦٣، أولئك الذين ساهموا في ثورة تموز كالزعيم الركن داود الجنابي، والمقدم إبراهيم الموسوي، والعميد عبد المجيد جليل، والعقيد حسين خضر الدوري الذي قلع له طه الشكرجي أذنيه بكلابتين، قبل رميه بالرصاص بأمر من صالح مهدي عماش. كما يذكر بأن طه الشكرجي كان قد قتل تعذيباً في مقر اللواء ١٩ في معسكر الرشيد النقيب عمر فاروق جلال من حماية عبد الكريم قاسم وآخرين. كما كان "على قائمة الإعدام ٣٤ ضابطاً من أصل حوالى مائة معتقل في مقر اللواء ١٩، فنادى عليهم (طه الشكرجي، وهو أحد الضباط البعثيين المسؤولين عن التحقيق، ك. حبيب) وأخذهم بسيارة لوري إلى منطقة قريبة من عكركوف، وتم هناك رميهم ودفنهم في نفس المكان، وكان بين القتلى المقدم فاضل البياتي، والرئيس الطيار منعم حسن شنون، والرئيس الأول جلال أحمد فهمي، والنقيب عباس الدجيلي والرئيس هشام إسماعيل صفوت، والنقيب حسون الزهيري وكلهم من الضباط الأحرار، وإبراهيم الحكاك ولطيف الحاج وصاحب أحمد المرزا (طالب بكلية الطب) وصبيح سباهي وغيرهم".[٥٩]

---

٥٧ هيئة الدليل الدولي. المنحرفون منشورات عربية سلسلة رقم ١/ ١٩٦٤. مصدر سابق. ص ٦٢.

٥٨ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

٥٩ سعيد، علي كريم د. العراق البيرية المسلحة، حركة حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣. الفرات للنشر والتوزيع. بيروت. ٢٠٠٢. ص ١٤٢/١٤١.

وفي مكان آخر يشير الدكتور سعيد إلى أن الملازم أيوب وهبي الملقب بابن شيتا قد دخل في عام ١٩٦٣ إلى نادي الأولمبي الذي كان أحد مقرات التحقيق والتعذيب السيئة الصيت ببغداد "فرأي مجموعة من الضباط يقفون جانباً، فسأل مَن هؤلاء؟ فقالوا هذا الرائد حافظ علوان مرافق عبد الكريم قاسم، وهذا الملازم نوري ناصر أحد مرافقي قاسم، والملازم الطيار طارق محمد صالح أبن أخت عبد الكريم قاسم والملازم الطيار كريم صفر والرئيس غازي شاكر الجبوري، فسحب أيوب وهبي أقسام رشاشته ورماهم جميعاً دون تردد، فلم ينج غير حافظ علوان الذي احتمى بعامود كونكريتي، وغازي الجبوري الذي اكتشفه فيما بعد ناقل الجثث بسيارة الإسعاف إنه ما زال حياً، فأخذه إلى مستشفى الرشيد العسكري حيث أنقذه أطباؤها بأعجوبة"[٦٠] .

عرف الشعب العراقي في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٩ صحفياً بارزاً ومتميزاً في كتاباته ومقالاته الصحفية حيث كان يكتب باسم "أبو سعيد" في جريدة اتحاد الشعب، وكان أحد الكوادر المتقدمة في الحزب الشيوعي العراقي، إنه الآنسان الطيب عبد الجبار وهبي. اعتقل عبد الجبار وهبي مع رفيقيه جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وتعرض إلى تعذيب شرس يصف جزءاً من عواقب التعذيب عليه بعض البعثيين الذين شاهدوا وهبي في قصر النهاية، إذ كتب الدكتور على كريم سعيد يقول:

"يقول الضابط محمد علي سباهي الذي كان عضواً وأحد مؤسسي المكتب العسكري لحزب البعث العربي الاشتراكي قبل ٨ شباط: "في عام ١٩٦٣ زرت في قصر النهارية عمار علوش وكان مشرفاً على التحقيقات، فرأيت عنده عبد الكريم الشيخلي (وزير الخارجية فيما بعد)وأيوب وهبي وخالد طبرة، وفوجئت بالصحفي عبد الجبار وهبي ممدوداً على الأرض وكان على وشك الموت ويطلب الماء، ويجيبه خالد طبرة (مدير عام فيما بعد): "ها كواد (قواد) تريد مي (ماء)!"، ولم يعطه. وكان الدكتور فؤاد بابان قد أخبرني بمدينة السليمانية عام ٢٠٠١ قائلاً: كنت معتقلاً في قصر النهاية "فرأيت عبد الجبار وهبي (أبو

---

٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٢.

سعيد) منشور الرجل من تحت الركبة بآلة نشر خاصة، وكان إلى جانبه شخص آخر لديه يد واحدة معلق منها"[٦١] .

يشير طالب شبيب، وكان في قيادة البعث ووزير خارجية حكومة الآنقلاب، إلى أن ستة من مدراء البلديات الذين عينهم وزير الشؤون البلدية محمود شيت خطاب وذهبوا لتسلم مناصبهم ووجهوا بالحرس القومي الذي تناولهم بالضرب تأديباً لهم لكي لا يعودوا ثانية إلى مناصبهم، فليس الوزير يعين مدراء البلديات، بل هم الذين يقومون بتعيين مدراء البلديات. جاء وزير الشؤون البلدية بهؤلاء الستة إلى مقر حازم جواد وكان طالب شبيب موجوداً هناك. فسألوه عما جرى لهؤلاء الجرحى "وكأنهم خارجون تواً من غرفة إسعاف وتضميد، يحملون رؤوساً معصوبة وأيدي وأرجلاً وأقداماً مجبَّرة. وكان منظرهم أشبه بتظاهرة أثارت استغرابنا، فقال إنهم رؤساء البلديات الذين وافقتم على تعيينهم، قام رجال الحرس القومي بضربهم تأديباً لهم، وطلبوا منهم أن يعودوا مرة أخرى إلى مراكز عملهم، لأن قيادات الحرس القومي قد اختارت بنفسها رؤساء بلديات آخرين، وهم الآن يمارسون وظائفهم دون الرجوع إلى وزير البلديات"[٦٢] .

وبصدد أساليب التعذيب التي مارسها البعثيون ضد المعتقلين كتب المحامي خالد عيسى طه في مقال له حول تجربته مع المندائيين أثناء وجوده في المعتقل كتب يقول:

".. أدخلونا ذات ليلة في غرفة.. و في الصباح التالي رأيت منظرا لن أنساه ما حييت إذ رأيت شخصا كهلا، شيخا مسنا قد وثقت يداه ورجلاه بكرسي وكان هناك رجل من الحرس القومي يمسك بيده شمعة ويريد بها حرق لحية الشيخ بينما كان شيخنا يصرخ و يصرخ.

فكرت في داخلي إذ لم أكن أتخيل يوما أن يكون هناك حزبٌ بكامله يحمل السلاح ويهدد لحية رجل مسن بريء!!!! فبدا لي أن حرسا قوميا يمثل حزب البعث قد ترك كل الأهداف المعادية وركز على لحية الشيخ المندائي" الصابئي...".

---

٦١ المصدر السابق نفسه. الهامش ص ٥٩.

٦٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٧/١٦٨.

سُحبت إلى الغرفة بعدما عذبوني بقيادة حرس.. ولم أدرك بعدها النتائج ولكن علمت فيما بعد بان هذا الشيخ كان يعود لعائلة تلقب ب(الصكر..).

أيام تلت أيام و سنين تلت سنين و تبدلت الأجواء و حدث انقلاب على انقلاب البعث وجاء عبد السلام عارف.. وكانت كل معرفتي بالمندائية أنهم أناس طيبون جل احترافهم يكمن في الصياغة..وما كانت صورة الشيخ لتغادر مخيلتي وسألت نفسي: ترى ما الذي فعله ذلك الشيخ وما الذي اقترفه ليعذب هكذا؟" (موقع بحزاني الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٧).

شهادة الكاتب والأديب العراقي السيد جاسم المطير حول الاعتقال
والتعذيب بعد انقلاب ١٩٦٣

اتصلت بالأخ السيد جاسم المطير، وهو مقيم في هولندا ويعاني من جملة من الأمراض التي حملته إياها سني السجن والتعذيب والاضطهاد والقمع الوحشي لنظام البعث الأول، ورجوته أن يكتب لي صفحات عن الوضع الذي واجهه بعد اعتقاله في عام ١٩٦٣. ورجوته أن يشير إلى ما يساعد القارئة والقارئ أن تتشكل لديهم صورة واقعية دقيقة وصادقة عن طبيعة القسوة الجامحة التي يتسم بها المستبدون وأعوانهم في العراق. وهذه هي الرسالة التي وصلتني منه بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٦ أضعها، كما وصلتني أمام القارئات والقراء بالعربية ليطلعوا على لوحة واحدة من ألاف اللوحات المماثلة في عراق عام ١٩٦٣ وعراق المرة الثانية من حكم البعث للفترة ١٩٦٨-٢٠٠٣.

الذاكرة الصعبة عن أيام الحرس القومي..

قبل الاعتقال

حدث الآنقلاب في شباط عام ١٩٦٣ وبدأ وحوش الحرس القومي بتفتيش بيتنا في ٢٣ شباط وفي ١ آذار وفي ٩ آذار. اعتقلوا والدتي نهاراً كاملاً ثم أطلقوا سراحها.. فتشوا دار عائلة زوجتي سميرة محمود بحثاً عنها وعني وعن شاكر محمود.

كان جميع من يعرفني من البعثيين والحرس القـومي، وهـم كـثيرون، يريـدون أن يـرووا عطشهم مني لكثرة ما تردد أسمي أمـامهم مـن قبـل بعـض المعـتقلين المعترفـين. تكـررت أمامهم المعلومات والتقارير عن كوني مسؤول اللجنة المحلية في الحـزب الشـيوعي بالبصـرة وعن كوني عضواً في مكتب لجنـة المنطقـة الجنوبيـة وعـن حـركتي وتنقلاتـي خـلال الشـهر الأول من الآنقلاب.. مرة يجيئهم اعتراف من عامل ميناء بأنني كنتُ مجتمعاً بالعمـال ومـرة من طالب في اجتماع طلابي بالبصرة ومـن معلـم في الْمَديْنـة (إحـدى نـواحي البصـرة) ومـن فلاح في القرنة ومن معلم في السيبة أو الفاو أو الـزبير فصـاروا يكمنـون لـي الكمـائن بعـد " مغادرتي " لتلك المناطق التي كنتُ أزورهـا فـأخرج سـالماً منهـا وقـد نجـوتً بسـهولة مـن كمائن عديدة..

من ١٣ شباط حتى ١٩٦٣/٣/١٩ يتلفتون في كل الوجوه بأعين ملؤها الترقـب والحـذر. قضيتُ عدة أيام مختبئاً في دار شخصية قومية معروفة بنزاهتهـا (فيصـل حمـود) صـاحب مكتبة الفكر العربي وهي أقدم مكتبة في البصرة ولـه صـلات متينـة مـع المتصـرف ومـدير الأمن ومدير الشرطة ومع البعثيين. يسـاعدني في تنقلاتـي مـن مكـان إلى آخـر في كـثير مـن الأيام عندما استنجد به وكان الرفيق (سلمان محمد النجار) قد خصـص سـيارته البيكـاب لتنقلاتي ليلاً ونهاراً، داخل البصرة وخارجها.. كنتُ أحتفظ لنفسي بأصفى أغـاني الصـبر والحذر رغم أنني واثق أن الخوف سيزول سريعاً وأن عتمة الحرس القومي سـتنتهي أسـرع من البرق المنتظر حدوثه في أية لحظة.

الأصـدقاء مثلمـا الأهـل يخشـون علـيّ إذا مـا وقعـتُ بأيـديهم. ازدهـرت تلـك الأيـام باقتراحات كثيرة تقدم ألي للفرار إلى خارج العراق (عبادان أو الكويت). حتى أصدر صـالح دگله أمره ألي بمغادرة البصرة إلى بغداد أو الكويت فقد كان كل الـذباب المتـوحش يبحـث عني كما كتب ألي ذات مرة.

استولت الليلة الحرة الأخيرة على جفوني. قضينا ليلة كاملة أنا وعبد الحسين الشـهباز (عضو اللجنة المحلية) لتصـفية الكـثير مـن الأوراق والتقـارير الحزبيـة ذات الخطـورة. كنـا نعاني في تلك الليلة كما في قبلها السأم والاضطراب والخوف نتوقع الخطر فـي كل لـحظة. فما أن نسمع صوتا في الزقاق إلاّ وتثقل قلوبنا جميعا بشيء من صمت الحذر.

وفي صبيحة العشرين من آذار ١٩٦٣ أغارت مجموعة من عناصر الحرس القومي على دارنا المستأجرة من قبل الحزب لتكون مقراً لمكتب اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في البصرة. كانت الدار في محلة (الجمهورية) قريبة من المكتب الرئيسي لشركة نفط البصرة.

لحظات الاعتقال

الساعة الخامسة فجراً. لم يطرق الباب أحد إلاً أنني شعرتُ بحركة تطويق غير طبيعية قرب الباب الرئيسي وحول الشباكين المطلين على الزقاق. حركة سريعة وهادئة كتحرك اللصوص.

كان معي في البيت زوجتي (سميرة محمود) التي أيقظتها في الحال مشيراً إليها الصعود إلى سطح الدار والآنتقال منه إلى سطح الجيران والهرب، بينما ذهبتُ إلى غرفة عبد الحسين الشهباز فأيقظته باحثاً عن رسالة حزبية صغيرة لكنها خطيرة كتبتها قبل ساعات ملفوفة مثل كبسولة الدواء كان مقرراً أن يسلمها عبد الحسين لمسؤول إحدى المنظمات. في الرسالة معلومات عن مناضلين عسكريين كنا نرتب معهم بعض الأمور الخاصة واللقاءات، فبلعتُ الرسالة في اللحظة التي كان أفراد الحرس قد كسروا باب البيت هاجمين إلى داخله وأنا مُهم في صعود السلم. ألقي القبض عليَّ وهمّوا بمحاولة إخراج الرسالة من فمي لكن أوان ذلك قد فات إذ أحسست بأنها استقرت مشكورة في معدتي.

قبضوا على عبد الحسين بينما لاحظتُ انسلال شقيقته ماجدة الشهباز (عضو اللجنة النسائية) من بين صفوفهم إلى خارج الدار دون انتباه منهم.

أصبحوا مسيطرين على باحة البيت مشهرين بنادقهم الرشاشة (بور سعيد) نحو صدري وصدر عبد الحسين الشهباز بينما صعد اثنان منهم إلى السطح فزاد قلقي لكنهما عادا خائبين سريعاً إذ صارت سميرة جزءاً من عائلة الجيران.

فتشوا البيت بدون دقة. لم يجدوا غير أربعة كتب في الشعر العربي موجودة في غرفة عبد الحسين ورقعة شطرنج وطاولي خشبي أخذوها مع الكتب وتركوا أحجار الشطرنج التي توجد في داخل قلعتين من قلاعها الأربعة رسالتين حزبيتين مخبوءتين بدقة رغم عدم

أهميتهما. أما الأوراق الحزبية الأخرى فكانت مخبوءة في مكان لا يتصوره أحد منهم، داخل ماكنة المروحة المنضدية الموضوعة في زاوية غرفة الاستقبال.

الهمسة الداوية

صعدنا إلى سيارة بحجم كبير(لاندروفر). فوجئت أن فيها عبد الحسين خليفة(عضو مكتب المنطقة الجنوبية) في المقعد الخلفي وأجلسوني في مقعد أمامه (الحوض الوسطي) بينما أجلسوا عبد الحسين الشهباز في مقعد يقابلني ويقابل عبد الحسين خليفة وكانت آثار تعذيب شديدة قد شوهت وجهه. على أرضية الحوض الوسطي كان شيء ما مغطى ببطانية عسكرية. صعد حارس مسلح بجانب السائق بينما صعد الآخرون في سيارة ثانية تتبعنا. قبل أن تتحرك السيارة همس عبد الحسين خليفة بأذني: أمامك جثة عباس نعمة.

عرفتُ أن السيارة قادمة من لواء العمارة لأن عباس نعمة الحداد كان مسؤولاً عن تنظيم لواء العمارة لمنظمة الحزب الشيوعي، وكان عبد الحسين خليفة قد ذهب قبل يومين للأشراف على التنظيم هناك باعتباره عضواً في مكتب المنطقة الجنوبية.

الهمسة كانت أول صدمة كبيرة كبداية لفصل خطير من فصول محاربة تنظيمات الشيوعية في البصرة والمنطقة الجنوبية. وكانت فصلاً من فصول العنف الدموي والتصفية الجسدية الذي لم تشهد له بلدنا مثيلاً من قبل. يا لبؤس المصادفات الغريبة..

قبل بضع ساعات فقط، أي في الساعة الواحدة صباحاً كنتُ أقرأ تقريراً عن الوضع الإرهابي في لواء العمارة كان قد أرسله عباس نعمة الحداد نفسه قبل بضعة أيام يُعلم فيها مكتب المنطقة الجنوبية أن مجيئه من العمارة سيتأخر لمدة أسبوع واحد لاستكمال بعض الأمور التنظيمية قبل انتقاله إلى البصرة. كان يشكو في تقريره أنه متضايق من الحركة في مدينته المعروف وجهه فيها جيداً من قبل أصدقاء الحزب وأعدائه. وقد ورد في التقرير " أن الحرس القومي استباح العمارة بصورة همجية ".

كان مكتب المنطقة قد وافق على نقله إلى البصرة مع إبقائه مسؤولاً عن اللجنة المحلية لتنظيم الحزب الشيوعي في العمارة. بدلاً من مجيئه حياً، جاءتنا روحه المغدورة في حوض

هـذه السـيارة. نقلنـا بسـرعة إلى مقـر الحـرس القـومي الـذي أحتـل بنايـة نـادي جمعيـة الاقتصاديين العراقيين فـرع البصـرة المطـل علـى نهـر الخـورة، وهـو النهـر المقـترن بفـرح البصريين ومتعتهم ومسراتهم فيه تجري احتفالات عيـد نـوروز في ٢١ آذار مـن كـل عـام أي يوم غد.. على شواطئ النهر المتعددة التعرجـات المظللـة بالنخيـل وأشـجار التكـي يجتمـع المحبون والعاشـقون تحـت ظلالهـا الوارفـة الـتي لـيس لجمالهـا جمـال مماثـل في أيـة بقعـة بصراوية أخرى. وكثيرا ما شهد النهر احتفالات جماهيرية عديدة بعد قيـام ثـورة ١٤ تمـوز كان منها احتفال جماهير البصرة عام ١٩٥٩ بعيد تأسـيس الحـزب الشـيوعي. تحـول هـذا النادي إلى مَجلد. إلى حـاكم بـالعنف والتعـذيب. يـدور حـول الجميـع بالسـياط لكـي تنـزف أجساد ضحايا ولكي تنوح قلوب. هذا مكان موحش عقيم. يحـس الجـلادون فيـه بالعظمـة وهم صغار. ويحس المجلودون فيه بالآنكسار وهـم كبـار. العظمـة والآنكسـار وجهـا لوجـه. أيهما ينتصر..؟

داخل المسلخ

أدخلونا إلى القاعة الرئيسية في نادي جمعية الاقتصاديين العراقيين، المقر الرسمي للحـرس القومي في لواء البصرة. أخرج عبد الحسين الشهباز من القاعة إلى مكان آخر بينما لم ينـزل معنا عبد الحسين خليفة إلى المكان نفسه، ولم أعرف المكان الذي اقتيـدا إليـه. بعـد قليـل (ربمـا بعـد نصـف سـاعة) جـاءوا بصـالح دگلـه – مسـؤول مكتـب المنطقـة الجنوبيـة – وبزوجته وطفلتهما. أجلسوا صالح على كرسي بجانب الشباك المطـل علـى الحديقـة بينمـا أجلسوا زوجته إنعام العبايچي على الأرض. لم أكن قد التقيت بها من قبل لكن كـريم فـرج كان قد حدثني، قبل الآنقلاب، عنها وعن شخصيتها التي كثيراً ما أظهر إعجابه بها. نظرتُ إلى وجهها. كان نضراً، جميلاً، أليماً، فيـه صـلابة وتحـد ٍ. المـرأة الوحيـدة في هـذا المَجلـد تنظر إليهم بشراسة وتوتر. تغمغم بكلمات لم اسمعها. لقد محت تلك اللحظات لـيس الكـلام من شفتي فقط بل محت سمع أذنيّ أيضاً كأن فيهما وقر. قلـتُ في نفسـي: سـاعدك الله يـا إنعام وأنت تحملين وقر طفلتك.

فجأة اهتزت القاعة بانطلاق رشاشة بور سعيد داخل القاعة متجهة رصاصات نحو صالح دگله. أصابته عدة شظايا ورصاصات أطلقها شاب من الحرس القومي نقلوا صالح، بعد حدوث هرج ومرج من جميع الحرس الموجودين في المقر، إلى خارج القاعة بسرعة عرفت فيما بعد أنهم نقلوه إلى المستشفى.

ثم سمعتُ مكالمة هاتفية من غرفة الآمر مع بغداد (المقر العام للحرس القومي) تبلغهم باعتقال لجنة المنطقة الجنوبية وذكر أسم صالح دگله وبعده أسم جاسم المطير. وخلال بضع ساعات وصلت طائرة خاصة من بغداد على متنها أحمد العزاوي، وصباح المدني، وجاء أبو طالب عبد المطلب الهاشمي الذي كان موجوداً في مدينة العمارة بسيارة مسلحة، وجميعهم من القيادة العامة للحرس القومي، ومنذ اللحظة الأولى من وصولهم بدءوا مع المعتقلين تحقيقاً بأساليب بشعة.

الألم الأشد

تألمتُ كثيراً في تلك اللحظة فها نحن ثلاثة من أعضاء المكتب قد تم اعتقالنا. لم يبق طليقاً غير واحد هو محمد حسن مبارك. كم تمنيتُ أن يفلت من قبضتهم. كان شاطراً في التخفي وكان حذراً جداً منذ أول يوم الآنقلاب، فقد كنتُ قد التقيته طالباً مني الآنتقال إلى دار جديدة خلال أسبوع واحد.

كان عدد غير قليل من الحرس الواقفين حولنا من معارفي. الكبار منهم أصدقاء لي سابقون. وكان فتَيان عرفتُ من اسميهما أنهما ابنان لصديقين من أصدقائي المعلمين غير البعثيين. أنا أتطلع لوجوههم بألم وهم يتطلعون إليّ بألم.

استفسرت من أحد الفتيين كان واقفاً بقربي عن آمر الحرس القومي في لواء البصرة (فتحي حسين) الذي هو مسؤول البعثيين في اللواء. إن كان موجودا أم لا.. فأجابني هامسا انه موجود.

كان فتحي حسين صديقاً لي قبل أن يصبح بعثياً عام ١٩٥٢ أيام انتفاضة تشرين، أزوده دائماً بمنشوراتنا الحزبية وكان يوقع على عرائضنا بحماس. بين عائلتي وعائلته

علاقات طيبة فنحن أبناء محلـة واحـدة في ذلـك الحـين، محلـة العشـار، الـتي يطلـق عليهـا، الناس والشرطة، لقب (موسكو) لكثرة الشيوعيين فيها ولأن الرفيق فهد كان أحد ساكنيها في دار شقيقه فرج في إحدى فترات حياته. كانت دار فرج سلمان مجاورة لـدار سـكنانا ذات يوم بصورة مشتركة أنا ومحمد سعيد الصكار. كنتُ أفاخر دائماً بهذا السكن فمنه تـأتيني قوة معنوية معينة.

بسط جواب الحارس الشاب شيئا من الراحة في نفسي. فتحي حسين هو الآمر الناهي في هذا المكان وفي كل مكان من اللواء كله. أبسط أمر من أوامره يمنع تعذيبي.

أخذ قادة الحرس القومي وقادة التنظيم الحزبي يطلون علينـا واحـداً واحـدا متفحصـين وجوه الغنيمة الجديدة من الشيوعيين. دخل علينا شخص نادوه باسم أسـتاذ زهـاء وكـان وجهه متوحشا. ثم دخل علينا شخص برتبة ملازم أول اسمـه نصـار السـعدون نائـب آمـر الحرس القومي لكن وجهه كان هادئا.

محاولة يائسة

ثم صدر أمر بنقلي إلى غرفة صغيرة ملحقة بالمطبخ، ربما هي إحدى مخازن المطبخ. غرفة مساحتها متر بمترين. شاهدتُ في أرضها رطوبة كمـا شـاهدتُ في زاويـتين مـن زواياهـا آثـار دماء وشعر آدمي.

مـرت دقـائق جـاءني بعـدها علـي حسـين الطهرانـي (صـاحب محـل أحذيـة في شـارع الصيادلة بالعشار) وهو شـقيق فتحـي حسـين آمـر الحـرس القـومي بالبصـرة. كـان محلـه عنواناً "محطة" لإيصال منشورات حـزب البعـث العربـي الاشـتراكي القادمـة مـن بغـداد إلى تنظيماتهم في البصرة. في أواخر عام ١٩٥٩ ألقي القبض على المراسـل البعثـي القـادم مـن بغداد الذي سرعان ما أعترف بمهمته وبالعنوان الذاهب إليه فاعتقلوا أثر ذلك علـي حسـين الطهراني. وقد سعيتُ كثيراً من أجل إطلاق سراحه فتم ذلك بعد أسبوعين من اعتقاله وقـد شكرني هو وجميع أفراد عائلته بمن فيهم فتحي حسـين لأنهـم لم يكونـوا يتوقعـون عـودة أبنهم إليهم.. أول كلمة قلتها لعلي حسين: ـ هل تتذكرني يا علي..؟ ـ نعم. بالتأكيد..

ـ هل تتذكر كيف أنقذتك من أزمة اعتقالك عام ١٩٥٩ يا علي..؟ ـ نعم..

ـ هل تتذكر الجهود المتواصلة الحثيثة التي بذلتها مع صديقي مدير الاستخبارات العسكرية المقدم عريبي فرحان لضمان إطلاق سراحك وضمان عدم المساس بكرامتك أو تعذيبك خلال فترة التحقيق..؟ ـ نعم أتذكر كل شيء.

كان يجيب على أسئلتي بنوع من الذل الذي يشعر به الآن. تحاشى النظر إلى وجهي.

وذكرته أيضاً كيف سافرتُ إلى بغداد لرفع "الحيف" عن شقيقه فتحي بعد أن استنجد بي لحل مشاكله مع اتحاد الطلبة العام في كلية الإدارة والاقتصاد حيث صلافته أدت به إلى الهروب من الكلية إلى البصرة بعد حوادث الموصل في أعقاب مؤامرة الشواف وكان في السنة الأخيرة من الكلية. بينما عائلته ترتب له أمر الهرب إلى إيران.

في حينه، وعلى عجل، اصطحبت فتحي حسين معي إلى مقر اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية التي كنتُ عضواً فيها. تفهم الرفاق قضيته مقررين منحه فرصة العودة إلى الكلية وحل مشاكله مع إدارتها ومع لجنتها الطلابية، وبالفعل كلف هاشم الطعان بحل مشكلته وعاد إلى الدوام بحرية.. قال لي علي:

ـ نعم أتذكر كل ذلك. لا ننسى فضلك علينا ولا ننسى فضل الحزب الشيوعي.. ولا ننسى فضل اتحاد الطلبة العام. صدقني يا جاسم أنا لا أكره الشيوعية ولا أكرهك. قلتُ له: إذاً عليك الآن وعلى فتحي واجب الوقوف إلى جانبي وعدم تعذيبي أو ممارسة أي ضغط بل المبادرة فوراً إلى إطلاق سراحي وسراح الآخرين من رفاقي رداً للجميل.. وعار عليكم أن تعتقلوا امرأة وطفلتها الرضيعة. إن كنتَ شريفاً يا علي أطلق سراحها فوراً. أكد لي أنهم سيطلقون سراحها بعد قليل وأن أحداً لن يمسني بسوء على الإطلاق قائلاً:

ـ أقسم بشرفي أنني أصدرتُ قبل قليل أمراً إلى جميع منتسبي الحرس القومي بعدم الإساءة إليك لحين عودة فتحي من بغداد الذي سيأمر بإطلاق سراحك حتماً. شكرته موقناً أن ادعاءاته أمامي كانت صادقة.

مكالمة مع القيادة العامة للحرس

بعد دقيقتين فقط سمعتُ صوت فتحي حسين يتحدث تلفونياً مع بغداد. كان صوته يصلني قوياً واضحاً من ممر الحديقة عبر شباك غرفته المجاورة للمكان الذي أنا فيه. صوته يعلو ويعلو ويتكرر مع محدثه في بغداد:

ـ تعالوا سريعاً.. ألقينا القبض على اللجنة المحلية. ألقينا القبض على اللجنة المنطقية. كل الشيوعيين الخطرين تحت قبضتنا. أيادينا قبضت على صالح دگله مسؤول المنطقة وعلى جاسم المطير مسؤول البصرة. تعالوا سريعاً.. في الحال عرفتُ أن علي حسين كان كاذباً عندما ادعى أن فتحي في بغداد. بالتالي فإن وعوده الأخرى كاذبة أيضاً..

دخل إلى الغرفة زهاء حسين الذي كان صيته قد ذاع في البصرة بأنه "زهاء الجلاد" ومعه عدد من حاملي السياط والصوندات. وظيفته في الحرس القومي (رئيس اللجنة التحقيقية) بيده صوندة بطول متر في نهايتها حديدة.انهالوا عليّ جميعاً ضرباً ورفساً. تنهال السياط على كل مكان من رأسي وجسدي ورجليّ. لم أر أي ضوء ولا أية كوة مفتوحة. العذاب هو الشيء المؤذّن في الغرفة. نزفت الكثير من الدم من أنفي ومن فمي وصارت في جسدي كسور وجروح. كسر في عظم الكتف الأيسر ونزيف مستمر مع بول مدمي مستمر. لم أشعر بعدها بشيء رغم أنهم استمروا في تعذيبي كما علمتُ بعد ذلك. بعد ساعات من المكالمة التلفونية لا أعرف عددها حضر الوفد القادم من القيادة العامة للحرس القومي، من بغداد على متن طائرة خاصة.

الوفد من ثلاثة أشخاص، صباح المدني و أحمد العزاوي (أبو الجبن)، وأبو طالب عبد المطلب الهاشمي. وبعدهم جاء عطا محي الدين.

أبو طالب الهاشمي كان في العمارة وجاء بسيارة خاصة بعد مكالمة تلفونية من علي حسين يحتمل أنه الذي عذب عبد الحسين خليفة وعباس نعمة الحداد في اليومين الماضيين (في العمارة). لم يستمتعوا بأية فترة استراحة. فبعد دقائق من وصولهم دخل إلى الغرفة أحمد العزاوي.

الدخول إلى الجحيم

كنت ممدداً على الأرض عارياً. حتى الملابس الداخلية كانــوا قد انتزعوهـا مـن جسـدي المتورم. بيد العزاوي لفة يمضغ فيها وهو يشتم الشيوعية ويشتم عرضي بلسـان سرسـري بذيء. بيده الأخرى قدح من الشاي. رفسني بقدمه ثم رمى الشاي على جسـمي. لم يكـن الشاي ساخناً. هددني بالقول: سأعود إليك حال انتهـائي مـن أكـل الكبـاب الطيـب. إن لم تعترف سأمزق جسدك كله وأرميك كباباً للكلاب كما رمينا جسد عباس نعمة..

غادر باب الغرفة ومن خلفه مجموعة مـن حـرس البصـرة دخـل بعـده مباشـرة (صـباح المدني) مبتدأ بضربة قوية بقدمه اليمنى أصابتني في صدري وهو يقـول: أول الغيث قطر وسوف ينهمر. ربطوني بأمر منه، واقفاً، بحبل شد إلى شباك الغرفـة. انهمـر التعـذيب فعـلاً بأشكال همجية متنوعة حتى أغمي عليّ بعد وقت لم أعرف مداه.

في المستشفى

ذات يوم لم أفق إلاّ وأنا في غرفة الطوارئ بالمستشفى الجمهـوري بـأمر مباشـر مـن فتحـي حسين كما قال الحراس الذين اصطحبوني إليها. نظرتُ إلى وجـه الطبيـب أولاً ومـن ثـم إلى وجه الممرضة. أمعنتُ النظر إلى وجهها جيداً فتأكدتُ أنني أعرف هـذا الوجـه الجميـل ذي الشامتيْن الكبيرتين. همَستْ في أذني:

ـ نعـم أنـا الرفيقـة سـليمة. سـيأمر الطبيـب بإبقائـك في المستشـفى بنـاء علـى طلـبي وإلحاحي سأساعدك على الهرب إن بقيت.. هي التي عرفتني. كانت عضو في خلية شيوعية تنظمها عائدة ياسين. زرت الخلية مشرفاً في يوم ما من قبل. لم يبق في ذاكرتـي عنهـا غـير شامتيها الكبيرتين.

في الغرفة الثانية كان الطبيب يتحدث تلفونياً بحضور الحارسين مع فتحـي حسـين بعـد أن رفضا بقائي في المستشفى. حاول الطبيـب إقنـاع فتحـي لكنـه أصـر علـى عـودتي. في طريق العـودة عرفـتُ أن الليـل في منتصـفه. الشـوارع والطرقـات خاليـة تمامـاً مـن النـاس

والسيارات. أعادوني إلى نفس المكان الذي تحولت كل غرفه إلى مسالخ. كنتُ بحالة من الوعي اسمع بوضوح كل ما كان يصلني من صراخ المعذبين ومن أوامر الحرس.

في غرفة قريبة كان يجري (حوار) مهذب ومؤدب عن الشيوعية والاشتراكية بين أبو طالب الهاشمي وبين امرأة كنتُ أسمعها تدافع عن الشيوعية وعن سياسة الحزب الشيوعي. أظن أنها إنعام العبايچي.

يخرج أبو طالب ليأتي غيره شاتماً المرأة الصلبة نفسها التي تحتج وتتجاسر عليهم بلسان طويل لا يصلح لغير القطع. كما كانوا يصفونها. ثم سمعتُ صوت صباح المدني يسبها ويشتمها. خلعوا عني الملابس ورموني في أرض الغرفة مرة ثانية.

مرحلة جديدة

صبرتُ عشرة أيام في نفس المكان بلا أكل ولا شرب. ضرب متقطع أو متواصل، ونوم متقطع أو متواصل، وغيبوبة متقطعة أو متواصلة. لم أعد أعرف ماذا يجري في الغرف الأخرى.

في اليوم الحادي عشر أظهر فتحي حسين نفسه أمامي ليمثل دوره بأنه مستغرب من وجودي في هذا المكان وبهذه الحالة. مقسماً بشرفه وأغلظ الأيمان أنه لا يدري أني من بين المعتقلين. كان رهط من الحرس يقف حواليه فأصدر أوامره التالية: ـ أوقفوا تعذيبه. ـ هاتوا له بملابس داخلية وبيجاما جديدة. ـ هاتوا له وجبة غذاء على الفور. — أرسلوه كل يوم ألى المستشفى للتداوي. ـ هاتوا له صحف اليوم ليطلع عليها. أي تمثيل فاشل هذا يا فتحي..!

أتعتقد انك بهذا الأسلوب ترد دينا بذمتك. أنظر إلى عظامي يا فتحي قد دقت بأمر منك. شجوا رأسي بالعصي والهراوات بأمر منك. مزقوا ظهري بأمر منك. منحوني عذاباً كاملاً اهتزت له غرف المجلد بأمر منك. فأنت لا غيرك المسؤول عن ارتفاع الآلام في كل مكان من هذه المدينة الطيبة، وسوف لن يسامحك تاريخها من هذا العار.

أعرفك كذاباً يا فتحي حسين. ضايقك (المد الشيوعي..) عام ١٩٥٩ لكنه لم يجلدك ولم يؤذِ ظهرك أو بدنك. انك الآن تنتقم بجلد آلاف الناس. لا احتاج إلى كذبك بعد الآن. فقد أخرجوا جسدي من جسدي. أشهقوني بالجلد وتمزقت كوامني. لجمتم تنفسي ولم يبق في جسدي شيء غير عينين مشرعتين في فضاء الغرفة. استدر بوجهك نحو الحائط واكذب. اقتحم نفسك واكذب فأنا لا أصدقك مهما كان صوت الطبل الذي تضرب عليه الآن.

صاح فتحي بأعلى صوته:

أيها الحرس تراجعوا منذ هذه اللحظة عن هذه الغرفة. يجب أن لا يثقل أحد منكم على هذا الآنسان بأي شيء ولا بأي عذاب. مدوا له بالطعام والشراب. لا ترددوا أمامه غير الكلام الطيب. امنحوه نشوة القراءة. ضعوا أمامه الصحف والمجلات والكتب. لا يمس أحد منكم طرف ردائه. ولا يثب أحد عليه بشتيمة. انه ضيفنا.. أنه أخي الكبير منذ طفولتي. انه هو الذي أرشدني إلى الاشتراكية.. وقف الجلد. وقف الشتم. وقف الصراخ.

نوع جديد من العذاب

أي حلم هذا بعد صخب الأيام العشرة. أعبثاً يلمع قدري أم أن صدفة ما أيقظت ضميره فجأة فقربتني إلى المياه الهادئة..! أحلم وأفكر.. أحلم أنني أعيش وأفكر أنني حي. أين الآخرون يا ترى.. أين صالح دگله.. أين إنعام العبايچي.. أين شاكر محمد العبد الله.. أين جميع أولئك الذين واصلوا الحياة بحب الفقراء وحزب الفقراء.. ؟

كانت أسئلتي لنفسي ترتد إليّ بصمت هائل ثقيل.. لا يقطعه غير صوت فتحي حسين يقع على رأسي كأنه صوت الذئب وهو يتحدث عن وعود جديدة بتوفير الاشتراكية والحرية للشعب كله ثم أوصاني:

ـ كن واقعياً يا جاسم المطير. السلطة بيدنا إلى الأبد. لا شيوعية بعد اليوم في العراق الوطني القومي. لا تكن عنيداً كالبغل صالح دگله. كن مثل الآخرين الذين اعترفوا وانتهى كل شيء يا صديقي..سأطلق سراحك فوراً لنضع أيدينا معاً لبناء الاشتراكية..!

في منتصف الليل جاءني زهاء حسين ومعه ثلة من الحرس. اصطحبوني بسيارة إلى منطقةٍ ما خلف السجن المركزي في البصرة. كان عدد من الحرس قد سبقونا وقد حفروا حفرة واسعة تكفي لعشرة أشخاص.

أنزلوني من السيارة وقيدوا يدي في تلك اللحظة ثم أوقفوني على حافة الحفرة مصوبين رشاشاتهم إلى صدري، ثم ألقى خطابه: نريد أن تدلنا على الأشياء التالية وإلاً سندفنك حياً في هذه الحفرة:

أولاً: أين هو شاكر محمود البصري عضو اللجنة المحلية.

ثانيا: أين هو أبو مولود عضو اللجنة المنطقية.

ثالثاً: أين هي سميرة محمود وعائدة ياسين.

رابعاً: أين هي المطبعة الجديدة.

خامساً: أين هم ضيوفكم من أعضاء اللجنة المركزية لحزب تودة الإيراني المختبئون بمعرفتك في البصرة.

سادساً: أين هو عبد الواحد كرم عضو اللجنة المحلية. وأين عرب عگاب.. أين عبد الوهاب طاهر.. أين سامي أحمد.

سابعاً: قل لنا من هو البعثي الخائن المندس من قبلكم في صفوفنا.

ثم أطلق عيارات من بندقيته الرشاشة بورسعيد. كان سروري عظيماً وأنا أستمع إلى هذه الأسئلة فقد عرفتُ من خلالها أن التنظيمات لم تكشف كلها وأن المعترفين لم يقولوا كل شيء.

فأولاً كان شاكر محمود البصري على بعد عشرات الأمتار لا غير من هذا المكان الذي نقف فيه، إذ كان معتقلاً قبل أيام معدودة من الآنقلاب وقد وضع في سجن البصرة مع السجناء العاديين. أنه سالم إذن من قبضة البعثيين وحرسهم القومي. وثانياً كان سروري عظيماً لأن أبا مولود النشيط حر أيضاً وسيكون قادراً على إعادة بناء التنظيمات. وثالثاً أن زوجتي ليست في قبضتهم. ورابعاً أن المطبعة الاحتياطية الجديدة على بعد كيلومترين

من هذا المكان سليمة أيضاً وبأيدٍ أمينة.. وخامساً وهذا ما سرني كثيراً أن ضيفينا من حزب تودة، اللذين أمنتهما قبل الآنقلاب لدى سعدي يوسف في بيته، هما في أيدٍ أمينة. حمدتُ الله أن سعدي يوسف ورفاقنا الآخرين بيضوا وجه الحزب الشيوعي العراقي أمام الأشقاء الشيوعيين في حزب تودة. وسادساً أنهم لا يعرفون شيئاً عن وجود عبد الوهاب وسامي في نقرة السلمان.

لم يكن لدي من جواب في تلك اللحظة غير كلمتي: لا أعرف. صفعني زهاء ورفسني وأسقطني على كتلة من الحصى وهو يقول: سفلة.. كلكم سفلة أيها الشيوعيون عملاء روسيا.. بالكاد رفعتُ رأسي لأقول له: لسنا سفلة.. نحن حملة آمال شعب العراق.. فلطم رأسي بقدمه إلى الأرض. لاحظت ضياء سيارة قريبة تتجه نحونا. كانت سيارة حرس أيضاً. نزل منها فتحي حسين في مشهد تمثيلي عاصف ومعربد لائماً زهاء واصفاً إياه بالأحمق لتجاسره على عصيان أوامره وتحديها. وأصدر أمره إلى الجميع: ـ فكوا القيود من يديه وأعيدوه إلى مكانه. أنه صديقي وقريبي وأبن محلتي وطفولتي. كان الوقت فجراً ونحن نجوب شوارع البصرة عائدين إلى مقر الحرس القومي تغمرني سعادة الاكتشاف الجديد: لن يموت الحزب الشيوعي طالما يوجد شيوعيون أحياء.

قيل لي في آخر يوم قضيناه في هذا المَجلد: سننقل صالح دگله إلى قصر النهاية ليبقى هناك حتى الموت.

وقال لي فتحي إن صاحبك عنيد سينال جزاءه بالموت في بغداد. وسوف ننقلك إلى نقرة السلمان لتبقى فيها إلى ما شاء الله.. أنه وعد مني لعائلتك أن تبقى حياً.. ولكن في نقرة السلمان.. وكان هذا أول تهديد لي باسم نقرة السلمان. وبقيتُ أنتظر كل يوم الخلاص من جحيم الحرس القومي للانتقال إلى "جنة" النقرة

فنون التعذيب خلال أكثر من ثمانية شهور

خلال فترة وجودي في مقرات الحرس القومي الثلاثة مارسوا معي كل أنواع التعذيب للفترة من ١٩٦٣/٣/١٩ ولغاية صبيحة يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ حين هرب الجلادون

البعثيون بعد أن رموا أسلحتهم وملابسهم من دون صدور أية إطلاقة رصاصة واحدة. احتل بضعة جنود مع المتصرف محمد الحياني وسمعتُ أحد الجنود قفل باب التواليت ليخرجني منه كي يضعني في لوري عسكري كان فيه بقية المعتقلين.

كانت المدة المنصرمة جحيماً حقيقياً في ساعاتها وفي ذكرياتها المريرة فقد واجهت فيها مرارات أنواع مختلفة من العذابات أذكر منها:

١. ربطوني عدة مرات في مروحة بسقف غربة التعذيب بنادي الاتحاد الرياضي بعد أن نقلونا من جمعية الاقتصاديين وكانت الصوندات البلاستيكية تنهال على ظهري وعلى كل مكان من جسدي..

٢. سحلوني مرتين بعد ربطي بسيارة..

٣. وضعوني مربوطا على (ستول) كرسي عالٍ عن الأرض وليس فيه مسند للظهر بقيت فيه أربعة أو خمسة أيام بدون نوم رغم عيني المقفلتين.

٤. قضيت الشهور الثلاثة الأخيرة من عمر الحرس القومي بدشداشة صيفية داخل تواليت صغير في المقر الثالث للحرس القومي حتى ساعة سقوطهم يوم ١٨ تشرين الثاني.

٥. رفضوا السماح لي بالذهاب إلى التواليت في الأيام العشرة الأولى من اعتقالي..

٦. كانوا يرمون خل زلاطتهم على بعض الجروح المؤلمة في جسدي..

٧. كانت الصوندة والجلد بها على ظهري أبسط وسائل التعذيب اليومي أو الأسبوعي.

٨. لمدة الأشهر الثلاثة الأخيرة من عمر الحرس القومي وضعوا سماعة مسجل في شباك التواليت من خارجه لأسماعي على مدى ٢٤ ساعة من كل يوم أغنية أم كلثوم (أروح لمين) كجزء من حرب نفسية قاتلة..

٩. لم يتركوا شتيمة إلاً وأدخلوها في قاموس شتائمهم..

١٠. في الغرفة المقابلة لي بمقرهم في مبنى نادي الاتحاد الرياضي فتحوا لي بابها وشباكها كي يأتيني صراخ امرأة أو فتاة اغتصبوها..

١١. حرقوا مكتبتي ٢٥ ألف كتاب أمام عيني في نادي الاتحاد الرياضي وكانوا يخرجوني من غرفتي في عدة ليال لمشاهدة لهب حريق مكتبتي التي نقلوها من مكتبة بيت والدتي

قرب شارع ١٤ تموز.. ورموا أوراقي بخط يدي في المحرقة وكانت تضم رواية واحدة ومسرحيتين ومجموعة من القصص القصيرة وكتابات أخرى. كانت عيناي في تلك اللحظات تدمعان دماً..

١٢. وُرفضوا معالجتي لمدة ثلاثة أشهر من نزيف دموي حاد بالكلى إلاّ في الشهر الرابع بإصرار من الطبيب البعثي.

١٣. عذبوا الكثير من النساء في الغرفة المجاورة. وكان صراخهن يدمي قلبي..

أنا واثق أن التاريخ سوف لن يرحم هذه الفترة من حكم حزب البعث العراقي وستكون علاماتها أولى علامات الفاشية الجديدة بعد سقوط الهتلرية في مزبلة التاريخ..

جاسم المطير، بصرة لاهاي في ٨ شباط ٢٠٠٤

انتهت المادة التي رجوت الأخ الفاضل جاسم المطير تسجيلها لي لما كان يجري في البصرة مع المعتقلين الشيوعيين في أعقاب شباط الأسود، وهي صورة حية ودقيقة لما كان يجري في معتقلات البعثيين حينذاك.

ثالثاً: قطار الموت

يتفق الباحثون الذين درسوا حادثة نقل السجناء السياسيين من بغداد إلى نقرة السلمان والشبيهة بنقل المعتقلين اليهود من مختلف المدن والدول على المعتقلات النازية في قطارات الشحن، في ما عدا فارقين أساسيين هما أن نقل السجناء العراقيين كان في قاطرات مغلقة كلية لا ينفذ إليها الهواء أولاً، ثم نقلهم في أكثر أشهر السنة سخونة حيث تصل درجة الحرارة في الظل إلى أكثر من ٥٠ درجة مئوية. وقد أطلق على هذه الرحلة التعذيبية ب "قطار الموت". كان عدد الذين شحنوا بقاطرات الشحن قد بلغ في التقديرات الأكثر صواباً ٥٢٠ سجيناً سياسياً عسكرياً ومدنياً من جهة، وعربيا وكُردياً وتركمانياً وآشورياً وكلدانياً من جهة أخرى، مسلماً ومسيحياً وصابئياً مندائياً وأيزيدياً كُردياً من جهة ثالثة، ومن الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكُردستاني والمستقلين الديمقراطيين وأنصار عبد

الكريم قاسم وأكراد فيليين من جهة رابعة. وكانت الغالبية العظمى منهم من أعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي العراقي.

كانت خطة البعثيين والقوميين الآنقلابية قد توزعت على المشاركين فيها باتجاهات ثلاثة أساسية:

١. احتلال المواقع الأساسية في بغداد والسيطرة على مخازن الأسلحة والإذاعة ووزارة الدفاع بشكل خاص،

٢. اعتقال وقتل الشخصيات البارزة في القوات المسلحة المساندة لحكومة عبد الكريم قاسم لإحباط أية محاولة للمقاومة.

٣. استخدام العنف بكل أشكاله لضمان نجاح الآنقلاب والسيطرة على الحكم في البلاد.

وكان عدد الذين اعتقلوا وزجوا بالمعتقلات والمواقف المختلف في مختلف أنحاء البلاد يصل إلى عشرات الآلاف من مختلف الاتجاهات السياسية الديمقراطية. وفي سجن رقم واحد في معسكر الرشيد بلغ عدد المعتقلين ما يزيد على ١٢٠٠ سجين سياسي أغلبهم من ضباط الجيش العراقي. كما وضع عدد كبير من أبرز قادة وكوادر الحزب الشيوعي العراقي في معتقل "قصر النهاية" الذي افتتح لأول مرة في ٢١ شباط/فبراير من عام ١٩٦٣ وقلة من معتقلي هذا السجن نجوا من الموت وأغلبهم لقي مصرعه تحت التعذيب ودفن في مقابر جماعية أو ألقي في نهر دجلة.

كانت هناك رغبة جامحة لدى عدد مهم من القيادة البعثية والقيادة القومية، وخاصة العسكريين منهم في قتل أكبر عدد ممكن من الشيوعيين العراقيين، وخاصة قادة الحزب وكوادره الأساسية والعسكريين منهم على وجه الخصوص للخلاص من احتمال مشاركتهم في عمليات انقلابية ضدهم لا تعرف عواقبها عليهم، كما كانوا يدعون. وبرزت هذه الرغبة لدى أحمد حسن البكر، وهو من البعثيين القياديين ورئيس الوزراء حينذاك، ولدى عبد الغني الراوي. وهو من قياديي التيار القومي في القوات المسلحة العراقية ومن المسلمين المتعصبين جداً ضد الشيوعية، على سبيل المثال لا الحصر. وتفاقمت هذه الرغبة بعد أن قامت مجموعة من الشيوعيين العراقيين، من عسكريين ومدنيين، بحركة عسكرية في محاولة

انقلابية ضد حكم البعثيين والقوميين. وقد أطلق على هذه الحركة بانتفاضة معسكر الرشيد، إذ كان أغلب ضباط الصف والجنود المشاركين فيها من أفراد هذا المعسكر في بغداد. وكانت نية المنتفضين إطلاق سراح الضباط المعتقلين ليشاركوا بالحركة العسكرية ويحسموا الموقف لصالحها، والذي لم يحصل، بسبب عدم معرفة المعتقلين بطبيعة الحركة العسكرية وحظها من التحضير والنجاح.

قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة نقل الغالبية العظمى من سجناء سجن رقم واحد من بغداد إلى نقرة السلمان في جنوب العراق، بعد أن كان عبد السلام محمد عارف قد نفذ جريمة قتل عدد من الضباط المعتقلين في هذا السجن دون محاكمة ومباشرة بعد أن طلب من الجنود المرافقين له في يوم انطلاق الحركة العسكرية في ٣ تموز/ يوليو ١٩٦٣ بتوجيه النار نحوهم وحصدهم، رغم عدم معرفة هؤلاء الذي أعدموا غدراً بوجود حركة انتفاضة عسكرية يقودها حسن سريع، وبالتالي فهم لم يكونوا من المشاركين بها أصلاً.

وفي صبيحة يوم ٤ تموز/يوليو ١٩٦٣ كان قطار الشحن قد امتلأ بالسجناء السياسيين الذين كدسوا بأعداد كبيرة في عربات لا منفذ فيها لدخول الهواء إليها. انطلق القطار باتجاه الجنوب. يصف الكاتب الراحل الدكتور علي كريم سعيد، في ضوء معلومات جمعها من السجناء الذين نقلوا فعلاً في هذا القطار المشؤوم، الرحلة كما يلي:

".. حملهم القطار (ويقصد السجناء السياسيين، ك. حبيب) بعربات (فارگونات) مطلية جدرانها وأرضيتها بالزفت (القار)، وغير مبطنة بواقيات عازلة وغير موصلة للحرارة. انطلق بهم في الساعة الحادية عشرة صباح ٧ تموز ١٩٦٣، مع ارتفاع شمس تموز العراقية الحارقة. فكان يمكن للركاب – حسب التقديرات العلمية والطبية – أن يستسلموا للموت بعد ساعتين من انطلاق القطار، بسبب تمركز الحرارة في الجدران والأرضية القيرية، فتتحول كل عربة إلى تنور متنقل أو فرن مغلق على لحوم بشرية. وكانت تلك العربات مخصصة لنقل البضائع، فوضع السجناء داخلها مكبلين، بعضهم بكلبچات وآخرين بسلاسل حديدية، ربطوا بها إلى بعضهم بأشكال مختلفة وبصورة ليست منظمة ولا معتادة تدل على الاستعجال والفوضى. وتوزع الحراس على الممرات بملابس مدنية وارتدى بعضهم ملابس

على طريقة أبناء الفرات الأوسط ليظهروا بمظهر عمال أو فلاحين إمعاناً في التمويه. وكانت مهمتهم منع أية محاولة لكسر الأبواب والهرب"[٦٣].

وخلال محاولاتي للبحث عن وثيقة مهمة تشير إلى حالة السجناء وهم في طريقهم إلى نقرة السلمان، لم أجد أفضل مما كتبه الراحل الدكتور على كريم سعيد بهذا الصدد بسب اعتماده على شهود عيان وسجناء القطار ذاته، لهذا يفضل أن أنقل للقارئة والقارئ ما كتبه الباحث العلمي الدكتور سعيد:

"إن صمود السجناء السياسيين أحياء فترة أطول سببه وجود عدد من الأطباء الضباط معهم أعطوهم النصائح بأهمية (مَص) أصابعهم وأجزاء الجسد الأخرى لاستعادة بعض الأملاح التي يفقدها الجسم وهي ضرورية لاستمرار صمود الجسم البشري..، وكان السجناء قد فقدوا قدرتهم على تحمل الحرارة بعد ساعة من تحرك القطار، وبدأوا يعانون من الغثيان وهبوط ضغط الدم بسبب نقص الأوكسجين داخل العلب التي حاول السجانون إحكام إغلاقها، فتقيأ أكثرهم، ويتدخل الحظ ولكن هذه المرة لصالحهم ويتوقف القطار بعد تجاوزه الدورة وهور رجب في محطة المحاويل". ويقول سائق القطار فيما بعد: "وأثناء توقفي صعد شخص في الثلاثين من عمره وقال لي: خالي تعرف أن حمولتك ليست حديد بل بشر هم أفضل أبناء شعبنا". ويقال أن شخصاً آخر اتصل بالسائق عبد عباس المفرجي في المحاويل قائلاً أن حمولتك ليست بضاعة خاصة وإنما سجناء سياسيين، أنهم ضباط عبد الكريم قاسم ! !". فكلف المفرجي (السكن) مساعد السائق أن يذهب للتأكد، فعاد مصفراً وهو يصيح (إلحگ الحچي گلع صدگ) (عجل فما قيل لنا كان كلاماً صحيحاً، ك. حبيب). ولم يكن السائق يتوقع أنه يقود تابوتاً بهيئة قطار مصفح، ولهذا استبدت به الشهامة العراقية المتوقعة، مؤيدة بذاكرة ودية لعهد قاسم، فانطلق قبل الموعد بأقصى سرعة ممكنة (غير مسموح بها) فوصل القطار قبل موعده بساعتين،.. وعندما فتحت أبواب (القطار) في السماوة تكشفت العربات عن حشرجات صادرة عن هياكل بشرية زاحفة

---

٦٣ سعيد، علي كريم د. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مراجعات في ذاكرة طالب شبيب. عراق ٨ شباط ١٩٦٣. ط١. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ١٩٩٩. ص ٣٠٢. الهامش.

للخارج، في حين غاب آخرون عن الوعي ومات شخص واحد على الأقل، وللمرة الثانية يلعب الأطباء الثلاثة السجناء دوراً مهماً في إنقاذ حياة السجناء، إذ قفزوا للأمام وأمروا المستقبلين الذين أحضروا معهم مياه مثلجة وحليب ومشروبات غازية، فمنعوا السجناء من الشرب وأمروا بجلب ماء دافئ وملح، وبسرعة عادوا يحملون ملحاً وماءً دافئاً بالطشوت ورشوا بها السجناء وسقوهم..."[٦٤] .

إن المعلومات المتوفرة والتحقيقات التي أجريت مع عدد كبير من البعثيين والقوميين وما ورد في كتابي الدكتور علي كريم سعيد تؤكد، بما لا يقبل الشك، مسألتين مهمتين بشأن قطار الموت:

- إن القيادة البعثية وجماعة بارزة من الضباط القوميين كانت تريد التخلص من ركاب هذا القطار بأحد أسلوبين، إما الموت في القطار، إذ لا يمكن تحمل حرارة الصيف الشديدة وفي قطار حديدي مغلق ومغطاة أرضيته وجدرانه بالقار وغير المعزول لمنع الحرارة، أو الإعدام في حالة وصول البعض سالمين إلى نقرة السلمان، خاصة وأن النية لدى العسكريين من المجموعتين كانت تريد إعدام أكبر عدد ممكن من الضباط الشيوعيين والديمقراطيين الكُرد وأتباع قاسم.
- كان بعض القادة البعثيين، كما صرحوا فيما بعد، إلى أنهم كانوا ينوون عبر نقل الضباط إلى خارج بغداد الوصول إلى غايتين: أ) إبعادهم عن المسرح السياسي في بغداد واحتمال استثمارهم في حركات أخرى مضادة لهم، ب) إنقاذ من يمكن إنقاذه من هؤلاء من خلال عملية النقل، رغم أنهم كانوا لا يبالون عموماً بمن يقتل منهم، خاصة وأن المعلومات الكثيرة تشير إلى القسم الأكبر من أعضاء القيادة البعثية قد ساهمت لا في اعتقال الشيوعيين فحسب، بل في ممارسة التعذيب بأيديهم في قصر النهاية أو في أماكن أخرى من دهاليز وأقبية الأمن وأجهزة التحقيق.

٦٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠٢/٣٠٣.

ولم يكن أمر إنقاذ الضباط من الموت المحقق سوى الصدفة وحسن الحظ وبعض الشرفاء من العراقيات والعراقيين الذين لعبوا دوراً مهماً في هذا الشأن.[٦٥]

رابعاً: نماذج من عمليات الاعتداء على شرف الفتيات

خلال العقود الأربعة المنصرمة على نجاح الآنقلاب الفاشي في شباط/فبراير ١٩٦٣ نشرت الكثير من المعلومات والوثائق المهمة عن عمليات القسوة التي رافقت هذا الآنقلاب وخلال الأشهر العشرة من حكم البعثيين والحلفاء القوميين في العراق، سواء أكانت عمليات التعذيب أو القتل أو الاغتصاب الجنسي لفتيات باكرات أو لسيدات متزوجات. ولكن تبقى الشهادة التي أدلت بها الآنسة (ن.خ) طالبة كلية الزراعة، التي كان عمرها حينذاك ٢٠ عاماً، ذات أهمية كبيرة لفعل الاغتصاب الجماعي من جانب الحرس القومي. وهي حالة موثقة في دوائر الشرطة ومسجلة لدى حاكم تحقيق ولا تقبل الشك. ونورد هنا إفادتها التي سجلت بتاريخ ١٩٦٣/٤/١١ من جانب المحقق العدلي بعد أداء القسم بصحة ما تقول كما هي:

"في يوم السبت الماضي وكان الوقت الساعة الحادية عشرة ليلاً أجري التحري بداري، وكان الذين حضروا التحري حوالى ستة أشخاص واحد منهم يرتدي الملابس المدنية وأجهل أسمه والآخرون يرتدون ملابس الحرس القومي ويحملون بأيديهم الرشاشات.. وكان أيضاً معهم شخص يرتدي ملابس عسكرية أخبرني بأنه طالب في الصف الثاني من كلية التجارة.. وقد صعدوا هؤلاء كلهم فجأة إلى غرفتي حيث كنت نائمة وقالوا لي (أگعدي.. أگعدي) (أمشي داناخذچ معنا) فاستفسرت منهم إلى أين؟ فقالوا:- (أنتِ ما عليج)، فلبست ملابسي وخرجت أنا وأمي معهم إلى سيارة عسكرية كانت واقفة في باب دارنا وكان يجلس فيها أربعة أشخاص يرتدون الملابس العسكرية. ومعهم في السيارة فتاتين إحداهما "ب.ع" وأختها "ف.ع" وتحركت السيارة بنا إلى مركز الحرس القومي ولما سألتهم (والدتي) عن اتجاههم أجابها أحدهم "إنتِ ما عليچ".. وقال آخر ذاهبين " إلى الكاظم

---

٦٥ سعيد، علي كريم د. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. طالب شبيب. مصدر سابق. ص ٣٠١-٣٠٣.
سعيد، علي كريم د. العراق البيرية المسلحة حركة حسن سريع. مصدر سابق. ص ٢٥٤-٢٦٢.

للزيارة" وأخذوا يضحكون.. وقال آخر.. لا.. رايحين إلى "الإدارة المحلية".. ووصلنا مركز المأمون ونزل السائق ومعه أحد من الحرس القومي وذهبوا إلى مقر الحرس.. ثم عادوا وقالوا إلى (أمي).. أنتِ وأبنتك أنزلوا هنا في الشارع وارجعوا إلى بيتكم.. ونزلنا. وتحركت السيارة العسكرية "بالفتاتين" إلى حيث لا نعلم..

وفي يوم الخميس الماضي أي قبل أسبوع ذهبت إلى دار أختي في (الأرضرملي) وفي حوالى الساعة الثانية عشرة ليلاً من نفس اليوم، طرق الباب.. ولما فتحناه شاهدت (والدتي) ومعها أثنين من أفراد الحرس القومي أحدهم السائق الذي جاء إلي في المرة الأولى وشخص أخر يرتدي ملابس مدنية ويحمل بيديه رشاشة وطلبوا مني أن أرتدي ملابسي واصحبهم مع والدتي إلى مركز الحرس القومي..فطلبت منهم إبراز ورقة إلقاء القبض عليَّ إلا أنهم أجابوني بكلمة "أنتِ ماعليچ" وهذه والدتك معنا لا تخافين.. فطاوعتهم وركبت السيارة وأخذونا إلى دار في الصالحية مقابل الإداعة، وشاهدت هناك جماعة كثيرين من الحرس القومي، وعندما دخلنا الدار منعوا (أمي) من المجيء معي.. وأصعدوني إلى غرفة في الطابق العلوي، وحضر ضابط من الحرس القومي اسمه (علاء) وأخذ يضربني على وجهي ثلاث ضربات وقال لي اعترفي.. "أنتِ مو كنتِ شيوعية"... فأقسمت له بالله وبشرفي لم أكن شيوعية ولم أعرف معنى الشيوعية ولا أي حزب.. وطلبت منهم أن يجروا التحقيق معي ويسألون عن الجيران وأهل المحلة والأمن والشرطة إذا كان عندي أي ميول شيوعية.. فصرخ في وجهي وقال ما تعترفين "فراح نأخذ شرفك".. فأجبته بأن شرفي هو أمانة في أيديكم.. وأنا أطلب حمايتكم.. وأنا أختكم. فتقدم حارس قومي آخر وبيده (عصا) وأخذ يضربني ويطعن بها بطني، وقد أصابتني غشاوة على عيني من الخوف والألم ولم استطع أن أتبين وجه الذي كان يضربني بالعصا ويطعنني في (بيت الرحم) وأخذت أتوسل بهم.. وأطلب الرحمة منهم.. " إلا أنهم طرحوني أرضاً، ونزعوا عني ملابسي إلى حد النصف" وأنا اقاومهم وأتوسل بهم. وأن أحدهم مسكني من ساقي وهو الذي ضربني كما أخذ (يقبلني من فمي) كأنه سكران.. ثم شاهدت أحدهم وعلمت اسمه (مدحت) وهو ذو شارب أصفر شاهدت وجهه وهو يمسك بي، كما وضع الوسادة على

وجهي.. وأن ثلاثة منهم أو أربعة قاموا (بالفعل الشنيع ضدي) الواحد بعد الآخر، وقد أغمي عليَّ، بعد أن أصبح عندي نزيف دموي.. وأنا لا أستطيع بالضبط أن أشخص الذي زال "عفافي" منهم أولاً.. ولكن أستطيع أن أوكد أنهم عملوا معي الفعل الشنيع بالقوة واحد بعد الآخر..

وعلى سبيل المثال لقد ذكرت لي إحدى الموقوفات هناك، أن المعتدين على شرفها أيضاً كثيرون لكنها تستطيع أن تشخص واحد من الحرس القومي اسمه (زهير) هو الذي زال (...) أولاً.. كما أني بعد أن فقت من الإغماء ونهضت وأخذت ابكي وأندب حظي التعس الذي أوقعني بيد هؤلاء... في هذا الوقت جاءني أحد الحرس القومي وهو أبيض اللون متوسط القامة وأخذ يتوسل بي أن أفسح له المجال (بالاعتداء ثانية على شرفي).. فصرخت في وجهه إلا أنه لطمني بشدة على وجهي وطرحني أرضاً ثم (قام بالفعل الشنيع معي).. بينما كان بقية المعتدين عليَّ "يتفرجون" ويضحكون.. ويشجعونه بالقيام.. بكذا.. وكذا.. من الأعمال أللاخلقية التي مارسوها معي. وبعد أكثر من ساعة من الوقت.. طلبوا مني أن أنزل وأغتسل، وأعالج النزيف الدموي الشديد الذي لطخ ملابسي.. وقد حذروني أن أتكلم بشيء إلى أمي أو إلى الموقوفين أو الموقوفات هناك.. وسلمت أمري إلى الله.. ونزلت فاغتسلت وبعدها أخذوني إلى موقف كان فيه (ثلاث فتيات).. وبعد الحديث استفسرت من (الفتيات) عما إذا كان قد جرى ضدهم ما جرى لي من العمل الشنيع.. فقالوا "نعم" لقد اعتدى الحرس القومي على شرفنا وزالوا (...) منذ الأمس. وفي اليوم الثاني نادوا عليَّ، وربطوا عيوني بمنديل وقدموني إلى الملازم ظافر لإجراء التحقيق معي، وعندما لم يجدوا شيئاً ضدي.. هددني بالقتل لكل عائلتي إذا أفشيت لأحد (العمل الشنيع) الذي قام به الحرس القومي ضدي، ووافقت على ذلك.. ثم أركبوني سيارة لإيصالي إلى أهلي، لعدم وجود شيء ضدي.. بعد أن عصبوا عيوني.. وفي الطريق رفعوا العصابة عن عيوني وقال ضابط الحرس القومي المدعو (علاء)... (غداً نتقابل في الجسر أو أي محل آخر تحبين) فأجبته أنا ما أقابل أحد.. وقد اعتديتم على شرفي بدون ذنب.. فمد يده في جيبه وناولني (منديل) وقال لي خذي هذا (المنديل) تذكار مني.. فرفضت وبعد

الإلحاح أخذته منه.. وهو الآن لدى أخي المدعو (ز.خ) وبعد أن وصلت أهلي،، أخبرتهم بما جرى.. وأخيراً قدمت شكوى إلى الشرطة.. وأني أطلب اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الفاعلين وهذه إفادتي..

توقيع ن.خ المحقق العدلي

١٩٦٣/٤/١١ حليم عباس"[٦٦]

وفي كتاب صادر عن ضابط استخبارات مركز البصرة وموجه إلى آمر حامية البصرة بعدد /١س/١٣١ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٧ يؤكد فيه بأن كافة أهل البصرة يتحدثون عن أن عدداً من أفراد الحرس القومي قد اعتدوا على شرف فتاتين موقوفتين هما "ع.س." و "ف.أ"، وأن والد المجني عليها "ع.س" قد سافر إلى بغداد لتقديم الشكوى. والضابط الذي رفع هذا الكتاب يطلب "مفاتحة الجهات المسؤولة بوضع حدٍ لهذه التصرفات اللاقانونية والأعمال الجرمية التي ازدادت في الآونة الأخيرة من قبل الحرس القومي.. وعلى رأسهم قائد الحرس القومي المدعو (فتحي)"[٦٧].

وعرض كتاب "المنحرفون" صوراً لفتيات عراقيات جرى قتلهن ودفنهن بملابسهن في قبور مختلفة وبعضهن تركن في الصحراء حيث تم التهامهن من الحيوانات المفترسة، إضافة إلى صور مواقع تعذيب النساء وآثار الدماء، وكذلك وثائق أخرى تدين عناصر من الحرس القومي باغتصاب عشرات النساء أثناء التحقيق معهن[٦٨].

إن التقارير المنشورة وما ورد في كتاب "المنحرفون" من فضح لطبيعة سلوك قادة وأعضاء الحرس القومي ولجنة التحقيق الخاصة تؤشر عدداً من القضايا التي قام بها بعض أفراد الحرس القومي أو لجنة التحقيق الخاصة، وينسى أربعة أمور جوهرية، وهي:

---

٦٦ هيئة الدليل الدولي. المنحرفون. مصدر سابق. ص ١٠٣-١٠٥.

٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٢.

٦٨ المصدر السابق نفسه. ٦٤-٧١، ص ١٠١-١٢٢.

١. أن النظام كله، قيادة وقاعدة وأجهزة، كان منحرفاً عن جادة الصواب وعن مراعاة حرية الآنسان وحقه في حياة آمنة وحق التعبير عن الرأي والعقيدة وعن بقية مبادئ وأسس لائحة حقوق الآنسان.

٢. وأن النظام يفضح البعض من الجرائم التي ارتكبها الحرس القومي ولجان التحقيق الخاصة، ولكنه يبتعد عن الإشارة إلى جرائم أبشع ارتكبت أيضاً بحق الناس العراقيين وقوى المعارضة أولاً، كما يبتعد عن الإشارة إلى دور القوى القومية التي شاركت ومارست كل تلك الجرائم مع البعثيين، سواء أكانت عمليات مطاردة وتعذيب وقتل أم اغتصاب وسرقة أموال وابتزاز الناس... الخ.

٣. وأن القوى القومية التي أعدت بعض التقارير والكتاب المذكور مارست في أعقاب سقوط نظام البعث وتسلم السلطة من قبلها بانقلابها في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ نفس أعمال التعذيب والقتل والإعدام والسرقة والاغتصاب التي فضحتها في مواجهة المعارضين والتي سنتحدث عن بعضها في القسم الثاني من هذا الكتاب.

٤. وأن النظام كله مسؤول عن الحرب التي شنها الجيش العراقي ضد الشعب الكُردي، إذ لم يشر التقرير إلى الجرائم البشعة التي ارتكبت بحق هذا الشعب وقواه السياسية بعد أن فجرها النظام في حزيران/يونيو ١٩٦٣. إذ لم تتعرض القوى المسلحة الكُردية والقرى والأرياف إلى قصف جوي متواصل وتدمير واسع فحسب، بل وإلى حملة اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين وزجهم في السجون وتعريضهم للتعذيب الشرس والقتل تحت التعذيب أو الإعدام بحجة المشاركة في العمليات العسكرية ضد الجيش العراقي.

الفصل الثاني

موقف حكام انقلاب شباط من المسألة الكُردية

كان موقف البعثيين إزاء المسألة الكُردية وجميع القوميات الأخرى في الدول العربية معروفاً لـدى القيـادة الكُرديـة المتمثلـة بمـلا مصـطفى البـارزاني وقيـادة الحـزب الـديمقراطي الكُردستاني. فالكتابات المنشورة للقيادة القومية لحزب البعث العربـي الاشـتراكي والقيـادة القطرية والبرنامج السياسي لهذا الحزب في العراق، إضافة إلى مواقف القوى القومية عمومـاً، كانت ترفض بشكل واضح ولا لبس فيه عـدة مسـائل أساسـية تمـس الموقـف مـن جميـع القوميات في الدول العربية حيث ورد في كتاب "الوحدة العربيـة والقضـية القوميـة" الصـادر عن حزب البعث العربي الاشتراكي بهذا الصدد ما يلي:

"الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدول العربية التي تكفل الآنسجام بـين المواطنين وانصهارهم في بوتقة أمـة واحـدة وتكـافح كافـة العصـبيات المذهبيـة والطائفيـة والقبلية والعرقية والإقليميـة"[٦٩] . ومنـه يتـبين الموقـف القـومي الشـوفيني الصـارخ لفكـر البعث الرافض لجميع القوميات في الدول العربية إلا القومية العربية والداعي إلى صهر جميـع القوميات في القوميـة العربيـة، وهـو موقـف يعـبر عـن عصـبية شـديدة لصـالح العـرب ضـد الآخرين. ويجري تأكيد هذه الفكرة في الكثير من المقالات التي يكتبها قياديو حـزب البعـث عند تحديد مفهوم العربي حيث جاء في مقال آخر كتب في العام ١٩٧٩ ما يلي:

"العربي هو من كانت لغته العربيـة، وعـاش في الأرض العربيـة، أو تطلـع للحيـاة فيهـا، وأمن بانتسابه إلى الأمة العربية. وأن هذا التحديد يعني شمول الهويـة العربيـة لكـل الأفـراد

---

٦٩ الوحدة العربيـة والقضـية القوميـة. سلسـلة الفكـر القـومي الاشـتراكي. (١٦). دمشـق مطبعـة القيـادة القومية. ١٩٧٧. ٨٣. (خطوط التشديد من عندي، كاظم حبيب).

والمجموعات التي ينطبق عليها هذا الشرط دون اشتراط العامل العنصري، وهو يفسح في المجال واسعاً لتعميق امتزاج الأقليات والأقوام الصغيرة في الأمة العربية"[٧٠].

أما بصدد القضية الكُردية فكان البعث واضحاً في موقفه منها ويتبلور في النقاط التالية:

** رفض الاعتراف بوجود شعب كُردي أصلاً، كما لا يؤمن بوجود حقوق قومية لهذا الشعب، وبالتالي فلا مجال للتفكير بحقه في تقرير مصيره بنفسه ولا يجوز تثبيت ذلك في الدستور العراقي.

** رفض منح الشعب الكُردي حق إقامة الحكم الذاتي وتنظيم العلاقة على هذا الأساس مع الحكم المركزي في بغداد. ولكن هناك موافقة أولية على إدارة لامركزية في الألوية (المحافظات) التي فيها أكثرية كُردية.

** رفض الاعتراف بكركوك وخانقين وبعض المدن الأخرى، التي يطالب بها الكُرد باعتبارها جزءاً من كُردستان في لواء (محافظة) ديالى، كجزء من كُردستان العراق.

** اعتبار العراق أرضاً وشعباً جزءاً من الوطن العربي والأمة العربية، وليس الكُرد سوى أقلية يمكن أن تندمج وتنصهر في الأمة العربية.

** الكُرد الفيلية إيرانيون ولا يشكلون جزءاً من الأمة الكردية.

وتجلت المواقف المناهضة للحزب الديمقراطي الكُردستاني في سياسات القوى القومية العراقية وكذلك في سياسات حزب البعث العربي الاشتراكي منذ تأسيسه في العراق في العام ١٩٥٢ وفي فترة النضال ضد الملكية، حين رفض حزبا البعث والاستقلال قبول الحزب الديمقراطي الكُردستاني عضواً في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني، التي تشكلت في العام ١٩٥٧، وضمت إليها الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي. وقام الحزب الشيوعي بمهمة صلة الوصل في العلاقة الجبهوية مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني لغرض التنسيق في المواقف إزاء النظام الملكي ونشاط قوى المعارضة.

---

٧٠ مسالة الأقليات القومية في الوطن العربي. حزب البعث. القيادة القومية. بغداد. ١٩٧٩. ص ٦.

وخلال الفترة التي أعقبت ثورة تموز ١٩٥٨ وقف حزب البعث، وكذلك حـزب الاسـتقلال وبقية القوى القومية، ضد مطالب الشعب الكُردي وقواه السياسية بشـكل صـارخ وعـدائي، كمـا لعـب الضـباط البعثيـون والقوميـون دوراً مهمـاً وأساسـياً في تعقيـد العلاقـة بـين مـلا مصـطفى البـارزاني وعبـد الكـريم قاسـم، وبشـكل خـاص بعـد أن طرحـت قيـادة الحـزب الديمقراطي الكُردستاني وجهة نظرها بشأن أربع قضايا جوهرية:

** أن يعدل الدستور العراقي المؤقت، وحين يتم وضع الدستور العراقي الـدائم، بالصـيغة التي لا تعتبر العراق ولا الشعب الكُردي كله جزءاً من الوطن العربي ومن الأمة العربية.

** الاعتراف بالشعب الكُردي لـيس فقـط شـريكا مـع الشـعب العربـي في العـراق، بـل ولـه حقوقه القومية المشروعة في كُردستان العراق.

** وفي حالة قيام وحدة أو اتحاد فيدرالي بين بعض الدول العربية، يكـون للكُـرد الحـق في التمتع بحقوقهم القومية العادلة بما فيهـا تشـكيل فيدراليـة كُردسـتانية في إطـار الدولـة الواحدة.

** طـرح بعـض المطالـب الكُرديـة الـتي تمـس تنظـيم العلاقـة الماليـة والإداريـة والتعلـيم واللغة...الخ بين الإقليم والحكم المركزي.

وكان نشاط القوى البعثية بشكل خـاص والبيانـات الـتي أصـدرها حـزب البعـث تـدين نشاط الحزب الديمقراطي الكُردستاني وتعتبره تآمراً مع القوى الإمبريالية وإيران ضد وحدة العراق أرضاً وشعباً وضد اسـتقلال وسـيادة العـراق وتطالـب القـوات المسـلحة بوضـع حـد لذلك. وكانت التسمية المحببة لدى البعثيين هي "القوى الكُرديـة الآنفصـالية"، وفيمـا بعـد "الجيب العميل".

في مقابل هذا كانت القيادة الكُردية تدرك دون أدنى ريب بـأن قاسمـاً مـن حيـث المبـدأ غير عنصري وغير شوفيني وغير طائفي أولاً، وأنه سعى بكـل الجهـود الممكنـة إلى تثبيـت شراكة العرب والكُـرد في العـراق الجديـد في إطـار حركـة الضـباط الأحـرار وتضـمين ذلـك في الدستور المؤقت، وأنه اعترف للكُـرد الفيليـة بحقـوقهم المشـروعة باعتبـارهم مـن مـواطني العراق الأصليين وليسوا طارئين عليه أو أنهم ليسوا بإيرانيين. وبهـذا الصـدد كتـب السـيد

مسعود البارزاني في الجزء الثالث من كتابه الموسوم البارزاني والحركة التحررية الكُردية (ثورة أيلول ١٩٦١–١٩٧٥) ما يلي:

"وبإصرار من عبد الكريم قاسم، تم وضع المادة الثالثة من الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ تموز التي أقرَّت ولأول مرة في تاريخ الدولة العراقية بل في تاريخ كُردستان بشراكة العرب والكُرد في الوطن الواحد"[٧١]. (المقصود هنا ٢٧/تموز/يوليو ١٩٥٨، حيث صدر قانون الدستور العراقي المؤقت، ك.ح.)

فما هو السبب وراء قبول الحزب الديمقراطي الكُردستاني إقامة تحالف سياسي مع البعث لإسقاط حكومة قاسم؟

يبدو لي أن هناك العديد من العوامل التي كانت وراء هذا الموقف رغم معرفتهم بحقيقة موقف القوى القومية، وخاصة الشوفينية منها، من مطالب وحقوق الشعب الكُردي من جهة، ومعرفتهم بحقيقة موقف عبد الكريم قاسم من جهة ثانية، ورفض كل التيار القومي العربي لفكرة حق الشعب الكردي في تقرير مصيره. لا شك في أن الوعي السياسي والتعقيدات التي رافقت تلك المرحلة من تطور العراق والتشابك بين الصراعات التي أثارتها القوى القومية الشوفينية بوجه عبد الكريم قاسم، جعلته أكثر حذراً في التجاوب مع مطالب الشعب الكُردي والقيادة الكُردية بشأن الدستور أو الحكم الذاتي لكُردستان العراق وخشيته في أن يصاب بالعزلة عن العالم العربي، وبالتالي يطوق من جميع الجهات. ولا شك في أن القيادة الكُردستانية كانت ترى بأن الظرف كان مواتياً للشعب الكُردي في أن يكرس بعض الحقوق المشروعة والعادلة التي ناضل من أجلها طويلاً وقدم الكثير من التضحيات الغالية، إضافة إلى أنه لم يطالب بالآنفصال أو إقامة دولة مستقلة له، رغم حقه الكامل في ذلك. وأن مطالبه يراد لها أن تتحقق في إطار الجمهورية العراقية الجديدة، وهي لا تمس بأي حال الوحدة الوطنية العراقية بل تعززها.

---

٧١ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. ثورة أيلول ١٩٦١–١٩٧٥ مع ملحق وثائقي. أربيل. ٢٠٠٢. ص ٢١.

لم يكن، كما يبدو، في مقدور قاسم أن يتغلب على هذه المحنة بين موقف القوى الكُردية من جهة، وموقف القوى القومية العربية الشوفينية التي شنت حملة شعواء في العراق والعالم العربي ضد سياساته وسمته بقاسم العراق وهرجت ضد الكُرد باعتبارهم "انفصاليين وعملاء للاستعمار!" من جهة أخرى، ولم يقبل بتلك العجالة التي يسعى الكرد إلى تحقيق كل شيء أو إعلان الثورة ضده من جهة ثالثة، واعتبر المسألة وكأنها صراع بينه وبين ملا مصطفى البارزاني الذي لم يقدر دور قاسم في الموقف من الشعب الكردي من جهة رابعة، فأصبح عبد الكريم قاسم يئن تحت وطأة موقفين متشددين، ولم يتحر بهدوء وروية عن حل عملي مناسب بعيداً عن لغة القوة واستخدام السلاح وضرب مواقع البارزانيين عبر الطيران الحربي. إذ كان في مقدوره أن يعود إلى الشعب العراقي كله ويستعين به في اتخاذ القرار الصائب ومن خلال استفتاء أو تنظيم لقاءات بين كل القوى السياسية العراقية الديمقراطية لدراسة الموقف من هذه القضية واتخاذ الموقف المناسب بالتفاوض الجاد مع قيادة الشعب الكُردي.

لم تكن القيادة الكُردية راغبة حقاً في التحالف مع البعثيين والقوميين لإسقاط قاسم، بل كانت تريد التفاوض مع الشيوعيين حول هذا المشروع وطرحت على قيادة الحزب الشيوعي العراقي فكرة التعاون والتنسيق للإطاحة بحكم قاسم. إلا أن الحزب الديمقراطي الكُردستاني عجز عن إقناع الحزب الشيوعي بفكرة النضال المشترك ضد حكومة قاسم وإسقاطها، إذ كانت القيادة الكُردية تعتقد بإمكانية الحزبين على تحقيق النصر على قاسم.[٧٢] في حين كان الحزب الشيوعي العراقي يعتقد بضرورة دعم حكومة قاسم والسعي لإيجاد حل سلمي للقضية الكردية ورفع لهذا الغرض شعار "الديمقراطية للعراق والسلم لكردستان"، كما كان شعار الحكم الذاتي مؤيداً من جانب الحزب الشيوعي العراقي.

لقد كانت للحزب الشيوعي العراقي مواقع مهمة في الجيش كما كان الحزب يمتلك عدداً كبيراً من الضباط من مختلف الرتب العسكرية وفي القوة الجوية، إضافة إلى جمهرة واسعة من ضباط الصف والجنود وجماهيرية واسعة في صفوف الشعب حينذاك تفوق نفوذ

---

٧٢ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق.

وإمكانيات القوى القومية في الجيش وفي الأوساط الشعبية بكثير. ولكن الحزب الشيوعي رفض الدخول في عملية انقلاب ضد قاسم لأسباب غير قليلة، وفي المقدمة منها قناعة الحزب بأن مثل هذه المحاولة ستساهم في تعبئة قوى كثيرة ضد الحزب وضد الحركة الديمقراطية الكُردية وسيعجز الحزبان عن تحقيق المنشود، خاصة وأن حكومة قاسم لم تكن قد استهلكت نفسها جماهيرياً أو استنزفت إمكانياتها في معالجة الوضع حينذاك، أو لم يعد لحكومة عبد الكريم قاسم من يساندها من الضباط الديمقراطيين. كان الحزب في أكثرية قيادته لا يرى موجباً للانتفاض على حكومة قاسم وكان يرجو ويأمل في حصول تحول في سياسة عبد الكريم قاسم ومواقفه لصالح الديمقراطية وحل المسألة الكُردية بصورة سلمية وديمقراطية. ويبدو أن هذا الموقف من جانب الحزب قد دفع بالحزب الديمقراطي الكُردستاني إلى التحالف مع أي جماعة أخرى مهما كانت طبيعتها ومواقفها في سبيل الخلاص من حكومة قاسم التي كانت ما تزال تمارس الضغط والقصف الجوي ومطاردة كوادر الحزب الديمقراطي الكُردستاني، ولا تزال تأمل بحل عسكري للمشكلة! ويشار هنا إلى أن السيد إبراهيم أحمد هو الذي بدأ الحوار مع القوى القومية والبعثية بشأن إقامة التحالف لإسقاط حكم قاسم من خلال اتصاله بالعقيد المتقاعد طاهر يحيى،[٧٣] رغم صراعه الفكري والسياسي وكتاباته القوية التي نشرها في تلك الفترة ضد موضوعة "يشكل العراق جزءاً من الأمة العربية"، كما أن تلك القوى هي التي كتبت ونشرت ضد حق شعب كُردستان في تقرير مصيره أو حقه في الحكم الذاتي، وهي التي ألّبت عبد الكريم قاسم عبر المندسين منهم في الأجهزة المدنية والعسكرية الحكومية المحيطة بقاسم ضد ملا مصطفى البارزاني والحزب الديمقراطي الكُردستاني... الخ.

كان قادة الاتحاد السوفييتي لا يؤيدون الإطاحة بحكومة قاسم باعتبارها حكومة وطنية يفترض مساندتها وأن العراق قد أقام علاقات سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية واسعة مع الاتحاد السوفييتي ومع عدد من الدول الاشتراكية. وكان هذا الموقف في عمومه صحيحاً. ولكنهم كانوا قد وافقوا في نفس الوقت على دعم القوى الكُردية والمساعدة في تسليحها لأربعة أسباب، وهي:

---

٧٣ جواد. سعد ناجي د. العراق والمسالة الكُردية ١٩٥٨-١٩٧٠. لندن. دار اللام. ١٩٩٠. ص ٧٥-٧٦.

** اعتبار الحركة الكُردية قوة قومية ديمقراطية يمكنها أن تدعم نضال الشعب العراقي ضد الهيمنة الاستعمارية.

** المساهمة في عدم اضطرار الحركة الكُردية مد يدها وطلب المساعدة العسكرية من إيران أو من دول المعسكر الغربي.

** اعتبار القوى الكُردية صمام أمان أمام المطامع التركية في العراق من جهة، وإشعار القوى الأخرى بأن الاتحاد السوفييتي يسند العراق والقوى الكُردية فيه من جهة ثانية.

** الحديث الصريح الذي جرى بين قادة الكرملين وملا مصطفى البارزاني حول احتمال قيام انتفاضة ضد عبد الكريم قاسم وان الوضع الخاص للكُرد يستوجب امتلاك السلاح وتحصين موقف الحركة الكُردية التحررية.

ولا شك في أن القادة السوفييت كانوا يتابعون التطورات الجارية في العراق والموقف من الحزب الشيوعي العراقي ومن القوى الديمقراطية وكذلك الموقف من الحركة الكُردية، وكانوا يلاحظون التراجعات في السياسة الديمقراطية لحكومة قاسم والمخاطر الناجمة عن ذلك على وجود حكم قاسم ذاته. ويبدو أن الحزب الشيوعي العراقي لم يكن في ذلك الحين على علم بأن الاتحاد السوفييتي قد بدأ بتزويد القيادة الكُردية بالمساعدات المالية لاقتناء الأسلحة، وإلا لربما كان قد دخل في حوار أوسع مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني حول الموقف من قاسم. لا شك في أن الكُرد عندما حصلوا على السلاح لم يكن الوضع بينهم وبين عبد الكريم قاسم قد تدهور إلى تلك الدرجة التي ظهرت بعد زيارة ملا مصطفى البارزاني إلى الاتحاد السوفييتي وعودته في آذار/مارت من العام ١٩٦١. ومن المحتمل أن يكون قد وصل إلى قاسم خبرٌ يعلمه بموافقة السوفييت على تزويد الكُرد بالأسلحة، مما رفع من عدم ثقته بالقيادة الكُردية وتأخير استقباله لملا مصطفى البارزاني بعد عودته من الاتحاد السوفييتي. يشير السيد مسعود البارزاني إلى أن السوفييت وافقوا على تزويد الكُرد بالسلاح، وأنهم اتفقوا على أن يتم إيصاله إلى منطقة معينة في كُردستان عبر الجو، ولكن ذلك لم يحصل لأسباب فنية، مما جعل السوفييت يدفعون المال لتشتري القيادة الكُردية به سلاحاً لأنصارها. كتب السيد مسعود البارزاني بهذا الصدد ما يلي:

"وما أن استقر المقام بالبارزاني في بارزان حتى قام بإعداد برنامج منتظم لشراء السلاح. وكانت السفارة السوفياتية همزة الوصل بين البارزاني وموسكو. وعن طريقها كانت ترد المبالغ المرصودة ويتم إيصالها إلى بارزان. والمسؤول المباشر في هذه الصفقة هو السكرتير الأول في السفارة المدعو (ناسكوف). أما المكلف بتسلم المبالغ المخصصة وشراء الأسلحة وإرسالها إلى بارزان فكان الشهيد (حميد كاواني) وقد قام بذلك بمعونة رسول گرويتى وفرع الپارتي في أربيل – لاسيما خلايا الحزب في سلك الشرطة حيث كانت تشكيلات الپارتي ضمن مراتب الشرطة بدرجة عالية من القوة والتنظيم والتفاني الحزبي... كان معظم السلاح من طراز چيكى وإنگليزي من النوع الذي استخدم في الحرب العالمية الثانية. إلا أنه كان بحالة جيدة وصالحة. وقد تم شراء زهاء ثلاثة آلاف قطعة بين شهري أيار وأيلول ١٩٦١"[٧٤] .

إن الموقف السلبي الذي اتخذته حكومة عبد الكريم قاسم من مطالب القيادة الكُردية ومن ملا مصطفى البارزاني من جهة، وبعض المشكلات التي حصلت في كُردستان من قبل القوى الكُردية من جهة ثانية، والتي كان في مقدور العقل البارد والقلب الدافئ على العراق ومستقبله أن يعالجها بهدوء وروية ويصل بها إلى شاطئ السلام، قد أديا إلى تدهور العلاقات بين عبد الكريم قاسم وملا مصطفى البارزاني، وبين الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحكومة العراقية. بدأ الطرفان باتخاذ إجراءات متبادلة تعبر عن رفض كل منهما لسياسة الآخر وتشديد العداء المتبادل والوصول إلى نقطة اللاعودة، رغم توفر نقاط غير قليلة كانت توجب العودة إلى الحوار الموضوعي والأكثر شفافية وعقلانية، مما دفع بعبد الكريم قاسم إلى اتخاذ عدة إجراءات خاطئة، كان أبرزها ما يلي:

* تنظيم حملات عسكرية وقصف جوي ضد مواقع العشيرة البارزانية في بارزان في كُردستان العراق وضد مواقع المسلحين الكُرد.
* تنظيم وتأليب بعض العشائر الكُردية التي كانت قبل ذاك في خدمة النظام الملكي ضد الحركة الكُردية المسلحة والحزب الديمقراطي الكُردستاني وتقديم السلاح لها وتشجيعها لتقوم بعمليات عدائية ضد قوى البارزاني.

---

٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢/٢٣.

* شن حملة إعلامية معادية للحزب الديمقراطي الكُردستاني وللملا مصطفى البارزاني في الإعلام والصحافة والتلفزة العراقية. وقد وظف قاسم قدرات الدولة الإعلامية لهذا الغرض شارك فيها الكثير من العناصر القومية والبعثية الشوفينية المعادية للنضال المشترك في العراق لتأجيج الصراع وتأليب المجتمع ضد الكُرد.
* قيام أجهزة قاسم باعتقال مجموعة من قياديي الحزب الديمقراطي الكُردستاني وزجهم في السجن والتضييق على الكثير من كوادرهم وأعضاء الحزب في بغداد والمناطق الأخرى.
* رفض قاسم شعار الديمقراطية للعراق والسلم لكُردستان الذي رفعه الحزب الشيوعي العراقي، وبالتالي جعل الأمل في التراجع عن مواقف قاسم بعيدة المنال، خاصة وأنه شن حملة اعتقالات واسعة ضد حملة هذا الشعار وزجهم في السجون وأصدرت المحاكم العراقية، التي كان يقودها مناهضون لعبد الكريم قاسم وسياساته، أحكاماً كثيرة ضد الشيوعيين والديمقراطيين.

لقد جرت محاولات عديدة من جانب القيادة الكُردية، كما بذل عبد الكريم قاسم من جانبه بعض الجهود لإعادة الصلة والتفاوض وإيقاف القصف الجوي ضد مناطق بارزان وعبر التفاوض مع الشيخ أحمد البارزاني حتى بعد إعلان ثورة الكُرد في الحادي عشر من أيلول عام ١٩٦١، إلا أنها لم تدفع بعملية الحوار إلى أمام، بل فاقمت الوضع المتردي خاصة بعد أن بدأت قوات الحكومة تتكبد خسائر فادحة وتضعف من مواقع الحكومة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

لقد كانت الحرب بين الحركة المسلحة الكُردية والقوات العراقية الحكومية حرب استنزاف للطرفين، ولكنها كانت أكثر تأثيراً في قدرات الجيش العراقي وأكثر نخراً في كيان نظام حكم قاسم، وهيأت الجو بدورها لنجاح انقلاب ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣.

في ربيع العام ١٩٦٢ اقترح السيد إبراهيم أحمد، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكُردستاني عقد لقاء مع طاهر يحيى ليطرح عليه بعض المقترحات بشأن التعاون لإسقاط حكومة قاسم. وافقت قيادة الحركة الكُردية بقيادة البارزاني على السير في هذا المجال ورؤية مدى إمكانية التعاون. وفي الوقت نفسه كان هناك لقاء بين صالح اليوسفي وعلي صالح السعدي.

كان البعثيون يريدون من الكُرد تحقيق مسألتين، وهما:

- استمرار القتال ضد حكومة قاسم لإضعافه وإشغاله بها وإبعاده عن امتلاك القدرة على معالجة القضايا الأخرى التي كانت تنخر بالنظام أيضاً. يشير هاني الفكيكي، عضو القيادة القطرية لحزب البعث، الذي انتخب إلى هذا المركز بعد وقوع الآنقلاب من قبل المجلس الحزبي الذي عقد بين ١٥-١٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، بصدد هذه النقطة إلى ما يلي:

"... اتصل الأكراد بالحزب عن طريق عسكريين من أصدقاء البعث فعرضوا التعاون والتنسيق بهدف إطاحة الزعيم وحكمه. ولئن لم يتعدّ همهم إيقاف الأعمال العسكرية ضد الشعب الكُردي وضمان الحكم الذاتي لكُردستان في المستقبل، كان همنا توثيق الصلة بالحركة الكُردية وتمني استمرار القتال في الشمال لإضعاف قاسم من جهة، وضمان عدم تحرك الأكراد ضدنا إذا نجحنا في استلام السلطة من جهة أخرى. أما في حال الفشل فالعلاقة بالحركة الكُردية تتيح لنا الهرب إلى الشمال! وهكذا وللمرة الأولى في تاريخ الحزب في العراق، تضمن تقرير القيادة إقراراً بالحقوق الثقافية للأكراد، وإشارات عامة إلى اللامركزية"[٧٥].

- إيقاف القتال في أعقاب إسقاط النظام لكي لا تشغل القطعات العسكرية بمشكلات القتال في الشمال وتعجز عن مواجهة احتمالات الوضع في العراق.

كانت الموافقة على ذلك مكسباً كبيراً للانقلابيين. ولكن ماذا كانت الوعود التي منحت للقيادة الكُردية إزاء المسألة الكُردية؟

كان الكُرد يسعون إلى انتزاع اعتراف من القوى التي تهيئ للانقلاب على وعد خطي بعدد من المسائل نشير إليها وفق ما جاء في رسالة السيد إبراهيم أحمد إلى طاهر يحيى بأمل الاتفاق على إسقاط حكومة قاسم:

"إن الشعب الكُردي يملك الحق الذي لا ينازع في الآنفصال عن الدولة. ولكنه لا يرغب في ممارسة هذا الحق. ولتفادي أي سوء تفاهم في المستقبل، من الضروري أن تعترفوا

---

٧٥ الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. مصدر سابق. ص ١٩١.

مقدماً بالحكم الذاتي الداخلي لمنطقة كُردستان، وأن يرد هذا الاعتراف علناً في إحدى البيانات الأولى لحكومة الثورة"[٧٦] . وكان السيد إبراهيم أحمد قد اقترح أيضاً ما يلي وبناء على اتفاق مع قيادة الثورة الكُردية:

"تعيين سيادة الملا مصطفى البارزاني حاكماً أو رئيس وزراء لهذه المنطقة (كُردستان العراق)، وإعطاؤه الحق في تشكيل حكومة لكُردستان ذات الحكم الذاتي. إن هذه الشروط ستكون ضمانات ضد أي احتمالات سوء تفاهم في المستقبل. كما أنها تؤلف تطبيقاً حقيقياً للمادة الثالثة من الدستور العراقي... إن الرفاق الذين تباحثت معهم يعتبرون قبول هذه الشروط بشكل قطعي أساساً جوهرياً لبدء المفاوضات حول المسائل الأخرى التفصيلية"[٧٧] .

لم يقدم طاهر يحيى وعداً تحريرياً بأي شيء يذكر عدا الوعود العامة، في حين التزم على صالح السعدي، أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق حينذاك، بوعد شفوي قطعته قيادة البعث للقيادة الكُردية في اجتماع مشترك ضم كل من السيد صالح اليوسفي وعلي صالح السعدي، حين أكد له بأن الحكم الذاتي للشعب الكُردي سيعلن فور نجاح الآنقلاب[٧٨] .

لا شك من فائدة تثبيت مسألتين أساسيتين في هذا الصدد، وهما:

** لم يكن البعثيون جادين في الوعد الذي قطعوه على أنفسهم، إذ أنهم وقبل فترة قصيرة من الآنقلاب، كانوا يتهمون الحركة الكُردية التحررية بالعمالة للأجنبي وبالتفاهة، وهو ما ظهر في سلوكهم إزاء الكُرد في أعقاب نجاح الآنقلاب مباشرة.

** وأن قيادة الثورة الكُردية، رغم قبولها بالمساومة مع البعث على الحكم الوطني العراقي[٧٩] ، ورغم أخطاء قاسم الفادحة إزاء القضية الكُردية والديمقراطية، فأنها لم تكن

---

٧٦ جواد، سعد ناجي د. العراق والمسألة الكُردية.... مصدر سابق. ص ٧٦.

٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٧٦.

٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٨٣.

٧٩ ويبدو مفيداً هنا أن نشير إلى ما كتبه السيد مسعود البارزاني بشأن تقويمه الإيجابي لشخص عبد الكريم قاسم: "صدرت كتب ومؤلفات عديدة عن (قاسم) وعن عهده بقلم مؤلفين مختلفي المشارب

تثق بكلام البعثيين واستعدادهم لمنح الشعب الكُردي حقه في الحكم الذاتي. ولهذا كانت القيادة الكُردية على استعداد لمواجهة قوى البعث التي بدأت حربها ضد الشعب الكُردي لاحقاً وبشدة أبشع مما كانت عليه في عهد قاسم. إذ أنها بدأت بتعزيز إمكانياتها العسكرية في أعقاب سقوط حكم قاسم، رغم صدور أمرها بإيقاف القتال ضد قوات الجيش العراقي.

وفي تصريحات لاحقة أنكر علي صالح السعدي تلك الوعود التي قطعها للطرف الكُردي بذريعة أن حزب البعث لم يدخل بمفاوضات فعلية مع ملا مصطفى البارزاني أو الحزب الديمقراطي الكُردستاني، بل كان هناك لقاء تباحثي مع السيدين صالح اليوسفي وشوكت عقراوي، وأن ليس في ذلك أي التزام من قيادة البعث إزاء الكُرد.[٨٠] ولم يكن هذا الآنكار غريباً على البعثيين، إذ كانت السياسة التي مارسوها تؤكد التزامهم الدقيق بالقاعدة التي

والنزعات وهم بين قادح ومادح. ولا يقوم عندي شك في أن كلا الجانبين كان متحيزاً وأن كثيراً من الحقائق قد أخفيت بسبب التحيز.

وخلافاً لاعتدائه على الشعب الكُردي وشنه الحرب على كُردستان وإنكاره الحقوق الكُردية فإني لا أجد مما سجله الكتاب له نقطة يؤاخذ عليها خلاف هذا أو يتهمه بسوء نية في معالجته الأمور الداخلية رغم عثراته وأخطائه. كان بوسعه وهو في أوج سلطانه أن يقضي قضاءً تاماً على أولئك المتآمرين الذين حرموه وحرموا الشعب العراقي حتى من قطعة أرض يوارى فيها جثمان ذلك الرجل الذي أسس جمهورية العراق.

ورغم شنه هذه الحرب الظالمة على الشعب الكُردي بكل ما جرّته من مآسٍ وويلات عليه وعلى الشعب العربي أيضاً فإني أقولها هنا أن مقتله لم يخلف في نفسي أي شعور بالارتياح والسرور. وقناعتي هي أنه رغم سوء عمله معنا فأنه أسمى وأعلى كثيراً من أولئك الذين قاموا بالآنقلاب في شباط". راجع: البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٨٢. أختلف مع السيد مسعود البارزاني في هذا التقدير، رغم صواب خطوطه العامة، إلا أن الطريق إلى جهنم غالباً ما يكون مفروشاً بالنوايا الحسنة، كما أن ليس كل ما قام به الفريق الركن عبد الكريم قاسم كان سليماً، إضافة إلى الأخطاء التي ارتكبها إزاء القضية الكُردية. ولا شك في أن الحركة الكُردية هي الأخرى قد ارتكبت أخطاء ساهمت في دفع الأمور إلى تلك الزاوية الحرجة. ك.ح.

٨٠ جواد، سعد ناجي. العراق والمسالة الكُردية. مصدر سابق. ص ٧٧.

روج لها الدكتور بول جوزيف غوبلز، وزير الدعاية السياسية في النظام الهتلري، وهي التالية:

"افتروا ثم افتروا ثم افتروا، لعل بعض افتراءاتكم تعلق بأذهان الناس".

بعد نجاح الآنقلاب الفاشي يشير السيد سعد ناجي جواد إلى أن كلا من السيدين صالح اليوسفي وشوكت عقراوي، وهما يمثلان القيادة الكُردية، ذهبا سوية إلى دار الإذاعة العراقية، وكانت مقراً للمجلس الوطني لقيادة الثورة وهنئا الآنقلابيين على نجاح الآنقلاب وأعربا عن تأييدهما وأرسلا برقية باسم قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني جاء فيها:

"إن الأكراد فرحون بالثورة التي أسقطت قاسم وينتظرون "خطوات إيجابية تتخذها هذه الثورة نحو حل المسالة الكُردية على أساس الحكم الذاتي الذي يضمن الأخوة الدائمة""[81].

وكان هذا التصريح ضد رأي وإرادة الغالبية العظمى من الشعب العراقي حينذاك، رغم كل أخطاء ونواقص النظام السياسي لعبد الكريم قاسم.

لم تتحرك حكومة الآنقلاب صوب طرح مشروع أو حوار حول القضية الكُردية إذ أنها كانت مشغولة بالوضع في بغداد الذي نشأ في أعقاب الآنقلاب ومقاومة الحزب الشيوعي وقوى أخرى له. مما أجبر القيادة الكُردية على تقديم طلباتها عبر برقية أرسلت إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة تضمنت ما يلي:

"الإعلان عن وقف إطلاق النار، والإفراج عن السجناء الأكراد وتعويض المتضررين، وإقصاء ومعاقبة المسؤولين عن تعذيب الأكراد، والإعلان الفوري والرسمي عن حق الأكراد في الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية"[82].

تحرك الطرفان للحوار، بعد أن تم إعلان إيقاف القتال من الطرفين، حول تنفيذ ما جرى الاتفاق عليه مع حزب البعث وما تعهد به الحزب الأخير للقيادة الكُردستانية بعد ما يزيد على شهر على نجاح الآنقلاب. وصل وفد الحكومة برئاسة طاهر يحي، وهو أحد الضباط

---

٨١ جواد، سعد ناجي. العراق والمسألة الكُردية... مصدر سابق. ص ٧٨/٧٧.

٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٧٨.

الأحرار وأحد القوميين والمشاركين في الآنقلاب، إلى "چوار قرنه" في كُردستان العراق ومعه ثلاثة من الكُرد هم بابا علي وفؤاد عارف والعميد فتاح شالي، إضافة إلى آخرين. وتسلم مقترحات الكُرد بشأن مطالب الشعب الكُردي والتي تضمنت عدداً من القضايا المطروحة سابقاً، وأبرزها:[٨٣]

* الحكم الذاتي لكُردستان وتشكيل الحكومة لمنطقة الحكم الذاتي.
* أن تكون حدود كُردستان شمالاً تركية وشرقاً إيران وغرباً سورية وجنوباً سلسلة جبال حمرين.
* تكون اللغة الكُردية رسمية لمنطقة الحكم الذاتي.
* أن يكون الحكم في العراق برلمانيا ديمقراطياً وأن يكون نائب رئيس الجمهورية كُردياً ومجلساً وطنياً لكُردستان.
* توزيع المسؤوليات بين الحكم المركزي والحكم في الإقليم، وأن يبقى في مسؤولية الحكومة المركزية وزارات الدفاع والمالية والخارجية مع وجود وزراء دولة لهذه الوزارات في الحكومة الذاتية لكُردستان.
* مشاركة عدد مناسب من الكُرد وفق عدد النفوس في الحكومة المركزية.
* تحديد نسبة معينة من الجيش تتناسب ونفوس كُردستان، وقوام الوحدات من أبناء كُردستان. مع إحداث مؤسسات عسكرية مشابهة للمركز في كُردستان.
* يتم الاحتفاظ بقوات الآنصار إلى حين الحل النهائي حين تصبح جزءاً من قوات الجيش العراقي.
* تتألف الميزانية العامة من واردات الضرائب والگمارك والمكوس..الخ وتوزيع الموارد المالية بنسبة عادلة لا تقل عن ثلثي الواردات في كُردستان.

وفي حينها أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بياناً حول المفاوضات وأمله في الوصول إلى نتائج حسنة مشيراً إلى حقوق الشعب الكُردي، ولكنه لم يذكر الحكم الذاتي وركز على اللامركزية في الحكم، وأنه سيدخل ذلك في الدستور المؤقت والدائم.[٨٤]

---

٨٣ قارن: البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٨٥.

٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٨٦/٨٥.

لم تكن الثورة التي اندلعت في كُردستان لتكتفي بما طرحه مجلس قيادة الثورة في بيانه المذكور، وإلا لكان الأمر قد تحقق في فترة حكم قاسم ومن دون تعقيدات كثيرة.

لقد بذل الحكم البعثي كل الجهد الممكن لتجنب الالتزام بأي تعهد جديد مع الحركة الكُردية المسلحة، بل يمكن تأكيد اندفاعه الواضح للتخلي عن وعوده السابقة. وحاول تبرير هذا الموقف بأنه لا يريد إثارة العرب ضده أو الجمهورية المصرية بسبب سعي العراق لإقامة وحدة ثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، وأن من المفيد لو رافق الوفد الكُردي، الذي كان موجوداً في بغداد، مع الوفد العراقي، الذي كان على وشك المغادرة إلى القاهرة، لغرض دراسة مشروع إقامة وحدة ثلاثية.

أدرك قادة حركة التحرر القومي الكُردي أن البعثيين وهم في السلطة لا يفكرون ولا يريدون منح الأكراد حقهم في تقرير المصير أو في الحكم الذاتي، بل جل ما تحدثوا عنه لم يتجاوز الوعد "بإدارة لامركزية" تكون تحت رحمة حكم البعث وهيمنته الكاملة. كان الوفد الكُردي المفاوض برئاسة السيد جلال الطالباني موجوداً في بغداد عندما غادر الوفد العراقي بشكل مفاجئ إلى القاهرة للتفاوض حول إقامة دولة عربية اتحادية من دول ثلاث هي مصر والعراق وسوريا. ورفض الحكم وحزب البعث قبول دخول أي عضو من الوفد الكُردي ضمن الوفد العراقي. وإزاء هذا الواقع غير الطبيعي قدم الوفد الكُردي في الثامن من نيسان/ أبريل عام ١٩٦٣ مذكرة إلى اجتماع القاهرة تضمنت ثلاثة مطالب مشروعة، هي:

١. إذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكُردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكُردي على أساس اللامركزية.
٢. إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدرالي، يجب منح الشعب الكُردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه.
٣. إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية أخرى يكون الشعب الكُردي في العراق إقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة وعلى نحو تحقيق الغاية من صيانة وجوده وينفي في

الوقت نفسه شبهة الآنفصال، ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل"[85].

أغفل اجتماع القاهرة الثلاثي (مصر والعراق وسوريا) هذه المطالب العادلة للوفد الكُردي في بغداد وأعلن في السابع عشر من نيسان/أبريل من نفس العام عن تشكيل دولة عربية اتحادية باسم الجمهورية العربية المتحدة على أن يجري استفتاء شعبي حولها بعد خمسة شهور من هذا الإعلان[86].

كانت القيادة الكُردية لا ترفض قيام وحدة مع مصر وسوريا أو مع أي بلد عربي آخر، ولكنها كانت ترى وتريد بشكل مشروع وعادل أن يكون لكُردستان العراق وللشعب الكُردي وضعٌ متميزٌ وأن لا تحسب كُردستان على أنها جزء من الوطن العربي أو أن الكُرد جزء من الأمة العربية. وكانت القيادة الكُردية في ذلك على حق واضح تقره لائحة الأمم المتحدة.

وفي الرابع والعشرين من نيسان/أبريل ١٩٦٣، أي بعد أسبوع من إعلان الدول العربية الاتحادية، قدمت القيادة الكُردية مشروعاً جديداً كإجابة مباشرة على إعلان الدولة الاتحادية العربية داعياً الحكومة العراقية مناقشته. فماذا تضمن المشروع الكُردي الجديد؟ تضمن المشروع الكُردي موقفاً صريحاً وواضحاً من حقوق الشعب الكُردي إذ طرح القادة الكُرد رؤيتين هما:

١. في حالة بقاء العراق خارج إطار دولة اتحادية عربية يرى المشروع الكُردي "تشكيل حكومة عراقية مركزية لمجموع العراق، وجهاز قومي يحكم منطقة كُردستان العراق ذات الحكم الذاتي، ضمن إطار العراق. ويضم الجهاز جمعية تشريعية كُردية تنتخب انتخاباً حراً ومجلساً تنفيذياً تعينه الجمعية التشريعية ويكون مسؤولاً أمامها. وتكون الحكومة المركزية مسؤولة عن الأمور التالية: رئاسة الدولة، الشؤون الخارجية، الدفاع الوطني،

---

٨٥ جواد، سعد ناجي د. العراق والمسألة الكُردية ١٩٥٨-١٩٧٠. دار اللام. لندن. ١٩٩٠. ص ٨٤/٨٣.
راجع أيضاً: قاسملو، عبد الرحمن د. كُردستان والأكراد. ترجمة ثابت منصور. بدون ذكر دار النشر ومكان النشر. ١٩٦٧. ص ٢٧٥.

٨٦ قاسملو، عبد الرحمن د. كُردستان والأكراد. المصدر السابق. ص ٢٧٥.

المالية، صناعة النفط، الجمارك، الموانئ والمطارات الدولية، البريد والبرق والتليفون، الجنسية، تنظيم ميزانية الدولة، الإشراف على محطات الإذاعة والتلفزيون المركزية والطاقة الذرية، وهذه القائمة نهائية"[٨٧].

أ. "أما السلطات الكُردية فتكون مسؤولة عن الشؤون التالية ضمن حدود كُردستان العراق: القانون، القضاء، الشؤون الداخلية، المدارس والتعليم، الصحة العامة، الزراعة، التبغ، البلديات، العمل، الشؤون الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، وجميع الأمور التي لا تحدد مسؤوليتها الحكومة المركزية. وتكون حصة كُردستان في الحكومة والإدارة المركزيتين متفقة مع نسبة سكانها إلى مجموع سكان العراق"[٨٨].

ب. ثم تطرق المشروع إلى تقسيم الموارد المالية المتأتية من النفط الخام والضرائب في كُردستان العراق..الخ بما يساهم في تطوير كُردستان ودون إلحاق الضرر بالقسم العربي من العراق أو بالحكومة المركزية.[٨٩] وتضمن المشروع أن يكون نائب رئيس الدولة ونائب رئيس أركان الجيش كُرديان يتمتعان بحقوقهما الكاملة. كما يفترض أن يتضمن الدستور الخاص بكُردستان العراق الحقوق القومية المشروعة للأقليات القومية التركمانية والآشورية والكلدانية والأرمن، وهي الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.[٩٠]

٢. وفي حالة قيام دولة اتحادية عربية فيكون لإقليم كُردستان الحكم الذاتي ويكون عضواً في الاتحاد بكامل الحقوق ويشار في العلم، في حالة استبداله برمز خاص يشير إلى كُردستان والأكراد، وكذا بالنسبة للجنسية. ففي حالة استبدالها بجنسية عربية تضاف

---

٨٧ قاسملو، عبد الرحمن د. كُردستان والأكراد. المصدر السابق. ص ٢٧٦.

٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٦.

٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٧/٢٧٦.

٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٧.

كلمة كُردستان إلى جنسية وجواز سفر الأفراد من أصل كُردي، وكذلك في الهوية المدنية.[٩١]

لم تكن هذه المطالب مقبولة من الحكومة العراقية فأهملتها نهائياً وبدلاً من أن تناقشها بدأت بإجراءات تعسفية ضد الأكراد في مختلف أنحاء العراق، ثم فجرت الحرب ضد الشعب الكُردي ثانية والتي استمرت حتى سقوط البعث في ١٨ تشرين الثاني من عام ١٩٦٣ وتسلم الآنقلابيون الجدد من بعض القوى القومية للسلطة بقيادة عبد السلام عارف.

لم تكن المفاوضات في القاهرة مجدية للوفد الكُردي الذي كان يترأسه السيد جلال الطالباني، كما لم يكن مثمراً للوحدة الثلاثية، خاصة وأن ثقة عبد الناصر كانت قد تزعزعت من الأعماق بعد حركة الآنفصال التي قام بها البعثيون في سوريا وإنهاء الوحدة مع مصر. كان هذا في شهر نيسان/أبريل ١٩٦٣.

لا شك في أن قيادة حزب العبث العربي الاشتراكي في العراق ومكتبها العسكري، الذي هيمن على مجلس قيادة الثورة، وكذلك بعض القوى القومية لم تكن موحدة في موقفها من المسألة الكُردية، إذ كانت بينها نقاط التقاء ونقاط اختلاف. كان الموقف الأول، الذي يمثله بعض المدنيين في قيادة حزب البعث وبعض المدنيين في المجلس الوطني لقيادة الثورة، يؤكد:

- إن من الأفضل للنظام الجديد أن يجد حلاً للمسألة الكُردية دون الخوض بحرب جديدة ترهق كاهل الحكم.
- رفض مبدأ حق تقرير المصير أو إقامة فيدرالية أو حكم ذاتي للكُرد في شمال العراق.
- الحل الممكن والوحيد هو منح المحافظات الكُردية الإدارة اللامركزية.
- اعتبار العراق كله جزءاً من الوطن العربي وكذا الشعب العراقي كله جزءاً من الأمة العربية.

---

٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٧.

- وفي حالة رفض الكُرد لذلك يمكن شن الحرب ولكن بعد أن تتوفر إمكانية أفضل لمواجهة القوى المسلحة في كُردستان.

أما الموقف الثاني فكان يعبر عن موقف العسكريين مع بعض المدنيين في قيادة البعث والمجلس الوطني لقيادة الثورة والمكتب العسكري للبعث، إذ يتفق مع جميع النقاط الواردة في أعلاه مع الجانب المدني، ولكنه يؤكد ويفضل:

- الحل العسكري على أي حل آخر والبدء به مباشرة دون انتظار، إذ لا يجوز المساومة بأي حال. وكان صالح مهدي عماش، عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الدفاع يتحدث عن الحرب في كُردستان للقضاء على الحركة الكُردية المسلحة باعتبارها "نزيهة ربيعية"!

وكانت النتيجة ما أرادها العسكريون بعد أن وجهت ضربة قوية للجناح الذي كان يريد بصيغة ما تأجيل الحرب على الأقل وكان في مقدمة هؤلاء علي صالح السعدي والغالبية المدنية في القيادة، وبدأت عملية التشديد إزاء مطالب الكُرد العادلة.[٩٢]

وسرعان ما تبين أن العهد الذي قطعه علي صالح السعدي نيابة عن البعث كان مجرد وعدٍ كاذبٍ، أمام صالح اليوسفي وشوكت عقراوي، عندما قال "ليس من حقكم فحسب أن تنالوا الحكم الذاتي بل إن لكم فوق هذا حق تقرير المصير"[٩٣].

في العشرين من شهر أيار/مايس ١٩٦٣ بدأ فرض الحصار الاقتصادي على كُردستان العراق وعلى الثوار في آن واحد. وفي العاشر من حزيران/يونيو من نفس العام بدأت الحرب ثانية ضد الشعب الكُردي من قبل حكومة الآنقلاب الدموي، وذلك بقيامها بتنظيم استعراض عسكري لإبراز العضلات وتخويف الناس في كل من السليمانية وكركوك، كما أصدرت بياناً هاجمت فيه الحركة الكُردية واتهمت القيادة الكُردية بخرق اتفاقية وقف

---

٩٢ جواد، سعد ناجي. العراق والمسألة الكُردية. مصدر سابق. ص ٨٩.

٩٣ المصدر السابق نفسه. ص ٨٣.

إطلاق النار والرغبة في الآنفصال...الخ. وكانت بمثابة إعلان الحرب على الشعب الكُردي وقيادته السياسية وحركته التحررية.

لم يشترك الجيش العراقي وحده في المعارك ضد قوات الپيشمرگه في كُردستان العراق بل ساهمت وحدات من الجيش السوري قوامها ٥٠٠٠ مقاتل كانت تمارس عملياتها في المنطقة الواقعة بين زاخو ودهوك.[٩٤] كما حركت الحكومة العراقية وحدات من "الفرسان، الجحوش" الكُرد المرتزقة للمشاركة في القتال ضد قوات الپيشمرگه. وكان الهدف وراء هذا التحشيد الكبير للقوات الحكومية والقوات السورية والفرسان هو إنزال ضربة سريعة بقوات الپيشمرگه لكسر المعنويات وإضعاف الروح الجهادية من خلال السيطرة على بارزان معقل الثوار وقائد الثورة. وقد تمت السيطرة على بارزان من قبل القوات الحكومية، كما سيطروا قبل سقوط النظام، أي في الأول من تشرين الثاني ١٩٦٣ على المنطقة الحصينة چِّمى – ريزان وشوان بعد أن زحفوا على المنطقة بلوائين مجحفلين بقيادة العقيد سعيد حمو، واعتقدت السلطة بأنها بهذه المعارك قد حققت النصر النهائي على الكُرد.[٩٥] إلا أنها كانت البداية لنهاية حكم البعثيين الأول في العراق.

وفي هذه المعارك سقط الكثير من الجنود العراقيين صرعى في الحرب الدائرة، كما سقط الكثير من المناضلين الكُرد في معارك غير متكافئة ولم تكن باستمرار لصالح الحركة الكُردية، ولكنها كانت في المحصلة النهائية عملية إضعاف حقيقية للنظام البعثي وإجهاد لميزانية الدولة وتعميق لمشكلاته الداخلية، وتشديداً للصراع بين البعثيين والقوميين من جهة، وفي ما بين البعثيين أنفسهم من جهة ثانية. إذ في شهر أيار/مايس من العام ١٩٦٣ القي القبض على مجموعة كبيرة من العسكريين والمدنيين القوميين بتهمة التحضير لانقلاب عسكري ضد حكم البعث تقوده حركة القوميين العرب، والذي أشرنا إليه في مكان آخر من هذا الكتاب. ولم يتوقف القتال فعلياً حتى بعد سقوط نظام البعث في تشرين الثاني من العام ١٩٦٣، وكانت الحرب ضد الشعب الكُردي أحد العوامل الأساسية في سقوط هذا

---

٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٩٩.

٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ٩٩.

النظام. كتب السيد مسعود البارزاني بشأن مواقف حزب البعث إزاء الشعب الكُردي يقول: "وكما أتضح فيما بعد بأنهم ما كانوا يؤمنون أصلاً بأن للشعب الكُردي حقوقاً وأن العدالة قبل الاتفاق تقضي الإقرار بتلك الحقوق. لذلك بدا من الصعوبة بمكان أن يُتوصل إلى الحق العادل المنشود من مثل هذه الفئة من الحكام.

لم تكن الحرب التي شنها البعثيون مجرد قتال بين طرفين يحترمان حقوق الآنسان والمواثيق الدولية في قضايا الحروب. بل أقترنت في واقع الأمر بممارسة عمليات انتقامية وحشية وجرائم بشعة بحق المواطنات والمواطنين الكُرد من جانب أجهزة البعث والحرس القومي والقوات المسلحة العراقية على امتداد فترة القتال، إضافة على تجنيد جمهرة كبيرة من أبناء العشائر الكُردية إلى جانب النظام في جماعات مسلحة أطلق عليها بالفرسان، وأطلق عليهم الشعب كلمة "جحوش" العربية أو "جاش" باللغة الكُردية.

لقد قتل المئات من الناس في هذه الحرب غير العادلة التي شنها النظام البعثي، كما جر المئات أيضاً ومن الطرفين، وهدمت الكثير من القرى على رؤوس أصحابها وسويت الكثير من المناطق بالأرض. ولم تكن تلك الحرب سوى التعبير عن ذهنية شوفينية استبدادية لا تعرف معنى الحرية والديمقراطية ولا تعرف غير الشوفينية والعنصرية موجهاً لسياساتهم اليومية ضد الشعوب الأخرى.

لم يكتف البعثيون باعتقال الوفد الكُردي للمفاوضات بل شنوا حملات اعتقال واسعة ضد الكُرد في مدن كُردستان العراق وفي المدن العراقية الأخرى، مما أجبر الكثير من الطلبة والموظفين على ترك وظائفهم والهروب إلى الجبال والالتحاق بقوات البيشمرگه والمشاركة في النضال هناك. ونتيجة الحملات الشرسة والقتل الواسع النطاق الذي لحق بالشيوعيين أجبرت كثرة من الشيوعيين والديمقراطيين على ترك المدن العراقية في الوسط والجنوب وخاصة بغداد والالتحاق بكُردستان والعمل في صفوف قوات البيشمرگه والنضال ضد النظام.

فمع بدء الحرب ضد الكُرد قام النظام بارتكاب جريمة كبيرة في السليمانية حيث قامت القوات الحكومية "في ليلة ٩ – ١٠ حزيران ١٩٦٣،..بإلقاء القبض على خمسة ألاف من

الأهالي[٩٦] اخُتير منهم ستة وثمانون ليدفنوا أحياءً وسُويّ الأخدود الذي حفروه بـالتراب". وهذه المأساة وحدها تعبر عن عنف وقسـوة وسـادية هـؤلاء الحكـام الـذين ارتكبـوا أبشـع الجرائم بحق الشعب العراقي وهم الذين أصدروا البيان رقـم ١٣ الخـاص بإبـادة الشـيوعيين في العراق، والذي تحدثنا عنه في مكان آخر من هذا الكتاب.

أرسل اللواء إبراهيم فيصـل الأنصـاري، المشـرف علـى جبهـة ميرگـه سـور، برقيـة إلى رئيس أركان الجيش بعد معركة دمويـة خاضـها ضـد البيشـمرگه في معركـة جسـر چـمه في السابع عشر من أيلول/سبتمبر، كما وردت في كتاب السيد مسعود البارزاني، جاء فيهـا مـا يلي:

"إلى رئيس أركان الجيش/ سكرتير وزارة الدفاع/ قيادة قوة الميدان/ فق ١ رئيس

العدد ١٢٣٥ / ح

التاريخ ١٩٦٣/٩/٢٠

(لقد نجحت قطعات الفرقة الثانية البطلـة والقطعـات المتجحفلـة معهـا مـن تطهـير معظـم منطقـة بـارزان (ميرگـه سـيور–شـيروان) مـن الخونـة. وذلـك بعـد معـارك استمرت طيلة شهري آب وأيلول بعد تضـحيات جسـيمة. ودافـع البـارزانيون عـن منطقتهم دفاعاً مستميتاً ولم يتركوا شبراً واحداً دون دماء.

اقترح عقد اجتماع بحضور وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش وجميع قـادة الفـرق لدراسة الموقف ووضع خطط المستقبل قبل حلول فصل الشتاء. وأقترح البحـث عن حل سلمي لأنني أتوقع أن يستعيد العصاة تنظيم قواتهم ومواصلة القتـال ولا يجوز أن نزج بقطعاتنا في القتال في فصل الشتاء وحتى المراباة في هـذه المنطقـة الوعرة تنطوي على مخاطرة كبيرة. أنبؤونا.)"[٩٧].

---

٩٦ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٩٦.

٩٧ المصدر السابق نفسه. ص ١١٤.

يستشف من هذه البرقية عددٌ من المسائل التي نرى فائدة إبرازها للتعرف على طبيعة تفكير هؤلاء الناس:

- اتهام الكُرد وحركة التحرر الكُردية وقوات الپيشمرگه بالخيانة وبكونهم عصاة خارجون عن القانون.
- ولكنه في الوقت نفسه يؤكد أنهم يستميتون في الدفاع عن منطقتهم وعن أهلهم وعن موقع القيادة.
- وأن القوات الحكومية قد تحملت خسائر جسيمة بسبب تلك المعارك، سواء أكانت في الأرواح أم الأسلحة.
- ولكنه لا يتحدث عن الجرائم البشعة التي كانت ترتكب ضد المناضلين والمدافعين عن أرضهم وحقوقهم المشروعة.
- يرى بوضوح عجز قواته العسكرية وجميع القوات الحكومية عن إحراز النصر على حركة التحرر الكُردية وقوات الپيشمرگه الشجعان.
- ولهذا فهو يطالب بدراسة الموقف واتخاذ ما يلزم قبل حلول فصل الشتاء، إضافة إلى ضرورة التحري عن حل سلمي للمسألة. فرغم النجاح الذي حققته قواته بعد قتال دام ما يقرب من شهرين وتقديم ضحايا جسيمة، يرى إمكانية فعلية بعودة قوات الپيشمرگه إلى خوض المعارك لتطهير الأرض من القوات المعتدية. وفي هذه النقطة كان هذا المسؤول العسكري يتحدث عن واقع قائم لا يرى فيه إمكانية الآنتصار بالطرق العسكرية، ويرى ضرورة الوصول إلى حل سلمي للمسألة.

لا شك في أن خسائر الپيشمرگه لم تكن قليلة في هذه المعارك غير المتكافئة من حيث العدد والعدة، ولكن كانت خسائر القوات الحكومية أضعاف خسائر قوات الپيشمرگه. ومن المؤسف أن نقول بأن هؤلاء جميعاً كانوا من أبناء الشعب العراقي، وأن السياسة الشوفينية العمياء للحكام العرب في العراق كانت السبب وراء كل تلك الضحايا.

الفصل الثالث

حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي

لم تكن العلاقات بين القوى القومية والحزب الشيوعي العراق طبيعية منذ أن بدأت الحركة القومية في العراق تمارس نشاطها، أي منذ الثلاثينات من القرن العشرين. وقد لعب الفكر النازي ونشاط الدبلوماسيين الألمان، وعلى رأسهم الوزير المفوض الألماني الدكتور غنتر غروبا، ودعاته في العراق ونادي المثنى بن حارث الشيباني والمحاضرات التي كانت تقدم فيه دورها الملموس في ذلك، بمن فيهم ساطع الحصري وسامي شوكت وغيره من أعضاء هذا النادي. وتفاقمت هذه الحالة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبروز ملموس لنشاط الشيوعيين ودورهم في تنظيم وقيادة المزيد من المظاهرات الشعبية المناهضة لسياسات حكومات النظام الملكي. وكانت هذه السياسة تتجلى في مواقف كوادر كثيرة في حزب الاستقلال، إضافة إلى سياسات الأخوان المسلمين التي كانت تمزج بين المواقف القومية والإسلامية. واشتدت أكثر فأكثر في أعقاب موافقة الاتحاد السوفييتي على قرار تقسيم فلسطين وما ارتبط بذلك من تأييد أغلب الأحزاب الشيوعية لهذا التقسيم، ومنهم الحزب الشيوعي العراقي، رغم عدم قناعة يوسف سلمان يوسف (فهد) سكرتير عام الحزب بهذا الموقف. وجرت عمليات اعتداء كثيرة على الشيوعيين في بغداد وفي الكثير من المدن العراقية. وازداد العداء للشيوعيين حين تصدى الحزب والحركة الديمقراطية العراقية لمناهضة الصهيونية في العراق وشكل عصبة مكافحة الصهيونية من مواطنات ومواطنين يهود عراقيين وآخرين غير يهود لعبوا دوراً تثقيفياً مهماً ضد الفكر الصهيوني والسياسة الصهيونية في العراق. إلا أن الحكومة البريطانية ممثلة بسفارتها في العراق شجعت الحكومة العراقية على إصدار قانون يسمح بهجرة اليهود الجماعية إلى إسرائيل، وهي جزء من عملية دعم جهود إسرائيل في زيادة عدد الشبيبة اليهودية المهاجرة إلى إسرائيل. وفعلاً تم إصدار

قانون إسقاط الجنسية عن يهود العراق في فترة وجود توفيق السويدي على رأس الحكومة العراقية، أي السماح لمن يرغب في الهجرة على أن تسقط جنسيته العراقية. إلا أن حياة اليهود في العراق أصبحت حينذاك جحيماً لا يطاق بفعل نشاط أجهزة الأمن والشرطة والقوى القومية، مما دفع بأعداد كبيرة جداً منهم للهجرة إلى إسرائيل وخاصة منذ العام ١٩٥٠/١٩٥١. وقد دافع الحزب الشيوعي عن حق المواطنة ليهود العراق وشجب قانون إسقاط الجنسية وفضح خلفيات هذا القانون ودوافعه الحقيقية. واُتهم الحزب الشيوعي بأنه أخ اليهود والصهيونية، وتعرض بسب ذلك إلى الكثير من المضايقات والإساءات.

وفي الخمسينيات لم يتغير الموقف، بل تبلور بشكل جديد بعد بروز حزب البعث العربي الاشتراكي منذ العام ١٩٥٢، الذي كان قائده المؤسس ميشيل عفلق قد وضع على عاتق حزب البعث منذ تأسيسه في الشام في العام ١٩٤٧ مهمة ومسؤولية الكفاح ضد الحركة الشيوعية في العالم العربي. كتب ميشيل عفلق في فترة مبكرة يقول:

"إن ظهور حركتنا العربية الآنقلابية بأفكارها ومبادئها وسياستها وأسلوبها النضالي الشعبي قد جاء تعبيراً عميقاً عن انعدام المبررات الجدية الإيجابية لقيام شيوعية وحزب شيوعي في بلاد العرب... وينتج عن ذلك أننا، في أساس موقفنا السياسي، لا نقبل التعايش مع الشيوعية"[٩٨].

ثم يقول في مكان آخر:

"يجب أن نعتبر أنفسنا مسؤولين ليس فقط عن المستقبل القريب فحسب، بل وعن المستقبل البعيد أيضاً، وألا نسمح للشيوعية أن تصبح في يوم من الأيام منافسة جدية لحركتنا عند جمهور شعبنا"[٩٩]. ولا يكتفي بهذا القدر من التثقيف المناهض للحركة الشيوعية في العالم العربي، بل يؤكد ذلك بقوله: "إن مكتب البعث العربي الذي لم يفتر منذ سنين عن مكافحة الخطر الشيوعي وتحذير الشعب العربي منه بالنشرات والاجتماعات يرى من واجبه أن يهيب بعرب سوريا مرة أخرى أن ينتبهوا إلى هذا الشكل الجديد من

---

٩٨ عفلق، ميشيل. في سبيل البعث. موقفنا من الشيوعية. ص ٥.

٩٩ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

الاستعمار فيجمعوا كلمتهم للقضاء على هذا الخطر قبل أن يفوت الوقت ويتمكن الحزب الشيوعي من تسميم الروح العربية وتقطيع أوصال الكيان العربي"[١٠٠].

ويواصل حديثه بشكل واضح ليعبر عن حقده الكامل ضد الأحزاب الشيوعية فيقول: إن "الأحزاب الشيوعية ستمنع وتقمع بأقصى ما يكون من الشدة في كل بلد عربي يصل فيه حزب البعث إلى الحكم"[١٠١].

إن أساس هذا الفكر القومي الشوفيني من جهة، والفكر الأممي الذي حمله الشيوعيون من جهة أخرى، جعل من إمكانية التعاون والتنسيق بين البعثيين والشيوعيين مسألة غير سهلة، ولكنها لم تكن مستحيلة إزاء بعض القضايا اليومية الجارية في نضال المجتمع ضد سياسات الحكم الملكي الإقطاعي. وقد وجد هذا الواقع تجسيده في عدم الأنسجام والصراع بين الطلبة البعثيين والقوميين من جهة، والشيوعيين والديمقراطيين من جهة أخرى، إزاء الكثير من القضايا العراقية والعربية والدولية المهمة والأساسية، خاصة وأن الكليات والمدارس كانت وستبقى مواقع احتكاك ونقاش فكري وسياسي متواصلة وكثيرة، وغالباً ما تكون حادة متسمة بروح الشباب المندفع والملتزم أيديولوجياً وسياسياً. وغالباً ما يشار إلى المساعدة التي قدمها الحزب الشيوعي العراقي في العام ١٩٥٥ إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وذلك بتوفيره طابعة له وتدريب بعثيين على استخدامها، إذ كان يراد من ذلك تحسين العلاقات بين حزبين كان يعملان ضد الحكومة السعيدية التي أصدرت في حينها عدداً من الإجراءات غير الشرعية والمخالفة للدستور العراقي لعام ١٩٢٥. كما أن الحزبين تعاونا في الشارع في المظاهرات التي خرجت احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

وكان أكبر إنجاز تحقق في النصف الثاني من العقد السادس من القرن العشرين هو قيام جبهة الاتحاد الوطني ومشاركة الشيوعيين والبعثيين فيها مع حزبي الوطني الديمقراطي

---

١٠٠ نضال البعث. الجزء الأول. ص ٨٨.

١٠١ صبري، محمود. العفلقية ومسألة الآنقلاب. مجلة الغد. العدد ٨/٧. كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠. ص ٤٣.

وحزب الاستقلال، إضافة إلى التعاون الجانبي بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكُردستاني. وقد أمكن لهذه الجبهة التعاون مع حركة الضباط الأحرار لإسقاط النظام الملكي في العراق وإقامة الجمهورية الأولى، جمهورية ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

إلا أن قيادة حزب البعث وفكر البعث عموماً يرفضان التحالفات الطويلة الأمد وينزعان بقوة إلى العمل المنفرد أو العمل المشترك تحت قيادته ولفترة معينة. وهكذا لم يستمر العمل الجبهوي طويلاً إذ انفرط عقده بعد انتصار الثورة بأسابيع قليلة جداً وبسبب الشعار المتعجل والمقصود الذي طرحه حزب البعث والداعي إلى التحاق العراق بالوحدة المصرية السورية التي لم تكن قد أقيمت أصلاً على أسس ديمقراطية متينة، إذ سرعان ما انفرط عقدها في العام ١٩٦٢. ولندرك حقيقة موقف البعث من التحالف السياسي مع الشيوعيين أو مع أية قوة سياسية أخرى نورد هنا بعض المقتطفات من كتابات وأحاديث ميشيل عفلق مؤسس هذا الحزب وكارثته الأساسية. يقول عفلق:

"إن الصفة القومية لحزب البعث تجعله في تعارض أساسي مع الصفة الأممية للحزب الشيوعي وهو أول اصطدام وتعارض أساسي يحول دون اشتراكنا مع الشيوعية في سياسة طويلة الأمد"، هذا المقطع ترك الباب مفتوحاً لتعاون قصير الأمد، ولكنه سرعان ما استدرك الموقف وقال: "وينتج عن ذلك أننا، في أساس موقفنا السياسي لا نقبل التعايش مع الشيوعية"، ثم يستطرد فيقول: "... فمجرد اشتراكنا في جبهة مع الشيوعيين هو توجيه ضمني من قبلنا للشعب كي يتشكك في عقيدتنا وفي كونها الحل الوحيد الملائم لحاجاته. ونحن لا يضيرنا أن نتخوف من إتاحة الفرصة للشيوعية كي تكسب عطف الشعب وثقته على حسابنا.. ولا بد من الإشارة هنا صراحة إلى أن الرأي الذي يشجعه بعض الأنصار وبعض الأصدقاء من القناعة باكتمال الشروط والظروف اللازمة لدخولنا مع الشيوعية في جبهة وفي عمل مشترك إنما مصدره تشوش في فهم قضايانا وشعورنا بالنقص أمام النشاط الشيوعي في العالم"[١٠٢].

١٠٢ عفلق، ميشيل. موقفنا من الشيوعية. مصدر سابق. ص ٥٨.

واستناداً إلى ذلك دأب حزب البعث على تخريب العلاقة مع الشيوعيين باتجاه تفليش جبهة الاتحاد الوطني، وهو ما تحقق فعلاً. وإزاء شعارات البعث أنزل الحزب الشيوعي شعار الفيدرالية مع الجمهورية العربية المتحدة بدلاً من الاتحاد، وبدأ الصراع وبدأت عمليات النزاع وتعقدت العلاقات حين بدأ البعث يخطط للانقلاب ضد حكومة قاسم وما حصل في بغداد والموصل وكركوك كلها كانت حوادث عمقت شقة الخلاف والنزاع بين حزب البعث والحزب الشيوعي. ولم يكن الحزب الشيوعي باستمرار هادئاً أو غير متطرف في صراعه مع قوى البعث أو ممارسة بعض الشيوعيين من الطلبة الهجوم على بعض البعثيين وضربهم بما لا ينسجم مع العمل السياسي الديمقراطي. ولم يكن البعث بعيداً، بل كان المنظم الفعلي لجملة من الاغتيالات بحق الشيوعيين والديمقراطيين ببغداد والمناطق الأخرى.

لقد أصبح الحزبان في عداء مستحكم ساهمت في زيادة اشتعاله قوى عربية حكومية وغير حكومية، إضافة إلى التشجيع والدعم الذي كان يتلقاه كل عداءٍ للشيوعية من دول المعسكر الغربي وأينما حصل.

هكذا كان الموقف قبل وقوع الآنقلاب بين الحزبين. الحزب الشيوعي يرفض التآمر على حكم عبد الكريم قاسم، بينما يقود البعث عملية التآمر تخطيطاً وتنفيذاً. وكان الحزب الشيوعي على علم جيد بمحاولات البعث المتكررة لتنفيذ الحركة الآنقلابية التي غالباً ما كانت تتأجل. وكان الحزب يقوم بفضحها في وقت مبكر فيستعد عبد الكريم قاسم لها ثم يؤجلها البعث لفترة لاحقة. وهكذا أصدر الحزب الشيوعي أكثر من تحذير لرفاقه بالحذر من احتمال وقوع انقلاب وشيك على حكم قاسم. كان ذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، أي قبل وقوع الآنقلاب بفترة وجيزة. ودخل الشيوعيون في صدام مع البعثيين حين بدأ البعثيون بتنظيم الإضرابات الطلابية لتوفير الجو المناسب للانقضاض على الحكم، في حين وقف الحزب الشيوعي ضدها.

رغم علم الحزب الشيوعي باحتمال وقوع انقلاب بعثي–قومي قريب، ورغم علم الحزب بالعداء المستحكم بين القوى البعثية والقومية والحزب الشيوعي، واحتمال إنزال ضربة قاسية بالحزب إن نجح الآنقلاب، ورغم قرار قيادة الحزب على مواجهة هذا الآنقلاب

والتصدي له لإفشاله، فإن استعدادات الحزب لمواجهته لم تكن عالية أو جيدة، بل كانت ضعيفة عموماً، إضافة إلى جو الخلافات التي كان الحزب يعيشها في لجنته المركزية ومكتبها السياسي. ومع قدرات الحزب العالية في مختلف صنوف القوات المسلحة ووجود خطة طوارئ لمواجهة كل المفاجآت، فشل الحزب في المواجهة لأسباب تطرقنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب. وبالتالي وضع الحزب نفسه، شاء أم أبى، تحت رحمة حزب البعث والآنقلابيين وقوى الأمن والحرس القومي والعسكريين القوميين المعادين إلى أقصى الحدود للحزب الشيوعي العراقي من أمثال عبد السلام محمد عارف وعبد الغني الراوي وغيرهما.

لقد استطاع البعثيون، ومن خلال استمرار مقاومة الحزب الشيوعي للانقلاب، إلى ملاحقة الشيوعيين وإلقاء القبض على عدد كبير منهم. وتحت التعذيب أو بسبب الخيبة التي أصيب بها البعض، انهار بعض القياديين في المكتب السياسي واللجنة المركزية وفي منطقة بغداد، مما تسبب في توجيه ضربات قاسية متتالية على امتداد الأشهر اللاحقة حتى توجهت الضربة إلى أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية وبشكل خاص حين ألقي القبض على سلام عادل، وفيما بعد، جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وحسن عوينة وغيرهم. وكانت الضربة الموجعة تلك التي تسبب بها هادي هاشم الأعظمي، الذي كان عضواً في المكتب السياسي للجنة المركزية، وأصبح أكثر المنهارين شراسة في الإدلاء على مواقع الحزب وبيوت الكادر الحزبي، كما شاركه البعض من أعضاء منطقة بغداد وبعض الكوادر الأخرى. لقد كان صمود قيادة الحزب والكثير من كوادره خيالياً حقاً، كان صموداً زرع الرعب في نفوس أعداء الحزب الشيوعي فتوجهوا إلى قتلهم تحت التعذيب بصور وحشية يصعب تصورها بسبب سادّيتها الجامحة. لقد زج الحكام البعثيون بعدد كبير جداً من الشيوعيين في المعتقلات وعرضوهم إلى التعذيب الأكثر شراسة وعدوانية وقتلوا عدداً كبيراً منهم يصل إلى عدة مئات، وخاصة من الكوادر المتقدمة وفي جميع أنحاء العراق، وخاصة في بغداد. وقد أجبر من بقي منهم على قيد الحياة إلى الهرب والصعود إلى جبال كُردستان للحصول على ملجأ لهم، كما أجبرت أعداد أخرى على مغادرة العراق نحو الخارج

وبأساليب شتى. ولم يكن بيان رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ القاضي بإبادة الشيوعيين سوى شكلٍ واحدٍ من أشكال تصفية الشيوعيين. وقد سلم هذا القرار بأيدي الحرس القومي المنفلت من عقاله والذي ضم في صفوفه أشرس البعثيين إضافة إلى مجموعة من الشباب من حثالة المجتمع التي وجدت في هذا الآنخراط موقعاً اجتماعياً تستطيع من خلاله الصعود والاغتناء وممارسة القتل. لقد كان انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ بمثابة رحلة الآلام والأحزان للشيوعيين والديمقراطيين في العراق.

لقد قُتلت تحت التعذيب وفي القتال في الشوارع جمهرة كبيرة من الشيوعيين والديمقراطيين، كما جرى تعذيب وقتل الكثير من النساء والأطفال، وجرى اغتصاب البعض منهن من قبل "أبطال الحرس القومي" البعثي في المعتقلات. وهو ما جرت الكتابة عنه في موقع آخر من هذا الكتاب.

انتقل الشيوعيون إلى النضال السري ضد حكومة البعث، كما شارك الشيوعيون الكُرد والعرب ومن قوميات أخرى، الذين وصلوا إلى كُردستان هرباً من جحيم البعث الدموي، في النضال المسلح مع قيادة الثورة الكردية، ولم يستقبلوا بحرارة من جانب قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وطوردوا باعتبارهم وقفوا ضد الآنقلاب الذي شاركوا فيه سياسياً، وعانوا الكثير قبل أن يقرر ملا مصطفى البارزاني احتضانهم ومنع الشر عنهم واستقبلهم.

لم يلق السكرتير الأول للحزب الشيوعي العراقي ترحيباً من جانب السيد إبراهيم أحمد، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكُردستاني بل صداً واضحاً وإساءات لا مبرر لها وُجهت له شخصياً وللحزب الشيوعي في ذلك الظرف الحرج الذي كان يمر به الحزب الشيوعي العراقي، بسبب مواقف الحزب من حكومة عبد الكريم قاسم، رغم معاناة الحزب بسبب رفعه شعار "الديمقراطية للعراق والسلم لكُردستان"[١٠٣]. ويبدو لي أن السبب وراء موقف السيد إبراهيم أحمد، الذي أشار إليه السيد مسعود البارزاني في كتابه الموسوم البارزاني والحركة التحررية الكُردية، الجزء الثالث، يرتبط بواقع رفض الحزب لاقتراح مشاركة الحزب الشيوعي مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني للقيام بانقلاب مشترك ضد

---

١٠٣ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٨٨.

قاسم، واضطرار الحزب الديمقراطي الكُردستاني للتوجه صوب البعثيين للتعاون معهم لتحقيق ذلك الهدف.

على امتداد الفترة التي كان حزب البعث في السلطة حمل الحزب الشيوعي العراقي شعار الإطاحة بنظام البعث وتحالف مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني عملياً في النضال لهذا الغرض، كما شارك بوحدات أنصارية في القتال ضد حكومة وقوات البعث في كُردستان العراق. ولقد تشكلت قيادة جديدة للحزب من تلك العناصر القيادية التي استطاعت النزوح إلى جبال كُردستان والعمل هناك، وتلك التي كانت موجودة أصلاً في الخارج وخاصة في الدول الاشتراكية وأولئك القلة الذين استطاعوا النجاة والاختفاء في وسط وجنوب العراق طيلة حكم البعث. كما بدأت بإعادة تشكيل تنظيمات الحزب من خلال إعادة الشيوعيين في الخارج تدريجاً ووفق خطة مناسبة إلى الداخل للمشاركة في النضال. وعبر الشيوعيين في هذه الفترة عن روح نضالية عالية والتزام متميز بقرارات قيادة الحزب حتى سقوط البعث وقيام السلطة القومية الناصرية على أنقاضها.

حركة ٣ تموز/يوليو ١٩٦٣ في معسكر الرشيد (حركة حسن سريع)

وجه الآنقلابيون ضربة شرسة وعميقة للحزب الشيوعي العراقي حين تم إلقاء القبض على عدد من قياديي الحزب وعلى رأسهم سلام عادل وتسليط أبشع صور التعذيب بحقهم واستشهادهم تحت التعذيب في أعقاب الآنقلاب بفترة وجيزة نتيجة خيانة الكادر القيادي عضو المكتب السياسي هادي هاشم الأعظمي وبعض كوادر منطقة بغداد. كما ضربت مجموعة كبيرة من الكوادر ونشطاء الشيوعيين، سواء أكانوا من المدنيين أم العسكريين، وزج بالآلاف منهم في المعتقلات ومراكز اعتقال جديدة كالنوادي الرياضية أو قصر النهاية وفي سراديب وأقبية أجهزة الأمن والمخابرات. فقد الحزب الكثير من إمكانياته الفعلية لممارسة نشاطه السياسي السري، إذ أن أغلب تنظيماته قد تلقت ضربات موجعة حقاً بسبب حملات الاعتقال المنظمة والعشوائية وبسبب الاعترافات التي شملت الكثير من الهيئات الحزبية والخلايا التابعة لها، وخاصة تنظيمات الحزب في منطقة بغداد. إلا أن

البعثيين وخلال الأشهر الأولى من نجاح الآنقلاب لم يستطيعوا اعتقال كل قيادة الحزب أو بعض المنظمات الصغيرة أو الخلايا الحزبية من أعضاء ومرشحين أو حتى حلقات أصدقاء، إما بسبب عدم اعتراف مسؤولي تلك المنظمات والخلايا رغم التعذيب الهمجي الذي سلط عليهم، وأما أن التنظيمات لم تكن معروفة ولم يجر أي اهتمام فعلي بها في البداية. كما أن أغلب الضربات قد توجهت إلى بغداد والبصرة والموصل بشكل خاص، ولكنها لم تستطع توجيه ضربات قاسية إلى تنظيمات الحزب في الريف العراقي، وخاصة في مناطق الوسط والجنوب أو في كُردستان العراق.

سعى أعضاء القيادة غير المعتقلين، وبشكل خاص جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وعبد الجبار وهبي وغيرهم من كوادر ونشطاء الشيوعيين، أن يعيدوا الاتصال بالتنظيمات الحزبية لا على مستوى بغداد، بل على مستوى العراق كله، ثم بدأوا العمل لعودة مجموعة من الكوادر الحزبية الموجودة في الخارج إلى الداخل بصورة سرية للعمل في بناء تنظيمات الحزب الجديدة أو إعاة الصلة بالمقطوعين، كما بدأوا بالعمل لإصدار جريدة الحزب لمنح الحزب روح كفاحية جديدة ورفع المعنويات. وكان الهدف من وراء ذلك:

* أن تصبح الجريدة مركز استقطاب للشيوعيين يمكن من خلالها لملمة الشيوعيين وإشعارهم بوجود مركز حزبي ما يزال يعمل.
* إعطاء دفق جديد للشيوعيين الذين لم يتعرضوا للاعتقال في أن يبذلوا المزيد من الجهد لإعادة تنظيم أنفسهم وربط المقطوعين بهم والتحري عن وسيلة مناسبة لإعادة الصلة بمركز الحزب.
* إعطاء شحنة جديدة للصمود بوجه الآنقلابيين في السجون والمعتقلات، خاصة وأن إمكانية تسريب الجريدة إلى السجون والمعتقلات كان إلى حدود معينة ممكناً.

كما أن إصدار الجريدة كان يعطي الحيوية للشيوعيين في الخارج ويعلن للرأي العام التقدمي في العالم بأن الحزب الشيوعي ما يزال موجوداً ويعمل في الداخل رغم أنف الآنقلابيين.

تمكنت قيادة الحزب من إصدار العدد الأول من الجريدة بعد الآنقلاب، وقد بثت حقاً الحماس في نفوس الشيوعيين وأصدقاء الحزب في الداخل والخارج، رغم أن هذه العملية قد انتهت باعتقال هذه القيادة التي بذلت جهدها لإعادة تجميع الشيوعيين.

وإذا كان المركز القيادي للحزب يسعى إلى تأمين صلات بالشيوعيين كأفراد مقطوعين أم خلايا ما تزال تعمل في مختلف أنحاء العراق، فإن الشيوعيين والتنظيمات التي سلمت من الضربة كانت تسعى هي الأخرى إلى تأمين ثلاثة أهداف:

* إعادة الصلة في ما بين المقطوعين من الشيوعيين في مختلف المجالات الطلابية والعمالية وفي الريف، وكذلك في القوات المسلحة وبين المثقفين والكسبة وغيرهم.
* طبع وتوزيع منشورات باسم الحزب الشيوعي العراقي لتمارس التأثير الإيجابي المنشود على الشيوعيين وأصدقاء الحزب ويعرفوا بأن الحزب ما زال موجوداً ويعمل على إعادة تنظيم نفسه ومواصلة النضال ضد العدو وأن النظام الدموي عاجز عن تصفية الحزب وقيادته وقواعده.
* التحري عن المركز القيادي للحزب ومحاولة الاتصال به والمشاركة في نشاط الحزب المركزي.

وكان هدف بعض رفاق التنظيمات الحزبية يتجاوز ذلك ويتوجه صوب إعادة تنظيم الشيوعيين وأصدقاء الحزب وتأمين صلة بكوادر وقواعد الحزب في الجيش للتخطيط لعملية عسكرية انقلابية تطيح بنظام الحكم البعثي القائم حينذاك.

وهذه المجموعة الأخيرة من الشيوعيين، سواء أكان أفرادها يعملون في الجيش أم في خلايا حزبية مدنية، لم تفقد الأمل بالخلاص السريع من سلطة البعث الدموية ومن الإرهاب المسلط على رقاب الشيوعيين والمجتمع، ولكنهم لم يقدروا أيضاً إمكانياتهم الفعلية في أعقاب تلك الضربة القاسية والقاصمة لظهر الحزب، كما لم يبدوا اهتماماً وانتباهاً للضربات المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها بقية الشيوعيين والتنظيمات الحزبية التي نجت من ضربات الحرس القومي وأجهزة الأمن والمخابرات والجماعات المساعدة لهم.

توجهت هذه المجموعة من الشيوعيين في أعقاب نجاح انقلاب البعث وضرب الهيئات القيادية للحزب في بغداد وفي بعض المدن الأخرى واعتقال الكثير من كادر وأعضاء الحزب وانقطاع الصلات في ما بين الشيوعيين، إلى التفتيش عن الشيوعيين. ولم تكن هذه الجهود مقتصرة على شخص أو شخصين، بل كانت ظاهرة عامة ومهمة جداً سجلتها تلك المرحلة من حياة الحزب وفي أنحاء كثيرة من العراق، وخاصة بغداد. ومن بين أولئك الشيوعيين الذين شاركوا في هذا التحري عن مركز ورفاق الحزب إبراهيم محمد علي المخموري ومحمد حبيب محمد وهاشم الآلوسي وحسن سريع وغيرهم من رفاق الحزب في الصفوف الأمامية. كما كانت هناك خلية نجت من الاعتقال كان من بين أعضائها، كما يشير إلى ذلك نعيم الزهيري، الأشخاص التالية أسماؤهم: "علي محمد ذهب، عريبي محمد ذهب، حافظ لفتة (خياط)، رفيق آخر قصاب، وأبو شنيشل وهو خياط ايضاً كان مسؤول الهيئة واعتقل ولم يعترف... وفاضل موسى الرماحي وهو شرطي مفصول وعمل (چايچي) في سوق منيشد للصاغة في شارع الشيخ عمر، وأبو خطاب.. الموجود حالياً في الدنمرك،...الخ"[١٠٤]. وكانت هناك كثرة من الشيوعيين المقطوعين والخلايا التي لم تضرب والتي كانت مستعدة للعمل والنضال الحزبي ضد الأنقلابيين رغم معرفتهم بالقسوة المريعة التي تميز بها الآنقلابيون في مواجهة الشيوعيين أثناء التحقيق والتعذيب الذي يمارسونه ضدهم، إذ كانت أخبار ذلك تصل إلى الناس، كما كان البعثيون يروجونها لنشر الرعب في صفوف المناضلين.

لم يكن الحزب موحد الفكر والموقف السياسي إزاء حكم عبد الكريم قاسم. لقد كان البعض يعتقد بأن الحزب ضيع فرصة كبيرة يصعب توفرها ثانية، فرصة الاستيلاء على السلطة، سواء ببقاء قاسم على رأس السلطة أم بدونه، بدلاً من سقوط الحكم في أيدي القوى المعادية لحكومة وشخص قاسم ومناهضته للحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية. وكان البعض الآخر الموزع على مستويات الحزب المختلفة يجد بأن تلك الوجهة ليست سوى سياسة مغامرة يمكن أن تقود ليس إلى فشل الحركة فحسب، بل وإلى تدمير الحزب

---

١٠٤ مقصود، حامد مصطفى. ثورة ١٤ تموز مدارات الأخوة الأعداء. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر. أربيل/هاولير. كُردستان. ٢٠٠٢. ص ٤٨٩.

أيضاً. وهذا التباين لم يظهر في قيادة الحزب واللجنة العسكرية وفي تنظيمات الحزب في القوات المسلحة فحسب، بل وفي التنظيمات المدنية ولدى جمهرة كبيرة من الشيوعيين وأصدقاء الحزب. ثم ارتفع صوت الذين كانوا ينادون بانتزاع السلطة من عبد الكريم قاسم عبر انقلاب ينظمه رفاق الحزب في الجيش، في أعقاب نجاح انقلاب البعثيين حين تعرض الحزب إلى هجمة شرسة مستديمة أدت إلى سقوط ضحايا كثيرة جداً تعد بالمئات وربما بالآلاف، إذ ليست هناك إحصائية واضحة بضحايا الحزب في فترة حكم البعث الأولى. وهذا الموقف السياسي ذي المنحى اليساري هو الذي تبلور لدى التنظيمات التي سعت إلى تنظيم انتفاضة عسكرية في القوات المسلحة ضد نظام البعث الجديد. والسؤال العادل الذي يفترض أن نجيب عنه هو: ما هي الدوافع التي كانت تحرك أولئك الشيوعيين للقيام بعملية عسكرية ضد نظام حزب البعث والقوى القومية المتحالفة معه، أولاً وهل كانت هناك فرصة فعلية لنجاح الآنقلاب في تلك الظروف المعقدة التي كانت تمر بها الحركة الوطنية بشكل عام والحزب الشيوعي بشكل خاص؟ يبدو لي من خلال تتبع فكر وممارسات هذه المجموعات من الشيوعيين أنها كانت تسعى إلى تحقيق عدة أهداف في آن واحد، وهي:

** الإسراع بتنفيذ عملية عسكرية تطيح بحكم البعث من أجل السيطرة على السلطة والبرهنة على قدرة الحزب في ممارسة سياسة أكثر "ثورية" وأكثر جرأة وجسارة من السياسة التي مارستها قيادة الحزب إزاء حكم عبد الكريم قاسم والتي أدت، كما يرون، إلى ضياع السلطة السياسية ونحر الشيوعيين والديمقراطيين.

** إنقاذ حياة الشيوعيين والديمقراطيين المعتقلين من عسكريين ومدنيين قبل أن يتعرضوا للموت على أيدي البعثيين والقوميين بعد أن قتل الكثير منهم. وكانت الإشاعات تؤكد إصرار مجموعة من القوميين والبعثيين العسكريين على قتل المزيد من السجناء الشيوعيين العسكريين باعتبار أن وجودهم يشكل خطراً على النظام القائم، حيث تأكد لاحقاً بأن بعض أبرز البعثيين مثل أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش كانوا يذهبون إلى المعتقلات ويخرجون عدداً من الشيوعيين ويأمرون بقتلهم مباشرة وفي

الموقع[١٠٥]. وهذه المعلومات وردت لدى كتاب بعثيين عاصروا وشاركوا في انقلاب شباط الدموي. كما أن عبد الغني الراوي كان من جانبه يسعى إلى إصدار أحكام بالإعدام على أكبر عدد من الشيوعيين العسكريين.[١٠٦]

** رفض الخضوع للإرهاب والقمع الذي تعرضت له قوى سياسية كثيرة وجماهير واسعة والعمل للتخلص من حكم البعث والقوى المتحالفة معه قبل أن يكرس نفسه في السلطة.

** مواجهة حكم البعث والحرس القومي بالنضال والتحدي وانتزاع السلطة عبر عملية انقلابية يقودها الحزب الشيوعي العراقي، قبل أن يتعرضوا هم أيضاً للاعتقال والموت، على أيدي البعثيين، إذ أن مجموعة من الشيوعيين التي أسقطها الجلادون سياسياً وحولوها إلى أدوات بأيدي الحكام لاعتقال المزيد من الشيوعيين، تقوم بالوشاية

---

١٠٥ في الكتاب الذي نشره الكاتب الراحل الدكتور علي كريم سعيد في ضوء حديثه المطول مع طالب شبيب ورد على لسان طالب شبيب ما يلي: " استغل صالح مهدي عماش (وزير الدفاع) فرصة غيابنا، أنا والسعدي، في القاهرة للتحضير لمحادثات الوحدة، فذهب إلى "قصر النهاية" ومعتقل "أبو غريب" ومعتقلات التحقيق الأخرى وطلب تسليمه حوالى عشرين شيوعياً بينهم ١٨ من المتعاونين المزدوجي الولاء وأمر بإعدامهم، وبعد تنفيذ الإعدام ذهب إلى مجلس قيادة الثورة وحصل على قرار المصادقة على قتلهم، رغم معارضة حازم جواد ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وحميد خلخال وآخرين، لأن غيابنا رجح كفة العسكريين داخل مجلس قيادة الثورة...". راجع: سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣. مصدر سابق. ص ١٧٦/١٧٧.

١٠٦ بصدد الضباط الشيوعيين الذين كان يراد إعدامهم ورد في المصدر السابق ما يلي: "حول عدد الضباط الذين تقرر إعدامهم، تختلف الروايات والأرقام، فيرى هاني الفكيكي: أن عدد = =الضباط الذين رأى عبد الغني الراوي أن عددهم (١٥٠) ضابطاً هو عدد قليل، ويرى طالب شبيب أنهم ثلاثون، أما الرقم الأساسي للإعدام والذي بدأت المساومة حوله فقد تضمن الطلب الذي قدمه عبد السلام عارف بإعدام ٤٥٠ ضابطاً وتنفيذ الأمر فوراً. ويذكر إن وثيقة حزبية داخلية نشرت في ٢ شباط ١٩٦٤ في سوريا أكدت نقلاً عن أحد قادة الحزب الذي تحدَّث داخل المؤتمر القطري السوري معلقاً على أحداث العراق بسخرية قائلاً: طُلِبَ من أحد ضباط الجيش العراقي إعدام اثني عشر شيوعياً، ولكنه أعلن أمام عدد كبير من الحاضرين أنه لن يتحرك إلا لإعدام خمسمائة شيوعي ولن يزعج نفسه من أجل اثني عشر فقط". المصدر السابق نفسه. هامش رقم ١ ص ٣٠٤.

ومرافقة الحرس القومي والأمن والمخابرات في عملية مطاردة الشيوعيين والكشف عن بيوتهم واعتقالهم.

كان الشيوعيون غير متفقين على اتجاه واحد في العمل السياسي في أعقاب سقوط حكم قاسم. إذ أن واقع الحال حينذاك كان يشير إلى وجود اتجاهين متباينين:

أولاً: كان الاتجاه الأول يعبر عن موقف اتخذته التنظيمات القاعدية التي تجمعت حديثاً والساعية إلى لملمة صفوف الشيوعيين وإعادة ترتيب أوضاعهم واستثمار ما تبقى من الخلايا الحزبية والأعضاء أو المرشحين المنقطعين عن التنظيم لإعادة بناء تلك التنظيمات. ولم تكن لهذه الجماعات من الشيوعيين صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمركز القيادي للحزب حينذاك. وكانت لدى البعض من هؤلاء الشيوعيين بعض الأفكار التي كانت تدعو إلى التخلص من حكم قاسم بسبب سياساته الخاطئة وتنظيم الآنقلاب ضده. لهذا وجدت فرصتها المناسبة في أن تعمل على إيجاد صلة بالشيوعيين العسكريين، سواء أكانوا في الخدمة الفعلية أم متقاعدين ويرتبطون بالتنظيم المدني. وبهذا تبلورت لديهم فكرة زج التنظيم الحزبي المدني والتنظيم العسكري المتوفر في أيديهم، وأغلبهم من الجنود بمراتب مختلفة، في عملية عسكرية للانقضاض على حكم البعث وانتزاع السلطة بهدف إيقاف المجازر والاعتقالات والتخلص من حكم البعث وبناء حكم جديد تحت قيادة الشيوعيين. كانت هذه المجموعة من الشيوعيين تدرك الحقيقة التالية: إن فشل الحركة يعني موت مؤكد لكل العسكريين الذين يعتقلون باعتبارهم مشاركين في العملية الآنقلابية دون أدنى ريب، وأن احتمال فشل الحركة أكبر بكثير من احتمال نجاحها. ومع ذلك قرروا خوض المغامرة وتحمل نتائجها. ومع إدراكنا لشجاعة هذه الكوكبة من الشيوعيين وجرأتهم في تحدي الإرهاب البعثي وتصميمهم على تنفيذ انتفاضة عسكرية في القوات المسلحة، إلا أنها في الوقت نفسه تعتبر مغامرة صادرة عن مجموعة من الثوريين الذين عاشوا حالة اليأس الشديد التي تبعث على التمرد وخوض غمار معركة لا تبدو ثمة إمكانية جدية لنجاحها، إنها أشبه بعملية انتحارية لا معنى لها سوى التعبير عن روح كفاحية متبرمة من الوضع القائم. ومثل هذه المغامرة لا تعرض الثائرين المشاركين في العملية وحدهم إلى مخاطر الاعتقال

والتعذيب والموت والسجن الطويل الأمد فحسب، بل تعرض الكثير من السجناء والمعتقلين الشيوعيين والديمقراطيين والتنظيمات الحزبية التي لم تكن مكشوفة حتى ذلك الحين إلى احتمال الوقوع بأيدي أجهزة الأمن المتربصة لها وتعريض الحزب إلى ضربة جديدة كان في غنى عنها كلية في تلك الظروف الصعبة التي كان يمر بها. ولا شك في أن البعض القليل ممن شارك في هذه المحاولة، مثل محمد حبيب محمد (أبو سلام) كان يفكر بهذه الطريقة وكان يعتقد بأنه وعبر مثل هذه الحركة سيثبت للجنة المركزية عن قدرة الكوادر الحزبية في القيام بمثل هذه العملية، في حين أن قيادة الحزب في ظروف أفضل لم تفكر بذلك، وبالتالي لا بد من التخلص منها.

ثانياً: أما الاتجاه الثاني، الذي كان يمثله المركز القيادي للحزب بقيادة جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وعبد الجبار وهبي، فقد تبلور في سعي القيادة للعمل من أجل إعادة بناء التنظيم الحزبي بسرية عالية وضمان تجنب الآندساس أو الوقوع بيد العدو الذي كان يتربص بما تبقى من تنظيمات الحزب في كل أنحاء العراق. لهذا لم يفكر المركز الحزبي بتنظيم أي حركة انقلابية حينذاك ضد السلطة البعثية، إذ أن تقديرات المركز كانت تشير إلى أن القيام بمثل هذه الحركة سيكون مصيرها الفشل أولاً، وستمنح البعثيين والقوميين الذريعة بمزيد من التقتيل بالشيوعيين والديمقراطيين من عسكريين ومدنيين وخاصة تلك الجماعات التي كانت في سجون وقبضة الحكم ثانياً، وستدفع بقوى البعث التي كانت قد بدأت الصراع في ما بينها ومع القوميين بالتكتل والذي برز في محاولة القوى القومية تنفيذ انقلاب ضد البعث في الشهر الخامس من العام ١٩٦٣، ضد الشيوعيين والديمقراطيين ثالثاً.

ومن هنا يتبين الفارق في التفكير بين لململة بعض التنظيمات الحزبية والشيوعيين في الجيش وفي القطاع المدني بهدف تنظيم انقلاب عسكري ضد الحكم الجديد، وبين التفكير بلملمة بقايا التنظيمات الحزبية والشيوعيين المقطوعين لإعادة بناء الحزب وبذل أقصى الجهود على الصعد المختلفة، وخاصة الدولية، من أجل إنقاذ حياة الشيوعيين والديمقراطيين القابعين في سجون العدو.

وكان المركز القيادي للحزب في هذه الفترة، وقبل إلقاء القبض على من تبقى منهم في بغداد، يسعى إلى إعادة بناء تنظيمات الحزب من خلال استدعاء الكوادر الحزبية الموجودة لأغراض الدراسة في الخارج وعدد من الموجودين في كُردستان إلى بغداد وتوزيعهم على مختلف الألوية والمدن العراقية لتعوض بهم عن الكوادر التي قتلت على أيدي البعثيين أو زجت في سجون النظام البعثي. وقد بدأت فعلاً بالتعاون مع الهيئة القيادية في تنظيم الخارج بتهيئة الرفاق الشيوعيين المناسبين لهذه المهمة للعمل في الداخل.[١٠٧] وقد أمكن الاستفادة من بعض الأحزاب الشقيقة في لبنان وسورية والكويت لتسهيل مرور الرفاق عبر دولهم إلى العراق، سواء عن طريق البصرة أم بغداد. كما ساهمت أحزاب شقيقة أوروبية ومنها الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا والحزب الاشتراكي الألماني الموحد في ألمانيا الديمقراطية على التوالي وغيرهما من أجل توفير مستلزمات السفر والعودة إلى الوطن.

---

١٠٧ في نهاية ربيع عام ١٩٦٣، أي بعد ثلاثة شهور من سقوط حكم عبد الكريم قاسم بدأت عملية تهيئة الكوادر في الخارج للعودة إلى الوطن. وفي حينها علمت من المنظمة الحزبية أن الرفيق الشهيد جمال الحيدري قد شخص مجموعة من الكوادر الحزبية التي يفترض أن تسحب إلى الداخل، وكان اسمي من بين الأسماء المقترحة. وقد بدأ العمل لاتخاذ الترتيبات بالعودة السريعة. كان ذلك في الشهر السادس من عام ١٩٦٣ حين بلغت بالاستعداد للسفر إلى العراق وقطع دراستي. وافقت على ذلك دون تردد وأبلغت زوجتي بذلك على أساس أن يكون السفر في نهاية الشهر السابع من أجل أن تتم عملية تهيئة الجواز وتنظيم الصلات الضرورية. وفي الشهر السابع تم إلقاء القبض على المركز القيادي للحزب الشيوعي العراقي بقيادة الرفيق جمال الحيدري، مما استدعى إيقاف عملية إعادة الكوادر لفترة من الزمن إلى حين ترتيب صلات جديدة تمت في نهاية عام ١٩٦٣ وعلى امتداد عام ١٩٦٤. وكنت من بين العائدين بصورة سرية وبجواز سفر آخر إلى بغداد في عام ١٩٦٤. واستطاع الحزب خلال فترة وجيزة إعادة بناء التنظيمات الحزبية وتعزيز مواقعه، رغم استمرار الضربات ضد الحزب في فترة حكم عبد السلام عارف. وفي حينها التقيت في طريق مروري للعراق بالرفيقين كريم مروة وغسان الرفاعي اللذين زاراني في فندق قريب من ساحة البرج وسهلا لي مهمة السفر إلى دمشق ومنها إلى بغداد. وفي دمشق التقيت بالرفيقين يوسف فيصل والدكتور فائز فواز. والأخير كان قد اعتقل فيما بعد من قبل الأمن السوري باعتباره من مجموعة رياض الترك وقضى سنوات طويلة في سجون نظام الاستبداد في سورية. وأطلق سراحه منذ ما يقرب من سنتين. ك. حبيب.

كانت للحزب الشيوعي العراقي تنظيمات واسعة في القطاع العمالي. وكان للمجال العمالي قيادة واحدة ترتبط مباشرة باللجنة المركزية ومكتبها السياسي لارتباطها المباشر بالحركة النقابية العراقية التي كان لها دور بارز في الحياة الاقتصادية في الفترة التي أعقبت سقوط النظام الملكي. وكانت اللجنة العمالية المركزية تقود ثلاث لجان حزبية تقود ثلاث لجان عمالية في بغداد، هي لجنة المشاريع الكبرى ولجنة المشاريع المتوسطة ولجنة المشاريع الصغرى. وقد تلقت غالبية تلك اللجان ضربات قاسية، إلا أن أجهزة الأمن والحرس القوى وتنظيم حزب البعث توجه بضرباته القاسية صوب اللجان الحزبية في المشاريع الكبرى والمتوسطة التي كان لها دورها البارز في الحياة السياسية العراقية. وتمكنت لجنة المشاريع الصغرى ومسؤولها إبراهيم محمد علي، عضو اللجنة العمالية المركزية الإفلات من الاعتقال والاستمرار في العمل في مطبعة الرابطة التابعة للأستاذ عبد الفتاح إبراهيم. ينحدر العامل الشيوعي إبراهيم محمد علي من عائلة فلاحية تقطن قضاء مخمور التابع لإقليم كُردستان العراق).

تمكن إبراهيم محمد علي والعامل الشيوعي المسؤول عن خط المخابز أن يعيدا معاً بناء مجموعة من التنظيمات الحزبية من الخلايا أو الشيوعيين المقطوعين ومن مختلف المستويات الحزبية القاعدية والكوادر الوسطية، سواء أكانوا من القطاع المدني أم من الجنود المتقاعدين الذين يمتلكون صلات بجنود آخرين ما زالوا في الخدمة العسكرية.

كانت قيادة هذه المجموعة من الشيوعيين لا تمتلك الوعي النظري الواسع والعميق والقدرة على تحليل علمي للأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق والمنطقة في أعقاب الآنقلاب، كما لم تكن تمتلك الكوادر الكافية لتنظيم العدد المتزايد الملتحق بهم من المقطوعين عن التنظيم بسبب الضربات التي قصمت ظهر الحزب وكبّدته خسائر بشرية كثيرة. كما أن فشل سعيها في الوصول إلى مركز الحزب جعلها تنفرد باتخاذ الخطوات التي تراها مناسبة لتنفيذ ما كان يدور في بالها. وكانت الكراهية والحقد ضد قتلة المناضلين بتفاقم في نفوس هذه المجموعة من الشيوعيين، ومثل هذا الشعور لا يسمح بتصرفات سياسية معقولة بل يسمح بتغليب العاطفة على العقل. وبدأت هذه المجموعة تتصرف

وكأنها الحزب. فقامت بتوزيع العمل بين أعضاء الهيئة القيادية الجديدة. استمر إبراهيم محمد علي في قيادة المنظمة الحزبية المدنية، في حين تسلم محمد حبيب محمد مسؤولية تكوين التنظيم الحزبي من مجموعة الشيوعيين العسكريين المتقاعدين والعاملين في القوات المسلحة المستقلة، ولكن تشكلت منهما قيادة مشتركة كان يقودها إبراهيم محمد علي. وخلال فترة وجيزة تمكن محمد حبيب محمد من إيجاد صلة بنائب العريف الشيوعي حسن سريع، الذي كان بدوره قد شكل علاقات واسعة بعدد من الجنود والمراتب الأخرى من الشيوعيين الذين ما زالوا في الخدمة وفي عدد من معسكرات بغداد كالرشيد والتاجي وغيرهما. وخلال هذه الفترة جرى اعتقال إبراهيم محمد علي أثناء سعيه للوصول إلى المركز من خلال أحد الشيوعيين السابقين المتعاونين مع أجهزة الأمن البعثية، الذي ادعى صلته بالمركز وقدرته على إيصال إبراهيم محمد علي إلى المركز القيادي للحزب. وكان شركاً وقع فيه رغم كل الحذر الذي تميز به. ويشير الدكتور علي كريم سعيد إلى صمود إبراهيم في التعذيب فيقول: "وهناك في مكتب عمار علوش عُذِبَ حتى الموت دون أن يعترف أو ينطق حتى بكلمة واحدة!! ومما يؤكد ما ذهبت إليه، أن السلطة التي كانت تسابق الزمن من أجل كشف ما بدأت تشعر بخطورته، لم تطارد أي من الأشخاص الذين كان يرتبط بهم، ولم تداهم أي عنوان من تلك التي كانت مراكز لتجمع ولقاء رفاقه، رغم حذرهم الشديد ومبيتهم في أمكنة أخرى خصوصاً بعد أن لم تتحقق الإشارات المتفق عليها معه"[١٠٨].

وبين محمد حبيب محمد وحسن سريع تبلورت فكرة القيام بعمل عسكري للإطاحة بحكومة البعث وتسلم السلطة.

وخلال الفترة الواقعة بين شباط/فبراير وشهر تموز/يوليو ١٩٦٣ تمكنت مجموعة من الشباب الشيوعي العامل في القوات المسلحة أن تجد لها صلة بتنظيمات في مدنية بغداد تابعة للحزب ولكنها مقطوعة عن المركز يقودها كل من إبراهيم محمد علي ومحمد حبيب محمد، كما كانت هناك مجموعة من العسكريين المرتبطة بالشيوعي حسن سريع الذي

---

١٠٨ سعيد، علي كريم د. العراق البيرية المسلحة. مصدر سابق. ص ٣٧.

يحمل رتبة نائب عريف في الجيش العراقي[١٠٩]. تشكلت هيئات حزبية بصلات فردية أو خيطية من قوى كانت ترتبط بمنظمة الحزب الشيوعي في العمالية الصغرى ومن التنظيمات المحلية التي يعرف بعضهم البعض الآخر ومن أفراد كانوا يعملون في الجيش العراقي.

لقد أمكن تشكيل تنظيمين جديدين من تنظيمات الحزب الشيوعي أحدهما في القوات المسلحة والثاني في القطاع المدني. ولم يكن للتنظيمين أي صلة فعلية بالمركز القيادي الذي كان يقوده حينذاك جمال الحيدري. كان التنظيم يرتبط بحسن سريع ومن خلال محمد حبيب محمد بالتنظيم المدني الذي كان يقوده إبراهيم محمد علي. كانت المجموعتان تسعيان إلى إيجاد صلة بالمركز الحزبي القيادي، والأخير كان بدوره يتحرى عن صلة بمختلف التنظيمات المقطوعة التي بادرت إلى إيجاد صلة في ما بينها أو أنها بقيت لفترة مقطوعة عن المركز وعن بعضها الآخر. وقد ازدادت الحاجة إلى إيجاد صلة بالمركز ومن المركز بالتنظيمات الحزبية والعسكرية. إذ وصلت معلومات إلى المركز القيادي باحتمال قيام تنظيمات شيوعية مقطوعة بحركة عسكرية ضد النظام القائم، كما أن التنظيمات الحزبية المقطوعة كانت تريد المشورة والصلة لكي لا تكون حركتها مقطوعة الجذور عن سياسة ومواقف الحزب الشيوعي، حين تبادر إلى تنفيذ حركة عسكرية مضادة للنظام البعثي. ولكن جهود الطرفين باءت بالفشل. ولم يكن السبب يكمن في تقصير أي من الطرفين، بل كان يعود إلى الأوضاع الإرهابية الشرسة التي خلقها البعثيون ونشاط الحرس القومي المتعاون مع القوى التي سقطت سياسياً وتحول بعضها إلى جواسيس وأدلاء للنظام البعثي وأجهزته الأمنية والحرس القومي ضد رفاقهم السابقين في الحزب. وكان على رأس هؤلاء الأدلاء الجبناء هادي هاشم الأعظمي الذي أوصل البعثيين إلى

---

١٠٩ تشير المعلومات المتوفرة عن الشيوعي حسن سريع إلى أنه ينحدر من عائلة عربية وفلاحية كادحة. اضطرت العائلة تحت ضغط إقطاعي من مدينة السماوة إلى ترك مدينته والآنتقال إلى مدينة عين تمر الريفية التابعة إلى لواء كربلاء حيث ولد فيها الطفل حسن. انخرط حسن سريع في الخدمة العسكرية بعد الآنتهاء من دراسة الابتدائية ودرس مهنة قطع المعادن وتعين مدرساً فيها وحصل على رتبة نائب عريف.

المركز القيادي الذي كان فيه قادة الحزب الذين لم يعتقلوا في الشهر الأول من نجاح الآنقلاب الفاشي للبعث.

اتفق الشيوعيون في التنظيم الحزبي المعاد تكوينه حديثاً، وقبل أن يتصل بالمركز القيادي للحزب، على وضع مخطط لحركة عسكرية مستفيدين من وجودهم في معسكر الرشيد وفي مواقع أخرى، إضافة إلى قناعتهم بأنهم قادرون على إطلاق سراح جمهرة كبيرة من الضباط الشيوعيين والديمقراطيين المعتقلين في سجن معسكر الرشيد ليساهموا في عملية الآنتفاضة العسكرية ضد النظام. كما كانوا يعتقدون بأن التنظيم المدني والشعب سيهب إلى مساندتهم للخلاص من إنقلابيي شباط/فبراير ١٩٦٣ ووضع حد لإرهابهم المستمر، تماماً كما جرى في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨. ومن هنا لم يلجأ حسن سريع إلى إصدار البيانات أو القيام بعمليات إرهابية هنا وهناك لإشاعة الفوضى في البلاد، بل كان تفكيره قد تركز على تنظيم الآنتفاضة العسكرية المسلحة.

ويقدر الدكتور علي كريم سعيد إلى أن طموح محمد حبيب محمد قد التقى مع صلابة وشجاعة حسن سريع ليقررا معاً وبالتعاون مع شيوعيين آخرين من بينهم هاشم الآلوسي وأبو ثائر وأبو رسول وقاسم محمد وحافظ لفتة وجميل المشهداني أو الخشالي كانوا من بين المنظمين لهذه العملية وأعضاء أصليين في اللجنة التي قادت الآنتفاضة العسكرية الفاشلة.[١١٠]

كانت الخطة التي وضعها المنتفضون تتضمن خمسة أركان:

** الاستيلاء على الإذاعة وقراءة البيان الأول ويكون التحرك من معسكر "أبو غريب".

تحرك القوات التابعة لهم من المعسكرات وخاصة معسكر الرشيد لإطلاق سراح الضباط المعتقلين في السجن رقم واحد ليأخذوا على عاتقهم زمام القيادة العسكرية، كما تقوم قوات المعسكر بضرب مقرات الحرس القومي. وفي الوقت نفسه يفترض تحريك القوى التابعة للمنتفضين في كل من معسكر أبو غريب والتاجي والمعسكرات الأخرى، وخاصة في جنوب ووسط العراق لدعم الآنتفاضة.

---

١١٠ سعيد، علي كريم د. العراق البيرية المسلحة. مصدر سابق. ص ٤٢/٤١.

* اعتقال القيادات البعثية، وخاصة العسكرية منها، ووضعها بالسجن وعدم قتل أفرادها، بل تقديمهم إلى المحاكمة.
* قيام التنظيم المدني بتحريك الشعب لدعم الآنتفاضة وإنجاحها وضرب أوكار المقاومة المحتملة والحرس القومي.
* تشكيل وزارة غالبية عناصرها من القوى الديمقراطية المستقلة التي يكون في مقدورها كسب أوساط واسعة من الشعب.

لم تكن الخبرة والدراية والتنسيق والقيادة بمستوى مناسب يساعدها على تحقيق ما كانت تسعى إليه، إذ كان في التخطيط جملة من الثغرات والأخطاء التفصيلية، إضافة إلى وقت التنفيذ. ورغم الهيمنة على القسم الأعظم من معسكر الرشيد، إلا أن الضربات لم توجه إلى المواقع التي كان المفروض توجيه الضربات إليها، كما أن حسابات المنتفضين لم تكن دقيقة إزاء المؤيدين والمعارضين لمثل هذه الحركة وإزاء قدرة الخصم على المقاومة، إضافة إلى عدم إيصال أي خبر للضباط المعتقلين بالحركة لكي يكونوا على استعداد لمواجهة الموقف والتحرك بالصورة المطلوبة. لقد تميزت الحركة بالجرأة والحيوية والاستعداد الكامل للتضحية، ولكنها تميزت بالارتباك وعدم التنسيق وعدم التمييز بين القوى. وكانت النتيجة فشل الحركة، بالرغم من اعتقال عدد مهم من القيادات الحزبية والعسكرية للبعثيين ووضعه في السجن، دون قتل المعتقلين. إن بطء الحركة والارتباك الذي رافقها وعدم التنسيق الجيد بين قواها سمح للقوى التي في السلطة التحرك لضرب المنتفضين واعتقالهم وإطلاق سراح أعوانهم. وخلال فترة التحرك في معسكر الرشيد قتل العديد من الثوار إلى جانب بعض الجنود الذين دافعوا عن وجود البعث في السلطة.

لقد أعطى فشل الآنتفاضة العسكرية المسلحة الذريعة التي كانوا ينتظرونها بيد البعثيين والقوميين في الحكم، وخاصة العسكريين منهم، لشن حملة ظالمة وواسعة جداً لقتل المزيد من الشيوعيين والديمقراطيين. كتب الدكتور علي كريم سعيد يقول: "وفي لقاء شخصي مع الأستاذ حازم جواد علمت أنه قال لطالب شبيب: "يجب أن نذهب إلى معسكر الرشيد للمساهمة في أية قرارات أو إجراءات فورية قد تتخذ هناك"، كما قال له: "يجب أن

نحذر لأننا سنواجه صعوبات كبيرة مع عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر، إذ سيستغلان الفرصة لإعادة عجلة القتل بين صفوف المعتقلين الشيوعيين بعد أن كنا قد بذلنا جهوداً مضنية من أجل تخفيفها، وإذا لم نذهب للمعسكر لن يكون لنا صوت المشارك وسيعاملوننا كمدنيين"[١١١]. ويواصل الدكتور علي كريم سعيد في كتابه قائلاً: "وكان تنبؤ حازم جواد صحيحاً، فقد قتل من الشيوعيين، بعد ٣ تموز، أكثر من كل قتلى المرحلة السابقة أي منذ ٨ شباط حتى ٣ تموز، مقارنة بقتلاهم من ٣ تموز حتى منتصف تشرين الثاني ١٩٦٣..."[١١٢]. فلا مجالٌ للتوسع في البحث في تفاصيل الحركة، إذ ليست هناك معلومات إضافية يمكن طرحها تزيد على ما نشره الراحل الدكتور علي كريم سعيد في كتابه القيم حول حركة حسن سريع، فإن من المفيد تلخيص هذه التجربة التي نفذها الشيوعيون العراقيون بعيداً عن مركز الحزب والعواقب التي نتجت عنها. إن تلخيص التجربة يفترض أن تأخذ بنظر الاعتبار الذهنية التي كانت سائدة حينذاك لدى نسبة غير قليلة من الشيوعيين في التعامل مع الأمور، خاصة وأن مجموعة كبيرة لم تكن موافقة على سياسة الحزب إزاء قاسم باعتبارها سياسة مهادنة، في حين كانت قيادة الحزب ترى أن سياستها إزاء قاسم لم تكن خاطئة، ولكن سياسات قاسم هي التي دفعت بالأمور إلى تلك النتيجة المأساوية.

سيطرت على أفكار رفاق الحزب الشيوعي، ومنذ الموافقة على القيام بعملية انقلابية ضد الملكية، ذهنية جواز الحركات الأنقلابية للاستيلاء على السلطة. وقد برزت للمرة الثانية في أعقاب انتصار الأنتفاضة العسكرية ضد الملكية لدى الكادر الحزبي العسكري والضباط وصف الضباط والجنود المرتبطين بالحزب أو أصدقاء الحزب للتخلص من سياسات قاسم التي كانوا يرون بأنها ستوصل العراق إلى طريق مسدود وإلى سيطرة قوى الردة على البلاد، وهو ما تحقق فعلاً. وبالتالي فأن رفاق الحزب الشيوعي من حيث المبدأ كانوا مؤهلين فكرياً وسياسياً للتفكير بحركة انقلابية مناهضة لحكم البعث. ويبدو لنا الآن

---

١١١ المصدر السابق نفسه. ص ٩٣.

١١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٩٣.

بوضوح أكبر أن الحركات الآنقلابية، سواء أكانت عسكرية أم مدنية انتهت كلها إلى أوضاع استثنائية وإلى ارتدادات قادت البلاد إلى أوخم العواقب. وعلينا أن نتذكر بأن الحزب الشيوعي كان يؤكد باستمرار في أدبياته على استخدام المنهج العلمي في دراسة وتحليل الأوضاع، إلا أن القبول بالحركات الآنقلابية يقوم أساساً على المغامرة واغتنام الفرص وليس على تقدير موازين القوى الطبقية والسياسية.

كان الحزب الشيوعي يتطلع للوصول إلى السلطة، ولم يقدر تماماً عواقب ذلك في أوضاع العراق الملموسة، رغم تقديره الصائب لطبيعة المرحلة وقواها الاجتماعية، فإنه كان يتجاوزها حين يكون الحديث عن السلطة وقيادة الحزب للبلاد.

ضعف مستوى الكادر الحزبي الذي نشأ في ظروف ثورة تموز لا بسبب قلة الأدبيات الثقافية الفكرية والسياسية والاجتماعية، بل بسبب الحركة الدائبة للشيوعيين والصراعات المتواصلة والنزاعات التي قلصت وقت المطالعة والدراسات الفكرية والسياسية لدى الكادر الحزبي وغالبية الشيوعيين، مما جعل قدرتهم على التحليل واستجلاء الوضع ضعيفين. ويمكن القول بأن نسبة صغيرة من قيادة الحزب وبعض الكوادر المثقفة والوسطية كانت تمتلك مستوى فكرياً وسياسياً متقدماً نسبياً، في حين أن الغالبية العظمى من الشيوعيين وأصدقاء الحزب كانت لا تمتلك المؤهلات الثقافية المناسبة من جهة، وأن هذا يعني بأن القناعة بالفكر الشيوعي واستيعاب النظرية العلمية كانا ضعيفين لا يساعدان على المبادرة والإبداع والتحليل العلمي، كما كان للفكر اللينيني تأثيره الملموس على المناضلين.

افتقدت الحركة المسلحة لجماعة حسن سريع ومحمد حبيب محمد إلى خمسة مقومات أساسية، وهي:

أ. كان الحزب والحركة الجماهيرية في حالة جزر شديد نتيجة الضربات القاسية التي تلقياها من الآنقلابيين، وبالتالي فجراحهما كانت ما تزال تنزف دماً، ولم يكن في مقدورهما القفز على الأوضاع وتنفيذ انقلاب عسكري ناجح.

ب. فقدان الصلة بالمركز الحزبي الذي كان في مقدوره في حالة الموافقة على تنظيم وتنفيذ حركة انقلابية أن يوظف قدراته في المواقع والتنظيمات التي تحت تصرف لإنجاح الحركة.

ج. غياب الصلة بالجماهير الشعبية الواسعة، سواء أكانت عبر التنظيمات النقابية والمهنية وغير الحكومية أم عبر الأحزاب الوطنية أم في الجامعات والمدارس وغيرها.

د. فقدان التنسيق العقلاني بين القوى التي نفذت الحركة الآنقلابية، إضافة إلى ضعف معارفها وخبرتها ومواقعها المؤثرة في القوات المسلحة العراقية.

هـ. انعدام الصلة والتنسيق مع القوى العسكرية التي كان يراد لها أن تشارك في الآنتفاضة وهي حبيسة السجن.

لقد تسبب الآنتفاضة الفاشلة، وهي مغامرة غير مدروسة ومحسوبة العواقب وانطلقت من عاطفة ملتهبة ومتوترة لجمهرة من الشيوعيين المتحمسين الذين عز عليهم رؤية الحزب ينحر أمامهم وليس في مقدورهم إيقاف المجزرة التي نظمها البعثيون والقومين، وخاصة العسكريون منهم للشيوعيين ولقوى التيار الديمقراطي، بتلقي الحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى الديمقراطية القريبة منه ضربات قاسية جديدة استطاعت أن تصفي الكثير من المواقع التي كانت حتى ذلك الحين قد سلمت من قبضة وضربات النظام الدموي الجديد.

لقد أعدم العشرات من الشيوعيين من أعضاء وأصدقاء الحزب، كما نظم الحكام ما أطلق عليه بقطار الموت لمعتقلي سجن رقم واحد الذي تحدثنا عنه سابقاً.

الفصل الرابع

الصراع بين البعثيين على السلطة

استند حزب البعث العربي الاشتراكي في بداية تأسيسه في العراق إلى مجموعة من طلبة الكليات والمستخدمين والموظفين. إلا أن أغلب هؤلاء لم يكن يهتم بالقضايا الفكرية والثقافة العامة والتثقيف الفكري والتوعية السياسية المعمقة بقدر ما كان اهتمامه ينصب على السياسة اليومية. وكانت المادة الأساسية في التثقيف البعثي في بداية التأسيس هي كتابات ميشيل عفلق ذات الفكر القومي المحدود الذي استند بدوره على عملية انتقاء من مصادر فكرية عديدة ذات أرضية قومية وذهنية عسكرية تعتمد العنف والقوة، كما اعتمد البعض الآخر منهم على مقالات أو كتابات أنجزها في حينها ساطع الحصري وبعض القوميين اللبنانيين والسوريين. وقد أشغلت الخلافات والصراعات السياسية بين الكتل البعثية عن القراءات الفكرية الضرورية التي يفترض أن يتسلح بها الآنسان وهو يخوض غمار النشاط الفكري والسياسي. وعلى العكس من ذلك كان الحزب الشيوعي العراقي يدفع برفاقه إلى دراسة الفكر الماركسي والأدب التقدمي وإلى دراسة التراث العربي والإسلامي، رغم اقتصار القرارات الماركسية على فكر الرباعي حينذاك، ماركس، إنجلز، لينين وستالين وبعض أبرز قادة الأحزاب الشيوعية مثل جيورجي ديمتروف وماو تسي تونك وليوشاو شي وموريس توريس وتوغلياتي...الخ. أي أن التثقيف الفكري في الحزب الشيوعي قد اشتط أيضاً حين وجه الحزب رفاقه بالابتعاد عن قراءة الكثير من الكتاب الماركسيين الذين لعبوا دوراً كبيراً في الحياة الفكرية والسياسية العالمية باعتبارهم عناصر انتهازية ومحرفة أو مخالفة للأربعة الكبار (ماركس، إنجلز، لينين، وستالين)،، ثم الثلاثة الكبار الأوائل فقط، ومنهم بليخانوف أو تروتسكي أو روزا لكسمبورغ وجوزيف بروس تيتو، على سبيل المثال لا الحصر.

ورغم ذلك كانت هناك نقاشات فكرية واسعة في صفوف الشيوعيين وقراءات مستمرة وتثقيف ذاتي عالي الهمة. حتى أولئك الذين كانوا لا يعرفون القراءة والكتابة من الشيوعيين كان التثقيف الخليوي يفرض عليهم من خلال النقاش استيعاب العديد من القضايا المهمة التي تساعد الآنسان في فهم الأحداث والظواهر المختلفة. وجدير بالإشارة أن الأحزاب السياسية العراقية كلها قد ابتُليت بالتعصب الأعمى لإيديولوجيتها أو النظرية التي تتبناها وأغلقت العيون إزاء النظريات والأفكار الأخرى، وأصبحت النظريات لديهم بمثابة الكتاب المقدس الذي لا يجوز التجاوز على مضامينه، علماً بأن فهم تلك المضامين لم يكن عميقاً أو حتى صحيحاً.

كان الصراع داخل حزب البعث لا يدور حول قضايا فكرية معمقة، بل كان محصوراً في مواقف سياسية، وفي الغالب الأعم شخصية، لا تخضع لمعايير محددة وواضحة، بل تنطلق من أرضية فكرية قومية متعصبة وجامدة. وإذا كانت هناك بعض الحوارات الفكرية في سوريا، فإنها نشأت بسبب وجود جمهرة غير صغيرة من المثقفين الذين درسوا في أوروبا، وخاصة في فرنسا. في حين أن العراق قد خلا من هؤلاء في ما عدا أولئك الذين كانوا يدرسون في الجامعات الأمريكية والبريطانية والجامعة الأمريكية في بيروت أو في الجامعة السورية. وكان عدد المثقفين البعثيين في العراق في فترة التأسيس محدوداً، وكان لا بد لهذا الحزب أن يعتمد على ما يصل إليه من فكر ومواقف سياسية من البعثيين في كل من سوريا ولبنان. وكانت الخلافات الفكرية التي قد تحصل في القيادة تتسرب إلى القاعدة الحزبية لتثير في القيادة القطرية لحزب البعث صراعا سياسياً لا يقوم بالضرورة على وعي للخلفية الفكرية التي تسببت في اتخاذ مثل هذا الموقف أو تحليل العوامل التي تسببت فيه.

واستناداً إلى هذا الواقع الفكري لم يكن حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق يعيش صراعات داخلية على أسس فكرية وسياسية، بل كانت تقوم على الخلافات الشخصية أولاً وقبل كل شيء، كما أن غالبية تلك الصراعات السياسية كانت تدور مع القوى الأخرى، وبشكل خاص مع الشيوعيين حول القومية العربية وقضية فلسطين والموقف من الاتحاد السوفييتي والأممية.

وعندما انتصرت الثورة في بغداد في تموز ١٩٥٨ ازداد الاحتكاك بين القيادة القومية والقيادة القطرية لحزب البعث وأصبح التدخل في شؤون القيادة القطرية واسعاً، وبشكل خاص من جانب ميشيل عفلق، باعتباره القائد المؤسس والأب الروحي لحزب البعث. وكان النظر إليه فيه الكثير من القدسية والخشوع وعبادة الفرد. وخلال هذه الفترة بالذات بدأت الخلافات والصراعات والمواقف المتباينة في داخل القيادة القومية تنتقل تدريجاً إلى القيادات القطرية وإلى قواعد حزب البعث، وبشكل خاص في سوريا والعراق. ومنذ قيام الوحدة بين مصر وسوريا بدفع من حزب البعث، بدأت الخلافات بين أعضاء القيادة القومية في سوريا واتخذت طابعاً حاداً وعبرت عن بروز ظاهرتين، وهما:

الظاهرة الأولى: انشقاق حزب البعث إلى الأصل الذي تكون منه، أي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب العربي. وكان ميشيل عفلق وصلاح البيطار يقفان على رأس الأول، في حين كان أكرم الحوراني يقف على رأس الحزب الثاني.

الظاهرة الثانية: حصول تكتلات سياسية جديدة داخل حزب البعث بقيادة عفلق، حيث بدأت قدسية هذا الرجل تتكشف لجمهرة من الكوادر البعثية والأعضاء على أنها لا تخلو من ضعف بشري ونواقص وروح انتهازية، وخاصة حين دعا إلى حل حزب البعث العربي الاشتراكي ليندمج في الاتحاد الاشتراكي المصري برئاسة عبد الناصر، ورفض جمهرة من البعثيين هذا الحل والعواقب التي ترتبت على هذا الحزب في أعقاب الوحدة.

ومن هنا بدأت الصراعات والمهاترات بين الحزبين وبين الكتل المختلفة حتى وصل الأمر إلى تخوين بعضها للبعض الآخر.

وبرزت هذه الحقيقة بوضوح في كتابات الكثير من البعثيين السوريين، ولكنها تبلورت أيضاً فيما بعد في كتاب هاني الفكيكي الموسوم "أوكار الهزيمة"، وكان عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق منذ شباط / فبراير ١٩٦٣، وكذلك في الحوار الذي أجراه الدكتور الراحل علي كريم سعيد مع طالب شبيب، عضو القيادة القطرية لحزب البعث حينذاك، ونشر في كتاب سعيد الموسوم "من حوار المفاهيم إلى حوار الدم". كان طالب شبيب عضواً في القيادة القطرية والقومية قبل انقلاب البعث في العام ١٩٦٣.

أشرت إلى أن الخلاف في أوساط القيادة القومية والقيادة القطرية لحزب البعث في سوريا قد بدأ في أعقاب الوحدة بين سوريا ومصر وموافقة قيادة البعث الثلاثية، ميشيل عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحوراني، على حل حزب البعث العربي الاشتراكي، في حين وجد آخرون أن ذلك تجاوزاً على استقلالية الحزب ووجوده. عندما وافق قياديو البعث الثلاثة على حل حزبهم، كان يحدوهم الأمل في الحصول على مواقع قيادية وفاعلة ومؤثرة في الجمهورية العربية المتحدة الجديدة وفي قيادة الاتحاد الاشتراكي، الحزب الناصري الحاكم في مصر. ولكن عبد الناصر أهمل المسألتين، إذ نفذ عملياً ما يلي:

* لم يمنح البعثيين مواقع قيادة بارزة في الدولة الجديدة، بل منح ذلك للقوميين منهم، أي من كانوا من أتباعه القوميين في سوريا.
* أبقى قيادة الاتحاد الاشتراكي بيد المصريين أو بعض القوميين السوريين من غير البعثيين.
* وضع قواد عسكريين مصريين يشرفون على الجيش السوري، وكذلك على الأمن الداخلي مع الاعتماد على عناصر قومية أو بعثية نقلت مواقعها إلى الصف الناصري. وكان عبد الحميد السراج مدير المباحث السورية، والبعثي السابق، قد تحول إلى مواقع القوميين الناصريين، وكان الرجل يأتمر بأوامر عبد الناصر وعبد الحكيم عامر مباشرة.
* أجرى جمال عبد الناصر تنقلات كثيرة في مواقع الضباط العسكريين البعثيين السوريين الكبار من القوات المسلحة في سوريا إلى مؤسسات عسكرية في مصر بحجة عملهم في المؤسسات العسكرية للوحدة الجديدة، ولكن في حقيقة الأمر كان تجميداً لهم ولدورهم في القوات المسلحة، إذ لم يكن عبد الناصر يثق بالضباط البعثيين السوريين ويخشى منهم على الوحدة الجديدة.
* كان عبد الناصر قد أدرك بحسه السياسي ورغبته في توسيع سلطته لتشمل دولاً عربية أخرى، أن الوحدة التي وافق عليها البعثيون قد استندت إلى ثلاثة أهداف كان البعثيون يسعون إليها:

أ. لم تكن الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا سوى محاولة جادة من قبل قيادة البعث والقوميين في إعاقة مسيرة تطور النهج الديمقراطي الذي عاشته الحياة السياسية السورية في الفترة الواقعة بين ١٩٥٤–١٩٥٨ والحياة البرلمانية الحرة التي نشأت خلال تلك الفترة بعد سلسلة من الآنقلابات العسكرية المؤذية، وتوجه الناس صوب المزيد من التمتع بالحرية والحياة الديمقراطية.

ب. وكان النفوذ في الشارع السوري موزعاً خلال تلك الفترة بين القوى الديمقراطية، ومعها الحزب الشيوعي السوري من جهة، وبين القوى القومية الناصرية التي بدأ رصيدها يرتفع في أعقاب حرب السويس وارتفاع وزن عبد الناصر في الحياة السياسية العربية على حساب البعث من جهة أخرى، إضافة إلى امتلاك القوى المحافظة التقليدية نفوذاً غير قليل في الأوساط التجارية والسوق السوري (البرجوازية الصناعية والتجارية السورية) بشكل عام.

ج. وكان حزب البعث قد بدأ يفقد جزءاً من وزنه ونفوذه ودوره وتأثيـره لصالح القوى الديمقراطية.

من هنا وجد البعث أن من مصلحته تبنى شعار الوحدة مع مصر والقبول بحل حزب البعث والدخول في الاتحاد الاشتراكي بأمل الحصول على موقع رئيسي وقيادي فيه للتأثير من خلاله على الفكر والسياسة في سوريا ومصر وعلى عموم المنطقة العربية باتجاه فكر ميشيل عفلق، أي فكر حزب البعث، وهذا يعني الاستفادة القصوى من شعبية وجماهيرية عبد الناصر وشعبيته في الأوساط العربية حينذاك لصالحها.

ولا بد من الإشارة الواضحة إلى أن حزب البعث حينذاك لم يكن مدركاً لطبيعة البرجوازية المصرية وتجاربها الغنية وأطماعها في السيطرة على الدول العربية، وخاصة اقتصاد سوريا وسوقها، وسياساتها وطبيعة القوى العاملة في الاتحاد الاشتراكي. وبالتالي كانت مغامرة الوحدة غير محسوبة العواقب من جانب قيادة حزب البعث جيداً، وقد فوجئوا بالدور البرجوازي المصري السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري الكاسح في سوريا، خاصة بعد أن شعر البعثيون بأن الناصريين والقوميين في سوريا بدأوا باحتلال المواقع

الأساسية في الحزب والدولة على حسابهم، وأنهم أصبحوا أبعد بكثير عن مراكز السلطة والحزب الحاكم المصري مما كانوا عليه قبل قيام الوحدة.

وفي مثل هذه الأوضاع الجديدة لم يبق الخلاف والصراع في صفوف حزب البعث بسبب العواقب التي تراكمت على حزبهم في أعقاب الوحدة، بل تفاقم بين البعثيين والناصريين وقاد بالمحصلة النهائية إلى انفصام الوحدة بين الدولتين، وعادت إلى الوجود جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية. لقد كان الزواج قصيراً أشبه بزواج المتعة!

كان ميشيل عفلق يستقطب أكثرية كوادر الحزب وأعضائه بسبب دوره في تأسيس حزب البعث ويحظى بولائهم التام، ومنح لهذا السبب وتقديراً له من جانبهم لقب "القائد المؤسس" و"مفكر الحزب الأول". إلا أن حل الحزب بعد الوحدة ومواقفه الملموسة وسعيه الحثيث لتأمين السلطة لنفسه، أوجد توزيعاً جديداً في ولاءات البعثيين ومناصريهم حول الكادر القيادي القديم، أي حول ميشيل عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحوراني، ثم ظهر قادة جدد ترأسوا كتلاً بعثية جديدة، وخاصة في القوات المسلحة. ولم تكن مصطلحات اليسار واليمين تلعب دوراً مهماً في هذه العملية، إذ أن البعثيين من حيث المبدأ يقفون، وفق المبادئ العامة التي تسير نشاط حزب البعث والسياسات التي يمارسها، في خانة اليمين، وبالتالي فإن التوزيع اللاحق بين اليسار واليمين يبقى نسبياً جداً من جهة، وخاضعاً للاتهام الذي يوجهه المنشق الجديد عن القيادة القديمة ليميز نفسه عنها ويمنح جماعته والمؤيدين له التأثير المباشر لقوة مصطلح اليسار لا غير من جهة ثانية. لا شك في أن جماعة من البعثيين برزت في سوريا في فترة رئيس الجمهورية نوري الدين الأتاسي ورئيس الحكومة السورية السيد يوسف زعين حين أطلقت على نفسها يسار البعث، والتي سعت إلى تأمين ثلاثة محاور مهمة، وهي:

* أن تساهم وجهتها اليسارية في تعزيز مواقع البعث في السلطة وبعد الآنقلاب مباشرة من خلال تعزيز علاقاتها مع بعض الكوادر الفنية في الحزب الشيوعي السوري، على أن لا يعني ذلك بأي حال تعزيزاً لمواقع الحزب الشيوعي السوري في السياسة السورية.

* تأمين علاقات أمتن مع الاتحاد السوفييتي لتعزيز مواقعها في السلطة والحصول على مساعدات وخبرات فنية واقتصادية وسلاح.

* التركيز على قطاع الدولة في عملية التنمية الاقتصادية، الذي يسمح بالحصول على تأييد جماهيري أكبر.

وقد برز هذا التمايز في سوريا في نهاية الستينيات والذي انتهى بانقلاب عسكري ضد حكومة الأتاسي ويوسف زعين من قبل جناح بعثي آخر بقيادة حافظ الأسد.

تشير المعلومات المتوفرة إلى أن الصراع في داخل القيادة القومية، التي كان مقرها في سوريا، والذي تبلور تدريجاً خلال السنوات الثلاث التي أعقبت قيام الوحدة، غانتقل إلى القيادة القطرية لحزب البعث في العراق منذ العام ١٩٦٢، ولكنه لم يؤثر على النشاط المشترك للبعثيين من أجل الإطاحة بحكم قاسم، في حين تفجر في أعقاب الآنقلاب مباشرة وأثناء توزيع المواقع الأساسية في السلطة وفي مواقع النفوذ والتأثير المباشر على السياسة والموارد المالية في العراق. وكانت شكوى البعض من تدخل القيادة القومية، وخاصة ميشيل عفلق في شؤون العراق واضحة، ولكن دون جدوى.

عند متابعة حركة حزب البعث بعد نجاح انقلابه وانتزاعه للسلطة في العراق، سيلاحظ المتتبع حصول أربعة أنواع من الصراعات بين القوى التي كانت في قيادة حزب البعث والسلطة، وهي:

* صراع بين كتلة كان يقودها علي صالح السعدي وكتلة أخرى كان يقودها حازم جواد.

* صراع بين العسكريين، بعثيين وقوميين، وبين المدنيين، مع تداخل بينهما في الممارسة العملية.

* صراع بين دور الجيش، الذي كان للعسكريين الدور الأساسي في قيادته، وخاصة جماعة حازم جواد، ودور الحرس القومي، الذي كانت للجماعة المدنية دور القيادة فيه، وخاصة جماعة علي صالح السعدي، إذ كان الرائد منذر الونداوي هو قائد الحرس القومي حتى قبل حله بفترة قصيرة.

* صراع بين البعثيين عموماً من جانب، والقوى القومية بمختلف أجنحتها من جانب آخر، علماً بأن الوضع العام في العراق كان في هذه الفترة محمل بالكثير من التناقضات والصراعات التي كانت تضعف قوى البعث وتزيد من مصاعب حكمها وتدفع به إلى السقوط.

وإذ يهمنا في هذا المبحث التطرق إلى الصراع داخل حزب البعث الحاكم وذكر المسائل المختلف عليها في ما بين تلك الكتل، فأن من المفيد الإشارة أيضاً إلى نقاط الالتقاء بين جميع الكتل البعثية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

* الاتفاق على الآنفراد بالسلطة من جانب جميع الكتل دون غيرهم من القوى السياسية القومية أو الديمقراطية أو غيرها.
* إخضاع الدولة والمجتمع والاقتصاد الوطني لهيمنة القيادة القطرية لحزب البعث.
* الآنفراد بالتنظيم الاجتماعي والمهني للجماعات المختلفة ومنع القوى الأخرى من إقامة تنظيماتها المدنية الخاصة، كما في موضوع الطلبة والنساء والشباب والجمعيات الفلاحية والنقابات العمالية وما إلى ذلك.
* الاتفاق على أن يكون الحكم تحت الخيمة الفكرية البعثية وإضعاف النفوذ الفكري والسياسي لبقية القوى القومية، خاصة بعد أن فشلت عملياً تجربة الوحدة، وبالتالي أصبحوا في الممارسة العملية أكثر إقليمية أو قطرية من القوى التي كانوا يتهمونها بأنها إقليمية وقطرية.
* رفض التحالفات السياسية طويلة الأمد، بل الاقتصار على تحالفات قصيرة الأمد ومحدودة الأهداف التي من شأنها مساعدة البعث في الوصول إلى أهدافه ثم التخلص منها بأي ثمن.
* الاتفاق على استخدام القوة والعنف لمواجهة أي فصيل سياسي يحاول العمل باتجاه معارض لسياسات البعث في العراق. وهم على استعداد لممارسة التصفية الجسدية للمخالفين.

* الاتفاق على محاربة الحزب الشيوعي وتصفية وجوده الفكري والسياسي في العراق. والاختلافات الجزئية في الطريقة التي يمكن أن توصلهم إلى هذه النتيجة لا تغير من حقيقة الاتجاه العام والأساسي في فكر وسياسة البعث من الحركة الشيوعية العراقية.

* الاتفاق على رفض مطالب الشعب الكُردي التي تزيد عن الحقوق الثقافية النسبية وعن اللامركزية الإدارية الخاضعة بالمحصلة النهائية للمركزية الحكومية في بغداد، أي عدم الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكُردي أو حقوق القوميات الأخرى.

* رفض وجود أي قوة سياسية أو فكر سياسي له نفوذ في القوات المسلحة، إذ على البعث أن يحافظ منفرداً على العقيدة البعثية في القوات المسلحة دون منازع وأن يربي الجيش على العقيدة البعثية وحدها.

عند مراجعة كتابات قياديي البعث سيجد الآنسان نفسه في مواجهة هذه الحقائق الواضحة. وعلى هذا يمكن طرح السؤال التالي: إذاً، أين برزت الخلافات في ما بين البعثيين؟ كانت الخلافات بين البعثيين في العراق نابعة من مصدرين:

الأول: واقع الخلافات في إطار القيادة القومية للبعث وتجلياتها على بعث العراق"

والثاني: الخلافات المحلية بين مجموعتي البعث، أي تلك التي يقودها علي صالح السعدي ومعه الحرس القومي من جهة، وتلك التي يقودها حازم جواد وطالب شبيب من جهة أخرى. والتي كانت تدور في إطار الصراع بين مواقف الأفراد وأساليب تنفيذ القرارات أو حول طبيعة التصريحات التي كانت تطلق من هذا القائد البعثي أو ذاك أو تلك التصرفات اليومية التي كانت تثير عدم ارتياح الطرف الثاني أو أطرافاً أخرى. أي أنها لم تكن في حقيقة الأمر سوى خلافات شخصية ومزاجية ورغبة في الهيمنة على السلطة وتأمين السطوة والنفوذ والجاه والمال لكل واحد منهم. ومن خلال هذه الخلافات استطاع القوميون، حلفاء البعث، أن ينفذوا إلى المواقع الحساسة لكي ينفذوا انقلابهم ضد البعث الحاكم. كتب صبحي عبد الحميد حول موضوع الخلافات بين الكتلتين حينذاك ما يلي:

"وكان صراع أخر في الجناح المدني للحزب وفي أعلى مستوياته يدور بين قطبي الحزب الكبيرين علي صالح السعدي أمين سر القطر وحازم جواد الذي كان يعتقد انه أجدر من

علي صالح لأمانة السر. وكان يؤيد حازم ويسنده بقوة القطب الثالث طالب شبيب، بينما كان محسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وحمدي عبد المجيد يؤيدون علي صالح. فانقسم الحزب منذ البداية إلى جناحين. واخذ كل جناح يبحث عن الآنصار في صفوف الحزب المدنيين والعسكريين. ولم يكن طابع هذا الآنقسام فكرياً أو أيديولوجيا، بل شخصياً بحتاً. وان تسمية جناح السعدي بالجناح اليساري، وجناح حازم بالجناح اليميني كانت خاطئة. إذ لم يكن بينها أي جدل على أي أمر يمس عقيدة الحزب. وكانت الاتهامات متبادلة بين الجناحين على التصرفات الشخصية وعلى الممارسات الحزبية والرسمية الخاطئة. وقد انتصر جناح حازم في أيار ١٩٦٣ بتنحي السعدي من منصب وزير الداخلية وعين بدلاً عنه حازم جواد وتسلم هو منصب وزير الإرشاد وسيطر على أجهزة الإعلام"[١١٣].

أغلب المصادر التي تحت تصرفنا، والتي تبحث في العلاقات الداخلية لحزب البعث تشير إلى أن الخلاف بدأ بسبب السلوكية الفردية الرعناء والمبتذلة لعلي صالح السعدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وعضو المجلس الوطني لقيادة الثورة والمسؤول الأول عن القيادة الثلاثية للبعث (علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب) التي قادت انقلاب شباط ١٩٦٣ والتصاقه الشديد بالحرس القومي ومنحهم الصلاحيات الكثيرة التي أثارت جمهرة من ضباط الجيش ومجموعة من الكادر البعثي والقوى القومية. وحاول التكتل الثاني الذي كان يقوده حازم جواد وضع حدٍ لتصرفات علي صالح السعدي من خلال أخذ قيادة أمانة السر منه ووضعها برقبة حمدي عبد المجيد لفترة معينة إلى حين تم تسلمها من قبل حازم جواد، ثم إبعاده عن وزارة الداخلية، أي تقليص صلاحيات على صالح السعدي ونقلها إلى أتباع حازم جواد. وقد حصل نوع من التفاهم التآمري بين كتلة حازم جواد وطالب شبيب من جهة والكادر العسكري القيادي من جهة أخرى، للتخلص التدريجي من السعدي. أدرك السعدي هذه الحقيقة فبدأ يشدد من الصراع من خلال تنشيط الحرس القومي وتأمين القدرة لمواجهة قوى التكتل الأخرى. وقد دعا البعثيون إلى

١١٣ عبد الحميد، صبحي.

عقد المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث في الفترة بين ١٣-٢٤ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٦٣.

وفي هذا الجو المشحون بالتوتر والعداء بين الكتلتين تم التحضير وانتخاب المندوبين للمؤتمر القطري الاعتيادي في بغداد. وحضر المؤتمر ٤٥ مندوباً. وجسد المؤتمر صراعاً بين الكتلتين كانت الغلبة فيه لصالح كتلة علي صالح السعدي، حيث أمكن إبعاد طالب شبيب عنها، وبالتالي كان إضعافاً لتيار حازم جواد. وفي مقابل هذه الخسارة سعى حازم جواد إلى تعزيز علاقاته بالجيش والبدء بالتخطيط للإجهاز على علي صالح السعدي والحرس القومي لا بسبب عدم رغبته في هذا الحرس، بل بسبب كونه أصبح أداة قوية بيد علي صالح السعدي. خرج المؤتمر بقيادة قطرية تضم إليها كل من حمدي عبد المجيد (أميناً للسر)، علي صالح السعدي، حازم جواد، أحمد حسن البكر، عبد الكريم محمود شنتاف، محسن الشيخ راضي، هاني الفكيكي، وصالح مهدي عماش.[١١٤]

بين المؤتمرين القطريين لتنظيم حزب البعث في العراق، أي بين مؤتمر أيلول / سبتمبر ومؤتمر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣، وخلال فترة احتدام الصراع على السلطة بين كتلتي البعث العراقي، عقد المؤتمر القومي السادس لحزب البعث في دمشق في الفترة بين ٥-٢٣ تشرين الأول ١٩٦٣، أي قبل أقل من شهر على وقوع الأنقلاب ضد البعث، وناقش الموقف في حزب البعث عموماً وفي العراق وسوريا على وجه الخصوص. وكان الصراع على أشده بين أجنحة البعث التي لم تكن حقاً قائمة على أسس فكرية، بل سياسية يومية ومشكلات ومواقف شخصية مشحونة بالكراهية والعداء والرغبة في الآنتقام المتبادل، إضافة إلى كونه كان صراعاً بين شيوخ وشباب حزب البعث، وبين المدنيين والعسكريين داخل الحزب. ورغم ذلك يحاول البعض إعطاء الآنطباع وكأن الصراع كان يدور حول مفاهيم ومضامين ومواقف متباينة من أفكار "الوحدة والحرية والاشتراكية" التي كان يرفعها البعث حينذاك، رغم أنها كانت في حقيقة الأمر راية صفراء مهلهلة لا مضمون لها. وكان واضع هذه

---

١١٤ العاني، نوري عبد الحميد. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٢٢٦.

الشعارات، ميشيل عفلق قد تخلى عنها، إذ تشكلت لديه قناعة بأن ما أطلق عليه باليسار البعثي قد تبنى الأفكار الشيوعية ومضمون الاشتراكية اللينيني، وبالتالي فاليسار البعثي يشكل خطراً على كيان ووجهة حزب البعث. وقد تبلور هذا الآنطباع لدى القوميين والناصريين العراقيين الذين شاركوا في الإطاحة بحكم البعث في العراق وتشكيل حكومة قومية ناصرية، حين أصدروا كراسهم الموسوم "المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣". والعنوان يعبر عن فكرتين أساسيتين، هما:[١١٥]

أ. أن الشيوعيين قد دخلوا تحت أبط البعثيين وحرفوا "ثورة شباط" ١٩٦٣ بالاتجاه الذي يسعون إليه، وهي بالمحصلة النهائية ضد القومية والوحدة العربية.

ب. أن البعثيين الشيعة هم الذين سيطروا على "ثورة شباط" وحرفوها بالوجهة التي تخدم تلك المصالح وضد القومية والوحدة العربية.

وتحت هذين الهاجسين تحرك القوميون ليواصلوا توجيه الضربات إلى الشيوعيين من جهة، وإلى البعثيين من أتباع المذهب الشيعي من جهة أخرى. إذ كان في قيادة حزب البعث حينذاك العديد من البعثيين من منحدر مذهبي شيعي مثل حازم جواد وطالب شبيب وسعدون حمادي وهاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي...الخ.

كانت هناك أربع مسائل ذات خلفية فكرية وسياسية تستوجب اتخاذ الموقف بالنسبة للبعثيين الذين كانوا يرون في طرحها محاولة جادة لتحسين مواقف حزب البعث في صفوف الشعب أولاً، وتبويشاً لشعارات الحزب الشيوعي العراقي ثانياً، وكذلك للحزب الديمقراطي الكُردستاني ثالثاً. وتتلخص تلك القضايا بالنقاط التالية:

١. الموقف من الوحدة العراقية – السورية. وبهذا الصدد اتخذ قرار يؤكد ضرورة التعجيل بقيام الوحدة بين العراق وسوريا.

٢. الموقف من الاشتراكية. الاتفاق على أن ليست هناك اشتراكية عربية، بل أن هناك طريقاً عربياً للاشتراكية.

---

١١٥ المنحرفون. سلسلة منشورات عربية. العدد ١٩٦٤/١. بغداد.

٣. الموقف من القضية الكُردية والفلسطينية. الاتفاق بالأكثرية على إيقاف القتال والاعتراف بحقوق الشعب الكُردي، وكذلك حق الشعب الفلسطيني في ذلك.

٤. إعادة النظر بالتراث الفكري لحزب البعث العربي الاشتراكي وتجديده. ويبدو أن هناك قراراً صدر بهذا الخصوص، فقد كلفت القيادة القومية بتهيئة مشروع بهذا الصدد، مما أزعج ميشيل عفلق فغادر القاعة، كما يشير إلى ذلك هاني الفكيكي.[١١٦]

وتجلى الصراع ضد جماعة علي صالح السعدي في المؤتمر القومي حين وجه ميشيل عفلق هجومه على هذه الكتلة متهماً إياها بالشيوعية، إذ كتب هاني الفكيكي يقول: "فقد اتهمنا عفلق بالشيوعية واعتبرنا رتلاً خامساً أخفاه الحزب الشيوعي في صفوف البعث، ثم عاد لاتهام بعضنا بالتواطؤ مع عبد الناصر وأجهزته والتآمر على الحزب والأمة العربية"[١١٧].

وفي هذا المؤتمر تم انتخاب خمسة أعضاء عراقيين في القيادة القومية لحزب البعث، وهم: علي صالح السعدي، حمدي عبد المجيد، محسن الشيخ راضي، أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش من مجموع ١١ عضواً. أما البقية فكانوا: ميشيل عفلق، أمين الحافظ، صلاح جديد، جبران مجدلاني، خالد العلي ومنيف الرزاز.[١١٨]

والسؤال الذي يفترض الإجابة هو: لم برزت هذه المحاولات للتغيير في فكر وسياسة حزب البعث العربي الاشتراكي حينذاك؟ وهل كانت تعبر عن حقيقة هؤلاء الناس، أم أنها جاءت تحت ضغط الواقع الذي كانوا يمرون به؟

تؤكد جميع الدلائل التي تحت تصرفنا إلى أن حزب البعث في العراق قد تعرض بنتيجة سياساته إلى عزلة محلية وعربية ودولية كبيرة لم يعد قادراً على تحملها، وكان لا بد له من التنفيس عن هذا الاحتقان بطرح شعارات جديدة يمكنها تحسين صورة البعث في تلك الأوساط التي رفضت التعامل معه. ويمكن تلخيص أبرز تلك القضايا في النقاط التالية:

---

١١٦ الفكيكي، هاني. أكار الهزيمة. مصدر سابق. ص ٣٣٤/٣٣٣.

١١٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٠.

١١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٠..

** السياسة الدموية الشرسة جداً التي مارسها حزب البعث قيادة وقاعدة وحرسه القومي وقواته العسكرية والقوى القومية التي تحالفت معه، ولكنها لم تكن في الواجهة تماماً، إزاء الشيوعيين والديمقراطيين طيلة الفترة التي كانوا فيها في الحكم، والتي أدت إلى استشهاد المئات من الشيوعيين والديمقراطيين بطريقة همجية، وغالباً ما كانت تحت التعذيب أو القتل المباشر دون محاكمات.

* رفض التعامل مع المسألة الكُردية على أسس واقعية وحلها لصالح الشعب الكُردي خصوصاً والشعب العراقي بشكل عام، أي رفض الاستجابة لحقوق الشعب الكُردي المشروعة بتقرير المصير والحكم الذاتي الذي طرح حينذاك، بل السعي لحل المسألة عسكرياً ومن خلال خوض الحرب التي أضعفت قدرات البعثيين وورطتهم بالمزيد من المشكلات، خاصة وأن جرائم كثيرة قد ارتكبت بحق الشعب الكُردي، سواء أثناء القتال أم إزاء الأسرى والمعتقلين من الكُرد.

* ممارسة سياسة استبدادية عنيفة إزاء الشعب العراقي عموماً وعدم معالجة المشكلات التي كانت قائمة أو التي تراكمت بفعل السياسات الرعناء للنظام.

* عدم وجود برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي لدى حزب البعث ولدى القوى المتحالف معه التي استولت على السلطة، مما جعل النظام يتخبط في سياساته دون أن يقدم للمجتمع ما يسهم في تخفيف البطالة أو تحسين مستويات المعيشة أو حل مسألة الأرض على سبيل المثال لا الحصر.

* تعقيدات العلاقة مع الدول العربية وعدم تأييد عبد الناصر لسياسة البعث، وخاصة بعد انفراط عقد الوحدة بين مصر وسوريا.

* الموقف غير الودي الذي اتخذته الدول الاشتراكية من النظام الجديد بسبب سياسات حزب البعث المعادية للبلدان الاشتراكية، وبسبب الهجوم المتواصل والشرس على الحزب الشيوعي العراقي والقوى الديمقراطية.

* لقد أثار البعثيون بفعل سياساتهم وانفرادهم بالسلطة وأساليبهم الفاشية في الحكم وفي الهيمنة على المجتمع وتعامل حرسهم القومي مع الناس، أن فقد هؤلاء كل رصيد لهم داخل الشعب.

من هنا جاءت محاولات البعث العراقي في الضغط على القيادة القومية لتتبني نهجاً جديداً يطرح على الشارع العراقي والسوري بشكل خاص بهدف وبأمل تحسين أوضاعهم وسمعتهم المتدهورتين. ولكن هذا النهج لم يستند إلى أرضية فكرية حقيقة، بل كان من حيث المبدأ مجرد موقف انتهازي واستهلاك محلي وعربي ودولي، وربما بسبب تأثير البعض القليل من العناصر القومية ذات النزعة اليسارية في حزب البعث لإنقاذ حزب البعث من الآنهيار الكامل الذي كان يواجهه حينذاك.

تدهور الوضع العام في حزب البعث وشُلّت أجهزة الدولة وتفاقم دور الحرس القومي، كما اشتدت شقة الخلاف بين الكتلتين، مما استوجب عقد مؤتمر استثنائي لحزب البعث لمعالجة الموقف. واتفق أتباع الكتلتين على ذلك. ويشير صاحب كتاب "من حوار المفاهيم إلى حوار الدم" الدكتور علي كريم سعيد إلى واقع توزيع القوى المتنفذة في حزب البعث بين الكتلتين على النحو الآتي: "انقسم البعثيون إلى شطرين، ضم الأول حازم جواد وطالب شبيب يساندهم ضباط كثيرون مثل البكر وعماش وحردان وعبد الستار عبد اللطيف وعلي عريم وحسن النقيب ومحمد المهداوي وجميل صبري... الخ ويقف نفس موقفهم ضباط قوميون يحتلون مراكز حساسة مثل صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان وعبد الرزاق النايف وهادي خماس وعبد الرحمن عارف. ووقف نفس موقفهم أيضاً عبد الكريم نصرت وآخرون لم يكونوا حتى وقت قريب على وفاق معهم، وذلك بسبب التجاوزات التي حصلت ضد الضباط في بغداد، ووقف معهم أيضاً الوزراء القوميون والموظفون الكبار وتيارات محافظة أخرى. أما جناح السعدي ففيه محسن الشيخ راضي وحمدي عبد المجيد وهاني الفكيكي ونجاد الصافي وأبو طالب الهاشمي وأحمد العزاوي والونداوي وستار الدوري وفائق البزاز وصدقي أبو طبيخ وعدد كبير من القيادات الحزبية الوسطية والمنظمات الشعبية

وكل المتأثرين بالأفكار اليسارية التي بدأت تدب في جسد البعث خصوصاً أولئك القادمين من أوساط طبقية كادحة"[١١٩] .

عقد المؤتمر القطري العادي في يوم ١٩٦٣/١١/١١، بعد موافقة كتلة حازم جواد على اقتراح كتلة علي صالح السعدي وعبر الوسيط صالح مهدي عماش، إذ كانت خيوط العلاقة بين الكتلتين قد تقطعت بحضور ٤٥ عضواً. وأثناء انعقاد المؤتمر، بعد اختيار هاني الفكيكي لرئاسته، ولج القاعة ١٧ ضابطاً عسكرياً إلى القاعة فارضاً نفسه على المؤتمر ومهدداً برشاش كان يحمله حميد التكريتي رئيس المؤتمر بالقتل ما لم يتخل عن الرئاسة، ووضع مكانه طاهر يحيى لقيادة المؤتمر.[١٢٠] وتحت التهديد أصبح عدد المؤتمرين ٦٢

---

١١٩ سعيد، علي كريم د. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مصدر سابق. الهامش رقم ١. ص ٣٢٦.

١٢٠ ملاحظة: أنقل للقارئة والقارئ هنا لوحتين مختلفتين في بعض الأوجه ومتفقتين في أوجه أخرى عن حركة الضباط الذين سيطروا على المؤتمر لأهميتها في تبيان طبيعة الصراع والطريقة التي كانت تعالج فيها الخلافات داخل حزب البعث، إضافة إلى أن اللوحتين هما من وضع الكتلتين المختلفتين، كتلة علي صالح السعدي وكتلة حازم جواد:

اللوحة التي كتبها هاني الفكيكي: "وفيما كنا نسجل أسماء المرشحين اندفع إلى قاعة الاجتماع عشرات الجنود المدججين بالسلاح، وعشرات الضباط يتقدمهم المقدم محمد حسين المهداوي الملحق العسكري في دمشق، شاهرين رشاشاتهم هاتفين بشعار الحزب. كان مشهداً مضحكاً أن أرى العميد رشيد مصلح ملوحاً برشاشه ومردداً: أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة. في هذه اللحظة بالذات خاطبت أحمد البكر بلغة العيون فتجنب نظراتي.... إلى جانب المهداوي ورشيد مصلح، الذي أعدم هو الآخر أوائل السبعينات بتهمة التجسس لحساب الـ CIA، كان المقدم علي عريم والمقدم فهد جواد الميرة والمقدم صلاح الگبقچلي والمقدم محيي محمود والمقدم زكريا السامرائي والعقيد سعيد صليبي والمقدم حميد السراج والمقدم منعم حميد والمقدم الطيار حسين حياوي التكريتي والمقدم جميل صبري والرائد عبد الله مجيد، المرافق الأقدم لعبد السلام عارف، والمقدم حميد التكريتي، المرافق الأقدم للبكر، والنقيب الاحتياطي عزيز شهاب وآخرون كثيرون بلغوا الأربعين ضابطاً. انتشر الجنود في أرجاء القاعة على أتم الاستعداد الميداني، ثم تقدم المهداوي إلى وسط القاعة قائلاً: جئت من دمشق واتفقت مع الأستاذ ميشيل عفلق الأمين العام للحزب على ضرورة اقتلاع بؤر الفساد والآنحراف من الحزب، وما يجري هنا الآن يجري مثيله في دمشق. وقبل أن يسترسل أكثر، قاطعته

باعتباري رئيساً للمؤتمر، وطلبت إليه وإلى= =بقية الضباط والجنود مغادرة القاعة فوراً، إن ما يفعلونه مؤامرة على الحزب، لكن المقدم حميد التكريتي طلب إليّ مغادرة منصة الرئاسة وصوب رشاشه نحوي مهدداً بإطلاق النار. وبحماسة تلك الأيام وتقاليدها الدموية، رددت التحدي وطلبت إليه المباشرة بإطلاق النار إن كان رجلاً حقاً ! ! فاحت أجواء القاعة للحظات برائحة الموت، وكنت أرى الحقد الأسود في عيون بعض الضباط والحزبيين، وربما كان فيهم من تمنى انطلاق رصاصات حميد التكريتي لتعدل مسار الحزب وتقتلع جذور ما اعتبروه "الآنحراف"، ولكنه خيب ظنهم. وبحركة سريعة ومتوترة قفز علي السعدي باتجاه المنصة وسحبني صارخاً: إنه انقلاب عسكري، أنزل".

راجع في هذا الصدد: الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة مصدر سابق. ص ٣٤٩/٣٤٨.

أما اللوحة التي كتبها طالب شبيب فكانت كما يلي: "وبعد التئام جلسته (أي جلسة المؤتمر. ك. حبيب) بدقائق قُرِعَ الباب ودخل الضباط يتقدمهم محمد المهداوي ورشيد مصلح التكريتي وعلي عريم، وبينهم جميل صبري البياتي وسعيد صليبي وحميد التكريتي..الخ. كانوا سبعة عشر ضابطاً يقودون أهم الوحدات العسكرية الموجودة في بغداد ومحيطها. وللإنصاف فإن عددهم لم يتجاوز النسبة العددية لما يستحقه التنظيم العسكري داخل المؤتمر بالقياس إلى مجموع التنظيمات الحزبية المدنية الأخرى.

تكلموا معاتبين وكانوا جميعهم من المشاركين الأوائل في الثورة. قال أحدهم وأظنه محمد المهداوي: نحن ضباط ١٤ رمضان، قمنا بالثورة، وشاركنا في كل شيء، وحملنا دماءنا على أكفنا، ورؤوسنا على أكتافنا، وضحينا وقتل منا من قتل، ولكن أحداً لم يدعنا للمشاركة في الآنتخابات، ولم نستشر، ولم يكن لنا رأي. وهذا اعتداء على حقوقنا كأعضاء في حزب البعث وكمساهمين في الثورة. ونرجو من المؤتمر إعادة الحق إلينا. اعترض رئيس المؤتمر هاني الفكيكي على دخول الضباط، فوجه حميد التكريتي رشاشته مباشرة إلى صدره وقال له أنزل، ولم أكن أتصور أن هاني يمتلك القدرة الرياضية الكافية لكي يقفز بحركة كروباتيكية واحدة، فيدور دورة كاملة في الهواء ويأتي على أرجله واقفاً، كما انتقل على صالح السعدي من مكانه ليجلس إلى جانب أحمد حسن البكر والاحتماء به". راجع: سعيد، علي كريم. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم". ص ٣٢٨/٣٢٧. ويلاحظ منه أن طالب الشبيب قد حاول الإساءة إلى هاني الفكيكي واعتباره جباناً خشي من حميد التكريتي، ورفع من شأن حميد التكريتي الذي مارس العنف لإرهاب الآخرين، في حين حاول هاني الفكيكي أن يعطي الآنطباع بأنه كان شجاعاً ولم يخش إرهاب حميد التكريتي لولا سحبه من جانب علي السعدي لإبعاده عن الخطر بسبب وجود انقلاب عسكري ضد حزب البعث. وفي هذا النص بجد الآنسان طبيعة الصراعات في حزب البعث ونوعية الأشخاص المتصارعين في آن واحد. ك. حبيب

شخصاً فتغير التوازن لصالح حازم جواد وطالب شبيب والعسكر. وأثناء المؤتمر فرض العسكريون ثلاث مسائل، وهي:

- قبول العسكريين الذين دخلوا قاعة المؤتمر دون أن يكونوا مندوبين منتخبين إلى عضوية المؤتمر. فتم التصويت على ذلك وقبلوا ب ٣٨ من مجموع ٤٥ صوتاً.
- جرى التصويت بسحب الثقة من القيادة القطرية، فتمت الموافقة بنفس النسبة.
- انتخاب قيادة قطرية جديدة رغم مرور ما يقرب من شهرين على انتخاب القيادة القطرية.

انتخب المؤتمر تحت تهديد الرشاشات قيادة جديدة تكونت من الأشخاص التالية أسماؤهم:

أحمد حسن البكر، أمين سر القيادة القطرية، طاهر يحيى، حازم جواد، عبد الستار عبد اللطيف، طالب حسين شبيب، محمد المهداوي، كريم محمود شنتاف، علي عريم، عبد الستار الدوري، عدنان القصاب، طارق عزيز، فائق البزاز، حسن حاج وداي العطية، وصالح مهدي عماش، فؤاد شاكر مصطفى، منذر الونداوي ود. تحسين معلة"[١٢١] . ويشير إلى أن عبد السلام عارف عندما عرف بأسماء القيادة القطرية والاحتياط شطب على اسم تحسين معلة، واعتبره غير منتخب. ويقول الكاتب، وعندما سئل تحسين معلة عن السبب الذي دعا عارف إلى شطب اسمه، أجاب "ليس لديه معي غير طائفيته الموتورة"[١٢٢] .

لم يستمر عمر هذه القيادة سوى ثلاثة أيام حيث تم حلها واعتبارها غير شرعية من جانب القيادة القومية. وإذا كانت القيادة الجديدة قد انتخبت تحت ضغط العسكريين من البعثيين والقوميين، فإن إلغاء هذه الآنتخابات جاء، كما يقال، تحت ضغط قيادة الحرس القومي. وكانت القيادة القطرية التي انتُخبت في المؤتمر القطري الاعتيادي، الذي اعتبر غير شرعي، قد قررت في أول اجتماع لها وفي اليوم نفسه إبعاداً فورياً لكل من: "علي صالح

---

١٢١ العاني، نوري عبد الحميد د. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٢٥٥/٢٥٦.

سعيد، كريم علي د. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مصدر سابق. ص ٣٣٠.

١٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٠.

السعدي ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبد المجيد وهاني الفكيكي وأبو طالب عبد المطلب الهاشمي"[١٢٣] ، عن العراق لمدة ستة شهور.

رفض الحرس القومي هذه النتيجة ومارس الضغط لإعادة الجماعة المرحلة واحتل مواقع حساسة في بغداد وفرض سيطرته عملياً. وأصبح الوضع مرتبكاً بين ضغط الجيش وضغط الحرس القومي. ففي الوقت الذي طالب قادة الجيش من القيادة القطرية الملغاة من قبل القيادة القومية الحصول على موافقتها لتوجيه ضربة إلى مواقع الحرس القومي من أجل تكريس سيطرة القيادة القطرية التي انتخبها المؤتمر القطري الاعتيادي، كان الحرس القومي يطالب بالسلطة كلها وبعودة على صالح السعدي ورهطه. عجز قادة القيادة القطرية الجديدة، حاز جواد وطالب شبيب، عن اتخاذ قرار بهذا الصدد خشية إراقة الدماء، كما جاء في كتاب "من حوار المفاهيم إلى حوار الدم"، حيث ذكر يقول: "وفي يوم ١٣تشرين الثاني أي قبل سفرنا بساعات جرت محاولات عديدة لكي نبقى على رأس السلطة السياسية بشرط إجازة الجيش في تصفية الحرس عسكرياً. وكانت إحدى تلك المحاولات صادرة عن عبد الكريم مصطفى نصرت قائد الفرقة الرابعة المدرعة التي تسيطر على بغداد، ولم يكن الرجل شاكراً، وكنا في مكتب عبد السلام عارف عندما قال: "ما دمتم لا توافقون على أن يتحرك الجيش لإعادة الاستقرار، وتخافون على قطرة دم تهدر، فاذهبوا أنتم، وسيتحمل الجيش مسؤوليته..."[١٢٤] .

في الثالث عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) أصدرت القيادة القومية بياناً أكدت فيه ما يلي:

١. اعتبار المؤتمر القطري المنعقد في بغداد بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣، مؤتمراً غير شرعي وحل القيادة القطرية المنبثقة عنه.

٢. حل القيادة القطرية التي كانت تمارس مهماتها عند انعقاد المؤتمر المذكور (القيادة السابقة).

---

١٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٩.

١٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣١.

٣. تولي القيادة القومية مسؤولية القيادة القطرية في العراق.

٤. التحقيق في المخالفات والأخطاء التي وقعت في الحقبة الماضية واتخاذ التدابير الحزبية الحاسمة بشأنها.

٥. حصر صلاحيات اتخاذ العقوبات بحق الرفاق الحزبيين التابعين للتنظيم العراقي بالقيادة القومية.

٦. إجراء الآنتخابات الحزبية في العراق بمراحلها كافة وعقد مؤتمر قطري لانتخاب قيادة قطرية جديدة في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر"[١٢٥].

لقد صدرت خلال الفترة بين ١٢–١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ العديد من البيانات عن قيادة فرع بغداد لحزب البعث وقيادة الحرس القومي والمكتب العسكري لحزب البعث التي تدعو إلى إعادة المبعدين إلى العراق أو إلى الالتفاف حول حزب البعث، خاصة بعد أن تسلمت القيادة القومية المسؤولية وكان ضمن اللجنة الحزبية التي أصبحت مسؤولة عن حزب البعث في العراق كل من أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وعبد اللطيف الحديثي، إضافة إلى السوريين ميشيل عفلق وأمين الحافظ وصلاح جديد[١٢٦]، وأغلبهم من العسكريين.

وبناء على توصيات القيادة القومية وتحت إشرافها أجري آخر تعديل وزاري في حكومة أحمد حسن البكر حيث جرى تقليص عدد الوزراء وزيادة حقائب كل وزير وزيادة عدد الوزراء القوميين. وعقدت الوزارة البعثية أخر اجتماع لها بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٧ وبحضور الوزراء التالية أسماؤهم:

أحمد حسن البكر	رئيس الوزراء ووزير الداخلية.
مهدي الدولعي	وزير الدولة لشؤون الأوقاف.

---

١٢٥ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٢٦٤.

١٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٥.

الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	وزير التربية والتعليم.
محمود شيت خطاب	وزير الشؤون البلدية والقروية.
الدكتور سعدون حمادي	وزير الإصلاح الزراعي.
الدكتور محمود محمد الحمصي	وزير الاقتصاد.
سلمان عبد الرزاق الأسود	وزير المالية.
كامل الخطيب	وزير العدل
الدكتور محمد عمار الراوي	وزير الزراعة.

وفي اليوم التالي وقع الآنقلاب على حكومة ونظام البعث في العراق.

لقد ترك حازم جواد وطالب شبيب بغداد غير مطرودين، كما أدعيا، وخلا الجو عملياً للقوى العسكرية البعثية منها والقومية للسيطرة على السلطة. إلا أن القوى القومية أصبحت في مثل هذه الحالة هي الأقوى، وخاصة عبد السلام محمد عارف ورهطه. كان القوميون والعسكريون يرسمون الخطة للانقضاض على نظام حكم البعث المنخور والمتصارع حال توفر الفرصة. وكان عبد السلام محمد عارف من جانبه، ومعه جمهرة من القوميين في القطعات العسكرية خارج بغداد وفي كركوك، يفكر هو الآخر بعمل عسكري ضد البعث مستفيداً من الصراع بين جناحي البعث. فكانت الفرصة مواتية للمجموعات القومية والناقمين من البعثيين للإجهاز على حكم البعث في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ فنفذ فعلاً وأصبح عبد السلام محمد عارف هو القائد والمهيمن على السلطة. يشير صبحي عبد الحميد إلى هذه المسألة فيؤكد ما يلي:

"اتصلت مساء يوم ٩٦٣/١١/١٦ بكل من قائد الفرقة الأولى العميد الركن عبد الكريم فرحان وقائد الفرقة الثانية العميد الركن إبراهيم فيصل بواسطة الهاتف الخاص وأخبرتهما بسوء الأوضاع في بغداد وطلبت إليهما ان يهيئ كل واحد منهما فوج مشاة يكون مستعداً للحضور إلى بغداد عند الطلب للمساعدة إذا اقتضت الحاجة. كنا نجهل ما يدور في فكر الرئيس عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية وهو قابع في القصر الجمهوري لم يغادره ولم يحاول الاتصال بأي ضابط في وزارة الدفاع. حتى رئيس أركان الجيش كان يجهل

موقفه. وبعد ظهر يوم ١١/١٦ قال لي الفريق طاهر بصريح العبارة، إن موقف رئيس الوزراء أصبح واضحاً، فهو شديد التحمس لحسم الموقف وإيقاف قيادة بغداد والحرس القومي عند حدهما، وإعادة الشرعية للسلطة الرسمية، وان أدى ذلك إلى استخدام القوة، وعلينا لآن أن نعرف موقف رئيس الجمهورية، وسأذهب إليه الآن لأعرف ذلك. ثم طلب مني خطة تحرك قطعات الجيش نحو أهدافها في بغداد وواجباتها للسيطرة على الموقف. ناولته الخطة وذهب إلى القصر الجمهوري وعاد قبيل المساء وقال لي:

- (لقد ذهبت في الوقت المناسب لان رئيس الجمهورية كان ينوي السفر خلسة إلى كركوك ويدبر من هناك قوة يزحف بها نحو بغداد لاستعادة السيطرة عليها وحسم الموقف. ولما أخبرته بموافقة أمري كتائب الدبابات الأولى والثالثة بالمشاركة في خطة حسم الموقف، وأطلع على الخطة، أطمئن وسيتولى بنفسه إعداد البيان وأذاعته، واحتفظ بالخطة لديه لدراستها). ويبدو إن عبد السلام كان يعتمد على بعض عناصر الجيش في الشمال وأكثرها غير بعثية ففكر بالذهاب إليهم"[١٢٧].

ولم يكن انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ضد سلطة البعث إلا التعبير الواقعي عن تلك العزلة والأزمة الخانقة التي بدأ حزب البعث يعيشها في العراق ولم يذرف العراقيون دمعة واحدة على اختفاء هذا النظام الذي تميز بالهمجية والشراسة غير المحدودة. جاء في بيان صدر عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بعد وقوع الآنقلاب بشهرين، والتي أطلق عليها بالجناح اليساري للحزب، أي في كانون الثاني ١٩٦٤ بصدد الأزمة التي أطاحت بالبعث ما يلي:

"إن الحزب الشيوعي العراقي هو من الحركات السياسية التي تعبر بتركيبها وتفكيرها عن مصالح القوى والطبقات الاجتماعية والجماهير الكادحة.

وقد كان ينبغي على الحزب أن يحدد الموقف منه انطلاقاً من نظرته الاشتراكية ومنطلقاته كحزب ثوري لجماهير الكادحين. فالحزب الشيوعي رغم مواقفه الخاطئة ومواجهته لثورة الثامن من شباط بمقاومة مسلحة ألاّ أن ذلك بالإضافة للمقاومة لم يكن

---

١٢٧ عبد الحميد، صبحي. حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. على موقع http://alkomi.org/d100.htm

ليبرر استمرار الحملة بشكل صليبي هستيري ضده في الوقت الذي تركت فيه الرجعية بمختلف فصائلها داخل أجهزة الدولة تندس في صفوف الثورة.

إن هذا الموقف كان بدون شك نتيجة دفع وتخطيط من عناصر اليمين في الحزب وخارجه، تلك العناصر التي استغلت موقف الشيوعيين من الثورة وحرص جماهير الحزب على حمايتها لإيمانها بأن الثورة تعبر عن أماني وتطلعات الجماهير الكادحة.

لقد عملت تلك العناصر على استخدام الحزب كأداة فقط تتحول لمعاداته بعد أن تتم لها تصفية بقية القوى، وقد أكدت مؤامرة ١٨ تشرين وما بعدها هذه الحقيقة حيث تتربع الآن على كراسي الحكم وتمعن في معاداة الحزب والجماهير الشعبية بعد أن فشلت في تحويل الحزب نهائياً إلى أداة طيعة بيدها يخدم أغراضها ومصالحها.

إن الموقف الثوري السليم يفترض على الحزب أن يعتبر البورجوازية والإقطاع والرجعية وفصائلها هي العدو الأول الذي يجب أن تتركز الحملة عليه"[١٢٨] .

١٢٨ راجع: المطير، جاسم. نقرة السلمان (الحلقة ٩)، موقع الناس الإلكتروني. بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٩.

القسم الثاني

الجمهورية الثالثة

القوميون والقوميون الناصريون في السلطة

انقلاب ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣

نهوض وسقوط جمهورية القوى القومية العربية

الفصل الأول

انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣ (القوى القومية في السلطة)

المبحث الأول:

الصراع بين البعثيين والقوميين على السلطة وسقوط البعث

لم يكن توزيع مكاسب الآنقلاب، وخاصة السلطة وأجهزة الدولة، بين القوى البعثية والقوى القومية متناغماً مع تطلعات القوى القومية الناصرية، إذ أن البعثيين هم الذين خططوا ونظموا ونفذوا الآنقلاب واستعانوا بشكل محدود بالقوى القومية في الجيش لدعم حركة الآنقلاب. كما لم يكن لعبد السلام محمد عارف أي دور حقيقي في الآنقلاب، ولكن أدمج في العملية في آخر لحظة. وكان هذا العامل بالأساس هو الحاسم في توزيع المقاعد في المجلس الوطني لقيادة الثورة وفي مجلس الوزراء والمواقع الحساسة في الجيش والشرطة وأجهزة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية. إذ كان البعثيون قد هيمنوا على حصة الأسد ولم يبق منها إلا فتات الموائد التي حصل عليها القوميون الناصريون، رغم أن البعثيين قد وضعوا العقيد الركن عبد السلام محمد عارف على رأس الجمهورية ومنحوه لقب مشير ركن لضمان تأييد القوميين العرب، وخاصة جمال عبد الناصر أولاً، ولكونه كان منافساً لعبد الكريم قاسم ومن قادة تنظيم الضباط الأحرار ثانياً، ومن أجل إشباع طموحه وأطماعه في السلطة ثالثاً، وجعله تحت رقابتهم واستخدامه لصالح تثبيت مواقعهم رابعاً.

ولم يكن التحالف الذي نشأ في الفترة التي سبقت الآنقلاب قوياً وثابتاً بسب الحركة الآنفصالية التي قام بها البعثيون في سوريا ضد الوحدة مع مصر في النصف الثاني من عام ١٩٦١، مما تسبب في زعزعة التجمع القومي في العراق وبعثر قواه، وساعد على انفراد

البعثيين في التخطيط للانقلاب وتنفيذه، وإعلام بعض القوميين القريبين منهم للمشاركة في التنفيذ في اللحظات الأخيرة من الإعداد له.

انفرد البعثيون في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء في اتخاذ القرارات وفي تسيير الأمور، وخاصة المجموعة البعثية العسكرية التي هيمنت على مجلس قيادة الثورة، كما أن تصرفات عدد من قادة البعث لم تكن مقبولة من جانب القوميين، وبشكل خاص انفراد علي صالح السعدي، أو تصرفات الحرس القومي ومسؤولها الأول الضابط الطيار منذر الونداوي العضو القيادي في حزب البعث حينذاك والمؤيد لكتلة علي صالح السعدي.

وكان الابتعاد عن توجيه الجهد لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا والعراق، رغم صدور بيان بهذا الصدد في نيسان من العام ١٩٦٣، أن الممارسات البعثية كانت بعيدة كل البعد عن أي توجه وحدوي. والجدير بالإشارة إلى أن التجربة العملية على امتداد العقود الخمسة المنصرمة قد برهنت على أن القوى القومية والبعثية الأكثر صراخاً لتحقيق الوحدة والأكثر عويلاً على عدم وجودها والأكثر اتهاماً للآخرين بأنهم ضد القومية العربية والوحدة العربية وأنهم شعوبيون حاقدون وكارهون لتقدم الأمة العربية، هم كانوا وما زالوا، وحيثما وصلوا إلى السلطة في أي من الدول العربية دون استثناء، الأكثر بين القوى السياسية قطرية وإعاقة لتحقيق الوحدة العربية. كما أن كل طرف في هذه القوى القومية حين يكون في السلطة لن يقبلوا بأي وحدة ما لم تكن تحت قيادته، وهو ما يرفضه الآخر الذي يريدها تحت هيمنته مباشرة. والتجربة أشارت حتى الآن إلى أن البعثي يرفض القومي، والقومي يرفض البعثي، وأطراف قومية ترفض أطرافاً قومية أخرى والكتل البعثية ترفض بعضها البعض الآخر، وتبقى الوحدة العربية بعيدة كل البعد عن التحقيق. وإذا ما أريد للوحدة العربية أن تتحقق فليس على أيدي القوى القومية بل من خلال قوى اجتماعية وسياسية أخرى ووفق أسس أخرى. لقد أكدت تجارب السنين المنصرمة أن الشعارات الوحدوية التي رفعت وروج لها لم تكن في حقيقة الأمر سوى التعبير عن الرغبة في كسب الشباب المليء بالعواطف الجياشة والحماس للوحدة القومية، وبهدف الوصول إلى السلطة في القطر المعين، ثم التخلي عن ذلك لأنها لا تنشأ وفق تصورات وسيطرة هذا الطرف أو ذاك.

دفعت تلك العوامل القوى القومية الناصرية الموصلية وقوى حركة القوميين العرب مجموعة العميد عبد الهادي الراوي إلى البدء بالتفكير والتحضير لانقلاب عسكري ينتزع السلطة من أيدي البعثيين ويضعها بأيديهم بسبب قناعتهم بأن البعثيين لا يريدون تنفيذ ميثاق ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ بين العراق والجمهورية العربية المتحدة،[١٢٩] في حين كان قوميون آخرون من أتباع جمال عبد الناصر أيضاً، مثل عبد السلام محمد عارف وأخيه وسعيد صليبي يشكلون جزءاً من القوى المشاركة في الحكم. وكان على رأس هذه المجموعات القومية الأكثر تنظيماً والأوسع انتشاراً، تنظيم حركة القوميين العرب الذي كان رئيسه القطري في العراق السيد سلام أحمد وصحبه. فبعد مرور ما يقرب من ثلاثة أشهر على انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣، تم إلقاء القبض على مجموعة كبيرة من القوميين من مدنيين وعسكريين بتهمة التورط بالإعداد لمؤامرة انقلابية ضد حكم البعث، وأودع المعتقلون السجن وبدأ التحقيق معهم. تشير المعلومات المتوفرة إلى أن المحققين من حزب البعث ومن الحرس القومي ولجنة التحقيق، التي كان من بين أعضائها صدام حسين، قد مارسوا شتى أساليب التعذيب الجسدي والنفسي وبروح انتقامية شرسة. وعبر هذا التعذيب المتواصل استطاعوا انتزاع اعترافات من بعض القوميين المعتقلين، والذين لم يكن جميعهم من حركة القوميين العرب، بل من تيارات وجماعات قومية أخرى، أو من القوميين المستقلين. وقد أدلى أمير الحلو باعترافات تشير إلى أن الحركة قد رسمت خطة متكاملة للسيطرة على الحكم ووضعت قائمة بأسماء مجلس الوزراء، ضمت إليها الأسماء التالية وفق المناصب التي كان يراد إسنادها لهم:[١٣٠]

محمد مهدي كبة رئيساً للوزراء (حزب الاستقلال)

سلام أحمد نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية (حركي)

---

١٢٩ باروت، محمد جمال. حركة القوميين العرب، النشأة – التطور – المصائر. بيروت. المركز العربي للدراسات الإستراتيجية. ١٩٩٧. ص ٢٧٠–٢٧٣.

١٣٠ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ١٦١.

عبد الهادي الراوي وزيراً للدفاع، (قومي مستقل ومؤيد للحركة).

جميل السعودي وزيراً للداخلية، حركة القوميين العرب (حركي).

زاهد شفيق وزيراً للإرشاد (حركي).

عزيز محمود شكري وزيراً للصحة، (قومي مستقل).

د. عبد الحسن زلزلة وزيراً للمالية، (الحزب العربي الاشتراكي).

د. حسن ثامر وزيراً للاقتصاد، (قومي مستقل).

أديب الجادر وزيراً للصناعة، (قومي مستقل).

د. خير الدين حسيب وزيراً للنفط، (قومي مستقل)

فؤاد الركابي وزيراً للإصلاح الزراعي، (بعثي سابق).

أياد سعيد ثابت وزيراً للدولة للشؤون الكُردية، (بعثي سابق).

فؤاد عارف وزيراً للدولة، (كُردي مستقل).

د. هشام الشاوي وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، (الرابطة القومية).

وتشير التشكيلة الوزارية إلى أن الفريق الذي كان يهيئ للانقلاب على البعثيين أنه قام:

* بتشكيل وزارة جميع أعضائها من العرب في ما عدا فؤاد عارف الذي لم يكن يمثل القوى السياسية الكُردية، بل كان مستقلاً.
* أن الوزارة اقتصرت على العرب من أتباع المذهب السني، إذ لم تكن الحركة متقدمة في المناطق التي أغلبية سكانها من أتباع المذهب الشيعي.
* أن الحركة لم تتفاوض مع الكُرد كما أنها لم تمنح الكُرد موقعاً مهماً في التشكيلة الوزارية بل أهملتهم تماماً.
* وأن حركة القوميين العرب لم تبذل جهداً لإيجاد أي علاقة مع قوى من خارج المعسكر القومي، إذ أنها كانت جزءاً من القوى التي نفذت الآنقلاب ضد عبد الكريم قاسم وشاركت في الكوارث التي حلت بالبلاد في العام ١٩٦٣، وبالتالي لم تكن لها علاقة مع

القوى الديمقراطية او الحزب الشيوعي العراقي، بل كانت مناهضة لهذه الاتجاهات الفكرية والسياسية.

لم يكتف الحكم البعثي باعتقال هؤلاء الناس الذين وردت أسماؤهم في القائمة والكثير من الضباط العسكريين ومن المدنيين ممن لهم علاقة بهذه القوى والمؤامرة فحسب، بل عرض أغلبهم إلى تعذيب شرس وإلى فرض الحجز على أموالهم المنقولة وغير المنقولة. كما استطاع البعض من كوادر حركة القوميين العرب الهرب إلى خارج العراق في ما عدا سلام أحمد وأمير الحلو. وقد شارك في محاولة الآنقلاب التي كشف عنها قبل وقوعها الكثير من العسكريين الكبار ابتداء من زعيم في الجيش إلى عقيد ومقدم ورئيس أول، إضافة إلى جمهرة من المدنيين.

إن قائمة أسماء الوزراء والمشاركين في الحركة من مدنيين وعسكريين تشير بوضوح إلى انتماء هؤلاء جميعاً إلى التيار الناصري في الحركة القومية العربية حينذاك. وأن المؤامرة كانت تستهدف الخلاص من حكم حزب البعث، الذي فرط بوحدة مصر وسوريا، وكانوا يعتقدون بإمكانية قيام وحدة بين الدول الثلاث، مصر وسوريا والعراق. وبالتالي فقد لعب اكتشاف المحاولة واعتقال أكثر من ٥٠ شخصا[١٣١]، وفق بيان وزير الإرشاد، وأكثر من ذلك بكثير في واقع الحال، إلى تدهور عملي ملموس في العلاقة بين البعثيين العراقيين وحكومة عبد الناصر، رغم محاولات وزير الإرشاد العراقي الادعاء بغير ذلك.[١٣٢] وكان من بين أعضاء الحركة البارزين الذين استطاعوا الهرب وليد قزيها وعبد الإله النصراوي، كما اختفى هاشم علي محسن. وفي نفس الفترة أمكن تشكيل قيادة جديدة لتنظيم حركة القوميين العرب لتعوض عن الضربة التي وجهت لهم من عناصر كانت مختفية أو عادت إلى العراق: هاشم على محسن (من الكوادر القومية في الحركة النقابية)، الدكتور غسان العطية، سليمان العسكري، والمحامي علي رضوان والنقابي عبد العال ناصر والفلسطيني عزام كنعان.[١٣٣]

---

١٣١ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٢.

١٣٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٢/١٦٣.

١٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٢.

إلا أن محاولات الآنقلاب على حكم البعث لم تتوقف بل جاءت من عدة جهات بما في ذلك بضع منظمات تابعة للحزب الشيوعي ومنظمات أخرى مرتبطة بالجماعات القومية.

ففي ١٩ تشرين الأول من عام ١٩٦٣ أعلنت الحكومة البعثية عن اكتشافها مؤامرة ضد حكم البعث في العراق. وقد اتهم بهذه المؤامرة:

"عدد من الضباط المتقاعدين ورجال العهد البائد وعدد من الإقطاعيين الحاقدين على الأمة العربية، والمتمردين في شمال العراق"[١٣٤].

وقد أحيل إلى المحاكم جمهرة من أقطاب النظام الملكي كان بينهم: عسكريون مثل الزعيم الركن المتقاعد محمد رشيد الجنابي، العقيد الركن المتقاعد صالح مهدي السامرائي، العقيد الركن المتقاعد ياسين محمد رؤوف، اللواء الركن المتقاعد غازي الداغستاني، المقدم علي البدوي، المقدم محمد الشيخ لطيف، الزعيم الركن شمس الدين توفيق العزاوي، زعيم الجو المتقاعد جسام محمد الشاوي والمفوض المفصول مفتن جار الله. وكان بين المدنيين: توفيق السويدي، لؤي السويدي، جمال بابان، أحمد مختار بابان، جواد عبد الهادي الچلبى، عبد الهادي الچلبى، الحاكم جودت هندي، الشيخ علي الشعلان، الشيخ طالب السهيل، الشيخ صالح طلال، عيسى محمود، المحامي صادق عبد الهادي البصام، درب عسكر وصاحب ملا محمود.

وقد اتهم الملك حسين بتأييد المتآمرين ومدهم بالدعم السياسي والمشاركة في التخطيط لها عبر الملحق العسكري الأردني في بيروت، إذ أن عدداً من هؤلاء المتهمين بالتآمر كانوا يعيشون في بيروت أو لندن.

استثمر القوميون العرب في العراق ثلاث عوامل كانت فاعلة في الوضع السياسي العراقي لتوجيه الضربة للبعثيين، وهي:

- كره الشعب في غالبيته لحكم البعث بسبب سياساتهم الدموية وغير العقلانية وانعدام وجود برنامج يوجه نشاطهم في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية

---

١٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥١.

والاجتماعية والثقافية والعسكرية، وفي العلاقات الخارجية، بما في ذلك تحركات الحرس القومي ولجان التحقيق.

- تفاقم المؤامرات على النظام القائم من جانب مختلف الجماعات السياسية، سواء أكانت من قبل قوى قومية أم من قوى من العهد الملكي، أم من قبل بعض التنظيمات التابعة للحزب الشيوعي العراقي، والتي كانت تضعف النظام ومكانة ودور قادته البعثيين في الدولة والمجتمع، ومنها حركة حسن سريع.
- تفاقم احتجاجات الجيش من تصرفات الحرس القومي وتشكيل تحالف عسكري شارك فيه عسكريون بعثيون أيضاً.
- موقف الدول العربية المناهض للنظام البعثي والرغبة في الخلاص منه وتقديم الدعم للقوى القومية المعارضة للنظام.
- وجود قوى عسكرية في مراكز حساسة في الدولة والنظام قادرة على توجيه الضربة للسلطة وانتزاعها من البعثيين. وهو ما تم فعلاً.

وبعد أن غادرت مجموعة قيادية مهمة من البعثيين، التي خططت ونظمت ونفذت وقادت انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ ضد حكومة عبد الكريم قاسم، العراق إلى سوريا، قفز عبد السلام محمد عارف على السلطة وأصبح الرجل الأول في النظام القومي الجديد، رغم أنه لم يكن المخطط الفعلي لهذا الآنقلاب بل فوتح للمشاركة فيه قبل التنفيذ بيوم واحد فقط. ثم أصدر الآنقلابيون الجدد البيان الأول في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر العام ١٩٦٣ وتضمن ما يلي:

البيان الاول

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقى العظيم ـ أيها المواطنون يا أبناء العروبة والاسلام ان ما قام به العابثون الشعوبيون وسفاحو الحرس اللاقومى من اعتداء على الحريات وانتهاك للحرمات ومخالفة للقانون واضرار عام للدولة والشعب والامة وآخرها التمرد المسلح يوم ١٩٦٣/١١/١٣ أصبح أمرا لا يطاق ويتندى لـه الجبين بل وأصبحت الحالة تنذر بالخطر الجسيم على مستقبل هذا الشعب الذى هو جزء من أمته العربية فتحملنا ما تحملناه صبرا على المكارة والايام وتجنبا لاراقة الدماء وحفظا لوحدة هذا الشعب النبيل تيمنا بقوله تعالى ، ادفع بالتى هى أحسن ، ولكننا كلما زدنا صبرا وأيمانا ازداد هؤلاء العابثون الشعوبيون واقزام الحرس اللاقومى تعنتا واستكبارا ، وظنوا انهم مانعتهم حصونهم ، فبلغ السـيل الزبا بل لقد تجاوزه ، فنادى الشعب جيشه وقواته المسلحة فلبى نداؤه وتلاحمت القوى الخيرة لانقاذ هذا الشعب العزيز من عبث العابثين وخيانة الخائنين من الشـعوبيين والانتهازيين وعليه فقد قرر المجلس الوطنى لقيادة الثورة بعد الاتكال على الله ما يلى :ـ

١ ـ تلبية انقاذ الشعب وتنفيذ طلبات الجيش والقوات المسلحة الوطنية • للمجلس الوطنى لقيادة الثورة •

٢ ـ انتخاب رئيس الجمهورية المشير الركن عبدالسلام محمد عارف رئيسـا

٣ ـ تعيين رئيس الجمهورية المشير الركن عبدالسلام محمد عارف قائدا عامـا للقوات المسلحة الوطنية وممارسته كافة الصلاحيات المخولة له •

٤ ـ تعيين زعيم الجو الركن حردان عبدالغفار بمنصب نائب القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بالاضافة الى منصبه •

٥ ـ منح رئيس الجمهورية المشير الركن عبدالسلام محمد عارف صلاحيـات استثنائية تتضمن جميع الصلاحيات المخول بها المجلس الوطنى لقيـادة الثورة بموجب القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ • وتعديلاته لمدة عام تتجدد تلقائيا كلما تطلب الامر ذلك وبتقدير منه •

٦ ـ حل الحرس القومى قيادة ومقرات وافراد والغاء كافة القوانين والانظمـة والتعليمات والاوامر الصادرة بخصوصه •

٧ ـ حل المجلس الوطنى لقيادة الثورة المتشكل صبيحة يوم ٨ شباط ١٩٦٣ • (١٤ رمضان ١٣٨٣) وتكوينه على الوجه الآتى :ـ

١ ـ رئيس الجمهورية رئيسا •

ب ـ الاعضاء :
القائد العام للقوات المسلحة الوطنية •
نائب رئيس الجمهورية
رئيس الـوزراء
نائب القائد العام للقوات المسلحة
رئيس اركان الجيش
معاونو رئيس اركان الجيش
قـادة الفـرق
قائد القـوة الجـوية
الحاكم العسكري العـام
الضباط الذين يقرر انتخابهم في المجلس

جـ ـ يعين المجلس سكرتيرا ويجوز ان يكون من اعضاء المجلس او من خارجه ويحق للرئيس تخويله التوقيع عل البيانات والاوامر الصادرة من المجلس بعد اطلاع الرئيس

د ـ المجلس الاستشاري : يشكل للمجلس الوطني مجلسا استشاريـا وكذا من ذوي الخبرة والفن والاختصاص •

٨ ـ اتخاذ الاجراءات القانونية والفورية بحق المتمردين واسبيين التمرد يوم ١٣/٦٦/١٩٦٣ صدر في بغداد يوم الاثنين المصـادف ٢/رجب/١٣٨٣ الموافق في ١٨/تشرين الثاني/١٩٦٣ •

التوقيـع
المشـير الركن
عبدالسلام محمد عارف
رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة

وقد اقترن صدور البيان الأول بحملة من الاعتقالات في صفوف البعثيين، إذ واجه النظام الجديد مظاهرات البعثيين والحرس القومي وبعض الضباط الطيارين الذين استخدموا سلاح القوة الجوية العراقية لضرب مواقع الجماعات القومية، إلا أن قوى النظام الجديد وجهت ضربات قاسية إلى مقرات الحرس القومي وخاصة المقر الرئيسي وأجبرتهم بعد عدة أيام على رمي السلاح والاستسلام للحكم الجديد. نظم عبد السلام محمد عارف والحكام الجدد حملة اعتقالات واسعة ضد جمهرة من قياديي حزب البعث وكوادره

والعاملين في الحرس القومي.[١٣٥] أما البيان الثاني للمجلس الوطني لقيادة الثورة الجديد فقد تضمن حل الحرس القومي وجاء على النحو التالي:

البيان الثاني

صادر عن رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي العظيم ـ ياأبناء محمد بعد الاعتماد على الله واستنادا الى الصلاحية المخولة لنا وبناء على ما قرره المجلس الوطني لقيادة الثورة تلبية لنداء الشعب والجيش والقوات المسلحة الوطنية .

امرنا بما هو آت

١ ـ قيام القوات المسلحة بما فيها القوة الجوية بالسيطرة على قصبة بغداد والقضاء على كل مقاومة تستهدف مخالفة الحكم والاضرار بالشعب ومصالح الدولة ، مع مراعاة احكام مرسوم الادارة العرفية ، وتعهد الى رئاسة اركان الجيش ادارة التعليمات العسكرية وتنفيذ الخطة التى تشمل كافة القوات المسلحة .

٢ ـ حل والغاء الحرس اللاقومى فورا قيادات ومقرات وافراد فعلى منتسبيه تسليم كافة اسلحتهم واعتدتهم ومهماتهم الى اقرب وحدة او نقطة عسكرية ومن لم ينفذ هذا الامر يعتبر خائنا يستحق عقوبة الاعدام وتنفذ فيه العقوبة فورا .

٣ ـ تخويل آمرى الوحدات محاكمة كل متمرد وخائن واعدامه فورا بعد ادانتهم وصدور الحكم بذلك وتصدق الاحكام من قبلهم .

٤ ـ تخويل آمرى الوحدات الفرعية والمفارز امر فتح النار والقضاء على كل مقاومة ولهم ان يخولوا ذلك لمنتسبيهم .

٥ ـ ترتبط قوات الشرطة الوطنية برئاسة اركان الجيش فورا لغرض الحركات العسكرية .

٦ ـ على الوزراء والمسؤولين تنفيذ هذا البيان .
صدر فى بغداد يوم الاثنين ٢٢/رجب/١٣٨٣ هـ الموافق فى ١٨ تشرين الثانى ١٩٦٣ .

التوقيع
المشير الركن
عبدالسلام محمد عارف
رئيس الجمهورية
والقائد العام للقوات المسلحة

١٣٥ سلوغلت، مارون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية– العراق منذ ١٩٥٨. كولون. ألمانيا. منشورات الجمل. ٢٠٠٣. ص ١٣٤.

راجع أيضاً: الحمداني، حامد. صفحات من تاريخ العراق الحديث. الكتاب الثاني ١٩٥٨–١٩٦٨. السويد. فيشونيميديا كرونبري. طبعة أولى. ٢٠٠٥. ص ٢٢٥/٢٢٦.

يتبين من قراءة البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة الجديد ما يلي:

١. حمّل الآنقلابيون الجدد حزب البعث العربي الاشتراكي كل الجرائم التي ارتكبت في الفترة التي أعقبت انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ وأن القوميين العرب لم يكونوا مسؤولين عنها، وهناك من الوثائق والدلائل الكثيرة التي تؤكد مشاركة القوميين العسكريين، وخاصة عبد السلام محمد عارف وطاهر يحيى وعبد الغني الراوي ورشيد مصلح وجميل صبري البياتي وغيرهم في ارتكاب أبشع الجرائم، إذ أن عبد السلام محمد عارف لم يوقع على جميع أحكام الإعدام حتى تلك التي تم فيها قتل المعتقلين تحت التعذيب فحسب، بل قام بنفسه في قتل عشرات العسكريين الشيوعيين في أعقاب شباط/فبراير ١٩٦٣ أو في أعقاب حركة حسن سريع في تموز/يوليو ١٩٦٣. ويمكن إيراد الكثير من الأمثلة على ذلك، ومنها جريمة اغتيال الفريق الركن عبد الكريم قاسم في دار الإذاعة العراقية دون محاكمة، رغم مطالبة الضحية بذلك.

٢. هاجم الآنقلابيون الجدد في بيانهم الحرس القومي باعتباره ارتكب الكثير من الجرائم البشعة. وهذا صحيح تماماً، ولكنهم يطرحون نصف الحقيقة، إذ أن بقية الحقيقة تكمن في أن عدداً من كبار العسكريين القوميين والبعثيين في الجيش العراقي قد شاركوا في ارتكاب الجرائم البشعة ضد الشيوعيين والديمقراطيين في أعقاب انقلاب شباط، ومنهم عبد الغني الراوي وطاهر يحيى وعبد الكريم فرحان وصبحي عبد الحميد وغيرهم كثيرون.

٣. أطلق الآنقلابيون الجدد في البيان الأول كلمة شعوبيين على الحكام البعثيين، وكان في هذا المصطلح يقصدون توجيه الاتهام نحو مجموعتين، وهما:

أ. اعتبار البعثيين من أتباع المذهب الشيعي هم من الشعوبيين الدخلاء على القوى القومية العربية، وهم عناصر حاقدة على الأمة العربية ويعملون ضد الوحدة العربية وضد حزب البعث والحرس القومي، وبالتالي، فأن دورهم تخريبي وينبغي التخلص منهم. ومن بين من يقصدونهم قادة حزب البعث مثل حازم جواد وطالب شبيب وهاني الفكيكي

ومحسن الشيخ راضي، على سبيل المثال لا الحصر، ممن كانوا على رأس حركة انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ وممن خطط ووجه ونفذ كل الجرائم التي وقعت خلال تلك الفترة! وفي هذا تبرز بوضوح التهمة التي يوجهها القوميون السنة المتعصبون إلى القوميين الشيعة باعتبارهم ضد القومية العربية ومن التبعية الإيرانية التي لا تريد الخير للأمة العربية، وهذا يعني أن تهمة الشعوبية لم توجه للشيوعيين فقط، بل وللقوميين الشيعة، أي أن المسألة تقترن بالأساس بموقف طائفي مقيت إزاء الشيعة تميز به بشكل خاص عبد السلام محمد عارف.

ب. كوادر وأعضاء كانوا في الحزب الشيوعي وسقطوا ضحايا القمع والتعذيب الدمويين وتعاونوا مع أجهزة البعث لإرشادها إلى أماكن الشيوعيين لاعتقالهم. واعتبر البيان أن هؤلاء كانوا مرسلين من الحزب الشيوعي ليندسوا في صفوف الحرس القومي ليشوهوا سمعة الحرس وليسيئوا معاملة القوميين. وكان هذا التفكير بعيداً كل البعد عن حقيقة هؤلاء الذين سقطوا، إذ كان همهم هو الخلاص بجلدهم من الجلادين من خلال الاعتراف على رفاقهم والإخلال بتعهداتهم في الحفاظ على أسرار حزبهم!

لا شك في أن إلغاء الحرس القومي، كما جاء في البيان الثاني الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة، كان بمثابة عملية تخفيف أعباء كبيرة جداً عن كاهل المجتمع والأفراد التي أُجبر البشر العراقي على تحملها طيلة الأشهر التي تلت الآنقلاب الرمضاني. إذ تم فيها اعتقال جمهرة من قادة البعث وقادة الحرس القومي وبعض أفراده. وتضمن البيان في فقرته الثانية نزع سلاح أفراد الحرس القومي وتهديد من لا ينفذ القرار بالإعدام الفوري باعتباره خائناً.

كما تضمن بيان حل الحرس القومي في الفقرة الثالثة تخويل آمري كافة الوحدات العسكرية صلاحية اعتقال ومحاكمة كل متمرد وخائن وإعدامه فوراً بعد إدانته وصدور الحكم بذلك وتصدق الأحكام من قبل آمري تلك الوحدات. وهو أمر غريب بطبيعة الحال وعبر عن طبيعة وسلوك هذه القوى المتميز بالعنف والقسوة وعدم الخضوع للقوانين المرعية في البلاد، إذ لم يختلف مضمون هذا البيان عن مضمون البيان رقم ١٣ الصادر في

العام ١٩٦٣ عن الحاكم العسكري العام رشيد مصلح والذي خول فيه قتل الشيوعيين فوراً من قبل كافة أفراد الحرس القومي والجيش والشرطة دون العودة إلى المحاكم. وقد أشرنا إلى هذا البيان في مكان آخر من هذا الكتاب، علماً بأن رشيد مصلح كان من القوى القومية أيضاً.

لقد أحس الناس، برغم هذا التزوير والكذب والعنف في هذين البيانين من حيث الرغبة في إبعاد الجرم الذي ارتكب في انقلاب وحكم البعث، بالارتياح وتنفسوا الصعداء من وزر البعثيين والجرائم التي ارتكبوها خلال ما يقرب من عشرة شهور، علماً بأن أبواب السجون لم تفتح أمام المعتقلين من شيوعيين وديمقراطيين، بل واصلت المحاكم سياسة إصدار الأحكام الاعتباطية بحق المتهمين ولسنوات عدة واستمرت سياسة مطاردة الشيوعيين والسعي لاعتقالهم ورميهم في السجن أو قتلهم أثناء المطاردة. وهنا يفترض أن نجيب عن السؤال التالي: ما الذي فعله القوميون وهم في السلطة؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال في المبحث الثالث.

المبحث الثاني

أطياف من القوى القومية العربية في السلطة

تمكن العسكريون من أطياف مختلفة من القوى القومية الاستيلاء على السلطة بفعل ستة عوامل أساسية، وهي:

١. العزلة الشديدة التي انتهى إليها نظام البعث في العراق وتذمر الغالبية العظمى من الشعب من سلوك القيادات البعثية والحرس القومي وبسبب سياساته الدموية والعداء الصريح لكل القوى السياسية العراقية.

٢. الأساليب العدوانية الشرسة التي مارسها الحرس القومي بقيادة عسكريين وقياديين بعثيين مع مشاركة فعلية لأبرز الوجوه القومية الشوفينية والطائفية التي تولت مع البعث السلطة، وخاصة المجموعة العسكرية القومية المرتبطة بعارف، إزاء المجتمع والقوى السياسية الأخرى ووجود عشرات الألوف من السجناء والمعتقلين السياسيين

في سجون ومعتقلات النظام، إضافة إلى أحكام الإعدام التي كانت تنفذ بحق الكثير من الشيوعيين والديمقراطيين وغيرهم.

٣. وفي خضم الصراع في ما بين أجنحة البعث حاول جناح على صالح السعدي وهاني الفكيكي استخدام الحرس القومي لصالح الهيمنة الفعلية على البلاد وعلى الجناح اليميني في حزب البعث الذي كان يقوده حازم جواد وطالب شبيب، الذي بدأ يستعين بالجماعات القومية في الجيش ضد الجناح "اليساري" بهدف تعزيز دور الجيش وإضعاف دور الحرس القومي.

٤. أدت الصراعات التي دارت في ما بين جناحي حزب البعث الحاكم إلى بروز مواطن الضعف في هذا الحزب غير الجماهيري وفي نظامه السياسي، وهي التي يسرت على الآنقلابيين التسرب منها وإنزال الضربة بالنظام، خاصة وأن بعض الجماعات القومية كانت مشاركة في الحكم.

٥. تفاقم التدهور في الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشت في ظلها أوسع أوساط الشعب العراقي وازدياد عدد العاطلين عن العمل من القوى القادرة عليه والراغبة فيه، بسبب ابتعاد الحكام الجدد من البعثيين عن الاهتمام بأوضاع الشعب المعيشية والتركيز على محاربة القوى التي كانت تعتبرها معادية للنظام وتشكل خطراً على نظامها، وخاصة ضد الشيوعيين واليسار الديمقراطي. وهي السياسة التي قادت إلى تفاقم البطالة وتنامي تذمر المجتمع والجماعات العاملة في الاقتصاد الوطني.

٦. تفجير الحرب ثانية ضد الشعب الكُردي وضد مطالبه العادلة والمشروعة من جانب نظام الحكم. وقد ساهمت هذه الحرب في إضعاف واستنزاف قوى البعث والجيش العراقي ووفرت فرصة ثمينة للانقضاض على حكم البعث، رغم أن القوميين الذين قاموا بالآنقلاب لم يكونوا ضد الحرب، بل سعوا إليها وفجروها بسرعة لأنهم كانوا بالضد من المطالب العادلة للشعب الكُردي، كما كانوا يرون في الحرب مساهمة جادة في إضعاف نظام البعث وتأمين مستلزمات إسقاطه.

لم تكن القوى التي سيطرت على الحكم تمتلك تنظيمات سياسية كبيرة أو واضحة المعالم وذات أهمية في الحياة السياسية، بل كانت عبارة عن مجموعات من الضباط القوميين والناصريين الصغار وبعض القوى ذات النزعة القومية الدينية وبقايا من جماعة الحركة القومية العربية، التي ضربت بعد اتهامها بمحاولة تنظيم انقلاب ضد نظام البعث في الشهر الخامس من العام ١٩٦٣، وكذلك مجموعة عسكرية بعثية ناقمة على سياسة القيادة، بسبب صراعاتها الداخلية ودور الحرس القومي وإهمالها من جهة، وبسبب التطلع للحصول على مراكز أعلى في قيادة البلاد من جهة ثانية. يشير الأستاذ حنا بطاطو إلى قوى الائتلاف العسكري الفضفاض" المشاركة في الحركة الآنقلابية القومية فيذكر ما يلي:

"وتألفت نواة المجموعة العارفية من العقيد سعيد صليبي، قائد حامية بغداد، والزعيم عبد الرحمن، رئيس الأركان بالوكالة وقائد القوات الميدانية والفرقة الخامسة، عبد السلام محمد عارف — طبعاً — الذي أصبح يشغل في الحكم الجديد مناصب رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية، وتمتع بصفته الأخيرة هذه بـ "سلطات استثنائية لمدة سنة واحدة تُجدد تلقائياً إن لزم الأمر.

وكان الرابط القبلي هو ما يصل بين صليبي والأخوين عارف. وكان ثلاثتهم ينتمون إلى قبيلة الجُمَيْلَة... وكان على رأس الضباط البعثيين كل من حردان التكريتي، نائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، طاهر يحيى، رئيس الوزراء، والزعيم رشيد مصلح، وزير الداخلية والحاكم العسكري العام، وأحمد حسن البكر، نائب رئيس الجمهورية. وكان هؤلاء يشتركون في عدد من الأمور: كانوا أعضاء في المكتب العسكري لحزب البعث، وكانوا كلهم — بالولادة أو الأصل — من تكريت، وكانوا كلهم، باستثناء البكر، من الشيايشة، التي هي تَجمّع قبلي من تكريت، وأما البكر فكان من قبيلة البيگات المسيطرة اجتماعياً. وأيضاً: كان الكل، باستثناء البكر، قد شاركوا في انقلاب تشرين الثاني (نوفمبر)، وبالمناسبة فأن حردان التكريتي قاد بنفسه الطائرات التي قصفت الحرس القومي وأخضعته... وشملت الشخصيات العسكرية الناصرية الرئيسية كلاً من الزعيم محمد مجيد، مدير التخطيط العسكري، والزعيم الركن عبد الكريم فرحان، وزير الإرشاد، والعقيد

الركن الجوي عارف عبد الرزاق، قائد سلاح الطيران، والعقيد الركن هادي خماس، رئيس الاستخبارات العسكرية، والمقدم الركن صبحي عبد الحميد، وزير الخارجية. ولم يكن هؤلاء ناصريين بمعنى أنهم رجال عبد الناصر في العراق، بل بمعنى كونهم ناصريين بالاختيار: ليس اختيار عبد الناصر لهم بل اختيارهم له"[١٣٦]. كما يشير بطاطو إلى أن هؤلاء كانوا قريبين من حركة القوميين العرب والتي تسببت في ابتعادهم عن عبد السلام محمد عارف.

كان اسم عبد السلام محمد عارف يقف على رأس هذه المجموعات القومية غير المنسجمة، إذ كان لاسمه رنينه الخاص لدى القوى القومية في العالم العربي ولدى الناصريين من غير العراقيين، باعتباره من المسؤولين البارزين في حركة الضباط الأحرار ومن المشاركين في التخطيط والتنفيذ الأساسيين لثورة تموز ١٩٥٨ ومن أكثر المؤيدين الجامحين لقيادة عبد الناصر على الصعيد العربي. وقد عزا عبد السلام محمد عارف الآنقلاب ضد نظام حكم رمضان إلى خمسة عوامل تلتقي مع ما أشرنا إليه سابقاً من عوامل، إضافة إلى عدة عوامل أخرى، وهي:

١. شعور عبد السلام محمد عارف بأنه الشخص الأحق لا برئاسة الجمهورية في حكومة البعثيين فحسب، دون أن يكون له الدور الفعلي في رسم السياسة وتوجيه البلاد، بل يفترض أن يكون الشخص الأول المتحكم بكل الأمور التي تمس العراق وسياساته، وأن البعثيين غير مؤهلين لقيادة البلاد.
٢. ابتعاد البعثيين عن موضوع الوحدة مع مصر وإهمال اتفاقية ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣، خاصة وأن عبد السلام محمد عارف قد حمّل البعثيين السوريين مسؤولية إنهاء الوحدة بين مصر وسوريا.
٣. إحساس عبد السلام محمد عارف بوجود هيمنة شيعية على الحكم من خلال القادة البعثيين الذين ينتمون إلى المذهب الشيعي مثل علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب وهاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي وحميد خلخال، وهو الرجل

---

١٣٦ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٣٤١–٣٤٣.

المسؤول الأكثر طائفية سياسية وكرهاً لأتباع المذهب الشيعي في جماعة الحكم حينذاك.

٤. الرغبة في وضع الحكم بيد رجال عشيرته من العسكريين بشكل خاص الذين ينحدرون من قبيلة الجُميلة بالدرجة الأولى ليضمن الحكم بيديه ويبعد البعثيين عن الحكم.

٥. اعتقاده بمشاركة الشيوعيين الخارجين عن الحزب الشيوعي العراقي مع البعثيين في محاربة الوحدة بين العراق ومصر وضد التيار القومي العربي في العراق. وهو عامل يدلل على الكراهية العميقة التي كان يحملها عبد السلام محمد عارف للحزب الشيوعي العراقي، إذ أن هؤلاء الشيوعيين كانوا بسبب اعترافاتهم أو بسبب قيامهم بدور الإدلاء ضد رفاقهم السابقين، كانوا يلحقون أكبر الضرر بالحزب الشيوعي العراقي ويخونون الأمانة التي تعهدوا بها عند دخولهم هذا الحزب. وكانوا بذلك يقدمون خدمة لنظام البعث وللقوميين في آن واحد. يضاف إلى ذلك قناعته الشخصية بأن الشيوعيين والبعثيين من أتباع المذهب الشيعي متحالفون في ما بينهم ضد التيار القومي العربي باعتبارهم جميعاً من الشعوبيين المعادين للأمة العربية والمتآمرين عليها وعلى الوحدة العربية.

حال وصول هذه المجموعة القومية العسكرية إلى السلطة مارست ذات السياسة التي مارسها البعثيون قبل ذاك، ولكنها شملت البعثيين بها، أي أنهم مارسوا السياسة الداخلية التالية:

- اعتقال جمهرة كبيرة من البعثيين المدنيين والعسكريين ومن مختلف المستويات وزجهم في السجون وتقديمهم إلى المحاكمة، إضافة إلى حل الحرس القومي واعتقال الكثير من قيادييه والعاملين النشطين من البعثيين فيه.
- الاستمرار باعتقال الشيوعيين مع الاحتفاظ بمن كان في السجن معتقلاً أو سجيناً، وتنفيذ أحكام الإعدام التي كانت قد صدرت بحق الكثيرين منهم، إذ كان بعض الحكام من القوميين أيضاً ومن الحاقدين على الحزب الشيوعي حيث صدرت مجموعة كبيرة

من الأحكام القاسية بحقهم، بما في ذلك أحكام الإعدام دون محاكمات فعلية أو محاكمات شكلية.

- واصل الحكم القومي الجديد الحرب التي بدأ بها أثناء حكم حزب البعث ضد الشعب الكُردي وزج المزيد من القوات العسكرية فيها.
- التخلص التدريجي من المجموعة البعثية التي تعاونت معه لإسقاط حكم البعث لكي يخلو له الجو أولاً، ويتجنب احتمال عودتهم للعمل مع البعث لإسقاط نظامه ثانياً.

إلا أن النظام القومي المشوه الجديد لم يكن في مقدوره الاستمرار على تلك السياسة المكروهة من جانب الشعب، وخاصة في مجال الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وعلى صعيد السياسة العربية والدولية. وكان عليه أن يبدأ بإعادة النظر في تلك السياسة.

شكل عبد السلام عارف المجلس الوطني لقيادة الثورة واعتبر نفسه رئيساً له وأعلن عن المواقع الآتية كأعضاء فيه، إضافة إلى إصدار مجموعة من القرارات الأخرى:

١. انتخاب المشير عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية ورئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة.

أما أعضاء المجلس الوطني لقيادة لثورة فهم: القائد العام للقوات المسلحة، نائب القائد العام للقوات المسلحة، رئيس الأركان العامة ومساعدوه، قادة الوحدات، قائد القوة الجوية، الحاكم العسكري العام والضباط الذين يرتئي المجلس تعيينهم. ومُنح المجلس حق انتخاب أمين عام المجلس وتشكيل مجلس استشاري من المدنيين المؤهلين.

٢. تعيين الرئيس عبد السلام محمد عارف قائداً عاماً للقوات المسلحة ويمارس كافة السلطات المخولة له.

٣. تعيين الزعيم الطيار حردان عبد الغفار التكريتي نائباً للقائد العام بالإضافة إلى منصبه الحالي.

٤. يخول الرئيس عبد السلام محمد عارف صلاحيات خاصة لمدة سنة واحدة تجدد تلقائياً عند الحاجة.

٥. حل الحرس القومي وإلغاء جميع القوانين والآنظمة والتعليمات والأوامر المتعلقة به.

كلف المشير الركن عبد السلام محمد عارف الفريق طاهر يحيى بتشكيل حكومته الأولى التي جاءت على النحو التالي:

الفريق طاهر يحي	رئيساً للوزراء
الزعيم حردان التكريتي	وزيراً للدفاع
العقيد عبد الكريم فرحان	وزيراً للإرشاد
الزعيم رشيد مصلح	وزيراً للداخلية
المقدم صبحي عبد الحميد	وزيراً للخارجية
اللواء محمود شيت خطاب	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
المقدم عبد الستار عبد اللطيف	وزيراً للمواصلات
عبد الكريم علي	وزيراً للتخطيط
عبد العزيز الوتاري	وزيراً للنفط
عبد الكريم هاني	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
أحمد عبد الستار الجواري	وزيراً للتربية
محمد عبد الجواد العبوسي	وزيراً للمالية
كامل الخطيب	وزيراً للعدل
عزة مصطفى	وزيراً للصحة
عبد العزيز الحافظ	وزيراً للاقتصاد
العقيد الطيار عارف عبد الرزاق	وزيراً للزراعة
عبد الفتاح الآلوسي	وزيراً للإسكان والأشغال العامة
عبد الصاحب علوان	وزيراً للإصلاح الزراعي
كامل السامرائي	وزير دولة لشؤون الوحدة

عبد الكريم كمونة	وزيراً للصناعة
مصلح النقشبندي	وزير دولة

تشير هذه التشكيلات إلى الواقع التالي:

أن جميع أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة كانوا من العسكريين بخلاف ما كان عليه الوضع في فترة حكم البعث حيث كانت الغالبية مدنية وبيد حزب البعث. ولهذا السبب شكل المجلس الجديد مجلساً استشارياً له لتقديم الاستشارة وفق حاجة المجلس الوطني دون أن يكون له حق المشاركة في الاجتماعات أو التصويت على القرارات. ضم المجلس الوطني للثورة بعض البعثيين مثل الزعيم حردان التكريتي.

أما مجلس الوزراء فقد ضم ثمانية من العسكريين من ٢١ وزيراً. كما ضم بعض الوزراء البعثيين الذين اصطفوا إلى جانب القوميين أو الذين لم يرغب عبد السلام مخمد عارف إبعادهم في هذه المرحلة مثل عزة مصطفى وحردان التكريتي، إلا أن الغالبية كانت من القوميين. كما ضمت كُردياً واحداً هو مصلح النقشبندي دون أن تكون له صفة حزبية معينة.

ماذا يستنتج المتتبع لأوضاع العراق من خلال هذه القرارات؟ يبدو لي أن المتتبع لأوضاع العراق يستطيع تثبيت الاستنتاجات التالية:

١. يتلخص الاستنتاج الأول والأساسي في كون الحكم في العراق أصبح بيد كبار العسكريين القوميين، حيث سيطروا على المجلس الوطني للثورة الذي يركز في يديه السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية في آن واحد، وأن هذا المجلس وزع المناصب الرئيسة في الدولة على العسكريين ليضمن لهم السيطرة التامة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢. وأن العسكريين تسلموا الحقائب الوزارية الأساسية التي تتحكم بسياسة البلاد وبيدها مفاتيح الدولة.

٣. وأن المشير الركن عبد السلام محمد عارف أصبح المستبد بأمره في البلاد، حيث منح كافة الصلاحيات في حكم البلاد على امتداد سنة كاملة تجدد تلقائياً إن لزم الأمر دون الحاجة للعودة إلى مجلس قيادة الثورة.

٤. وأن الغالبية العظمى من أعضاء الوزارة هم من أتباع المذهب السني، عدا اثنين منهم.

ماذا يعني ذلك؟ يعني ذلك أن الحكم في العراق أصبح عسكرياً، وأن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة العراقية أصبح هو الحاكم الفعلي للبلاد، إذ أصبح في مقدوره أن يحدد ويتحكم بمفرده، حتى دون العودة إلى المجلس الوطني للثورة أو مجلس الوزراء، مفردات الأجندة التي يراها مناسبة لسياسة العراق الداخلية والعربية والدولية. وإذا كان انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ قد أنتج دكتاتورية خاضعة لقيادة حزب البعث، فأن انقلاب تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ أنتج دكتاتورية الفرد المتمثلة بشخص عبد السلام محمد عارف، رغم أن المجموعتين البعثية والقومية كانتا تهاجمان الحكم الجمهوري الأول باعتباره حكماً دكتاتورياً خاضعاً لقيادة عبد الكريم قاسم الفردية.

ويبدو أن رئيس الجمهورية قد حدد تلك الأجندة بالنقاط التالية:

١. العمل من أجل تعجيل الوحدة بين مصر والعراق.

٢. العمل لتأمين التقارب بين السياسات العراقية والسياسات المصرية لصالح تعجيل الوصول إلى الوحدة المصرية العراقية وتنفيذ اتفاقية ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣.

٣. التخلص من القيادات والقوى البعثية ومن الأفكار التي روجوا لها في مقابل تعزيز مواقع القوميين الناصريين بشكل خاص، مع توطيد مواقع عبد السلام محمد عارف باعتباره قائد ثورة تشرين. وقد بدأ بذلك بعد فترة وجيزة للتخلص من مجموعة البعث في السلطة وأجهزة الدولة، مثل حردان التكريتي وأحمد حسن البكر وغيرهما.

٤. بذل الجهود لإيجاد حل للمسألة الكُردية، ولكن وفق الأسس ذاتها التي يسعى إليها القوميون المتشددون، أي رفض حق تقرير المصير للشعب الكُردي ورفض الموضوعات التي يطرحها الحزب الديمقراطي الكُردستاني حول كُردستان وضرورة

حصول الشعب الكُردي على الحكم الذاتي. لقد كان عبد السلام محمد عارف لا يتجاوز في تصوره لحل القضية الكُردية عن اللامركزية الإدارية، وهو ما كان يرفضه الكُرد بإصرار ومشروعية.

٥. البدء بإيجاد فرص جديدة لإنتاج النفط الخام وتصديره لتحسين إمكانيات الدولة المالية.

٦. وضع خطة اقتصادية تتجنب تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية التي كانت تلحق أضراراً بسمعة النظام. إلا أن عبد السلام محمد عارف كان بخلاف البعثيين الذين كانوا يدعون علناً للاشتراكية وفق المنظور البعثي القومي لها، ولكنهم في الممارسة العملية كانوا يريدون تعزيز سلطة البعث من خلال سيطرة الدولة على الاقتصاد من خلال قطاعها الاقتصادي، كان يرفض الاشتراكية، وكان يدعو إلى الملكية الفردية والقطاع الخاص، ويعتقد بأن الاشتراكية هي مناهضة وبالضد من الإسلام. وبما أنه رجل مسلم متدين فلا يجوز القبول بالاشتراكية.

٧. ورغم أنه كان مناهضاً للاتحاد السوفييتي وسياسته، وجد أن عبد الناصر يقيم علاقات طيبة ومفيدة لمصر مع الدولة السوفييتية، لهذا وجد مفيداً له إقامة مثل هذه العلاقات أيضاً.

لقد شهدت الفترة التي أعقبت انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣ حتى سقوط نظام الحكم القومي الناصري صراعاً شديداً بين الجناح العسكري الذي سيطر على قيادة الدولة ومجلس قيادة الثورة وأهم الوزارات وبين الجناح المدني. وقد تجلى هذا الصراع في الموقف من ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

١. الموقف من المسألة الكُردية وصيغة الحل التي يسعى كل منهما إليه. وكان أبرز صور هذا الصراع في الفترة التي تولى فيها الدكتور عبد الرحمن البزاز منصب نائب رئيس الوزراء في وزارة اللواء عارف عبد الرزاق في فترة عبد السلام محمد عارف ومن ثم حين أصبح رئيساً للوزراء في فترتي الأخوين محمد عارف.

٢. الموقف من الحياة السياسية والحريات الديمقراطية بين الجناحين المدني والعسكري.

٣. الفساد الوظيفي الذي تفشى في أجهزة الدولة حيث كان العسكريون قد بدأوا التدخل الكبير في الشؤون الاقتصادية والحصول على مكاسب وامتيازات متزايدة، في حين كان بعض المدنيين يخشون من تفاقم هذه الظاهرة وتأثيرها على مجمل التطور الاقتصادي في البلاد. إلا أن الطرف المدني لم يتخذ أي إجراء لمواجهة الفساد الوظيفي الإداري والمالي في البلاد.

وقد شهدت فترة حكم الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن محمد عارف عدة محاولات انقلابية من قوى قومية كان بعضها يشكل جزءاً من النظام القائم، ومنها المحاولتان الفاشلتان اللتان قام بهما اللواء عارف عبد الرزاق، ثم الآنقلاب الناجح الذي نفذه البعثيون وبعض القوميين ضد حكومة طاهر يحيى في العام ١٩٦٨.

لم يكن انقلاب اللواء عارف عبد الرزاق فردياً، إذ كان الرجل في حينها رئيساً للوزراء، ولكنه كان في الوقت نفسه عضواً في حركة القوميين العرب ذات النهج الناصري الذي أدرك أن في وجود عبد السلام محمد عارف على رأس السلطة عرقلة جدية للوحدة العربية ولنهج عبد الناصرية في تبني الاشتراكية العربية التي تجلت في إجراءات التأميم لعام ١٩٦٤ والتي وضعها الدكتور خير الدين حسيب، رئيس المؤسسة الاقتصادية حينذاك ومحافظ البنك المركزي. إلا أن فشل هذا الآنقلاب قد ارتبط بالضعف الذي تميز به عارف عبد الرزاق من جهة وسوء التنسيق بين القوى الفاعلة في حركة القوميين العرب والمسؤولة عن تنفيذ الآنقلاب ضد عبد السلام محمد عارف من جهة أخرى.[١٣٧]

---

١٣٧ باروت، محمد جمال. حركة القوميين العرب، النشأة — التطور — المصائر. بيروت. المركز العربي للدراسات الإستراتيجية. ١٩٩٧. ص ٢٨١–٢٩٠.

الفصل الثاني

السياسات الداخلية للحكم القومي العارفي

المدخل: عبد السلام عارف

أعدت جمهرة من القوميين في القطاع العسكري محاولة انقلابية ضد نظام حكم حزب البعث. وكان عبد السلام محمد عارف من جانبه يسعى إلى تنفيذ محاولة انقلابية ايضاً انطلاقا من الوحدات العسكرية الموجودة في كركوك. ولكنه فوتح من المجموعة الأولى واتفق معها على تنفيذ المحاولة الناجحة في ١٨/تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣. وقد ساهم بعض البعثيين المتمردين على حزبهم والمتذمرين من سلوكه في النشاط التآمري القومي.

ومع تنفيذ الآنقلاب ونجاحه اعتلى عبد السلام محمد عارف سدة الحكم وأصبح رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة بصلاحيات استثنائية مطلقة ومفتوحة. فما هي السمات التي يتسم بها قائد النظام السياسي القومي الجديد؟

تميزت شخصية عبد السلام محمد عارف بمجموعة من السمات البارزة والملموسة التي تجلت في وجهات النظر التي كان يطرحها في خطبه السياسية وتصريحاته الرنانة منذ بدء ثورة تموز ١٩٥٨ وما بعدها ومن ثم بعد وصوله إلى الحكم مع البعث، ثم في ممارساته السياسية والعسكرية خلال فترة حكمه. ويمكن تلخيص تلك السمات بالنقاط التالية:

١. روح المغامرة الجامحة والشراسة في مواجهة الآخر وعدم التردد في القتل للوصول إلى الغاية التي يسعى إليها، والغاية عنده تبرر الواسطة دون استثناء، وكانت الغاية هنا هي تسلم السلطة السياسية المطلقة والهيمنة الكاملة على العراق مهما يكن الثمن.

٢. وكان بارعاً في التآمر وتنظيم الآنقلابات والدس على العناصر والقوى الأخرى التي يختلف معها. لم يكن عبد السلام عارف يتميز بالغباء، بل كان ذكياً، ولكنه كان في الوقت نفسه قد وجه ذكاءه صوب التآمر واغتنام الفرص، وكان ضعفه الثقافي يجعل

منه عاجزاً عن التفكير العقلاني والمسؤول عن تصرفاته السياسية، إضافة إلى اتسامه بالعاطفة المتأججة والجامحة، سواء أكان في حبه أم كرهه للآخرين، وتجلى هذا في حبه لعبد الناصر مثلاً وكرهه لعبد الكريم قاسم وحقده عليه وصولاً إلى قتله بدم بارد وضمير ميت.

٢. لم يكن عبد السلام محمد عارف مثقفاً ولا يعي مفهوم الديمقراطية وحق الآخر في إبداء الرأي، وكان ضد الأحزاب بشكل تام وأياً كان هذا الحزب، ولم يبادر إلى تشكيل حزب الاتحاد الاشتراكي لاحقاً إلا تحت تأثير الناصريين من أجل رفض إقامة أحزاب سياسية أخرى ومنعها من التأسيس والعمل العلني الشرعي، ومطاردة الأحزاب السرية لوأدها من الوجود أصلاً.

٣. وكان عبد السلام محمد عارف مشدوداً إلى القبيلة التي انحدر منها شداً لا فكاك منه، كما كان يسعى إلى وضع المراكز الحساسة والأساسية في أيدي أبناء قبيلة الجُمَيلة بشكل خاص لضمان استمراره في الحكم وضمان حماية نظامه من انقلابات محتملة.

٤. الذهنية القومية المتعصبة والآنشداد الفعلي للفكر اليميني الشوفيني الذي يرى أن هناك من يريد تدمير القومية العربية ويكره الأمة العربية وتاريخها ومستقبلها، إنهم، كما يرى، الشعوبيون من مختلف القوميات ومن مختلف الاتجاهات الفكرية، حتى اتهم البعثيين والقوميين الشيعة بالشعوبية. ولهذا خلت الوزارة التي وافق على تشكيلها إلا من شخصين يعتبران من الجماعة الناصرية.

٥. كما كان مسلماً متديناً ومتعصباً، لكنه كان بعيداً عن أن يسلم السلطة للقوى الدينية.

٦. وكان عبد السلام محمد عارف من أكثر وأشد القوميين العرب والمسلمين من حكام العراق تعصباً للمذهب السني وتمسكاً بالطائفية السياسية التي تجلت في فترة حكمه بشكل صارخ جداً، إذ كانت فترة حكمه أكثر الفترات تميزاً بالطائفية السياسية وبالتعصب المذهبي ضد الشيعة وضد بقية أتباع الأديان والمذاهب الأخرى. لقد كان أقرب إلى المذهب الوهابي المنحدر من المذهب الحنبلي المتعصب جداً والكاره حقاً للمذهب الشيعي واتباع هذا المذهب.

٧. وكان شديد الكراهية للشيوعية والاشتراكية وللحزب الشيوعي العراقي على نحو خاص. إذ تميزت مشاركته مع البعثيين وعهده بقمع شرس للحزب الشيوعي العراقي ولقوى اليسار الديمقراطي. وفي فترة حكمه في الجمهورية الثانية والثالثة لقى غالبية شهداء الحزب الشيوعي حتى ذلك الحين نهايتهم الحزينة بالموت بصورة مختلفة.

٨. وكان عبد السلام محمد عارف واحداً من أبرز وأشد المناهضين لمنح الشعب الكُردي حقوقه القومية المشروعة والساعين بكل السبل، وخاصة العسكرية، للقضاء على الحركة المسلحة التي كان يقودها ملا مصطفى البارزاني. وقد كان يجد الدعم والتأييد من جانب العسكريين القوميين، الذين كانوا يرفضون القبول بأي حل معقول مع القادة الكُرد في ما عدا الاستسلام الكامل لموقف الحكومة. وعندما كان عبد السلام محمد عارف يشعر أن من الصعب عليه السير بالطريق العسكري، كان يحاول استدراج الحركة الكُردية للمفاوضات، ولكن في خلفية تفكيره، كيف يمكن الاستفادة من هذه المفاوضات لأضعاف هذه الحركة وتصفيتها عسكرياً. وهو المأزق الذي وجد عبد الرحمن البزاز نفسه فيه حين كان يسعى لإيجاد حل سلمي تفاوضي مع القادة الكُرد، كان عبد السلام محمد عارف والقوميون في الجيش يعمدون إلى تخريبها بشتى الطرق.

٩. آمن عبد السلام محمد عارف بعبد الناصر إيماناً مطلقاً قبل ثورة تموز واتخذ منه نموذجا يحتذي، كما تشكلت لديه قناعة ثابتة بضرورة الدعوة للوحدة العربية مع جمهورية مصر العربية، والتي تجلت أثناء وجوده رئيساً للجمهورية في فترة حكم البعث وفي بداية وصوله للحكم بعد انقلابه المباشر على حكم البعث. إلا أن هذه الرغبة قد ضعفت وتراجعت تدريجاً بسبب تعاظم رغبته في البقاء على رأس السلطة في العراق، إضافة إلى التعقيدات التي برزت أثناء مسيرة الدولتين المصرية والعراقية، وخاصة في أعقاب فشل الوحدة بين مصر وسوريا. وسنتعرف على بعض أبرز السمات الشخصية لعبد السلام محمد عارف من خلال البحث في سياساته ومواقفه في مختلف المجالات وخلال فترة حكمه التي امتدت من تشرين الثاني ١٩٦٣ حتى موته عند سقوط طائرته في نيسان/أبريل ١٩٦٦.

١٠. لم يكن محمد عارف يميل إلى الغرب وسياساته إزاء الدول العربية والأمة العربية، ولكنه في الوقت نفسه لم يكن صديقاً للاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية بل كان كارهاً لها، ومجبراً على التعامل معها بسبب حاجته لها وخاصة في موضوع السلاح وبسبب الصراع العربي الإسرائيلي والموقف الغربي المؤيد لإسرائيل في كل الأحوال.

هذه هي سمات وسياسات الرجل الذي قاد العراق طيلة ثلاث سنوات تقريباً خلال فترة حكم البعث والفترة القومية، وهي التي تميزت بالكثير من الإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إلا أن الفترة الثانية من حكمه كانت أهدأ بالنسبة إلى قوى المعارضة السياسية بالقياس إلى فترة وجوده على رأس الدولة في فترة البعث، إضافة إلى نشوء أجواء أفضل للحركة، خاصة إذا ما قارنها الآنسان مع الفترة الأولى من حكم البعث التي قد تميزت بالهستيريا والرغبة في القتل والتخريب.

أما سمات أخيه الذي كان هو الآخر أحد أعضاء حركة الضباط الأحرار التي ساهمت بإسقاط النظام الملكي، فقد تميز بجموح أقل ورغبة أقل في الحكم وتطلع لمعالجة القضايا العالقة في البلاد بحلول وسطية، ولكنه كان عاجزاً عن المبادرة والتأثير في الأحداث بسبب ضعف شخصيته إزاء الضباط الآخرين الذين رشحوه ليحل محل أخيه بعد موته. وبالتالي كان يعيش التردد إزاء الموقف من الحريات العامة ومن القضية الكُردية ومن تدخل الجيش في الحياة السياسية والاقتصادية والتأثير على مسيرة الدولة ومن اتخاذ مواقف واضحة في مجال اقتصاد النفط الخام.

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى عدد من الجوانب الأساسية في سياسة الحكم العارفي في العراق.

المبحث الأول

الموقف من الحريات الديمقراطية وتشكيل الاتحاد الاشتراكي

لم يكن هناك أي وهم لدى القوى السياسية العراقية المختلفة في أن حكومة عبد السلام محمد عارف ليست سوى استمرار للحكم العسكري الذي هيمن على البلاد والذي جاء بالبعث إلى السلطة، وأن غلاة العسكريين القوميين هم الذين يهيمنون على السلطة، وأن حكومة عارف – يحيى غير عازمة على تحقيق الديمقراطية في العراق وفسح المجال أمام مختلف القوى السياسية للعمل بحرية ووفق الشرعية الضرورية، بل كل الدلائل كانت تشير إلى أنها حكومة رجعية غير راغبة في ذلك وتقاوم أي توجه في السياسة العراقية صوب الحياة الديمقراطية والحزبية والتعددية السياسية أو احترام حقوق الآنسان وحقوق القوميات. وتجلى ذلك في انتزاع عبد السلام محمد عارف قرارات واضحة بصلاحيات استثنائية واسعة جداً من مجلس قيادة الثورة الذي كان على رأسه وجعلته يمتلك سلطة مطلقة في البلاد، بما في ذلك عدم العودة إلى المجلس الذي منحه تلك الحقوق المخالفة لمبادئ الحرية والديمقراطية والدولة المؤسسية، كما أنها لا تحترم بأي حال إرادة الشعب وحقه في التعبير عن مصالحه والمطالبة بتنفيذها.

وجهت الكثير من القوى السياسية انتقادات شديدة للحكم الجديد باعتباره حكماً عسكرياً أو حكماً رجعياً وشوفينياً منافياً للديمقراطية والشرعية الدستورية. وكان من بين أبرز المنتقدين الأستاذ الاقتصادي المعروف والراحل إبراهيم كبه حين كتب في ١٩٦٧/٥/٥ حول طبيعة نظام انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣ ما يلي:

"إن انبعاث الفكر الرجعي في العراق الآن، لا يعود لأسباب فكرية خالصة تتصل بتشبثه بحجج جديدة مقنعة تستحق المناقشة، بل هو يعود في الأساس إلى دوره القديم – الجديد كسلاح من أهم أسلحة الردة المستشرية الآن في البلاد، والتي بدأت طلائعها في الواقع منذ السنوات الأخيرة للحكم القاسمي، وبلغت ذروتها في الوقت الحاضر عبر انقلابي شباط وتشرين، وذلك لأسباب موضوعية كثيرة أهمها تغير المواقع الطبقية بعد تموز، قيادة البرجوازية وبعض مراتب البرجوازية الصغيرة لحركة الردة، وتطلعها للسيطرة

السياسية المطلقة في ظل الاستعمار الجديد واعتمادها على جبهة رجعية واسعة تضم اليمين الرجعي القديم (الإقطاع، البرجوازية العقارية الكبيرة، البرجوازية الكومبرادورية) والوسط الرجعي الجديد (البرجوازية المتوسطة أو الوطنية) وبعض مراتب البرجوازية الصغيرة المتخلفة المتقنعة بالأقنعة القومية. إن الردة الفكرية الحاضرة، بقدر ما هي أداة من أدوات المعركة الاجتماعية، تعكس بنفس الوقت هذه المعركة وتنطوي على نفس منابعها وجذورها الطبقية والاجتماعية"[١٣٨]. أما الأستاذ كامل الجادرجي، الذي وجد في الآنقلاب استمراراً للنهج العسكري ومخالفة للحياة الدستورية، فقد وجه رسالة إلى عبد السلام محمد عارف عبر فيها عن موقفه من الحكم مؤكداً فيها مسألتين جوهريتين، وهما:[١٣٩]

* الآنحراف الذي وقعت فيه ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وذلك باستمرار الحكم العسكري في البلاد وعدم تسليم الحكم إلى المدنيين وممارسة الحياة الديمقراطية والأسلوب الخاطئ الذي مارسه قاسم في معالجة القضايا الداخلية..
* إنهاء الحالة الاستثنائية في البلاد والعودة بالبلاد إلى الحكم المدني وفسح المجال أمام الشعب ليمارس حياته الديمقراطية الدستورية.

كما دعا الحزب الشيوعي العراقي إلى إنهاء الحكم العسكري والعودة بالبلاد إلى الديمقراطية والحياة الدستورية. وعبرت عن ذلك الكثير من القوى السياسية والاقتصادية، كما في موقف الشيخ محمد رضا الشبيبي من الوضع في العراق. (راجع في هذا الصدد الملحق رقم ٢).

وتحت تأثير الضغوط الداخلية والعزلة الداخلية التي كان يعاني منها الحكم العارفي من جهة، والجهود التي بذلت في حينها للتناغم في إجراءات الدولة مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر) من جهة أخرى، ونشاط القوى القومية الناصرية في العراق من جهة ثالثة، توجه عبد السلام محمد عارف إلى إصدار الدستور المؤقت في الثالث من أيار ١٩٦٤ على غرار

١٣٨كبة، سلام إبراهيم عطوف. إبراهيم كبة غني عن التعريف. أوراق عراقية. ص ٧.

١٣٩ قارن، الدليمي، محمد. كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية. عَمّان. دار الفارس للنشر والتوزيع. ط ١. ١٩٩٩.ص ٢٥٦.

دستور الجمهورية العربية المتحدة. فما هي الاتجاهات الأساسية التي تضمنها الدستور العراقي المؤقت؟ تضمن الدستور المؤقت الجديد ستة أبواب، كما تضمن الباب الرابع أربعة فصول، جسدت الاتجاهات التالية:

تضمن الباب الأول ثلاث مواد أشارت إلى خمسة أسس يفترض أن تستند إليها الدولة العراقية، وهي:

١) الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد أصول ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الإسلام.

٢) وأن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة.

٣) وأن الدولة العراقية ذات سيادة كاملة ولا يجوز التخلي عن أي جزء من أراضيها.

٤) وأن الإسلام هو دين الدولة والقواعد الأساسية لدستورها،

٥) وأن اللغة العربية لغتها الرسمية.[١٤٠]

إن الأسس التي ثبتتها المادة الأولى من الدستور تشير إلى ما يلي:

إن المشرع العراقي، وانسجاماً مع الميثاق الوطني المصري ودستور مصر الدائم، أكد بما يخالف الواقع العراقي وطبيعة الحكم، إذ اختار الإشارة الشكلية إلى مسألتين لا يؤمن بهما النظام السياسي العراقي وترتبطان بالنهج السياسي والاقتصادي المصري، وهما:

الديمقراطية والاشتراكية. وفي ذات الموقع تراجع عنهما ليؤكد استناده إلى الإسلام في التشريع وصياغة القوانين، إضافة إلى تأكيده عدم الفصل من الناحية الشكلية أيضاً بين الدين والدولة حين أكد أن "دين الدولة هو الإسلام". ثم ورد في الدستور مع ما يتناقض والواقع العراقي، حين أكد أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية في حين أن الشعب العراقي مكون من قوميات عديدة وأن ثلاثة من مكوناته القومية، الشعب الكُردي والتركمان والكلد آشور، لا تمت إلى القومية العربية بصلة، بل هي قوميات مستقلة. كما أن العراق،

---

١٤٠ الفضل، وائل عبد اللطيف. دساتير الدولة العراقية للفترة ١٩٢٥ لغاية ٢٠٠٤. بغداد. ٢٠٠٥. لم تذكر دار النشر.

كأرض وموقع جغرافي، ليس كله تابعاً للشعب العربي في العراق، بل أن كُردستان، التي تشكل اليوم جزءاً من العراق، هي كُردستانية وهي جزء من كُردستان الكبرى الموزعة على أربع دول هي: العراق وتركيا وإيران وسورية.

كما أن الدستور قد وضع لبنة أخرى للصراع في العراق، وأعني به موضوع اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة للدولة العراقية، في حين أن العراقيين يتحدثون بعدة لغات، وخاصة العربية والكُردية، إضافة إلى وجود اللغة التركية واللغة السريانية، وأن الشعب الكُردي كان يناضل من أجل أن تصبح اللغة الكُردية رئيسية أيضاً إلى جانب اللغة العربية. وفي الوقت الذي أكد فيه الدستور المؤقت بأن الدولة تسعى إلى "تهيئة الفرص الكافية لمختلف أبناء الشعب دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو الدين، تجاوز الحديث عن التمييز بين الذكور والآناث لصالح الذكور، كما تجاوز على التمايز باللغة، إذ كان يريد الشعب كله أن يتحدث العربية. وعند حديثه عن المساواة في الأشخاص بغض النظر عن أديانهم، أكد أن من واجب الدولة تنشئة الأجيال على الروح العربية والإسلامية، في حين أن في العراق الكثير من أتباع ديانات أخرى كالمسيحية والصابئة المندائية والإيزيدية واليهودية، وبالتالي فتربية هؤلاء لا تتم على أساس دين محمد، بل لكل جماعة منهم دينها وقيمها الدينية وطقوسها الخاصة بها والتي لا يجوز فرض التربية الدينية الإسلامية عليها بأي حال. وتضمن الدستور فقرة عامة بشأن الحقوق القومية للشعب الكُردي حين ورد فيه النص التالي في المادة ١٩ في الباب الثالث الخاص بالحقوق والواجبات العامة:

"مادة ١٩: العراقيون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم العرب والأكراد، ويقرّ هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"[١٤١] .

ورغم أهمية هذا النص، إلا أنه لم يكن واضحاً ما يقصده بالحقوق القومية للكُرد أو لبقية القوميات. ففي الوقت الذي كان يرى الشعب الكُردي تثبيت حقه في تقرير مصيره

---

١٤١ المصدر السابق نفسه. ص ٧٠/٧١.

بنفسه دون وصاية أو تحكم من أحد ويناضل في سبيل ضمان الحكم الذاتي حينذاك، كان النظام العارفي لا يتفق في هذا الصدد ولا يرى في الحقوق القومية للكُرد غير اللامركزية فقط، وهو ما كان يرفضه الكُرد بحق.

وأكدت المادة الخامسة من الدستور المؤقت بأن الأسرة تشكل أساس المجتمع وليس الفرد، في حين أن النظم الحضارية الحديثة تعتبر الفرد هو الأساس، لكي يعطي للمرأة حقوقها المشروعة وليس العائلة التي يسيطر عليها الرجل.

ووردت في باب الحقوق والواجبات الكثير من المواد ذات المضمون الديمقراطي المأخوذة من الدستور المصري، ولكن النظام لم يكن يلتزم بأي منها طيلة حكم عبد السلام محمد عارف وأخيه عبد الرحمن محمد عارف، كما لم يلتزم بها النظام المصري ذاته الذي ثبتها لذر الرماد في عيون الناس. فتلك المواد كانت تشير إلى بعض أبرز ما ورد في لائحة حقوق الآنسان بشأن الحرية الفردية وحقوق الآنتقال والسفر والتملك ورفض الاعتقال الكيفي أو مداهمة البيوت دون قرار من جهات قضائية مسؤولة أو تحريم تسليم اللاجئين السياسيين وضمان حرية الصحافة والطبع وتشكيل الجمعيات والنقابات والتجمع، وضمان حرية الأديان وحرية القيام بشعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب، وهو نص ورد في الدستور العراقي (القانون الأساسي) لعام ١٩٢٥.

ولكن الثابت أن الأخوين عارف لم يلتزما ببنود هذا الدستور المؤقت ولا نفذوها بأي حال، إذ لم تكن سوى ورقة تضليلية للمجتمع، إذ نفذت السياسات والإجراءات التي تناقضت مع ما جاء في أعلاه. ورغم أن الدستور لم يتحدث عن المذاهب المختلفة أو عدم التمييز بين أتباع المذاهب المختلفة، فأن واقع الأمر كان يشير بوضوح إلى أن الحكم العارفي، وعبد السلام محمد عارف شخصياً، كان حتى ذلك الحين من أسوأ الحكام العراقيين الذين مارسوا الطائفية السياسية في الحكم. لقد كان عبد السلام محمد عارف واحداً من أشد الطائفيين في العراق وأكثرهم إساءة للوحدة العراقية والتضامن بين السكان بمختلف دياناتهم ومذاهبهم واتجاهاتهم الفكرية والسياسية، إضافة إلى كونه كان شوفينياً متعصباً ومناهضاً للكُرد كشعب وقومية.

ولا نأتي بجديد حين نشير إلى أن عبد السلام محمد عارف ونظامه السياسي كانا ينزعان بقوة نحو الطائفية السياسية التي مارسها الحكم في العراق منذ تأسيسه وتجلى في تشكيل الوزارات وفي الوظائف العامة وفي القبول في الكلية العسكرية وكلية الشرطة والسلك الدبلوماسي والأمن..إلخ. إلا أن القمة في ممارسة الطائفية السياسية برزت بشكل خاص في فترة حكم عبد السلام محمد عارف، رغم أن القوميين من أتباعه ينفون ذلك حتى الآن، حتى أن صبحي عبد الحميد يتحدى السيد جلال الطالباني أن يأتيه ولو بمثل واحد عن طائفية فترة الحكم الملكي أو الفترة الواقعة بين العام ١٩٢١، أي منذ تأسيس الدولة العراقية حتى ١٧ تموز ١٩٦٨، اي مع سقوط نظام حكم عبد الرحمن محمد عارف، فيقول ما يلي:

"تكلم الاخ جلال عن الطائفية والعنصرية التي مارستها الحكومات المتعاقبة على الاكراد والشيعة منذ انبثاق الحكم الوطني في العراق وانا سأتكلم عن فترة الحكم من سنة ١٩٢١ حتي ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨ حيث لم تمارس فيها العنصرية والطائفية مطلقا وكل ما يقال عن ذلك هو دس من جهات اجنبية لاشعال نار الفتنة وزع الكراهية بين ابناء الشعب الواحد"[١٤٢].

وقد كان السيد جلال الطالباني قد اتهم الحكومات العراقية بممارسة التمييز ضد الكُرد وضد الشيعة في مجمل سياساتها في العراق، وقد أورد لهذا الغرض الكثير من الوقائع والحقائق. فكان الرد الذي كتبه صبحي عبد الحميد، إلا أنه تلقى جواباً مناسباً من السيد جلال الطالباني حين أورد الكثير من الوقائع والحقائق التي تؤكد النهج القومي الشوفيني والطائفي لحكومات العراق، ومنها وأكثرها شدة ووضوحاً فترة حكم عبد السلام محمد عارف التي شارك فيها صبحي عبد الحميد وزيراً.

لقد حاول الحكام القوميون الناصريون أن يخففوا من الأوضاع التي خلقها البعثيون في البلاد، إلا أنهم لم يستطيعوا ذلك، إذ أنهم بالذات لم يكونوا من المقتنعين بمبادئ الحرية

---

١٤٢ صبحي عبد الحميد في حوار مع جلال الطالباني.
rticles-to-read.blogspot.com/.../blog-post_5700.html - *Im Cache* - *Ähnlich*

والديمقراطية المتفتحة على جميع القوميات والجماعات والاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق، بل كانوا يرون الحرية والديمقراطية لقواهم القومية فقط، وليس لكل القوى القومية أيضاً، إذ كان الصراع بين الجماعات القومية مستمراً وقاسياً في آن واحد.

وخلال فترتي حكم عبد السلام وعبد الرحمن محمد عارف برزت عدة محاولات لقلب نظام الحكم قام بها البعثيون في أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٦٤ ولكنها أجهضت سريعاً وتم اعتقال البعثيين الذين سعوا إلى تنفيذ المحاولة. ثم واجه الحكم محاولتين انقلابيتين من القوى القومية المرتبطة بعبد الناصر فكرياً وسياسياً والتي كانت قد تعرضت للإبعاد النسبي عن مركز الدولة في النصف الأول من عام ١٩٦٥، ولكنها بقيت محافظة على تأثيرها في بعض أجهزة الدولة المتنفذة بسبب دور ومكانة عبد الناصر في الأوساط القومية حينذاك، ولكنها لم تكن تملك مواقع في أوساط غالبية الشعب العراقي، بسبب مواقف عبد الناصر وقواه القومية من حكم وشخص عبد الكريم قاسم. ثم كانت المحاولة الأخيرة التي أطاحت بحكم عبد الرحمن محمد عارف ومجيء الجناح اليميني الأشد رجعية واستبداداً في حزب البعث ثانية إلى الحكم عبر تحالف ضباط القصر والاستخبارات مع قوى البعث العفلقية.

تميزت فترة حكم عائلة عارف من ناحية ممارسة الحرية والديمقراطية بالواقع التالي:

* مناهضة الحياة الحزبية: رفض عبد السلام محمد عارف فسح المجال أمام الأحزاب السياسية على العمل العلني وإصدار قانون خاص بنشاطها السياسي. وكان قبل ذاك قد أعلن طاهر يحيى، أول رئيس وزراء بعد لانقلاب، بأن "الحكومة ترحب بإنشاء جبهة وطنية تتعاون في إطارها جميع العناصر المرغوب فيها لتحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون"[١٤٣] . وكان هذا الموقف يعني:

١. رفض بروز أي حزب سياسي في البلاد في ما عدا احتمال نشوء حزب مشابه للاتحاد الاشتراكي في مصر على أساس أنه جبهة وطنية تعبر عن وجهة نظر الحكم وتساند

---

١٤٣ خدوري، مجيد د. العراق الجمهوري. منشورات الشريف الرضي. مطبعو ومنشورات أمير – قم. إيران. ١٩٩٨. ص ٢٩٦.

سياساتها وتلتقي فيها كل القوى السياسية بعد أن تكون قد أنهت عملها الحزبي المستقل وتذوب في الاتحاد الاشتراكي على غرار ما سعى إليه عبد الناصر في مصر.

٢. أن هذه الجبهة تقبل في عضويتها تلك العناصر المرغوب فيها لتحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون لا غير. وكان هذا يعني رفض قبول الشيوعيين والديمقراطيين اليساريين وغيرهم واقتصارها على القوى القومية أو البعثيين الذين تخلوا عن مواقفهم الفكرية و السياسية والتحقوا بعبد السلام محمد عارف.

وهنا يتساءل الآنسان بحق: كيف استطاع بعض قادة الحزب الشيوعي العراقي حينذاك تفسير هذا الموقف والدعوة إلى حل الحزب الشيوعي والدخول في هذه الجبهة الوطنية أو الاتحاد الاشتراكي الذي أسس فيما بعد؟ إذ لم يكن في الدستور المؤقت وفي موقف السلطة من حرية الفكر والرأي ما يدعم مثل هذا الموقف. وفي الوقت الذي دعا طاهر يحيى إلى ذلك استمرت حكومته بمطاردة قوى الأحزاب السياسية العراقية وزجهم في السجون، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي، ولكنها أفرجت تدريجاً عن حلفائها البعثيين السابقين أو سمحت لهم بمغادرة العراق. لقد تصدت قاعدة الحزب الشيوعي ومجموعة من القياديين للسياسة اليمينية التزم بها بعض قادة الحزب الشيوعي العراقي، ومنهم باقر إبراهيم الموسوي (أبو خولة)، وكان في حينها عضواً في المكتب السياسي ومسؤول التنظيم في داخل البلاد، وكذلك عبد السلام الناصري (أنور مصطفى) وكان مسؤول الحزب المؤقت قبل انتخاب عزيز محمد سكرتيراً أولَ للحزب.

* الموقف من الصحافة والنشر: رفض الحكم السماح للصحف العراقية المعبرة عن وجهات نظر القوى السياسية المختلفة بالصدور واقتصرت الحياة الإعلامية على تلفزيون وإذاعة وصحف النظام فقط. وإذا ما سمح في فترة معينة لإصدار جريدة أو جريدتين تعبران عن رأي الحزب الديمقراطي الكُردستاني وفيما بعد عن رأي الأستاذ إبراهيم أحمد ورفيقه جلال الطالباني، فلم يكن إلا لفترة مؤقتة ونتيجة السعي إما لتنشيط الخلاف بين القوى الكُردية أو بسبب المفاوضات معها. وكانت أجهزة الأمن تطارد القوى السياسية التي تصدر صحافتها سرياً أو تصدر بيانات معارضة للنظام الحاكم. وكان

على من يريد الحصول على آلة طباعة بسيطة أن يحصل على موافقة أجهزة الأمن العراقية، دع عنك الحصول على جهاز التكثير أو الاستنساخ.

* القضاء العراقي: لقد ركز الحكم الجديد القاعدة التي سار عليها المجلس الوطني لقيادة الثورة، وأعني بها أن تكون السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، متركزة بيد مجلس قيادة الثورة، أو بتعبير أدق، بيد رئيس المجلس. إذ بعد انتزاع السلطة من أيدي البعثيين، نصب عبد السلام محمد عارف نفسه رئيساً لمجلس قيادة الثورة بصلاحيات استثنائية، وأصبح القضاء تحت أمرته وفي خدمته. وبالتالي كان يمارس الإيعاز وعبر أجهزته الأمنية بإصدار أحكام شديدة ضد الشيوعيين والديمقراطيين اليساريين. لقد كانت سجون الحكم العارفي مليئة بالمسجونين الشيوعيين والديمقراطيين الكُرد واليساريين، وكانوا يتعرضون إلى شتى المضايقات والتعذيب والضغط لإعطاء البراءات المقيتة التي أدخلها النظام الملكي في فترة حكم نوري السعيد إلى الحياة السياسية العراقية منذ العام ١٩٥٥. ولم يتعرض الشيوعيون وحدهم إلى التعذيب في تلك الفترة، بل تعرضت له جمهرة من القوى السياسية الأخرى التي كانت تقف ضد الحكم العارفي وتسعى إلى إسقاطه، ومنها بعض القوى القومية التي كانت قبل ذاك متحالفة مع النظام.

المبحث الثاني

موقف الحكم العارفي من المسألة الكُردية في العراق

كان القوميون العرب في العراق والدول العربية قد اتخذوا منذ بداية تشكيل الدولة العراقية ودمج إقليم كُردستان بالعراق في العام ١٩٢٦ وفق قرار عصبة الأمم، موقفاً معارضاً لتمتع الشعب الكُردي بحقوقه القومية المشروعة والعادلة التي أقرتها الحكومة العراقية في الرسائل المتبادلة بين الحكومة ومجلس عصبة الأمم، وكذلك وفق العهود والمواثيق الدولية واللوائح الأخرى المتعلقة بها التي أقرتها الأمم المتحدة. كما رفض هؤلاء الحكام منح القوميات الأخرى التي تعيش على الأرض العراقية منذ مئات السنين حقوقها الإدارية والثقافية

المشروعة. وتسبب هذا الموقف غير العقلاني في خلق مصاعب ومصائب كبيرة ومنع تعميق الأخوة والتفاهم والصداقة والتلاقح بين شعوب العراق وثقافاتها من جهة، ومنح عملياً أتباع القوميات الأخرى حق الاحتجاج على تلك السياسات والمواقف وخوض النضال في سبيل الوصول إلى تلك الحقوق المشروعة والعادلة. وأبرز أساليب المحاربة التي مارستها الحكومات العراقية المتعاقبة تجسدت في الحملات العسكرية ضد انتفاضات الشعب الكُردي أو أتباع القوميات الأخرى، إضافة إلى ممارسة سياسة التمييز القومي في مختلف المجالات. وقد تابعنا في أجزاء الكتاب السابقة تطور هذا الموضوع حتى سقوط حكم البعث من خلال القوى القومية العربية ذات التوجه الناصري والمقترنة برؤية إسلامية ضيقة ومتشنجة إزاء حقوق القوميات الأخرى، إذ كانت هذه القوى تعتبر جميع المسلمين أياً كانت قوميتهم من أمة واحدة هي الأمة الإسلامية، ولكنها كانت مارس التمييز الصارخ ضد أبناء القوميات الأخرى من غير العرب ولصالح العرب، ولكن ليس لكل العرب بل للإقطاعيين والأغنياء والمتنفذين منهم. أي أنها كانت تنظر إلى القوميات الأخرى من مواقع التعالي والترفع والإحساس بالأفضلية إزاء الآخرين وضرورة خضوع الآخرين لإرادتها.

عندما سقط نظام البعث كانت الحرب الظالمة ضد الشعب الكُردي ما تزال متواصلة، وكانت تشارك فيها وحدات عسكرية سورية إلى جانب القوات العراقية أرسلها نظام البعث في سوريا لدعم نظام البعث في العراق وحسب طلب الأخير بسبب الضعف الذي كانت تعاني منه وسوء التدريب وعدم قناعة الجنود بالحرب، إضافة على قوة الحركة الكُردية المسلحة بسبب إيمان أفرادها بالقضية العادلة التي يناضلون من أجلها. ولأسباب أخرى كثيرة عجزت الذهنية والسياسة العسكرية للحكام البعثيين والقوميين عن دحر إرادة الشعب الكُردي وتصميمه على انتزاع حقوقه وتأمين مصالحه. وبالتالي كان على القوميين الذين انتصروا على البعثيين في انقلابهم أن يتحروا عن سياسة جديدة لمعالجة القضية الكُردية. فهل كان القوميون العرب في العراق على استعداد لمثل هذه الخطوة؟

تشير بعض الأوساط السياسية العراقية إلى أن عبد السلام محمد عارف قد أجرى اتصالاً مع الملا مصطفى البارزاني عبر وسطاء كُرد وعرب قبل تنفيذ انقلابه لإسقاط حكم

البعث، بأمل التنسيق وزيادة الضغط على حكم البعث ثم تهدئة الأحوال لصالح تثبيت الحكم العارفي بعد نجاح الآنقلاب.[١٤٤]

وفي الوقت الذي كانت الحرب ضد الشعب الكُردي ما تزال مستمرة ولكنها متقطعة وحيث كان الحكم القومي الجديد يواجه مصاعب في كُردستان العراق، قرر عبد السلام محمد عارف إعادة القوات السورية المشاركة في القتال ضد القوات الكُردية المسلحة إلى سوريا، إذ كان يخشى منها على نظامه السياسي الجديد، إضافة إلى إنها كانت محاولة لإشعار القيادة الكُردية أنه يسعى إلى إيجاد حل سلمي للقضية الكُردية، رغم أن نواياه الحقيقية كانت غير ذلك.

فماذا جرى بعد سقوط نظام البعث وقيام النظام القومي الناصري المتشابك برؤية إسلامية لقائد الآنقلاب ومجموعة من أعوانه القوميين إزاء المسألة الكُردية والحرب في كُردستان؟

سيطر التيار القومي الشوفيني في القوات المسلحة العراقية على تركيبة الحكومة الجديدة التي شكلها طاهر يحيى معززاً موقع عبد السلام عارف ونهجه السياسي القومي الإسلامي المتمثل بعدد غير قليل من العسكريين، ومن بينهم صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان ومحمود شيت خطاب ورشيد مصلح وسعيد صليبي وعبد العزيز العقيلي. أما طاهر يحيى نفسه فلم يكن عقائدياً وقومياً متعصباً، ولكنه كان انتهازياً راغباً في الحكم والاغتناء وملتصقاً بعبد السلام محمد عارف مصلحياً ومستعداً لتنفيذ سياسات رئيس الجمهورية ما دامت تخدم مصالحه وتعزز مواقعه. وكان أمام عبد السلام عارف طريقان إما أن يواصل الحرب التي بدأ بها مع البعثيين ضد الحركة الكُردية المسلحة كما يريد المتشددون في وزارته وكما يرغب هو نفسه، وإما أن يسعى إلى عقد اتفاقية هدنة مؤقتة مع قائد الثورة الكُردية الملا مصطفى البارزاني. وكان جمال عبد الناصر قد نصح البعثيين والقوميين منذ نيسان/أبريل ١٩٦٣ بالسعي إلى إيجاد حل عملي وسلمي للقضية الكُردية بدلاً من الحرب يمنح الكُرد حقوقهم ويحافظ على الوحدة الوطنية العراقية. وكان عبد

---

١٤٤ جواد، سعد ناجي د. العراق والمسألة الكُردية. مصدر سابق. ص ١٠٤/١٠٥.

السلام محمد عارف قد أدرك بحسه العسكري وتجربته إلى أن أوضاع الجيش العراقي مهزوزة وكميات السلاح المتوفرة قليلة وحظه في الحصول على أسلحة جديدة محدودة جداً وخزينة الدولة لا تساعده على تأمين مصادر أخرى غير السوفييت لاقتناء السلاح، وأن هذه الحالة لا تساعده على خوض معارك ناجحة مع قوات البيشمرگه. كما أدرك بان الاستمرار بالحرب يمكن أن يعرض حكمه الجديد إلى مخاطر السقوط عبر انقلاب جديد، خاصة وأن القوات المسلحة العراقية أصبحت مرتعاً للمغامرين الراغبين في اقتناص الحكم، وكان عبد السلام محمد عارف أبرزهم. لهذا قرر عبد السلام محمد عارف "المساومة" مع القيادة الكُردية في سبيل الحفاظ على السلطة التي انتزعها من أيدي البعثيين. فبادر في كانون الأول من العام ١٩٦٣ بتأمين أكثر من خط للاتصال بالملا مصطفى البارزاني لبدء الحوار معه حول مطالب الشعب الكُردي.

كان الملا مصطفى البارزاني يدرك بدوره مصاعب الحكومة حينذاك وأهمية مواصلة الضغط لانتزاع المطالب المشروعة منها. ولكنه كان يدرك أيضاً أهمية تحقيق مسألتين مهمتين كان يؤمن بهما قائد الثورة الكُردية، وهما:

ضرورة إعطاء فرصة للحل السلمي للقضية الكُردية الذي يضع حداً لهدر الدماء ويصون البلاد، ولكنه يحقق للشعب الكُردي مطالبه العادلة والمشروعة أو خطوات مهمة على هذا الطريق.

إن قوات البيشمرگه بحاجة ماسة إلى راحة وتجديد الهمم وتأمين السلاح الضروري وبقية المسائل اللوجستية لخوض المعارك، إن تجرأ عبد السلام محمد عارف وبدأ الحرب مجدداً، خاصة وأنه كان يعتقد بأن الأخير ليس إلى جانب الحل السلمي للقضية الكُردية، فهو مجبر على الحوار وليس من الراغبين فيه، علماً بأن الحرب بين سقوط نظام البعث وإعلان الهدنة بين الطرفين حينذاك لم تكن متوقفة رسمياً، ولكنها كانت فترة تميزت بحالة "اللاحرب واللاسلم" بأمل البدء بإجراء مفاوضات.

توجه عبد السلام محمد عارف صوب الشيخ بابا علي ليكون وسيطاً لفتح الحوار والمفاوضات مع قيادة الثورة الكُردية برئاسة البارزاني. ووجه الأخير رسالة إلى الملا

مصطفى البارزاني يعلمه برغبة رئيس الجمهورية ببدء المفاوضات. وافق البارزاني على المقترح وتم الاتفاق على موعد ومكان اللقاء في كُردستان وفي المناطق التي كانت بيد الثوار. وكان البارزاني قد رفض إرسال وفد إلى بغداد بسبب عدم أمانة الحكومة واعتقالها للوفد السابق الذي ذهب إلى بغداد للتفاوض على حكومة البعث ورئيس الدولة عبد السلام محمد عارف، والذي كان حتى ذلك الحين في المعتقل [١٤٥].

لم تكن المفاوضات التي بدأت في الأول من شباط/فبراير ١٩٦٤ حتى العاشر منه صعبة بسبب رغبة عبد السلام بعقد اتفاقية هدنة ورغبة الكُرد في انتزاع الحد الأدنى الممكن من الحقوق لتعزيزها وتوسيعها لاحقاً. وتوقفت المفاوضات عند نقطة واحدة جوهرية بالنسبة للشعب الكُردية والثوار، كما أنها في الوقت نفسه ذات أهمية فائقة للقوى القومية الشوفينية التي ما كانت تريد الاعتراف بوجود شعب كُردي وقومية كُردية، بل تريد الاعتراف بوجود مواطنين أكراد لا غير. أصر الطرف الكُردي على أن تتضمن الاتفاقية النص التالي:

"تقر الدولة بالحقوق القومية للأكراد" في حين كان الحكام القوميون العرب يريدون النص التالي: "تقر الدولة بحقوق المواطنة للأكراد".[١٤٦] إن الوضع الذي كانت فيه الحكومة العراقية حينذاك أجبرها على قبول النص الذي اقترحه الوفد الكُردي، وبالتالي جرى التوقيع على اتفاقية الهدنة التي تم فيها تبادل البيانات الرسمية بين الحكومة والوفد الكُردي، حيث تضمنت التزامات الطرفين.

تضمن نص البيان الحكومي ما يلي:

"بناءً على مقتضيات المصلحة العامة، ولاستجابة إخواننا الأكراد لما جاء في نداء الملا مصطفى البارزاني ورغبة منا في إعادة الحياة الطبيعية إلى الجزء الشمالي من وطننا الحبيب ووضع حدً لمحاولات الاستعمار وأذنابه وقطع دابر المستغلين والمتصيدين وحقناً للدماء البريئة، وبناء على ما تمليه علينا مصلحة الوطن العليا قررنا ما يلي:

---

١٤٥ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. ثورة أيلول ١٩٦١–١٩٧٥. ص ١٢٦.

١٤٦ المصدر السابق نفسه. ١٢٨.

أولاً– إقرار الحقوق القومية لإخواننا الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت.

ثانياً– إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال، وإصدار العفو العام ورفع الحجز عن الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الأشخاص الذين سبق أن حجزت أموالهم.

ثالثاً– إعادة الإدارات المحلية إلى المناطق الشمالية.

رابعاً– إعادة الموظفين والمستخدمين.

خامساً– رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها.

سادساً– الشروع بإعادة تعمير المنطقة الشمالية فوراً وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقيد بالأعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين.

سابعاً– تعويض أصحاب الأراضي الذين غمرت أراضيهم من جراء سدّي بوخان وزربنجخان (دوكان ودربندخان) تعويضاً عادلاً.

ثامناً– تتخذ التدابير بما يضمن إعادة الأمن واستقرار المنطقة الشمالية وإننا نهيب بإخواننا الأكراد للعودة إلى الحياة الطبيعية لينعموا ببركات هذا البلد وتوحيد الصف الوطني تجاه مؤامرات الاستعمار وأذنابه، وليعلم إخواننا الأكراد بأننا ستعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية والله من وراء القصد.

تاسعاً– على كافة الوزارات ذات العلاقة إصدار المراسيم والأوامر والتعليمات المقتضية تنفيذ ما جاء في هذا البيان.

التوقيع: عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية"[١٤٧]

أما نص البيان الذي أصدر الملا مصطفى البارزاني فقد تضمن ما يلي:

---

١٤٧ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. ص ١٢٨/١٢٩.

"تلبية لرغبة رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف على وحدة الصف الوطني وحقن الدماء البريئة وإنهاء اقتتال الأخوة، ولثبوت حسن النية عند السلطة الحاكمة، قررنا المبادرة إلى إيقاف إطلاق النار والطلب إلى إخواني العودة إلى محلات سكناهم والآنصراف إلى أعمالهم الحرة الكريمة وبهذا ينفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار إلى المنطقة وتتهيأ الفرصة لإقرار الحقوق القومية للمواطنين الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة وإرساء الأخوة العربية الكُردية على أمتن القواعد بما يصونها من الوهن ويحصنها من دسائس المستعمرين والمتصيدين والطامعين وليعلم الجميع أن سيادة القانون وتأمين الأمن والنظام في المنطقة كفيل بحل كل معضلة مهما كانت مستعصية.

فليسدد الله خطى المخلصين ويكلل جهودهم بالنجاح فيما يريدونه للشعب والوطن من وحدة وسؤدد وازدهار، والله وراء القصد.

التوقيع: البارزاني

مصطفى"[١٤٨]

ماذا نقرأ في البيان الأول الصادر عن عبد السلام محمد عارف؟

الجوانب الإيجابية في البيان:

- إقرار رئيس الجمهورية والحكومة العراقية ذات الوجهة القومية العربية وذات المضمون السياسي الشوفيني بوجود قومية ثانية في العراق هي القومية الكُردية بصورة رسمية ولها حقوق قومية مشروعة، وتأكيد تثبيت ذلك في الدستور المؤقت.
- الإقرار بضرورة الاستجابة لحقوق الكُرد في العراق والتعامل على أساس المواطنة المتساوية.
- إطلاق سراح المعتقلين والسجناء وعودة المفصولين إلى وظائفهم والبدء بإعادة تعمير المنطقة.

---

١٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٩.

- رفع الحصار الاقتصادي عن كُردستان، ذلك الذي كانت تعاني منه فئات الشعب عموماً والكادحة منها على وجه الخصوص.

الجوانب السلبية في البيان:

- الإصرار على تسمية إقليم كُردستان بالشمال، أي عدم الاعتراف بوجود منطقة في العراق باسم كُردستان العراق.
- عدم الالتزام بحل عادل وواضح المعالم للمسألة القومية للشعب الكُردي، إذ أن الالتزام تضمن ما يلي: "... وليعلم إخواننا الأكراد بأننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية..."، رغم ما جاء في الفقرة الأولى من بيان عبد السلام محمد عارف التي تنص على الإقرار بالحقوق القومية للأكراد، أي اعتبار الحقوق القومية المشروعة وكأنها لا تزيد عن حقوق المواطنة شأنها شأن حقوق بقية مواطني العراق، وليست حقوقاً قومية.

أما بيان البارزاني فقد كان لا يختلف من حيث الجوهر عن البيان الآخر، إذ كان البيانان قد تم الاتفاق على مضمونيهما بين الوفدين المتفاوضين، مع التأكيد بأن الكُرد يريدون منح الحكومة فرصة التهيئة لضمان الحقوق القومية للمواطنين الكُرد ضمن الشعب العراقي.

إن البيانين المذكورين أثارا الصراع داخل الحزب الديمقراطي الكُردستاني، الذي كان قد بدأ في فترة حكم عبد الكريم قاسم بين غالبية أعضاء المكتب السياسي للحزب وقيادة الثورة الكُردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني حول العديد من المشاكل. وكان الخلاف الجديد يدور حول الاتفاقية التي اعتبرها المكتب السياسي تنازلاً للحكم دون الحصول على مكاسب للشعب الكُردي، في حين كان البارزاني يعتقد بأنها محطة من محطات النضال، وأن الثورة بحاجة إلى تأمين استمراريتها من خلال مكاسب ولو كانت صغيرة مع إعطاء فرصة للراحة والتهيئة لمواجهة المشكلات القادمة. وإذا كان المكتب السياسي يتعامل مع القضية من منطلق سياسي مباشر، فإن البارزاني كان ينطلق من حس مباشر بواقع الناس والثورة وحاجاتهما الراهنة مع عدم نسيان تطلعاتهما الفعلية.

صدر عن مجلس قيادة الثورة الدستور المؤقت بتاريخ ١٩٦٤/٥/٤ وتضمن نصاً حول الكُرد يتعارض مع مطالب الكُرد، مما أوجب الدخول في مفاوضات جديدة في ضوء الالتزامات السابقة.

بدأت المفاوضات الفعلية بين وفد الشعب الكُردي ووفد الحكومة العراقية وتركز حول أهداف ومطالب الشعب الكُردي والنصوص التي يفترض أن يتضمنها الدستور المؤقت بشأن تلك الحقوق والتي أغفلها الدستور المعلن. ورغم الاختلاف في وجهات النظر داخل الحزب الديمقراطي الكُردستاني، إلا أن قيادة الثورة أقرت ترأس الأستاذ إبراهيم أحمد وفد الحزب الديمقراطي الكُردستاني في المفاوضات. ويشير السيد مسعود البارزاني في الجزء الثالث من كتابه الموسوم "البارزاني والحركة التحررية الكُردية" إلى أن الطرف الحكومي كان غير متفق في ما بين أفراده على الموقف من الحقوق القومية للشعب الكُردي. ففي الوقت الذي كان طاهر يحيى يرى إمكانية النص على وجود الشعب الكُردي وحقوق المشروعة، كان الفريق القومي المتشدد، ومنهم هادي خماس وصبحي عبد الحميد وغيرهما، ضد ذلك، وأن طاهر يحيى قد تعهد بالنص على حقوق الشعب الكُردي في التعديل الذي سيدخله على الدستور المؤقت.[١٤٩]

استثمر البارزاني فترة الهدنة لتأمين ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

- التخلص من القوى التي اعتقد بأنها ستثير المتاعب في طريق وحدة الصف الكُردي وفي الحزب الديمقراطي الكُردستاني، أي إنجاز أمر القطيعة مع المكتب السياسي بعد أن عجز عن معالجة الخلاف معه وعقد المؤتمر السادس للحزب الذي قاطعه المكتب السياسي، حيث تم فيه طرد مجموعة إبراهيم أحمد.[١٥٠]

---

١٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٣١/١٣٠.

١٥٠ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦–١٩٩٣. ط ١. مطبعة خه بات. كُردستان. ١٩٩٨.

راجع أيضاً: البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٤٤.

- تشكيل مجلس لقيادة الثورة الكُردية يساهم في مشاركة أكبر من القيادات العسكرية ومن القوى التي يفترض أن تشارك فيها، وخاصة من شيوخ العشائر الكُردية الحليفة له في صراعه مع الحكومة العراقية. ويشير السيد مسعود البارزاني إلى تشكيلة مجلس قيادة الثورة فيذكر الأسماء التالية:

"وتؤلف من: البارزاني رئيساً. ومن أعضاء اللجنة المركزية وأمراء الألوية ومن عدد من رؤساء العشائر أمثال عباس اغا مامند، وكاكه زياد حمه أغا، وأنور بگ بيستوانه، ومحمود بگ گولى، وشيخ رؤوف هنجيره، وشيخ حسين بوسكيني، ووهاب أغا جنديان،. وعضوين من قيادة الحزب الشيوعي وأثنين من رجال الدين المسيحيين".

- تطوير القدرات العسكرية والكفاءات القتالية للپيشمرگه وإعادة تنظيم صفوفه وقياداته.

ففي الفترة ما بين ١-٩ تموز/يوليو من عام ١٩٦٤ عقد المؤتمر السادس للحزب الديمقراطي الكُردستاني. ولكن المؤتمر عقد دون مشاركة عدد مهم من أعضاء المكتب السياسي الذين رفضوا إبرام الاتفاقية التي عقدت بين وفد الحزب الديمقراطي الكُردستاني وممثلي الحكومة العراقية في فترة حكم عبد السلام عارف والتي أعلن عنها في العاشر من شباط/فبراير ١٩٦٤، والتي لم تتضمن استجابة فعلية لمطالب الشعب الكُردي الذي خاض حرباً استمرت حوالى ثلاث سنوات. وعقدت مجموعة المكتب السياسي كونفرنساً حزبياً لها في "ماوه ت" في نيسان من عام ١٩٦٤، أي قبل عقد المؤتمر السادس للحزب، واتخذت جملة من القرارات بما فيها "تجريد البارزاني من صلاحياته كرئيس للحزب". وكان هذا القرار بمثابة تحدٍ صارخ لقيادة الملا مصطفى البارزاني ولقيادة الحركة الكُردية المسلحة ودق إسفين خلاف لا يقبل المعالجة أو المصالحة. ويشير السيد حبيب محمد كريم إلى تأثير هذه القرارات على الساحة الكُردستانية فيقول: "وقد أدت الاتفاقية المذكورة وموقف المكتب السياسي وقرار الكونفرنس إلى خلق حالة خطيرة من البلبلة والآنقسام بين صفوف الحزب والپيشمرگه والجماهير بشكل عام وقد تدخلت اللجنة العليا للمراقبة والتفتيش لإيجاد علاج للمشكلة ينسجم مع النظام الداخلي للحزب وتقدمت باقتراح للطرفين لعقد

المؤتمر السادس للعثور على مخرج من هذه الأزمة وقامت اللجنة بعدة زيارات لمقر المكتب السياسي في "ماوه ت" ومقر البارزاني في "سنكه سه ر" لتحقيق الهدف المذكور"[١٥١]. وافق بارزاني على المقترح ورفض من جانب المكتب السياسي خشية خضوع المؤتمر لتأثير رئيس الحزب مباشرة، علماً بأن السيد إبراهيم أحمد ترأس وفد الحزب في مفاوضات مع الحكومة في آيار/مايس ١٩٦٤، ولكنه بعد ذلك ترك المنطقة وعاد إلى ماوه ت حيث كان بقية أعضاء المكتب السياسي من جماعة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني.

وضع موقف المكتب السياسي إزاء اتفاقية شباط عام ١٩٦٤ البداية الفعلية لانشقاق الحزب الديمقراطي الكُردستاني وحركة التحرر الكُردية وكرسها قرار تجريد البارزاني من صلاحياته كرئيس للحزب. ولم يكن إعلان الموقف هذا يقتصر على رأي المكتب السياسي بالاتفاقية فحسب، بل شمل مختلف جوانب العمل الفكري والسياسي والتنظيمي في الحزب والحركة التحررية الكُردية. ولم يتبلور هذا الآنشقاق بشكل كامل ويأخذ أبعاده التنظيمية الفعلية، رغم وجود عدة تنظيمات حزبية نشأت في أعقاب هذا الآنشقاق، إلا بعد الإعلان عن التحام ثلاث منظمات سياسية كُردستانية ببعضها وتشكيلها الاتحاد الوطني الكُردستاني بقيادة السيد جلال الطالباني في دمشق في عام ١٩٧٥. وكان الاجتماع الأول التأسيسي لهذا الحزب قد عقد في برلين.

عقد المؤتمر السادس بغياب المكتب السياسي المنتخب من قبل المؤتمر الخامس. واتخذ المؤتمرون قراراً بطرد جميع أعضاء المكتب السياسي من الحزب، إضافة إلى عدد من أعضاء اللجنة المركزية، كما ألغى قرارات كونفرنس ماوه ت. وشمل قرار الطرد الأسماء التالية: إبراهيم أحمد، نوري صديق شاويس، عمر مصطفى محمد أمين +الملقب بـ (عمر دبابة)، سيد عزيز سيد عبد الله شمزيني، جلال الطالباني، علي حمدي، عبد الرحمن ذبيحي، علي العسكري، أحمد عبد الله، حلمي علي شريف، محمد حاج طاهر، ملا عبد الله إسماعيل الملقب بـ (ملا ماطور)، نوري أحمد طه وعلي عبد الله.[١٥٢]

---

١٥١ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكُردستاني .... مصدر سابق. ص ٩١/٩٠.

١٥٢ البارزاني، مسعود البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٤٤.

وتم في هذا المؤتمر انتخاب البارزاني رئيساً للحزب كما انتخبت لجنة مركزية جديدة ضمت في قوامها كل المؤمنين بقيادة البارزاني، رئيس الحزب وقائد الحركة التحررية الكُردية. ثم اُنتخب المكتب السياسي الجديد، الذي وقف بوضوح ضد المكتب السياسي السابق، وضم في عضويته وجوهاً جديدة، وهي: حبيب محمد كريم سكرتيراً وعضوية كل من محمود عثمان، مصطفى القره داغي، إسماعيل عارف وهاشم عقراوي. وتم تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة الكُردية برئاسة الملا مصطفى البارزاني.

لا شك في أن الاختلاف ومن ثم نتائج عقد المؤتمر السادس التي تم فيها طرد أبرز أعضاء المكتب السياسي وبعض أعضاء اللجنة المركزية ونشاط المجموعة التي كان يقودها السيد إبراهيم أحمد قد تسببت في نشوء قلق واسع لدى الأوساط الكُردية وخشيتهم على وحدة الحزب الديمقراطي الكُردستاني وقوى الثورة الكُردية في مواجهة النظام العارفي، خاصة وأن نسبة مهمة من المثقفين الكُرد والطلبة كانوا إلى جانب إبراهيم أحمد وجلال الطالباني. إلا أن قيادة الثورة كانت تحظى باحترام وتقدير وثقة الغالبية العظمى من القاعدة الحزبية ومن البيشمركه، وبالتالي فقد تمكنت أن تستمر في قيادة النضال وتمتلك بيديها القرار السياسي الخاص بالوضع في كُردستان.

تميز الملا مصطفى البارزاني بسمات خاصة تماثل تلك القيادات الشعبية التاريخية للشعوب المظلومة التي ناضلت في القرنين التاسع عشر والعشرين في سبيل انتزاع حقوق شعوبها من أيدي مغتصبيها. لقد كان قائداً ومقاتلاً وسياسياً واعياً وذا نهج أممي عقلاني ينحو إلى العدالة والمحبة بين الشعوب والسلام ولا ينحو نحو الحرب[١٥٣]. ولكنه لا يرفضها

١٥٣ وقد تجلى موقفه هذا في الخطاب الارتجالي الذي ألقاه في مؤتمر كاني سماق في عام ١٩٦٧ حيث قال فيه:

"إخوتي الأعزاء: لقد قلت في الستة ١٩٤٥ وفي السنة ١٩٦٠ وأكرر الآن: إن صراعنا ليس صراعاً بين الكُرد والعرب. إنني لن اقاتل العرب كما لن أقاتل أبناء أية أمة أخرى ولن نقاتل أي شعب لكون هذا أصفر وهذا أحمر وذاك أزرق أو أبيض. إن الكُرد والعرب أخوة يمكن أن يعيشوا بسلام ةوتآخٍ. إن العرب إخواننا الكبار ونحن إحوانهم الصغار. لكن ليس من الآنصاف في شيء أن يجوع الأخ الأصغر ويعرى ويحرم من التعليم والتعبير عن رأيه والمشاركة في إدارة البيت المشترك بينما يستحوذ الأخ

أن فرضت عليه بل يمارسها بحيوية ويحاول تقليص الخسائر. كان البارزاني واعياً للوسط الذي يعيش فيه حيث تشكل فئات الفلاحين وأبناء العشائر الغالبية العظمى من المجتمع والغالبية العظمى من قوات البيشمرگه، كما كان يدرك بعمق ووضوح قدرات الناس وأمزجتهم ومصالحهم وسبل التعامل مع الواقع السياسي الذي يمر به المجتمع الكُردستاني. كان يتمتع بقوة جاذبية وتأثير كبير على السكان الكُرد في مناطق مختلفة من كُردستان الكبرى. وفي الوقت الذي كان يمتلك هدفاً إستراتيجياً واضحاً، كان يمتلك في الوقت نفسه القدرة والاستعداد لممارسة التكتكة أو السياسة المرنة والفعالة والاستعداد للمساومة السياسية في سبيل الوصول التدريجي إلى الهدف المنشود دون التنازل عنه. لقد كان بارعاً في ذلك، إلا أن هذا لا يعني أن الآنسان لا يرتكب الأخطاء في مثل هذا الطريق الوعر وتلك الظروف المعقدة التي كانت تحيط بالحركة التحررية الكُردية داخلياً وعربياً.

كان البارزاني من أكثر الناس الكُرد صداقة للعرب وحباً لهم، إذ كان ينطلق في ذلك من ثلاثة معايير، وهي: كونه إنساناً مثله لا يختلف عنه والأساس بين الناس هو المحبة المتبادلة والأخوة، ولكونه مسلماً وأميناً لدين محمد ولكونه يعيش مع شعبه على أرض كُردستان المجاورة لأرض عربية تشكل سوية الدولة العراقية التي يجب أن يتمتع فيها الجميع بحقوقهم القومية وحقوق الآنسان.

ويبدو لي أن هذا النوع من القيادات لم يكن مفهوماً تماماً من جمهرة غير قليلة من المثقفين في الحزب الديمقراطي الكُردستاني وفي قيادة هذا الحزب الذين كانوا يرون في عدد

الأكبر على كل ما في البيت! ! ينبغي أن تكون هناك عدالة ولا يشعر الأخ الأصغر بالظلم ولا يتعرض للغبن. إننا لن نخالف الحكومة إن لم يكن يسيطر على شؤونها إلا المنحرفون الذين يخدمون مصالح أعداء الكُرد والعرب. إننا من خلال ثورتنا نريد تحقيق ما هو في صالح أبناء العراق العرب أولاً والكُرد ثانياً ولجيمع أبناء العراق من تركمان وآشوريين وأرمن وآخرين... إننا نريد حكومة عادلة ديمقراطية في العراق تأتي عن طريق انتخابات حرة دون ضغط أو إكراه. إننا نريد قوانين عادلة يساهم الشعب العراي في وضعها، لا أن يأتي في كل يوم عسكري ليقول (قررنا ما يلي* ثم يحكم الشعب العراقي حسب ما تمليه أهواؤه وأنانيته دون أن يستطيع الشعب محاسبته..". راجع في هذا الصدد: البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة الترحرية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٥٦٥.

من المواقف التكتيكية إخلالاً بالمبادئ وبالحقوق القومية للشعب الكُردي. لقد كانت إحدى سمات البارزاني هي الصبر، إذ كان يدرك بأن الوصول إلى الهدف ليس سهلاً ولا يمكن تحقيقه بقفزة أو ضربة واحدة. وكان الآخرون أقل صبراً وأكثر رغبة على تسريع العملية التي كانت بدورها تحمل معها مطبات غير قليلة. وكانت حصيلة التباين في الرؤية التكتيكية بين قيادة الثورة المسلحة وقيادة الحزب، وليس في الهدف النهائي، الآنشقاق، وغالباً ما يكون النشاط السياسي اليومي أو التكتيكي هو السبب في الآنشقاقات وليس الهدف النهائي.

ارسى هذا الآنشقاق الأرضية الفعلية لصراع طويل ونزاع مسلح بين الطرفين تخللته محاولات جادة للتفاهم، ولكنها كانت قصيرة الأمد وغير مجدية، إذ أن الطرق المتبادل كان على حديد بارد. وقاد هذا الآنشقاق إلى نشوء قوة سياسية جديدة بجوار الحزب الديمقراطي الكُردستاني، قوامها مجموعة من المثقفين الكُرد الذين حشدوا حولهم جماعات غير قليلة من المثقفين الكُرد في الداخل والخارج وفي الأوساط الطلابية، وخاصة في المدن، ومنها بغداد والسليمانية وغيرهما. وبدا وكأن الحزب الديمقراطي الكُردستاني تتركز قواه في صفوف العشائر والفلاحين، في حين ترتبط الجماعات المثقفة والطلاب بالمكتب السياسي السابق للحزب الديمقراطي الكُردستاني. من الضحيح أن نقول بان نسبة كبيرة من المثقفين والطلبة تحولوا صوب المكتب السياسي، ولكن لا يعني أن البارزاني لم يستقطب جمهرة من المثقفين والطلبة، وكان الصراع حولهما مستمراً، ولم يكن التبادل في المواقع والآنتقالات من طرف إلى آخر قليلة.

إن الاتفاق الذي وقع بين القيادة الكُردية والحكومة العراقية حظي بتأييد جمال عبد الناصر حين أرسل برقية بهذا الصدد وشجع على مواصلة المفاوضات والعمل من أجل ضمان حل سلمي للقضية الكُردية. وقد كان لهذا الموقف أهمية خاصة بالنسبة إلى عبد السلام محمد عارف الذي كان مولهاً بعبد الناصر وسياساته ومواقفه واعتبره النموذج القدوة. ورغم التوقيع على الاتفاقية، فأن الحل الفعلي المنشود على أرض الجبهة الكُردستانية سار ببطء شديد ودون أن تبرز صورة حل واقعية، رغم أن الناس قد تمتعوا

بشيء من الراحة، بعد أن عادت نسبة محدودة من الموظفين والمستخدمين الكُرد وغيرهم إلى أعمالهم ووظائفهم ونشطت الحياة الاقتصادية نسبياً في كُردستان وساد جو من الارتخاء الشعبي الحذر.

لم يكن الضباط القوميون العرب، وعلى رأسهم عبد السلام عارف، قد آمنوا بالعيش بسلام مع الحركة القومية الكُردية المسلحة ومطالب الشعب الكُردي المشروعة، وكانوا ينظرون إلى فترة الهدنة المعقودة بين الطرفين على أنها فرصة لاستعادة الآنفاس وتأمين السلاح الكافي للقوات العراقية وإعادة تنظيم القوات المسلحة بهدف شن هجوم جديد لتصفية الحركة الكُردية المسلحة، التي كانوا يطلقون عليها بـ "حركة التمرد في الشمال" ويلصقون بها شتى النعوت السيئة، وإرغام الطرف الكُردي على التنازل عن كل مطالبه دون استثناء.

وخلال فترة الهدنة بذلت حكومة طاهر يحيى الثانية ورئيس الجمهورية جهوداً مكثفة من أجل إقناع الاتحاد السوفييتي للعودة إلى تصدير السلاح للعراق بعد أن كان قد توقف عن تصديره في أعقاب انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ على حكومة قاسم. وتوسط لهذا الغرض الرئيس المصري جمال عبد الناصر. ولما كان الاتحاد السوفييتي قد بدأ بتعميق وتطوير العلاقات المصرية – السوفييتية والزيارات المتبادلة بين الدولتين، وبما أن الكُرد قد دخلوا في فترة هدنة لحل المسألة الكُردية، وبما أن الحزب الشيوعي العراقي في حينها قد بدأ التخفيف من هجومه على حكومة عبد السلام عارف والتزام خط جديد أطلق عليه بخط آب/أغسطس ١٩٦٤، وافقت القيادة السوفييتية على تزويد الحكم العارفي بالسلاح والعتاد ولكميات كبيرة.

وبهذه الخطوة السوفييتية بدت اللوحة السياسية والعسكرية واضحة للقيادة الكُردية، خاصة وأن عبد السلام محمد عارف كان قد أوقف التفاوض مع الكُرد مع بداية عام ١٩٦٥، وأصبح الجو مهيئاً لمعارك جديدة بين قوات الحكومة العراقية وقوات القيادة الكُردستانية. وكما أشرت في أن القيادة الكُردية هي الأخرى كانت تدرك بأن وقف القتال كان مؤقتاً وأن الحكومة الجديدة التي تعبر عن التيار القومي العربي غير قادرة بطبيعة

الفكر الذي تتبناه والسياسة التي تنتهجها أن تصل إلى اتفاق سلمي وعادل وديمقراطي حول المسألة الكُردية. ولهذا كانت قد أعادت تنظيم قواتها المسلحة وشكلت ثلاثة جيوش بتسعة ألوية موزعة على مختلف مناطق كُردستان، كما أعادت تنظيم الحزب وقياداته وفروعه الخمسة في ضوء نتائج المؤتمر السادس.[١٥٤] كما دخلت القيادة الكُردية بمفاوضات مع الحكومة الإيرانية لضمان ثلاث مسائل أساسية، في حالة بدء القتال مستفيدة من الصراع المعروف بين العراق وإيران، خاصة في حالة وجود قوى قومية شوفينية على راس السلطة، وهي:

الحصول على المساعدات العسكرية الضرورية لمواجهة الوضع المحتمل مع القوات العراقية.

الحصول على مواقع خلفية للتزود بالمواد الغذائية والضروريات في حالة فرض الحصار الاقتصادي على المنطقة.

توفير إمكانية لمعالجة الجرحى والمعوقين ممن يمكن أن يسقطوا في المعارك مع القوات العراقية.

لم تكن الحكومة العراقية موحدة في موقفها من الحرب ضد الشعب الكُردي والعودة إلى قعقعة السلاح والموت والدمار. إذ أن العسكريين المهيمنين على المواقع الأساسية في الدولة قد انسجموا مع الوجهة الأساسية لدى عبد السلام عارف وقرروا الابتعاد عن الحل السلمي، وأنهم يملكون الآن القدرة الفعلية على تصفية الحركة الكُردية المسلحة. وكانوا في ذلك مخطئين وحملوا المجتمع العراقي، وخاصة المجتمع الكُردي الكثير من القتلى والخراب. كان المطلب الكُردي واضحاً وبسيطاً: الاعتراف بحقوق الشعب الكُردي وإقامة الحكم الذاتي في كُردستان العراق. أما مطلب الحكومة العراقية فكان نزع السلاح وتسليمه إلى الحكومة والكف عن التمرد والخضوع للسلطة لكي تقوم الحكومة بإعمار الشمال. من هنا يكتشف

---

١٥٤ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص. ١٥٠-١٥٣.

الآنسان الفجوة التي تفصل بين قيادة الحركة الكُردية وقيادة الحكومة العراقية ورئيسها عبد السلام عارف.

كان البارزاني قد وضح مطالب الشعب الكُردي للحكومة العراقية، وفي مقدمتها موضوع الحكم الذاتي، في حين جاء الرد برسالة وجهها وزير الداخلية صبحي عبد الحميد باسم الحكومة العراقية إلى الملا مصطفى البارزاني بتاريخ ١١ شباط/فبراير ١٩٦٥ تضمنت ما يلي:[١٥٥]

رفض الحكومة العراقية النهائي لمطلب الحكم الذاتي.

رفض مطلب احتفاظ الكُرد بقوات البيشمركه،

خضوع الكُرد التام للسلطة، وإلا فإن الحكومة ستتخذ الإجراءات الكفيلة بإعادة القانون والنظام إلى المنطقة.

كانت هذه الرسالة هي القشة التي قصمت ظهر البعير. إذ تبين أن المفاوضات أصبحت بحكم الملغاة، إذ بدأ الطرفان بالتهيؤ للمعارك القادمة من جهة، ومحاولة تعزيز علاقات النظام مع مصر والسعي لعقد اتفاقية جديدة معها للتداوا في أمور تاوحدو بينهما واعتبار العراق جزءاً من الأمة العربية بغض النظر عن موقف الكُرد من هذه المسألة من جهة أخرى. ويشير السيد مسعود البارزاني إلى أن آخر محاولة لمواصلة الحوار السلمي جرت عبر تبادل الرسائل بين طاهر يحيى والبارزاني في شهر آذار/مارت ١٩٦٥ عبر السادة مسعود محمد وشفيق حمه آغا وأخيه سردار حمه آغا، والتي لم تسفر عن نتيجة.[١٥٦] وبهذا سجلت هذه الفترة الآنهيار الفعلي لاتفاقية العاشر من شباط/فبراير ١٩٦٤ بين الطرفين واحتمال بدء المعارك في كل لحظة.

---

١٥٥ راجع في هذا الصدد: ١) جواد، سعد ناجي د. العراق والمسألة الكُردية. مصدر سابق. ص ١١٧.

٢) البوتاني، عبد الفتاح علي يحيى د. وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية. ملاحظات تاريخية ودراسات أولية. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر التسلسل ٤٩. أربيل/ كُردستان. ط ١. ٢٠٠١. ص ٣٨٣.

١٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٣.

كانت الحكومة العراقية تنتظر نهاية الشتاء وبداية الربيع لتشن الحملات العسكرية ضد مواقع القوات الكُردستانية، إذ من الصعب عليها خوض المعارك في جبال كُردستان في فصل الشتاء[١٥٧]. وما أن حل فصل الربيع حتى بدأت المعارك، وكانت أولها معركة سفين التي دامت طوال خمسين يوماً، ثم تلتها معارك أخرى مثل پيرمگرون وقرداغ وأزمر وچوارتا ومعارك جبهة راوندوز وگيوه رش. لم تكن هذه المعارك مجرد أسماء، بل كانت معارك حقيقية استخدم الجيش العراقي فيها كل إمكانياته لدحر قوات الپيشمرگه، وكان الكُرد يدافعون في تلك المعارك عن أرضهم وعن شعبهم، وبالتالي كان الفارق كبيراً بين قوى معتدية وقوى مدافعة عن أرضها وحقوقها القومية العادلة. ورغم المصاعب والنجاحات المؤقتة التي حصل عليها الجيش في بعض تلك المعارك إلا أن الحصيلة كانت انهيار حقيقي في قوات الجيش العراقي في معارك خطة "توكلت على الله". لقد هيأت القيادة الكُردية قوات الپيشمرگه لخوض معركة كبيرة ضد قوات الحكومة العراقية فكانت معركة هندرين الشهيرة. لقد سقط في هذه المعارك بعض الشهداء وجرح البعض الآخر من قوات الپيشمرگه، ولكن تحملت قوات الحكومة خسائر بشرية فادحة إضافة على الجرحى والخسائر المادية. وصف السيد مسعود البارزاني التعاون بين قوات الپيشمرگه التابعة للحزب الديمقراطي الكُردستاني وقوات الحزب الشيوعي العراقي في معركة هندرين في كتابه الموسوم البارزاني والحركة التحررية الكُردية على النحو التالي:

---

١٥٧ يشير الدكتور سعد ناجي جواد إلى أن الوضع في كُردستان كان ينتظر الشرارة لتشتعل الحرب. وقد جاءت الشرارة "من قبل بعض أفراد الپيشمرگه الذين أقدموا على اغتيال ثلاثة ضباط عراقيين كانوا في طريقهم إلى بغداد لقضاء عطلة عيد الأضحى. فقد قام المهاجمون بنهب الباص الذي كان يقلهم وشنقوا، وأحرقت جثثهم، عند ذاك أعطيت القوات المسلحة العراقية العذر والسبب لشن هجوماً شاملاً على الپيشمرگه في ٣ نيسان ١٩٦٥". المصدر السابق نفسه. ص ١١٨/١١٧. وهو بهذا يريد أن يحمل الكُرد مسؤولية بدء الحرب ثانية، في حين أن الحرب كانت مقررة قبل وقوع هذه الحادثة، ولم يكن الآنتظار سوى مجيء فصل الربيع وتحسن إمكانيات تحرك الجيش العراقي في المناطق الجبلية الوعرة حيث تكون مواقع قوات الپيشمرگه. ك. حبيب

"في يوم ١٢ أيار سطر البيشمرگه ملحمة من أروع ملاحم الشعب الكُردي في كل تاريخه. كان نموذجاً مثالياً قل نظيره لثمرة التعاون الوثيق والآنسجام الكامل بين قوات الحزبين الديمقراطي الكُردستاني والشيوعي العراقي. نموذجاً لما كان يجب أن تكون عليه الأخوة الصادقة بين الكُرد والعرب. فقد كان هناك عدد من الضباط والمقاتلين الذين شاركوا في القتال عرباً دافعوا عن كُردستان مع إخوانهم الكُرد وكان لهم النصيب المشرف في تحرير المنطقة. نخص منهم بالذكر الرائد كمال كنعان والملازم نعمان علوان المعروف في الثورة بـ الملازم خدر.

واستشهد في هذه المعركة أربعة پيشمرگه وجرح عدد آخر. إن ملحمة (هندرين) قلبت الوضع العسكري والسياسي رأساً على عقب وطأطأ الفريق الحاقد على الكُرد في السلطة الرؤوس خجلاً. ولم تعد تسمع له كلمة... كانت مدفعية الهاون التي استخدمناها عاملاً حيوياً من عوامل النصر فضلاً عن الموقف البطولي لقادة البيشمرگه العرب والكُرد معاً. وبلغت خسائر العدو الإجمالية في الأرواح بحدود ٤٠٠ قتيل و٦٠٠ جريح. ومن الغنائم أحصينا ٤ مدافع عيار ٧٥ ملم جبلي، و٤ مدافع هاون ٢٠، ٤، و١٠ مدافع هاون ٣،٢ عقدة، و٦٠٠ قطعة سلاح خفيف، و١٥ جهاز لاسلكي وكميات هائلة من العتاد"[١٥٨].

كانت خطة توكلت على الله قد باءت بالفشل والبدء بالتراجع، في حين كانت معركة هندرين بداية لضربات جديدة ضد القوات الحكومية. وقبل بدء تنفيذ خطة توكلت على الله الحكومية وقع حادث سقوط طائرة عبد السلام محمد عارف أثناء رحلته صوب جنوب العراق وموته في الحادثة التي ما يزال يشك في كونها كانت مؤامرة مدبرة للخلاص منه، خاصة وأن هناك كانت خطة تدبر لإسقاط نظام عبد السلام عارف من قبل كل من بريطانيا والأردن وبمشاركة بعض الضباط والمدنيين في الجيش العراقي. ويبدو أنهم نجحوا في قتله ولكنهم لم ينجحوا في قلب نظام الحكم، رغم أن أخ عبد السلام محمد عارف كان في حينها في سفرة إلى موسكو بهدف الحصول على مزيد من الأسلحة، وكان في حينها وكيلاً لرئيس أركان الجيش العراقي. ونتيجة لتلك الضربات القاسية والخسائر المتتالية التي

١٥٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٨/١٧٩.

تلقاها الجيش وبسبب تسلم عبد الرحمن عارف رئاسة الدولة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عبد الرحمن البزاز بدأت بوادر عودة المسؤولين العراقيين إلى التفكير بحل سلمي للمسألة الكُردية ولو إلى حين[١٥٩].

إن المشكلة المركزية لدى الحكام العراقيين العرب تكمن في كونهم كانوا عاجزين عن الاعتراف بحق الشعب الكُردي في تقرير مصيره بنفسه، وبالتالي الاعتراف بحقه، ضمن هذا الحق العام، في المطالبة بالحكم الذاتي أو الفيدرالية الكُردستانية، وبالتالي كانوا يفتشون عن حل بعيد عن رؤية وحاجة الشعب الكُردي، وكانوا يعجزون عن إيجاده، فتبدأ دورة العنف والقتال مجدداً.

---

١٥٩ يذكر السيد مسعود البارزاني في كتابه عن النقاش الذي جرى لاختيار رئيس جمهورية العراق خلفاً لعبد السلام محمد عارف ما يلي: "التأم مجلس الدفاع والوزراء والمدنيون وبدأ الخلاف حول الترشيح، وإذ ذاك نهض العقيد سعيد صليبي آمر موقع بغداد وقال وهو يلوَّح بمسدسه: "عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية، والمخالف سأنثر دماغه نثراً بهذا المسدس". فقضى بذلك على كل خلاف وقدم العقيلي استقالته وخرج من الوزارة. وكلف البزاز ثانية بإعادة تشكيل الوزارة واختار اللواء الركن شاكر محمود شكري خلفاً للعقيلي وزيراً للدفاع". المصدر السابق نفسه. ص ١٧٣. ذكرتني هذه الحادثة بما جرى في زمن معاوية بن أبي سفيان حين أراد المستبد بأمره أن يكون ابنه خليفة على المسلمين في الدولة الأموية خلفاً له مزيفاً مبدأ "الأمر شورى بينهم". وإليكم الحادثة: يورد الدكتور إمام عبد الفتاح إمام نقلا عن كتاب العقد الفريد لأبن عبد ربه نموذجا صارخا للأساليب التي أتبعت في عهد الأمويين لانتزاع البيعة الشكلية للخليفة من الناس حيث كتب يقول بأن عمال معاوية كانوا لا يختلفون عنه في أساليبه "فعندما أرسل يطلب رأيهم في أمر أخذ البيعة ليزيد "وليا للعهد" قام يزيد بن المقنع، فلخص الموقف الأموي من الخلافة في عبارة موجزة بليغة عندما جمع فأوعى!. قال: "أمير المؤمنين هذا" وأشار إلى معاوية.. "فإن هلك، فهذا" وأشار إلى يزيد.. "فمن أبى، فهذا" وأشار إلى سيفه!.. فقال له معاوية: "أجلس، فإنك سيد الخطباء"!! راجع في هذا الصدد: إمام، عبد الفتاح إمام د. الطاغية – دراسة فلسفية لصور الاستبداد السياسي – سلسلة عالم المعرفة ١٨٣. سلسلة ثقافية= =شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت. مارس/آذار ١٩٩٤. ص ٢٠٤–٢٠٥. وعلينا أن نتذكر هنا القرابة التي تربط العقيد سعيد صليبي، آمر موقع بغداد، بالأخوين عارف، إذ أن الثلاثة ينحدرون من قبيلة الجُمَيْلَة، هي التي حركته لذلك التحدي وفرض اختيار عبد الرحمن محمد عارف خلفاً لأخيه في رئاسة الجمهورية.

لم تكن هذه المعارك تخاض بين القوات الحكومية وقوات الپيشمرگه فقط، بل كانت هناك قوات كُردية تساهم جنباً إلى جنب مع القوات الحكومية. وهي قوات تتشكل من أبناء بعض العشائر العراقية التي وقفت باستمرار على جانب الحكومة العراقية وقواتها العسكرية ضد حركة التحرر الوطني الكُردية وحصدت الكثير من غضب واشمئزاز الشعب الكُردي. وقد أطلق الشعب الكُردي على هذه القوات،التي كانت تطلق عليها الحكومة العراقية كلمة "الفرسان"، كلمة جاش أو الجحوش. وغالباً ما تعرضت قوات الپيشمرگه إلى نيران هذه القوات وتسببت في موت الكثير من الپيشمرگه. ولهذا كان أمام القيادة الكُردستانية العمل على تنظيف كُردستان من هؤلاء الجحوش، إلا أن العملية لم تكن سهلة، إذ أن هذه القوى كانت تحصل على دعم مالي وعسكري ولوجيستي من جانب الدولة العراقية وقواتها المسلحة.

جرت خلال الفترة الواقعة بين نيسان ١٩٦٥ وحزيران ١٩٦٦ الكثير من المعارك على جبهات القتال في كُردستان، وشهدت في الوقت نفسه الكثير من التحرك السياسي الحكومي الداخلي وعلى صعيد العلاقات مع مصر. ففي أيار/مايس من عام ١٩٦٥ جرت محاولات جديدة لتعزيز العلاقات مع مصر وتعزيز مواقع الناصريين في الحكم ودورهم في الحياة الاقتصادية، كما تجلى في التعديلات الدستورية التي أدخلها عبد السلام محمد عارف على الدستور المؤقت في الخامس من أيار/مايس من عام ١٩٦٥. ولم يكن هذا التعديل استجابة للاتفاق الذي تم بين القيادة الكُردية والحكومة العراقية، بل بالعكس منه، وهو يشير إلى تأثير العسكريين على حكومة عارف. فقد ورد فيه تأكيد ثلاث قضايا، وهي:

الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية، تستمد أصول ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الإسلام، والشعب العراقي جزء من الأمة العربية، هدفه هو الوحدة العربية الشاملة، وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها في أقرب وقت ممكن مبتدئة بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر).

إن الجمهورية العراقية دولة ذات سيادة كاملة ولا يجوز التخلي عن أي جزء من أراضيها.

الإسلام دين الدولة والقاعدة الأساسية لدستورها واللغة العربية لغتها الرسمية"[١٦٠] . أما بشأن القضية الكُردية فلم يرد فيها أكثر من الفقرة التالية في المادة ١٩ من الدستور المؤقت، كما يشير إليها الدكتور سعد ناجي جواد: "إن العراقيين لدى القانون سواء، متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم العرب والأكراد، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"[١٦١] . إلا أن موقف الحكومة العراقية كان قد تقرر قبل ذاك برسالة وزير الداخلية الرافض للحد الأدنى من الحقوق القومية، حق إقامة حكم ذاتي في إقليم كُردستان.

وفي أيلول/سبتمبر من عام ١٩٦٥ أجبر عبد السلام محمد عارف على حل الحكومة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة القومي العربي والمؤيد لجمال عبد الناس اللواء الطيار عارف عبد الرزاق، ولكنه وضع بجواره نائباً له هو الدكتور عبد الرحمن البزاز الذي كان يجنح إلى حل المسالة الكُردية بالطرق السلمية وكان يعترف للكُرد بحقوقهم القومية بحدود أوسع نسبياً من تلك التي يقبل بها العسكريون. ولم يمض على تشكيل الحكومة سوى عشرة أيام حتى حاول رئيس الوزراء، وهو في الحكم، أن ينفذ انقلاباً على عبد السلام عارف وينتزع السلطة منه لتحقيق ثلاثة أهداف، وهي:

أن يكون الناصريون على رأس السلطة دون منازع وأن يكون هو رئيسا للجمهورية.

أن يبدأ العراق بالوحدة مباشرة مع مصر.

تشديد القتال ضد الحركة القومية الكُردية وتصفيتها.

إلا أن الحركة الآنقلابية فشلت في مهدها وتولى الدكتور عبد الرحمن البزاز رئاسة الوزارة وبقي عبد العزيز العقيلي وزيراً للدفاع، الذي كانت له مواقف مشهودة ضد المسالة الكُردية والملا مصطفى البارزاني.[١٦٢]

---

١٦٠ راجع في هذا الصدد: الشاوي، منذر د. القانون الدستوري في العراق. بغداد. ١٩٦٦. ص ٥٢.

جواد، سعد ناجي د. العراق والمسألة الكُردية. مصدر سابق. ص ١١٥.

١٦١ المصدرين السابقين على التوالي: ص ٢٦١. وص ١١٥.

١٦٢ جواد، سعد ناجي. العراق والمسألة الكُردية. مصدر سابق. ص ١٢٦.

بدأ رئيس الوزراء عبد الرحمن عارف في محاولة لمعالجة الأوضاع المتردية للقوات الحكومية من خلال البدء بمبادرة سلمية جديدة لمعالجة المسألة الكُردية. من المعروف عن الدكتور عبد الرحمن البزاز، وهو أستاذ في القانون وعمل لسنوات في كلية الحقوق ببغداد، أنه من القوميين العرب المعتدلين. وكانت له مواقف إيجابية إزاء الشعب الكُردي بالقياس إلى كثرة من القوميين العرب الشوفينيين. فالبزاز كان من بين القوميين الذين اعترفوا بوجود شعب كُردي له لغته الخاصة وثقافته وتقاليده، وأن لهذا الشعب الحق في التمتع بـ "بعض الحقوق"، ومنها إقامة الإدارة اللامركزية في المنطقة الشمالية من العراق، في وقت كان العرب القوميون الشوفينيون من أمثال عبد السلام عارف وصبحي عبد الحميد أو عبد الكريم فرحان وغيرهم، وكذلك كثرة كبيرة من البعثيين، لا يعترفون بوجود شعب كُردي أصلاً. ومن هنا كان يحاول أن يجد حلاً على هذا الأساس للمسالة الكُردية. أي أن البزاز لم يكن قد بلغ حد الاعتراف بالحقوق القومية العادلة للشعب الكُردي ومنها حقه في تقرير مصيره أو حتى حقه في الحكم الذاتي أو الفيدرالية. وفي هذا كان يصعب حتى بالنظر إلى موقفه المرن نسبياً أن يصل إلى نتيجة إيجابية لسببين:

أن القوميين الشوفينيين المشاركين في الحكم مع البزاز لا يسمحون له بتطوير مواقفه والاعتراف للكُرد بحقهم في الحكم الذاتي حينذاك مثلاً، بل كانوا سرعان ما يفجرون الموقف بمختلف السبل المتوفرة لديهم.

إن النضال الكُردي كان قد وصل إلى مرحلة لم يكن في مقدوره أن يتنازل عن حقوقه المشروعة التي لم يكن لدى الحكام العرب في العراق استعداداً فعلياً لتلبيتها.

وبهذا كان أمر الحل معقداً جداً وتعترض سبيله الكثير من العقبات الجدية. ولهذا استمر القتال طيلة فترة الشتاء وتحمل الكُرد الحملة الشتوية التي التزم بها وزير الدفاع عبد العزيز العقيلي ووافق عليها عبد السلام عارف. إلا أن الحرب قادت إلى الخسارة الفادحة التي تحملتها القوات المسلحة العراقية في معركة هندرين، والتي كانت سبباً في قبول عبد الرحمن عارف الذي حل محل أخيه في رئاسة الجمهورية البدء بمحاولة جديدة للحل السلمي. وقد بدأت المفاوضات بين الطرفين مجدداً وأثمرت عن البيان الذي أصدره رئيس الوزراء.

في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٦ أصدر الدكتور عبد الرحمن البزاز بياناً حول المسألة الكُردية تضمن برنامجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لحل المسالة من وجهة نظره. وكان رئيس الجمهورية الجديد، عبد الرحمن محمد عارف، مستعداً للسير مع عبد الرحمن البزاز على هذا الطريق، إذ لم تكن أمامه بدائل أخرى. ولكن المجموعة التي كانت تساند رئيس الجمهورية لم تكن على وفاق مع رئيس الوزراء ومعه في هذا الصدد. علماً بأن القتال لم يكن متوقفاً أو أعلن عن إيقافه، أي أن الحكومة اتخذت المبادرة بالإعلان عن هذا الموقف نتيجة أوضاعها المزرية في كُردستان العراق. إن الوثيقة التي أصدرها الدكتور عبد الرحمن البزاز مهمة جداً لأنها طرحت لأول مرة موقفاً جديداً لقوى قومية عربية إزاء المسألة الكُردية، رغم أنها لم تستطع تطوير هذا الموقف أو حتى الالتزام بتنفيذه عملياً.

وجاء نص بين رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبد الرحمن البزاز على النحو التالي:[١٦٣]

---

١٦٣ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٥٤٨–٥٥٠.

نص البيان

إن هذه الحكومة ورغبة منها في إنهاء الأوضاع غير الطبيعية في بعض مناطق الشمال، كما ورد ذلك في الفقرة الرابعة من كتاب التكليف بتشكيل الحكومة، وهي الفقرة التي تدعو الى المحافظة على وحدة الأرض العراقية وتحقيق الوحدة العراقية وتأكيد الروابط القائمة بين العرب والأكراد - وهي الروابط التي تفرض عليهم العمل بصدق وثبات لمصلحة وطنهم - إن هذه الحكومة تعلن البرنامج التالي كما تعلن تصميمها القاطع على التمسك به وتطبيقه نصاً وروحاً بأقرب وقت ممكن:

١- لقد إعترفت الحكومة إعترافاً قاطعاً بالقومية الكردية في الدستور المؤقت المعدل وهي مستعدة لتأكيد هذا الإعتراف وتوضيحه في الدستور الدائم بحيث تصبح القومية الكردية والحقوق القومية للأكراد في الوطن العراقي الواحد الذي يضم قوميتين رئيسيتين - العربية والكردية - وسيتساوى العرب والأكراد في الحقوق والواجبات.

٢- ان الحكومة مستعدة لاعطاء هذه الحقيقة السليمة وجودها الحقيقي في قانون المحافظات الذي سيعلن على أساس اللامركزية. وسيكون لكل محافظة وقضاء وناحية شخصية مشاركة يعترف بها. كما سيكون لكل وحدة إدارية علاوة على ذلك مجلسها المنتخب الذي يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال التعليم والصحة وغيرهما من الشؤون المحلية والبلدية كما ينص على ذلك القانون المشار اليه بالتفصيل. ويخول القانون نفسه صلاحية إحداث تعديلات ضمن اطار الوحدات الادارية كما يخول صلاحية انشاء وحدات ادارية جديدة اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

٣- لا حاجة الى القول بأن الحكومة تعترف باللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المناطق التي تقطنها أغلبية كردية. وسيكون التعليم باللغتين وفقاً لما يحدّده القانون والمجالس البلدية.

٤- تعتزم هذه الحكومة اجراء انتخابات برلمانية ضمن المهلة التي حددها الدستور المؤقت والبيان الوزاري. وسيمثل الأكراد في المجلس الوطني المقبل بالنسبة الى عدد السكان ووفقاً للنهج المنصوص عليه في قانون الإنتخابات.

٥- لاحاجة الى القول بان الأكراد سيشاركون اخوانهم العرب في جميع المناصب العامة وفقاً لنسبة عددهم بما في ذلك الوزارات والدوائر العامة والمناصب القضائية والدبلوماسية والعسكرية مع اخذ مبدأ الكفاءة بعين الاعتبار.

٦- سيخصص للأكراد عدد من المنح الدراسية والبعثات الى الخارج للتخصص في الكفاءات الشخصية وحاجة البلاد. وستهتم جامعة بغداد اهتماماً خاصاً بتدريس اللغة الكردية وآدابها وتقاليدها العقائدية والتاريخية. كما ان جامعة بغداد ستفتح مشروعاً لها في الشمال متى توافر المال اللازم لذلك.

٧- لا حاجة الى القول بأن الموظفين الحكوميين في المحافظات والاقضية والضواحي الكردية سيكونون من الأكراد متى توافر العدد المطلوب منهم. ولن تعطى مثل هذه الوظائف لغيرهم الا اذا كان ذلك في مصلحة المنطقة.

٨- تقضي الحياة البرلمانية بانشاء منظمات سياسية معينة وسيكون للصحافة الحق في الاعراب عن رغبات الشعب وسيشارك الأكراد بهذه الحقوق ضمن حدود القانون. وستكون الصحف السياسية والادبية في المناطق الكردية باللغة الكردية أو اللغة العربية، وفقاً لطلب الأشخاص المعنيين.

٩- (أ) عندما تتوقف أعمال العنف سيصدر عفو عام عن جميع الذين اشتركوا في هذه

العربية، وفقاً لطلب الأشخاص المعنيين.

٩- (أ) عندما تتوقف أعمال العنف سيصدر عفو عام عن جميع الذين اشتركوا في هذه الأعمال في الشمال وكانت لهم علاقة فيها. وكذلك جميع الذين صدرت بحقهم احكام لاشتراكهم بأعمال العنف أو لعلاقتهم بها كما سيشمل العفو جميع الذين قيدت حريتهم.

(ب) يعود جميع المسؤولين والموظفين الأكراد الى مناصبهم السابقة وستتم التعيينات بصورة عادلة.

(جـ) تبذل الحكومة كل ما في وسعها لاعادة جميع العمال الأكراد الى اعمالهم.

١٠- يعود الفارون من افراد القوات المسلحة ضمن الشروط المبينة ادناه فور اصدار هذا البيان الى وحداتهم شرط أنْ يتم هذا خلال شهرين. وسيعامل اولئك العائدون بعطف كما سيمنحون عفواً خاصاً. اما الشروط فهي:

(أ) يجب ان يعود جميع من كان في الجيش مع اسلحتهم.

(ب) يجب أن يعود كافة من كانوا في الشرطة الى قوة الشرطة مع أسلحتهم.

(جـ) يعتبر جميع المدنيين ممن حملوا السلاح في فترة العنف منظمة ملتحقة بالدولة وستساعدهم الحكومة على استئناف حياتهم العادية، والى أن يتم ذلك فستظل الحكومة مسؤولة عنهم. وعلى جميع اولئك الذين يستأنفون حياتهم العادية ان يسلموا جميع اعتدتهم واسلحتهم وذخيرتهم للحكومة وفقاً للخطة التي تعد لهذه الغاية.

(د) تعود قوة الفرسان الى مراكزها عند احلال السلام اما اسلحتهم فستسترد منهم وفقاً للخطة الموضوعة لهذه الغاية.

١١- وغني عن القول ان الاموال التي تنفق الآن في مكافحة اعمال العنف دونما ضرورة لذلك، ستخصص الى إعمار الشمال، وسيتم انشاء هيئة خاصة لإعمار المناطق الكردية. كما سيخصص لهذه الهيئة المال اللازم لتحقيق انجازاتها مما هو مرصود لتنفيذ الخطة الإنمائية للبلاد. وسيعين وزير خاص لرعاية مناطق الاصطياف واعمال التحريج وزراعة التبغ، كما سيشرف على شؤون الوحدات الإدارية التي يشكل الأكراد اكثرية سكانها والتي تعتبر شؤونها من صميم المشكلة الكردية بما في ذلك الثقافة الكردية واللغة الكردية. وستبذل الحكومة كل ما في وسعها للتعويض على اولئك الذين تضرروا بسبب اعمال العنف، ليتمكنوا من ممارسة اعمالهم العادية في ظل الأمن والسلام وليساعدوا في دعم اقتصاد البلاد لتحقيق الرخاء والازدهار. كما ان الحكومة ولأسباب وطنية وانسانية ستكفل الأيتام والأيامى، وجميع الذين اصيبوا بعاهات نتيجة لاعمال العنف في الجزء الشمالي من الوطن كما ستنشيء الحكومة ملاجيء، ومعاهد مهنية بأسرع وقت ممكن.

١٢- ستعمل الحكومة على اعادة اسكان الافراد والجماعات الذين نزحوا عن مناطقهم أو اجلوا عنها بغية ايجاد وضع عادي. واذا رأت الحكورمة ان المصلحة العامة تتطلب منها في المستقبل استملاك أيّ متاع فإنّ ذلك يجب ان يقترن بتعويض عادل وسريع.

لقد ورد في هذا البيان الكثير من المسائل اليومية المهمة التي حرم منها الشعب الكُردي وتسببت بها سياسة النظام، وسواء تلك التي تمس حياة المواطنين أم التمييز أم الفصل والهروب من الخدمة أو المعتقلين السياسيين أو الخراب والدمار الذي تسببت به الحرب التي شنتها النظم المتعاقبة ضد الشعب الكُردي، ولكنها لم تتضمن المسألة المركزية التي كان الشعب الكُردي يسعى إلى تحقيقها، وأعني بها موضوعة الحكم الذاتي لإقليم كُردستان، بل وعد بإقامة اللامركزية في جميع محافظات العراق، كما لم يتحدث عن احتفاظ إقليم كُردستان بقوات البيشمركه. ورغم ذلك أبدت قيادة الثورة الكُردية موافقتها على البدء بالحوار والتعامل مع المقترحات بصورة إيجابية.

كانت هذه الاتفاقية التي صدرت على شكل بيان تضمنت مسائل لا تقبل بها مجموعتان سياسيتان مساهمتان في الحكم وفي دعم وجوده، وهما:

الجماعة القومية في القوات المسلحة التي وجدت في سياسة عبد الرحمن البزاز تحدياً لها ولمشروعاتها في العراق وفي كُردستان.

بعض القوى القومية المدنية التي كانت لا تقبل أصلاً أن يكون للكُرد أي موقع مساو للعرب، إذ أن البيان تضمن المساواة في حقوق المواطنة، إضافة إلى الاعتراف بأن الشعب الكُردي يشكل قومية متميزة وذات لغة تستخدم بصورة رسمية في إقليم كُردستان ولهذا الشعب تاريخ وتراث..الخ، إذ أن البزاز كان مقتنعاً بهذا الطرح الوارد في الاتفاقية منذ خمسينيات القرن العشرين وتجلت في محاضرات ألقاها في العام ١٩٥٤ على طلاب الدراسات التاريخية والجغرافية في معهد الدراسات العربية العليا في القاهرة[١٦٤].

ولا شك في أن هذه القوى المعارضة كانت تنطلق من مسألتين مهمتين لها، وهما:

من مواقع الفكر القومي الشوفيني التي تحدثنا عنها في فقرات سابقة، وهي مناهضة لكل ما هو غير عربي في العراق وتسعى للتخلص منه أو صهره في بودقة القومية العربية.

---

١٦٤ البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. دمشق، دار البراق. الطبعة الرابعة. ١٩٩٧. ص ٢٠٩–٢١٩.

من مواقع المصالح التي كانت قد حققتها في السلطة والجيش والتي لا تريد التنازل عنها، إضافة إلى دفاعها عن المصالح الاقتصادية التي نشأت لها في الاقتصاد العراقي ومن خلال الحرب التي يخوضها الجيش ضد الشعب الكُردي وقواته المسلحة.

ولهذا السبب بادر لواء الجو عارف عبد الرزاق بمحاولة ثانية فاشلة للسيطرة على الحكم. وإذا كان فشل هذه المحاولة قد عززت من الناحية الشكلية مواقع عبد الرحمن البزاز في العراق، إلا أنها كانت إنذاراً له بأن لن يستطيع مواصلة مسيرة الحل السلمي. وبدا التآمر للإطاحة به وتم الاتفاق مع عبد الرحمن محمد عارف، رئيس الجمهورية على تشكيل وزارة جديدة حال عودة رئيس الوزراء من زيارته إلى موسكو. لقد كان رئيس الجمهورية يدين بالولاء للعسكريين الذين فرضوه على بقية المرشحين الذين كانوا يسعون للحصول على رئاسة الجمهورية بعد مقتل أخيه عبد السلام محمد عارف. ولهذا أجبر على تنحية عبد الرحمن البزاز حال وصوله من موسكو، إذ وجد الجو غير مناسب له واضطر إلى تقديم الاستقالة التي قبلت فوراً وكلف العسكري ناجي طالب، وهو أحد أعضاء حركة الضباط الأحرار المرتبط بالعمل السياسي مع القوى القومية الناصرية، بتشكيل الحكومة الجديدة.

إلا أن ناجي طالب لم يستطع أن يسير الأمور وفق ما كان يراه رئيس الجمهورية الجديد من جهة، ولا مع ما كان يريده الضباط القوميون منه من جهة ثانية، مما أصبح الوضع جامداً على الجبهة العسكرية الكُردستانية، مما أجبر عبد الرحمن محمد عارف على إقالة مجلس الوزراء وتشكيل حكومة جديدة برئاسته لتدير دفة الأمور، وكانت تبدو وكأنها حكومة تصريف أعمال. وسعت إلى تسعير الخلاف الناشئ منذ عام ١٩٦٤ بين قيادة الحركة الكُردية المسلحة والحزب الديمقراطي الكُردستاني من جهة والمكتب السياسي السابق للحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني، بهدف إضعاف الطرفين والقضاء على الحركة المسلحة في كُردستان من داخلها.

كان عبد الرحمن محمد عارف ما زال مقتنعاً بعجز الجيش عن إحراز النصر في المعركة مع الشعب الكُردي وقواه المسلحة، وبالتالي سعى إلى إيجاد صلة وعقد لقاء مع الملا مصطفى البارزاني متجاوزاً حكومة ناجي طالب التي ما كانت ترى في القضية الكُردية أكثر

من إعادة إعمار الشمال وإعادة الموظفين المفصولين إلى وظائفهم السابقة. حتى هاتين المهمتين لم تستطع إنجاز أي شيء حقيقي فيهما. وفي التاسع من أيار/مايس ١٩٦٧ أعفى رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من مهمته وشكل حكومة جديدة برئاسته وعين أربعة نواب له، أحدهم فؤاد عارف ليمثل الكُرد من جهة، وليكون صلة ارتباط مع قائد الحركة الكُردية الملا مصطفى البارزاني من جهة ثانية. وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ حل وزارته أيضاً وشكل وزارة جديدة برئاسة طاهر يحيى. كان الأنطباع الموجود لدى القيادة الكُردية حول طاهر يحيى يشير إلى أن الرجل يسعى إلى إيجاد حل مقبول من جميع الأطراف ويلبي بعض مطالب الحركة الكُردية، وبالتالي يستطيع تأمين السلم في المنطقة. ولكنها كانت تدرك أيضاً بأن هناك من القوى المناهضة التي تعمل على منع الوصول إلى أي اتفاق بين الحكومة المركزية والحركة الكُردية المسلحة تخدم مصالح الشعب الكُردي وعموم الشعب العراقي. التقى طاهر يحيى بالملا مصطفى البارزاني وأعطاه وعداً بحل جملة من المشكلات العالقة بما فيها معالجة وجود قوات الجحوش المرتزقة في بعض مناطق كُردستان تجد الدعم والتأييد والتسليح من جانب الحكومة. كما كان يسعى البارزاني الخلاص من مجموعة المكتب السياسي السابق التي كانت موجودة في العراق وفي بعض مناطق كُردستان. ولكن طاهر يحيى اعتذر عن تلبية أي مطلب من المطالب وبلغ البارزاني بذلك متحججاً بوجود قوى في الجيش ترفض تنفيذ أي من تلك المطالب وأن عبد الرحمن محمد عارف عاجز هو الآخر عن دعم جهوده لتنفيذ تلك المطالب. واستمر الحال على هذا المنوال إلى حين سقوط نظام حكم عبد الرحمن محمد عارف على أيد مجموعتين من القوى السياسية والعسكرية المتآمرة، وهما:

قوى حزب البعث العربي الاشتراكي التي كان يطلق عليها باليمين التابعة لجناح ميشيل عفلق.

جماعة من أعوان النظام من القوميين وبشكل خاص قائد الحرس الجمهوري إبراهيم الداوود ورئيس المخابرات العراقية عبد الرزاق النايف وسعدون غيدان وغيرهم.

وقد قامت قوى الآنقلاب باعتقال رئيس وأعضاء الحكومة والكثير من القوى المؤيدة لها ووضعتهم في السجن منذ السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٦٧. وبهذا بدأن مرحلة جديدة في الموقف من المسالة الكُردية. وسنبحث هذا الموضوع في الجزء السابع والأخيرة من هذه الأجزاء السبعة.

لقد بدت الفترة الواقعة بين حزيران/يونيو ١٩٦٦ وسقوط نظام حكم عبد الرحمن عارف مليئة بالأحداث السياسة ولكنها كانت فترة هدوء على الجبهة الكُردستانية رغم عدم حصول تطور ملموس في القضية الكُردية. ولكن صراعاً داخلياً كان قد نشب بين قيادة الحركة الكُردية المسلحة ومجموعة المكتب السياسي التي كان يقودها إبراهيم أحمد وجلال الطالباني.

كان الملا مصطفى البارزاني يعتقد جازماً بأن وجود كتلة سياسية منشقة عن الحزب الذي يقوده وعن الحركة المسلحة التي يقودها على الساحة الكُردستانية تتسبب في نقاط الضعف التالية:

شق وحدة نضال الشعب الكُردي في وقت يحتاج فيه إلى الوحدة والتماسك.

إضعاف قدرات الحركة الكُردية المسلحة في مواجهة العدو ومقارعة قوات الحكومة العراقية.

إضعاف قرارات قيادة الثورة الكُردية المسلحة، خاصة وأن الطرف الآخر لا يكافح الحكومة فحسب، بل يكافح ضد قيادة الثورة لإضعافها والحلول محلها في قيادة الشعب الكُردي.

إمكانية التغلغل في صفوف الآخرين وإثارة المزيد من الصراعات والنزاعات.

لا شك في أن بعض ما كان يعتقد به الملا مصطفى البارزاني صحيحاً في ظل الأوضاع التي كانت تسود العراق حينذاك، خاصة وأن الحكومات القومية المتعاقبة كانت تريد إنزال الهزيمة بالحركة الكُردية المسلحة من خلال شق وحدة الصف الوطني الكُردي. ولفهم طبيعة قيادة البارزاني ومواقفه من الثورة ووحدتها والنظام الذي يفترض أن يسود ورفضه للقوى

المنشقة على الحزب الذي يقوده نورد النص التالي المأخوذ من خطاب ارتجله في مؤتمر كاني سماق العسكري في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٦٧:

"أيها الأخوة الأعزاء: إن النجاح الذي ننشده سيتحقق إذا ما اتبعنا جميعاً النظام والتزمنا به كما أسلفت، فليس هناك ثورة نجحت دون أن تلتزم بالنظام وتنظم شؤونها. فإذا صدر أمر من الحزب ولم يلتزم به من وجه إليهم الأمر فستصبح الأمور فوضى ويذهب كل شخص يتبع هواه ويلبي ما تمليه عليه أنانيته. وبدلاً من أن يخدم المرء شعبه فإنه سيتحول إلى عدو للشعب ويكون أسوأ من الجحوش.

إذا فقدت عائلة ما نظامها ولم يحترم صغيرها كبيرها ولم يصغ إليه وأستقل كل واحد من أفرادها بشؤونه ولم يتعاونوا لإسعاد العائلة، فإن أمورها ستؤول إلى فوضى وتدهور.

ونحن في هذه الثورة نشبه عائلة كبيرة وينبغي على الجميع إطاعة أوامر الجهات العليا، وينفق ما يكسبه على الثورة ولا يستغل مكاسب الثورة لنفسه، وينبغي أن لا يتضايق أحد من المحاسبة فالطاهر الذيل لا يخشى المحاسبة"[١٦٥].

من هنا يتبين لنا المنطلق الذي كان يستند إليه البارزاني في مواجهة جماعة المكتب السياسي السابق للحزب الديمقراطي الكُردستاني، جماعة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني وغيرهما، وهو منطلق أبوي في إطار مجتمع عشائري ريفي عموماً وفي مرحلة ثورة غالبية جنودها من الفلاحين الفقراء وأبناء العشائر والتي تحتاج إلى وحدة قوية وقوة ضبط نظام كبير وطاعة تامة، في حين كانت مجموعة المكتب السياسي مدينية وغالبية الأعضاء تشكل جزءاً مهماً من الشريحة المثقفة الكردية والعراقية. وبالتالي كان الآنسجام والتناغم والتفاهم صعب المنال.

---

١٦٥ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٥٦٤.

المبحث الثالث

الحزب الشيوعي العراقي والحكم العارفي

كان عبد السلام محمد عارف لا يحمل وداً للشيوعيين قبل ثورة تموز ١٩٥٨، إذ كان من أتباع الفكر القومي الديني ومن أنصار رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة الذين قادوا حركة مايس ١٩٤١، وبالتالي كان من المؤمنين بالخط الشوفيني العام للقوميين والمناهضين للشيوعية والمتأثرين بشيوخ الدين السنة. وكانت علاقاته الأساسية بالقوميين وميله لعبد الناصر وسياساته العربية، إذ مثل له الأمل في تحقيق الوحدة العربية واستعادة أمجاد الأمة العربية وفق الدعايات التي كانت تمارسها القوى القومية حينذاك وتحاول كسب الشبيبة المدنية والعسكرية إليها. وازداد هذا الموقف المناهض للشيوعيين العراقيين تطرفاً واستحكم في علاقاته السياسية مع الشيوعيين في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ حين حصل الاصطفاف السياسي بين القوى المساندة لعبد الكريم قاسم وتلك التي ساندت عبد السلام محمد عارف في ضوء سياستيهما المختلفتين إزاء الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وإزاء العديد من القضايا الداخلية ومن الحركة الشعبية والحياة الديمقراطية. وكان الحزب الشيوعي العراقي قد اصطف إلى جانب عبد الكريم قاسم وعبأ القوى وحول الشارع لصالحه وضد عبد السلام محمد عارف الذي حمل شعار الوحدة الفورية. ثم كانت مساهمة الحزب الشيوعي في الكشف عن العديد من محاولات الآنقلاب القومية والبعثية ضد حكومة عبد الكريم قاسم والتصدي لها والمطالبة الشعبية الواسعة بإعدام القائمين بها التي تسببت في حفر خنادق عميقة وواسعة جداً بين الحزب الشيوعي العراقي وعبد السلام محمد عارف وبقية القوى القومية والبعثية. ومن هنا كان يتوقع الحزب الشيوعي أن أي مؤامرة ناجحة ضد عبد الكريم قاسم ستتوجه أولاً وقبل كل شيء ضد قيادة وكوادر وأعضاء وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي وأتباع عبد الكريم قاسم والقوى الوطنية والديمقراطية بشكل عام واليساريين منهم بشكل خاص. وهذا ما حصل فعلاً في انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣.

شكل قادة الآنقلاب الجديد جزءاً من الحكم البعثي السابق وساهموا معه في تنفيذ سياسة موجهة ضد الحياة الدستورية والديمقراطية والحياة الحزبية الحرة وضد حرية الصحافة والتعبير عن الرأي والتجمع والتظاهر والإضراب... الخ، كما ساهموا في إصدار وتنفيذ الأحكام القاسية بحق الشيوعيين، بما في ذلك أحكام الإعدام. وكان لعبد السلام محمد عارف الدور البارز في توجيه الحرس القومي وأجهزة الأمن والمخابرات لقتل الشيوعيين، وساهم بدوره في قتل الكثير من الضباط الشيوعيين. ولم يكن حقد عبد السلام محمد عارف ضد الشيوعيين ناشئاً عن تلك العوامل فحسب، بل كان موقف الحزب من القضية الكُردية وتأييده لحق الشعب الكُردي في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته المستقلة وحقه في الحكم الذاتي هو أحد ابرز الأسباب الكامنة وراء ذلك العداء للشيوعيين ومن منطلق قومي عربي شوفيني صارخ. ولهذا كان شجب الآنقلابيين الجدد لأفعال حكم البعث لا يحمل مصداقية في رأي الناس وقوى المعارضة، إذ كانوا يعرفون دورهم في قتل عبد الكريم قاسم وصحبه وجمهرة من قادة الحزب الشيوعي وكوادره وأعضائه. ومع ذلك فإن الصراع الذي كان قائماً بين البعثيين والقوميين ونشاط أجهزة الدولة في ملاحقة البعثيين ووضعهم في المعتقلات وحل الحرس القومي واعتقال قادته قد خلق جواً من الآنفراج في الساحة السياسية العراقية، رغم أن الخطاب السياسي المتسم بالعنف لقادة الآنقلاب الجدد لم يتغير، إذ أن عنجهية عبد السلام محمد عارف كانت جزءاً من شخصيته غير المتوازنة والجامحة. وكان المتتبع للحالة السياسية في العراق يتلمس هذه السلوكية بوضوح كبير. لقد كانت السجون العراقية لا تزال مليئة بالمعتقلين، كما كانت المحاكم الخاصة تصدر أحكامها بحق الشيوعيين وتنفذ أحكام الموت التي أصدرتها تلك المحاكم في فترة قاسم والبعث والفترة القومية الجديدة. وقد أصدر النظام العارفي كتاباً تحت عنوان "المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣"، وكان يقصد بالمد الشعوبي جهتين هما البعثيون الشيعة والشيوعيون الذين التحقوا بأجهزة أمن ومخابرات حكم البعث بعد إسقاطهم سياسياً من قبل الحكم البعثي والحرس القومي، أي أولئك الذين تعاونوا مع البعث في مطاردة تنظيمات ورفاق الحزب الشيوعي

العراقي. فقد جاء في مقدمة هذا الكتاب النص التالي ليجسد حقيقة موقف القوى القومية الحاكمة من الشيوعيين العراقيين: "إلا أن الشعوبيين وعملاء الاستعمار والحاقدين والشيوعيين المحليين الملحدين الانفصاليين، وجدوا الفرصة سانحة للانضمام إلى الحرس القومي ولا سيما وهم يحملون الجنسية العراقية ووثائق التزكية المزورة من هذا وذاك"[١٦٦]. وهذا النص فيه يتضمن تلفيقاً كاملاً وتشويهاً لحقيقة أن الحزب الشيوعي قد تعرض لأبشع اضطهاد عرفه تاريخ العراق حتى ذلك الحين وتركز بشكل خاص ضد الشيوعيين والديمقراطيين اليساريين، حيث استشهد المئات منهم تحت التعذيب وعبر قرارات الإعدام.

لم يخف الحكم الجديد كراهيته للحزب الشيوعي العراقي ورفضه له وملاحقته لتنظيماته ومنع نشاطه. وكان قرار عبد السلام محمد عارف واضحاً حين منع قيام أي حزب سياسي في العراق وأراد تسيير البلاد وفق إرادته وسياسته الفردية دون منازع، ولهذا فرض على مجلس قيادة الثورة منحه صلاحيات واسعة جداً لمدة عام تمدد تلقائياً ما لزم ذلك، كما استمرت حالة الطوارئ قائمة في البلاد. وكانت هذه الصلاحيات قد جعلت من عبد السلام محمد عارف حاكماً مستبداً مطلقاً يتصرف في كل الأمور بصورة فردية ولا يحترم إرادة الآخرين الذين يعملون معه، دع عنك إرادة المجتمع.

من هنا نشأ أيضاً موقف الحزب الشيوعي العراقي المناهض لانقلاب عبد السلام محمد عارف حال وقوعه، حيث أصدر الحزب في أوائل كانون الأول ١٩٦٣ بياناً يعري فيه هذا الانقلاب ويفضح طبيعته، وقد ورد فيه ما يلي:

"إن حزبنا الشيوعي العراقي كما هو واضح لديكم قد أعلن المقاومة المسلحة ضد زمرة البعث الفاشية منذ أول يوم تآمرها على استقلال البلاد ومكاسب الشعب في ٨/شباط/١٩٦٣، وقدم التضحيات الجسام في كفاحه لقبر هذه المؤامرة ولإسقاط الحكم البعثي الفاشي وإنقاذ استقلال البلاد والمكاسب الأخرى للشعب. وقد واصل ويواصل الكفاح المسلح وغير المسلح ضد كل حكومة رجعية معادية لمصالح الشعب والوطن كتفاً

---

١٦٦ المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. منشورات عربية متسلسلة. العدد ١/١٩٦٤. بغداد. ١٩٦٤. ص ١٤.

لكتف مع القوى الوطنية الأخرى في جبهة نضال موحدة حتى يتحقق الحكم الوطني الديمقراطي الذي يضمن الحكم الذاتي للشعب الكُردي المكافح، والحياة الديمقراطية للشعب الكادح وأن ما حدث داخل سلطة البعث الفاشية في الأيام الماضية من حوادث أدت إلى تنحيتها من قيادة الحكم، قد جاء نتيجة لاستمرارية وتعاظم الثورة في كُردستان وتصاعد النضال الثوري في العراق ضد الحكم الفاشي المنعزل، ونتيجة أيضاً للصراعات الداخلية بين الأجنحة الحاكمة، كانعكاس للصراعات بين مصالح الاستعمار الأنگلو–أمريكي وخصوصاً المصالح النفطية. إلا أن هذه الأحداث لم تغير من طبيعة وأسلوب الحكم، وإنما استمر بنفس النهج الذي سارت عليه حكومة البعث...فالسلطة الدكتاتورية الرجعية الحالية ما زالت تواصل معاداتها للديمقراطية ولمصالح الشعب الحيوية، وتواصل حربها القذرة في كُردستان انطلاقاً من عدائها الشديد لأي من الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكُردي.. وعلى هذا فإن الحكم القائم يعاني من أزمة عميقة لا يمكن حلها إلا بالقضاء عليه، وإقامة حكم وطني ديمقراطي في البلاد... إن حزبنا تبعاً لذلك سيواصل كفاحه مع القوى الوطنية الأخرى بمختلف الأشكال حتى يتحقق المطلب الشعبي والوطني الملح"[١٦٧].

وبعد مرور أكثر من ستة شهور على وصول عبد السلام محمد عارف صدر تقرير يتضمن تقويماً لطبيعة سلطة عارف عن اجتماع لأعضاء في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الداخل في آيار/ مايس ١٩٦٤ أكد ما ذهب إليه بيان الحزب الصادر في كانون الأول ١٩٦٣ حيث ورد فيه:

"إن الطابع المميز للحكم الحالي هو دكتاتورية عسكرية رجعية... فالبلاد تحكم بلا برلمان يمثل الشعب ولا حريات سياسية ولا أحزاب ولا حرية التنظيم النقابي ولا حرية النشر والصحافة ولا حرية الاجتماع والتظاهر... إن الذين يتمتعون بالحرية في ظل الحكم الحالي هم فئات ضيقة من القوميين اليمنيين ومن رجال العهد البائد. والمستعمرون والرجعيون في الداخل هم أو من يستفيد من عداء الحكم الحالي للديمقراطية وعزلته عن

---

١٦٧ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. إصدار اليوبيل الذهبي. طبعة أولى. لندن. ١٩٨٤. ٦ ٤٢٨/٤٢٩.

الشعب لتوسيع نشاطاتهم ولتنفيذ مشاريعهم. وهذا يشكل تهديداً جدياً لاستقلال البلاد وقضية شعبنا الوطنية ومطامحه الديمقراطية"[١٦٨] .

وخلال هذه الفترة جرت الكثير من التغيرات على صعيد العراق ومصر وعلى مستوى العلاقات بين الاتحاد السوفييتي ومصر وبين الاتحاد السوفييتي والعراق نشأ عنه تغيرٌ في موقف الحزب الشيوعي العراق وتجلى في تقرير الحزب في آب/أغسطس من العام ١٩٦٤. فما هي هذه المتغيرات التي تسببت بتغيير الموقف، رغم أن موقف الحكم من الحزب الشيوعي العراقي لم يتغير؟

إن المتتبع لتلك الفترة يستطيع تسجيل مجموعة كبيرة من العوامل التي أثرت على هذا الموقف، وهي عوامل داخلية وخارجية. والتي يمكن بلورتها فيما يلي:

* سعي حكومة عبد السلام محمد عارف إلى تعزيز علاقات العراق بالجمهورية العربية المتحدة (مصر) وعقد اتفاقية أيار/مايس ١٩٦٤ بهدف تحقيق الوحدة بين البلدين خلال سنتين، رغم عدم حصولها وعدم اتخاذ خطوات فعلية وجدية في هذا الاتجاه.
* بدء المفاوضات بين الحكومة العراقية والحركة الكُردية المسلحة بقيادة ملا مصطفى البارزاني ووصولها إلى اتفاق أولي بإيقاف القتال والبدء بالتفاوض لإيجاد حل سلمي للقضية الكُردية، والذي تحدثنا عنه في موقع أخر من هذا الكتاب.
* قيام الجناح القومي الناصري في العراق بتشكيل حزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" المماثل لما هو موجود في مصر، بدعم من القاهرة وبموافقة من عبد السلام محمد عارف وتوجيه الدعوة لقوى سياسية أخرى للالتحاق بهذا الاتحاد باعتباره تجمعاً لكل القوى السياسية العراقية أو جبهة وطنية واسعة تحت قيادة القوميين الناصريين.
* إصدار قرارات التأميم الموجهة ضد المشاريع الصناعية التابعة للقطاع الخاص العراقي والمصارف وشركات التأميم وإعادة التأمين العراقية والأجنبية وبعض مرافق التجارة

---

١٦٨ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٠.

الخارجية، في شهر تموز/يوليو من العام ١٩٦٤ على طريقة إجراءات التأميم التي اتخذتها الحكومة المصرية منذ العام ١٩٦١ وامتدت حتى العام ١٩٦٤.

* حل الحزب الشيوعي المصري والسعي لالحاقه بالاتحاد الاشتراكي على وفق قرار اتخذه المكتب السياسي أثناء تولي الدكتور فؤاد مرسي سكرتارية الحزب، وبدء الحكومة المصرية بإطلاق سراح السجناء الشيوعيين من السجن تدريجاً.

* الزيارات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي ومصر وطرح المسؤولين في الاتحاد السوفييتي وألمانيا الديمقراطية رؤية جديدة عن مصر تتضمن ادعاء بأن مصر سائرة على طريق التطور اللارأسمالي وصولاً إلى الاشتراكية، وبالتالي فأن هذا الدرب سيكون غير مغلق بالنسبة للتطور الجاري في العراق حينذاك. وكانت الحركة الشيوعية قد تبنت لتوها موضوعة طريق التطور اللارأسمالي بالنسبة للدول النامية التي كانت العلاقات الآنتاجية الرأسمالية لا تزال ضعيفة التطور، أي إمكانية تجاوز الرأسمالية لبناء الاشتراكية عبر طريق التطور اللارأسمالي وبقيادة البرجوازية الصغيرة.

ونشأ عبر هذا الطرح من جانب السوفييت والغالبية العظمى من أحزاب الأممية الثالثة الموقف القائل بأن المهم في العملية الثورية للبلدان النامية هو الجانب الاجتماعي، الذي يتجلى في سعي التنمية والديمقراطية الاجتماعية، والذي لا يفترض أن تسود في هذه البلدان الديمقراطية السياسية. وكان هذا التحليل ينسجم، كما يبدو اليوم بوضوح كبير، مع واقع الحال في البلدان الاشتراكية التي حرمت من الحرية السياسية والديمقراطية ولكنها عرفت شكلاً معيناً ومشوهاً من العدالة الاجتماعية. وقاد غياب الديمقراطية إلى غياب تلك العدالة الاجتماعية النسبية والمشوهة أيضاً بعد عدة عقود من وجود النظم الاشتراكية القائمة في الواقع بسقوطها، رغم أنها كانت حلماً للمحرومين في العالم واعتقدت بأنه النموذج الصالح لشعوبها، ولكن عوامل كثيرة أفسدت هذه التجربة التاريخية وقادتها إلى الآنهيار والتي ربما سنبحث فيها في الكتاب التاسع من هذه المجلدات العشرة.

تدخلت القيادة المصرية لدى القيادة السوفييتية لتحسين العلاقات بين الدولة العراقية والسوفييتية وفي سبيل حصول العراق على السلاح والعتاد للجيش العراقي. ولا شك في أن

التخفيف النسبي الذي شهدته الحياة السياسية في العراق في أعقاب سقوط البعث بالنسبة لنسبة غير قليلة من السكان قد لعب دوره في تغيير الموقف أيضاً.

فما هو الموقف الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في آب/أغسطس ١٩٦٨؟ وهل سنجد تجلياً للعوامل التي ذكرناها في أعلاه في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي؟

تضمن التقرير عدة نقاط جوهرية حاولت تحديد طبيعة النظام العارفي بخلاف ما توصل إليه تقرير اللجنة المركزية تأكيداً لما توصل إليه تقريرٌ أعدته طائفة من أعضاء اللجنة المركزية وكوادر حزبية في الخارج في حزيران/يونيو ١٩٦٤ وبخلاف التقرير الذي أعد في الداخل من أعضاء اللجنة المركزية في أيار/مايس ١٩٦٤، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

* إن الحكم الجديد أسقط الفاشية في العراق وخلق ظروفاً أفضل لنضال القوى المعادية للاستعمار وصيانة الاستقلال الوطني. إذ جاء في التقرير ما يلي:

"ينظر الاجتماع الكامل للجنة المركزية إلى انقلاب ١٨/تشرين الثاني/١٩٦٣ كحركة أزاحت كابوس الحكم الفاشي "الحرس القومي" عن كاهل الشعب وخلقت ظروفاً أفضل لنضال القوى المعادية للاستعمار من أجل صيانة الاستقلال الوطني وتغيير سياسة العراق الرسمية وإعادته إلى ركب التحرر العربي"[١٦٩].

* تأييد جهود النظام العارفي الموجهة لتنمية التنسيق مع الجمهورية العربية المتحدة باتجاه إقامة الوحدة بين العراق ومصر. وقد ورد في التقرير ما يلي:

"إن الحزب الشيوعي العراقي يؤيد كل إجراء وطني تقدمي اتخذه الحكم القائم ويؤيد اتفاقية التنسيق بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وما سيتبعها من خطوات وحدوية مدروسة"[١٧٠].

* التعبير عن تأييد الحزب بأن ما يجري في مصر والجزائر يعبر عن السير في طريق التطور اللارأسمالي، وأن العراق يمكن أن يسير بهذا الاتجاه وأن من واجب الحزب تأييد هذه الوجهة ودعمها. فقد ورد في تقرير اللجنة في آب ١٩٦٤ بهذا الصدد ما يلي:

---

١٦٩ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٣٢.

١٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٢.

"يلاحظ الاجتماع الكامل أن التطورات الجديدة على المسرحين العالمي والعربي قد فتحت أمام العراق إمكانية انتهاج الطريق الذي سلكته الجمهورية العربية المتحدة والجزائر طريق التطور اللارأسمالي"[١٧١].

* ثم يؤكد التقرير ما يلي:

"إن التحولات التي تمت في الجمهورية العربية المتحدة بالأخص منذ تموز ١٩٦١ (والمقصود هنا إجراءات التأميم التي شملت منشآت ومؤسسات القطاع الخاص المصري في القطاع الصناعي وفي العديد من المجالات الاقتصادية الأخرى في الفترة بين ١٩٦١–١٩٦٤ التي اعتبرت إجراءات تقع ضمن المفهوم الجديد للتطور اللارأسمالي صوب الاشتراكية، ك. حبيب) وفي الجزائر منذ انتصار الثورة الوطنية قد مكنت البلدين الشقيقين من الدخول الفعلي في طريق التطور اللارأسمالي. ففي الجزائر حيث تقترن هذه التحولات بإطلاق مبادرة كل القوى الثورية في الأمة، وخصوصاً قوى الشعب العاملة من العمال والفلاحين وبإشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية تتوفر المقدمات الموضوعية المادية والسياسية أمام الجزائر للانتقال إلى الاشتراكية"[١٧٢].

ويبدو أن اجتماع اللجنة المركزية في آب/أغسطس ١٩٦٤ كان قد "اقتنع" بأن وجهة الحزب الواحد التي دعت إليها القيادة السياسية الحكومية في الجزائر في إطار "جبهة التحرير الوطني الجزائرية" والقيادة السياسية في مصر في حزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" والقيادة السياسية الحكومية في العراق في الحزب المماثل لمصر، حزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" بقيادة عبد السلام محمد عارف والناصريين، هي الصيغة المناسبة التي يمكن للشيوعيين أن ينخرطوا فيها أيضاً، كما حصل في مصر، ولم يحصل في الجزائر، هو الطريق المناسب للحزب الشيوعي في العراق. وكانت هذه الوجهة قد عبر عنها وعمل من أجلها نيكيتا خروتشوف، سكرتير عام الحزب الشيوعي في

---

١٧١ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٢.

١٧٢ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٣.

الاتحاد السوفييتي قبل إبعاده عن قيادة الحزب والحكومة في خريف العام ١٩٦٤. وقد جاء في تقرير آب ١٩٦٤ بهذا الصدد ما يلي:

"إن السعي لتوحيد الجماهير العاملة والقوى الوطنية والتقدمية في منظمة شعبية واحدة، كما هو جار في بعض البلدان العربية كالجزائر والجمهورية العربية المتحدة ينبغي أن يقترن بضرورة توسيع إطار هذه المنظمة ليشمل جميع القوى الثورية في البلاد وفي مقدمتها الأحزاب الشيوعية. وفي هذه الحالة يمكن لهذه المنظمة أن تتطور في ظروف الديمقراطية الواسعة لتصبح أداة لتحقيق تحالف شعبي واسع يضم العمال والفلاحين وكل القوى الوطنية والتقدمية في البلاد، وأن يتحول بالنتيجة إلى شكل سلطة سياسية شعبية قادرة على تطبيق برامج تقدمية جريئة تستهدف تحولات عميقة في الاقتصاد وبناء المجتمع وتنظيم الدولة"[١٧٣].

* وفي الوقت الذي جاء في التقرير ما يؤكد أن مثل هذه المسيرة يفترض أن تتم في ظل ديمقراطية واسعة، أشار في مكان آخر وبوضوح إلى ضرورة "عدم وضع الديمقراطية السياسية كشرط للتعامل الإيجابي مع النظام في العراق، مبرراً ذلك بأن الديمقراطية السياسية ستكون حصيلة لتطور الأوضاع العربية وضغطها على العراق"[١٧٤].

* وبسبب صدور تقرير سابق عن الكادر الشيوعي في الخارج في شهر أيار/مايس ١٩٦٤ وصف باليسارية والتطرف، رأى الاجتماع أن الخطر الذي يتهدد الحزب حينذاك يتأتى من الجمود العقائدي والآنعزالية اليسارية، وبالتالي يفترض توجيه العمل ضدها عبر التثقيف بالخط الجديد للحزب. وبهذا الصدد ورد ما يلي:

" يرى الاجتماع الكامل إن الخطر الرئيسي الذي يتوجب تركيز الكفاح الفكري ضده من قبل حزبنا في المرحلة الراهنة هو خطر الجمود العقائدي والآنعزالية "اليسارية" التي لها تقاليد عريقة داخل حركتنا الثورية في العراق ولها ظروف موضوعية مؤاتية على الصعيدين المحلي والعالمي"[١٧٥].

---

١٧٣ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٣.

١٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٣.

١٧٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٣.

لقد كان هذا الخط بشكل عام لا ينسجم مع واقع العراق حينذاك ولا مع السياسة التي انتهجها النظام القومي الجديد في معاداته للديمقراطية والحزب الشيوعي وقوى اليسار الديمقراطي في العراق، إذ كانت البلاد تعيش في ظل الدكتاتورية العسكرية الفردية المطلقة لعبد السلام محمد عارف ووجود مئات من الشيوعيين والديمقراطيين يرزحون في سجون ومعتقلات النظام. كما لم تتوقف عمليات إعدام الشيوعيين حتى بعد صدور هذا التقرير، حين اغتيل الكادر الشيوعي حميد الدجيلي بعد مطاردة الشرطة له في بغداد مثلاً. فمن كان يقف وراء مثل هذا التقرير؟

لا شك في أن القادة والعلماء الرسميين السوفييت في المدارس الحزبية والأكاديمية الحزبية والمعاهد الخاصة بالدراسات الشرقية كانوا وراء ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

* صياغة موضوعة إمكانية ولوج الدول النامية في طريق التطور اللارأسمالي، ومنها الدول العربية وكذلك العراق.
* موضوعة عدم اعتبار الديمقراطية السياسية ضرورة لا بد منها ما دامت الوجهة الاجتماعية العامة ضد الاستعمار والرأسمالية.
* إمكانية انخراط الشيوعيين في أحزاب سياسية للبرجوازية الصغيرة الثورية التي سيكون في مقدور الشيوعيين أن يلعبوا فيها دوراً مهماً.

اقتنع الكثير من قادة الحزب الشيوعي الذين كانوا في البلدان الاشتراكية حينذاك بهذه الموضوعات وعملوا على إدخالها في فكر الحزب، ولكنها بقيت معزولة عن قاعدة الحزب وكوادره الثانوية. ولكن البعض الآخر منهم لم يقتنعوا بهذه الموضوعات وتصدوا للسياسة التي أطلق عليها بـ "خط أب اليميني" وفجر جدالاً وصراعاً فكرياً وسياسياً حاداً داخل اللجنة المركزية وكوادر وقاعدة الحزب في سائر أنحاء العراق وفي تنظيمات الحزب الشيوعي في الخارج.

انتخب اجتماع أب/أغسطس ١٩٦٤ اللجنة المركزية ومكتبها السياسي وكانا على النحو التالي:

عزيز محمد، زكي خيري، باقر إبراهيم، كريم أحمد الداوود، عزيز الحاج حيدر، عامر عبد الله، ثابت حبيب العاني، عبد السلام الناصري، بهاء الدين نوري، صالح مهدي دكلة، عمر علي الشيخ، آرا خاچادور، مهدي عبد الكريم. وانتخب عزيز محمد سكرتيراً أولَ، كما انتخب بقية أعضاء المكتب السياسي.

رفضت القاعدة الحزبية ونسبة عالية من الكوادر الشيوعية النهج الجديد لسياسة الحزب رفضاً قاطعاً واستنكرت التفكير به أصلاً واعتبرته خطاً يمينياً يتعارض مع الواقع العراقي ورؤية الغالبية العظمى من الشعب وأعضاء الحزب. وكانت أكثر القضايا إثارة للشيوعيين قد تبلورت في ثلاث نقاط، وهي:

- اعتبار سلطة عارف وكأنها لم تكن مشاركة في الإرهاب الذي مارسه الحكم البعثي، وبالتالي تبرئتها من الجرائم التي ارتكبتها ضد الحزب الشيوعي العراقي، والتوجيه لمصافحة الحكم وإبداء الاستعداد للتعاون معه.
- بدا للشيوعيين العراقيين وكأن قيادة الحزب تريد حل الحزب والآنخراط في صفوف الاتحاد الاشتراكي العربي.
- وأن هذا الاتجاه اليميني يعتبر خضوعاً لمواقف قيادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي.

لقد أقر هذا الخط بالأكثرية في اجتماع اللجنة المركزية وغالبية أعضاء المكتب السياسي، وبالتالي لم يكن سهلاً تغييره. ولهذا جرت مقاومة جدية للضغط الذي مارسته القاعدة والكوادر الحزبية في الداخل والخارج، واعتبرت أي رفض لتنفيذ قرارات اللجنة المركزية تجاوزاً على الشرعية وخرقاً للنظام الداخلي. وتجلى ذلك في قرارات المكتب السياسي للجنة المركزية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ رافضة أي تغيير للخط مهما يكن الثمن وأنها ستقاوم محاولات الضغط أو حتى التمرد على قرارات الحزب.

أصرَّت اللجنة المركزية على خطها المتهم باليمينية، وقررت البدء بتنفيذه، ولكنها اصطدمت بعقبات كبيرة وانسحابات غير قليلة من الحزب. أشار إليها بهاء الدين نوري حين كتب يقول:

"على أثر أتباع سياسة آب ١٩٦٤ شاع التذمر بين بقايا التنظيمات الحزبية وترك الكثيرون صفوف الحزب. وتجمع عدد من المنسحبين في تكتل خاص بهم سمي "الثوريون". لكن هذه الكتلة لم تفلح في استقطاب الكثيرين ولم تجد من الكوادر الكفوءة من ينضم إليها ويقودها"[١٧٦] .

لهذا أجبرت اللجنة المركزية على عقد اجتماع لها في نيسان/أبريل من العام ١٩٦٥ وغيّرت الخط باتجاه آخر تماماً وأقرت ما يلي:

* اعتبار الخط السابق خاطئاً ولا ينسجم مع الواقع العراقي وأن زمرة عارف – يحيى تسير باتجاه معاداة الشعب، وأن النظام يدفع بالعراق إلى حرب أهلية.
* دعوة جميع القوى الوطنية المعادية للاستعمار إلى التعاون لإسقاط حكم عارف – يحيى العسكري الدكتاتوري.
* اعتبار الكفاح العنفي هو الأسلوب الرئيس في نضال الشعب العراقي.
* وبالنظر لظروف العراق فيفضل أن تمارس قوى وطنية ديمقراطية أخرى السلطة، إذ أنها ستضفي على الوضع أجواء أخرى غير معادية من جانب قوى في العراق أو في المنطقة والخارج.

ولكن ما هي العوامل الجديدة التي ساعدت القاعدة الحزبية والكوادر المتقدمة على فرض هذا التغيير، أي أن التغيير لم يتم بالعامل الذاتي فحسب، بل نشأت عوامل موضوعية ساعدت على ذلك، وهي:

** استمرار الصراع داخل اللجنة المركزية ومكتبها السياسي حول خط الحزب الجديد بين اتجاهين متعارضين تماماً.

** عدم توصل الحركة الكُردية المسلحة إلى حل سلمي مع الحكومي وبدء القتال مجدداً، وواقع وجود قوى شيوعية مسلحة مشاركة في القتال في كُردستان العراق.

** تغير واضح في موقف القوميين الناصريين من حكومة عبد السلام محمد عارف وقناعتهم بأنها غير جادة في التنسيق مع مصر والوصول إلى وحدة فعلية معها من جهة،

---

١٧٦ نوري، بهاء الدين. مذكرات بهاء الدين نوري. لندن. دار الحكمة. ط ١. ٢٠٠١. ص ٣٢٣.

وقناعة عبد الناصر بأن الحكومة العراقية غير جادة بموضوع الوحدة العربية ولا بإيجاد حل سلمي مع الكُرد من جهة أخرى.

** مزاج القاعدة الحزبية الرافض للعمل تحت أفكار ونهج خط آب ١٩٦٤. وكان هذا الرفض ينسجم مع مزاج الجماهير الواسعة والتي كانت لا تزال محيطة بالحزب.

من هنا يمكن القول بأن الحزب الشيوعي العراقي كان قلقاً ومضطرباً في هذه الفترة يتقلب بين اليمين واليسار دون أن يجد الموقف المناسب لمواجهة الوضع الجديد الذي نشأ في أعقاب سقوط حكم البعث. فالوضع في العراق حينذاك لم يكن يؤذن بحرب أهلية، كما لم يكن في مقدور الحزب الشيوعي أن يشن كفاحاً مسلحاً ضد النظام القائم أو يعد انقلاباً شعبياً أو مسلحاً ضده. ولم يكن واضحاً كيف ستسير الأمور لتوضيح سبل ممارسة أسلوب العنف في إسقاط النظام. كما أن خط الحزب اليميني المرفوض من القاعدة الحزبية وغالبية الكوادر، لم يكن في الوقت نفسه مقبولاً من جانب الحكم القائم حينذاك، وبالتالي كان لا يوجد أي سبيل لتأمين تحقيق خط آب.

ولهذا فإن الصراع بين الاتجاهين قد تواصل في قيادة الحزب، رغم إقرار الخط الجديد ووجد المركز القيادي في بغداد نفسه ملزماً بالدعوة إلى عقد اجتماع موسع لمجموعة من الكادر الحزبي المتقدم وبحضور أعضاء اللجنة المركزية ومرشحيها الموجودون في العراق لدراسة خط الحزب الجديد.

عقد هذا الاجتماع فعلاً في تشرين الأول من عام ١٩٦٥ ببغداد بحضور ٢٥ شخصاً، كان من بينهم سبعة من أعضاء اللجنة المركزية وهم: بهاء الدين نوري وسلام الناصري، وعامر عبد الله، وآرا خاجادور، وناصر عبود وصالح دگله وحسين سلطان، والبقية كانت من الكوادر الحزبية وأغلبهم من منظمة بغداد. كما لم يشارك في هذا الاجتماع مندوبو منظمة إقليم كُردستان، إذ أنها كانت في حينها من أكبر المنظمات وفيها الكثير من الكوادر العربية. تركز النقاش حول السلطة السياسية وهل يسعى الحزب إليها وكيف يمكنه انتزاعها من أيدي القوى القومية الحاكمة. وكان الشعار الذي تبناه الحزب في اجتماع نيسان والذي دعا إلى إسقاط النظام عبر "العمل الحاسم" للاستيلاء على السلطة مطروحاً

للمناقشة. تبلور الصراع الفكري والسياسي في الحزب في هذا الاجتماع باتجاهين مثل الأول عامر عبد الله ومثل الثاني بهاء الدين نوري، وكلاهما كان متهماً باليمينية منذ العام ١٩٥٩ من قبل سكرتير الحزب سلام عادل والغالبية العاملة في قيادة الحزب حينذاك والقاعدة الحزبية، إذ اتهما بكونهما، ومعهما زكي خيري ومحمد حسين أبو العيس يقودان الخط اليميني في الحزب في فترة حكم عبد الكريم قاسم ويرفضان مواجهة سياسة قاسم، وأطلق على هذه المجموعة بـ "كتلة الأربعة الآنتهازية اليمينية".

تضمن تقرير عامر عبد الله تحليلاً للوضع السياسي منذ سقوط حكم البعث وشخص بأن النظام العارفي متهرئ ومتصارع وعاجز عن الدفاع عن نفسه، وأن الخلافات بين عارف وبين التيار الناصري والجمهورية العربية المتحدة آخذ بالتفاقم، إضافة إلى بدء المعارك ضد القوات الكُردية، كما أن النظام ما زال يشن حملة مداهمات واعتقالات ضد الحزب الشيوعي العراقي. وكان الحكم القومي الجديد لتوه قد قتل الكادر الشيوعي المتقدم حميد الدجيلي إثر مداهمة بيته وهروبه ومطاردته من قبل شرط الأمن وإطلاق النار عليه وإصابته بطلقات قاتلة فوراً، إضافة إلى اعتقال عدد آخر من كوادر الحزب المتقدمة.[١٧٧] وخرج عامر عبد الله باستنتاج يؤكد إمكانية قيام الحزب بعمل عسكري حاسم، أي تنظيم انقلاب عسكري، يطيح بالنظام ويسمح للحزب بتسلم السلطة. وأن هذا العمل الحاسم الذي يقوم به الجيش (خط هاشم) يمكن أن يدعم وبسرعة من قبل الجماهير الشعبية. وقد أيدت هذا التقرير غالبية الحضور.

أما تقرير بهاء الدين نوري فقد تضمن تحليلاً للوضع لا يختلف كثيراً عن الوجهة العامة التي تحدث بها عامر عبد الله، ولكنه خلص إلى استنتاج يشير إلى عجز الحزب عن القيام بمثل هذا العمل الحاسم واحتمال كبير بفشله، ثم أكد حتى في حالة نجاح الحزب في انتزاع السلطة، فهل في مقدوره في ظل الظروف القائمة في العراق وواقع الجماهير والظروف المحيطة بالعراق والوضع الدولي أن يحتفظ وحده بالسلطة، في حين لا يوجد تعاون فعلي مع القوى السياسية الأخرى. وكان العدد المؤيد لوجهة بهاء الدين نوري محدودة، رغم أن التحليل

---

١٧٧ نوري، بهاء الدين. مذكرات بهاء الدين نوري. مصدر سابق. ص ٣٢٢/٣٢٣.

الذي طرحه كان الأصوب في واقع العراق حينذاك، وكان ينظر إليه على أنه ما يزال يمينياً، في حين رأت الأقلية أن اتجاه عامر عبد الله يسارياً مغامراً وفيه الكثير من الهروب إلى أمام، بخلاف ما كان يعرف عن عامر عبد الله من قدرته على التحليل والالتزام بنهج فكري أكثر رصانة.

يشير بهاء الدين نوري حول طبيعة الحضور وموقفه في هذا الاجتماع فيقول:

"كانت غالبية المشاركين من ذوي الاتجاه اليساري المتطرف، الذي كان يعبر في الواقع عن رد فعل عنيف ضد النهج اليميني الذي ساد سياسة الحزب لسنوات سابقة. كانت المناقشات حيوية وحادة، رغم أن الاتجاه الفكري اليميني كان ضعيفاً ومتمثلاً بالدرجة الأساسية في سلام الناصري ولدرجة أقل حسين سلطان. وكان الموضوع الرئيسي، الذي دار حوله معظم النقاش، هو الخط السياسي اللاحق للحزب. كان القسم الأكبر يطالب بتبني خط سياسي أطلق عليه اسم "العمل الحاسم" أي الاستيلاء السريع على السلطة عن طريق انقلاب عسكري فوري. وكان الناصري من الرافضين لهذا الخط أصلاً. فيما كنت أقف بين الرأيين إذ كنت من مؤيدي اللجوء إلى الجيش من قبل الشيوعيين أيضاً، شأنهم شأن الأوساط الأخرى، كسبيل للوصول إلى السلطة في بلد تنعدم فيه الديمقراطية وتظل لغة العنف هي السائدة وهي الحكم الفاصل. وبهذا المعنى كنت مع تكتيك العمل الحاسم. غير أنني لم أكن على قناعة بأن الحديث عن "العمل الحاسم" في تلك الظروف الصعبة، التي أعقبت نكسة ١٩٦٣ الكبرى كما أعقبت انحراف ١٩٦٤ اليميني، يحمل شيئاً من الجد حيث لم يكن لدى ح ش ع _ الذي كنت على رأسه آنئذ في غياب السكرتير — أي تنظيم حزبي في الجيش مؤهل للاضطلاع بمثل هذه المهمة. كنت أرى في إصرار هؤلاء على العمل الحاسم بتلك الكيفية ضرباً من الصبيانية"[١٧٨].

من المهم أن نشير هنا إلى أن الحزب لم يكن يعيش في وضع يتميز في حينها بمد ثوري من جهة، ولا في وضع يمكن معه القول بأن الحزب قد استعاد عافيته من ضربات الحكم البعثي والضربات اللاحقة من حكم عارف. ولهذا كان الخط المطروح لا يتناغم مع الواقع

١٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٨/٣٢٩.

القائم، مع أن الخط اليميني هو الآخر لم يكن منسجماً مع واقع العراق وسياسة الحكم العارفي.

وفي مجال إعادة تنظيم العمل القيادي اتفق المجتمعون على اختيار مركز قيادي ميداني للحزب يمارس مهمة القيادة وأن يبقى بهاء الدين نوري ينوب عن سكرتير الحزب وأن يجري انتخاب هذه القيادة من الموجودين على أن يحتفظ أعضاء اللجنة المركزية في الخارج بمراكزهم الحزبية. طرح ١٦ شخصاً للانتخاب وهم أعضاء المركز القيادي على أن يجري انتخاب ١٢ منهم. وكانت النتيجة على النحو الآتي: بهاء الدين نوري، عامر عبد الله، سلام الناصري، آرا خاجادور، صالح دگله، وحسين سلطان، وهم أعضاء لجنة مركزية أصلاً، وشاكر محمود، كاظم الصفار، كاظم فرهود، كاظم جواد، وماجد عبد الرضا، وإبراهيم إلياس. وهم من الكوادر الحزبية. والوحيد الذي لم يجر انتخابه من أعضاء اللجنة المركزية السابقين كان ناصر عبود، وهو عامل شيوعي كان يعمل في اللجنة المركزية للحزب في عهد فهد في النصف الثاني من أربعينات القرن العشرين.[١٧٩]

وإذ وجد هذا الخط الجديد قبولاً واسعاً لدى القاعدة الحزبية وجمهرة غير قليلة من الكادر الحزبي، فأنه وجد الرفض بشكل عام من أعضاء اللجنة المركزية المقيمين في الخارج. وكان الاعتراض عموماً ينصب على ثلاث مسائل جوهرية بالنسبة لقواعد وأسس عمل وتنظيم الحزب اللينيني حينذاك، وهي:

- عقد اجتماع حزبي بمستوى قيادي دون أخذ موافقة سكرتير الحزب والمكتب السياسي للجنة المركزية.
- إجراء انتخابات جديدة لقيادة الحزب دون وجود الآخرين.
- تغيير خط الحزب بصورة كاملة.

ومن هنا جاء اعتبار زكي خيري أن هذا الاجتماع يعتبر بمثابة انقلاب على قيادة الحزب[١٨٠]، رغم أن هذا الاجتماع كان يعبر عن نبض القاعدة الحزبية، بغض النظر عن كون

---

١٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٠.

١٨٠ بطاطو، حنا. العراق. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٣٧٤.

السياسة التي أقرها الاجتماع صائبة أم خاطئة. ولا بد من الإشارة إلى أن هذا الاجتماع عقد بتأثير الضغط المتعاظم الذي تعرضت له قيادة الحزب من جانب الكوادر الشيوعية والقاعدة الحزبية والجماهير المحيطة بالحزب.

وصلت المسائل الأساسية الخاصة بأبرز المداخلات وقرارات اجتماع الـ ٢٥ إلى سكرتير اللجنة المركزية عزيز محمد، الذي كان حينها في موسكو، فعقد اجتماع لأعضاء اللجنة المركزية حضره كل من: عزيز محمد، عزيز الحاج، باقر إبراهيم، كريم أحمد، ثابت حبيب العاني مهدي عبد الكريم، كرس لمناقشة نتائج الاجتماع. اختلف الحضور في الموقف من هذه القرارات بين معارض لها كلية وبين مؤيد متحفظ عليها أو مؤيد يريد تعديلها. ولكن الرسالة التي وجهت إلى المركز القيادي ببغداد والتي وقعها كل من عزيز محمد وكريم أحمد وباقر إبراهيم، فقد تميزت بالهدوء والابتعاد عن استفزاز المركز القيادي ببغداد وخشية حصول انشقاق في الحزب. فقد تضمنت الرسالة نقداً لعقد مثل هذا الاجتماع دون استشارة سكرتير وأعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية في الخارج، ثم إجراء انتخابات دون وجود هؤلاء، إضافة إلى عدم وجود ممثلين عن لجنة إقليم كُردستان وباقي المنظمات الحزبية، إذ تركز الحضور على كوادر منظمة بغداد. ولكنها وافقت أن يبقى المركز القيادي المنتخب يعمل إلى حين عقد اجتماع موسع للجنة المركزية، كما حذرت من أي عمل يساري مغامر وطائش يقود الحزب إلى كارثة وإلى مزيد من الصعوبات.

في العام ١٩٦٧ أصدر عزيز الحاج وزكي خيري كراساً تحت عنوان "مشروع منهاج الحزب الشيوعي العراقي" كمسودة أولية للمناقشة العامة. تضمن العنوان الخارجي للكراس الشعار المركزي التالي الذي عبر عن مضمون المشروع: "المسيرة التاريخية المجيدة للثورة العراقية نحو جمهورية ديمقراطية ثورية تحت قيادة الطبقة العاملة لإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية والشروع بالثورة الاشتراكية"[١٨١]. تضمن المشروع تقييماً

---

١٨١ الحزب الشيوعي العراقي. مشروع منهاج الحزب الشيوعي العراقي. مسودة أولية للمناقشة العامة. المسيرة التاريخية للثورة العراقية نحو جمهورية ديمقراطية ثورية. منشورات الحزب الشيوعي العراقي. عام ١٩٦٧. ويشار هنا إلى أن هذا الكراس قد كتب بالا تفاق بين زكي خيري وعزيز الحاج وطرح للمناقشة باسم الحزب الشيوعي العراقي

لمسيرة الثورة العراقية منذ ١٩٢٠ وصولاً إلى ثورة تموز ١٩٥٨ والنضال الذي خاضه الشعب العراقي والحزب الشيوعي العراقي طيلة تلك الفترة ثم مسيرة العراق في أعقاب الثورة والأنتكاسة فيها وعجز حكومة قاسم عن مواصلتها، ثم الخط اليميني الذي وقع فيه الحزب وتخلفه عن إزاحة حكومة قاسم وتسلم الحكم والسيرة بالثورة إلى نهاياتها الطبيعية، أي إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية والدخول في مرحلة الأنتقال صوب الثورة الاشتراكية. وأدان خط الحزب اليميني في تلك الفترة. ثم أدان بقوة ثورة الردة في شباط/فبراير ١٩٦٣ وانقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣، ثم أدان خط الحزب اليميني الذي تجلى في اجتماع آب ١٩٦٤. ثم طرح المنهاج تصوره للمهمات التي تواجه الحركة الوطنية والحزب في هذه المرحلة، وهي مهمات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التي لخصها بما يلي:

"فكل وطني يهمه أن يسترجع العراق المحتوى التحرري السياسي لاستقلاله الذي جردته منه ردة (٨ شباط) كما يهمه تطوير الاستقلال الاقتصادي لبلاده من جديد، وإسهام العراق المتحرر من جميع أشكال التبعية" قديمها وجديدها، في النضال الثوري للأمة العربية، وكل ثوري أصيل يهمه تحرير القومية الكُردية من الاضطهاد القومي وتحقيق أمانيها القومية العادلة وحقها الطبيعي في تقرير مصيرها، وعلى ألأقل إدارة شؤونها بنفسها. ولا يزال أمام الثورة الجديدة في العراق المهمة الوطنية الكبرى، مهمة تصفية جميع المواقع الاستعمارية وأشكال الهيمنة الاستعمارية، وبالأخص تضييق الخناق على الاحتكار النفطي الاستعماري ثم التحرر منه نهائياً. ولا يزال أمام الثورة العتيدة في العراق تحقيق الديمقراطية الكاملة في حياة البلاد بإجراء الإصلاح الزراعي الجذري الشامل وتحرير المرأة وإنجاز كافة التحولات الديمقراطية العميقة الثقافية والاجتماعية في حياة الريف والمدينة، والحكم الذاتي لكُردستان، والتنسيق السياسي الاقتصادي والثقافي مع البلدان العربية المتحررة ورفع المستوى المعيشي للكادحين، والتطوير الاقتصادي المنهجي بالتخطيط العلمي وبإسناد الدور القيادي للقطاع العام. والشروع بتصفية الرأسمال الطفيلي وتوجيه الرساميل الخاصة إلى الأنتاج"[١٨٢].

---

١٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٩.

بعد هذا الطرح للمهمات بدأ أصحاب المشروع توضيح المهمات الجديدة للمرحلة الثورية الجديدة على النحو التالي:

"إن المهام أنفة الذكر هي مهام وطنية ديمقراطية وليست مهامَّ اشتراكية، وهي ما خلفته ثورة (١٤ تموز) الثورة الوطنية الديمقراطية غير المنجزة، جراء انقطاعها بثورة الردة، وعلى المرحلة الجيدة من الثورة إنجازه. بيد أن المرحلة الجديدة من الثورة لن تكون ثورة ديمقراطية خالصة. فالشيء الأساسي، الأكثر أهمية، في كل ثورة هو السلطة السياسية في الدولة، هو مسألة من سيمسك بزمام سلطة الدولة، أية طبقة وأي حلف بين الطبقات ستمثله الدولة الثورية الجديدة؟ أي طبقة ستكون الطليعة والقائد للدولة الجديدة؟ إن انتصار الثورة الحاسم، لا يمكن أن يتحقق إلا بقيام جمهورية ديمقراطية ثورية، تضطلع فيها الطبقة العاملة وعلى رأسها الحزب الشيوعي العراقي، بالدور الطليعي والقائد السياسي، وتعتمد بالأساس على حلف العمال والفلاحين. إن الاستعمار سيبقى هو العدو الأساسي والرئيسي للثورة، ولكن اتجاه الضربة ضد الاشتعمار قد تبدل.فلم يعد اتجاه الضربة مسدداً ضد الاحتلال الأجنبي والحكم الاستعماري (الكولونيالي) المباشر كما كان في ثورة (١٩٢٠) الوطنية العامة، ولا ضد النظام الملكي شبه الإقطاعي التابع للاستعمار كما كان في ثورة (١٤ تموز) الوطنية الديمقراطية، بل ضد الدكتاتورية العسكرية البوليسية الممثلة للبرجوازية المعادية للثورة الآن، فإن المصالح والهيمنة الاستعمارية تختفي الآن وراء ستار هذه الدكتاتورية الرجعية الشوفينية المعادية للشعب وللديمقراطية وللقومية الكُردية وللشيوعية ولحركة التحرر العربي الثورية والمتهادنة مع الاستعمار واحتكاراته"[١٨٣].

ثم خلص التقرير إلى المهمة التي تواجه الطبقة العاملة والحزب الشيوعي العراقي فأكد ما يلي:

"إن السلطة الثورية الجديدة بقيادة الطبقة العاملة هي وحدها القادرة على إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية التي لم تنجز بعد والتي يطالب تسعون بالمائة من سكان العراق

---

١٨٣ المصدر السابق نفسه. ص ٩.

إنجازها. ولكن يترتب على السلطة السياسية الجديدة، على الجمهورية الديمقراطية الثورية، ليس فقط إنجاز واجبها الأساسي والغالب: مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، بل بإمكانها ومن واجبها أيضاً إنجاز المهام الآنتقالية الأولية للثورة الاشتراكية. يعني المباشرة بالخطوات الأولى من الثورة الاشتراكية. فإن المرحلة الثورية الجديدة ليست مرحلة وطنية ديمقراطية وحسب، بل إن المرحلة الختامية من الثورة الوطنية الديمقراطية يمكن ويجب أن تمتزج بالثورة الاشتراكية، بالمرحلة الآنتقالية الأولية من الثورة الاشتراكية. إن الحلقة المشتركة بين الثورتين هي السلطة الثورية الجديدة، هي الدكتاتورية الديمقراطية الثورية التي تقودها الطبقة العاملة وعلى رأسها الحزب الشيوعي العراقي"[١٨٤] .

ماذا يستدل من هذه المقاطع الضافية من مشروع منهاج الحزب الشيوعي العراقي حينذاك. يبدو لي بوضوح ما يلي:

إن المجموعة التي أيدت هذا الخط كانت متأثرة بشكل خاص بالاتجاهات الماوية والتروتسكية التي تبلورت في أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا والتي كانت تدعو إلى مثل هذه الاتجاهات، وهي لم تكن سوى محاولة تنظير لا ترتبط بالواقع العراقي المعاش حينذاك وطبيعة المجتمع والمشكلات المباشرة التي تواجهه. كما أنها كانت ردة فعل للخط اليميني الذي طرحه الحزب الشيوعي في خط آب ١٩٦٤ ومحاولات التشبث بذلك الخط السياسي.

لقد عبر هذا الخط عن ذهنية يسارية وخط يساري انعزالي يرفض دور البرجوازية الوطنية ويخونها، كما يرفض دور البرجوازية الصغيرة ويعتبرها عاجزة عن تحقيق مهمات المرحلة الوطنية الديمقراطية، في حين كان المجتمع لا يزال يعيش في مرحلة تسودها العلاقات الآنتاجية شبه الإقطاعية والطبقة العاملة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من السكان، وأن الغالبية من السكان هم الفئات الفلاحية الفقيرة على نحو خاص. ثم يربط بين مهمات المرحلة الوطنية والمرحلة الاشتراكية من خلال سلطة الدولة متجاوزاً كل القوانين الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية التي تتحكم بعمليات التحول الاجتماعي وبعيداً كل

---

١٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٩/١٠.

البعد عن واقع العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الفعلي. لقد كان المشروع هروباً إلى أمام ومزايدة لا معنى لها في واقع الحزب وصراعاته حينذاك.

وكانت تعبر في الوقت نفسه عن توافق غير مباشر مع الخط السوفييتي الذي كان يدعو إلى طريق التطور اللارأسمالي حيث ورد فيه قوله:

"لقد برهنت هذه الفترة منذ ١٤ تموز على الأخص، مدى تكالب الاستعمار على الاحتفاظ بالعراق كغنيمة كبيرة وبمركزه الاستراتيجي. كما دلت على مدى عجز البرجوازية الوطنية وحلفائها من صغار البرجوازيين، ليس عن قيادة وتطوير الثورة وحسب، بل وحتى الاحتفاظ على الاستقلال الوطني. وبرهنت على استحالة الحفاظ على الاستقلال الوطني التام من دون الديمقراطية ومن دون سلطة الشعب. وبرهنت على إفلاس طريق التطور الرأسمالي في العراق، فضلاً عن مناقضته لمصالح الكادحين الحيوية والمعيشية"[١٨٥].

إلا أن الخط السوفييتي كان يؤكد على رفض طريق التطور الرأسمالي باختيار طريق التطور اللارأسمالي صوب التحول الاشتراكي بقيادة البرجوازية، في حين أن المشروع الجديد يرفض ذلك من خلال تأكيد قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي.

وتجنب الخط الجديد الذي تضمنه المشروع عدم الاعتماد على العمل الحاسم الذي طرحه اجتماع الـ ٢٥ كادراً حزبياً فحسب، بل وأكد على العمل الجماهيري الواسع لتعبئة الجماهير من أجل إنجاح الثورة المنشودة وإقامة الجمهورية الديمقراطية الثورية. ومفهوم الديمقراطية الثورية يعني الابتعاد عن الديمقراطية البرجوازية ودورها أو قيادتها للعملية النضالية، بل تعني قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي لهذه العملية لإنجاز المهمات.

وفي الوقت الذي كان الحزب يطرح من الناحية النظرية دكتاتورية البروليتاريا في المرحلة الأولى من الثورة الاشتراكية، طرح مشروع المنهاج شعارا آخر هو الدكتاتورية الديمقراطية الثورية، وهو مصطلح جديد يعني عملياً مواجهة القوى الأخرى التي تختلف في مواقفها عن سياسات الحزب الشيوعي بالعنف الثوري وممارسة الدكتاتورية، أي لا ديمقراطية للقوى

---

١٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٦.

الأخرى. أي نفس الخط الذي مارسه ستالين في الاتحاد السوفييتي في العشرينات من القرن العشرين.

وفي الوقت الذي طرح كل من عزيز الحاج وزكي خيري خطهما ومشروعهما السياسي للمناقشة، واصل الحزب الشيوعي في الوقت نفسه ممارسة سياسته المرسومة إلى حين سقوط نظام حكم عبد الرحمن محمد عارف في السابع عشر من تموز ١٩٦٨. بعد أن أجرى بعض التغييرات بعد وقوع الآنشقاق الذي قاده عزيز الحاج في أيلول سبتمبر ١٩٦٧، والذي تم في الكونفرنس الحزبي الثالث الذي عقد في نهاية كانون الأول/ديسمبر العام ١٩٦٧ والذي سنأتي عليه لاحقاً.

لم يكن هذا الخط مقبولاً من قيادة الحزب، وشعر عزيز الحاج وأغلب رفاقه في قيادة منطقة بغداد وقوى حزبية أخرى في مناطق أخرى من العراق بأنهم غير قادرين على إمرار هذا الخط في الحزب فقرروا الآنفصال عن الحزب أو الآنشقاق عليه وتشكيل حزب جديد عملياً تحت اسم "الحزب الشيوعي العراقي – القيادة المركزية". كان ذلك في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٦٧. كانت قاعدة الحزب والكثير من كوادره لا تثق بكون قيادة الحزب مستعدة وراغبة في تنفيذ العمل الحاسم، إذ كانت تعتقد أن المهيمنين على المكتب السياسي واللجنة المركزية هم من العناصر اليمينية المناهضة للعمل الحاسم. وقد ساعد على نمو هذا الاتجاه عودة عزيز الحاج إلى العراق ومشاركته في العمل منذ شهر تموز/يوليو من العام ١٩٦٧ وبعد أن كان قد نشر مسودة مشروعه الخاص بمنهاج الحزب الشيوعي العراقي بمشاركة زكي خيري. وبعد فترة قصيرة من وصوله إلى بغداد، وقع الآنشقاق في السابع عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ بدعم من عدد مهم من كوادر الحزب في قيادة منطقة بغداد وبعض المنظمات الحزبية. ولم يقتصر الآنشقاق على بغداد، بل شمل المدن الأخرى وكذلك تنظيمات الحزب في الخارج. ولكن قيادة الخارج وقفت إلى جانب الحزب وكذلك الغالبية العظمى من تنظيمات الحزب. ومع أن الكثير من كوادر وأعضاء الحزب كانوا من

الناحية الفكرية إلى جانب فكر المنشقين، [186] إلا أنهم رفضوا الآنشقاق على الحزب باعتباره إضعافاً للحزب وتجاوزاً على الشرعية. وشكلت المجموعة التي كان يقودها عزيز الحاج تنظيماً جديداً سمي ب "الحزب الشيوعي العراقي– القيادة المركزية". وكان في قيادة المنظمة الجديدة إلى جانب عزيز الحاج كل من حميد الصافي، عضو مكتب منطقة بغداد، وأحمد محمود الحلاق، وكاظم الصفار، عضو المركز القيادي الذي انتخب ضمن اجتماع ألـ ٢٥، وكان مسؤولاً عن مكتب ومنطقة بغداد، ومتي هندي هندو. وانتهجت المنظمة الجديدة خطاً يدعو إلى الثورة المسلحة وتسليح الجماهير في أنحاء العراق ضد السلطة وإلى إقامة "نظام ثوري ديمقراطي بقيادة الطبقة العاملة". استمر الحزب الجديد يعمل حتى بعد سقوط حكم عارف إلى حين اعتقال قادته والكثير من كوادره في العام ١٩٦٩ في بداية وصول حزب البعث إلى السلطة في انقلاب ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨. وكان قادة الحزب الجديد يدعون إلى استقلالية حزبهم عن الحركة الشيوعية العالمية دون التخلي عن الأممية البروليتارية والتضامن الأممي.

---

١٨٦ ملاحظة: منذ العام ١٩٦٥ أصبحت عضوا في لجنة منطقة بغداد، ومن ثم عضواً في مكتبها. وكان الخط العام للجنة والمكتب ضد النهج الذي اختطه اجتماع اللجنة المركزية في آب ١٩٦٤. وفي نهاية العام ١٩٦٦ غادرت العراق بطريق سري إلى ألمانيا الديمقراطية للدفاع عن شهادة الدكتوراه التي قطعت دراستي مؤقتاً من أجل العودة إلى العراق. وحين وصلت ألمانيا التقيت بعزيز الحاج، الذي كان ضيفاً على مؤتمر الحزب الاشتراكي الألماني الموحد. وكان عزيز الحاج عضواً في المكتب السياسي حينذاك، فطرحت عليه تصوراتي وتقديري للوضع السياسي في العراق ووضع الحزب ووضع اللجنة التي كنت أعمل فيها، ثم نبهته إلى أن أي خطأ في العمل القيادي يمكن ان يقود إلى انشقاق في الحزب. وقد استفاد من هذه النقطة كما يبدو لتعزيز علاقته بلجنة بغداد وينسق مع أغلب أعضاء مكتبها الآنشقاق الذي قاده حينذاك. اجتمعنا في براغ وبحضور عزيز محمد ومهدي عبد الكريم وتوفيق أحمد ونوري عبد الرزاق ورحيم عجينة وعدد آخر من كادر الحزب. شجب الاجتماع الآنشقاق وأيد موقف اللجنة المركزية من الآنشقاق والمنشقين داعياً إلى تعزيز وحدة الحزب والسير من أجل تحقيق خطه السياسي. ك. حبيب

وإزاء الآنشقاق الذي وقع في صفوف الحزب وجدت اللجنة المركزية نفسها أمام ضرورة عقد كونفرنس حزبي تساهم فيه كوادر أساسية في الحزب إلى جانب أعضاء اللجنة المركزية لتدارس الوضع في الحزب وتحديد وجهة نضاله السياسي. وقد عقد فعلاً بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ أقر فيه تقييماً لسياسة الحزب وخطه العام بين المجلس (الكونفرنس) الحزبي الثاني ١٩٥٦ والمجلس الثالث ١٩٦٧، باعتباره "وثيقة تلتزم بها كافة منظمات الحزب وهيئاته إلى حين عقد المؤتمر الوطني الثاني لإقرارها بشكلها النهائي"[١٨٧]. تضمن التقييم استعراضاً لنهج وسياسات الحزب منذ تأسيسه إلى حين انعقاد المجلس الحزبي الثالث ١٩٦٧ ومشيراً إلى النضالات التي خاضها الحزب طيلة تلك الفترات ضد الاتجاهات والتيارات اليمينية واليسارية ومشخصاً أن الحزب يعاني من خطر الاتجاهات اليمينية عموماً، ولكنه في هذه الفترة يواجه خطر الآنحراف اليساري الذي يفترض مواجهته باعتباره الخطر الرئيسي الذي يواجه الحزب. وأكد بشأن خط آب/أغسطس ما يلي: "لقد تأثر حزبنا بضغط القوى البرجوازية الصغيرة القومية التي زعمت بأن دور الحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية قد أصبح في المؤخرة وحصلت في حزبنا محاولات (ولو بنطاق ضيق) للبرهنة على أن عناصر البرجوازية الصغيرة المدنية، قد تصبح، بدلاً من الطبقة العاملة، هي الطليعة أو ذات الدور الحاسم في البلدان العربية. وفي سياسة حزبنا عام ١٩٦٤' كما يتجلى ذلك في تقرير ل. م آب ١٩٦٤ وبيان أواسط تموز ١٩٦٤ الصادر بمناسبة إجراءات التأميم، جرى استصغار لأهمية وضرورة الديمقراطية السياسية والتقليل من شأنها بتأثير المبالغة في أثر وأهمية بعض الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في العراق وكذلك بوجه عام الإجراءات التي تلجأ إليها الفئات البرجوازية التقدمية في بلدان عربية أخرى.

إن بإمكان الفئات التقدمية من البرجوازية الصغيرة أن تحقق إصلاحات عامة في البلدان المتحررة، وباستطاعتها أن تحقق حتى بعض الإجراءات التي تتخطى مرحلة الثورة الوطنية

---

١٨٧ مناضل الحزب. تقييم سياسة حزبنا وخطه العام بين المجلس (الكونفرنس) الحزبي الثاني ١٩٥٦ والمجلس الثالث ١٩٦٧. نشرة داخلية للحزب الشيوعي العراقي. بغداد. العدد الرابع السنة ١٤، أواخر شباط ١٩٦٨.

الديمقراطية، غير أنه لا يمكن الحفاظ على المنجزات المحرزة وتطويرها والسير لبناء الاشتراكية الفعلي إلا بمواصلة النضال الديمقراطي والطبقي وتأجيج عزيمة الكادحين في هذا النضال تحت زعامة الطبقة العاملة القادرة على مواصلة النضال حتى النهاية لتصفية أشكال الاستغلال الطبقي والظلم الاجتماعي تصفية تامة"[١٨٨].

لقد بذل المجلس الحزبي جهداً نسبياً محدوداً لتعديل بعض الموضوعات التي وردت في مشروع عزيز الحاج وزكي خيري، ولكنه بقي محافظاً على الوجهة العامة التي وردت لدى الكاتبين، خاصة وأن زكي خيري رفض الأنشقاق وتصدى للمنشقين، ولكنه كان يحمل أفكارهم بشكل كامل، إذ كان في عموم أطروحاته أكثر يسارية من عزيز الحاج، ولكنه كان أكثر انضباطاً في المسائل التنظيمية. فعلى سبيل المثال لا الحصر أكد في كتابه المشترك مع الدكتورة سعاد خيري حول عدد من القضايا التي كان يرى ضرورة الالتزام بها من جانب الحزب حيث كتب يقول:

"إن مبدأ الدور الطليعي للطبقة العاملة وحزبها الشيوعي ليس ثانوياً ولا يخضع لاعتبارات تكتيكية أو لعلاقة القوى المعينة، إنه مبدأ لينيني أساسي وقد سجل بوضوح في تصريح ١٩٥٧ وبيان ١٩٦٠ للحركة الشيوعية العالمية، وفي وثائق حزبنا أيضاً"[١٨٩].

ثم أورد مقتطفات من وثائق الحزب التي كانت تؤكد الدور الطليعي والقيادي للطبقة العاملة والحزب ودكتاتورية البروليتاريا، ومنها ما يلي:

"... ثبت حزبنا منذ فترة قيادة الرفيق فهد، المبادئ الفكرية والاستراتيجية الأساسية للحزب وفي مقدمتها دكتاتورية البروليتاريا، والدور الطليعي للبروليتاريا وحزبها الشيوعي، وحلف العمال والفلاحين بقيادة الطبقة العاملة بوصفه العمود الفقري للحركة الوطنية وللجبهة الوطنية ومبادئ الأممية البروليتارية والإقرار بحق تقرير المصير للأمة الكُردية"[١٩٠].

---

١٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٦.

١٨٩ زكي وسعاد خيري. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٣٥.

١٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٥.

وبالتالي كان تأثير زكي خيري واضحاً على التقييم الجديد الذي طرحه الحزب في المجلس الحزبي الثالث وتبناه إلى حين عقد المؤتمر الثاني للحزب. والمشكلة التي كانت تواجه الحزب مع زكي خيري، هي أنه كان متقلب المزاج والمواقف ويعتمد بشكل خاص على المقاربة بين المواقف التاريخية ليخلص إلى الموقف الجديد الذي يجده مطابقاً لموقف ماركس أو لينين مثلاً، أي أنه كان في الغالب الأعم يعتمد النصوص وسلفي من الناحية الإيديولوجية ويتصارع مع الآخرين في الفكر والسياسة على أساس المقتطفات من كتب القادة الأربعة (ماركس، إنجلز، لينين وستالين)، ومن ثم القادة الثلاثة بدون ستالين. وفي تلك الفترة بالذات كان زكي خيري يؤكد الدور الطليعي والقيادي للطبقة العاملة وحزبها الشيوعي بصورة ملحة حيث كتب يقول متهماً بعض الشيوعيين القياديين في الأحزاب الشيوعية العربية وفي العراق بالفهم الخاطئ لطبيعة وروح العصر:

"وعلى أساس الفهم الخاطئ ذاته "لروح العصر" جرت في البلاد العربية عهد ذاك محاولات للبرهنة على أن دور حزبنا والحركة الديمقراطية المتحالفة معه قد أصبح في المؤخرة وعلى أن عناصر البرجوازية الصغيرة قد تصبح هي ذات الدور الحاسم في البلدان العربية، بل وفي جميع البلدان المستقلة حديثاً. ووضعت اجتهادات لتبرير التخلي عن قيادة الطبقة العاملة في الثورة وعن الديمقراطية السياسية وعن دكتاتورية البروليتاريا. ونُسيَ مع الأسف أن عصرنا هو بالأساس عصر يلعب فيه المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية الدور المتعاظم الأهمية، وأنه إذا كان من شأن روح العصر أن تؤثر إيجابياً على مواقف ومواقع قوى وحركات وطنية أخرى فبالأحرى أن تؤثر أكثر بمقياس أكبر وأعمق على تنامي دور وبأس الطبقة العاملة والحزب الشيوعي"[١٩١].

أجرى المجلس الحزبي الثالث تعديلات واضحة على موضوع العمل الحاسم، بعد تأكيده موضوعة الكفاح المسلح كأسلوب رئيس للخلاص من النظام الدكتاتوري العسكري الرجعي القائم، باتجاهات ثلاثة:

** ضمان الاهتمام بالعمل الحاسم من خلال:

---

١٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٥/٤٣٦.

أ. الاعتماد على خط هاشم (الجيش) للقيام بانقلاب عسكري أو انتفاضة عسكرية.

ب. تشكيل وحدات مسلحة خاصة يجري اختيار المشاركين فيها من خيرة الشيوعيين العاملين في التنظيمات الحزبية وأطلق على الخط المدني شبه العسكري بـ "خط حسين"[١٩٢].

** الاعتماد على العمل وسط الجماهير وخاصة العمال والفلاحين والطلبة، إذ لا يمكن خوض النضال دون مشاركة الشعب فيه.

** إيلاء الاهتمام بالتعاون مع القوى السياسية الأخرى لتشكيل جبهة وطنية مناهضة للنظام القائم والتي يهمها إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، ولها مصلحة في الخلاص من الدكتاتورية العسكرية الرجعية القائمة. ولكن التقرير الذي طُرح في المجلس الحزبي بصدد التحالف الجبهوي تضمن ما يلي:

"إن حزبنا الذي يعتمد أسلوب التحليل الطبقي الماركسي في معالجة مسألة المحالفات، ينطلق في تحديد سياسته في هذا الميدان من طبيعة المرحلة الراهنة التي تمر بها البلاد، ولذلك فأنه يعتبر تحالف العمال والفلاحين حجر الزاوية وأساس الجبهة الوطنية التي يناضل من أجل تحقيقها..."[١٩٣].

ثم يواصل التقرير الحديث عن التحالف فيقول في مكان آخر ما يلي:

"إن حزبنا الشيوعي سيكون مخلصاً لتعزيز التعاون مع حلفائه وحل ما قد ينشأ من تناقضات محتملة بالطرق الودية، وانطلاقاً ممن المصالح الجذرية للطبقة العاملة وجماهير

---

١٩٢ في أعوام ١٩٦٥ –١٩٦٨ كنت مسؤولاً عن تنظيم المثقفين والطلبة في بغداد، إضافة إلى مسؤوليات أخرى في تنظيم الرصافة، وكنت مسؤولاً عن خط حسين في المجال الطلابي، حيث كانت لدينا جماعات تعمل في هذا الخط، كما كانت لدينا دارٌ قرب الجسر المعلق في كرادة مريم حيث القصر الجمهوري كنا نراقب من خلالها تحركات رئاسة الجمهورية في زمن عبد السلام ومن ثم أخيه عبد الرحمن عارف. وكانت الدار تعود لعائلة الراحل الدكتور محمد الچلبي الذي استشهد في ثورة الردة عام ١٩٦٣. ك. حبيب

١٩٣ زكي وسعاد خيري. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٥١.

الشغيلة وسيواصل السير حتى نهاية الطريق مع كل حلفائه من القوى التقدمية التي تؤيد مطالب الكادحين وأهدافهم، وتعادي بحزم الاستعمار والرجعية، وتناضل بإخلاص من أدجل عراق ديمقراطي متحرر خال من الاستبداد السياسي والظلم القومي والاستغلال الطبقي"[١٩٤] . لقد حاول الحزب من الناحية السياسية العملية أن يعقد تحالفات سياسية مع قوى سياسية فاعلة في البلاد حينذاك، ومنها القوى الوطنية والديمقراطية والجناح اليساري لحزب البعث المرتبط تنظيمياً بالقيادة القومية لحزب البعث في سوريا، وبعض القوى القومية وخاصة مجموعة عبد الإله النصراوي، حيث ساهم الحزب بتنظيم بعض النضالات والمظاهرات، وبشكل خاص في العام ١٩٦٧ بصورة مشتركة في أعقاب هزيمة حرب الأيام الستة في حزيران من العام ١٩٦٧ بين الدول العربية وإسرائيل، وكذلك في الذكرى السنوية لهذه الحرب في المظاهرات التي حصلت في بغداد في العام ١٩٦٨[١٩٥] . ولكن لم تتوصل قيادة الحزب الشيوعي إلى أي تحالف مشترك مع قوى سياسية عراقية على صعيد البلاد. وكان الحزب الشيوعي يتعاون بشكل مناسب في كُردستان العراق مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني وفي إطار الكفاح المسلح أيضاً، وكانت قوى الحزب الشيوعي تعمل بقيادة مستقلة ولكنها كانت في إطار قوات الثورة (البيشمرگه) التي كان يقودها ملا مصطفى البارزاني.

وشخص المجلس الحزبي بأن الخط الدائم الذي يواجه الحزب هو الخطر اليميني، ولكن الحزب يواجه حالياً خطر الآنتهازية الآنعزالية اليسارية الذي يفترض أن يقاوم لكي لا يؤثر على مسيرة ونضال الحزب ودوره ويعرقل تصفية بقايا الآنحراف اليميني في الحزب.[١٩٦] كما أدان المجلس الحزبي الثالث الآنشقاق ودعا رفاقه إلى مواجهة الكتلة الآنشقاقية وتصفيتها فكرياً واجتثاث المفاهيم والنشاطات اللبرالية والتكتلية في صفوف الحزب.

---

١٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٤٥٣.

١٩٥ في مظاهرات حزيران ١٩٦٨ أنيطت بي في بغداد مسؤولية التنسيق مع جماعة بعث اليسار وجماعة النصراوي، وقد جرى التنسيق بصورة جيدة وكانت العلاقات في حينها طيبة عموماً، إضافة إلى بعض اللقاءات والنشاطات المشتركة الأخرى. ك. حبيب.

١٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٧-١٩.

لا شك في أن الآنشقاق قد استنزف الكثير من إمكانيات وجهود الحزب وقلص قدراته وسحب الكثير من كوادره وأعضاء الحزب إلى جانب التنظيم الجديد وشدد من حدة الصراعات الفكرية والسياسية والمهاترات غير المنطقية بين قيادة الحزب والقيادة المركزية للتنظيم الجديد الذي كان يقوده عزيز الحاج. وكان لهذا تأثيره السلبي على القاعدة الحزبية وعلى الناس المحيطين بالحزب، خاصة وأن نسبة غير قليلة من هؤلاء الناس كانوا يريدون أو يؤيدون الكفاح المسلح، ولكنهم كانوا لا يثقون باستعداد قيادة الحزب على ممارسة مثل هذا النهج. واستمر هذا الصراع والعمل بهاتين السياستين حتى بعد سقوط نظام حكم عبد الرحمن محمد عارف وتسلم البعثيين اليمينيين بقيادة أحمد حسن البكر وصدام حسين للسلطة السياسية في البلاد.

الفصل الثالث

الاقتصاد العراقي في ظل انقلاب شباط ١٩٦٣ والحكم العارفي

المدخل

حال وصول التحالف البعثي–القومي إلى السلطة عمد إلى إلغاء الخطة الاقتصادية التفصيلية الخمسية للفترة ١٩٦١–١٩٦٥ وإصدار المنهاج الاستثماري لسنة ١٩٦٣/١٩٦٤ الذي تضمن بعض مشاريع الخطة الملغاة. وبسبب الفوضى السياسية والاقتصادية التي سادت البلاد تأثرت الأوضاع الاقتصادية وتراجع الآنتاج في قطاعي الزراعة والصناعة وفي عدد من مشاريع الخدمات العامة، في حين شهد قطاع استخراج وتصدير النفط المرتبط بمصالح الشركات النفطية الاحتكارية وقطاع التجارة انتعاشا ملموسا. فتراجع إنتاج الحنطة بمقدار ٥٥,٢ ٪ والشعير بمقدار ٢٩,٨ ٪ والكتان بمقدار ٣,٠ ٪. كما تعثر تنفيذ بنود قانون الإصلاح الزراعي. وكان ذلك في صالح كبار ملاكي الأراضي الزراعي الذين ساندوا الآنقلابيين ووقفوا إلى جانبهم. في حين تعرضت الكوادر الفلاحية والكثير من الفلاحين الذين وقفوا إلى جانب القوى الديمقراطية وحكم عبد الكريم قاسم إلى المطاردة والاضطهاد والهروب من الريف. "وفي القطاع الصناعي شهد الآنتاج تقلصا في غالبية الصناعات المحلية ولاسيما صناعة الغزل والنسيج القطني والصوفي وصناعة الأحذية وصناعة الأواني المنزلية، في حين حافظت الصناعات الغذائية والمنظفات على مستوياتها..."[١٩٧].

وفي ذات الوقت ارتفع إنتاج النفط الخام من ٤٦,١ مليون طن في عام ١٩٦٢ إلى ٥٣,٤ مليون طن في عام ١٩٦٣. وحقق تصدير النفط الخام ارتفاعا مماثلا. فبعد أن كانت الكمية

---

١٩٧ تقرير البنك المركزي العراقي. بغداد. العدد ٩ لسنة ١٩٦٣.

المصدرة في عام ١٩٦٢ حوالى ٤٦,٠ مليون طن، ارتفع في عام ١٩٦٣ إلى ٥٣,٢ مليون طن. وتسبب ذلك في رفع إيرادات الحكومة العراقية من النفط الخام خلال السنتين المذكورتين من ٩٥,١ مليون دينار عراقي إلى ١١٠,١ مليون دينار. وقد كانت شركات النفط الخام، التي قدمت كل الدعم لنجاح الآنقلاب، مهتمة تماما بمساعدة الحكومة الجديدة على تسيير أعمالها .

ولوحظ خلال هذه الفترة انكماش شديد في حركة رؤوس الأموال العراقية وتراجع البرجوازية المتوسطة الصناعية عن توظيف أموالها في النشاط الاقتصادي، إذ أنها اعتبرت الآنقلاب غير شرعي وبالضد من إرادة الشعب وإرادتها معا، خاصة وأن عددا كبيرا من قادة الأحزاب البرجوازية الوطنية قد وضع في المعتقلات وتعرض للإهانة والتعذيب. فأنخفض عدد الشركات المساهمة في العام ١٩٦٣ بمقدار (١١) شركة، إذ تأسس خلال هذا العام ٤ شركات صغيرة برأسمال مدفوع قدره ٠,٤ مليون دينار عراقي في مقابل ١٥ شركة في عام ١٩٦٢ برأسمال مدفوع قدره ٣,١ مليون دينار عراقي. وهكذا كان الأمر مع الشركات ذات المسؤولية المحدودة حيث انخفض عددها بمقدار ١٣ شركة عن العام السابق. [١٩٨]

ودخل الآنقلابيون في وضع معقد ومتأزم. فمن جانب احتدم الصراع بين أجنحة البعث وبدأت عمليات الاعتقال والطرد تتسع، ومن جانب أخر تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد وأتسع هروب الكوادر العلمية والفنية من العراق، كما اتسعت الحملة الدولية المناهضة للاستبداد المنفلت في العراق والمطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين. وتطور في الوقت نفسه الخلاف بين البعثيين والقوميين إزاء العلاقات بين العراق وسوريا وبين العراق ومصر. وأنتهز الجناح الناصري في الحركة القومية العربية وأنقض على حزب البعث واستولى على السلطة ووضع بعض كوادر وأعضاء هذا الحزب في السجن.

وفي أعقاب هذه الحركة بدأت سياسة التقارب أكثر فأكثر مع مصر. وخلال فترة وجيزة وقع العراق على مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية مع مصر والكويت ومع عدد آخر من الأقطار العربية والدول الاشتراكية، وكذلك مع عدد من الدول الأوربية الغربية .

---

١٩٨ المصدر السابق نفسه.

ومن الجدير بالملاحظة أن الأنقلابيين الجدد قد توزعوا على اتجاهين مختلفين نسبيا هما :

* اتجاه مؤيد للتقارب السريع مع الجمهورية العربية المتحدة وتوجيه الاقتصاد وجهة التماثل في النهج والتكامل في النشاطات الاقتصادية، وبالتالي التهيئة لوحدة سياسية واقتصادية بين العراق ومصر بعد فشل الوحدة بين العراق وسوريا"
* واتجاه آخر يريد إبقاء العلاقات الطيبة مع مصر ولكن على أساس التعاون والتنسيق، كما كان يهدف إلى تطوير إمكانيات البرجوازية المحلية وبخاصة البرجوازية التجارية والعقارية وكبار ملاك الأراضي الزراعية وبرجوازية الريف .

وكانت الغلبة في السنتين الأولى والثانية للتيار الناصري، في حين هيمن التيار الثاني بعد وفاة عبد السلام عارف وتسلم عبد الرحمن عارف زمام السلطة على نحو خاص. وفي السنة الأولى والثانية نفذت مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي مارستها مصر منذ عام ١٩٦١ وما بعدها بقيادة جمال عبد الناصر وبدعم ملموس من جانب الإتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية .

ففي عام ١٩٦٤ صدرت قوانين تأميم عدد مهم من مشاريع وشركات ومنشآت القطاع الخاص المحلي العائدة للبرجوازية المتوسطة في حقول الصناعة والبنوك والتأمين والتجارة، وأممت المصالح الأجنبية في قطاعي البنوك والتأمين مقابل تعويض ومنعت نشاطه فيهما في ما عدا إعادة التأمين، كما صدر قانون المؤسسة الاقتصادية رقم ١٩٦٤/٩٨ والمؤسسة العامة للمصارف. وفي عام ١٩٦٥ صدرت عدة قوانين مهمة منها قانون الخطة الخمسية للسنوات ١٩٦٥–١٩٦٩ وقانون المؤسسات العامة، إضافة إلى قانون تعديل بعض بنود قانون الإصلاح الزراعي. ومنذ نهاية عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٥ جرى التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار إقامة السوق العربية المشتركة وعدد آخر من اتفاقيات التعاون العربي المشترك.[١٩٩]

---

١٩٩ التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ١٩٦٥. بغداد.

ويهمنا في هذا الصدد متابعة أربعة محاور أساسية بصدد السياسة الاقتصادية لحكم الأخوين عارف وهي :

قوانين التأميم لعام ١٩٦٤" خطة التنمية للسنوات ١٩٦٥-١٩٦٩" تطور القطاع الزراعي والموقف من الإصلاح الزراعي" تطور القطاع الصناعي، ومنه قطاع النفط الخام وأخيرا قطاع الدولة .

المبحث الأول

قوانين التأميم لعام ١٩٦٤

عندما أعلن رئيس الوزراء قرارات التأميم في صبيحة الرابع عشر من تموز عام ١٩٦٤، التي سميت ب"القرارات الاشتراكية" على شاكلة وتيمنا بإجراءات "التأميم الاشتراكية" في مصر قبل ذاك، لم يشر إلى حيثيات وأسباب أو موجبات صدور تلك القرارات. ولكن بعد مرور عام عليها بادر رئيس المؤسسة الاقتصادية وكالة ورئيس المؤسسة العامة للمصارف إلى تقديم تقرير واسع عن نتائج تطبيق تلك القرارات مشيرا فيه إلى الأسباب التي استوجبت صدور تلك القرارات واعتبرت بمثابة المذكرة التفسيرية لتلك القوانين. ولخص الأسباب التي دعت الحكومة العراقية إلى إصدارها بما يلي:

* معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة حينذاك.
* تجاوز العقبات التي وضعتها البرجوازية في طريق التنمية وتردد القطاع الخاص في الإقدام على استثمار إمكانياته في التنمية.
* عدم وضوح المعالم بين القطاع الخاص والعام وتوقعات القطاع الخاص بتوسيع القطاع العام وعدم معرفته بحدود التوسعات المقبل."
* ظهور طبقة اجتماعية تسيطر على عدد من المصارف وشركات التأمين والتجارة والشركات الصناعية وتزايد نشاطها ومحاولتها توجيه الحكم.
* استقطاب في تركز الدخول والثروات في البلاد والتي كانت تتطلب اتخاذ إجراءات لضمان العدالة في توزيع الدخول ومع تركز الثروة

* وكان للرأسمال الأجنبي دور ملموس في التأثير على توجيه النشاط المصرفي والحركة الائتمانية واستهدافه الأرباح قبل كل شيء.

وتضمنت تلك القرارات تأميم ٢٧ شركة صناعية و١١ مصرفا تجاريا و٨ شركات تأمين وواحدة لإعادة التأمين وأربع شركات تجارية.

وبلغ الرأسمال الكلي المدفوع لهذه الشركات المؤممة ما يقرب من ٢٦,١ مليون دينار عراقي، ٣,٢ مليون دينار (١٢,٣٪) منها يعود للدولة وللمؤسسات شبه الرسمية، والباقي (٨٧,٧٪) يعود للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، أي أن الرأسمال المؤمم بلغ ٢٢,٩ مليون دينار تقريبا. وبلغت حصة الرأسمال الأجنبي المؤمم والموظف في شركات التأمين وإعادة التأمين والمصارف التجارية ما يقرب من ٤,٦ مليون دينار عراقي أو ما يساوي ٢٠,١٪ تقريبا من إجمالي الرأسمال الخاص المؤمم. ومنه يتبين أن مقدار الرأسمال الخاص المحلي في الشركات المؤممة بلغ ١٨,٣ مليون دينار عراقي. وكانت حصة الصناعة في هذه التوظيفات قد بلغت ١٧,٤ مليون دينار أو ما يعادل ٩٤,٦٪ من إجمالي الرأسمال الخاص المحلي المؤمم.[٢٠٠]

وأكدت قوانين التأميم حصر النشاط الاقتصادي في مجالات التأمين والصيرفة والبنوك التجارية بالقطاع العام فقط. وبلغت الودائع المصرفية عند التأميم ما يقرب من ٥٠ مليون دينار عراقي.

وعند المقارنة بين ما أورده السيد رئيس المؤسسة الاقتصادية وبين الواقع الذي كان يسود عمليا في الاقتصاد العراقي حينذاك يجد الآنسان نفسه أمام الحقائق التالية:

* لقد كانت الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية السائدة حينذاك متردية حقا وكانت النقمة والغضب في صفوف الجماهير في تزايد مستمر بسبب الآنقلابات المتتابعة وتراجع تنفيذ الإصلاح الزراعي وتزايد البطالة في صفوف السكان القادرين على العمل وتزايد أرباح البرجوازية التجارية والعقارية بشكل خاص"

---

٢٠٠ التقرير السني للبنك المركزي العراقي ١٩٦٤. قوانين التأميم لخيري الدين حسيب.

* وكانت البرجوازية الصناعية التي توجهت لها ضربات سياسية قاسية بعد انقلاب شباط العام ١٩٦٣ لا تثق بالسلطة السياسية الجديدة وتخشى منها على مصالحها وتطورها اللاحق. إلا أن هذه الحقيقة كانت لا تعني بالضرورة أن إجراءات التأميم هي الحل المناسب لذلك الموقف البرجوازي الوطني، إذ أن إجراءات التأميم جاءت بمثابة عقوبة للبرجوازية الصناعية وليست ضرورة موضوعية تمليها الحاجة الفعلية للتأميم .

* وكانت القوى القومية الناصرية في العراق، التي مرت بتجربة الوحدة بين مصر وسوريا وانفراط عقدها بعد فترة وجيزة وفي أعقاب التأميمات في مصر وسوريا، تريد تجاوز احتمال فشل الوحدة التي كانت تسعى إليها مع مصر وارتأت تحقيق التناغم في السياسة واتجاهات التنمية بينهما قبل البدء بالحديث عن الوحدة أو السير في طريقها .

* وكانت القوى القومية الناصرية تريد حسم الصراع في الداخل لصالح الجناح الناصري في السلطة من خلال تعزيز مواقع الجهاز البيروقراطي الحكومي في الشؤون الاقتصادية وبالتالي الدفع باتجاه تعزيز مواقعها في السلطة السياسية وفي الدعوة إلى الوحدة العربية.

*ومع الطابع الاستغلالي لمشاريع القطاع الخاص، كما هو حال الوضع في مختلف الملكيات الخاصة الرأسمالية، فإن الصناعة العراقية لم تكن قد بلغت تلك الدرجة من النمو والتطور لتسلط مستوى من الاستغلال الذي كانت تفرضه شركات النفط الاحتكارية على الطبقة العاملة العراقية وعلى الشعب كله. وبمعنى آخر أن غياب العدالة الاجتماعية والتخلص من تمركز الثروة وسوء استخدام الدخل كان يفترض أن يمس تلك الاحتكارات الأجنبية قبل أن يمس الشركات الصناعية وغيرها من الشركات المؤممة. في حين أن التأميم لم يتعرض لشركات النفط الاحتكارية، بل ركز على الرأسمال المحلي أساسا. لقد استمرت شركات النفط الاحتكارية الأجنبية تمارس الإشراف المباشر على سياسة استخراج وتصدير النفط الخام لا في العراق

فحسب، بل وفي بقية الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في منظمة الأوابك والأوبك على حد سواء، كما كانت تقرر عمليا أسعار النفط الخام وتواصل استغلال هذه الثروة الخامية والشعب العراقي على هواها طيلة الفترة العارفية. وكانت قد بدأت في حينها مفاوضات جديدة لعقد اتفاقيات جديدة على أساس المقاولة مع شركات إيطالية وفرنسية والتي لم تنجز، إذ أطيح بالنظام مرة أخرى في صيف عام ١٩٦٨.

* ومن الصحيح تماما أن هذه التأميمات قد وسعت من قاعدة ونشاط قطاع الدولة على حساب القطاع الخاص، كما أعاقته لفترة عن التوجه صوب الاستثمار الصناعي، ولكنه على المدى الأبعد لم يكن كذلك، إذ أن القطاع الخاص سرعان ما بدأ يلعب دورا أكبر في الاقتصاد العراقي من الفترة السابقة وفي ظل ذات السلطة السياسية. وفي الوقت الذي لم تكن تلك الإجراءات طبيعة اشتراكية أو حتى تقدمية بالضرورة في إطار تلك المرحلة، فإنها كانت موجهة ضد فئة برجوازية وطنية ولمصلحة فئات برجوازية أخرى ومنحت البرجوازية البيروقراطية والتكنوقراطية مواقع جديدة ومهمة في الحياة الاقتصادية للبلاد.

* وكان الحكم يعتقد أن عملية التأميم ستساهم من الناحية السياسية في تحقيق ما يلي:

- إلقاء عبء المشاكل الاقتصادية التي رافقت الوضع الاقتصادي في البلاد وتفاقم مشكلات الناس على عاتق البرجوازية الوطنية التي أحجمت أو ترددت عن توظيف رؤوس أموالها في القطاع الصناعي بدلا من إيجاد الحلول العملية للمشكلات القائمة.

- محاولة كسب أوساط واسعة من الناس باعتبار إجراءات التأميم مضادة للتطور الرأسمالي في العراق.

- بث الفرقة في صفوف المعارضة العراقية بسبب اختلافها في تقييمها إجراءات التأميم ومجمل السياسة الاقتصادية وبالتالي الموقف من الحكم. وقد بدت هذه المسألة واضحة حين أتخذ الحزب الشيوعي العراقي موقفا مؤيدا من إجراءات

التأميم وعمد البعض من قيادييه للحديث عن طريق التطور اللارأسمالي في العراق وعن إمكانية التعامل مع حزب الإتحاد اشتراكي الذي أقامه الحكم حينذاك على منوال الإتحاد الاشتراكي الحاكم حينذاك في مصر، في حين اتخذت قوى وطنية أخرى موقفا معارضا ورافضا لإجراءات التأميم أو كاشفا عن طبيعتها الفعلية والأهداف المنشودة منها.

- محاولة التأثير على الرأي العام العربي وكسبه إلى جانب الحكم الجديد، وكذا الحال مع بلدان المنظومة الاشتراكية التي سارعت إلى تأييد تلك الإجراءات ودعت إلى التعاون مع النظام الجديد في العراق.

كانت إجراءا التأميم التي أقدمت عليها السلطة العارفية قد ساهمت في توسيع قاعدة قطاع الدولة وزيادة نشاطه ودوره في الآنتاج الصناعي وفي السياسة المصرفية والتأمين والتجارة عموما، ولكنها لم تغير من طبيعة قطاع الدولة الرأسمالي ولا من عدالة توزيع الدخل القومي أو منع تركز الثروة. ومن الموضوعية أن نشير بأن تلك الإجراءات ما كان لها بأي حال أن تغير من طبيعة قطاع الدولة، إذ أن المحك لطبيعة ومضمون نشاط واتجاهات تطور قطاع الدولة يكمن في طبيعة السلطة السياسية وبيئتها الاجتماعية وسياستها الاقتصادية. فلا المرحلة التي كان يمر بها العراق ولا البنية الطبقية والسياسية للسلطة العارفية ولا طابع وصولها الآنقلابي إلى الحكم واتجاهات الحكم اللاديمقراطية والاستبدادية، ولا طبيعة أجهزة الدولة وسعيها للمشاركة في استنزاف قطاع الدولة من الباطن، بالتعاون مع فئات البرجوازية القريبة من الحكم وتلك التي ساعدت الحكام الجدد في الوصول إلى الحكم، كان في مقدورها تجاوز الواقع القائم وتغيير البنية والمضمون الحقيقي لقطاع الدولة ولمجمل عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق. وسنبحث في موضوع قطاع الدولة في فقرة لاحقة.

المبحث الثاني

خطة التنمية القومية للفترة ١٩٦٥–١٩٦٩

بعد انقلاب شباط من عام ١٩٦٣ ألغت حكومة أحمد حسن البكر الخطة الاقتصادية التفصيلية واستبدلتها بالمناهج الاستثمارية السنوية لحين أعداد الخطة الخمسية الجديدة. وهكذا عمدت حكومة طاهر يحيى بعد انقلاب تشرين الثاني من العام ١٩٦٣ إلى تكليف أجهزة التخطيط بوضع خطة خمسية جديدة للفترة ١٩٦٤/١٩٦٥– ١٩٦٩/١٩٧٠مع استمرارها بتنفيذ مناهج استثمارية سنوية تستند بالأساس إلى الخطة التفصيلية للفترة ١٩٦٠–١٩٦٥. وانتهى وضع الخطة بعد صدور قرارات التأميم. وكانت القوى التي ساهمت بوضع الخطة تنتمي سياسيا إلى قوى التيار القومي الناصري التي عملت على إصدار قرارات التأميم، إضافة إلى بعض الكوادر الفنية غير السياسية. ولهذا جاءت تلك الخطة تتضمن أفكارا ومواقف عبر عنها "الميثاق الوطني" في الجمهورية العربية المتحدة،[٢٠١] أو انعكست في خطب عبد الناصر إزاء الدعوة إلى الاشتراكية وتعزيز دور الدولة في النشاط الاقتصادي وضمان فعالية ودور القطاعين العام والخاص غير المستغلين في التنمية الاقتصادية وتحسين دور التخطيط في تأمين التنسيق والتكامل الاقتصادي بين مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أهمية وضرورة تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي مع الأقطار العربية وزيادة الدخل القومي وتحسين مستوى حصة الفرد الواحد منه. ووضعت القوى الناصرية أبرز عناصرها على رأس أجهزة التخطيط والإدارة الاقتصادية لضمان وضع خطة تستفيد من تجربة العراق وتجربة مصر. وأكدت المذكرة التفسيرية لقانون الخطة بأنها تسعى إلى تحقيق هدفين اقتصاديين رئيسيين خلال فترة الخطة وهما:[٢٠٢]

---

٢٠١ راجع: الميثاق الوطني في الجمهورية العربية المتحدة. نشر على موقع المسيرة أو موقع جمال عبد الناصر بتاريخ ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

٢٠٢ حبيب، كاظم د. دراسات في التخطيط الاقتصاي. دار الفارابي. بيروت. مكتبة النهضة. بغداد. ١٩٧٤. ص ٢٣٩.

أولا: تحقيق ارتفاع محسوس في حجم الآنتاج الإجمالي ومستوى المعيشة وذلك بزيادة معدل النمو السنوي مع ضمان درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا: إعادة التوازن للبنيان الاقتصادي العراقي بحيث يزداد التنوع في الآنتاج القومي ويقل اعتماده على إيرادات النفط كمصدر للعملة الأجنبية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف زيادة الآنتاج في القطاعات السلعية ورفع حجم الصادرات غير النفطية واستبدال نسبة كبيرة من الاستيراد بالآنتاج المحلي.

وفي ضوء ذلك قدر أن تكون نسبة معدل النمو الاقتصادي السنوي بحوالى ٨٪، وتحقيق زيادة في الدخل القومي بما يعادل ما يحققه نمو مركب مقداره ٨٪ في السنة على الأقل. وعلى هذا الأساس رصد للخطة الخمسية الجديدة مبلغٌ قدره ٨٢١ مليون دينار عراقي موزعا كما في الجدول التالي:

توزيع تخصيصات الخطة الخمسية ١٩٦٤/١٩٦٥–١٩٦٩/١٩٧٠

باب الصرف	المبلغ المخصص مليون دينار	التوزيع النسبي ٪
الزراعة	157,0	19.1
الصناعة	159.0	19.5
الكهرباء	45.0	5.5
النقل والمواصلات	119.0	14.5
المباني والإسكان	274.0	33.3
قطاع التجارة والخدمات	4.0	0.5
مشاريع وزارة الدفاع	35.0	4.3
أجهزة التخطيط والمتابعة	2.0	0.3
الالتزامات الدولية	25.0	3.0
المجموع	820.0	100.0

المصدر: الوقائع العراقية. العدد ١١٣٥/ السنة السابعة. ١ تموز ١٩٦٥. بغداد. ص ٦.

وقد جرى توزيع هذه الاستثمارات على النحو التالي :

استثمارات حكومية، منها:	مليون دينار عراقي	النسبة ٪
استثمار مركزي	٥٦١,٢	٦٨,٣
استثمار البلديات والإدارات المحلية	٢٤,٨	٣,٠
استثمار المؤسسات الاقتصادية والمصالح الحكومية	٥٤,٠	٦,٦
استثمار القطاع الخاص	١٨١,٠	٢٢,١
الإجمالي	٨٢١,٠	١٠٠,٠

المصدر السابق نفسه

وعلى هذا الأساس يلاحظ القارئ ما يلي :

* إن التخصيصات الحكومية شكلت حوالى ٧٨,٠٪ من إجمالي الخطة والباقي خصص للقطاع الخاص.
* وأن القطاع الزراعي والصناعي حازا على مقدار متقارب من حصة التخصيصات الاستثمارية، علما بأن الصناعة شملت القطاعين التحويلي والاستخراجي.
* أن القطاعات السلعية قد استحوذت على ٦٣٥ مليون دينار، أو ما يعادل ٧٧,٣٪ من إجمالي التخصيصات. وان تخصيصات البناء والإسكان قد شكلت ٤٣,٢٪ من تخصيصات القطاع السلعي أو ٣٣,٤٪ من إجمالي تخصيصات الخطة.

وفي الخطة الخاصة بالاستثمارات الحكومية المركزية اختلف توزيع التخصيصات على القطاعات المختلفة حيث حصلت قطاعات الزراعة والصناعة والمباني والإسكان على مبلغ قدره ٤٠٧و٧ مليون دينار أو ما يعادل نسبة قدرها ٦٢،٣٪ تقريبا من إجمالي

التخصيصات، وإستحوذت الزراعة على نسبة قدرها ٢٥,٣٪ والصناعة على حوالى ٢٨٪ من إجمالي التخصيصات في الخطة.

ومن الجدير بالتنويه أن الخطة الجديدة قد تضمنت من حيث التشريع الجوانب الإيجابية التالية:[٢٠٣]

- احتواء الخطة على مجالات اقتصادية واجتماعية جديدة لم تشملها الخطط السابقة، أي إنها أكثر شمولا.
- اعتمادها مبدأ التنسيق بين القطاعين العام والخاص والسعي لتنظيم ودعم القطاع الخاص ومراقبة نشاطه.
- اعتماد مبدأ التنسيق بين قطاعات الصناعة والزراعة وكذلك بين النشاطات الاقتصادية الأخرى.
- شخص المخطط بصورة واضحة، وأن كانت عامة، المهمات الأساسية التي يفترض العمل في سبيلها في إطار الخطة الخمسية للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- وأبدى المخطط اهتماماً خاصا بالصناعة والزراعة ووضع لهما تخصيصات استثمارية بلغت معا حوالى ٥٣,٣٪ من إجمالي التخصيصات.
- وأبدى المخطط اهتماماً خاصا بالتكوين المهني والإداري للعاملين في مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

إن مثل هذا الاهتمام بالتخطيط كان يتطلب اهتماماً أكبر بالتنفيذ ومتابعة التنفيذ والرقابة على النتائج المتحققة سنويا لتدارك النواقص والأخطاء ومعالجتها والسير بالعملية التنموية نحو الأمام. ومن المؤسف أن يشير المرء إلى أن هذا التوجه لم يتحقق، بل صاحب عملية التنفيذ تباطؤٌ وقصورٌ كبيران. وتسبب ذلك في إعاقة عملية التنفيذ وانتهى إلى تفاقم مشكلات التنمية ومعيشة السكان التي ساعدت بدورها على تنامي المعارضة

---

٢٠٣ حبيب، كاظم د. دراسات في التخطيط الاقتصادي. بيروت. دار الفارابي. بغداد. مكتبة النهضة. ١٩٧٤. ص ٢٤٠

السياسية للنظام. وفي صيف عام ١٩٦٨ سقط النظام بانقلاب بعثي جديد لم يعطه الفرصة لاستكمال سنوات الخطة الخمسية. وأخذ الحكام الجدد مهمة تنفيذ ما تبقى من تلك الخطة. مصروفات الخطة الاقتصادية الخمسية ٤٤٦,٧ مليون دينار عراقي تقريبا، أو ما يساوي ٥٤,٤٪ من إجمالي تخصيصات الخطة. وحظي القطاع الصناعي بحصة عالية نسبيا من إجمالي المبالغ المصروفة حيث بلغ المصروف ١٠٣,٩ مليون دينار عراقي أو ما يعادل ٢٤,٤٪ في حين لم تحظ الزراعة إلا بمبلغ قدره ٥٦,٣ مليون دينار أو نسبة قدرها ١٢,٦٪ من أجمالي المصروفات الفعلية.[٢٠٤] وإذا أخذ الأمر على مستوى التخصيصات والمصروفات الحكومية المركزية فقط فإن المبلغ المصروف بلغ ٣٩٢,٦ مليون دينار من إجمالي التخصيصات البالغة ٥٦١,٢ مليون دينار، أي بنسبة صرف قدرها ٧٠٪ من إجمالي التخصيصات وهي نسبة عالية عموما يصعب تصورها.[٢٠٥] وخلال تنفيذ مشاريع الخطة خلال السنتين الأخيرتين من سنوات الخطة وبالارتباط مع سياسة الحكم الآنقلابي الجديد أجري تنقيح على تخصيصات المناهج الاستثمارية. وفي ضوء ذلك فإن المبلغ المخصص للتوظيفات الحكومية قد ارتفع من ٥٦١,٢ مليون دينار إلى ٦٦٨,١ مليون دينار. وأن المبلغ المصروف فعلا من هذه التخصيصات بلغ ٣٦٥,٥ مليون دينار أو ما يعادل ٥٤,٧٪، وهي نسبة معقولة عموما، علما بأن الحكام الجدد بذلوا جهدا خاصا لتنشيط أجهزة التخطيط والتنفيذ والمتابعة للحصول على نتائج أفضل لصالح تحسين موقفهم إزاء الجماهير التي كانت تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية متفاقمة، إضافة إلى المشكلات السياسية.

وانعكس هذا الواقع على تخلف نسبي في تحقيق الأهداف التي وضعها المخطط في الخطة الخمسية، سواء أكان بالنسبة إلى معدلات النمو والزيادات المنشودة في إجمالي الآنتاج المحلي ومعدل حصة الفرد الواحد منه أم في معدلات نمو الصناعة والزراعة وغيرها من

---

٢٠٤ كتاب الجيب الإحصائي. الجهاز المركزي للإحصاء ١٩٧٠. وزارة التخطيط. بغداد.١٩٧٢. ص ٢٢٠.

٢٠٥ النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي. ١٩٥٠–٢٠١٠. ترجمة الدكتور محمد سعيد عبد العزيز. دار الكنوز الأدبية. بغداد. ط ١. ١٩٩٥. ص ٧٠.

القطاعات، أم في تغيير العلاقة بين حصة إيرادات قطاع النفط الخام وإيرادات القطاعات الآنتاجية الأخرى في تكوين الدخل القومي و في بنية الصادرات العراقية أم في تغيير بنية الاستيراد وتقليص حجم استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية. أما في مجال العمالة فالأرقام تشير إلى أن المتحقق ارتفع عن المستهدف في الخطة. ويمكن إيراد بعضا من تلك المؤشرات لتبيان مستوى التطور الذي تم خلال فترة الخطة الخمسية في مجال الاقتصاد .

الناتج المحلي الإجمالي: بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٤ و١٩٦٩

القطاعات	سنة الأساس ١٩٦٤ مليون دينار عراقي	المستهدف سنة ١٩٦٩ مليون دينار عراقي	المتحقق في سنة ١٩٦٩ مليون دينار عراقي	نسبة المتحقق إلى المستهدف ٪
القطاعات السلعية	506.7	730.5	643.4	88.1
قطاعات التوزيع	107.1	153.3	139.7	91.1
قطاعات الخدمات	147.4	219.6	197.0	89.7
المجموع العام	761.2	1103.4	980.1	88.8

المصدر: الوقائع العراقية. عدد ١٨٦٢ في ١/٤/١٩٧٠. بغداد. ص ١١٢.

تطور العمالة

بلغ عدد المشتغلين في سنة الأساس ١٩٦٤ ما يقرب من ٢١١,٢ ألف مشتغل وأرتفع في عام ١٩٦٩ إلى ٢٥٤٦,٢ ألف مشتغل، أي بزيادة قدرها ٤٢٧,٠ ألف مشتغل أو ما يعادل ٢٠,١٪. وقد وزعت تلك الزيادة على القطاعات المختلفة بنسب متباينة حيث بلغت في القطاعات السلعية ما يقرب من ٢١,٩٪ وفي قطاعات التوزيع ١٧,٦٪ وفي قطاع الخدمات

١٦,٥٪. وكان نصيب الزراعة والصناعة ٢٢,١٪ و١٩,٢٪ على التوالي في حين كان نصيب قطاع لبناء والتشييد ٤١,٩٪ من إجمالي الزيادة المتحققة في عدد المشتغلين.[٢٠٦]

الدخل القومي للفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٩

السنة	عدد السكان	الدخل القومي بالأسعار الجارية/ م.د.ع .	متوسط دخل الفرد منه/ دينار عراقي	الدخل القومي بالأسعار الثابتة ١٩٦٦/م.د.ع .	متوسط دخل الفرد منه/ دينار عراقي
١٩٦٥	8097230	659.29	81.4	685.33	84.6
١٩٦٦	8359661	705.53	84.4	705.53	84.4
١٩٦٧	8632709	714.79	82.8	658.19	76.2
١٩٦٨	8914457	782.91	78.8	749.20	84.0
١٩٦٩	9205185	826.81	89.8	780.01	84.7

المصدر: كتاب الجيب الإحصائي ١٩٦٠–١٩٧٠. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. بغداد. ١٩٧٢. ص ٣٧.

يمكن للجدول أن يقدم ثلاث حقائق أساسية هي:

* إن مستوى النمو في الدخل القومي كان ضعيفا عموما وأقل بكثير مما قدر له عند وضع الخطة.
* وأن النمو في السكان كان عاليا عموما.
* واستطاعت معدلات النمو السكانية العالية نسبيا من جهة ومعدلات النمو المتوسطة في الدخل القومي أن تمنع من ارتفاع ملموس في متوسط حصة الفرد الواحد منه، وبخاصة بالنسبة للأسعار الثابتة.

---

٢٠٦ المصدر السابق نفسه. ص١١٩.

*ومما هو جدير بالإشارة ولا يمكن للجدول أن يوضحه هو الفارق الكبير بين أصحاب الدخول العالية وأصحاب الدخول الواطئة في المجتمع، وهو ما لا يعكسه مؤشر متوسط دخل الفرد الواحد منه، وبالتالي الفجوة المتسعة بين مستوى حياة ومعيشة الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة لصالح الأغنياء ومالكي وسائل الآنتاج .

المبحث الثالث

الموقف من الإصلاح الزراعي وتطور القطاع الزراعي

جاءت ثورة الردة في العام ١٩٦٣ إثر تحالف سياسي اجتماعي بين خليط غير متجانس من الفئات الاجتماعية والقوى السياسية. وكان العامل الحاسم الذي جمع بينها هو موقفها المناهض لحكومة عبد الكريم قاسم، في حين كان كل منها يسعى إلى تحقيق أهداف معينة خاصة به. والتحالف الذي أيد وساند الآنقلاب كان يريد من الحكام الجدد نصيبه، وبشكل خاص الفئات الأكثر يمينية من البرجوازية الصغيرة وفئات كبار ملاك الأراضي الزراعية أو الإقطاعيين السابقين من شيوخ ورؤساء العشائر وبعض فئات البرجوازية العقارية. وكان على الحكم الجديد أن يدفع ثمن هذا التحالف سياسيا واقتصاديا. وإذا كانت الفوضى قد سادت الأشهر الأولى من الآنقلاب ولم ينتهج الحكم سياسة واضحة في مختلف المجالات فإن الآنقلاب الذي أزاح البعثيين من السلطة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ قد بدأ بتسديد الفاتورة. وكان الثمن الذي دفعته البرجوازية الوطنية مرتفعا نتيجة موقفها من عبد الكريم قاسم وتأييدها له وموقفها المناهض لانقلاب شباط وتشرين قد انعكس بصورة واضحة في إجراءات تأميم مشاريع الصناعة على نحو خاص، وفي القطاع الزراعي اتخذت الدولة من الإجراءات ما يكفي لتجميد قانون الإصلاح الزراعي عمليا ابتداءً من عمليات الاستيلاء على الأراضي الخاضعة لقانون الإصلاح الزراعي ومرورا بتوزيع الأراضي المستولى عليها على المستحقين من فقراء وصغار الفلاحين وانتهاءً بتوفير مستلزمات الآنتاج والدعم الضروريين للفلاحين والتعاونيات الزراعية. وجدير بالإشارة أن سياسة الدولة في مختلف مجالات الاقتصاد العراقي والعلاقات الاقتصادية العربية والدولية كانت متناقضة وغير متجانسة، وهو تعبير عن وجود مراكز قوة متعددة في النظام العارفي حينذاك ووجود تباين في مواقفها

السياسية والاقتصادية والعربية والدولية. وقد أشرت إلى طرف منه في موقع آخر من هذا الكتاب .

لقد وضع قانون الإصلاح الزراعي بصيغة يمكن معها تسريع أو تأخير إنجاز بنوده، كما انه كان في مواقع وبنود معينة حمال أوجه عديدة. وعند سيادة الديمقراطية والحياة الدستورية يمكن للإنسان أن يلاحظ تسريعا في تنفيذ بنود القانون، ولكن في حالة غياب الديمقراطية والحياة الدستورية يمكن أيضا إعاقة تنفيذ القانون إلى حدود بعيدة. ومن حيث المبدأ استبعد القانون من نشاط أجهزة الإصلاح الزراعي عند ممارسة القانون أي تمثيل للفلاحين أو من ينوب عنهم. وكان هذا أكبر الأخطاء حيث أناط العلية كلها بأيدي أجهزة يمكنان تسرع أو تباطؤ بتنفيذه أو حتى تتلاعب به. وهذا ما حصل فعلا في الفترة الواقعة بين ١٩٦١ و١٩٦٨ رغم أن الحكومة التي أصدرت ذلك القانون كانت ما تزال في الحكم، إذ أن عام ١٩٦١ وما بعده شهدت تغيرا ملموسا في نهج الحكومة ذاتها وترددها إزاء الهجوم الذي شنته القوى الإقطاعية واليمينية المناهضة للقانون.

كانت عملية تنفيذ بنود القانون تتطلب ثلاث خطوات أساسية تتضمن بدورها مجموعة من الإجراءات المعقدة التي يمكن أن تستمر سنوات طويلة. والخطوات الرئيسية الثلاث هي :

١. الأراضي الزراعية العائدة للملاكين وتقديم الإقرار بخضوعها لقانون الإصلاح الزراعي تسجل لأجهزة الإصلاح الزراعي.
٢. صدور قرارات بالاستيلاء على الأراضي الزائدة عن الحد الأعلى المقرر لملاك الأراضي الزراعية وفق القانون.
٣. صدور قرارات بتوزيع تلك الأراضي على الفلاحين المستفيدين من هذا القانون .

وفي كل من هذه الخطوات الثلاث وبين كل منها إجراءات التدقيق في الإقرارات والكشف عن الأرض من جانب اللجنة المختصة وتثبيت نوعية الأرض ومواصفات الموقع...الخ التي تأخذ من حيث المبدأ وقتا طويلا لإنجازها. وإذا ما جرى اعتراض على بعضها فستأخذ وقتا أطول .

ومن المعروف أن أراضي العراق الزراعية التي جرى البدء بتسجيلها في عام ١٩٣٢ أمكن إنجاز ٤٧٪ منها حتى عام ١٩٥١ و٩٠٪ منها حتى نهاية عام ١٩٦٨.[٢٠٧] وكان البعض يدعو إلى الكف عن التوزيع إلى حين استكمال تسجيل كافة الأراضي وتحديد مواقعها ومواصفاتها .

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٣–١٩٦٨ أمكن تحقيق النتائج التالية في مجال الاستيلاء على الأراضي الزراعية وتوزيعها :

عمليات الاستيلاء على الأراضي الزراعية وتوزيعها في العراق بين ١٩٦٣–١٩٦٨

السنة	تطور مساحات الأراضي المستولى عليها/ دونم	الأراضي الموزعة للاستفادة مؤقتا منها /دونم	عدد الفلاحين المستفيدين مؤقتا منها	مساحة الأراض الموزعة والمملكة/دونم	عدد الفلاحين المستفيدين فعلا من التمليك
حتى ١٩٦٣	6500000	6854292	239358	1644552	32974
١٩٦٤	7300000	7286000	220948	2094000	42153
١٩٦٥	7400000	7414000	254829	2280000	46293
١٩٦٦	6582000	6854000	226377	2417000	50534
١٩٦٧	6818000	6880000	195099	2558000	53934
١٩٦٨	7073360	7088940	205945	2751404	60802

المصدر: قارن :

Pfeifer Albrecht Dr. Aktuelle Probleme der Produktions-steigerung und der soyialen Umgestaltung der Landwirtschaft im Irak. Dissertationsschrift (B). Karl-Marx-Universitaet. Leipzig. 1972. S. 174.

207 Pfeifer، Albrecht Dr. Aktuelle Probleme der Produktions-steigerung und der soyialen Umgestaltung der Landwirtschaft im Irak. Dissertationsschrift (B). Karl-Marx-Universitaet. Leipzig. 1972. S. 173.

* كانت المساحات المستولى عليها حتى نهاية عام ١٩٦٢ قد بلغت ٢٨٣٦٩٩٢ دونما، ومساحات الأراضي الموزعة على الفلاحين مؤقتا ١٤٤٢٨٨٦٤ دونم، وعدد الفلاحين المستفيدين منها ١٩٣٣٩٥ فلاحا، ومساحات الأراضي الموزعة والمملكة للفلاحين فعلا ١٦٦٢٥٦٣٢ دونما، وعدد الفلاحين المستفيدين من التمليك ٢٥٧٦٨ فلاحا. راجع: المصدر نفسه. ص ١٧٤.

ومنه يتبين أنه وبعد مرور عشر سنوات تقريبا على صدور قانون الإصلاح الزراعي لم تكن الأراضي الموزعة والمملكة فعلا للفلاحين تزيد عن حوالى ٣٩٪ من إجمالي الأراضي المستولى عليها، علما بأن الأراضي المستولى عليها لم تكن تزيد عن ٦١,٧٪ من إجمالي الأراضي الخاضعة للاستيلاء عليها وفق القانون، أي إن الموزع منها لم يرتفع عن ٢٤٪ من إجمالي الأراضي الخاضعة للاستيلاء والتوزيع.[٢٠٨] كما يتبين أيضا أن عدد الفلاحين الذين ملكوا أرضا بموجب القانون لم يزد عن ربع عدد الفلاحين الموجودين في الريف والعاملين في القطاع الزراعي. كما لوحظت ظاهرة تقلص وتذبذب عدد الفلاحين الذين استفادوا من الأرض الزراعية مؤقتا وفق القانون لأسباب عديدة منها أنهم لم يتمتعوا بتسهيلات الحصول على قروض مالية أو الحصول على مستلزمات الآنتاج الزراعي أو الدخول بالجمعيات الفلاحية والاستفادة من بعض التسهيلات التي منحت حينذاك بسبب كونها لم تكن تملك أرضا زراعية تستطيع بموجبها الحصول على تلك التسهيلات. ودفع هذا الواقع إلى هجرة أعداد كبيرة منهم الريف وترك الأراضي الزراعية عمليا تحت تصرف كبار ملاك الأراضي القدامى.

وفي سنوات ١٩٦٤–١٩٦٨ صدرت عن الحكم مجموعة من القوانين الخاصة بالإصلاح الزراعي ساهمت في زيادة مصاعب تنفيذه من جهة وخدمت بشكل مباشر أو غير مباشر كبار ملاك الأراضي الزراعية في العراق، وعلى نحو خاص السراكيل منهم في كل من العمارة (ميسان) والناصرية (المثنى)، وكذلك في مناطق كُردستان التي كانت في وضع عسكري

---

٢٠٨ حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الآنتاجي. مطبعة الغري. النجف. ١٩٧٦. ص ١٢٢.

صعب وقلق. وهي بالتالي لم تكن في مصلحة الفلاحين الفقراء وصغار المزارعين. نشير هنا على سبيل المثال لا الحصر قانوني ١٠٤و١٩٩ لسنة ١٩٦٤ الخاصة بزيادة مساحات الأراضي الزراعية التي يحق للسركال التمتع بها بالنسبة إلى محافظتي ميسان والمثنى، والقوانين ١٦، ١٦٧ و ١٦٨ لسنة ١٩٦٥ التي رفعت من مقدار التعويضات من ١٠٠٠ دينار إلى ٣٠٠٠ دينار لصالح كبار ملاك الأراضي الزراعية ورفع الفائدة من ١٪ إلى ٣٪ وخفضت فترة دفع التعويضات من ٤٠ سنة إلى ٢٠ سنة، كما رفع الدفع النقدي عن شراء المكائن الزراعية من ١٠٠٠ دينار إلى٣٠٠٠ دينار وحددت الدفع بعشر سنوات. [٢٠٩]

وقد انعكس هذا الوضع الصعب في علاقات الأرض الزراعية وعودة كبار ملاك الأراضي الزراعية إلى التحكم الواسع بالأرض وبعدد متزايد من الفلاحين إلى تراجع في الآنتاج الزراعي وإلى ارتفاع حجم استيراد السلع الزراعية لإغراض الاستهلاك المحلي وللصناعات الزراعية وإلى ضعف حركة تنمية وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة نسبيا في الزراعة، وإلى هجرة واسعة من الريف إلى المدينة وإلى تنامي أجواء المعارضة السياسية للحكم في الريف .

وتشير إحصائيات وزارة التخطيط إلى انه وفي الوقت الذي ارتفع عدد العاملين في الزراعة بين عامي ١٩٦٤–١٩٦٩ من ٩٢٠١٠٠ مشتغل إلى ١٣٨٥٧٠٠ مشتغل، أي بزيادة قدرها ٥٠,٦٪ خلال خمس سنوات، فإن الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة قد ارتفع من ١٤٨,١ مليون دينار إلى ١٨٦,٩ مليون دينار (بأسعار عام ١٩٦٤، أي بنسبة زيادة قدرها ٢٦,٢٪ تقريبا. وهي نسبة واطئة قياسا ليس لمجموع العاملين في الزراعة فقط، بل وكذلك بالنسبة لسكان الريف العراقي حيث بلغت النسبة أكثر من نصف السكان بقليل. [٢١٠]

209 Pfeifer، Albrecht Dr. Aktuelle Probleme der Produktions-steigerung und der soyialen Umgestaltung der Landwirtschaft im Irak. Dissertationsschrift (B). Karl-Marx-Universitaet. Leipzig. 1972. S. 195:

٢١٠ كتاب الجيب الإحصائي. ١٩٦٠–١٩٧٠. بغداد ١٩٧٢. مصدر سابق ص ٣٠.

المبحث الرابع

تطور القطاع الصناعي التحويلي

إذا استندنا إلى الخطة المنشورة من قبل وزارة التخطيط فإنها تشير إلى أن المسؤولين عن شؤون الاقتصاد العراقي في فترة الحكم العارفي قد أعاروا خلال هذه الفترة اهتماما ملموسا بقضايا التنمية الصناعية وتجلى في مشاريع الخطة الخمسية والتخصيصات المالية التي وجهت للقطاع الصناعي التحويلي. إذ بلغت التخصيصات المالية الحكومية لهذا القطاع في المناهج السنوية للفترة ١٩٦٤–١٩٦٩ ما يقرب من ٢٢٠ مليون دينار. إلا إن هذا الاهتمام التشريعي لم ينعكس في الحياة العملية، إذ استمرت علمية تنفيذ المشاريع الصناعية على بطئها السابق. فلم يرتفع المصروف من المبلغ المخصص، بغض النظر عن نوعية وجدوى الصرف ونتائجه، عن ١٠٧,٥ مليون دينار، أو ما نسبته ٤٨,٩٪ فقط. وكان عام ١٩٦٩ أفضل سنوات التنفيذ حيث بلغت نسبة التنفيذ ٩٠,٥٪ من إجمالي المبلغ المخصص للعام المذكور وقدره ٢١ مليون دينار، في حين لم يتجاوز التنفيذ في سنة الآنقلاب عن ٣٣,٩٪ من المبلغ المخصص البالغ ٣٩,٥ مليون دينار.

وفي ضوء ذلك تطور الرأسمال الثابت في الصناعة التحويلية خلال السنوات ١٩٦٤–١٩٦٩ على نحو ما هو وارد في الجدول التالي:

تكوين رأس المال الثابت في الصناعة التحويلية في العراق(بالأسعار الجارية)

التفاصيل/ السنة	تكوين رأس المال الثابت في الصناعة م.د.ع .	نسبتها إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق ٪
١٩٦٤	22.4	18.4
١٩٦٥	25.4	19.6
١٩٦٦	30.6	20.4
١٩٦٧	43.4	23.9
١٩٦٨	36.4	25.4
١٩٦٩	40.1	25.5

المصدر: المؤشرات الاقتصادية لتطور الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ٢٧/٢٦.

ومنه يبدو أن مقدار ونسبة تكوين رأس المال الثابت في الصناعة التحويلية كان واطئا من جهة ومحدودا في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي. وهي مرتبطة أيضا بمقدار الاستثمارات الموجهة للصناعة من جهة ونوعية وسبل استخدام تلك التوظيفات من جهة ثانية، كما إنها لا تتناسب مع قدرات العراق المالية من موارد النفط الخام وإمكانياته الفعلية على التنفيذ .

وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن التوظيفات الحكومية في القطاع الصناعي، إضافة إلى التوظيفات الجديدة في الصناعة من جانب القطاع الخاص والمختلط، قد ساعدت على تنمية الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملموس ورفعت من عدد العاملين. ولكن الخلل الكبير الذي صاحب الفترات المنصرمة، رغم بعض المحاولات الإيجابية التي بذلت بعد ثورة تموز مباشرة، يبرز في سوء توزيع الاستثمارات على مناطق ومدن العراق المختلفة حيث تركزت تلك التوظيفات في المدن الكبيرة، وبخاصة العربية منها، في حين أهملت منطقة كُردستان وبعض مناطق الوسط والجنوب من العراق، إضافة إلى إهمال تنمية الصناعات التي تعتمد

على الموارد الأولية المتاحة في البلاد وبخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي، أي تطوير الصناعات البتروكيماوية والصناعات الأساسية الأخرى، إضافة إلى الصناعات الزراعية التي من شأنها بناء القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية في البلاد. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٤–١٩٦٩ تطور القطاع الصناعي في أهم مؤشراته كما في الجدول التالي:

تطور القطاع الصناعي التحويلي في العراق الفترة للواقعة بين ١٩٦٤–١٩٦٩

السنة	عدد المؤسسات الكبيرة	عدد المشتغلين في المؤسسات الكبيرة	الأجور المدفوعة ١٠٠٠في السنة/ دينار	قيمة مضافة منتجة ١٠٠٠ في السنة/د.*	متوسط إنتاجية الفرد للقيمة المضافة /د. **	متوسط أجر الفرد السنوي/. **
١٩٦٤	1202	80066	21084	65470	817.7	263.3
١٩٦٥	1243	83343	22337	72642	871.6	268.0
١٩٦٦	1326	87518	23558	70427	804.7	269.2
١٩٦٧	1386	89041	25144	76018	853.8	282.3
١٩٦٨	1432	90027	26818	88748	985.8	297.9
١٩٦٩	1368	97451	30578	92924	953.6	313.8

المصدر: كتاب الجيب السنوي ١٩٧٠–١٩٦٠. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. ١٩٧٠. ص ١٠٠–١٠٣.

* بالأسعار الجارية. ** أحتسب متوسط إنتاجية الفرد للقيمة المضافة ومتوسط أجر الفرد من قبل الباحث. بلغ سعر الدينار الواحد في هذه الفترة ٢٨،٢ $ أمريكي للفترة ١٩٥٠–١٩٦٨ و٧٩،٢ لعام ١٩٦٩.

ومنه يتبين أن الزيادة الحاصلة في المؤشرات الواردة في الجدول كانت أقل بكثير مما كان مستهدفاً في الخطة الخمسية للفترة ١٩٦٥/١٩٦٦-١٩٦٩/١٩٧٠، سواء كان هذا التخلف يمس إنشاء المنشآت الصناعية أم زيادة الآنتاج والفائض الآنتاجي أم الزيادة المرجوة في عدد العاملين في القطاع الصناعي. ومن المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى أن الصناعات الصغيرة قد ساهمت بنسبة مهمة في زيادة الآنتاج الصناعي، حيث استطاعت أن تحقق النتائج الآتية خلال الفترة المذكورة.

نسب تطور الصناعات الصغيرة في إجمالي الصناعات التحويلية

السنة	حصتها في عدد المؤسسات من الإجمالي ٪	حصتها من إجمالي المشتغلين ٪	حصتها من إجمالي الأجور السنوية ٪	حصتها من إجمالي القيمة المضافة السنوية ٪	متوسط إنتاجية الفرد للقيمة المضافة/ د	متوسط أجر الفرد فيها / دينار/ سنة
١٩٦٤	95.4	36.3	14.2	9.8	367.4	76.4
١٩٦٥	95.5	36.7	16.3	9.0	349.8	89.9
١٩٦٦	94.6	34.7	13.9	7.9	336.1	81.3
١٩٦٧	95.0	38.7	16.6	9.4	387.9	85.4
١٩٦٨	94.9	37.6	15.7	9.8	399.1	89.0
١٩٦٩	95.2	37.6	14.2	11.3	493.2	83.0

المصدر: كتاب الجيب الإحصائي ١٩٦٠-١٩٧٠. مصدر سابق. ص ١٠٠-١٠٣.

ومن خلال المقارنة بين الجدولين يلاحظ بوضوح أن متوسط أجر العامل في مؤسسات الصناعات الصغيرة بلغ في عام ١٩٦٤ حوالى ٧٦,٤ دينار في السنة وأرتفع إلى ٨٣ دينار في عام ١٩٦٩، أي ما يقرب من ٨,٦٪ خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٦٩ فقط، في حين ارتفع

متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة بحدود ٣٤,٢٪ خلال الفترة ذاتها. كما يلاحظ بأن متوسط أجر العامل في الصناعات الصغيرة بلغ حوالى ٢٩٪ من متوسط أجرة العامل في المؤسسات الكبيرة وانخفضت هذه النسبة إلى ٢٦,٥٪ في عام ١٩٦٩. كما شكل متوسط إنتاجية العامل الواحد من القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة نسبة قدرها ٤٤,٩٪ في عام ١٩٦٤ من متوسط إنتاجية العامل الواحد من القيمة المضافة المنتجة في المؤسسات الكبيرة وارتفع هذا إلى ٥١,٧ ٪ في عام ١٩٦٩. ويلاحظ أيضا أن التناسب بين الأجور وفائض القيمة بلغ عموما ١:٢ في المؤسسات الكبيرة وحوالى ١:٤ في المؤسسات الصغيرة.

ومن المفيد الإشارة إلى ظاهرة إيجابية بدأت تتطور تدريجا في أعقاب ثورة تموز عام ١٩٥٨، ولكنها راوحت في مكانها فيما بعد من حيث العدد المطلق وتقلصت حصتها النسبية في الفترة ١٩٦٤–١٩٦٩، وأعني بها ظاهرة مشاركة المرأة في الأنتاج الصناعي. ففي عام ١٩٦٤ بلغ عدد الآناث العاملات في القطاع الصناعي التحويلي ٧٦٣٨ امرأة، أي ما نسبته ٦,١٪ من إجمالي العاملين في هذا القطاع، ارتفع العدد في عام ١٩٦٩ إلى ٧٦٥٨ امرأة فقط، أي بأن خفضت نسبته إلى ٤,٩٪ من إجمالي العاملين في الصناعة التحويلية. وفي السنتين المذكورتين كانت نسبة النساء العاملات في المؤسسات الكبيرة تزيد عن ٩٥٪ من إجمالي النساء العاملات في هذا القطاع.

المبحث الخامس

قطاع التجارة الخارجية

تعكس التجارة الخارجية، استيراداً وتصديراً، لأي بلد في العالم طبيعة ومستوى تطور البنية الاقتصادية واتجاهات تطور العملة الاقتصادية في آن واحد، كما تتجلى فيها طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة مع بلدان العالم. ومن هنا تبرز أهمية دراسة التجارة الخارجية بأربعة اتجاهات أساسية، وهي:

١. التركيب السلعي للصادرات والواردات ودور المواد الأولية في بنية الصادرات أو الواردات.

٢. التركيب الجغرافي للتجارة الخارجية.

٣. دور موارد التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات.

٤. دور التجارة الخارجية في تكوين واستهلاك الدخل القومي.

وأهمية هذه النقاط تنشأ عن كونها ترتبط بشكل ملموس ومباشر بعملية التنمية التي يمارسها هذا البلد أو ذاك وتؤثر في وجهتها ومدى تأثيرها في توفير مستلزمات تغيير بنية الاقتصاد الوطني وتعجيل عملية التنمية وزيادة فرص العمل وتطوير مستوى حياة ومعيشة السكان. وغالباً ما ساهمت سياسات التجارة الخارجية في الدول النامية في إعاقة عملية التنمية لأنها كانت وما تزال اقتصاديات استهلاكية للسلع المنتجة في الدول المتقدمة واقتصاديات استخراجية للمواد الأولية ومصدرة لها إلى الدول الأخرى، فتعيق بذل تطور قاعدتها الآنتاجية الذاتية، وبالتالي تدخل في حلقة مفرغة من التخلف ومن العلاقة غير العقلانية بين الصادرات والواردات. وكلها تؤثر بدورها على مجمل العملية الاقتصادية في البلاد. وكانت هذه الحالة هي السائدة عموماً في العراق خلال فترات طويلة رغم بعض الجهود التي بذلت لتطوير قطاع الصناعة، وخاصة في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨، إلا أن طبيعة الاقتصاد الوطني حافظت على بنيتها الأساسية: اقتصاد زراعي متخلف واستخراجي تابع ومكشوف على الخارج بقوة كبيرة.

فإذا ما تابعنا الاتجاهات الأربعة المشار إليها في أعلاه سنجد في المحصلة النهائية أن سياسة التجارة الخارجية التي مارستها الحكومات المختلفة لم تلعب دوراً كبيراً في تعجيل وتطوير عملية التنمية في الاقتصاد العراقي، ولكنها ساهمت مع ذلك في تحريك هذا الاقتصاد بسبب موارد النفط المالية المتأتية من استخراج وتصدير النفط الخام إلى السوق الدولية وعبر شركات النفط الأجنبية التي كانت تتحكم بكميات وأسعار واتجاهات تصدير النفط الخام العراقي.

١. التركيب السلعي للصادرات والواردات

تشير المعطيات المتوفرة لدينا إلى لوحة قاتمة بالنسبة إلى بنية صادرت وواردات العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٣–١٩٦٨، التي يمكن أن تساعدنا في معرفة وجهة حركة التجارة الخارجية.

التركيب السلعي وقيم صادرات العراق خلال الفترة ١٩٦٣–١٩٦٨

(ألاف الدنانير العراقية)

السلع المصدرة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
مواد غذائية١	١٠,٢٥٤	٧,١٢٥	٨,٤٠٧	١٠,٦٦٧		
مواد أولية زراعية٢	٢,٤٥٢	٤,٦٧١	٥,٥٢٢	٦,٣٣٢		
حيوانات حية٣	٣٩	٤٦	٥١	٤٩		
السلع المصنوعة٤	١,٩٣٠	٢,٥١٨	٢,٦١٠	٣,٥٤٤		
سلع أخرى	٥٧٧	٩٣١	١,٥٢٩	٢,٦٤٧		
المجموع	١٦,٧٣٠	١٥,٢٩١	١٨,١١٩	٢٣,٢٣٩		
النفط الخام المصدر	٢٥٨,٩٦٦	٢٨١,٧٥٩	٢٩٣,٥٩٥	٣٠٨,٨٥٣		
الإجمالي	٢٧٥,٦٩٦	٢٩٧,٠٥٠	٣١١,٧١٤	٣٣٢,٠٩٢		
نسبة النفط إلى الإجمالي	٪٩٣,٩٣	٪٩٤,٨٥	٪٩٤,٢٠	٪٩٣,٠٠		

قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. بغداد. مطبعة العاني. ص ٢٥٨/٢٥٩.

والتقرير السنوي لسنة ١٩٦٦. ص ٢٦٦/٢٦٧.

١ وتشمل هذه الفقرة التمور والشعير والحبوب الأخرى والقطاني والدقيق والفواكه والخضر.

٢ وتشمل هذه الفقرة القطن الخام والصوف الخام والجلود والبذور والمصارين وعرق السوس.

٣ وتشمل الخراف والماعز وحيوانات أخرى.

٤ وتشمل التبغ والدبس والإسمنت والعلف والتبن ونوى التمور، وهي سلع مصنعة ونصف مصنعة.

ويستدل من هذا الجدول الخاص بالصادرات العراقية على عدة خصائص جوهرية تمس بنية الاقتصاد العراقي والاختلالات التي يعاني منها، وهي:

١. الخلل الأول: الفجوة الكبيرة جداً بين قيمة الصادرات النفطية والصادرات السلعية غير النفطية، حيث تراوحت بين ٩٣ و٩٤ ٪ من إجمالي صادرات العراق السنوية، وكانت حصة السلع المحلية الأخرى بين ٦ و٧٪ فقط.

٢. الخلل الثاني: تركز الصادرات المحلية غير النفطية على السلع الزراعية بشكل خاص، سواء أكانت نباتية أم حيوانية، في حين لم يكن فيها من السلع غير الزراعية سوى الإسمنت.

٣. التخلف الشديد الذي تعاني منه الصناعة العراقية التي رغم مرور ما يقرب من ثلاثين عاماً على بدء التصنيع في العراق لم يستطع أن يصدر سوى الإسمنت، في حين كان في مقدوره أن يصدر المنتجات النفطية بسبب امتلاكه للنفط الخام وقدرته على إقامة مشاريع لتكرير النفط وإنتاج مشتقاته.

٤. إن هذه البنية للصادرات تؤكد أن قطاع النفط الخام يشكل المورد الأول في التجارة الخارجية العراقية، وبالتالي يشكل المورد الأساسي والرئيسي في تكوين الدخل القومي وفي ميزان المدفوعات العراقي.

إلا أن بنية الصادرات العراقية هي حصيلة لمسألتين مهمتين ترتبطان بالسياسة التنموية للدولة أولاً وتجلياتها في سياسة الاستيراد السلعي ثانياً. فإذا ما صممت دولة ما على التصنيع سيجد ذلك انعكاسه في استيرادات الدولة السنوية من ناحية السلع الموجهة لإقامة مشاريع صناعية أو تحديث الزراعة وتزويدها بالمعدات الزراعية الحديثة. ولهذا فأن لوحة بنية التجارة الخارجية تستكمل معالمها بالتعرف على بنية الاستيرادات العراقية السنوية خلال الفترة المذكورة.

التركيب السلعي وقيم استيرادات العراق خلال الفترة ١٩٦٣–١٩٦٨

(ألاف الدنانير العراقية)

السلع المستوردة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٨
سلع استهلاكية [1]	٤٧,٨٣١	٦٦,٣٢٣	٥٩,٤٠٠	٥٤,٧٠٠	٥٦,٥٦٢ [5]
آلات ومعدات [2]	١٢,٦٨٥	١١,٨٨١	١٦,٠٠٠	٢٠,٩٠٠	٣٨,١٢٢
مواد أولية	٨,٧٧٩	١١,٩٠٥	١٨,٤٠٠	١٨,٩٠٠	
سلع إنتاج أخرى [3]	٢٤,٨٤٣	٣٣,٠٢٤	٤٠,٢٠٠	٥٢,٤٠٠	٤٩,٣٠٢ [6]
سلع أخرى [4]	١٨,٣٠٠	٢٣,٦٠٣	١٨,٨٠٠	١٤,٢٠٠	
المجموع	١١٢,٤٥٨	١٤٦,٧٣٦	١٦١,٧٠٠	١٧٥,١٠٠	١٤٣,٩٨٦
نسبة الآلات والمعدات إلى الإجمالي ٪	١١,٢٨٪	٨,١٠٪	٩,٨٩٪	١١,٤٢٪	٢٦,٤٨٪

قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. بغداد. مطبعة العاني. ص ٢٨٢.
والتقرير السنوي لسنة ١٩٦٦. ص ٢٧٠/٢٧٣.

(١) وتشمل هذه الفقرة على مواد غذائية ومشروبات وسلع كساء استهلاك جاري ودائم.

(٢) وتشمل هذه الفقرة على مراجل ومحركات وآلات وأجهزة زراعية ومكائن أخرى،

(٣) وتشمل هذه الفقرة على مواد أولية للصناعة.

(٤) وتشمل على مواد أولية أخرى.

(٥) وتشمل هذه الفقرة على مواد غذائية ومشروبات وسلع كساء استهلاك جاري ودائم.

(٦) وتشمل المواد الأولية وسلع الآنتاج وسلع أخرى وسيطة.

وهذه اللوحة تجسد حقيقة أساسية هي أن الحكومات المتعاقبة لهذه الفترة، ورغم وضع خطة اقتصادية مهمة في اتجاهاتها والمشاريع التي تضمنتها، إلا أنها لم تنفذ الحد الأدنى منها. وأن الوجهة العامة كانت تركز على تأمين مستلزمات إنتاج المشاريع القائمة أو سلع استهلاكية وكمالية، إذ أن الفئات الغنية التي ازداد غناها والفئة العليا والمتوسطة

من الجهاز البيروقراطي والتكنوقراطي اتجه صوب نزعة استهلاكية تفاقمت بمرور الزمن، وبشكل خاص في فترة البعث وفي أعقاب الفورة النفطية. وقد تجلى كل ذلك على الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مشاركة القطاع الصناعي.

وإذا ما أجرينا مقارنة بين قيمة الصادرات النفطية العراقية وقيمة الاستيرادات لوجدنا اللوحة التالية:

مبالغ صادرات العراق النفطية واستيراداته السلعية

للفترة ١٩٦٣-١٩٦٨ بألاف الدنانير العراقية

المبلغ	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
قيمة صادرات النفط	٢٥٨,٩٦٦	٢٨١,٧٥٩	٢٩٣,٠٩٥	٣٠٨,٨٥٣	٢١٧,٨٥٧	٢٦٩,٦٤٣
قيمة الاستيرادات	١١٢,٤٥٨	١٤٦,٧٣٦	١٦١,٧٠٠	١٧٥,١٠٠		١٤٣,٩٨٦
الفرق	١٤٦,٥٠٨	١٣٥,٠٢٣	١٣١,٨٩٥	١٣٣,٧٥٣		١٢٥,٦٥٧

وضع هذا الجدول بناء على الأرقام الواردة في الجدولين السابقين. ك. حبيب

وعلينا أن نشير إلى أن جدول استيرادات العراق السابق لا يتضمن مبالغ استيراد الأسلحة والتي شكلت نسبة مهمة من إيرادات النفط الخام ومن خزينة الدولة.

ويستدل منه، مع الأخذ بالملاحظة السابقة، أن النفط وفر إمكانية جيدة لاستيرادات العراق وإشباع حاجاته الاستهلاكية، ولكنه مع الأسف لم تساهم سياسة الدولة في توجيه ما تبقى من تلك الموارد لأغراض التنمية الآنتاجية وإقامة المشاريع الصناعية أو تحديث الزراعة.

٢. التركيب الجغرافي للتجارة الخارجية.

تميزت هذه الفترة من تاريخ العالم بتفاقم الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي وانعكس ذلك على مجمل العلاقات الاقتصادية والسياسية والصراعات الطبقية في البلدان المختلفة ومنها العراق وأثر بشكل حاد على العلاقات بين القوى والأحزاب

السياسية بسبب تبنيها لهذا التيار الفكري والاتجاه السياسي أو ذاك، وبالتالي تحدد موقفه أيضاً إلى جانب هذا المعسكر أو ذاك. وكان العراق في مرحلة حكم عبد السلام محمد عارف وأخيه عبد الرحمن محمد عارف وقبل ذاك في فترة حزب البعث في عام ١٩٦٣ لا تقيم علاقات جيدة مع البلدان الاشتراكية، بل كانت في حقيقة الأمر ضدها، وكانت تجد في الغرب ضالتها، ولكنها لم تكن قادرة على السير في هذا الطريق بسبب موقف الشعوب وحركة التحرر الوطني العربية وفي العراق أيضاً حينذاك. ورغم هذا فقد كان التبادل التجاري استيراداً وتصديراً مركزاً في الدول الرأسمالية والقليل منه مع الدول الاشتراكية. وكان التبادل التجاري مع الدول النامية، وخاصة الدول العربية محدود للغاية، رغم أهميته ورغم حديث الحكومات المتعاقبة على موضوع الوحدة العربية والتنسيق والتكامل الاقتصادي العربي، إلا أن الواقع الموضوعي كان يتحدث بلغة أخرى مجافية للغة الخطاب السياسي وبعيدة عنه. ويمكن للجدول التالي أن يوضح التوزيع الجغرافي لصادرات العراق.

التوزيع الجغرافي لصادرات العراق عدا النفط

للفترة ١٩٦٣–١٩٦٨ (ألاف الدنانير العراقية)

الدول | السنوات	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
المملكة المتحدة	٩٤٣	٥٣٥	٧٠٧	٥١١	٥٥٠	٢٩٧
بقية أقطار منطقة الإسترليني	٢,٧٢٢	٣,٥٩٦	٣,٢٠٧	٣,٩٠٤	لا توجد	لا توجد
الولايات المتحدة وكندا	٢,١٤١	٩٧١	٧٩٧	١,٣٠١	١٠٩٢	٨١٧**
أقطار السوق الأوربية المشتركة	٤٨٤	٣٦٨	٧٩٧	٩٠٦	٧٥	٩٩ ***
أقطار منطقة التجارة الحرة	٢٨٧	٢٥٨	٢٠٠	–	–	–
الأقطار الاشتراكية	٤,٣٩٨	٣,٠٣١	٣,٢٩٨	٣,٩٩٨	٢٩٨٧	٣٤١٧
أقطار الجامعة العربية	٥,٣٦٢	٦,١١٥	٨,٢٠٧	١٠,٨٣٠	٧٤٥٥	٩٩٣٢*
الأقطار الأخرى	٤١٧	٢٤	٩٠٦	١,٧٨٩	٦٣٤٢	٦٨٥٣****
المجموع	١٦,٧٣٠	١٥,٢٩١	١٨,١١٩	٢٣,٢٣٩	٢١,٦٩٩	٢٥,٩٥٦

قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. بغداد. مطبعة العاني. ص ٢٧٥.

والتقرير السنوي لسنة ١٩٦٦. ص ٢٧٧.

* وتشمل السعودية والكويت والأردن ولبنان ومصر للسنيتن ١٩٦٧ و١٩٦٨. ** الولايات المتحدة فقط للسنتين ١٩٦٧ و١٩٦٨. *** ألمانيا فقط للسنيتن ١٩٦٧ و١٩٦٨. **** وبضمنها اليابان والهند للسنتين ١٩٦٧ و١٩٦٨.

ويستدل من هذا الجدول على عدة ملاحظات، منها:

١. احتلت ثلاث مجموعات من الدول الحصة الكبرى من صادرات العراق غير النفطية، وهي مجموعة الأقطار العربية، ثم مجموعة أقطار المنطقة الإسترلينية عدا المملكة المتحدة، ثم مجموعة البلدان الاشتراكية. وشكلت سوية في عام ١٩٦٣ حوالى ٧٤,٦٪ ووصلت في عام ١٩٦٦ إلى حوالى ٨٢,٣٪ من إجمالي صادرات العراق غير النفطية.

٢. ورغم أن الدول الرأسمالية المتقدمة مثل دول السوق الأوروبية المشتركة، ومنها المملكة المتحدة، والولايات المتحدة وكندا لم تتجاوز حصتها في الاستيراد عن ١٩,٢٪ وانخفضت إلى ١١,٣٪ في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٦ على التوالي.

٣. إن هذه المؤشرات الخاصة بالدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة والدول الاشتراكية لا تتناغم بأي حال مع حجم استيرادات العراق منها، إذ ينشأ عنها اختلال شديد في الميزان التجاري العراقي (عدا النفط الخام) معها ولصالحها.

ويمكن أن نتابع الملاحظة الأخيرة من بنية التوزيع الجغرافي لاستيرادات العراق السنوية خلال الفترة ١٩٦٣–١٩٦٨.

التوزيع الجغرافي لاستيرادات العراق باستثناء استيرادات شركات النفط الأجنبية للفترة ١٩٦٣–١٩٦٨ (ألاف الدنانير العراقية)

الدول | السنوات	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
المملكة المتحدة	١٦,٥٣٢	١٨,١٩٢	١٦,٦٦٥	٢٣,١٠٠		
بقية أقطار منطقة الإسترليني	١٧,٩٧٢	٢٢,٧٥٥	١٧,٣٠٢	٢١,٦٠٠		
الولايات المتحدة وكندا	١٢,٨٥٤	٢١,٤٦٩	٢٠,٥٣٦	١٧,٣٠٠		
أقطار السوق الأوربية المشتركة	٢٢,٧٠١	٢٨,٢٢٢	٣٢,٦٦٣	٤٢,٧٠٠		
أقطار منطقة التجارة الحرة	٨,٥٦٤	٩,٠٥٦	١٠,٣٤٩	١٢,٣٠٠		
الأقطار الاشتراكية	٢٣,٠٩٥	٢٥,١٨٤	٤١,١٠٧	٣٣,١٠٠		
أقطار الجامعة العربية	٥,٨٣١	٨,٦١٣	٧,٩٢٣	٨,٤٠٠		
الأقطار الأخرى	٤,٩٠٩	١٣,٢٤٥	١٥,٢٠٠	١٦,٦٠٠		
المجموع	١١٢,٤٥٨	١٤٦,٧٣٦	١٦١,٧٤٥	١٧٥,١٠٠		

قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. بغداد. مطبعة العاني. ص ٢٧٨.
والتقرير السنوي لسنة ١٩٦٦. ص ٢٧٨.

ما هي الملاحظات التي يمكن استخلاصها من هذا الجدول؟ إنه يشير إلى ما يلي:

١. إن المملكة المتحدة وبقية دول السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة وكندا قد استحوذت مجتمعة على ٤٦,٢٣٪ في عام ١٩٦٣ وعلى ٤٦,٣١٪ في عام ١٩٦٦ من إجمالي مبالغ استيرادات العراق، وهي تشكل أكبر من ضعف قيمة صادرات العراق غير النفطية إليها.

٢. أما الدول العربية فلم تتراوح استيرادات العراق منها عن ٥٪ طيلة السنوات المذكورة.

٣. أما الميزان التجاري مع الدول الاشتراكية فكان سلبياً في غير صالح الاقتصاد العراقي.

٣. دور موارد التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة التي تتجلى فيها وتنعكس عليها حالة البلاد الاقتصادية وخاصة علاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية، كما إنه اللوحة التي يمكن أن تشير إلى مواطن الخلل العامة ومواقع القوة في اقتصاد البلاد. فهو والحالة هذه، إن كانت الأرقام الواردة فيه صادقة، يقدم للباحث سجلا حياديا يساعد في قراءة الوضع العام ويساهم في معرفة طبيعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومضمون واتجاهات سياستها في العلاقات الاقتصادية الدولية، أي إنه التعبير المكثف والجامع لمجمل الحركة والعملية الاقتصادية والمالية في المجتمع ومع الخارج.

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن قطاع التجارة الخارجية لعب دوراً كبيراً في تعديل ميزان المدفوعات، سواء في جانب المقبوضات أو جانب المدفوعات. ففي الوقت الذي لعبت إيرادات صادرات النفط الخام في إغناء ميزان المدفوعات، لعب قطاع الاستيرادات في استنزاف الدخل القومي وصرف القسم الأكبر من المقبوضات وإفقار ميزان المدفوعات السنوي للعراق، خاصة وأن القسم الأكبر من تلك الاستيرادات كانت لأغراض استهلاكية وتلبية الحاجات والنزعات الاستهلاكية للفئات الغنية، إضافة إلى المصروفات التي توجهت للأغراض العسكرية وسجلت تحت باب قيمة الاستيرادات غير المنظورة. ويمكننا هنا إيراد ميزان المدفوعات العراقي للفترة ١٩٦٣–١٩٦٦ لمعرفة مفردات هذا الميزان ومدى تأثير التجارة الخارجية عليه سلباً أو إيجابا، وخاصة عوائد العراق من النفط الخام المصدر.

يتكون ميزان المدفوعات العراقي من باب الحساب الجاري وحساب رأس المال ومن ثم فقرة الموازنة، علماً بأن الحساب الجاري يتضمن الصادرات والاستيرادات، في حين يتضمن حساب رأس المال حركة رأس المال والقروض، وبضمنها الموجودات والذهب المتوفر للأغراض النقدية، ثم يتضمن أخيراً العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات العراقي للفترة ١٩٦٣–١٩٦٨

التفاصيل | السنوات	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
أولاً – الحساب الجاري				
ا – الصادرات المنظورة				
أ. النفطية	٢٥٩,٩	٢٨١,٩	٢٩٣,٧	٣٠٨,٩
ب. غير النفطية	١٨,٩	١٨,٠	٣٣,٩	٢٦,٥
٢ – الصادرات غير المنظورة	٢١,٣	٢٩,٤	١٨,٩	٣٦,٢
مجموع الفقرتين ا و١	٣٠٠,١	٣٢٩,٣	٣٤٨,٨	٣٧١,٦
٣ – الاستيرادات المنظورة				
أ. النفطية	– ١,٦	– ٠,٧	– ٠,٩	– ١,٠
ب. غير النفطية	– ١١١,٠	– ١٤٨,٥	– ١٦٠,٠	– ٧٤,٤
٤ – الاستيرادات غير المنظورة*	– ١١٢,٦	– ١٦٩,٥	– ١٧٨,٩	– ٩٠,١
مجموع الفقرتين ٣ و٤	(–) ٢٥٧,٨	– ٣١٨,٧	– ٣٣٩,٨	٣٦٥,٥
نتائج الميزان التجاري	١٦٦,٢	١٥٠,٧	١٥٤,٠	١٥٩,٩
نتائج الحساب الجاري	٤٢,٣	١٠,٦	٩,٠	٦,٠٥

قارن: قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. بغداد. مطبعة العاني. ص ٢٨٧. والتقرير السنوي لسنة ١٩٦٦. ص ٢٨٨.

الاستيرادات غير المنظورة هي في الغالب الأعم معدات عسكرية، ومنها الأسلحة.

يستدل من الحساب الجاري في ميزان المدفوعات العراقي إلى ثلاث أمور جوهرية، وهي:

- إن جداول التجارة الخارجية كانت لا تتضمن الاستيرادات غير المنظورة، وبالتالي كان الميزان التجاري قد سجل فائضاً كبيراً يزيد على نصف إيرادات النفط الخام السنوية.
- إن الاستيرادات غير المنظورة شكلت مبلغاً عالياً يزيد باستمرار على مبلغ الاستيرادات المنظورة، وهي المعدات العسكرية وخاصة الأسلحة. وكان الاتحاد السوفييتي أحدى الدول الأساسية الممونة للعراق بالأسلحة المختلفة.

- إن مجموع الاستيرادات المنظورة وغير المنظورة استهلكت مجمل إيرادات العراق من صادراته النفطية وغير النفطية، إذ لم يبق منها إلا النزر اليسير كفائض احتياط. ولهذا نلاحظ أن الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري سجل فائضاً قليلاً جداً في ما عدا عام ١٩٦٣ حيث رفض الاتحاد السوفييتي تصدير الأسلحة إلى نظام حكم البعث، إذ بلغ الفائض ٤٢,٣ مليون دينار عراقي.

أما حساب راس المال فقد كان على النحو التالي ولنفس الفترة.

حسب رأس المال في ميزان المدفوعات العراقي للسنوات ١٩٦٣-١٩٦٦

التفاصيل | السنوات	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
ثانياً – حساب رأس المال				
ا – حركة رأس المال الخاص	– ٢١,٢	– ١٥,١	– ١٧,٨	– ٧,٨
٢ – قروض طويلة الأمد	٣٨,٩	١٠,٥	٢,٧	– ٠,٩
٣ – رؤوس الأموال الرسمية الطويلة الأمد	٣,٣	٠,٢	٠,٣	–
نتائج حركة رؤوس الأموال	٢١,٠	– ٤,٤	– ١٤,٨	– ٦,٩
نتائج الحساب الجاري وروس الأموال	٦٣,٣	٦,٢	– ٥,٨	– ٠,٨
ثالثاً – فقرة الموازنة	٢٢,٤	– ٢٥,٨	٢,٦٧	– ٨,٠
رابعاً – حركة رأس المال الرسمي القصير الأمد ((الحركة النقدية				
١ – الموجودات الأجنبية	– ٤٠,٦	٢٤,٥	٨,٥	– ٤،٢٧
٢ – الذهب للأغراض النقدية	– ٠,٣	– ٥,٠	٣,١	– ٠,١
الالتزامات القصيرة الأمد	–	٠,١	٢,٢	٣٦,٩
نتائج حركة رؤوس الأموال الرسمية القصيرة الأمد	– ٤٠,٩	١٩,٦	٣,١	٨,٩
العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات *	– ٣٧,٦	١٩,٨	٣,٤	٨,٩

قارن: قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. بغداد. مطبعة العاني. ص ٢٨٧.

والتقرير السنوي لسنة ١٩٦٦. ص ٢٨٨.

* نتائج حركة رؤوس الأموال الرسمية القصيرة الأمد والطويلة الأمد (العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات

إن هذين الجدولين، الحساب الجاري وحساب رأس المال يشكلان معاً ميزان المدفوعات ويجسدان التعاملات الاقتصادية العراقية خلال السنوات المذكورة. ويستدل من الجدول الخاص بحساب رأس المال إلى أن عام ١٩٦٣ سجل عجزاً لأول مرة بسبب السياسات الاقتصادية والعسكرية التي مارستها حكومة البعث الأولى وعدم الالتزام بالمعايير الضرورية. إلا أن الحكومات المتعاقبة اللاحقة لم تكن أفضل منها إذ أن ميزان المدفوعات لم يسجل خلال الفترة المذكورة سوى فائضٍ جزئي) جداً بالقياس إلى الموارد المالية الكبيرة التي ضخها قطاع تصدير النفط الخام إلى ميزان المدفوعات، إذ أن السياسات العسكرية التي أشرنا إليها والمصروفات الموجهة لاستيراد السلاح باعتبارها استيرادات غير منظورة هي التي أجهزت على القسم الأكبر من الفائض المتحقق في التجارة الخارجية العراقية، إضافة على سياسات الاستهلاك بدلاً من الآنتاج المحلي وتطوير قطاع الصناعة والزراعة. وعبر حساب رأس المال عن ضعف كبير وعن شحة في حركة رؤوس الأموال إلى داخل العراق، وكان خروج رؤوس الأموال منه بصيغ مختلفة كبيراً ومضراً بالاقتصاد العراقي.

٤. دور التجارة الخارجية في تكوين الدخل القومي

منذ أن بدأت عملية توزيع عوائد النفط الخام المصدر مناصفة بين الحكومة العراقية وشركات النفط الأجنبية في العام ١٩٥٠/١٩٥١، بدأت إيرادات النفط الخام تلعب دوراً أساسياً في تكوين الدخل القومي وفي عملية التنمية الاقتصادية وتمويل نفقات الخزينة الاعتيادية، إضافة إلى تعديل الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وتنامي دور النفط في

التجارة الخارجية وفي مجمل العملية الاقتصادية. وأصبح هذا الدور حاسماً في الربع الأخير من القرن العشرين، سواء أكان ذلك في فترة الفورة النفطية في السبعينات وبعد تأميم شركات النفط الأجنبية، أم في فترة الحصار الاقتصادي في التسعينات من القرن الماضي.

وإذا كان الدخل القومي يتكون في النصف الأول من القرن العشرين في الغالب الأعم من القطاع الزراعي والقطاع الحرفي الصناعي، فإن دور قطاع النفط الخام كان لا يزال محدوداً. ولكن هذا الدور قفز إلى مستوى جديد بفعل زيادة إنتاج وتصدير النفط الخام وزيادة عوائد الحكومة العراقية. وكان الخلل يبرز في ثلاث ظواهر اتسمت بها السياسة الاقتصادية العراقية حينذاك، وهي:

١. كان العراق يحقق نسبة ٥٠ ٪ من عوائد النفط المصدر، وكانت هذه الموارد لا تذهب كلها إلى التنمية الاقتصادية، وخاصة الصناعية، بل كمية جزئية ومحدودة. وكان هذا يعني عدم حصول تراكم في رأس المال ولا في التطور الصناعي.

٢. ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في إنتاج الدخل القومي.

٣. وكان العراق يسعى إلى زيادة عوائد النفط الخام من خلال زيادة استخراجه وتصديره عبر شركات النفط الأجنبية، وبالتالي كانت الفجوة بين عوائد الآنتاج السلعي المحلي وبين عوائد النفط الخام في تزايد واتساع، مما كان يجعل العراق مكشوفاً على الخارج وتابعاً لإيرادات النفط الخام المالية.

المبحث الخامس

السكان وأوضاعهم الاقتصادية والمعيشية

تشير تقديرات معدلات النمو السكانية السنوية في العراق إلى أنها شهدت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٧–١٩٥٧ نسبة قدرها ٢,٢٧٪ وخلال الفترة ١٩٥٧–١٩٦٥ ٣,١١٪ ثم ارتفعت خلال الفترة ١٩٦٥–١٩٧٧ إلى ٣,٣٩٪. وهذا يعني أن الفترة التي نبحث فيها تقع بين ٣,١١ و٣,٩ ٪ سنوياً.[٢١١] وقد بلغ عدد النفوس في العراق ٦٢٩٩ ألف نسمة وفق الإحصاء العام لسنة ١٩٥٧ وارتفع إلى ٨٠٤٧ ألف نسمة في العام ١٩٦٥ وإلى ٩٢٠٩ ألف نسمة في عام ١٩٦٨. وهي نسبة عالية تعود من حيث المبدأ إلى حقيقة أن المجتمع العراقي كان إلى ذلك الحين يهتم بإنجاب المزيد من الأطفال وخاصة في الريف العراقي وفي أطراف المدن حيث يكثر وجود المهاجرين الفلاحين إليها من الريف العراقي، إضافة على تقلص نسبي في عدد الوفيات بين الولادات الجديدة وتحسن المستوى الصحفي نسبياً. وكان توزع عدد السكان بين الذكور والآناث في عام ١٩٦٥ على النحو التالي: ٤١٠٢ ألف نسمة ذكور إلى ٣٩٤٥ ألف نسمة إناث، أي بنسبة قدرها ٥٠,٩: ٤٩,١ ٪.[٢١٢] ولم يتغير هذا التناسب في العام ١٩٦٨.

إلا أن هذا النمو السكاني قد تجاوز قدرات الحكومات المتعاقبة على توفير فرص العمل المناسبة للقادرين على العمل من النساء والرجال. فقد لعبت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٣–١٩٦٨ جملة من العوامل لتعيق تطور الاقتصاد الوطني وتقلص القدرة على تعجيل عملية التنمية واستيعاب القوى الجديدة القادرة على العمل وتقليص البطالة التي كانت موجودة. ففي الوقت الذي أعاقت عملية تأميم مشاريع القطاع الخاص الصناعي أصحاب رؤوس الأموال عن استثمار رؤوس أموالهم في الصناعة المحلية وفي المشاريع الكبيرة والمتوسطة، لم تستطع الدولة ذاتها إدارة شؤون المنشآت الصناعية المؤممة بصورة

---

٢١١ زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل.. لندن. مؤسسة الرافد للطباعة والنشر والتوزيع. ط٢. ٢٠٠٣. ص ٩٠.

٢١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٩١..

عقلانية، كما لم توفر رؤوس الأموال الكافية لتوظيفها في الصناعة. ولعب إغراق السوق المحلي بالسلع الأجنبية المستوردة دوره المهم في تراجع القدرة على تصريف السلع المحلية وتدهور أحوال أصحاب المشاريع الصغيرة. لهذا وجدنا أن الاقتصاد الوطني لم يتأخر عن تنمية الصناعة التحويلية فحسب، بل تأثرت به سلباً بقية القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الخدمات أيضاً المرتبطة بالتصنيع مباشرة أو بصورة غير مباشرة. وتشير المعطيات المتوفرة للفترة المذكورة إلى الواقع التالي في مجال التشغيل في العراق:

عدد العاملين وتقدير البطالة في العراق للفترة ١٩٦٣–١٩٦٨*

السنة	عدد الأيدي العاملة١	عدد العاطلين٢	عدد السكان٣	نسبة البطالة
١٩٦٣	٢,١٥٩,٤٢٣	١٠١,٣٢٩	٧,٦٦٩,٠٦٣	٤,٥ ٪
١٩٦٤	٢,٢٣٩,٥٣٤	١٢٠,٣٨١	٧,٩٤٧,٧٦٣	٥,١ ٪
١٩٦٥	٢,٣١٠,٩١٦	١١٣,٢٥١	٨,٢٢٠,٧١٠	٤,٧ ٪
١٩٦٦	٢,٣٩٨,٥٧٠	١١٠,٩٣٥	٨,٥٠٣,٣٨٥	٤,٤ ٪
١٩٦٧	٢,٤٨٠,٢٩٦	١١٧,٧٣٦	٨,٨٠٠,٠٢٦	٤,٥ ٪
١٩٦٨	٢,٥٦٧,٢٩٤	١٠٥,٣١٩	٩,١٠٩,٠٨١	٣,٩ ٪

قارن: معروف، هوشيار. الاقتصاد العراقي ما بين التبعية والاستقلال بغداد. مشورات وزارة الإعلام. ١٩٧٧. ص ١٧٧.

* يفترض أن نلاحظ هنا ما يلي: إن عدد العاطلين عن العمل تقديري، إذ لا توجد إحصائيات مدققة بهذا الصدد. وأن هذا العدد يشمل الرجال من العاطلين فقط أي أن النساء غير المشتغلات لا يعتبرن عاطلات عن العمل ولا يدخلن في هذه الإحصائية.

لم يبدأ الضعف الاقتصادي في فترة حكم البعث، بل كان قد بدأ منذ السنتين الأخيرتين لحكم عبد الكريم قاسم، إذ اتسم بتراجع ملموس في قدرات الدولة على التحكم في الشؤون الاقتصادية وعلى عملية تنفيذ مشاريع التنمية، وخاصة وفق الاتفاقية المعقودة مع

الاتحاد السوفييتي، بسبب التخريب الاقتصادي للقوى المناهضة لحكومة قاسم ودور الإدارة الاقتصادية وأجهزة الدولة المعرقلة لتلك العملية، إضافة إلى امتصاص الحرب ضد الشعب الكُردي في كُردستان العراق الكثير من موارد الدولة المالية. ونمت خلال هذه الفترة البطالة المكشوفة لفئة السكان القادرة على العمل، كما نمت بجوارها البطالة المقنعة في أجهزة الدولة المختلفة. وكانت شركات النفط الاحتكارية الأجنبية تلعب دورها في تقليص إيرادات النفط المالية بتقليصها حجم استخراج النفط وتصديره لتثير المزيد من المشاكل بوجه حكومة قاسم.

وعندما نجح حزب البعث في انقلابه لم يستطع توجيه جهوده صوب الاقتصاد، إذ كانت تشغله مهمة البقاء في السلطة من خلال توجيه الجهد السياسي والأمني والعسكري ضد معارضيه والساعين إلى الخلاص من الحكم السياسي بنزعته الشوفينية والفاشية. وركز الحكم الجديد على أهمية دعوة شركات النفط الاحتكارية إلى زيادة صادرات النفط الخام بهدف الحصول على المزيد من الأموال النفطية لمعالجة مشكلاته الداخلية، ومنها الحرب في كُردستان. وحصل على ذلك من خلال بعض التنازلات أمام الشركات الاحتكارية الأجنبية التي أشرنا إليها في مكان آخر من هذا الجزء من الكتاب.

وبسبب الفوضى التي سادت البلاد وهيمنة الحرس القومي على الشارع العراقي تعثر النشاط الاقتصادي كثيراً واتسعت قاعدة البطالة المكشوفة والمقنعة وتراجعت فرص العمل وخاصة في المشاريع الصناعية الكبيرة بنسبة ٩,٦ خلال الفترة ١٩٦٤–١٩٧٠، في حين شهدت بعض التحسن في الصناعات الصغيرة والحرفية[٢١٣]، كما تقلص الآنتاج السلعي المحلي وجرى الاعتماد على الاستيراد كثيراً. وعرف السوق العراقي اختناقات من جهة، وارتفاع متواصل في أسعار السلع المختلفة بنسب متفاوتة، إضافة إلى ارتفاع ملموس ومؤثر في إيجارات السكن وخاصة للكادحين وتراجع في القدرة الشرائية للدينار العراقي، مع واقع عدم تغير أو تراجع في مدخولات العوائل العراقية وخاصة الكادحة الفقيرة منها، من جهة أخرى.

---

٢١٣ الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٥٦.

ويمكن متابعة تطور الدخل القومي في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي متابعة تطور متوسط حصة الفرد الواحد سنويا من خلال الجدول التالي:

توزيع الدخل القومي بين القطاعات الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٦٣– ١٩٦٨

بملايين الدنانير وبالنسب المئوية

السنة	الزراعة م. د. ٪	الصناعة م. د. ٪	النفط م. د. ٪	الخدمات م. د. ٪	الدخل القومي م. د.	متوسط دخل الفرد الواحد دينار/ سنوية
١٩٦٣	١١١,٦٢٠,٨	٥٥,٦١٠,١	١٣٧,٢٢٥,٦	٢٣٢,١٤٣,٢	٥٣٦,٦	٧٠٠
١٩٦٤	١٤٨,١٢٤,٩	٥٠,٦٨,٤	١٤٣,١٢٤,٠	٢٥٤,٥٤٢,٧	٥٩٥,٨	٧٥٠
١٩٦٥	١٦٩,١٢٤,٧	٦٥,٥٩,٢	١٥٩,٨٢٣,٣	٢٩١,٣٤٢,٨	٦٥٨,٣	٨٠١
١٩٦٦	١٧٢,٧٢٤,٥	٦٢,٩٨,٩	١٦٠,٨٢٢,٧	٢٩٨,٩٤٣,٩	٧٠٥,٣	٨٢٩
١٩٦٧	١٦٧,٠٢٥,٤	٧٦,٨١١,٧	١٣٠,٤١٩,٨	٢٨٤,٠٤٣,١	٦٨٥,٢	٧٧٩
١٩٦٨	١٨٢,٩٢٤,٣	٨٤,٧١١,٣	١٦٣,٨٢١,٨	٣١٨,٥٤٢,٦	٧٤٩,٢	٨٢٢

قارن: – وطبان، عبد العزيز د. الحركة النقابية العمالية. مصدر سابق. ص ١٠٤.

– وزارة التخطيط. مشروع الصندوق الخاص. إحصائيات الدخل القومي. مطبوع ومسحوب على الرونيو. بغداد. مايس/أيار ١٩٧٠. الجداول ١، ٦، ١٣.

– معروف، هوشيار. الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال. مصدر سابق. ص ١٣٩.

إلى ماذا يشير هذا الجدول؟ إنه يشير إلى الوقائع التالية:

١. ضعف مشاركة القطاع الزراعي في الدخل القومي والذي يؤكد بدوره ضعف مستوى التطور فيه والتخلف التقني في الزراعة وبداية المستخدم من أساليب الآنتاج إضافة إلى المستوى الواطئ لحصة الفرد الواحد من الدخل المنتج في الزراعة بالذات، بغض النظر عن التوزيع غير العادل للدخل في الريف، كما في العراق بشكل عام.

٢. كانت المشاركات من مختلف القطاعات متذبذبة من سنة إلى أخرى، وكذا الحال بالنسبة للدخل القومي.

٣. إن متوسط حصة الفرد الواحد السنوية من الدخل القومي كان هو الآخر متذبذباً، ولكنه بالمحصلة النهائية كان في زيادة عامة بلغت بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٨ حوالى ١٢٢ ديناراً عراقياً أو ما يعادل زيادة نسبية قدرها ١٧,٤ ٪. وهي نسبة لا بأس بها خلال ست سنوات. إلا أن المشكلة في متوسط حصة الفرد الواحد السنوية من الدخل القومي لا تعبر عن حقيقة التمايز القائم فعلاً بين مدخولات الأفراد السنوية بالنسبة للفئات الاجتماعية المختلفة، وأن هذا المتوسط لا يعبر عن المستوى الحقيقي لتطور الاقتصاد الوطني وخاصة أن النفط يشارك مشاركة كبيرة في إنتاج الدخل القومي. وعلينا أن نلاحظ في هذا الصدد أن أجور العمال المهرة وغير المهرة كانت ضعيفة عموماً والفجوة بينهما هي الأخرى كبيرة، وأن التضخم السنوي كان يلتهم جزءاً مهماً من الدخل الفردي الحقيقي. فوفق تقرير المؤسسة العامة للصناعة كانت الأجور المدفوعة للعمال وفق المهارة وفي المشاريع الصناعية الكبيرة والصغيرة على النحو التالي:

الحدود الدنيا والعليا للأجور المدفوعة للعمال وفق مهاراتهم في المشاريع الصناعية لعام ١٩٦٥ بالفلس العراقي

الصناعة النوعية	حجم المنشأة	عامل غير ماهر	شبه ماهر	ماهر	ذو كفاء عالية
المواد الأنشائية	منشآت كبيرة	٤٥٠ — ٧٠٠	٥٠٠ — ١٠٠٠	٨٠٠— ١٦٠٠	١٥٠٠ — ٢٠٠٠
	منشآت صغيرة	٣٠٠ — ٥٠٠	٣٥٠ — ٧٥٠	٣٥٠—٧٥٠	٧٥٠ — ١٠٠٠
الغزل والنسيج	منشآت كبيرة	٣٥٠ — ٥٠٠	٤٠٠ — ٦٠٠	٦٠٠— ٨٥٠	٧٠٠ — ١٠٠٠
	منشآت صغيرة	٤٠٠ — ٧٥٠	٥٠٠ — ٧٥٠	٥٠٠—١٥٠٠	١٠٠٠ — ١٥٠٠
المواد الغذائية والكيماوية	منشآت كبيرة	٣٥٠ — ٥٠٠	٦٥٠ — ٨٥٠	٨٥٠—١٢٠٠	١٢٥٠ — ١٦٥٠
	منشآت صغيرة	٣٨٣ — ٦٥٠	٦١٧ — ٨١٧	٦١٧—١٠٨٤	٧٥٠ — ١٤١٧
الأحذية والجلود	منشآت كبيرة	٣٥٠ — ٨٠٠	٥٠٠ — ١٠٠٠	٦٠٠—١٥٠٠	١٠٠٠ — ٢٠٠٠
	منشآت صغيرة	٤٠٠ — ٧٥٠	٧٠٠ — ٨٠٠	١٠٠٠—١١٠٠	١٥٠٠ — ٢٠٠٠
السجاير ومواد مرتبطة بها	منشآت كبيرة	٥٠٠ — ٧٠٠	٦٠٠ — ٨٠٠	١٠٠٠—١٥٠٠	١٠٠٠ — ٢٠٠٠
	منشآت صغيرة	٦٥٠ — ٩٠٠	٨٠٠ — ١٠٠٠	١٢٠٠—٢٠٠٠	٤٠٠٠ — ٦٠٠٠

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعة. بغداد. ١٩٦٧. ص ٢٠.

إن هذا الجدول يشير إلى وجود تمايز كبير بين المستويات الأربعة ابتداءً من عدم المهارة إلى الكفاءة العالية أو التخصص من جهة وإلى التمايز في ما بين الصناعات المختلفة، إضافة على التمايز في ما بين المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة وفي صناعة نوعية واحدة. ولم يكن التغيير في الأجر والرواتب خاضع لأسس معينة أو يرتفع مع ارتفاع درجة التضخم في السوق العراقية، كما أن من النادر أن كانت تحسب أجور إضافية للعمال عموماً وخاصة من غير المهرة.

ويمكن ملاحظة ذلك من متابعة معدلات أسعار البيع بالجملة في أسواق بغداد، إذ كانت تلك الأسعار تلتهم حتى نسب الزيادة الصغيرة التي كانت تحصل في الأجور، وخاصة بالنسبة لمنشآت قطاع الدولة.

الرقم القياسي لاسعار البيع بالجملة في اسواق بغداد
للسنوات ١٩٦٦ – ١٩٧١
١٩٦٢ = ١٠٠

الاوزان	المجموعـــة	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١ المعدل الفصلي: الفصل الاول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	المعدل السنوي
	المـــواد الغذائيـــة										
١٠ر٩	اللحـــوم	١٤٢ر٤	١٥٢ر٧	١٥٦ر٤	١٥٢ر٣	١٤٥ر٨	١٥٠ر٢	١٤٥ر٤	١٤٤ر٩	١٤٨ر٠	١٤٧ر١
١٦ر٨	المنتجات الحيوانية والبيض	١١١ر١	١١١ر١	١١٧ر٤	١٢٣ر٠	١١٨ر٠	١١٩ر٩	١٢٠ر٨	١٣٠ر٦	١٣٣ر٩	١٢٦ر٣
٦ر٧	الســـكر	١١٩ر٤	١١٩ر٤	١١٩ر٤	١٦١ر٥	١٨٦ر٩	١٨٦ر٩	١٨٦ر٩	١٨٦ر٩	١٨٦ر٩	١٨٦ر٩
٩ر٩	القهـــوة والشاى	٧٤ر٤	٧٤ر٣	٧٤ر٣	٨١ر٦	٨٦ر١	٨٦ر٦	٨٦ر٤	٨٦ر٣	٨٦ر٤	٨٦ر٤
٢٤ر٩	الحبوب والبقول	١٠٤ر٨	١٣١ر٩	١٠٢ر٣	٩٢ر٢	١٢١ر٦	١٤٩ر٨	١٤١ر٥	١١٧ر٥	١١٣ر٣	١٣٠ر٦
١ر٣	المنتجات الزراعية الاخرى	٩٤ر٩	١١٤ر٣	٩٠ر٣	١١٣ر٧	١٣٣ر٧	١٣٣ر٣	١٣٦ر٨	٩٥ر٤	٨١ر٠	١١١ر٦
٧٠ر٠	الرقم القياس العـــام	١٠٩ر٠	١٢٠ر٥	١١١ر٨	١١٤ر٣	١٢٥ر٩	١٣٧ر٠	١٣٣ر٦	١٢٦ر٧	١٢٦ر٢	١٣٠ر٩
	المنسوجـــــات										
٧ر٤	المنسوجات الحريرية	٩٨ر٠	٩٥ر٤	١٠٤ر٧	١٠٧ر٨	١١٧ر٧	١٣٧ر٩	١٤٨ر٧	١٥٦ر٤	١٥٦ر٢	١٥٦ر٣
١ر٤	المنسوجات القطنية (محلي)	٩٩ر٨	٩٩ر٧	٩٩ر٤	١٠٠ر٩	١٠٧ر٥	١٢٦ر٢	١٣١ر٧	١٣٣ر٠	١٣١ر٤	١٣٠ر٦
٤ر٤	المنسوجات القطنية (اجنبي)	١٠٢ر٩	٩٨ر٨	١٠٢ر٥	١١١ر٧	١٢١ر٧	١٣٩ر٢	١٤١ر٠	١٤٠ر٧	١٣٠ر٩	١٣٧ر٩
١ر٨	المنسوجات الصوفيـــة	١٠٠ر٦	١٠٢ر٠	١٠٤ر٠	١٠٨ر١	١٠٩ر٥	١١٢ر٧	١١٢ر٥	١١٢ر٤	١١٢ر٤	١١٢ر٥
١٧ر٧	الرقـــم القياسي العـــام	٩٩ر٩	٩٧ر٩	١٠٢ر٩	١٠٧ر٢	١١٥ر٥	١٣٣ر٠	١٣٩ر٢	١٤٢ر٦	١٣٩ر٨	١٤١ر٤
	المـــواد الانشائية										
٣ر٦	الطابوق والكاشي	٩٨ر٢	٩٢ر٦	٧٦ر٤	٨٣ر٩	٨٥ر١	٨٢ر٤	٨٨ر١	٨٨ر١	٨٣ر٤	٨٥ر٥
٣ر٠	السمنت والجص	١٠١ر٥	١٠٢ر٩	١٠٢ر٦	١٠٣ر٧	١٠٣ر٧	٩٨ر٥	٩٨ر٥	٩٨ر٥	٩٨ر٥	٩٨ر٥
١ر٥	الاخشـــاب	١٠١ر٠	١٠٥ر٤	١١٣ر٣	١١٦ر٠	١٢٤ر٤	١٣٦ر١	١٣٧ر٦	١٣٧ر٦	١٣٢ر٧	١٣٦ر٠
٢ر٧	الحديد والفـــولاذ	٩٤ر٥	٩٦ر٩	١٠٧ر٧	١٠٦ر٠	١٤٢ر٢	١٤٣ر٠	١٤٣ر٠	١٣٦ر٠	١٣٢ر٤	١٣٨ر٦
٠ر٣	الزجـــاج	٨٧ر٩	٩٥ر٧	١٢٨ر٢	١٢٥ر٦	١٢٩ر٤	١٣٠ر٤	١٢٥ر١	١٢٦ر٩	١٢٩ر١	١٢٧ر٩
٠ر٨	الاصبـــاغ	١١٠ر٠	١١٠ر٠	١١١ر٠	١١٣ر٨	١١٤ر٨	١١١ر١	١١١ر٣	١١١ر٣	١١١ر٣	١١١ر٣
١١ر٨	الرقم القياسي العام	٩٩ر٠	٩٩ر١	٩٨ر١	١٠٠ر٨	١١٠ر٨	١١٠ر١	١١٢ر٠	١١٠ر٤	١٠٧ر٥	١١٠ر٠
١٠٠ر٠	الرقم القياسي العـــام للمـــواد الثـــلاث	١٠٦ر٢	١١٤ر٠	١٠٨ر٦	١١١ر٥	١٢٢ر٣	١٣٣ر١	١٣٢ر١	١٢٧ر٦	١٣٦ر٤	١٣٠ر٣

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء .

ويستدل من الجدول على أن هذه الأسعار لا تتضمن التغيرات التي طرأت على إيجارات السكن أو النقل أو الأدوية، إضافة إلى كونها تقديرات لم تجسد حقيقة الارتفاع الذي عرفته الأسعار فعلياً خلال هذه الفترة والتي كانت تواجهها الفئات الكادحة.

وقد أدت الظروف المعيشية الصعبة التي كان يعاني منها الريف العراقي بسبب الردة التي حدثت في هذه الفترة ضد قانون الإصلاح الزراعي إلى هجرة فلاحية واسعة من مناطق الريف إلى المدينة وتشكيلها جيشاً جراراً من العاطلين عن العمل والهامشيين من أبناء الريف الذين يتحرون عن عمل دون أن يجدوه فيجبرون على العمل في الشوارع كباعة متجولين لمختلف السلع الاستهلاكية والكمالية، أو ينخرطون في صفوف القوات المسلحة ليكونوا وقوداً للحرب التي كانت النظم تمارسها في كُردستان العراق وضد الشعب الكُردي. وفي الوقت الذي تدهور فيه مستوى حياة ومعيشة الفئات الكادحة والبرجوازية الصغيرة، فإن فئات اجتماعية حققت مواقع وأرباحاً كثيرة في ظل النظام العارفي، وهي فئة البرجوازية العقارية التي كانت تتعامل مع شراء وبيع العقارات ودور السكن، أو تلك التي كانت تعمل في المقاولات وبالحصول على مقاولات حكومية بأسعار مرتفعة تستنزف موارد قطاع الدولة وتستغله وتنهبه من الباطن. كما نمت في هذه الفترة فئة صغيرة من المتعاملين في إجازات الاستيراد، وأغلبهم من ضباط الجيش المتقاعدين ممن كان نظام الحكم يسعى إلى كسبهم إلى جانبه، إذ كانت تمنح إجازات استيراد لهؤلاء الضباط وهم يقومون ببيعها إلى تجار يستوردونها وبالتالي، ترتفع أسعار السلع المستوردة التي يتحملها المستهلك. وكان النظام يتحرى عن مجالات لإغناء الفئات المساندة له والمحيطة به، حتى أنه قرر منح حق استيراد المواد الآنشائية دون فرض رسوم جمركية على المستورد من تلك السلع بحجة بناء جامع أو مسجد في مكان ما من العراق. وقد حقق المقاولون والسماسرة المتعاملون بالعقار والأغنياء أرباحاً كبيرة عبر هذه الطريقة من التعامل غير الشرعي المحمي بقانون. كما ارتفع عدد المقاولين القريبين من السلطة ومن المناطق التي تنحدر منها قيادة النخبة الحاكمة وتغيرت مواقعهم الطبقية بحكم المقاولات التي كانوا يحوزون عليها والأرباح التي كانت تتحقق لهم.

واتسعت الفجوة بين الإيرادات السنوية للأغنياء والفقراء والفئات الكادحة، مما رفع من درجة التذمر في البلاد والعداء للنظام القائم. أما أسعار المستهلك في بغداد فكانت على النحو التالي:

الرقم القياسي لاسعار المستهلك في مدينة بغداد وضواحيها

للسنوات ١٩٦٦ ـ ١٩٧١

١٩٦٣ = ١٠٠

الاوزان	المجموعة	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١ المعدل الفصلي				المعدل السنوي
							الفصل الاول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	
٥٣ر٠	المواد الغذائية	١٠٠ر٧	١٠٣ر٢	١٠٣ر٧	١١٠ر٩	١١٥ر٢	١٢١ر١	١٢٥ر١	١١٩ر٧	١١٤ر١	١٢٠ر٠
٥ر٣	السكر والشاي	٧٩ر٨	٧٩ر٠	٧٩ر٠	٩٥ر٩	١٠٦ر٠	١٠٦ر٠	١٠٦ر٠	١٠٦ر٠	١٠٦ر٠	١٠٦ر٠
٩ر٠	الخبز والدقيق	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٥ر٣	١٠٨ر٨	١١٢ر٩	١١٥ر٣	١١٣ر٢	١١٠ر٣	١٠٩ر٥	١١٢ر١
١٠ر٦	اللحوم والاسماك	١٢٠ر٥	١٢٧ر١	١٢٩ر٨	١٢٨ر٠	١٢٨ر٦	١٣٢ر٩	١٢٩ر٠	١٣١ر٢	١٣٦ر٥	١٣٢ر٤
٦ر٩	المنتجات الحيوانية	١٠٥ر١	١٠٤ر٩	١٠٥ر٧	١٠٦ر٨	١٠٧ر١	١١٣ر١	١١٣ر٦	١١٦ر٨	١١٨ر٠	١١٥ر٤
٥ر٨	الرز والحبوب والبقوليات	٩١ر٩	٩٨ر١	١٠١ر٩	٨٣ر٤	١٠١ر١	١١٥ر٢	١١٩ر٣	١٢٤ر٢	١١٩ر١	١١٩ر٤
٥ر٣	الخضروات	١٠٠ر٩	١٠٧ر٣	١٠٣ر٠	١٥٦ر٩	١٥١ر٢	١٦٥ر٤	١٩٥ر٦	١٢٩ر٧	٨٨ر٤	١٤٤ر٨
٤ر٨	التمور والفواكه	٩٣ر٧	٩٥ر٨	٩٠ر٤	١٠٤ر٩	١١٦ر٢	١١٣ر٥	١٣٤ر١	١٣٦ر٥	١١٤ر٦	١٢٤ر٧
٥ر٣	مواد غذائية اخرى	٩٢ر٧	٩١ر٥	٨٥ر٩	٩٠ر٤	٩٠ر٨	١٠١ر٥	٩٩ر٧	١٠٠ر٣	١٠٠ر٣	١٠٠ر٤
٧ر٠	الملابس والاقمشة	٩٠ر٣	٩٣ر٢	١٠٦ر٥	١١٣ر٩	١٢١ر٢	١٢٩ر٧	١٣١ر٩	١٣١ر٦	١٣٢ر٥	١٣١ر٤
٦ر٠	الاثاث	١٠١ر٢	١٠٢ر٧	١٠٩ر٨	١٢١ر٨	١٣٠ر٨	١٤٢ر٣	١٤٥ر٨	١٤٩ر١	١٥٠ر٢	١٤٦ر٩
٣ر٠	مواد التنظيف	١٠٢ر٠	١٠٤ر٥	١٠٢ر٧	٩٦ر٧	٩٩ر٣	٩٥ر٠	٩٢ر٧	٩٢ر٤	٩٥ر٥	٩٣ر٩
٥ر٠	الوقود والضياء	٩٦ر٢	٩٩ر٢	١٠٣ر٢	١٠٦ر٨	١٠٨ر٤	٩٩ر٠	٩٩ر٠	٩٩ر٠	٩٩ر٠	٩٩ر٠
٨ر٠	الايجار	٩٤ر٦	١٠٠ر٢	٩٤ر٧	٩٧ر٦	١٠٢ر٩	١٠٤ر٥	١٠٤ر٥	١٠٤ر٩	١٠٤ر٩	١٠٤ر٧
١٥ر٠	المتنوعات	١٠٦ر٩	١١٣ر٠	١١٩ر٤	١٢٣ر٥	١٢٧ر٦	١٢٨ر٩	١٢٩ر٤	١٣٠ر٤	١٣٠ر٤	١٢٩ر٨
٣ر٠	السكاير	١٠١ر٥	١٠٣ر٠	١٠٣ر٢	١٠٦ر١	١٢١ر٤	١٢٥ر٧	١٢٥ر٧	١٢٧ر٢	١٢٧ر٩	١٢٦ر٦
١٠٠ر٠	الرقم القياسي العام	١٠٠ر٣	١٠٣ر٦	١٠٥ر٩	١١١ر٩	١١٦ر٨	١٢١ر٠	١٢٣ر٦	١٢١ر١	١١٨ر٣	١٢١ر٠

المصدر : وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للاحصاء .

إن البطالة المتسعة في العراق قد دفعت الحكومة إلى التخفيف عن الضغط من خلال زيادة حجم البطالة المقنعة من خلال توظيف المزيد من خريجي الكليات الآنسانية في دوائر الدولة، حتى أن نسبة نمو العاملين في أجهزة الفترة بين ١٩٦٣ ١٩٦٨ ازدادت عن ٣٠٪. وهي نسبة عالية جداً إذا ما علمنا أن عدد الموظفين والمستخدمين في أجهزة الدولة كانت بالأساس عالية جداً وبالتالي فهي تمتص نسبة مهمة من إيرادات الدولة المالية دون أن تشارك القوى الجديدة بإنتاج الدخل القومي لأنها في الغالب الأعم بطالة مقنعة. لقد كانت الحكومات المتعاقبة تسعى باستمرار إلى خلق جهاز إداري واسع ينخرط في نشاطاتها ويخضع لها وينفذ مشاريعها ويشكل قاعدة اجتماعية واسعة تستند إليها في مواجهة المجتمع.

ويمكن أن نورد جدولاً يشير إلى توزيع المشتغلين في العراق خلال عام ١٩٦٦ لتشير إلى مواقع تركز العاملين في العراق.

عدد العاملين والعاطلين عن العمل في العراق في عام ١٩٦٦

مجالات التشغيل	عدد المشتغلين والعاطلين	توزيعهم المهني والفني
المشتغلون في القطاع الصناعي: الموسسات الكبيرة المؤسسات الصغيرة	٩٠ ألف عامل ٥٠ ألف عامل	منهم ٥٥,٨ ألف فني وعامل ماهر وإداري
المشتغلون في قطاع الآنشاءات	٧٠ ألف عامل	منهم ١٦,٤ ألف فني وماهر وإداري
المشتغلون في قطاع الخدمات والبنوك والتأمين	١١٢ ألف عامل	(١)
المشتغلون في قطاع النقل والمواصلات	٩٥ ألف عامل	(١)
المشتغلون في تجارة الجملة والمفرد	١٠٠ ألف عامل	(١)
المشتغلون في قطاع الزراعة والسقي والري	١,٦ ألف مشتغل [٢]	تتراوح أعمارهم بين ١٢–٦٥ سنة
موظفون ومستخدمون وأجراء لدى الدولة	٣٠٠ ألف عامل	[٣]
خارج قوة العمل [٤]	٣٥٣ ألف عامل	
العاطلون عن العمل	٨٧ ألف عامل	
مجموع القوى القادرة على العمل [٥]	٢٨٧٣ ألف	

قارن: عالم الاقتصاد. مجلة. العدد ٣ مايو/أيار ١٩٦٨. ص ١٣.

قارن أيضاً: وطبان، عبد العزيز د. الحركة النقابية العمالية في العراق ماضيها وحاضرها ١٩١٤–١٩٩٨. دراسة مكتوبة بخط اليد ومسحوبة على الرونيو وغير منشورة. ألمانيا. ٢٠٠١. ص ١١٤.

(١) وفق تقديرات خبير الدخل القومي الهندي الجنسية السيد رازا بوترام.

(٢) الغالبية العظمى منهم من الفلاحين ومن العمال في الزراعة والري.

(٣) منهم ٣١,٩ ٪ من الموظفين و٣٦,٣ ٪ من المستخدمين و٣١,٣ ٪ إجراء و٦٪ آخرون.

(٤) خارج قوة العمل عدا العسكريين والطلبة ١٣ سنة فما فوق والسجناء.

(٥) لا يضم هذا الحقل عدد النساء العاطلات اللواتي في سن العمل، إذ يعتبرن ربات بيوت لا غير ولا يدخلن في إحصاء القوى العاملة.

الفصل الرابع

قطاع النفط الخام

دعا مشرع الخطة الخمسية للسنوات ١٩٦٥/١٩٦٦–١٩٦٩/١٩٧٠ إلى ضرورة بذل أقصى الجهود في سبيل تقليص نسبة مشاركة إيرادات قطاع النفط الخام في تكوين الدخل القومي وفي الصادرات العراقية لصالح الآنتاج غير النفطي، أي لصالح الحصة النسبية للقطاعين الصناعي والزراعي فيهما. كما كان من المفروض أن تنشط شركة النفط الوطنية في عمليات التنقيب واستخراج النفط الخام في تلك الأراضي التي استعادها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ من أيدي شركات النفط الاحتكارية. فماذا عملت الحكومة في هذا الصدد خلال الفترة موضوع البحث؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال السياسة التي مارستها الحكومتان البعثية والقومية في مجال الموقف من شركة النفط الوطنية والمفاوضات مع شركات النفط الأجنبية.

المبحث الأول

الموقف من شركة النفط الوطنية.

انتهت المفاوضات التي بدأتها حكومة عبد الكريم قاسم مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق في ١٩٥٨/٨/٢٠ والتي كانت برئاسة الأستاذ إبراهيم كبة وانتهت برئاسة عبد الكريم قاسم بالفشل. وكان عبد الكريم قاسم قد أعلن في جلسة ١٩٦١/١٠/٨، بأن قد أعد مشاريع قرارات ستصدر في حالة فشل الآنتخابات. رفضت شركات النفط الأجنبية تهديد عبد الكريم قاسم فتوقفت المفاوضات بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٧. بعد ذلك أعلن رئيس الوزراء صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ١٩٦١/١٢/١١ عن مجلس السيادة في العراق تحت عنوان "قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط. (راجع الملحق رقم ٢).

حدد بموجب هذا القانون المساحات التي يحق لشركات النفط الأجنبية الثلاث (شركة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة) التنقيب عن النفط فيها. أدى هذا القانون إلى استعادة العراق ٩٩,٥ ٪ من مساحات الأراضي التي كانت تحت تصرف تلك الشركات. وكان قاسم قد أعد قانوناً جديداً بتشكيل شركة النفط الوطنية التي تأخذ على عاتقها استخراج وتصدير النفط الخام واستثماره محلياً. إلا أن هذا القانون لم ير النور إلا في ١٩٦٤/٢/٨، أي في الذكرى السنوي لانقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ وبعد عدة شهور من نجاح انقلاب ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ ضد حكومة البعث.

وفي الفترة الواقعة بين انقلاب شباط فبراير ١٩٦٣ وانقلاب تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ عقدت الحكومة البعثية وبمصادقة رئيس الجمهورية حينذاك عبد السلام محمد عارف اتفاقاً يقضي بإعفاء شركات النفط الأجنبية من رسوم تصدير النفط الخام الذي يزيد عن الحد الأدنى الملزمة بتصديره سنوياً وهو ٨ مليون طن على اعتبار أن الرسوم المستوفاة عن الكمية الملزمة تكفي لتغطية حاجة الميزانية العراقية، مما ساهم بزيادة شركات النفط الأجنبية بزيادة استخراج وتصدير النفط الخام. لقد تم التوقيع على هذا الاتفاق في ١٩٦٣/٣/١ لمدة سنة واحدة ثم مدد سنة أخرى انتهت في ١٩٦٥/٣/١، حيث قررت الحكومة الدخول بمفاوضات جديدة مع شركات النفط الأجنبية.[٢١٤] اعتبرت القوى الديمقراطية العراقية هذا الموقف تراجعاً وتنازلاً أمام الشركات الأجنبية، خاصة وأن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أصبح وكأنه بحكم المجمد من الناحية العملية.[٢١٥]

وبعد انقلاب تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ ونشر في الوقائع العراقية بتاريخ ١٩٦٤/٢/٨ تحت اسم "قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية". منحت المادة الثانية من هذا القانون الشركة حق العمل في الصناعة النفطية في داخل العراق وخارجه وفي مختلف مراحل العمليات النفطية، ومنها: "التحري والتنقيب عن

---

٢١٤ إسماعيل، عبد الله. مفاوضات النفط العراقية ١٩٥٢–١٩٦٨. مصدر سابق. ص ١٤٥.

٢١٥ علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. بيروت. دار الطليعة. ط ١. ١٩٦٧. ص ٢١٢/٢١١.

النفط والمواد الهيدروكاربونية الطبيعة وإنتاج ونقل وتصفية وتخزين وتوزيع المواد المذكورة ومنتجاتها أو مستخرجاتها (الكيماويات النفطية) أو صنع أجهزتها ولها الاتجار بهذه المواد كافة"[٢١٦]. وضعت المادة الثالثة من القانون جميع الأراضي العراقية تحت تصرف أعمال الشركة في ما عدا تلك الأراضي التي منحت وفق المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. وحددت المادة الرابعة من القانون المذكور رأسمال الشركة ب ٢٥ مليون دينار عراقي يدفع من الحكومة العراقية حال طلب مجلس إدارة الشركة وموافقة مجلس الوزراء، كما تجوز زيادته حسب الحاجة. وقرر القانون وفق المادة السابعة أن تدفع الشركة ٥٠٪ من أرباحها السنوية الصافية إلى الحكومة العراقية عن حصة الحكومة على أن تعتبر هذه الحصة جزءاً من نفقات التشغيل لغرض احتساب ضريبة الدخل. كما حدد للشركة مجلس إدارة برئيس ونائب رئيس ومدير عام، إضافة إلى ستة أعضاء آخرين. وربط القانون الشركة بثلاث ملزمات، وهي:

- أن تخضع سياسات شركة النفط الوطنية العراقية لسياسة الدولة النفطية وترتبط بوزير النفط.
- تخضع قرارات الشركة الأساسية إلى مصادقة مجلس الوزراء العراقي مثل مشاركة الشركة مع شركات أخرى، أو تشكيل شركات تابعة لشركة النفط الوطنية والقروض الخارجية التي تريد الشركة عقدها.
- مصادقة مجلس الوزراء على ميزانية الشركة.

وأعفى القانون الشركة من جميع الضرائب التي تترتب على قيامها بأغراضها المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون.[٢١٧]

ويبدو أن الشركة طيلة فترة الحكم العارفي لم تستطع إنجاز الكثير من الأغراض التي أنشئت من أجلها. يشير الأستاذ عبد الله إسماعيل إلى هذه الحقيقة في كتابه الموسوم مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢–١٩٦٨ ما يلي بهذا الصدد: "... إن المحاولات التي قامت

---

٢١٦ إسماعيل، عبد الله. مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢–١٩٦٨. لندن. دار اللام. ١٩٨٩. ص ٢٧٤.

٢١٧ راجع المصدر السابق نفسه. القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤. ص ٢٧٣–٢٧٨.

بها شركة النفط الوطنية العراقية لممارسة العمليات الموكولة إليها بقانون تأسيسها رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ لم تنجح، لأن الحكومة لم تكن راغبة جدياً في إطلاق يد شركة النفط الوطنية في القيام بعملياتها لسببين:

الأول – عدم توفر رأس المال اللازم والواجب تخصيصه للشركة للقيام بعملياتها وأولها تطوير حقل الرميلة الشمالي وإعداده للإنتاج. ورغم أن القانون نص على أن رأسمال الشركة هو)٢٥) مليون دينار عراقي تدفعه الحكومة بموجب طلب من مجلس إدارة الشركة وبموافقة مجلس الوزراء (الفقرة– ١ من المادة ٤ من القانون) إلا أن مجلس الوزراء لم يخصص لشركة النفط الوطنية العراقية أكثر من (٢٥٠) ألف دينار لتغطية النفقات الإدارية فقط.

الثاني – عدم رغبة الحكومة في تصعيد المجابهة التي كانت قائمة مع شركات النفط في حينه عن طريق تخصيص المناطق التي ترغب شركة النفط الوطنية العراقية بممارسة عملياتها فيها والتي نصت عليها الفقرة (٢) من المادة الثالثة من قانون تأسيس الشركة على أن تقوم باختيار المناطق والتقدم بطلب تخصيصها إلى مجلس الوزراء عن طريق وزير النفط وأولها طبعاً الجزء الشمالي من حقل الرميلة.

وأعتقد أن موقف الحكومة كان غير مستقر بسبب وضعها السياسي والخلافات التي كانت تسود العلاقات بين رئيس الجمهورية ورئيس وزراءه من جهة وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة أخرى،..."[٢١٨].

لقد كان الدكتور عبد الله إسماعيل محقاً في ما أشار إليه، رغم أن مجلس إدارة الشركة كان يسعى إلى تأمين تنشيط شركة النفط الوطنية العراقية، إذ أن رئيس الشركة والعديد من أعضاء مجلس الشركة كانوا من القوميين الناصريين الذين كان يهمهم تأمين نجاحات في هذا المجال الحيوي من الاقتصاد العراقي وتشديد الصراع مع شركات النفط الأجنبية حينذاك.

---

٢١٨ إسماعيل، عبد الله. مفاوضات النفط العراقية. مصدر سابق. ص ٩٥/٩٦.

وفي حينها دخلت شركة النفط العراقية بمفاوضات مع عدد من الشركات الأجنبية، ومنها شركات إيطالية وفرنسية لتأمين تعاقد يساعدها على تأمين بعض الفعاليات النفطية في الشركة. وكان هناك مصاعب تجابه العديد من الشركات الأجنبية في التعاقد مع العراق بسبب خشيتها من أن تقيم شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق دعاوى قضائية ضدها في الخارج بسبب تعاقدها على العمل والتنقيب في أراض عراقية كانت ممنوحة وفق اتفاقيات رسمية مع العراق ثم ألغيت من طرف واحد ودون موافقة شركات النفط الأجنبية على ذلك.

وخلال فترة نشاط شركة النفط الوطنية العراقية بين ١٩٦٤-١٩٦٨ تمكنت من عقد اتفاقية نفطية مع شركة إيراب الفرنسية تقوم الأخيرة بموجب الاتفاقية على استغلال بعض الأراضي التي كانت في حوزة شركات النفط الأجنبية والتي استعادها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. وفي حينها قامت ضجة كبيرة في صفوف القوى الوطنية العراقية رافضة تلك الاتفاقية باعتبارها لا تختلف عن بقية الاتفاقيات، كما أن شروطها ليست أفضل من الشروط التي توصل إليها الوفد العراقي المفاوض في عام ١٩٦٥ بما فيها تأسيس شركة نفط بغداد[٢١٩].

المبحث الثاني

الموقف من المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق.

في ١٩٦٤/٥/٢ بدأت مفاوضات النفط الجديدة بين وفد الحكومة العراقية ووفد شركات النفط الأجنبية. تألف الوفد من عبد العزيز الوتاري، وزير النفط، وعضوية كل من صالح كبة، رئيس مجلس شركة النفط الوطنية العراقية، وغانم العقيلي، مدير عام شركة النفط الوطنية، وعبد الله إسماعيل، مدير شؤون النفط العام. كما شكل رئيس الجمهورية لجنة وزارية تشرف على مفاوضات الوفد العراقي مكونة من طاهر يحيى، رئيس الوزراء، وعضوية عبد العزيز الوتاري، وزير النفط، والدكتور محمد جواد العبوسي، وزير المالية،

---

٢١٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٠١.

وعزيز الحافظ، وزير الاقتصاد. استمرت فترة المفاوضات ١٣ شهراً انتهت بعدم التصديق على الاتفاقية التي أعدها الوفدان المتفاوضان، بسبب الصراعات داخل مجلس قيادة الثورة والاختلاف بين القوميين الناصريين الذين كان الخلاف قد بدأ بينهم وبين عبد السلام، والذي اقترن فيما بعد بمحاولة انقلاب عضو مجلس قيادة الثورة في حينها عارف عبد الرزاق.[٢٢٠]

تركزت المفاوضات بين الوفدين على النقاط التي كان البدء في بعضها قد بدأ في فترة حكم عبد الكريم قاسم، والبعض الآخر نشأ نتيجة السياسات التي مارستها حكومة عبد الكريم قاسم ومنها الموقف من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. ويمكن الإشارة إلى أن النقاط من ١– ١٢ كانت منذ فترة قاسم، والنقاط الباقية بدأت منذ فترة حكم البعث ومنذ الحكم العارفي، وهي كما يلي:[٢٢١]

١– إعادة النظر بطريقة احتساب تكاليف إنتاج البترول وما يترتب على ذلك من الأمور ضماناً لحقوق العراق.

٢– إعادة النظر بطريقة تثبيت الأسعار التي تحتسب بموجبها العائدات التي يتقاضاها العراق.

٣– إلغاء التنزيلات الممنوحة للشركات.

٤– تعيين مدراء عراقيين، وإشراكهم في هيئات إدارة الشركات في لندن، والإشراف من قبل الحكومة العراقية على مصروفات الشركات بطريقة تضمن مصالح العراق.

٥– التعريق التدريجي لموظفي الشركة، ومن ثم أصبحت استخدام العراقيين.

٦– التنازل عن المناطق غير المستثمرة من قبل الشركات تمهيداً لاستثمارها من قبل العراق.

---

٢٢٠ المصدر السابق نفسه. ص ٩٤.

٢٢١ علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. مصدر سابق. ص ٢٠٢–٢١٢.

راجع أيضاً: إسماعيل، عبدالله. مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢–١٩٦٨. مصدر سابق. ص ٢٦٤/٢٦٥.

٧- تسليم الشركات الفائض من الغاز الطبيعي عن حاجة حقول البترول والغاز، وإيقاف الشركات عن الاستمرار في حرق الغاز اعتباطياً بالرغم من علمها إن ذلك إضافة لثروة العراق دون مقابل.

٨- ضمان استعمال ناقلات البترول العراقية في نقل البترول العراقي.

٩- ضرورة مساهمة العراق في رؤوس أموال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع رؤوس الأموال المذكورة.

١٠- ضرورة زيادة حصة العراق من عائدات البترول.

١١- دفع العائدات بعملات قابلة للتحويل، حفظاً لمصلحة العراق.

١٢- إزالة الغبن والضرر الملحق بالعراق من جراء إجحاف اتفاقيات البترول ونصوصها الغامضة.

١٣- تجهيز المصافي بالنفط الخام بسعر الكلفة.

١٤- التخلي عن الأراضي غير المستثمرة والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١.

١٥- تبديل طريق كيل النفط.

١٦- تصدير نفط خانقين.

١٧- الغاز الطبيعي المصدر إلى سوريا.

١٨- تنفيق الريع.

ولكن ما النتائج التي توصل إليها الوفدان المتفاوضان بشأن المسائل الأساسية التي كان الخلاف بشأنها كبيراً؟ توصل الوفدان إلى ما يلي:

* الموقف من قانون ٨٠ لسنة ١٩٦١:

تنفيذ المادة ٣ من القانون الذي ينص على منح شركات النفط الأجنبية مساحات إضافية لأغراض التنقيب عن النفط الخام واستثماره على النحو التالي:

الشركة	المساحة المخصصة في المادة الثانية	المساحة المقترح تخصيصها بموجب المادة الثالثة

شركة نفط العراق	٧٤٧,٧٥٠ كلم مربع	٧٤٧,١٦٠ كلم مربع
شركة نفط الموصل	٦٢,٠٠٠ كلم مربع	٦١,٣٣٠ كلم مربع
شركة نفط البصرة	١١٢٨,٠٠٠ كلم مربع	١٢٧,٨٠٠ كلم مربع
المجموع	١٩٣٧,٧٥٠ كلم مربع	٩٣٦,٢٩٠ كلم مربع

وفي مقابل زيادة مساحات الأراضي التي تحت تصرف الشركة من ٠,٥ ٪ إلى أقل من ١,٠ ٪ من المساحات التي كانت تحت تصرفها قبل صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، تلتزم شركات النفط الأجنبية بزيادة الآنتاج من ٣٠ مليون طن إلى ٤٥ مليون طن سنوياً. كما تقرر إلزام الشركات بتصدير الكميات التالية وفق السنوات المبينة في أدناه:

١٩٦٥	٦٣ مليون طن
١٩٦٦	٦٦ مليون طن
١٩٦٧	٧٠ مليون طن

إضافة إلى ذلك تنهي الشركات طلبها الدولي بالتحكيم بشأن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وتشكيل شركة جديدة باسم شركة نفط بغداد تشارك فيها الدولة العراقية وتوضع تحت تصرفها مساحات إضافية للتنقيب عن النفط فيها.[٢٢٢]

* حساب الكلفة

وفيها تمت تصفية حساب التكاليف على قواعد أخرى، وأهمها: تم الاتفاق بشأن حساب الأجر المطلق وفق رؤية الحكومة العراقية واستعادة بعض المبالغ المترتبة على استقطاعات سابقة" وتم الاتفاق على نفقات التحري والحفر، إذ قبلت وجهة نظر الحكومة، وبالتالي يستعيد العراق جزءاً مما استقطع قبل ذاك الوقت دون وجه حق" ومصاريف مكتب الشركة

٢٢٢ إسماعيل، عبد الله. المصدر السابق. ص ١٨٦/١٨٧.

في لندن التي قرر وفد الحكومة سحب هذه الفقرة من التفاوض واعتبارها ملغاة" ونفقات الدعاية والتبرعات التي يفترض أن توافق الحكومة العراقية مسبقاً على صرفها، وإلا فهي غير مسؤولة عما يصرف بهذا الصدد" والفوائد المترتبة على القروض التي تقترضها الشركة وتستثمرها في مجال النفط الخام العراقي، إذ تم الاتفاق على عدم تحميل الحكومة العراقية تلك الفوائد وعدم إدخالها في حسابات الكلفة" ونفقات البعثات الدراسية السنوية للطلبة العراقيين التي تم الاتفاق على تحملها من قبل الشركات والتي كانت تشمل ٥٠ طالباً سنوياً" وتكاليف لجنة الإشراف على الصرف، إذ تقرر أن تكون هناك لجنة مشتركة للإشراف على الصرف عندها يتحمل الطرفان تلك المصروفات.

* مساهمة العراق في رأسمال الشركات

لم يتمكن الوفد الحكومي من زحزحة الشركات من موقف رفض هذا الطلب، إذ كانت تتشبث بمادة مثبتة في الاتفاقية الأساسية التي تقول بأن من حق الحكومة ذلك في حالة واحدة هي عرض الأسهم الجديدة على الجمهور العام للاكتتاب بها، وهو الذي لم يتحقق ولا تريد الشركة تحقيقه.

* نفقات التسويق

تم الاتفاق على تخفيض الخصم المفروض على تسويق النفط من ١٪ إلى ٠,٥٪ وفق الاتفاق الذي أقرته منظمة الدول المصدرة للنفط في عام ١٩٦٢.

* الغاز الفائض الطبيعي

تم الاتفاق بهذا الصدد كما يلي: تجهيز الحكومة بما تحتاجه من الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الشركات بدون عوض عدا عن كلفة التجميع والتسليم" من يحصل على مستورد للغاز يحق له تصديره، أما إذا توصلت الشركات فهي التي تسوقه ويحق للحكومة العراقية الحصول على حصتها من الربح.

* المدير العراقي

لم يتم الاتفاق على صيغة معينة وتركت لمفاوضات عبر تشكيل لجنة خاصة تدرس إمكانية تحقيق ما تطمح إليه الحكومة العراقية من تعيين مدير عراقي في مكتب الشركة في لندن.

* دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل

رفضت الشركات هذا الطلب. ولكنها وافقت على "توجيه كتاب للحكومة العراقية تتعهد بموجبه بأن تبذل مساعيها لدى الحكومة البريطانية والوقوف إلى جانب الحكومة العراقية لإيجاد حل مقبول في ما إذا أصبح الباون الإسترليني غير قابل للتحويل في المستقبل"[٢٢٣].

* استخدام عراقيين

لم يتم الاتفاق بهذا الصدد، إذ أن الشركة لم تكن تريد اعتماد القوانين العراقية التي تستوجب تعريق الشركة، في حين كانت الحكومة العراقية تصر على ذلك.

* استخدام الناقلات العراقية

وافقت الشركات على استخدام الناقلات التي تحمل العلم العراقي شريطة أن تكون لائقة باحتياجات المساهمين ومتيسرة لمدد النقل المطلوبة بسعر السوق السائدة في ذلك الوقت.

* عوائد الميناء

تم الاتفاق على النحو التالي:[٢٢٤]

مقدار الرسم	كمية النفط المصدرة
٢٨٠ فلس للطن	عن الثمانية ملايين طن الأولى
٧٠ فلس للطن	عن الأربعة ملايين طن الثانية
٥٣ فلس للطن	عن الأربعة ملايين طن الثالثة

٢٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٣.

٢٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٥.

٢٣ فلس للطن عن الكميات الإضافية.

وكان هذا الاتفاق يتضمن محاولة من جانب الوفد العراقي المفاوض عدم جعل مقدار الرسم عالياً بهدف تشجيع الشركات على تصدير كمية أكبر من النفط الخام لتأمين عوائد مالية أكبر.

* أسعار النفط الخام

تم الاتفاق على دفع تعويضات للحكومة العراقية مقداره ٤,٠٥٠,٠٠٠ باون استرليني عن فرق سعر بيع نفط البصرة من ميناء الفاو ورأس تنورة بما يعادل ٥ سنتات بدلاً من سنتين للفترة منذ عام ١٩٥٦.

* تجهيز المصافي بالنفط الخام

وافقت الشركات على تجهيز مصافي النفط العراقية باحتياجاتها من النفط الخام بسعر الكلفة من أجل سد الاحتياجات المحلية.

* تبديل طرق كيل النفط المصدر

وافقت الشركات باستخدام الأسلوب الأحدث في كيل كميات النفط المصدرة بتشكيل لجنة مشتركة لدراسة تنفيذ ذلك.

* تصدير نفط خانقين

بالنظر إلى قلة احتياطي النفط الخام في حقول خانقين وتخصيص نفطة لمصفى الوند وارتفاع تكاليف مد أنبوب خاص إلى ميناء طرابلس وإنشائ خزانات وافقت الشركات على دفع كمية من النفط الخام قدرها نصف مليون طن إلى الحكومة العراقية ويسلم بأحد الموانئ إلى الحكومة العراقية ويباع لصالحها.

وكان الوفد المفاوض يسعى إلى تامين عقد اتفاقيتين إحداهما مع الحكومة العراقية والثانية مع شركة النفط الوطنية العراقية بشأن مشاركة الشركة الوطنية في نشاط واستثمارات شركات النفط الأجنبية في العراق.[٢٢٥]

* الغاز المصدر إلى سوريا:

التزام شركات النفط الأجنبية بدفع مبلغ مقداره ٥٠ ألف باون إلى الحكومة العرقية سنوياً وبأثر رجعي ابتداءً من عام ١٩٦٢ عن الغاز الطبيعي المصدر إلى سوريا.

* تنفيق الريع

كانت الحكومة العراقية منذ فترة تسعى مع بقية منظمة الدول المصدرة للنفط إلى تحسين شروط تنفيق الريع وزيادة عائداته من النفط الخام. وكانت. كما يشير الدكتور عبد الله إسماعيل، إلى أن الحكومة تريد تغيير القاعدة التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية ١٩٥٢ بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاحتكارية التي تنص على "أن تتقاضى الحكومة ٥٠٪ من الأرباح المتأتية من عمليات الشركات في العراق وتنص أيضاً على أن للحكومة أن تتقاضى ريعاً بنسبة ١٢,٥٪ من الآنتاج الصافي للشركات أو نقداً بالأسعار العالمية المعلنة للنفط العراقي على أن تعتبر هذا الريع جزءاً من ضريبة الدخل العراقية أو جزءاً من حصة الحكومة البالغة ٥٠٪"[٢٢٦]. ماذا يعني ذلك؟ يعني ذلك أن الحكومة العراقية في عام ١٩٥٢ قد تنازلت عن حقها في تنفيق الريع واحتساب حصتها التي يفترض أن تدفعها الشركات للحكومة العراقية وكأنها دفعت كجزء من نسبة الـ ٥٠٪ من الأرباح المتأتية من عمليات الشركات في العراق. وقد حاولت الحكومة العراقية تعديل هذه الاتفاقية ولكن دون فائدة تذكر، ولذلك فقد بقيت معلقة حينذاك.

---

٢٢٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٤/١٧٥.

٢٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٨.

*** اتفاقية تأسيس شركة نفط بغداد**

تم بين الوفدين المفاوضين الاتفاق على وضع مشروع اتفاقية بين شركات النفط العاملة في العراق وشركة النفط الوطنية العراقية يتم بموجبه تأسيس شركة نفط العراق وفق التوزيع التالي للحصص، كما جاء في كتاب الأستاذ عبد الله إسماعيل الموسوم مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٨:

"١- شركة النفط الوطنية	٣٣,١٪
٢- شركة النفط الفرنسية	١٥,٥٪
٣- شركة شيل العراق المحدودة	١٥,٥٪
٤- شركة ب. ب. للتنقيب (العراق) المحدودة	١٥,٥٪
٥- شركة موبل لتنمية النفط	١٥,٥٪
شركة التحري وتنمية المعادن المحدودة	٣,١٪

(وتسمى بالشركات الأعضاء)

ويتألف مجلس إدارتها من ثلاثة أعضاء من الشركة الوطنية وعضو واحد من كل من الشركات الخمس الأعضاء ومديرها العام يجري تعيينه من قبل مجلس الإدارة ويخضع للتعريق باعتباره موظفاً لدى الشركة. رأسمالها الابتدائي ١٢٠٠ دينار عراقي"[٢٢٧].

ومنحت هذه الشركة الجديدة وفق الاتفاقية ٣٢٠٠٠ كلم مربع، أو ما يعادل ٧,٦٪ من مجموع المساحات التي كانت بحوزة الشركات والتي استعادتها الحكومة العراقية وفق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، كما حددت فترة الاتفاقية بـ ٤٦ سنة.[٢٢٨]

إلا أن هذه الاتفاقيات واتفاقية بغداد لم تتم الموافقة عليها من جاب الحكومة العراقية في حينها بسبب إشكاليات تلك الفترة، رغم أن فيها العديد من الجوانب الإيجابية بالنسبة للعراق.

---

٢٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٩.

٢٢٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٠.

لم تكن للنظام العارفي سياسة نفطية واضحة، كما لم تكن لدى الدولة موارد كافية لتوجيهها لأغراض التنمية الاقتصادية وتنفيذ سياسة نفطية تنسجم مع تأسيس شركة نفط وطنية. ولهذا كانت تسعى باستمرار إلى تأمين إمكانية الحصول على موارد مالية إضافية لتوجيهها للأغراض العسكرية وخاصة الحرب ضد الشعب الكُردي أو لصرفها على أجهزة الأمن والشرطة والقوات المسلحة. ومن بين تلك السياسات دعوة شركات النفط الأجنبية إلى زيادة استخراجها وتصديرها للنفط الخام، كما أبدت استعدادها للمساومة على مسائل أخرى من أجل الحصول على زيادة التصدير، كما في موضوع رسوم ميناء تصدير النفط. ومما كان يزيد من مصاعب وجود سياسة نفطية ضمن سياسة اقتصادية واضحة هي الصراعات السياسية التي عرفتها تلك الفترة بسبب غياب الديمقراطية في نظام الحكم وممارسة الاستبداد، وموقف القوى السياسية المختلفة ضد عقد اتفاقيات مع شركات النفط الأجنبية خشية المساومة على حساب مصالح الشعب بسبب عدم وجود ثقة بالسلطة القومية التي ترأسها عبد السلام محمد عارف أو التي ترأسها فيما بعد عبد الرحمن محمد عارف.

تسنى للحكومة أن تقنع شركات النفط الأجنبية بزيادة كميات النفط الخام وتصديره في الفترة ١٩٦٤–١٩٦٨ وفق الجدول التالي:

تطور كميات إنتاج وتصدير النفط الخام وعائدات العراق المالية منه

السنة	الكميات المنتجة طن/ سنة	الكميات المصدرة طن/ سنة	عوائد العراق المالية منه/ م.د.ع.
١٩٦٤	63.3	58.6	126.1
١٩٦٥	63.5	56.1	131.6
١٩٦٦	66.5	64.1	140.8
١٩٦٧	58.9	1.56	131.6
١٩٦٨	72.6	69.4	203.0

المصدر: محمود، طارق شكر د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط "أوبك". مصدر سابق. ص ١٧٠ و٢٠٠.

وفي ضوء الأرقام الواردة في أعلاه فإن صافي الدخل العائد للحكومة العراقية من النفط الخام شكل خلال الفترة ١٩٦٤–١٩٦٨موضوع البحث، إي حتى تغيير الحكم العارفي، النسب التالية في صافي الدخل القومي:

تطور مشاركة النفط الخام في تكوين صافي الدخل القومي في الفترة ١٩٦٤–١٩٦٨

السنة	قطاع النفط الخام مليون د.ع.	صافي الدخل القومي مليون د.ع.	نسبة مشاركة النفط في صافي الدخل القومي ٪
١٩٦٤	126.1	595.8	21.16
١٩٦٥	131.6	659.6	19.95
١٩٦٦	140.8	705.5	19.96
١٩٦٧	131.6	714.8	18.41
١٩٦٨	203.0	782.9	25.90

المصدر: محمود، طارق شكر د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط "الأوبك". مصدر سابق. ص ٢٠٠.

- النصراوي، عباس د. اقتصاد العراق ١٩٥٠–٢٠١٠. دار الكنوز الأدبية. بيروت ١٩٩٥. ص٢٥.
- كتاب الجيب الإحصائي ١٩٦٠–١٩٧٠. الجهاز المركزي للإحصاء. مصدر سابق. ص٣٧.

ويستدل من الجدول أعلاه إلى أن التغير في بداية الفترة كان طفيفا لصالح بقية القطاعات غير النفطية، ولكن سرعان ما تغير هذا الوضع ابتداءً من عام ١٩٦٨، والذي سنرى لاحقا أنه تواصل في الارتفاع في غير صالح القطاعات غير النفطية. وبمعنى آخر فإن هذه السياسة لم تكن مرتبطة بالجانب العراقي، بقدر ما كانت مرتبطة بحاجات الشركات النفطية الأجنبية للنفط العراقي. كما أن التغير خلال تلك السنوات قد طرأ أساسا في مجال

البناء والتشييد وفي قطاعات التوزيع والخدمات أكثر من حصولها في قطاعي الزراعة والصناعة. وتجدر الإشارة إلى أن شركات النفط الاحتكارية، التي كانت تسعى خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦١–١٩٦٨ من أجل إلغاء القانون رقم ٨٠ الذي أصدرته حكومة عبد الكريم قاسم في ١٩٦١/٩/٢٩ وإعادة سيطرتها على تلك الأراضي لإغراض التنقيب عن النفط الخام، قد استخدمت ورقة رفع أو تخفيض كميات إنتاج النفط الخام وتصديره للضغط على الحكومة العراقية للوصول إلى ذلك الهدف. كما عمدت إلى تخفيض أو حتى إيقاف أية استثمارات جديدة في رأس المال الثابت في الصناعة الاستخراجية النفطية.[٢٢٩]

وبعد هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ أصدرت الحكومة العراقية قانونا جديدا برقم ٩٧ حصر "حق استثمار النفط والمواد الهيدروكاربونية في جميع الأراضي العراقية بما في ذلك المياه الإقليمية وجرفها القاري والمصالح العراقية في منطقة الحياد" بشركة النفط الوطنية. وحصر بالشركات الأجنبية الحق في الاستثمار في تلك الأراضي بموجب القانون رقم ١٩٦١/٨٠ تحت تصرفها. وجاء هذا الإجراء السياسي ردا من التيار القومي الناصري في الحكومة حينذاك على حرب حزيران والنتائج المأساوية التي ترتبت على العرب من جراء تلك الحرب.[٢٣٠] وخلال تلك الفترة بدأت محاولات إيجاد سبيل الاستثمار المباشر من قبل شركة النفط الوطنية ودخلت في مفاوضات مع شركات نفطية إيطالية وفرنسية وسوفيتية على أساس عقد المقاولة لفترة معينة أو تقديم العون لتحقيق الاستثمار المباشر للنفط الخام. ولم تنته هذه المفاوضات إلى عقد اتفاقيات محددة، إذ حصل الآنقلاب ضد الحكم العارفي وتوقفت مؤقتا تلك المفاوضات.[٢٣١]

---

٢٢٩ محمود، طارق شكر د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط "الأوبك". مصدر سابق. ص ١٦٨/١٦٧.

٢٣٠ المصدر السابق نفسه. ١٦٩.

٢٣١ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٠.

الفصل الخامس

قطاع الدولة

إن المتابعة التي أجريناها لدور ونشاط القطاعين الخاص والدولة خلال الفترة التي سبقت ثم أعقبت ثورة تموز إلى حين سقوط الجمهورية الأولى تبين بأن التطور قد شمل القطاعين، ولكن نمو قطاع الدولة كان أسرع من القطاع الخاص لخمسة أسباب أساسية، وهي:

١. أن الدولة قد تبنت سياسة الاعتماد على قطاع الدولة لتنمية الاقتصاد الوطني في مجال الصناعة والمشاريع التي لا يمتلك القطاع الخاص إمكانية التوظيف فيها، دون أن تعيق تطور القطاع الخاص.

٢. توفر الموارد المالية الضرورية لعملية التنمية بسبب توفر النفط الخام وتصديره وتحقيق دخل يساعد على تأمين توظيفات للتنمية الحكومية، خاصة وأن الدولة وزعت إيرادات النفط الخام المالية بنسبة ٧٠٪ لميزانية التنمية و٣٠٪ للميزانية الاعتيادية.

٣. توجيه نسبة مهمة من الموارد النفط المالية صوب التنمية الاقتصادية، ومنها التنمية الصناعية وتوسيع قاعدة قطاع الدولة بمشاريع جديدة. ولم يقتصر هذا التوسع لقطاع ونشاط الدولة الاقتصادي على القطاع الصناعي بل شمل أيضاً قطاع التجارة والنقل والمواصلات.

٤. الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدتها الدولة العراقية مع المؤسسات الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا على نحو خاص، إضافة على اتفاقيات أخرى مع بعض البلدان الاشتراكية الأخرى.

٥. التزام غالبية الأحزاب السياسية العراقية، سواء تلك التي عارضت حكومة عبد الكريم قاسم أم التي أيدته، بسياسة تنشيط وتعزيز دور قطاع الدولة وجعله يلعب الدور الأول في عملية التنمية الاقتصادية في العراق.

كان القطاع الخاص العراقي يتحرك على عدة مجالات أساسية في التنمية: الزراعة والصناعة والنقل والتجارة والبناء والمقاولات والبنوك والتأمين (القطاعان الأخيران كانا في الغالب الأعم بيد الرأسمال الأجنبي والعربي)، في حين كان قطاع الدولة يعمل في مجالات الصناعة والنقل والمواصلات وجملة من الخدمات العامة.

وبعد انقلاب شباط لم تتخذ الدولة أي إجراءات لتعزيز دور قطاع الدولة أو القطاع الخاص، إذ كان جهد الحكومة موجهاً لضمان استمرارها في الحكم والحصول على مزيد من الموارد المالية من النفط الخام لتأمين تعزيز قواتها العسكرية في مواجهة القوى المناهضة لها وللحركة الكُردية المسلحة في كُردستان العراق.

وفي أعقاب سقوط البعث كانت قيادة الحكومة اللبرالية الرجعية غير مهتمة بقطاع الدولة ونشاطه الاقتصادي، إذ تركز اهتمامها في جانبين وهما: الحصول على مزيد من الموارد المالية من خلال النفط الخام أولاً، وتنشيط التجارة الخارجية من خلال منح إجازات استيراد لعدد متزايد من الضباط المتقاعدين من أتباع النظام وتنشيط حركة السوق الداخلي في ضوء ذلك ثانياً. إلا أن تحرك القوى القومية الناصرية باتجاه الوحدة ومساندة عبد السلام عارف لهذه الوجهة في البداية، ساهمت باندفاع التيار القومي الناصري للتحرك الاقتصادي بثلاثة اتجاهات ملموسة هدفها تحقيق التماثل في البنية الاقتصادية وهيكلية النشاط الاقتصادية مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، وهي:

١. وضع خطة اقتصادية جديدة للفترة ١٩٦٥–١٩٦٩، والتي تحدثنا عنها في فصل سابق.
٢. الاعتماد على قطاع الدولة وإجراء عملية تأميم لمنشآت ومشاريع القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة في البلاد.
٣. إقامة المؤسسات الاقتصادية المشابهة لما هو موجود في مصر، مثل المؤسسة الاقتصادية العامة والمؤسسة العامة للصناعة والمؤسسة العامة للتأمين والمؤسسة العامة للتجارة والمؤسسة العامة للمصارف.

وسنحاول في أدناه البحث في موضوع قطاع الدولة الصناعي وإجراءات التأميم التي اتخذتها الدولة في صيف عام ١٩٦٤.

يتعرف المتتبع لنشوء وتطور قطاع الدولة الاقتصادي في العراق على مصادر ثلاثة ساهمت في نشوئه وهي:

١. المنشآت التي انتقلت ملكيتها للدولة بعد أن كانت في أيدي سلطات الاحتلال البريطاني، وبخاصة في أعقاب إلغاء الآنتداب عام ١٩٣٢ ودخول العراق عصبة الأمم. وقد تم هذا التحويل في الملكية مقابل دفع تعويضات مالية عن تلك المنشآت إلى السلطات البريطانية.[٢٣٢]

٢. المنشآت التي بدأت الحكومات العراقية المتعاقبة إقامتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد تشكيل مجلس الإعمار والذي تجاوز حدود إقامة مشاريع الري والسدود أو الطرق والجسور وانتقل إلى إقامة مشاريع صناعية وزراعية والمشاركة في مشاريع مختلطة عبر المصرف الصناعي العراقي. واتسع دور الدولة في هذا المجال في أعقاب ثورة تموز بالارتباط مع تنامي موارد النفط وتغير واضح ومهم في موقف الدولة أساساً من هذا القطاع، إضافة إلى دور الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعها العراق حينذاك مع الإتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية، والتي كانت تحصر علاقاتها الاقتصادية الدولية بحدود التعاقد مع الدولة ومشاريعها الاقتصادية. وكان هذا النمط من التوظيف الحكومي المباشر هو الأسلوب السائد في تنمية قطاع الدولة الاقتصادي.

٣. وفي عام ١٩٦٤ بدأت الدولة، وعلى غرار ما حصل في الجمهورية العربية المتحدة، بتأميم مشاريع اقتصادية عائدة للقطاع الخاص. وإذ كانت المشاريع الصناعية المؤممة تعود في ملكيتها للبرجوازية الوطنية العراقية وللدولة، فإن مؤسسات البنوك التجارية وشركات التأمين كانت تعود في ملكيتها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي. وقد جرى هذا التأميم على أساس دفع تعويضات لأصحاب رؤوس الأموال.

فما هي المشاريع التي جرى تأميمها أولاً، وما هي العوامل الكامنة وراء هذا التأميم؟

---

٢٣٢ الدرة، صباح مصطفى. القطاع العام. مصدر سابق.

في الرابع عشر من تموز/يوليو ١٩٦٤ أصدر مجلس قيادة الثورة ستة قوانين أطلق عليها اسم "القوانين الاشتراكية" (٩٨-١٠٣ لسنة ١٩٦٤)، تضمنت ما يلي:[٢٣٣]

أ. قانون المؤسسة الاقتصادية رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٤.

ب. قانون تأميم بعض الشركات والمنشآت رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤.

ج. قانون تأميم البنوك والمصارف التجارية رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤.

د. قانون تنظيم توزيع الأرباح في الشركات رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٤.

هـ. قانون تشكيل مجلس الإدارة في المنشآت والمشاريع الصناعية رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٤.

و. قانون تنظيم أوضاع الشركات والمؤسسات رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦٤.

لقد فاجأت هذه القوانين جميع الناس، إذ أنها لم تكن تنسجم مع طبيعة الحكم أولاً، ولا مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي ثانياً، ولا مع حاجة الاقتصاد العراقي إلى جهود قطاع الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية الوطنية ثالثاً. وكانت القوانين قد وجهت ضربة قاسية للبرجوازية الوطنية المتوسطة في العراق بشكل خاص. لقد شمل القانون رقم (٩٩)لسنة ١٩٦٤ تأميم ٢٧ شركة صناعية و٣ شركة تجارية عاملة في العراق، وهي كما يلي: [٢٣٤]

١. شركة السمنت العراقية
٢. شركة سمنت الرافدين
٣. شركة سمنت الفرات
٤. شركة السمنت المتحدة
٥. شركة الصناعات العقارية
٦. شركة المواد البنائية العراقية

---

٢٣٣ البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. دائرة الإحصاء والأبحاث. البنك المركزي العراقي. مطبعة العاني. بغداد. ١٩٦٤. ص ١٥٩-١٧٧.

٢٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٩.

٧. شركة صناعات الاسبست
٨. شركة الغزل والنسيج العراقية
٩. شركة فتاح باشا للغزل والنسيج
١٠. شركة السجاد العراقية
١١. شركة صناعات الجوت العراقية
١٢. شركة استخراج الزيوت النباتية
١٣. شركة منتوجات بذور القطن
١٤. شركة الرافدين لصناعة المنظفات
١٥. معمل صابون ومنظفات كافل حسين
١٦. شركة دخان الرافدين
١٧. شركة دخان عبود
١٨. شركة الدخان الأهلية
١٩. شركة صناعة الجلود الوطنية
٢٠. شركة باتا العراقية
٢١. شركة طحن حبوب الشمال
٢٢. شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية
٢٣. شركة المطاحن الفنية
٢٤. شركة معامل طحين الدامرجي
٢٥. شركة الرافدين للطحن والتجارة
٢٦. شركة الكبريت المتحدة
٢٧. شركة اتحاد مصانع الورق
٢٨. شركة المخازن العراقية

٢٩. الشركة الأفريقية العراقية

٣٠. الشركة العراقية للاستيراد والتوزيع (متانة سابقاً).

كما أمم القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤ (٩) شركات للتأمين وإعادة التأمين في العراق وحصر نشاط التأمين وإعادة التأمين بالقطاع العام. أما القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤ فقد أمم ٥ شركات مصرفية، بما فيها فروع المصارف الأجنبية، وحصر النشاط المصرفي بالقطاع العام أيضاً.

وقرر المشرع دفع تعويضات مالية عن المشاريع والمنشآت والشركات المؤممة.

ويشير الدكتور صباح الدورة في كتابه الموسوم "القطاع العام" إلى أن القيمة الاسمية لرؤوس أموال الشركات المؤممة بلغت (٢٧,١٩٢,٢٢٦) ديناراً عراقياً، أما القيمة المدفوعة لرؤوس أموال الشركات المؤممة فقد بلغت (٢١,٥٣٥,٦٦١) ديناراً عراقياً، كما بلغت القيمة التعويضية لأسهم الشركات المؤممة (٢١,٦٤٣,٦٦١) ديناراً عراقياً، باستثناء المصارف المؤممة التي بلغت قيمتها التعويضية ٥,٤ مليون دينار عراقي. وبلغت الودائع المؤممة ٥٠ مليون دينار عراقي.[٢٣٥]

وجدير بالإشارة إلى أن قرارات التأميم، بغض النظر عن اختلاف الموقف بشأنها، قد أعطت لدور الدولة ونشاطها وقطاعها الاقتصادي مكانة جديدة وتأثيرا متزايدا في الحياة الاقتصادية للبلاد، برزت على نحو خاص في المرحلة اللاحقة، بغض النظر عن الاتجاهات والتقلبات التي حصلت بهذا الصدد والتي سنبحث فيها لاحقا .

وتوزعت رؤوس الأموال المؤممة على القطاعات الاقتصادية التالية:

---

٢٣٥ الدرة، صباح د. القطاع العام. بغداد. دار الرواد للطباعة. ١٩٧٧. ص ٢٣.

التوزيع القيمي والنسبي لرؤوس أموال الشركات المؤممة في عام ١٩٦٤ في العراق

القطاع المؤمم	القطاع الصناعي	القطاع التجاري	قطاع التأمين	قطاع البنوك	إجمالي رأس المال د.ع.
رأس المال د.ع.	١٨٠٧٦٦٦١	١١٠٠٠٠٠	٢٣٥٩٠٠٠	٥٤٠٠٠٠٠	٢٦٩٣٥٦٦١
نسب التوزيع	٦٧,١	٤,١	٨,٨	٢٠,٠	١٠٠,٠

قارن: وزارة التخطيط. تقرير عن المسح العام للشركات العامة في العراق للسنوات ١٩١٩–١٩٦٨. الجهاز المركزي للإحصاء. دائرة الأبحاث. بغداد ١٩٦٨. ص ١٢.

قارن أيضاً: الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ٢٣.

وعلينا في هذا الصدد أن نأخذ بالاعتبار أن جزءاً من رؤوس أموال الشركات المؤممة كان حكومياً بسبب وجود شركات مختلطة جرى تأميمها، حيث بلغت النسبة في القطاع الصناعي ١١,٧٪ أو ما يعادل ٢,١١٥ ألف دينار عراقي تقريباً، وفي قطاع التأمين ٤٨,٥٪ أو ما يعادل ١,١٤٤ ألف دينار عراقي. وهذا يعني أن رؤوس الأموال الحكومية بلغت ٣,٢٥٩ ألف دينار عراقي، أو ما يعادل ١٢,١٪ تقريباً.

إن الجدول السابق يرينا بوضوح بأن رؤوس أموال الشركات المؤممة تركز في القطاع الصناعي حيث شكل ٦٧,١٪ من مجموع رؤوس الأموال المؤممة. وإذا ما قسم رأس المال المؤمم في الصناعة على عدد المشاريع الصناعية لبلغ معدل رأسمال الشركة الواحدة حوالى ٩٩٧٦١٧ دينار عراقي فقط. ولكن كان رأس مال بعض هذه الشركات المؤممة لا يزيد رأسمالها عن ٢٠ ألف دينار عراقي، كما في معمل كافل حسين لصناعة الصابون والمنظفات أو في بعض معامل الطحين، في حين لم يؤمم المشرع، على سبيل المثال لا الحصر، المصنع العائد للسيد نجيب الجادر في الموصل مع أن رأسماله بلغ أكثر من ٢٠ ألف دينار وأعلى من رأسمال معمل الصابون التابع لكافل حسين أو غيره.

توزعت رؤوس أموال شركات القطاع الصناعي المؤممة على القطاعات التالية، والتي غيرت من التوزيع النسبي لرؤوس أموال المشاريع الصناعية بين القطاعي الدولة والخاص.

المشاريع الصناعية المؤممة والوزن النسبي لقطاع الدولة في الصناعة في عام ١٩٦٤

الفرع	عدد المؤسسات المؤممة	رأس المال المؤمم د.ع.	الحصة النسبة لقطاع الدولة قبل التأميم	الحصة النسبية لقطاع الدولة بعد التأميم ١
الغزل والنسيج	٤	٢,٧٠٠,٠٠٠	٦٩,٦	٨٦,٦
المواد الغذائية	٥	١٠٠,٠٠٠	٧٤,٥	٨٩,٤
الصناعات الكيماوية٢	٦	٣,٩١٥,٠٠٠	٤,٩	٦١,٥
السجاير	٣	٧٢٠,٠٠٠	–٤٢,٠	–١٠٠,٠
الجلود والأحذية	٢	٧٢٥,٤٢٥	٤٠,٥	٨١,٤
مواد البناء	٧	٩,٣٢٥,٨٤٦	٣٩,١	٩٠,٨
المجموع	٢٧	١٧,٤٨٦,٢٧١	٣٦,٤	٦٣,٩

المصدر: الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٨٨.

راجع أيضاً: Makram Sader.Le development industriel de l’irak. (mimeo.)C. E. R. M.O. C. Beyrouth.1981

١. حصة قطاع الدولة في المشاريع التي يتجاوز رأسمالها المدفوع (٥٠) ألف دينار عراقي.

٢. عدا صناعة تصفية النفط التي هي حكومية بالكامل من الأساس ورأسمالها المدفوع ٣٠ مليون دينار.

لقد كان الاتجاه القومي الناصري وراء هذه الإجراءات التأميمية. والسؤال المنطقي الذي يفرض نفسه هو: ما السبب وراء هذه التأميمات؟ وهل تكفي الإشارة إلى أن التماثل مع مصر كان سبباً وراء تلك الإجراءات؟

وكمتتبع لتلك الفترة والمعايش لها أرى بأن العوامل الفعلية التي كانت وراء إصدار إجراءات التأميم تتلخص في النقاط التالية:

١. إن رغبة بعض أوساط البرجوازية الصغيرة القومية في العراق الاقتراب من النموذج الاقتصادي المصري لتأمين إمكانية أفضل للوحدة الاقتصادية بين البلدين التي كان يحلم بها ويسعى إليها القوميون العرب في العراق كانت الدافع الأول وراء تلك الإجراءات، رغم التباين في الواقع الاقتصادي بين البلدين وبين إجراءات التأميم التي اتخذها جمال عبد الناصر بين عامي ١٩٦١-١٩٦٤ وتلك التي اتخذها القوميون في العراق.

٢. الصراع الذي احتدم حينذاك بين تيار حركة القوميين العرب التي كانت تريد التعجيل بالوحدة العربية بين مصر والعراق وتلك القوى التي كانت تقف ضد مثل هذه الوحدة والتي كانت تخشى نهج هيمنة القوميين "الاشتراكيين" الناصريين على الحكم وتوجيه البلاد وجهة "اشتراكية ناصرية عربية" ومنهم بشكل خاص عبد السلام محمد عارف، رئيس الجمهورية. حتى أن عبد السلام محمد عارف عمد إلى إبعاد المجمعة الناصرية من الاتحاد الاشتراكي. وقد تجلى هذا الصراع في المؤتمر الذي عقده الاتحاد الاشتراكي في بغداد في ١٤ تموز/يوليو ١٩٦٤، والذي قاطعته بعض الكتل القومية وشاركت فيه قوى أخرى، وما حصل بعد ذلك من إضعاف لهذا الاتحاد من جانب عبد السلام محمد عارف وإبعاد أكثر المقربين من نهج عبد السلام محمد عارف عن قيادة هذا الحزب المشوه.

٣. رغبة القوى القومية للبرجوازية الصغيرة الهيمنة الفعلية على العملية الاقتصادية الجارية في العراق وبالتالي تشديد سيطرتها على المجتمع وتحويل نسبة عالية من السكان خاضعة للدولة وتحصل على أجرها من الدولة، وبالتالي ترتبط بها مصلحياً.

٤. وكان الصراع بين البرجوازية الوطنية المتوسطة وفئات اليمين من البرجوازية الصغيرة القومية مشتداً، إذ أصدرت أغلب القوى السياسية بيانات مناهضة لحكم عبد السلام عارف والقوميين العرب العراقيين ومنتقدة لسياسات النظام الاقتصادية، كما لم تكن البرجوازية الوطنية راغبة بتعجيل الوحدة مع مصر. كما أنها لم تندفع في توظيف المزيد من رؤوس الأموال في الاقتصاد العراقي خشية التطورات المفاجئة. وكانت قوى البرجوازية الصغيرة القومية المهيمنة على الحكم تعتبر هذه الفئات معادية ل "ثورتها"

ووجودها في السلطة، وكانت تريد بتلك الإجراءات تأديبها! نقل الدكتور صباح الدرة عن المحادثات الرسمية بين وفد الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق ووفد الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المصرية عبر الطرف العراقي عن وجهة نظره بإجراءات التأميم بقوله:

".. في الحقيقة إن الهدف من التأميم لم يكن اقتصادياً فحسب، بل كان مزيجاً من الاقتصاد والسياسة والاجتماع. ومن أهم أسباب التأميم العوامل السياسية. التأميم لم يكن اقتصادياً فحسب، بل كان أضعاف الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للقوى المعادية للوحدة العربية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى رأينا أن تتم التأميمات قبل الوحدة حتى لا تتحمل تجربة الوحدة الأخطاء المحتملة لعملية التأميم"[٢٣٦].

٥. وكانت هذه الإجراءات بمثابة منافسة غير عقلانية إزاء الدعوة التي كانت تطرحها القوى الديمقراطية والتقدمية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي أو شخصيات وطنية عراقية مثل الدكتور الراحل محمد سلمان حسن و الرجل المغيب والراحل الدكتور صفاء الحافظ، بتعزيز مواقع قطاع الدولة وتأميم النفط الخام، إلا أن هذه القوى لم تكن تريد تأميم مشاريع البرجوازية المتوسطة ذات القدرات المالية المحدودة التي عانت الأمرين في ظل سياسات العهد الملكي والهيمنة الأجنبية على اقتصاد البلاد وسياساتها.

٦. كما كانت تكمن في رغبة بعض الشخصيات الاقتصادية العراقية البروز في واجهة الأحداث والاستفادة من تلك الإجراءات لتعزيز مواقعها وقدراتها في الحكم الجديد. وأبرز هؤلاء الدكتور خير الدين حسيب، الذي تولى رئاسة المؤسسة الاقتصادية التي ضمت إليها جميع المؤسسات العامة التي شكلت وفق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٤.

٧. وكانت هذه الإجراءات محاولة لكسب تأييد الطبقة العاملة العراقية والجماهير الكادحة التي كانت تتشوق إلى تحسين ظروف حياتها ومعيشتها وتحسين مدخولاتها، خاصة وأن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ تضمن الفقرتين التاليتين:[٢٣٧]

---

٢٣٦ الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ٢٦.

٢٣٧ البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. قانون تنظيم توزيع الأرباح في الشركات رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤. ص ١٧٥/١٧٤.

أ – ٧٥٪ من الأرباح المعدة للتوزيع للشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والمشاريع الصناعية المشمولة بقانون التنمية الصناعية والمشاريع الصناعية الحكومية والشركات والمؤسسات التابعة للمؤسسة الاقتصادية توزع على المساهمين أو على مالكي المشروع.

ب – ٢٥٪ تخصص للعمال والموظفين: حيث تكون مشاركة العمال في الحصول على ٢٠٪ من أرباح شركات القطاع العام، إضافة إلى ٥٪ تستخدم للخدمات الاجتماعية وإسكان العمال، و١٠٪ تخصص للخدمات المركزية للعمال والموظفين.

٨. ويضيف الدكتور عصام الخفاجي عاملاً مهماً وصحيحاً من عوامل صدور إجراءات التأميم حين كتب يقول:

"ففي تموز، وبوحي من إجراءات التقارب مع النظام السياسي–الاقتصادي الناصري، تم تأميم ٢٧ مشروعاً صناعياً كبيراً،... وكما يبدو، كان هناك عنصر أساسي آخر وراء التأميمات، إذ أن مراجعة أسماء مالكي تلك المشاريع أو المساهمين فيها تبين أن المشاريع المؤممة كانت عائدة إلى وجوه سياسية واجتماعية بارزة في العهد الملكي ومناصرة لذلك العهد[٢٣٨]، فضلاً عن مشروع يعود إلى وزير سابق في العهد الجمهوري الأول الذي تم تغييره[٢٣٩]، وأن معظم العوائل التي أممت مشاريعها كانت غادرت العراق منذ قيام ثورة تموز ونقلت مجالات نشاطاتها إلى بلدان أخرى أو أن أموالها كانت محجوز منذ الثورة بحيث أن التأميم منح صفة الملكية القانونية للدولة لرؤوس أموال كانت تضع يدها عليها وتديرها قبل ذلك"[٢٤٠].

---

٢٣٨ الخفاجي، عصام. التصنيع والطبقة العاملة العراقية خلال السبعينات". أعمال ندوة "تغلغل راس المال الأجنبي وأثره في تحطيم البنية التقليدية للمجتمعات العربية". المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل. الجزائر. ١٩٨١. ومجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣ و١٣٤. آب وأيلول ١٩٨٠.

٢٣٩ المقصود هنا السيد محمد حديد، الوزير في أول وزارة جمهورية بعد ثورة تموز ١٩٥٨ والاقتصادي الصناعي المعروف وصاحب شركة الزيوت النباتية التي تم تأميمها. ك. حبيب.

٢٤٠ الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. القاهرة. دار المستقبل العربي. ١٩٨٣. ص ٨٧/٨٨.

كانت لهذه الإجراءات ردود فعل واضحة ومضادة في أوساط البرجوازية المتوسطة العراقية التي تراجعت قدراتها المالية إلى الوراء وعجزت عن تأمين توظيفات جديدة في القطاع الصناعي وبدأ بعض أفرادها بتهريب أموالهم إلى الخارج خشية إجراءات أخرى وتزعزعت الثقة أكثر من السابق. وفي الوقت نفسه نشأت إمكانية لدى البرجوازية البيروقراطية في أجهزة الدولة الاقتصادية والبرجوازية المقاولة في الحصول على مكاسب كبيرة وعلى استغلال ونهب قطاع الدولة من الباطن. وهو ما حصل فعلاً.

وقد أيد الحزب الشيوعي العراقي هذه التأميمات ورحب بها وأغفل تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى الحليف الضروري في النضال في تلك المرحلة، البرجوازية الوطنية. وكان هذا الموقف هو جزء من الموقف اليميني الذي تجلى في خط آب/أغسطس ١٩٦٤ حين أكد إمكانية التعاون مع قوى النظام العارفي وبروز اتجه التعاون مع الاتحاد الاشتراكي العربي أو حتى حل الحزب الشيوعي لصالح الولوج في الاتحاد الاشتراكي العربي. ورغم أن الدكتور صباح الدرة اعتبر "أن قرارات التأميم هذه خلت في الواقع من أي وضوح فكري نظري أو عملي لمستقبل عمليات التأميم وكيفية تنظيم وإنجاح إجراءات التأميم هذه أو ضمان سيرها إدارياً واقتصادياً وسياسياً بنجاح وبما يعزز من دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية والنشاطات التنموية التي يتطلبها البلد"[٢٤١]، فإنه وجد فيها جانباً إيجابياً حين كتب يقول: "أما الآثار غير المادية فتبرز بوضوح في الآثار العميقة التي تركتها هذه القرارات على طبيعة واتجاهات السياسة الاقتصادية والاستثمارات اللاحقة في العراق وعلى طبيعة النظرة إلى دور القطاع العام في العراق. وهذا هو الجانب الحاسم في تقييم أهمية وتقدمية قرارات التأميم هذه. خصوصاً وأن هذه القرارات عكست في جوهرها وتوقيتها مظهراً من مظاهر التفاعل والتجاوب النسبي بين السياسة الاقتصادية تجاه القطاع العام التي حددتها إجراءات التأميم التي طرأت على حركة التحرر العربي في تلك الفترة"[٢٤٢]. ثم يواصل تحليله الذي انسجم مع تحليل خط آب/أغسطس ١٩٦٤ فكتب يقول: "والذي يؤكد

---

٢٤١ الدرة المصدر السابق. ص ٢٦.

٢٤٢ نفس، صباح. القطاع العام مصدر سابق. ص ٢٥.

صحة كون أن هذه الإجراءات جاءت نتيجة لإشعاعات وتأثيرات التيار التقدمي المعادي للاستعمار والمعادي للرأسمالية الذي أخذ يتعزز ويترسخ في حركة التحرر العربي أكثر من كونها انعكاساً لواقع ميزان القوى السياسي والصراع الطبقي في العراق في تلك الحقبة، هو أن هذه القرارات وبخطوطها العامة جاءت استنساخاً للتجربة المصرية، كما أن صدور هذه القرارات جاء من دون أية ظواهر أو تمهيدات اجتماعية واقتصادية أو أيديولوجية على النطاق الداخلي المحلي"[٢٤٣]. لقد كانت إجراءات التأميم التي مارسها الحكم العارفي إخلالاً بطبيعة المرحلة ومهماتها وتحالفاتها الطبقية وضرورات تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لتنمية الاقتصاد الوطني وبمشاركة جميع القطعات الاقتصادية

وخلال السنوات الواقعة بين ١٩٦٤ و١٩٦٨ اتسع نشاط قطاع الدولة فشمل القطاع الصناعي والقطاع التجاري وقطاع المصارف والتأمين، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة إلى بعض القطاعات الخدمية الأخرى مثل الصحة والتعليم. ومع أتساع نشاط قطاع الدولة أزداد مقدار رؤوس أمواله الموظفة وعدد العاملين في مشاريعه وإجمالي الأنتاج المتحقق فيه ودوره في تجهيز السوق المحلية بالسلع الضرورية. واحتكرت الدولة لقطاعها ثلاثة مجالات أساسية في النشاط الاقتصادي هي: المصارف والتأمين وعدد من فروع الصناعية الأساسية، كما هيمنت على نسبة مهمة من قطاع التجارة.

إلا أن هذا التنامي في دور قطاع الدولة وإرساء نشاط مؤسساته على أسس جديدة وإقامة المؤسسات النوعية الخاصة بتلك النشاطات مثل المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف والمؤسسة العامة للتجارة والمؤسسة العامة للتأمين لم يجد الاهتمام الكافي من جانب المسؤولين، إذ لم تكن خلف هذه الإجراءات رؤية واضحة. فالذين كتبوا قرارات التأميم كانوا يتبنون الفكر اللبرالي في السياسة الاقتصادية، وبالتالي كانت إجراءات التأميم تتعارض مع فلسفتهم أساساً، ولهذا أهملت وتعرضت إلى عواقب سلبية. لقد ساهم نشاط هذه القوى في بروز وتنامي ظواهر سلبية في حياة ونشاط وتطور هذا القطاع، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

---

٢٤٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥/٢٦.

- حصول تضخم كبير جدا وبسرعة غريبة في أجهزة الدولة البيروقراطية الإدارية والتكنوقراطية وزيادة عدد العاملين في تلك المنشآت بعيدا عن العقلانية الاقتصادية.
- سعي هذه الأجهزة التي شكلت تدريجا فئة اجتماعية بذاتها إلى توسيع وتنمية قطاع الدولة وربطه مباشرة بمصالحها الخاصة.
- نشوء مصالح خاصة للفئة العليا من النخبة الحاكمة وتلك العاملة في قطاع الدولة وتشابك هذه المصالح مع مصالح القطاع الخاص وبدء نشوء ظاهرة استغلال قطاع الدولة من الباطن وتنامي هذه الظاهرة سنة بعد أخرى وعلى حساب مصالح الاقتصاد الوطني والمجتمع.
- نمو سريع نسبيا في توظيفات قطاع الدول ونشاطه الاقتصادي وعلاقاته الدولية التي وجدت تعبيرها في وضع الخطة الخمسية الجديدة للسنوات ١٩٦٥-١٩٦٩، والتي لم تنفذ عملياً إلا بحدود ضيقة جداً.
- وأزداد تأثير وأهمية هذا القطاع على حياة ومعيشة الناس، إذ كانت الدولة تسعى من خلال نشاطه نحو كسب الناس إلى جانبها والدعوة إلى سياستها، وبخاصة الجناح الناصري في السلطة، فساهم في توفير سلع استهلاكية وخدمات بأسعار مناسبة.

ويؤكد ما ذهبنا إليه ما ورد في التقرير الذي قدمه الدكتور خير الدين حسيب، رئيس المؤسسة الاقتصادية بالوكالة ورئيس المؤسسة العامة للمصارف، في خطاب ألقاه في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٥، أي بعد مرور عام واحد على صدور تلك القوانين مشيراً إلى نتائج تطبيق تلك القوانين بما يلي: "اسمحوا لي أن أقف قليلاً قبل أن أبدأ في تقديم هذا الكشف بأن أوضح حقيقة هامة تعرضت إلى كثير من اللبس والغموض. ذلك أن مسؤولية المؤسسة الاقتصادية تنحصر في إدارتها وتوجيهها للشركات المؤسسة والشركات والمصالح الحكومية التي أُلحقت بها كما تنحصر مسؤولية المؤسسة العامة للمصارف عن إدارة وتوجيه المصارف التجارية فقط. ومن هنا فإن طبيعة تكوين واجبات هاتين المؤسستين لا تجعلهما في وضع تستطيعان معه تحمل مسؤولية الاقتصاد العراقي ككل، خيراً أو شراً،... فالمؤسسة الاقتصادية لا تستطيع لوحدها أن تتحمل مسؤولية مجلس التخطيط ووزارة

التخطيط ووزارة المالية ووزارة الإصلاح الزراعي والزراعة ووزارات ومؤسسات أخرى، وأن الطلب منها أكثر مما هي مسؤولة عنه تحميل لها بأكثر من طاقتها، فهي مسؤولة عن جزء من الاقتصاد وليس عن كله. كما أود أن أشير إلى حقيقة أخرى تبدو غير واضحة أيضاً، ذلك أن المؤسسة الاقتصادية غير مسؤولة عن تطبيق جميع القرارات الاشتراكية التي صدرت في الرابع عشر من تموز ١٩٦٤ وما بعدها، وإن مسؤوليتها لا تتعدى كما قلت إدارة وتوجيه الشركات والمؤسسات المؤممة والحكومية المماثلة..."[٢٤٤].

ولكن السؤال الذي يثار في هذا الصدد هو: ماذا تعني عملية إدارة وتوجيه شؤون المؤسسة الاقتصادية والمؤسسات العامة التابعة لها، إن لم تكن تعني متابعة عملية تنفيذ القرارات ووضع برنامج لعملها ومتابعة نشاطاتها والسعي لإنجاحها؟ إنها القواعد التي تضمنها قانون تشكيل المؤسسة الاقتصادية. فالهروب من المسؤولية، بسبب الفوضى التي سادت العمل وتراجع نشاط بعض تلك المشاريع والمنشآت والخلل في التنسيق قد دلل على أن إجراءات التأميم كانت قد اتخذت على عجل وبدون دراسة معمقة لها وجاءت في أعقاب صدور البيان الخاص بالتنسيق بين العراق والجمهورية العربية المصرية قبل عملية التأميم بفترة وجيزة.

ويمكن متابعة تطور قطاع الدولة في عدد من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي يوضحها الجدول في أدناه.

---

٢٤٤ الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ٢٧/٢٦.

تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعين العام والخاص

(بالأسعار الجارية/ مليون دينار عراقي)

التفاصيل السنة	قطاع الدولة	القطاع الخاص	المجموع	نسبة قطاع الدولة ٪	نسبة القطاع الخاص ٪
١٩٦٣	67.5	52.4	119.9	56.2	43.8
١٩٦٤	93.1	54.5	147.6	63.0	37.0
١٩٦٥	70.6	60.8	131.4	53.7	46.3
١٩٦٦	79.2	65.5	144.7	54.7	45.3
١٩٦٧	93.4	56.5	149.9	62.3	37.7
١٩٦٨	90.3	63.9	154.2	58.6	41.4
١٩٨٩	91.4	67.6	159.0	57.5	42.5

المصدر: كتاب الجيب الإحصائي ١٩٦٠–١٩٧٠. الجهاز المركزي للإحصاء. مصدر سابق. ص ٤٩.

ويستدل من هذا الجدول على أن التأميمات التي حصلت في عام ١٩٦٤ والتي انعكست على زيادة رأس المال الثابت في قطاع الدولة في عام ١٩٦٤ قد أثرت في عام ١٩٦٤ فقط ولم تؤثر كثيرا على العلاقة التناسبية بين القطاعي الدولة والخاص في السنوات اللاحقة، إذ عادت واتخذت مسارها التطوري الذي كانت عليه من عام ١٩٦٢ (٤٨,٧٪) لصالح قطاع الدولة، رغم التذبذب النسبي فيها.

وأعطت التأميمات دفعة كبيرة لعدد من المؤشرات الاقتصادية المهمة المرتبطة بقطاع الدولة الصناعي التي يمكن متابعة تطورها في الجدول التالي:

تطور عدد المؤسسات والعاملين والأجور والقيمة المضافة في قطاع الدولة الصناعي

مجموع الأجور ١٠٠٠ د.ع.	القيمة المضافة ١٠٠٠ د. ع.	مجموع المشتغلين	عدد المؤسسات	السنة
22073	8931	28733	211	١٩٦٣
48528	13541	41986	261	١٩٦٤
53601	14803	44500	266	١٩٦٥
53031	15456	46504	277	١٩٦٦
59404	16792	48496	289	١٩٦٧
66745	18194	51551	293	١٩٦٨
73563	20966	57067	299	١٩٦٩

المصدر: كتاب الجيب الإحصائي ١٩٦٠–١٩٧٠. الجهاز المركزي للإحصاء. مصدر سابق. ص ١٣٥/١٣٤.

الأرقام في أعلاه تتضمن مؤسسات القطاع الحكومي كافة، بما فيها مشاريع الكهرباء والماء والمجازر.

ويستدل من الجدول إلى أن الزيادة التي ظهرت في عام ١٩٦٤ كانت ناجمة عن قرارات التأميم التي شملت أكبر منشآت القطاع الصناعي الخاص، إذ أن جميع المؤشرات قد ارتفعت بنسبة عالية قياسا لعام ١٩٦٣. فقد ارتفع عدد المؤسسات بنسبة ٢٣,٧٪، وعدد العاملين بنسبة ٤٦,١٪، والأجور المدفوعة بنسبة ٦٥,٨٪، والقيمة المضافة بنسبة ١١٩,٩٪ تقريبا. وخلال الفترة بين ١٩٦٤ و١٩٦٩ بلغت الزيادة النسبية في عدد المؤسسات ١٢,٤٪، وفي عدد العاملين ٣٥,٩٪، وفي الأجور ٥٤,٨٪، وفي القيمة المضافة ٥١,٦٪. كما ارتفع متوسط أجر العامل الواحد ٣١٠,٨ دينار في السنة في عام ١٩٦٣ إلى ٣٢٢,٥ دينار في عام التأميم ١٩٦٤ وإلى ٣٦٧,٤ دينار في عام ١٩٦٩، أو بنسبة زيادة قدرها ١٣,٩٪ بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٩. وهي أوطأ من نسبة الارتفاع الذي حصل في حينها في مستوى أسعار السلع الاستهلاكية وإيجارات السكن والعديد من الخدمات العامة. ومن الجدير بالإشارة إلى

أن منشآت قطاع الدولة لم تستخدم نسبة عالية من النساء، رغم وجود القسم الأعظم من منشآت الغزل والنسيج والصناعات الغذائية الكبيرة بيد قطاع الدولة حيث بلغ عدد النساء العاملات في مشاريع الدولة الصناعية، بما فيها المشاريع الصناعية المؤممة، في عام ١٩٦٤ حوالى ١٢٩٠ امرأة، وأرتفع هذا العدد إلى ٢٠١٥ امرأة في عام ١٩٦٩ فقط. ولم تشكل هذه النسبة سوى ٣,١٪ و٤,١٪ من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي الحكومي. وهي بلا شك نسبة ضئيلة جدا. ولكن لم تساهم تلك الإجراءات في دفع المستثمر العراقي الخاص بتوظيف رؤوس أمواله في الصناعة العراقية والمشاريع الكبيرة، بل اتجه إلى فروع اقتصادية غير إنتاجية وإلى الخارج خشية السيطرة على مشاريعه ورؤوس أمواله، إذ أن الثقة بين الدولة والقطاع الخاص قد تلقت ضربة قوية. ويتجلى ذلك من متابعة عدد المشاريع الصناعية التي منحت إجازة لإقامتها في العراق ومقدار رؤوس الأموال المقررة لها من جانب القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٦٤–١٩٦٦.

عدد المشاريع الصناعية ورؤوس الأموال التي منحت إجازة تأسيس

للقطاع الخاص خلال الفترة ١٩٦٤–١٩٦٦

السنة	القطاع الخاص		متوسط رأسمال المشروع الواحد
	عدد المشاريع	رأس المال ألف د.ع.	ألف د.ع.
١٩٦٤	١٢١	٣٣٥٢,٢	٢٧,٧
١٩٦٥	٢٤٨	٣٩٨٣,٨	١٦,١
١٩٦٦	٢٤٣	٤٤١٦,٠	١٨,٢

قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي ١٩٦٦. ص ٢١٥.

ويستدل منه على أن القطاع الخاص المحلي قد تخلى عن توظيف رؤوس أمواله في مشاريع صناعية كبيرة ومتوسطة، بل ركز على مشاريع صغيرة بحيث لا يمكن تأميمها،

وهي خسارة كبيرة للاقتصاد العراقي، رغم أهمية المشاريع الصناعية الصغيرة. إذ لم يتجاوز متوسط رأسمال المشروع الواحد عن ٢٧,٧ في عام ١٩٦٤، أي في سنة التأميم وقبل صدور تلك القرارات وانخفض في العامين التاليين وما بعدهما إلى ١٦,١ و١٨,٢ ألف دينار فقط. ويمكن تقدير الفارق بين مقدار رأسمال متوسط مشاريع القطاع الخاص مع مشاريع قطاع الدولة حين نورد الإجازات الممنوحة لقطاع الدولة ومقدار رؤوس الأموال المقررة لها.

عدد المشاريع الصناعية ورؤوس الأموال التي منحت إجازة تأسيس

للقطاع الحكومي خلال الفترة ١٩٦٤–١٩٦٦

السنة	القطاع الحكومي		متوسط رأسمال المشروع الواحد
	عدد المشاريع	رأس المال ألف د.ع.	ألف د.ع.
١٩٦٤	٢*	٨٣,٠	٤١,٥
١٩٦٥	٨	١٤٣٨٠,٥	١٧٩٧,٦
١٩٦٦	١١	٢١٦٨٩,٨	١٩٧١,٨

قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي ١٩٦٦. ص ٢١٥.

* يشير هذا الحقل إلى توظيفات الحكومة في القطاع المختلط حيث بلغت مشاركة القطاع الخاص بما يعادل المبلغ الموظف من الدولة ٥٠٪.

إن عملية تأميم مشاريع القطاع الخاص الصناعي أعاقت عملية حركة رؤوس أموال القطاع الخاص صوب التصنيع الحديث وكثافة رأس المال الموظف والتركيز على المشاريع الصغيرة. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن القطاع الخاص المحلي قد وجه خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٤–١٩٦٩ استثمارات في القطاع الصناعي بلغت ٧٤ مليون دينار عراقي في

مقابل توظيفات حكومية بلغت خلال نفس الفترة ٩٩,٥ مليون دينار عراقي.[٢٤٥] وكان التوزيع النسبي للاستثمارات بين القطاعين الخاص والعام قد بلغ ٤٢,٧: ٥٧,٣ ٪ وإذا كان قطاع الدولة قد وجه استثماراته لمنشآت صناعية كبيرة وحديثة نسبياً، فإن القطاع الخاص قد وجهها صوب الصناعات الصغيرة وغير الحديثة.

٢٤٥ استراتيجية التنمية الصناعية في العراق. الورقة القطرية. ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية. بغداد. في الفترة بين ١٣–١٩ كانون الأول ١٩٧٦. ص ١٣.

الفصل السادس

سقوط نظام حكم القوميين في العراق

تراكمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فترة حكم الأخوين المتعاقبين على الحكم عبد السلام وعبد الرحمن محمد عارف بسبب طبيعة نظام الحكم الذي اعتمد خمس مقومات سلبية آمن بها رأس النظام عبد السلام محمد عارف وسار عليها أخيه عبد الرحمن، هي:

١. الاعتماد على العشيرة والعلاقات العشائرية الاجتماعية في دعم النظام.

٢. الاعتماد على القوى العسكرية التي تنحدر من العشيرة او من القوى التي تنحدر بالأساس من غرب بغداد، وبتعبير أدق من الضباط الذين ينتمون إلى المذهب السني في الإسلام.

٣. اعتماده القوى القومية العربية ذات الاتجاهات الناصرية في دعم النظام على المستوى الداخلي والعربي.

٤. ممارسة السلطة المطلقة في فترة عبد السلام محمد عارف وفقدان القدرة على السيطرة المطلقة في فترة عبد الرحمن محمد عارف مما حول السلطة الفعلية إلى القوات المسلحة المتنازعة في ما بينها على مراكز القوة في السلطة.

٥. ممارسة سياسة قومية شوفينية موجهة ضد الكُرد وسياسة طائفية مقيتة في فترة عبد السلام ولم يستطع عبد الرحمن التخلص منها، رغم أنه لم يكن بتزمت عبد السلام.

وكانت هذه العوامل ذات أثر سلبي على نظام الدولة والمجتمع، يضاف إليها فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية وكذلك الحرب التي ضد الشعب الكُردي وسياسات التمييز بين المواطنين من مختلف القوميات والأديان والمذاهب وتنامي

فجوة الدخل الفردي ومستوى حياة ومعيشة السكان وتزايد عدد العاطلين عن العمل التي كانت تؤذي نسبة غير قليلة من العائلات العراقية.

فالاستعراض التحليلي الذي قدمته فصول ومباحث هذا الكتاب تشير بوضوح إلى مجموعة من حقائق الواقع العراقي خلال تلك الفترة والتي يمكن تلخيصها بعدد من الملاحظات الأساسية، وأبرزها ما يلي:

** غياب عبد السلام محمد عارف، الشخصية القومية التي التقت عندها جميع الكتل القومية العراقية، بعد مقتله بحادث الطائرة في العام ١٩٦٦، إذ كان يحظى باحترام وتقدير هذه القوى بغض النظر عن توجهاتها القومية، باعتباره أحد أبرز الضباط الأحرار وقادة ثورة ١٤ تموز والداعي إلى الوحدة العربية. لقد ترك موته فراغاً لم يستطيع عبد الرحمن محمد عارف ملأه، بالرغم من كونه أحد أعضاء حركة الضباط الأحرار أيضاً.[٢٤٦]

** استمرار كبار العسكريين القوميين اليمينيين بالسيطرة بعقلية مركزية بيروقراطية على الحكم في العراق، وكانوا يتحكمون بسياسة عبد الرحمن محمد عارف بشكل خاص. وعجز الأخير عن نقل السلطة إلى القوى المدنية في المجتمع وإقرار دستور ديمقراطي دائم للبلاد وإقامة مؤسسات المجتمع المدني وتكريس الشرعية. والنخبة العسكرية التي كانت على رأس السلطة تميزت بذهنية قومية شوفينية رجعية ورغبة عارمة في حل مشكلات البلاد بالطرق العسكرية والدفاع عن مصالحها الذاتية ومصالح الفئات المرتبطة بها. ولم يكن العسكريون على وفاق في ما بينهم، بل كانت هناك تكتلات عديدة تسعى كل منها إلى الهيمنة على مقاليد الحكم وتسيير البلاد وفق نهجها القومي الشوفيني ومصالح المجموعة والقاعدة الاجتماعية التي تساندها.

** لم تقتصر سيطرة النخبة العسكرية على سياسة البلاد الداخلية والخارجية، بل تحكمت في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ويمكن أن نلاحظ ذلك في اتجاهات عدة

---

٢٤٦ سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية. العراق منذ ١٩٥٨. مصدر سابق. ص ١٤٩.

تنسجم مع طبيعة الحكم وطبيعة المجموعة العسكرية التي تهيمن على الحكم ومنحدرها الطبقي أو مصالح الفئات التي تلتزم تمثيلها والدفاع عنها، وهي:

- عدم حصول أي تغيير حقيقي في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي للخلاص من العلاقات الآنتاجية شبه الإقطاعية التي كرست مواقعها من جديد في الريف العراقي بعد أن وقعت الردة ضد هذا القانون منذ منتصف عام ١٩٦١ وتواصلت حتى سقوط حكم عبد الرحمن محمد عارف. فقد استعاد الإقطاعيون مواقعهم واستعادوا عملياً الكثير من مساحات الأراضي الزراعية التي صودرت منهم قبل ذاك بموجب القانون، أو لم تتواصل عملية الاستيلاء على الأراضي التي تزيد عن الحد الأعلى المقرر في القانون، كما عاد نظام العمل في توزيع الحاصل الزراعي على أساس المحاصصة. وهذا يعني أن الدولة لم تواصل مسيرة تغيير علاقات الآنتاج الإقطاعية بعلاقات إنتاج رأسمالية لا تستوجب إصدار قانون للإصلاح الزراعي فحسب، بل وتستوجب دوراً واضحاً من جانب الدولة لإسناد هذا القانون بإجراءات اقتصادية وتقنية واجتماعية وخدمية تسهم في تعجيل عملية التحول صوب العلاقات الرأسمالية. ولا شك في أن الأصل الريفي وسكان المدن الصغيرة لعدد مهم من قادة النظام وارتباطاتهم العشائرية الفعلية ومساندة العشائر والإقطاعيين لهم قد ساهم في تعطيل دور الدولة وأجهزتها في التعجيل في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ الذي كان يهدف من حيث مواده إلى تحقيق التحول صوب الرأسمالية في الريف والزراعة العراقية.[٢٤٧] ونجد هذه الحقيقة

---

٢٤٧ يشير الدكتور عصام الخفاجي واستناداً إلى موضوعات رسالة دكتوراه قدمها السيد موفق هديد التكريتي إلى جامعة تكساس في أوستن عام ١٩٧٦ تحت عنوان ,,Elites Administration and Public Policy: A Comprative Stusy of Republican in Iraq 1958-1976" إلى ما يلي: "... فابتداء من عام ١٩٦٣ بات وزن المنحدرين من الأرياف والمدن الصغيرة في قمة السلطة حاسم الأهمية. وتلك نقطة يغفلها التحليل "الاقتصادي" الذي يهمل التباين في مصالح أجنحة البرجوازية المختلفة. فخلال الفترة الجمهورية الأولى (١٩٥٨ – ١٩٦٣) احتل أبناء التجمعات الحضرية أو الريفية التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠ ألف نسمة ٣٦ ٪ من مجموع المقاعد الوزارية، فيما بلغت النسبة في عهد الأخوين عارف (١٩٦٣–١٩٦٨) ٦٣ ٪ وبلغت ذروتها في العهد الحالي ٧٥ ٪". المقصود هنا بعد عام ١٩٦٨. راجع: الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق. مصدر سابق. ص ١٧.

في نص المادة (١٣) من الدستور المؤقت الذي أصدرته قيادة ثورة تموز ١٩٥٨ في السابع والعشرين من شهر تموز/يوليو ١٩٥٨ حيث جاء فيها ما يلي: "الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفقاً للقانون"[٢٤٨]. وصدرت في فترة حكم الأخوين عارف مجموعة من التعديلات على قانون الإصلاح الزراعي، وخاصة في عام ١٩٦٥، التي جسدت في محتواها مناهضة لمصالح الفلاحين والتزاماً لمصالح الإقطاعيين وكبار الملاكين، "وأهمها تلك التي تمنح الأراضي باللزمة في لوائي العمارة والناصرية وفي الحويجة وتمليك أصحاب المضخات الأرض، وبيع الأراضي للأفراد بدون تحديد المساحة، كما تلكأ تنفيذ القانون"[٢٤٩].

- التزام الدولة سياسة دعم البرجوازية العقارية والمقاولة من خلال إجراءات كثيرة ترتبط بالأرض مرة ومنحها أو بيعها مساحات واسعة بأسعار زهيدة تخدم فئة البرجوازية العقارية. أم منح مقاولات بأسعار عالية لمجموعات من المقاولين القريبين من السلطة من خلال منحها إلى أوساط قريبة منهم. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ توسعت فئة المقاولين وتغيرت مواقعهم الطبقية، وخاصة تلك المجموعة من المقاولين التي ترتبط بالنخبة الحاكمة بأواصر القرابة أو من مناطق سكناها، وبرزت هذه الظاهرة بشكل واضح في أعقاب انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣، حيث منح المقاولون من مناطق الآنبار وتكريت، إمكانيات غير قليلة حولتهم من مواقع اجتماعية إلى أخرى بسبب تلك الروابط العائلية أو الإقليمية. وقد أورد الدكتور عصام الخفاجي جدولاً يوضح ذلك:

---

٢٤٨ الفضل، وائل عبد اللطيف. دساتير الدولة العراقية للفترة ١٩٢٥ لغاية عام ٢٠٠٤. بغداد. دون ذكر مكان الصدور ودار النشر وتاريخ النشر. ص ٦٠.

٢٤٩ الكاظمي، سعيد نصير (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢١٣.

مسار صعود أبرز المقاولين حسب العلاقة بسلطة الدولة

نوع العلاقة	أوضاع ما قبل ١٩٦٨ فئات برجوازية برجوازية برجوازية لا معلومات وسيطة صغيرة متوسطة كبيرة رثة مستقرة					أوصاع ما قبل ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ فئات برجوازية برجوازية لا معلومات وسيطة صغيرة متوسطة رثة مستقرة وكبيرة			
قرابة عائلية [١]	٨	٥	–	٢	١	٥	٢	١	–
شراكات عمل [٢]	٦	–	١	٢	٣	–	٢	٢	٢
قادة سابقون [٣]	٢	–	١	–	١	٢	–	–	–
عوائل متعاطفة [٤]	٤	–	–	٤	–	–	٣	–	١
لا معلومات [٥]	١١	–	١	١	٧	–	–	٣	٨
المجموع	٣١	٥	٣	٩	١٢	٧	٧	٦	١١

راجع: الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٨١.

(١) علاقة عائلية مع قياديي الصف الأول. (٢) شراكات عمل مع قياديين وكوادر. (٣) قادة سابقون في الحزب. (٤) عوائل متعاطفة مع الاتجاه الحاكم ولها أعضاء في الحزب. (٥) لا معلومات مباشرة عن علاقة مباشرة.

- وخلال عهد الأخوين عارف على نحو خاص تسنى للعسكريين المتقاعدين من أتباع النظام الاستيلاء على نسبة عالية من إجازات الاستيراد ثم يبيعونها إلى تجار قريبين منهم أو من يدفع لهم نسبة ربح عالية أو يشاركونهم فيها. كما أن أقرباء العسكريين ممن كان في الخدمة، كانوا يحصلون على إجازات استيراد مماثلة تستخدم لصالحهم وصالح الضباط الوسطاء. يضاف إلى ذلك ما أشرنا إليه من منح إجازات استيراد مفتوحة تقريباً ومعفاة من الرسوم الجمركية لمن يقوم ببناء مسجد أو جامع في مكان ما من العراق. وقد حقق أنصار النظام الذين قاموا ببناء الكثير من المساجد ليحققوا أرباحاً طائلة من خلال استيراد كميات كبيرة وغير محدودة من السلع تفوق حاجة بناء

مسجد بعشرات المرات. كما أن العسكريين وأعوانهم استطاعوا الحصول على عوائد مالية كبيرة من خلال دورهم في استيراد السلاح للقوات المسلحة العراقية من خلال الرشوة والقومسيون التي كانت تدفعها شركات بيع السلاح في العالم للوسطاء.

- وفي مقابل غنى بعض الفئات كان الوضع المعيشي للغالبية العظمى من السكان في تدهور مستمر، وخاصة لسكان الريف والمدن الصغيرة والجماعات الهامشية الوافدة من الريف وتعيش على أطراف المدن الكبيرة. ولم تكن معدلات النمو الاقتصادي والضعف الشديد في توجيه الاستثمارات الرأسمالية للقطاع الصناعي وبقية القطاعات الاقتصادية تسمح بتحسين أوضاع الناس المعيشية أو استيعاب البطالة القائمة وتقليص البطالة المقنعة. وكان الزميل الدكتور عصام الخفاجي مصيباً حين كتب عن التطور الحاصل في متوسط الدخل الفردي السنوي في الفترة الواقعة بين ١٩٦٣-١٩٦٨ قائلاً: "فبعد كل إجراءات التأميم هذه لم يحقق متوسط الدخل الفردي أي نمو خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٦٩ (بالأسعار الثابتة) وانخفض متوسط نمو الاستهلاك الخاص خلال الفترة ذاتها ب (٠,٩٪) سنوياً، بعد أن كان متوسط الدخل الفردي ينمو بنسبة سنوية مقدارها ٣,٧٪ خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٥٨ و٥,٧٪ خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦١ و١,٥٪ خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٤، كذلك بعد أن كان متوسط النمو السنوي للاستهلاك الخاص ١٠,١٪ خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٥٨، أصبح ٩,٧ ٪ خلال ١٩٥٨-١٩٦١ وانحدر إلى ٠,٤٪ خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٤"[٢٥٠].
- وزاد في تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية مواصلة حكم الأخوين عارف الحرب العدوانية ضد الشعب الكُردي، رغم تخللها فترات هدنة ومفاوضات مؤقتة، كانت في الغالب الأعم لا تسفر عن أي نتيجة بحكم الذهنية الشوفينية والعسكرية للحكام وعدم رغبتهم الاعتراف بحق الشعب الكُردي في تقرير مصيره أو إقامة الحكم الذاتي في إقليم كُردستان، وسياسات التمييز القومي التي كانت تمارس ضد الكُرد.

---

٢٥٠ الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق. مصدر سابق. ص ١٨. استند الزميل الخفاجي إلى كتاب: مهدي، فاضل عباس د. التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق، ١٩٦٠ – ١٩٧٠. دار الطليعة. بيروت. ١٩٧٧. ص ١٦.

- ومارس نظام الأخوين عارف، وبدفع من القوى القومية العسكرية وبعض المدنيين، سياسة داخلية تميزت بالطائفية السياسية إزاء العرب من أتباع المذهب الشيعي الذين يقطن أغلبهم في المحافظات الجنوبية والوسط، ومنها بغداد بشكل خاص، إضافة إلى ممارسة التمييز ضد القوميات والأديان الأخرى في العراق، والتي كانت تتجلى في الكثير من المظاهر اليومية، سواء أكان ذلك في باب القبول في الكليات العسكرية أو السلك الدبلوماسي أم في أجهزة الأمن القيادية أم في البعثات الحكومية، ولكن بشكل خاص في تشكيل الوزارات العراقية. وقد تميز عهد عبد السلام وأخيه عبد الرحمن محمد عارف بخاصية طائفية حادة انتقلت من بعدهما إلى نظام حكم البعث في جولته الثانية في الحكم. وجاء في مذكرة رفعها الشيخ محمد رضا الشبيبي إلى رئيس الوزراء العراقي حينذاك الدكتور عبد الرحمن البزاز بناء على تصريحاته حول سياسته في الفترة القادمة نقداً صريحاً حول سياسة النظام الطائفية والعسكرية إزاء المسألة الكُردية وغياب الحياة الدستورية والديمقراطية في البلاد. كتب الشبيبي حول السياسة الطائفية يقول: "٣- ما انفك حكم العراق في عصرنا هذا بالذات مشرّباً بالأهواء والأغراض وإن كانت الأغراض مقنعة أو مغلفة بألفاظ خلابة. ولم يكن الطعن في الحكم المذكور سهلاً، لأنه في ظاهره مستمد من مبادئ بنيت عليها القوانين المرعية وقد اعتبرت الطائفية بموجب هذه القوانين جريمة تعاقب عليها... ولكن العبرة ليست بالألفاظ المجردة والتشريعات المقنعة، بل بالتطبيق السليم والإدراك الصائب لروح تلك القوانين. ولم تكن التفرقة الطائفية مشكلة سافرة من مشاكل الحكم كما هي اليوم، ولم تكن مصدراً باعثاً على القلق المستحوذ على الشعب طالما استنكرت التفرقة وكافحتها وطالبت بالإقلاع عن هذا الأسلوب الذميم، وطالما تنادى المخلصون بأتباع نهج آخر تراعى فيه المساواة المطلقة التي أكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية"[٢٥١]. أما بصدد المسألة الكُردية فقد دعت المذكرة إلى الاستجابة لحقوق الشعب الكُردي

---

٢٥١ جريدة الحياة البيروتية. عد يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥. (راجع الملحق رقم (٢).

راجع أيضاً: الأزري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. لندن. دون ذكر دار النشر. ١٩٩١. ص ١٨٠-١٨٥.

المشروعة، ولكنها لم تخرج عن إطار ما كان يطرحه عبد الرحمن البزاز إذ جاء في المذكرة "فإننا نرى أن لإخواننا الأكراد حقاً في التمتع بحقوقهم المشروعة، وذلك عملاً بالإدارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية، هذا الأساس الذي تقضي ضرورة الأخذ به أسلوباً للحكم في العراق من الناحية الإدارية"[٢٥٢] . وهو موقف لا يرقى إلى مستوى الطموح لدى الشعب الكُردي ومع نضالهم الطويل من أجل التمتع بحق تقرير المصير، بما في ذلك في حينها الحكم الذاتي لكُردستان.

- وزاد في عزلة النظام حتى عن بعض القوميين من أتباعه تنامي الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والجمهورية العراقية والذي لم ينعكس في علاقة عبد السلام وأخيه عبد الرحمن محمد عارف مع جمال عبد الناصر مباشرة، إذا حاول هؤلاء الحفاظ على علاقة شخصية طيبة، ولكن الصراع كان يتفاقم يوماً بعد آخر في ما بين الكوادر والقواعد الحزبية والاجتماعية للجماعات القومية المتعددة.
- عجز النظام الحاكم من المشاركة في حرب حزيران وإرسال قوات مسلحة للمشاركة في الحرب، التي أغاضت القوى القومية العربية وحفزتهم للعمل ضد الحكم العارفي.[٢٥٣]

وقد نجمت عن كل ذلك عزلة فعلية لنظام الحكم عن الغالبية العظمى من الشعب العراقي، ولم تعد له قاعدة اجتماعية واسعة يستند إليها، بل كان يستند إلى قاعدة اجتماعية متقلصة دوماً وتضم الجماعة الصغيرة المستفيدة من وجود النظام مباشرة.

والسؤال هو: من هي القوى التي تسنى لها إنزال ضربة سريعة بنظام الحكم العارفي والاستيلاء على السلطة؟

من معطيات تلك الفترة كانت تشير إلى أن العديد من القوى السياسية كانت تسعى إلى الإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف والاستيلاء على السلطة السياسية، وفي مقدمتهم:

١. قوى البعث التي فقدت السلطة من خلال الأنقلاب الهادئ الذي قاده عبد السلام عارف بالتعاون مع قوى قومية أخرى وبعثيين متضررين من أوضاع وسياسة نظام حكمهم،

---

٢٥٢ المصدرين السابقين نفسيهما.

٢٥٣ سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية. العراق منذ ١٩٥٨. مصدر سابق. ص ١٤٩.

ويعملون جميعاً في القوات المسلحة أو أحيلوا إلى التقاعد أو أبعدوا عن مراكز المسؤولية المباشرة في الجيش. ويفترض أن نشير هنا إلى أن جناحي البعث، اللذين أطلق عليهما بالجناح اليمني (أي جناح عفلق) والجناح اليساري، أي الجناح المرتبط بسوريا.

٢. قوى قومية متحالفة مع نظام الحكم العارفي، ولكنها كانت تتطلع إلى مواقع أفضل من المواقع التي كانت تشغلها مثل رئيس جهاز المخابرات العراقي أو رئيس الحرس الجمهوري ومن كان يعمل معهما حينذاك.

٣. القوى القومية الناصرية التي رأت في سياسات عبد السلام محمد عارف وأخيه عبد الرحمن محمد عارف ابتعاداً عن قرار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وتأليباً عليها.

وكانت جميع هذه القوى القومية ترى في أن نظام الحكم لا يتعامل بشدة مطلوبة مع القوات المسلحة الكُردية التي يقودها الملا مصطفى البارزاني، وبالتالي كانت تسعى للخلاص منه.

٤. الحزب الشيوعي العراقي والقيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، إذ أن كلا الحزبين قد تبنى سياسة مناهضة للحكم العارفي وقررا خوض الكفاح المسلح لإسقاط النظام، وإذ الأول اعتمد على موضوعة العمل الحاسم، اعتمد الثاني على العمل الحاسم وعلى الكفاح المسلح أينما أمكن لإسقاط نظام الحكم.

٥. وكانت قوى الثورة الكُردية والحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة البارزاني هي الأخرى تسعى إلى الخلاص من حكم عارف لأنه لا يلتزم بالوعود والاتفاقات التي تتم معه، وبالتالي يعيد كرة الحرب كلما وجد لديه القوة الكافية ويطلب التفاوض كلما شعر بالضعف وتلقى ضربات قاسية من قوى الثورة.

وإلى جانب هذه القوى التي كانت تعمل ضد الحكم، كانت الجماهير الشعبية لا تثق بالنظام ولا تريد الدفاع عنه بأي حال، بل تريد الخلاص منه. وقد وفر كل ذلك أرضية صالحة لسقوط النظام بالارتباط مع عوامل السقوط السريع التي تطرقنا لها.

استطاع الجناح اليميني الشوفيني لحزب البعث أن يتحالف مع الجماعة القومية العاملة في الوحدات العسكرية للحرس الجمهوري وفي المخابرات العراقية وأن يدبر عملية الآنقلاب في

القصر الجمهوري ذاته ويفرض على عبد الرحمن عارف التنازل عـن الحكـم وتسـليم مفتـاح القصر ويغادر البلاد. وهكذا وقـع الآنقـلاب المـنظم الـذي قـاده البعـث العفلقـي وجماعـات عسكرية من القوى القومية التي اتهمت فيما بعد بالعمل مع قوى أجنبية.

عجزت القوى السياسية الأخرى، ومنهـا الحـزب الشـيوعي العراقـي أو القيـادة المركزيـة للحزب الشيوعي العراقي، التي انشقت عن الحزب الشيوعي في عام ١٩٦٧ وشكلت تنظيمها الخاص، أن يحققا أي خطوة عملية على طريق إسقاط النظام، كما لم يتحقق أي تحالف أو تعاون فعلي مع القوى السياسية الديمقراطية الأخرى التي كانت تريد الخـلاص مـن النظـام أيضاً، للإطاحة بنظام الحكم العارفي. وفي حينها رفض الحزب الشيوعي العراقي التعاون مع الجناح اليميني لحزب البعث للإطاحة بالحكم العـارفي حـين عـرض عليـه التعـاون. وهـو مـا سيكون جزءاً من موضوعات المجل الثامن من كتاب لمحات من عراق القرن العشرين.

الملاحق

الملحق رقم ١

أسماء جمهرة من الشخصيات الذين اعتقلوا مع الأيام والأشهر الأولى من نجاح الآنقلاب الدموي في شباط/فبراير ١٩٦٣

1 الزعيم عبد الكريم قاسم/ رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

2 محمد حديد/ وزير المالية

3 مصطفى علي/ وزير العدل

4 حسن رفعت/ وزير الاسكان

5 اسماعيل العارف /وزير التربية

6 د.ابرهايم كبه /وزير الاقتصاد

7 د.طلعت الشيباني/ وزير التخطيط

8 د.محمد الشواف/ وزير الصحة

9 عادل جلال/ وزير الزراعة

10 محمد سلمان/ وزير النفط

11 باقر الدجيلي/ وزير البلديات

12 احمد محمد يحيى/ وزير الداخلية

13 محي الدين عبد الحميد/ وزير الصناعة

14 هاشم جواد/ وزير الخارجية

المعتقلون والضحايا من النشطاء السياسيين والنقابيين والشخصيات الاجتماعية والعلمية والثقافية

١. سلام عادل / سكرتير الحزب الشيوعي (صفي)
٢. محمد حسين ابو العيس/ من قادة الحزب الشيوعي (صفي)
٣. المحامي ناجي/ يوسف نائب نقيب المحامين
٤. عبد الرزاق زبير/ سكرتير نقابة المحامين
٥. خلوق امين زكي/ محامي
٦. عبد الوهاب القيسي/ محامي
٧. سليم الحسني/ محامي
٨. نصير كامل الجادرجي/ محامي
٩. حسين الرفيعي/ محامي
١٠. عبد الرزاقي القيسي /محامي
١١. خالد عيسى طه /محامي
١٢. هاشم الشبلي /محامي
١٣. احمد الاوقاتي /محامي
١٤. رؤوف ديبس /محامي
١٥. نعيمة الوكيل /محامية
١٦. نظيمة وهبي /محامية
١٧. عبد القادر نوري /محامي
١٨. خليل الشيخ علي/ محامي
١٩. عبد الغني مطر /محامي
٢٠. كاسب السعد /محامي
٢١. داود خماس /محامي
٢٢. عبد القادر اسماعيل/ محامي
٢٣. كاظم جعفر /محامي

٢٤. بديع عمر نظمي/ محامي

٢٥. كمال عمر نظمي/ محامي

٢٦. حمزة سلمان /محامي (صفي في المعتقل)

٢٧. احمد جمال الدين/ محامي

٢٨. عبد الرزاق العبيدي/ محامي

٢٩. توفيق منير/ محامي (صفي أمام بيته)

٣٠. جورج تلو/قائد سياسي (صفي في المعتقل)

٣١. عبد الجليل برتو/ رئيس محكمة استئناف سكرتير مجلس الوزراء

٣٢. صفاء العارف مدعي عام

٣٣. د.غازي عبد الهادي /حاكم

٣٤. عبد الرزاق المسعودي /محامي

٣٥. حمزة سعيد /محامي

٣٦. عبد الرحيم شريف /صفي في المعتقل

٣٧. رسمي العامل/محامي

٣٨. شريف الشيخ

٣٩. عبد الامير العكيلي/ رئيس الادعاء العام

٤٠. خلف الطائي/محامي

٤١. د.عبد الجبار عبد الله/ رئيس جامعة بغداد

٤٢. روز خدوري /عميدة كلية البنات

٤٣. د.يوسف عبود/ نائب رئيس جامعة بغداد لشؤون الطلبة

٤٤. د.عبد الله اسماعيل البستاني /استاذ في كلية الحقوق
محامي

٤٥. د.حمدي يونس /استاذ كلية دار المعلمين العالية رئيس قسم اللغة الآنكليزية

٤٦. د.محمد جواد رضا/ استاذ كلية دار المعلمين العالية رئيس قسم اللغة الآنكليزية

٤٧. د.حميد الراضي/ استاذ كلية دار المعلمين العالية رئيس قسم اللغة الآنكليزية

٤٨. د.محمد سلمان حسن/ استاذ في كلية الاقتصاد

٤٩. د.شاكر خصباك استاذ في كلية الآداب اديب قاص

٥٠. د.طه باقر عالم آثار/ مدير عام الآثار

٥١. د.مهدي المخزومي /عميد كلية الآداب

٥٢. د.علي العبيدي/استاذ في كلية الحقوق

٥٣. د.محمد جواد سعد الدين /كلية العلوم

٥٤. د.مهدي مرتضى /استاذ كلية الطب

٥٥. د.اسماعيل الجاسم / استاذ كلية الطب

٥٦. د.عبد الحميد البستاني / استاذ كلية الطب

٥٧. د.صادق الهلالي / استاذ كلية الطب

٥٨. د.قتيبة الشيخ نوري/ استاذ كلية الطب

٥٩. د.رافد صبحي اديب / استاذ كلية الطب

٦٠ د.احمد جعفر الجلبي/ دكتور طب

٦١. د.فاروق عبد الجليل برتو /دكتور طب

٦٢ د.قسطنطين سمعان/ دكتور طب

٦٣. د.عبد السلام محمد/ دكتور طب اختصاصي تحليل

٦٤. د.خليل جميل جواد/ دكتور طب

٦٥. د.حسين علي الوردي/ دكتور طب

٦٦. د.حافظ التكمجي/ استاذ كلية الاقتصاد

٦٧. د.فاضل تلو/ دكتور طب

٦٨. حكمت رؤوف الكاظمي/استاذ جامعي

٦٩. د.طه ناجي/استاذ كلية الزراعة

٧٠. د.عبد القادر احمد يوسف/كلية الاداب

٧١. د.محمد باقر الجلبي/طب(صفي)

٧٢. د.نوري السعدي/طب

٧٣. د.عبد الحميد السعدي/طب
٧٤. د.عبد الصمد نعمان/طب
٧٥. د.الفنان خالد الجادر/عميد كلية الفنون الجميلة
٧٦. د.حمدي شريف/طب
٧٧. د.اسماعيل المرزة/استاذ في كلية الحقوق
٧٨. د.رفعت علي الشيباني/طب
٧٩. د.عبد اللطيف حسين/طب
٨٠. د.ضياء خوندة/طب
٨١. نجيب محي الدين/نقيب المعلمين
٨٢. صاحب حداد/مدير البعثات
٨٣. مدحت امين/مدير عام الكهرباء
٨٤. سعدي الدبوني/ مدير الكمارك العام
٨٥. علي الشوك/الاديب والكاتب الروائي
٨٦. حسين العلاق/مدرس لغة عربية
٨٧. خالص محي الدين/اقتصادي
٨٨. فاروق علي الطائي/اقتصادي رجل اعمال
٨٩. فاضل البدراوي/صحفي ونقابي
٩٠. عبد الباقي الدوري/خريج كلية الفنون الجميلة
٩١. باسم طالب مشتاق/اقتصادي
٩٢. ابراهيم الحريري/صحفي
٩٣. المهندس ناطق الحكيم
٩٤. نعيم بدوي/مدرس
٩٥. عبد الرزاق مطر/نقيب المهندسين
٩٦. قحطان المدفعي/مهندس معماري
٩٧. الفنان يوسف العاني/مدير عام السينما والمسرح

٩٨. عبد المجيد الونداوي/صحفي ومحامي
٩٩. عبد الجبار وهبي/ ابو سعيد الصحفي(صفي في المعتقل)
١٠٠. عدنان عبد القادر البراك/صحفي(صفي في المعتقل)
١٠١. الشاعر بلند الحيدري
١٠٢. الشاعرة لميعة عباس عمارة
١٠٣. الشاعر صالح بحر العلوم
١٠٤. الشاعر مظفر النواب
١٠٥. سعدي الحديثي/الفنان
١٠٦. فاضل ثامر/الناقد والاديب
١٠٧. الفريد سمعان/الشاعر والمحامي
١٠٨. عراك الزكم/رئيس الجمعيات الفلاحية
١٠٩. شاطي عودة/مهندس
١١٠. جمال الحيدري/قائد سياسي (صفي في المعتقل)
١١١. محمد صالح العبلي/قائد سياسي (صفي في المعتقل)
١١٢. معن جواد العامري/معلم
١١٣. عبد الستار مهدي/ ناشط سياسي (صفي في المعتقل)
١١٤. جبار حمزة/رجل اعمال
١١٥. الشيخ محسن شيال المالكي/الصويرة مزارع
١١٦. متي الشيخ/سكرتير نقابة المعلمين(صفي)
١١٧. عبد الاحد المالح/عضو الهيئة الادارية لنقابة المعلمين(صفي)
١١٨. حامد قاسم/شقيق عبد الكريم قاسم رجل اعمال
١١٩. سعيد الكاهجي/مدرس
١٢٠. الشاعر سعدي يوسف
١٢١. سافرة جميل حافظ/خريجة كلية الاداب ناشطة سياسية اديبة
١٢٢. باسمة عبد الهادي الظاهر/مديرة عامة/اقتصادية

١٢٣. د. ليلى الرومي/طب

١٢٤. هناء برتو/فنانة

١٢٥. حسيبة رشدي/مديرة مدرسة ثانوية

١٢٦. فخرية ابو قلام/مديرة مدرسة ثانوية

١٢٧. د.وفية ابو قلام/شاعرة

١٢٨. كليبان العبلي/قائد نقابي

١٢٩. صاحب احمد المرزة/طالب طب(صفي في المعتقل)

١٣٠. فيصل الحجاج/طالب طب(صفي في المعتقل)

١٣١. علي الوتار/نائب رئيس نقابة الميكانيك(صفي في المعتقل)

١٣٢. علي حسين الرشيد/مدرس

١٣٣. طالب عبد الجبار/قائد نقابي(صفي في المعتقل)

١٣٤. رشدي العامل/شاعر

١٣٥. عبد الامير عبد الوهاب الرفيعي/ كاتب ومؤرخ

١٣٦. حسين الهورماني/صحفي(صفي في المعتقل)

١٣٧. هاشم كامل المفتي/رجل اعمال

١٣٨. زهير احمد القيسي/اللغوي

١٣٩. عزيز الشيخ/مدير عام في وزارة الاصلاح الزراعي

١٤٠. د.موسيس اكوبيان/مدير صحة

١٤١. احمد قطان/محامي ومدير وكالة الآنباء العراقية

١٤٢. كامل عبد الرزاق/مدير عام في الزراعة

١٤٣. امجد حسين/استاذ في كلية الاداب

١٤٤. عبد الكريم العطار/مدير معارف الرصافة

١٤٥. عبد الكريم شاكر / مدير الزراعة

الملحق رقم ٢

قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط الأجنبية وفق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١

ومن هنـا ، من هذا العمـل غير الشرعي بدأ دخول شركات النفط الاحتكارية الى العراق حيث امتدت سيطرتها تدريجيا الى جميع أراضيه .

إن ذلـك الامتياز بالرغم من فقدان شرعيته وبالرغم من وجود الغبن والاجحاف في شروطه واحكامه الأساسية بالنسبة لمصلحة العراق قد تضمن ناحية واحدة تلائم القاعدة الاعتيادية المتبعة في كيفية منح منطقة الامتياز لاستثمار النفط . وهي أن يكون التحري عن النفط واستثماره محصورا بقطع صغيرة لكل شركة من الشركات المختلفة التي تلتزم بالتزامات معينة فيما يخص مقادير الحفر والمدة التي يجري فيها وغير ذلك من الالتزامات التي تضمن الاسراع في التحري والاستثمار والتي إن لم تقم بها الشركات تصبح امتيازاتها عرضة للالغاء ، وعلى هذا الأساس منحت شركات نفط العراق حق التحري والاستثمار في (٢٤) قطعة مستطيلة مساحة كل منها (٨) أميال مربعة أي كان مجموع مساحة منطقة التحري والاستثمار (١٩٢) ميلا مربعا فقط على أن تقوم خلال مدة محددة بالحفر بمقياس لا يقل عن كميات سنوية معينة كحد أدنى وأن لم تفعل يصبح الامتياز ملغيا .

على أن الشركة لم تقم بتنفيذ حتى هذه الشروط التي تميل قليلا الى جانب ضمان حق العراق ولم تف بجميع التزاماتها فيما يتعلق باختيار القطع المستطيلة وكميات الحفر وحينما أوشك امتيازها أن يكون عرضة للالغاء استطاعت بما لدى حكومتها البريطانية من نفوذ آنـذاك أن تحصـل على تمديد للمدة المحددة لتنفيذ التزاماتها سنة أخرى ثم استطاعت للسبب المـذكور نفسه أن تغير شروط الامتياز الأساسية بحيث رفعت منه قاعدة تحديد التحري والاستثمار بقطع صغيرة ورفعت منه الالتزامات التي تعهدت بها الشركة فيما يخص المـدد وكميات الحفر ورفع منه حق العراق بالغاء الامتياز عند عدم إيفاء الشركة بتلك الالتـزامات وأصبح حق الاستثمار والتحري يسري حتى نهاية مدة الامتياز الى مساحة قدرها ٩١ ألف كيلو متر مربع بدلا من نحو ٤٧٩ كيلو متر مربع أي ما يعادل (١٩٢ ميل مربع) دون أن تتنازل عن أي قسم منها في كل فترة من الزمن كما هو المعتاد ودون أن تكون هناك أية ضمانات فيا يتعلق بسرعة التحري وكميات الحفر .

إن الحكـومة العراقية آنذاك كانت قد منحت شركة أجنبية أخرى هي شركة استثمار النفط البريطانية (بي . أو . دي) امتيازا آخر يضم كذلك منطقة واسعة تبلغ مساحتها نحو من (١٠٧,٠٠٠) كيلومتر مربع تقع الى غربي دجلة وشمال خط عرض ٣٣ للتحري عن النفط واستثماره بقصد ادخال عنصر جديد ينافس شركة نفط العراق غير أن هذا القصد بالذات اقلق أصحاب شركة نفط العراق فعملت على احباطه بقيام أصحاب شركة نفط العراق بشراء جميع أسهـم شركة استثمار النفط البريطانية واستولوا على امتيازها أيضا بهذه الوسيلة وغيروا اسمها الى (شركة نفط الموصل) التي يمتلكها أصحاب شركة نفط العراق بالنسب نفسها التي يمتلكون بها أسهم شركة نفط العراق .

قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط

الأسباب الموجبة
لقانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

١ - لقد كان نفط العراق بعد الحرب العالمية الأولى مطمح انظار الطامعين من المستعمرين وموضوع تنافس شديد بين حكومات دول الحلفاء في تلك الحرب وشركاتهم الكبرى ومن ثم موضع الاتفاق والترابط بين هذه الشركات لاحتكار هذا النفط لهم دون غيرهم ولاستغلاله بأسوأ الشروط وأبخس الاثمان دون الالتفات الى مصلحة الشعب في العراق المحتل فأدى كل ذلك الى تأخر استثمار هذه الثروة الطبيعية المهمة وحرمان أصحابها الاصليين من الفوائد العادلة المرجوة منها في قطر كان ولا يزال بأشد الحاجة الى الموارد الكثيرة لاعماره وانتشال شعبه الذي عانى من الفقر والبؤس مدى أجيال عديدة ولقد جرى هذا التعسف بحق العراق في عهد لم يكن فيه يملك زمام أمره كدولة مستقلة متحررة من النفوذ الاستعماري بل كان العراق تحت الانتداب البريطاني المباشر أو النفوذ البريطاني بسبب المعاهدات غير المتكافئة والقواعد العسكرية الى جانب شتى وسائل الضغط السياسي واستغلال الازمات الاقتصادية والعجز في الميزانية العامة .

لقد منح الامتياز الأول لاستثمار النفط في العراق الى شركة النفط التركية (التي بدل اسمها الى شركة نفط العراق في سنة ١٩٢٨) باتفاق مباشر بين الحكومة العراقية الخاضعة آنذاك الى الانتداب البريطاني المباشر وبين تلك الشركة دون أن يسبق ذلك عرض على الشركات العالمية الأخرى بحجة وجود وعد غامض منح لشركة النفط التركية من قبل الحكومة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى في حين أنه لولا الحكم البريطاني المباشر في العراق حينذاك لم تكن أية حكومة ذات سيادة لتعترف بمثل هذا الحق الغامض لتلك الشركة وتمنحها امتيازا هاما باتفاق مباشر دون الحصول على عروض أخرى من جهات مختلفة .

وفي سنة ۱۹۳۸ منحت شركة نفط البصرة وهي شركة يمتلكها أيضا المساهمون أنفسهم في شركة نفط العراق امتيازا واسعا يضم ما تبقى من الأراضي العراقية التي لم تكن مشمولة بامتياز ما في ذلك الحين للتحري عن النفط واستثماره بشروط مشابهة للامتيازين الآخرين وتبلغ مساحة المنطقة المشمولة بهذا الامتياز (۲۲٦,۰۰۰) كيلومتر مربع وبذلك أصبحت جميع مساحة العراق البالغة نحو من (٤٥,۰۰۰) كيلومتر مربع ما عدا منطقة صغيرة تقع عند الحدود الايرانية كانت قد منحت لشركة نفط خانقين التي كانت تمتلكها شركة النفط الانكلوايرانية بعهدة جماعة واحدة من الشركات الاحتكارية الكبرى وفقا لامتيازات متشابهة يمتد امدها الى بعد سنة ۲۰۰۰ ميلادية دون أي تنازل عن الأراضي غير المستثمرة ودون أي ضمان للتحري عن النفط خلال مدة معينة في هذه الأراضي الشاسعة التي تضم مساحة العراق بأكملها في حين أن الشركات تتخذ من هذه المناطق احتياطا مجمدا دائما يدعم مكانتها النفطية في العالم ويهدد بالخذلان مساعي البلدان التي تتوق لاستثمار مواردها النفطية وفق ما تمليه عليها المصلحة الوطنية .

۲ ـ مما لا ريب فيه أن خضوع حكومات العهد المباد للنفوذ البريطاني وتوجيهاته وتساهلها مع شركات النفط الاحتكارية من جهة واتفاق هذه الشركات على اقتسام حصص الشركات التي تحصل على امتيازات استثمار النفط في العراق بنسب معينة وعلى الامتناع عن منافسة بعضها البعض في الحصول على مثل هذه الامتيازات في العراق وفي منطقة الدولة العثمانية السابقة من جهة أخرى ساعد كثيرا على الوصول الى هذه النتيجة السيئة التي حصرت حقوق التحري عن النفط واستثماره في أراضي العراق جميعها بجماعة واحدة من الشركات الاحتكارية لقاء ثمن بخس ووفق شروط يسودها الغبن والاجحاف مما أدى الى تأخر عمليات التحري عن النفط واستثماره في العراق واوقع بمصلحة العراق ضررا بالغا من وجوه عديدة .

فمنذ بدء شركات النفط بأعمالها في العراق سنة ۱۹۲۵ لم تقم بالحفر الا بمعدل (٥٦٣٦٨) قدما سنويا حتى نهاية سنة ۱۹٥۷ ولكنها منذ قيام ثورة ١٤ تموز في سنة ۱۹٥۸ ومفاتحة الشركات على أثر ذلك بضرورة تنازلها عن الأراضي غير المستثمرة قامت بالحفر بمعدل (۱٥۷۷۸۳) قدما سنويا وكان مقدار الحفر الذي قامت به في سنة ۱۹٦۰ (۲٤٨٥٥٠) قدما مما يدل على أن تهاون الشركات في التحري عن النفط واستثماره لم يكن مبعثه فقدان الامكانيات اللازمة لذلك أو أية عوامل فنية أو اقتصادية أخرى بل كان مبعثه عوامل تتصل بمصالح الشركات التي لم تكن لترغب في توجيه نشاطها في استثمار النفط الى هذه البلاد وبسبب ذلك لم تقم الشركات في استثمار النفط في العراق بالمقياس الذي يتناسب مع مقدار الثروة الطبيعية في بلادنا فمنذ اكتشاف النفط في سنة ۱۹۲۷ حتى سنة ۱۹٥۰ لم يزد الانتاج السنوي عن ٦,٥ ملايين طن ولم يأخذ بالنمو بعد ذلك الا ببطء

وتحت ضغط بعض الشركات المساهمة وهو حتى في هذا الوقت لا يتناسب مع كميات الاحتياطي الثابت والاستثمار المعقول .

٣ ـ إزاء هذا الوضع المجحف بمصلحة الشعب وإزاء كثير من عوامل الغبن في احكام الامتيازات وتطبيقها بما يضمن ويحقق مصلحة الشركات على حساب مصلحة العراق نتيجة لتساهل وتهاون حكومات العهد المباد بحقوق الشعب فأن حكومة الثورة جعلت من أول مهامها معالجة هذا الوضع فبدأت بمفاوضة الشركات منذ خريف سنة ١٩٥٨ لتصحيح هذه الأمور بما يضمن مصلحة الشعب ومصالح الشركات المشروعة . غير أن الشركات لم تستجب لمطاليب العراق العادلة بالرغم من امتداد المفاوضات مدة تزيد على ثلاث سنوات تحلت الحكومة العراقية خلالها بالصبر والاناة بقصد الوصول الى اتفاق مرض مع الشركات غير أن هذه الشركات لم تكن لتدرك تطور الاوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في العراق وفي العالم أجمع سواء كان في شؤون النفط أو في الشؤون العامة الأخرى مما يجعل احكام تلك الامتيازات غير ذات موضوع بالنسبة لهذه الظروف والاوضاع كما يجعل الحكومة العراقية بمركز يخولها شرعا تصحيح تلك الاحكام بوجه يضمن رفع الغبن والاجحاف منها ويكفل للشعب العراقي حقوقه العادلة ولهذا فقد اضطرت وزارة النفط بتاريخ ١٠-٤-١٩٦١ بعد انقطاع المفاوضات على اصدار البيان التالي :

أولا : كان من أهداف ثورة ١٤ تموز الخالدة انقاذ الشعب من براثن الاستعمار وانتزاع حقوقه كاملة غير منقوصة والتخلص من كل أمر يمس باستقلال العراق السياسي والاقتصادي ورفع الغبن الذي لحق بالوطن نتيجة لتساهل حكام العهد المباد في حقوق الوطن وفي ثروات البلاد وفي عقد الاتفاقيات الجائرة ومنح امتياز النفط للاجنبي جزافا وتخاذل حكام العهد المباد أمام الشركات صاحبة الامتياز بحيث لم يقتصر الغبن على طبيعة الامتيازات بل شمل تطبيقها الأمر الذي فرط بحق الشعب في الاستفادة العادلة من ثروته النفطية واضاع الحق الطبيعي للعراق وبعد قيام الثورة المباركة في ١٤ تموز ١٩٥٨ قامت حكومة الثورة التي تعمل لمصلحة الشعب بدراسات مستفيضة لاحكام الامتيازات الجائرة لشركات النفط والمشاكل الناجمة عن تطبيقها وقد توصلت الى القضايا التي ينبغي حلها مع الشركات بالمداولات بشكل يؤمن مصلحة الوطن ولا يفرط بحقوق الشعب وحددت هذه القضايا كما يلي :

١ ـ احتساب كلفة انتاج النفط والعناصر التي تتألف منها لضمان حق العراق .
٢ ـ طريقة تعيين الاسعار التي تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط .
٣ ـ الغاء الخصم الذي تتقاضاه الشركات .
٤ ـ تعيين المدراء العراقيين واشراكهم في مجالس ادارة الشركات في لندن واشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق .

٥ ـ تعريق وظائف الشركات تدريجيا .
٦ ـ تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة تمهيدا لاستفادة العراق منها .
٧ ـ تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الحقول النفطية وحقول الغاز الأخرى والحيلولة دون قيام الشركات جزافا بالاستمرار على حرق الغاز مع علمها بضياع ثروة العراق بدون مقابل .
٨ ـ ضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي .
٩ ـ وجوب مساهمة العراق فعلا في رأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من المجموع العام .
١٠ ـ وجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط .
١١ ـ دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق .
١٢ ـ رفع الغبن والضرر الذي أصاب الجانب العراقي بسبب جور الاتفاقيات ونصوصها غير الواضحة التفسير .

ثانيا ـ ولما كانت حكومة الثورة راغبة في حل مشاكلها مع الشركات واستخلاص حقوق الشعب منها بصورة سلمية وودية وبنية طيبة من جانبها فقد بادرت بدعوة ممثلي شركات النفط منذ تاريخ ٢٠-٨-١٩٥٨ الى التفاوض وإيجاد حل عادل للخلافات القائمة ورفع الغبن الذي تضمنته امتيازاتها .

وقد استمرت المفاوضات ولم تنقطع بين الطرفين رغم تعنت الشركات حوالي الثلاث سنوات عقد خلالها (٢٨) اجتماعا مع مقابلات أخرى غيرها حيث تبين بنتيجتها أن شركة النفط لا زالت تفكر بنفس العقلية التعسفية الاحتكارية التي دأبت على التفكير بها منذ حصلت على امتيازاتها في العهد المباد ولم تزل غير مدركة لتطور الوضع في العراق أو تقدم صناعة النفط ، وغير مدركة لحقوق الشعب العادلة . ولقد اتسم موقف الوفد المفاوض العراقي إزاء ذلك بروح الصبر والحكمة والحلم وطول الاناة وبالنيات الطيبة في سير المفاوضات ولكن ذلك لم يجد نفعا مع الشركات ولم يحملها على تغيير موقفها رغم الجهود المضنية التي بذلها الجانب العراقي في تبادل وجهات النظر لاقناع الشركات بوجوب الاعتراف في حق العراق العادل وتذليل العقبات التي كانت تعترض سبيل المفاوضات . لقد أشرف سيادة الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة على الاجتماع الذي عقد بين الوفدين المتفاوضين بتاريخ ١٩-١٢-١٩٦٠ في مقره بوزارة الدفاع وأوضح سيادته لوفد الشركات المفاوض وجهات النظر العادلة النهائية لحكومة الثورة التي جاءت لخدمة الشعب بشأن المواضيع التي يجري بحثها وطلب سيادة الزعيم الأمين من الوفد الاجابة عليها وعدم إطالة المفاوضات ولكن وفد الشركات التمس

إمهاله بالرجوع الى مجالس اداراتهم ووعد بالعودة بالردود المطلوبة بعد فترة وجيزة .

ثالثا ـ وعند عودة الوفد واستئناف المفاوضات الأخيرة تبين بصورة واضحة وجلية بأن موقف الشركات من هذه القضايا لم يزل متعسفا بحق العراق وأنها تتعمد المماطلة والتسويف بقصد كسب الوقت للتحري وللاستثمار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ أغراضها دون الالتفات لمصلحة الشعب أو لوجهة النظر العادلة التي أبداها الجانب العراقي مرارا وتكرارا وكأنها هي صاحبة الحق في الاستفادة من ثروات العراق دون أهل البلاد فهي لا تبدي استعدادا للاستجابة للمطاليب المشروعة العادلة التي تقدمت بها الحكومة العراقية ، ونظرا لهذا التعمد في إطالة المفاوضات دون جدوى ولموقف الشركات المتعسف الذي يضر بمصلحة العراق فقد أخبر سيادة الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم وفد الشركات المفاوض في اجتماع يوم ٦-٤-١٩٦١ بأن الشركات لا يمكنها بعد الآن التفريط بحقوق الشعب في العراق ولا يمكنها التلاعب بمقدراته وعليها أن توقف عمليات التحري والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعليا حتى يتم التوصل الى اتفاق عادل بين الطرفين يضمن حق الشعب ويوقف الشركات عن الاستغلال والاحتكار غير المشروع ولقد أنذر سيادة الزعيم الأمين الشركات في الوقت نفسه بعدم المساس من قبلها بانتاج النفط أو تقليله أو بتطويره في الحقول المستثمرة حاليا بأية صورة كانت وبعكس ذلك تقوم حكومة الثورة باتخاذ إجراءات أخرى لضمان مصلحة الجمهورية الخالدة وسوف تذاع وتنشر محاضر الجلسات على أبناء الشعب ليطلع عليها ويقف بنفسه على مدى تعسف الشركات واصرارها على المضي في احتكارها وتجاهلها حق العراق المشروع الذي طالب به الوفد العراقي في سير المفاوضات بنيات طيبة وبكثير من الحلم والصبر لضمان حق العراق الذي لا يضيع مطلقا .

رابعا ـ وتود الحكومة العراقية أن تعلن بهذه المناسبة بأنها تلتزم بالعهود والمواثيق ولكن وفق مصلحة الوطن وأنها تأسف للموقف المتعسف المخجل من قبل شركات النفط الاحتكارية وتماديها مدة ثلاثة سنوات في المراوغة وإطالة المفاوضات دون جدوى واصرارها على ضياع حق العراق رغم النيات الطيبة والصبر والحكمة وطول الاناة التي أبداها الجانب العراقي صاحب الحق المشروع في المفاوضات وتود الحكومة العراقية أن تعلن بأن الشركات سوف تكون هي الخاسرة اذا أصرت على عدم الاستجابة الى مطالب العراق العادلة .

وما لم تبدل هذه الشركات موقفها التعسفي وتنصاع الى الحق المشروع فأن حكومة الثورة المباركة سوف تضطر لمعالجة الأمور بما يضمن حق الشعب الذي تحرر بثورة ١٤ تموز المباركة ولن يغمط حقه بعد الثورة الخالدة مطلقا وقد صممت

الجمهورية العراقية الخالدة على الدفاع عن حقوقها وعلى ضمان سلامتها وحريتها والتغلب على الاستعمار وكيد الكائدين .

٤ - وبالرغم من هذا فقد استؤنفت المفاوضات مرة أخرى بين الجانب العراقي وبين الشركات بناء على طلب من الشركات باستئنافها وموافقة الجانب العراقي على ذلك غير أن الشركات في هذه المرة كذلك تجاهلت مطاليب العراق العادلة وتعمدت قطع المفاوضات الأمر الذي اضطر وزارة النفط على إصدار بيانها المؤرخ ١٧-١٠-١٩٦١ عن مفاوضات النفط وكما يلي :

أولا - كانت هذه الوزارة قد أوضحت في بيانها الصادر بتاريخ ١٠-٤-١٩٦١ المطاليب العادلة التي تقدم بها الجانب العراقي خلال المفاوضات المباركة في ١٤ - تموز ١٩٥٨ كما أوضحت بأن موقف الشركات التعسفي لم يتبدل وأن الشركات تعمدت التسويف والمماطلة بقصد كسب الوقت للتحري والاستئثار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ أغراضها دون الالتفات لمصلحة الشعب ودون مراعاة وجهات النظر العادلة التي أبداها الجانب العراقي .

وبالنظر للتعمد في إطالة المفاوضات دون جدوى ولموقف الشركات المتعسف الذي يضر بمصلحة العراق ضررا بليغا فقد أخبر سيادة الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم الشركات بتاريخ ٦-٤-١٩٦١ بأن الشركات لا يمكنها الاستمرار على التفريط أو التلاعب بحقوق الشعب بعد الآن وأن عليها أن توقف عمليات التحري والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعليا حتى يتم التوصل الى إتفاق عادل بين الطرفين يضمن حق الشعب ويوقف الشركات عن الاحتكار والاستغلال غير المشروع .

ثانيا - وفي شهر حزيران الماضي تقدمت الشركات بطلب لاستئناف المفاوضات واشارت الى أنها قد إتخذت الاجراءات اللازمة لتغيير أعضاء وفدها المفاوض وأن هذا الوفد سيكون مزودا بصلاحيات واسعة تمكنه من التوصل الى إتفاق مع الحكومة العراقية وحسم المواضيع الموقوفة جميعا وعلى هذا الأساس فقد استؤنفت المفاوضات بين الطرفين بتاريخ ٢٤-٨-١٩٦١ وعقدت ثلاثة اجتماعات وقد طلب وفد الشركات في الاجتماع الثالث المنعقد بتاريخ ٢٨-٨-١٩٦١ إعطاءه مهلة تتراوح بين الثلاثة والأربعة أسابيع ليتسنى له العودة الى لندن لدراسة مطاليب الحكومة النهائية مع المعنيين هناك ثم إعداد مذكرات تتضمن شرح وضع الصناعة النفطية تمهيدا لعودة الوفد الى بغداد لاستئناف المفاوضات ثانية مشيرين الى أنهم يأملون أن تلبي مذكراتهم طلبات الحكومة .

وبتاريخ ٢٨-٢-١٩٦١ استؤنفت المرحلة النهائية من المفاوضات وتقدمت الشركات بمذكراتها التي لم تتضمن سوى إبراز وجهة نظرها في عدم تلبية طلبات الحكومة العادلة متذرعة بمعاذير واهية لا يمكن الأخذ بها نظرا لما تضمنته من مغالطات وإدعاءات لا تنطلي على المفاوض العراقي الذي صبر طويلا بقصد التوصل الى نتيجة عادلة واستخلاص حق الشعب . وبعد أن عقدت ثلاثة اجتماعات في المفاوضات الأخيرة كان آخرها الاجتماع المنعقد مساء يوم الأربعاء الموافق ١١-١٠-١٩٦١ تبين إصرار وفد الشركات على عدم الاستجابة لمطاليب العراق العادلة وبصورة خاصة الأمور الرئيسية منها كمساهمة العراق بحصة ٢٠٪ مع الشركات وكزيادة العوائد للعراق من الأرباح بأكثر من ٥٠٪ وأن الشركات ترى أن التسليم بذلك هو ضرب من المستحيلات كما ترى أن هذين المطلبين الرئيسيين ليسا من الحقوق المشروعة أي أن مشاركة العراق بالحصص مع الشركات وزيادة عوائد الأرباح التي تصيب العراق لا يمكن التسليم بها مطلقا مع أن الشركة بذلك تخالف نصوص الاتفاقيات التي تتضمن حق العراق كما هو واضح من نص المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو ١٩٢٠ التي جاء فيها تحت عنوان « ما بين الرافدين » ما يلي « لقد تم الاتفاق بأنه في حالة تكوين شركة نفط خاصة بالشكل المار الذكر فأنه سيسمح للحكومة الوطنية أو المصالح الأخرى ـ اذا رغبت في ذلك ـ في أن تساهم بنسبة ٢٠٪ من المال الخاص بتلك الشركة » . وقد نص على هذه المشاركة كذلك في صلب اتفاقية الامتيازات المعقودة بين العراق والشركات المعنية . وأن المطلب الثاني (وهو زيادة عوائد العراق من الأرباح) أصبح قاعدة أساسية في الامتيازات التي تعقدها الشركات في جميع أنحاء العالم وبالنظر لتطور الزمن ووعي الشعوب ومطالبتها بحقوقها المشروعة ولكن الشركات الاحتكارية تنكر على العراق هذا الحق أيضا وهي ترغب أن تستمر بأساليب المراوغة في مفاوضاتها وعدم التسليم بأي مطلب رئيسي مشروع للعراق الأمر الذي تسبب عنه انقطاع هذه المفاوضات وتوقفها دون التوصل الى نتيجة مرضية .

ثالثا ـ إن الحكومة العراقية تعلن بأنها تتمسك بحق العراق المشروع ولا يمكنها التنازل عن هذا الحق مطلقا وإنها إزاء موقف الشركات التعسفي الذي يضر بمصلحة الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة ترى نفسها بعد هذه المفاوضات الطويلة ملزمة بإتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان مصلحة العراق وفقا للقوانين دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة .

٥ ـ لقد أعلنت الثورة مرارا منذ سنة ١٩٥٨ عن حرصها على ضمان سلامة استخراج النفط وتجهيزه للأسواق التي باع فيها كما أعلنت بأنها في الوقت نفسه ستعمل على حماية مصالحها القومية العليا واستمرار هذا المرفق الحيوي لمنفعة الاقتصاد الوطني والدولي معا

على أساس المنافع المتبادلة والمتكافئة مع ذوي العلاقة .

ونظرا لعدم استجابة الشركات لحق العراق الشرعي العادل عن طريق المفاوضات المباشرة معها ونظرا لاصرارها على التمسك ببنود جائرة هي أشبه بعقود إذعان فرضها الاستعمار والاستغلال على بلادنا عن طريق رجال العهد المباد .

ولهذا فأن حكومة الثورة بعد مفاوضات دامت أكثر من ثلاث سنوات ترى نفسها ملزمة باتباع الطرق الشرعية الأخرى لحماية حق الشعب في وطنه وفي نفطه وثروته وبطريقة عادلة وبعد أن درست بدقة موضوع المناطق المشمولة بالامتياز قررت أن تبدأ في هذه المرحلة برفع الغبن والاجحاف الذي يتضمنه هذا الموضوع وقد لاحظت بأنه لو سبق أن اتبعت بمقاولات الامتياز الاحكام الاعتيادية المبنية على العدل والكافؤ بالنص على التنازل عن الأراضي المشمولة بمنطقة الامتياز تدريجيا خلال فترات متعاقبة فأن الشركات صاحبة الامتياز بعد أن مر على امتيازاتها مدة طويلة تتراوح بين ٢٣-٣٦ سنة ما كان لها أن تحتفظ الآن بغير المناطق المستثمرة التي يصدر منها النفط فعلا وعليه يجب الأخذ بهذا المبدأ فهو حق شرعي للعراق اذ أن استمرار الشركات على الاحتفاظ بمساحات شاسعة دون أن يجري التحري فيها ودون أن يستثمر نفطها فعلا يتضمن غبنا فاحشا يجب إزالته وأن للعراق كل الحق بازالته وذلك بتصحيح وضع المناطق التي للشركات أن تعمل فيها كما لو كانت قد اتبعت بشأنها قواعد التنازل العادلة أي بتحديدها بالمناطق المستثمرة من قبلها والمصدرة للنفط فعلا وهي مناطق تحتوي على احتياطي عظيم من النفط يؤمن للشركات استمرار انتاجها الحالي كما يؤمن لها النمو والتوسع في هذا الانتاج بنسبة كبيرة جدا ولمدة طويلة . ولذلك فقد شرع هذا القانون الذي يحقق مطلبا هاما وعادلا من مطاليب أبناء الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة فيما يتعلق بالثروة النفطية دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة .

رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١
قانون
تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط

باسم الشعب
مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرض رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :

المادة الأولى : يراد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة إزاءها :

الشركـات : شركـة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة .

المناطق المحدودة : هي الأراضي التي يحق لكل شركة من الشركات القيام فيها بعملياتها .

الأراضي : أية أرض مغمورة بالماء أو غير مغمورة .

المـادة الثـانية : تكون المنطقة المحدودة لكل شركة من الشركات معينة وفق الجدول الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة : لحكومة الجمهورية العراقية اذا ارتأت تخصيص أراضي أخرى لتكون احتياطا للشركات على أن لا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة .

المادة الرابعة : تكون الأراضي التي لا يسري عليها حكم المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون خالية من جميع الحقوق التي ترتب عليها للشركات وتكون الترتيبات اللازمة لضخ النفط ونقله عبر هذه الأراضي معمولا بها بشرط أن لا يخل ذلك بأي استعمال للأرض قانوني أو معقول .

المـادة الخامسة : ١) على الشركات أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون الى الحكومة مجانا جميع المواد والمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية وجميع المعلومات والأمور المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بالأراضي المشمولة بحكم المادة الرابعة من هذا القانون .

٢) اذا امتنعت أية شركة عن تقديم المعلومات المطلوبة بالفقرة الأولى من هذه المادة فتكون ملزمة بتعويض الحكومة عما لحقها من ضرر وما فاتها من كسب نتيجة لهذا التأخير أو بسببه .

المادة السادسة : ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السابعة : على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر رجب سنة ١٣٨١ المصادف لليوم الحادي عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٦١ .

الملحق رقم ٢

نص مذكرة الشبيبي إلى رئيس الوزراء راجع مشكلة الحكم في العراق لعبد الكريم الأزري.

نص مذكرة الشبيبي(٢)

الى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز

"تحية طيبة، وبعده يسعدني ان اشير الى محادثتنا التلفونية الموجزة غداة اضطلاعكم بأعباء المسؤولية وماتضمنته من التمنيات الطيبة لكم بالتوفيق. ويطيب لي كذلك ان اعزز ذلك الحديث بهذه المذكرة الموضحة لطائفة من القضايا والمشكلات الخطيرة التي تواجهها البلاد راجين ان يحالفكم التوفيق في درسها فقرة فقرة، تمهيدا للاخذ بمضامينه قدر الامكان. ومما شجع على تقديم هذه المذكرة في هذا الظرف بالذات ان رئاسة الحكومة يشغلها احد رجال القانون وتلك خطوة حسنة، واحسن منها ان يكون المسؤول ذا سند شعبي

تابع...

العراق كانت تيارات قوية تعارض الاتحاد فهناك طائفة كبيرة لعلها اكبر الطوائف في العراق كانت تخشى ان يتلاشى وجودها وتصبح هي الاقلية في دولة الاتحاد بعدما كانت هي الاكثرية

(٢) جريدة الحياة البيروتية بتاريخ ٥تشرين الثاني ١٩٦٥

متين وهو امر يساورنا الشك فيه الان.

كان الشعور الوطني في العراق يتجلى بالغيرة الوطنية والحب العميق لارض الاباء والاجداد وكان هذا الشعور الحافز الاول لصيانة وحدة البلاد. ولكن الاحداث والكوارث التي حلت بها نتيجة تصارع الاراء وتضارب الاهواء وتشجيع التفرقة عصفت بهذا الشعور النبيل واقصته الى ابعاد واعماق سحيقة، يخشى ان تتيح للاجنبي المتربص الفرصة للنيل من وحدتنا الوطنية المقدسة، ولم يعد خافيا على احد ان البلاد العراقية تجتاز في ظروفها الحالية مرحلة لاتحسد عليها من مراحل حياتها، وكيف تحسد على مراحل موسومة بكثرة مخاوفها ومشكلاتها، ومايتخللها من شكوك واحتمالات. وقد تسنى لي اخيرا ان اتصل بجمهرة من ابناء البلاد، وان المس مواقع الالم منهم والاحساس بما يخالجهم من سخط وتذمر، وفي وسعي، بل ارى من واجبي، ان اسجل ملخصا مظاهر ذلك في الفقرات التالية:

١- جاء على لسان السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي قوله "ان الحكومة عازمة على اعادة الحياة الدستورية للبلاد واجراء انتخابات حرة وبهذا كما لايخفى ستنتهي الفترة الانتقالية وتستقر الاوضاع في البلاد ويتمكن الشعب من ممارسة حقه القانوني في انتخاب من يراه صالحا لادارة البلاد وتحمل مسؤولياتها الجسام".

واننا نؤكد على ضرورة القيام عاجلا بوضع اسس قانون الانتخابات العامة وعرضها على الشعب ليبين رأيه فيها حتى تتم الانتخابات المباشرة خلال فترتها المحددة في الدستور المؤقت، على ان يجري ذلك باشراف سلطة معروفة بالحياد والاستقامة، سلطة تضمن للجمهور حرية الصحافة والرأي والتعبير.

٢-تناول السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي موضوع الوحدة العربية والاتحاد واجاب عن التساؤلات الكثيرة التي اثيرت حول تصريحاته. وفي رأينا انه مهما كانت اتجاهاتنا السياسية والاجتماعية في القضايا العربية،فان الوحدة الجغرافية ووحدة التاريخ والمصير قادرة في اي وقت على ان تخلق بيننا وحدة عمل، نواجه بها التحديات والمخاطر. ان الوحدة العربية في رأينا هدف يتم باستفتاء الشعب عليه، وان التضامن العربي وسيلة لحمايته.

٣-مانفك حكم العراق في عصرنا هذا بالذات مشربًا بالاهواء والاغراض وان كانت تلك الاغراض مقنّعة او مغلّفة بالفاظ خلابة. ولم يكن الطعن في الحكم المذكور سهلا، لانه في ظاهره مستمد من مبادئ بنيت عليها القوانين المرعية وقد اعتبرت الطائفية بموجب هذه

القوانين جريمة تعاقب عليها . . . ولكن العبرة ليست بالالفاظ المجردة والتشريعات المقنّعة، بل بالتطبيق السليم والادراك الصائب لروح تلك القوانين. ولم تكن التفرقة الطائفية مشكلة سافرة من مشاكل الحكم كما هي اليوم، ولم تكن مصدرا باعثا على القلق المستحوذ على الشعب طالما استنكرت التفرقة وكافحتها وطالبت بالاقلاع عن هذا الاسلوب الممقوت، وطالما تنادى المخلصون باتباع نهج اخر تراعى فيه المساواة المطلقة التي اكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية."

الانتقاض على سياسة التفرقة

ومن الواضح ان الشعب العراقي انتفض اكثر من مرة على سياسة التفرقة النكراء. وعمل منذ ثورته الاولى عام ١٩٢٠ على اقامة حكم وطني ديمقراطي يسهم باقامته وينعم في خيراته ابناء الشعب كافة لايفرقهم عنصر او دين او مذهب. وقد بارك الشعب ثورة الرابع عشر من تموز وعلق عليها امالاً كبيرة وتوقع المخلصون ان تستأصل جذور النعرات المفرقة باستئصال قواعد الاستعمار وركائزه . غير ان الاحداث الاخيرة برهنت مع بالغ الاسف على انبعاث روح التفرقة بشكل اشد واعنف من ذي قبل بكثير.

ولانذيع سرا اذا قلنا ان كثرة الشعب ساخطة جدا من جراء ذلك، وانها تعتبر كرامتها مهانة وحقوقها مهضومة، ولاسيما وقد رافق ذلك سوء اختيار بعض من يمثلونها في جهاز الحكم. واذا كان من الممكن ان تغض هذه الكثرة الشعبية نظرها عن بعض حقوقها في وظائف الدولة، وترك شبابها المثقف من حملة الشهادات العالية وغيرهم دون عمل، اذا كان من الممكن ايضا ان تغض هذه الكثرة النظر عن التقصير المتعمد في انعاش مرافقها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، واذا كان من الجائز ان تغض نظرها عن مواقفها المشرفة في الجهاد والتضحية، فانها لايسعهاغض النظر عن التعريض بعروبتها واصالتها وكرامتها واخلاصها للوطن وللدولة التي اقامتها على جماجم شهدائها الابرار،ذلك التعريض المثير الذي يلوح به بعض المسؤولين والصحف الاجيرة.

هذا ومادامت الحكومة الحاضرة قد اعلنت عن التزامها الصراحة في القول وتصحيح الاوضاع المنحرفة، بادرنا تذكيرها بهذه الحقيقة، اذ ليست الدولة واجهزتها ووظائفها ومجالات العمل فيها وقفا على طائفة دون اخرى انما توزع واجباتها حسب الكفاية، ولعل

اننا نطالب الحكومة بتدارك ماادت اليه تلك السياسة المرتجلة من بطالة وذلك بايجاد عمل للعاملين يكفل لهم مستوى من المعيشة يتلائم وكرامة الانسان. كما نطلب اعادة النظر في الاوضاع الاقتصادية مع تعيين مجالات القطاع العام والقطاع الخاص لكي ينصرف المواطنيون الى مزاولة اعمالهم بحرية تامة واطمئنان كامل.

القطاع الزراعي

ان القطاع الزراعي في العراق يمثل مصدرا اساسيا من مصادر الثروة العامة، ولقد ظهرت في قانون الاصلاح الزراعي اخطاء ادت الى تخلف الزراعة، لهذا نطلب اعادة النظر في اسس القانون المذكور وذلك في ضوء الاخطاء التي ظهرت في مرحلة التطبيق وندعو للعمل على تطوير شؤون الزراعة وحماية الانتاج وتحديد واجبات الزّراع والعمل على تعويض المستولى على اراضيهم ومنهم اصحاب حق اللزمة، اذ اننا لانقر مبدأ المصادرة مطلقا.

ونطالب باعادة النظر في موضوع الضرائب خاصة ضريبة الدخل وضريبة الشركات والتعديلات التي جرت عليهاالخيرا ونحث على دراسة علمية مبنية على التجارب التي مرت بها تلك القوانين لدى التطبيق ونطالب باعادة النظر في القوانين الاخرى التي شرّعت في ظروف مستعجلة فجاءت مخالفة لاحكام شريعتنا الاسلامية وغير ملائمة لاوضاعنا ،وتقالبدنا الاجتماعية ان الشريعة الاسلامية هي الاساس الراسخ الذي يقوم التشريع عليه وان اي قانون او نظام يتعارض معها يعتبر تحديا لشعور الامة وعقيدتها الراسخة.

٧- لاتزال مفاوضات النفط بين الحكومة العراقية والشركات العاملة في العراق طي الكتمان ولم تعرف تفاصيلها بعد.

ومع تقديرنا للجهود التي تبذل لاستخلاص حقوق العراق من الشركات الاجنبية، الا اننا نرى في القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٦٣ وشركة النفط الوطنية مكسبا وطنيا يلزم الحفاظ عليه. لذلك نهيب بالسلطة ان تعرض نتيجة المفاوضات قبل الالتزام بها على ممثلي الشعب حين تعود الحياة الدستورية الى البلاد ليقول الشعب كلمته فيها.

٨- كان الهدف الاساسي من تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق ان يضم منتسبي النقابات ومختلف الفئات العاملة، غير ان هذه المنظمة لم يحالفها التوفيق على الرغم من اسناد السلطة لها ماديا ومعنويا. ذلك لان الاهواء تنازعتها منذ البداية، يضاف اى ذلك

انها قامت على مبدأ احتكار العمل السياسي وفكرة الحزب الواحد ولاتقر ذلك منهجا للحكم في البلاد ، ولهذا نطالب بأن تبادر الحكومة الى تعديل القانون الذي قامت بموجبه هذه المنظمة لتتمكن الفئات الوطنية التي تستمد ارا ءها من صميم هذا البلد من ممارسة نشاطها السياسي .

هذا ووفا ء منّا لامتنا ووطننا وقياما بالواجب المفروض علينا وابرا ء لذمتنا بادرنا الى بيان اهم مشاكل الساعة التي تخالج افكار الجمهور مؤملين ان تعنوا بدراستها وبذل الجهود في سبيل الوصول الى الحلول السليمة للمشاكل المذكورة كافة . وختاما نبتهل الى الله العلي القدير ان يسدد خطانا جميعا انه ولي التوفيق ."

محمدرضاالشبيبي

الملحق رقم ٣: لحظات أخيرة مع الزعيم عبد الكريم قاسم

نشر هذا المقال في موقع إيلاف الإلكتروني على الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأربعاء المصادف ١٩ آب / أغسطس ٢٠٠٩. وهو يتضمن إحدى روايات شهود عيان لجريمة اغتيال القائد السياسي الوطني عبد الكريم قاسم وصحبه من قبل المجرمين من قادة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وبعض القوى القومية العراقية الذين قادوا انقلاب شباط/فبراير (١٤ رمضان) الفاشي الدموي في العام ١٩٦٣. ك. حبيب

إبراهيم الزبيدي

لحظات أخيرة مع الزعيم عبد الكريم قاسم

لست مؤرخاً ولا حزبيا منحازاً إلى هذا أو ذاك، بل شاهد عيان على واحدة من أكبر وأبشع الجرائم في تاريخ العراق.

كانت مصادفة عجيبة تلك التي قادتني بحكم عملي، إلى حضور حوار سري جداً وخاص جداً ونادر جداً بين قادة عهد سقط وعهد آخر قام على جماجم قادته. وما سأرويه هنا بدقة ونزاهة كاملة لإرضاء ضميري والتاريخ، قد لا يتفق مع ما رواه الكثيرون غيري من أصحاب الغايات والأغراض المتنوعة عن تلك اللحظات التي مرت ثقيلة كالرصاص. في التاسعة من صباح الجمعة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ سمعت البيان الأول من الإذاعة بصوت غير إذاعي، علمت بعد ذلك أنه كان صوت أحد قادة الحزب: حازم جواد. وفي حدود التاسعة والنصف تبلغت من قبل الحزب بضرورة الحضور إلى الإذاعة. لقد أرادت القيادة أن تستعين بمذيعين محترفين لإضفاء نوع من مظاهر الوضع الذي عاد طبيعيا، لتوحي باستتباب الأمور في العهد الجديد، وبالتالي لا فائدة من مواصلة المقاومة. هذه الرسالة كانت موجهة بالأساس إلى جماهير الحزب الشيوعي أكثر من غيرها. أقلتني سيارة عسكرية من منزلي في الجعيفر إلى الصالحية. وصلت في حوالى الساعة العاشرة أو قبل ذلك بقليل. دخلت، لكنني فوجئت أن كل شيء عادي في الإذاعة، ولا شيء في المبنى مما كنا نسمعه في الراديو. فعلمت ساعتها أن البث يجري من المرسلات في منطقة (أبو غريب (التي تبعد عن الصالحية حوالى ١٢ كيلو مترا.

وقفت على سلم مدخل مبنى الأستوديوهات حيث تقع الغرفة الـتي يشـغلها المـذيعون والغرفـة التي يشغلها النقيب جواد، آمر قوة الإذاعة، أترقب قدوم أي أحد لأفهم ما يدور. مرّت دقـائق، ثم خرج النقيب جـواد ووقـف، مثلـي، مضـطرباً لا يعـرف مـاذا يجـري. وفجـأة أطلـت دبابـة، واتخذت موقعاً مواجهاً لنا تماما وأدارت ماسورتها نحونا. صرخ النقيب جواد: لا تـرمِ لا تـرم. وهنا نزل (ذياب العلكاوي) وهو يسأل: هل أنت ثائر معنا لإسقاط النظام؟ فقال جواد: أوامرك سيدي. قال له: أولاً، أصدر أوامرك بنزول الجنود المتمترسين على سطح المبنى. فرد النقيب جواد: أمرك سيدي. ودخل العلكاوي ودخل خلفه حميد التكريتي (ضابط بعثي، عمـل مرافقـا لطاهر يحيى رئيس الوزراء في عهد الأخوين عبد السـلام وعبـد الـرحمن عـارف) إلى غرفـة آمـر القوة. وصل في هذه الأثناء كل من شفيق الكمالي وهناء العمري (زوجة علي صـالح السـعدي) والمذيعان عبد اللطيف السعدون وقاسم نعمان السعدي. وفـور عـودة البـث إلى أسـتوديوهاتنا في الصالحية رحنا، الكمالي وهنـاء وأنـا، نتبـادل الجلـوس خلـف الميكروفـون لإذاعـة بيانـات وبرقيات وشعارات كان بعضها يعطى لنا مكتوبا، وكنـا نكتـب نحـن بعضـها الآخـر. ثـم تـوالى وصول الـ (قادة)، عسكريين ومدنيين، نعرف بعضـهم ولا نعـرف بعضـهم الآخـر. رأيـت أحمـد حسن البكر وعبد السلام عارف وعلي صالح السعدي وحازم جواد وعبد الستار الدوري وطالب شبيب وصالح مهدي عماش. ولم أكن أعرف غيرهم. وفي اليوم التالي وصـل حـردان التكـريتي وغيره، وامتلأ المبنـى حتـى كـاد يضـيق. بقينـا نعمـل طـوال النهـار والليـل. لم نتوقـف عـن الإرسال، نتبادل الجلوس خلف الميكروفون، اثنين اثنين .وفي ضحى السبت علمنا باستسـلام عبد الكريم وبعض أعوانه. وقيل إنهم سُيرحلون إلى الإذاعة بين وقت وآخر. وفي حـوالى السـاعة الثانية عشرة، أو بعد ذلك بقليل، وصلت ناقلة جنود نـزل منهـا أولاً فاضـل عبـاس المهـداوي رئيس المحكمة الخاصة الشهير، واثنان لم أكن أعرفهما، علمت فيمـا بعـد بأنهمـا عبـد الكـريم الجدة، قائد الآنضباط العسكري، وكنعان خليل حداد أحد مرافقي الزعيم، وقيل إنه ابن أخته والذي اتهمه الحزب بقتل أحد ضباط الهجوم على وزارة الدفاع واسمه محمد علوان. عند لحظة نزولهم من الناقلة هجم على المهداوي جمع غفير من العسكريين والمدنيين وانهالوا عليه بصاقاً وضرباً بالأيدي والأرجل والأحذية. ورأيت الدم يسيل على رقبته ويغطي وجهه، وتعثـر مـرتين وهو يصعد سلالم المبنى القلائل في طريقه إلى أسـتوديو الموسـيقى، تحـت وابـل مـن الضـرب

والصياح رافقه إلى أن وصل إلى باب المبنى. ثم جاءوا بـوصفي طاهر، المرافق الأقدم للزعيم، وهو في أنفاسه الأخيرة، فألقوه في الممـر الجـانبي للمبنـى. ومـا زلـت أذكـره وهـو يلفـظ آخـر أنفاسه، وتلك أول وآخر مرة في حياتي أشاهد من كان قبل ساعات يستطيع أن يصنع مصـير غيره، ملقى على تراب ممر ضيق في مبنى كبير. ثم هبط الزعيم.

وفجأة ساد هدوء وصمت غريب. كانـت قـد خُلعـت عنـه نجماتـه وأوسمتـه، وكـان حاسـر الرأس، شاحباً، نظراته تتنقل بسرعة بين وجوه الواقفين على جانبي مـدخل المبنـى. دخـل، وعلى يساره أجلس المنتصرون بعضَ مؤيديه الذين ألقوا القبض عليهم، في عملية خبيثة جداً تهدف إلى إفهامه أن هؤلاء الحفاة هم كل أتباعه من الشـعب الـذي كـان فخـوراً بحبـه وإيمانـه بزعامته.

فجأة حاول أحد الحاضرين أن يعتدي عليه فمنعه ضـابط، عرفـت فيمـا بعـد أنـه صـبحي عبد الحميد. ثم تقدم حردان ووضع يديه فوق رأسه. وفي طريقه إلى أستوديو الموسـيقى كـان صالح مهدي عماش (أحد قادة الآنقلاب) منتظراً على مدخل صالات التسـجيل، فهنـأه الـزعيم على نجاحهم في الآنقلاب عليه.

يبدأ المبنى بسلم مرمري عريض، ثم باب خشبي كبير، ثم بغرفتين متقـابلتين، كمـا قلـت سابقا، إحداهما لنا نحن المذيعين، والأخرى لآمر سرية حماية الإذاعة. بعد ذلك يأتي باب آخـر ضخم يفصل الأستوديوهات عن الغرفتين. أي أن هذا الباب حين يقفل لا يصبح في إمكان أحد دخول منطقة الأستوديوهات أو الخروج منها. وعلى يسار الـداخل غرفـة البـث الرئيسـية الـتي تتم فيها عمليات تشغيل الأشرطة المسجلة، وإدارة العلاقة بين المـذيع وبـين الأشـرطة. يليهـا، وعلى الاتجاه نفسه، أستوديو صغير مخصص للمذيع المناوب، ثم صالة الموسـيقى الكـبيرة. أما على يمين الداخل فيوجد أستوديو مهمل، وبعده ممر ضـيق يـؤدي إلى الغرفـة الـتي تضـم أجهزة التسجيل الخاصة بصالة الموسيقى، واللتين يفصل بينهمـا جـدار زجـاجي ضـخم يـرى الواقـف وراءه مـا يـدور داخـل الصـالة، ولكنـه لا يسـمع مـا يقـال فيهـا، إلا إذا فـتح أحـد الميكروفونات المنتشرة فيها بكثرة، من جهاز التحكم الرئيسي في غرفة التشغيل .

عبرت الباب الفاصل بين غرفة المذيعين وغرفة آمر القوة وبـين الأسـتوديوهات .وقـد سمـح لي الضباط الموكلون بالحراسة بالمرور، لكوني أحد المـذيعين المنـاوبين. وفي لحظـة وصـولي

خرج شفيق الكمالي من أستوديو البث ليستريح قليلاً مـن قـراءة البرقيـات والبيانـات، وهـو لا يعلم بمجيء الزعيم الذي أحضروه وأدخلوه صالة الموسـيقى. طلـب مـني تسـلم العمـل عنـه قليلا. لكنني تذرعت بالتعب، ووعدته بالعودة خلال ربع ساعة فقط، فاقتنع وعاد إلى أستوديو البث ليشارك هناء العمري الصياحَ من خلـف الميكروفـون. دلفـت إلى غرفـة تسـجيلات صـالة الموسيقى لأراقب من وراء زجاج سميك بيني وبينها ما يدور داخلها. وقد اخترت هذه الصالة لأنها كانت الأكبر لدينا في مبنى الإذاعة في تلك الأيام. كان معي اثنان مـن مهندسـي الصـوت، هما جوزيف بصري ومدحت السامرائي، على ما أذكـر. غـامرت وفتحـت مـن لوحـة الـتحكم في غرفة التسجيل أحد الميكروفونات المنتشرة داخل قاعة الموسـيقى لنسـمع الحـوار الـذي كـان يدور .كان الصوت غير واضح تمامـا في بعـض أجزائـه، لسـببين، الأول ُبعـد الميكروفـون عـن الجالسين في مؤخرة الصالة، وثانيا كون المحـاورين يتكلمـون جمـيعهم معـا، بعصـبية وتـوتر. نظر إلينا العلكاوي من خلال الزجاج، فسألته بالإشارة: هل نسـجل الحـوار، فأجـاب بـالقبول. فمضى جوزيف بصري يسجل ما يدور. وعلمت بعد سـنوات أن نسـخة مـن ذلـك التسـجيل مـا زالت مخبأة لديه.

سمعنا عبد السلام يخاطب المهداوي ويؤشر بعصـا كـان يحملـها ويقـول: قـم وحـاكم عبـد السلام الآن. ثم سمعناه يلح على عبد الكريم بالإقرار بأنه هو الـذي كتـب البيـان الأول لثـورة تموز. كما سمعنا علي صالح السعدي يسأل عبد الكريم عن شخص، فهمنا بعد ذلـك أنـه كـان يسأله عن شخص وشى بمحاولة انقلاب سابقة كان الحزب يخطط لها، طالباً منه أن يقول هـل هو موجود بين الحاضرين أم لا. فرد عبد الكـريم بإصـرار قـائلا إنـه غـير موجـود، ثـم أقسـم بشرفه. وسمعنا عبد الستار الدوري (عضو فرع بغداد لحزب البعث في عام ١٩٦٣، عـين مـديراً عاماً للإذاعة والتلفزيون عقب نجاح انقلاب شباط ١٩٦٣) يقول: من أين لهذا شرف؟ فيرد عبد الكريم غاضباً: لك شرفك ولي شرفي الذي أعتز به. وسمعنـا أيضـاً حـديثاً متقطعـاً عـن جهـاز لاسـلكي وضـعه عبـد السـلام وعبـد الكـريم في مكتـب رفعـت الحـاج سـري، لكنـه اسـتخدم في المحاكمة كدليل إدانة بحق رفعت. وعموماً كان عبد الكريم متماسكاً، يحـاور بكلمـات موزونـة، وبصوت هادئ وقور. وفي ظني أن ثلاثة أرباع رباطة جأش الزعيم وتماسـكه تعـود إلى قناعتـه بأن لقاءات أخرى، وربما جلسات ومحاكمة قادمة، على الطريق، وسيقول فيها مـا لديـه. كـان

مقتنعا كل القناعة بأنه خدم شعبه ووطنه بنزاهة واستقامة وإخلاص ولا شيء يدينه. فقد كان يطالب بالمحاكمة العلنية مثلما فعل هو مع الطبقجلي ورفعت الحاج سري وعبد السلام وغيرهم. وأكبر ظني أنه قرر أن يحتفظ برصانته وهدوء أعصابه وحججه للمواجهات العديدة القادمة. لم يكن يخطر على باله مطلقا أن تصبح هذه المحاورة الفوضوية والأسئلة السطحية المتناثرة، والأصوات المتشفية والشتائم الرخيصة هي المحكمة الأولى والأخيرة التي ما بعدها محكمة، وأن مصيره تقرر في تلك الجلسة العابرة، وأن رصاصهم ينتظره على الباب ليخترق جسده ويسكت أنفاسه في لحظات.

لا أذكر من أخرج قاسم الجنابي، مرافق الزعيم، وسلمه لنا طالبا منا أن نجد له مكانا مؤقتا إلى حين. لم يكن لدينا مكان سوى صالة صغيرة معدة لتسجيل الأحاديث. كان يرتجف من الخوف، ولن أنسى منظره ما حييت.

وقد زاد من ارتعاشه أن الصالات جميعها كانت مبردة كثيراً، حسب المتطلبات الفنية لصيانة الأجهزة. كنت أتأمله، وأنا أواسيه مع المهندس مدحت السامرائي، وأفكر في أمرنا نحن البشر. فهذا الذي كان بالأمس يصول ويجول تحول فجأة إلى إنسان ضعيف، عاجز، خائف، يتمنى أية خرقة مهملة تستر ضعفه بعد جبروته. ألقينا عليه ما كنا نستطيع التخلي عنه من ثيابنا لندفع عنه ذلك الارتعاش.

حين بدأ إطلاق الرصاص هتف عبد الكريم قائلا: (عاش الشعـ...) ولم تمهله الرصاصة ليكمل هتافه بحياة الشعب العراقي. وسقط الجميع عن كراسيهم، وعاد الصمت يجلل المكان، وتناثر دمه، هو وحده، وبضعة من شعر رأسه، على جدار صالة الموسيقى، وظل سنوات يراه الموسيقيون والمطربون وزوار الإذاعة كأثر من آثار الماضي السحيق. لقد كتب وقيل الكثير عن تلك الدقائق الدامية التي شهدتها صالة موسيقى الإذاعة. وتراكمت عنها شهادات كان العديد منها كذباً وتزويراً وادعاءً .لكن أكبر الكاذبين، في نظري، ثلاثة:

١. أحمد حسن البكر الذي زعم أنه الوحيد الذي عارض قتل عبد الكريم قاسم، في حين أن كثيرين من رفاقه في القيادة أكدوا في شهاداتهم ومذكراتهم أنه كان أكثر المصرين على قتله إلحاحاً وعجلة.

٢. طالب شبيب الذي زعم في مذكراته أنه صاح بالذي حاول الاعتداء على الزعيم: "أيها الجبناء، قبل يوم واحد كان سيدكم وتقبلون يديه ورجليه والآن تريدون إهانته بعد أن انهزم في معركة لم يكن فيها متخاذلا، عيب عليكم".لأن أحدا لم يتجرأ على مس الزعيم منذ نزوله من الناقلة العسكرية أمام باب الإذاعة وإلى لحظة اغتياله

٣. محمود شيت خطاب الذي ادعى ما يلي:

"وكان الموقف حرجاً جداً، إذ كان أنصار الطاغية يحتلون سطوح البيوت المحيطة بالإذاعة، وكانوا يرمون الإذاعة بوابل من النيران لا يكاد ينقطع، وكانت النيران تصيب من تصيب عشوائيا. وشكلت محكمة عسكرية برئاسة أحمد حسن البكر وعضوية ضباط آخرين، فقررت المحكمة إعدام عبد الكريم قاسم."

وحملت الجثة الهامدة إلى خارج بناية الإذاعة، ووضعت على الرصيف القريب من باب دار الإذاعة، فلما اطلع أنصار الطاغية على مصيره ومن معه تركوا أسلحتهم وهربوا بسرعة"[١٢]

إن هذا كذب كله. فلا أحد كان يحتل السطوح المحيطة بالإذاعة، ولم يكن هناك رصاص يصيب من يصيب. ولم تحمل جثة الزعيم لتلقى على الرصيف.

وكلنا يتذكر ذلك الجندي الذي رفع رأس الزعيم وبصق على وجهه وهو قتيل، مأخوذاً بحالة العنف والحقد والآنفعال التي سادت المكان. لكن الذي سمح بعرض جثة الزعيم على شاشة التلفزيون هو البكر نفسه، ليسجل للتاريخ سابقة لا تغتفر، ظلت وسوف تظل وصمة عار في جبين الحزب الذي أعاد العراق والعراقيين عشرات السنين إلى الوراء. يكفي أن القادة الجدد أمروا بحمل جثة(قتيلهم) سراً وبعيداً عن العيون، وأمروا بدفنه في أقصى بقعة أرض ممكنة عن العاصمة. "لف الضباط البعثيون الجثة ببعض البطانيات، وأخذوها إلى منطقة معامل الطابوق الواقعة بين بغداد وبعقوبة. ودفن عبد الكريم قاسم في حفرة، بملابسه العسكرية التي قتل فيها. وقد اختيرت الحفرة في مكان بعيد عن رصد الناس، ثم هالت المفرزة العسكرية التراب عليه، وأخفت جميع المعالم التي تدل على قبره. ولكن بعض العمال الذين كانوا يسكنون حول معامل الطابوق ممن يحبون عبد الكريم قاسم شاهدوا ما جرى. فعندما ابتعدت المفرزة العسكرية، تسلل إلى المنطقة بعض هؤلاء العمال، واستخرجوا الجثة من الحفرة، وحملوها على أكتافهم إلى مكان يقع بين المجمعات السكنية

للعمال، فحفروا لها قبراً جديدا ودفنوها فيه. وسرعان ما سرى الخبر بين العمال، وتسرب إلى سلطات الأمن التي داهمت العمال، وألقت القبض على المتهمين الذين تعرضوا لعقوبات صارمة. ثم قام رجال الأمن باستخراج الجثة، بحراسة ثلة من الجيش، ووضعوها في كيس من (الجنفاص) وأثقلوه بكتل من الحديد الصلب. وفي المساء ألقيت الجثة من على جسر نهر ديالى الذي يصل بغداد بسلمان باك لتكون طعاما للأسماك (كتاب سقوط عبد الكريم قاسم)، العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسن، ص٤١٧.

الملحق رقم ٤: انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣

في أول تقرير صحفي تناقلته وكالات الآنباء العالمية

"سقط عبد الكريم قاسم بشجاعة، فقد رفض ان تعصب عينيه، الا انه كان الوحيد الذي كبلت يداه الى بعضهما خلف الظهر بين الرجال الذين اعدموا معه. وكانت الكلمات الاخيرة التي اطلقها قبل اعدامه: «انكم تستطيعون قتلي، غير ان اسمي سيظل خالداً في تاريخ الشعب العراقي».

جريدة «لوموند»– في ١٤ شباط ١٩٦٣/ من جورج هربوز، المبعوث الخاص لوكالة الآنباء الفرنسية في بغداد

بغداد/ ١٣–٢–١٩٦٣:

العاصمة العراقية هادئة تماماً. ونلاحظ أعداداً كبيرة من المسلحين المدنيين يمخرون الشوارع. أنهم أعضاء «الحرس القومي»، الذين يحملون أشرطة نسيجية خضر على سواعدهم وينسقون مع رجال الشرطة. وهم يتحركون تحت أشراف من الجيش بشكل واسع، إلا إن مهمتهم الأساسية هي قنص الشيوعيين، وهي عملية بوشرت حال توقف المقاومة في وزارة الدفاع. هناك عدد من الشيوعيين ظل حتى يوم الثلاثاء ١٢ شباط، يواصل خوض معارك صغيرة في عدد من الأحياء ضد الحرس القومي. لكن هذه المعارك تبدو بمثابة النزاع الأخير في مقاومة توشك على الآنطفاء. اما الاعتقالات فهي من الضخامة الى درجة يستحيل علينا الآن أعطاء رقم محدد عنها. الكثير من عمليات الاعتقال تتم لمجرد الشبهة أو الوشاية. ولقد جرى إنشاء معسكرات اعتقال جماعية كبيرة في وسط الثكنات العسكرية وأينما أمكن، لإلقاء كافة المدنيين الذين اعتقلوا في غضون أيام الآنقلاب المنصرمة ولم يعدموا بعد. لكن الإعدامات التي جرت لغيرهم هي بأعداد لا تحصى وبدون محاكمة.

ان عدد الذين قتلوا لحد الآن لم يتم الكشف عنه بعد. ففي وزارة الخارجية يقولون عن احتمال ان العدد هو «أربعون ضحية»، ثم يضيفون مستدركين: «ان الرقم لم يتحدد بعد على وجه الدقة». لكن التقديرات الحقيقية الأكثر تواضعاً واتزاناً وتتحدث عن سقوط ألف قتيل على اقل تقدير في العاصمة بغداد وحدها حتى الآن.

في اللحظة الحالية تستعيد بغداد حركة شبه عادية، والأجواء بدأت تتجه نحو الهدوء. اذ يبدو ان يوم السبت ٩ شباط كان، بإقرار الجميع، اليوم الاكثر رعباً. لذا فقد حبس الناس انفسهم في المنازل، حيث حصل قطع في الكهرباء، كما ان اصوات رشقات الرشاشات كانت تسمع في اركان الشوارع. وبينما كانت الاوامر والاوامر المضادة تذاع من الراديو، كان شبان من حملة الاشرطة الخضراء على السواعد يمارسون ما يشبه لعبة الحروب الصغيرة مقيمين دكتاتورياتهم في كل حيّ. التجول لا يتم الا بتصريح خاص يرخص به، الا ان اولئك الذين بحاجة ماسة له لا يعرفون لمن يتوجهون بالطلب لاستحصاله. وحتى عندما ينجحون في الحصول على مثل تلك التصريحات فانهم لا يجدون من يعترف لهم بصفتها الرسمية.

وكمثال على حملات «التطهير» الواسعة ما حصل في وزارة مهمة كوزارة النفط، حيث لم يسلم فيها سوى اثنين من الموظفين بينما القي القبض على كافة العاملين في الوزارة حتى صغار السن منهم وارسلوا الى المعتقلات. ففي الاوساط الرسمية للنظام الجديد نسمعهم يقولون بشكل دائم: "لدينا قوائم باسماء جميع الشيوعيين ولن نترك أحداً منهم يفلت من يدنا". والقلق كبير جداً في اوساط المسيحيين الكلدان الذين، كما يقال، اصطفوا مع الشيوعيين.

ان الاضرار المادية اقل مما تم تخيله، اذ كانت وزارة الدفاع مركز الهجمات الجوية، ومن الواضح بداهة انها تعرضت للقصف بكثير من القذائف والتي بمعظمها لم تكن صواريخ انما قنابل صغيرة العيار، وان كان كلام راديو بغداد خلال الساعات الاولى بعد انقلاب يوم الجمعة المصادف ٨ شباط، الذي أكّد قائلاً «لقد سحقت الدكتاتورية الخائنة كالجرذ تحت انقاض وزارة الدفاع»، اوحى بالاعتقاد بان الوزارة تعرضت لتدمير شبه كلّي. عموماً، ورغم آثار المعارك فيها، ليس لبغداد هيئة مدينة مهدمة تحت القصف بما في ذلك احياؤها الاكثر تعرضاً للاصابات.

قتل قائد القوة الجوية برشقة من رصاص رشاش

اما عن كيفية حصول الآنقلاب الذي قامت به مجموعة من العسكريين المتمردين في يوم الجمعة الذي يصادف اليوم الرابع عشر من شهر رمضان، فان التفاصيل اصبحت معروفة الآن لدينا.

لم يكن الزعيم عبد الكريم قاسم موجوداً في وزارة الدفاع، التي هي مقر اقامته الاعتيادي، في اللحظة التي قامت فيها طائرات قاعدة الحبانية بمباشرة هجماتها صبيحة يوم٨ شباط. فيوم الجمعة هذا كان كغيره يوم التعطيل الاسبوعي للمؤسسات الرسمية والخاصة. فقد كان السكان

قد سهروا حتى وقت متأخر عشيته، وكانت الشوارع خالية الا من عدد قليل من المارة. كما ذكرت الاذاعة العراقية ان الزعيم عبد الكريم قاسم قام في ليلة الخميس على الجمعة بواحدة من جولاته التفقدية التي اعتاد القيام بها الى عدد من احياء العاصمة. وفي الساعة الثامنة والنصف توقف البث الاذاعي فجأة. ثم تبين ان فريقاً صغيراً من العسكريين استطاع الاستيلاء على محطة الارسال الاذاعي الواقعة في منطقة تبعد حوالى خمسة كيلومترات شمال شرقي بغداد. وقد تكوّن الفريق من بعض الضباط الشباب شأن معظم الذين شاركوا في تنفيذ هذا الآنقلاب العسكري.

في نفس الوقت، بوغت قائد الجوية العراقية (الزعيم جلال الاوقاتي) بجماعة اخرى من صغار الضباط نجحت باقتحام منزله وسارع افرادها الى غرس بنادقهم الرشاشة في صدره طالبين منه ان يضع توقيعه على أمر يقضي بشن عملية جوية ضد وزارة الدفاع الوطني مقر اقامة الزعيم قاسم. ولما رفض ان يفعل ذلك، ازداد الضباط الشباب حدة في عدوانيتهم. عندئذ وضع الزعيم (الاوقاتي) احد اطفاله في احضانه معتقداً ان ذلك كفيل بردعهم قليلاً، الا انهم على العكس صاروا اشدّ شراسة وخطراً في تهديدهم. وهنا، وتحت فوهات البنادق الرشاشة المتحفزة نحو رأسه وافق على توقيع أمر القيام بالعملية. بيد انهم وحال انتهائه من وضع توقيعه اطلقوا عليه رشقات رصاص عدة اردته قتيلاً في الحال.

هذه هي البداية الفعلية الاولى لعملية تنفيذ الآنقلاب العسكري. وفي تلك اللحظة كانت عدة طائرات قادمة من قاعدة الحبانية قد ظهرت فجأة فوق قاعدة عسكرية اخرى كائنة في موقع جنوب غربي بغداد تسمى بـ «معسكر الرشيد» يرابط فيها عادة قسم مهم من القوة الجوية والدبابات. فالجماعة المتمردة كانت تعرف مسبقاً بانها لا تمتلك أي حظ في كسب ضباط الجو العاملين في معسكر الرشيد الى جانبها. لذلك سارعت، عبر عمليات قصف نُفذت جيداً، الى تدمير جميع اسراب الطائرات الرابضة هناك خلال بضعة دقائق فقط.

وبفضل الفوضى التي نتجت عن ذلك، بوشرت الهجمات الجوية على مقر وزارة الدفاع الوطني. حيث كانت الطائرات القادمة من معسكر الحبانية تحلق على ارتفاع منخفض، مقتفية مسار مياه دجلة المتاخم للجانب الشمالي من وزارة الدفاع، قبل ان تنطلق لتلقي قذائفها فوقها ثم تصعد محلقة عالياً في سماء مدينة بغداد نفسها. هذه الفعاليات الجوية التي ايقظت جميع سكان بغداد من نومهم، اعطت الآنطباع خلال بعض الوقت بان ما يجري هو مجرد مناورة جوية. غير ان راديو بغداد سرعان ما باشر باذاعة البيان رقم واحد الصادر من «المجلس الوطني لقيادة الثورة» الذي

اعلن «ان زمن الدكتاتورية الخائنة وزمرتها انتهى بعد ان سحقت كالجرذ تحت انقاض وزارة الدفاع».

لكن وحتى تلك اللحظة لم يكن الأمر كذلك في الواقع. بل ان الزعيم عبد الكريم قاسم لم يكن آنئذ في أي من المباني التي كانت الطائرات تهاجمها.

الشعب يحيي قاسم تحية الوداع

ففي فجر ذلك اليوم، وبعد اختتام جولته التفقدية المعتادة في شوارع بغداد النائمة، ذهب الزعيم قاسم الى منزل والدته التي كانت تسكن في منطقة «الكرادة». ولهذا فانه فوجئ، شأنه شأن باقي سكان بغداد، بحصول الهجمات الجوية. ولقد ظل على اتصال تلفوني مع الوزارة لحوالى الساعتين قبل ان يذهب بنفسه الى مقر قيادته العامة في حوالى ما بين العاشرة والعاشرة والنصف صباحاً ليتولى بنفسه قيادة المقاومة ضد الآنقلاب العسكري.

فقبل ان يدخل مباني الوزارة المقصوفة، تجول في عدد من احياء بغداد، ظاهراً بنفسه امام السكان بهدف تبديد آثار الاعلان عن موته عبر اذاعة بغداد. ولقد بدا قاسم مطمئناً جداً بينما كانت الاوساط الشعبية البغدادية تعبر له عن حبها بشكل صادق وهي تودعه في لقائها الاخير معه في تلك اللحظة.

في وزارة الدفاع كانت هناك كتيبة معززة بحوالى سبعمائه رجل، هي بمثابة الحرس الاعتيادي للحكومة ولقائد الثورة. لكنها في تلك الجمعة من رمضان، لم تكن قط في حالة اعداد مسبق لمقاومة هجمة جوية، بينما لم يكن هناك شيء خلال الساعات الاولى من الآنقلاب العسكري سوى الهجمات الجوية. والطائرات المستخدمة هي من طراز «ميغ» و«هوكر هنتر»، وكانت تطير على انفراد او زوجياً قبل ان تلقي قنابلها الصغيرة وصواريخها الموجهة بدقة كبيرة.

وكان السكان في تلك الساعة يتابعون معركة اذاعية بين محطتي الراديو والتلفزيون. حيث كان الراديو الذي سقط بأيدي المتمردين يعلن موت قاسم، بينما كانت محطة التلفزيون، التي يبدو ان «المجلس الوطني لقيادة الثورة» نسيها في حساباته، تعلن من جانبها ان «الزعيم المخلص» لا يزال على قيد الحياة وهو الذي يقود المقاومة، كما راحت تبث اشرطة يظهر فيها وهو يخطب في الجماهير. عندئذ، وبعد ان فشلت محاولاته العديدة لقطع البث التلفزيوني عبر الاوامر الهاتفية، اصدر «المجلس الوطني للثورة» اوامره للطائرات بقصف مبنى التلفزيون. وبانقطاع البث

التلفزيوني فجأة هكذا، خسر قاسم الوسيلة الوحيدة التي ظلت بيده للحفاظ على قناة اتصال مع جماهير الشعب في بغداد.

مدرعات معسكر الرشيد رفضت التحرك

حتى نهاية صباح يوم الجمعة ذاك، كان قاسم لا يزال صامداً، حيث استطاع العسكريون السبعمائة الموجودون في وزارة الدفاع ان ينظموا مقاومة كفيلة بتعريض الطائرات التي تحاول مهاجمتها الى الخطر. وهنا جاء تدخل المدرعات بمثابة المرحلة الثانية في عملية التمرد، اذ انه هو الذي سيقلب كفة الوضع لصالح الضباط الشباب الذين كانوا قد حضروا للانقلاب بجرأة لكن بشكل عجول جداً في ذات الوقت. ففي بغداد معسكران كبيران احدهما يعرف باسم «معسكر الرشيد» والآخر باسم «الوشاش»، تتواجد في كل منهما اعداد مهمة من القوات المدرعة. ورغم ان قوات الوشاش اعلنت تأييدها للانقلاب العسكري منذ الدقائق الاولى للتمرد، فانه كان ينبغي الآنتظار حتى بداية ما بعد الظهيرة، لكي نرى الدبابات تظهر في شوارع بغداد لتقوم بتطويق وزارة الدفاع من بعيد، وذلك لأن العمليات الجوية للطائرات منعتها من الاقتراب جداً من مباني الوزارة المحاصرة.

وهنا، ومن داخل الوزارة، راح قاسم يحاول التمكن من استقدام القوات المدرعة المرابطة في معسكر الرشيد لتجيء في نجدته، غير انه كان يواجه رفضاً مبطناً من لدن المسؤولين فيها. حيث كان قائد القوات المدرعة في معسكر الرشيد يراوغ زاعماً بانه عاجز عن القيام بشىء. لكنهم يقولون اليوم في بغداد ان ضباط المدرعات كانوا يعتقدون منذ ١٨ كانون الاول ١٩٦٢، بان قاسم يشك في ولائهم، حيث قام في احد الاجتماعات العسكرية معهم بابراز ورقة مطوية في يده وهو يقول لهم "انني اعرف ان بينكم من يحضر لمؤامرة ولديّ في هذه الورقة اسماؤهم وبعضهم من كبار الضباط..".

وهكذا، فمنذ ذلك التاريخ، وضباط المدرعات لا يضمرون الا ثقة متأرجحة بقائد الثورة العراقية. اما الضباط الذين لم يتهمهم بشيء فانهم هم ايضاً خذلوه ولم يتحركوا للدفاع عنه في ذلك اليوم حيث كان قاسم بأمس الحاجة لهم.

إسقاط طائرة

ابتداءً من الساعة الخامسة مساءً، اصبحت الطائرات أقل عدداً نتيجة نجاح الدفاعات الجوية الموجودة في وزارة الدفاع باسقاط واحدة منها. فالمقاومة فيها كانت متواصلة بعد، غير ان التعزيزات العسكرية التي اخذت تصل الى المتمردين تزايدت باستمرار. وفي حوالى الساعة السادسة والنصف مساء كانت العاصمة قد شهدت وصول وحدات قادمة من معسكر ثالث اكثر بعداً عن العاصمة. كانت الدبابات المسبوقة بسيارات جيب يجلس فيها عدد من الضباط، تأخُذ مواقعها بشكل بطيء وحذر أول الأمر، ثم بعد برهة تبدأ بدورها بإمطار قذائفها على مباني وزارة الدفاع. ابتداء من هذه اللحظة فقط، اصبح مؤكداً ان قاسم خسر المعركة.

واليوم، بعد عودة الهدوء، فان كل من يحلل عملية الأنقلاب مقتنع بأنها اعدت بشكل سيئ وان المتمردين ما كانوا يستطيعون الاطاحة بقاسم لولا الحظ الكبير الذي حالفهم.

الساعات الاخيرة من حياة الزعيم قاسم

اعدم الزعيم عبد الكريم قاسم في قاعة الموسيقى العربية في دار الاذاعة ببغداد، والتي استخدمت كمقر لقادة التمرد ضد نظامه في ٨ شباط.

لقد مات قاسم بشجاعة، فهو رفض ان تعصب عيناه، الا انه كان الوحيد، بين الرجال الذين اعدموا معه، لقد كبلت يداه الى بعضهما خلف الظهر. وكانت الكلمات الاخيرة التي اطلقها قبل اعدامه: «انكم تستطيعون قتلي، غير ان اسمي سيظل خالداً في تاريخ الشعب العراقي».

وفي فيلم الاعدام الذي بثه تلفزيون بغداد مساء يوم السبت، التاسع من شباط، (بين فيلمي كارتون امريكيين) نشاهد بالقرب من اجساد قاسم والرجال الثلاثة الآخرين، بعضاً من الآلات الموسيقية الخاصة بفرقة الاذاعة.

لقد سلم قاسم نفسه في الساعة السادسة صباح يوم السبت. لكن اعدامه لم يتم الا في الواحدة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم. وقبل ايقاف القتال، كما طوال كل نهار وليل يوم الجمعة ٨ شباط، اشتبك في مواجهات هاتفية عديدة مع قادة «المجلس الوطني للثورة» ولا سيما مع عبد السلام عارف الذي اصبح رئيساً للجمهورية في حكومة الأنقلاب العسكري. «بمَ تستطيعون اتهامي؟» كان قاسم يسأله بالحاح، وعارف يكتفي بالجواب «نريد منك ان تستسلم...».

ولقد عرض قاسم ان يسمحوا له بمغادرة العراق طالباً ضمان انتقاله. لكنه، وبمواجهة الرفض الذي قوبل به طلبه، كان يخطط للتسلل الى نهر دجلة، الذي يمر على مقربة من وزارة الدفاع، بأمل التمكن من الوثوب الى قارب سريع يمكنّه من الأنتقال الى خارج بغداد. الا ان الوزارة كانت

تحت القصف من كل جانب كما ان قوة من الشرطة كانت قد استولت على قاربه أصلاً. وامام استمرار القصف على وزارة الدفاع عادت المجادلات الهاتفية بين قاسم وعارف. فالزعيم قاسم يطلب ان تضمن له حياته وعارف يجيب «وهل ضمنّا حياة فيصل؟» (ويقصد فيصل الثاني ملك العراق الذي قتل في ١٤ تموز ١٩٥٨).

وعندما توقف القتال وبدأ المظليون يتوغلون باحتراس داخل وزارة الدفاع بغرض اعتقال قاسم والمجموعة الاخيرة من الاوفياء له، كان قاسم موجوداً في المسجد داخل وزارة الدفاع. غير ان العسكريين المتوغلين لم يقدموا على اعدامه في الحال انما اقتادوه الى دار الاذاعة في بغداد ومعه العقيد فاضل عباس المهداوي (الرئيس السابق لمحكمة الشعب) والعقيد طه الشيخ احمد والرئيس الاول خليل كنعان.

استجواب مأساوي وخاطف

في الاذاعة، بدأ عبد السلام عارف بنفسه استجواب الزعيم قاسم، وكان استجواباً، حسب رواية العديد من الشهود، خاطفاً ومأساوياً في ذات الوقت. فكل ما كان يهم عارف في الاستجواب هو ان ينطق قاسم امامه انه، اي قاسم، «لم يكن القائد الحقيقي لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨»، وانه «خان الثورة».. وبينما كان المجلس العسكري المجموع على عجل، في احدى قاعات الاذاعة يجهد لتلبيس اعدام قاسم ورفاقه الثلاثة لباساً قانونياً، كان الضباط الصغار يتشاجرون فيما بينهم لنيل "شرف" رئاسة المجموعة التي تتولّى قتل عبد الكريم قاسم. وقد انتهى الامر باختيار عبد المنعم حميد على اساس انه "تعرض الى الاعتقال بأمر من قاسم".

وفور انطلاق رشقات الرصاص التي اودت بحياة عبد الكريم قاسم والمهداوي وطه الشيخ احمد وخليل كنعان (وكان الأولان جالسان على كرسيين والأخيران واقفان) سارع راديو بغداد الى اعلان نبأ الاعدام حتى قبل ان يذيع نبأ اعتقالهم.. وهنا ايضاً جرى البحث عن شخص يستحق شرف اعلان "موت الطاغية" على الشعب العراقي. وقد جرى في النهاية اختيار بنت الزعيم الطبقجلي. لأن ابيها كان بين الذين حكم عليهم بالاعدام من قبل محكمة الشعب برئاسة العقيد المهداوي، وصادق قاسم آنذاك على قرار الحكم.

شباط ٨ /٢٠١٠

الملحق رقم٦: الموقف البريطاني الأمريكي من أحداث ٨ شباط ١٩٦٣ في الوثائق البريطانية

موقع السفير: روجر ألن / أستاذ تاريخ العراق السياسي المعاصر

كتابات - د. مؤيد الونداوي

تعد الوثائق الرسمية للحكومة البريطانية واحدة من أهم الوثائق التي يستند اليها كتاب التاريخ السياسي المعاصر للعراق. أسباب كثيرة تقف وراء مثل هكذا اعتماد خصوصا وان المراجع العربية لا تقدم الكثير للقراء، والاهم هو ان الوثائق البريطانية تعد غنية بالمعلومات والتفاصيل. من جانبنا سبق ان نشرنا العديد من الكتب التي عرضت المئات من الوثائق البريطانية التي غطت المدة ١٩٤٤–١٩٥٩. كما نشرنا العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت أحداث عراقية عديدة وقعت بعد عام ١٩٥٨ وفق ما تم تناولها في المراسلات الرسمية البريطانية، هدفنا من كل ذلك تقديم جوانب تاريخية مهمة من تاريخ العراق المعاصر إلى الباحثين والمتتبعين ولأجل تكوين فهم أكثر علمية وأكثر وضوحا لما جرى.

المجموعة الوثائقية التي سنعرضها هنا تقدم تصور واضح لكيفية استقبال لندن وواشنطن لما جرى صباح ٨ شباط في بغداد وكيف جاءت نهاية الزعيم عبد الكريم قاسم وهي النهاية التي كان الغرب ينتظرها بفارغ الصبر.

جماعة الضباط الأحرار التي خططت للثورة عام ١٩٥٨ كانت تنتمي إلى أيديولوجيات مختلفة وكان بينهم القوميون العروبيون ومنهم البعثيون. كما كان بينهم الشيوعيون والوطنيون الديمقراطيون، وأخيرا كان هنالك أيضا المستقلون. في الواقع انهم كانوا خلاصة للواقع الفكري المعارض للنظام السياسي القائم وقت ذاك. ما كان قد جمعهم هو الاتفاق على ضرورة التخلص من النخبة الحاكمة وليس بالضرورة النظام الملكي ذاته. إنهم باختصار كانوا مجموعة تنتمي فكريا من اليسار المتطرف والى اليمين المتطرف يقف بينهم وفي الوسط المستقون وكان قاسم يعد من هذه المجموعة برغم انه كان يعد لبعض الوقت من المناصرين لفكر الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان زعيمه وقت ذاك كامل الجادرجي .

ولما انفرد قاسم بالسلطة تعرض لأكثر من محاولة لإسقاطه أو قتله من قبل التيار القومي العروبي والوطني وما كان يقلق الغرب بشكل خاص هو النفوذ الذي بات يتمتع به الشيوعيون في البلاد وسياسة التقرب من الاتحاد السوفيتي. لذلك كانت الدوائر الغربية تنتظر سقوطه بين لحظة وأخرى. كان مؤكدا ان قاسم لن يستمر في السلطة لوقت طويل وان هنالك تيارات حزبية عراقية

عديدة لها نفوذها داخل القوات المسلحة العراقية منها البعثيون تخطط لإسقاطه. إعدام قاسم لعدد مهم من الضباط القوميين ممن حاول التآمر عليه كان مؤشرا أكيدا ان خصوم قاسم سينجحون يوما ما وهذا ما حصل في صباح يوم ٨ شباط ١٩٦٣.

اليوم وبعد مرور أكثر من أربعة عقود على رحيل قاسم بات بالوسع الاطلاع على جانب من المراسلات البريطانية ذات الصلة وما حدث في يوم ٨ شباط من عام ١٩٦٣ ولقد وجدنا أن من المفيد التعرف على الكيفية التي تعامل البريطانيين والأمريكيين مع الحدث وكيف فهم البريطانيون ما جرى وهو ما سنعرضه في هذه المجموعة البريطانية التي توفرت لدينا .

الوثيقة الأولى

من السفارة البريطانية في واشنطن

إلى وزارة الخارجية– لندن

العدد برقية برقم ٤٤٣ بتاريخ ٨ شباط ١٩٦٣

وقت الإرسال ٩,٧ مساء

وقت الوصول ١٠,١٠ مساء

برقيتكم المرقمة ١٣٩ إلى بغداد (لم توزع للجميع) عنوانها الوضع في العراق لقد ناقشنا هذا الصباح الوضع مع مسؤول مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية. السيد سترونك ذكر ان التقارير المتسلمة حتى الآن من قبل مكتبه تطابق وجهة نظر السفارة البريطانية في بغداد والمشار اليها في برقيتكم أعلاه والتي تشير إلى ان الضباط المتورطين في الآنقلاب هم على ارتباط مع حزب البعث. هو يعتقد بأنه ومهما سيحصل لقاسم فان الآنقلاب سينجح حتما خصوصا وان العديد من الوحدات العسكرية قد أعلنت الآن تحالفها مع الثائرين.

٢– السيد سترونك ذكر ان مكتبه يعد رسالة مقترح ان ترسل إلى القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد لأجل أن يتم توصيلها من قبله إلى القادة الثائرين وحسب تقديره والى أعلى المستويات منهم حالما يتمكن من تحقيق اتصال بهم. الرسالة المقترحة لم تكتمل حتى الآن المصادقة عليها بشكل نهائي من قبل المكتب وان مفردات صياغتها لا تزالآقيد النظر ولكن من المتوقع انها ستنضمن تقديم النقاط التالية-:

أ)– ترغب حكومة الولايات المتحدة بعلاقات صداقة مع الحركة الثورية (هذه النقطة ستتم

صياغتها بطريقة كي لا تدل على اعتراف حقيقي بالوضع الجديد.

ب)– سيحاولون الاستمرار بتجنب التدخل في الشؤون الداخلية العراقية.

ت)– الاعتراف بان الحركة هي بطبيعتها ضد الشيوعية.

ث)– ستصاغ الرسالة بطريقة تضعها بمستوى اعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجديد وعلى سبيل المثال.... ان الحكومة الثورية يجب أن تحترم المواثيق الدولية للحكومات السابقة وعلى ان تحافظ بدرجة مقبولة على الوضع في البلاد وان تحظى بتأييد غالبية سكان البلاد.

ج)– وسوف يطلب في الرسالة تأكيد الثائرين بحماية مصالح الولايات المتحدة ومواطنيها في العراق.

٣– السيد سترونك ذكر انه لو ان الثورة نجم عنها نظام بعثي عام المظهر فان سياساته من المتوقع ان تكون مقبولة لدى حكومة الولايات المتحدة وانه لذلك هنالك فوائد مضمونة عبر الاعتراف المبكر. وفي ذات الوقت فان الأمريكان فيما مضى كانوا يفضلون انتظار اعتراف الدول العربية قبل ان يمنحوا ضمان اعتراف من قبلهم. وبينما هو لم يقل حتى الآن ماذا سيفعلون بصدد الحالة الماثلة فإنهم يفضلون إتباع المنهج المتبع دوما وذلك لتجنب إعطاء الأنطباع من انهم وراء هذه الثورة وان قادتها هم على ارتباط مع الولايات المتحدة. السيد سترونك إشارة إلى أن وزارة الخارجية ترغب في كل الأحوال ان تكون على اتصال دائم معنا وأيضا مع حكومات الأتراك والإيرانيين بصدد موضوع الاعتراف. هم أيضا سيواصلون الاتصال مع الحكومات الأردنية والسورية والجمهورية العربية المتحدة وأيضا الحكومة الفرنسية. ولقد أضاف السيد سترونك من ان المكتب ليس لديه خطط خاصة للتشاور مع الحكومة الكويتية ولكنه لمح إلى انه لربما نحن نرغب بالتشاور معهم وعلى اقل تقدير إعلامهم باهتماماتنا.

٤– السيد سترونك قال أيضا بأنه ومثلما نحن)برقيتكم ذات الرقم ؟٤٠ إلى عمان ولم تعمم للجميع) فان وزارة الخارجية الأمريكية قد خولت السفير الأمريكي في عمان لكبح جماح الأردنيون. السيد ماكومبر قد خول لان يقول لهم بأنه ومهما كان القادة الثوريون في العراق لديهم مناصرة لعبد الناصر فان سياسات النظام الثوري التي سيتم إتباعها من المتوقع أن تكون لمصلحة العراق الخاصة وإنها سياسات ليس بالضرورة ستكون محبوكة تماما مع تلك الخاصة بالجمهورية العربية المتحدة.

نسخ من هذه الرسالة أرسلت إلى عمان ودمشق والكويت وتل أبيب وطهران ونيويورك والبحرين وباريس وأنقرة والقاهرة وبيروت وقبرص. (انتهت)

الوثيقة الثانية

برقية برقم ٩٧ في ١٢ شباط ١٩٦٣

من وزارة الخارجية إلى عدد محدد من سفارات وبعثات المملكة المتحدة في الخارج بون/روما/انقرا/كوبنهاكن/أوسلو/واشنطن /سايغون/اثينا/

لشبونه/موسكو/بانكوك /طوكيو/باريس/ناتو/بروكسل/نيويورك/جاكارتا

الموضوع /العراق

حكومة عبد الكريم قاسم في العراق قد تمت الإطاحة بها وبنجاح عبر انقلاب عسكري وذلك في ٨ شباط. تم إعدام قاسم في اليوم التالي للانقلاب. كان هنالك بعض القتال في بغداد يومي ٨ و ٩ ولكن مع يوم ١٠ تم انتهاؤه وقد عادت الحياة إلى وضعها الطبيعي. جميع المؤشرات تشير إلى ان النظام الجديد يتمتع بتأيد القوات المسلحة وكذلك غالبية السكان وان سفير حكومة صاحبة الجلالة في بغداد يرى بان هنالك احتمالاً ضعيفاً ان تجري مقاومة في بقية أرجاء البلاد.

إلى جانب إصابة اثنين من المواطنين البريطانيين بجروح بسيطة جراء إطلاق نار عشوائي في بغداد فانه ليس هنالك تقارير تدل إلى إصابة مواطنين بريطانيين آخرين او وقوع أضرار في الممتلكات البريطانية.موظفي شركة نفط العراق وكذلك المنشات التابعة لها هي بأمان وان العمليات النفطية تسير بشكل طبيعي.

٣- الجانب الرئيس في الحكومة الجديدة هو المجلس الوطني لقيادة الثورة والذي يتألف من أشخاص غير معروفين حتى الآن عدا ما يقال انه يضم مدنيين وكذلك عسكريين. وكما يبدو انه يتمتع بالسلطة التشريعية وسلطة تعين رئيس الجمهورية ورئيس أركان الجيش والوزارة. العقيد عبد السلام عارف تم تعينه لرئاسة الجمهورية. عارف كان فيما مضى اليد اليمنى لقاسم في تنفيذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقد عرف عنه جيدا بأنه من مناصري ناصر ولقد نجم عن ذلك ابتعاده عن قاسم. يبدو حتى الآن ان عارف هو الوحيد من الشخصيات القيادية ومع ذلك وبشكل عام فان تشكيلة الحكومة الجديدة هي من الوطنيين المعتدلين. وبرغم أن بعض الوزراء هم من المعروفين كونهم من أعضاء حزب البعث الاشتراكي ومن المناصرين لناصر فان الحكومة تضم أيضا اثنين

من القيادات الكردية (هما من الأشخاص الذين ليس لديهم اهتمام بالوحدة العربية) وهنالك وزراء تكنوقراط ممن يتمتعون بوجهات نظر سياسية معتدلة والذين قد يشكلون عنصر التوازن داخل الحكومة. يبدو حتى الآن أن ليس هنالك من علاقة بين الآنقلاب والجمهورية العربية المتحدة وفي هذه المرحلة يبدو ان الحكومة الجديدة ليس من المتوقع ان تقيم علاقات وثيقة مع المصريين. أيضا من الواضح ان معاداة الشيوعية قد اتخذت طريقها فعليا عبر إجراءات مشددة ضد الشيوعيين المحليين. وبشكل عام فإن من المُبكر الحكم على الفريق الحاكم وكم هو متماسك ومنسجم لكن الأمر مشجع حتى الآن بسبب ان الجيش يبدو عليه أنه متوحد الاتجاه. أما اتجاه مركز القوة في هذه المجموعة فانه لا يزال غير محدد.

٤- فيما يلي أهم النقاط في البرنامج المعلن للحكومة: معارضة الديكتاتورية، دعم وحدة النضال ضد الامبريالية في عموم العالم العربي ومجموعة دول عدم الآنحياز. كبح الشيوعيين المحليين لربما سيرافقه تمتين العلاقة مع الاتحاد السوفيتي الذي يعتمد عليه العراق خلال السنوات الأخيرة في مجال تامين معظم احتياجاته العسكرية وأيضا الحصول على مساعدات فنية ومالية.

٥- عدد من القيادات الكردية ممن كان معارضا لقاسم قد قدموا فعليا تهانيهم للنظام الجديد برغم انهم قد عبروا عن الرغبة بالإدارة الذاتية لكردستان في إطار عراق فدرالي. قائد التمرد الكردي ضد عبد الكريم قاسم وهو الملا مصطفى البارزاني لم يعبر حتى الآن عن وجهة نظره وانه من المبكر الآن القول إلى أي مدى يمكن ان يتعامل مع الحكومة الجديدة. قضية الأكراد من المتوقع ستكون اهم المعضلات الأساسية التي يمكن ان تضغط وتثير المشاكل للحكومة الجديدة.

٦- الحكومة الجديدة أعلنت رسميا التزامها بالتعهدات والمعاهدات الدولية المرتبط بها. وأضافت الحكومة انها ستعمل لضمان تدفق النفط للخارج.

٧- متابعة لأحدى المقابلات فقد أعرب وزير الخارجية العراقي عن الرغبة بعلاقات صداقة مع المملكة المتحدة وان حكومة صاحبة الجلالة قد اعترفت بالنظام الجديد بتاريخ ١١ شباط (برقيتي ذات الرقم ٩١). وان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وعموم الأقطار العربية وعدد من الدول الأخرى تتخذ خطوات بهذا الاتجاه.

٨- نائب رئيس جمهورية العراق رد بطريقة ودية على رسالة التهنئة التي بعثها أمير الكويت وان وزير خارجية العراق قد أكد مشددا إلى سفير حكومة صاحبة الجلالة عن رغبته في إنهاء

المسالة الكويتية بالوسائل السلمية. من غير المتوقع على اية حال ان تقوم الحكومة الجديدة بإسقاط جميع الادعاءات العراقية في الكويت.

٩- ما تقدم هو لأجل اطلاعكم الشخصي فقط ولكن بالوسع استخدامه عند الحديث مع الحكومات الصديقة. انه من المبكر في هذه المرحلة التوقع كيف ستكون عليه السياسة العراقية وعليكم تجنب الدخول في التفاصيل حول التشكيلة السياسية للنظام الجديد او في العلاقات المتوقعة مع الكويت برغم أن عليكم ان تظهروا أنفسكم بأنكم تتمتعون بالثقة فيما يخص الكويت .لربما بوسعكم ان تتجاوزوا ما يتم تناقله إعلاميا من ان الانقلاب يعد نصرا كبيرا للناصرية بالقول أنكم تأملون بعلاقات ودية مع النظام الجديد. واذا ما أريدت المقارنة بين شكل اعترافنا وموضوع العراق واعترافنا باليمن فانك بالوسع ان تقول بان لكل حالة خصوصيتها... الخ. وبالتالي طريقة تعاملنا مع الشأن العراقي تختلف عن تلك الخاصة باليمن التي وضعها ليس واضحا بشكل تام. وبوسعك القول أيضا اننا حاولنا ان نبني علاقة ناجحة مع العراق بعد ثورة ١٩٥٨ ولكن علاقتنا مع قاسم تدهورت بشكل سريع اثر الأزمة الكويتية. ونحن نرغب من النظام الجديد ان يعمل لبناء العراق وأننا من طرفنا سنعمل على إعادة بناء العلاقات العراقية- البريطانية.

الوثيقة الثالثة

من السفارة البريطانية في بغداد

إلى السيد هيلر في المكتب الشرقي /وزارة الخارجية

الرقم ٦٣/٤٧ في ١٥ شباط ١٩٦٣

١- أشكركم كثيرا على رسالتكم الشخصية في تاريخ ٩ شباط. لقد كنا محظوظين وذلك لكون الثورة قد اندلعت خلال الدوام الرسمي لنا ولذلك كان كافة موظفي السفارة بوضع امن داخل السفارة طوال الوقت. بخلاف ذلك لكانت السفارة غير قادرة على تامين الاتصال خلال الأيام المهمة. سوف أرسل لكم بكتاب حول الطريقة التي انتهى بها النظام ولكن وفي الوقت ذاته لربما أنت ترغب في أن تتطلع على وجهة النظر الشخصية عن تلك التي تمثل وجهة نظر السفارة.

٢- صباح يوم الجمعة كنت وزوجتي توا قد استقلينا السيارة بطريقنا لزيارة منطقة الوركاء لأجل

زيارة البروفيسور لنزن الذي كان يحفر في هذه المنطقة، ولقد كان من المتوقع ان نكون بعيدين عن بغداد لبضع أيام، ولكن طائرة كانت قد مرت من فوق رؤوسنا وسمعنا إطلاق نار يقع على بعد منا. في تلك اللحظة اتصلت السفارة هاتفيا وكان جون روبي على الخط يقترح ان نتوجه للسفارة. انا وزوجتي توجهنا فورا سياقة إلى السفارة ومع وقت وصولنا إلى المبنى كانت الهجمة الجوية الأولى على مبنى وزارة الدفاع قد حصلت. بسرعة أرسلت زوجتي إلى المنزل وذهبت إلى سطح مبنى القنصلية حيث بوسعنا النظر عبر النهر إلى مبنى وزارة الدفاع. لقد كانت هنالك طائرتان حربيتان تحلقان حول مبنى الوزارة وكان هنالك إطلاق نار من قبل الدفاعات الجوية المضادة للطائرات. وفي هذا الوقت تحديدا حولنا موجة الراديو على موجة راديو المتمردين. لذلك كان واضحا لنا ما كان يجري وبناء عليه أغلقنا البوابات الخارجية للمبنى وأغلقنا بوابة القنصلية وهيئنا الوضع كي تكون السفارة في حالة وضع دفاعي وباشرنا بحرق الوثائق ذات السرية العالية (لقد تم حرق معظم ما نملك من الوثائق) كما تهيئنا لحرق كل الوثائق الأخرى.

٣- في هذه الإثناء سمعنا أصوات الغوغاء تنزل إلى الشارع وهي تمر من أمام بوابات السفارة.كان لدينا فقط أربعة من رجال الشرطة ممن هم في الواجب وعليه اتصلت مع المدير العام للبروتوكول في منزله وطلبت منه ان يعمل على زيادة عدد رجال الشرطة. بعد حوالى ثلاثة ارباع الساعة وصل عدد من رجال الشرطة. في هذا الإثناء أخذنا نعمل مراكز مراقبة وكان بوسعنا ان نرى الناس يركضون ونسمع أناشيد في الشوارع. كنا قد وزعنا ما لدينا من تجهيزات من أقنعة لمواجهة الغازات المسيلة للدموع وكنا تحت إشراف قسم الخدمات العامة بهذا الشأن ولكن لحسن الحظ لم يسع احد من هؤلاء الغوغاء ليمر عبر بواباتنا. السفارة وبحسب اعتقادي هي الآن اقل في قدرتها الدفاعية عما كانت عليه وحتى بعد الأعمال الإضافية التي نفذها القنصل وكان عندي الشك بان بوسعنا الصمود أمام خطراً حقيقياً يشكله الغوغاء وكان لابد من ان نتهيأ لان نطلق النار قبل ان نتمكن من إحراق حقيقي لأوراق السفارة وهو أمر كان من شانه ان يشكل خطر حقيقي علينا خصوصا لم يكن علينا إطلاقا ان نعتمد على دعم ومساعدة قوات نجدة يقدمها الشرطة او الجيش العراقي.

٤- خلال الصباح كان هنالك عدد من الهجمات على وزارة الدفاع وهي هجمات تصاعدت فاعليتها. في الساعة ١١ بدأنا نرى حركة الجنود ومن بعدها حركة الدبابات وهي تعبر الجسر

من الجانب الغربي الى الجانب الشرقي للمدينة وباتجاه وزارة الدفاع. طبعا كان لدينا موقع ممتاز للرؤية من على سطح المبنى ولكن حماستنا تراجعت عندما شاهدنا طائرة ميك ١٧ وهي تحلق عبر النهر ونفذت هجمة كان واضحا انها باتجاهنا عندما أطلقت دفعة من الاطلاقات النارية. لقد كنت مقتنعاً تماما انها إطلاق نار خاطئ وان الطيار اما كان يهاجم منازل الشيوعيين والتي تقع بالقرب من مبنى سفارتنا او انه قصد أطلاق النار على أهداف أخرى كانت بعيدة عنا لم يكن بوسعنا ان نراها. وان كان هذا مقصده فان طلقاته النارية قد سقط عدد منها في النهر وواحدة منها اخترقت علم السفارة وأخرى ضربت المبنى محدثة فتحة في الطابوق الذي تساقطت شظاياه مصيبة احد السواقين وهو من العراقيين قرر ان يبقى معنا داخل المبنى. الأضرار ليست بكبيرة ولكن صوت الطائرة كان مرعبا.

٥ – استمرينا نراقب وبشكل متواصل محطة راديو بغداد وذلك أولا لأجل التواصل مع ما يعلن وثانيا لأجل فهم حقيقة ما يجري من خلال ما يذاع. لقد كان هنالك تكرار كبير يشيد بالجانب التاريخي وأيضا عدد من البيانات والتي كانت قد أعدت من قبل بعناية. مع حلول الظلام أخذت الهجمات الجوية العنيفة نهايتها على مبنى الوزارة وحينها كنا نرى سحابات من الدخان الأسود وحصول انفجارين في داخلها .بعد وقت قصير أعلن الراديو أن قوات الثائرين قد دخلت مبنى الوزارة. الراديو لم يعلن إطلاقا وفاة قاسم في هذا اليوم برغم أنه اعلن أن مصيره سيكون كذلك.

٦– لقد كان واضحا أننا سوف نقضي بقية اليوم في مبنى السفارة خصوصا بعد أن تم فرض حالة منع التجوال وذلك في الساعة ٣ بعد الظهر وهكذا باشرنا بترتيب وضع الإطعمة من خلال التخزين المعد وأيضا من خلال مستلزمات النوم المتوافرة. توفرت لنا بضع بسط ولكن من دون أغطية ولم تتوفر سوى بضع فرشايا لتنظيف الأسنان. السيدات اعددن وجبة طعام ممتازة ونظمن موقعاً لهذا الغرض داخل المبنى الإداري بالقرب من المدخل الرئيس. كل ما تقدم وفر لنا فرصة التواصل ومع حلول المساء كان بوسعنا ان نشاهد عرض فلم سينمائي في صالة المدخل.

٧– تمكنا ان نقضي الليل ونحن نراقب وكنا نشاهد الحرائق وهي مندلعة طوال الليل في منطقة مبنى وزارة الدفاع. في صباح اليوم التالي لم تكن هنالك هجمات جوية جديدة برغم حصول طيران واطئ المستوى كانت تمر من فوقنا وكان هنالك إطلاق نار مهم يجري من خلال

الأسلحة الصغيرة مع وجود إطلاق قذائف من الدبابات والذي كان متواصلا منذ اليوم السابق طبعا. لقد تمكنا من ان نتصل مع مركز الشرطة المحلي والذي امن حماية عسكرية لأجل إخراج سيدتين كانتا محاصرتين في مكتب تجاري في شارع البنوك في الجانب الثاني من النهر وهن بقين من غير طعام طوال اليوم الفائت فيما عدا علكة النعناع الثلاثة التي توافرت عندهن. لقد وصلن في الساعة العشرة وكانتا بوضع نفسي ممتاز وبصحبتهم الفراش العراقي الذي بقي معهن.

٨– بعد وقت قليل احد الموظفين المكلفين بالمراقبة أبلغ عن وجود عدد من الرجال كان يبدو عليهم أنهم يحاولون ان يسرقوا طعامنا والذي كان موضوعا على شاطئ النهر الذي تطل عليه السفارة. احد موظفينا صاح عليهم مستخدما مضخم الصوت المحمول للتوقف عن سرقة الطعام وقد قام عدد من موظفينا المتواجدين في الطابق الأول من المبنى بتنظيم أنفسهم على شكل جماعة. مع سماع الأصوات ذهبت لرؤية ما يجري فلم أجد ما يستحق وعدت إلى مكاني. لقد كنا وسط فوضى وكان علينا ان نفهم ان الخوف قد انتهى ولكن وفي تلك اللحظة كان هنالك إطلاق نار من أسلحة بسيطة كان يتجه نحونا من المنازل المجاورة او لربما من قبل احدهم ممن كان في الشارع وهو في طريقه راكضا باتجاه شاطئ النهر وهو موضوع لا اعتقد انه كان هكذا. كل من برايت وايت والسيد ديفز مراسل رويتر والذي لجأ إلى السفارة ومنذ مساء اليوم السابق وبعد ان نظم جولة في المدينة قد تعرضا للإصابة في ساقيهما. لقد تحركنا وبسرعة نحو الزاوية وقمنا وبسرعة بشد جراحهما وعلى افضل ما يمكننا ان نفعله. ثم قمنا بالاتصال بقسم الشرطة المحلية لأجل ان يرسلوا لنا طبيباً.

٩– وبينما تم معالجة هذا الحدث وبصعوبة انطلقت أصوات خائفة وذلك عندما سقطت جزء علوي من شجرة تبعد ٣٠ ياردة عن مبنى القنصلية. تبع هذا الحدث حدث آخر وكان ضجة أخرى تمثلت بسقوط أغصان أخرى ثم اخر والذي بدوره اثار الكثير من الغبار على سطح المبنى. في البداية لم نكن نعلم في أي اتجاه كانت الدبابة او الدبابات توجه طلقاتها ولكن بعد برهة اتضح ان هنالك دبابة قد تمركزت على الجسر المجاور وقد وجهت مدفعها باتجاهنا وقد فهمنا ان أول دفعة طلقاتها النارية لربما هي التي قد مرت عبر سطح السفارة وسببت ما حصل لأشجارنا. لحسن الحظ وبعد عدة دقائق وعندما نظرنا من جديد كانت الدبابة المتواجدة على الجسر قد انسحبت. لقد استنتجت انها لربما هدف الرمي على الدور المجاورة والتي قد كانت

لربما فيها أشخاص يطلقون النار وغيرهم.

١٠- لم يمض وقت طويل بعد حصول حالة فقدان التوازن تم تناول الطعام وإرسال المصابين إلى المستشفى. هنالك في المستشفى تم استجوابهما خلال الليل وذلك لكون العراقيين أظهروا عدم الثقة باختيار هذا المستشفى وأنه لم يكن بإرادة المصابين خصوصا وانها المستشفى ذاتهاالذي التي لجاء اليها قاسم عندما تعرض إلى محاولة الاغتيال عام ١٩٥٩ وثانيا أنهم لم يصدقوا أنهما قد أصيبا داخل مبنى السفارة. في اليوم التالي تم إخراجهما من المستشفى وارسلا إلى منازلهم لكون المستشفى كانت من دون شك منشغلة مع بقية الجرحى العراقيين.

١١- بعد أن اعلن الراديو وفاة قاسم كان لا يزال هنالك إطلاق نار يجري في مناطق مختلفة من المدينة وكان واضحا ان منع التجوال لن يرفع لذلك قررنا ان نبقى لقضاء ليلة ثانية في مبنى القنصلية.مرة أخرى تم عرض فلم سينمائي وآخرون ممن لم ينم جيدا في الليلة الماضية قد قرروا النوم هذه المرة.ومع حلول صباح اليوم التالي الكثير منا تنفس الصعداء بسبب رفع حالة منع التجوال وأصبح بوسعنا الذهاب إلى منازلنا لأخذ حمام حار وتناول الفطور وتغيير ملابسنا تاركين وراءَنا عدداً من الموظفين في السفارة ولحين استبدالهم بأقرب وقت ممكن.

١٢- لا بد ان أقول ان كل شيء جرى بشكل مقبول وان الموظفين اتخذوا حالة الدفاع في البداية وفيما بعد ابقوا العيون مفتوحة على المجرى العسكري للأحداث وان الذكور من الموظفين والى جانب من طبيعة وظيفتهم المطلوبة منهم القيام بأعمال الحراسة ومن يجيد العربية منهم استمر يستمع إلى الراديو واما السيدات فقد انشغلن بكتابة البرقيات العديدة وما كانت محطات الراديو تذيعه. العدد القليل من الموظفين العراقيين بمن فيهم المسؤولون عن البدالة الهاتفية قد قرروا البقاء معنا بعد ان تم تبليغهم جميعا ان لهم الحق بالمغادرة إلى منازلهم في أي وقت يقررونه. كما قررنا تقديم تقديرنا إلى رجال الشرطة الذين كانوا متواجدين أمام باب السفارة والذين تصرفوا بشكل راقٍ جدا ..الشيء المهم هو أن جميع الخدمات استمرت تعمل بشكل جيد ومن دون ان يصيبها شيء.لقد كان بوسعنا استخدام الهواتف والاتصال مع منازلنا ولم تنقطع المياه إطلاقا وكذلك الكهرباء استمر تجهيزه مع انقطاع بسيط ولوقت قصير. لقد تعلمت درساً أو درسين مما جرى وعلى اقل تقدير فيما يخص مبنى السفارة في هذا البلد والذي سوف اكتب به إلى جارلس ستيل او أتحدث مع ممثل وزارة الأشغال إذا ما قدم إلينا.

١٥- انا أمل ومثلما تقول ان فترة الإثارة قد أصبحت خلفنا الآن وأن هنالك عملاً مهماً كبيراً

أمامنا ونحن جميعا شاكرون لكم على ما أرسلتموه لنا من رسائل.

راجع: موقع السفير روجر ألن / أستاذ تاريخ العراق السياسي المعاصر

عمان– شباط ٢٠١٠

المصادر والمراجع

- الأزري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. لندن. دون ذكر دار النشر. ١٩٩١. ص ١٨٠–١٨٥.
- إسماعيل، عبد الله. مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢–١٩٦٨. لندن. دار اللام. ١٩٨٩.
- إسماعيل، عبد الله. مفاوضات النفط العراقية ١٩٥٢–١٩٦٨. لندن، دار اللام.
- البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. ثورة أيلول ١٩٦١–١٩٧٥ مع ملحق وثائقي. أربيل. ٢٠٠٢.
- باروت، محمد جمال. حركة القوميين العرب، النشأة – التطور – المصائر. بيروت. المركز العربي للدراسات الإستراتيجية. ١٩٩٧.
- البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. دمشق، دار البراق. الطبعة الرابعة. ١٩٩٧.
- بطاطو. حنا. العراق. الكتاب الثالث. الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار. ط ١. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية.
- البوتاني، عبد الفتاح علي يحيى د. وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية. ملاحظات تاريخية ودراسات أولية. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر التسلسل ٤٩. أربيل/ كُردستان. ط ١. ٢٠٠١.
- جواد. سعد ناجي د. العراق والمسالة الكُردية ١٩٥٨–١٩٧٠. لندن. دار اللام. ١٩٩٠.
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الأنتاجي. مطبعة الغري. النجف. ١٩٧٦.
- حبيب، كاظم د. دراسات في التخطيط الاقتصادي. بيروت. دار الفارابي. بغداد. مكتبة النهضة. ١٩٧٤.
- حديد، محمد. مذكراتي– الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. دار الساقي. لندن. ٢٠٠٦.
- الحمداني، حامد. صفحات من تاريخ العراق الحديث. الكتاب الثاني ١٩٥٨–١٩٦٨. السويد. فيشونيميديا كرونبري. طبعة أولى. ٢٠٠٥.
- خدوري، مجيد د. العراق الجمهوري. منشورات الشريف الرضي. مطبعة ومنشورات أمير – قم. إيران. ١٩٩٨.
- الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. القاهرة. دار المستقبل
- خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. ط ١. لندن. ١٩٨٤.
- الدرة، صباح د. القطاع العام.
- دگله، صالح مهدي. من الذاكرة. "سيرة حياة". دار المدى للثقافة والنشر. دمشق. ط ١. ٢٠٠٠.

- الدليمي، محمد. كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية. عَمّان. دار الفارس للنشر والتوزيع. ط ١. ١٩٩٩.
- راجع أيضاً: علاوي، إبراهيم. البترول العراقي وحركة التحرر الوطني. بيروت. دار الطليعة. ط١. ١٩٦٧.
- زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل.. لندن. مؤسسة الرافد للطباعة والنشر والتوزيع. ط٢. ٢٠٠٣.
- سعيد، علي كريم د. العراق البيرية المسلحة، حركة حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣. الفرات للنشر والتوزيع. بيروت. ٢٠٠٢.
- سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مراجعة في ذاكرة طالب شبيب. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ١٩٩٩
- سلوغلت، مارون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية– العراق منذ ١٩٥٨. كولون. ألمانيا. منشورات الجمل. ٢٠٠٣.
- الشاوي، منذر د. القانون الدستوري في العراق. بغداد. ١٩٦٦.
- صبري، محمود. العفلقية ومسألة الآنقلاب. مجلة الغد. العدد ٨/٧. كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠.
- العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الخامس. ط ١. بغداد. المطبعة العربية. ٢٠٠٢.
- العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس.
- عفلق، ميشيل. في سبيل البعث. موقفنا من الشيوعية.
- علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. بيروت. دار الطليعة. ط ١. ١٩٦٧.
- الفضل، وائل عبد اللطيف. دساتير الدولة العراقية للفترة ١٩٢٥ لغاية ٢٠٠٤. بغداد. ٢٠٠٥. لم تذكر دار النشر.
- الفضل، وائل عبد اللطيف. دساتير الدولة العراقية للفترة ١٩٢٥ لغاية عام ٢٠٠٤. بغداد. دون ذكر مكان الصدور ودار النشر وتاريخ النشر.
- الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. تجربتي في حزب البعث العراقي. مؤسسة المنار. لندن–قبرص. ١٩٩٢.
- قاسملو، عبد الرحمن د. كُردستان والأكراد. ترجمة ثابت منصور. بدون ذكر دار النشر.
- الكاظمي، سعيد نصير (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق..
- الكبيسي، باسل. حركة القوميين العرب. تعريب نادرة الخضيري الكبيسي. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ط ٤. ١٩٨٥.
- كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦–١٩٩٣. ط ١. مطبعة خه بات. كُردستان. ١٩٩٨.

- محمود، طارق شكر د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط "الأوبك". مصدر سابق. ص ١٦٨/١٦٧.
- مسالة الأقليات القومية في الوطن العربي. حزب البعث. القيادة القومية. بغداد. ١٩٧٩.
- المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. منشورات عربية متسلسلة. العدد ١/١٩٦٤. بغداد. ١٩٦٤.
- مهدي، فاضل عباس د. التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق، ١٩٦٠ – ١٩٧٠. دار الطليعة. بيروت. ١٩٧٧.
- الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخر (الآنقلاب ٣٩). دار الحصاد. سورية. ٢٠٠٣.
- الناصري، عقيل. انقلاب شباط ١٩٦٣ في العراق وتخاذل الوعي العنفي. نشر في الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١١.
- النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي. ١٩٥٠–٢٠١٠. ترجمة الدكتور محمد سعيد عبد العزيز. دار الكنوز الأدبية. بغداد. ط ١. ١٩٩٥.
- نوري، بهاء الدين. مذكرات بهاء الدين نوري. لندن. دار الحكمة. ط ١. ٢٠٠١.
- الوحدة العربية والقضية القومية. سلسلة الفكر القومي الاشتراكي. (١٦). دمشق مطبعة القيادة القومية. ١٩٧٧.
- يوسف، ثمينة ناجي، وخالدو نزار. سلام عادل سيرة نضال. في جزئين. الجزء الثاني. ط ١. دمشق. دار المدى للثقافة والنشر. ٢٠٠١.

التقرير والمجلات والصحف

- استراتيجية التنمية الصناعية في العراق. الورقة القطرية. ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية. بغداد. في الفترة بين ١٣–١٩ كانون الأول ١٩٧٦. ص ١٣.
- البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. دائرة الإحصاء والأبحاث. البنك المركزي العراقي. مطبعة العاني. بغداد. ١٩٦٤.
- البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. قانون تنظيم توزيع الأرباح في الشركات رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤.
- تقرير البنك المركزي العراقي. بغداد. العدد ٩ لسنة ١٩٦٣.
- جريدة الحياة البيروتية. عد يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥. (راجع الملحق رقم (٣).
- الخفاجي، عصام. التصنيع والطبقة العاملة العراقية خلال السبعينات". أعمال ندوة "تغلغل راس المال الأجنبي وأثره في تحطيم البنية التقليدية للمجتمعات العربية". المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل. الجزائر. ١٩٨١. ومجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣ و١٣٤. آب وأيلول ١٩٨٠.

- صبحي عبد الحميد في حوار مع جلال الطالباني. -rticles-to-read.blogspot.com/.../blog
post_5700.html - *Im Cache* - *Ähnlich*
- عبد الحميد، صبحي. حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. على موقع http://alkomi.org/d100.htm الغد.
مجلة كانت تصدرها لجنة الدفاع عن الشعب العراقي، ومقرها مدينة براغ في جيكوسلوفاكيا. العدد ٢/ ١٩٦٤.
- كتاب الجيب الإحصائي. الجهاز المركزي للإحصاء ١٩٧٠. وزارة التخطيط. بغداد.١٩٧٢.
- المطير، جاسم. نقرة السلمان (الحلقة ٩)، موقع الناس الإلكتروني. بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٩.
- الميثاق الوطني في الجمهورية العربية المتحدة. نشر على موقع المسيرة أو موقع جمال عبد الناصر بتاريخ ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٨.
- هيئة الدليل الدولي. المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. مصدر سابق.

Pfeifer Albrecht Dr. Aktuelle Probleme der Produktions-steigerung und der soyialen Umgestaltung der Landwirtschaft im Irak. Dissertationsschrift (B). Karl-Marx-Universitaet. Leipzig. 1972. S. 173.

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب الثامن

٨ – ١١

الجزء الأول:

نهوض الجمهورية الرابعة

١٩٦٨ – ١٩٨٠

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب الثامن

٨ – ١١

الجزء الأول:

نهوض الجمهورية الرابعة

١٩٦٨ – ١٩٨٠



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان – اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين – الكتاب الثامن
منشورات اراس رقم: ١٣٦٦
الطبعة الآولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس – أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٥ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات

الفصل الأول

حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة ثانية

المبحث الأول:

قوى وحكومة انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨

أدركت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق المرتبطة بجناح ميشيل عفلق اليميني للقيادة القومية، وبسبب تشابك علاقاتها بقوى النظام، بأن الحكم العارفي يعاني من اهتزاز في الثقة وضعف في القدرة على مواجهة التعقيدات التي يمر بها المجتمع والصراعات التي تخوضها القوى السياسية داخل قوى النظام، إضافة إلى عدم إخلاص القوى التي يفترض أن تقوم بحماية النظام وأن تدافع عن وجوده. كما أنها كانت تشهد وجود قوى أخرى تعمل من أجل الإطاحة بالنظام العارفي المتهرئ الذي يحمل أوزار حكم البعث السابق وحكم عبد السلام محمد عارف، ومنها الحزب الشيوعي العراقي وقوى البعث اليسار وقوى أخرى من داخل الحكم وقوى الحرس الجمهوري المشرفة على حماية القصر ورئيس الجمهورية.

وكانت كل التقديرات تشير إلى أن النظام العارفي لم يكن قادراً ولا راغباً في إجراء أي تغيير في سياسات الحكم الداخلية، وأن عبد الرحمن محمد عارف، رئيس الجمهورية، كان يعيش حيرة الصراعات بين القوى المساندة لوجوده في السلطة وعاجزاً عن إيجاد حلول لها تجنبه السقوط المحتمل، إذ كان يرى ويدرك وجود قوى تسعى للخلاص منه من قوى قريبة منه. ولهذا كان النظام يسعى إلى إدخال جماعات بعثية وقومية في حوارات يدريها في القصر لتحقيق هدفين في واحد، وهما:

* التحري عن حلول وسطية للمشكلات المتراكمة ومحاولة الاتفاق مع الجميع لدعم تلك الحلول.

* التعرف على وجهات نظر الأطراف المحيطة به، سواء الساعية إلى إزاحته من السلطة أم المساندة لنظام حكمه والداعمة لاستمرار وجوده في الحكم، وبالتالي التفتيش عن طريق يساعده على إنها الاحتقان الذي كان يعيشه النظام.

وقد ساعدت اجتماعات التشاور، التي دعي لها وشارك فيها بعض أقطاب البعث العسكريين، قيادة حزب البعث المدنية والعسكرية في التعرف الأكثر قرباً على المصاعب التي كان يواجهها النظام من جهة، والقوى التي كانت تريد الخلاص من الحكم من جهة أخرى. وبالتالي فُتح لها الباب واسعاً للبدء بتنظيم الاحتكاك وإقامة علاقات مع القوى الأخرى، سواء تلك التي يمكن أن تتعاون معها أم تلك التي ترفض ذلك أو تلك التي يمكن أن تقف ضدها. فمعرفة جوانب الضعف في النظام القائم والخشية من تسلم السلطة من جانب قوى مناهضة لها، أو معرفة مدى إمكانية الحصول على حلفاء لها يقفون غير بعيد عن مواقع السلطة الفعلية والمباشرة، هي التي دفعت بالقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح ميشيل عفلق) إلى البحث عن حلفاء مؤقتين يشاركونهم عملية الخلاص من حكم عبد الرحمن محمد عارف ولوصول إلى الحكم عبرهم. وقد عملت القيادة القومية ومعها القيادة القطرية لحزب البعث في العراق باتجاهين، وهما:

* التحري عن حليف قريب من الحكم وقريب منهم في الفكر والممارسة والأهداف ولو لفترة مؤقتة.

* التحري عن حليف بعيد عنهم، ولكنه يسعى إلى السلطة أيضاً، بهدف الاستفادة من قواه، ولكن بهدف العمل، في مثل هذه الحالة، على تبويش مواقع الحليف المؤقت أو الكشف عن إمكانياته في القوات المسلحة من أجل عرقلة جهوده الخاصة للسيطرة على السلطة.

ومن الجدير بالإشارة هنا إلى مسألة مركزية كانت ترافق عمل البعث منذ تأسيسه وعبّر عنها قائد البعث المؤسس ميشيل عفلق بصراحة بالغة ودون أي لف أو دوران حين كان يؤكد باستمرار: أن حزب البعث لا يتحرى عن حليف إستراتيجي، إذ لا يوجد لحزب البعث مثيل هذا الحليف الاستراتيجي وينبغي أن لا يكون، إذ أن حزب البعث يتحرى عن حليف

مؤقت فقط، أي أن قيادة حزب البعث كانت تريد الوصول إلى حليف يساعدها في الوصول إلى السلطة من جهة، ولا يخرج في ذلك عن موقفه المبدئي في رفض إقامة تحالفات إستراتيجية بعيدة المدى، وبتعبير آخر يريد حزب البعث ضمان ما يلي:

١ . عندما يكون حزب البعث عاجزاً عن تحقيق المهمة التي يسعى إليها بمفرده، عندها يفكر بحليف يسانده في الوصول إلى هذا الهدف، وهو السلطة السياسية، أو الخلاص من قوة ثالثة عندما يكون في السلطة.

٢ . أن يكون التحالف الذي يسعى إليه مؤقتاً في كل الأحوال، وأن يحقق هدفاً معيناً في صالح حزب البعث. على أن ينتهي هذا التحالف حال تحقيق الهدف المحدد.

٣ . أن يكون الهدف بعد الوصول إلى الغاية المنشودة هو إنهاء التحالف القائم وضمان الهيمنة الكاملة من جانب قيادة حزب البعث على الحكم، والإجهاز على الحليف والعمل على إنهاء وجوده السياسي أو اجتثاث الحزب من جذوره، إذ يعتبر وجوده ونشاطه السياسي منافساً فعلياً له على السلطة.

وفي ضوء ذلك قامت القيادة القطرية لحزب البعث في العراق بإجراء الحوار مع الحزب الشيوعي العراقي عبر وسطاء ووجدت الطريق للوصول إلى قيادة الحزب، ولكنها في الوقت نفسه مدت يدها للتعاون مع أطراف مهمة في الحكم القائم، ومنهم رئيس الحرس الجمهوري والمسؤول عن حماية القصر الجمهوري، الفريق الركن إبراهيم عبد الرحمن الداوود، ومعاون مدير جهاز الاستخبارات العسكرية العراقية، عبد الرزاق النايف.

ونتيجة الاتصالات التي أجرتها قيادة حزب البعث مع بعض الأطراف كان الرفض جاهزاً من جانب قيادة الحزب الشيوعي العراقي لأي تفكير في التعاون والتحالف أصلاً مع حزب البعث (جناح عفلق). وقد استندت قيادة الحزب الشيوعي العراقي في هذا الموقف إلى عدد من المسائل المهمة التي كانت تحرك قواعد وكوادر الحزب والشارع العراقي حينذاك، ومنها:

** لا يمكن لحزب شيوعي أن يتحالف مع حزب سياسي آخر قام بمحاولات جادة ومكثفة ومتواصلة لتصفية وجود الحزب وقيادته قبل سنوات قليلة وحقق الكثير في هذا

الصدد، إذ دمرت سلطة البعث السياسية وأجهزته الحزبية والأمنية وحرسه القومي تنظيمات الحزب الشيوعي وقتلت المئات من كوادر وأعضاء الحزب ومجموعة من خيرة قيادييه وأغلب أعضاء المكتب السياسي، إضافة إلى جمهرة كبيرة من أصدقاء ومؤيدي الحزب وقوى اليسار الديمقراطي والمنظمات المهنية وغير الحكومية.

** أن القاعدة الحزبية والجماهير المحيطة بالحزب الشيوعي كانت ترفض مثل هذا التحالف بأي حال لأنها كانت ترى في حزب البعث مثالاً للروح العدوانية والعنف والشوفينية.

** وأن القوى السياسية الديمقراطية واليسارية في البلاد كانت ترفض هي الأخرى أي تحالف مع قيادة البعث العفلقي التي أذاقتها مر العذاب والتعذيب، والتي تسببت عملياً، ومع الحكومة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر، في ضياع جمهورية ١٤ تموز وفي الإجهاز على الكثير من مكاسبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

** وأن الحزب الشيوعي كان قد بدأ لتوه حواراً سياسياً جديداً مع قيادة حزب البعث "اليساري"، أي الجناح المرتبط بسوريا، ودخل مع قواعده وكوادره بأشكال بسيطة من التعاون على الساحة السياسية اليومية في العراق، وخاصة في بغداد.

** ولم تكن لدى قيادة الحزب الشيوعي قناعة فعلية بقدرة حزب البعث العفلقي على تحقيق النجاح في انقلاب عسكري يعد له من أجل الوصول إلى السلطة.

كانت الجماعات القومية الصغيرة الأخرى التي بدأ الحوار معها من جانب حزب البعث العفلقي مستعدة لتحقيق التحالف معه. وكان، كما بدا واضحاً، أن كلاً منها كان يفكر في الخلاص من الثاني حال توفر الفرصة المناسبة، وهو ما تحقق في أعقاب نجاح الانقلاب بأقل من أسبوعين، وهو ما سنأتي على ذكره لاحقاً.

لم يكن صعباً على قوى الاستخبارات العسكرية والحرس الجمهوري المتحالفة مع بعض العسكريين الآخرين، لا بصفتهم البعثية، بل بصفتهم العسكرية التي تريد الوصول إلى السلطة، احتجاز رئيس الجمهورية وفرض التنازل عن الحكم عليه في داخل القصر، إذ كان الرجل مستعداً إلى تنفيذ ما أرادت منه المجموعة العسكرية التي دخلت القصر بمعونة قائد

الحرس الجمهوري المشارك في مؤامرة الانقلاب دون أي مقاومة، بل، وكما بدا واضحاً، أن عبد الرحمن محمد عارف قد ارتاح كثيراً من الخلاص من عبء مهمة الحكم التي لم يكن قادراً على تحمل ثقل السلطة وأوزار الحكم وتركته الثقيلة التي ساهم فيها، وأنه لم يصل إلى السلطة إلا بفعل تضافر مجموعة من العوامل التي ساعدت على وصوله على قيادة السلطة.

ففي صبيحة اليوم السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٦٨ كانت المجموعة القيادية للانقلاب والمكونة من:

إبراهيم عبد الرحمن الداوود، أحمد حسن البكر، صالح مهدي عماش، حردان التكريتي، عبد الرزاق النايف، حماد شهاب وسعدون غيدان، وهم جميعاً من العسكريين البعثيين والقوميين المستقلين، قد وزعت المهمات في ما بينها بحيث يتسنى لها السيطرة السريعة والسهلة على المواقع الحساسة في العاصمة بغداد وفرض القبول بالتنازل على عبد الرحمن ممد عارف والقبول بتغيير قيادة البلاد. لقد تم الاستيلاء على القصر الجمهوري بمساعدة اللواء المدرع العاشر الذي كان مكلفاً بحماية القصر الجمهوري ورئيس الجمهورية. وكان العقيد سعدون غيدان يقود هذا اللواء المدرع العاشر. وقد ساهم بالاستيلاء على القصر الجمهوري كل من سعدون غيدان وأحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش. أما المجموعة الثانية فقد سيطرت على وزارة الدفاع من خلال معان مدير الاستخبارات العسكرية، عبد الرزاق النايف، وكان مقره في وزارة الدفاع ذاتها وبالتعاون مع مجموعة من الضباط البعثيين وآخرين من أتباعه في مديرية الاستخبارات العسكرية. أما المجموعة الثالثة فكانت مهمتها السيطرة على دار الإذاعة، وكانت بقيادة الفريق الركن إبراهيم عبد الرحمن الداوود، قائد الحرس الجمهوري، مع شلة من الضباط البعثيين وزمرة من مجموعته أيضاً.

وحال استيعاب عبد الرحمن محمد عارف للموقف وللإجراءات المتخذة ، وافق على العرض الذي قدم له بمغادرة البلاد، دون أن يتعرض بأي سوء. وتشير أغلب المعلومات إلى أن عبد الرحمن محمد عارف كان قد أحس بعبء المسؤولية التي كانت في عنقه من

جهة، والفرحة التي غمرته في الخلاص منها دون أن يجهز عليه أحدهم، كما حصل للكثير ممن حكموا العراق في تاريخه الطويل من جهة ثانية. سفر رئيس الجمهورية، بعد أن وافق على التخلي عن رئاسة الجمهورية،إلى تركيا ومنح راتباً تقاعدياً، إذ كانت تجمعه مع المجموعة علاقات اعتيادية، إضافة إلى أنه كان يقوم باستشارتهم في شؤون الإجراءات السياسية التي يريد اتخاذها بين الحين والآخر. وكان عبد الرحمن محمد عارف يسعى قبل ذاك إلى تشكيل تحالف قومي– بعثي من قادة الجيش لتولي زمام السلطة في البلاد قبل استقالة وزارة طاهر يحيى بفترة وجيزة.

وهكذا تسلمت مجموعة مختلطة من العسكريين القوميين المستقلين والبعثيين الحزبيين الحكم. وتجلى ذلك في عدم بروز اسم حزب البعث في واجهة الانقلاب ولا في تكوين مجلس قيادة الثورة أو في البيان الأول للانقلاب الذي أذيع من راديو بغداد. يشير إبراهيم عبد الرحمن الداوود إلى أن أحمد حسن البكر قد أقسم له بأنه غير مرتبط بتنظيم حزب البعث ولا بأي تنظيم آخر، بل أنه مستقل عنهم جميعاً، ولهذا، كما يقول الداوود، قد وافقت على التعاون معه[1].

تم الاستيلاء على السلطة السياسية في وقت كانت القوى السياسية الأخرى المعارضة لنظام الحكم العارفي تسعى إلى إقامة تحالف سياسي واسع في ما بينها يهدف إلى إقامة البديل الديمقراطي في البلاد. وقبل أن يتحقق أي تحالف فعلي في ما بينها، تم تنفيذ انقلاب البعث والمتحالفين معه في غفلة منها أو في معرفة تقريبية منها دون أن تكون قد اقتنعت بقدرة البعث على تنفيذ انقلاب عسكري والوصول إلى السلطة ثانية، بعد المجازر التي ارتكبها في فترة حكمه الأولى وبعد الأزمة الحادة التي عاش فيها حينذاك.

---

١ شربل، غسان. شربل في حوار مع وزير الدفاع العراقي الأسبق إبراهيم الداوود: صدام حسين كان مخبراً في جهاز أمن عبد السلام عارف. جاء في نص الحديث ما يلي: " – ألم تكن تعرف ان البكر يدير حزب البعث في الوقت نفسه؟

ـ كان ينفي علاقته بالحزب. اقسموا بالقرآن فصدقتهم". القسم الأول. العراق في الصحافة الدولية.

لقد صدر البيان الأول عن قادة الانقلاب تم فيه الإعلان عن تشكيل مجلس قيادة الثورة، كما أعلن عن تشكيل أول مجلس للوزراء. وفي أدناه قائمة بأسماء أعضاء المجلسين، وهي على النحو التالي:

١. مجلس قيادة الثورة

مجلس قيادة الثورة الأول الذي أعلن عنه في ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٨

الاسم	الهوية الحزبية والقرابية	المنصب المدني	المنصب العسكري
أحمد حسن البكر	حزب البعث /تكريت	رئيس الجمهورية	رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة
صالح مهدي عماش	حزب البعث/بغداد	وزير الداخلية	–
حردان التكريتي	حزب البعث/ تكريت	–	قائد القوة الجوية ورئيس الأركان
عبد الرزاق النايف	قومي مستقل/الرمادي	رئيس الوزراء	معاون مدير الاستخبارات سابقاً
إبراهيم عبد الرحمن الداوود	قومي متدين/ هيت	وزير الدفاع	نائب القائد العام للقوات المسلحة
حماد شهاب	حزب البعث/تكريت	–	نائب القائد العام للقوات المسلحة
سعدون غيدان	حزب البعث/ تكريت	–	قائد الحرس الجمهوري الجديد

قارن: سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية. العراق منذ ١٩٥٨. منشورات الجمل. ٢٠٠٣. ص ١٥٨.

يستدل من الجدول على بعض الملاحظات المثيرة للاهتمام والمعبرة عن واقع العراق حينذاك، ومنها:

١. أن جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة الأول هم من العسكريين، وليس فيهم أي مدني.

٢. وأنهم جميعاً ينحدرون من منطقة غرب بغداد، أي من محافظة الأنبار (الدليم سابقا)، في ما عدا صالح مهدي عماش المولود في بغداد، ولكن في الأصل ينحدر من نفس المنطقة، كما أن أربعة منهم من تكريت من مجموع سبعة أعضاء (٥٧,١٤ ٪).

٣. إن خمسة منهم من أعضاء حزب البعث، في ما عدا النايف والداوود، وهما قوميان مستقلان ويرتبطان بعلاقات خاصة مع أجنحة قومية، وغالباً ما اتهما من جانب قيادة حزب البعث بعلاقاتهما المباشر والمشبوهة بوكالة المخابرات المركزية CIA .

٤. إن جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة هم من أتباع المذهب السني الحنفي. وهو بخلاف المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي تشكل في عام ١٩٦٣ في أعقاب انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣، إذ كان يضم خمسة من الشيعة و١٢ من السنة. وهذا يعني أن المجموعة العسكرية كانت قد قررت منذ البدء إبعاد البعثيين والقوميين من الشيعة عن مركز نشاطها وعملها التآمري ضد الحكم العارفي. وعلينا أن نتذكر هنا أيضاً بأن القيادة القطرية لحزب البعث التي قادت انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ كانت مكونة من ثمانية أشخاص، خمسة منهم من الشيعة وثلاثة من السنة، في حين كانت بنية القيادة القطرية لحزب البعث في انقلاب ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ قد خلت من الشيعة تماماً.

٥. وأن عدداً مهماً منهم كان يرتبط بعلاقات قرابة، إضافة إلى المنطقة المشتركة.

٢. مجلس الوزراء

أما مجلس الوزراء فقد تشكل على النحو التالي:

الاسم	المنصب	مكان الولادة
١ – عبد الرزاق النايف	رئيساً للوزراء	الرمادي/ سني
٢ – إبراهيم عبد الرحمن الداوود	وزيراً للدفاع	هيت/ سني
٣ – ناصر الحاني	وزيراً للخارجية	/ سني
٤ – صالح مهدي عماش	وزيراً للداخلية	بغداد/ سني
٥ – عزت مصطفى	وزيراً للصحة	عانة/ سني
٦– مهدي حنتوش	وزيراً للنفط	/شيعي
٧ – جاسم العزاوي	وزيراً للوحدة	النجف/ شيعي
٨ – إحسان شيرزاد	وزيراً للأشغال	السليمانية/ سني
٩ – صائب مولود مخلص	وزيراً للمواصلات	تكريت/ سني
١٠ – ذياب العلكاوي	وزيراً للشباب	تكريت/ سني
١١– صالح كبة	وزيراً للمالية	بغداد/ شيعي
١٢– محمد يعقوب السعيدي	وزيراً للتخطيط	بغداد/ شيعي
١٣ – طه الحاج الياس	وزيراً للإرشاد	الموصل/ سني
١٤ـ عبد المجيد الدجيلي	وزير الإصلاح الزراعي	الدجيل/ شيعي
١٥ ـ خالد مكي الهاشمي	وزيراً للصناعة	بغداد/ سني
١٦ ـ محمود شيت خطاب	وزيراً للبلديات	الموصل/ سني
١٧ ـ عبد الله النقشبندي	وزيراً للاقتصاد	السليمانية/ سني
١٨ ـ عبد الكريم زيدان	وزيراً للأوقاف	بغداد/ سني
١٩ ـ أحمد عبد الستار الجواري	وزيراً للتربية	الأنبار/ سني
٢٠ ـ أنور الحديثي	وزيراً للشؤون الاجتماعية	حديثة/ سني
٢١ ـ محسن القزويني	وزيراً للزراعة	النجف/ شيعي

٢٢ ـ رشيد الرفاعي	وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية	ألأنبار/ سني
٢٣ ـ محسن دزئي	وزيراً بلا وزارة	أربيل/ سني
٢٤ ـ كاظم معلة	وزيراً بلا وزارة	النجف/ شيعي
٢٥ ـ ناجي خلف	وزيراً بلا وزارة	

تشير تشكيلة مجلس الوزراء إلى الأمور التالية:

١ . جرى توزيع المناصب على عدة قوى سياسية، وهي:

- حزب البعث العربي الاشتراكي
- مجموعة ضباط القصر والمؤيدين لهم
- مجموع من القوميين العرب المستقلين
- مجموعة من الكرد المستقلين
- مجموعة من الأخوان المسلمين.

وكانت الحصص قد وزعت على النحو التالي:

حزب البعث: وله ثماني حقائب وزارية شغلت من: الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، أنور عبد القادر الحديثي، الدكتور عزت مصطفى، خالد مكي الهاشمي، ذياب العلقاوي، الدكتور غالب مولود مخلص، رشيد الرفاعي، وصالح مهدي عماش.

ضباط القصر: ولهم سبع حقائب وزارية شغلت من أجنحة عديدة ومن: عبد الرزاق النايف، إبراهيم عبد الرحمن الداوود، طه الحاج إلياس، محسن القزويني، عبد المجيد الجميلي، وناجي خلف وكاظم معلة.

الكرد: ولهم ثلاث حقائب وزارية شغلت من قبل: مصلح النقشبندي، إحسان شيرزاد وعبد الله النقشبندي.

القوميون المستقلون: ولهم حقيبة واحدة شغلت من جاسم العزاوي.

الأخوان المسلمون وإسلاميون: ولهم حقيبتان شغلت من قبل عبد الكريم زيدان (رئيس الديوان)، ومحمود شيت خطاب.

المحافظون: ولهم ثلاث حقائب وزارية شغلت من قبل: صالح كبة، الدكتور محمد يعقوب السعيدي، الدكتور مهدي حنتوش.

وكانت حصة البعث هي الأكبر بين الحصص، إلا أن القوة الأساسية كانت بيد مجلس قيادة الثورة الذي سيطر عليه البعثيون بشكل واسع جداً.

٢. وفي الوقت الذي حظي العرب بـ ٢٢ حقيبة وزارية، كانت حصة الكرد ثلاث حقائب وزارية فقط، أي بنسبة ١٢٪ كرد : ٨٨٪ عرب.

٣. كانت تركيبة مجلس الوزراء تضم ٢٨٪ شيعة من إجمالي مجلس الوزراء، في حين كانت النسبة الباقية ٧٢٪ من الوزراء من السنة الحنفية العرب والشافعية الكرد.

٤. وجدير بالإشارة إلى أن أغلب الوزراء البعثيين والقوميين العرب من أتباع المذهب السني ينحدرون من مدن مختلفة من محافظة الأنبار.

٥. لم يحظ أتباع القوميات والأديان والمذاهب الأخرى بأي تمثيل في مجلس الوزراء أو في مجلس قيادة الثورة، كما لم يكن هناك من يمثلهم في القيادة القطرية لحزب البعث حينذاك.

٦. لم تحظ المرأة بأي حقيبة وزارية رغم تشكيلها نصف المجتمع ووجود نسبة لا بأس بها من المثقفات والسياسيات العاملات في الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والجماهيرية العراقية المرتبطة بحزب البعث ومنها اتحاد نساء العراق ، وفي صفوف القوميين والبعثيين أيضاً.

إلا أن هذه التركيبة لمجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء لم تكن مناسبة لقيادة حزب البعث القطرية ولا لقيادة البعث القومية، ولهذا كانت قد قررت ابتداءً أن تنهي بسرعة الصراع المحتمل بين أتباع القصر الجمهوري، الذين شكلوا حجر الزاوية في التغيير الناجح الذي تم في بغداد، وبين قيادة البعث، وذلك بالتخلص من رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف ووزير الدفاع إبراهيم عبد الرحمن الداوود بشكل خاص، عبر حركة التفافية، إذ كان الأول في زيارة للقطعات العسكرية العراقية الموجودة في الأردن، وكان الثاني مدعواً إلى مائدة غداء لدى رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر حيث اعتقل حال خروجه من مأدبة الغداء

وفرض عليه القبول بمنصب سفير خارج العراق، تماماً كما حصل مع عبد الرحمن محمد عارف الذي خرج براتب تقاعدي لا غير، في حين أعلم النايف بضرورة عدم العودة إلى بغداد، وحين أصر على العودة أبلغ بأن طائرته ستضرب بصاروخ حال وصولها الأجواء العراقية، فعدل عن العودة واختار مكاناً للإقامة في الخارج. وهكذا استطاع البعث الهيمنة الكاملة على السلطة في الثلاثين من شهر تموز/يوليو ١٩٦٨، أي بعد ١٣ يوماً فقط من الانقلاب الأول وأنهى التحالف الذي كان قد أقامه قبل فترة وجيزة من وقوع الانقلاب.

ومنذ حصول الانقلاب ضد النظام العارفي في السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٦٨ ومن ثم وصول حزب البعث العربي الاشتراكي –جناح عفلق– في الثلاثين من تموز/يوليو ١٩٦٨ حتى سقوط النظام في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أي ما يقرب من ٣٥ عاما، شهد العراق خلالها الكثير من المحن والحروب الداخلية والخارجية والكثير من الكوارث الإنسانية غير الطبيعية، شهد فترة الوفرة المالية والفورة النفطية في منتصف السبعينات وفترة الحروب والشحة المالية في الثمانيات، وفترة الغزو والحصار والمجاعات والمزيد من الموت في التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين، وشهد المجتمع والقوى السياسية المعارضة للنظام على امتداد العقود الثلاثة المنصرمة، ودون أي توقف، حكماً شمولياً مطلقاً مارس سياسات الملاحقة والسجن والتعذيب والموت تحت التعذيب والقبور الجماعية وسياسات شوفينية عنصرية واستخدام السلاح الكيماوي في حلبچه وعمليات مجازر الأنفال ضد الشعب الكردي، وسياسات طائفية سياسية مقيتة، قادت كلها الملايين من البشر من الكرد والعرب والكرد الفيلية والتركمان والكلدان والآشوريين إما إلى الموت أو إلى السجن أو إلى الهجرة القسرية إلى خارج البلاد. هذه المرحلة المعقدة والمريرة من حياة الشعب العراقي هي التي ستكون مدار بحث في هذا الكتاب السباع وفي الكتاب الثامن من سلسلة الكتب الثمانية التي بدأت بكتابتها منذ العام ١٩٩٨ تحت عنوان "لمحات من عراق القرن العشرين" والتي أتوقع إنجازها حتى نهاية عام ٢٠٠٧. وفي ربيع عام ٢٠٠٦ بدأ العمل بطبع الكتاب الأول منها من مؤسسة حمدي للطباعة والنشر في مدينة السليمانية في كردستان العراق على أن يتسمر العمل لطبع كل الأجزاء.

مر الشعب العراقي بكل مكوناته القومية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٨–٢٠٠٣ بخمس مراحل من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية. وهي من حيث المبدأ متداخلة في ما بينها ومتجانسة في بعض أبرز معالمها ومتباينة في بعضها الأخر. يدرس الكتاب السابع الفترة الواقعة بين ١٩٦٨– ١٩٨٠، أي حتى إشعال النظام الدكتاتوري الحرب ضد الجارة إيران، في حين يبحث الكتاب الثامن في الفترة الوقعة بين بداية الحرب العراقية – الإيرانية حتى سقوط النظام مع رؤية سريعة لمستقبل العراق بعد خلع النظام عبر الحرب التي خاضتها قوى التحالف الدولي ضد نظام صدام حسين الدكتاتوري. أي سيتضمن الكتاب السابع مرحلتين من المراحل الخمس، وهي:

المرحلة الأولى: بدأت مع هيمنة البعث على سلطة الدولة في العراق في الثلاثين من تموز/يوليو ١٩٦٨ وامتدت فشملت حصول شعب كردستان على الحكم الذاتي في عام ١٩٧٠ وعمليات تأميم نشاط شركات النفط الخام في العراق في العام ١٩٧٢ وإقامة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في عام ١٩٧٣ حتى حصول الفورة في أسعار النفط الخام في عام ١٩٧٤ والانتهاء من خطة التنمية الخمسية ١٩٧٠–١٩٧٤.

المرحلة الثانية: وبدأت مع المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي وصدور قرار "الحزب القائد والرائد" واعتماد أسلوب "التنمية الانفجارية" والتخلي العملي عن أسلوب التخطيط ووضع البرامج الاستثمارية، بالرغم من وضع الخطة الخمسية ١٩٧٦–١٩٨٠ بصورة شكلية وصدور قانون بشأنها. واقترنت نهاية هذه المرحلة بهيمنة صدام حسين على السلطة المطلقة في العام ١٩٧٩ وإنهاء دور أحمد حسن البكر وإعدام مجموعة كبيرة من أعضاء وكوادر القيادة القطرية لحزب البعث والإجهاز الفعلي على دور حزب البعث وبداية التحضير للحرب العراقية–الإيرانية في العام ١٩٨٠.

أما الكتاب الثامن فسيتضمن المراحل الثلاث الأخرى، وهي:

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة مع عملية التصفية الدراماتيكية والفعلية لدور حزب البعث السياسي ولدور مجلس قيادة الثورة لصالح السلطة المطلقة لشخص صدام حسين وإعلان الحرب ضد إيران واستمرارها حتى العام ١٩٨٨.

المرحلة الرابعة: وبدأت هذه المرحلة مع نهاية الحرب العراقية – الإيرانية وبدء التحضير لغزو الكويت حتى نهاية حرب الخليج الثانية وضرب الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٩١.

المرحلة الخامسة: وتتضمن الفترة التي بدأت مع العمليات العسكرية لضرب الانتفاضة الشعبية وخلاص كردستان من هيمنة النظام المباشرة وإعلان الفيدرالية، ثم صدور القرار السياسي بتحرير العراق عن الكونغرس الأمريكي في العام ١٩٩٨، ثم بدء التحضير الفكري والسياسي والشعبي لخوض حرب الخليج الثالثة في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ثم بدء الحرب ضد النظام العراقي وسقوطه في عام ٢٠٠٣. وهي المرحلة الأخيرة من وجود البعث في السلطة وانهيار نظامه وهروب صدام حسين وصدور قرار مجس الأمن الدولي بفرض الاحتلال على العراق وبدء العمليات الإرهابية في البلاد.

المبحث الثاني:

حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة ثانية (أو) الجمهورية الرابعة

أثار استيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة السياسية في العراق عبر انقلاب أبيض وبمشاركة أساسية من داخل القصر الجمهوري والاستخبارات العراقية، موجة غضب واستياء كبيرين في صفوف الغالبية العظمى من سكان العراق ومن مختلف القوميات وأتباع الأديان والمذاهب المختلفة والاتجاهات الفكرية والسياسية الديمقراطية. إذ أن ذاكرة المجتمع العراقي كانت ما تزال طرية بما مارسه البعثيون وحرسهم القومي وبعض القادة القوميين في أول استيلاء لهم على السلطة في شباط/فبراير ١٩٦٣ من أعمال بربرية يندى لها جبين البشرية بالخزي والعار. ولهذا كان استقبال الناس للانقلاب مقرن بمشاعر جسدت مزيجاً من التوتر والغضب، وكانت تفصح عن جزع المجتمع من حزب البعث القادم مرة أخرى إلى مواقع السلطة أولاً، وخشية من مستقبل أصبح مجهولاً بوجود هؤلاء على رأس السلطة ثانياً، وعجز عن فعل شيء مناهض للانقلابيين الجدد ثالثاً، رغم بروز بعض الارتياح من الخلاص من حكم عبد الرحمن محمد عارف، الذي تميز هو الآخر بالشوفينية والطائفية والفساد المالي والإداري الواسعين وبعجز الحكومة عن اتخاذ قرارات تفيد البلاد وتدفع اقتصادها نحو مواقع أفضل.

ورغم محاولة قيادة البعث إخفاء هويتها الفعلية في بداية الأمر، إلا أن الجماهير الواسعة والأحزاب السياسية كانت تدرك حقيقة أن البعث كان وراء تنظيم عملية الانقلاب مستعيناً بأشخاص قوميين وبعثيين غير مكشوفين لكونهم كانوا يعملون في التنظيمات الحزبية السرية أو كانا بصلة خاص، كما في حالة كل من حمادي شهاب وسعدون غيدان. ولم يكن هذا الموقف غير الودي من الانقلابيين قد اقتصر على الأوساط الواسعة من الشعب فحسب، بل شمل معه موقف جميع الأحزاب والكتل السياسية في البلاد، رغم الوعود الجذابة التي طرحها البيان الأول الذي أصدره الانقلابيون، إذ وعدوا الشعب بالحريات الديمقراطية وحل المسألة الكردية بالطرق السلمية والاستجابة لحقوق الشعب الكردي وتصحيح الأوضاع الشاذة التي كانت البلاد تمر بها فعلاً. وادعى البعثيون أن الانقلاب جاء كرد فعل لهزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ والسعي من أجل تصحيح الأوضاع العراقية والمساهمة بتعزيز حركة التحرر العربية!

ومن أجل الهيمنة المطلقة على السلطة من جانب قيادة البعث قامت الجماعات البعثية العسكرية والمدنية بتدبير انقلاب ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨ وتسلم السلطة وإبعاد تدريجي للقوى التي لا تركن قيادة حزب البعث إليها تماماً. وفي ضوء ذلك شكل البعثيون مجلساً جديداً لقيادة الثورة ضم البعض من أعضاء القيادة التي تشكلت في أعقاب ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ وأضيف إليهم البعض الآخر من البعثيين، كما أجريت تعديلات واسعة على مجلس الوزراء. وكانت التغييرات في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء على النحو الآتي:

تشكيلة مجلس قيادة الثورة في أعقاب انقلاب ١٩٦٨/٧/٣٠

الاسم	المنصب	مكان الولادة والمذهب	الأصل الطبقي	المهنة أو التعليم
أحمد حسن البكر	الرئيس/عسكري	تكريت/سني	صغار الملاك	ضابط في الجيش
صدام حسين التكريتي	نائب الرئيس/مدني	تكريت/ سني	عائلة فلاحية	حقوقي/متفرغ حزبي
صالح مهدي عماش	عضو/ عسكري	بغداد/ سني	صغار الموظفين	ضابط في الجيش
حماد شهاب	عضو/عسكري	تكريت/ سني	صغار الملاك	ضابط في الجيش
سعدون غيدان	عضو/عسكري	بغداد/ الرمادي/ سني	موظف متوسط	ضابط في الجيش
حردان التكريتي	عضو/عسكري	تكريت/ سني	برجوازية صغيرة	ضابط في الجيش
عزت الدوري	عضو/مدني	سامراء/الدور	عائلة كادحة	بائع ثلج
عزت مصطفى العاني	عضو/مدني	عانة/ سني	صغار الملاك	طبيب
طه ياسين رمضان	عضو/عسكري	الموصل/ سني	عائلة فلاحية	نائب ضابط سابق
عبد الكريم الشيخلي	عضو/مدني	السليمانية/بغداد/سني	برجوازية صغيرة	طالب/ متفرغ حزب
عبد الله سلوم السامرائي	عضو/مدني	سامراء/ سني	صغار الموظفين	معلم
عبد الخالق السامرائي	عضو/مدني	سامراء/ سني	عائلة عمالية	طالب/ متفرغ حزبي
شفيق الكمالي	عضو/مدني	ألبو كمال/ سني	صغار التجار	معلم
مرتضى الحديثي	عضو/مدني	حديثة/ سني	صغار الملاك	معلم/متفرغ حزبي
صلاح عمر العلي	عضو/مدني	تكريت/ سني	صغار الملاك	موظف بلدية

كيف نقرأ تفاصيل هذا الجدول؟ إنه يشير إلى ما يلي:

١. لا يضم مجلس قيادة الثورة سوى بعثيين من مختلف المستويات القيادية، سواء أكانوا أعضاءً في القيادة القطرية أم القيادة القومية أم في القيادتين.

٢. كانوا جميعاً ينحدرون من منطقة واحدة تقريباً هي لواء الدليم (الأنبار).

٣. وتجمع بين العديد منهم علاقات قربى عائلية وعشائرية. وكان أربعة منهم ينحدرون من تكريت، أي حوالي ٢٧٪.

٤. وكان جميع أعضاء المجلس ينتمون إلى المذهب السني الحنفي السائد في صفوف المسلمين العرب السنة في العرق.

٥. وكان المجلس يتكون في عام ١٩٧٠ من ١٥ عضواً، ستة أعضاء منهم من العسكريين وتسعة أعضاء منهم من المدنيين، أي ٤٠: ٦٠٪.

أما مجلس الوزراء الجديد فقد ضم، في أعقاب ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨، (٢٦) وزيراً توزعوا على النحو التالي:[٢]

---

٢ سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية. العراق منذ ١٩٥٨. منشورات الجمل. ٢٠٠٣. ص ١٦٠.

بنية مجلس الوزراء في أعقاب ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨

الاسم	المنصب	مكان الولادة والمذهب
١ – أحمد حسن البكر	ـ رئيساً للوزراء	تكريت/ سني
٢ – حردان عبد الغفار التكريتي	ـ نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع	تكريت/ سني
٣ – صالح مهدي عماش	ـ نائب لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية	بغداد/ سني
٤ – عبد الكريم عبد الستار الشيخلي	– وزيراً للخارجية	بغداد/ سني
٥ – أمين عبد الكريم	– وزيراً للمالية	بغداد/ سني
٦ – مهدي الدولعي	– وزيراً للعدل	الحلة/ شيعي
٧– أحمد عبد الستار الجواري	ـ وزيراً للتربية	الأنبار/ سني
٨ – أنور عبد الغفار الحديثي	ـ وزيراً للشؤون الاجتماعية	حديثة/ سني
٩ – عزت مصطفى	ـ وزيراً للصحة	عانة/ سني
١٠– عبد الله سلوم السامرائي	– وزيراً للثقافة والإعلام	سامراء/ سني
١١ – محمود شيت خطاب	– وزيراً للمواصلات	الموصل/ سني
١٢ – عبد الحسين وداء العطية	– وزيراً للزراعة	الديوانية/ شيعي
١٣ – جاسم كاظم العزاوي	– وزيراً للإصلاح الزراعي	النجف/ شيعي
١٤ – إحسان شيرزاد	– وزيراً للأشغال والإسكان	السليمانية/ سني
١٥ – الدكتور جواد هاشم	– وزيراً للتخطيط	شثاثة/ شيعي
١٦– الدكتور فخري ياسين قدوري	– وزيراً للاقتصاد	عانة/ سني
١٧ – خالد مكي الهاشمي	ـ وزيراً للصناعة	بغداد/ سني
١٨ – الدكتور رشيد الرفاعي	– وزيراً للنفط والمعادن	بغداد/ سني
١٩ – غالب مولود مخلص	ـ وزيراً للمواصلات	تكريت/ سني
٢٠ – شفيق الكمالي	– وزيراً للشباب	ألبو كمال/ سني

٢١ – محسن ديزئي	ـ وزيراً لشؤون الشمال	أربيل/ سني
٢٢ – الدكتور عبد الله الخضير	– وزيراً للوحدة	بغداد/ سني
٢٣ – عدنان أيوب صبري	– وزيراً للدولة	تكريت/ سني
٢٤ – حامد الجبوري	– وزيراً للدولة	بغداد/ سني
٢٥ – طه محي الدين معروف	– وزيراً للدول	السليمانية/ سني
٢٦ – الدكتور حمد دلي الكربولي	– وزيراً للدولة والأوقاف	بغداد/ سني

ومنه يستدل على أن مجلس الوزراء الجديد قد ضم أليه:

– ١٤ وزيراً بعثياً، بضمنهم رئيس مجلس الوزراء، وكان عشرة منهم أعضاء في وزارة عبد الرزاق النايف.

– ٩ وزراء من الجماعات القومية المستقلة وبعضهم من القوى الإسلامية.

– ٣ حقائب وزارية للكرد من مجموع ٢٦ وزارة كانوا محسوبين على الحزب الديمقراطي الكردستاني وعلى مجموعة المكتب السياسي بقيادة السيدين إبراهيم أحمد وجلال الطالباني (طه محي الدين معروف)، أي ١١,٥ : ٨٨,٥ ٪.

– ٢١ عضواً في الوزارة من أتباع المذهب السني وخمس وزارات فقط لأتباع المذهب الشيعي، كما لم يحصل المسيحيون أو الصابئة أو غيرهم على حقائب وزارية. أي بنسبة ٨٤,٦ : ١٥,٤ ٪. ومنه يتبين تقلصاً في عدد المواطنين من المناطق التي أكثرية سكانها من الشيعة من ٢٨ ٪ إلى ١٥,٤ ٪ فقط، في حين تشكل المناطق العربية التي أكثرية سكانها من الشيعة نسبة أعلى من السكان بالمقارنة مع المناطق العربية التي أكثرية سكانها من السنة.

– لم تحظ المرأة بأي منصب وزاري يساعد نساء العراق على الدفاع عن مصالحهم.

المبحث الثالث:

الممارسات السياسية الفعلية لحزب البعث في العراق

جوبه الانقلابيون الجدد بموقف اتسم بدهشة القوى الأخرى بسبب سرعة عودة البعثيين إلى السلطة من جهة، وعدم استعداد وقدرة القوى السياسية الديمقراطية العراقية على تحقيق التعاون في ما بينها والوصول إلى السلطة رغم تشكيلها أكثرية بالمقارنة مع البعثيين والقوميين في الساحة السياسية العراقية وفي التأييد الجماهيري، بسبب طبيعة هذا الحزب العنفية وسياساته الشوفينية والتجربة القاسية الدموية التي عاشتها القوى الديمقراطية في ظل انقلاب البعث الأول في شباط/فبراير ١٩٦٣. واتخذت عموما إما موقف المراقب لاتجاه تطور الأحداث، كما في موقف الحزب الوطني الديمقراطي وقوى اليسار الديمقراطي، وإما في طرح شروط على النظام الجديد يفترض فيه الاستجابة لها أن كان يسعى فعلا إلى تحقيق التعاون مع القوى السياسية الأخرى في البلاد، كما في موقف الحزب الشيوعي العراقي.

لم ينتظر حزب البعث طويلا. فقد بدأ بممارسة سياسة "الجزرة والعصا" في مواجهة جميع القوى السياسية دون استثناء. وقد بدأ ذلك بإجراءات متعارضة، ولكنها تصب في مضمون سياسة "الجزرة والعصا"، الترغيب والتهديد ما يلي:

- تنظيم حملة اعتقال واسعة في صفوف القوى القومية الناصرية وبقية القوى القومية التي كانت ترى فيها خطراً على نظامها أو تريد الانتقام منها ومن أقطاب الحكم العارفي البارزين أو الذين ساهموا بالتنكيل ببعض العناصر البعثية أو الذين اعتبروا خونة لحزب البعث لأنهم شاركوا في التآمر على نظام البعث في عام ١٩٦٣.
- التخلص من المجموعة القومية العسكرية التي تعاونت معهم في إسقاط الحكم العارفي، أي التخلص من أبرز عنصرين ساهما في عملية الانقلاب باعتبارهما من "التيار القومي المستقل"، وأن اتهموا بالعمالة للأجنبي.
- اعتقال مجموعة مهمة من حزب البعث (قيادة قطر العراق) الذي يشكل جزءاً من القيادة القومية التي يقودها حزب البعث في سوريا.

- إطلاق سراح مجموعة غير قليلة من السجناء السياسيين، وأغلبهم من الشيوعيين والديمقراطيين التقدميين، واستثنى القرار المجموعة العسكرية المسجونة وأغلب عناصرها من الشيوعيين والديمقراطيين التقدميين.
- إعادة الكثير من الموظفين المفصولين إلى الخدمة ثانية.

وبهذا انفرد حزب البعث بالسلطة السياسية وبدأ بممارسة سياساته وفق استراتيج واضح وتكتيكات متحركة في المجالات السياسية والاقتصادية والعربية والدولية محاولاً الاستفادة من تجربة المرة الأولى في الحكم لا في انتهاج سياسة ديمقراطية، بل في ممارسة سياسة ذات طبيعة شمولية ولكن بأدوات أخرى لتكريس حكمه.

لم يحظ الحكم الجديد بتأييد الجماهير الواسعة، سواء أكان ذلك في كردستان العراق أم في مناطق الوسط والجنوب بشكل خاص، ولكنه واجه عدم ارتياح كبير أيضاً من جانب سكان بغداد العاصمة أو بعض الجماعات القومية في الموصل ومدن غرب بغداد. فقد عبرت الحكومة في بنيتها الوزارية عن أشخاص انحدروا من مدن تابعة لمحافظة الأنبار بشكل خاص، إذ حصلت هذه المنطقة على عشرة وزارات، أي ما نسبته ٣٨,٥٪ من مجموع الحقائب الوزارية في حين كان نصيب كردستان ثلاث حقائب فقط وبغداد خمس حقائب، علماً أن بعضهم ينحدر من منطقة غرب بغداد أيضاً، ونصيب الوسط والجنوب ٤ حقائب فقط. وهو توزيع غير عادل من حيث عدد المحافظات وعدد السكان، دع عنك الحساسيات التي نشأت بسبب استمرار هذا التركيز الطائفي العربي في إعطاء النصيب الأكبر للمنحدرين من مناطق غرب بغداد والسنة بشكل خاص. وكان الناس يدركون هذا التوزيع غير العادل ويرفضونه، ولكن لم يكن في مقدورهم تغيير هذه الحالة السلبية التي تكرس التمييز الطائفي في المجتمع والذي تجلى في تشكيل الوزارات، كأحد مظاهر التمييز، والذي نشأ مع بداية تكوين الدولة العراقية الحديثة. واقتصرت المشاركة في الحكومة على البعثيين العرب وبعض القوميين والإسلاميين الذين يسيرون نظام البعث، إضافة إلى الكرد الثلاثة فقط.

لم يتعرض الحكم الجديد مباشرة إلى القوى السياسية التي لم تكن في دست الحكم العارفي، ولكن القوى الجديدة التي سيطرت على جهاز الأمن قد بدأت بتنفيذ حملة اعتقالات

واسعة جداً في صفوف القوى القومية التي كانت في السلطة أو التي ساندت الحكام في انقلابهم ضد البعث أو التي كانت على رأس أجهزة الحكم الاقتصادية وجمهرة من مثقفي القوميين من مختلف الكتل. وتبلورت مهمة حملة الاعتقالات في عدة أهداف، وهي:

١. قطع الطريق على أي محاولة يسعى إليها القوميون من مختلف التيارات والولاءات لاستعادة السلطة من أيدي البعثيين.

٢. التخلص من الحليف القومي الذي شارك مع البعثيين في إقصاء عبد الرحمن عارف عن رئاسة الجمهورية والحكم. وقد اتهمت السلطة هذه المجموعة بالعمالة للأجنبي. وقد ورد ما يماثل هذه التهمة في التقرير الذي قدمه عزيز محمد إلى المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي في أيلول ١٩٧٠ حين جاء فيه "لقد كان الحكم الجديد منذ اللحظات الأولى، ينطوي على تناقضات وصراعات حادة بين حزب البعث وجناح العسكريين الذين تحالوا معه في عملية الانقلاب. ولقد استنفذ هذا التحالف أغراضه سريعاً، فأطاح البعث في عملية تكميلية في ١٩٦٨/٧/٣٠ بكتلة النايف – الداوود المشبوهة، الأمر الذي أتاح لحزب البعث أن يطبع الحكم بطابعه الحزبي، سواء في تراكيبه الفوقية أو سياسته"[٣]. ولم يطرح الحزب أي وثيقة استند إليها تؤكد حقه في ترديد ما طرحه حزب البعث حول تهمة العمالة لهذه الكتلة العسكرية.

٣. إقناع القوى السياسية الأخرى بأنها ستعرض نفسها إلى مصير مماثل أن فكرت أصلاً بالقيام بحركة انقلابية ضد الحكم البعثي الجديد أو بنشاط سياسي خارج الرقابة البعثية. ومن أجل تأكيد هذا الموقف وجه النظام الجديد ضربة مباشرة إلى الحزب الشيوعي العراقي حين قرر الاحتفال بالذكرى الخمسين لثورة أكتوبر الاشتراكية في ساحة السباع ببغداد، رغم كون الاحتفال كان سلمياً وهادئاً ومحصوراً في بغداد. وتم فيها إصابة البعض بجراح واعتقال البعض الآخر. وكان المشرف على هذه العملية

---

٣ محمد، عزيز. تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أمام المؤتمر الوطني الثاني، ألقاه الرفيق عزيز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية. وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. بغداد. أيلول ١٩٧٠. ص ٣٧.

المجموعة العاملة في مكتب العلاقات العامة التابع لصدام حسين مباشرة والمسؤول عن التحقيق مع المعتقلين السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية. وكان البعث يريد بذلك إعلام الشيوعيين بأنه لن يتسامح إزاء أي نشاط سياسي تقوم به القوى السياسية الأخرى وخارج علمه ومساهمته.

٤. الانتقام من أولئك الذين نظموا عملية الانقلاب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ ضد البعثيين أو ساندوهم. وكان بين المعتقلين جماعات قومية ناصرية وأخرى ترتبط بحركة القوميين العرب أو بجماعات قومية أخرى، كما شملت مجموعة من بعثيي اليسار التي ارتبطت بالقيادة القطرية في سوريا وشكلت لها "قيادة قطر العراق".

ما هي الممارسات السياسة الفعلية لحزب البعث في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٨-١٩٧٤؟

سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من زوايا عدة، منها السياسة الأمنية القمعية، ومنها السياسة الاقتصادية، ومنها السياسة الاجتماعية، والموقف من القضية الكردية على نحو خاص.

انتهج مجلس قيادة الثورة، باعتباره السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في آن واحد، سياسة اتسمت بعدة أبعاد تمارس في آن واحد وبصورة تدريجية، إلا أن الهدف المركزي في المحصلة النهائية كان واحداً هو الانفراد بالسلطة كاملة ودون مشاركة أحد. وقد استوجب التدرج في تنفيذ هذه المهمة على مراحل. ووضعت لذلك أدوات واضحة:

١. تأمين أجهزة الأمن الضرورية والقادرة على توجيه الضربات إلى:

أ. من أطلق عليه بجواسيس وعملاء القوى الإمبريالية العالمية والصهيونية!

ب. القوى السياسية العراقية التي رفضت التعاون مع حزب البعث.

٢. الهيمنة على السلطة من خلال تسليم جميع المراكز الحساسة في أجهزة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى العسكرية إلى البعثيين أو أقرب الناس إليهم في حالة تعذر وجود بعثي لهذا المركز أو ذاك.

٣. ممارسة سياسة عربية ودولية تتميز بالتنوع والتباين والمخاتلة لكسب الرأي العام والحكومات المختلفة على جانب النظام.

٤. ممارسة سياسة اقتصادية تسمح بالحصول على تأييد أكبر من جانب المجتمع لتبديل الموقف الرافض للحكم.

ولهذا الغرض شكل مجلس قيادة الثورة "مكتب العلاقات العامة" الذي حل محل جهاز "حنين" الذي كان يضم المجموعة العاملة في مجال الأمن والتابعة لقيادة حزب البعث. ومارس النظام عبر مكتب العلاقات العامة التابع للقصر الجمهوري والجهاز التابع له، الذي كان قد سلمت مسؤوليته لصدام حسين مباشرة وتعمل فيه نخبة من البعثيين الأكثر شراسة وعدوانية واستعداداً لممارسة أبشع أساليب التعذيب ضد المعتقلين والأكثر إخلاصاً وارتباطاً بصدام حسين، أساليب تعذيب قاسية جداً ومتوحشة لانتزاع الاعترافات من المعتقلين أثناء التحقيق وفي فترة الاعتقال الطويلة. وقد تعرض الكثير من المعتقلين من قوميين وبعثيين يساريين وشيوعيين، وخاصة من أعضاء القيادة المركزية التي تم اعتقالها في عام ١٩٦٩ وبعض قياديي وكوادر وأعضاء الحزب الشيوعي العراقي منذ عام ١٩٦٩ وما بعده، إلى عمليات تعذيب جسدي ونفسي وأخلاقي يصعب وصفها. وقد حصل البعثيون على معلومات غير قليلة عبر التعذيب، إذ كان التعذيب فوق طاقة البشر، وبعضهم الآخر قد انهار بسرعة أمام أجهزة التحقيق الأمنية، ولكنه لم ينج من التعذيب والإهانات اليومية التي كانت توجه لكل المعتقلين دون استثناء. كما أن البعض وقع على اعترافات لم ينطق بها، بل كان يريد الخلاص من التعذيب ولم ينج منه أيضاً. ومات البعض الآخر منهم تحت التعذيب. وكانت حصة القوميين من التعذيب والإهانة كبيرة جداً في الفترة الأولى من المرحلة الأولى من مجيء البعثيين إلى السلطة. وسنتحدث عن أساليب التعذيب في مكان آخر من هذا الكتاب.

كانت قيادة حزب البعث تدرك مجموعة من الأمور التي استوجبت منها التعامل السريع، وأبرزها:

- أنها لا تملك أي مصداقية في أوساط الشعب الواسعة، كما لا توجد ثقة بما تصدره من بيانات وما تطرحه من سياسات. وكانت تدرك بأن القناعة السائدة لدى أوسع الناس بأن قيادة البعث الحاكم تريد بتلك الإجراءات شراء ثقة الشعب لتنزل الضربات بالآخرين وتكرس نظامها الجديد. وهي سياسة الضحك على الذقون.
- وأن الأحزاب السياسية العراقية، التي ما تزال لا تمتلك الشرعية وتعمل في السرية، غير مستعدة للتعامل والتعاون مع حزب البعث وقيادته، وهي تتمنى الخلاص من الحكم الجديد، لأنه لا يستند إلى الشرعية ولأنه جاء ليمارس سياسات قمعية ضد الشعب. وكانت القناعة صارخة في أوساط واسعة من الشعب كون هذا الحزب هو الأداة الفعلية للسياسات الأمريكية في العراق والمنطقة، وكانت قيادة البعث تعرف هذه القناعة والمخاوف جيداً.
- وأن الشعب الكردي الذي عانى من حرب البعثيين والقوميين ضده لا يثق بأقوال النظام الجديد، وأن قيادته تتوقع في أي لحظة شن الحرب ضد قوات البيشمرگه. ولهذا لم تكف قيادة القوات الكردية المسلحة عن الاستعداد لمواجهة أي طارئ متوقع.
- وأن الأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من السكان متدهورة، إضافة إلى تنامي الفجوة بين أصحاب الدخل الضعيف وأصحاب الدخل العالي وتنعكس هذه الحالة بوضوح في مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان وفي العلاقات الاجتماعية.
- وكان البعث يدرك بأنه يمارس سياسة حرمان الجماهير الواسعة وقواها السياسية المختلفة من التمتع بحقوقها الطبيعية، من التمتع بالحرية والحياة الديمقراطية، ولكنه كان يرى ذلك طبيعياً، إذ كان يخشى من إطلاق الحريات الديمقراطية على نظامه السياسي، ولأنه كان يرى الحرية والحياة الديمقراطية له وليس لغيره من القوى السياسية، وهي إشكالية لم يصب بها حزب البعث وحده، بل كان مرضاً ابتلت به وبصورة متفاوتة جميع القوى والأحزاب السياسية العراقية، وهي ناجمة عن التخلف في الوعي السياسي والتشبع الواعي بمفاهيم ومضامين الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات. لقد كان البعث منذ التأسيس الأول يستند إلى رؤية شمولية في الحكم وفي دوره في الدولة والمجتمع.

إلا أن إدراك وتحديد معالم الوضع لا يعني بأي حال أن قيادة البعث كانت قادرة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتغيير الوضع والسير باتجاه ديمقراطي، إذ أن ذلك كان يتعارض مع طبيعة حزب البعث وطبيعة القوى التي كانت في السلطة والنهج الذي تسير عليه والوجهة التي تسعى إليها، وبالتالي فهي من حيث المبدأ لم تتغير عن طبيعتها في عام ١٩٦٣، بل مارست تكتيكات جديدة تختلف عن تلك التي مورست في استيلائها الأول على السلطة لكي تواصل مسيرتها بذات الوجهة السابقة والأهداف القديمة. وسنحاول متابعة النهج الذي مارسه البعث طيلة وجوده في السلطة وممارساته اليومية إزاء مختلف القضايا والتحري عن الأسباب الكامنة وراء ذلك خلال السنوات الطويلة التي حكم حزب البعث فيها العراق، ربما ستساعدنا على تقديم ما يفترض أن يلغي هذا الأسلوب في الحكم لا في الأوساط الحاكمة، بل وفي صفوف الناس، إذ من بينهم ينشأ هؤلاء الحكام تحديداً.

كانت نية حزب البعث منذ البدء تصفية حساباتها مع مجموعات كبيرة من القوى السياسية العراقية، وكانت لا تستطيع تحقيق ذلك دفعة واحدة وإزاء جميع القوى، ولهذا فضلت التريث والتصفية التدريجية لتلك القوى. وقد أشار التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن إلى هذه النية منذ البدء بوضوح لا لبس فيه مستفيداً في ذلك من تجربة ١٩٦٣ حين قتل المئات من البشر وخلق ضجة دولية ضده. أي أن الفائدة من تجربة ١٩٦٣ لم تكن باتجاه التخلي عن سياسة القتل والانتقام والدكتاتورية، بل بتكتيك ممارسة ذات السياسات بما يجنبها الضجة الدولية. فقد ورد بهذا الصدد ما يلي: "وكما أشرنا سابقاً، فأن المزاج النفسي العام في البلاد وأثار تجربة ٨ شباط لم تكن تحتمل المباشرة فوراً بتصفية واسعة النطاق، وبأسلوب الضجيج العالي للعناصر المشبوهة والرجعية والفاسدة بل حتى المتآمرة في الجيش وأجهزة الأمن ومؤسسات الدولة الحساسة. وكان لا بد من إتباع مختلف الأساليب والصيغ المرنة لتحقيق هذا الهدف، من غير استعمال مفتعل، مع الحرص الدائم على إجراء دراسة دقيقة لتوازن القوى في البلاد واحتمالات الموقف.."[٤].

---

٤ حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن. بغداد. كانون الثاني/يناير ١٩٧٤. ص ٥٢.

لقد بدأ حكم البعث بتصفية تنظيمات القوميين العرب من أتباع مساندي حكم عبد الرحمن محمد عارف، الذين شكلوا في حينها الاتحاد الاشتراكي المماثل للقائم في مصر، ثم مجموعة الاشتراكيين العرب بقيادة عبد الإله النصراوي، إذ كانت تنظيماتهم هذه القوى مكشوفة لحزب البعث بسبب التداخل في ما بينها. ثم واصل المسيرة القمعية إزاء قوى البعث اليساري وإزاء القيادة المركزية أي التنظيمات التي انشقت عن الحزب الشيوعي العراقي وشكلت "الحزب الشيوعي العراقي – القيادة المركزية"، وأسفرت عن اعتقال سكرتير هذا الحزب، عزيز الحاج، وتصفية تنظيماته وفرض الكف عن العمل السياسي على عدد من كوادره في الداخل وفرض التعاون علي أفراده مع حزب البعث وقتل البعض الآخر منهم بأساليب مختلفة[٥]. ثم توجهت بضربة قاسية إلى قوى سياسية ليبرالية عديدة بتهمة التجسس وخيانة الوطن والعمالة للولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية العالمية. كان ذلك في عام ١٩٦٩ حيث تم إعدام ٥٣ عراقياً شنقاً،[٦] علقت جثثهم في ساحة التحرير ببغداد حيث كان الناس يتطلعون إلى تلك الجثث المعلقة والتي تحمل أسماؤهم وكلمة جاسوس. وهي واحدة من أبشع الجرائم التي ارتكبها البعثيون في بداية مجيئهم الثاني إلى السلطة. وكان الهدف من وراء ذلك ترويع الناس وإشعارهم بقسوة حزب البعث ومجلس قيادة الثورة في معاقبة من تعتقد بكونه مخالفاً لحزب البعث. ولم تكن المحاكمات شرعية كما لم تكن الأحكام عادلة أو شرعية. لقد حاول البعث أن يحول من هذه المأساة والمجزرة الإنسانية عرساً بعثياً في العراق، إذ جاء في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن وبعد مرور خمس سنوات على عمليات الإعدام الجماعية ما يلي:

---

٥ أصدر عزيز الحاج مجموعة من الكتب ولكن أكثرها أهمية في هذا الصدد كتابه المسوم شهادة للتاريخ. الحاج، عزيز. شهادة للتاريخ (أوراق في السيرة الذاتية السياسية). ط ١. لندن. مؤسسة الرافد. ٢٠٠١. ص ٣١١–٣٤٧.

٦ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار. ترجمة عفيف البرزي. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ط ١. ١٩٩٢. ص ٤٠٥.

"لقد كانت تصفية شبكات التجسس بصورة علنية بمثابة تظاهرة وطنية كبرى وتأكيد علني وملموس على تحرر الإرادة الوطنية من كل قيد، فالشعب الذي كان يحز في نفسه أن تعج بلاده بالجواسيس والعملاء لم يكن يثق بسبب سياسات وأوضاع الأنظمة السابقة، بأن الإرادة الوطنية تمتلك الحرية والقدرة ما يمكنها من تصفيتهم تصفية حقيقية جذرية وشاملة وكان ذلك يخلق حالة نفسية سلبية خطرة في صفوف الجماهير تنعكس انعكاساً مباشراً على مواقعها السياسية وعلى حماستها في تأدية المهام الوطنية والقومية بما تشترطه من مصاعب وتضحيات"[7]. وإذ أشاعت هذه العملية العدوانية الرعب في صفوف الشعب العراقي على قسوة البعثيين وشراستهم، رأي فيها حزب البعث ما يخالف ذلك وكأن عمليات الإعدام قد أثلجت صدور الشعب، إذ جاء في التقرير نفسه ما يلي:

"وإذا كان البعض يشير إلى أن الحزب والثورة قد خسرا على صعيد الرأي العام العربي والدولي من جراء الإعلان السافر عن تصفية الجواسيس، فأن الحقيقة الملموسة هي أن الحزب والثورة كسبا بهذا الإعلان أول تأييد حقيقي وشامل من جانب الجماهير في القطر العراقي التي شعرت، ولأول مرة في حياتها، أن سلطة وطنية حقيقية وحازمة ومقتدرة قد تولت مقادير الأمور في البلاد".[8] لا شك في أن هذا التقدير لم يكن خاطئاً فقط، بل كان كاذباً ومتجاوزاً حقائق الوضع في العراق، إذ أن الجماهير كانت تدرك بأن الجماعات التي أعدمت لم تكن مجموعة من الجواسيس، بل مجموعة من غير الراغبين بالبعث مناهضين لسياساته في العراق ومن مختلف الاتجاهات اللبرالية والديمقراطية العراقية. ولقد اتهموا بالعمالة للولايات المتحدة وبريطانيا وإيران وإسرائيل في آن واحد.[9]

ولم تنقضي فترة طويلة إلا ووجهت الاتهامات إلى مجموعات من القوى السياسية اليمينية بكونها ضالعة في محاولة انقلاب فاشلة لنظام الحكم البعثي. كان ذلك في عام

---

٧ حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن. مصدر سابق. ص ٦٣.

٨ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

٩ المصدر السابق نفسه. ص ٦٢.

١٩٧٠ حيث أعدم البعثيون على إثرها شنقاً أو رمياً بالرصاص اثنا عشر مدنياً وتسعة وعشرين عسكرياً بين ضابط ونائب ضابط.[١٠]

وفي الربع الأخير من عام ١٩٧٠، أي بعد الانتهاء من المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي الذي عقد في أيلول من نفس العام، وجه البعثيون ضربة قاسية جداً لتنظيمات الحزب الشيوعي العراقي في بغداد بعد أن اعتقل مسؤول منطقة بغداد وعضو اللجنة المركزية توفيق أحمد والاعترافات التي انتزعت منه. إذ استمرت هذه الحملة بقية عام ١٩٧٠ والنصف الأول من العام ١٩٧١، حيث تعرض للتعذيب الوحشي عدد كبير من الشيوعيين من مختلف المستويات الحزبية وأصدقاء الحزب. وكان الهدف من وراء ذلك إضعاف الحزب الشيوعي العراقي، كأحد عوامل فرض التحالف على الحزب الشيوعي مع الحكم القائم مؤقتاً.

وفي عام ١٩٧٣ فشلت مجموعة من البعثيين، الذين لا يختلفون عن طبيعة قيادتهم، بمحاولة انقلاب فاشلة ضد أحمد حسن البكر وصدام حسين بقيادة الجلاد الشرس مدير الأمن العام حينذاك ناظم گزار. ونتيجة لفشلها قامت السلطة بإعدام ٣٦ شخصاًو أغلبهم من العاملين في أجهزة الأمن.

وخلال ذات الفترة من المرحلة الأولى قامت أجهزة الأمن البعثية باغتيال عدد غير قليل من الشيوعيين العراقيين إما بالاختطاف من الشارع والقتل ورمي الجثة على قارعة الطريق

---

١٠ بطاطو، حنا. العراق. الجزء الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٤٠٥.

راجع أيضاً: هاشم، جواد د. مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام حسين. مصدر سابق. كتب الدكتور جواد هاشم يقول: " صدرت الأحكام يوم ٢١ كانون الثاني (يناير) العام ١٩٧٠ ونُفذت في اليوم نفسه، وحكم بإعدام ١٨ عسكرياً و٤ مدنيين . وفي اليوم التالي أُعدم ٨ عسكريين و٤ مدنيين. وهكذا بلغ مجموع الذين أعدموا ٣٤ شخصاً، من ضمنهم اللواء رشيد مصلح التكريتي والعقيد مدحت الحاج سري. وبعد يوم من إصدار تلك الأحكام صرح طه الجزراوي، متلذذاً: لقد أكملت المهمة التي كلفني بها مجلس قيادة الثورة، وقد كانت القيادة تعلم بالمؤامرة قبل سنة من سحقها، لكنها فضلت الانتظار وجمع المعلومات والوثائق الثبوتية لتسهيل المحاكمة والإسراع بها حتى لا يكسب المتآمرون عطف الجماهير في حال تم القبض عليهم مبكراً". ص ٥٢.

أم بالدهس بالسيارات أو إلقاء القبض عليه وتصفيته جسدياً. وقد حصل هذا للكادر الحزبي المتقدم محمد الخضري في أعقاب التوقيع على بيان أذار للحكم الذاتي في العام ١٩٧٠ أو لعضو اللجنة المركزية ومسؤول في اللجنة العسكرية للحزب ستار خضير أو لعضو اللجنة المركزية شاكر محمود وعضو منطقة بغداد عبد الأمير سعيد وغيرهم من المناضلين الشيوعيين.

لقد كان مجلس قيادة الثورة قد اتخذ الكثير من الإجراءات لتعزيز نشاط مكتب العلاقات العامة وفي نفس الوقت تعزيز إمكانيات وعدد العاملين وأساليب عمل جهاز الأمن الداخلي وجهاز الأمن القومي، إضافة إلى المخابرات والاستخبارات العسكرية، لتكون اليد الضاربة للمعارضين لنظام. وكانت هذه القوى الأمنية كلها بيد صدام حسين والمجموعة العاملة معه والتابعة والوالية له.

وعلى خط موازٍ اتخذت قيادة حزب البعث ومجلس قيادة الثورة قراراً يقضي بإبعاد الموظفين العاملين في أجهزة الدولة والمراكز الحساسة منها من غير البعثيين وإحلال كوادر حزبية بعثية محلهم، لكي يمكن ضمان إخلاص هؤلاء للدولة العبثية الجديدة. وما يؤكد هذه الخطوة المبكرة التي اتخذت في أعقاب إبعاد النايف والدوود من ر\ئاسة الوزارة ووزارة الدفاع ما ورد في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن بهذا الصدد: "لقد كان على الحزب إتباع طرق شتى وبالغة التعقيد في إحلال الحزبيين والعناصر الثورية في المراكز الحساسة في الدولة والمجتمع. الأمر الذي نتج عنه بعض المشاكل والمظاهر السلبية بينما حققت التجربة، بشكل عام، نجاحاً جيداً"[١١]. وقد جاءت هذه الخطوة بنتائج سلبية كثيرة على المجتمع، منها:

١. إخراج عناصر كثيرة ذات كفاءة وخبرة جيدة من وظائفها.

٢. إحلال عناصر بعثية غير ذات كفاءة ودون خبرة في محلها.

٣. تحويل مؤسسات الدولة والمجتمع إلى أجزاء تابعة لحزب البعث مباشرة وخاضعة لجهازين أساسيين خلال المرحلة الأولى هما حزب البعث وجهاز الأمن.

---

١١ حزب البعث العربي الاشتراكي، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن. مصدر سابق. ص ٥٤.

٤. ممارسة التمييز الحزبي إزاء الناس الراغبين في العمل، إذ كان المعيار المركزي هو حزبية الفرد لا غير.

٥. تعقيد سير العمليات البيروقراطية في أجهزة الدولة ولفترة طويلية بسبب الواقع الجديد لهذه الأجهزة.

ولم يقتصر الأمر على الالتزام بالحزبية لموظفي الدولة في جميع المجالات وخاصة الوزارة الخارجية وجهازها الدبلوماسي ووزارة الداخلية والتعليم بمختلف مراحله واختصاصاته وفي المؤسسات الاقتصادية والمنظمات المهنية ...الخ.

لقد سعى البعثيون، وحسب تعبيرهم إلى "بناء سلطة وطنية مركزية قوية"، لأن سلطة ضعيفة ومهزوزة تتأكلها الانقسامات وتقوم فيها الكتل المتناحرة تجد نفسها، موضوعياً، في حالة عجز عن التصرف بإرادة وطنية حرة في كافة الميادين حتى وأن كانت نواياها وبرامجها وطنية لا شائبة فيها"[١٢]. لقد قاد هذا المنطق إلى غقامة دولة استبدادية شمولية، إذ أن الدولة الوطنية القوية لا تعني سوى تمتع الشعب بحقوقه الديمقراطية وحياته الحرة واستثمار موارده بصورة عقلانية لصالح المجتمع وليس بفرض إرادة الحزب الواحد والفرد الواحد، كما حصل في العراق منذ البدء.

إن الإحساس بالتآمر المنبثق من الطبيعة التأمرية ذاتها لدى حزب البعث قد دفعت به غلى خلق دولة بوليسية أمنية داخل الدولة القائمة، لها قوانينها وقواعدها الخاصة وتقاليدها وأساليب عملها التي لا تدين بأي قانون مدني أو دستور، فدستورها الرئيس الذي يقودها، فهو الذي يصدر القوانين والأوامر والإجراءات. وقد أخضع البعث الشعب لهذه السياسة منذ البدء. ومن قاوم هذه الوجهة انتهى إما إلى السجن ثم الموت وإما إلى خارج البلاد. إن عمليات الإعدام التي صدرت عن المحاكم الخاصة ومحكمة الثورة هي أقل بكثير من قرارات الإعدام غير المسجلة التي أجهزت قوى الأمن الداخلي والقومي على المعارضين في أقبية هذه الأجهزة.

---

١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

وفي الوقت الذي مارس حزب البعث ومجلس قيادة الثورة هذه السياسة الأمنية القاسية وغير الشرعية في مجال الأمن والهيمنة على السلطة، قرر مواجهة القوى السياسية باعتماد سياسات أخرى على المستويين العربي والدولي من جهة، وعلى المستوى الاقتصادي من جهة أخرى. وكانت تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف، وهي:

١. انتهاج سياسة عربية ودولية تحاول كسب تأييد الحكومات العربية وحكومات البلدان الأخرى بهدف فرض العزلة على القوى السياسية العراقية المعارضة لحزب البعث.

٢. اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية تكسب الجماهير الشعبية إلى جانبها. وهذه الخطوة ستقود بدورها إلى الهدف الثالث، وهو وضع هذه الأحزاب أمام واحد من الحالتين:

٣. إما اضطرار الأحزاب السياسية إلى التعاون مع قيادة حزب البعث، أو أنها ستصاب بالعزلة عن الجماهير. وفي الحالتين ستكون قيادة البعث هي الرابحة، إذ أنها كانت تريد بالمحصلة النهائية أن تصل إلى هدف ثالث لم يكن معلناً، ولكنه كان يتجلى في مجمل سياسات ومواقف حزب البعث وأعني به: الانفراد بالسلطة بشكل كامل وتصفية مواقع تلك الأحزاب السياسية وتبويش الأرضية التي تقف عليها وضرب قياداتها بعد عزلها عن جماهيرها.

ومن هنا بدأ البعث يمارس إجراءات متفرقة حيثما عنت لصدام حسين أو المكاتب الاستشارية التي شكلها لمساعدته في بلورة بعض المقترحات. وبمعنى أخر، لم تكن للحكم سياسات متكاملة، وكانت المبادرة بيد مجلس قيادة الثورة بسبب وجود السلطة بيديه وانفراده بالحكم وامتلاك الأجهزة الأمنية المستعدة لمراقبة التغيرات الجارية في الوضع العام. وبدأت هذه السياسة بإجراءات على المستوى الدولي والعلاقات العربية.

سياسات البعث على المستوى الدولي

مارس نظام البعث الجديد سياسة خارجية ذات أبعاد أربعة، وهي:

١. التقرب إلى الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى من خلال عقد اتفاقيات جديدة معها.

٢. الادعاء بمحاربة الإمبريالية والرجعية الدولية، مع السعي لإقامة أوسع العلاقات الاقتصادية معها.

٣. محاولة إقامة علاقات تعاون واسعة مع دول عدم الانحياز على أساس أن العراق يشكل جزءاً من بلدان العالم الثالث وعدم الانحياز وحركة التحرر الوطني المعادية للاستعمار والاحتكارات الأجنبية.

٤. السعي لإقامة علاقات طيبة مع المنظمات الدولية وكسبها إلى جانب سياساتها التي كانت تبدو وكأنها موجهة ضد الاستعمار.

وسنحاول أن نتطرق إلى عدد من هذا النقاط المهمة، ولكن السؤال الأساسي هو: هل كان البعث يسعى حقاً إلى انتهاج سياسات تعبر عن تحول في نهجه الذي مارسه في عام ١٩٦٣، أم أن الهدف كان في حينها يكمن في مواقع أخرى.

إن المسيرة اللاحقة لحزب البعث أكدت الشكوك التي كانت تدور في أذهان الكثير من القوى الديمقراطية واليسارية وجمهرة كبيرة من الشيوعيين العراقيين التي كانت تؤكد ما يلي:

إن المحاولات التي مارسها البعث كانت تسعى منذ البدء تحقيق جملة من الأهداف التي تتناقض مع المعلن من الأمور، وأعني بذلك ما يلي:

١. إشاعة الخلاف في ما بين القوى المعارضة لسياسة البعث من خلال طرح أهداف وسياسات معينة تتناقض من حيث المبدأ مع ما يريدون تنفيذه فعلاً.

٢. عزل القوى السياسية العراقية المخالفة والمعارضة لسياسات البعث القمعية عن الأوساط الشعبية وعن قوى حركة التحرر العربي والدولي وعن البلدان الاشتراكية.

٣. عزل حركة التحرر الوطني الكردية عن حلفائها في الداخل والخارج وشق وحدة الصف الوطني والإجهاز على القضية الكردية وقواها الأساسية.

٤. تصفية الأجواء لهيمنة البعث على الدولة والمجتمع والاقتصاد الوطني وموارد الدولة المالية.

٥. تصفية القوى السياسية المعارضة لها عبر التحالف مع واحدة لضرب الأخرى، ومع قوى أخرى لضرب الثانية وهلمجرا إلى أن تنهي مقاومة كل القوى السياسية المحلية.

٦. البدء بتنفيذ سياسة البعث المركزية على الصعيد العربي والمنطقة، أي فرض وحدة عربية تحت قيادة البعث.

٧. ويبدو أن المخطط الرئيسي لهذه الوجهة في حزب البعث لم يكن أحمد حسن البكر، بل كان صدام حسين وحده، رغم أنه قد عبأ حوله في كل مرحلة من المراحل مجاميع معينة لتحقيق أهداف تلك المرحلة، ثم سعى للتخلص منهم واستبدالهم بجماعات أخرى لمرحلة قادمة. وهو ما أكده بوضوح الدكتور جواد هاشم، وزير التخطيط في أول وزارة عراقية في أعقاب إبعاد النايف والداوود عن الحكم، حيث كتب يقول:

"كان صدام تلك الفترة، يخطط بهدوء وتأنّ لمستقبله السياسي، ووضع في خدمته أجهزة المخابرات ومؤسسات الحزب لتصفية مناوئيه من جهة، ولبناء قاعدة حكمه المقبل من جهة أخرى. لقد حرص صدام، خلال الفترة التي كان فيها أحمد حسن البكر رئيساً لمجلس قيادة الثورة، على إظهار القيادة العراقية على أنها قيادة جماعية، ولكنه بعد تسلمه منصب الرئاسة، لم يسمح إطلاقاً باحتمال وجود خصومات داخل القيادة، أو اختلاف في وجهات النظر حتى وأن كان الاختلاف منطقياً أو صغيراً، كما لم يسمح بأن يكون هناك شريك له في السلطة، سواءً كان الشريك فرد أو مجموعة"[١٣].

بدأ النظام بمحاولة التقرب إلى الاتحاد السوفييتي ومجموعة البلدان الاشتراكية لتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والحوار السياسي معها. ولكن لم يكف عن التعاون مع الدول الغربية لإيجاد توازن معين في تلك العلاقات. وكان أبرز إجراء في هذا الصدد هو الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية. هذا الإجراء الذي أحدث دوياً كبيراً في المجتمع الدولي،

---

١٣ هاشم، جواد د. مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام حسين. مصدر سابق. ص ١٦٩.

سواء في الدول الرأسمالية أم الدول الاشتراكية، إذ كان العراق أول دولة خارج المجموعة الاشتراكية تعترف بهذه الدولة وتقيم علاقات دبلوماسية معها، قد سمح للنظام العراقي أن يبتز الدول الاشتراكية، وخاصة قادة جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وأول مهمة أنجزها النظام في مجال التعاون الاقتصادي التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لتطوير صناعة النفط الوطنية. وقد غادر وفد عراقي برئاسة نائب رئيس الجمهورية الفريق الركن صالح مهدي عماش إلى موسكو ووقع على اتفاقية تحت عنوان افتاقية التعاون الاقتصادي والفني لتطوير صناعة النفط" بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في الرابع عشر من تموز عام ١٩٦٩. وقد تضمنت الاتفاقية التي استندت إلى عقد عام يلتزم الطرف السوفييتي بموجبه إنجاز المهمات التالية:

" – تهيئة وتشغيل حقل النفط في شمال الرميلة لغرض الإنتاج بسعة ٥ مليون طن في السنة مع إمكانية زيادة الإنتاج إلى ١٨ مليون طن في السنة.

– إنشاء خط أنابيب النفط من منطقة إنتاج النفط إلى ميناء الفاو.

– تقوم المؤسسات السوفييتية بالأعمال التصميمية الخاصة لتهيئة وتشغيل حقل النفط لغرض الإنتاج ولإنشاء خط أنابيب النفط ولجميع المرافق الأخرى وفقاً للتعليمات التصميمية المقدمة من قبل الطرف العراقي"[١٤]. (راجع الملحق رقم ٢).

وكان لهذه الاتفاقية تأثير كبير على موقف الاتحاد السوفييتي من النظام العراقي بعد أن كانت قد سبقه موقف الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، إضافة على توقيع اتفاقية جديدة لاستثمار الكبريت مع جمهورية بولونيا الشعبية، وأجرت تعديلات إيجابية هامة على قانون الإصلاح الزراعي. وانعكس ذلك في الخطاب الذي ألقاه السكرتير الأول للحزب الشيوعي العراقي، عزيز محمد، في اجتماع الأحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو في حزيران/يونيو ١٩٦٩ حين أكد ما يلي:

---

١٤ وزارة الثقافة والإعلام. الاستثمار المباشر للنفط في العراق. مديرية الإعلام العامة. بغداد. مطبعة الجمهورية. ١٩٧٠. ص ٩.

"لقد أعلن حزب البعث أنه قد هجر نهج ١٩٦٣. وأنه يدعو إلى تأليف جبهة وطنية يشارك فيها حزبنا، ولا يريد الانفراد بالحكم. وقد اتخذت الحكومة الجديدة بعض الخطوات في طريق إزالة آثار الماضي السيئة كإطلاق سراح السجناء الوطنيين وإعادة استخدام معظم المفصولين سياسياً باستثناء أوساط معينة من العسكريين التقدميين. كما اتخذت الحكومة في الآونة الأخيرة خطوات وطنية جريئة ضد الاستعمار والاحتكارات الإمبريالية: إذ اعترفت اعترافاً كاملاً بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وعقدت اتفاقية استثمار الكبريت مع جمهورية بولونيا الشعبية، وأجرت تعديلات إيجابية هامة على قانون الإصلاح الزراعي"[١٥].

وبالتالي حظي العراق بتأييد البلدان الاشتراكية وأبدت استعدادها للتعاون مع العراق، في حين لم يكن الغرب مرتاحاً لمثل هذه الخطوات المتلاحقة التي لم يكن يتوقعها ولا مستعداً لها. وكانت ألمانيا الديمقراطية التي فوجئت بالقرار أكثر البلدان الاشتراكية سعادة واستعداداً لتقديم أقصى أشكال التأييد لحزب البعث والنظام الجديد القائم والتهليل للخطوة التي قدم عليها النظام. ولا شك في أن هذه الخطوة العراقية كانت البداية لحصول اعترافات أخرى بالجمهورية الألمانية الديمقراطية وعودتها تدريجاً إلى المجتمع الدولي، إذ كانت تعاني من عزلة غربية ودولية فعلية، ومن ثم دخولها فيما بعد إلى عضوية الأمم المتحدة. وفاجأت هذه الخطوة القوى السياسية العراقية أيضاً. ولم تكن هذه الإجراءات الخارجية سوى توفير الضمانات الدولية لنجاح الخطوة التي أقدم عليها النظام في الأول من حزيران/يونيو ١٩٧٢ بتأميم مصالح شركة النفط العراقية والتي سنأتي عليها لاحقاً.

كانت مواقف التأييد التي التزمت بها الدول الغربية عموماً والدول الصناعية الكبرى خصوصاً، وبشكل أخص الولايات المتحدة الأمريكية، إزاء إسرائيل في النزاع العربي — الفلسطيني، بغض النظر عن طبيعة السياسات الخاطئة التي تمارسها إسرائيل في فلسطين والأراضي التي احتلت بعد حرب حزيران عام، ١٩٦٧ قد تسببت بتفاقم الكراهية والعداء

---

١٥ محمد، عزيز. خطاب الرفيق عزيز محمد رئيس وفد الحزب الشيوعي العراقي في اجتماع الأحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو (٥–١٧، حزيران ١٩٦٩. صادر عن الحزب الشيوعي العراقي. بغداد. ١٩٦٩. ص ٧.

الشعبي لهذه الدول، إضافة إلى مواقف هذه الدول من مفاوضات النفط بين العراق وشركات النفط الأجنبية التابعة لعدد منها، خاصة وأن القوى القومية كانت تنادي صراحة بالقضاء على إسرائيل وترفض الاعتراف بوجودها وعضويتها في الأمم المتحدة، فأجبرت حكومات العديد من الدول العربية إلى مقاطعة التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان العراق واحداً من تلك الدول التي ساهمت بهذه المقاطعة. وعندما انتزاع حزب البعث للسلطة لم يجد في مقدوره الدعوة إلى إعادة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنها كانت من أكثر الدول تهريجاً بالعداء للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن المقاطعة لم تكن جادة وفعلية، إذ كانت الولايات المتحدة ما تزال تستورد النفط الخام العراقي ويتعامل العراق مع شركات دولية ترتبط بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة نظراً للتشابك في ما بين رؤوس الأموال العائدة للدول الصناعية وفي بنية الشركات الصناعية والتجارية والعلاقات المالية على الصعيد العالمي. ورغم الهجوم المستمر على الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، كان النظام العراقي يسعى إلى إعادة العلاقات الطبيعية مع جميع الدول الرأسمالية بكل السبل المتوفرة. ولم يكن هذا النهج خاطئاً، ولكنه لم يكن نظيفاً، إذ كان يتم وراء ظهر المجتمع والكذب عليها، أي ممارسة سياسة ذات وجهين أحدهما معلن والآخر مبطن. وهي الحقيقة التي كانت معروفة للكثير من القوى السياسية العراقية والدول العربية، ولكنها لم تكن بالضرورة معروفة لجميع الناس أو حتى للبعثيين منهم، وهو ما يؤكده الوزير العراقي السابق الدكتور جواد هاشم حين نقل حديثاً جرى بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة، أحمد حسن البكر، وبينه في كانون الأول من عام ١٩٦٨ بداية عام ١٩٦٩، أي بعد مجيء البعث إلى السلطة بأشهر قليلة، إذ كتب يقول:

" — نريد منك أنا وصدام حسين أن تدرس موضوعاً آخر هو: كيف تلغي المقاطعة التجارية مع أمريكا من دون أن يُحدث هذا الإلغاء أي رد فعل سلبي في صفوف الحزب. فأنت تعرف أن أكثر البعثيين شبان متحمسون ولا يفهمون من أمور السياسة الدولية شيئاً. أريد أن ألغي المقاطعة بشكل هادئ. هل لديك مقترحات؟

كان الطلب مفاجئاً. لم أستطع تقديم مقترحات آنية له، ثم أن الأمر يعود إلى وزير الاقتصاد وليس إلى وزير التخطيط. وعندما أبديت له هذه الملاحظة، ضحك البكر وقال: التخطيط هو تخطيط البلد. أذهب وخطط لهذا الأمر وقدم إليَ تقريراً حول المقاطعة من دون أن تخبر أحداً. اكتبه بخط يدك، ولا حاجة إلى طباعته.

بعد يومين أو ثلاثة قدمت إلى البكر تقريراً – بخط اليد – أقترح فيه إصدار "تعليمات" من لجنة التموين العليا (التي أصبحت فيما بعد مجلس تنظيم التجارة) نلغي بموجبها مقاطعة البضائع الأمريكية. ومن أجل ألا تحدث تلك التعليمات بلبلة عقائدية في صفوف الحزب ونتهم بالعمالة والخيانة والجاسوسية، فقد اقترحت أن يكون نص التعليمات كالآتي: بناء على مقتضيات المصلحة العامة، ونظراً إلى استمرار أميركا في سياستها العدوانية ضد مطامح الأمة العربية، فقد قررت لجنة التموين العليا ما يلي:

١ – استمرار مقاطعة البضائع الأمريكية.

٢ – يستثنى من أحكام الفقرة (١) أعلاه البنود من كذا إلى كذا من بنود تصنيف التجارة الدولية.

والواقع أن الفقرة (٢) من التعليمات استثنت ما يقارب ٩٠ ٪ من البضائع الأمريكية من أحكام المقاطعة.

صدرت التعليمات بتوقيع وزير الاقتصاد، وبقي الكادر الحزبي معتقداً أن مقاطعة أمريكا وبضائعها مستمرة"[١٦].

ولم تكن هذه المخاتلة مقتصرة على الجانب الاقتصادي وعلى العلاقات مع الولايات المتحدة فحسب، بل كان شاملة لجميع السياسات والمواقف، بما في ذلك العلاقات الداخلية ومع المجتمع العراقي وقواه السياسية. ومن هنا كانت تنبثق عدم الثقة المشروعة بقيادة حزب البعث والسلطة السياسية والتي برهنت الحياة والوقائع اللاحقة صحتها.

وفي ذات الفترة بذل النظام الحاكم جهوداً حثيثة لإقامة علاقات طبيعية مع كل من بريطانيا وفرنسا، إضافة إلى العلاقات اقتصادية والسياسية المتنوعة والواسعة التي كانت

---

١٦ هاشم، جواد د. مذكرات "مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام". مصدر سابق. ص ٤٢/٤١.

للنظام مع عدد من الدول الأوروبية الغربية، ومنها جمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا وسويسرا ... الخ.

وعلى صعيد المنظمات الدولية أبدى النظام الجديد اهتماماً خاصة بعدد من هذه المنظمات وحاول الولوج إليها سواء أكان على صعيد المجتمع الدولي الرسمية أم على صعيد المنظمات غير الحكومية مثل مجلس السلام العالمي، واتحاد الشبيبة الديمقراطي العالمي، واتحاد الطلاب العالمي، واتحاد النساء الديمقراطي العالمي واتحاد النقابات العالمي. إذ كان النظام قد أدرك أهمية ودور هذه المنظمات على صعيد العمل الجماهيري والإعلام والدعاية في صفوفها لصالح النظام وسياساته وجعله مصدّاً ضد القوى الأخرى التي كانت تسعى إلى فضح سياساته غير الديمقراطية. وعلى مدى سنوات هذه المرحلة استطاع فعلاً إلى اختراق والتغلغل إلى بعض هذه المنظمات واحتلال مواقع مهمة له أو التأثير عليها إزاء القضايا التي تمس النظام مباشرة على الصعيد العالمي. وحاول عقد العديد من المؤتمرات في العراق، وبشكل خاص بالتنسيق مع مجلس السلام العالمي الذي كان يعمل ويوجه من قبل القادة السوفييت ووفق السياسة السوفييتية على الصعيد الدولي والإقليمي حينذاك.

وتسنى لحزب البعث تحقيق النجاح في الدخول إلى بعض هذه المنظمات والتأثير المباشر على بعضها الآخر بعد أن أقام "الجبهة الوطنية والقومية التقدمية" مع الحزب الشيوعي العراقي، إذ كان الأخير يحتل مواقع مهمة في جميع تلك المنظمات وله تأثير مباشر عليها، وبالتالي تنازل عنها، طوعاً تحت ضغوط داخلية ودولية عديدة لصالح منظمات حزب البعث ونشاطاته في هذه المجالات.

وقد أسهم الاتحاد السوفييتي و"النصائح" التي كان يقدمها من خلال تلك التنظيمات الدولية بدور بارز وقسط وافر في إقناع قيادة الحزب الشيوعي بضرورة فسح المجال لمنظمات النظام العراقي بالعمل في المنظمات الدولية. ولا شك في أن المنظمات الجماهيرية في الاتحاد السوفييتي وفي الدول الاشتراكية الأخرى لم تترك علاقاتها مع المنظمات الجماهيرية المرتبطة بالحزب الشيوعي العراقي أو تلك التي كانت ترتبط بالقوى

الكردستانية أو الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولكن لم يبق لتلك المنظمات العراقية من تأثير ملموس ومباشر كما كان لها عندما كانت المنظمات البعثية بعيدة عنها.

وفي الفترة التي أعقبت تأميم مصالح شركات النفط الأجنبية في شمال العراق (كركوك والموصل) تسنى لحزب البعث بموارده المالية أن يبذخ في العطاء المالي لهذه المنظمات أو لبعض من قادتها بهدف التغلغل والتأثير عليها لصالحه ولصالح التغطية على سياساته القهرية في العراق. وعلينا أن نشير إلى أن الكثير ممن كان يعمل في هذه المنظمات كان قد تفسخ فعلياً وأصبح عرضة لقبول الرشوة المالية أو مكاسب أخرى.

الفصل الثاني

واقع التطور الاقتصادي خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٩/١٩٨٠

المدخل

اتسمت الفترة الأولى من سنوات حكم البعث ١٩٦٨–١٩٧٩/١٩٨٠ بمصادرة مستمرة ومتصاعدة للحريات الديمقراطية البسيطة التي توفرت في نهاية فترة عبد الرحمن عارف والتي فرضها الوضع المعقد والصعب للنظام حينذاك. واقترنت بغياب الحياة الدستورية والدستور الدائم وبمصادرة فعلية وكاملة لحقوق الإنسان وإرادة الشعب، بالرغم من التعاون السياسي الشكلي الذي توصلت إليه المفاوضات بين حزب البعث الحاكم والحزب الشيوعي العراقي بإقامة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في العراق بقيادة حزب البعث منذ تموز/يوليو العام ١٩٧٣. وكان النظام يغوص من سنة إلى أخرى في حمى الاستبداد الذي مارسه مجلس قيادة الثورة وحزب البعث والذي بدأ يتماثل مع فترة حكم البعث القصيرة في العام ١٩٦٣. ومع نهاية هذه الفترة اشتدت الهيمنة الفردية لصدام حسين وفرض النظام الاستبدادي الشمولي أو المطلق في أنحاء البلاد.

لم تكن لحزب البعث سياسة اقتصادية واضحة فهو يدعو إلى إقامة الاشتراكية وفق مفهوم الاشتراكية الوطنية التي سار عليها الحزب النازي في ألمانيا. ففي الوقت الذي كان يدعو من جانب إلى انبعاث الأمة العربية من جديد والاستناد إلى رؤية سلفية لهذه الأمة و"أمجادها في فترة الفتوحات الإسلامية" وقادتها الذين تسنى لهم فتح العالم بأساليب مختلفة، ولكنها كانت في الغالب الأعم عبر الحروب والغزوات والقتل والتدمير واستعمار المناطق الأخرى، وإلى تقديس القومية العربية و"الافتخار" بالعروبة، كما يفعل النازيون العنصريون عادة، وتسعى إلى تحقيق شعار أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة، كان حزب البعث في الوقت نفسه يدعو إلى إقامة الاشتراكية، التي لم تكن تعني بأي حال سوى سيطرة

الدولة على موارد البلاد والتحكم الحكومي بالاقتصاد من خلال النخبة البيروقراطية الحاكمة وتأمين مصالح الجهاز الذي يراد له أن يشكل القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي البعثي القائم. وأطلق على هذه الاشتراكية "الجديدة" بالاشتراكية العربية.

لم يكن لحزب البعث برنامج اقتصادي حين وصل إلى السلطة في عام ١٩٦٣، كما لم يكن له برنامج اقتصادي واضح حين وصل إلى السلطة ثانية في صيف العام ١٩٦٣. ولهذا كانت سياسته الاقتصادية ذات طبيعة عفوية انتقائية تتحرك وفق قناعات ورغبات السياسي الحاكم وأهوائه ومصالحه.

إن الفترة التي نحن بصدد البحث فيها تتوزع على مرحلتين متماثلتين في بعض الجوانب ومتمايزتين في جوانب أخرى. وقد تجلت هذه السياسة الاستبدادية لنظام الحكم على المستوى الداخلي في الحياة والحركة الاقتصادية وفي مجمل العملية الاقتصادية والاجتماعية بشكل صارخ. وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى بعض أبرز جوانب التطور الاقتصادي في هذه الفترة وعبر المرحلتين والتعرف على طبيعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي مارسها النظام والمعوقات التي واجهتها والحلول التي طرحها النظام ثم التشابك بين العوامل السياسية والاقتصادية التي أكدت صحة المقولة التالية: إن السياسية والاقتصاد يشكلان وجهان لعملة واحدة ويعبران عن طبيعة الحكم وخصائصه واتجاهات سيره ومدى تأثيره على حياة المجتمع. وتنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى ١٩٦٨–١٩٧٤، والمرحلة الثانية ١٩٧٤–١٩٧٩/١٩٨٠.

المبحث الأول:

المرحلة الأولى: ١٩٦٨-١٩٧٤

كان لا بد للبعث الذي واجه باباً موصدة في وجهه من جانب القوى السياسية العراقية المختلفة أن يتحرى عن أساليب وسياسات جديدة تساعده في تبرير انقلابه على حكم عبد الرحمن محمد عارف والعمل على بناء أولي لثقة الناس به التي افتقدها خلال العقد المنصرم والتي اقترنت بسياسات البعث في فترة حكم قاسم ومشاركته في تعقيد الأوضاع والتهيئة لانقلاب شباط ووقيادة الانقلاب الدموي ضد الجمهورية الأولى بقيادة عبد الكريم قاسم. ومن هذا المنطلق ورغبة في منافسة وتبويش الأحزاب السياسية الأخرى للانفراد الكامل بالسلطة، تصدى الحكم إلى أبرز القضايا التي كان الشعب يبدي اهتماماً خاصا بها وهي:

- الموقف من عملية التنمية الاقتصادية في البلاد
- الموقف من قطاع النفط الخام والمفاوضات مع شركات النفط الأجنبية وعملية التأميم.
- الموقف من التجارة الخارجية.
- الموقف من المسألة الزراعية والإصلاح الزراعي.
- الموقف من قطاع الدولة ودور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الموقف من القطاع الصناعي

أولاً: الموقف من عملية التنمية الاقتصادية في البلاد

سارت الفترة الأولى الواقعة بين ١٩٦٨-١٩٧٠ في مجال التنمية الاقتصادية على أساس الاستمرار بتنفيذ المشاريع التي وضعاها الخطة السابقة للفترة ال١٩٦٥-١٩٦٩ من جانب حكم عبد السلام محمد عارف وتواصلت في فترة حكم عبد الرحمن محمد عارف. ولم تكن عملية تنفيذ مشاريع تلك الخطة جارية بشكل جيد، بل كانت بطيئة جداً وبعيدة كل البعد عن الطموحات التي تضمنتها شكلياً تلك الخطة الاقتصادية، إذ لم تكن تنسجم مع ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

١. غياب الحريات الديمقراطية عن المجتمع وابتعاد الناس عن المشاركة الفعلية في مناقشة الخطة أو التعبير عن رأيها فيها، إضافة إلى غياب الرقابة عليها وعلى نشاط أجهزة الدولة من قبل المجتمع.

٢. قيام أجهزة الدولة بوضع خطة اقتصادية وفق رؤية بعض المسؤولين عن الشأن الاقتصادي دون ملاحظة الإمكانيات الفعلية المتوفرة لتنفيذ المشاريع سواء أكانت من جانب الدولة أو القطاع الخاص أو القدرات الفعلية المتاحة لهذا الغرض.

٣. الإدارة الاقتصادية السيئة والمتخلفة والمركزية المشددة وعدم جدية أجهزة الدولة في تنفيذ تلك المشاريع الاقتصادية وابتعادها عن التفكير في مصالح المجتمع الأساسية، إضافة على تفاقم الفساد الوظيفي والمالي في أجهزة الدولة ولدى جمهرة غير قليلة من المسؤولين عن السلطة السياسية والشؤون الاقتصادية.

وعند سقوط النظام لم تكن قد بقيت من سنوات الخطة سوى عامين، في حين لم يكن تنفيذ المشاريع قد ارتفع عن نسبة تتراوح بين ٢٠-٢٥٪ فقط. ولهذا يمكن القول بأن حزب البعث لم يتسلم من أصحابه القوميين اقتصاداً متقدماً أو مزدهراً، بل كان الاقتصاد يعاني من ضعف وتخلف شديدين وتبعية حادة ومكشوفية على التجارة الخارجية وموارد النفط الخام. وكان مستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان رديئة عموماً والفجوة بين الأغنياء والفقراء في اتساع ملحوظ. وخلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧٠ كانت أجهزة وزارة التخطيط والوزارات الأخرى تعمل على طرح خطة جديدة للفترة ١٩٧٠-١٩٧٤ .

وفي نيسان/أبريل من العام ١٩٧٠ صدر القانون رقم (٧٠) متضمنا خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤. اعتمدت الخطة القومية الجديدة من حيث الدراسة والتشريع على بعض الأسس الجديدة واستندت إلى الخبرات التي تكونت وتراكمت لدى العاملين في أجهزة التخطيط العراقية ولدى الخبراء العرب والأجانب الذين جرى تعيينهم في العراق، إضافة إلى خبرات بعض الدول الاشتراكية التي وضعت تحت تصرف النظام. وقد حدد المخطط ثلاثة مؤشرات أساسية هي: أولاً: الأهداف" وثانياً: الوسائل والأدوات" وثالثا: أساليب العمل. وفيما يلي نشير إلى أهمها:

أ. الأهداف

حدد المخطط في الدولة البعثية الجديدة أربعة أهداف رئيسية، وهي:

- التحول من اقتصاد متخلف وتابع إلى اقتصاد متقدم ومستقل، أي تغيير بنية الاقتصاد العراقي من اقتصاد وحيد الجانب إلى اقتصاد متنوع ومتكامل ومتناسق يتمتع بالديناميكية الداخلية، وهذا يعني تحقيق التوازن في الاقتصاد العراقي وتخليصه من اعتماده الوحيد الجانب على إيرادات النفط الخام وزيادة صادراته من السلع الأخرى المنتجة محليا، وجعل الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي يحل محل السلع المستوردة وضمان الأمن الغذائي للعراق.
- تحقيق ارتفاع محسوس في مستوى المعيشة وذلك بزيادة معدل النمو الاقتصادي وضمان درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي.
- إيلاء اهتمام خاص بإدخال واستخدام التقنيات والأساليب الحديثة في التنمية القومية وبخاصة مشاريع التنمية الصناعية لضمان رفع إنتاجية العمل وتحسين نوعية الإنتاج.
- إجراء تغيير في التوزيع الجغرافي للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية العراقية باتجاه التوسع نحو الأقطار العربية وبلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية، واعتبار السوق العربي مجالا حيويا لنشاط الاقتصاد العراقي، كما أن التنمية العراقية يفترض أن ينظر إليها على إنها جزءاً عضوياً من التنمية العربية المنشودة وجزءاً من الجهود الموجهة صوب الوحدة الاندماجية العربية.

ب: الأدوات والوسائل

أكد المخطط الاقتصادي تصميمه على اعتماد الوسائل والأدوات التالية في عملية التنمية :

- الاعتماد على التخطيط الشامل في وضع وتنفيذ ومتابعة تنفيذ عملية التنمية القومية. وهذا يتطلب بدوره الانطلاق من تخطيط بعيد المدى يستهدف تحقيق مهمات إستراتيجية محددة في الاقتصاد العراقي، ثم يجري توزيع التكاليف الاستثمارية للمشاريع المقررة ضمن التصور الإستراتيجي على خطط خمسية وبرامج سنوية.

- الاعتماد على موازنـة ماليـة وماديـة لمشـاريع الخطـة الخمسـية، أي إنهـا لم تعـد خطـة استثمارية فحسب، بل تتضمن أيضا الإنتـاج والتوزيـع والتشـغيل والتأهيـل والعلاقـات الاقتصادية الدولية.
- السعي لتأمين التوازن في مسـتويات تطـور القطاعـات الاقتصـادية المختلفـة بمـا يـؤمن معدلات نمو متجانسة نسبيا.
- عدم الاستثناء الأجهزة التنفيذية، أي الوزارات والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ مشاريع الخطة من المشاركة في مناقشتها، ولكن الكلمة تبقى في النهاية لمجلس التخطيط.
- الاعتماد على قطـاع الدولـة ومـوارد الدولـة الماليـة في تحقيـق التنميـة الاقتصـادية دون التفريط بقدرات القطاع الخاص والقطاع المختلط. وفي ضوء ذلـك يجـرى الأخـذ بتوزيـع الاسـتثمارات المقـررة علـى ثلاثـة قطاعـات أساسـية هـي: القطـاع الحكـومي المركـزي والقطاع العام الممول ذاتيا والقطاع الخاص والمختلط.
- اسـتخدام السياسـات الماليـة، ومنهـا النقديـة والسـعرية والائتمانيـة والتجاريـة للتـأثير المباشر في وجهة التنمية القومية.
- وضع موار البلاد الطبيعية بيد الدولة وتحـت تصـرف قطاعهـا الاقتصـادي اسـتناداً إلى أحكام الدستور المؤقت الذي نص على "الثروات الطبيعية ملك الدولة، وهي التي تكفل حسن استغلالها".

ج: أساليب العمل

- اعتمد المش
- رع، مجلس قيادة الثورة، الأساليب التالية في وضع وتنفيذ ومتابعة تنفيذ عملية التنمية المركزية المشددة في عمليات تحديد أهداف ووضـع وتنفيذ ومتابعة تنفيذ خطـة التنميـة القومية. إذ تخضع كل هذه العمليـات لإشـراف وتوجيـه وقيـادة مجلـس قيـادة الثـورة مباشرة. ومجلس قيادة الثورة يشرف ويقود مباشرة مجلس التخطيط تسـاعده في ذلـك العديد من الأجهزة الخاصة مثل الدائرة الاقتصادية في مجلس قيادة الثورة ...إلخ.

- الفصل بين الأجهزة المنفذة لتلك العمليات، أي الفصل بين أجهزة التخطيط (وزارة التخطيط) وأجهزة التنفيذ (الوزارات والمؤسسات)، وأجهزة المتابعة التابعة إلى مجلس التخطيط.
- وأكد المشرع بأن "مسؤولية التخطيط تقع على عاتق جميع المواطنين، إعدادا، وتنفيذا، ومتابعة، ذلك لأن نجاح التخطيط وسلامة التنفيذ يتوقفان على المشاركة الإيجابية بين جهاز التخطيط المركزي وبين الأجهزة المختلفة بالدولة والأفراد العاملين بها على مختلف المستويات ...إلخ.
- وعمد المخطط إلى تأمين توفير كوادر ومختصين في شؤون التخطيط وفتح دورات لتأهيل الكوادر الإدارية والفنية لممارسة الأساليب الحديثة في التخطيط.

تفاصيل الخطة القومية ١٩٧٠-١٩٧٤

وفي ضوء الأهداف والوسائل والأساليب المقررة، وفق مفهوم المخطط لها، عمد المشرع إلى تبني التخصيصات الاستثمارية التالية حيث تبنى توزيعها باتجاهين: حصة كل قطاع اقتصادي من تلك الاستثمارات أولا، ومصدر التمويل ثانيا. (جدول رقم) [١٧].

١٧ المصدر: التقرير السنوي ١٩٧٠. البنك المركزي العراقي. دائرة الإحصاء والأبحاث. بغداد. مطبعة العاني. ١٩٧٠. ص ٦٣.

التوزيع القطاعي للاستثمارات المقررة بخطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤
بآلاف الدنانير

القطـــاع	القطاع العام: حكومي مركزي	القطاع العام: الاعمال العام والادارة المحلية	القطاع العام: المجموع	القطاع الخاص*	المجموع
الزراعة	١٨٥٠٠٠	٨٠٠٠	١٩٣٠٠٠	١٨٠٠٠	٢١١٠٠٠
الصناعة	١٠٦٦٠٠	٥٥٩٥٠	١٦٢٥٥٠	٥٠٠٠٠	٢١٢٥٥٠
التعدين والمقالع	١٠٠٠	١٥٣٥٠	١٠٤٥٥٠	—	١٥٤٥٥٠
الكهرباء	٢٤٤٠٠	٢٥٠٠	٢٦٩٠٠	—	٣٦٩٠٠
مجموع القطاعات السلعية	٣١٧٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٥٣٧٠٠٠	٦٨٠٠٠	٦٠٥٠٠٠
النقل والمواصلات والتخزين	٦٠٠٠٠	٥٤٢٩٠	١١٤٢٩٠	٣٥٠٠٠	١٤٩٢٩٠
التجارة والمال	—	١٧٥٠٠	١٧٥٠٠	١٥٠٠٠	٣٢٥٠٠
مجموع قطاعات التوزيع	٦٠٠٠٠	٧١٧٩٠	١٣١٧٩٠	٥٠٠٠٠	١٨١٧٩٠
الاسكان	١٠٠٠	٩٢٥٠	١٠٢٥٠	١٥٠٠٠٠	١٦٠٢٥٠
خدمات اخرى	٧٤٠٠٠	٢٠٧٥٠	٩٤٧٥٠	١٧٠٠٠	١١١٧٥٠
مجموع قطاعات الخدمات	٧٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١٦٧٠٠٠	٢٧٢٠٠٠
استثمارات اخرى متفرقة	١٣٦٠١	—	١٣٦٠١	—	١٣٦٠١
مجموع الاستثمارات المقررة للقطاعات	٤٦٥٦٠١	٣٢١٧٩٠	٧٨٧٣٩١(**)	٢٨٥٠٠٠(***)	١٠٧٢٣٩١
قروض والتزامات دولية					
قروض للدوائر الحكومية	٢٧٣٠٠	—	٢٧٣٠٠	—	٢٧٣٠٠
التزامات دولية	٤٤٠٠٠	—	٤٤٠٠٠	—	٤٤٠٠٠
المجموع العام	٥٣٦٩٠١	٣٢١٧٩٠	٨٥٨٦٩١	٢٨٥٠٠٠	١١٤٣٦٩١

(*) بضمنه القطاع المختلط
(**) بضمنه الاستثمارات فى البناء والتشييد موزعة على القطاعات
(***) بضمنه استثمارات قطاع المقاولات (البناء والتشييد)

ويستدل من الجدول أعلاه على الاتجاهات المهمة التالية:

– أن قطاع الدولة المركزي والممول ذاتيا قد هيمنا معا على ٧٣,٤ ٪ من إجمالي الاستثمارات المقررة في الخطة، ما عدا القروض والالتزامات الدولية، وعلى ٨٨,٩ ٪ من مجموع تخصيصات القطاعات السلعية، في حين بلغت حصة القطاع الخاص والمختلط ٢٦,٦ ٪ من إجمالي الاستثمارات.

– وأن المخطط منح القطاعات السلعية النسبة الكبرى من إجمالي التخصيصات حيث بلغت ٥٦,٤ ٪ من إجمالي الاستثمارات المقررة، في حين بلغت حصة قطاعات التوزيع والخدمات ١٧,٠ ٪ و٢٥,٤ ٪ على التوالي.

– تقاربت حصة كل من القطاعين الزراعي والصناعي في مجموع استثمارات القطاعات السلعية حيث بلغتا على التوالي ٣٤,٩ ٪ و٣٥,١ ٪، أو ١٩,٧ ٪ و١٩,٨ ٪ من إجمالي الاستثمارات المقررة على التوالي.

– وأن الخطة تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن بين الاستثمارات الموجهة لإغراض الإنتاج وتلك الموجهة لإقامة مشاريع الهياكل الارتكازية (البنية التحتية) المحفزة للنمو الاقتصادي.

– ويلاحظ أن الدولة قد وجهت نسبة عالية من استثماراتها للقطاع الصناعي التحويلي والاستخراجي، إضافة إلى الطاقة الكهربائية. فقد بلغت حصة الصناعة والتعدين والمقالع والكهرباء مجتمعة ٣٤٤ مليون دينار عراقي أو ما يعادل ٨٠,٦ ٪ من إجمالي استثمارات الدولة المقررة في القطاعات السلعية.

وكانت خطة المشاريع الصناعية تتضمن حقلين رئيسيين: الاستمرار بتنفيذ مشاريع من خطط سابقة ومشاريع جديدة. وتركزت أغلب المشاريع الجديدة في الصناعات البتروكيماوية ومصفى البصرة والتعدين والصناعات الغذائية ومشروعات المسح الجيولوجي، في حين تركزت التوظيفات التكميلية في مشروعات الغزل والنسيج والمشروعات الغذائية والإنشائية والكيماوية والأدوية وبعض مشاريع الطاقة الكهربائية ومعمل ألآلات الزراعية في الإسكندرية ...الخ. وقد وزعت تلك الاستثمارات على وزارة

الصناعة ووزارة النفط والمعادن، إضافة إلى بعض المؤسسات العامة التي ترتبط بوزارة الصناعة أيضا، رغم الإستقلال النسبي الذي تتمتع به تشريعا.

وبلغ عدد المشاريع الجديدة في الخطة القومية ٥٨ مشروعاً من أصل ٢٣٩ مشروعاً، وبلغ إجمالي تخصيصاتها الاستثمارية المقررة ١٠١ مليون دينار، أو ما يعادل ٢٣٪ من إجمالي تخصيصات الخطة.[١٨]

وفي جانب مصادر التمويل المالي حدد قانون الخطة مصادر التمويل الخاصة بالاستثمارات الحكومية المركزية وقدرها ب ٥٣٦,٩ مليون دينار عراقي. ولكن القانون لم يشر بكلمة واحدة إلى مصادر تمويل قطاع الدولة الممول ذاتيا والقطاعين الخاص والمختلط. وترك ذلك لمبادرات تلك المؤسسات والإدارات المحلية والقطاع الخاص. وكانت إيرادات النفط الخام المقدرة (٤٢٥ مليون دينار) تشكل نسبة قدرها ٧٩,٢٪ والثروات المعدنية الأخرى حوالي ١,١٪، إضافة إلى ٦,٧ ٪ من مصادر تمويل داخلية أخرى وحوالي ١١,١ ٪ يمكن تغطيتها من القروض الداخلية والدولية.[١٩]

يمكن اعتبار الخطة القومية ١٩٧٠–١٩٧٤ خطوة متقدمة على طريق التنمية الوطنية من حيث الإعداد والتخطيط ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تقرر إقامتها. وفي ظروف العراق السياسية البالغة التعقيد تعتبر الخطة إلى حد غير قليل طموحة ليس من السهل إنجازها بأي حال. ووجد هذا الطموح المبالغ فيه تعبيره في معدلات النمو المقترحة في مختلف فروع الاقتصاد الوطني وفي المؤشرات الكلية كالدخل القومي ومعدل حصة الفرد الواحد منه، أو في القدرة على تغيير بنية الاقتصاد العراقي وتحقيق التوازنات فيه أو تقليص اعتماده على موارد النفط المالية. ومع ذلك فلو قدر لها أن تنفذ لدفعت بالاقتصاد العراقي، رغم كل نواقصها، خطوة مهمة إلى أمام على طريق التنمية الرأسمالية، على طريق

---

١٨ النصراوي، عباس. الاقتصاد العراقي. ١٩٥٠–٢٠١٠. ترجمة الدكتور محمد سعيد عبد العزيز. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ١٩٩٥. ص ٩٧.

١٩ راجع: قانون الخطة القومية للفترة ١٩٧٠–١٩٧٤. ملاحظات حول الخطة القوميةوزارة التخطيط. . بغداد. ١٩٧٠.

الانتقال إلى العلاقات الرأسمالية. إلا أن هذه الخطة لم تختلف كثيرا من حيث الجوهر عن سابقتها كثيرا. ويمكن تسجيل الملاحظات التالية:

– لم يكن تبني البعث للاشتراكية أصيلا، رغم الادعاء بذلك. فالبعث في الجوهر حزب برجوازي صغير كان يتطلع إلى تنمية العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الاقتصاد والمجتمع العراقي. وجاء هذا التبني نتيجة الموقف التنافسي الذي أنبرى له إزاء الحزب الشيوعي في العراق الذي كان يدعو إلى الاشتراكية كهدف بعيد المدى، أي أن الهدف المرحلي للحزب الشيوعي لم يكن الاشتراكية بأي حال من الأحوال. ونتيجة لذلك سعى البعث إلى تضمين الخطة بعض الشعارات والمهمات التي تتطلبها مرحلة الانتقال من العلاقات الإنتاجية الرأسمالية إلى العلاقات الإنتاجية الاشتراكية، في حين أن العراق كان ما يزال يواجه مرحلة الانتقال من بقايا العلاقات ما قبل الرأسمالية إلى العلاقات الرأسمالية. وعلى هذا الأساس فإن رفع تلك الشعارات لم يستند إلى أرضية الواقع من جهة، كما لم تين سوى واجهة للمزاحمة والتنافس السياسي غير الواقعي من جهة أخرى.

– وفي ضوء هذه الحقيقة كانت الخطة تعبيراً عن سياسة انتقائية من مواقع ومدارس فكرية وسياسية واقتصادية عديدة لا يجمعها أي جامع. وقد كان هذا الموقف ليس تعبيرا عن موقف مجلس قيادة الثورة ورغباته فحسب، بل وعن القوى التي استخدمها مجلس قيادة الثورة ومجلس التخطيط لوضع الخطة الخمسية، ومنهم الخبراء من البلدان الاشتراكية أو من الدول العربية والمجاورة.

– وكانت الخطة في طموحها، رغم إنها كانت أقل طموحا من سابقتها من حيث التخصيصات الحكومية وغيرها، قد تجاوزت إمكانيات العراق التنفيذية الفعلية، سواء الإدارية أم الفنية، لضمان صرف واستخدام عقلانيين للموارد الاقتصادية الموجهة لإغراض التنمية.

– وكانت الخطة، رغم الادعاء باعتمادها التخطيط البعيد المدى ودراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، فإنها في الجوهر لم تكن سوى حاصل جمع انتقائي لمشاريع كانت الوزارات قد وضعتها وفق تقديرات لا تقوم على الوعي الحقيقي بحاجات العراق ومتطلبات التنمية الفعلية المنسجمة مع إمكانياته الفعلية.

– ورغم تأكيدات الخطة على ضرورات تحقيق الرفع المستمر لإنتاجية العمل وبالتالي تقليص التكاليف والاستخدام الفعال للطاقات الإنتاجية المتوفرة، فإن كل الدلائل كانت تشير إلى عكس ذلك. ووجد ذلك تعبيره في عدد غير قليل من المؤشرات التي سنأتي على ذكرها فيما بعد.

– ومع ادعاء المشرع بأن الخطة تستوجب تضافر الجهود والمشاركة الواسعة للعاملين، فإن سير وضع الخطة وتنفيذها جسد إلى أقصى الحدود الطبيعة الفردية الاستبدادية لقادة الدولة والمسؤولين بالتعاقب عن إدارة العمليات المختلفة والوزارات والمؤسسات النوعية المسؤولة. لقد كانت الديمقراطية غائبة تماما عن عمليات وضع الخطة وعن عمليات تنفيذ المشاريع الاقتصادية أو إدارة الناجز منها. وكان غياب الديمقراطية لا يشمل نشاط الخطة والوزارات والمؤسسات فحسب، بل المجتمع بأسره الذي لم يشارك في مناقشة أهداف الخطة وكيفية وضعها وتنفيذها والرقابة ومتابعة التنفيذ.

– وأن الخطة، رغم ادعاء واضعيها، تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي العراقي، كانت تجسيدا لتطلعات إقليمية ضيقة أكثر مما كانت قومية.

– كما أن واضع الخطة قد ابتعد كلية عن التفكير بالتخطيط الإقليمي لصالح التنمية المنسقة بين جميع مناطق العراق، أي بين كردستان العراق ووسط وجنوب العراق، حيث برز الاهتمام محدوداً بالمنطقة الشمالية ومنها منطقة كردستان.

– وخلال عملية تنفيذ مشاريع المنهاج الاستثماري السنوي لعام ١٩٦٨/١٩٦٩ وعام ١٩٦٩/١٩٧٠ ومشاريع الخطة القومية برزت وتنامت أساليب البعث اللاديمقراطية في الموقف من العاملين. إذ كان هدف القيادات البعثية التي تولت المراكز الحساسة في الإدارة والاقتصاد تبعيث حزبي لدوائر الدولة وفرض أساليب العمل الحزبية على هذه المؤسسات وضمان هيمنة المسؤول الحزبي وحقه في اتخاذ القرار بمعزل وبغض النظر عن العاملين في تلك المؤسسات.

– واتخذت مشاريع الخطة الخمسية فرصة ثمينة من جانب أجهزة الدولة البعثية لزيادة عدد العاملين بغض النظر عن مدى حاجة تلك المشاريع إلى قوى عاملة جديدة، وبعيداً كل

البعد عن التفكير بالإنتاجية وتقليص التكاليف أو تحسين النوعية. ونتيجة لكل ذلك تضخمت الأجهزة الإدارية والقوى العاملة في تنفيذ مشاريع الخطة التابعة للوزارات، إضافة إلى إنها اعتبرت مجالاً رحباً للاغتناء والحصول على الامتيازات.

– ورغم الحديث عن إيجاد مصادر جديدة لإغراض التمويل الحكومي، فإن الدولة قد فرطت بشكل صارخ بالسياسات المالية والنقدية والضريبية والسعرية والتجارية، إضافة إلى سياسات الادخار والتمويل في تحقيق التأثير الاقتصادي الإيجابي لزيادة الموارد المالية المتوفرة للتنمية القومية. كما لم تستخدم الروافع الاقتصادية المناسبة لهذا الغرض، تلك الروافع التي تربط بشكل ديناميكي بين الأجر والمكافئات والحوافز المعنوية من جهة، والإنتاجية والتكاليف الفعلية والقيمة والأرباح والنوعية والسعر من جهة أخرى. ولم تكن الضرائب المباشرة على الدخل تشكل جزءا مهما من نصيب الميزانية الاعتيادية أو من نصيب خطة التنمية القومية، إذ أن خطة التنمية لم تحدد العلاقة القائمة بين الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الضرائب. وكانت موارد الدولة المالية المتأتية من عواد النفط الخام هي المسؤولة عمليا إلى أقصى الحدود عن تمويل خطة التنمية والميزانية الاعتيادية، وكانت المسؤولة عن توفير العملة الصعبة.

واقع تنفيذ مشاريع الخطة القومية ١٩٧٠–١٩٧٤

أثناء سير عملية تنفيذ الخطة القومية استطاعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إجراء تعديل على حصة الدول التي كانت تعتمد مبدأ المناصفة في توزيع عوائد النفط الخام من ٥٠٪ إلى ٥٥٪. وكان هذا يعني زيادة في إيرادات العراق المالية المتأتية من أرباح تصدير النفط الخام العراقي عبر شركات النفط الاحتكارية. كما ارتفعت أسعار النفط الخام من خلال تنفيذ قرارات الأوبك بالارتباط مع زيادة الطلب على النفط الخام في السوق الدولية. وفي أوائل عام ١٩٧٢ بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركات النفط الأجنبية بناء على طلب العراق للنظر في عدد من القضايا المعلقة بين الطرفين. وكانت الحكومة العراقية تطالب بديون مستحقة للعراق في ذمة الشركات ناشئة عن تنفيق الريع والفوائد المترتبة على ذلك، ومعالجة موضوع نشاط شركة النفط الوطنية وإنتاج وتصدير

النفط الخام ...الخ. وأبدت الشركات تعنتا وعدم استجابة مما دفع الحكومة العراقية إلى إعلان قرار التأميم في منتصف عام ١٩٧٢. وبعد موافقة شركات النفط على قرار التأميم والاعتراف بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ في منتصف عام ١٩٧٣، أزداد إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي وارتفعت عوائد العراق من نفطه المصدر لثلاثة عوامل أساسية:

*تسلم العراق لعوائد النفط كاملة ١٠٠٪"

- ارتفاع كميات النفط المستخرج والمصدر يومياً وعلى مدار السنة.
- بدء تعديل وارتفاع أسعار النفط الخام من جانب دول الأوبك بالارتباط مع الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط الخام. وقد تعاظم الطلب على النفط الخام في أعقاب حرب أكتوبر وأزمة عام ١٩٧٣. وقد أطلق على الوضع النفطي الجديد فيما بعد بالفورة النفطية.
- التعديل الذي حصل في حصة العراق من عوائد النفط الخام المصدر من ٥٠٪ إلى ٥٥٪.

ونتيجة لكل ذلك ارتفعت إيرادات العراق من النفط الخام بمستوى رفيع جدا وانعكست على موارد وميزانية الخطة والميزانية الاعتيادية، حيث كان الموقف القانوني يؤكد ضرورة توجيه ٥٠٪ من إيرادات النفط الخام لصالح عملية التنمية القومية. ومع بدء التغيير في موقف الدولة من عملية التنمية والذي مارسته منذ عام١٩٦٩ فأن التجلي الصارخ له بدأ في المنهاج الاستثماري لعام ١٩٧٥ وفي الخطة الجديدة للفترة ١٩٧٦–١٩٨٠ والتي سنبحث فيها في إطار المرحلة الثانية. وبسبب الزيادة الكبيرة في موارد العراق المالية قرر مجلس قيادة الثورة تعديل ورفع تخصيصات الخطة القومية ١٩٧٠–١٩٧٤ بنسبة عالية تجلت في تخصيصات المناهج الاستثمارية السنوية وفي إجمالي تخصيصات الدولة للسنوات ١٩٧٠–١٩٧٥، أي مّد الخطة عمليا لسنة أخرى. وأصبحت لوحة التخصيصات والتعديلات التي أدخلت عليها والصرف الفعلي للفترة ١٩٧٠–١٩٧٥ على النحو التالي:

تخصيصات الخطة والمنهاج الاستثماري ١٩٧٠–١٩٧٥

والتخصيصات المعدّلة والصرف الفعلي للاستثمارات بألاف الدنانير العراقية

السنة	التخصيصات الأولى	التخصيصات المعدّلة	المصروف الفعلي منها	نسبة الصرف إلى المعدلة ٪*
١٩٧٠	116530	116530	78052	67.0
١٩٧١	113264	202000	153782	51.4
١٩٧٢	103170	134500	128529	95.6
١٩٧٣	102993	310000	243985	78.7
١٩٧٤	100944	169000	576368	49.3
١٩٧٥	-	1076000	916254	78.4
الإجمالي	637845	3008030	2096970	69.7

المصدر: قانون خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠–١٩٧٤ المالية والمذكرة التفسيرية. مجلس التخطيط ووزارة التخطيط. الجمهورية العراقية. بغداد. الوقائع العراقية. العدد ١٨٦٢/ السنة الثانية عشرة. ١ نيسان ١٩٧٠. المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ص ٢٦٩–٢٧٢.

ويفترض أن يشار هنا إلى عدد من الملاحظات المهمة:

- أن التعديلات التي أدخلت على التمويل المالي للخطة لم يرتبط بحصول تحولات فعلية في قدرات العراق الفنية والمادية، بل جاءت نتيجة الارتفاع بموارد العراق المالي المتأتية من استخراج وتصدير شركات النفط الأجنبية وزيادة عوائد العراق المالية منها.
- وأن هذه التعديلات لم ترافقها عملية تهيئة واسعة وضرورية لمواكبة إدخال الزيادة الكبيرة في التخصيصات المالية.
- وأن هذه الزيادة في تخصيصات الخطة جاءت بسبب وجود قانون يقضي بتوجيه ٥٠٪ من حصة العراق من إيرادات النفط الخام لصالح خطة التنمية، وليس بسبب الحاجة الفعلية للموارد المالية.

- أن كفاءة الصرف لا تعني بأي حال كفاءة الأداء وحسن استخدام الموارد المالية المقررة، بل أن الدلائل كلها كانت تشير إلى سقوط الحكومة في دائرة التفريط الشديد بموارد الدولة المالية وبممارسة سياسة بذخية غير معهودة في العراق، إضافة إلى الممارسات السيئة والفاسدة لأجهزة الدولة والمسؤولين الكبار.

وعند محاولة التعرف على أوجه الصرف نجد أمامنا اللوحة التالية:

العلاقة بين المخصص والمصروف الفعلي حسب القطاعات الاقتصادية

للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٥ بآلاف الدنانير العراقية

القطاعات	التخصيصات	المصروف الفعلي	نسبة التنفيذ٪
الزراعة	573711	308376	53,8
الصناعة	839000	619884	73.9
النقل والمواصلات	385268	315464	81. 9
المباني والخدمات	471000	272367	57.8
أجهزة التخطيط والإحصاء	21024	10041	47.7
قروض الدوائر والمؤسسات	114600	144931	126.5
الالتزامات الدولية	63055	56246	89.2
نفقات استثمارية متفرقة	540372	369661	68.4
المجموع العام	300803	2096970	69.7

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. مصدر سابق. ص ٢٧٣-٢٧٨.

وعند المقارنة بين نسب التنفيذ أو الصرف الفعلي وبين الأرقام الأساسية التي وردت في الخطة القومية ١٩٧٠-١٩٧٤ سيلاحظ بأنها قد تجاوزت حقا تلك المبالغ فيما عدا العام

الأول، وكانت النسب كما يلي على التوالي: ٦٧,٠ ٪، ١٣٥,٨ ٪، ١٢٤,٦ ٪، ٢٩٧,٠ ٪ و٥٧١,٠ ٪.

ومن نافل القول أن نشير إلى أن عملية تغير البنية الاقتصادية في الاقتصاد العراق لا يمكن توقع حصولها خلال خطة خمسية واحدة أو حتى ثلاث خطط خمسية، بل تحتاج إلى تخطيط بعيد المدى وباستراتيجية واضحة وعبر خطط خمسية تلتزم بتلك الاستراتيجية وتسعى إلى تحقيقها. ولكن كان المفروض أن تكون الخطة القومية ١٩٧٠–١٩٧٤/١٩٧٥ أن تضع الأساس المادي للمرحلة المقبلة، وهي التي لم تتحقق، إذ لم تكن المشاريع التي أقرت تسمح بنشوء مثل تلك القاعدة. ولهذا لم تستطع هذه الخطة والخطة التي تلتها من أن تؤثر على بنية الاقتصاد العراقي شيئاً مهماً، بل كل الدلائل كانت تشير إلى أنها عمقت من وحدانية الجانب في التطور الاقتصادي وزيادة دور النفط في تكوين الدخل القومي وفي سياسات البذخ في الصرف المالي.

ومن الجدير بالإشارة أن النظام الدكتاتوري في العراق لم يوجه أي اهتمام لمعالجة مشكلات التخلف الاقتصادي في منطقتين مهمتين من مناطق العراق الأكثر تخلفاً، وهي منطقة كردستان، رغم غنى مواردها النفطية والمعدنية والزراعية ومياه العيون فيها، وكذلك المنطقة الجنوبية في ما عدا محافظة البصرة التي حظيت بعدد من المشاريع الاقتصادية ومنها منشآت البتروكيماويات. ومن هنا استمرت حالة البطالة الواسعة في هاتين المنطقتين من العراق بالقياس إلى بغداد وبعض المحافظات التي وجت عناية خاصة من جانب النظام بها.

ثانياً: الموقف من قطاع النفط الخام والمفاوضات مع شركات النفط الأجنبية وعملية التأميم

رغم تنفيذ البند الخاص الوارد في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ حول استعادة العراق لـ ٩٩,٥ ٪ من مجموع الأراضي التي كانت تحت تصرف شركات النفط الأجنبية الثلاث العاملة في العراق (شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة) من أجل التنقيب عن البترول فيها، ورغم صدور قانون تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية، فأن

شركات النفط الاحتكارية استمرت في السيطرة بشكل كامل على قطاع استخراج وتصدير النفط الخام. كما تحكمت عبر ذلك بكميات استخراجه وتصديره ووجهة تصديره وأسعاره، وبالتالي تحكمت فعليا في مقدار عوائد العراق المالية السنوية منه. وكانت حكومة عبد الرحمن محمد عارف قد بدأت بمفاوضات مع شركات إيطالية وفرنسية للتعاقد معها على التنقيب عن النفط الخام واستخراجه في الأراضي التي تمت مصادرتها وفق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ومحاولة إقامة شركة بغداد..الخ والتي لم تثمر عن نتيجة مناسبة. كما أن مفاوضات الوفد العراقي مع وفد شركات النفط الأجنبية هي الأخرى لم تثمر عن نتيجة إيجابية، إذ لم يستطع عبد الحمن محمد عارف الوصول إلى موقف محدد بشأن النتائج التي تم التوصل إليها من قبل الوفدين المتفاوضين.

وبعد وصول البعث إلى السلطة ثانية، أتجه مجلس قيادة الثورة إلى ممارسة سياسة جديدة في قطاع النفط الخام تستند إلى ما يلي:

– تعزيز مواقع شركة النفط الوطنية وتوسيع قاعدة نشاطها الإنتاجي والاستفادة من خبرة وإمكانيات البلدان الاشتراكية في مجال التنقيب عن النفط واستخراجه.

– تعزيز علاقات العراق النفطية مع دول الأوبك والأوابك وتنشيط النهج المعارض لتحكم شركات النفط الاحتكارية في اقتصاد النفط دوليا والمطالبة باستعادة هذه البلدان بعض حقوقها في ثرواتها الأولية.

– الدخول في مفاوضات مباشرة مع شركات النفط الاحتكارية بهدف زيادة استخراج وتصدير النفط الخام وانتزاع حقوق العراق القديمة وضمان فرض رقابة الدولة على نشاط شركات النفط الأجنبية في البلاد.

ولم يكن في مقدور تلك المفاوضات أن تنجح لولا لجوء الحكم إلى مجموعة من العوامل المحركة والمؤثرة والمساعدة في دعم الموقف العراقي، ومنها:

* نشر محاضر المفاوضات والكشف عن مواقف شركات النفط الاحتكارية على النطاقين الداخلي والدولي، وبالتالي تحريك الناس لصالح موقف الحكم[٢٠].

---

٢٠ الاقتصاد. مجلة. ملحق العدد ١٧/مايس ١٩٧٢. ملف كامل عن آخر تطورات معركتنا النفطية. النص الكامل لمحضر المفاوضات بين الحكومة وشركات النفط. بغداد. مطبعة الشعب. ص ٨٣–١٨٦.

* دعوة القوى السياسية المختلفة إلى إعلان موقفها من المفاوضات وتعبئة الناس ضد مواقف شركات النفط الأجنبية.

* توسيع علاقات التعاون والتنسيق الاقتصادي والسياسي مع العديد من الأقطار العربية، ولكن على نحو خاص مع البلدان الاشتراكية وبلدان حركة التحرر الوطني لضمان مساندتها في صراعها ضد الكارتيل العالمي للنفط.

* محاولة ترصين الجبهة الداخلية لفترة قصيرة من أجل الانتهاء من مفاوضات النفط مع شركات النفط الأجنبية. ففي الرابع عشر من أيار/مايو ١٩٧٢ قرر مجلس قيادة الثورة إجراء تعديل وزاري أدخل بموجبه مجموعة من الشخصيات غير البعثية، ومن بينهم شخصيتان من الحزب الشيوعي العرقي، وهما عام عبد الله ومكرم الطالباني.

وواجهت المفاوضات مصاعب جمة حول مطالب العراق بدفع ما بذمة شركات النفط الأجنبية من ديون ترتبت بسبب تراكم تنفيق الريع والفوائد المركبة المترتبة عليها والتي قدرت مجتمعة في عام ١٩٧٢ بحدود ٩٩ مليون دينار عراقي، ودعوة الشركات إلى زيادة الاستثمارات الرأسمالية في صناعة النفط الخام في العراق وتحديث منشآت استخراج النفط الخام، والكف عن الضغط على العراق من خلال تقليصها لكميات النفط المستخرجة والمصدرة، إضافة إلى دعوة العراق إلى نقل شركات النفط الأجنبية مكاتبها في لندن إلى بغداد، إذ يصعب على العراق حينذاك فرض رقابته على نشاط وحسابات الشركات، ثم البحث في حق العراق في امتلاك نسبة معينة من رأس مال الشركة بما يعادل ٢٠ ٪ من إجمالي التوظيفات وفق اتفاقية سان ريمو القائمة منذ عام ١٩٢٠ والموقعة من فرنسا وبريطانيا والتي تم بموجبها فرض الانتداب على المستعمرات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط ومنها العراق والسيطرة على الموارد الأولية لهذا البلدان مع "موافقة الدول الاستعمارية بمنح حق للبلدان المسُتعمَرة" للمشاركة بنسبة ٢٠٪ من رأس مال الشركات التي تؤسس في هذه البلدان لاستغلال مواردها الأولية. وأخيراً رفض شركات النفط الأجنبية الاعتراف بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. ورغم الإنذار الذي وجهه العراق في منتصف مايس/ أيار عام ١٩٧٢ للاستجابة لمطالب العراق، فإن موقف الشركات كان

الرفض والدعوة إلى تشكيل لجنة تحكيم دولية رفضها العراق مـن حيـث المبـدأ. وفي ضـوء ذلك لجأ مجلس قيادة الثورة في الأول من حزيران/يونيو عام ١٩٧٢إلى إصـدار القـانون رقـم ٦٩. فماذا تضمن قانون تأميم مصالح شركات

النفط الأجنبية في العراق.

نص قانون التأميم

بعد مرور تسعة شهور أذعنت الشركات في الأول من آذار عام ١٩٧٣ لقرار التـأميم، كمـا وافقت على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. وكان لهذا الإجراء أثر كبير على حصـول تغـير في مواقف الجماهير الواسعة، إضافة إلى مواقف بعض قوى المعارضة السياسية لسلطة البعـث حينذاك، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي، لصـالح تأييـد ذلـك الأجـراء وإبـداء الاسـتعداد لدعمه.

ونشأ عن نجاح هذا القرار تطور ملموس في عوائد العراق المالية المتأتيـة مـن اسـتخراج وتصدير النفط الخام، ويمكن للجدول التالي أن يشير بوضوح إلى هذا التطور خـلال الفـترة الواقعة بين ١٩٦٧–١٩٧٥.

كميات إنتاج وتصدير النفط الخام في العراق وعوائده المالية

السنة	كميات النفط المستخرج /مليون طن	كميات النفط المصدر/مليون طن	نسبة ٪ المصدر	عوائد العراق المالية مليون $ أمريكي
١٩٦٧	58,4	56,1	96,1	361,2
١٩٦٨	72.6	69.3	95.5	476.2
١٩٦٩	73.3	69.7	95.1	483.5
١٩٧٠	75.2	72.1	95.9	476.2
٢٩٧١	82.4	78.1	94.8	521.2
١٩٧٢	71.2	67.3	94.5	840.0
١٩٧٣	97.8	93.2	95.3	575.0
١٩٧٤	95.5	89.6	93.8	1317.0

المصدر: ١. المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط– الجمهورية العراقية. بغداد. ص ١٧١.

٢. حبيب، كاظم. النفط ودوره في اقتصاديات العراق ومهامنا في المرحلة الراهنة. مجلة الطريق اللبنانية. العدد ٨١/ ١٩٧١. بيروت. ص ١٠٥.

٣. محمود، طارق شكري د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط "أوبك". وزارة الثقافة والفنون. الجمهورية العراقية. بغداد. دار الحرية للطباعة. ١٩٧٩. ص ١٨.

إن نجاح عملية التأميم التي خاضها الحكم في العراق أدت إلى عدة نتائج مهمة من الناحية الموضوعية وهي:

- انتزاع الثروة النفطية من أيدي الكارتيل الدولي ووضعه تحت تصرف شركة النفط الوطنية وإقرار الشركات الأجنبية بالقانون ٨٠ لسنة١٩٦١ الذي انتزع ٩٩,٥٪ من الأراضي التي كانت تحت تصرف شركات النفط الاحتكارية.

- انخفاض نسبي في كميات النفط المستخرجة والمصدرة في عام التأميم ثم حصول قفزة كبيرة في الإنتاج والتصدير ابتداءً من عام ١٩٧٣.
- ارتفاع كبير في إيرادات العراق المالية السنوية، وهي ناجمة عن أسباب ثلاثة:

١. تحول كل إيرادات تصدير النفط الخام إلى الدولة العراقية وليس نصفها كما كان عليه الأمر ابتداءً من ١٩٥١/١/١.

٢. ارتفاع في كميات النفط الخام المصدر،

٣. وأخيرا التعديل المتسارع الذي طرأ على أسعار النفط الخام لعوامل كثيرة. ووضعت هذه الموارد المالية من الناحية الموضوعية إمكانيات كبيرة تحت تصرف الدولة لتحقيق التنمية الوطنية.

- حصول تحول ملموس في مواقف العديد من القوى السياسية في الداخل وتأييدها لحزب البعث والحكم في الموقف من التأميم.
- حصول تحول نسبي مقرون بالقلق من جانب الجماهير الشعبية الواسعة، ولكنه مع ذلك يعتبر موقفا جديدا إزاء البعث والحكم عموما.
- تجاوز التردد الشديد والوضع النفسي الخاص الذي عم البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام وخوفها من تأميم ثرواتها الأولية وفرض السيطرة الوطنية عليها بعد فشل عملية التأميم في إيران وسقوط حكومة الدكتور محمد مصدق في الانقلاب العسكري الذي نظمته الدوائر الاستعمارية الأمريكية والبريطانية والفرنسية في إيران. وبهذا المعنى كان نجاح قرار التأميم واعتراف الشركات الأجنبية به وموافقتها على التسوية ودفع التعويضات المناسبة انتصاراً لممارسة حق من حقوق مختلف البلدان في السيطرة على ثرواتها الوطنية ووضعها في خدمة تطورها الاقتصادي كما ورد في لائحة الأمم المتحدة والعديد من قراراتها بهذا الصدد.

إلا أن نجاح التأميم وبدء زيادة إيرادات العراق النفطية ارتبط بعدة ظواهر سلبية نؤشرها ابتداءً ونتوسع في بحثها في المرحلة الثانية من هذه الفترة.

- سجلت الزيادة في عوائد النفط الخام بداية تحول ملموس ومتطور بصورة سريعة في سياسة ومواقف النظام باتجاهات تبلورت بوضوح كبير في السنوات اللاحقة من العقد الثامن، ولكنها بدأت مع التقرير السياسي الذي صدر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد ببغداد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ وأذيع من قبل أحمد حسن البكر، أمين سر القطر في ٥، ٦ و٧ آذار/مارس ١٩٧٤.
- كما سجلت زيادة الموارد المالية النفطية توجه العراق بكثافة أكبر نحو مسألتين هما:

١. تنمية وتوسيع الصناعات العسكرية في العراق بالتعاون مع مختلف دول العالم وتأمين استيراد أكبر كمية ممكنة من الأسلحة الحديثة المتطورة والبحث عن إمكانيات إنتاج الأسلحة المحرمة دوليا وذات الفتك والتدمير الواسعين. وسنعالج موضوع الأسلحة في فقرة خاصة لاحقا.

٢. تطور الذهنية العسكرية لدى القيادة البعثية وخاصة لدى صدام حسين والبدء باستخدام القوة لمعالجة القضايا السياسية الداخلية، وفيما بعد الدولية.

٣. التبذير الواسع النطاق بأموال العراق باتجاهات غير عقلانية وعلى مختلف المستويات والمجالات.

٤. مصادرة جزء من أموال النفط الخام لصالح الحزب الحاكم، وخاصة تلك الحصة التي كانت تعود إلى كولبنكيان، وهي ٥٪ من إيرادات النفط الخام، وتحويلها إلى حساب في الخارج لصالح الحزب أو بتعبير أدق لصالح صدام حسين. كتب الدكتور جواد هاشم تحت عنوان "حصة كولبنكيان في نفط العراق" يقول: "كانت مؤسسة كولبنكيان البرتغالية تمتلك ٥٪ من امتيازات نفط العراق. وقد شمل التأميم هذه الحصة على مرحلتين: الأولى في ١ يونيو (حزيران) ١٩٧٢، والثانية في ٢٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٣. قرر صدام حسين، بعد تأميم هذه الحصة، تسجيلها "باسم قيادة الحزب"، الاحتفاظ بعوائدها السنوية في حساب مستقل في الخارج لكي تكون لقيادة الحزب، على حد تعبيره، مبالغ كافية من المال لاستخدامها في العودة إلى الحكم في حال وقوع انقلاب، أو في حال وقوع غزو خارجي (....). وبالفعل، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة

قانوناً بقرار منه، خصص بموجبه ٥ ٪ من عوائد العراق النفطية سنوياً للحزب، تودع في حساب خاص في الخارج وتحت إشراف صدام حسين"[٢١]. ثم يستطرد الدكتور جواد هاشم فيقول: "وحسب تقديراتي، فأن العوائد المتراكمة من هذه النسبة بلغت في نهاية عام ١٩٨٩ حوالي عشرة مليارات دولار أمريكي. وعلى افتراض استثمار تلط المبالغ في ودائع مصرفية ثابتة، وبعائد سنوي بنسبة تتراوح بين ٨ و١٨ ٪ فأن المبلغ المتراكم في نهاية عام ١٩٩٠ يصل إلى ٣١ مليار دولار"[٢٢].

٥. البدء بممارسة سياسة التنمية الانفجارية السيئة الصيت والتي ابتلعت موارد مالية كبيرة جداً دون أن تدفع بالعراق صوب التقدم الحقيقي وبناء القاعدة المادية للتطور الاقتصادي.

ورغم أن قرار الحكومة العراقية كان تأميم النشاط الاقتصادي لشركة نفط العراق وتقديم التعويض عن رؤوس أموالها الموظفة في العراق، فإنها تعاملت مع فرنسا بطريقة أخرى بهدف استمالتها والاستفادة منها ضد شركات النفط الاحتكارية.

ثالثاً: الموقف من قطاع الدولة واتجاهات تطوره

كانت الدعوة لتنمية قطاع الدعوة في العراق قبل وفي أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ ناشئة عن وجهة نظر عملية وواقعية عملت من أجلها جميع القوى الديمقراطية العراقية ومن مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، وبشكل خاص البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة والمثقفين وقوى الطبقة العاملة وجمهرة من الفلاحين الواعين، وكانت تتضمن الأفكار الأساسية التالية:

- أن الدولة العراقية مالكة لمورد اقتصادي كبير يمكن أن يساهم بتنمية معجلة للاقتصاد الوطني العراقي ويغير من بنية الاقتصاد وحالة المجتمع، وأعني به النفط الخام، حيث كان كمورد مالي يمكنه أن يساهم في تنمية المشاريع الإنتاجية والبنية التحتية وبقية

---

٢١ هاشم، جواد د. مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام. مصدر سابق. ص ٧٤/٧٥.

٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ٧٥.

المشاريع الخدمية من جهة، وكورد مادة خام يمكن أن يدخل في إقامة سلسلة من المشاريع الصناعية المهمة لتشكل القاعدة المادية للتنمية الصناعية والاقتصادية وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة وتحسين مستوى الدخل القومي ومستوى حياة الناس.

- وأن القطاع الحكومي قادر، بفضل إمكانياته المالية أن يوفر السلع الأساسية بأسعار مناسبة للنسبة العالية من السكان الفقراء والمعوزين وكخطوة على طريق معالجة التفاوت الواسع نسبياً في مدخولات أفراد المجتمع.
- وأن قطاع الدولة في مقدوره أن يقدم الدعم المباشر وغير المباشر إلى القطاع الخاص من خلال تنمية البنية التحتية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني.
- ولا شك في أن البعض كان يسعى إلى تأمين جزء ولو محدود من العدالة الاجتماعية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي من خلال دور الدولة الاقتصادي في ظل الأوضاع المعروفة حينذاك.
- كما كانت هناك قناعة واقعية بأن ظروف العراق الملموسة وواقع البرجوازية الوطنية وإمكانيات القطاع الخاص الذي لم يجد الفرصة المناسبة للتطور في ظل الهيمنة البريطانية على العراق، عاجز عن تأمين نمو سريع وسليم للاقتصاد الوطني، بل يمكن أن يتعاون مع قطاع الدولة لإنجاز مهمة التنمية الاقتصادية والبشرية.

وكان هناك تيار فكري آخر يرفض هذا النهج ويدعو إلى جعل القطاع الخاص يهيمن بالكامل على الاقتصاد العراقي وأن يعمل قطاع الدولة في مجالات محددة وعندما تنجح المشاريع التي يقيمها ينقلها إلى ملكية القطاع الخاص. وكان في مجلس الوزراء ووزارة الإعمار وزراء يعملون في الغالب الأعم على أساس هذا النهج. وبالتالي كان الخلاف بين الطرفين شديداً في بعض الأحيان.

وفي مسيرة قطاع الدولة في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٨-١٩٦٨ يمكن تسجيل أربع إجراءات حققت تقدماً تدريجياً لقطاع الدولة ونشاطه الملموس، وهي:

١) عند تأسيس مجلس ووزارة الإعمار في العراق في عامي ١٩٥١/١٩٥٢ حيث خصصت مبالغ جيدة لأغراض تنمية المشاريع الاقتصادية، ومنها مشاريع الدولة الصناعية، رغم أن إنجاز بعض تلك المشاريع قد تعطل حقاً.

٢) الدفعة الثانية جاءت في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ حيث توجهت الحكومة إلى التـزام مبـدأ تنمية قطـاع الدولـة مـع تنميـة مسـتمرة وتنشـيط لـدور القطـاع الخـاص. وقـد عقـدت الاتفاقية العراقية السوفييتية لتنمية المشاريع الصناعية في قطاع الدولة. ا

٣) أما الدفعة الثالثة فجاءت مع صدور قـرارات التـأميم لمشـاريع القطـاع الخـاص المحلـي والأجنبي في تموز/يوليو من العام ١٩٦٤.

٤) وكانت الدفعة الرابعة قد بدأت مع صدور قرار تأميم شركة النفط العراقيـة وشـركة نفـط الموصل، حيث وفرت للعراق موارد مالية كبيرة تعادل من حيث المبدأ ضعف مـا كـان يحصل عليه قبل ذاك، حيث كانت النسبة ٥٥٪ من إيرادات النفط الخام الـذي تصـدره شركات النفط الأجنبية. فمع نجاح قرار تأميم شركة نفط العراق بـدأت الدفعـة الجديـدة لنشاط وتوسع قطاع الدولة في فروع الصناعة النفطية الاستخراجية ومصافي الـنفط وفي الصناعة التحويلية، في قطاعـات الزراعـة والنقـل والتجـارة والمـال والتشـييد وفي قطـاع الخدمات المختلفة. إذ أن الزيادة السنوية الكبيرة في إيرادات العراق النفطيـة قـد أطلقـت يد الدولة البعثية للبدء بمحاولة تحقيـق بعـض أحلامهـا السياسـية في المنطقـة العربيـة. كما كان الحكم يرى في قطاع الدولة مجالا رحبا وحيويا لزيـادة تـأثيره في حيـاة الفئـات الاجتماعيـة المختلفـة وفي تكـوين قاعـدة اجتماعيـة واسـعة تـرتبط مصـالحها بمصـالح بالدولة التي هي بيديه من خلال قطاع الدولة والنشاطات التي يمكن أن يشارك بها هـذا القطاع.

ورغم بروز اهتمام ملموس بدور قطاع الدولة من جانـب الحكـم البعثـي والـذي تجلـى في المناهج الاستثمارية والخطة القومية للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤، إلاّ إنه لم يكـن يختلـف كـثيرا عن موقف القوى الناصرية في عهد الأخوين عارف، إذ أن الهدف لم يكن قطاع الدولـة ذاتـه بقدر ما كان وسيلة بيد البعثيين للسـيطرة علـى الاقتصـاد الـوطني ومـوارد الـبلاد الماليـة والتحكم من خلال ذلك بالمجتمع. إلا أن التأميم وموارد النفط المتزايدة جعلت هذا الاهتمام يتفجر دفعة واحدة. وخلال الفترة الواقعة بـين ١٩٦٨-١٩٧٥ يمكـن أن يلاحـظ المـرء هـذا

الاتجاه في تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاعين العام والخاص من الجدول التالي:

إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص للفترة ١٩٦٨–١٩٧٥

بالأسعار الجارية– بملايين الدنانير العراقية

السنة	قطاع الدولة		القطاع الخاص		إجمالي تكوين رأس المال	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
١٩٦٨	٧٥,٨	٥٣	٦٧,٢	٤٧	١٤٣,٠	١٠٠
١٩٦٩	٧٨,٥	٤٩,٩	٧٨,٨	٥٠,١	١٥٧,٣	١٠٠
١٩٧٠	١٠١,١	٥٤,٦	٨٤,٠	٤٥,٤	١٨٥,١	١٠٠
١٩٧١	١٥٠,٠	٥٣,٩	٨٩,٧	٤٦,١	١٨٤,٧	١٠٠
١٩٧٢	١١٤,٧	٥٢,٨	١٠٢,٤	٤٧,٢	٢١٧,١	١٠٠
١٩٧٣	٢١٨,٩	٧٥,٨	٦٩,٧	٢٤,٢	٢٨٨,٧	١٠٠
١٩٧٤	٥٤٢,٦	٨٦,٥	٨٥,٩	١٣,٥	٦٢٨,٥	١٠٠
١٩٧٥	٦٣٢,١	٨٥,٥	١٥٤,٦	١٤,٥	٧٨٦,٧	١٠٠

المصدر: إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات ١٩٧٥–١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. دائرة الحسابات القومية، وزارة التخطيط. بغداد. تموز/يوليو ١٩٧٧. ص ٧–٩.

ويستدل من الجدول على نشوء توازن نسبي في تكوين رأس المال الثابت بين قطاع الدولة والقطاع الخاص خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٨–١٩٧٢ مع ميل لزيادة محدودة لصالح قطاع الدولة. وابتداءً من عام ١٩٧٣، أي مع نجاح قرار التأميم بدأت القفزة في قطاع الدولة، حيث بدأ ينمو بمعدلات عالية نسبياً وسريعة، رغم وجود زيادات غير قليلة في القطاع الخاص أيضا. إلا أن هذا النمو لم يكن سليماً ولا طبيعياً وفي المجالات التي كان المفروض التركيز عليها. فرغم الزيادة المتحققة في تكوين رأس المال الثابت في عام ١٩٧٤

١٩٧٥ بنسبة قدرها ٢٨,٢٪ و١٣٠٪ بالمقارنة مع عام ١٩٦٨، فإن قطاع الدولة قد حقق نسب زيادات مقدارها ٦١٦,٩٪ و٧٣٤٪ في العامين المذكورين بالمقارنة مع عام ١٩٦٨.

تطور مشاركة قطاعي الدولة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

بملايين الدنانير العراقية

القطاعات	١٩٦٩			١٩٧٥		
	قطاع الدولة	القطاع الخاص	إجمالي	قطاع الدولة	القطاع الخاص	إجمالي
الزراعة والغابات والصيد	1	222,3	223,3	2,5	294,8	297.3
النفط الخام	347,5	–	347.5	2115.0	164.0	2279.0
التعدين والمقالع	7.5	0.4	7.9	1.6	7.1	7،8
الصناعة التحويلية	95.6	195.3	290.9	133.0	105.5	238.5
الماء والكهرباء	19.1	-	19.1	17.7	-	17.7
البناء والتشييد	–	108.1	108.1	10.2	81.1	91.2
النقل والمواصلات	36.0	82.5	118.5	79.3	78.3	157.6
تجارة الجملة والمفرد والفنادق	15.0	101.5	116.5	111.3	83.6	194.9
البنوك والتأمين ووكلاء الدور	-	19.6	19.6	58.4	1.8	60.2
ملكية دور السكن	–	59.5	59.5	–	80.5	80.5
الإدارة والدفاع	289.0	–	289.9	372.6	–	372.6
الخدمات	–	–	–	141.1	31.1	172.2
المجموع	810.7	1153.8	1629.5	3042.7	927.8	3970.5

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦، مصدر سابق، ص ١٨٠.

الإطار العام لخطة التنمية القومية الثانية ١٩٧٦–١٩٨٠، وزارة التخطيط، كانون الأول ١٩٧٥، ص ٥٥

الناتج المحلي الدخل القومي في العراق لسنة ١٩٧٦الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد ١٩٧٧، ص٥.

في ضوء الجدول أعلاه يكمن ملاحظة ما يلي:

-ارتفاع كبير في مشاركة قطاع الدولة في تكوين الناتج المحلي للقطاعات السلعية والتوزيعية، وهي أساس تكوين صافي الدخل القومي وتأمين التراكمات الضرورية للتنمية اللاحقة. إذ بلغت نسبتها في عام ١٩٦٩ حوالي ١١,٦٪ و ٢٧,٧٪ على التوالي، وأرتفعت في عام ١٩٧٥ إلى ٧٧,٧٪ و٦٠,٣٪

-عند إستثناء قطاع النفط الخام من القطاعات السلعية تنخفض المشاركة النسبية لقطاع الدولة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٩ إلى ٩,١٪ ثم ترتفع قليلا جدا إلى ٩,٨٪ في عام ١٩٧٥.

وفي الوقت الذي كان أحد أهداف الخطة تقليص دور النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إرتفعت مكانته النسبية من ٢١,٣٪ في عام ١٩٦٩ إلى ٥٧,٤٪ وأزداد تأثيرموارده المالية في الحياة الاقتصادية.

ويستدل من هذا أيضا أن القطاع الخاص، رغم كل الموارد التي وجهت لقطاع الدولة، كان ما يزال يحتل المركز الأول في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات السلعية والتوزيعية عدا النفط الخام. ويعود هذا الأثر إلى ثلاث حقائق :

أ – توسع نشاط القطاع الخاص في إقامة مشاريع اقتصادية صغيرة تدخل في حيز الإنتاج الفعلي بعد فترة وجيزة، إضافة إلى إنها في منأى عن إحتمال التأميم لإي سبب كان"

ب– إستمرار تخلف قطاع الدولة عن تحقيق الإستغلال العقلاني للسعات الإنتاجية المتوفرة في منشآته والضعف البارز في إنتاجية العمل"

ج– قلة المنشآت الحكومية الجديدة التي دخلت في حيز الإنتاج في تلك الفترة.

وفي ضوءا الأرقام المتوفرة يمكن الإشارة إلى الاتجاهات التالية:

* حصول ارتفاع كبير في مشاركة قطاع الدولة في تكوين الناتج المحلي للقطاعات السلعية والتوزيع، وهي أساس تكوين صافي الدخل القومي وتأمين التراكمات الضرورية للتنمية اللاحقة. إذ بلغت نسبتها في عام ١٩٦٩ حوالي ١١,٦٪ و ٢٧,٧٪ على التوالي، وارتفعت في عام ١٩٧٥ إلى ٧٧,٧٪ و٦٠,٣ ٪ على التوالي.

* عند استثناء قطاع النفط الخام من القطاعات السلعية تنخفض المشاركة النسبية لقطاع الدولة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٩ إلى ٩,١ ٪ لترتفع قليلا جدا إلى ٩,٨ ٪ في عام ١٩٧٥.

* وفي الوقت الذي كان أحد أهداف الخطة تقليص دور النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت مكانته النسبية من ٢١,٣ ٪ في عام ١٩٦٩ إلى ٥٧,٤٪ وأزداد تأثير موارده المالية في الحياة الاقتصادية.

* ويستدل من هذا أيضا على أن القطاع الخاص، رغم كل الموارد التي وجهت لقطاع الدولة، كان ما يزال يحتل المركز الأول في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات السلعية والتوزيع في ما عدا النفط الخام. ويعود هذا الأمر إلى عدة حقائق:

أ – توسع نشاط القطاع الخاص في إقامة مشاريع اقتصادية صغيرة تدخل في حيز الإنتاج الفعلي بعد فترة وجيزة، إضافة إلى إنها كانت في منأى عن احتمال التأميم لأي سبب كان.

ب– استمرار تخلف قطاع الدولة عن تحقيق الاستغلال العقلاني للسعات الإنتاجية المتوفرة في منشآته والضعف البارز في إنتاجية العمل والتشغيل الواسع للأيدي العاملة أكثر مما تستوجبه العملية الإنتاجية.

ج– قلة المنشآت الحكومية الجديدة التي دخلت في حيز الإنتاج في تلك الفترة.

د– غياب التنمية العقلانية والتغيير المنشود في بنية القطاع الصناعي والتنمية الوطنية من خلال رؤوس أموال الدولة، أي أن استثمارات الدولة لم توجه في هذه المرحلة والمرحلة

اللاحقة صوب إجراء تعديل أو تغيير مطلوب في بنية الاقتصاد العراقي وفي بنية قطاع الدولة لصالح إزاء التخلف البنيوي في العملية الاقتصادية العراقية بشكل عام.

هـ كما أن المخطط لزيادة وتحسين دور قطاع الدولة في العملية الاقتصادية لم يهتم بأي حال بتغيير دور الدولة في مجال التنمية الإقليمية والبدء بإزالة الفجوة لقائمة بين مستوى التطور في عدد قليل جداً من المحافظات في مقابل تخلف غالبية المحافظات الأخرى وخاصة في كردستان العراق وفي جنوب ووسط العراق. وسنلاحظ هذه الظاهرة بوضوح كبير حين نتتبع تطور الاقتصاد العراقي في الفترة الثانية من هذه المرحلة، أي الفترة ١٩٧٤/١٩٧٥–١٩٧٩/١٩٨٠.

رابعاً: الموقف من قطاع التجارة الخارجية

من الخصائص التي تتميز بها اقتصاديات البلدان النامية اعتمادها الكبير على التجارة الخارجية في تكوين أو استنزاف الجزء الأكبر من دخلها القومي. ويبرز هذا بوضوح في حجم التبادل التجاري لهذه البلدان وهيكل التجارة الخارجية، سواء أكانت بالنسبة للاستيرادات أم الصادرات السنوية وفي ميزانها التجاري ومن ثم في ميزان مدفوعاتها. ويكون الاقتصاد الوطني في مثل هذه الحالة حساسا جدا لقطاع التجارة الخارجية ومكشوفا على الخارج. وكان هذا هو وضع العراق في فترة الحكم الملكي. وبعد ثورة تموز عام ١٩٥٨ بذلت أولى المحاولات لتوسيع التبادل التجاري وتنويع السلع المصدرة وإجراء تغيير نسبي في التوزيع الجغرافي لصالح البلدان الاشتراكية بعد أن كان محصورا بالعالم الرأسماليبشكل تام، وبالتحديد ببريطانيا العظمى، وتغيير بنية الاستيرادات، إضافة إلى إشراك الدولة في العلاقات التجارية الدولية. وقد تحققت خطوات مهمة ولكن محدودة على هذا الطريق، بعد انقلاب شباط عام ١٩٦٣، وبالتحديد بعد استيلاء عبد السلام محمد عارف وأخيه عبد الرحمن محمد عارف على السلطة، إذ توفرت للبرجوازية التجارية الكبيرة، رغم التأميمات التي حصلت في عام ١٩٦٤ وشملت بعض مصالحها، أن تستعيد مواقعها وأن توسع قاعدتها بعناصر كثيرة من العسكريين المتقاعدين أو من أقرباء العسكريين الذين كانوا في الخدمة

حينذاك، وأن تزيد من أرباحها وتأثيرها السلبي على التنمية الصناعية وعلى حركة السـوق المحلية. وقد لعبت هذه الفئات دورا كبيرا في استنزاف قطاع الدولة من الباطن، تماما كما كان يحصل في مصر في عهد عبد الناصر وعهود الحكام الذين جاءوا من بعده. وتحت واجهة بناء مسجد في إي موقع في العراق كان يحق لبناة المساجد الحصول على إعفاءات جمركية على السلع المستوردة لهذا الغرض. وفي حقيقة الأمر كانت تلك الاستيرادات تتجاوز عدة مرات ولفترة طويلة حاجة الاستيراد لإتمام بناء المساجد! وهكذا عرف العراق أكبر توسع في بناء بيوت الله في تاريخ العراق الحديث. والفضل في ذلك يعود للأخوين عارف! وكانت القيادة الجديدة التي أزاحت عبد الرحمن عارف عن السلطة، تعرف هذه الحقيقة وتدرك موقف الناس من أولئك العاملين في التجارة الخارجية. فبدأ ت بإجراءات استهدفت معاقبة هذه الفئة التي منحت تأييدها لقوى قامت بانقلاب ضد البعث، وبالتالي ساندت حكم الأخوين محمد عارف.

أعتمد الحكم البعثي في قطاع التجارة الخارجية السياسة التالية:

١. توسيع قاعدة ونشاط قطاع الدولة في التبادل التجاري الدولي وجعله يلعب الدور المحوري في عملية التنمية استيراداً وتصديرا.ويقدم الجدول التالي صورة تبين التوسع الكبير الذي حصل في دور قطاع الدولة في النشاط التجاري الدولي وتقلص دور القطاع الخاص والقطاع الأجنبي. خلال الفترة التي نبحث فيها.

تطور دور الدولة والقطاعين الخاص والأجنبي في التبادل التجاري بدون النفط الخام

(الأرقام بالنسب المئوية)

السنة	الاستيرادات			الصادرات		
	قطاع الدولة	القطاع الخاص	القطاع الأجنبي	قطاع الدولة	القطاع الخاص	القطاع الأجنبي
١٩٦٩	43.8	44.1	12.1	40.5	59.5	–
١٩٧٠	58.7	33.8	7.5	54.4	44.7	0.6
١٩٧١	80.5	17.1	2.4	51.8	47.8	0.4
١٩٧٢	82.5	16.1	1.4	56.0	44.0	–
١٩٧٣	83.5	13.1	3.4	57.0	42.8	–
١٩٧٤	88.9	9.2	1.9	37.7	62.0	0.3
١٩٧٥	91.6	7.6	0.8	76.1	23.3	6،0

المصدر: الاقتصاد، مجلة اقتصادية تصدر عن وزارة الاقتصاد العراقية، العدد ٨٥/ كانون الثاني ١٩٧٨، بغداد، ص ٦٤/٦٥

ومنه يتبين أن قطاع الدولة قد هيمن خلال فترة وجيزة بعد وصول البعث إلى السلطة، ولكن على نحو خاص بعد نجاح التأميم، على القسم الأعظم من عمليات التبادل التجاري استيراداً وتصديرا، وأن القطاع التجاري الأجنبي قد اختفى تقريبا، في حين لم يعد القطاع الخاص يحتل سوى نسبة قدرها ١٢٪ من الاستيراد و١٨٪ من الصادرات.وعلى أهمية هذه الحقيقة فلا بد من إبداء الملاحظات التالية:

أ. إن التوسع الكبير في قطاع الدولة التجاري جاء سريعا واستهدف فرض هيمنة الدولة على مجال حيوي له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، ولكن الموقف كان يتضمن في

الوقت نفسه محاولة جادة لتركيع البرجوازية التجارية وإخضاعها لقرارات الدولة البعثية ودفع مجموعة جديدة من العاملين في التجارة الخارجية من أتباع النظام، إلى السوق المحلية والإقليمية والدولية.

ب. لم تكن كفاءة أجهزة الإدارة الاقتصادية الحكومية والأساليب المتبعة مؤهلة للقيام بهذا التوسع الهائل في التبادل التجاري لقطاع الدولة.

ج. لم تكن الدولة قادرة على توفير الهياكل الارتكازية لهذا التوسع في النشاط من حيث وسائط النقل والمخازن الحديثة وأجهزة التسويق الداخلية. وتسبب كل ذلك في حصول اختناقات شديدة في السوق المحلية رغم تكدس السلع في الموانئ أو على سطح البواخر التي لم يتسع لها المجال لتفريغ سلعها.

د. وفر هذا التوسع الكبير في قطاع الدولة التجاري والتعامل بمليارات الدولارات من حيث الاستيراد والتصدير مجالا رحبا لفئات جديدة من البرجوازية التجارية ذات الارتباط ألمصلحي بالحكم لتحقيق المزيد من الأرباح في فترة وجيزة على حساب المصلحة العامة وخزينة الدولة، كما حملت الدولة خسائر مالية كبيرة.

هـ. فتَحَ نشاط الدولة التجاري أمام رؤوساء الوفود المفاوضة واللجان الفنية المسؤولة عن مواصفات السلع التي يراد استيرادها، سواء كان ذلك أثناء التعاقد على استيراد المنشآت الصناعية أو المكائن والمعدات الزراعية ومنشآت الري والبزل، أم في مجالات استيراد السلع الغذائية والاستهلاكية الأخرى، في الحصول على نسبة قومسيون عالية وتسلم رشاوى مالية عالية والتمتع بسفرات ورحلات سياحية مجانية في مقابل منح تلك العطاءات لشركات معينة أو وضع مواصفات متفق عليها مسبقا أو القبول بأسعارها العالية بدعوى الجودة. وقد خص النظام البعثي عناصر معينة في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي لبمهمة إنجاز الكثير من هذه المفاوضات وإنجاز التعاقد مع الشركات الأجنبية أو في إقامة مشاريع البناء والطرق والجسور والري ...الخ، ولكن بشكل خاص في مجال الأسلحة والمعدات المختلفة، وتحويل النقود الممنوحة كقومسيون أو كرشاوى على أرقام حسابات خاصة بهؤلاء في خارج العراق. وكانت هذه المبالغ تصل أحياناً إلى عدة ملايين في كل صفقة.

٢. تقليص دور القطاع التجاري الأجنبي وحلول الدولة محله والسعي لإلغاء دوره مرحليا على الأقل.

٣. تقليص دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية وإبعاد تلك الفئات التي ساندت حكم عبد الرحمن محمد عارف وتشجيع أوساط جديدة من المناطق التي ينحدر منها الحكام لتحل محلها وهم من أتباع أقرباء وعشيرة قادة النظام، سواء أكانوا من المدنيين أم العسكريين المتقاعدين.

٤. إجراء تغيير واسع في هيكل التجارة الخارجية لصالح استيراد المزيد من السلع الرأسمالية الموجهة لإغراض التنمية الوطنية واستيراد الأسلحة الحديثة. إضافة إلى إغراق السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية والكمالية بعد أن نجحت عملية التأميم، في حين قلصت نشاط التجارة الخارجية قبل التأميم بفترة زمنية بهدف الاحتفاظ بالعملة الصعبة كاحتياطي في مواجهة تحديات قرار التأميم من جانب الشركات البترولية الأجنبية. ويمكن للجدول التالي أن يمنحنا صورة عن التغيرات التي طرأت على البنية النوعية لاستيرادات العراق خلال الفترة منذ العام ١٩٦٤ حتى العام ١٩٧٤.

جدول مقارن يوضح التطور القيمي والنسبي للتركيب السلعي لاستيرادات العراق للفترة ١٩٦٤–١٩٧٤ (مليون دينار عراقي)

السنة	المواد الغذائية والمشروبات		المواد الخام والوسيطة		السلع الرأسمالية		السلع الاستهلاكية غير الغذائية		إجمالي قيمة الاستيرادات	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
١٩٦٤	٣٨,٢	٢٥,٩	٤١,٦	٢٨,٢	٣١,٩	٢١,٦	٣٥,٩	٢٤,٣	١٤٧,٦	١٠٠
١٩٦٨	٢٧,٧	١٩,٣	٤٩,٣	٣٤,٢	٣٨,١	٢٦,٥	٢٨,٨	٢٠,٠	١٤٤,٠	١٠٠
١٩٧٤	١٨٦,٦	٢٦,٧	٢٨١,٩	٤٠,٣	١٦٨,١	٢٤,٠	٦٣,٦	٩,٠	٧٠٠,٢	١٠٠

ومنه يستدل على أن الاستيرادات السلعية الرأسمالية قد نمت خلال الفترة بين ١٩٦٤ و١٩٧٤ بما يزيد عن خمس أضعاف، وبارتفاع يقرب من ثماني أضعاف بالنسبة إلى المواد الخام والوسيطة، في حين ارتفعت استيرادات العراق من السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية أكثر من أربع أضعاف ونصف الضعف. أما إجمالي الزيادة في استيرادات العراق فقد بلغت أقل من خمسة أضعاف خلال الفترة بين ١٩٦٤ و١٩٧٤. وهي على العموم ظاهرة إيجابية.

ورغم التغير الذي حصل في الهيكل السلعي لاستيرادات العراق لصالح السلع الرأسمالية، فأن تخصيصات استيراد السلع الاستهلاكية لم تتقلص بل ارتفعت عدة مرات من حيث الأرقام المطلقة، وأن الدولة قد شجعت على استشراء نزعة استهلاكية جامحة عانى منها الاقتصاد الوطني وكلفت المجتمع والدخل القومي مبالغ طائلة. ففي عام ١٩٦٤ بلغت نسبة

استيراد العراق من السلع الرأسمالية والمواد الأولية والوسيطة ٢١,٦٪ و٢٨,٢٪ على التوالي، واستيراد السلع الغذائية والمشروبات والسلع الاستهلاكية غير الغذائية ٢٥,٩٪ و٢٤,٣٪ على التوالي، في حين بلغت النسب للفقرتين الأولى والثانية في عام ١٩٧٤ مثلا ٢٤,٠٪ و٤٠,٣٪ على التوالي، والفقرتين الثالثة والرابعة ٢٦,٧٪ و٩,٠٪ على التوالي. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن إجمالي استيرادات العراق في عام ١٩٦٤ بلغت ١٨٢ مليون دينار عراقي وارتفعت في عام ١٩٧٤ إلى ١٠٢٤,٦ مليون دينار عراقي، أي بزيادة قدرها ٥,٦ أضعاف.[٢٣] إلا أن من الضروري أن نشير إلى أن نسبة عالية من فقرة المواد الخام والوسيطة موجهة أساسا لإغراض الاستهلاك الغذائي وغير الغذائي.

٥. إجراء تغيير ملموس في التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري لصالح تطوير علاقات التبادل التجاري مع بلدان المنظومة الاشتراكية وبلدان حركة التحرر الوطني والبلدان العربية، رغم أن التبادل التجاري حافظ في حجمه الأكبر ونسبته الأعلى على التعامل مع الدول الرأسمالية المتطورة.

تطور حركة التوزيع الجغرافي لأقيام ونسب استيرادات العراق للفترة ١٩٧٠–١٩٧٥

(بملايين الدنانير العراقية)

مجاميع الدول	١٩٧٠		١٩٧٢		١٩٧٤		١٩٧٥	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الدول الرأسمالية المتطورة	٩٢	٥٠,٥	١١٧	٤٩,٨	٣٨٣	٥٤,٧	٩٣٥	٧٥,١
الدول الاشتراكية	٤٧	٢٥,٨	٦٣	٢٦,٨	١٠٧	١٥,٣	١١٩	٩,٥
الأقطار العربية	١٣	٧,٢	١٤	٦,٠	٢٦	٣,٧	٣٢	٢,٦
الدول النامية	٣٠	١٦,٥	٤١	١٧,٤	١٨٤	٢٦	١٦٠	١٢,٨
إجمالي الاستيرادات	١٨٢	١٠٠,٠	٢٣٥	١٠٠,٠	٧٠٠	١٠٠,٠	١٢٤٦	١٠٠,٠

---

٢٣ المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط؟ بغداد. ١٩٧٦. ص ٤٠٠–٤٠٥.

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. بغداد. الجمهورية العراقية. ص ٤٠٠–٤٠٥.

* تشمل هذه الفقرة الدول الرأسمالية المتقدمة وهي دول أوربا الغربية، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا واستراليا.

٦. ورغم عدم نشر معلومات عن عمليات الاستيراد العسكري للدولة، فإن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن نسبة عالية حقا من موارد النفط الخام قد وجهت إلى عدة غايات هي:

أ) استيراد معدات لإقامة مشاريع صناعية عسكرية.

ب) استيراد الأسلحة والأعتدة والمعدات العسكرية الأخرى.

ج) إقامة المشاريع الخاصة بثكنات ومقرات القوات المسلحة والقلاع والربايا والطرق العسكرية والمعسكرات...الخ. وكانت الوفود العسكرية، وهم في الغالب الأعم من أقطاب النظام العسكريين أو من أفراد عائلة صدام حسين أو من أقطاب القيادة القومية لحزب البعث.

د) التوسع في عدد القوات المسلحة والتدريب العسكري وتأمين مغريات تحفز على الانخراط بالقوات المسلحة، سواء أكان الجيش أم الشرطة أم أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية والمخابرات والأجهزة الخاصة.

لقد استنزف الإنفاق العسكري نسبة عالية من الدخل القومي العراقي ومن إيرادات النفط الخام، وخاصة في الفترات اللاحقة حيث خاض العراق المزيد من الحروب الداخلية والخارجية. وبصدد الفترة التي نبحث فيها فيمكن للأرقام التالية توضيح الصورة الفعلية في هذا الصدد.

السنة	الإنفاق العسكري مليون دولار $	الواردات العسكرية مليون دولار $	نسبة الإنفاق إلى الناتج القومي ٪	عدد القوات المسلحة ألف شخص
١٩٧٠	٣٤٣	٥٠	١٢,٩	٩٥
١٩٧١	٤٧٤	٤٠		١٠٥
١٩٧٢	٤٨٦	١٤٠	١٢,٣	١٠٥
١٩٧٣	٧٣٠	٦٥٠	٥،١١	١١٠
١٩٧٤	١٧٧٦	٧٥٠	٦،١٣	١٥٥
المجموع				

قارن: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. لندن. مؤسسة الرافد للنشر والتوزيـع. ط٢. ٢٠٠٣. ص ١٤٥/١٤٦.

٧. حققت البرجوازية التجارية الحديثة العهد بالنشاط التجاري وبعض كبار البرجوازيين القدامى المقربين من النظام نجاحا كبيراً في استنزاف موارد قطاع الدولة من الداخل (الباطن)، وبالتالي حصلت على أرباح خيالية تفوق ما حققه بناة بيوت الله في عهد الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن محمد عارف من أرباح نتيجة سقوط أموال غزيرة على رؤوس حكام العراق وأعمت بصيرتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية بشكل عام.

٨. إن السياسة التجارية العراقية لم تكون في كل الفترات مدروسة بعناية وموجهة بصورة علمية صوب تغيير بنية الاقتصاد العراقي. وكان هذا الواقع يتجلى في واقع الميزان التجاري العراقي عند استثناء كميات وموارد النفط الخام المصدر من حسابات التبادل التجاري، حيث تبدو بوضوح مكشوفية الاقتصاد العراقي على الخارج من جهة وعلى النفط الخام من جهة أخرى. وهي تبعية حادة للتجارة الخارجية. ويمكن أن تكون هذه

التبعية للتجارة الخارجية غير ضارة لو كانت بنية الاقتصاد العراقي إنتاجية ومتوازنة، ولكن الاقتصاد العراقي يفتقد الحالتين كما يفتقد ديناميكية التطور في قطاع الإنتاج ويتسارع في نمو الاستهلاك المحلي المستند على الاستيراد السلعي. ويمكن للجدول التالي أن يوضح حقيق الاختلال في الميزان التجاري العراقي، سواء أكان ذلك في حالة العجز عند استثناء النفط منه أم في حالة الوفرة عند احتساب النفط الخام المصدر وموارده في ميزان التبادل التجاري العراقي.

الميزان التجاري العراقي للفترة ١٩٦٨–١٩٧٤ (بملايين الدولارات $)

السنة	قيمة الاستنيراد	قيمة إجمالي الصادرات	قيمة الصادرات باستثناء النفط	المعاد تصديره	الوفرة مع النفط (+)	العجز دون النفط (−)
١٩٦٨	٤٠٤	٨٢٠	٦٥	١٢,٧	٤٢٨,٧	٣٢٥,٣
١٩٦٩	٤٣٩	٨٢٣	٦٢	١١,٠	٣٩٥,٠	٣٦٦,٠
١٩٧٠	٥٠٥	٨٤٧	٥٩	٦,٠	٣٤٨	٤٤٠,٠
١٩٧١	٧٣٤	١١٣٨	٥٥	١,٥	٤٠٥,٥	٦٧٧,٥
١٩٧٢	٦٩٥	١١٠٨	٨١	٧,١	٤٢٠,١	٦٠٦,٩
١٩٧٣	٩١٤	١٩٤١	٩٩	٩,٢	١٠٣٦,٢	٧٠٥,٨
١٩٧٤	٢٣٦٦	٦٦٠١	٦٧	٢,٧	٤٢٣٧,٧	٢٢٩٦,٣

المصدر: قارن: المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٧٦. مصدر سابق. ص ٣٩٨.

خامساً: الموقف من المسألة الزراعية والاقتصاد الزراعي

بدأ التراجع عن تطبيق بنود قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، وفق الروحية والمضامين التي صدر بها، منذ نهاية عام ١٩٦٠ وبداية العام ١٩٦١، ثم تعمق هذا النهج الارتدادي في فترة حكم البعث في أعقاب انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ نتيجة التحالف السياسي الذي نشأ بين القوى القومية بمختلف أجنحتها مع القوى الإقطاعية وكبار ملاكي

الأرضي الزراعية. وتبلورت سياسة جديدة في فترة حكم الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن محمد عارف حيث تنامي نفوذ ملاك الأراضي القدامى مجدداً، وبدأ الإقطاعيون وكبار ملاكي الأراضي الزراعية يستعيدون مواقعهم في الريف وفي السلطة في آن واحد. وساهمت هذه السياسة في تعقيد الوضع الاقتصادي والمعيشي للغالبية العظمى من الفلاحين وصغار المزارعين في كافة أرياف العراق نتيجة التراجع في حجم الإنتاج الزراعي وزيادة استيراد الدولة للمنتجات الزراعية لتغطية الحاجات المحلية. كما تفاقمت هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة في وقت لم تعد المدينة قادرة على استيعاب وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل. فارتفع عدد العاطلين على العمل في كل المدن العراقية، ومنها بغداد. وبمعنى آخر دخلت المشكلة الزراعية مرحلة تأزم جديدة وأخذت تصدّر الكثير من مشكلاتها إلى اقتصاد المدينة وتؤثر سلبيا على مجمل العملية الاقتصادية. وكان أمام حكم البعث بعد أن تسلم السلطة ثانية أن يواجه الوضع الجديد في العراق عموماً والريف خصوصاً بشعارات وإجراءات تنافس البرنامج المطروح حينذاك من قبل الحزب الشيوعي العراقي أو من قبل القوى الديمقراطية الأخرى بأمل كسب الفلاحين وبقية القوى الاجتماعية إلى جانب الحكم وفرض العزلة على الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، ومنها الحزب الشيوعي العراقي.

من المعروف أن الحزب الشيوعي العراقي كان قد طرح برنامجاً لحل المسألة الزراعية في أعقاب ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ وحث السلطة الوطنية على إصدار قانون الإصلاح الزراعي، وفضح أجهزة الدولة التي كانت تقف ضد تطبيق بنوده في فترة حكم قاسم وفي الفترات اللاحقة. وكان الحزب يلح على معالجة المشكلة الزراعية المتفاقمة من خلال مجموعة من الإجراءات ومنها تفعيل قانون الإصلاح الزراعي وتأمين الدعم السياسي والمساعدات الضرورية للفلاحين لإدارة النشاط الزراعي بما يسهم في تحسين الإنتاج الزراعي وتغيير بنيته وتطوير مستوى معيشة وحياة كادحي الريف وتقليص الهجرة من الريف إلى المدينة، إضافة إلى التخلص من نفوذ الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية ويعتبر ذلك محكا آخر لمدى جدية السلطة على حل المعضلات القائمة.

وتحت ضغطك الواقع القائم حينذاك وأزمة الريف الزراعة أصدر مجلس قيـادة الثـورة في النصـف الثـاني مـن عـام ١٩٧٠ القـانون رقـم ١١٧ لسـنة ١٩٧٠ لمعالجـة مشـكلة الأرض والزراعة في العراق. ولم يكن القانون يعبر في الجوهر عن طبيعة حزب البعث، بل جـاء نتيجـة حتمية للأوضاع التي أحاطت بحكم البعث. تضمن قانون الإصلاح الزراعي الجديد الأسس التالية:

* الحق في التملك الفردي لـلأرض الزراعيـة وحـدد المسـاحة المسـموح بامتلاكهـا، وربطهـا بخصوبة الأرض وموقعها ونوع الزراعة فيها، وأجاز تجاوز الحد الأعلى إذا كانت الأرض مغروسة بالنخيل والأشجار ووفق ضوابط معينة.
* توزيع الأراضي الزراعية المستحوذ عليها أو العائـدة للحكومـة (الأراضـي الأميريـة) علـى الفلاحـين جماعيـاً وفرديـا ووضـع حـدودا عليـا ودنيـا للتوزيـع وفـق موقـع الأرض وخصوبتها وطريقة الإرواء فيها ونوع المحصول. ومنح القانون المجلس الزراعي الأعلـى صلاحية تجاوز هذه الحدود.
* منع نقل ملكية الأرض الموزعة للغير وأشترط فيمن ينتفع من الإصلاح الزراعي أن يقـوم بزراعة الأرض وغرسها والانتماء إلى جمعية تعاونية زراعية مؤلفة وفق نفس القانون.
* إقامة المزارع التعاونية والجماعية التي تضم كـل الـذين اسـتفادوا مـن القـانون أو الـذين يستأجرون أرضا زراعية من الإصلاح الزراعي.
* رفض دفـع تعويضـات إلى المنـتفعين مـن الأرض الزراعيـة القـدامى، سـواء أكانـت تلـك الأراضي الأميرية مفوضة لهم بالطابو أم كانت ممنوحة لهم باللزمـة أو المثبتـة كملكيـة خاصة.
* رفض القانون أخذ تعويضات من الفلاحين المستفيدين من القانون.
* وفي الوقت الذي رفض القانون منح كبار ملاك الأرضي حق اختيار الأرض الزراعية الـتي تبقى في حوزتهم، منح أجهزة الإصلاح الزراعي تقدير ذلك.

وابتداءً تضمن القـانون جوانـب معينـة كانـت تسـتهدف إيجـاد إمكانيـات لنمـو معجـل للعلاقـات الرأسماليـة في الزراعـة والريـف والـتي تبلـورت أكثـر فـأكثر بالممارسـة العمليـة وبخاصة في المرحلتين الثانية والثالثة، نشير فيما يلي إلى أهمها:

- استمرار وجود تمايز كبير بين الحد الأعلى للملكية والحد الأدنى يصل إلى ١٠:١.
- احتمال تملك عائلة واحدة لأكثر من الحد الأعلى المقرر للفرد الواحد في حالة وجود أكثر من شخص واحد في العائلة يحق له الاحتفاظ بالحد الأعلى للأرض الزراعية.
- السماح بنشوء مزارع فردية صغيرة قائمة على أساس الإنتاج السلعي الصغير الذي يعتبر الأساس المادي للنمو الرأسمالي اللاحق في الريف.
- تأكيد المشرع ضرورة تجميع كل المستفيدين من الإصلاح الزراعي في النمطين المشار إليهما من المزارع على أساس التخلص من احتمال التفتت في الأرض الزراعية والعمل باتجاه التحول التدريجي إلى الزراعة الكبيرة.
- السماح إلى ملاكي الأرضي الزراعية في الحصول على أفضل الأراضي الزراعية خصوبة من خلال إقرار حقهم باختيار مباشر وعبر أجهزة الإصلاح الزراعي التي كانت تتصرف وفق التغيرات التي تطرأ على سياسة الدولة أو تسمح بحصول تأثيرات مباشرة على تلك الأجهزة.
- كما أقر المشرع علاقات محددة بين الفلاحين والمغارسين من جهة، وأصحاب الأراضي الزراعية من كبار الملاكين من جهة أخرى، بحيث تسمح بنمو الاستغلال القدم في الريف مع الدعوة إلى تطوير علاقات الإنتاج الرأسمالية في الزراعة والريف.
- ودعا المشرع إلى إقامة مزارع الدولة للإنتاج الزراعي وتربية الحيوان والدواجن وتوفير مستلزمات نجاحها من حيث التقنيات والكوادر والأراضي الخصبة التي تصب بدورها باتجاه التنمية الزراعية الرأسمالية.

وفي عام ١٩٧٥ صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم ٩٠ الخاص بمنطقة الحكم الذاتي (كردستان العراق)، ثم القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتوحيد صنف الأراضي وقانون الحد الاقتصادي للأرض الزراعية.

ومن ناحية التشريع تعتبر القوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ والقانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والقانون ٥٣ لسنة ١٩٧٦ أكثر جرأة وتقدمية على معالجة المسألة الزراعية وفق أسس

التطور الرأسمالي للزراعة والريف العراقي من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ وخطوة نحو الأمام في سبيل تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، وأكثر أرادة ورغبة في تنمية وتسريع عملية التحول إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وأكثر إصرارا على جعل الزراعة تحت تصرف ورقابة أجهزة الحزب والدولة البعثية ومنظماتها النقابية وأبعاد القوى السياسية الأخرى عن الريف والفلاحين. أي تأمين الهيمنة الكاملة على الزراعة والريف، على سكان الريف والعاملين في الزراعة.

وفي مجال الممارسة العملية يمكن الإشارة إلى النتائج التالية حتى نهاية عام ١٩٧٦:

- بلغ مجموع الأراضي المستولى عليها وفق جميع قوانين الإصلاح الزراعي ابتداءً من عام ١٩٥٨ ما يقرب من ٧,٥ مليون دونم (١,٨٥ مليون هكتار)، إضافة إلى حوالي ٣ مليون دونم (٠,٧٥ مليون هكتار) من الأراضي الأميرية الصرفة بموجب قوانين الإصلاح الزراعي.

- بلغ مجموع الأراضي الموزعة وفق قوانين الإصلاح الزراعي الثلاثة وتلك المخصصة للمنافع العامة حوالي ١١ مليون دونم (٢,٧٥ مليون هكتار).

- بلغ مجموع العوائل الفلاحية المستفيدة من الأراضي الموزعة فعلاً ٣٢٣٤٩١ عائلة.

- بلغ مجموع الأراضي الموزعة على أصحاب المحرمات في محافظة ميسان (العمارة سابقاً) ٥٨٩ صاحب محرم.

- بلغ مجموع الأراضي الموزعة على الملتزمين الرسميين في محافظة ميسان أكثر من ٤٠٠٠٠ دونم موزعة على ٣١٣ ملتزما رسميا.

- بلغ مجموع الأراضي المتعاقد عليها مع ١٥٣٩٠ عائلة فلاحية ما يقرب من ٤٩٧٨٠٠ دونم.

- كما أقيمت خلال الفترة ذاتها ١٧ مزرعة تابعة للدولة بلغت مساحة الأراضي العائدة لها حوالي ٧١٩٠٠ دونم. وأقيمت بجوارها ٢١ مزرعة جماعية و١٢ مزرعة تعاونية مشتركة و٦٧ مزرعة تعاونية.

– وعلى نطاق العراق كله أقيمت ١٨٥٢ تعاونية و٢٠٦ تعاونية مشتركة بلغ عدد الأعضاء المنتمين لها وفق القانون ٢٩٦٥٠٢ شخصا وكانت تحت تصرفها مساحة من الأراضي بلغت حوالي ٢,٢ مليون دونم.

وفي هذه الفترة، وبشكل خاص بعد تزايد إيرادات العراق المالية، توجهت سياسة الدولة إلى فتح أبواب استيراد المكائن والمعدات الزراعية ومختلف أنواع المخصبات ومواد المكافحة والتجهيزات الزراعية الأخرى وخاصة سيارات النقل. وقد كلفت المؤسسة العامة للتجارة بتأمين احتياجات القطاع الزراعي. وقامت وزارة الزراعة بتوسيع محطات تأجير المكائن الزراعية ونشرها في مناطق مختلفة من العراق. ويمكن للأرقام التالية أن تقدم لوحة مقارنة مهمة عن عملية التوسع في استيراد واستخدام المكائن والمعدات الزراعية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠–١٩٧٥.

تطور عدد الساحبات والحاصدات في الزراعة العراقية وتوزيعها

بين مصلحة المحطات والقطاع الخاص

السنة	الساحبات		الحاصدات	
	ملكية خاصة	ملكية المصلحة	الحاصدات	ملكية المصلحة
١٩٧٠	–	٦١٣	–	٦٢٢
١٩٧١	–	٦٠٩	–	٧٢٤
١٩٧٢	٩٨٨٤	٥٠٠	١٧٣٠	٥٨٠
١٩٧٣	١٠١٠٦	٦٢٢	١٧٤٩	٧٦٦
١٩٧٤	١٢٣٦٥	٦٥٢	١٧٠٣	٧٦٦
١٩٧٥	١٣٧٤١	١٩٨١	١٧٥٠	١٣٣٤

المصدر: الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق.

دمشق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. ١٩٨٦. ص٣٤٨.

ومنه يبدو واضحا أن عدد الساحبات في القطاع الزراعي الخاص بتراوحت بين حوالي ٩٥,٦ ٪ و٨٧,٤ ٪ من إجمالي الساحبات المستخدمة في العراق في الفترة بين ١٩٧٠ و١٩٧٥، وهي الماكنة الأكثر أهمية واستخداماً في الزراعة، والتي كانت مملوكة بالأساس من قبل كبار ملاكي الأراضي الزراعية أو من التجار الرأسماليين الذين كانوا يقومون بتأجيرها إلى فقراء وصغار المزارعين. ورغم التوسع في استيراد المكائن والمعدات الزراعية فإنها لم تكن من الناحية العملية تنسجم مع سعة المساحات التي كانت تزرع سنويا في العراق من جهة وسوء استخدام تلك المكائن وضعف إنتاجيتها ومصاعب تقديم خدمات الصيانة والإدامة أو التصليح. فحسب الإحصاء الرسمي بلغت مساحات الأراضي التي بحوزة التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية في ١١٩٧٥وبداية ١٩٧٦ التي بلغ عددها ١٨٢٢ تعاونية وعدد أعضائها ٣١٢٤٩٨ فلاحا، ما مقداره ٢٠,٩٢١,٩٠٢ دونم، في حين لم يزد عدد الساحبات العاملة على هذه الأراضي عن ٣٨٤١ ساحبة.[٢٤] (كاظم ٣٦٣) وبطبيعة الحال لم تكن جميع تلك الأراضي صالحة للزراعة، إضافة إلى أن الزراعة كانت في القسم الأعظم من مناطق العراق تعتمد على طريق النيرين أو التناوب على زراعة الأرض بين سنة وأخرى. إذ بلغت المساحات المزروعة فعلا في الموسم الزراعي ١٩٧٥/١٩٧٦ وبمختلف المحاصيل الزراعية في جميع أرجاء العراق ما يزيد قليلا عن ٨،٨ مليون دونم، وفق تقديرات وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء.[٢٥] وعلينا أن نشير هنا إلى أن إيرادات النفط قد ساهمت في التوجه نحو فتح استيراد الساحبات والحاصدات خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٩-١٩٧٦ وما بعدها، إضافة إلى المطالبة الواسعة من الفلاحين وشغط كبار الملاكين وأصحاب رؤوس الأموال للحصول على الساحبات والحاصدات والمضخات المائية أيضاً بسبب الأرباح التي تدرها هذه المكائن على أصحاب رؤوس الأموال. ومقارنة بسيطة بين فترات استيراد المعدات الزراعية تشير إلى حقيقة دور موارد النفط من جهة والحاجة المتزايدة إلى تحسين الوضع الزراعي في الريف العراقي.

---

٢٤ حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي. النجف. مطبعة الغري. ١٩٧٦. ص ٣٦٢/٣٦٣.

٢٥ المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٦٩. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. بغداد. ١٩٦٩.

تطور عدد الساحبات والحاصدات في العراق

الفترة	القطاعين التعاوني والعام		القطاع الخاص	
المعدات	ساحبات	حاصدات	ساحبات	حاصدات
١٩٤٥–١٩٥٨	١٢٩	٣٣	٢٤٦٣	٨٧٢
١٩٥٩–١٩٦٨	٦٠٠	٢٦٥	٨٢١١	٩٥٥
١٩٦٩–١٩٧٦	٣٨٤١	١٨٠٢	١٤٥٨٦	١٧٠٠

المصدر: تقرير توصيات ندوة المكننة الزراعية في القطر العراقي. بغداد. ٣١/٨/–٢/٩/١٩٧٦. المجلس الزراعي الأعلى. ص. ٣.

راجع أيضاً: حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي... مصدر سابق. ص ٣٦٢.

وجدير بالإشارة إلى أن استخدام الآلات الزراعية قد توسع في العراق أيضاً. ففي الوقت الذي بغ عدد الآلات الزراعية المختلفة في عام ١٩٦٨ (١٢٧٠٠)و ارتفع في عام ١٩٧٧ إلى (٣٠٤٦٠) آلة زراعية بالنسبة إلى القطاعين الخاص والتعاوني والحكومي.[٢٦]

وخلال هذه الفترة وجهت الدولة مبالغ مالية طائلة لصالح عمليات استصلاح الأراضي الزراعية وغسل التربة من الأملاح واستكمال شبكات الري والبزل حيث بلغت تخصيصات مشاريع الري والبزل في الخطة الخمسية ١٩٧٠–١٩٧٤ ما يزيد على ٧٧,٨ مليون دينار أو ما يساوي ٤٢٪ من إجمالي تخصيصات القطاع الزراعي، ثم ارتفع هذا المبلغ في الخطة المعدلة وفي البرنامج الاستثماري لعام ١٩٧٥.

وخلال ذات الفترة رفعت الدولة من رأس مال المصرف الزراعي وسهلت إجراءات الحصول على القروض المصرفية لتنمية القطاع الزراعي. وبسبب ذلك ارتفعت مبالغ القروض الممنوحة إلى التعاونيات الزراعية لإغراض مختلفة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧١/١٩٧٢–١٩٧٥/١٩٧٦ على النحو الآتي:

---

٢٦ الخفاف، عبد المعطي د. المكننة الزراعية مسيرة متطورة وتقدم منظور. بغداد. مجلة الثورة الزراعية. العدد ٣٦م١٩٧٧. ص ٢٣.

– رغم الجهود التي وجهت للقطاع الزراعي بهدف كسب الفلاحين إلى جانب حزب البعث والحكومة كان التخلف في تنفيذ أو إنجاز المشاريع التي وردت في الخطة الخمسية المعدلة للفترة ١٩٧٠–١٩٧٤ وفي البرنامج الاستثماري لعام ١٩٧٥. فالخطة المعدلة والبرنامج تضمنا تخصيصات كبيرة للقطاع الزراعي وصلت إلى ٥٧٣,٧ مليون دينار عراقي، في حين أن ما صرف من ذلك المبلغ بلغ ٣٠٨,٤ مليون دينار تقريبا أو ما يعادل ٥٣,٨ ٪ تقريبا، أو ما يعادل ١٤,٧ ٪ من إجمالي المبالغ التي صرفت في إطار الخطة المذكورة. وهي نسبة ضئيلة جدا لا ترتقي بأي حال إلى مستوى المهمات والقدرات التي توفرت حينذاك للعراق. ورغم التنامي في إيرادات العراق المالية، فإن القطاع الزراعي لم يحظ بالاهتمام الكافي وبدأت تتقلص نسبة تخصيصات الخط أولا التنفيذ ثانيا وتجليات ذلك في تكوين رأس المال الثابت ثالثا. ونتيجة ذلك كان نمو التراكم الرأسمالي (تكوين رأس المال الثابت) في القطاع الزراعي ضعيفا بشكل عام يمكن الاستدلال عليه من الجدول التالي:

تطور تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي

بملايين الدنانير العراقية (بالأسعار الجارية)

السنة	تكوين رأس المال الثابت / مليون دينار	نسبته إلى الإجمالي ٪
١٩٦٨	١٦,٧	١١,٧
١٩٦٩	٢٢,٥	١٤,٣
١٩٧٠	٢٣,٥	٤،١٢
١٩٧١	٢٩,٠	١٤,٩
١٩٧٢	٣١,٣	١٤,٤
١٩٧٣	٣٣,٩	١١,٨
١٠٧٤	٤٧,٨	٩,٠
١٩٧٥	٥٠,٤	٦,٦

المصدر: إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات ١٩٧٣– ١٩٧٥. بغداد. وزارة التخطيط. ١٩٧٦. جدول رقم ١٩ .

ووفق الإحصائيات الرسمية، التي غالباً ما يرقى إليها الشك، فإن مشاركة قطاع الدولة في تكوين رأس لمال الثابت قد بلغت في أعوام ١٩٧٣، ١٩٧٤ و١٩٧٥ على التوالي كما يلي: ٨٨,٥ ٪، ٨٧,١ ٪ و٨٩,١ ٪، والباقي كان من حصة القطاع الخاص المحلي، وهي نسبة ضئيلة جداً.[٢٧]

– التخلف في تنفيذ أو إنجاز المشاريع التي وردت في الخطة الخمسية المعدلة للفترة ١٩٧٠–١٩٧٥. فالخطة أقرت تخصيصات مقدارها ٥٧٣,٧ مليون دينار عراقي للقطاع الزراعي، في حين أن ما صرف من ذلك المبلغ بلغ ٣٠٨,٤ مليون دينار تقريبا أو ما يعادل ٥٣,٨ ٪ تقريبا، أو ما يعادل ١٤,٧ ٪ من إجمالي المبالغ التي صرفت في إطار الخطة المذكورة. وهي نسبة ضئيلة جدا لا ترتقي بأي حال إلى مستوى المهمات والقدرات التي توفرت حينذاك للعراق.

مبالغ القروض المسحوبة من المصرف الزراعي التعاوني لصالح الجمعيات التعاونية الزراعية (بالدينار)

السنة التعاونية	مقدار القرض
١٩٧٢/١٠٧١	2189852
١٩٧٣/١٩٧٢	2784422
١٩٧٤/١٩٧٣	2905356
١٩٧٥/١٩٧٤	5920280
١٩٧٥م١٩٧٦	8796252

٢٧ إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات ١٩٧٣–١٩٧٥. بغداد. وزارة التخطيط. ١٩٧٦.

المصدر : المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٧٦. مصدر سابق. ص١١٧.

ومن المفيد الإشارة هنا أيضا إلى أن عملية الحصول على هذه القروض وكيفية استخدامها والمستفيدين منها قد أثيرت عليها الكثير من علامات الاستفهام أثناء انعقاد المؤتمرات الزراعية السنوية، خاصة وأن الكثير من أغنياء الفلاحين قد استفادوا منها أساسا على حساب التعاونيات وصغار المزارعين. كما أن مبالغ القروض، رغم ارتفاعها النسبي من سنة إلى أخرى، لم تكن كافية لتغطية الحاجة الفعلية للقروض الزراعية ولم تكن ميسرة تماما لفقراء وصغار الفلاحين. يضاف إلى ذلك أن الوجهة بشكل عام كانت تركز على أتباع النظام والقوى المحسوبة على العشيرة أو المحيطين بمنطقة النخبة الحاكمة.

فما هي النتائج التي ترتبت على هذا الاتجاه في السياسة الزراعية الحكومية؟

– استمرار التخلف في مستوى استغلال الأرض الزراعية وتوفير واستخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي بصورة عقلانية واستمرار سياسة الزراعة الفردية الصغيرة المبعثرة في المزارع التعاونية والتعاونيات الزراعية، إضافة إلى ضعف عناية أجهزة الدولة بمزارع الدولة والأجهزة الحديثة التي وضعت تحت تصرفها. وشكلت في تلك الفترة العديد من اللجان المؤقتة للكشف عن مواطن الخلل والبحث في أسبابها والمتسببين بها وعن الإهمال الواقع على ممتلكات الدولة. إلا أن تلك اللجان لم تحقق شيئا يذكر. ويجد هذا الواقع تعبيره في بقاء غلة الدونم الواحد من أهم المحاصيل الزراعية على تذبذبه السابق وتأثره بالمناخ وتراجعه في بعض المحاصيل المهمة في عام ١٩٧٥ عن مستواه في عام ١٩٧٠. ويتجلى ذلك بوضوح كافي في تطور إجمالي الناتج المحلي في القطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٦٨–١٩٧٥ والتي يجسدها الجدول التالي:

تطور مقدار الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي ومكانته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي * (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٩) مليون د. ع.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة**	الناتج المحلي الإجمالي في العراق	نسبة مشاركة الزراعة ٪
١٩٦٨	187.7	1126.3	16.67
١٩٦٩	191.0	1180.1	16.18
١٩٧٠	186.6	1216.4	15.34
١٩٧١	179.1	1269.8	14.15
١٩٧٢	228.6	13070	17.49
١٩٧٣	180.5	1512.8	12.66
١٩٧٤	166.1	1797.6	10.98
١٩٧٥	163.5	1797.6	9.10

المصدر: إحصاءات الجهاز المركزي للأسعار ، الناتج المحلي الإجمالي، وزارة التخطيط، بغداد ١٩٧٦ ص ١٧٨.

* عدا النفط الخام. ** يشمل هذا القطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك.

ويشير الجدول إلى وجود اتجاهين متعاكسين هما ارتفاع مستمر في الناتج المحلي الإجمالي على نطاق الاقتصاد الوطني من جهة، وتراجع في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي من جهة أخرى، مما جعل المشاركة النسبية للقطاع الزراعي تتراجع كثيرا بالمقارنة مع عام ١٩٦٠.

– إن التراجع في إجمالي الإنتاج الزراعي من جهة والزيادة السنوية العالية في النمو السكاني، والتي كانت تقدر بحوالي ٣,٤ ٪، والارتفاع في السيولة النقدية الداخلية وتحسن مدخولات بعض فئات المجتمع، قد أدت إلى تراجع العرض المحلي للسلع الزراعية عن الاستجابة للطلب المتزايد على تلك السلع، مما ساهم في زيادة استيرادات العراق من تلك

السلع لإشباع حاجة السوق، بل إغراقه بالسلع المستوردة بهدف الحفاظ على استقرار السوق.

– توسع ملموس في القاعدة الاجتماعية لمتوسطي وأغنياء الفلاحين الرأسماليين الزراعيين بفعل الظروف المناسبة التي نشأت لاستخدام وسائل الإنتاج الحديثة.

– في نفس الوقت تقلص عدد أفراد فقراء وصغار الفلاحين بسبب هجرة أعداد متزايدة منهم للأرض الزراعية والانتقال من الريف إلى المدينة والتحري عن عمل هناك أو التحول إلى عمال زراعيين. وقد شجعت الدولة هذه الهجرة بصورة مباشرة وغير مباشرة عندما دعت إلى التطوع في الجيش والشرطة والأمن الداخلي بأعداد كبيرة، وخاصة في أعقاب المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث والذي ارتبط بخطط البعث والحكم الجديدة إزاء العراق والمنطقة، مع وضع محفزات مالية وامتيازات عديدة أخرى استهوت هؤلاء المعدمين والفلاحين الفقراء إلى التطوع في القوات المسلحة. وقد اتسعت هذه الظاهرة تدريجا خلال المرحلة الثانية والثالثة مما أدى إلى توفر مساحات واسعة جديدة من الأراضي الزراعية أصبحت عملياً تحت تصرف أغنياء الفلاحين والمتنفذين من أعضاء التعاونيات الزراعية لاستثمارها في تربية الحيوانات أو زراعتها لمصلحتهم الخاصة.

– توسع متزايد في قاعدة العمال الزراعيين بفعل النمو الواسع لمشاريع الدولة ومشاريع استصلاح الأراضي الزراعية واستخدام المكننة الزراعية ونمو العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الريف.

سادساً: الموقف من القطاع الصناعي

واصلت السلطة الجديدة تنفيذ مشاريع التنمية الصناعية التي تضمنتها الخطة الخمسية الماضية للفترة ١٩٦٥–١٩٦٩. وعهدت في الوقت نفسه إلى أجهز التخطيط ووزارة الصناعة بوضع خطة صناعية جديدة كجزء من الخطة الخمسية الجديدة التي تستجيب لتصورات الحكم للفترة ١٩٧٠–١٩٧٤. وتضمنت الخطة الخمسية الجديدة التي صدرت وفق القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠ تتضمن مبلغا قدره ١٣٢ مليون دينار عراقي، أو ما يساوي ٢٤,٢٪ تقريبا من تخصيصات الخطة. وقد عدلت هذه الخطة بعد تزايد موارد النفط المالية لتصبح حصة القطاع الصناعي مبلغا قدره ٣٩١,٨ مليون دينار ، أو ما يساوي ١٩,٨٦٪ من

إجمالي تخصيصات الخطة المعدلة. (الخطة ٩ والمؤشرات) أي في الوقت الذي إرتفعت فيه تخيصات الخطة الإجمالية إنخفضت حصة الصناعة منها، كما إنخفضت حصة الزراعة لصالح القطاعات الخدمية بشكل ملموس. كما قدرت الخطة إمكانية القطاع الخاص على المساهمة في إستثمارات التنمية الصناعية المقررة بمبلغ قدره ٥٠ مليون دينار من مجموع توظيفات في إجمالي الخطة قدرها ٢٨٥ مليون دينار عراقي، أو ما يعادل ١٧,٥٪ منه. (الخطة ١٤٥) وعدل هذا المبلغ فيما بعد أيضا. وعمد المخطط إلى تقسيم التخصيصات الاستثمارية في الخطة الصناعية إلى ثلاثة أقسام من حيث التمويل: التمويل المركزي الحكومي والتمويل الذاتي والتمويل الخاص ووزعت المبالغ مجتمعة على الفروع الصناعية على النحو الآتي في الخطة الخمسية المعدلة:

توزيع التخصيصات الاستثمارية الصناعية في الخطة الخمسية المعدلة

للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤* بألاف الدنانير العراقية

الفرع الصناعي تخصيصات الخطة-	التوزيع	النسبي للاستثمارات ٪
التمويل المركزي والذاتي		
الصناعات الإستخراجية	٢٧٥,٠٠٠	٤٧,٣
الصناعات الكيماوية	٤٣,٠٨٥	٧,٤
الصناعات الغذائية	٥٦,٤٤١	٩,٧
الصناعات الإنشائية	٤٢,٥٧٦	٧,٣
الصناعات الهندسية	٢٣,٣٨٥	٤,٠
صناعات الغزل والنسيج	٢٤,٦٤١	٤,٢
تصفية النفط والغاز	٤٧,٨١٦	٨,٢
توليد ونقل الطاقة الكهربائية	٥٤,٨٩٠	٩,٥
استثمارات أخرى ومشاريع جديدة	١٤,١٣٨	٢,٤
المجموع	٥٨١,٩٧٢	١٠٠,٠

المصدر: المؤشرات الاقتصادية لتطور الاقتصـاد العراقـي، وزارة التخطـيط، الـدائرة الاقتصـادية، تشرين الأول ١٩٧٦، بغداد، ص ٥٢.

* وتجدر الإشارة إلى أن المبلغ الذي قدر للتوظيف في القطاع الخاص والقطاع المختلط في الصناعة التحويلية للفترة من ١٩٧٠/١/١ ولغاية ١٩٧٥/٦/٣٠ بلغ ٥٥,٧ مليون دينار عراقي. وهذا يعـني أن مجموع التخصيصات تصبح عندها ٦٣٧,٧ مليون دينار عراقي.

ولا شك فإن خطة طموحة كهذه من حيث الاستثمار وحده تحتـاج إلى إمكانيـات إداريـة وفنية هائلة للتنفيذ الفعال والعقلاني وإرادة سياسية ديمقراطية مسـؤولة. وإذا كـان العـراق قد امتلك حتى ذلك الحين بعض الخبرات الفنية والكفاءات العلمية وكان بمقـدوره أيضـا أن يستعين بخبرات وكفاءات أجنبية، كما امتلك الموارد الماليـة الضـرورية لـذلك، وهـي أمـور غايـة في الأهميـة، فـأن الأساسـي والحاسـم الـذي افتقـده العـراق حينـذاك كانـت الحيـاة الديمقراطية القائمة علـى المؤسسـات الدسـتورية في السياسـة والإدارة الاقتصـادية والحيـاة الاجتمـاعي ة. وهـو الأمـر الـذي لم نعـره الحـد الأدنـى مـن الاهتمـام الـذي يسـتحقه، رغـم تأكيداتنا المستمرة في النشر العام على هذه النقطة الحيوية.

وقد تجلى ذلك في مجال التخطيط والتنفيذ أيضا. إذ رغم أن جميـع الخطـط الصـناعية وغيرها من الخطط القطاعية لم تكـن سـوى عمليـة تجميـع للمشـاريع الـتي كانـت الـوزارات المعنية تعبر عن الحاجة إليها دون أن تكون مقرونة بدراسات جادة عن الجدوى الاقتصادية والاجتماعي ة لمثل تلك المشاريع وتحـت شـعرا أن العـراق بحاجـة إلى كـل شـيء، ومـع إن شيئا ملموسا من عملية الدراسة والتنسيق الأولي مع بقية القطاعات الاقتصادية في مشاريع الخطة الصناعية ورؤية تأثيراتها على بقية فروع الاقتصاد الوطني قد ظهر في قانون الخطـة الجديدة، إضافة إلى اهتمام المخطط بموضوع التخطيط المادي والمالي و الإنتاجية وتهيئـة الكـوادر الفنيـة والمهنيـة الوسـيطة، فـإن الغائـب تماما كانـت الجمـاهير المنفـذة للخطـة وصاحبة المصلحة الفعلية من حيث المبدأ في تلك الخطـط، إضـافة إلى غيـاب دور الأحـزاب والقوى في المناقشة والتأثير الإيجابي على رسم وتنفيذ الخطط .وعمدت وزارة الصـناعة إلى إجراء تغيير واسع في الكوادر الإدارية المسؤولة عن إدارة المشاريع الصناعية باتجاه وضـع

البعثيين على رأسها أو كسب من كان قبل ذاك على رأسها إلى صفوف حزب البعث. كما جرت عملية تبعيث تدريجية في قوام وزارة الصناعة والمراكز الأساسية فيها وفي المشاريع الصناعية وفي وزارة التخطيط، بغض النظر عن الكفاءة العلمية والفنية والإدارية. وكان هذا الإجراء في مفهوم البعثيين ضمانة لا غنى عنها لسير التنفيذ في تلك المشاريع سيرا حسنا وإبعاد نفوذ وتأثير القوى السياسية الأخرى على العاملين وضمان هيمنة حزب البعث على الاقتصاد والمجتمع، ولكنه كان من حيث الشكل والمضمون إساءة كبيرة للحياة الديمقراطية وديمقراطية العملية الاقتصادية.

اتخذ اتجاه الصرف الفعلي للدولة، بغض النظر عن نوعية وجدوى الصرف، خطا تصاعديا متذبذبا بين سنة وأخرى خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٨–١٩٧٥، ويعبر عن حصول قفزة كبيرة بالقياس إلى نسب التنفيذ في الفترات السابقة، رغم ما يفترض الإشارة إليه إلى ارتفاع هائل في الأسعار ابتداءً من عام ١٩٧٤ واتخذ المسار التالي:

التخصيصات والمصرفات الفعلية لاستثمارات الدولة في القطاع الصناعي

(بملايين الدنانير العراقية)

السنة	التخصيص السنوي	المصروف الفعلي	نسبة المصروف إلى التخصيص ٪
١٩٦٨	39.5	13.4	33.9
١٩٦٩	21.0	19.0	90.5
١٩٧٠	28.0	21.0	70.5
١٩٧١	50.0	36.0	71.1
١٩٧٢	28.0	17.2	61.4
١٩٧٣	90.0	66.4	73.8
١٩٧٤	225.0	184.1	81.8
١٩٧٥	448.0	290.2	64.8

المصدر: المصدر: المؤشرات الاقتصادية لتطور الاقتصاد العراقي. وزارة التخطيط. مصدر سابق. ص٣٧/٣٨.

وفي ضوء ذلك نما أيضا تكوين رأس المال الثابت في قطاع الصناعة التحويلية وتـرك أثـره على نسبته في إجمالي تكـوين رأس المـال الثابـت في الاقتصـاد العراقـي.فقـد حقـق خـلال الفترة المذكورة التطور التالي:

السنة	تكوين رأس المال الثابت في الصناعة م.د.ع.	نسبته في الصناعة إلى الإجمالي ٪
١٩٦٨	٣٦,٤	٢٥,٤
١٩٦٩	٤٠,١	٢٥,٥
١٩٧٠	٤٢,٥	٢٢,٩
١٩٧١	٤٣,٤	٢٢,٣
١٩٧٢	٥٠,٣	٢٣,١
١٩٧٣	٦٩,١	٢٣,٩
١٩٧٤	١٢٣,٧	٢٣,٣
١٩٧٥	٢١٦,٢	٢٨,٤

المصـدر: المؤشـرات الاقتصـادية لتطـور الاقتصـاد العراقـي. وزارة التخطـيط. مصـدر سـابق. ص٢٦/٢٧.

الفصل الثالث

المرحلة الثانية ١٩٧٥/١٩٧٦-١٩٧٩/١٩٨٠

في كانون الأول من عام ١٩٧٤ انعقد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في العراق وأرسى النهج الجديد لسياسة الدولة في مجالات السياسة والاقتصاد والتحالفات السياسية في الداخل والعلاقات السياسية والاقتصادية على الصعد العربية والإقليمية والدولية. والسؤال الذي يطرح نفسه يتلخص في جانبين، وهما: ما هو الجديد الذي حصل وتطلب عقد هذا المؤتمر أولاً؟ وما هي النتائج التي تمخض عنها المؤتمر ثانياً؟ إذ أن الإجابة عن هذين السؤالين يوضحان اتجاهات التطور التي وقعت في العراق مع الانتهاء من أعمال هذا المؤتمر.

عقد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح عفلق —صدام حسين) في مرحلة جديدة شعرت قيادة البعث أنها دخلت فيها وعليها تأمين مستلزمات ولوجها الناجح وإنجاز المهمات التي قررت قيادتا البعث القومية والقطرية تبنيها قبل عقد المؤتمر وأثناء التحضير له. ويمكن تلخيص بعض الأفكار الأساسية في هذا الصدد:

- تكريس القيادة المنفردة لحزب البعث في السلطة العراقية، بالرغم من وجود الحزب الشيوعي في التحالف الجبهوي وتمثيله بوزيرين في الحكومة القائمة أحدهما وزير دولة والثاني وزيرا للري لا يؤثران بأي حال من الأحوال على وجهة السياسة العامة للبلاد التي تقررها قيادة حزب البعث أو مجلس قيادة الثورة من جهة، وبالرغم من وجود الملا مصطفى البارزاني على رأس الحكم الذاتي في كردستان والمناوشات العسكرية التي كانت تحصل هناك بين فترة وأخرى.
- توجيه ضربات قاسية إلى جميع القوى السياسية الأخرى، ومنها القومية والإسلامية السياسية والبعث اليسار مع سكوت كامل للحليف الشيوعي في الجبهة والحكومة.

- انفراد حزب البعث بالعمل في القوات المسلحة وإبعاد كل القوى السياسية عنها قدر معرفتهم بهؤلاء الأشخاص، وبالتالي أصبحت القوى الضاربة كلها، إضافة على أجهزة الأمن المحلية والقومية والخاصة بيد البعث.
- نجاح عملية التأميم وبدء تدفق أموال النفط المؤمم والمصدر على خزينة الدولة البعثية وتصرف مجلس قيادة الثورة الكامل بتلك الموارد دون رقيب أو حسيب من أي جهة أخرى.
- مع زيادة إيرادات النفط الخام تدفقت الأموال إلى السوق العراقية وتحسنت السيولة النقدية واتسع التبادل التجاري، وخاصة الاستيراد وتصدير النفط الخام، مما فسح في المجال إلى البدء باستيعاب البطالة الواسعة من خلال عملية التجنيد وتوسيع قاعدة القوات المسلحة وبناء المشاريع الخدمية والبنية التحتية بشكل عام، وبالتالي تحسن نسبي في مزاج الناس من الواقع المعاش.
- بدء تدفق الأسلحة على العراق من جانب الاتحاد السوفييتي بعد عقد اتفاقية الصداقة في عام ١٩٧٢ وما تلاها من تطور في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وخاصة البعثات والزمالات للبعثيين، إضافة على بدء البعث بسلوك سبيلين للحصول على أسلحة من الخارج ابتداءً من عام ١٩٧٤/١٩٧٥، وهما:
    - o استيراد الأسلحة التقليدية الحديثة من جميع الدول المستعدة لتصديرها إلى العراق وبكميات كبيرة تفوق حاجة العراق للدفاع عن نفسه.
    - o البدء بتوسيع قاعدة التصنيع العسكري وتنويع الأسلحة الحديثة المنتجة.
- البدء بتوسيع قاعدة الجيش العراقي وتدريبه وإقامة الثكنات العسكرية في سائر إرجاء العراق ولكن بشكل خاص في كردستان العراق.
- لقد كانت البداية الفعلية لعسكرة البلاد والصناعة العراقية، وكان البدء بالتفكير في إنتاج الأسلحة النووية والأسلحة الكيماوية والبايولوجية. ولهذا بدأ البعث بإرسال مجموعات كثيرة من الطلبة البعثيين على الدول الأخرى للدراسات العلمية الخاصة بإنتاج الأسلحة المحرمة دولياً والعلوم المرتبطة بها، إضافة إلى العلوم العسكرية.

- بدء الغزل غير المباشر بين واشنطن والعراق حول العلاقات المتبادلة وحول المسألة الكردية حيث توفرت أرضية لبدء حوار جديد بين العراق وإيران عبر وساطة الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم وضيافة مباشرة من الجزائر والتي مهدت لاتفاقية الجزائر في شهر آذار /مارت من العام ١٩٧٥ بين الشاه الإيراني ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة حينذاك صدام حسين.
- وفي حينها بدا البعث ينتهج سياسة ضم المزيد من الناس إلى حزب البعث بممارسة سبيل الجزرة والعصا في آن واحد للهيمنة الكاملة على أجهزة الدولة غير العسكرية والاقتصادية.

لقد شعرت قيادة البعث القطرية بأنها قادرة على انتهاج سياسة جديدة تصفي بقايا المرحلة الواقعة بين ١٩٦٨ – ١٩٧٤ وتبدأ مرحلة جديدة لفرض نفسها لا على الساحة العراقية فحسب، بل وعلى الساحة العربية والإقليمية.

كانت أهداف المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في العراق واضحة استلزم تنفيذها على مراحل. ويمكن متابعة تلك الأهداف على النحو التالي:

- التخلص من وجود الحركة الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البارزاني. وقد كان قد هيأ لهذه المهمة المستلزمات التالية على الصعيدين الداخلي والإقليمي والدولي:

فعلى الصعيد الداخلي كان قد استطاع دفع الخلاف بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الثورة الكردية إلى أبعاد سياسية خطرة جديدة بما فيها خوض المناوشات أو حتى دعم القوات الحكومية، في وقت ساهم الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى معاقبة الحزب الشيوعي العراقي بتحالفه مع البعث بعدد من الإجراءات التي أدت إلى قتل العديد من الشيوعيين العراقيين العائدين من الدراسة الحزبية في موسكو أو التضييق على نشاط ووجود الحزب الشيوعي في كردستان. وقد أدى هذا ليس إلى تجميد معارضة الحزب الشيوعي للتحرك العسكري الحكومي في كردستان العراق فحسب، بل ودعم الحكومة في بعض إجراءاتها المناهضة للحركة الكردية المسلحة.

وعلى الصعيد العربي كانت الأجواء، رغم عدم اتفاقها مع حب البعث وقيادته، إلا أنها كانت مضادة للحركة الكردية وبالتالي كان يهمها الخلاص من الحركة الكردية باعتبارها "حركة انفصالية مناهضة للعرب والوحدة العربية!".

تعزيز علاقات النظام لا مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى فحسب، بل وبالدول الرأسمالية وخاصة فرنسا، إضافة إلى الولايات المتحدة وبريطاني والكثير من دول أوروبا الغربية وكذلك الكثير من بلدان حركة التحرر الوطني وعدم الانحياز.

- اعتبار العراق قاعدة أساسية للحركة القومية العربية، بسبب وجود حزب البعث في السلطة، والانطلاق منها نحو تعزيز دور حزب البعث على الصعيد العربي والصعيدين الإقليمي والدولي من خلال إقامة أوسع العلاقات الاقتصادية، وخاصة التجارية معها والعلاقات الثقافية وفتح مراكز ثقافية لها فيها. لقد كانت الفكرة الأساسية التي تراود حزب البعث هي القيام بأعمال تجلب انتباه كل العرب في العالم على البعث ونظامه باعتباره المدافع عن الأمة العربية والساعي إلى وحدتها!
- التخلص التدريجي من الحزب الشيوعي العراقي باعتباره المنافس الأول لحزب البعث في سعيه إلى السلطة حينذاك. ولهذا السبب سعى إلى ممارسة أربعة خطوط أساسية مترافقة ومتزامنة، وهي:
  - التحالف مع الحزب الشيوعي العراقي ومنعه من ممارسة سياسة المعارضة لسياسات وإجراءات ومواقف البعث قدر الإمكان، وفي الوقت نفسه إضعاف قدراته في التأثير على الجماهير الشعبية من خلال تصفية التنظيمات الجماهيرية التي كانت ترتبط بقيادة وسياسات الحزب الشيوعي العراقي.
  - المنافسة الشديدة مع الحزب الشيوعي العراقي في مجال البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستعارة الخطاب السياسي للحزب الشيوعي العراقي واستخدامه في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الثامن لحزب البعث، إذ أن لغة التقرير في ما يخص المهمات والشعارات كانت لغة لينينية صارخة ولم تكن يوماً ما صيغة بعثية.

- تقديم المزيد من المكاسب الممكن للناس من خلال توفر الموارد المالية بحيث يمكن، كما كان يعتقد البعث، تبويش الأرضية والأهداف والشعارات التي يقف عليها الحزب الشيوعي العراقي.
- المساعدة على خروج الحزب من السرية إلى العلن لضمان معرفة البعث بكامل تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي ليتسنى له توجيه الضربات المطلوبة تدريجياً لقواعد الحزب الشيوعي وتنظيماته وإضعاف التأييد له عبر ممارسات الضغط المتواصل على الأفراد والعوائل لإبعادهم عن الحزب الشيوعي وجرهم إلى مواقعهم. وهذه العملية تسارعت مع نهاية الفترة التي نحن بصددها، أي الفترة بين ١٩٧٤/١٩٧٥-١٩٧٩/١٩٨٠.

o ولهذا الغرض بالذات اتخذ البعث مجموعة من الإجراءات على المستوى الاقتصادي والتي أطلق عليها بالتنمية الانفجارية.

إذن كان الهدف تعزيز القدرات وتعزيز العلاقات وجلب الانتباه لوجود العراق وما يريد أن يقوم به خلال الفترة القادمة وكسب تأييد وصداقة الكثير من البلدان عبر الكثير من المغريات، ومنها المغريات التجارية والمالية.

تمخض المؤتمر في حقيقة الأمر عن وجهتي عمل إحداهما أعلنت عبر وسائل الإعلام الداخلية والخارجية ووجدت تعبيرها في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث الذي نشر على نطاق واسع وأستهدف من ورائه تعزيز مواقعه في السلطة وتكريس هيمنته على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد وضمان انفراده في توجيه الدولة، والثانية أبقيت سرية ولكنها مورست عمليا بصورة تدريجية واستهدفت الإنفراد الكامل بالسلطة وتصفية بقية القوى السياسية واقتلاعها من الحياة العامة في البلاد وضمان الأساس المادي للتوسع اللاحق في سياسته العربية والإقليمية، التي يمكن قراءة جوهرها في ما بن سطور التقرير السياسي أو في أدبيات حزب البعث الداخلية، وخاصة على صفحات المجلة الداخلية لحزب البعث والموسومة ب" الثورة العربية". وفيما يلي محاولة لتتبع سياسات البعث خلال المرحلة الثانية

المبحث الأول:

السياسة الاقتصادية

أثناء تنفيذ الخطة القومية ١٩٧٠-١٩٧٤ استدعت الحكومة العراقية، في مجرى سعيها لكسب تأييد الاتحاد السوفييتي وإشعار القيادة السوفييتية باهتمام البعث بالتخطيط والتنمية الاقتصادية، مجموعة من الخبراء السوفييت للتعاون مع وزارة التخطيط من أجل وضع خطة بعيدة المدى تمتد بين عامي ١٩٧٥-١٩٩٥. وكان يفترض أن تقوم وزارة التخطيط، اعتمادا على الخطة بعيدة المدى، بإعداد الخطط الخمسية ابتداءً من الخطة القومية الثانية ١٩٧٦-١٩٨٠ حتى نهاية الفترة. إلا أن الخطة الاقتصادية ذات المدى البعيد وضعت في مدرج وزارة التخطيط بعد أن تقرر اعتماد التنمية الانفجارية في المؤتمر القطر الثامن لحزب البعث. لقد تحدث التقرير بصورة واضحة عن التزام مبدأ التخطيط في العملية الاقتصادية ونشط ووسع جهاز التخطيط المركزي ووفر له كوادر عراقية وعربية وأجنبية وخاصة من الاتحاد السوفييتي وطرح المهمات الأساسية في العملية الاقتصادية المنشودة مستعيناً ومستعيراً كل المسائل الأساسية التي كان يطرحها الشيوعيون في بشأن العملية الاقتصادية في العراق. وبالتالي يجد الإنسان وهو يقرأ التقرير السياسي في جانبه الاقتصادي أنه يقرأ تقريراً كتب في بلد يسعى على ضمان التحول من بلد متخلف إلى بلد متقدم على أساس التحويل الاشتراكي للبلاد، وأن على البلاد أن تلتزم بالتخطيط بكل مراحل العملية الاقتصادية وبعيداً عن العفوية والفوضى. ولكن وردت في نهايات التقرير، وهو يتحدث عن المهمات المباشرة لحزب وحكومة البعث، جملة صغيرة تضمنت الفكرة التالية: "... كما أن الزيادات الكبيرة في عائداتنا من النفط والتي تحققت بالدرجة الأولى بفضل انتصارنا في معركة التأميم المجيدة كلها، تلح على ضرورة تحقيق التنمية بطرقة " انفجارية " تؤمن التطور السريع جداً والشامل لكل ميادين الحياة في المجتمع العراقي ولكل مناطق القطر... ويتطلب ذلك، وبصورة ملحة، تغيير الصيغ والإطارات والأساليب القديمة البطيئة وقليلة الفاعلية وأتباع صيغ وإطارات وأساليب جديدة، كما

تتطلب إعادة النظر في الكثير من التشريعات ذات الصلة بعملية التنمية والتطور، والاستعانة الواسعة والمنظمة والدقيقة بالخبرات العربية والأجنبية..."[٢٨].

إن استخدام جملة "ضرورة تحقيق التنمية بطريقة انفجارية" فجرت كامل العملية الاقتصادية في العراق ودفعت بالعملية التخطيطية على الوراء دفعة واحدة وتركت للعفوية والإرادة الذاتية والفردية الدور الأول في مجمل العملية الاقتصادية في العراق ووضع التخطيط والجدوى الاقتصادية من إقامة المشاريع على التل، حتى أن الرجل الجاهل اقتصادياً ووزير الصناعة حينذاك قال في كلمة له أمام أعضاء اتحاد الصناعات العراقي "نحن نملك النقود ونريد الأحسن".

لقد تخلى مجلس قيادة الثورة في الفترة الواقعة بين ١٩٧٤ و١٩٧٧/١٩٧٦ عملياً إلى ممارسة سياسة إقامة المشاريع الاقتصادية دون اعتبار أي اعتبار للأسبقيات الضرورية لا في الصناعة أو الزراعة فحسب، بل وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية فعمت الفوضى وسادت العفوية، حتى أن الخطة الجديدة للفترة ١٩٧٥–١٩٧٩ لم تصدر إلا في ١٩٧٧/٩/٢٥ وشملت الفترة ١٩٧٦–١٩٨٠، باعتبارها جزءاً من خطة بعيدة المدى تشمل الفترة الواقعة بين ١٩٧٥–١٩٩٥. فما هي المؤشرات التي تبنتها الخطة ذات المدى البعيد؟

مؤشرات الخطة ذات المدى البعيد

تضمنت الخطة البعيدة المدى التي أشرف على وضعها الخبراء السوفييت وعلى رأسهم كبير الخبراء السوفييت تزاروف أربعة فصول. عالج الفصل الأول الاتجاهات الرئيسية لتطور الاقتصاد العراقي والمهمات التي يسعى إلى تحقيقها وحددها بأربع:

١. تخطي التخلف خلال أقصر فترة ممكنة والتعبير عن ذلك بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٧,٥ مرة والدخل القومي ٨ مرات بالمقارنة مع عام ١٩٧٠.

---

٢٨ حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن. كانون الثاني ١٩٧٤. بغداد. مطابع الثورة. ١٩٧٤. ص ٢٣٣/٢٣٤.

٢. تغيير هيكل الاقتصاد العراقي باتجاه تحويله من اقتصاد وحيد الجانب إلى اقتصاد متنوع ومتكامل. وهذا يعني ضمان الوصول إلى الهيكل التالي في عام ١٩٩٥ :

تطور هيكل الاقتصاد العراقي بالنسب المئوية ٪

القطاع	السنوات		
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٩٥
النفط الخام	37.2	44.1	19.6
الصناعة	7.4	8.8	27.6
الزراعة	17.0	10.9	9.5
الطاقة والماء والبناء	4.4	4.9	6.1
التوزيع والنقل	14.8	13.0	15.6
الخدمات والإدارة	19.4	18.3	21.6

المصدر: نشرة الأخبار الاقتصادية. الحزب الشيوعي العراقي. اللجنة الاقتصادية (لقم). العدد ٩/ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤. بغداد. ص ٦.

٣. تجاوز التبعية الاقتصادية وذلك بخلق اقتصاد قادر على إنتاج جميع احتياجاته من السلع والخدمات ذاتيا وبالاعتماد على موارده المحلية.

٤. تحويل طابع الاقتصاد العراقي من الطابع الرأسمالي إلى طابع اقتصاد اشتراكي يسوده القطاع العام. وقدر المخطط بأن هيكل الملكية في الاقتصاد العراقي سيتطور حتى عام ١٩٩٠ على النحو الآتي:

تطور هيكل الملكية في ضوء الخطة البعيدة المدى

مليون دينار عراقي بأسعار عام ١٩٧١

السنة	القطـاع					
١٩٧٠	المجموع	الرقم القياسي	القطاع العام	الرقم القياس	القطاع الخاص	الرقم القياسي
١٩٩٥	١٢٨١	١٠٠	٣١٣,٧	١٠٠	٩٦٧	١٠٠
	٩٥٨٦	٢٥٠٠	٨٧١٧,٠	٢٧٦٠	٨٦٩	٩٠

المصدر: نشرة الأخبار الاقتصادية. الحزب الشيوعي العراقي. اللجنة الاقتصادية(لقم). العدد ٩/ ١٩٧٤. مصدر سابق. ص٧.

ويستطيع كل متتبع لأوضاع العراق حينذاك أن يشخص بعض المسائل المهمة في هذا الصدد:

* أن الخبراء السوفييت تلقوا تعليمات واضحة بالأهداف التي يريد الحكم تثبيتها في الخطة. ففي محاضرة لرئيس خبراء التخطيط السوفييتي أشار إلى أن الخطة "اعتمدت في تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على الوثائق والقرارات السياسية والاقتصادية الصادرة عن السلطة"، وليس وفق دراساتهم ومقترحاتهم بهذا الصدد.
* وأن الخبراء السوفييت قد وضعوا، استناداً إلى رغبات السلطة وليس موضوعياً، من حيث الأهداف الكلية والجزئية مؤشرات يصعب تحقيقها في بلد كالعراق. لقد اعتمدوا في ذلك على الموارد المالية العراقية المتأتية من النفط الخام المؤمم وبعيدا عن الغوص في واقع العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة، وعن إمكانياته الفعلية لتحقيق تلك الأهداف من جهة ثانية، وهو بخلاف ما جاء في محاضرة رئيس الخبراء حين أكد على أن الخطة "انطلقت من واقع القاعدة الاقتصادية في العراق بما في ذلك الموارد الطبيعية والبشرية والظروف الحسية للمجتمع والظروف المناخية..الخ". ويمكننا هنا

الادعاء بأن الخبراء السوفييت غالباً ما كانوا يجاملون السلطة بدلاً من طرح ما يرونه على الحكم صراحة، وهي إحدى الإشكاليات الكبيرة التي عانى منها العراق.

* ونسى المخطط السوفييتي بأن غياب الديمقراطية والتعددية السياسية وسيادة الكبت والاضطهاد لا يساعد بأي حال على تحقيق تلك الأهداف الكبيرة التي وضعها المخطط في الخطة ذات المدى البعيد، وأن الموارد المالية وحدها لا يمكن أن تعالج مشكلات التخلف والتبعية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وتضمن الفصل الثاني جداول إحصائية تفصيلية حول الخطة والتي تجاوز عددها الألف. وتضمن الفصل الثالث الموازين السلعية التي شملت السلع الرئيسة مقتصرا في ذلك على ثلاثة متغيرات هي: الطلب والوارد والوسائل الكفيلة بتحقيق الموازنة بينهما، والتي استخدمت لتحديد هيكل الإنتاج القومي للفترة ١٩٧٥–١٩٩٥. وكرس الفصل الرابع لشرح وتحليل وتبرير أساليب العمل التي أتبعت والنتائج التي توصل إليها التقرير والطرق الكفيلة بتحقيق الأهداف.[٢٩]

١. اتجاهات التنمية الانفجارية

في الوقت الذي أعلن حزب البعث التزام الدولة بالبرمجة الاقتصادية ومواصلة وضع الخطط القومية الخمسية في ضوء خطة بعيدة المدى وضعت من قبل الخبراء السوفييت وبالتعاون مع المخططين العراقيين والعرب بتكليف من مجلس التخطيط ووزارة التخطيط، والدعوة إلى تحقيق التنسيق بين القطاعات الاقتصادية وانتزاع الإستقلال الاقتصادي وبناء القاعدة المادية التي تضمن الديناميكية الداخلية في تطور الاقتصاد العراقي، والاعتماد على قطاع الدولة وتقليص دور القطاع الخاص في إجمالي النشاط الاقتصادي، وإقامة العلاقات الاقتصادية الواسعة مع بلدان المنظومة الاشتراكية والحد من نشاط الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية وفرض الرقابة المشددة عليها، والسعي إلى تحسين مستوى معيشة

---

٢٩ نشرة الأخبار الاقتصادية للحزب الشيوعي العراقي. اللجنة الاقتصادية (لقم). العدد ٩/ ١٩٧٤. مصدر سابق. ص٤.

السكان، وبخاصة الفئات الكادحة منها، طرح المؤتمر القطري الثامن في الوقت ذاته مفهوما جديدا للتنمية الاقتصادية أطلق عليه مصطلح "التنميـة الانفجاريـة". وجـدير بالإشـارة إلى أن سياسة حزب البعث وابتداءً من نجاح عملية التأميم قد بدأت عمليا بممارسة هـذا النـوع من السياسة الانفجارية في التنمية والتي تجلت في التعديلات التي أدخلـت علـى تخصيصـات الخطة القومية والمنهاج الاستثماري لعام ١٩٧٥. إلا أن المؤتمر القطري أعطى هذا التوجـه الشمولية والصبغة الرسمية القانونية الملزمة، بعد أن صدر عن مجلس قيادة الثورة في عـام ١٩٧٤ قانونا ملزما أعلن فيه عن "الدور القيادي لحزب البعث في الدولة والمجتمع!".

فما هي الاتجاهات الأساسـية في التنميـة الانفجاريـة ومـا هـي الإجـراءات الـتي اتخـذتها الدولة لضمان سيرها؟

يمكن بلورة اتجاهات التنمية الانفجارية وفق منظور البعث والنظام لها في النقاط التالية:

١. العمل وفق مفهوم "حرق المراحل " للتعجيل بعملية التنميـة وتحقيـق نسـب نمـو عاليـة من خلال زيادة حجم الاستثمارات الحكومية بمقـاييس عاليـة جـدا، إذ مـا دامـت هنـاك موارد مالية كبيرة فلا بد من التعجيل بالتنمية دون إعارة أي انتباه إلى واقع وإمكانيات وحاجات العراق الفعلية.

٢. الدعوة إلى اسـتخدام أرقـى منجـزات العلـم والتقنيـات الحديثـة في العـالم لصـالح تعجيـل التنمية وتطـوير القـوى المنتجـة وتسـريع العمليـة الحضـارية بغـض النظـر عـن ارتفـاع تكاليف هذه العملية وعن التعقيـدات المصـاحبة لهـا أو مـدى القـدرات المحليـة الفعليـة المتوفرة القادرة على الاستفادة الحقيقية منها.

٣. الاعتماد على منطق يؤكد حاجة البلاد إلى تنمية شاملة بسبب التخلف الواسـع والعميـق الذي يعاني منه الاقتصاد والمجتمع في العراق. وهذا الواقع يفرض عليه التوسع الكـبير في إقامة المشاريع الاقتصادية الإنتاجية والخدمية دفعة واحدة. ومن هنـا جـاء مصـطلح الانفجارية، أي تفجير عملية التنمية على أوسع نطاق ممكن وفي سـائر أنحـاء الـبلاد وفي كل المجالات. وكان هذا يعني إهمال الأخذ الواقعي بالأسبقيات والقدرات الفعلية.

٤. خلق اقتصاد قادر على إنتاج جميع احتياجاته من السـلع والخـدمات ذاتيـا وبالاعتمـاد على موارده المحلية.

٥. إن عملية التنمية الانفجارية ستطرح على العالم العربي وضعا جديدا ونموذجا متفردا يحرك الجماهير العربية إلى جانب العراق سياسيا واقتصاديا، ويسمح له بالتالي التأثير الأكبر على تلك الجماهير وتحريكها وفق منظور البعث ونظامه السياسي واتجاهاته"

وعلى هذا الأساس أصدر مجلس قيادة الثورة ومجلس التخطيط مجموعة من القوانين والقرارات لتسهيل تحقيق التنمية الانفجارية، نشير إلى أهمها فيما يلي:

* منح دوائر الدولة المختلفة الحق في اقتراح المشاريع والتعاقد عليها وتنفيذها دون العودة إلى البرامج الاقتصادية المقررة سابقا.

* التحرر من القيود السابقة بشأن التكاليف ودراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في اختيار المشاريع.

* الاهتمام بالمشاريع الاستهلاكية والبذخية التي تشبع حاجات فئات البرجوازية الصغيرة والفئات الغنية التي تعتمد على أساس الصناعة التجميعية.

* منح أمتيازات مالية وترفيهية كبيرة جدا لحملة الشهادات العالية من أجل استقدامهم من خارج البلاد أو الاحتفاظ بهم في الداخل في حين حرمتهم من الحرية والديمقراطية والأمن.

* رفع القيود التي كان النظام قبل ذاك قد فرضها على نشاط القطاع الخاص المحلي ودعا جميع فئات البرجوازية المحلية للمشاركة في عملية التنمية.

* ممارسة سياسة الانفتاح الكامل على الدول الرأسمالية المتقدمة باعتبارها الطرف الوحيد القادر فعلا على مساعدة العراق في تحقيق أهداف التنمية الانفجارية ومن أجل إقامة نموذج جديد للتنمية يقوم على أساس الطريق الجديد، الطريق الثالث. (قدوري) وعلى هذا الأساس وجهت الدعوة إلى جميع الشركات الأجنبية للمساهمة في إقامة المشاريع الاقتصادية وتقديم الدعم العلمي والتقني وتزويد العراق بالخبراء والفنيين والعمال الماهرين ومنح تلك الشركات حرية التعاون مع القطاعين العام والخاص والمختلط لإنجاز المهمات التنموية المقررة..

* إصدار قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٤ منح الشركات الكبير تسهيلات وامتيازات كبيرة لإقامة المشاريع الكبرى، حيث منحت إعفاءات ضريبية وجمركية وتسهيلات مالية.

* تعطيل العمل بقانون العمل والعمال في مسائل التوظيف والأجور والمخصصات لصالح الشركات الأجنبية.

* التخلي عن كل القيود الخاصة بعلاقات أجهزة الدولة بهذه الشركات أو ما أطلق علية بالقيود المكتبية لتسهيل نشاطها وحركتها في البلاد.

* منح إجازات استيراد بشكل مباشر لصالح الشركات الأجنبية وشركات القطاع الخاص المحلية، إضافة إلى وضع إمكانيات قطاع الدولة لاستيراد ما تحتاجه بأسعار تفضيلية.

* يحق للشركات العاملة في مشاريع التنمية في العراق الحصول على نسبة عالية من مبالغ العقود الموقعة مع قطاع الدولة لإقامة مشاريع التنمية قبل البدء بها. وهذا يعني أن الشركات الأجنبية كانت لا تعمل برؤوس أموالها المباشرة بل بالأموال العراقية مباشرة وتحقق أرباحا عالية على حساب الاقتصاد العراقي.

* وبما أن العراق يمتلك موارد مالية كبيرة فلا يحق للسياسة الاقتصادية حرمان العراقيين من تحمل أية أعباء لتحقيق التنمية.

* اعتماد أسلوب المشروع الجاهز وتسليم المفتاح في إقامة الكثير من المشاريع الاقتصادية. وقد بلغ عدد المشاريع الكبيرة التي وقعت على أساس المشروع الجاهز ٢٨ مشروعا حتى عام ١٩٧٧ والعديد من المشاريع الصغيرة التي تقل كلفتها عن ١٠ مليون دينار، بحيث أصبح مجموع الكلفة ١٨٧١ مليون دينار من مجموع تخصيصات القطاع الصناعي البالغة ٣٥٧٣ مليون دينار عراقي.[٣٠]

وفي ضوء ذلك تقاطرت الشركات الرأسمالية ومؤسسات الدولة في البلدان الاشتراكية والعديد من بلدان العالم الثالث الأكثر تطورا على العراق لتأمين حصولها على مشاريع في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني. وعقدت خلال فترة وجيزة عشرات العقود على إقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة والمتوسطة وأعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة، بلغت

---

٣٠ عبد الله، عامر. السياسة الاقتصادية في العراق. مجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣. آب/أغسطس ١٩٨١. ص ١٣.

تكاليفها عدة مليارات من الدولارات الأمريكية دون أن تتوقع إنجاز تلك المشاريع في أوقاتها المحددة أو وفق مواصفات سليمة، كما لم تستند على دراسة جدية عن الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع. لقد كانت التنمية الانفجارية تعبر عن ذلك الشخص الذي ربح في يانصيب ما أموالاً طائلة لا يعرف كيف يتصرف بهاو فبدأ بتبذيرها على أسوأ صيغة ممكنة وخسر الكثير منها في فترة وجيزة.

٢. خطة التنمية القومية الثانية ١٩٧٦-١٩٨٠

تضمنت خطة التنمية القومية الثانية تقديرات أولية لحجم الاستثمارات الحكومية والقطاع الخاص حيث بلغ مجموعها ١٣٤٥٥ مليون دينار عراقي موزعة بين استثمارات حكومية قدرها ١٢٢٥٥ مليون دينار واستثمارات القطاع الخاص وقدرها ١٢٠٠ مليون دينار ، أي بنسبة ٩١,١ : ٨,٩ ٪.

وتجنب المشرع في القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٧ الإشارة إلى توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وترك الأمر كما يبدو لتطور الأحداث ونمو الإيرادات العراقية التي كانت خلال تلك الفترة في تزايد مستمر. وجاءت إشارة سريعة عن هذا الموضوع في المنهاج الاستثماري لعام ١٩٧٦ فقط، حيث ورد فيه إجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا العام وقدرت بمبلغ ١٤٩٣,٥ مليون دينار، وزعت وفق النسب التالية: الزراعة ١٧,٩٪، الصناعة ٤٧,٥ ٪، النقل والمواصلات ١٦,٢٪، المباني والخدمات ١٤,٣٪ أجهزة تخطيط وقروض والتزامات دولية واستثمارات أخرى ١،٤٪.[٣١] وفي ضوء المناهج الاستثمارية السنوية يمكن تقديم الجدول التالي:

---

٣١ المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٧٦. مصدر سابق. ص ٢٧٩.

التخصيصات القطاعية للبرامج السنوية ١٩٧٦–١٩٨٠

القطاع	التخصيصات م.د.ع.	التوزيع النسبي ٪
الزراعة	٢١٥٧	١٣,٧
الصناعة	٤٤٩٠	٢٨,٥
النقل والمواصلات	٢٣١٨	١٤,٧
المباني والخدمات	٢٤٥٨	١٥,٦
تخصيصات أخرى	٤٣١٢	٢٧,٢
المجموع	١٥٧٣	١٠٠,٠

المصدر: د. عباس النصراوي. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ١٠٣.

ويلاحظ هنا أن المشرع دمج في فقرة واحدة تحت عنوان الصناعة كلا من الصناعة الاستخراجية النفطية والصناعات التعدينية والمقالع والصناعات التحويلية والكهرباء معا. وأعطى الحرية التامة للتصرف وفق ما يراه مجلس قيادة الثورة من خلال مجلس التخطيط الذي كان يقوده حينذاك نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس التخطيط صدام حسين. وأصبحت تخصيصات خطة التنمية القومية الثانية تعادل ١١,٥ مرة تخصيصات خطة التنمية القومية الأولى. وهو أمر يتجاوز المعقول والقدرات الفعلية المتوفرة في العراق. ومن المفيد أن نشير إلى أن خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦–١٩٨٠ لم تأخذ من الناحية الفعلية بمؤشرات الخطة البعيدة المدى التي وضعها الخبراء السوفييت إلا بحدود ضيقة جدا، كما أن الوزارات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية قامت بالتعاقد على مشاريع أخرى كثيرة لم تتضمنها تلك الخطة. وبمعنى آخر أن الخطة كانت قد وضعت على الرف كلية واستبدلت بقرارات فردية تصدر في الغالب الأعم عن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس مجلس التخطيط، أو عن الوزراء ورؤساء المؤسسات والمصالح الحكومية.

فماذا ترتب على نهج التنمية الانفجارية والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتيسير عمل الشركات الأجنبية والمحلية التابعة للقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع المنهاج الاستثماري لعام

١٩٧٥ وخطة التنمية القومية الثانية ١٩٧٦–١٩٨٠ والمشاريع التي أضيفت إليها في مجرى سنوات الخطة؟

يمكن تلخيص أبرز تلك النتائج بما يلي:

* تحويل مجلس التخطيط ووزارة التخطيط إلى مجرد جهاز يقوم بعملية جمع وتصنيف المشاريع التي يقر رئيس مجلس التخطيط أو الوزراء ورؤساء المؤسسات والمصالح إقامتها في البلاد.

* التوقيع على عقود لإقامة عشرات المشاريع الاقتصادية الكبرى والمتوسطة ومئات المشاريع الصغيرة مع الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية خلال فترة وجيزة (١٩٧٤–١٩٧٥) وفي فترة الخطة ١٩٧٦–١٩٨٠ بلغت قيمتها الإجمالية ٤٩ مليار دينار عراقي أو ما يقرب من ١٥٠ مليار دولار أمريكي. وجهت هذه المبالغ لبناء وتوسيع موانئ التصدير، وإقامة وتحسين البنى الفوقية بما فيها محطات توليد الطاقة الكهربائية ومشاريع الري والبزل واستصلاح الأراضي الزراعية والخدمات العامة، إضافة إلى المصافي والمجمعات الصناعية البتروكيماوية وغيرها.[٣٢] وكانت أكبر تلك المشاريع وأكثرها أهمية تزيد من إشكالية تبعية الاقتصاد العراقي للاقتصاد والسوق الرأسمالي العالمي بسبب أسلوب إقامتها ومستوى التكنولوجيا ونوعية الإنتاج وارتفاع تكاليفها لعدة مرات. وكان هذا يعني من الناحية العملية خرق كل القوانين الاقتصادية الموضوعية والتوازن الضروري في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك وفي إطار كل منهما أو بصدد جباية الضرائب وزيادة عوائد الدولة من الضرائب المباشرة، أو التوازن في إطار القطاع الصناعي والزراعي أو في مجال الصادرات والاستيرادات. وكان هذا يعني أيضا إغراق الأسواق المحلية بالسلع

---

٣٢ عبد الله، عامر. وسائل استخدام النفط والأرصدة المالية العربية. العراق. مجلة الثقافة الجديدة العدد ١٤٩. كانون الأول ١٩٨٣. ص ١٣.

الاستهلاكية والكمالية لإشباع حاجات اجتماعية معينة أو إطلاق العنان لنمو النزعات الاستهلاكية البذخية المضادة لحاجات التنمية الوطنية.[٣٣]

* تشير المعلومات المتوفرة إلى أن أغلب المشاريع الاقتصادية التي عقدت خلال الفترة ١٩٧٤–١٩٨٠ كانت مع شركات أجنبية من الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. ويمكن للجدول التالي أن يعطي صورة نموذجية عن هذا الواقع للفترة ١٩٧٨–١٩٨٠.

مشاركة الدول الأجنبية في إقامة المشاريع الاقتصادية العراقية

مليون دينار عراقي

مجامع الدول	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠	
	المبلغ	نسبته ٪	المبلغ	نسبته ٪	المبلغ	نسبته ٪
الرأسمالية المتقدمة	13979.4	96.1	5407.5	89.2	16293.5	97.0
الدول الاشتراكية	573.0	3.9	656.4	10.8	506.1	3.0
المجموع	14552.4	100.0	6063.9	100.0	16799.6	100.0

وقد توزعت المشاريع على قطاعات النفط والمعادن والصناعة والزراعة والري والنقل والمواصلات والصحة والتعليم والسكن والإنشاء والطاقة الكهربائية والمواصلات السلكية. ومنه يستدل بأن مجموع ما خصص لنشاط البلدان الاشتراكية لم يزد في السنوات الثلاث عن ١٧٣٥,٥ مليون دينار عراقي في مقابل ٣٥٦٨٠,٤ مليون دينار عراقي أي وفق التناسب التالي: ٤,٦ : ٩٥,٤ بين البلدان الاشتراكية والدول الرأسمالية الصناعية، في وقت كانت

---

٣٣ في اجتماع لجلس التخطيط حضره أحمد حسن البكر وصدام حسين استفسر البكر من وزير التجارة حسن العامري عن السوق الرئيسي الذي يتسوق منه العراقيون في لندن، فقال له أنه شارع أكسفورد، فقال له انقل شارع أكسفورد على بغداد لكي يتسوق منه العراقيون، أي فتح الأبواب على مصراعيها على التجارة الخارجية وجلب كل شيء إلى العراق، وهذا ما حصل فعلاً، كان ذلك في عام ١٩٧٦ حين أغرقت السواق المحلية بمختلف السلع الأجنبية ومن مختل السواق الدولية. ك. حبيب

الدعايـة المقصـودة والضـجة المفتعلـة تشـير وكـأن العـراق قـد سـقط في أحضـان الـدول الاشتراكية وأصبح جزءاً من معسكرها من جهة، وفي وقت كان النظام قد شـدد مـن حملتـه ضد الحركة الديمقراطية العراقية والحزب الشيوعي العراقـي علـى نحـو خـاص حينـذاك مـن جهة ثانية.

* ارتفاع سريع جدا في أسعار العطاءات المقدمة للمشاريع الاقتصادية التي كان العراق يريد إقامتها، إذ أن بعضها قـد تجـاوزت تكاليفـه المحـددة سـابقا بعـدة مـرات وخـلال فـترة وجيزة.
* بروز اختناقات حادة في مختلف مراحـل عمليـة إقامـة المشـاريع الاقتصـادية ابتـداءً مـن الاستيراد ومرورا بالنقل والتفريغ والخـزن والتشـييد وانتهـاءً بالنصـب والتشـغيل، ممـا ساهم في رفع تكاليف الإنتاج.
* تفـاقم ظـاهرة التضـخم في الاقتصـاد العراقـي بفعـل ضـخ كميـات هائلـة مـن النقـود إلى الأسـواق المحليـة، وبالتـالي حصـول زيـادة في الطلـب علـى السـلع والخـدمات والأيـدي العاملة الماهرة والكوادر الفنية مـن جهـة، ونقـص كـبير في المتـوفر منهـا، رغـم الزيـادة الهائلة في الاستيراد السنوي. ونجم عن ذلك ارتفاع متسارع في الأسعار وبمعـدلات عاليـة جدا. وبلغ معدل دوران الدينار الواحد في العام الواحد بين ٥-٦ دورات.
* وقادت عملية التنمية الانفجاريـة إلى حصـول طلـب متزايـد علـى الأيـدي العاملـة تـوفرت للشركات الأجنبية والمحلية من موقعين هما: الريـف العراقـي والأقطـار العربيـة والـدول الأجنبية. وارتفعت الأجور بشكل غريب ولعدة أضعاف في فترة زمنية قصيرة.
* وانتعشت في هذه الفترة إلى حدود بعيـدة الصـناعات الحرفيـة والخـدمات الفنيـة المكملـة لمختلفة المشاريع الاقتصادية التي كانت تقيمها الدولة والقطاع الخاص وارتفعت أسعار منتجاتها والخدمات الفنية التي تقدمها بوتائر عالية يصعب تصورها.
* إن إتباع سياسة البـاب المفتـوح أمـام اسـتيراد السـلع الأجنبيـة مـن الـدول الرأسماليـة والاشتراكية وبلدان العالم الثالث أدت إلى:

- إغراق الأسواق المحلية بكميات كبيرة جدا من السلع الاستهلاكية والكمالية ذات الطابع

البذخي.

- التنوع الشديد في استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية واختيار عشرات الأنواع من سلعة واحدة، وبخاصة السلع المعمرة وشبه المعمرة،كانت تزيد من مصاعب الإدامة والصيانة والتصليح وتوفير الأدوات الاحتياطية.
- الاهتمام باستيراد سلع ذات نوعية عالية وأسعار باهظة لا تتناسب وإمكانيات العراق وحاجاته.
- تنمية النزعات الاستهلاكية لدى أوساط واسعة من السكان.

وكانت للتنمية الانفجارية تأثيرات أخرى ملموسة على بنية المجتمع العراقي ونفسية وسلوكية السكان، منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، أو يحمل في طياته الجانبين في آن واحد. يمكن التطرق المكثف إلى بعضها فيما يلي:

١. نمو سريع وكبير في حجم الطبقة العاملة العراقية وانتشارها في مناطق جديدة من العراق وارتفاع مستوى مساهمتها في إنتاج الدخل القومي. وقد جاء نمو الطبقة العاملة من ثلاثة مواقع أساسية هي: من أوساط الفلاحين الفقراء والمعدمين وأشباه البروليتاريا في المدينة وأطرافها ومن أوساط البرجوازية الصغيرة الحرفية. وجدير بالإشارة إلى أن عدا غير قليل من العمال الماهرين كانوا يعملون في موقعين في آن، في المنشآت الصناعية وفي مشاريع التنمية المختلفة أثناء الدوام اليومي، وهم أصحاب حرف ويعملون بصورة مستقلة أو لدى ورشات الحرفيين. كما أن الفلاحين الذين انتقلوا إلى المدن وانخرطوا في النشاطات الاقتصادية المختلفة لم ينقطعوا عن الريف وحافظوا على عادات الريف وتقاليده في المدينة. ومن بين هؤلاء، وبخاصة أولئك الذين انخرطوا في سلك الجيش والشرطة والأمن، تشكلت القاعدة الاجتماعي ة الجديدة لحزب البعث .

٢. ازدياد دور البرجوازية المحلية في الحياة الاقتصادية، رغم اتساع الفجوة بين استثمارات قطاع الدولة والقطاع الخاص وتكوين رأس المال الثابت وعدد العاملين لصالح الأول.

إلا أن عددا كبيرا من العاملين في مشاريع التنمية كانوا يخضعون في نشاطهم للقطاع الخاص وفي إطاره ولكنهم كانوا يحسبون على قطاع الدولة، باعتبارها صاحبة المشروع أساسا .

ويمكن أن يقدم تطور عدد المنتسبين والمسجلين المسجلين في إتحاد الصناعات العراقي خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٧ صورة واقعية عن النمو الكبير في فئة واحدة من فئات البرجوازية المحلية، وهي البرجوازية الصناعية.

تطور عضوية إتحاد الصناعات العراقي بين ١٩٦٧- ١٩٧٧

السنة الصنف	المنتسبون	المسجلون	المجموع
١٩٦٨	١٢٤	٢٠١	٣٢٥
١٩٦٩	١٢٨	١٤٦	٢٧٤
١٩٧٠	٢١٨	١٨٢	٤٠٠
١٩٧١	١٥٤	٦٨	٢٢٢
١٩٧٢	٢٠٣	٢٨٤	٤٨٧
١٩٧٣	٢٨٣	٤٧٢	٧٥٥
١٩٧٤	٤١٧	٤١٠	٨٢٧
١٩٧٥	٧١٣	٢٢٠٠	٢٩١٣
١٩٧٦	٧٦٠	٧٢٩	١٤٨٩
١٩٧٨	٤٥٨٠	٦١٢٥	١٠٧٠٥

المصدر: نصير سعيد الكاظمي (عزيز سباهي)، رأسمالية الدولة البيروقراطية بين الفكر والممارسة. الثقافة الجديدة. مجلة عراقية شهرية. العدد ١٤٤ (٤) تموز ١٩٨٣. ص ٩٠.

* لا يقل رأس مال المشروع الواحد عن ٦٠٠٠ دينار عراقي. ** يقل رأس مال المشروع الواحد عن ٦٠٠٠ دينار عراقي.

٣. نمو سريع في فئة المقاولين من مختلف المستويات وارتفاع حجم المبالغ التي تتعامل بها سواء بصورة مباشرة وبالتعامل مع الدولة أم مع وعبر الشركات الرأسمالية العاملة في العراق والمتعاقدة مع الدولة. وكان كثرة غالبة من هذه الفئة ترتبط بأواصر القرابة والصداقة والإقليمية مع النخبة الحاكمة. واغتنت هذه الفئة بصورة خيالية على حساب موارد الدولة بمساعدة أجهزة الدولة البيروقراطية والمسؤولين فيه بوجه خاص، ولكنها ساعدت على اغتناء كبار موظفي الدولة في ذات الوقت. وجدير بالإشارة إلى أن الأعمال الهندسية والإنشائية كانت في إطار هذه الخطة تشكل نحو ٦٠٪ من مجموع استثمارات الخطة، أي نحو ٧,٢ مليار دينار. وإذا قدر أن هامش الربح بلغ في حينها حوالي ٢٥٪ من إجمالي هذا المبلغ، وهو في الواقع أكثر من ذلك بكثير، فإن الربح المتحقق لمقاولات الهندسة والإنشاء قد وصل إلى نحو ٢,٨ مليار دينار . ومنه يستطيع المرء أن يعرف الجزء الذي كان يتحقق للمقاولين العراقيين من هذه المبلغ الكبير، رغم أن القسم الأعظم منه كان من حصة الشركات المقاولة الأجنبية.[٣٤] وكانت البداية الحقيقية لنشوء فترة أصحاب الملايين في العراق وتفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء وما أطلق ليه بالعصر الذهبي لفئة المقاولين والشريحة العليا من الفئة البيروقراطية الحاكمة وبعض أوساط البرجوازية الصناعية الصغيرة .

٤. حصول توسع كبير جدا في قاعدة البرجوازية الصغيرة، سواء في أجهزة الدولة والمشاريع الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية أم في القوات المسلحة العراقية وأجهزة الدولة الأخرى. فعلى سبيل المثال أرتفع عدد العاملين في السلك المدني للدولة من ٣٤٦٠٠٠ منتسب في عام ١٩٦٩ إلى ٣٩٢٩٥٤ منتسب في أواسط عام ١٩٧٢ وإلى ٦٦٢٨٥٦ منتسب في منتصف عام ١٩٧٨. أي بلغت وتيرة النمو السنوية للفترة ١٩٦٩–١٩٧٨ حوالي ٩,١٪. وفي إطار هذا الرقم ارتفع عدد العاملين في وزارة الداخلية – عدا المعلمين– من ٤٠١٥٢ منتسب في عام ١٩٧٢ إلى ١٥٥١٥٣ منتسب في عام

---

٣٤ عبد الله، عامر. السياسة الاقتصادية في العراق. مجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣. آب/أغسطس ١٩٨١. ص ١٣.

١٩٧٨. لم يزداد عدد العاملين في أجهزة الدولة البيروقراطية والتكنوقراطية فحسب، بل أزداد تأثيرها ودورها في الحياة الاقتصادية للبلاد، كما تناما دورها في استنزاف الدخل القومي. (ثق ١٩٨٣/١٤٢ ص٣٨/٣٧) "وأزداد عدد المنشآت الصناعية الصغيرة الجديدة بمقدار ١٣٥٠٠ منشأة بين عامي ١٩٧٠–١٩٧٧" (عصام ١٠٠).

٥. هجرة فلاحية واسعة من الريف إلى المدينة أدت إلى بروز نقص خطير في القدرات الشبابية، إذ أن عددا كبيرا من الفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦–٤٥ سنة وجدوا طريقهم إلى المدن للانخراط في عدة مجالات هي: القوات المسلحة والأمن والاستخبارات العراقية والحرس الجمهوري" قطاع البناء والتشييد" قطاع الطرق والجسور" مشاريع الري والبزل واستصلاح الأراضي" الخدمات العامة والقطاع الصناعي. ولم يبق في الريف ألا النساء وكبار السن ونسبة ضئيلة من الشباب. وقد أثر هذا الواقع على تراجع المساحات المزروعة وضعف تطور الإنتاج الزراعي.

٦. حصول زيادة كبيرة في معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي سنويا بسبب التسارع الكبير في إنتاج وتصدير النفط الخام واستمرار ارتفاع أسعاره. وحصل في الوقت نفسه نمو ملموس في دخل بعض الفئات الاجتماعي ة المرتبطة بالإنتاج والسوق وقطاع المقاولات.

٧. اتساع الفجوة بين مدخولات الفئات الاجتماعي ة المختلفة، وبين مدخولات الأفراد في المدينة والريف لصالح الفئات الغنية والمدينة.

٨. حصول توسع سريع وهائل في حجم التبادل التجاري العراقي مع العالم الخارجي عموما ومع الدول الرأسمالية المتطورة بشكل خاص. وتراوحت نسب التبادل التجاري مع الدول الرأسمالية المتقدمة خلال الفترة ١٩٧٦–١٩٨٠بين ٨١–٨٨٪ من أجمالي التبادل التجاري العراقي .

٩. تبذير وتصرف بذخي وتفريط لا سابق له في موارد العراق المالية والمادية انعكست في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع كبير في الإنفاق الاستهلاكي للدولة في مقابل مردود اقتصادي واجتماعي ضعيف ومحدود .

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن مرحلة جديدة تختلف في بعض جوانبها وتلتقي مع البعض الآخر منها مع المرحلة السابقة. ويمكن اعتبار بداية هذه المرحلة قد اقترنت بصدور التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن حيث أطلق نداءات جديدة تضمنت في جوهرها النتائج المدمرة التي يعاني منها عراق اليوم.

٣. نتائج النشاط الاقتصادي في الفترة ١٩٧٦–١٩٨٠

لا نمتلك ما يشير بشكل واضح إلى مستوى تنفيذ مشاريع خطة التنمية القومية الثانية ١٩٧٦–١٩٨٠ التي وضعت على أساس التنمية الانفجارية. الا أن المتوفر من المعلومات يشير إلى حصول نمو هائل وسريع في الناتج المحلي الإجمالي للفترة الواقعة بين ١٩٧٥–١٩٨٠، حيث قفز من ٣٩٧٤,٠ مليون دينار إلى ١٠٧٩٤,٧ دينار ، أي بزيادة قدرها ٤ مرات تقريبا خلال خمس سنوات فقط. ولعب قطاع النفط الخام دورا أساسيا في هذه الزيادة إضافة إلى الارتفاع الكبير في الأسعار. ومن هنا تأتي الأهمية الخاصة لمتابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويمكن للجدول التالي أن يشير إلى هذا التطور.

تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي في العراق

بملايين الدنانير العراقية وبالأسعار الجارية

القطاع السنوات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
القطاع الزراعي	3080	410,0	398,0	551,0	612,0	741,9
النفط والمعادن	2353,0	2906,0	3115,0	3730,0	6750,0	9647,5
التشييد	0،94	414,0	416,0	559,0	994,0	1135,6
الصناعة التحويلية	244,0	381,0	489,0	506,0	629,0	709,1
الكهرباء والغز والماء	18,0	29,0	27,0	43,0	38,0	49,5
مجمـــوع القطاعـــات السلعية	37,001	4140,0	4545, 0	5389,0	9023,0	12283,5
النقل والمواصلات	134,0	197,0	295,0	376,0	557,0	667,0
التجارة	166,0	177,0	295,0	423,0	655,0	811,4
البنوك والتأمين	51,0	78,0	101,0	103,0	189,0	274,2
دور السكن	78,0	91,0	132,0	151,0	339,0	376,8
الخدمات الحكومية	528,0	560,0	641,0	784,0	892,0	1381,6
مجموع قطاع الخدمات	957,0	1103,0	1464,0	1837,0	2632,0	3511,2
الناتج المحلي الإجمالي	3974,0	5243,0	6009,0	7226,0	11655,0	15794,7

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصـادي والاجتمـاعي، الحسـابات القوميـة للبلـدان العربيـة ١٩٧٥–١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨، الجزء لأول، الجداول القطرية، الكويت–مايو/ أيار١٩٨٩،ص ٤١

إلى ماذا تشير أرقام هذا الجدول؟ إنها تشير إلى الاتجاهات التالية:

١. أكـدت سياسـة الدولـة الرسميـة الـتي وردت في المـذكرتين التفسـيريتين لخطـة التنميـة القومية الأولى والثانية وفي وثائق المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في إنهـا تسـعى إلى تقليص دور الـنفط الخـام في تكـوين النـاتج المحلـي الإجمـالي وإلى سـعيها لزيـادة دور الصناعات المحلية والزراعة في صادرات العراق. ولكـن الـذي حصـل عمليـا هـو العكـس تماما. فالأرقام تشير إلى تفاقم تبعية العراق لاقتصاد النفط الخـام، وأصـبحت ميزانيـة

خطة التنمية الاستثمارية والميزانية الاعتيادية تعتمدان أساسا على موارده المالية. ففي الوقت الذي بلغت مشاركة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧١ حوالي ٣٦,٩٪ ، ارتفعت في عام ١٩٧٥ إلى ٥٧,٩٪ وإلى ٦١٪ تقريبا في عام ١٩٨٠. في حين انخفضت مشاركة الزراعة والصناعة من ١٥,٥٪ و٨,٦٪ على التوالي في عام ١٩٧١ إلى ٧,٨٪ و٦,١٪ على التوالي في عام ١٩٧٥، وإلى ٤,٧٪ و٤,٥٪ على التوالي في عام ١٩٨٠.

وتبدو الصورة أكثر وضوحا عند إجراء المقارنة في إطار القطاعات السلعية. فحصة النفط في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات السلعية بلغت في عام ١٩٧١ حوالي ٥٦,٥٪ وارتفعت إلى ٧٧,٧٪ و٧٨,٥٪ في عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ على التوالي، في حين بلغت مشاركة قطاعي الزراعة والصناعة حوالي ٢٣,٦٪ و١٣,٢٪ في عام ١٩٧١ على التوالي وانخفضت إلى ١٠,٢٪ و٨,١٪ في عام ١٩٧٥ وإلى ٦,٠٪ و٥,٨٪ في عام ١٩٨٠.

ومنه يستطيع القارئ أن يتعرف على مدى التبعية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لقطاع النفط الخام وموارده المالية المرتبط عمليا بالسوق الرأسمالي العالمي. فالانكشاف على الخارج من هذه الناحية شديد جدا وسلبي أيضا.

وتبدو حالة التبعية أكثر وضوحا عند تعرفنا على دور النفط في إجمالي صادرات العراق السنوية، إضافة إلى دور موارد النفط المالية في استيرادات العراق السنوية. فقد بلغت نسبة صادرات النفط العراقية إلى إجمالي الصادرات العراقية في عام ١٩٧١ حوالي ٩٥,٩٪ وأرتفع في عام ١٩٧٥ إلى ٩٩,٨٪ وأكثر من ذلك في عام ١٩٨٠. وفي ضوء ذلك ازداد دور التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي أو في تكوين الدخل القومي وفي استنزافه في آن واحد.

تطور التبادل التجاري الخارجي للعراق (مع النفط)

بملايين الدنانير العراقية

التفاصيل السنة	الصادرات مع النفط	الاستيرادات	الميزان التجاري
١٩٧٥	2024	1861	163
١٩٧٦	2491	1716	775
١٩٧٧	3426	2253	889
١٩٧٨	3977	2221	1756
١٩٧٩	4974	3480	1494
١٩٨٠	10012	4978	5034

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥–١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. الجزء الثاني. الجداول التجميعية. الكويت– مايو/ أيار ١٩٨٩. ص٩٧ و١٠٣.

ملاحظة: الدينار يعادل ٣,٣٨٦ دولار أمريكي خلال الفترة بين ١٩٧٥–١٩٨٠.

وعند معرفتنا بأن مقدار مساهمة صادرات العراق غير النفطية لم تزد في عام ١٩٧١ عن ٢٢,٤ مليون دينار وفي عام ١٩٧٥ عن ٣٥,٦ مليون دينار، ولم تختلف كثيراً في عام ١٩٨٠ عن السنوات السابقة. يمكن معها تقدير مقدار العجز الهائل في الميزان التجاري العراقي إذا استبعدنا صادرات النفط من إجمالي الصادرات العراقية .

٢. ورغم التباين الكبير بين حجم مشاركة الصناعة التحويلية والنفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لصالح الأخير، فإن الناتج المحلي الصناعي قد تطور خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٥–١٩٨٠ من ٢٤٤,٠ مليون دينار إلى ٧٠٩,٠ مليون دينار، أي بزيادة قدرها ٤٦٥,٠ مليون دينار خلال خمس سنوات أو ٢٩٠,٦٪ تقريبا. وهي زيادة معتبرة واحتلت الموقع الثالث في القطاعات الاقتصادية المنتجة للدخل القومي بعد النفط الخام والزراعة. وكان معدل النمو السنوي في أعلى من معدله في الزراعة.

٣. وحقق القطاع الزراعي تقدما محسوسا في إجمالي الناتج المحلي حيث أرتفع من ٣٠٨,٠ مليون دينار إلى ٧٤١,٩ مليون دينار، أي بزيادة قدرها ٤٣٣,٩ مليون دينار خلال السنوات الخمسة أو بزيادة قدرها ٢٤٠,٩ ٪.

٤. ورغم هذا التطور في القيمة المطلقة للقطاعين الزراعي والصناعي، فإن الإنتاج فيهما لم يستطع تغطية جزءا مهما من حاجة السوق المحلية للسلع الاستهلاكية أو للسلع الأولية الضرورية للمصانع العراقية. ساهم ذلك في حصول زيادة كبيرة في استيرادات العراق من السلع الزراعية الاستهلاكية، وبخاصة اللحوم والحبوب، والسلع الأولية لإغراض التصنيع المحلي بخلاف ما أكد عليه قانون خطة التنمية القومية.

٥. ومن الجدير بالاهتمام الإشارة إلى انه ورغم النمو الانفجاري في موارد النفط المالية فإن نسبة مشاركة مجموع القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٠ لم ترتفع كثيرا عن نسبة مشاركتها في عام ١٩٧٥. فبعد أم كانت ٧٥,٩٪ في عام ١٩٧٥ ارتفعت إلى ٧٧,٨٪ تقريبا في عام ١٩٨٠. وهذا يعني أن القطاعات الخدمية بدأت تلعب دورا كبيرا في تكوين إجمالي الناتج المحلي الإجمالية.

ومن أجل تتبع هما تحقق في هذه الفترة سيحاول البحث معالجة بعض القطاعات الاقتصادية المهمة نشير إلى أبرزها فيما يلي: قطاع النفط القطاع الصناعي التحويلي، القطاع الزراعي، القطاع التجاري وأخيرا قطاع الدولة. كما سنبحث في التوجه المكثف للدولة في مجال التسلح.

المبحث الثاني: النفط الخام

وجهت الحكومة البعثية في هذه المرحلة جهودا استثنائية صوب قطاع النفط الخام ودعمت نشاطات وزارة النفط والمعادن وشركة النفط الوطنية. وتركزت الجهود في أربعة اتجاهات هي: ١) زيادة استخراج وتصدير النفط الخام للحصول على أقصى الموارد لمالية الممكنة مقرونا بالتوسع في التنقيب عن آبار جديدة ومعرفة حجم الاحتياطي النفطي في العراق"

٢) التوسع في مدّ أنابيب جديدة للنفط الخام وتطوير موانئ شحنه لزيادة الطاقة التصديرية للنفط والذي اقترن بالتحري عن أسواق جديدة لتسويقه"

٣) زيادة الطاقة التكريرية للنفط الخام، إضافة إلى استخدامه للأغراض الصناعية وخاصة في مجال البتر وكيمياويات"

٤) زيادة التحريات عن الموارد الأولية الأخرى من أجل إنتاجها لإغراض التسويق التجاري. وتركز الاهتمام بشكل خاص حول الكبريت. وقد وقعت الحكومة العراقية على بعض العقود بكلفة تقدر بعدة مليارات من الدنانير العراقية لتنفيذ هذه السياسة. وكان وراء هذه السياسة التي رسمها المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث بتوجيه وقيادة مباشرتين من صدام حسين مباشرة العديد من الأهداف السياسية. وكان امتلاك أكبر قدر من الموارد المالية يعتبر ضرورة ملحة لتحقيق تلك الأهداف التي سنأتي على معالجتها في مكان آخر من هذا الكتاب.

وعلى هذا الأساس طورت الحكومة العراقية علاقاتها الاقتصادية بالدول الرأسمالية المتطورة وبالبلدان الاشتراكية لتأمين تنفيذ هذه السياسة. وخلال فترة وجيزة حقا أمكن التوسع في طاقات استخراج وتصدير النفط الخام. ويمكن للجدول التالي أن يوضح ذلك.

إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي وإيراداته المالية

السنة	الإنتاج السنوي مليون برميل/يوم	الصادرات السنوية مليون برميل/يوم	الإيرادات السنوية مليون $ أمريكي
١٩٧٥	٢٢٦١,٧	٢٠٥٨,٨	٨٢٢٧
١٩٧٦	٢٤١٥,٤	٢٢٤١,١	٩٢٠١
١٩٧٧	٢٣٤٨,٢	٢١٦٧,٤	٩٥٦٠
١٩٧٨	٢٥٦٢,٠	٢٣٨٤,٤	١٠٩١٣
١٩٧٩	٣٤٧٦,٩	٣٢٤٧,٠	٢١٣٨٢
١٩٨٠	٢٦٤٦,٤	٢٤٨٢,٠	٢٦٢٩٦

قارن: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ١٢٩ و١٣١.

إن الموارد المالية الكبيرة جدا التي تدفقت على العراق خلال فترة وجيزة بسبب التصدير السنوي المتزايد للنفط الخام من جهة، وارتفاع أسعاره في هذه الفترة من جهة ثانية، وحصول العراق على كامل الأرباح من استخراج وتصدير النفط الخام بسبب التأميم من جهة ثالثة، قد عاد القسم الأعظم منها إلى الدول الرأسمالية المتقدمة بسبب ضخامة المشاريع التي عقدت مع تلك الدول وارتفاع أسعارها والبذخ الشديد الذي تميزت به تلك المشاريع والتخلف في إنجازها في الأوقات المحددة مما ساهم في رفع أسعارها وزيادة تكاليف إنجازها من جهة، وبسبب الزيادة المستمرة والكبيرة في استيرادات العراق السلعية الاستهلاكية والكمالية التي تجاوزت حدود المعقول والمقبول كانت قد كلفت الخزينة موارد مالية هائلة.

* وبسبب كثرة المشاريع التي أقرت للتنفيذ دفعة واحدة، ورغم التحسن النسبي في القدرة التنفيذية بسبب استيراد عدة ملايين من الأيدي العاملة العربية والأجنبية للمشاركة في عملية التنمية، فإنها لم تستطع التسريع إلا في بعضها في حين بقي العدد الأكبر منها متعثرا وبطيئا جدا في التنفيذ.من جهة، وسوء وتأخر إقامة المشاريع مما ساهم في رفع تكاليف إقامتها.
* وخلال هذه الفترة وارتباطاً بقانون التنمية الانفجارية وقانون الاستثمار الأجنبي في العراق قامت الشركات الأجنبية والعربية العاملة في العراق بتصدير أرباحها على شكل عملات صعبة إلى الخارج.
* يضاف إلى ذلك المبالغ المالية الهائلة التي صرفت في هذه المرحلة على التسلح بشكل خاص وتوسيع وتعزيز القوات المسلحة العراقية. والتهيئة لخوض الحروب الداخلية والخارجية.

لم تكن السياسة النفطية التي مارسها النظام سياسة عقلانية حكيمة، بل كانت قصيرة النظر وهادفة إلى زيادة الموارد المالية لعدة أسباب جوهرية مهمة:

١) زيادة قدرة الدولة البعثية على امتلاك الأموال للصرف على النهج السياسي الداخلي والعربي والإقليمي والدولي في آن، ولم يكن هذا النهج واقعياً أو علمياً، كما لم يكن سلمياً وديمقراطياً.

٢) فقد وجه البعث مبالغ طائلة من إيرادات النفط الخام المصدر صوب تمكين أجهزة الأمن القمعيـة في الهيمنـة عـل ى الشـارع والمجتمـع وحركـة النـاس، إضـافة إلى السـماح لـه بممارسة سياسة الجزرة والعصا على الصعيد الداخلي.

٣) كما وجه حكم البعث موارد مالية كبيرة لتعزيز قدراتـه العسـكرية وتسـلحه، وفي حينهـا بدأ التفكير بإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وكانت واحدة من أهـم أهـداف صـدام حسـين وحكم البعث في العراق.

٤) استخدام نسبة من تلك الأموال لضمان نمو نخبة من السياسـيين والإداريـين والمـثقفين حول الحكم لدعمه ثقافياً وإعلامياً، رغم اللون الأصفر الذي هـيمن علـى ثقافـة وإعـلام تل الفترة.

٥) استخدام نسبة من أمـوال الـنفط لتوزيعهـا علـى السياسـيين والإعلامـيين والصـحف في الدول الأخرى للحصول على دعم وتأييد تلك الجهات لضمان سير سياسته. وكانت تلك الأموال توزع على دول غربيـة وأخـرى شـرقية، أي كـان الهـدف رشـوة ضـمائر هـؤلاء الناس والمؤسسات والصحف لخدمة أغراض النظام الشريرة.

٦) وكان أهم ما يميز نشاط البعث في مجال صرف الأموال تلك المبالغ الكبيرة الـتي كانـت تدفع لتنظيمات القيادة القومية في الدول العربية أو تلك التنظيمات السياسية العاملـة في الدول الرأسمالية والاشتراكية لضمان تعزيز تلك التنظيمات وتنظـيم انقلابـات في الـدول العربية أو حصول على دعم حكومات وتنظيمات حزبية وغير حكومية إلى جانب البعث. وكان الدفع لتنظيمات القيادة القومية لحب البعث العربي الاشتراكي تتم عبر عدة طـرق، منها بشكل خاص: منحها الحق في التعاقـد لصـالح الحكومـة العراقيـة والحصـول علـى نسبة مهمة من القومسيون، وكان القومسيون يرتفع كلما كان مبلغ العقـد كـبيراً بغـض النظر عن مصلحة العراق، أو عبر العقود العسكرية الخاصـة بالسـلاح والعتـاد والمعـدات العسكرية الأخرى الـتي كانـت تـدر لهـا مبـالغ طائلـة، وكـذا الأمـوال الـتي كانـت تـدفع مباشرة للقيادة لأغراض التنظيم.

من هنا يمكن الادعاء بأن نسبة مهمة جداً من موارد النفط المالية جرى التفريط الشديد بها في هذه الفترة، سواء عبر العقود ذات التكاليف العالية والمستوى البذخي، أو دفع الرشاوى لمن يراد شراء ذمته، ثم للأسلحة والقمع والحروب والسلع الاستهلاكية والكمالية ولبذخ النخبة الحاكمة ومن حولها.

المبحث الثالث: القطاع الصناعي

أبدى الحكم البعثي اهتماما ملموسا بالقطاع الصناعي ووقع عشرات العقود مع الدول الرأسمالية المتقدمة ومع بعض الدول الاشتراكية لإقامة مجموعة كبيرة من المشاريع الصناعية وخصص لهذا الغرض ما يزيد عن ٣,٥ مليار دولار في خطة التنمية ١٩٧٦-١٩٨٠. وتميزت السياسة الصناعية في هذه الفترة بخصائص الفترة السابقة والتي تبلورت في الآتي:

- إيلاء اهتمام خاص بالصناعات الخفيفة والصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية مثل صناعات المواد الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود وصناعات الأثاث والأخشاب والورق وصناعة الأسمدة الكيماوية، إضافة إلى مصافي النفط...الخ. وكانت أغلب تلك المشاريع تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية والسلع نصف المصنعة المستوردة من الخارج.
- إيلاء اهتمام خاص بإقامة مشاريع صناعية تجميعية تعتمد بالأساس في صناعتها على السلع نصف المصنعة المستوردة من الخارج. ويلاحظ هذا بوضوح أيضا في مشاريع القطاع الصناعي المختلط. ويمكن الإشارة هنا إلى عدد غير قليل من تلك المشاريع، مثل مشروع تجميع السيارات ومشروع تجميع المراوح السقفية والثلاجات والدراجات الهوائية والغسالات والتلفزيونات والصناعات الإلكترونية...الخ.
- توجيه اهتمام خاص لإقامة مشاريع إنتاج المواد الإنشائية وبخاصة الإسمنت واستخراج الحصى والرمل والألمنيوم والطابوق..الخ .

- ضعف الاهتمام بالصناعات الأساسية التي تشكل من حيث المبدأ القاعدة الأساسية للتنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية عموما في العراق والتي تعتمد بالأساس على المواد الأولية المتوفرة في العراق من جهة والتي بمقدورها أن تساهم بخلق سلسلة عمودية من المنتجات الصناعية الوسيطة والنهائية، أي التي تسمح بنمو أفقي في التصنيع المحلي أيضا من جهة أخرى. وخلال عقد السبعينات تعاقدت الدولة مع الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا لإقامة المجمع البتروكيماوي ومع فرنسا لإقامة مجمع الحديد والحديد الإسفنجي. وإذا كان المشروع الأول يعتمد بالأساس على المواد الأولية المحلية فإن الثاني كان يعتمد على استيراد خامات الحديد من الخارج.[٣٥]

- الأخذ بأسلوب المشروع الجاهز في إقامة القسم الأكبر من تلك المشاريع حيث تسند الدولة إلى الجهة المنفذة كافة الأعمال ابتداءً من الدراسات ووضع التصاميم ومرورا بتوفير التجهيزات والمعدات الصناعية والقيام بأعمال الهندسة المدنية وانتهاءً بالنصب والتركيب.[٣٦]

وجسدت هذه السياسة ثلاث نواقص أساسية هي:

- الابتعاد عن تحقيق التوازن المنشود بين الحاجات ولإمكانيات الفعلية القائمة في البلاد، إذ أن المشاريع التي أقيمت لم تكن في أغلبها تستجيب لمهمات المرحلة التصنيعية، كما كانت بعيدة عن التناغم مع المواد الأولية المتوفرة.

- الابتعاد عن تأمين التنسيق بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى بحيث تلعب الدور المتبادل في تنشيط النمو فيها والاستفادة من إمكانيات كل منها لمصالح باقي القطاعات.

---

٣٥ الخفاجي، عصام. التصنيع والطبقة العاملة العراقية خلال السبعينات. الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣، آب/ أغسطس ١٩٨١. ص ٥٤.

٣٦ عبد الله، عامر. السياسة الاقتصادية في العراق. مجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣. آب/ أغسطس ١٩٨١. ص ٩..

-الابتعاد عن تأمين الاستفادة من خبرات العراقيين من جهة وتطوير تلك الخبرات المحلية لدى العمال والفنيين والخبراء العراقيين من خلال الأخذ بالمشروع الجاهز في أكثر وأهم المشاريع الصناعية التي أقيمت في العراق ابتداءً من عام ١٩٧٣/١٩٧٤.

وفي النقاط الواردة أعلاه يلاحظ القارئ تجاوزا فظا على المنطلقات التي حددها المشرع في قانون خطة التنمية وفي المذكرة التفسيرية للقانون. وإذا أضيف إلى ذلك اختلال نظام التخطيط المتبع في العراق وغياب التنسيق الفعال والفعالية لمراحل التخطيط والتنفيذ المختلفة ابتداءً من تهيئة المستلزمات والدراسات الضرورية لوضع الخطة ثم وضعها ومناقشتها ومرورا بتنفيذها وانتهاءً بتشغيلها والرقابة على جميع هذه المراحل من جانب الأجهزة المتخصصة بالمتابعة. وقد انعكست هذه الحالة على مستويات تنفيذ مشاريع الخطة والتوظيفات الفعلية التي تمت خلال سنوات الخطة. ويمكن أن نتابع ذلك في عدد من المؤشرات المهمة.

خصصت الدولة موارد مالية كبيرة لصالح التنمية الصناعية، إلا أن ما نفذ منها كان متذبذبا وضعيفا على مدى سنوات العقد السابع ويمكن ملاحظ ذلك من الجدول التالي:

تطور التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي والمصروف الفعلي منها

السنة	التخصيصات الكلية ١٠٠٠ د.ع.	التخصيصات ١٠٠٠ د.ع	نسبة الصناعة من إجمالي التخصيصات	المصروف الفعلي في الصناعة ١٠٠٠ د.ع	نسبة التنفيذ ٪
١٩٧٥	١,٠٧٦,٠٠٠	٤٤٨,٠٠٠	٤١,٦٣	٢٩٠٢٠٠	٦٤,٨
١٩٧٦	١,٤٩٣,٥٠٠	٧٠٩,٠٠٠	٤٧,٤٨	٤٦٥٨٠٠	٦٥,٧
١٩٧٧	٢,٣٧٧,١٠٠	٩٦٦,٠٠٠	٤٠,٦٣	٥٢٦٩٠٠	٥٦,٩
١٩٧٨	٢,٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٢٨,٥٧	٥٢١٧٠٠	٦١,٦
١٩٧٩	٣,٢٣٨,٠٠٠	٨٤٢,٠٠٠	٢٥,٦٤	غير متوفر	–
١٩٨٠	٥,٢٤٠,٠٠٠	١,٥٦١,٥٢٠	٢٩,٨٠	غير متوفر	–
المجموع	١٦,٢٢٤,٦٠٠	٥,٣٢٦,٥٢٠	٣٢,٨٣	غير متوفر	–

Quelle:Hassan Tabra Yur Rolle der Industrieinvestitionen in der Wirtschafts-politik des Irak Dissertation Hochschule fuer Eokonomie Berlin،1982، Anlage 9 und 10

إن الجدول يشير بوضوح إلى تخلف التنفيذ أو الصرف الفعلي عن التخصيصات الواردة في الخطة وفي المناهج الاستثمارية السنوية، وهي تعبير عن تواصل عجز المخطط عن تقدير إمكانيات أجهزة الدولة ومؤسسات قطاع الدولة والشركات الأجنبية والمحلية من جهة والقدرات المادية الفعلية المتوفرة من جهة أخرى على تنفيذ أو الاستجابة لحاجات تخصيصات المشاريع. ولكنها تؤكد من جانب آخر عن الطبيعة المتخلفة لأجهزة الدولة والنظم السائدة فيها وأساليب العمل المتبعة، إضافة إلى تخلف المتابعة والرقابة. وفيما عدا ذلك لا بد من الإشارة إلى أن مستوى الصرف لا يعبر بأي حال عن كفاءة الأداء وحسن التصرف بالموارد المالية المخصصة لإغراض التثمير الإنتاجي وتحقيق التراكم فيالاقتصاد العراقي. ومع ذلك شهدت الفترة الواقعة بن ١٩٦٨–١٩٧٩ تطورا ملموسا في بعض مؤشرات القطاع الصناعي نشير إلى أهمها فيما يلي: *

السنة	عدد المنشآت الصناعية في القطاع			قيمة الإنتاج في القطاع			عدد المشتغلين في القطاع		
	الخاص	العام	المجموع	الخاص	العام	المجموع	الخاص	العام	المجموع
١٩٧٥	١١٤٣	٢٠٤	١٣٤٩	١٢٠,٧	٣١٥,٨	٤٣٦,٥	٤١٠٠٠	٩٣٠٠٠	١٣٤٦٠٠
١٩٧٦	١٢٥٤	٢٢٥	١٤٧٩	١٦١,٨	٤٢٨,١	٥٨٩,٩	٤٣٣٠٠	٩٩٥٠٠	١٤٢٧٠٠
١٩٧٧	١٢٨٢	٢٦٦	١٥٤٨	٢٠٠,٣	٥٢١,٥	٧٢١,٨	٤٤٤٠٠	١٠٥٧٠٠	١٥٠١٠٠
١٩٧٨	١٣٣٣	٣٢١	١٦٥٤	٢٣٤,٦	٦١٧,٠	٨٥١,٦	٤٢٤٠٤	١٠٩١٧٣	١٥١٥٧٧
١٩٧٩	١٣٥٢	٣٤٠	١٦٩٢	٢٩٥,٣	٨٣١,٠	١,١٢٦,٣	٤٥٦٠٠	١٣٥٧٠٠	١٨١٣٠٠
١٩٨٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: حسن طبرة. دور التوظيفات الصناعية في السياسة الاقتصادية العراقية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٨٢. ملحق ٢.

* يقتصر عدد المنشآت هنا على تلك التي يبلغ عدد العاملين فيها أكثر من عشرة مشتغلين.

ومنه يستدل على أن نسب الزيادة المتحققة في قيمة الإنتاج الإجمالي بين ١٩٦٨–١٩٧٥ كانت أقل بكثير من نسب الزيادة التي تحققت في الفترة ١٩٧٦–١٩٨٠. وكانت الزيادة كبيرة بشكل خاص في مجال التشغيل وقيمة الإنتاج الصناعي. وفي مجال الإنتاج الزراعي يفترض أن لا نغفل الارتفاع الاستثنائي الذي حصلت في الأسعار في هذه الحقبة النفطية والتي لعبت دورها الكبير في هذا التضخيم غير الطبيعي لقيمة الإنتاج في عام

١٩٧٩. وتبدو الزيادة كبيرة جدا عند استخراج متوسط مشاركة العامل الواحد في تحقيق قيمة الإنتاج الصناعي فقد أرتفع من ١٣٣٢,٣ دينار في عام ١٩٦٨ إلى ٣٢٤٢,٤ دينار في عام ١٩٧٥، وإلى ٦٢١٢,٣ دينار في عام ١٩٧٩، أي ارتفع من ١٠٠٪ في عام ١٩٦٨ إلى ٢٤٣,٤٪ وإلى ٤٦٦,٣ ٪ في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩ على التوالي. ويصعب علينا في ضوء الإحصائيات المتوفرة لدينا أن نفرز بين العاملين على الخطوط الإنتاجية والعاملين في مجال الإدارة أو في النشاط الهندسي، وبخاصة في منشآت قطاع الدولة والتي تلعب دورها في تخفيض متوسط إنتاجية العمل.

المبحث الثالث: القطاع الزراعي

تشير اتجاهات التنمية الزراعية إلى أن السياسة الرسمية للدولة توجهت باهتماماتها في هذه المرحلة صوب خمسة محاور أساسية هي:

* توجيه المزيد من الموارد المالية نحو استصلاح الأراضي الزراعية وإقامة شبكات البزل الرئيسية والفرعية.
* توسيع قاعدة قطاع الدولة وزيادة نشاطه في مجال مشاريع الدولة النباتية والحيوانية.
* التوسع في إقامة المزارع التعاونية والمزارع الجماعية وتشكيل التعاونيات المشتركة.
* زيادة استيراد المكائن والمعدات الزراعية ووسائط النقل لمنتجات القطاع الزراعي.
* زيادة رأسمال المصرف الزراعي وتنشيط دوره في تقديم القروض الزراعية.

وقد بلغت تخصيصات الدول الاستثمارية للقطاع الزراعي في خطة التنمية القومية الثانية ١٩٧٦-١٩٨٠ نحو ٢١٥٧ مليون دينار أو ما يعادل ١٣,٧٪ من إجمالي تخصيصات هذه الخطوة. وهي نسبة واطئة عموما رغم أن المبلغ بحد ذاته كبير جدا ويصعب تحقيقه عمليا. وقد وضعت الخطة أهدافا ملموسة يفترض الوصول إليها في نهاية الخطة تتعلق بكميات الإنتاج السنوية حتى عام ١٩٨٠ في مجالات الثروة النباتية والحيوانية وصيد الأسماك وفي معدل النمو السنوي في الزراعة بشكل عام. وأكد المخطط على تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بمعدل سنوي لا يقل عن ٧٪ خلال

سنوات الخطة، وبالتالي مشاركة القطاع في تغطية نسبة عالية من حاجات العراق للسلع الزراعية الاستهلاكية والمحاصيل الموجهة للأغراض الصناعية وتقليص حاجة العاق لاستيراد السلع الزراعية. (خطة التنمية ص٢٢–٢٧) ولكن ما هو واقع السياسة الزراعية للدولة في هذه الفترة وما هي النتائج التي تحققت فعلا في قطاع يحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العراقي من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع النفط الخام؟

على نطاق الإصلاح الزراعي أمكن حتى عام ١٩٨٠ تحقيق النتائج التالية:

* الأراضي الزراعية المصادرة وفق قانون الإصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بلغت ١٢ مليون دونم"
* الأراضي الموزعة والمؤجرة ١١,٢ مليون دونم .
* المستفيدون من القانون ٣٨١٠٠ عائلة فلاحية.
* إقامة ٣٠ مزرعة للدولة وضعت تحت تصرفها ١,٢ مليون دونم.
* أقيمت ٢٠٠٠ جمعية تعاونية وجماعية على مساحة قدرها ٢٣,٦ مليون دونم وضمت في عضويتها ٤٠٠٠٠٠ مزارع.
* جرى تحول ملموس في طبيعة الملكية لصالح العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الريف العراقي، إذ بلغت نسبة عدد الملكيات التي تزيد عن الحد الأعلى للتوزيع والتي تقع ضمن أصحاب الملكيات الكبيرة القديمة ٦,٥٪ من إجمالي الملكيات الزراعية في عام ١٩٨٠ ولكنها تستحوذ على ٣٤٪ من إجمالي الأراضي الزراعية المستخدمة في أسلوب زراعة النيرين. وبلغت نسبة عدد الملكيات التي تقع في حدود التوزيع وفق قانون الإصلاح الزراعي ٧١٪ من إجمالي عدد الملكيات الزراعية ولكنها كانت تتصرف بنسبة مساحة قدرها ٦٠٪ من الأراضي المستخدمة في الزراعة النيرية. أما الملكيات الصغيرة التي بلغت نسبتها في عام ١٩٥٨ حوالي ٤٥٪ من إجمالي عدد الملكيات الزراعية وكانت تتصرف بحدود ١٪ فقط من مساحات الأراضي المستخدمة في الزراعة النيرية والتي انخفضت في عام ١٩٧١ إلى ٢٩,١٪ من عدد الملكيات وارتفعت إلى ٣٪ من إجمالي مساحات الأراضي المستخدمة في الزراعة النيرية أصبحت في عام ١٩٨٠ تشكل ٢٢,٥٪

من إجمالي الملكيات وتتصرف ب ٢,٥ من مجموع مساحات الأراضي المستخدمة في الزراعة. وهو تحول مهم جدا من الناحية الرقمية والتي لم تدلل على مضمونها الفعلي في الحياة العملية. ويمكن للجدول التالي أن يوضح حركة التغير في ملكيات الأراضي الزراعية بعد محاولات تطبيق قانوني الإصلاح الزراعي لعامي ١٩٥٨ و١٩٧٠.

التغيرات في الملكية الزراعية في العراق ١٩٥٨–١٩٨٠

حجم الملكية بالدونم	عدد الملكيات	نستها ٪	مساحة الملكيات بالدونم	نسبتها ٪
١٩٥٨				
أقل من ١٠ دونم	١١٣٥٨٥	٤٤,٩	٣٤٥٣٢٥	١,٠
١٠–أقل من ١٢٠	١٠٩٠٢٠	٤٣,٠	٤٥٧٤٦٩١	١٤,٢
١٢٠ أقل من ٣٠٠	١٩١٣٧	٧,٥	٣٣٨٠٧٧٦	١٠,٥
أكثر من ٣٠٠	١١٥١٢	٤,٦	٢٣٨٥٤٠٢١	٧٤,٣
المجموع لعام ١٩٥٨	٢٥٣٢٥٤	١٠٠,٠	٣٢١٥٤٨١٣	١٠٠,٠
١٩٧١				
أقل من ١٠ دونم	١٥٧٠٥٤	٢٩,١	٦٩١٨٨٣	٣,٠
١٠–أقل من ١٢٠	٣٤٨٥٠٥	٦٤,٧	١٢٩٦٢٨٧٨	٥٧,٦
١٢٠ أقل من ٣٠٠	٢٨٣٤٢	٥,٢	٤١٩٠٥١١	١٨,٦
أكثر من ٣٠٠	٥١٦٦	١,٠	٤٦٦٣٦٣٤	٢٠,٧
المجموع لعام ١٩٧١	٥٣٩٠٦٧	١٠٠,٠		١٠٠,٠
١٩٨٠				
أقل من ١٠ دونم	١٢٥٦٠٠	٢٢,٥	٥٦٠٠٠٠	٢,٥
١٠–أقل من ١٢٠	٣٩٣٨٠٠	٧١,٠	١٣١٤٠٠٠٠	٦٠,٠
١٢٠ أقل من ٣٠٠	٢٨٣٠٠	٥,٥	٤١٠٠٠٠٠	١٩,٠
أكثر من ٣٠٠	٥٢١٤	١,٠	٣٤٠٠٠٠٠	١٥,٠
مزارع الدولة	–	–	٨٠٠٠٠٠	٣,٥
المجموع لعام ١٩٨٠	٥٥٢٩١٤	١٠٠,٠	٢٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠,٠

المصدر: العيفاري، عبد الزهرة د. المسألة الزراعية في الجمهورية العراقية، مشاكلها والمهمات القادمة. الثقافة الجديدة. العدد ١٦١/ شباط ١٩٨٥. ص ٥٢.

* حقق الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي تطورا ملموسا بين عامي ١٩٧٦-١٩٨٠ حيث ارتفع من ٤١٠,٠ مليون دينار عراقي في أول عام للخطة ليصل إلى ٧٤١,٩ مليون دينار في عامها الأخير بالأسعار الجارية، أي بنسبة زيادة قدرها ٨١٪ تقريبا خلال الفترة المذكورة، علما بأن هذه الفترة شهدت كما أشرنا في أكثر من موقع انفلاتا في الأسعار بالارتباط مع النمو الكبير في إيرادات النفط الخام وإصدار كميات كبيرة من العملة العراقية وضخها إلى الأسواق المحلية دون الأخذ بالاعتبار المشكلات التضخمية التي تنجم عن هذه السياسة والناشئة من الفجوة بين عرض النقود وزيادة الطلب على السلع وشحتها النسبية في الأسواق المحلية. ويمكن أن يتيقن المرء من أن الزيادة الكبيرة نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي لم تجد تعبيرها عمليا في زيادة إنتاج المادي للقطاع الزراعي، مما أجبر الدولة على توسيع أستيراداتها من السلع الزراعية.

عند الإطلاع على اتجاهات تطور الإنتاج الزراعي غلة الدونم الواحد أو المنتجات الحيوانية يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. تميز الإنتاج خلال السنوات المنصرمة بالتذبذب الشديد صعودا وهبوطا بالنسبة لجميع المحاصيل وبخاصة ذات الأهمية الغذائية للسكان أو باعتبارها مواد أولية للصناعة. ومن الجدير بالإشارة أن محصول الفواكه والخضر قد تحسن خلال هذه الفترة قياسا للفترات السابقة بسبب كثافة رأس المال التي وجهت لهذا القطاع وتركز مساحات غير قليلة من البساتين بيد الفئات الغنية والمتوسطة من الفلاحين والمزارعين وبسبب الطلب المتزايد على الفواكه والخضر نتيجة التحسن في مدخولات السكان من جهة والزيادة السكانية من جهة أخرى ووجود أعداد كبيرة من الأجانب في العراق من جهة ثالثة.

٢. ومثل هذا التطور لا ينسجم مع التخصيصات الكبيرة التي وضعتها الدولة للصرف على القطاع الزراعي والزيادة الكبيرة في عدد المكائن والمعدات الزراعية التي استخدمت في الزراعة، إضافة إلى وجود محطات المكائن والآلات الزراعية.

٣. كما انه لا ينسجم مع حاجة المجتمع المتزايدة للسلع الزراعية. فالزيادة الحاصلة على الطلب متأتية من النمو السنوي للسكان الذي بلغ في المرحلة موضوع البحث حوالي ٣,٥٪ من جهة، ومن الزيادة في مدخولات سكان المدن والفئات المالكة لوسائل الإنتاج والعاملة في أجهزة الدولة الاقتصادية على نحو خاص من جهة ثانية، والأيدي العاملة الأجنبية التي دخلت العراق والتي يقدر عددها في النصف الثاني من سنوات العقد الثامن بأكثر من ٤ مليون نسمة. كما أن الدولة في هذه المرحلة كانت قد قررت زيادة علاقاتها مع دول الخليج فوجهت الكثير من السلع الزراعية النباتية والحيوانية وكذلك السلع الزراعية المصنعة إلى دول الخليج وبيعها بأسعار مخفضة مما زاد من حاجة الطلب المحلي على تلك السلع ودفعت إلى استيرادها من بلدان أخرى.

٤. إن هذا الواقع ساهم برفع استيرادات العراق السنوية من السلع الزراعية. ، إذا اعتبرنا عام ١٩٧٠ سنة أساس فإن الاستيرادات من المواد الغذائية الزراعية والمنتجات الزراعية الأخرى تطورت على النحو الأتي:

السنة	١٩٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
الرقم القياسي	١٠٠	١٨٦	١٦٣	٢٣٧	٧٦٥	٨٥٦	٦٨٠	٥٣١	٨٦٣	١٣٧٩	١٩٨٨

Quelle: Hadi Kazemi Wayssari Kapitalueberfluss Entwicklung.

مصدر سابق ص ٥٢٣

* يشمل الرقم القياسي لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ المواد الغذائية الزراعية فقط.

ويمكن للمرء أن يحدد عددا مهما من العوامل التي كانت سببا وراء هذا البطء في تطور الإنتاج الزراعي وهذا التذبذب المضر بالقدرة على إشباع حاجات السكان الغذائية والمستنزف للعملات الصعبة، منها ما يلي:

* سياسة الدولة غير الديمقراطية إزاء تنفيذ بنود الإصلاح الزراعي وإبعاد الفلاحين عن هذه العملية وشدها إلى أجهزة الدولة البيروقراطية المتحيزة إلى جانب مصالح كبار

الملاكين والفلاحين الأغنياء على حساب فقراء وصغار الفلاحين. وكانت هـذه السياسـة تجد تعبيرها في نقاط محددة منها توفير مستلزمات الإنتاج والمكائن والمعدات الزراعيـة ووسائط النقل والقروض الزراعية والمخصبات ومواد المكافحة لهذه الفئات، إضـافة إلى إستفادتهم من إستصلاح الأراضي والخدمات الزراعية الأخرى.

* سياسة الدولة غير الواضحة والقلقة إزاء مشكلات الملكية الزراعية والموقـف مـن القطـاع الخاص والقطاع الحكومي وضعف دور الدولـة وأجهـزة القطـاع الزراعـي في التحـول مـن التعاونيات الخدمية إلى التعاونيات الإنتاجية والتقصير في تأمين مستلزمات النمو الجيـد لمزارع الدولة والمزارع الجماعية.

* المعارك التي خاضتها قوات الحكومة في عام ١٩٧٤ القوى القوميـة الكرديـة في كردسـتان العراق ثم الهجرة الواسعة وتوتر الأوضاع في هذه المنطقة ذات الإنتاج الزراعـي الكثيـف نسبيا، وبخاصة في إنتاج الفواكه والخضر. يضاف إلى ذلك محاولة الهيمنـة علـى الريـف من جانب حزب البعث ومكافحة بقية القوى السياسية الأخرى وما يخلق هذا الوضع مـن إجواء الخوف والقلق والهجرة من الريف.

* سوء إستخدام المتوفر من مستلزمات الإنتاج وأستمرار إتباع طريقة النيرين (التبوير) في الزراعة وقلة الكوادر المؤهلـة لمسـاعدة الفلاحـي، إضـافة إلى قلـة الكميـات مـن البـذور المحسـنة والمخصـبات المتـوفرة للفلاحـين لإسـتخدامها في الزراعـة وتعطـل الكـثير مـن المكـائن دون تـوفر ألأدوات الإحتياطيـة وإمكانيـات التصـليح والإدامـة والصـيانة الضرورية.

* التقلبات المناخية التي كانـت تسـاهم بـدورها في التـأثير علـى معـدل غلـة الـونم الواحـد وبالتالي إجمالي الإنتاج الزراعي.

المبحث الرابع: قطاع التجارة

إن إمساك الدولة بالتجارة عموما والتجارة الخارجية على نحو خاص عبر قطاعها الاقتصادي يمكنه، إن أحسنت استخدامه، أن يلعب دورا مهما وعقلانيا في التأثير الإيجابي الفعال على عملية التنمية الشاملة وعلى اتجاهات تطور البنية الداخلية للاستيرادات والصادرات وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتأمين حاجات الصناعة والزراعة والخدمات والاستهلاك المحلي. إلا أن هذا الدور يخضع بالأساس لطبيعة الدولة ومضامين سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ووجهتها التنموية وفهمها لدور التجارة الخارجية والداخلية في الحياة الاقتصادية للبلاد. وتبلور أثناء البحث في التجارة الخارجية في المرحلة السابقة أن الدولة، رغم التوجهات العامة الصائبة التي سجلت في خطط التنمية لقومية وفي أدبيات حزب البعث وصحافة الدولة، فإن الوقائع وسير النشاط التجاري يشير إلى أن البعث والحكم البعثي لم يستخدم قطاع التجارة الخارجية لصالح تسريع التنمية ولصالح إزالة التخلف والتبعية الاقتصادية، بل في حقيقة الأمر قد عمقت هذه الخصائص إلى حدود بعيدة ودفعها باتجاه تشديد التشابك غير المتكافئ والتبعية الوحيدة الجانب مع اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة. فبدلا من تنظيم زيادة صادرات النفط الخام وإخضاعها لحاجات التنمية الفعلية والضرورات الملحة لإشباع حاجات الاستهلاك المحلي، راحت ترفع في هذه الفترة من صادرات النفط ووصلت إلى أعلى حد لها وحققت بذلك أعلى الموارد المالية التي لم تستخدم بصورة عقلانية وجرى التفريط بها. وتراجعت إزاء هذه الحقيقة حصة القطاعات الأخرى في تشكيل الناتج المحلي لصالح اقتصاد النفط الخام من جهة، وحصة المنتجات الأخرى غير النفطية في صادرات العراق السنوية لصالح النفط أيضاً من جهة أخرى.

واستخدمت الدولة احتكارها لقطاع التجارة الخارجية عمليا لصالح زيادة الاستيرادات بدلا من توجيهها الوجهة الصحيحية وتركيزها على الأساسيات التي لا بد من استيرادها، سواء أكانت لإغراض التنمية القومية أم لإشباع حاجات السكان المحلية. فخلال فترة وجيزة، ومع حصول الزيادة الكبيرة في إيرادات النفط، قفز مبلغ الاستيرادات قفزات عالية

ومتسارعة من سنة إلى أخرى. وقد أثر هذا الواقع بالسلب على احتياطي العراق من العملات الصعبة وعلى الميزان التجاري وميزان المدفوعات. ويمكن للأرقام التالية توضيح إتجاه تطور التبادل التجاري العراقي مع العالم الخارجي بين عامي ١٩٧٦–١٩٨٠.

تطور التبادل التجاري العراقي في الفترة ١٩٧٥–١٩٨٠ الدينار العراقي

	إجمالي الصادرات	الصادرات بدون نفط	الاستيرادات	الميزان التجاري مع النفط (وفرة) +	الميزان التجاري بدون النفط (عجز) –
١٩٧٥	٢٢٠٤	١	١٨٦١	٥٤٣	١٨٤٠
١٩٧٦	٢٤٩١	٤٦	١٧١٦	٧٧٥	١٦٧٠
١٩٧٧	٣٤٢٦	٤٣	٢٥٣٢	٨٩٤	٢٤٨٩
١٩٧٨	٣٩٧٧	٦٣	٢٢١٢	١٧٥٦	٢١٤٩
١٩٧٩	٤٩٧٤	٥٧	٣٤٨٠	١٤٩٤	٣٤٣٣
١٩٨٠	١٠٠١٢	٧٥	٤٩٧٨	٥٠٣٤	٤٩٠٣

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية١٩٧٥–١٩٨٨. مصدر سابق. ص ٩٧ وص ١٠٤ و١١٢.

ولكن أين تكمن أهمية السيطرة التامة لحكم البعث على التجارة الخارجية أو حتى التجارة الداخلية للعراق حينذاك؟

تبدو الصورة واضحة لمن كان يعمل في العراق في هذه الفترة وفي مجال الاقتصاد، إذ لم تكن السياسة الاقتصادية للحكم مبرقعة، بل كانت مكشوفة تماماً، رغم عدم التصريح العلني بجوهرها.

كانت هيمنة البعث على قطاع التجار الخارجية تشكل جزءاً حيوياً من سياستها الاقتصادية الهادفة إلى الهيمنة العامة على المجتمع والاقتصاد وحركة الدولة عموماً. ومن

هنا كانت تريد استخدام قطاع التجارة الخراجية والداخلية لأغراض تعزيز مواقعها في المجتمع وتحكمها بالسوق وضمان الحصول على أرباح طائلة من جانب النخب المرتبطة بها والتي دفعت للعمل في قطاع التجارة الخارجة والداخلية.

وكانت استيرادات الدولة في السبعينات، وبعد الحصول على موارد النفط المالية العالية، قد تبلورت في النقاط التالية:

١. الانفتاح على السوق الخارجي الدولي من خلال قطاع الدولة التجاري الذي أصبح بيد المؤسسة العامة للتجارة التابعة إلى وزارة التجارة الخارجية.

٢. إغراق الأسواق المحلية بالسلع الاستهلاكية والكمالية وتنشيط النزعة الاستهلاكية والبذخية لدى النخب الحاكمة والقريبة من الحكم والفئات المتوسطة التي كانت تحقق أرباحاً عالية.

٣. السيطرة السياسية على كل المتعاملين مع قطاع الدولة من التجار وربطهم بحزب البعث وتنظيماته وحكمه.

٤. الحصول على عمولات عالية من جانب أجهزة الدولة العاملة في قطاع التجارة الخارجية من جراء العقود التي توقعها الدولة لاستيراد السلع الاستهلاكية والكمالية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية ونصف المصنعة. علماً بأن عقود استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية كانت ترتبط برئاسة الدول ووزارة الدفاع مباشرة، والعسكريون والقيادة القومية والقطرية هي المسؤولة عن ذلك من خلال مجلس قيادة الثورة.

المبحث الخامس: اتجاهات تطور قطاع الدولة

لعبت موارد النفط المالية المتنامية باستمرار خلال سنوات هذه المرحلة في تفاقم الاختلال السابق القائم في التوازن المطلوب في السياسة الاقتصادية والاجتماعي ة والعلاقات الاقتصادية الدولية للنظام العراقي، من جهة، وفي العلاقة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص ودور كل منهما في عملية التنمية وتطور الاقتصاد العراقي من جهة ثانية، إضافة إلى اختلال في العلاقة بين حجم التوظيفات وحجم الأرباح المتحققة من جهة والمنفعة الاقتصادية

والاجتماعي ة من جهة أخرى. فكلا الاتجاهين الأول والثاني قادا إلى وقوع خسائر كبيرة في موارد النفط المادية والمالية. وكان المستفيد والرابح الأساسي من هذه السياسة الإرادية ذات الأفق الضيق التي انتهجتها قيادة البعث، وعلى وجه الخصوص صدام حسين باعتباره المسؤول الأول عن لجنة المتابعة ومجلس التخطيط والسياسة التنفيذية للدولة في آن هي الشركات الاحتكارية الاجنبية التي وقعت أكثر وأكبر العقود مع العراق، إضافة إلى فئات محدودة من البرجوازية المحلية وبخاصة البرجوازية المقاولة البيروقراطية والعقارية والبرجوازية التجارية والصناعية وبعض مراتب البرجوازية الصغيرة وبخاصة الحرفية. كما ظهر بوضوح بإن ضخامة حجم الاستثمارات الحكومية لم تجد تعبيرها الإيجابي في الخدمات الضرورية للمجتمع وفي تحسين مستوى حياة الكادحين الفعليين في الريف، كما لم تجد تعبيرها في الجدوى الاقتصادية والاجتماعي ة الضرورية من إقامة تلك المشاريع في حين كان القطاع الخاص الأجنبي والمحلي يحقق أرباحا خيالية على حساب قطاع الدولة دون أن تكون له توظيفات كبيرة.

فقد واصلت الدولة سياسة التنمية الانفجارية بإصرار وتسريع يفوق ما فعلته في المرحلة السابقة، فعمدت إلى توسيع قطاع الدولة أفقيا وعموديا في كافة القطاعات الاقتصادية التي بدأ بها قبل ذاك ووجهت توظيفات مالية كبيرة إلى ستة مجالات أساسية، دون ان تهيئ شروط ومستلزمات هذا التوسع المنفلت وغير المنسق والمتعارض مع قدرات العراق الفعلية، وهي:

١. الصناعة النفطية وزيادة الطاقة التصديرية للنفط.

٢. التوسع في تطوير موانئ تصدير النفط الخام.

٣. التوسع المنفلت وغير المنظم في استيراد السلع.

٤. إقامة المزيد من المشاريع الصناعية لإنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية

٥. توجيه المزيد من التوظيفات لاستصلاح الأراضي ومشاريع الري والبزل.

٦. تطوير القدرات العسكرية والأمنية والبوليسية، سواء بزيادة عمليات التسلح أم في إقامة مشاريع الصناعات العسكرية أم في زيادة الأفراد العاملين في القوات المسلحة والأمن الداخلي والقومي والحماية الخاصة.

٧. زيادة التخصيصات لإغراض الخدمات العامة.

وكان الهدف الرئيسي للحكومة في هذه الفترة فرض وضمان هيمنة الدولة المطلقة والقوية على الحياة والقرار الاقتصادي وإخضاعها للمهمات السياسية، بغض النظر عن الارتفاع المتعاظم في التكاليف والخسائر الكبيرة التي تحملها المجتمع العراقي من جراء هذه السياسة. الا أن القرار السياسي والاقتصادي لم يكن بيد الدولة فعليا بل بيد حفنة من قادة حزب البعث الذين تداخلت مصالحهم بمصالح مجموعة من العاملين في القطاع الخاص والعسكريين، وخاصة في مجال المقاولات والعقارات والتجارة الخارجية والمسؤولين عن عقود استيراد الأسلحة والنفقات العسكرية عموما.

ورغم تركيز الدولة على توسيع قاعدة قطاع الدولة الاقتصادي وتطوير دوره بزيادة الموارد المالية المخصصة له من جهة، والتوسع الكبير جدا في أجهزة الدولة الأدراية والاقتصادية والفنية والخدمية من جهة ثانية، فإن هذا الموارد الكبيرة الموجهة لهذه الأغراض لم تجد تجلياتها المطلوبة ثلاث مجالات أساسية، وهي:

١. استمرار بطء التغير في بنية الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التوزيع، في ما عدا مشاركة قطاع النفط الخام الذي أصبح ملكا خالصا للدولة عمليا ونمت مشاركته في تكوين الدخل القومي وبالتالي نما التشوه في بنية هذا الدخل.

٢. أن زيادة أجهزة الدولة العاملة في قطاع التجارة الداخلية والخارجية والتوسع في شبكة المخازن والمنشات التجارية العائدة للدولة وزيادة حجم الإستيرادات إلى حدود غير معقولة تماما لم تحسن كثيراً من الخدمات المفروض تقديمها للمستهلك العراقي، كما أنها ساهمت في خدمة بعض قوى القطاع الخاص الذي استغل قطاع الدولة من الباطن أولا، كما استفاد من الإعفاءات الجمركي.

٣. تحميل الدولة جملة من التكاليف الإضافية والخسائر المالية لصالح الشركات الاحتكارية الأجنبية والشركات المحلية وخاصة العاملة في قطاع المقاولات.

ومن الناحية الرسمية هيمن قطاع الدولة على أكثر من ٩٠٪ من حجم التبادل التجاري بين العراق والعالم الخارجي في السنتين الأخيرتين من هذه الفترة، في حين بلغت حصة

قطاع الدولة في الصادرات العراقية في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ حوالي ٩١,٦ ٪ و٨٧,٦ ٪ على التوالي، في حين كانت حصة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الصادرات لا تزويد عن ٧,٦ ٪ و١٢,٤ ٪ على التوالي، أما في مجال الاستيراد في هاتين السنتين فقد بلغت حصة الدولة ٧٦,١ و٨٢,٠ ٪ على التوالي وحصة القطاع الخاص ٢٣ ٪ و١٨ ٪ على التوالي.[٣٧]

لقد لعب القطاع التجاري الحكومي دور الوسيط بين الفئات التجارية والسوق الدولي في القسم الأعظم من حجم الإستيرادات ودورا مباشرا ولكنه شكل القسم الأقل من حجم الإستيرادات في العلاقة بين السوق الدولي والمستهلك. وكان هامش الربح لصالح الفئات التجارية كبيرا بينما كان هامش الربح بالنسبة للدولة أما محدودا جدا أو كانت تبيع العديد من السلع بدعم حكومي كبير تستفيد منه تلك الفئات التجارية والميسورين أيضا. ونمتبين الفئات التجارية من جهة وكبار موظفي الدولة الذين كانوا يعملون في هذا القطاع من جهة اخرى والمصدرين الأجانب من جهة ثالثة علاقات مصلحية كبيرة ومنفعة متبادلة في غير صالح الاقتصاد الوطني. وأصبحت الرشوة المدفوعة في الخارج وفتح الحسابات في البنوك الأجنبية واحدة من الظواهر المهمة لهذه الفترة حيث كانت تحول حصة القومسيون التجاري غير الشرعي بشكل مباشر من جانب الشركات الأجنبية أو المحلية لصالح كبار وزظفي الدولة والعديد من القادة السياسيين في القيادة القومية والقطرية لحزب البعث والعسكريين. كما كانت تعقد صفقات تجارية بإسعار عالية جدا بعيدة عن الواقع من جانب التجار العراقيين مع الخارج لرفع أسعار السلع المستوردة لضمان تهريب كمية أكبر من العملات الصبة نحو الخارج من جهة ولرفع أسعار السلع في الداخل من جهة أخرى. وكان المستفيد من ذلك هي الشركات الأجنبية والفئة التجارية الكومبرادورية العراقية.[٣٨] ولم

---

٣٧ المصدر: مجلة الاقتصاد العراقية، العدد ٨/ كانون الثاني ١٩٧٨، بغداد، ص ٦٤/٦٥.

* شملت صادرات واستيرادات القطاع الخاص المحلي والأجنبي. بلغت حصة القطاع الخاص الأجنبي في عام ١٩٧٥ و١٩٧٦ مثلا في مجال الصادرات ٠,٦٠٪ و ٠,٠٪، وفي مجال الاستيرادات بلغت ٠,٨٠٪ و٠,٣٠ ٪ فقط.

٣٨ بعد إلقاء محاضرة لي أمام طلبة الجامعة المستنصرية في عام ١٩٧٧ حول التبادل التجاري في العراق أشرت إلى الأساليب الملتوية التي تمارسها الشركات المحلية والأجنبية في زيادة الأسعار المحددة على

تكن هناك رقابة حكومية على أسعار تلك السلع، رغم أن لجنة تنظيم التجارة كانت مسؤولة عن ذلك من الناحية القانونية.

ووقعت الدولة في هذه الفترة على أوسع العقود مع الشركات الأجنبية، سواء أكان ذلك في مجالات الصناعة أم الزراعة والري أم مجال الطرق أم في غيرها حيث حققت تلك الشركات نسب ارباح عالية جداً من الأرباح.

التوزيع النسبي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بين قطاع الدولة والقطاع الخاص بالأسعار الجارية وحسب التصنيف الرسمي

السنة	القطاعات السلعية			القطاعات التوزيعية			القطاعات الخدمية		
	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
١٩٧٠	5.5	57.1	62.6	5.1	11.4	16.5	6.4	15.3	21.7
١٩٧٧	13.2	62.3	75.5	4.2	9.1	13.3	2.2	9.0	11.2
١٩٧٨	14.1	62.5	76.6	5.3	5.7	11.0	3.0	9.4	12.4
١٩٨١	17.7	5.40	58.2	10.1	11.3	21.7	4.8	15.3	20.1

الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣، ص ٢٩.

السلع المستوردة لتضمن زيادة التسعيرة على تلك السلع، في حين أنها تشتري تلك السلع بسعر أرخص ولكن توافق الشركات الأجنبية على تسجيلها بسعر آخر فتسمح بذلك للشركات التجارية المحلية بتحويل مبالغ من العملة الصعبة إلى الخارج تحولها الشركات الأجنبية لحساب مصرفي لصالح الشركة المحلية وبالتالي تحقق هذه الشركات ارباحاً مضاعفة إضافة إلى ارتفاع السعر على السمتهلك العراقي. وقد أوردت مثلاً على ذلك استيرادات وأسعار العلف الحيواني كنموذج لمثل هذه المعاملات غير المشروعة. وفي اليوم التالي تلقى أخي الراحل الدكتور مهدي حبيب مجموعة من النداءات الهاتفية التي تبدي امتعاضها واحتجاجها على كشف هذا السر من جانبي وبهذه الصورة أمام الطلبة حيث انتشر الخبر في بغداد وانتقل إلى بقية أنحاء العراق. وكانت النداءات مبطنة بتهديد لي لكي أكف عن هذا الإسلوب في فضح العمليات غير المشروعة في العراق والتي كانت مقترنةى باستيرادات العراق سواء الحكومية أم الخاصة، ولم أكف عن ذلك بطبيعة الحال. ك. حبيب.

المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٣، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد ١٩٨٣، ص ١٢١.

التصنيف الرسمي للقطاعات كما يلي: أولا: القطاعات السلعية وتشتمل على ١. الزراعة والغابات والصيد. ٢. التعدين والمقالع. ٣. الصناعة التحويلية. ٤. التشييد والبناء. ٥. الكهرباء والماء. ثانيا: القطاعات التوزيعية وتشتمل على: ١. النقل والمواصلات والخزن. ٢. تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه. ٣. البنوك والتأمين ووكلاء الدور والعقارات. ثالثا: القطاعات الخدمية وتشتمل على: ١. ملكية دور السكن. ٢. الإدارة العامة والأمن والدفاع. ٣. الخدمات.

ملاحظة: بدأ دمج الإدارة والدفاع مع الخدمات الاجتماعي ة والشخصية منذ عام ١٩٧٧/١٩٧٨.

ومنه يتبين أن مشاركة قطاع الدولة السلعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد نمت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ و١٩٧٨ ثم واصل هذا النمو حتى عام ١٩٨٠ تقريبا ليعود إلى التراجع إبتداءً من عام ١٩٨١. وأرتبطت هذه الظاهر بقرار تأميم النفط الخام وسيطرة الدولة على إيراداته كاملة في الحالة الأولى، ثم تعطل الجزء الأكبر من القدرة التصديرية للنفط الخام في وقت مبكر من الحرب العراقية–الإيرانية حيث تسنى للقوات الإيرانية توجيه ضربات شديدة للموانئ العراقية في الجنوب إنتهت إلى إغلاقها. وللمقارنة نشير إلى أن نسبة مشاركة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٠ بلغت حوالي ٦٠٪ وتعتبر جزءا من مشاركة قطاع الدولة السلعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.[٣٩] وحافظت حصة القطاعين الخاص والحكومي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في قطاع التوزيع على توازن إعتيادي بينهما، في حين أرتفعت نسبة مشاركة الدولة في قطاع الخدمات حيث كان يذهب جزءا أساسيا منها لصالح القطاع الخاص مباشرة، في مقابل إنخفاض نسبة مشاركة القطاع الخاص.

وعند إلقاء نظرة على مدى مشاركة القطاعين الحكومي والخاص في تكوين رأس المال الثابت المحلي فسنجد اللوحة التالية.

---

٣٩ المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٣. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٨٣. ص ١١٩.

تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي للقطاعين الدولة والخاص للفترة ١٩٧٦–١٩٨٠ بالأسعار الجارية (مليون دينار عراقي)

السنة	تكوين رأس المال الثابت			التوزيع النسبي لتكوين رأس المال الثابت		
	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
١٩٧٥	632.1	129.1	761.2	83.0	17.0	100.0
١٩٧٦	1112.4	224.1	1336.5	83.2	16.8	100.0
١٩٧٧	1003.2	256.0	1259.2	79.7	20.3	100.0
١٩٧٨	1261.0	312.5	1573.5	80.1	19.9	100.0
١٩٧٩	2264.4	449.8	2714.2	83.4	16.6	100.0
١٩٨٠	2723.5	748.0	3471.5	78.5	21.5	100.0

المصدر: إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات ١٩٦٨–١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. دائرة الحسابات القومية. بغداد، تموز ١٩٧٧. ص ٧–٩.

المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للأحصاء. وزارة التخطيط. ص١٨٤.

المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٨. ص١٣٨–١٣٩.

المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٣. ص ١٢٢–١٢٣.

المبحث السادس: نشاط البرجوازية المقاولة في العراق

خلال فترة السبعينات من القرن العشرين

يحتل نشاط قطاع المقاولات مكانة مهمة ويلعب دوراً أساسياً في العملية الاقتصادية وفي إنجاز المشاريع التي تتضمنها خطط التنمية الاقتصادية والبشرية، سواء أكان هذا القطاع حكومياً أم خاصاً، محلياً أم أجنبياً، بغض النظر عن الفروع والقطاعات أو المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية التي ميارس نشاطه فيها. فنشاط هذا القطاع يرتبط ويمتلك مكاتب خاصة لوضع التصاميم للمنشآت الصناعية أو الزراعية أو البناء أو

التعليم أو المؤسسات العسكرية أو في المنشآت الحكومية والمنشآت السياحية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية، وهو الذي يقوم بتنفيذ تلك المشاريع والتصاميم، وأحياناً يأخذ على عاتقه إقامة المشاريع الجاهزة بكل مراحلها. ويرتبط هذا القطاع بعدد كبير من المنشآت الصناعية والحرفية والنشاط المصرفي والمالي والإداري وبعدد كبير من الناس العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية ويساهم بتشغيل عددٍ كبيرٍ من المنتجين أو النشطين اقتصادياً، سواء أكان ذلك في القطاعات الإنتاجية أم الخدمية. ويعتمد نشاط هذا القطاع ودوره وتأثيره على طبيعة سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية التي تمارسها، كما يعتمد على طبيعة السلطة السياسية ذاتها.

ويلعب قطاع المقاولات دوراً كبيراً في تسريع أو تبطئة عملية إعادة الإنتاج أو مجمل العملية الاقتصادية. إلا أن هذا الدور لا يعتمد على قطاع المقاولات ذاته ومباشرة، بل يرتبط بالسياسة الاقتصادية التي تمارسها الدولة ومدى دورها أو دور القطاع الخاص الاقتصادي في مختلف المجالات على تهيئة مستلزمات سرعة حركة هذا القطاع وسرعة وصوله على ما يحتاجه من مستلزمات متنوعة داخلية وخارجية لتنفيذ المشاريع الموكلة إليه. فلا يمكن تصور إمكانية إنجاز مشاريع اقتصادية تعطى لعشرات من المقاولين مرة واحدة، في حين لا تسيطع إمكانيات الموانئ العراقية أو طرق النقل البري أو البحري أو غيرها أو وسائط النقل الداخلية أو التخزين على استيعاب كل ذلك، أو عجز الاقتصاد الصناعي المحلي تأمين مستلزمات تنفيذ تلك المشاريع بعقود ثانوية لأي سبب كان.

ويرتبط نشاط المقاولات بالسوق المحلي والخارجي، كما يؤثر بقوة على حركة السيولة النقدية في البلاد وعلى احتمالات نشوء تضخم وارتفاع شديد في الأسعار إذا ما طرأت حالة من الشحة بالنسبة إلى سلع يحتاجها هذا القطاع لإنجاز مشروعاته وانعكاسات ذلك على بقية فروع الاقتصاد الوطني وتكاليف الإنتاج والأسعار وعلى المستهلك في آن واحد. ومن هنا يفترض أن نتبين الإشكاليات التي نشأت للاقتصاد الوطني العراقي ابتداءً من المرحلة الثانية في هذه الفترة، حيث بدأت عملية التنمية الانفجارية التي اقترنت مع هطول أموال النفط كالمطر على رأس حكام العراق، حيث أعطيت مقاولات بمبالغ طائلة، في حين لم

تتوفر إمكانيات فعلية لتوفي المواد الأولية او السلع نصف المصنعة أو النقل السريع والتخزين ..الخ مما أدى إلى تعطيل عملية إنجاز تلك المشاريع وارتفاع تكاليفها لا بسبب تأخر الإنجاز فحسب، بل وبسبب التضخم وارتفاع شديد في الأسعار بسبب الشحة مثلاً.

لم يكن قطاع المقاولات في العراق حتى أوائل السبعينات كبيراً، يحتل موقعاً كبيراً، بل كانت نشاطاته على العموم متواضعة وعدد الشركات أو المقاولين العاملين في هذا القطاع كان محدوداً. فوفق المعلومات المتوفرة كان قطاع المقاولات يتوزع على شركات أجنبية تعمل في مجال المقاولان لإنجاز المشاريع التي تقيمها الدولة أو القطاع الخاص، وشركات أخرى غالباً ما كانت تأخذ مقاولات ثانوية من الشركات الأجنبية أو قطاع الدولة وخاصة منذ أن بدأ مجلس الإعمار ووزارة الإعمار يعملان في إقامة مشاريع التنمية الصناعية المشاريع الخدمية أو العسكرية أو نقل البضائع ...الخ. وبعد ثورة تموز برزت شركات مقاولة تابعة إلى البلدان الاشتراكية عملت في قطاع مقاولات إقامة المشاريع الصناعية أو غيرها، إضافة إلى عدد من الشركات المقاولة الأجنبية الأخرى التابعة للدول الصناعية الرأسمالية. وتشير المعلومات على عام ١٩٦٨، أي في فترة حكم عبد الرحمن محمد عارف وثم في أعقاب الانقلاب وقيام حكم البعث الثاني وجدت في العراق ٢٣٧ شركة أجنبية عاملة في القطاعات الاقتصادية، ومنها قطاع المقاولات، موزعة على النحو التالي من حيث عائديتها:

عدد وجنسية الشركات الأجنبية العاملة في العراق في عام ١٩٦٨

الجنسية	بريطانية	أمريكية	فرنسية	ألمانية غربية	إيطالية	لبنانية	أخرى*	المجموع
العدد	٥٤	١٨	٢٠	٢١	١٩	٢١	٨٤	٢٣٧

المصدر: الدرة، صباح د. القطاع العام. بغداد. دار الرواد لطباعة. ١٩٧٧. ص ١٢٥.

راجع أيضاً تقرير المسح العام للشركات العاملة في العراق للسنوات ١٩٦٨-١٩١٩٠. الجهز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. ص ٢٠.

أما مجالات نشاط هذه الشركات الأجنبية ورؤوس أموالها السمية ودور الدولة المباشر في تمويلها عملياً براس المال فقد كانت على النحو التالي:

مجالات نشاط ورؤوس أموال الشركات الأجنبية في عام ١٩٦٨

القطاع	العدد	مجموع رأس المال الاسمي للشركات (ألف دينار عراقي)	مساهمة الشركات الأجنبية بالرأسمال الاسمي (ألف د.ع.)	نسبة رأس المال الاسمي الأجنبي ٪
الصناعة	٤٥	٣٦٥٦٨	٢٢٦١	٦,٢
الزراعة	–	٢٧٠	١٠	٣,٧
الإنشاء	٨٧	٢٠٥١	٢٥٦	١٢,٥
النقل	٣٧	٨٥٤	٣٦	٤,٢
التجارة	٢٨	١٢٠٧٩	٢٨٣٩	٢٣,٥
الصيرفة	٩	٥٦٠٠	١٢٩٩	٢٣,٢
التأمين	٤	٦٧٠٠	١٤٠	٠,٢
الخدمات	٢٧	١٩٧٨	٣١٢	١,٦
المختلطة	–	١١٩١	٤٠٧	٣,٤
المجموع	٢٣٧	٦٧٢٩٣	٧٥٦٢	١١,٢

المصدر: الدرة، صباح د. القطاع العام. بغداد. دار الرواد لطباعة. ١٩٧٧. ص ١٢٥.

راجع أيضاً تقرير المسح العام للشركات العاملة في العراق للسنوات ١٩٦٨-١٩١٩٠. الجهز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. ص ١٩.

كان العدد الأكبر من الشركات الأجنبية العاملة في العراق قد تركز في قطاع المقاولات أو الإنشاءات، إذ أنه من القطاعات التي تحقق أرباحاً عاليةً بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى أن هذا القطاع يتسم بخصائص مهمة، منها:

- غالباً ما تشكل حصة قطاع الإنشاءات من مجموع رأس المال الموظف في مشروع معين نسبة تتراوح بين ٥٠–٦٠٪، وهي تميل إلى ٦٠٪ أو حتى أكثر من ذلك في بعض الأحيان، سواء أكان المشروع إنتاجياً أم خدميا.
- يعتمد قطاع الإنشاءات بشكل خاص على صاحب المشروع، سواء أكان دولة أو قطاعاً خاصاً، في تمويل المشروع مالياً، أي أن رأس المال الموظف من جانب قطاع المقاولات الإنشائية هو معطى أولي وعلى أقساط من صاحب المشروع إلى مقاول المصمم والمنشئ، سواء أكان شخصاً واحداً أم شخصين أم شركة واحدة أم أكثر. وتصل نسبة المعطى من راس المال على دفعات إلى أكثر من ٩٠٪ من إجمالي راس المال المخصص لإقامة المشروع قبل إنجازه.
- وهذا يعني أن العاملين في هذا القطاع لا يستخدمون رؤوس أموالهم إلا ما ندر أو بصورة جزئية إلى حين الحصول على المشروع. أي أن رأس المال الموظف من جانب الشركات العاملة في الأعمال الإنشائية لا يتجاوز الـ ٥٪ في أحسن الأخوال، أي أنه لا يعتمد على رأسماله الاسمي المسجل أو الموظف فعلاً. فمجموع رؤوس أموال الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الإنشاءات لم يتجاوز ٢٥٦٠٠٠ دينار عراقي فقط، في حين أن الرأسمال المستخدم في أعماله كانت تصل إلى عدة ملايين دينار عراقي. ولم يتجاوز رأسمال الشركات الإنشائية الأجنبية العاملة في العراق في إجمالي الرأسمال الاسمي عن ١٢,٥٪ من إجمالي رؤوس الأموال الاسمية للشركات الأجنبية في العراق في عام ١٩٦٨.
- يحقق قطاع المقاولات الإنشائية نسبة ربح تصل إلى ٣٠٪ من إجمالي رأس المال الموظف في الأعمال الإنشائية للمشروع. وتزداد هذه النسبة بطبيعة الحال عندما يحصل المقاولون على سعر مرتفع جداً لحجم مقاولاتهم.

وفي عقد السبعينات من القرن الماضي اتخذ نشاط الشركات الأجنبية في العراق مكانة أكبر وفي جميع المجالات في ما عدا قطاع التأمين والبنوك. فعلى سبيل المثال لا الحصر وزعت مشاريع خطة التنمية للفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٤ والفترة ١٩٦٨–١٩٦٩ على النحو التالي:

توزيع المشاريع المركزية وذات التمويل الذاتي في العراق بين الشركات الأجنبية

نوع الشركات	مشاريع التمويل المركزي الكلفة الكلية مليون دينار	٪	مشاريع التمويل الذاتي الكلفة الكلية مليون دينار	٪	المجموع مليون دينار	
شركات دول رأسمالية	٣٨٣,٩	٧٤,٦	١٧٧,٠	٨٦,٩	٥٦٠,٩	٧٨,١
شركات دول اشتراكية	١٠١,٠	١٩,٦	١٩,٩	٩,٨	١٢٠,٩	١٦,٨
شركات دول نامية	٢٩,٥	٥,٨	٦,٧	٣,٣	٣٦,٢	٥,١
الإجمالي	٥١٤,٤	١٠٠,٠	٢٠٣,٦	١٠٠,٠	٧١٨,٠	١٠٠,٠

المصدر: الدرة، صباح د. القطاع العام. بغداد. دار الرواد للطباعة. ١٩٧٧. ص ١٢٧.

ومنه يتبين أن مجموع ما تقوم به شركات البلدان الاشتراكية في العراق كان محدوداً ونسبته قليلة بالمقارنة مع حجم وتكاليف المشاريع المعطاة إلى الشركات الرأسمالية. وبعملية حسابية بسيطة يمكن للباحث أن يستخرج حجم الأرباح التي تتحقق للمقاولين الإنشائيين في حالة إنجاز المشروعات ذات التمويل المركزي. أذ أن رؤوس الأموال المخصصة لها ستبلغ ٣٠٨,٦ مليون دينار عراقي من إجمالي المبلغ المخصص ٥٥١٤,٤ مليون دينار عراقي، وأن الربح الذي يتحقق للمقاولين يصل إلى ٩٢,٦ مليون دينار عراقي. وهي نسبة عالية جداً، وأعلى من بقية الإرباح التي يحصل عليها الآخرون المرتبطون بالمشروع كتجهيز المعدات وغيرها.

في الفترة التي هيمن فيها البعثيون على السلطة توفرت إمكانيات مالية أفضل لأغراض التوظيف والتنمية الإنتاجية والخدمية وفي مشروعات أخرى كالمشروعات العسكرية التي كانت تستوجب بدورها عمليات إنشائية ومقاولات متنوعة، بما في ها النقل. وازداد حجم التوظيفات المالية مع تأميم النفط ونجاح عملية التأميم وتحقيق نسبة عوائد كبير من استخراج وتصدير النفط الخام. وقد أدى ارتفاع حجم التوظيفات المالية إلى ظاهرتين متميزتين، وهما زيادة عدد الشركات المقاولة الأجنبية من جهة، وزيادة عدد المقاولين

العراقيين من جهة أخرى، إضافة على حصول حراك كبير في بنية ومواقع هؤلاء المقاولين العراقيين. لقد ارتبط المقاولون العراقيون بالدولة من جانب ومشروعاته المختلفة، وبالشركات الأجنبية التي كانت تأخذ على عاتقها الكثير من المشروعات كمقاول أول، ثم تمنح الكثير من أجزاء المقاولة على مقاولين ثانويين عراقيين، أو كان العراقيون يحصلون على المقاولات مباشرة من الدولة، إضافة على وجود مقاولات يحصل عليها المقاولون العراقيون من القطاع الخاص بسبب نشاطه الاقتصادي في الصناعة والبناء والتشييد والتجارة ..الخ.

إن إلقاء نظرة سريعة على حجم وكلف الاستثمارات التي خصصت لأغراض مختلف المشاريع الاقتصادية يساعدنا على معرفة حصة الأعمال الإنشائية من الحجم الإجمالي للتوظيفات الرأسمالية أولاً، ويساهم على منحنا صورة أخرى ترتبط بثلاث مؤشرات، وهي: ١) علاقة هذه التوظيفات المرتبطة بالمقاولات الإنشائية بواقع العرض والطلب في السوق العراقية للسلع والخدمات، و٢) علاقتها بالسيولة النقدية وتأثيرها على مستوى الأسعار والتضخم وليس بعيداً عن العلاقة بين العرض والطلب على السلع والخدمات، ومن ثم ٣) علاقة ذلك بحجم الأجور والرواتب ومستوى المعيشة للعاملين ليس في قطاع المقاولات فحسب، بل وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها، إضافة إلى تأثيرها على مجمل العملية الاقتصادية بمراحلها الربعة الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك. وحجم الأرباح المتحققة لقطاع المقاولات ترتبط بشكل ملموس بمقدار رأس المال الثابت المتحقق في العملية الاقتصادية السنوية في الاقتصاد العراقي. إن هذه المؤشرات ترتبط ببعضها بموازنات قتصادية تؤثر سلباً أو إيجاباً على الاقتصاد الوطني وتخلق للمجتمع فئة رأسمالية مقاولة تتشابك مصالحها عضوياً بمصالح البرجوازية البيروقراطية التي بيدها أجهزة الدولة المختلفة وموارد البلاد المالية، كما ترتبط عضوياً بالشركات الرأسمالية الأجنبية التي تستنزف نسبة مهمة من الأرباح نحو اقتصاديات بلدانها.

تشير المعطيات التي تحت تصرفنا إلى أن النظام العراقي قد خصص خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٩ و١٩٨٠ مبلغاً قدره ١٤,١٤٨,٣٩٠ مليون دينار عراقي، وهو موزع على النحو الآتي:

الفترة	المبلغ المخصص مليون دينار عراقي	متوسط الحصة السنوية مليون دينار عراقي	التوزيع النسبي للفترات
١٩٦٩-١٩٧٤	١٠٧٢,٣٩٠	١٧٨,٧١٣	٧,٥٨
١٩٧٥	١٠٧٦,٠٠٠	١٠٧٦,٠٠٠	٧,٦١
١٩٧٦-١٩٨٠	١٢٠٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	٨٤,٨١
الإجمالي	١٤١٤٨,٣٩٠	١,١٧٩,٠٣٣	١٠٠,٠٠

أخذت الأرقام الأساسية لتخصيصات من: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ٧٥، ٧٦ و٧٩.

وفي مقال كتبه الكاتب الراحل عامر عبد الله حول "وسائل استخدام النفط والأرصدة المالية العربية" أشار فيه إلى أن العراق وجه "(٤٩) مليار دولار من عائدات النفط البالغة نحو (٨٥) مليار دولار في الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٣ – ١٩٨٠ لبناء وتوسيع موانئ التصدير، وإقامة وتحسين البنى التحتية، وإنشاء المصافي والمجمعات الصناعية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وتوجيه ارصادات ضخمة لقطاعات الزراعة ومشاريع الري والبناء والخدمات التعليمية والصحية"[٤٠]. ومن هنا يمكن تقدير مقدار المبالغ المالية التي تم ضخها على السواق المحلية والتي ساهمت في خلق اختناقات كبيرة في عملية التنمية وفي إنجاز المشاريع الاقتصادية وتعطل الكثير منها وتأخر إنجازها وارتفاع تكاليف التشغيل ...الخ.

لم تكن الدولة قد أولت عناية خاصة بقطاع الإنشاء والتشييد، بل اعتمدت على القطاع الخاص الأجنبي والمحلي. ولهذا اتسع وجود وعدد الشركات الأجنبية العاملة في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٣-١٩٨٠ بصورة استثنائية، كما ارتفع عدد المشتغلين واستورد العراق ايدي عاملة كثيرة جداً من مختلف الدول العربية والدول النامية والدول المتقدمة التي كانت تمارس نشاطاً إنشائياً في العراق. ووفق المعلومات المتوفرة فأن قطاع

٤٠ عبد الله، عامر. وسائل استخدام النفط والأرصدة المالية العربية. مجلة الثقافة الجديدة. مجلة عراقية. العدد ١٤٩ السنة ٣١. كانون الأول ١٩٨٣. ص ١٣.

المقاولات الأجنبي قد نفذ ٩٢٪ من المشاريع الحكومية منذ بعد وصول البعث إلى الحكم ثانية حتى نهاية عام ١٩٧٨، وفق تصريحات أحد المسؤولين الحكوميين والمسؤول عن نشاط المقاولات في العراق[٤١]. ووفق المعلومات المتوفرة عن حجم رأي المال الثابت الذي تحقق في العراق وتوزيعه بين القطاعين العام والخاص يمكن إعداد الجدول التالي:

تكوين وتوزيع رأس المال الثابت في قطاعي الدولة والخاص خلال الفترة

١٩٦٨–١٩٧٨ (مليون دينار عراقي)

السنة	بالأسعار الجارية			بالأسعار الثابتة		
	قطاع الدولة	القطاع الخاص	المجموع	قطاع الدولة	القطاع الخاص	المجموع
١٩٦٨	٧٥,٨	٦٧,٢	١٤٣,٠	٥٥,٢	٥٥,٠	١٤٣,٠
١٩٦٩	٧٨,٥	٧٨,٨	١٥٧,٣	٧٥,٨	٦٧,٢	١٥٧,٣
١٩٧٠	١٠١,١	٨٤,٠	١٨٥,١	٧٨,٥	٧٨,٧	١٨٥,١
١٩٧١	١٥٠,٠	٨٩,٧	١٨٤,٧	١٠١,١	٨٤,٠	١٩٤,٧
١٩٧٢	١١٤,٧	١٠٢,٤	٢١٧,١	١٠٥,٠	٨٩,٧	٢١٧,١
١٩٧٣	٢١٨,٩	٦٩,٧	٢٨٨,٧	٢٠٤,٢	٦٥,٠	٢٦٩,٢
١٩٧٤	٥٤٢,٦	٨٥,٩	٦٢٨,٥	٤١٠,١	٧٩,١	٤٨٩,٢
١٩٧٥	٦٣٢,١	١٥٤,٦	٧٨٦,٧	٥٧٢,٦	١١٦,٩	٦٨٩,٥
١٩٧٦	١١١٢,٤	٢٢٤,١	١٣٣٦,٥	٩٨٧,٤	٢٠١,٥	١١٨٨,٩
١٩٧٧	١٠٠٣,٢	٢٥٦,٠	١٢٥٩,٢	٨٣٦,٨	٢١٢,٧	١٠٤٩,٥
١٩٧٨	١٢٦١,٠	٣١٢,٥	١٥٣٧,٥	٩٩٩,٧	٢٤٨,٢	١٢٤٧,٩

٤١ الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. القاهرة. دار المستقبل العربي. ١٩٨٣. ص ٦٧.

قارن: – إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات ١٩٧٥–١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. دائرة الحسابات القومية، وزارة التخطيط. بغداد. تموز/يوليو ١٩٧٧. ص ٧–٩.

– الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٦٦.

– الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ٩٧

ويستدل من هذا الجدول على ما يلي:

- كان تكوين راس المال الثابت بين قطاعي الدولة والخاص غير متباعد بين عامي ١٩٦٨ –١٩٧٢ حيت بلغ بحدود ٥٢: ٤٧٪، ولكنه بدأ بالارتفاع ابتداءً من عام ١٩٧٣ حيث بلغ حوالي ٧٦: ٢٤ ٪، ووصل في عام ١٩٧٨ إلى ٨٢: ١٨٪ فقط.
- أغلب المشاريع الاقتصادية التي استحوذت على النسبة العظمى من الاستثمارات كانت من نصيب الشركات الأجنبية، ولم تكن للدولة مساهمة كبيرة في إنشاء المشاريع.
- لعب القطاع الخاص المحلي دوراً ثانوياً مهماً في الحصول على مقاولات إنشاء المشاريع الاقتصادية، غذ كان يحصل عليها من خلال الشركات الأجنبية أو بشكل مباشر عندما تكون تلك المشاريع غير كبيرة.
- إلا أن هذه المبالغ تشير إلى ضخامة حجم الاستثمارات وبالتالي ضخامة الأرباح التي تحققت لقطاع المقاولات الإنشائية الأجنبي والقطاع الخاص المحلي، خاصة وأن نسبة عالية جداً من هذه المبالغ قد صرفت حقاً، علماً بأن مستوى التنفيذ لم يكن رفيعاً ومفرطاً بالبذخ والتبذير.

وعند إلقاء نظرة على الشركات الأجنبية التي استحوذت على مقاولات إنشاء المشاريع العراقية سنجد أنها لم تزد عن ١٥ دولة توزعت عليها تلك المشاريع المختلفة وبلغت كلفتها

الإجمالية ٧١٨ مليون دينار عراقي، ثم ارتفع المبلغ إلى ١٨٧١ مليون دينار عراقي من مجموع ٣٧٧٣ مليون كان مخصصاً للقطاع الصناعي.[٤٢]

المقاولون العراقيون

عند دراسة نشاط المقاولين العراقيين سيجد الباحث نفسه أمام حقيقة مفادها أن المقاولين المحليين ابتعدوا كلية عن تشكيل شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة، بل عملوا على أساس فردي. فقد نقل الدكتور عصام الخفاجي عن الدراسة التي أعدها السيد أحمد بريهي العلي لوزارة التخطيط قوله "إن النشاط الفردي غالب على قطاع المقاولات إضافة إلى ضعف الوحدة المقاولة وكفاءتها مقاسة بالخبرة الإنشائية أو شرط إجازتها. كما أن للقطاع الأجنبي ثقلاً غير هين حتى في مجال البناء والتشييد وفي الأعمال التي تتوافر في البلد خبرات وتراث في إنجازها بدليل أن بعض المقاولين العراقيين يعملون بصفة مقاولين ثانويين للمقاولين الأجانب"[٤٣]. أما الدكتور الراحل صباح الدرة فقد أشار في كتابه الموسوم "القطاع العام" إلى طبيعة المقاولين العراقيين بقوله: "والأمر الذي لا يعد سراً هو أن هذا القطاع، أي قطاع المقاولات، اكتسب خلال تطوره في الخمسينيات والستينيات، وبحكم التصاقه بمشاريع القطاع العام وارتباطه بأجهزته البيروقراطية، اكتسب الكثير من الصفات السلبية والطفيلية ناهيك عن مظاهر الفساد العالقة فيه"[٤٤]. إلا أن هذه السمات لم تكن سوى الجانب الأول من واقع قطاع المقاولات العراقي، في حين أن الجانب الثاني قد اكتسبه من تعامله الثانوي والمباشر مع قطاع المقاولات الأجنبي حيث كتب الزميل صباح

---

٤٢ – عبد الله، عامر. مذكرة عامر عبد الله حول الوضع الاقتصادي وأسلوب المشروع الجاهز الموجهة إلى رئيس الجمهورية في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٧٧. مجلة الثقافة الجديدة. العدد١٣٣/آب/أغسطس ١٩٨١. ١٢/١٣.

– الدرة، صباح د. القطاع العام. سبل بناءه. دوره وطبيعته. آفاقه ومشاكله.دار الرواد للطباعة– بغداد. ١٠٧٧. ص ١٢٨.

٤٣ الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٦٩.

٤٤ الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ١٤٠/١٤١.

الـدرة يقـول: "فقطـاع المقـاولات نشـأ وتطـور تاريخيـاً، وكمـا هـو معـروف، في ظـل نفـوذ الرأسمال الاحتكاري الأجنبي وفي ظل القطـاع العـام والـذي تجسـد في مرحلـة الخمسـينيات بخطط ومشاريع مجلس الإعمـار. كمـا اسـتمر هـذا التطـور خـلال فـترة السـتينيات بسـبب التوسع في اعتماد المناهج والخطط الاستثمارية في بنـاء القطـاع العـام"[٤٥]. إذن نحـن أمـام قطاع فردي يعتمد العفويـة وضـعف التنظـيم، رغـم الخـبرة المكتسـبة، ويتسـم بخصـائص سلبية وفساد مالي ومتشابك في نشاطه مع الشركات المقاولة الأجنبية ذات الخبرة والتقاليد الطويلة ولكنها مصابة هي الأخرى بالفساد المالي من جهـة، وبـأجهزة الدولـة البيروقراطيـة ذات العلاقات غير النظيفة مع الشركات الأجنبيـة والفاسـدة وظيفيـاً وماليـاً إلى حـدود غـير قليلة من جهة ثانية. ولا ينتج عن هـذا الواقـع سـوى تفـريط عملـي بمـوارد الـبلاد الماليـة، خاصـة وأن أغلـب المشـاريع الممنوحـة إلى شـركات المقـاولات الأجنبيـة أو إلى المقـاولين الأفراد العراقيين كانت تعود لقطاع الدولة.

عند العودة إلى المجموعة الإحصائية السنوية الصـادرة عـن الجهـاز المركـزي للإحصـاء ونتصفح الجداول الخاصة بالشركات المساهمة حتى نهاية السبعينيات سنجد ظهـوراً أوليـاً لها ابتـداء مـن عـام ١٩٧٦ حيـث لم يـزد عـدد المسـجلين كشـركة مسـاهمة ذات مسـؤولية محدودة عن ٢٢ شركة، وشركة تضامن واحدة فقط، في حين ازداد عدد الشركات الصـناعية عن ٢٨٩ شركة مساهمة[٤٦]، إضافة إلى شركات مساهمة أخرى في قطاعات الزراعـة والتجـارة أو النقل .. الخ.[٤٧]

نما عدد المقاولين العراقيين المسجلين لدى وزارة التخطيط بسرعة كـبيرة خـلال الفـترة موضوع البحث. ففي الوقـت الـذي بلـغ عـددهم ٧٢٨ مقـاولاً في عـام ١٩٧١، ارتفـع في عـام ١٩٧٤ إلى ١٤٥٠ مقاولاً، ثـم قفـز إلى ٢٧٨٨ مقـاولاً في عـام ١٩٧٥، أي بالارتبـاط المباشـر

---

٤٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٠.

٤٦ الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨-١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٦٩.

٤٧ الجهاز المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧ و١٩٧٨ على سـبيل المثال لا الحصر. بغداد. وزارة التخطيط.

بوجهة التنمية الانفجارية التي التزم بها المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي وضخ المزيد من الأموال في السوق العراقي وفي منح مقاولات إقامة المشاريع الاقتصادية. ويمكن للجدول التالي توضيح صورة توزيعهم على الأصناف المختلفة.

المقاولون العراقيون المسجلون في عام ١٩٧٤/١٩٧٥

الصنف	عدد المقاولين	الكفاءة المالية لكل مقاول	الكفاءة المالية للصنف	نسبة الكفاءة
الأول	١١	٢٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠	٧,٣
الثاني	٢٨	١٠٠,٠٠٠	٢,٨٠٠,٠٠٠	٩,٣
الثالث	١٢٠	٥٠,٠٠٠	٦,٦٠٠,٠٠٠	٢٢,٠
الرابع	٢٧٠	١٥,٠٠٠	٤,٠٥٠,٠٠٠	١٣,٥
الخامس	٥٣٣	١٠,٠٠٠	٥,٣٣٠,٠٠٠	١٧,٨
السادس	١٨٢٦	٥,٠٠٠	٩,٠٣٠,٠٠٠	٣٠,١
المجموع	٢٧٨٨		٣٠,٠١٠,٠٠٠	١٠٠,٠

قارن: الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ١٤١

الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٦٨.

وقع خطأ في احتساب الكفاءة المالية للأصناف في جدول الدكتور صباح الدرة، ووقع خطأ في احتساب نسب الكفاءة في جدول الدكتور عصام الخفاجي لاعتماده على جدول الدكتور صباح الدرة دون التدقيق في إجمالي الكفاءة المالية للأصناف. ك. حبيب

ويتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

- إن هناك طفرة فعلية في عدد الشركات من جهة، وإلى بدء بروز شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة ابتداءً من عام ١٩٧٦ وبمتوسط رأسمال قدره ٧٢٠٠٠ دينار عراقي.

- إذا أخذنا الكفاءة المالية للأصناف الثلاثة الأولى لوجدنا أن نسبتها تصل إلى ٣٨,٦٪، والصنفين الرابع والخامس تصل نسبتهما إلى ٣١,٣ ٪ من إجمالي الكفاءة المالية، في حين بلغت نسبة الصنف السادس والأضعف والأكثر انتشاراً في سوق المقاولات العراقية ٣٠,١ ٪.
- أما عددهم فنجد أن نسبة ذوي الكفاءة المالية لا تزيد عن ٠,٤٪ والصنف الثاني عن ١,٠٪ والصنف الثالث لا تزيد نسبته عن ٤,٣٪، أما نسبة الصنفين الرابع والخامس فبلغت ٩,٧٪ و ٩,١٪ على التوالي، في حين بلغت نسبة الصنف السادس حوالي ٦٥,٥٪ من إجمالي عدد العاملين في المقاولات.
- ورغم ذلك حافظت هذه الشركات على دورها الثانوي بالمقارنة مع الشركات الأجنبية العاملة في العراق وهيمنة دول السوق الأوروبية المشتركة، وخاصة ألمانيا الاتحادية على القسم الأكبر من العقود المبرمة وحجم التوظيفات المالية الممنوحة لها وعدد المشاريع الاقتصادية التي أعطيت حق إقامتها.

أشرنا سابقاً إلى أن الشركات المقاولة الأجنبية كانت تحقق أرباحاً طائلة من نشاطها الإنشائي أو التركيب والنصب أو وضع التصاميم للمشروعات المختلفة. وكان قطاع المقاولات العراقي مشاركاً في جني الأرباح الطائلة من نشاطه مع الشركات الأجنبية المقاولة وقطاع الدولة. وكانت هذه الأرباح تتأتي من ثلاث أساليب في العمل، وهي:

١. العدد الكبير للعقود المبرمة مع الشركات الأجنبية والمحلية وحجم التوظيفات المخصصة لهذه المشاريع الإنتاجية والخدمية، والحصة العالية التي تصيب قطاع المقاولات الإنشائية والتي تصل إلى ٦٠٪ من إجمالي التوظيفات في حين تصل الأرباح على أكثر من ٣٠٪ من إجمالي حصة المقاولات، في حين كانت قبل الفورة النفطية والتنمية الانفجارية حوالي ١٤٪ فقط.[٤٨]

---

٤٨ عبد الله، عامر. مذكرة عامر عبد الله على رئيس الجمهورية. مصدر سابق. ١٤–١٨.
الخفاجي، عاصم د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٧٠.

٢. المبالغة الكبيرة في أسعار العقود المبرمة بدعوى ارتفاع الكلفة، والتي بلغت في بعض الأحيان على أكثر من ٣٠٠٪ وخلال فترة وجيزة. ولم يكن الطرف العراقي مهتماً بالأسعار المرتفعة، إذ كان يريد تنشي الأسواق وكسب الناس إلى جانبه من خلال ضخ المزيد من الأموال في السوق العراقية وتشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل، إضافة إلى الحصول على تقنيات عالية يصعب استخدامها في العراق.

٣. توجه العراق إلى عقد صفقات عقود كثيرة على أساس المشروع الجاهز وخلال فترة قصيرة جداً ودون رقابة فعلية من جهاز التخطيط وبأوامر من صدام حسين. فعلى سبيل المثال أحيل مجمع البتروكيماويات إلى الشركات الألمانية الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٦ بكلفة بلغت ٣٢٥ مليون دينار عراقي، أو ما يزيد عن مليار دولار أمريكي، على أساس المشروع الجاهز، في حين كان في مقدور الدولة اختصار المبلغ على النصف في حالة إحالتها على أساس أخر لا يقلل من التكاليف فحسب، بل ويمنح الفنيين والإداريين والعمال العراقيين الخبرة والمعرفة أيضاً. (لاحظ الملحق رقم ٢ الخاص بالمشاريع المتعاقد عليها).

٤. وعلينا أن نشير هنا، كما لاحظ ذلك الدكتور صباح الدرة بصواب. أن العراق انتهج في هذه الفترة عدة أساليب لمنح عقود إقامة المشاريع الاقتصادية وأبرزها:

- منح العقود بصورة مباشرة وبالاتفاق مع شركة واحدة متعددة الجنسية ودون اللجوء إلى إعلان مناقصات بشأنها وعبر حكومات تلك البلدان أو شركاتها.
- إعلان مناقصات عن مشاريع اقتصادية دون الالتزام بالأخذ بالأنسب سعراً منها.
- إعلان المناقصات والأخذ بمبدأ المنافسة والأخذ بأفضل وأقل العطاءات.

لقد ربطت الدولة العراقية في عهد البعث بين المشروعات الاقتصادية التي تريد إقامتها وبين نهجها السياسي ورغبتها في التأثير على سياسات الشركات والحكومات التي تتعامل معها لصالح الوقوف إلى جانب سياسات الحكومة الخارجية الداخلية على نحو خاص والسكوت عن انتهاكها الكامل لحقوق الإنسان وفرض الاستبداد على المجتمع وقوى

المعارضة العراقية. وقد مارست حكومات مختلف البلدان هذا النهج مع العراق ووافقت عليه، سواء أكانت بلداناً اشتراكية أم رأسمالية أم بلداناً نامية. وإذا كان النظام كريماً بأموال الشعب ويوزعها دون حساب أو رقيب، فأن حكومات البلدان الأخرى كانت كريمة جداً إزاء الحكومة الاستبدادية في العراق في السكوت عن انتهاك الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات في العراق وعن الجرائم التي ارتكبت ضد المجتمع على امتداد عدة عقود.

البنية الاجتماعية للمقاولين العراقيين

إن متابعة الجدول السابق الخاص بأصناف المقاولين يشير بوضوح إلى انتماء هؤلاء المقاولين إلى فئات اجتماعية مختلفة في إطار البرجوازية العراقية كمصطلح عام يضم إليه مختلف الفئات الاجتماعية. كما أنه يشير إلى حراك مستمر بين هذه الجماعات من صنف إلى آخر. فبعضهم وخاصة فئة الصنف الأول وتليها فئة الصنف الثاني فهما تنتميان على البرجوازية العليا والغنية، في حين تنخرط فئتا الصنف الثالث والرابع إلى البرجوازية المتوسطة، أما فئتا الصنف الخامس والسادس فتنتميان على البرجوازية الصغيرة بمكوناتها المختلفة. كان النشاط المقاول في العراق منذ البدء يتوزع على أصناف مختلفة وبالتالي على فئات اجتماعية مختلفة، واستمر هذا التقسيم لاحقاً مع اختلافات عدة أساسية تبلورت بحدود معينة في فترة حكم البعث والقوميين بعد انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣، ولكن بشكل خاص في أعقاب وصول البعث للمرة الثانية إلى السلطة في عام ١٩٦٨ وأصبحت صارخة في أعقاب تأميم النفط وما أطلق عليه بالفورة النفطية والسعرية على الصعيد العالمي ومنذ عام ١٩٧٣/١٩٧٤، ثم في أعقاب البدء بتنفيذ ما سمي بالتنمية الانفجارية في العراق. ويمكن بلورة هذه الاختلافات بالنقاط التالية:

- حصول انقطاع واضح بين العوائل المنتمية لفئة البرجوازية التي كانت تعمل في قطاع المقاولات في الفترة التي سبقت ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ واستمرت في العمل إلى حدود معينة حتى سقوط حكم عبد الكريم قاسم وبين العوائل والجماعات الجديدة التي أعقبت

تلك الفترة وخاصة في فترة حكم القوميين وحكم البعثيين اللاحق. أي دخل أفراد من عوائل وانتماءات أخرى تختلف عن تلك التي عرفناها في الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين.

- اتساع قاعدة القوى الاجتماعية العاملة في هذا القطاع والمرتبطة بمصالح مشتركة رغم التفاوت في المصالح بين مراتبها المختلفة.
- دخول جماعات من مواقع فئات اجتماعية هامشية أو صغيرة وفقيرة إلى قطاع المقاولات وتسلقها السريع إلى المراتب العليا وحصولها على أرباح طائلة. ولم تكن تعتمد على قدراتها المالية، بل على معارفها في السلطة.
- بروز حاد لظاهرة ارتباط هذه الفئة من المقاولين بمختلف أصنافها، ولكن الأغنى منها بشكل خاص بالنخبة الحاكمة مباشرة وبالفئة العليا من فئة البيروقراطية الحاكمة وفي أجهزة الدولة المتنفذة. إذ من الجدير بالإشارة إلى أن ٢٠ من مجموعة المقاولين الأكثر غنى في العراق يرتبطون بعلاقات متنوعة مع النخبة الحاكمة. فثمانية منهم لهم قرابة مباشرة مع قياديين من الصنف الأول، ستة منهم لهم شراكات مع قياديين في الحزب الحاكم أو السلطة، و اثنان منهم قادة سابقون في الحزب الحاكم وأربعة منهم ينحدرون من عوائل متعاطفة مع الحزب الحاكم في حين لا توجد معلومات مدققة عن البقية أحد عشرة مقاولاً. إلا أن هذا لا يعني أنهم غير قريبين من الحكم بشكل ما.[٤٩]
- وبرز بوضوح أن المجموعة الأساسية والكبيرة من العاملين في قطاع المقاولات والقادرين على الحصول على مقاولات ينحدرون من منطق غرب بغداد، أي من محافظات صلاح الدين والأنبار بشكل خاص ومن مدن وقرى معينة فيها أيضاً، أو بتعبير أدق من عوائل وعشيرة بعينها وقوى متحالفة معها. وفي دارسة الدكتور عصام الخفاجي تبين بأن ١٥ عائلة من ابرز العوائل المقاولة التي يبلغ عددها ٣١ عائلة كانت من محافظتي

---

٤٩ الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٨٢.

الأنبار وصلاح الدين و٤ من بغداد و٢ من النجف وواحد من كردستان العراق والبقية من مناطق مختلفة من العراق.[٥٠]

- وبرزت ظاهرة أخرى في فترتي الحكم القومي (عبد السلام محمد عارف وأخيه عبد الرحمن) والحكم البعثي الطويلة عرفت بدخول مجموعة غير قليلة من الضباط المتقاعدين أو في الخدمة بمستويات مختلفة وبصورة علنية أو غير مكشوفة إلى مجال المقاولات أولاً، والنشاط المتنوع لعدد غير قليل من المقاولين، أي نشاطهم في مجال التجارة الداخلية والخارجية والنقل السلعي والتمويل الربوي أو التعامل مع القطاع الزراعي وتأجير المكائن وفي العقار. أي العمل في جميع المجالات التي تحقق أرباحاً عالية وسريعة.
- ولعبت هذه المجموعات من المقاولين وخاصة الأكثر غنى ومن الصنفين الأول والثاني دوراً متميزاً في عدة اتجاهات، منها على سبيل المثال لا الحصر:

  - تعزيز العلاقات بين كبار موظفي الدولة وبين الشركات المقاولة الأجنبية في مختلف المجالات والتي بنيت على أسس غير سليمة ولخدمة قطاع المقاولات الخاص على حساب أموال الدولة ومصالح المجتمع.
  - التوسع في الفساد المالي والوظيفي في أجهزة الدولة وقطاع المقاولات والتي اتخذت صيغاً عديدة تصب كلها في غير الصالح العام وتنهب موارد الدولة لصالح الإفراد، سواء أكان ذلك عبر قبول مناقصات متفق عليها سلفاً وبأسعار مرتفعة جداً أم إضعاف عملية المراقبة على سلامة الالتزام بالعقود الموقعة من حيث كفاءة إنجاز المشاريع، أم التلاعب بالمواد الأولية الداخلة في عمليات الإنشاء ...الخ.
  - صعود عدد كبير من المقاولين ممن لا خبرة ولا معرفة لديهم بالمهنة على مصاف المقاولين الكبار بسبب قرابتهم من رئيس الدولة أو عائلته أو النخبة المحيطة به.

- وقد نشأت عن هذه الحالة ظهور عدد كبير من أصحاب الملايين من العاملين في قطاع المقاولات وخلال فترة وجيزة جداً رفعت من نسبتهم إلى مجموع أصحاب الملايين من

---

٥٠ المصدر السابق نفسه. ص ٨٤/٨٥.

البرجوازيين وكبار الملاكين والعقاريين وكبار أثرياء البلاد وأغلبهم من أصحاب النعمة الحديثة.

- إن الإشكالية التي تبلورت في مجال المقاولات هو اللقاء بين الشركات الأجنبية المقاولة والمقاولات الخاصة العراقية وأجهزة الدولة البيروقراطية التي كانت كلها تتميز بالفساد المالي والاستعداد إلى تقديم الرشاوى وأخذها في آن واحد. ولم تختلف الشركات الأجنبية القادمة من الدول الرأسمالية أو الدول الاشتراكية في تقديم الرشاوى بهدف الحصول على العقود أو على القبول بتمديد فترة المقاولة خلافاً للعقود الموقعة أو السكوت عن النواقص التي كانت تحصل في تنفيذ بنود وشروط المقاولة الممنوحة. وقد بلغ الفساد المالي إلى الحد الذي عجزت حكومة فاسدة وسيئة مثل حكومة صدام حسين عن السكوت على بعض النماذج الصارخة للفساد المالي وتقديمهم للمحاكمة وإصدار أحكام الإعدام بحقهم وتنفيذها فعلاً دون أن يسمح لهم بالكشف عن كل المشاركين معه من أقطاب الحكم الصدامي.

الفصل الرابع

الذهنية التوسعية والعسكرية للبعث وسياسة العسكرة والتسلح في العراق

لقد وجد قادة حزب البعث من وجودهم على رأس السلطة في العراق مجالا رحبا وحيويا لتنفيذ التصورات التي وضعها مؤسس حزب البعث ميشيل عفلق حول الوحدة العربية وتوسع الأمة والأرض العربية وسياسته في العراق والمنطقة العربية موضع التطبيق والتحري عن التوسع في منطقة الشرق الأوسط وفي غيرها من المناطق المحيطة والمجاورة للأقطار العربية في آسيا وأفريقيا.

وأنيرت المجلة الداخلية لحزب البعث (الثورة العربية) للترويج لهذه الاتجاهات وغرس فكرتي التوسع والعسكرة في أذهان البعثيين والمؤيدين للبعث. كما كانت تجد هذه الأفكار تجلياتها المكشوفة والمبطنة في صحافة وتصريحات حزب البعث العربي الإشتراكي وفي صحافة الدولة العراقية منذ وصولهم إلى السلطة مرة أخرى في عام ١٩٦٨.

تشير مجلة الثورة العربية قائلة:

"لقد حدد الرفيق صدام حسين عناصر قوة الدولة والأمة، حين قال "منذ مئات السنين أيها الأخوة حرم العراق وحرمت الأمة العربية من بعده، الأمة العربية بكاملها أن تتحد الثروة والقيادة المخلصة والمقتدرة والعقيدة الحية، فجاء الوقت بعد مئات السنين لكي تكون لكم عقيدتكم المشرفة وأن يكون لكم حزبكم العظيم وعقيدته قيادة منكم وأن تكون لكم قيادة منكم عراقية وعربية صميمية، هذه هي أيها الأخوة العراقيون في كل مكان بهذه الكلمات الثلاثة الموجزة، العقيدة الحية الصميمية، تنظيم قوي وقيادة مخلصة من ذات البلد، وثروة حقيقية". وفي مكان آخر يشير صدام حسين إلى ما يلي: لأن قسيمة الإرادة في تقرير الارتباط القومي تتوسع الآن من خلال توسع خارطة الوطن العربي، كما هو

عليه الحال بالنسبة لانتساب أرتيريا والصومال إلى الأمة العربية، وربما تظهر في المستقبل امتدادات أخرى... فلو كانت الأمة العربية تمر بمرحلة انحطاط لما اتسعت خارطتها... غير العوامل الصحة في نمو متصاعد، ولهذا نجد أن خارطة الأمة تتسع." ( ) وفي موقع آخر يبشر كاتب المقال الأمة العربية بوجود الدولة القوية بجيشها القوى والحزب العظيم بعقيدته والرجل القائد القادر على تحقيق آمال الأمة. وكان المعني بذلك صدام حسين).
وضمن هذا الإطار يستطيع المرء أن يفهم الجهود التي بذلها المسؤولون في العراق، وعلى رأسهم صدام حسين، من أجل إقامة دولة عراقية قوية تمتلك جيشا حديثا ومدربا أحسن تدريب، ويوضع تحت تصرفها أحدث الأسلحة والمعدات العسكرية وأسلحة الإبادة الجماعية، لا أسلحة دفاعية فحسب بل وهجومية، دولة تستوعب دولا عربية ومناطق أخرى غير عربية تعلن عن اانتمائها "طوعا" إلى الأمة العربية وإلى الأرض العربية، كما فعلت أريتيريا والصومال وجيبوتي، وبالتالي تتسع خارطة الوطن العربي سنة بعد أخرى لتعيد للعرب "مجدهم التليد."

وانطلاقا من هذا التصور الغريب عن منطق الحضارة الإنسانية الحديثة، رغم وجود الاستعمار الجديد وبقايا النهب الاستعماري، دع عنك الحديث عن الاستغلال الرأسمالي على النطاق العالمي، سعى البعث إلى تأمين الهيمنة على الثروة النفطية ووضعها في خدمة أهداف البعث، أو بتعبير أدق في خدمة أهداف "القائد" صدام حسين. وكانت الأداة الأساسية التي عمل صدام حسين على توسيعها وتعزيزها وتطوير إمكانياتها وقدراتها هي القوات المسلحة، سواء الجيش والقوات الخاصة والحرس الجمهوري، أم الشرطة وقوى الأمن الداخلي وقوى الأمن على النطاقين العربي والإقليمي، وكذلك على الصعيد الدولي. ووجه اهتمامه بشكل خاص نحو المسائل التالية:

* تكوين قوات مسلحة "عقائدية" تدين للبعث ولصدام حسين بالولاء والطاعة.
* إبعاد كل العناصر التي لا تدين بالولاء للبعث وللقائد من القوات المسلحة، وبخاصة تلك العناصر التي يحتمل أن تكون ذات ميل أحزاب أخرى.
* توسيع قاعدة القوات المسلحة وتأمين التدريبات الحديثة لها.

* بناء صناعة عسكرية محلية متقدمة وضمان توفير أحدث الأسلحة والمعدات العسكرية للقوات المسلحة.

* تأمين الموارد المالية الضرورية التي تساعد على تحقيق تلك الغايات والتي تؤمن للعسكريين عيشة مرفهة وبذخية متميزة تشدهم إلى القيادة السياسية وبعيدا عن فهم أوضاع الناس والجماهير الواسعة أو التفاعل مع مشكلات المجتمع.

لو ألقينا نظرة على تطور النفقات العسكرية في العراق لوجدنا اللوحة التالية بمقارنتها مع إيرادات العراق من تصدير النفط الخام ابتداءً من عام ١٩٧٠، أي بعام عامين من وصول البعث إلى السلطة للمرة الثانية حتى بدء الحرب العراقية ضد إيران إذ تنتهي بها هذه المرحلة وتبدأ المرحلة الثالثة من وجود البعث في السلطة في العراق.

تطور نفقات العراق العسكرية ومقارنتها بإيراداته المالية من النفط الخام للفترة ١٩٦٧–١٩٨٠ بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	عوائد النفط (١)	الإنفاق العسكري (٢)	الواردات العسكرية (٣)	نسبة ٪ ٢ : ١	نسبة ٪ ١:٣	نسبة ٪ ٢:٣
١٩٧٠	٧٨٨	٣٤٣	٥٠	٤٣,٥	٦,٤	١٤,٦
١٩٧١	١٠٨٣	٤٧٤	٤٠	٤٣,٨	٣,٧	٨,٤
١٩٧٢	١٠٢٧	٤٨٦	١٤٠	٤٧,٣	١٣,٦	٢٨,٨
١٩٧٣	١٨٤٢	٧٣٠	٦٢٥	٣٩,٦	٣٣,٩	٨٥,٦
١٩٧٤	٦٥٣٤	١٧٧٦	٦٢٥	٢٧,٢	٩,٦	٣٥,٢
١٩٧٥	٨٢٢٧	٢٣٣٥	٧٥٠	٢٨,٤	٩,١	٣٢,١
١٩٧٦	٩٢٠١	٢٧٠٨	١٠٠٠	٢٩,٤	١٠,٩	٣٦,٩
١٩٧٧	٩٥٦٠	٣٥٨٤	١٤٠٠	٣٧,٥	١٤,٦	٣٩,١
١٩٧٨	١٠٩١٣	٤٥٥٤	٢٤٠٠	٤١,٧	٢٢,٠	٥٢,٧
١٩٧٩	٢١٣٨٢	٥٦٢٤	٣١٠٠	٣٠,٣	١٤,٥	٥٥,١
١٩٨٠	٢٦٢٩٦	١١٩٠٠	٢٤٠٠	٤٥,٣	٩,١	٢٠,٢

قارن: زيني، محمد علي. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ١٣١، ص ١٤٦.

ويستدل منه على أن النظام السياسي البعثي كان قد صمم على تحقيق ثلاث مسائل أساسية في سياسته الداخلية والخارجية، وهي:

- تطوير قدراته العسكرية لتأمين هيمنته على الوضع العام في العراق، ومنه كردستان والقضاء على كل القوى المعارضة لسياساته من أجل تأمين مستلزمات تنفيذ مهماته في الساحة العراقية والعربية والإقليمية دون ضجيج قوى المعارضة.
- التوسع الاقتصادي والأمني والاجتماعي في دول الخليج لضمان ما يسمى بالبعد الاستراتيجي للسياسة العراقية بإبعادها القومية، خاصة وأن البعث كان ينطلق من رؤية خاصة تؤكد بأن البعث بحاجة إلى خمس مقومات لتحقيق أهدافه في السياسة العربية القومية، وهي:

أ. بلد عربي يشكل قاعدة لتحركه السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني والعسكري، وفي هذه الحالة يشكل العراق هذه القاعدة الأساسية والمضمون لمثل هذه الانطلاقة المنشودة.

ب. بلد عربي يمتلك قدرات اقتصادية وموارد أولية ذات طبيعة استراتيجية تؤهله لقيادة المعركة، وفي هذه الحالة يشكل العراق قاعدة ذلك بسبب موارده النفطية وعوائد تصدير النفط الخام.

ت. حزب يقود العملية الثورية للأمة العربية، وفي هذه الحالة يعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي بفكره القومي القائد الفعلي لهذه المسيرة.

ث. قائد ثوري تاريخي يقود معركة الحزب لانتصار القومية العربية وإقامة الوحدة تحت قيادة البعث، وفي هذه الحالة يشكل صدام حسين القائد الضرورة القادر على تحقيق أماني الأمة العربية وحزب البعث، إنه القائد التاريخي الذي يجب أن يطاع من قبل الجميع.

ج. جيش عقائدي بعثي قوي وكبير وحديث التسلح ومدرب تدريباً عالياً، إضافة على امتلاكه ترسانة كبيرة ومتنوعة من الأسلحة التقليدية الحديثة والأسلحة القادرة على فرض إرادتها وأهدافها في المنطقة. ويعتبر الجيش العراقي هو الأداة الفعلية المهيأة لتحقيق أهداف الأمة العربية وأهداف البعث.

هكذا لخص البعث أهدافه واتجاهاته الأساسية التي يسعى إليها في مجلة الحزب الداخلية "الثورة العربية".

إن التوسع في الخليج وضمان تنامي قوة العراق ستسمح له أن يلعب دور أكبر وقيادي في منطقة الشرق الأوسط. ويذهب صدام حسين بعيداً في أحلامه في التوسع حيث يشير إلى أن وجود أمة عربية قوية وإمكانيات مالية كبيرة قادرة لأن تجلب للعرب شعوباً أخرى ودولاً أخرى وأراضٍ أخرى فيقول:

"إن قيمة الإرادة في تقرير الارتباط القومي تتوسع الآن من خلال توسع خارطة الوطن العربي، كما هو عليه الحال بالنسبة لانتساب اريتريا والصومال إلى الأمة العربية، وربما تظهر في المستقبل امتدادات أخرى، ... فلو كانت الأمة العربية تمر بمرحلة انحطاط لما اتسعت خارطتها، .. غير أن عوامل الصحة في نمو متصاعد، ولهذا نجد أن خارطة الأمة تتسع...". وفي موقع آخر يبشر الأمة بوجود الدولة والحزب والرجل القادر على تحقيق ذلك حين يورد مقالاً في المجلة الداخلية لحزب البعث مقطعاً من حديث صدام حسين جاء في المقال ما يلي:

"لقد حدد الرفيق صدام حسين عناصر قوة الدولة والأمة، حين قال "منذ مئات السنين أيها الأخوة حرم العراق وحرمت الأمة العربية من بعده، الأمة العربية بكاملها أن تتحد الثروة والقيادة المخلصة والمقتدرة والعقيدة الحية، فجاء الوقت بعد مئات السنين لكي تكون لكم قيادة منكم عراقية وعربية صميمية، هذه هي أيها الأخوة العراقيون في كل مكان بهذه الكلمات الثلاثة الموجزة، العقيدة الحية الصميمية، تنظيم قوي وقيادة مخلصة من ذات البلد وثروة حقيقية"[٥١].

---

٥١ حسين، صدام. حول كتابة التاريخ. بغداد. دار الحرية للطباعة. ١٩٧٨. ص ١٨-٢٠.

واستناداً إلى هذا التوجه الفكري الـذي طرحتـه جريـدة حـزب البعـث الداخليـة "الثـورة العربي"، بدأ ليس التوسع في اقتناء الأسلحة الهجومية وإقامة الصناعات العسكرية فحسب، بل ونشر الذهنية العسكرية في صفوف المجتمع وتشـكيل جـيش جـرار لا يتناسـب وقـدرات العـراق السـكانية، غضـافة إلى البـدء بالتهيئـة لإنتـاج الأسـلحة المحرمـة دوليـاً. فحسـب المعلومات المتوفرة أصبح العراق يمتلك جيشاً تطور على النحو التالي:

تطور الإنفاق العسكري وعدد أفراد القوات المسلحة في العراق

في الفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٠

السنة	الإنفاق العسكري مليون $ أمريكي	القوات المسلحة (ألف شخص)	القوات المسلحة لكل ألف شخص من السكان	متوسط الإنفاق لكل مجند/$ أمريكي
١٩٧٠	٣٤٣	٩٥	١٠,٠	٣٦١٠,٥
١٠٧١	٤٧٤	١٠٥	١٠,٧	٤٥١٤,٣
١٩٧٢	٤٨٦	١٠٥	١٠,٤	٤٦٢٨,٦
١٩٧٣	٧٣٠	١٠٥	١٠,٠	٦٩٥٢,٤
١٩٧٤	١٧٧٦	١١٠	١٠,١	١٦١٤٥,٥
١٩٧٥	٢٣٣٥	١٥٥	١٣,٩	١٥٠٦٤,٥
١٩٧٦	٢٧٠٨	١٩٠	١٦,٥	١٤٢٥٢,٦
١٩٧٧	٣٥٨٤	٢٤٠	٢٠,٠	١٤٩٣٣,٣
١٩٧٨	٤٥٥٤	٣٦٢	٢٩,٥	١٢٥٨٠,١
١٩٧٩	٥٦٢٤	٤٤٤	٣٤,٨	١٢٦٦٦,٧
١٩٨٠	١١٩٠٠	٤٣٠	٣٢,٥	٢٧٦٧٤,٤

قارن: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ١٤٦

أضيف إلى الجدول الإنفاق العسكري لكل مجند عراقي خلال السنوات المنصرمة. ثم عدل عدد القوات المسلحة العراقية في عام ١٩٧٧ من ١٤٠ ألف جندي إلى ٢٤٠ ألف جندي بسبب خطأ مطبعي لدى الكاتب أو لدى الذي نقل عنه الرقم. ك. حبيب.

ويستدل من هذه الجدول على أن العراق في الوقت الذي رفع من قدراته العسكرية ومن وارداته من الأسلحة والمعدات العسكرية، رفع أيضاً من عدد قواته المسلحة، وبالتالي من مجموع الإنفاق العسكري ومعدل حصة المجند الواحد من الإنفاق العسكري السنوي، حيث يتبين النهج الثابت والواضح للدولة البعثية في التحضير لنشاطات عسكرية داخلية وخارجية، وهو ما تجلى بوضوح ابتداءً من عام ١٩٧٩ و١٩٨٠.

لم تكن سياسة البعث مقتصرة على تكوين القوات المسلحة وزيادة التسلح وتحديث الأسلحة والسعي للحصول عليها أو إنتاجها من مختلف المصادر العالمية، وساء أتم ذلك عبر السوق الدولية أو السوق السوداء، أو التحضير لإنتاج الأسلحة المحرمة دولياً، بل كان التوجه البارز والرئيسي هو خلق مجتمع بذهنية عسكرية توسعية قادرة على الاستجابة لذهنية وإرادة وأطماع صدام حسين وحزب البعث. وكان هذا يعني ممارسة مجموعة من السياسات الفكرية العملية، وكان أبرزها:

١. إبعاد جميع العناصر ذات الفكر الاجتماعي والسياسي الديمقراطي من أجهزة التربية والتعليم.

٢. إقامة دورات مستمرة لإعادة تأهيل المعلمين والمدرسين على الفكر القومي البعثي اليميني والمشبع بالوجهة التي يسعى إليها البعث وتعيينهم معلمين ومدرسين في جميع مدارس ومعاهد وكليات وجامعات العراق.

٣. وضع مناهج دراسية في مجالات العلوم الإنسانية، مثل التاريخ والجغرافية والمطالعة والوطن العربي والأحوال المدنية والرياضة والنشيد وما إلى ذلك، من قبل جماعات متخصصة تعمل في الجهاز الفكري والتعليمي لحزب البعث، سواء أكانوا من العراقيين العرب أم من العرب من بلدان أخرى.

٤. إقامة مراكز للبحث العلمي في المجالات الإنسانية تقوم بثلاث مهمات:

أ. إنجاز أبحاث أو دراسات تكلف بها من قبل مجلس قيادة الثورة وصدام حسين حول دور حزب البعث أو دور صدام حسين والأهداف التي يسعى إليها البعث.

ب. أنجاز كتب حول تاريخ العراق والأمة العربية تسير وفق نهج البعث في تزوير التـاريخ وتشويه الحقائق وإبراز البعث والمستبدين بالصورة المغايرة للواقع.

ج. تكليف طلبة الماجستير والدكتوراه بما يسهم في إنجاز كتب تصب في خدمة أهـداف البعث وصدام حسين وإبراز دور وخصائص وإمكانيات "قائد الأمة العربية" صـدام حسين!

٥. إقامة مراكز للبحـث العلمـي وأكاديميـات موجهـة للإغـراض العسـكرية وبعـدة اتجاهـات، وهي:

أ. دراسة تجارب الشعوب في العمليات العسكرية والحروب ووضعها تحت تصـرف قيـادة الدولة والعسكريين، بما فيها المعارك والحروب العربية.

ب. إنجـاز دراسـات عـن القـادة العسـكريين في التـاريخ العربـي وتبيـان خصائصـهم ومقارنتها بصورة مباشرة أو غير مباشـرة بصـدام حسـين أو إبـراز تفـوقهم العلمـي العسكري.

ب. تكوين كوادر عسكرية متخصصة ومنح رتب عسكرية لها لتساهم في عملية التثقيـف العسكري والفكري وتشرف على تربية الجيش.

ج. وضع تصورات عن المشكلات التي تواجـه الأمـة العربيـة وسـبل معالجتهـا بـالطرق العسكرية في حالة نشوب حروب وتحقيق الانتصار فيها.

د. تزويد أجهزة الإعلام بمناهج تساهم في تكوين مجتمع بذهنية عسكرية توسـعية لا دفاعـاً عن الوطن، بل من أجل القبول بفكرة التوسع العربي والهيمنة.

٦. التوجيه والرقابة والأشراف الكامل من قبل صدام حسين على أجهزة الإعـلام، وخاصـة العسـكري، لتـأمين الوصـول إلى الهـدف الـذي يسـعى إليـه البعـث. ولم يكـن التثقيـف

العسكري عبر الإعلام يقتصر على الصحافة والكراسات والكتب العسـكرية فحسـب، بـل كانت تمتد إلى جميع أجهزة الإعلام، سواء أكانت نشاطاً صحفياً يوميـاً أم عـبر أجهـزة الراديو والتلفزة أم الكتب المنشورة.

الفصل الخامس

السكان والبنية الطبقية للمجتمع العراق خلال عقد السبعينات

شهد العراق خلال عقد السبعينات، بالرغم من كل التعقيدات التي واجهها المجتمع بسبب سياسات النظام القمعية إزاء المجتمع بأسره، وبشكل خاص إزاء الشعب الكردي وإزاء بعض مناطق الوسط والجنوب، ومنها بغداد، نمواً سريعاً نسبياً في عدد السكان نتيجة ثلاثة عوامل جوهرية، وهي:

- تقلص عدد ونسب الوفيات السنوية في فئة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، بسبب تحسن الرعاية الطبية وتوفر المستشفيات والمستوصفات والأطباء والأدوية وتحسن التغذية نسبياً وبشكل عام. ففي الوقت الذي كان معدل الوفيات في عام ١٩٦٠ ٢٠ نسمة لكل ألف نسمة تقلص في عام ١٩٧٥ إلى ١٤ نسمة، إلا أن عدد الولادات قد تقلص من ٤٩ نسمة لكل ألف نسمة إلى ٤٨ نسمة في ذات الفترة. وقد بلغت نسبة النمو السنوية ٣,٣٪ في الفترة الواقعة بين ١٩٧٠–١٩٧٥، وهي واحدة من أعلى نسب النمو في العالم بعد الكويت (٦,٢٪) وليبيا (٤,٢٪) والإكوادور (٣,٥٪) خلال ذات الفترة.[٥٢] ولم تتغير هذه النسبة في العراق خلال السنوات الثلاث اللاحقة وقبل بدء الحرب العراقية–الإيرانية في شهر آب/أغسطس العام ١٩٨٠.
- وكانت هذه النتيجة مرتبطة عضوياً بتراجع مجموعة معينة من الأمراض المزمنة التي عرفها العراق سنوات طويلة، وخاصة بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات، بسبب تحسن الرعاية الصحية عموماً وارتفاع بسيط في الوعي الصحي لدى فئات معينة من السكان.

---

٥٢ المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين، تطور أو تقهقر. الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ط ١. ١٩٩٥. بالنسبة لعامي ١٩٦٥ و١٩٧٧. ص ٣٩.

- التحسن النسبي في مستوى دخل العوائل التي أصبح في مقدورها توفير تغذية أفضل لأطفالهم، إضافة إلى تنامي نشاط المنظمات غير الحكومية والدولة في مكافحة الأمية وزيادة معلومات العوائل حول الأوضاع الصحية لأبنائهم.

ولهذا شهد عدد السكان نمواً ملموساً خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠–١٩٨٠، رغم أن الكثير من العوائل التي نزحت إلى المدن أو عوائل المثقفين والموظفين والعاملين في المدن قد قلصوا كثيراً من عدد الولادات السنوية، إذ توجهت هذه العائلات إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال بأمل تحسين ظروف تربيتهم وتكوينهم الدراسي. إلا أن هذه السياسة لم تكن ترتبط بسياسة حكومية تسعى إلى تقليص النسل أو تنظيم التخطيط السكاني، وكل المؤشرات كانت تشير إلى أن البعث قد أهتم بزيادة نسب النمو السنوية للسكان.

ووفق المعلومات المتوفرة بلغ النمو السكاني خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٥–١٩٨٠ على النحو التالي:

تطور عدد سكان العراق وتوزيعهم بين الإناث والذكور

بين ١٩٦٥–١٩٨٠ العدد بالآلاف*

السنة	١٩٦٥		١٩٧٧		١٩٨٠	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الإناث والذكور	٤١٠٢	٣٩٤٥	٦١٨٣	٥٨١٧	٦٨٠٩	٦٤١٦
التوزيع النسبي ٪	٥٠,٩٨	٤٩,٠٢	٥١,٥٣	٤٨,٤٧	٥١,٤٩	٤٨,٥١
مجموع السكان	٨٠٤٧		١٢٠٠٠		١٣٢٢٥	

المصدر:– الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب الجيب الإحصائي ١٩٨٠. دائرة النشر والعلاقات. بغداد. الجمهورية العراقية. وزارة التخطيط. ص ١١.

– زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. بالنسبة لعامي ١٩٦٥ و١٩٧٧. ص ٩١.

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨. صندوق النقد العربي. دار الفجر. أبو ظبي. ص ٢١١.

* عدد السكان بدون العراقيات والعراقيين خارج البلاد.

ومنه يستدل على أن عدد سكان العراق قد ازداد خلال ١٥ عاماً بحدود ٥١٩١ ألف نسمة، أو ما يعادل متوسط زيادة سنوية قدره ٣٦٠ ألف نسمة.

جرت خلال الفترة موضوع البحث تغيرات واضحة في نسب توزيع السكان بين الريف والمدينة لصالح المدينة. وقد ارتبط هذا التغير بعدد من العوامل المهمة، وأبرزها:

١. استمرار التخلف في الريف وضعف تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي وتقديم الخدمات الضرورية للفلاحين، رغم التحسن النسبي الذي ظهر في فترة قصيرة من الفترة ١٩٧٠–١٩٨٠.

٢. التوجه الحكومي صوب زيادة عدد أفراد الشرطة وأجهزة الأمن والجيش العراقي، إضافة على البدء بتكوين القوات الخاصة التي استوعبت في الغالب الأعم مجموعات غير قليلة من سكان أطراف المدن والريف.

٣. التوسع في الخدمات وفي عمليات التصنيع والتنمية بشكل عام وأعمال البناء وإقامة المشاريع والطرق والثكنات العسكرية التي استوعبت المزيد من الأيدي العاملة، حتى أن العراق وابتداءً من عام ١٩٧٥، بدأ باستيراد جمهرة كبيرة جداً من العمال العرب والأجانب ومن مختلف المهن والاختصاصات.

٤. لقد تشكلت في العراق وحول المدن أحزمة من العوائل التي تركت الريف وانتقلت على أطراف المدن، وهي عوائل فقيرة

الفصل السادس

سياسات القوى والأحزاب السياسية إزاء حزب وحكم البعث في عقد السبعينات في العراق

لم تكن العلاقات بين حزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة القومية) والأحزاب السياسية العراقية وردية أو طبيعية وهادئة، بل كانت متوترة ومليئة بعلاقات الدم والقسوة والعنف، كانت العلاقات متردية جداً مع جميع القوى السياسية العراقية حين انتزع جناح البعث اليميني، القيادة القومية بقيادة ميشيل عفلق تمييزاً له عن الجناح اليساري (القيادة القطرية)، السلطة في العراق وأقام نظامه السياسي من جديد بعد جولته الأولى في السلطة في العام ١٩٦٣.

كانت تجربة حكم البعث في العام ١٩٦٣ معرقلة من حيث المبدأ أي تعاون فعلي بين القوى السياسية المختلفة والحزب الحاكم. ولم تكن الأحزاب السياسية الوطنية والديمقراطية هي السبب وراء تلك العلاقات المتوترة والرفض لهذا الحزب، بل لخمسة أسباب جوهرية يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. الإيديولوجية القومية اليمينية المتطرفة إزاء القضايا القومية في العراق، وبشكل خاص إزاء القضية الكردية، ورفض حزب البعث الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي وحقه في إقامة الحكم الذاتي، أو بالحقوق القومية للقوميات الأخرى المتعايشة في العراق، وخاصة حقوقها الثقافية والإدارية، ورغبته الجامحة في حل المشاكل في هذا الصدد بقوة السلاح. اعتبار جميع القوميات الأخرى التي تعيش في العراق أو المحيطة بالدول العربية ليس سوى قوى تناهض القومية العربية وتريد القضاء عليها، وبالتالي يطلق على هذه القوى بالشعوبية أي المناهضة للقومية العربية وآمال الأمة!

٢. الأيديولوجية القومية المستبدة التي تسعى إلى إلغاء جميع الأيديولوجيات والاتجاهات الفكرية والسياسية وفرض الخيمة البعثية على الجميع، وممارسة العنف والسلاح لتصفية الآخر.

٣. رفض الديمقراطية والحياة الدستورية والبرلمانية الحرة والعمل بكل السبل للانفراد بالسلطة في الممارسة العملية ورفض التحالفات الطويلة الأمد، بل يقيم تحالفات مؤقتة ينهيها متى يشاء ومتى يعتقد بانتفاء ضرورتها له.

٤. الاعتقاد بدور القائد الضرورة والقائد التاريخي الذي يحقق آمال الأمة وليس الاعتماد على الحياة الدستورية الشرعية والحياة الحرة والديمقراطية والمجتمع المدني الديمقراطي.

٥. السعي لإقامة الوحدة العربية بممارسة كل السبل المشروعة وغير المشروعة بما فيها القوة لفرضها تحت الخيمة البعثية، بغض النظر عن إرادة الشعوب والحكومات أو الدول العربية المعنية أو الشعوب التي تقطن هذه الدول.

إن هذه الاتجاهات الفكرية والسياسية من الناحيتين النظرية والتطبيقية لا تسمح ولا تفسح في المجال إلى نشوء علاقات طبيعية مع حزب البعث من أي حزب سياسي في العراق أو في الدول العربية، حتى الاتجاهات القومية المقاربة لا يمكن لحزب البعث أن يتحمل وجودها، بل يفترض أن تعترف له بوحدانية التمثيل أو انفراده بتمثيل الأمة العربية ومصالحها ومستقبلها. وفي ضوء هذه الملاحظات سنحاول دراسة سياسات ومواقف الأحزاب السياسية المختلفة من حزب البعث وسياساته ومواقفه وحكمه في العراق.

المبحث الأول

سياسات ومواقف الحزب الشيوعي العراقي إزاء حزب البعث وحكمه وسياساته في العراق

تميزت العلاقات السياسية بين الحزب الشيوعي وحزب البعث، الجناح اليميني، بالتوتر الشديد والقطيعة التامة وعدم الرغبة في إقامة علاقات معه طيلة الفترة التي أعقبت سقوط حكم البعث في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٦٣، حين تسبب البعث بقتل جمهرة كبيرة من الشيوعيين وأصدقاء الحزب والديمقراطيين، إضافة إلى قتل عدد كبير من أعضاء القيادة والكوادر الشيوعية تحت التعذيب وفي أقبية قصر النهاية والمعتقلات البعثية الأخرى في الكثير من المدن العراقية. وما تزال الذاكرة الجمعية العراقية طرية بصدد عملية "قطار الموت" الشهيرة، القطار المليء بالسجناء السياسيين، وبينهم عدد كبير من الضباط، لنقلهم من بغداد إلى سجن نقرة السلمان، والذي خطط إلى أن يموت جميع من في القطار الحديدي بسبب حرارة شهر تموز القائض والبواب المغلقة بإحكام لا يدخل منها الهواء، إضافة إلى عدد السجناء المكدسين في كل مقطورة وعدم وجود ماء للشرب فيها.

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٤-١٩٦٨ لم تكن هناك أي لقاءات أو حوارات بين الحزب الشيوعي وقوى البعث العفلقية، في ما عدا محاولة أحمد حسن البكر الاتصال بالحزب والعرض الذي قدمه بدعوة الحزب الشيوعي للمشاركة بمحاولة التخلص من النظام العراقي العارفي، والذي رفضه الحزب الشيوعي بشكل واضح. إلا أن الحزب أقام منذ العام ١٩٦٦/١٩٦٧ علاقات جديدة وبطيئة الحركة مع الجناح اليساري لحزب البعث (قيادة قطر العراق)، المرتبطة بالقيادة القومية لحزب البعث في سوريا. وقد نظم الحزب بعض الفعاليات مع هذا الجناح البعثي في العام ١٩٦٨ في الذكرى السنوية الأولى لنكسة حزيران/يونيو في الحرب مع إسرائيل في العام ١٩٦٧. وكان هدف التعاون هو النضال للخلاص من السلطة العارفية، خاصة وأن الحزب الشيوعي كان يهيئ قواه المدنية والعسكرية للقيام بانقلاب عسكري ضد الحكم العارفي، وبالتالي كان يتحرى عن حلفاء له في هذه العملية أو بعد تنفيذها.

كـان موقـف الغالبيـة العظمـى مـن أعضـاء وكـوادر وقيـادة الحـزب الشـيوعي العراقـي والجمهرة الواسعة من مؤيديه يـرفض أي شـكل مـن أشـكال العلاقـات مـع حـزب البعـث أو التعاون السياسي أو القيام بعملية انقلابية، إذ كان يرى فيها التحالف مع عـدو لـه لا يـألوا جهداً تصفية وجود الحزب الشيوعي العراقي، إذ كان أحد الأهداف المركزية الجوهرية لهـذا الحزب منذ تأسيسه ممارسة سياسة مكافحة الشـيوعية وتصـفية وجـود حـزب سـيوعي في الدول العربية. وقد مارس هذه السياسة فعلاً في العام ١٩٦٣ حين تسنى له انتـزاع السـلطة بقوة السلاح.

إلا أن هذه الحقيقة لم تكن تخفي واقع وجود قوى في قيادة الحزب ولدى بعض كـوادره تعتقد بإمكانية وضرورة التعاون مع حزب البعث بغض النظر عن تركة الماضـي الثقيلـة، إذ أن الحزب الشيوعي العراقي لا يمكنه أن يمارس سياسة مقاطعـة قـوى سياسـية مـا دامـت تعمل في الساحة السياسية العراقية، خاصة وهـي تمتلـك إمكانيـة الوصـول إلى السـلطة. لم تناقش هذه المسألة في صفوف القاعدة الحزبية، إذ كانت تعتبر عدم العمل مع حزب البعـث مسألة مبتوت بها ولا تحتاج إلى نقـاش، في حـين كانـت القيـادة تنـاقش ذلـك ولهـا مواقـف متباينة في اللجنة المركزية ولدى بعض الكوادر المتقدمة. وحين كان البعض القليـل يحـاول طرح احتمال حصول أي تحالف مع حزب البعث (القيـادة القوميـة) علـى بسـاط البحـث في أعوام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و١٩٦٨، كان يجابه بالرفض والاحتجاج من بقية الشـيوعيين، وهـذا ما حصـل مـثلاً في لجنـة المـثقفين في أوائـل عـام ١٩٦٨، حـين طـرح مسـؤول اللجنـة هـذا الموضوع وأشار بشكل غير مباشر إلى أن السياسة لا يمكنها أن تتحدث بلغة (لا) باستمرار جوبه بالرفض الشديد والتوتر[٥٣]، وكان الحديث بهذا الصدد أشبه بالمحرم.

---

٥٣ كان الرفيق الدكتور صباح الدرة مسؤولاً في اللجنة وكنت في زيارة أشراف على عمل اللجنة حين طـرح الدكتور صباح هذا الموضوع بسبب الإشاعات التي كانت تدور في الساحة السياسية العراقيـة حينـذاك عن احتمال حصول انقلاب بعثي أو طرح احتمال المشاركة مع البعـث في انقـلاب ضـد الحكـم العـارفي، فكان موقف اللجنة الرفض التام لهذه الفكرة، وكان الدكتور صباح يرى غير ذلك في حينها، وكنت قد وقفت إلى جانب وجهة نظر رفاق اللجنة واختلفت مع مسؤول اللجنة بشأن الموضوع. ك. حبيب.

قد كان الحزب الشيوعي بشكل عام يرفض أي شكل من أشكال التعاون مع حزب البعث (القيادة القومية) حينذاك لثلاثة أسباب عملية، وهي:

١. التراث والتركة الدموية لحزب البعث إزاء الحزب الشيوعي العراقي والعداء المستحكم لدى حزب البعض ضد الشيوعية والحزب الشيوعي العراقي.

٢. التهيئة التي كان الحزب منغمراً بها للإطاحة بسلطة عارف بانقلاب عسكري–مدني تعد له لجنة الحزب العسكرية بالتعاون مع المكتب السياسي، إذ كان للحزب حينذاك خط عسكري وخط مدني مسلح، هما خط هاشم وخط حسين.

٣. كانت جماهير الشعب والقوى الديمقراطية وقوى اليسار الديمقراطي العراقية ترفض أي حزب يتعاون مع حزب البعث (القيادة القومية)، وبالتالي كان التعاون مع البعث يعني العزلة عن الجماهير الشعبية والقوى السياسية المناهضة لحزب البعث.

٤. وكان التصور بأن الحكم العارفي الضعيف هو أرحم على الشيوعيين وعلى الناس بشكل عام من حكم البعث. وإذا كان الحكم العارفي غير ديمقراطي وضعيف، فأن حكم البعث سيكون حكماً استبدادياً عنيفاً وقاسياً من الفكر والرأي الآخر.

٥. إضافة إلى أن موقف حكم عارف، وبالرغم من قلقه وتردده، كان أفضل من حزب البعث في الموقف من القضية القومية. وقد برز ذلك في سياسة الدكتور عبد الرحمن البزاز، وهو يمثل الاتجاه القومي المحافظ والذي يميل إلى اليمين، ولكنه غير موغل فيه، ويعترف للشعب الكردي ببعض حقوقه كاللامركزية في الحكم، ولكنه لا يصل بهذا الاعتراف إلى الحكم الذاتي أو الفيدرالية، دع عنك حق تقرير المصير.

كان هذا هو موقف الحزب الشيوعي العراقي من البعث وفكره ومواقفه عندما تحالف البعث مع بعض القوى القومية المحافظة وأطاح بسلطة عبد الرحمن محمد عارف وتسلم السلطة في السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٦٨ ، ثم نظم انقلابه الثاني مباشرة في الثلاثين من حزيران/يونيو من نفس العام وانفرد بالسلطة بعد أن ابعد عنها تلك القوى القومية التي تحالف معه وعبرها وصل إلى السلطة، إذ أنها كانت الجماعات العسكرية المتنفذة في الحكم العارفي والتي كان يعتمدها عارف في حماية حكمه.

فكيف كان الموقف بعد ذلك حتى نهاية هذه الفترة موضوع البحث؟

قبل الانقلاب الثاني لحزب البعث اجتمعت اللجنة المركزية للحزب اجتماعاً طارئاً ناقشت فيه مستجدات الوضع السياسي والموقف من حكومة الانقلاب الجديد. وقد توصل المجتمعون إلى إعداد بيان عام أرسل إلى الهيئات الحزبية المسؤولة في بغداد والمناطق الأخرى ليناقش من قبل الكوادر الحزبية. اختلفت اللجان الحزبية القيادية في المناطق المختلفة في ما بينها وفي كل منها حول مضمون البيان ووجهته العامة، إذ وجدت فيه ميلاً للمساومة مع حزب البعث يساهم في تكريس وجود سلطة البعث ولا يساعد الحزب في إحراز مواقع أفضل في الحركة الجماهيرية التي كانت حتى ذلك الحين ترفض أي تحالف مع حزب البعث. وكان هذا الموقف في لجنة منطقة بغداد أيضاً. وإذ كانت الغالبية ضد مضمون البيان وقدمت تعديلات على الصياغات والمهمات، أيد عدد قليل من أعضاء اللجنة من النساء والرجال موقف قيادة الحزب ودعوا إلى ممارسة المرونة في هذه المرحلة الجديدة[٥٤].

فماذا تضمن البيان؟ تضمن البيان الصادر في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٦٨ تحليلاً لطبيعة حزب البعث ثم المطالب التي يسعى إليها وموقف الحزب منها. وفي ضوء ذلك حدد البيان المسائل التالية:

أولاً: طبيعة حزب البعث ونهجه

شخص الحزب الشيوعي طبيعة البعث وسماته بما يلي:

١. يعتبر حزب البعث حزباً قومياً برجوازياً صغيراً.

٢. وبالتالي فهو حزب يعادي الاستعمار والإقطاع.

---

٥٤ ضمت اللجنة أحد عشرة رفاق ورفيقة واحدة هي الدكتورة نزيهة الدليمي. وكان مسؤول اللجنة مهدي عبد الكريم. وتكون المكتب من شاكر محمود، محمد الخضرى، كاظم حبيب، عبد الخالق زنگنه. أما بقية أعضاء اللجنة فما أزال أتذكر منهم الرفاق حسين سلطان وعبد الأمير عباس وعبد الأمير سعيد ..الخ. وكان كل من نزيهة الدليمي وحسين سلطان وعبد الأمير عباس إلى جانب نص البيان المقترح من اللجنة المركزية، في حين كان بقية الرفاق إلى جانب تغيير وجهة البيان والتشديد على حكم البعث من حيث المطالب أو الإدانة للماضي. ك. حبيب

٣. ولكنه في الوقت نفسه يعتبر حزباً غير ديمقراطي ويمارس الدكتاتورية ويرفض الحياة الدستورية التي تسند إلى انتخاب الشعب لممثليه وامتلاك الشعب لحريته وحياته الديمقراطية، ولا يؤمن بالتعددية الفكرية والسياسية.

ثانياً: وانطلق الحزب الشيوعي من هذا التشخيص ليحدد المطالب التي يمكن أن يطرحها على الحكم الجديد لتوفير مستلزمات التفكير بالتعاون معه أو أي تعاون بين حزب البعث وبين القوى السياسية العراقية.

" ١. المطالبة بحل مشكلة الديمقراطية والنظام الديمقراطي في البلاد وإزالة آثار الإرهاب عن الجماهير والأحزاب الوطنية ومصادرة الحريات، وإنهاء الفترة الاستثنائية ونقل البلاد إلى الحياة الدستورية الديمقراطية، وإيداع السلطة إلى برلمان شعبي منتخب.

٢. حل المسألة الكردية حلاً ديمقراطياً وإقرار حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي.

٣. رعاية مصالح الجماهير المعيشية والاقتصادية.

٤. انتزاع حقوق العراق التي اغتصبتها احتكارات النفط الأجنبية.

٥. كشف أوكار وشبكات التجسس والقضاء عليها وفضح المتسترين على نشاطها وتطهير جهاز الدولة من العناصر المشبوهة والفاسدة.

٦. تعزيز النضال ضد الإمبريالية وضد الصهيونية والتعاون الوثيق مع الدول الاشتراكية".[٥٥]

إن هذا الطرح من جانب الحزب لم يكسب له التأييد من جانب أعضاء وكوادر الحزب أو من القوى الديمقراطية العراقية، بل كان النقد واضحاً في الشارع العراقي وفي العلاقات مع القوى السياسية الأخرى. إلى ماذا افتقد البيان، وبتعبير أدق، إلى ماذا افتقد موقف الحزب الشيوعي من البعث والحكم الجديد؟ يمكن تلخيص الملاحظات النقدية الجادة التي طرحها

---

٥٥ وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. أيلول ١٩٧٠. ص. ٣٨/٣٧.

راجع أيضاً: خيري، زكي. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. إصدار اليوبيل الذهبي. المجلد الأول. ١٩٨٤. ص ٥٠٣/٥٠٢.

السياسيون العراقيـون والمشـتغلون في الحقـل الاجتمـاعي حـول الموقـف العـام وبيـان ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٦٨ في النقاط التالية:

١. إن الحزب الشيوعي العراقي لم يستفد من تجربته الطويلـة مـع حـزب البعـث وسياسـته منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي ومروراً بنشاطهم المشترك في جبهة الاتحـاد الوطني ثم في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨، وأخيراً في أحداث ١٩٦٣ والمجازر الـتي ارتكبـت بحق الشيوعيين مع هذا الانقلاب.

٢. وأن الحزب الشيوعي لم يذكر أو يشير إلى هذه الحقيقة لينبه الناس إلى طبيعـة البعـث، إذ لا يكفي أن نقول أنه لم يكن ديمقراطياً.

٣. ونسى الحزب الشيوعي العراقـي المطالبـة الفوريـة بـإطلاق سـراح السـجناء والمعـتقلين السياسيين، كما لم يطالب بعودة المفصـولين إلى وظـائفهم أو إيقـاف قـرارات الملاحقـة للسياسيين المطاردين أو عودة المهاجرين قسراً إلى وطنهم.

٤. ولم يطـرح موضـوع الكشـف عـن مصـير ضـحايا إرهـاب حكـم البعـث في العـام ١٩٦٣ والاعتذار عن ذلك وتعويض عـائلات الشـهداء والمتضـررين مـن جـراء تلـك السياسـات الاستبدادية والقمعية.

٥. في مقابل هذا سعى الحزب إلى أن يطرح موقفاً إيجابياً من الوضع الجديد من خلال طـرح المطالب التي يريد من خلالها، كما يشير إلى ذلك زكي خـيري، أن يمـتحن مـدى صـدق وعوده التي أطلقها أمام الشعب والشعارات الوطنية والقوميـة الـتي التـزم بهـا. وعمليـاً طوى الحزب الشيوعي شعار إسقاط الحكم الدكتاتوري الذي رفعه منذ عام ١٩٦٥"[٥٦].

٦. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ما جاء في الفقرة الخامسـة مـن بيـان الحـزب الشـيوعي في التاسع والعشرين من حزيران/يونيو ١٩٦٨ قد اسـتغل مـن قبـل حـزب البعـث لتوجيـه ضربات قاسية إلى بعض القوى السياسية التي اعتبرها ضمن مفهومه باعتبارها رجعيـة وعميلة للقوى الإمبريالية والصهيونية، إذ أعدم العشرات من الناس تحت هذه الواجهة.

---

٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ٥٠٣.

كان الحزب الشيوعي العراقي في سياساته العامة يعير انتباهاً إلى ستة قضايا يعتبرها أساسية ومحك لسياسات القوى المختلفة والتي يفترض فيها أن تجسد الطبيعية الطبقية للحزب الشيوعي العراقي، وهي:

- الموقف المعادي للإمبريالية والصهيونية والإقطاع.
- الموقف من الحريات العامة والديمقراطية.
- الموقف من القضية الكردية
- الموقف من شركات النفط الأجنبية.
- الموقف الاجتماعي الذي يرتبط بالمستوى المعيشي والاقتصادي للسكان، وخاصة الفئات الكادحة والطبقة العاملة، والموقف من قطاع الدولة.
- الموقف من العلاقات مع الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية.

وكان حزب البعث يدرك ذلك أيضاً، ولهذا قرر المزايدة على أبرز هذه القضايا على شعارات الحزب الشيوعي العراقي ليصل من خلال ذلك إلى:

- تبني ذات الشعارات التي يتبناها الحزب الشيوعي العراقي، والسعي من خلال ذلك إلى سحب البساط من تحت أقدامه، بل والمزايدة عليها من خلال الاندفاع في بعضها بما يتعارض والمصلحة الوطنية.
- إشعار فئات المجتمع المختلفة بأنه القادر على تنفيذ تلك الشعارات وليس الحزب الشيوعي العراقي، وبالتالي فلا فائدة من الانتماء إلى هذا الحزب أو استمرار وجوده لاحقاً، وتهيئة المناخ لضربه أو تصفية وجوده. وهي قضية مرتبطة عضوياً بتاريخ ميلاد حزب البعث، حين أخذ ميشيل عفلق أن يكافح الحركة الشيوعية في الدول العربية وينهي الحاجة إلى وجود أحزاب شيوعية أصلاً لأن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الذي يمثل الأمة!

ولهذا الغرض بدأ حزب البعث يمارس نهجاً سياسياً يستند إلى خمس قواعد ذات مضمون وشكل استبدادي حقيقي، وهي:

- مبدأ الجزرة والعصا في مواجهة الحزب الشيوعي وبقية القوى السياسية، ويبقى مبدأ ممارسة القوة والقسوة والعنف في مواجهة الخصم والحليف سيد الموقف.
- ومبدأ الغاية تبرر الواسطة
- مبدأ فرق تسد، أي محاولة بث الفرقة بين القوى السياسية ليمكن اصطيادها كل منها على انفراد.
- ومبدأ التعاون مع طرف لضرب طرف ثالث، ثم مع طرف آخر لضرب الطرف الثاني.. .
- ومبدأ الانفراد الكامل بالسلطة وفرض السلطة الشمولية أو المطلقة لتنفيذ البرنامج الأساسي الذي يريد حزب البعث تنفيذه في العراق وفي المنطقة العربية.

وقد خبر الحزب الشيوعي هذه المبادئ الاستبدادية في سياسات وممارسات حزب البعث منذ العام ١٩٦٣ أو حتى قبل ذاك، ثم بدأ يتبعها في أعقاب الانقلاب البعثي في العام ١٩٦٨، ومع ذلك لم تساعده على تغيير مواقفه من حزب البعث ومن التحالف معه.

ففي أعقاب الانقلاب ساهم ونظم الحزب الشيوعي والقوى اليسارية فعاليتين مهمتين من الناحية السياسية والطبقية لحزب شيوعي يتبنى الاشتراكية والماركسية اللينينية، وهما:

- الموقف من العمال

في أوائل تشرين الثاني من العام ١٩٦٨ أضرب عمال الزيوت النباتية ببغداد مطالبين بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. وبدلاً من معالجة تلك المشكلة من خلال إرجاء الحوار بين الإدارة والعمال المضربين وإشراك نقابة العمال بذلك، قرر الحكم البعثي التصدي للمضربين بالنار والحديد، فشن هجوماً غادراً على العمال العزل من أي سلاح غير إيمانهم بعدالة القضية التي يسعون إليها. وقاد هذا الهجوم المسلح من قبل الشرطة وأجهزة الأمن وجماعات البعث إلى قتل شخص واحد وجرح العديد من العمال، وإلى اعتقال عدد كبير منهم وزجهم في المعتقل وتعريضه للتعذيب الشرس[٥٧].

---

٥٧ وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. بغداد. أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. ص ٤٣.

- الموقف من الاحتفال بذكرى ثورة أكتوبر الاشتراكية

في العام ١٩٦٨ قرر الحزب الشيوعي الاحتفال بالذكرى السنوية لانتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا القيصرية في العام ١٩١٧. وتقرر أن يعقد احتفال جماهيري واسع وعلني في ساحة السباع في شارع الشيخ عمر العمالي في اليوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر. وفي صبيحة يوم الاحتفال ومع بدء المجتمعين بإلقاء الحطب بالمناسبة حتى توجهت مجموعة من الشرطة ورجال الأمن وزمر من أعضاء حزب البعث صوب المجتمعين بإطلاق الرصاص وضربهم بالهراوات وأخمص البنادق وفي محاولة اعتقال من يمكن اعتقاله، مما أجبر قوات الأمن والشرطة والبعثيون من أفراد الحرس القومي السابق المجتمعين إلى التفرق والهروب من الساحة، بعد أن قتل ثلاثة أشخاص وأصيب العديد من المجتمعين بجروح كما اعتقل البعض الآخر.[٥٨]

كان موقف حزب البعث والحكم البعثي من هذين الحدثين يشكل إنذاراً صارخاً من جانب الحكم وأجهزته الحزبية والقمعية إلى الحزب الشيوعي العراقي وإلى جميع القوى السياسية العراقية، بأن مجلس قيادة الثورة مستعد لممارسة أقسى الإجراءات القمعية لضرب أي فعالية سياسية تخرج عن إطار ما يريده وما ينظمه حزب البعث في العراق، أياً كانت الجهة التي تقوم بتنظيم تلك الفعالية، بغض النظر عن طبيعة تلك الفعالية السلمية أو أي نشاط إضرابي. وقد اضطر الحزب الشيوعي العراقي أن يأخذ هذا الواقع بنظر الاعتبار ولم يتحرك لكسر هذا الاحتكار الذي أراد البعث فرضه على الحزب الشيوعي وعلى كل القوى السياسية الأخرى. لقد انتهت أول محاولة لاستعراض العضلات من جانب الحزب الشيوعي في مواجهة الحكم الجديد بسقوط عدد من القتلى والجرحى وإلى ارتفاع في مستوى التوتر بين القوى السياسية في الساحة السياسية العراقية.

كانت هذه البداية مقلقة للكثير من الشيوعيين والقوى الديمقراطية العراقية ومؤكدة عمق مخاوفهم من سياسات حكم البعث، وأنها في واقع الأمر لم تتغير عما كانت عليه في العام ١٩٦٣، وأن الظروف الجديدة هي التي لا تسمح لهم بممارسة ذات السياسات وبذات

---

٥٨ وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. بغداد. أيلول/سبتمبر ١٩٧٩. ص ٤٣.

الأساليب التي مورست في العام ١٩٦٣، خاصة وأن الحزب الشيوعي لم يدعو إلى مقاومة مسلحة لمقاومة الإنقلاب ولا إلى مقاومة نظام البعث الجديد كما حصل في المرة الأولى، إلا أن مجلس قيادة الثورة كان على استعداد تام لممارسة سياسة العنف والقتل دون رحمة عند اقتضاء الحاجة، وهو ما حصل في إضراب الزيوت النباتية واجتماع ساحة السباع حينذاك. ورغم شجب الحزب الشيوعي في أدبياته السرية لتلك الإجراءات القمعية، إلا أنه واصل نهجه الإيجابي في التعامل مع سياسات البعث، خاصة وأن حزب البعث بدأ عبر مجلس قيادة الثورة منذ العام ١٩٦٩ باتخاذ إجراءات تفرض على الحزب الشيوعي التعامل معها بإيجابية وخاصة في مسائل التعاون مع الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية والاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية والحكومة الفيتنامية والحكومة الكمبودية والبدء بمفاوضات النفط مع شركات النفط الأجنبية.

وفي تلك الفترة كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يطالب الحكم الجديد باتخاذ إجراءات لضمان حقوق الشعب الكردي، وكان الحزب الشيوعي العراقي يؤيده في ذلك، وبالتالي كان هناك تحالفاً موضوعياً بين الطرفين حول المطلبين السياسيين للحركة الديمقراطية العراقية: الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان. وكان حزب البعث يسعى إلى إيجاد صيغة عملية لإبعاد هذين الحزبين عن بعضهما، إلا أنه لم يوفق إلى ذلك قبل عقد اتفاقية الحادي عشر من آذار/مارس ١٩٧٠، إذ كانت الحرب بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة من جهة والحكومة العراقية من جهة أخرى ما تزال مستمرة.

لقد سعى الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تشديد ضغطه على حكومة البعث، التي لم يكن هناك أي اتفاق معها لإيقاف القتال أو البدء بمفاوضات، من خلال القيام ببعض العمليات العسكرية ضد القوات المسلحة العراقية والتي تحققت فعلاً في الهجوم العسكري على القطار بين كركوك – أربيل في أواسط كانون الأول من العام ١٩٦٨ أدى إلى مقتل ٢٠

عسكرياً ومدنياً من القوات الحكومية[٥٩]. ثم جاء الهجوم الثاني لقوات البيشمرگه ضد منشآت النفط في كركوك أدت على تعطيل ٧٠٪ من قدرة ضخ النفط ولمدة عشرة أيام، مما حمل الشركات والحكومة العراقية خسائر مالية كبيرة وفضح الضعف الذي تعاني منه الحكومة العراقية وأجهزتها العسكرية وعجزها عن تأمين أي حماية لمنشآت الدولة الاقتصادية وطرق المواصلات. وزاد في الطين بلة وارتفع الضغط على الحكومة العراقية حين ألغت الحكومة الإيرانية ومن طرف واحد اتفاقية سعد آباد التي اعترفت إيران بموجبها للعراق بالسيادة على مياه شط العرب، في حين جاء الإلغاء على خلفية أن شط العرب يعتبر ممراً مائياً دولياً. كان ذلك في نيسان من العام ١٩٦٩.[٦٠] هذا الواقع الجديد جعل حزب البعث يفكر بضرورة إيجاد حل للمسالة الكردية وبالاتفاق المباشر مع الحزب الديمقراطي الكردي برئاسة ملا مصطفى بارزاني، وبعيداً عن المناورة المباشرة باتجاه التقارب والتعاون مع مجموعة المكتب السياسي السابق للحزب الذي كان يقوده إبراهيم أحمد وجلال طالباني. كانت هناك مجموعة من العوامل الدافعة بهذا الاتجاه وفي مقدمتها:

- الضعف والعزلة التي كان النظام ما يزال يعاني منهما على الصعيد الداخلي ومخاطر الانقلاب عليه من قوى عسكرية، رغم سرعة عملية التغيير التي أجراها البعث في القوات المسلحة. وكان يدرك بأن إيجاد حل مؤقت مع الكرد سيساعد على تحييد قوى سياسية غير قليلة ويكسب له سمعة دولية.
- التحالف بين الحزبين الشيوعي ولديمقراطي الكردستاني المناهض لسياسات البعث في مجال مصادرة الديمقراطية ورفض حل المسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي.
- الموقف الإيراني المتشدد بشأن شط العرب واستعداد إيران لدعم الحركة الكردية المسلحة.
- الضغوط الدولية المتزايد باتجاه إيجاد حل سلمي للقضية الكردية، وخاصة من جانب البلدان الاشتراكية.

---

٥٩ سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية. العراق منذ ١٩٥٨. منشورات الجمل. ٢٠٠٣. ص ١٧٦.

٦٠ المصدر السابق نفسه. ١٧٧.

- وجود تيار داخل البعث كان يرى إمكانية حل المسألة مؤقتاً إلى حين تعزيز القدرات العسكرية للنظام وتوسيع قاعدته الشعبية التي يمكن بعدها انتزاع كل ما توصل إليه النظام مع القيادة الكردية. لقد كان التوجه نحو عقد اتفاقية آذار ١٩٧٠ تستند إلى قاعدة "أخاك مجبر لا بطل". أي ينبغي الانحناء أمام العاصفة، ثم التصرف بطريقة أخرى مغايرة تماماً. إن التوجه الجديد لحل المسألة الكردية لدى حزب البعث شجع التيار المساند لتطوير العلاقات مع حزب البعث في صفوف الحزب الشيوعي العراقي وإلى تطوير المناقشة حول الجبهة الوطنية في العام ١٩٦٩و١٩٧٠.

في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٧٠ عقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي في كردستان العراق لضمان أمن وسلامة الاجتماع والمجتمعين. وكان المؤتمر قد عقد في أجواء تتميز بالوقائع التالية:

- صدور سلسلة من الإجراءات والقرارات التي تبدو وكأن حزب البعث يسير باتجاه الكفاح ضد الإمبريالية والرجعية والإقطاع والتي تجلت في البدء بمفاوضات النفط، إصدار قانون الإصلاح الزراعي الجديد ١١٧ لسنة ١٩٧٠، وصدور الدستور المؤقت قبل ذاك، إضافة إلى ما اعتبر إجراءً تقدمياً حين نفذ النظام حكم الإعدام شنقاً بمجموعة من السياسيين العراقين المناوئين للنظام بتهمة العمالة للإمبريالية والصهيونية والرجعية في العام ١٩٦٩ والتي كانت البداية الفعلية لبث الرعب في نفوس الفرد والمجتمع في آن واحد، رغم تحفظ الحزب الشيوعي على أسلوب المحاكمة وإصدار قرارات الحكم الجائرة.
- إصدار قانون العمل المرقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ الذي تضمن جوانب إيجابية في مجال الحقوق العامة والمهنية للعمال، ولكنه تضمن سلباً لحق مشروع طالما ناضل من أجله العمال، هو حق الإضرار عن العمل لضمان انتزاع حقوقهم من رب العمل، سواء أكان دولة أم رأسمالياً فردياً أم شركة مساهمة. وهذا الإجراء يؤكد الموقف السلبي من حقوق العمال النقابية حين وجه نيران أجهزته القمعية إلى صدور العمال حين اضربوا عن العمل في شركة الزيوت النباتية.

- توقيع الحكومة على اتفاقية الحادي عشر من آذار/مارس ١٩٧٠ مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الثورة الكردية، حيث بموجبها يتمتع الشعب الكردي في كردستان العراق بحقه في إقامة الحكم الذاتي. وقد اعتبر هذا بحق مكسباً كبيراً لصالح القضية الكردية والشعب العراقي عموماً، الذي جاء نتيجة نضال دؤوب وعنيد من جانب الشعب الكردي وقيادته ومجمل الحركة الديمقراطية العراقية.
- تطوير علاقات التعاون مع البلدان الاشتراكية وعقد اتفاقيات اقتصادية وثقافية والاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية وبحكومة الفييتنام وكمبوديا وإقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية معها ...الخ. وقد جاء في المقال الذي نشر في طريق الشعب في أعقاب عقد اتفاقيات اقتصادية مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية ما يلي: "إن تنفيذ الاتفاقية التي عقدت مع الاتحاد السوفييتي في تموز ١٩٦٩ وغيرها من الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية هو نقطة تحول كبرى في مستقبل العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن شأنها عندما تطبق بشكل صحيح من الناحية الاقتصادية: ١ – أن تمكن العراق من ممارسة الإنتاج والتسويق فعلاً واكتساب التجربة في هذا المجال وإقامة علاقات اقتصادية خارجية مع الدول بتوفير سلع أو سلع رائجة يزداد الطلب عليها وعلى مشتقاتها باستمرار، وهذا يساعد على توسيع إمكانيات الميزان التجاري، ٢ – وضع أسس صناعات نفطية وكبريتية وغازية وبتروكيماوية واسعة ذات آفاق عظيمة تتكامل مع الاقتصاد العراقي وتجعل العراق بلداً صناعياً زراعياً، ٣ – يوفر للعراق واردات مالية جيدة تساعد على التخفيف من ضغط الشركات الاحتكارية التي تمسك برقبته وتشد عليه الخناق كلما حاول الخروج عن فلكها والتقدم نحو تصفية مواقعها الاقتصادية في البلاد، وإعداد الشروط الملائمة لتحرير ثرواته النفطية نهائياً وتأميم كافة ممتلكات رأس المال الإمبريالي في المستقبل"[٦١]. ومن يتمعن في هذه النص سيجد المبالغة الكبيرة في أهمية هذه الاتفاقيات الاقتصادية والقدرة على تنفيذها في وقت كان العراق يعاني من غياب الحريات لديمقراطية والحقوق

---

٦١ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر ساق. ص ٥١٩.

الأساسية للمواطنة والمواطن. إن هذا التقييم كان وحيد الجانب وينزع إلى فرض رؤية إيجابية لحكم البعث حينذاك وأيلاء العامل الاقتصادي أولية بارزة على العامل السياسي والاجتماعي الذي كانت تمارسه الدولة فعلياً في العراق.

- إطلاق سراح السجناء السياسيين وإغلاق سجن نقرة السلمان وإعادة جمهرة كبيرة من المفصولين إلى وظائفهم.

ولكن من الجانب الثاني تميز الوضع بالواقع التالي:

- إصدار البعث دستور مؤقتاً بدلاً عن إصدار دستور جديد ودائم للبلاد يستند إلى المجتمع المدني الديمقراطي والحياة الدستورية واستفتاء الشعب حوله. وكان الدستور المؤقت يمنح عملياً السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى سلطة الإعلام، لمجلس قيادة الثورة، وبالتالي يلغي كل أثر للحريات الديمقراطية والحقوق المواطنة الأساسية. كما لم يعرض الدستور المؤقت على الشعب في استفتاء عام لمعرفة موقف الشعب منه.
- إبقاء البعث على جميع القوانين غير الديمقراطية التي صدرت خلال العقود الماضية، والتي تراكمت فوق بعضها منذ انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣، وهي موجهة بالأساس ضد حرية وحقوق المواطن وضد الأحزاب والقوى السياسية المختلفة وتعزز الاستبداد والقسوة في ممارسات الدولة إزاء الفرد والمجتمع.
- مواصلة البعث سياسة اعتقال الشيوعيين والديمقراطيين والكثير من القوى السياسية الأخرى التي لا تحسب على البعث أو لا تتعاون معه، ومنهم مجموعات من القوميين من أتباع الحكم العارفي والناصريين وجماعات من بعث اليسار والحركة الاشتراكية العربية دون أي مبرر قانوني أو قرار من هيئة قضائية. كما كانت أجهزة القمع تحتفظ بمجموعة من الذين شكلوا القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (جماعة عزيز الحاج) بعد الانشقاق الذي حصل في الحزب واعتقال المجموعة وانهيار بعض أقطابها وتعريض الكثير منهم إلى التعذيب الهمجي وموت البعض الآخر منهم تحت التعذيب وبصيغ مختلفة. ولم يكن موقف عزيز الحاج، الذي كان عضواً في المكتب السياسي

للحزب الشيوعي العراقي وتبنى اتجاهاً سياسياً يسارياً مناهضاَ لحكومة البعث، سليماً وصلباً وهو في قبضة أجهزة الأمن البعثية، إذ أعطى كل المعلومات التي كانت لديه حول المجموعة التي كانت تعمل معه. لقد تميز موقف عزيز الحاج بالانهيار الفعلي والتحول إلى مواقع الحكم في حينها وتحدث عبر التلفزيون الحكومي الوحيد ليدعو إلى ترك النضال ضد الحكومة وحزب البعث والتعاون معاً لصالح العراق.... الخ.

- قتل مجموعة كبيرة من الشيوعيين والكوادر المتقدمة ابتداءً من العام ١٩٦٩ وبأساليب مختلفة، ولكن كلها عبر الاختطاف والتعذيب والقتل ثم الرمي في الشوارع، وكان من أبرز من قتل من الكوادر النشطة والفعالة ستار خضير، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وعضو اللجنة العسكرية في الحزب (قتل في حزران/يونيو ١٩٦٩ في بغداد)، وعبد الأمير سعيد، العضو المرشح في لجنة منطقة بغداد (قتل في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ في بغداد)، ومحمد الخضري عضو منطقة ومكتب بغداد (قتل في ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٠ في بغداد)، إلى جانب آخرين في مناطق مختلفة من العراق.
- خلق أجواء الرعب وبث الخشية في نفوس الناس من سياسات النظام الجديد والتهديد بالموت لمن يخرج عن طاعة النظام العراقي. كما أعاد النظام فتح أبواب قصر النهاية السيء الصيت لاستقبال المعتقلين في سراديبه المعتمة وتسليط أشرس أساليب التعذيب ضد المعتقلين من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية ومن مختلف القوميات.
- التطهيرات السياسية المستمرة التي أجراها البعث في القوات المسلحة وفي المراكز الأساسية في الدولة لصالح حزب البعث ومؤيديه في البلاد.
- العمل من أجل شق وحدة صف قوى المعارضة للنظام وخاصة بين الشيوعيين والحزب الديمقراطي الكردستاني، إذ بدا ذلك واضحاً في أعقاب التوقيع على اتفاقية آذار/مارس ١٩٧٠ حول الحكم الذاتي لثلاث محافظات كردية فقط هي أربيل والسليمانية ومحافظة دهوك الجديدة التي كانت في معظمها تابعة لمحافظة الموصل.

- إجراء انتخابات في مجالات الطلاب والعمال، وإذ شارك الطلاب بنسبة قليلة بالقياس إلى انتخابات العام الدراسي ١٩٦٦/١٩٦٧ وحيث فازت قائمة اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية بنسبة ٧٦ ٪ من مجموع المشاركين في الانتخابات، فازت قائمة الحكومة ب ٧٦٢٨ صوتاً من مجموع ١٢٨٨٢ طالبة وطالبة شاركوا في الانتخابات، في حين أن مجموع الطلبة الذين يحق لهم التصويت بلغ ٣١٥١٠ طالبة وطالبة، أي أن نسبة المشاركين بلغت ٤٠,٩ ٪ تقريباً، والقائمة الفائزة حصلت على نسبة ٢٤,٢ ٪ من مجموع الطلبة فقط[٦٢]، وهي نسبة ضئيلة جداً، إضافة على حقيقة حول تزوير في الانتخابات لصالح القائمة الحكومية، إذ لاحظ الطلبة بوضوح عمليات التزوير التي مورست من قبل البعثيين في الجامعات والمدارس الثانوية والتي ساعدت على ظهور أسماء القائمة البعثية، قائمة الاتحاد الوطني لطلبة العراق، في مقدمة القوائمة الفائزة. على حساب أسماء القوائم الأخرى. كما أن جلاوزة النظام كانت تراقب تلك الانتخابات وتمنع بصورة غير مباشرة الطلبة من إعطاء أصواتهم لقائمة اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية. أما في مجال العمال فقد قاطع العمال الديمقراطيون هذه الانتخابات واعتبروها مزيفة ولا يمكنها إيصال عمال يمثلون مصالح العمال إلى المواقع المسؤولة في النقابة.

لم تكن قاعدة الحزب والكثير من كوادر الحزب مرتاحة من السياسة التي تمارسها قيادة الحزب، خاصة وأن البعث، رغم حديثه عن الجبهة الوطنية، كان يمارس الاعتقال والتعذيب من جهة، ويمارس سياسة غير نظيفة إزاء المسألة الكردية من جهة ثانية، إضافة إلى قضايا كثيرة أخرى، ويسعى في الوقت نفسه إلى تكريس نظام حكمه غير الديمقراطي من خلال الهيمنة الكاملة على كل المراكز الحساسة في الدولة وإبعاد الذين يعتبرون غير مضمونين له.

وقبل عقد المؤتمر الوطني الثاني أجبر الوضع السياسي المعقد قيادة الحزب إلى التحضير لاجتماع اللجنة المركزية الذي عقد في شهر تشرين الأول من العام ١٩٦٨ حيث تدارست فيه الوضع السياسي في البلاد واتجاهات تطور الأحداث. ركز الاجتماع على عدد

---

٦٢ خيري. زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٥١٤.

من القضايا العقدية التي تواجه العراق وخرج بخلاصة متشابكة في مضمون النقد، حيث ترك الباب مفتوحا للتعاون في إطار جبهة وطنية عراقية واسعة. ففي الوقت الذي أشار إلى دور الحزب في الدعوة إلى إقامة الجبهة الوطنية والجهود التي بذلها في هذا الصدد والميثاق الذي اقترحه في أيلول من العام ١٩٦٨ لإقامة جبهة وطنية في العراق تقوم على التكافؤ وإشراك قواعد الأحزاب والجماهير في العمل الجبهوي وعدم حصر العمل بالقيادات السياسية للأحزاب. ولكن الحزب حذر في الوقت نفسه من التعاون الواسع بين حزب البعث الحاكم والقوى العسكرية الرجعية المهيمنة على القوات المسلحة، ودور البعث في محاولة السيطرة على أجهزة الدولة، إضافة إلى حرمان القوى السياسية من العمل السياسي العلني والمجاز رسمياً وحصره بحزب البعث، وما ينجم عن ذلك من استمرار النهج الدكتاتوري في حكم البلاد. ويمكن القول بأن سياسة الحزب في هذه المرحلة كانت تجسد شعاره القديم "تضامن وكفاح"، أي تضامن مع السياسات التي يراها الحزب إيجابية وكفاح ضد السياسات التي يعتبرها الحزب سلبية وتلحق ضرراً بالمجتمع. هذه السياسة لم تلق قبولاً من جانب قاعدة الحزب وكوادره ولا من القوى الديمقراطية المحيطة بالحزب أو من الجماهير التي كانت تقف إلى جانب الحزب، إذ أنها كانت ترى في ذلك تجاوزاً على خط أحمر يفترض أن يكون مانعاً من التحالف مع البعث، في حين كانت وجهة عمل الحزب تشير إلى عكس ذلك، وهو ما أدركه البعث وبدأ يشدد في هذا الاتجاه وبصبر واضح وتقريم مستمر لقوى الحزب أينما أمكن من خلال عمليات الاعتقال والتعذيب والإسقاط السياسي. لقد كان حس الجماهير بالموقف السياسي وبالهواجس الجدية إزاء البعث أكثر قرباً من الواقع الفعلي في العراق من حس القيادة السياسية للحزب الشيوعي، أي من للجنة المركزية ومكتبها السياسي.

كان التحضير للمؤتمر الوطني الثاني يتم في تلك الأجواء المعقدة المتزايدة سوءاً والتي تجلت في تقرير اللجنة المركزية التي قدمه عزيز محمد. وكان النقاش حول التقرير قد احتل موقعاً أساسياً من نشاط المؤتمر حيث تجلت فيه الرؤى والمواقف والاستنتاجات المختلفة لأعضاء اللجنة المركزية وكوادر الحزب المشاركة في المؤتمر.

وكان للصراع الفكري والسياسي المفتوح في داخل المؤتمر دوره الواضح في أن خرج المؤتمر بموقف مزدوج من الحكم، إذ لم يكن كامل التأييد، كما لم يكن مناهضاً له تماماً، بل تحرك على قاعدة "تضامن وكفاح"، وكان التضامن يسبق الكفاح في مثل هذه الحالة. كان التيار الأقوى في المؤتمر يميل إلى خوض الصراع مع البعث، في حين كان التوجه الآخر يميل إلى التعاون مع الحكم الجديد. وكان المكتب السياسي في أغلب أعضائه يميل إلى الاتجاه الثاني، وكان يجد التأييد في ذلك من قيادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، التي وجدت في خطوات الحكم البعثي السياسية والاقتصادية والثقافية مع الاتحاد السوفييتي ومع بقية البلدان الاشتراكية علامة إيجابية تفصح عن تغيرات جارية في فكر وممارسات البعث، والتي في حقيقتها لم تكن كذلك. وفي هذا المؤتمر لم يتبن الحزب مقولة طريق التطور اللارأسمالي، رغم النقاشات التي دارت حولها[٦٣]. ورغم ذلك حاول تقرير اللجنة المركزية، الذي أقره المؤتمرون، أن يبين الوجه المناوئ للاستعمار في سياسة حكم حزب البعث الخارجية من جهة، والوجه الكالح لسياسة هذا الحزب الداخلية المناوئة للديمقراطية من جهة ثانية. وكان الإحساس لدى جمهرة من الكوادر الحزبية والقاعدة الحزبية تميل إلى أن السياسة الداخلية ستتغلب على السياسة الخارجية وتنقلب الأوضاع باتجاه تشديد العداء للديمقراطية والحياة الطبيعية، في حين كان هناك ميل في القيادة يجنح إلى تأكيد العكس، وأن لم يكن هناك من يستطيع تقديم ضمانات في السير بهذا أو ذاك من الاتجاهين في حينها، في ما عدا تراث البعث العنفي وغير الديمقراطي لمشهود له بالعداء للديمقراطية والشيوعية.

---

٦٣ ملاحظة: تسنى لي في هذا المؤتمر أن أقدم مطالعة حول موضوع التطور اللارأسمالي رافضاً إياه ومبيناً أسباب رفضي لهذا المفهوم في ردي على مطالعة الرفيق الراحل عامر عبد الله، الذي تبنى طريق التطور الرأسمالي واعتبر العراق يمكن أن يبدأ السير فيه. كان موقف الكثير من أعضاء المؤتمر، بمن فيهم الرفيق عزيز محمد، ضد اعتبار العراق يمكن أو بدا السير بهذا الطريق، وعارض بذلك عامر عبد الله ومجموعة أخرى من مثقفي الحزب الآخرين. لم أكن في حينها عضوا في اللجنة المركزية، بل عضوا في لجنة ومكتب منطقة بغداد وعضو هيئة تحرير الثقافة الجديدة ومدرساً في الجامعة المستنصرية ونائب رئيس جمعية الاقتصاديين العراقين ورئيس تحرير مجلة الاقتصادي. ك. حبيب

إن المطالعة المدققة لتقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قبل إقراره من المؤتمر سيجد فيه ما يؤكد وجود احتمالين في اتجاه تطور العراق، وربما كان يميل نحو الاحتمال القائل بإمكانية تطور البعث صوب الأفضل في حكم البلاد. وقد تعرض هذا التقرير للنقد الواسع من جانب المشاركين في لمؤتمر، وكان الحوار شفافاً وصريحاً وواضحاً، مما تطلب إعادة النظر في الكثير من فقراته من قبل لجنة اختيرت لهذا الغرض. وورد في التقرير النهائي الذي أقره المؤتمر والذي نشر ضمن وثائق المؤتمر ما يؤكد تشدد أعضاء المؤتمر بشكل عام في الموقف من ذهنية ونهج الاستبداد في حزب البعث والمعاداة للديمقراطية والشيوعية والحريات العامة. فعلى سبيل المثال جاء في التقرير حول مؤسسات الدولة وفضحه للوجه المناوئ للديمقراطية في الحكم ما يلي:

"أ — إن الدساتير المؤقتة وتعديلاتها والإجراءات القانونية المتخذة بعد انقلاب ١٩٦٨ والتي أقرت بمعزل عن الشعب وقواه الوطنية، قد ركزت السلطات العليا في الدولة بيد مجلس قيادة الثورة المؤلف في البدء من خمسة عسكريين كبار، ثم وسع ليضم القيادة القطرية لحزب البعث ثم عدل ليركز السلطات بيد رئيس الجمهورية وألغي مجلس الوزراء وأصبح الوزراء موظفين مختصين أو مأمورين تحت تصرف رئيس الجمهورية. ولم يعودوا مسؤولين سياسيين من الوجهة الفعلية، وقد تجنب الدستور المؤقت أي تحديد يلزم الحكومة بإنهاء الوضع الاستثنائي وإعادة حق الشعب الطبيعي، في انتخاب حكامه ... وابتدع الدستور المؤقت الجديد تأليف هيئة استشارية باسم "المجلس الوطني" تتحدد صلاحياته باقتراح بعض التشريعات ويفترض تأليفه من الشخصيات وممثلي بعض المنظمات الاجتماعية، ولكن هؤلاء في الغالب ليسوا خارج إطارات القيادات البعثية لتلك المنظمات، بل من السائرين في ركاب البعث.

إن إيجاد مثل هذه الهيئة سوف لن يغير من طبيعة الحكم باعتباره حكم أقلية سياسية، ولا يمكنه أن يطمس مطلب الشعب في أن يكون له مجلسه الوطني المنتخب من قبله والذي يتمتع بحق السيادة في الدولة.

ب – لقد احتفظ الحكم بكافة القوانين والتشريعات الرجعية والمقيدة لحريات المواطنين والتي تبطل مفعول النصوص الواردة في الدستور المؤقت في احترام تلك الحريات. وشرع بعض القوانين التي أوغلت في تقييد الحريات كما هو الحال بالنسبة لقانون العمل الجديد الذي حرم حق الإضراب كلياً عل العمال العاملين في مؤسسات القطاع العام.

كما احتفظ الحكم بالمؤسسات والأجهزة القمعية واتجاه نشاطها المكرس بالدرجة الأولى لمحاربة حريات الجماهير والأحزاب والعناصر الوطنية كأجهزة الاستخبارات العسكرية والأمن.

ومما وسع وعمق النهج الإرهابي ابتكار الحكم البعثي لأجهزة جديدة خاصة للقمع كجهاز "الأمن القومي" المرتبط بقيادة حزب البعث مباشرة. ووضع تحت تصرف هذه الأجهزة المبالغ الطائلة وخصصت لها الأوكار السرية ووضعت فوق الدستور والقوانين وخولت الصلاحيات الواسعة غير القانونية في الاعتقال واستخدام التعذيب حتى الموت والاغتيالات السياسية والإعدام بصورة كيفية وهدر كرامات المواطنين"[٦٤].

كما أشار التقرير إلى عمليات تبعيث أجهزة الدولة وكسب العناصر الانتهازية والرجعية إلى حزب البعث في جميع أنحاء البلاد وفي المؤسسات العسكرية من جهة، وطرد من يرفض ذلك أو العناصر الوطنية المتميزة بالكفاءة والاستقلالية.[٦٥]

ويؤكد التقرير إلى "أن أعمال القمع والإرهاب قد تفاقمت بعد إعلان اتفاقية السلم في كردستان مباشرة، حيث فرقت بالقوة تجمعات الشيوعيين في مظاهرات ١٢/آذار/ ١٩٧٠ للابتهاج بإحلال السلم في كردستان، واعتقل المئات منهم في مختلف أنحاء العراق. وفي ٢١ آذار ١٩٧٠ فرق بالعنف تجمع الشيوعيين والتقدميين الذي شارك في مسيرة عيد نوروز ورافق ذلك اعتداء بالضرب من قبل البعثيين، وشن حملة اعتقالات. ومنذ ذلك الحين توسعت حملة الاعتقالات والمطاردات في معظم أنحاء القطر، وشملت مئات جديدة من الشيوعيين ومؤازري حزبنا. وكالعادة لجأت الأجهزة القمعية إلى استخدام وسائل التعذيب

---

٦٤ وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٢/٤٣.

٦٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣.

الفاشي في قصر النهاية والأماكن السرية الأخرى وشملت بالإضافة إلى الشيوعيين قادة وأعضاء مختلف الفئات والأحزاب الوطنية من المدنيين والعسكريين"[٦٦]. إن النبرة الصريحة في شجب الإرهاب البعثي ضد الشيوعيين والديمقراطيين كانت مثار ارتياح في القاعدة الحزبية والكثير من الكوادر الشيوعية والجماهير الواسعة. ورغم ذلك لم تكن قاعدة الحزب مرتاحة ومؤيدة للوجهة التي تلمستها في الخط العام للحزب، خط احتمال قيام تعاون مع البعث الحاكم.

وبصدد الإعدامات التي نفذتها سلطة البعث بعدد كبير من المتهمين بالتجسس لحساب الإمبريالية والصهيونية جاء في تقرير اللجنة المركزية الذي أقره المؤتمر ما يلي:

"ج – لقد أنزلت السلطة الجديدة ضربات رادعة ببعض شبكات التجسس الاستعمارية التي اكتشف أمر نشاطاتها التآمرية، والتي ضمت عدداً من المتآمرين الكبار على الاستقلال الوطني وحريات الشعب ومن فرسان مكافحة الشيوعية في بلادنا.

وكانت أهم العيوب التي نبه إليها حزبنا عند ضرب هذه الشبكات التجسسية هي تجنب الحكومة أسلوب المحاكمات العلنية والقانونية الضرورية لضمان حقوق المتهمين القانونية وتجنب إدانة الأبرياء ولخلق اليقظة لدى أوسع الجماهير تجاه القوى المعادية وأساليب عملها والطرق التي تستخدمها لاستثمار بعض البسطاء وفقراء الناس وإيقاعهم في شراكها، والتي كانت ضرورية أيضاً لسد الطريق أمام الدعايات الاستعمارية والرجعية التي استثمرت نقاط الضعف في أساليب المحاكمات وخلقت ضجة خارجية واسعة مناوئة لإجراءات الحكومة ضد شبكات التجسس، كانت من ضمن العوامل التي أثرت عملياً في موقف الحكومة اللاحق منها.

إن ما اتخذ من إجراءات ضد بعض شبكات التجسس لا يعني زوال خطرها، كما لا تزال شبكات التجسس البريطانية والألمانية الغربية والفرنسية وغيرها، بعيدة عن أية إجراءات"[٦٧].

---

٦٦ وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٤.

٦٧ وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. أيلول ١٩٧٠. مصدر سابق. ص ٤١/٤٠.

لقد أعدت نشر هذا المقتطف الطويل بهدف تبيان الخلفية الفكرية التي حكمت موقف الحزب من موضع التجسس. فالحزب لا يعترض على محاكمة هؤلاء الناس ولا على أحكام الإعدام الصادرة بحقهم وتنفيذها فعلاً، بل كان يرى بأن الفائدة أفضل لو عمد الحكم إلى إقامة محاكمات علنية وقانونية لكي يتسنى للمتهمين الدفاع عن أنفسهم، ولكي يتبين للرأي العام العالمي أسباب هذه الأحكام، ولكي لا تستثمر هذه القضية ضد الحكومة. يضاف إلى ذلك أن الحزب الشيوعي لم يعترض على الأحكام الصادرة ولا على تنفيذ أحكام الإعدام، بل أيدها عملياً خاصة حين أشار إلى أنهم معادون للشيوعية يفترض التخلص منهم، في حين أن الحزب كان يتهم أقطاب الحكم في أدبياته بمناوأة الشيوعية أيضاً. ولم يكتف الحزب الشيوعي بذلك بل طالب بمواصلة حملة ملاحقة الجواسيس من بريطانيا وألمانيا وتقديمهم للمحاكمة أيضاً. لم يكن هذا الموقف عقلانياً وحكيماً حينذاك ويصعب فهمه الآن، إلا أنه وكما يبدو كان مقبولاً حينذاك، في حين أن الموقف مليء بالمفارقات والتناقضات، سواء في طبيعة المحاكمة أم في موقف الحزب الشيوعي العراقي منها. وقد تعرض الحزب في ما بعد إلى إجراءات مماثلة من جانب حزب وحكم البعث العراقي. إن الذهنية التي كانت تسير عمل الحزب الشيوعي لم تكن ذهنية ديمقراطية وعادلة، بل كانت ذهنية متطرفة وذات طبيعة استبدادية أيضاً وتريد الخلاص من الضد أو الآخر بأي ثمن كان، وهي في هذا المجال لا تختلف كثيراً عن ذهنية الاستبداد في الرأي والموقف والسلوكية.

وبعد ارفضاض المؤتمر بفترة وجيزة تعرض الحزب الشيوعي إلى ضربات متلاحقة من الحكم البعثي، حيث تم اعتقال السكرتير الأول للجنة منطقة بغداد "توفيق أحمد" وتعرض إلى تعذيب شرس وطويل أدى إلى انهياره وإلى تعريض تنظيمات الحزب في بغداد وفي مناطق أخرى إلى ضربات موجعة، إذ كان توفيق أحمد قد شارك في المؤتمر الوطني الثاني، كما كان عضواً في اللجنة المركزية، وكان مناضلاً قديماً وسجيناً سابقاً يعرف الكثير من الشيوعيين ومن أسرار الحزب الشيوعي العراقي وتنظيماته[٦٨]. وأضطر الحزب إلى اللجوء

---

٦٨ أثناء وجودي في الإبعاد في بدرة حكم علي بالسجن لمدة شهرين بسبب نشري مقال بعنوان "نظرة نقدية في كتاب أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث" للكاتب البريطاني والضابط في جيش الاحتلال

إلى العمل السـري الشـديد في مـا عـدا بعـض الشـيوعيين المعـروفين الـذي اسـتمر ظهـورهم العلني، وإلى استمرار صدور مجلـة الثقافـة الجديـدة، رغـم أن أغلـب أعضـاء هيئـة التحريـر اضطرت على الاختفاء أو الهروب إلى كردستان أو الخارج.

لقـد مـارس البعـث في هـذه الفـترة سياسـة ثابتـة في تقـريم الحـزب الشـيوعي وتقزيمـه وأضعاف قدراته التنظيمية وعلاقاته الجماهيرية وتأثيره وقدراته التعبوية، ثم إرغامه علـى انتهاج سياسة أكثر مهادنة حتى مع الإرهاب المسلط على قواعد وكـوادر الحـزب ليـدفع بـه إلى مزيد من العزلة عن فئات المجتمع المختلفة، كما كان يريد أن يفرض نهجاً محدداً يبتعـد بالحزب الشيوعي عن العمل في القوات المسلحة، مستفيداً في ذلك من ثلاثة عوامل، وهي:

١. ممارسة سياسات خارجية تساهم في كسب بلدان المعسكر الاشتراكي إلى جانب النظام، وكذلك حركات التحرر الوطني العربية والدوليـة وحركـة عـدم الانحيـاز والمنظمـات غـير الحكومية الدولية، مثل حـرك السـلام العالميـة واتحـاد نقابـات العمـال العـالمي واتحـاد لمحامين العرب ...الخ.

٢. ممارسة سياسات اقتصادية واجتماعيـة داخليـة فيهـا نـوع مـن المزايـدة علـى سياسـة الحزب الشيوعي، كما في الموقف من قطاع الدولة أو قانون الإصـلاح الزراعـي ...، ممـا يجعل سياسة الحزب الشيوعي ضعيفة أمام ما يمارسه في العراق!

٣. زيادة الضغط على الحزب الشيوعي العراقي مـن خـلال عـاملين: أ) البلـدان الاشـتراكية التي بدأت تلح بضرورة التعاون مع النظام العراقي، بسبب علاقاته الجديـدة معـه، وب)

البريطاني في العـراق في أعقـاب الحـرب العالميـة الأولى، سـتيفن هامسـلي لـونگرگ. وفي سـجن بعقوبـة الجديد التقيت بتوفيق أحمد الذي كان سجيناً أيضاً. كنت في حينها أقضي فترة المحكوميـة في غرفـة انفرادية وكنت ألتقي أثناء فترة الخـروج لمـدة سـاعة مـن الانفـرادي بـبعض السـجناء ومـنهم توفيـق أحمد. كان يتحدث لـي بحيويـة ورؤيـة ناضـجة عـن معركـة كاوربـاغي في كركـوك مـع شـركات الـنفط الاحتكارية ومشاركة الحكومـة في المعركـة وسـقوط ضـحايا غـير قليلـة. كـان توفيـق أحمـد، الكـردي القومية، طويل القامة ومتين البنيان ورشاقة ظاهرة، كان إنساناً لطيفاً دمث الخلق ومتحدثاً لبقاً يتسم بالحيوية والتواضع. كان مؤمناً بالقضية التي يناضل من أجلها. وانهيـاره في المعتقـل يؤكـد القسـوة البالغة التي مورست معه وخشيته من احتمال موته كما حصل لآخرين من رفاقه. ك. حبيب

بسبب الإرهاب الشرس وسقوط أعداد كبيرة من الشيوعيين في قبضة العدو وتسليط أقسى أشكال التعذيب الهمجي الفاشي ضد المعتقلين.

هكذا تميزت الفترة من نهاية ١٩٧٠حتى خريف عام ١٩٧١، حين تم الاتفاق، وكما تشير إلى ذلك الكثير من المعطيات، بين لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق والحزب الشيوعي العراقي عبر وساطة مباشرة من الحزب الشيوعي السوفييتي على تعهد من السكرتير الأول للحزب والمكتب السياسي، ودون علم اللجنة المركزية للحزب في الكف عن العمل في القوات المسلحة العراقية والبدء بمفاوضات حول تكوين الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في مقابل إطلاق سراح الشيوعيين المعتقلين من المعروف عن كونهم من المسؤولين عن تنظيمات الحزب الشيوعي في القوات المسلحة، ومنهم ثابت حبيب العاني، عضو المكتب السياسي للحزب حينذاك.

ومنذ خريف العام ١٩٧١ عاد الهدوء إلى الحزب نسبياً، ولكن كان الحزب قد نزف الكثير من الدماء وفقد المئات من الشيوعيين لأسباب كثيرة، ولكن في مقدمتها الانهيار السياسي، وعدم الثقة بقدرة الحزب على التصدي للصعوبات الكبيرة التي تواجه العراق.

ومن الممكن اعتبار المؤتمر الوطني الثاني في العام ١٩٧٠ كان خط المقاومة الأخير ضد التعاون والتحالف مع حزب البعث، ورغم أهميته لم تكن قواه متماسكة وموحدة، مما فسح في المجال استخدام الثغرات في قراراته للدخول في المفاوضات الطويلة مع الحزب الحاكم، مع بروز عوامل أخرى شجعت على تسريع عملية المشاركة في الحكومة وتعجيل الحوار حول إقامة تحالف سياسي بين حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي.

ونشير في أدناه إلى أبرز تلك العوامل الإضافية التي عجلت بإقامة التحالف البعثي – الشيوعي، وهي:

- الضعف الشديد الذي أصبح عليه الحزب الشيوعي بعد الضربات القاسية لتنظيمات منطقة بغداد وغيرها من قبل البعث الحاكم وأجهزته القمعية.
- عقد اتفاقية الصداقة بين الاتحاد السوفييتي والعراق وإمكانية منح الحكومة العراقية للسوفييت موطئ قدم أو قاعدة عسكرية في العراق، وفق الوساطة التي بدأ بها عامر

عبد الله في حينها والزيارة التي قام بها كوسيگين، رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي، للتوقيع على معاهدة الصداقة بين البلدين. ويبدو للمتتبع أن معركة النفط مع شركات النفط الاحتكارية وصدور قرار التأميم في العام ١٩٧٢ كان لهما أكبر الأثر في التعجيل بمفاوضات التحالف الجبهوي وتقديم التنازلات من جانب الحزب الشيوعي، بسبب الأهمية الفائقة التي كان يوليها الحزب الشيوعي إلى مسألتي العلاقات مع الاتحاد السوفييت والنفط الخاضع لسيطرة شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق.

- مفاوضات الحكومة مع شركات النفط الاحتكارية قد انتهت بصدور قرار تأميم شركة نفط العراق (كركوك) مع استثناء المصالح الفرنسية وشركات أخرى جرى تأميمها فيما بعد. وقد قاد هذا الإجراء الاقتصادي والسياسي الحكومي إلى اندفاع البعض من قادة الحزب الشيوعي صوب التعاون المشترك وتركيز الدعاية والعمل الفكري والسياسي بهذا الاتجاه.
- التعاون بين البعث الحاكم والحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي شعر الحزب الشيوعي من خلاله أنه قد أهمل وأن البعث يستثمر سكوت الديمقراطي ليمارس سياسة إضعاف الحزب لا على مستوى الوسط والجنوب فحسب، بل وفي كردستان وعموم العراق أيضاً. وأن الحزب الديمقراطي الكردستاني لا يحتج على ذلك ولا يشجب هذه الإجراءات القمعية. كما أن الحزب الشيوعي شعر بوجود استبعاد له في كردستان العراق من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني، بسبب مشاركة الأخير في الحكم من جهة، وبسبب سيطرته على الحكم الذاتي في كردستان العراق ومحاولة إبعاده عن الساحة السياسية من جهة ثانية.
- التصور بأن الدخول مع حزب البعث في تحالف سياسي سيساعد على تلطيف الأجواء السياسية وإجراء تغيير إيجابي لصالح الجماهير في سياسة البعث الحاكم.

أثناء الحوار حول تشكيل الجبهة الوطنية بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث طرح الأخير شروطه للتحالف. وكان الحزب قبل ذاك قد طرح برنامجه لتشكيل الجبهة الوطنية. وفي العام ١٩٧٢ شكل الحزب الشيوعي لجنتين إحداهما لخوض الحوار مع حزب

البعث حول برنامج الجبهة، والأخرى حزبية داخلية لمناقشة مجريات التفاوض والموقف من البرنامج الجبهوي المشترك. استمر الحوار طوال عام تقريباً، وكان الحزب يتردد في القبول بعدة مسائل نشير إلى أبرزها فيما يلي:

- الموقف من انقلاب ١٧–٣٠ تموز، حيث كان حزب البعث يصر في أن يقال عنها أنها ثورة، وكان الحزب الشيوعي يرفض ذلك.
- الموقف من قيادة البعث للجبهة، حيث كان البعث يصر على ذلك باعتباره يقود السلطة، في حين كان الحزب الشيوعي يرفض ذلك، وكان يطالب بالعلاقات المتكافئة في إطار التحالف الجبهوي.
- التعهد بعدم إقامة أي علاقات سياسية مع أي فئة سياسية ترفض حكم البعث وتناضل ضده.
- جعل الجيش حكراً على حزب البعث وتحريم علم الحزب الشيوعي فيه.

وفي فترة الحوار التي بدأت على صفحات الصحف منذ عام ١٩٦٩، كان موقف الحزب الشيوعي من تلك الشروط في البداية هو الآتي:

"إننا لا نتجنى على الحقيقة والواقع إذا قلنا أن الشروط التي يطرحها البعث كأساس لإقامة الجبهة لا يمكن أن تحظى بتأييد الحزب أو منظمة وطنية في العراق بما فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتحالف مع البعث على أساس اتفاقية ١١/آذار/١٩٧٠ ويطمح بجعل هذا التحالف "قاعدة رئيسة للجبهة" ويتطلع إلى توسيعها كي تضم جميع الأحزاب والهيئات الوطنية في العراق. كان ذلك في العام ١٩٧٠. ولكن الكثير من التغيرات قد طرأت على هذا الموقف منذ خريف عام ١٩٧١.

ومنذ أن بدأ الحوار الرسمي في العام ١٩٧٢ والذي استمر أكثر من عام واحد تقريباً، أمكن تغيير مواقف حزب البعث في البعض من تلك القضايا ومواقف الحزب الشيوعي في البعض الآخر التي كان يعير لها حزب البعث اهتماماً خاصاً. إذ كان البعث لا يصر على الكثير من الأمور، خاصة وأنه كان يمتلك السلطة السياسية، وفي يديه مجلس قيادة الثورة الذي تتركز وتتمركز بيديه السلطات الثلاث، فهو الجهة التي تصدر التشريعات، ويمتلك

مجلس الوزراء الذي يتخذ الإجراءات والقرارات وينفذها. وكانت الحياة الدستورية والديمقراطية التي أقر بها حزب البعث في برنامج الجبهة لا تشكل معياراً حقيقياً لمدى جدية البعث في تنفيذها، إذ كان يرى الأمور كلها باعتبارها مسألة مؤقتة بما في ذلك التحالف مع الحزب الشيوعي أو مع أي حزب أو كتلة سياسية أخرى. ومن الجدير بالإشارة أن اللجنة الحزبية التي شكلت لتهيئة الموقف والنقاش حول برنامج الجبهة لم يناقش موقف الحزب من الجيش، إذ كان، كما بدا فيما بعد وليس في حينها، أن المكتب السياسي قد حسم الموقف أثناء وجود عزيز محمد في موسكو بموافقة الحزب على الابتعاد عن العمل في الجيش أو في عموم القوات المسلحة. وهي إحدى الأخطاء الفادحة في ظل حكومة مثل البعث، وليس في ظل حكومة ديمقراطية يتقرر أن يكون الجيش مؤسسة وطنية يشارك فيها الجميع ولكن لا تستثمر للأغراض الحزبية الضيقة أو تستثمر لتحقيق مصالح أي حزب من الأحزاب.

لقد تشكلت الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في العراق بين الحزبين في منتصف تموز العام ١٩٧٣ حيث تم التوقيع على الميثاق وقواعد العمل في الجبهة. جاء ذلك في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة لمدير الأمن العام، ناظم گزار، ضد قيادة حزبه. وكان الرجل أداة التعذيب والقتل المباشرة بيد حزب البعث خلال الفترة المنصرمة.

لم يكن موقف الحزب من المسألتين الأولى والثانية موحداً، وكان الضغط باتجاه القبول الشكلي بالمسألتين لعبور أزمة التحالف. وكان الاتحاد السوفييتي أكثر الضاغطين غير المرئيين، إضافة إلى مجموعة المثقفين في الحزب. وقد أدى ذلك إلى قبول الحزب بقيادة البعث للجبهة والسلطة أولاً، واعتبار ١٧–٣٠ تموز ثورة ثانياً.

لا تكمن إشكالية الجبهة بين الحزبين في هاتين النقطتين فحسب، بل في مجمل التحالف الذي لم يكن يستند إلى أرضية قائمة على مبادئ الحرية والديمقراطية والحياة الدستورية والدولة المؤسساتية، بل على دولة تستند إلى مبدأ تغييب الحريات الديمقراطية والحياة الدستورية والمؤسساتية بالكامل ولا تعترف إلا بالفرد القائد، وأن مجلس قيادة الثورة هو الذي يقود البلاد وبيديه كل السلطات ولا سلطة فوقه، وبالتالي ففي مقدوره التحكم في كل

الأمور، بما في ذلك التحكم بسياسة واتجاهات ومضامين العمل الجبهوي. وكان هذا النوع من النظام الشمولي يعمل وفق مبدأين أساسيين، وهما:

- لا يقبل بمشاركة قوى أخرى في قيادة البلاد ولا يقبل بأنصاف الحلول أو المشاركة في السلطة الفعلية.
- ولا يقبل إلا بقيادة الفرد القائد للبلاد ولا يقبل بمشاركة فعلية من شخص آخر في قيادة الحزب الواحد أو مجلس قيادة الثورة.

وفي حالة حصول أي من الأمرين، فلن يكونا إلا لوقت قصير وإلى حين توفير مستلزمات تغيير الوضع باتجاه الحزب الواحد أولاً وباتجاه الفرد الواحد في قيادة السلطة المطلقة في البلاد والمجتمع ثانياً. ويمكن أن نشير إلى أكثر من حالة في هذا الصدد، منها التحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وإنهائه بسرعة فائقة، والتحالف مع الحزب الشيوعي العراقي والقضاء والتخلص منه بسرعة. وفي الحالتين استخدام العنف والقسوة في التخلص من التحالفين. والحالة الثانية هي العلاقة بين البكر وصدام حسين. كان البكر يقود البلاد بمفرده، وكان صدام حسين يوفر مستلزمات الانقضاض عليه وعلى مؤيديه. وتسنى له ذلك في العام ١٩٧٩ حيث لم تنته سلطة البكر فقط، بل وربما حياة البكر ومؤيديه بشكل عدواني وسادي مريع.

كان على قيادة الحزب الشيوعي العراقي أن تدرك بأن الجبهة التي تشكلت لم تكن سوى أداة بيد البعث للوصول إلى أهدافه الدولية من خلال الحصول على تأييد الحزب الشيوعي، وخاصة في الدول الاشتراكية وحركات التحرر الوطني، وفي سبيل عزله عن حليفه الطبيعي الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الديمقراطية الكردستانية، وعزله عن قاعدته الشعبية تدريجاً من خلال تبويش الأرضية التي يقف عليها الحزب الشيوعي.

لقد أعار الحزب اهتماماً خاصاً بموضوع تأميم النفط والتوسع في قطاع الدولة، أي الاهتمام بالجانب الاقتصادي من التحولات التي كانت تجري حينذاك وبالعلاقات العراقية – السوفييتية، بعيداً عن ربطها العملي، وليس النظري فقط، بالحياة الديمقراطية والدستورية المؤسسية في رسم وتنفيذ سياسة البلاد وحقوق القوميات. وهو واحداً من أكبر الأخطاء

التي ارتكبتها الحركة الشيوعية وليس الحزب الشيوعي العراقي وحده، وبضمنها أحزاب وحكومات البلدان الاشتراكية، في عدم فهم عميق وحقيقي لطبيعة العلاقة الجدلية بين السياسة والاقتصاد، أو بتعبير أدق بين الحياة السياسية الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين السياسات الاقتصادية التي تمارسها الدولة، إذ يمكن أن تفقد السياسات الاقتصادية مضمونها الكامل مهما بدت تقدمية حين تغيب عن البلاد مبادئ الحرية الفردية والحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمؤسسة الدستورية ودولة القانون الديمقراطي. ما تزال تدور في ذاكرتي تبرز كتابات الباحثين السوفييت حول أهمية وتفضيل الإجراءات الاقتصادية والعلاقات مع الاتحاد السوفييتي على الحياة السياسية الديمقراطية. وقد أطلق على هذه الوجهة بـ"طريق التوجه الاشتراكي" أو "طريق التطور اللارأسمالي" بقيادة "الفئات الثورية" للبرجوازية الصغيرة!

وبسبب التحالف مع حزب البعث والموقف من لحزب وسياسته في كردستان تدهورت العلاقة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي إلى حد الصراع واتخاذ الحزب موقف التحالف ضد الحزب الديمقراطي. لق\ حصل في كردستان صراع فريد من نوعه يمكن تحديد معالمه بالمفردات التالية:

- كان هناك صراع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحب البعث على ممارسة السلطة في إقليم كردستان العراق والسيطرة على مؤسسات الحكم الذاتي، في وقت لم يكن قانون الحكم الذاتي قد صدر بسبب خلافات واختلافات حول جغرافية المنطقة وغيرها، وخاصة الموقف من كركوك.
- كان الحزب الشيوعي قد دخل لتوه في تحالف مع حزب البعث، في حين بدأ لتوه الصراع بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني، مما أدى إلى تدهور في العلاقة بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي.
- وكان حزب البعث يصب الزيت على العلاقة المتوترة بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي. ويقيناً أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي قد ارتكبا أخطاءً غير قليلة في العلاقة في ما بينهما التي استطاع البعث أن يستثمرها ليزيد

مـن التـوتر والصـراع والنـزاع وجـر الحـزب الشـيوعي إلى مواقعـه ليقـف ضـد الحـزب الديمقراطي الكردستاني، ولم تكن العملية في مصلحة العراق عموماً.

- وكـان حـزب البعـث يهيـئ الفرصـة للانقضـاض علـى التحـالف والحـزب الـديمقراطي الكردستاني ويفرغ الحكم الذاتي من مضمونه الأساسي باعتباره شكلاً من أشكال حق تقرير المصير. وقد نشأت عن تلك التهيئة اتفاقية الجزائر الغادرة الـتي توجهـت بنصـل الخنجر إلى ظهر الحركة المسلحة في كردستان العراق.
- وبهذا دخل الحزب الشيوعي في معارك عسكرية وسياسية ضد الحركة الكرديـة المسـلحة وضد قيادتها المتمثلة بالملا مصطفى بارزاني والحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني. كمـا تعـرض أعضـاء الحـزب الشـيوعي إلى تعسـف وملاحقـة مـن قـوى الحـزب الـديمقراطي الكردستاني، حيث قتلت مجموعة مـن الكـادر الشـيوعي الـذي كـان قـد أنجـز دراسـته الحزبية في موسكو وعاد إلى الوطن، وكان عددهم ثمانية.

لم تكن علاقة حزب البعث ودية بالحزب الشيوعي العراقي، بل كانت قيادة البعث تسعى إلى تأمين ثلاث مستلزمات في مواجهة الحزب الشيوعي بالرغم من كون التحالف كان قد بدأ لتوه ولم تنتهي السنة الأولى على التحالف، وهي:

١. إضعاف الحزب الشيوعي قدر الإمكان على الصعيد الداخلي من خلال ممارسة سياسات منافسة في شكلها، ولكن ليست مساوية لها في المضمون، وإعطاء مؤشر سياسي إلى أن وجود الحزب ليس ضرورياً ما دام البعث قادراً على حمل ذات الشعارات الـتي يطرحهـا الحزب الشيوعي. وفي هذا الإطار كان الحـديث يجـري عـن الطريـق الثالـث الـذي يسـعى البعث إلى انتهاجه ليمثل الطريق الجديد لحزب البعث والذي صدر بكتاب لطارق عزيز.

٢. إضعاف مكانة ودور الحزب الشـيوعي في حركـة التحـرر الـوطني وفي المنظمـات الدوليـة والحلول محله، سواء أكان ذلك في اتحاد الطلبة أم الشبيبة أم المـرأة أم حركـة السـلام العالمي والحركة النقابية العمالية العالمية. كما كان يسعى إلى إقامة علاقات مع الأحزاب الشيعية في الدول العربية ومساعدتها مالياً لربطها بحـزب البعـث أو الحكـم لتتخلـى عـن دعم الحـزب الشـيوعي في حالـة الضـرورة في الصـراع مـع الحـزب الشـيوعي الـذي كـان متوقعاً.

٣. إضعاف مكانة ودور الحزب الشيوعي في العلاقة مع البلدان الاشتراكية وأحزابها الشيوعية من خلال سياسة تطوير علاقات حزب البعث بتلك الأحزاب، وربط عقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المجزية مالياً بتلك البلدان من خلال موافقتها على عقد الاتفاقيات الحزبية.

كان الغرض من تلك الاتفاقيات والسياسات عزل الحزب الشيوعي العراقي عن وسطه الشعبي، سواء مع الشعب الكردي أم مع أوساط الشعب العربي وبقية القوميات في العراق، وعن وسطه الإقليمي والدولي، إضافة على استمرار عملية تقريم وتقزيم الحزب الشيوعي. وقد حقق حزب البعث والحكم البعثي في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٥–١٩٨٠ مكاسب مهمة على طريق إضعاف الحزب الشيوعي العراقي وتوفير مستلزمات توجيه الضربات السياسية والتنظيمية له دون أن تثار ضجة محلية وإقليمية ودولية حول هذه السياسية الاستبدادية.

في كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٧٤ عقد حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم مؤتمره القطري الثامن وعرض في التقرير السياسي الذي قدمه أحمد حسن البكر الذي تضمن سياسة الحزب الجديدة إزاء الوضع السياسي والاقتصادي الداخلي وإزاء السياسات العربية والإقليمية والدولية. وفي ها المؤتمر طرح البعث خمس قضايا أساسية برزت لاحقاً بصورة عملية في سياساته حتى سقوط النظام، وأعني بها ما يلي:

١. تكريس سلطة البعث وقيادته المركزية الفعلية المنفردة للبلاد والمجتمع، رغم مشاركة ثانوية جداً للحزب الشيوعي العراقي في الحكومة بوزيرين أحدهما للدولة والثاني للري.

٢. الانطلاق من العراق باعتباره قاعدة للوثوب والعمل في الدول العربية على أساس قومي وربط الجانب القطري بالقومي من خلال تنشيط قوى البعث هناك وتحمل مسؤولية إقامة الوحدة العربية.

٣. تطوير وتعزيز القوات المسلحة العراقية وتحديثها وتأمين مستلزمات النهوض بمهمات الأمة العربية من أرض العراق باعتبارها مركز الانطلاق.

٤. استثمار كل الطاقات المتوفرة في العراق لتأمين استخراج وتصدير النفط في أعقاب تأميم بعض أهم مواقع شركات النفط الأجنبية في حقول النفط العراقية، ووضع تلك الأموال في خدمة المهمات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

٥. تنظيم عملة "التنمية الانفجارية" في المجال الاقتصادي التي روج لها البعث وخاصة صدام حسين ومكتب الشؤون الاقتصادية بتوجيه مباشر من صدام حسين، والتي استهدفت في واقع الأمر تحقيق عدة مهمات، وهي:

أ. وضع يد الدول على كامل النشاط الاقتصادي في البلاد والتحكم به مركزياً من خلال مجلس قيادة الثورة.

ب. فتح الأبواب أمام الشركات الأجنبية، وخاصة الشركات الغربية فقامة المشاريع الاقتصادية في مختلف المجالات ودون تخطيط حقيقي مسؤول وموجه.

ت. ضخ المزيد من الأموال لتنشيط السيولة النقدية وتكوين فئات اجتماعية جديدة حديثة النعمة.

ث. البداية الفعلية لبروز أوسع لظاهرة الفساد المالي والوظيفي وفي النهب المشترك لأموال الدولة والمجتمع، وخاصة إيرادات النفط الخام. ولم يقتصر هذا النهب على عائلة صدام حسين ورهطه وجمهرة من أتباعه فحسب، بل انتقل إلى الجيش وإلى أجهزة الدولة العليا وفي محاولة جادة لإفساد السلوك الإنساني العراقي وشراء ذمته عل ى نطاق واسع بمختلف السبل وبصورة هادفة وخبيثة.

ج. التعاقد على إقامة مشاريع صناعية وزراعية أروائية وخدمية، إضافة على المشاريع والقواعد والثكنات والطرق العسكرية بمبالغ طائلة وببذخ كبير يفوق التصور.

ح. فتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستيراد وإغراق الأسواق المحلية بالمزيد من السلع الاستهلاكية والكمالية وتكريس النزعة الاستهلاكية في المجتمع وإلهاء الناس عن توجهات السلطة السياسية الداخلية والعربية والدولية.

خ. وقد اقترنت هذه الوجهة العامة بعملية تضخم غير معهودة في أجهزة الدولة بهدف ربط الناس وأرزاقهم بالدولة من جهة وخلق فئة اجتماعية جديدة ترتبط مصالحها بمصالح الحزب الحاكم ودولة البعث. وكانت هذه السياسة تستنزف موارد مالية هائلة.

ورغم الحديث عن الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في التقرير المذكور باعتباره أحد المكاسب التي يفترض تعزيزها، إلا أن المؤتمر القطر الثامن يعتبر البداية الفعلية لتنظيم عملة التخلص من عدد من القوى السياسية، ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي لم يعد هناك عمل مشترك بينهما، والحزب الشيوعي العراقي، العضو الضعيف الذي انفرد به البعث في الجبهة. وقد جاء في التقرير حول الجبهة ما يلي:

"٤. تعزيز البجهة الوطنية واقومية التقدمية وتطوير نشاطها الوطني في مختلف الميادين، وتمتين العلاقات الجبهوية الكفاحية بين حزب البعث العربي الاشتراكي وأطراف الجبهة والتمسك الحازم والمبدئي والعملي بالطريق السلمي والديمقراطي لحل المسالة الكردية بما فيه التطبيق الشامل لبيان آذار وتحقيق الحكم الذاتي في موعده المقرر ليكون الإطار الديمقراطي الفعال لممارسة جماهير شعبنا الكردي حقوقها ومطامحها القومية المشروعة في إطار الوطن الواحد والأهداف والمصالح المشتركة وتطوير المنطقة الشمالية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل شامل وسريع وبصيغ استثنائية، وصيانة الحقوق والمكتسبات التي تحققت للأقليات القومية المتآخية في البلاد وتطويرها باتجاه تعزيز الوحدة الوطنية والتطور الديمقراطي التقدمي في البلاد"[٦٩]. لقد نقلت هذا النص الطويل نسبياً لسبب أساسي واحد، هو أن العمل الفعلي نحو تخريب المسألتين المذكورتين، القضية الكردية والجبهة الوطنية والقومية التقدمية، والتنصل من الالتزامات الواردة في اتفاقية آذار/مارت ١٩٧٠ وفي ميثاق الجبهة، كان قد بدأ العمل الفعلي فيه مع عقد المؤتمر القطري الثامن ومع صدور التقرير السياسي عنه، بعكس الادعاء بما هو وارد في

---

٦٩ حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن. القطر العراقي. كانون الثاني ١٩٧٤. بغداد. مطابع دار الثورة. ص ٢١٦.

هذا البيان، حيث تمت صياغة هذه الفقرة بلغة أقرب ما تكون إلى الخطاب السياسي للحزب الشيوعي العراقي.

وبهذا الواقع الجديد انتقل الحزب الشيوعي العراقي في علاقته مع البعث والحكم إلى الفترة الثانية، أي الفترة بين ١٩٧٥-١٩٧٩/١٩٨٠ والتي لها خصائصها التي سنبحث بها لاحقاً.

المبحث الثاني

سياسات ومواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني إزاء حزب البعث وحكمه وسياساته في العراق

كانت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني لها تجربتها الغنية في العلاقة مع حزب البعث العربي الاشتراكي ومع سياساته إزاء المسألة الكردية وحقوق الشعب الكردي قبل ثورة تموز ١٩٥٨ وما بعدها وفي أعقاب التحالف الفوقي بين الحزبين وقوى أخرى لإسقاط حكومة الجمهورية الأولى، حكومة عبد الكريم قاسم. كما تعرفت قيادة الحزب وقيادة الثورة الكردية على مواقف البعث من القضية الكردية والحياة الديمقراطية والحريات العامة في أعقاب سقوط نظام البعث الأول ومجيء حكومة عبد السلام محمد عارف ومن بعده حكومة أخيه عبد الرحمن محمد عارف. وأخيراً عاش الشعب الكردي وقيادته السياسية ممارسات حكومة البعث الجديدة في أعقاب سقوط نظام حكم عارف حتى قبل فترة وجيزة من عقد اتفاقية آذار/مارت ١٩٧٠. ثم تكونت لهما تجاربها الجديدة بعد التوقيع على هذه الاتفاقية.

اتخذ حزب البعث العربي الاشتراكي موقفاً واضحاً وصريحاً من مطالب الشعب الكردي الأساسية التي كانت ترفض من حيث المبدأ وفي الممارسة العملية عدة مسائل جوهرية، نشير في أدناه إلى أهمها:

- حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه.

- حقـه في إقامـة الحكـم الـذاتي في ظـل جمهوريـة عراقيـة ديمقراطيـة باعتبـاره الشـكل المناسب لحق تقرير المصير في تلك المرحلة.
- حقه في اقتسام السلطة والموارد المالية على أسس عقلانية يتم الاتفاق عليها.
- اعتبار مدينة كركوك وخانقين وسنجار جزءاً من جغرافية كردستان وتعود للحكم الذاتي الذي يراد إقامته في إقليم كردستان العراق.
- حقه في استخدام اللغة الكردية باعتبارها اللغة الرسمية الثانية في العراق والأولى في إقلـيم كردستان العراق.

وكان حزب البعث في أفضل الحالات يعلن موافقتـه علـى إقامـة إدارة لامركزيـة في ثـلاث محافظـات كردسـتانية هـي أربيـل والسـليمانية ودهـوك، والـتي كانـت تـدور في أذهـان وتصريحات بعض قياديي البعث "المتساهلين" مع القضية الكردية، أي أنهـم وافقـوا علـى المقترح الذي قدمه الدكتور الراحل عبد الـرحمن البـزاز في مشـروعه في العـام ١٩٦٦ والـذي كان قد طرحه في محاضـرات لـه في معهـد الدراسـات العربيـة العاليـة في القـاهرة بـدعوة مـن إدارتها في العام ١٩٥٤.[٧٠]

وكان هذا الموقف الشوفيني الرافض لمطالب الشـعب الكـردي يصـطدم بموقـف قـوي صارم وعادل من جانب قيادة الشعب الكردي الوطنيـة الـتي تمثلـت في الحـزب الـديمقراطي الكردستاني وبالحركة المسلحة وقوات البيشمرگه وقيادة البارزاني لها، ولكنهـا مسـتعدة في الوقت نفسه على الدخول بحوار لإيجاد الصيغ التفصيلية المناسبة حول بعض القضايا.

---

٧٠ البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال إلى الاستقلال. الطبعة الرابعـة. لنـدن. دار الـبراق. ١٩٩٧. ص ٢٠٩–٢١٩.

ملاحظة يشير الكاتب والسياسي العراقي السيد أحمد الحبوبي في مقدمة الطبعة الرابعة لكتاب الأستاذ الدكتور البزاز حول مصير البزاز في عهد البعث الثاني إلى أن الراحـل البـزاز "... ولأنـه غـير صـدامي ويؤمن بالحوار طريقاً إلى فهم الصـحيح فقـد عـاد إلى العـراق بعـد انقـلاب ١٧ تمـوز ١٩٦٨ رغـم نصـح الناصحين بعدم العودة وراح يزاول مهنة المحاماة ولكـن رجـال الانقـلاب الجديـد لم يمهلـوه فـاعتقلوه وعذبوه ولم يطلقوا سراحه إلا بعد أن ُشل جسـده وفقـد النطـق ونقـل إلى لنـدن للعـلاج ولكـن روحـه الطاهرة فاضت إلى بارئها". راجع المصدر السابق ص ٨.

كان الحزب الشيوعي العراقي يساند باستمرار قضية الشعب الكردي في مطلبه الخاص بحق تقرير المصير والحكم الذاتي وإشاعة الديمقراطية في العراق. كما كانت الحركة الديمقراطية تساند ذلك أيضاً.

وانطلاقاً من تجربة قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني كان الحزب حذراً من سياسة البعث ومن تصريحات قادته التي كانت تؤكد رغبة البعث في إيجاد حل سلمي وديمقراطي للقضية الكردية، في وقت كانت سياسة حزب البعث تراوح في مكانها، وكذا الحكومة البعثية.

بعد ثلاثة أيام من نجاح انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ تحرك رئيس الوزراء الجديد، عبد الرزاق النايف، وشريك حزب البعث في تنفيذ الانقلاب، باتجاه إقامة علاقة مع قيادة الثورة ودعوتها للحوار لإيجاد حل سلمي للمسألة الكردية. ففي العشرين من شهر تموز توجه الراحل السيد صالح اليوسفي إلى البارزاني وهو يحمل رسالة رئيس الوزراء التي تدعوه إلى تسمية وزيرين من أجل المشاركة في تشكيلة الوزارة الجديدة. استجاب البارزاني ونسب السيدين محسن دزيي وإحسان شيرزاد. ولكن سرعان ما وقع انقلاب الثلاثين من تموز ١٩٦٨ ضد النايف والداوود من جانب قيادة حزب البعث وشكلت وزارة جديدة أدخل فيها الوزيران إضافة إلى الوزير الجديد طه محي الدين معروف، وهو من مؤيدي المكتب السياسي المنشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الثورة الكردية[٧١]. مما أدى إلى رفض البارزاني المشاركة في الوزارة وسحب مرشحيه.[٧٢] لقد كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يعتبر مجموعة المكتب السياسي قد خانت الثورة ومشاركتها قوات الحكومة منذ فترة عارف في النضال ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني والثورة الكردية، في حين كانت تتحدث جماعة المكتب السياسي القديم بأن البارزاني قد تسلط على الحزب وأن الشرعية في الحزب تعود إلى المكتب السياسي بأكثرية أعضائه.

---

٧١ الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦-٢٠٠١. ط ١. بيروت-لبنان. مؤسسة البلاغ. ٢٠٠١. ص ١٧٠/١٧١.

٧٢ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. ثورة أيلول ١٩٦١-١٩٧٥ مع ملحق وثائقي. أربيل. دار ئاراس للطباعة والنشر. ٢٠٠٢. ص ٢٠٤.

أقام حزب البعث علاقة طيبة مع جماعة المكتب السياسي السابقة للحزب الديمقراطي الكردستاني التي حصل الانفصال بين المجموعة وقيادة ملا مصطفى البارزاني للحزب منذ النصف الأول من الستينات، وبشكل خاص في العام ١٩٦٤. وكان السيدان إبراهيم أحمد وجلال طالباني على رأس المجموعة السياسية التي شكلت فيما بعد الاتحاد الوطني الكردستاني. وكان المحامي السيد مام جلال الطالباني يصدر جريدة سياسية تحت اسم "النور". وكان حزب البعث يحاول استخدام ورقة هذه المجموعة السياسية بهدف المساومة على القضية الكردية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، خاصة وأن هذه الجماعة لم تكن دون تأييد من جمهرة واسعة من المثقفين والطلبة الكرد في داخل البلاد وخارجه. ولكن لم يتسن للبعث لعب هذه الورقة وفشل في ممارستها. ولكن شهدت الفترة التي سبقت اتفاقية آذار/مارت ١٩٧٠ صراعات متفاقمة ونزاعات دموية وخاصة في الأعوام ١٩٦٦-١٩٧٠. والتي سنتحدث عنها في مكان آخر من هذا الكتاب. وأحياناً كانت تحصل المعارك بين الطرفين وبمشاركة القوات الحكومية إلى جانب طرف المكتب السياسي القديم.

كانت قيادة الثورة، وخاصة ملا مصطفى البارزاني، لا تثق بقيادة البعث وتخشى الاتفاق معها، إذ لا حرمة لأي اتفاق يعقد البعث مع القوى الأخرى، إذ سرعات ما يتخلى عنه ويسعى إلى فرض تصوراته على الجميع. كان البارزاني، قائد الثورة الكردية، يربط بصورة عقلانية وواعية بين قضيتين نتيجة التجارب المريرة التي مرَّ بها الشعب الكردي والبارزاني ذاته، بين السياسة العامة إزاء العراق وبين الموقف من القضية الكردية. فقد جاء في تصريح مهم جداً أدلى به إلى جريدة اللوموند الفرنسية بتاريخ ١٩٦٨/٨/٤، أي بعد الانقلاب الثاني الذي نظمه البعث ضد النايف والداوود، ما يؤكد على رؤيته الواضحة لهذه العلاقة، العلاقة بين النظام الديمقراطي وحل المسالة الكردية سلمياً وديمقراطياً، إذ جاء فيه ما يلي: "طالما ظلت الدكتاتوريات العسكرية تتعاقب على الحكم في بغداد لن يكون حل مشكلتنا ممكناً، فالحقوق القومية للأكراد ووحدة الدولة العراقية لن تتأمن إلا في ظل الديمقراطية الحقيقية. وهذه الديمقراطية أن توجد إلا عندما تتفق جميع التنظيمات

السياسـية علـى العمـل معـاً لتحقيـق مصـلحة جميـع الفئـات الـتي يتـألف منهـا الـوطن العراقي"[٧٣].

كانت قيادة الثورة قد أعدت، واقتراناً بهذا التصريح، وجهة نظرهـا بشـأن الموقـف مـن القضية الكردية والسياسة العراقية، والتي تضمنت النقاط التالية:

١. اشتراك الپارتى في الحكومة بأربع حقائب وزارية على أن يستبعد من الـوزارة أي عنصـر معادٍ للثورة بما فيه تنظيم المكتب السياسي.

٢. أن يكون الحكم ائتلافياً، ويضم ممثلين من كافة الفئات الوطنية المخلصة.

٣. إصدار بيان من قبل الحكومة بحل القضية الكردية، على أن يكـون الحـد الأدنـى للحـل هو ما جاء في بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦.

٤. إصـدار عفـو عـام عـن جميـع المحتجـزين والسـجناء السياسـيين في كافـة السـجون والمعتقلات.[٧٤]

وحين لم تسفر تلك الاتصالات عن نتائج إيجابية وتحـول البعـث صـوب مغازلـة جماعـة المكتـب السياسـي السـابق بقيـادة إبـراهيم أحمـد وجـلال الطالبـاني، وتصـاعد عمليـات الاحتكاك العسكري بين قوات المكتب السياسي وقـوات الثـورة الكرديـة، إضـافة إلى إغـلاق جريدة التـآخي الناطقـة باسـم الحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني في ١٩٦٨/١١/١١ وتحشـيد القوات المسلحة في مناطق كردستان وتقديم الدعم العسـكري واللوجسـتي لجماعـة المكتـب السياسي السابق، قررت قيادة الثورة الكردية ممارسة أساليب أخرى ضـاغطة علـى قيـادة البعث ومجلس قيادة الثورة.

توجه سعي الحزب الديمقراطي الكردسـتاني وقيـادة الثـورة صـوب فـرض المفاوضـات على الطرف الحكومي مـن خـلال تكثيـف العمليـات العسـكرية الـتي تلحـق أضـراراً بسـمعة الحكومـة وقـدراتها العسـكرية علـى الصـعيد الـداخلي، وكـذلك بسـمعتها علـى المسـتويين

---

٧٣ الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ١٧٢/١٧١.

٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٢.

الإقليمي والدولي. وكان على القيادة الكردية أن تختار مواقع مهمة تمس العصب الحساس في الدولة، أي الجانب الاقتصادي والمالي المرتبط باستخراج وتصدير النفط الخام وما يدره من إيرادات سنوية على العراق.

فنظمت بعض العمليات العسكرية، ومنها بشكل خاص الهجوم العسكري الذي شنته قوات البيشمرگه على (معمل التركيز) في بابا گرگر التابع لمحافظة كركوك.[٧٥] ويشير السيد مسعود البارزاني في كتابه الموسوم "البارزاني والحركة التحررية الكردية"، الجزء الثالث، إلى أن العملية التي نفذت في ١-٢ آذار/مارت ١٩٦٩ قد حققت نجاحاً تاماً حيث تصاعد لهيب هائل بلغ عنان السماء من معمل التركيز واعترى المدافعين إرتباك عظيم ... وكان الهدف منها إحداث تأثير معنوي أكثر من إيقاع أضرار مادية.وكانت الرسالة واضحة للنظام بأن يد الثورة الكردية تستطيع أن تطال أهم مصدر اقتصادي حيوي يعتمد عليه"[٧٦].

وبدلاً من أن يعمد النظام إلى تكثيف الاتصال والحوار، قرر البدء بخوض المزيد من المعارك ضد الحركة الكردية المسلحة. فحصلت الكثير من المعارك على امتداد الفترة الواقعة بين شباط ١٩٦٩ ونهاية العام، منها، كما وردت في كتاب السيد مسعود البارزاني، منها القتال في شهرزور وحلبچه ومعركة دوكان التي تحمل الكرد فيها خسائر بشرية غير قليلة، إضافة على مجازر الحكومة ضد سكان قريتي دَكان وصويا وحي زيوكه في عقرة. كما يشير إلى المعارك التي دارت في منطقة گرميان وقَرَداغ وشوان وشيخ بزيني وأغجلر، إضافة إلى معارك دشت أربيل، التي شاركت فيها القوات الحكومية وجماعة المكتب السياسي القديم. ويذكر الكاتب إلى عدد آخر من لمعارك حيث كان النصر فيها لقوات البيشمرگه مثل معركة مرگه، حيث سقط ٢٣٠ قتيلاً وإغراق ناقلتين برمائيتين وتدمير الكثير من الأرزاق والأعتدة، إضافة إلى الجرحى. ثم يتطرق الكاتب إلى معركة پيرمگرون

---

٧٥ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٠٩.

٧٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٠.

ومعركة الالتفاف على جبل سورداش، حيث كانت كلها نجاحات لقوات الپيشمرگه وتحملت القوات الحكومية وقوات جماعة المكتب السياسي القديم وقوات الجحوش خسائر كثيرة.[٧٧]

لقد كانت هذه المعارك ونتائجها نقطة التحول في موقف الحكومة صوب التحري عن حل سلمي، ولو مؤقت، للقضية الكردية. وكان مثل هذا الموقف يحتاج إلى قفزة موانع فكرية وسياسية لحزب البعث على المستوى المحلي والعربي والدولي، ولكنه كان مجبراً عليها، خاصة وأنه كان يبيت من حيث المبدأ درباً آخر حين تتوفر مستلزمات الحل العسكري المنشود من قبل قيادة البعث. كان بدء الحوار مع قيادة الحركة الكردية المسلحة والحزب الديمقراطي الكردستاني مناسباً لحزب البعث لعدة عوامل أساسية، وهي:

- عجز القوات المسلحة العراقية عن تحمل خسائر جديدة وعلى مواجهة الضربات العسكرية لقوات الپيشمرگه في كردستان العراق، والتيقن من عدم قدرتهم على إحراز النصر.
- النقص المتزايد في العتاد والسلاح لمواجهة متطلبات المعارك المستمرة.
- التيقن من عدم قدرة مجموعة المكتب السياسي القديم على مساعدتهم في إحراز النصر على قيادة ثورة ايلول/سبتمبر ١٩٦١ التي أصبحت لها جماهيرية عالية وتأثير أوسع، إضافة إلى تعرض قوات جماعة المكتب السياسي لضربات قاسية وسقوط الكثير من القتلى والجرحى في صفوفهم.
- تزايد النشاط السياسي للقوى القومية المناهضة لحزب البعث من أمثال عبد الغني الراوي وعبد الرزاق النايف والداوود وتعاونهم مع السيد مهدي الحكيم وبدعم إيراني واسع لقيادة انقلاب عسكري ضد البعث.[٧٨] ورغم الكشف عن المحاولة وضربها واعتقال مؤيديها في العراق، فأن البعث أدرك بأن هذه المحاولات سوف لن تتوقف إن تواصل

---

٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٣–٢٢٢.

ملاحظة: من أجل الحصول على معلومات أوسع حول هذه المعارك ونتائجها، يمكنه العودة إلى كتاب السيد مسعود البارزاني المشار إليه في أعلاه، الجزء الثالث منه.

٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٢–٢٢٣.

القتال في كردستان وتزايد الخسائر المادية والبشرية وعجز الميزانية لحكومية عن الإيفاء بمتطلبات خوض الحرب ضد الشعب الكردي. ولا يمكن استبعاد أن تكون المملكة السعودية ضد تلك المحاولة أيضاً بسبب العلاقة الحميمة بين عبد الغني الراوي وحكام السعودية. كما لا يمكن استبعاد أن يكون لإسرائيل نصيب في ذلك بسبب العلاقات السياسية والعسكرية المعروفة بين إيران وإسرائيل ومحاولة إيران التوسط لإقامة علاقات بين إسرائيل والحرجة التحررية الكردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني.

- سعي صدام حسين، باعتباره الأمين العام المساعد للقيادة القطرية ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة، إلى تكريس وتعزيز موقعه في القيادة القطرية لحزب البعث وفي مجلس قيادة الثورة، إضافة إلى موقعه في القيادة القومية لحزب البعث، خاصة وأن المنافسة بين الكوادر القيادية لهذا الحزب كانت شديدة، إضافة على الصراع بين الجناح المدني والجناح العسكري في الحزب والقوات المسلحة، رغم عدم بروزها على سطح الأحداث. ويؤكد ذلك ما قاله صدام حسين إلى الملا مصطفى البارزاني بعد أن طلب الانفراد به حيث استمر ثلاث ساعات حول أهمية الوصول إلى حل سلمي للمسألة الكردية، إذ جاء في كتاب السيد مسعود البارزاني بهذا الصدد ما يلي:
- "طلب مني صدام أن أكون عوناً ليتقوى مركزه في القيادة عندهم وأنه مستعد لحل المشكلة الكردية على أساس الحكم الذاتي"[٧٩].
- كما أن إيجاد حل سلمي للقضية الكردية على أساس الحكم الذاتي سيرضي الحزب الشيوعي، الذي كان يشارك حتى ذلك الحين بقوى الثورة الكردية، ويرضي القوى الديمقراطية والتقدمية في البلاد، وبالتالي فأن الفرصة كانت مواتية لصدام حسين أن يتقدم إلى أمام ويكتسح أمامه جميع أعضاء قيادته ويفرض نفسه عليهم جميعاً.

ولا شك في أن بدء الحوار بين الحكومة والحركة الكردية كان مناسباً للقيادة الكردية والشعب الكردي، إذ غالباً كان مسعى الكرد سلمياً، إلا أن الحكومات المتعاقبة كانت

---

٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٥.

ترفض الاستجابة لحقوق الشعب الكردي وتفضل السلاح على الكلمة ولغة الحوار. وكان الموقف للكرد مناسباً لثلاثة أسباب، وهي:

- إحراز مكاسب جديدة للقضية الكردية تفرض على نظام استبدادي وقومي شوفيني جائر، الاعتراف للشعب الكردي ببعض حقوقه القومية.
- يمنح القيادة الكردية شعبية جديدة ويكسب لها قوى جديدة، إضافة على أنها تمنح الشعب الكردي والپيشمرگه إمكانية الاستراحة من القتال والتهيؤ للمستقبل واحتمالاته المختلفة.
- التخلص من جماعة المكتب السياسي التي تعمل بحرية نسبية في بغداد وتتعاون مع قيادة حزب البعث، ولها قوات مسلحة في كردستان، إذ أن صدام حسين أعطى وعداً للقائد البارزاني بنزع سلاحهم والكف عن التعاون معهم، حيث ورد ضمن ما ذكره البارزاني من حديث صدام حسين، ما يلي:

" وقطع على نفسه عهداً ينزع سلاح المرتزقة كافة وبدون تمييز. وطلب منّا عدم التعرض بسوء للمرتزقة بعد نزع سلاحهم. ومما قاله إننا لا نطالبكم بتسليم الأسلحة الخفيفة بل مستعدون لإعطائكم كل ما تطلبون منها. إلا أننا نتوقع منكم أن تسلموا لنا الأسلحة الثقيلة بعد توقيع الاتفاق. ووعد بأن يحتفظ بقسم من الپيشمرگه باسم حرس الحدود"[٨٠].

في ضوء ذلك كان الحوار مفيداً من الناحيتين التكتيكية والاستراتيجية للشعب الكردي وقيادته السياسية والعسكرية.

إن العودة إلى الوثائق الخاصة بهذه الفترة يجد الباحث فيها ما يؤكد أن القيادة الكردية كانت تسعى إلى عدد من النقاط الأساسية التي كانت تطرح باستمرار لغرض الاتفاق وحل المسالة الكردية بالطرق السلمية التفاوضية، منها بشكل خاص:

---

٨٠ نف المصدر السابق. ص ٢٣٥.

- الحصول على ضمانات لتنفيذ الاتفاقيات التي تعقد بين الطرفين، إذ لم تكن هناك ثقة متبادلة[٨١].
- الاعتراف بحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي وإصدار قانون يتفق عليه بشأنه، وكل ما يرتبط بهذا الحقوق من شؤون، سواء أكان بالنسبة للغة الكردية أو الدوائر الحكومية في إقليم كردستان ...الخ.
- إقرار اعتبار كركوك وخانقين وسنجار جزءاً من إقليم كردستان، أي ضمن الحكم الذاتي.
- إطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وإعادة المفصولين إلى وظائفهم.
- التخلي عن دعم جماعة المكتب السياسي السابق، إضافة إلى التخلي عن قوات الجحوش[٨٢].
- مسألة الإعاشة خلال فترة الاتفاق.[٨٣]

لقد كان الحوار قد بدأ فعلاً بين الطرفين واستثني منه الحزب الشيوعي العراقي، رغم كونه كان طرفاً في القوى المسلحة المكافحة في كردستان العراق، إذ كان البعث يرفض مثل هذه المشاركة ويريد أن يكون الحل بين الطرفين فقط. وقد تفهمت قيادة الحزب ذلك ولم ترغب بتعقيد لوحة الحوار، بل ساندت موقف قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والثورة والملا مصطفى البارزاني مؤيدةً قرار البارزاني بخوض الحوار مع حزب البعث والحكم وإيصاله إلى نتائجه المطلوبة.

كان صدام متعجلاً الوصول إلى قرار بهذا الصد، ولهذا تكثفت المفاوضات وسافر صدام إلى كردستان التقى بالبارزاني. وقبل ذاك كانت وفود بعثية حزبية وحكومية تصل إلى كردستان وأخرى كردية تصل إلى بغداد لتنضج الاتفاق بين الطرفين. ولعب عزيز شريف،

---

٨١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٨. رسالة الراحل السيد دارا توفيق إلى الملا مصطفى البارزاني.

٨٢ المصدر السابق نفسه ورسالة دارا توفيق.

٨٣ المصدر السابق نفسه. رسالة دار توفيق.

الذي كان مسانداً للقضية الكردية وحقوق الشعب الكردي، بعد أن طلب منه أحمد حسن البكر العودة إلى بغداد للتوسط بين الحركة الكردية والحكومة العراقية، وبعد أن دعم السوفييت جهود عزيز شريف بهذا الخصوص.

ورغم الاختلاف بين مشروعي الحكم الذاتي لقيادة الثورة الكردية ومجلس قيادة الثورة وانقطاع المفاوضات لفترة، إلا أن تدخل السوفييت عبر السفير السوفييتي في بغداد ومبعوث الرئيس السوفييتي يفگينى بريماكوف، وكذلك عبر الأستاذ عزيز شريف، صديق الشعب الكردي والقيادة الكردية وصديق السوفييت، قد ساعد على تقريب وجهات النظر والتوصل إلى حل معين بشأن نقاط الاختلاف والخلاف، إذ أن بعضها بقي عالقاً إلى حين آخر.[٨٤] .وتم الاتفاق بسرعة نسبية وتمت تهيئة بيان الحادي عشر من آذار/مارس ١٩٧٠، الذي تضمن الموافقة على إقامة الحكم الذاتي في إقليم كردستان وأن القانون الخاص بذلك يفترض أن يقر بعد أربع سنوات من تاريخ التوقيع على بيان ١١ آذار. وقد عمت الفرحة في جميع أنحاء العراق، رغم عدم ثقة الغالبية العظمى من مؤيدي الحكم الذاتي من العرب والكرد بصدق نوايا البعث. (راجع الملاحق رقم حول مشروع الحكم الذاتي الحكومي ومشروع الحكم الذاتي الذي قدمته القيادة الكردية، إضافة إلى بيان الحادي عشر من آذار/مارت ١٩٧٠). وكانت النقاط العالقة كثيرة، كما يتبين ذلك من قراءة المشروعين والتي ستطفو على سطح الأحداث في فترة لاحقة حين أصر البارزاني على تطيقها، في حين رفضها صدام حسين. وابرز تلك النقاط: "الموقف من عائدية محافظة كركوك لإقليم كردستان العراق، تحديد منطقة الحكم الذاتي، الاشتراك الفعلي من قبل ممثلي الثرة الكردية في السلطتين التشريعية والتنفيذية، الموقف من عودة الأجهزة الأمنية إلى المناطق الخاضعة للثورة الكردية ودورها هناك، حرية الپارتى في ممارسة النشاط الحزبي بين الأكراد من منتسبي القوات المسلحة التي أصبح العمل الحزبي فيها حركاً على الحزب الحاكم"[٨٥].

وأضيف إلى الوزارة خمسة وزراء كرد هم السادة صالح اليوسفي وزيراً للدولة، ومحمد محمود عبد الرحمن (سامي) وزيراً لشؤون الشمال، ونوري شاويس وزيراً للأشغال، ونافذ

---

٨٤ الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ١٧٩.

٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٠/١٨١.

جلال حويزي وزيراً للزراعة[٨٦]، وإحسان شيرزاد وزيراً للبلديات.[٨٧] ومنه يبدو أن هذه الوزارات لا تشكل أهمية كبيرة بالمقارنة مع الوزارات الأساسية كالخارجية والداخلية والدفاع والمالية التجارة الخارجية والصناعة. ومع ذلك فالمشاركة ذاتها كانت لها أهمية خاصة في أعقاب صدور البيان المذكور وأهميته التاريخية للشعب الكردي. كما صدرت جريدة التآخي ثانية.

يشير السيد مسعود البارزاني إلى موضوع الاتفاقية وصدام حسين فيقول:

"ليس بوسعي وأنا بصدد هذا الحدث العظيم في تاريخ الشعب الكردي أن أغفل الشجاعة والجدية التي أبداها صدام حسين في هذا المجال ولا بدوره المركزي من الجانب الحكومي في إخراج هذا الاتفاق إلى حيز الوجود.

لأول مرة في التاريخ الحديث جرى الاعتراف بوثيقة قانونية من دولة ذات سيادة بحقوق الشعب الكردي السياسية لا سبيل إلى طمسها ولا حجبها وستبقى إلى الأبد، لا يمكن الانتقاص من قيمة القرار الذي تتضمنه. كان اتفاق الحادي عشر من آذار للعام ١٩٧٠ حلاً تقدمياً عادلاً للمشكلة الكردية ونصراً عظيماً للشعب العراقي عموماً والشعب الكردي خصوصاً وفوزاً عظيماً للحزب والثورة. ولم يكن فيه أي عيب أو قصور إلا أنه تعثر عند التنفيذ. وعليّ أن اقر هنا أن مسؤولية تعثره تقع على عاتق الطرفين، علينا وعلى الجبهة الحكومية، لكن ليس على سبيل المناصفة فنصيب الجهة الحكومية من التنكر للاتفاق كان أكبر من نصيبنا نحن"[٨٨].

من النبل بمكان أن يعترف الإنسان بجرأة وجدية خصمه أولاً، وبأن حزبه وقيادته تتحمل مسؤولية تعثر التنفيذ أيضاً ثانياً، رغم الدور الأكبر الذي تتحمله الحكومة العراقية المركزية.

---

٨٦ توفي السيد الوزير نافذ جلال حيزي إثر حادث سيارة حصل له في ١٩٧٢/٧/١٠، وحل محله في الوزارة السيد محسن دزئي.

٨٧ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٤٩.

٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٣.

لا يجوز التقليل من هذا المكسب الكبير الذي جاء ثمرة نضال الشعب الكردي على مدى عقود كثيرة وتقديم أغلى التضحيات في سبيل ذلك، إضافة إلى تضحيات الشعب العراقي وقواه الديمقراطية على هذا السبيل. وأن هذا النصر كان البداية لما تحقق اليوم من مكاسب مشروعة وعادلة للشعب الكردي. إلا أن هذا الاعتراف بالجرأة والجدية لصدام يفترض فيها أن لا تخفي عدة حقائق جوهرية تمس موقف صدام حسين، وأعني بها:

- إن صدام حسين ومنذ البدء كان في أزمة سياسية حادة ومستفحلة حين أدرك بان لا حل له سوى التفاوض والقبول بحل معين.
- إن الموافقة على إقامة الحكم الذاتي في إقليم كردستان جاءت وفق رؤية تكتيكية صارمة وواضحة لاستراتيجية بعيدة المدى لا تقيم وزناً لهذا الحكم.
- أن حزب البعث لا يقيم تحالفات سياسية سوى تلك المؤقتة التي تنتهي بانتهاء الظروف التي أنتجتها.
- وأن حزب البعث وصدام حسين لا يقبلان باقتسام السلطة على صعيد العراق كله، بل أن القبول به لن يكون مستمراً بل مؤقتاً وتأمين مستلزمات تغييره الوضع لاحقاً.
- العمل من أجل عقد تحالفات أخرى تقود إلى إلغاء التحالف السابق.
- العمل من أجل إفراغ الحكم الذاتي من محتواه الأساسي، إضافة على كونه لم يكن مقترناً بالاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرر مصيره.

وقد برهنت الحياة على أن صدام لم يكن جاداً ولا منفرداً بالموقف من الحكم الذاتي، بل كان رؤية مشتركة للعدد الأكبر من القيادة البعثية المدنية، على أمل أن يبقى هذا الحل مؤقتاً، إذ سرعان ما بدأ العمل لنسفه، سواء بالتآمر على حياة البارزاني، أم على مضمون الحكم الذاتي، أم باتجاه ووسائل تنفيذه. وأن الظروف المعقدة التي كان يمر بها البعث هي التي أفرزت هذا الحل ودفعته إلى الواجهة. ومع ذلك أتفق في واقع أن هذا المكسب الذي انتزع حقاً، لم يعد في مقدور أحد أن ينتزعه، بل تحقق اليوم ما يفوق ذلك بكثير وفي ظروف أخرى، ولكن ما تحقق اليوم بني على أساس مكسب عام ١٩٧٠. ودون أدنى ريب فقد ارتكبت القيادة الكردية في حينها العديد من الأخطاء التي ساهمت في تعقيد اللوحة

وأضعفت تحالف القوى الديمقراطية العراقية في مواجهة البعث وتسلطه، ومنها الموقف من الحزب الشيوعي العراقي عموماً ومن تنظيم الحزب الشيوعي في كردستان على وجه الخصوص، إضافة إلى الموقف المتشدد الذي يرفض أي وجود لأي قوى سياسية خارج إطار الحزب الديمقراطي الكردستاني وقواه المسلحة في كردستان، في ما عدا الحزب الشيوعي باعتباره حزباً عراقياً ولم يكن حزباً كردستانياً أو كردياً بحتاً.فالموقف من جماعة المكتب السياسي والحرب التي لا هوادة فيها ضدها كانت شديدة الوطأة على مناضلي تلك المجموعة التي اعتبرت منشقة ولا مكان لها في كردستان وفي النضال المنفرد. وهي نظرة ضيقة في العمل السياسي. ولا شك في أن الحزب الشيوعي العراق قد ارتكب بعض الأخطاء المبدئية التي كلفته غالياً، سواء في الموقف من الحزب الديمقراطي الكردستاني والثورة الكردية، أم في الموقف من التحالف مع حزب البعث.

وأرى ضرورة تأكيد حقيقة مهمة في مجرى الحوار بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الثورة من جهة، وحزب البعث ومجلس قيادة الثورة من جهة أخرى، بروز اتجاهين في قيادة الحزب الديمقراطي وقيادة الثورة من جهة، واتجاهين متباينين في الأسلوب، ولكنهما متفقان بالهدف، في مجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث وقواهما العسكرية.

ففي الوقت الذي كان القائد البارزاني لا يثق بالبعث وسياساته ومواقفه ويتجنب الاتفاق السريع معه، ومعه إدريس البارزاني، كانت غالبية أعضاء المكتب السياسي تتخذ موقفاً آخر يدعو إلى مواصلة المفاوضات والخروج بها إلى نهايتها المرجوة. ضمت هذه المجموعة السادة مسعود البارزاني وحبيب محمد كريم ومحمود عثمان ومحمد محمود عبد الرحمن (سامي)[٨٩]. ولكن هذه المجموعة لا يعني بأي حال أنها كانت تثق بوعود واتفاقات أو نوايا البعث إزاء المسألة الكردية، ولكنها كانت تنطلق من تقديرها للظروف السياسية التي تمر بها الحركة وعموم العراق حينذاك.

وفي الطرف الأخر كان حزب البعث قد انقسم على مجموعتين إحداهما ترى ضرورة الاتفاق مع القيادة الكردية لتجاوز أزمة الحكم والحزب حينذاك والمصاعب التي تواجه

---

٨٩ الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ١٨٢/١٨٣.

الحكومة داخلياً وإقليمياً ودولياً، وفيما بعد يمكن اتخاذ إجراءات أخرى. وكان على رأس هذا الاتجاه أحمد حسن البكر وصدام حسين وعبد الخالق السامرائي ومجموعة أخرى من المدنيين بشكل خاص. أما الجماعة الثانية فكانت تتمثل بالجماعات العسكرية التي كانت لا ترى فائدة من المفاوضات وعلى الحكومة أن تمارس القوة لتصفية الحركة الكردية المسلحة. وقد تسنى لصدام النجاح في إمرار مشروعه بدعم من القيادتين القطرية والقومية على أمل تصحيح المسار في فترة لاحقة.

وفي أعقاب التوقيع على بيان آذار ١٩٧٠ مارس البعث سياستين متعارضتين على الصعيد الداخلي إزاء الحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة، وإزاء الحزب الشيوعي العراقي من جهة ثانية. وهي التي ساهمت في دق إسفين الخلاف بين الحزبين لصالح حكم البعث. فقد بدأ البعث بتنفيذ أولي لبعض المطالب المتفق عليها وذات الطبيعية التكتيكية لكسب المواطنات والمواطنين إلى جانب الحكم، ومنها:[٩٠]

- الاعتراف بالأمر الواقع القائم على الأرض بقيادة البارزاني للثورة ولشعب كردستان باعتباره الممثل الوحيد للقومية الكردية في العراق. وقد ساعد هذا القرار على اضطرار البعث في التخلي عن التعاون مع جماعة المكتب السياسي السابق، وإلى اندماج المجموعة بالحزب الديمقراطي الكردستاني الأم. ويشير السيد مسعود البارزاني إلى صدور عفو عن أعضاء المكتب السياسي وعودتهم للحزب ثانية.
- انضمام مجاميع كبيرة من (الفرسان) الجحوش إلى قوات الپيشمرگه أو إلى الحزب.
- إعادة المفصولين السياسيين مدنيين وعسكريين من منتسبي الپارتى إلى أعمالهم مع احتساب مدة فصلهم لأغراض الترفيع والتقاعد.
- احتفاظ قيادة الپارتى بقوات وأسلحة ثقيلة وجهاز إذاعة مع مقر مركزي قرب الحدود مع إيران.
- تعيين عدد كبير من كوادر الحزب الديمقراطي في أجهزة الدولة، وخاصة في المناطق ذات الأغلبية الكردية.

---

٩٠ قارن: الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ١٨٥/١٨٦.

- تخصيص رواتب شهرية لقوات الپيشمرگه واعتبارهم جزءاً من حرس الحدود.
- صرف مخصصات شهرية لقيادة الپارتى ...الخ.
- نزول قادة ومنتسبي الپارتى بكامل أسلحتهم إلى مدن وقرى كردستان.

وفي الجانب الثاني، وفي أعقاب التوقيع على بيان الحادي عشر من آذار مباشرة، بدأت عمليات مناهضة للديمقراطية والحزب الشيوعي العراقي من جانب الأجهزة الأمنية بتوجيه مباشر من قيادة البعث ومجلس قيادة الثورة. حيث اختطف الكادر الشيوعي المتقدم محمد الخضري وعذب وقتل ورمي على قارعة الطريق في يوم ١٩٧٠/٣/٢١، أي في يوم الاحتفال بعيد نوروز، إضافة إلى تجاوزات كثيرة أخرى وقعت في حينها ضد الحزب الشيوعي وقوى سياسية أخرى.

لقد بدأ حزب البعث بممارسة حلف جديد مؤقت مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، فلا بد له أن يستثمره لتصفية حساباته مع القوى السياسية الأخرى التي بدأها قبل ذاك، ولكنه واصلها وشدد منها بعد عقد الاتفاقية، وخاصة ضد الحزب الشيوعي العراقي. فأحلاف البعث مؤقتة ولا تعرف الدوام.

لم تستمر فرحة الشعب العراقي عموماً والشعب الكردي خصوصاً وكل القوى الديمقراطية بالحكم الذاتي والحل السلمي للقضية الكردية طويلاً، إذ سرعان ما وجهت قيادة النظام الجهود الكبيرة والدؤوبة لتخريب التحالف القائم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

فخلال الفترة الواقعة بين التوقيع على اتفاقية آذار ١٩٧٠ والتوقيع على اتفاقية الجزائر في آذار/مارت من العام ١٩٧٥ عمل حزب البعث الحاكم ومجلس قيادة الثورة، وكلاهما حتى ذلك الحين كان واحداً، بعدة اتجاهات مترابطة ومتشابكة ولكنها جميعاً تصب من وجهة نظر البعث في غاية واحدة هي الإجهاز التدريجي على الاتفاق الذي تم مع قيادة الثورة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني في اتفاقية آذار وللهيمنة على السلطة كاملة في العراق كله، بما فيه كردستان أو ما سميت بمنطقة الحكم الذاتي. ويمكن تلخيص هذه الاتجاهات فيما يلي:

١. المبادرة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات السياسية التي تساهم في تحسين وجه البعث أمام أنظار الجماهير الشعبية والعالم العربي وقوى حركة التحرر الوطني والرأي العام التقدمي العالمي. ومن أبرز هذه الإجراءات: إصدار قانون الإصلاح الزراعي، خوض المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية وثم اللجوء إلى التأميم، البدء بعملية تنمية واسعة وإغراق الأسواق بالسلع وتنشيط التشغيل في البلاد في ضوء الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام ...الخ.

٢. بذل أقصى الجهود لضمان تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى لضمان حيادها في حالة نشوء صراع مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومنها بشكل خاص عقد اتفاقيات اقتصادية واسعة كانت تلك البلدان بأمس الحاجة لها، وتوقيع معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفييتي حيث حصل الاتحاد السوفييتي مكاسب سياسية وعسكرية وفق اتفاقات خاصة خارج إطار المعاهدة، ومنح الاتحاد السوفييتي عقوداً في مجال التنقيب واستخراج النفط الخام ...الخ.

٣. وتواصلاً مع هذا النهج العمل من أجل كسب التعاون والتحالف مع الحزب الشيوعي العراقي الذي أيد بحرارة كبيرة الاتجاه الجديد في التعاون مع البلدان الاشتراكية، وخاصة مع الاتحاد السوفييتي، من جهة وتخريب العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني، من خلال الإصرار على عدم تعاون الحزب الشيوعي مع أحزاب ترفض دعم الثورة والحكم في العراق، وكان المقصود بالأساس الحزب الديمقراطي الكردستاني، والتي قاومها الحزب في البداية ولكنه وقع تحت تأثيرها عملياً من جهة ثانية.

٤. البدء العملي بالتآمر على حياة قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الثورة الكردية، فبدأت أولاً بالتآمر على حياة أدريس البارزاني في بغداد حين كان بمهمة تمثيل قيادة الثورة هناك في كانون الأول من العام، أي حتى قبل التوقيع على اتفاقية آذار من نفس العام ١٩٧٠، والذي نجا من الحادث بسبب عدم وجده في السيارة المهداة إليه من الحكومة العراقية[٩١]. ثم كانت محاولة اغتيال ملا مصطفى البارزاني نفسه في مقره في

---

٩١ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. ص ٢٥٧.

كردستان، والتي أدت إلى قتل منفذي العملية وقتل وجرح بعض أفراد البيشمركه في مقر البارزاني وجرح البارزاني نفسه بجروح طفيفة. كان ذلك في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٧١[٩٢]. ولم يمض على هذه المؤامرة حتى هيأ النظام محاولة أخرى لاغتيال الزعيم الكردي ملا مصطفي البارزاني ثانية عبر مواطن كردي سوري كشف المكلف بتنفيذها

---

٩٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦١.

ومن المفيد والمهم هنا المرور على المؤامرة المحكمة التي سعى البعث إلى تنفيذها ضد البارزاني والتي جسدت مدى الحقد والكراهية التي تحملها تلك الجماعات الشوفينية ضد الشعب الكردي وقيادته واستعدادها للتضحية بعدد كبير من البشر ممن لا صلة له بالمؤامرة في سبيل القضاء على قائد الثورة الكردية. كان الوفد القادم لزيارة البارزاني مكوناً من السيد عبد الحسين مهدي الدخيلي، الشيخ عبد الوهاب الأعظمي، الشيخ عبد الجبار الأعظمي، الشيخ إبراهيم الخزاعي، الشيخ هادي الخزرجي، الشيخ باقر المظفر، غازي الدليمي، أحمد عبد الله ياسين الهيتي، نوي الحسيني، أحمد محمد القاسم، والسائقين سليمان كوخي ومحمد كامل إسماعيل. وكان الحزام الناسف مشدود على بطن الشيخ إبراهيم الخزاعي. جاء في كتاب التيارات السياسية في كردستان العراق بهذا الصدد ما يلي: بعد وصول الوفد بعشر دقائق "حضر الملا لوحده، إذ أنه اعتاد على عدم اصطحاب حرسه الشخصي عند استقباله لضيوفه، وبعد إلقاء التحية وتبادل السلام قدم له أحد أعضاء الوفد هدية هي عبارة عن نسخة فاخرة من القرآن الكريم طبع ديوان رئاسة الأوقاف وكتاب آخر عن الشريعة الإسلامية فتقبلها شاكراً، بعد ذلك بدأ الحديث وفي الأثناء دخل أحد العاملين في المقر وهو يحمل أقداح الشاي، فبدأ أولاً بالشيخ هادي الخزرجي الذي كان يجلس قبالة البارزاني الذي " ما أن تفوه بأول كلمة وهي أشكركم حتى استغل الخزرجي فرصة وقوف الحارس أمامه وطقطقة أكواب اشاي فضغط على زر جهاز التسجيل المربوط حول بطنه، إذ كان قيل له في بغداد أن عليه أن يسجل كل ما يقوله الملا كاملاً، وإذا باللخزرجي ينفجر وتتطاير أشلاؤه وسط الغرفة وتمتلئ الغرفة بدخان خانق". كما قتل ثلاثة آخرين من أعضاء الوفد كانوا جالسين إلى جانب الخزرجي، وأصيب رابع بجروح خطيرة وسط دهشة وذهول الجميع، وعلى الأثر سارع الملا مصطفى البارزاني والدكتور محمود عثمان اللذين لم يصابا باذى إلى مغادرة القاعة وعند الباب لمحمها السائقين من بعيد "فقال أحدهما للآخر الملا ما زيال حياً"، فقام الثاني بإلقاء قنبلة يدوية عليهما أدت إلى مصرع أحد الحراس وجرح ١٤ آنرين فيما اصيب الملا بجروح خفيفة في وجهه من أثر الشظايا" الخرسان، ص ١٩٩. ملاحظة: يشير السيد مسعود البارزاني إلى أن الحزام الناسف كان مشدوداً حول بطن إبراهيم الخزاعي وليس هادي الخزرجي. كما في الرواية أعلاه.

راجع: البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. مصدر سابق. ص ٢٦٤.

الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ١٩٦/١٩٧.

للمسؤولين في كردستان العراق، ثم جاء في الموعد المقرر لتنفيذ المحاولة وسلم الحقيبة المخصصة للتفجير إلى السيد مسعود البارزاني، عضو قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني. كان ذلك في الخامس عشر من تموز/يوليو من العام ١٩٧٢، وفق ما جاء في كتاب السيد مسعود البارزاني[٩٣]. أي أن البعث كان دائم العمل للتخلص من قيادة البارزاني ومن التحالف معه والعودة بالعراق إلى نقطة الصفر في موضوع الحل السلمي للقضية الكردية والديمقراطية.

ومن هنا أؤكد مرة أخرى بأن البعث الحاكم، ومعه البكر وصدام حسين، لم يكن متجهاً بشكل حقيقي وصادق صوب السلام مع الحركة الكردية المسلحة وقيادة الثورة الكردية، بل كان توجه البعث ثابتاً صوب كسب الوقت وتطوير الإمكانيات لإنهاء التحالف المؤقت مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وإيجاد فرصة وسبل أفضل لتصفية القضية الكردية. لا شك في أن الشعب الكردي قد حقق جملة من المكاسب في أعقاب التوقيع على اتفاقية آذار، ولكن الكثير من المكاسب الشعبية لم تستمر طويلاً، إذ سرعان ما بدأ البعث بتوفير جميع مستلزمات تجديد القتال بعد أن نجح في تخريب العلاقة مع الحزب الشيوعي العراقي وانسحاب قوات الأنصار الشيوعيين من صفوف قوات البيشمرگه الكردستانية والتحالف مع البعث في مواجهة الثورة الكردية، خاصة وأن القوات الكردية قد ارتكبت هي الأخرى الأخطاء بحق الحزب الشيوعي مما شدد من الاختلاف والتباعد والصراع ثم الدخول مع قوات البعث في النزاع المسلح ضد الكرد. وهنا يمكننا إيراد الرأي الذي سجله السيد مسعود البارزاني حين وجه سؤالاً إلى كريم أحمد، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي حينذاك جاء فيه:

– كيف يُقّوم حزبكم ما وقع بيننا؟ أهو يضع اللوم في ما حصل على البارتی. أم أن الخطأ مناصفة؟ أجاب كريم أحمد: كلا، الخطأ كان من الطرفين؟ وقد وافق السيد مسعود البارزاني على رأي السيد كريم أحمد حين قال قبلت منك هذا. ....[٩٤]

---

٩٣ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٦٨/٢٦٩.

٩٤ المصدر السابق. ص ٢٨٤.

ولكن أين يكمن خطأ الحزب الديمقراطي الكردستاني في هذه الفترة الواقعة بين ١٩٧٠-١٩٧٥؟

لا شك في أن قيادة الثورة الكردية تميزت بالسمات التقليدية للثورات الفلاحية وذات القيادة العشائرية التي تستند بالأساس إلى دور رجل واحد هو القائد للثورة الذي تلتف حوله القوى الأخرى ويسعى إلى كسب العشائر إليه والتحالف معها لخوض النضال من أجل تحقيق المصالح الكردية. تمثل هذا القوى بالملا مصطفى البارزاني وعائلته ذات التقاليد النضالية العريقة في كردستان. ومثل هذه القيادة لا يمكنها الاعتراف بأي قيادة نضال أخرى في المنطقة أو أي حزب يدعي المشاركة في هذا النضال، إذ يفترض في الجميع أن يكون تحت خيمة قيادة الثورة وإطاعة أوامرها وتنفيذ مقرراتها. ومن هنا نشأ صراع شديد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الثورة حين اتخذ إبراهيم أحمد وجلال الطالباني وغالبية أعضاء المكتب السياسي للحزب المذكور موقفاً آخر يختلف عن موقف الثورة، ورفض أي وجود لهؤلاء في إقليم كردستان أو حمل السلاح للنضال بأي شكل كان. ولكن البارزاني القائد عفا عن هؤلاء في أعقاب عقد اتفاقية آذار ١٩٧٠ وعادوا إلى كردستان، ولكن سرعان ما دب الخلاف وتفجرت الصراعات مجدداً، وغادر الكثير من قادة المكتب السياسي كردستان إلى الخارج، ولكنهم حافظوا على نواتات لهم في كردستان.

وعندما تسلم الحزب الديمقراطي السلطة في كردستان في أعقاب اتفاقية آذار انفرد الحزب في الحكم وحاول تقليص وجود ونشاط الحزب الشيوعي، رغم أن الحزب الشيوعي لم يكن حزباً قومياً كردستانياً، بل حزباً عراقياً وبطابع أممي ومؤيد شديد للقضية الكردية. وبدأت عمليات المضايقة للحزب الشيوعي حين بدأ الحوار مع حزب البعث يأخذ مجرى احتمال قيام التحالف. ومن الجدير بالإشارة إلى أن الحزب الديمقراطي فرض في فترة هيمنته على الوضع في كردستان سياسة تهدف الانفراد بالسلطة وفرض وجهة قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني على الجميع في كردستان. وقد اصطدمت هذه السياسة برفض من مجموعة المكتب السياسي السابق ومن الحزب الشيوعي العراقي. وكلما كان الاقتراب يتم بين الحزب الشيوعي وحزب البعث، كان في مقابل هذا يتسع الابتعاد بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني، حتى سحب الحزب الشيوعي قواته المسلحة من صفوف

البيشمركه الكردستانية. وكانت هذه الخطوة هي التي قسمت ظهر البعير في العلاقة بين الحزبين وتفاقمت التداعيات السلبية بين الحزبين في كردستان العراق. وكلما كان الحزب الشيوعي يجد نفسه مبعداً عن الساحة السياسية الكردستانية وعن التأثير في أحداثها، كلما كان يقترب من حزب البعث ليشكلا تحالف غير طبيعي مناهض لسياسات الحزب الديمقراطي الكردستاني في كردستان. وكان هذا التحالف، كما بدا في حينها، موجهاً ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني وضد وجود الأخير في قيادة الحكم الذاتي.

إن الأخطاء التي ارتكبت في حينها لم تكن حقاً من طرف واحد، ولكن الذي يفترض أن نؤكده بأن الاثنين كانا تحت ضغط الظروف الاستثنائية التي كان يمر بها العراق. فمن طرف كان الحزب الشيوعي يتعرض لضغوط متزايدة من جانب حزب وحكم البعث، ومن طرف آخر كان يتعرض لضغوط متزايدة من جانب الاتحاد السوفييتي، وفي الوقت نفسه لم يكن الحزب الديمقراطي الكردستاني يوفر الأرضية المناسبة لعمل مشترك معه، بل كان يريد الحزب الشيوعي أن يكون ذيلاً له، ولم يكن لك ممكناً في تلك الظروف المعقدة، رغم أن المنطق السياسي كان يتطلب العمل من أجل الاتفاق مع القيادة الكردية على إيجاد حلول عملية لمشكلاتهم الثانوية في مواجهة البعث الذي عرف بعدائه للحزب الشيوعي العراقي وللحزب الديمقراطي الكردستاني في آن واحد. لقد كان للمنافسة الحزبية الضيقة دورها البارز في تدهور العلاقة بين الحزبين، وكان البعث يلعب دوره في تشديد الصراع والإيقاع بالاثنين في مطب النزاع السياسي والذي وقع حقاً ابتداءً من عام ١٩٧٤ بشكل خاص.

كان العام ١٩٧٤ عام عودة القتال إلى كردستان وبمبادرة من مجلس قيادة الثورة التي أصرت على رفض المطالب الكردية من جهة وأصرت على إصدار قانون الحكم الذاتي الذي لا يتماشى مع حقوق ومطالب الشعب الكردي.

كان الخلاف يتركز بالدرجة الأساسية على خمس نقاط جوهرية، وهي:

- الموقف من منطقة الحكم الذاتي، حيث كان الطرف الكردي يطالب في أن تكون محافظة كركوك ضمن المنطقة، إضافة إلى خانقين وسنجار بشكل خاص، في حين كان

حكم البعث يرفض ذلك. وكان الكرد يتابعون عمليات تعريب كركوك وتنشيط الهجرة إليها من المنطقة العربية من العراق.

- الموقف من هيئات الحكم الذاتي وسعي الحكم المركزي على جعلها تحت وصايته، سواء أكانت قوى الشرطة أم الأمن أم الجنسية، إضافة إلى تحديد شديد لصلاحيات الحكم الذاتي.
- الموقف من مشاركة الكرد في الحكومة المركزية في بغداد وفي مختلف المؤسسات الدستورية، إذ كان الطرف الكردي يطالب بذلك وفق أسس واضحة.
- الموقف من اللغة الكردية باعتبارها لغة ثانية على صعيد العراق واللغة الرسمية الأولى في كردستان، إضافة إلى الموقف العام غير المناسب من الثقافة الكردية ونشرها ودورها في حياة المجتمع الكردي وضرورة التلاقح بين الثقافتين العربية والكردية وليس من جانب واحد.
- الموقف من الأمور المالية وحصة كردستان منها التي يفترض أن تكون كحد أدنى وفق عدد سكان الحكم الذاتي ونسبتهم إلى مجموع الشعب العراقي، وكان البعث يرفض ذلك دون أسباب معقولة ويريد التصرف بالمالية كما يشاء ويحدد لمنطقة الحكم الذاتي كما يراه مناسباً.
- ولا شك فيه بأن موضوع العراق وموقعه من الوطن العربي والأمة العربية كانا موضع خلاف دائم وعلى امتداد الحكومات السابقة، إذ ليس في تلك الحكومات المتعاقبة من أقر فعلياً للكرد بمسألتين، وهما:
  - أن الشعب الكردي جزء من الأمة الكردية وليس جزءاً من الأمة العربية.
  - وأن العراق ليس كله جزءاً من الوطن العربي، إذ أن كردستان العراق هي جزء من كردستان الكبرى.

لا شك في أن هاتين المسألتين ترتبطان عضوياً ومباشرة بقضية ثالثة، وهي التي تشكل الأساس المادي للاختلاف في وجهات النظر، وأعني به عجز القوى القومية عموماً والشوفينية منها على وجه الخصوص عن الاعتراف للشعب الكردي بحقه في تقرير مصيره بنفسه.

وقادت تلك الخلافات إلى تفجر الوضع السياسي والعسكري، إذ بدأت أولى المعارك في صيف عام ١٩٧٤ وتواصلت حتى عقد اتفاقية الجزائر في آذار/مارت من العام ١٩٧٥ وانهيار الحركة الكردية المسلحة ولو مؤقتاً.

لقد خاضت قوات البيشمركه معارك قاسية وشرسة تميزت أحياناً بالمجابهة المباشرة وأحياناً على شكل حرب أنصار، وكانت بين كر وفر، رغم غياب التكافؤ بين قدرات الجيش العراقي من حيث الأفراد وصنوف القوات والتدريب وتنوع الأسلحة المستخدمة والتي كانت تتدفق على الحكم من الاتحاد السوفييتي وبعض البلدان الاشتراكية بالمقارنة مع قوات الثورة الكردية ذات العدد المحدود والعدة المحدودة. وقد شملت المعارك أغلب مناطق كردستان العراق، وخاصة تلك المناطق التي كانت مقراً لقيادة الثورة والبارزاني وخطوط التموين الأساسية، وخاصة في منطقة بالك. ويمكن لحجم الخسائر في صفوف القوات المسلحة من جهة، وفي صفوف قوات الثورة الكردية من جهة أخرى توضح سعة وشدة المعارك التي دارت في ربوع كردستان خلال فترة وجيرة لا تزيد عن عام واحد، أي مع التوقيع على اتفاقية الجزائر.

"خسائر القوات الحكومية في الأرواح والممتلكات

خلال للفترة من ١٩٧٤/٣/١١ لغاية ١٩٧٥/٣/١١

القتلى	١١٦٨٠
الجرحى	١٨٢٧٠
الأسرى	٢٣٠
الملتحقون	٢٣٤٦ بينهم جنود والبقية مرتزقة
الدبابات وناقلات الجنود التي دمرت	٢٩٦
الطائرات التي أسقطت	٣٩
المدافع الثقيلة التي دمرت	٩٦
السيارات العسكرية من مختلف الأحجام التي دمرت	٥٧٧

خسائر قوات الثورة في الأرواح

من ١٩٧٤/٣/١١ لغاية ١٩٧٥/٣/١١

شهداء البيشمركه	١٥٣٥
جرحى البيشمركه	٢٣٦٠
شهداء في صفوف الأهالي	١٤٩٣
جرحى في صفوف الأهالي	١٩٥٢
قرى تعرض للقصف الجوي	٧٤١
غارات جوية شنت على كردستان	٤٣٩٩"[٩٥].

لم يكن هناك أي تكافؤ في القوى، ومع ذلك كانت قوات البيشمركه تحقق نجاحات باهرة في مواجهة القوات العراقية. فما هي العوامل الكامنة وراء هذا الواقع؟ أرى بأن أربعة عوامل أساسية كانت وراء عجز الحكومة عن إحراز الانتصار على الحركة الكردية في المعارك في كردستان، وهي:

- إن قوات البيشمركه كان تناضل من أجل قضية عادلة ومشروعة، في حين كانت القوات الحكومية غير مقتنعة بما تقوم به في كردستان العراق، وهي تحارب لقضية غير عادلة.
- وأن قوات البيشمركه تحارب على أرض كردستان وفي جبالها ووديانها، في حين كانت القوات العراقية في أغلبها عربية ومن الوسط والجنوب ومن الفلاحين الكادحين الذين لا يعرفون المنطقة وغير متعودين على جبالها.
- كان الشعب الكردي يقف ظهيراً لقوات البيشمركه ويمدها بالدعم بالرجال والمساعدات التي يستطيع عليها، في حين كانت القوات العراقية لا تحظى بتأييد الشعب، بل تقف ضد سياساته الاستبدادية وضد الحرب في كردستان.

---

٩٥ قارن: البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٦٩٨/٦٩٧.

- وكانت قوات الپيشمرگه تمتلك قيادة مخلصة وجادة وتخوض معها المعـارك وتعـيش في وسطها، في حين كانت قياد البعث بعيدة عنهم وكثرة مـن الضـباط لم يكونـوا مقتـنعين بسياسات البكر وصدام حسين.
- وكانت قوات { تحصل على دعم خارجي يصلها عبر إيران ومن إيران ذاتها. ولا شـك في أن الحكومة العراقية كانت تحصل على الدعم مـن السـوفييت. ويشـير السـيد مسـعود البارزاني إلى أن طيارين سوفييت كانوا يقومون بتـدريب القـوات العراقيـة أولاً ويقومـوا بغارات عسكرية على مناطق كردستان ومواقع قوات الپيشمرگه، إضافة إلى قيام خبراء عسـكريين مـن ألمانيـا الديمقراطيـة وتشيكوسـلوفاكيا بتقـديم الكـثير مـن المعـدات العسكرية للقوات العراقية... الخ .[٩٦]

---

٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤١.

الملاحق

الملحق رقم ١ : أسئلة وأجوبة

الأستاذ الدكتور كاظم حبيب المحترم

تحية ود واحترام

مع خالص التقدير لمساعدتكم، سأكون سعيداً وممتناً لأجابتكم حول هذه التساؤلات، وعلى موافقتكم على أن تكونوا أحد مصادر دراستي:

١. أي موقف اتخذته من خط أب؟ هل تعتقد بأنه كان من الصواب أن يتخذ هكذا قرار مهم من قبل أعضاء اللجنة المركزية الذين كانوا يعيشون خارج العراق حينها؟ أي بديل أو بدائل كان يمكن أن تتبع حسب رأيكم؟

٢. لماذا اتخذت اللجنة المركزية موقفاً إيجابياً تجاه البعث بعد انقلاب ١٧ ـ ٣٠ تموز، أي بعد خمسة أعوام من مجازر شباط ١٩٦٣؟ هل كان على وفاق مع الحزب في هذه المسألة؟

٣. هل ترك أتفاق حزب البعث مع البارزاني في آذار ١٩٧٠ تأثيراً على القضية الكردية في اللجنة المركزية؟ بأية صيغ نوقشت هذه المسألة؟ هل كانت هناك انقسامات بين الأعضاء العرب والأعضاء الكرد في اللجنة المركزية بصدد هذه المسألة؟

٤. حول الضغوط السوفييتية: هل كان مهماً اعتماد رأي السوفيت حين تتم مناقشة المسائل المختلفة في اللجنة المركزية؟

٥. هل كانت المسائل المختلفة تناقش بصيغ طبيعية مبدئية (على أساس أيديولوجي) أم بصيغ براگماتيه (على ضوء ما يفرضه الواقع)؟ أيهما كان الأكثر اعتماداً عند اتخاذ القرارات المهمة في اللجنة المركزية؟

٦. هل تعتقد الأن بأن الديمقراطية الحزبية كانت مفعّلـة؟ هـل كـان لـديك دور واضـح في اتخـاذ القـرارات المهمـة، كعضـو قيـادي، لقـرارات اتخـذت مـن وراء ظهـرك في المكتـب السياسي؟

مع التقدير

يوهان فرانزين

١٢ كانون الثاني ٢٠٠٦

لندن

برلين في ٢٠٠٦/٠١/١٧

الأخ الفاضل السيد يوهان فرانزين المحترم

تحية طيبة وبعد،

شكراً جزيلاً على اهتمامكم بالشأن العراقي وبتاريخ ونضال القوى السياسية المختلفـة. أرجو أن أوفق في الإجابة عن أسئلتكم المهمة، وهـي بحاجـة إلى تـدقيق جيـد قبـل الإجابـة عنها.

س١. أي موقف اتخذته من خط أب؟ هل تعتقد بأنه كان من الصـواب أن يتخـذ هكـذا قرار مهم من قبل أعضاء اللجنة المركزية الذين كـانوا يعيشـون خـارج العـراق حينهـا؟ أي بديل أو بدائل كان يمكن أن تتبع حسب رأيكم؟

ج١. عند سقوط حكم البعث الأول في تشرين الثاني ١٩٦٣ كـان رأي الحـزب الشـيوعي العراقي يتلخص في كـون الجماعـة الـتي هيمنـت علـى السـلطة ليسـت سـوى مجموعـة مـن العسكريين الرجعيين، وأن وجهة الحكم لم تتغير عن وجهة حكم البعث السـابقة في الموقـف من أهم القضايا المطروحة حينذاك، أي الموقف من الديمقراطية والحريات العامة والمسـألة الكردية ومصالح الشعب والموقف من شركة النفط الوطنية والشـركات الأجنبيـة العاملـة في قطاع النفط.

اتخذ هذا الموقف في الداخل. وكان في خطوطه العامة صائباً، إذ كان التحالف الذي وصل إلى السلطة يمثل مجموعات من القوى القومية الرجعية المشحونةً بشحنات دينية إسلامية ذات وجهة طائفية سياسية ومناهضة لقضايا الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الشعب الكردي والقوميات الأخرى، كما أنها كانت مناهضة للشيوعية بشكل قاطع. ولكن علينا أن نشير هنا إلى أن الحكم العارفي الجديد كان مجبراً على تخفيف الإرهاب والضغط على الحريات والقيود الشديدة التي مارسها نظام البعث. ولكن من حيث الجوهر كان النظام البعثي والذي تلاه من طبيعة واحدة ولم يطلق سراح أي من السجناء، بل واصل سياسة الاعتقال وإصدار الأحكام الثقيلة بحق الشيوعيين واليساريين عموماً.

لم أكن في حينها عضواً في اللجنة المركزية، ولكني كنت من الكوادر المتقدمة ومن الذين تقرر عودته إلى العراق بطلب من عضو المكتب السياسي الذي لم يكن معتقلاً حتى ذلك الحين جمال الحيدري بحدود شهر مايس/أيار – حزيران/ يونيو ١٩٦٣ إلى العراق. إلا أن إلقاء القبض عليه أجل عودتي وعودة آخرين فترة من الزمن وعدت في عام ١٩٦٤ بصورة سرية إلى الوطن.

كان موقفي إلى جانب الخط الذي التزم به المركز القيادي للحزب بعد سقوط البعث. وكانت غالبية أعضاء وكوادر الحزب تساند هذا الخط. ولكن لم يكن جميع أعضاء اللجنة المركزية والمتبقين من المكتب السياسي إلى جانب تلك الوجهة التي عبر عنها الحزب في أعقاب سقوط البعث مباشرة، وخاصة مجموعة الرفاق الذين كانوا يعيشون في الاتحاد السوفييتي وفي المدرسة الحزبية حتى ذلك الحين، في حين كان أغلب أعضاء اللجنة المركزية ومجموعة مهمة من الكوادر في براغ إلى جانب الخط الذي عبر عن رفضه للحكم العارفي.

كان الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي قد اتخذ موقفاً تميز بمناهضة حكم البعث الذي جاء في انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ وتجلى ذلك في الكثير من المواقف بما في ذلك صدور كتب عن علماء سوفييت بهذا الصدد. ولكنه لم يناهض قادة انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣ ولم يتعاون معهم رأساً. تم ذلك فيما بعد.

كما تعرفون وقف نظام حكم عبد السلام محمد عارف إلى جانب النظام المصري وأيده بحرارة ودعا إلى وحدة البلدين. والتقى قادة النظامين في مايس/أيار ١٩٦٤ في القاهرة للتنسيق بشأن الوحدة. تدخل جمال عبد الناصر بين النظام العراقي والاتحاد السوفييتي إزاء قضيتين، وهما:

١. إعادة العلاقات الطبيعية بين الاتحاد السوفييتي والعراق، وتطوير العلاقات الاقتصادية وتنفيذ المشاريع المقررة في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨.

٢. قيام الاتحاد السوفييتي من جديد ببيع السلاح إلى العراق.

كان الحزب الشيوعي السوفييتي والحركة الشيوعية العالمية قد طرحت لأول مرة موضوع طريق التطور اللارأسمالي وأشار، ومعه ألمانيا الديمقراطية والعديد من الدول الاشتراكية، إلى أن الجمهورية العربية المتحدة (مصر) تسير في طريق التطور اللارأسمالي صوب التحول التدريجي نحو الاشتراكية. لقد كان هذا الموق خاطئاً وقد انتقدته في رسالة الدكتوراه التي أعددتها حينذاك عن الاقتصاد المصري وعن طبيعة الحكم هناك ونشرت مقالات منها في مجلة الطليعة المصرية في عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨.

العلاقات الودية بين النظام المصري والنظام العراقي من جهة، والعلاقة المتينة اقتصادياً عسكرياً بين الاتحاد السوفييتي والنظام المصري من جهة أخرى، قد دفعت بالحزب الشيوعي السوفييتي أن يدعو ويحبذ ويثقف باتخاذ أربع خطوات بالنسبة للأحزاب الشيوعية في كل من مصر والعراق وسوريا، إضافة إلى الجزائر والمغرب والعديد من البلدان النامية، وهي (ما يمس العراق والدول العربية):

١. أن تتبنى الأحزاب الشيوعية في هذه البلدان موضوعة طريق التطور اللارأسمالي.

٢. أن تحل أحزابها وتنخرط في أحزاب تقودها البرجوازية الصغيرة مثل الاتحاد الاشتراكي، كما حصل في مصر في فترة وجود الدكتور فؤاد مرسي على رأس الحزب وحين كان في السجن في عام ١٩٦٤ وأطلق سراحه بعد ذلك وعين رئيساً للمؤسسة العامة للسيارات في مصر)، أو أن يتم تشكيل حزب جديد يتخذ وجهة التحالف مع أحزاب البرجوازية

الصغيرة "الثورية" (كما حصل في الجزائر في الموقف من حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية حيث شكل حزب الطليعة الجزائرية بدلاً من الحزب الشيوعي الجزائري).

٣. أن تخفف من تأكيدها على ضرورة الديمقراطية السياسية في بلدانها وتقدم الديمقراطية الاجتماعية على الديمقراطية السياسية.

٤. أن تؤيد الأحزاب الشيوعية، سواء اندرجت ضمن أحزاب البرجوازية الصغيرة أم شكلت أحزاباً مستقلة جديدة، وتساند نظم البرجوازية الصغيرة القائمة باعتبارها قادرة على السير قدماً نحو التحول الاشتراكي عبر طريق التطور اللارأسمالي.

كانت هذه النقاط الأساسية تشكل جوهر خط آب/أغسطس عام ١٩٦٤. ومن هنا جاءت تسمية خط آب بالخط التصفوي، أي تصفية الحزب الشيوعي العراقي لصالح حزب البرجوازية الصغيرة.

تبنت مجموعة من قيادة الحزب وكوادره هذه الوجهة في الفكر والممارسة السياسية لا بسبب ضغط من الحزب الشيوعي السوفييتي والعلماء السوفييت فحسب، بل وبقناعة منهم إلى حدود بعيدة، إلا أن الموقف السوفييتي كان مشجعاً ومثقفاً وداعياً إلى اتخاذ مثل هذا الموقف.

كان من حق الكادر القيادي في الحزب الشيوعي أن يقترح مثل هذه السياسة، ولكن كان من واجبه قبل تعميمها والتبشير بها واعتبارها سياسة رسمية للحزب أن يطرحها على القياديين والكوادر الحزبية في الداخل والخارج للمناقشة، لكي يتفق الاتفاق عليها أو رفضها ولكي لا تحصل فجوة في صفوف الحزب إزاء هذا الموضوع. ويبدو لي أن الضغط السوفييتي جاء في هذه اللحظة، أي لحظة إعلان الموقف من أجل منع الخط الآخر إلى البروز والتأثير في سير حركة الحزب في الداخل.

لم أكن إلى جانب خط آب في كل تفاصيله وأبعاده. كنت أرى وجود تغير واضح في الوضع القائم يسير ببطء شديد، ولكنها لم تكن قادرة على تغيير طبيعة السلطة وسياساتها. ولهذا لم يكن خط آب ١٩٦٤ منسجماً مع تحليلي للواقع العراقي حينذاك، ولكني كنت أرى أيضاً بأن الحزب غير قادر بطاقاته حينذاك على إسقاط الحكم الجديد،

كانت وجهة نظري التي ثبتها في رسالة الدكتوراه التي دافعت عنها في أوائل عام ١٩٦٨ حول طبيعة إجراءات التأميم في مصر والتي بدأت في كتابتها في العراق ابتداءً من عام ١٩٦٥ وفي ظروف سرية العمل والاستفادة من مكتبة بغداد العامة بصورة غير مباشرة، إذ كنت أرى ما يلي:

١. توجد إمكانية في سير بعض البلدان النامية على طريق التطور اللارأسمالي، ولكن لا يمكن أن يتم هذا إلا تحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي وبالتحالف مع فئات الشعب الأخرى. أي أن البرجوازية الصغيرة غير مستعدة وغير قادرة موضوعياً على سلوك هذا السبيل وإنجاز مهمات المرحلة. ولكن الحزب الشيوعي غير قادر بدوره وفي تلك المرحلة الوصول إلى السلطة، سواء أكان ذلك في مصر أم في العراق. وهذا يعني أننا لم نكن نسير على طريق التطور اللارأسمالي، ولا مصر أيضاً.

٢. كان نظام الحكم القائم في زمن عبد السلام محمد عارف في العرق نظام حكم قومي عسكري ويميني رجعي لا يمكن التعاون معه بأي حال لأنه من النظم المعادية للحياة الديمقراطية والحياة الحزبية الحرة والتعددية ولأنه نظاماً معادياً للشيوعية ويجب الخلاص منه.

٣. لا يجوز حل الحزب الشيوعي العراقي بأي حال والولوج في أحزاب برجوازية صغيرة، إذ أنها ستنهي دور الحزب.

٤. وكنت مؤيداً للنضال المسلح للخلاص من حكم الأخوين العارفين.

في حينها كنت عضواً في لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي العراقي وعضو مكتب اللجنة ومسؤولاً عن عدة خطوط حزبية في بغداد.

كنت منسجماً فكرياً مع القوى التي لا ترى إمكانية الخلاص من حكم عارف بالطرق الاعتيادية، ولكني رفضت الانشقاق ووقفت ضده. عندما غادرت العراق للدفاع عن رسالة الدكتوراه في صيف عام ١٩٦٧ التقيت بعضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي حينذاك، عزيز الحاج، وكان في دعوة لحضور مؤتمر الحزب الاشتراكي الألماني الموحد في برلين.

حذرته من احتمال حصول انشقاق في الحزب، إذ أن اللجنة التي كنت أعمل فيها (لجنة منطقة بغداد ومكتب منطقة بغداد) ومكتبها كانا يميلان إلى تشديد الصراع داخل الحزب، وكانا بحاجة إلى رفيق قيادي لشق وحدة الحزب في حالة العجز عن تغيير اللجنة المركزية بشكل كامل. وفي حينها أكد لي بأنه سينتبه إلى ذلك وسيتجنب كل ما من شأنه الدفع بهذا الاتجاه. ولكن وقع المحذور، إذ بعد عودته بفترة وجيزة وقع الانشقاق، وكان على رأسه عزيز الحاج وغالبية أعضاء لجنة ومكتب بغداد.

كنت في حينها ما أزال في خارج العراق أحضر للدفاع عن رسالة الدكتوراه. اجتمعنا في براغ، بحضور الرفيق عزيز محمد، السكرتير الأول للحزب، وعدد من أعضاء اللجنة المركزية والكادر القايدي، ومنهم مهدي عبد الكريم ونوري عبد الرزاق ورحيم عجينة والدكتورة نزيهة وتوفيق أحمد، وشجبنا الانشقاق ودعونا الحزب إلى رص الصفوف، علماً بأن الحزب كان قد تخلى عن خط آب سياسياً وأقر خطاً مختلفاً تماماً، ولكن جزءاً كبيراً من اللجنة المركزية ومكتبها السياسي لم يكن قد تخلى عن جوهر هذا الخط في الممارسة العملية، ولهذا شكك البعض في أن الحزب لا يريد تنفيذ هذا الخط ولا بد من الخلاص من تلك القيادة.

س٢. لماذا اتخذت اللجنة المركزية موقفاً إيجابياً تجاه البعث بعد انقلاب ١٧ ـ ٣٠ تموز، أي بعد خمسة أعوام من مجازر شباط ١٩٦٣؟ هل كان على وفاق مع الحزب في هذه المسألة؟

ج٢. كان أحمد حسن البكر قد طرح على الحزب عبر وسطاء المشاركة في حركة انقلابية ضد نظام حكم عبد الرحمن محمد عارف. رفض الحزب ذلك لثلاثة أسباب أساسية، وهي:

١. لم تكن هناك أي ثقة بحزب البعث من جانب قيادة الحزب الشيوعي وكوادره وقواعده. وكانت الجماهير المحيطة بالحزب سترفض ذلك لو عرفت باحتمال تعاون الحزب مع القيادة العفلقية في العراق.

٢. كانت للحزب الشيوعي خطته الخاصة لإسقاط النظام والتي أطلق عليها بالعمل الحاسم التي تربط بين ثلاث فعاليات، وهي/

أ. تفعيل دور قوات الجيش العراقي (خط هاشم)

ب. تنشيط الجماعات الحزبية المسلحة شبه العسكرية التي نظمت في (خط حسين).

ت. تحريك الجماهير الشعبية من خلال النشاط الحزبي بين الجماهير ونشاط المنظمات الديمقراطية المرتبطة بالحزب.

٣. وكان الحزب يسعى إلى تكوين جبهة بعيدة عن الجناح اليميني لحزب البعث المرتبط بميشيل عفلق وتضم القوى الوطنية والديمقراطية.

٤. كما كان الحزب قد ارتبط بتعاون أولي مع الجناح "اليساري" لحزب البعث المرتبط بسوريا.

وعندما وقع الانقلاب أعد الحزب بياناً سمي بيان ٢٩ تموز ١٩٦٨ تضمن موقفاً ليناً عموماً يطالب حزب البعث بتنفيذ جملة من المستلزمات التي تبرهن على أنه لا يمارس ذات السياسة التي مارسها سابقاً.

عرض هذا البيان على منطقة بغداد وجرى نقاش طويل حوله. وكانت غالبية أعضاء منطقة بغداد ترفض البيان بصيغته تلك، وكنت من بين الرافضين له أيضاً، إذ كنت عضواً في مكتب منطقة بغداد ومسؤولاً عن أكثر من خط حزبي. اقترحت منطقة بغداد، بحضور مسؤولها وهو عضو في اللجنة المركزية، وعضو من المكتب السياسي، عدداً من التعديلات المهمة التي وافقت قيادة الحزب من حيث المبدأ الأخذ بها. وأتذكر بأن البيان قد صدر وأخذ العديد من تلك التعديلات، التي وضعت الحزب بعيداً عن احتمال الاتفاق مع حزب البعث، وكان هذا هو هدف منطقة بغداد في حينها، ولكنه بقي مفتوحاً حين أكد على أن على البعث أن يبرهن على صدق نواياه من خلال تنفيذ جملة من السياسات التي حددها البيان في حينها.

اعتقد بأن الحزب الشيوعي لم يكن يرغب حينذاك الدخول في مجابهة مع حزب البعث الذي سيطر لتوه على الحكم، خاصة وأن الحزب الشيوعي كان، رغم نهوضه الجديد، ما

يزال يعاني من عواقب ضربات حكم البعث والحكم العارفي ونتائج الانشقاق الذي وقع في عام ١٩٦٧.

غالبية أعضاء الحزب وكوادره ومجموعة من قيادييه كانت تخشى المرحلة الجديدة وترى مخاطر جدية على الحزب والحركة الوطنية بمجيء حزب البعث إلى السلطة ثانية. إلا أنه كانت هناك مجموعة من القياديين في الحزب ممن كانت تؤمن بنهج خط آب ١٩٦٤ الفكري والسياسي حتى بعد رفضه، وكانت ترى إمكانية التعاون مع حزب البعث لأن البعث قد قام بإعادة النظر بسياساته السابقة ولن يكرر التجربة إذ عرف عواقبها. أي أن الموقف الجديد لم يكن بأي حال على وفاق مع قاعدة الحزب وجمهرة واسعة من كوادره ولا مع أصدقاء الحزب من الديمقراطيين.

اعتقد أن الحزب قد اتخذ هذا الموقف لثلاثة عوامل:

١. تجنب ضربة تنظيمية يلحقها حزب البعث به.

٢. وجود تيار داخل القيادة وفي المكتب السياسي كان يؤيد هذا الموقف.

٣. وكان هذا ينسجم مع الموقف السوفييتي العام، رغم عدم ثقة السوفييت بحزب البعث وقيادته.

٤. وخشية انجرار الحزب إلى اتجاهات يسارية، كما حصل في الخط الذي انتهجته القيادة المركزية بقيادة عزيز الحاج، وكانت لها نتائج سلبية.

تبلورت المواقف المتباينة للحزب في مؤتمر الحزب الثاني في عام ١٩٧٠ وكنت حاضراً فيه، وكنت قد وقفت ضد التعاون وقدمت مطالعة ضد الرفيق عامر عبد الله حول تأييده لطريق التطور اللارأسمالي واحتماله في العراق. كنت في حينها أعمل مدرساً في الجامعة المستنصرية ببغداد.

لم يكن على الحزب أن يتخذ موقف المرونة إزاء البعث، كما لم يكن بالضرورة أن يشدد من الصراع في تلك الفترة، بل كان يفترض أن يعزز تنظيماته ويدفع بها إلى السرية ويحميها من الضربات وأن يستفيد من الرفض الدولي للبعث لتجنب توجيه ضربات قاسية له،

خاصة وأن البعث قد برهن في مظاهرة أكتوبر في بغداد، التي كنت مسؤولاً عن متابعتها من جانب لجنة منطقة ومكتب بغداد، من خلال ضرب المتظاهرين واضطرار التجمع الجماهيري على إلغاء الفعالية بمناسبة ذكرى ثورة أكتوبر في ساحة السباع في بغداد.

س٣. هل ترك أتفاق حزب البعث مع البارزاني في آذار ١٩٧٠ تأثيراً على القضية الكردية في اللجنة المركزية؟ بأية صيغ نوقشت هذه المسألة؟ هل كانت هناك انقسامات بين الأعضاء العرب والأعضاء الكرد في اللجنة المركزية بصدد هذه المسألة؟

ج٣. لم تترك اتفاقية آذار ١٩٧٠ بين حزب وسلطة البعث مع الحركة الكردية المسلحة والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البارزاني تأثيراً سلبياً مباشراً على قيادة الحزب وسياسة الحزب، إذ كان الحزب الشيوعي يدعو إلى ضمان حق تقرير المصير للشعب الكردي، بما في ذلك حقه في إقامة حكم ذاتي في كردستان العراق.

كما لم تكن هناك خلافات فعلية داخل قيادة الحزب الشيوعي العراقي بهذا الصدد، بل كانت هناك تساؤلات ومخاوف تسير باتجاهات ثلاثة مهمة، سواء أكان ذلك في صفوف القيادة أم الكوادر المتقدمة، ولكن بشكل خاص في قاعدة الحزب الشيوعي، وهي التي تبلورت فيما بعد حقاً وظهرت على سطح الأحداث، ويمكن بلورتها في الأسئلة التالية:

١. هل حزب البعث جاد حقاً في سياسته هذه أم أنه يمارس تكتيكاً سرعان ما يتخلى عنه بعد تحسن أوضاعه، خاصة وأن الثورة الكردية كانت تستنزف جزءاً مهماً من الموارد المالية للبلاد وعجز الحكومة عن تصفية الحركة؟

٢. هل سيحاول حزب البعث زرع الشقاق بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني وبشك خاص في كردستان العراق، وكيف يمكن تجاوز هذا الاحتمال؟

٣. هل يمكن تعزيز التعاون بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني أم أن الحزب سيحاول الانفراد بالوضع في كردستان ويترك الحزب الشيوعي خلفه وتنشأ عن ذلك مشكلات يستثمرها حزب البعث؟

٤. هل سيحاول النظام الاستفادة من الخلافات داخل الحركة الكردية لتوسيعها ثم تأمين ظروف أفضل لضربها؟

ولكن لم تكن هناك إجابات فعلية وصريحة إزاء مثل هذه التساؤلات، كما لم يجري تعميق هذه الأسئلة. لقد كانت فرحة اتفاقية آذار ١٩٧٠ كبيرة لدى الشعب الكردي وأغلب قواه السياسية ولدى رفاق الحزب الشيوعي الكرد بحيث أصبح من المتعذر مواجهة مثل هذه الأسئلة بهدوء وروية.

وكانت المخاوف في محلها، إذ حصلت كلها دون استثناء، وشملت الكارثة الجميع دون استثناء وأن كان حدوثها قد وقع تدريجاً وفي فترات متفاوتة، إذ نجح البعث في تفتيت القوى السياسية المعارضة له وتوجيه ضربات لها واحدة تلو الأخرى وليس كلها دفعة واحدة.

٤. حول الضغوط السوفييتية: هل كان مهماً اعتماد رأي السوفيت حين تتم مناقشة المسائل المختلفة في اللجنة المركزية؟

لم تكن رؤية السوفييت تطرح في اجتماعات اللجنة المركزية، بل كانت اجتماعات اللجنة المركزية تناقش الأفكار التي يطرحها المكتب السياسي، سواء أكانت أفكاراً واردة من الحزب الشيوعي السوفييتي أم أفكار المكتب السياسي ذاته.

إلا أن السياسة السوفييتية كانت مرئية للجميع، وبالتالي كان لها دور ضاغط بصورة غير مباشرة على أعضاء اللجنة المركزية وكوادر الحزب وقاعدته بصورة أقل كثيراً. إلا أن هذا لا يمكن أن يعمم أيضاً، إذ كانت كثرة من الرفاق لا تهتم بذلك بل تطرح تصوراتها ورؤيتها للأمور.

من المسائل السلبية الحادة في الحزب الشيوعي العراقي خلال تلك الفترة وقبلها أو حتى بعدها تبرز في حقيقة أن المكتب السياسي كان يأتي إلى اجتماع اللجنة المركزية موحد الفكر والسياسة ويترك اللجنة المركزية تناقش الأمور، في حين أن خلافات المكتب السياسي كانت لا تطرح داخل اجتماعات اللجنة المركزية. أي أن المكتب السياسي كان في موقفه الموحد، بغض النظر عن مدى عمق وشدة خلافاته وصراعاته الداخلية، لا تظهر

في اجتماعات اللجنة المركزية، إلا من خلال العلاقات الخاصة والتي كانت تعتبر تسيباً مرفوضاً يحاسب عليه الرفيق.

إن معرفتي بالأمور في قيادة الحزب، وكنت لفترة (١٩٨٥–١٩٨٩) عضواً في المكتب السياسي للحزب، أن السوفييت كانوا لا يطرحون تصوراتهم على شكل أوامر على قيادة الحزب الشيوعي، وبتعبير أدق على المكتب السياسي، بل كانت تطرح وجهات نظرهم على أنها رؤيتهم للأمور. وكان هذا العرض لوجهة النظر كافية لعدد غير قليل من قياديي الحزب وكوادره أن يصبح وكأنه الأمر الصائب بسبب الثقة بأن الحزب الشيوعي السوفييتي، بسبب تجاربه وغنى أفكاره وقيادته للحركة الشيوعية، لا يمكن أن يرتكب الأخطاء! وكان هذا الموقف خاطئاً حقاً وبرهنت الحياة على خطأ هذا التصور وهذه القناعة. أعتقد أن اللقاءات التي كانت تتم بين قادة الحزب الشيوعي السوفييتي والعلماء السوفييت هي التي كان لها أكبر الأثر على قادة الحزب الشيوعي العراقي وعلى تبنيهم لوجها نظر السوفييت، وهي لم تكن، حسب قناعتي، أوامر، بل كانت على شك أراء وإرشادات ونصائح غالباً ما يؤخذ بها. لقد برزت فترة في حياة الحزب كان الحزب يخوض النضال المسلح وكان الحزب الشيوعي السوفييتي يعارض من حيث الجوهر ذلك، ولكنه لم يستطع منع الحزب من ذلك. ولكنها كانت فترة قصيرة جداً، ولم تكن سياسة الحزب الشيوعي العراقي في بعض جوانبها بالضرورة صائبة، وأعني بها فترة حرب الأنصار التي انخرط الحزب الشيوعي بها مع حلفائه الأحزاب السياسية الكردستانية. ومن الممكن العودة إلى الرفيق عزيز محمد لمعرفة موقف الحزب الشيوعي السوفييتي من سياسات الحزب الشيوعي العراقي وكيف كانت تجري الحوارات معه، إذ غالباً ما تتم هذه المسائل في العلاقات بين الحزبين على أعلى المستويات، أي بين السكرتير وعضو قيادي في الحزب الشيوعي السوفييتي.

وأود أن أشير، حتى وأن كنت لم تسأل هذا السؤأل، إلى أني، وبعد جملة من الإجراءات التي اتخذها البعث أيدت التحالف مع حزب البعث وكنت عضواً في اللجنة الحزبية التي كانت تعد النقاط لوفد الحزب في حوارات الجبهة. ولكني انقلت على هذا التحالف

ابتداءً من خريف عام ١٩٧٦ حين التقيت مطولاً بصدام حسين وحاورته لمدة ساعتين تقريباً تيقن لي وجهة البعث كلية وانعكس ذلك على التقرير الذي كتبته للحزب عن هذا اللقاء وعن نقاشاتي العلنية المضادة للسياسات الاقتصادية لحزب البعث مع صدام حسين في المؤتمرات الزراعية وفي جمعية الاقتصاديين العراقيين والتي كانت تعرض في تلفزيون بغداد، وأشرت إلى أن حزب البعث يسير إلى ضرب الحزب الشيوعي وإلى محاولة تصفيته ونعت فيما بعد سياسات حب البعث بالسياسة الفاشية حين أعدم ٣٤ شيوعياً وديمقراطياً في عام ١٩٧٨ بحجة كونهم كانوا يعملون في الجيش.

٥. هل كانت المسائل المختلفة تناقش بصيغ طبيعية مبدئية (على أساس أيديولوجي) أم بصيغ براغماتية (على ضوء ما يفرضه الواقع)؟ أيهما كان الأكثر اعتماداً عند اتخاذ القرارات المهمة في اللجنة المركزية؟

يمكنني القول بأن السياسة التي كانت تمارس في ظروف العراق، أو أي سياسة كانت أو ما تزال تمارس لا في العراق فحسب، بل وفي أي بلد من البلدان، لا يمكن أن تكون أيديولوجية بصورة كاملة ولا براگماتيه بصورة تامة. بل كانت السياسة مزيجاً من الاثنين، إذ كانت الأولى تتغلب أحياناً على الثانية وأحياناً الثانية على الأولى. لم تظهر هذه الحالة في مناقشات اللجنة المركزية ومكتبه السياسي فحسب، بل وفي القاعدة الحزبية ولدى الكوادر أيضاً، على أن القاعدة الحزبية كانت في تصوراتها أكثر مبدئية وحرصاً على صيانة المبادئ، ولهذا كانت تبدو أحياناً متزمتة ومتوترة، ولكنها كانت في الغالب الأعم صائبة.

لقد اتخذت أنا نفسي مواقف براگماتيه لم تكن صائبة بأي حال، واتخذت أحياناً مواقف مبدئية لم تكن مناسبة أيضاً. وأشعر في الحالتين بالندم لأنها ربما تسببت بأضرار معينة إزاء هذه القضية أو تلك من قضايا الحزب أو الشعب. ولكن من يعمل يخطأ، وفي السياسة بشكل خاص. ولكن عليه أن يمتلك الجرأة ليقول بأني قد أخطأت.

ومع ذلك أدعي بأن أغلب، إن لم اقل كل، قادة الحزب الشيوعي حينذاك، وأنا منهم ولا أفصل نفسي عنهم، قد اتخذنا قرارات براگماتيه أكثر مما هي مبدئية، ولا أجد مبرراً لها.

وعلينا أن ننتبه إلى عدد من الملاحظات التي أمل أن يأخـذها الباحـث بنظـر الاعتبـار، ومنها:

١. لم يكن جميع قادة الحزب الشـيوعي حينـذاك بمسـتوى فكـري أو سياسـي واحـد، بـل كانت الفجوة كبيرة جداً بين البعض والبعض الآخر، والأمثلة على ذلك كثيرة وصارخة.

٢. وهذا الواقع ترك تأثيره على مدى استيعاب وفهم المواقف المبدئية والتمييز بينها وبين المواقف البراگماتيه، فهناك من يعتبر هذا الموقف مبدئي، في حين بجـواره آخـر يعتـبر الموقف براگماتي.

٣. ورغم أنهـم جميعـاً في قيـادة الحـزب الشـيوعي العـراق، ولكـن تبقـى الخلفيـات القوميـة والاجتماعية والثقافية والمصالح الذاتية تلعب دورها في كل ذلك.

٤. ولم أشك يوما أثناء وجودي في قيادة الحزب بأن مستوى الكثير من أعضاء في القاعـدة الحزبية أو في صفوف الكادر الحزبي هم أفضل بكثير، من النواحي الفكريـة والسياسـية والرؤية وتفضيل مصالح المجتمع على مصالحهم الذاتية، من عدد غير قليل من أعضاء اللجنة المركزية. وهذه المسألة مرتبطة عضوياً بواقع حياة الحـزب ذاتهـا، إذ أن سـرية العمل ولفترة طويلة جداً، فرضت نفسها وشروطها علـى الحـزب وسمحـت بتقـديم رفـاق لأنهـم كـانوا يجيـدون العمـل السـري أو الاسـتعداد والجـرأة، ولكـنهم كـانوا مـن حيـث المستوى الفكري والسياسي غير مؤهلين لهذا الموقع.

٥. هل تعتقد الآن بأن الديمقراطية الحزبية كانت مفعّلة؟ هل كان لديك دور واضح في اتخـاذ القرارات المهمة، كعضو قيادي، لقرارات اتخذت من وراء ظهرك في المكتب السياسي؟

ليس اليوم، ولكن قبل ذلك بفترة طويلة كنـت أرى بـأن الديمقراطيـة غـير متـوفرة كمـا يفترض فيها أن تكون في تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي. وهذه المسألة مرتبطـة بعـدد من الأمور التي لا يمكن فصلها عنها:

أ. التـزام الحـزب بمبـادئ عديـدة لا تتنـاغم مـع الديمقراطيـة ومنهـا مـثلاً مبـدأ المركزيـة الديمقراطيـة علـى الطريقـة اللينينيـة، والطاعـة الواعيـة، ونفـذ ثـم اسـأل، أو التنظـيم

الحديدي ورفض التعبير عن وجهات النظر الخاصة، بل يفترض الالتزام بوجهة نظر الحزب، أي وحدة الفكر والعمل ... الخ.

ب. السرية التي فرضت على الحزب بسبب أوضاع البلاد ورفض منح الحزب إجازة بالعمل الشرعي.

ت. عبادة الفرد بصيغها المختلفة على مختلف المستويات.

ث. تقديم الرفاق في المراكز الحزبية أو اختيارهم لعضوية اللجنة المركزية أو للجان أخرى.

ج. قلة عقد المؤتمرات الحزبية والاجتماعات الموسعة مع الكوادر والقاعدة الحزبية وطريقة الترشيح والانتخاب.

لم تكن ظروف تفعيل الديمقراطية في الحزب الشيوعي في الفترة التي تسأل عنها متاحة. والكثير من القرارات قد اتخذت بدون علمي حتى في فترة وجودي في المكتب السياسي، وهي إحدى إشكاليات العمل السري. لم أكن أسكت عنها عندما أعرف أنها قد اتخذت دون علمي.

نعم، أعتقد أن كان لي وفي الفترة التي عملت فيها، سواء أكان ذلك في اللجنة المركزية أم في المكتب السياسي، دوراً في اتخاذ بعض القرارات المهمة، بغض النظر عن مدى صوابها أو خطأها.

إلا أن المشكلة في الأحزاب السياسية عموماً، وخاصة الأحزاب السرية، تبرز في أنها تخلق آلية معينة في العمل يتقلص معها دور الفرد في التأثير على الأحداث، وخاصة إن لم يكن في المكتب السياسي أو اللجنة المركزية، وأحياناً حتى لو كان في هاتين الهيئتين. ولهذه المشكلة أسبابها الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية وقواعد وأساليب وأدوات العمل والخطاب السياسي ودور القاعدة الحزبية والكوادر في مناقشة ورسم السياسات والاضطلاع بالمهمات والمركزية الديمقراطية وحرية امتلاك الرأي والتعبير عنه والعلاقة بين الأكثرية والأقلية ... الخ، إضافة إلى مشكلة أزلية تعاني منها كل الأحزاب، بما فيها

الأحزاب غير الشيوعية، وهي الجماعات التي تتشكل وتفرض رأيها بطرق مختلفة على الآخرين، وربما بأساليب ابعد ما تكون عن الديمقراطية.

مع خالص التقدير والموفقية بالنجاح في إعداد الرسالة والعمل العلمي الذي تسعى إليه.

برلين في ٢٠٠٦/٠١/١٩

كاظم حبيب

الملحق رقم ٢ : اتفاقية اقتصادية بين العرق والاتحاد السوفييتي

اتفاقية بين العراق والاتحاد السوفيتي للتعاون الاقتصادي والفني وتطوير صناعة النفط

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية انطلاقا من علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين ورغبة منهما في تنمية علاقات اقتصادية اوسع بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية قد اتفقتا على ما ياتي :-

المادة (١)

١ - أن حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية تتعاونان في تطوير صناعة النفط الوطنية الانتاجية للجمهورية العراقية ولهذه الغاية تقوم المؤسسات السوفيتية على اساس العقد العام بتنفيذ الاعمال الاتية :

- تهيئة وتشغيل حقل النفط في شمال الرميلة لغرض الانتاج بسعة ٥ مليون طن في السنة مع امكانية زيادة الانتاج الى ١٨ مليون طن في السنة .
- انشاء خط انابيب النفط من منطقة انتاج النفط الى ميناء الفاو .
- تقوم المؤسسات السوفيتية بالاعمال التصميمية الخاصة لتهيئة وتشغيل حقل النفط لغرض الانتاج ولانشاء خط أنابيب النفط ولجميع المرافق الاخرى وفقا للتعليمات التصميمية المقدمة من قبل الطرف العراقي .

٢ - يقوم الطرف العراقي بتسديد نفقات جميع المواد المحلية والنفقات الداخلية بما في ذلك المواد والمعدات والانابيب اللازمة لخط انابيب النفط والتراخيص الصناعية من أي بلد ثالث .

٣ - يقوم الطرف العراقي بشراء المواد المحلية وتنفيذ الجزء الخاص باعمال الهندسة المدنية من العمل بحدود متطلبات العقد ووفقا للجدول الزمني المثبت فيه .

٤ ـ يتم انجاز جميع الاعمال للمباشرة بتشغيل المشاريع خلال الربع الاول من عام ١٩٧٢ شريطة تنفيذ الجانب العراقي التزاماته المنصوص عليها في العقد الذي سيتم التوقيع عليه في أسرع وقت ممكن ٠

المـادة (٢)

١ ـ تقوم المؤسسات السوفيتية بتحضير مشروع التطوير والمسح واعمال التصميم لتهيئة وتشغيل حقول النفط الخمسة في جنوب العراق (نهر عمر ، لحيس ، راجي ، دجيلة حلفاية) ومن ثم النظر في امكانيات تقديم المساعدة الفنية في تنفيذ أعمال وتهيئة وتشغيل الحقول النفطية الخمسة المذكورة اعلاه ٠

٢ ـ يقدم الجانب السوفيتي ايضا المساعدة الفنية في تهيئة وتشغيل حقل نفط الرطـاوي وللقيام بعمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي وعمليات الحفر للبحث عن النفط والغاز في المناطق ووفقا لنطاق العمل الذي سيتفق عليه بين المؤسسـات المختصة للطـرفين ٠

٣ ـ يقوم الجانب العراقي بتسديد نفقات المواد المحلية والنفقات الداخلية بما في ذلك المعدات والمواد والتراخيص الصناعية من أي بلد ثالث واللازمة لتقديم المساعدة الفنية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة ٠

٤ ـ يتفق الطرفان على جدول تنفيذ الالتزامات لتقديم المساعدة الفنية للقيام بالمسح الجيولوجي وعمليات الحفر المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة وذلك خلال فترة ٦ أشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية ٠

المـادة (٣)

تقدم حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لحكومة الجمهورية العراقية قرضا بمبلغ (٦٠) ستين مليون روبل (يعادل الروبل الواحد ٩٨٧٤١٢ر٠ غرام من الذهب الخالص) بفائدة قدرها ٥ر٢٪ سنويا ٠

يستخدم القرض المقدم بموجب هذه المادة لغرض تسديد نفقات المؤسسات السـوفيتية الخاصة بتنفيذ مشروع التطوير والمسح وأعمال التصميم لتهيئة وتشغيل حقلي نفط شـمال الرميلة والرطاوي ولانشاء خط أنابيب النفط وللحقول الخمسة المذكورة أعـلاه ، وكذلك لتجهيز المعدات والمواد من الاتحاد السوفيتي سي اند اف الموانيء العراقية اللازمة للتنقيب عن النفط والغاز ولتهيئة وتشغيل حقلي نفط شمال الرميلة والرطاوي ولانشاء خط أنابيب النفط من منطقة الانتاج الى ميناء الفاو وكذلك للنفقات المتعلقة بأقامة المواطنين العراقيـين الموفدين لاغراض التدريب المهني والفني في الاتحاد السوفيتي ٠

في حالة تجاوز المبلغ الاجمالي لنفقات المؤسسات السوفيتية لتقديم المساعدة الفنيـة المنصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية عن مبلغ القرض المذكور يقوم الجانب العراقي بتغطية ذلك التجاوز بتسليم النفط الى الاتحاد السوفيتي بموجب أحكام وشروط الاتفاقية التجارية العراقية السوفيتية المعمول بها و/أو بعملة قابلة للتحويل تثبت ويتفق عليها بين بنك الدولة للاتحاد السوفيتي (أو بتخويل منه بوآسطة بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي) والبنك المركزي العـراقي ٠

تحتسب الفائدة المترتبة على القرض المذكور أعلاه من تاريخ استعمال ذلك الجـزء من القـرض ٠

المادة (٦)

يقوم الجانب العراقي بتسديد مصروفات المؤسسات السوفيتية في العراق بالدينار العراقي والمتعلقة بتهيئة وتشغيل حقل النفط في شمال الرميلة لغرض الانتاج وانشاء خط انبوب النفط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية خارج نطاق القرض وحسب العقود المتفق عليها بين الجهات المختصة للطرفين ٠

المادة (٧)

تدفع حكومة الجمهورية العراقية الى الطرف السوفيتي نفقات المؤسسات السوفيتية المتعلقة بايفاد الاخصائيين السوفيت الى العراق لغرض تقديم المساعدة الفنية في انشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وذلك بتسجيل المبالغ بالدينار العراقي والمنصوص عليها في العقود بحساب خاص يفتح في البنك المركزي العراقي لصالح بنك الدولة للاتحاد السوفيتي للمؤسسات السوفيتية ٠

يمكن استعمال المبالغ المسجلة في هذا الحساب لتسديد المصاريف الجارية للمؤسسات السوفيتية في العراق علما بان الرصيد المتبقي من الحساب غير المستعمل يمكن تحويله الى عملة قابلة للتحويل يتفق عليها من قبل بنك الدولة للاتحاد السوفيتي والبنك المركزي العراقي ٠

المادة (٨)

بغية تسجيل المبالغ المستعملة من القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية وتسديده مع فوائده ، يحدد بنك الدولة للاتحاد السوفيتي (أو بتخويل منه بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي) والبنك المركزي العراقي باتفاق مشترك بينهما الترتيبات الفنية لتسوية الحسابات الخاصة بالقرض كما يتفقان على الترتيبات الفنية لتسوية الحسابات بالعملة المحلية المنصوص عليها في المادة ٦ من هذه الاتفاقية ٠

المادة (٩)

يقوم كل من الطرف العراقي والطرف السوفيتي في موعده بابلاغ كل منهما الاخر عن المؤسسات العراقية والسوفيتية على التوالي المخولة بتنفيذ هذه الاتفاقية ويحق لاي من الطرفين تبديل المؤسسات المخولة بتنفيذ الاتفاقية بموجب هذه المادة وسيتم ابلاغ ذلك الى الطرف الاخر ٠

المادة (١٠)

تقوم كل من المؤسسات العراقية والسوفيتية المخولة بتنفيذ هذه الاتفاقية بتزويد جميع المعلومات وتقديم المساعدات المعقولة في الطرف الاخير والتي قد يطلبها احد الطرفين للتنفيذ المناسب للالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية والعقود المبرمة بموجبها وبالاخص سيهيء الى الطرف الاخر المعلومات المتعلقة بتقديم العمل والمعلومات الاخرى التي تخص برامج تنفيذ انشاء المشاريع بموجب هذه الاتفاقية ٠

المادة (١١)

يضمن الجانب العراقي منح سمات الدخول والخروج باسرع وقت ممكن للاخصائيين السوفيت الموفدين الى العراق لتقديم المساعدة بموجب هذه الاتفاقية كما يوفر للاخصائيين

يعتبر تاريخ استعمال القرض لغرض تسديد أثمان المعدات والمكائن والمواد هو تاريخ تقديم وثائق الشحن الى بنك الدولة للاتحاد السوفيتي ، كما يعتبر تاريخ تقديم قائمة الحساب الى البنك المذكور تاريخا لاستعمال القرض لغرض تسديد نفقات التصاميم والمسوحات الاستكشافية الجيولوجية والاعمال الاخرى .

يدفع بنك الدولة للاتحاد السوفيتي مبالغ قوائم الحساب والمستندات بتاريخ تقديمها من قبل المؤسسات السوفيتية وبموجب العقود الموقعة بين المؤسسات العراقية والسوفيتية وذلك في حالات تأخير اصدار كتب التخويل بموجب العقود المذكورة من قبل البنك المركزي العراقي الى بنك الدولة للاتحاد السوفيتي بانتظار استلام كتب التخويل من قبل بنك الدولة للاتحاد السوفيتي .

في حالة حدوث أي تغير في المحتوى الذهبي للروبل المشار اليه في هذه المادة يعاد احتساب المبالغ المستعملة من القرض والمبالغ غير المستعملة من القرض بنفس ذلك التغير للمحافظة على قيمة القرض بما يساويه من الذهب .

المادة (٤)

تقوم حكومة الجمهورية العراقية بتأمين تسديد المبالغ المستعملة قبل ١ كانون الثاني ١٩٧٣ من القرض المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية باقساط سنوية متساوية خلال مدة اربع سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني ١٩٧٣ .

تسدد الاجزاء المستعملة من القرض بعد تاريخ ١ كانون الثاني ١٩٧٣ نيسان ١٩٧٣ بسبعة أقساط سنويا متساوية ابتداء من المدة التي تلي السنة التي استعمل فيها ذلك الجزء من القرض .

تسدد الفوائد المترتبة بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٧٣ قبل ١ نيسان ١٩٧٣ والفوائد المترتبة لكل سنة متتالية قبل ١ نيسان من السنة التي تلي السنة التي ترتبت خلالها .

بامكان الجانب العراقي تسديد القرض والفوائد المترتبة عليه بتواريخ سابقة بدلا من السنوات السبع المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة (٥)

يجري تسديد القرض والفوائد المترتبة عليه عن طريق تسليم النفط من العراق الى الاتحاد السوفيتي بالاسعار المتحققة في سوق النفط العالمي الحر وبمقادير حسب شروط واحكام يتفق عليها بين المؤسسات المختصة للطرفين .

ولهذه الغاية يقوم البنك المركزي العراقي بفتح حساب خاص بالدينار العراقي (الدينار الواحد يحتوي على ٢٫٤٨٨٢٨ غرام من الذهب الخالص لصالح بنك الدولة للاتحاد السوفيتي (أو بتخويل منه لصالح بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي) ويجري تحويل الروبل الى الدينار العراقي على أساس سعر التعادل بالذهب للروبل والدينار العراقي في يوم التسديد، وستستعمل المؤسسات السوفيتية المبالغ المسجلة في هذا الحساب لشراء النفط العراقي

في حالة حدوث أي تغيير في المحتوى الذهبي للدينار العراقي يقوم كل من بنك الدولة للاتحاد السوفيتي (أو بتخويل منه لبنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي) والبنك المركزي العراقي باعادة احتساب الرصيد المتبقي من الحساب المذكور اعلاه في يوم حدوث ذلك التغير .

المـادة (٦)

يقوم الجانب العراقي بتسديد مصروفات المؤسسات السوفيتية في العراق بالدينـار العراقي والمتعلقة بتهيئة وتشغيل حقل النفط في شمال الرميلة لغرض الانتاج وانشاء خـط انبوب النفط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية خارج نطاق القرض وحسب العقود المتفق عليها بين الجهات المختصة للطرفين ٠

المـادة (٧)

تدفع حكومة الجمهورية العراقية الى الطرف السوفيتي نفقات المؤسسات السوفيتيـة المتعلقة بايفاد الاخصائيين السوفيت الى العراق لغرض تقديم المساعدة الفنية في انشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وذلك بتسجيل المبالغ بالدينار العراقـي والمنصوص عليها في العقود بحساب خاص يفتح في البنك المركزي العراقي لصالح بنك الدولة للاتحاد السوفيتي للمؤسسات السوفيتية ٠

يمكن استعمال المبالغ المسجلة في هذا الحساب لتسديد المصاريف الجارية للمؤسسات السوفيتية في العراق علما بان الرصيد المتبقي من الحساب غير المستعمل يمكن تحويله الى عملة قابلة للتحويل يتفق عليها من قبل بنك الدولة للاتحـاد السوفيتي والبنك المركزي العـراقي ٠

المـادة (٨)

بغية تسجيل المبالغ المستعملة من القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية وتسديده مع فوائده ، يحدد بنك الدولة للاتحاد السوفيتي (أو بتخويل منه بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي) والبنك المركزي العراقي باتفاق مشترك بينهما الترتيبات الفنية لتسوية الحسابات الخاصة بالقرض كما يتفقان على الترتيبات الفنية لتسوية الحسابات بالعملة المحلية المنصوص عليها في المادة ٦ من هذه الاتفاقية ٠

المـادة (٩)

يقوم كل من الطرف العراقي والطرف السوفيتي في موعده بابلاغ كل منهما الاخر عن المؤسسات العراقية والسوفيتية على التوالي المخولة بتنفيذ هذه الاتفاقية ويحق لاي من الطرفين تبديل المؤسسات المخولة بتنفيذ الاتفاقية بموجب هذه المادة وسيتم ابلاغ ذلك الى الطرف الاخـر ٠

المـادة (١٠)

تقوم كل من المؤسسات العراقية والسوفيتية المخولة بتنفيذ هذه الاتفاقية بتزويد جميع المعلومات وتقديم المساعدات المعقولة في الطرف الاخر والتي قد يطلبها احد الطرفين للتنفيذ المناسب للالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية والعقود المبرمة بموجبها وبالاخص سيهيء الـى الطرف الاخر المعلومات المتعلقة بتقديم العمل والمعلومات الاخرى التي تخص برامج تنفيذ انشاء المشاريع بموجب هذه الاتفاقية ٠

المـادة (١١)

يضمن الجانب العراقي منح سمات الدخول والخروج باسرع وقت ممكن للاخصائيين السوفيت الموفدين الى العراق لتقديم المساعدة بموجب هذه الاتفاقيه كما يوفر للاخصائيين

السوفييت بدون مقابل الدوائر وأماكن السكن المؤثثة والمجهزة بالخدمات اللازمة وكذلك الخدمات الطبية ووسائط النقل للسفرات المتعلقة بالعمل داخل الجمهورية العراقية ٠

المادة (١٢)

ان تنفيذ التصاميم والمسح وأعمال البحث الجيولوجي وتسليم المعدات والمكائن والمواد السوفيتية وايفاد الخبراء السوفيت للعراق والتدريب المهني والفني للمواطنين العراقيين في الاتحاد السوفيتي والمساعدات الفنية الاخرى المقدمة من قبل الطرف السوفيتي المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ستتم على أسس العقود التي سيجرى عقدها بين المؤسسات المختصة والمؤسسات السوفيتية المخولة بذلك من قبل حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الاتحاد السوفيتي على أن يتم النظر في هذه العقود والتوقيع عليها في أقصر وقت ممكن من تاريخ تقديمها من قبل المؤسسات السوفيتية ٠ وتحدد هذه العقود نطاق الكميات والمواعيد والاسعار (على أساس أسعار السوق العالمية) وضمانات الجودة للمعدات والالات ومسؤولية الطرفين في حالة حدوث الظروف القاهرة كما تحدد هذه العقود الظروف والشروط الخاصة بتنفيذ التزامات الطرفين المشتركة الناجمة من هذه الاتفاقية ٠

المادة (١٣)

ان كميات النفط التي ستسلم من العراق الى الاتحاد السوفيتي تسديدا لنفقات المؤسسات السوفيتية عن تقديم المساعدات الفنية في تطوير صناعة النفط الوطنية الانتاجية العراقية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وكذلك مواعيد واحكام وشروط تسليم النفط سيتم تثبيتها بعقود بين شركة النفط الوطنية العراقية ومؤسسة (سويوز نيفتي اكسبورت) السوفيتية ٠

ومن المقصود ان اسعار النفط العراقي ستحدد على أساس الاسعار المتحققة في سوق النفط العالمية الحرة ٠

وفي حالة عدم امكان الطرف العراقي من تسليم النفط الى الطرف السوفيتي وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من هذه الاتفاقية تكون التسديدات من قبل الجانب العراقي بعملة قابلة للتحويل ٠

ويجرى تحويل الدينار العراقي الى عملة قابلة للتحويل على أساس السعر المتبادل بالنسبة للدينار العراقي والعملة القابلة للتحويل في تاريخ التحويل ٠

يضمن الطرف العراقي تسليم النفط الى الاتحاد السوفيتي من الموانيء العراقية بضمنها الارصفة العميقة ٠

المادة (١٤)

للمؤسسات السوفيتية ان تتعاون مع مؤسسات مماثلة من بلدان ثالثة خلال تسليم المعدات والمواد وتقديم المساعدة الفنية الاخرى المقدمة من قبل الطرف السوفيتي ولكنه في حالة ظهور ضرورة ايفاد خبراء من البلدان الثالثة المذكورة اعلاه تقوم المؤسسات السوفيتية بالحصول مقدما على موافقة الجانب العراقي على ذلك ٠

المادة (١٥)

في حالة حدوث أي خلاف بين المؤسسات العراقية والمؤسسات السوفيتية حول أية مسألة ناجمة عن هذه الاتفاقية أو عن العقود التي سيتم توقيعها بموجبها يقوم ممثلوا حكومة

الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بالتشاور وبذل الجهود لحل تلك الخلافات .

المادة (١٦)

يجتمع ممثلوا الطرفين مرة واحدة في السنة على الاقل بطلب من احدهما وذلك لغرض متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية وتقديم التوصيات اللازمة اذا تطلب الامر ذلك .

وتقدم التوصيات اعلاه الى حكومتي الطرفين المتعاقدين للنظر فيها .

وتعقد هذه الاجتماعات في موسكو وبغداد بالتناوب

المادة (١٧)

ان هذه الاتفاقية خاضعة للمصادقة حسب الاصول المتبعة في كلا البلدين وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق المصادقة عليها والذي سيتم في بغداد .

حرر في موسكو في اليوم الرابع عشر من شهر تموز ١٩٦٩ بنسختين أصليتين اللغات العربية والروسية والانكليزية وان النص الانكليزي هو المعول عليه .

عن حكومة الجمهورية العراقية

عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

موسكو في ٤/تموز/ ١٩٦٩

صاحب السيادة الفريق اول صالح مهدي عماش

أود ان أشير الى الاتفاقية الموقعة بتاريخ اليوم بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة النفط في الجمهورية العراقية وبالنظر للمباحثات التي تمت بين الوفدين بشأن نتائج التبدل المحتمل في السعر الرسمي للذهب بالدولار الامريكي المساوي في الحال الحاضر الى ٣٥ دولار للاونس الواحد من الذهب الخالص ، لي الشرف ان أؤكد بهذا ان طرفي الاتفاقية سيقومان باتخاذ الاجراءات اللازمة لعدم وقوع اي خسارة لاي منهما من خلال تنفيذ التزاماتهما الواردة في الاتفاقية .

وتقبلوا يا صاحب السيادة فائق احترامي .

ف. ن. نوفيكوف

نائب رئيس الوزراء لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

موسكو في ٤/تموز/١٩٦٩

صاحب السيادة الفريق اول الركن صالح مهدي عماش

اشارة الى طلب الجانب العراقي لي الشرف الان اثبت بان الاتفاق الذي تم التوصل اليه بيننا هو ما يلي :-

١ - ان المؤسسات السوفيتية المختصة سوف ترسل خبراء سوفييت مع الاجهزة اللازمة لدراسة مواضيع تقديم المساعدة الفنية وتجهيز المكائن والمعدات الى الجمهورية العراقية **لامكانية تنفيذ المشاريع التالية :**

أ – دراسة موضوع انشاء معمل الصلب والحديد وبضمنها أعمال التحري والتنقيب وتطوير مناجم خامات الحديد في الجمهورية العراقية ·

ب – دراسة امكانية تنفيذ تحسين الملاحة في نهر دجلة ما بين بغداد والموصل ·

ج – اعادة دراسة سد الفاو وفي حالة ثبوت اقتصاديته يجري اعداد التصاميم النهائية لسد الفاو لمسافة ١٨ كيلو مترا ·

د – اكمال أعمال التصاميم النهائية لمشروع انشاء وتصليح السفن النهرية والساحلية في مدينة البصرة وفي حالة عدم تمويل تنفيذ هذا المشروع من قبل المؤسسات السوفيتية فسيتم اعداد وثائق التصاميم بشكل يكون صالحا للاعلان بمناقصة ·

٢ – ستقوم المؤسسات السوفيتية باجراء دراسة امكانية انشاء سد على الفرات في منطقة راوة بدلا من منطقة حديثة من الناحيتين الفنية والاقتصادية ·

كما ستقوم المؤسسات السوفيتية باعادة الدراسة واكمال التصاميم وتقديم المساعدات الفنية لبناء منشآت تحسين الملاحة على نهر دجلة في منطقة قلعة صالح–الكسارة وفي حالة ثبوت صلاحية واقتصادية سد راوة فان نفقات المؤسسات السوفيتية الناجمة عن المساعدات الفنية لهذه المشاريع ستدفع من قبل الجانب العراقي وفقا لاحكام وشروط القرض المخصص لبناء السد في منطقة حديثة ·

٣ – سيتم التعاقد بين المؤسسات السوفيتية والعراقية خلال فترة أمدها ثلاثة اشهر على عقود تتضمن الشروط والتفاصيل لارسال الخبراء وتسليم المعدات اللازمة لانجاز مسوحات المشاريع المنصاص عليها في هذا الكتاب وتفضلوا ياصاحب السيادة بقبول فائق الاحترام ·

ف· ن· نوفيكوف

نائب رئيس الوزراء لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

قائمة ببعض المشاريع الصناعية التي تنفذ باسلوب المشروع الجاهز

اسم المشروع	الكلفة الكلية*	الجهة المنفذة
١ ـ المجمع البتروكيماوي	٣٢٥ مليون دينار	المانيا الغربية ـ امريكا
٢ ـ مجمع صناعة الاسمدة (عكاشات)	٢٤٧ مليون دينار	بلجيكا
٣ ـ مشروع الأسمدة الكيماوية رقم ٣ ـ خور الزبير	٢٠٠٠ مليون دينار	اليابان
٤ ـ مشروع الحديد والحديد الاسفنجي	١٩٥ مليون دينار	فرنسا
٥ ـ محطة كهرباء الهارثة	١١٠ مليون دينار	اليابان
٦ ـ مشروع كهرباء الناصرية	٨٨ مليون دينار	الاتحاد السوفيتي
٧ ـ مشروع سمنت (الكوفة)	٧٥ مليون دينار	الدانمارك ـ فرنسا
٨ ـ مشروع الورق في ميسان	٧٠ مليون دينار	سويسرة
٩ ـ عشرة معامل للطابوق الفني	٤٧ مليون دينار	المانيا الغربية
١٠ ـ مشروع منجم عكاشات	٤٢ مليون دينار	بلجيكا
١١ ـ مشروع توسيع معمل الورق(البصرة)	٤٠ مليون دينار	سويسرة
١٢ ـ مشروع الالمنيوم (الناصرية)	٣٩ مليون دينار	فرنسا
١٣ ـ مشروع النسيج القطني (الديوانية)	٣٥ مليون دينار	المانيا الغربية
١٤ ـ توسيع معمل الاسمدة رقم (٢)في البصرة	٣٣ مليون دينار	اليابان
١٥ ـ مشاريع استخراج الحصا والرمل والحجر	٣٠ مليون دينار	ايطاليا
١٦ ـ المحطة التوربينية (خور الزبير)	٣٠ مليون دينار	المانيا الغربية
١٧ ـ توسيع محطة كهرباء (الدورة)	٣٠ مليون دينار	المانيا الغربية
١٨ ـ مصفى الدهون (رقم ٣)	٢٧ مليون دينار	اليابان
١٩ ـ مشروع المراوح السقفية (بعقوبة)	٢٢ مليون دينار	المانيا الغربية ـ هولندا
٢٠ ـ مشروع سمنت الجنوب	١٨ مليون دينار	الاتحاد السوفيتي
٢١ ـ مشروع الاعمدة الكونكريتية (البصرة)	١٨ مليون دينار	المانيا الغربية
٢٢ ـ القابلوات الهاتفية (الناصرية)	١٧ مليون دينار	النمسا
٢٣ ـ مشروع سمنت حمام العليل	١٧ مليون دينار	فرنسا
٢٤ ـ مشروع سمنت بادوش	١٦ مليون دينار	المانيا الغربية
٢٥ ـ توسيع معمل سمنت بادوش	١٦ مليون دينار	المانيا الغربية
٢٦ ـ المحطة التوربينية (النجف)	١٢ مليون دينار	المانيا الغربية
٢٧ ـ مشروع السمنت الأبيض	١٢ مليون دينار	المانيا الغربية
٢٨ ـ مراكز التدريب المهني	١٠ ملايين دينار	الاتحاد السوفيتي

المصادر

المصادر العربية

- البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. ثورة أيلول ١٩٦١–١٩٧٥ مع ملحق وثائقي. أربيل. دار ئاراس للطباعة والنشر. ٢٠٠٢.
- البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال إلى الاستقلال. الطبعة الرابعة. لندن. دار البراق. ١٩٩٧.
- بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار. ترجمة عفيف البزري. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ط ١. ١٩٩٢.
- الحاج، عزيز. شهادة للتاريخ (أوراق في السيرة الذاتية السياسية). ط ١. لندن. مؤسسة الرافد. ٢٠٠١.
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي. النجف. مطبعة الغري. ١٩٧٦.
- حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن. بغداد. كانون الثاني/يناير ١٩٧٤.
- حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن. القطر العراقي. كانون الثاني ١٩٧٤. بغداد. مطابع دار الثورة. ١٩٧٤.
- حسين، صدام. حول كتابة التاريخ. بغداد. دار الحرية للطباعة. ١٩٧٨.
- الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦–٢٠٠١. ط ١. بيروت–لبنان. مؤسسة البلاغ. ٢٠٠١.
- الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. القاهرة. دار المستقبل العربي. ١٩٨٣.
- خيري، زكي. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. إصدار اليوبيل الذهبي. المجلد الأول. ١٩٨٤.
- الدرة، صباح د. القطاع العام. سبل بناءه. دوره وطبيعته. آفاقه ومشاكله.دار الرواد للطباعة– بغداد. ١٠٧٧.
- زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين، تطور أو تقهقر. الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ط ١. ١٩٩٥.

- سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية. العراق منذ ١٩٥٨. منشورات الجمل. ٢٠٠٣.
- قانون الخطة القومية للفترة ١٩٧٠–١٩٧٤. ملاحظات حول الخطة القومية وزارة التخطيط. . بغداد. ١٩٧٠.
- محمد، عزيز. تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أمام المؤتمر الوطني الثاني، ألقاه الرفيق عزيز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية. وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. بغداد. أيلول ١٩٧٠.
- محمد، عزيز. خطاب الرفيق عزيز محمد رئيس وفد الحزب الشيوعي العراقي في اجتماع الأحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو (٥–١٧، حزيران ١٩٦٩. صادر عن الحزب الشيوعي العراقي. بغداد. ١٩٦٩.
- النصراوي، عباس. الاقتصاد العراقي. ١٩٥٠–٢٠١٠. ترجمة الدكتور محمد سعيد عبد العزيز. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ١٩٩٥.
- هاشم، جواد د. مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام حسين. دار الساقي. لندن. ٢٠٠٣.
- وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. بغداد. أيلول/سبتمبر ١٩٧٠.
- وزارة الثقافة والإعلام. الاستثمار المباشر للنفط في العراق. مديرية الإعلام العامة. بغداد. مطبعة الجمهورية. ١٩٧٠.

الجرائد والمجلات

- الاقتصاد. مجلة. ملحق العدد ١٧/مايس ١٩٧٢. ملف كامل عن آخر تطورات معركتنا النفطية. النص الكامل لمحضر المفاوضات بين الحكومة وشركات النفط. بغداد. مطبعة الشعب.
- الخفاجي، عصام. التصنيع والطبقة العاملة العراقية خلال السبعينات. الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣،آب/أغسطس ١٩٨١.
- الخفاف، عبد المعطي د. المكننة الزراعية مسيرة متطورة وتقدم منظور. بغداد. مجلة الثورة الزراعية. العدد ٣٦م١٩٧٧.
- عبد الله، عامر. السياسة الاقتصادية في العراق. مجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣. آب/أغسطس ١٩٨١.
- عبد الله، عامر. السياسة الاقتصادية في العراق. مجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣. آب/أغسطس ١٩٨١.

- عبد الله، عامر. مذكرة عامر عبد الله حول الوضع الاقتصادي وأسلوب المشروع الجاهز الموجهة إلى رئيس الجمهورية في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٧٧. مجلة الثقافة الجديدة. العدد١٣٣/آب/أغسطس ١٩٨١. ١٢/١٣.
- عبد الله، عامر. وسائل استخدام النفط والأرصدة المالية العربية. العراق. مجلة الثقافة الجديدة العدد ١٤٩. كانون الأول ١٩٨٣.
- مجلة الاقتصاد العراقية، العدد ٨/ كانون الثاني ١٩٧٨، بغداد،
- نشرة الأخبار الاقتصادية للحزب الشيوعي العراقي. اللجنة الاقتصادية (لقم). العدد ٩/ ١٩٧٤.

المجموعة الإحصائية والتقارير

- إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات ١٩٧٣–١٩٧٥. بغداد. وزارة التخطيط. ١٩٧٦.
- التقرير السنوي ١٩٧٠. البنك المركزي العراقي. دائرة الإحصاء والأبحاث. بغداد. مطبعة العاني. ١٩٧٠.
- الجهاز المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧ و١٩٧٨ على سبيل المثال لا الحصر. بغداد. وزارة التخطيط.
- المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط؟ بغداد. ١٩٧٦.
- المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٣. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٨٣. ص ١١٩.
- المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٦٩. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. بغداد. ١٩٦٩.

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب التاسع

٩ – ١١

استبداد وبداية حروب الجمهورية الرابعة في العراق

الجزء الثاني:

١٩٧٩ – ١٩٨٠ و ١٩٨٩ – ١٩٩٠

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب التاسع

٩ – ١١

استبداد وبداية حروب الجمهورية الرابعة في العراق

الجزء الثاني:

١٩٧٩ – ١٩٨٠ و ١٩٨٩ – ١٩٩٠



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان - اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين - الكتاب التاسع
منشورات اراس رقم: ١٣٦٧
الطبعة الآولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس - أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٦ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات

المدخل

انتهت المرحلة الأولى والثانية من حكم البعث في العراق للفترة ١٩٦٨-١٩٧٩ بسيطرة مطلقة لصدام حسين على السلطة السياسية بعد المجزرة الدموية التي نفذها بحق ٢٢ شخصاً من قياديي وكوادر حزب البعث العربي الاشتراكي، في حين كان في مقدور الدكتاتور أن يرتقي "عرش" العراق بدون تلك المجزرة الرهيبة التي أشرك فيها جمهرة غير قليلة من قياديي وكوادر البعث لتنفيذ عملية القتل الجماعية من خلال الاستخدام المشترك للأسلحة النارية في تنفيذ حكم الإعدام الذي أصدره صدام حسين بحق رفاقه المتهمين بالتآمر ضده. لقد كان الهدف من هذه المجزرة إيصال إنذار مباشر إلى كل القوى السياسية العراقية، ولكن بشكل خاص، إلى القوات المسلحة العراقية وأجهزة الأمن والاستخبارات، وإلى قياديي وكوادر حزب البعث، بأن أي محاولة منها للمنافسة أو التآمر أو الاعتراض أو حتى التشكيك بقيادة صدام حسين المطلقة وبسياساته ستكون حصيلتها الموت المؤكد على أيدي رفاقهم من الجلاوزة. وبهذه المجزرة الرهيبة التي تذكرنا بأساليب القتل الجماعية التي مارسها بعض خلفاء بني العباس ضد من عارضهم أو ناصبهم العداء أو حتى شكك بهم، وفر الأجواء السياسية والأمنية الخانقة التي يحتاجها كل دكتاتور بغيض من أجل السيطرة التامة على الحكم والاستمرار فيه دون معارض أو منازع من صفوف حزبه، بعد أن كان قد وجه ضربات قاسية جداً ضد قوى المعارضة السياسية خارج حزبه.

وكان صدام حسين قبل ذاك قد خطط ونظم، بالتنسيق مع والتأييد من شاه إيران وبموافقة ودعم ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مؤامرة ضرب الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحركة الكُردية المسلحة في العام ١٩٧٥ في كُردستان العراق، وفرض على حليفه الحزب الشيوعي عملياً السكوت عن تلك المؤامرة. ثم تابع صدام

حسين مسيرته ضد القوى السياسية العراقية بتصفية تحالفه مع الحزب الشيوعي العراقي بحملة اعتقالات واسعة شملت عشرات الألوف من الشيوعيين والديمقراطيين وأصدقاء الحزب خلال الفترة الواقعة بين منتصف نهاية العام ١٩٧٧ ونهاية العام ١٩٨٠ تقريباً، رغم أن حملة مكافحة الحزب الشيوعي لم تكن قد توقفت قبل ذاك، كما أنها لم تتوقف بعد ذلك. لقد مارس حزب البعث سياسة التحالف مع هذا الحزب لإضعاف حزب آخر ثم توجيه الضربة له، ثم التحالف مع حزب ثالث لتصفية الحزب الذي تحالف معه قبل ذاك إلى أن تسنى له تصفية الساحة السياسية من قوى المعارضة الفاعلة في العراق وأجبر من تبقى منها إلى الغوص في العمل السري أو الصعود إلى جبال كُردستان لخوض الكفاح المسلح ضد النظام.

في الوقت الذي وجه صدام حسين الضربة إلى أحمد حسن البكر وفرض تنازله عن كل مراكزه في الحزب والدولة وتصفية مؤيدي البكر ومعارضي انفراد صدام حسين بالسلطة في القيادة القطرية وفي مجلس قيادة الثورة وفي الجيش وأجهزة الأمن، وجه في الوقت نفسه ضربة إلى تلك الجهود التي بذلت من أجل التقريب بين حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ونظيره في سوريا وإقامة الوحدة العراقية — السورية. وكان النهج الذي مارسه صدام حسين إزاء سوريا ينسجم تماماً مع بعض أبرز أعضاء القيادة القومية، وخاصة ميشيل عفلق، الذي كان يرى في حافظ الأسد ورهطه مجموعة خارجة على دستور الحزب ونظامه الداخلي ومرتدة عن أهداف البعث ومتآمرة على القيادة الشرعية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أي متمردة على قيادة عفلق الفعلية والمباشرة!

وبعد عمليات تصفية جسدية لقوى المعارضة السياسية وتهجير قسري لقوى كانت تحمل السلاح ضد مشاريعه العدوانية وإنهاء تحالفات سياسية في بغداد ثم تصفيات جسدية لأعضاء قياديين في حزب الدولة والحكم، خلا الجو لصدام حسين منذ خريف العام ١٩٧٩ لممارسة سياساته في العراق ومع الدول العربية والدول المجاورة دون منازع أو دون وجود قوى معارضة قادرة على إسقاط مشاريعه.

وقبل صعود صدام حسين إلى دست الحكم المطلق، وقعت الثورة الشعبية في إيران وسيطرة الخميني على السلطة وحصرها بقوى الإسلام السياسي الشيعية الإيرانية، بالرغم من كون النضال الوطني ضد الشاه كان نضالاً مدنياً ومن قوى سياسية ليبرالية وديمقراطية وعلمانية أساساً، ومن مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، مثل حزب تودة وفدائيي خلق ومجاهدي خلق والسوق التجاري (البازار الإيراني) وأحزاب وقوى البرجوازية الوطنية، كما شاركت فيها جمهرة من رجال الدين في الحوزة الدينية في قم وعلى رأسهم روح الله الخميني، الذي كان يعيش في المنفى العراقي ثم انتقل إلى باريس استجابة لطلب الشاه من صدام حسين في إبعاده عن العراق. ومن هنا يمكن القول حقاً بأن القوى الدينية استطاعت أن تسرق الثورة من أيدي القوى السياسية المدنية والديمقراطية التي تفرقت حينذاك وعجزت عن توحيد صفوفها، في حين تمكن الخميني توحيد القوى الدينية وتعبئة الناس حوله مباشرة.

كان النظام ألصدامي قد عقد علاقات جديدة مع شاه إيران استناداً إلى اتفاقية الجزائر وتنازل النظام العراقي عن بعض حقوقه في شط العرب وفي بعض المناطق الحدودية لقاء الموافقة على منع المساعدات عن الحركة الكُردية المسلحة ومحاصرتها بين القوات الإيرانية والقوات العراقية وفرض نزع وتسليم السلاح عليها. وبالتالي لم تكن الثورة في مصلحة النظام العراقي ووجد فيها عدواً جديداً يمكن أن تخلق للنظام مشاكل جديدة، خاصة وأن صدام حسين كان قد فرض على روح الله الخميني مغادرة المنفى العراقي الذي عاش فيه سنوات طويلة وانتقل إلى باريس، حيث بدأ منها مواصلة إثارة الناس الإيرانيين ضد نظام الشاه.

لقد حصل تغيير كبير في إيران وأعقبه تغيير في العراق. سيطر الخميني وأتباعه على الحكم في إيران وأقاموا حكماً استبدادياً باسم الإسلام، واستولى صدام حسين وأتباع على السلطة كاملة في بغداد وواصلوا تشييد وتعميق الاستبداد في الحكم باسم البعث والقومية العربية. ومنذ البدء برز العداء بين النظامين الاستبداديين، أحدهما يدعي العلمانية، وهي منه براء، والثاني يدعي الإسلام وهو منه براء. وبدأت العمليات المتعادية بين الجانبين،

وكان المجتمعان العراقي والإيراني ضحية هذا العداء المتفاقم. وفي الوقت الذي كانت قوى الإسلام السياسي تكافح ضد النظام العراقي قبل مجيء الخميني إلى الحكم في إيران، وجدت في مجيئه حافزاً لتصعيد عملياتها المعادية للنظام ووجدت الدعم والتأييد والمساندة من جانب النظام الإيراني الجديد، مساندة متنوعة، بما فيها الإعلام. وتطورت بشكل سريع حين نفذت مجموعة من عمليات التفجير ومحاولات الاغتيال التي مارسها أتباع حزب الدعوة في العراق. وكان الاتهام قد توجه من جانب النظام العراقي إلى إيران مباشرة في كونها هي التي تؤجج وتنظم وتوجه تلك العمليات. ووقعت حوادث حدودية بين الطرفين دفعت بالنظام العراقي إلى التفكير بشن الحرب ضد إيران. ولكن هل هذه الأسباب كانت كافية لخوض الحرب ضد إيران، أم كانت هناك الكثير من العوامل التي لعبت دورها في اتخاذ صدام حسين قرار شن الحرب؟ نحاول هنا أن نتتبع تلك العوامل التي كانت سبباً لشن الحرب ضد إيران والتي كانت بمثابة البداية التي انتهى إليها النظام العراقي بعد مرور ما يقرب من ٢٣ سنة على بدئها.

أن معرفة العوامل التي تسببت بقيام الحرب تفترض التعرف على طبيعة النظام الذي أقامه صدام حسين في العراق قبل وبعد هيمنته الكاملة على السلطة. سيتناول هذا الجزء من الكتاب (الثامن) والجزء التالي (التاسع) البحث في مرحلتين: المرحلة الأولى وتتضمن الفترة التي شهدت صعود صدام المطلق إلى السلطة حتى نهاية الحرب العراقية – الإيرانية، في تتضمن المرحلة الثانية الفترة الممتدة بين نهاية الحرب والبدء بغزو الكويت حتى سقوط النظام في العام ٢٠٠٣. وهي فترة طويلة نسبياً تصل إلى حدود ربع قرن تقريباً.

أما الكتاب العاشر فسيحاول معالجة الفترة التي أعقبت سقوط النظام العراقي تحت ضربات القوات الأمريكية والبريطانية وفرض قرار الاحتلال على العراق الصادر عن مجلس الأمن الدولي والفترة التي اعقبت ذلك وما يعانيه العراق وشعب من قوى الإرهاب الإسلامية السياسية وقوى البعث الصدامية والقومية الشوفينية والطائفية المستفحلة والجريمة المنظمة.

الفصل الأول

صدام حسين والدولة الاستبدادية والتسلط الفردي المطلق في العراق

كان صدام حسين منذ البدء قد وضع نصب عينيه مسألة الانفراد بالسلطة السياسية. وصمم منذ البدء أيضاً إزالة كل العوائق التي تقف في طريق وصوله إلى هذا الهدف، إذ لم يكن صدام في باله أن يبقى حاكماً للعراق حسب، بل حاكما مطلقاً على الوطن العربي والأمة العربية. وكان العراق بالنسبة له محطة أولى أساسية، في حين كان يعتبر حزب البعث الأداة المهمة للوصول إلى هذا الهدف. أي أن طموحه الشخصي كان أبعد بكثير من طموحات جمال عبد الناصر وأوسع بكثير من إقامة وحدة بين العراق وسوريا، كما كانت هناك فوارق معينة في بعض أدوات وأساليب العمل لدى الشخصين في الوصول إلى تلك الطموحات.

هيمن هذا الهدف بشكل مطلق على كامل تفكير وتصرفات صدام حسين منذ أن أصبح الرجل الثاني في العراق بعد أحمد حسن البكر، إذ لم يكن يرى في الأخير سوى أداة ضرورية ومهمة لكسب القوات المسلحة وتعبيد الطريق لصعوده. وفي هذا السياق لم تكن مهمة صعبة على صدام حسين أن يتخلص لا من أحمد حسن البكر، بغض النظر عن الطريقة التي تم فيها التخلص منه، حسب، بل ومن المجموعة القيادية التي رأى فيها عائقاً لتحقيق أحلامه الجامحة. ولكنه كان يريد بهذه الوسيلة أن يدلل للجميع على أنه مصمم على السير في هذا الطرق، بعد أن تصور بأنه قد تخلص من كل العوائق الأخرى التي كانت تقف، بهذا القدر أو ذاك، حائلاً دون تحقيق تلك الأحلام، مثل توجيه ضربة قاسية لحركة التحرر الوطني الكُردية في كُردستان العراق، فك التحالف وتوجيه ضربة قاسية لتنظيمات الحزب الشيوعي العراقي، ضرب القوى القومية التي نشطت قبل ذاك وكذلك تنظيمات

حزب البعث (جناح سوريا)، ثم توجيه الضربات إلى التنظيم الإسلامي السياسي الشيعي الذي كان يقوده السيد محمد باقر الصدر. ولم تكن هناك تنظيمات إسلامية سياسية سنية فاعلة في الساحة السياسية العراقية إذ اصطفت في الغالب الأعم إلى جانب النظام أو سكتت عنه واستكانت له، ومن كان منهم معارضاً له فقد غادر العراق إلى السعودية أو الخليج أو قتل بصيغة ما من قبل أجهزة الاغتيالات التي كان يقودها صدام حسين مباشرة.

اقتنع صدام حسين مع نفسه، وصور له بعض من كان حوله، بأن الأمور على الساحة العربية أصبحت الآن جاهزة له، وما عليه إلا أن يتقدم خطوة إلى الأمام ليحل محل عبد الناصر في قيادة الأمة العربية، خاصة وأن أنور السادات قد خسر تأييد الرأي العام العربي بتطوير علاقاته مع إسرائيل وزيارته للقدس وإلقاء خطابه في الكنيست الإسرائيلي، ثم انعقاد مؤتمر القمة الذي أدان الحل الانفرادي لمصر مع إسرائيل ونشطت حينذاك القوى القومية العربية في الحكم وخارجه ورفعت رايات اللاءات العربية المشهورة التي تزيد من خسائر العرب دون أن تحقق لهم أي هدف يذكر. وفي إطار هذا الاقتناع الصدامي سعى إلى التحري عن عمل استثنائي يقوم به فيجعل منه قائداً فعلياً وعملياً للأمة العربية وحركة التحرر الوطني العربية بحيث يخر له جميع حكام الدول العربية خاشعين خاضعين، مع تأييد مطلق للشارع العربي وللقوى السياسية العربية. كان صدام مدركاً لمستوى الوعي العربي المتدني في الأوساط الشعبية الواسعة، كما كان مدركاً لطبيعة العقل العربي وعلاقة هذا العقل والعاطفة الجياشة بالخيبات العربية وبالمزاج السطحي للغالبية العظمى من الناس، وجمهرة غير قليلة حتى من مثقفات ومثقفي العرب.

كانت هذه الوجهة في التفكير قد تبلورت لدى صدام حسين في أعقاب النجاح الذي تحقق له في اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ وضربته الموجعة المؤقتة لقوات البيشمرگه الكُردية ولحركة التحرر الكُردية. إلا أن الشاه كان ما يزال حينذاك قوياً ولديه قوات مسلحة مجهزة بتجهيزات جيدة من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. ولهذا كان ينتظر باستمرار الفرصة المناسبة التي جاءته مع سقوط الشاه وصعود الخميني لقيادة إيران. فتخمرت فكرة استخدام إيران لتحقيق الصعود المرتقب لصدام حسين. ولم يبخل الخميني

بتقديم الحجج اليومية لإقناع صدام حسين بضرورة توجيه الضربة لإيران. فالمناوشات الحدودية والتصريحات والأحاديث الصحفية والإذاعية والتلفزة الموجهة ضد نظام صدام حسين من أجهزة الإعلام الإيرانية وتقديم الدعم الإعلامي المباشر للقوى الإسلامية السياسية المناهضة لصدام حسين في العراق ولقياداتها الموجودة في إيران من جهة، والتحرك الإسلامي السياسي لحزب الدعوة وتنظيمات منظمة العمل الإسلامي للمدرسي، سواء بإصدار البيانات أو بعمليات عسكرية لضرب القوات المسلحة أو التفجيرات، ومنها محاولة اغتيال طارق عزيز قرب الجامعة المستنصرية من جهة أخرى، والتحرك الجديد لقوات البيشمركه الكُردستانية ضد نظام صدام حسين من جهة ثالثة، قد قدم الدليل القاطع لصدام حسين بأن كل هذه القوى لا يمكن التخلص منها إلا بتوجيه الضربة لإيران مباشرة، فهي التي تغذي، كما كان يعتقد جازماً، هذه الحركات السياسية والمسلحة الإسلامية والكُردية ضد نظامه.

وكان صدام حسين يبحث حينذاك عن حليف قوي إضافي يسنده في مواقفه السياسية وتوجهاته في المنطقة العربية. إذ لم تكن لدى صدام حسين قناعة كافية باستعداد الاتحاد السوفييتي دعم جميع أحلامه في منطقة الشرق الأوسط. فتوجه صوب الولايات المتحدة لاستشارتها في الموقف من إيران. وكان هذا الاستفسار والاستشارة هي الفرصة الجديدة والثمينة التي التقطتها الإدارة الأمريكية لتوجيه ضربة قاصمة لإيران لا من خلال سياساتها العسكرية المباشرة، بل من خلال قوى إقليمية قادرة على توجيه تلك الضربة وبدعم أمريكي غير مباشر، إضافة إلى حصول صدام حسين على دعم عربي واسع. فأبدت الولايات المتحدة استعدادها لدعم جهود صدام حسين على هذا الطريق بل شجعته على ذلك، إذ أنها لا تتخلص من نظام الملالي في إيران فحسب، بل وتنتقم لما جرى لسفارتها في إيران في أعقاب ثورة الشعب الإيراني ضد الشاه، كما أنها يمكن أن تضعف نظام صدام حسين ذاته وتهيمن على سياساته.

كان صدام حسين يرى في إيران عدواً للعراق لا في فترة الخميني حسب، بل وفي فترة الشاه أيضاً. وهي نظرة منطلقة من الرؤية التاريخية للعلاقة بين العراق وإيران أو بين

الدولة العثمانية والدولة الفارسية حول العراق، إضافة إلى إسناد إيران للقوى الكُردية المسلحة وقوى الإسلام السياسي الشيعية. وكان صدام حسين يرى أن إيران محتلة لمنطقة الأحواز العربية (الأهواز/خوزستان) التي جميع سكانها من العرب وكان الشيخ العربي خزعل أميراً عليها في فترة الحرب العالمية الأولى، وأن هذه المنطقة عراقية وينبغي لها أن تعود للعراق.

وكانت إيران قد احتلت في زمن الشاه الجزر الخليجية الثلاث العائدة لدولة الإمارات العربية، طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى. كما كانت إيران الخميني ولا تزال ترفض التفاوض حولها وترى أن هذه الجزر إيرانية استعادت إيران السيادة عليها ولا يجوز التفكير بإعادتها إلى دولة الإمارات العربية.

إن كل هذه العقد يمكن حلها بضربة واحدة، بحرب سريعة ومكثفة تشن ضد إيران، ستتلقى التأييد من كل الدول العربية والكثير من الدول الأخرى والسكوت من البعض الآخر، ولكن ستجد الدعم والتأييد غير المباشر من الولايات المتحدة. كما أن الجماهير العربية ستهلل وتصفق له، وأن هذه هي الفرصة الكبيرة التي تسمح له بتحقيق أحلامه. وقد لعب المستشارون العراقيون والعرب المحيطون به تزيين الأمر له وتشجيعه على سلوك هذا الدرب المعوج والوعر. لقد تصور صدام حسين، وهو التكتيكي المتآمر بنجاح في العراق والاستراتيجي الفاشل على صعيد العراق والمنطقة، بأنه بهذه الضربة، ضربة معلم، أن يحقق الأهداف التالية:

- استعادة الأهواز المغتصبة من إيران وإعادة ضمها إلى العراق الأم.
- تحرير الجزر العربيات الثلاث وضمها إلى العراق.
- تأكيد إلغاء معاهدة ١٩٧٥ التي عقدت مع الشاه وتنازل فيها عن مصالح عراقية بهدف ضرب الحركة الكُردية الوطنية، واستعادة ما منح لإيران من السيطرة على النصف الثاني من شط العرب وبقية القضايا الحدودية التي سويت مع إيران لصالح إيران وضد المصالح العراقية.

- إسقاط نظام الخميني تحت ثقل خسارته في الحرب مع العراق وبالتالي إمكانية بروز العراق على صعيد المنطقة باعتباره قوة عسكرية يحسب لها حسابها في المنطقة والعالم.
- البروز كقائد عربي محرر للأراضي العربية المحتلة وفرض هيبته واحترامه على بقية الحكام العرب لتبدأ معها المرحلة الثانية من تطلعه الموهوم صوب قيادة الأمة والدول العربية.
- البروز كقوة كبيرة في الشرق الأوسط ليحل محل جمهورية مصر العربية في قيادة العالم العربي وقوة أساسية ورئيسة في منطقة الشرق الأوسط ليتمكن من تطوير تحالفه مع الدول الكبرى، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة التي كان التحالف معها شغله الشاغل.

هكذا كان مجرى تفكير صدام حسين، وهكذا كان سعيه نحو التوسع الكبير والسريع في بناء وتطوير وتسليح القوات المسلحة منذ العام ١٩٧٤/١٩٧٥، أي مع انتهاء من المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهكذا بدأ مسعاه لتطوير قدراته العسكرية باقتناء المزيد من السلاح الحديث والمتطور وتشكيل ترسانة ضخمة من السلاح، إضافة إلى البدء بإقامة صناعة عسكرية متقدمة في العراق مستفيداً في هذا الصدد من المعسكرين الشرقي والغربي، إذ كلاهما كان يسعى إلى خطب ود النظام العراقي وصدام حسين وكانا يسعيان معاً للحصول على جزء من الثروة النفطية العراقية من خلال الارتباط بعقود طويلة الأمد وبذخية مع النظام الصدامي حول مشاريع التجارة والتنمية والتجهيزات العسكرية وبناء القدرة والصناعة العسكرية العراقية.

كان العالم، وخاصة الدول الكبرى، يتابع باهتمام كبير اتجاه تطور النظام العراقي وسياساته الداخلية والعربية والخارجية. وكان هذا الاهتمام متباين الأهداف والأغراض. ففي الوقت الذي كانت ترى الدولة السوفييتية في هذا النظام حليفاً قوياً يفترض التعامل معه، رغم علاقاته السيئة بالحزب الشيوعي العراقي ورغم غياب الديمقراطية عنه، إذ يوفر لها العقود الاقتصادية في مجالات مختلفة، كالنفط والصناعة والزراعة والسلاح، استناداً إلى

معاهدة الصداقة التي وقعت في العام ١٩٧٢، وكانت تتطلع إلى أن يلعب دوراً أكبر في السياسة العربية وفي الشرق الأوسط كما كان قد وفر لها موقعاً عسكرياً واستراتيجياً مهماً في المنطقة وقرب المياه الدافئة في الخليج، كانت الولايات المتحدة في المقابل ترى فيه حليفاً أيضاً يمكنه إنجاز الكثير من المهمات عوضاً عنها، ومنها مكافحة الشيوعية وحركة التحرر الوطني في العراق والدول العربية، ومناهضاً فعالاً للنظام الإيراني، وساحة مهمة للنشاط الاقتصادي، رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة حتى ذلك الحين، خاصة وأن العراق قد غير تدريجاً من وجهته الاقتصادية ووسع التعاون مع الغرب أكثر من أي وقت مضى ابتداءً من العام ١٩٧٦.

كان صدام حسين قد حقق ابتداءً من العام ١٩٧٣ إعادة بناء أجهزة الأمن الداخلي ووسع من مهماتها ولكنه فرض هيمنته ورقابته الكاملة عليها ومن خلال أقرب الناس إليه، ثم وسع تدريجاً من دائرة اعتماده على أهل تكريت حيث احتلوا مواقع مهمة في أجهزة الأمن والاستخبارات والقوى الخاصة التابعة له وفي القوات المسلحة. ونشأت بفعل هذا الواقع دولة بوليسية استكملت قوامها بتسلم صدام حسين السلطة المطلقة في البلاد. إلا أن صدام حسين وبسبب خشيته من التآمر عليه قد شكل دولته الخاصة داخل الدولة البوليسية التي يسيطر عليها، دولة داخل دولة تستند إلى أجهزته الأمنية الخاصة وقواه التي تلتف حوله لتحمي مواقعه في الدولة الأكبر وتصون هيمنته وتدمر من يقف بوجهه.

وخلال الفترة بين ١٩٧٣ و١٩٨٠ أقام صدام حسين دولة عراقية بوليسية تأتمر بأوامره وتلتزم بسياساته ومواقفه وتخضع لتوجيهاته بشكل مطلق. ولكي يقيم مثل هذه الدولة كان عليه أن يطوع حزبه ويعيد تنظيمه ويضمن أدلجته على الأسس التي يعتمدها في فرض فكره الشوفيني والفردي وسيطرته المطلقة بعد أن هيمن قبل ذاك على أجهزة الإعلام كاملة وعلى النشر وعلى قضايا التربية والتعليم والمنظمات المهنية ذات العلاقة المباشرة بالناس، وأن يضع الكوادر الملتزمة به وبخطه الفكري والسياسي في المواقع الأساسية في هذه الدولة البوليسية. فما هي خصائص الدولة التي أقامها صدام حسين ومارس تطويرها في أعقاب تسلمه السلطة في العام ١٩٧٩؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال التعرف عل مفهوم الدولة وتطور هذا المفهوم.

المبحث الأول

حول مفهوم الدولة

تشير أحداث التاريخ البعيدة والقريبة إلى أن الحرية والديمقراطية والحقوق النسبية التي يتمتع بها الإنسان في بعض بلدان العالم ومحروم منها جزئيا أو كليا في الكثير من بلدان العالم الأخرى لم تكن منحة حصل عليها من هذا الحاكم أو ذاك، بل جاءت نتيجة نضالات شاقة مريرة وطويلة استمرت آلاف السنين، وتكثفت بشكل متميز في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي أسفرت عن مبادئ وقواعد عمل أساسية على مستوى العلاقات الإنسانية والدولية. فكانت في جانب منها لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، التي وضعت في ظروف وموازين قوى دولية معينة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبقية العقود والمواثيق الدولية في إطار ما يطلق عليه بشرعة حقوق الإنسان. وإذ تحتل العلاقات بين الدول بشكل خاص، إضافة إلى علاقات تلك الدول بمجتمعاتها والمجتمعات الأخرى بشكل عام، محور بنود ومواد اللائحة الأولى، فأن العلاقة بين الدولة والإنسان أو الدولة والمجتمع تعتبر المسألة المركزية والأكثر أهمية وحساسية في شرعة حقوق الإنسان. والجدير بالإشارة إلى وجود اتجاهين ملموسين في المرحلة الراهنة: الأول يسعى إلى تقليص تلك الحقوق من خلال جملة من الإجراءات العملية أو حتى تغيير المواد القانونية والدساتير الديمقراطية، والثاني يسعى إلى استكمال تلك الحقوق وشمولها لمجالات جديدة، كما حصل في العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان أو علاقة البيئة بحقوق الإنسان، وإلى إغناء المقرر منها حتى الآن بالارتباط مع التغيرات والتطورات الجارية على حياة الإنسان في عالم العولمة المتنامية. لقد كانت وما تزال العلاقة بين الدولة والإنسان أو المجتمع الشغل الشاغل للإنسان والعاملين في مجالات السياسة والفلسفة وكثرة من المصلحين على امتداد تاريخ البشرية. وما وصل إلينا من وثائق ومعلومات عن الإنسان في العهود السومرية والبابلية والآشورية، أو الفرعونية والفارسية أو الهندية والصينية وفي أمريكا الجنوبية تميط اللثام عن الكثير من تلك العلاقة بجوانبها الإيجابية والسلبية، والتي تتجلى بوضوح كبير في القوانين التي عرفها العراق القديم مثلا، وعلى وجه الخصوص

قانون حمورابي. وإذا كان حمورابي يتسلم قانونه، وفق ما هو منقوش في مسلته المعروفة، من إله الشمس، شمش، فأن القانون ذاته كان يعبر في بنيته الأساسية عن حياة الناس وعن علاقاتهم المتبادلة وعن معاملاتهم الاقتصادية والأسس التي ينهض عليها المجتمع البابلي أو التي يريد حمورابي وكهنته أن تكون أساسا لعلاقات المجتمع، والتي كانت بدورها تجسد المعرفة المتراكمة التي انتقلت له وللكهنة والمجتمع من القوانين الأخرى الثلاثة المعروفة لنا في تاريخ العراق القديم[1]. وكان هم الحاكم الفرد، الممثل لإرادة الإله، أن يؤكد رغبته، التي هي من رغبة الآلهة العظام، ما يلي: لما عهد آنو العظيم سيد الآلهة وأنليل رب السماء والأرض الذي بيده مصير البلاد، إلى مردوخ بكر أيا، أن يحكم جميع البشر، وعندما عظماه بين آلهة السماء وجعلا أسم بابل مجيدا شهيرا في جميع الدنيا وأسسا فيها مملكة راسخة البنيان رسوخ السماء والأرض، انتدبني آنذاك آنو وأنليل، أنا حمورابي الأمير الكريم عابد الآلهة، لأنشر العدل في البلاد وأقضي على الشر والغش وأمنع القوي من اضطهاد الضعيف"[2]. وقد صدر أول هذه القوانين المعروفة لنا حتى الآن في الفترة الواقعة بين ٢١١١-٢٠٠٣ قبل الميلاد، وأخرها يرجع إلى الفترة الواقعة بين ١٤٥٠-١٢٥٠ قبل الميلاد، ولكن ظهرت فيما بعد، إذ عثر على لوح واحد حتى الآن يتضمن مواد قانونية، بأن الدولة الكلدية البابلية الحديثة كانت لها قوانينها التي ورثتها من العهود السابقة وتلك التي وضعتها في ضوء واقعها الجديد وبحدود ٦٢٦-٥٣٩ قبل الميلاد[3]. وإذ كان الحكم في هذه الفترة يمثل أو يعبر عن حكم الفرد، الذي كان يمارس الحكم على

---

١ يشير تاريخ العراق القديم، ووفق ما هو مكتشف حتى الآن، إلى أن المجتمع في بلاد ما بين النهرين قد عرف خمسة قوانين بالارتباط مع العهود المتتابعة، وهي: قانون أورنمو، وقانون لبت عشتار، وهما مدونان باللغة السومرية، وقانون أشنونة وقانون حمورابي، وهما مدونان باللغة الأكدية، وأما القوانين الآشورية فقد دونت باللغة الآشورية (الآرامية) المسمارية.

٢ الهاشمي. رضا جواد. القانون والأحوال الشخصية. الفصل الثالث من كتاب "حضارة العراق" لنخبة من الباحثين العراقيين. دار الجيل. بيروت/بغداد. ١٩٨٥. ص ٦٥.

٣ – المصدر السابق نفسه. ص ٦٣– ١٠٨.

– الذنون، عبد الحكيم. تاريخ القانون في العراق. دار علاء الدين. دمشق. ١٩٩٣.

الأرض باسم الآلهة ونيابة عنها، مستبدا ومطلقا في أحكامه ويجد الدعم والتأييد من المجمع الديني أو الكهنوت، أو المعارضة والصراع معه أحيانا، فأنه مع ذلك كان يسعى إلى تثبيت ذلك في قوانين يسعى إلى تطبيقها ليحقق رضا الآلهة من جهة، ولكنه لم ينس تأمين تأييد المجتمع له من جهة أخرى.

أما في المجتمع الإغريقي، وبعد ما يقرب من قرنين من حكم الكلديين في العراق البابلي، شهدت رؤية الإنسان عن مفهوم ودور وشكل الدولة تطورا مستمرا تجلى في فكر أرسطوطاليس Aristotales إذ طرح تصوره لإشكالية الدولة القائمة وما يراه من شكل حكم اعتبره أفضل للمجتمع حينذاك. فقد رأى إمكانية نشوء ثلاثة أشكال للدولة هي: دولة جيدة، وهي التي تقوم على الفرد الملك، ودولة الجماعة الأرستقراطية، ودولة الديمقراطية المعتدلة، تقابلها ثلاثة أشكال سيئة هي: دولة تقوم على أساس الفرد الطاغية، ودولة القلة، ودولة سلطة الشعب أو الديمقراطية. وكان الفارق الجوهري بينهما يتركز في أن الأشكال الثلاثة الأولى تحكم لمصلحة المجموع، في حين أن الأشكال الثلاثة السيئة تحكم لمصلحة الجماعة المسيطرة. وعلى العموم فأن أرسطوطاليس قد انطلق في نظرته للحكم من نماذج ثلاثة أساسية هي: حكم الفرد وحكم القلة وحكم الكثرة، سواء أكانت نماذج جيدة أم سيئة[٤]. علما بأن أرسطوطاليس كان يلتزم ويدافع عن انقسام المجتمع إلى فئة أرستقراطية سيدة وحاكمة، وفئة أحرار، وفئة عبيد تعمل لمصلحة الأسياد. وفي هذا لم يختلف كثيرا عن المجتمعات السومرية والبابلية والآشورية القديمة، إلا أنه منحها رؤية نظرية وواقعاً طبقياً ملموساً.

وفي فترة لاحقة تطورت نظريات الدولة والحكم في الفكر الروماني وتجلت في تشخيص بوليبيوس (Polybios) الذي سعى إلى الدمج في الدستور الذي يراه مناسبا بين سلطة الملكية الأرستقراطية وسلطة المواطنين من خلال مجلس الشعب، حيث ترسل الملكية

---

4 - Lange، Erhard & Alexander، Dietrich (Hrsg.) Autorenkollektiv. Philosphenlexikon. Dietz Verlag. Berlin. 1983. S. 42-49.

- Nohlen، Dieter. (Hrsg.). Woerterbuch. Staat und Politik. Staatsformenlehre von Eckhard Jesse. 4. Aulage. Piper. Muenchen. 1996. S. 730-732.

الأرستقراطية مندوبيها أو القناصل إلى المجلس، كما يرسل المواطنون مندوبيهم إليه. وفيه تتخذ القرارات، أي أنه عمد إلى تبني عملية التمثيل للطبقتين الاجتماعيتين السادة والأحرار، واستثنى من تصوره فئة العبيد الواسعة طبعا. واتخذت نظرية الدولة في عهد ميكافيللي وجهة أخرى، ولكنها لم تهمل ما وصل إليه الفكر النظري الروماني حينذاك. إذ حافظ على المبدأ الثنائي الجديد في نظم الحكم بدلا من المبدأ الثلاثي في أشكال الحكم الذي كان عند أرسطوطاليس. إذ كان ميكافيللي يرى إمكانية نشوء نموذجين لا غير، وهما: حكم الفرد في الملكية أو ما كان يطلق عليه بأمير الدولة، إنه الدولة ذاتها " وحكم الكثرة في الجمهورية[٥]. ولم يبرِّز ميكافيللي في هذه اللوحة التمايز المحتمل في الحالتين في الموقف من الديمقراطية، رغم اعتبار الكثرة معبرة عن الديمقراطية أساسا. وكان ميكافيللي يرى بوضوح التناقض والتعارض الذي ينشأ حتمياً بين الحاكم والفرد، أو بين نظام الحكم القائم والفرد والمجتمع. وإذ كان يرى في الحكم سيادة القانون والتنظيم والمصلحة العامة، كان يرى في الفرد من أبناء الشعب الأنانية والخمود الاجتماعي. فالفرد عند ميكافيللي، كما يلخص ذلك الدكتور فاروق سعد بدقة، ينزع إلى الهرب باستمرار، ويميل إلى عصيان القوانين وعدم دفع الضرائب والامتناع عن خوض الحرب"[٦]. وكانت هذه الرؤية للأمور وأساليب الحكم والطريقة التي كان يريد معالجة المشكلات فيها تعبر عن مبدأ الميكافيللية النفعية، كما أن فيها الكثير من التعالي الأرستقراطي على الفرد الاعتيادي وعلى المجتمع.

ولكن الفكر البرجوازي النظري قد ساهم في تطوير أشكال الدولة وحددها بنموذجين رئيسيين هما النموذج الدستوري والنموذج الاستبدادي حيث تجلى ذلك في دراسات لوفنشتاين (K. Loewenstein). وفي هذا التقسيم لا يميز الكاتب في الشكل الأول التباين بين الملكية والجمهورية، بل يؤكد على البنية الداخلية للنظام، أي هل هو نظام برلماني أم

---

٥ – ميكافللي، نيقولو. الأمير. ترجمة الدكتور فاروق سعد. طبعة ١٢. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. ١٩٨٥.

– المصدر السابق نفسه. - Nohlen، Dieter. (Hrsg.). Woerterbuch. Staat und Politik.

٦ ميكافللي، نيقولو. الأمير. مصدر سابق. المقدمة بقلم الدكتور فاروق سعد. ص ٩.

رئاسي أو إداري على طريقة النظام السويسري، إذ يفترض في أن يضع النظام الدستوري معايير أساسية تعتبر المحك لطبيعته، وفي مقدمتها، نظام الرقابة على السلطة والفصل بين السلطات وحق المشاركة في انتخابات حرة وديمقراطية وفي انتخاب الممثلين لفترة زمنية محددة، وتحديد أسس تداول السلطة. في حين كان يرى بأن النظام الاستبدادي يظهر بشكلين هما المطلق والشمولي، بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يقوم على دكتاتورية الفرد، أم دكتاتورية طغمة، أم دكتاتورية حزب.[٧]

والمجتمع البرجوازي الذي طور نظرية الدستور في النظام السياسي شهد نفسه أبشع أنواع الدكتاتوريات وأكثرها مصادرة للحياة والحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومارس العنصرية والتمييز العنصري والقومي والفكري والسياسي إلى حد إبادة ملايين البشر، سواء تم ذلك عبر الحرب أم في معسكرات الاعتقال النازية. وقد تعرف الإنسان في سنوات ما قبل الحرب الثانية وفي أثنائها على النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية. وكانت لهذه الفترة دور كبير في بلورة وإنضاج شرعة حقوق الإنسان وإرساء العلاقات الدولية على أسس جديدة أكثر ديمقراطية وأقل عدوانية.

أما فلاديمير إيلج لينين فقد منح الدولة في النموذج السوفييتي أو حتى قبل ذاك في كتابه الموسوم "الدولة والثورة" رؤية محددة، إذ اعتبر الدولة عموماً أداة طبقية تمارس حراسة مصالح فئة معينة وتقمع مصالح فئات أخرى، فهي بهذا المعنى أداة قمع وحراسة. هكذا هي الحالة في الدولة البرجوازية حيث تمارس القمع ضد الطبقة العاملة وكادحي الريف وتمارس عملية الدفاع عن استغلال المجتمع من قبل الطبقة البرجوازية، وهي في ذات الوقت تمارس حراسة مصالح البرجوازية واستمرار الحفاظ على السلطة في يديها. وهكذا تكون وظيفة الدول السوفييتية، ولكن بصورة معاكسة، حيث تقوم بحراسة مصالح الطبقة العاملة والكادحين من جهة، وقمع مقاومة البرجوازية والكولاك لمصالح الطبقة العاملة. أي أن الدولة تؤدي وظيفة قمع وحراسة أياً كانت تلك الدولة مع الفارق في أي من تلك المصالح

7- Nohlen، Dieter. (Hrsg.). Woerterbuch. Staat und Politik.

– المصدر السابق نفسه.

تقوم بحراستها، وأي من تلك المصالح تقوم بقمعها. ومن تابع النموذج السوفييتي على مدى عقود يدرك مواطن الضعف والخلل لا في الجانب النظري فحسب، ولكن في الممارسة العملية بشكل خاص. الدولة هنا ليست حيادية، بل تلتزم جانب فئة ضد أخرى. إن في هذه الرؤية الفكرية والسياسية الكثير من الصواب، إذ يصعب وجود دولة حيادية بين الطبقات، وكل النماذج البرجوازية في الحكم حتى الآن تؤكد ذلك.

ولم يكن النموذج السوفييتي في نظام الحكم يعبر عن المبادئ التي نادت بها الاشتراكية على الصعيد الدولي، وبشكل خاص في مجال حرية الإنسان وإطلاق طاقاته الإبداعية والحفاظ على كرامته وتأمين العدالة الاجتماعية. إذ أن الفترة الستالينية على نحو خاص كانت نموذجا لدولة شمولية بعيدة عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وعن احترام كرامة الإنسان ودوره في الحياة. ورغم بروز ظاهرة العدالة النسبية في مجتمع "اشتراكية" الدولة السوفيتية والمجتمعات المماثلة له في بلدان أوربا الشرقية والصين وغيرها، فأن حرية الإنسان وحقوقه الأساسية لم تكن مهضومة فحسب، بل وفي أحيان كثيرة مصادرة، بما فيه حقه في الحياة، كما حصل في الفترة الستالينية، وبشكل خاص ضد أصحاب الرأي الآخر والمخالفين له والمعارضين للنظام، مثلا. ومع مرور الزمن فقدت تلك المجتمعات العدالة النسبية التي تميزت بها بالمقارنة مع المجتمعات الرأسمالية، إذ أنها قد تقلصت كثيرا وعاشت اقتصادياتها أزمة حادة ثم أدت إلى انهيارها بسبب غياب الديمقراطية السياسية وجملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبروز البيروقراطية في الحزب والدولة وعيش القلة في بحبوحة واضحة على حساب الكثرة التي كانت تعاني من شظف العيش في المجتمع. كما أن الموقف من العدالة الاجتماعية قد تراجع إلى حدود بعيدة في تلك النظم الشمولية لأسباب أخرى إضافية، منها على سبيل المثال لا الحصر، سيادة البيروقراطية في نشاط الدولة وقطاعها الاقتصادي وانتشار الفساد الوظيفي والمالي ونهب قطاع الدولة من الباطن وتكديس الثروة على حساب المجتمع من جانب مجموعة صغيرة من النخبة الحاكمة في الحزب والدولة...الخ. إن الإشكالية في هذه النظم، كما علمتنا التجربة المنصرمة برزت، أو ما تزال في البعض المتبقي منها، تكمن في الرغبة في إرساء دعائم نظام

يقوم على الحزب الواحد القائد والموجه للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظام يقوم على دكتاتورية الحزب الواحد، حتى لو وجدت بجواره بعض الأحزاب الأخرى شكلية، وبالتالي كانت أو ما تزال تستند إلى إيديولوجية واحدة وبعيدة عن التعددية الفكرية والسياسية والتداول الديمقراطي للسلطة، وعلى الحياة الدستورية الحرة والديمقراطية، ومنها ممارسة الانتخابات بكل حرية وبأجواء هادئة وبعيدة عن التهديد والخوف في إعطاء الصوت الانتخابي. لقد انتهت تلك النظم السياسية لأنها عجزت عن الجمع بين العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية واحترام حرية وكرامة الفرد وحقوق الإنسان، ولكن هذا لا يعني أن النظم الرأسمالية الراهنة هي الشكل المناسب والأمثل للمجتمع البشري. فهذه المجتمعات القائمة، رغم تطورها النسبي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، تغيب فيها وعنها حتى الآن مجموعة غير قليلة من حقوق الإنسان، ومنها على نحو خاص العدالة الاجتماعية وانتشار البطالة الواسعة والتمييز بأنواعه المختلفة وغيرها، إذ تصبح الديمقراطية مجرد غطاء لا يمكن للمرء أن يستفيد منها لتأمين لقمة عيشه وتطوير قدراته الفكرية والسياسية وصيانة كرامته كإنسان في المجتمع، كما تبرز فيها بشكل متزايد وبين فترة وأخرى العنصرية والعداء للأجانب وأعمال العنف والقتل والحرق لعدد غير قليل من الأجانب، كما يلاحظ ذلك في بلدان أوربا الاتحادية، وخاصة ضد مواطنيها من بلدان العالم الثالث أو الأجانب القاطنين فيها من تلك البلدان، أو ضد السود في الولايات المتحدة الأمريكية.

لا شك في النموذجين الرئيسيين، الدستوري والاستبدادي، يحتويان على تنوع كبير أو أطياف عديدة، ولكنها في المحصلة النهائية تتباين في مدى عمق وشمولية كل منهما في الموقف من الديمقراطية أو الدكتاتورية. وتعيش شعوب العالم في المرحلة الراهنة أطيافا كثيرة من النموذجين الدستوري والاستبدادي، وتلك التي تستخدم الدستور والمؤسسات الدستورية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية ستارا لتغطية الاستبداد السائد فيها وتأمين مصالح من تمثلهم وتدافع عن مواقعهم. وفي ضوء ذلك فأن نموذج الدولة الدستورية الديمقراطية الذي يستند إلى الحياة البرلمانية وبقية المؤسسات الدستورية وحياة المجتمع

المدني لا يفترض فيه أن يقر ويحترم حقوق الإنسان من الناحية التشريعية والتصريحات الرسمية حسب، بل أن يمارس ذلك بكل صرامة وحزم.[٨]

تتضمن لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبقية وثائق وعهود شرعة حقوق الإنسان المعايير الأساسية التي يمكن في ضوئها معرفة أو تشخيص طبيعة الدولة أو النظام السياسي القائم في هذا البلد أو ذاك، وفي ما إذا كانت هذه

---

٨ لقد كان الدكتور هيثم منّاع، من نشطاء الجمعية العربية لحقوق الإنسان التي مقرها في باريس، مصيبا في تشخيصه لضوابط الدولة الدستورية الديمقراطية حين كتب حول التجربة التونسية يقول: "... إلا أن أي جهاز سلطوي، هو بطبعه فاسد ومفسد إذا لم يفّعل الأشكال الرئيسية لمراقبة وتقييد السلطات، أي:

الرقابة القضائية،

الرقابة البرلمانية،

المحققون والوسطاء الإداريون،

السلطة المضادة،

– رقابة القلم الحر". وبمعنى أخر فأن وجود الدستور والبرلمان والقضاء وما إلى ذلك لا يمكن كلها أن تعبر عن الحياة الدستورية الديمقراطية، إن قامت السلطة التنفيذية بمصادرة مضمون، أي مصادرة الواجبات الحقيقية والفعلية لتلك المؤسسات، من خلال عدم الفصل التام بين السلطات الثلاث وتأمين استقلالها وضمان الرقابة القضائية والبرلمانية المستقلتين والحرتين عن السلطة السياسية، مع افتراض أن يكون البرلمان منتخب بكل حرية وأجواء ديمقراطية. ويفترض أيضاً معالجة المشكلات بين السلطة والنقابات والأحزاب وغيرها من خلال آليات ديمقراطية ووسطاء يتسمون بالحياد والديمقراطية، كما لا بد من وجود معارضة سياسية تتمتع بالوجود الشرعي والعلني وبالحرية التامة في ممارسة مهماتها وفق برامجها المختلفة، وأن تكون متساوية في الحقوق والواجبات مع الحزب أو الأحزاب الحاكمة. ويفترض مثل هذا الاتجاه ضمان حق المجتمع في التمتع بحرية الصحافة والإعلام والنشر والكلام وما إلى ذلك. فدولة القانون الديمقراطي المستندة إلى حياة دستورية ديمقراطية مستقرة يفترض أن تعمل على صيانة أرواح الناس لا إلى سلبها الحق في الحياة وامتهان الكرامة.

راجع في هذا الصدد: منّاع، هيثم د. دولة القانون في تونس! مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. القاهرة. ١٩٩٩. المقدمة.

الدولة أو تلك ديمقراطية أم استبدادية وتسلطية، أو في ما إذا كانت ديمقراطية شكلية أم ديمقراطية تستند إلى الممارسة الفعلية للحقوق التي ينص عليها الدستور الديمقراطي بالنسبة للفرد والمجتمع. ويمكن تلخيص وتكثيف تلك المعايير فيما يلي:

- استناد الدولة إلى دستور ديمقراطي مصادق عليه من قبل الشعب ويعتمد مبدأ الفصل التام بين السلطات الثلاث (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية).
- توفر رقابة السلطة القضائية والتشريعية الحرة على نشاط وعلاقات السلطة التنفيذية مع المجتمع ومع العالم الخارجي، وعدم تدخل الأخيرة في شؤون السلطة القضائية والتشريعية، أي دولة قائمة على أساس المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي.
- اعتماد مبدأ الفصل التام بين الدولة والدين واحترام الدولة وموقفها الحيادي إزاء كل الأديان والمذاهب في البلاد.
- حماية كرامة الإنسان من أي اعتداء واحترام مبدأ المواطنة الحرة والمتساوية ورفض التمييز بين أفراد المجتمع على أي أساس كان.
- ممارسة الحياة الديمقراطية القائمة على أساس التعددية السياسية والمهنية والنقابية واستقلال منظمات المجتمع المدني والتداول الديمقراطي البرلماني الحر للسلطة، أي تأمين حرية وجود ونشاط القوى السياسية المعارضة للحزب الحاكم أو ائتلاف الأحزاب الحاكمة.
- الاعتراف بشرعة حقوق الإنسان وممارستها فعلا والاعتراف بالمساواة بين الناس، باعتبارهم مواطنين في الدولة الديمقراطية، أمام القانون وفي الحقوق والواجبات، وكذلك الاعتراف بالحقوق القومية والدينية وممارستها الفعلية.
- رفض العنف والقوة في ممارسة الحكم أو احتكار السلطة، ورفض الفاشية والعنصرية والتمييز العنصري والتمييز الديني والمذهبي والتمييز إزاء المرأة، وإقرار مبدأ مساواة المرأة التامة بالرجل.
- وضع آليات ديمقراطية صالحة لمعالجة وحل المشكلات والنزاعات التي تنشأ في المجتمع.

- تأمين حرية الصحافة والنشر وممارسة النقد العلني بكل حرية وعلنية، إضافة إلى الحريات الواردة في اللوائح والمواثيق الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان.
- إقامة علاقات طبيعية وديمقراطية تستند إلى مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية للبلدان الأخرى والصداقة والتعاون على قدم المساواة بين الشعوب، وحل الخلافات والنزاعات، أيا كانت طبيعتها بالطرق الديمقراطية والسلمية ورفض استخدام القوة والحرب كوسيلة لحلل تلك المشكلات[٩].

---

٩ يفترض أن نشير هنا إلى أن العراق وعلى امتداد العقود المنصرمة للفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى سقوط النظام قد اعترف من حيث المبدأ بالإعلان الدولي لحقوق الإنسان ووقع وصادق على العهود والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التالية:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية حقوق الطفل.

ولكن العراق لم يوقع حتى سقوط النظام على الاتفاقيات التالية:

- البرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.
- اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة.
- البرتوكول الخاص بوضع اللاجئين.

كما شكلت الدولة منذ سنوات طويلة جمعية خاصة لحقوق الإنسان في العراق، ولكنها لم تحترم هذه الجمعية ولم تسمح لها بممارسة أعمالها بل وضعت كوادر بعثية أو قريبة من البعث على رأسها.
وهذا التحديد يساعد الباحث على المقارنة بين الموافقة الرسمية والتصديق على تلك الوثائق والعهود الدولية أو على قرارات وقوانين أو تشكيل جمعية لحقوق الإنسان من جهة، وبين الواقع المعاش فعليا واتجاه ممارسة مضمون تلك الوثائق والنتائج المترتبة عن كل ذلك من جهة أخرى. ك. حبيب

المبحث الثاني

طبيعة الدولة ونظام الحكم في العراق

في ضوء ما جاء في المبحث الأول يمكننا تتبع تطور طبيعة الدولة في العراق في فترة حكم البعث. فكل المعطيات التي تحت تصرف الباحث وتجربته الذاتية أكثر من خمسة عقود منصرمة ومع الحكم القائم في العراق منذ عام ١٩٦٨، واستنادا إلى المعايير التي أشرنا إليها في أعلاه والوثائق التي صادق عليها العراق، تشير كلها، وبوضوح تام، إلى أن الحكم الصدامي في الفترة التي نبحث فيها قد تميز بمجموعة من الخصائص قل ما يتسم بها، أو نجدها في نظام حكم قائم حاليا في أي بلد من بلدان العالم الثالث، رغم وجود مقاربات غير قليلة له في عالمنا العربي وفي غيره من البلدان المجاورة وفي العالم، كما هو الحال في ليبيا والسودان والسعودية أو إيران وتركيا على سبيل المثال لا الحصر. لا شك في أن النظم المطلقة كلها متشابه من حيث الجوهر والممارسات والظواهر التي تبرز على سطح الأحداث. ويبقى الفارق في مدى عمق وشدة وقسوة الأساليب التي تمارس لقهر المجتمع وإذلاله من جانب الدكتاتور المطلق. ويمكن فيما يلي إبراز أكثر تلك السمات تحديدا لطبيعة "الدولة" والحكم في العراق.

السمة الأولى

منذ البدء افتقد نظام البعث في العراق إلى الشرعية في وجوده وفي حكم العراق، كما أنه لم يستند إلى الشرعية الدستورية لا في طريقة وصوله إلى السلطة ولا في طريقة وأسلوب ممارسته للحكم. لقد عاش العراق في ظل حكم البعث بدون دستور دائم، وبدون مؤسسات دستورية حقيقة ومنتخبة من قبل الشعب وفي ظل الأحكام العرفية أو الطارئة. وكان الحاكم الفعلي هو مجلس قيادة الثورة الذي ترأسه حاكم مطلق بدا بأحمد حسن البكر وانتهى بصدام حسين. وكلا الرجلين من طينة واحدة وعقلية واحدة وأساليب حكم واحدة وسمات مشتركة. احتكر مجلس قيادة الثورة، وبتعبير أدق أحمد حسن البكر ومن ثم صدام حسين، السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، بيديه وحده، إضافة إلى هيمنته

الكاملة والمطلقة على السلطة الرابعة، أجهزة الإعلام، ومنها الصحافة. لقد وصلت المجموعة الحاكمة إثر انقلاب عسكري تم في السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨، تبعه انقلاب أخر قادته مجموعة البعث، وهي إحدى المجاميع التي شاركت في الانقلاب الأول ثم في الانقلاب الثاني في الثلاثين من تموز من نفس العام. وهذه المجموعة البعثية التي كرست وجودها في الحكم، مارست التصفية الجسدية لمجموعات عديدة ممن شارك في الانقلابين ومن قادة الحزب الحاكم، ومن أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادتين القومية والقطرية لحزب البعث الحاكم. والدستور المؤقت، الذي لم يطرح للمصادقة عليه، بل وضع من جانب مجلس قيادة الثورة وصدر بقرار عنه، باعتباره السلطة التشريعية في البلاد، يؤكد السيادة المطلقة لمجلس قيادة الثورة ويقرر الدور القيادي لحزب البعث العربي الاشتراكي في الدولة والمجتمع. وإذا كان الحكم قد بدأ بهيمنة جماعة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي، أي كتلة ميشيل عفلق، فأنه قد انتهى، وبعد فترة غير طويلة، إلى سيادة وهيمنة فرد واحد هو صدام حسين، رغم الدور الكبير المماثل الذي لعبه أحمد حسن البكر في قيادة مجلس قيادة الثورة حتى تمت إزاحته وتصفيته المحتملة نهائيا في أعقاب تسلم صدام حسين للقيادة مباشرة في صيف العام ١٩٧٩.

السمة الثانية

وبهذا المعنى فالحكم لم يستند إلى أسس ديمقراطية، ومنها التداول الديمقراطي للسلطة وفق دستور ديمقراطي وحياة برلمانية حرة وديمقراطية، بل كان مجلس قيادة الثورة قد قرر ابتداءً أن يكون الحكم بيد حزب البعث العربي الاشتراكي، رغم أنه ومنذ النصف الثاني من العقد الثامن لم يكن الحكم بيد حزب البعث، بل كان بيد رجل واحد فقط لا غير. ولم يلغ الحزب الحاكم حرية جميع الأحزاب والكتل السياسية العلنية والسرية ويطاردها حتى في شتات الغربة حسب، بل وجه اضطهاده أيضاً ضد أعضاء ونشطاء حزب البعث الحاكم الذين اختلفوا معه أو عارضوا بعض أو جميع سياساته أو شك الدكتاتور في ولائهم له، إذ أنه صفى الكثير من أعضاء القيادة القومية والقطرية ومجلس قيادة الثورة والوزراء وكبار المسؤولين من القادة العسكريين والمدنيين ومن محترفي العمل السياسي في حزب

البعث الحاكم. إذ كان الحاكم بأمره يرفض الاختلاف في الرأي داخل الحزب الحاكم، وكان يريد أن يسمع رأيا واحدا وصوتا ويرى صورة واحدة، أن يسمع رأيه وصوته ويرى صورته. وهكذا كان الأمر في العراق طوال وجود الدكتاتور على رأس السلطة.

ورغم إقرار النظام بوجود "مجلس وطني"، فأنه لم يكن سوى أداة خانعة وخاضعة خضوعا كاملا لرئيس مجلس قيادة الثورة وصورة مشوهة بالكامل بالمقارنة مع المجالس التشريعية الديمقراطية، إذ كان صدى يردد ما يريده "القائد الضرورة!" ويوقع على قرارات القائد بدم أعضاء برلمانه ليبرهن عن ولائه المطلق للحاكم المطلق. فكان الترشيح للانتخابات يخضع لرقابة لجنة يشكلها مجلس قيادة الثورة ويجب أن يكون أعضاء اللجنة من حزب البعث، كما ينبغي أن يكون المرشح عضوا في حزب البعث أو من أنصاره ومؤيديه، كما أن الانتخابات ليست سرية بل علنية، إذ يوضع على ظهر ورقة الانتخاب اسم الناخب وعنوانه، وبالتالي من ينتخب اسما من غير القائمة المعطاة له يتعرض لما لا تحمد عقباه، أو حتى من رمى ورقة بيضاء يحاسب عليها، والأمثلة كثيرة في هذا الصدد، بما فيها انتخاب رئيس الجمهورية التي لم تخرج عن هذا الأسلوب، بل كانت أكثر صرامة وقسوة في التعامل مع من لا يصوت لصدام حسين. لقد كان المرشح واحداً والفوز لهذا المرشح الواحد بما يفوق نسبة المصوتين في بعض الأحيان.

ويفترض في هذا الصدد أن نؤشر بعض المسائل الجوهرية التي تعتبر نتاجا منطقيا وموضوعيا لهذه السمة، وهي:

أ. قاد غياب الحرية الفردية والديمقراطية والتعددية السياسية والحياة الدستورية والبرلمانية الحرة ومصادرة حرية وحق التداول الديمقراطي للسلطة بالضرورة إلى قيام النظام بمواجهة المعارضين لهذا النهج بالعنف واستخدام ما يمتلك من قدرات قهرية لتأمين القضاء على أصوات المعارضة، سواء من خارج صفوفه أو من داخلها. وسجلات المعارضة العراقية ومنظمات حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مليئة بأسماء عشرات ألوف الناس ممن تعرضوا لإرهاب الدولة والحزب الحاكم في العراق خلال السنوات المنصرمة، كما نشرت منظمات حقوق الإنسان قوائم بأسماء

السياسيين المختطفين والمغدور بهم ويصل عددهم إلى عشرات الآلاف، إضافة إلى اكتشاف عشرات المقابر الجماعية حيث دُفن فيها من قتل على أيدي أجهزة الأمن والأجهزة الخاصة والاستخبارات العسكرية تحت التعذيب أو بالقتل الجماعي أو دفنوا وهم أحياء.

ب. وأن هذه الأجواء قادت بالضرورة إلى تطور الدولة وفق ذهنية عسكرية فردية تميزت بالعنف والقسوة، كما اقتنت ترسانة هائلة من الأسلحة وأنشأت قوات مسلحة واسعة وأجهزة أمن تتدخل في شؤون الحياة العامة للسكان، إذ كانت بمثابة عيون صارمة وظالمة على الناس في كل مكان. لقد حول صدام حسين العراق إلى بلد لا يأتمن الإنسان أفراد عائلته، ولا الأب ابنه، ولا الصديق صديقه، كما لم يعد للمرء حتى الحق في الحلم. كانت عيون النظام وأجهزته تراقب أفراد المجتمع، سواء أتم ذلك في الأحياء السكنية والبيوت أم في مواقع العمل والمدارس والجامعات ودوائر الدولة والقوات المسلحة، وباختصار في كل مكان حتى في الغرف الزوجية.

ج. كما أن غياب الديمقراطية وممارسة أساليب العنف ومبدأ الجزرة والعصا قاد إلى نشوء جملة من الأمراض النفسية والعصبية وبرزت آفات اجتماعية غير قليلة بما فيها الانتهازية والنرجسية والشعور بالعظمة والذهنية العسكرية عند الحكام وأمراض ازدواج الشخصية والانتهازية والخوف والقلق من المستقبل والعنف وروح الانتقام والخشية من الآخر والكثير من الأمراض العصبية عند جمهرة واسعة من السكان. إن قائمة معسكرات الاعتقال تحت الأرض التي أقيمت في العراق خلال فترة حكم البعث، دع عنك السجون والمعتقلات الأخرى المعروفة، كانت تضاهي عدد قصور الحاكم بأمره، إنها قلاع تحت الأرض وفي الصحراء وفي مواقع كثيرة لا تختلف كثيرا عن معسكرات الاعتقال النازية من حيث الأساليب التي مارستها والأدوات التي استخدمتها تلك الأجهزة ضد ضحاياها. ويمكن تقديم قائمة واقعية بأساليب التعذيب التي مارسها النظام العراقي والتي تصل إلى حدود خمسين نوعا معروفا لضحايا التعذيب في العراق.

تشير المعلومات الغزيرة المتوفرة لدى المنظمات الدولية والعربية والعراقية الخاصة بحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية منذ نهاية الستينات إلى أن أجهزة النظام الأمنية والأجهزة الخاصة التابعة للقصر الجمهوري مارست مجموعة كبيرة من أشكال وأساليب التعذيب النفسي والجسدي التي تسببت بوفاة السجين الأعزل بعد تحمله عذابات شديدة ومهينة لكرامته، وهي تزيد على ٥٠ نوعا من أعمال التعذيب الجسدي والنفسي، التي كانت تدمج بين أساليب القرون الوسطى والعهود المظلمة في حياة البشرية وبين الأساليب الحديثة التي اعتمدت على أحدث الأجهزة المصنوعة في البلدان الصناعية المتقدمة. ومن بين أساليب ممارسة التعذيب استخدام الكاويات الكهربائية والتيار الكهربائي، والصوندات المطاطية المصنوعة بأسلاك داخلية، وخراطيم المياه، والكوي أو الحرق بالسجائر في المناطق الحساسة من الجسم، وإدخال القازوق أو القنينة في مؤخرة الضحية، واستخدام الشمعة لحرق أسفل القدمين المعلقتين في الهواء والمربوطتين بالقيود الحديدية التي لا تسمح بأي حركة للضحية، والتعليق بالمراوح، والجلد بأعواد الرمان (الخيزران)، واستخدام الفلقة، أي الضرب المبرح على باطن القدمين، وفرض الهرولة بعدها على الضحية لكي لا تصاب القدمين بالتعفن، ولكنها تهيئ للضحية فصلا خاصا مليئا بالآلام المبرحة، وتسليط الأضواء على العينين والمنع من النوم واستخدام ما يثير الأعصاب من أصوات رتيبة متكررة، أو ترك قطرات ماء باردة تسقط على يافوخ الإنسان بصورة متتابعة ولفترة طويلة ترهق الضحية إلى أبعد الحدود وتسئ إلى حالته النفسية خاصة وأن التحقيق يستمر ساعات وساعات، وهو غير قادر على إبعاد يافوخه عن تلك المنطقة. ويمارس في التعذيب الركل المتواصل في كل مكان بما فيها على الخصيتين، وتجري محاولة استعمال أو اغتصاب الضحية، سواء امرأة كانت أم رجلا. كما يمارس الجلاد شدّ قضيب الرجل الضحية بحبل ثم جر الحبل بقوة، وقلع أظافر أصابع اليدين والقدمين، وإدخال الرأس في أحواض الماء إلى حد الاختناق، أو صب الماء الساخن على المناطق الحساسة من جسم الضحية، أو ترك الضحية تحت أشعة الشمس المحرقة لساعات طويلة دون ماء أو شيء يستر الجسد، أو ترك الضحية على سطح الدار من دون ملابس في ليالي الشتاء القارس، أو

إعطاء الضحية السم بأنواعه المختلفة ذات المفعول السريع أو البطيء مذوبا باللبن أو الشاي المحلى، ورمي الفطريات على جسم وملابس الضحية. ويفرض على الضحية الجلوس في وسط مرحاض معطل ومليء بالغائط وإسقاء الضحية بوله قسرا، أو وضعه في غرف مليئة بالحشرات القارصة بدون غطاء أو حتى ملابس تقيه شرها، وتركه في غرف مظلمة لا تدخلها أشعة الشمس أو ضياء النهار ورطبة لأشهر ودفع وجبات الطعام الشحيحة والرديئة والماء له من ثقب في باب حديدية موصدة دوما...الخ. ويعصب الجلادون في غالب الأحيان عيني الضحية لكي لا يتعرف عليهم، كما تطلق باتجاهه العديد من العيارات النارية من مسدسات وبنادق رشاشة الجلادين لإرعابه وإيهامه بأنهم ينوون قتله، ويقتل أحيانا حقا. ويمارس التعذيب النفسي، بما فيه مشاهد تعذيب الآخرين، يتواصل سوية مع التعذيب الجسدي. وغالبا ما يحتسي الجلاد الخمر فتزداد قسوته ويفقد أعصابه بسبب عجزه عن إسقاط الضحية رغم كل تلك العذابات فيغوص في وحل التعذيب أكثر فأكثر ويفقد كلية كل ذرة من إنسانية الإنسان التي ربما كان يحملها في لحظة من اللحظات. وتجلب أحيانا زوجة الضحية أو الزوج أو الابن أو البنت ويتم التعذيب أمامهم وربما حتى تعريته أو تعريتهم وممارسة الاعتداء الجنسي المهين على الضحية أو على أفراد عائلته، وهم ضحايا إضافية. ويطلق الجلادون مجموعة من سجناء الحق العام على الضحية في غرفة يجلب إليها خصيصا فيتناوبون في تعذيبه وضربه ضربا مبرحا لعدة ساعات، حيث يتكرر هذا المشهد لعدة أيام. ويمارس الضرب الشديد وبالأحذية على رقبة الإنسان بما يمكن أن يؤدي إلى إصابة الضحية بعطل في دماغه. وغالبا ما يطلب من الضحية أن يمشي على أربع ويمتطيه أحد الجلادين في حين يقوم جلاد آخر بضربه على قفاه لتسريع زحفه. ويطلب أحيانا من ضحايا أسقطها التعذيب الهمجي للقيام بضرب وتعذيب رفاقهم وأقرب الأصدقاء إليهم لتحطيم معنويات الاثنين وتخريب النفس. ومنذ سنوات عمد النظام وهو في قمة مصادرة حقوق الإنسان إلى فرض عقوبات قطع الأيدي أو الآذان أو الساق أو حتى جدع الأنف لتهم موجهة للمعتقلين. والكثير من هؤلاء هم من السياسيين الذين اتهموا بتهم الحق العام للإساءة إلى سمعتهم بين الناس. إنها جرائم يصعب على الإنسان ذكرها أو حتى

الحديث عنها. لقد مات تحت التعذيب عدد كبير جدا من المواطنات والمواطنين العراقيين من مختلف الأعمار، ومن مختلف الأحزاب والمنظمات، ومن مختلف القوميات والأديان والطوائف. ومن خرج منهم سالما بقى يعاني من كابوس تلك العذابات سنوات طويلة، أو أصبح مقعدا ومشلولا، كما حصل لمجموعة من الضباط الشيوعيين العراقيين. وكذلك ما حصل لـ ٣٢ من العسكريين الذين وجهت لهم تهمة الانتساب للحزب الشيوعي العراقي، فاعتقلوا وعذبوا لفترة طويلة وبشراسة منقطعة النظير ثم اعدموا جميعا في عام ١٩٧٨. وجدير بالإشارة إلى أن عددا كبيرا من مواطني الدول العربية كانوا ضحية أجهزة الآمن والاستخبارات العراقية بسبب رفضهم مسايرة النظام أو المشاركة في الحروب التي خاضها العراق. جلب الكاتب والصحفي الألماني، المتخصص بمتابعة مناطق الأزمات الساخنة في العالم في كتابه الموسوم "صورة عن الحرب، أيامي في بغداد" الذي صدر في العام ٢٠٠٣ وفي أعقاب سقوط النظام، انتباه العالم إلى أن النظام البعثي الصدامي قد استخدم في عمليات التعذيب والقتل في معتقلاته مكينة عملاقة لتكسير وفرم أجسام المعتقلين حيث يرمى المعتقل وهو حي يرزق أو بعد أن يقتل تحت التعذيب في جوف الجهاز العملاق ليخرج لحماً وعظاماً مفروماً يقذف من الجهاز مباشرة إلى نهر نصبت عليه هذه الآلة الجهنمية داخل بناية المعتقل حيث تقتات عليها الأسماك هناك.[١٠]

أ. وتؤكد جميع المعطيات التي لدينا بأن المعتقلين والموقوفين والسجناء ومن حكم عليهم بالإعدام لم يشهدوا محاكمات حرة وديمقراطية، بل واجهوا محاكم شكلت خصيصا وأحكامها كانت قد قررت سلفا، حتى أن الكثير منهم صدرت الأحكام بحقهم وهم أموات، أو كانوا قد قضوا عشر سنوات أو يزيد في سجون النظام. تشير الفقرة الأولى من المادة ٩ من البرتوكول الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى ما يلي: "لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية. ولا يجوز القبض على أحد أو إيقافه بشكل تعسفي. كما لا يجوز حرمان أحد من حريته على أساس من القانون وطبقا للإجراءات المقررة فيه"[١١].

---

10 Frhder Christoph Maria. Ein Bild vom Krieg Meine Tage in Bagdad. Taschenbuch. Hoffmann und Camp Verlag. Hamburg. 2003. (ISBN 3455094198).

١١ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. مصدر سابق. ص ٥١.

كما تؤكد الفقرات الأخرى إلى مجموعة من الضوابط في حالة الاعتقال، ومنها ضرورة تقديم المقبوض عليهم إلى محكمة تتسم بالشرعية. والبرتوكول الدولي لا يعترف بتلك القوانين التي تخالف هذه النصوص. وتعتبر مواد البرتوكول الدولي تطويرا مهما وتوسيعا ضروريا لما جاء من مبادئ أساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ضوء التجارب التي عاشتها، أو ما تزال تمر بها حالة حقوق الإنسان في العالم[١٢]. ولكن ماذا يجري في العراق عمليا في هذا المجال؟ المعلومات الغزيرة المتوفرة تشير إلى قيام أجهزة أمن النظام باعتقال من ترى ضرورة اعتقاله من السياسيين وغير السياسيين، أي من مختلف الأحزاب والكتل والجماعات السياسية ومن المستقلين المعارضين للنظام، ومن غير السياسيين مثل التجار والصيارفة وأصحاب الأعمال وذوي الشذوذ الجنسي والمتهمين بالتزوير والسرقة ...الخ، حتى دون قرار بإلقاء القبض عليهم أو قرار بالتوقيف صادر عن حاكم تحقيق. ويبقى هؤلاء المعتقلون أسابيع وأشهر وأحيانا سنوات دون محاكمات. وعندما كان يقدم البعض منهم إلى المحاكمة، فلا تكون إلا أمام محاكم خاصة يشكلها مجلس قيادة الثورة وتحكم وفق الإحكام التي يقررها صدام أو من يخوله بذلك، كما حصل بالنسبة إلى المتهمين من أهالي الدجيل بمحالة اغتيال صدام حسين حيث أعدم الحاكم بندر ١٤٨ شخصاً دون محاكمات فعلية وتحقيق شرعي. ويكون المتهم قد مرّ قبل ذاك بسلسلة من عمليات التعذيب وهدر الكرامة وربما أشرف على الموت. كما لا يتمتع المعتقل عمليا بحق توكيل المحامي للدفاع عنه. وتكلف تلك المحاكم بعض المحامين من مرتزقتها لالتزام مسؤولية الدفاع الشكلي عنهم. ومن يحكم عليه بالسجن يودع في أحد السجون الكثيرة التي أقيمت خلال العقدين المنصرمين حيث يفتقد السجين إلى كل مقومات الحياة الطبيعية ويواجه إرهابا يوميا وتعذيبا جسديا ونفسيا وتغذية سيئة إلى أبعد الحدود، وكانت تمنع عن السجين السياسي الزيارات والمواجهات الاعتيادية. ووفق المعلومات المتاحة فأن قسما من المعتقلين قد مرّ على حجزه ما يقرب ربع قرن دون أن يقدم إلى المحاكمة، وبعضهم تجاوز احتجازه أكثر من ١٥ سنة كما في حالة الدكتور صفاء الحافظ والدكتور صباح الدرة والسيدة عائدة ياسين وغيرهم الذين لقوا حتفهم على أيدي النظام وفي سجونه الوحشية.

---

١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠.

ب.وكانت أجهزة الأمن والاستخبارات الصدّامية تنظم عمليات اختطاف واسعة لمواطنات ومواطنين من بيوتهم أو من محلات عملهم أم من الشوارع. وقد سجل الفريق العامل للأمم المتحدة عدد المختفين المسجلين لديه ب ١٥٧٨١ حالة. وكانت المعلومات التي لدى المعارضة العراقية والتي يعرفها المواطنون العراقيون تشير إلى أن عمليات الخطف تزيد بمقدار الضعفين عن الرقم الذي المذكور، إذ أن غالبية العوائل كانت تخشى تسجيل حالة الخطف بسبب خشيتها من المطاردات والمضايقات والسجن.

إن هذه الوقائع تسمح بتسجيل الموضوعة التالية: كان القضاء العراقي في عهد صدام حسين لا يتمتع بأي قدر من الاستقلالية وكان خاضعاً خضوعا تاما ومطلقا لرئيس مجلس قيادة الثورة شخصيا، وبالتالي فقد كان القضاء عاجزاً عن تأمين أي رقابة على أجهزة الدولة، وأن هؤلاء الحكام في أغلبهم كانوا يمثلون تلك الجهات أساسا، أي أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية، وبعضهم لا يحمل حتى شهادة تخرج من كلية الحقوق أو كلية القانون والعلوم السياسية، بل هم من العاملين في الجيش والشرطة والأجهزة الخاصة التابعة للقصر الجمهوري. وإذا ما وجد حاكم يتمتع بشيء من النزاهة والرغبة في الحيادية، فهو لم يكن قادراً على ممارسة عمله أو كان الفرد مجبراً على مسايرة الوضع القائم خوفا حقيقياً على رأسه أو على عائلته، وكحد أدنى، على وظيفته وعيشته.

ت. وخلال فترة حكم البعث وجد عدد يتراوح بين ٢,٥–٣,٠ مليون إنسان عراقي في الشتات. والقسم الأكبر من هؤلاء الناس كانوا قد تركوا العراق لخمسة أسباب رئيسية هي:

١. الإرهاب الدموي الذي تعرضت له قوى المعارضة العراقية بعد مجيء حزب البعث إلى الحكم.

٢. التهجير القسري الذي تعرضت نسبة مهمة من بنات وأبناء الشعب العراقي باعتبارهم من أصل غير عراقي أو عربي، سواء أكانوا من الكُرد الفيليين أو من أصل عربي شيعي أو ممن قطن العراق من الفرس منذ قرون أو عقود، وربما كانوا في الأصل من العرب أيضاً من أجيال قديمة يعود منحدرها إلى فترة الحكم العباسي في العراق.

٣. الهاربون من حروب النظام المختلفة، سواء أكان الهروب خشية من التجنيد لحروب النظام أم خشية الموت تحت قذائف المتحاربين أم على أيدي جلاوزة البعث لأسباب شتى.

٤. الوضع الاقتصادي المتردي الذي تفاقم تدهوره وازداد حجم البطالة بين السكان القادرين على العمل.

٥. الهروب بسبب سياسات التمييز الشوفيني والديني والطائفي إزاء المواطنين وأساليب الأجهزة غير الأخلاقية والدنيئة في ملاحقة العائلات، وخاصة النساء من أديان أخرى.

والجدير بالإشارة إلى أن المغتربين قسرا ولأسباب سياسية لم ينجوا من ملاحقات النظام والإساءة لهم بأشكال مختلفة، كما تعرض العديد منهم إلى الموت من جانب نشطاء الأمن العراقي في الخارج وخاصة في سنوات العقدين الثامن والتاسع.

السمة الثالثة

فرضت النخبة الحاكمة على البلاد، أيديولوجية واحدة هي أيديولوجية حزب البعث القومية ذات التوجهات اليمينية والشوفينية المتطرفة ورفضت وجود أيديولوجيات وأفكار أخرى بجوارها. فلا بد لفكر البعث أن يكون الخيمة التي تنضوي تحتها كل الأحزاب والكتل الفكرية والسياسية الأخرى، إذ كان لا يجوز لها أن تخرج عن إطارها. وكان يفترض أن تكون الإيديولوجية القومية البعثية هي السائدة في الدولة ومؤسساتها وأجهزتها المدنية والعسكرية وفي المجتمع وفي المنظمات التي حدد البعث هويتها الحزبية والحكومية، بما فيها النقابات واتحادات الطلبة والشبيبة والمرأة ...الخ، أي أن الحكم كان يسعى إلى صبغ الفكر المجتمعي والفردي بلون فكري واحد يكون هو السائد والقائد، ولا يحق أو يجوز لغيره الوجود وممارسة النشاط الفكري والسياسي في العراق. والفكر البعثي الذي ساد العراق في جوهره كان فكراً قومياً انتقائياً متطرفاً، ولكنه قطع الحاجز الرفيع الذي كان يفصل بينه وبين الفكر العنصري القائم على التمييز بين الأثنيات والشعوب لا في التشريع فحسب، بل وفي الممارسة العملية. إن الهيمنة الأيديولوجية للحزب الحاكم أدت إلى ممارسة

سياسة المصادرة التامة لحرية الصحافة والنشر وإبداء الرأي المخالف. فالحكم سيطر من خلال قطاع الدولة على كامل أجهزة الإعلام السمعية والبصرية وأجهزة التجسس. وشكل مجلس قيادة الثورة لجان حزبية حكومية خاصة لمراقبة الصحافة وأجهزة الإذاعة والتلفزيون والمسرح والسينما، ومراقبة الكتب المدرسة والجامعية، ومجالات الثقافة والنشر الحكومي والخاص. وفي عام ١٩٧٩ أصدرت وزارة الإعلام قائمة طويلة تضم مئات الكتاب العراقيين والعرب والعالميين من مختلف الاختصاصات الذين منعت تداول كتبهم بالبيع والشراء والقراءة، وقامت بمصادرتها من المكتبات العامة والخاصة وأحرقتها. وكانت الرقابة مفروضة على جميع المجلات العربية والدولية التي يراد إدخالها إلى العراق. لقد عاش العراقيين تحت وطأة المصادرة الكاملة لحرية الكلمة. وقدم الكثير من الكتاب والصحفيين إلى المحاكم الخاصة بسبب نشرهم مقالا أو قصيدة أو كتابا اعتبر بعض أو كل ما فيه مساً بالقائد أو الحزب الحاكم بشكل من الأشكال، وصدرت بحقهم أحكاما مختلفة، كما تم تغييب الكثير منهم أو قتلهم بأساليب مختلفة خلال السنوات المنصرمة.

السمة الرابعة

الهيمنة الكاملة لحزب البعث وقيادييه وكوادره والمنتسبين له على المراكز القيادية والأساسية في مؤسسات الدولة المختلفة وفرض الرقابة التامة على الإعلام والتربية والتعليم والنشاطات الاجتماعية وعلى أجهزة الدولة الاقتصادية والمنظمات المهنية والنقابات. فهي كلها فروعا أو أنشطة تابعة وينبغي لها أن تكون خاضعة لا بالنسبة لقيادتها فحسب، بل في فكرها وممارساتها لحزب البعث، وبتعبير أدق للقائد. وقد نشأ عن ذلك أن مارس البعث سياسة التبعيث للجماهير الواسعة وفرض الولوج إلى حزب البعث عبر ما يطلق عليه بمبدأ "الجزرة والعصا". وخلال فترة وبعد أن كان هذا الحزب لا يمتلك سوى عشرات الأعضاء، أصبح يضم من الأعضاء المنتسبين والأنصار المسجلين عدة ملايين. إن الفكر التسلطي الفاشي ينطلق من دور الرجل القائد في قيادة الأمة والبلاد. لقد ظهر هذا في ألمانيا، وفي إيطاليا وفي اليابان، كما ظهر في بقية الدكتاتوريات مثل سالازار في البرتغال، وفرانكو في أسبانيا، وسوموزا في نيكارغوا وباتستا في كوبا، وصدام حسين في العراق، كأمثلة على

ذلك. وفي العراق يهيمن صدام حسين على رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة مجلس التخطيط ورئاسة لجنة المتابعة والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس مجلس الأمن القومي والرئيس الفعلي لأجهزة الأمن والاستخبارات والأجهزة الخاصة، والأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي والأمين العام للقيادة القطرية العراقية، إضافة إلى كونه الأب القائد والرائد والبطل الفذ، إذ لم يبق لقب قديم أو حديث إلا وألصق باسم صدام حسين. والدكتاتورية الفاشية أو الدولة التسلطية المطلقة ليست سوى هيمنة حزب أو جماعة أو عشيرة أو فرد على مقاليد الحكم وقيادة البلاد لمصلحة هؤلاء لا غير حيث تنعدم الحرية والديمقراطية والشرعية وحقوق الإنسان. وليست المؤسسات التي تنهض في مثل هذه الحالة سوى الستار المهلهل الذي يراد به التستر على الاستبداد القائم.

السمة الخامسة

ممارسة سياسة ثابتة في مصادرة كاملة للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية وغياب حقيقي للعدالة الاجتماعية. وقد نجم عن ذلك أن زج بعشرات الألوف من الناس من ذوي الرأي الفكري والسياسي والقومي والديني الآخر، وقتل تحت التعذيب الآلاف من الناس، إضافة إلى خوض المعارك الدموية واستخدام الأسلحة الكيمياوية ضد أبناء وبنات الشعب العراقي عموما وضد الكُرد وعرب الوسط والجنوب وضد التركمان والآشوريين والكلدان والأرمن والصابئة المندائيين والأيزيديين وغيرهم. وقد قادت هذه السياسة لا إلى امتهان كرامة الإنسان وحرمانه من الاستقرار والأمان الشخصي والعائلي، بل مصادرة حق الإنسان في الحياة بشكل خاص. والإشكالية الكبيرة التي يعاني منها الشعب العراقي في الوقت الحاضر هي ممارسة سياسة التمييز بين المواطنين. فالحكم في العراق يقوم اليوم على أساس عشائرية وإقليمي ضيق، كما له توجهات طائفية كريهة، ولكنها في الوقت نفسه سياسة شوفينية وعنصرية مكشوفة، إضافة إلى إنها سياسة ذات سمة حزبية احتكارية ضيقة جدا.

السمة السادسة

والسياسة العنصرية التي يمارسها النظام ليست تهمة عبثية يحاول المناوئون للنظام إلصاقها به، بل هي حقيقة فعلية يمكن أن يلاحظها الإنسان المتتبع في ثلاثة اتجاهات واضحة هي:

- العداء العنصري الصارخ للكُرد والذي قاد إلى استشهاد عشرات الألوف الناس الأبرياء منهم بسبب دعوتهم ونضالهم من أجل التمتع بممارستهم لحقوقهم المشروعة. ويفترض أن يشار هنا إلى ثلاث حوادث أساسية هي:

١. استخدام الأسلحة الكيمياوية في مدينة حلبچه الكُردية المجاورة للحدود الإيرانية، وفي منطقة بهدينان المجاورة للحدود التركية، إضافة إلى استخدام مختلف الأسلحة في معارك الأنفال التي تذكر قوى المعارضة الكُردية ومنظمات حقوق الإنسان بأن عدد ضحايا مجازر الأنفال في كُردستان العراق قد بلغ أكثر من ١٨٢ ألف قتيل.

٢. الضربات العسكرية الوحشية التي استخدمت أثناء الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٩١ وقادت إلى هجرة ما يقرب من مليون إنسان إلى الأرضي التركية والإيرانية وأدت إلى فرض الحماية الدولية على شمال العراق، وخاصة كُردستان العراق، إضافة إلى الضربات الوحشية ضد المنتفضين في كل من البصرة وكربلاء وبقية محافظات الوسط والجنوب واضطرار أعداد غفيرة منهم إلى الهرب إلى المملكة السعودية. وقد سقط عدد كبير من الضحايا قتلى وجرحى في عمليات الانتقام من المنتفضين.

٣. الحرب الطويلة الأمد التي تواصلت بسبب رفض النظام ممارسة الشعب الكُردي لحقه الطبيعي الذي أقر في عام ١٩٧٠، أي الحكم الذاتي للمنطقة الكُردية، مما قاد إلى إشعال الحروب المتواصلة والتي أودت بحياة أبناء وبنات الشعبين وغيرهم من الأقليات القومية في المنطقة.

- الكراهية الشنيعة من منطلقات عنصرية للفرس الإيرانيين مما دفع النظام إلى تهجير أكثر من ٣٥٠ ألف إنسان عراقي من عرب الوسط والجنوب ومن الكُرد الفيلية بحجة

كونهم من تبعية إيرانية، علما بأنهم يحملون الجنسية العراقية ويقطنون العراق منذ مئات السنين، أي باعتبارهم ليسوا من عرق عربي أصيل. لقد حاولت قيادة الحزب الحاكم، وعلى رأسهم صدام حسين، غلغلة الفكرة القائلة بأن زواج العراقيين من نساء فارسيات يساهم في إفساد الدم العربي النقي. وقد برزت هذه الظاهرة لا في عملية التهجير الواسعة لمن اعتبروا من أصل فارسي فحسب، بل في الإغراء والضغط الشديد وتقديم الدعم المالي لمن يطلق زوجته الفارسية أو المرأة التي تطلق زوجها الفارسي، بحجة كونها أو كونه من التبعية الإيرانية، أو زجهم في السجون واغتيالهم فيها للتخلص ممن أطلق عليهم بالفرس المجوس. ويلاحظ هنا تشابك بين العِرقية والتعصب الديني لتنجب تمييزا وكراهية وحقدا على الفرس أو على العراقيين الذين اعتبروا من أصل فارسي، رغم أنه لم يعد بين الفرس في إيران من هو على دين المجوس، وعلما بأن الإسلام أعتبر المؤمنين بالمجوسية من أهل الذمة. جاء في كراس أصدرته دار الحرية للطباعة في بغداد ووزع بشكل واسع كتبه طلفاح خير الله، وهو أحد أقطاب النظام البارزين والمتنفذين وخال صدام حسين وأب زوجته ساجدة، حول مجموعة من المسائل/نها الموقف من الفرس واليهود والشعوبية والزنادقة ...الخ. وكتب الكراس لكي يوزع في العراق والدول العربية. وحول الفرس في إيران جاء فيه ما يلي:

"أخي العربي فارس عدوك الأول فهم الذين قاوموا دعوة الإسلام في صدر الإسلام وهم الذين قتلوا الخليفة الثاني عمر ابن الخطاب وتسببوا في قتل الخليفة الثالث وإثارة فتنة الخوارج التي قسمت الإسلام إلى معسكرين وهم الذين قتلوا الخليفة الرابع سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فخسر العرب عالمهم الأول وفارسهم الأول ومسلمهم الأول بواسطة أحد شعوبييهم عبد الرحمن بن ملجم أحد شعوبيي الفرس ومن يهودها وهم الذين أسقطوا أمية ودولة العباسيين وأخيراً أخذوا الأحواز العربية وجزر الخليج العربية

وراحوا يعتدون على العراق لا بصفته عراقاً بل بصفته جزءاً من الأمة العربية في وطنها الأكبر"[١٣].

- التثقيف الذي هيمن وما يزال يهيمن على نشاط وممارسات أجهزة الإعلام والدعاية وأجهزة التربية والتعليم والتأليف والنشر تحت ما سمي بإعادة كتابة التاريخ بما يسمح بالادعاء بالعروبة في كل شيء بما فيه تاريخ العراق القديم والتمجيد الاستثنائي بالعروبة بما لا يخرج عن النهج العنصري للفاشيين والنازيين وغيرهم من العنصريين، رغم معرفتهم بتاريخ العراق القديم والشعوب التي قطنت فيه والحضارات التي نشأت وانقرضت ابتداء من عهود السومريين والبابليين والأكديين والآشوريين والكلدان.

السمة السابعة

النهج العدواني التوسعي الذي تميز به النظام والتحري عما يسمى بالمجال الحيوي للدولة العراقية العربية. وقد بدأت هذه السياسة "بتنقية" الأجواء الداخلية وتأمين مستلزمات عدم المعارضة لأهداف ومشاريع النظام والتي اقترنت بتصفية ما كان شكليا حياة حزبية تعددية، ثم الغوص في دماء المعارضة السياسية والقومية للبعث الحاكم. وبعد أن تم له نسبيا ذلك وحقق تسليحا عاليا جدا يفوق كثيرا حاجات الدفاع الوطني في المنطقة، أن شن النظام حربه التوسعية التي دامت طوال ثماني سنوات ضد إيران، ومن ثم غزا الكويت ودفع بالعراق إلى حرب مدمرة، هي حرب الخليج الثانية، وساهم في خلق التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وسمح بوقوع المنطقة كلها تحت الهيمنة الأمريكية الراهنة وإضعاف التوازن تماما بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، والتأثير السلبي لذلك على القضية الفلسطينية وقضايا المناطق المحتلة في الجولان وجنوب لبنان، ومشكلة الحدود والمياه وما إلى ذلك "

---

١٣ خير الله، طلفاح. "ثلاثة كان على الله أن لا يخلقهم وهم: فارس ويهود والذبان". دار الحرية للطباعة بغداد. ١٩٨٢.

السمة الثامنة

إن الهيمنة على أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية من جانب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وهي كلها بيد صدام حسين، كانت وما تزال تعني تصرفه الكامل بالقرارات الاقتصادية وبالحياة الاقتصادية للبلاد وبالموارد المتأتية من النفط الخام وعموم الثروة الاجتماعية. وقد تعرضت هذه الثروة إلى التفريط الفاحش والتبذير والتصرفات السيئة وغلى النهب والسلب العلنيين وغلى اغتناء مجموعة صغيرة من القطط السمان. إن هذه السياسة، بما فيها زج البلاد في حروب طاحنة قد كلفت الشعب العراقي مئات المليارات من الدولارات الأمريكية من موارد النفط الخام وغيرها، كما حولت العراق إلى مدين دائم، وإلى رهينة بيد الاحتكارات الدولية وخاصة بيد الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة التي شكلت لتوزيع موارد النفط العراقية. يضاف إلى ذلك أن المجتمع العراقي يشهد منذ سنوات استقطابا لا مثيل له في الغنى والفقر، في غنى فاحش وفي فقر مريع. فالعدالة الاجتماعية التي لم تكن موجودة يوما ما في العراق ولكنها أصبحت اليوم لا تحتمل ويختطف الموت يوميا المزيد من الأطفال والشيوخ والعجزة والمرضى بسبب الحرمان والجوع وغياب الرعاية الصحية ونقص الأدوية بسبب طبيعة النظام الاستبدادي وسياساته الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبسبب الحصار الدولي الظالم المفروض على الشعب العراقي من جهة أخرى. ومن يتابع واقع الاقتصاد العراقي سيجد أن في العراق اليوم ما يزيد على ٦٥٪ من القوى القادرة على العمل عاطلة حقا، إضافة إلى وجود بطالة مقنعة في العراق، رغم التسريحات الواسعة من العمل في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، في ما عدا الأمن والشرطة والاستخبارات والأجهزة الخاصة التي تتضخم باستمرار.

السمة التاسعة

تميز النظام منذ بداية وصوله إلى الحكم بنهج العسكرة والرغبة في التسلح وتطوير الصناعات العسكرية ونشر الذهنية العسكرية في المجتمع والتي تتجلى بوضوح صارخ أثناء

سني الحرب المشئومة والتي انعكست بشكل صارخ في الإعلام العراقي وفي التربية والتعليم في المدرس والكليات والجامعات العراقية وفي الصحافة والتلفزة اليومية.

ويمكن إيراد عشرات الأمثلة للبرهنة على وجود هذه الخصائص وسيادتها في الحكم التسلطي في العراق، والتي لم يعد في مقدور النظام ذاته إنكارها أو الادعاء بغيرها. ولا يجد النظام رغم كل ذلك أي موجب للتراجع والانسحاب من السلطة وتسليم الحكم إلى قوى المعارضة أو إلى الشعب لاختيار ممثليه، بل هو يواصل سياسته الاستبدادية المتفاقمة، بحيث أصبح الإرهاب ممارسة يومية جماعية تشمل الغالبية العظمى من أبناء وبنات الشعب العراقي، إذ لم يعد للإنسان ولا لحياته قيمة تذكر في ظل سياسات هذا النظام الفعلية.

المبحث الثالث

الحرب العراقية — الإيرانية

هذه هي الدولة التي أثمر نشاط صدام حسين ورهطه على تكوينها وإرساء قاعدتها البوليسية الإرهابية في العراق، وهذه هي الدولة التي هيأت لحرب عدوانية ضد إيران. هيأ صدام حسين الدولة والنظام السياسي والقوات المسلحة وأجهزة الدولة الثلاثة لعدد من المهمات الأساسية التي كان يسعى إلى تحقيقها، من أبرزها نشير إلى ما يلي:

١. أنشأ صدام حسين قوى سياسية وعسكرية وأمنية على أسس فردية وعقائدية تؤمن إيماناً تاماً به وبقيادته المطلقة للبلاد وخضوعها الكامل والأعمى ودون قيد أو شرط لإرادته وقراراته، فكل ما يتحدث به صدام حسين يعتبر بمثابة قرارات وقوانين ملزمة للجميع لا يجوز إغفالها بأي حال من الأحوال.

٢. أقام القائد المطلق دولة البوليس السري المجهزة بأحدث الأسلحة والأجهزة والتقنيات الضرورية والكوادر المدربة للمراقبة والمتابعة والتدقيق ووالتحقيق والتعذيب والقتل، بحيث هيمنت هيمنة كاملة على المجتمع وعلى أجهزة الدولة العسكرية والمدنية وعلى حزب البعث العربي الاشتراكي وعلى جميع القيادات البعثية والمنظمات المهنية

والجماهيرية، ثم منحها الصلاحيات القانونية الكافية لخنق أي حركة تنشأ أو أي صوت يرتفع يمكن أن يعتبر تشكيكاً بإرادة وقيادة القائد الضرورة والقائد التاريخي للبلاد والمجتمع والأمة العربية. وكان صدام حسين يقف منفرداً على رأس أجهزة الأمن التي قام بنفسه بتأسيسها منذ الفترة الأولى لوصول البعث إلى السلطة تقريباً والإشراف الكامل عليها وتثقيفها بنهجه السادي. كما وضع نظاماً خاصاً لتأمين متابعة مستمرة وعبر قنوات عديدة على نشاط أجهزة الأمن المتعددة وللتعرف عن مدى الاستعداد الكامل لدى جميع القوات العسكرية وحزب البعث والمنظمات المهنية والجيش الشعبي وباقي مؤسسات الدولة لخوض الحروب الداخلية والخارجية التي يأمر بها القائد لتحقيق "أماني وآمال الأمة العربية!"، أي "أماني وآمال وطموحات وأطماع صدام حسين" باعتباره "القائد الضرورة" و"القائد التاريخي" للأمة العربية!

كان صدام حسين يعتقد بقدرته على الإتيان بأعمال خارقة يبرهن من خلالها لكل العرب وفي سائر بلدانهم على أنه القائد الفعلي للأمة العربية والقادر على قيادتها وإخراجها من الأزمة التي تعيش فيها والانطلاق نحو إعادة بناء إمبراطورية عربية جديدة تعيد مجد العرب الذي كانت عليه في زمن بغداد الأمويين والعباسيين وإعادة انتصارات صلاح الدين الأيوبي. لقد كان صدام حسين مهووساً بذاته ونرجسياً عاشقاً لها، وكان هذا الاعتقاد وهذا الحلم بالمجيد الجديد له وللأمة العربية يؤرقان صدام حسين ويدفعانه إلى تجاوز قدراته والسقوط بحسابات خاطئة. ولا شك في أن اتفاقية الجزائرالتي وقعها مع شاه إيران شكلت وصمة عار في جبين النظام العراقي وفي جبينه شخصياً، إذ أنه كان المبادر لها والموقع عليها والمفرط بحقوق العراق فيها والمغتصب لحقو وإرادة الشعب الكردي، وبالتالي كان يسعى للتخلص منها في أقرب فرصة تتوفر له. ومن هنا جهد صدام ومنذ فترة مبكرة حين بدأت موارد النفط المالية تتساقط بغزارة على رأس النظام ورأسه كالمطر لم تفقده صوابه حسب، بل دفعته أيضاً إلى العمل على ثلاث جبهات:

١. الهيمنة على الإعلام وتكريسه للدعاية له ولقيادته ودوره في شتى المجالات ليبدو للنجتمع والعالم العربي والعالم على أنه القائد الفعلي للعراق والقادر على تحقيق ما

تصبوا إليه الأمة العربية. (سأعالج شخصية صدام حسين بفصل مستقل في الجزء الثالث – الكتاب التاسع–).

٢. إعادة بناء وتوسيع حجم القوات المسلحة العراقية وتسليحها تسليحاً حديثاً وإنشاء أكبر ترسانة للأسلحة في الشرق الأوسط وأكبر جيش من حيث التعداد، إضافة على الجيش العشبي، وتحضيرها هذه القوات لمهمات الهجوم وليس لأغراض الدفاع فقط، أي توفير قوات مقاتلة وأسلحة هجومية.

٣. العزف على وجود عدو خارجي مباشر يواجه العراق على الصعيدين الداخلي والخارجي، بعد أن اعتقد بأنه قد انتهى من ضرب الحركة الكُردية المسلحة وضرب الحزب الشيوعي العراقي، وأن نظامه يقف أمام مهمتين هما:

* العمل من أجل تصفية نهائية لقوى الإسلام السياسية الشيعية "

* مواجهة السياسات الإيرانية باعتبارها العدو المباشر بعد انتصار الثورة الإيرانية وتسلم روح الله الخميني للسلطة.

وهنا يطرح السؤال التالي نفسه علينا ويستوجب الإجابة عنه: لماذا كان صدام حسين يسعى إلى خوض حرب ضد الجارة إيران؟

عند الإجابة عن هذا السؤال يفترض أن نميز بين تلك الذرائع التي أوردها صدام حسين من أجل تبرير شنه الحرب العدوانية ضد إيران، مع الادعاء بأن الحرب قد شنتها إيران في الرابع من أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وليس العراق، بل أن العراق كان قد أجبر على رد العدوان الإيراني في ٢٢ من أيلول/سبتمبر من نفس العام، وبين الأسباب الحقيقية وراء تلك الحرب. إذ أن النظام العراقي حاول خلال تلك الفترة خلط الأوراق بحيث يصعب على البعض التمييز بين ما هو صحيح وما هو ادعاء وكذب، كما لم يكن النظام الإيراني بعيداً عن المغالطة والكذب في هذا الشأن.

شارك صدام حسين في مؤتمر القمة الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في المملكة العربية السعودية في الفترة الواقعة بين ٢٥ – ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ وشارك فيها رؤساء وملوك الدول الإسلامية. وفي هذا المؤتمر قدم الدكتاتور كلمة مطولة صدرت

فيما بعد في كراس تحت عنوان "رغبتنا في السلام من موقع الاقتدار المبدئي العادل"، علماً بأن الجيش العراقي كان في هذه الفترة قد تلقى ضربات موجعة ونكسات حادة وتراجع إلى الوراء تاركاً خلفه الكثير من القتلى والجرحى والأسرى. أكد صدام حسين في هذا الخطاب عدد من النقاط التي كان يريد من خلالها الخروج باستنتاج مفاده أن العداء بين إيران والعراق تاريخي ومدعياً بأن إيران هي التي شنت الحرب على العراق، وأن هذه الحرب تنطلق من ذلك العداء المستحكم لدى الإيرانيين ضد العراق وأهله. ويمكن تلخيص تلك النقاط التي أوردها صدام حسين فيما يلي:

١. أحال صدام الصراع إلى العام ١٥٢٠ حيث عقدت أول معاهدة بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية حول بعض المناطق العراقية التي كانت موضع خلاف بين الدولتين. ثم تحدث عن مجموعة المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بين الدوليتن حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم الخلافات التي نشبت بين إيران والعراق الملكي الجديد إلى حين عقد اتفاقية الرابع من تموز/يوليو ١٩٣٧ حول ترسيم الحدود بين البلدين في ضوء بروتوكول ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة الحدود لسنة ١٩١٤ باعتبارها وثائق شرعية مقبولة من الطرفين. وفي ١٩ نيسان من العام ١٩٦٩ ألغت إيران الشاه معاهدة ١٩٣٧ من طرف واحد دون العودة إلى العراق. وقد قدم العراق في العام ١٩٧٤ شكوى بهذا الخصوص. وفي العام ١٩٧٥ وقع العراق اتفاقية الجزائر مع إيران والتي تضمنت أربع نقاط، وهي:

" أولاً – إجراء تخطيط نهائي للحدود البرية استناداً إلى بروتوكول الآستانة لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود التركية – الفارسية لسنة ١٩١٤.

ثانياً – تحديد الحدود النهرية في شط العرب حسب خط التالوك .. وأن خط التالوك هو منتصف المياه العميقة الصالحة للملاحة.

ثالثاً – تعهد الطرفان بإعادة الأمن والثقة على طول حدودِهما المشتركة والالتزام بإجراء رقابة مشددة وفعالة على تلك الحدود .. وذلك من أجل وضع حدٍ لكل تسلل ذي طابع تخريبي.

رابعاً – الاتفاق على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل.. وبالتالي فأن أي مساس بأحد مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر.. أي أن أي إخلال بأي من البنود الثلاثة المترابطة المشار إليها يعتبر إخلالاً بالبنود ككل"[١٤].

وقد وقعت معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار، إضافة إلى بروتوكولاتها الثلاثة وملاحقها، في بغداد في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٥ من قبل ممثلي الدولتين.

٢. لم تنفذ إيران بما عليها من التزامات واردة في المعاهدة، في حين حققت لنفسها كل الالتزامات التي كان على العراق تنفيذها أولاً، ثم بعد سقوط نظام الشاه لم تلتزم بالجانب السياسي من المعاهدة، أي حماية الحدود " ... من أجل وضع حدٍ لكل تسلل ذي طابع تخريبي". وبالتالي فهو إخلال بالمعاهدة، رغم التحذيرات والشكاوى التي قدمت للأمم المتحدة بهذا الصدد.[١٥]

٣. "إن اتجاه النظام الإيراني ونواياه بما يسمى بتصدير الثورة لم تقف عند حدود التصريحات. بل تجاوزت ذلك إلى السعي لنقلها إلى الواقع الفعلي ضد العراق. وضد أقطار إسلامية أخرى"[١٦].

إلقاء " .. القبض على عملاء إيران فضلاً عن أن قوات الأمن قد استولت على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والأموال التي وضعتها السلطة الحاكمة في طهران تحت تصرفهم"[١٧].

٤. "لم يكتف حكام إيران بذلك. إذ باشروا بصورة متوازية مع نشاطهم التخريبي بإحياء حركة التمرد العميل في شمال العراق. حيث استدعت الحكومة الإيرانية قيادة التمرد

---

١٤ حسين، صدام. رغبتنا في السلام من موقع الاقتدار المبدئي العادل. بغداد. دار الحرية للطباعة. ط أولى. ١٩٨١. ص ٢٠.

١٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢١–٢٥.

١٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥/٢٦.

١٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦/٢٨.

العميل التي هزمت في عام ١٩٧٥، استدعتها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران. وتم إمدادها من جديد . وكما فعل الشاه من قبل. بكل الوسائل لتهديد أمن العراق ووحدته الوطنية"[١٨].

٥. ازداد عدد "حوادث خرق الأجواء العراقية بسلاح الطيران ... وإطلاق النار على المخافر الحدودية العراقية والهجوم عليها والقصف المدفعي وعرقلة الملاحة في شط العرب .. وقصف الأهداف المدنية ما مجموعه (٢٤٤) حادثة للفترة من شباط – ١٩٧٩ ولغاية أيلول – ١٩٨٠ ومثبت كذلك في مذكرات رسمية .. كما أطلقت النار على الطائرات المدنية ثلاث مرات ..."[١٩].

ثم يخلص صدام من كل ذلك إلى القول بأن القوات الإيرانية هي التي اعتدت على الأراضي العراقية وقصفت المدن الحدودية مثل خانقين ومندلي، وأنها هي التي وجهت طيرانها ضد مواقع عراقية، وأن ليس للعراق أطماع في الأراضي الإيرانية.[٢٠] هكذا صور صدام الحالة بين العراق وإيران والتي قادت إلى حرب بينهما يقول أن إيران هي المسئولة عنها.

تؤكد معطيات الواقع العراقي على أن الأسباب الحقيقية للحرب التي نشبت بين النظامين العراقي والإيراني ودامت طوال ثمانية أعوام قد بدأ بها النظام العراقي، رغم أن تحرشات إيرانية كانت قد بدأت فعلاً قبل ذاك بالقوات العراقية الحدودية، ولكنها لم تكن تستوجب شن الحرب، بل كان في مقدور الجهود الدبلوماسية والهيئات الدولية أن تضع حداً لها. ولا شك في أن بعض القضايا التي ذكرها صدام حسين في خطابه في مؤتمر القمة في ما يخص العلاقة بين العراق وإيران هي من حيث المبدأ صحيحة، ولكنها رغم ذلك لم تكن تستوجب هي الأخرى شن الحرب ضد إيران، إذ أنها كلمة حق أريد بها باطل، إذ أن أي

---

١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨.

١٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩.

٢٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣١–٣٣.

حرب حين تبدأ لا يمكن تقدير فترة انتهائها ولا النتائج أو العواقب التي يمكن أن تترتب عنها على طرفي النزاع، وبشكل خاص على شعوب البلدين.

يبدو لنا، ومن معايشتنا الفعلية لهذه المرحلة وسنوات الحرب العراقية – الإيرانية، أن العوامل التي حركت صدام حسين لشن الحرب تتلخص في النقاط التالية، التي سيجد القراء والقارئات بأنها متشابكة بعض الشيء مع ما أورده صدام حسين في خطابه المشار إليه في أعلاه:

* أجبر صدام حسين على عقد اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ لأن القوات العراقية كانت في حالة ضيق شديدة وعاجزة عن مواجهة قوات البيشمرگه الكُردستانية، كما سقط الكثير من القتلى والجرحى في الطرف الحكومي خلال المعارك التي دارت رحاها حينذاك. وبالتالي توجه الدكتاتور إلى عقد تلك الاتفاقية المذلة لكي يصفي، كما اعتقد مخطئاً، حركة التحرر الوطني الكُردية المسلحة المطالبة بحقوق الشعب الكُردي العادلة والمشروعة. وبالتالي كان الدكتاتور يسعى للتخلص من تلك الاتفاقية بأي ثمن كان، إذ أن العراقيين والعرب في الدول العربية اعتبروها وصمة عار في جبين النظام وحزب البعث وصدام حسين، حيث كتب الكثير بهذا الخصوص.

* وبعد انتصار ثورة الشعب الإيراني ضد الشاه استولى الإسلاميون السياسيون المتزمتون على السلطة وبدأوا بعملية واسعة لتحريك شعوب المنطقة باتجاه النضال ضد حكوماتها والتي اقترنت بعملية دعائية واسعة للثورة الإسلامية في إيران وضرورة حصول ما يماثلها في بقية الدول العربية والإسلامية، ومنها العراق. وقد حصل في الواقع الفعلي مد إسلامي سياسي في العراق والمنطقة. وبدلاً من أن ينفتح الدكتاتور، وكذا بقية قادة الحكم في الدول العربية، على الشعب ويطلق الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية والحياة الدستورية، أرتعب النظام من هذه الوجهة، وكذا النظم الأخرى في المنطقة، وتطيروا من النتائج المحتملة على نظمهم السياسية. ولا شك في أن النظام الإيراني قد ساهم في تعبئة كل الدول في المنطقة ضده، مما منح صدام حسين رؤية خادعة صورت له أن الجميع سيقف إلى جانبه وسيتمكن من القضاء على النظام الإيراني بسرعة فائقة.

* اقترنت هذه العملية بنشاط واسع لقوى الإسلام السياسي الشيعية في العراق، في وقت كانت القوى السياسية، وآخرها كان الحزب الشيوعي العراقي ابتداءً من العام ١٩٧٨، قد تلقت ضربات قاسية وموجعة لتنظيماتها ووجودها في العراق بشكل عام. وكانت إيران تسند فعلياً القوى الإسلامية السياسية، حزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي، بالسلاح والعتاد والدعم المادي والمعنوي والإعلامي. كما أنها سعت إلى دفع هذين الحزبين إلى تشديد الصراع وتنفيذ عمليات ضد النظام، إذ كانت هناك قناعة لدى الحكام الجدد في إيران بأن الحركة افسلامية السياسية في العراق قادرة على إحراز النصر ضد نظام البعث وصدام حسين. وقد ادى هذا إلى اندفاعات كبيرة من جانب قوى الإسلام السياسية الشيعية العراقية والقيام بعمليات عسكرية مغامرة أدت إلى توجيه ضربات قاسية جداً لهذه التنظيمات وسقوط الكثير من الشهداء واعتقال الكثير منهم. ومن بين تلك العمليات كانت محاولة اغتيال طارق عزيز التي أشرنا إليها سابقاً، وفيما بعد محاولة اغتيال صدام حسين في قضاء الدجيل أثناء الحرب العراقية الإيرانية. كان صدام يقوم بعمليات استفزازية مستمرة ضد قوى الإسلام السياسي الشيعية العراقية، ومنها اعتقال قياداتها الفكرية. وكان أبرز هؤلاء المعتقلين هو السيد محمد باقر الصدر، الذي أعدم مع أخته السيدة بنت الهدى، والتي أججت الصراع لا مع حزب الدعوة فحسب، بل ومع إيران ومع أتباع المذهب الشيعي المؤمنين وغيرهم بشكل عام، إذ أن السيد محمد باقر الصدر كان قد أعلن عن كونه يقلد الأمام الخميني وهو وكيله في العراق، وبالتالي أصبح من واجب الخميني أن يدافع عن الصدر، وهي إحدى إشكاليات ما يطلق عليه بولاية الفقيه في الفقه الإيراني الشيعي ألصفوي الذي يختلف في بعض المسائل المهمة عن الفقه الشيعي الجعفري في العراق. لقد كانت تحركات عناصر حزب الدعوة جريئة، ولكنها كانت نعبر عن روح المغامرة من طرف وعن ضعف الاهتمام بحياة المناضلين من طرف آخر وإعارة اهتمام كبير إلى أهمية الشهادة ودخول الشهداء إلى الجنة! وهي افشكالية التي تتحدث بها قوى الإسلام السياسي بكل أجنحتها وتياراتها باعتبار ذلك عملاً جهادياً يدخل ممارسوه إلى الجنة مباشرة ودون حساب أو كتاب، وما يرتبط بذلك من مكاسب يحققها الشهيد في الجنة كما يوعدون به من قبل قادتهم أولاً وأخيراً.

* من المعروف أن الحركة الكُردية التحررية في العراق ليست ولم تكن يوماً ما من صنع الأجنبي، أياً كان هذا الأجنبي، بل هي حركة وطنية وقومية شعبية تطالب بحقوق قومية عادلة ومشروعة للشعب الكُردي. وقد اصطدمت على مدى عدة عقود مع النظم السياسية الحاكمة في العراق، سواء أكانت ملكية أم جمهورية، لأن قادة أو حكومات تلك النظم كانت ترفض منح هذا الشعب حقوقه، بل كانت تمعن في منعها عنه وتعمل على قمع المناضلين واضطهاد الشعب بمختلف السبل المتوفرة لديها. وكان قادة الشعب الكُردي يُجبرون عملياً على طلب الدعم والمساعدة من أي دولة يمكنها أن تدعم هذا النضال دون أن تتدخل في الشأن الكُردي. ولكننا نعلم علم اليقين أن ما من أحد يقدم الدعم لوجه الله، بل ينتزر باستمرار ما يعوضه عن ذلك من مكاسب مباشرة أو غير مباشرة. وكانت إيران، وبسبب اختلافها ومشكلاتها مع العراق، تقدم الدعم والعمق الجغرافي في كُردستان إيران للمناضلين الكُرد في عمليات الكر والفر الأنصارية أو لأغراض التموين الغذائي. وقد تآمر الشاه مع صدام حسين، والعكس صحيح أيضاً، على قطع الدعم ومنع التزود بالمؤن و تحريم التحرك الحدودي والتهديد بمحاصرة الحركة بين الجيشين العراقي والإيراني لتدمير الحركة وتصفيتها في مقابل تلك التنازلات العراقية التي أشرنا إليها لصالح إيران. وكان حصيلة تلك المؤامرة انهيار سريع للحركة الكردية المسلحة، ولو مؤقتاً، في العام ١٩٧٥. ولكن هذه الحركة قد انطلقت من جديد في العراق وليس من الأراضي الإيرانية. وقد بدأت الحركة المسلحة مجدداً حتى قبل سقوط نظام الشاه، أي في العام ١٩٧٦ ومن جانب الحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة مسعود البارزاني وأخيه إدريس البارزاني وجمهرة من الكادر الحزبي والأنصاري، ومن الحزب الجديد الذي تشكل في نفس العام، وأعني به الاتحاد الوطني الكُردستاني بقيادة مام جلال الطالباني. وبالتالي فأن ادعاءات صدام حسين بأن الإيرانيين استدعوا القادة الكُرد ليعيدوا تنظيم الحركة ليست سوى فرية وهراء. ولكن لا شك في أن الحكام الجدد في إيران قد أيدوا الحركة وساهموا بدعمها في فترة صراعها مع الحكم وصراع الحكم مع إيران الذي بدأ منذ العام ١٩٧٩، حين كانت الحركة الكُردية قد

قطعت شوطاً جيداً في إعادة تنظيم صفوفها وتعبئة المناضلين للكفاح المسلح والتحاق قوى سياسية جديدة بالحركة المسلحة. وكان الحزب الشيوعي العراقي أحد ابرز تلك القوى الجديدة التي التحقت بالحرمة الأنصارية في مردستان العراق. وكان على النظام العراقي أن يدرك بأن الحل الوحيد في مثل هذه الحالة يكمن في الاستجابة لمطالب الشعب الكُردي خصوصاً والشعب العراقي بشكل عام وليس الإصرار على رفض تلك المطالب العادلة وشن الحرب ضده والتي سنتابع تفاصيل تلك الحرب لاحقاً.

* لقد كانت الكثير من الخطب السياسية التي ألقاها صدام حسين حينذاك تبشر العرب بتحرير الأرض العربية من المحتلين. ولم يكن يقصد فلسطين بطبيعة الحال، إذ كانت بعيدة عنه، بل كان يقصد بالضبط إقليم خوزستان والجزر الثلاث المحتلة من جانب إيران في منطقة الخليج. وحين سيطرت القوات العراقية على مناطق خوزستان أصدر خارطة وضع تلك المناطق ضمن حدود الدولة العراقية وفصلها عن الحدود الإيرانية. (راجع الملحق رقم خارطة). لم يكن إقليم خوزستان الإيراني يتمتع باهتمام من جانب حكومة الشاه، بل كان إقليماً متخلفاً ومضطهداً من القوى الحاكمة التي كانت في الغالب الأعم فارسية. وبالتالي نضجت وبرزت في الإقليم حركة سياسية في أوساط القوى العربية القومية تطالب بحقوقها المشروعة في الإقليم والتي جوبهت بالرفض والقمع من جانب الحكومات الإيرانية المتعاقبة. ومن هنا نشأت رؤية انفصالية لدى بعض الجماعات والتي وجدت الاحتضان والدعم والتأييد من جانب النظام العراقي. إلا أن نظام صدام حسين قد تخلى عن احتضان ودعم هذه الجماعات حين عقد معاهدته مع الشاه في العام ١٩٧٥ لضرب الحركة الكُردية المسلحة. وكان لهذا الموقف تأثيره البارز على هذه القوى التي رفضت فيما بعد غزو العراق للمنطقة وقاومت مع بقية الشعوب الإيرانية الحرب واحتلال العراق لبعض مناطق الإقليم.

* لقد كان صدام حسين يتطلع إلى نصر سريع وحاسم وخاطف للأبصار ليتبوأ الموقع الأول بين القادة العرب ويقود العملية السياسية في المنطقة العربية. إلا أن هذه الحرب كانت كارثية وكانت لها عواقب وخيمة على البلدين، كما سنرى ذلك.

* كان صدام حسين يعتقد بوجود جيوب مناهضة له في العراق ينبغي له تصفيتها قبل أن يبدأ بعمله المنتظر لتحقيق أمانيه وآماله أو أطماعه الفعلية من خلال الحرب والتوسع. من هنا عمد إلى رسم سياسة واتخاذ جملة من الإجراءات القمعية ذات الطبيعة الفاشية من النواحي الفكرية والسياسية والعملية. فما هي تلك الإجراءات؟

عمد صدام حسين إلى ممارسة الإجراءات التالية:

١. نفذ عملية تطهير واسعة في صفوف حزب البعث والقوات المسلحة وأجهزة الأمن من كل العناصر والتكتلات التي يعتقد أنها تشكل خطراً مباشراً أو غير مباشر عليه وعلى مواقعه في الحزب والدولة والقوات المسلحة والأمن والمجتمع. وشملت العملية الفصل والاعتقال وتقديم مجموعة كبيرة منهم إلى المحاكم الخاصة وسجنهم، وإجراء تنقلات بين مواقع الحزبيين والموظفين والضباط العسكريين بما يؤدي إلى إبعادهم عن مواقع المسؤولية والتأثير. وفي مجمل هذه العمليات لم يبرهن صدام حسين عن قدرة متميزة في ممارسة تكتيكات فاعلة ومنتجة وعن براعة في التآمر في مواجهة خصومه من القوى السياسية الأخرى في الساحة السياسية العراقية وعن سعيه في التخلص منهم تدريجاً أو دفعهم إلى العمل الحزبي السري المحرم قانوناً ووضعهم تحت طائلة العقاب حسب، بل وبرهن عن كونه منظماً جيداً لممارسة تلك العمليات وسادياً قاسياً وشرساً بل ودموياً في مواجهة تلك القوى السياسية أيضاً، إذ لم يكن يمتلك قلباً وعقلاً يعرف الرحمة والتسامح. وذات السياسة والتكتيكات والأساليب مارسها مع رفاق حزبه وأقرب الأصدقاء إليه وإلى عائلته. لقد برهن صدام حسين عن استعداده الكامل فكراً وسلوكاً سياسياً على استخدام العنف الدموي والسادية غير المحدودة ضد أعضاء حزبه وأعضاء قيادته البعثية وضد أعضاء حكومته وضد رفاقه في القوات المسلحة، أولئك الذين عملوا معه ووقفوا إلى جانبه وأيدوه في كل ما قام به ومارسه في العراق، سواء أكانوا من المدنيين أم العسكريين، وشارك أغلبهم في الجرائم التي ارتكبها الدكتاتور قبل ذلك بحق المجتمع وقواه السياسية المختلفة. ولم يكن أحمد حسن البكر بعيداً عن كل ذلك، بل كان في المقدمة منهم وعلى رأسهم أحياناً كثيرة. ولم يكتف صدام حسين

بتقديم ٥٥ عضواً قيادياً وكادراً في حزب البعث إلى المحاكمة الخاصة التي شكلها برئاسة نعيم حداد، عضو القيادة القطرية وعضو مجلس قيادة الثورة وسكرتير ما سمي بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية حسب، بل نظم عملية تصفيات جسدية وتطهير واسع في صفوف قيادته وحزبه وحكومته. ففي أعقاب مجزرة الثامن من آب ١٩٧٩ قام صدام حسين بتلك العملية حيث استدعى الكثير من سفراء العراق في الخارج لإغراض التشاور، ولكنه أمر باعتقالهم وزجهم في السجن وتعريضهم للتعذيب الشرس وقتلهم بصورة همجية، سواء أكان ذلك في السجن أم باغتيالهم في الشوارع بعد إطلاق سراحهم. وترد هنا أسماء الكثير من هؤلاء، من بينهم عبد الكريم الشيخلي ومرتضي سعيد عبد الباقي الحديثي، على سبيل المثال لا الحصر. ومن الجدير بالإشارة إلى أن صدام حسين قد عين عدنان الحمداني، صديقه القديم ورفيق دربه، نائباً لرئيس الوزراء قبل اتهامه بالتآمر ضده مع بقية أعضاء القيادة بخمسة أيام في وقت كان قد قرر التخلص من هذه المجموعة من القياديين والكوادر البعثية قبل ذلك بكثير. وكان يراد من هذا التعيين إعطاء الانطباع بأنه لم يكن يحمل شيئاً ضد عدنان الحمداني، إلا أن اعترافات أعداء صدام هم الذين كشفوا سر نشاط عدنان الحمداني ضد القائد! لقد برهن صدام حسين عن امتلاكه قدرة كبيرة في السيطرة على أعصابه والتمثيل بدم بارد في ذات الوقت حين كان يمارس القتل ضد رفاقه. لقد فاق صدام حسين كل الدكتاتوريين الذين سبقوه بميزة مهمة هي أنه سعى إلى إشراك قادة حزبه وتنظيماته في العملية الدموية، في قتل رفاقهم مباشرة ليكونوا مسؤولين معه عن دم هؤلاء حين قدم لكل منهم بندقية ليصوبها ضد القادة والكوادر الحزبية البعثية الذين أصدر نعيم حداد حكماً باسم صدام حسين بإعدامهم رمياً بالرصاص.

٢. شن صدام حسين حملة شرسة ومستمرة ضد عدد من القوى والأحزاب السياسية العراقية التي كانت بقاياها لا تزال تعمل في العراق بصورة سرية واعتقال بعض قادتها. وقد برز هذا في الموقف من حزب الدعوة ورأسه المفكر والمنظم السيد محمد باقر الصدر، وضد الحزب الشيوعي العرقي وضد كوادر وقواعد الحزب الديمقراطي

الكُردستاني والاتحاد الوطني الكُردستاني في جميع أنحاء العراق. وقد سقطت في هذه الحملة جمهرة كبيرة من الشهداء التي اعتقلت وعذبت وأعدمت أو ماتت تحت التعذيب أو سجنت لتقضي سنوات طويلة ق السجن وعانت من صنوف التعذيب والقهر والحرمان. لقد اعتبر صدام حسين هذه القوى منافسةً له ومزعزعةً لأحلامه وآماله في الهيمنة المطلقة والتوسع. كما كان يرى في كوادر وأعضاء حزب الدعوة على أنهم مجرد عملاء لإيران! كما أن النظام قام بحملة واسعة ضد العرب الشيعة معتبراً إياهم من تبعية غير عثمانية أو فارسية وبالتالي لا بد من الخشية منهم والتخلص منهم إما بقتل الكثير من رجالهم أو تهجيرهم مع عوائلهم إلى إيران قبل بدء الحرب وأثناء ذلك وبين خطوط النار، أو زج جمهرة كبيرة من الشبيبة في المواقع الأمامية للقتال ضد إيران.

٣. القيام بحملة واسعة ضد الكُرد الفيلية بثلاثة اتجاهات:

* اعتقال الشباب من الكُرد الفيلية وزجهم في المعتقلات ثم القيام بعملية قتل ودفن جماعية واسعة لمن هم في سن حمل السلاح.
* تهجير عدد كبير جداً من العائلات الكُردية الفيلية إلى إيران. وقد استمرت هذه العملية حتى العام ١٩٨٢/١٩٨٣، بحيث لم يبق كُردي فيلي في مناطق العراق العربية.
* إرسال جمهرة كبيرة من الكُرد الفيلية الشباب إلى المواقع الأمامية لجبهات القتال مع إيران، وخاصة إلى المناطق التي لا يمكن عودة أياً منهم سالماً معافى. وقد استشهد الكثير من هؤلاء الشباب في جبهات قتال لم تكن لهم فيها لا ناقة ولا جمل بل فرضت عليهم وعلى الشعب العراقي فرضاً بإرادة الدكتاتور الأهوج.

٤. شن حملة واسعة ضد مواقع قوات الپيشمرگه في الأراضي العراقية بحجة أن هذه القوات يمكن أن تقدم الدعم والمساعدة للقوات الإيرانية في الحرب مع العراق، إضافة إلى اتخاذ إجراءات قاسية وشرسة ضد سكان القرى الكُرد وقرى المسيحيين وتم تهجيرهم وتدمير قراهم ومزارعهم بصورة وحشية نادراً ما يمارسها حتى أعتى الغزاة الطغاة.

٥. ومنذ أن تسلم القياد السياسية المباشرة في البلاد اتخذ صدام حسين جملة من الإجراءات السياسية المهمة لتوطيد سيطرته يمكن تلخيصها بما يلي:

* تشكيل حكومة جديدة برئاسته وتعيين خمسة نواب لرئيس الوزراء ومجلس وزراء غير كبير يضم عدداً من المؤمنين به. (قتل بعد أيام فقط أحد هؤلاء النواب الخمسة والمدعو عدنان الحمداني).

* إعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة بعد أخراج الذين أعدمهم في الثامن من آب/أغسطس ١٩٧٩ من عضوية مجلس قيادة الثورة.

* تشكيل المجلس الوطني العراقي من ٢٥٠ عضواً بدعوى التوجه صوب الحياة الديمقراطية والحياة المؤسساتية، في حين أنه كان قد بدأ بجعل الحياة السياسية في البلاد قائمة على أساس دولة المؤسسات الأمنية الإرهابية والقمعية.

* تشكيل جهاز أمن خاص به مسؤول عن حمايته وعن الأشراف على أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية والمخابرات وجهاز الأمن القومي. وقد نسبت إلى هذا الجهاز جمهرة من أتباعه الشباب من تكريت ومن كان يثق بهم من أفراد حمايته المباشرة والمدربة أحسن تدريب والمجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات التقنية والاتصالات والسيارات والمعدة جيداً للملمات المحتملة. لقد تربت على العنف والسادية وصناعة التعذيب والقتل وأزيح عن قلبها الرحمة والرأفة وعن عقلها التفكير.

* إعادة النظر بعدد من أعضاء السلك الدبلوماسي ووضع عناصر مخلصة له ولنظامه مباشرة بعد أن تخلص عبر الإزاحة والطرد والفصل أو القتل من بعضهم الآخر.

لقد شعر صدام حسين في تلك اللحظة بالتفوق والقدرة والعظمة والاقتراب من تحقيق الأهداف، لقد اصبح نصف إنسان ونصف إله، تماماً كما كان يفكر حكام العراق القدامي والمستبدين. لقد تفاقمت النرجسية لديه مصحوبة بالسادية، لقد سقط صدام حسين كلية في علة أو وهم أو جنون العظمة وانفصام الشخصية، لقد أصبح الرجل يمتلك في يديه النفط الخام، هذا الذهب الأسود، الذي يدر المال الكثير، وزوده العالم المنتج للسلاح بأحدث الأسلحة التقليدية وكدس لديه أكبر ترسانة للسلاح في المنطقة، كما أصبح يهيمن على رجال مؤمنين به ويتعامل معهم كعبيد لديه، ولديهم كل الاستعداد للموت في سبيله. كانت هذه الحالة الكارزمية تجسد استمراراً للمصيبة التي ابتلى بها الشعب العراقي، مصيبة

وجود دكتاتور متوحش من هذا النوع على رأس دولة غنية ويتحكم بشعب فقير مبتلى. وكانت بداية النهاية الطويلة لهذا الدكتاتور ونظامه المتعفن ولعدد كبير من البشر في العراق.

هكذا كان الحال في العراق في العام ١٩٨٠ حين أصدر صدام حسين أوامره بخوض الحرب ضد إيران في أعقاب محاولة اغتيال طارق عزيز نائب رئيس الوزراء في بغداد معتبراً إياها القشة التي قصمت ظهر البعير في القدرة على تحمل التدخل الإيراني في الشئون العراقية. لقد كان التحرش قد اقترب من حاشية صدام حسين، من اقرب السياسيين إليه وإلى نظامه الاستبدادي، بل كان طارق عزيز جزءاً عضوياً من هذا النظام ومن قيادته السيئة.

لم يتخذ صدام حسين هذا القرار الفردي بمعزل عن عدد من العوامل المهمة التي اعتقد أنها تؤهله لخوض حرب ناجحة ضد إيران. فقد اقتنع وفق حساباته التكتيكية والاستراتيجية التي غالباً ما كانت خاطئة وعواقبها مدمرة على المجتمع، بـ:

– عدم وجود قوى سياسية كافية قادرة على مقاومة وإفشال مخططات صدام حسين ونظامه السياسي في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية التي يمكن أن يتخذها والتي تعرض الحياة المدنية في العراق إلى مخاطر جدية أكبر بكثير مما كانت تعانيه من قهر واضطهاد وقمع النظام.

– عدم وجود قوى مناهضة له في الجيش العقائدي الذي جهد في تكوينه، إذ أصبح الجيش العراقي مؤهلاً لخوض حروب يحقق فيها النصر المبين على أعداء العراق بسبب الجاهزية القتالية العالية لقواته وتعدادها الكبير وامتلاكها أسلحة حديثة، إضافة إلى وجود الجيش الشعبي العقائدي الذي كان يقوده احد أكثر الأشخاص المؤمنين به والمطيعين له وأكثرهم دموية وكراهية للإنسان، إنه طه ياسين رمضان الجزراوي.

– وأن المعركة سوف لن تدوم أكثر من عدة أيام حيث تنهار المقاومة الإيرانية ويخرج صدام حسين بعدها منتصراً يكلل النصر المبين رأسه بأكاليل الغار والفخار أمام العرب والعالم وقائداً أوحداً للأمة العربية، وأنه سيفوق في ذلك إسرائيل في حرب الأيام الستة ١٩٦٧ التي خاضتها وانتصرت فيها على ثلاث دول عربية مسلحة تسليحاً عالياً وتمتلك

قوات مسلحة كبيرة، هي مصر وسوريا والأردن، إضافة إلى الدعم الذي تلقته من دول عربية أخرى.

– وبنى صدام حسين هذا الاعتقاد استناداً إلى عدة أمور كما رآها وفسرها حينذاك، ولم يبرهن الواقع الفعلي على صحتها، وهي:

- أن إيران، التي أسقطت الشاه، أصبحت ضعيفة ومتناقضة ومتصارعة في الداخل بعد انتصار ثورة شباط ١٩٧٩ ومجيء الخميني إلى السلطة الفعلية.
- وأن القوات العسكرية الإيرانية قد تدهورت قدراتها وجاهزيتها القتالية، إضافة إلى اعتقال الكثير من قادتها أو هروبهم إلى خارج البلاد وتفكك القوات المسلحة، وأن الحرس الثوري المشكل حديثاً لن يكون في مقدوره تعبئة الناس للحرب ضد العراق.
- وأن سيادة الفوضى في إيران وفي القوات المسلحة وفقدان هذه القوات الكثير من الأسلحة والمعدات التي كانت في ترسانة الشاه العسكرية وغياب الجنود عن معسكراتهم ووحداتهم الفعلية سيجعل من المستحيل على قيادة الحرب ضد العراق الانتصار على جيش صدام حسين.
- إمكانية حصول القوات المسلحة العراقية على دعم من جانب قوى المعارضة الإيرانية واحتمال حصول انتفاضة شعبية ضد قيادة وحكم الخميني.
- احتمال كبير في وقوف السكان العرب في الأهواز إلى جانب القوات المسلحة العراقية في حربها ضد إيران.

– التشجيع الذي حظي به صدام حسين من عدد غير قليل من رؤساء وملوك الدول العربية التي كانت ترى في إيران عدواً جديداً يسعى إلى تصدير الثورة الإيرانية الخمينية الشيعية الصفوية إلى دول المنطقة، في حين أن تلك الدول كانت تسير وفق المذهب السني. وقد أحس حكام تلك الدول بأن كراسيها وعروشها يمكن أن تتزعزع بسبب سياسات الخميني في المنطقة. وبالتالي سيكون مفيداً لها أن تدور رحى الحرب على ارض إيران والعراق وإضعاف كلا الطرفين في حالة عدم انتصار العراق على إيران أو العكس. ومن هنا جاء تأييد البعض منها والدعم المالي الكبير لحرب صدام حسين بذريعة أن الجيش

العراقي والنظام العراقي وصدام حسين ينهضون جميعاً دفاعاً عن الوطن العربي وحماية البوابة الشرقية للأمة العربية.

- كما وجد النظام التأييد من القوى القومية والشوفينية العربية التي كانت ترى في إيران خطراً يهدد القومية العربية الذي لا ينحصر في الجانب القومي حسب، بل وبالجانب الطائفي باعتبار أن الحكم في إيران شيعي المذهب بخلاف جميع الدول العربية الأخرى حيث الحكم فيها بأيدي نخبة من أتباع المذهب السني!
- تنامي القناعة لدى صدام حسين بأن العالم كله يقف ضد إيران بسبب سياساتها الخارجية وتطرفها الديني وعزلتها الخانقة، خاصة في صراعها المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية ومشكلة محاصرة وحجز أعضاء السفارة الأمريكية في طهران ورغبة الولايات المتحدة في الانتقام لشرفها الدبلوماسي الوطني المهان من جانب الحرس الثوري والنظام الإسلامي في إيران.
- وكان التشجيع الأكبر قد وصل إلى صدام حسين من جهة السياسة الأمريكية ومن الإدارة الأمريكية، وإلى حد غير قليل من بريطانيا العظمى، إذ جرى إعطاء صدام حسين الضوء الأخضر المشجع والإشارة الواضحة إلى أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ستكونان السند الفعلي غير المباشر له في حربه ضد إيران. ويستوجب الموقف الأمريكي إزاء الحرب العراقية – الإيرانية أن يخصص لها فقرة لكي نقف بوضوح على أبعاد هذا الموقف لا في بدء الحرب حسب،بل وفي سنوات الحرب وفي إطار الصراعات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط.
- كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تلقت ضربة قاسية من الثورة الإيرانية وقيادة الخميني بعدة اتجاهات، نشير إلى أبرزها فيما يلي:

• فقدان الولايات المتحدة عملياً جميع قواعدها العسكرية ونفوذها السياسي والعسكري في إيران. وهذا يعني أنها فقدت منذ العام ١٩٧٩ موقعاً حساساً ومهماً مجاوراً لدولة غريمة، بل كانت تعتبرها عدواً لها هي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، وكانت الخسارة فادحة بحيث صعب على الإدارة الأمريكية تحملها أو إيجاد بديل لها،

رغم أن دول الخليج كانت تعتبر تعويضاً مهما في الجانب العسكري على نحو خاص لوجودها على مقربة من الحدود السوفييتية وفي المياه الدافئة ومنابع النفط الخام.

- الخسارة الاقتصادية الفادحة التي لحقت بمصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية المتعددة الجنسية في الاقتصاد والسوق الإيرانيين نتيجة تلك الثورة والضربة التي توجهت إلى تلك المصالح من جانب الحكومة الإيرانية الجديدة.
- الإساءة الكبيرة وغير المعهودة التي لحقت بالسلك الدبلوماسي الأمريكي في طهران، وهي الدولة العظمى والفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الأوسط. لقد مرغ الحرس الثوري جبين أعضاء السلك الدبلوماسي وموظفي السفارة الأمريكية في طهران بالتراب وأذاقوا الدولة العظمى مر الهوان السياسي والنفسي لشهور عدة. ولم يكن في مقدور الإدارة الأمريكية هضم هذه المسألة، وهي لا تزال مؤثرة في نفسية وسلوك الإدارة الأمريكية إزاء النظام الإيراني.
- الفشل الذريع الذي لحق بمحاولتها العسكرية في الإنزال الجوي على الأراضي الإيرانية في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والخيبة التي أصيبت بها الإدارة الأمريكية حينذاك.
- تفاقم العداء للولايات المتحدة الأمريكية في إيران وفي بلدان المنطقة لا بسبب سياساتها في المنطقة وإزاء إسرائيل حسب، بل وبسبب تنامي تأثير الإعلام الإيراني والسياسة الخمينية على الناس في دول المنطقة وعلى شعوبها في أعقاب ثورة الشعب الإيراني التي اختطفها التيار الإسلامي السياسي الشيعي الذي يقوده الخميني.
- الشعور لدى الولايات المتحدة بوجود مخاطر جدية من جانب إيران على نفوذها وسياساتها وتأثيرها على سياسات ومواقف دول الشرق الأوسط وما يمكن أن تتعرض له مصالحها النفطية، وخاصة في منطقة الخليج، من مخاطر، ومنها استثمار النفط الخام في المعارك السياسية المحتملة، كما حصل في النصف الأول من العقد الثامن من القرن الماضي تحت شعار"النفط في خدمة المعركة".
- ولا شك في أن الإعلام الإيراني قد صعد من دعايته المضادة لإسرائيل وسياساتها في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط واستمرار احتلالها للأراضي العربية في فلسطين ولبنان

وسوريا، مما أوجد مخاوف لدى الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية من احتمال تنامي العداء ضد إسرائيل. ومن الغريب هنا أن الولايات المتحدة لم تبذل أي جهد لإعادة النظر في سياساتها إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي الإسرائيلي بما يحقق التوازن في الموقف أولاً، ويساهم في معالجة المشكلات القائمة وينهي الاحتلال للأراضي العربية ويساعد على إقامة الدولة الفلسطينية بجوار الدولة الإسرائيلية ثانياً، بل راحت توغل بسياسات الانحياز المطلق إلى جانب إسرائيل وضد طموحات الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في استعادة الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ وفي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق الحدود التي كانت عليها قبل بدء حرب الأيام الستة ١٩٦٧.

- كان الرأي العام العالمي عاجزاً عن اتخاذ موقف مناهض للحرب، إذ كانت الخشية من النظام الإيراني تفوق كل تصور لا في العالم العربي حسب، بل وفي العالم الإسلامي وفي أوروبا وفي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها من الدول. لهذا كانت إيران معزولة عن الرأي العام العالمي ومرفوضة في آن واحد. ومع ذلك ارتفعت أصوات غير قليلة ضد الحرب التي شنها النظام العراقي ضد إيران، ولكنها لم تكن مؤثرة وكافية وقادرة على منع أو إيقاف الحرب.
- وكان صدام حسين يعتقد بأن الهيئة العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي سيختلفان، وبالتالي سوف لن تتخذ قرارات صارمة ضد نظامه، بل ستكون مساعدة له في استمرار حربه عملياً. وكان محقاً في هذه النقطة نتيجة التباين في الموقف وعدم القدرة على الخروج بقرار حازم وصارم ضد العراق.

كان هذا التفكير وتلك الحسابات الصدامية قد انتهت إلى اتخاذ قرار حاسم من جانب الدكتاتور، قرار إعلان الحرب ضد إيران، ذلك القرار الذي بني على تقدير يقول بقدرة العراق على إنهاء المعارك ضد إيران بسرعة وتحقيق الانتصار بفتر زمنية قصيرة قياسية، ولكنها دامت قرابة ثمانية أعوام.

الفصل الثاني

مؤشرات بدء الحرب العراقية - الإيرانية

قبل أن يعلن صدام حسين الحرب ضد إيران وقعت منذ نيسان ١٩٨٠، أي بعد الثورة الإيرانية بحدود ١٤ شهراً تقريباً، مناوشات بين قوات الطرفين على حدود البلدين والتي يشير إليها اللواء الركن المتقاعد وفيق السامرائي ويذكر بأن العراق قدم العديد من الاحتجاجات من طرف واحد[٢١]، ولكنه يتجنب الإشارة إلى الاحتجاجات الإيرانية[٢٢]. ولكن قبل بدء المناوشات العسكرية بين قوات البلدين، كانت هناك مناوشات إعلامية شديدة اللهجة ومهاترات بين النظامين حيث كان النظام العراقي يتهم إيران بالتدخل في شؤون العراق الداخلية من خلال تحريض القوى الإسلامية السياسية على العمل ضد النظام وإيصال المساعدات للمناوئين للنظام من الكُرد في كُردستان العراق، في حين كانت اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ تفرض على البلدين مراقبة الحدود ومنع العمليات العدائية المتبادلة ومنع التسلل من أحد البلدين إلى البلد الثاني التي لم يعد يهتم بها النظام الإيراني الجديد.

يشير صاحب كتاب "صدام حسين الحياة السرية" إلى هذه المسألة فيقول: "وبعد ثورة الخميني لم يعد الإيرانيون يحترمون أياً من تلك الشروط. إن غياب شرطة الحدود المناسبة مكن الثوار الكُرد من إعادة التسلح، وفي تموز ١٩٧٩ سمح لقادة الكُرد الأساسيين، الذين

---

٢١ السامرائي، وفيق. حطام البوابة الشرقية. الكويت. شركة دار القبس للصحافة والنشر. تموز/يوليو ١٩٩٧. ص ٤٣.

٢٢ قدمت وزارة الخارجية الإيرانية ٥٣ احتجاجاً خلال الفترة الواقعة بين نيسان/ابريل ١٩٧٩ وأيلول/سبتمبر ١٩٨٠ على الحكومة العراقية على تجاوزات حدودية، في حين أن العراق وجه ١١٠ احتجاجاً إلى الحكومة الإيرانية خلال ذات الفترة. راجع في هذا الصدد:

Rasoul Fadil.. Irak - Iran Ursachen und Dimensionen eines Konflikts. Wien. Köln. Böhlau Verlag. 1987. S. 90.

كانوا يعيشون في المنفى، أن يعودوا إلى كُردستان بواسطة الإيرانيين. واشترك القادة الكُرد في ذلك الوقت مع رجال الدين الشيعة في الدعوة إلى إسقاط النظام البعثي. ورداً على ذلك جددت الحكومة العراقية دعمها للجماعات العربية المنشقة في إقليم خوزستان في شرق إيران"[٢٣]. في مقابل هذا كان النظام الإيراني يتهم النظام العراقي بالكفر والإلحاد والعمل ضد الإسلام والتدخل في شئون إيران واحتضان المناوئين للنظام الإيراني من مختلف القوى السياسي كمجاهدي خلق وحزب تودة وفدائيي خلق في العراق ومنحهم الدعم للتخريب في إيران وكذلك الجماعات العربية التي كانت تدعو إلى انفصال خوزستان عن إيران.

يشير وفيق السامرائي إلى أن مناوشات نيسان/أبريل ١٩٨٠ قد أعقبها قيام الطيران الإيراني بشن غارة جوية على القوات العراقية في المنطقة الوسطى وإسقاط طائرة إيرانية وأسر قائدها الطيار حسين لشكري.[٢٤] ورغم تلك المناوشات العسكرية لم يتوقع النظام الإيراني أن يقوم النظام العراقي بشن حرب ضده. فما هو سبب عدم توقع قادة النظام الإيراني أن يقوم النظام العراقي بشن مثل هذه الحرب ضد إيران؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ليست سهلة بسبب عدم وجود مسائل صريحة وواضحة تشير إلى ذلك، ولكن التحليل السياسي لتلك الفترة والعوامل الفاعلة في السياسة في منطقة الشرق الأوسط وعلى الصعيد الدولي يمكنه أن يدلنا على تحديد بعض النقاط المهمة في هذا الصدد. فمن المعروف أن السيد روح الله الخميني كان يعيش في مدينة النجف/العراق سنوات طويلة تزيد عن عقد ونصف العقد مبعداً إليها من جانب الحكومة الإيرانية. وكان الرجل مطلعاً حتى العام ١٩٧٨ على الأوضاع السياسية في العراق وملماً بالصراعات الجارية وبمواقف مختلف القوى السياسية. واستناداً إلى ذلك تكونت لديه المسائل التالية:

١. أن النظام العراقي يمارس الدكتاتورية والقمع ضد الشعب العراقي بكل مكوناته، ولكنه بشكل خاص معادٍ للشيعة في العراق، كما أنه ضد الكُرد.

---

٢٣ كوغلن، كون. صدام الحياة السرية. كولون. دار الجمل. ٢٠٠٥. ٢١٦.

٢٤ نفس الصدر السابق. ص ٤٣.

٢. وأن النظام العراق ملحد وكافر ومناهض للإسلام وينبغي زواله وإقامة النظام الإسلامي على أنقاض نظام البعث. وهذا الموقف ينطلق من عقيدة الخميني في تصدير الثورة الإسلامية التي برزت في أعقاب وصوله إلى السلطة وقيادة الدولة الإيرانية من موقعه كمرشد للثورة ويحمل وزر ولاية الفقيه !

٣. وأن النظام العراقي معزول عن الشعب ومكروه منه ويمكن إسقاطه بتضافر الجهود المشتركة للقوى الإسلامية السياسية في العراق وبدعم إيراني غير مباشر.

٤. وأن قاعدة الجيش العراقي في غالبيتها شيعية مضطهدة يمكن أن تتعاون مع الثوار ضد النظام الحاكم إذا ما وقعت الثورة ضده.

٥. وأن النظام العراقي سيبقى يعمل ضد إيران ليشوش عليها ويعرقل مسيرتها الثورية، وبالتالي فالبلد الأول الذي ينبغي إزاحة النظام عنه وإعلان الدولة الإسلامية فيه هو العراق.

٦. وكان يرى بأن الثورة الإيرانية في حالة هجوم عام ضد الغرب وضد عملاء الغرب في دول منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي وضد عملاء موسكو في أفغانستان. وأن زخم الثورة الإيرانية وانتقالها إلى مواقع أو بلدان أخرى سيجعل مسيرة الثورة الإسلامية أكثر سهولة وواقعية ونجاحاً.

٧. إن زخم الثورة الإيرانية والتفاف الجماهير الواسعة حولها هي الضمانة الفعلية لصيانة وحماية الثورة الإيرانية، وهي التي يخشى منها صدام حسين، وبالتالي سوف يتجنب أي مغامرة وتدخل مباشر في شئون إيران الداخلية أو شن حرب ضدها، إذ أن أكثر ما سيقوم ب هي المناوشات وتقديم الاحتجاجات للأمم المتحدة التي لا تثق بها الدولة الإيرانية لأنها خاضعة للدول الكبرى وللشيطان الأكبر، أي الولايات المتحدة الأمريكية، وفق النعت الذي أطلقه الخميني عليها.

٨. وكانت إيران تطمح في أن تلعب دور المهيمن في منطقة الشرق الأوسط، في وقت كان العراق يتطلع إلى مثل هذا الدور.[٢٥]

٩. لقد التقى في هذه المرحلة المعقدة من الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي نظامان سياسيان يتسمان بأيديولوجيتين متنافرتين من الناحية النظرية ولكنهما يلتقيان من حيث المبدأ والجوهر بفكر الاستبداد والقمع ورفض الآخر وفرض الخيمة الفكرية الإسلامية الطائفية ذات الخلفية القومية الشوفينية في إيران، والقومية الشوفينية ذات الخلفية الدينية والطائفية في العراق على المجتمع والحياة الفكرية والسياسية للبلاد. وبالتالي لم يكن أحدهما يحتمل وجود الثاني ويخشى منه ويسعى إلى استئصاله.

ومن هنا كان غزو القوات العراقية لإيران وإعلان الحرب عليها واحتلال جزء من أراضيها، مفاجأة كبيرة للقيادة والقوى السياسية والعسكرية الإيرانية في آن واحد وأذهلتهم جميعاً وسمحت للقوات العراقية بإحراز نجاحات كبيرة أولية على الأرض.

قبل بدء العراق الحرب ضد إيران بادر صدام حسين في السابع عشر من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بإعلان إلغاء اتفاقية الجزائر التي وقعها صدام حسين ذاته مع شاه إيران في السابع من شهر آذار/مارس ١٩٧٥ في العاصمة الجزائرية وبمباركة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد أورد صدام حسين وإعلامه العديد من الأسباب التي دعته إلى إلغاء المعاهدة والتي تتلخص فيما يلي: [٢٦]

١. دعم إيران للقوى الكُردية العراقية المسلحة ومساعدتها في العمل ضد الحكم في العراق.

٢ . رفض إيران الانسحاب من ٤٠٠ كم مربع من الأراضي العراقية في زين القوس وسيف سعد الواقعة على الحدود العراقية – الإيرانية في شمال العراق.

٣. دعم إيران للعمليات الإرهابية التي يمارسها حزب الدعوة في العراق.

---

25 Rasoul، Fadil. Irak - Iran Ursachen und Dimensionen eines Konflikts. Wien. Köln. Böhlau Verlag. 1987. S. 91.

٢٦قارن:

El-Shazly، Nadia El-Sayed Dr. The Gulf Tanker War، Iran and Iraq's Maritime Swordplay. London، Macmillan Press، LTD and New York، St.Martin's Press، INC. 1998. pp. 82-86.

٤. الاحتجاجات الكثيرة التي قدمها العراق إلى الأمم المتحدة ضد تدخل إيران في الشئون العراقية والاعتداءات المتكررة من جانب قوات الحدودية الإيرانية ضد المواقع الحدودية العراقية وقيام الطيران الإيراني باختراق الأجواء العراقية.

٥. رفض الدعوات العراقية التي وجهت إلى بني صدر، رئيس وزراء إيران، و وبزرگان، رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية لزيارة العراق والتفاوض حول المسائل المختلف عليها.

في العشرين من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وعلى إثر إعلان العراق إلغاء اتفاقية الجزائر، أعلنت إيران التعبئة العامة في البلاد لمواجهة احتمال الحرب مع العراق.

حين أعلن صدام حسين في الثاني والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ الحرب ضد إيران كانت قيادات القوات العسكرية العراقية قد اتخذت كافة الإجراءات الضرورية لشن الحرب ضد إيران. أي أن قرار الحرب الذي اتخذه صدام حسين، رغم كونه كان فردياً باعتباره رئيساً للجمهورية ورئيسا لمجلس قيادة الثورة وقائداً عاماً للقوات المسلحة، إضافة إلى كونه أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، إلا أن هذا القرار قد درس مع القيادات العسكرية للقوات المسلحة قبل ذاك بفترة غير قصيرة، وفق ما يشير إلى ذلك اللواء الركن المتقاعد وفيق السامرائي، مدير الاستخبارات العسكرية العامة السابق في عهد صدام حسين.[٢٧] وبقاء تلك التحضيرات الحربية سراً غير مكشوف على الطرف الإيراني، يشير إلى مسألتين مهمتين تجسدان من جهة ضعف نشاط الأجهزة السرية للنظام الإيراني في العراق حينذاك من جهة، والسرية التامة التي كان يعمل بها النظام العراقي بحيث لم تتسرب من جميع المشاركين في التهيئة الحربية أي معلومة واضحة في هذا الصدد من جهة أخرى، رغم أن الصحف الأجنبية كانت تنشر تفاصيل الصراع بين البلدين والنشاط العراقي الواسع لاقتناء الأسلحة من أي دولة مستعدة لبيعها وبأسعار عالية جداً، كما كانت عليه أسعار الأسلحة الفرنسية التي كان يقتنيها العراق من فرنسا ومنها طائرات الميراج.

---

٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣- ٣٦، وص ٤٤-٤٩.

وسرعان ما استوعبت وامتصت القوات الإيرانية الهجمة وبدأت الحرب الفعلية بين الطرفين تتواصل على مدى ثمانية أعوام دون أن يحرز أحدهما النصر على الآخر، كانت الحرب تدور بين نظامين استبداديين لا يهم القادة والمسؤولين فيهما موت الناس ولا خراب الاقتصاد ولا تدمير البنية التحتية، المهم البقاء في السلطة ومحاولة كسب الحرب. كان أحد النظامين ولا يزال يدعي الإسلام ويسعى على نشر ثورته وإيصال أفكارها وممارساتها إلى البلدان الأخرى واتهام النظام العراقي بالكفر والإلحاد والظلم، في حين كان النظام العراقي يدعي القومية العربي ويدافع عن كرامة الأمة وحدودها الشرقية ويتهم النظام الإيراني بالعودة إلى المجوسية. لقد كانت حرب الثمانية أعوام بين البلدين حرباً مجنونة واستنزافية مدمرة لحياة الناس. فما هي المراحل التي مرت بها هذه الحرب وما هي أبرز وقائعها ونتائجها أو عواقبها المأساوية على الشعبين الإيراني والعراقي؟ هذا هو ما سوف تجيب عنه الفقرة القادمة.

المبحث الأول

مراحل الحرب العراقية – الإيرانية

يتفق المحللون السياسيون ومتابعو مجرى الحرب العراقية – الإيرانية إلى أنها مرت بثلاث مراحل تميزت بتغير في المواقع والمواقف. إلا أن متابعة أحداث الحرب تؤكد أنها شهدت أربع مراحل متميزة عن بعضها، رغم وجود نقاط تشابه أيضاً. ففي الوقت الذي تميزت الفترة الأولى بهجوم كثيف وواسع للقوات العراقية وتحقيق انتصارات عسكرية سريعة وواضحة للطرف العراقي، مع تحمل الطرفين خسائر كبيرة في الأرواح، تميزت المرحلة الثانية بهجوم معاكس من جانب القوات الإيرانية ضد المواقع الجديدة للقوات العراقية على الأراضي الإيرانية والتي استغرقت فترة غير قصيرة حققت فيها إيران نجاحات بارزة أجبرت القوات العراقية على الانسحاب وبناء مواقع جديدة لها على الأراضي العراقية. أما المرحلة الثالثة فتميزت بالكرّ والفرّ المتبادل والجمود النسبي لمجرى المعارك واحتلال أراض عراقية وتحمل الطرفين خسائر فادحة. أما المرحلة الرابعة والأخيرة فقد اقترنت بالمراوحة

في المواقع مع اقترانها بحرب المدن واستخدام مكثف لصواريخ أرض – أرض أو جو – أرض من جانب الطرفين وتشديد الاستنزاف الاقتصادي. إنها المرحلة التي تميزت بتوقف الطرفين عن إحراز أي انتصارات للطرفين ولم يبق لهما سوى تحمل المزيد من الخسائر البشرية والمادية وتدمير البنية التحتية وتخريب المزيد من المشاريع الاقتصادية الإنتاجية والخدمية. وقد أجبر هذا الواقع أن يتحرى الطرفان عن سبيل للخلاص من القتال والتراجع عن الشروط التي ترفض من الطرف الآخر. إن القراءة المتأنية لمجرى الحرب يساعد على تحديد المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تمتد من بدء شن العراق هجومه الجوي والبري ضد المواقع الإيرانية في الثاني والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر من العام ١٩٨٠ حتى مايس/أيار من العام ١٩٨١.

المرحلة الثانية: وتمتد من بدء الهجوم الإيراني المعاكس والبدء بعملية تحرير خرمشهر حتى نهاية التحرير في منتصف العام ١٩٨٢.

المرحلة الثالثة: وتمتد في الفترة الواقعة بين العام ١٩٨٢ والعام ١٩٨٤.

المرحلة الرابعة: وتمتد حتى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ وإيقاف القتال في العام ١٩٨٨.

وسنحاول فيما يلي المرور المكثف على أبرز القضايا التي شهدتها هذه المراحل الأربع:

المرحلة الأولى

كان الهدف الأول من الهجوم الجوي في الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٨٠ قد تحدد في توجيه ضربة تدميرية مفاجئة للطيران الحربي الإيراني ثم استكمالها بهجوم بري لاحتلال أكبر مساحة ممكنة من إيران بأمل كسر المعنويات وبث الرعب في نفوس الجنود والتمزق والهروب من القوات المسلحة. ففي يوم ١٩٨٠/٩/٢٢ أقلعت ١٩٢ طائرة قتال من القوات الجوية العراقية متجهة صوب أهداف داخل الجارة إيران ثم عادت كلها بعد أن أسقطت حمولاتها على تلك الأهداف في ما عدا طائرة واحدة أسقطت من قبل القوات الإيرانية داخل

إيران[٢٨]. وكانت الضربة العراقية فاشلة في إصابة أهدافها وفي تحقيق المهمات المطلوبة في تدمير القدرات الجوية (الطيران) للقوات المسلحة الإيرانية، كما يشير إلى ذلك وفيق السامرائي أحد ضباط الأركان العاملين في الاستخبارات العسكرية العراقية حينذاك. ولكن تلك الضربات الجوية الفاشلة دفعت بالقوات الجوية الإيرانية إلى شن هجوم معاكس على أهداف في العراق وخاصة في بغداد. وفي يوم ١٩٨٠/٩/٢٣ دخلت القوات البرية العراقية لأول مرة الأراضي الإيرانية وفاجأت السلطات والقوات الإيرانية بذلك الهجوم العسكري[٢٩]. كان الهدف المباشر هو احتلال إقليم خوزستان ذي الأكثرية العربية وكسب المجتمع العربي الإيراني إلى القوات العراقية للتعاون وتسهيل مهمة احتلال إيران.

---

٢٨ السامرائي، وفيق. حطام البوابة الشرقية. الكويت. دار القبس للصحافة والنشر. ١٩٩٧. ص ٤٨.

٢٩ عندما بدأت الحرب العراقية– الإيرانية كانت القدرات العسكرية للبلدين في شهر حزيران من العام ١٩٨٠ على النحو التالي:

العراق: السكان في العام ١٩٨٠ حوالي ١٣ مليون نسمة. عدد أفراد الجيش العراقي ٢٠٠ ألف مسلح و٢٥٦ ألف قوات احتياطية. ٢٧٥٠ دبابة في أغلبيتها سوفييتية الصنع، و ٢٥٠٠ ناقلة مدرعة و١٠٤٠ مدفع ميدان من صنع سوفييتي. وفي القوات الجوية كان تعداد القوات العراقية ٣٨ ألف شخص ولديه ٣٣٢ طائرة مقاتلة و٤١ طائرة هليوكوبتر، وأغلبها سوفييتية الصنع في ما عدا ٣٢ طائرة ميراج المقاتلة F1 الفرنسية. أما قواته البحرية فكانت مكونة من ٤٢٠٠ شخص وفرقاطة واحدة و١٢ قارب لإطلاق الصواريخ.

إيران: النفوس ٣٨ مليون نسمة . وبلغ تعداد الجيش ١٥٠ ألف مسلح و ٤٠٠ ألف من قوات الاحتياط. ١٧٤٠ دبابة و١٠٧٥ ناقلة مدرعة بريطانية وأمريكية الصنع. ١٠٠٠ مدفع ميدان. أما القوات الجوية فكانت مكونة من ٧٠ ألف شخص و٤٥٠ طائرة مقاتلة و٥٠٠ طائرة هليوكوبتر وهي كلها أمريكية الصنع. وكانت القوة البحري الإيرانية تتشكل من ٢٠ ألف رجل و٣٦ مدمرة و٤ فرقاطات سريعة الحركة و٤ قوارب حربية خفيفة و٣ غواصات.

راجع في هذا الصدد:

- Sammelband. Irak – Iran، Internationale Dimentionen eines regionalen Konflikts. Herausgegeben vom AstA der Freien Universität Berlin. Seminar: Der Krieg Irak – Iran. Vom Blitzkrieg zum Stellungskrieg. Wolfgang Steinke. Berlin. Im eigenverlag. 1988. S. 24.

يتكون إقليم خوزستان من أربع مدن رئيسية هي خرمشهر ودزفول وعبادان والأهواز. إلا أن ما تحقق بعد معارك شديدة ورغم الصعوبات التي كانت تواجه الجيش الإيراني الذي لم يستطع زج كل قواته العسكرية التي كانت موزعة بين كُردستان إيران والحدود الإيرانية السوفييتية وجنوب إيران، أي في المنطقة التي جرت فيها المعارك مع العراق. ولم يكن عدد القوات النظامية الإيرانية في هذا القاطع يزيد عن ١١٠ ألف مقاتل، وكانوا يعانون من الفوضى التي سادت في البلاد بعد الثورة مباشرة وغياب القيادات العسكرية المجربة، في حين كان الطرف العراقي قد عبأ وزج بـ ٢٠٠٠٠٠ مقاتل وبكامل معداتهم العسكرية. في الاندفاع الأول احتلت القوات العراقية مساحات واسعة من الأراضي الإيرانية الحدودية، ولكنها لم تحقق سوى احتلال أجزاء من خرمشهر وتطويق مدينة عبادان دون أن تتمكن من الولوج إليها، إذ كانت المقاومة فيهما شديدة، خاصة وأن القيادة الإيرانية قد عبأت وبسرعة نسبية قوات الاحتياط والجماعات التي تطوعت للقتال ضمن قوات الحرس الثوري الإيراني للدفاع عن الجمهورية. وكان الجنون بعينه حين أصر صدام حسين، باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، على احتلال عبادان مهما كان الثمن، وكان الثمن غالياً جداً دون الوصول إلى الهدف. كتب العقيد الركن أحمد الزيدي في كتابه الموسوم "البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية" بهذا الصدد ما يلي: وفي الحرب العراقية – الإيرانية ... أصر صدام حسين على احتلال مدينة عبادان في الأيام والأشهر الأولى للحرب، ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق ذلك، وجلب القوات، التي كان من المقرر أن تكرر الهجمات السابقة، التي لم تنته إلى نتائج ملموسة، واحتلت تلك القوات مناطق تحشدها حسب الخطة المقررة، حيث كان مقر الفرقة المدرعة الثالثة العراقية التي كان يقودها في ذلك الوقت العميد الركن قدوري الدوري، هو المكلف بإدارة عملية الهجوم، وقد وضعت بإمرة الفرقة وحدات وتشكيلات أخرى لتحقيق هذا الهدف، حيث شنت الفرقة والقطعات المجحفلة معه عدة هجمات لاحتلال المدينة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق شيئاً يذكر، إلا أنها استطاعت في إحدى المرات أن تتقدم عدة كيلومترات داخل المدينة في حي ذو الفقاري في الجزء الجنوبي منها، إلا أن القوات المهاجمة تعرضت لنيران كاسحة شديدة، ومقاومة عنيفة اضطرت معها

القطعات إلى الانسحاب تاركة خلفها خسائرها الفادحة، وقد تكرر ذلك عدة مرات، مما اضطر القيادة العراقية إلى أن تصرف النظر عه هذا الهدف الصعب التحقيق، حتى تتهيأ الظروف الأكثر ملائمة. وعلى الرغم من أن صداماً قد استجاب لرأي قادته مضطراً، إلا أنه ظل مرتكباً خطأه القاتل، ولم يتخل عن حلمه هذا، حيث ظلت الوحدات تحاصر المدينة ما يزيد عن السنة، حيث أصبحت بمرور الوقت صعبة المنال، بسبب قوة الاستحكامات التي أنشأتها القوات الإيرانية فيها. هذا الوضع الفريد أتاح الفرصة الملائمة للقوات الإيرانية أن تشن هجومها الصاعق على القوات العراقية يوم ١٩٨٠/٩/٢٧، حيث كانت القوات العراقية التي تحاصر عبادان، والتي تقع شرق نهر الكارون محتلة منطقة تشكل نتوءاً داخل القوات الإيرانية خارج المدينة، والتي تحيط بالقوات العراقية من جميع الجهات تقريباً، عدا طريق انسحاب هذه القوات الوحيد الذي يستند على نهر الكارون، حيث أنشأت عليه جسرين، ... واستطاعت القوات الإيرانية أن تمسك كلا الجسرين في اليوم الثاني للهجوم، ويتم تدمير قوات الفرقة كلها، أو أسرها بمجموعها"[٣٠]. والجدير بالإشارة إلى أن كل المستبدين الذين عملوا في القوات المسلحة ولم يستمعوا إلى وجهة نظر قادتهم العسكريين وأصروا على اتخاذ قرارات فردية غير مدروسة، تسببوا في وقوع كوارث كبيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر، كما يذكرنا بها أحمد الزيدي، إصرار نابوليون على احتلال موسكو ووقوفه طويلاً عل مشارفها وفشله في تحقيق ها الهدف، فشل هتلر في احتلال مدينة ستالينغراد، رغم استمرار محاصرتها فترة طويلة، إذ عجز الجيش الألماني عن احتلالها، ولكن هتلر رفض الاستماع إلى نصائح القادة العسكريين إلى أن انتهت المعركة بخسائر فادحة وقعت في القوات الألمانية. وهكذا حصل مع صدام حسين في محاصرته لعبادان التي انتهت بكارثة حقيقية للجيش العراقي.[٣١]

---

٣٠ الزيدي، أحمد. البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية. بيروت. دار الروضة للطباعة والنشر والتوزيع. ط ١. ١٩٩٠. ص٣١٧/٣١٦.

٣١ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٥.

كان النظام العراقي يعول في هذه المنطقة لا على قواه الخاصة حسب، بل على دعم الجماعات العربية التي تقطن هذه المنطقة وتشكل غالبية السكان. إلا أن عرب خوزستان وقفوا بالضد من تصور وحسابات صدام حسين. والسؤال الذي يواجهنا هو: لماذا وقف عرب خوزستان هذا الموقف المناهض لقوات الاحتلال العراقية؟ يبدو لي أن هناك ثلاثة عوامل أساسية يفترض الإشارة إليها وإبرازها، رغم القمع والاضطهاد والتمييز الذي كان يعاني منه العرب في فترة حكم الشاه وقلة الاهتمام بعد ذلك أيضاً بهم من قبل دولة وحكم الخميني، وهي:

- الموقف غير العادل الذي وقفه النظام العراقي من نضال القوى السياسية في خوزستان في أعقاب عقد اتفاقية الجزائر من أجل ضرب الحركة الكُردية التحررية المسلحة، إذ كان في مقابل ـايبد الشاه لتلك العمليات، عدم تأييد نظام صدام حسين لعرب خوزستان في مطالبهم السياسية. لقد تخلى صدام عن هؤلاء وضيق على اللاجئين منهم الخناق،هم الذين كانوا قد وجدوا في العراق مأمناً لهم ومسانداً لمطالبهم قبل ذاك، بسبب خلافه السابق مع نظام الشاه.
- التدمير الواسع الذي مارسته القوات العراقية الغازية لمناطق خوزستان حيث يقيم فيها العرب، سواء أكانت مناطق عسكرية أم مدنية. وقد قتل في هذه الأحداث الكثير من البشر وجرح أضعاف ذلك. [٣٢]
- المعاملة الشرسة التي مارستها القوات العراقية الغازية للسكان واسر الكثير منهم، إضافة إلى عمليات النهب والسلب التي مارستها هذه القوات بمختلف الرتب على أموال وممتلكات السكان. لقد وقعت عمليات استباحة فعلية للسكان والأموال وكل موجودات بيوت المنطقة. وكانت تباع تلك الأموال والسجاجيد الإيرانية المنهوبة من البيوت وغيرها من التحف والمجوهرات وأثاث الدور المسروقة من العائلات الإيرانية في عربات تطوف شوارع وأسواق مدن العراق المختلفة.[٣٣]

---

٣٢ قارن: رسول، فاضل العراق–إيران. مصدر سابق

Rasoul Fadil. . Irak - Iran Ursachen und Dimensionen eines Konflikts. Wien. Köln. Böhlau Verlag. 1987. S. 98.

٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ٩٨.

وفي مارس/ آذار من العام ١٩٨١ تمكنت القوات الإيرانية من إيقاف الزحف العراقي، حيث بدأت مرحلة جديدة من مراحل الحرب العراقية – الإيرانية.

كان الجيش العراقي قد عبر نهر الكارون في مقابل خسائر فادحة بالأرواح والأسلحة الثقيلة وبتدهور شديد في معنويات الجنود والضباط، خاصة بعد أن أجبرت القوات العراقية بعد فترة وجيزة على التقهقر متحملةً خسائر فادحة ملأت النهر بجثث القتلى من الجنود العراقيين. كتب كون كوغلن عن معارك هذه المنطقة يقول:

"تقدم العراقيون سريعاً، وسيطروا على العديد من المدن المهمة على طول الحدود الوسطى وأخضعوا للقصف المدفعي العنيف مدينة ديزفول التي تقع في الحقول النفطية الشمالية من إيران وخط المواصلات الرئيس ما بين طهران والجنوب. وفي الجنوب عبرت القوات العراقية نهر الكارون، متقدمة على عبادان، وبعد معركة شرسة تخللها قتال من بيت إلى آخر وإصابات كبيرة من الجانبين، سيطرت على خرمشهر في أواخر أكتوبر. والمدافعون الإيرانيون المسلحون بأسلحة خفيفة وبكوكتيل المولوتوف قاتلوا بتماسك وبحماسة منقطعة النظير، وتكبد كل طرف حوالي سبعة ألاف قتيل وإصابات بالغة الخطورة من الجرحى، وخسر العراقيون أكثر من مائة دبابة وناقلة مدرعة. وفي الوقت الذي أصبحت فيه خرمشهر بأيدي العراقيين في الرابع والعشرين من شهر أكتوبر، أصبحت تذكر من قبل مقاتلي الجانبين "بخونستان" أي "مدينة الدم". واحتل العراق آنذاك شريط المنطقة الحدودية البالغة (٦٠٠ كم) طولاً وامتد عرضاً من (١٠ كم) في الشمال إلى (٤٠ كم) في الجنوب"[٣٤]. ثم يؤكد الكاتب ما يلي: "إن قلة الخبرة العسكرية لدى صدام حسين لم تمنعه من السيطرة المباشرة على المجهود الحربي بنفسه. وكما فعل هتلر، أعطى جنرالاته أهدافهم وأخبرهم متى يضربون. ومنذ بداية الحرب ذهب إلى الجبهة وأدار العمليات العسكرية من مواقع متقدمة. ولما كان يغامر قرب الخط الأمامي، كانت كل تحركاته تسجل بأفلام وتعرض على شاشة التلفزيون العراقي في وقت متأخر من مساء ذلك اليوم نفسه". وفي هذه الفترة فرضت القوات العراقية سيطرتها على ١٤٠٠٠ كم مربع، وهي مساحة واسعة

---

٣٤ كوغلن، كون. صدام حسين الحياة السرية. مصدر سابق. ص ٢٠٩.

حقاً والاحتفاظ بها عملية غير سهلة.[٣٥] ولكن العراقيين فشلوا في السيطرة على عبادان. ومنها بدأت مرحلة التراجعات وتعاظم الضربات الإيرانية.

أدرك صدام حسين الكارثة التي تسبب بها قرار الحرب ضد إيران، إذ وجد نفسه أمام واقع مرير لا بد من اتخاذ قرار جديد. لقد أجبر الدكتاتور على تقديم طلب إلى غيران والأمم المتحدة يدعو إيران فيها إلى وقف متبادل للقتال، مشيراً إلى مسالتين، وهما:

- أنه يطلب إيقاف القتال من مواقع المقتدر والمنتصر في الحرب، رغم أن صدام حسين كان يعرف تماماً بأنه لم يطلب إيقاف القتال من مواقع المقتدر، بل من مواقع المتراجع والمتورط بالحرب.
- وأن طلب إيقاف القتال يأتي استجابة منه للنداءات الدولية المطالبة بإيقاف الحرب المجنونة الدائرة بين البلدين الجارين وإيقاف نزيف الدم والتدمير المتبادل..

لا شك في أن هناك عوامل كثيرة كانت السبب وراء طلب النظام إيقاف القتال والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

١. بعد الصدمة الأولى التي تلقتها القيادة الإيرانية في الهجوم العراقي المباغت ودخول القوات العراقية إلى مسافة بعيدة في عمق الأراضي الإيرانية ووصولها إلى خرمشهر، أعادت القوات الإيرانية تنظيم صفوفها وتعبئة المزيد من المتطوعين من الشباب والصبية الصغار وزجهم في معارك على الجبهة مباشرة. كان الصبية والشباب يدخلون المعارك وهم على قناعة تامة بأنهم سيصلون إلى الجنة الموعودة. وقد أربكت العمليات الانتحارية للجنود الصبية الإيرانيين العدو العراقي وأشعرته بالخيبة والخذلان وأجبرته على التقهقر إلى نهر الكارون حيث وقعت معارك دامية تلقت القوات العراقية ضربات قاسية وموجعة، إذ تحملت خسائر فادحة بالأرواح والأسلحة، إضافة إلى عدد كبير من الأسرى والمفقودين.

٢. لم يكن صدام حسين عسكرياً بل منح نفسه ألقاباً عسكرية ونياشين كثيرة على طريقة الملوك والأباطرة، رغم أن هؤلاء كانوا يتدربون على الحياة العسكرية. وأصبح

---

٣٥ رسوا، فاضل. العراق–إيران. مصدر سابق. ص ٩٩.

الدكتاتور بعد غياب أحمد حسن البكر عن الحكم القائد العام للقوات المسلحة والفريق الأول الذي يقود المعارك ضد إيران. ولم يستمع باستمرار إلى رأي القادة العسكريين المحترفين أو المسلكيين، بل كان مقتنعاً بأنه الأفضل في اتخاذ القرار العسكري المناسب، بغض النظر عن رأي العسكريين المحيطين به. وغالباً ما أزعجت وأغضبت هذه المواقف الصدامية بقية القادة في القوات المسلحة، ولكن هؤلاء كانوا عاجزين عن المعارضة إذ كان الموت ينتظرهم في حالة الاختلاف أو التعبير وجود خلاف أو رفض أو شك في صواب رأي القائد. ويؤكد العقيد الركن أحمد الزيدي أن صدام حسين أصبح يتدخل "في تنفيذ الخطط العسكرية وإدارة العمليات أمراً يكاد يكون يومياً ومتواصلاً، بحيث أصبح القادة والآمرون في وضع مأساوي، لأن عليهم أن ينتظروا الأوامر المباشرة من القائد العام للقوات المسلحة، لأنهم لا يتحملون اتخاذ بعض الإجراءات في ساحة المعركة، وبذا فقدت روح المبادرة لدى القادة والضباط، لأن أي فشل في العمليات سوف يعني بالتأكيد بأن ثمن ذلك سوف يكن الإطاحة برأس من أصدر أمراً معيناً، مهما تكن رتبة ومنصب هذا الضابط، كما حدث للواء الركن صلاح القاضي، الذي أصدر أوامره للفيلق الثالث الذي يقوده بالانسحاب من قاطع خرمشهر عندما أخبر بأن المدينة بدأت تسقط، حيث كان هذا سبباً بإعدامه"[٣٦].

٣. مارس صدام حسين العنف والوقاحة في التعامل مع قادته وسلط عليهم إرهاباً وقمعاً ظالمين، كما زج بالكثير منهم في المعتقلات أو أمر بقتلهم أو عاقبهم بتنزيل درجاتهم ونقلهم إلى مواقع أخرى. يشير العقيد الركن التقاعد أحمد الزيدي في كتابه المذكور سابقاً إلى أن صدام حسين عامل قادته بقسوة بالغة ويورد العديد من الأمثلة نذكر أحدها، رغم وجود الكثير من العقوبات المماثلة لها: "... في عام ١٩٨١، عندما زار صدام حسين مقر الفرقة المدرعة السادسة في الجزء الجنوبي من الجبهة، والتي كان يقودها في حينها العميد الركن عبد الجليل محسن، قام صدام بشرح خطط العمليات والترتيبات التي يجب أن تتخذها الفرقة المدرعة السادسة لمواجهة الهجوم الإيراني

---

٣٦ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٣.

المقبل، وعندما جلب قائد الفرقة انتباه القائد العام للقوات المسلحة بأن ما تفضل به الآن لا يطابق ما كان متفقاً عليه في الخطط المحفوظة في مقر الفرقة الصادرة من القياد العامة للقوات المسلحة، فما كان من القائد العام إلا أن أمر حمايته المتأهبة المحيطة به، والتي ترافقه دوماً بقوة لا تقل عن فوج قوات خاصة، أمرهم باعتقال قائد الفرقة وجلبه مخفوراً إلى بغداد، حيث أودع سجن رقم واحد العسكري الكائن في معسكر الرشيد، وجرد من رتبته ومنصبه، هكذا وبكل بساطة دون اهتمام بمشاعر الآخرين من الذين شاهدوا الحادث، أو الذين سيسمعونه من ضباط ومراتب القوات المسلحة، وبعد توسطات مضنية وعديدة، وبسبب العلاقة الخاصة التي تربط عبد الجليل محسن بعدنان خير الله وزير الدفاع، أخرج من السجن بعد أن خفضت رتبته إلى مقدم، وعين آمراً لأحد الأفواج الآلية التي كانت تحت أمرته إمعاناً في احتقاره، وهي سابقة لم تعرف ولم يسمع بها أحد قبلاً في الجيش العراقي مطلقاً"[٣٧].

٤. أدت تلك المعارك وحجم القتلى والأسرى على انتشار الخشية في نفوس الناس في العراق فبدأت حملة هروب واسعة من الجيش العراقي ولجوئها إلى المناطق الجبلية من كُردستان أو إلى الخارج. وتراجعت معنويات القوات العراقية كثيراً.

٥. تراجع كبير في الشعبية النسبية التي حظي بها صدام حسين في الفترة التي سبقت الحرب وفي بدايتها لدى الحكومات والشعوب العربية والإسلامية التي كانت ولا تزال تحركها العاطفة لا العقل النير والتفكير الهادئ بالعواقب، أو تحركها الكراهية للآخر والحقد، كما هو الموقف من إيران التي يتهم أهلها بالشعوبية أو معاداة العروبة والأمة العربية والحضارة العربية!

٦. وبالرغم من سكوت المجتمع الدولي على بدء صدام حسين بحربه المجنونة ضد إيران، فأن العالم قد تحرك مطالباً بإيقاف القتال ولو على استحياء، وهو ما تشبث به صدام حين طالب باستعداده لإيقاف القتال من موقع المقتدر!

---

٣٧ نفس المصر السابق. ص ٣١٣.

٧. ورغم تزويد الدول المنتجة والمصدرة للأسلحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة العراق وإيران بالسلاح والعتاد في آن واحد، إلا أن القدرة على استيراد الأسلحة من جانب العراق أصبحت محدودة إلى حد ملموس، وأجبر على طلب المساعدات المالية لاستيراد الأسلحة، مما رفعت من مديونية العراق الخارجية.

تجلت ديماگوغيه الدكتاتور صدام حسين في الخطاب المطول الذي ألقاه في مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في المملكة العربية السعودية والذي نورد فيما يلي جزءاً مهماً منه:

"أيها الأخوة بعد كل هذا أنا جزء منكم من هذا المؤتمر المحترم وما يقرره المؤتمر سوف أكون جزءاً منه وأعلن بوضوح وكما أعلنا في السابق مراراً وتكراراً إننا راغبون في السلام ليس خشية ولا ضعفاً وإنما رغبة صميمية معبرة عن الذات الإنسانية الواعية المتطلعة للخير والمعبرة عن مبادئ السماء التي تدعو إلى هذا الاتجاه"[٣٨]. عبَّر هذا الخطاب عن نهج مخالف لنهج صدام حسين وسلوك بعيد عن سلوكية صدام حسين المعهودة على امتداد فترة حكمه حتى ذلك الحين، بل وما بعده أيضاً. فلم يكن صدام يطمح بالسلام أو بالرغبة في إيقاف القتال، بل أجبر على طلب ذاك، ولم يكن يقبل بما يقرره مؤتمر القمة للدول الإسلامية لولا النكبة التي حلت بالجيش العراقي في المعارك التالية التي أعقبت الصدمة الأولى.

المرحلة الثانية

منذ مايو من العام ١٩٨١ بدأت الحملة الإيرانية المعاكسة الواسعة على القوات العراقية لتحرير المدن التي كانت تحت سيطرة القوات العراقية المحتلة، حيث أجبرت القوات الإيرانية المهاجمة القوات العراقية، بعد مرور عام تقريباً من احتلالها على الانسحاب من مدينة خرمشهر. وبهذا بدأ العد التنازلي لوجود القوات العراقية المحتلة في إيران.

أعطت النجاحات الأولى في الحرب ضد إيران المقاتلين العراقيين الغزاة دفعاً وزخماً ملموساً، خاصة وأنها اقترنت بمكاسب عينية ومالية كثيرة تجلت في ما نهبوه من بيوت

---

٣٨ حسين. صدام. رغبتنا في السلام من موقع الاقتدار المبدئي العادل. مصدر سابق. ص ٤٢.

سكان المناطق المحتلة. ولكن هذا الاندفاع وذلك الزخم قد تراجعا وبدأ الإحباط والخيبة والإرهاق في صفوف القوات العراقية بسبب الجمود النسبي من جهة، والضربات الموجعة التي كانت تتلقاها من القوات الإيرانية من جهة ثانية. ويفترض هنا أن نتبين العوامل الفاعلة في مثل هذه الحالة، والتي ساهمت في إيقاف الهجوم العراقي أولاً، ثم إجباره على التراجع لاحقاً، ومنها:

- أن القوات العراقية كانت غازية ومحتلة وليست مدافعة عن أرض الوطن. في حين أن القوات الإيرانية كانت تدافع عن أرض وطنها. كما أن الإيراني كان يدافع عن نظام حكم جديد لم يختبره بعد أسقط نظام الشاه الذي كان مناهضاً لمصالح الشعب الإيراني.
- كان هدف القوات العراقية هو الاحتلال، في حين كان هدف القوات الإيرانية من القتال هو التحرير.
- كانت القوات العراقية تعمل لقضية غير عادلة وغير مشروعة دولياً، بينما كانت القوات الإيرانية تدافع عن قضية عادلة ومشروعة وتسعى إلى طرد المحتلين الغرباء من وطنها، وكان العالم رغم معارضته للحكم في إيران يدرك عدالة دفاع القوات الإيرانية عن الأراضي الإيرانية ضد الغزاة العراقيين.
- وكان القتال بالنسبة للعراقيين يجري على أرض غير أرضهم وبعيدين عن وطنهم، في حين كان الإيرانيون يقاتلون على أرض وطنهم ويدافعون عن شرف أهلهم والعائلات التي استبيحت من جانب القوات العراقية.
- وكان الإيرانيون يدافعون عن الثورة التي قاموا بها ضد نظام الشاه وكانوا مؤمنين بذلك، في حين جاء العراقيون لإسقاط هذه الثورة بغض النظر عن طبيعة القيادة التي تسلمت الحكم في إيران.

وعلى الإنسان أن يدرك الفارق النوعي بين الوضع النفسي والسياسي المتباين للطرفين في ضوء تلك العوامل والنتائج المتوقعة عنها على أرض الواقع وفي ساحات القتال.

في المعارك الجديدة خسر العراقيون الكثير من القوات إذ يشير الكاتب كوغلن إلى ذلك فيقول:

"وفي نهاية مارس من عام ١٩٨٢ حقق الإيرانيون انتصاراً مثيراً آخر، بدفعهم الجيش العراقي لثلاثين ميلاً إلى الخلف وأسرهم خمسة عشر ألف عراقي. بيد أن النجاح العسكري الإيراني الأكبر جاء في مايو ١٩٨٢ عندما اندفعوا ضد العراقيين، بحملة دامت شهراً، من مواقعهم المتبقية واستعادوا السيطرة على مدينة خرمشهر وأسروا اثنين وعشرين ألفاً من الجنود العراقيين"[٣٩].

المرحلة الثالثة

وبعد هذه الانكسارات أعلن صدام حسين عن إيقاف القتال من طرف واحد والانسحاب الكامل من الأراضي الإيرانية. كان ذلك في العشرين من حزيران/يونيو من العام ١٩٨٢[٤٠]. ويمكن اعتبار هذا التاريخ يوماً مهماً يفصل بين القوات العراقية المعتدية والغازية والمحتلة، وبين كونها أوقفت القتال وانسحبت من كل الراضي التي احتلت قبل ذاك، ولكن إيران رفضت القبول بإيقاف القتال، وبالتالي أصبحت إيران هي المعتدية عملياً بعد أن كان العراق هو المعتدي. لقد رفضت إيران مقترح إيقاف القتال وواصلت عملياتها القتالية ضد القوات العراقية حيث استمرت حتى شهر آب/أغسطس من العام ١٩٨٨، أي بعد مرور ست سنوات على طرح قرار العراق بالتوقف عن القتال. ومنذ ذلك الحين بدأ النظام العراقي يعمل بشتى السبل، وتحت وطأة الخسائر الفادحة في القوات والأسلحة والموارد المالية، من أجل إيقاف القتال دون طائل، خاصة وأن الحرب أصبحت عملية استنزاف للبلدين وتحمل خسائر فادحة في مؤسساتهما الاقتصادية النفطية على وجه الخصوص. لقد كانت إيران تتحدث عن استعدادها لإيقاف القتال في حالة انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية. ولكن الانسحاب لم ينفع، إذ استمر القتال بقرار من إيران. كان الخميني يرى بأن العراق يدعو إلى إيقاف القتال ولكنه في الواقع العملي ما يزال يحتل الأراضي الإيرانية، إذ

---

٣٩ كوغلن، كون. صدام حسين الحياة السرية. مصدر سابق. ص ٢١٣.

٤٠ وزارة الثقافة والإعلام. جهود السلام الدولية لإيقاف الحرب العراقية–الإيرانية. بغداد. دار الحرية للطباعة. ط ٢. ١٩٨٤. ص ٩.

جاء في تصريح له ما يلي: "إن العراق الذي يمد يده لمصالحتنا وعدوانه لا زال قائماً .. لا صلح لنا معه ونحن لا نستطيع المصالحة معه، وإنما نحارب حتى اللحظة الأخيرة"[٤١]. وفي مكان آخر قال الخميني: "إن انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية غير كاف وسنستمر في الحرب إلى أن تنفذ جميع مطالبنا، إن الانسحاب العراقي هو واحد من خمسة شروط إيرانية لإنهاء الحرب"[٤٢].

لقد بذل النظام جهوداً كبيرة وحثيثة لتوسيط بعض الأطراف العربية والإسلامية والدولية بأمل إقناع الطرف الإيراني على إيقاف القتال، ولكن الخميني كان يرفض كل تلك المبادرات، إذ أنه كان يسعى إلى توفير مستلزمات إضعاف النظام الدكتاتوري لإسقاطه وإقامة الدولة الإسلامية في العراق على شاكلة الدولة الإسلامية الإيرانية، إذ كان يعتقد بأن القوى الإسلامية السياسية الشيعية قادرة على تسلم السلطة السياسية وحكم البلاد في العراق! ولهذا لم تنجح جميع المحاولات العراقية لدى المنظمات الدولية واللجان والمؤتمرات التي عقدت لهذا الغرض في الوصول إلى نتيجة إيجابية.

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٨١ و١٩٨٢ تعقدت أوضاع العراق باتجاهات ثلاثة، وهي:

١. انقسام أكبر في العالم العربي بين دول مؤيدة للعراق في حربه ضد إيران، ومنها دول الخليج والسعودية على نحو خاص، وبين دول مؤيدة لإيران ومنها سوريا وليبيا واليمن الشمالية، كما أن دولاً أخرى رفضت الحرب ووقفت على الحياد تطالب بوقف القتال ومنها دول المغرب ومصر، رغم أن هذه الدول وخاصة مصر كانت تقدم الدعم للعراق ووافقت في حينها على بيعه أسلحة كان بأمس الحاجة إليها وساهمت في إطالة أمد الحرب.
٢. أصدرت السلطات السورية قرارين متلاحقين، الأول: غلق الحدود بين البلدين بسبب اتهام النظام العراقي بدعم ومساعدة أخوان المسلمين في أحداث حمص المعروفة " والثاني: منع مرور النفط الخام العراقي عبر الأنابيب التي تمر في الأراضي السورية.

---

٤١ المصدر السابق نفسه. ص ٩.

٤٢ صحيفة القبس الكويتية في ١٩٨٢/٦/٢٢.

تسبب هذين القرارين بإيقاف التبادل التجاري بين البلدين من جهة، وتوجيه ضربة قاسية لإيرادات العراق النفطية من جهة أخرى، إذ كان العراق يصدر عبر هذا الخط ٦٠٠٠٠٠ برميل يومياً، أي ما يقرب من ثلث صادرات العراق النفطية في تلك الفترة. وقد أدى القرار الأخير إلى اضطرار العراق إلى الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية، وخاصة من دول الخليج.

٣. كان العراق قبل الحرب العراقية – الإيرانية يملك احتياطاً مالياً من العملة الصعبة يتراوح بين ٣٢–٣٣ مليار دولار أمريكي. وقد صرف النظام في السنة الأولى من هذه الحرب قرابة ١٣ مليار دولار أمريكي، وبدأ بالنفاذ لاحقاً.

٤. تدهور معنويات القوات العراقية وإرهاقها الشديد وهي على جبهات القتال تواجه عدواً متفانياً في الدفاع عن أرض وطنه وطرد المحتلين الذين دنسوا أرضه بإقدامهم. وقد اقترن هذا بهروب واسع النطاق لمزيد من المجندين العراقيين ومن قوات الاحتياط ومن أفراد الجيش الشعبي.

٥. وجهت إسرائيل ضربة جوية للمفاعل النووي العراقي في شهر حزيران/ يونيو من العام ١٩٨١، وبهذا قضت على حلم تسريع رغبة النظام بإنتاج السلاح النووي الذي كان يراود النظام منذ العام ١٩٧٥. إلا أن النظام تحول لتسريع عملية إنتاج أو امتلاك السلاحين الكيماوي والبايولوجي.

٦. نادرة هي الدول التي أوقفت بيع الأسلحة إلى العراق بصورة رسمية، في حين ازداد عدد الدول التي كانت تبيع السلاح إلى العرق، كما كان في مقدور العراق الحصول على الأسلحة السوفييتية وأدوات الاحتياط من الدول الأعضاء في "مجلس التعاضد الاقتصادي" الاشتراكي.

٧. تنامي غضب القيادات العسكرية العراقية من قيادة صدام للمعارك العسكرية ضد إيران، إذ أنه كان يقرن النجاحات باسمه والخسائر باسم قادة الجيش العراقي ويقدم على اعتقال البعض أو إعدام البعض الآخر.

٨. زيادة كبيرة في عدد القتلى والجرحى من القوات العراقية، وكذلك زيادة عدد الأسرى، إضافة إلى التدمير المتواصل للبنية التحتية والمشاريع الاقتصادية العراقية، وخاصة في قطاع النفط الخام، من قبل القوات الإيرانية.

٩. نجاح إيران في منع انعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز في بغداد بعد أن كان قد تقرر قبل ذاك، وبالتالي كان هذا النجاح يعني انتكاسة فعلية للسياسة العراقية وفشل في إقناع الدول الأخرى بقدرته على حماية المؤتمر من القصف الإيراني. وكان هذا الفشل يعني ضربة قوية لصدام حسين شخصياً إذ كان يأمل أن يترأس المؤتمر ويقود نشاط المجموعة حتى المؤتمر اللاحق، كما هو معتاد.

إن هذه العوامل وغيرها ساهمت في إنجاح سريع للهجوم المعاكس الذي شنته القوات الإيرانية على مواقع القوات العراقية ودفعها إلى الوراء، بل تمكنت من اختراق الحدود العراقية والدخول إلى الأراضي العراقية في مواقع معينة، سواء في إقليم كُردستان العراق، أم في جنوب العراق، وخاصة المناطق المحيطة بالبصرة والقريبة من الحدود الإيرانية.

إن رفض إيران لمقترحات صدام حسين من جهة، واحتلال القوات الإيرانية لبعض الأراضي العراقية من قبل القوات الإيرانية من جهة ثانية، والفشل المتواصل في المعارك البرية وتحمل الطرف العراقي، وكذا الطرف الإيراني المزيد من القتلى والجرحى والأسرى من جهة ثالثة، دفع بالنظام العراقي إلى تنشيط القوات الجوية لقصف المناطق النفطية وضد ناقلات النفط التي تنقل النفط الإيراني، مما دفع إيران إلى تشديد حملاتها ضد مواقع النفط العراقية وضد الناقلات النفطية في الخليج وأغلبها سعودية وخليجية، إضافة إلى تهديد إيران بغلق مضيق هرمز الذي كان يعني حرمان الغرب من التزود بنفط المنطقة. إذ سيكون لهذا القرار أثاراً سلبية حادة على إيرادات دول الخليج من نفطها، مما دفعها بالطلب من العراق إيقاف ضرباته الجوية لكي تتوقف إيران أيضاً، علماً بأن إيران لم تتأثر كثيراً بضربات القوات الجوية العراقية، إذا كانت لها حدود بحرية طويلة ولديها الكثير من موانئ نقل النفط الإيراني. لقد تميزت نهاية هذه الفترة والمرحلة اللاحقة بما أطلق عليه بحرب الناقلات النفطية وإعاقة الملاحة في منطقة الخليج.

المرحلة الرابعة

ومنذ العام ١٩٨٤/١٩٨٥ بدأت مرحلة جديدة في الحرب العراقية – الإيرانية، مرحلة الاستنزاف وتبادل المواقع على الأرض العراقية بشكل خاص. وقد تحملت القوات الإيرانية

خسائر فادحة في معاركها الهجومية الشديدة على القوات العراقية، إذ أنها حاولت احتلال المزيد من الأراضي العراقية وفرض المطالب الإيرانية التي كانت تتقدم بها على الحكومة العراقية.

هل تغيرت طبيعة المعركة في المرحلة الرابعة من الحرب العراقية – الإيرانية ذات الأعوام الثمانية؟ تشير المعطيات المتوفرة لدينا إلى أن هذه الفترة، التي سميت أيضاً بحرب الناقلات (Tankerkrieg) والمدن، قد تميزت بخصائص اختلفت عن الفترات الثلاث السابقة، إذ أنها اتخذت مجرى تميز:[٤٣]

١. ابتداء من العام ١٩٨٤ بتفاقم الكراهية والحقد المتبادلين والقسوة وارتفاع كبير في عدد القتلى والجرحى والأسرى لدى الطرفين. إذ كانت خسائر هذه الفترة من الناحية البشرية والمالية كبيرة جداً تفوق الفترات السابقة دفعت العراق إلى المزيد من المديونية الخارجية والوقوع العملي في براثن التبعية الخارجية.

٢. تنامي عدد المقاتلين في القوات المسلحة العراقية سنة بعد أخرى رغم العدد الكبير جداً من القتلى والجرحى والأسرى الذين أخرجوا من ساحة القتال ومن العدد الإجمالي السنوي للقوات المقاتلة. وقد استنزفت هذه الحرب الكثير من القوى القادرة على العمل والتي يمكن أن يوضحها الجدول التالي بالمقارنة مع العام ١٩٧٠ وبداية الحرب العراقية– الإيرانية:

43 Vgl: Skuballa، Markus. Die Internationale Staatengemeinschaft und der Irak-Iran Krieg 1980-1988. Fachbereich 1: Geisteswissenschaften/Politikwissenschaft Hauptseminar: Krisenherd Naher Osten. Universität Essen-Duisburg، SoSe: 2003.

عدد القوة العاملة والقوات المسلحة في العراق للفترة ١٩٧٠–١٩٨٨ (مليون شخص)

السنة	قوة العمل	القوات المسلحة	نسبة القوات المسلحة إلى قوة العمل
١٩٧٠	٢,٤	٠,٠٦٢	٢,٩
١٩٧٥	٢,٨	٠,٠٨٢	٢,٩
١٩٨٠	٣,٢	٠,٤٣٠	١٣,٤
١٩٨١	٣,٣	٠,٣٩٢	١١,٩
١٩٨٢	٣,٨	٠,٤٠٤	١٠,٦
١٩٨٣	٤,٠	٠,٤٣٤	١٠,٩
١٩٨٤	٤,١	٠,٧٨٨	١٩,٢
١٩٨٥	٤,٢	٠,٧٨٨	١٨,٠
١٩٨٦	٤,٤	٠,٨٠٠	١٨,٢
١٩٨٧	٤,٥	٠,٩٠٠	٢٠,٠
١٩٨٨	٤,٧	١,٠٠٠	٢١,٣

المصدر: النصراي، عباس د. الاقتصاد العراقي ١٩٥٠ –٢٠١٠. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ١٩٩٥. ص ١٢٤.

ملاحظة: هناك أرقام أخرى تشير إلى أن عدد القوات العراقية في العام ١٩٧٧ بلغ ١٩٠٠٠٠ شخص وارتفع إلى ٢٠٠٠٠٠ و٣٠٠٠٠٠ و٦٠٠٠٠٠ و٨٤٥٠٠٠ و١٠٠٠٠٠٠ شخصاً في السنوات ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٤ و١٩٨٨ على التوالي. ك. حبيب

٣. التدمير الواسع النطاق لاقتصاد البلدين والبنية التحتية ومناطق إنتاج ونقل النفط الخام وارتفاع حجم البطالة في البلدين رغم التهام الحرب المزيد من الرجال في عمر العمل.

٤. ضرب المدن الإيرانية من جانب القوات العراقية على نحو خاص، سواء أكان بصواريخ أرض – أرض أو جو – أرض أو بالمدفعية الثقيلة البعيدة المدى. ولكن المدن

العراقية لم تنج من صواريخ ومدفعية القوات الإيرانية، وخاصة بغداد والمناطق الحدودية. جاء في تقرير عن حرب المدن ما يلي: " وبدأت القوات الجوية العراقية بضربات إستراتيجية للمدن الإيرانية، واستهدفت الضربات طهران بشكل أساسي مع بداية عام ١٩٨٥، فقامت إيران بقصف العاصمة بغداد بصواريخ سكود البعيدة المدى. ورد العراق بالمثل بقصف طهران. ووصل الأمر إلى حد استهداف العراق الطائرات المدنية ومحطات القطار، وتدمير ثلاثة وأربعين مدرسة في عام ١٩٨٦ فقط أدى لمقتل مئات التلاميذ، وقام العراق باستعمال الأسلحة الكيمياوية في الحرب، ولم تتمتع الحكومة الإيرانية بدعم دولي على عكس العراق الذي كان يتمتع بإسناد ذو قاعدة عريضة، ...".

٥. وقد أدت هذه المعارك والهجمات الشرسة والمستمرة على الناقلات النفطية والبوارج الحربية من الجانبين إلى إلحاق الضرر بحوالي ٤٩٠ ناقلة في عرض البحر وعلى الموانئ الخليجية، إضافة إلى إصابة العراق لفرقاطة أمريكية وإسقاط طائرة أمريكية عبر القوات الأمريكية في الخليج ...الخ. جاء في التقرير الخاص بحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران الصادر عن كيبيديا بهذا الصدد ما يلي:

"في عام ١٩٨١م بدأ ما يسمى بحرب الناقلات و كانت عبارة عن استهداف متبادل لناقلات النفط و الناقلات البحرية التجارية للبلدين بغية قطع الإمدادات الاقتصادية و العسكرية للجيشين المتحاربين. ولم يكن الأمر مقتصراً على استهداف السفن التابعة للدولتين المتحاربتين بل امتدت لتشمل الدول الداعمة ففي ١٣ مايو ١٩٨٤ هوجمت سفينة كويتية قرب البحرين و في ١٦ مايو ١٩٨٤م هوجمت سفينة سعودية من قبل السفن الحربية الإيرانية حيث كانت الكويت والسعودية من الدول الداعمة للعراق. تم تدمير ما مجموعه ٥٤٦ سفينة تجارية خلال حرب الناقلات وكانت أغلبيتها سفن كويتية مما حدا بالحكومة الكويتية إلى طلب المساعدة الدولية لحماية سفنها في عام ١٩٨٧م" فقامت الولايات المتحدة برفع علمها على السفن الكويتية لتوفير الحماية لها. لكن هذا الأجراء لم يمنع الإيرانيين من مهاجمة السفن مما حدى بالأسطول الأمريكي إلى مهاجمة سفن إيرانية، و من أشهر هذه الهجمات الهجوم الذي وقع في ١٨ ابريل

١٩٨٨ ودمر فيه سفينتين حربيتين إيرانيتين. وقامت القوات الأمريكية بهجوم وقع في ٣ يوليو ١٩٨٨ أدى إلى تدمير طائرة نقل ركاب مدنيين قالت القوات الأمريكية فيما بعد أنه وقع عن طريق الخطأ من قبل الطائرات الحربية الأمريكية و التي أدت إلى مقتل ٢٩٠ راكباً كانوا على متن الطائرة"[٤٤].

ويمكن للجدول التالي أن يشير إلى عدد البواخر الذي تعرض للهجوم في الحرب العراقية الإيرانية.

عدد البواخر الذي تعرض للهجوم في الخليج خلال الفترة ١٩٨٠–١٩٨٨

السنة	هجمات عراقية ١	هجمات إيرانية ٢	مجموع الهجمات	توزيعها النسبي ١: ٢
١٩٨٠	–	٥	٥	٠: ١٠٠
١٩٨١	٤	–	٤	١٠٠: ٠
١٩٨٢	١١	–	١١	١٠٠: ٠
١٩٨٣	٨	–	٨	١٠٠: ٠
١٩٨٤	٤٤	١٨	٦٢	٧١: ٢٩
١٩٨٥	٣٦	١٤	٥٠	٧٢: ٢٨
١٩٨٦	٦٤	٤٢	١٠٦	٦٠: ٤٠
١٩٨٧	٩٠	٩٢	١٨٢	٩٤: ٥١
١٩٨٨	٣٦	٥٤	٩٠	٤٠: ٦٠
إجمالي	٢٧٠	٢٢٠	٤٩٠	٥٥: ٥٤

El-Sayed El-Shazly Nadia Dr. The Gulf Tanker War. London. Great Britain. Macnillan Press LTD. 1998. P 343/344.

---

٤٤ المصدر السابق نفسه.

ويستدل من هذا الجدول بوضوح على عددٍ من الملاحظات التي تشير إلى مجرى الحرب أيضاً:

- بدأت إيران بتوجيه أولى الضربات إلى البواخر العابرة أو المتوقفة في سواحل الخليج.، ولكن سرعان ما شارك العراق في تلك الهجمات، ومع ذلك بقيت هذه الهجمات محدودة نسبياً خلال السنوات الأربع الأولى من الحرب، وتفاقمت في النصف الثاني منها.
- ابتداء من العام ١٩٨٤ ازداد عدد الهجمات على البواخر وناقلات النفط من الطرفين، ولكن بقي العراق متفوقاً في عدد تلك الهجمات حتى العام ١٩٨٦.
- منذ العام ١٩٨٧ بدأت إيران تزيد من ضرباتها على البواخر في الخليج، ولكنها بقيت متقاربة مع العراق مناصفة تقريباً. وفي العام الأخير من الحرب تفوقت إيران بعدد الضربات ضد البواخر الراسية في الخليج أو المتحركة في عرض البحر، وكانت أشبه بعملية انتقام من دول الخليج التي كانت مساندة للعراق في حربه ضد إيران ومساعدة له مالياً وعسكرياً.
- ومع ذلك فقد كان العراق قد فاق إيران في مجموع تعرضه وهجماته للبواخر في الخليج طيلة فترة الحرب.
- ومن الممكن الادعاء بأن كثرة تلك الهجمات والخسائر الفادحة التي بدأت تتحملها الشركات الناقلة كانت من العوامل التي دفعت بالعالم إلى ممارسة المزيد من الضغط السياسي وعبر الأمم المتحدة من أجل إيقاف حرب الاستنزاف المجنونة.

٦. استخدام العراق، ابتداءً من العام ١٩٨٤ السلاح الكيماوي المحرم دولياً (تابون وغاز الخردل) ضد القوات الإيرانية في مناطق البصرة وفي كُردستان وفي أكثر من مكان في الإقليم، إضافة إلى استخدام النظام العراقي لهذا السلاح ضد الشعب الكُردي في ربيع العام ١٩٨٨، أي قبل نهاية الحرب العراقية – الإيرانية بعدة شهور في إطار حملات ومجازر الأنفال ألصدامية التي سنتحدث عنها في فقرة خاصة. يشير التقرير الصادر عن الموسوعة الحرة حول ضحايا استخدام السلاح الكيماوي من جانب العراق إلى ما يلي:

"وصلت أعداد ضحايا إيران من جراء استعمال العراق لأسلحة كيمياوية زهاء ١٠٠,٠٠٠ خلال السنوات ألثمان للحرب حيث قدرت الإحصاءات أن ٢٠,٠٠٠ جندي إيراني قتلوا نتيجة استعمال العراق لغاز الأعصاب، و ٥٠٠٠ جندي إيراني أصيبوا بأمراض مزمنة جراء استعمال غاز الخردل. وهناك شعور عام بالاستياء بين الإيرانيين حتى هذا اليوم من دعم الدول الغربية للعراق في تطوير قدراته البيولوجية و الكيمياوية "[٤٥].

لقد فشلت القوات الإيرانية في إحراز النصر في الحرب رغم احتلالها لفترة غير طويلة مناطق من البصرة، وخاصة الفاو، ومن كُردستان العراق، إذ تمكنت القوات العراقية من إخراجها واستنزاف قدراتها. وأسباب ذلك تتلخص في النقاط التالية:

١. لم يكن المجتمع الدولي يريد أن يرى إيران منتصرة، ولكنه كان لا يرغب أن يرى العراق في موقع المنتصر أيضاً، ولهذا دخلت الحرب في عملية استنزاف مستمرة ومرهقة للطرفين. لم تكن القوى الدولية، سواء أكانت دول المعسكر الشرقي أم دول المعسكر الغربي، راغبة تاماً في إيقاف الحرب، إذ أنها كانت الرابح والمستفيد منها بسبب ارتفاع مبيعاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية المختلفة من جهة، وإضعافها لدولتين أحداهما متطرفة دينياً والأخرى متطرفة قومياً. وكانت دول الخليج لا تريد هي الأخرى خروج أي من الطرفين منتصراً، إذ ستعاني من الدولة المنتصرة في كل الأحوال. ومن هذا المنطلق دأبت دول الخليج على تقديم الدعم المتنوع للعراق وتقديم العون المالي والقروض له ومساعدته في شراء الأسلحة.

٢. وقفت الولايات المتحدة الأمريكية على امتداد فترة القتال إلى جانب العراق وقدمت له مساعدات كبيرة، سواء أكانت مساعدات عينية، كما حصل بالنسبة للمنتجات الزراعية والتي بلغت سنوياً حوالي مليار دولار أمريكي، أم مساعدات على شكل معلومات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والتي كانت تحصل عليها عبر الأقمار الصناعية والتي تتتبع بشكل ملموس مواقع وتحركات القوات الإيرانية على الأرض، وتسمح بذلك

---

٤٥ المصدر السابق نفسه.

للعراق توجيه ضرباته الجوية أو المدفعية أو الصواريخ ضد مواقع القوات الإيرانية. يؤكد وفيق السامرائي في كتابه "حطام البوابة الشرقية" بهذا الصدد ما يلي:

"ورصدت لنا الأقمار الصناعية تفصيلاً كافة التحركات الإيرانية على طول الجبهة، بما في ذلك الدبابات والمدفعية والزوارق في الأهوار والشواطئ وحركة المقرات وتكديس المواد ومعدات التجسير، وتراقب لنا نتائج الضربات الجوية الصاروخية، إلا أنهم لم يؤيدوا وباستمرار مهاجمة الأهداف المدنية الإيرانية"[٤٦]. ثم يقول في مكان آخر من نفس الفقرة حول المساعدات الخارجية في الحرب ودقة المعلومات الأمريكية ما يلي:

" ولا أعتقد أنهم خدموا دولة بالمعلومات كما خدمونا وحتى بالمقارنة مع ما قدموه لإسرائيل، كافتراض أساسي لقياس ما أعطي لنا،..."[٤٧]. ولكن علينا أن نشير إلى أن الاتحاد السوفييتي هو الآخر قد قدم الكثير من المعلومات عن إيران بالارتباط مع معاهدة الصداقة العرقية – السوفييتية التي عقدت في العام ١٩٧٢. يقول وفيق السامرائي في هذا الصدد ما يلي:

"وتلقينا في مراحل مختلفة من الحرب، بل ومنذ العام ١٩٧٤ معلومات عن إيران من الاتحاد السوفييتي من خلال مؤتمرات لتبادل المعلومات كل ستة أشهر في كل من بغداد وموسكو، .. أما الاجتماع الثاني فحصل في شهر مايو أيار ١٩٧٩ في موسكو. ولم تقدم الاستخبارات السوفييتية الكثير من المعلومات التي طلبناها عن إيران، إلا أن مصدراً في الاستخبارات السوفييتية زودنا بمبادرة شخصية منه بأفلام خاصة التقطها للعديد من تقارير الاستخبارات، منها ما هو عن العراق، ويكشف التغلغل السوفييتي في القوة الجوية العراقية، ومنها ما هو عن إيران مقابل حوالي ثلاثة ألاف دولار لا غير"[٤٨]. ولم تقصر الحكومة الفرنسية في دعم العراق في حربه ضد إيران.[٤٩]

---

٤٦ السامرائي، وفيق. حطام البوابة الشرقية. مصدر سابق. ص ١٢٨.

٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٩.

٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٩/١٣٠.

٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٠.

٣. كان الجيش العراقي يحارب الآن على أرض عراقية وبالتالي، فهو يواجه قوى عدوة تريد احتلال أرضه، بعد أن استطاعت إيران تحرير أراضيها، وبالتالي كان العراق يحارب بعزم وعناد، إضافة إلى مشاركة القيادات العسكرية المسلكية وذات المعارف والخبرة العسكرية بفعالية في قيادة المعارك الجديدة. في مقابل هذا كانت القوات الإيرانية تقاتل على أرض غير أرضها وتسعى لاحتلال تلك الأرض، فكانت معنوياتها منخفضة ولم تكن بتلك الدرجة التي كانت لدى القوات العراقية رغم التعب والإرهاق الذي برز بوضوح على القوات العراقية. أي أن اللوحة انقلبت رأساً على عقب بين بداية الحرب ونهايتها، بين الجيش العراق كمحتل للأرض الإيرانية ويحارب دون وجه حق وشرعية وعدالة، وبين الجيش الإيراني الذي أصبح محتلاً للأرض العراقية ويحارب دون وجه حق وشرعية وعدالة.

وعلينا أن نشير هنا إلى أن الخميني قد دفع بأعدادٍ كبيرة جداً من الشباب والصبية إلى ساحات القتال واعداً إياهم بالجنة، إذ كان هؤلاء يقاتلون وهم يحملون في أعناقهم مفاتيح الجنة. وهي دون أدنى ريب جريمة لا يمكن السكوت عنها لأسباب ثلاثة:

- إن الجريمة تبرز حقاً في موافقة المرجعية الدينية والدولة الإيرانية إرسال صبية تتراوح أعمارهم بين ١١–١٦ سنة إلى جبهات القتال باسم الإسلام وهم يحملون على بطونهم أحزمة ملغمة تستهدف موت الشخص مع قتل جمهرة من أفراد العدو، وفي الوقت نفسه يحملون في أعناقهم ما يوحي لهم بأنهم سيدخلون الجنة مباشرة حال موتهم في سبيل الله.
- إنها خديعة وكذبة كبرى أن يصور لهؤلاء الصبية أو غيرهم من الناس بأن موتهم يعني دخولهم الجنة، في وقت هم لا يفقهون من الدين والإسلام شيئاً سوى إيمانهم بالله واليوم الآخر وبمرشد الثورة الإسلامية!
- إنها مساهمة كبيرة في الإساءة للدين وتشويهه من قبل قوى كان يفترض فيها أن تمارس التنوير الديني والاجتماعي وليس العكس، كما أنها كانت البداية لبدء العمليات الانتحارية والسيارات المفخخة باسم الدين والجهاد في سبيل الله والإسلام الذي تبنته

بقية القوى الإسلامية السياسية المتطرفة في بقية أرجاء العالم الإسلامي، والذي تعاني منه اليوم الكثير من الشعوب والدول في العالم.

ويبدو ضرورياً أن نؤكد هنا أيضاً بأن صدام حسين لم يقصر في إرسال الشباب وكبار السن إلى ساحات القتال أيضاً، إضافة إلى أن الدكتاتور أشرك عشرات آلاف المقاتلين العرب من دول مختلفة في القتال إلى جانب القوات العراقية، وأحياناً فرض عليهم المشاركة بالقوة وأرسلهم إلى جبهات القتال قسراً حيث لقوا حتفهم هناك. يشير تقرير صادر عن الموسوعة الحرة إلى ذلك فيؤكد ما يلي:

"نتيجة لعدم امتلاك الجيش الإيراني لتكنولوجيا فعالة لاختراق حقول الألغام التي تم زرعها من قبل الجيش العراقي وفعالية رجال الدين في إيران في تأجيج المشاعر الوطنية والدينية للإيرانيين فقد تطوعت أعداد كبيرة من قوات الحرس الثوري الإيراني (الباسدار) وميليشيا متطوعون أطلق عليهم تسمية (البسيج). وتم استعمالهم كموجات بشرية لاختراق الخطوط الدفاعية لحقول الألغام العراقية، وكانت هناك مزاعم أن أطفالا بعمر ٩ سنوات قد شاركوا في هذه الموجات البشرية".

٤. عزلة النظام الإيراني على الصعيد الدولي والإقليمي سياسياً، بسبب رفضه باستمرار المبادرات التي كان يقدمها النظام العراقي لإيقاف القتال بعد أن انسحبت القوات العراقية من الأراضي الإيرانية.

٥. عزز العراق قدراته العسكرية من حيث عدد المقاتلين ومن حيث نوعية وكمية الأسلحة التي تحت تصرف قواته العسكرية. فبعد أن كان تعداد القوات العراق حوالي ٢٠٠٠٠٠ مقاتل، بلغ في نهاية الحرب إلى حدود مليون مقاتل. كما أن العراق استطاع الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة من الغرب والشرق سخرها كلها للمعركة ضد إيران.

يبدو لي أن النظام الإيراني، وخاصة الخميني، قد سقط في شرك الرغبة في الانتقام بأي ثمن كان من النظام العراقي، وأن قرار إيقاف القتال قد أصبح حصراً بيد الخميني لا غير.

اشترطت إيران على الطرف العراقي والعالم لكي توافق على إيقاف القتال وإنهاء الحرب الالتزام بما يلي:

- موافقة الأمم المتحدة على إدانة العراق بسبب شنه الحرب ضد إيران واعتباره دولة معتدية بدأت بالحرب العدوانية.
- إعادة جميع العراقيين المهجرين قسراً من العراق والمقيمين في إيران إلى العراق. وكان عددهم يزيد عن نصف مليون إنسان وأغلبهم من الكُرد الفيلية والعرب الشيعة من وسط وجنوب العراق بحجة كونهم من تبعية إيرانية.
- دفع مبلغ قدره مائة مليار دولار أمريكي للدولة الإيرانية كتعويض لما تسببت به الحرب العراقية من خسائر في الطرف الإيراني.

لم يكن المجتمع الدولي مستعداً في تلك الفترة على إدانة النظام العراقي، بسبب السياسات التي مارسها النظام الإيراني وبسبب رفض العالم لهذا النظام أصلاً. كما أن العراق رفض ذلك بسبب تقديره بأن إيران لم تعد قادرة على إحراز النصر على القوات العراقية، وأنها مجبرة بالمحصلة النهائية على قبول إيقاف إطلاق النار، خاصة وان العالم كله تقريباً وقف إلى جانب العراق وإلى جانب إيقاف القتال، بعد أن تحولت الحرب بين البلدين إلى عملية استنزاف لموارد البلدين أولاً، وتحمل معها مخاطر جدية تشير إلى احتمال توقف انسياب النفط الخام إلى العالم الغربي، إضافة على احتمال توسع الحرب وشمولها لدول الخليج أيضاً.

كان العراق قبل ذاك يطالب بإنهاء اتفاقية الجزائر وانسحاب إيران من شط العرب ومن المناطق الحدودية التي احتلتها في ضوء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، إضافة على إنهاء احتلاله للجزر العربية الثلاث. إلا أنه أدرك بما لا يقبل الشك بعدم قدرته على فرض أي شرط من شروطه السابقة لإيقاف القتال. وبالتالي أجبر على الانسحاب من الأراضي الإيرانية دون قيد أو شرط وتخلى عن كل شروطه السابقة.

وأخيراً أجبرت إيران على القبول بإيقاف القتال وفق القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي المرقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ وعلى انسحاب جميع وحداتها العسكرية من جميع الأراضي العراقية التي كانت قد احتلتها خلال سني الحرب العجاف. لم يكن الخميني قادراً على تحمّل الهزيمة برفض الالتزام بشروطه لإيقاف القتال أو ترك الأراضي العراقية دون

إسقاط النظام الدكتاتوري في بغداد. ولهذا جاء تصريحه الشهير بأن قبول إيقاف القتال كان بالنسبة له أشبه بمن يتناول السم. إلا أن إيقاف القتال من الجانبين وإنهاء العمليات العسكرية كانت تعني إيقاف نزيف الدم والدمار المتواصل في الدولتين وتخفيف المعاناة الطويلة لسكان البلدين الجارين. وكان على الخميني أن يقبل بإيقاف القتال حال عرضه من قبل صدام حسين بدلاً من رفضه والمماطلة لسنوات ست عجاف ومريرة حملت الشعبين مئات ألوف الضحايا البشرية بين قتيل وجريح ومعوق وأسير ومفقود وخسائر مالية تقدر بمئات المليارات من الدولارات الأمريكية، إضافة إلى الخسارة الكبيرة في المرافق الحضارية للدولتين والبنية التحتية التي دمرت في البلدين والأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الشعبين.

المبحث الثالث

نتائج الحرب العراقية – الإيرانية

انتهت الحرب العراقية – الإيرانية بعد مرور ثمانية أعوام تقريباً على بدئها، فهل حققت هذه الحرب الاستنزافية المجنونة لكلا الطرفين ما كانا يطمحان فيه ويسعيان إليه؟

لا بد أن نثبت ابتداءً بعض النقاط التي فشل الطرفان في تحقيقها، وهي:

- عدم وصول الطرفين إلى أي حل للمشكلات التي كانت قائمة بين البلدين قبل الحرب، بل أن المشكلات ازدادت تعقيداً وصعوبة في الوصول إلى حلول عملية.
- عجز النظامان عن إسقاط النظام الآخر، بل ساهما في تكريس بعضهما الآخر.
- كما عجز كل طرف عن تعزيز مواقع قوى المعارضة السياسية في البلدين، بل ما حصل هو العكس، إذ ساهما في إضعاف مواقع تلك القوى بسبب الضربات القاسية التي توجهت لقوى المعارضة ارتباطاً بحالة الحرب وقانون الطوارئ الذي أعلن وساهم في إسكات كل صوت معارض، سواء أكان ذلك بقتله أم بسجنه أم بتشريده إلى خارج الوطن. وقد حصل ذلك بشكل واسع في البلدين الذين كانا يعانيان من نظامين

استبداديين قائمين فيهما، رغم التباين في الغطاء الإيديولوجي لتلك الدكتاتوريتين الغاشمتين.

- ساعدت الحرب على تعزيز نهج الاستبداد والقسوة في سياسة النظامين وإلى ضمان تحقيق السلطة المطلقة لصدام حسين في العراق ولروح الله الخميني في إيران.
- عزلة النظامين عن المجتمع الدولي بسبب سياستيهما الحربية وغير العقلانية إزاء مجتمعيهما والخسائر البشرية الفادحة التي تحملتها شعوب البلدين، إضافة على سياستيهما في تصدير الثورة الإسلامية المتطرفة أو الثورة القومية الشوفينية المتطرفة.
- تحمل كل من العراق وإيران خسائر بشرية ومالية كبيرة جداً أرهقت ميزانيتيهما وعمقت ووسعت حالة الفقر والحرمان فيهما، كما أدت إلى تدهور الخدمات بالنسبة للغالبية العظمى من المجتمع.

لا شك في أن صدام حسين، الذي أطلق على حربه تسمية "القادسية"، مذكراً الناس بحرب الحملات الإسلامية التي أطلق عليها بالقادسية أيضاً، والتي وقعت في صدر الإسلام ضد إيران، أي في مطلع سنوات الفتح والاحتلال العربي الإسلامي للمنطقة في عهد الخلفاء الراشدين، ومنها أراضي الدولة الفارسية، حيث انتصرت فيها القوات العربية الإسلامية، طرح نفسه وكأنه المنتصر في هذه الحرب العراقية ضد "الفرس المجوس!"، في حين أنه لم يستطع أن يحقق أياً من تلك الأهداف التي دخل بسببها الحرب، سواء أكان بإلغاء معاهدة ١٩٧٥ أم تعديل الحدود العراقية – الإيرانية واستعادة النصف الآخر من شط العرب، أم "تحرير عربستان (خوزستان)"، أم الجزر العربية الثلاث، طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى. ولكن إيران هي الأخرى لم تحقق أي نصر على القوات العراقية، رغم أنها ادعت أيضاً النصر في هذه الحرب.

ولكن شعبي واقتصادي البلدين تحملا بالقطع خسائر فادحة بالأرواح والممتلكات والأموال. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى الخسائر التالية لدى الطرفين:

تتوزع خسائر العراق في الحرب العراقية – الإيرانية باتجاهات أربعة، وهي:

الخسائر البشرية والخسائر المالية والاقتصادية والخسارة البيئية والخسارة الحضارية. وسنحاول متابعة هذه الخسائر الثلاث فيما يلي:

١. الخسائر البشرية

تؤكد مجرى الحرب العراقية – الإيرانية التي دامت طوال ثمانية أعوام تقريباً أن طرفي النزاع لم يلتزما كلية طوال هذه الفترة بالاتفاقيات الدولية التي يفترض فيها أن تحكم النزاعات العسكرية بين الدول وخاصة الابتعاد عن ضرب سكان المدن والناس المدنيين ودور السكن وبيوت العبادة والمستشفيات والمدارس والسجون والمواقع الأثرية والحضارية وقضايا الخدمات الاجتماعية والعامة، وكذلك أسس التعامل مع الجرحى والمعوقين والأسرى. ففي الوقت الذي ضربت المدن بالصواريخ والمدفعية الثقيلة والقنابل المختلفة، بما فيها العنقودية، وزرع الألغام، وكذلك قتل الجرحى والمعوقين بدلاً من العناية بهم ومعالجتهم، وقتل الكثير من الأسرى وتعريضهم للإهانة والتجويع والتعذيب والقتل تحت التعذيب بسبب عدم الإفشاء بما لديهم من أسرار أو حتى لأنهم لا يمتلكون أسراراً عسكرية يستطيعون الإفشاء بها للعدو. وقد ساهم كذلك في رفع عدد القتلى في الطرفين. تشير الكثير من الدراسات التي صدرت في فترة الحرب أو بعدها إلى حقيقة تلك التجاوزات على المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية بشأن مجرى الحروب في فترة الحرب العراقية – الإيرانية من جانب الطرفين. كتب الصحفي الأمريكي جوناثان سي. راندال، مراسل صحيفة الواشنطن بوست بين ١٩٦٩–١٩٩٨، بشأن هذه الحرب ما يلي:

"في هذا النزاع، في أكثر حروب الخمسين عاماً الماضية دموية، قُتل في ساحة المعركة ما يقرب من ٧٥٠ ،٠٠٠ جندي إيراني وربما ثلث هذا العدد من القوات العراقية. وزودنا القتال أيضاً بدليل مذهل يوضح التجاهل المنظم لما يمكن اعتباره قواعد حرب– وليس فقط من قبل الدول المحاربة"[٥٠].

---

50 www.crimesofwar.org/arabic.

جوناثان سي. راندال. الحرب الإيرانية العراقية. الموقع بتاريخ ١٩٩٩–٢٠٠٣ مشروع حول "جرائم الحرب".

وبصدد التجاوز على حقوق الإنسان وعلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية من جانب الطرفين كتب جوناثان سي. راندال يقول:

"... فقد تضاعف دوران دائرة انتهاكات حقوق الإنسان بدورات وانحناءات أكثر إبداعاً ورعباً. وأدينت هذه الانتهاكات بانتظام من قبل منظمات حقوق الإنسان، لكن دون فائدة . فطوال أعوام، انتهك طرف أو آخر، وأحياناً كلاهما، اتفاقيات جينيف لسنة ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الملحق بها لسنة ١٩٧٧ الذين يحظرون استهداف المدنيين والأهداف المدنية ويحرمون استعمال الأطفال في القتال ويحمون أسرى الحرب. وبالمثل تم انتهاك بروتوكول سنة ١٩٢٥ الذي يمنع استعمال الأسلحة الكيمياوية . ففي موجات لا تحصى، قام الجنود الأطفال الإيرانيون غير المدربين وغير المسلحين إلا بمفاتيح بلاستيكية تضمن افتراضاً دخولهم الجنة بتفجير أنفسهم بعشرات الآلاف لإزالة حقول الألغام أو ماتوا لقمة سائغة للقصف المدفعي الذي لا يشبهه إلا ما حصل في فيردون أو ستالينغراد. وبددت الصواريخ العراقية هدوء الليل لتنشر الرعب بين سكان المدن الإيرانية التي تبعد مئات الأميال عن الجبهة. ودمر القصف العراقي والإيراني المستمر مدنهما وبلداتهما الواقعة قرب الحدود الدولية"[٥١].

تخلفت التقديرات كثيراً بشأن أكبر الخسائر وأكثرها تأثيراً في المجتمع والاقتصاد الوطني والنمو السكاني، وأعني بها خسارة الإنسان ذاته باعتباره المنتج للقيم والسلع والحضارة. وهذا التباين في تقدير الخسائر في الأرواح، سواء أكان بالنسبة لعدد القتلى أم الجرحى والمعوقين أم الأسرى والمفقودين، ناشئ عن البيانات المتناقضة والمبالغ بها التي كانت تصدر عن أجهزة الإعلام العسكرية للدولتين أثناء الحرب وما تنشره الصحف المحلية في البلدين وعلى الصعيد الدولي. وهي تقديرات تأتي في أعقاب الضربات العسكرية الجوية والمدفعية والصاروخية التي يقوم بها كل طرف إزاء الطرف الآخر، إضافة إلى تقدير مبالغ به لحجم الخسائر الناجمة عن تلك الضربات العسكرية أو نتيجة المعارك العسكرية التي كانت تدور بين الطرفين في الجبهات الأمامية مباشرة وكذلك بسبب التجاوزات على

---

٥١ المصدر السابق نفسه.

الأعراف والقوانين الدولية بشان مجرى الحرب. وكان كل طرف يحاول أن يعطي أرقاماً مضخمة عن خسائر الطرف الآخر ليضعف معنويات القوات العسكرية والجبهة الداخلية. ومع ذلك فأن حجم الخسائر البشرية في الطرفين كان كبيراً جداً بين الرجال بالأساس، ولكن الضربات التي توجهت صوب المدن الآمنة وعلى المدارس والمستشفيات لم ترحم النساء والأطفال والشيوخ بل شملتهم بالموت أيضاً.

فقد قدر عدد قتلى الطرفين في هذه الحرب بما يتراوح بين ثلاثة أرباع المليون والمليون إنسان، وعدد الجرحى والمعوقين بمقدار الضعف. وقدر عدد الأسرى بعشرات الآلاف بين الطرفين. فما هي الأرقام الفعلية التي تم الاستقرار عليها بعد انتهاء الحرب بعدة سنوات؟

تشير أغلب المصادر إلى أن عدد قتلى الإيرانيين بتراوح ٤٠٠٠٠٠ –٤٥٠٠٠٠ إنسان وعدد قتلى العراق يتراوح بين ٣٠٠٠٠٠ – ٣٥٠٠٠٠ إنسان. والسبب في كثرة قتلى الإيرانيين بالقياس مع عدد القتلى العراقيين يعود إلى ثلاثة أسباب جوهرية، وهي

- الهجوم العراقي الأول الذي أدى إلى مقتل عدد كبير من الإيرانيين، حيث لم يكن الجيش الإيراني مستعداً لمواجهة القوات العراقية الغازية وفوجئ بغزو بلاده.
- استخدام الجيش العراقي للغازات السامة في معارك البصرة وغيرها والتي كانت تؤدي إلى موت جماعي لعدد كبير من القوات الموجودة في تلك الجبهات.
- إرسال القادة المدنيين والعسكريين أعداداً كبيرة من الانتحاريين الذين كانوا يسيرون على المناطق الملغمة من جانب القوات العراقية والتي أدت إلى موت عدد كبير جداً من أولئك الانتحاريين من مختلف الأعمار، ولكن من الصبية الذين تتراوح أعمارهم بين ١١–١٦ سنة.

وفي مقابل هذا كان هناك عدد كبير جداً من الجرحى والمعوقين والذي يقدر بحدود ٢–٣ ضعفاً لعدد القتلى في الطرفين، إضافة إلى عدد كبير من الأسرى والمفقودين لدى الطرفين.

وعلينا أن ننتبه إلى عدد القتلى إلى عدد من المسائل المهمة ذات الأثر السلبي على البنية السكانية والمجتمع والاقتصاد الوطني، ومنها:

- الخسارة الناشئة عن إن الغالبية العظمى من القتلى على جبهات القتال تشكل الجزء الفعال من المجتمع القادر على العمل والإنتاج، وبالتالي فأن موتهم هو خروجهم من العملية الاقتصادية كلية، وبالتالي خسارة كبيرة للعملية الاقتصادية والاجتماعية وتكوين الدخل القومي.
- والخسارة هنا تبرز في أن الغالبية العظمى منهم كانت قادرة على المشاركة في إعادة إنتاج الإنسان، في حين أن موتها أسقط هذه المشاركة وقلص عدد ونسبة الولادات السنوية، كما أنها رفعت من نسبة الوفيات بين الأطفال بسبب تراجع العناية الصحية ونقص الأدوية والوضع المعيشي الصعب للفئات الكادحة.
- أن نسبة عالية من القتلى كانت من الطلبة والخريجين والمتعلمين والموظفين الذين صرفت عليهم الدولة وعائلاتهم موارد مالية غير قليلة لتكوينهم، في حين أن موتهم أدى إلى خسارة المجتمع لتلك القوى وتلك الموارد المالية التي صرفت عليهم.
- وإذ أن الغالبية العظمى من قتلى الحر كانت من الرجال، فأن هذا قد خلق اختلالا في التناسب السكاني الطبيعي بين المرأة والرجل، وأوجد إشكالية وجود كثرة من النساء دون رجال، وساعد على العودة إلى زواج الرجل من أكثر من امرأة واحدة، أو بروز علل اجتماعية جديدة بين النساء. وفي هذا الإطار يلاحظ عندها الخلل الكبير في الهرم السكاني وفي معدل الأعمار والكثير من المسائل المرتبطة بالبنية السكانية.
- وجدير بالإشارة إلى أن موت الناس في الحروب قاد ويقود باستمرار إلى مزيد من المصائب والكوارث وإلى الترمل لعدد كبير من النساء وإلى التيتم لعدد كبير من الأطفال وما ينشأ عن ذلك من إشكاليات اجتماعية ونفسية للأفراد وللمجتمع. والحرب العراقية الإيرانية قد تسببت في جرح وتعويق عدد كبير من الناس يصل بالنسبة على البلدين إلى أكثر من مليوني إنسان، وبالنسبة للعراق وحدة إلى حدود ٧٠٠ ألف إنسان. وهذا يعني بدوره ثلاث مسائل سلبية، وهي:
  - خروج نسبة مهمة من القادرين على العمل من العملية الاقتصادية بسبب التعويق الجزئي أو الكلي، وبالتالي يشكلون عبئاً مالياً على الدخل القومي والمجتمع والعائلة،

رغم أنهم لم يكونوا مسئولين عن ذلك، بل الدولة التي قررت خوض الحرب وزجت بهم بالرغم منعهم.

- معاناة ومعالجة نسبة مهمة من هؤلاء بسبب الأمراض التي تبقى تلك النسبة من البشر تعاني منها وتتطلب المزيد من المصروفات المالية.
- الأوضاع النفسية المعقدة التي تنشا لدى المصابين بالعاهات المعوقة نتيجة الحرب. وبعض هذه العاهات تمنع الرجال عن الزواج والإنجاب والمشاركة في الحياة العامة، والتي يشعر فيها المصاب وكأنه عالة على نفسه وعائلته والمجتمع.

ولا شك في أن مشكلة الأسرى هي الأخرى ثقيلة على الفرد والمجتمع، وخاصة على تلك العائلات التي تنتظر باستمرار عودة ابنها أو زوجها أو معيلها ...الخ.

ولا شك في أن الحرب لم تتسبب في قتل وجرح وتعويق وأسر أو فقدان المزيد من الناس، وهي الحالات الأكثر قسوة بطبيعة الحال، بل تسببت في هجرة أعدادٍ كثيرة من الناس القادرين على العمل ومن المثقفين والعائلات من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية ومن مختلف المستويات التعليمية والمهنية والحرفية والثقافية ومن مختلف الأعمار. وهي الأخرى تتسبب في خسارة كبيرة للمجتمع والاقتصاد الوطني والدخل القومي. وعلينا أن نعرف بأن الفترة الواقع بين ١٩٨٠ ونهاية الحرب العراقية – الإيرانية في العام ١٩٨٨ قد شهدت هجرة واسعة جداً لسباب ترتبط بالحرب ذاتها أو بسبب التهجير القسري الذي مارسه النظام ضد الكُرد الفيلية وضد العرب الشيعة في الوسط والجنوب وبغداد، وكذلك هجرة الكثير من السياسيين من قوى المعارضة للنظام، وعائلات من أديان ومذاهب واتجاهات فكرية وسياسية كثيرة. وهذه القوى العلمية والأدبية والفنية والمثقفة والقوى القادرة على العمل فكرياً وجسدياً والتي توزعت على الشتات العالمي شكلت ولسنوات طويلة خسارة فادحة للاقتصاد والمجتمع العراقي، إذ أنها قدرت وخلال الفترة المذكورة بأكثر من مليون ونصف المليون نسمة، دعْ عنك القوى التي نزحت عن العراق في الفترة التي سبقتها أو التي أعقبت حرب الخليج الثانية حتى سقوط النظام.

ويصعب تقدير الكلفة الإجمالية للخسائر البشرية التي تحملها العراق بسبب الحرب العراقية – الإيرانية، لأنها لا تمس الفترة ذاتها التي وقعت فيها الخسارة البشرية، بل

تتجاوزها لسنوات طويلة قادمة مؤثرة على البنية السكانية وعلى التشوهات المحتملة في الولادات الجديدة المرتبطة باستخدام مختلف أنواع الأسلحة المحرمة دولياً. وقد برزت هذه التشوهات الخلقية على الولادات الجديدة في بعض مناطق العراق، وخاصة البصرة في جنوب العراق. ويبدو لي أن السنوات القادمة ستكشف للمجتمع العراقي مدى الخسائر الفادحة التي تحملها المجتمع العراقي بشرياً، ومدى ما سيتحمله لاحقاً نتيجة الحرب العراقية – الإيرانية التي استغرقت وقتاً طويلاً وعمقت المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبيئية في العراق. لأن الحرب التي اشتعلت بين البلدين تحولت بصيغة ما وكأنها حرباً طائفية، خاصة بعد أن عمد الدكتاتور صدام حسين إلى ترحيل الكُرد الفيلية الشيعة والعرب الشيعة بمئات الآلاف إلى إيران وبقية دول الشتات، وما نشأت عن ذلك من تمييز بين المواطنين ومن إساءات وأحقاد وكراهية دفينة.

وجدير بالإشارة إلى أن العراق قد خسر في مجرى الحرب عدد كبير من الناس الشباب على نحو خاص بسبب قيام النظام بمطاردة الهاربين منم الجيش أو منتقديه أو الذين اعتبروا انهزاميين في المعارك وقتلهم في جبهات القتال أو في مواقع اعتقالهم وأثناء مطاردتهم. إنها فرق الموت التي أرسلها صدام حسين لاصطياد هؤلاء وقتلهم ودفنهم في مقابر جماعية أو إرسال جثثهم إلى ذويهم ومطالبة عائلاتهم بدفع ثمن الطلقة التي قتل فيها الضحية. وهي جريمة بشعة إذ أنها كانت تتم دون التقديم إلى أي محاكمة شرعية، سواء أكانت عسكرية أم مدنية، بل كانوا يقتلون للتو وفي الموقع.

٢ . العواقب والخسائر الاقتصادية

قُدرت الخسائر الإجمالية لهذه الحرب بحدود (٥٠٠) مليار دولار، منها (٢٨٠) مليار دولار خسائر إيران و(٢٢٠) مليار دولار خسائر العراق، إضافة إلى (٤٥٠) ألف قتيل وأضعافهم من الجرحى والمعوقين، وخسائر في المنشآت النفطية والاقتصادية تقدر بـ (٥٠٠) مليار دولار للبلدين، أي أن التكلفة الإجمالية لهذه الحرب تقدر بـ(١٠٠٠) مليار دولار. جاء هذا التقدير لدى أكثر من كاتب عراقي وعربي وفي أكثر من مصدر. [٥٢] وهناك تقديرات

---

٥٢ راجع:

أخرى تفوق هذا الرقم وتصل إلى حدود ١١٠٠ مليار دولار تقريباً لدى طرفي النزاع. وسنحاول فيما يلي التعرف عن حقيقة العواقب المدمرة والخسائر الاقتصادية العراقية خلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية.

لقد صدرت دراسات كثيرة عن العواقب الوخيمة للحرب العراقية – الإيرانية على اقتصاد البلدين، ولكن بشكل خاص على الاقتصاد العراقي، باعتباره موضوع بحثنا. وقد ساهمت بدراساتي الخاصة في هذا الصدد، سواء أكان ذلك في سنوات الحرب أم في الفترة التي أعقبتها. وفي هذه الفقرة سأحاول تبيان واقع الخسائر الاقتصادية والمالية الكبيرة التي تحملها العراق من جراء تلك الحرب الاستنزافية وعواقبها على مستقبل المجتمع والاقتصاد العراقي.

تركزت خسائر العراق المالية والاقتصادية في عدة حقول نورد منها ما يلي:

١. الموارد الموجهة لأغراض التسلح العسكري وتعزيز القوات العسكرية

وجه النظام العراقي على امتداد سنوات طويلة موارد مالية كبيرة لشراء الأسلحة وتطوير الصناعة العسكرية وتعزيز دفاعاته داخل العراق وعلى الحدود مع إيران بشكل خاص. وقد بدأ بهذه العملية منذ بداية وصوله إلى السلطة في العام ١٩٦٨، إلا أن موارده المالية كانت محدودة ولكنه اندفع ليزيدها سنة بعد أخرى، وبشكل خاص بعد تأميم مصالح شركات النفط الاحتكارية وبدء الفورة النفطية والتي يمكن متابعتها منذ العام

- محمد السعيد إدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت الطبعة الأولى ـ ٢٠٠٠.
- أسامة الغزالي حرب: الحرب العراقية الإيرانية: التطور التاريخي ودوافع الحرب ـ السياسة الدولية، السنة ١٧ العدد ٦٣ يناير ١٩٨١.
- أحمد إبراهيم ـ محمود: التنافس الإستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج ـ السياسية الدولة، السنة ٣٥ العدد (١٣٦) إبريل ١٩٩٩.
- علي إبراهيم: المفاوضات العراقية الإيرانية ومستقبل السلام في الخليج ـ السياسة الدولية، السنة ٢٦ العدد (٩٩) يناير ١٩٩٠

١٩٧٦. ووفق المعلومات المتوفرة فقد بلغت الاستيرادات العسكرية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ – ١٩٨٨ أكثر من ٦,٢ مليار دولار أمريكي. إلا أن هذا الرقم لا يشمل بقية النفقات العسكرية التي تجاوزته وبلغت خلال نفس الفترة بأكثر من ٤٣٠,٢ مليار دولار أمريكي، أي بمعدل سنوي قدره ٢٢,٦ مليار دولار أمريكي.[٥٣] وعلينا أن نتذكر بأن نسبة عالية من هذه الأموال التي توجهت للاستيرادات العسكرية قد دمرت في مجرى المعارك العسكرية والتي كانت تجبر العراق على المزيد من الاستيرادات العسكرية. لقد زاد عبء العراق نتيجة تنامي ميزانية الدفاع العراقية ليس مع بدء الحرب العراقية – الإيرانية حسب، بل قبل ذاك ومنذ وصول البعث إلى السلطة في العام ١٩٦٨. ففي الوقت الذي بلغ عبء الدفاع العراقي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ – ١٩٨٠ حوالي ١٥,٩٪، بلغ في دول الشرق الأوسط حوالي ١٢,٣٪ وحوالي ٥,٩٪ بالنسبة للدول النامية و٥,٢ ٪ بالنسبة لدول العالم. وازداد هذا العب على العراق مع بدء الحرب العراقية – الإيرانية حيث بلغ ٢٩٪، وهذا يعني استنزاف شديد للدخل القومي وإفقار متفاقم للمجتمع وقدراته التراكمية. ويشير الدكتور عباس النصراوي إلى أن عبء الدفاع العراقي في السنوات الخمس الأولى من سني الحرب العراقية – الإيرانية، ١٩٨٠ – ١٩٨٥، بلغ ٤١,٧٪، أي أن العراق كان ينفق هذه النسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو من القيمة الكلية للسلع والخدمات التي كان العراق ينتجها خلال الفترة المذكورة واحتل العراق المرتبة الأولى بين ١٤٤ دولة أعضاء في الأمم المتحدة بالنسبة على حجم وقيمة استيراداته العسكرية. وسنتوسع في بحث هذه الموضوع في فقرة أخرى في هذا الفصل من الكتاب.

٢ . الخسائر الاقتصادية

تنوعت الخسائر الاقتصادية العراقية التي تحملها الاقتصاد والمجتمع في العراق، فمنها ما ارتبط بتدمير المنشآت الصناعية وتوقف الإنتاج فيها، وبعضها ارتبط بتوقف العراق

---

٥٣ قارن: – زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. لندن. الرافدين للنشر والتوزيع. ط ١. ١٩٩٥. ص ٢١٠.

– حبيب، كاظم. المأساة والمهزلة في عراق اليوم. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ٢٠٠٠. ص ٥٥.

عن توجيه الاستثمارات للتنمية الصناعية وتوقف عملية التنمية عملياً، وبعضها الثالث كان بسبب تدمير المنشآت الخدمية والبنية التحتية، وبعضها الرابع بسبب الاستيرادات العسكرية الكبيرة التي استنزفت الدخل القومي، وبعضها الخامس وجه حتى في فترة الحرب صوب الاستهلاك البذخي لصدام حسين وحاشيته ولرشوة القوى التي أخذت على عاتقها تسويق النظام العراقي وحربه في العالم. ثم البعض الآخر من الخسائر قد اقترن بتوقف الإنتاج الزراعي وسحب المشتغلين في الزراعة والصناعة صوب الانخراط في القوات العسكرية والمشاركة في القتال والموت على جبهاته أو بسبب وقوع المناطق الزراعة في مرمى نيران العدو. كما برزت الخسائر الاقتصادية في تدمير المدارس والمستشفيات والمستوصفات ودور السكن والشوارع والجسور... الخ التي كانت واسعة جداً وحملت الأفراد والمجتمع والدولة خسائر فادحة. وبشكل عام فقد التهمت الحرب العراقية – الإيرانية نسبة عالية جداً من الناتج القومي الإجمالي السنوي وتجاوزت مستوى التهام الحرب للناتج المحلي الإجمالي الإيراني السنوي وقادت إلى توجه العراق نحو طلب المساعدة والدعم والاستدانة من دول عربية وغير عربية رفعت من مديونيته الخارجية بعد أن كانت قد التهمت احتياطي العراق من العملة الصعبة والذي قدر قبل الحرب بمقدار ٣٢ مليار دولار أمريكي.

خسائر تعطل القدرة التصديرية للنفط الخام تأتي الخسائر الاقتصادية والمالية التي تحملها العراق بالدرجة الثانية بعد الخسائر البشرية، وهي نتيجة منطقية للحرب. ويعتبر اقتصاد النفط الخام أكثر القطاعات الاقتصادية الذي حمل العراق خسائر مالية بسبب تعطل نسبة مهمة من كميات النفط الخام التي كان العراق يصدرها قبل بدء الحرب. واقترن هذا التعطيل في الصادرات بثلاثة عوامل:

* ضرب المنشآت النفطية وموانئ نقل النفط العراقي.
* منع سوريا من تصدير النفط الخام العراقي عبر الأنبوب الذي يمر بأراضيها.
* ضرب البواخر الناقلة للنفط في عرض الخليج وبحر العرب من جانب القوات الإيرانية والعراقية في آن واحد.

لنلقي نظرة على واقع مشاركة قطاع النفط الاستخراجي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي خلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية ونتبين من خلالها مدى تأثير صادرات النفط الخام السنوية على حجم وبنية الناتج المحلي الإجمالي.

دور الصناعية الاستخراجية، وخاصة النفط الخام، في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

للفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٩ (مليون دينار عراقي)

	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية			الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة+		
السنة	الاستخراجية*	الإجمالي**	١ : ٢	الاستخراجية*	الإجمالي**	١ : ٢
١٩٨٠	٩٦٤٧,٥	١٥٦٤٧,١	٦١,٦	٩٦٤٧,٥	١٥٦٤٧,١	٨١,٦
١٩٨١	٣٢٩٥,٠	١١٢١٥,٨	٢٩,٤	غ.م.	١٠٣٨٥,٠	–
١٩٨٢	٢٩٤٥,٠	١٢٧٧٢,٠	٢٣,١	غ.م.	١١١٠٦,١	–
١٩٨٣	٢٨٦٣,٨	١٢٨٩٥,٢	٢٢,٢	غ.م.	١١٣٧٢,٢	–
١٩٨٤	٣٥٦٥,٥	١٥١٤١,٠	٢٣,٥	غ.م.	١١٠٣١,٠	–
١٩٨٥	٣٤٨٤,٥	١٥٤٨٥,٤	٢٢,٥	٤٤٣٣,٠	١٠٩٢١,٠	٤٠,٦
١٩٨٦	٢١٨١,٢	١٥٤١٩,٠	١٤,١	٥٥٢١,١	١٢٢٢٣,٣	٤٥,٢
١٩٨٧	٣٥٩٤,٨	١٨٥٨٣,٣	١٩,٣٣	٨٨٧٨,٠	١٥٦٨٢,٠	٥٦,٦
١٩٨٨	٣٦٣٩,٠	٢٠٥٥٥,٦	١٧,٧	٩٠٦٨,٥	١٥٨٨٩,٩	٥٧,٧
١٩٨٩	٣٨٩٤,٨	٢١٨٢٠,٥	١٧,٨	٧٧٥٩,٥	١٤١٧٨,٢	٥٤,٧

المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر. ط ١. مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ١٩٩٥. ص ٢٩٠–٢٩١.

+ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. * يشكل النفط الخام أكثر من أكثر من ٠،٩٩ ٪ من أجمالي مشاركة الصناعة الاستخراجية.

** الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة.

وإذا ما أخذنا الملاحظة الصحيحة التي أبداها الدكتور محمد علي زيني في كتابه الموسوم الاقتصاد العراقي حيث أشار إلى أن الثلث الأخير من العام ١٩٨٠ قد شهد بداية الحرب العراقية – الإيرانية والتي تعطل بموجبها بشكل ملموس صادرات النفط الخام وتراجعت عائدات العراق عن العائدات المتوقعة من ١٥٦٤٧,٥ إلى ٩٦٤٧,٥ مليون دينار عراقي (أي من ٥٠٢٢٨,٥ إلى ٣٠٩٦٨ مليون دولار أمريكي حسب سعر الصرف حينذاك الدينار العراقي الواحد = ٢١،٣ دولار لأمريكي)[٥٤].

كما يفترض أن نلاحظ التقلص الواضح في إيرادات النفط الخام العراقي لعام ١٩٨٦ بسبب التدهور الشديد في اسعار النفط الخام، والتي عادت فتحسنت في العام ١٩٨٧ وما بعده.

وفي ضوء هذا الواقع يلاحظ بأن عائدات النفط الخام كانت قد تراجعت بمقدار كبير بالمقارنة مع العام ١٩٧٩ أو العام ١٩٨٠ مما أثرت على مؤشرات أساسية ذات أهمية فائقة للاقتصاد الوطني، وأبرزها: إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وصافي الدخل القومي "الاختلال في الميزان التجاري العراقي بسبب ارتفاع استيرادات العراق على صادراته وخاصة النفطية " تراجع معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي " تنامي المديونية العراقية بسبب العجز عن تغطية تنامي استيرادات العراق بالمقارنة مع صادراته النفطية " العجز عن توفير ما هو ضروري من موارد مالية لأغراض التثمير الإنتاجي وتنمية الثروة الوطنية. ولكن لا بد من الإجابة عن السؤال التالي:

ما هي تقديرات خسائر العراق بسبب تعطل صادرات النفط الخام؟ تشير المعلومات المتوفرة بالنسبة للعام الأول إلى انخفاض إيرادات العراق بين العام ١٩٨٠ و١٩٨١ من ٢٦,٣ إلى ١٠,٤ مليار دولار أمريكي، أي انخفض من ١٠٠ إلى ٣٩,٤٪. ويشير الدكتور عباس النصراوي بصواب إلى مقارنة مهمة تؤكد مدى الخسارة الفادحة التي تسببت بها الحرب العراقية الإيرانية في مجال اقتصاد النفط الخام حين يشير إلى أن إيرادات العراق من النفط الخام بلغت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣١– ١٩٨٨، أي بداية حصول العراق على

---

٥٤ النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ١٩٩٥. ص ٢٥.

عوائد مالية نفطية ونهاية الحرب العراقية الإيرانية، ١٧٩,٣ مليار دولار أمريكي، في حين قدرت خسائر العراق المالية من قبل الدكتور النصراوي ب ٤٥٢,٩ مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل ٢٥٢,٦ ٪.[٥٥] وفي ضوء ذلك قدرت خسائر العراق المالية نتيجة تعطل نسبة مهمة من صادرات النفط الخام بمقدار ٧،١٩٧ مليار دولار أمريكي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٠ – ١٩٨٨[٥٦]، أي بمعدل سنوي قدره ٢٢ مليار دولار أمريكي. وقيس هذا بالمقارنة مع العام ١٩٨٠ حيث بلغت عائدات العراق من تصدير النفط الخام ٢٦,٣ مليار دولار أمريكي، وهو أعلى مبلغ حققه العراق من عائدات تصدير النفط الخام طيلة تاريخ العراق. وعلينا أن نتذكر بأن عوائد النفط الخام تعتبر المصدر الرئيسي والأول من مصادر تكوين الدخل القومي في العراق والمصدر الرئيسي والحاسم في قيمة صادرات العراق الخارجية طيلة الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تقريباً، حيث ازداد تأثيره ودوره سنة بعد أخرى وتغلب على كل السلع الأخرى المكونة للدخل القومي أو المشكلة لقيمة صادرات العراق. وعوائد النفط كانت وستبقى لسنوات طويلة لاحقة المصدر الأساس للتوظيفات الاستثمارية في مختلف فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني العراقي، سواء أكانت إنتاجية أم خدمية، وسواء أكان للميزانية التنموية أم الميزانية الاعتيادية. إنها الثروة الأولى المستغلة في العراق من جهة والمفرط بها من جانب الحكومات المتعاقبة من جهة أخرى، وخاصة في الفترة التي حكم البعث فيها العراق، وبشكل أخص في الفترة التي نحن بصددها وما بعدها حتى سقوط النظام في العام ٢٠٠٣.

---

٥٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٤.

٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٤.

المبحث الرابع

العلاقات الاقتصادية العراقية في فترة الحرب

أولاً: العلاقات التجارية

استطاع النظام العراقي أن يقيم خلال فترة زمنية قصيرة شبكة واسعة من العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية على المستويين الإقليمي والدولي، وبخاصة منذ النصف الثاني من العقد الثامن. ولعبت موارد النفط المالية أولا، والأجهزة السياسية والاقتصادية والفنية والأمنية التي أقامها لهذا الغرض والحركة النشيطة غير البيروقراطية والمرنة لهذه الأجهزة ثانيا، دورا كبيرا في تأمين التوسع المستمر لتلك العلاقات. وكانت أهداف هذا التوسع في العلاقات متنوعة وذات وعي وتخطيط مسبقين لما يريده النظام منها لاحقا. ولعبت هذه العلاقات دورا إيجابيا فعالا في تعجيل التطور الاقتصادي العراقي وتنامي تجارته الخارجية. الا أن هذه العلاقات لعبت دورها السلبي أيضاً على المجتمع وعلى التطور اللاحق للعراق، وخاصة في موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون والشرعية الدولية أولا، وفي إثارة الفوضى في النشاط الاقتصادي ولم تساعد على تخفيف التشوه والتبعية التي بقى العراق يعاني منهما ثانياً. فوجهة تلك العلاقات ومضمونها ساهمت بشكل خاص في:

- توطيد النظام السياسي الاستبدادي ومنحه "الشرعية" على النطاق الدولي والإقليمي، رغم ما كان يقوم به من تجاوزات وانتهاكات فظة على حقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية.
- تكريس سياساته غير العقلانية في مختلف المجالات الداخلية.
- التخلص من منافسيه ومعارضي سياساته وخصومه السياسيين تدريجا بعد ان نجح بالأنفراد بكل من تلك القوى والأحزاب.
- الاعتماد على تلك العلاقات الدولية في تنفيذ جملة من أهداف ومشاريع النظام التي لم تكن معروفة تماما حينذاك. ويمكن للمرء أن يشير إلى جملة من تلك المسائل:

* توسيع وتطوير القوات المسلحة العراقية واستيراد كميات هائلة من الأسلحة التقليدية الحديثة من بلدان الشرق والغرب.

* بناء صناعة عسكرية متقدمة نسبيا وبمساعدة عدد من الدول المنتجة والمصدرة للسلاح.

* التزود بأسلحة الإبادة الجماعية، وخاصة الأسلحة الكيميائية والجرثومية، وإقامة منشآت لإنتاج هذين النوعين من الأسلحة، إضافة إلى استيراد أو إنتاج الصواريخ ذات المدى القريب والمتوسط.

* تطوير البحث العلمي الخاص بالإنتاج العسكري وبأبحاث الذرة وإنتاج السلاح النووي وتأمين خبرات زمعارف لدى مختصين عراقيين وعب وأجانب.

* توفير مستلزمات البدء في الحصول على اليورانيوم المخصب والمعدات المختبرية والأجهزة الصناعية الضرورية لإنتاج السلاح النووي في العراق.

* التوسع في إقامة أحدث المنشآت والثكنات العسكرية والطرق والجسور في سائر أرجاء العراق وبخاصة في كُردستان العراق.

– توجيه موارد مالية ضخمة لإغراض العناية بالعلاقات الدولية والإقليمية والعربية بالطريقة الصدامية التآمرية وتوسيع أجهزة السلك الدبلوماسي والملحقيات التجارية والعسكرية والثقافية والصحفية ومؤسسات الخطوط الجوية العراقية في الخارج واستخدامها جميعا لإغراض خاصة بالنظام والتي توجهت نحو شراء ذمم عدد غير قليل من الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية والصحفية وقيادات أحزاب ومنظمات سياسية ونقابية ومهنية وصحف ومجلات في العالم العربي وفي بلدان أخرى من العالم من أجل ضمان تأييدها له، إضافة إلى تحويل مكاتب الخطوط الجوية العراقية إلى أوكار لنشاط أجهزة الأمن لكسب الجواسيس العراقيين والعرب والأجانب من جهة وتأمين الحصول على معلومات تفيد النظام في نشاطه العربي والإقليمي والدولي، إضافة إلى تنظيم عمليات الملاحقة والاغتيال ضد الشخصيات المعروفة في صفوف المعارضة العراقية في الخارج. كما أصبحت السفارات وتلك المكاتب إلى مخابئ

لخزن كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد لاستخدامها في تنفيذ خطط النظام في الخارج. ومن تلك الأوكار السيئة الصيت انطلقت عمليات الملاحقة والتجسس والاغتيالات بأساليب مختلفة كما جرى تنفيذ بعض التفجيرات أو عمليات التسميم التي أودت بحياة مجموعة من العراقيين المعارضين للنظام العراقي.

- استخدام الموارد المالية لدعم الكثير من الحملات الانتخابية لمرشحي أحزاب سياسية "ديمقراطية وتقدمية" و"قومية يمينية" كانت تدعم سياسة النظام العراقي وتزكيه على الصعيدين الإقليمي والدولي وتغطي على سياساته الداخلية المعادية للديمقراطية ومصادرة حقوق الإنسان ومكافحة أحزاب المعارضة السياسية. ولم تقتصر تلك المبالغ المصروفة على الحملات الانتخابية فحسب، بل شملت دفع الرشاوى لشراء ذمم موظفين ومستخدمين شملت في حينها العديد من البلدان الرأسمالية والاشتراكية.
- إقامة مشاريع اقتصادية إنتاجية وغير إنتاجية بذخية في مختلف فروع الاقتصاد الوطني غير متجانسة مع حاجات وإمكانيات العراق الفعلية ومستوى تطوره البشري والتقني، أي تفاوتها الكبير مع مستوى تطور القوى المنتجة المحلية بشكل عام.
- استيراد كميات كبيرة ومتنوعة من السلع الاستهلاكية بمبالغ طائلة وإغراق الأسواق المحلية بها والعمل المنظم والهادف إلى تأجيج النزعات الاستهلاكية في المجتمع والتي كان لها تأثيرها المباشر على سلوكية الفرد العراقي وموقفه من اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومن السكوت على سياسات وجرائم النظام.

لقد لعبت هذه السياسات دورا كبيرا في استنزاف نسبة عالية جدا من إيرادات النفط الخام وقلصت القدرات التراكمية المتاحة فعلا لإغراض التثمير الإنتاجي وساهمت في توفير مستلزمات ممارسة السياسات المغامرة للنظام والتي أدت إلى الانهيارات اللاحقة والتي يعاني من نتائجها الشعب كله. ونتيجة لهذه السياسة عادت إيرادات النفط العراقية مرة أخرى إلى اقتصاديات تلك الدول التي استوردت النفط الخام أساسا، وهي الدول الرأسمالية المتقدمة وبعض الدول الاشتراكية عبر تنامي حجم الاستيرادات السنوية والمبالغ الطائلة التي صرفت عليها من إيرادات النفط. وإذا كانت المجموعة الأولى من الدول

قد جنت من جراء ذلك أرباحا عالية جدا وخيالية بالقياس لواقع وإمكانيات العراق، فأن أرباح المجموعة الثانية، الإتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية حينذاك، لم تكن سوى فتات موائد. ومع ذلك فإن تلك الدول كانت من بين أهم المتعاملين الأساسيين مع النظام وبخاصة في مجال استيراد وتصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى. وكان الشعب العراقي هو الخاسر الأكبر في موارده النفطية والمالية والبشرية من وراء كل ذلك. وكان العراق في خاتمة المطاف مدين للدول الاشتراكية بعشرات المليارات من الدولارات حين سقوطه والتي لم يستطع دفعها قبل ذاك.

لا شك في أن العلاقات الدولية، وخاصة الاقتصادية، التي أقامها النظام مع دول العالم الشرقي والغربي، ساعدته في فترة الحرب العراقية – الإيرانية على الاستفادة منها في استمرار تلك العلاقات وفي الوصول إلى ما كان يريده لمواصلة الحرب، سواء أكان ذلك باقتناء الأسلحة أم العتاد أم مواد استهلاكية لتموين جبهات القتال والسوق الداخلي. لقد فرضت الحرب العراقية – الإيرانية على العراق ليس زيادة استيراداته العسكرية حسب، بل وزيادة استيراداته المدنية لأغراض تغطية حاجة الجبهات والمجتمع للسلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية. وفي الوقت الذي تعطلت إمكانية التنمية الوطنية وإقامة المزيد من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وتخلف الإنتاج الصناعي والزراعي عن تلبية حاجات الاستهلاك المحلي والاستجابة لحاجات جبهات القتال بسبب تدمير المزيد من المصانع المحلية وخروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية عن دائرة الإنتاج الفعلي وتراجع عدد العاملين في الإنتاج، ازداد في الوقت نفسه توجيه المزيد من الموارد المالية، وخاصة العوائد النفطية، صوب الاستيراد من جميع دول العالم تقريباً، وخاصة الدول الصناعية الكبرى. ففي الوقت الذي بلغت استيرادات العراق من مختلف السلع في العام ١٩٧٠ حوالي نصف مليار دولار، ارتفع في العام ١٩٧٥ إلى ٤,٢ مليار دولار وفي العام ١٩٨٠، أي العام الأول لبدء الحرب إلى ١٣،٨ مليار دولار أمريكي وتواصل في السنوات الأخرى بمستويات مقاربة حتى بلغ في العام ١٩٨٨ حوالي ١٠,٦ مليار دولار أمريكي. وبلغ نصيب المستوردات غير العسكرية في السنوات المذكور سابقاً على التوالي: ٠,٤, ٣,٧, ٤,١١ و ٦,٠ مليار دولار أمريكي. والمشكلة لا تكمن في كون هذه المبالغ الطائلة قد وجهت

لأغراض الاستيراد، بل أن المشكلة تكمن في أن هذه المبالغ قد وجهت لأغراض الحرب وتموين الجبهات العسكرية، أي أنها كانت موجهة لأغراض الاستهلاك والتدمير، وليست لأغراض التنمية والتثمير الإنتاجي والتراكم الرأسمالي التي تعني إغناء الثروة الوطنية، بل كانت تقود إلى إفقارها وإفقار المجتمع. وإذا ما تابعنا بنية الاستيرادات من جهة، والميزان التجاري من جهة أخرى، لتبينت لنا حقيقة دور التجارة العراقية وتأثير بنيتها المباشر على العملية الاقتصادية وعلى استنزاف الدخل القومي ومنع التراكم الرأسمالي في البلاد وإفقار المجتمع.

ويمكن للأرقام التالية أن توضح حجم التبادل التجاري العراقي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٠–١٩٨٩ والتي تجسد الواقع الذي أشرت إليه في أعلاه، إضافة إلى التوسع في حجم استيرادات العراق من نظم الأسلحة التقليدية الحديثة خلال هذه الفترة أيضاً.

تطور صادرات واستيرادات العراق للفترة الواقعة

بين ١٩٥٠–١٩٨٩ (مليون دولار أمريكي)

السنة	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري
١٩٨٠	٢٦٣٤٩	١٣٩٤٠	١٢٤٠٩
١٩٨١	١٢١٥٠	٢٠٧٣٠	١٠٥٩٠
١٩٨٢	١٠٠٣٣	٢١٥٣٠	١١٤٩٧
١٩٨٣	٨١٦١	١٢١٧٠	٤٠٠٩
١٩٨٤	٠٣١٧	١١٠٨٠	١٧٦٣
١٩٨٥	١٠٤٠٩	١٠٥٦٠	١٥١
١٩٨٦	٧٤٦٥	١٠١٩٠	٢٧٢٥
١٩٨٧	٩٧٠٥	٧٤١٥	٢٢٩٠
١٩٨٨	٩٦١٣	١٠٢٧٠	٦٦٠
١٩٨٩	١٢١٨٥	١٢٠٠٠	٢٨٤

المصدر: ١) الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥–١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨، الجزء الثاني. الجداول التجميعية. ص ٩٦ وص١٠٣، الصندوق العربي للإنماء، الاقتصادي والاجتماعي. الكويت مايو/ أيار ١٩٨٩. ٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢، ص ٣٢٩، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت ١٩٩٣.

٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٣٢١.

ويستدل من الجدول أعلاه على ما يلي:

– أن النظام العراقي قد خصص القسم الأكبر من إيرادات النفط الخام لصالح تنمية استيراداته السنوية المختلفة. ورغم تلك الزيادة في قيمة استيراداته، واصل ميزانه التجاري تسجيل وفرة متصاعدة من سنة إلى أخرى خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٥ –١٩٨٠ بسبب ضخامة كميات النفط المصدرة سنويا والتعديل الذي حصل على أسعار النفط حينذاك حيث سجلت أسعاره ارتفاعاً كبيراً لصالح البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، والذي تحدثنا عنه في الجزء السابع من هذا الكتاب.

– وأن أول عجز ظهر في ميزانه التجاري قد اقترن بالحرب العراقية–الإيرانية. وفي السنة الثانية من بدء الحرب.

– ويعتبر عام ١٩٨١ بداية لمديونية العراق الخارجية أيضاً، سواء تلك التي كان يدفع عنها فوائد عالية ومتراكمة سنة بعد أخرى، أم تلك الديون التي منحت له من الدول العربية والتي كانت لها مصلحة مباشرة بالحرب ضد إيران والتي ساهم بعضها بتزويده بالأموال لمواصلة وتطوير أبحاثه النووية. واعتبر النظام العراقي، وهو على حق في هذا، أن هذه الديون غير قابلة للتسديد وتعتبر ميتة.

– ومنذ عام ١٩٨٦ بدأ الميزان التجاري العراقي يسجل مرة أخرى وفرة ولكنها لم تكن كافية بأي حال لتغطية حاجات العراق لمواصلة الحرب أو فيما بعد لإعادة تعمير ما خربته تلك الحرب، والتي كانت بداية التحرش بالكويت وضمن أسباب غزوها وفرض الاحتلال عليها واعتبارها المحافظة العراقية رقم ١٩!

– وبسبب تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي من جهة، وتراجع موارد استخراج وتصدير النفط الخام من جهة أخرى بسبب تراجع أسعاره في السوق الدولية، وزيادة اعتماد العراق على استيراد كميات متزايدة من السلع الغذائية من سنة إلى أخرى لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي والجبهة العسكرية من جهة ثالثة، تفاقمت ديون العراق الخارجية باطراد سنة بعد أخرى وشكلت واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية التي واجهها العراق في أعقاب الحرب العراقية – الإيرانية والتي أربكت النظام الدكتاتوري ودفعته إلى ممارسة سياسات جنونية لا تختلف عن جنون حرب الخليج الأولى.

ثانياً: تعطل الإنتاج في الاقتصاد العراقي

لقد تسببت الحرب العراقية – الإيرانية والذهنية العسكرية للحكام إلى معاناة المجتمع العراقي من عدد من العواقب الوخيمة. ففي الوقت الذي أُجبرت الدولة تجنيد مئات الألوف من الناس القادرين على العمل من الرجال وزجهم في أتون الحرب الطاحنة، سحبت أغلبهم، وخاصة الجنود، من مواقع الإنتاج الصناعي والزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومنها الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وبالتالي عطلت القدرة على مواصلة الإنتاج أو تقديم الخدمات. كما أن المعارك العسكرية قد أدت إلى تدمير الكثير من المعامل وأخرجت الكثير من المساحات الزراعية من دائرة الإنتاج، إضافة إلى إغفال المساحات الزراعية التي قام الطرف العراقي بزرع الألغام فيها لمنع الموطنين من الوصول إليها، وكذلك ضد ولوج القوات الإيرانية للأراضي العراقية[٥٧]. ثم كان من المتعذر على الدولة استيراد السلع نصف المصنعة أو المواد الأولية لإنتاج ما تبقى من مصانع تعمل في العراق وهي قليلة جداً، بسبب كثافة وحجم الاستيراد للسلع المصنعة لأغراض جبهات القتال أو الاستهلاك المحلي. وأدى هذا الوضع إلى تدهور حجم الإنتاج الإجمالي وإلى تراجع الخدمات وتدمير الكثير من

---

٥٧ ورغم قيام النظام بزرع تلك المناطق الحدودية بالألغام فقد أستطاع الخميني تجنيد عشرات اللوف من الصبية وزجهم في جبهات القتال ليخترقوا الأراضي المزروعة بالألغام العراقية. وقد مات لهذا السبب الألاف من الصبية الأبرياء الذين صور لهم الخميني وغيره أنهم سيدخلون الجنة بعد اتسشهادهم مباشرة، وكانوا تواقين للوصول إلى الجنة الموعودة! ك. حبيب

مشروعات البنية التحتية. مما أدى إلى تراجع مشاركة هذه القطاعات في تكوين حجم الإنتاج الإجمالي وصافي الدخل القومي بالمقارنة مع عقد السبعينات. فلو ألقينا نظرة فاحصة على بنية الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لتبين لنا واقع التباين الناشئ عن التضخم الشديد في السعار لأسباب ترتبط بالحرب وشحة عرض السلع ودور العاملين في القطاع التجاري في احتكار السلع والتلاعب بالأسعار وفق مصالحهم، وهم في الغالب الأعم عناصر من داخل الأوساط الحاكمة.

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة ١٩٨٠–١٩٨٩

(مليون دينار عراقي)

السنة	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء والغاز	التشييد	إجمالي القطاعات السلعية	إجمالي القطاعات التوزيعية	إجمالي القطاعات الخدمية	إجمالي الناتج المحلي بسعر الكلفة
١٩٨٠	٧٤١,٩	٩٦٤٧,٥	٧٠٩,٠	٤٩,٥	١١٣٥,٦	١٢٢٨٣,٥	١٩٨٢,٥	١٣٨١,٥	١٥٦٤٧,١
١٩٨١	٩٥٥,٥	٣٣٩٥,٠	٧١٧,١	٩٢,٤	١٧٢١,٦	٦٧٨١,٦	٢٥٨٦,٧	١٨٤٧,٥	١١٢١٥,٨
١٩٨٢	١٣٠٩,٦	٢٩٤٥,٠	٩٤٩,٨	١٠٦,٠	٢١٠٢,٣	٧٤١٢,٧	٢٩٢٠,١	٢٤٣٩,٢	١٢٧٧٢,٠
١٩٨٣	١٤١٣,٦	٢٨٦٣,٨	٩٨٨,٦	١٢٤,٣	١٨٣٩,١	٧٢٢٩,٤	٣٤٠٩,٢	٢٢٥٦,٦	١٢٨٩٥,٢

١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١٩٤١,٩	٢١٦٠,٣	٢١٧٣,٧	٢٥١٨,٧	٢٨٣٤,٣	٣٣٤٦,١
٣٥٦٥,٥	٣٤٨٤,٥	٢١٨١,٢	٣٥٩٤,٨	٣٦٣٩,٠	٣٨٩٤,٨
١٢٥٥,٤	١٤٢٥,١	١٧٥٥,٨	٢٠٧١,١	٢٦٤١,٠	٣٨٩٤,٢
١٦٣,٣	٢٠٠,٣	٢١٩,٩	٢٩٨,٥	٣٢٥,٧	٣٦٩,٠
١٤١٦,٨	١٣٤٣,٩	١٣٧٤,١	١٤٣٠,٨	١٥٢٧,٩	١٤١٧,٨
٨٣٤٢,٩	٨٦١٤,١	٧٧٠٤,١	٩٩١٣,٩	١٠٩٦٧,٧	١١٦٢١,٩
٤١٩٧,٧	٤٠٠٣,٦	٤٠٥٥,٩	٤٥٩٨,٦	٥١٢٣,٥	٥٥١١,٧
٢٦٠٠,٤	٢٨٤٠,٧	٣٦٥٨,٤	٤٠٧٠,٨	٤٤٦٤,٢	٤٦٨٦,٩
١٥١٤١,٠	١٥٤٥٨,٤	١٥٤١٩,٠	١٨٥٨٣,٣	٢٠٥٥٥,٦	٢١٨٢٠,٥

المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل. لندن. مؤسسة رافد. ط ٢. ٢٠٠٣. ص ٢٠١. عن: الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. بغداد.

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ للفترة ١٩٨٠– ١٩٨٩ (مليون دينار عراقي)

السنة	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء والغاز	التشييد	إجمالي القطاعات السلعية	إجمالي القطاعات التوزيعية	إجمالي القطاعات الخدمية	إجمالي الناتج المحلي بسعر الكلفة
١٩٨٠	٧٤١,٩	٩٦٤٧,٥	٧٠٩,٠	٤٩,٥	١١٣٥,٦	١٢٢٨٣,٥	١٩٨٢,٥	١٣٨١,٥	١٥٦٤٧,١
١٩٨١	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	١٠٣٨٥,٠
١٩٨٢	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	١١١٠٦,١
١٩٨٣	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	١١٣٧٢,٢
١٩٨٤	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	١١٠٣١,٠
١٩٨٥	١٠٠٢,٠	٤٤٣٣,٠	٧٦٠,٠	١٠٦,٠	٩٤٤,٠	٧٢٤٥,٠	١٨٢٠,٠	١٨٥٥,٠	١٠٩٢١,٠
١٩٨٦	٩٣٧,٠	٥٥٢١,١	٧٢٢,٧	١١٣,٧	٨٤٦,٦	٨١٤١,١	٢١٤٥,٦	١٩٣٦,٦	١٢٢٢٣,٣

١٩٨٧	٨٦٠,٩	٨٨٧٨,٠	٩٤٢,٥	١١٦,٧	٨١٣,٤	١١٦١١,٥	٢١٦١,٠	١٩٠٩,٥	١٥٦٨٢,٠
١٩٨٨	٩٠٨,٢	٩٠٦٨,٥	٩٦٢,١	١٣٧,٣	٨٠١,٦	١١٨٧٧,٧	٢١٣٤,٨	١٨٧٧,٤	١٥٨٨٩,٩
١٩٨٩	٩٨١,٥	٧٧٥٩,٥	٨٦١,١	١٥١,٤	٦٨٦,٣	١٠٤٣٩,٨	٢٠٠٨,٦	١٧٣٩,٨	١٤١٧٨,٢

المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل. لندن. مؤسسة رافد. ط ٢. ٢٠٠٣. ص ٢٠١. عن: الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. بغداد.

إن هذين الجدولين يؤكدان للقارئ عدداً من الحقائق المهمة التي نشير إليها فيما يلي:

١. إن معدلات النمو السنوية خلال فترة الحرب قد شهدت حالة سلبية عموماً وكانت أكثرها بروزاً السنوات الخمس الأولى من الحرب ثم استقر فيما بعد ولكنه حافظ على سلبيته بالقياس إلى العام ١٩٧٩ والعام ١٩٨٠، رغم أن الحرب قد بدأت في الثاني والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.

٢. أن الفترة موضوع البحث قد شهدت حالة تضخم عالية ومتسارعة جداً بسبب الحرب وشحة السلع المتوفرة وارتفاع تكاليف الاستيراد بسبب ارتفاع تكاليف التأمين على السلع والضربات الجوية ضد البواخر وناقلات السلع في عرض البحر وفي مياه الخليج. ومقارنة سريعة بين الأسعار الجارية والأسعار الثابتة يصبح في مقدور المتتبع ملاحظة حقيقة التضخم في الأسعار وتأثيرها البارز على مضاعفة حجم الإنتاج الإجمالي، في حين عند قياسه بالجانب العيني للسلع المنتجة سنلاحظ تراجعها في كل الأنشطة والقطاعات بما في ذلك وقبل كل ذلك في قطاع النفط الخام.

٣. تراجع شديد في كميات السلع المنتجة في القطاعين الصناعي والزراعي لا يمكن ملاحظتهما في الجانب النقدي، بسبب التضخم في الأسعار، ولكنهما يظهران في الجانب

الكمي أو العيني، سواء أكان ذلك بالنسبة للسلع الزراعية وحجم الإنتاج ومعدل الغلة السنوية، أم بالنسبة للإنتاج الصناعي، وكذلك الإنتاج الحرفي الصغير.

وقد كان لهذا الواقع تأثيره السلبي الحاد على مستوى معيشة الأفراد والعائلات، ففي الوقت حافظت الأجور والرواتب على حالها، ترجعت القوة الشرائية للدينار العراقي بسبب أرتفاع أسعار السلع والخدمات التضخمي وطحن الناس فعلياً، مما كان يجبرهم على بيع اثاث بيوتهم لمواصلة إشباع نسبي لحاجاتهم.

سنحاول فيما يلي أن نتتبع تطور أبرز القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، الزراعة والصناعة والإنتاج الحرفي لتبيان مدى تأثير الحرب العراقية – الإيرانية عليها، وبالتالي على السوق الداخلي وتلبية حاجات السكان للسلع الصناعية والزراعية.

ثالثاً: القطاع الصناعي التحويلي

رغم أن السياسة التصنيعية البعثية لم تستند إلى مبررات وأسس اقتصادية واجتماعية عقلانية تساهم في تأمين القاعدة المادية لتطور صناعي يمتلك الدينامية الداخلية الضرورية والقدرة على تحفيز النمو والتطور المعجل في بقية القطاعات الاقتصادية، ورغم أنها تميزت بالعفوية والفوضوية والبذخية المترفة غير المعهودة في اقتصاديات بلدان متخلفة اقتصاديا واجتماعيا يفترض فيها أن تقتصد لتأمين المزيد من الموارد المالية لاستثمارات أكثر فائدة، فأن النصف الثاني من العقد الثامن، حيث كانت الموارد النفط تتساقط كزخات المطر، شهد العراق التوقيع والبدء بتنفيذ عدد كبير من المشاريع الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بمبالغ طائلة قدرت بعشرات المليارات من الدولارات الأمريكية، إضافة إلى التوسع في إقامة مصافي النفط أو توسيع وتحديث القائم منها. ورغم الحرب العراقية–الإيرانية وتدمير أو توقف العمل في الكثير من تلك المشاريع، فأن سنوات النصف الأول من العقد التاسع شهدت استمرارا في تنفيذ جملة من تلك المشاريع المهمة. وفي ضوء ذلك أزداد عدد العاملين في المنشآت الصناعية التحويلية ومصافي النفط والمنتجات النفطية والصناعات الصغيرة والحرفية. وشهدت قيمة الإنتاج الإجمالي في هذا القطاع زيادة ملموسة

ونموا في نسبة مشاركته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تحسن في نوعية الإنتاج. علما بأن كفاءة الإنتاج واستثمار الطاقات الإنتاجية المتاحة، التي عرفت تحسنا نسبياً، فأنها كانت بعيدة عن الممكن والمطلوب مسافة طويلة. وقد أمكن نشر مجموعة من المنشآت الصناعية في العديد من المدن العراقية وبخاصة في كل من بغداد والبصرة والموصل، إلى جانب العديد من المدن الأخرى التي كانت محرومة قبل ذاك من مثل هذه المنشآت. ولعب قطاع الدولة دورا أساسيا في عملية التنمية الصناعية بسبب موارد النفط المالية، في حين جاءت مشاركة القطاع الخاص والقطاع المختلط بالدرجة الثانية والثالثة.

ومن الجدير بالإشارة إلى ان الزيادة في عدد العاملين في الصناعات التحويلية جاء على حساب القطاع الزراعي حيث كانت الهجرة الريفية إلى المدن في تلك السنوات واسعة جدا، رغم انها لم تستطع ان تستوعب الكثير. وقد أثر المنحدر الريفي للعاملين الجدد الذين لم يحصلوا على أي تأهيل صناعي ضروري بشكل ملموس على إنتاجية العمل وعلى عمليات الصيانة والإدامة في تلك المنشآت وعلى وقوع حوادث وإصابات كثيرة أثناء العمل وعلى زيادة العطلات في المكائن وتوقفها عن الإنتاج. ويمكن لإرقام قيمة الإنتاج الصناعي التحويلي في هذه الفترة توضيح هذا التطور والتوسع في الإنتاج الصناعي.

تطور مشاركة قطاع الصناعة التحويلية في قيمة الإنتاج المحلي

للفترة ١٩٨٠–١٩٨٨ (بملايين الدنانير العراقية)

السنة	الصناعة التحويلية بالأسعار الجارية	نسبتها إلى أ.ن.م.*	الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة	نسبتها إلى أ.ن.م. *
١٩٨٠	٧٠٩,٠	٤,٥	٧٠٩,٠	٤,٥
١٩٨١	٧١٧,١	٦,٤	غ٠م٠	غ٠م٠
١٩٨٢	٩٤٩,٨	٧,٤	غ٠م٠	غ٠م٠
١٩٨٣	٩٨٨,٦	٧،٧	غ٠م٠	غ٠م٠
١٩٨٤	١٢٥٥,٤	٨,٣	غ٠م٠	غ٠م٠
١٩٨٥	١٤٢٥,١	٩,٢	٧٦٠,٠	٦,٩
١٩٨٦	١٧٥٥,٨	١١,٤	٧٢٢,٧	٥,٩
١٩٨٧	٢٠٧١,١	١١,١	٩٤٢,٥	٦,٠
١٩٨٨	٢٦٤١,٠	١٢,٨	٩٦٢,١	٦,١
١٩٨٩	٢٦٩٤,٢	١٢,٣	٨٦١,١	٧,٣

المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر. مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ١٩٩٥. ص ٢٩٠/٢٩١.

قارن: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥–١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. الجزء الأول. الجداول القطرية. الكويت مايو ١٩٨٩. ص٤١.

* الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة.

ويلاحظ بوضوح ثلاث مؤشرات مهمة هي:

- الارتفاع الملموس في نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي، رغم التقلبات التي طرأت على تلك المشاركة.
- كانت للحرب العراقية–الإيرانية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على تلك التقلبات، سواء في إجمالي الناتج المحلي، وبخاصة في صناعة النفط الاستخراجية، أم في الصناعات التحويلية "

- التضخم الكبير الذي شهدته أسعار تلك الفترة والتي انعكست في تلك القفزات غير الاعتيادية في قيمة ونسبة مشاركة الناتج المحلي الإجمالي بسبب اعتمادها على الأسعار الجارية. وتشير نسبة المشاركة وفق الأسعار الثابتة عن تطور معقول بهذا الصدد.

إلا أن حرب الخليج الثانية بشكل خاص، وقبلها الحرب العراقية–الإيرانية، قد عطلت إلى حدود بعيدة القدرة الإنتاجية في الصناعة التحويلية. فمؤشرات السوق العراقية تؤكد، رغم شحة المعلومات والحجر الحكومي المفروض على الإحصائيات، إلا أن المؤسسات الصناعية العراقية التي لم تدمرها الحرب أو التي أعيد تشغيلها، وهي قليلة عموما، لا تنتج بالمتوسط حاليا سوى ربع طاقتها الإنتاجية الفعلية (عدا الصناعات العسكرية التي عادت إلى إنتاج يقدر بحدود ٥٠٪ من طاقتها الفعلية)[٥٨]. وهي ناشئة عن النقص الشديد في المواد الأولية والسلع نصف المصنعة التي تستخدمها الصناعة العراقية وعدم توفر قطع الغيار، وعن نقص في الموارد المالية (العملات الصعبة) الضرورية لاستيرادها، وعن نقص في وسائط النقل والطاقة الكهربائية الضرورية لتشغيل المصانع، إضافة إلى هجرة الكثير من المهارات والكفاءات الفنية والعلمية إلى خارج العراق هربا من بشاعة النظام واستبداده وبؤس الحياة المعيشية الراهنة.

رابعاً: الإنتاج الحرفي

لقد شهد اقتصاد الإنتاج الحرفي في العراق في فترة السبعينات، وبخاصة بعد عملية تأميم النفط الخام انتعاشا كبيرا لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق الحديث بسبب الطلب الذي تزايد على إنتاج وخدمات هذا القطاع التقليدي في الصناعة العراقية والذي ارتبط بتزايد موارد النفط الخام وتوجيه نسبة كبيرة من موارد النفط المالية سنويا لأغراض إقامة

---

٥٨ لقد عمل النظام على الأسراع باعادة تشغيل المصانع العسكرية الخاصة بالسلاح والعتاد التي توجهت لها ضربات شديدة في فترة حرب الخليج الثانية مثل مجمعات صدام وحطين والقعقاع وغيرها للصناعات الحربية، في حين ترك المنشآت الأخرى الخاصة بالصناعات المدنية متوقفة عمليا، والكثير منها ما زال خارج دائرة الإنتاج.

المشاريع الاقتصادية الكبيرة في أنحاء مختلفة من العراق، بما فيها مشاريع الصناعات العسكرية، إضافة إلى تنامي حركة بناء عمارات خاصة للوزارات والمؤسسات والمنشآت الحكومية ودور السكن الخاصة ومشاريع عمرانية أخرى. وتضاعف خلال سنوات قليلة عدد المشاريع الحرفية وعدد العاملين في هذا القطاع أكثر من مرة، كما جرت عملية تحديث كبيرة وعفوية في وسائل وأساليب إنتاجه، وتطور مستوى العاملين فيه نوعيا ومهنيا، وتحسنت ظروف العمل، إضافة إلى تحقيق هذه الفئة الاجتماعية الدءوبة أرباحا عالية خلال فترة وجيزة. وكانت أرباحها لا تشكل سوى جزء يسير جدا من الأرباح الخيالية التي كانت قد حققتها فئات البرجوازية المقاولة والعقارية والبرجوازية التجارية الكبيرة وبعض شرائح من البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الصناعية المتوسطة، وبشكل خاص خلال سني العقد الثامن والفترة الأولى من العقد التاسع. ويمكن العودة إلى تقارير وزارة التخطيط وإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء خلال تلك الفترة (١٩٧٠-١٩٧٨) التي تشير بوضوح إلى الدفعة القوية التي حظيت بها الصناعات الصغيرة والحرفية في العراق خلال سنوات العقد الثامن والدور الذي لعبته في تأمين نسبة لا بأس بها من حاجات البناء الاقتصادي في العراق وتغطية نسبة مناسبة من حاجات الاستهلاك المحلي، إضافة إلى تحقيق أجور جيدة للعاملين في هذه الصناعات وأرباح عالية لأصحاب المشاريع. إلا إن هذه الفترة التي أطلق عليها بالفترة الذهبية لم تستمر طويلا، إذ انتهت بالنسبة للبرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة مع بداية النصف الثاني من العقد التاسع واستمرار الحرب العراقية - الإيرانية ثماني سنوات عجاف. فهذه الحرب وحرب الخليج الثانية أتتا على عدد كبير من العاملين في منشآت الإنتاج الحرفي الصغير والمشاريع الصناعية والخدمية الصغيرة، أو ابعدوا عن الإنتاج والنشاط الاقتصادي بسبب إصابات الحرب حيث جند أفرادها وزجوا في أتون المعارك العسكرية أو بسبب هروبهم من الخدمة العسكرية والهجرة إلى خارج العراق.

وخلال السنوات التي أعقبت حرب الخليج الثانية تراجع بشكل كبير الطلب على منتجات وخدمات هذا القطاع الاقتصادي الحيوي الذي كان يساهم بنسبة مهمة من حجم الإنتاج الوطني غير النفطي بسبب تراجع التوظيفات الاستثمارية الحكومية في المشاريع

التنموية وتقلص شديد في إمكانيات الاستيراد وتقلص شديد في نشاط القطاع الاقتصادي الخاص وغياب النشاط الاقتصادي للشركات الأجنبية في العراق. فالتراجع الكبير في الطلب على منتجاته ونشاطه من جانب قطاعات الإنشاءات والتشييد والنقل والقطاع الصناعي والزراعي وقطاع النفط الخام والمصافي بسبب ندرة التوظيفات الجديدة في تلك القطاعات أدى كل ذلك وغيره إلى تفاقم ظاهرة لجوء أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والحرفيين إلى سد أبواب ورشاتهم ومحلات عملهم وتصفية نشاطاتهم والانتقال إلى صفوف جيش العاطلين عن العمل أو التفتيش عن مجالات عمل أخرى. وتواجه الغالبية العظمى من العاملين في هذا القطاع مصاعب جمة من أجل استمرار مشاريعهم الصغيرة بالإنتاج، ناهيك عن تطويرها أو زيادة حجم الإنتاج السنوي فيها أو تحسين نوعية ذلك الإنتاج. والسبب في ذلك يعود بدوره إلى صعوبات توفير الموارد المالية لاستيراد المواد الأولية والمعدات والمكائن والأدوات الاحتياطية اللازمة، رغم أن الإنتاج في هذا القطاع كان وسيبقى يعتمد بنسبة غير قليلة على المواد الأولية المحلية[٥٩]. وتشير المعلومات الواردة من شهود عيان في بغداد مثلا إلى ان الزائر لشارع الشيخ عمر والمناطق الأخرى التي كانت مزدحمة بمثل هذه الورش الحرفية، والتي كانت مليئة بالناس والحركة الصناعية، سيجد ظاهرة غريبة لم

---

٥٩ تشير المعلومات التي نشرها الجانب العراقي حول اسلوب عمل لجنة مراقبة استيرادات العراق في ضوء قرار "النفط مقابل الغذاء" إلى ان هذه اللجنة، التي يلعب الأمريكيون والبريطانيون دورا اساسيا وحاسما فيها، تقوم بأستثناء عدد كبير من المواد التي يطلبها العراق والتي تنفع في تنشيط انتاجه الصناعي أو اشباع حاجة استهلاكية محلية بحجة انها تخدم تعزيز البنية التحتية للأقتصاد العراقي، وانها يمكن عند ذاك استخدامها في تعزيز القدرات العسكرية للعراق. ومثل هذا التوجه يؤثر سلبا على الصناعات الصغيرة والحرفية أيضاً، ولا بد من تحرير عمل هذه اللجنة من هيمنة ورقابة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ووضعها بأيدي بلدان حيادية تسهم في تأمين الكثير من المواد الضرورية للعراق دون ان تخل بقرار منع احتمال عودة العراق لأنتاج اسلحة الأبادة الجماعية والتدمير الشامل. كما يلاحظ ان عمل اللجنة يتسم بالبطء المتعمد وفق ما ظهرت لمجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٧ حين كان المجلس يدرس قرار تجديد فترة تنفيذ قرار "النفط مقابل الغذاء" لستة اشهر اخرى.

يعرفها العراق خلال الأربعين سنة الأخيرة، وهي أن عدداً كبيرا من هؤلاء المنتجين يجلسون منذ الساعة التاسعة صباحا في دكاكينهم وورشات عملهم ينتظرون الزبائن دون طائل، ثم يتجمعون ليلعب بعضهم الدومينو أو النرد ويتفرج الآخرون على مجرى اللعبة. وفي المساء يعود أصحاب الورش والعمال إلى بيوتهم مبكرين وأيديهم فارغة من أي دخل مالي، أو يحققون دخلاً واطئاً لا يسد الرمق. إن هذه الفئة الاجتماعية التي كانت تلعب دورا مهما في الاقتصاد العراقي وتساهم بحيوية في إنتاج الدخل القومي والثروة الاجتماعية والتي كانت تشكل جزء مهما من الفئة المتوسطة في المجتمع تتراجع اليوم اقتصاديا ويتحول الكثير من أفرادها ليشكل جزء مهما من الفئات الفقيرة في المجتمع. إلا أن أهمية هذه الفئة ومشروعاتها الاقتصادية الصغيرة ستبقى قائمة وضرورية لتطور الاقتصادي العراقي حاليا وفي المستقبل.

خامساً: القطاع الزراعي

تعاني الزراعة العراقية من أوضاع ونتائج مماثلة لبقية القطاعات الاقتصادية. فالإنتاج الزراعي يواجه تدهورا مستمرا لأسباب تعود بالأساس إلى اتجاهات ومضمون السياسة الزراعية الخاطئة التي مارستها وما تزال تمارسها الدولة في العراق. فهذه السياسة التي لم تحقق التوازن النسبي في التنمية الاقتصادية، رغم المبالغ الطائلة التي صرفت على القطاع الزراعي وبخاصة في مجال استصلاح الأراضي وإقامة شبكات الري والبزل خلال سنوات العقد الثامن، ألحقت وما تزال تلحق أضرارا فادحة بالاقتصاد الوطني وبمصالح الفلاحين. وقادت إلى حدوث هجرة واسعة في صفوف الفلاحين الشباب الذين توجهوا صوب المدينة محاولين العثور على عمل هناك أو الالتحاق بالخدمة العسكرية أو العمل في صفوف الشرطة وشرطة السجون وأجهزة الأمن والاستخبارات العراقية والحرس الجمهوري أو القوات الخاصة بصدام حسين. وكانت حربا الخليج الأولى والثانية سببا أساسيا في إبعاد أو تعطيل عشرات ألوف الفلاحين عن الزراعة، كما عطلت قدرات عشرات ألوف أخرى منهم عن المشاركة في الإنتاج الزراعي. وتتجلى إشكالية الزراعة حاليا في تردي شبكات الري والبزل والعجز عن إصلاحها والنقص الكبير في توفير البذور المحسنة والأسمدة ومواد المكافحة والعلف

الحيواني والتجهيزات الزراعية الأخرى، وبخاصة المكائن والمعدات الزراعية ومعدات الري والبزل وسيارات النقل، التي كانت تستورد من الخارج أو تستورد أجزاء بعض منها ويستكمل إنتاجها في الداخل. وأخيرا فهي تشير أيضاً إلى الإهمال الشديد الذي تعرضت له الزراعة بسبب نقص الموارد المالية والمعدات الضرورية لعمليات البزل وتخليص الأراضي الزراعية من الملوحة وتدني خصوبتها، ثم المصاعب التي تواجه الزراعة في كُردستان العراق بسبب الأوضاع الاستثنائية السائدة واقتتال الفصائل المسلحة التابعة للحزبين القوميين الكُرديين. ومما زاد في الطين بلة تلك الاجتياحات العسكرية التركية المتكررة للأراضي العراقية بحجة مطاردة الفصائل المسلحة لحزب العمال الكُردي في تركيا الموجودة على الأراضي العراقية. وتتم هذا الاجتياحات بعلم وموافقة وتعاون الحزب الديمقراطي الكُردستاني الموحد. وفي ظل هذه الأوضاع الاستثنائية المستمرة منذ سنوات حرم العراق كله من الاستفادة من منتجات هذه المنطقة الغنية، وبخاصة بالنسبة للخضراوات والفواكه، كما حرم أبناء هذه المنطقة من التموين الضروري للعيش اليومي. ويتسبب تدخل القوات المسلحة التركية بهجرة فلاحية واسعة من تلك الأراضي الصالحة للزراعة، إضافة إلى تهديم مئات القرى الفلاحية وتخريب المحاصيل الزراعية. وتلعب عوامل أخرى مثل تخلف طرق المواصلات والنقل ومخازن لحفظ السلع الزراعية ومشكلات الطاقة الكهربائية أو غياب الأمن والاستقرار دورها بتردي إمكانيات وعمليات التسويق الزراعي. ومع أن هذه العوامل كانت قائمة حتى قبل نشوب الحربين الخليجيتين والمعارك الدامية في كُردستان فأنها قد تردت أكثر فأكثر نتيجة التدمير الواسع النطاق الذي لحق بمشاريع الهياكل الارتكازية الضرورية جدا للزراعة والاقتصاد الزراعي في سنوات ما بعد حرب الخليج الثانية.

في عام ١٩٧٠ كانت سلطة البعث قد أصدرت القانون رقم ١١٧ للإصلاح الزراعي الذي تم بموجبه تعديل القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩، كما أجرت تعديلات مهمة على التعديلات التي صدرت في فترة حكم عبد السلام عارف وأخيه عبد الرحمن عارف. ومن الناحية النظرية يعتبر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ تطويرا إيجابيا للقانون الذي صدر عن قيادة ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، ومحاولة لمعالجة الأوضاع التي كانت تسير نحو

الأسوأ بالنسبة للزراعة وحياة الفلاحين وتموين الأسواق المحلية بالمنتجات الزراعية. وكان القانون الجديد قد صدر تحت ضغط وتأثير عوامل كثيرة بما فيها وضع الزراعة والريف والمطالبة الفلاحية الملحة والمنافسة مع الحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى الوطنية الأخرى وإلحاحها في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين أوضاع الريف وحياة الفلاحين وتأمين التطور المعجل للاقتصاد الوطني، إضافة إلى رغبة البعث الحاكم في كسب تأييد الفلاحين له في بداية وصوله إلى السلطة حيث كان حزب البعث حينذاك (جناح ميشيل عفلق في العراق) ما يزال ضعيفا ويفتقد إلى تأييد الجماهير الواسعة. وإذا كانت السنوات الأولى من السبعينات قد شهدت ممارسة جملة من السياسات المنشطة للقطاع الزراعي، سواء في مجال القروض والمكننة الزراعية واستصلاح الأراضي الزراعية والإرشاد الزراعي وتوفير المخصبات والبذور المحسنة الخ..، إلا أن مجمل السياسة الزراعية والتراجع الفعلي عن تنفيذ بنود ومضامين قانون الإصلاح الزراعي والإيغال في الاستبداد ومصادرة حتى المظاهر الشكلية للتعددية الحزبية المؤقتة، ثم الحرب التي أشعلها النظام في عام ١٩٨٠ والأحداث اللاحقة والحرب المستمرة التي شنها النظام سنوات طويلة ضد الشعب الكُردي قد أدت كلها إلى حصول انتكاسة شديدة في اقتصاديات وحياة الريف وفي إجمالي الإنتاج الزراعي ومعدل إنتاج الغلة، وبالتالي إلى تدهور في إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي كما يوضحه الجدول التالي.

مقدار ونسبة مشاركة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الزراعة والصيد بالأسعار الجارية مليون دينار عراقي	نسبتها إلى الإجمالي ٪	الزراعة والصيد بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ .د.ع.	نسبتها إلى الإجمالي ٪
١٩٨٠	٧٤١,٩	٤,٧	٩٠,٧٤١	٤,٧
١٩٨١	٩٥٥,٥	٨,٥	غ٠م٠	غ٠م٠
١٩٨٢	١٣٠٩,٦	١٠,٣	غ٠م٠	غ٠م٠
١٩٨٣	١٤١٣,٦	١١,٠	غ٠م٠	غ٠م٠
١٩٨٤	١٩٤١,٩	١٢,٨	غ٠م٠	غ٠م٠
١٩٨٥	٢١٦٠,٣	١٤,٠	١٠٠٢,٠	٩,٢
١٩٨٦	٢١٧٣,٧	١٤,١	٩٣٧,٠	٧,٧
١٩٨٧	٢٥١٨,٧	١٣,٦	٨٦٠,٩	٥,٥
١٩٨٨	٢٨٣٤,٣	١٣,٨	٩٠٨,٢	٧,٠
١٩٨٩	٣٣٤٦,١	١٥,٣	٩٨١,٥	٦,٩

المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر. مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ١٩٩٥. ص ٢٩٠/٢٩١.

قارن:الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥–١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. الجزء الأول. الجداول القطرية. الكويت مايو ١٩٨٩. ص.٤١. * الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة.

وفي ضوء أرقام هذا الجدول نلاحظ بأن قيمة إجمالي الإنتاج الزراعي بلغت في عام ١٩٨٠ حوالي ٧٤١,٩ مليون دينار عراقي وارتفعت في عام ١٩٨٩ إلى ٩٨١,٥ مليون دينار عراقي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥)، أي بنسبة زيادة قدرها ٣٢,٣ ٪ خلال تسع سنوات،

في حين ارتفع عدد سكان العراق من ١٣٢٣٨ ألف نسمة إلى ١٨٢٢٨٠ ألف نسمة خلال نفس الفترة الزمنية، أي بنسبة زيادة قدرها حوالي ٣٨٪ خلال تلك الفترة، علما بأن هذه السنوات قد عرفت الحرب العراقية – الإيرانية التي تطلبت توجيه القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي إلى جبهات القتال. وإزاء هذا الواقع قامت الحكومة العراقية باستيراد كميات كبيرة جدا من الحبوب واللحوم والمواد الغذائية الأخرى لتغطية الحاجة المحلية التي كانت في زيادة مستمرة نتيجة الحرب ونتيجة ارتفاع الطلب على السلع الغذائية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر موردي الحبوب للعراق أثناء الحرب العراقية–الإيرانية لمساعدة النظام على مواصلة حربه ضد إيران ومن أجل إجهاد البلدين اقتصاديا وعسكريا.

وتشير كل الدلائل إلى أن المشكلة الزراعية في العراق قد ازدادت تعقيدا بفعل التطورات الجديدة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات وتفاقمت سنة بعد أخرى بسبب العودة، بهذا القدر أو ذاك، إلى العلاقات العشائرية في الريف وإلى استعادة الكثير من قدامى العائلات الإقطاعية وكبار ملاكي الأراضي الزراعية لنفوذهم الاقتصادي والاجتماعي في الريف وفي عموم المجتمع، إضافة إلى بقية المشكلات التي أشير إليها سابقا. ونتيجة لذلك ازدادت الحاجة إلى الاستيراد في وقت لا تتوفر فيه الموارد المالية للاستيراد مما دفع الدولة إلى استيراد كميات معينة من السلع الزراعية وغيرها على أساس الدفع اللاحق للديون نفطا وبأسعار تفضيلية مخفضة جدا.

وتشير أخر المعلومات عن الوضع الزراعي في العراق إلى ان الدولة تفرض على الفلاحين عبر قوانين ملزمة بزراعة الحبوب في مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بهدف توفيرها للسكان. إذ ان التوجه نحو التوسع في زراعة الأراضي بالحبوب، رغم أهميتها باعتبارها المادة الغذائية الأساسية للغالبية العظمى من السكان، زيادة إنتاج الحبوب، قد ادى إلى تفاقم إشكاليات أخرى في القطاع الزراعي، نشير إلى بعضها فيما يلي:

١ – تقلص كبير في إنتاج السلع الزراعية الأخرى بما فيها الخضر "

٢ – تراجع شديد في خصوبة التربة نتيجة إنهاكها المستمر والتخلي عن استخدام الدورة الزراعية (أو) وبسبب نقص المخصبات.

٣ – بروز فئة من كبار ملاكي الأراضي الزراعية أو المستحوذين عليها بطرق مختلفة تحقق لهم أرباحا عالية على حساب المجتمع. ويبدو ان جمهرة صغيرة من أغنياء الفلاحين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية المرتبطين مباشرة بالعائلات الحاكمة تستفيد من ذلك ولكن هذه الفائدة لا تعم الفلاحين في العراق.

٤– ارتفاع شديد ومتواصل في أسعار الفواكه والخضر ومجمل السلع الزراعية.

سادساً: إجمالي خسائر العراق المالية

تشير الدراسات الاقتصادية الواقعية حول خسائر العراق الاقتصادية من جرّاء الحرب العراقية –الإيرانية، وكما تبين لنا في الصفحات السابقة، إلى أنها بلغت، كما اشار إلى ذلك السيد كاميران مفيد في دراسته حول خسائر الحرب ٤٤٧,٩ مليار دولار أمريكيو احتسبت على النحو التالي:

خسائر إجمالي الناتج المحلي	٩١,٤ مليار دولار أمريكي
خسائر الإيرادات البترولية	١٩٧,٧ مليار دولار أمريكي
خسائر الاحتياطي المالي	٣٥,٠ مليار دولار أمريكي
خسائر ناجمة عن الفوائد المتوقعة على ديون العراق	٤٣,٨ مليار دولار أمريكي
خسائر الاحتياطي المحتمل من العملة الأجنبية	٨٠,٠ مليار دولار أمريكي
الإجمالي [٦٠]	٤٤٧,٩ مليار دولار أمريكي

ويفترض أن نضيف إلى ذلك خسائر أخرى يصعب قياسها، ولكنها كانت كبيرة للغاية وأهمها تدمير المصانع التي كلفت العراق عشرات المليارات في سبيل إقامتها خلال عقد السبعينات أو قبل ذلك بكثير، أو التدمير الذي أصيبت به المستشفيات والمستوصفات

٦٠ يشير الدكتور توفيق المراياتي إلى أن خسائر العراق بلغت ٤٥٢ مليار دولار أمريكي خلال فترة الحرب ١٩٨٠–١٩٨٨. راجع: المراياتي، توفيق. الحرب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي (الجريمة الاقتصادية الثانية)١ –٤ . جريدة المدى البغدادية. العدد ١٩٣. ٤ أيلول ٢٠٠٤. ص ١١.

والمدارس والقطاع الزراعي، وبشكل خاص بساتين النخيل في جنوب العراق، إضافة إلى التخريب البيئي الذي لحق بالعراق.

وفي مقابل هذا قدرت خسائر إيران ب ٦٤٤,٣ مليار دولار أمريكيو أي بزيادة قدرها ١٩٦,٤ مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل زيادة نسبية قدرها ٣٤,٨ ٪ بالمقارنة مع خسائر العراق المالية.

ووفق المعلومات المتوفرة فقد بلغت ديون العراق الخارجية ٨٠ مليار دولار موزعة مناصفة على الدول العربية والدول غير العربية. وكانت أغلب هذه الديون قد نجمت عن استيراد العراق للأسلحة التي استخدمها النظام في الحرب العراقية – الإيرانية وذات طابع سياسي بحت ناشئ عن تأييد الدول العربية للعراق في حربه ضد إيران ورغبتها في أن ينتصر العراق في تلك الحرب بسبب علاقتها المعروفة حينذاك بإيران وبمحاولات إيران تصدير الثورة الإيرانية إلى بلدانها.[٦١] ولا شك في أن هذه الديون قد ترتبت عليها فوائد كثيرة وكانت الفوائد تتراكم من سنة إلى أخرى. كما أن إيران كانت ولا تزال تطالب بتعويضات عن الخسائر التي تحملتها بسبب الحرب التي أشعلها النظام العراقي ضدها. وإذا كان صحيحاً قيام العراق بدفع التعويضات عن البدء بالحرب، إلا أن إيران مسؤولية رسمياً عن استمرار الحرب بعد أن أعلن العراق رغبته في إيقاف القتال أو حين أعلن العراق إيقاف الحرب من طرف واحد، بعد أن رفضت إيران ذلك وواصلت الحرب. سنبحث نقطة الديون والتعويضات في فقرة خاصة وبشكل موسع في فصل آخر من الكتاب التاسع.

---

٦١ زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ٢٠٧–٢٠٨.

الفصل الثالث

الحرب العراقية الإيرانية وتجار السلاح

المبحث الأول

العراق وتجارة السلاح

فتحت الحرب العراقية – الإيرانية المجال الرحب أمام تجار السلاح في العالم لتحقيق المزيد من المبيعات والأرباح على حساب شعوب هذين البلدين والاقتصاد الوطني وعلى حساب مستقبليهما. وكان باعة السلاح هم حكومات وشركات رسمية من جهة وتجار يعملون في السوق السوداء الدولية من جهة ثانية وكانت المجموعتان تبيعان الأسلحة على الدولتين، مع أن البعض منهما كان يبيع لهذه الدولة أو تلك، ولكن لم يتورع عن بيعه في السوق السوداء أو بأساليب ملتوية كما برز في فضيحة إيران – كونترا حيث كانت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريگن تبيع السلاح إلى إيران بصورة سرية وتصرف تلك الأموال لصالح القوى المعارضة للحكومة الشرعية في نيكارگوا.

فمن هي الدول التي كانت تبيع السلاح للطرف العراق وتلك التي كانت تبيعه للطرف الإيراني؟ تشير المعطيات المتوفرة إلى الواقع التالي:

جدول يشير إلى الدول التي كانت تزود العراق وإيران قبل وأثناء الحرب بالأسلحة وبغيرها من الدعم

دول بائعة قبل الحرب		أثناء الحرب		دعم بأشكال أخرى	
إيران	العراق	إيران	العراق	إيران	العراق
الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
الاتحاد السوفييتي	فرنسا	الاتحاد السوفييتي	فرنسا	الاتحاد السوفييتي	الاتحاد السوفييتي
فرنسا	البرازيل	فرنسا	البرازيل	اليابان	بلجيكا
إيطاليا		إيطاليا	ألمانيا الاتحادية	بريطانيا العظمى	فرنسا
بريطانيا العظمى		بريطانيا العظمى	بريطانيا العظمى	إسرائيل	ألمانيا الاتحادية
		ألمانيا الديمقراطية	إيطاليا	اليمن الجنوبية	إيطاليا
		سويسرا	أسبانيا	كوريا الشمالية	البرتغال
		إسرائيل	تشيكوسلوفاكيا	كوريا الجنوبية	أسبانيا
		سوريا	ألمانيا الديمقراطية	تايوان	بريطانيا العظمى
		كوريا الشمالية	هنغاريا	فيتنام	تشيكوسلوفاكيا
		كوريا الجنوبية	بولونيا	الجزائر	ألمانيا الديمقراطية
		الجزائر	يوغسلافيا	ليبيا	بولونيا

		ليبيا	النمسا	الأرجنتين	مصر
		الأرجنتين	سويسرا	الصين الشعبية	الأردن
		البرازيل	مصر		الكويت
		الصين الشعبية	الأردن		العربية السعودية
		بلغاريا	كوريا الشمالية		الإمارات العربية
		البرتغال	البرازيل		باكستان
		جنوب أفريقيا	شيلي		كوريا الشمالية
		باكستان	الصين الشعبية		الفلبين
		يوغسلافيا	بلغاريا		المغرب
		تشيكوسلوفاكيا	البرتغال		إثيوبيا
		بولندا	جنوب أفريقيا		السودان
		أسبانيا	باكستان		البرازيل
		بلجيكا	بلجيكا		الصين الشعبية

قارن:

Rasoul- Fadil. . Irak - Iran Ursachen und Dimensionen eines Konflikts. Wien. Kln. Bhlau Verlag. 1987. S. 164.http://ar.wikipedia.org/wiki.

وعلينا أن نشير بأن أكبر مورد للسلاح إلى العراق كان الاتحاد السوفييتي حيث احتل مركز الصدارة تلته فرنسا والصين. ويمكن للجدول التالي أن يوضح ذلك[٦٢]:

---

٦٢ تم تسليح الجيش العراقي قبل وخلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية بصورة رئيسية من الاتحاد السوفيتي و دول المعسكر الاشتراكي. ويشير الجدول السابق إلى حجم الصادرات السوفييتية أثناء فترة الحرب قدرت قيمتها بما يقرب من عشرين مليار دولار أمريكي، وكذلك من الصين و مصر و ألمانيا، و قامت ألمانيا و فرنسا و (أو) المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ببناء ترسانة العراق من الأسلحة الكيمياوية والجرثومية، كما قامت فرنسا بتزويد العراق بالتقنية النووية. فمن

جدول يوضح

قيمة ونسبة مبيعات الدول من السلاح التقليدي إلى العراق

الدولة	مبلغ المبيعات مليار دولار أمريكي	نسبته ٪
الاتحاد السوفيتي	١٩,٢	٦١,٠
فرنسا	٥,٥	١٧,٤
الصين	١,٧	٥,٤
البرازيل	١,١	٣,٥
مصر	١,١	٣,٥
دول أخرى	٢,٩	٩,٢
المجموع	٣١,٥	١٠٠,٠

قارن:

http://ar.wikipedia.org/wiki

يكشف الجدول الخاص بالدول المصدرة للأسلحة إلى الطرفين المتحاربين عن حقيقة كون هذه الدول وشركات إنتاج وتصدير السلاح لم تكن تعمل في قطاع التجارة فحسب، بل كانت تتعامل مع حرب طاحنة وموت متواصل فتشجع على استمرارها بدلاً من منع وصول السلاح إليها، إذ كان الهدف المباشر لها تحقيق المزيد من الأرباح الممكنة على حساب شعوب الدول المتحاربة وضحايا تلك الحرب القذرة التي فجرها الطاغية صدام حسين وورط الشعب العراقي بكل مكوناته بها. كما أن تلك الدول كانت لا تريد خروج أحد الطرفين منتصراً من تلك الحرب المجنونة. لم يجسد تجار السلاح والموت أي وعي بأهمية الإنسان

المعروف أن فرنسا قامت ببناء مفاعل أوسيراك النووي (مفاعل تموز)، وقد تم تدميره بقصفه من طائرات إسرائيلية في ٧ يونيو ١٩٨١. ومن المعروف أيضاً أن الكويت والسعودية هما الدولتان العربيتان اللتان قامتا بتزويد العراق بالأموال وبمساعدات أخرى عديدة.

ولا بالخير والمحبة والوئام، بل كانت وستبقى الأهمية الأولى والأخيرة لهؤلاء التجار هو الدولار، وليس الإنسان، هو مقدار الربح الذي يفترض أن يتحقق لهم لتتعاظم رؤوس أموالهم وثرواتهم. وكانت تلك الحرب الطويلة الأم فرصة ثمينة لهم لبيع المزيد من السلاح، إذ كلفت الشعبين عشرات المليارات من الدولارات عدا الضحايا البشرية والحضارية. وقد وجدت تلك ألأموال طريقها إلى جيوب تجار السلاح والحروب من الدول والشركات. كما أن السوق السوداء قد انتعش كثيراً وارتفعن أسعار السلع العسكرية بسبب الطلب المتزايد عليها لا من البلدين المتحاربين فحسب، بل ومن بلدان الشرق الأوسط عموماً خشية امتداد الحرب إلى بلدانهم أيضاً. وتدلل على ذلك إحصائيات حول قيم مبيعات الأسلحة التقليدية إلى دول الشرق الأوسط خلال تلك الفترة. ويمكن للجدول التالي أن يشير إلى ذلك بوضوح.

جدول يوضح

أقيام ونسب مبيعات السلاح إلى دول الشرق الأوسط بالمقارنة

مع إجمالي المبيعات لمختلف المناطق للفترة ١٩٨٠-١٩٨٨

المنطقة	مبيعات الأسلحة لـ ٩ سنوات مليون ٪	نسبتها ٪
الشرق الأوسط	٩٣,٦٣٧	٤٥,٦
بقية مناطق دول العالم الثالث	٢٠٥,٢٧٣	١٠٠,٠

قارن: سيبري ١٩٨٩. ص ٢٢٦/٢٢٧.

Vgl.: SIPRI Yearbook 1989. World Armament s and Disarmament. Stockholm International Peace Research Instiute. Oxford University Press. P. 226/267.

ويبدو من الجدول بوضوح أن دول الشرق الأوسط قد استوردت نسبة بلغت ٤٥,٦٪ من إجمالي مبيعات العالم لبقة مناطق دول العالم الثالث. وهذا يعني أن المتوسط السنوي لاستيرادات السلاح بلغت أكثر من ١٠,٤ مليار دولار أمريكي. وقد احتل كل من العراق وإيران مركز الصدارة في استيراد الأسلحة بصورة رسمية إضافة على استيراداتهم العالية من السوق السواء الموازية.

بدأ نظام البعث في العراق في وقت مبكر من وصوله الثاني إلى السلطة في العام ١٩٦٨ في التفكير المباشر والممارسة الفعلية لإجراء إعادة بناء كاملة وشاملة للقوات المسلحة العراقية. وقد اتخذت هذه السياسة العسكرية خمسة مسارات مهمة نشير إليها فيما يلي:

١. تغيير كاملة في بنية القوات المسلحة العراقية، وبشكل خاص قوات الجيش وأجهزة الأمن والمخابرات، إضافة إلى بناء جيش شعبي، وتحويلها إلى قوات مسلحة عقائدية تؤمن بإيديولوجية البعث الفكرية القومية وبسياساته إزاء العراق والدول العربية والمنطقة والعالم وتنفذ ما يطلب منها دون قيد أو شرط.

٢. زيادة عدد القوات المسلحة بكل مكوناتها بما يتناغم مع الأهداف التي وضعها حزب البعث لنفسه، لإضافة غل ى بناء قوة بحرية وطيران عسكري متقدم.

٣. تأمين التدريب المتواصل والتأهيل غير المنقطع للقوات العسكرية وجعلها على استعداد دائم لتنفيذ الأوامر التي تصدر إليها وخوض القتال على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٤. تأمين تجهيز القوات المسلحة العراقية كلها بأحدث الأسلحة التقليدية، إضافة على العمل من أجل امتلاك وإنتاج الأسلحة التقليدية وأسلحة الإبادة الجماعية المحرمة دولياً.

٥. إقامة ترسانة كبيرة من الأسلحة التقليدية الحديثة وأسلحة الدمار الشامل لمواجهة التحولات الجارية في المنطقة، سواء باستيرادها من الخارج أم بتصنيعها محلياً.

وقد وجد حكم البعث أن العالم مهيأ لتزويد العراق بكل ما يحتاجه من الأسلحة والعتاد والتجهيزات العسكرية الأخرى، إضافة إلى استعداد بتدريب القوات العراقية، بما فيها أجهزة الأمن والمخابرات العسكرية.

كانت فلسفة البعث تؤكد ضرورة العمل لبناء قاعدة انطلاق مركزية لتحقيق مشاريع الحزب وقيادته في منطقة الشرق الأوسط. وهي تتلخص بعدد محدود من النقاط التي يراد منها الوصول إلى الغاية المنشودة والتي روج حزب البعث لها في أدبياته الحزبية الداخلية، ومنها مجلة "الثرة العربية"، وهي:

- أن يكون لحزب البعث دولة قومية قوية وغانية قادرة على دعم جهود الحزب صوب تحقيق شعاره المركزي "أم عربية واحدة ذات رسالة خالدة"، و "وحدة، حرية واشتراكية". وهذه الدولة هي العراق.
- أن يكون على رأس هذه الدولة حزب عقائدي مؤمن هو حزب البعث العربي الاشتراكي المؤمن بالقومية العربية وبرسالة الأمة الخالد"
- وأن يكون لهذا الحزب وهذه الدولة القوية والغنية جيشاً عقائدياً قوياً ومسلحاً تسليحاً حديثاً وعالياً يقوده البعث لتحقيق أهداف الأمة المنشودة.
- وأن يكون لهذا الشعب وحزب البعث والدولة القوية والغنية قائد واحد قادر على تعبئة الناس حول البعث ودولته وحكومته وسياسته.
- وأن يطاع هذا القائد وتنفذ أرادته وقراراته دون قيد أو شرط.

هكذا بدأت الأمور وهكذا تطورت، وخاصة بعد أن تسلم صدام حسين قيادة الدولة وأصبح هو القائد الذي ينبغي للجميع أن يطيعه دون قيد أو شرط باعتباره القائد التاريخي والقائد الضرورة. وقد أصبحت هذه الوجهة هي السائدة وخاصة في فترة الحرب العراقية – الإيرانية وما بعدها.

كانت وجهة صدام حسين منذ البدء تأمين المصدر المالي المناسب لتطوير وتنمية القوة العسكرية للعراق. وكان النفط الخام هو القطاع الاقتصادي الرئيسي الذي في مقدوره توفير الأموال اللازمة للتسلح على نطاق واسع، وكان مقتنعاً تماماً بأن الثروة بمقدورها أن توفر له كل شيء بما في ذلك شراء الإنسان والدول وضرب القيم عرض الحائط من أجل المال. كانت هذه عقيدة صدام حسين التي عمل عليها واستند إليها في مجرى نشاطه السياسي منذ أن أصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة ومنذ أن تبوأ مركز الرجل الثاني في البلاد، ولكنه في حقيقة الأمر كان يقوم بمقام الرجل الأول منذ بداية السبعينات. وهذه العقيدة هي التي دفعته أيضاً وبدورها إلى تأميم النفط الخام وزيادة الإنتاج والتصدير وتوجيه نسبة عالية من الأموال صوب التسلح، سواء بشراء أو إقامة صناعة عسكرية متطورة في العراق. وعلينا أن نؤكد بأن صدام حسين قد نجح في استثمار الغرب والشرق

معاً لتأمين ما يريد الحصول عليه من أسلحة تقليدية وتقنيات حديثة، إضافة على توجهه صوب امتلاك الأسلحة لنووية، إذ بدا الغرب والشرق وكأنهما يتنافسان على تزويد العراق بالسلاح والسيطرة على أموال الذهب الأسود التي كانت تصب في خزائن العراق لتعود ثانية إلى منتجي ومصدري السلاح ثانية. فالمعلومات المتوفر تشير إلى النسبة العالية لنفقات العراق على الأغراض العسكرية من الناتج المحلي الإجمالي ومن إجمالي النفقات المركزية للحكومة العراقية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٣– ١٩٨٢:

جدول معدل النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي في العراق للفترة ١٩٧٣–١٩٨٢

(نسبة مئوية)

معدل النفقات بالنسب المئوية				نسب النمو	
التفاصيل	ن ع/ن إ م [١]	ن ع/ن أ م [٢]	ن ج م/ ن إ م [٣]	ن إ م [٤]	ن ع [٥]
العراق	١٦,٨	٣٧,٦	٤٨,٥	١٢,٧	١١,٥

قارن: سپري. مصدر سابق. ص ,١٣٣

١. النفقات العسكرية/ الناتج الإجمالي المحلي، ٢. النفقات العسكرية/ نفقات الحكومة المركزية، ٣. نفقات الحكومة المركزية/الناتج الإجمالي المحلي، ٤. الناتج الإجمالي الملحي، ٥. النفقات العسكرية.

وقد ارتفعت هذه النسبة خلال الفترة اللاحقة بين ١٩٨٢–١٩٩٠ حيث وقع الغزو العدواني من جانب النظام العراقي على الكويت، والذي نوضحه لاحقاً.

تشير دراسات هذا المعهد إلى أن العراق قد صرف مبلغا قدره ٥٠ مليار دولار أمريكي لإغراض إنتاج الأسلحة الكيميائية والجرثومية والأسلحة النووية. فإذا أضيف هذا الرقم إلى الرقم الأول الخاص بإجمالي مصروفات العراق العسكرية فسيرتفع المبلغ إلى ٢٥٠,٦ مليار دولار تقريبا. وشكل هذا المبلغ ما يقرب من ٣٩,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق

خلال الفترة ١٩٧٦–١٩٩٠ حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنوات مجتمعة حوالي ١،٦٤٠ مليار دولار أمريكي وفق الأسعار الجارية.[٦٣]

وهذا يعني أن متوسط الصرف السنوي بلغ ١٦,٩ مليار دولار في السنة من متوسط سنوي للناتج المحلي الإجمالي لذات الفترة مقداره ٤٢,٧ مليار دولار تقريبا بالأسعار الجارية، أو ما يعادل ٣٩,٦٦٪ تقريبا. ويستطيع المرء أن يقدر مدى التطور الذي كان في مقدور العراق تحقيقه لو وجه النظام تلك المبالغ الكبيرة لصالح التنمية الاقتصادية والبشرية، ومدى نمو الثروة الوطنية بدلا من حصول ذلك الدمار الهائل الذي ما يزال يعاني منه العراق بسبب تلك السياسات العدوانية المعادية للشعب ومصالحه الأساسية التي مارستها السلطة في العراق، إضافة إلى الديون الثقيلة التي تراكمت بذمة البلاد والتعويضات التي يراد استقطاعها من موارده السنوية والتي يمكن أن تستنزف جزءاً مهماً من احتياطي النفط العراقي والتي قدرها البعض بحدود ٤٠٪ ولسنوات طويلة.[٦٤] وكانت تلك السياسة عدوانية وتوسعية موجهة ضد الشعوب المجاورة ومصالح شعوب المنطقة بأسرها. وجدير بالإشارة إلى أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وأسبانيا ويوغسلافيا وغيرها من الدول الأوروبية، إضافة إلى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، قد جنت كلها أرباحا قصوى من عقد وتنفيذ صفقات السلاح ومن اتجاهات التنمية الاقتصادية في العراق ومن سياساته العدوانية في المنطقة. ويمكن للجدول التالي أن يعطينا صورة واضحة حول تطور النفقات العسكرية العراقية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٦–١٩٩٠.

---

٦٣ ١) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥ – ١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. – الجداول التجميعية، الكويت – مايو – ١٩٨٩. الجزء الثاني. ص ٧.

٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩١. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩١. ص ١٦٤.

٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩٢. ص ٢٣١.

٦٤ الشبيبي، سنان د. ورقة عمل قدمها إلى ندوة فيينا حول الاقتصاد العراقي التي نظمتها الهيئة الاستشارية العراقية في خريف عام ١٩٩٢، إضافة إلى أوراق عمل أخرى ومداخلات مجموعة من الاقتصاديين العراقيين.

جدول

يشير إلى تطور المبالغ السنوية المصروفة للأغراض العسكرية

في العراق خلال الفترة ١٩٧٦–١٩٩٠

السنة	المصروفات/ مليون دولار أمريكي	١٩٩٦ = ١٠٠
١٩٧٦	٢٥٨٤	١٠٠,٠
١٩٧٧	٢٧٠٠	١٠٤,٥
١٩٧٨	٢٥٥٦	٩٨,٩
١٩٧٩	٣٢٣٥	١٢٥,٢
١٩٨٠	٣٣٥٣	١٢٩,٨
١٩٨١	١٤٠٠٧	٥٤٢,١
١٩٨٢	٢١٩٥٢	٨٤٩,٥
١٩٨٣	٢٨٥٩٦	١١٠٦,٦
١٩٨٤	٣١٥٩٠	١٢٢٢,٥
١٩٨٥	٢٣٥٠٦	٩٠٩,٧
١٩٨٦	١٦٥٣١	٦٣٩,٧
١٩٨٧	١٧٠٧٣	٦٦٠,٧
١٩٨٨	١٢٨٦٨	٤٩٨,٠
١٩٨٩	١٠٧٢٠	٤١٤,٩
١٩٩٠	٩٢٦٨	٣٥٨,٧
الإجمالي *	٢٠٠٥٣٩	–
المتوسط السنوي	١٣٣٦٩	–

المصدر: التقارير السنوية لمعهد ستوكهولم لبحوث السلام للفترة ١٩٨١-١٩٩١. *) يضاف إلى هذا المبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكي وجهت لأغراض استيراد وإنتاج أسلحة الدمار الشامل في العراق حسب إحصائيات سيري.

ولا شك في أن استيرادات العراق من السلاح قد احتلت موقعاً مهماً في النفقات العسكرية العراقية المعلن عنها رسمياً، إذ أن الأرقام السرية الخاصة بمشتريات السلاح من السوق السوداء الموازية لم يعلن عنها من جانب الحكومة العراقية.

جدول

المستوردات العسكرية للفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ (بليون دولار)

السنة	المستوردات العسكرية ١	النفقات العسكرية ٢	التناسب ١: ٢
١٩٨٠	٢,٤	٣,٤	٧٠,٦: ٢٩,٤
١٩٨١	٢,٤	١٤,٠	٣٠,٠: ٧٠,٠
١٩٨٢	٧,١	٢٢,٩	٣١,٠: ٦٩,٠
١٩٨٣	٧,٠	٢٨,٦	٢٤,٥: ٧٤,٥
١٩٨٤	٩,٢	٣١,٦	٢٩,١: ٧٠,٩
١٩٨٥	٤,٧	٢٣,٥	٢٠,٠٠: ٨٠,٠
١٩٨٦	٥,٧	١٦,٥	٣٤,٥: ٦٥,٥
١٩٨٧	٥,٥	١٧,١	٣٢,٢: ٦٧,٨
١٩٨٨	٤,٦	١٢,٩	٣٥,٧: ٦٤,٣
١٩٨٩	٤,٩	١٠,٧	٤٥,٨: ٥٤,٢
إجمالي	٥٥,٣	١٨٠,٢	٣٠,٧: ٦٩,٣

قارن: النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ١٢٩.

يستدل من الجدول رقم ٦ على أن المبالغ الموجهة لاستيراد السلاح بلغت في المعدل أقل من ثلث النفقات العسكرية الإجمالية المنشورة من قبل معهد استوكهلم للسلم والتسلح ونزع السلاح إذ بلغت حوالي ٣٠: ٧٠ ٪، ولكنها كانت متباينة من سنة إلى أخرى. ولكن الإشكالية ليست في استيراد السلاح المسجل رسمياً والمأخوذ من الجهات البائعة، بل تكمن في ثلاث مسائل مهمة أخرى، وهي:

١. أن نسبة عالية من الموارد المالية وجهت لاستيراد السلاح من السوق السوداء الدولية والتي تقدر بمبلغ يزيد كثيراً عن المبالغ المسجلة في هذا الجدول.، وهي التي تصرف عليها الدولة من ميزانية سرية خاصة بوزارة الدفاع العراقية.

٢. أن نسبة مهمة من الأسلحة كانت تنتج في العراق ومن المصانع التي أقامتها العديد من الدول الأجنبية مثل يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي، كما جرى تحويل بعض المنشآت الصناعية المدنية إلى الإنتاج العسكري، ومنها مصنع إنتاج الأدوية لإنتاج السلاح الكيماوي، وبعض مصانع إنتاج السجائر لإنتاج سجائر مسممة لقتل المعارضين أو نشرها في جبهات القتال عند الانسحاب لتضليل العدو بها وكأنها تركت بسبب الانسحاب العاجل لتلك القوات.

٣. تسلم الكثير من الأسلحة والعتاد من دول عربية وغيرها، سواء أكانت مساعدة قدمت للعراق، أم أن العراق دفع عنها من النفط الخام والذي لم يدخل في المعاملات المصرفية. كما أن العراق قد اشترى الكثير من الأسلحة من مصر خلال فترة الحرب. والكثير من الدول التي كانت تبيع السلاح للعراق لا يسجل في سجلاتها الرسمية.

وعلى العموم فقد كلفت عمليات التسلح والحرب العراقية الإيرانية العراق مبالغ مالية طائلة واستنزفت الاحتياطي من العملات الصعبة والذي قدر بـ ٣٥ مليار دولار أمريكي، كما تراكمت على خزينة الدولة الديون الخارجية الثقيلة، سواء أكانت من الدول العربية أم من دول أخرى ومن المؤسسات الدولية ومنتجي السلاح في العالم، كما كان عليه الحال مع الاتحاد السوفييتي وفرنسا وألمانيا الديمقراطية وإيطاليا والبرازيل على سبيل المثال لا الحصر. ويكشف عن هذه الحقيقة العدد الكبير من الدول الذي سوق السلاح إلى العراق،

سواء أكان قبل أو أثناء الحرب، بل حتى بعدها وقبل بدء الغزو العدواني على الكويت. وقد بلغ عدد الدول التي جهزت العراق بالسلاح ٢٥ بلداً، كما ساهم عدد مماثل من الدول بتزويد العراق معدات تساهم في استمرار الحرب ودعم العراق في حربه ضد إيران. (راجع فى هذا الصدد الجدول رقم.

المبحث الثاني

الولايات المتحد الأمريكية والحرب العراقية – الإيرانية

كان الطرفان الحكوميان الأمريكي والعراقي يسعيان منذ أوائل عقد السبعينات إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإلى تنشيط العلاقات الاقتصادية والثقافية بما يساعد على خلق توازن مع علاقتهما المتطورة مع الاتحاد السوفييتي وباقي الدول الأوروبية. وقد لعب هذا المسعى الجاد والحثيث من جانب مجلس قيادة الثورة العراقي وشخص رئيس الجمهورية حينذاك أحمد حسن البكر، الذي أشار إليه الدكتور جواد هاشم في كتابه الموسوم "مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام حسين، ذكريات في السياسة العراقية: ١٩٦٧–٢٠٠٠" بوضوح، إذ كان الدكتور جواد هاشم وزيراً للتخطيط في أوائل العقد الثامن من القرن العشرين، دوره البارز في إقناع الإدارة الأمريكية بضرورة دعم التوجه الحكومي العراقي بتصفية الحركة الكُردية المسلحة ونزع سلاحها وإنهاء ما أطلق عليه من قبل الحكومة الشوفينية بـ "التمرد الكُردي والجيب العمل لإيران!" وإقناع الشاه وإسرائيل بوقف الدعم للحركة التحررية الكُردية. وفي مقابل هذا كان العراق مستعداً للتعاون مع الولايات المتحدة التي كانت ذات رغبة شديدة في ضمان قدم لأقوى لها في المنطقة، وخاصة في العراق، وإزاحة السوفييت منها أو منافستها بقوة. وعلى اثر ذلك تدخلت الجزائر لترتيب الأوضاع بما لا يدعو مجالاً للشك بأن الولايات المتحدة وإسرائيل كان لهما الدور البارز في تلك الترتيبات التي انتهت إلى توقيع اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ التي مهدت الطريق لتوجيه أقسى ضربة سياسية مؤقتة حتى ذلك الحين للقوات الكُردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البارزاني ونزع سلاح جميع الكُرد الذين أجبروا على نزع سلاحهم، سواء من

اختار البقاء في العراق أم من فضل الرحيل إلى إيران. وقد أدى هذا الترتيب السياسي الذي فكر به وخطط له ونفذه صدام حسين إلى ارتفاع منزلته بين أتباعه في الحكم وعزز من موقعه في السلطة السياسية ومجلس قيادة الثورة، إضافة على كسب تأييد الحركة القومية العربية اليمينية وتأييد النظم العربية لهذه الخطوة المناهضة للشعب الكُردي وطموحاته المشروعة. كما كان لدور صدام حسين البارز قبل ذاك في المعركة السياسية والاقتصادية ومفاوضاته مع شركات النفط الأجنبية وصدور قرار تأميم مصالح شركة نفط العراق التأثير البارز على علاقاته الجديدة مع قوى حركة التحرر الوطني والكثير من القوى السياسية اليسارية في العالمين العربي والدولي، إضافة إلى مساهمة هذا الدور في زيادة نسيان جمهرة سياسية عراقية غير قليلة، وكثرة من الناس، وليس الكل طبعاً، ماضي البعث وصدام حسين ودور هذا الحزب في نسف تطور التحالفات السياسية الوطنية في أعقاب ثورة تموز وقيادته انقلاب ١٩٦٣ الدموي. هذه العوامل وغيرها دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير بتعزيز علاقاتها مع الحكم في العراق ولكن بشكل خاص مع صدام حسين باتجاهات أربعة:

١. فهم دور ومطامح صدام حسين ومطامعه في العراق والمنطقة.
٢. مدى قدرة الولايات المتحدة في التأثير على سياسة صدام حسين إزاء المنطقة وإسرائيل على نحو خاص، ومعالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨ في إيجاد موطن لهم في العراق يعفي إسرائيل من المشكلة المعلقة حتى ذلك الحين، وهي ما تزال معلقة حتى الآن.
٣. مدى قدرة الولايات المتحدة على احتواء صدام حسين وتعزيز التحالف الثنائي معه وفك ارتباطه تدريجاً بالاتحاد السوفييتي وضمان دور له في المنطقة.
٤. مدى قدرة الحكومة العراقية وصدام حسين في مساعدة الولايات المتحدة في استعادة نفوذها ونفوذ الكونسرسيوم النفطي الدولي في إيران بعد الضربة الشديدة التي توجهت لهما في إيران.

ثم أضيف إلى هذه العوامل عامل خامس هو الموقف من إيران بعد أن سقط نظام الشاه وتمرغت كرامة الولايات المتحدة بالتراب من خلال التعامل الإيراني مع موظفي السفارة الأمريكية في طهران وبدء ضرب المصالح الأمريكية في إيران وتصفية مواقعها السابقة وفشل محاولة إدارة جيمي كارتر تحرير الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران عبر عملية "مخلب النسر" التي كان لها أثرها السلبي على إدارة كارتر وعلى الرأي العام الأمريكي والعالمي. ففي ١٩٨٠/٠٤/٢٤ "انهارت العملية الأمريكية السرية في إيران التي كانت تهدف إلى إنقاذ ٥٣ رهينة محتجزين في السفارة الأمريكية بطهران لتنتهي بكارثة على مهبط طائرات مؤقت وسط الصحراء الإيرانية. وكان الفشل العلني المحرج لهذه الغارة التي أطلق عليها اسم عملية (مخلب النسر) وصمة عار لإدارة كارتر وللقوات المسلحة الأمريكية أيضاً التي كانت لا تزال تناضل للنهوض على قدميها مجدداً في أعقاب الهزيمة النكراء التي لحقت بها في فيتنام قبل ذلك بخمس سنوات فقط. وقد قتل ثمانية جنود أمريكيين عندما فشلت الغارة لدى تصادم مروحية من طراز (آر إتش–٥٣) تابعة لمشاة البحرية وطائرة حربية من طراز (إي سي–١٣٠) تابعة لسلاح الجو على الأرض. وكان كارتر قد أصدر أوامره بإجهاض المهمة عندما لم يتبق سوى عدد قليل جداً من المروحيات الصالحة للاستخدام بعد دخولها إيران محلقة على ارتفاع منخفض انطلاقاً من حاملة طائرات أمريكية في عرض البحر"[٦٥]، هذا ما كتبه الصحفي جو غالواي بعد مرور ربع قرن على تلك العملية..

لقد وجدت الإدارة الأمريكية في فترة جيمي كارتر، ومن ثم من قبل إدارة رونالد ريگن الذي انتقل إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ في صدام حسين خير حاكم يمكن أن يلعب دوراً مهماً في التنافس مع إيران في المنطقة على ضوء الكثير من الاعتبارات. لقد ضربت مصالح الولايات المتحدة والكونسرسيوم النفطي الدولي عمودياً وافقياً عبر الثورة الإيرانية، وبالتالي كان لا بد من مواجهة الحكومة الجديدة بكل السبل المتوفرة. وزاد

65 http://www.al-vefagh.com/1384/840212/html/ara.htm#s12231

موقع الوفاق الإلكتروني في ٢٠/٥/٢٠٠٥..

دور هذا العامل حين بدأت الحكومة الإيرانية الإسلامية الجديدة بالتحرش بالعراق ودعم قوى سياسية إسلامية عراقية في نضالها ضد نظام الحكم ألصدامي، إضافة إلى بدء تلمس الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات في الدول العربية من أن إيران بدأت تعمل جدياً وفق تعليمات آية الله العظمى روح الله الخميني بتصدير الثورة الإيرانية ودعم قوى الإسلام السياسي في العالم الإسلامي وفي الغرب.

إن من الأهمية بمكان أن ندرك الأهداف الاستراتيجية الأساسية التي حركت وتحرك كافة الإدارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، والتي نشطتها في فترة إدارة جيمي كارتر، التي فكرت في العام ١٩٧٨ ووضعت في العام ١٩٧٩ في أعقاب سقوط الشاه ثم أقرت ما أطلق عليه بـ "مبدأ كارتر" ثم أنشأت لأول مرة "قوات الانتشار السريع" في المنطقة، ثم وجد رونالد ريگن نفسه مؤيداً لها في ضوء أوضاع المنطقة حينذاك، رغم معارضتها قبل ذاك منه ومن قبل الحزب الجمهوري الذي يمثله، حين كان الحزب الجمهوري في المعارضة، علماً بأن الحزب الديمقراطي قد هاجم هو الآخر موقف كارتر في البداية وفق ما جاء في تصريحات إدوارد كنيدي حين تساءل عن الحكمة وراء التزام كارتر الدفاع عن منطقة الخليج.[٦٦]

لقد كان مبدأ كارتر يستند إلى ما ورد في خطابه بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ الذي يعتمد استخدام القوة العسكرية دفاعاً عن مصالح الولايات المتحدة في منطقة الخليج، إذ جاء فيه ما يلي:

"فلنجعل موقفنا واضحاً بصورة مطلقة: أي محاولة تقوم بها أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستُعد اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم الرد على هذا الاعتداء بكل الوسائل الضرورية و بما فيها القوة العسكرية."[٦٧]. إلا أن وزير دفاعه، هارولد براون، كان أكثر وضوحاً وتفسيراً لما يعنيه مبدأ كارتر، حيث

---

٦٦ بالمر، ما يكل أ. حراس الخليج، تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣–١٩٩٢. القاهرة. مركز الأهرام. مؤسسة الأهرام. ١٩٩٥. ص ١١٥.

٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٩.

حدد المهمات ب "ضمان حق الوصول إلى إمدادات كافية من النفط، ومقاومة التوسع السوفييتي، وتشجيع الاستقرار في المنطقة، ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط، مع ضمان – وفي الحقيقة من أجل المساعدة على ضمان – الأمن المستمر لدولة إسرائيل في الوقت نفسه ."[٦٨]. ثم أصبح خطاب وزير الدفاع أكثر ملموسية في الهدف الاستراتيجي من إقرار مبدأ كارتر ودور "قوات الانتشار السريع" حين قال في نفس الخطاب وبتاريخ ٦ آذار/مارس ١٩٨٠ ما يلي:

"لا يمكن تصور وجود مجموعة مترابطة من الإجراءات – صون النفط أو تخزينه أو إيجاد موارد بديلة للطاقة – يمكن أن تقصي كلياً مشكلة الأمن القريبة الأجل والتي نشأت التهديدات الموجهة إلى الخليج وإلى نفطه. والحقيقة الموجعة هي أن الولايات المتحدة – أو شركاءنا في العالم الصناعي أو الدول الأقل تطوراً – لن تستطيع أن تفعل شيئاً في الحقبة القادمة، أو ربما حتى في الحقبة التي تليها، يمكنه أن ينقذنا من الضرر الجسيم في حالة قطع معظم إمدادات الخليج العربي من النفط لفترة طويلة."[٦٩].

لقد أدخلت ثورة إيران وهيمنة القوى الإسلامية عليها الرعب في نفوس صانعي السياسة الأمريكية وذكرتهم في ما حدث إمدادات النفط الخام أثناء حرب أكتوبر واستخدام النفط في المعارك السياسية، وهو ما تجلى في خطاب جيمي كارتر غي ٢٤ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٨٠ حيث أدلى بحديث إلى الصحفيين في البيت الأبيض، أي بعد يومين من ولوج القوات العراقية داخل الأراضي الإيرانية وبدء الضربات الإيرانية والمعارك الحامية بين الطرفين، قال فيه بشأن موضوع النفط ما يلي:

"إن توقفاً كاملاً لصادرات النفط من الدول الأخرى التي تشحن بترولها عبر منطقة الخليج العربي سوف يخلق، بطبيعة الحال، تهديداً خطيراً للإمدادات البترولية العالمية، وبالتالي تهديداً لسلامة اقتصاد كل الدول. ولذلك، فأنه من الأهمية بمكان أن أضيف مساندتي القوية شخصياً ومساندة بلادي للبيان الذي أصدرته دول المجموعة الأوروبية

---

٦٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٩.

٦٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٩.

التسع بالأمس. إن حرية الملاحة في الخليج العربي لها أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي كله. ومن المحتم ألا يحدث انتهاك لحرية مرور السفن الذاهبة إلى منطقة الخليج العربي والآتية منها."[٧٠].

وذات الذكرى المزعجة للاقتصاد الدولي عادت إلى ذاكرة رونالد ريگن حين أوردها في بيان صادر عن البيت الأبيض في ١٩ أيار/مايس ١٩٨٦ حين ورد فيه ما يلي:

"ولكن ذلك لن يتكرر مرة أخرى، ليس أثناء ولاية هذا الرئيس. إني مصمم على ألا يقع اقتصادنا الوطني مرة أخرى أبداً أسيراً، وعلى ألا نعود إلى ايام طوابير البنزين و وأزمة الوقود، والاختلال الاقتصادي، والامتهان على الساحة الدولية، سجلوا هذه النقطة جيداً: إن استخدام الممرات البحرية للخيج العربي لن يتحدد بقرار من الإيرانيين. ولن يُسمح بأن تكون هذه الممرات تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي. وسيبقى الخليج العربي مفتوحاً للملاحة أمام دول العالم."[٧١]. ومن هذا المنطلق كانت الولايات المتحدة أحياناً في قلق من أمرها بصدد العلاقة مع إيران والعراق في فترة الحرب، فرغم أنها كانت على الدوام تقريباً مع العراق، وكان هذا واضحاً لإيران وللدول العربية والعالم، إلا أنها كانت لا تريد أن تجعل إيران غاضبة كلية عليها، مما دفعها إلى اتخاذ خطوة لم تكن متوقعة. لقد كانت سنوات الحرب العراقية – الإيرانية عصيبة وكثيرة الاحتمالات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي كانت تفتش عن قوى تستطيع أن تتعاون معها في منطقة الشرق الأوسط والخليج يعوضها عن خسارتها لإيران. ولهذا بدأت بمنح دعمها للعراق على امتداد فترة الحرب، في ما عدا فترة قصيرة حين تورطت إدارة رونالد ريگن بفضحية إيران التي سميت بـ "إيران گيت" الخاصة ببيع الأسلحة إلى إيران بحجة توجيه أرباحها إلى القوى المضادة لجمهورية نيكاراگوا التي كان يقودها أورتيگا في العام ١٩٨٦، كما زودت إيران بمعلومات استخباراتية حول التحركات العسكرية العراقية حينذاك،والتي استهدفت إضعاف العراق ودفع إيران إلى الابتعاد عن ضرب السفن المحملة بالنفط أو السلع التجارية الأخرى. إلا أنها

---

٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ١١٢.

٧١ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٥.

عادت وعززت مواقع العراق العسكرية بهدف إخراج القوات الإيرانية من الفاو، بعد أن كانت قد ساعدت قبل ذاك إيران بشكل غير مباشر على احتلالها، من أجل إجبار إيران على قبول إيقاف القتال من أجل تجنب توسع المعارك وشمولها منطقة الخليج بعد أن تفاقمت حرب الناقلات التي أشرنا إليها في مبحث سابق.

لقد تميزت فترة الثمانينات بعدد من المشكلات ذات الاتجاهات المختلفة التي كانت مرة في صالح الولايات المتحدة ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط وغب ىسيا ومرة في غير صالحها، بل في صالح السوفييت، كما كانت تنظر إليها الولايات المتحدة في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين حينذاك.

في العام ١٩٨٠ قام الاتحاد السوفييتي بغزو أفغانستان بهدف توطيد حكومتها، في وقت كانت قوات المجاهدين تهددها وكانت الولايات المتحدة تدعم النشاط العسكري المناهض لتلك الحكومة، إلا أن الاتحاد السوفييت كان قد وقع في مستنقع هذه الحرب وبدأ يتحمل خسائر فادحة في الأرواح والأسلحة والأموال. فكانت إشارة إيجابية للولايات المتحدة والدول المتحالفة معها حينذاك وخاصة السعودية وباكستان. ويبدو أن هذه الحرب في أفغانستان كانت القشة التي قصمت ظهر البعير في الاتحاد السوفييتي ودفعته إلى الانهيار في العام ١١٩٨٩/١٩٩٠. وفي ذات الفترة بدأ التدخل الإسرائيلي فل لبنان وتورط الولايات المتحدة بزج قواتها باسم الأمم المتحدة هناك ولمساعدة إسرائيل من الناحية الفعلية. وقد تحملت الولايات المتحدة خسائر بشرية ثقيلة بسبب نشاطها العسكري في لبنان. وفي هذه الفترة سقط حليف الولايات المتحد وإسرائيل، أنور السادات، مضرجاً بدمائه على أيدي قوى الإسلام السياسي المتطرفة والإرهابية.

ابتداءً لا بد من تأكيد هذه الحقيقة مرة أخرى وهي أن الإدارة الأمريكية كانت تتحرى عن حليف قوي جديد غير السعودية ودول الخليج يستطيع مواجهة إيران وله طموحاته وأطماعه الخاصة. وفي هذه الفترة بالذات حيث كانت تتحرى عن تلك الشخصية وذلك البلد الحليف حتى لو كان مؤقتاً، كانت الأحداث تسير بما يخدم أن يكون صدام حسين هو الحليف المطلوب، اياً كانت الفترة التي يبقى حليفاً للولايات المتحدة، فالعلاقات بين الدول

تقوم على أساس المصالح، ويمكن أن تنتهي في أي لحظة حين تتغير تلك المصالح أو تتباين بالنسبة للطرفين المتحالفين.

شهدت الفترة التي أعقبت انتصار الثورة الإيرانية على الشاه وهروبه من البلاد وإعلان الجمهورية الإيرانية الإسلامية، محاولات جادة من قبل قوى بعثية داخلية بهدف التقليل من قوة وسلطة صدام حسين وانفراده في التأثير في أحداث العراق من خلال البدء بإقامة الاتحاد أو الوحدة مع سوريا التي يسيطر عليها الجناح الآخر من حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقوده حافظ الأسد. وإزاء هذا الوضع قرر صدام حسين، وكان يتابع عبر أجهزته المختصة والمتربصة لأي تحرك مناهض لصدام حسين مهما كان بسيطاً، أن "يتغدَ بهم قبل أن يتعشوا به"، كما يقول المثل الشعبي العراقي. وكان قراره الواضح يتلخص بتوجيه ضربة قاتلة لكل القوى الداخلية التي كان يشعر بأنها يمكن أن تقف بصيغة ما ضد سلطته المطلقة وسطوته على الحزب والدولة والمجتمع. وكانت تلك الضربة التي انتهت بقتل ٢٣ شخصية بعثية من قوام الحزب والدولة، إضافة على تقديم عشرات آخرين على المحاكمة التي انتهت بسجن الكثير منهم سنوات طويلة. لم يكن صدام حسين بحاجة في هذه الفترة إلى الاستفسار من الدول الخارجية عن مدى تأييدها له في هذه المجزرة البشعة التي نظمها وقادها بنفسه ونفذها بنفسه أيضاً مع إشراك قيادات من حزبه وحكومته بها لكي لا يدعوا أنه لم يعرفوا بها أو لم يساهموا بها فيما بعد، إذ كان يعتقد جازماً بأن جميع الدول العربية والأجنبية ستؤيده في ذلك، خاصة وأنه كان قد اقنع الكثير من الدول الغربية والشرقية على استعداده الكامل للتعاون معها وأنه كان القائد الفعلي للبلاد حتى قبل توجيه ضربته الشديدة والشرسة لجزء أساسي من قيادته في الحزب والدولة، وإلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة أحمد حسن البكر، حيث ما يزال الاعتقاد السائد بأنه انتهى على أيدي أتباع صدام حسين ومن خلال التلاعب بالأدوية التي كان يستخدمها في معالجة أمراضه العديدة، ومنها مرض السكر. إذاً كانت فرصة ثمينة للولايات المتحدة أن تلاحظ ما يجري في العراق وتلتقط بسرعة ما يمكن أن ينفعها حين تسريع التقارب مع العراق ونظامه السياسي حينذاك. فقد كان يهمها في العراق ما يلي:

١. أن تصل شخصية عراقية طموحة مثل صدام حسين كان ولا يزال يجهد حينذاك من أجل إقامة علاقات جديدة مبين الولايتن المتحدة والعراق، وأن يطور في الوقت نفسه علاقاته الشخصية بالإدارة الأمريكية والرئيس الأمريكي جيمي كارتر على غرار علاقته بشيراك في فرنسا مثلاً.

٢. وأن هذه الشخصية، وحسب متابعاتها الاستخباراتية، لها مشكلات جدية مع إيران، كما أن له رغبة في إنهاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، وأن يكون حصانها الرابح في منطقة الشرق الأوسط.

٣. وأن هذه الشخصية المستبدة له طموحات وأطماع على مستوى الدول العربية والمنطقة، وأنه يتحرى عن دور خاص ومتميز له في منطقة الشرق الأوسط.

٤. وأن هذا الدكتاتور، الذي استطاع في فترة قصيرة أن يرتقي سلم الحكم بقفزات مثيرة للعجب ويصفي بمهارة الكثير من أتباعه دون رحمة، وأن يوجه ضربات قاسية لقوى حركة التحرر الوطني العراقية، سواء أكانت كُردية أم عربية، وأن ينهي تحالفه الأعرج مع الحزب الشيوعي العراقي، قادر في أن يلعب دوراً فعالاً في زعزعة النظام الإيراني وفي توفير الأرضية الصالحة لإسقاط نظام الملالي في طهران.

٥. كما أن هذا الدكتاتور، كما بدا واضحاً، على استعداد تام لتعزيز علاقاته الاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية مع الولايات المتحدة، وهو ما تحتاجه الإدارة الأمريكية، والذي سيكون على حساب علاقات العراق مع الاتحاد السوفييتي وبلدان المعسكر الاشتراكي.

٦. وأن هذا الدكتاتور هو الذي أنهى خطة الوحدة مع سوريا والتي لم تر الإدارة الأمريكية صواب نشوئها واحتمالات تأثيرها السلبي على وضع إسرائيل في المنطقة.

٧. وأخيراً وليس أخراً وجدت الولايات المتحدة في صدام حسين خير شخصية يمكنه أن يلعب دوراً مباشراً لا في زعزعة الأوضاع في إيران، بل واستعادة سيطرتها على منابع النفط في إيران.

من هنا بدأت الإيحاءات المتبادلة بين الدولتين حول الموقف من إيران خاصة بعد أن بدأت التوترات والمناوشات العسكرية المتقطعة على الحدود العراقية–الإيرانية، إذ بلغ عددها حسب تقارير الأمم المتحدة ٢٩٨ اعتداءً بين الطرفين في الفترة الواقعة بين نيسان/أبريل ١٩٧٩ وأيلول/سبتمبر ١٩٨٠ (٢٣٤ اعتداء عراقي ضد إيران مقابل ٦٤ اعتداء أيراني ضد العراق)[٧٢]، وكذلك العمليات العسكرية المحدودة لحزب الدعوة العراقي في بغداد. كما اشتدت الحملات الإعلامية الدعائية بين البلدين عبر الإذاعة والتلفزة وفي الصحافة اليومية.

كان الملف العراقي قد وضع منذ فترة غير قصيرة في أيدي مراكز الأبحاث التابعة أو المرتبطة بالبيت البيض ووزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية، إضافة على مكتب الأمن القومي المرتبط بالإدارة الأمريكية. وكانت كلها تراهن على إمكانية أن يلعب العراق دوره المباشر في التصدي للسياسة الإيرانية في المنطقة والانتقام للولايات المتحدة من الحكام فيها. وتنوعت وتوسعت التقارير الخاصة بالحالة العراقية الجديدة وأهمية إيلاء اهتمام أكبر من جانب إدارة جيمي كارتر بالوضع في العراق، خاصة بعد أن بدأ حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ العام ١٩٧٩ بالمضاعفة، إذ "نشطت الحركة التجارية في أواخر ١٩٧٩ والأشهر الأولى لسنة ١٩٨٠ حيث بلغت استيرادات العراق من الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٨,٢ مليون دولار وعلى سبيل المقارنة، لم تكن قيمة استيرادا ته للفترة ذاتها، عام ١٩٧٩، سوى ٩٩,٢ مليون دولار"[٧٣].

لم تفاجأ الولايات المتحدة بالهجوم الذي شنته القوات العراقية بقرار من صدام حسين على الأراضي الإيرانية، بل كانت قد راقبت أجهزتها المختلفة والأقمار الصناعية تحشدات وتحركات القوات العراقية صوب الأراضي الإيرانية. وعلينا ان ننتظر فترة أخرى على حين

---

٧٢ التكمه چي، صلاح. الأمريكية في العراق خلال نصف قرن. مركز دراسات جنوب العراق. مقال في عشر حلقات. الحلقة الأولى. ص ٢. نشر في موقع كتابات الإلكتروني على الإنترنيت. بتاريخ ٢٥–آذار/مارت ٢٠٠٥. استناداً إلى ما جاء في الأنباء الكويتية بتاريخ ١٩٨٠/٧/١١.

٧٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢.

ظهور الوثائق التي يمكنها أن تدلنا على تنسيق معين بين الأجهزة الأمنية الأمريكية واستطلاعاتها الجوية والحكومة والقوات العراقية، خاصة وأن وفيق السامرائي يشير على واقع التعاون بين البلدين في مجرى الحرب العراقية – الإيرانية.

وفي السنة الأولى من الحرب العراقية – الإيرانية قامت وفود أمريكية عدة رفيعة المستوى، بتحريك وتنشيط من الإدارة الأمريكية، بزيارة العراق والتباحث مع المسئولين العراقيين. ولكن ما هي جوانب العمل المشترك بين البلدين؟ وما هي أوجه الدعم الذي تلقاه الطرف العراق من الجانب الأمريكي؟ وهل كانت الولايات المتحدة ترغب في أن ينتصر أحد الطرفين على الآخر، أم أن مصلحتها في منطقة الشرق الأوسط كانت تتجه صوب أمر آخر؟

تشير المعلومات المتوفرة إلى أن البلدين دخلا مرحلة التعاون الجاد والمتعدد الجوانب والواسع النطاق حتى قبل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتي أعيدت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٦. وأن هذا التعاون والتنسيق قد شمل المجالات التالية:

١. المجال التجاري والاقتصادي والدعم المالي

٢. التعاون الأمني والعسكري وتزويد العراق بمعلومات استخباراتية

٣. الدعم الدولي وفي الأمم المتحدة.

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى هذه الجوانب المهمة بما هو متوفر من معلومات. وقبل ذاك لا بد من الإشارة إلى أن الدلائل كلها تشير وتؤكد إلى أن إدارة جيمي كارتر ومن ثم إدارة رولاند ريگن من بعده ترغب أن ترى أي من البلدين منتصراً، بل كانت تريد أن يستنزف البلدان قدراتهما العسكرية ويضعفان على صعيد المنطقة ويقل تأثيرهما في المنطقة لأسباب كثيرة ليس أخرها الخشية من سياستيهما الإسلامية السياسية المتطرفة والعربية الشوفينية المتطرفة على إسرائيل، بل الحد من رغبتيهما معاً في تصدير "الثورة الإسلامية" من جانب إيران و"الثورة البعثية" من جانب العراقي إلى الدول العربية، كما أن عملية الاستنزاف الجارية كانت تعني في الوقت نفسه تنشيط سوق السلاح الدولي وسباق التسلح ليس بين البلدين حسب، بل وفي سائر دول المنطقة. وهو ما تحقق فعلاً. كما أن

وراء هذا الموقف تكمن استراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط عموماً، خاصة وأن علامات الضعف والخوار كانت قد بدأت منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات على السياسة السوفييتية والدول الاشتراكية الأخرى.

١. المجال التجاري والاقتصادي والدعم المالي

تبلور التعاون بين البلدين في المجالات التالية:

بدأ التعاون التجاري والاقتصادي بين الولايات المتحدة والعراق من خلال بدء كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بالمشاركة في معرض بغداد الدولي وتشجيع شركاتها على المشاركة في هذا المعرض.

موافقة بنك إكسبورت إمبورت (الصادرات الواردات) الأمريكي بتمويل مشروع خط أنابيب جديد آمن لنقل النفط الخام العراقي بديلا للخط الرئيس المهدد من إيران والخط الذي أوقفت سوريا العمل به لنقل النفط عبر الأراضي السورية. وقد نفذ المشروع من قبل شركة بكتل التي كان يرأس مجلس إدارتها جورج بوش والذي عمل وزيرا للخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٨٢، علماً بأن البنك كان قد رفض ابتداءً تمويل المشروع لضخامة المبلغ (مليار دولار أمريكي) ولضعف ضمانات تسديد القرض والفوائد المترتبة عليه[٧٤]، ولكن الحكومة الأمريكية قدمت الضمانات الضرورية لذلك.

خصصت الحكومة الأمريكية ٥ مليارات دولار أمريكي لدعم مشتريات العراق من السلع الزراعية، وخاصة الحبوب ومواد كيمياوية، على أن يوزع المبلغ على خمس سنوات، ولكل عام مليار دولار أمريكي. وقد استعملت الإدارة الأمريكية الفرع الأمريكي لأكبر البنوك الإيطالية في الولايات المتحدة الأمريكية ومقره مدينة أتلانتا عاصمة في ولاية جورجيا لتحويل المبلغ المذكور إلى العراق واستخدامه خلال الفترة بين ١٩٨٥–١٩٨٩. ومن هذا المبلغ اقتطعت قيمة السلع الكيمياوية ذات الاستخدام المزدوج والتي وجهت لأغراض إنتاج السلاح الكيماوي والجرثومي في العراق.

---

٧٤ التكمه، چی، صلاح. الأمريكية في العراق خلال نصف قرن. مصدر سابق. ص ٢–٣.

تقديم دعم مالي إلى العراق لاستخدام تلك الأموال في تطوير الصناعة العسكرية في العراق، وخاصة صناعة السلاح النووي والجرثومي، الذي استخدم الأول بشكل خاص في الحرب ضد إيران وكذلك ضد الشعب الكُردي في عمليات الأنفال في العام ١٩٨٨.

اتخذ حجم التبادل التجاري بين البلدين بالتنامي من سنة أخرى. وقد ساعد هذا التوجه الأمريكي على دعم الموقف العراقي وصموده بوجه الهجمات الإيرانية المتفاقمة وتراجع القوات العراقية وانسحابها داخل الحدود العراقية، وخاصة في المراحل اللاحقة للمرحلة الأولى التي توقفت في العام ١٩٨١ والتي تميز فيها العراق بالتقدم بسبب مباغتته للقوات الإيرانية.

لم تصدر الولايات المتحدة الأمريكية كميات كبيرة من الأسلحة إلى العراق، ولكنها تعاملت معه في مجال السلاح الكيماوي والجرثومي من جهة، وأوعزت إلى الشركات المرتبطة بها في الدول الأوروبية على تنشيط مبيعات السلاح للعراق ومساعدته قدر الإمكان.

٢. التعاون الأمني والعسكري وتزويد العراق بمعلومات استخباراتية

أشرنا في مكان آخر إلى أن كلاً من دولتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وكذلك بعض الدول الاشتراكية والغربية بصورة غير مباشرة، قد قامتا بتقديم الدعم المتعدد الجوانب للقوات العراقية. وقد اتسم هذا المجال بتنسيق كبير ودعم فعلي للعراق في حربه ضد إيران. وقد ابتعد الموقف عن أي حيادية تحدثت عنها الإدارة الأمريكية في بداية الحرب. إذ كان الدعم مناهضاً لإيران وكاشفاً عن تحركات القطعات العسكرية الإيرانية على الأرض الإيرانية أو في العمق العراقي حين دخلت الأراضي العراقية واحتلها. وكان الدعم بالأساس تقديم خرائط جوية كاملة عن توزيع القوات الإيرانية ومناطق وجودها وحكتها اليومية. وبالتالي كان في مقدور العراق أن يحدث إحداثياتها ليوجه صواريخه أو قذائفه المدفعية الثقيلة والبعيدة المدى أو غيرها إليها. كما لم تمانع الإدارة الأمريكية حين استخدم العراق السلاح الكيماوي ضد الوحدات العسكرية الإيرانية المقاتلة وأدت إلى مقتل عدد كبير من المقاتلين الإيرانيين، وهو سلاح خطير ومحرم دولياً. لقد حصل العراق على تكنولوجيا والمواد الأولية ذات الاستخدام المزدوج من عدد من الدول الأوروبية وكذلك من

الولايات المتحدة ومن الدول الاشتراكية. فالمعلومات المتوفرة تشير بشكل واضح إلى أن الولايات المتحدة ق "ساهمت ببناء الترسانة العراقية من الأسلحة الكيمياوية عن طريق تزويدها العراق بمواد "ذو استخدام مزدوج" مثل عينات ضخمة من الأنثراكس و الكلوستريدا و الهستوبلازما وهي جميعها جراثيم خطيرة جدا.وكانت هذه المبالغ تصرف من ميزانية وزارة الزراعة الأمريكية بنسبة قدرها ٤٠٠ مليون دولار في السنة بدءا من عام ١٩٨٣ ثم ازدادت إلى مليار دولار في السنة من ١٩٨٨ إلى ١٩٨٩ وكانت أخر دفعة في عام ١٩٩٠ و كانت تقدر بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار"[٧٥].

لقد قامت وفود كثيرة بزيارة العراق في فترة الحرب العراقية – الإيرانية بما فيها وفود سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية. إلا أن أهمها كانت زيارة "مبعوث البيت الأبيض دونالد رامسفيلد العراق ولقاءه بالرئيس العراقي صدام حسين مرتين في ١٩ ديسمبر ١٩٨٣ وفي ٢٤ مارس ١٩٨٤. ومن الجدير بالذكر إن ٢٤ مارس ١٩٨٤ موعد اللقاء الثاني بين رامسفيلد و صدام حسين هو نفس اليوم الذي أصدرت فيه الأمم المتحدة بيانا يشجب فيه استعمال العراق للأسلحة الكيمياوية في الحرب" ضد إيران[٧٦].

٣. الدعم الدولي وفي الهيئة العامة للأمم المتحدة.

اتخذت الولايات المتحدة موقفاً حيادياً من الناحية الرسمية حين اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية

ورفضت إدانة العراق في الأمم المتحدة باعتباره دولة معتدية بدأت الحرب ضد إيران. وكان لهذا الموقف تأثيره الواضح على موقف إيران الذي كان المسئولون فيه يصرون على إصدار قرار عن الأمم المتحدة يدين العراق بكونه المسئول عن الحرب العراقية – الإيرانية. صدرت العديد من القرارات التي كانت تطالب بوقف القتال، ولكنها لم تكن فيها إدانة للعراق. والإدانة الحيدة التي صدرت تلك التي شجب فيها استخدام السلاح الكيماوي من جانب القوات العراقية في الحرب ضد إيران. كان ذلك في العام ١٩٨٤. وقد لعبت

75 http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/4/49/British_gulf_war.jpg

٧٦ المصدر السابق نفسه.

الدبلوماسية الأمريكية دوراً نشطاً، وخاصة في فترة رئاسة رونالد ريگن في دعم العراق سياسياً وتشجيع الدول العربية على مد العراق بالدعم المالي والسياسي. لقد كان الهم الأمريكي منصباً على ثلاث نقاط:

* إطالة أمد الحرب أطول فترة ممكنة ما دامت لا توجد مخاطر جدية على امتدادها نحو دول الخليج بهدف استنزاف طاقات البلدين وإضعافهما بالشكل الذي لا يسمح لهما بدور استثنائي في الخليج أو في منطقة الشرق الأوسط.

* الحفاظ على استمرار تدفق النفط من دول الخليج على العالم وإبعاد أذى الحرب عنه.

* الحفاظ على أمن إسرائيل من أي احتمال إلحاق الأذى بها بسبب الحرب.

وحين بدأت مرحلة حرب الناقلات بين العراق وإيران وجرى تدمير الكثير من الناقلات المختلفة الحجوم، تدخلت الولايات المتحدة ووجهت ضربات قوية ضد البواخر الإيرانية، كما أسقطت لها طائرة ركاب في حينها. وعند ذاك وجدت الإدارة الأمريكية ضرورة ممارسة الضغط على البلدين لإيقاف القتل واستخدام منبر الأمم المتحدة لهذا الغرض فصدر القرار ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ والذي تم بموجبه وقف القتال في العام ١٩٨٨.

وجدير بالذكر أن تنسيقاً معيناً في أرقة الأمم المتحدة كان يجري بين ممثلي الدولتين السوفييتية والأمريكية بشأن الحرب العراقية — الإيرانية، وكذلك مع الدول الأوروبية التي كان يهمها إيقاف الحرب، ولكنها كانت تدرك موقف الولايات المتحدة المعارض لذلك، وبالتالي كانت تغض النظر وتسير في الوجهة التي تحددها الولايات المتحدة. ورغم هذا التنسيق فأن من المفيد أن نشير على أن الحرب الباردة بين المعسكرين، ورغم تراجعها النسبي حينذاك، ساعدت على استمرار هذه الحرب المجنونة طيلة ثماني سنوات عجاف.

المبحث الثالث

مواقف الدول العربية إزاء الحرب العراقية – الإيرانية

كشفت مواقف الدول العربية المتباينة إزاء الحرب العراقية – الإيرانية عن عدة حقائق مهمة لا بد من أخذها بنظر الاعتبار عند تقيم تلك المواقف. وأخص بالذكر هنا المسائل التالية:

كان العالم في هذه الفترة منقسماً بين المعسكرين المتصارعين في خضم حرب باردة أججها التدخل السوفييتي في أفغانستان، المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، وتوزع الدول العربي على المعسكرين، رغم عدم وجود حدود قاطعة في هذا الصدد.

ورغم أن الدول العربية كلها لم تكن ديمقراطية، بل كانت مستبدة وغير ديمقراطية، فأن تقسيماً آخر فرضته الحرب الباردة والصراع حول القضية الفلسطينية بين دول سميت رجعية ومحافظة وبين دول أخرى سميت ثورية!

وكان العراق حتى ذلك الحين يمتلك رصيداً مهماً على الصعيد الدولي في التعامل مع الدول الكبرى والدول الأوروبية وكذلك غالبية الدول العربية ولم يفتضح أمره كدولة بوليسية، خاصة وأن أغلب الدول العربية لم تكن متميزة كثيراً عن الدولة البعثية العراقية حينذاك.

ولعب الصراع ألبعثي – ألبعثي بين سوريا والعراق دوره في تقسيم العالم العربي إلى مجموعتين أو ثلاث مجاميع في الموقف من الحرب العراقية – الإيرانية.

وكان لموارد النفط المالية وأسلوب تعامل العراق مع هذه الأموال في العلاقات الدولية والعربية أثرها الملموس في موقف بعض الدول العربية من تلك الحرب.

ولا شك في أن انتصار الثورة الإيرانية ضد الشاه والسياسة الجديدة التي مارستها الحكومة الإسلامية الإيرانية الجديدة قد دفعت الدول العربية إلى تحديد موقف مناهض لها لأنها كانت تعمل على إثارة سكان تلك الدول ضد حكامها بنهج تصدير ثورتها إليها وتنشيط الناس إسلامياً في التحرك لتغيير الأوضاع فيها. وكانت إيران في هذه الفترة تعاني

من عزلة دولية حقيقية وصخب إسلامي سياسي داخلي وغياب حقيقي للحرية الفردية والديمقراطية وهيمنة رجال الدين والحوزة الدينية على الدولة والمجتمع وإبعاد جميع القوى السياسية العلمانية والمدنية عن الحياة السياسية الإيرانية وزج الكثير من الناس السياسيين في السجون.

انقسمت الدول العربية في موقفها من الحرب العراقية – الإيرانية إلى ثلاث مجموعات، رغم وجود بعض التداخل أو الانتقال من موقع إلى آخر أو التحرك على حدود تلك المواقف أحياناً غير قليلة، وهي:

الموقف المناهض للحرب والداعي إلى وقف القتال، وأبرز هذه الدول كانت الجزائر والمغرب وتونس وكذلك مصر في البداية ولكنها انتقلت فيما بعد إلى دولة مساندة للعراق. وقد بذلت الدول الثلاث الأولى، وخاصة الجزائر دوراً ملموساً في إقناع الطرفين على إيقاف القتال. وكان موقف مجموعة الثلاث من الدول واقعياً وعملياً، إذ أنها لم تجد في الحرب هدفاً محدداً يمكن الوصول إليه من قبل الدولتين المتحاربتين، وأنها تحولت إلى حرب استنزاف مهلكة لمزيد من البشر ومدمرة للبنية التحتية ومخربة للعملية الاقتصادية ومعطلة لعملية التنمية فيها. أما مصر فقد أصبحت تدريجاً أحد المزودين البارزين للسلاح السوفييتي إلى العراق، وقد كان هذا السلاح يؤخذ من ترسانة مصر من السلاح السوفييتي بعد أن بدأت مصر تشتري السلاح من الدول الغربية وبعد أن تحسنت علاقة مصر ببغداد. كما كانت مصر أحد مزودي العراق بالقوى البشرية[٧٧].

الموقف المناهض لإيران والمساند للعراق، وأبرز تلك الدول هي السعودية والأردن والكويت ودول الخليج الأخرى واليمن الشمالي والسودان، وكذلك مصر التي انتقلت على هذا الموقع في مجرى الحرب وبعد أن رفضت إيران إيقاف القتال رغم دعوة العراق لذلك. تباينت مواقف هذه المجموعة من الدول وفق قدراتها المالية والعسكرية. ففي الوقت اكتفى البعض منها تقديم التأييد السياسي والمعنوي والترويج الإعلامي ضد إيران واعتبارها

---

٧٧ عاشور، مصطفى. الحرب العراقية الإيرانية .. شعوبية بشكل جديد. (في ذكرى نشوبها: ١٣ ذي العقدة ١٤٠٠ هجرية). إسلام أون لاين. نيت IslamOnline.net . موقع الكتروني ٢٠٠٧/٦/١١.

المعتدية في الحرب الجارية، في حين قام البعض الآخر بتقديم الدعم المالي، كما هو الحال مع المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى الدعم السياسي والمعنوي والإعلامي، في حين شاركت مصر بتقديم السلاح إلى العراق ومن ترسانتها من السلاح السوفييتي بشكل خاص. وفي تلك الفترة التزمت كل من السعودية ببيع كميات من نفطها الخام لزبائن العراق قدر ب ٢٠٠ ألف برميل يومياً من جانب المملكة السعودية و ١٢٥ ألف برميل يومياً من قبل الكويت، إضافة إلى المنح المالية الكبيرة التي قدمت أيضاً والتي بلغت بحدود ٤٠ مليار دولار أمريكي. وفي الوقت الذي اعتبر العراق تلك الأموال منحاً منها لدعم العراق الذي يدافع عن "البوابة الشرقية" للأمة العربية وعن مصالح الدول العربية، اعتبرت المملكة السعودية والكويت تلك الأموال المدفوعة للعراق قروضاً عليه مطلوبة التسديد. لم يساعد هذا الموقف السياسي من الحرب على إيقاف القتال، بل سمح للدولتين باستمرار القتال فترة طويلة لاحقة.

الموقف المناهض للعراق والمساند لإيران في الحرب، وأبرزها سوريا وليبيا. ففي الوقت الذي اتخذت سوريا هذا الموقف المعارض للعراق والمساند لإيران لسببين أساسيين، وهما: الصراع الحزبي بين جماعتي حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وسوريا على القيادة القومية والسيطرة على الحكم في البلدين أولاً، وبسبب التحالف السياسي الجديد بين الدولتين السورية والإيرانية الذي نشأ في أعقاب انتصار الثورة الإيرانية وتأييد سوريا الكامل للحكومة الإيرانية الجديدة والجمهورية الإيرانية الإسلامية ثانياً، وقعت سوريا في الوقت نفسه اتفاقية مع إيران لشراء النفط الخام بأسعار تفضيلية. وقد اقترن هذا التأييد والدعم بتزويد سوريا لإيران بالسلاح والعتاد من جهة، وباتخاذ موقف غير اعتيادي إزاء العراق حينذاك حين قامت بإيقاف ضخ النفط الخام العراقي عبر الأنابيب الذي كان يمر عبر الأراضي السورية، وبالتالي قطعت سوريا مورداً أساسياً من الموارد المالية للحكومة العراقية والقوات المسلحة. وكانت الضربة قاسية جداً بالنسبة للحكومة العراقية وبالمقابل كانت دعماً كبيراً للحكومة الإيرانية. وبهذا القرار حرمت سوريا بسبب عدم مرور النفط الخام العراقي عبر أنابيب النفط الممتدة عبر الأراضي السورية من الإيراد السنوي لمرور النفط، وبالتالي وجدت إيران نفسها أمام موقف سياسي وأخلاقي يفرض عليها تعويض

سوريا مالياً مقابل هذا العمل غير المعتاد بين دولتين عربيتين جارتين ومن إيديولوجية واحدة.

وعلينا أن نتذكر هنا العلاقة المتوترة جداً بين النظامين العراقي والسوري بعد فشل جهود الوحدة بينهما في العام ١٩٧٩ وبدء الصراع مجدداً والحرب الإعلامية بينهما. ومنذ العام ١٩٨٠ بدأت سلسلة من الانفجارات تقع في سوريا كانت في الغالب جماعة الإخوان المسلمين هي المنظمة والمنفذة لها، ولكن من الممكن أن يكون النظام العراقي قد دعم بشكل ما تلك الأعمال العدوانية ضد سوريا. فقد اتهم الإعلام السوري الحكومي النظام العراقي بكونه يقف وراء مجموعة من تلك العمليات التفجيرية في العاصمة السورية دمشق وحلب، وأن يساند الحركات المناوئة وتمرد إخوان المسلمين السوريين ضد النظام السوري في حماه. وفي الوقت ارتكب الأخوان المسلمون مجموعة من الجرائم البشعة بحق البعثيين، كان رد الفعل الحكومي والقوات المسلحة السورية، وخاصة سرايا الدفاع على الأخوان المسلمين همجياً ونفذت بهم وبمؤيديهم مجزرة بشرية بشعة. يشير الصحفي البريطاني المعروف روبرت فيسك إلى أحداث حماه في شباط/فبراير من العام ١٩٨٢ فيقول ما يلي:

" هل من الممكن أن يكون قد اقترب اليوم الذي نرى فيه رفعت الأسد في السجن؟ نعم رفعت، أو العم رفعت، عم بشار الأسد الرئيس الحالي لسورية، والذي أبعده حافظ الأسد بقوة عن دمشق عندما حاول رفعت استخدام وحداته الخاصة والقيام بانقلاب على أخيه. كانت هي تلك الوحدات الخاصة نفسها التي سحقت المتمردين الإسلاميين في حماة عام ١٩٨٢ وذبحت العديد من الآلاف اعتماداً على تصريحات النظام، و١٠ آلاف برأيي، وأكثر من ٢٠ ألفاً حسب تقارير صحيفة النيو يورك تايمز إن كنت تصدق هذا. مهما يكن، فلطالما اعتبرت هذه المذبحة جريمة حرب، تماماً كمذابح الفلسطينيين في مخيمات صبرا وشاتيلا في بيروت والتي قامت بها المليشيات اللبنانية الموالية لإسرائيل بعد بضعة أشهر

فقط. أرئيل شارون والذي اعتبر مسؤولاً عن هذه المذابح شخصياً وفقاً للمحكمة الإسرائيلية ما يزال مجرم حرب طليقاً وغير متهم، وكذلك رفعت"[٧٨]. ثم يواصل القول:

"يصف العبدة[٧٩] في رسالته كيف أن "..الطائرات الحربية والدبابات سوّت بالأرض أحياءً كاملةً من مدينة حماة ...والأدلة تشير بوضوح إلى أن القوات الحكومية لم تكن تفرق ما بين المتمردين المسلحين والمدنيين العزل... فالهجوم على مدينة حماة كان يمثل جريمة حرب واضحة على نطاق واسع"[٨٠]. ثم يعود روبرت فيسك ليذكر القراء بما ارتكبته جماعة الأخوان المسلمين في حماة حين تسنى لها إعلان التمر والسيطرة على المدينة حيث كتب يقول:

"ولكن بالطبع أيضاً، انتفاضة حماة كانت أيضاً "تمرداً سنّياً" والمتمردين قتلوا عائلات كاملة من شخصيات حزب البعث المهمة، أحياناً بقطع رؤوسهم، ومن خلال أنفاق تحت الأرض قامت فتيات مسلمات بتفجير أنفسهن وسط جنود القوات الخاصة، هؤلاء الفتيات كنّ من ضمن أوائل انتحاريي الشرق الأوسط، وإن لم نقدر لهن ذلك في حينه! "[٨١].

وتشير التقارير المتوفرة إلى أنه، وبتوجيه من حافظ الأسد رئيس الجمهورية حينذاك والقائد العام للقوات المسلحة، قد تمت تلك المجزرة البشعة في حماة بقيادة أخيه رفعت الأسد، قائد سرايا الدفاع السورية المشابهة للحرس القومي في العراق في العام ١٩٦٣، الذي كان قد ألقى خطاباً في المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا

---

٧٨ فيسك، روبرت. عن المطالبة بإنشاء لجنة تحقيق دولية في أحداث حماة عام ١٩٨٢. صحيفة الأندبيندت البريطانية بتاريخ ٢٠٠٧/٠٢/١٠. ترجمة أسامة المنجد رئيس المكتب الإعلامي في حركة العدالة والبناء. ٢٠٠٧/٢/١٣.

٧٩ أنس العبدة رئيس حركة العدالة والبناء في سورية وجه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول مجزرة حماه في العام ٢٠٠٧ طالباً تشكيل لجنة تحقيقة بشأن تلك المجزرة التي قادها رفعت الأسد، شقيق حافظ الأسد والقائد العام لقوات سرايا الدفاع السورية حينذاك.

٨٠ المصدر السابق نفسه.

٨١ المصدر السابق نفسه.

الذي عقد في دمشق في ١٩٨٠/١/٦ جاء فيه بشأن الموقف من قوى المعارضة السياسية ما يلي:

" إن ستالين أيها الرفاق قضى على عشرة ملايين إنسان في سبيل الثورة الشيوعية واضعاً في حسابه شيئاً واحداً فقط هو التعصب للحزب ولنظرية الحزب، فالأمم التي تريد أن تعيش أو أن تبقى تحتاج إلى رجل متعصب وإلى حزب ونظرية متعصبة"[٨٢].

أما ليبيا، فقد كانت تزود إيران بالسلاح السوفييتي، إذ أوقف الاتحاد السوفييتي رسمياً تزويد إيران بالسلاح خشية تدهور علاقاته بالعراق والتزاماً باتفا٥قية الصداقة بين البلدين التي وقعت مع الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٧٢ أثناء وجود كوسيجين رئيساً لوزراء الاتحاد السوفييتي. إلا أن السلاح السوفييتي كان يصل إلى إيران عبر طرق غير مباشرة وبتأييد من السوفييت[٨٣]، كما أن الاتحاد السوفييتي كان خلال سني الحرب أيضاً المجهز الرئيس للعراق بالأسلحة المختلفة، إضافة إلى حصول العراق على السلاح من الدول الاشتراكية الأخرى. .

وعلى العموم يمكن القول بأن الدول العربية بشكل عام لم تساهم مساهمة فعالة في إيقاف الحرب والتحري عن حلول عملية للمشكلات القائمة بين البلدين، لا لأن هذه البلدان لم تكن قادرة على ذلك، بل لأن بعضها الكثير كان يريد ويرغب أن يرى غياب دولتي البعث والإسلام السياسي المتطرف عن الخارطة السياسية في المنطقة، بسبب سياستيهما غير المحسوبة العواقب والخطرة على أمن وسلم المنطقة، وأن البلدين كانا يسعيان للهيمنة على منطقة الخليج، فخروج هذه أو تلك الدولة منتصرة في الحرب سيجعل من الصعب الإفلات من قبضة إيران أو العراق.

لم تكن فترة الحرب العراقية – الإيرانية هادئة في واقع العلاقات في ما بين العراق وبعض الدول العربية، وبشكل خاص بين العراق وسوريا حيث احتضنت الحكومة السورية برئاسة حافظ الأسد مختلف قوى المعارضة السياسية العراقية من أقصى اليسار إلى أقصى

---

٨٢ الحلاق، الشيخ عبد الخالق. عن وثائق المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي.

٨٣ عاشور، مصطفى. الحرب العراقية الإيرانية .. شعوبية بشكل جديد. المصدر السابق نفسه.

اليمن، كما فعلت ذلك إيران، ولكنها اقتصرت على القوى الإسلامية السياسية، وخاصة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي. وقد احتشدت في كل من هذين البلدين مئات الألوف من العراقيات والعراقيين الذين هجروا قسراً من العراق إلى إيران، وبعضهم هاجر منها إلى سوريا، أو هاجروا بمحض إرادتهم هروباً من إرهاب وقمع وسطوة حزب البعث وأجهزته الأمنية وسلطته البوليسية وتخلصاً من احتمال السجن والتعذيب أو الموت على أيدي الجلاوزة. وكان السجن أو الموت يلاحق أعضاء الأحزاب السياسية التي عارضت النظام وتصدت له وقاومته، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة والحزب الديمقراطي الكُردستاني والاتحاد الوطني الكُردستاني وبعض الفصائل الكُردية الأخرى حينذاك مثل الحزب الاشتراكي الكُردستاني وحزب الشعب الديمقراطي الكُردستاني أو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. وسنبحث في هذا الموضوع لاحقاً.

من المعروف أن عدداً كبيراً من عرب الدول العربية قد شارك في القتال إلى جانب القوات العراقية. وقد جاءت هذه المشاركة تحت تأثير ثلاثة عوامل مهمة، وهي:

جمهرة ممن كان مؤمناً بأن العراق يدافع عن البوابة الشرقية للعراق إزاء الهجمة الفارسية، كما كانت تثقف به أجهزة إعلام حزب البعث العربي الاشتراكي وأجهزة إعلام الحكومة العراقية وكذلك الكثير من أجهزة إعلام الدول العربية والقوى القومية والبعثية العربية.

جمهرة من المرتزقة الذين كانوا يتسلمون رواتب عالية من جراء مشاركتهم في القتال، وهم في الغالب من كادحي وفقراء الدول العربية الذين اغتص بهم العراق في النصف الثاني من العقد الثامن من القرن العشرين.

جمهرة ممن فرضت عليهم المشاركة قسراً في القتال وأرسلوا على جبهات القتال بالرغم من رفضهم لذلك. وقد قتل الكثير منهم في ساحات القتال أو قتلوا من قبل البعث بسبب رفضهم المشاركة أو بسبب هروبهم من جبهات القتال.

وقد تم إرسال الكثير من جثث القتلى إلى مصر بشكل خاص، إذ كانت نسبة المصريين من القوى العربية العاملة في العراق، ومنهم كثرة من العمال الزراعيين وفلاحي الأرض كبيرة.

وعلينا أن نشير إلى أن جماعة من أعضاء حزب الله الذين انشقوا عن حزب أمل قد شاركوا مع الحرس الثوري الإيراني في الحرب العراقية الإيرانية على جانب إيران، هذا ما جاء في تصريح لسفير سوريا الأسبق على أكبر محتشمي حين إلى جريدة الشرق فقال: "إن علاقة حزب الله مع النظام الإيراني أبعد بكثير من علاقة نظام ثوري بحزب أو تنظيم ثوري خارج حدود بلاده، بحيث يبدو الحزب وكأنه جزء من مؤسسة الحكم في إيران". (المجلس اليمني. موقع إلكتروني. خبر تحت عنوان حزب الله شارك في الحرب العراقية الإيرانية. نشر الخبر بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٧ على الموقع الإلكتروني التالي:

www.al-zemen.org/vb/showthread.php?t=177967

المبحث الرابع:

مواقف القوى السياسية العراقية من الحرب العراقية–الإيرانية

لم تفاجأ القوى والأحزاب السياسية العراقية حين اندلعت الحرب بين النظامين العراقي والإيراني، إذ كانت المقدمات لهذه الحرب صارخة جداً والعداء آخذ بالاستحكام يوماً بعد آخر، ولهجة العداء الحادة مهيمنة على نشاط أجهزة إعلام الدولتين وآخذة بالتفاقم. وكلا الطرفين كان يبغي ويسعى إلى التصعيد الذي لا رجعة فيه. ولم يكن هناك أي نشاط إقليمي أو دولي لإيقاف التدهور المتسارع في العلاقات وفي تصريحات مسئولي البلدين النارية التي لا تترك مجالاً للشك بأن الطرفين يرغبان في حسم الصراع بينهما عبر النزاع المسلح. وكانت المناوشات الحدودية تؤكد هذا النهج وتكرسه.

وفي الوقت الذي كان يجري التحذير من السقوط في هاوية الحرب، كان صدام حسين يهيئ القوات المسلحة العراقية لحرب خاطفة لا تزيد في كل الأحوال عن عدة أسابيع لا غير لينهي وجود السكين الموضوعة في خاصرته ويسقط النظام الإيراني. لقد كان على قناعة

تامة بقدرة قوات نظامه على تحقيق ذلك وأغفل الكثير من العوامل عن حساباته التبسيطية للواقع السياسي القائم في المنطقة وفي إيران ذاتها، وهي تحليلات كانت مليئة بالغرور والأوهام والعظمة الفارغة.

اتخذت جميع الأحزاب السياسية المعارضة للنظام، بما فيها حزب البعث العربي الاشتراكي، جناح "قيادة قطر العراق"، أي ما أطلق عليه بالجناح اليساري المؤيد لسوريا، موقف المعارض للحرب وإدانة دخول القوات المسلحة العراقية الأراضي الإيرانية والمطالبة بانسحابها الفوري وإيقاف القتال بين البلدين. إلا أن النداء كان في واد والحرب في وادٍ آخر بالنسبة للطرفين بعد أن بدأ بها العراق. والقوى القومية العربية اليمينية في العراق كانت الجماعة الوحيدة التي أيدت النظام العراقي في حربه العدوانية ضد إيران وادعت بأن النظام يدافع عن بوابة العرب الشرقية ويعيد الأراضي العربية والجزر المحتلة إلى الوطن الأم، الوطن العرب. وفيما يلي سنحاول أن نتناول مواقف بعض أبرز القوى السياسية العراقية من تلك الحرب المجنونة، وخاصة مواقف الحزب الشيوعي العراقي والحب الديمقراطي الكُردستاني والاتحاد الوطني الكُردستاني، إضافة إلى مواقف جمهرة المثقفين الديمقراطيين العراقيين.

أولاً: سياسة وموقف الحزب الشيوعي العراقي من الحرب

اتخذ الحزب الشيوعي العراقي، منذ اليوم الأول من شن النظام العراقي الحرب ضد إيران، موقفاً واضحاً وسليماً من الحرب وشخص أسبابها والعوامل الدافعة إليها والقوى المؤيدة لها ورفض الفكرة التي أشاعها النظام باعتباره أجبر على خوض حرب الدفاع عن الوطن والاستقلال والسيادة الوطنية وعن البوابة الشرقية للوطن العربي والأمة العربية. ففي الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، أي بعد يومين فقط من بدء الحرب، أصدرت اللجنة المركزية للحزب بياناً تحت عنوان "فلتتوقف الحرب المدمرة بين العراق وإيران" موجهاً إلى الشعب بفئاته المختلفة وإلى القوات المسلحة العراقية بمختلف مراتبها وإلى كل القوى السياسية الوطنية العراقية يدعوها فيه إلى رفض الحرب والعمل من أجل إيقافها فوراً

وتجنيب البلدين والشعبين المزيد من الموت والدمار والخراب الاقتصادي. وقد حمل البيان حكام العراق مسؤولية بدء الحرب، إذ جاء في مقدمة البيان ما يلي:

"إن إقدام الطغمة الدكتاتورية المتسلطة على الحكم في عراقنا الحبيب بقوة الحديد والنار، على الدخول في حرب شاملة ضد الجارة إيران، واندلاع القتال على نطاق واسع، واشتباك القوات المسلحة للبلدين الجارين بحرب تستخدم فيها كافة أنواع الأسلحة، وتدمر فيها المنشآت الاقتصادية والعسكرية وأحياء السكن، وتهدر الثروات الطائلة على نطاق لم يسبق له مثيل في حياة الشعبين، إن هذا كله هو الامتداد الطبيعي لكل السياسات المعادية لمصالح الشعب والوطن والأمة العربية التي انتهجها الحكام الدكتاتوريون، في اضطهادهم لكل قوى شعبنا الديمقراطية والقومية التقدمية ولجماهيره الكادحة، ومصادرة حقوقها وحرياتها الديمقراطية، وامتداد حربهم ضد الشعب الكُردي وسعيهم المحموم ليس لحرمانه من حقوقه القومية فحسب، بل ومحاولة صهره كلياً"[٨٤]. ورفض البيان فكرة الحكم باستعادة حقوق العراق في شط العرب على النحو التالي:

"إن الادعاء بأن هذه الحرب تشن بهدف استرجاع حقوق العراق في شط العرب والأراضي الحدودية إنما هو محض ادعاء كاذب لا يمكن أن يخدع شعبنا ولا يمكن أن يضلل الرأي العام العربي والعالمي"[٨٥]. ثم يقول البيان: "إن حزبنا الشيوعي العراقي إذ يدين هذه الحرب المدمرة يؤكد، من جديد، أنه لا توجد قضايا مختلف عليها لا يمكن حلها بالطرق السلمية ولمصلحة الشعبين الجارين والصديقين: العراقي والإيراني، ومصلحة نضالهما المشترك ضد الإمبريالية ومن أجل التقدم وخير البلدين. وبعد أن يوجه النداء للجيش العراقي ويطالبهم برفض الحرب وشل يد الطغمة الحاكمة، يدعو الشعب بقوله:

"يا أبناء شعبنا المناضل. يا أبناء القوات المسلحة الوطنية وحدوا الصفوف وعززوا النضال لإسقاط الزمرة الدكتاتورية التي تسبب كل هذه المحن لوطننا الغالي وشعبنا

---

٨٤ الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد /١٩٨٠. السنة ٢٧. (١٢٤). بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. ص ٣.

٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤.

الحبيب، ولإقامة الحكم الديمقراطي. فهذا هو الطريق لحقن دماء الأخوة، عراقيين وإيرانيين، التي تهدر لمصلحة الإمبريالية والصهيونية والرجعية..."[٨٦].

وفي الوقت الذي اتخذ الحزب الشيوعي العراقي موقف النضال ضد النظام وشارك في حرب الأنصار في كُردستان العراق للإطاحة بالنظام، كان النظام يشن حملات تصفية شعواء ضد الشيوعيين العراقيين وضد قوى المعارضة الأخرى في داخل البلاد، حيث أصدر صدام حسين أمراً بقتل الشيوعيين وأعضاء الحزب الديمقراطي الكُردستاني. فقد جاء في قرار سري صادر عن رأس النظام في حينها ما يلي:

"سري وشخصي"

أمر يومي رقم (١) صادر من القائد العام للقوات المسلحة

ينفذ ما يلي حرفياً:

١. يذبح كل فرد من أفراد حرس خميني يتم أسره في ساحة المعركة.
٢. يذبح كل فرد من أعضاء الحزب الديمقراطي الكُردستاني يلقى القبض عليه مع القوات الإيرانية.
٣. يذبح كل شيوعي يلقى القبض عليه مع القوات الإيرانية. يذبح كل عربي يلقى القبض عليه مع القوات الإيرانية جزاءً لخيانته لقوميته العربية.

صدام حسين

التوقيع صدام حسين

القائد العام للقوات المسلحة"[٨٧]

علينا أن ننتبه إلى ما يلي:

---

٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ٦/٥.

٨٧ الزيدي، أحمد عقيد ركن. بيروت. دار الروضة. ط١. ١٩٩٠. ص ٣١٩.

أولاً: اللغة والمصطلحات الفاشية والعدوانية التي استخدمها صدام حسن في إصدار القرار السري والشخصي الموجه إلى القوات المسلحة العراقية، بما فيها أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية والمخابرات، منها كلمة يذبح.

ثانياً: أعطى هذا البيان الحق لأجهزة الأمن والشرطة والجحوش (الفرسان الكُرد) بقتل الشيوعيين والديمقراطيين الكُرد والمناضلين العرب الآخرين بمجرد اعتقالهم في كُردستان.

ثالثاً: الادعاء بأن هؤلاء الكُرد والعرب كانوا ضمن أو مع القوات الإيرانية. وهو ادعاء باطل لتغطية الجرائم التي كان النظام يرتكبها ضد قوات الپيشمرگه (الأنصار) في كُردستان العراق خلال سنوات الحرب ضد إيران وما بعدها.

وقد تم اعتقال أناس في كُردستان لم يكونوا يوماً مع القتال الإيرانية ولم يعتقلوا مع القتال الإيرانية ولكنهم ذبحوا على أيدي أجهزة البعث وقواته ومرتزقته بذريعة كاذبة منحها ذلك القرار للقتلة المجرمين.

على امتداد سنوات الحرب العراقية – الإيرانية ركز الحزب الشيوعي العراقي على موضوعة إيقاف القتال وحل المشكلات المعلقة بين الطرفين بالطرق السلمية وعبر المفاوضات. وساهم الحزب الشيوعي العراقي في هذه الفترة في الكثير من المؤتمرات الإقليمية والدولية والفعاليات الإنسانية من أجل إيقاف الحرب وإدانة الجرائم التي ترتكب فيها، كما عمل على فضح النظام الدكتاتوري على صعيد الحركة الشيوعية وحركة التحرر الوطني وحركة السلم العالمي والتضامن. لقد وفرت الحرب العراقية الإيرانية الغطاء السياسي المناسب للنظامين الإيراني والعراقي لمصادرة حريات الشعب وممارسة القمع والإرهاب الفكري والسياسي ضد الشعبين وقواهما السياسية المعارضة للنظامين المستبدين.

كان الحزب الشيوعي العراقي يدعو إلى إيقاف القتل منذ اليوم الأول من اندلاعها. ولهذا فقد أيد إيقاف القتال حين طالب النظام العراقي ذلك وبدأ بسحب قواته من إيران بغض النظر عن العوامل القاهرة التي دفعت النظام إلى المطالبة بإيقاف القتال، والذي رفضته إيران في حينها.

في العام ١٩٨٥ عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره الوطني الرابع في الفترة الواقعة بين ١٠–١٥ تشرين الثاني/أكتوبر وناقش الوضع السياسي وتطورات الحرب العراقية – الإيرانية، إذ برز فيه الموقف الثابت من رفض الحرب والدعوة إلى إيقافها من جديد، إضافة إلى التطرق إلى المسألة الجديدة التي تمس رفض إيران إيقاف القتال رغم دعوات النظام العراقي إلى إيقافها وانسحابه الكامل من الأراضي الإيرانية التي احتلها في السنة الأول من الحرب، ورفضه احتلال القوات الإيرانية للأراضي العراقية. جاء في تقرير اللجنة المركزية الذي ألقاه السكرتير الأول للحزب، عزيز محمد، بشأن تطورات الحرب ما يلي:

"لقد تنبأ حزبنا منذ وقت مبكر بالطابع المديد والمدمر لهذه الحرب الوحشية وطبيعتها العدوانية والرجعية. وطالب بوقفها منذ أيامها الأولى وبسحب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية، وتسوية النزاع بالطرق السلمية. وبعد معركة خرمشهر في ربيع ١٩٨٢، والهزيمة التي مني بها النظام الدكتاتوري وانهيار مغامرته العدوانية، دخلت الحرب طوراً جديداً، إذ اضطر مشعلو الحرب في بغداد إلى الإعلان عن سحبهم القوات العراقية من الأراضي الإيرانية واستعدادهم لوقف الحرب، واللجوء إلى المفاوضات لحل القضايا المتلف عليها، فيما أصرت الحكومة الإيرانية على مواصلة الحرب. وفي الظرف الجديد واصل حزبنا نضاله من أجل إنهاء الحرب على أسس عادلة. وأكد رفضه لأي خرق للحدود الدولية بين العراق وإيران، وأي اجتياح واحتلال للأراضي العراقية، وصاغ شعار إنهاء الحرب على أساس صلح ديمقراطي عادل يستند إلى:

أ – نفي حق أي من الطرفين في ضم أراضي أي من البلدين إلى البلد الآخر.

ب – احترام الحدود الدولية للبلدين عند اندلاع الحرب.

ج – احترام السيادة الوطنية لكلا الشعبين.

د – الإقرار بحق كل شعب في اختيار النظام السياسي الاجتماعي الذي يريده وينسجم مع إرادته الحرة"[٨٨].

---

٨٨ وثائق المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي. ١٠– ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥. ص ٨١/٨٠.

وذهب التقرير خطوة أبعد في هذا السبيل حين أكد ما يلي:

"إن الشعبية التي يحظى بها شعار إنهاء الحرب وتبدل ميزان القوى بين الطرفين، ويأس النظام من تحقيق الأهداف التي شن الحرب من أجلها وخوفه من تأثير استمرارها وتهديدها لبقائه، حملت النظام على تبني الدعوة لإنهاء الحرب. واستغل الموقف الخاطئ من جانب إيران وإصرارها على مواصلة الحرب واحتلالها الأراضي العراقية وإعلانها عن عزمها على فرض البديل الذي تريده للحكم القائم، على الضد من إرادة شعبنا وقواه وأحزابه الوطنية، للتدجيل بشعار "الدفاع عن الوطن" الذي يقصد به صدام الحفاظ على نظامه والدفاع عن سيطرته على مقدرات شعبنا، وعمل النظام على تصعيد الحرب بالتعاون مع الدوائر الرجعية والإمبريالية، وخصوصاً بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية"[٨٩].

ثم أدان تقرير اللجنة المركزية للحزب أمام المؤتمر موقف إيران من الحرب واستمرارها حيث جاء فيه ما يلي: "ومن الجانب الآخر فأن الحكومة الإيرانية لم تكتف برفض إنهاء الحرب، بل بادرت إلى شن هجمات كبيرة لم تكن تستهدف الدفاع عن الأراضي الإيرانية، وإنما استهدفت اجتياح العراق، واحتلت بالفعل أراضي عراقية في الجبهة الجنوبية والوسطى وفي إقليم كُردستان حيث أضافت صعوبات جدية أما تحقيق مطامح شعبنا الكُردي القومية العادلة ونشاط (جود) (الجبهة الوطنية الديمقراطية ك، حبيب) السياسي والعسكري، ومكنت السلطة من تجنيد أعداد كبيرة جديدة من لمواطنين الكُرد بالقوة. وأعلنت عن تمسكها بالأراضي المحتلة، والثروات التي تحتويها وخصوصاً حقول النفط في جزيرة مجنون". وقد عبر الحزب عن قلقه وقلق الشعب من السياسة الإيرانية وشجب نواياها التوسعية[٩٠].

وخلال هذه الفترة فضح الحزب الشيوعي السياسات التي مارسها النظام الاستبدادي في الداخل مؤكداً بشكل خاص ما يلي:

---

٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ٨١.

٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٨٢.

١. سياسة النظام ضد الشعب الكُردي في كُردستان العراق وشن المعارك العدوانية ضد القوى الكُردية والوطنية العراقية المطالبة بالحريات والحقوق الديمقراطية والقومية.

٢. وشجب حملة النظام الظالمة وعدوانيته ضد الكُرد الفيلية، سواء أكان باعتقال الشباب منهم وزجهم في السجون أو دفعهم إلى مقدمة جبهات القتال ليموتوا هناك، أو قتلهم في السجون ودفنهم في مقابر جماعية بعد تعذيبهم بشراسة منقطعة النظير، أو تهجير النساء والأطفال على إيران عبر طرق حربية مليئة بالألغام حيث مات الكثير من هؤلاء الناس الطيبين.

٣. وأدان حملة التهجير الواسعة التي مارسها النظام ضد العوائل العربية الشيعية متهماً إياها بالتبعية لإيران لأنها لا تحمل التبعية العثمانية (الجنسية العراقية أ، بل تحمل الجنسية العراقية ب. وقد شمل الترحيل مئات ألوف المواطنين من العرب والكُرد الفيلية. كما دفع بالشباب من العرب الشيعية على مقدمة جبهات القتال حيث مات الكثير منهم. ولم يكتف النظام بذلك بل قتل عدداً كبيراً من الشباب ودفنهم في مقابر جماعية.

٤. وأدان سياسات النظام وإجراءاته في فترة الحرب العراقية الإيرانية وتنفيذه حملات ظالمة أطلق عليها بحملات الأنفال ضد الشعب الكُردي ومواقع البيشمرگه. كما استخدم في هذه الحملات التي دامت قرابة تسعة شهور، وفي الشهر الثاني من بدء الحملة الفعلية، الأسلحة الكيمياوية ضد مدينة حلبچه، وسنبحث في قضية الأنفال بشكل تفصيلي فيما بعد.

٥. وتطرق الحزب إلى البطالة الواسعة التي شملت الرجال والنساء بسبب توجيه الموارد المالية للحرب وتعطيل عملية التنمية، وتنامي الفقر والحرمان لفئات واسعة من الشعب.

ولخص الحزب الشيوعي الموقف من الحرب وعواقبها في البرنامج الذي أقر في المؤتمر على النحو التالي:

"جاءت الحرب العدوانية التي شنها النظام الدكتاتوري ضد إيران في ٢٢ أيلول ١٩٨٠ نتيجة منطقية لمجمل سياسات النظام في معاداة الشعب والحركات الثورية، وتحالفه مع الرجعية، وتعاونه مع الإمبريالية، وأطماعه التوسعية، وأحدثت هزة عميقة وشاملة في حياة المجتمع بأسره، وعمقت لدرجة قصوى من الاتجاهات الرجعية في النهج الطبقي للحكم وفي سائر جوانب سياسته الاقتصادية – الاجتماعية. ففيما عدا الخسائر البشرية الفادحة التي تحمل أعباءها العمال والفلاحون وسائر الكادحين، والكوارث التي حلت بمختلف فئات السكان، أسفرت الحرب عن خراب اقتصادي شامل في القاعدة الصناعية والموانئ والمرافق الإنتاجية والخدمية، التي أصيبت بضربة قاصمة، وتوقف تصدير النفط من الخليج وعبر سورية.وأدت الحرب إلى تغيير عميق في هيكل القوى العاملة من خلال تحويل القسم الأكبر منها في المدينة والريف نحو الجبهة وشراء الأسلحة واستنزاف الرصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية، وإثقال العراق بالديون الباهظة، وتدهور قيمة الدينار العراقي. وقد أدى هبوط الموارد إلى بروز مظاهر مشتدة من الإفقار، التي أنزلت بالفئات الكادحة من الشعب، مقابل مزيد من الإثراء الفاحش لفئات جديدة من البرجوازيين الطفيليين والمقاولين والبرجوازية البيروقراطية في جهاز الدولة ..."[٩١].

وفي مجال المهمات الملحة التي تواجه الحزب الشيوعي ركز البرنامج على مهمة إنهاء الحرب باعتبارها المهمة الأولى التي تواجه الحزب والشعب، إذ جاء في البرنامج ما يلي:

"إن حزبنا ناضل ويناضل من أجل إنهاء الحرب فوراً. وفي حالة استمرار الحرب إلى ما بعد إسقاط النظام الدكتاتوري الحالي، فستكون مهمة إنهائها بصلح ديمقراطي عادل في رأس مهمات الحكومة الوطنية الديمقراطية الائتلافية"[٩٢]. وأكد البرنامج ضرورة "محاكمة مجرمي الحرب، وعلى رأسهم الجلاد صدام حسين، وإنزال العقاب الصارم بهم"[٩٣]، باعتبارها أحد الإجراءات المهمة لفترة ما بعد الحرب.

---

٩١ المصدر السابق نفسه. البرنامج. ص ٢٥٣/٢٥٤.

٩٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٦.

٩٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٦.

إذاً يمكن القول بأن سياسة الحزب من حيث الجوهر لم تتغير طيلة سنوات الحرب العراقية – الإيرانية من الناحية المبدئية، وأن كان قد ميز نسبياً من حيث مضمون البيانات بين الفترة التي كان العراق قد شن الحرب وتوغل في الأراضي الإيرانية، و وبين الفترة التي دعا فيها النظام العراقي إلى إيقاف القتل ورفضت الحكومة الإيرانية ذلك، بعد أن دخلت الأراضي العراقية واحتلت جزءاً منها. ولكن الموقف العام بقي كما كان عليه سابقاً، أي المطالبة بإنهاء الحرب والبدء بمفاوضات سلمية لحل المشكلات القائمة بين البلدين ورفض الحرب كوسيلة لمعالجة أي من المشكلات المعلقة. إلا أن بعض الشيوعيين العراقيين، ومنهم زكي خيري وزوجته الدكتورة سعاد خيري، قد اعتبرا الفترة التي أعقبت خروج القوات العراقية من الأراضي الإيرانية وإصرار إيران على مواصلة الحرب، بمثابة دفاع عن الوطن وعن السيادة الوطنية، ولكنها رفضت من الغالبية العظمى من أعضاء وكوادر وقيادة الحزب الشيوعي العراقي. إلا أن هذا التمايز لم يدفع بهذه المجموعة من الشيوعيين إلى تزكية النظام وجرائمه وسياساته العدوانية وحربه القذرة ضد إيران. وخلال هذه الفترة برزت مجموعة من الشيوعيين التي اصطف بعض أفرادها في المحصلة النهائية إلى جانب النظام، إذ ادعى هذا البعض بأن النظام العراقي يدافع عن الوطن، في حين كان النظام قد غاص في وحل معاداة الشعب والوطن.

حين شن النظام العراقي الحرب على إيران كان الحزب الشيوعي قد ترك موقعه في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية منذ العام ١٩٧٩ ورفع في اجتماع اللجنة المركزية للحزب في صيف هذا العام في برلين شعار إسقاط النظام الدكتاتوري وتبنى عملياً الكفاح المسلح للإطاحة به. وبالتالي كانت للحزب وحدات أنصارية جديدة قد شكلت منذ العام ١٩٧٩ في منطقة ناوزنگ في الأراضي العراقية وعلى الحدود بين إيران والعراق وعلى مقربة من فصائل البيشمرگه التابعة للاتحاد الوطني الكُردستاني التي كانت موجودة في ناوكان. وكان الحزب الشيوعي العراقي يتعاون مع الحزبين الكُرديين، وقد حصل على دعم مباشر من الطرفين في مجال التسلح في الفترة الأولى من تحوله على الحركة الأنصارية المسلحة. وكانت المجموعة الأنصارية الشيوعية تتكون في الغالب الأعم من الشيوعيين الكُرد من أبناء المنطقة وكذلك

من بعض الكلدان والعرب، والتي في مجرى سنوات الحرب قد توسعت قاعدة الأنصار كثيراً، كما توسعت بقية قوات البيشمركه التابعة للحزبين الكُرديين وللأحزاب الكُردية الأخرى التي تشكلت حينذاك، ومنها الحزب الاشتراكي الكُردستاني. وسيكون البحث في الحركة الأنصارية المسلحة للشيوعيين وقوات البيشمركه الكُردستانية فصل خاص في هذا الكتاب.

ثانياً: سياسة وموقف الحزب الديمقراطي الكُردستاني من الحرب

كان الحزب الديمقراطي الكُردستاني يخوض نضالاً مسلحاً ضد الحكم الدكتاتوري حين بدأ النظام العراقي بشن حربه العدوانية ضد إيران، بعد أن أعاد الحزب تنظيم صفوفه وتجميع قواه واستعادة عافيته نتيجة انهيار الحركة المسلحة في العام ١٩٧٥ بالارتباط مع مؤامرة النظامين العراقي والإيراني وتوقيع اتفاقية الجزائر باعتبارها كانت مؤامرة موجهة ضد الشعب الكُردي وحركته المسلحة ومطالبته بممارسة حقوقه القومية العادلة. ومع بدء الحرب اتخذ الحزب الديمقراطي الكُردستاني موقف واضحاً حيث أدان الدكتاتورية الغاشمة والحرب العدوانية التوسعية.

ثالثاً: سياسة وموقف الاتحاد الوطني الكُردستاني من الحرب العراقية – الإيرانية

اتخذ الاتحاد الوطني الكُردستاني موقفاً واضحاً لا يختلف عن موقف الحزب الديمقراطي الكُردستاني وبقية الأحزاب السياسية العراقية التي ناهضت النظام العراقي الدكتاتوري إزاء الحرب التي شنها النظام ضد إيران. وقد تجلى هذا الموقف في تصريحات قادة الاتحاد الوطني وفي بيانات المكتب السياسي واللجنة المركزية أو باسم الحزب. واعتبرت تلك البيانات أن الحرب قد شنت من نظام فاشي دموي وعنصري ضد دولة جارة للعراق تستهدف ثورتها الحديثة التي أنهت وجود النظام الإيراني الشاهنشاهي الذي عقد اتفاقية الجزائر مع النظام العراقي في العام ١٩٧٥ والتي توجهت بالأساس لضرب الحركة الكُردية المسلحة.

إلا أن هذا الموقف شهد تبدلاً مستمراً أثناء سنوات الحرب التي دامت ٨ سنوات. ففي أعقاب انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية ودعوة النظام إلى إيقاف القتال اتخذ

الاتحاد الوطني الكُردستاني موقفاً آخر، خاصة وأن إيران قد وقفت إلى جانب الحزب الديمقراطي الكُردستاني في صراعه مع الاتحاد الوطني الكُردستاني، كما أن قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني كانت تقيم في منطقة راجان الكُردستانية في إيران طيلة فترة الحرب العراقية الإيرانية وقبلها بعدة سنوات أيضاً. إلا أن القيادات الميدانية للحزب والپيشمرگه كانت تعيش وتعمل على الأراضي العراقية وفي إقليم كُردستان.

في النصف الثاني من العام ١٩٨٣ أصدرت اللجنة القيادية للاتحاد الوطني الكُردستاني بياناً سياسياً حول مخاطر الحرب العراقية الإيرانية التي كانت بعض معاركها تدور في إقليم كُردستان العراق أشار فيه إلى أنه يناهض الحرب الدائرة بين النظامين العراقي والإيراني باعتباريهما نظامين رجعيين معاديين لمصالح شعوب البلدين واعتبر أن كُردستان تتعرض لغزو رجعي عدواني إيراني. فقد جاء في هذا البيان ما يلي:

"يتعرض وطننا العزيز الآن إلى غزو إيراني واسع النطاق جلب إلى كُردستان ويلات وكوارث الحرب المدمرة التي أشعلها الدكتاتور صدام التكريتي تنفيذاً لمخطط رجعي عدواني لن يخدم إلا الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية، إن الحرب المستمرة بين الحكومتين البرجوازيتين الرجعيتين الإيرانية والعراقية التي اكتوت بنيرانها جماهير الشعوب العربية والكُردية والفارسية والآزرية ليست إلا حرب الطبقات الحاكمة والمستغلة في ما بينها من أجل تعزيز حكمها وتوسيع مناطق النفوذ وتحقيق الأطماع التوسعية رغم إرادة الشعوب التواقة إلى السلم والتآخي والتنمية وخلافاً لرغبتها في معركة ممارسة الديمقراطية والقومية"[٩٤].

ويحدد البيان المخاطر المرتبطة بهذه الحرب التي شنها النظام العراقي فيذكر ما يلي:

"لقد أهدرت الثورة البرجوازية البيروقراطية العربية الحاكمة في العراق وعلى رأسها الزمرة العفلقية الفاشية الطاقات العسكرية والمادية والبشرية وبددت ثروات شعبها ومواردها الهائلة في حرب ظالمة قذرة، وأدخلت الجماهير الشعبية في أتونها لتحترق بويلاتها وتعاني

---

٩٤ الاتحاد الوطني الكُردستاني. اللجنة القيادية. بيان صادر عن اللجنة القيادية للاتحاد بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٥. ص ١ من البيان وص ١٨ من كراس أوسع تضمن مجموعة بيانات.

من كوارثها وعرضت الوطن إلى مخاطر حقيقية تهدد استقلال الوطن والوحدة الوطنية وكيان البلاد وتنذر بالاحتلال الإيراني وفرض حكم دكتاتوري آخر بلباس ديني مغرق بالرجعية يتنكر لحق شعبنا العراقي في حكم نفسه ولحق الأمة الكُردية في تقرير مصيرها ولتطلعات الجماهير الكادحة نحو الديمقراطية الشعبية والاشتراكية، ..."[٩٥].

وفي الوقت الذي كانت قوات البيشمركه التابعة للاتحاد الوطني الكُردستاني قد خرجت لتوها من معارك حامية الوطيس ضد قوات البيشمركه / الأنصار التابعة للأحزاب المؤتلفة في الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود)، (سنبحث في هذه المعارك في فقرة مستقلة)، التي ضمت فيها الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكُردستاني، دعا البيان في الوقت نفسه إلى إقامة جبهة عراقية عريضة لمواجهة الحكم الدكتاتوري في العراق وضد الحرب وضد الغزو الإيراني، إذ جاء فيه ما يلي:

" أيتها القوى الوطنية التقدمية في العراق، إن طريق الخلاص من المخاطر الجسيمة التي يجلبها الغزو الإيراني ومن المآسي والويلات الرهيبة التي أوقعتها الحرب القذرة بجماهير الشعوب العربية والكُردية والإيرانية .. هو طريق النضال لإسقاط الحكم البرجوازي البيروقراطي الخائن والإتيان بحكم ائتلافي وطني تقدمي يضمن الاستقلال الوطني ويوفر الحقوق والحريات الديمقراطية للشعب ويقر حق تقرير المصير للأمة الكُردية ولا يمكن تحقيق هذه المهمة المقدسة إلا بجهود ونضالات جماهير شعبنا وقواها التقدمية والثورية وذلك باستحالة "تصدير الثورات" ناهيك عن استحالة قدرة الغزو الخارجي على تحقيقها وفضلاً عن كون القوة الغازية قوة رجعية طامعة في أرض العراق ومياهه وثروته تحمل أفكاراً مغرقاً في التأخر وتنادي بالطائفية والدكتاتورية الفردية وتضليل الجماهير الشعبية وتخدعها بأوهام كاذبة وخرافات... لذلك فأن الواجب الوطني يحتم على القوى الوطنية التقدمية والثورية العراقية أن تلم صفوفها وتوحدها في جبهة وطنية شاملة لاستنهاض

---

٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٩.

الجماهير الشعبية وتنويرها ولقيادة انتفاضتها الشعبية للإجهاز على الزمرة العفلقية الفاشية المتسلطة على رقاب الشعب ومصير الوطن ولإسقاط حكمها الدكتاتوري الإرهابي، ..."[٩٦].

ولقد استثنى البيان من هذه الجبهة الوطنية والديمقراطية والتقدمية والثورية الأحزاب التي اتهمها بالخيانة الوطنية التي كانت تعمل ضمن التحالف السياسي (جود).[٩٧]

ورغم هذا الموقف المناهض في جوهره للحكومة العراقية، باعتباره استمراراً للموقف السابقة، قد برز في موقف الاتحاد الوطني الكُردستاني تغيراً واضحاً إزاء إيران وسياستها في العراق والمنطقة. وهذا التغيير في الموقف أعقبه حصول اتصالات بين الاتحاد الوطني الكُردستاني والحكومة العراقية منذ بداية العام ١٩٨٣ وتطورت في النصف الثاني من هذا العام إلى مفاوضات رسمية بين الطرفين، حيث أصدر الاتحاد الوطني الكُردستاني كراساً يوضح فيه سير مراحل المفاوضات بينهما في بغداد. ويتحدث البيان عن استعداد الحكومة العراقية لتلبية مطالب الشعب الكُردي، إذ أورد البيان مقتطفات وتلخيصات لخطاب السيد جلال الطالباني في حشد جماهيري قدره كاتب البيان بمئات الآلاف في منطقة سرداش في كُردستان العراق، منها:

".. في الآونة الأخيرة قامت الحكومة في بغداد اتصالات عديدة مع الاتحاد الوطني الكُردستاني لغرض الدخول في مفاوضات جديدة وحوار صريح وذلك لحل المسألة الكُردية ومبيناً استعداده لتنفيذ المطالب المشروعة لشعبنا الكُردي في كُردستان العراق والجلوس على مائدة المفاوضات وبشكل رسمي ومباشر"[٩٨]. ويشير البيان إلى قبول قيادة الاتحاد الوطني الكُردستاني في الدخول في المفاوضات.

والبيان يثبت في تلك الفترة المسائل التالية:

---

٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣/٢٤.

٩٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠ وما بعدها.

٩٨ الاتحاد الوطني الكُردستاني. "توضيح حول سير مراحل المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكُردستاني والحكومة في بغداد" نشرة الخليج. السنة الثالثة العدد الثامن والتاسع في ١٩٨٤/٢/٢٢. صوت الثورة العراقية – كُردستان. ص ١. (خطوط التشديد في أصل البيان)

١. أوضح البيان على نضال الكُرد الذي تواصل حتى ذلك الحين على أكثر من ٢٣ سنة.

٢. وأن الحكومة مستعدة على إغناء الحكم الذاتي بمحتوى جديد في ضوء مطالب الاتحاد الوطني الكُردستاني.

٣. وأنه متفائل من أقوال ورغبة الحكومة في حل المسألة الكُردية في كُردستان العراق.

٤. وأن هناك بعض الشوفينيين الذين يريدون تشويه موقف الشعب الكُردي من الحرب العراقية الإيرانية، إذ أن الشعب الكُردي والاتحاد الوطني الكُردستاني يقف ضد الحرب وضد محاولات إيران احتلال الراضي العراقية، ثم يؤكد "... أن الاتحاد الوطني الكُردستاني وقوات الأنصار تصدوا ببطولة للهجمات الإيرانية حتى وفي أصعب وأحوج الظروف والتي كانت تقف فيها الحكومتان المتحاربتان ضدهم واليوم لنا نفس الرأي ونفس الموقف بالنسبة للاعتداءات الإيرانية ولكن برأينا كي تتصدى جماهير كُردستان بشكل فعال للاعتداءات وتجعل كُردستان مقبرة للغزاة، يجب تحقيق كل حقوق شعبنا الكُردي القومية والديمقراطية ويجب منح الجماهير الحكم الذاتي الحقيقي لكُردستاننا..."[٩٩].

ويبدو لي بأن الأمل في الحصول على تلك الأهداف هي التي جعلت الصراع والنزاع بين القوى المختلفة أولاً، وتباين موقف الحزبين الكُرديين من إيران والعراق حينذاك ثانياً، ممكناً وبالحدة والقسوة التي سنأتي عليها في موقع آخر من هذا الكتاب.

لقد استمر هذا الموقف من الحرب لفترة غير قصيرة رغم فشل المفاوضات. ولكن تغيراً بدأ يطرأ على موقف الاتحاد الوطني الكُردستاني في العام ١٩٨٧ و١٩٨٨ حين بدأت مفاوضات بين القوى السياسية العراقية لتشكيل تحالف جديدة، وخاصة بين القوى الكُردستاني ثن تسارعت تلك المفاوضات في العام ١٩٨٨ حين قام النظام ألصدامي بمجازره الرهيبة في كُردستان العراق في ما أطلق عليه من قبل النظام العراقي بحملات

---

٩٩ المصدر السابق نفسه. ص ٨. (خطوط التشديد في اصل البيان).

الأنفال والتي لم تكن سوى مجازر وحشية ضد الشعب الكُردية وإلقاء السلاح الكيماوي على مدينة حلبچه، والتي سنبحث فيها لاحقاً.

وقد تم في منتصف العام ١٩٨٨ تشكيل الجبهة الكُردستانية، حيث اتخذ الاتحاد الوطني الكُردستاني موقفاً آخر من الحرب العراقية الإيرانية ومن النظام العراقي. فقد أدلى السيد جلال الطالباني، أمين عام الاتحاد الوطني الكُردستاني بحديث تفصيلي جواباً عن أسئلة وجهها له مراسل جريدة "الغد" العراقية التي كانت تصدر في المنفى عن الموقف من الحرب والنظام العراقي وعن القضية الكُردية في العراق. ورغم أن السؤال كان يبحث في موقف الجبهة الكُردستانية عن النظام والحرب، إلا أن جواب السيد الطالباني كان يعبر في الوقت نفسه عن موقف الاتحاد الوطني الكُردستاني. فقد قال الطالباني ما يلي:

"الجبهة الكُردستانية تدعو في بيانها وبرنامجها إلى تخليص العراق من الدكتاتورية والحرب وبالتالي تدعو إلى إسقاط النظام الدكتاتوري القائم، إنهاء الحرب بين العراق وإيران على أسس ديمقراطية تضمن مصالح الشعبين الجارين العراقي والإيراني. والموقف من البديل طبعاً هو البديل الديمقراطي الذي يوفر الحقوق والحريات الديمقراطية للعراقيين كافة ويضمن حق تقرير المصير للشعب الكُردي باعتبار ذلك أيضاً من الحقوق الديمقراطية، وكذلك البديل الذي يضمن حق الائتلاف الديمقراطي العراقي بين القوى المناضلة وفق برنامج مشترك لتحقيق أهداف مشتركة.

أنا لا أريد أن أتوقف عند نقطة الحرب لأنه أحياناً تثار مسالة العلاقة بين الحرب والإسقاط... نحن نعتقد أنه توجد علاقة ديالكتيكية، علاقة موضوعية، علاقة أساسية فاعلة بين الإسقاط وإنهاء الحرب . ولكن ذلك لا يعني أن إنهاء الحرب مرفوض قبل إسقاط الدكتاتورية. الجبهة تفضل إسقاط الدكتاتورية وإقامة حكم ديمقراطي قادر على تحقيق السلم، لأننا نعتقد أن الدكتاتورية القائمة هي التي أشعلت الحرب وهي التي تريد إدامتها، وهي التي تريد مواصلة الحرب من أجل بقائها في دست الحكم. وذلك لا يعني أن الجبهة الكُردستانية ترفض إنهاء الحرب قبل الإسقاط. ففي البيان الأخير الصادر عن القيادة

السياسية للجبهة الكُردستانية فيه فقرة واضحة تدعو إلى إنهاء الحرب العراقية – الإيرانية والحرب العراقية – الكُردية."[١٠٠].

والبيان يشير إلى ثلاث حقائق مهمة:

١. أن الاتحاد الوطني الكُردستاني كان يفضل إسقاط النظام لكي يتسنى للقوى الديمقراطية أن تنهي الحرب من خلال إقامة نظام ديمقراطي بديل في العراق.

٢. أن النظام الدكتاتوري العراقي غير قادر وغير راغب على تحقيق إيقاف القتال وإنهاء الحرب.

٣. وأن هذا الموقف لا يعبر عن موقف الاتحاد الوطني الكُردستاني حسب، بل وعن موقف الجبهة الكُردستانية.

كان الاتحاد الوطني في هذه الفترة يفضل إسقاط النظام قبل إيقاف القتال لكي يتم إنهاء الحرب بسقوط النظام. إلا أن هذا الموقف لم يكن موحداً في الجبهة الكُردستانية، بل كان الحزب الشيوعي قد وقف إلى جانب شعار "إنهاء الحرب وإسقاط الدكتاتورية".

في لقاء صحفي لمراسل مجلة النهج مع السيد عزيز محمد، السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراق، وجواباً عن السؤال التالي: "ثمة فكرة ترى أن وقف الحرب قبل إسقاط الدكتاتورية يعني إنقاذ هذه الأخيرة؟، جاء فيه ما يلي:

"إن نضالنا من أجل إنهاء الحرب وإسقاط الدكتاتورية متلازمان في تيار ثوري واحد، ولكنهما غير مشروطين ببعضِهما. فنحن سنواصل ونعزز نضالنا من أجل إسقاط الدكتاتورية حتى في حالة انتهاء الحرب. كما سنواصل ونعزز نضالنا من أجل إنهاء الحرب التي يمكن أن تتيح لشعبنا وقواه الوطنية إمكانيات أفضل للإطاحة بالدكتاتورية. ويعتقد حزبنا أن إيقاف القتال وإنهاء الحرب لا يعزز من قدرات الدكتاتورية أو يمنحها فرصة أفضل للبقاء في الحكم، بل سيضعها وجهاً لوجه أمام الحساب العسير من جانب الشعب

---

١٠٠ الطالباني، جلال. حول القضية الكُردية في العراق. الاتحاد الوطني الكُردستاني. تشرين الثاني ١٩٨٨. ص ٤٥/٤٦.

وجماهير الجنود، ويقيد من قدراتها على القمع والمناورة ومحاولة خداع الجماهير بشعار "الدفاع عن الوطن"، كما سيسهم في تفجير نقمة الشعب والقوات المسلحة، ويطلق العنان للصراع الطبقي وتركز الجهود على تخلص البلاد من كابوس الدكتاتورية"[١٠١]. إلا أن الحزب الشيوعي وافق في إطار التحالف الجبهوي أن يقر الشعار الذي طرح مع التفسير الذي قدمه السيد جلال الطالباني.

وفي المسألة الخاصة بالموقف العراقي من الحرب، لا بد من الإشارة إلى أن العراق رفض إيقاف القتال في السنة الأولى من الحرب، ولكنه سرعان ما طرح شعار إيقاف القتال بسبب تراجعه أمام القوات الإيرانية وانسحابه من الأراضي الإيرانية، وبالتالي كان الرافض لإيقاف القتال هي الدولة الإيرانية وليست الدولة العراقية أو النظام الدكتاتوري العراقي. ولهذا لم يكن دقيقاً القول بأن النظام العراقي غير قادر على إنهاء الحرب، إذ أن الضغط الدولي قد فرض على إيران، إضافة إلى تحرير منطقة الفاو من القوات الإيرانية. فإيقاف الحرب يساعد على خلق أجواء أفضل لإسقاط النظام من أن يكون النظام في مرحلة الحرب وحيث تسود القوانين الاستثنائية والرقابة الشديدة على المجتمع. ومع ذلك فأن إنهاء الحرب لم يوفر الإمكانية الجيدة للقوى السياسية العراقية على إسقاط النظام مما استدعى الغالبية منها إلى دعم التوجه الأمريكي في تنفيذ ما يسمى بتكتيك الضربة الاستباقية ضد العراق لتجنب احتمال تطور أسلحته المحرمة دولياً !

ولا شك في أن النظام قد استثمر ظروف الحرب العراقية – الإيرانية، وهي في نهاياتها، أن يوجه ضربة قاسية جداً ضد الشعب الكُردي وقواه السياسية في عمليات الأنفال في العام ١٩٨٨.

---

١٠١ محمد، عزيز. سياستنا. دمشق – قبرص. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. (بدون تاريخ). ص ٢٦/٢٧.

رابعاً: موقف التحالفات السياسية المناهضة لصدام حسين من الحرب العراقية – الإيرانية

تشكلت في العراق عدة جبهات سياسية مناهضة لنظام صدام حسين قبل بدء الحرب العراقية الإيرانية. وكان أغلبها قد شكل في دمشق من جانب الأحزاب السياسية العاملة هناك، ومنها الاتحاد الوطني الكُردستاني وحزب البعث العربي الاشتراكية (قيادة قطر العراق) والحركة الاشتراكية العربية وعدد من التنظيمات القومية العربية. وفي أعقاب خروج الحزب الشيوعي العراقي من التحالف مع البعث في نهاية العام ١٩٧٨ وبداية العام ١٩٧٩، تشكل أول تحالف جديد باسم الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية (جوقد) وجرى التوقيع عليه بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٢، أي بعد نشوب الحرب العراقية – الإيرانية بستة أسابيع تقريباً. وقد شاركت في هذه الجبهة القوى والأحزاب السياسية التالية، وفق ما جاء في بيانها التأسيسي:

١) الحزب الاشتراكي، ٢) الحزب الاشتراكي الكُردستاني الموحد، ٣) الحركة الاشتراكية العربية، ٤) حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق) ٥) جيش التحرير الشعبي العراقي، ٦) الحزب الشيوعي العراقي، ٧) الاتحاد الوطني الكُردستاني، و٨) المستقلون الديمقراطيون.

اتخذت هذه الجبهة المناهضة لنظام البعث الحاكم في العراق موقفاً واضحاً من الحرب العراقية الإيرانية، إذ كانت قد أصدرت بيانها السياسي بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٢ في دمشق تضمن الموقف التالي من النظام والحرب:

"ولم يكتف الجلاد صدام حسين الذي فرط بمبادئ السيادة الوطنية لشعبنا على أراضيه ومياهه الإقليمية لصالح شاه إيران العميل بتوقيعه اتفاقية آذار ١٩٧٥، لم يكتف بمناوأته للثورة الإيرانية ومحاولاته المتكررة لإحباطها ونسف مكتسباتها بهدف إعادة الهيمنة الاستعمارية على إيران بل تجاوز ذلك إلى شن الحرب ضد إيران لصالح الإمبريالية الأمريكية وتنفيذاً لمخططاتها الخبيثة، ودفع بجيش العراق قسراً في القتال ضد الجمهورية الإسلامية في إيران، بتشجيع سافر من النظم العربية الرجعية العربية العميلة تحت غطاء الدفاع الزائف عن "السيادة الوطنية والحقوق العربية".

إن الإمبريالية والرجعية العميلة التي دفعت الدكتاتور صدام لإشعال هذه الحرب المدمرة تسعى لتحقيق أهداف عدوانية من بينها تحطيم قدرات الشعبين العراقي والإيراني وإبعاد عراقنا المناضل وجيشه الباسل عن المواجهة الحقيقية والحاسمة ضد الإمبريالية والصهيونية العالمية والعدو القومي "إسرائيل"[١٠٢]. وأبدى البيان بوضوح موقفه من اتفاقية آذار ١٩٧٥ والتي سميت باتفاقية الجزائر حيث ورد فيه ما يلي: "لقد أكدت الحركة الوطنية العراقية موقفها الواضح والثابت بإدانة معاهدة آذار الاستعمارية الجائرة، وفي ذات الوقت أعلنت حركتنا الوطنية تضامنها مع الثورة الإيرانية في عدائها للإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية وأداتها العنصرية المعادية "إسرائيل" على أسس نضالية واضحة ترتكز على احترام مبادئ الاستقلال والسيادة الوطنية والقومية لكلا الشعبين الصديقين العراقي والإيراني، كما دعت القوى الوطنية العراقية الثورة الإيرانية للتضامن والتساند مع نضال شعبنا العراقي المكافح بقيادة أحزابه وقواه الوطنية والقومية الديمقراطية المستقلة، التي تواصل نضالها بمختلف الوسائل بما فيها الكفاح الشعبي المسلح لإسقاط النظام الإرهابي وإقامة حكم الائتلاف الديمقراطي"[١٠٣].

من المفيد أن نشير هنا إلى الملاحظات التالية:

- لم يشارك الحزب الديمقراطي الكُردستاني في هذه الجبهة بسبب العلاقات التي كانت متوترة في حينها مع الاتحاد الوطني الكُردستاني ونزيف الدم الذي بدأ بعد تأسيس الاتحاد الوطني الكُردستاني في أعقاب انهيار الحركة الكُردية المسلحة في العام ١٩٧٥ بين قوات البيشمرگه للطرفين، رغم أن مواقفه من النظام والحرب كانت متطابقة مع مواقف بقية القوى السياسية العراقية بشأن النظام والحرب.

---

١٠٢ الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. البيان السياسي للجبهة الوطنية القومية الديمقراطية. في ١٩٨٠/١١/١٢. العدد ١٢٦، تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٠. ص ١٨٣-١٨٦.

١٠٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٤.

- خلا البيان من توقيع أي من قوى الإسلام السياسي العراقية التي كانت تعمل في حينها في إيران وكان لها ممثلون في سوريا، إلا أن هذه القوى لم تبد في حينها أي رغبة للتعاون، كما أن إيران لم تكن توافق على مثل هذا التعاون.
- ويلاحظ قارئ البيان إلى الربط العضوي السليم بين الحرب والمصالح الأمريكية، غذ أن الولايات المتحدة كانت أكبر مشجع ومساند للنظام العراقي في حربه ضد إيران.
- وجاء البيان مشدداً على إسرائيل باعتبارها عدواً، بغض النظر عن مواقف القوى المختلفة، إذ من كان يعمل في سوريا كان عليه أن يأخذ بنظر الاعتبار موقف سوريا من إسرائيل.
- لم يتضمن البيان شعار إيقاف الحرب العراقية – الإيرانية ضمن الأهداف العشرة التي وردت التزمت بتحقيقها الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية على الصعد المحلية والعربية والدولية. وقد كان هذا الموقف جالباً للانتباه، رغم أن مواقف كل حزب من تلك الأحزاب كان إلى جانب إيقاف القتال. وقد كان شعور داخلي يهيمن على القوى السياسية المختلفة بأمل أن تضعف هذه الحرب النظام الاستبدادي، وبالتالي يمكن من خلال ذلك تحقيق الشعار المركزي الذي طرحته الجبهة في البيان، وأعني به "١ – إسقاط النظام الدكتاتوري، وإقامة حكم ائتلاف وطني ديمقراطي يؤمن حقوق الشعب وحرياته الديمقراطية"[١٠٤].

وفي الاجتماع التأسيس الذي جرى التوقيع فيه على ميثاق "جوقد" ألقى السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراق كلمة هنأ نفسه والشعب بقيام هذه الجبهة وبرز أهميتها والتزام الحزب بأهدافها مع عدم إلغاء أهداف وبرامج كل حزب فيها ودعا إلى تشديد النضال ضد النظام الدكتاتوري، إلا أنه لم يشر على موضوع وقف القتال وإنهاء الحرب بين البلدين أيضاً، رغم تبني الحزب له من جهة، كما لم يشر إلى ضرورة أن تضم الجبهة بقية أطراف الحركة الوطنية العراقية، وأخص بالذكر هنا الحزب الديمقراطي الكُردستاني.

---

١٠٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٥.

لم يمض على توقيع بيان "جوقد" وميثاقها الوطني غير أسبوعين فقط حتى صدر في كُردستان بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٨ البيان الأول لجبهة جديدة هي "الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) شكلت من الأحزاب السياسية التالية:

١) الحزب الديمقراطي الكُردستاني، ٢) الحزب الاشتراكي الكُردستاني الموحد، ٣) الحزب الشيوعي العراقي.

ولم تكن الأحزاب الأخرى المشاركة في "جوقد" على علم بوجود مفاوضات بين الجهات الثلاث التي شكلت الجبهة الجديدة إذ أن عضوين منها كانا أعضاء في "جوقد" وهما الحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكُردستاني الموحد. وقد صدر مع هذا البيان الميثاق الوطني لهذه الجبهة. وقد أثار هذا الموقف غير الشفاف للحزب الشيوعي العراق زوبعة سياسية مناهضة للحزب الشيوعي العراقي، إذ كان المفروض أن تعلم القوى السياسية الأخرى بهذا الموقف خاصة وأن الحزب كان يخوض حواراً مع كل الأطراف بشأن تشكيل الجبهة الأولى، وحين فشل جهده في ضم الحزب الديمقراطي الكُردستاني إليها بسبب رفض الأخير ذلك، قرر إقامة جبهة معه ومع الحزب الاشتراكي الكُردستاني. من حيث الجوهر لم تكن هناك اختلافات بين الميثاقين بالنسبة لجميع القضايا المطروحة. إلا أن البيان خلا من مسالتين مهمتين، وهما إدانة الحرب التي أشعلها النظام الدكتاتوري في العراق أولاً، وعدم مطالبة البيان بإيقاف الحرب العراقية – الإيرانية ثانياً. وقد ركز البيان على الهدف المركزي لهذه القوى والذي تضمن ما يلي:

" أولاً – إسقاط الحكم الديكتاتوري وإقامة حكومة ائتلاف وطني تمثل جميع الأحزاب والقوى المناضلة ضد الإمبريالية والرجعية والديكتاتورية وتضطلع بإنهاء الأوضاع الاستثنائية الاستبدادية وبتصفية مخلفات النظام الديكتاتوري وإشاعة الديمقراطية في حياة المجتمع والدولة"[١٠٥].

---

١٠٥ الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. البيان السياسي للجبهة الوطنية الديمقراطية. في ١٩٨٠/١١/٢٨. العدد ١٢٩، آذار ١٩٨١. ص ١٢٠.

لم يكن من حيث المبدأ أي ضير في تشكيل مثل هذه الجبهة الثانية، غذ كان في مقدور الحزبين الاشتراكي الكُردستاني الموحد والحزب الشيوعي العراقي جسراً بين الجبهتين ويعملان على تحسين العلاقة بين الاتحاد الوطني الكُردستاني والحزب الديمقراطي الكُردستاني. إلا أن هذا لم يكن ممكناً ومعقولاً في بلد مثل العراق. وبالتالي تعطل عمل الحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكُردستاني الموحد في نشاطات الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية (جوقد). أؤكد هنا من جديد إلى أن الأحزاب السياسية العراقية كلها كانت حينذاك حتى نهاية فترة الحرب العراقية – الإيرانية تطالب بإيقاف هذه الحرب المجنونة. ولهذا يصعب تفسير ذلك بشكل دقيق، في ما عدا الملاحظة التي أشرت إليها وهي رغبة لدى بعض القوى والأحزاب في استمرار الحرب لإضعاف النظام وبالتالي لإسقاطه. ولم يصرح أي حزب بذلك علناً.

وفي العام ١٩٨٧ بدأت محاولات جادة للتقريب بين وجهات نظر الحزبين الكُرديين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكُردستاني والاتحاد الوطني الكُردستاني بهدف التعاون المشترك في النضال ضد الحرب والنظام ومن أجل الديمقراطية والحقوق القومية للشعب الكُردي. وقد كانت المفاوضات صعبة للغاية وطويلة، لعب الحزب الشيوعي العراقي دوراً مهماً فيها، كما كان للقاء بين المسئولين الأولين في الحزبين الكُرديين الدور المباشر في الوصول إلى اتفاق لتشكيل الجبهة الكُردستانية العراقية في اجتماع دام ثلاثة ايامو أي بين ٧–٩ حزيران/يونيو من العام ١٩٨٨. ضمت هذه الجبهة الجديدة الأحزاب السياسية العراقية التالية وفق التسلسل الذي ورد في البلاغ الصادر عن اجتماع:

١) الحزب الاشتراكي الكُردي (پاسوك)، ٢) الاتحاد الوطني الكُردستاني، ٣) الحزب الشيوعي العراقي – إقليم كُردستان، ٤) حزب الشعب الديمقراطي الكُردستاني، ٥) الحزب الاشتراكي الكُردستاني – العراق – و ٦) الحزب الديمقراطي الكُردستاني.

تضمن البلاغ الصادر عن القيادة السياسية للجبهة الكُردستانية العراقية موقفاً واضحاً من عدة مسائل أساسية، وهي:[١٠٦]

١. أهمية تشكيل جبهة وطنية شاملة في العراق لتحقيق الأهداف المنشودة.
٢. العمل من أجل "الإطاحة بالحكم الفاشي الشوفيني المتسلط على رقاب الشعب وإقامة حكومة ائتلاف وطني مؤقتة التي تضمن الحريات الديمقراطية للبلاد وتقر الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكُردي، وتزيل أثار (الحرب الكارثية والحرب الشوفينية) وتعيد للعراق دوره في حركة التحرر الوطني العربية وفي النضال المعادي للإمبريالية والصهيونية"[١٠٧].
٣. إنهاء الحرب العراقية الإيرانية التي شنها النظام العراقي.
٤. إنهاء الحرب الشوفينية التي يشنها الناظم الدكتاتوري ضد الشعب الكُردي.
٥. شجب وإدانة استخدام الأسلحة المحرمة دولياً ضد الشعب الكُردي وقواه المناضلة.

---

١٠٦ الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. البيان السياسي للقيادة السياسية للجبهة الكُردستانية العراقية . في ٧–٩ حزيران ١٩٨٨. العدد ١٩٩/٢٠٠، عدد خاص تموز / آب ١٩٨٨ . ص ٢٧٨–٢٨١.

١٠٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٩.

الفصل الرابع

السياسات الداخلية للحكم الدكتاتوري
وسياسات القوى المناهضة للنظام

المبحث الأول:

السياسات الداخلية للنظام الدكتاتوري

أشرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب (المجلد الثامن) إلى طبيعة وسمات الدولة البعثية التي قادها كل من أحمد حسن البكر وصدام حسين على رأس حزب البعث العربي الاشتراكي (جناح ميشيل عفلق) ومجلس قيادة الثورة. وقد تجلت هذه السمات في السياسات الفعلية التي مارسها النظام في فترة الحرب العراقية الإيرانية ضد الشعب العراقي، سواء أكان ذلك في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان وحقوق القوميات أم في مجال السياسة الاقتصادية أم الاجتماعية والثقافية أم في مجال البيئة. ولم تكن هذه السياسة سوى الوجه الآخر القاتم لسياسة النظام على الصعيدين العربي والإقليمي وعلى الصعيد الدولي. مما حصد عزلة دولية متفاقمة سنة بعد أخرى، بالرغم من الموقف الدولي المناهض للحكم الإسلامي السياسي المتطرف في إيران.

ويبدو مفيداً وضرورياً أن نتناول هذه المجالات المتعددة بشيء من التفصيل لكي يمكن للقارئة أو القارئ أن يكون رؤية واقعية ودقيقة نسبياً عن هذا النظام الذي قل ما شهدت مثله دول منطقة الشرق الأوسط، رغم وجود نماذج أخرى كانت أو ما تزال شعوب بلدانها تعاني من الاستبداد والقمع والقسوة والتمييز والحرمان.

نصت المواد ١– ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث شارك العراق في وضعه ووقع وصادق عليه منذ إقراره في الأمم المتحدة في العام ١٩٤٨، على الحقوق الأساسية التي يفترض أن تضمنها كل دولة لأفراد المجتمع وأن يتمتع بها الجميع بصورة متساوية والتي يمكن إيرادها فيما يلي:

"يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلاً وضميرًا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضًا بروح الإخاء"، وأن " لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء ".
"وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود "، وأن " لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه "، إذ " لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص. ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما "، كما " لا يعرّض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة، وأن " لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية، كما أن لـ " كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يُخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا. وأن "لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون، ثم " لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً "، إذ " لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه له "، كما أن " كل شخص

متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه "، إذ " لا يدان أي شخص من جراء أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل إلاّ إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب. كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة "، " لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته. ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات ". كما أن " لكل فرد حرية النقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة "، و " يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه"، و " لكل فرد الحق أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هربا من الاضطهاد "، و " لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها " و "لكل فرد حق التمتع بجنسية ما "، إذ " لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفا أو إنكار حقه في تغييرها"[١٠٨]. فهل يمكن الادعاء من جانب النظام الحاكم في العراق أن أياً من تلك الحقوق قد تحقق في العراق أو مارسه النظام؟

جميع المعلومات المتوفرة لدينا وكل التقارير الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ولجنة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط التابعة للكونغرس الأمريكي ومنظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وكذلك اللجان الخاصة باللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان العراقية في الخارج، إضافة إلى تقارير الصحف والمجلات الأجنبية ووكالات الأنباء، تشير إلى أن الشعب العراقي كان يعيش منذ سنوات كثيرة في أوضاع تؤكد إصرار النظام واستمراره حينذاك في مصادرة منظمة ومريعة لكافة حقوق الإنسان وإلى تفاقم عمليات ممارسة الإرهاب والبطش والسجن والتعذيب والقتل ومعاقبة العائلات والأقارب ومصادرة الأملاك والأموال، إضافة إلى الاغتصاب الجنسي ضد المعارضين للنظام من النساء والرجال ومن مختلف الأعمار، أو حتى ضد المشتبه بكونهم

---

١٠٨ الحملة العالمية لحقوق الإنسان. الإعلان الدولي لحقوق الإنسان. الأمم المتحدة. جنيف. سويسرا. ١٩٩٢

كانوا يحملون أراء مخالفة لأراء حزب البعث الحاكم وصدام حسين، إلى جانب مصادرة حقوقهم في العمل وفي العيش الكريم في ظل الأمن والاستقرار والسلام، وتعرض نسبة عالية من السكان إلى الجوع والحرمان والهوان. وكانت سجون العراق الكثيرة تزدحم، ورغم التصفيات الجسدية المستمرة التي يتعرض لها السجناء السياسيون على مدار السنة، بالمعارضين من مختلف القوميات والأحزاب والمعتقدات الفكرية والدينية والطائفية والسياسية. إذ كان الحكم في العراق قائماً على الاستبداد المطلق حيث تغيب فيه الحياة الدستورية والمؤسسات الديمقراطية المنتخبة بحرية وديمقراطية، وحيث يحكم "الفرد القائد" البلاد بمفرده ويصدر القوانين والقرارات والإجراءات باسم مجلس قيادة الثورة الخاضع كلية "للقائد" الفرد صدام حسين مباشرة، وكلاهما لا يمتلك الشرعية القانونية أو تخويلا فعلياً وحقيقيا من الشعب. وكان صدام حسين يجمع في يديه كامل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى سلطة الإعلام. ويشير الأفراد القادمون من العراق إلى أن الخلافات داخل العائلة الحاكمة كانت في تفاقم، كما كانت فعاليات بعض قوى المعارضة العراقية في الوسط والجنوب في تزايد وكان العداء للنظام ورأسه في تعاظم من جانب العشائر، التي حالفته وساندته قبل ذاك. وقد أدى كل ذلك إلى تشديد نشاطات الأجهزة الأمنية الجديدة التي أقامها النظام والتي منحها صلاحيات استثنائية، إذ يحق لها تصفية المعارضين جسديا بدعوى الحفاظ على أمن "القائد ونظام البعث الصدامي". وازدادت أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الخاصة ومحاكم أمن الثورة. ويشير تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية بوضوح تام إلى أن العراق وإيران يعتبران في مقدمة دول العالم في إصدار وتنفيذ أحكام الإعدام.[١٠٩] وغالبا ما يجري تنفيذ أحكام الإعدام بصورة تشهيرية مخلة بكرامة الإنسان وبكرامة عائلة الضحية ومكانتها الاجتماعية. ويمكن متابعة بعض جوانب مصادرة حقوق الإنسان في العراق في الفقرات التالية.

---

١٠٩ منظمة العفو الدولية. الولايات المتحدة الأمريكية– وحشية الشرطة في مدينة نيويورك وإفراطها في استخدام القوة–. الأمانة العامة. رقم الوثيقة AMR 51/36/96. لندن. حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

*** الحق في الحياة**

الحروب

– أشعل النظام العراقي حربا دموية مجنونة دامت قرابة ٨ سنوات تسببت في موت مئات ألوف البشر من الطرفين، إضافة إلى الخسائر المادية والتخلف الاقتصادي الذي صاحب فترة الحرب وما بعدها، وكذلك أدت إلى تشريد مئات ألوف البشر وهجرة عشرات الألوف إلى خارج العراق هربا من جحيم الحرب ومن إرهاب النظام وملاحقته للهاربين من الخدمة العسكرية، أو فرض التهجير القسري على عشرات ألوف العائلات الكُردية، ومنهم الفيلية، والعائلات العربية. واستخدم النظام في هذه الحرب، إلى جانب الصواريخ المتوسطة والقريبة المدى والأسلحة التقليدية الحديثة التي جهزته بها مصانع وشركات إنتاج هذه الأسلحة في الاتحاد السوفييتي وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا ويوغسلافيا والبرازيل وغيرها من الدول، كما استخدم الأسلحة الكيميائية. وأدى ذلك إلى موت مريع وشديد الإيلام لعدد كبير من الجنود والمدنيين الإيرانيين والعراقيين على جبهات القتال. وتشير المعلومات إلى أن عددا كبيرا من العراقيين والإيرانيين الذين شاركوا في الحرب أو الذين كانوا في مناطق المعارك يعانون اليوم من آثار إصاباتهم المباشرة أو غير المباشرة بتلك الأسلحة الكيميائية[١١٠].

---

١١٠ لقد كانت هناك تحرشات متبادلة على حدود البلدين بين النظام العراقي والحكم الجديد في ايران في اعقاب هزيمة الشاه واقامة الجمهورية الأسلامية، كما استخدمت جملة من التفجيرات في بغداد من قبل القوى الدينية جيرها النظام العراقي على حساب ايران واعتبرها بمثابة اعلان الحرب ضد العراق. وكان بالأمكان معالجة هذه المشكلات عبر الأمم المتحدة والمفاوضات والوساطات الدولية. الا ان النظام قرر بدء الحرب بتأييد وتشجيع كبيرين من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو خاص، ومن بعض الدول العربية. وكان النظام العراقي يعتقد بأن ايران ضعيفة ويمكن احراز نصر سريع عليها يساعده في فرض قيادته على العالم العربي وتوسيع رقعة الجمهورية العراقية. ولم تكن حساباته خاطئة فحسب، بل وأدت إلى أرتكابه جريمة كبرى بحق الشعبين ومصالحهما المشتركة وبحق المنطقة بأسرها.

– قام النظام العراقي بشن حملات عسكرية وخوض حرب شرسة ضد الشعب الكُردي ارتبطت بمجازر لا مثيل لها واستمرت سنوات طويلة، منها مجزرة الأنفال ومذبحة حلبچه التي أستخدم فيها الأسلحة الكيميائية بوحشية يندر التعرف على مثيل لها في بلدان العالم الثالث، والهجوم بالأسلحة الكيميائية على بهدينان، حيث عانى العشرات منهم من آثار تلك الضربة الكيميائية، وكذلك المعارك الأخرى التي راح ضحيتها أكثر من ٢٥ ألف مواطن كُردي، إضافة إلى الجنود والضباط العراقيين، ناهيك عن عشرات ألوف الجرحى والمعوقين والمشردين. سنفرد فقرة خاصة لعمليات ومجازر الأنفال.

– – أقدم النظام العراقي على مطاردة سكان الأهوار العرب في جنوب العراق ووجه لهم ضربات شديدة بالأسلحة التقليدية والكيميائية ونظم الحرائق، وأجبر هذه العشائر على مغادرة المنطقة بعد أن سقط الكثير منهم قتلى وجرحى ومعوقين، إضافة إلى عمليات تجفيف الأهوار.

– نفذ النظام عمليات قتل جماعية في كل من كُردستان العراق ووسط وجنوب العراق وبخاصة ضد مجموعات من الذين أتهمهم بالعمل مع القوى الدينية. وقد تم اكتشاف الكثير من المقابر الجماعية في كل من السليمانية وأربيل وكذلك في العمارة والبصرة وفي غيرها من المدن الكُردية والعربية.

– أقدم النظام على اعتقال ٨٠٠٠ ألاف مواطن كُردي من العشيرة البارزانية وغيبهم جميعاً دون استثناء، سواء أكانوا رجالاً أم نساءً أم أطفالا. وقد نشرت منظمة العفو الدولية خبراً حول عمليات الاختطاف في العراق جاء فيه ما يلي:

".. خلال الأيام العشرة الأولى من أغسطس/آب ١٩٨٣، اعتقل ما يقدر بنحو ٨٠٠٠ كُردي من أبناء عشيرة بارزاني، جميعهم ذكور تتراوح أعماره بين ٨ أعوام و٧٠ عاماً، في محافظة أربيل، ولم يرهم أحد قط منذ ذلك الحين. وفي مطلع عام ١٩٨٨، إبان "عملية الأنفال" في كُردستان العراق، "اختفت" عائلات كُردية بأكملها في المئات من القرى بعد أن اعتقلتهم القوات الحكومية"[١١١]. وفي العام ٢٠٠٥ كتب السيد مسعود البارزاني مشيراً على مايلي:

---

١١١ منظمة العفو الدولية. كشف النقاب عن الماضي الدموي للعراق . يوليو/ تموز ٢٠٠٣.. رقم الوثيقة NWS 21/006/2003

"... تمت استعادة رفات ٥٠٠ شخص من أهلي من مقبرة جماعية في جنوب العراق لإعادة دفنها في كُردستان العراقية، وهناك ٧٥٠٠ شخص آخرين من أهلي لا يزالون في عداد المفقودين بعد أن "اختفوا" من أحد المعتقلات البعثية عام ١٩٨٣ وتحديداً في المرحلة الأولى من حملة الإبادة المعروفة باسم "الأنفال"، والتي كانت سبباً في موت ١٨٢,٠٠٠ مدني كُردي خلال عقد الثمانينيات. مسعود بارزاني"[١١٢].

وفي العام ١٩٨٠ جرت عملية اعتقال استاذ القانون في جامعة بغداد الدكتور صفاء الحفاظ، واستاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية الدكتور صفاء الحافظ، والناشطة السياسية السيدة عائدة ياسين في بغداد ثم اختفى أي أثر لؤلاء الكوادر المتقدمة الثلاثة في الحزب الشيوعي العراقي.

القتل تحت التعذيب

لقد سقط المئات من المواطنات والمواطنين السياسيين قتلى تحت التعذيب الهمجي الذي مارسته وما تزال تمارسه أجهزة الأمن العديدة وأجهزة الاستخبارات العسكرية وقوات الحماية الخاصة. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن النظام مارس مجموعة كبيرة من وسائل التعذيب التي تسببت في موت ضحايا التعذيب الجسدي والنفسي. كما استخدم لقتل المعارضين السموم أو حتى تصفيتهم بالمواد الكيميائية أو التيزاب[١١٣]. وامتلك النظام

---

١١٢ المؤتمر. جريدة سياسية عراقية. العدد ٩٥٣ في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر . صفحة دولية ٢٠٠٥.

١١٣ عندما انزلوني عنوة "ضيفا!" على معتقل جهاز الأمن الداخلي في البتاويين في تموز/ايلول عام ١٩٧٨، وبعد الممارسات المعتادة للتعذيب المباشر وغير المباشر، وإذ اقترب موعد اطلاق سراحي بقرار من صدام حسين وبعد لقاء مع مدير الأمن العام حينذاك، الدكتور فاضل البراك، اخذت إلى غرفة الضباط المسؤولين عن قسم الشيوعيين في الأمن العراقي. كان هناك ثلاثة ضباط ساهموا بالتحقيق معي ولكنهم لم يساهموا بالتعذيب أو الأساءة المباشرة لشخصي، بل ابدوا تعاملا يمكن الأدعاء بأنه لم يكن معروفا بشكل عام عن اجهزة الأمن. وكان بعضهم طالبا عندي في الجامعة المستنصرية. وكانت قد وضعت في وسط الغرفة منضدة وعليها هبيط عراقي في صينية كبيرة. وحول الصينية وضعت كؤوس من اللبن (شنينة) وبعض الملاعق. وبدأت جولة من الأحاديث العامة ثم دعيت لتناول الطعام معهم. ترددت في البداية ولم اكن راغبا في تناول طعامي مع الجلادين. الا ان الحاحهم الشديد

أجهزة متخصصة بإعمال التعذيب الجسدي والنفسي ومارس تشكيلة مريعة تصل إلى أكثر من ٥٠ نوعا من أعمال التعذيب الجسدي والنفسي التي تدمج بين أساليب التعذيب في الدول الاستبدادية في الشرق العربي القديم، وأساليب تعذيب كانت تمارسها الدول الأوربية في القرون الوسطى، وأساليب التعذيب الهتلرية، وأساليب تعذيب حديثة ذات وجهة نفسية تسعى إلى تحطيم الإنسان من الداخل. ومن بين الأساليب والتقنيات الأكثر حداثة التي تعتمد استخدام الكاويات الكهربائية والتيار الكهربائي الذي يربط بالمناطق الحساسة من جسم المرأة والرجل (الفرج والحلمتين والذكر مثلا) واستخدام الصوندات البلاستيكية وخراطيم المياه والكوي بالسجائر في المناطق الحساسة من الجسم، وإدخال القازوق أو القنينة في مؤخرة الضحية أو استخدام الشمعة لحرق أسفل القدمين المعلقتين في الهواء والمقيدتين بالحديد، والتعليق بالمراوح والجلد بأعواد الرمان (الخيزران) واستخدام الفلقة، أي الضرب المبرح على باطن القدمين، والهرولة بعدها لكي لا تصاب الضحية بالغنغرينا،

والمجاملة التي تجاوزت الحالة الأعتيادية قررت ان اتناول لقمة معهم للمجاملة لا غير. الا انني سمحت لنفسي ودون تردد ان اقدم على مسألتين وتحت ابصارهم هما: ادرت الصينية بحيث اصبح الطعام الذي كان في مواجهتي في مواجهة اكبر ضابط فيهم أولا، ثم رفعت قدح اللبن ووضعته امام نفس الضابط وأخذت قدحه لي. قال الضابط بشيئ من عدم الأرتياح: يبدو ان الدكتور لا يثق بنا. قلت لهم: من عاش بينكم هذه الفترة، إضافة إلى تجارب رفاقنا والعديد من المناضلين المعروفة لدينا، لا تترك مجالا للثقة بكم قطعا، وارجوا ان تفهموني. لقد تناولت لقمة صغيرة ثم شربت كأس اللبن ولم الحظ ان الضابط الكبير قد تناول اللبن الذي كان من حصتي اساسا أو شرب منه شيئا طيلة وجودي معهم في الغرفة، ولكنه تناول الطعام معنا. وفي نفس اليوم اطلق سراحي وأعيد بي إلى البيت بنفس السيارة التي نقلتني من البيت إلى الأمن ومع نفس ضباط ورجال الأمن الذين كانوا طلبة أيضاً في الجامعة المستنصرية. وكانت شبابيك السيارة معتمة يمكن رؤية الخارج ولكن لا يمكن الرؤية من الخارج إلى داخل السيارة. وإذا كنت قد نجوت من دس السم لي فلم انج من الفطريات التي دست لي في الأمن العامة والتي برزت اعراضها بعد ايام قليلة من خروجي من الموقف. وقد ساهم صديق لي من ايام الدراسة الأبتدائية والثانوية في مدينة كربلاء، وهو طبيب واسمه د. سعيد ناجي الوكيل، ومن البعثيين القدامى، بمعالجتي في المستشفى في بغداد، وقد ابلغته في حينها عن المكان الذي تسبب في إصابتي بالفطريات.

ولكنها تهيئ للضحية فصلا خاصا مليئا بالعذابات الشديدة التي يصعب تحملها، وتسليط الأضواء على العينين والمنع من النوم واستخدام ما يثير الأعصاب من أصوات رتيبة متكررة، أو إسقاط قطرات من الماء البارد على يافوخ الإنسان بصورة متتابعة ولفترة طويلة ترهق الضحية إلى أبعد الحدود وتدفع به إلى حد الجنون وتسيئ إلى حالته النفسية خاصة وأن التحقيق يستمر معه ساعات وساعات، وأياما عديدة. وكان يمارس في التعذيب الركل المتواصل في كل مكان بما في ذلك على الخصيتين، وتجري محاولة استعمال الضحية،سواء امرأة كانت أم رجلا أم صبية أو صبياً. كما كان الجلاد يمارس شدّ قضيب الضحية الرجل بحبل ثم جر الحبل بقوة، وقلع أظافر أصابع اليدين والقدمين، وإدخال الرأس في أحواض الماء إلى حد الاختناق، أو صب الماء الساخن على المناطق الحساسة من جسم الضحية، أو ترك الضحية تحت أشعة الشمس المحرقة لساعات طويلة دون ماء أو شيء يستر الجسد، أو ترك الضحية على سطح دور الأمن دون ملابس في ليالي الشتاء القارصة، أو إعطاء الضحية السم بأنواعه المختلفة ذات المفعول السريع أو البطيء مذوبا باللبن أو الشاي المحلى، ورمي الفطريات على جسم وملابس الضحية. ويفرض على الضحية الجلوس في وسط مرحاض معطل مليء بالغائط وفرض تناول الضحية لبوله قسرا، أو وضعه في غرف مليئة بالحشرات القارصة بدون غطاء أو حتى ملابس تقيه شرها، وتركه في غرف مظلمة ورطبة لأشهر وسنوات ودفع وجبات الطعام الشحيحة والرديئة والماء له من ثقب في باب حديدية موصدة دوما...الخ. وكان الجلادون يعصبون في غالب الأحيان عيني الضحية لكي لا يتعرف عليهم، كما كانت تطلق باتجاهه العديد من الأعيرة النارية من مسدسات وبنادق رشاشة الجلادين لإرعابه وإيهامه بأنهم ينوون قتله، وكان يقتل حقا في الكثير من الأحيان. وكان التعذيب النفسي، بما فيه مشاهدة تعذيب الآخرين، يتواصل سوية مع التعذيب الجسدي. وغالبا ما يحتسي الجلاد الخمر فتزداد قسوته ويفقد أعصابه بسبب عجزه عن إسقاط الضحية رغم كل تلك العذابات فيغوص في وحل التعذيب أكثر فأكثر ويفقد كلية كل ذرة من إنسانية الإنسان التي ربما كان يحملها في لحظة من لحظات حياته. وكثيراً ما كانت تجلب زوجة الضحية أو الزوج أو الابن أو البنت ويتم

التعذيب أمامهم وربما حتى تعريته أو تعريتهم وممارسة الاغتصاب الجنسي المهين على الضحية أو على احد أفراد عائلته أمامه وأمامهم، وهم ضحايا إضافية. كلها كانت جرائم يصعب على الإنسان ذكرها أو حتى الحديث عنها. وكانت في غالب الأحيان تنظم حفلة تعذيب جماعية للضحية حيث كانت مجموعة من الجلاوزة الأوباش تشارك في الضرب بالعصي والركل بالأرجل والدفع بحيث يفقد الضحية توازنه ويسقط على الأرض ثم يجبر على النهوض والركض بعين مغلقة يصطدم بالجدران المحيطة بالمكان. لقد مات تحت التعذيب عدد كبير جدا من المواطنات والمواطنين العراقيين من مختلف الأعمار، ومن مختلف الأحزاب والمنظمات، ومن مختلف القوميات والأديان والطوائف، إذ يصعب حقا تقدير العدد الفعلي، إذ أن البعض يقدره بالآلاف من المناضلات والمناضلين الشجعان. ومن كان قد خرج منهم سالما، بقى يعاني من كابوس تلك العذابات سنوات طويلة، أو أصبح مقعداً ومشلولاً، كما حصل لعدد من الضباط الوطنيين العراقيين. ولا تقتصر عمليات التعذيب على المناضلات والمناضلين الذين هم قيد التحقيق فحسب، بل يشمل أيضاً السجناء السياسيين الذين يقضون مدة الأحكام الصادرة بحقهم من المحاكم غير الشرعية في السجون العراقية الكثيرة. وجدير بالإشارة إلى أن عددا كبيرا من مواطني الدول العربية كانوا ضحية أجهزة الأمن والاستخبارات العراقية بسبب رفضهم مسايرة النضال أو تأييد جرائمه أو المشاركة في حروبه المجرمة. وحسب المعلومات التي وصلتنا من مناضلين كانوا في البصرة أنهم عثروا على سرداب كبير في بناية ضخمة في البصرة وجد فيه عدد غير كبير من المعتقلين الذين تم اختطافهم أو اعتقالهم ثم غيبوا طيلة الفترة بعد وصول البعث إلى الحكم حتى أيام الانتفاضة الشعبية في البصرة حيث أمكن تحرير تلك المجموعة. كان هؤلاء قد فقدوا الصلة بالعالم الخارجي طيلة عقدين من السنين، كانت لحاهم وشعر رؤوسهم وأظافرهم طويلة، كما كانت وجوههم شاحبة اقرب إلى وجوه الموتى منها إلى وجوه الأحياء، كانوا لا يعرفون عدد السنين التي قضوها في ذلك السرداب المعتم، حيث كان الطعام والماء يرمى إليهم من كوة لا يدخل منها حتى النور إليهم. لم يغتسلوا بالماء طيلة تلك السنوات. كان البعض منهم قد عقله ولم يعد يدرك شيئا ولا يعرف سببا

لاعتقاله. وقد اخذ بعض المنتفضين البعض من هؤلاء إلى إيران بعد فشل الانتفاضة في الجنوب. وتشير أخر المعلومات إلى أن النظام قد استخدم ماكينة أو جهازاً كبيرا لفرم أجسام ضحاياه من خلال رميهم في فوهة هذا الجهاز، سواء أكانوا أحياءً أم أمواتاً. وكان يتم كل ذلك دون أن تكون فقد قد صدرت بحق تلك الضحايا البشرية أي أحكام بالإعدام!

قوانين وأحكام الإعدام

أصدر مجلس قيادة الثورة على امتداد الفترة الواقعة بين ١٩٦٨ و١٩٨٩ ما يزيد عن ٤٨ قانوناً ومرسوماً تشريعياً باسم مجلس قيادة الثورة يقضي بإنزال عقوبة الإعدام بحق المتهمين ب ٤٨ حالة. وتشمل هذه القوانين المتهمين بالقضايا الفكرية والسياسية وأعمال التجسس والسرقة والشذوذ الجنسي والاغتصاب والهروب من الخدمة العسكرية وقذف رئيس الجمهورية ومجلس قيادة الثورة وغيرها من التهم التي لا تستوجب بأي حال حكم الإعدام أو حتى لا تستوجب التقديم على المحاكمة. ففي عام ١٩٨٦ مثلا أصدر مجلس قيادة الثورة مرسوماً برقم ٨٤٠ يقضي بحظر توجيه أي نقد لرئيس الجمهورية أو مجلس قيادة الثورة أو المجلس الوطني أو الحكومة أو حزب البعث. وتؤدي مخالفة أحكام هذا المرسوم إلى عقوبات تتراوح بين السجن لعدة سنوات والسجن مدى الحياة والإعدام. كما كانت تقضي مراسيم أخرى لمجلس قيادة الثورة بعقوبة الإعدام للخارجين على حزب البعث، أي المعارضين له [١١٤].

وفي ضوء تلك القوانين الجائرة وغير المشروعة والمخالفة لكل الأعراف والتقاليد الديمقراطية وحقوق الإنسان وكل القوانين المعروفة في العالم المتحضر حصد الموت عددا كبيرا من الناس بسبب تلك التهم التي لم تنظر فيها المحاكم الاعتيادية بصورة دستورية، بل قدمت إلى محاكم خاصة تشكلت بموجب قرارات صادرة عن مجلس قيادة الثورة وعبر محاكمات شكلية مسبقة الصنع والقرار. وفي ضوء تلك القرارات صدرت وما تزال تصدر عن

---

١١٤ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي القاهرة، ١٩٩٧. ص ١٤٢–١٦٠.

المحاكم العراقية سنويا مئات الأحكام بالإعدام لمختلف الأسباب السياسية وغير السياسية. ونشرت منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان الكثير من المعلومات حول تنفيذ أحكام الإعدام في الشوارع والساحات العامة والسجون بحق التجار والصيارفة أو السياسيين الذين تتهمهم زورا بكونهم عصابات سرقة ونهب.

– قام النظام باختطاف المزيد من الناس وتغييبهم ومن ثم تصفيتهم جسديا ولا يعلن عن ذلك نهائيا. وقد حصل مثل هذا الأمر مع أكثر من ٢٥ ألف مواطن كُردي ومع عدد كبير من المواطنين العرب من أبناء الطائفة الشيعية من مختلف الاتجاهات السياسية. ويقدر عدد المختطفين والذين يعتقد وفاتهم على أيدي جلاوزة النظام بما يزيد عن ٣٥ ألف إنسان. وهذا العدد لا يشمل أولئك الذين اختطفوا دفعة واحدة من جانب النظام الحاكم والتي ورد ذكرهم في آخر نشرة عن العراق صادرة عن منظمة العفو الدولية. فالنشرة تشير إلى انه في فترة الحرب العراقية – الإيرانية وأثناء عمليات الأنفال في عام ١٩٨٨ في كُردستان العراق تم تغييب أكثر من مئة ألف مواطن ومواطنة من المدنيين الأكراد في فترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة شهور فقط [١١٥]، في حين ثبت العدد التقريبي لدى القوى الكُردية بالنسبة لعمليات الأنفال ب ١٨٢٠٠٠ إنسان.

ويمكننا أن نورد، إضافة إلى ما جاء في أعلاه، ثلاثة أمثلة عن عمليات الاختطاف كنموذج لنهج النظام في هذا الصدد: الأول هو السيد الأمام والمفكر والباحث الإسلامي البارز والشخصية الوطنية المرموقة آية الله السيد محمد باقر الصدر وأخته الفاضلة نور الهدى الصدر اللذين اختطفا وقتلا شهيدين تحت التعذيب في أقبية الأمن في العراق[١١٦] " والثاني هو اختطاف ثمانية آلاف إنسان من عائلة البارزاني وترحيلهم من منطقة بارزان إلى

---

115 amnesty international: Iraq "Disappearances": Unresolved cases since the early 1980s، London، AI Index: MDE 14/05/97، Distr: SC/CO/GR، October 1997

١١٦ يعتبر الشهيد آية الله السيد محمد باقر الصدر واحدا من ابرز العلماء والمفكرين والكتاب الأسلاميين العراقيين في هذا القرن. نشر قبل وفاته مجموعة كبيرة من الكتب البحثية واهمها: اقتصادنا، فلسفتنا، الأسس المنطقية للأستقراء، بحث في شرح العروة الوثقى، موجز احكام الحج، المحنة، والأسلام يقود الحياة والعديد من الأبحاث الأخرى في الفكر والشريعة الأسلامية.

جهة مجهولة ولم يعثر لهم على أثر منذ اختطافهم " والثالث هو اختطاف كل من د. صفاء الحافظ ود. صباح الدرة والسيدة عائدة ياسين، وهم من أعضاء وقياديي الحزب الشيوعي العراقي منذ عام ١٩٨٠ ولا يعرف المرء عن مصيرهم شيئا حتى الآن.

– قام النظام العراقي بتنظيم عمليات تفجير قنابل موقوتة أو ذات تفجير آلي في مناطق مختلفة من كُردستان كانت تؤدي إلى وفاة أو جرح وتعويق العشرات من الناس الأبرياء، كما كان يقوم بعمليات دهس بالسيارات في شوارع مختلف المدن العراقية ضد المعارضين بحيث تبدو الحالة وكأنها حالة دهس اعتيادية أو صراع بين التيارات السياسية الكُردية التي تثير بدورها مشاكل غير قليلة بين تلك القوى. وقد استخدم هذا الأسلوب في فترات مختلفة للتخلص من المعارضين، وكان بينهم بعض البعثيين المخالفين لصدام حسين. وكانت تلك الحالة معروفة للجميع حين قام النظام في السبعينات بدهس المناضل وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي شاكر محمود أو بتدبير اصطدام سيارة الدكتور خليل جميل الجواد بشاحنة، وهو من الشخصيات الوطنية البارزة ومن كوادر الحزب الشيوعي العراقي في النجف.

أن هذه الوقائع المهمة والموثقة في الغالب الأعم تكشف عن أن حق الإنسان في الحياة كان مصادراً تماما في العراق في ظل نظام البعث، وكان الموت يتربص في كل لحظة هذه المواطنة أو ذاك المواطن لأسباب كثيرة لا حصر لها.

– زرعت الحكومة العراقية كميات هائلة من الألغام المضادة للبشر على طول الحدود مع إيران وفى مساحات واسعة من أراضي كُردستان، إذ قدر عددها بعشرين مليون من مختلف الألغام الأرضية[١١٧] وكانت هذه الألغام مستوردة في اغلبها من مصانع الأسلحة في

---

١١٧ في حديث مع الرفيق كمال شاكر (ابوسمير)، الذي حكم عليه في السبعينات بالأعدام من قبل المحاكم البعثية بحجة العمل في القوات المسلحة أمكن إنقاذ حياته عبر حملة تضامن عالمية، عضو االلجنة المركزية للحزب الشيوعي العراق وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الكُردستاني حاليا ووزير الصحة في أول وزارة كُردستانية في إطار الحكم الفدرالي، وهو ما يزال وزيرا للصحة في حكومة الحزب الديمقراطي الكُردستاني الموحد في اربيل، اثناء حضوره مؤتمرا عقد في المانيا في عام ١٩٩٤ حول الألغام وسبل تحريمها وازالتها في العالم، إلى ان المزروع منها في كُردستان يصل إلى عشرين

مختلف بلدان العالم. وقد باعت مصانع فالسيلا الإيطالية وحدها تسعة ملايين لغم للعراق من نماذج أوربا الغربية وفق ما نشرته جريدة دي تسايت (Die Zeit) (الوقت) الألمانية الأسبوعية، إضافة إلى ما كان ينتجه العراق محليا في هيئة التصنيع العسكري التي كان يشرف عليها صهر صدام حسين، الذي غدر به فيما بعد، حسين كامل، وخاصة اللغم المعروف ب (P.M.N.) القاتل ١٠٠٪.

قدر تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وفق تقارير المصادر المتخصصة، بأن وزن الألغام التي لم يتم تدميرها حتى العام ٢٠٠٠ في العراق يصل إلى حوالي ٨٠٠ ألف كغم.

مصادرة الحق في محاكمات قانونية وشرعية

كانت أجهزة النظام تقوم باعتقال كل من ترى ضرورة في اعتقاله من السياسيين من مختلف الأحزاب والكتل والجماعات السياسية ومن المستقلين المعارضين للنظام، وكذلك من غير السياسيين مثل التجار والصيارفة وأصحاب الأعمال وذوي "الشذوذ الجنسي" والمتهمين بالتزوير والسرقة ...الخ، حتى دون صدور قرارات بإلقاء القبض عليهم أو قرارات بالتوقيف بحقهم من حاكم تحقيق. ولا شك في أن الفترة التي نبحث فيها لم تشهد وجود أحزاب سياسية علنية وشرعية، بل كان العمل الحزبي محصوراً بحزب البعث، وأن بقية الأحزاب السياسية كانت تعمل بالسر وعبر مشقات كبيرة ومخاطر جمة.

كان المعتقلون السياسيون يبقون أسابيع وأشهر وسنوات دون محاكمات، وأحياناً كثيرة كانوا يقتلون أو يقضون نحبهم في تلك المعتقلات دون أن يسمع أو يعرف بهم الناس. وقد امتلأت المقابر الجماعية التي اكتشفت فيما بعد بهؤلاء المناضلين. وكان

مليون لغم مضاد للبشر. وهذا يعني ان لكل فرد في العراق يقابله لغم واحد تقريبا، أو ان حصة الفرد الواحد في كُردستان خمسة ألغام. وقد قدم الرفي كمال شاكر تقريرا بهذا الصدد إلى المؤتمرين مطالبا المجتمع الدولي بالعمل على تحريم الألغام اساسا وبالمساعدة على ازالتها من كرستان العراق، علما بأن تكاليف ازالة الألغام اكثر من زرعها بكثير.

رسالة العراق. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. إعلام الخارج. لندن. العدد ٣٧–كانون ٢ / يناير ١٩٩٨. ص ٩.

البعض منهم يقدم إلى محاكم غير شرعية خاصة يشكلها مجلس قيادة الثورة وتحكم وفق الأحكام التي يقررها صدام أو من يخوله بذلك. ويكون المتهم قد مرّ قبل ذاك بسلسلة من عمليات التعذيب وهدر الكرامة وربما أشرف مرات عديدة على الموت أو مات فعلاً ثم صدر بحقه حكم الإعدام. ولا يتمتع المعتقل عمليا بحق توكيل محام للدفاع عنه ولا يسمح له بالدفاع عن نفسه أيضاً. وكانت تلك المحاكم الشكلية المتحيزة تكلف بعض المحامين من أعوان النظام ومرتزقتها للقيام بمهمة الدفاع الشكلي عنهم، بل كان المحامون أحياناً كثيرة يطالبون بإنزال أقسى العقوبات بالمتهمين الذين يدافعون عنهم باعتبارهم خونة البلاد وخانوا قيادة الشعب والقائد صدام حسين! ومن كان يحكم عليه، كان يودع السجين السياسي في احد السجون الكثيرة التي أقيمت خلال العقدين المنصرمين، أي بين ١٩٦٨–١٩٨٨، حيث يفتقد فيها السجين إلى كل مقومات الحياة الطبيعية وتقطع صلته بالعالم الخارجي ويواجه إرهابا يوميا وتعذيبا جسديا ونفسيا وتغذية سيئة إلى أبعد الحدود، وفي الغالب الأعم كانت تمنع عن السجين السياسي الزيارات والمواجهات الاعتيادية. ووفق المعلومات المتاحة فقد كان مرّ على مجموعة غير صغيرة من المعتقلين ما يقرب من عقدين من السنين دون أن يقدم أفرادها إلى المحاكمة، وبعضهم تجاوز احتجازه ما يقرب من ربع قرن وإلى حين سقوط النظام ولم يعرف عنهم شيئاً، كما في حالة الدكتور صفاء الحافظ والدكتور صباح الدرة والسيدة عائدة ياسين وغيرهم.

أن من الصعب بمكان وصف طبيعة نظام البعث ألصدامي الذي فقد قبل سقوطه بسنوات طويلة كونه نظاماً سياسياً بأي حال، بل كان من حيث المبدأ مجموعة إرهابية همجية لا ذمة لها ولا ضمير ولا إحساس بالوطن والمواطنة قفزت على الحكم وتسلطت على الشعب وشوهت حتى تلك التقاليد والقيم العشائرية التي كان العرب وما زالوا يعتزون بها كقيم إنسانية عامة والتي كانت تدّعي التزامها بها زوراً وبهتاناً.

كان النظام العراقي قد أقام مجموعة من البيوت الكبيرة المخصصة لأغراض الاعتقال والتعذيب والتي وضعت على واجهاتها أسماء مضللة مثل مكاتب هندسية أو دوائر حكومية أو حتى معاهد علمية وبحث علمي. ومثل هذه الدور لا يقتصر وجودها على بغداد بل

تنتشر في سائر أرجاء العراق. ويبدو أن كان لعدي وقصي سجونهما الخاصة التي كانت تستخدم لإغراض مختلفة، بعلم ومعرفة النموذج الذي يحتذيان به، بالمستبد "بأمره" صدام حسين. كما يبدو أن عدد الدور المخصصة لهذا الغرض كان كبيراً حقاً ويضاهي عدد السجون التي كانت تعمل في العراق وأبوابها مفتوحة لخنق أنفاس الشعب.

– وكانت أجهزة الأمن والاستخبارات الصدامية تنظم عمليات اختطاف واسعة لمواطنات ومواطنين من بيوتهم أو من محلات عملهم أو من الشوارع والمساجد والمدارس والجامعات. وقد سجل الفريق العامل للأمم المتحدة عدد المختطفين أو المفقودين المسجلين لديه ب ١٥٧٨١ حالة. ويشير تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى أكثر من ١٥ ألف حالة اختطاف[١١٨]. والمعلومات التي كانت لدى قوى وأحزاب المعارضة العراقية حينذاك، والتي يعرف بها المواطنون العراقيون، كانت تشير إلى أن عمليات الاختطاف تزيد بمقدار مرتين على الأقل عن الرقم المنشور، إذ أن غالبية العائلات تخشى تسجيل حالة الاختطاف بسبب خشيتها من المطاردات والمضايقات والسجن.

– قام النظام الدكتاتوري بتهجير عشرات الألوف من العراقيين إلى إيران أو إلى غيرها من البلدان دون أن يكون هؤلاء قد ارتكبوا جرما أو حكم عليهم بمحاكم مدنية أو عسكرية أو خاصة أو غيرها، وهم مواطنون عراقيون. وكان ادعاء الحكومة الشوفينية الدائم أن هؤلاء الأكراد الفيليين هم من أصل إيراني لا يمتون للعراق بصلة، بينما يمتلك هؤلاء المواطنون كل مقومات المواطنة العراقية منذ عشرات بل ومئات السنين. لقد قام النظام بإسقاط جنسية هؤلاء عمليا دون وجه حق وصادر أملاكهم وأموالهم غدرا. وقام النظام في الوقت نفسه بتهجير عشرات ألوف المواطنين من أبناء الوسط والجنوب الذين اعتبروا فُرسا وهم من العراقيين منذ مئات السنين أيضاً. وقد بلغ عدد المهجرين في أعوام مختلفة ما يزيد على ٢٥٠ ألف إنسان بين رجل وامرأة وطفل. وقد مات العشرات منهم وهم في مسيرتهم القسرية على الأقدام من مناطق الحدود العراقية– الإيرانية إلى داخل إيران

---

١١٨ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي. القاهرة. ١٩٩٦. ص ١٨٦.

برصاص الحكم العراقي أو بسبب انفجار الألغام التي كانت أو ما تزال مبثوثة على طول الحدود العراقية– الإيرانية وفي المناطق التي كانوا يوجهون إليها قسرا للانتقال إلى الأراضي الإيرانية[١١٩].

---

١١٩ تسنى لي ان التقي بعدد كبير من النساء والرجال الذين هجروا من العراق إلى ايران في فترات مختلفة بين ١٩٨١ و١٩٨٨ في كل من مدينة قم وطهران وأورمية وخراسان في ايران، وان التقي كذلك بعدد من المهجَّرين قسرا الذين وصلوا فيما بعد إلى دمشق. وقد استمعت إلى وقائع تسفيرهم ابتداء من اعتقالهم في مدنهم في العراق إلى حين وصولهم إلى الأراضي الأيرانية. انها وقائع تدمي القلوب وتزيد من حقد الناس على هذا النظام الدموي في بغداد الذي تسبب في فصل الرجل عن زوجته والأم عن ابنها أو أبنتها والأخ عن اخته وأنتزاع الرضيع من أحضان أبويه. كما ان عددا غير قليل منهم كان ضحية الألغام المزروعة في المناطق الحدودية. وقد تعرضوا إلى سلب اموالهم وحاجياتهم من قبل الشرطة العراقية، دع عنك ما عانوا منه في المخيمات الأيرانية حال وصولهم اليها واجراءات التحقيق معهم وكذلك حالات السرقة ومحاولات الأعتداء على شرف بعضهن ...الخ. وقد تعرض الكثير من افراد العوائل المهجرة إلى الأعتقال في العراق وإلى السجن ثم التغييب التام منذ ما يزيد على عقد ونصف من السنين حيث لا يعرف المرء عنهم شيئا.

في عام ١٩٩٦ منح الدكتاتور صدام حسين أحد الأوسمة الصدامية للدكتور ماجد عبد الرضا نوري. وجاء في اسباب المنح الدور الذي لعبه ماجد في تأكيد دور "القائد" في المسيرة الديمقراطية للبلاد وفي تعميق التقاليد الثورية في المجتمع. لقد كانت تربطني بماجد صداقة ورفقة نضالية طويلة ابتدأت في عام ١٩٥٥ عندما كنا مجندين معا في الشعيبة.، التقينا مرة أخرى في بدرة مقر الإبعاد المشترك وفي سجن بعقوبة قبل ثورة تموز عام ١٩٥٨. وعملنا سوية لسنوات طويلة استمرت اكثر من ثلاثة عقود، سواء كان ذلك في الداخل ام في الخارج ام في اقليم كُردستان وفي صفوف الأنصار. ولذلك كان من العسير عليّ وانا اقرأ خبر منح الوسام ان اتقبل الفكرة اصلا، إذ انه حسب علمي كان حتى تاريخ مغادرته براغ والعودة إلى بغداد بطلب من النظام قادر بعد على التمييز بين الإنسان الديمقراطي وبين الطاغية. ولكن من يترك مواقعه الفكرية والسياسية ومن يتخلى عن ماضيه السياسي على طريقة ماجد عبد الرضا نوري لا يمكن الا ان يصبح اداة بيد صدام حسين يمرغ كرامته بالتراب ويحوله إلى جزمة يمكن ان يحتذيها كل مستبد. وهو أمر مؤسف حقا ولا يفرح المناضلين مهما كان رأيهم ومهما كانت مواقفهم من ماجد عبد الرضا الذي كان يوم ما مناضلا طيبا، ان يتدهور هذا الرجل إلى هذا الحضيض أو ان يرضوا له مثل هذا المصير البائس.

مصادرة الحق في التنظيم والصحافة وحرية الرأي والعقيدة

لم تعد خافية على متتبعي أوضاع العراق في العالم وقائع قيام النظام العراقي بتغييب كامل لأحزاب المعارضة العراقية عن الساحة السياسية العراقية العلنية، وإلى تغييب صحافة المعارضة العلنية، وإلى اختفاء أي شكل من أشكال التنظيم العلني المختلف مع أو عن حزب البعث الحاكم، وبتعبير أدق المختلف مع صدام حسين. وكل المنظمات التي شكلت على أساس أنها منظمات غير حكومية، وكل الأحزاب التي شكلت على أساس أنها مستقلة، كانت تابعة كلية للنظام وتنفذ أوامره وتمارس عمليات اعتقال وتعذيب من تريد ممن تعتقد كونه مخالفا للنظام الذي تؤيده. وينطبق هذا الأمر حتى على مجموعة من الجلاوزة من بين الذين عملوا ضمن أجهزة منظمة حقوق الإنسان في العراق التي كانت تابعة للنظام وبعيدة عن أن تقدم أي خدمة فعلية لضحايا النظام.

وحاول النظام أن يخدع العالم الخارجي من خلال الادعاء بوجود حياة وأجواء ديمقراطية في العراق، فأوعز لبعض الناس ممن كان يوما ما في هذا الحزب السياسي أو ذاك أو كان في وقت ما في صفوف المعارضة الوطنية إلى تشكيل أحزاب موالية تماما لصدام يمكنها أن تنشر بعض النقد لهذه الظاهرة أو تلك شريطة أن تساهم بتأليه القائد الضرورة صدام حسين. وبعض المداحين استحق احد أوسمة الدكتاتور بسبب دوره في تأليه ومدح الدكتاتور والنظام القائم[١٢٠]. وقد تشكلت بعض الأحزاب الكُردية والعربية في إطار هذه

---

١٢٠ في عام ١٩٩٦ منح الدكتاتور صدام حسين أحد الأوسمة الصدامية للدكتور ماجد عبد الرضا نوري. وجاء في اسباب المنح الدور الذي لعبه ماجد في تأكيد دور "القائد" في المسيرة الديمقراطية للبلاد وفي تعميق التقاليد الثورية في المجتمع. لقد كانت تربطني بماجد صداقة ورفقة نضالية طويلة ابتدأت في عام ١٩٥٥ عندما كنا مجندين معا في الشعيبة.، التقينا مرة أخرى في بدرة مقر الإبعاد المشترك وفي سجن بعقوبة قبل ثورة تموز عام ١٩٥٨. وعملنا سوية لسنوات طويلة استمرت اكثر من ثلاثة عقود، سواء كان ذلك في الداخل ام في الخارج ام في اقليم كُردستان وفي صفوف الأنصار. ولذلك كان من العسير عليّ وانا اقرأ خبر منح الوسام ان اتقبل الفكرة اصلا، إذ انه حسب علمي كان حتى تاريخ مغادرته براغ والعودة إلى بغداد بطلب من النظام قادر بعد على التمييز بين الإنسان الديمقراطي وبين الطاغية. ولكن من يترك مواقعه الفكرية والسياسية ومن يتخلى عن ماضيه السياسي على طريقة

العملية البائسة التي لم تنطل على الناس العارفين بأوضاع العراق وسيادة الدكتاتورية المطلقة فيه.

والغالبية العظمى من بنات وأبناء الشعب العراقي كانت تعرف بأن النظام الحاكم حينذاك كان لا يمتلك الشرعية الدستورية ولا يحق له الاستمرار بحكم البلاد. وعدم شرعيته ناشئة عن استيلائه على الحكم منذ العام ١٩٦٨ وحتى سقوطه في العام ٢٠٠٣ دون أن يقوم بوضع دستور دائم يوافق عليه الشعب في استفتاء سري عام، ويعرف عن تغييبه الكامل للمؤسسات الدستورية الشرعية المنتخبة من قبل الشعب وعبر انتخابات سرية شفافة، وحرة وديمقراطية، وعن رفضه تشكيل هيئات للرقابة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة. وكان مجلس قيادة الثورة، الذي نصب نفسه حاكما على البلاد، يقوده صدام حسين ويمسك بيديه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى الإعلام بالكامل، فهو المشرع والحاكم المنفذ والقاضي في آن واحد، وهو على ما ينشر في العراق وما يصل إلى الخارج. وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى أن صدام حسين احتكر في يديه المراكز التالية:

رئيس مجلس قيادة الثورة، رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، رئيس مجلس التخطيط، رئيس هيئة المتابعة، إضافة إلى كونه كان الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي للقيادتين القومية والقطرية والرئيس الأعلى لأجهزة الأمن والاستخبارات الخ ...

لقد صادر نظام صدام حسين الإعلام كله، وخاصة الصحافة والتلفزة والإذاعة ونشر الكتب والمجلات، مصادرة تامة. وحسب المعلومات المتوفرة كان صدام حسين يجتمع كل يوم خميس بالمسئولين عن الصحف وأجهزة الإعلام ليقدم لهم "توجيهاته" الأسبوعية حول النشر في الصحافة العراقية وفي التلفزيون والراديو والكتب أو الكراسات التي يفترض

ماجد عبد الرضا نوري لا يمكن الا ان يصبح اداة بيد صدام حسين يمرغ كرامته بالتراب ويحوله إلى جزمة يمكن ان يحتذيها كل مستبد. وهو أمر مؤسف حقا ولا يفرح المناضلين مهما كان رأيهم ومهما كانت مواقفهم من ماجد عبد الرضا الذي كان يوم ما مناضلا طيبا، ان يتدهور هذا الرجل إلى هذا الحضيض أو ان يرضوا له مثل هذا المصير البائس.

إصدارها للدعاية للنظام ورأسه. وقد بذل النظام جهوداً كبيرة لتأمين مصادرة تامة لحرية الصحافة وحرم الصحفيين من حق التمتع بكتابة حرة. فلم يكن جديدا على صدام حسين أن يعرض الصحفيين إلى "ضغوط متواصلة للانضمام إلى حزب البعث وعليهم أن ينصاعوا للتوجيهات الحكومية عندما تملي عليهم ما يكتبون. ويؤدي الخروج عن الخط الرسمي إلى إرسال الصحفيين إلى معسكرات خاصة وتعريضهم للمعاملة المهينة مثل حلق جانب من شعر رؤوسهم أو حلق نصف الشارب أو نزع بعض أسنانهم. وتذكر بعض التقارير أن الصحفيين يحاكمون في محاكم خاصة ولا ييسر لهم الحصول على محامين أو يسمح لأسرهم بزيارتهم"[١٢١]. وقاعدة حرمان الصحفيين من حرية النشر كانت تشمل الصحفيين الأجانب، وبخاصة حريتهم في إجراء التحقيقات أو القيام بزيارات إلى مناطق البلاد المختلفة، حيث كانت وزارة الثقافة والإعلام تصر على أن يرافقهم أشخاص ينتمون إلى دوائر أمنية، وهو أمر كان يؤدي في غالب الأحيان إلى خشية فعلية لدى كل الأشخاص الذين تجرى مقابلات صحفية معهم مما يجعلهم يعزفون عن إجراء مثل تلك المقابلات"[١٢٢]. ولم تترك هذه السياسة التي مارسها البعث الحاكم بصرامة منذ مجيئه إلى السلطة في عام ١٩٦٨ أمام المئات من الصحفيين والأدباء والكتاب والشعراء والفنانين التشكيليين والموسيقيين والمغنين العراقيين، إضافة إلى العلماء وأساتذة الجامعة وغيرهم من حملة الفكر والثقافة العراقية سوى مغادرة العراق والعيش في المهجر. وقد لاقى العديد من أصحاب الكلمة الحرة والرأي المستقل حتفهم على أيدي جلاوزة النظام أو غيبوا في سجون وسراديب أجهزة الأمن.

إن الجديد المتميز الذي برز في سياسة النظام في أواخر العقد الثامن وقبل نشوب الحرب العراقية – الإيرانية وتفاقم سنة بعد أخرى، إضافة إلى نهجه الشوفيني المعادي للشعب الكُردي والقوميات الأخرى غير العربية، ليشكل نهجاً ثابتا لدى الطغمة الحاكمة هو ممارسة الطائفية المقيتة الموجهة ضد المواطنين الشيعة من سكان العراق من العرب والكُرد الفيلية في الوسط والجنوب، وكذلك ضد أبناء الطائفة المسيحية من آشوريين وكلدان وأرمن،

---

١٢١ المنظمة العربية لحقوق الإنسان.: تقرير المنظمة. ١٩٩٧. ص ١٥١.

١٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٥١.

وكذلك ضد التركمان والإيزيدية وضد الصابئة المندائيين. ومع ذلك فأن هذا القول على صحته التامة لا يعبر عن الحقيقة كلها، إذ أن النظام قد سلط جام غضبه ضد المعارضين من أبناء الطائفة السنية أيضاً وفي مختلف أنحاء العراق، سواء أكانوا من العرب أم الكُرد أم التركمان. كما مارس سياسة عشائرية أراد بها تعميق الهوة بين المواطنين العراقيين، والتي كان يفترض الحذر منها لكي لا تساهم المعارضة العراقية بأي شكل كان بصب الماء في طاحونة النظام وتسهيل مهمته في شق وحدة الشعب العراقي وأضعاف قدراته النضالية. وقد وقع المحذور، ولكن بشكل خاص بين الأحزاب السياسية الإسلامية ذات النهج الطائفي السياسي في أعقاب سقوط النظام الشمولي.

وجدير بالإشارة إلى أن المواطن العراقي كان لا يتمتع حتى بحقوق المواطنة الاعتيادية التي تضمنتها القوانين الدولية والدساتير الديمقراطية، وبضمنها حقه في السكن حيثما يشاء، وحقه في التملك والتعامل الحر والسفر وحقه في التنفس بصورة طبيعية دون قيود ومراقبة أو حتى حقه في الحلم وفي الحديث عن هذا الحلم. وصادرت أجهزة الدولة الأمنية عملياً حتى حق الإنسان في الحب والصداقة وفي الحلم[١٢٣] والتأمل والخيال والحديث والنزهة أينما وكيفما يشاء، وحقه في ممارسة الكتابة والتمتع بالثقافة المكتوبة والشفهية. وخلال

---

١٢٣ اكد لي كاتب وناقد عراقي معروف وصادق في اقواله وامين في نقله أن رجلا رأى حلما في نومه كان موضوعه يدور حول تغير حصل في الحكم في العراق، وان حكومة جديدة قد تشكلت، وبقي بعض الأسماء عالقا في ذاكرته من الحلم. وقد روى الشخص المذكور حلمه التعس على احد الأصدقاء المقربين منه والذي رواه بدوره إلى آخرين حتى وصل "الحلم" الكارثة إلى احد العاملين في اجهزة الأمن العراقية عبر احد وشاة الأحلام. وكانت النتيجة ان اعتقل الرجل وعذب بقسوة بالغة. وكان المطلوب منه الأعتراف على الأشخاص الذين شاهدهم في الحلم بأعتبارهم يشكلون الوزارة الجديدة التي لم يكن صدام حسين رئيس وزرائها، والكشف عن العلاقة التي تربطه مع هؤلاء الأشخاص. وقد قضى هذا الشخص المسكين فترة طويلة في أقبية الأمن. وعندما اطلق سراحه كان الرجل اقرب إلى الموت منه إلى الحياة، رغم انهم كانوا يعرفون تماما ان الشخص لا يعمل في السياسة وليست له مواقف مناهضة للنظام، ولكن المسألة التي أرقتهم كثيرا كيف يجرأ على رواية مثل هذا الحلم الذي يمس "القائد"!

العقدين المنصرمين تمكن النظام من فرض تعامل تمييزي بين المواطنين لصالح النخبة الحاكمة وحرمان الجماهير الواسعة منها.

وتضمنت القوانين العراقية التي أصدرها النظام مواد قانونية صريحة لا يجدها الإنسان في أماكن أخرى من العالم لا تعبر عن غياب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان حسب، بل وعن شوفينية مقيتة وعدوانية مرعبة. فعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى أن قانون الانتخابات العراقي الذي مارسه النظام "استبعد تماما المتجنسين بالجنسية العراقية أو العراقيين من أم غير أم عربية من الترشيح لعضوية المجلس الوطني، حيث كانت المادة الرابعة عشرة من القانون تشترط أن يكون الممثلون عراقيين بالمولد (مولودين من أب عراقي بالمولد) ومن أم عربية[١٢٤]". كما استبعد القانون بذهنية يصعب تفسيرها أو إيجاد المبررات لها شريحة وا سعة من أبناء الشعب العراقي شملت رجال الأعمال والتجارة والصناعة والوكلاء التجاريين وأصحاب المكاتب والمصانع والحرف والمخازن وأعضاء الغرف التجارية والصناعية[١٢٥] من الترشيح في الانتخابات. إلا أن القانون في نفس الوقت أعطي الحق لضباط الجيش والشرطة والمخابرات في الترشيح لانتخابات "المجلس الوطني" ألصدّامي. ولا تفوت القارئ أهمية تثبيت مثل هذا الحق من جانب نظام صدام حسين في حينها، إذ كان يهدف من وراء ذلك تأمين رقابة وسطوة إضافية لهذه الأجهزة على المجالس الهزيلة التي كان يقوم بفبركتها في كل دورة انتخابية، رغم أن القانون وطبيعة اللجنة المكلفة بالأشراف على الانتخابات التي كان يرأسها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، كانت تضمن إقصاء جميع العناصر غير الموثوق بولائها "المطلق" للنظام ولصدام حسين على نحو خاص.

صادرت الدولة الصدامية حق المواطن العراقي في السفر إلى خارج البلاد دون تأشيرة سفر رسمية. والحصول على مثل هذه التأشيرة كان مقترناً بمجموعة من العقبات الكبيرة تبدأ بموافقة أجهزة الأمن والاستخبارات على سفر المرأة أو الرجل، حيث يمنع كل الأشخاص المشتبه بانتمائهم إلى حزب أو منظمة سياسية معارضة أو مشتبه بكون

---

١٢٤ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. تقرير المنظمة.١٩٩٧. مصدر سابق. ص ١٥٤.

١٢٥ المصدر السابق نفسه،.ص ١٥٤.

المواطن يحمل أفكارا مخالفة لأفكار حزب البعث من السفر. ومما كان يزيد من صعوبات السفر حتى بعد الحصول على موافقة أجهزة الأمن، عجز الغالبية العظمى من أبناء وبنات الشعب العراقي عن دفع المبلغ المقرر عن تأشيرة الخروج والتي كانت تبلغ ٤٠٠٠٠٠ دينار عراقي أو ما يعادل ٤٠٠ دولار أمريكي. وكان لا يحق للمرأة العراقية مغادرة البلاد إلا بصحبة احد أفراد أسرتها من الرجال، وهي آخر موضة بعثية تهدف إلى حرمان المرأة من حقها الطبيعي في السفر الذي كانت تمتلكه قبل صدور مثل هذا القرار عن مجلس قيادة الثورة. ومثل هذا القرار يسئ إلى سمعة المرأة ويقلص من حقوقها ومن حريتها التي كفلها لها حتى الدستور المؤقت البعثي. يضاف إلى كل ذلك انه كان لا يسمح للأشخاص العاملين في المهن الحرة وكذلك الوزراء والموظفين السابقين من درجة مدير عام فما فوق بمغادرة البلاد إلا إذا حصلوا على ترخيص من الدوائر الأمنية وأودعوا مبلغا ماليا ضخما لضمان عودتهم[١٢٦]، إذ في حالة منحهم موافقات على السفر، كان النظام يعتبر أفراد عائلات المسافرين بمثابة رهائن لدى الحكم تقتاد إلى السجون وتتعرض للتعذيب أو حتى القتل في حالة عدم عودة هؤلاء إلى العراق. والقيود الأمنية كانت لا تشمل السفر إلى خارج البلاد فقط، بل كانت تمتد أيضاً إلى داخل البلاد، وبخاصة إلى منطقة كُردستان وعموم الشمال من جهة، وإلى منطقة الجنوب من جهة أخرى. وكانت تنتشر نقاط المراقبة الأمنية على امتداد الطرق بين بغداد والمدن الأخرى والجنوب أو بينها وبين الشمال ومنطقة كُردستان.

الحروب ومصادرة حقوق الطفل في العراق

لم يتمتع الأطفال في العراق بحقوقهم الاعتيادية المنصوص عليها في الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الطفولة، وبخاصة إعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٩، ثم الاتفاقية الجديدة التي صدرت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨٩، أي بعد مرور ثلاثين عاما على صدور الإعلان الأول[١٢٧]. وبعد حربي الخليج الأولى

---

١٢٦ المصدر السابق نفسه،.ص ١٥٤.

١٢٧ الأمم المتحدة. حقوق الطفل: صحيفة وقائع رقم ١٠. الحملة العالمية لحقوق الإنسان. جنيف. مركز حقوق الإنسان. ١٩٩٢.

وقبل حرب الخليج الثانية. وهي حالة عامة كانت وما تزال تعاني منها الطفولة في سائر بلدان العالم الثالث، رغم التحسن النسبي الذي طرأ على أحوال الأطفال في العراق، وبخاصة في المدن، في عقد السبعينات في مجالات التعليم الابتدائي والرعاية الصحية. إلا أن الحرب العراقية – الإيرانية قد أوجدت أوضاعا كارثية حقا في سائر أنحاء العراق وبالنسبة لملايين الأطفال، وبخاصة أطفال العائلات الأكثر فقرا.

فإلى جانب فقدان الكثير من أطفال العراق آباؤهم (و) أو أمهاتهم بسبب تلك الحرب أو بسبب الحملات العسكرية التي كانت تشنها حكومة صدام حسين ضد قوات البيشمركه / الأنصار في كُردستان العراق وضد الفرق المسلحة وقوى المعارضة في وسط وجنوب العراق، فإن الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال كانت لا تزال تعاني من النتائج الاقتصادية والاجتماعية والصحية الكارثية لتلك الحرب.

ونتيجة لكل ذلك انتشرت مجموعة من الأمراض التي كانت قد اختفت في العراق منذ سنوات طويلة، وتفاقم وجود أمراض أخرى، كما ظهرت أعراض أمراض لم تكن موجودة أو معروفة أصلا في العالم وولادات جديدة مشوهة عند الإنسان والحيوان، إضافة إلى الأمراض النفسية والعصبية والصدمات الحادة التي تعاني منها كثرة من الأطفال نتيجة للقصف الجوي والمدفعي والصواريخ التي كانت تتساقط على المدن العراقية والخوف الدائم من احتمال الموت عند سماع أصوات أو أضواء مشابهة مثل الرعد والبرق في سماء العراق.

ووفق التقييم النفسي المنشور في نشرة الأطباء الألمان رقم ٩٥ الصادرة في عددها المزدوج ١–٢ في الخامس من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ حول الصدمات النفسية والعصبية للأطفال الكُرد في العراق التي تعرضوا لها بسبب الحروب والاضطهاد والتعذيب ورؤية ضحايا القتل الجماعي باستخدام الغازات الكيميائية السامة في حلبچه، وكذلك التدمير الواسع النطاق للحقول والبيوت والمحلات فأن نسبة كبيرة من الأطفال الذين عاشوا تلك التجارب البشعة يحملون في ذاكرتهم صور تلك المأساة ويعبرون عنها في رسومهم ويرونها في أحلامهم على شكل كوابيس ثقيلة أو أنهم يتحدثون عنها بمرارة لا تنسجم مع طفولتهم. والدلائل تشير إلى أنها سترافقهم طويلا. ويشير التقرير إلى أن استخدام السلاح الكيميائي

من قبل النظام العراقي في حلبچه قد أدى إلى سقوط ٥ ألاف قتيل من النساء والرجال والأطفال والشيوخ في المدينة وحدها. كما يؤكد على سقوط أكثر من ٢٠ ألف جريح بسبب ذلك الهجوم الكيميائي. وان الأطفال الذين كانوا في مخيمات اللاجئين والذين عاشوا التجربة ذاتها كانوا يرسمون صورا ترمز إلى الموت والطائرات التي تسقط القنابل على رؤوسهم، والأشجار التي لا تحمل أوراقا والبيوت المهدمة والضحايا الملقاة على قارعة الطريق[١٢٨].

ونشير هنا إلى بعض تلك الأمراض التي تصيب بشكل واسع الأطفال في العراق حاليا وتتسبب بموت الآلاف شهريا، وبعض تلك الوفيات ناجم عن انتشار الأمراض المعدية أو السارية: انهيار نظام المناعة في جسم الأطفال، السل، تضخم الكبد، شلل الأطفال، الكزاز، الدفتريا، التيفوس، الكوليرا، مرض الهزال أو الضمور التدريجي Marismus، الحصبة، السعال الديكي، حبة بغداد.[١٢٩]

أجهزة الأمن والمخابرات العراقية

تشير معلومات مختلف المصادر التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان في العراق ونشاط أجهزة الأمن العراقية، بما فيها معلومات مراقب الأمم المتحدة ووثائق الأمن التي وضعت عليها اليد من قبل المعارضة العراقية في دوائر الأمن العراقية والمخابرات في كُردستان العراق والدراسة التي أنجزها عصام الخفاجي حول دور ونشاط هذه الأجهزة في ضوء تلك المعلومات[١٣٠]، إلى أن النظام العراقي انشأ خمسة أجهزة أمنية رسمية تمتد أفقيا وعموديا في المجتمع العراقي والقوات المسلحة كانت تقوم بمراقبة الناس أولا، وكان يقوم بعضها بمراقبة البعض الآخر ثانياً، وكان يديرها أفراد من عائلة صدام حسين وخيوطها جميعاً تنتهي بيديه، كما أن بعضها كان يعمل في الخارج لمراقبة الجاليات العراقية أو الحصول على معلومات تجسسية لمصلحة النظام. وكان أفراد هذه الأجهزة يرتبطون بعدد كبير

---

128 Deutsches Aerzteblatt 95. Heft 1-2. 5. Januar 1998. Traumatisierung kurdischer Kinder durch Krieg. S. 28L29.

129 Siegwart-Horst Geunther. Stumme Zeugen eines Krieges.Richard Mack GmbH. Mellrichstadt. 1995.

١٣٠ الخفاجي، عصام د. أرهاب الدولة والأنحطاط السياسي في العراق. تقرير الشرق الأوسط. آيار/مايس–حزيران/يونيو ١٩٩٢(باللغة الأنجليزية).

جدا من الوكلاء الرسميين وغير الرسميين، سواء أكان ذلك وفق إرادتهم أم تحت طائلة التهديد والوعيد. وهي أجهزة كانت منظمة وفق الأسس الحديثة ومزودة بأحدث وسائل التكنيك والتكنولوجيا وبالخبراء من مختلف البلدان، إضافة إلى الخبرة التي تراكمت لدى العراقيين العاملين فيها. وخلال سنوات العقد الثامن بشكل خاص أرسل صدام حسين مجموعات كبيرة من الضباط وضباط الصف الشباب العاملين في هذه الأجهزة إلى عدد كبير من بلدان العالم ليتدربوا على مختلف الأساليب الأمنية والقمعية، بما في ذلك بلدان مثل الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وجيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا وبولندة، إضافة إلى فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وأسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك العديد من الدول النامية المعروفة بأساليبها الأمنية والقمعية. وقد أقيمت هذه الأجهزة على أساس من التخصص في المهمات وارتبطت بها أجهزة أخرى متخصصة بالشؤون والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي كانت تقوم بمهمات البحث ودراسة الوثائق وتحليلها واستخلاص الاستنتاجات لها، وكانت تقدم تقاريرها الدورية إلى صدام حسين مباشرة. وقد بذل صدام حسين جهودا كبيرة خلال السنوات العقد الثامن لتطوير هذه الأجهزة وتشديد ولائها له بشكل خاص، وعدم إغفال أفراد العائلة من رقابة ونشاط هذه الأجهزة. وكانت المخصصات التي تمنح إلى هذه الأجهزة كبيرة جدا حتى في ظروف الحرب العراقية – الإيرانية، وكذلك الامتيازات التي تمتعت بها والتي كانت تفوق امتيازات الجيش. واستنادا إلى كل المعطيات والمعايير الدولية اعتبر العراق بحق دولة بوليسية – تجسسية شديدة الوطأة على المواطن، إذ كان المواطن لا يمتلك المواطن في العراق الأمن والاستقرار والحياة الخاصة المستقلة والمستقرة حتى في بيته ومحلته ودائرته أو في محل عمله، إذ كانت مهمة الجواسيس والمخبرين والوكلاء تأمين مراقبة تامة أو أشعار المواطن باستمرار أنه مراقب، وأنها مستعدة إلى قطع أنفاسه في كل لحظة دون أن تحاسب على ذلك، إن تصرف المواطن بشكل لا يرضي هذه الأجهزة. يضاف إلى ذلك أن مجلس قيادة الثورة أصدر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦ مجموعة قرارات من بينها القرار ٨٤٠ الذي يضع الأشخاص الذين ينتقدون أو يهينون الرئيس وحزب البعث ومؤسسات الحكومة تحت طائلة الحكم بالإعدام أيضاً لمن كانت تثبت بحقه التهمة أو حتى دون إثبات إذ ما دام الشك قائماً فلا بد من الخلاص منه. إذ كانت المحاكم في مثل

هذه الحالات لا تفتش عن مدى صحة الاتهام بل تبادر إلى فرض الحكم قسراً وتنفيذه فوراً. لقد كان هم أجهزة الأمن يتوجه بالأساس ناحية:

– الحفاظ على حياة الدكتاتور صدام حسين بالدرجة الأساسية وعلى حياة أفراد عائلته الأكثر قرباً.

– الحفاظ على السلطة بيد صدام حسين وحزب البعث، رغم أن حزب البعث لم يعد الحاكم الفعلي في البلاد منذ النصف الثاني من العقد الثامن، إذ كان صدام حسين قد أصبح هو الحاكم الفعلي المطلق وبشكل خاص بعد إبعاد وتصفية ٢٣ من قادة حزب البعث و أحمد حسن البكر في العام ١٩٧٩.

– استخدام كل السبل والوسائل التي يمكن توفيرها لتأمين هذين الهدفين، بما فيها ممارسة الإرهاب اليومي لتأمين سيادة الرعب في صفوف الناس من أساليب هذه الأجهزة وإبعاد الناس عن التعامل مع المعارضة أو التفكير بالاختلاف مع النظام فكرا وسياسة.

وفي ضوء نشاط هذه الأجهزة لم يعد المواطن العراقي حينذاك يأمن على نفسه وعائلته وماله وممتلكاته، إذ يمكن أن يتعرض هو وتتعرض عائلته إلى الاعتقال والتعذيب والموت دون أن يعرف أسباب ذلك، كما كان يمكن أن تصادر في كل لحظة أمواله وممتلكاته دون تقديم مبررات لمثل هذا الإجراء. وقد حدث هذا لعشرات الألوف من الناس الأبرياء من سكان المدن الوسطى والجنوبية أو من سكان كُردستان وشمال العراق عموما. ولدينا آلاف الأمثلة على ذلك، حيث تعرضت العائلات إلى القتل والنهب والاعتداء الجنسي والسرقة والتعذيب، لقد كانت هذه الممارسات دائمة الوقوع وليست وقتية أو استثنائية. فالإرهاب في العراق كان جماهيرياً، وممنهجاً، ومستمراً، إضافة إلى تنوعه. واعتبر العراق منذ سنوات السبعينات سجناً كبيراً مروعا تزداد فيه عذابات الشعب السجين سنة بعد أخرى.[١٣١]

---

١٣١ مستغانمي، أحلام. ذاكرة الجسد. ط ٣. بيروت. دار الأداب. ١٩٩٧.

المبحث الثاني: عملية الدجيل وعواقبها

كان مسار الحرب العراقية – الإيرانية قد تحول في العام ١٩٨٢ لصالح إيران، وكانت القوات العراقية تتلقى ضربات قاسية من القوات الإيرانية وتفرض عليها التراجع، وكان صدام يطرح بإلحاح إيقاف القتال والتفاوض ويسعى إلى تعبئة الدول والقوى العربية والإسلامية والمجتمع الدولي لهذا الغرض، في حين كانت إيران ترفض ذلك وتواصل عملياتها العسكرية ضد القوات العراقية التي بدأت تنسحب إلى داخل الأراضي العراقية. ولم يكن الرفض الإيراني اعتيادياً، بل كان يستهدف تحقيق بعض الأغراض الأخرى، رغم ما كان يرتبط باستمرار الحرب من عواقب وخيمة على شعوب الدولتين وعلى اقتصاديهما ومواردهما المالية وبنيتيهما التحتية ومخاطر توسع الحرب في المنطقة بأسرها. لقد كان النظام الإيراني يرى في الحرب التي بدأها النظام وسيلة اختارها النظام العراقي نفسه لإسقاطه بدلاً من إسقاط النظام الإيراني. وهذا الأمر يتطلب ما يلي:

* مواصلة الحرب وتشديد الضغط على الحكومة العراقية بهدف إضعافها وإسقاطها من خلال الحرب بعد احتلال المزيد من الأراضي العراقية.
* تقديم الدعم المتنوع للقوى السياسية المناهضة للنظام القائم، وخاصة إلى القوى والأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية، وإلى الحزب الديمقراطي الكُردستاني المناهض للنظام العراقي والمتحالف مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية حينذاك في الموقف من النظام والحرب.
* وكانت إيران تعول كثيراً على ثلاثة قوى وأحزاب إسلامية سياسية شيعية عراقية لها وجود في إيران هي حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي تشكل في إيران بعد انفصال السيد محمد باقر الحكيم عن حزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي التي كان يقودها السيد هادي المدرسي. وكان حزب الدعوة يحظى بقدرة تعبوية أفضل في العراق من بين الأحزاب الثلاثة المذكورة بسبب كونه الحزب الأول الذي بدأت محاولات

تشكلي قبل ثورة تموز ١٩٥٨ وتشكل في أعقاب الثورة ومن ثم أصبح الشهيد السيد محمد باقر الصدر المسؤول الأول عنه.

في هذه الفترة زج حزب الدعوة نفسه في عمليات عسكرية عديدة، بما فيها محاولة اغتيال طارق عزيز قبل بدء الحرب العراقية – الإيرانية، وكان ما يزال يمتلك أعضاء ومؤيدين على استعداد للتضحية بأنفسهم للخلاص من الدكتاتورية الصدامية وتحقيق الهدف الذي يسعون إليه.

من هنا بدأت قيادة حزب الدعوة بالتخطيط والإعداد وتنظيم وتنفيذ عملية اغتيال للدكتاتور صدام حسين. ويبدو أن خبر زيارة صدام حسين إلى الدجيل قد تسربت لهذا الحزب، مما استدعى التهيئة السريعة لفرقة هجومية تنفذ قرار اغتيال صدام حسين.

كان صدام حسين يحتاج إلى تعزيز مواقعه السياسية في داخل البلاد وفي المنطقة العربية والعالم في مواجهة الدعاية الإيرانية المناهضة لنظام الحكم والتي تتهم النظام العراقي عن حق بكونه نظاماً طائفياً هجَّر عشرات الألوف من السكان الشيعة من عرب وكُرد فيلية إلى إيران، وأنه مكروه من الشعب كله. ولا شك في أن لدى تنظيمات البعث وأجهزة الأمن والاستخبارات والأمن العراقية معلومات غير قليلة عن بنية السكان وعن اتجاهاتهم السياسية، وكون حزب الدعوة يمتلك قواعد في هذه المدينة الريفية الصغيرة والقليلة السكان. هذه المسائل كلها دفعت صدام حسين إلى أن يختار مدينة الدجيل للقيام بزيارة لها، غذ في مقدور هذه الزيارة أن تمنحه العديد من النتائج التي اعتقد بأنها ستكون لصالحه حينذاك، ومنها:

١. تحدي حزب الدعوة في مدينة يقال أن له فيه الكثير من المؤيدين من اتباع المذهب الشيعي ومن المؤمنين.
٢. تحدي إيران التي تقول بأن صدام حسين يخشى الشعب ومكروه منه، وبالتالي فأنه يريد أن يظهر مدى تأييد الشعب له في الدجيل كنموذج للمدن الأخرى!
٣. وأنه في نفس الوقت يمكن أن يساعد على اكتشاف القوى المعادية له ولنظامه من خلال تفجير الخراج الذي يعتقد بوجوده في الدجيل.

الدجيل مدينة عراقية ريفية قديمة تبعد ٦٥ كيلومتراً عن بغداد باتجاه الشمال، وفيها المشروع الزراعي المعروف باسم "مشروع الدجيل". وسكانها خليط من المسلمين الشيعة والسنة، مع غالبية شيعية، الذين تشابكوا في ما بينهم عائلياً، وقد بلغ عددهم حين الحادث بحوالي عشرة آلاف نسمة. وغالبية العائلات الفلاحية تتكون من كادحي الريف، ولكن المدينة لا تخلوا من بعض أغنياء الفلاحين وسراكيل بعض الإقطاعيين السابقين. كانت الاتجاهات السياسية للسكان في الخمسينيات تقدمية وديمقراطية، والكثير منهم كان قريباً من الحزب الشيوعي العراقي. إلا أن بعض الحراك قد حصل في صفوفهم، إذ أن السياسات التمييزية والاستبدادية التي مارسها النظام وتحالف الحزب الشيوعي في السبعينيات مع حزب البعث الحاكم قد دفع بجمهرة غير قليلة من الشباب ممن ولدوا في عائلات تدين بالمذهب الشيعي على العمل أو تأييد حزب الدعوة الذي قرر مقاومة النظام بالسلاح أيضاً. كما أن البعض الآخر قد ارتبط بحزب البعث، سواء أكانوا من الشيعة أم السنة، بسبب وجوده في السلطة، إذ أن قلة منهم كانوا مؤمنين بمبادئ وسياسات حزب البعث.

في الثامن من تموز/ يولية ١٩٨٢ قام صدام حسين بزيارة مدينة الدجيل ترافقه جمهرة كبيرة من أفراد الحماية الخاصة وأجهزة الأمن والاستخبارات محمولة بعدد كبير من السيارات الحكومية الخاصة بمواكب صدام حسين. وبعد انتهاء الزيارة وفي لحظة مغادرة موكبه المدينة، أمطرت مجموعة مسلحة مختبئة في البساتين المطلة على الشارع العام ومحتمية خلف أشجار النخيل موكب سيارات صدام حسين برشقات قليلة من بنادقها الرشاشة. ولكن صدام كان كعادته قد استبدل سيارته بسيارة أخرى، مما أدى إلى عدم إصابته بأي من تلك الرصاصات كما لم تصب تلك الرصاصات القليلة أياً من أفراد حمايته. استطاعت حماية صدام أن تطلق المئات من رشقات الأسلحة الأوتوماتيكية صوب المجموعة الصغيرة من المقاتلين وأن تقتل البعض منهم وتعتقل البعض الآخر وهرب البعض الثالث، ولكنه لم ينج من الاعتقال. أبدى صدام حسين تحدياً حين عاد إلى المدينة بعد أن كان في طريقه إلى مغادرتها حين توجهت نيران الرشاشات صوب موكبه ليعلن عن أن هذه المجموعة ليست سوى زمرة صغيرة ضالة وخائنة، في حين أن أهالي الدجيل

شرفاء ومخلصون للثورة. تمنى أهالي مدينة الدجيل أن يكون ما قاله صحيحاً، أي أنه سوف لن يتخذ إجراءات ضد أهل القرية، بل تعهد أمام الكاميرات الموجهة نحوه "باقتلاع "القلة من الخونة" في البلدة، ومن وصفهم بـ"عملاء الأجنبي"، قاصدا الإيرانيين. كما شوهد وهو يستجوب مشتبهين اثنين بنفسه"[١٣٢].

كعادته لم يلتزم صدام حسين بهذا الوعد الذي قطعه على نفسه أمام جماهير المدينة المحتشدة والخشية مرتسمة على وجوههم من العقاب المحتمل ضد أهل المدينة كلها، بل قرر مباشرة الانتقام من أهل الدجيل بشكل واسع فسلط عليهم ثلاثة أجهزة، إضافة إلى تنظيم حزب البعث، وهي: جهاز الاستخبارات الذي كان يقوده برزان التكريتي، وهو الأخ غير الشقيق لصدام حسين، وجهاز الأمن الداخلي، وجهاز الجيش الشعبي الذي كان يقوده طه ياسين رمضان. وقد عمد هؤلاء إلى ممارسة ثلاثة إجراءات أساسية لمعاقبة المدينة وأهلها:

* تم تجريف حوالي ١٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية في الدجيل، وهي من الأراضي الخصبة المزروعة بأشجار النخيل والفواكه المثمرة والعائدة لأهالي المعتقلين وغير المعتقلين دون استثناء بسبب احتماء المهاجمين بها أثناء توجيه نيران بنادقهم الرشاشة صوب موكب صدام حسين.وقد تم بذلك قطع رزق أصحاب هذه البساتين المثمرة.
* تسليط إرهاب استثنائي ضد أهالي المدينة والقيام بتمشيط المدينة من قبل الجيش والشرطة وفصائل من الجيش الشعبي وأجهزة الأمن واعتقال ١٥٠٠ إنسان بينهم الكثير من النساء والأطفال والرجال، سواء أكان المعتقلون من عائلات من اتهم بالحادث أم من عائلات أخرى، وممارسة شتى صنوف التعذيب الوحشي ضدهم لانتزع اعترافات منهم، رغم أن جميعهم أو غالبيتهم لا علم له بالحادث أصلاً.

---

١٣٢ راجع: موقع بي بي سي نيوز بقلم جيمس مينينديز. نشر المقال بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢١ بشأن محاكمة المتهمين بأحداث الدجيل.

* تقديم عدد كبير من أهل المدينة إلى "محكمة الثورة" التي ترأسها أحد كوادر حزب البعث المدعو عواد حمد البندر.

* إبعاد ما يقرب من ٤٠٠ شخص منهم إلى سجني نگقرة السلمان (ليا) الصحراوي وحجزهم عدة سنوات قبل إطلاق سراحهم بقرار من صدام حسين.

لقد كان الهدف من هذه الإجراءات واضحاً لا يعبر عن روح الانتقام والقسوة وابتعاداً عن ما جاء في القران "ولا تزروا وازرة وزر أخرى" أو وفق قاعدة "لا تأخذوا البرئ بجريرة المذنب" حسب، بل كان صدام حسين يريد أن يصل إلى ما يلي:

* تلقين كل من يمكن أن يفكر بممارسة مثل هذه العملية ثانية درساً قاسياً ووحشياً بأن مصيره لن يكون بأفضل مما انتهى إليه من قام بمحاولة الاغتيال حسب، بل أن العقاب سيشمل سكان ودور وبساتين المدينة كلها التي يمكن أن تحصل فيها أي عملية مماثلة مستقبلاً. وبكلمة واحدة إنه أراد بذلك تلقين أهل البلدة وأهل العراق جميعاً بهذا الدرس المشين الذي مارسه ضد سكان الدجيل.

* توجيه إنذار إلى حزب الدعوة بأنه سيلاحق لا في الموقع الذي حصلت فيه المحاولة بل في كل العراق، وهو ما وقع في حينها فعلاً.

* وتوجيه إنذار إلى إيران بأنها لن تستطيع التأثير على استقرار وأمن النظام العراقي من خلال توجيه "أتباعها" في العراق بتنفيذ مثل هذه العمليات.

كانت المحاكمة شكلية ووهمية بكل معنى الكلمة، إذ حددت أجهزة الاستخبارات والأمن مسبقاً الأحكام التي يفترض أن يصدرها الحاكم بحق المتهمين. وقد صدرت أحكام بإعدام ١٤٨ شخصاً، في حين أن من شارك في العملية لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. وكان بين من حكم عليهم بالإعدام ٢٢ صبياً تتراوح أعمارهم بين ١٢–١٧ سنة فقط، كما أن عدداً منهم كان قد قتل أثناء التحقيق.[١٣٣]

من الممكن أن يتعرض رؤساء الدول إلى محاولات اغتيال لأسباب شتى، ومن الممكن في حالة نجاح أو عدم نجاح تلك المحالة، يقدم الأشخاص المتهمون بمحاولة الاغتيال حضورياً أو غيابياً إلى محكمة شرعية اعتيادية لمحاكمتهم وإصدار القرارات التي تستند على القانون بحقهم. وفي القرن العشرين جرت الكثير من مثل هذه المحاولات المعروفة و بما فيها محاولة اغتيال هتلر الفاشلة التي نظمت بالارتباط مع محاولة السيطرة على الحكم في ألمانيا وإنهاء الحرب العالمية الثانية. وكان كلاوس فون شتاوفنبيرگ هو المسؤول عن هذه المجموعة من كبار الضباط التي قادت العملية في العشرين من شهر تموز/يوليو ١٩٤٤، وهو الذي وضع القنبلة في قاعة الاجتماعات التي حضرها هتلر مع ٢٤ من قادته العسكريين. وحين وقع الانفجار نجا من الحادث ١٩ قائداً عسكرياً، وكان بضمن الناجين هتلر وشتاونفينبرگ والمتهم الثاني فيرنرفون هيفتن. وفي نفس اليوم أصدر الجنرال فروم قراراً بإعدام القادة العسكريين المتهمين الخمسة:

كلاوس فون شتاوفينبيرگ Claus Graf Schenk von Stauffenberg، وفيرنر فون هيفتن Werner von Haeften، والبرشت ريتر ميرتس Albrecht Ritter Mertz، وفريدريك أولبرشت Friedrich Olbricht رمياً بالرصاص[١٣٤]. وقد نفذ القرار مباشرة ودون محاكمة عسكرية. كما جرى الانتقام من عائلات هؤلاء القادة بزجهم في السجون، ولكن لم تشمل المدن التي ولدوا فيها ولا المنطقة التي حصل فيها الفعل. ورغم أن الجريمة التي ارتكبها الهتلريون

---

١٣٣ المحكمة الجنائية العراقية العليا. قضية الدجيل. http://www.iraq-iht.org/ar/home.html
راجع أيضاً: ويكيبيديا الموسوعة الحرة محاكمة صدام حسين في قضية الدجيل. ٢٠٠٧/٧/٦.
134 Wikipedia. Die freie Enzyklopädia. Claus Schenk Graf von Stauffenberg. 6.7.2007.

كبيرة بمعاقبة عائلات هؤلاء المشاركين في محاولة الاغتيال، إلا أنها لم تبلغ الوحشية التي بلغتها فعلة صدام حسين الأكثر وحشية ودموية بحق أهالي الدجيل. وكان حكم الإعدام الذي شمل هذا العدد الكبير من أهالي الدجيل بعيداً كل البعد عن طبيعة محاولة الاغتيال أو عن عدد المشاركين فيها، بل كانت مجرد عملية انتقام بشعة يصعب تصورها.

قدم المتهمون إلى المحاكمة وحكم عليه بالإعدام دون أن تشمل أوساطاً أخرى بمن فيهم عائلات المتهمين، رغم الطبيعة الفاشية للنظام الهتلري وعدوانيته وأن محاولة الاغتيال تمت من قبل عسكري ألماني في العام ١٩٤٤، أي في فترة الحرب العالمية الثانية.

وقد قال الخبير بالشئون العراقية بكلية كوين ماري في لندن، د. توبي دودج، في حينها ما يلي: "وقعت محاولة لاغتيال رئيس العراق، الرئيس الذي يغزو إيران، والحرب ليست على ما يرام: هذه المحاولة إذاً ضربة واضحة موجهة لسلطته". وتابع قائلاً "لا بد أن يكون الرد سريعا وداميا ليثبت لسكان البلدة، وللعراق بأسره، أن أي هجوم على الرئيس سيعاقب بشكل وحشي ومروع"[١٣٥]. ويشير الكاتب نفسه إلى معاناة عائلة واحدة من عائلات المتهمين فيقول: "كان كاظم جعفر أحد المعتقلين، وهو والد كارم، أحد من أطلقوا النار. قال "أخذوا أسرتي بأكملها. سبع بنات، وأمهم وأنا. قرابة ١٥٠ فردا. ونقلونا لمقر الاستخبارات لشهر أو ما إلى ذلك، ثم إلى أبو غريب لعامين ثم نقلونا إلى الصحراء". ولكن بخلاف كاظم، بعض المعتقلين لم يعودوا أبدا إلى الدجيل، بل قتلوا، وربما استمروا على قيد الحياة حتى عام ١٩٨٥"[١٣٦].

إن طبيعة محاولة الاغتيال الفاشلة كانت ذريعة بائسة وقبيحة لارتكاب جريمة ضد الإنسانية ومجزرة بشرية دامية ضد سكان الدجيل الأبرياء، سواء بتجريف البساتين ومصادرة الأراضي الزراعية من أصحابها أم باعتقال وتشريد واحتجاز ما يقرب من ١٥٪ من مجموع سكانها وأكثر من ٣٠٪ من سكانها البالغين من النساء والرجال ثم حجز ما يزيد عن أربع سنوات لـ ٨٪ من سكانها البالغين، إضافة إلى إعدام ١٤٨ شخصاً لم

---

١٣٥ ويكيبيديا الموسوعة الحرة محاكمة صدام حسين في قضية الدجيل. ٢٠٠٧/٧/٦.

١٣٦ المصدر السابق نفسه.

يشاركوا عملياً في محاولة الاغتيال. جرت في العراق محاكمة ثمانية من مسئولي النظام العراقي السابق والمتهمين بأحداث الدجيل بعد أن أحالت هيئة قضاة التحقيق بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٣١ ملف قضية الدجيل إلى محكمة الجنايات العراقية العليا باعتبار ما ارتكب في الدجيل كانت جرائم ضد الإنسانية. والأشخاص الثمانية الذين صدرت بحقهم أحكام بالموت أو السجن المؤبد أو البراءة هم[١٣٧]:

صدام حسين مجيد (الإعدام شنقاً)

برزان إبراهيم حسن (الإعدام)

طه ياسين رمضان (الإعدام شنقاً حتى الموت) بعد قرار التمييز.

عواد حمد بدر البندر (الإعدام شنقاً)

عبد الله كاظم رويد (السجن ١٥ عاماً)

مزهر عبد الله كاظم (السجن ١٥ عاماً)

علي دايح علي (السجن ١٥ عاماً)

محمد عزاوي علي (الإفراج عنه لعدم كفاية الأدلة)

وقد نفذت أحكام الإعدام بالمتهمين الأربعة الأوائل بعد صدور الحكم وخلال الفترة القانونية المقررة.

لا شك في أن الشعب العراقي والعالم كان يتطلع إلى مشاهدة ومتابعة محاكمات على مستوى رفيع من المهنية والثقة بالنفس والرؤية الواضحة لما ارتكب في الدجيل من الناحية القانونية، خاصة وأن العراق يمتلك خبرة غنية في مجال القضاء والقضاة، رغم التشويه الذي لحق بالقضاء العراقي خلال فترة الحكم البعثي للعراق. ولا شك في أن الأحكام التي

---

١٣٧ ملاحظة: لا أخفي هنا اختلافي مع الدستور العراقي والقوانين العراقية التي تبيح أحكام الإعدام، فأنا ومنذ التحاقي بمنظمة العفو الدولية كعضو اعتيادي فيها وقفت ضد أحكام الإعدام لأي سبب كان. وقد كتبت مقالاً ضد حكم الإعدام وقبل صدوره ضد صدام حسين ورهطه، إذ لا أجد في هذا الحكم ضرورة وأفضل الأحكام الأخرى بما فيها أحكام السجن المؤبد على من ارتكب الجرائم بحق شعبه. كاظم حبيب

صدرت كانت عادلة بسبب تلك الجرائم الشنيعة التي اقترفها هؤلاء الأشخاص بحق أهل الدجيل الذين لم يكونوا سبباً في محاولة اغتيال صدام حسين. ولكن المحاكمة ومن ثم تنفيذ الحكم لم يكونا بمستوى التهم الموجهة إلى هؤلاء المتهمين ومجرى المحاكمات لم يكن طبيعياً باستمرار، إذ برزت الكثير الأخطاء الفنية والإجرائية والمطبات التي كان المفروض تجنبها من خلال إحكام العمل وضبطه من مختل جوانبه كما هو معتاد في جميع المحاكم في العالم. وأبرز تلك الأخطاء تمثلت في النقاط التالية:

١. التهيب وعدم الثقة بالنفس في مواجهة حاكم دكتاتور كان حتى الأمس القريب رئيس الدولة والجلاد الأول في العراق مع مجموعة من أكثر الجلادين عتواً وقسوة في البلاد، سواء أكان ذلك من جانب الحاكم أم الادعاء العام.

٢. لم يكن التحضير من جانب الحاكم والادعاء العام جيداً ومتكاملاً لأوراق المعاملة أو شهود الاتهام أو التقنيات الأخرى المرتبطة بالدعوى المقامة على المتهمين.

٣. الصراخ والاستهانة بالحاكم والمحكمة التي تميز بها المتهمون ولم يستطع القاضي الأول وضع حدٍ له مما أجبره على تقديم الاستقالة ووضع حاكم أكثر قدرة في إدارة جلسات المحكمة.

٤. تميز محامو الدفاع بسلوك مشين بثلاثة اتجاهات: اتجاه المحكمة ذاتها ورفض الاعتراف بها واتهامها بالعمالة للأجنبي، وعدم احترام للحاكم وللادعاء العام، وباتجاه أصحاب الدعوى والضحايا التي قتلت على أيدي المتهمين والذين عذبوا وشردوا وسجنوا أو احتجزوا لعدة سنوات، ولا باتجاه المجتمع العراقي الذي عانى من عنت الحكام وقسوتهم كثيراً.

٥. كما أن إعدام هؤلاء المجرمين الأربعة، وخاصة إعدام الدكتاتور المجرم صدام حسين، لم يكن دون بروز روح انتقامية بعيدة كل البعد عن روح القضاء العادل الذي يطالب بالقصاص العادل وليس الثأر والانتقام من المتهمين. ويشمل هذا اختيار يوم الإعدام الذي صادف أول يوم من العيد الذي لا يجوز إعدام المحكومين بالإعدام فيه إسلامياً.

٦. ولا شك في أن قتل أحد المحامين أو أكثر من المدافعين عن المتهمين من قوى إرهابية كان له الأثر السلبي أيضاً على مجمل سير المحاكمة.

لا شك في أن تولي القاضي رؤوف عبد الرحمن رئيس المحكمة الجنائية الأولى في المحكمة الجنائية العراقية العليا بعد استقالة القاضي رزگار محمد أمين وإبعاد أحد أعضاء الهيئة الجنائية على راس هيئة قضائية مكونة من أربعة قضاة آخرين، قد تمكن من تحسين عمل المحكمة ووضع حداً للتوترات الكثيرة التي كانت تحصل قبل ذاك في قاعة المحكمة، ولكن البداية كانت قد أثرت سلباً على سير المحاكمة والتأثير السلبي لذلك على المشاهدين. لم يكن القاضي رزگار محمد أمين ضعيفاً أو قليل الخبرة والمعرفة بالقوانين العراقية، بل كان بالأساس مؤدباً جداً ومجاملاً يفوق مستوى المتهمين إذ تربى أغلبهم في حزب البعث وكان بعضهم من الشقاة، كما في حالة صدام حسين وشقيقه من أمه برزان إبراهيم حسن وطه ياسين رمضان وكذلك البندر. اتسم الحاكم الثاني بقوة الشخصية والثقة بالنفس وعدم التهيب، إضافة إلى امتلاكه المعرفة القانونية الجيدة والتزامه بالأعراف القضائية إزاء المتهمين وشهود الاتهام أو الدفاع أو هيئة الدفاع وهيئة الادعاء. لقد اتسم القاضي رؤوف رشيد عبد الرحمن بالأدب والحصافة والجرأة المطلوبة في مواجهة صلافة المتهمين وتجاوزاتهم المقصودة إزاء المحكمة وكذلك إزاء محامي الدفاع.

لا شك في أن الشارع العراقي قد انقسم إلى مجموعتين كلاهما لم ترتح للمحاكمة ووجدتها غير معبرة عن مطامحها أو رؤيتها للأحداث. المجموعة الأولى وتشكل أكثرة الشعب العراقي التي وجدت فيها أنها ضعيفة في موقفها من المتهمين الذين أذاقوا الشعب العراقي مر العذاب ابتداءً من القمع والإرهاب والتهجير والتعريب القسري ومروراً بالحروب والمعتقلات والسجون والمقابر الجماعية، إضافة إلى عمليات الأنفال وحلبچه وقمع انتفاضة الربيع في العام ١٩٩١ ... الخ. أي أن الناس كانوا يريدونها محاكمة سياسية لهذه المجموعة من المتهمين، في حين أن المحكمة كانت مختصة بقضية واحدة هي قضية الدجيل. كما وجدت في الحاكم رجلاً مجاملاً ضعيفاً لا يرقى إلى المستوى الذي تريده، في حين أنه كان ملتزماً بالقانون نصاً وروحاً. كان حكم الناس منذ البدء واضحاً، كان الموت هو الحكم

الحق الذي يفترض أن ينزل بهؤلاء المتهمين الذين أجرموا بحق الشعب العراقي. وكان الشعب الكُردي كجزء من الأكثرية غير مرتاح للبدء بقضية الدجيل في حين أن هناك تهمة أكبر موجهة لصدام حسين هي تهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية وجرائم إبادة جماعية في مجازر عمليات الأنفال وحلبچه. وفي الجانب الثاني كانت هناك أقلية غاضبة من مجرى المحاكمة، بل كانت لا تريد أن ترى صدام حسين في قفص الاتهام، إذ اعتبرها البعض منهم على انها محاكمة طائفية والبعض الآخر اعتبرها مناهضة لحكم قومي، والبعض الثالث ورغم رفضه لحكم صدام حسين كان يجد فيها إساءة للعراق. ونست المجموعات الأخيرة تماماً ما فعله صدام حسين ورهطه بالعراق وأهله على مدى ٣٥ عاماً، بل وابتداءً من العام ١٩٦٣. ومع ذلك فالمحكمة كانت عادلة بالرغم من الهنّات التي رافقت سير المحاكمة. كان العراقيون، وهم يتابعون سير المحاكمات، يتذكرون كيف كان قضاة صدام حسين ينزلون أقسى الأحكام الجائرة بحق الناس الأبرياء، سواء أكان الحاكم هو عزة الدوري أم طه ياسين رمضان أم الحاكم البندر أم غيرهم من حكام العهد البعثي البغيض. لقد أعدم قضاة صدام حسين المئات من البشر بل الآلاف منهم بدون محاكمات عادلة وقانونية، بل كانت تصدر أحكاماً على أناس قتلوا أثناء التحقيق معهم وتحت التعذيب الوحشي لأجهزة الأمن الصدامية، أو دفنوا تحت الأرض وهم أحياء أو قذفوا على مكينة فرم اللحوم العملاقة التي استخدمتها أجهزة القمع البعثية في قتل المعارضين لهم أو المختلفين معهم.

المبحث الثالث:

عمليات مجازر الأنفال وحلبچه في كُردستان العراق

عند البحث في السياسات التي تمارسها هذه الحكومة أو تلك، يستوجب الأمر العودة إلى البحث في ثلاث قضايا جوهرية، وهي:

١ . ما هي طبيعة الدولة القائمة، و٢ . ما هي طبيعة علاقات الإنتاج السائدة فيها، و٣ . ما هي الخلفية الفكرية أو الأيديولوجية التي تستند إليها والمصالح التي تعتمدها في

ممارسة تلك السياسات والإجراءات التي تتخذها وتنفذها. إذ أن مثل هذه التوضيحات تساعدنا لا على رؤية نتائج تلك السياسات على أهميتها الفعلية الكبيرة حسب، بل وعلى معرفة الأسباب التي دعت هذه الحكومة أو تلك على ممارسة تلك السياسات وتنفيذ تلك الإجراءات والمصالح التي تدافع عنها.

وخلال الفصول السابقة انصبت محاولة الكاتب إلى توضيح طبيعة النظام السياسي الذي حكم العراق في فترة البعث وكذلك طبيعة علاقات الإنتاج التي سادت في العراق على امتداد العقود التي نحن بصددها والتي كان حزب البعث وصدام حسين يقف في الصف الأول والمقدمة من النخبة الحاكمة في العراق. ويبدو ضرورياً أن نبحث في القضية الفكرية التي تبناها حزب البعث العربي الاشتراكي وفي جانب أساسي منه هو الموقف من القوميات الأخرى غير العربية، وخاصة القومية الكُردية. إذ أن وضوح الرؤية في هذا الموضوع تحدد لنا بشكل جدي العواقب الفعلية للنشاط السياسي لحزب البعث، وفي موضوع بحثنا، تكسف لنا عن العوامل الكامنة وراء عمليات ومجازر الأنفال وحلبچه التي نفذها النظام في النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين.

عند دراستي لموضوع الأنفال في كُردستان العراق توقفت عند عدد غير قليل من السياسات والإجراءات التي كانت تمارسها القوى القومية العربية في عدد من الدول العربية ابتداءً من العقد الرابع من القرن العشرين إزاء القوميات غير العربية. لم يقتصر هذا الموقف على العراق الذي كانت ولا تزال تعيش فيه قوميات أخرى مثل القومية الكُردية والقومية التركمانية والقومية الكلدانية – الآشورية. وقد تجمعت تدريجاً خيوط نهج قومي عربي متزمت رافض للاعتراف بوجود قوميات أخرى في الدول العربية، وهو في ذلك يماثل النهج القومي التركي في رفض الاعتراف بوجود قومية تركية ويختلف عن النهج الفارس الذي يعترف بوجود أكراد ولكنه يرفض الاعتراف لهم بحقوقهم القومية المشروعة وحق تقرير المصير. وأصبح هذا الخط واضح المعالم ومناهض لوجود ومواقف القوميات الأخرى التي تعيش في الدول العربية والتي تطالب بحق الاعتراف بها أولاً وممارسة حقوقها المشروعة ثانياً. ولم تكن تلك السياسات والمواقف بدون أرضية فكرية أو أيدلوجية محددة، إذ كانت

من حيث الجوهر تعبر عن رؤية عنصرية شوفينية واضحة. وقد برزت أمامي عدة سياسات مورست في الدول العربية ابتداء من العراق ومروراً بسوريا والسودان والدول المغاربية في المسائل القومية، علماً بأن في المنطقة يمكن أن تشترك في هذا الأمر تركيا أيضاً وموقف إسرائيل من الدول العربية والعكس صحيح أيضاً. لهذا توجه اهتمامي إلى دراسة المسألة العنصرية كذهنية وأيدلوجية قومية نمت وتطورت في أوروبا، ولكنها لم تكن غائبة عن الذهن العربي والممارسة العربية في فترات تاريخية مختلفة عبر الدولة الإسلامية العربية وكذا الدولة الإسلامية العثمانية. سأبدأ في التعرف على مفهوم العنصرية ومراحل تطورها في أوروبا ومن ثم بروزها في الفكر العربي الحديث وخلفياته في الدول العربية السابقة.

مفهوم ومراحل تطور العنصرية

مرت الأيدولوجيا والممارسات العنصرية، وقبل أن تعرف بهذا الاسم، بمراحل مختلفة حيث كان المجتمع يميز بين الناس على أساس السادة والعبيد الناجم عن وقوع أسرى بسبب الحروب والغزوات أو بسبب ديون لا يقوى على دفعها المدين، كما في العصور البابلية والفرعونية، ولكنها لم تكن تستند إلى لون الإنسان أو منحدره أو لغته وثقافته بشكل مباشر. وتطورت هذه الممارسة لتصاغ على شكل أفكار ونظريات في فترة أرسطوطاليس حيث اعتقد بأن المجتمع يقوم على توزيع طبيعي تقرره الطبيعة أساسا يقوم على أساس السادة والعبيد. فالإنسان يولد إما سيداً أو عبداً، وبالتالي فمحكوم على السادة وأحفادهم أن يمارسوا السيادة، إلا إذا أساءوا التصرف بها، والعبيد محكوم عليهم بالبقاء عبيدا هم وأحفادهم. وفي هذه الحالة أيضاً لم يكن لون البشرة أو شكل ولون الشعر أو الفوارق في جسم الإنسان هي السبب في أن يكون السيد أو النبيل (الأرستقراطية الغنية) سيداً ونبيلاً والعبد عبداً خانعاً وخاضعاً. ولكن المنحدر "الطبيعي" منذ المولد شكل السبب في ذلك التمييز وفي إعادة إنتاجه. وكانت هذه الحالة تستند بالنسبة إلى العصور السالفة إلى قاعدتين أساسيتين، وهما:

هيمنة السادة على السلطة السياسية.

هيمنتهم على الثروة والنفوذ والجاه في المجتمع.

وقد برزت في فترات مبكرة ظاهرة تمييز أخرى تستند إلى الدين حين نشب الصراع بين اليهودية والمسيحية، وقبل ذاك تجلى في ما ورد في العهد القديم من تقسيم البشر، رغم كونهم جميعا من أولاد وأحفاد نوح، إلى أبناء وأحفاد يافت، وأولاد وأحفاد سام، وأولاد وأحفاد حام. حيث اعتبر فيما بعد أن البيض هم من أولاد وأحفاد يافت، في حين أن الآسيويين هم من أحفاد سام وأن الأفارقة هم من أحفاد حام، حيث كتب على الآخرين بسبب الذنوب والخطايا التي ارتكبوها أن يقوموا بخدمة يافت وأحفاده. وكرس العهد القديم هذا التمييز بين البشر أيضاً، حين أشار واضعوه إلى أن اليهود هم "شعب الله المختار". وتحدثت بعض الأديان السماوية الأخرى بنهج مماثل أيضاً، كما جاء في القرآن "كنتم خير أمة أخرجت للناس..". ومع أن المسيحية لم تطرح مثل هذه الفكرة الاستعلائية على الأديان والشعوب الأخرى التي سجلتها الديانة اليهودية "شعب الله المختار" والإسلامية "كنتم خير أمة أخرجت للناس"، فأن الكثيرين من الحكام ورجال الكنيسة قد تصرفوا وفق هذه المقولة، من خلال قناعتهم بأنهم كانوا يهودا قبل أن يصبحوا مسيحيين، وبالتالي فهم "شعب الله المختار"، وهم الذين حاربوا اليهود قرونا طويلة، باعتبارهم "قتلة المسيح". وهذه التهمة هي التي حكمت علاقة المسيحيين الكاثوليك والكنيسة الكاثوليكية والبابا باليهود في جميع أنحاء العالم قروناً كثيرة حتى أوائل العقد السابع من القرن العشرين، حين بدأت تنفرج هذه العلاقة المتوترة بينهما تدريجا، ثم صدر قرار الفاتيكان في عام ١٩٩٤ بتبرئة ذمة اليهود من دم المسيح. ولم يكن موقف المسيحيين البروتستانت على نفس شاكلة الموقف الكاثوليكي المحافظ والمتزمت إزاء اليهود.

كما مارس العرب والفرس في العهود الأموية والعباسية والعثمانية تجارة استيراد وبيع الناس السود الأفارقة باعتبارهم "عبيداً" لا غير ، ولكنهم كانوا يستوردون في الوقت نفسه الناس البيض من مناطق القفقاس وجورجيا وغيرها باعتبارهم "عبيداً" وجاريات أيضاً. فالعبد لم يكن في هذه الحالة مقترنا بلون البشرة، بل بسبب وقوعه أسيرا أو وقوعه في أيدي قطاع طرق أو شراءه من عائلته بطرق وأساليب مختلفة ولغايات مختلفة.

برزت العنصرية بنظرياتها وممارساتها ومواقفها الحديثة في عصر النهضة في أوروبا وفي فترة الاكتشافات الأوروبية الحديثة لمناطق جديدة من الكرة الأرضية. وقد اقترنت بعوامل استعمارية واستغلالية ودينية واضحة المعالم، بدأت مع دور أسبانيا في اكتشاف أمريكا، ومن ثم استيراد وتصدير التجار الأسبان للسود من أفريقيا والهنود الحمر من أمريكا اللاتينية.

يحمل الفكر العِرقي وممارساته المتنوعة في أوروبا وظيفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والإعلامية والعسكرية معه، سواء كان ذلك إزاء الداخل أم الخارج، كما أن للعِرقية تاريخ مديد. فالظاهرة العِرقية التي نعيشها اليوم ليست جديدة وليست من بنات أفكار هذا الجيل، بل هي قديمة وتحمل معها تراكمات الماضي وتجاربه المريرة والشريرة. ولكن ذلك لا يعني أن العنصريين في المجتمعات الأوروبية الراهنة ليست لهم ممارساتهم التجديدية في هذا الصدد، التي تستند بدورها إلى، وتنطلق من، مواقع اجتماعية إيديولوجية واضحة المعالم والأهداف. وهذه الفقرة من البحث تحاول التعرف على طبيعة العِرقية والتمييز العنصري وعلى وظيفتهما في المجتمع وإزاء المجتمعات الأخرى وعلى عملية إعادة إنتاجيهما في المجتمع وعلى بعض جوانب تطوريهما أو التغيرات الطارئة عليهما في بعض الدول الأوروبية ومن ثم تجليات ذلك في العراق.

فعودة متأنية ومدقِقة إلى الكتب التي تبحث في التاريخ الأوروبي وفي العلاقات بين شعوبه وشعوب البلدان الأخرى تؤكد الوجود القديم حقا لظواهر التمييز بين البشر، التي يمكن أن يطلق عليها "ما قبل العنصرية"، وتطورها فيما بعد إلى عقيدة عنصرية وممارسة صارمة ومستمرة للتمييز العنصري والقومي والديني والطائفي والفكري والسياسي، رغم التطورات الجديدة التي طرأت عليها خلال القرن العشرين. ويتجلى أيضاً في نشوء قناعات غير مبررة لدى الغالبية العظمى من السكان في فترات مختلفة بأحكام مسبقة أو تكوين صورة ألـ "أنا" وقياس صورة ألـ "آخر" على أساسها. ولا شك في أن هذه الظاهرة لم تبرز دفعة واحدة بل مرت بمراحل عديدة وانتقلت من ممارستها في داخل أوروبا إزاء القوميات والأقليات المختلفة إلى ممارستها إزاء البلدان والشعوب والقوميات والأديان

الأخرى، بالرغم من وجود تباين في الفترات التي ظهرت وانتشرت في كل بلد من البلدان الأوربية بالارتباط مع مستوى تطور كل بلد من تلك البلدان.

لقد عرفت أوروبا، سواء كان ذلك في العهدين القديمين الإغريقي أم الروماني، التمييز بين البشر وشكل القاعدة الأساسية للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي أقيم حينذاك وميز تلك المجتمعات. ففي هذين المجتمعين وجدت وجهات نظر متباينة إزاء الموقف من العبودية والعبيد ومن ممارسة الاستغلال بحقهم. فإلى جانب وجود مجموعات كانت ترى في العبودية والعبيد والاستغلال أمورا طبيعية لا تتعارض مع الطبيعة بل تؤكدها، إذ أن الأسياد والعبيد يولدون طبيعيا كأسياد وعبيد، ولا يمكن تجاوز هذا الواقع الناشئ عن الطبيعة ذاتها وجزء من قوانينها الطبيعية.

سادت هذه النظرة التمييزية في المجتمع واعتمدت القاعدة القائلة بأن الناس ليسوا سواسية. ووجدت إلى جانب هؤلاء مجموعة قليلة من الحكماء التي كانت ترى خلاف ذلك، إذ كانت تعتقد بأن العبودية لا تخرج عن كونها عملية تطويع وتشويه للإنسان، وإنها تؤدي إلى تحويل الإنسان الذي يولد حرا إلى عبد مطيع. وهي تهدف من وراء ذلك إلى إباحة استغلاله واضطهاده، وأن هذه الممارسة ليست سوى خروجا على قوانين الطبيعة البشرية وتجاوزا على حق الإنسان في الحرية. ورفض أرسطوطاليس الرأي الأخير وتبنى الرأي الأول القائل بولادة الإنسان كسيد أو كعبد، وسعى إلى تكريس فلسفته والتبشير به والدعوة إليها. لقد كان أرسطوطاليس واحدا من أبرز وأكثر المتحمسين لهذا الرأي القائم على رؤية خاطئة تميز بين البشر، وكان ينطلق في ذلك من مواقع الفئات المالكة للسلطة ووسائل الإنتاج والثروة في المجتمع. وكان يرى بأن الاختلاف القائم بين السيد والعبد لا ينشأ بفعل المجتمع والمحيط الذي يعيش فيه الفرد، بل يبدأ الاختلاف منذ الولادة، وهو بمثابة الموقع الطبيعي الذي يرثه المولود الجديد. فالسيادة والعبودية وراثة لا غير. فالناس يولدون هكذا إما أسياداً وأما عبيداً. وكان يرى وجود تمايز واضح بين الاثنين يتجلى في القدرات الذهنية أو العقلية وفي القدرات الجسدية. ففي الوقت الذي يمتلك السيد القدرة الذهنية والمخ أو العقل الفعال بالولادة، يفتقدهما العبد بالولادة أيضاً. وشكّل التفكير الأرسطوطاليسي أساسا مهما وقاعدة لانطلاق الدراسات البايولوجية اللاحقة حول

الاختلافات بين الجماعات البشرية. وعليه فأن التمييز القائم بين البشر، بين السيد والعبد، بالنسبة لأرسطوطاليس وأتباعه من بعده، أمر طبيعي ينبثق من طبيعة الأشياء ولا يمكن تغييره، إذ لا بد للمجتمع أن يكون فيه سادة يحكمون وأحرارا ينظمون ويديرون شؤون الحياة وعبيدا يخضعون لهم ويعملون لديهم. وأن ميزة أن تكون سيداً مسيطراً أو عبداً خاضعاً لا تخضع لإرادة الإنسان بل ترتبط بالطبيعة ذاتها، ويجدها الإنسان لا في عالم البشر حسب، بل في عالم الحيوان أيضاً. وكان العبيد في العهد الإغريقي القديم ينحدرون من مجموعتين، وهما:

أولاً: أسرى الحروب

كانت الحروب في تلك الفترات تنظم من قبل السلطات الحاكمة بصورة دورية تقريبا من أجل تحقيق ثلاث غايات أساسية هي:فرض السيادة على مناطق جديدة والهيمنة على مجتمعات أخرى. وتحمل هذه الحالة الجديدة معها جاها ونفوذا واسعين للحكام أو للمحتلين الجدد.

الحصول على مزيد من الأسرى الذين يصبحون بمجرد أسرهم عبيدا لدى المنتصرين يسخرون لخدمة مصالح الأسياد الجدد، أي لتأمين أيدي عاملة ضرورية لتحقيق التطوير الاقتصادي وزيادة ثروة الأغنياء. وكانت عملية تحويل الأسرى إلى عبيد لا تمارس اعتمادا على تقاليد أو أعراف قائمة فحسب، بل كانت قد كرست بالتشريعات التي أصدرتها الدولة حينذاك لضمان ديمومتها والتزام المجتمع، أسياداً وعبيداً بها[١٣٨].

---

١٣٨ ملاحظة: كانت المجتمعات القديمة في العهود السومرية والبابلية أو الأكدية والآشورية والكلدانية مثلا تختلف عن المجتمعات الرومانية واليونانية القديمة في بعض جوانب الرؤية للملك والإله ولعامة الناس، وكذلك في الموقف من العبيد. لقد كان هناك فارق أساسي بين الملك باعتباره نصف إله ونصف إنسان مثلا وبين الناس الآخرين، وبالتالي كان هذا الملك وسيطا بين الآلهة والناس. وكان الإنسان يتحول عندهم إلى عبد بسبب الأسر أو بسبب حكم صدر عليه من قبل الملك أو المعبد بسبب دين بذمته لم يدفعه أو لمخالفات دينية أخرى أو لأي سبب آخر، ولكن ليس بسبب الجنس. وكان في مقدور العبيد التحول إلى فئة الأحرار بعد عفو يصدر عنهم أو دين بذمتهم دفعوه مثلا. ورغم هذا التباين في الرؤية، فأن ظاهرة العبيد في المجتمعات القديمة كلها كانت تقوم على أعمال السخرة الشاقة وعلى كون العبد مملوكا لسيده.

أ. في سبيل الحصول على خيرات وموارد اقتصادية مناسبة للمنتصرين تسمح لهم بتطوير قدراتهم العسكرية واستمرار هيمنتهم وبسط نفوذهم أو للقيام بحروب جديدة ضد مناطق أخرى بهدف التوسع والهيمنة.

ثانيا: من أبناء المنطقة

أي من أبناء الرومان أو اليونان باعتبارهم أدنى قدرا وولدوا أصلا ليكونوا عبيداً عند الأسياد.

وجدير بالإشارة إلى أن رؤية التمييز لدى أرسطوطاليس لم تقتصر على العبيد فحسب، بل شملت المرأة أيضاً، إذ كان يرى في المرأة قصوراً ذاتياً واضحاً عن الرجل. فمع إنها تمتلك مخاً بقدر معين، أي أنه أقل وأصغر من مخ الرجل، فأنها لا تستخدم حتى هذا القدر الصغير من المخ أو العقل الذي تمتلكه، أي أن مخ المرأة معطل عمليا، وبالتالي، فأن عليها، وهي قاصرة المخ والعقل، أن تقبل بخضوعها للرجل[١٣٩]. ورغم أن أرسطوطاليس يميز المرأة عن العبد في المرتبة، فأنها عمليا لا تختلف عنه من حيث نظرة الرجل إلى مكانتها الفعلية في المجتمع. وتجد هذه الرؤية إزاء المرأة تجلياتها في موقف الإسلام من المرأة حيث تعتبر ناقصة العقل أيضاً!

وكانت هذه النظرة التمييزية بين البشر هي السبب وراء تبرير الأعمال الشاقة التي كانت تفرض على العبيد للقيام بها لصالح أسيادهم، وهي التي كانت تبرر الاستغلال الاجتماعي وفرض السيطرة وممارسة السلطة والقوة والعنف إزاء الآخرين أو إزاء العبيد. كما أنها كانت، ومع نشوء الملكية الخاصة، من بين الأسباب التي بررت التمايز القائم في الثروة والفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء، إذ اعتبرتها وكأنها ظاهرة طبيعية وحتمية لا مرد لها ولا تتعارض مع طبيعة البشر[١٤٠]. وبمعنى آخر: أن هذه الظاهرة مرتبطة بالقضاء والقدر، أي إنها الحكم الإلهي الطبيعي والمصير الذي حكم على هذا الإنسان في أن يكون عبداً وعلى ذاك في أن يكون سيدا، ولا شيء غير ذلك. وإذا ما وقع في يوم ما وفي مكان ما

---

139 Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt am Main. 1991. S. 77-90.

١٤٠ المصدر السابق نفسه.

خلاف ذلك، مثلا قيام العبيد بانتفاضات ضد أسيادهم ونجاحهم في السيطرة على الوضع وإعلان تحررهم من الرق أو العبودية، فأن مثل هذه الواقعة لا تعتبر سوى استثناء يؤكد القاعدة، وهي نتيجة منطقية لفشل السادة الحكام والأغنياء في تصريف أمورهم وأمور عبيدهم، وهي بالتالي ظاهرة مؤقتة أو حالة طارئة. وكانت هذه الوجهة في التفسير والتحليل تتضمن نوعا من العنصرية التي لم تكن تعرف بهذه التسمية حينذاك[١٤١]، ولكنها كانت تتضمن الجانب الطبقي على نحو خاص. فنظرة التمييز بين البشر تقود إلى القبول بالعبودية والاستغلال باعتباريهما تجسيدا لنظام العالم الطبيعي الذي لا يتغير ولا يمكن تغييره ولا يقبل التغيير، إذ "ليس في الإمكان أبدع مما كان" !

لم تستطع الديانة المسيحية، التي تبنت ودعت إلى التسامح والمحبة والسلام بين البشر وبشرت بهذه القيم الإنسانية، أن تغير من تلك التصورات الإغريقية والرومانية القديمة عن التباين والتفاوت في الجنس البشري، أو أن تمنع استمرار وجود الأسياد والعبيد. وساهمت مجموعات غير قليلة من رجال الكنيسة في فترات مختلفة في الاستفادة من نصوص معينة في العهد القديم لتكريس فكرة التمايز الطبيعي بين البشر. وقد اقترنت هذه الظاهرة لدى الأوروبيين بعد اعتناق المسيحية بظاهرة أخرى هي التمييز الديني، التي كانت موجودة في مواقع أخرى من العالم القديم أيضاً، وأن كانت تختلف في بعض حيثياتها عن المنطلقات العِرقية، حيث لعب الكهنة، سدنة المعابد القديمة، دورا مهما في هذا الصدد لتأمين هيمنتهم وضمان حصولهم على مجموعات غير قليلة من العبيد للعمل في الملكيات التي كانت تحت تصرفهم ولخدمة مصالحهم. ومن أجل تكريس العبودية والاستغلال في المجتمع استخدم الحكام والكهنة أسماء الآلهة أو أشياء أخرى مقدسة في المجتمع لتأمين استمرار خضوع تلك الفئات الاجتماعية لهم.

كان التمييز الديني والطائفي، إضافة إلى التمييز ضد المرأة دائمي الحضور في المجتمعات الأوروبية. وقد تجلى ذلك بوضوح في الموقف من اليهودية والإسلام (على وجه

---

١٤١ سنبحث في العلاقة العضوية بين التفكير الارسطوطاليسي القديم والتفكير التمييزي الراهن في مكان آخر من هذا البحث.

الخصوص في فترة الحروب الصليبية بالنسبة للإسلام، وفي القرون الوسطى في أسبانيا، وكذلك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالنسبة لليهود، أي ممارسة العداء لليهودية واليهود، وفي ما بعد تحت أسم العداء للسامية)، وكذلك في الصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت أو في ما بين الطوائف المسيحية الأخرى المتفرعة عنها في فترات مختلفة. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى التمييز القومي أو الفكري والسياسي في أوروبا. وعاشت الشعوب الأوروبية نفسها مظالم كثيرة بسبب تلك النظريات والسياسات التمييزية، وخاصة في القرون الوسطى حيث ساد الجهل والتعصب الديني والأصولية الجامدة والتشابك بين الدولة والدين لصالح السلطة الدينية التي أودت بحياة جمهرة غفيرة من الناس تحت واجهات الزندقة والهرطقة والسحر أو رفض الاكتشافات العلمية التي اعتبرت مهينة للدين وتجاوزا على إرادة الله، إذ ستبقى حية في الذاكرة تلك المآسي التي تسببت بها محاكم التفتيش أو النهاية المأساوية للباحث العلمي الشهير غاليليو غاليلي. وقد حاول المتعصبون من رجال الدين المسيحيين حينذاك تفسير التمايز بين البشر على أساس ديني، رغم الطابع التبشيري للأديان السماوية الموجهة لكل الشعوب دون استثناء، وبالتالي، فهي من حيث المبدأ يفترض أن لا تكون متعصبة أو ذات قواعد تميز بين البشر، إذ كانت جمهرة كبيرة من رجال الدين المسيحيين يرون شجرة الأنساب عند البشر على النحو الآتي معتمدين في ذلك على ما ورد في العهد القديم:

ينحدر الأوروبيون البيض، وهم من الجنس الآري من يافيت (Japhet)، في حين ينحدر العرب واليهود وبقية الآسيويين من سام (Sem)، الذين يشكلون معا الجنس السامي. أما الأفارقة فينحدرون من حام (Ham). وإن أبناء وأحفاد سام وحام يعتبرون من المغضوب عليهم الذين حكم عليهم بخدمة أبناء وأحفاد يافيت حتى الأزل، باعتبارهم سادة وبسبب نقاوة دمهم وكونهم لم يرتكبوا خطايا أو ذنوب، في حين اعتبرت دماء أبناء سام وحام ملوثة وغير نقية، علما بأن هؤلاء الأخوة، إضافة إلى الأخ الرابع جانثون (Ganithon) هم جميعا، وفق تلك الأساطير، من أبناء آب واحد هو نوح Noah المنحدر من آدم وحواء.

وكان الحكم على أبناء وأحفاد كنعان بالعبودية الأبدية، وأن يكونوا عبيدا للعبيد، كما جاء في ميثولوجيا الديانة اليهودية والمسيحية[١٤٢].

وفي فترة مبكرة، أي منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، كتب العلامة المغاربي الكبير أبن خلدون في "المقدمة" نصاً يرد فيها على هذه الخرافة والتصور السطحي للأمور وعلى " من توهم من النسّابين الذين لا علم لهم بطبيعة الكائنات،، إن السودان هم وُلْدُ حام بن نوح، اختصوا بلون السواد لدعوة كانت عليه من أبيه ظهر أثرها في لونه وفيما جعل الله من الرق في عقبه، فيذهب ابن خلدون إلى أن، في القول بنسبة السواد إلى حام غفلة عن طبيعة الحر والبرد، وأثرهما في الهواء وفيما يتكون فيه من الحيوانات،"[١٤٣].

وبالارتباط مع تلك التفسيرات الخرافية وغير العقلانية والمتعصبة التي نشأت عند الأوربيين الأوائل، ظهرت جملة من الأفكار التي كانت تبشر بكون الأفارقة السود لا يمكنهم العيش بغير العبودية، وأن العبودية بالنسبة لهم بمثابة التحرير الفعلي من قيود الجسد التي تكبلهم، وأن العمل الشاق والمرهق بمثابة الخلاص لأرواحهم من العذاب الذي فرض عليهم. وكان المتعصبون من الأسبان والبرتغاليين وغيرهم من الأوروبيين يستفيدون من هذه التفسيرات لخدمة أغراضهم الاستعمارية. ولعبوا دورا كبيرا في إعطاء الأفارقة صفات وخصائص معينة سلبية بشكل خاص أو إيجابية من شأنها أن تخدم في المحصلة النهائية أغراضهم لاستعباد البشر، إذ من شأنها أن تُفسر في غير صالح الأفارقة من خلال علاقتها العضوية بالخصائص السلبية. إنها محاولة حققت نجاحات كبيرة وسمحت لاستعباد قارة بأكملها ولقرون طويلة من جانب الأوروبيين، إذ إنها كرست في عقول وأفكار الناس

---

١٤٢ راجع في هذا الصدد:

Poliakow Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. S. 22.

١٤٣ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. المقدمة. الجزء الأول كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومَن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. في: مقدمة كتاب أيان كريب الموسوم ب "النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. عالم المعرفة ٢٤٤. الكويت. ترجمة وتقديم د. محمد حسين غلوم. إبريل / نيسان ١٩٩٩ م. ص ٨.

الأوروبيين فكرة وجود تمايز بين الأوروبيين البيض والأفارقة السود لتبرير التمييز العِرقي إزاء الأفارقة وتبرير وتكريس الهيمنة والاستغلال والاستعباد وتحقيق أقصى الأرباح في آن واحد. يشير روبرت ميلز في هذا الصدد إلى إن الجهود قد انصبت للتمييز المباشر بين "الجنس الآري" و "الجنس الأفريقي" في القرنين السابع عشر والثامن عشر وتمت صياغة بعض النقاط، منها بشكل خاص:

١. تميز الأفارقة بالشبقية والتعلق الشديد بالجنس، كما أنهم يتميزون بقوة الجسد والشهوة الجامحة، كما يملكون عضوا تناسليا طويلا.

٢. وأن للأفارقة شكلا مشوها ويشبهون القردة وهم متوحشون بالطبع ويمارسون الجنس مع القردة.

٣. وتتشكل أخلاقهم من خليط من الصفات الإيجابية والسلبية. فهم من جانب يتسمون بالأدب والمجاملة واحترام كبار السن، ولكنهم من جانب آخر يحملون العديد من الخصائص السلبية الأساسية التي تتجلى في الكسل والإيمان بالخرافات والسلوكية المتوحشة والجبن.

٤. وهم بعد هذا وذاك من أكلة لحوم البشر [١٤٤].

ومن مطالعة جملة الصفات والخصائص يتبين للقارئ بأن العنصريين الأوروبيين لم يتركوا من الصفات السلبية والسيئة لم يلصقوها بالإنسان الأفريقي و ونسوا أنهم في فترات معينة لم يختلفوا كثيراً عما يتحدثون به عن الفارقة السود. وقد انتهى هذا التحليل إلى استنتاج بشع مفاده أن " الأفارقة ليسوا بشرا وليسوا حيوانات تماما، فهم بين الاثنين "، وعلى هذا الأساس فهم يختلفون كلية عن الناس الأوروبيين المتحضرين، وإن على هؤلاء الناس المشوهين والمتوحشين والمخطئين والمذنبين أن يعملوا بأقصى مشقة ممكنة لصالح البيض من أجل محو الخطيئة العالقة بهم، وأن يرجوا من الله، من خلال عملهم الشاق وخدمتهم المخلصة لسادتهم، أن يغفر لهم ويصفح عنهم و ويمسح الخطايا والذنوب

---

١٤٤ قارن:

Robert Miles. Rassismus. Argument-Verlag. Hamburg. 1991. S. 26-29.

التي ارتكبوها في حياتهم. ويذكر الباحث الاجتماعي روبرت ميلز في مكان آخر من كتابه السالف الذكر، إلى إن هذا الجمع بين اللون الأسود، الذي يميز بشرة الأفارقة، وبين التشوه والخطيئة، يرجع إلى الميثولوجيا والثقافة الإغريقية باعتباريهما رديفا للشر المحتمل والسوء والموت[١٤٥]. وقد وجد هذا التفسير العنصري الشائن والجائر قبولا واسعا في المجتمعات الأوروبية وساهم في تكوين صورة مقصودة تتميز بالبشاعة عن الأفريقي لدى الأوروبي، كما ساعد هذا التشويه للإنسان الأفريقي على قبول الأوروبي بشكل عام بما كان يتعرض له الأفريقي من عبودية وجور واستغلال وسوء معاملة مستمرة دون اعتراض أو احتجاج. والقبول بمثل هذه الآراء الساذجة والفجة والمقصودة يجسد بحد ذاته المستوى المتخلف الذي بلغه وعي الغالبية العظمى من الناس أو المجتمعات الأوروبية حينذاك، مما سمح بمرور مثل هذه الآراء دون مقاومة تذكر، خاصة وأنها كانت تعبر عن وجهة نظر الحكام والكنيسة ومصالحِهما المشتركة التي كانت تأتي على حساب مصالح لغالبية العظمى من الناس.

إن الفكر العِرقي التمييزي الذي قدمه المستعمرون الأوروبيون لطبيعة وخصائص الإنسان الأفريقي كانت وستبقى مخالفة للعلم والواقع وحقائق الأمور وذات طبيعية عدوانية سافرة، كما أنها كانت تهدف بالأساس إلى منح الأوروبيين الحق في الهيمنة على أفريقيا واستغلال "المتوحشين" الأفارقة وتحميلهم أقصى ما يمكن من جهد مضني لجني أقصى الأرباح. وكانت من نتائج ممارسة هذا الاتجاه الفكري العنصري الاستعلائي والسياسة الاستغلالية مشاركة الأفارقة، وبالرغم منهم، بصورة فعالة في تكوين التراكم البدائي لرأس المال وفي تعجيل تطور الرأسمالية في أوروبا وعلى حساب مصالح وأكتاف وحياة الشعوب الأفريقية وشعوب المستعمرات الأخرى. كتب كارل ماركس في الجزء الأول من سفره المعروف "رأس المال" بهذا الصدد يقول:

" إن اكتشاف بلدان الذهب والفضة في أمريكا، إبادة واستعباد ودفن أبناء شعب البلاد الأصليين في المنشآت المنجمية، بدء غزو ونهب شرق الهند، تحويل أفريقيا إلى قفص

---

١٤٥ المصدر السابق نفسه.

لاصطياد التجار لذوي البشرة السوداء، قد ميّزت وحددت شروق معالم عهد الإنتاج الرأسمالي. هذه العمليات المناسبة كانت الأسباب الرئيسية وراء التراكم البدائي". وهنا يلتقي الإنسان بشكل واضح بالتلاقح الفكري والسياسي والمصلحي بين العنصرية والاستغلال، إذ إن الهيمنة والاستغلال كانتا من الأسباب الأساسية في بلورة الفكر التمييزي العنصري وفي تكريسه.

وقد لعب التطور الرأسمالي واتساع التجارة الخارجية والتطلع للسيطرة على مناطق أخرى لاستعمارها واستغلال شعوبها دورا متميزا في تبرير الهيمنة على أفريقيا، وفيما بعد على أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وكذلك على مناطق من آسيا وتبرير تحويل سكان تلك المناطق، وبشكل خاص السكان الأفارقة، إلى عبيد، تحت واجهات عنصرية مختلطة أو متشابكة تجمع بين التمييز العنصري والتمييز الديني والتباين الحضاري، ولكنها عبرت كلها عن تشابك واضح بين الرغبة في السيطرة وإبراز الذات والتمتع بالجاه والاغتناء، وبين نظرة التمييز بين الشعوب لتبرير تلك السيطرة وذلك الاستغلال وتلك الهمجية في التعامل مع الآخرين. وبمعنى آخر فأن التمييز، بأشكال ظهوره المختلفة وصور ممارسته الفعلية، سواء كان تمييزا عرقيا أم قوميا أم دينيا وطائفيا، أم كان فكريا وسياسيا، فأنه يستند إلى ثلاثة أعمدة أساسية هي الرغبة الجارفة نحو: ١- السلطة السياسية، و٢- القوة الاقتصادية والثروة، و٣- الجاه والمكانة الاجتماعية والنفوذ الاجتماعي. وهي لا تنفصل عن الفكرة التي طرحها الباحث الاجتماعي ايكهارد ديتريش (Eckhard J. Dittrich) عندما كتب مؤكدا بأن العنصرية تعتمد على ثلاث قناعات جوهرية هي: ضرورة السيطرة وممارسة الهيمنة فعليا، وتأمين القبول بمشروعية التمايز المجتمعي القائمة على الطبيعة الاجتماعية ذاتها، أي وجود قوى اجتماعية عليا وأخرى دنيا، والتبشير بذلك وتكريسه في أذهان الناس باعتباره معبرا عن قوانين الطبيعة[١٤٦]، وهي مقارِبة تماما للفكرة التي يشرح بها ماكس فيبر (Max Weber) موضوعات الصراع في المجتمعات القبلية القديمة.

---

146 Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt/Main. 1991. S. 24.

فترة ظهور وتطور العنصرية في أوروبا

بدأ الفكر العنصري تتضح معالمه وبدأت ممارساته تتخذ أبعادا جديدة في الفترة التي امتدت من القرن السادس عشر حتى الوقت الحاضر. وبدأ الصراع السياسي في ذات الوقت بين من يريد تكريس ممارسة العنصرية ومن يرفضها أصلاً. وفي بداية هذه الفترة كانت مجموعات عاملة في الكنيسة الأسبانية تتبنى وتؤكد على التمايز القائم بين البشر، وأن من حق الأسبان المسيحيين أن يستعبدوا السود المخطئين للتكفير عن ذنوبهم. وكان أول من مارس العنصرية بمعناها الحديث في أسبانيا هو سيبولفيد Sepulvedal[١٤٧] بحدود عام ١٥٥٠م في عهد الملك كارل الخامس، حين حاول أن يدلل على أن من حق الأسبان استعباد الأفارقة السود، إذ أن سواد بشرتهم دليل على خطاياهم وذنوبهم. وانتصر هذا الداعية العنصري في صراعه لصالح الهيمنة وفرض العبودية والسيطرة الاستعمارية وممارسة الاستغلال ضد من كان يرفض هذه الوجهة حينذاك. وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر برز الطبيب الفرنسي Berner الذي سعى إلى تقسيم البشر إلى أعراق، وهو أول أوربي استخدم مصطلح العِرق Rasse وحاول منحه مضامين جديدة. وفي القرن الثامن عشر ظهر طبيب آخر يدعى Carl von Linne الذي انتهى عبر أبحاثه إلى تقسيم البشر حسب لون بشرتهم: بيضاء وحمراء وصفراء وسوداء، ثم أعطى لكل منها قيمة معينة وضع في أعلى سلّمه العِرقي البشرة البيضاء وفي أدناه البشرة السوداء. وفي هذه الفترة حتى الربع الأول

---

١٤٧ تشير المعلومات المتوفرة عن العنصرية في أسبانيا إلى أن المواطن سيبولفيدا Sepulveda كان أول عنصري في تاريخ أسبانيا. ففي عام ١٥٥٠م، أي في عهد ملك أسبانيا كارل الخامس، حاول سيبولفيدا أن يبرر ويبرهن للمستعمرين الأسبان من الناحيتين السياسية والدينية على أن من حق أسبانيا في مستعمراتها استعباد الهنود الحمر الأمريكان، وهم من سكان البلاد الأصليين فيها. وأدعى بأنه اكتشف السبب وراء حق الأسبان في استعباد هؤلاء البشر أو في خضوع الهنود الحمر للأسبان، إذ أنه يكمن في الخطايا التي ارتكبوها وفي طبيعتهم البدائية الساذجة. وهذا يعني بأن على الهنود الحمر خدمة الأسبان بكل انصياع وطاعة، إذ إنها العقوبة الطبيعية والإلهية لذلك. لقد خاض سبيولفيدا كفاحا دينيا شديدا ضد لاس غاساس Las Gasas الذي عارض تلك الادعاءات وسعى إلى تفنيد حججه. ولكن سبيولفدا انتصر في هذا الصراع، إذ كان الحكام الأسبان حينذاك إلى جانبه.

من القرن التاسع عشر تبنى البريطاني David Hume هذه الأفكار وسعى إلى تكريسها معتبرا أن الناس السود يولدون أصلا وهم أدنى مستوى من البيض. ووجد هذا الاتجاه قبولا لدى العديد من مفكري ومثقفي هذا العصر، ومنهم الفيلسوف الألماني عمانوئيل كانت وجان جاك روسو وفولتير ويوحن گوتفريد هيردر، على سبيل المثال لا الحصر. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر برز على الساحة الألمانية عنصري متشدد جديد يدعى Blumenbach Friedrick Johann الذي سعى إلى تكريس ثلاث أفكار خاطئة وخطرة هي:

١) أن الأعراق المختلفة تتباين من الناحية الجمالية أيضاً، وأنها تحتل مراتب مختلفة يتصدرها العرق الأبيض.

٢) وأن منطقة القفقاس هي الموطن الأصلي للبيض.

٣) وأن اليهود و"الزنوج" (الأفارقة السود) يحتلون المرتبة الأخيرة في القيم الجمالية، كما نشّط الكراهية ضديهما.

ومنذ أوائل القرن الثامن عشر واستمرارا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين تواصلت محاولات التمييز بين البشر على أساس الاختلاف في لون البشرة وشكل الجمجمة وجبهة الإنسان أو جبينه، وشكل الأنف والفم والفكين والعينين والأطراف، أي على المظهر الخارجي للإنسان ومحاولة ربط هذه المظاهر بدواخل الإنسان، وبمستوى عقله ومداركه، وتأثير ذلك على ثقافته ووعيه وتقاليده وسلوكه أو تصرفاته وعواطفه. أي أن منظري هذه الفترة سعوا إلى الربط العضوي بين المظهر الخارجي للإنسان والجانب البايولوجي فيه، وبين الفكر والثقافة والأيدولوجيا التي يمكن أن تتبلور لدى الإنسان. وقد تغذت هذه النظريات العنصرية على نظرية دارون في الارتقاء والتطور والصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح، رغم تأكيد دارون على أن أصل الإنسان واحد، كما اعتمدت على الدراسات البايولوجية التي نشطت كثيرا في عدد من البلدان الأوروبية،ومنها على نحو خاص و في فرنسا وألمانيا وكذلك في بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا. وبرز في هذه الفترة الدبلوماسي الفرنسي Joseph

Arthur comte de Gobineau (١٨١٦–١٨٨٢)، الذي حاول أن يدمج ويزاوج بين نتائج دراسات الماضي وما جاء في التوراة والخبرة التي تكونت لديه في مشروعه العنصري مقترنا بتخويف الجنس الأبيض من قرب نهاية العالم في ما إذا سمح باتساع اختلاطه بالدم الأسود ودم اليهود. لقد كان مشروعه الفكري الأساس المادي لنشاط عدد غير قليل من منظري العنصرية، وخاصة في ألمانيا ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، منهم سپنسر وشامپرلين وروزينبيرگ (Rosenberg Champerlain, Spencer).

لقد عمد الحزب النازي قبل وبعد وصوله إلى السلطة إلى وضع تلك النظريات في التطبيق العملي في ألمانيا، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية في إشعال نيران الحرب العالمية الثانية وموت عشرات الملايين من البشر، إضافة إلى إبادة الكثير من الناس، وخاصة اليهود والسنتي والروما (الغجر) من قبل نظام العنصرية النازية في المعتقلات النازية، أو ضد الصينيين والكوريين والفيتناميين من قبل نظام العِرقية اليابانية، وكذلك التمييز العنصري للفاشية البرتغالية الذي مارسته في موازامبيق وأنغولا. وكان هناك النموذج الكالح الآخر للعنصرية في هذه الفترة قد تجلى في ممارسة العنصريين الأوروبيين لسياساتهم العنصرية في كل من روديسيا وجنوب أفريقيا مثلا، والتي تمثلت في الفصل العنصري وفي منع الاختلاط بين البيض والسود واستخدام السود كعبيد باعتبارهم أدنى مستوى واقل قيمة من الجنس الأبيض وممارسة العنف والقوة لفرض الهيمنة والاستغلال عليهم. كما مورست السياسة العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٦٥ رسميا إزاء السكان السود، مثلما مورست بصورة غير رسمية إزاء الآسيويين أيضاً من قبل الإنكلو–ساكسونيين.

وتجدر الإشارة إلى أن التمييز بين البشر بأشكال ظهوره المختلفة في مراحله المختلفة والتفسيرات التي كانت أو ما تزال تعطى له لتسويقه وتبريره وتكريسه كان وما يزال يرتبط بثلاث قواعد يستند إليها وتصاحبه أيضاً، وهي: الرغبة في احتكار السلطة وفي الهيمنة على الغير أو الآخر، ثم الرغبة في الهيمنة الاقتصادية وفرض التمايز في التملك وفي الثروة التي أنجبت بدورها التمايز الطبقي وتفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والتي

اقترنت بدورها بتأمين استمرار النفوذ والجاه لفئات معينة دون أخرى في المجتمع. إنها تشكل الوظيفة الأساسية للعنصرية. وسيجري في الصفحات التالية المرور المكثف على المراحل الثلاث في فترة ظهور وتطور العنصرية في أوروبا وانتقالها إلى العالم العربي.

المرحلة الأولى:

مرحلة التحري عن العِرقية والتمايز بين الجماعات البشرية

لقد اعتمدت أوروبا، التي كانت قد شهدت وودعت لتوها قرون عصر النهضة وولجت طريق التطور الرأسمالي، منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر على مراقبة الناس في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية للوصول إلى تحديد مظاهر التباين القائمة في مظهرهم الخارجي ابتداءً من لون البشرة وحجم وشكل الجمجمة ومواصفات بقية أجزاء جسم الإنسان، ثم تحولت في مرحلة لاحقة إلى التحري عن تفسير لهذا التباين يستند إلى "العلم" من أجل بناء علم تشريحي يقوم على أساس تباين الأجناس والأعراق في العالم. ولم يكتف العنصريون في هذه الفترة على تشخيص أشكال التباين في المظهر، بل عمدوا إلى التنظير وإحالة التباين القائم بين الثقافات والاعتقادات والقناعات والتقاليد والأعراف والعادات والسلوك إلى تلك الاختلافات، أي أن مظاهر التباين في الشكل ناتجة عن التباين القائم أساسا في مستوى التطور العضوي للإنسان. وكان البعض يرى بأن الاختلافات القائمة في جسم الإنسان تؤثر بدورها على روح الإنسان وعقله، أو على القوى العقلية والنفسية للفرد عموما. وفي ضوء هذه الرؤية الضيقة والتعسفية للإنسان أحال العنصريون مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كل ذلك إلى اختلاف في مجموعات الدم والبلورات والعناصر الكيمياوية والجينات، وفسروا ذلك بأنه نتاج العلاقة العضوية القائمة بين الطبيعة والوسط الذي تعيش فيه تلك المجموعات البشرية، بين عوامل التكوين الفيزيولوجي والثقافي، وأخيرا أحالوها على عامل الوراثة باعتباره السبب في وجود واستمرار هذا التمايز[١٤٨]. من هنا يتبين بأن العنصريين ذهبوا

148 Hertz Friedrich Prof. Dr. Handwrterbuch der Soziologie. Rasse. Halle/Saale. 1931. S. 459-460.

بعيداً في محاولة اعتبار الاختلاف بين الشعوب ناشئ عن التباين في الجانب البايولوجي في الإنسان وكانوا يسعون إلى تكوين قناعة مشتركة حول فكرتين مهمتين يراد ترسيخهما في أذهانهم وممارساتهم أولا، وتكريسهما عند الآخرين ثانيا، وهما:

١. بلورة قناعة مشتركة تقول بوجود تمايز طبيعي بين البشر، وإن هذا التمايز قائم منذ الأزل وسيبقى كذلك ولا مرد له، كما لا يمكن تجاوزه أو تغييره، فهو جزء من فعل الطبيعة، وعلى هذا الأساس فأن الناس ليسوا جميعا سواسية إذ أنهم يولدون على هذه الشاكلة.

٢. وأن هذه الفوارق الطبيعية هي التي تبرر الهيمنة من قبل جماعة معينة من البشر على الجماعات الأخرى، هيمنة البيض على السود، أو هيمنة الأوروبيين على الأفارقة وعلى الآسيويين وغيرهم ثانيا.

ومنه يتبين أن فكر العنصريين في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لم يختلف كثيرا عن التوجهات التي سبقته، أو يمكن القول بأنها كانت، من الناحية العملية، عودة رجعية إلى الفكر الأرسطوطاليسي المتخلف بهذا الشأن.

لقد كان التشابك بين التمييز العِرقي والتمييز القومي والديني ظاهرة بارزة في فترات غير قليلة من تاريخ أوروبا، رغم إنها كانت تبرز أحيانا بصور مستقلة عن بعضها، إذ يمكن النظر إليها وبحثها بصورة مستقلة مرة ومتشابكة في ما بينها مرة أخرى. فمن تابع تاريخ أسبانيا وعلاقة الأسبان بالسكان من أبناء القبائل المغاربية الأفارقة والعربية التي كانت تقطن أسبانيا، باعتبارهم من أحفاد حام بن نوح وسام بن نوح ومسلمين أيضاً، وكذلك بالنسبة للسكان اليهود، باعتبارهم من أحفاد سام بن نوح ويهود أيضاً، يجد الإنسان أمامه لوحة قاتمة لهذا التاريخ. فقد سعى الحكام ورجال الكنيسة الأسبان إلى الضغط على المسلمين واليهود لتحويلهم عن ديانتهم باتجاه المسيحية قسرا. كتب السيد أمين معلوف بصدد التعصب والتسامح وتبادل المواقع بين المسيحيين والمسلمين خلال القرون المنصرمة، وأن المسيحيين الأسبان مثلا لم يكونوا متسامحين قطعا، يقول: "... ماذا كان مصير مسلمي أسبانيا ؟ وماذا حل بمسلمي صقلية ؟ لقد أبيدوا عن بكرة أبيهم،

وذبحوا وأرغموا على سلوك طريق المنفى أو جرى تنصيرهم"[١٤٩]. ومن المعروف أيضاً أن الأسبان عاملوا اليهود المتنصرين والمسلمين المتنصرين معاملة سيئة جدا، معاملة أناس من الدرجة الثانية أو الثالثة. أي راحوا ينظرون إلى هؤلاء وكأنهم من درجة أدنى عرقيا واجتماعيا بالمقارنة مع السكان المسيحيين من أصل البلاد. واستندت هذه النظرة التمييزية إلى اعتبارين هما:

أولا: إن المغاربة واليهود، ورغم تحولهم إلى الديانة المسيحية، هم بالأساس من ذوي الدم غير النقي، في حين أن المسيحيين القدامى هم من ذوي الدم النقي.

وثانيا: إن المغاربة المسلمين وكذلك اليهود جاءوا إلى المسيحية من ديانات خاطئة ومذنبة أساسا كانت سببا في تلوث دمهم، وأن عودتهم إلى المسيحية لا يمسح عنهم تلك الخطايا والذنوب، كما لا ينقّي أو يصّفي دمهم الملوث. ورغم هذا الربط الخرافي بين الدم النقي والدم غير النقي الذي يرجع إلى الفكر العنصري أساسا، فأن التمييز هنا قد تركز على الجانب الديني حيث أطلق على المسيحيين القدامى بالاورثودوكسيين Orthodoxie، وعلى المسيحيين الجدد من مسلمين ويهود قدامى بالهيدرودوكسيين Hetrodoxie. وكان على الأسبان المسيحيين القدامى أو من أصل سكان البلاد أن يبتعدوا عن الزواج والاحتكاك بالمسيحيين الجدد لكي لا يتلوث أو يفسد الدم الأسباني النقي[١٥٠]. إن هذا النوع من التمييز قد جمع بين العِرق والدين وأستند على العِرق للحط من الدرجة الدينية، وأستند إلى الدين باعتبارهم من الملتحفين الجدد بالديانة المسيحية للحط من عرقهم واعتبارهم من ذوي الدم الملوث. إلا إن هذه الصورة المشوهة ينبغي لها أن لا تلغي الحقيقة الأخرى التي أشار إليها ليون بولياكوف (Leon Poliakow) بشكل سليم حين كتب يقول بأن هذا التمييز والحط من قدر المسيحيين الجدد من أصل ديني إسلامي أو يهودي قد روَّج له بشكل خاص الحرفيون والتجار بسبب خوفهم من مزاحمة الآخرين لهم في أسواق أسبانيا حينذاك، إذ أن تسويق تلك الأفكار كان يهدف إلى تأمين مقاطعة السكان

---

١٤٩ معلوف، أمين. الهويات القاتلة. ترجمة نهلة بيضون. دار الجندي. دمشق. ١٩٩٩. ص ٨٢.

150 Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt/Main. 1991. S. 23.

المسيحيين للمتنصرين من اليهود والمسلمين وعزلهم عن حركة السوق[151]. وعلى أهمية هذه الفكرة فأنها لم تكن تحتل المرتبة الأولى في الرؤية المشوهة "للآخرين من جانب الفئات الاجتماعية العليا والفئات الحرة العاملة في التجارة في المجتمع الأسباني، علما بأنها تؤكد بشكل صحيح حقيقة التزاوج بين العنصرية والاستغلال. ومن يتتبع هذه الفترة من تاريخ أسبانيا سيجد بأن صورة الذات الأسبانية أو ألـ "أنا" كانت تحمل مضامين نرجسية حادة، كما كانت رؤيتهم لـلـ"أخر" دونية وتعاملهم معه تنطوي على نزعة سادية، إذ إنها كانت تقبل بعذاب الآخرين وتساهم في ممارسته. ومثل هذا الموقف لا يمكن فصله عن حب الانتقام لدى الأسبان من الوجود المغاربي الأفريقي في أسبانيا، رغم أن هذه الفترة كانت قد تميزت بالتسامح والتنوع والتطور الثقافي والتقدم العمراني، ولكنها كانت مع ذلك فترة احتلال أجنبي غير مرغوب بها أيضاً.

المرحلة الثانية:

مرحلة العنصرية "العلمية المبتذلة" وممارستها من مواقع السلطة

عرفت النظريات العنصرية في أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على نحو خاص التقسيم العِرقي الثلاثي، أي: العِرق الآري والعِرق السامي ثم العِرق الحامي، ومنها تنحدر اللغة والثقافة الآرية واللغة والثقافة السامية، وكذلك اللغة والثقافة الحامية، رغم إن التركيز في البحث قد توجه صوب العِرقين الأول والثاني. وكان التمييز صارخا إزاء الحاميين والساميين[152]. وظهرت الكثير من النظريات التي سعت إلى بلورة فكر عنصري تمييزي خلال تلك الحقبة الزمنية وتنوعت الدراسات والاجتهادات والنظريات التي لم تكن في كل الأحوال قريبة أو مطابقة للواقع وحقائق تطور الجنس البشري في مناطقه المختلفة. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انتشرت نظرية مفادها أن العامل الجغرافي والمناخي هما السبب في ظهور البشرة السوداء

---

151 Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. S. 29.

١٥٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩.

بسبب العلاقة بين حرارة الشمس والبشرة، وأن لهذا العامل الجغرافي – المناخي تأثير مباشر على علاقات الإنسان بمحيطه وعلى ثقافته وتصرفاته. وإن التطور قد صاحب مجموعات من البشر التي انتقلت من مواقع إلى أخرى قادت إلى هذا التمايز في التطور وفي التباين، في حين أن الآخرين بقوا في مواقعهم ولم يتغيروا باتجاه الأفضل. والبعض ما يزال يطرح بعض جوانب هذه النظرية التي وضعها صاموئيل ستانهوب سمث في عام ١٧٨٧م[١٥٣]. وهكذا ظهرت في ذات الفترة تقريبا نظرية الوسط التي تعتمد على عوامل المناخ وحالة المجتمع وعادات الحياة، حيث أعارت هذه النظرية أهمية خاصة للعاملين الأخيرين[١٥٤]. ومن هنا يتبين بأن النظريات المختلفة قد تداخلت أحيانا كثيرة أو وجد بعضها بجوار البعض الآخر ، كما تنوعت التفسيرات لتلك الاختلافات الظاهرة بين البشر.

وفي القرن التاسع عشر برزت أيضاً محاولات غير قليلة لم تهدف إلى إبراز السمات الخاصة بالشعوب الأفريقية والآسيوية فحسب، بل وإلى التشديد على تلك السمات التي تتميز بها الشعوب الأوروبية والتي تميزهم بشكل خاص عن الشعوب الأخرى، كما كان يراها أصحاب تلك النظريات. وكانت هذه المحاولات تسعى إلى إقناع الذات بشكل خاص بامتلاك خصائص أخرى "أرقى وأسمى"، وإلى تكوين صورة للذات تختلف عن خصائص الناس الآخرين أو "الأعراق" الأخرى "المنحطة"، إي أن الجهود انصبت على بلورة الافضليات التي يتسم بها الجنس الأبيض الأوروبي والتي لا تمتلكها الأجناس الأخرى. وتواصلت هذه الأبحاث من جانب الأوروبيين حتى سنوات الحرب العالمية الثانية وخلالها. ويبدو أن بعض المعاهد والباحثين والأوساط في عدد من البلدان الأوروبية، بما فيها ألمانيا والنمسا، ما يزال يجهد النفس من أجل البرهنة على هذه الأساطير والخرافات، وأن كانت تلك الدراسات تتم تحت واجهات وتسميات أخرى.

لقد كان الفكر العِرقي، وما يزال كذلك، يميز بين الأوروبيين أنفسهم بالنسبة للمرتبة العرقية – الاجتماعية التي تحتلها الأقوام المختلفة وبخاصة في فترة الانتعاش القومي

---

١٥٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٦/١٧.

154 Robert Miles. Rassismus. Argument-Verlag. Hamburg. 1991. S. 40-43.

والتطور الرأسمالي، بالرغم من التأثيرات الإيجابية للثورة الفرنسية البرجوازية التي كانت تتطلع إلى نشر حقوق المواطنة والإنسان في أوروبا والعالم. إذ كانت النظرة من بعض الشعوب الأوروبية إلى بعضها الآخر تتسم بالتعالي، أو النظر إلى الشعوب الأخرى غير الشعوب الأوروبية على إنها أدنى مستوى منها، كما كان عليه الموقف إزاء الشعب الأيرلندي أو الموقف العام إزاء اليهود الأوروبيين أو إزاء الشعوب السلافية أو الغجر أو الشعوب المغاربية أو الشعوب العربية. وتفاقمت هذه الحالة في فترة النهوض البرجوازي ضد الإقطاع في فرنسا أو في مناطق أخرى من أوروبا، حيث كانت البرجوازية تناضل ضد الإقطاعية والنبلاء الإقطاعيين وضد النظام السياسي الإقطاعي، وكانت تسعى إلى انتزاع السلطة السياسية وتأمين انتشار وانتصار العلاقات الإنتاجية الرأسمالية. فقد راح النبلاء يتبجحون ويروجون أفكارا تشير إلى كونهم ينحدرون من أصل "آري" وتجري في عروقهم دماء "آرية" نقية. وقد وجد هذا الاتجاه في كل من فرنسا وألمانيا أرضية صالحة لانتشاره. كما ظهرت مثل هذه المحاولات في بلدان أخرى تحت واجهات عرقية أخرى. وتأثرت الحركة العِرقية في القرن التاسع عشر بعاملين، كما يشير إلى ذلك فريدريك هيرتس، هما:

- اكتشاف علاقة قرابة بين اللغة الهندو–آرية والهندو–جرمانية.
- وانتشار النظرية الداروينية حول الصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح التي شكلت القاعدة الاجتماعية الجديدة الإضافية للنظريات والسياسات العِرقية[١٥٥].

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن تطور الرأسمالية وتنامي التجارة الخارجية قد شددا من الرغبة في التوسع وفي إخضاع شعوب جديدة للهيمنة الأوروبية وإلى استغلالها الثروات التي فيها والسيطرة على أسواقها. وكانت الأيدي العاملة الرخيصة جدا في تلك البلدان سببا إضافيا لفرض الهيمنة وتنشيط الدعوات العِرقية. ومع إن البرجوازية قد رفضت العِرقية وشعاراتها، التي كانت تمثل حينذاك الفئات الإقطاعية وتخوض الصراع ضد البرجوازية حولها، فأنها سقطت في مستنقع القومية الشوفينية والعنصرية في صراعها

---

١٥٥ المصدر السابق نفسه. ص٤٩/٥٠.

من أجل الهيمنة على الأراضي والشعوب الأخرى بشكل واسع، أي إنها كانت قد تبنت بالمحصلة النهائية ذات الأفكار العِرقية التي كانت تكافح ضدها قبل ذاك من أجل الوصول إلى السلطة في بلدانها بالذات، واستخدمت أساليب عدوانية واستعمارية صارخة من أجل تحقيق غاياتها. ويبدو واضحا أن أفكار الثورة الفرنسية والمبادئ الأساسية التي جاءت بها الحرية والمساواة والأخوة كانت خاصة بالشعوب الأوروبية وحدها وليست شاملة لكل شعوب العالم، وهذا ما أنعكس أيضاً في تفكير وكتابات فولتير أيضاً. لكن المفكر والعالم الألماني المعروف ألكسندر فون هومبولدت Alexander von Humboldt عبر عن احتجاجه العميق على السياسات والممارسات العنصرية والدموية للدول الأوروبية إزاء الشعوب الأفريقية حينذاك، إذ كتب يقول: "من أين جاء هذا النقص في الأخلاق، من أين نشأت تلك العذابات وعدم الارتياح، الذي يجد كل إنسان نفسه في المستعمرات؟ إن السبب يكمن في الفكرة الاستعمار ية ذاتها، كونها فكرة غير أخلاقية... من الممكن أن ينشأ خلاف، حول أي من الشعوب يعامل الزنوج معاملة أكثر إنسانية، هذا يعني، أن هناك من يسخر من كلمة إنسانية بالذات حين يتساءل أيهما أنسب أن يسمح بشق بطن إنسان أم بسلخ جلده. وهو لم يسأل: في ما إذا كانت تصرف أسبانيا في البيرو أم في فنزويلا بصورة غير إنسانية، أو في ما إذا كان الأسبان أكثر فظاعة في سلوكهم في الهند الغربية، أم كان تصرف الإنجليز والفرنسيين في الهند الشرقية!"[١٥٦].

ومع إن العوامل التي أشير إليها سابقا كانت من بين أبرز وأهم العوامل التي قادت إلى العنصرية، فأن سببا مهما من الناحية النفسية لعب هو الآخر دورا مهما في تصعيد الجانب العِرقي وفي تشديد التمسك بقضية الدم ونقاوة الجنس الأبيض أو نقاوة الدم الآري بالنسبة للمجتمعات الأوروبية. إذ إنها اقترنت بمحاولات النخب الحاكمة الأوروبية، كما يشير إليها وعن حق ليون بولياكوف، في خضم صراعاتها الداخلية على الأرض أو تأمين استقرارها في الوطن الأم والتحري عن الذات، أي إثبات أو بلورة الهوية القومية والثقافية التي كانت

156 Veit Barbara / Wiebus، Hans-Otto. Hass macht die Erde kalt. Die Wurzeln des Rassismus. Deutsche Welthungerhilfe. Peter Hammer Taschenbuch. Wuppertal. 1993. S. 18.

وكأنها تفتقدها، ومن أجل تأكيد أصالتها[157]. كانت الصراعات والحروب بين الدول الأوروبية غير متوقفة، كما إنها كانت تشتعل في بعض الأحيان مع بلدان أخرى. وسعت مجموعات منهم، بمن فيهم بعض رجال الدين والعلماء والمثقفين ممن يحمل بذرات من العنصرية والقومية الشوفينية، إلى تأكيد الهوية الذاتية في ذهنية العنصريين بالذات من خلال طرح صورتين محددتين هما: صورة ألـ "أنا" البديعة والجميلة والنقية والذكية والشجاعة وذات الأخلاق الحميدة السامية وذات الرغبة العارمة في العمل وفي الحفاظ على النظام والتمتع بالحيوية، إضافة إلى مجموعة أخرى من الخصائص الممتازة، في مقابل صورة ألـ "آخر" المهمشة والمهشمة والبائسة والقبيحة والغبية والجبانة وغير الذكية والمتوحشة والمشوهة ...الخ من الصفات السلبية. وعبر هذه المقارنة كان يسعى الأوروبي إلى رفع شأنه، إذ يجد فيها هويته وصورته الخاصة السليمة غير المشوهة[158]. إن مراجعة تاريخ أوروبا بشكل عام وتاريخ كل بلد منها بصدد النشاط العنصري بشكل خاص، سيجد الإنسان نفسه أمام لوحة قاتمة من الصراع الداخلي ومن محاولة التعبئة الداخلية باتجاه عرقي لمواجهة أخطار الخارج أو الأخطار الداخلية التي كانوا يتعرضون لها أو يتوقعونها أو يتوهمونها. وكانت الحصيلة مريرة وشديدة الوطأة على الإنسان الآخر. علينا أن نتذكر هذا الوهم حين نبحث في بروز النعرات العنصرية والشوفينية عند القوميين العرب بسبب خشيتهم غير المبررة على ثقافتهم ولغتهم وقوميتهم من الثقافات واللغات والقوميات الأخرى وتصورهم أو توهمهم بوجود مخاطر تهدد هوية العرب.

وإذا عاد الإنسان إلى دراسة تاريخ أسبانيا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا أو بلجيكا وهولندا والنمسا أو غيرها من الدول الأوروبية في هذا الصدد، فأنه سيجد أمامه صورة التنقيب المستمر والتحري الدءوب عن ألذات وعن الأصل أو العِرق أو النسب أو رابطة الدم أو الهوية التي لم تنقطع خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أو حتى القرن

157 Poliakow Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. Einführung .المقدمة

158 Hertz، Friedrich. Prof. Dr. Handwrterbuch der Soziologie. Rasse. Halle/Saale. 1931. S. 459-460.

العشرين. وكانت كلها تدور حول أمر واحد هو البرهنة على إنها من الجنس الأبيض أو أن لها قرابة به، أي بـ "يافيت بن نوح"، حسب الميثولوجيا الواردة في العهد القديم، أو بالعِرق الآري، ثم دخلت عليها الدراسات البايولوجية لتعمق وتشدد من التعصب والإصرار على تلك المواقف.

فالدراسات المتوفرة عن أسبانيا تشير إلى إن الأسبان قد بذلوا جهوداً كبيرةً ومحمومةً من أجل التدليل على إنهم ينحدرون من أصل گوتي، وهو نفس "العِرق" الذي ينسب السويديون أنفسهم إليه، رغم الإشارة إلى وجود فارق بين الگوتيين الغربيين، حيث ينسبون أنفسهم لهم، والگوتيين الشماليين. وأن الملوك والأمراء الأسبان هم من أصل گوتي رفيع المستوى. وبرزت محاولات غير قليلة للربط بين الأصل الگوتي والأصل الجرماني، إذ أنهم يعتبرون "العِرق" والدم الجرمانيين رفيعا المستوى، ويعتبرون الگوتيين من الغزاة الشجعان الذين ينحدرون من قبائل الماجوج على خلاف سكان البلاد الأصليين الذين ينحدرون من عشائر توبال، وعلى اعتبار أن ماجوج هو أحد أحفاد "يافيت بن نوح" [١٥٩]. وهذا التقسيم للسكان إلى مجموعة محلية قديمة من قبيلة التوبال ومجموعة متميزة من الغزاة الأقوياء جعل الأخيرة تشكل فئة النبلاء والفرسان بغض النظر عن منحدرهم الطبقي. وهنا يتَغَلّب الطابع والادعاء "العِرقي" على الواقع الطبقي، رغم أنه لم يمنع من استغلال الفقراء من الجماعة الگوتية، ولكنه كان مقياسا للنبالة. لقد كانت أسبانيا، ومن خلال تحقيق التشابك غير العقلاني وغير الواقعي بين العِرق والدين، أول دولة أوربية مارست العنصرية بشكل مؤسسي وعبر الكنيسة وفي الموقف من الأمازيغيين والعرب واليهود في أسبانيا، ثم انتقلت منها مع الأوروبيين الذين غزوا القارة الجديدة لتمارس العنصرية هناك بصورة مؤسسية أيضاً.

لقد عرفت فرنسا، كما هو حال بقية الدول الأوروبية، وفي هذه المرحلة بالذات، تناميا سريعا في الفكر والممارسات العِرقية والأنشغال في إنجاز البحوث والدراسات التي تحاول

---

159 Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. S. 27-32.

إرساء أرضية تستند إليها في ترويج الفكر العنصري وتأكيده. وكانت العِرقية تتخذ مسارات ثلاثة أساسية في القضايا التي تبحث فيها والمجال الذي تتحرك فيه، وهي:

أولا: على الصعيد المحلي وفي كل بلد أوربي وفق تركيب المجتمع القومي أو الإثني.

ثانيا: على الصعيد الإقليمي الأوروبي بشكل عام.

ثالثا: على الصعيد الدولي أو إزاء الأقوام والشعوب الأخرى.

ولم ينفصل الصراع بين المسارات الفكرية المختلفة حول القضايا العِرقية عن الرغبة في الهيمنة على السلطة والنفوذ والاقتصاد في الداخل، أو على المستوى الأوروبي، أو الرغبة في التوسع نحو الخارج وتأمين المزيد من المستعمرات والأسواق على حساب وجود ومصالح الشعوب الأخرى. ففي خضم الصراع بين الإقطاعية والبرجوازية داخل فرنسا وقبل اندلاع الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ امتشق الساسة والمثقفون والعسكريون سلاح الأصل والنسب والعِرق للبرهنة على أفضلية عِرقهم أو نسبهم بالمقارنة مع "الأعراق" الأخرى، والحديث عن النبالة أو الشرف والرفعة التي يتميز بها عِرقهم في مقابل انحطاط وتخلف وحْيوَنة "الأعراق" الأخرى. وانقسم أغلب رجال الكنيسة والسياسة والثقافة في فرنسا إلى مجموعتين، وهما:

- مجموعة تؤكد بأن أصل الفرنسيين إفرنجي يتصل بالشجرة الجرمانية وتبِّرز خصائص وأفضليات الجرمان من ذكاء وفطنة وجمال وقدرة على الإبداع وامتلاك الحيوية والقوة والجرأة، ولكنها في الوقت نفسه تحط من قدر وآهلية العِرق الثاني في فرنسا.
- والمجموعة الثانية التي كانت تؤكد وتشير إلى أن الفرنسيين ينحدرون من أصل غالي – روماني، وتعتبر بأن هذا الأصل يرمز إلى التقدم والحضارة والمبادئ الخلقية، ولكنها في الوقت نفسه تحط من قدر وشأن الأصل الجرماني.

ويورد بولياكوف في كتابه الموسوم "الأسطورة الآرية" مشاكسة فكرية بين مونتسكيو وفولتير بهذا الصدد تشير إلى المدى الذي بلغه الصراع العرقي في فرنسا حينذاك. في الوقت الذي كان مونتسكيو يروج بأن أصل الفرنسيين ألماني وأعتبر الفرنسيين ينحدرون من أصل جرماني، وكان يقول بأن الجرمان هم "آباؤنا" ويبّرَز خصائصهم المميزة، كان

فولتير بالمقابل يهاجم مونتسكيو ويسمي الجرمان بالبرابرة القادمين من الشمال والحيوانات المتوحشة التي تفتش عن علف لها[١٦٠]. وكانت هناك محاولات غير قليلة في فرنسا تسعى للبرهنة على أن الإفرنج هم أبناء Kittem، باعتباره أحد أحفاد "يافيت بن نوح". وجسدت معارك الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ العلاقة الجدلية بين مسألتين، وهما:

- الصراع بين الإقطاعيين والعلاقات الإقطاعية القديمة البالية، وبين البرجوازيين الجدد والعلاقات الرأسمالية الجديدة، أي الصراع بين النبلاء الإقطاعيين وبين البرجوازيين الصناعيين من جانب.
- والصراع بين السادة مالكي وسائل الإنتاج في الريف من جانب، وبين الفلاحين الكادحين المحرومين من الأرض والعيش الكريم من جانب آخر.

ولكن بدا هذا الصراع وكأنه يدور بين السكان من أصل "إفرنجي"، باعتبارهم من النبلاء، وبين الغاليين، باعتبارهم من أصل "روماني"، وهم من المدنيين من فئات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والعمال، ومنهم كذلك جمهرة الفلاحين الواسعة. واستمر هذا الصراع في الفترة التي أعقبت الثورة الفرنسية وعلى امتداد القرن التاسع عشر. ففي هذه الفترة اعتبرت مجموعة من المثقفين والعاملين في الحقل السياسي والاجتماعي أن ثورة ١٧٨٩ لم تكن سوى تتويجا لصراع طويل بين شعبين غريبين عن بعضيهما، رغم أنهما يعيشان في بلد واحد ويتكلمان لغة واحدة ويحملان مواطنة واحدة. ويرجع الباحثون مثل هذا الانقسام إلى سببين هما الاختلاف في الأصول التي ينحدر منها الشعب الفرنسي أو النسب الذي ينتمي إليه أولاً، وإلى التمايز الاجتماعي القائم بينهما ثانياً. كتب فرانسوا جوزيه (Francios Guizot) بهذا الصدد يقول: "لقد كانت الثورة حربا، حربا حقيقية بين شعبين غريبين عن بعضيهما، كما تعرفها الشعوب. فمنذ ثلاثة عشر قرنا احتضنت فرنسا شعبين، شعب منتصر وشعب آخر منكسر، إفرنجيين وغاليين، سادة وفلاحين، وكانوا جميعا يطلقون على أنفسهم وعلى حد سواء، ومنذ فترة طويلة قبل وقوع الثورة، أو يسمون بالفرنسيين. واتخذ كلاهما من فرنسا وطنا له (...) وكان صخب الكفاح يعم

---

١٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤١.

فرنسا في كل الأوقات وبمختلف الأشكال، وبكل الأسلحة، وحينما توحد جميع النواب الفرنسيين في عام ١٧٨٩ في المجلس الوطني، عندها تسارع الشعبان في العودة ثانية إلى نزاعاتهم القديمة، وكانت ساعة تصفية الحساب قد حان ميعادها"[١٦١]. إن هذا المقطع لفرنسوا جوزيه يعبر عن الأجواء التي سادت فرنسا حينذاك والحوارات والصراعات الفكرية التي انتشرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، ويقدم صورة واقعية عن عمق الهوة التي كانت تفصل بين الأغنياء والفقراء، بين النبلاء والفلاحين وبقية الكادحين، والتي اتخذت منحى خاطئا، أو حاول البعض توجيه الكفاح وجهة عنصرية مدمرة، خاصة أولئك الذين كانوا يعتقدون بأن الصراع بين "الأعراق" هو العامل المحرك للتاريخ والمحفز للتطور الحضاري. لم يكن نشاط هؤلاء محصورا في فرنسا، بل شمل أوروبا كلها تقريبا بالنسبة إلى المرحلة المشار إليها.

وعند العودة إلى كتابات ومواقف مفكرين من أمثال سان سيمون (Saint-Simon)[١٦٢] في فترة ما بعد الثورة سيجد الإنسان أمامه لوحة أخرى للصراع، لوحة العِرقية البيضاء المناهضة للسود، حيث كانت صورة الآخر سلبية جدا لديه ولدى جمهرة كبيرة من السياسيين والمثقفين الفرنسيين. فقد انتقد سان سيمون بشدة أولئك الكتاب الذين كانوا يطالبون في حينها بالمساواة للسود مع البيض، وكأن السود ليسوا بشرا، وكأنه كان يرى في هذه المطالبة العادلة تجاوزا على حقوق البيض. كان سان سيمون يعتقد بوجود بون

---

١٦١ المصدر السابق نفسه. ص ٤٧.

Saint-Simon:١٦٢ (١٧٦٠–١٨٢٥) لقد عُرف سان سيمون في الحياة السياسية والاجتماعية في فرنسا على أنه من الشخصيات الكبيرة التي سخرت قدراتها للنضال من أجل العدالة الاجتماعية والتقدم في فرنسا، كما كانت مواقفه في سنوات حياته الأخيرة حازمة في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وضد حالة البؤس والفاقة والاستغلال التي سادت المجتمع حينذاك. أنحدر سان سيمون من "عائلة نبيلة". وقد أثر هذا الانحدار الطبقي على مواقفه من قضايا العِرقية، إذ لم يستطع التخلص من تأثيرات عصره في هذا المجال وخضع للنظريات العنصرية التي سادت المجتمع حينذاك ولم يؤيد الدعوات التي انطلقت في حينها والتي كانت تنادي بمساواة السود بالبيض. وهذا التمييز العِرقي لم يكن غريبا على الكثير من مثقفي فرنسا وأوروبا في تلك العهود. ك. حبيب

شاسع يفصل بين فكر الإنسان الأوروبي وفكر الإنسان الأفريقي، وبتعبير أدق، بون كبير بين القدرات العقلية للأوربيين والقدرات العقلية للأفارقة السود لصالح الأوروبيين البيض. وكان يورد "حجته" ليدلل على صواب رأيه فيقول: لو تم القيام بتجربة لتأهيل شخصين أحدهما أوربي والآخر أفريقي في ظل ظروف متماثلة، فأن محصلتها ستشير، دون أدنى ريب، إلى تفوق الأوروبي. وكان يرى السبب في ذلك وجود تمايز فعلي بين الكفاءة الذهنية العالية عند الأوروبي والكفاءة الذهنية الواطئة عند الأفريقي الأسود، دون أن يكون سان سيمون قد نفذ هذه التجربة أصلا [١٦٣]. وبالتالي، فقد كان ينطلق من أحكام مسبقة وجاهزة في ذاكرته الجمعية التي يشترك فيها مع فئات معينة، ولكنها كانت واسعة الانتشار في المجتمع الفرنسي حينذاك. وكان المثقفون البرجوازيون في هذه الفترة يحيلون هذا التمايز إلى الفوارق البايولوجية والفيزيولوجية القائمة بين البيض والسود التي تشابكت في هذه المرحلة مع الجانب الأيديولوجي للعِرقية حيث عجزت ثورة تموز ١٧٨٩ عن تجاوزه. وحاول الكثيرون من العنصريين الاستفادة من الأبحاث العلمية لتسويق عنصريتهم. ففي الوقت الذي طرح العالم الفرنسي لامارك (Lamarck)[١٦٤] دراساته الكثيرة في علم النبات والحيوان وحاول المقارنة بين الإنسان والقرد وليس بين الإنسان الأبيض والإنسان الأسود أو بين البشر عموما، فأن بعض العنصريين صوّر نتائج دراساته واستنتاجاته وكأن لامارك كان يريد منها أن يقول بأن هناك فوارق بين بني البشر بسبب التباين البايولوجي أو التباين في التغيرات التي طرأت على البعض دون البعض الآخر. كتب لامارك يقول:

"إن مراقبة المراحل التي مرّ بها بناء الحيوان تدلل على إن الطبيعة قد أوجدت الأشكال البسيطة أولا ثم الأكثر تعقيدا. وأن التغيرات التي تطرأ على البيئة تقود إلى بروز احتياجات جديدة وبالتالي تنشأ عنها عادات جديدة. وهكذا وعبر فترات زمنية طويلة تطرأ تغيرات على الأعضاء أو تبنى من جديد. فما تحصَّل عليه تلك الحيوانات أو ما تفقده من أعضاء بسبب عدم استخدامها لها يمكن توارثها عندما تكون التغيرات قد حلَّت بالذكر

---

١٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٦.

١٦٤ لامارك: Jean-Baptiste-Pierre-Antoine de Monet. Chevalier de Lamarck. (١٧٤٤-١٨٢٩م)

والأنثى معا. هذا النوع من التغيرات يؤثر على الأعضاء ويسهم في خلق أشكال جديدة أكثر تكاملا (فكرة سلم التطور)...(...) والإنسان من جنس قردة متكاملة جدا أجبرت على ترك العيش على الأشجار وتحقق لها أخيرا الأصوات المميزة"[١٦٥].

وانتشرت في هذه المرحلة وبشكل واسع كتابات الكاتب والدبلوماسي الفرنسي جوزيف أرثر جوبينو (Joseph Arthur comte de Gobineau) (١٨١٦–١٨٨٢)، التي كانت تبحث في قضايا الفكر والممارسات العنصرية. والكثير من الكتاب المحدثين يعتبرونه، إضافة إلى أفكار نيتشة، من أكثر الكتاب الذين استند إليها منظرو النازية في ألمانيا في صياغة الفكر النازي الفاشي وتوجهاتها العِرقية. وإذ لم تجد كتاباته التأييد الواسع في فرنسا، فأنها في المقابل حققت نجاحا كبيرا في ألمانيا. ومن الجدير بالإشارة إلى أن كتابات جوبينو قد تميزت بأربع خصائص مهمة كان لها تأثير متعدد الجوانب ومتنوع على أوساط مختلفة من الناس. فالكاتب جوبينو كان يخاطب، بما كان يكتبه وينشره، العناصر القومية والقوى المحافظة ورجال الدين والأوساط الواسعة من الناس المتدينين في المجتمعات الأوروبية مباشرة ويضرب على تلك الأوتار التي تريد سماعها وتجد صدى سريع لديها. فقد سجلت مؤلفاته:

- استفادته الكبيرة من كل كتابات الكتاب العنصريين الذين سبقوه، إضافة إلى استخدامه العلم والأبحاث العلمية بابتذال كبير وكأداة لبث وترويج وتكريس أفكاره العنصرية، وكان من الأوائل الذين استخدموا مزيجا من الدعوات العِرقية المنطلقة من المواقع البايولوجية والفيزيولوجية والأنثروبولوجية والدينية لهذا الغرض.
- اعتماده الملموس على العهد القديم في تقسيم ذرية نوح إلى ثلاثة أقسام تبعا لأبناء نوح سام وحام ويافيت لتأكيد نظرياته العنصرية مع التصرف بحرية لتعميق تلك النظرة، وبشكل خاص حديثه حول التشابك والاختلاط الكبيرين بين الأعراق المختلفة في العالم في ما عدا العِرق المنحدر من يافيت بن نوح الذي بقى نقيا والذي يفترض أن

165 Autorenkollektiv: Erhard Lange und Dietrich Alexander (Hrsg.). Philisophenlexikon. Dietz Verlag Berlin. 1983. S. 512-517.

يحافظ على نقاوته وبغير ذلك سينتهي العالم إلى مصير أسود، إلى الموت لا محالة. لقد ميزت عنصرية جوبينو من الناحية العملية بين الناس ووزعتهم على ثلاث مراتب هي: أحفاد يافيت، باعتبارهم أفضل الأعراق، ويليهم في المستوى أحفاد سام، ثم يقف في أسفل سلمه العِرقي أحفاد حام بن نوح.

- محاولة جوبينو النظر إلى اليهود وإلى السود نظرة متباينة، رغم أنه في المحصلة النهائية كان لا يختلف عن بقية العنصريين في إدانة الدم أو العِرق اليهودي والدم أو العِرق الأسود، بل يفوقهم في محاولته تأسيس هذا التمييز أيديولوجيا.
- وتميزت كتابات جوبينو بالتشاؤم وانتظار نهاية العالم القريبة بسبب التشابك أو الاختلاط بين الأجناس والأعراق والاختلالات الناجمة عن ذلك في الطبيعة، لأنها منافية لقوانين الطبيعة. ويفترض أن نشير هنا إلى إن هذه النظرة التشاؤمية، التي كانت تؤكد قرب نهاية العالم وقرب موت الناس بسبب الخطايا التي يرتكبونها بحق الطبيعة، بسبب التناقض والتقاطع مع الطبيعة وقوانينها في ما يخص عدم جواز اختلاط الأجناس، والذي لم يلتزم به الناس وساد في العالم، كانت تهدف إلى تأمين تأثير نفسي مضاعف وشديد الوطأة على الناس حينذاك لضمان تحركهم في اتجاه التصلب والتعصب العِرقي ومناصرة أفكار جوبينو والتمسك بها ومجابهة الآخرين وتشديد العداء للأعراق الأخرى، إذ كانت الخشية على حياتهم ومستقبل بلادهم سببا أساسيا في تحركهم العنصري. لقد كان موقفا تحريضيا وعدوانيا إزاء الشعوب الأخرى وذكيا خبيثا في آن واحد، بسبب فهمه لنفسية الناس وتقديره لما يمكن أن يعود عليه من فوائد إذا استخدم هذه الطريقة في تحليله وفي ترويج أفكاره العنصرية.

وكانت لنظريات جوبينو وبقية العنصريين في فرنسا دورا مهما في التوسع الاستعماري الفرنسي الذي تعاظم في سنوات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على حساب أفريقيا حيث جرى احتلال العديد من المناطق، ومنها الجزائر في عام ١٨٣٠، ثم تلتها تونس في فترة بعيدة لاحقة، ومن ثم المغرب. ولم تكن معاناة هذه البلدان من الهيمنة الاستعمارية والاستغلال حسب، بل من التمييز العنصري والديني البغيضين أيضاً.

كانت كتابات القرن التاسع عشر تجسد محاولة متعمدة وجادة من أجل تشويه وتبشيع صورة الأفريقي وأفعاله وأخلاقه في أعين الأوروبيين، ومن ثم اعتباره شيئا غريبا يمكن التفرج عليه. فللأفريقي خيال خصب ولكنه عاجز عن استخدامه وتطويره أو الاستفادة منه، فهو إنسان محدود وضيق الأفق وغريب الأطوار. هكذا كانت صورة الإنسان الأفريقي التي حاولت مجموعة من الباحثين والمثقفين العنصريين في أوروبا نقلها إلى الإنسان الأوروبي الاعتيادي وتكريسها في أذهانه، وبالتالي، التعامل معه على هذا الأساس. يورد بولياكوف، صاحب كتاب "الأسطورة الآرية"، مقطعا مهما مأخوذا من كتاب الباحث الفرنسي كوفير (Cuvier) يصف فيه الإنسان الأفريقي الأسود فيكتب عنه قائلا:

" إن العِرق الأسود الذي يعيش بالتحديد في منطقة جنوب الأطلسي له بشرة وجهٍ سوداء، وله شعر مجعد، وجمجمته مفلطحة، وأنفه مسطح، وله فم نافر إلى الواجهة، وله شفتان غليظتان تشيران إلى شَبَهٍ واضحٍ بالقردة، والقبائل التي ينتمي إليها هذا العِرق، هي قبائل حافظت على توحشها (...)"[١٦٦].

وخلال هذه الفترة حاول بعض الباحثين في الشؤون العنصرية في فرنسا طرح تصورات عديدة حول العِرقية. فهم يميزون بين ثلاثة "أعراق" هي الجنس الأبيض والجنس الأصفر والجنس الأسود. ومع حقيقة وجود هذه المجموعات البشرية الكبيرة، إلا أن هدف العنصريين من وراء ذلك يبرز في التسلسل الذي يتم توزيع هذه المجموعات البشرية على أساس عرقي وفق سلم التطور التالي: العرق الأبيض هو الأرقى، ثم العرق الأصفر الأدنى منه، ثم العرق الأسود الأدنى منهما معاً. والبعض الآخر طرح مجموعة كبيرة من الأعراق أو الأجناس ثم وضع الجنس الأوروبي في أعلى السلم والجنس العربي بالدرجة الثانية والجنس الأسود بالدرجة الأخيرة [١٦٧]، دون أن يقدموا أي دليل مادي وعلمي على صواب مثل هذا التقسيم المبتذل للبشر، ولسبب بسيط جدا هو عدم وجود مثل هذا البرهان، والعلوم

---

١٦٦ قارن:

George W. Stocking. “French Anthropologie in 1800”. Isis. LV (1964) und Cuviers Le regne animal. Paris. 1817، S. 94. In: Poliakov Leon، “Der arische Mythos”. S. 249. مصدر سابق.

167 Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag Hamburg. 1993. S. 250.

الحديثة تدلل على خطأ وخطورة تلك الأفكار العنصرية. ولعب العنصريون في فرنسا دورا كبيرا في سياسة الدولة الداخلية وإزاء المستعمرات وأشباه المستعمرات التي كانت تحت هيمنتهم منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر ومع بدء احتلال فرنسا للجزائر في عام ١٨٣٠م.

ولم يختلف الوضع في إنجلترا عن بقية البلدان الأوروبية في التحري عن أصلهم وعن العلاقة القائمة بينهم وبين بقية "الأعراق"، وبشكل خاص "العِرق الآري". فمن المعروف أن الميثولوجيا عند شعب معين لا تنشأ دفعة واحدة ولا تهبط من السماء، فهي غالبا ما تكون على شكل حكايات وأساطير تمزج بين الحقيقة والخيال، وتخلط بين الواقع والرغبات وتتناقلها ذاكرة الشعوب. وعبر الزمن والأجيال تتعرض مثل هذه الحكايات والأساطير إلى إضافات وإغناء وتطوير، كما تتعرض لتغييرات غير قليلة أو تحوير لأسباب كثيرة ووفق الفترات التي تمر بها الشعوب والتحولات التي تطرأ على حياة الناس والاحتكاك الذي يجري بين الشعوب في منطقة ما أو بلد معين، أو المصائب والكوارث والحروب التي تمر بها. وتتحول الميثولوجيا الشعبية عن أصل هذا الشعب أو ذاك مثلا من حيث المضمون والوجهة العامة إلى شيء ثابت أو كأنها حقيقة غير قابلة للشك أو الزعزعة عندما تجد قبولا وتأييدا واسعا من السكان. فالخيال يصبح حقيقة والحكاية تصبح تاريخا. وهذا بالضبط هو ما يجده المتتبع في الكثير من التراث المنقول إلينا من مختلف الشعوب في جميع أرجاء العالم. وهكذا كان الوضع أو ما يزال في إنجلترا أيضاً. فقد عرفت هذه الجزيرة أقواما كثيرة غزتها في فترات مختلفة وعاشت فيها وتشابكت مع سكانها الأصليين، أثرت فيهم وتأثرت بهم وبالتالي شكلت منهم ما هو قائم اليوم في بريطانيا أو المملكة المتحدة. ولم تكن بعيدة عن الواقع تلك الدراسات التي أشارت إلى أن كُتَّاب التاريخ يشيرون إلى أربع ميثولوجيات وجدت قبولا وفي فترات مختلفة من تاريخ هذه الجزيرة، إنها الميثولوجيا الرومانية–الإغريقية، والميثولوجيا الكلية، والميثولوجيا الجرمانية، وأخيرا الميثولوجيا المسيحية أو الإنجيلية حسب تعبير بولياكوف، أي الميثولوجيا التي تعتمد على ارتباط الأصل بيافيت بن نوح. ويشير المؤرخ البريطاني جيفري مونماوث في القرن الثاني عشر إلى

أن الشعب في بريطانيا يتكون من اختلاط خمسة "أعراق" هي النوماندي–الفرنسي، والبريطاني والساكسوني، والبيكي، والاسكتلندي. مع تأكيده بأن الجزيرة كانت مسكونة بالبريطانيين قبل أن يأتي الآخرون إليها[١٦٨]. وفي فترات مختلفة تباينت وجهات نظر الكتاب والمثقفين والباحثين في مسائل الميثولوجيا الانجليزية إذ إن البعض قد أعتبر أهل هذه الجزيرة ينحدرون من أصل سامي، أي أنهم من أحفاد سام بن نوح، وهو أكبر أبناء نوح، في حين أن البعض الآخر يرجع بالنسب إلى يافيت بن نوح ويعيده إلى الأصل الآري أو الجرماني أو الگوتي. وكلها لا تخرج عن واقع أساسي يشير إلى عملية التلاقح المستمرة بين سكان المعمورة وثقافاتها أيضاً بما فيها الجزيرة الإنجليزية. وبعضها الآخر، كما يذكر بولياكوف، نقلا عن أسطورة قديمة تتحدث عن عثور الكهنة على طفل في قارب صغير حط في إحدى الجزر، وكان هذا الطفل هو موسى، نبي اليهود[١٦٩]. وهذه الأسطورة تحيل أصل الإنجليز إلى موسى باعتبارهم من أحفاده، وبالتالي فهم من أصلٍ سامي. وقد وجد هذا الرأي صدى واسعا، ولكنه فند من آخرين وطرحت أراء أخرى لتحل محلها آراء وأساطير أخرى. ومن الجدير بالإشارة إلى أن مثل هذه الأسطورة تتكرر بالنسبة إلى أقوام أخرى أيضاً، وتحمل تفسيرا مماثلا أو مقاربا لذلك. كما أن العنصرية لم تظهر في الجزيرة (إنجلترا) بالحدة التي ظهرت بها في فرنسا أو في ألمانيا أو في أسبانيا. ولكنها مع ذلك شهدت تصاعدا ملموسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الحين لم تختلف سمات بروز وممارسة العنصرية كثيرا عن سمات بروزها وممارستها في البلدان الأخرى، ولكنهما كانتا أقل فجاجة وعنجهية بالمقارنة مع البلدان الأوروبية الأخرى. وقد جهد دعاة النظريات العنصرية في بريطانيا إلى تبني شجرة لا تختلف عن شجرة بقية شعوب أوروبا في عودتها إلى السلف الأكبر الذي يبرّزه الإنجيل، إلى يافت بن نوح، أي العودة إلى الجنس الآري في المحصلة النهائية، وأنهم في مقدمة الأعراق البشرية. وقد كان الطبيب

---

168 Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag-Hamburg. 1993. S. 70.

١٦٩ قارن: المصدر السابق نفسه. ص ٥٦.

الجراح والعنصري البريطاني الشهير روبيرت نوكس (Robert Knox) يشير بدون انقطاع إلى "أن العِرق هو المحدد لكل شؤون الإنسان"[١٧٠].

وفي الجزيرة الإنجليزية ظهرت بعض الشخصيات التي ساهمت بأبحاثها بشكل مباشر أو غير مباشر في تنشيط الفكر العنصري، وهي بدورها لم تكن بعيدة عن تلك الأجواء. فالعالم المعروف تشارلس داروين Charles Darwin (١٨٠٩–١٨٨٢) الذي تأثر بعدد من النظريات التي نشأت في عهده أم قبل ذاك مثل نظرية مالتوس أو نظرية الارتقاء لدى لايبنتز Leibniz ولاروش La Rosche كتب يقول: "ويبدو أن التغير أو التنوع في الصفات العقلية عند الإنسان المنتمي للجنس نفسه، من دون ذكر الاختلافات الأكبر الموجودة على هذا المستوى بين الإنسان المنتمي لأجناس متغايرة، من الوضوح بحيث لا نجد ضرورة للإصرار عليه هنا. كما أنه هو نفسه موجود لدى الحيوانات الدنيا(...)"[١٧١]. وفي مكان آخر يلعب تشارلز داروين على وتر التخلص من الناس المعتوهين والمعوقين في المجتمعات "الهمجية"، والتي أخذ بها نظام هتلر النازي العنصري، حيث كتب يقول: " لدى الهمجيين يتم الإقصاء السريع لضعف الجسم والذهن ونلاحظ أن الباقين على قيد الحياة عادة ما يكونون من صحيحي الأجسام. أما فيما يخصنا، نحن المتحضرين، فإننا نبذل غاية جهدنا لمنع الإقصاء. فنبني المستشفيات لمعتوهين والمعاقين والمرضى، ونضع القوانين لمساعدة الفقراء، ويبذل أطباؤنا كل علمهم لإطالة أعمار كل فرد. ونحن لنا الحق في الاقتناع بأن التطعيم صان الآلاف من ضعاف البنية الذين كانوا سيسقطون فيما مضى فريسة الجدري. لذا فبوسع الأعضاء المعتوهين في المجتمعات المتحضرة أن يتكاثروا إلى ما لا نهاية. والحال إنه إذا اهتم أي شخص بتكاثر الحيوانات المستأنسة (الأليفة) فهو يعلم من دون شك كم هي ضارة استمرارية الكائنات المعتوهة بالنسبة للجنس البشري. ونفاجأ باكتشاف كم يؤدي عدم العناية أو تؤدي العناية الخاطئة إلى انحطاط سريع للحيوان

---

١٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٣.

١٧١ دينوا دي باولي. تشارلز داروين ارتقائي أم مذهبي؟ مجلة "الثقافة العالمية". العدد ٩٠/ ١٩٩٨. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت. ترجمة: نجوى حسن. ص ١٢٣/١٢٤.

المستأنس (الأليف) وبالتالي فلا أحد يبلغ به الجهل، فيما عدا الإنسان، حد ترك الحيوانات المعتوهة للتكاثر"[١٧٢]. كتب دينو دي باولي نقلا عن فرانسيس غالتون، ابن عم داروين، ما يلي بشأن الموقف الحقيقي لداروين من قضايا الأجناس والعنصرية يقول:

" كتب فرانسيس غالتون Francis Galton ابن عم داروين وبإلهام منه كتاب "العبقرية الوراثية" عام ١٨٦٩، حيث بسط الأطروحات التالية: الصفات العقلية تورث بيولوجيا. الجنس الأبيض مكون بيولوجيا ليسيطر. الإنجليز هم الأفضل طبيعيا. بالإضافة إلى أنه في إنجلترا نجد عبقريا بين كل أربعة آلاف شخص فإن عائلة داروين تحتكر طبيعيا أكبر كثافة من العباقرة ! ويمكن لنا أن نتصور بسهولة لماذا كتب داروين لغالتون بعد قراءة هذا العمل يقول: "لا أظن أني قرأت في حياتي شيئا أكثر إثارة وأصالة من عملك (...) لقد أضفت إضافة كبيرة. أهنئك وأثق بأن هذا العمل سيكون جديرا بالذكر"[١٧٣]. في كتابه عن "أصل الإنسان" كتب تشارلز داروين مبرزا رأيه في وجود نوعين من البشر النوع الراقي والنوع الدوني من منطلقين بيولوجي عنصري وطبقي في آن واحد قائلا: "(...) العامل المهم الذي يقاوم زيادة عدد البشر المتفوقين في المجتمعات المتحضرة هو أن الفقراء والمستهترين يتزوجون مبكرا دوما (...) ومن يتزوج مبكرا ينجب الكثير من الأطفال (...) وينتج عن ذلك أن يتجه المستهترون والفاسدون من أعضاء المجتمع إلى الزيادة بنسبة أسرع (...). وهذا ما يقوله م. جريج M. Gregg في الموضوع: "إن الأيرلندي قذر ودون طموح ومستهتر يتزايد مثل الأرانب، والاسكتلندي مقتصد، حريص مليء بالاعتداد بذاته، طموح، أخلاقي متشدد وروحاني (...) يقضي أجمل سنوات عمره في النضال والتبتل، يتزوج متأخرا ويترك القليل من الذرية. وإذا أخذنا بلدا مسكونا في الأصل بألف سكسوني وألف سلتي، فإنه خلال اثني عشر جيلا سيكون خمس أسداس السكان من السلت ولكن السدس الأخير المكون من السكسون سيتملك خمس أسداس الثروة والسلطة والذكاء. وخلال هذا " الصراع الأبدي للبقاء " فإن الجنس الأدنى والأقل إيجابية سوف

---

١٧٢ المصدر السابق نفسه. ص. ١٢٤/١٢٥.

١٧٣ المصدر السابق نفسه. ص. ١٢٢.

يتغلب بموجب عيوبه"[١٧٤]. وقد استند نتيشة، الفيلسوف الألماني المعروف، إلى هذه الاتجاهات الداروينية ليستنتج الرأي التالي بشأن أفكار داروين حين كتب يقول: "إذا لم تستطع العوائق المختلفة منع المستهترين والفاسدين والمتخلفين بهذا الشكل أو ذاك عن المجتمع من التزايد بنسبة أسرع من الإنسان الأرقى، فإن الأمة ستتقهقر كما رأينا في العديد من الأمثلة في تاريخ العالم"، وبالتالي، "يجب خلق حرية منافسة لجميع الأشخاص، ولا يجب منع أكثرهم كفاءة عن طريق القوانين أو العادات من النجاح بشكل أفضل وتربية أكبر عدد من الأطفال"[١٧٥].

لم يشذ أو يتخلف الألمان عن الغوص في هذه الظاهرة السلبية والتفتيش عن الفوارق العِرقية بين البشر، حتى إن الفيلسوف الألماني الشهير والمتميز إمانوئيل كانت (Immanuel Kant 1724-1804)[١٧٦] قد ميّز في الربع الأخير من القرن الثامن عشر بين أربع مجموعات من الأعراق هي" ١- العِرق الأبيض، ٢- العِرق الأسود، ٣- العِرق المنغولي، و٤- العِرق الهندي[١٧٧]. وقد أشار بوضوح إلى أن العِرق الأبيض يقف على رأس تلك الأعراق البشرية، وأن العامل المميز لكل من هذه الأعراق هو لون البشرة، كما إنه اعتمد الموقف القائل بأن عوامل ثلاثة تؤثر على تكوين لون البشرة، باعتبارها العامل المميز والمحك لمعرفة عِرق البشر، وهي: أولا- الطقس والهواء والغذاء " ثانيا – الاختلاف في الحديد الموجود في السوائل المكونة للدم، وثالثا – ماهية اللاهوب. كما حاول تحليل النتائج التي تترتب على الزواج بين الأعراق والتحولات النسبية في لون البشرة. وربط بشكل تعسفي بين لون البشرة وما سمي باللاهوب، أي المادة الكيمياوية الوهمية التي كان

---

١٧٤ المصدر السابق نفسه. ص. ١٢٥/١٢٦.

١٧٥ المصدر السابق نفسه. ص. ١٢٦.

١٧٦ كتب الفيلسوف الألماني عمانوئيل كانت مقالته التي بحث فيها موضوع التمايز بين أعراق البشر في عام ١٧٧٥م.

177 Frank Deppo. Georg Fueberth. Rainer Rilling (Hrsg.). Antifaschismus. Dietz Verlag. Berlin. 1996. Ein Beitrag von Gudrun Hentge mit dem Titel: (“Rassen” definieren - wie Kant es tat …?). S. 439-452.

يعتقد، وقبل اكتشاف الأوكسجين، بأنها مقوم أساسي من مقومات الأجسام الملتهبة والتي تكّون بشكل خاص أجسام البشر من العِرق الأسود[١٧٨]. وتشير الكاتبة الألمانية گوترون هينتجَز إلى أن الفيلسوف إمانوئيل كانت لم يكن وحده في هذا الاتجاه من التفكير العِرقي الخاطئ بل برز بجواره وفي نفس الفترة آخرون ومنهم عالم الأجناس الألماني يوحنا فريدريك بلومنباخ حيث طرح تصوره حول الأعراق من منطلق جمالي مشيرا إلى وجود خمسة أعراق هي: العِرق القفقاسي (الأبيض)، العِرق المنغولي (الأصفر)، العِرق الإثيوبي (الأسود)، العِرق الأمريكي (الأحمر)، والعِرق المالاوي (الأصفر والأسود). وقد أحتل العِرق الأبيض المرتبة الأولى في تصنيفه العِرقي[١٧٩]. وقد شكلت هذه النظريات العِرقية البدائية أساسا للنظريات العِرقية لاحقا. ولعبت مجموعة من المثقفين الألمان دورا مهما في ترويج هذه النظريات أو النظريات العِرقية اللاحقة في ألمانيا أو في أوروبا عموما والتي ما تزال تعاني منها أوروبا والعالم بشكل عام. ومن يطلع على الحوارات الجارية بين المثقفين الألمان خلال الأعوام الأخيرة سيجد موقفا واضحا من عدد غير قليل من الباحثين في موضوع العِرقية يشير إلى الدور المتميز الذي لعبته أفكار إمانوئيل كانت في ترويج وتطوير الفكر العِرقي في القرن التاسع عشر وكذلك في بناء وتطوير النظريات العِرقية النازية، وفي الاستناد إلى أفكاره في تأكيد التمييز العِرقي. كما أنهم يشيرون إلى الأفكار العِرقية المبتذلة التي روج لها كثيرا هوستن ستيوارت تشمبرلين والتي اعتمد فيها على أفكار إمانوئيل كانت أيضاً[١٨٠].

وخلال تلك الفترة وما بعدها كانت الكثير من المحاولات تبذل من أجل إبراز خصائص صورة الألماني المتفردة والمتميزة عن صورة الآخر. فقد كتب أحدهم يقول بأن الألمان وعبر تاريخهم قد حافظوا على ثلاث خصائص أساسية هي: " إنهم بقوا وباستمرار سادة

---

١٧٨ منير البعلبكي. المورد. دار العلم للملايين. بيروت. ١٩٨٤. ص ٦٨١.

179 Frank Deppo. Georg Fuelberth. Rainer Rilling (Hrsg.). Antifaschismus. Dietz Verlag. Berlin. 1996. Ein Beitrag von Gudrun Hentge mit dem Titel: (“Rassen” definieren - wie Kant es tat …?). S. 439-452.

١٨٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤٥١/٤٥٢.

بلادهم، وأنهم لا يقهرون، وأنهم يشكلون عِرقا نَقيا"[١٨١]. وهي محاولة كانت تسعى إلى إقناع الألمان أولا وقبل كل شيء بأنهم من أصل نقي ومكانة سامية، وأنهم من عرق شجاع لا يتزعزع ويرفض التشوه. وكانت تشير بدورها إلى الإحساس بعدم الثقة إزاء الآخرين وبالقلق والخشية من المستقبل المجهول، كما تحمل في طياتها محاولة للبرهنة وإقناع النفس بحسن ونقاوة الأصل والنسب الألمانيين[١٨٢]. لقد كانت معاناة ذاتية بالدرجة الأولى، إذ كان أصل ونسب الألمان غير واضح لدى الأوروبيين، كما تشير إلى ذلك الكثير من الدراسات ومنها الدراسة التي أنجزها قبل وفاته بفترة وجيزة الباحث الروسي البارز، الذي عاش ومات في ألمانيا، ليون بولياكوف، في كتابه المعروف "الأسطورة الآرية". ولكنها كانت تهدف في الوقت نفسه إلى أغراض أخرى أبعد بكثير من ألذات الألمانية، والتي برزت بعد عقود من السنين في السياسات الاستعمارية وفي سنوات الحربين العالميتين اللتين خاضتهما ألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين، إضافة إلى الحروب التي خاضتها ضد فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

كان التقدير الشائع في أوروبا يذهب إلى أن الألمان هم نتاج عملية اختلاط واسعة بين أجناس مختلفة، خاصة وأن لهم تسميات متعددة. وكان ألمان اليوم يتكونون من عشائر عديدة منها اللومبارديين والفرنكويين والساكسونيين واللوثريين والبايريين والشفابيين...الخ، إضافة إلى تلك الجماعات التي تنحدر من الفلشيين والرومان. وقد حصل احتكاك وتفاعل كبيرين بين تلك الجماعات السكانية، حتى كان البعض من الباحثين في قضايا الانثربولوجيا يؤكد بأن الشعب الألماني لا يمكن أن يكون إلا مزيجا من شعوب وأقوام عديدة. ويتميز الألمان عن الكثير من الشعوب الأخرى في مجال الربط بين الأصل الألماني الآري واللغة الألمانية باعتبارها اللغة الأصلية للجرمان القدامي وباعتبارها اللغة التي كان يتحدث بها أدم وحواء. حتى إن هتلر يشير في مقطع من كتابه المعروف "كفاحي" إلى ذلك في معرض حديثه عن عظمة الآري وإنجازاته في العالم بقوله: "وكان على

---

١٨١ المصدر السابق نفسه. ص ٦٤.

١٨٢ المصدر السابق نفسه.

الآري أن يحافظ على وضعه بصفة كونه السيّد المطاع ليظّل هذا السيد وفوق ذلك المهيمن على الحضارة التي أنشأها وأنماها، لأن بقاء هذه الحضارة وازدهارها هما رهن ببقاء الآري إياه. ولكنه لم يعرف كيف يحافظ على وضعه، فما إن تحسن مستوى السكّان الأصليين حتى انهار الحاجز الفاصل بين السادة والخدم وأغفل الآري الحفاظ على دمه نقياً، ففقد بذلك حق الاستمتاع بمغاني الفردوس الذي أنشأ، وفقد كذلك مواهبه المبدعة، وانتهى به الأمر إلى محاكاة السكان الأصليين شكلا وتفكيرا، ثم فعل الانحلال فعله ولفّت عجلة الزمن الحضارة التي أوجدها"[١٨٣]. كما إن هتلر، في مكان آخر من كتابه المعروف "كفاحي" لا يجد ضرورة أو ما يبرر التحري عن ذلك العِرق الذي أوجد الحضارة حيث يرى ذلك مستحيلا، وهو بخلاف ما يشير إليه في أكثر من مكان في كتابه العنصري المذكور، حيث كتب يقول: " كل محاولة ترمي إلى معرفة العِرق أو الأعراق التي أوجدت الحضارة وأسست بالتالي ما نسميه البشرية بمفهومها الحضري، كل محاولة من هذا النوع هي ولا ريب مضيعة للوقت والجهود"[١٨٤]. وهذا المقطع بالذات هو الذي، كما يبدو، قد دفع بأحد الكتاب إلى القول بأن هتلر لم يكن يؤمن بوجود دم نقي. ولكن سنجد أن هتلر في مواقع كثيرة من كتابه "كفاحي" قد أكد على ضرورة الحفاظ على "نقاوة الدم" باعتبارها عامل الخلاص من التدهور والفناء.

والمعلومات المتوفرة تشير أيضاً إلى أن الموطن الأصلي للألمان كانت فرنسا، في حين كانت ألمانيا هي الموطن الأصلي للفرنسيين [١٨٥]. وتشير تلك المعلومات إلى العلاقة الفعلية القائمة بين الأصل الجرماني والأصل الفرنكوي مع الفارق بينهم وبين الأصل الروماني الذي كان البعض لا يريد الانتساب إليه في كل الأحوال، في حين لا يمكن نفي الصلة القائمة في ما بينها.

---

١٨٣ هتلر، أدولف. كفاحي. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. الطبعة السادسة ١٩٩٣. ترجمة لويس الحاج. دمشق ١٩٩٣. ص ٢١١.

١٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٥.

185 Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag-Hamburg. 1993. S. 90-126.

حركت الثورة البرجوازية الفرنسية في عام ١٧٨٩ الشعوب الأوروبية باتجاه السعي والنضال من أجل التخلص من الصراعات والتمزقات الداخلية ومن النظم الإقطاعية السائدة فيها والمتناحرة في ما بينها، والعمل من أجل التمتع بمبادئ الحرية والأخوة والمساواة في داخل تلك المجتمعات. ولكن هذه الأفكار التي فجرتها فرنسا اصطدمت بمحاولات نابوليون بونابارت للسيطرة الفعلية على أوروبا أولا والعالم ثانيا. وقد نشبت منذ بداية القرن التاسع عشر سلسلة من حروب الاحتلال والتحرير والوحدة القومية في أوروبا التي لعبت دورا مهما في بلورة الاتجاهات الفكرية والسياسية الجديدة في العديد من الدول الأوروبية ومنها ألمانيا [١٨٦]. وفي ضوء ذلك فقد تميز القرن التاسع عشر في ألمانيا بالتفاعل والتشابك بين ثلاثة اتجاهات فكرية وسياسية ودينية أساسية هي:

تنشيط الفكر القومي في أوساط واسعة من المثقفين الألمان[١٨٧]، وكذلك سعي هذه النخبة للدعوة إلى ضرورة تحقيق الوحدة القومية بين مختلف العشائر والمناطق الناطقة باللغة الألمانية والقاطنة في هذا القسم من أوروبا والتخلص في آن واحد من الصراعات والنزاعات بين الدويلات الإقطاعية من أجل إقامة الدولة القومية الواحدة والمتحدة على أساس قومي وعِرقي ولغوي في مواجهة الدول الأوروبية الأخرى، وخوض الحرب بصورة موحدة ضد فرنسا، غريم ألمانيا الأول ومنافسها في المنطقة في تلك الفترة. ويلاحظ الإنسان هنا بوضوح فكرتين رئيستين من الأفكار التي تبلورت قبل وأثناء وما بعد الثورة الفرنسية فكرة الوحدة القومية وفكرة الدولة القومية البرجوازية المناهضة للإقطاع وفئة النبلاء، رغم أنها في ألمانيا اتخذت وجهة مغايرة حيث قادت إلى تحالف بين النبلاء. وفي العقد الخامس من القرن التاسع عشر تبلورت بعض الاتجاهات الأكثر حداثة التي ناهضت الإقطاع وسعت إلى قيام الدولة البرجوازية والتي وجدت تعبيرها الواضح في ثورة ١٨٤٨ في ألمانيا.

---

186 Müller، Helmut M. Schlaglichter der deutschen Geschichte. Bundeszentrale für politische Bildung. Bonn. 1988. S. 127-143.

١٨٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٢.

وقد أقترن هذا الاتجاه بتوجه متزايد نحو الدراسات البايولوجية للتعرف على التباينات القائمة بين البشر وتحديد الأجناس التي تنتمي إليها منطلقة من القاعدة التي تقول بوجود تمايز ذهني أو عقلي وجسمي بين البشر. ولهذا التمايز نتائج تنعكس في أفضليات عِرق على عِرق آخر أو عِرق على بقية الأعراق. وقد استفادت الاتجاهات العِرقية من نتائج الأبحاث التي نشرها تشالز داروين، والتي أشرنا إليها قبل هذا، وسواء كانت بالنسبة إلى نظريته النسبية أم بالنسبة إلى نظريته الخاصة بأصل الإنسان وبالفوارق القائمة بين البشر وبالصراع الطبيعي الذي تعرفه وتقره الطبيعة، الصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح، في ترويج اتجاهاتها العنصرية والادعاء بأنها تستند إلى العلم والبحث العلمي.

أما الاتجاهات الدينية الحديثة فقد انطلقت من مواقع مارتين لوثر الحديثة نسبيا، ولكنها كانت مترزمتة دينيا أيضاً، في محاولة لتميز نفسها عن اليهودية وعن العرق الذي أقترن باليهودية، العِرق السامي. وقد طرح البعض رأيا مفاده أن المسيح ذاته كان آرياً وليس سامياً. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى عدد من المثقفين الذين دمجوا بين الفكر القومي الشوفيني والفكر الديني المتزمت وخرجوا باستنتاجات عنصرية ودينية متشددة. ومن بين هؤلاء يرد اسم الموسيقار القومي المعروف ريتشارد فاجنر وقسطنطين فرانتس وتشمبرلين وغيرهم[١٨٨].

لقد كانت الغلبة في ألمانيا في القرن التاسع عشر من نصيب أصحاب النظرية البايولوجية التي اقترنت أيضاً بالقوى الداعية إلى اللغة الألمانية باعتبارها أصل تسميتهم الراهنة، إنها اللغة الألمانية Die deutsche Sprache والوطن الألمانيDeutsche Heimat Die، وألمانيا Deutschland، وهي بمثابة اشتقاقات من كلمة اللغة الألمانية. وعلى أساسها نشأت الأيديولوجية العنصرية في ألمانيا. ومن يستعيد التراث الثقافي لألمانيا في القرن التاسع عشر سيجد أسماء مثقفين لامعين كانوا من الذين يحملون أفكارا ذات فحوى عنصري وقومي شوفيني متشابكة مع تعصب ديني متميز. وساهمت النزاعات المستمرة على امتداد القرن التاسع عشر بين ألمانيا وفرنسا على تشديد وترويج الاتجاهات والأفكار

---

١٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٤-٣٦٣.

والنظريات العنصرية والقومية الشوفينية في كل من ألمانيا وفرنسا، والتي اقترنت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بتوجهات استعمارية توسعية للرأسمال المالي الألماني ورغبة الرأسماليين الألمان في مشاركة الرأسماليين في العالم في الهيمنة على العالم وتحقيق المزيد من الأرباح وإعادة تقسيم مناطق النفوذ لصالحها والتي جرَّت العالم إلى أتون الحرب العالمية الأولى وما نجم عنها من ضحايا بشرية هائلة وتدمير حضاري واسع وخسائر مادية كبيرة جدا. ويشار في هذا الصدد إلى بعض أبرز كتاب النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في مجال البحث في التباين البايولوجي بين البشر وتبني الفكر العنصري في ضوء تلك المنطلقات وبناء نظرية اجتماعية–بايولوجية قائمة على أساس ذلك، منهم مثلا: أوتو آمون Otto Ammon، وك. بينكا K. Penka، ثم الأنثربولوجي الألماني لودفيك فولتمان Ludwig Woltmann. والأخير هو صاحب الكتاب الذي صدر في العام ١٩٠٥ بعنوان "الجرمان وعصر النهضة في إيطاليا"، حيث بذل جهدا استثنائيا للبرهنة على أن الثروة الثقافية التي يمتلكها الشعب الإيطالي منذ العصور الوسطى هي من نتاج أبناء العنصر الجرماني. وتركزت محاولاته في الكشف عن العلاقة القائمة بين أسماء هؤلاء المبدعين وأصلهم الجرماني، إضافة إلى إعادة المقارنة بين ملامح هؤلاء وملامح العنصر الجرماني التي تبرز بشكل خاص في عيون زرقاء وبشرة بيضاء فاتحة وجمجمة طويلة. وأكد في كتابه هذا إن ١٣٠ مثقفا ومبدعا إيطاليا من مجموع ١٥٠ شخصا أجرى عليهم البحث "تبين" أنهم من الجنس الجرماني، وأن مجموعة أخرى منهم، رغم أن لون بشرتها يميل إلى السمرة، إلا إنها من المناطق الشمالية حيث جرى الاختلاط مع أجناس أخرى ولكنها تتحدر في الأصل من الجرمان، وبقى الشك في أصل بعضهم قائما لديه ![١٨٩]. ولم يقتصر الأمر على إيطاليا فحسب، بل تطرق لودفيك فولتمان إلى المثقفين والمبدعين الفرنسيين وأكد بأن الغالبية العظمى من منتجي الثقافة الفرنسية ومكوني الشعب الفرنسي البارزين هم من أصل جرماني. ومع أن أفكاره لم تجد رواجا كبيرا في

189 Carsten Klingmann (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beitrںge zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85. Westdeutscher Verlag- Opladen. 1987. S. 132.

فرنسا، إلا أن الكثير من المثقفين والباحثين الفرنسيين في هذا المجال ساندوا أفكاره ومنهم الأنثربولوجي الفرنسي المعروف ج. ف. لابوج G. V. de Lapouge، الذي أصدر في عام ١٨٩٩، أي قبل صدور كتاب فولتمان، كتابه الموسوم ب "الآري"، حيث أكد فيه الادعاء القائل بأن نتاجات الثقافة الفرنسية هي من صنع الجرمان[١٩٠]. وقد تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وما بعدها بدراسات بايولوجية كثيرة شملت بشكل خاص بلورة الفوارق بين العِرق الآري والأعراق الأخرى، التي وجدت أبعادها الواسعة والعميقة في فترة النازية وفي معسكرات الاعتقال ومصحات المعالجة الألمانية.

لقد كانت الفترة التي صعد بها النازيون إلى الحكم وعلى رأسهم هتلر متميزة في استنادها الرسمي والمعلن صراحة إلى النظرية العنصرية والتبشير بها والعمل بموجبها في ألمانيا وإزاء الآخرين. وكان هتلر واحدا من أبرز من طرح تصوراته في هذا المجال في كتابه المعروف "كفاحي" وبشكل خاص في الفصل العاشر الذي يبحث في العلاقة بين "الشعب والعِرق"[١٩١]، معتمدا في ذلك على كتابات السلف وعلى الفيلسوف النازي المعروف ألفريد روزينبيرغ (١٨٩٣–١٩٤٦)[١٩٢]، صاحب كتاب "أسطورة القرن العشرين" الذي صدر في عام ١٩٣٠، أي قبل وصول الحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا، وصاحب كتاب "الدم والشرف– كفاح من أجل انبعاث ألمانيا" الذي صدر في عام ١٩٣٤. وينطلق هتلر في تصوراته من أفكار طرحتها مجموعة من المثقفين والفلاسفة الألمان والأوروبيين على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والعقود الأربعة الأولى من القرن العشرين من ذوي الميول والاتجاهات العنصرية والقومية الشوفينية واليمينية. وصاغ هتلر أفكاره إزاء

---

١٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٢–١٣٤.

١٩١ هتلر، أدولف. كفاحي. مصدر سابق.ص ٢٠١–٢٣٤.

١٩٢ ولد ألفريد روزينبيرغ في ١٨٩٣/١/١٢ وأعدم في ١٩٤٦/١٠/١٦ باعتباره مجرم حرب بعد أن حكم عليه من قبل محاكم نيورينبيرغ. كان روزينبيرغ فيلسوف الحزب النازي والداعية الرئيسي للعرقية والجنس الآري في ألمانيا حينذاك. أحتل مركز مسؤول العلاقات والسياسة الخارجية في الحزب الاشتراكي الوطني الألماني منذ عام ١٩٣٣، ثم أصبح وزيرا مسئولا عن المناطق المحتلة في شرق أوروبا منذ عام ١٩٤١ حتى سقوط الدولة الهتلرية.

العِرقية في كتابه المعروف "كفاحي" على نحو صريح لا يقبل اللبس وقبل وصوله إلى السلطة في عام ١٩٣٣. وعندما سلمت له السلطة من قبل الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة والعسكريين الألمان مارس الدكتاتور سياسة عنصرية عدوانية وشوفينية انتقامية كانت أبشع بكثير وأفظع من تلك السياسات التي رسمها في كتابه. وتجلت تلك السياسات في تصفية الساحة الداخلية من القوى السياسية المعارضة مثل الشيوعيين والاشتراكيين والقوى السياسية الديمقراطية المسيحية والقوى المسالمة والمناهضة للحروب أما بقتلهم أو زجهم في السجون والمعتقلات أم في مطاردتهم حتى الحدود وفرض الهجرة القسرية عليهم هروبا من بطش النازية. كما شن حملة هوجاء مجرمة ضد اليهود وزج بمئات الألوف منهم في معسكرات الموت النازية وفرض عليهم الهجرة القسرية هربا من موت محقق. وبعد أن صفى المناهضين لسياساته وتحقق من تأييد جماهيري واسع له ولسياساته الشوفينية وضمان خلو الجبهة الداخلية من الأعداء المحليين المباشرين قام بشن الحرب على الجيران وأحتل في فترة وجيزة دولا عديدة ومساحات واسعة من أراضي بولونيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي وغيرها، ثم أقام فيها العديد من معسكرات الاعتقال والموت نفذ فيها أبشع المجازر العنصرية البغيضة التي لم يعرف التاريخ لها مثيلا. كان أدولف هتلر من المؤمنين بالعنصرية والساعين أبتداء إلى إقامة دولة عنصرية. ولخص أفكاره الأساسية في النقاط التالية التي تسببت في كوارث لا حصر لها على صعيد أوروبا والعالم:

- توجد في العالم ومنذ الأزل أعراق عديدة متباينة في مستوى عراقتِها ونقاوتِها وقدراتها الذهنية واستعداداتها للتضحية. وعلى هذا الأساس ف "أن نظرة الدولة العنصرية إلى الفرد تجرّها حتما إلى محاربة المبدأ الماركسي القائل بالمساواة المطلقة بين البشر. ولكن التفاوت الذي نلمسه بين الشعوب والأعراق قائم بين العناصر ذات الدم الواحد،..."[١٩٣].
- ولا يكفي أن يكون للعِرق الآري مواهب عقلية فحسب، بل يحتاج إلى شكل خاص من أشكال ظهور غريزة حب البقاء والاستعداد للتضحية، إذ كتب يقول: " نجد غريزة حبّ

---

١٩٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠٣.

البقاء وحفظ النوع وراء كل حدث من أحداث التاريخ، وإذا تحرينا للأسباب الحقيقية لتفوق الآري نجد أن تفوقه مبعثه الشكل الخاص الذي تتجلى به غريزة حبّ البقاء وليس قوة هذه الغريزة بحد ذاتها "[١٩٤]. ويرى بأن الشكل الخاص لظهور غريزة حب البقاء عند الآري تتجلى في استعداده للتضحية من أجل الجماعة، إذ إنها كما يرى "أنبل أشكالها"[١٩٥].

- وإذ اعتبر الجنس الجرماني أرقى وأرفع وأفضل الأعراق في العالم أكد وجود أعراق أخرى وضيعة وخاملة وغير مبدعة وغير نقية، وإن التمايز بين الأعراق طبيعي ومن صنع الطبيعة وليس من صنع الإنسان.

ومن الجدير بالإشارة أن هتلر قد تبنى في كتابه السيئ الصيت "كفاحي" النظرية القائلة بأن البشرية تتوزع على ثلاث مجموعات، هي:

١- العِرق المبدع والخالق للحضارة والثقافة في العالم.

٢- والعِرق الناقل لتلك الحضارة.

٣- والعرق المستهلك والمدمر لتلك الحضارة.

واعتبر الجنس الآري هو العِرق الذي أبدع وخلق الحضارة والثقافة الحقيقية في العالم كله، ومنه أو عنه انتقلت إلى أعراق أخرى أدنى من العِرق الآري، تلك الأعراق التي حاولت الاستفادة منها وفق منظورها الخاص. والعِرق الآري كان وما زال ينتج بإبداع الحضارة البشرية. ولكن هناك أعراق أخرى رفضت تلك الحضارة عمليا وسعت وما تزال تسعى إلى تدميرها بسبب طبيعتها الوضيعة. وقد وضع أدلف هتلر الزنوج واليهود في هذه الخانة. يقول هتلر في هذا الصدد ما يلي: " وإذا صنفنا البشرية فئات ثلاثا: الفئة التي أوجدت الحضارة، والفئة التي حافظت عليها، والفئة التي قوضت دعائمها، كان الآري الممثل الوحيد للفئة الأولى. فهو الذي وضع الأسس ورسم مخطط أبرز مآتي الإنسان وهو الذي قدم الحجارة الضخمة للبناء ووضع تصميم ما حققه التقدم البشري، أما التنفيذ فقد تولاه

---

١٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢١١/٢١٢.

١٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٢.

كل عرق بنفسه وعلى طريقته، وجاءت المظاهر الخارجية موسومة بطابع المنفذين " [196].

أي إن العِرق الآري الذي يبدع ويخلق الحضارة يستخدم الشعوب والأعراق الأخرى الوضيعة لتنفيذ ما يبدعه وما يخلقه. والأجناس الوضيعة في الطبيعة خلقت لتنفذ إرادة ومصالح الجنس الأرقى والأرفع، إذ كتب في هذا الصدد يقول: " ولا خلاف في أن وجود أعراق منحطة بالنسبة إلى الأعراق المتفوقة، كان شرطا أساسيا لتأسيس الحضارات. فقد قام البشر في هذا الحقل مقام الموارد الأولية التي لا تقوم بدونها. ولا خلاف كذلك في أن الحضارة البشرية الأولى قد اعتمدت على استخدام الأقوام الوضيعة قبل اعتمادها على الحيوانات الأليفة، فالحيوان لم يسخر لخدمة الحضارة أو الإنسان المتحضر إلا بعد استعباد المتفوقين لمن هم أدنى منهم. وقد بدأ الفاتحون في وضع المغلوبين أمام السكة ولم يحلّ الثور محل الإنسان إلا فيما بعد " [197].

- وبما أن العِرق الآري الذي تنتمي إليه بعض الشعوب الأوروبية المنحدرة من أصل جرماني، هو أفضل الأعراق وأرقاها، فمن حق هذا العِرق الطبيعي أن يقود العالم وأن يُخضِع الشعوب الأخرى لسيادته ومصالحه وعليها السمع والطاعة والتنفيذ.
- وأن على العرق الآري النقي أن يستخدم كل الوسائل المتوفرة لديه، بما فيها الحرب بأقسى ما يمكن وبلا رحمة أو شفقة، من أجل إخضاع أوروبا أولا وبقية العالم ثانيا لمشيئة الجنس الآري الألماني. فالعالم كله مجال حيوي لمصالح الجنس الآري وعليه أن لا يتردد في أخذ العالم كله ووضعه تحت سيادته وأمرته وتحقيق مصالحه. ومن شأن الجندية والحرب أن تخلق الناس الشجعان غير المترددين وذوي الإرادة الحديدية التي يحتاجها الجنس الآري لتحقيق تقدمه وهيمنته على العالم.
- كما إن على الجنس الآري أن يتخلص من الضعفاء فيه وأن ينمي الناس الأقوياء والأصحاء والشجعان، فالطبيعة لا تقبل الضعفاء وكذا العالم، إذ إن البقاء للأقوى والأصلح. أما الموقف من الضعفاء والمرضى وذوي العاهات والمشوهين في المجتمع،

---

١٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٦.

١٩٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٩/٢١٠.

فعلى النخبة الآرية، أن تتخلص منهم وأن تمنع قبل ذاك زواجهم وإنجابهم لأطفال ضعفاء ومعوقين أيضاً. فقد كتب محذرا ومحفزا الكنيسة على اتخاذ مواقف منسجمة مع العنصريين في ألمانيا ما يلي: " حبّذا لو تركت الكنيستان الزنوج وشأنهم لتلتفتا إلى الخراف الضالة في أوروبا، وتُفهما السكان إن من كان منهم ضعيف البنية أو مريضا يحسن عمله في عيني الله إن هو تبنى يتيما سليما بدلا من أن يهب الحياة لأولاد مرضى يكونون عالة عليه وعلى المجتمع. يتعين على الدولة العنصرية أن تسد النقص الحاصل في هذا الحقل بفعل الإهمال، جاعلة العِرق محور حياة الجماعة، ساهرة على بقائه نقيا. وعليها أن تجعل من الولد أثمن ما في حوزة الشعب وأن تحصر حق التناسل بالرعايا الأصحاء معلنة إذا كان ثمّة من فعلة نكراء فهي أن يتزوج المرضى وذوو العاهات ويرزقوا أولادا، وأن أنبل الأعمال هو أن يمتنع هؤلاء عن التناسل، وفي الوقت نفسه يتعين على الدولة أن تعاقب بصرامة منع الحمل عندما يكون الأب والأم موفوري الصحة والنشاط. ويمكن هنا أن يلاحظ المرء أيضاً محاولة هتلر الاستفادة من النظرية الداروينية لأغراض النظرية النازية"[١٩٨].

- إن العنصر الأفضل والأقوى والأرقى في العالم هو الذي ينجب القائد الذي يسير به من نصر إلى نصر، ومثل هذا العِرق لا يحتاج إلى برلمان ولا يعتمد قاعدة خضوع الأقلية للأكثرية بأي حال، فالقائد الذي ينجبه الجنس الآري هو الذي يقرر كل ذلك. فقد كتب يقول: "الحركة الجديدة هي في جوهرها وفي تنظيمها ضد النظام البرلماني، أي أنها لا تعترف بسيطرة الأكثرية، هذا المبدأ الذي يجعل من رئيس الحكومة منفذا لمشيئة الآخرين. إن حزبنا يحصر المسؤولية بشخص الرجل الذي يتسلم مقدرات الدولة، ويحصرها كذلك بشخص زعيمه... وزعيم الحزب هو المسؤول الوحيد الذي يتبوّأ مركزه بالانتخاب،... ومبدأ حصر المسؤولية بشخص زعيم الحزب يجب أن يطبق في نطاق الدولة نفسها"[١٩٩]. لقد دأب مفكرو الفاشية على ترويج فكرة الزعيم الطبيعي الذي وهبته الطبيعة للعرق الآري، لألمانيا من أجل أن ينهض بها من كبوتها، أن ينتقم

---

١٩٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٨/٢٧٩.

١٩٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٤/٢٤٥.

لها، إنه ليس من صنع الناس، إنه من إرادة الله، وإرادتهُ من أرادتهِ، وبالتالي على الأمة أن تستمع له وتقبل بما يقول، كما عليها أن تخضع لإرادتهِ.

- ومن أجل الحفاظ على استمرار الحضارة والتقدم ومنع تدميرها أو دفع العالم إلى نهايته يجب على الجنس الآري أن يحافظ على نقاوته من كل شائبة، عليه عدم التلاقح مع الأجناس أو الأعراق الوضيعة أيا كانت تلك الأعراق، فهذا يدنس الدم الآري ويسئ إلى نقاوته وبالتالي يساهم في تدمير البشرية كلها. فقد كتب هتلر في هذا الصدد يقول: " ومجمل القول إنّ كلّ اختلاط بين الأجناس يفضي إلى:
- تدني مستوى الجنس المتفوّق.
- تأخر مادي وروحي يفضي في النهاية إلى التفسخ والانحلال. واختلاط كهذا يشكل تحديا لإرادة الخالق، وتحديا لمنطق الطبيعة "[٢٠٠].
- وفي مجال تحذيره من الاختلاط بين الأعراق المتفوقة والوضيعة بعد "فتح" (أي غزو واحتلال) البلدان الأخرى كتب يقول: " ولكن ما يلبث الفاتحون أن يتنكروا لمبدأ حافظوا عليه في البدء، وهو المبدأ القائل بوجوب حفظ دم العِرق المتفوق نقيا طاهرا، ويكون الاختلاط بينهم وبين السكان الأصليين وبالا عليهم. وذلك أن ضياع دم الشعب الفاتح في دم الشعب الخاضع للسيطرة يفضي حتما إلى ضياع المادة القابلة للاحتراق والتي منها الشعلة التي تنير السبيل أمام الحضارة البشرية السائرة قدما " [٢٠١].
- وكان موضوع نقاوة الدم الآري تشكل لدى أدولف هتلر ولدى كل القوميين المتعصبين قضية مركزية وجوهرية لا يجوز المساس بها أبدا، رغم إن هتلر أكد في أكثر من موقع على صعوبة العثور على جنس نقي طاهر لم يختلط دمه بدم الآخرين. وكان لا يمل من الإشارة إلى أن دور الدولة العنصرية يتلخص بالحفاظ على نقاوة الدم الآري أيضاً، حيث كتب يقول: " من هنا وجوب جعل المهمة الرئيسية للدولة الجرمانية السهر على وقف اختلاط جديد وصمّ الآذان عن سماع الدعوة اليهودية–الماركسية إلى دك الحواجز التي

---

٢٠٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٤.

٢٠١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٧/٢٠٨.

تفصل بين الأجناس وعن سماع احتجاجات أنصار الاختلاط على المساس بحقوق الإنسان المقدسة. فليس للإنسان سوى حق واحد مقدس وهو في الوقت نفسه أقدس الواجبات، وهذا الحق هو السهر على بقاء دمه نقيا طاهرا، ليتسنى له أن يصون الحضارة ومقوماتها، وعلى الدولة العنصرية أن تنهض بالزواج من الوهدة التي يتردى فيها بفعل الاختلاط، معيدة إليه قدسيته كمؤسسة تهدف إلى خلق كائنات على صورة الله ومثاله، لا مسوخ هي أقرب إلى القردة منها إلى البشر " [٢٠٢]. وفي هذا إشارة واضحة لا تقبل اللبس إلى مجموعة صغيرة من الأفارقة كانت تعيش في ألمانيا حينذاك، رغم إنه مس بذلك بقية من سماهم في كتابه بالأجناس الوضيعة أيضاً، ومنهم اليهود والعرب وغيرهم، علما بأن العنصريين الأوروبيين قد وضعوا العرب، كنوع خاص، في خانة أدنى من خانة الآريين وأعلى من خانة اليهود والزنوج[٢٠٣]. ورغم هذه الإساءة لكل الأقوام الأخرى من غير الألمان، بمن فيهم العرب، وجد بين العرب في عهد هتلر من تبنى نظريته العنصرية وساند وجوده ودافع عنه وارتمى في أحضانه. كتب أدولف هتلر يشكو من تعمد اليهود على جلب الزنوج إلى رينانيا في ألمانيا من أجل غاية شريرة في نفوسهم، فهم يريدون إفساد دم الشعب الألماني والقضاء على مواهبه المبدعة[٢٠٤].

- وكان يرى بأن الرابطة العِرقية أو القومية هي رابطة دم بالأساس وليست مسألة لغة [٢٠٥]، إذ أن اللغة الألمانية يمكن للأجناس الوضيعة النسب والأصل أن تتقنها أيضاً، في حين لا يمكن تغيير الدم فيها. ولهذا كان يرفض مبدأ الجرمنة أو الألمنة باعتبار أن ذلك لا يخلق ألماناً حقيقيين أنقياء الدم، كما كان يرى أن عملية الجرمنة تخلق مشكلات غير قليلة للأمة الألمانية، خاصة وأن دم الأجانب، وهم من أجناس وضيعة،

---

٢٠٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٧.

203 Vgl.: Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag-Hamburg. 1993. S. 250.
Vgl.: Reinhard، Wolfgang. Geschichte der europںischen Expansion. Kahlhammer Verlag Stuttgart. Berlin. Kln. 1990. Bd. 4. S. 36-38.

٢٠٤ هتلر، أدولف. كفاحي. مصدر سابق. ص ٢٣٢.

٢٠٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٧.

لا يمكن تغييره. فقد كتب بهذا الصدد يرد على من يعتقد بإمكانية جرمنة الآخرين قائلا: "إن القومية، أو الأصح العِرق، هو مسألة دم وليس مسألة لغة. فعلى الذين يعتقدون بإمكان "جرمنة الصقالبة وسواهم أن يبحثوا أولاً عن طريقة تمكنهم من تغيير دم من يراد "جرمنتهم"، بحيث يمتزج دم الغالب بدم المغلوب على أمره، فكل تفكير بجرمنة الأقوام والشعوب على هذا الأساس هو إجرام بحق أمتّنا ذات المواهب المبدعة"[٢٠٦]. لقد كان يرى في الغرباء سما زعافا ومرضا قذرا كالسفلس، إنهم قاذورات وطفيليات، ولهذا السبب ينبغي اجتثاث الغرباء من البلاد[٢٠٧].

لقد اتخذ هتلر موقفا واضحا من موضوع التجنس بالجنسية الألمانية ومن المواطنين والرعايا. فقد كتب يقول: " السكان في الدولة العنصرية ثلاث فئات: مواطنون ورعايا وأجانب، والفرق الوحيد بين الفئتين الثانية والثالثة هو أن الأجانب رعايا دولة أخرى، وتعتبر الدولة العنصرية رعايا لها جميع الذين يولدون على أرضها، ولكن الرعوية وحدها لا تخول صاحبها حقّ المساهمة في النشاط السياسي ولا تؤهله لشغل وظيفة عامة، فكل ألماني هو أحد رعايا الدولة العنصرية الألمانية، ولا يكتسب صفة المواطن الألماني إلا بعد أن تصهره المدرسة أولاً والجيش ثانياً في البوتقة القومية..."[٢٠٨].

لم تكن ذهنية هتلر ودولته العنصرية معادية للسامية، على بشاعة ذلك وما أرتكب في هذا المجال من جرائم فحسب، بل كانت ذهنية معادية لكل الشعوب الأخرى التي كانت ترى فيها أعراقاً وضيعة ومنحطة، إذ كانت تدعو صراحة إلى الإجهاز على الشعب الروسي والبولوني، وعلى اليهود والغجر. كما كانت معادية لكل الثقافات الأخرى، إذ كانت ترى ضرورة اجتثاث الثقافة البولونية مثلا وتدمير كل ما يمكن تدميره فيها. وكانت تكره الأفكار والآراء السياسية الأخرى، إذ كانت ترى فيها ليس منافسا لها فحسب، بل وعدوا

---

٢٠٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٧.

٢٠٧ قارن:

Fromm، Erich. Gesamtausgabe. Band VII. Aggressionstheorie. dtv. Deutscher Taschenbuch Verlag. 1989. S. 362/363.

٢٠٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠٢.

يفترض تصفيته وإلغاء وجوده أصلاً. وقد تجلى ذلك بوضوح في موقفها من الماركسية وأفكار البرجوازية المناهضة للعنصرية أو حتى للفكر الكاثوليكي أو البروتستانتي الذي كان يرفض تلك الاتجاهات القمعية. وكانت ذهنية هتلر في الوقت نفسه ذهنية متعصبة دينيا أيضاً، رغم تقديمه العِرق على الدين، وبالتالي كانت معادية للأديان الأخرى، سواء كانت الديانة اليهودية أم الإسلامية. وكان يُعزي نجاح الكنيسة في فترات انتعاشها وهيمنتها وكذلك النجاحات التي تحققت في السابق لكل الدول العنصرية والنجاحات المتوقعة للعنصريين إلى التعصب الأعمى الذي كان يميز هؤلاء الناس، وهو الذي يفترض أن يتميز ويتفرد به دعاة الأفكار العِرقية جميعا ليتمكنوا من تحقيق النصر على الأعداء[٢٠٩]. كتب أدولف روزينبيرغ، وهو أحد أبرز كتاب وفلاسفة ودعاة الفكر النازي والعنصرية الألمانية في الرايخ الثالث، في عام ١٩٣٤ بصدد الفكرة العنصرية الجرمانية وعلاقتها بزعيم الأمة الألمانية يقول:

" إن الزعيم الاستثنائي الموهوب يحكم الشعب والبلاد على حد سواء، وبخلاف طريقة حكام الإمبراطوريات والحكام المنتخبون بأسلوب ديمقراطي، بصورة فردية وديكتاتورية، ويستخدم قوة العِرق الجرماني والأخلاق والقدرات الجرمانية المتبلورة كأداة فعالة على هذا السبيل. وهو بذلك يجسد المهمة والسلطة الجرمانية خلال الألف سنة المنصرمة " إنه القاعدة الوحيدة والحقيقية "لفكرة الدولة" الجرمانية العظمى ("للدولة الأوروبية – الألمانية") وفي كل الأوقات، وحيثما كانت ألمانيا تحكم من هكذا زعماء يتمتعون بثقة عميقة ممنوحة لشخصهم من أقرب الناس إليهم، كانت البلاد عند ذاك عظيمة وقوية وتسير باتجاه الدولة العظمى دون عوائق تذكر. وعلى العكس من ذلك: إذا كانت ألمانيا محكومة من نظام "غير جرماني"، سواء كان ذلك الحكم إمبراطورية–كاثوليكية (هابسبورغ) أو ملكية لبرالية (من العائلة إمارة هوهينتسولر الأخيرة) أو جمهورية ديمقراطية (جمهورية فايمار بعد الحرب العالمية الأولى)، فقد كانت البلاد ضعيفة، غير دينامية ولا تملك فكرة مركزية محفزة " وكانت تجد نفسها بشكل حتمي على طريق التحلل وفي موقع الدفاع أمام

---

٢٠٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٨/٢٣٩.

الأعداء المتربصين لها وكانت فكرة الدولة العظمى مسلوبة منها"[٢١٠]. إنه مقطع قصير ولكنه يجسد مجمل الفكر العنصري الألماني في الفترة التي سبقت وصول هتلر إلى السلطة أو التي كانت (أو) وما تزال حتى الآن تهيمن على فكر النازيين الجدد في ألمانيا والنمسا ومن يشاركهم الفكر في أوروبا. لقد كان هتلر يقول بوضوح وشراسة: " يجب أن لا نحمل أية شفقة في قلوبنا، يجب أن لا نحب أي "غريب"، أكرهوا الجميع، باستثناء الألمان وبعض "الآريين". وعندما تدق الساعة، عندها عليكم بالقتل دون رحمة، بالاغتصاب والنهب"[٢١١]. وفي عام ١٩٢٩ أستخدم الباحث الألماني گنتر (H.F.K. Günther) مصطلح "فكرة العِرق" باعتباره مصطلحا علميا، وقدَّم الأعراق وفق خصائص مختلفة مميزا عنها بشكل خاص العِرق الشمالي، أي الآري، الذي منحه الخصائص التالية معتبرا إياها تفوقا على الأعراق الأخرى: "الجاذبية، الرغبة في الغزو، واهتمام ورغبة متميزة وملحة للعلم العسكري ودرجة واطئة من الاستعداد للجريمة "[٢١٢]. وواصل هذا الباحث تصوره المبتذل والبعيد عن الواقع والمتسم بعدم التواضع أو بالتعالي المقرف قائلا: " وإذا ما جف دم العِرق الشمالي فأن انهيار المجتمع الأوروبي لا يمكن إيقافه"[٢١٣].

إن الهدف من هذا العرض المكثف لأفكار هتلر والنازية التي انتشرت في ألمانيا بسرعة عجيبة منذ بداية العقد الثالث حتى نهاية الحرب العالمية الثانية يكمن في ضرورة التعرف على هذا الفكر أولا، ومقارنته بالأفكار التي بدأت تبرز بقوة في الدول العربية منذ الثلاثينات من القرن العشرين ثانيا. إذ يستطيع الإنسان أن يقارن بين تلك الأفكار الرجعية المعادية للبشر عموما التي تسببت بوقوع كوارث مرعبة قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وبين ما تسببت به ذات الأفكار الرجعية والفاشية في العراق من كوارث ومآسي مرعبة ضد الشعب الكُردي وفي مناطق الوسط والجنوب في ظل نظام البعث.

---

210 Henry، Ernst. Der Antimensch. APN-Verlag. Moskau. 1990. S. 8/9.

٢١١ المصدر السابق نفسه. صفحة الغلاف الأخيرة.

قارن أيضاً: هتلر، أدولف. كفاحي. مصدر سابق ص ١٢٢–١٢٨.

٢١٢ المصدر السابق نفسه.

٢١٣ المصدر السابق نفسه. ص ٤٩/٥٠.

لقد كانت النظريات العِرقية من جهة، وممارستها اليومية من جهة أخرى، تجسد في واقع الحال صراعا محتدما على جبهتين جبهة داخلية لتأكيد الذات "وتقديم التضامن العِرقي على أي تضامن آخر وكنقيض للتضامن الطبقي" [٢١٤]، وأبراز الفارق بين أصول الشعوب الأوروبية ذاتها من خلال الإجابة عن السؤال التالي: من أنا ومن أين أنحدر أو ما هي هويتي ؟ وعلى جبهة خارجية تشارك فيها أوروبا كلها، وبشكل خاص أوروبا الغربية، إزاء الشعوب الأخرى في القارتين الأفريقية والآسيوية وكذلك في أمريكا اللاتينية، لتبرز الفوارق القائمة وأفضليات الشعوب الأوروبية على الشعوب الأخرى في الجانبين البايولوجي والاجتماعي، ولتبرر في ضوء ذلك حقها الطبيعي في استعمار واستعباد وتسخير الشعوب الأخرى، وأن رفضت ذلك طواعية فلا بد من استخدام القوة، إذ إن الحرب هي الجواب المنطقي والوحيد في مواجهة تلك الشعوب المنحطة. وكما يشير الكاتب والروائي العراقي زهير الجزائري بصواب إلى أن القادة النازيين كانوا يعتبرون الحرب واحتلال البلدان الأخرى مسألة مطلوبة وضرورية في آن واحد من أجل تأمين المجال الحيوي لمصالحهم والتوسع على حساب الشعوب الأخرى[٢١٥]. لقد شاركت كثرة من الفلاسفة والمثقفين والباحثين وعلماء في اختصاصات علم الاجتماع وعلم النفس والطب وأساتذة جامعات وكتاب وصحفيين في ألمانيا في تقديم النظرية العنصرية وترويج نشرها وإجراء البحوث البايولوجية والفيزيولوجية والطبية والاجتماعية والثقافية للبرهنة على التمايز القائم بين العنصر أو العِرق الآري والأعراق الأخرى، سواء كانت الضحايا من اليهود الساميين أم من غيرهم. وكان السجناء في المعتقلات النازية وفي المصحات الألمانية موضوع تلك البحوث غير الإنسانية والمذلة لكرامة الإنسان وإرادته وحريته[٢١٦]. ومنه يتبين أيضاً إلى أن أدولف هتلر كان يستلهم أفكاره الأساسية وممارساته العملية من أفكار وأبحاث مجموعة من الباحثين

---

٢١٤ الجزائري، زهير. الفاشية: الفكرة والممارسة. منشورات أيار. قبرص. ١٩٨٣. ص ٢٤.

٢١٥ نفس المصدر. ص ٢٤.

216 Carsten Klingmann (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beitrɒge zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85. Westdeutscher Verlag-Opladen. 1987. S. 279.

والمثقفين الألمان الذين انزلقوا إلى حضيض ومستنقع العنصرية والاستعلاء على الشعوب الأخرى وممارسة التمييز العنصري إزاء الناس غير الأوروبيين.

منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الدولة العثمانية والدولة القيصرية الألمانية جيدة ومتطورة، وكان هناك الكثير من الدارسين العرب في ألمانيا وقد تأثروا بالفكر الألماني إضافة على أنهم تتلمذوا على أيدي الأتراك الذين اتسموا برؤية وذهنية قومية متشددة إزاء القوميات الأخرى، بما فيها إزاء القومية العربية أو العرب بشكل عام وبقية القوميات الأخرى. وقد عمل بعض هؤلاء، وخاصة من كان في القوات المسلحة العثمانية في الدول العربية وفي العراق أيضاً. من بين هؤلاء كان ساطع الحصري الذي كان متحمساً في البداية للدولة العثمانية، ولكنه بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية تحول صوب نهج قومي في الكثير من عناصر الرؤية الألمانية القومية المتشددة التي شكلت الأرضية الصالحة للفكر النازي في ألمانيا. وهذا الرجل عمل في العراق وفي مجال التربية والتعليم مباشرة التي كانت تعني احتكاك مباشر مع المعلمين والمدرسين والطلبة ومناهج التعليم في العراق. وكان له ولفكره أثره الواضح على جمهرة غير قليلة من الشباب العربي في العراق. وأجج الكثير من الصراعات الفكرية والسياسية من منطلقات قومية ضيقة وشوفينية كان لها أثرها السلبي على نشاط الشباب الفكري والاعتراف بالقوميات الأخرى الموجودة في العراق.

وقد ازداد تأثير هذا الفكر على الصعيد العربي في أعقاب صعود هتلر إلى السلطة السياسية في ألمانيا وبدأت الدولة الألمانية تعمل لكسب مؤدين لها في الدول العربية لمواجهة الهيمنة البريطانية والفرنسية في العراق وبعض الدول العربية الأخرى وفي منطقة الشرق الأوسط. واستطاعت أن تؤثر بصورة أكبر وضوحاً وسعة في المجتمعات العربية نتيجة موقف الحزب النازي الألماني وذهنيته الفاشية المناهضة لليهود أو ما اصطلح عليه بالفكر "المعادي للسامية " anti-Semitism " المرتبطة بالقضية الفلسطينية التي بدأت بشكل واضح منذ وعد بلفور في العام ١٩١٧ وما بعده وتصاعدت في الثلاثينيات من القرن العشرين. ومن الممكن الادعاء بأن الكثير من القوى القومية العربية قد تأثرت في حينها

بالفكر النازي، رغم أن النازية العنصري، رغم أن مفكري ودعاة العنصرية قد وضعوا جميع الساميين، ومنهم العرب واليهود في أسفل سلم الجنس البشري. إلا أن الفكر النازي كان في جانب آخر يمجد القومية والقوة والعنف والسيدة على القوميات الأخرى التي وجد فيها القوميون العرب محفزاً لتحريك العرب صوب الأهداف التي يسعون إليها.

وقد برز هذا الجو في الثلاثينات من القرن العشرين لدى نادي المثنى في بغداد وفي نظام الكشافة المدرسي وفي الصحف التي كانت تنشر الفكر النازي وكذلك في الانقلاب الذي سعى إلى تنفيذه رشيد عالي الگيلاني بالتنسيق مع العقداء الأربعة في العام ١٩٤١ الذي سيطر على الحكومة ولكنه عجز عن الاحتفاظ بالسلطة بسبب تدخل القوات البريطانية في ضرب الانقلابيين.

نشط الفكر النازي والدولة النازية الألمانية والفاشية الموسولينية والدولة الإيطالية وعداءيهما المشترك ضد بريطانيا وفرنسا على توسيع قاعدة المؤيدين لهما وللفكر النازي الفاشي في الدول العربية. وازداد هذا التوجه وضوحاً بعد ضرب وإسقاط القوات البريطانية لحكومة رشيد عالي الگيلاني، والمواقف المتطورة لبريطانيا في دعم اليهود في فلسطين والتحول في ميزان القوى تدريجاً لصالح اليهود ضد العرب والبدء العملي لإقامة الدولة الإسرائيلية على أرض فلسطين. وحين صدور قرار التقسيم كان حزب البعث قد تكون لتوه من سياسيين عاش بعضهم في أوروبا والبعض الآخر تثقف هناك واندمج في التيار القومي ونشأت لديه النزعات الفكرية المماثلة للفكر النازي. كان حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي تشكل من تنظيمين قوميين سوريين – لبنانيين، قد تبنى الفكر القومي والرؤية النازية الوطنية الاشتراكية لتطور المجتمع والاقتصاد وتعهد بمحاربة الفكر الشيوعي والقوى الشيوعية والفكر الأممي في المجتمع العربي. وفي العام ١٩٥٢ تشكل هذا الحزب في العراق وبدأ عمله السياسي في صفوف الطلبة المتحمسين للقضية القومية ومتأثرين بالصرع العربي والفلسطيني الإسرائيلي وبالواقع السياسي العراقي والعربي بشكل عام. ومن هنا بدأت رحلة العذاب للشعب العراقي مع هذا الحزب، حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق.

المبحث الثالث:

الفاشية الجديدة في العراق وتجلياتها في السياسة إزاء شعب كُردستان

كان لحزب البعث العربي الاشتراكي موقف مناهض للقوميات الأخرى ويسعى إلى دمجها في القومية العربية، أي أنه لم يكن يسعى للقضاء على القوميات الأخرى، بل إلى صهرها في القومية العربية واللغة العربية والثقافة العربية وإنهاء وجودها كقومية مستقلة لها هويتها الخاصة ولغتها وثقافتها وتقاليدها وعاداتها والمنطقة التي تسكن فيها. تجلى ذلك في الكثير من أدبيات حزب البعث في المراحل الأولى من تأسيسه وفي فترات وصوله الأول إلى السلطة في كل من سوريا والعراق وحيثما كان له تأثير فكري أو سياسي على السياسات الحكومية أو على الشارع السياسي. جرب حزب البعث ذلك في أعقاب الانقلاب الدموي ضد حكومة عبد الكريم قاسم حين حصل اتفاق بين قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني برئاسة الملا مصطفى البارزاني وحزب البعث العربي الاشتراكية مع الوعد بمنح الكر الحكم الذاتي في كُردستان العراق. وحين وصل إلى السلطة تنكر ذلك ووجه القوات المسلحة العراقية لمهاجمة مواقع القوات المسلحة الكُردية (البيشمرگه) ووقعت معارك شديدة قادت إلى المشاركة الجادة في إضعاف حكم البعث وزيادة تناقضاته وصراعاته الداخلية وسقوطه على أيدي حلفاء البعث القوميين بقيادة عبد السلام عارف. والقوى الجديدة لم تعتبر بما حصل لحزب البعث بسبب موقفه من الحركة الكُردية المسلحة ومطالب الشعب الكُردي، إضافة على قضايا أخرى، فواصل الحرب ضد الكُرد وكانت النتيجة التي نعرفها من سقوط النظام القومي العربي العراقي وصعود حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في انقلاب عسكري في ١٧ تموز / يوليو ١٩٦٨. وقد تحدثنا عن هذه الفترة في الجزء السابع من هذا الكتاب.

إن من عاش في العراق عموماً وفي كُردستان العراق على وجه الخصوص، ومن تعرف وتعامل بهذا القدر أو ذاك مع جوهر سياسات البعث الحاكم والمكونات الفكرية والنفسية والسياسية لشخصية صدام حسين وقراءاته وممارساته العملية، لأدرك تماماً بأن سياسة

الإبادة الجماعية ذات المضمون العرقي والنهج الفاشي التي مورست في مذابح الأنفال العنصرية لم تكن بلا مقدمات وتخطيط وتنظيم مسبقين بدأ العمل لتنفيذه مع وصول البعث للحكم وتقلب على موجات مختلفة عدة مرات، ولكن الهدف بقي على حالة الذي أشرنا إليه في أعلاه. عشت في بغداد وتجولت في مدن عراقية عديدة وكنت شاهداً على ما جرى لمختلف القوى السياسية، بمن فيهم أعضاء ومؤازري وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي في عامي ١٩٧٠/١٩٧١، كما كنت شاهداً على الحملة الهمجية الثانية ضد أعضاء ومؤازري وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي والكثير من القوى الديمقراطية في أعوام ١٩٧٧–١٩٨١ على نحو خاص، وكذلك ضد القوى القومية والبعثية، أو ضد الأحزاب القومية والديمقراطية الكُردية أو ضد القوى السياسية الدينية. كما اطلعت على سياسة البعث وتوقيعه اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ لضرب الحركة الكُردية ونزع سلاحها، ثم عشت في كُردستان العراق وشاركت مع جميع الأحزاب والقوى المناهضة لنظام صدام حسين في صفوف أنصار ومناضلي الحزب الشيوعي العراقي لعدة سنوات في جبال وقرى ومدن كُردستان العراق وبجوار ومع قوات البيشمرگه التابعة للحزب الديمقراطي الكُردستاني والاتحاد الوطني الكُردستاني والحزب الاشتراكي الكُردستاني وبقية التنظيمات السياسية والعسكرية الكُردية في العقد التاسع من القرن العشرين. أي كنت على صلة وثيقة ومستمرة مع الأحزاب والقوى السياسية الكُردية المناضلة ضد استبداد البعث في العراق، وبشكل خاص مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني والاتحاد الوطني الكُردستاني والحزب الاشتراكي الكُردستاني، حيث كنت شاهداً على سياسات النظام التي مارسها فعلاً، والتي يمكن بلورتها في اتجاهات سبعة أساسية انطلقت من فكر قومي عنصري فاشي يعتمد الاستبداد والعنف والقوة واستئصال الآخر، وهي:

التحالف مع بعض القوى بعد إضعافها وتحييد قوى أخرى وضرب قوى ثالثة، وكان ديدنه الانتقال من قوة إلى أخرى من أجل إنهاء أو إضعاف فعلي لكل القوى التي يمكن أن تكون معارضة لسياساته ومن أجل الانفراد الكامل بالحكم وفي رسم وتنفيذ تلك السياسات التي يسعى إلى تنفيذها بكل أبعادها على الصعيدين الداخلي والعربي وفي العلاقات الدولية

دون معارضة تذكر. وكان كل طرف تقريباً يرى نفسه خارج دائرة الاضطهاد البعثي، فهو في منجى منها فلا يمارس العمل السياسي الاحتجاجي المطلوب ضد ما يقوم به الحزب الحاكم ضد قوى المعارضة الأخرى حتى يصله الدور فيكون السكوت أيضاً إزاء ما يجري ضد الطرف الجديد وهلمجرا. هكذا كان الوضع تقريباً في العراق، وهكذا حصدت المعارضة العراقية المزيد من الاضطهاد والقهر ونزيف الدم المستمر حتى الآن. ويمكن أن يشار في هذا الصدد إلى سياسة الحزب الديمقراطي الكُردستاني في فترة بيان آذار ١٩٧٠ والفترة الأولى من ممارسة الحكم الذاتي المشوه في كُردستان العراق ومواقفه من الحزب الشيوعي العراقي والقوى السياسية الأخرى. كما يمكن هنا إيراد موقف الحزب الشيوعي العراقي في فترة التحالف مع حزب البعث حيث توجه حزب البعث ضد الحزب الديمقراطي الكُردستاني ولم يكسب سكوت الحزب الشيوعي حسب، بل ومشاركته في ذلك. وهكذا كان الموقف إزاء القوى الأخرى وحين كان ينبه إلى تلك التجاوزات، كان الصوت ضعيفاً وغير مسموع. وأخيراً وصل القمع المشدد إلى الحزب الشيوعي العراقي دون أن يجد في الساحة السياسية العراقية من يقف إلى جانبه وتحمل ضربات قاسية ومريرة حقاً على أيدي النظام البعثي الدموي.

بث الرعب والخوف المتفاقم من همجية وشراسة النظام واستعداده لضرب كل المخالفين له دون رحمة، واستخدام سياسة الجزرة والعصا للوصول إلى أهدافه في المرحلة الأولى والجزرة وحدها في المرحلة الثانية أو الثالثة، بهدف الوصول إلى حالتين: تأييد مطلق لسياساته أو سكوت مطبق عنها من جهة، والموت أو السجون أو المنافي والهجرة للمخالفين لتلك السياسات، أو اضطرار هذا الحزب أو ذاك إلى ولوج العمل السري التام، إذ يصعب معه ممارسة معارضة جادة ضد النظام وسياساته. ويقع تحت رحمة مطاردة جواسيس وعيون النظام وحملات المداهمة والاعتقال والسجن أو الموت.

بذل أقصى الجهود لعسكرة السياسة العراقية والاقتصاد والمجتمع وجعله يسير بالوجهة التي يريد فرضها وتأمين ترسانة أسلحة ضخمة وقوة عسكرية كبيرة لتحقيق

أهدافه الداخلية والعربية وفي تلك المناطق التي كانت يوما ما في إطار الدول العربية الإسلامية.

كسب ود الدول العربية، ولكن بشكل خاص القوى القومية العربية والشعوب العربية من خلال سياسات ترتاح لها تلك الشعوب، وبشكل خاص الموقف من فلسطين والصهيونية، أو الموقف من الإمبريالية العالمية، بغض النظر عن مدى جدية أو عدم جدية تلك السياسات.

بذل أقصى الجهود للحصول على تأييد أو تحييد دول العالم بالنسبة إلى سياساته الداخلية إزاء القوى المختلفة، وكذلك على الصعيد العربي وفي المنطقة، من خلال اللعب على حبلي المعسكرين الشرقي والغربي، واستخدام إمكانياته المالية لتوقيع العقود المغرية مع تلك البلدان لضمان تأييد واسع له أو سكوت عن السياسات والجرائم التي يرتكبها بحق الشعب العراقي، وبحق الشعب الكُردي وبقية السكان من غير العرب ولبقية القوى السياسية من غير المؤيدين له ولحزبه. وكان صدام مؤمناً بأهمية تنفيذ سياسات التطهير العنصري وفي الحد الأدنى الدمج العنصري للأكراد في "الأمة العربية" باعتبارهم عرب الجبال، كما كان البعث قد تحدث عن ذلك طويلاً.

استخدام الموارد المالية الكبيرة المتأتية من النفط الخام لتأمين تنفيذ هذه الوجهة في السياسة الداخلية والعربية. وتوجه بالأساس إلى تنمية علاقات اقتصادية واسعة مع الدول الاشتراكية والرأسمالية للوصول إلى إقامة صناعات عسكرية متقدمة وتطوير القدرات التقنية للعراق ووضعها في خدمة أهدافه القريبة والبعيدة في الهيمنة والتوسع.

وكان مستعداً لهذا الغرض توجيه الموارد المالية لكسب الأنصار والمؤيدين لنظامه وسياساته في المنطقة العربية ومنطقتي الخليج والشرق الأوسط. ووصل به الأمر إلى حد تمويل حملات الانتخابات البرلمانية لعدد من الأحزاب والشخصيات الأوروبية وغير الأوروبية لتحقيق هذا الهدف، إضافة إلى توفير السكن والسيارات المرفهة لعدد كبير من الصحفيين في عدد من الأقطار العربية، ومنها الأردن ومصر والمغرب وتونس والجزائر

وموريتانيا والسودان، على سبيل المثال لا الحصر، بهدف التأثير فيهم وكسبهم إلى جانب النظام العراقي.

نجح صدام حسين في تحقيق العديد من تلك التكتيكات السياسية والعسكرية، سواء على الصعيد الداخلي أم العربي، ولكنه فشل في بعضها الآخر، وخاصة عندما اصطدم مباشرة بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة وعندما تجاوز الخطوط الحمر التي كانت غير معروفة تماماً له أو أنه لعب على حبال لم يتيقن من متانتها ومن قدرته عليها، فكانت المصائب المتتالية التي يعاني منها اليوم الشعب العراقي كله تقريباً. ولكن الطاغية كان، بالنسبة للقضية الكُردية، متيقناً من أنه:

سيجد التأييد الكامل من الدول المجاورة، وبشكل خاص من تركيا وإيران، بسبب نضال الكُرد فيهما لصالح حقوقهما المشروعة أيضاً، وبالتالي فأي إضعاف للكُرد في أي قسم من كُردستان هو أضعاف للقضية الكُردية والأمة الكُردية بأسرها وتعزيز لقوات الحكومات الدول المجاورة.

سيجد التأييد الواسع من أغلب حكومات الدول العربية، ومن القوى القومية اليمينية واليمينية المتطرفة ومن الذين لم يتعرفوا حتى الآن على طبيعة المسألة الكُردية في العراق أو لم يفهموا حقيقتها ولم يتعرفوا حتى الآن على الحقوق المشروعة للقوميات والأقليات القومية في إطار المواثيق والعهود الدولية.

وستسكت الدول الكبرى والأمم المتحدة على ما يجري للأكراد، بسبب النفط الخام والمكاسب والأرباح العالية التي تجنيها في العراق في الفترة الأولى، ومن ثم بسبب مواقفها المؤيدة لحرب النظام ضد إيران والتي كانت تخدم مصالحها عموماً وتساهم في بيع المزيد من أسلحتها وضمان إضعاف الطرفين أيضاً في الفترة الثانية. وغالباً ما كان النظام يختار الأوقات المناسبة لحملاته الدموية ضد الشعب الكُردي بحيث يستطيع إبقاء الرأي العام العالمي بعيداً عن الفعل المؤثر في مجرى الأحداث.

وكانت تدرك بأن الضربات التي وجهت لقوى المعارضة الداخلية تركتها عاجزة عن القيام بأي شيء حقيقي يقلق النظام، سوى الاحتجاج أو القيام ببعض النشاطات في

كُردستان أو بعض الأعمال البسيطة والاغتيالات هنا وهناك، ولكنها ستكون مشمولة بالحرب ضدها هناك وستتلقى الضربات المتتالية منها.

وسيساهم الجيش العراقي في أغلبيته، بعد أن أجريت عليه عمليات تطهير وغسل دماغ ووضع الأعوان في المراكز الحساسة فيه، بتنفيذ تلك السياسات إما تأييدا فعليا لصدام حسين، وأما خشية أم سكوتاً عاما ومشاركة فعلية لضرب الشعب الكُردي. أما المعارضون لهذه السياسات فهم عاجزون عن التحرك ضدها أو ضد النظام خاصة وأن ماكنة الحرب والقتل مستعدة لتصفية من يقف بوجهها على هذا الطريق.

وعمل النظام على خلق جماعات من البشر تعمل له بلا ضمير أو بضمير مخرب تماماً، كما كون جيشاً جراراً من الفاشيين، سواء كانوا مدنيين أم عسكريين، وخاصة مجموعة من الضباط من الأقرباء والأعوان، وسواء كانوا في صفوف حزبه أم من خارجه، لا رحمة في قلوبهم حتى على أبناء النظام ذاته والمدافعين عنه. وكان هؤلاء يعملون في صفوف الجيش والجيش الشعب والشرطة وأجهزة الأمن العديدة، وكذلك في صفوف الحزب الحاكم ومنظماته الشعبية.

واستفاد النظام من الواقع العربي الذي تميز بوجود نظم استبدادية وغير ديمقراطية تقوم الدولة فيها بالهيمنة على مصادر المعلومات والأخبار وتقنين إيصالها من جهة والتأثير بالاتجاه المنشود من جانب الحكام من جهة، وبالصراع بين المجتمعات العربية والغرب الرأسمالي المتعالي عليها والمستغل لها والمهيمن على ثرواتها الأولية وعلى حكوماتها والموجه لسياساتها من جهة أخرى، ورغبة هذه الشعوب في الحرية والوحدة المفقودتين من جهة ثالثة، مما يجعل الرؤية لمضمون الصراعات ضبابية أحياناً فتختلط الأوراق والمعايير والقيم وتضيع الحقائق في خضم ذلك. وهذا ما استفاد منه النظام العراقي إلى حدود بعيدة.

وفي ضوء كل ذلك حقق النظام جملة من المستلزمات الضرورية لشن حملات متلاحقة ومنظمة تهدف إلى بث الرعب وتحقيق التطهير العرقي ضد الشعب الكُردي ابتداءً من عام ١٩٧٦/١٩٧٥ مع تخلية المناطق الحدودية وفرض المناطق المحذورة (المحظورة) وبناء

المجمعات السكنية على مشارف المدن وتخلية القرى من سكانها تدريجاً. وفي عام ١٩٨٣ قام النظام بحملة اعتقالات واسعة شملت ٨٠٠٠ من البارزانيين ودفعتهم إلى مناطق مجهولة، إذ لم يعرف عن مصيرهم شيئاً طيلة الفترة المنصرمة[٢١٧].

ارتكب المسئولون البعثيون وأجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية وغيرهم أبشع الجرائم بحق العائلات الكُردية، سواء بالتعذيب الجسدي والنفسي، أم بالقتل المباشر أو التغييب أو اغتصاب النساء والأولاد أو الاعتداء الجنسي لأغراض الإهانة للكبار من الرجال، والاعتداء على كرامة الإنسان الكُردي. وما جرى لهذه العائلات كان أقسى بكثير مما أنزله الحكم الصربي والصربيون العنصريون بالمسلمين في يوغسلافيا السابقة في العقد الأخير من القرن العشرين، رغم قسوة وبشاعة ذلك أيضاً. ويصعب تصور ضخامة الجرائم التي ارتكبت في كُردستان العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٦-١٩٨٨ ضد الشعب الكُردي وقواه السياسية المعارضة للنظام العراقي وتحت واجهة الحرب، بما فيها تسمية وترقيم القرى الكُردستانية واعتبار ٦٦٣ قرية كُردية في عام ١٩٨٦ من جانب على حسن المجيد ضمن القرى المحظورة أمنياً والمحظور ولوجها على المواطنين جميعاً. ومن أجل تنفيذ سياسة النظام بحذافيرها والإبداع بتتنفيذ نهج عنصري وسادي شرس، عمد صدام حسين إلى تعيين قريبه وشبيهه في العنصرية والعدوانية والقسوة علي حسين المجيد مسئولاً عن مكتب تنظيم حزب البعث في الشمال، ثم منحه منذ ٢٩ آذار/مارس من عام ١٩٨٧[٢١٨]، السلطات الكاملة في التصرف بكُردستان العراق كما يشاء لتحقيق الأهداف المنشودة. وكان من بين الإجراءات التي اتخذها تنفيذ أحكام الموت بكل من يدخل تلك المناطق المحظورة أمنياً سواء كان من البشر أو الحيوانات. ويمكن معرفة ذلك من الرسالة التي وجهها على حسن المجيد إلى كافة المسئولين في كُردستان وشمال العراق في شهر حزيران من عام ١٩٨٧ بهذا الصدد:

---

٢١٧ تقرير صادر عن الهيئة العاملة للقيادة السياسية للجبهة الكُردستانية. مصدر سابق. ص ٧.

٢١٨ مكية، كنعان. كيف تتصاعد القسوة؟ فصل من كتاب القسوة والصمت. في: مجلة الأنفال. العدد الأول. ٢٠٠٠. مصدر سابق. ص ١٥٢.

قيادة مكتب تنظيم الشمال

/١٩٨٧/٦

مكتب السكرتارية

من / قيادة مكتب تنظيم الشمال

إلى/قيادة الفيلق الأول/قيادة الفيلق الثاني/قيادة الفيلق الخامس

الموضوع / "التعامل مع القرى المحذورة أمنياً"

بالنظر لانتهاء الفترة المعلنة رسمياً "لتجميع هذه القرى والتي ستنتهي موعدها يوم ٢١ حزيران ١٩٨٧ قررنا العمل ابتداءً من يوم ٢٢ حزيران ١٩٨٧ بما يلي (١) تعتبر جميع القرى المحذورة أمنياً والتي لم تزل لحد الآن أماكن لتواجد المخربين عملاء إيران وسليلي الخيانة وأمثالهم من خونة العراق (.) (٢) يحرم التواجد البشري والحيواني فيها نهائياً "وتعتبر منطقة عمليات محرمة ويكون الرمي فيها حراً "غير مقيداً" بأية تعليمات ما لم تصدر من مقرنا (.) (٣) يحرم السفر منها وإليها أو الزراعة والاستثمار الزراعي أو الصناعي والحيواني وعلى جميع الأجهزة المختصة متابعة هذا الموضوع بجدية كل ضمن اختصاصه (.) (٤) تعد قيادات الفيالق ضربات خاصة بين فترة وأخرى بالمدفعية والسمتيات والطائرات لقتل أكبر عدد ممكن ممن يتواجد ضمن هذه المحرمات وخلال جميع الأوقات ليلاً ونهاراً وإعلامنا (.) (٥) يحجز جميع من يلقى القبض لتواجده ضمن قرى هذه المنطقة وتحقق معه الأجهزة الأمنية وينفذ حكم الإعدام بمن يتجاوز عمره (١٥) سنة داخل صعوداً إلى عم (٧٠) سنة داخل بعد الاستفادة من معلوماته وإعلامنا(.) (٦) تقوم الأجهزة المختصة بالتحقيق مع من يسلم نفسه إلى الأجهزة الحكومية أو الحزبية لمدة أقصاها ثلاثة أيام وإذا تطلب الأمر لحد عشرة أيام لا بد من إعلامنا عن مثل هذه الحالات وإذا استوجب التحقيق أكثر من هذه المدة عليهم أخذ موافقتنا هاتفياً أو برقياً وعن طريق الرفيق طاهر العاني (.)

يعتبر كل ما يحصل عليه مستشارو أفواج الدفاع الوطني أو مقاتلوهم يؤول إليهم مجاناً ما عدا الأسلحة الثقيلة والساندة والمتوسطة أما الأسلحة الخفيفة فتبقى لديهم ويتم إعلامنا بأعداد هذه الأسلحة فقط وعلى قيادة الجحافل أن تنشط لتبليغ جميع المستشارين وأمراء السرايا والمفارز وإعلامنا بالتفصيل عن نشاطاتهم ضمن أفواج الدفاع الوطني (.) مكرر رئاسة المجلس التشريعي (.) رئاسة المجلس التنفيذي (.) جهاز المخابرات (.) رئاسة أركان الجيش (.) محافظو (رؤساء اللجان الأمنية) نينوى، التأميم، ديالى، صلاح الدين، السليمانية، أربيل، دهوك (.) أمناء سر فروع المحافظات أعلاه (.) مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (.) مديرية الأمن العامة (.) مديرية أمن منطقة الحكم الذاتي (.) منظومة استخبارات المنطقة الشمالية (.) منظومة استخبارات المنطقة الشرقية (.) مدراء أمن محافظات – نينوى، التأميم، ديالى صلاح الدين، السليمانية، أربيل، دهوك (.) يرجى الإطلاع والتنفيذ كل ضمن اختصاصه (.) انبؤونا.

(التوقيع)

الرفيق علي حسن المجيد

عضو القيادة القطرية – أمين سر مكتب تنظيم الشمال[٢١٩]

بدأ الموت يزحف على كُردستان بلا موعد ويخطف البشر، يخطف الأم والأب والابن والبنت، الأخ والأخت، والعم والخال، والزوج والزوجة، الرضيع والعجوز، السالم والمريض، موت بلا انقطاع، كان موتاً عاتياً لا يرحم... بدأت بحملات إعدام دون محاكم وبأمر من على حسن المجيد المخول من صدام حسين، رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة وأمين سر قيادتي حزب البعث العربي الاشتراكي القومية والقطرية .. .

فعلى إحدى الرسائل الواردة من عميد الأمن لمنطقة الحكم الذاتي التي يقترح فيها إعدام خمسة أشخاص، وهم: هوشيار كورون أحمد، بهاء الدين معروف محي الدين، آسو

---

٢١٩ نشرت الرسالة كما وردت في الأصل دون تصحيح للأخطاء النحوية الواردة فيها.

بكر محمود، جبار محمد قادر وجزا محمد صالح، بسبب تهمة موجهة لهم باغتيالهم ملازم أمن وجرح آخر، علق علي حسن المجيد على تلك الرسالة بما يلي: " موافق وتنفذ العملية من قبل الأمن ويشترك الجريح في التنفيذ، وتهديم دورهم وتصادر أموال ذويهم من الدرجة الأولى جميعهم ويحجزون... ويتم تصفيتهم تباعاً وبارك الله جهودكم "، وقع ذلك بتاريخ ٢٦ نيسان/إبريل ١٩٨٧، ونفذت الأحكام بهم وبعائلاتهم. وبلغ عدد الذين شملهم قرار الإعدام من أفراد عائلات الأشخاص الخمسة الذين أعدموا ٢٤ شخصاً بين رجل وامرأة، عدا الذين حجزوا وأبعدوا ثم تمت تصفيتهم لاحقاً، (صور من تلك الرسائل الرسمية المتبادلة متوفرة عند الباحث ك. حبيب).

وفي قرار صادر عن علي حسن المجيد تم إعدام تسعة أشخاص القي القبض عليهم في المناطق المحذورة أمنياً ونظمت لهم شهادة وفاة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٥ من قبل مستشفى السليمانية العسكري. وكان قد تم إلقاء القبض عليهم في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٨٧. ولدينا المئات من شهادات الوفاة الصادرة من المستشفى العسكري في السليمانية حول قرارات إعدام مواطنين أكراد نتيجة ولوجهم المناطق المحذورة أمنياً لقطف التين من شجرة في هذه القرية أو تلك دون معرفتهم بقرار الحظر أو عودتهم إلى قريتهم دون معرفتهم بتهديمها من قبل الطيران العراقي، بسبب وجودهم في جبهات القتال مع الجيش العراقي.

من هذه الرسائل وغيرها المتوفرة لدى الباحث يتلمس الإنسان أن الجلادين كانوا يمارسون القتل ليس ضد المتهم بالقيام بعمل خاطئ وفق قوانين وإجراءات النظام فحسب، بل وإنزال العقوبات الجماعية بعائلة وأقرباء المتهم ومصادرة أمواله وتهديم داره والسطو على أمواله المنقولة وغير المنقولة وبث الرعب الجماهيري في صفوف الفلاحين والجماهير الكُردية. وهي تسعى إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الناس في قتل المتهمين واقربا الضحايا بهدف نشر القسوة في المجتمع وجعل القتل والتخريب وتدمير القرى ومصادرة الأموال حالة اعتيادية يرتضيها الناس. وهي إشكالية بالغة الخطورة على الوضع النفسي والعصبي للسكان وعلى الممارسات اللاحقة لهم في حياتهم العامة.

وبعد التهيئة الواسعة بدأ النظام بالتنفيذ الفعلي لجريمته في الإبادة الجماعية وتدمير البنية التحتية والاقتصادية للريف الكُردستاني وشل أي قدرة على العيش فيه وتأمين التهجير أو الرحيل الواسع النطاق للسكان الكُرد إلى خارج كُردستان[٢٢٠]، سواء باتجاه إيران وتركيا أو أوروبا أو حتى المناطق العربية في العراق في شباط/فبراير من عام ١٩٨٨، مستثمراً استمرار الحرب ضد إيران وسكوت العالم على تلك الحرب، من أجل إنزال أقسى الضربات بحركة الشعب الكُردي الوطنية وبالشعب ذاته. وبعد أن بدأ بتلك العمليات أرسل الدكتاتور صدام حسين، المسؤول المباشر والرئيسي عن كل ما حصل في كُردستان العراق، الدكتور مكرم الطالباني باعتباره وسيطاً للاتصال بقيادة الحزب الشيوعي العراقي في كُردستان وتقديم مقترح إجراء حوار من أجل " حل المسألة الكُردية وإنهاء الصراع مع السلطة " مع جميع القوى السياسية التي شكلت في حزيران من نفس العام الجبهة الكُردستانية. وكان الهدف من هذه الصلة ليس الوصول إلى حل للمسالة بأي حال من الأحوال، بل من أجل تأمين غطاء سياسي يبعد رؤية أو الحديث عن حملته التي كانت قد بدأت لتوها وإضعاف الضجة المحتملة بشأنها. وكان الموقف واضحاً ورفضت الدعوة من قبل القوى التي وجه لها مقترح الحوار، بسبب معرفة هذه القوى بأهداف الدعوة، ولكن الخيط لم ينقطع وما كان صدام يريد قطعه، إذ كان الحفاظ على الصلة مهمة لتنفيذ الجحيم الذي كان يسعى إلى تنظيم تنفيذه في كُردستان، إضافة إلى مشكلات القتال في جبهة الفاو واحتلال إيران لها. وكان الجواب الذي حصل عليه الدكتور مكرم الطالباني يتلخص بالنقاط التالية:

على صدام حسين أن يوقف حالاً جميع العمليات الجارية ضد الشعب الكُردي.

أن يتخذ إجراءات أخرى منها إطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وعودة المهجرين قسراً إلى ديارهم، والكف عن ملاحقة قوى المعارضة السياسية.

إطلاق الحريات الديمقراطية وحرية العمل السياسي وحرية الصحافة ...الخ.

---

٢٢٠ قادر، جبار د. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. مجلة كركوك. العدد ٢٠٠٢/١١. السليمانية. ص ٢١٩–٢٣٠.

وباختصار اتخاذ الخطوات التي تساعد القوى السياسية وتقنعها بجدية مقترح الحل السلمي للمسالة الكُردية والحياة الديمقراطية في العراق.

وكانت الحصيلة واضحة، إذ شدد النظام من حملته العدوانية الأنفالية في كُردستان العراق وأوقف بعد فترة صلات الدكتور مكرم الطالباني مع قوى المعارضة في كُردستان العراق.

ولكن، ماذا حصل فعلاً في كُردستان العراق، وكيف ارتكبت الجرائم البشعة ضد الإنسانية تحت اسم "الأنفال"[٢٢١]؟

تنفيذ حملات ومذابح الأنفال

ابتداءً لا بد من الإشارة إلى أن الدكتاتور صدام حسين، قبل وبعد أن وصل إلى قمة السلطة في العراق، استفاد كثيراً من أفكار وسياسات واتجاهات عمل وممارسات وقيم وأخلاقيات عدد من كبار المستبدين المعروفين في العالم في عقود القرن العشرين وقيمهم تقييماً عالياً واعتبرهم نماذج يحتذى بها لمن يكون في السلطة. فعلى سبيل المثال كان صدام حسين واحداً من أكثر المعجبين والمبهورين جداً بسياسات ونشاط وممارسات يوسف ستالين وبمواقفه إزاء القوى والشخصيات المعارضة له أو المختلفة معه داخل الحزب أو خارجه،

---

٢٢١ الأنفال جمع النافلة، ولها معان عدة، ومنها الغنيمة، ومنها ما تفعله مما لا يفرض ولم يجب عليك فعله، وهي العطية أيضاً، أو ما طلب من الإنسان زيادة على الواجبات والفرائض، ومنها يأتي معنى صلى النوافل. وترد الأنفال في القرآن، وهي السورة الثامنة، مدينية، وتأتي بمعنى الغنيمة. وجاءت في أعقاب معركة بدر، حيث تساءل من لم يقاتل وبقي في المدينة عن حصته من الغنائم التي وزعت على المقاتلين في معركة بدر، فجاء في الآية الأولى من سورة الأنفال في القرآن ما يلي: يسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله ورسوله فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين. راجع: الجزء التاسع. سورة الأنفال. دار الجيل. بيروت. ص ١٧٧. وهو استخدام مشوه من جانب صدام حسين لهذه الكلمة. وفي الممارسة العملية وافق على توزيع الغنائم المنهوبة والمسلوبة من عائلات الشعب الكُردي وضحاياه على من ينتزعها منهم، في ما عدا الأسلحة الثقيلة والساندة والمتوسطة، كما جاء في رسالة علي حسين المجيد المؤرخة في شهر حيران من عام ١٩٨٧ التي وردت سابقاً والمستندة إلى قرارات صدام حسين ومجلس قيادة الثورة.

كما كان مغرماً بأسلوب تسلطه على الحزب والدولة والمجتمع وعلى خلق جو من عبادة الفرد لدى أعضاء الحزب وأفراد المجتمع والمسئولين في الحزب الدولة . وكما هو معروف عن يوسف ستالين أنه كان قد أوعز على امتداد الفترة التي حكم فيها الاتحاد السوفييتي مباشرة، أي حين كان الشخص الأول في الحزب والدولة، بارتكاب أبشع الجرائم ضد رفاق حزبه وضد المثقفين وخيرة المناضلين الشيوعيين، وكذلك ضد القوى الأخرى التي كانت تعارض سياسات الحزب الشيوعي السوفييتي التي كان ستالين يقررها بنفسه للجمهوريات الاشتراكية الاتحادية السوفييتية في النصف الثاني من العشرينيات والثلاثينات بشكل خاص، إضافة إلى فترة الحرب العالمية الثانية والفترة التي أعقبتها حتى وفاته في العام ١٩٥٣. لقد سلط ستالين أجهزة الأمن KGB والجهاز الحزبي والنقابات وغيرها في سبيل تحقيق أهدافه ورؤيته الخاصة للاتحاد السوفييتي والاشتراكية القمعية التي تصور إمكانية تشييدها في الاتحاد السوفييتي. وكان صدام حسين معجباً بهتلر أيضاً باعتباره أكثر المناهضين والمحاربين شراسة لليهود في ألمانيا وفي المناطق التي احتلها في أوروبا، وكذلك ضد الشيوعية والشيوعيين وضد الديمقراطية الأوروبية، كما سار صدام حسين وهو في السلطة على درب هتلر في اعتقال وتعذيب وقتل وسلخ جلود معارضيه وقتلهم شر قتلة في محارقه المعروفة في معسكرات الاعتقال النازية والتي قام صدام حسين بإقامة مثلها وبطرقه الخاصة بما فيها إبداع أجهزته باستيراد مكينة كبيرة لفرم أجسام البشر سواء أكانوا أحياء أم أمواتاً. والشخص الثالث الذي أعجب به صدام حسين كان فرانكو، دكتاتور أسبانيا الشهير. فبعد وفاة هذا المستبد ذهب صدام حسين إلى السفارة الأسبانية في بغداد معزياً وكتب في سجل الزائرين تقريباً "مات آخر فارس عظيم من فرسان أوروبا ".

لقد تشبع صدام حسين بالفكر القومي الفاشي الذي يعتمد العنف والقوة والسلاح في تحقيق الأهداف والذي يرى في القومية العربية هي الأمثل والأكثر جارة في قيادة العالم، وأنه الشخص المناسب لهذه المهمة. ومن هنا جاءت تسميته وبالتنسيق معه بـ " القائد الضرورة " و "القائد التاريخي " و " قائد الأمة العربية " ... الخ من الألقاب الرنانة والطنانة التي اختارها لنفسه بنفسه ومررها عبر أجهزته إلى الإعلام العراقي والعربي

والعالمي لتلهج بها وتكتب عنها. كما تشبع بالعداء للآخر، أياً كان هذا الآخر ما دام يقف نداً له، إذ لا يمكنه أن يقبل بذلك، إذ أنه يريد أن يكون الجميع خاضعين ساجدين له وهم شاكرون.

وكان صدام حسين قد تشبع بالعداء للشعب الكُردي ووجده معادياً لأهدافه وأطماعه في العراق والدول العربية وفي منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي لا بد من الخلاص من هذا الشعب ومن حركته السياسية وقادته أو إسكات الجميع وإلى الأبد وبأي وسيلة كانت. لقد تصدت الحركة الكُردية التحررية لسياسات صدام حسين سياسياً وعسكرياً، وبالتالي، اصطدمت بسياساته ومواقفه مباشرة وبالقوات المسلحة العراقية التي وجهها لمحاربة الشعب الكُردي. كان صدام حسين مشغولاً ومنذ فترة غير قصيرة بالتحري عن سبل يمكن بواسطتها توجيه أقسى ضربة قاضية للحركة الكُردية المسلحة في فترة الحرب العراقية – الإيرانية، إذ أن العالم سيكون مشغولاً بالحرب ولا ينتبه لما تقوم به قواته وأجهزته الأمنية القمعية ضد الشعب الكُردي وقواه السياسية والعسكرية. فكانت عمليات الأنفال ومجزرة الكيماوي في حلبچه هي الصيغة التي وجدها صالحة لتحقيق أهدافه الخبيثة. وكان قد بدأ منذ فترة مبكرة باتخاذه الكثير من الإجراءات التمهيدية لممارسة هذه العمليات البشعة والقتل الواسع النطاق.

استخدم النظام العراقي في حملاته العسكرية الجديدة في عامي ١٩٨٧/١٩٨٨ كل تلك الأساليب والأدوات التي أشرنا إليها سابقاً، سواء بالتتابع أو كلها دفعة واحدة وفي ظروف متباينة ومواقع مختلفة، ولكن أكثرها شراسة وأكثرها عدوانية وعنصرية ورغبة في تحقيق الإبادة الجماعية لسكان كُردستان تجلت في مذابح الأنفال الجهنمية. سنحاول أن نتوسع في التعرف على هذه العمليات بسبب طبيعتها الاستثنائية من جوانب عديدة، نشير إلى أهمها فيما يلي:

١ . إنها كانت تجسد كراهية وحقداً عنصرياً موجهاً ضد الشعب الكُردي وحركته وهويته.

٢ . استمرت العمليات عدة شهور وشهدت ثمانية مراحل متتابعة.

٣ . شملت جميع أجزاء إقليم كُردستان العراق تقريباً.

٤ . استخدام أسلحة محرمة دولياً وخاصة السلاح الكيماوي والقنابل العنقودية التي لم تقتل الإنسان والحيوان سب، بل ولوثت الأرض والمياه والمزروعات التي كانت لا تزال باقية.

٥ . وأتت على حياة ما يقرب من ١٨٢ ألف إنسان كُردي.

٦ . مورست في هذه العمليات الأساليب الفاشية المقيتة في جمع وتصنيف وتعذيب وحجز وسجن وإبعاد وقتل البشر وتدمير الدور والمزارع والحقوق، إضافة إلى تهجير واسع النطاق.

٧ . منح صدام حسين كل الصلاحيات الاستثنائية ذات المضمون الفاشي العدواني التي منحها قبل ذاك لنفسه، باعتباره رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ومارسها طيلة السنوات المنصرمة، إلى ممثله في كُردستان إلى قائد فرع الشمال لحزب البعث العربي الاشتراكي والمسؤول الأول عن العمليات العسكرية في كُردستان العراق لتحقيق المهمات التي أنيطت به والتي تجلت في تنفيذ العمليات العسكرية الواسعة النطاق في إقليم كُردستان العراق. وقد أخضع الأجهزة التالية في إقليم كُردستان وفي عموم الشمال تحت أمرة علي حسن المجيد:

- جميع أجهزة البعث والبعثيين والمنظمات النقابية والمهنية وغيرها.
- جهاز الأمن الداخلي
- جهاز المخابرات
- وجهاز الاستخبارات العامة
- قوات خاصة مسئولة عن حماية علي حسن المجيد ومشاركة في مجمل العمليات الإرهابية ضد الشعب الكُردي.
- فيالق الجيش العراقي العاملة والموجودة في كُردستان العراق، إضافة إلى القوات العسكرية الأخرى وقوات الشرطة.
- الجحوش من الكُرد الذين تشكلت منهم مجموعات عسكرية لضرب حركة التحرر الوطني الكُردية وإعاقة نضال الشعب الكُردي في سبيل حقوقه المشروعة.

وضع قائد عمليات الأنفال العسكرية والأمنية القمعية خطة مروعة لتنفيذها في كُردستان حضت بموافقة وتأييد صدام حسين ومجلس قيادة الثورة والقيادات العسكرية المشاركة في تلك العمليات.

مراحل تنفيذ عمليات الأنفال في كُردستان العراق

المرحلة الأولى

بدأت المرحلة الأولى "في صبيحة ١٩٨٨/٢/٩ واستمرت حتى يوم ١٩٨٨/٢/٢٣ وتركزت في منطقة سركلو و بركلو تاواقعة في ناحية سورداش التابعة لقضاء دوكان وهي المنطقة التي تقع فيها مقرات الاتحاد الوطني الكُردستاني. وقد جوبهت هذه الحملة بمقاومة عنيدة وشديدة من قوات البيشمركه التابعة للاتحاد الوطني[٢٢٢]. وشاركت في هذه الحملة العسكرية للقوات العراقية التابعة للفيلق الأول الذي كان يقوده سلطان هاشم أحمد. وقد اشتملت هذه القوات على الوحدات التالية:

فرقة المشاة – ٣٨ (قوات عمر ابن عبدالعزين) و تتكون من:لواء مشاة /١٨ولمش /٤٤٧ و لمش /١٣٠ و كتيبة الدبابات و فوج من المغاوير.

الفرقة الآلية /الخامسة — قوات محمد القاسم:و تتكون من لمش الى /١٥و لمش آلي ٢٠ و لمع/٢.

فرقة المشاة م/الثامنة — قوات المثنى و تتكون من:لمش /٢٢ و لمش ٤٨و لمش ٤٤

فرقة المشاة الثانية– قوات خالد ابن الوليد– و تتكون من لمش/٤و لمش/٢و لمش ٣٦

ثلاثة الوية من الحرس الجمهوري بكامل معداتها المتقدمة.

قوات بدر، فرقة المشاة الرابعة (القعقاع)، فرقة ٣٣، قوات المعتصم، وحدة الصنف الكيمياوي، وحدة من طيران الجيش، القوة الجوية، وحدات قتالية من الفيلق الخامس،

---

٢٢٢ قادر، جبار د. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. في مجلة كركوك. العدد ١١. ٢٠٠٢. ص ٢٢٣.

الجهد الهندسي المكلف بتدمير القرى، المجهود الحربي الخاص بفتح الطرق و الممرات الجبلية.

وحدات الاستخبارات العسكرية.

وتشير الدراسات التي أنجزت بهذا الصدد إلى أنه تم تطويق المنطقة من قبل الوحدات العسكرية ومن ثم شنت الحملة الأولى على المنطقة من محاور ثلاثة ثم ضربت بالراجمات والمدافع ذات المدى البعيد ثم حوصر الأهالي في منطقة ضيقة في سركلو وبدأت عملية تسجيل أسماء الأفراد والعائلات وتخلية المنطقة من سكانها وترحيلهم بالسيارات العسكرية إلى معسكرات في چمچمال والسليمانية ومن ثم إلى طوبزاوة. وتشير اللائحة التوضيحية لمحامي الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى أن أجهزة الأمن قامت بتوزيع السكان على النحو التالي:

"– الشباب و الأطفال و النساء الشابات إلى المقابر الجماعية في الحضر أو المثنى. والغرض من ذلك هو القضاء على الجنس البشري للكُرد..لان قتل الأطفال و الشابات و الشباب و الأمهات بشكل واسع يؤدي إلى الحد من النسل.

- الشيوخ و العجائز و المعوقين تم نقلهم إلى معتقل الموت (نقرة السلمان)و وضعهم تحت معاملة و ظروف حياتية قاسية بغية إهلاكهم بشكل بطئ..كما استمعت المحكمة الموقرة إلى شهادات الشهود و إفادات المشتكين .
- وبعد نقل العوائل ونهب القرية قام الجهد الهندسي المتجحفل مع القوات العسكرية،بهدم و تفجير الدور و المدارس و المساجد في جميع القرى المنكوبة و الواقعة تسويتها مع الأرض.. و قام بردم العيون و الآبار و مصادر المياه الأخرى .. و تلغيم حدود القرى و اعتبارها محظورة.

- تسنى لعدد كبير من عائلات القرى الهروب صوب الحدود العراقية – الإيرانية خشية الموت المحقق على أيدي أجهزة الأمن والقوات المسلحة العراقية ... "[٢٢٣]. وقد وجه النظام عفواً عاماً عن الهاربين مما أدى على عودة البعض من تلك العائلات ووجد نفسه أمام نفس المصير الذي حل بمن اعتقل قبل ذاك.

مجزرة حلبچه والسلاح الكيماوي (بين المرحلة الأولى والثانية)

يدخل قضاء حلبچه ضمن التنظيمات الإدارية لمحافظة السليمانية التابعة لإقليم كُردستان العراق، و"يقع مركز قضاء حلبچه في نهاية سهل شهرزور باتجاه الجنوب الشرقي من مدينة السليمانية ويبعد عن مركز المحافظة مسافة ٨٤ كم"[٢٢٤]. ومن الناحية التاريخية فقد "استحدث القضاء بموجب فرمان عثماني مؤرخ في سنة ١٨٧٠"[٢٢٥]. ووفق تعداد سنة ١٩٨٧ فقد "بلغ عدد نفوس مركز القضاء (٤٠١٥٧) نسمة منهم (٣٧٠٤٩) نسمة يعيشون في المنطقة الحضرية و (٣١٠٨) نسمة يعيشون في المنطقة الريفية"[٢٢٦].

ولهذه المدينة الكُردية تاريخ طويل يعود إلى ما قبل الإسلام حيث عثر في مواقع أثرية فيها على مواد وأوانٍ تعود لتلك الفترات الموغلة بالقدم، كما توجد فيها تلال أثرية قريب من مركز المدينة مثل "تل بكراوا الذي يحيط به سور قديم لا زالت أثارها باقية ليومنا"[٢٢٧].

---

٢٢٣ راجع: الاتحاد الوطني الكُردستاني. مكتب الإعلام المركزي. الإنصات المركزي. ملفات خاصة. نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات الثانية في الجلسة ٥١.

٢٢٤ الدليل الإداري للجمهورية العراقية. الجمهورية العراقية. وزارة الحكم المحلي. الجزء الأول. ١٩٨٩–١٩٩٠. ص ١٩٦.

٢٢٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٦.

٢٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٦.

٢٢٧ المصدر السابق نفسه.

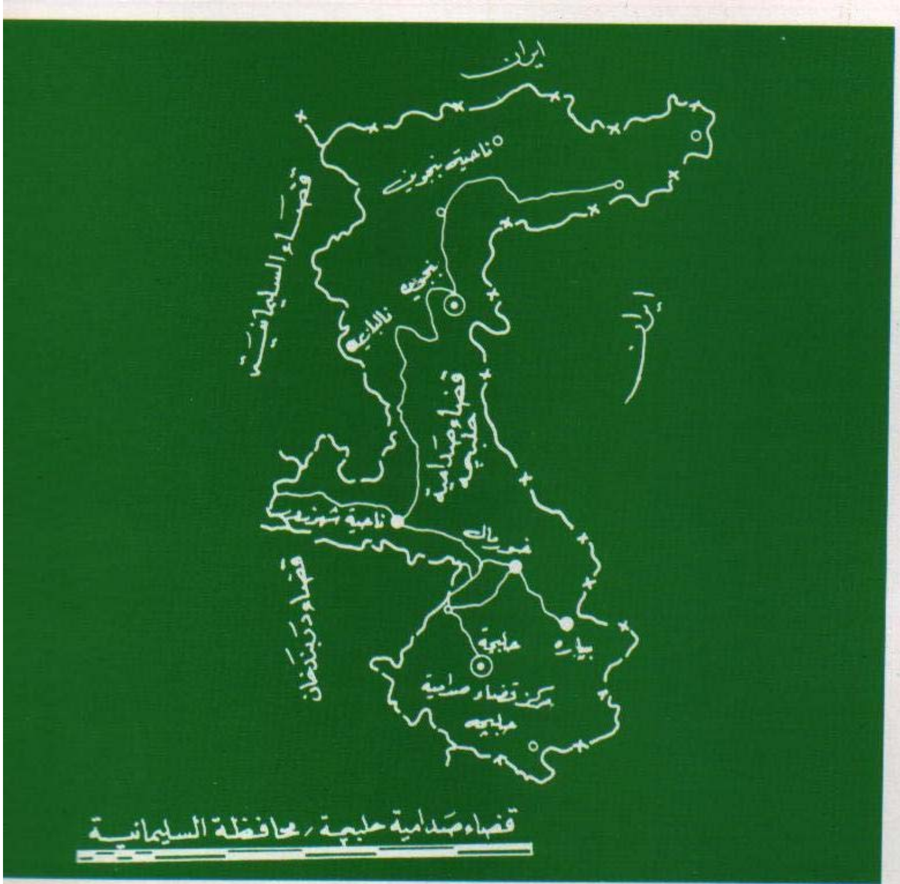
تبعد مدينة حلبچه مسافة تتراوح بين ١٣-١٦ كم عن الحدود الإيرانية، ولكنها تبعد قرابة ٢٤٠ كيلو متر عن بغداد.

بسبب سياسات النظم العراقية السابقة بشكل عام إزاء إقليم كُردستان بقيت هذه المدينة متخلفة من الناحية الاقتصادية ولم تستثمر إمكانياتها الاقتصادية وموارد الدولة العراقية لتطوير هذه المحافظة وإنعاش اقتصادها وتطوير مستوى حياة ومعيشة سكانها. وبقي القضاء يعتمد على الزراعة في تكوين الدخل المحلي، إذ كانت غالبية السكان تعمل في الزراعة والثروة الحيوانية، إضافة إلى بعض النشاطات الاقتصادية الصناعية الحرفية المحلية والخدمات الاستهلاكية. وقد عرف القضاء بزراعة الحنطة والشعير والتبغ مع وجود بساتين الكروم والرمان والتوت والخضروات المختلفة، كما عرف الناس هناك بتربية الأغنام والماعز والأبقار والنحل. وفي فترات مختلفة كانت هذه المدينة مصدراً للتبادل التجاري في السوق الرديف (السوق السوداء) بين العراق وإيران، إذ حين كان الحصار يشتد على إقليم كُردستان من جانب الحكومات المركزية ببغداد، كان السوق السوداء ينتعش في المدينة ليساهم في إعاشة الكثير من سكان المدينة.

بعد أرتكاب جريمة الكيماوي في حلبچه أطلق صدام حسين على قضاء حلبچه اسم "قضاء صدامية حلبچه" ليذكر البشرية كلها وللأجيال القادمة بالمجزرة التي نفذها هو ونظامه الدموي في مركز المدينة والذي أطلق عليه نفس الاسم. الخارطة التالية التي وضعها النظام تدلل على ذلك:[٢٢٨]

---

٢٢٨ الدليل الإداري للجمهورية العراقية. الجمهورية العراقية. وزارة الحكم المحلي. الجزء الأول. ١٩٨٩-١٩٩٠. ص ١٩٨.



في أعقاب المرحلة الأولى، وقبل البدء بالمرحلة الثانية من عملىات الأنفال وفي إطارها، قامت القوات المسلحة العراقية بتوجيه من النظام العراقي بضرب مدينة حلبچه بمختلف الأسلحة التقليدية ومنها المدافع البعيدة المدى والقنابل العنقودية المحرمة، ثم أمطرتها بالسلاح الكيماوي، حيث استخدمت القوات المسلحة غاز الخردل وغاز الأعصاب. لم يكن استخدام السلاح لماذا وماذا حصل لهذه المدينة الشهيدة (حلبچه) في السادس عشر من شهر آذار / مارت ١٩٨٨. [٢٢٩]

---

٢٢٩ في خريف العام ١٩٧٨ تركت براغ قاصداً موسكو. وبعد اللقاء بالرفيق عزيز محمد، غادرت موسكو إلى أفغانستان ومنها عبر الحدود الأفغانية الإيرانية على مدينة زاهدان ومنها إلى طهران ثم إلى

كانت الحرب العراقية الإيرانية ما تزال مستمرة وكان النظام قد تلقى ضربات قاسية وكبيرة من القوات الإيرانية. وكانت مناطق كُردستان إحدى مواقع القتال بين القوات

الرضائية (أورمية) ومنها إلى راجان في غيران أيضاً، حيث كان مقر السيد مسعود البارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكُردستاني وقائد پيشمرگه حدك، ثم منها إلى خواكورك في كُردستان العراق. في هذه الفترة كان النظام العراقي قد وجه ضرة كيمياوية إلى سرايا الأنصار الشيوعيين والحزب الديمقراطي الكُردستاني في بهدينان. وقد اصيب الكثير من الشيوعيين بعواقب تلك الضربة الكيمياوية، وكان بينهم الرفاق ثابت حبيب العاني وحميد مجيد موسى وتوما توماس وآخرون. وكانت بعض الإصابات ثقيلة تسبب في تعويقات في جسم الرفاق ومنهم والرفيق أبو حيدر (حمزة عبد)، وبعضهم الآخر حصلت له مصاعب في التنفس الرفيق ثابت حبيب العاني (أبو حسان) أو في الرؤية كالرفيق حميد مجيد موسى (أبو داوود)... الخ. وحين توجه النظام بحملات الأنفال كنت في منطقة خواكورك البعيدة نسبياً عن منطقة السليمانية، إلا أن أخبار الحملة كانت تصلنا أولاً بأول، وقد فقد الحزب عدداً من رفاقه نتيجة القيادة السيئة والجاهلة لطبيعة حركة الأنصار والعمليات القتالية واساليب الفر والكر للرفيق سليمان يوسف (أبو عامل)، إذ كان مسئولا عن المكتب العسكري المركزي للحزب الشيوعي ورفض في حينها الإجابة عن طلب مجموعة من الضباط (٨ ضباط شيوعيين) حين طلبوا إبداء الرأي بالانسحاب فم يجبهم. ورغم إصراري عليه وصراعي معه واستنجادي بالرفيق عزيز محمد بشأن الموضوع لم تفلح جهودنا في إقناع القائد المغوار للاستجابة إلى طلبنا والطلب منهم بالانسحاب. وبعد فترة كتب لهم برقية يطلب فيها أن يقرروا هم ذلك، وكان الوقت قد تأخر ولم يعد ممكناً الانسحاب، وكانت النتيجة استشهادهم جميعاً. ما يزال الألم يعصر قلبي على هؤلاء وغيرهم من الشبيبة المقدامة التي راحت جراء مثل هذه الشخصيات المناضلة ولكنها الفلاحية الجاهلة التي كلفت الحزب الكثير من الشهداء الأبرار. لم يكن أبو عامل عسكرياً، بل كان ضابط احتياط في الميرة عين في وزارة الدفاع بعد تخرجه فقط وكان عضوا في اللجنة العسكرية الحزبية حين اعتقل في بغداد من قبل البعث. ولكنه أصبح قائد حركة الأنصار الشيوعيين في حركة الأنصار. ولم يكن الرجل أهلاً لهذه المهمة، مع كل احترامي لنضاله وصلابته وعناده الفلاحي. ورغم اني طالبت المكتب السياسي وفي اجتماعات اللجنة المركزية وبحضوره شخصياً إنهاء عضويته في اللجنة المركزية، إن الرفاق في م س رفضوا ذلك عملياً وكان سبباً في الكثير من الكوارث التي حصلت للشيوعيين في كُردستان العراق. ولا شك في أنه لم يكن الوحيد المسئول عن ذلك، رغم مسئوليته المباشرة والأساسية لكونه تحمل مسئولة المكتب، بل يتحملها معه المكتب العسكري كله وم س وجميع رفاق اللجنة المركزية، وأنا منهم أيضاً. كاظم حبيب

الإيرانية والقوات العراقية. وكان النظام يدعي وجود عمل عسكري مشترك بين القوات الإيرانية وقوات البيشمرگه الوطنية الكُردية. وكانت حلبچه مدينة حدودية مهمة استطاعت قوات البيشمرگه الكُردية تحريرها من القوات العراقية. ولم يكن للإيرانيين مواقع فيها. وتحت هذا الادعاء ومع البدء بحملة الأنفال قرر النظام ضرب المدينة بالأسلحة التقليدية، وبعضها محرم كالقنابل العنقودية، وبالسلاح الكيماوي، بهدف إصابة أكبر عدد ممكن من قوات البيشمرگه، وهي قوات كما نعرف متحركة وليست ثابتة في موقع واحد، وإنزال أكبر الخسائر بسكان المدينة وبدورهم ومؤسسات الخدمات العامة . وقد اعتبر النظام هذه العملية موجهة ضد أهالي حلبچه لأنهم يتعاونون مع البيشمرگه وهي عملية ثأرية انتقامية مروعة ودرس همجي شرس أراد تلقينه للشعب الكُردي.

جاء في تقرير نشره موقع يكوبيديا بشأن الوضع في حلبچه ما يلي:

" قبل نهاية الحرب مع إيران هاجم الجيش العراقي بلدة حلبچه والمنطقة المحيطة بها بلا رحمة مستخدماً القنابل ونيران المدافع والأسلحة الكيمياوية ودمروا البلدة بالكامل، ومات نتيجة هذا الهجوم ما لا يقل عن ٥ آلاف شخص، ويُعتقد أن الهجوم الذي استمر لمدة ثلاثة أيام ربما ارتفع عدد القتلى فيه إلى حوالي ١٢ ألف شخص. هجوم الجيش العراقي على حلبچه والمنطقة المحيطة بها تضمن استخدام غاز الخردل وغاز الأعصاب والسلاح الكيماوي السيانيد. الهجوم على بلدة حلبچه كان ضمن الحملة سيئة السمعة التي أطلقها الرئيس العراقي السابق صدام حسين ضد الأكراد التي أطلق عليها (حملة الأنفال)" [٢٣٠].

لا شك في أن عدد القتلى بلغ أكثر من ٥٠٠٠ نسمة والجرحى ما يقارب هذا العدد، وبالتالي فأن المنطقة قد تعرضت كلها لعمليات قتل واسعة ليس في المرحلة الأولى من عمليات الأنفال حسب، بل وفي المراحل التالية لها وفي أعقاب مأساة حلبچه. وبالرغم من محاولات البعث الحاكم إنكار ذلك، فقد كتب أحد البعثيين فيما بعد حول حلبچه ما يلي:

" نعود إلى حلبجه، وما جرى فيها، فقد التقيت في عمان أحد علماء الأمة وقد كانت له إقامة في العراق لأكثر من عشر سنوات، يقول لي، سألت وزير الأوقاف العراقي عبد الله

---

٢٣٠ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. حلبچه. في ٢٠٠٧/٧/١٢.

فاضل (رحمه الله) في حينها عن سبب هذه القسوة في التعامل مع شعب آمن في حلبجه، فكان جواب الوزير له، لقد قامت إيران بتجنيد رجال حلبجه وقد توغل ضباط الاستخبارات الإيرانية إلى هذه المنطقة وقاموا بتدريب رجال هذه القرية على القتال بالكيفية التي تخدم مخططاتهم العسكرية، حيث كانوا يهمون بدخول الأراضي العراقية من منطقة حلبجه، وفعلاً فقد قامت القرية تقاتل مع الإيرانيين مما كان يشكل حرجاً شديداً لقواتنا المسلحة، وبعد أكثر من رسالة تحذير وإنذار وجهت إلى القرية بضرورة الكف عن هذا الفعل الخياني، وبسبب الخصوصية الجغرافية للقرية مما يشكل عائقاً لوصول قواتنا المسلحة إليها بانسيابية سهلة ضربت المنطقة لسد الثغرة على الإيرانيين من استغلالها للدخول"[٢٣١] .

تشير الفحوص الطبية على المصابين بالسلاح الكيماوي في حلبچه وكذلك الفحوص المختبرية إلى نتيجتين مهمتين، وهما:

التعرف على غاز الخردل وغاز الأعصاب أولاً [٢٣٢]، وعلى غاز السيانوجين كلوري ثانياً. وتؤكد المعلومات المتوفرة حتى الآن أن العراق كان يستخدم في جميع ضرباته الكيمياوية،

---

231 www.geocities.com/iraq68/halabcha.htm - 12k - Im Cache - Ähnliche Seiten.

٢٣٢ راجع في هذا الصدد: العبيدي، محمد د. حقيقة ما جرى في حلبجه العراقية (الملف الكامل- الجزء الرابع ج.٤٠).

articles-to-read.blogspot.com/2005/03/4.html - 98k - Im Cache - Ähnliche Seiten.SATURDAY، MARCH 26، 2005

تابون (GA): سائل بني إلى عديم اللون والذي يولد بخاراً عديم اللون والرائحة. وهو يدخل إلى الجسم بشكل عن طريق الجهاز التنفسي، ولكنه سام جداً أيضاً من خلال تأثيره على الجلد والجهاز الهضمي. كما أنه أطول مفعولاً بحدود ٢٠ مرة من السارين، إلا أنه غير ثابت (يتحلل) عند خزنه. يعتبر التابون من العوامل الكيمياوية القصيرة المفعول .

سارين (GB): سائل عديم اللون والرائحة. والشكل غير النقي منه له رائحة الفاكهة (مشابهة لأنواع من علك الفاكهة)، وهو نوع من العوامل الكيمياوية ذات المفعول السريع بإحداث الإصابات. كما أنه من العوامل الكيمياوية القصيرة المفعول .

الخردل – لويسيت (HL): هو خليط يستعمل في العمليات أثناء برودة الجو أو للرش في المرتفعات العالية وذلك لكونه ذو درجة إنجماد واطئة .

سواء أكان ذلك في الحرب العراقية – الإيرانية ضد القوات الإيرانية وفي حملاته العسكرية وضرباته الجوية ضد مواقع ومقرات قوات الپيشمرگه الكُردية وقوات الأنصار الشيوعيين في كُردستان، غازي الخردل والأعصاب، في حين لم يكن يمتلك الغاز الثالث، وكانت إيران هي التي تمتلكه. وإذ أن من المؤكد أن العراق قد استخدم الأسلحة الكيمياوية ضد الشعب الكُردي وفي حلبچه وغيرها، فأن على الباحث أن لا يستبعد احتمال مشاركة إيران في استخدام السلاح الكيماوي ضد الكُرد أيضاً، وخاصة وأن كل الدلائل تشير إلى أن إيران كانت حينذاك تمتلك الغاز الثالث المسمى (السيانوجين كلوريد). إن عدم إغلاق الباب أمام البحث العلمي في مثل هذا الاحتمال سيتيح للباحثين التحري عن الحقيقة بكل أبعادها وعن كل القوى والجماعات والدول التي شاركت بهذا القدر أو ذاك في دعم تنفيذ تلك الجريمة البشعة بصورة مباشرة أم غير مباشرة إلى جانب النظام العراقي وتلك القوى التي باعت أو وفرت ها السلاح للنظام العراق.

سيانيد الهيدروجين(AC) : هو محلول عديم اللون وسريع الإشتعال، ويذوب في الماء ويبقى ثابتاً به، وله رائحة نواة الخوخ أو اللوز المر، ولكن لا يمكن إكتشافه في بعض الأحيان حتى بتركيزات قاتلة. وسيانيد الهيدروجين أقصر مفعولاً من بقية العوامل الداخلة إلى الدم .

كلوريد السيانوجين (CK): هو محلول عديم اللون وسريع الإشتعال. وبالرغم من أنه قليل الإذابة في الماء، إلا أنه سريع الذوبان في المذيبات العضوية. وبخاره أثقل من الهواء ومخدش جداً للعين والأغشية المخاطية. وكلوريد السيانوجين عادة ما يكون من العوامل الكيمياوية القصيرة المفعول، وهو مادة قاتلة بسرعة.



www.gwafi.com/gl/thumbnails.php?album=10 - 23k - Im Cache – Ähnliche Seiten

صورة لضحايا حلبچه من الأطفال وهم كما يبدو من عائلة واحدة من تلك

العائلات التي نكبت بهذه المجزرة البشرية.

المشكلة في قضية حلبچه لا تكمن في الذين استشهدوا على أيدي النظام على الرغم من عظم الخسارة البشرية حسب، بل وفي العواقب الوخيمة التي تركتها ضربات الكيماوي على الوعي الفردي والجمعي لسكان حلبچه وكُردستان، وكذلك على الوضع النفسي والعصبي للناجين من تلك المجزرة والذين بعضهم الكثير ما زال يعاني من عواقبها الوخيمة على الصحة والكوابيس التي يحلم بها طيلة الفترة المنصرمة والخشية من تكررها. إن المجزرة لم تشمل البشر حسب، بل وكذلك الحيوانات وتلوث التربة والمياه والمزروعات، إذ إن الضربات الصاروخية والسلاح الكيماوي والمدافع وغيرها لم تتوجه ضد مركز المدينة والبشر حسب، بل وضد المناطق المحيطة بحلبچه أيضاً، وكأنها كانت تطارد حتى الهاربين من القصف المتواصل صوب الحدود الإيرانية أو أي منطقة أخرى خارج إطار المنطقة التي تركزت عليها نيران النظام وأسلحته المحرمة دولياً.

وصف بعض " الناجين صورة رهيبة لقنابل بدون صوت نتج عنها دخان أصفر ذو رائحة تشبه رائحة الثوم العفن او التفاح الفاسد حيث قتل المواطنون والنباتات والحيوانات حالاً، كما شوهدت الطيور تتساقط من السماء. كما وأن جثث المتوفين كانت محترقة ومتقرحة وتحولت بعد ذلك إلى لون أزرق غامق"[٢٣٣] .

في اجتماع ضم علي حسن المجيد (المدعو علي كيماوي) المسئول الثاني بعد صدام حسين عن جرائم الأنفال ومجزرة حلبچه مع عدد من الكوادر والقيادات المسئولة عن تلك العمليات قال في تسجيل صوتي في العام ١٩٨٨، أي عام الأنفال وحلبچه ما يلي: "سوف اقتلهم جميعا بالأسلحة الكيمياوية... من عساه أن يعترض... المجتمع الدولي؟ فليذهبوا للجحيم، المجتمع الدولي ومن ينصت إليه، لن أهاجمهم بالمواد الكيمياوية يوما واحدا فحسب، بل سأواصل الهجوم عليهم بالمواد الكيمياوية لمدة خمسة عشر يوما حتى أبيدهم عن بكرة أبيهم). بهذه الذهنية السادية والفاشية والعنصرية المقيتة كان يتحدث المسئول الأول عن التنفيذ الفعلي للعمليات في كُردستان والذي منح صلاحيات مطلقة لتنفيذ تعليمات قائده وبان عمه الدكتاتور صدام حسين.

إن الناجين من كارثة حلبچه يرون قصصاً واقعية عاشوا المجزرة ساعة بساعة ونجو منها صدفة لا غير. لقد أصيب في هذا المجزرة أكثر من ربع السكان بين قتل وجريح مناصفة تقريباً، في ما عدا أولئك الذين لا يعرف الإنسان ما حصل لهم ولم يسجلوا في سجل الأموات أو المفقودين أو المعتقلين والمقتولين على أيدي جلاوزة النظام.

والمأساة الفعلية التي برزت من خلال تلك المجزرة التي تعرض لها سكان حلبچه أن المجتمع الدولي لم يتحرك ليدين من نفذ هذه العملية، بل سكت عليها وبذلت الكثير من الجهود للسكوت عنها وطمطمتها والابتعاد عن إدانة صريحة للعملية التي نفذها النظام العراقي من قبل مجلس الأمن الدولي.

---

٢٣٣ العبيدي، محمد د. حقيقة ما جرى في حلبجه العراقية (الملف الكامل– الجزء الرابع ج.٤٠).
articles-to-read.blogspot.com/2005/03/4.html -98k- Im Cache - Ähnliche Seiten.SATURDAY، MARCH 26، 2005

وبسبب تزايد الاتهامات المتبادلة بين العراق وإيران حول استخدام الأسلحة الكيمياوية درس مجلس الأمن الدولي هذه المشكلة واتفق على إصدار القرار التالي:

قرار مجلس الأمن في مايس/مايو ١٩٨٨

" آخذاً بالاعتبار تقرير البعثة التي أرسلها الأمين العام للتحقيق بادعاءات استخدام الأسلحة الكيمياوية في الصراع الدائر بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والصادر في ٢٥نيسان/ أبريل ١٩٨٨ (S/19823) ، فإن مجلس الأمن، متخوف من نتائج البعثة حيث أن الأسلحة الكيمياوية لا تزال تستعمل في الصراع وأن استعمالها كان على مستوى أعلى مما كان عليه سابقاً.

وبهذا فإن المجلس:

١. يؤكد الضرورة القصوى للتنفيذ الحازم لبروتوكول منع استعمال الغازات الخانقة والسامة والغازات الأخرى في الحروب وكذلك طرق الحرب البكتيرية الموقع عليه في جنيف في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٢٥.

٢. يدين بشدة استمرار استعمال الأسلحة الكيمياوية في الصراع الدائر بين إيران والعراق خلافاً للالتزام ببروتوكول جنيف.

٣. يتوقع أن يمتنع الطرفان من استعمال الأسلحة الكيمياوية في المستقبل تبعاً للالتزام ببروتوكول جنيف.

٤. دعوة جميع الدول للاستمرار في تطبيق سيطرة شديدة على تصدير مواد كيمياوية لأطراف الصراع من التي تستخدم في إنتاج الأسلحة الكيمياوية.

٥. قرر الاستمرار بملاحظة هذه المسألة وبيان تصميمه على النظر بتنفيذ هذا القرار".

يتبين من نص القرار أن الدول الكبرى كانت تبتعد كلية عن إدانة طرف دون آخر، وبالتالي اعتبرت الطرفين مشاركان في استخدام السلاح الكيماوي في معاركهما المشتركة واعتبار ذلك خرقاً لمضمون بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. كما أن القرار تجنب الخوض في

استعمال السلاح الكيماوي ضد سكان حلبچه الذين تعرضوا لاضطهاد النظام حتى قبل قذفهم بالسلاح الكيماوي، بل كرس القرار لاستخدامه في الصراع بين الدولتين. وهو قرار صحيح من جانب وخاطئ من جانب آخر، إذ أن صدام حسين قد مارس استخدام هذا السلاح ضد مواطني الدولة العراقية التي كان يترأسها حينذاك، وبالتالي كان المسئول الأول عنها وعن أمن سكانها جميعاً. ومن المؤسف حقاً أن نشير بوضوح بأن العالم العربي لم تهزه أخبار استعمال السلاح الكيماوي ضد سكان حلبچه، بل سعى الكثير جداً من الكتاب القوميين العرب وغيرهم إلى إنكار تورط صدام حسين ونظامه بها، ورمي الكرة في ملعب الحكومة الإيرانية واتهامها بذلك. لقد كان الموقف عسيراً على الفهم من جانب أي إنسان يمتلك ذرة من الإحساس بإنسانية الإنسان وبشرف الكلمة التي يفترض أن يلتزم بها الكتاب والصحفيون في العراق وفي الدول العربية وفي كل أرجاء العالم. ولقد حاول البعض تسفيه الأمر وبعضهم الآخر شعر في داخله بالارتياح لأنه ينتمي إلى المدارس القومية اليمينية والشوفينية المتطرفة التي تحمل كراهية وحقداً وعداءً لأبناء وبنات القوميات الأخرى، ومنها القومية الكُردية التي تطالب بحقوقها المشروعة والعادلة. لقد كانت مجزرة حلبچه نموذجاً صارخاً لما يطلق عليه في القانون الدولي بجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية. وسنبحث في تفاصيل ومضمون هذه الجرائم في القانون الدولي في نهاية الفقرة الخاصة بحملات الأنفال ومراحلها الثمانية من جهة، ومواقف الدول الكبرى إزاء هذه الحلات والقصف الكيماوي من جهة أخرى.

المرحلة الثانية

في الوقت الذي كانت وحدات من القوات المسلحة العراقية تقوم بتنفذ جريمة حلبچه، كانت القيادات العسكرية والأمنية تهيئ مستلزمات المرحلة الثانية من حملة الأنفال. فقد بدأت هذه الحملة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٢، أي بعد اربعة ايام من الانتهاء من مجزرة الكيماوي في حلبچه واستمرت حتى الأول من شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٨ وشملت منطقة قرداغ التابعة لمحافظة السليمانية. تشير المعلومات التي أوردها التحقيق والتي سجلها محامو ضحايا

الأنفال إلى أن الوحدات العسكرية التي ساهمت في هذه العمليات بقيادة اللواء الركن أياد خليل زكي قائد الفيلق الثاني، قد تكونت كما يلي:

- فرقة المشاة /١٥ قوات الفاروق والتي تتكون من:

لمش /٤٣٦، لمش /١٠٤، لمش /٧٦، كتيبة دبابات النهروان.

- فرقة المشاة /٣٤ –قوات الحارث و تتكون من:

لمش /٥٠٢، لمش ٥٠٤، لمش/٩٠، كتيبة الدبابات.

– الفرقة المدرعة الثالثة –قوات صلاح الدين و تتكون من:

لمش آلي/٨، لمع/١٢، لمع/٦، فوج المغاوير.

– فرقة –٥٠ بقيادة العميد الركن زهير يونس علي

– قيادة الجحفل الخفيف /١ بقيادة العميد الركن سعد شمس الدين

آمرية القوات الاولى، آمرية الجحفل الوطني /٣، آمرية قاطع قرداغ، قوة طوارئ السليمانية. كما شاركت وحدات اخرى منها:

الصنف الكيمياوي، طيران الجيش، القوة الجوية، الجهد الهندسي المكلف بتدمير القرى، المجهود الحربي الخاص بفتح الطرق و الممرات الجبلية، وحدات الاستخبارات العسكرية.

وقد كان يطلق هذا الفيلق بقوات اليرموك.

مارست القوات المسلحة الأسلوب التقليدي في الحروب حين قامت بحملة قصف جوي ضد السكان الآمنين في القرى التابعة لقضاء قرداغ بهدف دفع السكان على خارج المنطقة وتجمعهم في الملاجئ أو المواقع التي يعتقدون بأنها آمنة أو النزول إلى الطوابق الأرضية من دورهم لاعتقادهم بأنها يمكن أن تحميهم من القصف الجوي او الهروب باتجاه إلى الطرق العامة بهدف ترك المنطقة. وبعد هذه الخطوة نفذت القوات العسكرية الخطوة الثانية، ألآ وهي قصف التجمعات السكانية بالسلاح الكيماوي بواسطة الراجمات والمدفعة ذات المدى البعيد من معسكرات الجيش العراقي. إن هذه الحملة العسكرية دفعت بالسكان على الهرب

من القرى ومنطقة قرداغ باتجاها مختلفة ومنها الطريق صوب السليمانية. ولكت القوات المسلحة العاقية كانت قد تحركت وضربت طوقاً حول المنطقة بالكامل بحيث يمكن اصطياد جميع الناس الذي يتحركون باي من تلك الاتجاهات الأربعة. لقد اصبح سكان هذه المنطقة في كماشة القوات المسلحة ولا مفر لهم منها.

يشير التقرير إلى ان قوات الفيلق الثاني بقيادة اللواء الركن أياد خليل زكي قامت بذات العمليات التي نفذت في المرحلة الأولى منحملة الأنفال، أي بعزل وتوزيع الناس إلى مجاميع تم خلالها قتل (٢١٩١١) مواطنة ومواطن كُردي بين امرأة وطفل ورجل، ولم يميز القتل بين هؤلاء الناس، إذ كان الهدف قتل أكبر قدر ممكن من الكُرد ودفنوا جميعاً في مقابر جماعية. أما المتبقين من الناس فقد نقل المعتقولون إلى نگرة السلمان وتم فيها عزل الرجال عن النساء والأطفال حيث بقوا في الاعتقال ما يقرب من تسعة شهور في ظروف غير إنسانية عانوا من شظف العيش والتعذيب والأهانات المستمرة ومات البعض منهم بسبب تلك المعاملة الشرسة، إذ تشير المطالعة إلى ذلك بالنص التالي:

" قطع المواد الغذائية الضرورية بما فيها المياه الصالحة للشرب، ومنع معالجة المرضى منهم، و تعذيبهم نفسياً و جسدياً و أخضاعهم عمداً لأحوال معيشية يقصد بها اهلاكهم او موتهم فعلياً بشكل كلي او جزئي.. وهذا ما حدث بحيثياته و تفاصيله ووقائعه المثبتة." [٢٣٤].

لقد صبغت دماء ودموع الأبرياء من بنات وأبناء كُردستان عيد نوروز وحولته إلى مأتم كبير للشعب الكُردي بأسره في المرحلة الثانية من جرائم عمليات الأنفال.

المرحلة الثالثة

لم نقض اسبوع واحد على نهاية المرحلة الثانية وما اقترن بها من قتل واعتقال وترحيل ووتزايد ععد المقابر الجماعية وتعاظم الآم وعذابات الإنسان الكُردي حتى كان النظام قد

---

٢٣٤ راجع: الاتحاد الوطني الكُردستاني. مكتب الإعلام المركزي. الإنصات المركزي. ملفات خاصة. نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات الثانية في الجلسة ٥١.

هيأ ووجه قواته المسلحة وأجهزة الأمن والاستخبارات والمخابرات صوب عمليات جديدة في الأقضة والنواحي والقرى الكُردستانية التابعة لمحافظة كركوك. بدأت هذه المرحلة في ٧السابع من شهر نيسان / ابريل من العام ١٩٨٨ واستمرت حتى العشرين منه، أي ما يقارب الأسبوعين فقط، ولكنها كانت مليئة بالدم والدموع وجثث الضحايا والتهجير القسري إلى المعتقلات الصحراوية. لقد شملت عمليات هذه المرحلة منطقة گرميان، وطوز خورما تو، وكفري، وكەلار، و جنوب منطقة دربنديخان و چمچمال. وكانت هذه المناطق تحت سيطرة الدولة ولم تكن ضمن الحكم الذاتي الشكلي، كما أن نسبة عالية من الرجال كانوا مجندين في القوات المسلحة العراقية وخاضت الحرب ضد إيران وخسرت الكثير من الرجال في تلك المعارك القاسية مع الجارة إيران.

لقد وجه النظام الدكتاتوري الوحدات العسكرية التالية لشن الهجوم الكاسح ضد هذه المنطقة:

- وحدات عسكرية تابعة للفيلق الثاني بأمرة الفريق الأول كامل ساجت:
- فرقة المشاة /١٥، فرقة المشاة /٣٤، فرقة الالية المدرعة /٣.
- الوحدات التالية التابعة للفيلق الأول بقيادة الفريق الأول سلطان هاشم و تتكون من:
- قوات الجحفل الخفيف بقيادة اللواء سعد شمس الدين.
- الفرقة المدرعة العاشرة بقيادة اللواء خالد الدليمي.
- قوات حماية النفط بقيادة العميد الركن بارق عبدالله.

والوحدات العسكرية التالية بقيادة أمرية مواقع الفيلق الاول اللواء منذر ابراهيم .

الجهد الهندسي لتدمير القرى، هيئة اركان الاستخبارات التابعة للفيالق و الفرق، الصنف الكيمياوي، طيران الجيش، القوة الجوية، الوحدات الامنية التابعة لامن كركوك و السليمانية.

لقد شنت تلك القوات العسكرية حملات واسعة وكثيفة ومركزة جداً وانطلقت من مناطق مختلفة ومحاور مختلفة لتلتقي عند بلدة قادر كرم، ومنها تتوزع صوب المواقع التي حددت لها لضربها ضمن عمليات المرحلة الثالة. كانت المهمات المسندة إلى هذه القوات واضحة لا تقبل الإبهام أو الجدل:

- تدمير كل شيء يقع في أيديهم أو يواجههم في مجرى العمليات.
- تدمير القرى وأتلاف المزروعات وقتل الحيوانات وحرق الزرع والضرع.
- قتل أكبر عدد ممكن من سكان هذه المناطق بغض النظر عن الجنس أو العمر.
- اعتقال وترحيل وسجن أكبر عدد ممكن منهم إلى المناطق الصحراوي في جنوب العراق.

١. ويشير نص المطالعة الإيضاحية للدفاع عن ضحايا الأنفال إلى ما يلي: " وفي صباح يوم ٢٠/نيسان/١٩٨٨ تم تدميرأخر قرية في منطقة گرميان المسماة (فقي مصطفى) وتم حجز اكثرية ساكنها من القرويين المدنيين ثم عادت القوات العراقية الى قواعدها مبلغة بان جميع اهدافها قد انجزت وفق البرقية المرقمة (١١٣٨٦) في ١٩٨٨/٤/٢١ الصادرة من استخبارات الفيلق الثاني الى مكتب تنظيم الشمال.و بهذا فقد تم تدمير المنطقة و ازالت القرى وتخليتها من السكان و سوقهم الى المصير المجهول"[٢٣٥]. إلا أن عمليات القتل في هذه المرحلة قد تجاوزت هذا العدد بكثير وبلغ وفق المطالة الإيضاحية بأكثر من (٣٤٧٧٠) مواطن كُردي، إذ روى أحد المشتكين على المتهمين بجريمة الأنفال المدعو "عبدالهادي عبدالله محمد الذي ادلى بافادته في جلسة ١٣ بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٩ والذي تم القاء القبض على زوجته الحاملة واولاده الصغارو والدته (رابعه حمه توفيق) مع اقاربه في قرية قوليجان المتكونة من (٣٠) عائلة والمؤنفلة والمبادة كليا والتابعة لناحية قادركرم فانه قد تم العثورعلى هوية شقيقته (عصمت) وشقيقه (نوري) في مقبرة المثنى في السماوة. و بعدها قتلهم بأوامر نظامية صادرة من المتهم على حسن مجيد الموكل بتنفيذ سياسة القيادة القطرية لحزب البعث و مجلس قيادة الثورة المنحل،و ذلك بقتلهم في مقابر جماعية و باعداد كبيرة جداً تجاوز في هذه العملية بأكثر من (٣٤٧٧٠) مواطن كوردي بين طفل و رجل و امرأة .عليه فان اركان جريمة

---

٢٣٥ راجع: الاتحاد الوطني الكُردستاني. مكتب الإعلام المركزي. الإنصات المركزي. ملفات خاصة. نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات الثانية في الجلسة ٥١.

الابادة الجماعية واضحة"[٢٣٦]. ويشير الدكتور جبار قادر إلى أن هناك تقديرات تؤكد بأن ١٥٠ ٠٠٠ إنسان من المؤنفلين اخذوا من ساحة عمليات گرميان[٢٣٧].

المرحلة الرابعة

يشير تطور مراحل تنفيذ عمليات الأنفال إلى أن صدام حسين باعتباره واضع الفكرة والمخطط لها قد قرر تنفيذ عملية تمشيط عسكرية واسعة وكاملة لإقليم كُردستان العراق بحيث تشمل محافظات الإقليم الأربعة أربيل والسليمتانية وكركوك ودهوك وأن تطوق المناطق التي يراد تحقيق التمشيط الموتي فيها ويمنع دخول أو خروج الناس إليها بما يسهم في اعتقال أهالي المناطق، وأن تمارس القتل الواسع والتخريب الأوسع وبث الرعب في نفوس سكان كُردستان والعراق كله، إضافة إلى الانتقام من القوى الوطنية المناضلة "في سبيل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكُردستان " ومن أجل إسقاط النظام الدكتاتوري الجاثم على رقاب وصدور الناس.

بدأت عمليات المرحلة الرابعة بعد اسبوعين من انتهاء المرحلة الثالثة وتوجهت صوب مناطق تابعة إلى كركوك والسليمانية وأربيل، وهي: أغجلر – شيخ يزيني وطق طق وكويسنجق. وقد توجهت نحوها الوحدات العسكرية التالية وفق نص المطالعة الإيضاحية لهيئة الدفاع عن ضحاي الأنفال:

- قيادة الفيلق الاول التي تتكون من:

فرقة /٣٨، فرقة المشاة الآلية /٥، فرقة المشاة /٨، فرقة المشاة /٢.

- قوات النصر بقيادة العميد الركن خالد أحمد ابراهيم
- القوات السادسة و الاربعون بقيادة العميد الركن علي احمد محمد.
- قوات حماية النفط بقيادة العميد الركن بارق عبدالله الحاج حنطة.

---

٢٣٦ المصدر السابق نفسه.

٢٣٧ قادر، جبار د. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. في مجلة كركوك. العدد ١١. ٢٠٠٢. ص ٢٢٢.

- آمرية مواقع الفيلق الاول بقيادة العميد الركن علاء محمد طه.
- مفارز طوارئ الامن في السليمانية و كركوك، الجهد الهندسي لتدمير القرى، هيئة اركان الاستخبارات التابعة للفيالق و الفرق، الصنف الكيمياوي، طيران الجيش، القوة الجوية، الاستخبارات العسكرية.[٢٣٨]

لقد كانت الخطة العسكرية التي وضعت ونفذت في هذه المرحلة لا تختلف كثيراً عن المرحلة التس سبقتها، إذ أنها كانت تسعى على ضرب المناطق بالمدفعية البعيدة المدى وبالراجمات وصواريخ عبر الطيران اعسكري لتدفع بالناس إلى مواقع تجمعات تجبر عليها او تختفي في مخابئ أو تسير باتجاهات مختلفة للهروب من مناطق سكناها التي تتعرض للقصف العسكري. وحين تتم هذه المرحلة يبدأ العمل بالسلاح الكيماوي لقتل أكبر عدد ممكن من الناس لكي لا يجبروا على اعتقالهم وتهجيرهم او قتلهم باساليب أخرى، ومنها دفنهم في قبور جماعية. وقد استشهد في هذ المرحلة من العمليات، التي بدأت في الثالث من أيار /مايس ١٩٨٨ وانتهت في ١٩٨٨/٥/٨، أي ستة ايام فقط، (٢٨٥٥٠) مواطناً كُردياً من الجنسين ومن مختلف الأعمار بمن فيهم الأطفال الرضع. وقد "تم العثور على رفات معظهم في المقابر التي تم نبشها من قبل الخبير الدولي الدكتور مايكل ترنبل في السماوة"[٢٣٩].إن العائلات التي سلمت من القتل تم اعتقالها وحصرها في مواقع تجميع المؤنفلين لتهجيرهم على الصحراء الجنوبية ليذوقوا العذاب الفاشي على ايدي جلاوز النظان الذين تدربوا على القسوة والسادية المرعبة. كما أن أكثر من ألفي شخص من سكنة الكثير من القرى والقصبات والنواحي والأقضية التي هوجمت قد سجلوا في عداد المفقودين.

إلا أن من المهم في هذا الصدد أن يطلع القارئات والقراء على البرقية التي وجهها اللواء الركن قائد الفيلق الاول سلطان هاشم احمد بتاريخ ٧/ مايس–آيار /١٩٨٨ برقم ١٨٠٧ إلى علي حسن المجيد، مسؤول مكتب تنظيم الشمال، وإلى المتهم حسين رشيد التكريتي،

---

٢٣٨ راجع: الاتحاد الوطني الكُردستاني. مكتب الإعلام المركزي. الإنصات المركزي. ملفات خاصة. نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات الثانية في الجلسة ٥١.

٢٣٩ المصدر السابق نفسه.

معاون رئيس أركان الجيش، وصابر الدوري، مديرالاستخبارات العسكرية العامة، في ما يلي نصها:

" بعون الله تعالى وعزيمة المقاتلين من ابناء العراق الغيارى، تمكنت قيادة الفيلق الاول والوحدات الملحقة بها من قيادة قوات النصر بقيادة العميد الركن خالد احمد ابراهيم، وقيادة القوات السادسة والاربعون بقيادة العميد الركن علي احمد محمد صالح، وقيادة قوات جحفل الدفاع الوطني /١ بقيادة العميد الركن سعد شمس الدين، وقيادة حماية النفط بقيادة العميد الركن بارق عبدلله الحاج حنطة، وآمرية مواقع الفيلق الاول بقيادة العميد الركن علاء محمد طه، ومفارزطوارئ السليمانية من تنفيذ عملية الانفال الرابعة. حيث تم مهاجمة تواجد وتجمعات المخربين التي هربوا اليها بعد تدمير مقراتهم في عمليات الانفال السابقة، و قد تقدمت قطعاتنا باكثر من ١٣ اتجاه وسحقت الخونة في كل من: سورقاوشان، طؤثته ثة وعه سكه ر، ضه مي ريًزان، كليسه، بؤطد، طه وره ديً، بولقاميش، كومشين، شيوه جان، كنداغاج، شيخ بزيني، فقي ميرزا، و ته ثه كوره، سيً طردكان، وشوكير)... و حيث تم قتل عدد منهم والقاء القبض على أعداد أخرى، وتم الاستيلاء على أعداد كبيرة من الأسلحة و الآليات والمعدات والمواد الغذائية والطبية التي زودتهم بها أسيادهم من خارج الحدود، و العمل الجاد لتفتيش الغابات و الوديان و تهديم القرى في عموم عمليات الأنفال الرابعة .. والحمدلله على نصره انه نعم المولى و نعم النصير.

الموقّع – اللواء الركن قائد الفيلق الاول– سلطان هاشم احمد "[٢٤٠].

المراحل الثلاث التالية (الخامسة و السادسة و السابعة)

غالباً ما تدمج المصادر التي تبحث في موضوع الأنفال المراحل الثلا ث التالية: المرحلة الخامسة والسادسة والسابعة، بسبب كونها كانت من حيث الفترة متقارية بل ومتداخلة أولاً ولأنها شملت في آن واحد مناطق عديدة من إقليم كُردستان إذ أنها نتشرت في مناطق واسعة

٢٤٠ المصدر السابق نفسه.

تمتد في محافظات أربيل والسليمانية وكركوك ودهوك (مناطق باليسان وهيران و شقلاوة وسماقولى دولى ئالان وراوندوز).[٢٤١] بدأت هذه المراحل الثلاث في الخامس عشر من الشهر الخامس وامتدت حتى اليوم الثامن والعشرين من شهر آب/أغسطس من العام ١٩٨٨، أي أن الحملة الجهنمية استمرت طوال ١٠٦ يوماً، إذ كانت قد بدأت بعد انتهاء المرحلة الرابعة بثمانية ايام فقط.

شاركت في هذه العملية الواسعة والكثيفة وحدات عسكرية كثيرة من القوات المسلحة العراقية بكل أصنافها، إضافة إلى الأجهزة الأمنية والمخابراتية والاستخباراتية التي تميزت بالشراسة والعدوانية الفائقة، غذ أنها تعتبر من أكثر القوات إخلاصاً للنظام الدكتاتوري وصدام حسين. ووفق المعلومات الني أوردها تقرير لجنة الدفاع عن ضحايا الأنفال، (وتعتبر معلومات اللجنة ذات ثقة عالية)، فأن الوحدات العسكرية التي ساهمت في مجازر هذه المراحل هي:

– الفيلق الخامس: (قوات العمورية) بقيادة العميد الركن يونس محمد الذرب و التي تكونت من:

فرقة المشاة /١٦ (قوات ذو الفقار)، فرقة المشاة /٤ (قوات القعقاع)، فرقة المشاة /١(قوات ابو عبيدة)، فرقة المشاة /٧ (قوات المنصور).

– وحدات من الفيلق الاول.

– الجهد الهندسي و يتكون من مجموعات من البلدوزرات و الشوفلات و مكائن العمل، طيران الجيش، القوة الجوية، الصنف الكيمياوي، زمرة العتاد الخاص (أي السلاح الكيماوي)، وحدات الاستخبارات العسكرية.

وزع النظام العراقي ضرباته للسكان الكُرد بالسلاح الكيماوي على بداية الحملة وقبل نهايتها ففي يوم ١٩٨٨/٥/١٥ ضرب قرية "وه ري" بالسلاح الكيماوي وحول أعياد القرية إلى مأتم حقيقي حيث قام الأهالي بدفن ٣٧ شهيداً في الحال، وفق ما جاء في شهادة أحد

---

٢٤١ المصدر السابق نفسه.

سكان القرية. ثم قام يوم ١٩٨٧/٥/٢٣ بضرب قرى باليسان و هيران و ملكان و الاودية المحيطة بها. بعدها قام بضرب قرى أخرى كثيرة أدت إلى حالتين إما الموت المحقق للناس أو الهروب منها قبل بدء تلك الضربات بعد أن سمع الناس ما جرى في القرى الأخرى من قرى كُردستان. ولكن الهاربين من جحيم الفاشية لم يسلموا من ملاحقة الطائرات الحكومية وسمومها وصواريخها، إذ كانت تلاحقهم على طريق الهروب أو في الكهوف ولا تميز بين النساء والرجال، فكل كُردي هو عدم مباشر لهذه المجموعة الهمجية من العنصريين الصداميين. وبهذا الأسلوب الهمجي استطاعت تلك الهجمات قتل الكثير من الناس من النساء والأطفال والرجال من مختلف الأعمار. ويشير التقرير المشار إليه إلى أن ثلاثة أرباع سكان القرى المهاجمة قد تم قتلها بطرق شتى، وأن صدا حسيهن كان على علم تام ويومي بمجرى مراحل عمليات الأنفال، إذ أن البرقيات المتبادلة بين قادة الوحدات العسكرية وصدام حسين تؤكد ذلك فعلى سبيل المثال لا الحصر نورد ما يلي:

" كتب العميد يونس محمد الذرب قائد الفيلق الخامس الى رئاسة اركان الجيش البرقية السرية المرقمة (١٠٤٩) في ٣٠/مايس/١٩٨٨ ذكر فيها انه يطلب تنفيذ عمليات الانفال السادسة و طلب الموافقة على ذلك وحصلت الموافقة على تنفيذها بموجب البرقية المرقمة (٢٥٤٤) في ٢٥/حزيران/١٩٨٨، وذلك بتدخل مباشر من القائد العام للقوات المسلحة العراقية المدان صدام حسين"[٢٤٢].

المرحلة الثامنة والأخيرة

لقد فقد الشعب الكُردي خلال المراحل السبع الفائتة الكثير من الشهداء من الفلاحين والناس القرويين وكذلك جمهرة من قوات الپيشمرگه / الأنصار، إضافة إلى تدمير القرى والبساتين المثمرة في ربوع كُردستان، إذ حولها النظام إلى ساحة حرب دموية طاحنة ومن جانب واحد، إذ أن الفلاحين وسكان القرى الريفية كانوا عزلاً من السلاح والدرة على مواجهة القوات العراقية المسلحة تسليحاً عالياً. وقبل نهاية الحملة السابعة توقفت الحرب

٢٤٢ المصدر السابق نفسه.

العراقية – الإيرانية وتوقع بعض الناس أن النظام سيوقف عمليات الأنفال ضد الشعب الكُردي، فالنظام العراقي رغم توقف الحرب العراقية الإيرانية في الثامن من شهر آب/أغسطس ١٩٨٨، فأن المراحل الثلاث الأخيرة لم تنته إلا في الثامن والعشرين من هذا الشهر. إلا أن الكثير من الناس قد توقعوا أت يقوم النظام بتشديد معاركه ضد الشعب الكُردي وقوات الپيشمرگه/ الأنصار بسبب تفرغه من الحرب ورغبته في تصفية هذه الحرحكة. لهذا بدأ في الخامس والعشرين من شهر آب / أغسطس من نفس العام المرحلة الثامنة والأخيرة ولم تتوقف إلا في السادس من أيلول / سبتمبر ١٩٨٨. وقد هيأ النظام لهذه المرحلة الوحدات العسكرية التالية وأعطي أمر تنفيذها لقائد الفيلق الخامس الفريق الأول الركن يونس محمد الذرب الذي كان قد رقي عسكرياً من عميد ركن إلى فريق أول قبل البدء بحملة الآنفال الثامنة:[٢٤٣]

– فرقة المشاة /١٦ قوات ذو الفقار و المتكونة:

لواء المشاة /١، لواء المشاة /٥٠٥، لمش /٦٠٦ .

– فرقة المشاة /٤ قوات القعقاع و المتكونة:

لمش /٢٩، لمش ٩٦، لمش /٥ .

– فرقة المشاة /١(قوات ابو عبيدة)و المتكونة من:

لمش آلي/١، لمش آلي/٢٧، لمع/٣٤ .

– فرقة المشاة /٧(قوات المنصور) و المتكونة من:

لمش /٣٨، لمش /٣٩، لمش /١١٦ .

- الجهد الهندسي و يتكون من مجموعات من البلدوزرات و الشوفلات و مكائن العمل،

طيران الجيش، القوة الجوية، الصنف الكيمياوي، المجهود الحربي الخاص بفتح الممرات الجبلية، وحدات الاستخبارات العسكرية.

---

٢٤٣ راجع: الاتحاد الوطني الكُردستاني. مكتب الإعلام المركزي. الإنصات المركزي. ملفات خاصة. نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات الثانية في الجلسة ٥١.

وتؤكد المعلومات الموثقة إلى أن عدد ألوية المشاة الذي شارك في عمليات الأنفال الثامنة بلغ ٣٨ لواءً، إضافة إلى لوائين للدبابات وثلاثة كتائب مدفعية.

لقد شملت المعارك الأقضة والنوا حي التابعة إلى محافظة دهوك والمناطق المحيطة بها. فشملت زاخو، العمادية، بيكوفا، بارزان، زاويته، سرسنك وأتروش.

مارست القوات المسلحة العراقية نفس الأساليب التي مورست في المراحل السبعة السابقة، أي قصف المناطق السكنية ودفع الناس إلى الهروب أو التجمع في مناطق يعتقد انها آمنة ثم ضرب السكان بالسلاح الكيماوي واصطياد من يستطيع الهروب بعد غلق الحدود مع تركيا بقوات عسكرية كثيرة ثم البدء بتمشيطها وقتل الناس فيها وتدمير دور السكن والمزارع وكل القرى التي تمر بها الوقات المسلحة العراقية، فمن لم يمت بالكيماوي ما بغيره .. هكذا كان المخطط.

ويصف بعض الشهود الذي أدلى بشهادته أمام محكمة الجنايات العليا العراقية الثانية المخحتصة لبجرائم الأنفال المجزرة التي ارتكبت في قريته على النحو التالي بعد أن فشلوا العبور إلى تركيا وعودتهم إلى قريتهم:

وجدوا في القرية " افراد من الجيش العراقي .. حيث القوا القبض عليهم في يوم ١٩٨٨/٨/٢٨.. و قام قائد الوحدة العسكرية المرابطة هناك بالاتصال لاسلكياً مع قائد الجيش في المنطقة وافهمه بوجود عوائل من اهالي قرية كوريمي في قبضتهم..فامره القائد بتطبيق التعليمات ..مما قام الضابط بعزل الرجال عن النساء و الاطفال ..حيث بلغ عدد الرجال (٣٣) رجلاً و امر جنوده باطلاق النار على الرجال بعد ان امرهم بالأصطفاف و تم رميهم جميعاً بالسلاح الناري .. و قتل ٢٨ شخصاً و نجى منهم (٥) وهم كل من عبدالقهار خليل محمد و عبدالكريم نايف حسن و ابابكر علي سعيد و اثنان اخران و قد ادلو بشهادتهم امام هذه المحكمة"[٢٤٤]. ويقدر عدد الذين استشهدوا في هذه الحملة بأكثر من ٢٥ ألف إنسان من مواطني كُردستان.

---

٢٤٤ المصدر السابق نفسه.

طبيعة وعواقب مجازر الأنفال بالأرقام

في السادس من ألول /سبتمبر أعلن صدام حسين قرار العفو العام وتوقفت عمليات حملة الأنفال الإجرامية ضد الشعب الكُردي وضد بقية القوميات القاطنة في إقليم كُردستان العراق.

ولكن ما هي عواقب هذه العمليات الإجرامية التي يصعب تصور ساديتها وقسوتها وبشاعة كراهية الشوفينيين لأتباع القوميات الأخرى.

" ١) تدمير (٢٤٥١) قرية و ازالتها من على وجه الارض.

٢) تدمير اكثر من (١٣٤٤) مدرسة ابتدائية و متوسطة.

٣) تدمير اكثر من (٢٠٢٧) مسجداً و جامعاً.

٤) أنفلة (١٨٢٠٠٠) نسمة من مواطني كوردستان بين قتيل و معدم و مفقود.

٥) هروب مئات العوائل الى ايران و تركيا، تاركة جميع ممتلكاتها، وحرمانها من العيش على ابائم و اجدادهم.

٦) الاستيلاء على ممتلكات المواطنيين في جميع القرى المشار اليها اعلاه من الاثاث البيتية،الساحبات الزراعية،الحاصدات،االسيارات و غيرها من الادوات العدد الزراعية، المحاصيل الزراعية، البذور المخزونة و المواد الغذائية.

٧) تدمير البيئة الطبيعية و حرق المراعي و البساتين و الغابات في المنطقة.

٨) القضاء على الثروة الحيوانية في المنطقة سواءً عن الطريق النهب و اهلاك الحيوانات بموجب قرار على حسن المجيد .

٩) تدمير و ردم عيون الماء و اباره و تخريب مصادره.

١٠) اتباع سياسة الارض المحروقة وعدم الابقاء على اي مظهر من مظاهر الحياة .

١١) تلغيم المنطقة بالالغام ضد الافراد و الآليات لمنع عودة الحياة اليها"[٢٤٥].

---

٢٤٥ المصدر السابق نفسه.

فما هي الأدوات والأسلحة التي تم بها تنفيذ عمليات الأنفال؟ وفي الإجابة عن هذا السؤال يفترض أن نستند إلى الأحاديث الرسمية التي أدلى بها المسئولون العراقيون بشأن الحملات العسكرية وفي مقدمتهم على حسن المجيد قائد فرع الشمال. وفق المعلومات المتوفرة يمكن القول بأن النظام المستبد بقيادة الدكتاتور صدام حسين مارس في كُردستان خلال عمليات الأنفال ما يلي من الأساليب:

١. استخدام الأسلحة الكيمياوية: وهذا ما يتحدث عنه قائد الحملات بنفسه بعد أن كان قد قطع شوطاً بعيداً في حملات الإبادة الجماعية. ففي اجتماع عقد بتاريخ ٢٦ مايس/ ١٩٨٨ لمكتب تنظيم الشمال ومسؤولي حزب البعث في محافظات الشمال، أي في أعقاب ضربات الأسلحة الكيمياوية التي أنزلها النظام بمدينة حلبچه، قال علي حسن المجيد ما يلي: "كل قوات الجيش العراقي لم تستطع أن تفعل ما فعلناه نحن، لأن هذا (أي التهجير) يوجعهم من الأعماق، يقتلهم. المخربون ينظرون إلى الأوامر والتعليمات، الأوامر ليست فيها القوة والحماس الكافيتين، الأوامر السابقة كانت أقوى مائة مرة، ولكن لم تتفق مع قناعات وإيمان الذين كانوا ينفذونها. الآن توجد هذه القناعة. قلنا سنبدأ بتنفيذ عمليات التهجير في الوقت الفلاني وبعون الله نفذناها في كل مكان. في نفس اليوم (من عام ١٩٨٧) هؤلاء استولوا على قره داغ كانتقام. طلب جلال الطالباني مني أن أفتح معه قناة خاصة للاتصال. في ذلك المساء ذهبت إلى السليمانية وضربتهم بأسلحة ومعدات خاصة"[٢٤٦]. وقد حصل ذلك فعلاً إذ استخدم السلاح الكيماوي من جانب قوات النظام. ويواصل علي حسن المجيد حديثه المسجل فيقول: "هذا كان جوابي. لذلك نحن نستمر على التهجير. أنا قلت للمستشارين بأنه قد تقولون نحن نحب قرانا ولا نريد تركها، قلت لأحدهم أنا لا أستطيع أن أترك قريتك تبقى في مكانها، لأني سأضربها بالأسلحة الكيمياوية وعندها ستفنى فيها أنت وعائلتك. يجب أن تتركها حالاً، لأني لا أستطيع أن أقول لك متى سأضربها بالأسلحة الكيمياوية. أنا أبيدهم جميعاً بالأسلحة الكيمياوية لأرى من يتكلم؟ المجتمع الدولي؟ اللعنة على المجتمع الدولي وعلى الذين يستمعون إليه . حتى لو توقفت الحرب مع إيران

٢٤٦ بابان، طه. عالم الكُرد المرعب. الكتاب الأول (تحقيق وتأليف). سلسلة كتب. كُردستان العراق. مارس ٢٠٠٢. ص ٣٣٤.

وينسحب الإيرانيون من جميع المناطق التي احتلوها، فأنا لا أتفاوض مع هؤلاء ولا أوقف التهجير. هذه هي نيتي، وأريد أن تعرفوها جيداً وعندما ننتهي من التهجير نبدأ بمهاجمتهم من كل الجهات وندك معاقلهم وخنادقهم حسب خطة عسكرية منظمة"[٢٤٧]. ولنستمع إليه كيف يتحدث بحماس وتصميم وتلذذ حين يقول: "وفي هذه الهجمات سنعيد ثلث أو نصف المناطق التي يسيطرون عليها، (ويقص هنا قوات البيشمرگه. ك.حبيب). إذا استطعنا استعادة ثلث تلك المناطق حينذاك سنطوقهم في جيوب صغيرة ثم نضربهم بالأسلحة الكيمياوية. أنا لا أضربهم ليوم واحد فقط، بل سأضربهم باستمرار بالأسلحة الكيمياوية على مدى خمسة عشر يوماً. بعد ذلك سأعلن بأنه يسمح لكل من يريد تسليم نفسه مع سلاحه. عندها سأطبع مليون نسخة من ذلك الإعلان وأوزعها على الشمال وباللغة العربية. .. أنا لا أذكر اسم الأسلحة الكيمياوية لأن هذا محظور، ولكنني أقول سأفتك بكم بالأسلحة القاتلة الحديثة. هكذا أهددهم وأحثهم على الاستسلام"[٢٤٨]. ولكن الجلاد لم يقف عند حد التهديد بل مارس وعلى نطاق واسع استخدام الأسلحة الكيمياوية ضد الشعب الكُردي وقواه المسلحة[٢٤٩]. فوفق المعلومات المدققة كان العراق قد اشترى وأنتج في آن واحد وبمساعدة ودعم كبيرين من عدد مهم من دول العالم الشرقية والغربية الكثير من أسلحة القتل الجماعي (الكيمياوية والبايولوجية). وكانت الدول الغربية هي الأكثر تزويداً له بما يحتاج إليه لإنتاج الأسلحة الكيمائية محلياً. واستخدم منها غاز الخردل وأنتج منه ٣٥٠ طناً، غاز الأعصاب تابون ٨١٢ طناً، واستورد ٢٥٠ طناً من مادة VX القاتلة[٢٥٠]. واستخدمت القوات المنفذة للعمليات الحربية ضد شعب كُردستان هذه الأسلحة ضد ٢٨٠ قرية كُردية وتسببت في استشهاد ٢٥٠٠٠ مواطنة ومواطناً كُردياً بأعمار مختلفة، إضافة إلى

---

٢٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٤/٣٣٥.

٢٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٥.

٢٤٩ استخدم النظام العراقي الأسلحة الكيمائية في حربه ضد إيران وأدت إلى ٦٠٠٠٠ إصابة، مات منهم ١٦٠٠٠ إنسان إيراني بغاز الخردل و٥٥٠٠ إنسان إيراني بغاز الأعصاب تابون. راجع الأنفال رقم ١/٢٠٠٠ ص ١٩٤.

٢٥٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٤.

مثل هذا العدد من المصابين بها. وتبقى حلبچه، هذه المدينة الكُردية الرائعة، تبقى رمزاً شاخصاً لجريمة النظام في استخدام السلاح الكيميائي ضد شعبها واستشهاد ما يقرب من ٥٠٠٠ إنسان كُردي وعدد مماثل من المصابين بالأسلحة الكيميائية. ولم تكن عواقب استخدام هذه الأسلحة قتل وإصابة عدد كبير من الناس الأبرياء فحسب، بل برزت أيضاً في تلويث الأرض الكُردستانية وبمساحات واسعة ومياه الأنهر والعيون والمزروعات، كما نفق عدد كبير من الحيوانات بسبب تعدد مواقع استخدامها وتنوع الأسلحة الكيميائية المستخدمة. ومعوف للجميع أن النظام أنتج الأسلحة الجرثومية التي تتسبب بالإصابة بأمراض كثيرة وموت محقق ومنها بتولنوم، وانثراكس وأفلاتوكسين وغاز كنكرين وديسين، وعفن الحنطة الذي يتسبب في تلف مخزون الحنطة. وليست لدينا معلومات مدققة عن مدى استعمالها من جانب القوات الخاصة ضد مناضلي كُردستان العراق.

عمد النظام إلى تدمير كامل ٣٨٣٩ قرية كُردية بعدد متباين من النفوس في كل منها[٢٥١]، وتدمير المزروعات والحيوانات فيها. ومن أجل إنجاز الحملة العسكرية على شعب كُردستان استخدمت قوات النظام القصف الجوي قاذفة بالأسلحة المحرمة دولياً ومنها النابالم والأسلحة الانشطارية، كما استخدم المدافع الثقيلة لهذا الغرض. ولم تقصف هذه القرى بعد تخليتها من السكان باستمرار، بل خربت على رؤوس ساكنيها في غالب الأحيان. وكنت أحد شهود الجرائم البشعة التي ارتكبتها القوات المسلحة العراقية عبر عمليات القصف والتدمير الواسعين للقرى الكُردية في المناطق الريفية في مختلف مناطق كُردستان العراق وعلى امتداد الفترة الواقعة بين ١٩٨٢–١٩٨٨، ولكن بشكل خاص في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨. وكان بعض تلك القرى قد مسحت بالأرض وأخرى ما تزال أطلالها شاخصة توجه أصابع الاتهام لنظام لا ضمير له ولا وازع يردعه عن غيّه.

---

٢٥١ تختلف الدراسات والتقارير المتوفرة لدي حول عدد القرى التي قام النظام بتدميرها خلال حربه ضد الشعب الكُردي، والمعلومات المتوفرة إلى أن النظام قام عموماً بتدمير ٤٥٠٠ قرية على امتداد الفترة المنصرمة. ولكنه دمر ٣٨٣٩ قرية حتى نهاية عام ١٩٨٩، في حين أن التدمير لم يتوقف بعد ذلك، إذ تواصل أيضاً وبالتالي ارتفع عدد القرى المدمرة حتى بلغ ما أشرنا إليه في هذا الهامش.، والذي يرد عند الأستاذ طه بابان في كتابه عالم الكُرد المرعب. مصدر سابق. ص ٣٥٦.

قام النظام بعمليات تمشيط واسعة لأغلب القرى والأرياف الكُردية قام خلالها بحجز سكانها وتجميعهم في مراكز معينة، ثم نقلهم بشاحنات إلى مناطق مجهولة بهدف تصفيتهم جسدياً. كتب السيد طه بابان، صاحب كتاب "عالم الكُرد المرعب"، وهو يمارس وظيفة حاك أول ومدير العدل العام في حكومة إقليم كُردستان العراق، حول عمليات التمشيط هذه والتي استند فيها إلى شهادات عدد كبير جداً من الكُرد سوا ممن تعرضوا مباشرة لتلك المحن أم الذين كانوا في البيشمرگه واطلعوا على تفاصيل ما كان يجري في حينها، كتب ما يلي: "تقوم قوات كبيرة من الجيش والجاش بإحاطة المنطقة التي يراد ترحيل سكانها لمنع أي شخص يريد الإفلات وبعد ذلك تحاصر قوات أخرى القرى .. لجمع سكانها بدون استثناء ومن ثم نقلهم في سيارات الحمل العسكرية إلى أحد مراكز التجميع ولم يكن يسمح لهم بحمل أي شيء من مقتنياتهم اللهم إلا الأشياء التي يمكن وضعها في الجيب.. أما بقية مقتنياتهم من الحيوانات والمنقولات فأن الجنود والجحوش كانوا يستلون عليها ومن ثم يحرقون القرية أو يفجرونها بالديناميت أو يهدمونها بالجرافات .. في مراكز التجميع عزلوا المتقدمين في السن وأرسلوهم إلى سجن (نقرة السلمان) أما البقية من الأطفال والنساء والرجال والذي بلغ عددهم كما قلنا مئة واثنان وثمانون ألفاً فقد أرسلوا إلى جهة مجهولة إلى الموت!"[٢٥٢]. ثم يواصل الكاتب فيقول: "قد يتساءل البعض ولماذا لم يعزلوا الأطفال الأبرياء أيضاً؟ الجواب أن عزل المتقدمين في السن لم يكن بدافع إنساني حتى يشمل الأطفال الأبرياء .. لقد وجدوا أن المتقدمين في السن لا خطر منهم أنهم لا ينجبون ولا يحملون السلاح وسوف يموتون عاجلاً أو بعد وقت قصير أما الأطفال فسوف يكبرون ويصبحون مصدر خطر ثم ماذا يفعلون بهذا الجيش العرمرم من الأطفال أين يضعون تلك الألوف المؤلفة أنهم يخلقون لهم مشكلة كبيرة إذاً خير للحكومة أن يموتوا من آبائهم وأمهاتهم ! ! وهو ما حصل"[٢٥٣].

---

٢٥٢ بابان، طه. عالم الكُرد المرعب. الكتاب الأول (تحقيق وتأليف). سلسلة كتب. كُردستان العراق. مارس ٢٠٠٢. ص٣٥٦.

٢٥٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥٧/٣٥٦.

٤. تشير المعلومات المتوفرة إلى أن النظام كان قد شكل بعض الفرق الخاصة التي أخذت على عاتقها تصفية هذه المجاميع الكبيرة من السكان من خلال قتل عشرات الألوف منهم ودفنهم جماعياً أو دفنهم وهم أحياء في حفر واسعة والدوس على قبورهم الجماعية وتسوية الأرض بالجرافات التابعة للقوات المسلحة. ولم ينج من هذه المجازر في الغالب الأعم لا الأطفال ولا النساء ولا المرضى من الشباب والشابات. وكان الفاعلون، وهم أدوات ذات نزعات سادية بيد الجلاد، يسلبون ضحاياهم كل ما هو ثمين. في فترة الاحتلال النازي الألماني لجيكوسلوفاكيا أثناء الحر ب العالمية الثانية قامت القوات الألمانية بمطاردة مناضلي المقاومة الشعبية وقتلهم، كما كانت تقوم بعمليات ثأرية حيث تحرق القرى والبيوت بسبب تلك العمليات. ومن بين أعمال الانتقام الجماعية التي مارسها الجيش الألماني الهتلري بسبب قتل الجيك لممثل الحماية الإمبراطورية الألمانية تلك العملية البشعة التي تمت في مدينة لديتسة، التي كان سكانها من عمال المناجم. توجهت القوات ألألمانية إلى هذه المدينة في ١٩٤٢/٦/١٠ وسوتها بالأرض تماماً، وجمعت كل رجال القرية في ساحتها الوحيدة وصوبت نيران رشاشاتها إلى صدور هؤلاء الرجال وقتلهم عن بكرة أبيهم أمام أنظار أمهاتهم وزوجاتهم وأخواتهم وأطفالهم فسقط الجميع متلاحمين بأجسادهم القوية، وصبغت دماؤهم أرض الساحة بلونها. ثم جاءت القوات الألمانية بالجرافات ودفعت بالجثث إلى حفرة كبيرة كانت قد هيأتها لهذا الغرض ثم وارتهم التراب. بعد ذلك ساقت النساء والأطفال إلى شاحنات كبيرة وضعتهم فيها وغادرت المكان متوجهة إلى أحد معسكرات الاعتقال النازية، وفي تلك المعسكرات الجهنمية تم قتل الكثير منهن بأساليب مختلفة. هذه العملية البشعة التي جسدت وحشية الفاشست الألمان، أصبحت رمزاً حزيناً يعيد الشعب الجيكي ذكراه كل عام بعد أن أعيد بناء القرية في عام ١٩٤٦، ويأمها الكثير من الزوار والوفود من مختلف بقاع العالم للتعرف على وحشية النازيين وفداحة الخسارة. وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن الحكام البعثيين قد ارتكبوا أبشع الجرائم دون تمييز بين النساء والرجال والأطفال، إذ كثيراً ما وجهت النيران إلى سكان القرى الكُردية جماعياً ودفنوا في مقابر جماعية مشت عليها الجرافات بعد أن طمرتهم بالتراب. وليست هناك قرية

واحدة عانت ما عانته لديتسة، بل هناك مئات القرى الكُردستانية التي واجهت هذا المصير[٢٥٤].

٢٥٤ أثناء وجودي في كُردستان العراق خلال الفترة الواقعة بين نهاية ١٩٨١ ومنتصف ١٩٨٨ تسنى لي أن أتجول في كل الأرياف الكُردستانية تقريباً وعلى الأقدام ومررت بمئات القرى التي دمرها النظام، قرى من عشرات البيوت وأخرى من بيت أو بيتين، قرى غنية وذات بيوت كانت عامرة وأخرى فقيرة بنيت بجهود الفلاحين من سكان القرى. وكانت خالية تماماً من سكانها. وكان الألم يعصر قلوب البيشمرگه والأنصار وهم يرون هذه الحالة، إذ غالباً ما كان التدمير يتم بالطيران عندما يصعب الوصول إليها بطريق آخر أو حرقها وتفجيرها بالديناميت، وهي القرى القريبة من مراكز المدن وكذلك الحدودية. وفي ربيع عام ٢٠٠٢ تسنى لي زيارة كُردستان ثانية. ولكن زرت هذه المرة المدن الكُردستانية الرئيسية أربيل والسليمانية ودهوك. وفي هذه المدن زرت في أطرافها تلك المخيمات التي أقيمت للناجين من عمليات الأنفال أو للمهجرين من القرى والمدن الكُردية التي يسعى النظام إلى تعريبها، وخاصة مدينة كركوك وعدد من النواحي والأقضية التابعة لها، كما زرت جمجمال ومخيماتها. والتقيت في هذه الزراية بعدد كبير من النساء والرجال الناجين من عمليات الأنفال أو الشيوخ والعجائز الذين رحلوا إلى نقرة السلمان. ثم أطلق سراحهم فيما بعد وأعيدوا إلى كُردستان ليعيشوا في تلك المخيمات إلى أن تبنى لهم الدور المطلوبة. وكانت أحاديثهم مليئة بالمرارة الإنسانية التي يصعب على الإنسان السوي أن يمسك دموعه من الانسياب. كانت أحاديثهم لا تقتصر على ما جرى لهم عند الاعتقال والتجميع والفرز ثم الإرسال إلى نقرة السلمان فحسب، بل ما جرى لهم في تلك المعتقلات الصحراوية والمعاملة الوحشية من الحرس المسؤول عنهم. كانت حياتهم الجحيم ذاته وكثرة منهم كانت تتمنى لو أخذوا مع الآخرين ليقضوا نحبهم بدلاً من مرارة العيش والإرهاب والتعذيب الذي كانوا يواجهونه يومياً وهم في شتاء العمر. ويدهش الإنسان من نقاوة هؤلاء البشر الذين، رغم فقدانهم لأفراد عوائلهم كلها، لم يحملوا حقداً على العرب الذين مارسوا كل ذلك بحقهم، بل كان الحقد موجهاً ضد النظام وأعوانه والجحوش الكُرد الذين مارسوا كل ذلك معهم. وتسنى لي أن أسجل الكثير من أحاديث هؤلاء الشيوخ والعجائز في ضوء الأسئلة التي كنا نوجهها لهم. إنها نماذج لما كان يحصل مع هؤلاء المواطنين الذين كان النظام يسعى إلى سلب إنسانيتهم والحط من كرامتهم، إنها بمثابة الإدانة الصارخة للفاشية الصدامية في العراق ولكل النظم الاستبدادية في العالم. (ك. حبيب).

٥. توجد حالات أخرى قام الجلادون بفرز الرجال والشباب عن النساء والأطفال، ثم وضعوا مجموعة الرجال في شاحنات عسكرية نقلوهم تدريجاً حيث الموت المحقق، في حين أخذوا النساء والأطفال إلى أماكن مختلفة. فمنهم من أرسل إلى نقرة السلمان ومنهم من أرسل إلى تكريت ولعضهم أرسل إلى السليمانية حيث تركوا في عربت. وكانت قدرة استيعاب المعسكرات الكثيرة والكبيرة عجزت عن استيعاب كل هؤلاء الذي طالتهم عمليات الأنفال[٢٥٥].

٦. نفذ النظام عمليات إعدام أخرى في المدن والقرى التي أشرنا إليها سابقاً بسبب ولوج مناطق محذورة أمنياً أو بسبب اتهام الناس بالتعاون مع قوى البيشمرگه أو الشك بإخلاصهم. ولم يكن الموت نصيب هؤلاء وحدهم، بل نصيب أقرباء هؤلاء الضحايا من الدرجة الأولى، إضافة إلى تهديم بيوتهم ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة.

٧. تشير الكثير من الدلائل إلى أن المجموعات الخاصة التابعة لقوى الأمن العراقية هي التي كانت تقوم بعمليات اغتصاب النساء والشباب في أقبية الأمن أو في المواقع التي يتجهون إليها. ويشير الكاتب صاحب كتاب طه بابان إلى أن أفراد الجيش العراقي نادراً ما كانوا يعمدون إلى فعل مثل هذه الجرائم، إذ لم ترد شكوى مباشرة من النسوة حول الجنود. ولكن يصعب علينا معرفة ما جرى بحق أولئك الذين ضاع أي أثر لهم حتى الآن والذين وضعوا تحت رحمة القوات الخاصة التي كانت توجه من قبل علي حسن المجيد، وهي في إطار حملات الأنفال الدموية. لقد دفع النظام العراقي بعشرات الألوف من الجنود العراقيين إلى المشاركة في عمليات الأنفال. ولا شك في أن بينهم من يتعفف عن قتل أو اغتصاب النساء والشباب، ولكن بينهم أيضاً من لا يتورع عن ذلك، وخاصة تلك المجموعات المدربة على إلحاق الضرر بكرامة الإنسان[٢٥٦]. وفق المعلومات التي توفرت أثناء تلك الفترة أن الأم العراقي والاستخبارات العسكرية العاملة في كُردستان قد دفعت بعدد غير قليل من النساء إلى بيع أجسادهن تحت ظروف شديدة القسوة وتحت تهديد

---

٢٥٥ بابان، طه. عالم الكُرد المرعب. الكتاب الأول (تحقيق وتأليف). مصدر سابق. ص ٣٥٧-٣٧٧.

٢٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٢.

القتل، كما دفعت بهن وبعدد من الشباب إلى التجسس على قوى الپيشمرگه (الأنصار) في كُردستان العراق.

٨. وخلال الفترة الواقعة بين بدء العمليات العسكرية ضد إيران في عام ١٩٨٠، عمد النظام في كُردستان إلى استخدام كل السبل المتوفرة للقضاء على مقاومة الشعب الكُردي. وكان من تلك السبل الخسيسة والغادرة إعطاء مكافأة مالية كبيرة لكل من يقوم بقتل واحد أو أكثر من الپيشمرگه/الأنصار ويأتي برأسه وسلاحه. وشكل النظام فرقاً لهذا الغرض كما عمد إلى تنشيط المجرمين للقيام بهذه العمليات لقاء بعض المال. ويبدو أن النظام قد اكتفى أحيانا برأس كُردي حتى بدون سلاح، مما أدى إلى قيام تلك العصابات المجرمة والأفراد الذين تطوعوا للقيام بهذه الأعمال بقتل أشخاص لا يمتون إلى قوى المقاومة المسلحة بصلة لمجر أنهم كانوا يريدون الحصول على المكافئة المالية. وتم عبر هذه الأساليب قتل عدد كبير من المناضلين الكُرد ومن الناس الفلاحين الفقراء الذين لم يتطوعوا يوما في الحركة المسلحة الكُردية. وهناك العديد من الصور التي التقطها الجناة وهم يحملون رؤوس ضحاياهم أو السكين بيد ويرفعون إشارة النصر باليد الأخرى معبرين عن ابتهاجهم بقتل إنسان والحصول على مكافئة قتله. وكان النظام يكتفي أحياناً بقطع إصبع الضحية وسلاحه ليدفع المكافأة.

وعمد النظام إلى تدمير فعلي للبنية التحتية والاقتصاد الفلاحي في الريف الكُردستاني ساعياً إلى اغتصاب الحياة فيها من السكان ومنعهم من العودة إليها بتاتاً[٢٥٧]. أقدمت قوى النظام وبتوجيه من صدام حسين مباشرة على تدمير ١٧٥٧ مدرسة ٢٤٥٧ مسجداً و٢٧١ مستوصفاً في القرى التي قامت بتدميرها[٢٥٨].

وعلينا أن نتذكر باستمرار بأن حملات الأنفال المرعبة كانت قمة العدوان الفاشي والانحطاط الأخلاقي والإنساني للجلادين لما ارتكبوه من جرائم بشعة إزاء الناس من نساء

٢٥٧ قادر، جبار د. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. مجلة كه ركوك. العدد ٢٠٠٢/١١. السليمانية. ص ٢٢٢.

٢٥٨طالباني، نوري د. منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي. مصدر سابق. ص ١٠٣.

ورجال وأطفال كُردستان العراق. إنها عار في جبين النظام وقادته وجناته. ولكن ما هي حصيلة عمليات الأنفال المرعبة؟

تشير الأرقام، التي قدمت إلى المسؤولين العراقيين من جانب الأحزاب الكُردية، وما هو متوفر عند الأمم المتحدة، إلى أن عدد ضحايا عمليات الأنفال خلال الفترة الواقعة بين شهر شباط/ فبراير ونهاية آب/أغسطس من عام ١٩٨٨ بلغ ١٨٢٠٠٠ إنسان كُردي، إضافة إلى عدة مئات من المواطنين من قوميات أخرى مثل الآشوريين والكلدان[٢٥٩].

حوالي ١,٥ مليون إنسان كُردي خضع لعمليات التهجير القسري والعيش في المجمعات السكنية القسرية أو في معسكرات خاضعة لنظام صدام حسين.

وأضطر عدد كبير من سكان كُردستان العراق الهرب منها إلى كُردستان إيران، إذ بلغ عددهم في صيف عام ١٩٨٨ أكثر من ١٠٠٠٠٠ إنسان.

وأجبر عدد مماثل تقريباً من سكان كُردستان العراق إلى عبور الحدود صوب كُردستان تركيا خلال الثلث الأخير من شهر آب/أغسطس من نفس العام[٢٦٠]. وصدر قرار عن "مراقبة حقوق الإنسان" حيث اعتبرت عمليات الأنفال بمثابة جريمة ضد الجنس البشري[٢٦١].

---

٢٥٩ يقدر بعض الكتاب إلى أن عدد ضحايا قتلى عمليات الأنفال تراوح بين ١٥٠٠٠٠–٢٠٠٠٠٠ إنسان.راجع في هذا الصدد:

Strohmeier، Martin & Yaclan-Heckmann، Lale. Die Kurden- Geschichte - Pokitik - Kultur. Beckische Reihe.Verlag C. H. Beck. Muenchen. 2000. S. 133.

٢٦٠ فواز، سلام. الرحيل في المجهول. ط٢. دهوك. كُردستان العراق. ١٩٩٨. الكتاب يتحدث عن آخر فصل في حملات الأنفال الدموية التي خاضتها قوات الحكومة العراقية ضد الشعب الكُردي وقوات البيشمركه/الأنصار في منطقة بادينان. وكان الجيش العراقي قد حشد أعداداً غفيرة في تلك المعارك. ويشار إلى أنه كان قد حشد ما يقرب من ٠٠٠ ١٦٠ مجند عراقي لشن تلك الحملة على منطقة بادينان. وفي هذه المنطقة قررت الجماهير الكُردية الواسعة وغيرهم من مواطني هذه المنطقة، وكذلك قوات البيشمركه التابعة للأحزاب الوطنية الكُردية وقوات الأنصار التابعة للحزب الشيوعي العراقي على الانسحاب إلى الراضي التركية بحدود ١٩٨٨/٨/٢٤. وكانت المأساة كبيرة في المخيمات التي أقيمت في تركيا. الكتاب يعرض مأساة الرحيل هذا والآلام التي تحملها الشعب الكُردي من جراء فاشية النظام العراقي والعمليات التي خاضها الجيش العراقي ضد هذا الشعب الأعزل. ودور القوات المناهضة لنظام

وصلتني قوائم عديدة تسجل أسماء العوائل التي قتلت في كُردستان العراق أثناء حملة الأنفال من الكُرد الأيزيدية في منطقة بهدينان مع عدد كبير من صور الضحايا، حيث بلغت قائمة الكُرد الأيزيدية التي لدي مع الصور ١٩٥ شخصاً موزعين على ٣٧ عائلة، أي بمعدل أكثر من خمسة أفراد لكل عائلة ومن مختلف الأعمار ومن الجنسين، بينهم ١٧ رضيعاً و٣٩ طفلاً و٢٦ طفلة و١٦ فتى وفتاة و٣٢ شاباًو٥٣ رجلاً وامرأة تجاوزا سن الشباب و١٢ رجلاً وامرأة من كبار السن.

كما وصلتني قائمة من الكلدان في عنكاوة حيث أشارت على أن ضحايا الأنفال من الكلدان بلغ ١٥٣ شخصاً من مختلف الأعمار ومن الإناث والذكور.

ويفترض هنا الإشارة إلى أن سكان إقليم كُردستان من القوميات الأخرى قد تعرضوا إلى صنوف الاضطهاد والعسف من جانب النظام العراقي، كما لقي الكثير منهم حتفه من جراء سياسات النظام الأنفالية وغيرها. فعلى سبيل المثال لا الحصر أصدر مكتب العلاقات التابع للحركة الديمقراطية الآشورية في العراق بياناً يشير فيه إلى أن القوات العراقية التي نفذت عمليات الأنفال العسكرية في شهر آب/أغسطس من عام ١٩٨٨ تضمن قائمة ببعض أسماء الأشخاص الآشوريين الذين فقدوا في تلك العمليات واختفى أي أثر لهم حتى الآن. والقائمة تضم ١١٥ أسماً من السكان الآشوريين من عدد من القرى والنواحي التابعة لمحافظة دهوك في كُردستان العراق[٢٦٢].

ارتكبت النظام العراقي أبشع الجرائم بحق الشعب الكُردي في كُردستان العراق خلال هذه الفترة العصيبة بدم بارد تماماً، ولم يشعر قادة النظام الصدامي بأي حرج أمام الرأي

صدام في مساعدة الناس على الرحيل وتخفيف الآم الرحلة على النساء والأطفال وكبار السن والمرضى.

٢٦١ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٣.

٢٦٢ أثناء وجودي في كُردستان في ربيع عام ٢٠٠٢ للمشاركة في المؤتمر العلمي الأكاديمي حول الأنفال قدم لي أحد الأخوة الآشوريين هذه القائمة التي احتفظ بها ضمن الوثائق الخاصة بعلميات الأنفال الدموية في كُردستان العراق.

العام العربي والعالمي لما ارتكبوه من جرائم، وهي تعيد إلى الذاكرة المجازر البشعة التي نظمها الدكتاتور المجرم بول بوت والخمير الحمر في كمبوديا. ولكن كيف كان رد فعل العالم على هذه المجازر البشرية بحق الإنسان والشعب الكُردي؟ يستحق هذا السؤال التوقف عنده والتفكير فيه أو الإجابة عنه.

واجه الشعب الكُردي الأعزل الهجوم الذي شنه النظام الاستبدادي بمفرده وتحمل نزيف الدم والدموع والآلام، إذ لم يسعفه أحد ولم ترتفع أصوات الاحتجاج ضد عمليات الأنفال المروعة التي نظمها ونفذها جلاوزة النظام على مختلف المستويات، سواء على الصعيدين المحلي والعربي أم على الصعيد الدولي. ولم يكن في مقدور حركة الپيشمرگه أن تتصدى للقوات الحكومية المسلحة بأحدث الأسلحة وأكثرها شراسة وفتكاً بما فيها الأسلحة المحرمة دولياً التي تيسرت له من مختلف أرجاء العالم، وهي التي تعرضت أيضاً إلى هجمات ضارية من جانب قوات النظام، وكانت هدفها المباشر أيضاً. وكان أكثرها إيذاء على الشعب الكُردي وقواه المناضلة وضحاياه ذلك الصمت المطبق التي واجه العالم كله تلك العلميات الفاجرة، إذ لم يجد في حينها أي تفسير منطقي وإنساني لهذا الصمت. تستحق هذا اللامبالاة وقفة تفكير وتأمل للتحري عما يكمن وراءها من أسباب.

لا بد لنا ابتداءً تأكيد أن هذا الصمت ليس له أي مبرر مقبول من الناحيتين السياسية والأخلاقية أو من الناحية الدينية، ولا يحق لأحد إنسانياً أن يتحرى عما يبرره. إذ أن السكوت على الجريمة رغم المعرفة بتفاصيلها ومجرياتها يعتبر مشاركة غير مباشرة وتشجيعاً واضحاً للجاني على الاستمرار بارتكاب جريمته دون أن تقلقه أية احتجاجات على مختلف الأصعدة. وهذا ما حصل فعلاً. وبالتالي فأن التحري عما يبرر تلك الجرائم يعتبر جريمة بحد ذاته. ولهذا فنحن لا نتحرى هنا عن تبرير لتلك المواقف أللاإنسانية وغير المسؤولة سياسياً وإنسانياً وأخلاقياً ودينياً، بل نسعى إلى معرفة الظروف والملابسات التي قادت إلى مثل هذا الموقف الداخلي والعربي والدولي وساعدت على هذا السكوت وكأنهم "صم بكم عمي فهم لا يفقهون"! ويمكن من الناحية الاجتهادية الإشارة إلى الأفكار التالية بهذا الصدد:

اختار النظام العراقي فترة مناسبة لعملياته العدوانية المروعة. كانت القوات الإيرانية بعد أن حررت أراضيها من القوات العراقية المعتدية دخلت الأراضي العراقية واحتلت مدينة الفاو. وكان العراق يعمل على تحريرها من أيدي القوات الإيرانية. وكان البلدان قد استنزفت قواهما في معارك السنوات السبع المنصرمة ولم تعد لديهم الطاقة الفعلية على مواصلة الحرب طويلاً. وكان المعسكران الشرقي والغربي، وخاصة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، يتفرجان على تلك المعارك ويشاركان في تزويد النظامين بصورة مباشرة وغير مباشرة بالأسلحة الضرورية لمواصلة الحرب وكذلك بالمساعدات المالية والعينية والقروض. وهكذا كان موقف الحكومات العربية. ولم تكن كل الأطراف راغبة في أن ترى أحد الطرفين منتصراً في هذه الحرب، فهي حرب استنزاف لقوى الطرفين وإجهاد لشعبي البلدين، ولكنهما في الوقت نفسه حرب تحقق المزيد من الأرباح للمتفرجين من تجار الأسلحة والمعدات العسكرية في العالم. وكانت الحكومات العربية هي الأخرى لا تريد أن يخرج أحد الطرفين قوياً أو منتصراً من هذه الحرب لاعتبارات ترتبط بالخشية من سياسات النظامين العدوانية المحتملة في أعقاب الحرب بينهما. في هذه الفترة بالذات وتحت ستار الحفاظ على المناطق الحدودية من تسلل الإيرانيين إلى الأراضي العراقية للتخريب وللتخلص من "الجيب العميل"، أي التخلص من قوى حركة التحرر الوطني الكُردية وقوات البيشمرگه/الأنصار، قامت قوات النظام بعزل المناطق الحدودية من السكان ثم البدء بحملات الأنفال المعروفة، ومنها استخدام الأسلحة الكيمياوية ضد حلبچه وغيرها من المناطق الكُردية في كُردستان العراق. وبالتالي كان الادعاء أنها عمليات تطهير وصيانة المنطقة من التسلل. ولهذا سميت بالأنفال للتغطية على طبيعتها الفعلية أمام الرأي العام الداخلي والعربي والدولي. وكان السكوت جزئياً يعود إلى هذا السبب، أي رغبة الأطراف الحكومية العربية والدولية غض الطرف عما يجري في كُردستان لتحقيق هدف أكبر هو استمرار الحرب والحفاظ على توازن معين فيها بعد أن بدأت عمليات تحرير الفاو. ويفترض أن نتذكر هنا أن العراق كان يستورد الأسلحة بالأساس وقبل الحرب من دول ثلاث أساسية هي الاتحاد السوفييتي وفرنسا والبرازيل. أما إيران فكانت تستورد الأسلحة قبل الحرب بشكل خاص من كل من

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا. وفي فترة الحرب شاركت تسع دول بتصدير السلاح إلى الطرفين، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصين وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وكوريا الشمالية والبرازيل وألمانيا الديمقراطية، ثم كانت هناك دول باعت السلاح أثناء الحرب إلى العراق فقط مثل ألمانيا الاتحادية وأسبانيا وجيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولونيا ويوغسلافيا والنمسا وشيلي، وأخرى باعت السلاح إلى إيران فقط، وهي إسرائيل وسوريا ومصر وليبيا والأرجنتين وكوريا الجنوبية. وشاركت هذه الدول وغيرها في تقديم مساعدات مختلفة للطرفين أو لأحدهما. وكان كل ذلك بعلم وتأييد من جانب الدولتين العظميين حينذاك[٢٦٣]. وتلك المساعدات والتزويد بالأسلحة هي التي ساعدت على استمرار الحرب ثماني سنوات عجاف كلفت الشعبين خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والموارد المختلفة والديون الكبيرة.

كان العراق ما يزال يخوض حرباً عدوانية ضد إيران. وكانت دعاية النظام الواسعة تؤكد للشعوب العربية أنها تدافع عن البوابة الشرقية للأمة العربية والوطن العربي المهدد من إيران. وانقسمت الشعوب والحكومات العربية بين مؤيدة للعراق وأخرى مؤيدة لإيران. وكانت هناك دعاية واسعة تدعي بأن الكُرد يحاولون خدمة إيران في الحرب ضد القوات العراقية وأن هؤلاء يريدون تقسيم العراق وجعله لقمة سائغة للدول الاستعمارية ولإيران وتركيا. وحاولت دعاية الحكومة أن تصور الأمر هكذا ووظفت لهذا الغرض ملايين الدولارات التي صرفتها على أجهزة الإعلام والصحافة والصحفيين ونشطت القوى القومية العربية الداعمة للنظام للدعاية لهذا المشهد المشوه الذي يطرحه النظام. وشاركت كثرة من أجهزة الإعلام الحكومية في الدول العربية بتأكيد هذا المشهد الكاذب، مما جعل العرب يعتقدون أن العراق "يؤدب" الكُرد ويطهر المناطق من المتعاونين مع إيران. وكان كثرة من الشعوب العربية تعتقد حينذاك بأن النظام العراقي يسعى إلى إقامة الوحدة العربية التي لم تتحقق ويقف ضد إسرائيل بعكس مواقف الدول العربية الأخرى. ورغم عدم صواب هذا التصوير، فأن الدعاية العربية الرسمية والقومية والمرتزقة جعلته مقبولاً لدى الأوساط الشعبية

---

263 Rasoul، Fadil. Irak Iran: Ursachen und Dimensionen eines Konfliktes. Boehlau Verlag. Wien. 1987. S. 164.

الواسعة في المشرق العربي وفي الدول المغاربية. ولم تكن القضية الكُردية واضحة أمام أنظار الشعوب العربية ولم تقم الأحزاب الديمقراطية العراقية، الكُردية منها والعربية وغيرها، بالدور المطلوب منها في شرح هذه القضية على امتداد العقود المنصرمة بغض النظر عن العوامل الموضوعية والذاتية التي أعاقت ذلك. وجعل هذا التوازن المختل في الدعاية للقضية الكُردية أو ضدها في غير صالح الشعب الكُردي وأدى إلى سكوت الغالبية العظمى من العرب ومن غالبية المثقفين في الدول العربية حقيقة واقعة.

ويبدو لي أن إشكالية المثقفين في الدول العربية تستوجب منحها أهمية خاصة. إذ أنهم منقسمون إلى مجموعتين أساسيتين من حيث الموقف من الحكم والمعارضة. فبعضهم يقف في الصف الحكومي ويلتزم مواقفه، وبعضهم الأخر يقف في صف المعارضة ولكن يحجم الكثير منهم عن إبداء رأيه بسبب مصادرة حرية الرأي وحرية الصحافة والخشية من الكتابة والتعرض لعقاب أجهزة الدولة التنفيذية والقضائية التي تمسك بها يد واحدة عموماً. كما أن كثرة من المثقفين العرب تتوزع على تيارات فكرية وسياسية عديدة إضافة إلى وجود مستقلين عن سياسات ومواقف تلك الأحزاب. وهذا الأمر يعقد اتخاذ مواقف موحدة إزاء القضايا المهمة، مثل استخدام الأسلحة الكيمياوية ضد الكُرد أو حتى الموقف من غزو العراق للكويت الذي أيدته كثرة من المثقفين في الدول العربية، رغم وضوح عدوانية الغزو ومخالفته للشرعية وحقوق الإنسان والأخوة والجيرة وما إلى ذلك. وفي ما عدا ذلك فأن كثرة من المثقفين العرب لا تبدي أي اهتمام يذكر بقضايا حقوق الإنسان وحقوق القوميات والأقليات القومية، وبالتالي لا تجد ما يبرر مطالبة الشعب الكُردي مثلاً بحقوقه العادلة والمشروعة وتعتبر نضاله تجاوزاً على شرعية الدولة، إضافة إلى أن بعضهم الآخر يعتقد بأن ما يقال عن الأنفال مجر دعاية غربية استعمارية ضد النظام العراق. ولكن يفترض أن لا ننسى بأن جمهرة من المثقفين الديمقراطيين العرب قد شجبوا وأدانوا بقوة استخدام الأسلحة الكيمياوية ضد الشعب الكُردي، ولكن الصوت خافت وضعيف وقليل الأثر. هناك ازدواجية في المعايير لدى كثرة من المثقفين العرب وخاصة القوميين منهم، وكذلك كثرة من أتباع الأحزاب السياسية الدينية. ففي الوقت الذي يطلبون الحرية والديمقراطية لأنفسهم

ينفوها ويحجبوها عن الآخرين. ويمكن أن نرى ذلك في المشرق العربي وفي الدول المغاربية وفي السودان. وهو أمر يؤكد ضعف الوعي الديمقراطي في صفوف كثرة من المثقفين العرب. وكان الدكتور فالح عبد الجبار محقا حين أشار إلى إشكالية الوعي الثقافي العربي مستعيراً هذا التعبير من هيجل في سفره الموسوم (تجليات الروح)[٢٦٤].

ويفترض أن لا يخفى على أحد بأن الضجة ضد عمليات الأنفال بدأت بفترة متأخرة بالمقارنة مع فترة التنفيذ لها، إذ أن قوات الأحزاب المشاركة في النضال ضد الحكم الاستبدادي في العراق والعاملة في كُردستان، الكُردية منها والعربية وغيرها، لم تقم بواجبها المطلوب حينذاك لفضح عمليات الأنفال. والقضية الوحيدة التي تحركت قليلاً ارتبطت باستخدام الأسلحة الكيمياوية من جانب النظام ضد سكان حلبچه وبعض المناطق الكُردية الأخرى.

---

٢٦٤ عبد الجبار، فالح د. حلبچه وشقاء الوعي الثقافي العربي. ورقة عمل ألقيت في المؤتمر العلمي الأكاديمي الأول حول الأنفال. عقد في الفترة ١٤-٢٠٠٢/٤/١٦ في مدينة أربيل بكُردستان العراق. ص ٣-٦.

الفصل الخامس

العلاقات في ما بين القوى السياسية العراقية في هذه المرحلة

المبحث الأول

التحالفات السياسية المناهضة لنظام الاستبدادي

مع انسحاب الحزب الشيوعي العراقي من التحالف السياسي مع حزب البعث العربي الاشتراكي في النصف الأول من العام ١٩٧٩ تقريباً تحت ضربات قاسية ومتسارعة وكثيفة من جانب حزب البعث وسلطته وأجهزته السياسية والأمنية القمعية واعتقال هذه الأجهزة لعشرات الألاف من السياسيين الشيوعيين والتقدميين والديمقراطيين اليساريين خلال الأعوام ١٩٧٧-١٩٨٠ بهدف الحصول على المزيد من المعلومات عن تنظيمات الحزب الشيوعي وإسقاطهم سياسياً ان قتلهم تحت التعذيب أو زجهم في السجون والمعتقلات التي لم تكن تختلف عن المعتقلات النازية من حيث اساليب ووسائل وطرق التعذيب التي كانت تمارس ضد المعتقلين من مختلف القوى السياسية. وكانت هذه الفترة قد تميزت بشن النظام البعثي هجوماً واسعاً وكثيفاً ضد قوى الإسلام السياسي المتمثلة بحزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي وكذلك ضد قوى البعث التي كانت مختلفة معه أو معارضة له أو متآمرة عليه. في هذه الفترة توفرت فرصة استثنائية أمام جميع القوى السياسية العراقية المناهضة لصدام حسين أن تلتقي وتتحاور وتتحرى عن قواسم مشتركة لنضالها المشترك ضد النظام الصدامي. وقد تحققت هذه المهمة فعلاً في صيغتي الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية أولاً التي عقدت في الشام والتي تحدثنا عنها في مكان آخر، والجبهة الوطنية الديمقراطية ثانياً التي تم عقدها في كُردستان العراق والتي تحدثنا عنها أيضاً. ولم تستطع القوى المتحالفة في الجبهتين أن تلتقيا لتشكل جبهة واحدة بسبب الخلاف الشديد الذي كان شاخصاً في تلك الفترة بين الأحزاب السياسية الكُردستانية، وخاصة بين الحزب

الديمقراطي الكُردستاني والاتحاد الوطني الكُردستاني. ورغم وجود قوى وأحزاب سياسية إسلامية حينذاك، إلا أنها كانت تفضل العمل المنفرد بعيداً عن تلك الجبهات التي كانت تمثل ثولى سياسية ديمقراطية وقومية علمانية. لقد كانت قوى الإسلام السياسي العراقية تعمل حينذاك سياسياً في موقعين وهما: العراق حيث كانت تعمل في ظروف السرية التامة وتمارس شتى اساليب الكفاح للتخلص من صدام حسين بما في ذلك محاولات الاغتيال التي جربها حزب الدعوة في العام ١٩٨٢ والتي فشلت وتحدثنا عنها في فقرة أحداث الجيل من جهة، وفي إيران حيث كانت غالبية قيادات وكوادر وأعضاء حزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي قد أجبرت على مغادرة العراق باتجاه إيران رت بعد ان شن النظام حملة شعواء ضد حزب الدعوة حيث استشهد فيها قائد هذا الحزب السيد محمد باقر الصدر وشقيقته الفاضلة بنت الهدى الصدر. وكانت القيادات الموجودة في إيران متأثرة بسياسة القوى الإسلامية السياسية الإيرانية التي كانت قد هيمنت على السلطة السياسية في إيران وكانت تدعم القوى الإسلامية السياسية العراقية وتمنعها عملياً من التحالف مع القوى السياسية العلمانية واليمقراطية وتعتقد بأنها قادرة على تحقيق النصر لها بعد أن تفجرت الحرب بين البلدين. ولم تتوفر فرصة فعلية للحوار والتحالف مع قوى افسلام السياسي العاقية إلا بعد النهوض الشعبي في انتفاضته الشعبية في ربيع العام ١٩٩١ حيث توفرت فرصة افضل للتحالف حين تيقنت القوى الإسلامية السياسية بأنها غير قادرة لوحدها على تغيير الوضع في العراق.

كانت القوى السياسية العراقية من مختلف القوميات والاتجاهات السياسية المناهضة لنظام صدام حسين تناضل في موقعين، وهما:

– في العراق بشكل عام وفي إقليم كُردستان العراق حيث كان هناك نشاط مدني في المدن العراقية والكُردستانية ونشاط أنصاري في الأرياف والمناطق الجبلية الكُردية ولكن في بعض المناطق الريفية العربية ايضاً وخاصة في الأهوار، وعلى امتداد المنطقة بدءاً من الحدود العراقية الإيرانية ووصولاً إلى الحدود العراقية التركية والحدود العراقية السورية أو المناطق المحاددة لإيران من جنوب العراق.

– في خارج البلاد حيث بلغ عدد اللاجئين والمهاجرين والمهجرين العراقيين إلى أكثر من مليونين ونصف المليون إنسان عراقي حتى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين، وبالتالي كان بين هؤلاء عدد كبير من الناس السياسيين من مختلف القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية العراقية التي كانت تناضل في فضح النظام ومحاول كسب الرأي العام العالمي إلى جانب النضال في الداخل ضدى نظام صدام حسين. وكان العمل الإعلامي نشطاً في الخارج ومساعداً لتعبئة مناضلين عراقيين ومناضلات عراقيات للنضال الأنصاري في كُردستان العراق وفي تأمين المساعدات المناسبة لهذا النضال. كما كانت قيادات هذه الأحزاب السياسية موجودة في سوريا ولبنان والأردن وفي الخليج وكذلك في مصر وإيران وفي بريطانيا وفرنسا وفي دول أوروبية أخرى وفي أمريكا الشمالية وفي دول أخرى كثيرة. وقد ساعد وجود هذه القوى

المكثف في دمشق وطهران، وكذلك في لندن وتأييد هذه الدول على نحو خاص للنضال ضد نظام صدام حسين، وخاصة في فترة الحرب العراقية – الإيرانية، حيث رفض النظام أي إيقاف للقتال بين قواته وقوات البيشمرگه الأنصار في فترة الحرب، فأنها ساعدت على إجراء الحوارات ومحاولات التعاون والتنسيق بين القوى السياسية العراقية وخاصة العلمانية في هذه الفترة، أي في الفترة بين ١٩٧٩–١٩٨٩. ما سعت ليبيا إلى إيجاد علاقات افضل مع مع القوى السياسية العراقية وفي ما بينها ودفعت على تشكيل تنظيمات قومية مساندة للتوجهات الليبية التي تجلت في الاجتماع الذي عقد في طرابلس بدعوة من القيادة الليبية وحضره ممثلون عن ١٩ حزباً وتنظيماً سياسياً عراقياً و سواء من كان يعمل في إطار جود أو جوقد أو تنظيمات أخرى خارج إطار هذين التحالفين. وقد عقد هذا الاجتماع الموسع في الفترة الواقعة بين ١ – ١٩٨٣/٢/٦ الذي تبني بياناً تضمن العنوان التالي والذي يعبر عن مضمون ابيان ذاته:

"بيان صادر عن القوى الوطنية والقومية التقدمية العراقية من أجل إسقاط النظام الفاشي العميل في العراق وإقامة حكم ديمقراطي لحل المعضلات التي يعاني فيها الشعب العراقي". وقد حضر هذا الاجتماع الرائد عبد السلام جلود عن القيادة الليبية، ومحمد

حيدر، عن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكية والقيادة السورية، كما حضرتع قوى عربية فلسطينية أخرى. وبهذا المعنى حصل هذا الاجتماع على تاييد هاتين الدولتين إضافة على تأييد إيران لكل جهد يتقجه صوب إسقاط النظام. ولم يشارك في هذا الاجتماع أي حزب غسلامي سياسي عراقي. وكانت القيادة الليبية تسعى إلى عقد لقاء آخر يضم تنظيمات جديدة كانت قد شكلتها لاحقاً وأغلبها لم يكن سوى دكاكين فارغة إلا من شخصين أو شخصين قاموا بتشكيلها على الورق لكي يحصلوا على دعم مالي من ليبيا اتلي كانت توزع أموال الشعب الليبي دون وجه حق ولجهات بعيدة كل البعد عن النضال الوطني في بلدانها. وفي هذا الاجتماع حضرت الأحزاب الكُردستانية (الكُردية) كلها، الحزب الديمقراطي الكُردستاني، الاتحاد الوطني الكُردستاني، الحزب الاشتراكي الكُردستاني، حزب الشعب الديمقراطي الكُردستاني، الاتحاد الديمقراطي الكُردستاني، إضافة إلى الحزب الشيوعي العراقي وأحزاب قومية عربية عديدة ومنظمة الديمقراطيين التركمان. [٢٦٥] ورغم التنوع الكبير في القوى المشاركة في هذا الاجتماع فقد تضمن البيان قضايا جوهرية أهمها: الدعوة إلى وحدة القوى السياسية المناضلة ضد النظام الدكتاتوري وإقامة حكم ديمقراطي شعبي ومنح كُردستان والشعب الكُردي حكم ذاتي حقيقي وضمان حقوق التركمان والأقلات الأخرى.

كان النضال في كُردستان في هذه الفترة صعباً للغاية لأسباب غير قليلة، ولكن أبرزها ثلاثة، وهي:

١. الدور الذي كان يمارسه النظام الصدامي في اتجاهات ثلاثة: محاولة الحديث عن التفاوض مع القوى السياسية المعارضة بين فترة وأخرى بهدق شق وحدة الصف الوطني المناهض له "وكان النظام في الوقت نفسه يستخدم قواته المسلحة في كُردستان لشن هجمات ضد القوى السياسية العراقية وضد قوات الپيشمرگه/الأنصار أو يعتقل الكثير من الناس في المدن الكُردستانية أو في مناطق أخرى من العراق " كما

---

٢٦٥ رسول، فاتح. صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي. الجزء الثالث. ترجمة كمال غمبار. السليمانية. مطبعة شفان. ٢٠٠٦. ص ١٣٥-١٤٠.

أن الحرب العراقية الإيرانية كانت لا تساعد المناضلين على تنشيط كفاحها ضد القوات المسلحة العراقية، وكانت قوات البيشمرگه/ الأنصار يقعون في وسط القوى المتقاتلة العراقية والإيرانية.

٢. الصعوبات المالية والمعيشية وتوفير الأرزاق وخاصة في فترات الشتاء القاسية في كُردستان العراق.

٣. الصراعات الشديدة بين الأحزاب السياسية الكُردستانية وخاصة بين الحزبين الكُرديين الرئيسين، الحزب الديمقراطي الكُردستاني والاتحاد الوطني الكُردستاني.

وإذا كان بالإمكان السيطرة على العاملين الأول والثاني، فأن العامل الثالث غالباً ما كان يتفجر فجأة ولأي خلاف بين الحزبين او بين قواهما السياسية وفي القاعدة ليقود إلى معارك تنتهي بقتلى وجرحى من الطرفين. وكان هذا الواقع يعيق فعلياً حركة النضال ضد النظام من جهة، ويدفع بالكثير من المناضلين إلى الوقوع في إحباط شديد من جهة ثانية، ويعيق الوصول إلى جبهة سياسية ديمقراطية واسعة وذات أهداف مشتركة من جهة ثالثة، إضافة إلى فرض الأمر الواقع على بقية الأحزاب السياسية، بمن فيها الحزب الشيوعي العراقي، إلى اتخاذ موقف من تلك الأحداث، إما بالوقوف إلى جانب هذه الحزب أو ذاك ويصبح حينذاك جزءاً من المعارك الجارية بين الحزبين. وهو ما حصل فعلاً فيما بعد.

لقد تحدثنا في الكتب السابقة عن الحزبين الكُرديين وعن عوامل الصراع بينهما. وكان اشد تلك الصراعات تدور في الإعلام وفي الاتهامات الباطلة التي كانت توجه من الطرفين للطرفين وتقود على تشديد الصراع وإلى احتمال وقوع حوادث في كل لحظة. ولهذا تعذر لفترة طويلة نشوء جبهة وطنية عراقية تشترك فيها جميع القوى السياسية العراقية الفاعلة في إقليم كُردستان خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٩ –١٩٨٧ حين بدأت لأول مرة جدياً التفاوض بين الحزبين أولاً وبين أغلب القوى السياسية العراقية، وخاصة الأحزاب الكُردية حيث أمكن تشكيل الجبهة الكُردستانية في العام ١٩٨٨.

عبر هذا الصراع سقط الكثير من الشهداء من أعضاء الحزبين وكوادرهما وكذلك من قوات البيشمرگه، وحين أجبرت القوى الأخرى على أن تصبح جزءاً من هذا الصراع سقط

لها الكثير من الشهداء منهم أيضاً. وهذه الصراعات تستوجب دراسة جادة وحيادية على حدود بعيدة، وهي مهمة ليست سهلة بطبيعة الحال. ومع ذلك لا بد من الخوض بالمهمة.

دللت تجارب الأحزاب والقوى السياسية في مختلف بقاع العالم على ظاهرة غريبة من نوعها ولكنها أصبحت قاعدة سارية المفعول وهي تعبر عن موقف غير حضاري بطبيعة الحال وتعبر عن الأنانية وضيق الأفق والرغبة في الهيمنة وإقصاء الآخر. وهي حالة غالباً ما تكون نتيجة فعل طرفين وليس طرفاً واحداً. لم يبتل فيها حزب واحد في العراق بل كل الأحزاب والقوى السياسية تقريباً ابتداءً من الحزب الشيوعي ومروراً بالحزب الوطني اليمقراطي والقوى القومية والقوى البعثية وقوى الإسلام السياسي وكذلك في الحركة السياسية الكُردية، وبالتالي فهي ليست ظاهرة شاذة تمس هذا الحزب أو ذاك بل هي ظاهرة عامة في العراق وفي الدول العربية وفي بقية الدول العالم. فما هي هذه الظاهرة السلبية التي نريد البحث فيها؟ إنها ظاهرة الانشقاقات في الأحزاب السياسية والصراعات والنزاعات التي تنشأ بين الحزب الأم والحزب المنشق. وهذه النزاعات تكون أشد وأقسى وأكثر مرارة من أي صراع ونزاع بين حزبين آخرين لا يمتان إلى بعضهما بصلة، بل حتى لو كانا من حيث الأيديولوجيا متعاديين ومتصارعين، بل هو يبدو أحياناً كثيرة حتى أشد من صراعهما ضد العدو الذي يناضلان ضده.

سنحاول أن ندرس هذه الظاهرة السلبية في إقليم كُردستان إقليم العراق بعد أن بحثنا في الكتاب السابع السابق إلى الفترة التي تأسس فيها الاتحاد الوطني الكُردستاني، في وقت كان الحزب الديمقراطي الكُردستاني كان لتوه قد توجهت له ضربة سياسية قاسية حقاً في أعقاب المؤامرة التي نظمها صدام حسين مع شاه إيران وعقد اتفاقية الجزائر المعروفة.

المبحث الثاني

نكسة ثورة أيلول والحزب الديمقراطي الكُردستاني في العام ١٩٧٥

وضع النظامان العراقي والإيراني الملا مصطفى البارزاني قائد الحركة الكُردية المسلحة ورئيس الحزب الديمقراطي الكُردستاني أمام واقع جديد في العام ١٩٧٥ قاد إلى أكبر نكسة

شهدتها هذه الحركة في تاريخها في العراق، لقد تجمعت عوامل كثيرة قادت إلى هذه الانتكاسة والتي بحثت من أطراف عدة بمن فيهم قادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني.

لا يمكن أن تكون المؤامرة التي حيكت للإجهاز على حركة التحرر الكُردية وإفراغ المضامين الأساسية للحكم الذاتي في كُردستان العراق والهيمنة من جانب البعث الحاكم على مقدرات المنطقة بخافية على القوى السياسية العراقية حينذاك، ومنها الحزب الديمقراطي الكُردستاني وقيادته وكذلك المسؤولين في إدارة الحكم الذاتي. كما لم تكن أجواء العداء بين الحزب الحاكم في كُردستان العراق منذ أن قاطع ممثلو الحزب حضور اجتماع مشترك مع لجنة الجبهة ١٩٧٤/٣/٢ لمناقشة وإقرار قانون الحكم الذاتي، والذي صدر بالرغم من مخالفة الحزب الديمقراطي الكُردستاني له بخافية على أحد. وفي الوقت نفسه كانت العلاقات بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكُردستاني آخذة بالتدهور المستمر والمهاترات المتبادلة وزيادة التعقيدات والتضييقات على الشيوعيين في كُردستان العراق لخمسة أسباب، وهي:

* التحالف الذي نشأ بين الحزب الشيوعي وحزب البعث بعد أن بدأت العلاقات بين الحزبين البعث والديمقراطي الكُردستاني بالتدهور المتسارع.
* الشعور المتزايد لدى الحزب الديمقراطي الكُردستاني بأن الحزب الشيوعي يسعى إلى منافسته على الحاكم في كُردستان العراق وترويجه لأفكاره وسياساته في المنطقة، وهي بالضد من توجهات الحزب الديمقراطي الكُردستاني.
* تنامي الاتجاهات والسياسات اليمينية في قيادة الحزب الديمقراطي في كُردستان.
* الرغبة في تبيان موقفهم من الشيوعية لشاه إيران والقوى الدولية والإقليمية المناهضة للشيوعية والمساندة لها بهدف الحصول على دعمها في مواجهة النظام العراقي وحربه ضد الشعب الكُردي.
* والتعبير عن عدم الارتياح من سياسة الاتحاد السوفييتي إزاء الحركة الكُردية المسلحة وحقوق الشعب الكُردي والتسلح المتواصل للعراق. وكانت اتجاهات التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث الحاكم الذي عقد في كانون الثاني/يناير

من عام ١٩٧٤ وأعلن في آذار من نفس العام بشكل عام وما يخص القضية بشكل خاص يؤكد وجهة عدائية واضحة إزاء قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني رغم انتقاده لبعض التصرفات من جانب حزب البعث وأجهزة الدولة إزاء المسألة الكُردية والقوى الكُردية، إلا أن النقد الأساسي وجه ضد الحزب الديمقراطي الكُردستاني. وكانت هناك معلومات قد تسربت إلى الحكم العراقي عن وجود تعاون عسكري وأمني متزايد بين الملا مصطفى البارزاني وقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني من جهة، وبين إيران وإسرائيل بمباركة وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. ويبدو أن هذا التعاون قد أدى إلى نشوء موقفين متباينين تماماً، وهما:

أ. استخفاف وضعف اليقظة والحذر لدى قائد الحركة الملا مصطفى البارزاني وقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني وحكومة الإقليم إزاء حكم البعث وتهديداته وشعورهم بالقوة والقدرة على المجابهة ما دامت هناك ثلاث مستلزمات، وهي:

١) الدعم الأمريكي غير المباشر عبر إيران وإسرائيل، إضافة إلى دعم الدولتين الأخيرتين للحركة المسلحة لا برغبة صادقة لمساعدة الشعب الكُردي وقضيته العادلة، بل لأهداف أخرى تمس العراق والمنطقة بأسرها.

٢) توفر كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد والمؤونة وتطور الأوضاع لصالح الحزب الحاكم بتعزيز قدراته وموارده المالية وعدد المنتسبين لقواته.

٣) تأييد الشعب الكُردي له وخلو المنطقة من معارضين له، إذ أمكن إبعاد المجموعات المعارضة إلى خارج الحدود عبر مطاردتها وشن حملة قمعية واسعة ضد الشيوعيين تتوجت بقتل ١٢ عضواً من كوادر الحزب الشيوعي العراقي في كُردستان العراق بعد عودتهم من دورة حزبية في موسكو. وقاد هذا الوضع المتأجج إلى تشكيل الشيوعيين فرقاً كانت في البداية دفاعاً عن النفس، ولكنها تطورت تدريجاً لتصبح جزءاً من القوات الحكومية المناهضة لسلطة الحزب الديمقراطي الكُردستاني والبارزاني في كُردستان وساهمت، شاءت ذلك أم أبت، في إضعاف الحركة الكُردية المسلحة أيضاً، خاصة وأن قتالاً مشتركاً نشب بين الشيوعيين والبعثيين ضد قوات الحركة الكُردية المسلحة.

وكانت القيادة في تلك المعارك ضد الپيشمرگه الأكراد بيد البعثيين. وكان هذا الموقف من الحزب الشيوعي العراقي خاطئا ومضراً بحركة التحرر الوطني الكُردية وبالحركة الديمقراطية العراقية وتشجيعاً للبعث على مواصلة نهجه في ضرب القوى الديمقراطية في كُردستان العراق وتمهيداً لضربه لاحقاً، كما وقع فعلاً. كانت سياسة الحزب الشيوعي في هذه الفترة تساومية ومضرة وقصيرة النظر ولا تعدو أن تكون ردود فعل لتصرفات خاطئة ومضرة أيضاً من جانب الحزب الديمقراطي الكُردستاني إزاء الحزب الشيوعي العراقي.

ولكن لم تستطع قيادة البارزاني حينذاك رؤية الترهل الذي حصل في فترة قصيرة في أجهزة الحزب والدولة وتسرب جواسيس النظام إلى مواقع مهمة وتذمر واسع من جانب السكان بسبب سيطرة كوادر الحزب ومجموعات معينة على الوضع في المنطقة والتحكم بالناس. وبالتالي فسمعة القائد البارزاني الطيبة والواسعة لا تحمي الحزب والقيادة من النقد وعدم الارتياح حين تتدهور الأوضاع الاقتصادية ويزداد التهريب والمتاجرة بالسوق السوداء والأرباح الفاحشة للمستفيدين من التوتر في المنطقة مع الحكم المركزي...الخ. لقد كانت قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني تريد الانفراد بالحكم تماماً، وبالتالي عبأت الكثير من القوى الكُردية ذات الاتجاهات السياسية الأخرى ضدها، وكان هذا التوجه إضعافاً لها وليس تقوية لنفوذها. واستفاد حزب البعث الحاكم من الوضع الجديد إلى أبعد الحدود.

ب. استعداد حزب البعث الحاكم وأجهزته لمواجهة ما سمي بالخطر القادم من كُردستان العراق والمهدد لحكم البعث بما سمي في حينها "بالجيب العميل". فالتقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث يؤكد رؤيتهم هذه حين أكد ما يلي: " وخلال الفترة الماضية لم تضعف العناصر والتيارات الرجعية والعميلة والمشبوهة والانفصالية النافذة في قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني وبالدرجة التي كانت متوقعة قبل إعلان بيان آذار وبعده، وقد ارتكبت هذه العناصر أعمالاً تخريبية واسعة النطاق وقامت بنشاطات إعلامية معادية للحزب والثورة في الداخل والخارج وكانت خلال المرحلة

الماضية وما تزال مركز استقطاب لكل القوى المعادية للحزب والثورة من عرب وأكراد، وتعاونت مع المتآمرين في الحزب والثورة ومنحتهم الحماية في المناطق التي تسيطر عليها، وهي ما تزال حتى اليوم تتعاون مع الدول الرجعية في المنطقة والقوى الاستعمارية وبشكل مكشوف تماماً لإضعاف الحزب والثورة بل التآمر عليهما وأن هذه التيارات والعناصر تشكل اليوم الاحتياطي الأول لقوى الاستعمار والردة داخل القطر العراقي"[٢٦٦].

استهدفت دعاية حزب البعث الحاكم الوصول إلى ثلاث جهات بهدف إقناعها بأن حركة الشعب الكُردي العادلة مناهضة لوحدة العراق وتريد الانفصال وتلحق أضراراً بحركة التحرر الوطني العربية ومؤيد للاستعمار ومتورطة معه في مناهضة الحكم في العراق. ولم تكن هذه الأساليب في الدعاية المضللة غريبة عن حزب البعث ومعروفة عند نسبة عالية من الشعب العراقي، ولكنها كانت مع ذلك مقنعة لبعض الأوساط. كما أن صراع الحزب الديمقراطي الكُردستاني أوجد في حينها قلقاً لدى أوساط غير قليلة حول تلك الادعاءات البعثية. أما على الصعيد العربي فقد كانت دعاية البعث مقبولة ومؤثرة على أوساط واسعة، خلقت تعبئة ملموسة ضد الشعب الكُردي ونضاله العادل على المستوى الرسمي والشعبي. وكان الوضع مثيراً على مستوى حركة التحرر وعلى صعيد البلدان الاشتراكية التي كانت تعرف بوجود تعاون بيم الحركة الكُردية وإيران وإسرائيل وبمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية، مما عطل إلى حدود معينة دعمهم لها. ولعب موقف الحزب الشيوعي العراقي المناهض لسياسة الحزب الديمقراطي الكُردستاني حينذاك دوراً مهماً بهذا الاتجاه. كان الحكم البعثي في العراق يسعى إلى سحب البساط من تحت أقدام حركة التحرر الوطني الكُردية وقيادتها السياسية والعسكرية على الصعد العربية والإقليمية والدولية، إضافة على تبويش الحركة في الداخل وخاصة في الوسط والجنوب. واستخدم لهذا الغرض الكثير من الافتراءات والدس الرخيص وحقق بعض النجاح التزاماً بالنهج الفاشي القائل "افتروا ثم افتروا ثم افتروا لعل بعض افتراءاتكم تعلق بأذهان الناس". وكان البعث في كل ذلك يهيئ

---

٢٦٦ التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطر الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي – القطر العراقي. كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤. مطابع دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤. ص ٨٤.

لتمرير مؤامرة كبيرة ضد الشعب الكُردي وحقوقه المشروعة وضد الديمقراطية في العراق، والتي برزت في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

قاد الصراع بين الحزبين الشيوعي والكُردستاني إلى مزيد من التعاون بين الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وأضعف اليقظة ودفع بالوعي إلى الوراء ونسيت في هذا المعمعان الأهداف الأساسية والحقيقية التي كان يسعى مجلس قيادة الثورة والبعث الحاكم إلى تحقيقها. وساعد كل ذلك على نجاح البعث في ممارسة سياساته العدوانية ضد الشعب الكُردي والحركة الديمقراطية العراقية والحزب الشيوعي العراقي، ولكن بمشاركة الحزب الشيوعي العراقي، رغم أن الحزب الشيوعي في تلك المشاركة كان يعتقد بأنه يخدم القضية الكُردية والديمقراطية في العراق، ولكنه كان على خطأ كبير. وهذا التقدير لا ينسى الأخطاء التي ارتكبها الحزب الديمقراطي الكُردستاني في هذه الفترة والتي ساهمت بدورها إلى ما وقع فعلاً في العام ١٩٧٥.

في إطار هذا الواقع الجديد حصل لقاء بين الشاه وبارزاني في طهران بطلب من الشاه ليعلمه بعقد اتفاقية الجزائر وما يترتب عنها بالنسبة للحركة الكُردية المسلحة. ووضعه أمام أحد أمرين عليه أن يختار بينهما وكلاهما مر. وفي الوقت نفسه أبلغه بموقف إيران من حركته بعد عقد هذه الاتفاقية. وكانت المفاجأة خارقة وغير متوقعة أذهلت القائد وأصيب بخيبة أمل شديدة وشلت قدرته على التفكير الهادئ واتخاذ القرار المناسب. وأجبره الموقف الجديد أن يرضخ لأحد الأمرين كلاهما مّر. وأختار البارزاني طريق الانسحاب. لقد سقطت أمام ناظريه في تلك اللحظة كل الدعائم التي كان يعتمد عليها ويستند إليها في مواجهة الحكم المركزي، ووجد نفسه وحيداً أمام حكومة البعث والقوات المسلحة حتى الأسنان بأسلحة تأتيه من كل مكان، فخشي على الشعب الكُردي وقواته من قتل وتدمير واسعين. لم يكن في مقدور القائد البارزاني في تلك اللحظة وفي إطار اتجاه التطور و "الخيانة والمؤامرة الدولية إزاء الشعب الكُردي" أن يجد طريقاً آخر غير طريق الانسحاب إلى إيران ويترك الخيار لقواه أن تقرر وجهتها بين الاستسلام للحكومة العراقية وتسليم أسلحتها أو الانسحاب إلى إيران كلاجئين وتسليم أسلحتهم للقوات الإيرانية أيضاً، بأمل العودة إلى

النضال من جديد وفي وقت لاحق. إذ لم يفقد الرجل ثقته بشعبه الكُردي وتطلعات هذا الشعب إلى الحرية والديمقراطية والتمتع بحق تقرير المصير، رغم ظروفه الصعبة وكبر سنه ومرضه.

لم يكن الطريق الذي اختاره البارزاني مقبولاً من قبل الجميع، سواء في الحزب الديمقراطي الكُردستاني أم خارجة وفي أوساط الشعب الكُردي، إذ اختلفت الآراء حول الموقف. ومن هنا بدأت التصدعات والانشقاقات داخل الحزب الديمقراطي وحركة التحرر الكُردية بشكل أكثر قوة وجرأة. ولا نبالغ في القول حين نؤكد ما يلي: إن الانهيار الكارثي للحركة الكُردية المسلحة، التي اعتبرت بمثابة هزيمة فعلية لثورة أيلول عام ١٩٦١، كانت هزيمة مؤقتة للقضية الكُردية وللقيادة البارزانية وقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني أولاً، كما كانت هزيمة لكل القوى الديمقراطية في العراق، بمن فيهم الحزب الشيوعي العراقي، وأن لم يكن هذا الإحساس موجوداً في حينها لدى الجميع. إذ جاء دور الحزب الشيوعي بعد فترة غير طويلة من انهيار الحركة الكُردية، إذ بدأ التوجه ضده في أعقاب عقد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي، أي في خريف عام ١٩٧٦ حتى انهيار التحالف بين الحزبين الشيوعي والبعث الحاكم، ولم يكن قد مر على نكسة الحركة الكُردية المسلحة سوى عام ونصف العام. كما لم ينفع حديث الحزب الشيوعي العراقي عن السير معاً (أي مع البعث الحاكم) صوب بناء الاشتراكية في العراق، هذا الشعار الخاطئ والمضر الذي رفع تحت خيمة المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي العراقي في بغداد في صيف عام ١٩٧٦ وفي غفلة من اللجنة المركزية والحزب كله في ما عدا أعضاء المكتب السياسي وسكرارية اللجنة المركزية التي شاركت في وضع هذا الشعار الذي لم يطرح من قبل الحزب قبل ذاك ولم يناقش أو يتفق على رفعه.

في عام ١٩٧٦ عقد الحزب الديمقراطي الكُردستاني في برلين كونفرنساً حزبياً لمعالجة وضعه القيادي ووضع الحزب والموقف من التطورات التي واجهت الحزب والحركة الكُردية. وكان الحزب قد شهد خلال الفترة الواقعة بين الانهيار (١٩٧٥) وعقد الكونفرنس (١٩٧٦) أنسلاخات عديدة عنه. فقد برزت مجموعة شكلت في العام ١٩٧٦ الحزب الاشتراكي

الكُردستاني. وكان على رأس هذه المجموعة كوادر متقدمة ومعروفة في الحزب الديمقراطي الكُردستاني مثل السادة عمر مصطفى (دبابة) وعلي العسكري ورسول مامند ود. خالد سعيد وغيرهم. ثم برزت بعد ذلك مجموعة أخرى من الكوادر الحزبية التي أطلقت على نفسها اسم "اللجنة التحضيرية للحزب الديموقراطي الكُردستاني" وأصدرت في عام ١٩٧٧ تقييمها الخاص لمسيرة الثورة الكُردية وأحداث نكسة عام ١٩٧٥. وكان من بين أعضاء هذه المجموعة السادة عدنان مفتي، شمس الدين مفتي، وقادر جباري، الملازم جمال خوشناو، والملازم فؤاد جلبي ومصطفى خوخي وغيرهم. وفي عام ١٩٧٥ تركت جماعة "كومه له" صفوف الحزب الديمقراطي الكُردستاني أيضاً وتوجهت صوب التعاون لتشكيل الاتحاد الوطني الكُردستاني. علماً بأن المعلومات كانت تشير إلى صله مركزية خفية كانت قائمة بين "كومه له" والسيد جلال الطالباني منذ تأسيسها حتى إعلان انفصالها عن الحزب الديمقراطي الكُردستاني، إذ أن الكثير من الدلائل تشير إلى أنه كان المؤسس الفعلي لها، وكان تشكيلها الأول في إقليم كُردستان إيران.

في مجرى الحوار حول تقييم تجربة النضال في كونفرنس الحزب الديمقراطي الكُردستاني الذي عقد في برلين في عام ١٩٧٦ برزت وتبلورت ثلاثة اتجاهات أساسية في الفكر والسياسة، سواء كان ذلك قبل عقد المؤتمر أم أثناء انعقاده، وهي:

١. اتجاه مثلته مجموعة السيد محمد محمود عبد الرحمن (سامي)، وكان عضواً في المكتب السياسي، وكانت ترى ضرورة نقد التجربة بصرامة ووضوح والتخلص من الماضي والقيادة العائلية للحزب والثورة.

٢. اتجاه وسط مثله بهذا القدر أو ذاك السيد مسعود البارزاني الذي كان يرى ضرورة التغيير في وضع الحزب ويتطلع للاستفادة من الكوادر المثقفة فيه، ولكنه لا يريد التخلي عن دور العائلة البارزانية في قيادة الحركة الكُردية والحزب الديمقراطي الكُردستاني. وكان يرى أيضاً ضرورة نقد التجربة ولكن دون المساس بالبارزاني قائد الثورة أو بالعائلة ودورها.

٣. اتجاه آخر مثله السيد إدريس البارزاني الذي كان يريد للعائلة البارزانية أن تلعب نفس الدور السابق الذي لعبته على امتداد العقود المنصرمة وأن تمارس نفس النهج الذي مارسه الملا مصطفى البارزاني في علاقته الدولية والداخلية، إضافة إلى رفضه توجيه النقد للتجربة المنصرمة، إذ لم يكن في مقدور الحركة انتهاج طريق آخر غير الدرب الذي سلكه قائد الثورة الملا مصطفى البارزاني.

وتوصل المؤتمر إلى رأي وسيط بين هذه الاتجاهات الثلاثة عندما قرر ما يلي:

- انتخاب قيادة جديدة صار على رأسها السيد مسعود البارزاني، كما أصبح السيد محمد محمود عبد الرحمن (سامي) سكرتيراً عاماً للحزب.
- اعتبار الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق مصالح الشعب الكُردي.
- مواصلة النضال من أجل تأمين الحكم الذاتي الحقيقي لكُردستان العراق.
- السعي لتشكيل جبهة وطنية موحدة على نطاق العراق، باعتبارها الصيغة المناسبة لتأمين النصر.
- التعاون مع القوى والأحزاب الكُردستانية والتخلي عن احتكار ساحة النضال السياسي للحزب الديمقراطي الكُردستاني وحده أو فرض قيادته عليها.
- التحضير لعقد مؤتمر الحزب التاسع.
- توجيه نقد هادئ للتجربة المنصرمة مع تمجيد دور قائد الثورة الكُردية الملا مصطفى البارزاني.

يمكن اعتبار القرارات التي صدرت عن الكونفرنس هي أفضل ما كان ممكناً الوصول إليه حينذاك، غير أنه لم يكن كافياً للبعض من القادة والكوادر الحزبية ولم يستطع التغلب على الخلافات في وجهات النظر والصراعات الحادة التي ترافق عادة كل نكسة سياسية في صفوف الحزب وفي قاعدته ومؤيديه. خاصة وأن المجتمع الكُردي قد عانى الأمرين من جراء تلك النكسة والسياسات التي مارسها البعث إزاء الشعب الكُردي. إذ لم تمر فترة طويلة على هذا الكونفرنس حتى استقال السيد سامي وشكل حزبه الجديد، حزب الشعب الديمقراطي الكُردستاني، إذ انسلخت معه مجموعة بارزة من الشباب الديمقراطي الكُردي.

ولا شك في أن السيد سامي كان سياساً محنكاً وشخصية مثقفة وامتلك قدرات كبيرة على الحوار والتاثير الإيجابي في مستمعيه. وكان واحداً من ابرز قياديي الحزب الديمقراطي الكُردستاني حينذاك. وبالتالي يكون الحزب الديمقراطي الكُردستاني قد فقد شخصية متميزة وبارزة ومعروفة على صعيد العراق والخارج.

استمر الوضع غير المستقر للحزب الديمقراطي الكُردستاني طيلة الفترة اللاحقة وإلى حين عقد مؤتمره الجديد. فبعد مرور ثلاث سنوات على عقد الكونفرنس الحزبي وأربع سنوات على عقد المؤتمر الثامن، عقد المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطي الكُردستاني في معسكر زيوه للاجئين الأكراد في منطقة (مەرگەور) في كُردستان إيران خلال الفترة الواقعة بين ٤-١٩٧٩/١١/١٠. وحضر المؤتمر ٣٢٥ مندوباً، ورفعت في المؤتمر الشعارات التالية: كُردستان أو الموت – من أجل حكم ديمقراطي ائتلافي تقدمي في العراق وحكم ذاتي حقيقي لكُردستان.

درس المؤتمر تجربة السنوات المنصرمة والانتكاسة واتخذ قراراً بشأنها، كما صدرت عن المؤتمر مجموعة قرارات أخرى تضمنت الموقف من اتفاقية الجزائر والنظام البعثي الفاشي في العراق ومواصلة الكفاح المسلح والالتزام بالابتعاد عن التحالفات مع الدول الإمبريالية والرجعية. ثم انتخب المؤتمر قيادة جديدة تتكون من ٢١ عضواً إضافة إلى السيد مسعود البارزاني، رئيساً للحزب. وانتخب السيد علي عبد الله سكرتيراً للحزب. وعبرت التشكيلة الجديدة عن واقع الحزب ذاته من حيث البنية والعضوية والاتجاه، إذ ضم إلى جانب مجموعة من المثقفين، عدداً من الضباط وأبناء العشائر المتحالفة مع عائلة البارزاني وبعض أبناء البرجوازية الكُردية. واعتذر عن الترشيح بعض أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية السابقة، الذين شعروا بمسؤوليتهم المباشرة عن الأحداث السابقة أو رغبتهم في الابتعاد عن المسؤوليات الجديدة. ويشير السيد حبيب محمد كريم إلى أن المؤتمر خول اللجنة المركزية حق التصرف بأعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية الذين تركوا الحزب لأسباب عديدة أو الذين عادوا إلى بغداد في أعقاب النكسة. كما يشير إلى

أن قرار اللجنة المركزية فيما بعد كان طردهم جميعاً. وكتب معرباً عن عدم اتفاقه مع هذا القرار الذي خلط بين الأخضر واليابس دون مبرر.[٢٦٧]

وخلال هذه الفترة تشكلت المجموعة التي أطلقت على نفسها الحزب الديمقراطي الكُردستاني (القيادة المؤقتة). رأت هذه الجماعة المنشقة عن الحزب الديمقراطي الكُردستاني الأم وضمت كوادر من مختلف المستويات، ومنهم أعضاء في المكتب السياسي، بأن أسباب الانتكاسة تتلخص في النقاط التالية:[٢٦٨]

المجموعة الأولى من العوامل: وتتلخص بالدور الدموي والفاشي للبعث الحاكم الذي كان يريد ومنذ سنوات طويلة تصفية هذه الحركة التحررية الكُردية، إذ عمل كل في وسعه من أجل جر الحركة إلى معارك جانبية وفرض القمع والإرهاب ضدها. واستكمل هذا الدور بالتآمر الإمبريالي الرجعي ضد حركة التحرر الكُردية ومناصبتها العداء والرغبة في تصفيتها. وتتجسد هذه القوى في الإمبريالية الأمريكية والرجعية الإيرانية، إضافة إلى محاولة إسرائيل استغلال الوضع لصالحها وتعزيز مواقعها في المنطقة.

المجموعة الثانية من العوامل: والتي تتخلص في الملاحظات التالية:

- هيمنة الدور العشائري على الحزب، وخاصة شخصية قائد الحزب البارزاني، وتراجع دور الحزب وقادته المثقفين السياسيين إلى المؤخرة.
- الانقسام الذي حصل في الحزب منذ عام ١٩٦٤ بحيث أضعف إمكانية التأثير الفعال على نشاط الحزب والحد من أو تقليص دور العشيرة وخاصة عائلة البارزاني على الحزب.
- غياب الممارسات الديمقراطية في الحزب لصالح القائد مصطفى البارزاني، وممارسة القمع والإرهاب إزاء القوى السياسية في كُردستان العراق، ومنها الحزب الشيوعي العراقي ومجموعات كُردية أخرى.

---

٢٦٧ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكُردستاني. العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦–١٩٩٣، ط١، مطبعة خه بات–دهوك. ١٩٩٨. ص ١٥٨–١٦١.

٢٦٨ قارن: الحزب الديمقراطي الكُردستاني – اللجنة التحضيرية. تقييم مسيرة الثورة الكُردية وانهيارها والدروس والعبر المستخلصة منها. أوائل كانون الثاني ١٩٧٧.

- استغلال الحكم الذاتي للاغتناء من جانب فئات طفيلية وانتشار الفساد والمظالم في كُردستان أثناء الحكم الذاتي.
- دور وتأثير الإقطاعيين على الحزب وابتعاد الحزب عن حل المشكلات الاجتماعية للسكان، ومنها عدم تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في كُردستان، بسبب عدم رغبة قيادة البارزاني والإقطاعيين تحقيق ذلك.
- عدم اهتمام قيادة البارزاني بتنفيذ بنود اتفاقية آذار ١٩٧٠ مما أوجد فجوة كبيرة مع الحكم.
- الموقف السلبي من الأقليات القومية في كُردستان ومن حقوقها المشروعة، ومنها الأقلية التركمانية والأقلية الآشورية.
- التعاون الخارجي، وخاصة مع الولايات المتحدة وإيران، إضافة إلى إسرائيل، والحصول على مساعدات منها بما فيها الأسلحة الثقيلة التي جعلت الحركة تعتمد على تلك الدول إلى حدود بعيدة.

وكانت هذه المجموعة ترى بأنها مسئولة أيضاً عن النكسة التي أصيبت بها الحركة من جراء عدم تصديها بالشكل المناسب للقرارات الفردية وموافقتها على ما كان يصدر عن البارزاني، وأنها كانت تقوم بذلك خشية منها على شق صفوف الثورة وإضعافها في وقت كانت أحوج ما تكون إلى الوحدة والتلاحم. وأكدت هذه الجماعة ضرورة الاعتراف بالأخطاء الفادحة التي ارتكبت في حينها. ولكنها لم تستطع أن تكسب قاعدة واسعة لها في الداخل أو الخارج.

استطاع الحزب الديمقراطي الكُردستاني أن يخرج من أزمته العميقة والخانقة بعد أربع سنوات من بدئها وسعى إلى معالجة جراحه العميقة التي خلفتها النكسة على القيادة والكوادر والأعضاء وقوات الپيشمرگه، وكذلك على العلاقة بالجماهير الكُردية. وكانت القيادة ما تزال تدير الحزب والكفاح المسلح من قرية (راجان) في كُردستان إيران، إضافة إلى وجود قيادات ميدانية للمنظمات وقوات الپيشمرگه في كُردستان العراق. كما كانت الإذاعة وصحافة الحزب وأدبياته تصدر عن مقر القيادة في راجان. وبعد عام من عقد

المؤتمر تقريباً أشعل النظام العراقي الحرب على إيران بعد انتصار الثورة الإيرانية في شباط/فبراير ١٩٧٩ والإطاحة بالشاهنشاهية الإيرانية ووصول قوى الإسلام السياسي إلى السلطة وعلى رأسها آية الله روح الله الخميني.

المبحث الثالث

الاتحاد الوطني الكُردستاني

أشرنا سابقاً إلى أن أول خلاف جدي برز داخل قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني كان في عام ١٩٦١. وتمحور الخلاف حول الموقف من حكومة عبد الكريم قاسم وموضوع إعلان ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦١ في كُردستان العراق. وتبنى الملا مصطفى البارزاني الموقف المناهض لسياسة عبد الكريم قاسم وإعلان الثورة واستطاع أن يجمع حوله الغالبية العظمى قن كوادر وقواعد الحزب، في حين تبنى الخط المخالف السيد إبراهيم أحمد. يعتبر السيد إبراهيم أحمد أحد الرموز الوطنية البارزة في حركة التحرر الوطني الكُردية وفي الساحة السياسية الكُردستانية والعراقية خلال عقود عديدة من القرون العشرين. بدأ نشاطه في الثلاثينات من القرن العشرين وتواصل حتى وفاته في نهاية القرن، ولعب دوراً سياسياً كبيراً في الحياة السياسية الكُردية وفي الحزب الديمقراطي الكُردستاني، وكان يحتل موقع سكرتير الحزب. كما التفت حوله حينذاك مجموعة من المثقفين الأكراد. إلا أن هذا الخلاف سرعان ما تلاشى بسبب الحرب التي شنها النظام ضد الشعب الكُردي عموماً والپيشمرگه الكُردية بشكل خاص. ثم تفجر الخلاف من جديد في عام ١٩٦٤ الذي أدى إلى حصول انشقاق فعلي في الحزب، رغم عدم تشكيل القوى التي التفت حول المكتب السياسي حزباً سياسياً جديداً حينذاك. وبرز هذا الانشقاق في انسحاب عدد من أعضاء القيادة ورفضهم العمل تحت قيادة الملا مصطفى البارزاني. ثم انتهى هذا الاحتجاج بطرد قيادة الملا مصطفى بارزاني ١٤ عضواً من اللجنة المركزية ومكتبها السياسي من مجموع ١٨ عضواً من قيادة الحزب وانتخاب قيادة جديدة في المؤتمر السادس للحزب الذي عقد في أعقاب عقد اتفاق إيقاف القتال مع حكومة عبد السلام عارف. ورغم أن الخلاف بدا وكأنه يدور حول الموقف من عقد تلك الاتفاقية باعتبارها غير كافية ولا تحقق ما يصبو إليه

الشعب الكُردي والتضحيات التي تحملها الشعب في ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦١، إلا أن الخلافات كانت أعمق من ذلك بكثير، إذ كانت تدور حول قضايا فكرية وسياسية وتنظيمية، إضافة إلى أنها كانت مرتبطة بظهور أجيال جديدة من الشبيبة المثقفة العاملة في الحياة السياسية الكُردستانية والتي لم تستطع التفاعل والتعامل باستمرار مع القيادة العشائرية التقليدية لقائد الثورة الكُردية الملا مصطفى البارزاني، الذي كان في الوقت نفسه يترأس الحزب الديمقراطي الكُردستاني. وفي عام ١٩٦٤ عقد المكتب السياسي كونفرنساً حزبياً (كونفرنس ماوت) حاول فيه إضعاف دور قائد الحزب البارزاني وتأكيد دور المكتب السياسي في حياة الحزب الداخلية والسياسية وفي اتخاذ القرارات الخاصة بالثورة والمفاوضات. ولكن هذا الإجراء اصطدم بواقع وجود القوة الفعلية بيد الملا مصطفى البارزاني وبعجز المكتب السياسي على تغيير الواقع القائم حينذاك، رغم وجود أكثرية في القيادة وقفت إلى جانب المكتب السياسي ١٥ عضواً من أصل ١٧ عضواً في اللجنة المركزية. ولم تستطع القوى الجديدة الحصول على قاعدة اجتماعية واسعة في كُردستان بسبب طبيعة بنية المجتمع الكُردي العشائرية ودور البارزاني وعائلته التاريخي، إضافة إلى امتلاكه للقوى العسكرية القادرة على إلحاق الضرر بجماعة المكتب السياسي. ورغم المحاولات التي بذلتها مجموعة المكتب السياسي للبقاء في كُردستان والعمل في الساحة السياسية، فأن البارزاني وجه جهداً كبيراً لمنعها من التوسع أو الاستقرار في مواقع معينة. وبالتالي نشأ حزبان متوازيان، ولكنهما مختلفان في القوة والعلاقة الجماهيرية، وكلاهما باسم الحزب الديمقراطي الكُردستاني، أحدهما بقيادة الملا مصطفى البارزاني، والثاني بقيادة إبراهيم أحمد. واصطفت إلى جانب إبراهيم أحمد مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية السابقة، كما أصبح قوام المكتب السياسي مكوناً، إضافة إلى إبراهيم أحمد، من السادة: جلال حسام الدين طالباني، عمر مصطفى أمين، حلمي علي شريف. كمال محي الدين أسعد، علي العسكري وعبد الرحمن ذبيحي[٢٦٩].

٢٦٩ الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كُردستان العراق. قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦-٢٠٠١مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت. ٢٠٠١. ص ١٣٢.

ولكن الحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة البارزاني عرف خلال تلك الفترة وجود تكتلات عديدة في داخله، وبعضها كان مجبراً على البقاء بسرية كبيرة بسبب الخشية الفعلية من دور أجهزة الأمن الكُردية (الباراستن) حينذاك، وكان يقف على رأسها السيد مسعود البارزاني، نجل الملا مصطفى البارزاني. فإلى جانب التوزيع المعروف بين اليسار واليمين والوسط كأجنحة موجودة في الحزب، نشأت في عام ١٩٧٠ الجماعة المعروفة بالعصبة الماركسية اللينينية "كومه له" التي سميت فيما بعد بعصبة شغيلة كُردستان، وجمعت في صفوفها الاتجاهات الماركسية اللينينية والاتجاهات الماوية. ولا شك في أن التيار الماركسي في كُردستان لم يكن ضعيفاً، وكان التعاون بين الماركسيين في أقاليم كُردستان الثلاثة معروفاً حينذاك وخاصة بين إقليمي كُردستان إيران والعراق. ومجموعة كومه له شكلت بالأساس في إيران قبل ذاك بسنوات ثم توسعت لتشمل كُردستان العراق. وكانت على صلة بالسيد جلال الطالباني. وكان تبني الماركسية في كُردستان العراق يلقى الرفض من الحزب الشيوعي العراقي، بسبب التصور الخاطئ الذي ساد الحركة الشيوعية العالمية حينذاك باعتبارها المحتكر والممثل الشرعي والوحيد للماركسية عموماً واللينينية على وجه الخصوص.

أشرت في مكان آخر من هذا الكتاب إلى أن القائد البارزاني كان يرفض وجود قوى سياسية كُردية منظمة خارج إطار الحزب الديمقراطي الكُردستاني، وكان يتخذ الإجراءات الصارمة ويستخدم العنف ضد من يحاول ذلك. أجبر هذا الواقع مجموعة مهمة من المناضلين الأكراد على البقاء خارج العراق بدلاً من خوض النضال في الداخل بسبب قناعاتهم المختلفة، إذ كان محظوراً على هؤلاء العودة والعمل في كُردستان خارج إطار الحزب الديمقراطي الكُردستاني. فالساحة يفترض أن تبقى محتكرة للحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة البارزاني. وحصلت مطاردات لهم بعد أن حملوا السلاح في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ من جانب قوات پيشمرگه الحزب الديمقراطي الكُردستاني، كما لاقوا المصاعب من جانب إيران، رغم التبدلات في الموقف الإيراني بالارتباط مع علاقة القوى الكُردية بالنظام العراقي. إذ كان الشاه الإيراني يرفض التعاون مع أية قوة تقيم تعاوناً أو تسعى إلى تفاهم مع الحكومة العراقية.

وحاول النظام العراقي في فترات مختلفة أن يلعب على وتر الخلاف بين المجموعتين ومحاولة الضغط على طرف لانتزاع تنازلات من الطرف الثاني انطلاقاً من هذا النهج. بذل الحكم العارفي جهوداً غير قليلة لإيجاد حل للمشكلة دون أن يتنازل عن سلوكه الشوفيني إزاء القومية الكُردية، ولم يكن هذا ممكناً. إلا أن الملا مصطفى البارزاني كان على استعداد دائم لإعادة العلاقات والمفاوضات مع الحكم في العراق عندما كان يجد انفتاحاً ولو قليلاً على حركته المسلحة وعلى مطالب الشعب الكُردي. ولم يكن هذا الانفتاح متوفراً باستمرار بل العكس هو الصحيح. وتجلى هذا أيضاً بعد انقلاب البعث في ١٧ تموز/يوليو عام ١٩٦٨، حيث بذل الحكم الجديد محاولة أخرى لاستثمار الخلاف بين المجوعتين لصالح استمرار القتال والضغط على الحركة الكُردية المسلحة. حيث تمكنت مجموعة المكتب السياسي (إبراهيم أحمد وجلال الطالباني) أن تصدر جريدة في بغداد وأن تجري حوارات غير قليلة مع قوى سياسية مختلفة، إلا أن البعث لم يكن جاداً في تعاونه مع هذه المجموعة، بقدر ما كانت بالنسبة له ورقة ضغط يريد ممارستها على قيادة الثورة في كُردستان العراق. إذ حالما تبين احتمال الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن مع قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني لم يعد في مقدور المجموعة الأخرى مواصلة العمل السياسي والإعلامي في بغداد. فاضطرت إلى مغادرة العراق والبقاء في سوريا أو في أوروبا.

تركز عمل جماعة المكتب السياسي السابق في الخارج باتجاهات أربعة:

- تعبئة قواها في الداخل والخارج لصالح القضية الكُردية بشكل عام.
- تشديد دعايتها ضد قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني باعتبارها العدو المناهضة لها مباشرة والمتصدي لعملها في كُردستان العراق.
- التعاون مع القوى العراقية الأخرى الموجودة في سوريا والخارج التي كانت تناهض سياسة البعث الحاكم في العراق. وكانت أغلب تلك القوى قومية وبعثية مؤيدة لقيادة قطر العراق في سوريا أو قوى منشقة عن الحزب الشيوعي العراقي.

• إقامة أوسع الصلات الممكنة مع قوى حركة التحرر الوطني في الدول العربية وفي غيرها من بلدان العالم الثالث، إضافة إلى تنشيط علاقته بأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا وبشكل خاص مع الحزب الاشتراكي الفرنسي.

حصل السيد جلال الطالباني على دعم ملموس من جانب القيادة السورية والقيادة الليبية ومن بعض القوى العراقية والعربية. كما تسنى له أن يقيم علاقات جيدة على الصعيدين العربي والأوروبي لصالح القضية الكُردية ولصالح الاتجاهات الجديدة في السياسة التي كان يدعوا لها. وإذ كان وجوده في كُردستان العاق محدوداً، رغم وجود قواعد وكوادر له في صفوف الحزب الديمقراطي الكُردستاني الذي كان يقوده البارزاني بصورة سرية، فأن وجوده في الخارج ونشاطه قاد إلى حصول توترات شديدة وانقسام عملي في جمعية الطلبة الأكراد في أوروبا بين مؤيد لقيادة البارزاني للحركة الكُردية المسلحة وبين مؤيد لمجموعة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني ود. كمال فؤاد. وتركز تأثير هذه المجموعة على الأوساط الطلابية والمثقفين في الداخل والخارج. إلا أن ما يمكن تأكيده هو أن القوى السياسية الكُردية كانت موزعة بين الحزبين بشكل متباين، إذ أن الغالبية العظمى من الأعضاء والمؤيدين كانت إلى جانب قيادة البارزاني. وعندما تعرضت الحركة الكُردية المسلحة إلى نكستها الكبيرة في آذار من عام ١٩٧٥، سنحت الفرصة أمام السيد جلال الطالباني ومجموعة من السياسيين الأكراد لأخذ المبادرة وتأسيس الاتحاد الوطني الكُردستاني. فما هي الظروف التي أتاحت فرصة تشكيل هذا الاتحاد السياسي؟

كان لانهيار الحركة الكُردية المسلحة وقع الصاعقة على جماهير الشعب الكُردي وقواه السياسية الكُردية المشاركة في ثورة أيلول/سبتمبر عام ١٩٦١. وتوزع المشاركون في الثورة إلى ثلاث جماعات أساسية:

١. قوى تراجعت إلى إيران بقيادة الملا مصطفى البارزاني وسلمت أسلحتها للسلطة الإيرانية في مقابل منحها اللجوء والحماية، على أمل أن تعيد تنظيم صفوفها ومواصلة النضال في ظرف أكثر ملائمة.

٢. قوى سلمت نفسها وأسلحتها للحكومة العراقية حيث وزعت على محافظات العراق الجنوبية وعومل أفرادها وكأنهم أسرى حرب لدى الحكم الاستبدادي.

٣. قوى غادرت إيران والعراق واستقرت في المهجر وعمدت إلى تشكيل تنظيمات سياسية أو التحقت بجماعات سياسية أخرى.

ويبدو أن وقع الهزيمة التي حلت بالحركة الكُردية المسلحة في نفوس نسبة عالية من بنات وأبناء الشعب الكُردي في الداخل والخارج كان كبيراً جداً ومؤثراً إلى حدود بعيدة، وكان لا بد من مواجهة ذلك بإجراءات سريعة وفعالة. وكان أمام المجموعات الموجودة في الخارج خيارين، وهما:

- التريث والاتصال بالحزب الديمقراطي الكُردستاني بهدف العودة إلى صفوفه وإعادة بناء الحزب وقوى الثورة من جديد لمواصلة النضال، إذ لم يكن ممكناً قبول ذلك من جانب قيادة الملا مصطفى البارزاني بسرعة وفي أعقاب الانهيار من الناحيتين النفسية والسياسية.
- تشكيل تنظيم سياسي جديد يجمع فيه كل أو بعض المختلفين مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني لمواصلة لنضال في كُردستان العراق.

ويبدو أن مجموعات معينة قررت اختيار الطريق الثاني، بعد أن حاولوا ثني الملا مصطفى البارزاني عن القبول بمقترح الشاه والتخلي عن الثورة، كما جاء في أدبيات الاتحاد الوطني الكُردستاني. ففي ٢٢ أيار من عام ١٩٧٥ صدر البيان السياسي لمجموعة السيد جلال الطالباني في دمشق أعلنت فيه رفضها التسليم بالأمر الواقع وتسليم السلاح في كُردستان العراق واستعدادها لمواصلة المسيرة النضالية للشعب الكُردي وتحمل مسؤوليتها في هذا الفترة العصيبة من تاريخ الحركة. وفي ١٩٧٥/٦/١ تم تأسيس الاتحاد الوطني الكُردستاني في برلين حيث نوقش بيان دمشق وعدل بحضور السادة أو بتأييد ممن تعذر عليه الحضور: جلال الطالباني، د. فؤاد معصوم، عبد الرزاق عزيز فيلي، عادل مراد، كمال فؤاد وعمر شيخموس ود. لطيف جمال رشيد ودلشاد أحمد، إضافة إلى

السيدة هيرو إبراهيم أحمد[٢٧٠]. واعتبرت الأسماء التالية الهيئة المؤسسة للاتحاد الوطني الكُردستاني: جلال الطالباني، د. فؤاد معصوم، عبد الرزاق عزيز فيلي، عادل مراد، عمر شيخموس، د. كمال فؤاد، عمر مصطفى (دبابة) ود. كمال خوشناو. وخولت هذه الهيئة المؤسسة صلاحية قيادة العمل الفكري والسياسي والتنظيمي والعسكري والمالي والعلاقات الخارجية للحزب إلى حين انعقاد مؤتمره الأول الذي طال انتظاره وعقد لأول مرة في عام ١٩٩٢. ويشير الدكتور فؤاد معصوم إلى أن التنظيمات التي تكون منها الاتحاد الوطني هي:[٢٧١]

١. العصبة الماركسية اللينينية (فيما بعد عصبة شغيلة كُردستان) التي كانت قد تأسست على شكل حلقات في عام ١٩٧٠/١٩٧١. وكان على رأس هذه العصبة شاسوار جلال (أرام)، نوشيروان مصطفى، حكمت محمد كريم (ملا بختيار)، أزاد هورامي، سالار عزيز (نجم الدين عزيز) وعمر عبد الله (ملازم عمر).

٢. الحركة الاشتراكية الكُردستانية، وكانت تضم مجموعة من الكوادر القيادية التي عملت قبل ذاك في الحزب الديمقراطي الكُردستاني. وكان على رأس الحركة: علي العسكري، رسول مامند، خالد سعيد (دكتور خالد)، الملازم طاهر علي والي بك، سعدي عزيز (سعدي كجكة)، وعمر مصطفى (دبابة).

---

٢٧٠ مراد، عادل. محاولة جادة لكتابة جزء من التاريخ الحديث لكُرد العراق. جريدة الاتحاد الأسبوعية. العدد ست حلقات، ابتداءاً من العدد ٣٧٣ في ٢٠٠٠/٦/٩ حتى العدد ٣٧٨ في ٢٠٠٠/٧/١٤. كُردستان. الحلقة الأولى. ص ١١.

السيدة هيرو إبراهيم أحمد مناضلة كُردية وعاملة في الحركة السياسية الكُردية، وهي ابنة السيد إبراهيم أحمد، المناضل السياسي البارز في الحركة السياسية الكُردية منذ الأربعينيات وسكرتير الحزب الديمقراطي الكُردستاني لسنوات طويلة ثم الشخصية البارزة والمؤيدة للاتحاد الوطني الكُردستاني، كما إنها زوجة السيد جلال الطالباني. (ك. حبيب)

٢٧١ معصوم، فؤاد د. الاتحاد الوطني الكُردستاني .. البدايات. جريدة الاتحاد الأسبوعية. كُردستان. العدد ٢٧٣ في ٢٠٠٠/٦/٩. ص ١١.

٣. الخط العام للاتحاد الوطني الكُردستاني، ويسمى أيضاً بالخط العريض. وكان على رأس الخط: جلال الطالباني، الدكتور فؤاد معصوم، الدكتور فؤاد كمال، الدكتور عمر شيخموسى، عادل مراد وحسين بابا الشيخ (شيخ أيزيدي).

وانتخب السيد جلال الطالباني سكرتيراً للجنة القيادية للاتحاد الوطني الكُردستاني.

وجدير بالإشارة إلى أن مجموعة كومه له التي كانت تعمل بصورة سرية في تنظيم الحزب الديمقراطي الكُردستاني وعلى صلة وثيقة بالمسئول الأول عنها السيد جلال الطالباني، لم تستطع الصمود بوجه الهزيمة والاستسلام الذي حل بالحركة الكُردية المسلحة، إذ اضطرت إلى تسليم أسلحتها إلى السلطات البعثية، إذ أن زخم الانهيار كان قد شمل الجميع، وكان من الصعب حقاً مواجهة الموقف بغير ذلك[272]. ولكن هذه المجموعة القيادية، ومعها أكثر من سبعين عضوا في "الكومه له"، التي سلمت سلاحها للسلطات الحكومية العراقية، كانت قد أصدرت بياناً تؤكد فيه مواصلتها الكفاح المسلح. مما جعلها تقع تحت مجهر السلطات الأمنية العراقية ومطاردتها والسعي لإلقاء القبض عليها. وتمكنت السلطات الأمنية العراقية تحقيق ذلك عندما ألقي القبض على مراسل بين السيد جلال الطالباني وكومه له في بغداد وضبط رسالة موجهة للمجموعة في الداخل، مما أجبر القيادة على الهروب إلى إيران حيث القي القبض عليها هناك وسلم أعضاء القيادة جميعاً إلى الحكم الدكتاتوري في بغداد من جانب الأمن الإيراني، وحكم على عدد منهم بالإعدام ونفذ الحكم فعلاً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦[273]، وهي المجموعة القيادية الأولى التي تواجه

---

٢٧٢ الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كُردستان العراق. مصدر سابق. ص ٣٣٥/٣٣٦.

٢٧٣ ضمت أول مجموعة قيادية كُردية تابعة للاتحاد الوطني الكُردستاني في الداخل مكونة من سبعة مناضلين حكم على بعضهم بالإعدام وتم تنفيذه في سجن أبو غريب المركزي في بغداد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٧٦، وهم: شهاب الشيخ نوري، جعفر عبد الواحد وأنور زوراب، وعلى البقية بأحكام مختلفة وهم: فريدون عبد القادر، عمر سيد علي، علي محمد عسكري، أرسلان بايز، ئاوات زكي عبد الغفور، دارو شيخ عبد القادر، سعدون فيلي، وآسو شيخ نوري، محمد ميرزا، سعيد ملا عباس وعثمان نانو. راجع: مراد، عادل. محاولة جادة لكتابة جزء من التاريخ الحديث لكُرد العراق. مصدر سابق. الحلقة الخامسة. ص ٥. راجع أيضاً: الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كُردستان العراق. مصدر سابق. ص ٣٣٥/٣٣٦.

الأعدام بعد هزيمة عام ١٩٧٦، كما حكم على البقية بأحكام بالسجن. وكان على الاتحاد الوطني تشكيل قيادة ميدانية جديدة بعد تلك الخسارة. وضمت قيادة الكومه له الجديدة شاسوار جلال (أرام) سكرتير اللجنة، نجم الدين عزيز (سالار)، أزاد هورامي (عادل)، حكمت محمد كريم (ملا بختيار) وعبد الرزاق محمد[٢٧٤].

اتخذ الاتحاد الوطني الكُردستاني بعد تشكيله بفترة قصيرة جملة من الإجراءات ساعدته على ولوج الساحة النضالية في كُردستان. فبعد أن وضح سكرتير الاتحاد، جلال الطالباني، أسباب تشكيل الاتحاد في كراس بعنوان "الاتحاد الوطني الكُردستاني لماذا..؟" وفق الظروف التي نشأت في أعقاب انهيار الحركة، وبعد أن أصدرت العصبة الماركسية اللينينية الكُردستانية كراسها الموسوم "الدروس المستخلصة من انهيار الحركة المسلحة الكُردية"، تبني الاتحاد الوطني من جديد نهج الكفاح المسلح لتحقيق مهمات الحزب الجديد، كما أكد على شعار الديمقراطية للعراق كله، وبالتالي ربط بين القضية الديمقراطية في العراق والحكم الذاتي لكُردستان.

قرر الاتحاد الوطني البدء بإرسال بعض أعضاء الحزب ومؤيديه إلى كُردستان وتشكيل فرق سياسية وأنصارية للدعاية والتحريض ورفع المعنويات وتعبئة الصفوف ومواجهة الوضع الجديد الذي نشأ مع انهيار الحركة المسلحة. وجدير بالإشارة أن الاتحاد الوطني الكُردستاني تبنى سياسة التعددية الحزبية في كُردستان على خلاف ما كان عليه الوضع في فترة وجود الملا مصطفى البارزاني على رأس الحزب والحكم الذاتي في كُردستان العراق. ودعا إلى الحوار لحل المشكلات القائمة إقليمياً وقومياً.

كانت العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكُردستاني، الذي أعاد النظر بقراره السابق حول نزع السلاح وانتقد ذلك بصيغ مختلفة وفق التكتلات التي نشأت فيه ومنه وقرر البدء بالكفاح المسلح ثانية، وبين الاتحاد الوطني الكُردستاني الذي تأسس حديثاً، سيئة للغاية ومتوترة وتجلت في المعارك الدامية التي دارت بين قوات الحزبين في عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٨ ومن ثم في أحداث پشت أشان في عام ١٩٨٣. ويبدو لي بأن الاتحاد الوطني الكُردستاني

---

٢٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٨.

كان على عجل من أمره، إذ كان يسعى إلى استثمار فرصة الانهيار النفسي والمعنوي للحركة الكُردية المسلحة التي كان يقودها الملا مصطفى البارزاني لا لفرض نفسه في الساحة الكُردستانية فحسب، بل ومن أجل الحلول محل الحزب الديمقراطي الكُردستاني في قيادة النضال الكُردي المسلح ضد الحكم المركزي الدكتاتوري في بغداد. ولم يكن هذا الموقف عين الصواب.

قرر الاتحاد الوطني الكُردستاني إرسال قواته المسلحة الجديدة المشكلة في الخارج والمتدربة حديثا على حمل السلاح على شكل مفارز صغيرة مع بعض القياديين، من الشام وعبر القامشلي وبموافقة الحكومة السورية إلى العراق. وفي طريق العودة تصدت لهذه المفارز قوات الحزب الديمقراطي الكُردستاني ومؤيديها من العشائر الكُردية في تركيا وأنزلوا بالقادمين الجدد ضربات قاسية أدت إلى قتل عدد كبير من أعضاء ومؤيدي الاتحاد الوطني وبعض قيادييهم. ولم يكن هذا الموقف سليماً من جانب قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني، بغض النظر عن التباين والصراع السياسي الذي كان قائماً بين الحزبين حينذاك. إذ خسرت الحركة الوطنية مناضلين من كلا الطرفين لم يكن هناك أي مبرر لاستشهادهم. ليست القوة والعنف واستخدام السلاح هو الطريق العملي لمعالجة المشكلات والخلافات السياسية فحسب، بل يزيد من تعقيد تلك المشكلات ويخلق مشكلات جديدة أيضاً. فالطريق الوحيد والناجح لحل جميع أنواع المشكلات بين القوى الوطنية يكمن في الدخول بمفاوضات ديمقراطية صبورة بعد الاتفاق على آليات ديمقراطية لذلك الحوار، فهو الصيغة الوحيدة التي يفترض أن تسود في العلاقات بين الأحزاب السياسية. وكان من شأن المعارك العسكرية التي دارت تعقيد الأمور وتشديد الصراع ولم يتوقف نزيف الدم طويلاً.

هذه الأحداث وغيرها لعبت دورها الملموس في تعميق الخلافات العميقة أصلاً ونشأت حالة أشبه ما تكون المطالبة بالثأر بين الحزبين التي تجلت بعد سنوات في معارك پشت أشان وشملت قوى سياسية أخرى، ثم تواصلت حتى العقد الأخير من القرن العشرين حيث أمكن في عام ١٩٩٨ الاتفاق على أسس أخرى في معالجة المعضلات بين الحزبين.

لم يعقد الاتحاد الوطني مؤتمراً له إلا في عام ١٩٩٢. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٥ و١٩٩٢ عقد الاتحاد الوطني سلسلة من الاجتماعات التي تقررت فيها بنية القيادة

واستراتيج وتكتيك الحركة المسلحة والاتحاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما أدارت الحوارات والمفاوضات التي كانت تجري بين فترة وأخرى بين الاتحاد والحكم أو بين الاتحاد وبقية قوى المعارضة السياسية العراقية. وكان على المكتب السياسي للاتحاد أن يوجه سياسة الاتحاد خلال الفترة الواقعة بين تلك الاجتماعات، وأن يقرر الموقف بالنسبة للمعارك التي دارت بين قوات الاتحاد وقوات السلطة المركزية في بغداد، أو تلك المعارك المسلحة التي دارت بينه وبين الفصائل الأخرى التابعة للأحزاب السياسية المعارضة للنظام حينذاك. وكانت أشد المعارك فداحة تلك التي دارت بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكُردستاني في عام ١٩٧٨ أولاً ومن ثم معارك پشت أشان الأولى والثانية في عام ١٩٨٣ بين الاتحاد من جهة والحزب الديمقراطي الكُردستاني والحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكُردستاني من جهة ثانية.

خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٦ – ١٩٨٩ شارك الاتحاد الوطني في عدد من التحالفات الذي تأسست من عدد من الأحزاب السياسية العراقية التي كانت تعمل في دمشق ضد الحكم الدكتاتوري في بغداد، والتي أطلق عليه "التجمع الوطني العراقي" وضم في صفوفه: حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق)، الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية)، الحركة الاشتراكية العربية، مؤتمر القوميين الاشتراكيين، الحزب الاشتراكي، جيش التحرير الشعبي العراقي والاتحاد الوطني الكُردستاني. ثم كان شريكاً في "الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية (جوقد) التي انبثقت في ١٩٨٠/١١/٢٢ من مجموعة الأحزاب التي شكلت التجمع الوطني العراقي زائداً الحزب الشيوعي العراقي بعد أن خرج منها الحزب الشيوعي العراقي/القيادة المركزية. وأصدرت الجبهة الجديدة ميثاقها الوطني وبيانها السياسي حول أوضاع العراق السياسية ومهمات الحركة الوطنية حينذاك[٢٧٥].

وفي عام ١٩٨٨ أمكن تشكيل الجبهة الوطنية الكُردستانية، بعد أن سبق ذلك تحسين نسبي للعلاقات بين الحزبين الكُرديين وصدور بيان مشترك عن اللجنة العليا المشتركة

---

٢٧٥ الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٦. تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٨٠. ص ١٦٦–١٨٦.

وبحضور قائدي الحزبين السيد مسعود البارزاني والسيد جلال الطالباني على رأس وفدين قياديين بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٠، سبقه لقاء سياسي بين السيد جلال الطالباني والسيد إدريس البارزاني، حيث تم في هذا اللقاء تشكيل لجنة عليا مشتركة تهدف إلى تطوير العلاقة بين الحزبين بتاريخ ١٩٨٦/١١/٧ وبمساعدة مباشرة من إيران. وضمت الجبهة الكُردستانية العراقية الأحزاب السياسية التالية: الحزب الاشتراكي الكُردي (پاسوك)، الاتحاد الوطني الكُردستاني (أوك)، الحزب الشيوعي العراقي (حشع)، حزب الشعب الكُردستاني العراقي (حشدك)، الحزب الاشتراكي الكُردستاني (حسك)، الحزب الديمقراطي الكُردستاني (حدك). ومن هنا يتبين لنا بأن الحزب الديمقراطي الكُردستاني قد تخلى عن فكرة الحزب الواحد لكُردستان العراق بعد أن بدأ العمل مجدداً في عام ١٩٧٦، وكان قائد الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحركة التحررية الكُردية الملا مصطفى البارزاني على علم بقرار العودة للكفاح المسلح ومسانداً له، إذ وافته المنية في عام ١٩٧٩. وفي الثاني من أيار/مايس من عام ١٩٨٨ تم الإعلان عن تشكيل الجبهة الكُردستانية العراقية، أي في الفترة التي كانت ما تزال حملة الحكومة الدكتاتورية العراقية تحت أسم الأنفال مستمرة، وبعد أن كانت قوات الحكومة الفاشية قد ارتكبت مجزرتها الدموية بقذف مدينة حلبچه بالأسلحة الكيمائية لتمارس تدميرا وقتلا شاملين ضد شعب هذه المدينة وضد سكان غيرها من مدن وقرى وأرياف كُردستان العراق.

المبحث الرابع

الصراعات الحزبية وأحداث پشت آشان

أشرنا إلى أن الصراعات التي كانت تدور في كُردستان قد اتخذت أبعاداً كثيرة، رغم أنها كانت في البداية تدور بين حزبين سياسيين كُرديين كانا بالأساس يشكلان حتى منتصف الستينيات حزباً واحداً هو الحزب الديمقراطي الكُردستاني، ثم تشكل الاتحاد الوطني الكُردستاني في أعقاب النكسة في كُردستان العراق في شهر حزيران/يونيو من العام ١٩٧٥.

لم تكن البداية موفقة في العلاقة بين الحزبين، إذ مع تشكيل الاتحاد الوطني الكُردستاني صدر البيان الأول للاتحاد الذي يعلن فيه تشكيله ويهاجم بعنف وقسوة الحزب الديمقراطي

الكُردستاني وقيادته وعائلة الملا مصطفى البارزاني و نعت الأخير بكونه العدو الرئيسي للأمة الكُردية وعملاء للأجنبي.[٢٧٦] كما أن الكراس الذي صدر عن الاتحاد الوطني في أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ يحمل عنوان "مشروع المنهاج والنظام الداخلي" حمل بقوة على القيادة البارزانية والملا مصطفى البارزاني شخصياً مسؤولية الهزيمة التي حلت بقوات البيشمركه في العراق. فقد ورد في هذا الكراس ما يلي:

"لقد انبثق الاتحاد الوطني الكُردستاني من واقع المجتمع الكُردستاني وبعد الهزيمة المشينة للقيادة العشائرية ورضوخها الخياني لمشيئة المستعمرين الأميركان والشوفينيين الفرس والعرب الذين أعلنوا اتفاقهم في الجزائر لإنهاء الثورة الكُردية ليمثل التحدي الثوري وارفض الوطني لهذه المؤامرة الاستعمارية التي قبلت بها القيادة العشائرية ولجأت إلى شتى الدسائس والحيل والخداع لتمريرها على شعبنا باستغلال ثقته بها وطيبة البيشمه ركه البواسل وكيل الوعود المغرية وتخويف الناس بالويل والثبور إذا رفضوا القبول بخطتها القاضية بالانسحاب الجماعي إلى إيران والكف عن المقاومة المسلحة"[٢٧٧].

لا شك في أن هذا الهجوم الشديد لم يأتي من فراغ، إذ كان الحزب الديمقراطي الكُردستاني قد حرم على مجموعة المكتب السياسي السابقة، التي يترأسها الأستاذ الراحل أحمد إبراهيم والأستاذ جلال الطالباني، دخول مناطق كُردستان والمشاركة في النضال الأنصاري، كما أن الهجوم على هذه المجموعة كان كبيراً في الداخل والخارج. وكان هذا هو الخطاب السياسي لتلك الفترة بين القوى المتصارعة. إذ أن الخطاب السياسي لتلك الفترة وخاصة بين القوى السياسية المتنافسة لم يكن طبيعياً كما كان من السهولة بمكان اتهام الجميع بالعمالة وهم جميعاً منها براء. ونتيجة لذلك وقعت الأحداث المعروفة بين ١٩٧٦-١٩٨٠ بين قوى بيشمركه الحزب الديمقراطي الكُردستاني (حدك) والاتحاد الوطني الكُردستاني (أوك) التي تحدثنا عنها في الكتاب السابع.

---

٢٧٦ رسول، فاتح. صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي. السليمانية. مطبعة شفان. ٢٠٠٦. ٣٨٥.

٢٧٧ الاتحاد الوطني الكُردستاني. مشروع المنهاج والنظام الداخلي". أيلول/سبتمبر ١٩٧٦. ص ٢١.

وحين حل العام ١٩٨٠ بدأت محاولات جادة لتشكيل الجبهات السياسية الجديدة، فدخل الحزبان الكُرديان في جبهتين سياسيتين ديمقراطيتين متباينتين من حيث القوى المشكلة لهما، الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية (جوقد) حيث شارك فيها (أوك)، والجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) حيث شارك فيها (حدك). وإذا كانت الجبهة الأولى قد ضمت إليها العديد من الأحزاب السياسية العربية إضافة إلى الحزب الشيوعي بداية، فأن الجبهة الثانية قد ضمت إليها ثلاثة أحزاب فقط هي: الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحزب الاشتراكي الكُردستاني العراقي (حسك ع) والحزب الشيوعي العراقي (حشع). وبسبب تشكيل الجبهة الثانية اصبح الحزب الشيوعي عملياً خارج الجبهة الأولى ولم يتسطع التوفيق في عمله في الجبهتين، رغم أنه كان يتقع أن يكون جسراً بين الجبهتين لكي يستطيع تخفيف الصراع بين الحزبين وإيجاد لغة وقواسم مشتركة بين الحزبين لتحقيق التحالف والنضال المشترك في كُردستان العراق والعراق.

كان الصراع بين الحزبين محتدماً حول عدد من القضايا السياسية التي نحاول بلورتها في النقاط التالية، بغض النظر عن الصراع التاريخي بينهما والذي كان السبب في تعقيد الأمور كلها، والذي كان يمس في الجوهر بنية الحزب وقيادته والقوى الفاعلة فيه ودور قائد الثورة في الحزب والمكتب السياسي واللجنة المركزية ومؤتمرات الحزب والحياة الديمقراطية الحزبية ودور العشائر ...الخ:

- الاختلاف في الموقف من حق كل القوى السياسية في كُردستان أن تعمل في جميع أنحاء كُردستان بحرية وأن يبتعد كل حزب عن إلحاق الضر بالأحزاب الأخرى، باعتبار أن ساحة كُردستان كلها موجهة للنضال ضد النظام الدكتاتوري.

* الاختلاف في الموقف من التحالف بين الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحكومة الإيرانية في مواجهة نظام البعث في العراق ونشوء تعاون ميداني فعلي بين قوات الپيشمرگه والقوات الإيرانية ومنها الحرس الثوري الإيراني.

* الاختلاف في الموقف من موقف الحزب الديمقراطي الكُردستاني في العراق (حدك) في التحالف مع القوات الإيرانية في مناهضة الحزب الديمقراطي الكُردستاني في إيران (حدكا) في مناطق كُردستان إيران وتصدي أنصار حدك العراق لقوات حدكا.

* ولا شك في أن نقطة أخرى كانت موضع خلاف لاحق هي جباية الجمارك التي كانت تؤخذ بسبب مرور قوافل البغال المحملة بالبضائع أو مرور قطعان الماشية المنتقلة بين إيران والعراق أو بين تركيا والعراق وسبل تحقيق تلك الضرائب وفيما بعد سبل توزيعها بين فصائل حركة الأنصار.

كانت نقاط الاختلاف الثلاث الأولى تشكل قبل معارك پشت آشان جوهر الخلاف بين الحزبين. ومن ثم مع الحزب الاشتراكي الكُردستاني – العراق. وقد جرت محاولات جادة بالاتجاه التالي:

محاولة إقناع حدك من جانب أوك وحشع وحسك بالتخلي عن التحالف مع القوات الإيرانية، سواء أكان ذلك بالنسبة للرقابة على الطرق في إيران أو ملاحقة والاشتراك مع القوات الإيرانية في مقاتلة پيشمرگه حدكا. كان الحزب الديمقراطي الكُردستاني يورد الكثير من الحجج التي تفرض عليه التعاون مع الحرس الثوري الإيراني أو الحكومة الإيرانية، ولكنها لم تكن مقنعة للأطراف المعترضة ولا مفيدة للحزب الديمقراطي الكُردستاني ذاته وكانت تستخدم من قبل النظام العراقي للإساءة على كل القوى الديمقراطية العراقية واتهامها بالعمل مع القوى الإيرانية التي تدخل في حرب مع العراق. وكانت الحجج تتلخص في وجود عدد كبير جداً من اللاجئين الكُرد في كُردستان إيران وأن هؤلاء يعيشون تحت رحمة القوات الإيرانية، إضافة إلى وجود حاجة للحصول على الأرزاق من الأسواق الإيرانية ومن ثم وجود قيادة هذا الحزب في الأراضي الإيرانية ذاتها، أي في راژان (راجان) الكُردستانية الأيرانية. كان في إمكان (حدك) المساومة على هذه القضية دون الاضطرار إلى محاربة قوات الحزب الديمقراطي الكُردستاني في كُردستان إيران ودون الدخول بمعارك ضد القوات العراقية مع الجانب الإيراني، إذ أن هذا كان يعقد لوحة الصراع في كُردستان ويساعد

على الإساءة للحركة الوطنية الكُردستانية والعراقية عموماً خاصة وأن هناك جبهة وطنية ديمقراطية يشارك فيها هذا الحزب. ويبدو أن السبب في ذلك ناشيء عن جانبين وهما:

١. أن الحزب الديمقراطي الكُردستاني /إيران كانت له علاقات جديدة متميزة مع النظام العراقي وله سياسيين وقوى مسلحة في العراق، كما ان قاسملوا كان قد عين خبيراً اقتصادياً في وزارة التخطيط العراقية في الفترة الواقعة ابتداءً من العام ١٩٧٧/١٩٧٦ وما بعدها، وبمعنى معين كان في تعاون مع العراق "

٢. وأن (حدكا) كانت له علاقات طيبة بالاتحاد الوطني الكُردستاني، والأخير له علاقات سيئة بالحزب الديمقراطي الكُردستاني (حدك)[٢٧٨].

وفي حينها وجهت الأحزاب العراقية الثلاثة (حشع وأوك وحسك ع) والحزب الديمقراطي الكُردسناتي /إيران (حدكا) في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٨١ رسالة إلى قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني يدعونها فيها إلى الابتعاد عن التحالف والعمل المشترك مع القوات الإيرانية وعدم التدخل في شئون كُردستان إيران من خلال التحالف مع القوات الإيرانية لضرب قوات الحزب الديمقراطي الكُردستاني في إيران (حدكا). ولكن لم تكن هناك أذناً صاغية لهذا المطلب بغض النظر عن الأسلوب الخشن الذي كتبت فيه تلك المطالب التي وجهت إلى قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني في راژان في إيران، إذ بدت وكأنها أوامر لا يمكن أن تقبل بها قيادة حدك[٢٧٩].

---

٢٧٨ من المفيد الإشارة هنا إلى أن الشهيد الدكتور قاسملو كان على علاقة جيدة مع الحزب الشيوعي العراقي فيد بداية الأمر وقدم للحزب الشيوعي مساعدات عسكرية قيمة في مجال قطع السلاح التي كان يتسلمها لجماعته المسلحين من نظام صدام حسين في فترة كان الحزب الشيوعي في أحوج ما يكون إلى السلاح. وكان أنصار الحزب الشيوعي يستخدمونها في جولاتهم الكفاحية في إقليم كُردستان. راجع في هذا الصدد: توما توماس. أوراق توما توماس. الحلقة ٢٢ التي نشرت في موقع تلسقف وأخذت منه المعلومة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٣. رغم أن رفاق حدكا قد تورطوا في ما بعد بارتكاب جريمة قتل بعض الشيوعيين العراقيين ايضاً في حوادث قال عنها قاسملو بأنها مؤسفة ولم يكن رفاق الحزب الشيوعي مقصودين بذلك! ك. حبيب

٢٧٩ رسول، فاتح. صفحات من تاريخ حركة الشعب الكوردي. مصدر سابق، ص ١٩-٢٦.

أما بصدد المسألة الخاصة بحق كل حزب العمل السياسي والأنصاري في كل كُردستان، ورغم موافقة القوى السياسية كلها على هذا الموضوع، إلا أن الممارسة العملية كانت تتناقض تماما مع هذا الحق، وكان الحزبان يمارسان نفس الموقف إزاء عمل الطرف الثاني. وقد كان لهذا آثاره السلبية على مجمل الوضع في العلاقة بين القوى السياسية الكُردستانية وفي تفجير الوضع كله. يقدم كتاب المناضل الشيوعي العراقي فاتح رسول في الجزء الثالث من كتابه الموسوم "صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي" لوحة تفصيلية وموثقة برسائل متبادلة ومحاضر اجتماعات عن احتدام الخلافات بين الحزبين وعن التورط التدرجي للحزب الشيوعي العراقي في المعارك التي نشبت في پشت آشان أو تلك التي وقعت قبلها. وصيغة التوريط جاءت من الطرفين ففي الوقت الذي كان يسعى الحزب الديمقراطي إلى تطوير التعاون في تحرك المفارز الأنصارية مع مفارز پيشمرگه حدك، كان الاتحاد الوطني يمنع مفارز (حشع) من العمل في مواقع غير قليلة باعتبارها مناطق تابعة لأوك. إذ كان (أوك) قد بدأ بالتجاوز على وحدات حشع منذ احداث قرية ورتي مطلع عام ١٩٨٠ حين هاجمت قواته فصائل أربيل بعد ان هددتها.. لأنها لا تريد ان يبني الشيوعيون مقرا لهم في منطقة بالك / أربيل... لأنها منطقتهم! وسقط قتلى من أوك وجرحى من حشع الذي انسحبت فصائله اثر ذلك الى پشت أشان غير الصالحة، ومنذ ذاك بدأت العلاقات المتوترة مع اوك في اربيل.. واخذت تتزايد وتصاعدت اثر التحاق رئيس الجاش عبد الله ماويلي بقوته بحشع مطلع عام ١٩٨١ ...... وتسبب وجوده في نوكان لمقابلة المكتب العسكري المركزي (معم) الى توتر واستعداد للصدام في مقرات القيادتين بتهديدات اوك، ادى الوضع الى نزول ماويلي مع قوته الى منطقته بالك، حيث فرضت وحدات اوك عليه معركة غير متكافئة في بيته ومع عائلته وحدث قتال عنيف انجدت فيه وحدات حشع ماويلي ... أدى ذلك إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى وصدور بيان أوك حكم فيه على علي كلاشنكوف وملا حسن، وهما من كوادر الحزب الشيوعي، بالأعدام لأنهما كانا السبب في ما حصل حسب بيان أوك.

وبذلك قطع الطريق بوجه وحدات حشع للنزول الى مناطق أربيل، وصار طريق وحدات حشع نحو أربيل محفوفا بمخاطر من جانب أوك .... علما ان أي وحدات للپيشمرگه لابد ان ترد على اي اعتداء عليها سواء أرادت قيادة الحزب ذلك، وهي بعيدة عن مواقع القتال، ام لم تقره ... لأن عدم ردها على الاعتداءات يعني فشلها ويؤدي الى انسحاب اهل القرى من مساعدتها والى استعدادهم لضربها والأستيلاء على اسلحتها في ذلك المجتمع .... الأمر الذي لم تفهمه قيادة حشع حتى النهاية وأدى الى سلوكها سلوكاً كان مدمرا ومحبطا لفصائلها التي في كانت في ساحات القتال (وليس في المقرات حيث تعيش وضعا آخر) . . المشكلة ان حشع كان مستهدفاً بذاته، بعبارة ادق كانت وحدات الحزب الشيوعي المتحركة في الريف المسكون بالقرى وقرب المدن مستهدفة من جانب قوات أوك، هذا ما كان يردده قادة الوحدات الأنصارية الميدانيين في نقاشاتهم حينذاك.[٢٨٠]

وقد ساهم هذا في صعوبة قيام الحزب بدور الوسيط والمساعد لحل الخلافات بين الحزبين الكُرديين، إذ أصبح وكأنه طرفاً مباشراً في هذا الصراع . وقد نشأ لدي شعور واضح بأن الأغلبية في قيادة الاتحاد الوطني الكُردستاني، وخاصة جلال الطالباني، كانت ترغب في إبعاد الحزب الشيوعي العراقي عن تلك المعارك وتحييد موقفه إن عجزت عن جره إلى جانبها، كما كانت ترغب في إبعاد الحزب الشيوعي عن مواقع سيطرتها الحزبية والعسكرية بسبب قناعتها بوجود تحالف بين الحزب الشيوعي وبين حدك من جهة، في حين كانت رغبة الحزب الديمقراطي الكُردستاني تتجه صوب جر الحزب الشيوعي إلى مواقعه في الصراع مع أوك وإلى إشراكه في المعارك بين الحزبين من جهة ثانية . أما في الحزب الشيوعي العراق فقد ظهرت الحالة التالية:

موقف يؤيد ويسعى إلى إشراك الحزب الشيوعي العراقي في المعارك ضد (أوك)، في حين كانت غالبية القيادة والكوادر الأنصارية لا تريد ذلك وتسعى إلى تحييد دور الحزب أن يلعب دور المساعد في حل الخلافات بينهما. ولكن الأمور كانت قد اتخذت ديناميكيتها الخاصة

---

٢٨٠ في هذه النقطة استعنت بالدكتور مهند البراك بسبب قربه من الأحداث ووجوده في عضوية قيادة قاطع أربيل حينذاك. ك. حبيب.

التي نشط الحزبان الكُرديان مساعيهما للصدام المسلح وحسم الأمور لصالح أحدهما، في حين أن الدلائل كلها كانت تشير إلى عجز الطرفين عن تحقيق أي حسم في مثل هذه المعارك لصالح أي منهما. فالتيارات السياسية لا يمكن أن تستأصل عبر النزاعات المسلحة، بل أن الخلافات تشتد أكثر ويصعب عندها الوصول إلى حلول عملية لها. لقد نشأ شعور فعلي لدى القاعدة الحزبية ولدى الكثير من الأوساط السياسية القريبة من الحزب إلى أن الحزب لا يمارس سياسة مستقلة في هذه المرحلة، رغم كون وحداته العسكرية كانت مستقلة، بل سياسة ذيلية أو غير مستقلة عن سياسة ومواقف الحزب الديمقراطي الكُردستاني، وخاصة قيادة الحزب في كُردستان وفي المكتب العسكري المركزي.

كانت تلك المعارك تصب دون أدنى ريب في مصلحة النظام العراق، ولكنها في الوقت نفسه كانت تصب في مصلحة إيران وكل أعداء حركة التحرر الوطني الكُردية والعراقية. لقد كان واضحاً أن الحزب الديمقراطي الكُردستاني يريد التخلص من الاتحاد الوطني الكُردستاني ويسعى إلى جر الحزب الشيوعي العراق قيادة وكوادر أنصارية إلى جانبه وإبعاده وإبعاد الحزب الاشتراكي الكُردستاني عن أي علاقة طبيعية مع الاتحاد الوطني الكُردستاني. وفي المقابل لم يختلف الاتحاد الوطني الكُردستاني عن الجهد لإبعاد الحزب الشيوعي العراقي عن الجبهة الوطنية الديمقراطية وعن الحزب الديمقراطي الكُردستاني وجره إلى مواقعه ومواقفه.

وعلينا هنا أن نشير بوضوح إلى أن الرفاق الكُرد في الحزب الشيوعي العراقي كانوا منقسمين إلى ثلاث مجموعات: كان البعض منهم يميل إلى الحزب الديمقراطي الكُردستاني ويبذل الجهد لتعاون معه وتحسين علاقات الحزب معه إلى حد التطابق، في حين كان البعض الآخر يميل إلى الاتحاد الوطني الكُردستاني ويبذل أقصى الجهد لتحقيق التعاون معه بعد تأسيسه، وكان ضبل ذاك يرى في سياسة مجموعة المكتب السياسي جوانب أيجابية لأنها تخلصت من القبلية وفيها الكثير من العناصر المثقفة والتقدمية. أما البعض الثالث فكان يرى أن من مصلحة الحزب أن يقف على بعد متساو بين الحزبين ويسعى للتعاون معهما وتخفيف حدة التوتر السائدة بينهما لصالح الحركة الديمقراطية العراقية والقضية الكُردية،

وكان يرى بأن من الخطأ الوقوع في مطب الصراع بينهما بغض النظر عن وجود الحزب في جوقد أو جود، إذ أن هاتين الجبهتين موجهتان للنضال ضد السلطة وليس للنضال ضد بعضهما الآخر أو ضد البعض من قواهما. ولا شك في أن تأثير الرفاق الكُرد قد نما كثيراً واتسع في أعقاب انقلاب شباط حيث استشهد الكثير من القياديين والكوادر العربية، في بنية قيادة الحزب الشيوعي وفي عضويته وفي اتجاهات نشطه وفي مدى تأثير القضية الكُردية على سياسة الحزب ذاته. إذ أن المكتب السياسي في السبعينيات قد تكون من الرفاق التالية اسماؤهم:

عزيز محمد، زكي خيري، كريم أحمد، باقر إباهيم، عمر علي الشيخ، عبد الرزاق الصافي وثابت حبيب العاني (الذي كانت قد جمدت عضويته في أوائل الثمانينات عملياً) لأسباب غير واقعية وغير صحيحة. وكانت العضوية مناصفة بعد غياب الرفيق ثابت. أما المكتب العسكري المركزي للحزب فكانت غالبية أعضائه منال رفاق الكُرد ويترأسه سليمان يوسف (أبو عامل)، الذي لم أجد أحداً في الحزب كانت مقتنعاً بقدرته على قيادة نضال الأنصار الشيوعيين المسلح[٢٨١].

إن الرسائل والبرقيات المتبادلة بين مختلف الأحزاب السياسية في كُردستان في النصف الثاني من العام ١٩٨٢ والأشهر الأولى من العام ١٩٨٣ حيث وقعت المعركة الشرسة في الأول من آيار/مايس ١٩٨٣ في پشت آشان. لقد كانت هناك تحرشات متبادلة وأسر كوادر وأنصار متبادل، بل وقتل متبادل أيضاً. وقد وجه كل طرف رسائل احتجاج والطلب بالكف عنها وإطلاق سراح المعتقلين، ولكن لم يكن ذلك معطلاً للسير الحثيث صوب المعركة. (راجع بعض الملاحق المهمة في هذا الصدد). وعلينا أن نتذكر باستمرار بأن النظام العراقي قد بذل جهده في هذه الفترة، إذ كان يدعو الطرفين إلى الحوار معه والتفاوض حول وضع الحكم الذاتي في كُردستان، وكان يحاول إثارة الحزبين الكُرديين ضد بعضهما وإغراء كل منهما في أن يكون المحاور الأول معه للوصول إلى نتائج إيجابية تصب

---

٢٨١ رشيد، قادر (ابو شوان). پشتاشان بين الآلام والصمت. طبع في السويد بدون أسم دار أو تاريخ . ولكن يبدو أنه بعد العام ٢٠٠٢. ص ٢٧ وما بعدها.

في مصلحة هذا الطرف أو ذاك من المتحاورين معه. وقد برزت هذه الحالة في الرسالة التي وجهها الأستاذ جلال الطالباني إلى السيد كريم أحمد، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي ومسئول الحزب الأول في كُردستان حينذاك حول مقترحات صدام ورد الاتحاد الوطني الكُردستاني على دعوة صدام حسين للحوار في العام ١٩٨٣. (الملحق).

لقد كانت المعركة الأولى التي دارت في پشت ئاشان، بولي وقرناقو بين ٥/١ –٤/ ٥ / ١٩٨٣، ثم المعركة الثانية التي سميت بـ "پشت آشان الثانية" التي وقعت في ٨/٣١ – ٩/١/ ١٩٨٣ في ليوزة، ناودشت، دولي قلات، وقمة كونه كوترمجزرة فعلية للقتل المتبادل بين القوى الوطنية العراقية سقط فيها الكثير من الشهداء الأبرياء الذين لم يكن أي جرم اقترفوه سوى كونهم جندوا أنفسهم للنضال في سبيل "الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكُردستان "، أي النضال ضد الدكتاتورية والسياسات العنصرية والشوفينية المعادية للشعب وقواه الوطنية. لقد سقط شهداء من العرب والكُرد والتركمان والكلد اشوريين ومن مختلف الأديان والمذاهب. فبينهم كان المسلم والمسيحي والأيزيد والصابئي والشبكي أو الكاكائي. لقد كانت مجزرة نفذه الوطنيون العراقيون بأنفسهم ضد بعضهم البعض. وقد بلغ عدد شهداء الحزب الشيوعي وفق المعلومات التي توفرت لدى الرفيق فاتح رسول التي نشرت في كتابه الموسوم "صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي"، الطبعة الأولى: ٨١ نصيراً من انصار الحزب الشيوعي العراقي، و١٣ نصيراً من الحزب الاشتراكي الكُردستاني – العراق، و٣٠ نصيراً من الاتحاد الوطني الكُردستاني، وما يزيد عن ٨٨ نصيراً من الحزب الديمقراطي الكُردستاني، و٢ عضوين بارزين من قيادة حزب العمال الكُردستاني في كُردستان تركيا.[٢٨٢] أي أن مجموع من استشهد في هذه المعارك التي وقعت بين الشهر الخامس والشهر التاسع من العام ١٩٨٣ بلغ ٢١٤ نصيراً. ومن الممكن أن يرتفع العدد إلى أكثر من ذلك لو أمكن جمع أسماء جميع الشهداء ومن كل الأطراف.

---

٢٨٢ رسول، فاتح. صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٥٤– ٢٦١.

المبحث الخامس

تقييم أحداث ومعارك پشت أشان[٢٨٣]

إن الدراسة التي أجريتها لمعارك پشت أشان وبعيداً عن حرارة الضربة في حينها وعن أجواء الصراع التي دارت فيها المعارك توصلت على الاستنتاجات التالية التي هي قابلة

---

٢٨٣ ملاحظة: حين وقعت معارك پشت أشان كنت بعيداً عن موقع المعارك الأولى والثانية، كنت مسئولاً حزبياً في قاطع بهدينان، وكان المسئول العسكري عن القاطع هو الرفيق توما توماس (أبو جوزيف). في الوقت الذي وقعت المعارك في بشت ئشان تعرضت قوى باهيدنان للحزبين الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكُردستاني في مقري القيادة للحزبين والحركة الأنصارية على هجوم تركي عسكري واسع. تمكنت المجموع المناضلة من الحزبين التصدي للقوات التركية وعرقلة هجومها ليتسنى لمقر القيادة والقوات الموجودة والسجناء الانسحاب من المنطقة على الخطوط الخلفية. وقد أمكن النجاح في الانسحاب ولم تحصل خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات حينذاك، ولكن جرح لنا العديد من الرفاق الشجعان. وقد تمكنا من دفع قواتنا إلى الانسحاب وآخر من انسحب من الموقع هما أمر القاطع العسكري ومسئول القاطع الحزبي ومجموعة من الرفاق الأنصار الشيوعيين البواسل. كنا في حينها نسمع عن التوتر الجاري بين القوى السياسية في جود وبين أوك. وقبل بدء المعارك إرسلنا برقيات عديدة إلى قيادة الحزب وإلى المكتب العسكري راجين العمل من أجل نزع فتيل الصراع والخشية من عواقب وخيمة، خاصة ونحن نعرف موقع پشت أشان ومخاطره والتسلح الجيد لأوك واستعدادهم للقتال من جهة والمشكلات التي ستنجم عن ذلك الصراع من جهة أخرى. ولكن تلك البرقيات ذهبت أدراج الرياح لأسباب كثيرة لا تتحملها قيادة الحزب الشيوعي وحدها، بل مجمل الوضع، وخاصة الحزبين الكُرديين الحليفين في حينها للحزب الشيوعي العراقي، ورغم الا تفاقيات التي عقدت في حينها بين مختلف القوى السياسية الفاعلة في كُردستان. لقد خسر الحزب الشيوعي العراقي رفيقات ورفاق شجعان أغلبهم من الكوادر العلمية والمثقفة ثقافة عالية، وكان أغلبهم إن لم نقل كلهم ضد اقتتال الأخوة في كُردستان، ولكن الحزبين في صراعهما البائس وضعوا الحزب الشيوعي في خضم المعركة، وتتحمل قيادة حركة الأنصار وقيادة الحزب الشيوعي مسئولية عدم إبعاد الحزب عن تلك المعارك بين الحزبين وأن لا يتحول الحزب من وسيط للمصالحة وحليف في جبهتين إلى ضحية والانجرار إلى المعارك. ولكن وقع المحذور حقاً واستشهد هؤلاء الرفاق وكذلك الكثير من شهداء الأحزاب الأخرى الذين كان بالإمكان أن تصطف بنادقهم كتفاً إلى كتف للنضال الموحد ضد الحكم الدكتاتوري في بغداد. ك. حبيب.

للنقاش، غذ من الممكن أن يكون لكل طرف في تلك الصراعات وجهة نظره. وقد اطلعت على وجهات نظر جميع الأطراف من خلال عدة مسائل:

١. التعرف عن الأساب التي أدت على ذلك من الأطراف كلها ومباشرة وفي حينها تقريباً.

٢. القراءة المستمرة لما كتب عن هذه الأحداث المأساوية من كل الأطراف و سواء أكانت كتباً أم كراسات أم مقالات مع واقع اختلاف موجود في زوايا الرؤية والاستنتاجات.

٣. الذهاب إلى ارشيف المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكُردستاني والإطلاع على ما فيه من معلومات بهذا الصدد.

٤. الطلب من قادة في الاتحاد الوطني الكُردستاني توفير معلومات مباشرة عن موضوع معارك پشت أشان وقد ارسلت لي معلومات بهذا الصدد من السيد صلاح رشيد.

٥. وأخيراً وليس آخراً الاطلاع على موقع پشت أشان وما سجله الأنصار حول هذا الموضوع أو ما نشر في موقع گووگله من معلومات عن پشت أشان.

لا شك في وجود تباين كبير في عرض لوحة الصراع والعوامل والأسباب وتشخيص المسئوليات والمسئولين عما حصل في كُردستان العراق في تلك الفترة. ولا شك في أن كل طرف كان يدافع عن مواقفه ويشجب ويدين مواقف القوى الأخرى. وهذا أمر طبيعي في مثل هذه الحالات، إذ يصعب اتخاذ موقف الحياد من قوى متصارعة ومتنازعة وفقدت الكثير من الشهداء. إن البحث العلمي في هذه المشكلة يتطلب رؤية واقعية وموضوعية هادئة وهادفة للوصول إلى رؤية وتقييم إقرب إلى الواقع وبعيداً عن الاتهامات المتبادلة. هذا ما سأحاوله أملاً أن أوفق في ذلك، إذ ليس هدفي إرضاء هذا الطرف أو ذاك، بل الاستفادة من هذه التجربة الغنية والأليمة في تجاربنا الراهنة واللاحقة، إذ أن نضال الشعب لم ينته ولن ينتهي بسهولة وبسرعة.

١. تتوفر كل المعلومات الضرورية للقول بأن قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني لم تكن تتحمل بأي حال نشوء ووجود حزب كُردي آخر باسم الاتحاد الوطني الكُردستاني ومؤسس من المجموعة الكبيرة التي كانت تشكل القيادة السابقة للمكتب السياسي واللجنة المركزية في الحزب الديمقراطي الكُردستاني، وبشكل خاص السيدان إبراهيم أحمد وجلال

الطالباني. ومن هنا تصدت لهذا الحزب منذ تأسيسه ورفضت دخول أنصاره الجدد إلى إقليم كُردستان ووجهت ضربات قاسية لهم بنصب كمائن لهم اثناء مجيئهم من دمشق إلى كُردستان واستشهاد بعض القياديين المهمين والأنصار الآخرين.

إلا أن محاولات جرت في سوريا لتحسين العلاقات بين الحزبين بواسطة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي وتم بعد مفاوضات التوقيع على اتفاقية بين الأحزاب الثلاثة "الحزب الديمقراطي الكُردستاني، الاتحاد الوطني الكُردستاني وحزب البعث العربي الاشتراكي بتاريخ ١٩٧٧/٣/١ أكدت ما يلي:

" من أجل تحقيق التعاون العملي في ميدان العمليات العسكرية واتخاذ الخطوات الكفيلة بتنسيق جهود المقاتلين الثائرين على الحكم الفاشي في العراق وإيصال الأسلحة والأعتدة والمساعدات المالية إليهم وتوفير سائر مستلزمات ديمومة وانتصار الثورة المندلعة في كُردستان العراق باعتبارها جزءاً هاماً من الثورة العراقية الديمقراطية المناضلة من أجل تحقيق أهداف الشعب العراقي التي يشكل برنامج التجمع الوطني العراقي أرضية جيدة لها، اتفقت الأطراف الثلاثة على إقرار وتنفيذ الخطوات التالية:-

أولاً:- اعتبار جميع المقاتلين الثائرين على الفاشية في كُردستان العراق بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية والسياسية جنوداً لجيش الثورة العراقية الديمقراطية ومعاملتهم على قدم المساواة من حيث التسليح والتموين والأعتدة وتوفير سائر مستلزمات مواصلة القتال.

ثانياً:- تأليف لجان تنسيق ميدانية عم ممثلي الأطراف الثلاثة في مناطق القتال المختلفة لتوحيد جهود الأنصار وزجها ضد الفاشية كقوة متحدة ومتضامنة في القتال وكذلك لحل الخلافات والإشكالات التي تنجم بروح الأخوة الكفاحية ورفع السلاح في الجيش الواحد.

ثالثاً:- الشروع فوراً بتأليف لجان التنسيق في المناطق الضرورية والممرات الهامة حسب ما يتفق عليه لتأمين إيصال الأسلحة والأعتدة إلى المقاتلين على أرض الوطن وكذلك لإعادة المقاتلين الموجودين في الخارج مع بعضهم لينضموا إلى أخوتهم المقاتلين في الوطن.

رابعاً بذل الجهود المشتركة والانفرادية المنسقة بين الأطراف المشتركة للحصول على الأسلحة المتطورة والأسلحة اللازمة لإدامة الثورة بما فيها تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش عن الأسلحة وشرائها وتوسيع الجهود لإمداد المقاتلين بها بالسرعة القصوى.

خامساً:- وقف الحملات الإعلامية والكلامية وتوجيه القواعد بروح التعاون والأخوة.

سادساً:- يقوم كل طرف من الأطراف الثلاثة بإبلاغ قياداته وجهازه المسؤول بمضمون هذا الاتفاق وإلزامهم بتنفيذه وبذل كل الجهود اللازمة لوضع هذا الاتفاق موضع التطبيق العملي.

باقر ياسين، عن حزب البعث العرب الاشتراكي

مسعود البارزاني، عن الحزب الديمقراطي الكُردستاني

جلال الطالباني، عن الاتحاد الوطني الكُردستاني " [٢٨٤].

لم يصمد هذا الاتفاق طويلاً، إذ سرعان ما بدأ الصراع والنزاع. واشتد ذلك في اعقاب الاتفاق بين الحكومة الإيرانية والحزب الديمقراطي الكُردستاني في أعقاب انتصار الثورة الإيرانية.

٢. إن الهجوم الحاد الذي بدأ به الاتحاد الوطني الكُردستاني تأسيسه ضد الحزب الديمقراطي الكُردستاني وضد قائد هذا الحزب الملا مصطفى البارزاني واتهامه جزافاً بالعمالة للأجنبي ساهمت بتشديد الكراهية والحقد لدى قيادة وأعضاء وأنصار الحزب الديمقراطي الكُردستاني، والعكس صحيح أيضاً.

٣. لقد كان الاتحاد الوطني الكُردستاني يسعى إلى إيجاد مواقع له في مناطق كُردستان الجبلية والريفية ليمارس الكفاح ضد السلطة الدكتاتورية. ولم تكن هذه العملية سهلة ولا مقبولة من جانب الحزب الديمقراطي الكُردستاني الذي كان ما يزال ينزف نتيجة الهزيمة التي مني بها الحزب وقائده في العام ١٩٧٥، وبالتالي كان الرفض له ولمن يهاجمه علناً ومن يسعى النمو على حسابه كبيراً وفي التصميم على محاربته حتى النهاية.

٤. وقد نشأ عن هذا الواقع صراع على المواقع والعمل في الساحة الكُردستانية، إذ توزعت المناطق بين الحزبين وفق مواقع القوة لكل منهما ومنع الطرف الآخر في العمل في

---

284 Emin، Noshirwan Mustafa . From the Danaube Shore to the Nawzang Valley. Berlin. 1997. P. 431/432.

تلك المواقع. وكانت هذه الحالة تثير الكثير من المشكلات والصدامات والاعتقالات المتبادلة وما ينجم عنها من احتدام في الصراع والكراهية والحقد والرغبة في الانتقام.

٥. وإذا كان الصراع بين الحزب الديمقراطي الكُردستاني ومجموعة المكتب السياسي في الستينيات سياسياً وإعلامياً وتصريحات وخطب ومطاردات واعتقالات ورفض القبول بوجود أنصار المجموعة في كُردستان، وكذلك في النصف الأول من العقد الثامن وقبل انهيار الحركة المسلحة وتأسيس الاتحاد الوطني الكُردستاني، فقد اصبح الآن مصحوباً بدم شهداء سالَ من الطرفين، وبشكل خاص شهداء من قوى الاتحاد الوطني الكُردستاني. وتحولت الكراهية والحقد إلى رغبة عارمة لدى الطرفين بالثأر والانتقام.

٦. وزاد في الطينة ما نشأ في أعقاب سقوط النظام الإيراني وانتصار الثورة الإيرانية وسيطرة القوى الإسلامية السياسية الشيعية على السلطة ووعقد اتفاق للتعاون مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني في معارضة ومواجهة النظام العراقي، خاصة وأن النظام العراقي كان يدعم الحزب الديمقراطي الكُردستاني في إقليم كُردستان إيران (حدكا)، في حين كان الاتحاد الوطني الكُردستاني يعارض هذا التحالف وتلك المواجهة مع پيشمرگه (حدكا)، إذ كانت له حينذاك علاقة طيبة بـ (حدكا) ورئيسه الشهيد الدكتور عبد الرحمن قاسملو.

٧. وفي العام ١٩٧٩، وبعد أن خرج الحزب الشيوعي العراقي من التحالف الجبهوي البائس مع حزب البعث الحاكم في بغداد نهائياً، توفرت إمكانية العمل الجبهوى مع القوى المناضلة ضد البعث والتي كانت لها قيادات ومواقع في سوريا. فدخل الحزب الشيوعي في كُردستان بعملية تفاوض مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحزب الاشتراكي الكُردستاني – العراق لتشكيل جبهة سياسية، في حين دخلت قيادة الحزب في الشام بحوار مع الاتحاد الوطني الكُردستاني وقيادة قطر العراق لحزب البعث ومجموعة أحزاب أخرى كانت مشكلة قبل ذاك للمشاركة في الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية. عندها نشأت جبهتان في فترة متقاربة جداً أثارت غيض الطرفين وعدم ارتياحهما، ولكنها كانت تعكس رؤية مهمة ولكنها قاصرة لدى الحزب الشيوعي العراقي، إذ كان يعتقد بأنه يستطيع أن يكون في موقع يساعد على جذب الطرفين إلى التعاون، وكانت الحصيلة قاتلة حقاً، مما

فرض عملياً تجميد وجوده في (جوقد) وعمله المتواصل في (جود)، واضطراره إلى عقد اتفاقات منفردة مع الاتحاد الوطني الكُردستاني، كما حصل في ٥ و٦ من شهر شباط/فبراير من العام ١٩٨٣ بين كريم أحمد الداود وجلال الطالباني. وكان اللقاء قم بحث نقاطاً ثلاث هي الوضع في العراق ووالعلاقات بين الطرفين والعلاقات مع أطراف الحركة الوطنية. وتم الاتفاق والتوقيع على محضر مشترك يؤكد ما يلي:

" ١. عقد لقاء شهري على المستوى القيادي (مرة عند أوك ومرة عند حشع).

٢. إقامة لجان تعاون مشترك في القواطع والمدن والقرى حيث يوج رفاق للطرفين.

٣. القيام بعمليات عسكرية وجولات حيثما أمكن القيام بذلك.

٤. البحث في خطة طوارئ مشتركة.

٥. تنظيم جباية رسوم الكمارك بشكل مشترك"[٢٨٥].

ولكن الا تفاق المشترك أكد على مسالتين مهمتين هما: البحث في موضوع تشكيل "مجالس الشورى في القرى واتفق الطرفان على ضرورة التعاون على إنجاح الترجبة الديمقراطية .."، وموضوع "بذل المساعي من جانب الطرفين لتحسين العلاقات مع كل الأطراف في الساحة الكُردستانية والعراقية والسعي المشترك لإزالة الخلافات وحل المشاكل الناجمة عن الممارسات السلبية، وتجنب القتال بين الأطراف الذي لا يمكن أن ينتفع منه غير أعداء شعبنا العراقي بعربه وكُرده، من حكام دكتاتوريين وإمبرياليين وصهاينة ورجعيين، ..."[٢٨٦]. ولم يمض على هذا البيان سوى سبعة اسابيع حتى اندلع القتال في پشت أشان.

ولا بد من الإشارة إلى الحزبين الكُرديين قد ساعدا الحزب الشيوعي العراقي حين تحوله إلى المعارضة وحين بدء عمله في الحركة الأنصارية في كُردستان حتى قبل صدور قرار الحزب بالمشاركة في الحركة الأنصارية المسلحة.

---

٢٨٥ رسول، فاتح. صفحات من ترايخ كفاح الشعب الكوردي. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٥٩.

٢٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٠.

٨. لقد كانت الفترة الواقعة بين ١٩٨١–١٩٨٣ مليئة بالأحداث والنزاعات المستمرة بين الحزبين الكُرديين وسقوط ضحايا للطرفين. وكان الحزب الشيوعي ينجر تدريجاً إلى مواقع الحزب الديمقراطي الكُردستاني بحكم عمله في جبهة جود، في حين أن الجبهة لم تكن موجهة ضد قوى الأنصار أياً كانت تلك القوة، بل كانت موجهة لإسقاط النظام لا غير. لقد وقعت في أوائل العام ١٩٨٣ احتكاكات ومعارك صغيرة بين بعض مفارز من (حشع)، (حسك) و(حدك) من جهة، ومفارز (أوك) من جهة اخرى، في دشت أربيل وشرق كوي ... بسبب مشكلات يومية ناجمة عن وجودها المشترك في منطقة واحدة وبسبب وجود ثارات عائلية ومصالح ريفية متعارضة. وزاد في الطين بلة نصب قوات (أوك) كميناً في قرية برده سبي لضرب قوات جود، التي كانت أكبر قوة فيها تعود لمفارز حشع، لدى عودتها من مدينة أربيل بعد دخولها إليها محملة بسيارات الحمل الصغيرة مساءً قبل الظلام وقيامها باستعراض قوتها أمام الجماهير واقتصاصها من خونة الحركة الكُردية المسلحة وإلقائها خطباً حماسية كما كانت قد شنت مفرزة مسلحة منها هجوماً مسلحاً على بيت محافظ أربيل، وقد أدى الكمين إلى سقوط أكثر من ثلاثين قتيلا وجريحاً من (أنصار وپيشمرگه (جود). لقد أدى كل ذلك إلى مزيد من التوتر والى وقوع صدامات مسلحة شرسة في عموم قرى المنطقة. يضاف إلى ذلك ما يلي:

ـ فشل وفدا قيادتي (حشع) و(اوك) في أربيل في مسعاهيما للتفاهم في آذار/مارت ١٩٨٣.

ـ سقوط مقر قيادة (أوك) في أربيل (الملبند الرابع) بعد احتلاله من قوات (جود) كُرد على تحرشات أوك بقوات (حسك–ع) و(پاسوك) وإقامة (أوك) سيطرات تمنع مفارز تموين ومرضى وحراسات واستطلاع مقر قيادة قاطع أربيل لـ (حشع) في باليسان في نيسان/أبريل ١٩٨٣. وقد كان هذا القرار خاطئاً بطبيعة الحال، إذ قاد إلى مزيد من التوتر. يشير أحمد باني خيلاني (أبو سرباز) عضو المكتب العسكري المركزي (معم) ومسئول قاطع السليمانية إلى ان يوسف ألياس (ابو حكمت) مسئول قاطع أربيل أرسل برقية على المكتب العسكري المركز يطلب فيه رأيه في المشاركة مع أحزاب جود الثلاثة الأخرى في

الهجوم على باليسان ولكن معم والمكتب السياسي لم يجيبا على هذه البرقية. ثم كرر أبوحكمت إرسال البرقية، فأجيب هذه المرة من الطرفين بأن على القاطع أن يقرر الموقف بنفسه. وقد اتخذ الموقف بالمشاركة الفعلية في هجوم قوى جود على مقر أوك في باليسان. وبالتالي لا تتحمل قيادة قاطع أربيل وحدها مسئولية ذلك بل يشاركها المكتب العسكري المركزي والمكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الذي ترك القرار بيد الموقف وكان يعرف بأن هناك في القاطع من يقف ضد أوك ويسعى إلى التصعيد ايضاً. كتب أحمد باني خيلاني في هذا الصدد ما يلي: "ولغرض الرد على تحرشات الأوك تلك، قرر الأخوة في البارتي واسوسيالست وال (پاسوك) مهاجمة مقر قاطع الأوك في باليسان وأخبروا رفاقنا في قاطع أربيل بنيتهم تلك. وعلى إثر ذلك أبلغونا رفاقنا في قاطع أربيل بنية الأطراف الثلاثة المذكورة بمهاجمة مقر الأوك في باليسان، وتساءلوا عن إمكانية الاشتراك معهم في العملية. غير أننا في المكتب العسكري وقيادة الحزب لم نجبهم على تلك البرقية لغاية يوم ٢٨ نيسان ١٩٨٣ حيث كرر الرفيق (أبو حكمت) برقيته طالباً الموقف من المشاركة من عدمها فكانت إجابتنا هذه المرة بأن الأمر متروك لتقديراتهم وخيارهم"[٢٨٧]. إن هذا الموقف من (معم) وقيادة الحزب يتنافى من حيث المبدأ مع الاتفاقية التي وقتعها قيادة الحزب في كردستان في شباط من العام ١٩٨٣ مع أوك، بغض النظر عن نوايا أوك التي يطرحها في ذات النص المرسل لي من ابو سرباز. إذ أن الهجوم على بشت آشان جاء في أعقاب الهجوم على مقر أوك في قاطع باليسان. والرسالة التي يشير إليها أبو سرباز موجهة من نوشيروان مصطفى أمين إلى سيد كريم مسئول قاطع أوك في باليسان. وقد جاء في هذه الرسالة ما يلي: " ... إنك تعرف رأيي . فأنا لا أميل إلى المعارك غير المبرمجة والطويلة

---

٢٨٧ ملاحظة: في ذكرى تأسيس الحزب الشيوعي الكردستاني في برلين التقيت بالرفيق ابو سرباز ورجوته أن يعطيني بعض المعلومات عن بشت ئشان حيث كان في المنطقة حين وقع الهجوم على مقر معم وقيادة الحزب الشيوعي. فكتب لي نص ما ورد في كتابه المنشور باللغة الكردية مترجماً على اللغة العربية، إضافة إلى ذكرة عدد شهداء الحزب الشيوعي واوك وحدك وبقية القوى السياسية. والنص المنشور مأخوذ من تلك الترجمة المكتوبة بخط الرفيق ابو سرباز والموجود ضمن أرشيفي وقد وصلت لي عبر البريد بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣٠ من مقر غقامته في استوكهولم بالسويد. ك. حبيب

الأمد مع الأطراف الأخرى لأنها لا تصب في مصلحتنا بل تخدم مصالحهم، بل أميل إلى الاستعداد ووضع خطط للمباغتة والتصفية وحسم المعارك في فترة قصيرة. فالمعارك الأخيرة في أربيل قد طال أمدها وهي نتيجة طبيعية لأنهم قد هيأوا أنفسهم لها وكان من العسير تصفيتهم. وقد اتصلت لاسلكياً بالأخ على بچكول وبقية الأخوان وسألتهم عن إمكانية تصفيتهم بفترة قصيرة أو بعيدة معارك على شاكلة ما فعلياً بالجيش الإسلامي الكوردستاني (لاك)، لكي نقوم بعدها وبمساعدة قوات القاطع الثالث وفرقة ئاسوس وبقايا فرق صدر الدين وقادر أغا وجوتياران وكل القوات القريبة من محيط القيادة ..."[٢٨٨].
أرخت الرسالة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٣.

وعلى إثر ذلك قامت قوات (أوك) بإرسال مفارز لضرب مقر القاطع، والى قصفه بالدوشكات بشكل متواصل، مما تسبب هو الآخر بتوترات مضاعفة وبسعي محموم ومتبادل لتدمير الآخر.

٩. كان الحزب الشيوعي شاهداً على استعدادات عسكرية كبيرة من جانب الحزب الديمقراطي الكُردستاني، إذ توجهت قوة مسلحة بقيادة حسو مير خان زازوكي إلى الجبال الشاهقة الكائنة خلف قرية (دولة تو) و (رأس جاسوسيان). وكانت القناعة متوفرة لدى (أوك) بأن هذه التحشدات تستهدف الهجوم على مواقع القيادة. كان الاتحاد الوطني الكُردستاني يعرف هذه التحركات ويرصدها طلب من الحزب الشيوعي التدخل لمنع التحشد والهجوم.وقد طلي السيد جلال الطالباني تدخل الحزب الشيوعي لإقناع حسو ميرخان بالإنسحاب من تلك القمم الجبلية وتهدئة الأجواء المتوترة. وقد تحقق ذلك فعلاً . ولكن قرار الانسحاب أثار كما يبدو من نص الرسالة التالية، السيد مسعود البارزاني فوجه رسالة شديدة اللهجة إلى حسو ميرخان ينتقده فيها على قراره بالانسحاب دون أخذ رأي القيادة. وقد جاء في نص الرسالة ما يلي:

"الأخ العزيز حسو ميرخان زازوكي

بعد التحية

---

٢٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٤/٣ الهامش.

وصلتني رسالتك وقد عرفت ما كتبته ولم يكن موجباً بأس شكل من الأشكال أن تلتقوا معهم، لا اعترض مع أبي شوان ومحمود، أما الآخر لم يكن راضين عنه، وقد ابرقنا نحن بأنه لا يجوز الجلوس معهم، كيف حدثت هذه الجلسة.

أنا انتظر كاك إدريس وإلا فأني آتي بنفسي إلى تلك المنطقة وأجلب معي كل القوة التي جئت بها معي، وحينئذ نحشد كل قواتنا في منطقتي قلعة دزه ورانية، المهم الآن أن تشددوا حراسة جيدة، وللقيام بالعمليات والتقدم سأتي بنفسي إن شاء الله.

إن احتلال تلك النقطة في قمة جبل جاسوسيان قصم ظهر العدو، إنا أشكر الجميع، لقد لاقيتم الصعوبة وأن شاء الله يبارك لكم المشايخ.

وكما قلت أنا أرسلت أفضل قواتي لتذهب إلى تلك المنطقة ولهذا لا يستوجب أن أدخل بالتفصيلات .

أدعو من الله لكم السعادة

أخوكم

مسعود البارزاني ١٩٨٣/٢/٢٨"[٢٨٩].

١٠. كل المعلومات المتوفرة تشير أيضاً إلى أن الاتحاد الوطني، وهو يدرك ما كان يقوم به الطرف الثاني، كان يقوم بتحشيد وتحسين جاهزية وتجهيزات أنصاره وقدراتهم القتالية لمواجهة الاحتمالات، كما كان يفكر بأخذ المبادرة قبل أن يباغت بالقوى الأخرى التي أصبحت عديدة وليست طرفاً واحداً. فقد كانت أطراف جبهة جود كلها أصبحت وكأنها

---

٢٨٩ رسول، فاتح. صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٧٤/١٧٣.

لاحظ ما يلي: المقصود هنا هو رفض اللقاء مع محمد عثمان باعتباره من أعضاء الاتحاد الوطني الكُردستاني. والمقصود بأبي شوان ومحمود فهما الرفيقان قادر رشيد ومحمود فقي خضر وكلاهما من كوادر الحزب الشيوعي العراقي. قصم ظهر العدو، المقصود بالعدو هنا هو الاتحاد الوطني الكُردستاني. ك. حبيب

وحدة في مواجهة أوك، وهي الحزب اليمقراطي الكُردستاني، الحزب الاشتراكي الكُردستاني – العراق، والحزب الاشتراكي الكُردستاني (پاسوك) والحزب الشيوعي العراق.

١١. كانت الفترة الواقعة بين ١٩٨١–١٩٨٣ ليست فترة صراع في ما بين القوات الوطنية في كُردستان حسب، بل كانت فترة معارك تجري مع القوات العراقية التي رفضت الهدنة مع الحركة الأنصارية منذ بدء الحرب العراقية–الإيرانية وواصلت عملياتها ضد الحركة الأنصارية مما استوجب الدفاع عن النفس والنضال ضد تلك القوات التي كانت في كُردستان. كما أن النظام العراقي كان يعيش في تلك الفترة وخاصة في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ مصاعب جمة ويتلقى ضربات قاسية من جانب القوات الإيرانية ويجبر على التراجع في كافة جبهات القتال العراقية – الإيرانية، وخاصة معارك المحمرة واضطرار النظام العراقي أخيراً إلى سحب قواته من إيران والطلب الرسمي في إيقاف القتال الذي رفضته إيران كلية. في هذه الفترة بالذات كان النظام العراقي يتحرى عن سبيل لتخفيف الضغط عنه وعن قواته المسلحة وإيجاد حلفاء له في كُردستان في مواجهة التحالف الإيراني مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني. وتوجه كعادته صوب لعبته المعروفة في الدعوة إلى حوار مع القوى المناهضة له في كُردستان. وقد بدأ الحوار غير المباشر أولاً ثم التفاوض الفعلي ثانياً منذ منذ العام ١٩٨٢ واستمر في أعوام ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، وفق المعلومات المتوفرة، مع الا تحاد الوطني الكُردستاني بشكل منفرد، كما يقال أنه قد بدأ مع الحزب الديمقراطي الكردستاني أيضاً، لكن لا أمتلك معلومات بهذا الصدد في ما عدا وثيقة الرسالة التي كتبها السيد جلال الطالباني والتي يشير فيها إلى ذلك بصورة غير مباشرة. وكان ذلك واضحاً في مجيء وفد بعثي إلى كُردستان قبل معارك بشت ئاشان بفترة قصيرة واللقاء مع قيادة الاتحاد الوطني الكُردستاني. وكان السيد جلال الطالباني قد ابلغ الرفيق كريم أحمد بالمفاوضات حينذاك برسالة خاصة. وأشير فيها إلى أن البعث يفاوض الحزب الديمقراطي الكُردستاني أيضاً. وكان هذا يعني أن حزب البعث يحاول أن يحقق عدة مسائل لصالحه، منها: تشديد الخلاف بين الحزبين الكرديين، خاصة وأن الحزب الديمقراطي كان في تحالف عسكري فعلي وثيق ورسمي مع القوات الإيرانية " التوصل إلى تحالف مع الاتحاد الوطني الكردستاني

على ذات الأسس التي اتفق فيها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في آذار ١٩٧٠ ولم ينفذها وإدخال الاتحاد الوطني في حكومة عراقية جديدة وتسليمه النسبي للحكم في إقليم كُردستان تحت إشراف البعث الدائم " دق أسفين الخلاف بين حزب البعث والأحزاب العراقية الأخرى والقوى الكردستانية. وكان البعث يسعى على تفجير صراع عسكري في كُردستان يضعف جميع الأطراف ويمنعها من التصدي لقواته في كُردستان.

وإذ أمتلك وثائق ومعلومات عن الحوار والتفاوض المباشر وغير المباشر بين حزب البعث والاتحاد الوطني الكُردستاني من مصدرها الأصلي (أوك)، لا أمتلك مثلها ولا معلومات مدققة عن حوار بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكُردستاني في هذه الفترة بالذات، خاصة وأن الأخير كان في تحالف عسكري فعلي وفاعل مع القوات الإيرانية والحرس الثوري الإيراني والتي رفض الحزب الشيوعي العراقي التورط بها. وكان في مقدور إيران أن تسبب للحزب الديمقراطي مشاكل جدية إن فاوض النظام حينذاك أو دخل في تحالف معه.

١٢. قبل الهجوم على مواقع الحزب الشيوعي العراق وقع حادث لا بد من الإشارة إليه.

لقد وقعت المعارك بين هذه القوى المتصارعة وأصبح الحزب الشيوعي العراقي جزءاً من تلك المعارك. تميزت تلك المعارك التي بادر الاتحاد الوطني الكُردستاني على شنها على مواقعالحزب الشيوعي العراق في بشت ئاشان والتي كان يقودها نوشيروان مصطفى، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكُردستاني بثلاث خصائص سلبية حادة، وهي:

* التعليمات التي كان قد اصدرها نوشيروان مصطفى تميزت بالقسوة والشراسة والطلب بعدم التسامح مع قوات الأطراف الأخرى، وبالتالي كانت قوى أنصار أوك تتميز بالقسوة ومليئة بالكراهية لشعورها بأن الشيوعيين خانوا الاتفاقية بين القيادتين واصطفوا إلى جانب الحزب الديمقراطي ولم يقفوا على الحياد أو يتعاونوا مع الاتحاد الوطني الكُردستاني. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن وحدات انصار حشع الميدانية كانت تريد الوصول الى جماهيرها هي، اكثر من شعورها بكونها معنية بصراع (أوك) و(حدك)، الذي كانت لا تريد الدخول فيه، بعد مرارة التجربة مع حزب البعث، رغم

توجيهات قيادتها... بدليل أن تزايد صراعات الأخوة قد أدى بالعديد من مقاتلي وحدات (حشع) في اربيل الى ان يرموا السلاح مستفيدين من العفو الذي كان يتزايد من السلطة كلما زادت حرب الأخوة عنفاً. ولكن لا بد من الاعتراف بأن مجموعة من كوادر الحزب الشيوعي العسكرية كانت تميل إلى الاصطفاف إلى جانب (حدك) وأنها لم تكن تثق بقوات أو قيادة (أوك)، والذي لم تستطع قيادة الحزب الشيوعي إيقاف تلك العناصر ومنعها من المشاركة في توتير الأجواء مع (أوك).

* سعي مقاتلي (أوك) إلى إنزال أكبر الخسائر البشرية بالمقاتلين الشيوعيين ونهب وسلب الأنصار الشيوعيين القتلى أو قتلهم بعد سلبهم وما هو موجود في المقرات وغيرهم. وهذه المسالة يرويها رفاق يمكن الثقة باقوالهم حقاً، وهي عادة قديمة يمارسها الكثير من الفلاحين المقاتلين بغض النظر عن الجهة التي يعملون فيها.
* قتل الكثير من المقاتلين الشيوعيين بعد أسرهم، وخاصة العرب منهم، أو من استطاع الهرب والاختباء لدى بعض أكراد المنطقة من أتباع (أوك)[٢٩٠]. ولم يميزوا بين الرجل والمرأة في هذا القتال.
* ولكنهم لم يقتلوا جميع الأسرى، إذ أخذوا معهم ٤٨ أسيراً بينهم ثلاث نصيرات، وبضمنهم عضو في المكتب السياسي (كريم أحمد الداود) وآخر في اللجنة المركزية (أحمد بانيخيلاني) وكادر متقدم في الحزب هو قادر رشيد من بين ٧٢ شخصاً كانوا قد فقدوا الطريق الموصل إلى شاطئ الأمان بعيداً عن پشت آشان[٢٩١]. وكانت غالبية الأسرى من الرفاق المثقفين العرب والنصيرات والأنصار الشجعان الذين جاءوا للنضال في سبيل القضية الكردية لم يتوقعوا يوماً أن يدخلو في معارك قتالية ضد پيشمرگه كرد ويقتل بعضهم البعض الآخر ويستشهد الكثير من القوى الأنصارية من جميع الأطراف أو يقعوا في أسر قوات كُردية تكافح معهم في خندق واحد ضد النظام!

---

٢٩٠ رشيد، قادر. پشت أشان بين الآلام والصمت. مصدر سابق. ص ٣١.

٢٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٤١–٤٤.

لا يمكن لأي إنسان أن لا يدين تلك المعارك وذلك القتل الأعمى. ولكن السؤال الذي يفترض أن نطرحه على أنفسنا هو: لو كان الهجوم قد شنته قوى (جود) وحققت نجاحات ضد (أوك) فماذا كان سيكون الموقف إزاء أنصار (أوك) ليس من جانب الأنصار الشيوعيين فحسب، بل ومن جانب قوى الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحزب الاشتراكي الكُردستاني – العراق الذين توجد بينهم ثارات ورغبة جامحة في الانتقام؟ لا أطرح هذا السؤال عبثاً، إذ أن في خلفية تفكيري تلك الصيحات الهستيرية والثأرية وحب الانتقام التي أصابت الجميع من أطراف (جود) وتفاقم الرغبة في الانتقام والتحضير للهجوم الذي سقط فيه الكثير من الضحايا الأخرى من أطراف جود أيضاً.

إن نوشيروان مصطفى يؤكد بأن هذا الموقف لم يكن موقفه الشخصي، بل موقف القيادة كلها، وبالتالي لا يمكن تبرئة ساحة الآخرين من ذلك. كتب الرفيق رشيد قادر، الذي أثق بكلامه كثيراً بسبب معرفتي الطويلة به وصراحته التي كانت تزعج البعض من رفاقه، حول اللقاء بين المجموعة القيادية في الأسر وبين نوشيروان مصطفى أمين ما يلي:

وفي اليوم التالي (من الأسر، ك.حبيب) حضر نوشيروان إلى غرفتنا وكان يلبس زياً مرقطاً يميل إلى الأخضر من أزياء المغاوير وقد أسود لون بشرته أكثر من ذي قبل وأصبحت عيناه محمرتين، جلس بجانبنا ووضع سلاحه على فخذيه ونزع قبعته المغاويرية من رأسه ومسحه بيديه وبدأ بالتذمر وإظهار الانزعاج وعدم الرضى من هذا الاقتتال الداخلي وكان يتكلم بعنجهية واضحة ويقول: معكم السلم هو السلم والقتال هو القتال، أنتم هاجمتمونا في باليسان وطردتمونا هناك ونحن نهاجمكم في پشتئاشان والأماكن الأخرى، وقد قمنا بالرد على كلامه بشدة وخاصة الرفيق كريم أحمد حيث قال له: أنتم أشباه (پول پوت) وآن هذه المجزرة التي اقمتموها سوف تكلفكم كثيراً، وكما بدا فأن نوشيروان قد شعر بأن الجريمة التي ارتكبوها كانت كبيرة جداً وسوف يدفعون ثمنها ترك الحديث عن الموضوع وقال إنني جداً غير مرتاح من هذه الحياة وأريد أن أتخلص منها وأذهب إلى الخارج قلنا له نريد أن نرى بقية رفاقنا الأسرى فقال ليذهب قادر رشيد إلى وه رتي لمواجهتهم".

إن من المهم بشأن الأحداث المأساوية في پشت آشان أن نعود إلى الفقرة رقم ١١ في أعلاه والتي تشير إلى تعقيدات العلاقات الكردية الإيرانية والكردية العراقية في في السنوات الأولى من الحرب العراقية – الإيرانية. ففي الوقت الذي كان هناك تحالف بين الحزب الديمقراطي الكردستاني مع إيران، برزت بشكل ملموس الجهود التي كان يبذلها النظام العراقي للبدء بمفاوضات مع الأحزاب الكردية مستثنياً منها الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان قد ترك لتوه مواقع التحالف مع حزب البعث والحكم في العراق. ولم يخف الاتحاد الوطني الكردستاني تلك المفاوضات، إذ كتب رسالة بشأنها وجهها إلى مسئول الحزب الشيوعي في كردستان حينذاك كريم أحمد الداود، علماً بأن النظام العراقي كان قد سرّب معلومات عن تلك المفاوضات ليثير الشكون بشأنها ومع من يتفاوض. كما أن قادر رشيد كان قد تعرف على وفد البعث أثناء عودته من لقاء له مع السيد جلال الطالباني في أوائل العام ١٩٨٣ والتي حاول البعض من اعضاء الاتحاد إخفاء الأمر عنه.

واستمرت هذه المفاوضات طيلة الفترة الواقعة بين نهاية ١٩٨٢ – ١٩٨٥ وما بعدها ثم توقفت نهائياً قبل أحداث مجازر الأنفال. وكان الحوار بين الاتحاد الوطني وحزب البعث والحكومة العراقية حينذاك يدور حول مجموعة من المسائل المهمة، وأهمها:

١. تشكيل جبهة وطنية وقومية تقدمية بين الحزبين، حزب البعث العربي الاشتراكي والاتحاد الوطني الكردستاني والمشاركة في الحكومة. وكانت هناك وثيقة معدة من حزب البعث لهذا الغرض، وكانت للاتحاد الوطني ملاحظات عليها.

٢. البحث في ما جرى منذ بيان آذار ١٩٧٠ وبشأنه وسبل توفير ضمانات وإعادة العمل بقانون الحكم الذاتي مع جملة من المقترحات لأغناء القانون وتطويره.

٣. الموقف من كركوك ومن بنيته السكان وجهد البعث بتغييرها والعودة عن تلك الإجراءات والتغييرات التي أجريت على البنية السكانية وعلى أسماء المدن والقى والشوارع التي بدلت إلى العربية أو التغييرات التي أجريت على التشكيلات الإدارية للمحافظات والقضية والنواحي التابعة لها.

٤. تأمين المساعدات العسكرية والمالية لقوات پيشمرگه (أوك) ظرفياً ومن ثم الموقف من تلك القوات وهل يمكن تحويلها إلى حرس حدود.

٥. الموقف من الحياة السياسية والأحزاب الكردستانية وغيرها من المسائل.

إن الرسائل الصادرة عن طارق عزيز وعزة الدوري والموجهة إلى السيد جلال الطالباني تكشف عن نقاط الالتقاء والخلاف كثيراً، إضافة على الملاحظات التي أعدها الاتحاد الوطني على الوثائق التي قدمها حزب المبعث وحكومة صدام حسين للحوار والتفاوض بشأنها مع الاتحا الوطني. وهي كلها وثائق نشرت من جانب الاتحاد الوطني في كتب ثلاث صدرت عن السيد نوشيروان مصطفي أمين في فترات مختلفة في العقد الأخير من القرن العشرين في ألمانيا وباللغة الكردية، غلا أن الكثير من الوثائق نشرت باللغة العربية والتي يمكن العودة إليها وسننشر بعضها في ملاحق هذا الكتاب.

إن المفاوضات واللقاءات التي حصلت بين وسطاء وممثلين عن الاتحاد الوطني الكردستاني ووسطاء وممثلين عن الاتحاد الوطني الكردستاني في العام ١٩٨٢ وبداية عام ١٩٨٣ قد تحولت إلى مفاوضات مباشرة ووثائق ورسائل متبادلة ابتداءً من النصف الثاني من العام ١٩٨٣ بين قادة الاتحاد الوطني الكردستاني، وخاصة بين السادة جلال الطالباني ونوشيروان مصطفى أمين وملا بختيار والدكتور فؤاد معصوم وملازم عمر وفريدون عبد القادر من جهة، وقادة حزب البعث والسلطة السياسية، وخاصة صدام حسين وعزة الدوري وطارق عزيز وعلي حسن المجيد، من جهة أخرى.

من العبث أن نقول الآن أنهم لم يتوصلوا إلى نتائج تنهي الصراع بينهما ومع الحركة الكُردية المسلحة باي حال. ولكن من الصائب أن نقول، كما أرى، بأن الخطأ كان في تصور إمكانية الوصول إلى حلول عملية لصالح الشعب الكردي مع نظام مارس جميع الأساليب المعوجة والألاعيب للضحك على ذقون الأحزاب الوطنية، إذ لم تتعلم كل الأطراف من ذلك، ومنهم بشكل خاص الحزب الشيوعي العراقي في تحالفه مع حزب البعث ومشاركته في الحكومة وما نجم عن ذلك من عواقب وخيمة على الحزب والمجتمع في العراق.

من المفيد أن نتوصل إلى إجابات عن ثلاث أسئلة تدور حول محور واحد، وهي:

* هل توصل وفد الاتحاد الوطني الكردستاني إلى اتفاق مع حزب البعث وقادة النظام حول الموقف من قوى المعارضة الكردية الأخرى، وما هي أجوبه ذلك اتفاق؟

* هل اراد الاتحاد الوطني أن يبرهن لحزب البعث في قدرته على السيطرة على الوضع في كردستان وبالتالي يساهم في التعجيل في المفاوضات معه؟

* أم أن القضية لا تتجاوز الرد العاجل على الإهانة التي وجهت للاتحاد الوطني في هجوم أنصار الحزب الشيوعي مع قوى أخرى من جود على مقر وقوات الاتحاد الوطني في باليسان؟

كل الدلائل كانت تشير إلى ثلاث مسائل مهمة لا بد من ذكرها، وهي:

١. لقد بذل الاتحاد الوطني الكردستاني جهداً واضحاً في إبعاد الحزب الشيوعي عن الخلاقات التي كانت تدور بينه وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي الوقت الذي كان بعض قادة الحزب الشيوعي يرون ذلك صائباً، كان البعض الآخر يحاول أن يتطابق في سياسته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في الموقف من الاتحاد الوطني الكردستاني. وكان هذا الموقف يبرو في بعض العسكريين والحزبيين في قاطع أربيل، وخاصة أولئك الذين كانت لهم علاقات قوية مع الحزب الديمقراطي ومع ملا مصطفى البارزاني في أعقاب ١٩٦٣. ولكن الاتحاد الوطني لم يبذل جهوده لتجنب الاحتكاك بالحزب الشيوعي، بل ساهمت قواته في استفزازه.

٢. لا نمتلك إجابة صريحة وواضحة حول الأسئلة الواردة في أعلاه، ولكن ما ترسخ في ذهن الأنصار في حينها وفيما بعد هو أن هناك صفقة سياسية بين حزب البعث وأوك بصدد ما حدث في پشت آشان. هذا ما يمكن أن يتبينه المتتبع من حيثيات ومضامين الوثائق المتوفرة والرسائل المتبادلة والصور المنشورة في فترات المباحثات بين الطرفين. ومسئولية الأبحاث اللاحقة أن تكشف الحقائق الكاملة عن تلك الأحداث، خاصة وأن أهم الاجتماعات تقرت في أعقاب الضربة الثانية حيث تم اللقاء بصدام حسين وعزة الدوري وطارق عزيز وعلي حسن المجيد والذي نجه في الصور المنشورة في كتاب نوشيروان مصطفى أمين. (راجع الملحق)

لدي القناعة بما يلي:

* لم يطرح حزب البعث صراحة على (أوك) بتوجيه ضربات إلى قوات (حدك)، ولكنه نبه بشكل مباشر وغير مباشر إلى تعاون (حدك) مع القوات الإيرانية، كما حرك قاسملو بطرح هذا الموضوع على (أوك) وما تعانيه قوات (حدكا) من قوات حدك على الأراضي الإيرانية.
* كان الصراع والنزاع بين الحزبين محفزاً لتوجيه الضربة إلى (حدك) والمتعاونين معه، إذ أن مثل هذه الضربة القاسية يمكن أن تقنع البعثيين وسلطة بغداد بقدرة (أوك) على الحكم في كُردستان بمفرده، وأن تدفع بالمفاوضات إلى الأمام.
* وأن ضرب الشيوعيين جاء نتيجة الضربة في باليسان ضد (أوك) وإصرار الحزب الشيوعي على التحالف مع (حدك) الذي اعتبره (أوك) مناهضاً له وعلى حسابه.

المبحث السادس

حركة الأنصار الشيوعيين في كردستان

لم يكن قرار خوض حرب الأنصار اختيارياً من جانب جميع القوى السياسية العراقية، سواء أكانت كردية أم عربية أم من قوميات أخرى، شاركت في هذا النوع من الكفاح. لأنها قدرت بأن الكفاح السلمي ضد النظام الدكتاتوري المنفلت من عقاله لم يعد ممكناً بالأساليب السلمية المعتادة وبعد أن بذلت جهوداً كبيرة وقدمت تضحيات كثيرة دون أن تصل إلى موقف مشجع لها للتعامل مع النظام. فالنظام الصدامي لم يترك مجالاً لأي قوة سياسية عراقية بالعمل السياسي الحر في البلاد. فقد صادر النظام جميع الحريات الديمقراطية وسحق بقدميه حتى دستوره المؤقت الذي وضعه بنفسه.

لم تنتقل كل الأحزاب السياسية العراقية من النضال السلمي إلى الكفاح المسلح دفعة واحدة، بل تحقق ذلك عبر تجارب خاضها كل حزب منها وتيقن من عجزه على مواصلة النضال بالطرق السلمية دون أن يفقد المزيد من أعضاء حزبه ومؤيديه وسمعته في أوساط الشعب. وإذا كان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد سبق غيره في الكفاح المسلح، فأنه قد

خاص قبل ذاك الكفاح السملح ثم اتفق مع الحكم وفق بيان الحادي عشر من أذار ١٩٧٠ على حل المسألة الكردية عبر الحكم الذاتي لكردستان، ثم كانت عملية التهميش والتقليص للصلاحيات ومحاولة اغتيال الملامصطفى البارزاني ثم المؤامرة ضد الحركة الكردية مع شاه إيران فيعلى وفق اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥، ثم انهيار الحركة بسبب تلك المؤامرة، ثم العودة إلى الكفاح المسلح من جديد منذ العام ١٩٧٦. أما الاتحاد الوطني الكردستاني فقد تشكل في العام ١٩٧٥ ودخل معمعان الكفاح المسلح في العام ١٩٧٦، علماً بأن الكثير من قادة وأعضاء ومؤيدي الحزب الجديد، وحين كانوا كتلاً ثلاث كانت تمارس الكفاح المسلح قبل ذاك بصيغ مختلفة، رغم المصاعب التي كانت تواجههم في حينها والتي بحثنا فيها في مواقع أخرى من هذا الكتاب. أما الحزب الشيوعي العراقي فقد التحق مجموعات من رفاق الحزب بقوى الكفاح المسلح منذ نهاية العام ١٩٧٨ وبداية العام ١٩٧٩ حيث تقرر خوض الكفاح المسلح إلى جانب ممارسة بقية اشكال الكفاح على وفق الإمكانيات المتوفرة. أما قوى الإسلام السياسي فقد بدأت بالعمل السملح منذ العام ١٩٨٠، ولكنها لم تكن موجودة في كردستان العراق، بل كانت المجاميع المسلحة أو الأفراد المسلحون يمارسون نشاطهم في وسط وجنوب العراق والذي تسبب في استشهاد الكثير منهم تحت ضربات النظام الدموي، خاصة وأن الكثير من تلك العمليات كان فيها الكثير من المغامرة وأقرب إلى العمليات الانتحارية منها إلى العمل المنظم والمدروس جيداً. وفي منتصف الثمانينات شكلت وحدات عسكرية أنصارية تابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي شكلها السيد محمد باقر الحكيم وكان تدريباتها تجري في إيران ووضع على رأسها السيد عبد العزيز الحكيم وسلحت من قبل السلطة الإيرانية وكان المدربون العسكريون من إيران أيضاً وكذا التموين والأرزاق. ولا شك في أن الانقسامات الكثيرة في الحركة التحررية الكردستانية وفي الأحزاب والقوى التي كانت قائمة حينذاك قد أوجدت العديد من الأحزاب الأخرى التي دخلت ساحة الكفاح المسلح مثل الحزب الاشتراكي الكردستاني – العراق أو الحزب الاشتراكي الكردستاني (پاسوك)، وأغلب أعضاء هذه الأحزاب ينحدرون من الحزب الديمقراطي الكردستاني أو من الاتحاد الوطني الكردستاني أو كسب مناضلين جدد من الشبيبة إليها، كما وجدت في كردستان فرق أنصارية تابعة للاتحاد الديمقراطي الآشوري.

لقد اصطدمت جميع هذه القوى بجدار سميك ومرتفع جداً أقامه حزب البعث وسلطته في العراق واقترن بأساليب فاشية في مكافحة قوى المعارضة السياسية اياً كانت طبيعتها وأهدافها ومواقفها السياسية ولم يكن ممكناً تجاوز كل ذلك والتفاعل والتعامل معهما، إذ لم يبق أمام الأحزاب السياسية العراقية سوى أحد أربع طرق لا غير، وهي:

١. البقاء في العراق والخضوع للبعث وسياساته ومشاريعه، أي ليس المهادنة فحسب، بل التسليم له بشكل مطلق والدخول في ما كان يطلق عليه بالخيمة الفكرية والسياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

٢. أو البقاء في العراق وخوض النضال السري المصحوب بمخاطر الاعتقال والموت أو ترك العمل السياسي نهائياً. وجميع الأحزاب التي اضطرت إلى اختيار طريق أخر، كانت لها تنظيمات سياسية سرية تعمل في العراق، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة. وكانت هذه التنظيمالت تتعرض لضربات قاسية من قوات البعث الصدامية وصفي الكثير منها بأساليب مختلفة. ولكن أغلبها لم يترك الساحة كلية، وأن تباينت إمكانيات العمل السري لها وحجم وجودها في الداخل.

٣. أو مغادرة العراق والعمل في إطار المعارضة في الخارج أو حتى الكف عن النضال. وقد حصل هذا أيضاً، إذ أن الكثير من كوادر وأعضاء ومؤيدي جميع الأحزاب والقوى السياسية العراقية المعارضة قد أجبروا على مغادرة العراق لأن الموت كان بالمرصاد لهم أو السجن والتعذيب واحتمال اسقوط السياسي بسبب صعوبة تحمل التعذيب الفاشي الذي كان يتعرض له الموطنات والمواطنون في العراق ومن مختلف الأحزاب والقوى السياسية. والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن الأحزاب السياسية العراقية العربية دون استثناء قد تلقت ضربات قاسية وفقدت الكثير من المناضلين. والكثير منهم قد صمد بوجه الطغاة واستشهد أو بقي في السجون يعاني مراة التعذيب الفاشي لأجهزة الحكم.

٤. أو الالتحاق بحركة الأنصار في كردستان وخوض النضال ضد النظام من هناك. وقد تطوع الكثير من المناضلين إلى صفوف حركة البيشمركة / الأنصار في كردستان، إذ لم

يكن النضال لصالح القضية الكردية حسب، بل ولصالح الديمقراطية وضد الدكتاتورية والفاشية السياسية في العراق.

وقد أجبر أو اختار الكثير من المناضلين من مختلف الأحزاب والقوى السياسية أحد هذه الصيغ على امتداد الفترة موضوع البحث. وإذا كان النضال المسلح للقوى الكردية في مناطق كردستان أمراً ميسوراً نسبياً، بسبب كونهم من أبناء الإقليم ومارسوا الكفاح المسلح لسنوات طويلة سابقة، فأنه لم يكن كذلك بالنسبة للمناضلين العرب من الأحزاب المختلفة وخاصة بالنسبة للشيوعيين وأصدقاء الحزب العرب. ومع ذلك فقد تطوع الآلاف من الشوعيين وأصدقاء الحزب الشيوعي للنضال في جبال وسهول ووديان كردستان العراق تجمعهم مع أخوتهم من مناضلي القوميات الأحزاب والقوى الأخرى، وخاصة الكرد، قضية النضال في سبيل الحرية والديمقراطية وحق الشعب الكردي في تقرير مصيره وحقوق القوميات الأخرى والخلاص من الدكتاتورية المطلقة لنظام سياسي مارس الفاشية السياسية بكل أشكالها وأبعادها في البلاد ونحو الخارج.

فالانخراط في حركة الأنصار الشيوعيين لم تكن عملية سهلة وأشبه بمغامرة، وخاصة لمن لم يكن يعرف المنطقة كلها ولم يسافر يوماً إلى كردستان العراق أو شمال البلاد بشكل عام.

كان الشيوعيون العراقيون يعتقدون جازمين بأن الكفاح المسلح هو أحد اشكال الكفاح، وبالتالي لا بد من المشاركة فيه بهدف تحقيق ما كانوا يصبون إليه. وكانوا يعتقدون بأن هذا الكفاح هو المفضي إلى النتيجة المرجوة، ألى إسقاط النظام الدكتاتوري. لقد اختلط الخيال هنا بالواقع وبدت الصورة الثورية دافعة للانخراط بالحركة الأنصارية. كانت غالبية قوات الأنصار في الأحزاب السياسية الكردية من الفلاحين ومن ابناء المنطقة أو من الطلبة من اصل ريفي أو مديني أو من المثقفين الذين لعبوا دور القيادة ولم يكونوا بالضرورة حملة سلاح في الوحدات المقاتلة مباشرة، في حين كانت الغالبية العظمى من أنصار الحزب الشيوعي العراقي من حملة السلاح ومن العرب وأغلبهم، بمن فيهم الكُرد، ممن حصل على شهادة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه واساتذة جامعة ومن

مختلف الاختصاصات العلمية والأدبية وكذلك الصحفيين والشعراء والروائيين والفنانين، بمن فيهم التشكيليين والمسرحيين والسينمائيين والموسيقيين. وهذا ينطبق على الرجال والنساء الذين شاركوا في حرب الأنصار. لقد كان الشيوعيون العرب يناضلون في بيئة اجتماعية غير معروفة لهم وفي منطقة شديدة الصعوبة ولغة لا يتحدثون بها. ولكن غالبيتهم سرعان ما انسجموا مع الأوضاع هناك وبدأ الكثير منهم يتحدث اللغة الكردية أو يفهمها وأصبحت النصيرة والنصير الشيوعي العربي وجهاً معروفاً ومقبولاً في جبال وسهول وقرى الفلاحين في إقليم كردستان، وكان يحضى باحترام وثقة الناس واستغرابهم من مشاركته في النضال في حركة الأنصار بكل تعقيدات الوضع في الإقليم. لقد توزع الشيوعيون الأنصار على عدة مناطق من كردستان وشكلوا سريا وفصائل أنصارية مسلحة ومفارز تتحرك في مناطق نشاطهم، كما في قاطع بهدينان أوقاطع أربيل أو قاطع السليمانية. كما كانت هناك مقرات للقيادة في تلك القواطع إضافة إلى مقر خاص للمكتب السياسي العراقي وبجواره المكتب العسكري المركزي. كانت حياة الأنصار الشيوعيين لا تشبه حركات الأنصار الأخرى في العراق، رغم أنهم ميعاً يمارسون العمل الكفاحي المسلح كما تمارسه بقية مفارز الأنصار، وإلى حد ما مقر القيادة للاتحاد الوطني الكردستاني. إذ أن المتتبع لحركة الأنصار الشيوعيين كان يلاحظ مجموعة من الظواهر المهمة، منها بشكل خاص:

* كان الأنصار يحملون في حقائبهم المحمولة على ظهورهم كتباً عديدة، وكأن أغلبهم كان مكتبات متنقلة. وفي وقت الاستراحة تجد النصير قد مسك بين يديه كتاباً ليطالعه أو دفتراً ليكتب قصيدة أو يفكر بمقال أو تسجيل يومياته لكتابة مذكراته لاحقاً أو يتطارد شعراً.

* كانت مفارز الأنصار مليئة بعملية تثقيف فكرية وسياسية متبادلة عبر نقاشات مستمرة حول مسائل فكرية وسياسية واقتصادية وفنية كثيرة. كما كانت مقرات الأنصار الشيوعيين خلية نحل للعمل والقراءة والكتابة والنقاش والاجتماعات والسهرات المسائية وأحياناً غير قليلة الغنائية.

* والمقرات الأكثر استقراراً كانت تحاول تنظيم مسابقات شعرية او تمثيليات أو دورات تثقيفية متنوعة وإصدار نشرات خاصة أو تنظيم معرض للوحات الفنانين التشكيليين أو إصدار كتب متنوعة عبر الأعلام المركزي للحزب في إقليم كردستان.
* وكانت مفارز الشيوعيين الأنصار خليط من الرجال والنساء، كما تضم شيوعيين من مختلف القوميات والأديان والمذاهب المعروفة في العراق. إلا أن الإنسان لم يكن يشعر من هو المسلم او المسيحي، أو الصابئي أو الأيزيدي أو الكاكائي، ومن هو العربي أو التركماني او الكردي أو الكلداني والآشوري. والوحيد الذي يمكن أن يكشف عن هوية الكردي عن العربي هو رطانة اللغة العربية لدى البعض من الكرد لا غير أو الأسماء التي تكشف عن بعض الهويات.
* وقد أسس الحزب في العام ١٩٨٢ مدرسة حزبية في پشت آشان درست فيها مواداً مهمة، ومنها: الاقتصاد السياسي، الفلسفة، الاقتصاد العراقي، وأحوال العراق. وقد كلف بعض المثقفين من حملة الشهادات العالية التدريس في هذه المدرسة. وكانت المدرسة على شكل دورات. وقد انتهت مهمة هذه المدرسة قبل المعارك التي وقعت في پشت آشان بفترة قليلة.[٢٩٢]

---

٢٩٢ في الربع الثاني من العام ١٩٨٢ قدمت مقترحاً إلى المكتب السياسي والمكتب العسكري يتضمن مقترحاً بإقامة مدرسة حزبية لتدريس الرفاق الذين لم يتسن لهم دراسة موضوعات الاقتصاد السياسي أو فهم معنى ومضامين الفلسفة أو واقع الاقتصاد العراقي وأحوال المجتمع وبنيته. تمت الموافقة وكلفت بتأسيسها واختيار المدرسين لها. وبعد بناء المدرسة من جانب المدرسين والطلبة سوية، بدأ التدريس بها في صيف نفس العام. وشارك في المجموعة الأولى أكثر من عشرين طالبة وطالباً من مستويات ثقافية متقاربة، وبذل المدرسون والطلبة جهوداً طيبة لإعطاء صورة حضارية عن المدرسة وعن إمكانية تحسين حياة الأنصار رغم الظروف الصعبة التي تواجههم. ولكنها لم تدم طويلاً. كان هناك بعض كوادر الحزب من مختلف المستويات الذين لم يجدوا في هذه المدرسة ما ينفع حركة الأنصار، إذ أنهم كانوا ضد التعليم اساساً وضد العلم. وكما علمت فقد اغلقت المدرسة حتى قبل هجوم أوك على المنطقة، إذ اعتبرها البعض من القضايا الكمالية التي لا معنى لها في حركة أنصارية مسلحة. ك. حبيب

إن هذه التركيبة الثقافية لأنصار الحزب الشيوعي التي ضمت إليها خريجون من العراق ومن مختلف دول العالم الرأسمالي والاشتراكي ومن مختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية، الصرفة والتطبيقية، بلورت فجوة كبيرة بين المستوى الفكري والعلمي والثقافي العام لقوى الأنصار وبين المستوى العام والضعيف للغالبية العظمى من قادة الحزب الشيوعي العراقي، مما أوجد لغة غير مشتركة في الغالب الأعم في الرؤية والتفكير والتعامل اليومي وفي الموقف مما يجري في حركة الأنصار وفي ما بين القوى السياسية وفي العراق. لقد خلقت هذه الحالة أزمة نفسية كبيرة لدى الكثير من الشيوعيين الذي كانت لهم ثقة عالية بقيادة الحزب الشيوعي، ولكنهم بسبب احتكاكهم اليومي اكتشفوا الضحالة الفكرية والمستوى الواطئ للتحليل السياسي لدى البعض الكثير من أعضاء القيادة الحزبية والعسكرية. وقد نشأ عن ذلك، وبعد فترة غير قصيرة رغبة في المغادرة أو استهانة واضحة بقرارات القيادة العسكرية أو الحزبية، كما نشأت عنها أخطاء فادحة ارتكبتها القيادة العسكرية والحزبية في آن واحد. ونشأت عن هذه الحالة مشكلات غير قليلة قادت إلى نشوء صدام فكري فعلي دون أن يقود إلى عواقب سلبية كبيرة في حياة الأنصار اليومية، ولكن كان لها مردودها السلبي فيما بعد.

لا شك في أن الحزب الشيوعي العراقي شكل وحدات أو فصائل ضمت إليها جمهرة من فلاحي هذه المنطقة أو تلك من إقليم كردستان ومن أبناء العشائر، كما في حالة عشيرة بشدر حيث تشكل فصيل بشدر مثلاً وكان له مقر في پشت آشان. وقد نسب إلى هذا الفصيل مجموعة من المثقفين من مستوى رفيع يستطيعون التعامل الودي مع الفلاحين وانباء العشائر. لقد تميز هذا الفصل بالجرأة والإقدام، ولكن كانت المشكلات غير قليلة في صفوفهم.

إن الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها قيادة الحزب وقيادات التنظيمات في الداخل والخارج والبعض الكثير من أعضاء اللجنة المركزية كانت قد برزت في عدة مسائل جوهرية، وهي:

١. إلزام كثرة من الشيوعيين القاطنين في الخارج على النزوح إلى كردستان والمشاركة في حركة الأنصار، وإلا كان الرفاق يتهمون من قبل المنظمة الحزبية وأجواء الرفاق بالجبن

أو حتى فقدان عضوية الحزب. ولم تكن هذه الظاهرة عامة في كل دول الشتات، ولكنها كانت سمة مميزة لبعض تنظيمات الحزب في دول معينة مثل اليمن الجنوبية والشام وبيروت والاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية. إن هذا الإلزام قد دفع إلى مشاركة رفاق لم تكن لهم مؤهلات الكفاح المسلح، فأساء هذا الموقف إلى هؤلاء الرفاق وإلى الحركة الأنصارية والحزب في آن. وقد سقط الكثير من هؤلاء شهداء على أرض كردستان العراق أو اضطروا للخروج وبعضهم ترك الحزب لاحقاً ولأسباب كثيرة.

٢. إعطاء الانطباع وكأن النضال الأنصاري قاب قوسين او أدنى من تحقيق الانتصار وأن النظام العراقي على وشك الإنهيار وبالكاد يمكن للرفيق أن يصل إلى كردستان ليرى النظام وقد حفر قبره بنفسه. كانت تلك الفورة التي تصاعدت لدى التنظيمات الحزبية بعد أن تورط النظام بالحرب ضد إيران وبدأت الانكسارات العسكرية تلاحقه وخاصة في العام ١٩٨١ و١٩٨٢، ثم أجبر على الانسحاب من الأراضي الإيرانية حيث تحولت الحرب إلى عملية استنزاف مستمرة لكلا الطرفين وإعاقة أي نمو وتطور في العملية الاقتصادية والاجتماعية وبدأت المشاكل الاجتماعية تتراكم على الناس والنظام، وكان يسعى إلى حلها عبر المزيد من القمع والإرهاب واغتصاب حقوق وحياة الناس.

٣. ونشأ تصور خاطئ لدى قوى الأنصار والكثير من قادة وأعضاء الحزب الشيوعي وكأن حركة الأنصار قادرة على إسقاط النظام، في حين أن حركة الأنصار لم يكن في مقدورها ذلك ابتداءً، بل كانت الحركة قادرة على استنزاف قدرات النظام وإضعافه بهدف إسقاطه في بغداد وليس في أي مكان آخر من العراق. وهذا الوهم الذي انتشر بشكل واسع وعمقه بعض قياديي الحزب تسبب بدوره في حصول إحباط شديد حين لم تستطع الحركة الأنصارية تحقيق نجاحات أو إضعاف النظام حقاً.

٣. رفض قادة قواطع حركة الأنصار في إقليم كردستان رفض إخراج الرفاق الذين أرادوا الخروج والتشبث بهم بأي ثمن كان، مما أدى إلى تعقيد هؤلاء الشيوعيين والتحري عن أي طريق ممكن للخروج. وكانت هذه الظاهرة السلبية قد برزت بشكل خاص في قاطع

بهدينان، ولكنها كانت موجودة أيضاً في القواطع الأخرى، حتى أن بعضهم تواصل وجوده لعدة سنوات وبعضهم لعشر سنوات.

٤. الانجرار وراء الصراعات التي كانت تدور بين الحزبين الكرديين وما نجم عن ذلك من خسائر فادحة لعدد كبير من خيرة الرفاق والأنصار المناضلين، إضافة إلى القيادة العسكرية الخائبة التي شكلها الحزب في إقليم كردستان والتي تسببت بسلوكها وعدم وعيها لمهمات وطبيعة حركة الأنصار إلى استشهاد الكثير من الشيوعيين، وخاصة حماقة وارتكاب مسئول المكتب العسكري المركزي، الذي لم يكن مؤهلاً لأي عمل قيادي في الحزب ليس من حيث المستوى الفكري أو التنظيمي أو العسكري، إذ كان الرجل فارغاً ولا يفتح كتاباً للقراءة ابداً،حسب، بل ومن حيث التعامل مع الأحداث ومن حيث التعامل والتفاعل الإنساني مع الأنصار والحنو الإنساني على حياة الرفاق الأنصار. لقد تميز بالعجز عن استخدام عقله في توجيه الوحدات الأنصارية من جهة، وتميز بالصلابة والعناد وتحمل المصاعب والنقدات الحادة التي كانت تلاحقه، ولكنه كان في الوقت نفسه مناضلاً صامداً في وجه الحكام، وكانت المسألة الأخيرة هي الشافع الوحيد له. لقد كان إنساناً غريب الأطوار وصعب المراس ويعود في تفكيره إلى عقود وقرون خلت.

السؤال الذي يستوجب الإجابة عنه بصراحة وجرأة مع تحمل عواقب الإجابة السليمة عن هذا السؤال هو: هل كان قرار خوض الكفاح المسلح حينذاك صحيحاً أم خاطئاً؟ تتلخص إجابتي عن هذا السؤال في عدة نقاط أساسية، هي[٢٩٣]:

---

٢٩٣ ملاحظة: أود أن أشير هنا إلى عدد من الملاحظات الخاصة بموقفي من حركة الأنصار، وهي:

- كنت من الداعين إلى ممارسة تكتيك حرب الأنصار في العراق إلى جانب ممارسة بقية التكتيكات الضرورية، ومنها السياسية طبعاً.
- كنت أركز على ضرورة أن يكون السفر إلى كردستان والالتحاق بحركة الأنصار عملية تطوعية كاملة دون أي إلزام أو ضغط حزبي أو أدبي على الرفاق. وقد مارست المنظمة الحزبية التي كنت أشرف عليها في الجزائر هذا الموقف بوضوح كبير. وحين اصبحت مسئولاً عن تنظيم الخارج، في ما عدا المنطقة العربية، كنت أرفض التسفير الإلزامي للشيوعيين على كردستان والالتحاق بالأنصار.

* كان فهم العمل في الحركة الأنصارية العراقية من قبل الكثير من قياديي الحزب، وليس الجميع، خاطئاً، إذ كان المفروض أن لا يعول عليه في إسقاط النظام العراقي، إذ لم يكن منذ البدء ممكناً، بل كان المفروض أن تكون كردستان موقعاً يستفاد منه في التعاون والتحالف مع القوى السياسية الأخرى من جهة والحفاظ على الرفاق وعملهم في العراق ومن ثم العمل على تعزيز العلاقات وتطويرها مع تنظيمات الحزب الداخلية وبذل أقصى الجهود للمهمة الأخيرة. وكان القرار خاطئاً حين علق الحزب الآمال على حركة الأنصار في إسقاط النظام والذي كلفه غالياً.

- لم أكن أفكر ولو للحظة واحدة بأن حركة الأنصار قادرة على إسقاط النظام العراقي، بل هي عملية مساعدة تهدف إلى إضعاف واستنزاف النظام، إذ أن الإسقاط يمكن أن يتم في بغداد فقط.
- كنت أدعو أثناء عملي المباشر في حركة الأنصار في إقليم كردستان إلى تنيظيم وتخطيط العمل الأنصاري لكي لا نخوض معارك غير مبررة ونفقد المزيد من الرفاق، إضافة إلى عملية تثقيف الجماعات الريفية والحركة الأنصارية. كان ذلك في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢. وحين خرجنا من الأجتماع تحدث معي أحد مسؤولي معم ومسئول قاطع السليمانية في حركة الأنصار الحزبية والعسكرية أحمد باني خيلاني (أبو سرباز) مسفهاً موقفي من التنظيم وبرمجة العمل معتبراً ذلك من شغل البطرانين!
- وكنت أعتبر وجودنا في حركة الأنصار يجسد تضامناً مع قضية الشعب الكردي ودفاعاً عنه وعن الديمقراطية على صعيد العراق كله.
- كما كنت أعتبر أن وجود حركة الأنصار الشيوعيين يمكن أن تسهم بالحفاظ على حياة الكثير من المناضلين وأن تكون صلة الوصل مع الداخل لتنظيم ودعم نضال تنظيمات الحزب في الوسط والجنوب وفي المدن الكردستانية أيضاً.

أشارك في مسئولية مباشرة لصدور قرار اللجنة المركزية في تموز من العام ١٩٧٩ في برلين حول موضوعين وهما:

١. قرار إسقاط النظام الدكتاتوري بدلاً من إنهاء الحكم الدكتاتوري. لا شك في أن الفارق واضح بين الشعارين.

٢. وقرار المشاركة في الكفاح المسلح وحركة الانصار باعتباره أحد اساليب النضال لإسقاط الدكتاتورية في العراق. ك. حبيب

* وكان على وحدات الحزب المنظمة والمسلحة أن تبتعد عن خوض المعارك الجبهوية ضد النظام كما حصل في أكثر من موقع ومعركة بأمل الحفاظ على حياة الرفاق وعدم إعطاء شهداء دون جدوى من جهة، والابتعاد عن العمليات المغامرة من جهة أخرى. وقد كانت التنظيمات الأنصارية الأخرى تمارس هذا التكتيك وخاصة قوات پيشمرگه الاتحاد الوطني الكردستاني، في ما عدا پيشمرگه الحزب الديمقراطي الكردستاني التي دخلت في تحالف مع القوات الإيرانية والحرس الثوري حينذاك. لقد تحمل الحزب الشيوعي خسائر فادحة حقاً، وخاصة في قاطع أربيل حيث كانت الجماعات الفلاحية من أهل المنطقة تقود بعض تلك الوحدات، وهم من خيرة مناضلي ومثقفي الحزب وحملة الشهادات العالية، إضافة إلى الكثير من الرفاق الشجعان الآخرين.

* وكان من الخطأ بمكان جلب هذا الجمهرة الكبيرة من العرب من حملة الشهادات العالية التي كانت تشكل ذخيرة فكرية وعلمية غالية للحزب والحركة الوطنية والشعب العراقي، كما أنها كانت تساهم بعملها في الجامعات والمعاهد والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية برفد الحزب بمورد مالي وإعلامي مهم في الخارج.

* وكان من الخطأ التورط التدريجي، بغض النظر عن كل العوامل التي يوردها البعض لتبرير الموقف، في الصراع الذي كان يدور بين الحزبين الكرديين الرئيسين، وأن نمارس الدور الذي مارسناه دوماً قبل ذاك وبعد ذاك، في ما عدا فترات ١٩٧٤/١٩٧٥، دور تخفيف الصراعات بينهما وتحقيق المصالحة والعمل المشترك. ولا يمكن الادعاء بأن الحزب، بغض النظر عن التنظيم أو الوحدة العسكرية التي شاركت في المزيد من التوتر، تبرئة الحزب من أي مسئولية في هذا الصدد، رغم أن المسئولية الكبرى يتحملها الحزبان الكرديان الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

* لم تكن حركة الأنصار الشيوعيين ظاهرة جديدة بل مارسها الحزب في أعقاب سقوط حكم عبد الكريم قاسم ولجوء جمهرة من الشيوعيين العراقيين من الوسط والجنوب ومن إقليم كردستان إلى الجبال وتشكيل وحدات أنصارية مسلحة كانت تعمل تحت قيادة القوات المسلحة للپيشمرگه الكردية التي كان يقودها ملا مصطفى البارزاني،

وبينهم بعض الضباط الشيوعيين الذين لعبوا دوراً مهماً في معارك الحركة الكردية المسلحة والنضال العراقي العام ضد قوات نظام بغداد.

أرى اليوم بأن شعار إسقاط النظام الدكتاتوري في العراق كان صحيحاً، وأن النضال السلمي ضده لم يكن ممكناً حقاً وبصورة علنية، بل كان لا بد من خوض النضال السري ضده، وأن الانتقال إلى كردستان وحمل اسلاح لم يكن خطأً بل كان ضرورة أملتها تطور الأحداث، ولكن قرار تشكيل وحدات أنصارية وخوض الكفاح المسلح من جانب الشيوعيين وبالطريقة التي حصلت لم يكن سليماً، بل كان خاطئاً، وأتحمل قسطي من المسئولية في الدفع بهذا الاتجاه. إن هذا التحديد ليس فيه أي إساءة لنضال قوى الأنصار الشجعان سواء الذين سقطوا في ساحات النضال المسلح شهداء أبرار أم الذين خسروا الكثير من جراء وجودهم في حركة الأنصار ونضالهم الطويل أو تعرضوا إلى الكثير من المشكلات، بل يستوجب تحديدها بصراحة ووضوح وتحمل مسئولية ذلك ايضاً.

أقامت حركة الانصار الشيوعيين علاقات طيبة مع سكان القرى الفلاحية التي كانوا يلجونها في تحركهم في مفارز قتالية، وغالباً ما كانوا يقدمون المساعدة للأهالي المرضى منهم بسبب توفر طبيب أو مضمد في العديد من المفارز. وقد شارك الأطباء الشيوعيون في أنقاذ حياة أو معالجة الكثير من الأنصار المرضى ومن قوات البيشمركة التابعة للأحزاب السياسية الأخرى أو من أهالي القرى. وقد عرف الدكتور صادق (الطبيب مهند أحمد عبد الرحمن البراك) على نطاق واسع في إقليم كردستان بسبب دوره في معالجة الكثير من المرضى خلال فترة وجوده التي تجاوزت عقداً من السنين، إضافة إلى طبيبات وأطباء آخرين.

المصادر

المصادر باللغة العربية

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. المقدمة. الجزء الأول كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومَن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر.
- أيان كريب الموسوم بـ "النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. عالم المعرفة ٢٤٤. الكويت. ترجمة وتقديم د. محمد حسين غلوم. إبريل / نيسان ١٩٩٩ م.
- بابان، طه. عالم الكُرد المرعب. الكتاب الأول (تحقيق وتأليف). سلسلة كتب. كُردستان العراق. مارس ٢٠٠٢.
- بالمر، ما يكل أ. حراس الخليج، تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣–١٩٩٢. القاهرة. مركز الأهرام. مؤسسة الأهرام. ١٩٩٥.
- الجزائري، زهير. الفاشية: الفكرة والممارسة. منشورات أيار. قبرص. ١٩٨٣.
- جوناثان سي. راندال. الحرب الإيرانية العراقية. الموقع بتاريخ ١٩٩٩–٢٠٠٣ مشروع حول "جرائم الحرب".
- حبيب، كاظم. المأساة والمهزلة في عراق اليوم. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ٢٠٠٠.
- الحزب الديمقراطي الكُردستاني – اللجنة التحضيرية. تقييم مسيرة الثورة الكُردية وانهيارها والدروس والعبر المستخلصة منها. أوائل كانون الثاني ١٩٧٧.
- حسين، صدام. رغبتنا في السلام من موقع الاقتدار المبدئي العادل. بغداد. دار الحرية للطباعة. ط أولى. ١٩٨١.
- الحلاق، الشيخ عبد الخالق. عن وثائق المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي.
- الحملة العالمية لحقوق الإنسان. الإعلان الدولي لحقوق الإنسان. الأمم المتحدة. جنيف. سويسرا. ١٩٩٢
- الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كُردستان العراق. قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦–٢٠٠١مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت. ٢٠٠١.

- خير الله، طلفاح. "ثلاثة كان على الله أن لا يخلقهم وهم: فارس ويهود والذبان". دار الحرية للطباعة بغداد. ١٩٨٢. دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤.
- رسول، فاتح. صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي. الجزء الثالث. ترجمة كمال غمبار. السليمانية. مطبعة شفان. ٢٠٠٦.
- رشيد، قادر (ابو شوان). پشتأشان بين الآلام والصمت. طبع في السويد بدون أسم دار الطباعة وبدون تاريخ.
- الزيدي، أحمد. البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية. بيروت. دار الروضة للطباعة والنشر والتوزيع. ط ١. ١٩٩٠.
- زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. لندن. الرافدين للنشر والتوزيع. ط ١. ١٩٩٥.
- السامرائي، وفيق. حطام البوابة الشرقية. الكويت. شركة دار القبس للصحافة والنشر. تموز/يوليو ١٩٩٧.
- الطالباني، جلال. حول القضية الكُردية في العراق. الاتحاد الوطني الكُردستاني. تشرين الثاني ١٩٨٨. محمد، عزيز. سياستنا. دمشق – قبرص. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. (بدون تاريخ).
- الطالباني، جلال. حول القضية الكُردية في العراق. الاتحاد الوطني الكُردستاني. تشرين الثاني ١٩٨٨.
- العبيدي، محمد د. حقيقة ما جرى في حلبجه العراقية (الملف الكامل– الجزء الرابع ج.٤٠).
- كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكُردستاني. العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦– ١٩٩٣، ط١، مطبعة خه بات–دهوك. ١٩٩٨.
- كوغلن، كون. صدام الحياة السرية. كولون. دار الجمل. ٢٠٠٥.
- محمد السعيد إدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت الطبعة الأولى ـ ٢٠٠٠.

المصادر باللغات الأجنبية

- معلوف، أمين. الهويات القاتلة. ترجمة نهلة بيضون. دار الجندي. دمشق. ١٩٩٩.
- مكية، كنعان. كيف تتصاعد القسوة؟ فصل من كتاب القسوة والصمت. في: مجلة الأنفال. العدد الأول. ٢٠٠٠.

- منّاع، هيثم د. دولة القانون في تونس! مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. القاهرة. ١٩٩٩.
- منير البعلبكي. المورد. دار العلم للملايين. بيروت. ١٩٨٤.
- ميكافللي، نيقولو. الأمير. ترجمة الدكتور فاروق سعد. طبعة ١٢. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. ١٩٨٥.
- النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ١٩٩٥.
- الهاشمي. رضا جواد. القانون والأحوال الشخصية. الفصل الثالث من كتاب "حضارة العراق" لنخبة من الباحثين العراقيين. دار الجيل. بيروت/بغداد.
- هتلر، أدولف. كفاحي. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. الطبعة السادسة ١٩٩٣. ترجمة لويس الحاج. دمشق ١٩٩٣.
- وزارة الثقافة والإعلام. جهود السلام الدولية لإيقاف الحرب العراقية–الإيرانية. بغداد. دار الحرية للطباعة. ط ٢. ١٩٨٤.

المصادر باللغات الأجنبية

- amnesty international: Iraq "Disappearances": Unresolved cases since the early 1980s، London، AI Index: MDE 14/05/97، Distr: SC/CO/GR، October 1997
- Autorenkollektiv: Erhard Lange und Dietrich Alexander (Hrsg.). Philisophenlexikon. Dietz Verlag Berlin. 1983.
- Carsten Klingmann (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beitrںge zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85. Westdeutscher Verlag-Opladen. 1987.
- Carsten Klingmann (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beitrںge zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85. Westdeutscher Verlag-Opladen. 1987.
- Deutsches Aerzteblatt 95. Heft 1-2. 5. Januar 1998. Traumatisierung kurdischer Kinder durch
- Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt am Main. 1991.
- El-Shazly، Nadia El-Sayed Dr. The Gulf Tanker War، Iran and Iraq's Maritime Swordplay. London، Macmillan Press، LTD and New York، St.Martin's Press، INC. 1998. pp. 82-86.
- Emin، Noshirwan Mustafa . From the Danaube Shore to the Nawzang Valley. Berlin. 1997.

– Frank Deppo. Georg Fueberth. Rainer Rilling (Hrsg.). Antifaschismus. Dietz Verlag. Berlin. 1996. Ein Beitrag von Gudrun Hentge mit dem Titel: (“Rassen” definieren - wie Kant es tat …?).
– Fröhder، Christoph Maria. Ein Bild vom Krieg، Meine Tage in Bagdad. Taschenbuch. Hoffmann und Camp Verlag. Hamburg. 2003.
– Fromm Erich. Gesamtausgabe. Band VII. Aggressionstheorie. dtv. Deutscher Taschenbuch Verlag. 1989. S. 362/363.
– George W. Stocking. “French Anthropologie in 1800”. Isis. LV (1964) und Cuviers Le regne animal. Paris. 1817 .
– Henry، Ernst. Der Antimensch. APN-Verlag. Moskau. 1990. S. 8/9.
– Hertz، Friedrich Prof. Dr. Handwrterbuch der Soziologie. Rasse. Halle/Saale. 1931.
– Lange، Erhard & Alexander، Dietrich (Hrsg.) Autorenkollektiv. Philosphenlexikon. Dietz Verlag. Berlin. 1983. S. 42-49.
– Müller، Helmut M. Schlaglichter der deutschen Geschichte. Bundeszentrale für politische Bildung. Bonn. 1988.
– Nohlen، Dieter. (Hrsg.). Woerterbuch. Staat und Politik. Staatsformenlehre von Eckhard Jesse. 4. Aulage. Piper. Muenchen. 1996.
– Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993.
– Rasoul، Fadil. . Irak - Iran Ursachen und Dimensionen eines Konflikts. Wien. Köln. Böhlau Verlag. 1987.
– Reinhard، Wolfgang. Geschichte der europن ischen Expansion. Kahlhammer Verlag Stuttgart. Berlin. Kln. 1990. Bd. 4.
– Robert Miles. Rassismus. Argument-Verlag. Hamburg. 1991.
– Sammelband. Irak – Iran، Internationale Dimentionen eines regionalen Konflikts. Herausgegeben vom AstA der Freien Universität Berlin. Seminar: Der Krieg Irak – Iran. Vom Blitzkrieg zum Stellungskrieg. Wolfgang Steinke. Berlin. Im eigenverlag. 1988.
– Siegwart-Horst Geunther. Stumme Zeugen eines Krieges.Richard Mack GmbH. Mellrichstadt. 1995.
– Strohmeier، Martin & Yaclan-Heckmann، Lale. Die Kurden- Geschichte - Pokitik - Kultur. Beckische Reihe.Verlag C. H. Beck. Muenchen. 200 Rasoul، Fadil. Irak Iran: Ursachen und Dimensionen eines Konfliktes. Boehlau Verlag. Wien. 1987. www.geocities.com/iraq68/halabcha.htm - 12k - Im Cache - Ähnliche Seitenarticles-to-read.blogspot.com/2005/03/4.html

– Veit، Barbara / Wiebus، Hans-Otto. Hass macht die Erde kalt. Die Wurzeln des Rassismus. Deutsche Welthungerhilfe. Peter Hammer Taschenbuch. Wuppertal. 1993. Vgl: Skuballa، Markus. Die Internationale Staatengemeinschaft und der Irak-Iran Krieg 1980-1988. Fachbereich 1: Geisteswissenschaften/Politikwissenschaft Hauptseminar: Krisenherd Naher Osten. Universität Essen-Duisburg، SoSe:2003.
– Wikipedia. Die freie Enzyklopädia. Claus Schenk Graf von Stauffenberg. 6.7.2007·

المواقع الإلكترونية

- wikipedia.org/wiki/.D8.AD.D8.B1.D8.A8_.D8.A7.D9.84.D9.86.D8.A7.D9.82.D9.84.D8.A7.D8.AA. Krieg.
- www.al-vefagh.com/1384/840212/html/ara.htm#s12231
- www.crimesofwar.org/arabic. upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/4/49/British_gulf_war.

المحكمة الجنائية العراقية العليا. قضية الدجيل.www.iraq-iht.org/ar/home.html

. موقع الكتروني ٢٠٠٧/٦/١١. IslamOnline.net

- موقع إسلام أونلاين. عاشور، مصطفى. الحرب العراقية الإيرانية .. شعوبية بشكل جديد. (في ذكرى نشوبها: ١٣ ذي العقدة ١٤٠٠ هجرية).
- موقع الوفاق الإلكتروني في ٢٠٠٥/٥/٢٠..
- موقع بي بي سي نيوز بقلم جيمس مينينديز. نشر المقال بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢١ بشأن محاكمة المتهمين بأحداث الدجيل.
- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. حلبچه. في ٢٠٠٧/٧/١٢.
- ويكيپيديا الموسوعة الحرة محاكمة صدام حسين في قضية الدجيل. ٢٠٠٧/٧/٦.

التقارير والنشرات والوثائق وأوراق عمل

- الاتحاد الوطني الكُردستاني. "توضيح حول سير مراحل المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكُردستاني والحكومة في بغداد" نشرة الخليج. السنة الثالثة العدد الثامن والتاسع في ١٩٨٤/٢/٢٢. صوت الثورة العراقية – كُردستان. الاتحاد الوطني الكُردستاني. اللجنة القيادية. بيان صادر عن اللجنة القيادية للاتحاد بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٥.

- الاتحاد الوطني الكُردستاني. مشروع المنهاج والنظام الداخلي". أيلول/سبتمبر ١٩٧٦.
- الاتحاد الوطني الكُردستاني. مكتب الإعلام المركزي. الإنصات المركزي. ملفات خاصة. نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات الثانية في الجلسة ٥١.
- الاتحاد، جيدة. مراد، عادل. محاولة جادة لكتابة جزء من التاريخ الحديث لكُرد العراق. جريدة الاتحاد الأسبوعية. العدد ست حلقات، ابتداءاً من العدد ٣٧٣ في ٢٠٠٠/٦/٩ حتى العدد ٣٧٨ في ٢٠٠٠/٧/١٤. كُردستان. الحلقة الأولى.
- الأمم المتحدة. حقوق الطفل: صحيفة وقائع رقم ١٠. الحملة العالمية لحقوق الإنسان. جنيف. مركز حقوق الإنسان. ١٩٩٢.
- الأنباء الكويتية. التكمه چى، صلاح. السياسة الأمريكية في العراق خلال نصف قرن. مركز دراسات جنوب العراق. مقال في عشر حلقات. الحلقة الأولى. ص ٢. نشر في موقع كتابات الإلكتروني على الإنترنيت. بتاريخ ٢٥–آذار/مارت ٢٠٠٥. استناداً إلى ما جاء في بتاريخ ١٩٨٠/٧/١١.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩١. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩١.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩٢.
- التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطر الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي – القطر العراقي. كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤.
- الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. البيان السياسي للجبهة الوطنية القومية الديمقراطية. في ١٩٨٠/١١/١٢. العدد ١٢٦، تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٠.
- الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد /١٩٨٠. السنة ٢٧. (١٢٤). بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.
- الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٦. تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٨٠.
- الثقافة العالمية، مجلة. دينوا دي باولي. تشارلز داروين ارتقائي أم مذهبي؟. العدد ٩٠/ ١٩٩٨.
- الدليل الإداري للجمهورية العراقية. الجمهورية العراقية. وزارة الحكم المحلي. الجزء الأول. ١٩٨٩–١٩٩٠.
- الذنون، عبد الحكيم. تاريخ القانون في العراق. دار علاء الدين. دمشق. ١٩٩٣.
- رسالة العراق. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. إعلام الخارج. لندن. العدد ٣٧–كانون ٢ / يناير ١٩٩٨.

- السياسة الدولية، مجلة. أسامة الغزالي حرب: الحرب العراقية الإيرانية: التطور التاريخي ودوافع الحرب، السنة ١٧ العدد ٦٣ يناير ١٩٨١.
- السياسة الدولية، مجلة. علي إبراهيم: المفاوضات العراقية الإيرانية ومستقبل السلام في الخليج ـ السياسة الدولية، السنة ٢٦ العدد (٩٩) يناير ١٩٩٠
- السياسية الدولة، مجلة. أحمد إبراهيم ـ محمود: التنافس الإستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج، السنة ٣٥ العدد (١٣٦) إبريل ١٩٩٩.
- الشبيبي، سنان د. ورقة عمل قدمها إلى ندوة فيينا حول الاقتصاد العراقي التي نظمتها الهيئة الاستشارية العراقية في خريف عام ١٩٩٢، إضافة إلى أوراق عمل أخرى ومداخلات مجموعة من الاقتصاديين العراقيين.
- الشرق الأوسط. الخفاجي، عصام د. أرهاب الدولة والأنحطاط السياسي في العراق. تقرير. آيار/مايس– حزيران/يونيو ١٩٩٢(باللغة الأنجليزية).
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥ – ١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. – الجداول التجميعية، الكويت – مايو – ١٩٨٩. الجزء الثاني.
- فيسك، روبرت. عن المطالبة بإنشاء لجنة تحقيق دولية في أحداث حماة عام ١٩٨٢. صحيفة الأنديبندت البريطانية، جريدة. بتاريخ ٢٠٠٧/٠٢/١٠. ترجمة أسامة المنجد رئيس المكتب الإعلامي في حركة العدالة والبناء. ٢٠٠٧/٢/١٣.
- القبس، جريدة. صحيفة القبس الكويتية في ١٩٨٢/٦/٢٢.
- كُردستان، جريدة. معصوم، فؤاد د. الاتحاد الوطني الكُردستاني .. البدايات. جريدة الاتحاد الأسبوعية. العدد ٢٧٣ في ٢٠٠٠/٦/٩.
- كركوك، مجلة. قادر، جبار د. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. مجلة كركوك. العدد ٢٠٠٢/١١. السليمانية.
- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت. ترجمة: نجوى حسن.
- المدى، جريدة. المراياتي، توفيق. الحرب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي (الجريمة الاقتصادية الثانية)١ –٤ . جريدة المدى البغدادية. العدد ١٩٣. ٤ أيلول ٢٠٠٤.
- مستغانمي، أحلام. ذاكرة الجسد. ط ٣. بيروت. دار الأداب. ١٩٩٧.
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان.: تقرير المنظمة. ١٩٩٧.

- المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي القاهرة، ١٩٩٧. ص ١٤٢–١٦٠.
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي. القاهرة. ١٩٩٦
- منظمة العفو الدولية. الولايات المتحدة الأمريكية– وحشية الشرطة في مدينة نيويورك وإفراطها في استخدام القوة–. الأمانة العامة. رقم الوثيقة AMR 51/36/96. لندن. حزيران/ يونيو ١٩٩٦.
- منظمة العفو الدولية. كشف النقاب عن الماضي الدموي للعراق . يوليو/ تموز ٢٠٠٣.. رقم الوثيقة \NWS 21/006/2003
- المؤتمر. جريدة سياسية عراقية. العدد ٩٥٣ في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر . صفحة دولية ٢٠٠٥.
- وثائق المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي. ١٠– ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥. ص ٨١/٨٠.
- ورقة عمل. عبد الجبار، فالح د. حلبچه وشقاء الوعي الثقافي العربي. ورقة عمل ألقيت في المؤتمر العلمي الأكاديمي الأول حول الأنفال. عقد في الفترة ١٤–٢٠٠٢/٤/١٦ في مدينة أربيل بكُردستان العراق.

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب العاشر

١٠ – ١١

استبداد وحروب والغزو والموت والسقوط

الجزء الثالث:

بداية النهاية لحكم حزب البعث في العراق

١٩٩١ / ١٩٩٠ – ٢٠٠٣

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من
عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب العاشر

١٠ - ١١

استبداد وحروب والغزو والموت والسقوط

الجزء الثالث:

بداية النهاية لحكم حزب البعث في العراق

١٩٩١ / ١٩٩٠ - ٢٠٠٣



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل - اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان – اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين – الكتاب العاشر
منشورات اراس رقم: ١٣٦٨
الطبعة الأولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس – أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٧ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات

الفصل الأول

سياسة النظام العراقي بين نهاية الحرب العراقية - الإيرانية وغزو الكويت

المدخل

عاش المجتمع العراقي مرحلة جديدة حين توقفت الحرب بين العراق وإيران، مرحلة لم يكن يتمنى الإنسان العراقي أن تبدأ ولم يتوقع أنها ستستمر ثمانية أعوام، كما لم يتيقن بأنها ستنتهي دفعة واحدة، رغم أن المنطق السليم كان يستبعد وقوعها أصلاً واستمرارها هذا الزمن الطويل. إلا أن أي حرب عندما تبدأ لا يمكن لأحد أن يتنبأ بنتائجها وعواقبها أو بالفترة التي سوف تستغرقها أو كيف ستنتهي. كان المجتمع في هذه المرحلة الحرجة من حياته يتحرك في جو يتراوح بين الارتياح من إيقاف القتال والاندهاش من عواقبه الوخيمة التي حلت بالاقتصاد والدولة والمجتمع، وبين القلق من قادم الأيام، إذ لم يكن الإنسان العراقي قادراً على تقدير أو توقع ما يمكن أن يقوم به الدكتاتور الطائش من مفاجئات جديدة يمكن أن تقود المجتمع إلى مزيد من الموت والخراب والدمار والضياع. لم تكن صورة واقع الحال واضحة ولا رؤية المستقبل، بل كانت الخشية عامة تشمل الجميع. لقد كان النظام حائراً يخشى المفاجئات التي يمكن أن تنطلق من رحم المجتمع الذي تراكمت فيه وعليه المصائب والكوارث والتي يمكن أن تتفجر دفعة واحدة، ولم يجد طريقاً لمواجهة تلك الاحتمالات سوى المزيد من أجهزة الأمن، والمزيد من الجواسيس والعيون، والمزيد من الاعتقالات والتعذيب والقتل، والمزيد من البذخ على قصوره الرئاسية وأعياد ميلاده، والمزيد من البؤس والفاقة والبطالة والحرمان للعائلات الفقيرة والمحرومة. وكان المجتمع قد ترك لوحده مع نظام عدواني بغيض. فالأحزاب السياسية، التي غُيب الكثير من قادتها

وكوادرها وأعضائها في السجون أو المنافي، لا تمتلك القدرة على التحرك بما يساعدها على لملمة الصفوف وتنشيط النضال الشعبي ضد النظام، وبالتالي أصبحت فريسة سهلة لتلك القوى الغيبية المنومة لعقله والمنشطة في داخله أشياء أخرى غير الوعي الاجتماعي والوطني بما يفترض أن يمارسه الإنسان، بل كانت تنشط فيه وعياً دينياً سلفياً متخلفاً ووعياً طائفياً مشوهاً يثير ويعمق روح الوحشة في نفوس الإنسان وروح التمييز والثأر والانتقام وليس روح العدل والمساواة والأخوة بين البشر.

واجه الإنسان العراقي في هذه المرحلة ظروفاً جديدة بدت له في جوانب معينة منها أكثر تعقيداً من فترة الحرب. فإذ لم تعد هناك صواريخ وقنابل تتساقط على رؤوس الناس وتراجعت الخشية من الموت عبر الحرب، فأن الشعب كان يعانى من سياسات النظام وسلوكه اليومي وتفاقم الرقابة على تحركات كل فرد والسعي من أجل تحويل أفراد المجتمع إلى عيون يراقب بعضها البعض الآخر، إلى عيون للنظام على الأخ والأخت والأب والأم والابن والجار والقريب والبعيد وزميل العمل والدراسة والمزرعة والحرفة. لقد أصبحت الحياة جحيماً لا يطاق في ظل دولة الأمن والمخابرات التي هيمنت على كل شيء وضيقت على أنفاس الناس ومنعتهم حتى من الحلم والأمل. لقد بدأت مرحلة جديدة في العراق، ولكنها مرحلة عاصفة ومليئة بالأحداث والكوارث والحروب. وإذا كان الفرد والمجتمع لا يقرآن الغيب، فهما ونتيجة معرفتهما الجيدة بطبيعة النظام ونهجه وسلوكياته، قدرا بأن ما هو آت أكثر إيلاماً واشد غيلة عليهم وعلى أحفادهم القادمين مما وقع لهم في الفترات السابقة. فهل كان أبناء وبنات شعب الحضارات والذين خبروا الدكتاتوريات بشتى أشكالها على حق في ما توقعوا؟ هذا ما يسعى إليه الكاتب ويحاول الكشف عن بعض أحداث هذه الفترة من حياة المجتمع العراقي والدولة العراقية ونظام الحكم فيها، وعن مدى صحة توقعات الناس. هذه هي مهمة الجزء العاشر من هذا لكتاب الذي أضعه بين أيدي القارئات والقراء.

المبحث الأول

واقع وموقف المجتمع العراقي من النظام في أعقاب حرب الخليج الأولى

اتخذ المجتمع الدولي، وخاصة الأعضاء الدائميون في مجلس الأمن الدولي، إضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي ودول المعسكر الاشتراكي، موقفاً غريباً وغير معهود أو مفهوم من جانب شعوب العالم من الحرب العراقية – الإيرانية. إذ لم يتسم هذا الموقف بالمسؤولية الدولية والنزاهة والحرص على مصائر الشعوب والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وإزاء العواقب الوخيمة التي ترتبت عنها على الشعبين الإيراني والعراقي في آن واحد. فقد أنزلت تلك الحرب، باعتبارها أطول حرب شهدها القرن العشرون، بالشعبين والبلدين أكبر الخسائر البشرية وأفدح وأعلى الخسائر بالاقتصاد الوطني والبنية التحتية والموارد الاقتصادية والمالية وبعملية التنمية. والسؤال الذي يستوجب الإجابة الواضحة هو بالتحديد: ما هي العوامل الحقيقية وراء هذا الموقف الدولي إزاء الحرب العراقية – الإيرانية، رغم بروز وتوفر إمكانيات فعلية وفرص حقيقية لإيقاف تلك الحرب المجنونة بفترة طويلة قبل توقفها الفعلي في آب/أغسطس من العام ١٩٨٨؟

إن معايشة فترة الحرب العراقية – الإيرانية وتتبع مجرياتها يوماً بيوم، وتتبع المواقف الدولية والنقاشات في مجلس الأمن الدولي والصحافة العالمية ومحاولة التعرف على ما كان يجري خلف الكواليس وبين الدول المؤثرة فعلياً على مجرى تلك الحرب، يمكنها أن تساعد في تحديد عدد من العوامل الأساسية التي كانت وراء ذلك الموقف غير العقلاني وغير الإنساني لتلك الدول التي كان في مقدورها إيقاف تلك الحرب، سواء أكانت جزءاً من دول المعسكر الغربي أم المعسكر الشرقي حينذاك. فيما يلي محاولة لبلورة أبرز تلك العوامل، والتي يمكن لكل قارئة أو قارئة أن يضيف إليها ما خفي عن الكاتب في هذا الصدد، فالباب يبقى مفتوحاً لا أمام الاجتهاد حسب، بل وأمام ظهور حقائق لم يكن الوقت كافياً للكشف

عنها من جانب الدول التي تعرف بها والتي تعتبر أسراراً لمدى يصل في غالب الأحيان إلى ٢٥ عاماً:

١. لقد كان موقف المجتمع الدولي واضحاً لا يقبل الخطأ في الموقف من نشوب الحرب العراقية – الإيرانية واستمرارها طيلة ثمانية أعوام عجاف. وانقسم إلى موقفين: كانت الدول الاشتراكية ضد نشوب الحرب ولم تكن تعرف بنوايا العراق الفعلية حتى ذلك الحين، ولكن هذا لا يعني أنها لم تكن تتوقع مثل هذه السياسة. لهذا قرر الاتحاد السوفييتي في حينها إيقاف تزويد العراق بالأسلحة لأنه لم يشاوره بشأن الحرب التي أكدت عليها معاهدة الصداقة العراقية – السوفييتية من جهة، واتفاقية بيع الأسلحة للعراق في أن لا تستخدم للأغراض الهجومية من جهة أخرى. في حين كانت الدول الرأسمالية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على علم مسبق بذلك وشجعت ودفعت النظام على القيام بها ابتداءً.

٢. وحين بدأت الحرب أصبحت مهمة استنزاف طاقة البلدين العسكرية وقدراتهما المالية وإضعافهما معاً من خلال السماح لهما باستيراد الأسلحة والعتاد بكميات كبيرة ومن مختلف المصادر في العالم، سواء أكان الشراء بصورة رسمية أم من السوق الموازية (السوداء)، هي المهمة المباشرة، وليست مهمة إيقاف القتال.

يمكن للجدول التالي أن يوضح حقيقة المشاركة في تزيد العراق بالأسلحة:

"بلغت نسبة مبيعات العراق من الأسلحة منذ ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ إلى ما يقارب ١٠٪ من نسبة صفقات الأسلحة في العالم وكانت النسب كالتالي:

الاتحاد السوفيتي ٦١٪ ما قيمته ١٩,٢ مليار دولار أمريكي.

فرنسا ١٨٪ ما قيمته ٥,٥ مليار دولار أمريكي.

الصين ٥٪ ما قيمته ١,٧ مليار دولار أمريكي.

البرازيل ٤٪ ما قيمته ١,١ مليار دولار أمريكي.

مصر ٤٪ ما قيمته ١,١ مليار دولار أمريكي

دول أخرى ٦٪ ما قيمته ٢,٩ مليار دولار أمريكي." [١]

وتؤكد معلومات كثيرة ومدققة إلى أن إيران، رغم ما تدعيه من عداءً لإسرائيل، فإنها قد تزودت منها بالسلاح، إضافة إلى ما عرفناه من فضيحة بيع الولايات المتحدة السلاح لإيران بحجة تزويد نيكارغوا بالمساعدات المالية لدعم المعارضة هناك وإسقاط كورتيگا.

٣. وأصبح عدم السماح بانتصار أحد البلدين على الآخر في هذه الحرب، بل السعي للحفاظ على توازن عسكري معقول بما يؤدي إلى استمرار القتال طويلاً، ثم خروجهما معاً، حين تتوقف الحرب، على وفق قاعدة "لا غالب ولا مغلوب"، هو الهدف المشترك لدول المعسكرين الغربي والشرقي. إذ كل الدلائل كانت تشير إلى أن الدول الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي تمارس هذا التكتيك بإصرار، رغم بروز أكثر من فرصة كانت تسمح إما بإيقاف القتال وإما بانتصار إحدى الدولتين على الأخرى. لقد كانت الولايات المتحدة بشكل خاص حريصة كل الحرص على منع تحقيق مثل ذلك الانتصار أو الانكسار والسماح باستمرارها فترة أضافية. ولكن هذه الغربة سيطرت على تصرف الاتحاد السوفييتي أيضاً.

٤. لقد كانت القناعة لدى الكثير من دول العالم بأن انتصار أحدهما يشجع على التمادي في الحرب ويهدد المنطقة بأسرها، إضافة إلى تهديد مباشر لإسرائيل. في حين لا يجوز السماح لأي دولة إقليمية أن تهدد وجود إسرائيل أو أن تتفوق عليها بالسلاح والإمكانيات العسكرية الأخرى، فهي الحليف الاستراتيجي الثابت للولايات المتحدة والدول الغربية في المنطقة.

٥. الحفاظ على استمرار تدفق النفط الخام من دول منطقة الخليج طيلة فترة الحرب دون عوائق جدية. وحين اشتعلت حرب البواخر منذ العام ١٩٨٤ تقريباً، تدخلت الولايات

---

١ الموقع الإلكتروني ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. حرب الخليج الأولى. المقال خال من ذكر الكاتب. أخ ١

المو ١ الموقع الإلكتروني ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. حرب الخليج الأولى. المقال خال من ذكر الكاتب. أخذ المقتطف في ٢٠٠٧/١٠/١.

المتحدة لحماية البواخر القادمة إلى الكويت أو المغادرة لها من خلال رفع العلم الأمريكي على سارياتها، وبالتالي منعت إلى حدود بعيدة إعاقة حركة الملاحة في منطقة الخليج ومضيق هرمز الذي هو بيد الإيرانيين، كما منعت احتمال توسع حرب السفن.

٦. إن استمرار تدفق النفط من البلدين المتحاربين بنسب أقل مما تستوعبه وتحتاجه السوق الدولية قد سمح للمملكة العربية السعودية والكويت أن ترفعا من مستوى إنتاجيهما لتحققا أرباحاً إضافية مع الشركات الأمريكية والدولية التي تتعامل معها، وخاصة (أرامكو). والأرقام المتوفرة لدينا تكشف حقيقة ذلك.

٧. لقد حققت الدول المنتجة والمصدرة للسلاح في العالم أرباحاً طائلة ليس من بيع السلاح وحده، بل ومن بقية التجهيزات العسكرية، كما أن توقف الكثير من القدرات الإنتاجية للبلدين دفع بهما إلى زيادة استيرادهما السلعي من الدول المصدرة للسلع المصنعة، وهي في الغالب الأعم، الدول الصناعية، الغربية منها والشرقية.

٨. لقد خرج العراق من الحرب بدين خارجي بلغ حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي توزع على عدد قليل من الدول العربية وعدد أكبر من الدول الكبرى والمؤسسات الدولية، في حين كان في مقدور إيران أن تتجنب الاقتراض الخارجي من خلال استمرار استخراج وتصدير النفط الخام بسبب تعدد موانئها البحرية واستمرار تدفق الأموال النفطية لخزينة الدولة.

لقد انتهت الحرب العراقية – الإيرانية بخسائر فادحة للبلدين، إذ لم يخرج منها أي طرف بانتصار حاسم. فلا العراق استطاع الوصول إلى أهدافه في الحرب، ومنها الخلاص من النظام الجديد في إيران، ولا النظام الإيراني استطاع كنس النظام العراقي عبر الحرب والإصرار على القتال ورفض إيقافها رغم النداءات الدولية والإقليمية بضرورة إيقافها. ولكن الخميني أجبر في شهر آب/أغسطس ١٩٨٨ على القبول بإيقاف القتال بين البلدين بناء على القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي تحت رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧، والإنهاك الذي ظهر على الشعب الإيراني وبداية تفاقم الأزمة الاقتصادية التي كانت قد بدأت واضحة في الاقتصاد والمجتمع الإيراني. وقال الخميني في حينها عبارته الشهيرة: "إنه كان يفضل شرب السم على قبول وقف إطلاق النار مع صدام حسين". كما وافق النظام العراقي، الذي

كان ينادي منذ النصف الثاني من العام ١٩٨١ بإيقافها وكان صدام حسين يذرف دموع التماسيح أمام شاشات التلفزة العراقية بحجة عجزه عن إيقافها، على إيقاف القتال.

ما أن انتهت الحرب العراقية – الإيرانية حتى وجد صدام حسين نفسه أمام جملة من المشكلات الجديدة الأكثر تعقيداً مما كانت عليه في فترة الحرب العصيبة مع إيران، إذ كان في مقدوره حينذاك الادعاء أمام الناس بأن الحرب هي التي كانت تمنعه من تحقيق ما يفترض أن يقوم به النظام في الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمات العامة التي تعرضت في فترة الحرب إلى التدمير وشهدت السوق المحلية أزمات حادة واختناقات في التموين وبطالة واسعة وتراجع في مستوى معيشة السكان. في حين لم تعد له مثل هذه الحجة بعد إيقاف القتال. يشير السيد الدكتور منذر الفضل بالمحنة التي واجهها صدام حسين في فترة الحرب بذكر الواقعة التالية:

" في مساء إحدى الأمسيات البغدادية التي خيم عليها الظلام الدامس بسبب متطلبات الحرب ضد إيران ووجوب التعتيم وعدم فتح الإنارة لكي لا تكون هدفا للطائرات المغيرة فوجئ الشعب العراقي بظهور صدام وهو يبكي من على شاشات التلفزيون في العراق – قبل نهاية الحرب العراقية / الإيرانية بشهور – ويذرف دموع التماسيح بسبب استمرار الحرب مع إيران وللخسائر البليغة في الجيش العراقي والأرواح والأموال والطاقات ويدعو إلى الصبر والدعاء إلى الله لإنهاء الحرب الضروس التي أشعل فتيلها.و لاشك أن هذه حالة غير مسبوقة إذ لم يسبق لرئيس دولة أو ملك أو حاكم أن يظهر بالصورة التي كان عليها. وليست هذه هي المرة الأولى التي ظهر فيها صدام وهو يبكي بهذا الشكل فقد سبق أن ذرف الدموع مع البعض من رفاقه في قاعة الخلد ببغداد عام ١٩٧٩ إبان ادعائه في اكتشاف المؤامرة عليه من رفاقه في البعث و الذين أعدمهم فيما بعد بمحاكمات صورية بعيدة عن أي ضمانات قانونية لينفرد بعدها في السلطة ويهدر الدار ويعلن الحرب على الشعب العراقي وعلى دول المنطقة والعالم مدعيا انه باني العراق والبطل القومي المخلص والمنقذ للأمة

والناشر للفكر الإنساني"[٢]. ولا شك في أن البعض من البشر، وخاصة أعوانه ومريديه في العراق والعالم العربي، كان يعتقد بما يقوله صدام حسين وكانت تنساب منه الدموع أيضاً وتنطلي عليه كذبة من اعتاد على الكذب، إذ كان الدكتاتور بحكمة هتلر المعروفة "افتروا ثم افتروا ثم افتروا، لعل بعض افتراءاتكم تعلق بأذهان الناس"[٣].

كما أن توقف القتال فعلاً وضع الإنسان العراقي أمام حالة جديدة. فما أن انتهت الحرب العراقية – الإيرانية حتى أحس الناس بعمق وسعة وشمولية الكارثة التي حلت بهم والتي عاشوا تحت وطأتها سنوات عجاف قاسية ومريرة، وأدركوا الفجوة الكبيرة بين فترة ما قبل نشوب الحرب وما بعدها في مجال توفر فرص العمل ومتوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي في السنة. فبالرغم من السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير العقلانية والعفوية والمضرة التي مارسها النظام من عدة جوانب، رغم الجهود التي كان المختصون الجيدون في التنمية الاقتصادية يبذلونها لإعداد خطط فيها الكثير من العقلانية والتي كانت تهمل في الغالب الأعم ويتم تنفيذ ما يقرره صدام حسين، كان هناك قبل الحرب تشغيل واسع للأيدي العاملة العراقية واستيراد الكثير من الأيدي العاملة من مصر وبقية الدول العربية وغيرها، خاصة وأن جزءاً مهماً وكبيراً من قوة العمل العراقية قد التحقت بمختلف أصناف القوات المسلحة العراقية، كما أن متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ في العام ١٩٨٠ أكثر من ١١٧٦,٥ ديناراً عراقياً، أو ما يعادل ٣٧٦٥ دولاراً أمريكياً، في حين انخفض هذا المؤشر بشكل حاد جداً أثناء وفي أعقاب الحرب ليصل إلى ٧٦٥,٩ ديناراً عراقياً، أو ما يعادل ٢٤٥٥ دولاراً أمريكياً $ في العام ١٩٩٠، أي بعد أن تمت زيادة استخراج وتصدير النفط الخام في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ وقبل بدء غزو الكويت[٤].

---

٢ الفضل، منذر د. أحد عشر سنة على خيمة صفوان..والتنازل عن السيادة الوطنية – غدر بالجار وهدم للديار –. على الموقع الإلكتروني:

iraq4all.dk/Book/Fa'9el/11year.htm أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٠.

٣ هتلر، أدولف. كفاحي. (دون ذكر مكان الطبع) بيسان. ترجمة لويس الحاج. ط ٢. ١٩٩٥.

٤ زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. لندن. مؤسسة الرافد. ط ٢. ٢٠٠٣. ص ٣٢٢.

كما ازدادت البطالة وتحولت إلى مشكلة كبيرة ترهق المجتمع وتثقل كاهل العائلات الفقيرة والكادحة وتضغط على النظام ألصدامي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتدفع بأزمة البلاد إلى مستويات حادة جديدة.

لقد شهد المجتمع العراقي والدولة العراقية انقساماً شديداً في الرأي إزاء الحرب وعواقبها والموقف من الأوضاع الجديدة الناشئة، انقسما إلى موقفين متضادين، موقف الشعب بأغلب مكوناته وقواه السياسية المعارضة للنظام من جهة، وموقف صدام حسين ومجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث الحاكم أو النخبة الحاكمة من جهة أخرى، وكان هذان الموقفان متباينين ومتعارضين، أو كانا على طرفي نقيض وفي صراع متفاقم. لم يكن الخلاف يتعلق في تقدير الشعب بأن نتيجة الحرب كانت خسارة كبيرة للعراق، في حين كان النظام ينظر إليها على أنها انتصاراً كبيراً له، حسب، بل كان الاختلاف يتبلور حول الكثير من النقاط المهمة وحول مستقبل البلاد. ومن هنا يفترض أن نجيب عن السؤال التالي:

<u>كيف كان المجتمع العراقي ينظر إلى حالة العراق في أعقاب الحرب؟</u>

يمكن تكثيف الإجابة عن هذا السؤال بعدد من النتائج التي تمخضت عنها الحرب العراقية – الإيرانية واتجاهات تفكير الناس بشأنها:

١. لقد انتهت الحرب والنظام العراقي لم يحقق ما وعد به الشعب العراقي والشعوب العربية من انتصارات مهمة، ومنها: إلغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، واستعادة الحقوق العراقية التي فرط بها في شط العرب وفي مناطق حدودية أخرى من العراق لصالح إيران.

٢. ولم يستطع تحرير الجزر العربية الثلاث المحتلة من قبل شاه إيران قبل ذاك في منطقة الخليج العربي، جزر طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى، التي كان يتحدث بشان تحريرها بصوت مرتفع ويزايد على دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعود لها تلك الجزر الثلاث.

٣. كما لم يستطع إسقاط النظام الإيراني الذي اعتقد بأن نظامه المؤهل لإسقاطه، بل أشارت كل الدلائل المتوفرة لدينا إلى النظام الإيراني بقيادة الخميني قد ازداد قوة

بفعل روح وحمية الدفاع عن الوطن التي تأججت مشاعرها في صفوف الإيرانيين نتيجة تعرض أراضيهم إلى الاجتياح والاحتلال من جانب القوات العراقية، بالرغم من طبيعة النظام الإيراني الاستبدادية. ولكن إيران لم تكن البادئة بالحرب، بل العراق. وبالتالي كانت الحرب عدوانية من جانب النظام العراق، ودفاعاً عن الوطن من جانب الشعب الإيراني. وبالتالي لم ينفع الشعار التهريجي الذي طرح صدام حسين لتبرير الحرب، شعار " الدفاع عن البوابة الشرقية للأمة العربية والوطن العربي"، بل أصبح هذا الشعار نقمة عليه حقاً.

٤. وفي حينها دخل الكثير من الناس في العراق بعملية تفكير هادئة نسبياً حول الحرب التي عاشوا تحت وطأتها لحظة بلحظة ويوماً بيوم وسنة بعد أخرى طيلة ثمانية أعوام وعانوا من مرارتها وجحيم أسلحتها الحديثة والفتاكة وعواقبها المدمرة، سواء أكان ذلك ما يمس فداحة الخسائر البشرية من قتلى وجرحى ومعوقين ومشردين ومهجرين ومهاجرين قسراً، أم فداحة الخسائر المالية والتنموية والحضارية وتدمير المشاريع الاقتصادية والبنية التحتية، وخاصة الخدمات الأساسية وخراب واسع في المدن العراقية وبضمنها المدارس والمعاهد ودور العبادة، إضافة إلى اتساع ظاهرة البطالة بين السكان القادرين على العمل والراغبين فيه، والمساحات الواسعة من الأراضي الزراعية التي أبعدت عن العملية الإنتاجية بسبب الحرب وكثرة الألغام التي زرعت في المناطق الحدودية، وتقلص مساحات رعي الماشية. لقد كانت الخسائر البشرية فادحة لدى الطرفين، كما تحمل العراق خسائر فادحة في الكثير مما بناه وأقامه طيلة العقود المنصرمة منذ تأسيس الدولية العراقية. وقدرت الخسائر الإجمالية للبلدين على النحو التالي:

حوالي (٥٠٠) مليار دولار أمريكي، منها (٢٨٠) مليار دولار أمريكي خسائر إيران، و(٢٢٠) مليار دولار خسائر العراق، إضافة إلى أكثر من (٤٥٠٠٠٠) قتيل، كما وخلفت الحرب أكثر من (٧٥٠٠٠٠) جريح ومعوق. وتقدر الخسائر في المنشآت النفطية والاقتصادية ب (٥٠٠) مليار دولار أمريكي بالنسبة للبلدين[٥]، أي أن التكلفة الإجمالية

---

٥ عاشور، مصطفى. الحرب العراقية الإيرانية.. شعوبية بشكل جديد (في ذكرى نشوبها: ١٣ ذي القعدة ١٤٠٠هـ). على الموقع الإلكتروني: إسلام أون لاين.

للحرب العراقية – الإيرانية تقدر بأكثر من (١٠٠٠) مليار دولار أمريكي. وهناك تقدير آخر يشير إلى مقتل زهاء مليون إنسان، وخسائر مالية تقدر بـ ١,١٩ ترليون دولار أمريكي.[٦] ومع انتهاء الحرب برزت إلى سطح الأحداث حقيقة المديونية المالية العراقية العالية جداً، سواء أكانت للدول الخليجية، السعودية والكويت، التي قدرت بأكثر من ٢٢ مليار دولار أمريكي، أم للدول الاشتراكية والرأسمالية والمؤسسات الدولية التي تراوحت بين ٧٥ – ٨٠ مليار دولار أمريكي. وقد قدرت المديونية الإجمالية الخارجية التي بذمة العراق بحدود مئة مليون دولار أمريكي قابلة للزيادة بسبب الفوائد، أو ما يسمى بخدمة الدين، التي تترتب عليها سنوياً.

٥. كان العراق خلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية يعيش تحت طائلة الأحكام العرفية التي تسمى أيضاً بالأحكام "الطارئة أو الاستثنائية"، ولكنها لم تكن يوماً في ظل النظم العراقية العسكرية طارئة، بل كانت دائمية منذ أن وصل البعث بعد الانقلاب الدموي الذي وقع في شباط/فبراير ١٩٦٣ وتواصلت في فترة حكم القوميين العرب العراقيين، ثم استمرت طيلة حكم البعث الثانية التي بدأت بانقلاب القصر والاستخبارات العسكرية العراقية في العام ١٩٦٨ واستمرت طيلة سنوات حكم البعث في السبعينات والثمانينات، أي في فترة الحرب العراقية – الإيرانية وما بعدها. ومثل هذه الأحكام لا تحرم الشعب وبشكل مطلق من أي حماية من أجهزة القمع الصدامية، سواء أكانت أجهزة الأمن العديدة، أم جهاز المخابرات العسكرية، حسب، بل وتسلمه بأيدي هذه الأجهزة لتتصرف بالإنسان كما تشاء دون رقيب أو حسيب ودون عقاب. فقد منح صدام حسين الأجهزة القمعية الصلاحيات الكافية لممارسة الاعتقال والتعذيب والقتل دون أن تتعرض لأية مساءلة أو محاسبة قانونية ولا يمكن مقاضاتها أمام المحاكم العراقية. فالشك بولاء أي إنسان في العراق لرأس النظام يمكن أن يرسل رأسه إلى المقصلة أو أن يقبع في سجون النظام طيلة وجود النظام قائماً. لقد كانت المحاكم الخاصة ومحكمة الثورة تشكل بقرار من صدام حسين حتى دون اجتماع لمجلس قيادة

---

٦ الفهداوي. مصطفى. الحرب العراقية الإيرانية. على الموقع الإلكتروني: ساحات الطيران العربية.

الثورة ليرسل المتهمون بقضايا التآمر، أو عدم الولاء للحزب والثورة، أو الإساءة للقيادة أو لشخص صدام حسين، إليها لتصدر بحقه حكمها القاسي الذي يتراوح بين عشر سنوات والمؤيد أو حتى الموت. لم تتوقف طواحين الموت الصدامية طيلة وجوده في السلطة، سواء أكان نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة أم كان رئيساً لهذا المجلس. ولم ينج من هذه المحاكم حتى الصبية الصغار، كما لاحظنا ذلك في محكمة الدجيل التي أعدم فيها ١٤٨ مواطناً من مختلف الأعمار في مدينة الدجيل بسبب محاولة جرت لاغتياله هناك من مجموعة لا يزيد عدد أفرادها عن عدد أصابع اليد الواحدة، وكان بينهم الذين أعدموا دون أن يشاركوا في تلك العملية صبية لم تتجاوز أعمارهم سن الرشد.

٦. وكانت أساليب الإرهاب الحكومية وعمليات القتل الانتقامي لقوى المعارضة ومطاردة الجنود الهاربين وقتل الكثير منهم قد تفاقمت بشكل غير مسبوق في سنوات الحرب المريرة، إلا أن الفترة التي أعقبت إيقاف القتال شهدت هي الأخرى عمليات تصفية واسعة من جانب الدكتاتور ضد جمهرة واسعة من ضباط الجيش العراقي لمجرد الشك في ولائهم المطلق لصدام حسين أو لأي سبب آخر، بما في ذلك الاختلاف في الرأي حول مسألة ما. كما شن في الوقت نفسه حملة هجوم شرسة ضد قوى المعارضة حيثما أحس بوجود شخص أو مجموعة معارضة له. وقد أشاع هذا الجو الخانق المزيد من الخوف لدى الناس من بطش النظام وأجهزته الأمنية القمعية التي كانت تدافع بشراسة عن النظام وعن سيدها المستبد بأمره ولديها صلاحيات بقتل من تشك فيه. لقد لف الحزن والسواد العراق كله، إذ لم تبق عائلة في العراق لم تفقد أحد أو أكثر من أبنائها وبناتها، بل شمل الموت حتى الأطفال والصبية أيضاً. ولقد أجهزت الحرب من جهة، وأجهزة النظام من جهة أخرى، على الناس الأبرياء لتنزل بالمزيد منهم الموت والبؤس وخراب الروح، إضافة إلى ما تعرض له المناضلون السياسيون من مختلف القوى السياسية من قمع واضطهاد وقتل، كما شملت تلك العمليات الكثير من البعثيين. لقد غيب الدكتاتور جمهرة كبيرة جداً من الناس في المقابر الجماعية التي انتشرت في مناطق كثيرة من أرض العراق.

٧. وفي هذه الفترة ساهمت كل من الحرب والأحكام العرفية في اختطاف حياة ألوف العراقيين والعراقيات، سواء أكان ذلك في معارك جبهات القتال، أم عبر القصف الجوي والصاروخي والمدفعي للمناطق السكنية والمستشفيات والمدار ورياض الأطفال ودور العبادة أم فرم أجسام الضحايا بواسطة الماكينات العملاقة لفرم اللحوم التي استخدمت خصيصاً لقتل المعارضين السياسيين على أيدي الأجهزة القمعية. كما تم قتل الكثير من الضحايا بربط متفجرات على أجسام الضحايا ثم تفجيرها بطلق ناري يصوب إلى تلك الأحزمة المتفجرة. لقد استيقظ الناس، وكأنهم كانوا في سبات دام ثمانية أعوام فوجدوا أنفسهم حالة يرثى لها ويصعب تصورها.. غياب الأهل والأصدقاء والمعارف والأقارب والجيران.. إما أن اختطفتهم الحرب أو قضى عليهم جلاوزة ألنظام ألصدامي، وإما أجبروا على الهجرة أو هجروا قسراً أو غيبوا ولا يعرف مصيرهم، وإما دفنوا في مقابر جماعية التي اكتشفت بأعداد كبيرة بعد سقوط النظام.

٨. وشكلت الحرب الداخلية التي مارسها ضد الشعب الكردي من جهة، وضد الكُرد الفيلية الشيعة، هذه المجموعة البشرية الكردية التي أغلب أفرادها كانوا يعيشون في بغداد العاصمة ولهم الكثير من العوائل في وسط وجنوب العراق من جهة ثانية، ثم حربه الطائفية ضد عرب الجنوب والوسط من الشيعة باتهامهم الوقح بالتبعية الإيرانية وخشية ولائهم لإيران من جهة ثالثة، ثم عدوانه على كل الأحزاب السياسية العراقية غير البعثية وعلى كل الاتجاهات الفكرية والسياسية من جهة رابعة، كما لم يسلم من اضطهاد النظام أتباع القوميات الأخرى كالتركمان والآشوريين والكلدان من جهة خامسة، قد وسعت كلها من قاعدة المعارضة لهذا النظام والعمل ضده والسعي لإسقاطة والتوسل بكل السبل والوسائل المتوفرة لتحقيق هذا الهدف.

٩. إن بروز ظاهرة المستبد أو الدكتاتور ليست جديدة على المجتمع البشري فقد عرفها العالم العربي والإسلامي أيضاً، كما عرفتها الكثير من شعوب ودول العالم. وقد شهد القرن العشرين هذه الظاهرة دون انقطاع وفي فترة واحدة أو فترات متباينة، من تلك الظاهر مثلاً بروز دور الراهب الروسي راسبوتين أو وزير داخلية في الدولة القيصرية

الروسية ستولوبين، أو ظاهرة ستالين في الاتحاد السوفييتي، وهتلر في ألمانيا النازية، وموسوليني في إيطاليا الفاشية، وفرانكو في أسبانيا الفاشية، وسالازار في البرتغال، وسوموزا في نيكاراغوا، و باتيستا في كوبا، و القذافي في ليبيا، والأسد في سوريا وعبد الناصر في مصر، وعمر البشير في السودان، والخميني في إيران، والبكر وصدام حسين في العراق.. وغيرهم، فهم جميعاً ينتسبون إلى ذهنية شمولية واحدة، وأن اختلفت بعض مكوناتها ومسمايتها، أو تباينت أسماؤهم وقومياتهم وبلدانهم، أو اختلفت فترة ظهورهم أو فترات حكمهم أو الواجهات التي تستروا خلفها. ولا تختلف ظاهرة صدام حسين عن تلك الظواهر المماثلة. فقد ترك صدام حسين في العراق جراحاً عميقة في بنية وتفكير المجتمع، وسيحتاج المجتمع العراقي إلى سنوات كثيرة وعمل دءوب مع الإنسان ذاته ليستعيد المجتمع والفرد عافيتما وطبيعتهما الاعتيادية وعلاقاتهما الإنسانية والسلام مع نفسيهما ومع الشعوب الأخرى من جراء تلك الجراح وما نشأ عنها من كوارث ومآس لا تزال عواقبها مستمرة حتى كتابة هذه السطور.

١٠. وخلال فترة الحرب نشأ وضع نفسي بالغ التعقيد والتوتر العصبي لدى نسبة عالية من السكان، خاصة في صفوف الشبيبة والأطفال، بسبب الحرب وبسبب القصف والصواريخ والقنابل التي كانت تتساقط على رؤوس الناس في كل مكان من العراق، إضافة إلى الوضع النفس الأكثر تعقيداً للشعب الكردي لا بسبب الحرب الخارجية وحدها، بل وبسبب حرب النظام ضد الشعب الكردي في كُردستان العراق. فتلك الأسلحة لم تقتل الناس أو تصيبهم بجراح أو تعوقهم وتقعدهم البيت حسب، بل كانت ترعب الأحياء منهم وتدفع بهم إلى الانطواء الذاتي، والمعاناة الشديدة من كوابيس مقلقة ومرهقة للنفس، والغوص في الغيبيات وأعمال السحر والشعوذة طلباً للنجاة وهرباً من الإحباط، وكذلك تلوث البيئة وظهور أمراض جديدة وتخريب المزيد من المناطق الطبيعية في العراق أو جريمة تجفيف الأهوار في جنوب العراق وتشريد سكانها إما إلى مناطق أخرى أو الهروب إلى مناطق الأهوار المماثلة في إيران طلباً للنجاة أو إشعال الحرائق في غابات كُردستان عبر القصف الجوي.

١١. وانتشرت في العراق خلال فترة الحرب وما بعدها عصابات الجريمة المنظمة والمتاجرة بالنساء أو العهر النسوي والذكوري لأسباب ترتبط بالوضع المالي البائس للكثير من العائلات الفقيرة والمعدمة. ولم تكن بعض أجهزة السلطة المهمة، من الأمن وشرطة النجدة ومن بعض أبناء المسئولين بعيدين عن المشاركة في تلك الجرائم، بل كان بعضهم على رأسها، وخاصة تلك التي كانت تقوم بتهديد وابتزاز العوائل الغنية والتجار وتسطو على بيوتهم أو تنهب محلاتهم ودر السكن. كما نشطت تجارة بيع وشراء أعضاء من جسم الإنسان أو من خلال اختطاف الأطفال والصبية أو غيرهم وانتزاع ما يحتاجون له من أعضاء ثم قتلهم ورميهم على قارعة الطريق أو دفنهم.

١٢. واختفت خلال فترة الحرب وما بعدها الفئة الاجتماعية الوسطى، إذ أصبح المجتمع منقسماً في الغالب الأعم بين غني متخم يرتبط بالنخبة الحاكمة ومؤسساتها المختلفة، وبين فقير معدم يعاني من تدهور مستوى معيشته وظروف حياته، حتى اضطرت كثرة من الأدباء والفنانين، وعموم المثقفين على بيع مكتباتهم وحاجياتهم المنزلية ليطعموا أنفسهم وأفراد عائلاتهم.

١٣. ومع وجود تشخيص سابق عن ازدواجية الشخصية لدى الفرد العراقي بشكل عام، والتي شخصها وبلور أبرز جوانبها والعوامل الكامنة وراء بروزها الأستاذ الراحل الدكتور علي الوردي في مؤلفه المعروف "لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث"، فأن الفترة التي أعقبت وصول البعث إلى السلطة وفترة الحرب العراقية – الإيرانية قد ساهمتا في تعميق وتشديد وازدهار وانتشار هذه الظاهرة وأفرزت ذهنية انتهازية والصراع والتزاحم أو التدافع الشديد بالمناكب بين أفراد المجتمع ركضاً وراء المصالح الذاتية وتفاقم الاستعداد لاستخدام العنف في البلاد، إضافة إلى اشتداده بشكل مريع يصعب تصوره لدى أجهزة القمع الحكومية. لقد خلقت الحرب أجواءً مناسبة لنمو ذهنية ممارسة العنف والقوة والرغبة في الحصول على ما يعتبر حقاً له بالقوة دون أي اعتبار للقوانين والمؤسسات القضائية المسئولة عن إعادة الحق إلى أصحابه.

١٤. كما تفاقم بشكل غير معهود موقف التمييز الذكوري ضد المرأة وحقوقها المشروعة التي اكتسبتها بنضالها الطويل في العهود السابقة وبالتعاون مع الكثير من الديمقراطيين والمتنورين والمثقفين من الرجال، وأصدر النظام ألصدامي العديد من القوانين والتعليمات التي تحد من دور المرأة في الحياة العامة وتضعف إلى ابعد الحدود من مكانتها ومن قيم المساواة بين المرأة والرجل. وقد تم تدريجاً اغتصاب حتى تلك الحقوق البسيطة والمهمة التي كرسها لها قانون الأحوال المدنية الذي صدر في أعقاب قيام ثورة تموز العام ١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية العراقية الأولى.

١٥. إلا أن أبرز ما تكرس في المجتمع من جديد، بعد أن كان قد اختفى في أعقاب ثورة تموز نسبياً، هو الشعور الطاغي بالانتماء للعشيرة والارتباط القبلي وتنامي دور شيوخ العشائر والتقاليد والأعراف العشائرية وتقديم الشيوخ الحماية لأفراد العشيرة مقابل الخضوع التام لشيخ العشيرة ولقراراته وإرادته ورغباته.

١٦. كما برز في ذات الفترة، وبشكل صارخ، نزوع ديني غير اعتيادي وغير معروف في العراق لدى الناس الذين خاضوا الحرب المدمرة وواجهوا الموت وكانت أرواحهم على كف عفريت مهددة بالموت في كل لحظة ولأسباب كثيرة. ومن هنا تناما بوضوح دور شيوخ الدين وأئمة المساجد والجوامع والحسينيات حيث كان الناس، الذين فقدوا الحماية السياسية والفكرية، يلجأون إلى شيوخ الدين والمؤسسات الدينية والمساجد أو الحسينيات طلباً للحماية من الله عبر هؤلاء الناس الذين اعتبروا أنفسهم "وكلاء على الأرض!".

١٧. ولا بد من ذكر حقيقة أساسية يفترض أن لا تغيب عن بال وأنظار الباحث العلمي، وأعني بها، سياسة النظام العراقي ألصدامي، التي كانت تعج بذكر "القومية العربية" والدفاع عن "البوابة الشرقية للوطن العربي" في فترة الحرب ضد إيران. وكان يركز هجومه على الشعب الكردي باعتبار حركته المسلحة تشكل أحد "جيوب العمالة!" في العراق لصالح إيران. وقد شن حرباً عدوانية ضد الشعب الكردي حتى قبل أن تبدأ الحرب ضد إيران. وأدت تلك الحرب إلى سقوط عدد هائل من القتلى والجرحى

والمعوقين على امتداد سنوات العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين. وقد تركت هذه الحرب جراحاً عميقة في جسد الشعب الكردي لا تذهب آثارها بسهولة. وكانت كلها تمارس وتبرر باسم الدفاع عن القومية العربية وضد الانفصال. وعلينا في هذا الصدد أن نتذكر بأن الشعوب العربية وحكوماتها وغالبية أحزابها السياسية وغالبية مثقفيها ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية لم ترفع صوت الإدانة والاحتجاج على الجرائم والمجازر الدموية البشعة التي نفذها صدام حسين ورهطه ضد الشعب الكردي، أو ضد أشكال من الاعتداءات الأخرى التي تعرضت لها القوميات الأخرى أو الكُرد الفيلية والعرب الشيعية الذين هجروا قسراً بدعوى التبعية لإيران أو الولاء لها دون الولاء للعراق. إن هذه الجراح التي تسبب بها نظام البعث في العراق ستبقى تنزف لفترة غير قصيرة قادمة ما لم تمارس سياسات عقلانية إزاء جميع القوميات والأديان والمذاهب في العراق وبعيداً عن السياسات الشوفينية والطائفية المقيتة التي مارسها نظام البعث، نظام صدام حسين.

١٨. وكانت خطابات صدام حسين وكافة أجهزة إعلامه قد أصبح مملوءاً بالفكر الشوفيني والعنصر المعادي للقومية الفارسية، وكأن المشكلة قائمة بين القومية العربية والقومية الفارسية، وليس بين نظامين سياسيين مستبدين أحدهما يحمل راية الإسلام، والآخر يحمل راية القومية، بأمل خدع الناس بما يطرحانه من أفكار وذهنية مسمومة. وقد تجنب الفرس الإساءة للقومية العربية بالارتباط مع القرآن الذي وضع باللغة العربية، وبالتالي فاللغة العربية بالنسبة لهم تحتل مكانة مرموقة بين اللغات الأجنبية في صفوف الإيرانيين، إلا أن هجومهم تركز على الجانب العلماني المشوه في نظام البعث وعلى فكر حزب البعث باعتباره فكراً وحباً كافرين! وكانت هذه الدعاية العنصرية والدينية المشوهة من الجانبين تعمق الخلافات وتثير الأحقاد، إضافة على مواكب القتلى التي كانت تصل من جبهات القتال وللطرفين.

إن كل هذه الوقائع وغيرها،التي كانت جاثمة وصارخة على أرض الواقع العراقي وعلى رؤوس الناس، كانت كلها تشير إلى أن رأس النظام الدكتاتوري قد واجه في أعقاب الحرب

العراقية – الإيرانية أوضاعاً محلية صعبة جداً ومعقدة تماماً ومتشابكة في ما بينها، ولكن لم يرد في تفكير هذا المستبد بأمره تغيير سياساته العدوانية والإرهابية وإجراءاته بما يقود إلى معالجة الوضع القائم الرديء جدياً ووفق ما تفرضه طبيعة تلك المشكلات من جهة، كما لم يعد في مقدوره تسريع عملية إعادة إعمار ما خربته أو ما دمرته الحرب الطويلة الأمد كلية من جهة ثانية. ولم تتوفر لديه الأموال الكافية لتنشيط عملية التنمية الاقتصادية بعد توقف طويل لها. ثم واجه صدام حسين عجزاً شديداً في قدرته على الصرف المالي البذخي، كما كان يفعل في السابق، على القوات المسلحة العراقية ليأمن جانبها ويطمئن إليها ويحافظ على وفائها له ودفاعها عنه، خاصة وأن تعداد الجيش وحده بلغ المليون نسمة، أو لتجديد وتحديث أسلحتها ومواصلة تدريبها والحفاظ على جاهزيتها القتالية. وفي هذا الوقت، حيث كان النظام يعاني من شحة الموارد المالية، بدأت الكويت والسعودية تطالبان باستعادة ديونهما التي بذمة العراق. وكانت الأخبار ترد إلى الدول العربية الدائنة بأن العراق لا يزال يوجه أموالاً طائلة على المجالات التالية:

١. الاستمرار بصرف مبالغ طائلة على القوات المسلحة العراقية، إذ "وصلت ميزانية الدفاع السنوية ١٢,٩ مليار دولار عام ١٩٩٠م، وأصبح متوسط ما ينفقه العراق على التسلح ٧٢٠ دولاراً للفرد الواحد في القوة المسلحة"[٧]. وقد خلق هذا التوجه خشية واضحة لدى الدول الأخرى، إذ كانت الأجهزة الأمنية في الدول الكبرى وغيرها تعرف تماماً بهذا النشاط التسليحي المتنامي لنظام صدام حسين، في وقت يعربد طالبا الحصول على قروض جديدة و منح مالية وإعفاء من الديون التي بذمة النظام من دول الخليج العربي. وبسبب هذا التوجه العسكري والإنفاق الكبير على القوات المسلحة " أن وصل حجم القوة المسلحة العراقية بعد تعويض خسائر ثماني سنوات من الحرب مع إيران إلى الآتي:

– قوات برية ٩٥٥ ألف مقاتل منهم ٤٨٠ ألف من الاحتياط.

---

٧ حسين، زكريا لواء أ.ح. د. الملف العراقي. "إلغاء القوات المسلحة العراقية وتصاعد المقاومة ضد سلطة الاحتلال الأنجلو/أمريكي". موقع البيان الإلكتروني على الإنترنيت. أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦.

– نظمت هذه القوات من خـلال ٧ – ٨ فيـالق بهـا حـوالي ٦٠ إلى ٦٦ فرقـة " منهـا: ٧ فرق مدرعة ميكانيكية، ٨ فرق حـرس جمهـوري، ٤٠ فرقـة مشـاة، ٢٠ لـواء قـوات خاصـة وصاعقة.

– تمتلك حوالي ٦٧٠٠ دبابة من أنواع متعددة.

– من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ قطعة مدفعية، ٥٠٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة.

– ٢٠٠ قاذف صاروخي متعدد الأدلة.

– ١٨٠ صاروخ مختلف الأنواع.

– ١٥٠٠٠ قطعة صواريخ مضادة للطائرات.

– حوالي ٧٠٠ – ٧٧٠ مقاتلة وقاذفة، ١٠٠٠ طائرة نقل وهليكوبتر وإنذار مبكر"[٨].

٢. الاستمرار في التصنيع العسكري وتوجيه المزيد من الاستثمارات المالية لهذا القطاع بعد أن تم دمج وزارة التصنيع العسكري بوزارة الصناعة وأطلق عليها وزارة الصناعة والتصنيع العسكري، أي توجه العمل بالأساس صوب التصنيع العسكري وتطوير إنتاج الأسلحة والعتاد العسكري. يشير الدكتور توفيق المراياتي، وهو أستاذ وباحث في جامعة البصرة حول هذا الموضوع، وبالرغم من مصاعب الحكومة المالية، إلى ما يلي: "وبالرغم من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨، فإن النظام العراقي السابق لم يغير أو يخفف من إصراره على الاستمرار في الاستثمارات العسكرية، كما إن شحة الموارد المالية لم تقنع الحكومة بالإبطاء في مثل هذه الاستثمارات. فدمجت مؤسسة التصنيع العسكري بوزارة الصناعة تحت كيان واحد أطلقت عليه (وزارة الصناعة والتصنيع العسكري)، مما يؤكد على الأهمية التي علقتها الحكومة السابقة عليه في فترة ما بعد الحرب لتكامل كافة المشروعات الصناعية تحت إدارة موحدة"[٩]. ثم يواصل ذلك فيكتب: "فبينما تمكنت الحكومة من عقد اتفاقيات جدولة الديون الخارجية مع بعض الحكومات أو مجهزي

---

٨ المصدر السابق نفسه. الملف العراقي.

٩ المراياتي، توفيق د. الحرب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي (الجريمة الاقتصادية الثانية)١ – ٤. جريدة المدى البغدادية العدد ١٩٣. في ٢٠٠٤/٩/٤. ص ١١.

القروض، أو نجاحها بالحصول على قروض جديدة، إلا إنها لم تبدأ بتلمس أزمة الاقتصاد العراقي، أو إن تحاول تركيز اهتمامها على المشكلات الاقتصادية القائمة. فخلال الحرب مع إيران نجح النظام السابق في بناء صناعة عسكرية، كما أصبح بعد انتهائها، ثاني أكبر بلد عربي يمتلك معدات تصنيع عسكرية بعد مصر. فتوجيه الموارد المالية بالعملات الأجنبية الصعبة للصناعات العسكرية بعد انتهاء حربٍ مدمرة وباقتصاد يطوق بالأزمات، علاوة على الإهمال الحكومي للاقتصاد المدني، التنمية، سوء الإدارة الاقتصادية، فقد سادت البلاد ظواهر الفساد والرشوة، المعاملات غير القانونية التي مورست من قبل مستويات الأجهزة الحكومية العليا."[١٠]

١. الاستمرار ببناء القصور الرئاسية في مختلف مناطق العراق، وكذلك المزيد من القصور الجديدة لأفراد عائلته وحاشيته، والتي كانت تصمم وتنجز وفق مواصفات بذخية عالية الجودة وبتكاليف عالية جداً وباهظة ومنهكة لخزينة الدولة.

٢. ممارسة طقوس الاحتفال السنوية بعيد ميلاده بصورة بذخية وتوزيع الهدايا والعطايا التي كانت تصرف أثمانها أو تدفع من خزينة الدولة، كما كان يستقبل الهدايا من أجهزة الدولة العراقية التي تصرف من خزينة الدولة أيضاً.

٣. الاحتفاظ بالأجهزة الأمنية والشرطة وشرطة الحدود والجيش تماماً كما كانت عليه في فترة الحرب العراقية – الإيرانية والتي كانت تكلف خزينة الدولة مبالغ طائلة لا تتناسب وقدرات العراق المالية الفعلية في فترة ما بعد الحرب، إضافة إلى الاستمرار في الاحتفاظ بجمهرة كبيرة من العملاء والجواسيس والعيون العاملة في العراق وفي الخارج لصالح النظام. وقد كانت سفارات النظام ومكاتب الخطوط الجوية العراقية وقيادات جمعيات المغتربين أوكاراً لنشاط النظام التجسسي في الخارج لا على العراقيات والعراقيين حسب، بل وعلى الدول الأخرى أيضاً، ومحاولة كسب العملاء في الأجهزة الأمنية لصالح أجهزة الأمن العراقية.

---

١٠ المصدر السابق نفسه.

٤. الصرف المالي البذخي على أجهزة الإعلام المحلية والعربية والدولية التي كان طوال فتر الحرب يمولها بالمال لتواصل عملها في دعم نظامه وسياساته وحربه العدوانية والدعاية للقائد الضرورة، إضافة إلى تقديم التبرعات المستمرة للكثير من الدول والأحزاب والمنظمات السياسية والجمعيات المهنية والنقابات والشخصيات السياسية والأدبية والفنية والعامة التي كشف النقاب عنها في أعقاب سقوط النظام والتي وجدت أحد أشكالها في منح كوبونات النفط الخام العراقي إلى هؤلاء الناس على حساب خزينة الدولة والناس الفقراء من أبناء الشعب العراقي.

٥. إن بروز ظاهرة المستبد أو الدكتاتور ليست جديدة على العراق والعالم العربي أو عموم الشرق الأوسط، فقد عرفها العالم العربي والإسلامي، كما عرفتها الكثير من شعوب ودول العالم. وقد شهد عالم القرن العشرين هذه الظاهرة دون انقطاع وفي فترة واحدة أو فترات متباينة، منها مثلاً راسبوتين وستولوبين وستالين في روسيا والاتحاد السوفييتي، وهتلر في ألمانيا النازية، وموسوليني في إيطاليا الفاشية، وفرانكو في أسبانيا الفاشية، وسالازار في البرتغال، وسوموزا في نيكاراغوا، و باتيستا في كوبا، و ألقذافي في ليبيا، وبينوشيت في تشيلي، وحافظ الأسد في سوريا وعبد الناصر في مصر، وعمر البشير في السودان، والخميني في إيران، والبكر وصدام حسين في العراق.. والملوك في المملكة العربية السعودية وغيرهم، فهم جميعاً ينتسبون إلى ذهنية شمولية واحدة، وأن اختلفت بعض مكوناتها ومسمايتها، أو تباينت أسماؤهم وقومياتهم وبلدانهم، أو اختلفت فترة ظهورهم أو فترات حكمهم أو الواجهات التي تستروا خلفها أو حجم الأفعال المشينة التي قاموا بها إزاء شعوبهم وحقوق الإنسان. ولا شك في أن هناك الكثير من مثل هذه الشخصيات التي تترأس أحزاباً سياسية يمكن أن تصبح مماثلة لها لو وصلت إلى سدة الحكم وتربعت على كراسي الحكم واحتلت عرش الدولة وارتدت التاج الملكي أو الجمهوري أو "الجملوكي" [١١]، كما هو حال بعض رؤساء الجمهوريات

---

١١ الجملوكي كلمة أو مصطلح جديد يربط بين النظام الجمهوري وبين نظام الوراثة الملكية، حيث ظهرت هذه الحالة لأول مرة في سوريا، حين "انتخب" بشار الأسد خليفة لوالده حافظ الأسد بعد وفاته

الذي ورثوا عرش الجمهورية لأبنائهم، كما هو حال سوريا، أو محاولات بعض الحكام الآخرين ولوج نفس الدرب الأعوج. لا تختلف ظاهرة صدام حسين عن تلك الظواهر المماثلة، إلا بكونها أكثر عنفاً ونرجسية مرضية وسادية متهيجة أبداً. فقد ترك صدام حسين وراءه في العراق جراحاً عميقة في بنية وتفكير المجتمع، وسيحتاج المجتمع العراقي إلى سنوات كثيرة وعمل دءوب مع الإنسان ذاته ليستعيد المجتمع والفرد عافيتهما وطبيعتهما الاعتيادية وعلاقاتهما الإنسانية واستعادة السلام مع نفسيهما ومع الشعوب الأخرى من جراء تلك الجراح والأنياب الفاشية التي غرست في جسد المجتمع، وما نشأ عنها من كوارث ومآس لا تزال عواقبها مستمرة حتى كتابة هذه السطور وستبقى فترة طويلة لاحقة.

ومنذ النصف الثاني من العقد الثامن وخلال فترة الحرب مع إيران وتلك التي سبقت غزو الكويت وما بعدها، ورغم الهموم الكبيرة التي كان الناس في العراق يئنون تحت وطأتها، لم يبق في قاموس المدح العربي كلمة لم تستخدم في مدح "القائد الضرورة والتاريخي والعملاق!" و"البطل المغوار!"، حتى وصل الأمر ببعض المداحين له أن وضعوا له أسماء تفوق عدد "أسماء الله الحسنى"، التي ترد في الميثولوجيا الإسلامية، إذ ركبت له أسماء جديدة لم يعرفها العرب من قبل. وقد بدأ بها جميل شلش حين كتب في فترة تسميته بالنائب قصيدة جاء فيها:[١٢]

وأجلّ ملحمة العقيدة والفدا

- إني أجلك أن أكون معاتبا

وبالطرقة المعروفة في انتخابات الدول العربية، أو ما يجري الحديث عنه في ليبيا بشأن احتمال أخذ ابن القذافي سيف الإسلام رئاسة الدولة بعد وفاة والده معمر القذافي الذي تربع على عرش الجمهورية الليبية منذ ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر من عام ١٩٦٩حيث أسقط النظام الملكي والملك إدريس السنوسي أو في مصر وفق ما يجري الحديث عنه هناك...الخ. ك. حبيب

١٢ الحجيري، محمد. شعراء صدام والبعث. موقع اتجاهات ثقافية. نقلت أبيات الشعر من الموقع في ٢٠٠٧/٩/٢٩.

واجلّ ما تكنى به وأحبه

إني اسمّيك الحبيب النائبا.

ثم كانت قصيدة الشاعر شفيق الكمالي التي جاء فيها تعظيماً استثنائياً لصدام حسين وإنزاله منزلة الإله، إذ قال فيه في السبعينات شعراً:[١٣]

تبارك وجهك الوضاء فينا كوجه الله ينضح بالجلال

كان الشاعر عبد الرزاق عبد الواحد أكثر الشعراء العرب والعراقيين تهافتاً على مدح الدكتاتور صدام حسين وحرب القادسية، إذ قال فيهما في قصيدة "أي الخيارين":

"بلى يا لهيب القادسيات كلها

ويا سحبا للمجد جل انهمارها

ويا جند من حتى المقادير جنده

ففي يده اقبالها وانحسارها

فإن قلت يا صدام... ناديت امه

لان المنادي زهوها وفخارها."[١٤]

وفي قصيدة أخرى من شعر عبد الرزاق عبد الواحد يقول فيها هذا الشاعر البائس بحق الدكتاتور صدام حسين:[١٥]

سلاماً يا فتى الفتيان يا علماً بواديهـــــا

ويا صدام محنتها ويا صـــدام عاديها

ويا أزهى فوارسها ويا أمضى مواضيها

سلاماً كل اضلعنا تضمك في محانيهـا

---

١٣ أبو مطر، أحمد. محنة الفلسطينيين في العراق... إلى متى؟ في موقع ليبيا المستقبل.

١٤ الحجيري، محمد. شـعـراء صـدّام والبـعـث. موقع أدب وفن. وجريدة An-nahar paper. أخذ المقطع الشعري من الموقع بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦.

١٥ عبود، سلام ثقافة العنف في العراق. كولون. منشورات الجمل. ٢٠٠٢. ص ٢١٦.

لقد جمعت لك الدنيا	مهابة كل أهـــــليها
وحفت ركبك الأمجاد	قاصيهـا ودانيـــــها
فدم زهواً لحاضرنا	ونم زهواً لآتيـــــها

أما سهام الناصر فقد كتبت الكثير من القصائد بحق قائدها "المغوار" صدام حسين فيما يلي هذه بعض عناوينها كما جاءت لدى الكاتب السيد سلام عبود:

ذا عصر صدام يا أبهى العصور"، "بأعياد نصرك أعيادنا كلها تستعاد"، " وتبقى تعيش في أعماقنا"، " والعيد انك باق في العلا قمرا"، " الفارس الحلم"، " المجد مجدك يا صدام"، "يا مطلق نصرنا موكب من شموس"، "وردة القلوب"، "فضاء القلوب"، " والنصر باسمك يا صدام منتصر"، " أمير القلوب"، "بلى كفؤها صدام"، " قائد الإبداع". أما كمال الحديثي فيرسم لنا الصورة التالية: "يا سيد الدنيا"، " صدام مجد للسماء"، "تبارك مخلوق وجل خالق"، "وحبيبنا بالعزم منتطق تبارك من نطاق"، " سما بيرق الرحمن"، "ولأنت كل المجد"، "أنت العراق"، "ومن كصدام"، "ومن مثل صدام"، "فمن مثل صدام نغنيه حبنا؟"، "ووجه صدام وجه أمتنا"، " صدام والمجد عنوان لأمتنا"، "وحب صدام حب أمتنا"، " وموقظ أمتي صدام"، "قدر لنا حبك صدام"، "يا سلم الله أبا عدي"، "يا واهبا للعراق سؤدده"، "صدام لولاك ما سما شرف"، "يا واحدا في سجاياه"، " صدام والبعث جاءا على قدر"، "متوج تاج عزه عجب".[١٦]

أسحَرَ هؤلاء الشعراء القائد الفلتة بأوصافهم له وأسكروه فعلاً وعمقوا في داخله النرجسية المرضية التي كان يعاني منها إلى جانب ساديته المرعبة. فعمد منذ النصف الثاني من العقد الثامن من القرن العشرين إلى تسخير جمهرة كبيرة من الكتاب والشعراء وكتاب القصة والرواية والإعلاميين العراقيين والعرب والأجانب، إضافة إلى الرسامين والنحاتين وقراء الكف والسحرة والمشعوذين وجمهرة كبيرة من أصناف أخرى من

---

١٦ عبود، سلام ثقافة العنف في العراق. عبود، جيش الوشاة، شعراء السيد القائد، شعراء السيد العريف، من يصنع الديكتاتور؟ في موقع "الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب" الإلكتروني على الإنترنيت. أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦.

المرتزقة، لممارسة هذا النهج الرخيص المجافي للواقع في مدح وتعظيم وتبجيل صدام حسين. وخير مثال على ذلك الكتاب الذي أعده الكاتب المصري الدكتور أمير اسكندر تحت عنوان "صدام حسين مناضلاً ومفكراً وإنساناً" وصدر عن دار هاشيت في العام ١٩٨٠ باللغة الفرنسية والعربية ولغات أخرى[١٧]. وإذا كان أمير اسكندر قد منح مليون دولار عن

---

١٧ اسكندر، أمير د. صدام حسين مناضلاً ومفكراً وإنساناً. باريس. هاشيت. ١٩٨٠.

ملاحظة: كتب الصحفي المصري المعروف سعد هجرس على إثر وفاة أمير إسكندر مقالاً بعنوان: "تراجيديا ثلاثية المثقف والسلطة والمال كاتب كبير.. مات ثلاث مرات !" نشر على موقع الحوار المتمدن العدد ٦٧٦ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٨ جاء فيه: وبعد أن يرصد امير اسكندر المشهد الفكرى العربى يستنتج أننا "نحتاج إلى تأمل عميق.. إلى تأمل حر أساساً، قادر على جرأة القطع مع المعطيات الفكرية الجامدة، حتى نستوعب المتغيرات الجديدة، فيوطننا العربى، وفى العالم الكبير الواسع أيضاً.

ويطالبنا بأن "نرفع عن عيوننا الغشاوات القديمة وأن نكف عن الدوران فيالسواقى التقليدية الناضبة المياه، وان ننظف تلافيف أذهاننا من عناكب الصيغ والمقولات التى امتصت رحيق شبابنا، وأعقمت قدرتنا على الخلق والابتكار، وأن نتذكر دائماً أنه ما من أحد يمتلك الحقيقة المطلقة وان الكلمة الأخيرة هى تلك التى لم تقل بعد، وأن ربيع الفكر والحياة يتجدد على الدوام، بتجدد الفصول". ثم يتابع السيد هجرس فكتب تحت عنوان فرعي " صدمة صدام" ما يلي: " لكن الدكتور امير اسكندر يفاجئنا بعد هذه المقدمة الرائعة بوضع رهاناته الفكرية والسياسية كلها على الرئيس العراقى صدام حسين (كان ذلك في٢٦ يناير ١٩٨٠ عندما أصدر كتابه الصدمة "صدام حسين مناضلا ومفكرا وانسانا" عن دار النشر الفرنسية الشهيرة هاشيت). وهو كتاب صدمة بالنسبة لكل محبى وزملاء وأصدقاء أمير اسكندر لأنه مثل – فيرأينا فيذلك الحين – انقلابا على جذوره ومنطلقاته الفكرية والسياسية وخيانة للمنهج العلمى والعقلانى الذى كان أمير اسكندر نفسه فيطليعة المدافعين عنه. فاذا به يتخلى عن هذا المنهج العلمى والعقلانى ويردد مقولات من قبيل "نجم يشرق من بيوت الطين " وأن "صدام حسين هو الذى يقود قطار الثورة فيالعراق، ويعرف بعمق طرقها ومسالكها.. وهو الذى اختاره ركاب القطار ليجلس فيقمرة القيادة لعلمه ونضاليته وإخلاصه، ولعلمهم انه لن يتوقف بهم فيمنتصف الطريق او يحجزهم فيإحدى محطاته" وأنه "يستطيع بجدارة أن يتصدى لكل مخاطر السبيل الوعر الذى نجتازه، ويتوجه بالمسيرة إلى آفاق الحلم الذى نريده ". والخطير أن هذا الكلام – الذى يمكن للبعض أن يختلف معه وللبعض الآخر أن يتفق معه – جاء فيالوقت الذى انقلب

كتابه المشار إليه فأن قصيدة الشاعر شفيق الكمالي لم تنقذه فيما بعد من اعتقاله واعتقال ابنه، ثم قتل الأب على أيدي جلاوزة صدام حسين بسقيه مادة الثاليوم بصورة تدريجية عبر دسها في طعامه اليومي في السجن. ولم يشفع له كونه كان من بين اقدم البعثيين ف في العراق، وكونه كان عضواً في القيادة القومية والقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي منذ العام ١٩٦٨[١٨]. والحقيقة الجلية لكل من عرف صدام حسين عن قرب هي أن صدام حسين كان يفتقد كلية كل تلك السمات الثلاث التي لصقها به أمير اسكندر ظلماً وبهتاناً[١٩]، علماً بأن أمير إسكندر كان محسوباً على اليسار المصري قبل ذاك، ولكن الحقيقة التي يفترض أن تقال بأن عدداً كبيراً من عناصر قوى اليسار المصري قد تناغمت إلى حدود بعيدة مع صدام حسين، ولم يكن هذا التأييد له دون ثمن دفعه صدام حسين بكل ارتياح.[٢٠] وكان كتابه أول مبادرة على طريق إصدار المزيد من الكتب الخائبة عن صدام حسين، وقيل أن أمير إسكندر كان قد تسلم مبلغاً قدره مليون دولار

فيه صدام حسين على شركائه في"الجبهة" الوطنية والتنكيل بهم! ولأنه لم يكن هناك احتلال أمريكي أو غير أمريكي للعراق فيذلك الزمان فان صدور هذا الكتاب فيذلك الوقت كان من وجهة نظر الكثير منا – نحن أصدقاء وزملاء أمير اسكندر – وفاته الأولى".

١٨ قدوري، فخري د. هكذا عرفت البكر وصدام رحلة ٣٥ عاماً في حزب البعث. لندن. دار الحكمة. ط ١. ٢٠٠٦.

ملاحظة: اعتقل شفيق الكمالي في العام ١٩٧٩ ثم أطلق سراحه بعد أن تم تسميمه بالثاليوم من قبل أجهزة الأمن القمعية ببغداد فمات في العام ١٩٨٤ مسموماً في بغداد.

راجع: سعد البزاز. الهوية والثأر.. وقرار تأخر ستة عشر عاماً، بلاد بلا نشيد.. موقع سعد البزاز. ٢٠٠٧/٩/٢٩.

١٩ الزبيدي، إبراهيم. دولة الإذاعة. سيرة ومشاهدات عراقية. عمان. منشورات دار نارة. الطبعة الثانية.

٢٠ قبل أق من عام واحد على رحيل الشخصية السياسية والاقتصادية اليسارية البارزة الصديق الدكتور فؤاد مرسي زرته في شقته الواقعة في محلة العجوزة بالقاهرة. وجرى الحديث لساعات عن مشاريعه الفكرية والسياسية وعن البرنانج الذي كان قد أعده لحزب التجمع المصر واعتبره أنه آخر وصية يتركها

أمريكي كأجر مباشر عن كتابه، إضافة إلى عطايا كثيرة أخرى ومركز متميز في بغداد. وعلينا بهذه المناسبة أن نتذكر أمراً واحداً يتعارض مع السمات التي لصقها به أمير إسكندر، هو أن صدام حسين كان قد خرج لتوه من تنفيذ مجزرة دموية بحق رفاقه في حزب البعث العربي الاشتراكي حين أعدم ٢٣ قيادياً من حزبه ومجلس قيادة الثورة والحكومة، إضافة إلى الشك الكبير الذي يلف وفاة رئيس الجمهورية السابق أحمد حسن البكر ، وشريك صدام حسين في كل الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب العراقي بكل مكوناته حتى يوم وفاته، إذ كثيراً ما يشار إلى تصفيته من خلال دس السم له عبر المشرفين على معالجته من مرض السكر الذي كان يعاني منه، كما كان صدام حسين قد أشعل لتوه الحرب ضد إيران. كما كان صدام حسين قد أعدم قبل ذاك، أي في ربيع العام ١٩٧٨، ٣٤ مواطناً ديمقراطيا يسارياً وشيوعياً في بغداد بتهمة العمل في القوات المسلحة العراقية، وما كانوا كذلك.

وبعد صدور هذا الكتاب وكتب أخرى عن صدام حسين، قرر صدام حسين تكليف الكاتب العراقي الراحل عزيز السيد جاسم بإعداد كتاب يربط بين صدام حسين وصلاح الدين الأيوبي، بعد أن كان عزيز السيد جاسم قد أصدر كتاباً تحت عنوان "علي بن أبي طالب – سلطة الحق"(مؤسسة الانتشار العربي بتاريخ ١٩٩٧. وحين رفض ذلك بطريقته الخاص، قاده ذلك في المحصلة النهائية إلى الموت في أقبية أجهزة الأمن العراقية.[٢١]

---

٢١ نشر الكاتب العراقي خضير اللامي مقالاً في جريدة الصباح البغدادية بتاريخ ٢٩ تموز/يولو تحت عنوان "عزيز السيد جاسم يرفض أمراً رئاسياً بالكتابة عن صدّام" جاء فيه ما يلي:

"في احد الأيام من عام ١٩٨٩ استدعاني المدير العام الأسبق الدكتور محسن الموسوي (شقيق عزيز السيد جاسم) إلى مكتبه.. وسلمني في تلك المقابلة كتاباً صادرا عن ما يسمى بـ"ديوان الرئاسة " واخبرني بوصفي مديرا للتأليف والنشر :أرجوك أن تأخذ هذا الكتاب إلى عزيز السيد جاسم"لأنك كما تعرف علاقاتي غير حسنة معه.." ورجاني أن أخذ هذا الكتاب إلى الراحل عزيز السيد جاسم وأطلعه للاستجابة إلى مضمونه الذي يتلخص بأمر رئاسي موقع من الطاغية.. إلى عزيز السيد جاسم لتأليف كتاب بعنوان"صدام حسين وصلاح الدين الأيوبي " كما هو مذكور في كتاب ديوان الرئاسة. تسمرت في مكاني وشعرت بإحراج كبير عندما أوكل الدكتور محسن الموسوي لي مثل هذه المهمة التي من

الصعب تنفيذها.. لمعرفتي العميقة بطباع عزيز السيد جاسم وعناده. كما أني اعرف مواقفه الأخيرة من السلطة التي أصبح في طلاق معها ومع مؤسساتها الثقافية الرسمية في تلك الأيام. كما أن الاعتذار أو رفض أمر رئاسي بتوقيع صدام كان غير وارد ولا يمكن التفكير فيه مطلقاً. ومما زاد حيرتي وحراجة موقفي تأكيد الموسوي بأن الرئاسة تريد جواباً والتباطؤ في ذلك يعرضنا جميعاً للمساءلة.
وفي اليوم التالي لهذه المقابلة قمت بزيارة الراحل في مكتبه وكان آنذاك في عمارة فاطمة في الباب الشرقي.. استقبلني"أبو خولة " بابتسامته المعهودة وكان في حالة مرحة غير اعتيادية.. وطلب لي فنجاناً من القهوة وتحدثنا حديث المجاملة وأحاديث أخرى في الأدب والسياسة ويبدو انه شعر بإحراجي قبل أن أتحدث بالأمر الذي حضرت من اجله وتراجع إلى منضدة مكتبه قليلا وناولني نسخة من كتاب ديوان الرئاسة وقال لي: – لهذا جئتني هذا الصباح؟ قلت له: من أخبرك بالموضوع؟ قال -:جاءني ضابط من المخابرات وسلمني هذا الكتاب قبل أن يأمرك شقيقي بالتدخل في هذه القضية. وقال لي: – إني أعرفك وأقدر الإحراج الذي وضعوك فيه.. فقلت له: - إذن كيف ستتصرف.. وكيف تتدبر أمر هذه القضية المحرجة لكم؟ ابتسم وأجابني: – كتبت ردا على الكتاب وطلبت فيه شروطا تعجيزية لا اعتقد أنهم سينفذونها.. وأخبرتهم بأن تأليفي للكتاب مرهون بتنفيذ هذه الطلبات والشروط. سألته: ما هذه الطلبات؟ أجابني: - أولا سفري لخارج العراق وإلى باريس تحديداً للتفرغ لكتابة الكتاب. – ثانيا: الذهاب إلى مكتبة الإسكندرية للتزود بالمصادر المطلوبة. - ثالثا: توفير شروط الإقامة المريحة والسفر. – رابعا: تغطية مالية لي ولأسرتي كما فعلوا مع الكاتب المصري أمير اسكندر الذي كتب "صدام إنساناً ومفكراً ". قلت له: – وماذا إذا وافقت الرئاسة على هذه الشروط؟

أجابني مباشرة: – عندها ستكون لي الفرصة مناسبة للجوء إلى أي بلد وعدم العودة إلى العراق. انتهى اللقاء.. وأنا متوجس لما يحصل بعد ما اخبرني بشروطه التعجيزية التي أرفقها بكتاب ديوان الرئاسة..

وبعد ذلك غادرت العراق. وسمعت وأنا هناك بأن جلاوزة صدام اعتقلوا"أبو خولة " من جديد عقب الانتفاضة الشعبانية المباركة في ١٩٩١ وكان هذا هو الاعتقال الأخير.. تحدث البعض عن قيادته لإحدى المظاهرات الجماهيرية! بأن اندلاع الانتفاضة في الناصرية " مدينته الأولى " وشاهده البعض وهو يهتف بشعارات لسقوط النظام. وتحدث البعض عن تصريحات علنية بضرورة مشاركة المثقف العراقي واصطفافه مع شعبه في محنته مع الدكتاتورية.. وكان هذا الحديث في جمع من المثقفين

وتفاقمت هذه الوجهة في المدح في أعقاب الحرب مع إيران بشكل خاص. وكان أبرز شعراء المدح لقادسية صدام حسين وما بعدها كل من الشاعر عبد الرزاق عبد الواحد والشاعر البعثي كمال الحديثي والشاعرة سهام الناصر والشاعرين حميد سعيد وسامي مهدي وساجدة الموسوي. أورد الكاتب سلام عبود، صاحب كتاب "ثقافة العنف في العراق"[٢٢]، في مقال له عن أولئك الذين يساهموا بصنع الدكتاتور بكتاباتهم وشعرهم وعن الأسماء والألقاب والصفات التي منحوها له ما يلي:

"سيد الدنيا! ولغرض تأمل ظاهرة صناعة الديكتاتور ثقافيا، بشكل حسي وعياني، سنقوم باقتطاف أجزاء صغيرة جدا، من نتاجات بعض الشعراء من أجيال مختلفة، وسنتوقف أولا عند شاعرين عراقيين خصصا بعضا من وقتهما لهذه المهمة، السامية في نظرهما. وما نعرضه هنا لا يعدو أن يكون (نتفا)، هي في الغالب مطالع أو عنواين لقصائد. والشاعران هما سهام الناصر وكمال الحديثي. لنتأمل كيف ترسم سهام صورة رئيسها، أو "مستبدها البهي"، إذا أردنا أن نستخدم ثنائيات الخراب، التي شاعت في تلك الحقبة الحالكة: " ذا عصر صدام يا أبهى العصور"، "بأعياد نصرك أعيادنا كلها تستعاد"، " وتبقى تعيش في أعماقنا"، " والعيد انك باق في العلا قمرا"، " الفارس الحلم"، " المجد مجدك يا صدام"، "يا مطلق نصرنا موكب من شموس"، "وردة القلوب"، "فضاء القلوب"، " والنصر باسمك يا صدام منتصر"، " أمير القلوب"، "بلى كفؤها صدام"، " قائد الإبداع". أما كمال الحديثي فيرسم لنا الصورة التالية: "يا سيد الدنيا"، " صدام مجد للسماء"، "تبارك مخلوق وجل خالق"، "وحبيبنا بالعزم منتطق تبارك من نطاق"،

والأدباء من رواد شارع المتنبي في بغداد. ومهما يكن من هذه الاحتمالات فأن القطيعة بين الراحل عزيز السيد جاسم وبين السلطة البعثية المقبورة وصلت حدا من التدهور والتأزم.. بحيث أخذت تضع له الذرائع والحجج لإلقاء القبض عليه.. ومن ثم تغييبه نهائيا.. معتقدين أنهم بذلك سيوقفون هذا النهر الهادر بالأفكار والرؤى والطروحات الذي قال عنه يوما ما الدكتور غالي شكري في أطروحته"النهضة والسقوط في الفكر العربي الحديث." راجع موقع جريدة الصباح على الإنترنيت بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٢.

٢٢ عبّود، سلام. ثقافة العنف في العراق. كولون – ألمانيا. منشورات الجمل. ٢٠٠٢.

" سما بيرق الرحمن"، "وأنت كل المجد"، "أنت العراق"، "ومن كصدام"، "ومن مثل صدام"، "فمن مثل صدام نغنيه حبنا؟"، "ووجه صدام وجه أمتنا"، " صدام والمجد عنوان لأمتنا"، "وحب صدام حب أمتنا"، " وموقظ أمتي صدام"، "قدر لنا حبك صدام"، "يا سلم الله أبا عدي"، "يا واهبا للعراق سؤدده"، "صدام لولاك ما سما شرف"، "يا واحدا في سجاياه"، "

صدام والبعث جاءا على قدر"، "متوج تاج عزه عجب"... وهذا غيض من فيض"[٢٣]..

أما الشاعر عبد الرزاق عبد الواحد فقد كان شاعر تسويق قادسية صدام حسين وعسكرة البلاد والتبعيث وتمجيد الحرب والقائد. فقد كتب هذا الشاعر في قصيدته (أي الخيارين) يقول:[٢٤]

بلى يا لهيـــب القادسيــات كلها
ويا سحبــا للمجـد جل انهمـارها
ويا جند من حتى المقادير جنده
ففي يده إقبالها وانحـــــــسارها
فإن قلت يا صدام... ناديت أمه
لان المـــنادي زهوها وفخـــارها

٦. وكان الكثير من هذه المعلومات وسلوكيات صدام حسين معروفة لغالبية الناس في العراق، وكانت تستشيط غضباً وكراهية لصدام حسين ونظامه، ويزداد الدكتاتور عزلة عنها وابتعاداً عن نبض الشارع وحاجات الناس اليومية. ورغم ذلك فالقوانين الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية كانت تفعل فعلها بمعزل عن إرادة الناس، وسواء

---

٢٣ عبود، سلام. جيش الوشاة.. شعراء السيد القائد.. شعراء السيد العريف. الحوار المتمدن. العدد ١٧٤٥ بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٥.

٢٤ الحجيري، محمد. شعراء صدام والبعث. موقع اتجاهات ثقافية. نقلت أبيات الشعر من الموقع في ٢٠٠٧/٩/٢٩.

أدرك النظام ذلك أم لم يدركها. وكانت تجليات فعل القوانين تبرز بصورة غير مباشرة عبر زيادة تخبط النظام بسياسات وإجراءات سيئة لمعالجة الوضع القائم بطرق وأساليب لا تتوافق مع طبيعة فعل تلك القوانين، بل تتناقض معها وتتسبب في اختلالات أكثر حدة، مما كانت تنتج نقيض ما كان يفترض أن يكون من جهة، وتؤدي بالضرورة إلى حصول تراكمات في الأضرار التي تلحق بالناس وخاص الفقراء والمعوزين والكادحين منهم من جهة أخرى، وبالنظام الدكتاتوري التعسفي ذاته من جهة ثالثة.

٧. ومن هنا يمكن القول بأن النظام الاستبدادي لم يكن مرفوضاً من الشعب لتلك الأسباب وغيرها حسب، بل كان مكروهاً وفاقداً لكل مصداقية حتى بين الكثير من أتباعه، خاصة وأن ظروف حياة الناس ومستوى معيشتهم قد تراجع إلى ابعد الحدود وانتشرت البطالة وسادت الروح الانتهازية وتعمقت الازدواجية في الشخصية العراقية وانتشر الخوف من انتقام النظام، كما تفاقمت الروح العدوانية لدى العاملين في أجهزة الأمن والسلطة بشكل عام، ولكن هذه الروح الانتقامية والعدوانية ظهرت لدى أوساط غير قليلة من الناس أيضاً، ولدى أولئك الذين عادوا من الحرب وعانوا من مراراتها وشاهدوا مظاهر الموت والحقد والكراهية وتعودوا على رؤية الدم يومياً أمام أنظارهم، سواء بين زملائهم، أم في صفوف الطرف الآخر. ولم يكن أمام المقاتل في جبهات القتال سوى أحد أمرين: إما أن يَقتلَ الآخر أو أن يُقتلَ منه. أي إما أن يكون قاتلاً أو مقتولا! لقد أنتج النظام البعثي بقيادة صدام حسين عوامل كثيرة لا حصر لها شكلت أسباباً واقعية وحقيقية وراء اتساع قاعدة الكراهية له والحقد عليه والرغبة الجامحة والعادلة في الخلاص السريع من النظام ومن رأسه الموجه، أياً كان الثمن الذي يمكن أن يدفعوه نتيجة ذلك، فالحياة أصبحت في حينها جحيماً لا يطاق في ظل النظام ولا يمكن أن يأتي ما هو أسوأ من نظام صدام حسين.

المبحث الثاني

القوى العراقية المناهضة للنظام

إن السياسات العدوانية التي مارسها صدام حسين في داخل العراق وإزاء مختلف القوميات وأتباع الأديان والمذاهب المختلفة حفزت المزيد من القوى السياسية والناس المستقلين على رفض النظام ودفعتهم إلى العمل ضده. فخلال الفترة موضوع البحث وجه النظام العراقي ضربات قاسية ومتتالية ودون انقطاع ضد قوى المعارضة السياسية التي كانت تعمل في السر أو تلك التي تحالفت معه لفترة ثم انتقلت إلى المعارضة السرية، وسواء أكانت في داخل العراق أم خارجه، إذ حتى القوى السياسية العراقية في الخارج لم تنج من ملاحقة النظام لها، إذ نظم عبر أجهزته عمليات اغتيال كثيرة ناجحة شملت شيوعيين وإسلاميين وكُرد وبعثيين ومن أتباع النظام السابق. وقد سقط لهذه القوى الكثير من المناضلين الشهداء على امتداد تلك السنوات، إضافة إلى وجود عدد كبير منهم في السجون أو أجبروا على مغادرة العراق والعيش في المهجر أو وجودهم في مناطق مختلفة من جبال وريف كُردستان.

سنحاول في الصفحات التالية المرور المكثف على قوى المعارضة العراقية المناهضة لنظام صدام حسين، سواء أكانت في داخل العراق أم خارجه.

أ. داخل العراق:

رغم ما تعرضت له الأحزاب والقوى السياسية العراقية، فأنها حاولت أن تحافظ قدر الإمكان على بعض النواتات التنظيمية في مختلف مدن العراق وريفه. وكانت تعمل بأساليب غاية في السرية وتعتمد العلاقات الخيطية في ما بين أعضاء تلك التنظيمات. ولم تقتصر هذه التنظيمات على بغداد أو البصرة، بل في كل مدن العراق تقريباً رغم التباين في حجم الوجود أو طبيعة تلك التنظيمات أو القوى التي تمثلها. فإلى جانب التنظيمات العلمانية القليلة، ومنها الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكُردستاني والاتحاد الوطني الكُردستاني والحزب الاشتراكي الكُردستاني وتنظيمات كُردستانية أخرى وحزب البعث

(قيادة قطر العراق) المرتبط بالقيادة القومية في سوريا وقوى أخرى كردية وعربية وغيرها مستقلة، إضافة إلى بروز التنظيمات الإسلامية التي اقتصرت في البداية على حزب الدعوة الإسلامية، ثم تأسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة الراحل السيد محمد باقر الحكيم في العراق في أوائل الثمانينات في إيران بعد أن ترك العمل في قيادة حزب الدعوة الإسلامية، وكذلك بعض العناصر القومية العربية التي كانت تتحرك على هامش من التأييد للنظام أو السكوت عن جرائمه. وكانت هناك شخصيات مستقلة مناهضة للنظام ولكنها كانت لا تتحرك سياسياً بما يمكن أن يكشف معارضتها للنظام، إذ كان الموت يتربصها في كل لحظة، تماماً كما كان يتربص للآخرين من القوى السياسية المعارضة. وكانت المساجد الشيعية والحسينيات على نحو خاص مراكز للمعارضة العراقية التي تمارسها الجماعات المرتبطة بالحوزة الدينية في النجف بشكل غير مباشر والأحزاب الإسلامية السياسية وشيوخ الدين. وقد تحملت العائلات الدينية المعروفة خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، ومنها عائلة الراحل السيد محسن الحكيم وعائلة السيد محمد باقر الصدر على سبيل المثال لا الحصر.

ب. كُردستان العراق

نشأت إلى جانب التنظيمات الحزبية الموزعة في المدن، قوات البيشمركه الكردية المسلحة التي واصلت النضال من جديد بعد المؤامرة الدولية ضد الشعب الكُردي في العام ١٩٧٥، ثم وجود الأنصار الشيوعيين. كانت هذه القوى تعمل تحت قيادة أحزابها السياسية في مناطق كُردستان العراق الريفية والجبلية التي يصعب على النظام الوصول إليها بسهولة أو الدخول معها بمعارك يمكن أن تحمّله خسائر فادحة، وكانت تتحمل هي الأخرى بعض الخسائر، ولكنها في إطار عمليات الكر والفر التي تتميز بها جميع حورب الأنصار في العالم. وكانت هذه القوات المسلحة تابعة لأحزابها السياسية مثل الحزب الديمقراطي الكُردستاني والاتحاد الوطني الكُردستاني والحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكُردستاني أو جماعات كُردستانية أخرى وقوات تابعة إلى تنظيم ديمقراطي آشوري. ثم تشكلت في منتصف الثمانينات قوات تابعة إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق أطلق عليها

اسم "قوات بدر"[٢٥] تيمناً بمعركة بدر في بداية نشوء الإسلام. وقد حصلت على دعم مالي وتدريبي، إضافة إلى السلاح والعتاد والأرزاق من الحكومة الإيرانية او بتعبير آخر من الحرس الثوري الإيراني. كما جاءت بعض العناصر البعثية التي ارتبطت بالقيادة القطرية لحزب البعث ذات العلاقة المباشرة بسوريا وأقامت فترة قصيرة في كُردستان وحضر معها اللواء المتقاعد حسن النقيب، ثم عادت أدراجها معه إلى سوريا[٢٦].

ت. أهوار الجنوب

وكانت هناك بعض الفصائل المسلحة في منطقة الأهوار في جنوب العراق والتي كانت تمارس عمليات مناهضة للنظام العراقي، وهي التي توجه ضدها النظام بأساليب دموية شرسة، ثم قام أخيراً بتجفيف الأهوار بقطع المياه عنها وتغيير مسارها وتشريد سكانها الذين يعودون في الأصل إلى سكان العراق القدامى من السومريين والذين غالباً ما يعملون في تربية الجاموس ومنتجات الحليب وفي صيد الأسماك النهرية.

وتجدر هنا الإشارة إلى الحزب الشيوعي العراقي قد شكل مجموعات قيادية حزبية تعمل في مواقع الحركة الأنصارية، ولكنها مختصة بشئون التنظيم الحزبي في مختلف المدن العراقية، إذ كانت هناك لجان خاصة بالفرات الأوسط وأخرى بالجنوب وثالثة ببغداد أو الموصل، في حين أن القيادات الخاصة بمدن كُردستان كانت موجودة داخل تلك المدن

---

٢٥ جاء في المنجد عن معركة بدر ما يلي: "قرية إلى الجنوب الغربي من المدينة، حدثت فيها الموقعة بين المسلمين، من المهاجرين والأنصار، وبين المشركين من قريش. انتصر فيها المسلمون وتوطد سلطان النبي والإسلام". راجع: المنجد في الإعلام. عاريا. لبنان. المطبعة الكاثوليكية. ط ٢٦. حزيران ١٩٨٢. ص ١٢٠.

٢٦ في أحد أيام أوائل الثمانينات طلب اللواء المتقاعد حسن النقيب من السيد مسعود البارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكُردستاني وقائد البيشمركة أن يمنحه لقب فريق باعتباره في حركة الأنصار، فاعتذر السيد مسعود البارزاني مشيراً إلى أنه لا يحمل صفة رسمية أو عسكرية بحيث يمنحه مثل هذه المرتبة العسكرية. ولكن السيد حسن النقيب لم يرتح للإجابة واعتقد بأنها محاولة تهرب من منحه تلك الرتبة. وقد أثارت هذه الحادثة متعة كبيرة لدى الأنصار والپيشمرگه وأصبحت نكتة الموسم يتناقلها المقاتلون وانتشرت كالنار في الهشيم في صفوف الحركة المسلحة. ك. حبيب

وتتعاون مع الرفاق القياديين المسئولين عن لجنة إقليم كُردستان الموجودة في مواقع حركة الأنصار في المناطق الجبلية. ورغم أن هذه التنظيمات قدمت بعض الخدمات للداخل، إلا أن وجودها في كُردستان وفي المناطق الأنصارية كان يعرضها على عدة مشكلات جدية، وهي: [٢٧]

١. صعوبة القيادة الميدانية للتنظيمات الحزبية في الداخل من مناطق بعيدة تحوم حولها المخاطر وتعترضها الكثير من الصعوبات.

٢. إمكانية التغلغل إلى داخل حركة الأنصار من جانب النظام العراقي ثم الوصول من خلالها إلى التنظيمات الحزبية في الجبل ومنها إلى الداخل التي يتم من خلالها تتبع واقتناص الشيوعيين.

---

٢٧ من المؤلم أن نشير هنا إلى أن الحزب الشيوعي العراقي قد تحمل خسائر كثيرُة وكبيرة جراء نشاطه من خلال المواقع الأنصارية مع التنظيمات الباقية في الداخل لسببين أساسيين، وهما اعتقال بعض العناصر أثناء انتقالهم من كُردستان على بغداد أو الموصل وبالتالي إسقاط بعضهم سياسياً أو قتلهم، ومن خلال المنهارين تحت سياط الجلادين كانت تصل إلى معرفة بعض تنظيمات الحب التي كانت لا تضرب مباشرة بل يجري تتبع أفرادها للوصول إلى أوسع شبكة ممكنة من التنظيمات الشيوعية. والشكل الثاني كان يتم عبر دس عملاء لهم في تنظيمات الحزب أو اعتقال البعض منهم في الداخل وتحويلهم إلى جواسيس وعملاء لهم. وكان البعض يعود إلى كُردستان ليواصل عمله في التجسس لصالح البعث. لم تبرهن قيادة تنظيم الداخل في كُردستان على وعي وحذر جيدين وكافيين، كما لم تبرهن على امتلاكها الخبرة الضرورية في مراوغة العدو وارتكبت أخطاءً كثيرة عبر رغبتها الصادقة في إرسال المزيد من المناضلين إلى الداخل لتعزيز التنظيمات وتقويتها، مما فسح في المجال إلى تحمل الحزب خسارة عدد كبير من الكوادر الشيوعية المتقدمة، سواء أكانوا من النسوة أو الرجال. لم يكن المسئول عن التنظيمات شخصاً واحداً، بل كانت هيئة تحت إشراف باقر إبراهيم (أبو خولة) فترة، وفي فترة أخرى تحت أشراف عمر علي الشيخ (أبو فاروق) وفي فترة ثالثة تحت إشراف أبو فاروق وحميد مجيد موسى (أبو داود). وبدا الأخير عمله في هذا الصدد، كما كانت كل منطقة من المناطق تحت قيادة هيئة صغيرة يقودها أحد رفاق اللجنة المركزية وترتبط بالهيئة التي يشرف عليها أبو فاروق ويقودها أبو داود منذ العام ١٩٨٥. ك. حبيب

٣. إمكانية إلقاء القبض على الشيوعيين العابرين من مناطق كُردستان إلى الداخل في مواقع السيطرة العسكرية والأمنية، وبالتالي تعريضهم لل تعذيب وانتزاع المعلومات منهم أو استشهادهم تحت التعذيب، أو عدم التعرض لهم وتتبع خطاهم إلى حين الوصول إلى مواقع الاتصال وتتبع تلك الخيوط لإلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من الشيوعيين.

٤. والعمل في المناطق الآمنة من كُردستان غالباً ما يضعف اليقظة والحذر لدى العاملين أو المشرفين على تنظيمات الداخل، مما يسمح بوقوع معلومات أو وثائق في أيدي الجواسيس التي ينقلونها إلى العدو ليستفيد منها في تعقبه للشيوعيين وضربه للتنظيمات الحزبية واعتقال المزيد منهم.

ث. خارج العراق

بسبب شراسة سياسات النظام الإرهابية والقمعية ضد قوى المعارضة وضد المتحالفين معه، أجبرت جمهرة كبيرة جداً من قيادات وكواد وأعضاء ومؤيدي وأصدقاء تلك الأحزاب على مغادرة العراق والعيش في المنفى. كما أن قسماً منهم قد ترك الوسط والجنوب وبغداد أو الموصل وتوجه صوب كُردستان العراق حيث نشط في حركة الأنصار والپيشمرگه أو توجه منها نحو الخارج. وقد تراوح عدد المهجرين قسراً والمهاجرين لأسباب تفاقم القهر والاضطهاد والظلم السياسي والفكري والقومي والطائفي، وفيما بعد لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية، بين ٣-٣،٥ مليون إنسان من النساء والرجال والأطفال. وفي الوقت الذي أفقرت هذه الحالة قوى النضال في الداخل من الكثير من العناصر القادرة على المساهمة في النضال وذات الخبرة النضالية والمعارف الجيدة، وفرت في الوقت نفسه أمام القوى والأحزاب السياسية العراقية في الخارج إمكانية جيدة للعمل في صفوف الجالية الكبيرة التي توزعت على بلدان كثيرة في العالم، وخاصة في إيران وسوريا والأردن والدول الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا والسويد وألمانيا والنمسا وهولندا وبعض الدول الاشتراكية، ومنها الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وهنغاريا، وكذلك في

الولايات المتحدة وكندا واستراليا. كما أصبح الخارج معيناً جيداً، رغم تواضعه، للحصول على تبرعات من الجالية العراقية لمساندة نضال الداخل. لقد عملت القوى والأحزاب السياسية وشخصيات مستقلة دوراً مهماً في الخارج باتجاهات ثلاثة مهمة لمساندة نضال الشعب العراقي في الداخل، وهي:

* تشديد الحملة الإعلامية السياسية لفضح طبيعة النظام العراقي وسياساته الداخلية والخارجية العدوانية والمآسي التي تسبب بها للشعب العراقي ولإيران ولكل منطقة الشرق الأوسط [٢٨]، وكذلك تنظيم حملة من الاتصالات السياسية العربية والإقليمية

---

٢٨ ملاحظة: حين كنت عضواً في هيئة ومجلس تحرير مجلة قضايا السلم والاشتراكية (الوقت) في براغ ممثلاً عن الحزب الشيوعي العراقي، بذلت الكثير من الجهد الضائع لنشر مقالات كتبتها أنا، باعتباري عضواً في هيئة التحرير وممثلاً للحزب الشيوعي العراقي، أو كتبها أعضاء في قيادة الحزب الشيوعي العراقي تبحث في الوضع في العراق وتدين سياساته القمعية والعسكرية. وغالباً ما كانت ترفض أو يطلب تغيير مضامينها، مما خلقت لي احتكاكاً مستمراً مع هيئة تحرير المجلة، إذ أن جميع المقالات كانت ترسل إلى موسكو وتترجم إلى الروسية ثم يناقش النص الروسي وتعديلاته. لم تكن تتمتع هيئة التحرير بأي استقلالية أو حق فعلي في النشر، بل كان المشرف الفعلي ليست هيئة ومجلس التحرير بل كانت هناك هيئة رقابة مركزية خاصة مقرها في موسكو هي التي تشرف على قبول ونشر المقالات أو رفضها أو إجراء تعديلات جدية عليها. وقد أدى هذا بي الحديث الصريح والنقد المباشر لهيئة التحرير ثم رويت لهم حكاية الصيادين اللذين خرجا للصيد فاصطادا غنيمتين، غزال وأرنب. كان الصيادان مختلفين في الحجم من حيث الطول والعرض والقوة. قال الأكثر قوة والأكثر طولاً إلى صاحبه الصياد الصغير والضعيف بنبرة قوية وبنظرة فوقية متعالية: "أسمع أخي، تريد أرنباً.. خذ أرنباً، تريد غزالاً.. خذ أرنباً، فحصتك هي الأرنب لا غير!"، رغم أن الصغير هو الذي اصطاد الغزالة والكبير اصطاد الأرنب. وهكذا كانت حصة ممثلي الأحزاب الشيوعية في الدول النامية في هيئة التحرير الأرنب أبداً، وليس غير ذلك! ومع ذلك نجحت في حينها على نشر ثلاث أو أربع مقالات لي ومقال واحد لعزيز محمد طيلة وجودي في المجلة وكانت بحدود ثلاث سنوات. وفي حينها طلب مني أحد أعضاء قيادة الحزب الشيوعي العراقي أن أخفف من نقدي لهيئة ومجلس تحرير مجلة الوقت وأن لا أشدد معهم، إذ أن ذلك ليس في مصلحتي أو مصلحة الحزب، ولكن وللحقيقة لم أصغ له. وفي حادث مضحك مبكي معاً حصل مع الرفيق نعيم الأشهب، ممثل الحزب الشيوعي الفلسطيني حينذاك، حين أُرسِل له مقالاً ليقول رأيه فيه، فقال أن المقال لا بأس به. فقيل له إن هذا هو مقالك الذي كتبته لنا

والدولية لنفس الغرض. وقد كانت فترة الحرب العراقية – الإيرانية صعبة للغاية في الوصول إلى الرأي العام العالمي والإعلام بسبب وقوف غالبية الدول الأوروبية والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى[٢٩]، إما إلى جانب العراق في حربه

قبل ستة شهور، فقال لهم لا يمكن أن يكون هذا مقالي، فمقالي كان شيئاً آخر. لقد ترجم المترجمون في المجلة المقال إلى الروسية أولاً وأرسل بعدها إلى موسكو وأجريت عليه التعديلات لينسجم مع السياسة السوفييتية إزاء قضية فلسطين وإسرائيل، فلم يعد يشبه المقال الأصلي الذي كتبه نعيم الأشهب بأي حال، ونشر المقال كما جاء من موسكو وتحته اسم نعيم الأشهب دون أن يستطيع تغيير الأمر. ك. حبيب

٢٩ ملاحظة: في ربيع العام ١٩٨٧ كنت مع "الرفيقين عزيز محمد وكريم أحمد الداوود" في زيارة رسمية إلى عدد من البلدان الاشتراكية لبحث أوضاع العراق والحرب العراقية الإيرانية وأوضاع المعارضة العراقية وسبل الدعم السياسي الضرورية لقوى المعارضة المناهضة للحرب والدكتاتورية في العراق. وضمن برنامج السفرة كانت فقرة زيارة معمل أرنست تيلمان في مچينئ ماگديبورگ بألمانيا الديمقراطية. نظمت الهيئة الحزبية واللجنة النقابية وإدارة المعمل لقاءً لنا للاستماع إلى منجزات المعمل... بعدها طلبت الكلام وسألت عن مدى معرفتهم بما يجري في العراق؟ فأجاب المسئول الحزبي بما يلي: إن حزبنا وبلادنا تقيم أحسن العلاقات مع العراق ومع الرئيس العراقي المحبوب من شعبه ومنا صدام حسين. ونحن نمتلك علاقات طيبة ومتطورة مع الدولة والحكومة العراقية. وأراد الإفاضة حول التعاون الاقتصادي والسياسي مع العراق، فقاطعته وسألته: هل النظام العراقي يمارس سياسة قمعية ضد المجتمع وأن هناك كثرة من الناس من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية في المعتقل وأن القتل يجري على قدم وساق، إضافة إلى الحرب التي أشعلها النظام ضد إيران؟ فأجاب مستغرباً، بأنه لا يعرف بذلك وان حزبه لم يتحدث أو ينشر معلومات بهذا الصدد. شرحنا لهم بعض الشيء ما يجري في العراق. بعدها التقينا بعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الألماني الموحد والمسئول الحزبي لمدينة ماگديبورگ، فيرنر أبيلاين،ووجهت له وللمنظمة الحزبية نقداً لهذه السياسة،فأشار بوضوح إلى أن هذه القضية ترتبط بقيادة الحزب. وفي لقاء تم في اليوم الثاني في برلين مع عضو المكتب السياسي مسئول العلاقات الخارجية في الحزب،هيرمان أكسن، وبحضور عدد من العاملين في ألقسم الخاص المسئول عن العلاقة مع الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط، ومنها الدول العربية والعراق، منهم الدكتور بيتر رابنهورست والدكتور بيتر باتكه والدكتور فرتس بالكه، وطرحت عليه ما جرى في معمل أرنست تيلمان في ماگديبورگ وسألته: من المسئول عن مثل هذا

ضد إيران. وإما اتخاذها موقف الحياد إزاء الحرب بين الدولتين. إلا أن هذا الموقف قد تخلخل نسبياً بعد إيقاف القتال وتعرض النظام العراقي إلى نكسة متفاقمة في علاقاته مع الدول الغربية، ولم تتحسن كثيراً مع دول المعسكر الاشتراكي.

* لقد كان لوجود عدد كبير من المثقفات والمثقفين العراقيين في الخارج دوره البارز في تنشيط الحملة الفكرية والفنية، من شعر ورسم وقصة ورواية ومسرحية وأغنية ولحن ونشاط علمي لفضح النظام وأساليبه والعواقب الوخيمة لاستمراره في السلطة.

* تعزيز علاقات قوى المعارضة العراقية بالجاليات العراقية، رغم واقع أن استمرار وجود النظام في السلطة وعدم وجود نجاحات ملموسة لقوى المعارضة العراقية قد ولد إحباطاً ملموساً وتراجعاً غير قليل في استعداد الناس المهجرين والمهاجرين على العمل السياسي أو حتى المشاركة بجملة من الفعاليات. إلا أن هذا لم يكن شاملاً، بل أمكن تحريك بعض الأوساط للمشاركة في مختلف النشاطات الاحتجاجية ضد النظام. ولا شك في أن خشية جمهرة من العراقيات والعراقيين على عائلاتهم في الداخل من عمليات انتقام النظام منهم، كانت تحد من مشاركة البعض الكثير في تلك الفعاليات. وتمكنت بعض القوى السياسية الناشطة في الخارج أن تكسب إلى جانبها جمهرة كبيرة من المناضلات والمناضلين الذين ابدوا استعدادهم للنضال في حركة الأنصار المسلحة، سواء أكانوا أعضاء وأصدقاء الحزب الشيوعي أم الأحزاب الكردية. وكان أغلب الشيوعيين الأنصار هم من المثقفين أو من حملة الشهادات العالية القادمين من دول شرقية وغربية كثيرة درسوا فيها وتخرجوا من جامعاتها أو أقاموا فيها كلاجئين

التثقيف الخاطئ لمسئولين حزبيين ونقابيين في المعمل وفي مناطق أخرى من ألمانيا؟ فبدا عليه عدم الارتياح من السؤال، ولكنه قال بأنهم يصدرون نشرات خاصة داخلية حول الوضع في العراق والتي لا يقرأها سوى هم أنفسهم ليظهروها عند الحاجة ويقولوا نحن نتضامن معكم ! عزيز محمد وكريم أحمد والألمان شهود على ذلك وهم أحياء يرزقون، أرجو للأحياء منهم جميعاً طول العمر، أما السيد هيرمان أكسن والسيد فيرنر ابيلاين، فقد توفيا منذ سنوات بعد انهيار ألمانيا الديمقراطية وتحقيق الوحدة مع ألمانيا الاتحادية. ك. حبيب

سياسيين. كما كان بينهم جمهرة غير قليلة من المناضلات الشيوعيات اللواتي تحملن بصبر وحيوية ونكران ذات مشقات وتعقيدات النضال المسلح وفي مناطق ريفية في كُردستان. ولم تسع الأحزاب الكردية في كُردستان العراق إلى كسب النساء للحركة الأنصارية كما فعل الحزب الشيوعي، وبالتالي فقد تفرد في هذا العمل، وكان له تأثيره الإيجابي على المرأة ذاتها وعلى مكانتها ودورها في الحركة السياسية العراقية. وسقط عدد غير قليل منهن في المعارك ضد النظام أم في المعارك السياسية البينية، أي بين أطراف الحركة المسلحة العراقية، وخاصة بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكُردستاني من جهة، والاتحاد الوطني الكُردستاني من جهة أخرى في العام ١٩٨٣ وفي معارك بشت أشان الأولى والثانية.

المبحث الثالث

موقف الدول العربية ولإقليمية والدولية من النظام العراقي

في أعقاب توقف القتال بين النظام العراقي والنظام الإيراني تبلورت على الصعد العربية والإقليمية والدولية حساسية متنامية من سياسات النظام العراقي على جميع المستويات وبالنسبة إلى مختلف القضايا. وبدأ المجتمع الدولي، الذي سكت على، بل وساند، النظام العراقي في حربه ضد إيران، يتحرك باتجاه التعرف على نهج صدام حسين واتجاه تطور سياساته الداخلية والخارجية. فالعالم لم يكن بعيداً عن ممارسات صدام حسين السياسية الداخلية والعربية والإقليمية، وكذلك العسكرية على نحو خاص. فقد برزت أمام العالم الحقائق التالية:

١. وجود عدد غفير من القوات المسلحة العراقية التي خرجت لتوها من حرب دامية ومدمرة، وهي لا تزال تحمل السلاح ومدربة تدريباً جيداً ولها تجربة كبيرة، إذ خاضت حرباً دامت قرابة ثمانية أعوام، وهي لا تزال تمتلك ترسانة كبيرة من الأسلحة والعتاد الحديث، كما تنفق الدولة المزيد من الأموال على اقتناء الجديد منها وزيادة إنتاج مصانعها العسكرية من السلاح محلياً. وقد أصبح الجيش العراقي يعد واحداً من أكبر

جيوش ومن أكثرها تسلحاً واستعداداً لخوض الحروب المنطقة (خامس جيش في العالم من حيث التعداد). فالمعلومات المتوفرة تشير حتى العام ١٩٩٠ إلى الحقائق التالية:

"وصلت ميزانية الدفاع السنوية ١٢,٩ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٠م، وأصبح متوسط ما ينفقه العراق على التسلح ٧٢٠ دولار أمريك لكل فرد في القوة المسلحة من إجمالي نصيب الفرد من الناتج القومي الذي وصل متوسطه إلى ١٩٤٠ دولاراً للفرد الواحد سنوياً.

أدى هذا الإنفاق إلى أن وصل حجم القوة المسلحة العراقية بعد تعويض خسائر ثماني سنوات من الحرب مع إيران إلى الآتي:

– قوات برية ٩٥٥ ألف مقاتل، منهم ٤٨٠ ألف من الاحتياط.

– نظمت هذه القوات من خلال ٧ – ٨ فيالق بها حوالي ٦٠ إلى ٦٦ فرقة " منها: ٧ فرق مدرعة ميكانيكية، ٨ فرق حرس جمهوري، ٤٠ فرقة مشاة، ٢٠ لواء قوات خاصة وصاعقة.

تمتلك:

– حوالي ٦٧٠٠ دبابة من أنواع متعددة.

– من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ قطعة مدفعية.

– ٥٠٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة.

– ٢٠٠ قاذف صاروخي متعدد الأدلة.

– ١٨٠ صاروخ مختلف الأنواع.

– ١٥٠٠٠ قطعة صواريخ مضادة للطائرات.

– حوالي ٧٠٠ – ٧٧٠ مقاتلة وقاذفة، ١٠٠٠ طائرة نقل وهليكوبتر وإنذار مبكر.

التصنيع الحربي العراقي: نجح العراق في إقامة صناعات حربية متطورة قبل غزوه لدولة الكويت امتدت لصناعة الصواريخ بالنوعيات والمنظومات المتعددة وذلك من خلال الاعتماد على الكثير من الخبرات الأجنبية المدربة على تشغيل خطوط الإنتاج

لهذه الصناعة، إضافة إلى خط إنتاج للمقذوفات المضادة للدبابات الفردية وذلك منذ عام ١٩٧٥م، كما ركز العراق على إنتاج الصواريخ بعيدة المدى مثل الصاروخ الحسين ومداه (٦٥٠) كيلومتراً والصاروخ العباس ومداه (٩٠٠) كيلومتراً"[٣٠].

أما الجيش الشعبي الذي فقد قدر عدد أفراده بحدود نصف مليون إنسان. وقد ولّدَ هذا الجيش الجرار خوفاً لدى الجيران من جانب، ولكنه ولّدَ من جانب آخر غروراً لدى قائد هذا الجيش ورغبة جامحة قاتلة في الاستفادة منه والحصول على منافع من خلاله، إضافة إلى صعوبة الاحتفاظ به هادئاً ودون مهمات مباشرة، إذ يمكن أن تتولد في صفوفه رغبات الخلاص من رأس النظام من قبل بعض الضباط الذين يجدون في أنفسهم ما هو أفضل من صدام حسين لقيادة البلاد من جانب ثالث. ولم يكن هذا الهاجس بعيداً عن الواقع، إذ غالباً ما برزت محاولات جادة لدى حزبيين بعثيين في الجيش وفي التنظيم الحزبي أو من خارجه، للانقضاض على النظام. وقد كان الكشف عنها تقود إلى تصفية مباشرة وسريعة ودون رحمة للمشتبه بهم أياً كانت نسبة صحة أو دقة تلك المعلومات المنقولة أو الشبهات المثارة.

٢. برزت خشية كبيرة لدى دول الجوار العراقي العربية، وخاصة دول الخليج، من احتمال استمرار وتفاقم النزعة العسكرية والعدوانية لدى صدام حسين إزاء بلدانهم، إذ كانت الصحافة العراقية وتلك الصحافة المؤيدة للنظام العراقي في الدول العربية تتحدث كثيراً عن تضحيات النظام العراقي الكبيرة خلال الأعوام الثمانية المنصرمة في سبيل "الدفاع عن مصالح الأمة العربية وعن بوابتها الشرقية" ضد العدو الفارسي الذي يهدد الدول العربية والأمة العربية كلها وجاء يطرق أبوابها ويسعى إلى تصدير "الثورة الإسلامية الخمينية" إليها، وأن على حكام الدول العربية والأمة العربية أن تقابل هذه التضحيات الجسيمة بما يستحقه النظام العراقي وما يستحقه "قائد الأمة العربية

---

٣٠ حسين، زكريا. لواء أ. ح. د. "إلغاء القوات المسلحة العراقية وتصاعد المقاومة ضد سلطة الاحتلال الأنجلو/أمريكي" المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا، مستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا. موقع البيان الإلكتروني.

التاريخي" و"القائد الضرورة" صدام حسين من تكريم وتبجيل واعتراف بدوره وبقيادته للأمة وبانتصاره على "الفرس المجوس!". ولم يكن هذا الإعلام عفوياً أو تلقائياً، بل كان منظماً وموجها من صدام حسين ذاته، إذ كان "القائد المغوار" يعقد اجتماعات أسبوعية ثابتة لمسئولي الإعلام، حيث يقدم لهم فيها توجيهاته بما يفترض أن يكون عليه النشر خلال الأسبوع، وما هي القضايا التي يستوجب التركيز عليها في الإعلام. وقد احتلت صوره وتصريحاته وزياراته وخطبه النسبة الأكبر من أوقات البث الإذاعي والتلفزيوني ومن نشرات الأخبار ومن صفحات الصحف، حتى أصبح صدام حسين مؤرخاً ومؤلفاً وكاتب روايات...الخ! لقد كانت الأموال و"عطايا" الرئيس وتبرعاته، رغم ظروف العراق المالية الصعبة، تتدفق بلا حساب على الشعراء والأدباء والكتاب والصحفيين العراقيين والعرب والأجانب المرتزقة والموالين للنظام لكي يواصلوا دعايتهم لشخصه وقيادته ونظامه وعهده وحروبه في آن.[٣١]

٣. وخلال فترة حكم البعث في العراق حتى بدء غزو الكويت كان العراق يمارس سياسة التدخل في شئون الدول الأعضاء في الجامعة العربية من خلال تنظيمات حزب البعث على المستوى القومي وسفاراته في تلك الدول، ومنها دول مثل موريتانيا والصومال والجزائر ودول المشرق العربي، والتي هددت في بعض الأحيان احتمال وقوع انقلابات

---

٣١ تداول الناس في العراق في فترة الحرب مع إيران وما بعدها نكتة شهيرة تتحدث عن حجم ظهور صدام حسين على شاشة التلفزيون العراقي وتقول: ذهب رجل يحمل جهاز التلفزيون إلى محل لتصليح أجهزة التلفزة. وسأله متى يأتي لأخذه. قال له الرجل بعد نصف ساعة. عاد الرجل لتسلم جهازه. جلب صاحب المحل جهاز التلفزيون وقال له أتممت التصليح، وطلب منه ديناراً واحداً. استغرب الرجال من قلة المبلغ. عندما أدار صاحب المحل شاشة جهاز التلفزيون صوب الزبون، وجد الزبون أن صورة ورقية لصدام حسين قد لصقت على الشاشة. فقال لصاحب محل التصليح: ما هذا؟ فأجابه صاحب المحل: أنت وعائلتك ترون هذه الصورة يومياً، في الصباح وفي المساء، ولا أظن أنكم تحتاجون أن تتعبوا أنفسكم بالتفتيش عن برامج أخرى فلن تجدوا غير صورة "القائد الضرورة"! ك. حبيب

عسكرية لصالح حزب البعث أو بتشجيع مباشر منه. وبالتالي اعتبر هذا تهديداً لتلك الدول ونظمها السياسية ومصالحها.

٤. خشية إسرائيل من عدوانية نظام صدام حسين، خاصة وأن إعلامه قد توجه لتشديد الكراهية ضد إسرائيل ورفع من حساسية وأمل الكثير من الفئات الاجتماعية في المجتمعات العربية ومن تصوراتها وأوهامها بقدرة النظام العراقي على مواجهة وتدمير إسرائيل وتحرير فلسطين كلية ورمي إسرائيل في البحر. وقد عملت القوى القومية الشوفينية وبعض قوى الإسلام السياسي العربية على تعميق هذه الرؤية والوجهة في إعلامها ودعايتها اليومية لصالح النظام العراقي ولصالح تشجيع تسلحه وتطوير جيشه ورفع قدراته القتالية، إذ تم اعتبار ذلك من مناقب النظام وناتجة عن حرصه على القومية العربية وعلى منعتها وقوتها وتعظيم قدراتها !

٥. أما على الصعيد الدولي فقد أثار هذا الواقع مشاعر إضافية مناهضة للنظام العراقي على الصعيد الدولي وخشيتها منه باتجاهات ثلاثة:

أ. تفاقم الخشية على إسرائيل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا والكثير من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، إذ كانت تهديدات النظام شرسة ومتواصلة وبعنجهية غير معهودة وبعيدة عن الواقعية، ولكنها كانت تذكر العالم بالطبيعة العدوانية والعنصرية للنظام من جهة، ومحاولاته استدراج عواطف البسطاء والسذج من الناس في الادعاء بالعداء للإمبريالية والصهيونية.

ب. الخشية من قيام النظام العراقي بالاعتداء على دول الخليج العربي والسعودية وما يرتبط بذلك من عواقب وخيمة على مصالح تلك الدول في المنطقة بأسرها.

ج. الخشية من نشوء تعقيدات في المنطقة تساهم في إعاقة تدفق النفط الخام عبر الخليج العربي إلى العالم.

ولا شك في أن الحكومة الإسرائيلية كانت تقدم للنظام العراقي، بسياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني واستمرار احتلالها للأراضي العربية في مرتفعات الجولان السورية ومزارع شبعا اللبنانية، إضافة إلى غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، الزاد المناسب والكافي

لذلك الإعلام ألصدامي. وقد أثارت سياسات وإعلام النظام المزيد من المشاعر المناهضة للنظام العراقي لدى الأوساط الدولية وخشيتها منه على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبشكل خاص لدى تلك الدول التي وقفت باستمرار إلى جانب إسرائيل، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وبقية دول الاتحاد الأوروبي حينذاك.

إن الاحتفاظ بجيش جرار وتأمين التزود المتواصل بالأسلحة من السوق السوداء الدولية أو السوق الرسمية للدول المختلفة من جهة، والواقع الاقتصادي المتردي والمعقد في أعقاب الحرب، وتزايد الحاجة إلى إشباع السوق المحلية بالسلع الضرورية للاستهلاك المحلي بسبب تدهور شديد في الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي من جهة ثانية، وضرورات إعادة إعمار ما دمرته الحرب وتوفير فرص العمل للعدد الكبير من الأيدي العاطلة عن العمل من جهة ثالثة، ومواجهة التعقيدات الأمنية الجديدة التي وفرت التربة الخصبة لتحقيق التشابك بين عصابات الجريمة المنظمة مع قوى الشرطة (النجدة) وبعض أجهزة الأمن وبعض مواقع الحكم من جهة رابعة، وحقيقة عجز الموارد المالية المتوفرة والمتأتية من تصدير النفط الخام عن تأمين مستلزمات استمرار صدام حسين في السلطة من جهة خامسة، إضافة إلى العزلة العربية والإقليمية والدولية الخانقة التي كانت تحيط به، كل هذه العوامل وغيرها قد دفعت برأس النظام إلى التحري عن سبل للخروج من الأزمة المستفحلة وفك العزلة عن نظامه. وإذا كان النظام العراقي في هذه الفترة يفكر في سبل الخروج من أزمته وحماية نظامه، فأن قوى أخرى عربية وإقليمية ودولية كانت تفكر في الوقت نفسه في كيفية الخلاص من سياسات صدام حسين، ولكن ليس بالضرورة من نظام صدام حسين أو من شخص الدكتاتور، رغم أن هذه الوجهة في التفكير كانت غير موحدة بين الدول وغير منسقة أو ناشئة عن تعاون مشترك في ما بينها. أما قوى المعارضة العراقية فكانت تعمل من أجل الخلاص من صدام حسين، وأن اختلفت في ما تريد إقامته من نظام على أنقاض النظام ألصدامي.

الفصل الثاني

النظام العراقي عشية غزو الكويت

المبحث الأول

التحضير السياسي والعسكري للغزو

عند دراسة جريمة غزو الكويت من جانب النظام العراقي بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي وأمينه العام، صدام حسين، وحين نتحدث عن الوضع في ظل هذا النظام الدكتاتوري، لا بد لنا من الإشارة إلى عدد من الأمور المهمة التي تشير مدلولاتها، إضافة إلى ما ذكر سابقاً، إلى الأسباب الفعلية وراء وقوع هذا الغزو الذي يعود إلى زمن الجاهلية الأولى، أو في فترات الاعتداء على مناطق وشعوب أخرى تحت ذريعة الفتح الإسلامي أو الاجتياحات الاستعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين وكذلك الحرب الفاشية الحديثة التي عرفها العالم في الربع الثاني من القرن العشرين، ومنها بشكل خاص الحرب الأهلية في أسبانيا والحرب الألمانية الهتلرية[٣٢].

---

٣٢ وجهت للسيد سعدي بيرة، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكُردستاني، بعض الأسئلة حول أسباب حرب النظام العراقي ضد الكويت فكتب يقول: " سعدي بيرة: عندما توقفت الحرب العراقية الإيرانية، خرج النظام ألصدامي بجيش جرار من القوة العسكرية المسنودة بقوة قتالية عالية وبآليات مدرعة ودبابات وطائرات، جيش امتلك من أسباب القوة لم تكن لدول المنطقة نظير له، لكن هذا الجيش مع توقف الحرب وبروز النتائج المدمرة للحرب على الواقع العراقي أصبح عبئاً كبيرا على الدولة وعلى اقتصادها المستنزف بالحرب طيلة ثمانية سنوات من حالة تدمير شبه شاملة لمفاصل الإنتاج الاقتصادي وتحول الإنتاج إلى معامل عسكرية لضخ الجيش بأسباب القوة والعتاد، وأبرز قول يمكن الاستدلال إليها لظهور القوة العسكرية العراقية كقوة مؤثرة، هو قول الإمام الخميني بأنه تجرع كأس السم عندما وافق على وقف الحرب، لان صدام كان مسنودا من قوى دولية وقوى إقليمية، وهذا

الخروج القوي لصدام بشكل منتصر، ودخول النظام في أعباء المشاكل والأزمات الاقتصادية الشديدة لمرحلة ما بعد الحرب، جعل من صدام أن يفكر بطريقة عدوانية متسمة بالغرور المفرط والتباهي بالقوة، وأن تسيطر عليه الخصلة العدوانية من جديد، ففكر في غزو الكويت هروبا من أزماته واعتقادا منه بمكافئته لخوضه حربا ضروسا نيابة عن بعض الدول الإقليمية، ولكن كل هذه الحسابات كانت خاطئة، لأنه ارتكب عملية ابتلاع فريدة من نوعها لدولة عربية شقيقة مجاورة للعراق، وهو ما حصل من غزو وعدوان على دولة الكويت في الثاني من آب سنة ١٩٩٠، وهو بذلك وجه صفعة قوية للبنيان الأخلاقي للعرب وسجل بادرة عدوانية فريدة في المنطقة ساعدت على حدوث المزيد من الشروخ والتفرقة والانشقاق في الصف العربي.

هل كانت هنالك أسباب خفية لفكرة غزو دولة وشعب له وجود واعتراف دولي؟

سعدي بيرة: لا شك أن أسبابا دولية غير مباشرة متعلقة بنتائج الحرب الإيرانية، وأسباب متعلقة بدور إيران في المنطقة ومحاولتها في تصدير الثورة إلى المنطقة والى الخليج، وأسباب اقتصادية دولية متعلقة بتأمين الأسواق للدول الصناعية الكبرى وتأمين المصادر الحيوية من النفط لإدامة اقتصادياتها، وحجم التبادلات التجارية بين أمريكا والدول الأوربية والمنطقة، ومسألة التنظيم التجارة العالمية وتشكيل القوى الاقتصادية الإقليمية، والمحاولات الخفية لبعض الدول من أصحاب المصالح الدولية بعدم تحول منطقة الخليج إلى قوة اقتصادية كبيرة وإحداث تنمية هائلة في بنيتها الزراعية والصناعية نتيجة لامتلاكها لثروة نفطية وموارد مالية هائلة، ودخول الرأسمال الخليجي إلى مشاريع وصناعات والمؤسسات المالية والتجارية للدول الأوربية، وظهور صناعات عملاقة في الخليج وإيران في مجال البتروكيماويات والصناعات الثقيلة، ومخاوف الاقتصاد الأوربي من ظهور أزمات ومشاكل متعلقة بفرص العمل والبطالة والخوف من عدم تكرار أزمة تغيير النسيج الاجتماعي للحرب العالمية الثانية بفعل البطالة، ومحاولة استنزاف الموارد المالية لمنطقة الخليج من قبل جهات دولية مخفية، وخروج صدام من الحرب بفعل المساندة الدولية الشرقية والغربية بقوة عسكرية هائلة، وحالة تجمع قوى هاتين القطبين لمساندة دولة واحدة في حرب طويلة الأمد نادرة، وتصور صدام بأن هذه المساندة الدولية دائمية، وقدرة وسيطرة صدام على شارع الرأي العربي خاصة الفلسطيني وتبنيها لشعارات غير واقعية معادية للغرب، كل هذه الأسباب تقف وراء العقلية العدوانية لصدام حسين للاعتداء على شعب مسالم محب للسلام ومحو دولته من الوجود خلال أيام قليلة لم تتعدى الأسبوع .

(راجع: موقع الحكومة الكردية في إقليم كُردستان في ٢/٢٢م٢٠٠٦).

واستخدام جميع الأساليب والأدوات والطرق المشروعة وغير المشروعة لتحقيق هذا الهدف، معتبرة أن فكر حزب البعث القومي يشكل الراية الوحيدة التي كتب عليها "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة" والتي يفترض أن يلتزم بهذا الفكر كل فرد في العالم العربي و بغض النظر عن رأي الإنسان العربي بذلك الفكر، كما أنه الخيمة الفكرية القومية الوحيدة التي تجتمع الناس فيها وتصطف تحت شعاراتها (شعب واحد، وطن واحد، جيش واحد)، والتي يفترض أن تسود العالم العربي و بغض النظر عن رأي الناس بذلك، "فكلهم بعثيون وأن لم ينتموا!"، كما عبر عن ذلك صدام حسين صراحة في السبعينات من القرن العشرين. وأكد تثقيف القيادة البعثية بأن تحقيق مثل هذا الهدف الكبير يستوجب امتلاك حزب البعث قاعدة انطلاق قوية ذات قدرة مالية وسكانية عالية يمكنها توفير مستلزمات تحقيق هذا الهدف، إضافة إلى ضرورة وجود "الحزب القائد والشخصية القائدة والرائدة والتاريخية" التي ترقى إلى مستوى الضرورة والتي يكون في مقدورها تحقيق حلم وأمل الأمة العربية في الوحدة!

لم تكن قيادة حزب البعث جاهلةً للصعوبات التي تعترض طريق الوحدة، ولم تكن بالضرورة مقتنعةً بضرورة تحقيقها أو قدرتها على تحقيق الوحدة العربية، ولكنها كانت ترى فيها شعاراً تعبوياً للناس يمتلك زخماً عاطفياً لدى العرب الذي يعانون من التخلف والأمية والجهل والبطالة والفقر وهم يعيشون في منطقة مليئة بالخيرات. فشعار الوحدة كان محركاً ومعبئاً سياسياً قبل أن يكون شعاراً واقعياً للتحقيق في ظروف الدول العربية. وينطبق هذا الأمر أيضاً على الموقف من الاشتراكية التي لا يمكن تصور تحقيقها في ظروف الدول العربية السابقة أو الراهنة، بل هو شعار تعبوي للجماهير الكادحة والفقيرة والمستغلة والمحرومة من خيرات البلاد. ومن هنا أيضاً لم ترفع القيادة البعثية المؤسسة شعار الوحدة وحده، بل ربطته بشعارين آخرين هما الحرية والاشتراكية، وبالتالي منحت نفسها مسئولية ومهمة منافسة الشيوعيين الذين طرحوا شعار الاشتراكية، واللبراليين الذين طرحوا شعار الحرية، وبالتالي وجدت هذه القيادة نفسها في موقع، كما تصورت، يؤهلها لأن تكون بديلاً عن الجميع وتحل محل الجميع. ولهذا لم يكن شعار " كلهم بعثيون وأن لم ينتموا"، كان

ينطلق من محاولة الحلول محل كل الأحزاب والقوى والاتجاهات الفكرية والسياسية، والتخلص بمختلف السبل من تلك القوى المنافسة والبديلة. ومن هنا يتبين أن الوحدة العربية كانت هي الرهان الأساسي لقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق. والمعركة ضد إيران كانت البداية لتحقيق هذا الحلم في أوهام صدام حسين والتي نقلها إلى أوساط غير قليلة من بنات وأبناء الأمة العربية!

كما أن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي كانت تؤمن بالعنف والحركات الانقلابية لتغيير الأوضاع السائدة في الدول العربية وباستخدام الجيش للوصول إلى الحكم، حين تعجز عن الوصول إليه بالطرق الأخرى، بل كانت تعتبر الانقلاب هو الطريق الثور الذي يعبئ الناس حول الحزب للوصول إلى الأهداف المرجوة. وبالتالي فأن القبول بتنفيذ انقلاب على القوى القومية التي كانت على رأس الحكم في العراق واختطاف السلطة منها، يسمح لها بتنفيذ انقلاب عسكري آخر في الكويت من خلال الجيش العراقي، فالعرب هم شعب واحد ووطن واحد وجيش واحد، وبالتالي فغزو الكويت في عرف البعثيين الحاكمين حينذاك اعتبر الطريق الصائب صوب تصحيح الأمور في هذا البلد الغني والسير قدماً نحو الأمام. وبهذا المعنى فأن فكر البعث والفكر القومي عموماً لا يرفض الانقلاب والغزو الحرب للوصول إلى السلطة لا في بلد واحد بل وفي بقية البلدان العربية، والحدود لا تبرر تحقيق الهدف ما دامت الإمكانيات متوفرة لتحقيق خطوة جديدة على طريق الوحدة العربية! والفكر القومي بقدر ما هو متشدد، متقولب ومتيبس ومتخلف في آن واحد، فهو في الوقت نفسه براگماتي تبريري وإقصائي للآخر. ومن هنا جاء موقف عدم الرفض أو الاحتجاج أو الإدانة من جانب القوى البعثية والقومية المماثلة لحزب البعث في العراق نهج الحرب والعدوان الذي مارسه صدام حسين و أمين القيادة القومية والقومية لحزب البعث ضد الكويت بهدف إلحاقها بالعراق، بل رحبت به وهللت له وأبدت استعدادها للدفاع عنه.

حين خرج صدام حسين من الحرب العراقية – الإيرانية "لا غالباً ولا مغلوباً"، كما عبر عنه الإعلام الدولي، نظَّم الدكتاتور حركة واسعة في العراق والدول العربية للاحتفال الواسع بـ"النصر المبين على القوم الظالمين والمجوس الكافرين!" ولم تكن سوى احتفالات

تهريجية في وسط الكوارث والمآسي والأحزان التي كانت تلف الشعب العراقي وكل بيت فيه. كما بدأت إيران هي الأخرى بالاحتفال بالنصر على الكفرة والشيطان الأصغر "صدام حسين"، رغم دعم الشيطان الكبير (أمريكا) له. ولكن من كان الخاسر الفعلي في هذه الحرب الطويلة الأمد؟ لم يكن الخاسر الفعل غير الشعبين العراقي والإيراني من تلك الحرب المجنونة والاستنزافية، حيث كلفت الشعبين أعداداً هائلة من القتلى والجرحى والمعوقين، إضافة إلى الخسائر المالية الهائلة. لقد كان صدام حسين معتاداً على تحويل كل خسارة إلى ربح، وكل انكسار إلى انتصار له ولنظامه الدكتاتوري. فقد اعتقد الدكتاتور بأنه المنتصر في تلك الحرب، وأنه بهذا النصر قد وضع حداً لعدو فارسي مجوسي شعوبي وكافر كان يهدد "البوابة الشرقية للأمة العربية والوطن العربي الكبير" من جهة، كما وضع الأساس لدوره الرئيسي والقائد في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، وأن على الأمة العربية وحكامها أن يبتهجوا بهذا النصر المبين على القوم الظالمين، وأن يرفعوا اسم ومقام صدام حسين إلى أعلى المراتب، وان ينادوا به قائداً فعلياً للأمة العربية في كل أمصارها وأقطارها. كما بدأ الرجل يعتقد جازماً بأن على كل العرب وعلى جميع حكومات الدول العربية أن يقدموا الدعم السياسي والمساعدة المالية لتطوير قدرات الجيش العراقي عسكرياً ومالياً وتعزيزه معنوياً وسياسياً، وخاصة الدول النفطية الخليجية وغيرها. وكان يرى بأن مرحلة جديدة قد بدأت، بحيث يمكن لصدام حسين أن يلعب الدور الذي كان يتطلع إليه في قيادة الأمة العربية بعد غياب جمال عبد الناصر وعجز حافظ الأسد عن أن يلعب هذا الدور ورفض العرب للسادات بعد الصلح المنفرد مع إسرائيل، ثم موته بعملية الاغتيال المعروفة، إذ لم يعد حسني مبارك قادراً ولا مؤهلاً لمثل هذا الدور الكبير، فما عليه إلا أن يتقدم بثقة في النفس وجسارة عالية ودون أي وجل ويطالب بما هو حق له ومؤهل لمثل هذا الدور، وأن على أعضاء الجيش الجرار من الإعلاميين والشعراء والأدباء والفنانين وغيرهم أن يمارسوا دورهم في هذا السبيل. وقد بدأت فعلاً حملة إعلامية كثيفة ومركزة تمجد القائد الضرورة والتاريخي الفذ على الصعد المحلية والعربية والدولية والتي

أشرنا إليها فيما سبق. وقد بدأ صدام حسين ذاته بهذه الحملة الإعلامية عبر خطبه الكثيرة أثناء وبعد أن توقف القتال مع إيران وبدء التحضير للغزو ألصدامي للكويت.[٣٣]

كان صدام حسين في حملته الإعلامية يتطلع، ضمن ما يتطلع إليه، إلى مبادرة كل من السعودية والكويت لإلغاء ديونها المتراكمة بذمة العراق، وأن يقوما في الوقت نفسه بمنح العراق أموالاً إضافية بسبب "دفاعه عنهما وعن البوابة الشرقية للأمة العربية!" وحمايتهما من تصدير الثورة الإيرانية أولاً، وكان يأمل أن يزيد من إيرادات العراق المالية المتأتية من عوائد تصدير النفط الخام العراقي بعد أن عجز في فترة الحرب عن تصدير الكميات الكافية من النفط الخام عملياً. ولكن الدكتاتور، الذي تعود على أن يُسمع رأيه وتُنفذ إرادته عراقياً، جوبه بموقف عربي مغاير لتوقعاته وتطلعاته، إذ بدأت الكويت تطالب بديونها من جهة، ثم بدأت تزيد من إنتاج نفطها وتصديره صوب السوق الدولية من جهة أخرى، مما أسهم في تراجع سعر البرميل الواحد من النفط الخام في السوق الدولية من

---

٣٣ بلغ الأمر ببعض المتزلفين لصدام حسين قبل نهاية نظامه إلى الدعوة لتغيير التوقيت وفق تاريخ ميلاد صدام حسين. فقد كتب السيد حمزة الحكزة مقالاً يعلق على هذا الطلب جاء فيه.

"أعلنت أمانة بغداد أنها بصدد إنجاز مشروع ضخم يشتمل على إقامة نصب ساعة جديدة في إحدى ساحات العاصمة العراقية، تتميز بتوقيت «فريد» هو «توقيت القائد«. وحسب المؤسسة الرسمية المعنية، فان الساعة الجديدة لا تعترف بالحساب الرقمي المألوف في الساعات العادية، باعتبار أن التاريخ وفق مفهوم الرئيس صدام حسين هو محتوى زمني وان »إضاعة دقيقة من العمل.. إضاعة فرصة من التقدم». وأوضحت الأمانة إن الحساب الرقمي المعتاد يفقد معناه في ضوء مفهوم «القائد»، الأمر الذي أدى إلى استبدال أسماء الرئيس العراقي بالأرقام العادية الـ١٢. وهكذا ستشير عقارب «ساعة القائد صدام حسين «إلى ١٢ من أسمائه وألقابه هي: صدام حسين، والفارس، والرفيق، والمناضل، والرئيس، والقائد، وبطل التحرير، والمجاهد، والقدوة، وباني العراق، وصانع النصر، ورجل السلام. ويتألف المشروع من برج «ساعة القائد» ومتحف يجسد إنجازاته، فضلا عن معرض متعدد الأغراض وملحقات وحدائق. «الجدير بالذكر أن صحفا عراقية اقترحت قبل فترة، وضع تقويم جديد غير التقويمين الهجري والميلادي، يطلق عليه اسم «التقويم العراقي .«ويبدأ من يوم ولادة الرئيس صدام حسين في ٢٨ ابريل (نيسان) عام ١٩٣٧". جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠١.

٢٥ دولاراً إلى حدود ١٨ دولاراً تقريباً. وشكل هذا الفارق خسارة كبيرة لمنتجي ومصدري النفط الخام، وخاصة لبلد خرج لتوه من حرب طويلة وتحمل خسائر مالية كبيرة جداً، إذ لم تعد تكفي موارد العراق المالية لتغطية ما يريد تنفيذه في العراق. ونتيجة التراجع في أسعار النفط الخام في السوق الدولية بسبب كثرة العرض منه، تراجعت إيرادات العراق وكل الدول المصدرة للنفط عن مبيعاتها النفطية وتحملت خسائر مالية كبيرة.

لقد تجاوزت دولة الكويت فعلياً الحصة المقررة لها يومياً من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). فقد أدلى وزير النفط الشيخ علي خليفة العبد الله الصباح بحديث إلى صحيفة وول ستريت جورنال نشر في يوم ١٢ يونيو ١٩٨٩ أثناء انعقاد اجتماع المنظمة في فيينا جاء فيه: أن "الكويت لا تنوي الالتزام بحصتها المقررة وهي ١٠٣٧٠٠٠ برميل في اليوم، وأنها سوف تصر على حصة مقدارها ١٣٥٠٠٠٠ برميل يوميا، على أن الصحيفة علقت بعد نشر الحديث بخبر يقول إن الكويت تنتج حاليا ١٧٠٠٠٠٠ برميل يوميا"[٣٤]. أي أن الزيادة الفعلية بلغت وفق رأي الصحيفة ٦٦٣٠٠٠ برميل يومياً، وهي كمية كبيرة حقاً وتؤثر بدورها على سعر النفط في السوق الدولي، إضافة إلى أن الإمارات هي الأخرى رفعت من إنتاجها اليومي، ولكن بنسبة أقل من ذلك بكثير.

وبعد مرور ما يقرب من عام على تصريح الشيخ علي خليفة العبد الله الصباح عقد مؤتمر القمة العربية الاستثنائي في بغداد في الفترة بين ٢٨-١٩٩٠/٥/٣٠، حيث قدم صدام حسين في الجلسة الختامية في يوم ١٩٩٠/٥/٣٠ خطاباً جاء فيه ما يلي:

"من هذا المؤتمر، أنا شخصياً أخذت دروساً كثيرة مثلما هو الإنسان دائماً، إلى آخر لحظة من حياته، يغتني من دروس الحياة. وأهم ما في دروس الحياة هي الدروس الإنسانية. وإن شاء الله مؤتمراتنا القادمة جميعها مثلما كان هذا المؤتمر والمؤتمرات السابقة وإن كانت في المؤتمرات السابقة بعض المنغصات الأخوية لكن الحمد لله أن هذا المؤتمر سار بهذه الكيفية التي هو عليها، ومع ذلك عندي ملاحظة لأقولها، كونها ملاحظة تأتي في إطار

---

٣٤ مجالس حائل الثقافية. موقع إلكتروني. مقال تحت عنوان "هل تعرف أسباب غزو الكويت. نقل المقتطف بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٦.

هذا الجمع الخير، تعاوننا تعرفون أيها الإخوة، بأنه منذ عام ١٩٨٦ فأن أهم مورد في اقتصادنا العربي جميعنا سواء كان من المملكة العربية السعودية أو العراق أو ليبيا أو الجزائر أو الكويت في كل الدول العربية البترولية التي تشكل الآن عنوان القوة الاقتصادية في الحياة العربية، إن أهم ما تعتمد عليه هذه الدول بالدرجة الأساس هو البترول.

فمنذ عام ١٩٨٦ وكنا آنذاك في الحرب واجهنا ظروفاً كانت صعوبتها قريبة من صعوبات القتال، وخصوصاً عندما ترتبط بالاقتصاد وبموردنا الأساسي الذي هو البترول ذلك لأن نوعاً من الإرباك ساد السوق النفطي وحصل فيه نوع من عدم الالتزام في قرارات الأوبك، صحيح نحن لسنا في مؤتمر الأوبك، وأنا أقول ملاحظة ليس لأتوقف عندها، ولكن قد تفيدنا جميعاً، إن سبب هذا الارتباك هو عدم التزام بعض أشقائنا العرب بالذات في مقررات الأوبك، عندما أغرق السوق النفطي بما هو فائض عن الحاجة أو على الأقل يعطي مرونة للمشترين بما يجعله على حساب السعر. وتدنت الأسعار حتى وصلت أحياناً إلى سبعة دولارات، فيما يتعلق بالعراق وهو ليس أكبر إنتاجاً وليس أكبر حصة في الأوبك، فأن كل انخفاض في البرميل الواحد بقدر دولار واحد، وحسب ما قيل لي، فأن خسارة العراق تبلغ مليار دولار في السنة، من هذا نتبين كم هي خسارة الأمة العربية جميعها من كل إنتاجها البترولي في السنة. ومن هنا يمكننا أن نجد الجواب المباشر عن السؤال وهو هل أن الأمة العربية بحال ممكن أن تخسر فيه نتيجة هفوة، هفوة من فني أو غير فني، عشرات المليارات هذه ومن دون مسوغ. لأن السوق البترولية أو لنقل أن المشترين على الأقل في هذه السنة مثلاً، كانوا قد هيأوا أنفسهم إلى أن يتحملوا سعراً يصل إلى ٢٥ دولاراً خلال سنتين، مثلما عرفنا وسمعنا من الغربيين الذين هم أكبر مشترين في سوق البترول. إذاً هذا النزف الهائل في اقتصادنا سببه عدم انتظام الرؤية أو عدم النظر إلى الشأن الذي نتعامل به محلياً وفق رؤية قومية. لأنه لو حصلت رؤية بشأن القومي ككل ولمقدار الضرر الذي يصيبه فأنا أعتقد بأننا سنتردد كثيراً قبل أن نقدم على أن نلحق مثل هذا الضرر الكبير بالاقتصاد القومي بنفس الصراحة بين الإخوة والتبسيط المباشر الذي يغنينا من النقاط ما يراد قوله من خلال التحليل، لنقل أن الحرب تحصل أحياناً بالجنود ويحصل الإيذاء

بالتفجيرات وبالقتل وبمحاولات الانقلاب وأحياناً أخرى يحصل بالاقتصاد.. لذا نرجو من إخواننا الذين لا يقصدون الحرب، أعود لأتكلم هذه المرة فقط ضمن حقوق الكلام في إطار السيادة عن العراق، فأقول الذين لا يقصدون شن الحرب على العراق أقول أن هذا نوع من الحرب على العراق. ولو في الجلد ما فيه يتحمل لتحملنا، ولكن أعتقد كل إخواننا يعرفون الحال ومطلعين عليه وإن شاء الله الحال يكون دائماً جيد. ولكنني أقول بأننا وصلنا إلى حال لا نتحمل الضغط، وأظن كلنا نستفيد، والأمة تستفيد، من فكرة الالتزام بقرارات الأوبك سواء كانت إنتاجاً أو أسعاراً ولنتوكل على الله"[٣٥].

إن الاستنتاجات التي يخرج بها أي مستمع لهذا الخطاب تؤكد بأن صدام حسين قد اعتبر سياسة الكويت النفطية حرباً اقتصادية ضد العراق، وهي لا تختلف عن أية محاولة انقلابية أو أي حرب أخرى أولاً، وأنه لم يعد قادراً على تحمل هذه السياسة، إذ أنها تهدد وضعه في السلطة ثانياً، وأن لم تغير الكويت سياستها، فلا بد للعراق من مواجهة هذه الحرب بحرب ضدها ثالثاً، وأن الكويت تتسبب بإلحاق أكبر الضرر بالعراق رابعاً، ثم وجه كلامه لمن لا يريد خوض حرب ضد العراق أن يتدخل ويطالب الكويت وغيرها بإيقاف سياستها النفطية المناهضة للعراق ولقرارات الأوبك كان هذا في ١٩٩٠/٥/٣٠. وما جاء بعد هذا الخطاب أكد هذا النهج ألصدامي.

وإذ لاحظ النظام العراقي أن الكويت لم تغير سياستها النفطية، بادر وزير خارجية النظام العراقي حينذاك، طارق عزيز، إلى تقديم مذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية، السيد شاذلي القليبي، بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٩٠ تضمنت مواقف النظام العراقي من الوحدة العربية ومصائر الأمة العربية و"سياسة الكويت النفطية" و"قضية الحدود المعلقة" بين البلدين وكذلك حول "الديون الكويتية" التي هي بذمة العراق. (راجع الملحق رقم).

وعلى صعيد النفط، جاء في المذكرة ما يلي:

---

٣٥ حسين، صدام. خطاب صدام حسين في الجلسة الختامية لمؤتمر قمة بغداد الاستثنائية يوم ١٩٩٠/٥/٣٠. شبكة البصرةز نقل عنها بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢.

" لقد قامت الإمارات والكويت بإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة في الأوبك علما بان معدل إنتاج الدول العربية من النفط يبلغ (١٤) مليون برميل يوميا وان تدهور الأسعار في الفترة ١٩٨١–١٩٩٠ أدى إلى خسارة للدول العربية بلغت (٥٥٠) بليون دولار وانه إذا اعتمدنا الحد الأدنى للأسعار كما قررته الأوبك عام ١٩٨٧ وهو (١٨) دولار للبرميل الواحد فان خسارة الدول العربية للفترة من ٨٧–١٩٩٠ بسبب تدهور هذا السعر تبلغ حوالي ٢٥ بليون دولار ومن المعروف إن السعر قد انخفض هذه السنة دولارات عدة عن سعر ١٨ دولار بسبب سياسة حكومتي الكويت والإمارات وان العراق يعاني ضائقة مالية بسبب نفقات الدفاع الشرعي عن أرضه وأمنه ومقدساته وعن ارض العرب ومقدساتهم.وان تدهور أسعار منتجات النفط أصابت كل الدول العربية الشقيقة الأخرى التي كانت تتلقى المساعدات من الدول العربية المنتجة للنفط،وان الكويت نصبت منذ عام ١٩٨٠ منشات نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وصارت تسحب النفط منه وتبلغ قيمة النفط العراقي الذي سحبته الكويت من هذا الحقل فقط وفقا للأسعار المتحققة بين ٨٠–١٩٩٠ (٢٤٠٠) مليون دولار"[٣٦]. وبعد هذا الطرح اتهمت المذكرة الدولتين بكون البلدين ينفذان مخططاً إمبريالياً صهيونياً ضد العراق. فقد جاء في المذكرة ما يلي:

" إن العراق يرى أن هذه السياسة جزء من المخطط الإمبريالي الصهيوني ضد العراق وضد الأمة العربية خاصة في التوقيت الذي جاءت فيه وهو ظروف التهديد الخطير الذي يتعرض له الوطن العربي عامة والعراق خاصة من جانب إسرائيل والإمبريالية الأمريكية وان هذه الرسالة المريبة لإسرائيل والإمبريالية تؤدي إلى إضعاف قدرة هذه الدول العربية على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تعانيها وهي مشكلات ذات طبيعة مصيريه"[٣٧].

---

٣٦ الأنصاري، محمد. المخطط الأمريكي لضرب العراق (١٤) الثلاثاء، موقع مصر الحرة الإلكتروني بتاريخ ٢٦ سبتمبر، ٢٠٠٦.

٣٧ المصدر السابق نفسه. نص مذكرة طارق عزيز إلى الشاذلي القليبي.

* وعلى صعيد قضية الحدود قالت المذكرة: " إن المسؤولين في حكومة الكويت تعمدوا وبأسلوب مخطط ومدبر ومتواصل إلى التجاوز على العراق والإضرار به،وتعمدوا إضعافه بعد الحرب الطاحنة التي استمرت ثماني سنوات بل وقامت الكويت بتشييد المنشات العسكرية والمخافر الحدودية والمنشآت النفطية والمزارع على ارض العراق وقد سكتنا على كل ذلك واكتفينا بالتلميح والإشارات". ثم تستطرد المذكرة فتشير إلى ما يلي:

"وتباطأ الكويتيون عندما طلبنا منهم في قمة الجزائر عام ١٩٨٨ حل موضوع الحدود في إطار علاقات الأخوة والمصلحة القومية العليا بل وأثاروا تعقيدات مصطنعه مع الاستمرار في التجاوز وإقامة المنشات النفطية والعسكرية والمزارع على الأراضي العراقية".

* وعلى صعيد الديون يعود النظام العراقي ليذكر مجلس الجامعة العربية بأن الحرب كانت باسم العرب ودفاعاً عنهم حيث تؤكد المذكرة ما يلي:

" لقد خاض العراق حربه دفاعاً عن البوابة الشرقية للوطن العربي والقسم الأساسي من المساعدات التي تلقاها العراق من الدول الخليجية كانت على شكل قروض وانقطعت هذه المساعدات منذ عام ١٩٨٨، علما بأن قيمة التجهيزات العسكرية التي اشتراها العراق بالعملة الصعبة واستخدمت في الحرب بلغت (١٠٠) بليون دولار"[٣٨]. ثم تواصل المذكرة فتشير إلى: " أن العراق كان منتجا رئيسيا للنفط قبل الحرب وكان ينتج نحو (٦،٢) مليون برميل يوميا وعند قيام الحرب توقف إنتاجه كليا لأشهر عدة ثم صار يصدر كمية قليلة عبر تركيا ثم عبر سوريا إلى أن توقف هذا الأنبوب عام ١٩٨٢ وتوقف تصدير العراق من النفط في الجنوب منذ أيلول ١٩٨٠ لحين بدء تشغيل الخط المار عبر السعودية في أيلول ١٩٨٥ وقد خسر العراق من جراء هذا الانخفاض الكبير في صادراته مبالغ هائلة تقدر بنحو (١٠٦) بلايين من الدولارات. وبحساب بسيط نجد أن ديون الإمارات والكويت المسجلة على العراق لم تكن كلها من خزينتها وإنما كانت كلها من حصص الزيادات التي تحققت في

---

٣٨ المصدر السابق نفسه.

عوائدها من جراء انخفاض صادرات العراق من النفط عبر سنوات الحرب"[٣٩]. واعتبرت المذكرة أن سياسة الكويت ضد العراق هي بمثابة إعلان حرب ضده.[٤٠].

وفي ١٧/٧/١٩٩٩٠ ألقى صدام حسين خطاباً بمناسبة الذكر السنوية لانقلاب تموز ١٩٦٨ جاء فيه بشأن الخلاف مع الكويت ما يلي:

" أن الولايات المتحدة تستخدم دولاً عربية في تنفيذ مخططاتها تجاه العراق، عن طريق إغراق الأسواق العالمية بفائض الإنتاج من النفط، لكي يؤدي ذلك إلى خفض، وتدهور الأسعار، وقد سعت إلى حث دول الخليج على عدم الالتزام بسقف الإنتاج، ونظام الحصص، وذلك بغية خنق العراق اقتصادياً". وأصبحت أجواء العراق مهيأة لكل احتمال.

وفي المقابل شنت الكويت حملة دبلوماسية مضادة ومكثفة، إذ بعث وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الجابر في الثامن عشر من شهر تموز / يوليو ١٩٩٠، مذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي، رد فيها على المذكرة العراقية التي وجهت الاتهام إلى الكويت. وأوردت المذكرة الكويتية أن المذكرة العراقية قد تضمنت عدداً من الادعاءات التي لا تستند إلى أساس من الصحة. وقالت المذكرة "إن ما ورد من ادعاء بأن الكويت وراء تدهور الأسعار يتنافى مع الحقيقة والواقع... وأما الادعاء بأن الكويت تسرق نفطاً عراقياً، فإننا نود أن نؤكد هنا أن استخراج الكويت للنفط في تلك المنطقة إنما يتم في آبار تقع ضمن الأراضي الكويتية..." وأكدت المذكرة "أن الكويت سعت في شكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشاكل المعلقة ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين في الوقت الذي سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائي مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له". وأشارت المذكرة إلى "ما ورد في المذكرة العراقية من تهديد واضح للكويت وذلك عندما أوضحت

---

٣٩ المصدر السابق نفسه.

٤٠ منتدى الجمهور العرباوي. (الموسوي) الحكاية الكاملة للغزو العراقي للكويت. Arab club. net نشر المقال بتاريخ ١٧/٦/٢٠٠٧، ونقل المقتطف بتاريخ ٥/٩/٢٠٠٧.

المذكرة بأن العراق سيحتفظ بحقه بمطالبة المعنيين بإصلاح التجاوز، وهو تجاوز تؤكد الكويت بطلان صحته"[41]. (راجع الملحق رقم).

وفي هذه الإجابة نتبين مسألتين مهمتين، وهما:

إن الكويت لم تنكر في ردها على مذكرة العراق بأنها تنتج وتصدر أكثر من حصتها من النفط الخام المقرر في منظمة الأوبك، بل أشارت إلى أن سياسة الكويت النفطية ليست السبب وراء تراجع أسعاره في السوق الدولية و ولكنها لم تشر إلى الأسباب الكامنة رواء ذلك التراجع.

٢. كما أنها لم تنكر استخراجها النفط الخام من تلك المنطقة التي اعتبرها النظام العراقي موضع خلاف مع الكويت، بل أشارت إلى أنها تستخرج النفط من المنطقة الواقعة في أراضيها.

وإزاء هذه المذكرة طرحت القيادة العراقية حينذاك على نفسها عدداً من الأسئلة، منها: هل من هدف محددا مناهض للعراق تسعى الكويت إلى تحقيقه حين بدأت تزيد حصتها من إنتاج وتصدير النفط الخام على الحصة المقررة لها من جانب منظمة الأوبك والتي أدت إلى إغراق الأسواق الدولية بالنفط الخام الكويتي وأدت إلى تدهور أسعاره؟ وهل أن الكويت ضالعة بمؤامرة عربية خليجية ودولية كبيرة موجهة ضد العراق؟ ولماذا تصر الكويت على الاستمرار باستخراج وتصدر النفط الخام من المناطق الحدودية المختلف عليها مع العراق، أي من حقل الرميلة الجنوبي الذي يقع جزءه الأكبر (٨٠–٩٠٪) داخل العراق والباقي داخل الكويت، في حين توقّف العراق عن استثماره أثناء حربه مع إيران؟ ولماذا ترفض حكومة الكويت دفع المبلغ الذي تطالب به الحكومة العراقية والبالغ ٤،٢ مليار دولار، عن حصتها من كميات النفط الخام المستخرجة والمصدرة من آبار تلك المنطقة المتنازع عليها

---

٤١ المصدر السابق نفسه.

بين البلدين؟ وهل تريد الكويت بسياستها هذه استفزاز العراق؟[٤٢] ولمصلحة من يحصل كل ذلك؟ وهل أن الإمارات العربية تشارك في هذه المؤامرة؟

كانت الإجابة عن تلك الأسئلة واضحة جداً وقطعية عند الدكتاتور صدام حسين ولا تستوجب إشغال الفكر بها كثيراً. فقد ربط صدام حسين مجموعة من الأحداث ببعضها لتشكل مجتمعة رؤية تنسجم مع أهدافه وشكوكه وتطلعاته، بل وأطماعه، تشير إلى رغبة الغرب والدول الخليجية في الخلاص من وجود صدام حسين في السلطة، وأن دولة الكويت تنفذ عملياً مخططاً رسمته لها الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي ليست سوى أداة بيد تلك الدول من أجل إضعاف قدرات النظام العراقي الداخلية في مواجهة معارضيه وإثارة الجيش العراقي بشكل خاص عليه، حين يعجز عن توفير ما يرضيهم ويدفع بهم للاصطفاف إلى جانبه ودعم استمرار وجوده في السلطة.

وبدأت تداعيات هذا الموقف تتجسد أكثر فأكثر في ذهن صدام حسين حين وقع حدث معين لافت للانتباه. فما أن وجدوا شخصاً أجنبياً يتحرك في منطقة مصانع الأسلحة حتى اعتبره صدام حسين جاسوساً يسعى إلى توفير المعلومات لضرب النظام. وقد برز هذا واضحاً في اتخاذ قرار تنفيذ حكم بإعدام الصحفي البريطاني الإيراني الأصل فرزاد بازوفت، الكاتب في جريدة الأوبزرفر البريطانية، بتهمة التجسس على العراق لصالح بريطانيا، في حين كان الصحفي البريطاني يتحرى عن أسباب وقوع انفجار في أحد المصانع في المنطقة الصناعية العسكرية في محافظة بابل، حيث كان المصنع يستخدم مواد كيماوية في عمليات التصنيع العسكري.[٤٣] وقد استفز التنفيذ الفعلي لقرار الحكم الرأي العام الأوروبي والعالمي وشدد من نقمة الرأي العام البريطاني والعالمي على أساليب صدام القمعية وعلى نظامه الدموي. ولم يكن هناك أي سبب لاعتقال هذا الصحفي أو الحكم عليه بأي جناية، فمهمة الصحفي هي التحري عن الحقائق وكتابة التقارير لصحيفته، وبالتالي فالاعتقال ثم إصدار

---

٤٢ موقع منتدى الرياض على الإنترنيت. http://www.ll6.com/vb/archive/index.php/t-1281.html، ٢٠٠٧/٨/٢٠.

٤٣ القماش، علاء. مات البطل صدام واخذ معه كل الأسرار. مركز العاصي للتحكيم التجاري الدولي. المركز الرئيسي. نقاش عام. موقع إلكتروني. نشر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١.

حكم قرقوشي بإعدامه وتنفيذ الحكم به لم يكن سوى اعتداءً فظاً وغاشماً على حرية الصحافة وعلى حياة صحفي بريطاني من أصل إيراني لم يرتكب جرماً ولا إساءة، وكان تجاوزاً عدوانياً على كل المعايير والقيم المعهودة بوجود صحفي مجاز ويعمل بصورة رسمية في العراق ووفق القواعد المعمول بها دولياً، وكان أقصى ما يمكن القيام به هو إخراج هذا الصحفي من العراق ومنعه من العودة رغم خطأ مثل هذا القرار أيضاً.

حين عمدت الصحافة العالمية إلى دراسة وتحليل أسباب الصراع العراقي – الكويتي الجديد ومدى دور النفط فيه وما هو دور الولايات المتحدة في مجمل هذه الوجهة الجديدة للكويت وتباينت وجهات نظرها إزاء الموقف، كان صدام حسين بالمقابل مقتنعاً تماماً بأن حكومة الكويت تنفذ مخططاً أمريكياً جديداً يستهدف التضييق على الحكم في بالعراق والخلاص منه بعد أن تعززت قدراته العسكرية وأصبح خطراً يهدد دول الخليج كلها، وأن المملكة العربية السعودية تعرف بهذا المخطط، ولكنها لا تستطيع له تغييراً، وربما هو جزء من مخطط أكبر يستهدف العراق والمنطقة، وأن هذه ليست سوى مؤامرة أمريكية تستهدف تحقيق خمسة أهداف أمريكية تشكل الكويت حلقة مركزية وأداة مباشرة لتنفيذها، وهي:

١. تقليص قدرات العراق المالية التي تقود بدورها إلى عجزه عن إعادة إعمار ما خربته الحرب وتحقيق التنمية والتشغيل للعاطلين عن العمل مما يساهم في رفع مستوى النقمة والغضب لدى الشعب الذي عانى الأمرين في فترة الحرب مع إيران ضد النظام السياسي ألعراقي.

٢. تشديد عجز النظام عن زيادة قدراته العسكرية، سواء أكان ذلك باقتناء المزيد من الأسلحة الحديثة، أم بتطوير قدراته الإنتاجية للأسلحة، وبالتالي إضعاف قدراته الهجومية التي ربما بدأ التفكير بها حال انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية.

٣. زيادة عجزه عن دفع ديونه المتراكمة بذمته ليس إلى الدول العربية حسب، بل وإلى المؤسسات المالية الدولية والدول والشركات الأجنبية في المعسكرين الشرقي والغربي أيضاً.

٤. زيادة عجز النظام عن تغطية الأنفاق المتفاقم على الجيش الجرار الذي كان قد نما بسرعة فائقة في فترة الحرب وإرضاء القيادات العسكرية التي خاضت الحرب لمدة ثماني سنوات عجاف.

٥. إضعاف النظام سياسياً واقتصادياً عموماً مما يساعد على تخلخله الداخلي واستفادة المعارضة السياسية من هذا التخلخل لتعزيز نشاطها المناهض لصدام حسين.

لقد استند النظام العراقي في تقديره حول وجود مؤامرة تستهدف النظام العراقي إلى عثوره على وثيقة رسمية مدونة يرجع تاريخها إلى ١٩٨٩/١١/٢٢، أي بعد أكثر من عام على انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، تشير إلى تقرير وضعه مدير أمن الوطني الكويتي العميد فهد أحمد الفهد وقدمه إلى وزير الداخلية الكويتي الشيخ سالم الصباح السالم الصباح جاء في الفقرة الخامسة منها ما يلي:

"٥) وقد اتفقنا مع الجانب الأمريكي، على انه من المهم الاستفادة من تدهور الوضع الاقتصادي في العراق، حتى نجبر حكومة البلد على الموافقة على رسم حدودنا المشتركة. وقد عرضت وكالة الاستخبارات الأميركية وسائل الضغط التي تراها ملائمة. مع التشديد على أنه يجب أن يقوم بيننا تعاون واسع في هذا الحقل. بشرط أن يتم التنسيق في أعلى المستويات". ثم ورد في مقدمة هذه الوثيقة ما يؤكد قيام مدير الأمن الوطني الكويتي بزيارة ولقاء القاضي وليم وبستر، مدير وكالة الاستخبارات الأميركية بتاريخ ١٤ نوفمبر١٩٨٩ والاتفاق معه على عدة نقاط. وقد أبدى القاضي عدم رضاهم على جدارة الحرس الملكي الكويتي المكلف بحماية الأمير. وبرأي مسئولي الوكالة أن الأمير تعرض لمحاولات اغتيال عديدة و"أن الولايات المتحدة، مستعدة لتدريب أشخاص، نختارهم نحن، لحماية الأمير وسمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح. إن الإعداد والتدريب سوف يكونان في مقر وكالة الاستخبارات الأمريكية نفسه، هذا مع العلم أن العدد النهائي لهؤلاء هو ١٢٣ شخصاً". ويواصل صاحب الرسالة فيقول: " وقد اتفقنا أن تناط ببعضهم

مهمات خاصة مرتبطة مباشرة بالعائلة الملكية، هذه المهمات يحددها سمو الأمير ولي العهد"[٤٤]. (راجع: الملحق رقم).

والسؤال المنطقي الذي يطرح نفسه على كل مسئول يشعر أن هناك من يريد إسقاطه هو: هل أن من واجبه العمل على تفويت الفرصة على من يريد إسقاطه، أم أن عليه توفير مستلزمات نجاح المؤامرة التي يتحدث عنها ويشك أو متيقن من وجودها؟ وكما بدا لاحقاً أن صدام حسين كان يعمل على تسريع وتشديد الصراع ويستبق الأحداث ويفكر بطريقة غير عقلانية أو ما تسمى بـ "الضربة الاستباقية" دون أن يدرك بأنه كان يحفر قبره بيديه. وبمعنى معين كان يفكر على الطريقة الشعبية القائلة: "عليه أن يتغدى بالعدو قبل أن يتعشى به". لقد كان صدام حسين مؤمناً إيماناً مطلقاً بأن القوة هي السبيل الوحيد لانتزاع الحق، ما دام يعتقد بأنه على حق وبغض النظر عن رأي الآخرين بما يعتقد به. ولكنه حتى حين يؤمن بالقوة كان عليه أن يدرك أن الكويت ليست وحيدة في هذا الصدد، وأن الكويت القيام بعمل ضد الكويت سيخيف ليس دول الخليج الأخرى والعربية السعودية حسب، بل وكل العالم الغربي الذي يتمون بالنفط الخليجي.

ومنذ بدء المشكلة بين العراق والكويت، بلور النظام العراقي مطالبه من الكويت، كما عرضتها جريدة الواشنطن بوست الأمريكية بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣١، إذ ورد فيها ما يلي:

* ١٠ بلايين دولار كمساعدة[٤٥].
* ٢,٤ بليون دولار تعويضا عن النفط المسروق (زعما).
* إلغاء ديون الحرب التي تقدر بحوالي ١٠ بليون دولار.
* تخلي الكويت عن حقل الرتقة

---

٤٤ سالينجر، بيار و لوران، أريك. حرب الخليج. الملف السري. بيروت. دار أزال للتوزيع والنشر. طبعة أولى. ١٩٩١. ص ٢٥٢/٢٥١.

٤٥ طلب عزة الدوري من الوفد الكويتي تقديم مساعدة بعشرة مليارات دولار أمريكي أو اعتبارها قرضاً على العراق إن استحال العطاء. راجع: سالينجر ولوران. حرب الخليج، الملف السري. مصدر سابق. ص ٩٥.

* إبرام عقد إيجار طويل المدى يسمح للعراق بالسيطرة على جزيرة بوبيان"[٤٦].

ولكن السؤال المنطقي والعقلاني الذي يفرض نفسه هنا أيضاً هو: حين يكون النظام العراقي مديناً لدولة الكويت والسعودية بمبلغ يزيد على ٢٢ مليار دولار أمريكي يطالبان بتسديده، وحين يكون هذا النظام محتاجاً إلى مبلغ قدره ١٠ مليارات دولار أمريكي يرغب باستدانته من هاتين الدولتين، فهل يفترض في مسئوليه اعتماد أسلوب الصراخ والشتم المقذع والإساءة للعلاقات الطيبة بين شعوب هذه الدول الثلاث والتهديد بالحرب لكي يحقق ما يريد، أم يفترض فيهم الدخول بحوارات ومفاوضات هادئة بأمل الوصول إلى حل مناسب ومعالجة بقية المشكلات المعلقة بالطرق السلمية أو التحول صوب دول أخرى للحصول على ما يحتاجه عن طريق القروض؟ لقد كان صدام حسين في هذه القضية، كما هو في جميع القضايا الأخرى، غير منطقي وغير عقلاني وعدواني شرس، إذ مارس كل السبل المتوفرة لكي يعرقل الوصول إلى حلول عملية أو ترك القضية والسعي للحصول على مبتغاه من القروض من دول أو مؤسسات دولية أخرى. لقد تصرف صدام حسين كأي واحد من "عياري وشطار" فترة التدهور وخراب الدولة العباسية [٤٧]، لقد تصرف كما يتصرف المتسول الكركولي، كما تتحدث عنه الميثولوجيا الشعبية العراقية، "يتسول وخنجره بحزامه".

كما أن صدام حسين لم يفكر بأن الكويت لم تكن حرة في تأجير جزيرة بوبيان للعراق، إذ كانت إيران ترفض ذلك، خاصة بعد أن خاضت الحرب ضد العراق طيلة ثمانية أعوام. وقد برز هذا بوضوح بعد احتلال العراق للكويت حين صرح رئيس الجمهورية الإيرانية

---

٤٦ موقع الكتروني "سوالف الكويت". تقرير لجنة تقصي الحقائق الكويتية حول أسباب الغزو العراقي حقائق مهمة للجيل الجديد . ٢٠٠٧/٨/٢٠. كان العراق يطالب بتأجير جزيرتين هما بوبيان ووربه، وهما اقرب الجزر إلى العراق لتستخدما كمنفذ مائي إلى البحر. ك. حبيب

٤٧ النجار، محمد رجب د. حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي. سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب — الكويت. رقم ٤٥. مطابع الأنباء — الكويت. سبتمبر (أيلول) ١٩٨١.

حينذاك، السيد هاشمي رافسنجاني، الذي هدد باحتلال جزيرة بوبيان أن منحت الكويت جزيرة بوبيان للعراق تمليكاً أو تأجيراً. فقد جاء في موسوعة حرب الخليج بهذا الصدد ما يلي: "قال الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني في خطبة الجمعة التي ألقاها في جامعة طهران (بتاريخ ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ك. حبيب) إن إيران لن تنتهك الحظر المفروض على العراق موضحاً أن الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت هو وحده الذي يمكن أن يضع حداً للأزمة. وأشار إلى أنه عندما دار حديث عن تسليم محتمل لجزيرة بوبيان إلى العراق "أبلغنا الكويت أنها إذا فعلت ذلك سنحتل الجزيرة وأنهم لن يتمكنوا من استعادتها منا..."[٤٨]. وكانت الكويت تعرف إن إيران كانت قبل ذاك قد احتلت ثلاث جزر إماراتية ولم تستطع دولة الإمارات استعادتها حتى الآن، رغم رفض العالم لهذا الاحتلال. لم يكتف رافسنجاني بذلك بل أضاف إليه قوله "إن إيران لن توافق على أي تغيير جغرافي في المنطقة، وأن على العراق أن يسحب قواته من كل الأراضي الكويتية ومن جزرها أيضاً (...) على العراق أن يتخلى عن أطماعه التوسعية والخروج من الكويت دون شرط مسبق وأن وجود القوات العراقية في الكويت أساء إلى العراقيين والكويتيين وإلى المنطقة"[٤٩].

على ضوء تلك الهواجس والشكوك التي سيطرت على تفكير صدام حسين واقتراناً بنهجه في العمل السياسي، بدأ العمل على ثلاث جبهات، وهي:

أولاً: الجبهة السياسية: البدء بمفاوضات سياسية مع الكويت وبوساطة سعودية في محاولة منه للضغط على البلدين من أجل فرض التنازل عن ديونهما بذمة العراق أولاً، وتقديم منحة مالية أو اعتبارها قرضاً بدون فوائد، بمقدار ١٠ مليارات دولار أمريكي، إضافة إلى طلب الحصول على المنافذ المائية الكويتية لاستخدامها الطويل الأمد من جانب

---

٤٨ مطر، فؤاد. مع فريق من الباحثين والموثقين بإشرافه. موسوعة حرب الخليج. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. لندن. مركز فؤاد مطر للإعلام والتوثيق والاستشارات والدراسات. ط ١. ١٩٩٤. ص ١٧٦-١٧٧.

٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٧.

العراق وعلى أساس عقد إيجار من جهة، ومواصلة التهديد بالحرب ض١د الكويت في خطبه السياسية وفي الصحافة العراقية وفي الممارسة الفعلية من جهة أخرى.

ثانياً: الجبهة السياسية الدولية: السعي إلى جس نبض الولايات المتحدة الأمريكية حول الخلاف الناشئ بين العراق والكويت، وحول رأي الرئيس الأمريكي جورج بوش من الإجراءات المفتوحة على مصراعيها على مختلف الاتجاهات لحل المشكلة بين البلدين. وهذا يعني أن يتراوح الحل بين التفاوض من جهة، والتدخل العسكري العراقي في الكويت من جهة أخرى. ولهذا السبب بادر صدام حسين إلى دعوة السفيرة الأمريكية في بغداد أبريل غلاسبي إلى لقاء لمناقشة العلاقات العراقية – الأمريكية، ثم تنظيم لقاءات أخرى عديدة مع مسئولين أمريكيين آخرين من وزارة الخارجية الأمريكية أو من مجلس النواب للبحث في نفس الموضوع. كما أرسل المذكرات إلى جامعة الدول العربية والأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك).

ثالثاً: الجبهة العسكرية: البدء بتحضير واسع لعملية عسكرية ضد الكويت لاحتلالها واعتبارها جزءاً من العراق في ضوء اعتبارات "تاريخية وقومية وعملية!"، ودراسة احتمالات ردود فعل دول المجتمع الدولي من هذه العملية، وبشكل خاص مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى. وفي سبيل تحقيق هذه المهمة بادر الدكتاتور إلى تشكيل عدة لجان، أبرزها الهيئة العسكرية التي كان يقودها ويشرف على عملها بنفسه، ثم اللجنة الاقتصادية التي كلف الدكتور سعدون حمادي برئاستها. وكان الدكتور عبد المنعم السيد علي، وهو من أتباع التيار القومي العربي وأستاذ جامعي في الاقتصاد والمالية العامة، عضوا في هذه اللجنة إضافة إلى أعضاء آخرين. ولم تُبلَّغ اللجنة بالهدف من تشكيلها، ولكن طلب منها أن تضع خطة واقعية لدمج الاقتصاد الكويتي بالاقتصاد العراقي. وكان المطلوب إنجاز المهمة بأسرع وقت ممكن، علماً بأن اللجنة قد

شكلت في منتصف العام ١٩٩٠،[٥٠] وهذا سعني أن صدام حسين كان قد اتخذ قرار الغزو قبل الغزو الفعلي بفترة غير قصيرة.

أولاً: الجبهة السياسية على الصعيدين المحلي والعربي

أشرنا قبل ذاك إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزري الذي وجد العراق نفسه فيه في أعقاب توقف القتال بين العراق وإيران. وكان النظام ينتظر من الدول العربية أن تعترف له بالفضل الذي قدمه لها بمنع إيران من التوسع والتقدم صوبها وتصدير الثورة إليها، أي ما كان يطلق عليه "دفاع العراق عن البوابة الشرقية للأمة العربية" والتضحيات الكبيرة التي قدمها العراق لتحقيق هذا الهدف! ولكنه فوجئ بالموقف الذي أشرنا إليه. فماذا فعل النظام سياسياً على الصعيد العراقي والعربي؟

بدأ النظام تنظيم حملة إعلامية واسعة جداً على صعيد العراق والعالم العربي والعالم، وجند لهذا الغرض كل أعوانه في العراق وفي الدول العربية والصحفيين الذين ارتبطوا به في مناطق مختلفة من العالم. وقد ركز الإعلام العراق على ثلاث مسائل أساسية في إعلامه، وهي:

١. أن على الدول العربية كلها أن تحترم تضحيات العراق وتقدر دوره العربي، وهذا يتطلب المساهمة في دعم جهود الدولة لإعادة إعمار العراق وتطوره.

٢. أن الكويت تمارس ضغطاً مالياً على العراق من خلال المطالبة بديونها المستحقة على العراق، وعدم تقديم قروض مالية أو منحة لإعادة إعمار العراق، إضافة إلى زيادة

---

٥٠ في لقاء لي مع الزميل الأستاذ الدكتور عبد المنعم السيد علي في أحدى الندوات الفكرية الاقتصادية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة في أوائل تسعينات القرن الماضي، وكان زميلاً لي في الجامعة المستنصرية ببغداد في السبعينات من القرن العشرين، تحدث لي عن تلك اللجنة التي شكلها صدام حسين بقرار منه ودون علم أعضائها، إذ اجتمع بهم الدكتور سعدون حمادي وأبلغهم بالقرار ثم البدء بتجميع المواد والعمل، دون إبلاغهم بما هو مبيت من جانب النظام للعراق، إلا أن المجموعة كلها،منهم الدكتور السيد علي، قد أدرك المهمة، وكان عليهم أن ينجزوا مهمة سبل دمج الاقتصادين الكويتي والعراقي بتقرير يعد خلال شهرين. ك. حبيب

إنتاجها وتصديرها للنفط الخام الذي يفوق الحصة المقررة لها في منظمة الأوبيك، مما يتسبب في خسارة كبيرة للعراق والأمة العربية،

٣. أن المسئولين في الكويت والإمارات وغيرها يتآمرون مع المستعمرين والصهاينة ضد النظام في العراق ويسعون إلى إضعافه والإطاحة به.

٤. وعلى الشعوب العربية والقوى القومية فيها أن تسعى لدعم العراق والتضامن معه ضد السلوك الكويتي بشكل خاص.

٥. وأن العراق مستعد في حالة عدم استجابة الكويت إلى مطالب العراق أن يستخدم كل وسيلة متوفرة لديه لتحقيق ما يصبو إليه، وهو تهديد واضح باستخدام القوة العسكرية ضد الكويت.

إلا أن صدام حسين كان قبل ذاك قد وجه تهديداً لإسرائيل أمام مجموعة من كبار الضباط العسكريين في بغداد، ثم كرره في مؤتمر صحفي عقده في الثالث من نيسان/أبريل ١٩٩٠ قال فيه بأن ١٩٩٠ أن العُلماء العراقيين قد توصلوا إلى صناعة المكثف اللازم لتفجير قنبلة الكيماوي المزدوج، وانه إذا ما تعرض العراق لأي عدوان إسرائيلي، فإن الرد سيكون هو بحرق نصف إسرائيل، جاء ذلك كرد فعل على تصريحات أطلقها أيهودا باراك، رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي يوم ذاك بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣٠ (إن إسرائيل لا بد أن تكون جاهزة لضربة وقائية ضد العراق في أي وقت تشعر فيه أن قوته خطر عليها)، ثم تبعه (إسحاق شامير) رئيس وزراء إسرائيل يومها بتصريح أخر (إن إسرائيل سوف تهاجم العراق إذا أحست أنه اقترب من إنتاج أسلحه نووية).[٥١]

وكان صدام حسين قد هدد الكويت من جديد في خطاب له في ملعب الشعب في يوم ١٧ تموز / يوليو ١٩٩٠ في الذكرى السنوية لانقلاب البعث في بغداد في العام ١٩٦٨.

---

٥١ التميمي، محمد سعيد بيوض. احتلال العراق والإطاحة بصدام حسين، لماذا؟ ٢٠٠٧/١/٢٠. موقع شبكة البصرة الإلكتروني.

وعلى صعيد آخر بدأت المفاوضات بين العراق والكويت بعد أن زار الرئيس المصري حسني مبارك العراق في ١٩٩٠/٧/٢٤ وحاول تهدئة الموقف والدعوة إلى مفاوضات جديدة بين العراق والكويت. وقد بدأت فعلاً تلك المفاوضات بوساطة سعودية في جدة في يوم ١٩٩٠/٧/٣١،أي قبل يومين من بدء الغزو العراقي للكويت، وقد كان صدام حسين قد طمأن الرئيس المصري بأنه سوف لن يهاجم الكويت عسكرياً ويعالج الموضوع سياسياً، وهي الرسالة الشفهية التي نقلها الرئيس مبارك إلى أمير الكويت، وكانت خدعة كبيرة مررها على الرئيس المصري ونكث بالوعد الذي قطعه له. وفي يوم ١٩٩٠/٧/٢٥ التقى مع السفيرة الأمريكية في بغداد، أبريل غلاسبي، والتي سنتطرق إليها لاحقاً.

أرسل صدام حسين وفداً مكوناً من نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزت الدوري رئيساً، والدكتور سعدون حمادي، رئيس مجلس النواب العراقي، وعلي حسن المجيد، في حين وصل الشيخ سعد العبد الله، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، على رأس وفد ضم فيه كل من وزير الدولة للشئون الخارجية الشيخ ناصر محمد الأحمد الجابر الصباح، ووزير العدل والشئون القانونية والإدارية، السيد ضاري العثمان، ووزير النفط السيد رشيد العميري،ووكيل وزير الخارجية السيد سليمان ماجد الشاهين، ووكيل وزير الداخلية السيد اللواء يوسف الخرافي[٥٢]، للمباحثات حول المشكلة القائمة بين البلدين.

وصل الوفدان إلى السعودية ولدى كل منهما موقفه الواضح والمحدد سلفاً ولا يمكن تغييره بأي حال. حمل الوفد العراقي معه قرارات وأوامر واضحة من صدام حسين لا تقبل الجدل والتغيير، بل هي لرفضها على الجانب الكويتي والتزام الكويت بقبولها، أي إما أن يوافق عليها الطرف الكويتي، وإما أن يعود الوفد العراقي إدراجه إلى بغداد ليتخذ صدام حسين قراره الأخير وما ينبغي على النظام أن يقوم به. وكانت مطالب النظام العراقي تتلخص بـما يلي:

---

٥٢ الصباح، ميمونة خليفة العذبي د. العدوان العراقي على دولة الكويت بين الممارسات والادعاءات. الكويت. سلسلة الكتب المتخصصة. ط ١. ١٩٩٥. ص ٦٤/٦٥.

التوقف عن زيادة صادرات النفط الكويتي التي تساهم في تخفيض أسعار النفط الخام في السوق الدولية، إلغاء الديون التي بذمة العراق " تقديم عشرة ملايين دولار أمريكي منحة أو قرض بعيد المدى " دفع مبلغ مقداره ٢,٤ مليار دولار عن النفط المستخرج من جانب الكويت من حقول جنوب الرميلة " الموافقة على تأجير جزيرتي بوبيان ووربه للعراق.

أما الوفد الكويتي فقد جاء هو الآخر بتعليمات واضحة غير قابلة للتغير، إما أن يوافق عليها العراق أو يؤجل البحث فيها لوقت لاحق. وفي النقاش وافق الطرف الكويتي على دراسة موضوع إلغاء الديون، كما وافق على تقديم ٩ مليارات دولار أمريكي كقرض للعراق بدلاً من ١٠ مليارات دولار. ولكنه رفض الموافقة على إعطاء مبلغ قدره ٢,٤ مليار دولار الذي طالب به النظام العراقي كحصة له من استخراج وتصدير نفط حقل الرميلة الجنوبي، كما وافق على دراسة تأجير جزيرتي بوبيان ووربه. ولكن الوفد الكويتي اشترط أن يتم كل ذلك في أعقاب البدء بمفاوضات حول مشكلة الحدود المعلقة منذ عقود بين البلدين وإيجاد حل نهائي لها.

اعتبر الوفد العراقي تقليص المبلغ المطلوب كمنحة أو قرض من ١٠ إلى ٩ مليارات بمثابة إهانة للنظام العراقي أولاً، وأن طلب تأجيل كل ذلك لما بعد البدء بمفاوضات لإنهاء مشكلة الحدود بين البلدين بمثابة إعاقة جدية للمفاوضات وابتزاز العراق في قضية لا يمكن البدء بالتفاوض حولها في تلك الفترة واستثمار أضاع العراق المالية الصعبة لانتزاع اعتراف بالحدود التي كان النظام يرفض الاعتراف بها.

اقترح ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود أن تقدم السعودية المليار دولار المتبقي من المليارات العشرة التي طالب بها العراق كمنحة للعراق غير قابلة للتسديد ليستكمل المبلغ المطلوب. ولكن العراق رفض ذلك. وتقرر تأجيل المفاوضات وبدئها في بغداد بعد ذلك. انتهت المفاوضات في اليوم الأول من شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ وعاد الوفد العراقي على إثرها إلى بغداد على أساس البدء بالمفاوضات مجدداً في بغداد. وقدم عزت الدوري والوفد المرافق له تقريره إلى صدام حسين الذي توقعه صدام حسين وانتظر حصوله، إذ كان قد بيت الأمر منذ البدء.

لم تكن المفاوضات مريحة بل متوترة، إذ أن الوفد الكويتي كان قد جاء إلى المفاوضات بقرار واضح هو أنه من الممكن أن تبحث كل الأمور وتعالج كل القضايا شريطة أن تبدأ بمفاوضات حول الحدود، في حين كان النظام العراقي يرفض هذا الموقف جملة وتفصيلا. ولم يكن هناك أي سبب واقعي لرفض بحث موضوع الحدود الذي تأجل طويلاً وتسبب تأجيله بمشكلات كبيرة بين البلدين على امتداد العقود المنصرمة، وكانت سبباً لادعاءات العراق ابتداءً من الملك غازي ومروراً بنوري السعيد وعبد الكريم قاسم وعبد السلام عادل وانتهاء بصدام حسين.

عاد الوفد الكويتي ولم يكن في ذهنه أن هذا هو اللقاء الأخير بين الطرفين وعلى أمل اللقاء في بغداد لبحث الموضوع مجدداً! يقول الشيخ سعد العبد الله في جواب عن سؤال وجه له ما يلي:

"حين خرج عزة إبراهيم وقطع الاجتماع قمت أنا بالاتصال به وعرضت عليه أن أتي إليه وجاءنا الأمير عبد اله فذكرت له إننا لم نصل إلى صيغة اتفاق فالجانب العراقي ما زال يكرر ما ذكره ويتشدد وأعتقد أنه جاء وليس هدفه التوصل لصيغة، فعرض الأمير عبد الله أن يذهب إليه فأخبرته أنني اتفقت مع عزة إبراهيم على أن أذهب إليه وذكرت له الموعد وطلبت منه أن يتركنا عندما أحضر منفردين فرحب بذلك، وفي الموعد ذهبت واستأذن الأمير عبد الله وتركنا، فحاولت أن أبحث الموضوع بيني وبينه، فقال أن رأسي يؤلمني ولا أستطيع الحديث، فبدأت أنا أدخل بالموضوع، ولكنني وجدت الرجل غير مستعد أن يأخذ ويعطي معي من أجل التوصل لصيغة اتفاق بل ظل يردد أنتم أخذتم أرضنا، وأخذتم كذا وكذا، وفي كل لحظة يردد حان موعد العشاء وأقول له لم يحن بعد وما زال هناك وقت، فيكرر ذلك وأقول له سنذهب معاً في سيارة واحدة، ولكن لم يكن لدى الرجل أي استعداد للحوار ولم يطرح أي اقتراح، حتى موضوع القوات ووجودها على الحدود وما يثيره ذلك من توتر لم يعلق عليه بشيء"[٥٣].

---

٥٣ المصدر السابق نفسه. ص ٦١.

كان على ولي عهد الكويت، في ضوء هذه الطريقة في التعامل معه من جانب عزة الدوري، أن يدرك بأن النظام العراقي قد قرر أمراً بعيداً عن الحوار والمفاوضات السلمية، وأن على الكويت أن تتخذ الإجراءات الكفيلة لمواجهة الأمر وفضح هذا الموقف ألصدامي.

إلا أن رئيس الوفد السعودي أدرك بأن انتهاء تلك المفاوضات بتلك الصورة ودون صدور بلاغ مشترك لا يحمل بشائر خير بين البلدين، إذ لم يستطع الوفدان الوصول إلى حل أي من تلك المشكلات المعلقة، إذ لم يكن هناك لدى الطرف العراقي أي استعداد للمساومة، كما لم تكن الكويت تقبل بحل تلك المشكلات دون البدء بحل المشكلة الرئيسية التي تواجهها، وهي قضية الحدود بين البلدين. خاصة وأن العراق كان قد حصل في حينها على موقف مضبب، ولكنه مفهوم، من سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد، وكان صدام حسين قد اعتبره كافياً ليتصلب في مواقفه إزاء مطالبه المطروحة على الطرف الكويتي.

حتى هذا الحين لم تكن جهود الجامعة العربية أو الدول العربية الأخرى محسوسة في معالجة المشكلة بين البلدين في ما عدا جهود محدودة كان يبذلها الملك حسين بن عبد الله والرئيس حسني مبارك والسيد ياسر عرفات، إضافة إلى الملك فهد والأمير عبد الله. أما الجامعة العربية كمؤسسة فقد كانت حتى ذلك الحين كعادتها في غيبوبة تامة.

ثانياً: الجبهة السياسية الدولية

ركز صدام حسين في خلافه مع الكويت على توجيه المذكرات السياسية التوضيحية المليئة بالاتهامات للكويت إلى الأمانة العامة لمجلس الجامعة العربية والمطالبة بتعميم مذكراته إلى بقية الدول الأعضاء. ولكنه كان يتقدم بمذكرات أخرى إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ويطرحها في اجتماعاتها الدورية ويطالبها بمنع الكويت عن استخراج وتصدير كميات أكبر من النفط الخام المخصص لدولة الكويت رسمياً، الذي أدى ويؤدي إلى تدهور شديد في أسعار النفط في السوق الدولية نتيجة وجود زيادة في العرض على الطلب على النفط الخام، والذي بدوره تسبب ويتسبب في تحميل البلدان المصدرة للنفط، ومنها العراق، خسائر مالية كبيرة سنوياً. وكان النظام العراقي يشير إلى أن الحكومة الكويتية قد

بدأت بانتهاج هذه السياسة منذ العام ١٩٨٦، أي حتى قبل إيقاف القتال مع إيران بفترة طويلة، ولكن المنظمة لم تستطع، وفق الآليات المعمول بها، منع الكويت من الاستمرار بتصدير كمية أكبر من نفطها الخام سنوياً، كما أن النظام العراقي لم يستطع إثارة الموضوع بسبب الحرب التي كانت دائرة بينه وبين النظام الإيراني وبسبب دعم الكويت المتعدد الجوانب له أثناء تلك الحرب. ونسى أو تناسى عن سبق إصرار صدام أنه كان قد منح أمير الكويت أعلى وسام عراقي حينذاك نتيجة الدعم غير المحدود الذي قدمته دولة الكويت على العراق في حربه ضد إيران. ورغم المذكرات الموجهة إلى الجامعة العربية من جانب العراق والكويت لم تتخذ الجامعة العربية أي خطوة لجمع الطرفين أو الدعوة على اجتماع خاص لمعالجة المشكلة القائمة بين البلدين وتركت الأمر مقتصراً على الاجتماعات الروتينية للجامعة.

إلا أن صدام حسين كان قد أبدي اهتماماً بالغاً بالموقف الذي يمكن أن تتخذه الولايات المتحدة من الخلاف بين البلدين في حالة تفاقم الوضع بين العراق والكويت، رغم أنه لم يعلن عن هذا التخوف، بل كان يواصل هجومه السياسي اليومي على الإمبريالية والصهيونية وعلى الولايات المتحدة الأمريكية، رغم إعادة العلاقات الدبلوماسية معها منذ العام ١٩٨٤، ورغم سعيه لإقامة أوسع العلاقات معها، ورغم الدعم الكبير المالي والمادي واللوجستي والمعلوماتي الذي قدمته الولايات المتحدة للنظام العراقي خلال سني الحرب مع إيران والذي تحدثنا عنه في الكتاب الثامن.

بعد اللقاء الذي تم في بغداد بين صدام حسين والرئيس المصري حسني مبارك في ١٩٩٠/٧/٢٤ وقال له بالحرف الواحد، "لن استخدم القوة العسكرية ما دامت المفاوضات بين الكويت والعراق قائمة. وإنما يا أخ مبارك، أرجو عدم الكشف عن ذلك للكويتيين لئلا يزدادوا غطرسة وادعاءً" وكأنه كان يقول له قل يا أخي ذلك للكويتيين لكي لا يثيروا ضجة أكبر ولكي لا يحركوا الدول الغربية ضده، كما أنه أكد عدم استعداده لعمل عسكري ضد الكويت للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي نقل الخبر للكويتيين أيضاً. والذي يتبين منه أن صدام حسين لم يلغ بالقطع استخدام السلاح، بل حدده باستمرار بنتائج

المفاوضات، ولكن لم يبين كيف سيكون الموقف إن توقفت المفاوضات أو لم تتوصل إلى نتيجة معينة؟ لقد كان صدام حسين واضحاً تماماً حين أكد أكثر من مرة بأنه لا يستبعد استخدام القوة للوصول إلى ما يراه حقاً مشروعاً له في خلافه مع الكويت! ولكن كانت خشيته تتركز في دور الولايات المتحدة الأمريكية في مجمل الصراع الدائر بين الدولتين، إذ لم يكن قد توصل حتى ذلك الحين إلى معرفة مدققة لهذا الموقف، في حين أن ابعد الناس عن التحليل العلمي كان يدرك بأن أي تحرش عسكري بالكويت سيقود إلى تدخل مباشر من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وكل الدول الغربية. وسبَّبَ عدم توصل صدام حسين إلى معرفة الموقف الأمريكي أرقاً كبيراً له، رغم أنه كان في اليوم الذي زاره الرئيس حسني مبارك قد حرك مجلس النواب العراقي لإصدار قرار يعلن فيه انتخاب صدام حسين رئيساً للجمهورية مدى الحياة في محاولة بائسة واستبدادية حقاً الهدف منها إشعار الرئيس المصري والرئيس الأمريكي والعالم العربي، بل كل العالم، بأن الشعب العراقي يريد صدام حسين ويقف إلى جانبه ويساند سياساته! وكانت مهزلة حقيقية وتمثيلية فاشلة ولكنها أراحت أعصاب صدام حسين المتوترة وأنعشت غروره غير المحدود.

في اليوم التالي للقاء مبارك قرر صدام حسين أن يجس نبض الولايات المتحدة الأمريكية عبر سفيرتها في العراق. فقرر في الخامس والعشرين من تموز/يوليو ١٩٩٠ أن يلتقي بالسفيرة الأمريكية السيدة أبريل غلاسبي بمكتبه ببغداد. جاءت السفيرة لتلتقي بصدام حسين وطارق عزيز ولتسمع منه ما يريد، رغم أنها، كما ادعت، لم يتسن لها الاتصال بالولايات المتحدة لمعرفة وجهة نظر البيت البيض بما يفترض أن يقال لصدام حسين في تلك المرحلة الخطرة من المفاوضات بين العراق والكويت.

على أهمية الحديث الذي دار بين صدام حسين وابريل غلاسبي فأن الأهم من ذلك هو ما كان يريد صدام حسين أن يلتقطه منها بشأن موقف الرئيس الأمريكي جورج بوش والولايات المتحدة في حالة حدوث نزاع مسلح بين العراق والكويت، فسمع منها ثلاث مسائل شكلت الضوء الأخضر الأول لغزو الكويت بالنسبة لصدام حسين، وهي:

١. إن أسعار النفط واطئة حقاً ولا يفترض أن ترتفع جداً، وأن العديد من الأمريكيين في مناطق الولايات المتحدة يرغبون بيع النفط بأسعار أعلى من الأسعار الحالية.

٢. وأن الولايات المتحدة تهتم كثيراً بالمنطقة وتريد الهدوء فيها، ولكن مشكلة الحدود بين العراق والكويت ليست قضية أمريكية، وأن الولايات المتحدة لا تمتلك اتفاقية دفاع مشترك مع الكويت.

٣. كما أن الولايات المتحدة تهتم أساساً بعلاقاتها مع المملكة العربية السعودية ولها معها اتفاقية دفاع مشترك.

وكما يشير الكاتبان بيار سالينجر وأريك لوران إلى أن هذه المسائل كانت بمثابة الضوء الأخضر لصدام حسين لكي يقوم بعملية عسكرية ضد الكويت، وكان المتوقع أن لا تكون عملية شاملة لاحتلال الكويت، بل عملية عسكرية محدودة على المنطقة المتنازع عليها على الحدود بين البلدين. ومن المفيد أن نقرأ هنا ما جاء في حديث السفيرة الأمريكية مع صدام حسين وبحضور طارق عزيز. قالت السفيرة ما يلي:

" حقيقة القول، نحن نلاحظ أنكم حركتم قوات ضخمة في الجنوب. ومن الطبيعي ألا يعنينا الأمر بحد ذاته، ولكن، عندما يحصل في الإطار الذي رسمتموه بأنفسكم في عيدكم الوطني. كذلك الأمر، عندما نأخذ بعين الاعتبار وجهة النظر العراقية في اعتبار ما تقوم به الكويت والإمارات من طبيعة عسكرية، لا بد وأن نشعر أننا معنيّون بالوضع. وبالنتيجة لقد تلقيت تعليمات بأن أطلب منكم، بكل صداقة وود، إعلان نواياكم"[٥٤]. (راجع الملحق رقم)

أما الضوء الأخضر الثاني فقد جاءه من السيد جون كيلي، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط، حين حضر إلى مبنى الكابيتول وأدلي بشهادته أمام لجنة الشرق الأوسط الفرعية التابعة لمجلس النواب حول الخلاف القائم بين العراق والكويت. أجاب السيد كيلي عن سؤال وجهه النائب لي هاملتون الذي قال:

---

٥٤ سالينجر، بيار و لوران، أريك. حرب الخليج. الملف السري. بيروت. دار أزال للنشر والتوزيع. ط ١. شباط/فبراير ١٩٩١. ص. ٧٩.

" ورد في الصحف تصريح لوزير الدفاع ريتشارد تشيني يقول فيه إن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن الكويت إذا هوجمت. فهل هذا هو ما صرح به؟ هل يتفضل السيد كيلي بتوضيح هذا الأمر؟ " فرد كيلي بقوله: " لا أعرف التصريح الذي تشير إليه. ولكنني واثق من موقف الحكومة من هذه القضية. ليست هناك معاهدة بيننا وبين دول الخليج. هذا واضح. ونحن ندعم استقلال وأمن جميع الدول الصديقة في المنطقة. ولنا قوات بحرية في المنطقة منذ عهد إدارة ترومان وذلك لأن استقرارها يخدم مصالحنا. ونحن ندعو إلى حل سلمي لجميع النزاعات ونعتقد بوجوب احترام سيادة كل دولة في الخليج ". فقال لي هاملتون:

" وماذا سيكون موقفنا من استخدام القوات الأميركية إذا تجاوز العراق مثلا الحدود الكويتية؟ فرد كيلي بقوله: " هذا سؤال افتراضي لا أستطيع التعرض له. واكتفي بالقول بأن هذا سيكون موضع اهتمامنا الشديد ولكني لا أستطيع الخوض في ميادين الافتراض ". فسأله لي هاملتون:

" لكن إذا حدث شيء من هذا فهل يكون موقفنا صحيحا إذا قلنا بأنه لا توجد معاهدة أو التزام يوجب استخدام القوات الأميركية؟ " فأجاب كيلي: " هذا صحيح تماما "[٥٥]. (راجع الملحق)

لم يكن هذا الأسلوب في عرض القضية الخلافية بين العراق والكويت عفوياً أو عبثياً، بل كان مدروساً بعناية كبيرة من جانب أجهزة وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي كانت تدرك وتعرف تماماً طبيعة صدام حسين ووجهة تحركه وما يريد الوصول إليه من جس النبض الأمريكي، فلم تتردد السفيرة الأمريكية في تقديم ما يريده، أي طمأنته بأن الخلاف بين العراق والكويت لا يهم الولايات المتحدة، بل هو شأن عربي، ولكن لا يجوز التحرش بالمملكة السعودية. كانت الرسالة واضحة، وكان الدكتاتور ينتظرها بفارغ الصبر، ولم يدرك بأي حال ما وراء هذه المناورة الذكية من جانب السفيرة، ولكن طارق عزيز، المعروف بنباهته السياسية لم يعمد إلى تنبيه صدام حسين إلى هذا

---

٥٥ راجع الموقع الإلكتروني http://www.iraq4all.dk/Book/Mofkra/F-4.htm بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٥.

المطب المحتمل الذي ينتظره وهو يعرف المغامرة الخطيرة التي يهيئ رئيسه لتنفيذها. لم يكن طارق عزيز غبياً بل تمتع بذكاء يفوق سيده، ولذلك لا بد أن يكون قد أدرك الحقيقة. فما السبب وراء عدم تنبيه صدام حسين إلى ذلك؟ هل هي الخشية منه أم الوضع العام والتوتر هو الذي أعمى بصيرته أيضاً؟ لا يستطيع أحد أن يقرر ذلك ما لم يتحدث به طارق عزيز ذاته الذي يقبع في المعتقل بانتظار محاكمته على الجرائم المتهم بها والتي شارك قيادة النظام بارتكابها.

ثالثاً: الجبهة العسكرية

كان صدام حسين قد قرر مسبقاً بأن لا حل مع الكويت إلا عبر استخدام القوة العسكرية، والقوة هي الأسلوب الوحيد القادر على "استرداد الحق العراقي!" في عرف وأسلوب تفكير وعمل صدام حسين. وعلى هذا الأساس الفكري بدأ بالتهيئة لعملية عسكرية واسعة ضد الكويت في وقت مبكر وبعد فترة وجيزة من بدء الخلاف معها. لقد كان النظام العراقي واثقاُ من ثلاث قضايا:

١. إن الكويت غير قادرة عسكرياً على مواجهة القوات العسكرية العراقية بسبب الفارق في ما تمتلكه القوات العسكرية العراقية من إمكانيات وقدرات عسكرية وخبرة قتالية، إضافة إلى حجم تلك القوات والمعدات التي تحت تصرفها. فما هي حقيقة انعدام التوازن بين القوات المسلحة العراقية والكويتية؟ تشير القدرات العسكرية للبلدين إلى ما يلي:

نوع القوات والسلاح	العراق / القوة العسكرية في مسرح العمليات	العراق / القوة العسكرية المهيئة للغزو	الكويت
القوة البشرية	١٣٦,٠٠٠	٨٨,٠٠٠	١٦,٠٠٠
الدبابات	١٢٣٤	٦٩٠	٢٤٥
قطع المدفعية	٦٥٠	٥٥٦	٧٢
زورق صواريخ	٨		٨
زورق طوربيد	٦		-
مركبة وسادة هوائية	٦		-
سفينة إنزال	٦		١٠
زورق دورية	٢٠		-
سفينة مكافحة ألغام	٨		-
كتيبة مشاة بحرية	٢		٢
القاذفات	١٦	–	–
القاذفات المقاتلة	٣٦٠	١٤٤	١٢
المقاتلات	٢٧٥	٦٠	٢٣
الطائرات العمودية المسلحة	١٥٩	٣٦	١٨

قارن: العراق الكويت الجذور.. الغزو.. التحرير. التحضير العسكري العراقي لغزو الكويت. موقع موسوعة المقاتل. أعد الجدول في ضوء الجداول والأرقام المنشورة في هذا البحث. ك. حبيب

ومنه يتبين بأن القوات المسلحة الكويتية لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من عدد القوات العراقية، كما أن معداتها العسكرية اقل بما لا يقاس مع المعدات العسكرية والتنوع في السلاح الهجومي، وليس الدفاعي فقط.

٢. أن الصراع الدولي بين الشرق والغرب يمكن أن يمنع أي تطور للنزاع العسكري أو دخول دول أخرى على خط النزاع المسلح، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الطمأنة التي وصلته من غلاسبي وكيلي خلال فترة وجيزة.

٣. إن العالم العربي غير موحد وبالتالي من الممكن أن تعجز الجامعة العربية عن إصدار قرار مناهض للعملية العسكرية التي يمكن أن يقوم بها العراق ضد الكويت.

برهنت الحياة على أن صدام حسين لم يكن واقعياً إلا في الاستنتاجين الأول والثالث، في حين كان مغامراً وعاجزاً عن إدراك جوهر الصراع الدولي حول المصالح وبعيداً عما كان يجري في العالم من تغيرات على الساحتين العربية والدولية وما يمكن أن يتعرض له من عواقب سلبية لو مارس القوة العسكرية ضد الكويت. لقد كانت حساباته لا تتجاوز ١ + ١ = ٢، أما التعقيدات الأخرى التي تلف منطقة الشرق الأوسط وقضية النفط الخام في الخليج ودور الولايات المتحدة الجديد في العالم مع بروز علامات الانهيار التام في الاتحاد السوفييتي فلم تكن قادرة على إفهام صدام حسين بمخاطر المغامرة التي يريد القيام بها في العلاقة مع الكويت والعواقب المحتملة على العراق والمنطقة. غالباً ما تعمى بصيرة الشخص حين يكون مأخوذاً بهاجس معين ويسعى على هدف معين فلا يستطيع رؤية كل العوامل الفاعلة لا مع قضيته بل وتلك التي ضدها. وهكذا كانت حالة صدام حسين في الفترة التي سبقت غزو الكويت واحتلالها.

لقد ظن البعض بأن صدام حسين، في حالة قيامه بأي عمل عسكري ضد الكويت، سوف لن يكون أكثر من عبور الحدود والاستقرار العسكري في المنطقة المتنازع عليها إلى أن يتم حل الخلاف الجديد مع الكويت. وكل الدلائل كانت تشير إلى أن هذا التقدير قد يدور في بال قادة السعودية وبعض القادة الآخرين ومنهم الملك حسين. وحين تم الاتصال بالملك فهد وإبلاغه بدخول القوات العراقية إلى الكويت، استفسر في ما إذا كانت تلك القوات قد بلغت المنطقة المتنازع عليها، فقيل له أنها اجتاحت كل الكويت عندها ظهر الانزعاج وبرزت الدهشة والانصعاق في نبرات صوته. وبدأت الخشية تسيطر على الملك فهد في أن يتجرأ صدام حسين ويدفع بقواته العسكرية صوب المملكة العربية السعودية، بالرغم من اتفاقية

الدفاع المشترك وعدم الاعتداء الأخيرة التي وقعت بين البلدين والتي طالب صدام حسين بعقدها قبل الغزو بفترة وجيزة لكي يطمئن السعودية بأن غزو الكويت لا يعني التحرك والامتداد صوب الكويت.

ولكن لم يكن هناك ما يبرر مثل هذا التقدير السعودي أو العربي عموماً، إذ أن استعدادات النظام العسكرية، والتي كانت معروفة للقوات الأمريكية وللبيت البيض، لم تكن في كل الأحوال تؤيد هذه الوجهة في التقدير. فما هي الإجراءات التي اتخذها صدام حسين في الجانب العسكري من عملية التحضير لغزو الكويت؟ يبدو لي أن صدام حسين قد وزع نشاطه ضد الكويت على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة بالتهيئة الفكرية والسياسية لعملية عسكرية ضد الكويت في أعقاب اجتماع مجلس التعاون العربي في عمان في ٢٣ شباط / فبراير من العام ١٩٩٠ وحضور صدام حسين هذا الاجتماع، إذ قال فيه: "ألا تقوم واشنطن الآن بمساعدة اليهود السوفييت على الهجرة إلى إسرائيل؟ ألا تقوم كذلك بتسيير دورياتها في الخليج بالرغم من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية؟... إن البلاد التي ستمارس أكبر نفوذ في المنطقة وتهيمن على الخليج وبتروله سوف توطد تفوقها كقوة عظمى لا تُنافس. وهذا يبرهن على أن أهل الخليج وسائر العرب الآخرين في غفلة عما يجري وأن المنطقة ستحكم وفقاً لمشيئة الولايات المتحدة. وستقوم هذه بتحديد سعر البترول بشكل يخدم مصالحها لا مصالح الآخرين"[٥٦]. ويمكن أن يفهم من هذا أن العراق هو الذي يفترض فيه أن يتصدى لكل ذلك ويمنعه ويجعل من العراق تلك القوة القادرة على المواجهة. واستمرت هذه المرحلة مقتصرة على العملية الإعلامية والدعائية التي تسمح بالتحول صوب المرحلة الثانية.
المرحلة الثانية: بدأت هذه المحلة في حزيران/يونيو ١٩٩٠ حين اعتقد صدام حسين بأن لا فائدة من التفاوض مع الكويت وأن عليه أن يتهيأ منذ الآن لخوض المعركة العسكرية مع الكويت. وهي الفترة ذاتها التي انتهى فيها إلى قراره القاضي بعدم التوقف في الزحف عند

---

٥٦ راجع الموقع الإلكتروني http://www.iraq4all.dk/Book/book.htm أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٥.

المنطقة الحدودية المتنازع عليها بل مواصلة الزحف وغزو الكويت كلها واحتلالها ومن ثم دمجها بالعراق. وقد شكل لهذا الغرض عدة لجان من بينها اللجنة الاقتصادية التي كلفت بدراسة إمكانيات تسريع دمج الاقتصاد الكويتي بالاقتصاد العراقي دون عوائق ومشكلات داخلية أو عربية أو دولية. وكل المعلومات المتوفرة كانت تشير إلى الخطوات الرئيسية التالية التي نفذها رأس النظام العراقي حينذاك.

بدأ التحشيد العسكري الفعلي في ١٦ تموز/يوليو ١٩٩٠ حيث وصلت إلى وكالة المخابرات المركزية معلومات تشير إلى وجود ٣٥ ألف مقاتل عراقي على الحدود الكويتية، ثم جاءت الصور التي التقطت لتلك القوات لتشير إلى زيادة التحشيد في اليوم ١٩٩٠/٧/١٧. وهكذا بدأت عملية التحشيد بالتزايد يوماً بعد آخر حتى بلغ عدد الأفراد المحتشدين على الحدود مع الكويت في ٣٠ تموز/يوليو ١٠٠ ألف عسكري وعدة مئات من الدبابات والمدافع، والعديد من الآليات المدرعة.[٥٧]

أما المرحلة الثالثة فهي التي اقترنت بالغزو المباشر للكويت، والتي خصصت لها المبحث التالي.

المبحث الثاني

غزو العراق للكويت

كل الدلائل كانت تشير في حينها إلى أن صدام حسين كان يعمل لتأمين كافة مستلزمات غزو كامل للكويت، وأنه حاول، كما أدعى، أن يستعيد قراءة وتحليل كل العوامل التي يمكن أن تكون إلى جانب انتصاره في المعركة. والسؤال الذي يبقى يدور في بال الجميع هو: ما هي المعطيات التي استند إليها صدام حسين والتي منحته الثقة بالنصر حين قام بدفع قواته العسكرية لتنفيذ غزوه العدواني لدولة الكويت واحتلاله لها، خاصة وأن كل المؤشرات كانت تؤكد فشله في هذه المغامرة الخائبة؟ لا يمكن التكهن في كل ما كان يدور

---

٥٧ راجع الموقع الإلكتروني http://www.iraq4all.dk/Book/book.htm أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٥.

في رأس صدام حسين حينذاك حين قرر غزو الكويت، ولكن في مقدور المتتبع للسياسية ألصدامية والعارف بطبيعة هذا الرجل وتكوينه الفكري والسياسي وسلوكه العملي وتطلعه للقيادة والهيمنة وهو خارج الحكم، ومن ثم وهو في الحكم، يستطيع أن يحدد جملة من العوامل التي أعطته تلك الثقة المزيفة بقدرته على إحراز النصر في هذه المعركة العسكرية غير المتكافئة مع الكويت فقط، وليس مع حلفاء الكويت في المنطقة العربية والعالم، ومنها بشكل خاص:٥٨

١. لا شك في أن صمود القوات المسلحة العراقية الطويل بوجه القوات المسلحة الإيرانية في المرحلة الثانية من الحرب، حين أصبح العراق منذ نهاية العام ١٩٨١ وبداية العام ١٩٨٢ في موقع الدفاع وليس الهجوم، كان أحد الأسباب المباشرة والمهمة، إذ اعتقد صدام حسين بأن الحرب ستكون ضد الكويت فقط ولن تكون ضد حلفاء الكويت في المنطقة والعالم، وبالتالي فهو قادر على ابتلاعها دون تعقيدات كبيرة!

٢. ولا شك أيضاً في أن امتلاك العراق لجيش جرار بلغ تعداده حينذاك ما يقرب من مليون فرد وجيش شعبي بلغ تعداده نصف مليون فرد جاهز للقتال ومسلح تسليحاً رفيع المستوى يفوق تعداد وقدرات القوات الكويتية عشرات المرات، إذ لا يزيد عدد القوات المسلحة الكويتية، بمن فيها قوات الجيش والشرطة والأمن الداخلي والحرس الخاص، عن ٢٥ ألف فرد، قد منح صدام تلك الثقة المزيفة بالنصر.

٣. كما أن امتلاك العراق لترسانة كبيرة من الأسلحة الهجومية واستمرار تلقيه المزيد من الأسلحة من السوق الدولية الرسمية ومن السوق الموازية (السوداء) الدولية حتى ذلك الحين، رغم معرفة العالم بمطامع العراق في المنطقة وليس في الكويت وحدها، إضافة إلى إنتاجه للأسلحة محلياً، وكذلك امتلاكه لبعض أسلحة الدمار الشامل، قد منح صدام حسين الثقة المزيفة بإمكانية تنفيذ عمليتي الغزو والاحتلال بنجاح كبير والذي سيلهب مشاعر العرب صوب الوحدة العربية وصوب تسميته بقائد هذه الوحدة العربية، كما حصل

---

٥٨ قارن: هيكل، محمد حسنين. حرب الخليج أوهام القوة والنصر. القاهرة. مركز الأهرام للترجمة والنشر. ط١. ١٩٩٢. ص ٣٥١-٣٥٤.

بالنسبة لقائد وحدة ألمانيا بسمارك!

٤. وكان صدام حسين قد عوّلَ على الوضع الداخلي في الكويت حيث توجد معارضة سياسية من جانب قوى قومية ساندته بقوة واستمرارية أثناء حرب العراق ضد إيران والتي يمكن أن تسنده أيضاً في عملية الغزو والاحتلال باعتبارها عملية تحرير من العائلة الحاكمة وتساعده في اعتقال عائلة الأمير وحاشيته ومؤيدي الحكم الكويتي. ولا شك في أن اعتقال العائلة الحاكمة الكويتية سيسمح بفرض التنازل على عائلة الأمير في الداخل بقوة السلاح وعدم السماح لها بمغادرة الكويت ووضع جميع أفرادها في السجن لكي لا تنظم المقاومة المحلية أو تطلب من دول أجنبية التدخل لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الغزو. ولهذا كانت خطط صدام حسين تعتمد على توجيه ضربة خاطفة وسريعة جداً تتم خلال ساعات فقط، وأن تقترن مباشرة باعتقال العائلة الحاكمة دون إبطاء وترحيلها إلى العراق.

٥. وكان صدام حسين واثقاً من عدم قدرة القوات المسلحة الكويتية على الدفاع عن استقلال وسيادة الكويت في مواجهة قوات الجيش العراقي وقوات الحرس الجمهوري، وإنها ستهزم إن حاولت المقاومة. وكان الدكتاتور يتوقع بأن وحدات من القوات المسلحة الكويتية ستقف إلى جانب قوات الغزو العراقية. ولا يعرف الإنسان من أين جاء هذا التقدير غير الواقعي لدى صدام حسين، إذ من غير المعقول أن تتعاون قوات عسكرية مع قوات الغزو، وهي المسئولة عن الدفاع عن حياض الوطن من جهة، وهي التي تعيش في ظروف أفضل بكثير من ظروف العراق من جهة أخرى، وهي التي تعرفت على طبيعة وسلوكية النظام ورأسه صدام حسين من جهة ثالثة.

٦. واعتقد صدام حسين بأنه الغزو السريع للكويت سوف يضع الدول الخليجية الأخرى والدول العربية والجامعة العربية أمام الأمر الواقع، كما سوف لن يكون هناك موقفاً موحداً من الخليج، مما يدفع بها وبالجامعة العربية إلى التفتيش عن حل عربي – عربي للمشكلة القائمة والتي ستنتهي بالموافقة على دمج الكويت بالعراق، خاصة وأن القوى القومية العربية ستسند هذه الوجهة في تحقيق الوحدة العربية! ولا شك في أن بعض الامتعاض سيظهر عند بعض الملوك والرؤساء العرب، ولكن ليس عند الكل ولا عند الجماهير العربية،

ولكن الرافض للغزو والدمج سوف لن يكون قادراً على تغيير الموقف وإيقاف عملية الدمج بين الكويت والعراق.

٧. أما على الصعيد الدولي فقد رأى صدام حسين ثلاثة احتمالات، وهي:

أ. أن المجتمع الدولي منقسم على نفسه، ولا يزال بالإمكان الاستفادة الفعلية من المعاهدة العراقية – السوفييتية التي وقعت في العام ١٩٧٢ بين صدام حسين وكوسيجين، رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي حينذاك، وبالتالي سيمنع الاتحاد السوفييتي، بسبب المصالح الكبيرة التي له في العراق، من اتخاذ موقف مناهض للغزو والاحتلال والضم، كما يمكن أن يشارك الاتحاد السوفييتي في عرقلة أي قرار يراد إصداره من مجلس الأمن الدولي باستخدام حق النقض (الفيتو). وفي الوقت نفسه سوف يمكن تحييد مواقف الكثير من الدول بسبب قدراته المالية والنفطية.

ب. أن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بالأساس بأمر الدفاع عن المملكة العربية السعودية ومنع تعرضها لأي اعتداء خارجي وحماية العائلة المالكة والنظام السعودي من أي محالة للتغيير، كما لا توجد معاهدة للأمن المتبادل أو الدفاع عن أمن الكويت بين الولايات المتحدة والكويت، وهو ما أكدته أبريل غلاسبي من جهة، وجون كيلي من جهة أخرى، وهذا ما برَّزه الإعلام الدولي بهذا الخصوص أيضاً والذي بدا وكأن صدام حسين قد اقتنع أو رغب أن يعتقد بذلك، وأن تصريحات هؤلاء ليست سوى دعوة له لتنفيذ الغزو والدمج.

ج. أن تجربة الحرب الأمريكية في فيتنام وإجبارها على الهروب منها والوضع النفسي للشعب الأمريكي الذي نشأ نتيجة تلك الحرب سيمنع الإدارة الأمريكية من اتخاذ قرار خوض حرب جديدة ضد العراق بما يملكه العراق من قوات مسلحة ومعدات في وقت لا توجد قوات مسلحة أمريكية في السعودية أو في بعض دول الخليج الأخرى حتى ذلك الحين. وبالتالي، يمكن أن تعمد الولايات المتحدة إلى إجراء مفاوضات سياسية سلمية يمكنها أن تقود إلى مكاسب كبيرة للعراق عجز عن تحقيقها طوال العقود المنصرمة.

٨. إن حاجة دول العالم إلى النفط الخام، وخاصة الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية واليابان، سيمنعها من اللجوء إلى القوة العسكرية وشن الحرب ضد العراق لتحرير الكويت، إذ أن أي حرب في منطقة الخليج يمكن أن تؤدي إلى انقطاع ضخ النفط الخام إلى دول العالم، خاصة وأن الخليج يقوم بتزويد العالم بنسبة كبيرة من النفط سنوياً. وهذا العامل الإضافي سيساعد في منع اعتماد القوة والحرب من قبل الغرب في الخلاف مع العراق حول الكويت، بل سيدفعها إلى التفاوض وتحقيق ما يريده العراق للخروج من الأزمة.

كانت هذه الوجهة في التفكير قاصرة ووحيدة الجانب في كل الأحوال، إذ لا شك في أن صدام حسين قد وضع في حساباته احتمال نشوب حرب ضده، ولكنه كان يطرد الفكرة بالهروب منها إلى أمام وبالتحايل على نفسه والخديعة مع حاشيته من خلال الادعاء بان الولايات المتحدة سوف لن تقدم على الحرب بسبب الوضع النفسي الخاص لسكان وقادة الولايات المتحدة من الحرب الفيتنامية، أو أنها لا تستطيع أن تدخل بحرب يمكن أن تعطل تصدير النفط الخام لعدة شهور، في حين كان صدام حسين يعرف تماماً بأن لدى الغرب احتياطي مخزون من النفط يكفي لعدة شهور بعد أن مر الغرب بتجربة السبعينات من القرن العشرين حين استخدم النفط في المعارك السياسية ضد الغرب، كما أن ارتفاع أسعار النفط الخام ليست بالمشكلة الكبيرة بالنسبة للغرب ولفترة معينة، إذ أنها يمكن أن تعوض الخسارة من خلال رفع أسعار السلع الأخرى التي تستخدم النفط في التصنيع أو كطاقة لتعويض ارتفاع أسعار النفط الخام. وعلينا أن نقدر بأن صدام حسين لم يكن يعرف الحلول الوسطية، وإذا ما أجبر عليها، فأنه سرعان ما كان ينقلب عليها لتغييرها لصالحه ووفق ما كان يسعى إليه قبل ذاك. إلا أن حساباته كانت ذاتية وبعيدة كل البعد عن الواقع الفعلي.

وفي ضوء هذه التقديرات لم يجد صدام حسين صواب احتلال ذلك الجزء الحدودي المتنازع عليه بين البلدين من الكويت أو احتلال جزر بوبيان ووربه وفيلكه فقط، إذ أنها لا تشبع غليله أو مطامعه، بل يفترض فيه ابتلاع كل الكويت بضربة واحدة تضع العالم كله أمام الأمر الواقع تماماً كما فعلت إسرائيل في سياساتها إزاء الدول العربية حتى الآن.

أما قادة الكويت فلم يرد في بالهم، ورغم كل التحضيرات العسكرية العراقية على الحدود، أن صدام حسين سيقوم بغزو كامل للكويت، بل وفي حالة قيامه بأي عمل عسكري فعلي فسوف لن يتجاوز المنطقة المتنازع عليها. ويصعب تقدير الأسباب الكامنة وراء هذا الاطمئنان من جانب القادة والساسة الكويتيين، إذ أن البعض فسره بأن اتفاقاً كان قد تم بين الولايات المتحدة والكويت على استفزاز العراق ودفعه لولوج المنطقة الحدودية لكي تتاح الفرصة للولايات المتحدة على قص أجنحة هذا النظام الاستبدادي وتأديبه وتدمير أسلحته بحيث يعجز عن تهديد جيرانه، خاصة بعد إعلانه حول ما يمتلكه من قدرات عسكرية وتطوير صواريخه وأسلحته الهجومية، وأنه قادر حتى على تدمير أو حرق نصف إسرائيل. لقد كان هناك تقدير لدى الولايات المتحدة بوجود خراج كبير في المنطقة هو العراق لا بد من فتحه بعملية جراحية، إنها الحرب ضده، ولا يمكن خوضها دون أن يكون هناك السبب الذي يبرر هذه الخطوة. وها هو الدكتاتور صدام حسين يقدم لها الحجة على طبق من ذهب.

كتب نورمان شوارتكزكوف، قائد قوات التحالف الدولي في الحرب لتحرير الكويت، حول موقف القادة الكويتيين واطمئنانهم بعدم قيام صدام حسين بأي عملية عسكرية واسعة ضد الكويت يقول: "أما في الكويت فإن صديقي الميجور جنرال الصانع والميجور جنرال جابر الخالد الصباح وضعا القوات الكويتية في حالة الإنذار القصوى ونشراها في مواقع دفاعية شمال مدينة الكويت وهي خطة سبق لي أن اطلعت عليها في العام المنصرم. إلا أن أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح اعترض ملغياً القرار وأعاد القوات إلى ثكناتها وافترض الأمير استناداً إلى خبرته أن بالوسع استرضاء صدام بالنقود لقد اسهمت الكويت من قبل بمليارات الدولارات دعماً لمجهوده الحربي ضد إيران فيما يزعم صدام الآن أن الكويت قد سرقت ما قيمته ٥،٢ مليار دولار من نفط حقل الرميلة المشترك بين البلدين واتفق الدبلوماسيون الأمريكان أن صدام لن يهاجم"[٥٩].

---

٥٩ شوارتزكوف، نورمان. مذكرات شوارتزكوف، الأمر لا يحتاج إلى بطل. وثائق وأسرار خطيرة. ترجمة د. نورالدين صدوق ود. غلاب الجابري. دمشق — القاهرة. دار الكتاب العربي. ط ٢. ١٩٩٥. ص ٢٩١.

وكان هذا الشعور السائد لدى القادة الكويتيين موجوداً أيضاً لدى قادة المملكة السعودية بأن صدام ونظامه تعبان من الحرب مع إيران، وأنه سوف لن يعمد إلى غزو الكويت أو المملكة السعودية، وأن العرب يمكنهم معالجة الموقف بدفع كمية من النقود لصدام حسين. يشير نورمان شواتزكوف بهذا الصدد ما يلي: "قضيت الأسبوع متوتراً قَدمٌ في عالم التمرين الخيالي وقَدمٌ في عالم الواقع الفعلي حيث الأزمة الحقيقية تتنامى ففي السابع عشر من تموز (١٩٩٠، ك. حبيب) وجه صدام حسين علناً وبلهجة غاضبة تهديداً بالحرب إلى الكويت والإمارات العربية المتحدة وأتهم الاثنين بغرز خنجر مسموم في ظهر العراق بتجاوزهما حصص الإنتاج المقررة في الأوبك مما أدى إلى خفض أسعار النفط ومضى إلى القول أن جشعهما قد دفعهما إلى التآمر مع الإمبرياليين الأمريكان والإسرائيليين لتخريب العراق وكفوا عن النصرف كأشقاء عرب وفي اليوم نفسه وصل أول التقارير عن وجود تحركات مريبة للقوات العراقية شمال الكويت تماماً.

إن الصراع على حصص الأوبك هو بمثابة قبعة بالية فصدام المثقل بديون حرب تناهز ثمانين مليار دولار كان يريد منذ فترة بعيدة رفع الأسعار أما قادة الخليج الآخرون فقد رفضوا باسمرار مجاراته في ذلك. بل أن رجالاً ذوي ثقافة عالية مثل الملك فهد عاهل السعودية والسلطان قابوس بن سعيد عاهل عمان كانوا يعتبرون صداماً بمثابة قاطع طريق إلا إنهم لم يكونوا قلقين تماماً بسببه فبعد كل شيء أدار العراق كدولة عسكرية على مدى أحد عشر عاماً دون أن ينقلب على جيرانه العرب (الإيرانيون آريون وليس عرباً) وظلوا متمسكين بالاعتقاد أن العرب سيواصلون تسوية خلافاتهم بينهم سلماً. وهو ما دأبوا على تكرار قوله قروناً. إلا أن صدام حسين صعد تهديداته الفظة إلى مستوى لم يسبق له مثيل في العالم العربي وتوقعت أن نرى ردود فعل سريعة من الدول العربية الأخرى"[٦٠].

وفي كتابه المذكور يشير شوارتزكوف إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت أول دولة عربية تشعر بالقلق المتزايد لتهديات صدام حسين. فقد كتب يقول: "كانت الإمارات العربية المتحدة أول من يطلب العون وتوجه الشيخ محمد بموافقة والده إلينا بطلب زوج

---

٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨٩/٢٩٠.

من طائرات نقل الوقود لتزويد المقاتلات بالوقود جواً كان محمد يبغي الاحتفاظ بقوته الجوية محلقة باستمرار وجاهزة للدفاع فوراً بوجه أي هجوم عراقي كما سأل أيضاً أن كان بمقدورنا تزيده بطائرة إنذار مبكر تحسباً لقيام العراق بشن غارة كان كلا الطلبين دفاعي الطابع ومعقولاً.."[٦١].

أما قوى المعارضة العراقية فكانت تدرك أن صدام حسين لا يهدد فقط، بل ينوي القيام بعمل عسكري ضد الكويت، وأن صدام حين يقوم بعمل معين لا يينجز نصف بل يستمر به حتى النهاية مهما كانت النتيجة. وهكذا فعل. وهذا ما عبر عن السيد سعدي ڀيرة، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكُردستاني، حين ذكر بشأن توقعات الحرب ضد الكويت قبل وقوعها ما يلي: " الفترة التي سبقت الغزو، شهدت أزمات عديدة كان صدام طرفا فيها لتمرير ما كان يفكر به من غزو، منها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراكم التأثيرات السلبية لهذه الحالة على القدرات المالية والاقتصادية لرئيس النظام السابق، ونتيجة لهذه الوضعية وجه النظام ألصدامي اتهامات الى دول المنطقة، فجرت مباحثات بين العراق والكويت بمبادرة من السعودية ولم تتوصل المباحثات الى حل للأزمة ترضي الأطراف المعنية، فاستغل صدام هذه الحالات في تصعيد الأزمة، والقراءة الخاطئة لصدام للقاء الذي جرى بينه وبين السفيرة الأمريكية في بغداد بخصوص الأزمة، وللتاريخ في هذه الفترة، توقع فخامة الرئيس جلال طالباني في ذلك الوقت في الشهر الخامس من سنة ١٩٩٠ بأن صدام يستعد للقيام باحتلال الكويت في محاضرة له في معهد الدبلوماسي البريطاني، كثير من السفراء قالوا إن هذا التوقع تحليل كردي غير واقعي، والتهديدات التي كان يطلقها النظام ألصدامي بصدد النظام الأمني في المنطقة وتجاه إسرائيل وطرحه لشعار غوغائي إن تحرير فلسطين يمر عبر الكويت، كل هذه الأسباب وأسباب أخرى كامنة في نفس صدام نابعة من شخصيته العدوانية، كانت وراء الاحتلال ألصدامي للكويت في عام ١٩٩٠.[٦٢] لا شك أن غالبية قوى المعارضة العراقية كانت تتوقع قيام النظام

---

٦١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٠.

٦٢ موقع الحكومة الكردية في إقليم كُردستان في ٢٢/٢م٢٠٠٦

العراقي بغزو الكويت، ولهذا يصعب فهم عدم تقدير حكومة الكويت لمثل هذا الغزو المتوقع، وكل الدلائل كانت تشير إلى ذلك. ولم يكن هذا التوقع ناجماً عن العداء للنظام، بل عن معرفة بطبيعة النظام وصدام حسين أولاً، والأوضاع التي كان يمر بها الدكتاتور ثانياً، والمؤشرات التي سبقت الغزو في تصريحات وتحضيرات صدام حسين ثالثاً. نشر الكاتب السيد كامل زهيري مقالاً بعنوان "بعد العاصفة" في مجلة "الفرسان" الأسبوعية أشار فيه إلى حقيقتين مهمتين بهذا الصدد، وهما:

١. الإشارة إلى بحث للخبير بشئون الخليج ريتشارد كوردسمان تحت عنوان "سيناريو غزو العراق للكويت" قدمه في ندوة علمية عقدت في جامعة لكستر البريطانية قبل غزو الكويت ب ١٧ يوماً وبالتحديد بين ١١–١٣ تموز/يوليو ١٩٩٠. أي أن كثرة من الكتاب والباحثين كانوا يقدرون بدقة عالية قرب وقوع غزو الكويت.

٢. ويشير الكاتب إلى الحقيقة الثانية بما يلي: "والعجيب أيضاً أنني قرأت بعد ذلك محضر اجتماع مجلس وزراء الكويت، أثناء هذه الفترة الحجة قبل الغزو، فوجدت وزيراً كويتياً واحداً ووحيداً كان يرجح انتهاء الأزمة إلى الحرب حتماً. بينما توقع آخر طبقاً لمحضر الاجتماع إلى الغزو لو حدث، سوف يقتصر على احتلال حقل الرميلة وجزيرة بوبيان فقط. ولن يصل إلى غزو الكويت واحتلالها. أما بقية الوزراء فقد استبعدوا تماماً، وبشدة، أي احتمال لانتهاء الأزمة بالغزو."[٦٣]

من هنا يمكن القول بأن، صدام حسين عشية غزوه الكويت على وفق القرار الذي اتخذه بنفسه، ولكن بمعرفة مجلس قيادة الثورة وموافقته، كان مطمئناً إلى عدة مسائل هي أن الاجتياح سيكون مفاجأة للغالبية العظمى من العرب والعالم، وأنه سيتم بسرعة فائقة وأن الاحتلال سيصبح أمراً واقعاً دون عوائق كبيرة، وأن الخطة التي قد تم وضعها منذ فترة غير قصيرة من جانب القيادة العسكرية التي يترأسها، والتي كانت تضم كبار عسكريي النظام العراقي، ستنجح في تحقيق كل الأهداف دون استثناء. وأن هذا "التحرير!" للكويت

---

٦٣ زهير، كامل. بعد العاصفة. مجلة الفرسان العدد ٦٨٤. الاثنين ١٨ آذار/مارس ١٩٩١. باريس. ص ٢٦.

سينهي وإلى الأبد صراعاً طويلاً لصالح العراق حول "عائدية" الكويت له، وسيصبح صدام حسين بطل الأمة والوحدة العربية، كما حصل مع أوتو إدوارد ليوبولد فون بسمارك Otto Eduard Leopold von Bismarck، بطل الوحدة الألمانية، بغض النظر عن الأسلوب في تحقيق الوحدة العربية، فالغاية تبرر الواسطة. وأن أهل الكويت سيبتهجون بدخول القوات العراقية المحررة لهم من عائلة الأمير الشيخ جابر أحمد الصباح، وأن الولايات المتحدة والغرب سوف لن يتدخلوا في هذا الصراع العربي – العربي، كما أن العراقيين سيهللون لهذا الاحتلال، إذ ستزداد الثروة النفطية وسيصبح العراق بعد ضمه الكويت، أكبر دولة نفطية في المنطقة وستزداد قدرات العراق التصديرية وسيمتلك منافذ وموانئ على المياه الدولية. بهذا الاطمئنان الزائف والتعالي الفارغ والرؤية القاصرة عن معرفة حقائق الوضع الدولي وأهمية النفط الاستثنائية للولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان، نفذ صدام حسين مغامرته غير المحسوبة العواقب.

على الساعة الواحدة والنصف من ليلة الأول على الثاني من شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ اخترقت القوات العراقية الحدود الكويتية واستطاعت خلال ست ساعات فقط أن تحتل الكويت كلها. ولم تستطع القوات الكويتية الصمود بوجه القوات العراقية المندفعة بقوة نحو الأمام لتحقيق الأهداف التي رسمت لها، كما لم تستطع مقاومة جمهرة من الناس الكويتيين الحريصين على استقلال وسيادة بلدهم والدفاع عن الكويت والصمود أمام جحافل الغزاة ألصداميين المسلحين بأحدث الأسلحة. وقد أشار تقرير صادر عن الموسوعة الحرة حول غزو العراق للكويت ما يلي:

"وأثناء تقدم المفارز المدرعة العراقية تعرضت لمقاومة ضعيفة من جانب قوات حرس الحدود الكويتية وقوات الشرطة التي كانت تنتشر حول مخافر الحدود المشتركة. فاشتبكت معها ودمرتها وتابعت تقدمها تحت ستر نيران المدفعية والدبابات. وفي أثناء القتال دارت عدة معارك غير متكافئة وأثناء تقدم المفارز المدرعة العراقية، فاشتبكت معها، ودمرتها، وتابعت تقدمها، تحت ستر نيران المدفعية والدبابات، و في أثناء القتال دارت عدة معارك غير متكافئة مثل معركة جال اللياح جال المطلاع شرقي الجهراء جال الأطراف قصر

دسمان و بحلول يوم ٤ أغسطس كانت القوات العراقية قد سيطرت على كامل التراب الكويتي.[٦٤]

لقد نجحت عملية اجتياح الكويت واحتلالها تماماً كما خططت لها القيادة العسكرية العراقية على وفق إرادة ورغبة الدكتاتور صدام حسين المتعطش للتوسع على الأرض والدم والحصول على المزيد من الأموال. وبهذا الاجتياح الذي بدأت معه كارثة شعب الكويت ومعاناته خلال الشهور السبعة من الاحتلال الغاشم من جانب قوات الغزو والاحتلال العراقية، لكنها كانت في الوقت نفسه البداية الجديدة لكارثة عراقية جديدة ومديدة متلاحقة بدأت بحرب تحرير الكويت والحصار الاقتصادي والانتفاضة الشعبية واستمرار هيمنة صدام حسين على البلاد.

نشر العراق قواته المسلحة في سائر أرجاء الكويت ونصب نقاط تفتيش في كل مكان، وبدأ بعملية اعتقال واسعة للضباط والجنود الكويتيين حيثما وجدوا، إضافة إلى جمهرة كبيرة من الناس المدنيين ممن كانت السفارة العراقية وأجهزة الأمن العراقية العاملة في الكويت قد وضعتهم في القائمة السوداء التي يراد اعتقالهم أو قتلهم منذ اليوم الأول لاحتلال الكويت. وفي هذا السياق كان صدام حسين قد أصدر أوامره السرية للغاية منذ شباط / فبراير ١٩٩٠ (أي بعد عودته من عمان من اجتماع مجلس التعاون العربي) إلى إرسال ٢٠٠ عنصر من عناصر القوات الانتحارية العراقية (العمليات الخاصة) بدخول دولة الكويت على شكل وجبات حيث استكملت وجودها في تموز /يوليو من العام ١٩٩٠ وهي تنتظر الأوامر بالهجوم الانتحاري على الأهداف الأساسية التي حددتها القيادة العسكرية في داخل الكويت، ومنها قصر الأمير البلاد والعائلة الحاكمة وبعض النخب الحاكمة والإذاعة والأهداف الحيية والمهمة لتشكل بذلك رأس رمح الهجوم المباغت على المؤسسات الكويتية وخاصة اعتقال الأمير وولي العهد والعائلة المالكة والحكومة وذلك بالترابط مع الهجوم العسكري. وقد كان من بين العناصر الانتحارية المدعو العميد محمد فارس كاظم، الذي

---

٦٤ راجع: الموقع الإلكتروني:الموسوعة الحرة.

"http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title ction=edit" \o HYPERLINK

عمل فيما بعد رئيساً لجهاز المخابرات العراقية في لبنان والذي قاد عملية اغتيال المرحوم الشيخ طالب سهيل التميمي في بيروت في العام ١٩٩٤، وهو من فرق الإعدام ومنسوب للعمليات الخاصة، وسبق أن زار الأردن متخفياً أكثر من مرة قبل وبعد عملية الاغتيال للشيخ التميمي، هذا ما جاء في مقال السيد الدكتور منذر الفضل تحت عنوان "أحد عشر سنة على خيمة صفوان..والتنازل عن السيادة الوطنية – غدر بالجار وهدم للديار".[٦٥] جرى بسرعة ترحيل من تم اعتقاله ولم يقتل إلى الزبير ومنه إلى الشعيبة، ومن ثم إلى مواقع الأسر، سواء أكان ذلك في البصرة أم في بغداد، ومن ثم تصفية الكثير منهم. ويشار إلى أن عدد الكويتيين الأسرى قد بلغ أكثر من ٦٠٥ أسيراً ومعتقلاً وبعض المعتقلين الآخرين من جنسيات أخرى ومن بينهم بعض العراقيين أيضاً الذين زجوا في السجون، عدا جمهرة من الكويتيين الذين قتلوا في العمليات والمواجهات العسكرية، وخاصة من المجموعة التي قاومت المحتلين، أو من كان النظام يريد تصفيتهم دون محاكمات. يشير أحد الكتاب العراقيين الذي أطلق على نفسه اسم "عبد الله ابن العراق" في الجزء الرابع من مقال طويل تحت عنوان "المؤامرة على العراق ودو آل صباح" ينقل فيه تفاصيل ما حدث عن اجتماع جدة بين عزة الدوري وسعد الصباح الذي نشر في موقع شبكة البصرة الإلكترونية باعتباره شهادة موثقة وأمينة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢. وهو موقع يديره بعثيون ولصالح حزب البعث، يصعب الثقة بما ينشر، إلا أن الكاتب أجبر على ذكر بعض الوقائع المهمة. فقد كتب يقول:

"اشترك في الهجوم على الكويت من ثلاثين إلى أربعين ألف جندي من الجيش والحرس الجمهوري، وليس مائة ألف كما أشيع وزعموا يومها، والأغلب أن عدد الجنود لم يتجاوز الخمسة وثلاثين ألف جندي واجهوا في البداية بعض الوحدات العسكرية هنا وهناك التي ما لبثت أن اختفت وحاول بعض الطيارين الكويتيين القيام بطلعات استعراضية ومهاجمة

---

٦٥ الفضل، منذر د. أحد عشر سنة على خيمة صفوان..والتنازل عن السيادة الوطنية – غدر بالجار وهدم للديار –. على الموقع الإلكتروني: iraq4all.dk/Book/Fa'9el/11year.htm أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٠.

الجيش العراقي، لكنهم ما لبثوا أيضاً أن اختفوا بطائراتهم متجهين بها إلى المأوى الآمن في المملكة العربية السعودية. اتخذت الوحدات العراقية على الفور أماكنها ووصلت إلى مركز المدينة في عصر يوم ١٩٩٠/٨/٢، فيما تحصنت وحدات الجيش الكويتي بمواقعها بمدينة الشويخ الواقعة في شمال مدينة الكويت، كما قام رجال الجيش العراقي بإنزال جوي في جزيرتي وربة وبوبيان وأقاموا على الفور تحصينات فيهما وفي جزيرة فيلكة، وفي منطقة الجهرة الواقعة في غرب مدينة الكويت كان هناك معسكراً لوحدة يطلق عليها اسم كتيبة المغاوير الخاصة، التي وللأمانة قاتلت ببسالة للدفاع عن معسكراتها ولكنها مع الأسف تكبدت خسائر جسيمة. واستطاع رجال الجيش العراقي من أسر من تبقى من تلك الوحدة، وإذا بهم كلهم عرب ومن أصول عراقية ومن البصرة تحديداً، (فعلق أحد ضباط الجيش العراقي قائلاً: لأن أصولهم عراقية قاومونا ببسالة، أما ذوي الأصول الفارسية وقوم هشتة بشتة فقد هربوا إلى السعودية). للمصادفة استطاع رجال الجيش العراقي حصر أكثر من مائة وخمسين فرداً من هذه الكتيبة أمهاتهم عراقيات، فأخلو سبيلهم. على أن جميع من أسر من أفراد تلك الوحدة قد أخلي سبيله فيما بعد حتى قبل بدء العدوان الثلاثيني. أما بالنسبة لمصير الشيوخ، وبالتحديد فهد الأحمد، قبل أن نتحدث عن تواجد الجيش العراقي في الكويت، لا بد من أن نذكر أنه حين وصلت طلائع القوات العراقية إليها وأحكمت قبضتها، كان جل أفراد أسرة الصباح قد رحلوا، وتبعهم فيما بعد بعض كبار الضباط والوزراء والمستشارين والنواب وكبار موظفي الدولة وكبار التجار وعلية القوم في الكويت"[٦٦]. من المهم أن نلاحظ في هذا المقطع من المقال روحية الكاتب المعادية للكويت وشوفينيته أو عنصريته المقيتة حين قارن بين من يدعي كونهم من أصل بصري عراقي، وبين من يدعي كونه من أصل إيراني أو غير عراقي، إضافة إلى محاولته التقليل من عديد القوات العراقية التي هاجمت وغزت ثم احتلت الكويت والتشكيك بالتقارير التي تحدثت عن تحشيد مائة ألف مقاتل عراقي زج في غزو واحتلال الكويت. ورغم هذا يدعي صاحب المقال

---

٦٦ شبكة البصرة. عبد الله ابن العراق. "تفاصيل اجتماع جدة بين عزة إبراهيم وسعد الصباح" نشر بتاريخ ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

أنه حيادي في الموقف من تشخيص الوضع في الكويت في أعقاب الاحتلال. كما أن علينا أن نتذكر بأن النظام العراقي لم يطلق سراح الأسرى الكويتيين، كما يدعي صاحب المقال، بل أرسلهم موتى إلى قبور جماعية ضمت إليها الكثير من العراقيين أيضاً. وما سماه بالعدواني الثلاثيني يقصد به التحالف الدولي الذي نشأ في أعقاب احتلال الكويت وشارك في القوات الدولية المشتركة لتحرير الكويت. وكان من بينها بعض الدول العربية.

لقد بدأ منذ مساء يوم ١٩٩٠/٨/١ تفعيل خطة الطوارئ الخاصة بحماية حياة الأمير وعائلته ومن يراد إنقاذه والتي وضعت بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأجهزة الأمن الوطنية الكويتية والتي جرى تعديلها وتدريب عناصرها في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم نقل الأمير إلى منطقة الخافجي في السعودية مع بدء الغزو، حيث وصلوا إلى الخافجي سالمين، في حين كانت القوات العراقية تتقدم لاستكمال احتلالها للكويت.[٦٧]، لم يكن أمام أمير الكويت، كما لم يكن أمام أفراد عائلته وحاشيته وكبار مسئولي الدولة ومساعديه، سوى الحل الوحيد، لكي لا يقعوا أسرى في أيدي القوات العراقية، أي مغادرة الكويت والتوجه صوب المملكة العربية السعودية للبدء بعملية النضال من أجل تعبئة الرأي العام العالمي والعربي والكويتي ضد الغزو العراقي واحتلال الكويت، إذ كان في نية صدام وضمن خطته العسكرية اعتقال كل أفراد العائلة الحاكمة وفرض التنازل عن حكم الإمارة في دولة الكويت، أو القيام بقتل جميع أفرادها بحيث لا يبقى أي مطالب بالحكم من عائلة الأمير. وكان صدام حسين ورهطه جادين في هذا المسعى وغير سعداء بسبب مقتل أخ أمير الكويت الشيخ فهد الصباح من قبل القوات العراقية في قصره بدعوى أنه قاوم قوات الاحتلال، إذ كانوا يريدون فرض التنازل عن حكم الكويت باعتباره أحد أفراد العائلة الحاكمة. وقد أورد عبد الله ابن العراق صاحب المقال المذكور سابقاً ثلاث مشاهد حول هذا

٦٧ هيكل، محمد حسنين. حرب الخليج. أوهام القوة والنصر. مصدر سابق. ص ٣٥٤–٣٦٠.

الموضوع مشيراً إلى أن أكثرها موضوعية هو الاحتمال الثالث حيث قال فيه أن الأمير فهد قد قاوم فعلاً، مما أدى إلى قتله وقتل جميع من كان معه من قبل القوات العراقية.[٦٨]

وفي أعقاب المغامرة المجنونة بغزو واحتلال الكويت ظهرت وتجسدت أمام أنظار صدام حسين أبعاد عملية الاجتياح، فأصيب بصدمة قوية حين أدرك بأن ما رسمه في مخيلته من احتمالات لم تكن واقعية وأنها قد انهارت دفعة واحدة وبسرعة ، وظهر عارياً بأفكاره الخائبة أمام جميع شعوب العالم. فما هو الذي واجهه صدام حسين بعد غزو الكويت مباشرة وسببت له تلك الصدمة فقدان السيطرة على إجراءاته ومواقفه التي اتخذاها بشكل متلاحق خلال اليام اللاحقة:

- لم يستقبل شعب الكويت القوات العراقية بالتهليل والابتهاج كما كان يتوقع الدكتاتور ذلك أو كما صوره لنفسه، بل سيطر الحزن وعمّت الكآبة وزاد الغضب والكراهية للمحتلين. لقد عبر الكويتيون في الموقف من الاحتلال عن حبهم لوطنهم ورفضهم للمعتدين، سواء أكانوا من العرب أم من غيرهم، كما برز ذلك في تنظيم مقاومة للمحتلين حيثما أمكن، سواء أتم ذلك من أفراد في القوات المسلحة والأمن أم من المدنيين من السكان ومن النساء والرجال.
- كما لم تستقبله القوى السياسية القومية الكويتية كما كان يتوقع كمحرر لها من العائلة الحاكمة، وكذلك تلك القوى التي ساندته بقوة في فترة الحرب العراقية – الإيرانية وهي

---

٦٨ المصدر السابق نفسه. جاء في الرواية الثالثة عن مقتل الشيخ فهد الصباح ما يلي: "إنه كان في رحلة مع أصدقاءه في البر، واتصل به من اتصل من أفراد الأسرة يخبره بدخول الجيش العراقي إلى الكويت، فأسرع بالوصول إلى منزله متخذا طريقا مختصرا وسريعا حتى لا يمر بجوار آليات الجيش العراقي، فوصل إلى المنزل وأخرج سلاحه وانتظر قدوم القوات العراقية، وحين وصلوا بدأ مع بضعة من الحراس الذين بقوا حول القصر بمواجهة شجاعة وغير متكافئة انتهت بمقتلهم جميعا. للأمانة والإنصاف بحق الرجل الذي ذهب للقاء ربه، فإن هذه الرواية الثالثة هي الأصح بين الروايات الثلاث . لاسيما وأنه لم يعرف عن المرحوم الجبن والخوف وهو الذي خالف أفراد الأسرة كلهم وقاتل في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان".

تعرف جرائمه في العراق ضد الشعب العراقي واعتداءه الفعلي على إيران، بل كل القوى السياسية واجهته بغضب ورفضته وناصبته العداء. كما أن بعض القوى الديمقراطية والمستقلة نظمت بعض المقاومة السياسية الشعبية ضده. وتعرضت هذه القوى للاعتقال والتعذيب والاضطهاد. في هذه المحنة الوطنية الكبيرة لقد نسي الناس أحزابهم ومواقفهم الفكرية والسياسية المتباينة وتوحدت أرادتهم في رفض الغزاة.

- وقفت قوى المعارضة العراقية السياسية كلها دون استثناء ضد غزو العراق للكويت وضد فرض الاحتلال عليها أو فيما بعد إلحاقها بالعراق واعتبارها المحافظة العراقية التاسعة عشر، وطالبت بالانسحاب الفوري من الكويت كي لا يتعرض الشعب العراقي والعراق عموماً إلى حرب جديدة مدمرة أشد وأقسى من الحرب العراقية – الإيرانية. إلا أن القوى القومية في الدول العربية انقسمت على نفسها، فبعضها أيد الغزو والاحتلال باعتباره تحريراً وخطوة على طريق الوحدة العربية، وبعضها الآخر خالف العملية كلها واعتبرها إساءة للوحدة العربية. أما موقف البعثيين من تيار ميشيل عفلق والتابعين للقيادة القومية، التي بدأ يقودها صدام حسين تجسيداً لشعار "أم عربية واحدة ذات رسالة خالدة" فقد تجلى في تأييدهم لغزو الكويت ودمجه بالعراق باعتبارها "خطوة إيجابية جريئة" على طريق وحدة الوطن العربي بقيادة البعث وصدام حسين وانتصاراً كبيراً للأمة العربية!
- أما حكومات الدول العربية فقد انشطرت كالعادة إلى مجموعتين بين مناهض للغزو والاحتلال، وبين مؤيد له بحرارة أو من ارتضى لنفسه موقف المحايد والمتفرج. وكان هذا الموقف يجسد التمزق الفكري والسياسي الذي تعاني منه شعوب وقوى وحكومات الدول العربية. وانعكس كل ذلك في الموقف من اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة وفي الموقف من قرار مجلس الأمن الدولي الذي طالب العراق بالانسحاب الفوري والكامل من الكويت. وكانت غالبية الدول العربية ضد الغزو والاحتلال، ولكن بعض الدول العربية، ومنها اليمن والسودان، في حين لم تصوت الأردن.

- وقفت دول العالم كلها تقريباً إلى جانب الحكومة الشرعية لدولة الكويت ورفضت الغزو والاجتياح والاحتلال العسكري باعتباره أمراً واقعاً، بل أكدت ضرورة إزالة هذا الواقع غير المشروع.
- نشأ منذ الأيام الأولى لغزو الكويت استقطاباً دولياً واسعاً واستعداداً للتحالف الدولي لمواجهة العراق وفرض الانسحاب عليه بالقوة إن رفض الانسحاب وفق قرار مجلس الأمن الدولي. ولكن غالبية الدول كانت لا تريد إشعال نيران حرب في منطقة خطرة وبؤرة من بؤر التوتر الشديدة في العالم. ولكن صدام حسين لم يستطع فهم هذه الإرادة الدولية الصلبة الرافضة لمبدأ الأمر الواقع في احتلال الكويت من جهة، وأهمل الرغبة في تفادي نشوب حرب جديدة مدمرة في المنطقة من جهة أخرى، حين رفض الانسحاب وأصر على استمرار احتلاله للكويت ونهب ما فيها.
- أما الشعب العراقي، الذي كان قد عانى من الحرب الطويلة مع إيران، فقد وجد نفسه أمام حرب جديدة محتملة لن تأتي بالخير على العراق وشعبه، بل ستكون وبالاً عليه، لأنها ليست حرباً ضد الكويت حسب، بل ضد العالم الغربي والشرقي كله. إلا أن هذا الموقف لم يكن عاماً وشاملاً، بل كان هناك من وجد في خطوة صدام حسين غنيمة كبيرة يفترض استثمارها قبل فوات الأوان، غنيمة على حساب حياة ومصالح شعب شقيق.
- ولا بد من القول بأن جزءاً من قوات الجيش العراقي ومن قياديي حزب البعث العرب الاشتراكي والكوادر والأعضاء لم يكن مع قرار صدام حسين في قرار غزو الكويت، بل كان ضد هذا القرار، إلا أنه لم يكن قادراً على التعبير عن إرادته أو الحديث أصلاً بشأن موقفه، وبالتالي لم يكن قادراً على تغيير أي شيء من الموقف الذي اتخذه صدام حسين. وازدادت الصورة قتامة لدى هؤلاء بعد أن واجهوا مشكلة الاحتلال والموقف الدولي بكل أبعاده. لقد كان صدام مستعداً لمناقشة كيف يتم الغزو والاحتلال، ولكنه لم يكن يقبل أن يسمع ولو كلمة واحدة مخالفة لقرار الغزو والاحتلال. لقد كان الموت نصيب من يتخذ الموقف الأخير ويتحدث ضد الاحتلال.

- لقد تسبب الغزو العراقي في استشهاد ١٠٩٨ كويتياً، وبلغ عدد الأسرى والمعتقلين ٦٠٥ شخصاً من العسكريين والمدنيين، إضافة إلى ٥٠ أسيراً ومعتقلاً تم رفع قضايا من قبل ذويهم في المحاكم لاعتبارهم شهداء بحكم القانون.[٦٩]

هذه هي أهم العوامل التي جعلت قيادة صدام حسين تتخبط في سبل التعامل مع الوضع الجديد في الكويت المحتل. والسؤال الكبير الذي يصعب علينا الإجابة عنه هو: هل بلع صدام حسين السنارة ووقع في شرك نصب له حقاً، أم أن الدكتاتور كان يسعى إلى بلع تلك السنارة، ثم ينتظر ليرى ما يمكن فعله في ضوء ردود فعل الدول العربية وبقية دول العالم؟

بعد أن تحقق الاحتلال فعلاً احتار الدكتاتور بأمر الكويت، فبعد أن كان حلماً سعى إلى تحقيق ووجده آملاً لصعود نجمه في سماء العالم كله، أصبح كابوساً يقلقه ليل نهار ويقض مضاجعه ويتخذ إجراءات لا رابط بينها. لقد كان صدام حسين يعتقد جازماً بأن غالبية دول العالم ستكون معه، فهل كانت غالبية دول العالم على خطأ، أم كان صدام هو المخطئ الذي أقدم على ارتكاب مغامرة مجنونة وجريمة لا تغتفر؟ لسنا بحاجة إلى جواب، فالأحداث التالية هي التي أجابت عن هذا السؤال.

---

٦٩ وكالة الأنباء الكويتية، تصريح السيد فائز العنزي، رئيس جمعية أهالي الأسرى ورئيس فريق البحث عن الأسرى الكويتيين في العراق. في الذكرى السادسة عشر لغزو الكويت من جانب القوات العراقية في العام ١٩٩٠. أشار في التصريح إلى أن عدد الشهداء الأسر حتى ذلك العام بلغ ٢٣٣، إذ لم يعثر على البقية. ويبدو أن الأسرى كلهم قد قتلوا من جانب العراق في ما عدا الجمعية التي تشكلت منهم عنوة الحكومة الكويتية الحرة المؤقتة. ك حبيب

المبحث الثالث

سياسة النظام العراقي في الكويت بعد احتلالها

لم يكن متوقعاً أن يمارس صدام حسين سياسة أخرى غير تلك التي مارسها في العراق طيلة حكم البعث التي هي في الواقع فترة حكمه، إذ كان في الغالب الأعم هو الحاسم في القرارات التي اتخذتها الدول العراقية حينذاك. ولم يكن أحمد حسن البكر شكلياً في قيادة الحكم، بل كان مؤثراً، ولكنه كان حتى بدء الصراع، متناغماً ومنسجماً تماماً مع صدام حسين ومعتبراً إياه شاباً وقادراً على حمل راية البعث في العراق والدول العربية. مرّت سياسة صدام حسين في الكويت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة بالغزو والاحتلال وأسر واعتقال بصورة مقصودة ومشخصة، ومن ثم بصورة عبثية وبدون تحديد لنشر الخوف النسبي في صفوف الناس دون إثارة المجتمع كله، رغم أن عملية الغزو والاحتلال بحد ذاتها كانت أكبر استفزاز لمشاعر الناس وتجاوز فظ على الاستقلال والسيادة الكويتية وجريمة لا تغتفر، إذ كان صدام حسين يتوقع أن يستقبل بحماس وحيوية، وبالتالي، كان يحاول أن يحتفظ بمسافة بين استبداده وممارسة الإرهاب والقمع وبين الممارسة المطلوبة في بداية الاحتلال. وإذ أعلن في المرحلة الأولى عن تشكيل حكومة كويتية حرة مؤقتة لدولة الكويت دون أن يجري الحدث عن ضمها أو دمجها بالعراق واعتبارها المحافظة التاسعة عشر.

المرحلة الثانية: أما المرحلة الثانية فقد بدأت بعد أن تيقن من رفض الشعب الكويتي كله ودون استثناء لسياسة الغزو والاحتلال والبدء بتنظيم المقاومة الشعبية وتعاظم الحملة العالمية لطرده من الكويت. وهنا بدأت قوات الاحتلال وبأوامر من صدام حسين تتخذ إجراءات تتناغم مع طبيعة الغزاة والمستبدين دون تحفظ أو خشية من ردود فعل دولية وعربية ومحلية. فقد أعلن دمج الكويت بالعراق واعتبارها المحافظة التاسعة عشر، ولكنه في الواقع مارس سياسة النهب والسلب الكامل في ما يؤكد أن صدام أدرك بما لا يقبل الشك بأن وجوده في الكويت لم يعد طويلاً وأن الكويت لا تعود له رغم إعلانه عن كونها جزءاً من العراق.

لقد كان تشكيل حكومة كويتية حرة مؤقتة مهزلة فعلية، إذ لم يكن الملازم علاء حسين علي ولا مجموعة العسكريين الآخرين الذين أسروهم ونقلوهم إلى الشعيبة ومنها إلى بغداد ليسجلوهم وزراء في حكومة لم تكن موجودة أصلاً، وكانوا كلهم من صغار الضباط الأسرى، غير راغبين بل كانوا جميعاً واقعين تحت رحمة القهر والعنف وخشية الموت في حالة عدم تنفيذ الأوامر أو الرفض. لم يتخذوا أي إجراء ولم يمارسوا أي مهمة سياسية، بل كان عليهم أن يسكتوا فقط وعلى العراقيين تنفيذ المهمات التي سطرها لهم صدام حسين ورهطه. حتى البيانات التي صدرت باسمهم في حينها لم يطلعوا عليها، بل أجبر رئيس الوزراء المعين أن يقرأها عنوة وأجبر على مقابلة صدام حسين والجلوس معه لالتقاط صورة فريدة وتذكارية "للقائد المغوار والفاتح الأكبر" لتوزيعها ونشرها على نطاق واسع! فمن العبثية بمكان أن يجري البحث في رئيس وزراء حكومة الكويت الحرة المؤقتة وما قامت به، بعد أن أصدر الكاتب والصحفي العراقي السيد جاسم المطير كتاباً سجل فيه صورة واقعية عن هذه الحكومة ورئيسها الملازم علاء حسين علي. والكتاب الموسوم بـ "الكارثة: قصة تشكيل الحكومة الكويتية المؤقتة ١٩٩٠/٨/٢" يروي قصة اعتقال السيد علاء حسين علي ومجموعة العسكريين والأسرى وما جرى لهم وكيف نصبوا وزراء بالرغم منهم وكيف حلت الوزارة وعين الملازم علاء حسين علي بعد إعلان الدمج القسري نائباً لرئيس الوزراء وعين الوزراء الثمانية مستشارين لدى رئيس الوزراء.[٧٠] هذه المهزلة التي عبرت عن تخبط حقيقي للنظام العراقي في قراراته وإجراءاته ليست هي المهمة، بل المهم حقاً ما فعله صدام حسين ورهطه في الكويت التي اعتبرت "المحافظة العراقية التاسعة عشر". فهل يمكن تصور قيام مستبد بأمره بفعل كل ذلك في محافظة يعتبرها جزءاً من العراق، إضافة إلى قتل الكثير من الناس الكويتيين؟ الدروس تؤكد لنا هذا ممكن، إذ ستبقى حلبچة وما فعله بأهلها، وهي مدينة كردية عراقية تسمح بالقول نعم، ولكن لم يكن حال الكويت حال تلك المدينة الشهيدة الواقعة على مقربة من الحدود العراقية الإيرانية

---

٧٠ المطير، جاسم. الكارثة قصة تشكيل الحكومة الكويتية المؤقتة ١٩٩٠/٨/٢. لندن. دار الحكمة. طبعة أولى. ٢٠٠٠.

حيث يحمل الدكتاتور حقداً وكراهية قومية شوفينية إزاء الشعب الكُردي، في حين أن الكويت دولة عربية وجل سكانها من العرب. فماذا فعل صدام بهذه المدينة المحتلة، علماً بأن المحتل، وفق القوانين الدولية يكون مسئولاً عن حياة سكان وممتلكات الدولة المحتلة؟

كل المعطيات التي تحت تصرفنا تؤكد أن النظام قد شكل مجموعات من الجيش والجيش الشعبي تحت أمرة مجموعة من قوى البعث والاستخبارات والأمن والقصر ليشرفوا على عمليات نهب وسلب ونقل الأموال الموجودة والمودعة في البنك المركزي الكويتي وبقية البنوك الكويتية إلى العراق، كما يشرفوا عل عمليات نقل بنوك المعلومات ومراكز الوثائق والبحث العلمي والأجهزة الإلكترونية الخاصة التي فيها المعلومات التي أراد النظام الوصول إليها، كما جرى الاستيلاء على محلات الصياغة وبيع الذهب والمجوهرات وتم نقل الكثير من الأثاث واللوحات الفنية وما إلى ذلك إلى البصرة فبغداد. ثم ترك صدام حسين بعد ذلك حرية القيام بعمليات سلب ونهب القصور والدور والمباني الحكومية وما يمكن العثور عليه من أجهزة إلكترونية وتصوير وتجهيزات مختبرية... الخ. لقد استباح الجيش العراقي هذه المدينة بأموالها وما فيها من غنائم بشكل خاص. كتب الموسوي في منتديات العرباوي يقول: "والحكومة الحرة المؤقتة "المزعومة" لم تكن موجودة إلا على أوراق المتحدثين في إذاعة وتليفزيون بغداد وفي أفواههم، وحين غاب القانون العام، أصبح لكل قانونه الخاص... حالة أشبه بحالة ما قبل المجتمع الإنساني... الغالبية مذهولة وخائفة والأقلية تصفى حساباتها بدءاً من تجاوز إشارات المرور إلى النهب إلى الاغتصاب. من عزت عليه امرأة أصابها، ومن ابتغى مالاً ناله، ومن راقته سيارة حازها... إذا واتته القدرة والجرأة على الفعل... والغلبة لمن بيده السلاح"[٧١].

تشير الكثير من الوثائق إلى حجم الموارد المالية المنهوبة من الكويت والخسائر التي تحملتها دولة الكويت من جراء تلك العمليات الإجرامية الجبانة. وقد صدرت الكثير من الكتب التي تسجل تلك الأحداث ومنها كتاب الدكتورة ميمونة خليفة العذبي الصباح

---

٧١ الموسوي. منتدى الجمهور العرباوي. المنتديات العامة. ديرتي الكويت. الحكاية الكاملة للغزو العراقي للكويت.

الموسوم بـ "العدوان العراقي على الكويت بين الممارسات والادعاءات.[72] كما يؤكد الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، محافظ البنك المركزي الكويتي، إلى أن النظام العراقي قد سطا على بنك الكويت المركزي ونقل إلى بغداد ما قيمته ١٠٦ مليار دولار من الذهب والأوراق النقدية، حسب تقديره، إضافة إلى عمليات نهب للبنوك الكويتية وسوق الذهب ومكاتب الصرافة ووكالات السيارات والمتاجر...، كما كان إجراء مساواة الدينار الكويتي بالدينار العراقي ضمن عمليات نهب الكويت، عبر نقل الأصول المتداولة الكويتية إلى بغداد بقيمة نسبتها ١٠٪ إلى قيمتها السوقية أي بنسبة قيمة الدينار العراقي إلى الدينار الكويتي.[73]

يعتبر العقيد نجيب الصالحي، صاحب كتاب "الزلزال) أحد أهم شهود عمليات النهب والسلب والسطو على أموال الناس في الكويت، إذ كان في حينها عقيداً في الجيش العراقي حين غزت القوات العراقية الكويت، إذ قدم تحت عنوان "سلوك.. منحرف" وصفاً حياً، صادقاً ومحزناً في آن واحد لعمليات النهب من جانب المسئولين العرقيين وغيرهم نشير إليه فيما يلي:

" أثناء تواجد القوات العراقية حيث تبسط سيطرتها على أرض الكويت وقبل نشوب الحرب فعليا، كانت تصرفات الزمرة المقربة من النظام مشينة إلى حد بعيد، إذ كانوا يستولون عنوة على المحال والأسواق التجارية ومعارض السيارات والتحف الفنية وينقلونها إلى بغداد، فكان عدي وقصي "ولدا صدام" ووطبان وسبعاوي "أخوا صدام" وحسين كامل "زوج ابنته" وعلي حسن المجيد "ابن عمه" وآخرون غيرهم من المجموعة ذاتها، قد نفذوا أكبر عملية سرقة منظمة في التاريخ الحديث وهي سرقة دولة بكاملها ونقلوا ما استولوا عليه بواسطة الشاحنات إلى المخازن السرية والمزارع والدوائر الخاصة والقصور الفارهة، وعندما بدأت وسائل الإعلام العالمي تتحدث عن سرقات الكويت، تحرك النظام على عادته ليدفع ببعض الأبرياء إلى الإعدام حيث اعدم وبشكل مقصود مجموعة من

---

٧٢ الصباح، ميمونة خليفة العذبي د. العدوان العراقي على دولة الكويت بين الممارسات والادعاءات. الكويت. سلسلة الكتب المتخصصة. الطبعة الأولى. ١٩٩٥.

٧٣ المصدر السابق نفسه.

الضباط والجنود منهم "عبد الكاظم وعبد الحسين" بعد اتهامهم بالسرقة وقد علقت جثثهم على الأعمدة وسط مدينة الكويت، في حين كان أفراد من عائلة النظام ومن يمت إليهم بقرابة أو مصلحة لا يكتفون بالسرقات بل يمارسون شتى أنواع الابتزاز والاحتيال ضد الأبرياء الذين بقوا في الكويت ولم يتركوا مدينتهم. إن ما أشيع حول تورط الضباط العراقيين في سرقات الكويت قد بولغ فيه كثيرا، فما عدا البعض القليل من المعروفين باللصوصية في قيادات الحرس الجمهوري ومن العناصر المقربة من النظام حصرا والذين كانت مقراتهم في داخل الكويت والمدن الأخرى، فإن الغالبية من مقرات وتشكيلات القوات العراقية فتحت في الصحراء على الحدود الدولية ولم تشارك في عمليات السرقة والنهب"[٧٤].

ثم كتب بهذا الصدد يقول: " كانت غرفة العمليات في الملجأ الأرضي نموذجية من جميع النواحي التي يجب توفرها في مثل هذه الغرفة، كالشروط الأمنية، السعة، المحتويات، والخرائط، وقد كانت خريطة الاستخبارات مؤشر عليها مواقع انفتاح القوات العراقية لغاية ١ آب ٩٠، وعند وصولنا كانت الباب مقفلة، أمر الفريق أياد [75] مرافقيه بفتحها، فهجموا على باب الغرفة مستخدمين كل الوسائل حتى تم فتحها ثم توزعوا على الغرف الأخرى فكسروها بعنف وحطموا الزجاج والألمنيوم والأقفال والمواد الزجاجية والخزفية واستولوا على الأشياء الصغيرة الثمينة التي يسهل حملها ومن ضمنها نماذج دروع برونزية صغيرة، هدايا، قرطاسية وكريستالات..!

أثار هذا السلوك عدم الارتياح في نفسي واستغربت من موقف الفريق أياد الراوي الذي لم يحرك ساكنا تجاه ما قام به هؤلاء، إذ مهما يكون المرء متورطا في خدمة النظام والخضوع له، فإن الأمر لا يمكن أن يصل إلى هذا المستوى من إبداء الرضا بالأذى والتصرف اللاأخلاقي كنت أعرف هذا الرجل منذ عام ١٩٨٠ حينما كان ضابط ركن في مقر الفرقة المدرعة العاشرة وأنا آمر سرية في كتيبة دبابات ١ حزيران وقد زارني في سريتي مرات عدة عندما كنت مكلفا بواجب خاص في "جم صريم" و "موسيان" وهما قريتان

---

٧٤ الصالحي، نجيب. الزلزال. لندن. مطبعة الرافد. ١٩٩٨. الفصل الأول.

٧٥ أياد الراوي هو الفريق الركن أياد فتيح الراوي،

إيرانيتان على الحدود في قاطع محافظة ميسان ودهلـران، وكـذلك عملـت بإمرتـه في الحـرس الجمهوري أربع سنوات، عرفته إنسانا هادئ الطبع، عفيف اليد، متواضعاً وأخلاقـه طيبـة، وكنت أتوقع منه أن يرفض أعمال التخريـب والسـرقة والاسـتهتار وقلـة الضـبط العسـكري وهي شيمة أساسية لدى جميع الضباط العراقيين الـذين تخرجـوا مـن مؤسسـات عسـكرية عريقة وخدموا في ظروف وأجواء سليمة، فتمثلت فيهم تلك القيم.

لقد أدهشتني ابتسامته التي كانت تنم عن الرضا وهو يراقبهم، ولما علمت أن هذا السلوك والتصرف هو ما تريده القيادة العراقية من الضباط، زالت دهشتي وقد التقيت العديد من الضباط في الحرس الجمهوري، زملاء الأمس، وكنا كلما التقينا، كان الحوار يدور حول أوضاعنا الراهنة، وقد ذكرت لهم ما أثار حفيظتي من موقف الفريق إياد، فقالوا لي، (هذه سياسة يا نجيب، وإن جماعة الحماية والمرافقين الذين تتحدث عنهم أغلبهم مزروعون من قبل الأمن الخاص وإنهم يخبرون مرجعهم بكل صغيرة وكبيرة عن سلوك القائد وهيئة ركنه وإن المطلوب عموما أن تجري الأُمور على هذا النحو. جميع القادة والمسؤولين مطلوب منهم أن يتصرفوا في الكويت بهذا العنف والهمجية من أجل إهانة وإذلال الكويتيين وتخريب بلدهم لأن ذلك فقط يدلل على مدى الولاء "للقائد الرمز"* والتفاعل الحي مع الأحداث، فلو تصرف أياد خلاف ذلك ومنع مرافقيه وأفراد الحماية عن مثل هذا التصرف، لرفعوا تقاريرهم ضده وعندئذ يعتبر عنصرا غير متحمسٍ وربما متعاطفا مع الكويتيين وسيكون مصيره مثل مصير المتعاطفين مع المسفرين العراقيين من "التبعية الإيرانية" عام ١٩٨٠، ألا تتذكر ذلك؟..) إن استمرار أياد على هذا السلوك، يشاركه في ذلك الكثيرون ممن روضهم النظام، هو السبب في احتفاظهم بمواقعهم ومناصبهم ولذلك لم يكن غريباً أن يشارك إياد الراوي بعنف في قمع حركة شعبنا والقضاء على نتائج هزيمة صدام، فهو قائد الحرس الجمهوري الذي كان له دوره البارز في التصدي لإنتفاضة آذار ٩١ حيث كوفيء بتعيينه رئيسا لأركان الجيش. وبسرعة هائلة انتشر خبر ما فعلته حماية قائد الحرس الجمهوري في مقر آمر اللواء المدرع الكويتي وبدأ الهمس يسري بين الضباط والجنود ونتيجة لذلك، بدأ التزامهم بتنفيذ الأوامر بالمحافظة على المواد والأسلحة والممتلكات

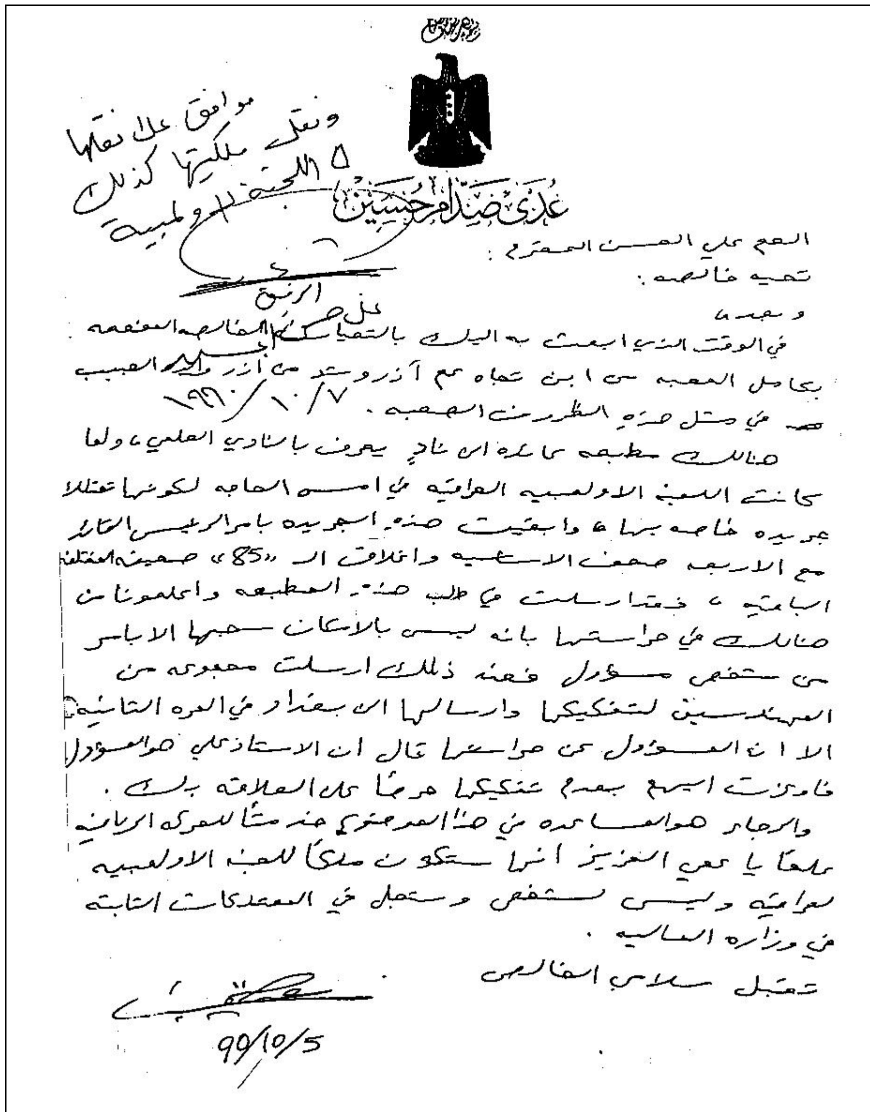
يتضاءل لأن ما شاهدوه بأعينهم يتناقض مع الأمر الذي تبلغوا به من أن حكم الإعدام سينفذ بالسارق والمعتدي... الخ. وفي ظل هذه الأوضاع ومداخلاتها السلبية، توقعت حدوث المزيد من الأفعال غير المنضبطة التي من الممكن أن تسيء إلى سمعة اللواء وتبعده عن مهامه العسكرية، لذا كان لزاماً عليّ أن أتقدم باقتراح لقائد الفرقة المدرعة السادسة طالباً منه تبديل واجب اللواء وقد تحقق ذلك بعد بضعة أيام حيث تم فك ارتباط الفرقة من الحرس الجمهوري إلى قيادة الفيلق الرابع ونقل اللواء المدرع/١٦ إلى حيث الرمال والصحارى في "جال اللياح" و "الأبرق الحباري" * وحتى استلامي منصب رئيس أركان الفرقة المدرعة السادسة في ١٩٩١/١/٥"[٧٦].

وما يؤكد مشاركة عائلة صدام حسين بعمليات النهب والسلب التي تجسد التقاليد الرذيلة لعمليات الغزو القديمة تلك الرسالة الخطية التي وجهها عدي صدام حسين إلى ابن عم أبيه علي حسن المجيد (علي كيماوي) بشأن الحصول على معدات من منهوبات الكويت وموافقة علي حسن المجيد على نقل ملكيتها إلى اللجنة الأولمبية في بغداد. وأليكم نص الرسالة:[٧٧]

---

٧٦ المصدر السابق نفسه.

٧٧ الصباح، ميمونة خليفة العذبي د. العدوان العراقي على دولة الكويت بين الممارسات والادعاءات. الكويت. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. إدارة التأليف والترجمة والنشر. سلسلة الكتب المتخصصة. الطبعة الأولى. ١٩٩٥ م. ص ٤١٣.



بسم الله الرحمن الرحيم

عدي صدام حسين

موافق على نقلها ونقل ملكيتها كذلك ٥ اللجنة الأولمبية

الرئيس

٧/١٠/١٩٩٠

العم علي الحسن المحترم:

تحية خالصة:

وبعد

في الوقت الذي ابعث به اليك بالتهاني بسلامتكم الخالصة المفعمة بحاصل المحبة من ابن تجاه مع آزر وشد من أزر الحبيب هو في مثل هذه الظروف الصعبة.

هنالك مطبعة تابعة الى نادي يعرف بالنادي العلمي، ولما كانت اللجنة الاولمبية العراقية في امس الحاجة لكونها تصدر جريدة خاصة بها، وابقيت هذه الجريدة بامر الرئيس القائد مع الاربعة صحف الاسبوعية واطلاق الـ«85» صحيفة المختلفة الباقية، فقد راسلت في طلب هذه المطبعة واعلمونا من هنالك في مراسلتها بانه ليس بالامكان سحبها الا بامر من شخص مسؤول فعند ذلك ارسلت مجموعة من المهندسين لتفكيكها وارسالها الى بغداد في المرة الثانية الا ان المسؤول عن مراسلتنا قال ان الاستاذ علي هو المسؤول فامرت اسرع بعدم تفكيكها حرصاً على العلاقة بك.

والرجاء هو المساعدة في هذا الموضوع خدمة للحركة الرياضية علماً يا عمي العزيز انها ستكون ملكاً للجنة الاولمبية العراقية وليس لشخص وستسجل في الممتلكات الثابتة في وزارة المالية.

تقبل سلامي الخالص

90/10/5

الأسئلة التي تبقى تلح علينا ويفترض أن نجد لها إجابات شافية ووافية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما يساعد على معالجتها، إذ أنها ليست المرة الأولى وسوف لن تكون المرة الأخيرة حين تقوم جماعات واسعة من البشر بفرهدة (فرهود)، أي نهب وسلب أموال وأثاث مؤسسات الدولة أو جماعات سكانية أخرى، بل يصل الأمر

بهؤلاء النهابة إلى قتل مالكي تلك الأموال والثروات من أجل السطو عليها؟ هل هذه الظاهرة لصيقة بالغزو والحروب والتقاليد القديمة؟ أو أنها تشكل جزءاً من تربية يكمن فيها الحسد والغيرة والكراهية والحقد؟ أم أنها تعبر عن معاناة الناس من الفقر والحاجة الماسة التي تدفع بهم لممارسة مثل هذه الأفعال الشائنة؟ أم أنها استجابة لأوامر تصدر إليهم من الحكام فينفذونها، كما ينفذ الجلاد تعذيب ضحيته، وحين يسألون يقولون لك بأنهم نفذ قرار الحاكم وهم موظفون مأمورون لا غير؟

إن دراسة تاريخ العراق المديد وأسلوب تعامل حكامه مع فئات المجتمع ومع الثروة وممارستهم للعنف والقسوة المريعة من جهة، ودراسة أوضاع الحروب ومشاهد الموت والانتصار أو الهزيمة وما يقترن بها من تجاوزات فظة ومريرة ضد الإنسان وضد ثروات المجتمع ومؤسساته الحضارية من جهة أخرى، والقرارات التي كان يصدرها الشيوخ والحكام والولاة والخلفاء في غزواتهم وحروبهم وانتصاراتهم وهزائم العدو بدعوة القادة والجنود أو أفراد القبائل المقاتلة إلى استباحة القبائل المنهزمة أو المناطق الريفية أو المدن من جهة ثالثة. والاستباحة كانت لا تعني النهب والسلب والسطو على ما يقع تحت أيديهم حسب، بل كان يعني استباحة النساء وسبيهن وسبي الأطفال وتحويلهم إلى عبيد أو جواري لدى المنتصرين من قادة وجنود ومقاتلين. لقد كانت هذه الاستباحة عادة وتقليد قديم لدى جميع القبائل البدوية والحكام على امتداد تاريخ البشرية ومارسته قوات المسلمين في فترة الفتوحات، وخاصة حين كانت الشعوب الأخرى تقاوم الغزو العربي أو الإسلامي ضدها. ولكن الشعوب المتمدنة بدأت تبتعد عن هذه الحالة وتضع قوانين خاصة تمنع التجاوز على الناس المدنيين، كما تكون للأسرى حرمة من قبل الأطراف المتحاربة. وشهد العالم على امتداد القرن العشرين العديد من الحروب العالمية والإقليمية والأهلية. وفي هذه الحروب نادراً ما ابتعدت القوى المتحاربة عن التقاليد والعادات المتوحشة القديمة، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى الدول المتحضرة أم الدول التي لا تزال تعاني من التخلف وتسود فيها العلاقات العشائرية. وهذا يعني أن الحروب ذاتها، التي تعبر في الجوهر عن موقف يجسد العنف والقوة في حل المشكلات القائمة، تشكل جوهر السلوك غير الإنساني

الذي تتصرف فيه القوى المتحاربة أثناء القتال أم بعده. يمكن متابعة ذلك في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وكذلك في الحروب التي وقعت في أفريقيا أو في آسيا، أو في الهجمات التي كانت تشنها القبائل السعودية على المناطق المجاورة لها في العراق، مثل كربلاء والنجف والحلة وما كان يحصل فيها من سبي وسلب ونهب واستباحة الأعراض، أو ما فعله القائد العسكري العثماني في الحلة، أو في عمليات الفرهود الشائنة التي مارسها القوميون السوفينيون واللإسلاميون المتزمتون والسوقة ضد يهود العراق في العام ١٩٤١ أو ما حصل في إيران من جانب القوات المسلحة العراقية في الفترة الأولى من الحرب العراقية – الإيرانية، وكذلك ما حصل في غزو الكويت من نهب وسلب وأسر، على سبيل المثال لا الحصر.

ولكن ماذا يعني ذلك؟ يبدو لي أن هذه الظاهرة السلبية مرتبطة بعوامل كثيرة متشابكة تبرز حين وقوع أحداث كبيرة تقترن بحروب أو انتفاضات أو تمردات أو انهيارات سياسية أو نزاعات قبلية أو في ما بين المحلات والمناطق المختلفة أو حين تقع بعض الاضطرابات لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو أثنية أو دينية أو طائفية. حيث يتحرك الإنسان في هذا الطرف أو ذاك أو في الطرفين بعدوانية عالية وغياب القدرة على التحكم بالعقل والمسئولية. وتتفاعل فيها الكثير من العوامل التي طرحت في أعلاه على شكل أسئلة، أي أنها ليست بفعل عامل واحد بل مجموعة من العوامل. وهذا ما حدث في الكويت حين قام مسئولون عراقيون كبار وجنود في الحرس الجمهوري وفي القوات المسلحة العراقية الأخرى وجمهرة من ضباطه وكثرة من أجهزة الأمن والاستخبارات إلى عمليات فرهدة حقيقة لأموال الدولة والشعب الكويتي، إنها التعبير عن انعدام المعايير الأخلاقية وغياب الدوافع الإنسانية لدى هؤلاء النهابة. إنها ظاهرة تعبر عن التخلف والتعامل بقانون الغاب تماماً كما تعامل النظام مع الكويت حين قرر غزوها وزج عشرات ألوف الجنود وضباط الصف والضباط وأجهزة الأمن في هذه العملية التي كانت السبب في ما أعقب ذلك من نهرب وسلب. إنها حالة تعبر عن انهيار في المعايير والقيم وخراب نفسي عميق يسمح للإنسان أن ينسى كل علاقة إنسانية قائمة، بما فيها علاقة الجيرة والشراكة القومية. المسئول كل من

شارك في عمليات النهب والسلب، ولكن المسئول الأول هو النظام، وهو رأس النظام الذي أعطى التعليمات بممارسة ذلك على نطاق واسع و وهو الذي يتجلى أيضاً بقيام ابن رأس النظام بطلب رسمي من عمه لنقل معدات كويتية لملعب رياضي في العراق يترأسه هذا الابن دون أن يسأل نفسه لماذا أسرق هذه المعدات وقد استوردت ليستفيد منها أبناء الكويت.

المبحث الرابع

النظام يرفض الانسحاب والتحالف الدولي يهيئ لحرب تحرير الكويت

شهدت الفترة الواقعة بين غزو النظام العراقي للكويت واحتلاله وبين شن الحرب ضد قوات النظام وتحرير الكويت وطرد المحتلين، وهي بحدود سبعة شهور، حصول عمليتين مختلفتين تماماً على الصعيدين العراقي والدولي:

كانت العملية الأولى تجري في العراق بطلها النظام ألصدامي واعتمدت على بعدين أساسيين هما النشاطي الإعلامي الدعائي النافخ في الصور والمتسم بالعنجهية الفارغة والخطرة، والنشاط الأمني القمعي الذي وجه لا ضد الكويتيين حسب، بل وضد العراقيين أيضاً. وكان صدام حسين يقود العمليتين اللتين ابتعدتا كلية عن أي وعي سياسي بما يجري في العالم حوله وما تتخذه دول العالم من إجراءات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبدا هنا تماماً أن عراق صدام حسين كان يعيش في واد وفي عالمه الخاص، في حين أن العالم كله كان في وادٍ آخر ويعيش الواقع اليومي. وينطبق على صدام حسين في هذا الصدد المثل العراقي "عرب وين طنبورة وين"[٧٨].

---

٧٨ مثل شعبي عراقي يعني:عرب يفكر بشيء وطنبورة (اسم زوجته) تفكر بشيء آخر تماماً. يقال أن فلاحاً عربياً اسمه عرب كان متزوجاً من امرأة اسمها طنبورة مصابة بالبكم والصمم. وكان حين يريد ممارسة الحب معها يعطيها إشارة من يديه تفهم منها ما يريد، فتتمدد على الأرض بانتظار ممارسة الحب معها. وفي أحد الأيام وصلت بعض الأخبار المحزنة عن كارثة وقعت لعشيرته، فكان مضطرباً ينتظر المزيد من الأخبار الجديدة. وفي أثناء ارتباكه هذا كان يؤدي حركات عفوية من يديه شبيهة

أما العملية الثانية فكانت تجري على قدم وساق وبحيوية قلَّ نظيرها على الصعيد الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها جورج بوش الأب موجهة اهتمامها إلى الجبهات السياسية والعسكرية، إضافة إلى الجبهتين الاقتصادية والأمنية. وكان تحركها على مختلف المستويات الدولية ابتداءً من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة والاستعدادات العسكرية.

وفي الوقت الذي بدا على بعض الحكام العرب خشية حقيقية على الشعب العراقي من حرب قادمة ومدمرة، مثل دعوة الملك المغربي الحسن الثاني إلى عقد مؤتمر قمة بتاريخ الثاني من نوفمبر ١٩٩٠ معرباً عن قلقه الكبير بقوله: "كيف يمكننا ألا نرتعش وألا ننفعل وألا نذهل حينما نسمع ها هي بغداد قد أصيبت، أو نسمع ها هي الظهران قد قصفت بالقنابل، وحينما نسمع أن النجف تعرض لما تعرض له، وحين نسمع أن عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض قد أصيبت لا قدر الله، أو المنامة أو البحرين أو الدمام أو الكوفة أو البصرة". ثم واصل حديثه قائلاً: " كيف يمكننا أن نتصور أننا سنبقى صامتين كالمتفرج في مباراة كرة القدم هذا يسجل إصابة والآخر يسجل أيضاً، هل نحن في اللعب؟ هل نحن في حرب نعرف حين تقف وأين تقف في الزمان والمكان؟ هل هذه الحرب ستكون كلاسيكية؟ لا لا إنها حرب ستدخل كل بيت من المحيط إلى الخليج ولا تفرق بين الظالم والمظلوم"[٧٩]. وكان رأي العاهل الأردني أن تكون مهمة مؤتمر القمة العربية ما يلي: "العمل من أجل أن نعطي السلم والتعقل فرصة أخرى وأخيرة لنجتمع في مؤتمر قمة على أساس ما قرره المجتمع الدولي (...) ونرى أي قرارات يمكننا أن نأخذ انطلاقاً من

بتلك التي كان يطلب منها ممارسة الحب. ولم يكن من طنبورة المطيعة إلا أن تمددت على الأرض ورفعت نفنوفها (ثوبها أو دشداشتها) وفتحت ساقيها له بانتظار ممارسة الحب معها. وفي هذا الوضع الحرج ضحك عرب بحزن وقال كلمته التي ذهبت مثلاً "عرب وين، طنبورة وين!"، أي نحن بأي حال وطنبورة بأي حال. ك. حبيب

٧٩ مطر، فؤاد. موسوعة حرب الخليج. مصدر سابق. ص ١٨١.

الضمانات الدولية لنعطي كل طرف حقه وتعود الكويت كما كانت ويصبح العراق عضواً راضياً مرضياً في أمتنا العربية والإسلامية"[٨٠].

ورغم كل الجهد الذي بذله الملك الحسن الثاني، فشلت جهوده بسبب غصرار صدام حسين على مواقفه من جهة،وبسبب ضغط الولايات المتحدة على تجنب عقد مؤتمر قمة يمكن أن يقود إلى وجهة أخرى من جهة ثانية، فاجتمع العاملان ليساهما في تقريب أجل حرب الخليج الثانية.

ويهمنا هنا أن نتبين كيف كان صدام حسين يتصرف، وكيف كان يكشف عن عنجهية عدوانية فارغة، وهو يقود الجبهة العراقية من جهة، وكيف كان جورج بوش يتحرك في هذه الفترة وهو يقود المعسكر الدولي ضد العراق من جهة ثانية.

أولاً: صدام حسين يقود العراق نحو الكارثة

حين احتلت القوات المسلحة العراقية الكويت انتفخت أوداج الدكتاتور المعروف بغروره ونرجسيته المرضية على غير العادة وفتل شاربيه وعلت الابتسامة المتشفية شفتيه وامتشق السيف العربي بيده اليمنى وامتطى حصانه العربي وأمسك بلجامه بيده اليسرى وحرك سيفه في الفضاء الفسيح مهدداً القبائل العربية الأخرى بالويل والثبور، تماما كما كان يفعل الغزاة العرب في الجاهلية ألأولي أو في أي وقت من أوقات البداوة والغزوات المتبادلة معلناً بسعادة غامرة عن فرحة "الفتح والانتصار على الأعداء خونة الأمة العربية" والحصول على "ثروة النفط الهائلة لتكون في خدمة التقدم العربي والأمة العربية على طريق الوحدة والحرية والاشتراكية!". لم يخف الدكتور سعدون حمادي، نائب رئيس الوزراء، فرحته الكبيرة المبكرة بهذا الاجتياح والاحتلال حين أكد في تصريح له أن الحصة الإنتاجية البترولية للعراق الجديد بعد ضم الكويت ستصل إلى ٤,٦ مليون برميل يوميا. وذلك بإضافة حصة الكويت البالغة ١,٥ مليار برميل مقابل الاحتياطي العراقي السابق والبالغ ١٠٠ مليار برميل فقط. وقدر العراق إيراداته من البترول حسب الحصة السابقة

---

٨٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٨١.

وبسعر أدنى قدره ٢٥ دولاراً للبرميل بقيمة ٣٨,٣ مليار دولار سنويا. وتوقع العراق أنه في حالة زيادة الحصة الإنتاجية إلى ٥,٥ مليون برميل يوميا ستصل الإيرادات البترولية إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار سنويا. ولم يفت المسؤول العراقي أن يذكر أن الاستيلاء على البترول الكويتي، سيمكن العراق من سداد ديونه الخارجية في فترة تتراوح بين عامين وأربعة أعوام"[٨١].

راح صدام حسين يتجول في أرجاء العراق ويزور الكويت عدة مرات أثناء فترة الاحتلال ويلقي بكلمات نارية مليئة بالوعود وتفوح منها راحة الغرور والتعالي والرغبة في الهيمنة والتوسع. في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٠ "أعلن النظام أن الكويت أصبحت المحافظة رقم (١٩) في هيكل التقسيم الإداري العراقي، ومركزها " قضاء كاظمة " ويتبعها قضاء الجهراء وقضاء النداء (الأحمدي)، مع استحداث قضاء "صدامية المطلاع" الذي ضم جزيرتي وربة وبوبيان وناحية العبدلي ليتبع محافظة البصرة"[٨٢]. ولكن سرعان ما أدرك صدام حسين أن المشكلة التي نشأت بسبب الاحتلال ليست باللقمة السائغة التي يمكنه ابتلاعها، وأن العملية التي قام بها ستجبره على دفع ثمن مرتفع يصعب تقدير حجمه.

كان في مقدور صدام حسين أن يتراجع أمام قرارات مجلس الأمن الدولي والوساطة العربية والدولية الكثيفة، ولكنه كان لا يريد ذلك، كان يعرف أن الموافقة على الانسحاب دون شروط معينة من جانبه، ستسمح بفرض شروط دولية عليه، في حين كان يريد الانسحاب بناء على شروطه الخاصة ليحصل على مكاسب ترسخت في خلفية تفكيره وممارساته. عمد صدام حسين في هذه الفترة إلى ممارسة السياسة عبر الإعلام والدعاية وتوجيه الخطابات واستضافة المؤتمرات أو المساهمة فيها وتحريك الدول الإسلامية باتجاه تشديد عدائها للولايات المتحدة وسياستها في المنطقة ورفع الحماس القومي في العراق والدول العربية من جهة، وإلى ممارسة الاضطهاد والقمع والقتل لمعارضيه في الحزب والدولة

---

٨١ الموسوي. منتدى الجمهور العرباوي. المنتديات العامة. ديرتي الكويت. الحكاية الكاملة للغزو العراقي للكويت.

٨٢ المصدر السابق نفسه.

والمجتمع وتكريس استبداده ووحدانية قراراته، ولم يعد في الحزب والدولة من يستطيع معارضته أو حتى الاختلاف معه. إضافة إلى ذلك اعتقل الكثير من الدبلوماسيين الأجانب وجلبهم على بغداد ليكون دروعاً بشرية ضد أي حرب ضده.

كان صدام حسين مؤمناً بعنصري المفاجأة والقضاء والقدر، كما يشير إلى ذلك الكاتبان أندرو كوكبرون وباتريك كوكبون في كتابهما الموسوم "الخارج من تحت الرماد، ولادة صدام حسين من جديد"، حين كتبا ما يلي:

" وبمحاذاة هذا الولع في رمي حجر النرد بصورة مفاجئة، كان عنصر الجبرية (الإيمان بالقضاء والقدر) مهيمناً وبقوة على القائد العراقي، فقد أخبر يوماً ما الملك حسين "ملك الأردن" بأنه ومنذ نجاته بشق الأنفس بعد محاولة اغتيال الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في العام ١٩٥٩ وفشلها، أحس في حينها بأن كل يوم إضافي يعيشه كان يعتبره هبة من الله، صرح للملك حسين قائلاً: " كنت معتبراً نفسي ميتً حينها". فهو يشعر ويقر بالعرفان لقوة عظيمة مطلقة واحدة فقط. فخلال إحدى زياراته المتعددة إلى الكويت بعد الاستيلاء عليها، تحدث خاطباً أمام حشد مؤلف من ثلاثين ضابطاً قد اختيروا من ضباط جيشه، وقد هُرّب مؤخراً شريط التسجيل الخاص بالاجتماع عن طريق أحد المعارضين، مشيراً فيه إلى غزوه للكويت وواصفاً إياهعلى أنه جزءاً من رسالته الدينية المنقذة. "تلقينا أمر غزو الكويت تقريباً جاهزاً من الله". محدقاً في صفوف مستمعيه قائلاً: " ودورنا ببساطة هو تنفيذه". كان رد فعل الضباط المنصتون باهتمام لحديث قائدهم مقتصراً على الهتاف بعبارة "الله أكبر"." ٨٣

يشير محمد حسنين هيكل في كتابه الموسوم حرب الخليج إلى أن يفجيني بريماكوف قد أكد بعد زيارة قام بها إلى العراق وقبل بدء الحرب والتقى بصدام حسين وبعدد من أعضاء

---

٨٣ كوكبورن، أندرو. كوكبورن، باتريك. الخارج من تحت الرماد، ولادة صدام حسين من جديد. ترجمة علي عباس. القاهرة. مكتبة المدبولي. بيروت. دار المنتظر. طبعة أولى. ٢٠٠٠. ص ٢٤.

القيادة العراقية حينذاك إلى أن عقدة "الماسادا"[٨٤] قد هيمنت عليهم، وهي العقدة التي تدفع لمن يخضع لها بتنفيذ عملية انتحار جماعية، وبالتالي فهي ليست بالضرورة رؤية قدرية.[٨٥]

إن السياسة التي مارسها صدام حسين في هذه الفترة لم تعبر عن وعي بالواقع القائم كما لم تكن سياسة بالمعنى الصحيح للكلمة، بل كانت هروباً إلى أمام وترك الأمور تجري كما قدر لها أن تحصل وعلى طريقة "لا تفكر لها مدبر". لم يكن صدام حسين في جميع تصرفاته في هذه الفترة سياسياً واعياً أو محنكاً، بل كان شقياً وعيَّاراً مخاتلاً ومغامراً لم يحسب العواقب التي يمكن أن تترتب على تصرفاته لا عليه حسب، بل وعلى كل الشعب العراقي وعلى العراق كدولة. يورد الكاتبان أندروا كوكبورن وباتريك كوكبورن مسألة طريفة حول كيفية شرح صدام حسين لمفهوم "علم السياسة والعمل السياسي" على وفق مفهومه لضباطه المختارين، إذ جاء في كتابهما المشترك ما يلي:

"ألقى صدام حسين محاضرة أخلاقية موجزة موضحاً فوائد وإيجابيات مثل هذه الوسائل في العمل السياسي (المفاجآت، ك. حبيب). "ما هو علم السياسة؟ سأل الرئيس حديث التنصيب (ويقصد الكاتبان أن صدام حسين كان لتوه قد أزاح أحمد حسن البكر واعتلى منصة السلطة منفرداً، ك. حبيب) بلغة منمقة وبصوته الحادّ، "السياسة هي قولك

---

٨٤ الخولي، محمد. "إسرائيل" وعقلية الحصار. صحيفة البيان الإماراتية في ٢٠٠٣/١١/٢٠. كتب السيد محمد الخولي عن أسطورة الماسادا ما يلي: "والماسادا – تقول الحوليات التاريخية – هي حصن أو قلعة كانت قائمة في جنوب شرقي فلسطين وكانت آخر المعاقل التي احتمى وتحصن بها يهود القرن الأول للميلاد إزاء هجوم الرومان الذين كانوا يحكمون فلسطين في تلك الحقبة الباكرة، وبعد سقوط القدس في يد جحافل الدولة الرومانية في سنة ٧٠ للميلاد هرعت فلول اليهود إلى قلعة الماسادا الجبلية يتحصنون بها وما كان من مقاتلي الرومان إلا أن فرضوا حصاراً على الماسادا دام عامين أو نحوهما كما يقول الرواة الذين يضيفون أيضاً أن اليهود عزلوا أنفسهم داخلها رافضين الاستسلام ومنهم من آثر الانتحار ومنهم من صرعه الرومان في آخر المطاف ولم يبق من الألف يهودي الذين تمترسوا بين جدران الماسادا سوى سبعة من الأطفال والنساء الذين اختبأوا في مجاري المياه".

٨٥ هيكل، محمد حسنين. حرب الخليج. مصدر سابق. ص ٥٠٦.

بأنك ستعمل شيئاً ما بينما تنوي عمل شيئاً آخر، ثم لا تعمل ما قلته ولا ما نويت عمله". بهذه الطريقة، كما اقترح صدّام، لا أحد يمكنه أن يتنبأ بما كنت ستفعله".[٨٦] ومن خلال هذا المقطع يمكننا أن نفهم سياسة المراوغات والخداع التي مارسها صدام حسين مع الذين زاروه وحاولوا ثنيه عن أي عمل عسكري ضد الكويت ووعوده التي أطلقها وأعطاها لهم ولم ينفذها، ثم نفذ ما كان ينوي ممارسته فيما بعد، إذ أبقى الجميع في شك من أمرهم ويتساءلون: ماذا سيفعل الدكتاتور؟ كان صدام حسين يعشق لعبة طمأنة الطرف المقابل ليوجه له ضربة مفاجئة لم يتوقعها، فتكون الضربة قاسية وصاعقة ويصعب على الطرف الآخر لملمة أطرافه. هكذا تعامل مع اتفاقية آذار/مارت ١٩٧٠ والوعود التي قطعها على نفسه للملا مصطفى البارزاني ثم حاول الغدر به بإرسال مجموعة ملغمة لم يعرف أصحابها بأنهم ملغمون، بل كانوا يعتقدون بأنهم يحملون أجهزة تسجيل لا غير في الملابس التي صنعت لهم خصيصاً وارتدوها وهم من شيوخ الدين. كما حصل هذا مع الحزب الشيوعي العراقي حين كان يؤكد على تحالفه، في حين كان ينوي توجيه الضربة القاسية، ولكن كان يؤجل بها لكي يثير الصراع داخل الحزب الشيوعي بين من يعتقد بان حزب البعث مخلص في تحالفه وبين من يعتقد بأن حزب البعث سيوجه ضربته في اللحظة المناسبة له، ومن خلال ذلك استطاع أن يضعف اليقظة عند الكثير من أعضاء قيادة الحزب الشيوعي العراقي ولكن ليس في قاعدته والكثير من كوادره. وحين جاءت الضربة كان الوقت قد فات على إنقاذ الكثير مما وممن كان يمكن إنقاذه. وهذه القضية تكررت في العشرات من الأحداث، سواء مع قوى المعارضة العراقية أم مع القوى الحليفة أم في داخل حزبه وحكومته أم مع القيادة الكُردية أم مع الدول العربية والعالم. لقد كان صدام حسين مهووساً بفكرة المغامرة والمؤامرة والمراوغة والكذب باعتبارها الطريق الضامن للوصول إلى ما يبتغيه، فلا الصراحة ولا المجاهرة والشفافية ولا الصدق والأمانة هي التي تخدمه لما يريد تحقيقه، فالعالم عنده لا يعرف إلا القوة والكذب والمراوغة وعليه امتلاكها وممارستها لتحقيق الهدف. لم يكن صدام حسين مؤمناً بدين أو مذهب أو مبدأ غير دين ومذهب ومبدأ

---

٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤.

الوصول على الحكم والبقاء فيه وتوريثه لأبنائه، وما القومية أو الدين أو الحزب أو الأخلاق سوى أدوات لتحقيق الغاية المنشودة. لقد كان صدام حسين مؤمناً إيماناً مطلقاً بمقولة "أن الغاية تبرر الوسيلة"، أياً كانت تلك الوسيلة أو الواسطة، إضافة إلى إيمانه بالعنف والقوة. وتجلت هذه المقولة في كامل تصرفاته وسلوكه قبل وبعد وصوله إلى السلطة. لقد كانت الـ "أنا" مهيمنة بشكل كامل على عقل وتفكير وممارسات صدام حسين، وكانت "أنا" صدام حسين تجسد "أنا" النرجسية، و"أنا" السادية، و"أنا" جنون العظمة، وأنا الواحد الأوحد على أرض العراق، وهي التي تحكمت بالعراق طيلة ٣٥ عاماً. وليس الفترة التي نتحدث عنها إلا جزءاً من هذه العقود الثلاثة التي حكم فيها العراق وكانت من أكثر الفترات ظلاماً وظلماً على المجتمع العراقي.

لم يكن صدام حسين مهتماً بما يفكر به الشعب العراقي والعواقب التي سوف تترتب على الشعب بعد بدء الغزو والاحتلال وصدور قرار الحصار الاقتصادي عن مجلس الأمن الدولي، بل كان يهمه أن يبقى في السلطة وأن يؤكد ويكرس موقفه أمام العالم. فأرسل الوفود إلى مختلف الدول واستقبل الوفود والشخصيات العالمية التي كانت تتمنى أن يبتعد المستبد بأمره عن رفض قرارات مجلس الأمن الدولي وإطلاق سراح الرهائن من الأجانب الذين أخذوا من مواقع عملهم في العراق أو الذين جلبوا من الكويت ووضعوا في مواقع حساسة باعتبارهم دروعاً بشرية ضد احتمالات الحرب ضده لا حباً في بقاء صدام حسين في السلطة، بل رحمة بالشعب العراقي الذي يمكن أن يتعرض لحرب مدمرة تعيد العراق عشرات السنين إلى الوراء. لقد بلغ مجموع المحتجزين من الرهائن ١٢١٩٨٤٥ رهينة من النساء والأطفال والرجال ومن ١٢ جنسية نتبين عددهم وجنسياتهم ومواقع احتجازهم من خلال الجدول التالي:

مجموع رهائن كل بلد	موقع الرهينة/ الكويت	موقع الرهينة/ العراق	جنسية الرهائن
٣٠٣٠	٢٥٠٠	٥٣٠	أمريكي
٤٦٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠	بريطاني
٥٠٨	٢٧٨	٢٣٠	ياباني
٨٧١٠	٧٨٣٠	٨٨٠	روسي
٩٠٠	٣٠٠	٦٠٠	ألماني
٤٨٠	٢٧٠	٢١٠	فرنسي
٤٩٠	١٥٠	٣٤٠	إيطالي
١٢٧	٦٩	٥٨	أسترالي
٩٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	مصري
٦٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	تركي
١٣٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	باكستاني
١١٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	بنغلاديش
١٢١٩٨٤٥	٣٢٨٣٩٧	٨٩١٤٤٨	المجموع

راجع: الساري، مشعل عواد. رائد ركن. هل انتهت حرب الكويت ١٩٩٠–١٩٩١. الأردن. دون ذكر المطبعة. ١٩٩٨. ص ١٣١/١٣٢.

لقد أثار هذا الحجز العبثي للرهائن استياءً وقلقاً عامين لدى عائلات٠ جميع أولئك الذين احتجزوا ووضعوا في مواقع عسكرية ومدنية حساسة بحجة منع قصف تلك المواقع. وكانت مصر أكثر الدول تضرراً بسبب الحجم الكبير لعدد المحتجزين، إضافة إلى الأضرار المالية التي لحقت بعائلات المحتجزين. كما أنه أثار استياء وغضب العالم بمثل هذا التصرف الطائش لحكومة لا تعرف احتراماً لحرية وحقوق الإنسان. وكان في هذا أكبر استفزاز للرأي العام العالمي وحكومات تلك البلدان المتضررة من هذا الحجز. وقد أصيب المحتجزون بالإهانة في كرامتهم وحقوقهم المشروعة وعوملوا معاملة غير إنسانية دون أن يرتكبوا

جرماً. وقد اضطر عدد مهم من الشخصيات الدولية المعروفة إلى زيارة العراق بهدف إقناع صدام حسين بضرورة إطلاق سراح المحتجزين، ومن بينهم فيلي براندت، مستشار ألمانيا الأسبق ورئيس الحزب الاشتراكي الألماني، الذي قام بزيارة خاصة للعراق من أجل استعادة المحتجزين دون أن يكونوا قد ارتكبوا خطأً أو جنحة..الخ. وقد تمكن براندت من استعادة ١٧٤ شخصاً من المحتجزين الأوروبيين "بينهم ١٢٠ ألمانياً و٢٠ إيطالياً و١٢ بريطانياً و١٠ هولنديين و٣ بلجيكيين و٢ أمريكيين، إضافة إلى أيرلندي وسويسري ونرويجي ويوناني وبرتغالي وشخص من لوكسمبورغ"[٨٧] غادروا معه على متن طائرة شركة لوفتهانزا إلى برلين.

وإذا كان صدام قد سعى من خلال حجز الرهائن لفترة طويلة منع وقوع الحرب ودفع الرأي العام العالمي للتصدي للحرب لكي لا يموتوا هؤلاء الأبرياء من الناس باعتبارهم دروعاً بشرية، كان عليه أن يدرك ثلاث مسائل مهمة، وهي:

* أنه غير قادر بأي حال على الاحتفاظ بهذا العدد الكبير من البشر كرهائن لديه ولفترة طويلة، وأن عليه أن يحررها في كل الأحوال طال الوقت أم قصر"
* وأن هذه الرهائن لن تعرقل الحرب حتى لو احتفظ بها ولم يطلق سراحها، إذ أن الأهداف التي كانت تسعى إليها الولايات المتحدة هي أكبر بكثير من أرواح هؤلاء الناس الأبرياء.
* وأن الرأي العام العالمي سينقلب على صدام حسين بغض النظر عن إطلاق سراحهم أم الاحتفاظ بهم، إذ أنه أضاف إلى عدوانه ضد الكويت بحجزه الراهن الذي برهن على إهانته للإنسان والمجتمع الدولي والرأي العام العالمي. وفي هذا كان رأي جورج بوش الأب صائباً حين قال: وفي حينها صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش حول المحتجزين بقوله: "إن حياة أشخاص أبرياء معرضة للخطر، والاستغلال المستهتر للمدنيين كورقة للمساومة أو أدوات لردع هجوم، يمثل إهانة للسلوك المتحضر (...) هذا الابتزاز لن ينجح"[٨٨].

---

٨٧ راجع: مطر، فؤاد. موسوعة حرب الخليج. مصدر سابق. ص ١٨١.

٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٦.

وقد أجبر صدام حسين وبعد مراوغات وتسويفات كثيرة إصدار قراره إلى مجلس النواب العراقي لاتخاذ قرار بإطلاق حرية الرهائن وعودتهم على بلدانهم وكانوا جميعاً من الولايات المتحدة والدول الأوروبية وبلغ عددهم ٣٠٠٠ شخص، إذ كان قبل ذاك قد أطلق تدريجياً حرية المواطنين من الدول العربية وغيرها من الدول. جرى ذلك في السابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ حين قدم رئيس مجلس النواب سعدي مهدي صالح طلباً إلى المجلس لمناقشة وإقرار مقترح صدام حسين باتخاذ القرار النهائي بشأن الرهائن. وجاء في حديثه ما يلي الذي يعبر عن العنجهية البعثية وعن الخنوع الكامل لصدام حسين والتمجيد البائس به: "إن أبرز ما يزعج المجاهد المؤمن والمناضل الشريف والمقاتل الشجاع الذي يتحلى بأخلاق الفرسان المؤمنين هو أن تتداخل الخنادق في ساحة المنازلة فينحشر في الساحة بين خندقين من لا يقصد المنازلة وهو ليس من بين الأشرار، وأن هذا الانزعاج يتحول إلى أسى عميق عندما يصيب هذا الصنف من الناس الأذى نتيجة لمستوى الصراع ونوعه"[٨٩]. صوت ٢٢٥ نائباً إلى جانب قرار إطلاق حرية الرهائن و١٥ شخصاً ضد القرار[٩٠]، إذ كان مجلس النواب الصدامي يتكون من ٢٤٠ عضواً.

ولكن السؤال المشروع هو: لماذا تشبث صدام حسين بالبقاء في الكويت ورفض الانسحاب، إذ كل الدلائل كانت تشير إلى أنه سيجبر على الانسحاب طال الوقت أم قصر، وأنه يمكن أن يطرد منها عبر حرب مدمرة؟ هناك الكثير من الآراء المهمة في هذا الصدد والتي يمكن الأخذ بها في تفسير موقف صدام حسين. تؤكد الكثير من المعطيات والمعلومات المتوفرة من جهة، ومعايشتي اليومية للمشكلات العراقية ومعرفتي بطبيعة شخصية صدام حسين والقضايا التي تحركه من جهة أخرى، إلى أن العوامل التي حركت صدام حسين باتجاه العناد والإصرار على البقاء في الكويت يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

---

٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٨.

٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٩.

١. كان صدام حسين منذ أوائل السبعينات يتحرى عن سبل إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، بالرغم من إعلامه الذي يهاجمها يومياً ويتهمها بالتآمر على نظام البعث ويرميها بشتى النعوت. وقد تحدث الدكتور جواد هاشم، وكان في حينها وزيراً للتخطيط، عن تلك الجهود التي بذلت على هذا الطريق في كتابه الموسوم "مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، ذكريات في السياسة العراقية: ١٩٦٧– ٢٠٠٠" الصادر عن دار الساقي في لندن وبيروت ٢٠٠٣، والرغبة الجامحة والأساليب الملتوية التي اتُبعت لإعادة وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة من جانب البكر وصدام حسين. كما قدم صدام حسين أكبر خدمة للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب التي شنها ضد إيران في العام ١٩٨٠ انتقاماً منها لما حصل لها في سفارتها بطهران وضرب مصالحها في إيران، إضافة إلى أن الولايات المتحدة كانت تعتبر نظام صدام حسين بمثابة قوة توازن مهمة إزاء إيران في المنطقة، فالنظامان رغم كونيهما يمارسان الاستبداد والتوحش في بلديهما، إلا أنهما من فصيلتين مختلفتين والعداء بينهما مستحكم. وبالتالي كان صدام حسين يشعر باستمرار بأن هناك نقاط التقاء وخيوط تشد واشنطن إلى بغداد ولا يمكن لواشنطن أن تقطعها، كما لا يريد صدام حسين قطعها.

٢. كان هذا يعني أن صدام حسين حتى اللحظة الأخيرة لم يكن يعتقد بأن الولايات المتحدة ستخوض الحرب ضد نظامه، وأنها ستعمد إلى الدبلوماسية والطلب من قيادة الكويت تقديم تنازلات للعراق لكي ينسحب العراق من الكويت في مقابل مكاسب مهمة للعراق.

٣. كما عوَّل صدام حسين كثيراً على موقف الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن الدولي في أنه سيمنع تمرير قرار بخوض الحرب ضد العراق باستخدام حق النقض (الفيتو)، رغم معرفته بأن الاتحاد السوفييتي كان حينذاك في النزع الأخير ويعاني من سكرات الموت السريع وقبل غيابه من الخارطة السياسية الدولية.

٤. كما عوّل صدام حسين على مسألتين هما الخلاف العربي الذي لن يسمح بالاتفاق على قرار واحد يقر حرباً ضد العراق من جهة، وعلى التحرك الجماهيري العربي الذي

سيرفض الحرب ويشعل الأرض ناراً تحت أقدام من يجرأ على شن حرب ضد العراق وضد صدام حسين، الذي اكتسب شعبية لدى الأوساط الشعبية الواسعة في العالم العربي وفي الدول المغاربية، من جهة أخرى.

٥. لقد كان صدام حسين، وهي المسألة المركزية في فعل العلل التي كان يعاني منها الدكتاتور، يخشى على سمعته وموقعه وهيبته ودوره الجديد الذي يطمح به في حالة موافقته على الانسحاب دون أن يحقق أي مكسب من تلك التي طالب الكويت بها. فمن غير المعقول لصدام حسين أن لا تتنازل الكويت عن ديونها على العراق أو أن لا تدفع له منحة عشر مليارات دولار أمريكي أو لا توافق على تأجير الجزر الثلاث بوبيان وورية وفيلكة أو أن لا تدفع له مبلغ ٢,٤ مليار دولار أمريكي عن ادعاء النفط المستخرج والمصدر من حقل الرميلة الجنوبية...الخ. فهيبته العربية وكرامته الشخصية وقراراته كلها سوف تنهار ولن يحظى باحترام الشعوب العربية ولا يجوز التضحية بذلك حتى لو شنت الحرب وفقد العراق مئات ألوف الضحايا وخسر مئات المليارات من الدولارات الأمريكية. إن البطل والقائد العربي يفترض في عرف صدام حسين أن يبقى معانداً حتى لو كلف ذلك موت شعبه ضحية وثمناً لاستمرار وجوده على قيد الحياة، فمنه وحده سينبثق الشعب مرة أخرى وسينبثق العراق الجديد! لقد كان صدام حسين في غيبوبة عن الواقع العراقي، ولم يكن أفراد قيادته أقرب منه إلى هذا الواقع، إذ كان جميعا لا يعتقدون باحتمال نشوب الحرب، إلا في اللحظات الأخيرة.

واستناداً إلى هذه الرؤية غير الواقعية لم يعمد صدام حسين إلى تخفيف الصراع وإبداء المرونة باتجاه التجاوب مع قرارات الأمم المتحدة التي بلغ عددها بين بدء الغزو للكويت وبدء الحرب لتحريرها ١٣ قراراً،[٩١] بل إلى تشديده ضد المجتمع الدولي وربط قضية الخروج

---

٩١ ملاحظة: وعلينا أن نتذكر بأن الفترة الواقعة بين ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ و١٩٩١/٣/١٦ صدر عن مجلس الأمن الدولي ١٣ قراراً بدأ بالقرار ٦٦٠ في الثاني من آب /أغسطس وأخرها كان القرار ٦٨٦ في ٢ آذار/مارت ١٩٩١ حيث بعدها شنت الحرب ليصدر عن مجلس الأمن الدولي القرار ٦٨٧ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ ليعلن للعالم عن استعادة الكويت استقلالها وسيادتها الوطنية وطرد القوات العراقية المحتلة من الكويت.

من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وحل مشكلات الشرق الأوسط، وبالتالي ربطها بالصراع الدائر في الشرق الأوسط منذ ما يقرب من ستة عقود. وكان هذا يعني أن صدام حسين يسعى إلى التصعيد وليس إلى التخفيف والمساومة، وكأنه كان واثقاً من أن الولايات المتحدة لن تقوم بأي حرب ضده لإخراج قواته من الكويت. ويتساءل الكاتب السيد حامد الحمداني نيابة عن الكثير من الناس: هل أن صدام حسين كان مصاباً بالجنون، أم كان يعتقد جازماً بأن الولايات المتحدة سوف لن تشن الحرب ضده؟ [٩٢]. والواقع يبرهن على أن جنون صدام حسين كان قد تجاوز الحدود حين تصور حقاً، ورغم كل تلك الاستعدادات العسكرية الاستثنائية التي حصلت في منطقة الخليج، أن الولايات المتحدة سوف لن تشن حربها ضد النظام العراقي، خاصة وأنها سجلت وجوداً عسكرياً عراقياً قرب الحدود السعودية. أي أن صدام حسين كان مصاباً بمس من الجنون حين اعتقد بأن الولايات المتحدة ستتعامل معه بطريقة أخرى، أي ستحتفظ به وستضحي بالكويت، وهو الذي قدرت أنه غير محسوب العواقب. ويبدو مفيداً أن نتابع رأي وتفسير السيد سعد البزاز، الإعلامي والصحفي البعثي الذي عمل في أجهزة البعث الحزبية والحكومية والإعلامية والثقافية سنوات طويلة ولم يغادر البعث إلا في العام ١٩٩١ ونشر في العام ١٩٩٢ كتابه الموسوم "حرب تلد أخرى" في الأردن، للأسباب التي دعت صدام حسين إلى الحروب والغزو وعدم الانسحاب من الكويت والصدام بالولايات المتحدة، وهو تفسير بعثي بامتياز، إذ يقول: "فليس من الصواب تفسير السلوك السياسي العراقي تحت وطأة المتغيرات السياسية وتفاعلات الأحداث والظروف والمواقف المستجدة، وليس من الصواب التعامل مع الشعوب العريقة على أساس رد الفعل المحتمل إزاء الحدث الآني، فمثل هذه الشعوب تتصرف على أساس ما تستمده من إرث متراكم، وعقد قديمة وحسابات ثقيلة، وهي في العادة لا تستطيع أن تجد أنها ذات قيمة في الحاضر ما لم تُنشّط إحساسها بأنها وريثة أمس كبير. وبهذه الطريقة ينعش التنويريون العرب المعاصرون الإحساس بالذات الوطنية والقومية. ويعدون الانتساب إلى ماض متراكم في الأحداث

---

٩٢ الحمداني، حامد. كتاب صفحات من تاريخ العراق الحديث. الكتاب الثاني ١٩٥٨–١٩٩٦. ط ١. فيويون ميديا مرونوبيرغ. السويد. ٢٠٠٥.

والشواهد والخبر والمواقف والانتصارات والانتكاسات معاً، عامل تحريك فعّال للذات في لحظتها الآنية"[٩٣]. ثم يتساءل السيد سعد البزاز مباشرة بقوله: "فهل كان العراق سيقبل لحظة المواجهة مع أمريكا بعلاقة الذئب والحمل...؟ وهل يحتمل أن ينشأ حوار الذئب والحمل بينهما..؟ وأيهما أقرب للتعبير عن تكوينه.. القبول بقانون التصادم أم الخضوع لقانون الاحتواء..؟"[٩٤].

لا شك في أن للتاريخ وتراكم أحداثه تأثير على فكر وممارسات الشعوب والأفراد والمسئولين، ولكن لا يجوز بأي حال تغليب تأثير أحداث التاريخ الغابرة على سلوك الفرد في ضوء الأحداث الجارية والمؤثرة مباشرة على تصرف الفرد والمجتمع.

وفي رأي سعد البزاز أن القرار العراقي بالتحدي جاء نتيجة ثلاث عقد حركت مكامن الشعور بالخطر في العراق: الأولى عقد (كسرى) التي تمثل الخطر الفارسي القديم، والثانية تمثل عقدة (بابل) التي تعكس الخطر الصهيوني الذي تعبر عنه وتمثله (إسرائيل)، والعقد الثالثة هي التي تمس العرب عموماً والتي أطلق عليها بعقدة (بلاط الشهداء) التي تجسد الصراع العربي الأوروبي حين وقعت معركة (تور – بواتييه) في فرنسا في تشرين الأول /أكتوبر من عام ٧٣٢ بين قوات المسلمين بقيادة عبد الرحمن الغافقي، والإفرنج بقيادة شارلز مارتل Charles Martel، حيث اندحرت فيها قوات المسلمين وقتل قائدهم وتمكن الأوروبيون إيقاف ومنع زحف وغزو المسلمين لأوروبا.[٩٥]

---

٩٣ البزاز، سعد. حرب تلد أخرى. الأردن. عمّان. الأهلية للنشر والتوزيع. ط٢. ١٩٩٢. ص ١٨/١٧.

٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٨.

٩٥ قارن: المصدر السابق نفسه. ص ١٩/١٨. لا بد من تصحيح سنة المعركة التي وردت خطأ لدى السيد سعد البزاز، فهي معركة جرت في عشرة أيام في شهر تشرين الأول / أكتوبر من عام ٧٣٢ ميلادية ١١٤ هجرية، وليس في العام ٧٥٠ ميلادية. توفي شاركز مارتل في العام ٧٤١م. راجع في هذا الصدد: الموسوعة الحرة. معركة بلاط الشهداء. راجع أيضاً: موقع Herodote.net. أو مقال الكاتب John H. Haaren (John Henry) عن أشهر رجال القرون الوسطى. Public Domain Authorama .Presented by Books

بهذا التفسير البعثي التعسفي يبرر السيد سعد البزاز مجموعة من السياسات العدوانية التي مارسها صدام حسين في العراق ومع الجيران، سواء أكان ذلك بشنه الحرب ضد إيران بسبب خشية العراق من الفرس ومن محاولتهم احتواء العراق أو الهيمنة عليه، ومن ثم غزو الكويت، البلد العربي الشقيق، باعتبارها جزءاً من العراق، ولكنها تتآمر مع الغرب وإسرائيل ضد العراق والخشية من الصهيونية وأطماعها في العراق، وعقدة بلاط الشهداء بسبب رغبة الغرب في أحد أمرين إما احتواء العراق أو إلحاق الهزيمة به. وكان لا بد للعراق أن يصطدم بالغرب لأنه يرفض الاحتواء.

إن من يقرأ نص السيد سعد البزاز يدرك بوضوح عدة أمور مهمة حاول البزاز تمريرها، وهي:

١. الخلط الواضح بين العراق وبين صدام حسين، فصدام حسين لم يتحرك لصالح العراق، بل تحرك لصالحه كشخص وهيمنته على العراق والمنطقة. وصدام حسين لا يمكن أن يكون العراق كله، فهو في كل أفعاله لم يكن يمثل العراق، بل كان يمثل نفسه وحفنة من أتباعه في القيادة التي نصبها بنفسه.

٢. لم يتخذ الشعب العراقي قرار الحرب ضد إيران بل كان القرار صادراً عن شخص واحدٍ هو صدام حسين مباشرة وبدعم مباشر من الولايات المتحدة ومجموعة من الدول الغربية والعربية التي ساندته بسبب خشيتها الراهنة من السياسة الإيرانية التي كانت تعمل على تصدير الثورة الإسلامية الشيعية إليها وإلى الدول الإسلامية الأخرى.

٣. كما لم يكن قرار غزو الكويت قرار العراق كله، بل كان القرار صدّامياً بالمطلق ولا يمت إلى التركة التاريخية الثقيلة، بل اقترن بحقيقة الوضع الذي ساد في العراق في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية وأطماع صدام حسين رغم أن ستة أعضاء من قيادته ساهمت في الموافقة على قراره. كما أن رفض الانسحاب كان قراراً صادراً عن صدام حسين، لا يمت إلى التاريخ بصلة، بل إلى عنجهية الدكتاتور صدام حسين.

٤. وصدام حسين لم يجسد في قراراته العمق الحضاري للعراق، بل كان يجسد عمق العلل التي كان يعاني منها، ومنها النرجسية والسادية وجنون العظمة التي اجتمعت فيه ودفعت به إلى ممارسة سياسة كلفت الشعب العراقي خسائر وألام وكوارث فادحة.

٥. وهذه الظواهر مقترنة بواقع التخلف الذي يعاني منه المجتمع والخلفية التربوية لصدام حسين في بيئته الفلاحية البدوية وفي إطار مشكلات عائلته مباشرة.

٦. وارتكب سعد البزاز خطأً كبيراً حين اعتقد بالطريقة غير العقلانية التي مارسها القوميون العرب المتشددون في محاولة منهم لتنشيط الحركة القومية العربية باتجاهات خاطئة حين كتب يقول: "وبهذه الطريقة ينعش التنويريون العرب المعاصرون الإحساس بالذات الوطنية والقومية. ويعدون الانتساب إلى ماض متراكم في الأحداث والشواهد والخبر والمواقف والانتصارات والانتكاسات معاً، عامل تحريك فعّال للذات في لحظتها الآنية". إنه الإعلام غير المبني على الوعي بالواقع وإدراك العوامل المحركة لمسيرة التطور الاجتماعي والوعي المطلوب بحقيقة أن السياسة فن الممكنات، وليس فن ممارسة القوة والعنف لتحقيق الأهداف. فرفض الانسحاب من الكويت والاصطدام بالغرب لا يفسر على أساس تاريخي، بل وفق الواقع الذي كان يعيش فيه صدام حسين وأطماعه وتقديراته بالدرجة الأساسية، أما العوامل الأخرى فهي ثانوية.

لقد سعى صدام حسين إلى إطلاق تسميات معينة على الحروب والمعارك المجنونة التي خاضها ودفع الشعب العراقي ثمنها وهي لم تنشأ عن فهم واقعي وسليم لأحداث التاريخ واتجاهات تطورها ونتائجها والدروس المستخلصة منها، بل عبَّرت عن جهل عميق بهذا التاريخ والتقاط السلبي منه ومحاولة إعادة تكوينه بصورة بائسة ومدمرة.

في الوقت الذي كان صدام بين مصدق ومكذب لاحتمال قيام حرب ضده، كانت بعض قوى المعارضة تتوقع الحرب وتحذر منها بقوة. فمنذ احتلال الكويت دعت قوى المعارضة العراقية على خروج القوات العراقية من الكويت وإعادة السيادة لأصحابها والحذر من حرب قادمة مدمرة للعراق وشعبه. ولكن هذا الصوت المسئول لم يسمع من جانب صدام حسين ونظامه والقوى المؤيدة له في العالم العربي. ففي فترات متلاحقة أصدر الحزب الشيوعي العراقي، كأحد القوى المعارضة للاحتلال والمطالبة بسحب القوات العراقية من الكويت، كان يحذر من احتمال الحرب ومن الدكتاتورية الغاشمة التي لا تريد أن تنسحب وتورط المجتمع بحرب مدمرة. وكان هذا الصوت في حقيقته معبراً عن أغلب قوى المعارضة، رغم

أن البعض كان يتمنى وقوع الحرب، إذ كان يتوقع انهيار النظام في مجرى الحرب والتخلص من صدام حسين. وكان هذا البعض لا يقدر مجرى اللعبة الدولية والإقليمية في المنطقة وما ينشأ عن الحروب من نتائج وعواقب لا يستطيع الإنسان معرفة تداعياتها واتجاهات تطورها. ففي يوم ١٩٩١/١/١٢ أصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً تحت شعار "درء كارثة الحرب.. مهمة ملحة"، ثم أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي نداءً بتاريخ ١٩٩١/١/١٧، أي بعد يوم من بدء الحرب داعياً إلى إنقاذ الشعب من ويلات الحرب والدكتاتورية، واعتبار الشعب العراقي ضحية الدكتاتورية وضحية الحرب في آن واحد. وهكذا توالت بيانات الحزب الشيوعي وبقية قوى المعارضة لإيقاف الحرب، في حين كانت الحرب تطحن الشعب فعلياً. واستمرت هذه النداءات دون فائدة إلى أن توقفت بعد تحرير الكويت وولوج القوات الأجنبية الأراضي العراقية واحتلالها لها من محاور عدة، كلها من الجنوب، مما أجبر النظام على قبول إيقاف القتال والالتزام بكافة المقررات التي تفرض عليه.

ثانياً: جورج بوش الأب يقود التعبئة لخوض حرب تحرير الكويت

لم تبذل الولايات المتحدة أي جهد ملموس للاعتراض على الاستعدادات العسكرية العراقية الواسعة على الحدود الكويتية أو التحركات والمذكرات السياسية للدبلوماسية الخارجية لنظام العراقي، رغم توثيقها كل ذلك بصور واضحة عبر الأقمار الصناعية، كما لم ترتفع عنها وعن دول الاتحاد الأوروبي أية احتجاجات مقلقة للعراق بهذا الصدد، بل جل ما قامت به هذه الدول اقتصر على متابعة ما يقوم به النظام العراقي وتجميع المعلومات ودراستها وتنشيط الدبلوماسية غير المباشرة لمعرفة أهداف النظام ألصدّامي المباشرة وغير المباشرة، خاصة بعد أن انطلقت من صدام حسين تصريحات اعتبرت خطيرة من جانب إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تهدد بحرق نصف إسرائيل إن جرى التعرض بالعراق. وقد عرضت الولايات المتحدة على قيادات بعض الدول العربية، وخاصة المملكة السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، مجموعة مهمة من الصور التي التقطتها أقمارها الصناعية عن التحشدات والتحركات والاستعدادات العسكرية العراقية، قبل شن

العدوان على الكويت. لقد كان لهذه التصريحات المتسمة بالعنجهية ألصدامية، التي اتسم ويتسم بها أغلب مستبدي ومضطهدي الشعوب، وقع كبير على حكومات إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعلى المؤسسات الدستورية فيها وشعوبها وغالبية الأحزاب السياسية فيها، حيث دق ناقوس الخطر معلنا بأن النظام العراقي قد تجاوز الخطوط الحمراء والحدود المسموح بها في المنطقة، رغم أن بعض القوى السياسية في تلك الدول قد اعتبرت تصريحات صدام حسين فارغة، ولكن تجربة الحرب التي شنها النظام العراقي ضد إيران أعطت الجميع بأن النظام العراقي غير محسوب العواقب في سياساته وإجراءاته وتصرفاته.

من عرف السياسة الأمريكية وتعمق في استراتيجيتها الدولية مع هبوط نجم الاتحاد السوفييتي وبدء العد التنازلي لوجوده على الساحة الدولية، أدرك بأن الهدوء الأمريكي إزاء تصريحات النظام العراقي وإجراءاته لم يكن طبيعياً، كما لم تبرز أي بادرة من الرئيس الأمريكي من أجل منع العراق من زيادة تسلحه أو تحذيره من عواقب أي عمل عسكري يمكن أن يقوم به في منطقة الخليج، خاصة وأن العراق كان قد أثار صخباً شديداً ضد الكويت وسياستها النفطية التي تسمح بإغراق السوق العالمي بالنفط الخام أو ضد إسرائيل، بل كان الإحساس يتعاظم بأن الولايات المتحدة تدفع بالنظام العراقي بصورة غير مباشرة إلى تجاوز الحدود والخطوط الحمراء المسموح بها لتوجيه الضربة له. ولكل باحث الحق في تفسير أقوال سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية ببغداد، أبريل غلاسبي، والدبلوماسي الأمريكي كيلي على أنها كانت بمثابة التشجيع المعلن وغير المباشر، وفق لغة الدبلوماسيين المعروفة بحذاقتها وما يمكن أن يقرأ في ما بين السطور، على القيام بعمل عسكري ضد الكويت، وأن الولايات المتحدة لن تحرك ساكناً لأنها لا تمتلك اتفاقية دفاع مشترك، ولكن حذاري يا صدام حسين من أي تحرش أو اعتداء عسكري بالمملكة العربية السعودية. وقد التقط صدام حسين هذا التشجيع، كما كان قد التقط قبل ذلك تشجيع الولايات المتحدة له لشن حربه ضد إيران قبل عشر سنوات تقريباً وبدأ بها معتمداً على التأييد الدولي من أطراف كثيرة والسكوت من أطراف أخرى على تلك الجريمة. لقد

كان الشك يرافق القادة العسكريين الأمريكيين في أن الولايات المتحدة لا تدخل الحرب ضد العراق من اجل الكويت، ولكنها ستدخل الحرب مباشرة إن حصل أي تحرش أو استعداد لمهاجمة السعودية. وهذا ما عبر عنه شوارزكوف في أحاديثه مع كولن باول وبعض المسئولين الأمريكان. إذ كتب شوارتزكوف عن مجلس الأمن القومي وما تحدث به معه كولن باول بهذا الصدد ما يلي: "إن اجتماعات مجلس الأمن القومي هي في الأساس منبر يجمع الرئيس منه المعلومات وسيشعر كل شخص في الوزارة بأن ليه أن يتحدث لذلك قد تسمع أشياء حمقاء لا تتوقع اتخاذ أي قرار فحين يتوجب على الرئيس أن يتخذ قراراً فإنه سيفعل ذلك بالتشاور مع مجموعة أصغر بكثير وتصفح بعجل سلايدات تقارير الإطلاع التي عمل ضباط مقرنا بمشقة طوال الليل في تهيئتها نصحني بأن أقصر عرضي للوضع على ما يمكن أن تفعله القيادة المركزية في الحال وبخاصة الضربات الجوية والضربات البحرية التي وصفتها لهيئة رؤساء الأركان المشتركة ونبهني باول بوضوح أنه لا يريدني أن أدخل في تفاصيل خطتنا للطوارئ القاضية بإرسال القوات قبل أن نعرف نوايا صدام،أضاف أن تدخل الولايات المتحدة عسكرياً أو عدم تدخلها يتوقف على التالي وهو إلى أي مدى سيمضي العراق وأوجز قائلاً أظن أننا سندخل الحرب من أجل العربية السعودية ولكني أشك أن ندخلها من أجل الكويت..."[٩٦].

ولكن هذا القطب الأعظم الهادئ والساكت طويلاً تحرك دفعة واحدة ونشط بحيوية فائقة وعلى جميع الجبهات. بدأ الرئيس بوش منذ اللحظة الأولى التي سجلت دخول القوات العراقية الحدود الكويتية وسيطرتها الكاملة على الكويت ونزوح العائلة الحاكمة منها صوب السعودية اتصالاته الواسعة والمتعددة الجوانب ونشَّط دبلوماسييه ومؤسساته العسكرية.

لم يكن في تجاوز القوات العراقية للحدود الكويتية أي مفاجأة فعلية، لأنها كانت تنتظره في كل لحظة، ارتباطاً بكل تلك التحركات التي سبقت العدوان وبناء على اللقاء الأخير مع

---

٩٦ شوارتزكوف، نورمان. مذكرات شوارتزكوف، الأمر لا يحتاج إلى بطل. وثائق وأسرار خطيرة. ترجمة د. نورالدين صدوق ود. غلاب الجابري. دمشق – القاهرة. دار الكتاب العربي. ط ٢. ١٩٩٥. ص ٢٩٥.

أبريل غلاسبي والاستنتاج الذي خرجت به هذه السفيرة الذكية والذي لا شك أنها أبلغت رئيسها في وزارة الخارجية الأمريكية به، بل المفاجأة كانت حين عرف الرئيس الأمريكي وكل المتعاونين معه من الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي بأن القوات العراقية لم تقف عند المنطقة الحدودية المتنازع عليها، بل تجاوزتها وتغلغلت في عمق الكويت وهيمنت على كامل التراب الوطني الكويتي واحتلتها، وأن خطة الطوارئ قد نفذت لإنقاذ العائلة الحاكمة والحكومة وأكبر الشخصيات المسئولة في الجيش والمؤسسات المدنية. لقد كانت السفير الأمريكي نات هاويل في الكويت يمد وزارة الخارجية بتقارير عن قوات الاحتلال وعن تصرفاتها. كما كانت القيادة العسكرية تتلقى تقاريرها الخاصة من الميجور فيلي، كما يؤكد ذلك شفارتزكوف حين كتب يقول: "في غضون ذلك ارتقى الميجور فيلي إلى سطح مبنى السفارة وقدم لنا وصفاً حياً لمعركة الفجر في مدينة الكويت فإن موقع السفارة ممتاز فهو على مبعدة ربع ميل عن القصر الرئيسي أحد الأهداف الأساسية للعراقيين وصف لنا فيلي الدبابات والمقاتلات والهيلوكوبترات العراقية التي رآها تهاجم وقال إن الهيلوكوبترات كانت تفرغ جنود القوات الخاصة في مواقع استراتيجية في عموم المدينة وشاهد أناساً بملابس مدنية يعطون لها غشارات في مناطق الهبوط لقد أعد العراقيون للغزو إعداداً دقيقاً. وذهبوا إلى حد زرع العملاء للعمل – كمنظمين على الأرض للقوات الداخلة"[٩٧].

اتخذ التحرك الأمريكي ضد الغزو العدواني والاحتلال العراقي للكويت أبعاداً عدة وعلى مستويات مختلفة حتى تكامل تدريجاً يوم إعلان الهجوم على القوات العراقية وتحرير الكويت، أي بعد سبعة شهور تقريباً من احتلال العراق لهذه الدولة الجارة والشقيقة والعضو في الجامعة العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة. فما هي السياسات والإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لقيادة المهمة؟ يمكن تكثيف النشاط الأمريكي على الجبهات التالية:

---

٩٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٤.

أولاً: الجبهة السياسية والإعلامية وتشمل:

- التحرك على الساحة العربية وخاصة أصدقاء أمريكا في المنطقة مثل حكومات المملكة السعودية ومصر والأردن ودول الخليج لتحريكها من أجل دعم حكومة الكويت الشرعية وشجب الاحتلال العراقي للكويت والمطالبة بالانسحاب الفوري منها، إضافة إلى إشعار السعودية ودول الخليج بأنها المقصودة في المرحلة الثانية من التحرك العدواني العسكري العراقي، والذي لا شك بأنه قادم.
- التحرك الدولي على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية لإصدار القرارات واتخاذ الإجراءات الضرورية بحشر العراق في زاوية حادة لا يمكن الفكاك منها.
- تنشيط الإعلام السياسي والحقوقي والأخلاقي على الصعيدين الدولي والإقليمي باستخدام جميع أجهزة الإعلام من أجل مشاركتها في فضح نوايا العراق من احتلاله الكويت وإبراز كل موبقات النظام واستبداده وما سكت عنه سابقاً.

ثانيا: الجبهة الاقتصادية

التي تركزت في إصدار قرار عن مجلس الأمن الدولي بفرض الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية على العراق وحرمانه من إمكانية استيراد السلاح والعتاد والتجهيزات العسكرية الأخرى أو الاستفادة من أرصدته أو أرصدة الكويت في الخارج ومنع التعامل التجاري والمالي مع العراق.

ثالثاً الجبهة العسكرية.

اتخذ هذا الجهد مكان الصدارة والأسبقية في مجمل النشاط الأمريكي وإقناع جميع دول المنطقة والعالم بضرورة التحالف العسكري لطرد المحتل العراقي قبل أن يتجرأ بشن حملات عسكرية ضد السعودية وضد دول الخليج الأخرى بحجة حماية قواته في الكويت وتحقيق الوحدة العربية التي يمكن أن ترفع من مزاج العرب في العالم العربي لتأييد المعتدي

وبما يعطل انسياب النفط الخام من العراق إلى أوروبا والعالم والسماح بدولة استبدادية بوليسية فاشية مثل العراق بالهيمنة على منابع النفط الخام والتحكم به.

وسنحاول متابعة هذه الجبهات بشيء من التفصيل لأنها تكشف عن النوايا الدول وأفعالها التي لازمت الصراع في الخليج العربي حينذاك.

أولاً: الجبهة السياسية والإعلامية

أدركت الإدارة الأمريكية كما أدركت القيادات العاملة في وكالة المخابرات المركزية ووزارتي الخارجية والدفاع الولايات المتحدة بأن تشديد الخناق السياسي والاقتصادي والإعلامي والدبلوماسي على صدام حسين، سيزيد من تعنت الدكتاتور ومن عناده وإصراره في البقاء في الكويت، كما سيزيد من تخبطه في إجراءاته السياسية والعسكرية، مما يفسح في المجال تحقيق عزلته الدولية والإقليمية وتعبئة الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي ضد نظامه وسياسته وضد شخصه في آن. وكان لهذه المعرفة الدقيقة بنفسية الدكتاتور صدام حسين، وهي سمة يتسم بها أغلب المستبدين في الأرض، الناجمة عن تعامل طويل معه وعن دراسة مدققة ومستمر لتصرفاته حتى قبل أن يصل إلى السلطة ومنذ أن كان في القاهرة بعد محاولة الاعتداء الغادرة على قائد عبد الكريم قاسم، من جانب خبراء علم النفس والعاملين في السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية دورها المتميز في دفع صدام حسين إلى نهايات الشوط الذي بدأ به حين دفع قواته بغزو الكويت والتي أتينا على ذكرها سابقاً، سواء أكان ذلك بتشكيل الحكومة الكويتية الحرة المؤقتة، أم بدمج الكويت بالعراق واعتبارها المحافظة العراقية التاسعة عشر، أم بما قام به من أسر واعتقال المزيد من الناس واختطاف ونقل رهائن أجانب من الكويت إلى العراق وإشعال الحرائق في أبار النفط الكويتية قبل انسحاب قواته منها وتلويث بيئة المنطقة.

بدأ الرئيس الأمريكي بالعمل على كل الجبهات دفعة واحدة وليس على التوالي. تمت الاتصالات بالملك السعودي والملك الأردني وبالرئيس المصري وبعدد آخر من الرؤساء والملوك العرب وشجعهم ودفع بهم إلى اتخاذ قرارات صارمة ضد العدوان والدعوة إلى

انسحاب القوات العراقية من الكويت، كما دعا الجامعة العربية من خلال الرؤساء والملوك إلى اتخاذ موقف صارم وبسرعة في هذا الصدد، إضافة إلى تحريك الكثير من الدول التي كانت تشارك حين وقع العدوان في مؤتمر الدول الإسلامية في القاهرة. وبنفس الوقت أصدر مجلس الأمن الدولي، وبمبادرة مباشرة من الولايات المتحدة، القرار رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٩٠ الذي أدان العدوان وطالب العراق بالانسحاب الفوري من الكويت وإعادة السيادة والشرعية للحكومة الكويتية. وخلال ذات الفترة أمكن إقناع الملك فهد بأن العراق لن يتوقف عن عدوانه عند حدود الكويت، بل أن هناك دلائل تشير إلى احتمال تحرك قواته صوب السعودية، مما دفع بالملك فهد إلى القبول بنزول واستقرار قوات أمريكية في المملكة السعودية لأول مرة وبإعداد كبيرة. كان ذلك في السابع من أب / أغسطس من عام ١٩٩٠، أي بعد خمسة أيام من العدوان العراقي واحتلال الكويت.

ثم بدأ المطبخ السياسي الأمريكي يعمل مواصلاً الليل بالنهار لإنجاز تحالف دولي واسع النطاق مستعد للقيام بعملية عسكرية واسعة لتحرير الكويت من القوات العراقية المحتلة. وخلال هذه الفترة التي كان الأمل بتشكيل هذا التحالف مقروناً بمسألتين: هما مدى تأييد العرب لمثل هذا العمل الحربي وإخراج القضية من كونها مشكلة عربية – عربية من جهة، وموافقة مجلس الأمن الدولي على إصدار المزيد من القرارات الخانقة للعراق والضاغطة على صدام حسين التي كان مقدراً بأن النظام العراقي سوف يرفض الاستجابة لها وتنفيذها ومن ثم يقوم النظام بربط انسحابه من الكويت بشروط لا يمكن للعالم القبول بها من جهة ثانية. وخلال سبعة شهور مارس النظام العراقي كل ما يمكنه القيام به لترسيخ فكرة لدى العالم كله مفادها أن النظام العراقي لا ينفع معه سوى الحرب التي يخوضها التحالف الدولي لتحرير الكويت وطرد القوات العراقية منها. وكانت تلك الإجراءات المنفذة من جانب النظام العراقي تجري على الأرض الكويتية أم تصرفات على الساحة العربية والإقليمية والدولية.

في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ تحدثت السيدة مارغريت تاثچر رئيسة وزراء المملكة المتحدة في مجلس العموم البريطاني حول الموقف من قرارات مجلس الأمن الدولي

حول احتلال العراق للكويت قائلة: "إن العقوبات أُعطيت ثلاثة أشهر لتؤتي ثمارها ولكن لم تظهر أي علامات على أن العراق يخفف من قبضته على الكويت التي احتلها يوم ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠ وإزاء ذلك إما أن يخرج من الكويت حالاً وإلا فإننا وحلفاءنا ستطرده بالقوة وسننزل بهه الهزيمة بكل ما يترتب عليها من عواقب. لقد تم تحذيره"[٩٨].

كما أن نشاط وزيارات جيمس بيكر، وزير خارجية الولايات المتحدة، المكوكية بين عواصم دول العالم للتهيئة الفكرية والسياسية والدبلوماسية وأجهزة الإعلام الأمريكية والدولية قد لعبت دورها البارز في تعبئة الرأي العام العالمي بعدة نقاط جوهرية، وهي:

* أن النظام العراقي نظام جائر ومعتدي ولا يجوز قبول المجتمع الدولي بأعمال اللصوصية والتجاوز على استقلال الدول الأخرى.
* وأن هذا النظام سوف لن يكتفي باحتلال الكويت، بل يجهز قواته لاحتلال السعودية ودول الخليج الأخرى.
* يمارس النظام العراقي سياسات فاشية ليس في العراق حسب، بل وفي دولة الكويت المحتلة.
* إن النظام العراقي يريد أن يهيمن على منطقة تعتبر أكبر خزين للنفط الخام في العالم، وبالتالي التحكم في هذه الثروة التي هي الشريان الضروري للاقتصاد الدولي.
* وأن تجاوزه على الشرعة الدولية ولائحة حقوق الإنسان هي التي جعلت الكثير من الدول العربية تشجب هذا النظام وسياساته، وبالتالي فهي تقف مع شعوب العالم والمجتمع الدولي ضد النظام العراقي.

لا شك في أن هذه الأمور كلها كانت صائبة، مع قناعتنا بوجود الكثير من المبالغات في نقل الأحداث في الصحافة الأمريكية بهدفه إقناع أكثرية الشعب الأمريكي بضرورة الحرب ضد النظام العراقي والتي تجلت في الصبية الكويتية التي تحدثت عن طريقة التعامل معها في الكويت، في وقت لم تكن حين الاحتلال وبعده حتى نهاية الحرب في الكويت، وهي من

---

٩٨ مطر، فؤاد. موسوعة حرب الخليج. ص ١٧٢.

عائلة دبلوماسية كويتية كانت في الولايات المتحدة حينذاك: وقد صدر كتاب مهم للكاتب جون ر. ماك آرثر John R. MacArthur في الولايات المتحدة تحت عنوان "معركة الأكاذيب: كيف سوقت الولايات المتحدة حرب الخليج" تحدث فيه الكاتب عن حملة الأكاذيب التي لم تتورع الإدارة الأمريكية عن فبركتها الأمريكية ونشرها عبر أجهزة الإعلام الأمريكية وكذلك الحملة الإعلامية التي نظمتها الإدارة الأمريكية قبل الحرب لتضمن قبول أكثرية الشعب الأمريكي بضرورة خوض الحرب.[٩٩]

لقد تحرك الكثير من الوفود الممثلة لعدد مهم من رؤساء الدول، وتحرك سكرتير عام الأمم المتحدة والأمين العام للجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي، من أجل إقناع صدام حسين بضرورة الانسحاب الفوري من الكويت وحل المعضلة مع الحكومة الكويتية الشرعية بالطرق السلمية. وكان الدكتاتور يزداد عناداً وإصراراً، كلما جاء إليه وفد رفيع المستوى، كان يتبختر كالطاووس ولم يدرك أن ريشه يمكن أن يهلس في أيام لا غير إن بدأت الحرب الأمريكية والتحالف الدولي ضده. وفجأة تفتق ذهنه المريض عن قضية لا يمكن أن تتحقق وعمرها أكثر من خمسين عاماً حين ربط انسحاب قواته من الكويت بانسحاب إسرائيل من فلسطين والأراضي العربية المحتلة. وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير.

حين يتابع الباحث مجرى الأحداث حينذاك يستطيع أن يستنتج ثلاثة ملاحظات مهمة:

١. إن إدارة أزمة الاحتلال كانت عدوانية وغبية من جانب النظام العراقي، إضافة إلى أنها تميزت بالعنجيهة والغرور والتباهي بقدرة العراق على مواجهة أي عدوان دولي عليه، وأن في مقدوره أن يحرق نصف إسرائيل إن جرى الاعتداء عليه.

٢. مقابل هذه السياسة الغبية كانت إدارة الأزمة من جانب الولايات المتحدة تهدف إلى تشديد الخناق على النظام لا لكي ينسحب، بل لكي يصر على البقاء، إذ لم يكن يعتقد إلا في اللحظة الأخيرة أن الولايات المتحدة ستشن الحرب فعلاً ضد نظامه، أي كانت تدفع بالنظام كي يرتكب المزيد من الأخطاء لتحقيق المنشود منها. ولم يكن صدام

99 MacArthur، John R. Die Schlacht der Lügen. Wie die USA den Golfkrieg verkauften. sachbuch Verlag: DTV Deutscher Taschenbuch. 1993.

حسين أن يترك خلفه "العزة بالإثم" الذي ارتكبه ويتراجع عنه وينقذ الشعب العراقي والاقتصاد العراقي من التدمير المحتم.

٣. ورغم أن فترة احتلال الكويت قد طالت، فقد كان في مقدور المجتمع الدولي أن يفرض الانسحاب من الكويت على النظام العراقي دون حرب لو تسنى للأمم المتحدة أن تمتلك وقتاً أطول وأن تمارس سياسات وتكتيكات أخرى غير التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية حينذاك.

ونتيجة للسياسة العراقية الغبية واحتجازه للكثير من الرهائن الأجنبية والدبلوماسيين التي أثارت العالم ضده استطاعت دول التحالف أن تحقق نجاحات إضافية في فضح وعزل النظام العراقي حين صدرت القرارات التالية عن مجلس الأمن الدولي بشأن العلاقة مع الدول الأخرى والأمم المتحدة:[١٠٠]

- قرار رقم (٦٦٢) صدر في ٩ أغسطس ١٩٩٠: اعتبار ضم الكويت باطلاً بموجب القانون الدولي والتأكيد على سيادة الكويت.
- قرار رقم (٦٦٤) صدر في ١٨ أغسطس ١٩٩٠: مطالبة العراق السماح بمغادرة الأجانب من العراق والكويت على الفور وإلغاء الأوامر الخاصة بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت.
- قرار رقم (٦٦٧) صدر في ١٦ سبتمبر ١٩٩٠: إدانة العراق بسبب احتجازه للأجانب وموظفي البعثات الدبلوماسية كرهائن ومطالبة العراق احترام الحصانة الدبلوماسية للسفارات والقنصليات الأجنبية في الكويت.
- قرار رقم (٦٧٤) صدر في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠: الطلب من الدول الأعضاء جمع أدلة حول انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها العراق في الكويت ومطالبة العراق بوقف عمليات احتجاز الرهائن. كما يُذكر العراق بمسئوليته عن الخسائر التي تكبدها كويتيون ورعايا الدول الأجنبية نتيجة لغزوه واحتلاله للكويت.

---

١٠٠ راجع: الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي.

- قرار رقم (٦٧٧) صدر في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠: إدانة العراق بسبب المحاولات التي يقوم بها لتغيير التكوين الديموغرافي لسكان الكويت.

وهذه القرارات لم تكن لأغراض التنفيذ فقط، بل لأغراض الإعلام الدولي وفضح النظام بما كان يقوم به في العراق وفي الكويت وما ينبغي للعالم أن يرفضه ويتصدى له.

٤. لم يكن هناك أي توازن بين القوات العراقية المهيأة للتدخل في الحرب وبين قوات التحالف الدولي سواء تلك التي هيئت للتدخل أم التي شاركت فعلاً في القتال لطرد المحتلين، وكان التوازن مفقوداً لصالح التحالف الدولي، سواء من حيث تعداد الأفراد أم من حيث الأسلحة المستخدمة في القتال.

ثانياً: الجبهة الاقتصادية

وفي الجانب الاقتصادي بادرت الولايات المتحدة إلى طرح مشاريع قرارات يقترح فيها فرض الحظر التجاري على العراق والكويت المحتلة ما دامت الحكومة العراقية ترفض الخروج من الكويت. ثم صدرت قرارات تالية جعلت العراق محاصراً اقتصادياً بكل معنى الكلمة خلال الفترة التي سبقت الحرب، وهي القرارات التالية وفق مضامينها والتاريخ الذي صدرت فيها:[١٠١]

- قرار رقم (٦٦١) صدر في ٦ أغسطس ١٩٩٠: حظر التجارة مع العراق والكويت المحتلة وتكوين لجنة لمراقبة تطبيق الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة.
- قرار رقم (٦٦٥) صدر في ٢٥ أغسطس ١٩٩٠: فرض الحظر على الملاحة الجوية ودعوة جميع الدول الأعضاء التعاون في تطبيق الحظر.
- قرار رقم (٦٦٦) صدر في ١٣ سبتمبر ١٩٩٠: وضع إجراء يتم من خلاله تحديد الاحتياجات الإنسانية من إمدادات الغذاء والدواء لمدنيين في العراق والكويت المحتلة.
- قرار رقم (٦٧٠) صدر في ٢٥ سبتمبر١٩٩٠: فرض حظر جوي على العراق ودعوة جميع الدول الأعضاء لاحتجاز السفن والطائرات العراقية.

---

١٠١ راجع: الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي.

ولكن ماذا كان يعني الحظر التجاري على العراق وهو البدل الذي لا يمتلك اقتصاداً مستقلاً ولا صناعة متقدمة أو زراعة حديثة و بل كانت الكثير من مشاريعه الصناعية إما دمرت في الحرب مع إيران أو حول العديد منها على الصناعة العسكرية، كما أبعدت الكثير من الأراضي الزراعية عن دائرة الإنتاج بسبب الحرب والألغام المزروعة أو هجرة الفلاحين إلى المدينة أو موت الشباب في الحرب مع إيران. لقد حظر على العاق استيراد السلاح والمعدات العسكرية، كما حظرت الكثير من المواد التي تدخل في أكثر من استعمال، بما فيه الاستعمال للأغراض العسكرية. وبدأ العراق يستهلك الاحتياطي المتبقي له من المواد الغذائية المخزونة. وأصبحت البلاد حتى قبل بدء الحرب يواجه المصاعب التموينية وبدأت الأسعار تأخذ بالارتفاع السريع نتيجة الاختلال في العرض والطلب لصالح الطلب على السلع وتراجع العرض لها بقوة. كما أن إيقاف التعامل المالي مع العراق وتجميد أرصدته المالية في البنوك الأجنبية قد عمق الأزمة الاقتصادية العراقية التي كانت قد بدت للجميع في فترة الحرب العراقية – الإيرانية وتفاقمت في أعقابها، إذ لم تبرز حلول عملية لها. إذ كان العراق قد أتى على الاحتياطي من العملة الصعبة خلال فترة الحرب مع إيران وبرزت مديونيته الخارجية التي كانت تساهم في الضغط عليه، كما ازدادت تبعات المرحلة الجديدة بسبب احتلال الكويت، ولم تنفع الأموال المنهوبة من المؤسسات المالية والرسمية الكويتية في معالجة أزمته المالية.

كما أن المقاطعة كانت تعني إيقاف تصدير النفط الخام الذي يعتمد العراق بنسبة عالية جداً على إيراداته لتمويل الميزانية الاعتيادية وميزانية التنمية. وسنحاول معالجة هذه المسألة في الفصل الخاص بالواقع الاقتصادي العراقي بين حرب الخليج الثانية وسقوط النظام الدكتاتوري.

ثالثاً: الجبهة العسكرية

خلال الفترة الواقعة بين نزول أول قوات أمريكية على الأرض الكويتية في السابع من آب/أغسطس ١٩٩٠ حتى يوم شن الحرب لتطهير الكويت تمكنت الولايات المتحدة من

تشكيل تحالف دولي عسكري كبير ضم العديد من الدول العربية إضافة إلى دول أوروبية وغير أوروبية للمشاركة في تحرير الكويت، إذ شاركت الدول التالية في هذا التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية: الأرجنتين، أستراليا، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، دانمرك، مصر، فرنسا، ألمانيا، يونان، إيطاليا، اليابان، الكويت، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، نيجر، نروج، عُمان، باكستان، بولندا، برتغال، قطر، المملكة العربية السعودية، سنغال، كوريا الجنوبية، أسبانيا، سوريا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة. كما شاركت الهند بتزيد الوقود.[١٠٢] ومنه يبدو أن سبع دول عربية من مجموع ٣٤ دولة شاركت في الحرب ضد العراق لتحرير الكويت، أي بنسبة ٢٠,٦٪ من مجموع الدول المشاركة، وبنسبة ٣١,٨٪ من مجموع الدول الأعضاء في الجامعة العربية البالغ عددها ٢٢ دولة.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال أشهر الاحتلال السبعة أن تحشد أكبر قوة عسكرية أمريكية وأجنبية في المنطقة، كما يتبين ذلك من الجدول التالي:

---

١٠٢ موقع ويكيبديا الإلكتروني، الموسوعة الحرة. حرب الخليج الثانية، أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٢.

جدول يوضح هدد الأفراد وعدد وأنواع الأسلحة

التي وضعت في خدمة الحرب ضد النظام العراقي في العام ١٩٩١

عدد القوات ونوع السلاح	القوات الأمريكية	القوات الأطلسية	القوات الإسلامية	الإجمالي
عدد الأفراد	٥٢٧٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	٢٦٥٨٨٠	١٠٢٧٨٨٠
عدد الطائرات	١١٢٥	٤٠٩	٣٩٤	١٩٢٨
عدد طائرات هليوكوبتر مسلحة	٤٥٦	١٦٢	٥١	٦٦٩
عدد طائرات هليوكوبتر نقل	١٣٢٠		١١٦	١٤٣٦
عدد الدبابات	٢٠٣٠+٦٥	١١٩١	١٧٦٤	٥٠٥٠
عدد المدرعات	٢٢٢٠	١٣٦٦	٣٩٩٥	٧٥٨١
قطع المدفعية	١٠٧٧	٧٣٠	١٠٠٩	٢٨١٦
السفن الحربية وحاملات الطائرات	١٠٠	٧٦	٤٤	٢٢٠
منصات سام وإطلاق باتريوت وهوك	١٣٦	٧٥		

قارن: الشاذلي، سعد الدين فريق عسكري. الحرب الصليبية الثامنة. الجزء الثاني –١. الدار البيضاء. مطبعة النجاح الجديدة. ط ١. ١٩٩٢. ص ٥٥–٧٦.

ومنه يتبين ما يلي:

١. الحجم الهائل للقوات المسلحة التي حشدت في المنطقة، والتي تجاوز تعدادها المليون ضابط وجني مقاتل.

٢. الحجم الهائل من حيث الكم والتنوع في الأسلحة التي جهزت في المنطقة لخوض الحرب ضد الوات العراقية المحتلة.

٣. شكلت القوات الأمريكية نسبة قدرها ٥١,٣٪ من إجمالي القوات المهيأة للتدخل في الحرب، ولكنها شكلت ٧٥٪ من القوات المتحالفة التي شاركت فعلاً في المعارك في

الكويت، إذ ليست كل تلك القوات قد شاركت فعلاً في المعارك، كما هو الحال القوات التركية التي جهزت ووضعت في حالة إنذار على الحدود التركية – العراقية، في حين شاركت القوات السعودية في المعارك الفعلية.

بعد أن تكاملت الاستعدادات السياسية والعسكرية أصدر مجلس الأمن الدولي قراره الشهير الذي أرسى الأساس للحرب التي شنها التحالف الدولي ضد العراق، وأعني به:

قرار رقم (٦٧٨) الذي صدر في ٢٩ نوفمبر١٩٩٠ والذي تحدد تاريخ ١٥يناير ١٩٩١ كآخر موعد أمام العراق للامتثال لقرارات الأمم المتحدة السابقة والتي تدعو إلى انسحاب العراق غير المشروط من الكويت. وقد جاء في القرار ما يلي: "..، ويأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في ١٥ كانون الثاني (يناير)، أو قبله، القرارات السالفة الذكر تنفيذاً كاملاً، كما ه منصوص عليه..، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة".[١٠٣] وقد وضع القرار الجديد تحت الفصل السابع من الميثاق باعتباره قراراً ملزم التنفيذ ويسمح باتخاذ جميع السبل والوسائل، بما فيها خوض الحرب، لتنفيذه،. (راجع الملحق رقم: مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

وتحت ضغط متعاظم من دول كثيرة، بما فيها الاتحاد السوفييتي، والرأي العام العالمي الذي كان يرى التحضيرات الهائلة والمتسارعة للحرب القادمة ومن أجل تجنب وقوعها، اضطرت الإدارة الأمريكية الموافقة على البدء بمحاولة جديدة من جانب وزارة الخارجية الأمريكية للاتصال بالعراق واللقاء بطارق عزيز لأشعار العالم بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد الحرب وأنها تبذل كل جهد ممكن لإخراج العراق من الكويت دون حرب، ولكن النظام العراقي يرفض ذلك، وبالتالي ستكون الحرب هي الوسيلة الوحيدة لتنفيذ

---

١٠٣ راجع: – الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي.

راجع أيضاً: شعبان، عبد الحسين د. بانوراما حرب الخليج. وثيقة وخبر، دراسة ونصوص قرارات مجلس الأمن الدولي ١٩٩٠–١٩٩٤. دار البراق–لندن. ١٩٩٤. ص ٥٢/٥٣.

قرارات مجلس الأمن الدولي، وأن الإدارة الأمريكية لا تتحمل مسؤولية نشوب الحرب بل النظام العراقي. لقد كانت هناك إمكانية فعلية لتجنب الحرب في هذا اللقاء، ولكن النظام العراقي قد سار في طريق أللاعودة عن قراره ولم تنفع معه كل التحذيرات الدولية، سواء جاءته من الأصدقاء أم الأعداء. حين كان الحديث يجري عن لقاء بين وزير الخارجية الأمريكي ونائب رئيس الوزراء العراقي صرح جيمس بيكر في الثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ مؤكداً عدداً من النقاط نشير إلى أبرزها فيما يلي والتي لم يترك أي شك في تصميم الولايات المتحدة على الالتزام بها وتنفيذها:[١٠٤]

١. إن الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي جادون في سعيهم للحل السلمي، ولكنهما لن يتركا مجالاً للشك في "عدم إسقاطهم خيار استعمال القوة إذا رفض الانسحاب من الكويت وعودة حكومتها الشرعية إليها وإطلاق جميع الرهائن".

٢. إن اللقاء بين الولايات المتحدة والعراق لا يستهدف التفاوض حول قرارات مجلس الأمن الدولي، بل محادثات حول أزمة الخليج السياسية والاقتصادية والعسكرية.

٣. بعد تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي من جانب العراق وذلك بالانسحاب واستعادة الكويت شرعيتها يمكن البدء بمحادثات بين العراق والكويت لحل الخلافات التي قادت إلى الغزو والاحتلال.

٤. تعطي الولايات المتحدة ضمانات كافية بأنها ستكافئ العراق على انسحابه بعد شن هجوم عسكري أمريكي على العراق.

لم يتحقق اللقاء الموعود إلا في التاسع من كانون الثاني / يناير ١٩٩١ حيث عقد لقاء عاجل في جنيف بين جيمس بيكر، وزير خارجية الولايات المتحدة، وطارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي. لم يكن يهدف هذا اللقاء من جانب الولايات المتحدة الخوض في حوار أو مفاوضات، كما صرح بذلك قبل ذاك جيمس بيكر، بل كان الطرف الأمريكي يريد إيصال رسالتين إحداهما مكتوبة وموجهة إلى صدام حسين، والأخرى شفهية موجهة إلى

---

١٠٤ مطر، فؤاد. موسوعة حرب الخليج. مصدر سابق. ص ٢٢٦–٢٢٧.

صدام حسين والعالم في آن واحد، يؤكد فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن الولايات المتحدة ما زالت تبحث عن طريق غير درب الحرب من أجل إخراج صدام حسين من الكويت وأن الكرة أصبحت لعدة أيام فقط ي ملعب العراق. الرسالة التحريرية الأولى كانت تقول بأن الحرب واقعة لا ريب فيها ما دمتم لا تريدون الانسحاب من الكويت خلال الفترة التي منحكم إياها مجلس الأمن الدولي على وفق القرار رقم ٦٨٧ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠. ويمكن لنص الرسالة التالي أن يوضح واقع الحال حينذاك.

نص رسالة جورج بوش إلى صدام حسين:

السيد الرئيس:

إننا نقف اليوم على حافة حرب بين العراق وبقية العالم، وهذه الحرب بدأت بقيامكم بغزو الكويت، وهي حرب يمكن أن تنتهي فقط بانسحاب عراقي كامل، وغير مشروط، وفق قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨.وإنني اكتب لك الآن مباشرة، لأني حريص على أن لا تضيع هذه الفرصة، لتجنيب شعب العراق مصائب معينة، وأكتب لك مباشرة أيضاً لأنني سمعت من البعض أنك لست على علم بمدى عزلة العراق عن العالم، نتيجة لما وقع، وأنا لست في مركز يسمح لي بأن أحكم ما إذا كان هذا الانطباع صحيحاً أم لا، وقد وجدت أن خير ما استطيع عمله هو أن أحاول بواسطة هذا الخطاب، أن اعزز ما سوف يقوله وزير الخارجية بيكر إلى وزير خارجيتكم، وحتى أزيل أي اثر للشك أو الالتباس، قد يكون في فكركم، فيما يتعلق بموقفنا، وما نحن مستعدون لعمله.

أن المجتمع الدولي متحد في طلبه إلى العراق أن يخرج من كل الكويت بلا شروط، ودون أي تأخير، وهذه ببساطة، ليست سياسة الولايات المتحدة وحدها، وإنما هي موقف المجتمع الدولي، كما يعبر عنه ما لا يقل عن ١٢ قراراً صادراً عن مجلس الأمن.

إننا نفضل الوصول إلى نتيجة سلمية!، ولكن أي شيء أقل من التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ هو أمر غير مقبول بالنسبة لنا، ولن تكون هناك مكافئة

للعدوان، ولن تكون هناك مفاوضات، لان المبادئ ليست قابلة للمساومة. وعلى كل حال فإن العراق إذا قام بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، يستطيع أن ينظم إلى المجتمع الدولي، وفي المدى القريب، فإن البنيان العسكري العراقي يستطيع أن يهرب من التدمير.

ولكن إذا لم تقم بالانسحاب من الكويت، انسحاباً كاملاً، غير مشروط، فإنك سوف تخسر ما هو أكثر من الكويت. إن ما هو مطروح الآن ليس مستقبل الكويت، فالكويت سوف يتم تحريرها وحكومتها سوف تعود إليها، ولكن المطروح هو مستقبل العراق، وهو خيار يتوقف عليك.

إن الولايات المتحدة لن تنفصل عن شركائها في التحالف، فهناك ١٢ قراراً لمجلس الأمن، و٢٨ دولة بقواتها العسكرية لضمان تنفيذ هذه القرارات، وأكثر من ١٠٠ دولة التزمت بتنفيذ العقوبات وهذا كله كافٍ ليؤكد لك أن القضية ليست العراق ضد الولايات المتحدة، ولكنه العراق ضد العالم إن معظم الدول العربية والإسلامية تقف ضدك، وهي جميعها مستعدة لتعزيز ما أقول، والعراق لا يستطيع، ولن يستطيع أن يبقى في الكويت، أو يحصل على ثمن لقاء خروجه منها. وقد يغريك أن تجد راحة في اختلاف الآراء الذي تراه في الديمقراطية الأمريكية، ونصيحتي لك أن تقاوم هذا الإغراء.

إن اختلاف الآراء لا ينبغي خلطه بالانقسام، ولا ينبغي لك، كما فعل آخرون غيرك، أن تقلل من أهمية الإرادة الأمريكية.

إن العراق بدأ يشعر بآثار العقوبات التي قررتها الأمم المتحدة، وإذا جاءت الحرب، بعد العقوبات، فستكون تلك مأساة لك ولشعبك، ودعني أنبهك إلى أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع أي استخدام الأسلحة الكيماوية والبايولوجية، أو أي تدمير للمنشآت البترولية في الكويت. وفوق ذلك فإنك سوف تعتبر مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن أي عمل إرهابي يوجه إلى أي دولة عضو في التحالف.

وفي هذه الحالة سوف يطلب الشعب الأمريكي أقوى رد ممكن عليك، ولسوف تدفع أنت وبلادك ثمناً فضيعاً إذا أقدمت على عمل من هذا النوع. إنني لا اكتب لك هذا الخطاب لكي أهددك، إنما اكتبه لمجرد إخطارك، ولست أفعل ذلك لسعادة، فالشعب الأمريكي ليست له معركة مع شعب العراق. !

السيد الرئيس

إن قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨، تحدد فرصة لاختبار حسن النوايا، تنتهي يوم ١٥ كانون الثاني حتى تنتهي هذه الأزمة دون عنف، واستغلال هذه الفرصة للهدف الذي أتيحت من أجله، لتجنب العنف، هو خيار في يدك وحدك، وإني لآمل أن تزن خياراتك،وأن تنتقي منها بعقل لأن كثيراً سوف يتوقف على ذلك.

جورج بوش

لم يأخذ طارق عزيز رسالة جورج بوش على محمل الجد واعتبرها مجرد تهديد، كما اعتبر المسؤول العراقي أن مضمون الرسالة بمثابة إهانة شديدة لكرامة صدام حسين. وقد ارتكب أكبر خطأ في حياته حين رفض أخذ الرسالة وتركها مرمية على طاولة الاجتماع، وكأنه يريد رد الإهانة بإهانة مماثلة، ولكنها كانت بداية النهاية لنظام استبدادي مجرم دافع عنه طارق عزيز ولم يحذر رئيسه من عواقب رفض الانسحاب من الكويت. (راجع في هذا الصدد الملحق رقم الخاص باللقاء بين جيمس بيكر وطارق عزيز).

لقد كانت لا تزال هناك فسحة محدودة من الوقت ولكنها كافية للبدء بالانسحاب واستكماله خلال الأيام المتبقية، ولكن حتى تلك اللحظة كان يبدو أن صدام حسين غير مقتنع باحتمال وقوع الحرب، أو أنه كان يتوقع انتفاضة شعبية في سائر أنحا العالم العربي تمنع وقوع الحرب وتشعل النار تحت أقدام قوات التحالف الدولي في كل مكان من العالمين العربي والإسلامي. ويبدو أيضاً أن طارق عزيز كان يعتقد بذلك أو أن الرجل كان مصاباً بعمي البصيرة في تلك اللحظة وركبته عنجهية سيده الأهوج. لقد مضت الأيام المتبقية ولم تتوقف عنجهية النظام العراق من جهة، كما لم تتوقف استعدادات دول التحالف بقيادة

الولايات المتحدة لخوض الحرب في موعدها المقرر سلفاً من جهة أخرى. وكانت الحصيلة وقوع الحرب المدمرة تماماً كما قالها جيمس بيكر حين هدد "بإعادة العراق إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية". وهذا ما حصل فعلاً.

إن أسلوب التفاوض الذي مورس ذل هذا اللقاء عبر عن تشنج كبير بين المسئولين. فوزير خارجية الولايات المتحدة يذكر طارق عزيز بأن رفض القار سيقود إلى تدمير العراق بالكامل وسيعيد العراق إلى فترة ما قبل التصنيع، وأن ما يمتلكه التحالف الدولي من تكنولوجيا حديثة ستكون حرباً من نوع جديد لم يعهده العالم من قبل، إنها الحرب التي تعلن فيها الولايات المتحدة انتهاء العهد الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عهد الدولتين القطبين والمعسكرين المتقابلين، بل هو عهد القطب الواحد والدولة الأعظم، عهد الولايات المتحدة الذي ابتدأ لتوه، وسيكون العراق أول من يشعر بذلك. لقد أكد جيمس بيكر بكلمات مقتضبة هذه الحقيقة الجديدة التي لم يستطع طارق عزيز أن يعيها بسهولة حين قال: "... إن الحرب ستدمر كل شيء كافحتم من أجل بنائه في العراق وسوف تحول العراق إلى دولة ضعيفة متخلفة... نحاول أن نوصل لكم بأمانة بأننا نؤمن أن العواقب ستكون مدمرة للعراق لو استخدمت القوة العسكرية. إن لدينا تفوقاً تكنولوجياً فائقاً، وتفوقاً كاملاً من حيث النقل الكلي للقوات الموجودة.. لو حدث الصراع فأن قواتكم ستواجه قوات تتمتع بقدرة تدميرية ساحقة.."[١٠٥] وفي مجري النقاش يرد جيمس بيكر على طارق عزيز، الذي يتحدث بكل عنجهية فارغة عن خبرة الحرب مع إيران وانتصار العراق عليها، فيقول: " أعرف أنه نتيجة خبرتكم في الحرب مع إيران تعرفون التكلفة في الحرب... ولكني أرجوك أن لا تجعلوا قادتكم العسكريين يقنعونكم بأن الاستراتيجية التي استخدمت في إيران ستنجح هنا.. إنكم في الحقيقة ستواجهون قوة مختلفة تماماً. نحن من سيحدد شروط أي صراع."[١٠٦] لقد اختصر جيمس بيكر الموقف في حالة نشوب حرب بكلمات

---

١٠٥ هيكل، محمد حسنين. حرب الخليج. محضر اجتماع طارق عزيز مع جيمس بيكر. مصدر سابق. ص ٥١٨–٥٢٧.

١٠٦ نفس المصر السابق.

واضحة، ولكن الطرف الآخر كان بعيداً من أي يعي حقيقتها بل استهان بها واستهجنها حين قال رئيس الوفد العراقي طارق عزيز: إنكم تهددوننا بالحرب، ونحن لا نخاف منها، وكنا نعتقد أننا قادمون هنا لمحاولة صادقة لتجنب نشوبها، ولكننا نرى أننا لم نفعل حتى الآن إلا الحديث عن الحرب والتهديد بها."[١٠٧] لقد كان الرد بائساً وكانت حصيلة هذا الجواب تلك الحرب المعروفة. لقد كانت الذهنية القمعية لقادة نظام البعث في العراق هي التي قمعت القدرة على التفكير بواقع الحال وفكرة تذكيرهم بحقيقة الوضع الذي يمكن أن ينشأ في العراق إذا ملا نشبت الحرب. فما يفكر به صدام حسين هو الحقيقة وما يريده هو الصحيح.[١٠٨]

إن الأمر الغريب في تلك المباحثات برزت في حقيقة أن أحد الطرفين كان يعيش الحاضر بكل أبعاده ويعرف التحولات التي جرت في العالم والدور الذي يمكن أن تلعبه دولته في مجمل العملية السياسية الدولية في تلك المرحلة، وهو جيمس بيكر، في حين كان الطرف الثاني يعيش الماضي في الحاضر ويفرض إرادياً ما يرغب إقامته، كان ينظر إلى ما يريد رأس نظامه أقامته في العراق بعد ابتلاع تدريجي لكل لدول العربية من إمبراطورية عربية بعثية وما منحته الحرب العراقية الإيرانية من انتصارات، كما توهمها صدام حسين قبل غيره، وتصور أن الحرب الجديدة إن وقعت سوف تنتهي لصالح صدام حسين والبعث. من هنا راح يذكر جيمس بيكر بالحرب العراقية – الإيرانية وخروج العراق منتصراً منها، ونسى هذا السياسي البعثي التابع لصدام حسين بأن العالم كله لم يكن يريد لإيران أن تنتصر، كما لم يرد ذلك للعراق، وأن العالم كله تقريباً زود العراق بالأسلحة والمئونة والقروض لمواصلة القتال، كما لم يقصر في تزويد إيران بالأسلحة، بما في ذلك أسلحة إسرائيلية، وأن تحولات قد طرأت على العالم ولم يعد في مقدور الاتحاد السوفييتي أن يقف إلى جانب العراق، بل يقف الآن إلى جانب الولايات المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي تؤكد ذلك.

---

١٠٧ المصدر السابق نفسه. ص ٥٢٤.

١٠٨ الوزيري، هوشنك. قراءة في محضر اجتماع طارق عزيز مع بيكر. الثقافة الجديدة. العدد ٢٤٩. السنة ٣٩. أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ص ٣٩–٤٧.

وقبل انتهاء الموعد الأخير الذي حدده مجلس الأمن الدولي لانسحاب القوات العراقية من الكويت بأربعة أيام وخمسة أيام قبل بدء الحرب قام الأمين العام للأمم المتحدة، أي في نفس اليوم الذي "وافق فيه الكونغرس الأمريكي في تصويت تاريخي على "قرار يسمح للرئيس الأمريكي جورج بوش بدخول حرب مع العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت، ونال القرار أكثرية ٥٢ صوتاً ضد ٤٧ صوتاً في مجلس الشيوخ الذي يضم مائة عضو وتغيب عضو واحد بسبب المرض"، أي في ١٩٩١/١/١٢ بزيارة إلى العراق عرض على صدام حسين النقاط التالية بهدف منع نشوب الحرب المحتملة:

" ١. ضمان عدم مهاجمة العراق.

٢. قوة مراقبين من الأمم المتحدة تشرف على الانسحاب.

٣. تدخل قوة حفظ سلام بعد الانسحاب.

٤. ضمان أن تنسحب القوات المتحالفة من المنطقة."[١٠٩]

ولكن كيف استقبل صدام حسين هذه المقترحات السخية التي كانت تعبر عن رغبة صادقة لدى المجتمع الدولي بتجاوز الأزمة والحرب المدمرة للعراق؟ لقد استقبلها بالبرود وأن العراق مستعد على الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بالانسحاب من الكويت شريطة أن يبدأ انسحاب إسرائيل من فلسطين، إذ قال أمام المؤتمر الإسلامي الشعبي الذي بدأت أعماله في العراق يوم الأربعاء المصادف ١٩٩١/١/٩ واستمرت حتى بعد زيارة ديكويار للعراق وفشل مهمته، متحدياً الجهود الدولية كلها بما يلي: "إذا كنتم تتذكرون الشرعية الدولية والقانون الدولي فنحن قادرون على أن نستذكر معكم، ولكن لنبدأ بفلسطين". ثم جاء التحدي الآخر بقوله أن "العراق نشر أمام أوكار الغدر والخيانة والشر ٦٠ فرقة، في مقابل ١٤ فرقة للقوات المتحالفة ضده وأن العراق سيحقق النصر في المنازلة المقبلة... منازلة بين الكفر والإيمان وبين الحق والباطل وبين الأخيار والأشرار. ثم جاءت الإساءة والتحدي الثالث حين قال، متهماً لسعودية بإيواء الكفار والنساء، ما يلي: "الكفار جاءوا ليحتلوا أرض ومقدسات المسلمين.. الجيوش جاءت مع النساء لتدافع عن فهد".[١١٠]

---

١٠٩ مطر، فؤاد. موسوعة حرب الخليج. مصدر سابق. ص ٢٩٨.

١١٠ مطر، فؤاد. موسوعة حرب الخليج. مصدر سابق. ص ٢٩٨.

وبعد ترك أمين عام الأمم المتحدة ديكويار بغداد في يوم ١٩٩١/١/١٣ صرح قائلاً: "الله وحده يعلم هل سيكون سلام أو حرب في الخليج. لست متشائماً ولا متفائلاً ولكن يجب أن أكون متفائلاً"[١١١]. ولا بد أن يكون الرجل قد أدرك حقيقة الوضع والعناد الجنوني الذي ركب رأس صدام حسين وإحساسه بالعظمة من جانب، وهو يدرك إصرار المجتمع الدولي على استخدام كل الخيارات لطرد العراق من الكويت من جهة أخرى، ومع ذلك حاول أن يكون دبلوماسياً مانحاً صدام حسين فرصة التفكير والقبول بمقترحاته، رغم أنه أعلن عن فشل تلك المحادثات مع صدام حسين. وكانت محاولة ديكويار هي أخر محاولة دولية لوقف تداعيات صوب الحرب.

اندلاع حرب الخليج الثانية وعوامل اندحار القوات العراقية

أشرنا إلى أن الولايات المتحدة تمكنت من تشكيل تحالف دولي واسع ضم إليه ٨٢ دولة وقفت إلى جانب الولايات المتحدة في حربها لتحرير الكويت، و٣٤ دولة وضعت قواتها ومساعداتها المباشرة تحت تصرف التحالف الدولي، كما شاركت ١٣ دولة فعلياً في العمليات العسكرية، و١١ دولة شاركت في المعارك البرية، ٧ دول منها حصرت مشاركتها في عملية تحرير الكويت فقط ولم تتجاوز حدود العراق، وبلغ عدد الدول العربية التي شاركت قوات التحالف في مناهضة احتلال الكويت تسع دول. كان موعد الحرب يقترب يوماً بعد يوم وساعة بعد ساعة والولايات المتحدة ترفع من استعدادها، في حين كان النظام العراقي يمر بسبات فعلي عاجز عن الحركة يترقب الضربة ويتوعد بالانتقام من الولايات المتحدة في إسرائيل وفي الدول التي أيدت التحالف الدولي وخاصة المملكة العربية السعودية.

قبل إعلان الحرب كانت قوات قيادة التحالف قد قررت في أن تكون الحرب الموجهة ضد القوات العراقية حرباً جوية بشكل خاص تستخدم فيه أكثر التقنيات الحديثة والمتقدمة تشارك فيها القوات الجوية بتنوع متفجراتها وقاذفات الصواريخ من الجو والبحر والبر. فقد عبأت لهذا الغرض في اتجاهات مختلفة القوات التالية:

---

١١١ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠٠.

أربع حاملات طائرات تحمل ٢٠٠ طائرة حربية في البحر الأحمر، وثلاث بوارج هي ميسوري وويسكنسون وبنكر هيل المجهزة لضرب صواريخ كروز، وحاملتان للطائرات ميدواي ورانجر في مياه الخليج وعليها مائة طائرة، و٨٠٠ طائرة حربية في القواعد الجوية في الرياض وحفر الباطن والظهران في السعودية، وكذلك ٤٠٠ طائرة في انجرليك في تركيا. كما يفترض أن نعرف بأن هناك الأسطول الأمريكي السادس في دييجو غارسيا وكذلك الجيش الأمريكي السابع وقوات إضافية أخرى من الجيش البريطاني والفرنسي.[١١٢] في مقابل هذا كانت القوات العراقية قد اتخذت مواقعها كما يشير إلى ذلك محمد حسنين هيكل كما يلي:

"كان الجيش العراقي بالفعل جيشاً قوياً، وقد وضع في الميدان أكثر من خمسين فرقة مدرعة وميكانيكية للمشاة. كما كانت لديه قوة جوية ضخمة تتكون من قرابة سبعمائة طائرة. وكان يملك إلى جانب ذلك سلاح صواريخ ضخمة يرتكز على قرابة أربعمائة منصة للإطلاق. وقد أقام أمام قواته حواجز وموانع ملأ بعضها بالبترول بحيث يمكن تحويلها إلى خطوط نار عند اللحظة المناسبة ليكّون منها خط دفاع أول. وقد أنشأ حول مواقعه وأهدافه الحيوية شبكة من الدفاعات استعمل فيها قرابة عشرة آلاف مدفع مضاد للطائرات. وكانت من ذلك كله قوة ضخمة... وإنما بمقاييس العالم الثالث"[١١٣]. هكذا كان الوضع العسكري قبل أن يوقع وزير الدفاع الأمريكي القرار التنفيذي ببدء الحرب، وقبل أن يصدر شوارتزكوف قراره ببدء العمليات القتالية الجوية في عاصفة الصحراء التي تواصلت لتدمير القوات العراقية لتهيئ مستلزمات مرحلة الهجوم البري على القوات العراقية في الكويت والأراضي العراقية.

في مساء يوم ١٩٩١/١/١٥ وقع وزير الدفاع الأمريكي القرار التنفيذي ببدء الحرب ضد العراق لتحرير الكويت. وفي صبيحة يوم ١٩٩١/١/١٧ وجه القائد العام في القيادة المركزية الأمريكية نورمان شوارتزكوف برقية موجهة إلى جنوده يعلن فيها أن عمليات عاصفة

---

١١٢ هيكل، محمد حسنين. حرب الخليج أوهام القوة والنصر. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر. الطبعة الأولى. ١٩٩٢. ص ٥٥١.

١١٣ هيكل، محمد حسنين. المصدر السابق نفسه. ص ٥٥١.

الصحراء قد بدأت فعلاً،أنها توجهت بضرباتها لفرض قرارات الأمم المتحدة. أي لم يمض على انتهاء موعد الإنذار النهائي الذي حدده مجلس الأمن الدولي لانسحاب العراق من الكويت دون قيد أو شرط سوى ٢٤ ساعة حتى استخدمت الولايات المتحدة كلمة السر المتفق عليها مع المملكة السعودية "سليمان" فقامت قواتها بالهجوم الجوي المكثف ضد الأهداف العسكرية والمدنية في جميع أنحاء العراق وعلى مواقع القوات العراقية في الكويت، وقطعت جميع خطوط الاتصال بين القيادة العراقية والقيادات الميدانية في الكويت وفي مواقع أخرى من العراق.

وبدلاً من أن تخوض القوات المسلحة العراقية قتالاً ضد قوات التحالف الدولي راحت ترسل صواريخها صوب إسرائيل والسعودية والتي لم تستطع أن تصاب الأهداف الموجهة ضدها لأسباب فنية ترتبط بصواريخ سكود السوفييتية الصنع. واستطاع الملك فهد أن يمنع حكومة إسرائيل من توجيه ضربات صاروخية مضادة للصواريخ العراقية من خلال عدم السماح لطائرات بالمرور عبر الأجواء السعودية، وما يمكن أن ينشأ عنه من إشكاليات جديدة تزيد التوتر في المنطقة. أخذت القيادة الأمريكية توجيهات بضرب مواقع عراقية وفق تشخيصات وزارة الدفاع الإسرائيلية وتم ضربها فعلاً. وقد أمكن بهذا تلافي قيام إسرائيل بتوجيه تلك الضربات[١١٤]. لقد كان قرار توجيه الصواريخ صوب إسرائيل صادراً من صدام حسين مباشرة. وقد أطلقت القوات العراقية ٣٩ صاروخاً صوب تل أبيب وحيفا في إسرائيل و٣٦ صاروخاً صوب الرياض والظهران وجبيل في السعودية، و١٤ صارخاً ضد قطر والبحرين والقوات الأمريكية بأمل ضرب أهداف معينة فيها[١١٥]، وغالباً ما كانت تلك الصواريخ عشوائية الهدف ولم تصب أهدافها ولكنها أثارت حفيظة الرأي العام العالمي وهيجت الرأي العام العربي، وخاصة تلك الصواريخ التي وجهت ضد إسرائيل، ولكنها كانت تعبر عن يأس وإحباط حقيقيين وعملية انتقام لا غير من إسرائيل، في حين أن

---

١١٤ المصدر السابق نفسه. ص ٤٠٦.

١١٥ الساري، مشعل عواد. هل انتهت حب الكويت ١٩٩٠-١٩٩١؟ الأردن. دون ذكر دار النشر. رقم الإيداع ١٩٩٨/١/٤٩. ص ٢٤٣.

إسرائيل لم تكن مشاركة في القتال الفعلي. من الغريب أن الجماهير العربية اليائسة قد وجدت في تلك الصواريخ الموجهة ضد إسرائيل متنفساً لها وراحت تهلل "للبطل المغوار صدام حسين" وخاصة في فلسطين المحتلة، في حين أنها لم تدرك أن صدام حسين قد قبر الوحدة العربية لعقود قادمة عبر احتلاله للكويت أولاً، وقد وقع على نهايته المخزية ثانياً.

وكان الأسوأ من كل ذلك هو قرار صدام حسين بإشعال الحرائق في آبار النفط الكويتية التي لم تتسبب في تحمل خسائر مالية من جراء حرق النفط الخام المتدفق من الآبار حسب، بل وتسببت بكارثة بيئية خطيرة في المنطقة سوف تبقى آثارها لفترة غير قصيرة لاحقة. لا يمكن لأي ضابط أو جندي عراقي أن يعمد إلى إشعال الحرائق في آبار النفط الكويتية ما لم يكن قد حصل على قرار من الدكتاتور صدام حسين.

لقد ترك صدام حسين القوات العسكرية العراقية عرضة للقتل على أيدي قوات التحالف الدولي، إذ وجهت لها الضربات الصاروخية من الجو والبحر وعبر القوات البرية. وكان صدام حسين يعرف علم اليقين أن حرباً من هذا النوع لا يمك الانتصار فيها، بل ستحمل العراق المزيد من الخسائر البشرية وفي السلاح والأموال والمنشآت الاقتصادية والخدمية. وقد كان "طريق الموت أكبر شاهد على تلك المجزرة البشرية التي حصلت للقوات المسلحة العراقية. يقول شوارتزكوف بهذا الصدد ما يلي: إن "ما أعرفه بالضبط إننا أنزلنا هزيمة ساحقة بقوات صدام حسين وأنجزنا كل هدف من أهدافنا العسكرية...". ثم يواصل قوله: "انطلقنا بالهليوكوبتر وحلقنا شمالاً على الشارع المسمى "طريق الموت" وبدأت أدرك مدى شناعة الهزيمة التي ألحقناها بالجيش العراقي فبوسع المرء أنما جال ببصره أن يرى حطاماً محروقاً من العربات المدنية والعسكرية التي استخدمها العراقيون في سعيهم إلى الفرار نجاة بغنائمهم المسروقة من مدينة الكويت وبدا جزء من عقلي يستذكر أسماء مختلف قطع المعدات السوفييتية التي تعلمت تشخيصها قبل سنوات عديدة دبابات ت – ٥٢ دبابات ت – ٦٢ ناقلات المدرعة وناقلات وما إلى ذلك كانت جميعاً على الأرض محض حطام"[١١٦]. لقد تحولت المنطقة الواقعة بين الكويت والحدود العراقية بل وداخل الأرض

---

١١٦ شوارتزكوف، نورمان. الأمر لا يحتاج إلى بطل. مذكرات شوارتزكوف. مصدر سابق. ص ٤٦٨.

العراقية إلى أرض محروقة مليئة بالعربات المدرعة والدبابات وعربات النقل المحروقة وفي داخلها أجساد الجنود والضباط المفحمة. لقد كانت مجزرة رهيبة تلك التي شهدتها الصحراء والتي سميت بـ "طريق الموت". لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية والقوات الحليفة لها أسلحة بعتاد يحمل إشعاعات نووية حارقة ومحرمة دولياً لم يتحدث عنها شوارتزكوف في كتابه سالف الذكر[١١٧].

إن من يتابع مجرى الحرب يدرك تماماً بأن القوات المسلحة العراقية لم تحارب قوات التحالف الدولي ولم تبد مقاومة تذكر، بل كانت منهارة ابتداءً بسبب قناعتها عدم قدرتها على مجابهة التحالف الدولي والماكنة الحربية الضخمة التي جرى تهيأتها لخوض الحرب ضد العراق. كانت الحرب تبدو وكأنها من طرف واحد، إذ كانت القوات العراقية منشغلة بالانسحاب من مواقعها تحت رحمة الصواريخ والقنابل التي تتساقط بكثافة على رؤوسها، بعد أن قبعت في خنادقها فترة طويلة وهي تنتظر أمر ما بالانسحاب الذي كانت تتوقعه من كل مسئول عاقل يحرص على حماية قواته العسكرية من هلاك محقق. يحق للإنسان أن يتساءل عن الأسباب الكامنة وراء هذا الانهيار السريع في المعنويات والجاهزية القتالية للقوات المسلحة العراقية؟

لقد كانت القوات المسلحة العراقية قد خرجت لتوها من معارك دامية استمرت طوال ثماني سنوات عجاف ومريرة وقدمت فيها تضحيات كبيرة جداً. وكانت في غالب الأحيان لا تعرف أو لا تدرك تماماً لماذا تخوض مثل هذه الحرب المجنونة ضد إيران، رغم أنها كانت تحارب أحياناً، وخاصة في السنوات الأخيرة، دفاعاً عن الأرض العراقية وعن الوطن المبتلى بالدكتاتورية الغاشمة، بعد أن استطاعت غيران تحرير أرضها والاندفاع بقوة نحو احتلال المزيد من الأراضي العراقية، بما فيها الفاو. لقد كانت القوات المسلحة العراقية مرهقة تماماً وبشكل خاص من الناحية النفسية. وكانت الحرب مرفوضة من قبل فئات الشعب الواسعة ومدانة أيضاً، إذ كانت حرب استنزاف وكان الجنود يجبرون على خوضها تحت وطأة

---

117 Günther، Siegart-Horst Prof. Dr. Stumme Zeugen eines Krieges. Eine Dokumentation 1990-1993. Richar Mack GmbH. Mellricstadt. 1995.
- Günther، Siegart-Horst Prof. Dr. Uran-Geschosse: Schwer beschädigte Soldaten، mißgebildete Neugeborene، sterbende Kinder. Ahriman -Verlag. Vreiburg. 2. Auflage 2000.

الإرهاب الدموي. ولم تمض فترة طويلة على وقف القتال مع إيران حتى بدأت عمليات التحضير لغزو الكويت واحتلالها. وكانت أعداد غفيرة من الجنود وضباط الصف والضباط لا يؤيدون هذا الغزو لدولة شقيقة هي الكويت، هذه الدولة التي وقفت إلى جانب العراق في حربه ضد إيران ومدته بالمال والسلع والدعم السياسي. وكانت القوات المسلحة العراقية تعيش إرهاباً تسلطه أجهزة الأمن والاستخبارات العراقية التي تذيقهم مر القهر والعذاب، وتحرمهم من حرية الرأي والكلام والتعبير عن موقفهم. وكثرة من المقاتلين كانوا يدركون بأنهم لم يخوضوا حرباً عادلة ضد إيران، كما أنهم لا يحاربون من أجل قضية عادلة في الكويت، بل هم محتلون لا غير. وكانوا يعيشون مع عائلاتهم تحت وطأة الضائقة المعيشية، سواء في فترة الحرب ضد إيران أم بعدها وفي فترة احتلال الكويت حيث بدأ الحصار الاقتصادي يعطي ثماره المرة ويتجرع الشعب مرارتها.

ورغم التضييق الإعلامي على العراق، فأن الإعلام المضاد لدول التحالف لعب دوره المتميز في كسر معنويات الجندي العراقي وإضعاف قدرته على المقاومة أمام الدعاية المتواصلة عن حجم القوات المسلحة وعدد الأفراد الذين سيشاركون في القتال وأنواع الأسلحة الحديثة والمدمرة التي ستزج في المعارك القادمة، في حين لم يكن في مقدور صدام حسين في زياراته إلى الكويت أن يرفع من معنويات الناس و بل كان يتحدث بما يشاء أمام جمهرة من ضباطه ويسمع التهليل له والتكبير بحمده ثم يعود إلى العراق ويترك جنده ينتظرون الموت المحقق. إن عدم ثقة النظام بالقوات المسلحة العراقية هي التي جعلته يزج أولاً بقوات من فرق حرس القصر الجمهوري، ثم استبدلها بعد أن احتلت الكويت بفرق من قوات الجيش.

يضاف إلى ذلك انقطاع أي صلة فعلية بعد أن بدأت المعارك بين القيادة العليا في بغداد وبين القيادات الميدانية للقوات المسلحة في الكويت أو تلك التي كانت في حالة الانسحاب. كما أن القيادات الميدانية لم تتمتع بحرية اتخاذ القرارات ولا بحرية المناقشة للقرارات التي تتخذ من جانب صدام حسين، فعلى هؤلاء جميعاً تنفيذ القرارات الصادرة لهم دون أن يحق للضباط تقديم المناقشات والملاحظات والنقد.

لقد اندحرت القوات العراقية وأُنزلت بها أعنف الضربات وسقطت عشرات ألوف الضحايا من عسكريين ومدنيين قتلى وجرحى ومعوقين ومدفونين تحت الأرض وفي عرباتهم المحترقة. ولكن النظام بدأ يلعب على عواطف الناس لا في العراق حسب، بل وفي العالمين العربي والإسلامي. لقد كان يحاول خداع الناس ويوهمهم بأنه القوات العراقية تقاوم "العدوان الأمريكي والتحالف الدولي" ضد العراق، ونسى أنه هو المعتدي على سيادة واستقلال الكويت وهو الذي احتل دولة الكويت. ففي الوقت الذي كانت قوات التحالف الدولي تنزل الضربات المميتة بالقوات العراقية، أصدر مجلس قيادة الثورة في ذات الوقت بياناً بتاريخ ١٩٩١/٢/١٥ لا يجسد حقيقة الوضع وينفخ في صور نظامه والمجتمعات العربية، في وقت كانت القوات تنشد الهزيمة وطيران قوات التحالف تدمر عرباتها والجسور التي تريد عبورها. يمكننا متابعة هذا البيان الأهوج الذي يعبر بدوره عن طبيعة هذا النظام ودوافع الدكتاتور الذي حاول أن يستر السم بعسل الكلمات فيما يلي:

في ١٥ /شباط (فبـــراير) / ١٩٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن مجلس قيادة الثورة

ايها الشعب العراقي العظيم ..
ايها العرب الشرفاء ..
ايها المسلمون المؤمنون حقا بالاسلام ..
ايها الاحرار في العالم ..

منـذ ان لمست الولايات المتحـدة والصهيونيـة وحلفاء اميـركا من الدول الغـربية الاستعمارية ان هناك قوة تتكون في بلد عربي ومسلم .. هو العراق .. قوة قادرة عـلى موازنة الهيمنة الصهيونية المدعـومة من قبـل الامبريـالية في المنـطقة .. قـوة حرة شريفة .. عازمة باخلاص ونكران ذات على مواجهة العدوان والاطماع الصهيـونية ورفض الهيمنة الامبريـالية عـلى المنطقـة .. منذ ذلك الحـين بدأت الولايـات المتحدة والصهيونية وكل القوى الاستعمارية الحاقدة على العرب والمسلمين باتخاذ الاجراءات والقرارات وشن حملات الدس والتحريض ضد العراق .. من اجل منع تكون وتنامي هذه القوة وعزل العراق ومحاصرته ومعاقبته لانه اجتاز بايمان وتصميم وكفاءة الحدود التي رسمتها الولايات المتحدة والصهيونية والقوى الاستعمارية لبلدان المنطقة .

وقد شهدت سنتا ١٩٨٨ و١٩٨٩ حملات متواصلة في الصحافة ووسائل الاعلام . ومن قبل المسؤولين في الولايات المتحدة والدول الاستعمارية الاخـرى ، تمهد الطريق لتحقيق هذه الاهداف الخبيثة . وفي عام ١٩٩٠ تصاعدت هذه الحملات بصورة متسارعة ومحمومة وعلى نطاق بدأ يتسع يوما بعد يوم .. وكان الهدف واضحا جليا لنا ولكل العرب الواعين والمسلمين الحقيقيين ولكل الاحرار الذين يؤمنون بالحرية والعدالة في العالم .. كان الهدف هو التمهيد لتدمير هذه القوة الناهضة .. واعادة ارجحية التوازن في المنطقة لصالح الولايات المتحـدة والصهيونيـة والقوى الاستعمـارية .. هـذه الارجحية التي استمرت عقودا عديدة وحـالت دون تمكن العرب من استـرجاع حقـوقهم واراضيهم المغتصبة والمحتلة في فلسطين والجولان ولبنان .. كمـا حالت دون تحقيق امـال الامة العربية في النهضة والتقدم والعدل ، كي تحتل مكانها الطبيعي الذي تستحقه في العالم بحكم تاريخها المجيد ومساهمتها العظيمة في الحضارة الانسانية .

وفي الاشهر الاولى من عام ١٩٩٠ اشتدت هذه الحملات واتسعت واكتسبت طابعا هستيريا وصارت تحرض يوميا على ضرب العراق وتصفية قيادته وحرمانه من وسائل النهضة والتقدم واتخذت الولايات المتحدة ومعها دول استعمـارية اخـرى سلسلة من القرارات والاجراءات الجائرة بحظر تصديـر كل مـايمكن ان يسهم في تطور العـراق ونهضته العلمية والصناعية .. وشملت هذه القرارات المقاطعة الاقتصادية الفعلية ومن

ذلك الغاء عقود المواد الغذائية في الشهر الثالث من عام ١٩٩٠ ... كما كان واضحا ان الولايات المتحدة تعد العدة بالتنسيق من الكيان الصهيوني لضرب المنشآت والمواقع العلمية والصناعية وتصفية قيادة العراق الوطنية المؤمنة . وعندما اكتشفت الولايات المتحدة ان مخططها هذا المعتمد الى حد كبير على القدرة العسكرية الصهيونية غير كاف لتحقيق اهدافها الشريرة اشركت في المؤامرة عملاءها وصناعها من الحكام الفاسدين المتآمرين اعداء الله في المنطقة .. وكان دور هؤلاء هو اضعاف اقتصاد العراق وانهاكه ومن ثم ايصال العراق الى حافة الانهيار الاقتصادي . وفي الوقت نفسه صارت الولايات المتحدة ، تعزز شبكة الحلف الاستعماري من اجل اقامة تحالف امريكي اطلسي سياسي وعسكري بهدف ضرب العراق والسيطرة على المنطقة .. بعد ان انفتحت امامها فرصة ذلك جراء اختلال التوازن اثر انشغال الاتحاد السوفيتي عن العالم في متابعة ظروفه الداخلية .

ايها العراقيون ..

ايها العرب ..

ايها المسلمون ..

ايها الاحرار في العالم ..

ان احداث الثاني من اب ١٩٩٠ ، لم تكن في جوهرها وغايتها كما صورتها الدعاية الامريكية والاستعمارية وكما رواها الحكام الخونة من اتباع امريكا .. لقد كانت انتفاضة وطنية .. وقومية واسلامية ضد المؤامرة .. والمتآمرين .. انتفاضة ضد الظلم والانحلال .. وضد الفساد وضد الهيمنة الامبريالية الصهيونية الاستعمارية على المنطقة .. وضد المتآمرين الذين اصبح دورهم مكشوفا في المؤامرات الامريكية الصهيونية .. لذلك اسفر الحلف الامبريالي الصهيوني الاطلسي عن حقيقة اهدافه ونواياه منذ الساعات الاولى لتلك الاحداث .. فحشد الجيوش والقوات .. ونظم اكبر واخبث حملات التضليل والكذب والخداع التي شهدها العالم في العصر الحديث .. وسخر هذا الحلف الامبريالي الصهيوني الاطلسي الغاشم والخبيث مؤسسة الامم المتحدة لتصدر ضد العراق وبسرعة لامثيل لها سلسلة من القرارات الجائرة التي لا سابق لها .. في حين عجزت هذه المؤسسة عن ان تلبي عبر عدة عقود من الزمن ابسط مطاليب الامة العربية وان تحفظ ابسط حقوق العرب في فلسطين .. على الرغم من وضوح الحق العربي .. ومن عنف المأساة التي يعيشها شعب فلسطين المجاهد والتي عاناها العرب الاخرون ومنهم شعب لبنان المظلوم ..

لقد فرض هذا الحلف الغاشم ارادته على العالم واتبع اساليب الارهاب والابتزاز والرشوة وكل ما في جعبة الامبريالية والصهيونية وقوى الاستعمار من وسائل الخبث والكذب والتضليل .. لكي يمهد الطريق للعدوان على العراق ..

ايها العراقيون الاماجد

ايها العرب الاعزاء

ايها المسلمون المؤمنون

ايها الاحرار الشرفاء في العالم ..

ان العدوان الذي وقع على العراق .. البلد الشجاع الابي المجاهد المؤمن الصابر ليس له مثيل في التاريخ .. ان تاريخ الانسانية كله لم يسجل مثل هذا التحالف الذي شاركت فيه الولايات المتحدة ودولتان كبريان ودول عديدة اخرى بلغ عددها الثلاثين ضد العراق المجاهد الشجاع .. الصابر .. الذي لايتجاوز عدد مواطنيه الثمانية عشر مليونا ..

انه الحلف الشرير .. الغاشم .. الخبيث .. الكافر ضد قلعة الايمان والمبادىء ضد مركز الحرية والدعوة الى العدالة والانصاف .. وطيلة شهر من الزمن شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها ومعهم الكيان الصهيوني الذي شارك في العدوان منذ البداية شنت من الغارات الوحشية المدمرة على شعب العراق .. وعلى ممتلكاته الاقتصادية والعلمية والثقافية والخدمية وعلى مراكزه الدينية ومواقع الحضارة العريقة فيه .. شنت ما لم يشهد له التاريخ مثيلاً في ثقل النيران .. وفي وسائل القتل والتدمير .. باسم الامم المتحدة .. والشرعية الدولية الكاذبة .. والنظام الدولي الجديد ، الذي ارادوه نظاما للهيمنة الامريكية الاطلسية على العالم .. وقد القت الولايات المتحدة واطراف الحلف الشرير بالطائرات التي تطلق صواريخها عن بعد .. وبالصواريخ بعيدة المدى كميات هائلة من القنابل والمتفجرات على النساء والاطفال والشيوخ في كل مدن العراق وقراه حتى على البدو الرحل في الصحراء .. وضرب بصورة متعمدة المساجد والكنائس .. والمدارس والمستشفيات والمصانع المدنية .. والجسور والطرق الرئيسية .. ومراكز الهاتف والكهرباء .. والماء .. والسدود الاروائية .. والمراكز الثقافية .. والمعالم الحضارية في البلاد .. ضربت اهدافا لاصلة لها بأي شكل من الاشكال بالجهد العسكري او ساحة المنازلة العسكرية التي تحدثوا عنها ، وكان اخر جرائمها تلك الجريمة البشعة القذرة بالقصف المتعمد لملجأ مدني فقتلت وحرقت مئات من النساء والاطفال والشيوخ وكل الهدف من هذا العدوان الغاشم واضحا تماما هو السير في عملية التدمير التي ارادوها ومعاقبة شعب العراق الابي الحر المجاهد لانه اختار طريق الحرية والاستقلال والعز ورفض الذل والمهانة والخضوع لارادة الاستعمار والصهيونية .

لقد شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها حربا قذرة وجبانة ضد شعب شجاع مؤمن

ان تاريخ الشعوب والامم ومصائرها لايقرران بالماديات التي تملكها الدول والانظمة الحاكمة .. فكم من امبراطورية قوية وغنية سقطت عبر التاريخ لانها سلكت طريق الشر والجبن والظلم والانحلال .. وهذا هو مصير اميركا الغاشمة وانظمتها المنحطة .. ومصير الصهيونية وكل القوى الاستعمارية بارادة الله .. وقد انتصر العراق في هذه المنازلة انتصر لانه بقي صامداً شجاعاً مؤمناً عزيز النفس .. قوي الارادة .. انتصر لانه حافظ على المبادىء وعلى القيم الروحية المستمدة من دينه الحنيف وتراثه العريق .. وان خسائره في الماديات في هذه المعركة على رغم جسامتها تهون ازاء احتفاظه بروحه العزوم .. وايمانه الراسخ بالمبادىء .. وتصميمه القوي على مواصلة طريق النهضة والتقدم .

ايها العراقيون الاعزاء

ايها العرب الشرفاء

ايها المسلمون .. المؤمنون حقاً بالاسلام

ايها الشرفاء الاحرار في العالم

انطلاقاً من هذا الشعور الراسخ القوي .. ومن هذا التقدير لطبيعة المنازلة ومن اجل تفويت الفرصة على الحلف الامريكي الصهيوني الاطلسي الشرير لتحقيق اهدافه المرسومة والمدبرة .. وتقديراً لمبادرة الاتحاد السوفيتي التي حملها مبعوث القيادة السوفيتية وانسجاما مع المبادىء الواردة في مبادرة السيد الرئيس القائد صدام حسين في ١٢/آب/١٩٩٠ قرر مجلس قيادة الثورة ان يعلن مايأتي :

اولا : استعداد العراق للتعامل مع قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠/١٩٩٠ بهدف التوصل الى حل سياسي مشرف ومقبول بما في ذلك الانسحاب وتكون الخطوة الاولى المطلوب تنفيذها كتعهد من جانب العراق في موضوع الانسحاب مرتبطة بما يلي :

أ ـ وقف اطلاق النار وقفا تاما وشاملاً في البر والجو والبحر .

ب ـ ان يقرر مجلس الامن .. ان يلغي منذ البداية القرارات .. ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧٤ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ .. والاثار التي تترتب عليها كافة .

وكذلك الغاء كل قرارات واجراءات المقاطعة والحظر والقرارات والاجراءات السلبية الاخرى التي اتخذتها بعض الدول ضد العراق بصورة فردية او جماعية قبل ٢/آب/١٩٩٠ والتي كانت السبب الحقيقي لأزمة الخليج . لتعود الامور الى حالتها الطبيعية وكأن شيئا لم يكن ومن غير ان يترتب على العراق اية اثار سلبية لاي سبب من الاسباب .

ج ـ تسحب الولايات المتحدة والدول الاخرى المشاركة في العدوان وكل الدول التي ارسلت قواتها من المنطقة كل ماجاءت به الى منطقة الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي من قوات واسلحة ومعدات قبيل ٢/آب/١٩٩٠ وبعده سواء ماكان منها في البر او في البحار او المحيطات او الخلجان .. بما في ذلك الاسلحة والمعدات التي زودتها بعض الدول لاسرائيل بحجة الازمة في الخليج . على ان يجري سحب تلك القوات والاسلحة والمعدات خلال فترة لاتزيد على شهر من تاريخ وقف اطلاق النار .

د ـ ان تنسحب اسرائيل من فلسطين والاراضي العربية التي تحتلها في الجولان ولبنان .. تطبيقا لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة .. وفي حالة امتناعها عن ذلك يطبق مجلس الامن ضد اسرائيل نفس القرارات التي اتخذها ضد العراق .

هـ ـ ضمان حقوق العراق التاريخية في الارض والبحر كاملة غير منقوصة في أي حل سياسي .

و ـ يكون الترتيب السياسي الذي يتفق عليه منطلقا من ارادة الشعب وطبقاً لممارسة ديمقراطية حقيقية وليس على اساس الامتيازات المكتسبة لعائلة آل صباح .. وينبغي على هذا الاساس ان تشارك القوى الوطنية والاسلامية بصورة اساسية في الترتيب السياسي الذي يتفق عليه ..

ثانيا : تتعهد الدول التي شاركت في العدوان وفي تمويله باعادة بناء مادمره العدوان في

العراق وذلك طبقاً لافضل المواصفات لكل من الانشطة والمشاريع والمنشآت التي استهدفها العدوان وعلى نفقتها الخاصة ومن دون ان يتحمل العراق اية تكاليف مالية .

ثالثا : الغاء كل الديون المترتبة على العراق وعلى دول المنطقة التي تضررت من العدوان (من التي لم تشارك فيه بصورة مباشرة او غير مباشرة) والعائدة لدول الخليج وللدول الاجنبية التي شاركت في العدوان ، واقامة علاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة في المنطقة وفي العالم قائمة على العدل والانصاف وبما يضع الدول الغنية امام التزامات واضحة لتحقيق التنمية في الدول الفقيرة وازالة معاناتها الاقتصادية . وعلى اساس قاعدة ان للفقراء حقاً في اموال الاغنياء ووضع حد للنهج الازدواجي في التعامل مع قضايا الشعوب والامم سواء كان هذا النهج من جانب مجلس الامن او من جانب هذه الدول او تلك من الدول .

رابعاً : يترك لدول الخليج بما فيها ايران حرية ومهمة اجراء ترتيبات الامن في المنطقة وتنظيم العلاقات فيما بينها من دون اي تدخل خارجي .

خامساً : اعلان منطقة الخليج العربي منطقة خالية من القواعد العسكرية الاجنبية ومن اي شكل من اشكال التواجد العسكري الاجنبي والتزام الجميع بذلك .

هذه هي حجتنا اعلناها امام العالم واقمناها واضحة جلية على الغادرين والخونة واسيادهم الامبرياليين وتبقى ضماناتنا الاساس بعد الاتكال على الله الواحد الاحد في شعبنا العراقي العظيم وفي قواته المسلحة المجاهدة الباسلة ، ومن آمن بالطريق الذي نسير عليه في مقارعة الظلم والظالمين ، وسيكون النصر اكيداً على الظالمين في الايام القادمة مثلما كان اكيداً في الايام السالفة .

والله أكبر وليخسأ الخاسئون .

مجلس قيادة الثورة

١٥/شباط/١٩٩١م

٢٩/رجب/١٤١١ هـ

ويمكن متابعة الأكاذيب في كل مقطع من مقاطع هذا البيان وتفنيدها لأنها لا تصمد الوقائع والأحداث التي جرت في العراق حينذاك، إلا أن الكذبة الكبرى تتجلى بوضوح، وهي صورة ناطقة لكل الأكاذيب الأخرى، في المقطع الأخيرة من الجملة التي يقول فيها صدام حسين وفق ما جاء في البيان ما يلي: "..، وسيكون النصر أكيداً على الظالمين في الأيام القادمة مثلما كان أكيداً في الأيام السابقة". ويصح هنا القول بأن قاعدة "افتروا ثم افتروا ثم افتروا لعل بعض افتراءاتكم تعلق بأذهان الناس" لم تعمر طويلاً، إذ تغلبت عليها قاعدة "حبل الكذب قصير" وأقصر مما أراد صدام تصويره. إذ بعد أقل من أسبوعين على هذا البيان حضر الفريق سلطان هاشم أحمد الطائي إلى خيمة صفوان ليوقع على شروط وقف

إطلاق النار. والغرابة في الأمر أن بعثيي صدام حسين قد تعودا على ممارسة مسألتين وهما:

- يكذبون على الشعب وعلى أنفسهم ويزورون الحقائق والوقائع، ولكن في الوقت الذي لا يصدقهم الشعب، يصدقون في الوقت ذاته أكاذيبهم ويتعاملون معها كأنها حقائق ثابتة لا يأتيها إليها الباطل.
- يقلبون الحقائق بكل وقاحة، فالانكسارات العسكرية المتلاحقة تتحول عندهم إلى انتصارات رائعة، والخسائر عندهم تتحول إلى مكاسب لا مثيل لها وأرباح لا يرقى إليها الشك، والقتلى عندهم.. أحياء عند ربهم يرزقون.. وهلمجرا.

ورغم الهزيمة العسكرية والسياسية التي لحقت بالنظام العراقي، فأن النظام ورأسه، الذي كان يدعي الرئيس الأمريكي جورج بوش أنه يعمل على إسقاطه والرأس الذي كان يدعي أنه يطالب به، ويطلب من الشعب الانتفاض عليه وإسقاطه باعتباره فاشياً، بقيا سالمين وقائمين في العراق بعد أن توقفت الحرب وجرى التوقيع على اتفاقية إيقاف القتال وتحول إلى حيوان هائج ضد الشعب. ومن هنا برهنت السياسة الأمريكية على أنها لم تكن فعلاً ترغب في إزاحة شخص صدام حسين من الحكم، بل كانت تريد تغيير وجهة سياسته، كانت تسعى إلى تأديبه وتقليم أظافره. أي أن علينا أن نجيب عن السؤال التالي: لماذا توقفت الحرب ولم تندفع قوات التحالف الدولي صوب العمق العراقي لإسقاط نظام صدام حسين، خاصة وأن جورج بوش في دعايته وإعلامه السياسي اعتبر معركته الأساسية موجهة ضد صدام حسين باعتباره فاشياً لا يختلف عن أدولف هتلر؟ ومع ذلك لا بد لنا من تحليل أسباب عدم السير في الحرب إلى نهايتها والاكتفاء بتحرير الكويت وتدمير القوة العسكرية العراقية، أو تقليم مخالب النظام الدكتاتوري التي امتدت صوب الخارج ونحو حقول النفط الغنية.

خلال أقل من ستة أسابيع شنت قوات التحالف الدولي ١١٠٠٠٠ غارة جوية على مواقع القوات العراقية في المدن العراقية والكويتية وأسقطت خلالها أكثر من ٨٨٥٠ طناً من القنابل، وبضمنها ٦٥٢٠ طناً من القنابل ذات التكنولوجيا العالية. ثم تبع ذلك التقدم

البري لقوات التحالف الدولي. وكانت أبشع الحملات العسكرية التي شنتها قوات التحالف الدولي تلك التي عرفت بـ "طريق الموت" أو "مذبحة الطلاع" حيث كانت القوات العراقية تتراجع منسحبة صوب البصرة حين قرر قائد قوات التحالف الدولي نورمان شوارتزكوف ضرب القوات العراقية بهدف قتل وأسر وتدمير أكبر قدر من القوات والآليات العسكرية. يصف العقيد نجيب صالح تلك الكارثة بالكلمات التالية، غذ أنه كان شاهد عيان على ما حصل، وهي أفضل شهادة تقال بالمقارنة مع ما يمكن أن يكتبه أي باحث عنها:" كانت توقيتات انسحاب التشكيلات كالآتي: اللواء المدرع / ١٦ في الساعة الخامسة عصراً، اللواء المدرع / ٣٠ في الساعة السابعة مساءاً، لواء المشاة الآلي/٢٥ في الساعة الثامنة مساءاً وتنسحب الصنوف المساندة مع تشكيلاتها، أما المواد غير الضرورية للقتال فيباشر بإخلائها فوراً.. واللافت للنظر أن كثيراً من الوحدات العسكرية لم تستخدم العجلات القليلة المخصصة لنقلها بل ذهبت سيراً على الأقدام رغم أن المسافة إلى خط الحدود لا تقل عن ٨٠ كم، كانوا ينشدون الأمان لأن العجلات أصبحت أهدافاً سهلة للطائرات المغيرة وقد أصدرت أمرا بأن لا يتركوا شهيدا أو جريحا في أرض المعركة وكررت هذه العبارة مرات عديدة في المؤتمر. (في الحرب مع إيران، كنا نقدم شهداء وجرحى إضافيين من أجل إنقاذ جريح أو إخلاء شهيد من أرض المعركة ولكن هذا الاهتمام المعنوي بدأ يتلاشى تدريجيا، ففي البداية كنا نحزن لاستشهاد مقاتل عدة أيام وفي أحيان كثيرة كان رفاقه يمتنعون عن تناول الطعام وكان ذلك يتطلب تدخلنا لرفع معنوياتهم وإعادتهم إلى وضعهم الطبيعي وواجباتهم الاعتيادية، وبعد سبع سنوات من سير تلك الحرب، شاهدت في معركة "الحصاد الأكبر" عام ١٩٨٧ جنوداً يتناولون طعامهم على بعد متر واحد من شهيد لم يجف دمه النازف بعد)، وفي الكويت، اختلفت الأُمور على نحو أسوأ حيث لم يعد هناك أي دافع للتضحية، فلقد تلاشت هذه القيم مع تلاشي قيمة الإنسان العراقي عموما بنظر حكومته. فالجندي صار يترك الموضع وينسحب باتجاه الحدود دون رادع ولم يعد يهتم بالقيم العسكرية بخلاف آمر السرية وآمر الوحدة واللواء وضابط الركن الذي لا يملك غير البقاء في موضعه منتظراً الأمر الرسمي بالانسحاب أو الموت وهذا ما تقتضيه التقاليد العسكرية،

حيث أن الضابط لا يمكنه أن يتصرف حيال الأحداث مثلما يتصرف الجندي البسيط. كأن الوضع النفسي العام يوحي بالانهيار وربما يهدد بفقدان السيطرة لأن الجميع متهيئون للانسحاب. في ذلك الحين، قمت باتصالات هاتفية مع الفيلق مستفسراً عن ضباط الركن عسى أن أحصل على معلومات إضافية عن الموقف فلم أجد أحداً رغم أن الساعة لم تجاوز العاشرة صباحا. المعلومات غير الرسمية تشير إلى إكمال الفيلق الثالث انسحابه وكذلك قيادة عمليات الخليج في مدينة الكويت. قلت في نفسي، إن مبررات بقائنا حتى الثامنة مساءاً قـــد انتفت لاسيما وأن الفرق الأمامية وهي مشاة (٢٠ و٣٠ و١٦ و٢١) كانت قد أخلت مواقعها ليلا وذهب جنودها سيراً على الأقدام باتجاه الحدود وكانت أعدادهم قليلة نسبياً، فهذه الفرق ناقصة الملاك أصلا، علاوة على أعداد المتسربين والهاربين الذين لا تقل نسبتهم عن ٦٠٪، وقد وقع آلاف منهم في الأسر يومي ٢٤ و٢٥ شباط وأما الباقون فكانوا لا يزيدون على بضع مئات، انسحبوا ليلا ضمن مجموعات تضم عناصر من مختلف الفيالق والصنوف وانتشروا في الصحراء، على الطرق المؤدية إلى العراق"[١١٨]. ثم يتساءل العقيد نجيب ألصالحي: "من المسؤول عن هذا الانهيار؟ هل هو الجندي في الموضع الأمامي أم القائد العسكري الميداني، أم السياسي الذي منح نفسه رتبه عسكرية وزج بالجيش في معركة كانت خاسرة في الأساس؟ وما الذي يجب أن يترتب عليه من جراء ذلك كله؟"[١١٩].

ولكن ما هي الخسائر البشرية والمالية التي تحملها العراق بسبب تلك السياسة العدوانية التي مارسها صدام حسين؟

تشير المعطيات المتوفرة والصادرة عن أكثر من جهة، بما فيها العراق إلى أن الخسائر البشرية كانت هائلة جداً بالمقارنة مع فترة الحرب القصيرة نسبياً بالمقارنة مع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران. فقد قدر عدد قتلى العراق بـ ١٠٠٠٠٠ نسمة وجرح ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ نسمة، إضافة إلى قتل مدنيين قدر العراق عددهم ب ٢٣٠٠ شخص. وأشارت

---

١١٨ الصالحي، نجيب. الزلزال. لندن. دار الرافد. ١٩٩٨. الفصل الأول.

١١٩ المصدر السابق نفسه.

جريدة "واشنطن بوست" إلى أن ٨٠ ألف منهم قتل في الأسابيع الخمسة الأولى من الحرب الجوية، في حين أن ٢٠ ألف منهم قتل في الأسبوع الأخير وأثناء الحملة البرية.

أما الخسائر بالأسلحة والمعدات والأموال فقد كانت عل النحو التالي:

٢٠٠٠ دبابة، ١٣٠٠ مدفع، ١٥٠٠ ناقلة أشخاص مدرعة، ١٢٣ طائرة من مختلف ألأنواع عدا التي هربت إلى إيران و١٤٥ طائرة هربت إلى إيران. وقدرت خسائر العراق الملية بحدود ٢٠٠ مليار دولار أمريكي.[١٢٠] وجاء في التقارير المنشورة إلى خسائر فادحة في جانب التصنيع والطاقة حيث ذكر ما يلي:

"تم تدمير نحو ٩٢٪ من طاقة البلد الكهربائية،وحسب تصريح مصدر في وزارة النفط بلغت قيمة الأضرار المادية في منشآت النفط ستة مليارات دولار. كما تم تدمير جميع محطات ضخ المياه تقريبا خلال القصف، كما تقريبا تدمير جميع الجسور الأساسية في بلد تخترقه الأنهر من شماله إلى جنوبه. ثم دمرت معظم المجمعات البتروكيمياوية ومراكز الاتصالات الهاتفية والطرق الرئيسية والثانوية وسكك الحديد ومحطات الإذاعة والتلفزيون ومصانع الاسمنت والألمنيوم والنسيج والأدوية. "[١٢١].

أما الخسائر البشرية في الحرب مباشرة في جانب قوات التحالف فقد بلغت على النحو الآتي: الولايات المتحدة (٤٧٢)، السعودية (١٨)، مصر (١٠)، الإمارات العربية المتحدة (٣)، فرنسا (٢)، سوريا (١)، كويت (١).[١٢٢] على أن نأخذ بالاعتبار استشهاد ما زيد عن ٦٠٠ إنسان كويتي أسير أو معتقل نقلوا إلى العراق وقتلوا هناك على أيدي أجهزة الأمن العراقي.

---

١٢٠ الساري، مشعل عواد. هل انتهت حب الكويت ١٩٩٠-١٩٩١؟ الأردن. دون ذكر دار النشر. رقم الإيداع ١٩٩٨/١/٤٩. ص ٢٤٦-٢٥٣.

١٢١ تقرير صادر عن وكالة أصوات العراق نشر في موقع الجيران بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١ تحت عنوان" الذكرى المؤلمة لـ ٢ أب: غزو الكويت.. المقدمات.. تسلسل الأحداث.. الضحايا.. التبعات الاقتصادية.

١٢٢ الموسوعة الحرة. ويكيبيديا. حرب الخليج الثانية. موقع على الإنترنيت. بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٥.

جميع الكتاب والصحفيين على الصعد الإقليمية والعالمية وكذلك جميع المتتبعين لأوضاع العراق والسياسة العراقية وتطور الصراع مع الكويت وغزوها ومن ثم احتمال نشوب حرب خليجية ثانية ووقوعها فعلاً كانوا يقدرون دون جهد كبير إلى أن الحرب ستكون وبالاً على النظام العراق وأن الخسارة لا شك فيها. في مقابل هذا كانت كل الصحف العراقية التابعة للنظام أو الممولة منه والخاضعة له تهرج بصوت مرتفع وبلا كلل ما يريده رأس النظام وما يمليه عليهم من أن أم المعارك ستكون المميز بين عهدين للأمة العربية وليس العراق وحده، بين عهد الصعوبات والسيطرة الأجنبية وبين عهد الانتصارات الكاسحة ورفع رأس الأمة عالياً التي يمثلها "القائد والبطل المغوار صدام حسين". وكان أغلب قادة الجيش العراقي المسلكيين، الذين أجبروا على خوض حرب الخليج الأولى، يدركون الكارثة التي كان رأس النظام يدفع بالعراق شعباً وجيشاً نحوها. ولكن السؤال الذي كان يدور في رأس الكثير من الناس هو: إذا كانت خسارة الحرب أمراً ثابتاً، فهل سيبقى النظام أم سيسقط في مجرى الحرب؟ وكانت الغالبية العظمى من العراقيات والعراقيين تتمنى بهذا السؤال أن تأتيها الإجابة بـ "نعم". وقبل الإجابة عن هذا السؤال سنحاول الإجابة عن السؤال المشروع هو لماذا خسر صدام الحرب؟ ولماذا بقي في السلطة؟

تتلخص الإجابة عن السؤال الأول في نقاط عدة نشير إلى أهمها فيما يلي:

١. لم يكن هناك أي توازن في القوات والأسلحة والمعدات والقدرات القتالية بين الطرفين كما ظهر في الأرقام التي طرحناها سابقاً. فالتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة امتلك الأسلحة الأكثر حداثة والأكثر فتكاً، بما فيها المحرم استخدامها، وخاض حرباً جويةً بالأساس واستطاع إحراز النصر الفعلي في الأسبوع الأول من القتال. وقد دمرت الغالبية العظمى من الطائرات العراقية وهي في مخابئها ولم تشارك في القتال، والكثير مما تبقى (١٣٥ طائرة كما يقول حكام العراق و٢٣ طائرة كما يقول حكام إيران) منها هُرِّب إلى إيران، وما بقي في العراق لم يكن كثيراً، وغالباً ما كانت طائرات مروحية.

٢. ورغم وجود قوات عسكرية كبيرة في الطرف العراقي، إلا أنها كانت مرهقة من الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات مريرة وغير قادرة على المشاركة الفعلية في القتال ولا تملك غطاءً جوياً، بل تعرضت لنيران كثيفة ومتفجرات أدت إلى موت الكثير منهم إما على الشارع العام أو في مركباتهم أو دفنهم وهم أحياء في باطن الأرض.

٣. لم تكن معنويات القوات العراقية عالية، بل كانت في الحضيض لسببين أساسيين، وهما: عدم قناعتهم بغزو الكويت، الدولة العربية الشقيقة التي قدمت الدعم الكبير للعراق في حربه ضد إيران، وما نشأ عن تلك الحرب من عواقب مدمرة على البلدين أولاً، وعدم رضاهم بالنظام العراقي وسياساته والحرمان الذي كانت تعاني منه عائلاتهم في مقابل البذخ الذي كانت تتمتع به النخبة الحاكمة ومن هم حولها. لقد كانوا يقاتلون عن قضية غير عادلة في حرب ضد أشقاء وجيران وأقارب في كل الأحوال.

٤. كان النظام العراقي يراهن على عوامل غير معروفة وغير محسوبة بدقة. فقد كان يعتقد بشكل جازم وخاص على ثلاثة عوامل تصور أنها صحيحة، وهي: ١) تأييد قوى المعارضة الكويتية له في غزوه الكويت وموافقتها على دعم احتلاله لها ودمجها بالعراق وتشكيل حكومة منها تسانده وترفض التدخل العسكري الأجنبي في الشأن الكويتي – العراقي أولاً، و٢) تأييد الجماهير العربية التي توقع أنها ستنتفض لتساند العراق وتشعل الأرض نيراناً تحت أقدام قوات التحالف الدولي ثانياً، و٣) احتمال كبير في رفض السوفييت لأي حرب ضد العراق وسعيهم للتدخل لحل القضية بطريقة تفاوضية ثالثاً. وقد خذلته العوامل الثلاثة لأنها لم تكن واقعية ولا تعبر عن حسابات دقيقة لواقع الحال رغم تباين العوامل التي قادت إلى هذه النتيجة. وحين تدخل غورباتشوف في منتصف شهر شباط/فبراير ١٩٩١ لإنقاذه وأرسل إليه يفجيني بريماكوف لثلاث زيارات متتالية لإقناعه بضرورة الموافقة بسرعة على إيقاف القتال والانسحاب وفق المدة التي حددت ب ٤٨ ساعة من جانب جورج بوش الأب، وافق الدكتاتور على كامل الشروط، ولكنه ألقى كلمة من إذاعة "أم المعارك" تمنى من خلالها أن يخدع الشعب العراقي والعربي بها، وكأنه لم يوافق على تلك الشروط. ثم أصدر مجلس قيادة الثورة بياناً

يؤكد فيه ما لا يمكن أن توافق عليه الولايات المتحدة بل تصر على مواصلة القتال. فقد جاء في سجل الحرب اليومي في الخليج الذي كانت تنشره مجلة سوراقيا بصدد مبادرة غورباتشوف لوقف القتال وما طفح عنها من موقف عراقي غير عقلاني في كل الأحوال، إذ ورد ما يلي: "الجمعة ١٥شباط – اليوم الثلاثون للحرب. "مجلس قيادة الثورة العراقي" يذيع بياناً ﴿مستمداً في خطوطه العريضة من مبادرة صدام حسين في ١٢/٨/١٩٩٠ أعلن فيه قبول العراق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦٠ الذي يطالب العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط من الكويت الذي كان قد صدر في الثاني من آب (أغسطس) و"يربط" البيان موافقة بغداد على الانسحاب من الكويت بالأمور التالية: * وقف إطلاق النارالكامل. * إلغاء قرارات مجلس الأمن الدولي (٦٦١/ ٦٦٢ /٦٦٤ /٦٦٥ /٦٦٦ /٦٦٧ / ٦٦٩ / ٦٧٠ / ٦٧٤ /٦٧٧ و٦٧٨) وكل ما نتج عنها وإلغاء الحصار الاقتصادي وجميع الإجراءات السلبية التي اتخذتها بعض الدول قبل الثاني من آب (أغسطس) ١٩٩٠ التي تسبب في أزمة الخليج الشرقي. * إنسحاب القوات المؤتلفة من الخليج الشرقي خلال شهر من وقف النار. * انسحاب "إسرائيل" من فلسطين والأراضي العربية الأخرى منها هضبة الجولان وجنوب لبنان وتطبيق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالاحتلالات الإسرائيلية للأراضي العربية وإذا تمنعت "إسرائيل" يطبق مجلس الأمن ضدها القرارات التي اتخذها ضد العراق. * إقرار الأمم المتحدة بحق العراق التاريخي بالكويت. * مشاركة القوى الوطنية والإسلامية في أي ترتيب سياسي في الكويت لإعادة الديمقراطية إليها. * إلغاء الديون المترتبة على العراق للدول الخليجية المجاورة والدول الغربية (٣٠ مليار دولار). * على الدول التي اشتركت في "الاعتداء" على العراق أن تسهم في دفع تعويضات مالية وإعادة بناء ما هدمته. * إعلان الخليج الشرقي منطقة منزوعة من القواعد العسكرية الأجنبية ومن أي تواجد عسكري أجنبي"[١٢٣]. وقد تسبب هذا الموقف في إعلان جورج بوش

---

١٢٣ سوراقيا. مجلة اسبوعية تصدر المملكة المتحدة. العدد ٣٩٣. السنة الثامنة. الاثنين ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٩١. ص ١٤.

بأن صدام حسين يرفض الموافقة على تلك الشروط التي عرضها على غورباتشوف ونقلها يفجيني بريماكوف وأن الحرب لا بد أن تتواصل، فدفع بقوات التحالف الدولي إلى الاستمرار في خوض الحرب والتي أدت إلى قتل المزيد من البشر والمزيد من التدمير للدبابات وبقية الأسلحة والتجهيزات العسكرية وإلى نسف الجسور والقناطر والبنية التحتية، إضافة إلى أخذ المزيد من الأسرى العراقيين من جبهات القتال، وخاصة في محافظة الناصرية بعد تطويق القوات العراقية لها وإجبار أفرادها على الاستسلام لقوات التحالف الدولي.

٥. لقد حاول صدام حسين استثارة العرب من خلال مسالتين وهما: أ) تلك الشروط التي طرحها مجلس قيادة الثورة لوقف القتال، ومنها بشكل خاص قضية فلسطين وتحرير الراضي العربية المحتلة " وب) نشره وقائع جريمة كبيرة ارتكبتها قوات التحالف الدولي في الثالث عشر من شباط /فبراير ١٩٩١ حين قامت طائرتان من نوع (أف – ١١٧) مزودتان بقنابل صنعت خصيصا لهذه العملية، من نوع (جي بي يو/٢٧)، القادرة على حرق الأهداف الكونكريتية المسلحة وهي موجهة بأشعة الليزر، من القاعدة الجوية (خميس مشيط) في السعودية بقصف ملجأ العامرية يوم ١٩٩١/٢/١٣ في مدينة بغداد عندما كان مأهولا بالمدنيين من نساء وشيوخ وأطفال. وقد أدت هذه العملية إلى استشهاد (٤٠٧) مواطنا، منهم ١٣٨ رجلا، ٢٦٩ امرأة، من بينهم ٥٤ طفلا رضيعا و ٢٦ مواطناً عربيا. وكان الهدف من وراء ذلك، كما ادعت القوات الأمريكية بعد انتشار خبر هذه المجزرة إنها تسلمت معلومات تشير إلى وجود صدام حسين في ذلك الملجأ حين تم قصفه، علماً أن الملجأ قد استخدم لأغراض قيادة البعث أيضاً.[١٢٤] ورغم ارتفاع صوت الاحتجاج الدولي ضد ارتكاب هذه الجريمة، إلا أنها لم تستطع أن تؤثر بشيء وعجزت عن تحريك المجتمع العربي، كما كان يتوقع ذلك صدام حسين. وقد قيل في حينها أنها كانت متعمدة للانتقام من الصواريخ التي وجهت ضد إسرائيل

---

١٢٤ الفضائية. جزيرة نت. ملجأ العامرية. ندوة إدارة عباس ناؤوط. الاثنين المصادف ٢٠٠٥/١/١٠ م.

والسعودية. وعلينا هنا أن لا ننسى الفكرة البائسة والوقحة التي كتبها نورمان شوارتزكوف والتي جاء فيها:

"إن أهداف الضرب الجوي للعراق جرى توسيعها، وهذا صحيح، لكن التدمير لم يلحق بأبرياء، فالشعب العراقي كله ليس بريئاً لسببين: السبب الأول أن كثيرين من أفراده تحمسوا لغزو الكويت – والسبب الثاني أن الشعب العراقي قابلٌ بحكم "صدام حسين" [١٢٥]. ولا شك في أن هذا القائد العسكري كان يعرف أن صدام حسين يحكم العراق بالحديد والنار، وأن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى كانت قد مكنته من إسكات صوت الشعب العراقي وتصفية الكثير من قوى المعارضة. وعلينا أن نتذكر هنا الحقائق التالية بشأن تسليح القوات العراقية والتي ساعدتها على تعزيز الذهنية العسكرية والقناعة بقدرتها على تحقيق أهدافها العدوانية ضد الشعب العراقي وضد الجيران بالقوة العسكرية والحرب. فقد نشر مؤلفا كتاب "حرب الخليج – الملف السري" لائحة بأسماء الدول والشركات والمصانع التي زودت العراق بالسلحة أو ساعدته في إنتاجها، والتي يمكن تكثيفها فيما يلي: "ألمانيا (٨٦ مصنعاً)، الولايات المتحدة (١٨ مصنعاً)، بريطانيا (١٨ مصنعاً)، فرنسا (١٦ مصنعاً)، إيطاليا (١٢ مصنعاً)، سويسرا (١١ مصنعاً)، النمسا (١٧ مصنعاً)، بلجيكا (٨ مصانع)، أسبانيا (٤ مصانع)، الأرجنتين (٣ مصانع). اليابان (مصنعاً واحداً)، البرازيل (مصنعاً واحداً) مصر (مصنعاً واحداً)، السويد (مصنعاً واحداً) هولندا (مصنعين)، بولندا (مصنعاً واحداً)، الهند (مصنعاً واحداً، موناكو (مصنعين) جيرسي (مصنعاً واحداً)". [١٢٦]

١٢٥هيكل، محمد حسنين. حرب الخليج. مصدر سابق. ص ٥٨٥.

١٢٦ قارن: سالينجر، بيار و لران، إريك. حرب الخليج – الملف السري. بيروت. دار أزال للتوزيع. ط ١. ١٩٩١. ص ٢٧٥-٢٧٢.

قارن أيضاً: سوراقيا. مجلية اسبوعية. الملف السري والكلام العلني. قراءة في كتاب. للسيد غسان ابو أحمد. العدد ٣٩٣. مصدر سابق. ص ١٨.

٦. ولا شك في أن تكوين القوات العربية المشتركة ومساهمتها في حرب الخليج الثانية ودورها في التحالف الدولي قد أضعف إلى ابعد الحدود معنويات القوات العراقية، إذ كان عليها أن تحارب قوات عربية أيضاً، مما لم يرد في بالها ذلك.

٧. ولكن الأخطاء العسكرية الحقيقية هي تلك التي وردت في تقارير القادة العسكريين الأمريكيين والتي أشار إليها قائد قوات التحالف الدولي في عمليات عاصفة الصحراء باعتباره عسكرياً وضع خططه في ضوء معرفته للقيادة العسكرية العراقية التي كان يقودها صدام حسين، الذي لم يكن عسكرياً رغم حمله رتبة فريق أول ومن ثم مهيب منحها لنفسه، ويفرض مواقفه العسكرية عليها وبالرغم منها، وتلك التي لخصها السيد محمد حسنين هيكل في عدد من النقاط المهمة، ومنها أن صدام حسين لم يأخذ بالاعتبار أن قوات التحالف الدولي كانت تريد تدمير العراق عسكرياً واقتصادياً، وبالتالي سياسياً، بل كان يعتقد أنها ستقتصر على معارك في الكويت وضربات جوية في جبهات القتال. وبتعبير أخر أنه لم يهتم بتهديد جيمس بيكر الذي أكد بأن هذه الحرب ستعيد العراق إلى عهد ما قبل التصنيع، وهو ما حصل فعلاً، وبالتالي كانت استعدادات النظام دون المستوى المطلوب. كما لم يتوقع صدام حسين أن الضربات الجوية ستكون بهذه الكثافة وبهذه الاستمرارية بحيث يتعذر عليه استخدام طائراته الحربية في المعركة، بل عمد إلى تهريب ما يمكن تهريبه منها بدلاً من زجها في المعركة والتي خسرها عملياً وصادرتها إيران فيما بعد. وبعكس تفكير القيادة الأمريكية التي قررت أن تكون المعركة الرئيسية جوية وأنها لن تدخل قواتها البرية في المعركة إلا بعد أن يتم إنزال أفدح الضربات وأكثرها قسوة وتدميراً بالقوات المسلحة العراقية ومعداته العسكرية وبعد أن تدفع بتلك القوات إلى الهروب من أرض المعركة صوب الأراضي العراقية، وهو ما حصل فعلاً. وهذا الهروب ساعد الولايات المتحدة على إنزال ضربات جديدة بالقوات المنسحبة التي لم تستخدم السلاح حتى دفاعاً عن النفس. في مقابل هذا كان النظام العراقي يتصور بأن المعركة الجوية ستكون قصيرة، ومن ثم تبدأ المعركة البرية التي أعد لها بعض التحصينات المهمة والتي لم تقع كما تخيلتها مخيلة "دون

كيشوت" العراق صدام حسين. وإذ كان صدام حسين مقتنعاً بوجود تقنيات متطورة لدى الولايات المتحدة، إلا أنه لم يتوقع أن هذا التقدم قد بلغ مداه حينذاك وأنها تمتلك قوة نارية رهيبة ومدمرة من جهة، وأن الولايات المتحدة مستعدة إلى استخدام كل شيء، بما فيها بعض مكونات الأسلحة المحرمة دولياً في المعركة، لتدمير معنويات وقدرات وأفراد الجيش العراقي والحرس الجمهوري. وهو ما حصل فعلاً. كما لم يستطع صدام حسين أن يستخدم صواريخه وأسلحته الكيماوية ضد قوات التحالف الدولي بعد تهديد جيمس بيكر لطارق عزيز بأن التحالف سيستخدم السلاح النووي.[١٢٧] وراح يمني النفس ويعزيها بتوجيه صواريخه صوب المملكة العربية السعودية وإسرائيل وبعض دول الخليج.

لقد بدأ الانسحاب العراقي من الأراضي الكويتية بحدود ٢٤ من شهر شباط/فبراير ١٩٩١ دون إعلان رسمي عن ذلك الانسحاب التدريجي، ولكنه تصاعد ابتداءً من يوم ١٩٩١/٢/٢٦ وعلى شكل هروب سريع من ساحات القتال. وفي ٢/٢٨/ أعلن رسمياً عن ذلك الانسحاب. يشير الدكتور عبد الفتاح علي البوتاني إلى انسحاب الهزيمة العراقية من الكويت وطريقة عرض صدام حسين له في وسائل الإعلام العراقية فيقول: " ومن المضحك أن السلطة العليا قامت بتعميم تعليمات على جميع الوحدات العسكرية ووسائل الإعلام، باستبدال مصطلح (الانسحاب) حيثما يرد في جميع الكتب والكراريس بمصطلح (القتال التراجعي)، وقد أثار هذا التوجيه السخرية والتندر، وذهب الكثيرون حينذاك إلى أن صدام حسين مجرد عميل أمريكي ينفذ مخططاً أمريكياً وأوروبياً، وانه سوف يبقى في كرسي الحكم إلى أن تنتفي الحاجة إليه"[١٢٨].

---

١٢٧ قارن: هيكل، محمد حسنين. حرب الخليج مصدر سابق. ص ٥٥١/٥٥٠.

١٢٨ البوتاني، عبد الفتاح علي د. في ذكرى ال(١٥) لانتفاضة اذار المجيدة الموصل أيام انتفاضة آذار ١٩٩١. أربيل. الصوت الآخر. العدد ٨٩ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩.

تحت تأثير الضربات المتلاحقة من قوات التحالف الدولي التي أمطرت القوات العراقية والمنشآت الاقتصادية الإنتاجية والخدمية وأهم مشاريع البنية التحتية، التي سَلِمتْ من الحرب العراقية الإيرانية أو التي أعيد تصليحها، بآلاف القذائف والصواريخ والقنابل والخراطيش المشعة والمشبعة باليورانيوم من الجو والبحر والبر، إذ كتب السيد "جيف سايمونز" الكاتب البريطاني في كتابه "التنكيل بالعراق" إلى أن العراق "تلقى خلال حرب الخليج الثانية٩٤٠ ألف قذيفة يورانيوم، وهو ما يساوي ٣٥٠ طناً من اليورانيوم المنضب هي فقط مخلفات القصف، و١٤ ألف قذيفة دبابات، وقُصفت المنطقة بحوالي ٥٠ ألف صاروخ و٨٨ ألف طن من القنابل، وهو ما يعادل سبعة أضعاف القوة التدميرية التي تعرضت لها مدينتا هيروشيما وناغازاكي اليابانيتان بعد قصفهما بالقنابل النووية الأميركية في نهاية الحرب العالمية الثانية"[١٢٩]، وتحت ضغط الزحف السريع للقوات البرية للتحالف الدولي، التي عبرت الحدود الكويتية إلى داخل العراق وألحقت بالقوات العراقية أبشع الضربات والهزائم، حتى بعد وقف إطلاق النار وفي اليومين ١٩٩١/٢/٢٨ و١٩٩١/٣/٢ حيث جرى فيها قتل عدد كبير من الجنود ودفنت أعداد كبيرة منهم في خنادقهم وهم أحياء، وتفاقمت الخشية من استمرار تدفق قوات التحالف الدولي صوب الأراضي العراقية واحتمال تقدمها لإسقاط النظام في بغداد، وافق الدكتاتور صدام حسين على إيقاف القتال والتوقيع على اتفاقية هزيمته وانسحابه الكامل من الكويت والتي كرست بشروط قاسية أملتها قيادة التحالف الدولي على الطرف العراقي المفاوض برئاسة الفريق سلطان هاشم أحمد الطائي، رئيس أركان وزارة الدفاع العراقية حينذاك وبقرارات واضحة صدرت عن مجلس الأمن الدولي.

---

١٢٩ الصحاري، إبراهيم. العراق: حرب من أجل الهيمنة والنفط. موقع النهج الديمقراطي على الإنترنيت. أخذ النص بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٠.

لقد عمدت الإدارة الأمريكية إلى توزيع مهمات العمل في أعقاب انهيار القوات المسلحة العراقية وتراجعها وضربها وهي تتراجع هاربة من ضربات القوات الجوية والبحرية والمدفعية باتجاهين:

أ. فرض قرارات عسكرية محددة على القوات المسلحة العراقية والنظام الحاكم في بغداد. وكان أبرز القضايا التي تم الاتفاق عليها، كما يعرضها الجنرال الأمريكي نورمان شوارتزكوف حيث كتب يقول:

"افتتحتُ الاجتماع بتذكير العراقيين إن غرضنا هو طرح الشروط العسكرية لوقف إطلاق النار وأبلغتهم أننا سنسجل الحديث بحيث يحتفظ كل طرف بسجل ثابت... طرحت طلبي الأول السماح للصليب الأحمر بحرية زيارة أسرى الحرب الذين يحتجزهم العراق فقال أحدهم في الحال سيتم ذلك.... وأضفت إننا بعد هذا نريد أن نبحث مسألة إطلاق سراح أسرى الحرب فأكد على الفور نحن مستعدون لإعادة جميع أسرى الحرب في الحال بأية طريقة مناسبة للصليب الأحمر. من الواضح أن أحمد أعطي صلاحية الموافقة الفورية ومضيت في عملي متدرجاً حتى أسفل قائمة الشروط تحديد الأفراد المفقودين من التحالف إعادة بقايا جثمانهم الكشف عن حقول الألغام ومخابئ الأسلحة غير التقليدية في الكويت وما إلى ذلك وافق العراقيون على هذه الشروط كلها"[١٣٠]. ويشير شوارتزكوف إلى أن المفاوضات تعثرت حين طريح الفريق السعودي خالد بن سلطان موضوع الأسرى المدنيين والعسكريين الكويتيين حيث أنكر سلطان هاشم أحمد وجود مثل هؤلاء الأسرى. ولم يتواصل النقاش طويلاً حول هذا النقطة المهمة، ولم توضع ضمن شروط إيقاف القتال.

ب. اتخاذ مجلس الأمن قرارات لاحقة ملزمة للعراق على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية في ضوء الشروط التي قررها بوش لإيقاف القتال ووافق عليها صدام حسين. ويمكن تكثيف تلك الشروط في النقاط التالية:

صدر أول قرار عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٩١، أي يوم واحد قبل بدء المفاوضات الرسمية لوقف إطلاق النار. وقد تضمن هذا القرار الشروط التي وجد

---

١٣٠ شوارتزكوف، نورمان. الأمر لا يحتاج إلى بطل. مذكرات شواتزكوف. مصدر سابق. ص ٤٧٣.

مجلس الأمن الدولي ضرورة فرضها على العراق لتجنب المزيد من الكوارث التي يمكن أن يتسبب بها النظام ولإسكات صوت المتفجرات في العراق. فما هي تلك الشروط؟

– التزام العراق بمضامين جميع القرارات السابقة بشأن الكويت، بما فيها إبطال إجراءاته بضم الكويت على العراق. وأن يقر بمسؤليته عن غزو الكويت وتحمل ما ترتب عنها وعليها من خسائر للكويت أو لطرف ثالث، سواء أكان دولة أم فرداً أم شركة، أي دفع تعويضات مالية للمتضررين من الغزو والحرب.

– التوقف عن أية اعتداءات على الدول المجاورة والعيش بسلام مع جيرانه والعالم.

– تحديد مواقع الألغام والأسلحة المخبأة في الكويت وكذلك الأسلحة المحرمة دولياً المخبأة في الكويت والعراق.

وفي أعقاب صدور هذا القرار عقد الطرفان، العراق والتحالف الدولي، اجتماعاً لإنجاز قرار إيقاف القتال بعد أن أصيب العراق باندحار كامل وخسارة فادحة في الرجال والأسلحة والأموال والأرض في آن واحد، ولكنها انتهت ببعض النتائج غير المتوقعة. فماذا حصل؟

١. لقد بدأت المفاوضات في اليوم الثالث من شهر آذار/مارس ١٩٩١، أي بعد وقف إطلاق النار الرسمي بثلاثة أيام، وبعد ضربات مدمرة نزلت على رؤوس القوات العراقية في اليوم الثاني من آذار/مارس بعد أن أدرك شوارتزكوف أن التدمير لم يلحق بكل القوات المسلحة العراقية وبأسلحتها، وفي وقت كانت الانتفاضة الشعبية العفوية قد انطلقت في مناطق الجنوب والوسط وكُردستان موجهة غضبها الكامل ضد النظام العراقي. وقد وافق النظام على إصدار القرار الذي يحدد فيه إلغاء جميع ما اتخذه من قرارات قبل ذاك بشأن الكويت. وجاء نص قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٥ في ١٩٩١/٣/٥ في ضوء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٦ في ١٩٩١/٣/٢ كما يلي:

"انسجاماً مع موافقة الحكومة العراقية على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٦ و ما اعلنته سابقاً من الموافقة على قرارات المجلس الأخرى واستنادا إلى أحكام الفقرة ا – من المادة ٤٢ من الدستور قرر مجلس قياده الثورة ما يلي:

١ – اعتبار كل قرارات مجلس قيادة الثورة الصادرة منذ ٢ آب ١٩٩٠ التي لها صله بالكويت لاغية.

٢ – تلغى جميع القوانين و القرارات والأنظمة والتعليمات والتوجيهات أعلاه و تلغى الآثار المترتبة عليها كافه.

٣ – لا يعمل بأي نص يتعارض مع أحكام هذا القرار.

٤ – تتولى الوزارات و الجهات ذات العلاقة تنفيذ هذا القرار.

٥ – ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من ٣ آذار ١٩٩١."[١٣١]

٢. لم يتم إعلان استسلام القوات العراقية لقوات التحالف الدولي رغم الاندحار الكامل، بل تم عقد اتفاقية وقف إطلاق النار بين طرفين ما زالا في حرب. ويبدو أن هذا الإجراء لم يتخذه نورمان شوارتزكوف، بل جاء معبراً عن موقف الإدارة الأمريكية. وقد حصلت هذه الحالة نفسها في حرب الخليج الأولى حين كانت الدول الكبرى لا تريد الخسارة لأي من طرفين، بل كانت تريد استنزاف قواهما العسكرية والاقتصادية، بل تم الاتفاق على إعلان إيقاف القتال وكأن الطرف العراق لم يندحر ولم يعلن الاستسلام في الحرب. وجاءت هذه النتيجة بفعل وساطة السوفييت لوقف القتال، كما كانت الخطوة الأمريكية الأولى على طريق الاحتفاظ بالنظام المستبد في العراق، بذريعة أن قرار مجلس الأمن الدولي ركز على موضوع تحرير الكويت وليس إسقاط النظام، أي أن جورج بوش الأب نسي تماماً النداءات الساخنة التي وجهها للشعب والجيش في العراق من أجل إسقاط الفاشية في العراق والإجهاز على الدكتاتور الفاشي صدام حسين.

٣. لقد كان من بين شروط إيقاف القتال عدم تحليق الطائرات المدنية والعسكرية العراقية في مناطق جنوب ووسط وشمال العراق والتي يمكن أن توجه لها قوات التحالف صواريخها. وهنا تقدم الفريق سلطان هاشم أحمد بطلب الموافقة على استخدام

---

١٣١ العطار، رياض. الذكرى ١٥ لغزو الكويت ودور الأمم المتحدة في تحريرها. نشر المقال في موقع إيلاف على الإنترنيت بتاريخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥؟.

الطيران لنقل القوات العراقية، خاصة وأن الكثير من الجسور والقناطر قد دمرت. وافق الجنرال نورمان شوارتزكوف على ذلك. وكان يدرك تماماً ماذا يريد سلطان هاشم أحمد من هذا طلب السماح للقوات العراقية باستخدام الطيران الحربي (المروحيات) في مناطق الوسط والجنوب دون أدنى شك، رغم ما جاء في كتابه من ادعاء غير واقعي بعدم انتباهه لما كان وراء هذا الطلب. لقد استخدم صدام حسين الطيران الحربي، وخاصة المروحيات لضرب الانتفاضة الشعبية التي كانت قد بدأت في اليوم الأول من شهر آذار/مارس، في حين أن المفاوضات كانت قد بدأت في ١٩٩١/٣/٣ وقتل عدد كبير من الناس وتشريد مئات الألوف منهم في مختلف مناطق العراق.

والسؤال السابق الذي أجلنا الإجابة عنه هو: لماذا تقرر الاحتفاظ بنظام صدام حسين؟ ثم لماذا سمح للطيران العراقي بالتحرك لضرب الانتفاضة الشعبية؟

إن استعراض وتحليل الأوضاع في العراق حينذاك يعطيان الحق للمتتبع إلى تشخيص عدد من الأسباب الأساسية التي كانت وراء الاحتفاظ بنظام صدام حسين وعدم السماح بإسقاطه من جهة، والسماح بضرب الانتفاضة الشعبية في وسط وجنوب العراق وكُردستان العراق من جهة أخرى.

وأول تلك العوامل كان الخشية التي تصاعدت لدى الدول المجاورة للعراق، وخاصة في السعودية ودول الخليج وتركيا، من أن الانتفاضة الشعبية المتفجرة هي انتفاضة تقودها الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعة في الوسط والجنوب، والأحزاب الكُردستانية في كُردستان العراق، وأن هذه القوى تشكل خطراً على دول الجوار بسبب علاقة الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية بإيران وكذلك الأحزاب الكُردية. وبالتالي اعتبر صدام حسين الضعيف الخارج من حرب مدمرة هو أهون عليها وأكثر خضوعاً من حكم يمكن أن يكون تابعاً لإيران أو مرتبطاً بها، خاصة وأنها قدرت بأن عدداً كبيراً من الحرس الثوري الإيراني قد استطاع العبور لدعم الانتفاضة الشعبية.

وثاني تلك العوامل كان في رفض الولايات المتحدة لقيام أي حكم سياسي في العراق يكون خاضعاً أو مرتبطاً بشكل ما بإيران وهي التي كانت في أشد حالات الصراع مع إيران

من جهة ويزيد من تعقيدات الوضع بسبب التحالف الذي كان قائماً أصلاً بين إيران وسوريا. وكانت الولايات المتحدة تعتقد بأن نظام صدام المندحر في الحرب سيجبر على تنفيذ كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، في حين يمكن أن ترفض حكومة أخرى ذلك بسبب عدم مسئوليتها عن الغزو الذي نفذه النظام، ومن ثم الحرب التي تورط بها صدام حسين. وليس هذا حسب، بل كانت تعتقد بأن من الممكن ترويض صدام حسين دون الحادة إلى تغييره، إذ أن المعارضة العراقية حينذاك لم تكن بالنسبة لها محسوبة العواقب.

وثالث عامل في هذا الصدد هو أن قرار مجلس الأمن الدولي قد قرر طرد القوات العراقية من الكويت وتحريرها وليس إسقاط النظام العراقي. وكان هذا الرأي من حيث المبدأ صحيحاً. ولا شك في أن التحرك السياسي الدولي الواسع الذي بدأ في أوروبا الغربية من جانب مناهضي الحرب والدول العربية من أجل الحفاظ على نظام صدام حسين قد لعب دوره في هذا الصدد. وقد تشبث جورج بوش بهذا القرار حين أعلن إيقاف القتال وفرض شروطه على صدام حسين والتي قبل بها الأخير كاملة غير منقوصة وبدون أي نقاش.

كان في مقدور الولايات المتحدة أن تفرض على نظام صدام حسين إيقاف الطيران الجوي بعد أن بدأ بضرب الانتفاضة الشعبية في البصرة وفي مناطق أخرى من الوسط والجنوب. ولكنها لم تفعل ذلك. لأنها لم تكن ترغب بنجاح تلك الانتفاضة استجابة لمصالحها ومصالح المملكة السعودية ودول الخليج وتركيا. ومن كان يتابع مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في بيروت في العام ١٩٩١ وأثناء وقوع الانتفاضة من جهة، والأخبار الصحفية والتقارير التي كانت تنشر عن الانتفاضة وعن مجرى المؤتمر والدور البارز فيه لقوى افسلام السياسي الشيعية وغياب دور العرب فيه وضعف دور القوى العلمانية العربية من جهة أخرى، كان يدرك بأن إيران والأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية كانت تتحدث عن انتفاضة إسلامية شيعية في البلاد وكانت الشعارات التي ترفع تعبر عن هذا الاتجاه، كما أن المؤتمر قد تمت السيطرة عليه الاتجاهات الفكرية التي كانت تعبر عن شعارات قوى الإسلام السياسي

الشيعية، وإلى حد أقل، القوى الكردية[١٣٢]. كما أن عمليات القتل العشوائية التي حدثت أثناء الانتفاضة الشعبية ضد البعثيين أو غيرهم في الوسط والجنوب، كانت قد أثارت ردود فعل حادة سمحت للأمريكيين بالسكوت عن ما كان يجري، كما سمحت لقوات الحرس الجمهوري والأمن والشرطة البعثية بضرب الانتفاضة بهمجية استثنائية مقيتة. وهكذا كان الحال في كُردستان حين أجبر نسبة عالية من السكان تراوح عددهم بين نصف مليون وثلاثة أرباع المليون إنسان كردي على الهروب من المدن والقرى الكُردستانية العراقية صوب الأراضي الكُردستانية في تركيا أو إيران بهدف الخلاص من احتمال انتقام القوات العراقية من الناس الأبرياء، خاصة وأن الطيران الحربي العراقي كان قد ظهر في سماء كُردستان وبدأ يمارس نشاطه العسكري العدواني هناك دون أن تتحرك بداية قوات التحالف الدولي إلى أن اتخذ قرار منعها من التحليق في الأجواء الكُردستانية.

١٣٢ ملاحظة: لقد شاركت في مؤتمر المعارضة العراقية في بيروت وكنت مسئولاً عن اللجنة السياسية التي أصدرت جملة من القرارات المهمة إلا أن جو المؤتمر صدرت عليه الدعاية الإسلامية والأخبار التي كانت تأتي من إيران وتذاع من قبل دعاة من أحزاب إسلامية شيعية، وكأن الانتفاضة تقوم بها قوى الإسلام السياسي الشيعية وليس الشعب كله بمختلف اتجاهاته الفكرية والسياسية. كما أن الأخوة الكُرد الذين شاركوا في المؤتمر قد بدوا وكأنهم في تحالف مع هذه القوى مما عزز القناعة لدى المراقبين والصحفيين الذين نقلوا أنباءً عن المؤتمر لا تتفق مع طبيعة المؤتمر ومهماته. لقد صوروا المؤتمر وكأنه شيعي كردي لا غير. وكان هذا أحد العوامل البارزة في رفض تقديم أي دعم للانتفاضة، بل تركت من قبل التحالف الدولي تذبح بأيدي قوات الأمن والشرطة والحرس الجمهوري العراقي الموجه من صدام حسين. ولكن سجل هذا المؤتمر البداية الفعلية لتوجهات طائفية شديدة الوضوح أولاً وأول تحالف بارز بين الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية والأحزاب الكردية وأول محاولة تبدأ من جانب الأمريكيين لتوجيه اهتمامهم للعمل مع قوى المعارضة العراقية والتي اندفع بها وممثلاً عن الطرف الأمريكي الدكتور أحمد الجلبي ليطرح مشروع المؤتمر الوطني العراقي وما تبع ذلك من نشاطات وعلاقات متطورة مع لولايات المتحدة الأمريكية. ك. حبيب

ليس غريباً أن ينتفض شعب من الشعوب ضد حكامه المستبدين القساة، ولكن الغريب أن لا ينتفض هؤلاء الناس الذين يعانون من جبروت وظلم وقهر أو من حروب الحكام والموت فيها والحرمان الذي يتعرضون له أو الموت تحت التعذيب على أيدي جلاوزة تلك النظم المستبدة. كما أن الغريب أن الحكام الجدد الذين يصلون إلى السلطة بعد الانتفاضات وعلى أكتاب الشعب المنتفض، يمارسون ذات السياسة التي مارسها الحكام السابقون، وكأنهم لم يناضلوا ضد الاستبداد والقهر السياسي والظلم الاجتماعي، رغم وعود قادة الأحزاب والقوى السياسية بأنهم يسعون إلى تغيير الأحوال وإشاعة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. هكذا كان حال المجتمع العراقي على مدى العقود التي أعقبت الثورة في العام ١٩٥٨ حتى الوقت الحاضر. وهكذا كان حال الشعب العراقي في الفترة التي حكم فيها حزب البعث البلاد حتى يوم انتفاضته، إذ مارس أقسى أشكال الاستبداد والفردية المطلقة في الحكم وزج المجتمع في حروب عدة وملأ السجون والمعتقلات المختلفة المنتشرة في أنحاء العراق بمعتقلي الرأي والعقيدة والقومية والدين والمذهب وملأ أرض العراق بأشلاء قتلى الحرب والتعذيب والمقابر الجماعية. لم تكن حياة الناس طبيعية في ظل حكم صدام حسين، سواء أكان ذلك قبل غزو الكويت أم في فترة الحرب مع التحالف الدولي لتحرير الكويت من رجس النظام السياسي الفاشي بفكره وممارساته. لقد عانى الجنود وضباط الصف والضباط الصغار الأمرين في الحرب ضد إيران ثم جاء الغزو ومن ثم بدأت الحرب التي أدركت غالبية أفراد القوات المسلحة فشلها المحتم وخسارة العراق لها. وكان هروب الجنود من تلك لهيب الحربين كبيرة جداً مما كان يؤشر مزاج الجنود والسكان المناهض للحرب والعدوان. وفي حرب التحالف الدولي لتحرير الكوت انهارت معنويات الجنود وضباط الصف والكثير من الضباط وهرب الكثير منهم ولم تعد الفرق العسكرية قادرة على الاحتفاظ بنسبة مناسبة من أفرادها للحفاظ على قوام تلك الفرق. وكان هذا أول مؤشر على بداية النهاية للحرب الخليجية الثانية، إذ تهاوت الفرق العسكرية العراقية الواحدة تلو الأخرى. وكان من تبقى من أفراد الجيش عاجزين عن استخدام أسلحتهم لمواجهة ضربات طيران وبحرية

ومدفعية قوات التحالف الدولي، كانوا يموتون فراداً وجماعات، كانوا يحترقون في دباباتهم ومدرعاتهم وعربات نقلهم، كانوا يدفنون في خنادقهم، كانوا يزحفون على الأرض يفتشون عن موقع يحميهم من تلك الضربات وهم هاربون من لهيب المتفجرات وهو يلاحقهم ويخنف أنفاسهم. لقد كانت ساحات القتال مجازر لقتل العراقيين لا غير، وكان الهاربون بجلدهم لا يحملون الكراهية لقتلتهم حسب، بل وبالأساس لمن زجهم في تلك المعارك الدموية وكان يعرف منذ البدء أنها معارك خاسرة رغم التسمية المجنونة من جانب الدكتاتور بـ"أم المعارك"، إذ أطلق عليها الجنود التسمية المناسبة باعتبارها "أم المخازي والمجازر" ضد الجنود وضباط الصف والضباط العراقيين على أيدي قوات التحالف الدولي و"أم الخسائر والاندحارات"، في حين كان النظام وأجهزته الإعلامية الصفراء يتحدثون عن انتصارات أم المعارك وعن القائد المغوار الذي يقود الشعب من نصر إلى أخر ويلقن المستعمرين أقسى الدروس! لقد شاهد الناس كل الناس الذين يمتلكون شاشة بيضاء في بيوتهم أو في المقاهي والنوادي في سائر أرجاء العالم كيف كان الجندي العراقي الأسير، هذا الإنسان البسيط الذي دفع إلى ساحات القتال دفعاً ودون وجه حق، يقبل حذاء الجندي الأمريكي حماية لنفسه وربما للحصول بعض قطرات من ماء يروي عطشه في تلك الصحراء القاحلة في شارع الموت الطويل، وكيف كان يغلي الدم في عروق أولئك الجنود وهم يرون كيف كانت كرامتهم تهان ودمهم ينزف بلا انقطاع.

وصل هؤلاء الجنود الذين فروا من جحيم الحرب، أفراد الجيش المندحر، إلى البصرة وإلى مناطق أخرى من العراق يجرون أذيال الهزيمة وهم هاربون من موت محقق وغير مصدقين أنهم نجوا من ضربات العدو الجوية، وقد مروا بمئات الجثث لزملاء لهم من جنود وضباط صف وضباط عراقيين مرمية في ساحات قتال ليس لمن يحاربهم جنود في ساحة المعركة، بل تسقط الحمم عليهم من السماء وتختطف أرواحهم، أو هم يشاهدون الجثث وهي ملقاة على قارعة الطريق أو زملاء لهم جرحى في الرمق الأخير غير قادرين على السير وسقطوا أرضاً ينتظرون الموت وهم يعانون من الآم مبرحة، ولكن ليس في مقدورهم إنقاذ هؤلاء، إذ كان الرجال بالكاد قادرين على جر أرجلهم وإنقاذ أرواحهم. لقد كان الطريق طويلاً وفي كل

خطوة منه كان الموت يلاحقهم أو بانتظارهم والمصير المجهول يشوش بصيرتهم. استقبلت البصرة هؤلاء الجنود المساكين المندحرين، في وقت كانوا ينتظرون الجنود المنتصرين، إذ كانت أجهزة الإعلام العراقية تعوي صباحاً ومساءً بما يصم الآذان عن انتصارات عربية ماحقة لا مثيل لها في ميادين القتال في حرب أم المعارك. لقد بدأ الشارع العراقي يغلي كالمرجل بعد أن سمع بحجم الخسائر الفادحة وبؤس العودة للهاربين من جحيم الصواريخ والقنابل الحارقة إلى مناطقهم من جهة، وما تعرض له الناس على أيدي أجهزة حزب البعث وأجهزة الأمن والشرطة في المدن العراقية من ضيم وقهر وموت من جهة أخرى. وكانت البطالة والتدهور المريع في مستوى معيشة الأفراد والعائلات وتعطل الحياة الاعتيادية للناس وخسارتهم لمزيد من أفراد عائلاتهم والقصف الجوي المركز الذي تعرضوا له، كل ذلك كان قد أجج في صدور الناس شعور الغضب والكراهية والحقد على النظام الذي أذلهم وحب الانتقام والخلاص من ذلك الرهط من الحكام البائسين، وعلى رأسهم المستبد بأمره صدام حسين. فتفجرت الكراهية وانطلق الغضب من عقاله وتحول إلى انتفاضة شعبية بمقدور المشاركين فيها تدمير ما يعترض سبيلهم ومحررين أنفسهم من كل القيود التي فرضها النظام عليهم طيلة عقدين من الزمن. لقد كان التراكم كبيراً والضغط على المواطن هائلاً، وبشكل خاص على الفرد الجندي، والمواطن المنتفض المحكوم بالإرهاب قد تحول في لحظة واحدة إلى قوة قادرة على القتل والتدمير بسبب قوة الفعل التدميرية السابقة التي مارسها النظام ضد شعبه ورد الفعل المتوقع في مثل هذه الحالات. لقد تفجرت الانتفاضة لأسباب ذاتية وموضوعية ليس في مدينة البصرة وحدها بل في أغلب المدن العراقية في الجنوب وبعض مدن الوسط، إضافة إلى مدن إقليم كُردستان. تفجرت الانتفاضة الداخلية لدى كل فرد ولدى الجموع الهادرة التي تريد الاقتصاص من قتلتها، ممن زجها في الحروب، ممن حرمها من نعمة العيش بسلام، وممن أذلها وقتل الطفل الرضيع والأخ والأخت والأب والابن والأم والأقارب والأصدقاء وحرمها من العمل. لقد كانت انتفاضة الجياع والمحرومين والمضطهدين. كتب السيد نجيب الصالحي مشيراً إلى الشرارة التي أطلقت الانتفاضة يقول: "إلا أن عملية المخاض أنذرت بولادة حدث كبير تجسد في

اللحظة التي مزق فيها جنديـنا البطل الصمت والترقب المخيمين على نفوس الشعب والجيش عندما رشق ذلك الجندي صورة صدام بوابل من الرصاص من فوهة بندقيته فجر يوم ٢ آذار ٩١ في "ساحة سعد" في البصرة معلنا الخلاص من النظام الذي الحق بالجيش والشعب والوطن كل هذا الذل والإهانة. ولقد بذلنا جهدا للحصول على اسم ذلك الجندي الذي سيظل الرمز الأول لانتفاضة العراقيين ضد الدكتاتورية والطغيان. لقد كان في أعماق ذلك البطل العائد من الكويت خيبة وألم كبيران، يعتصرانه ويدفعانه للبحث عن وسيلة لاستعادة كرامته المهانة. وعندما أصبح وجهاً لوجه أمام "تماثيل صدام" في "ساحة سعد"، لم يسعه إلا أن يعبر علناً عما في داخله ودواخل أولئك الجنود الذين غصت بهم تلك الساحة من مشاعر الإحباط واليأس من جهة والرغبة العارمة في إنقاذ الوطن الجريح من جهة أخرى، ولم يكن أمامه إلا أن يطلق وابلا من رصاصه على صورة الشخص الذي اعتبره بكل وجدانه المسؤول الأول عن المرارة التي تعتصره وتحيط به.. انه جدير بأن يمنح لقب "ابن العراق البار"[١٣٣].

لم تكن محافظة البصرة وحدها هي التي انتفضت ضد النظام، بل لحقت بها محافظات ذي قار وميسان والمثنى والنجف وكربلاء وبابل وواسط ابتداءً من اليوم الأول والثاني والثالث، ثم انطلقت الانتفاضة في مدن محافظات إقليم كُردستان، أربيل والسليمانية وكركوك ودهوك، التي نزلت قوات البيشمرگه فيها إلى المدن ملتحمة بالسكان المنتفضين، كما حصلت بعض التحركات في الموصل ولكنها كانت محدودة ومراقبة جداً من قبل أجهزة السلطة. ولم تكن تلك الانتفاضة على مراكز تلك المحافظات بل امتدت لشمل الكثير من مدنها ونواحيها أيضاً. لقد كانت انتفاضة عارمة ومسلحة، رغم التباين في مستوى التسلح ورغم التباين في التنظيم والتدريب والقيادة.

لقد سيطر المنتفضون على سائر المدن التي انتفضوا فيها، حيث ولّت الأدبار أجهزة الأمن وحزب البعث هاربة من غضب الجماهير الشعبية. واحتل المنتفضون مواقع لهم في أجهزة الدولة واندمجت القوات الفارة من ساحات القتال بالناس المنتفضين، لقد حولوا

---

١٣٣ الصالحي، نجيب. الزلزال. لندن. مطبعة الرافد. ١٩٩٨. مصدر سابق.

البندقية من كتف إلى كتف، من قتال ضد قوات التحالف الدولي، إلى قوة مناهضة نظام الحكم البعثي. وتؤكد الكثير من المعطيات المتوفرة إلى أن المنتفضين قتلوا الكثير من البعثيين الذين استطاعوا إلقاء القبض عليهم أو قتل حتى من كان محسوباً على البعثيين. ومارس المنتفضون دور القاضي، في حين كان المفروض اعتقالهم بدلاً من إصدار الحكم مباشرة عليهم ودون محاكمات.

في لحظات الانتصارات الشعبية المنتفضة تلك واهتزاز عرش الدكتاتور في بغداد، برزت مساومة قوات التحالف الدولي بأمر من جورج بوش، حين طلب سلطان أحمد هاشم الطائي حق استخدام الطيران السمتي من قائد قوات التحالف في عمليات عاصفة الصحراء لنقل الجنود، في حين كان يريد استخدامها لضرب المنتفضين ودك مواقعهم ونقل قوات الحرس الجمهوري المخلصة للنظام الدموي إلى المدن المنتفضة. لقد كان قراراً استثنائياً من جورج بوش بناء على طلب السعودية ودول الخليج وتركيا، إضافة إلى خشية حصول تفكك في التحالف الدولي، وخاصة في جبهة الدول العربية المساندة للحملة العسكرية لتحرير الكويت. وكانت المجزرة البشرية المريعة التي مارستها قوات الحرس الجمهوري بقرار من رأس النظام وبقيادة المتهم والمدان بالإجرام علي حسن المجيد وحفنة من قيادات حزب البعث والحرس الجمهوري والجيش والأمن المرتبطين بقوة ببقاء رأس النظام في الحكم.

هناك الكثير من الآراء التي تتحدث عن أسباب فشل الانتفاضة وأغلبها وضع يده بصواب على مواطن الضعف والخلل في الانتفاضة وفي مرجى الأمور حينذاك. وإزاء هذه التجربة الكبيرة لا بد للباحث أن يكون واقعياً وموضوعياً، صريحاً وشفافاً في دراسة التجربة والتحري عن العوامل الداخلية والخارجية التي تسبب في فشل الانتفاضة وسقوطها وتعرض عشرات بل مئات الألوف من المنتفضين إلى الموت أو إلى مصير غامض أو يعانون من التشرد في دول الشتات أو بعضهم وصل إلى الحكم بعد مرور ما يزيد عن اثنا عشر عاماً.

يمكن بلورة المسألة في عدد من الملاحظات التي يمكن أن تصلح لتكون مجالاً للنقاش حولها، وهي:

١. لقد انطلقت الانتفاضة من مواقع الانكسار العسكري والإحباط الشعبي من جراء الحرب وسياسات النظام، وليس من مواقع القوة والقد[١٣٤]رة والتصميم على النصر وامتلاك الإرادة والتصميم والوضوح في الهدف المنشود.

٢. لم تكن مسألة السلطة قد تبلورت لدى المنتفضين، بل كان المحرك هو ذلك الفشل والإحباط والانتقام ممن عرضهم إلى تلك المصاعب والموت والحرمان والتعذيب.

٣. لم تكن الأحزاب السياسية ذات الخبرة النضالية الطويلة وذات الوعي بمشكلات الشعب موجودة في الساحة السياسية العراقية، في ما عدا محافظات إقليم كُردستان، مما لم يوفر للانتفاضة أو للمنتفضين قيادة سياسية عقلانية وواعية وقادرة على إدارة العملية بما تستوجبه المعركة القاسية مع قوى النظام.

٤. وفي مقابل غياب تلك القوى السياسية الديمقراطية، وجدت قوى إسلامية سياسية في الجنوب وبعض محافظات الوسط التي تميزت بالجهادية العالية والاستعداد للموت وسيطرت على حركة الانتفاضة ووجهت أعمال المنتفضين وطرحت شعاراتها التي تميزت بطابعها الديني المتزمت والطائفي الصارخ والانتقامي إلى حدود بعيدة، مما اضعف الانتفاضة واندفاعها واتساع قاعدتها لتشمل المجتمع العراقي بكل مكوناته. فكل

التقارير التي انطلقت من أرجاء جنوب العراق كانت تشير إلى أن السيطرة فيها للقوى الإسلامية السياسية الشيعية وان هتافات المنتفضين تركز على طابعها الشيعي الصرف. جاء في الدراسة التي نشرها الدكتور على الشمراني حول قوى المعارضة العراقية تحت عنوان صراع الأضداد ما يؤكد ذلك حيث كتب يقول عن مظاهرات النجف، وهي نموذج لبقية المظاهرات في كربلاء والبصرة والحلة وغيرها من المدن ما يلي: "... وكانت صيحات هؤلاء الشباب تتعالى بهتاف: يا صدام شيل أيديك شعب

---

١٣٤ الشمراني، علي د. صراع الأضداد المعارضة العراقية بعد حرب الخليج. لندن. دار الحكمة. ط ١. ٢٠٠٣. ص ١٨٢-١٨٣.

النجف ما يريدك. كما راحوا يصرخون مرددين: ما كو ولي إلا علي، أنريد حاكم جعفري."

٥. ومرغم أن الانتفاضة الشعبية كانت عفوية في انطلاقتها وعراقية في قواها الأساسية، إلا أنها قد تعرضت في مناطق الجنوب إلى تدخل مباشر من قوى إسلامية سياسية إيرانية وإلى رفع إعلام وشعارات واتجاهات إيرانية صارخة، كما وصلت جماعات عراقية – إيرانية إلى البصرة وإلى محافظات عراقية أخرى لعبت دورها في مزيد من التأثير الإيجابي على قوى الانتفاضة.

٦. إن هذه التوجهات قادت إلى نتائج غير مناسبة لحركة وفعل وتطور الانتفاضة في مراكز محافظات ومدن الوسط والجنوب باتجاهات عدة أساسية نشير إلى أبرزها فيما يلي:

- جزأت الشعب العراقي إلى قوى مناهضة للنظام وإلى قوى تخشى قوى الانتفاضة التي بدت وكأنها كلها إما شيعية أو كردية، مما دفعها إلى السكوت عن تلك الجرائم التي ارتكبها النظام ضدها أيضاً، وخاصة في المناطق الغربية والموصل وبغداد.
- استطاعت تعبئة كل قوى البعث الفعلية وتلك التي لم تكن مع البعث ولكنها أجبرت على الدخول فيه أو العمل معه، بسبب القتل غير المشروع والانتقامي من البعثيين أو من كانت له صلة بهم، في ما عدا حالات قليلة كتب عنها أيضاً، من جانب قوى الانتفاضة. يشير الدكتور علي الشمراني إلى هذه الحقيقة بقوله: "خلال مرحلة الغليان وفي حمأة الانتفاضة كان الاستئصال الجسدي أسلوباً شائع الاستعمال في جميع محافظات الجنوب. وقد بدأ وكأن المتمردين لم يكن يعتمل في صدورهم غير الرغبة في الثأر والانتقام للجرائم التي ارتكبها النظام. كما أصبحت "الشرعية الثورية" للانتفاضة تعتمد على القدرة في الاستئصال بلا تمييز وبلا محاكمات. أما في الشمال فكان الوضع مختلفاً...".[١٣٥]

---

١٣٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٦.

- عبأت القوى والدول العربية ضد قوى الانتفاضة لأسباب عديدة بما فيها طابعها الشيعي والكردي وبروز ذلك في عمليات التصفيات والخشية من تفاقم ذلك. وكانت الخشية من اتساع رقعة النشاط الشيعي إلى دول أخرى في المنطقة، وخاصة في السعودية ودول الخليج، أحد أكبر العوامل الذي لعب دوره في طلب السعودية ودول الخليج التخلي عن فكرة إسقاط نظام صدام حسين، فوجود نظام ضعيف مثل نظام صدام حسين ومعروف ولم يعد قادراً على إيذاء الدول العربية المجاورة هو أفضل من وجود نظام يلتصق بإيران ويقاد من أحزاب تنسق مع إيران.
- استطاعت إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص بأن الانتفاضة شيعية – كردية، وأنها تجد الدعم والتأييد والمساعدة والتدخل من جانب إيران، مما يستدعي عدم دعمها، بل مساعدة الحكومة بصورة غير مباشرة على إخمادها، في حين كانت قبل ذاك تدعو الشعب إلى الانتفاض على الحكم الفاشي في العراق.

إن الدعم الأمريكي غير المباشر للنظام قد سمح باستخدام النظام لقوات الحرس الجمهوري وبقايا الجيش والأمن والجيش الشعبي، إذ لم تعد هناك خشية من معارك جديدة من دول التحالف ضده، أن يقوم بعمليات عسكرية على جبهة كُردستان وعلى الجبهة الجنوبية، مع عدم الخشية من الجبهة الغربية. وتمكن خلال فترة وجيزة من السيطرة على محافظات كُردستان واحدة تلو الأخرى، ثم على محافظات الجنوب والوسط، مما أدى إلى انهيار قوى الانتفاضة وفشلها في تحقيق الأهداف المرجوة.

لقد تسبب الهجوم على محافظات كُردستان إلى هجرة جماعية فعلية صوب تركيا بشكل خاص، وتسببت هذه الحالة في وقوع كارثة إنسانية تبلورت في اضطرار تركيا إلى قبول لا بد منه لعدد كبير جداً من الهاربين من طيران النظام من جهة، ثم إغلاق الطريق بوجه الزاحفين نحوها وسقوطهم تحت رحمة القوات العراقية من جهة أخرى، مما أوجد خشية لدى الحكومة التركية من أن تتحرك القوى الكردية في تركيا أيضاً ضد الحكومة التركية، فتدخلت هي الأخرى وطلبت الدعم الأمريكي لوقف الزحف المهاجر صوب كُردستان تركيا. عندها اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى قراراً يقضي اعتبار

منطقتي شمالي خط ٣٢ وجنوبي خط ٣٧ محمية من قبلهما ومنع الطيران العراقي من التحليق فوقها. وهكذا أصبحت كل من أربيل والسليمانية ودهوك عملياً خارج إطار الهيمنة المركزية للحكومة العراقية. وبهذا فتح الطريق لنشوء وضع جديد في كُردستان دفع النظام إلى طلب المفاوضات مع القوى الكُردستانية لدراسة مطالبهم.

وخلال فترة وجيزة تسنى للمنتفضين فرض سيطرتهم على ١٤ محافظة عراقية من مجموع ١٨ محافظة في كُردستان وفي جنوب ووسط العراق و ولكن التحرك الفعلي لم يتحقق في أربع محافظات مهمة، وهي محافظات بغداد والموصل والأنبار وصلاح الدين، وهي المحافظات التي كان في مقدورها حسم المعركة لصالح قوى الانتفاضة، وخاصة بغداد. ولكن النظام استطاع أن يحتفظ بالسيطرة الفعلية على هذه المحافظات الثلاثة أسباب جوهرية، وهي:

١. وجود قوات عسكرية موالية جداً لصدام حسين في هذه المناطق، وخاصة في بغداد والموصل.

٢. وجود عشائر عربية كثيرة تساند النظام العراقي، رغم أن البعض منها قد تعرض إلى الكثير من التجاوزات والاعتداءات من قبل النظام أو من صدام حسين مباشرة، إذ أن نسبة غير قليلة من أبناء تلك العشائر قد انتسب إلى أجهزة الأمن والشرطة والحرس الجمهوري، وكانوا إلى حد ما متنعمين بالمقارنة مع بقية أفراد المجتمع أو القوات المسلحة.

٣. بسبب الوجهة التي اتخذتها الانتفاضة من خلال الإعلام الشيعي – الكردي الذي هيمن على الأخبار المنطلقة من مواقع الانتفاضة أو الصحف المؤيدة لها أو من مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد حينذاك في بيروت. لقد خشيت لك المحافظات من أن تتوجه قوى الانتفاضة والتغيير المحتمل ضدها، خاصة بعد أن تعرض الكثير من البعثيين إلى اعتداءات غير قليلة من جانب المنتفضين.

كتب السيد محمد حسن جياد الطائي، أحد المشاركين في انتفاضة مدينة الشطرة التابعة لمحافظة الناصرية (ذي قار) ما يلي:

"وهنا نتحدث بخصوص انتفاضة الشطرة كوننا في قلب الحدث آنذاك وانقطاع الاتصال بالعالم البعيد والقريب منا ... حيث هبت شباب الشطرة ورجالها وشيوخها وحتى النساء لمقارعة البعثيين وقتلهم وتشريدهم وأضرمت النيران في دوائر الأمن والمقرات البعثية واستولى الثائرون على آليات وسلاح ومشاجب. وسطر شباب الشطرة الثائر الأبي أروع صور البطولة والتضحية والفداء في سبيل الله. وتشكلت لجان في المدن لتنظيم الحياة..... إلا أن بعض المندسين وبتوجيه من البعثيين الفارين وخوفاً من أن تنفضح أسرارهم و تنكشف تقاريرهم عمدوا لحرق الأضابير والمستمسكات في دوائر الأمن والمنظمات وحاولوا تشويه الانتفاضة بحرق بعض الدوائر العائدة للشعب والعبث بها. لكن الأباة من الثوار أدركوا هذا الفعل الخبيث فسيطروا على ما بقي منها حيث برز قادة الانتفاضة وتجمعوا في الجوامع ليوجهوا الشعب الثائر نحو الاتجاه السليم. وما كان تجمعهم في بيوت الله إلا دليل على الإيمان الفطري واشتياقهم إلى الدخول للجوامع التي منع صدام والبعثيين دخولها.[١٣٦]

ومنه نتبين بأن المنتفضين، كما هو حال الانتفاضات الشعبية العفوية والغاضبة، قاموا بإشعال الحرائق والقتل والتدمير أولاً، وأنهم كانوا تحت قيادة جماعات إسلامية سياسية أو دينية ثانيا. ولكن السيد الطائي يقول لنا بأن المنتفضين أضرموا النار في دوائر الأمن، وهي التي تحفظ فيها الأضابير والمستمسكات الخاصة بهذه الأجهزة، ولكنه يعود ليقول لنا بعد ثلاثة سطور فقط بأن القوى الخبيثة هي التي أرادت حرق الأضابير والمستمسكات الثبوتية ضد البعثيين، لكي لا يتعرضوا إلى المسالة في حالة انتصار الانتفاضة. لا يستبعد مشاركة عناصر خبيثة في مثل هذه الانتفاضات الشعبية الهائجة والعفوية، إذ تكررت هذه العملية في كل المحافظات التي انتفض فيها الناس وسيطروا على المدينة، حيث وقعت فيها أعمال عنف وشغب فعلية، سواء من الناس البسطاء والناقمين والراغبين في الانتقام، أم من قبل بعض العاملين مع النظام الذين رغبوا في تشويه مضمون الانتفاضة. والسؤال الذي يفترض الإجابة عنه هو كيف استطاعت قوى الإسلام السياسي أو القوى الدينية أن

---

١٣٦ الطائي، محمد حسن جياد. الانتفاضة الشعبية المباركة ١٩٩١. منتدى شبابيك للتاريخ. موقع إلكتروني. تاريخ العراق الحديث. أخذ المقطع في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧.

تسيطر على الساحة السياسية وعلى حركة الجماهير وأن توجهها الوجهة التي تريدها وتسمح بمنحها الطابع الطائفي الشيعي في مناطق الوسط والجنوب، في حين لا يمكن الحديث عن طابعها الكردي لأنها فعلاً كانت الانتفاضة قد حدثت في مناطق كردية أو كردية تركمانية، حيث شارك التركمان في كركوك في الانتفاضة أيضاً؟ هذا ما سأحاول البحث فيه ومحاولة الإجابة عن السؤال لاحقاً.

خلال فترة تراوحت بين خمسة إلى ستة أسابيع استطاع النظام إعادة سيطرته على كامل التراب العراقي، بما في ذلك إقليم كُردستان العراق، الذي كان قد فقد السيطرة على محافظاته الأربعة، أربيل والسليمانية ودهوك وكركوك، في فترة وجيزة، حيث سيطرت قوات البيشمرگه عليها، ولكنه استطاع استعادتها بسرعة أيضاً، رغم المقاومة التي أبدتها تلك القوات والجماهير، إذ استطاع أن يرسل إلى المعركة قوات الطيران الحربي والسمتيات التي أنزلت ضربات قاسية بالمجتمع الكُردستاني وتسببت في تلك الهجرة التي سميت بالهجرة المليونية صوب الحدود التركية والتي كانت بدورها السبب في فرض القرار الأمريكي–البريطاني بمنع تحليق تلك القوات وتواجدها على الأرض الكُردستانية.

لقد كانت الانتفاضة شعبية، ولكنها كانت عفوية وغير منظمة، رغم ما في الأعمال العفوية من وعي متراكم وفي خلفية الفعل، كما سيطرت على جمهرة كبيرة من المشاركين فيها روح الانتقام من أولئك الذين أذلوهم قبل ذاك وعرضوهم إلى الاضطهاد والظلم والموت وعجزوا عن التمييز بينهم وافترضوا أنفسهم ثواراً وقضاة في آن واحد، ولم تكن مثل هذه الانتفاضة قادرة على تحقيق النصر. إن فشل الانتفاضة جاء نتيجة تضافر عوامل عدة داخلية عربية ودولة سمحت للنظام أن يسلط بعض أشرس وحداته العسكرية التابعة للحرس الجمهوري وأجهزة الأمن وقوى فلسطينية مرتبطة به وقوى من مجاهدي خلق أيضاً وزجها كلها في معركة غير متكافئة ضد قوى الانتفاضة غير المنظمة وغير المنسقة والعاجزة عن تحقيق التنسيق في ما بين المنتفضين في مختلف المحافظات العراقية، إضافة على هيمنة الفكر الضيق على حركة الانتفاضة التي ضيقت من أفق الانتفاضة وأهدافها. ونتيجة فشل الانتفاضة تعرض المشاركون فيها إلى شتى صنوف التعذيب والقتل، أو أجبروا من أجل

إنقاذ حياتهم على هجرة هروبية إلى السعودية، حيث ذاق فيها المنهزمون لا من بشاعة هجوم القوات الحكومية حسي بل ذاقوا الأمرين على أيدي القوات والجماعات السعودية التي وجدت في الانتفاضة الشعبية وجهتها الشيعية المرفوضة منها، خاصة وأن أغلب المنتفضين الذين نوحوا إليها كانوا من أتباع المذهب الشيعي، في حين أن المذهب السائد في السعودية هو المذهب الحنبلي بصيغته الوهابية وبعلاقاته المتوترة والسيئة المتبادلة مع المذهب الشيعي الاثنا عشري. لقد كان المتطرفون من أتباع المذهب الحنبلي الوهابي ينظرون إلى الشيعة على أنهم رافضة ولا يختلفون عن بقية الكفار في العالم ولا يحرّمون قتلهم، بل يسعون إليه.

عوامل فشل الانتفاضة

لقد فشلت الانتفاضة وسقط عشرات ألوف القتلى والجرحى والمعوقين، كما أُجبر على النزوح هرباً عشرات ألوف أخرى من الناس من مناطق الجنوب، إضافة على الهجرة المليونية من كُردستان العراق باتجاه تركيا بشكل خاص. وقد تنمر النظام في مواجهة الشعب المنتفض واستخدم كل ما يملكه من أسلحة مدمرة لضرب المنتفضين. ولم يتردد في استخدام كل السبل غير الشرعية والمحرمة دولياً في ضرب قوى الانتفاضة. لقد نهض الوحش الجريح الناجي من الموت في الحرب ضد قوات التحالف الدولي ليعبث في الأرض ويضرب يمنة ويسرة ويقتل دون وجه حق الكثير من البشر ويسلط عليهم شتى أساليب التعذيب. لقد وجد النظام سكوتاً مطبقاً من جانب قوى التحالف الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، بل مساعدة في دحر الانتفاضة خشية على ما يمكن أن يعق تلك الانتفاضة من نظام سياسي غير محسوب العواقب، في حين أن صدام حسين بعد هذه الحرب أصبح قزماً قميئاً أمامها عاجزاً عن فعل أي شيء ضدها، ولكنه أصبح "عملاقاً" دنيئاً وقاتلاً شنيعاً إزاء الشعب العراقي. لقد فشلت الانتفاضة التي كانت ناضجة موضوعياً وغير ناضجة ذاتياً، فما هي أسباب فشل هذه الانتفاضة الشعبية العفوية؟

حين البحث في انتفاضة شعبية بهذه السعة يفترض التحري عن كل العوامل التي كانت سبباً في قيامها من جهة، وتلك التي كانت سبباً في فشلها. ورغم أهمية وقوة العوامل الخارجية التي قادت إلى فشل هذه الانتفاضة الشعبية في إطار ظروف الحرب وانهيار قوات النظام على جبهات القتال، إلا أنه يفترض التحري عن السبب الرئيسي في واقع المجتمع العراقي وفي الظروف الداخلية والاستثنائية التي أحاطت بالحركة الوطنية العراقية وقواها السياسية وعلاقاتها حينذاك.

يعود فشل الانتفاضة الشعبية إلى مجموعتين من العوامل المهمة الداخلية التي يمكن بلورتها فيما يلي:

المجموعة الأولى: عوامل ترتبط بواقع القوى السياسية المعارضة للنظام وبالفئات الاجتماعية التي كانت وقوداً لتلك الانتفاضة.

المجموعة الثانية: عوامل ترتبط مباشرة بطبيعة النظام وبالسياسات والإجراءات التي اتخذها لضرب الانتفاضة وإحباط مشروعها.

أما المجموعة الثالثة فهي العوامل الخارجية المرتبطة بالدول العربية والإقليمية والدولية.

وسنحاول تناول هذه العوامل بشيء من التفصيل.

المجموعة الأولى: عوامل ترتبط بواقع القوى السياسية المعارضة للنظام وبالفئات الاجتماعية التي كانت وقوداً لتلك الانتفاضة.

١. حين انتزع حزب البعث العربي الاشتراكي، جناح ميشيل عفلق في العراق السلطة من سلفه القومي عبد الرحمن محمد عارف في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، ظهرت في البلاد عدة اتجاهات سياسية بصدد السلطة الجديدة، حيث كان موقف أغلب القوى السياسية العراقية بمختلف اتجاهاتها رافضاً لأي تعاون مع هذا الحزب نتيجة الخبرة التي تشكلت لديها منذ العام ١٩٥٩ وما تلا ذلك من انقلاب على حكم قاسم وما جرى في الانقلاب من همجية القتل العشوائي لعدد كبير من الشيوعيين والديمقراطيين والقاسميين والتقدميين المستقلين ومن اعتقال جمهرة غفيرة من الناس الوطنيين من مختلف الاتجاهات السياسية الديمقراطية. ويمكن القول بأن أغلب القوى السياسية رفضت التعاون مع حزب البعث الحاكم وفضلت

إما السكوت أو الدعوة إلى أتباع سياسات جديدة واتخاذ إجراءات مهمة مسبقاً لتساعد على إرساء الثقة بالوضع الجديد أو اتخاذ موقف المعارضة من النظام كله. رغم أن هذه المواقف قد تغيرت بمرور الزمن، إلا أنها شكلت اتجاهات أساسية أولية متباينة في الرؤية السياسية والعمل السياسي العراقي. ففي الوقت الذي اتخذ الحزب الشيوعي الموقف الوسط ودعا النظام الجديد إلى اتخاذ سياسات وإجراءات جديدة من جانب السلطة لكي يمكن أن تمد إليه يد التعاون، تعرض على إثرها إلى ضربات قاسية جداً استطاعت تصفية الكثير من تنظيماته الحزبية وخاصة في بغداد، ولكن الحزب الشيوعي انتهى في العام ١٩٧٣/١٩٧٢ إلى الدخول في مفاوضات ومن ثم إقامة تحالف سياسي مع حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم لسنوات عدة استمرت حتى نهاية العام ١٩٧٨ وكانت مليئة بالاضطهاد والملاحقة والقتل المبطن للشيوعيين وأصدقاء الحزب الشيوعي ثم السير في جنائز الضحايا حتى انتهى الأمر بشن هجوم كاسح على تنظيمات الحزب الشيوعي ومطاردته في كل مكان من العراق، مما أُجبر الحزب معه على إعلان المعارضة ضد حكم البعث والدعوة إلى إسقاطه في حزيران/تموز (يونيو/يوليو) من العام ١٩٧٩. إلا أن هذه الفترة تضمنت مواقف سياسية من جانب الحزب الشيوعي تصدت لقوى مناهضة لحزب البعث ابتداء من العام ١٩٧٤/١٩٧٣، مثل الصراع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب البعث الحاكم، إذ وقف الحزب مع حزب البعث والحكم، رغم أن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد اتخذ مواقف حادة مناهضة للحزب الشيوعي العراقي في تلك الفترة ونظم مجزرة ضد مجموعة من الشيوعيين القادمين من دراسة حزبية في موسكو تنم قتلهم جميعاً (١٢) مناضل شيوعي. كما اتخذ الحزب مواقف مناهضة لحزب الدعوة في تحركه ضد النظام في العام ١٩٧٧ حين نظم هذا الحزب مسيرة من النجف إلى كربلاء. وقد تسببت هاتين الحالتين تعقيداً في العلاقة، رغم أن مواقف حزب الدعوة لم تكن إيجابية في كل الأحوال إزاء الحزب الشيوعي حينذاك.

أما الحزب الديمقراطي الكُردستاني فقد اتخذ منذ البدء موقف المعارضة السياسية واستعداداً لخوض القتال إذا ما هاجمت قوات النظام مواقعه في مناطق كُردستان الجبلية

الحصينة. وفعلاً وقعت معارك شديدة لم يستطع النظام تحقيق نجاحات فيها بل تعرض لضربات قاسية مما أُجبر على إثرها النظام القبول بمساومة أدت إلى إقامة حكم ذاتي في ثلاث محافظات كردستانية هي أربيل والسليمانية ودهوك و ورفض النظام بشكل قاطع إدخال كركوك ضمن الحكم الذاتي. استمر وجود الحزب الديمقراطي الكردستاني على راس الحكم في إقليم كُردستان فترة قصيرة، غذ بدأ بعدها الصراع مجدداً واتسم بالتآمر من جانب نظام الحكم لاغتيال ملا مصطفى البارزاني والتضييق على الحكم الذاتي، مما أشعل حرباً في العام ١٩٧٤/١٩٧٥ انتهت بعقد اتفاقية الجزائر بين النظام العراقي وشاه إيران، حيث أوقف أي دعم لوجستي للحركة من جانب إيران، مما أجبر الحركة على تسليم سلاحها أو الانتقال دون سلاح إلى إيران. لقد وقع النظام العراقي اتفاقية الجزائر السيئة الصيت مع شاه إيران لضرب الحركة الكردية ونزع سلاحها في مقابل التفريط بجزء من شط العرب وبعض الأراضي العراقية في مناطق مختلفة من الحدود المشتركة. وتحول الحزب الديمقراطي الكُردستاني منذ العام ١٩٧٦ مجدداً إلى خوض النضال ضد النظام والسعي لإسقاطه وخوض الكفاح المسلح الذي التحق الحزب الشيوعي بهذا النضال أيضاً وساهم فيه.

وفي تلك الفترة سعت جماعة المكتب السياسي بقيادة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني، التي فصلت من الحزب الديمقراطي الكُردستاني قبل ذاك بسنوات، إلى التعامل مع حزب البعث والتحري عن طريقة لتمثيل الكُرد في التفاوض مع حزب البعث، ولكنها لم تنجح في ذلك بسبب عدم وجود قواعد وقوى واضحة لها في إقليم كُردستان، حيث كان الحزب الديمقراطي الكُردستاني مهيمناً على الوضع ومانعاً لكل نشاط آخر لهذه المجموعة من المثقفين الكُرد التي كانت لها مواقع قوية في صفوف المثقفين والمتعلمين والطلبة على نحو خاص. وقد حاول النظام العراقي أن يستخدم هذه المجموعة كورقة مساومة في التفاوض مع قيادة البارزاني، ولكنه فشل في ذلك. وجدت كتلة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني نفسها خارج اللعبة حينذاك، وأنها يمكن أن تتعرض إلى ملاحقات في أعقاب اتفاقية الأول من آذار/مارس ١٩٧٠ بشأن الحكم الذاتي، فقررت القيادة مغادرة العراق والعمل ضد النظام

البعثي وضد القيادة الكردية في آن واحد. وفي العام ١٩٧٦ شكلت مجموعة المكتب السياسي مع تنظيمات كردية أخرى مرتبطة به الاتحاد الوطني الكُردستاني، حيث قررت قيادة الاتحاد العودة إلى العراق وحمل السلاح والنضال ضد حكم البعث أيضاً. وقد اصطدم هذا القرار بموقف مناوئ من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني واعتبره منافساً له ولدوره وقيادته للحركة الكردية المسلحة في كُردستان العراق، مما فسح في المجال إلى معارك دموية قتل فيها الكثير من قادة وكوادر الاتحاد الوطني الكردستاني. ولم يكن موقف الحزب الديمقراطي في هذه الفترة جيداً وإيجابياً بل عبر عن ضيق أفق ومحاولة للهيمنة ورفض الآخر واحتكار العمل السياسي والعسكري في كُردستان. ولكن لم يعترض على وجود الحزب الشيوعي العراقي ونضاله المسلح، بسبب عدم منافسته له في قيادة الحركة القومية الكردستانية العراقية.

أما قوى الحركة القومية العربية فقد تشتت واتخذت مواقف متباينة، ولكنها في الغالب الأعم كانت مواقف مناهضة للنظام البعثي الذي اسقط شكلاً من أشكال حكمها، حيث كان بعضها يلعب دوره في فترة حكم الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن محمد عارف. فقد اتخذت الحركة الاشتراكية العربية بقيادة عبد الإله النصراوي موقفاً مناهضاً للبعث منذ البدء، إذ لم تكن على وفاق مع نظام عبد السلام محمد عارف وأخيه عبد الرحمن محمد عارف. كما أن مجموعة القوميين العرب قد اتخذت مواقف تساومية إزاء النظام بعد أن أطلق سراح بعض عناصرها واسقط البعض الآخر منها سياسياً واحتوى البعض الثالث منها.

أما القوى الديمقراطية التقليدية فقد أوقفت نشاطها العلني عملياً، إذ لم تكن متبلورة في أحزاب أو تنظيمات واضحة المعالم، بل كانت كجماعات لها مواقف مناهضة من حيث المبدأ لحكم البعث. وهكذا كان موقف المستقلين الديمقراطيين.

الجهة التي حافظت على معارضتها للنظام البعثي منذ البدء كانت قوى الإسلام السياسي الشيعية التي ساومته في فترة الحكم الأول في العام ١٩٦٣ حين أسقط نظام حكم قاسم ووجه ضرباته للشيوعيين والديمقراطيين بقسوة بالغة وساهم البعض منهم، مثل

السيد محسن الحكيم، بإصدار فتوى ضد الشيوعيين. وفي المجيء الثاني للبعث اتخذ قادة التيار الإسلامي السياسي الشيعي موقفاً معادياً للبعث وعملوا ضده وحشدوا الناس لمناهضته. كما اتخذ حزب البعث منذ البدء موقفاً منهم وعمد إلى محاربتهم بكل السبل المتوفرة، التي لم تكن شرعية في كل الأحوال. لم يستطع حزب الدعوة الإسلامية الحصول على قواعد مهمة له في فترة الانتعاش الاقتصادي والتحالف البعثي – الشيوعي، إذ كانت الأحوال المعيشية قد تحسنت وتحرك السوق الاقتصادي وغابت البطالة تقريباً وازداد دخل الفرد وخاصة بالنسبة لأصحاب المهن والحرف وأصحاب المقاولات والتجار، كما ازدادت السيولة النقدية في السوق العراقية بفعل موارد النفط التي تعاظمت خلال فترة وجيزة. إلا أن مواقف النظام القمعية ضد التجمعات الشيعية في فترة عاشوراء والزيارات لمزارات أئمة الشيعة في كربلاء والنجف بشكل خاص قد ساعدت على تعبئة الكثير من السكان الشيعة ضد النظام وحقق هذا الحزب مواقع أفضل في صفوف الجماهير الشيعية. وفي العام ١٩٧٧ نظمت الجماعات الإسلامية السياسية بدعم من حزب الدعوة حركة المسيرة الاحتجاجية بين كربلاء والنجف والتي تعرضت إلى ضربة موجعة وإلى قتل واعتقال عدد غير قليل في صفوف قوى الإسلام السياسي الشيعية وقياداتها أو اضطرار بعضها للهرب إلى إيران. وازدادت معارضة هذه القوى الإسلامية السياسية ف أعقاب انتصار الثورة الإيرانية ضد النظام الشاهنشاهي وسيطرة الخميني على الثورة وتوجهها وجهة دينية شيعية متزمتة ودعم الخميني غير المحدود لتلك القوى العراقية بقيادة السيد محمد باقر الصدر و زعيم حزب الدعوة حينذاك. وقد تسبب ذلك إلى مقتل الكثير منهم وزج الكثير أيضا في المعتقلات أو تهجير الكثير من الشيعة العرب إلى إيران وكذلك الكُرد الفيلية الشيعة. وكانت الضربة الكبيرة قد توجهت لحزب الدعوة حين أعدم القائد الروحي لهذه الحركة السيد محمد باقر الحكيم وأخته بنت الهدى حيث أمر صدام حسين بقتلهما تحت التعذيب الهمجي.

استطاع صدام حسين خلال سنوات العقد الثامن وأوائل العقد التاسع أن يوجه ضربات قاسية لكل القوى الديمقراطية العربية في العراق ويحرم إقليم كُردستان من نشاط القوى السياسية الديمقراطية والقوى القومية الديمقراطية أيضاً. وغابت قيادات هذه القوى عن

الجماهير العربية لسنوات غير قليلة، رغم وجود تنظيمات صغيرة ومبعثرة للحزب الشيوعي العراقي التي تعتمد الصلات الخيطية في تنظيم نشاطها، إلا أنها كانت ضعيفة العلاقة بالجماهير أو إيصال أدبياتها لهم. مما اضعف علاقات هذا الحزب التاريخي وبقية القوى السياسية الديمقراطية بالمجتمع. في مقابل هذا لعبت القوى البعثية من جهة وقوى الإسلام السياسي من جهة أخرى الدور الأساس في العلاقة مع المجتمع. الحكم بما يملكه من قدرات وأموال وأجهزة أمنية ، وقوى الإسلامية السياسية بما تملكه من حوزات دينية وجوامع وحسينيات تقيم فيها الشعائر الدينية ويلتقي عندها المؤمنون والسياسيون ليحركوا أجواء العداء للنظام، وهي ليست فقيرة بل كانت تصل لها المساعدات المالية من مختلف المواقع والدول. وقد تشابكت السياسية بالدين في بعض هذه الحوزات الدينية أكثر من غيرها، مما عرضها إلى المساءلة والموت على أيدي النظام. ورغم همجية النظام، إلا أنه لم يستطع السيطرة على الحركة الإسلامية السياسية بسبب شعور السكان الشيعة بأن النظام يضطهدهم لأنهم شيعة، وبالتالي كان الالتفاف حول تلك القوى والحوزات الدينية واضحة. وهذه السياسة الطائفية المناهضة للشيعة التي مارسها حزب البعث العربي الاشتراكي ونظام الحكم منطلقاً من موقف سياسي وقومي شوفيني بائس مفاده "أن الشيعة العرب في العراق كلهم شعوبيون وموالون لإيران أكثر من موالاتهم للعراق" تفسر في حقيقة الأمر السبب الفعلي لقوة هذا التيار الإسلامي السياسي الشيعي في فترة حكم البعث، وخاصة مع بدء الحرب ضد إيران، حيث تم توجيه أبشع أشكال الاضطهاد ضد جماعات شيعية كثيرة وخاصة في منطقة الأهوار والنجف وكربلاء والكاظمية ومجمل جنوب العراق. وهذا يفسر أيضاً السبب في سيطرة حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية ومنظمة العمل الإسلامي وقوى إسلامية صغيرة أخرى على الانتفاضة الشعبية في العام ١٩٩١ ودورها في قيادتها ورسم شعاراتها التي ساهمت في إفشالها.

لقد برزت طائفية نظام البعث بشكل صارخ في حقيقة أن مجلس قيادة الثورة حين قام بالانقلاب على حكم عبد الرحمن محمد عارف كان جميع الأعضاء فيه من السنة، ولم يكن فيه شيعياً واحداً. ونجم هذا الموقف من الصراع الذي نشب في أعقاب ١٩٦٣ بين قوى

البعث ذاته في الهيمنة على السلطة، خاصة وأن أكثرية القيادة البعثية وفي مجلس قيادة الثورة كانت من أتباع المذهب الشيعي. وقد تغيرت هذه اللوحة فيما بعد قليلاً حين أُدخل البعض من أتباع المذهب الشيعي من البعثيين إلى عضوية مجلس قيادة الثورة.

ثم ظهر العداء للشيعة بقوة أكبر في النصف الثاني من السبعينات و ولكن بشكل خاص منذ بدء الحرب العراقية الإيرانية، والتي كانت احد عوامل تفجير الانتفاضة الشعبية في العام ١٩٩١. ولا شك في موقف النظام من الشعب الكردي لم يعد خافياً على أحد، إذ ارتكب هذا النظام أبشع المجازر ضد الشعب الكردي وقواه السياسية، سواء قبل انتفاضة ١٩٩١ أم بعدها مباشرة.

من هنا يتبين لنا بأن حزب البعث كان قد فقد الكثير من القاعدة الاجتماعية والجماهيرية التي برزت على حد ما في فترة التأميم وما بعدها بقليل، ولكن القوى السياسية العراقية لم تستطع أخذ المبادرة للعمل المشترك ضد النظام بسبب تعقيد العلاقات السياسية في ما بينها والتي قادت إلى إضعاف العامل الذاتي الضروري للتكامل مع العامل الموضوعي لإسقاط النظام. ففي الوقت الذي كان النظام العراقي ضعيفاً وخائباً، كانت القوى السياسية العراقية اضعف منه وأعجز من أن تستطيع إلحاق الأذى به.

٢. لقد فشلت الانتفاضة بسبب اتجاهها الشيعي المهيمن والمتطرف في الجنوب والوسط من العراق في كسب المناطق التي أكثرية سكانها من السنة، خاصة تلك الأخبار التي أشارت إلى هجوم واسع وقتل عبثي لا ضد البعثيين حسب، بل وعلى السنة من السكان أيضاً من جهة، وغياب القوى الديمقراطية المعتدلة التي كان في مقدورها السيطرة على وجهة الحركة من جهة أخرى. وقد قاد هذا الاتجاه إلى هيمنة قوى الإسلام السياسي وتوجيهها الوجهة غير السليمة التي استغلها البعث ونظام صدام حسين أوسع وأسوأ استغلال لضرب الانتفاضة وتصفية القوى الأساسية فيها جسدياً.

٣. لم تكن قوى الانتفاضة العراقية منظمة وكانت عاجزة عن تحقيق التعاون والتنسيق في ما بين قياداتها في المحافظات المختلفة، كما لم تكن تمتلك ما يكفي من الوعي والعقلانية

لتجنب تسطيح أهداف الانتفاضة وتكريسها على الجانب الطائفي، كما لم تكن تمتلك ما يكفي من الأسلحة والعتاد لمواصلة المقاومة المسلحة.

٤. ورغم تحول الكثير من الجنود وضباط الصف والضباط على مواقع الانتفاضة الشعبية، إلا أن القوات السياسية التي كانت ما تزال قائمة لم تنقل بندقيتها من كتف إلى كتف لتقف كلها مع المنتفضين ضد النظام العراقي.

المجموعة الثانية: عوامل ترتبط مباشرة بطبيعة النظام وبالسياسات والإجراءات التي اتخذها لضرب الانتفاضة وإحباط مشروعها.

١. واحدة من أكثر الأمور السياسية تعقيداً ومن أكثر الأخطاء التي يمكن أن ترتكب في العمل السياسي تبرز في مدى تقدير هذا الحزب أو ذاك لقواه وقدراته السياسية من جهة، ومدى تقديره لقوى وقدرات عدوه من جهة أخرى، إذ في حالة حصول سوء تقدير غالباً ما تترتب عنه مخاطر جدية وعواقب وخيمة. وعند متابعة أحداث الانتفاضة منذ بدئها يجد وقوع القوى المنتفضة في هذا المحذور. فالقوى الشعبية المنتفضة وقياداتها الدينية في الجنوب والوسط بالغت في تقدير قدراتها وقدرات الجماهير على تحمل أعباء الانتفاضة وفي مدى امتلاكها لما ضروري من مستلزمات الاستمرار في الصراع والتغلب فيه على العدو المعروف بشراسته غير المحدودة. كما يبدو لي بأن قوى المعارضة العراقية الموجودة في الخارج، والتي اجتمعت في بيروت في شهر آذار/مارس ١٩٩١، قد بالغت هي الأخرى كثيراً بقدراتها وبقدرة المنتفضين على تحقيق النجاح، ولكنها في الوقت نفسه قد قللت من قدرات عدوها، النظام العراقي، واعتقدت بأن الهزيمة التي أُلحقت به في الحرب ستساهم في مزيد من الضعف وسيمكن إسقاط النظام عبر الانتفاضة الشعبية، فراحت تنفخ بها، مما تسبب في المزيد من الخسائر التي اقتربت من كارثة شعبية حقيقية بسبب حجم الضحايا البشرية التي سقطت في معركة غير متكافئة مع عدو شرس، مجروح ومتنمر.

٢. لم تستطع قوات التحالف الدولي تدمير كافة الفرق العسكرية التابعة للنظام في حرب تحرير الكويت، بل بقي العديد من الفرق سالماً، رغم النواقص في قوام تلك الفرق، وخاصة حافظ النظام بشكل خاص على وحدات الحرس الجمهوري، ولهذا كان في مقدور النظام أن

يتوجه بما يمتلك من أفراد ومن أسلحة حديثة، إضافة إلى تمكينه من جانب قوات التحالف الدولي على استخدام الطيران الحربي والمروحيات لضرب الحركة الشعبية في أكثر مواقع الانتفاضة قوة من حيث السعة والسيطرة على أجهزة الدولة وتطهيرها من قوى النظام.

٣. لقد أجرى النظام توزيعاً سريعاً للقيادات العسكرية والحزبية التي يفترض فيها أن تقوم بالتصدي للانتفاضة ومنح هؤلاء المسئولين كل الصلاحيات التي يرونها ضرورية لضرب وتصفية الانتفاضة وتدميرها دون رحمة. كما استخدم النظام كل الأسلحة المتوفرة لديه لدحر المنتفضين واستعادة السيطرة على المدن والمحافظات. وقد تحقق ذلك حتى منتصف نيسان ١٩٩١ بشكل كامل، وكان الثمن موت عشرات ألوف الناس العراقيين.

٤. لقد كان النظام مطمئناً إلى عدة مسائل مهمة تساعده للتفرغ على توجيه الضربة للانتفاضة الشعبية، وهي:

١. إن السلوك الذي مارسه المنتفضون قد أدى على تعبئة كل القوى العراقية البعثية أو المؤيدة لها لتقف ضد الانتفاضة لأنهم لم يميزوا بين الذين قتلوا بأيدي المنتفضين.

٢. إن الحرس الجمهوري وقوى الحزب والمنظمات الشعبية التابعة للبعث يمكن تجنيدها كلها لزجها في المعركة ضد المنتفضين.

٣. إن الولايات المتحدة لا تريد الزحف إلى بغداد بل اكتفت بتحرير الكويت، وهي مستعدة إلى الانسحاب من الأراضي العراقية، وهي لا تنوي فرض الانهزام الرسمي على النظام، بل الموافقة على إيقاف القتال.

٤. إن الولايات المتحدة لن تسمح للقوات الكردية التي حررت إقليم كُردستان على الزحف صوب بغداد، بل ستبقى في مواقعها، بل وستسمح للقوات العراقية باسترداد مواقعه في الإقليم.

٥. إن إيران التي كانت قد خرجت لتوها من حرب طويلة الأمد مع العراق غير مستعدة للتدخل المباشر في الشأن العراقي أو دعم الانتفاضة بقوات عسكرية مباشرة لإسقاط النظام، ولكنها كانت تقدم الدعم غير المباشر لتلك القوى الإسلامية السياسية.

٦. إن الدول العربية ترفض دعم الانتفاضة لسببين مركزيين، وهما:

أ. الخشية من وجود قوى إسلامية سياسية شيعية تريد السيطرة على العراق وستكون مناهضة للقوى السنية الموجودة في البلاد والتي كانت خلال العقود السابقة بيدها السلطة المركزية في العراق

ب. احتمال تشكيل محور عراقي – إيراني – سوري يقف ضد النظم السياسية القائمة في الدول العربية.

كل ذلك كان يعني بالنسبة إلى صدام حسين أن لا خشية من الدول العربية في احتمال دعمها للانتفاضة، بل ستكون ضدها.

نظرة من داخل قوى المعارضة العراقية ومؤتمر بيروت ١٩٩١

لم تكن المعارضة العراقية قبل غزو الكويت ونشوب حرب الخليج الثانية موحدة، رغم المحاولات التي بذلت على هذا الطريق. وكانت هناك محاولات جادة من أجل تعاونها وتوحيد مهماتها في النضال ضد النظام العراقي، ولكن كانت تلك المحاولات تجري تحت مظلات عربية سورية أو ليبية أو إيرانية أو سعودية، وكانت أحياناً أخرى قوى دولية وراء تلك المحاولات. وقد كان لهذا وغيره تأثيره السلبي على حركة المعارضة وعلى الوصول إلى اتفاق عقلاني بين جميع تلك القوى والأحزاب. ويعود سبب تلك الصراعات إلى خمسة عوامل مركزية، وهي:

١. التباين الكبير بين الأسس الفكرية والسياسية لتلك الأحزاب والقوى واختلاف مناهجها وبرامجها والمصالح التي تسعى على تحقيقها.

٢. الرغبة الجامحة لدى كل طرف فيها أن يحصل على أعلى نسبة ممكنة وأفضل موقع له في التحالفات التي يراد إقامتها، إذ أن كلاً منها أو أغلبها كان يناضل وهو في صف المعارضة إلى الاستيلاء على السلطة كاملة أو على حصة الأسد فيها على حساب القوى الأخرى.

٣. التركة الثقيلة الموروثة من ماضي العلاقات السياسية بين القوى والأحزاب السياسية العراقية التي لم تكن هادئة، بل عاتية ودموية أحياناً غير قليلة.

٤. التنوع القومي بشكل خاص الذي كان يلعب دوره السلبي لدى بعض القوى، وخاصة القوى الإسلامية السياسية والقوى القومية العربية.

٥. التأثير الإقليمي، ومن وراء ذلك التأثير الدولي على عمل ونشاط وتحالفات الغالبية العظمى من تلك القوى والأحزاب العراقية، ويمكن أن نشخص بوضوح كبير تأثيرات كل من إيران وسوريا وليبيا والسعودية والأردن، إضافة إلى تأثيرات غير مباشرة، ومن ثم مباشرة. من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد كان لهذا العامل دوره المميز بسبب ضعف قدرات وإمكانيات قوى المعارضة العراقية، مما كا يجعلها عرضة للتأثير الخارجي، إضافة على العلاقات القومية والدينية والمذهبية التي كانت تربط البعض منها بتلك الدول، مثل إيران وسوريا.

إلا أن القوى السياسية العراقية كافة كانت تدرك ثلاث حقائق جوهرية، وهي:

١. أنها تشترك في عدائها للنظام ألصدامي الذي اضطهد القوى السياسية المعارضة له كافة وأصدر بحق بعضها القتل المباشر دون محاكمات، كما في حالة أعضاء حزب الدعوة والحزب الشيوعي العراقي. وبالتالي فهي تشترك في النضال من أجل الخلاص من هذا النظام الدكتاتوري، الذي اتسم بذهنية شوفينية وطائفية مقيتة وعدوانية.

٢. وأن كلاً منها عاجز عن إلحاق الأذى والضرر بالنظام العراقي دعْ عنك إسقاطه، وأن الخلاص منه يستوجب تعاونها ووحدتها ووجود برنامج موحد يوجه نضالها المشترك. ورغم قناعتها بضعف النظام وتوفر كل المستلزمات الموضوعية للإطاحة به، إلا أن الظرف الذاتي أو أنها تبقى اضعف من النظام وبالتالي فهي حتى مجتمعة عاجزة عن إسقاطه. ومن هنا جاء إدراكها أيضاً بأهمية العامل الثالث، وأعني به:

٣. أنها بحاجة ماسة إلى تأييد جميع دول الإقليم والمجتمع الدولي والرأي العام العربي والإقليمي والدولي في آن واحد لتحقيق الإطاحة بهذا النظام الاستبدادي.

ورغم هذه الحقائق ورغم الاتفاقات العديدة التي تبلورت في العام ١٩٨٨ قبل وبعد إيقاف القتال مع غيران، ومنها بشكل خاص إقامة الجبهة الكردستانية في صيف هذا العام، ومن ثم الاتفاق بين أطراف في المعارضة العراقية في دمشق بمبادرة ودعم من سوريا ومن حزب البعث العربي الاشتراكي، قيادة قطر العراق، على المبادئ التي يفترض أن تحكم العلاقات بين أطراف المعارضة، وكذلك ما جرى من اتفاق أولي على هامش المؤتمر العربي في طرابلس الغرب (ليبيا) بين بعض أطراف المعارضة العراقية.

لقد تبلورت خلال الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب مع إيران وغزو الكويت من جانب النظام العراقي وقبل حرب الخليج الثانية عدة تيارات سياسية عراقية بعدد كبير من الفصائل أو الأحزاب والتنظيمات المتباينة من حيث حجمها وقدراتها الفعلية وإمكانياتها النضالية في داخل العراق. والتيارات الخمسة التي ظهرت على الساحة السياسية العراقية في الخارج، وخاصة في كل من دمشق ولندن هي:

١. التيار القومي وكان يتوزع على جانبين: التيار القومي العربي والتيار القومي الكردي، إضافة على وجود قوى سياسية أخرى تركمانية وكلدانية وآشورية.

٢. التيار الإسلامي السياسي، وكان في الغالب الأعم يضم قوى إسلامية سياسية شيعية، ولم تظهر على الساحة السياسية العراقية المعارضة في الخارج قوى إسلامية سياسية سنية.

٣. التيار الديمقراطي الذي ضم إليه قوى سياسية يسارية ووسطية وليبرالية عديدة.

٤. التيار المحافظ الذي ضم إليه بعض القوى السياسية العراقية التي نشأت حديثاً ولكن لها تراث من فترة العهد الملكي في العراق، ومن التجار وغيرهم. وفي هذا التيار برزت فيما بعد قوى العشائر العراقية التي تمثلت في مؤتمر بيروت لأول مرة.

٥. التيار المستقل وقد ضم في صفوفه شخصيات سياسية عراقية مستقلة وديمقراطية متنوعة ومن اتجاهات مختلفة.

تمكنت هذه القوى والفصائل أن تلتقي بعد جهود مضنية في مؤتمر مشترك في دمشق انبثقت عنه لجنة العمل المشترك التي اتفقت على بيان مشترك لها للنضال من أجل الخلاص من حكم صدام حسين. تم ذلك بعد احتلال الكويت وبروز احتمال كبير بشن حرب ضد النظام من جانب الولايات المتحدة والدول التي يمكن تعبئتها لخوض المعركة لتحرير الكويت، ونشوء قناعة بإمكانية سقوط النظام في مجرى تلك الحرب. لقد عقد المؤتمر في السابع والعشرين من شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠وشاركت فيه القوى التالية:[١٣٧]

أولاً: التيار الإسلامي:

- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية.
- حزب الدعوة الإسلامية.
- منظمة العمل الإسلامي في العراق.
- الكتلة الإسلامية.
- الحزب الإسلامي العراقي.
- حركة المجاهدين العراقيين
- منظمة جند الإمام.

ثانياً: التيار القومي الكردي: (الجبهة الكردستانية)

- الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- الاتحاد الوطني الكردستاني
- حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني.
- حزب كادحي كُردستان.
- الحزب الاشتراكي الكُردستاني

---

١٣٧ قارن: – الشمراني، علي د. صراع الأضداد. مصدر سابق. ص ١٩٢–١٩٣.

- قارن أيضاً: الحمداني، حامد. صفحات من تاريخ العراق الحديث. مصدر ساق. ص ٤٥٧.

الحزب الشيوعي – إقليم كُردستان

ثالثاً: التيار القومي العربي

ـ حزب البعث ـ قيادة قطر العراق

ـ الاتحاد الاشتراكي العراقي.

– الهيئة العراقية المستقلة

– الحزب الاشتراكي في العراق

– الحركة الاشتراكية العربية

رابعاً: التيار الديمقراطي

– الحزب الشيوعي العراقي

– التجمع الديمقراطي العراقي

– الحركة الديمقراطية الآشورية

وقد شكلت هذه القوى هيئة قيادية من خمسة أعضاء لكل منها حق الفيتو (الاعتراض)، أي لا يجوز اتخاذ قرار دون تحقيق الإجماع بشأنه، سواء أكان بقبول أعضاء جدد أم بإخراج أعضاء أو طرح مهمات وشعارات جديدة لم يتم الاتفاق بشأنها في المؤتمر أو موافق الأعضاء الخمسة. وقد أطلق على لجنة العمل هذه ب "لجنة العمل المشترك". وكانت اللجنة التنفيذي عملياً مكونة من القوى والأحزاب التالية:

* المجلس الأعلى للثورة الإسلامية

* حزب الدعوة الإسلامية

* حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق)

* الحزب الشيوعي العراقي

* الجبهة الكردستانية

ولكن على ماذا اتفقت القوى والأحزاب الـتي اجتمعـت في دمشـق؟ لقـد صـدر عنهـا بيانـاً وجه إلى الشعب العراقي على شكل ميثاق وطني للعمـل المشـترك. إذ أنهـا اتفقـت علـى مـا يلي:

يا أبناء شعبنا العراقي الأبي:

إدراكاً من قوى المعارضة العراقية لحراجة الأوضـاع العامـة في وطننـا الحبيـب، وخطـورة المرحلة التي نعيشها جميعاً، حيث يسود حكم الطاغيـة صـدام حسـين الفـردي، وأجهزتـه القمعية، وإرهابه الدموي، ويتفرد بأخطر القرارات التي تخص مصـير شـعبنا ووطننـا، دون مشاركة من أي مؤسسة دستورية أو قانونية منتخبة، كإشعاله الحرب العدوانية ضد الجـارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بعد إلغائه اتفاقية الجزائر التي وقعها مع الشـاه عـام ١٩٧٥، والعودة إليها بقرار فردي، متجاهلاً إرادة الشعب.

وبناء على استمرار سياسة النظام الدكتاتوري في بغداد، بتوسـيع نطـاق الـبطش والقمـع والإرهاب، والاضطهاد، والتصفيات الجسدية، الـتي ذهـب ضـحيتها الآلاف مـن خـيرة أبنـاء شعبنا العراقي المكافح ومن جميع القوى الوطنية، الإسلامية، والقومية العربيـة والكرديـة، والديمقراطية، عبر انتهاجه لسياسة التمييز القومي والديني والطائفي، ممـا أوقـع الـبلاد في أزمـة خانقـة، سياسـية، واقتصـادية، واجتماعيـة، وتجاهـل النظـام للواقـع التـاريخي والاجتماعي للشعب العراقي، الذي يتألف من قوميتين رئيسـيتين، همـا العربيـة والكرديـة، وأقليات قوميـة أخـرى، وكونـه شـعباً مسـلماً، مـع وجـود أقليـات دينيـة أخـري، وتقـديراً لمخاطر الأزمة في منطقة الخليج التي نجمت جراء العدوان على الكويت، واحتلالهـا، وضـمها قسراً إلى العراق، وما رافقه من عمليات قتل، ونهب وسلب، ومـا تبعـه مـن حشـد للجيـوش الأجنبية في المنطقة العربية، مما ينذر باندلاع حرب مـدمرة، تنـزل كارثـة جديـدة بشـعبنا، وبالشعب الكويتي، والأمـة العربيـة، وشـعوب المنطقـة، وتلحـق أفـدح الخسـائر باقتصـادنا الوطني، وثروات شعبنا وإمكانياته.

وإن قوى المعارضة إذ تـدين، وتـرفض الاحـتلال والضـم القسـري للكويـت، تؤكـد علـى الخيار السـلمي لحـل الأزمـة في الخلـيج، ودرء كارثـة الحـرب المحتملـة، ونـزع فتيلـها،وذلك

بتشديد الضغط على النظام، لإجباره على الأنساب من الكويت دون قيد أو شرط، وإطلاق حرية جميع الرهائن المحتجزين، وتعبئة كل القوى من أجل سحب القوات الأجنبية من المنطقة، وحل الخلافات بين دولها سلمياً، ومن أجل إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، والحيلولة دون وقوع كارثة الحرب، وإنقاذ شعبنا، ودرء الأخطار المحتملة جراء التوتر السائد، وإفشالا لكل المحاولات الرامية إلى تجويعه وإضعافه، وإذلاله. أجمعت قوى المعارضة العراقية، بفصائلها، واتجاهاتها المختلفة، واتفقت على مبادئ أساسية، وبرنامج سياسي موحد لعمل مشترك فيما بينها، ينسجم ومطالب المرحلة الحاضرة، ملبين بذلك إرادة شعبنا المكافح، من أجل الوصول إلى أهدافه العادلة والنبيلة، وعاقدين العزم على تصعيد وتائر العمل التضامني للتخلص وبشكل نهائي من كابوس الدكتاتورية، والتسلط والإرهاب.

إن شعبنا يواجه، بشجاعة نادرة قهر وقوة نظام صدام الدكتاتوري، الذي يتنكر لقيم ومثل الإنسانية والعروبة، ويعتبر هذا النظام وريث مخلفات الأنظمة الاستبدادية العميلة التي تعاقبت على سدة الحكم في العراق، مع تشديد لا مثيل له في وتيرة الطغيان، والانفراد بالحكم، وهو اليوم يتأهب لمسك زمام مصيره بيده، تعضده في ذلك قوات الجيش العراقي، التي لازالت تتطلع لأداء مهامها الوطنية والقومية والإسلامية.

إن قوى المعارضة العراقية مجتمعة، لتهيب بأبناء شعبنا العراقي، وجيشه الباسل، في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ بلادنا، الذي يتعين من خلالها، بلا شك، مستقبله ومصير أبنائه، أن يكون رابط الجأش، متهيئاً لإنزال الضربة الحاسمة التي تقطع الطريق على أي احتمال قد يؤدي إلى تعريض استقلال العراق، وسيادته إلى أخطار جسيمة وكارثة مهلكة، وتدعوا للعمل على تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: إسقاط النظام الدكتاتوري بإرادة الشعب العراقي، وتصفية مخلفاته، وإلغاء القوانين الجائرة الصادرة عنه.

ثانياً: تأليف حكومة ائتلافية،انتقالية،تعقب النظام الحالي، لتشمل جميع فئات الشعب العراقي،بكل قواه السياسية المناهضة للحكم الفاشي، تتولى إنجاز المهام التالية:

١ ـ إلغاء الأوضاع الاستثنائية، وتصفية آثار الحكم الدكتاتوري في جميع المجالات، وإنهاء ممارسة الاضطهاد السياسي، والديني والقومي والمذهبي، وإصدار عفو شامل عن جميع السجناء والمعتقلين والملاحقين سياسياً، وإعادة المفصولين منهم، من مدنيين وعسكريين،إلى وظائفهم وأعمالهم،وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

٢ ـ إلغاء سياسة التمييز الطائفي ضد الغالبية من أبناء شعبنا العراقي، التي استخدمت لضرب بعضها بالبعض الأخر، وإزالة الآثار المترتبة عليها، من خلال تهيئة الفرص المتكافئة لمشاركة العراقيين كافة في إدارة البلاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساومات التامة بينهم، في الحقوق المدنية، والثقافية، وتثبيت ذلك دستورياً.

ثالثاً: تأمين عودة المهجرين والمبعدين داخل العراق وخارجه إلى أماكن سكناهم، وإعادة حقوقهم وممتلكاتهم، وتعويضهم تعويضاً عادلاً.

رابعاً: إلغاء التمييز القومي، وإزالة الآثار السياسية والديمغرافية السكاني، لمحاولة تغيير الواقع القومي والتاريخي لمنطقة كُردستان العراق، وحل المشاكل الكردية حلاً عادلاً،ومنح الأكراد حقوقهم القومية والسياسية المشروعة،من خلال تطبيق وتطوير بنود اتفاقية ١١ آذار سنة ١٩٧٠ نصا وروحا، والتي قبلها الشعب العراقي، وضمن نطاق الوحدة العراقية،بما يعزز الأخوة العربية الكردية، وضمان الحقوق الثقافية والإدارية للأقليات القومية، من التركمان، والآشوريين .

خامساً : تحقيق الحريات الديمقراطية العامة: حرية النشاط والتنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي، وحرية الصحافة، والتجمع، والتظاهر والإضراب، وحرية التعبير والفكر، بما فيها حرية الشعائر الدينية والمذهبية، والإقرار بالتعددية السياسية، وتداول السلطة بالأساليب البرلمانية وفق إرادة الشعب.

سادساً: صيانة وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب العراقي، ووحدة العراق، أرضاً وشعباً وكياناً.

سابعاً: ضمان حقوق الإنسان في العراق، كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصيانة كرامة المواطن وحقوقه العامة والخاصة.

ثامناً: الانتقال بالبلاد إلى الأوضاع الدستورية، عن طريق إجراء انتخابات حرة ومباشرة، وبالتصويت السري، لانتخاب مجلس تأسيسي، يقوم بوضع الدستور الدائم للبلاد، وذلك خلال فترة لا تزيد على سنتين، ولا تقل عن سنة.

تاسعاً: الاهتمام ببناء القوات المسلحة على أسس سليمة، كفيلة بتمكينها من أداء دورها في الدفاع عن الوطن، واحترام المؤسسات الدستورية، وخيار الشعب العراقي في النظام السياسي الذي يختاره وأداء دورها القومي في مواجهة الاستعمار والصهيونية، ومخططاتها.

عاشراً: دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التضامن العربي، والسير في طريق الوحدة العربية، التي تحقق مصالح الأمة العربية، وتستند إلى إرادتها الحرة، وتقوم على أساس العداء للاستعمار والصهيونية.

أحد عشر: انتهاج سياسة خارجية مستقلة، والابتعاد عن الأحلاف الأجنبية، وبناء تضامن عربي وإسلامي حقيقي، وبناء علاقات حسن الجوار مع جميع الدول، على أساس مبادئ التعايش السلمي والمصالح المشتركة، والالتزام بمواثيق الجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي، ودول عدم الانحياز، وهيئة الأمم المتحدة، واحترام الاتفاقيات الدولية، والإسهام في السلام، وصيانة المنطقة والعالم، والعمل ضمن جهود المجتمع الدولي، لحماية البيئة، وتحريم أسلحة الإبادة الجماعية، والتدمير الشامل للأسلحة النووية والجرثومية والكيماوية، والعمل على إسناد وتعزيز التضامن العربي، والعمل على تعزيز التعاون والتضامن بين الشعوب الإسلامية، وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق الوحدة الإسلامية، وتقوية الجبهة المعادية للاستعمار والصهيونية، وكل أشكال الاستغلال بما يخدم مصالحنا المشتركة.

ثاني عشر: إسناد كفاح الشعب العربي الفلسطيني، وانتفاضته الباسلة، لتحرير وطنه، بما فيه القدس الشريف، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، ودعم كفاح حركات التحرر من أجل حقوق شعوبها ضد المستغلين والظالمين. "[١٣٨]

---

١٣٨ الحمداني، حامد. صفحات من تاريخ العراق الحديث. مصدر ساق. ص ٤٥٣–٤٥٧.

قارن أيضاً: العبيدي، حامد د. الحوار هو الخطوة الأولى نحو الخلاص الوطني من مأزق الاحتلال. موقع دار بابل. ٢٠٠٧/١٢/١٧.

كما تقرر في الختام الاجتماعي عقد مؤتمر للمعارضة العراقية لإقرار الميثاق الذي تم الاتفاق عليه لدعم النضال الجاري في العراق.

وإذا كان اللقاء هذا قد عقد في فترة احتلال العراق للكويت، فأن مؤتمر بيروت للمعارضة العراقية قد عقد في أعقاب انكسار العراق في الحرب وبعد انتهاء مفاوضات خيمة صفوان وانطلاق الانتفاضة الشعبية.

بين عقد لقاء دمشق الموسع لقوى المعارضة العراقية وبين مؤتمر بيروت نشطت مجموعات من القوى السياسية العراقية الجديدة التي لم تكن لها كيانات واضحة قبل ذاك وسعت إلى ان تشكل مثل هذه الكيانات، خاصة وان بعضها توقع أن يسقط النظام في فترة قريبة، فكان لا بد لها أن تهيئ نفسها لموقع ما في الحكم المحتمل في أعقاب سقوط النظام. ونشير فيما يلي إلى أبرز تلك التجمعات التي تشير إلى طبيعة القوى الجديدة:

المجلس العراقي الحر

في شهر شباط/فبراير ١٩٩١ وجهت الدعوة لعدد من الشخصيات العراقية من أوساط اجتماعية وسياسية مختلفة لعقد اجتماع لها في لندن للتداول بشأن عمل سياسي منظم. وكل المشاركين جاءوا بصفتهم الشخصية ودون أن يمتلكوا تنظيمات سياسية معينة. فمنهم من شارك في الحياة السياسية قبل ثورة تموز ويعود في انتمائه السياسي للعهد الملكي، ومنهم من شارك في الثورة على العهد الملكي من الضباط الأحرار، ومنهم التجار وأبناء بعض شيوخ العشائر العراقية وبعض المثقفين الإسلاميين والديمقراطيين والليبراليين، أغلبهم من العرب. وفي هذا اللقاء تقرر تشكيل المجلس العراقي الحر ووضعوا ميثاقاً لهذا المجلس كما انتخبوا هيئة قيادية لمجلس أوسع، وكانت نتائج الانتخاب على النحو التالي: "السيد حسين الصدر، مرشداً عاما للمجلس، وهيئة مركزية ضمت كلاً من: سعد صالح جبر– رئيسا، وعضوية: – سامي عزارة آل معجون، وعبد الوهاب الأمين (أحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار عام ١٩٥٧، وكمال مصطفى (لواء ركن)، وصادق العطية، وشفيق قزاز، وعبد الرزاق إبراهيم علي، وسعدي عزيز، وأحمد السامرائي (عميد) و د. فرياد حويزي، وأحمد الشعلان، ورياض الياور، ومالك الياسري، وجمال علمدار،

وسامي فرج علي، و د. خالد التميمي، وعلي العطية، وشريكو عابد، وعبدالحليم الرهيمي، ومحمد عبدالجبار شبوط، وعبد الأمير علوان، وعبد القادر ممدوح البريفكاني، ود. جرجيس فتح الله، وفخري شهاب، وعبد العزيز الياسري."[١٣٩]

إلا أن هذا التركيب غير المتجانس لم يستمر طويلاً، إذ توزع على عدة جماعات، ولكنه استطاع أن يساهم في مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في بيروت مع حركة الوفاق الوطني العراقي. لقد انشطرت هذه الجماعة إلى ثلاث مجموعات هي: المجلس العراقي الحر الذي واصل سعد صالح جبر، المحامي والمقاول المعروف " المجلس الأعلى لشيوخ العشائر العراقية " ومجلس العشائر العراقية. إلا أن أغلب المثقفين واصلوا العمل مع تجمع سعد صالح جبر.

حركة الوفاق الوطني العرقي

تأسست هذه الحركة في نهاية العام ١٩٩٠ حين أصدرت مجموعة من البعثيين السابقين جريدة للحركة باسم بغداد مسجلة باسم الدكتور صلح الشيخلي في لندن، ثم أسست المجموعة تنظيماً حزبياً لها في أوائل العام ١٩٩١ في لندن أيضاً. وتشكلت الحركة من مجموعة اغلب أعضائها من قدامى البعثيين الذين تركوا الحزب في فترات مختلفة وكان بعضهم يحتل مواقع قيادية أو كوادر فيه، مثل صلاح عمر العلي وتحسين معلة والدكتور أياد علاوي والدكتور صلاح الشيخلي، كما ضم شخصيات بعثية عسكرية أيضاً، منهم العميد توفيق الياسري والعقيد سليم شاكر الإمامي. شاركت الحركة في مؤتمر المعارضة مع المجلس العراقي الحر. بعد أن تشكلت لجنة مشتركة تمثل فيها الأعضاء الخمسة للجنة العمل المشترك زائداً عضوان أحدهما من المجلس العراقي الحر والآخر من الوفاق الوطني والتي أطلق عليها لجنة ٥ + ٢. ولكن هذا التنظيم لم يستمر طويلاً إذ أنشق في نيسان / أبريل من العام ١٩٩١ إلى مجموعتين إحداهما يقودها أياد علاوي واستمرت في إصدار

---

١٣٩ عليوي، هادي حسن د. من معارضة السلطة إلى المشاركة فيها ١٩٦٨ – ٢٠٠٥. جريدة الصباح الموقع الإلكتروني للجريدة. أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢١.

جريدة بغداد، والأخرى بقيادة صلاح عمر ألعلي وأصدرت جريدة الوفاق. فتح مكتب لحركة الوفاق بقيادة ألدكتور علاوي إلى عمان /الأردن ليكون على مقربة من العراق وتقيم علاقات مع بعض الضباط العراقيين.

مؤتمر بيروت للمعارضة العراقية ١٩٩١

شارك في هذا المؤتمر، الذي عقد في فندق "البريستول" ببيروت واستمر لثلاثة أيام ١١-١٩٩١/٣/١٣، عدد كبير من القوى والأحزاب السياسية العراقية المعارضة والكثير من الشخصيات العراقية المعروفة والمستقلة، إضافة إلى مشاركة غير مسبوقة لجماعات صغيرة قدمت نفسها على أنها تمثل العشائر العراقية. وكانت القوى الكثيفة التي لعبت دورها البارز في هذا المؤتمر هي القوى والأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية بشكل خاص من جهة، والقوى والأحزاب الكردية الأعضاء في الجبهة الكردستانية من جهة أخرى، في حين كان دور وتأثير الجماعات الأخرى بشكل عام ضعيفاً، وخاصة القوى القومية العربية والقوى الديمقراطية العربية والمستقلين. وسيطرت على أجواء المؤتمر الشعارات التي غلب عليها الطابع الإسلامي السياسي أولاً، والتفاؤل بانتصار الانتفاضة الشعبية ثانياً[١٤٠]. وفي هذا المؤتمر تبلورت تحالفات سياسية جديدة برز دورها بعد فترة وجيزة من انتهاء المؤتمر

---

١٤٠ ملاحظة: قبل السفر إلى بيروت لمشاركة في المؤتمر أنولنا في فندق تشرين في دمشق، حيث كنت ألتقي يومياً بالصديق العزيز الأستاذ محمود صبري ونتحدث بأمور كثيرة بما فيها السياسة والتوجهات الفنية والوضع في العراق وأوضاع قوى المعارضة. وفي الفندق كنت أقيم في غرفة واحدة مع صديق ورفيق النضال الطويل جاسم الحلوائي (أبو شروق). جاء العزيز عبد الرزاق الصافي (أبو مخلص) إلينا حاملاً كلمة الرفيق عزيز محمد المقترح إلقاؤها في المؤتمر. قرأنا الكلمة كل على حدا وخرجنا بانطباع غير مناسب، خاصة اللغة الدينية التي كتبت فيها الكلمة والتي كانت تعبر عن الأجواء التي سادت حينذاك، كما أنها لم تتضمن شيئاً عن الأهداف الأمريكية وضرورة انسحابها من العراق حينذاك. فاعترضنا وطالبنا معاً بتغيير الكلمة، التي لم تكن تنسجم مع تراث وتقاليد وتاريخ وخبرة الحزب الشيوعي العراقي ولا مع خطابه السياسي المناسب. وقد تقرر تغيير الكلمة إذ كانت هناك انتقادات أخرى جاءت من آخرين لتلك الكلمة التي قيل أن الدكتور غانم حمدون هو الذي قد أعدها حينذاك. ك. حبيب

وفشل الانتفاضة، وبعد أن استتب الأمر للنظام في بغداد، كما استتب الوضع في كُردستان لقوى الحزبين الرئيسيين، وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وفي هذا المؤتمر وخلف الكواليس تبلورت لأول مرة وبالارتباط مع انتفاضة الجنوب وكُردستان فكرة فيدرالية الجنوب العراقي الشيعية من قبل قوى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، رغم إنها لم تطرح في المؤتمر.

توالى في هذا المؤتمر الخطباء من مختلف القوى والأحزاب السياسية والجماعات المستقلة والشخصيات البارزة مثل الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري والفنان التشكيلي والمثقف المتميز محمود صبري. وكانت الخطب كلها حماسية ومثيرة للعواطف، كما كان بعضها يدعي له الدور في تفجيرها وقيادتها. وفي ذات الوقت تشكلت في المؤتمر مجموعة من اللجان التي ناقشت مختلف جوانب المشكلة وأحداث الانتفاضة وخرجت بتوصيات اقرها الاجتماع العام المشترك الذي حضره ما يزيد عن ٤٠٠ شخص كلهم من الرجال تقريباً. تميز الحضور بكثرة المشاركين من القوى الإسلامية السياسية الشيعية حتى بدا وكأن المؤتمر يريد تكريس دور هذه القوى، التي عقدت أكثر من مؤتمر صحفي لتوصل للمؤتمرين المعلومات عن حركة الانتفاضة في العراق وعبر أخبار كانت تردها من طهران وعبر البصرة. وقد صدر عن هذا المؤتمر بياناً تضمن تلك التوصيات والتي يمكن إيرادها فيما يلي:

ـ يوصي المؤتمر بالعمل على تشكيل هيئة للإنقاذ الوطني، ومعالجة الطوارئ التي تفرزها الانتفاضة.

٢ ـ يوصي المؤتمر ببذل الجهود الضرورية، من أجل تجميد عضوية الحكومة العراقية الحالية في الأمم المتحدة، ووكالتها المتخصصة، والجامعة العربية، ومجموعة عدم الانحياز، والمؤتمر الإسلامي، استناداً إلى خرق هذه الحكومة لميثاق الأمم المتحدة، وقراراته ولوائحها المختلفة.

٣ ـ يوصي المؤتمر بتشكيل اللجان اللازمة لدعم العمل الميداني للانتفاضة، وتوفير متطلباته.

٤ ـ يوصي المؤتمر بالسعي الحثيث للحصول على اعتراف عربي، وإسلامي، ودولي بالمعارضة العراقية كممثل للشعب العراقي، إلى أن يتم إسقاط النظام، وإقامة حكومة انتقالية ائتلافية تلتزم بأجراء انتخابات حرة.

٥ ـ نظراً للأهمية الاستثنائية التي يجسدها مؤتمر المعارضة العراقية، وما توصل إليه في بيانه السياسي يوصي المؤتمر بإرسال وفود إلى مختلف دول العالم، والمنظمات الدولية، ومؤسسات الرأي العام لإبلاغها بنتائج المؤتمر، وطلب دعم الانتفاضة، ولتسهيل عمل هذه الوفود وتوفير أفضل الفرص لنجاح هذا النشاط، يوصي المؤتمر بضم الأخوة أعضاء المؤتمر القادمين من البلدان المختلفة، إلى وفد المعارضة، عند زيارة البلدان التي يقيمون فيها، والاستفادة من إمكانياتهم وتجاربهم.

٦ ـ يوصي المؤتمر قوى المعارضة بتخصيص صندوق لدعم الانتفاضة، ولجمع كل أشكال المساعدة المالية، وفي المقدمة منها الدعم المالي من التجمعات العراقية في المهجر، والمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومن كل الداعمين لانتفاضة الشعب، للخلاص من الدكتاتورية.

٧ ـ يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة لجمع المعلومات وتوضيحها، حول انتهاك النظام الصدامي لحقوق الإنسان الأساسية، ومصادرتها، مثل الاعتقال الكيفي، والمحاكمات الصورية، والتعذيب، والاختطاف والسجن والإعدامات الجماعية، والعقاب الجماعي بحق الأحياء السكنية والمدن، واستخدام الأسلحة الكيماوية، وعمليات التهجير، وحرق القرى، وسياسة الأرض المحروقة، ومصير المفقودين، وجمع كل هذه المعلومات في وثيقة، وتقديمها إلى الهيئات الدولية المختلفة، وفي المقدمة منها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، حيث يوصي المؤتمر بإرسال وفد إليها للتحري والعمل على إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين، والطلب من السلطات العراقية تزويدها بالمعلومات الكاملة عن كل السجناء، وطبيعة الأحكام الصادرة بحقهم، كما تنص عليه لوائح الأمم المتحدة حول الحقوق المدنية، والسياسية المصادق عليها من قبل الحكومة العراقية، والضغط عليها، ومطالبتها بالكشف عن مصير المفقودين والمخطوفين.

٨ ـ يوصـي المـؤتمر بتنظـيم حملـة عالميـة واسـعة، لمنـع النظـام مـن قمـع الانتفاضـة الجماهيرية بالحديد والنار، وخاصة منع استخدام الأسلحة الكيماوية، ويطالب الأمم المتحدة اتخاذ القرار بإنزال العقوبات الرادعة إذا ما لجأ النظام إلى ذلك.

٩ـ يوصي المؤتمر بتشكيل ممثليات، ولجان للمعارضة العراقية من مختلف البلدان التي يقيم فيها العراقيون.

١٠ـ أخذاً بنظر الاعتبار، معانات شعبنا، نتيجة الحرب المفروضة عليه مـن قبـل النظـام، والنقص في المواد الغذائية والأدوية، والخدمات المختلفة، تعمل قوى المعارضة علـى تـأمين المواد الغذائية والأدوية، عبر حمـلات المسـاعدة، ومطالبـة هيئـة الصـليب الأحمـر والهـلال الأحمر الدولية بإرسـال لجنـة منهـا لدراسـة أوضـاع الشـعب المعيشـية ومعالجـة ومسـاعدة ضحايا الانتفاضة، والاتصال بجميع الدول المجاورة للعراق لفتح حدودها، وتسـهيل وصـول المعونات الغذائية والأدوية، والمساعدة على بناء المؤسسات الخدماتية."[١٤١]

كما حضرت المـؤتمر وفـود مراقبـة مـن عـدد مـن الـدول ومنهـا: لبنان،سـوريا، إيـران، الكويت، وممثلون عن حركات التحرر الوطني العربية وبعض المنظمات الدوليـة والإقليميـة، إضافة إلى عدد من ممثلي الهيئات الدبلوماسية المعتمدين في بيروت، والمنظمات العاملـة في مجال حقوق الإنسان وعدد كبير من الصحفيين ووسائل الإعلام العربية والأجنبية الأخرى.

انتهى المؤتمر في وقت كانت الانتفاضة ما تـزال مسـتمرة، ولكـن مؤشـرات فشـلها كانـت واضحة للعيان. ومع ذلك سعت قوى الإسلام السياسي النفخ فيها بالاتجاه الذي جعـل أمـر دعمها عربياً وإقليماً ودولياً أضعف بكثير مما لو لم يكـن ذلـك الإعـلام الشـيعي قـد هـيمن على حرمة الانتفاضة في الداخل وعلى إعلام هذه القوى في الخارج.

رغم نجاح الذي بدا على المؤتمر، إلا أنه أوجد ثغـرة جديـة بـين القـوى القوميـة العربيـة وبين القوى والأحزاب الأخرى، ولكنه خلق أرضية جديدة لتحالف بـين الأحـزاب الإسـلامية والأحزاب الكردية باعتبار النظام قد سلط أكبر الإرهاب ضد الكُرد وضـد السـكان الشـيعة.

---

١٤١ الحمداني، حامد. صفحات من تاريخ العراق الحديث. مصدر ساق. ص ٤٥٩–٤٦٠.

ولم تكن هذه الحقيقة غائبة عن القوى السياسية الأخرى، إلا أن صياغتها الطائفية هي التي لم تكن مناسبة ولا تساهم في تعبئة كل الشعب ضد الدكتاتورية الحاكمة. ورغم اتجاهات العمل المشترك التي ظهرت فيما بعد، إلا أنها بقيت قائمة على هواجس جديدة تبلورت لحقاً في أعقاب سقوط النظام والتي سنأتي عليها في حينها. لم يكن للمؤتمر تأثير إيجابي واضح على المنتفضين في الداخل، ولكنه كان له تأثير واضح باتجاهين سلبي في إطار الدول العربية وحكوماتها وشعوبها، خاصة وأن أغلب حكوماتها تقوم على أساس المذهب السني وكذلك الجماهير التي فيها والتي خشيت من الارتباط المحتمل بين العراق وإيران. وهذا الانطباع انعكس على صعيد الدول الكبرى أيضاً. والجانب الإيجابي في المؤتمر أنه حرك الموقف السياسي في المنطقة العربية وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي بأن الوضع في العراق لم يعد يحتمل، وأن العالم يفترض أن يتدخل لمصلحة الشعب العراقي. إلا أن هذه الملاحظة المهمة التقطت من جانب الولايات المتحدة لتكرس نشاطها منذ تلك اللحظة بشكل أقوى من أي وقت مضى مع بعض قوى المعارضة العراقية وتبدأ بنشاط واسع للقوى الحليفة المباشرة لها والذي أوجدت له منبراً جديداً هو المؤتمر الوطني العراقي الذي تشكل فيما بعد في الخارج وبقيادة الدكتور أحمد الچلبي.

هل كانت حرب الخليج الثانية قدراً لا بد منه؟

لا نبتعد عن الواقع حين نقول بأن حرب الخليج الثانية لم تكن قدراً لا بد منه، بل كان بالإمكان تفادي الحرب وحل المشكلة بأساليب أخرى، إذ كان تجنب الحرب لتحرير الكويت من احتلال القوات العراقية لها واستعادة دولة الكويت لسيادتها واستقلالها ومعاقبة النظام على فعلته المريعة ليس ممكناً حسب، بل كان مهماً وضرورياً أيضاً للشعبين العراقي والكويتي ولشعوب المنطقة وتطورها وإبعاد العنف والعنف المضاد عنها، وإيقاف تفاقم الأحقاد والكراهية وتنمية العدوانية. ولكن الحرب نشبت تحت وطأة عاملين أساسيين، وهما:

العامل الأول: إصرار النظام العراقي على عدم الانسحاب خلال تلك الفترة التي سبقت الحرب والتي بلغت حوالي سبعة أشهر، رغم توفر إمكانيات وضرورات مثل ذلك الانسحاب،

ورغم الضغط الدولي والزيارات المتكررة لشخصيات ووفود دولية وعربية وإقليمية لإقناع صدام حسين بضرورة الانسحاب من الكويت. ورغم هذا العناد العدواني كانت الدلائل كلها تشير إلى وجود إمكانيات لدى المجتمع الدولي لم تستنفذ بعد قادرة على إجبار النظام العراقي على الانسحاب، لو كانت الإدارة الأمريكية قد وافقت في حينها على منح المفاوضات والوسطاء والأمم المتحدة فرصة أخرى ووقتاً أطول قليلاً لاستكمال الجهود والضغوط السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية الأكثر عقلانية وتصميماً لفرض الانسحاب عليه، رغم مصاعب الاحتلال على أهل الكويت وحياة الناس، إلا أنها كانت اقل إيلاماً وتدميراً وموتاً وتخريباً للبيئة والطبيعة والموارد لما حصل فعلياً من جراء وقوع الحرب.

العامل الثاني: قدم النظام العراقي من الناحية الواقعية كل مبررات شن الحرب ضد العراق من جانب الولايات المتحدة التي كانت قد صممت على خوض الحرب، وكانت الذريعة لشن الحرب متوفرة في جريمة غزو واحتلال الكويت وإصدار النظام قراراً بضمها إلى العراق واعتبارها المحافظة العراقية التاسعة عشر. وكانت الحرب مغطاة بقرار ملزم صادر عن مجلس الأمن الدولي برقم ٦٧٨ لسنة ١٩٩١ ومقررة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وكان في مقدور الولايات المتحدة تجنب الحرب لتحرير الكويت، ولكنها كانت تريد تلك الحرب مهما كان الثمن كبيراً والعواقب وخيمة على الشعب العراقي، وراغبة قاهرة وغير معقولة في خوضها لفرض قواعد جديدة من جانبها في العلاقات الدولية، باعتبارها القوة الأعظم والقطب الأوحد بعد التحولات الكبيرة التي حصلت في الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، رغم أن عملية انهيار هذه الدولة العظمى لم تكن قد تكاملت فيهما بعد. كما كانت الإدارة الأمريكية مصممة على ممارسة سياسية القوة من جديد من أجل تجاوز الوضع النفسي المعقد الذي نشأ لدى مواطنات وموطني الولايات المتحدة والمحنة التي عاشوا فيها في أعقاب الهزيمة التي لحقت بالإدارة الأمريكية في حرب فيتنام، إضافة إلى أهمية منطقة الشرق الأوسط لها، والخليج على وجه أخص، إذ كانت وما تزال وستبقى، تعتبرها "منطقة المصالح الحيوية" جداً للولايات المتحدة الأمريكية. ولم تكن المفاوضات الأخيرة مع ممثلي النظام العراقي في جنيف قبل شن الحرب بفترة قصيرة سوى بذل المزيد

من الجهود الإضافية لإقناع الشعب الأمريكي بضرورة وحتمية الحرب لتحرير الكويت وحماية السعودية وضمان مصالح الولايات المتحدة الحيوية في المنطقة وليس هناك أي سبيل آخر غير سبيل الحرب.

وإذا كانت أسباب إصرار النظام العراقي على عدم الانسحاب خلال تلك الفترة معروفة لنا تماماً، فأن إعطاء فرصة مناسبة أخرى وبذل جهود أكبر لفرض الانسحاب كانت تعتبر من جانب الولايات المتحدة مجرد مضيعة للوقت، في حين لم يكن الأمر بالضرورة كذلك، ولم تكن كل دول العالم تعتقد برأي الإدارة الأمريكية، وكذا الرأي العام العالمي، إذ أن الضغوط العالمية كان في مقدورها أن تساهم في تليين أو إضعاف موقف النظام العراقي وتجبره في المحصلة النهائية على الانسحاب من الكويت دون أن تُجبر دولة الكويت على تقديم تنازلات كان يسعى النظام العراقي إلى انتزاعها. لم يكن قرار ضم الكويت إلى العراق جدياً وقابلاً للحياة، كما أن العزة بالإثم كانت كبيرة جداً لدى صدام حسين والرهط الذي معه مما أعاق الاعتراف بالخطأ الفادح والجريمة التي ارتكبها والانسحاب السريع من الكويت. كما أن بعض القوى العربية التي هرجت وزغردت لاحتلال الكويت بذريعة البدء الفعلي بتحقيق الوحدة العربية بكل السبل الممكنة بغض النظر عن شرعيتها أو عدم شرعيتها قد دفعت بالنظام العراقي وصدام حسين إلى الحرب دفعاً، إذ أنها عززت موقف الدكتاتور المتشنج والمتعنت ومنعت عنه قدرة التفكير العقلاني والهادئ بعواقب الحرب المحتملة جداً. لقد عاش في جوف صدام حسين وحش غريب الأطوار والسلوك عجز عن استخدام غريزة الإحساس بالخطر الداهم للتخلص من الحرب بالانسحاب من الكويت، بل استمتع بالعناد وفضل قتل المزيد من البشر والتدمير الشامل للاقتصاد العراقي والبنية التحتية على التراجع عن قرار الاحتلال والانسحاب وإعادة الشرعية لشعب الكويت الشقيق. وهذا الوحش الداخلي هو الذي ميز كل تصرفات صدام حسين على مدى العقود التي حكم

فيها العراق أو حتى قبل ذاك حين كان صبياً وشاباً يافعاً كما يتحدث عنه أحد أصحابه المقربين منه في فترة الصبا والشباب في تكريت والعوجة[١٤٢].

أما الولايات المتحدة فكانت أهدافها من الحرب واضحة لكل العاملين في الحقل السياسي وترتبط مباشرة باستراتيجياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الدولية التي نبه الكثيرون صدام حسين إليها وأكدوا له بأن الولايات المتحدة مستعدة لأن تذهب إلى نهاية الشوط، إلى شن الحرب، ما لم يرتدع النظام العراقي وينسحب من الكويت، إذ أنها أصبحت تواجه وضعاً استثنائياً جديداً مقارباً للوضع الذي نشأ في إيران في أعقاب سقوط النظام الشاهنشاهي فيها وبدأت تخشى على دورها ومصالحها وحلفائها في المنطقة. وإذا كان قد تعذر على الولايات المتحدة التدخل في إيران لأسباب ترتبط بالوضع الدولي الذي ساد في العام ١٩٧٩ حين أسقط نظام الشاه وأحتل الإيرانيون الشباب من الحرس الثوري السفارة الأمريكية واحتجزوا لفترة طويلة كل العاملين فيها، أي بسبب وجود دولة الاتحاد السوفييتي التي كانت ما تزال نداً قوياً للولايات المتحدة وتحسب الأخيرة لمواقفها ألف حساب قبل الإقدام على عمل كالذي قامت به في العراق، فأن الوضع الدولي الراهن قد تغير تماماً وأنه يعتبر وضعاً مناسباً جداً للتدخل الأمريكي وإنجاز المهمة بسرعة فائقة وبغطاء دولي شرعي صادر عن مجلس الأمن بالإجماع. إن الدراسة الهادئة للموقف الأمريكي من قرار شن الحرب ضد النظام العراقي وتحرير الكويت يوصلنا إلى حقيقة أساسية مفادها أن الولايات المتحدة كانت تريد شن الحرب بأي ثمن وكانت تمارس مختلف الأساليب المشروعة وغير المشروعة لدفع صدام حسين إلى عدم الانسحاب من الكويت من جهة، ودفع الأمور إلى حد اقتناع الشعب الأمريكي بعدم إمكانية تفادي الحرب من جهة أخرى، لأنها تتعلق بمستقبل المنطقة والولايات المتحدة ومصلحة الشعب الأمريكي مباشرة. ولم تتورع الإدارة الأمريكية بتلفيق الأكاذيب ونشرها على الرأي العام الأمريكي والعالم بأمل إقناع العالم بضرورة الحرب. ويمكن العودة في هذا الصدد إلى الكتاب القيم الذي صدر في الولايات

١٤٢ الزبيدي، إبراهيم. دولة الإذاعة. سيرة ومشاهدات عراقية. طبعة ثانية. عمان. منشورات دار نارة للنشر والتوزيع. ٢٠٠٦.

المتحدة في العام ١٩٩٣ وترجم على لغات عدة، ومنها اللغة الألمانية، تحت عنوان: "معركة الأكاذيب: كيف سوقت الولايات المتحدة حرب الخليج"[١٤٣]، بما في ذلك قصة ابنة السفير وروايتها المفبركة في واشنطن، رغم علمنا بكل الجرائم التي ارتكبها النظام في فترة الغزو والاحتلال ضد شعب الكويت الشقيق. فما هي تلك الدوافع الفعلية أو العوامل التي جعلت الولايات المتحدة تقرر شن الحرب؟

يمكن تلخيص العوامل الدافعة لشن الحرب ضد النظام العراقي، في ما عدا قضية تحرير الكويت إذ كان ذلك ممكناً دون شن الحرب، التي شكلت الذريعة المكشوفة لتلك الحرب، في عدة نقاط جوهرية نشير إلى أبرزها فيما يلي[١٤٤]:

١. كان الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩٠/١٩٩١ يعيش أزمة الانهيار الكامل للدولة السوفييتية الواسعة الأرجاء والمتعددة القوميات والجمهوريات والمتباينة جداً في مستويات تطورها وحالة شعوبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن المعسكر الاشتراكي ذاته كان قد انتهى بدوره وبدأت تنهار دولها الواحدة تلو الأخرى. فبعد انهيار المركز تساقطت التوابع بصورة دراماتيكية غير معهودة بدأت بجمهورية ألمانيا الديمقراطية في العام ١٩٨٩/١٩٩٠. وكان هذا الواقع الجديد قد سجل النهاية الفعلية للحرب الباردة التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ونشوء نظام دولي جديد يقوم على وجود معسكرين شرقي وغربي. وبدا للإدارة الأمريكية أن الوقت قد حان لإعلان نشوء نظام دولي جديد يقوم على القطبية الواحدة، قطبية الولايات المتحدة

---

143 MacArthur، John R. "Schlacht der Lügen. wie die USA den Golfkrieg verkauften". Sachbuch. München. DTV. Deutscher Taschenbuch Verlag. 1993.

١٤٤ ملاحظة: لقد تكون لدي هذا الرأي أثناء تلك الفترة حيث شكلت الولايات المتحدة تحالفها الدولي وشنت الحرب ضد النظام العراقي ونشرت هذه الأفكار في أكثر من مقال ودراسة، كما نشرت ذلك مع الدكتور أحمد الحكيم في دراسة مشتركة ظهرت ضمن دراسات أخرى نشرت في كتاب صدر في ألمانيا باللغة الألمانية تحت عنوان "نظام دولي ما بعد الحرب أم الفوضى؟. والدراسة كانت تحت عنوان "العراق وحربي الخليج، تحليل للسياسة الاستراتيجية لحزب البعث في العراق".

Grienig Horst/Hopfmann Arndt (Hrsg). Nachkriegsordnung oder Chaos?. Sozialökonomische und sozialkulturelle Entwicklungtrends in Nah-und Mittelost. Verlag Dr. Kovas. Hamburg. Kovas، 1993. S. 126-157.

الأمريكية لا غير، وأن هذه القطبية الواحدة يمكن تكريسها من خلال خوض الحرب في منطقة الشرق الأوسط واعتبارها منطقة مصالح حيوية لها وليس لغيرها. وقد بدا هذا التوجه في الاستراتيجية الأمريكية من خلال دورها وسلوكها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وفي العلاقات الدولية عموماً، إضافة إلى أن المحللين السياسيين والاقتصاديين الأمريكيين بدأوا يروجون لفكرة نهاية التاريخ وإرساء العالم على القطبية الواحدة والنظام الواحد، كما ظهر في كتاب "نهاية التاريخ" لفرنسيس فاكوياما مثلاً[١٤٥]. لقد أرادت الإدارة الأمريكية أن تعلن للعالم كله أنها المتحكمة برسم السياسة الدولة ولم يعد شريكاً لها في هذه العملية وأن أوروبا مرتبطة بها وتابعة لها، بل أن العالم كله تابع لها ومرتبط بسياساتها. ورغم أن هذا التوجه كان خاطئاً، ولكنه فرض نفسه حينذاك، وبرزت بعد أكثر من عقد من السنين عواقبه السلبية حتى على الولايات المتحدة الأمريكية. لم يكن الاتحاد السوفييتي قادراً على مساعدة النظام العراقي، ولم تنفعه اتفاقية الصداقة الموقعة في نيسان/أبريل من العام ١٩٧٢، ولكن النظام ألصدامي اعتقد إلى حدود بعيدة أن الاتحاد السوفييتي قادر على الأقل على منع وقوع الحرب ضده، ولم يدرك أن الاتحاد السوفييتي حينذاك كان يريد أن ينجو بجلده ولم ينفعه ذلك أيضاً. إن هذا يعني أن العالم كان يشهد نشوء ميزان قوى دولي جديد، وأن الكفة مالت بقوة لصالح الولايات المتحدة وقراراتها، إضافة إلى كون السياسة العراقية كانت في جوهرها وأسلوب تنفيذها تسمح بتوجه التأييد الدولي لمواقف الولايات المتحدة وليس للعراق الذي قام بالغزو وفرض الاحتلال على الكويت.

١٤٥ملاحظة: كان البروفيسور فرنسيس فوكوياما قد كتب مقالاً في العام ١٩٨٩ حاول فيه تحليل أسباب انهيار ألمانيا الديمقراطية وإزالة جدار برلين تحت عنوان نهاية التاريخ، والتي أكد فيها أن الرأسمالية هي نهاية التاريخ وليس بعدها من نظام جديد قادم. وفي العام ١٩٩٢ أصدر كتابه الموسوم "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" الذي نشأ بفعل انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية المرتبطة به واعتبار ذلك نصراً نهائياً للرأسمالية. ولكن الرجل أعاد النظر في موضوعاته المتعجلة في فترة لاحقة وبعد أن اصطدم بسياسات اللبرالية الجديدة والمحافظين الجدد وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية. ك. حبيب

٢. رغم معرفة النظام العراقي بأهمية منطقة الشرق الأوسط في السياسة الأمريكية، إلا أنه لم يقدر تماماً بأن الإدارة الأمريكية مستعدة أن تذهب في الأمر إلى آخر مداه، أي شن الحرب، دفاعاً عن مصالحها في المنطقة. ورغم معرفة النظام العراقي بأهمية النفط في الاستراتيجية السياسية والاقتصادية الأمريكية، إلا أنه قدر بأنه قادر على المشاركة في حماية مصالح الولايات المتحدة وليس تهديدها من خلال توسعه في السيطرة على نفط المنطقة. إلا أن هذا المنطق لم يكن مقبولاً من لدن الإدارة الأمريكية، فهو منطق أفلج وغير واقعي، إضافة إلى كونه مخالفة صريحة لقواعد اللعبة الدولية. فالنفط عموماً ونفط الشرق الأوسط خصوصاً يحتل موقعاً أساسياً وجوهرياً في السياسة الاقتصادية الأمريكية وفي صناعاتها وسياستها وعلاقاتها الدولية، وبالتالي، فأن تعريض المنطقة إلى هزات وتوترات واجتياحات يمكن أن يعيق تطور اقتصاد النفط واستخراجه وتصديره في المنطقة، وبالتالي، فلا بد من حماية هذه الثروة بكل السبل من جانب الولايات المتحدة بشكل مباشر. ويرتكب من يقدر أن النفط لم يكن له الدور المعلى في قرار شن الحرب ضد النظام العراقي خطأً فادحاً ويصعب عليه تصور وتفهم أهمية النفط ودوره في الاستراتيجية الأمريكية، إذ أن العراق لم يحتل الكويت ونفطها حسب، بل بدا للسعوديين والأمريكيين بأن النظام العراقي يهدد السعودية وحقول النفط فيها، وهي العقد الفريد بالنسبة للإدارة الأمريكية وشركاتها النفطية الدولية وصناعتها. من هنا يأتي قرار الحرب في كون النظام العراقي قد تجاوز على ما يسمى بـ"المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة" أولاً، ولم يعد ممكناً تقدير حسابات النظام وسياساته القادمة بعد احتلال الكويت ثانياً. وإزاء هذا الوضع فلا بد من معاقبته ليكون درساً قاسياً وحاضراً باستمرار لمن يحاول ممارسة سياسة مماثلة في المنطقة والعالم.

٣. خلال العقود المنصرمة القرن العشرين سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين مواقع سياسية واقتصادية وعسكرية لها في منطقة الشرق الأوسط. وقد حققت في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتائج إيجابية في هذا الصدد وكونت لها مجموعة من الدول

الحليفة لها ولسياساتها. وقد توزعت الدول الحليفة والصديقة للإدارة الأمريكية على ثلاث مستويات: احتلت إسرائيل المستوى الأول دون منازع، باعتبارها الحليف السياسي الاستراتيجي الثمين والثابت في المنطقة الذي لا يمكنها التخلي عنها بأي حال. ولا شك في أن الجمهورية التركية تحتل موقعاً مهماً في الاستراتيجية والتحالف الأمريكي بسبب كونها عضواً في الحلف الأطلسي وصلة الوصل المهمة مع جمهوريات آسيا الوسطى السوفييتية السابقة، إضافة إلى علاقتها بالدول العربية ودولة إسرائيل. ثم يأتي حلفاء المرتبة الثانية من حيث الأهمية السياسية والمرتبة الأولى من حيث الأهمية الاقتصادية، وأبرزها المملكة العربية السعودية بحقولها النفطية، بعد أن خسرت حليفها الكبير المتمثل بإيران منذ العام ١٩٧٩، إضافة إلى دول الخليج النفطية وكذلك مصر بسبب دورها السياسي الكبير في المنطقة العربية. أما الحليف في المرتبة الثالثة فتأتي المملكة الأردنية ولبنان. وأهمية هذه الدول ينشا بسبب جيرتها لإسرائيل وتأثيرها في السياسة الفلسطينية، في حين أنهما يعانيان من مشكلات اقتصادية، بضمنهم مصر، وتكلفان الولايات المتحدة مبالغ طائلة سنوياً بما تقدمه لها من مساعدات مالية وعسكرية سنوية وبصورة مستمرة. وعلينا أن نتذكر بأن الإدارة الأمريكية شطبت كل الديون العسكرية الأمريكية التي كانت بذمة مصر حال موافقة مصر على خوض الحرب ضد النظام العراقي والتي قدرت بأكثر من سبعة مليارات دولار أمريكي. من هنا تأتي أهمية حماية هذه الدول من نظم حكم تبدو أحياناً متمردة ويمكن أن تخلق لها ولحلفائها مشكلات غير معروفة أو محسوبة العواقب. لقد كانت سياسة النظام العراقي تبدو مناهضة للوجود الإسرائيلي من خلال مراهنة حزب البعث على هذه القضية في إعلامه العام وتثقيفه، ولكنها لم تكن بالضرورة السياسة الفعلية لهذا النظام. لقد كان صدام حسين يلعب على عواطف العرب ويسعى إلى كسب الجماهير الشعبية في الدول العربية إلى جانبه من خلال سياسته الفلسطينية المتطرفة وغير العقلانية، وبالتالي كان ينّشط تنظيمات حزب البعث في تلك الدول للوصول إلى السلطة وتهديد النظم القائمة فيها.

٤. تشكل منطقة الشرق الأوسط جزءاً عضوياً وأساسياً من الاستراتيجية السياسية والاقتصادية الأمريكية الدولية، وبشكل خاص في صراعها الدولي السياسي والاقتصادي ليس مع الاتحاد السوفييتي الذي كان على وشك السقوط حسب، بل ومع الصين الشعبية التي كان وما يزال مقدراً لها أن تكون القطب الآخر والقوى جداً من النواحي الاقتصادية والعسكرية في مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين ومع اليابان والاتحاد الأوروبي.

٥. كانت الولايات المتحدة تواجه منافسة جادة من جانب الدول الأوروبية الغربية واليابان في منطقة الشرق الأوسط، ليس من حيث كونه خزيناً هائلاً للنفط الخام ولعقود قادمة حسب، بل وبسبب الموارد المالية المتأتية من استخراج وتصدير النفط الخام والتي لا تستخدم بصورة فعالة من جانب الدول النفطية والتي يمكن استثمارها في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى كونها سوقاً مهماً لتصريف منتجاتها وتقنياتها وأسلحتها وتجهيزاتها العسكرية الأخرى. وكانت الحرب ضد النظام العراقي تشكل الفرصة السانحة لفرض الإدارة الأمريكية نفسها في العراق ومنطقة الخليج والشرق الأوسط والتحول إلى الإمساك بمفتاح التعامل السياسي والاقتصادي والعسكري مع دول المنطقة، ولا يمكن لأي دول الولوج إليها إلا من خلالها. ويمكن الادعاء بأن هذا قد تحقق إلى حد بعيد، وه ما نلمسه في سياسة دول الاتحاد الأوروبي واليابان بشكل واضح. في حين تواجه الولايات المتحدة منافسة جادة من جانب الصين الشعبية وروسيا الاتحادية وكذلك بعض دول جنوب شرق آسيا، التي تعتبرها إعاقة لمشاريعها وخططها في المنقطة.

٦. إن الوجود الأمريكي في المنطقة لا يمنحها القدرة على التحكم بسياسات هذه الدول وباتجاهات تطورها العسكري وفرض الرقابة على هذا الجانب المهم في الصراع في المنطقة حسب، بل وفيه جانب أساسي مهم جداً في إطار الصراعات الإقليمية والدولية، وأعني به اقتراب وجود الولايات المتحدة السياسي والعسكري من نقاط التماس الحدودية مع كل من إيران وسوريا، وهما دولتان متحالفتان لهما موقف خاص من

إسرائيل يثير قلق الولايات المتحدة ويسبب لها مشكلات غير قليلة بسبب تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل وبسبب اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة ذاتها، إذ أن ذلك يوفر لها إمكانية الرقابة الأفضل على سياسات وتصرفات هاتين الدولتين.

كتب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب مقالاً نشر في مجلة النيوزويك بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ حول عوامل التحشيد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج واحتمال استخدام القوة لفرض انسحاب القوات العراقية من الكويت أشار فيه على ثلاثة أسباب، وهي: "على العالم ألا يكافئ العدوان"، "وأن أمن أمريكا معرض للخطر بسبب هذه الأزمة"، كما "لا يمكننا السماح لطاغية بممارسة الابتزاز الاقتصادي غالأمن في مجال الطاقة جزء من الأمن القومي ويجب أن نكون مستعدين للتصرف على هذا الأساس"[١٤٦].

نختم هذه الفقرة بما كتبه البروفيسور بيتر باولكه Peter Pawelka، رئيس قسم الشرق الأوسط في معهد العلوم السياسية بجامعة تيبنغن، في مقال تحت عنوان "الشرق الأدنى في السياسة الدولية" وبعنوان فرعي حول "اقتصاد سياسي لسياسة للولايات المتحدة الخارجية" جاء فيه ما يلي:

"إن تحليل وجهة السياسة الخارجية الأمريكية في الهيمنة على الشرق الأدنى ينطلق من واقع وجود مصالح أو أهداف تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها، وأنها تمارس لهذا الغرض مختلف الأدوات والسبل. وبالنسبة المصالح المركزية للولايات المتحدة يسود اتفاق عام في المصادر. فمنذ خمسين عاماً حافظت تلك المصالح على ثباتها وفي كل الأحوال فقد جرى تحديثها:

١. تأمين الموارد النفطية ذات الأهمية الاستراتيجية للدول الصناعية الغربية " يضاف إلى ذلك، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، جرى التوسع في المنطقة النفطية لتبدأ من الخليج إلى وسط آسيا (أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان).
٢. تقليص تأثير النفوذ السوفييتي في الشرق الأدنى " فمنذ سنوات التسعينات بدأت عملية بناء نظام إقليمي جديد من خلال توسيع بنية اقتصادية إقليمية للشركات المتعددة الجنسية ومن ثم

---

١٤٦ مطر، فؤاد. موسوعة حرب الخليج. ص ١٩٦.

٣. ضمان استمرار وجود إسرائيل " فمنذ السبعينيات جرى التوسع في تعزيز الهيمنة الإقليمية للدولة الصهيونية.

جرى تحقيق هذه المصالح الثلاث عبر طرق مختلفة، وبممارسة أساليب متنوعة تماماً ومن خلال تحقيق أهداف ثانوية فرست على مجالات واسعة في تعامل السياسة الخارجية، نحن نميز بين أشكال وأدوات بسيطة من بنى الرقابة وبين الرقابة المباشرة.[١٤٧]"

منافع ومضار الحرب من وجهة نظر المصالح الأمريكية

أشرنا في الفقرة السابقة إلى الدوافع والعوامل التي دفعت الولايات المتحدة لخوض الحرب ضد النظام العراقي وتدمير حقيق للاقتصاد العراقي وتشويه متفاقم للمجتمع. ولكن يواجهنا السؤال الحيوي التالي: هل استطاعت الولايات المتحدة تحقيق تلك الأهداف؟ وهل كانت لها منافع فقط، أم كانت هناك مضار كبيرة ما تزال تلاحق السياسة الأمريكية؟

تتفرع الإجابة عن هذين السؤال المتداخلين باتجاهين:

الاتجاه الأول: ويمكن بلورت فوائده وفق منظور الإدارة الأمريكية ومصالحها في عدد من النقاط، نشير إلى أبرزها فيما يلي:

١. تحقيق تظاهرة دولية واسعة النطاق تؤكد انتهاء النظام الدولي السابق الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية بوجود معسكرين دوليين ونشوء نظام دولي جديد يقوم على القطبية الواحدة، قطبية الولايات المتحدة و وسيطرتها الفعلية على السياسة الدولية وعلى مجلس الأمن الدولي والشرق الأوسط. ورغم أن هذا التغير في نظام العلاقات الدولية الجديدة لم يتبلور ويتكرس تماماً، إلا أنه كان البداية والذي تجلى في إحساس العالم الغربي، وخاصة لدى الإدارة الأمريكية، بأن عهدا لإمبراطورية دولية جديدة أمريكية قد بدأ ولن تكون هناك عوائق جدية تعيق السير على هذا الطريق.

147 Pawelka، Peter Prof. Dr. Der Vordere Orient in der Weltpolitik، Eine politische Ökonomie der US-amerikanischen Außenpolitik. Zeitschrift Der Vordere Orient an der Schwelle zum 21. Jahrhundert. Heft 3/98. Hrsg.: LpB.

٢. وعلى هذا الدرب الاحتفالي الكبير والتهليل المتواصل قد دفع بعدد غير قليل من الكتاب الأمريكيين إلى الحديث عن نهاية التاريخ، وأن الرأسمالية قد تكرّست وإلى الأبد، كما ظهر بشكل صارخ في كتابات باحثين بارزين هما فرنسيس فوكوياما وصموئيل هنتنكتون. وكان هذا التهليل الذي ارتبط بالانهيارات السريعة لدول المعسكر الاشتراكي ونتائج حرب الخليج الثانية وارتفاع الصوت الأمريكية عالياً في المحافل الدولية قد أنعش الشعور العملقة لدى الولايات المتحدة وقاد تدرجياً إلى مشكلات كبيرة ظهرت لها في السنوات التالية.

٣. تحقيق الهيمنة الفعلية على منطقة الشرق الخليج وعموم الشرق الأوسط من خلال الوجود العسكري الكثيف وإقامة قواعد عسكرية جديدة وتوسيع ترسانتها العسكرية في دول خليجية أخرى وتكريس الوجود السياسي المتميز للولايات المتحدة وتأثيرها المباشر على سياسات وقرارات أغلب حكوماتها، إضافة إلى تنشيط فعلي لسياسة سباق التسلح في المنطقة.

٤. ضمان إبعاد المنافسة الأوروبية واليابانية والسوفييتية والصينية إلى حدود كبيرة ولفترة قادمة عن دور ونفوذ وتأثير الولايات المتحدة على حكومات وسياسات دول المنطقة.

٥. تدمير أكبر قوة عسكرية عربية في الشرق الأوسط التي كانت تشكل خطراً مستمراً على الدول المجاور وعلى الأمن والسلام في المنطقة.

٦. استخدام حرب الخليج الثانية بمثابة حقل تجارب فعلي وواسع للأجيال الجديدة من أسلحتها واعتدتها، إذ لم تقع أي حرب بهذه الكثافة في العالم منذ سنوات طويلة.

٧. التخلص من خزين هائل من الأسلحة التي كانت مجمدة في ترساناتها العسكرية في العالم والتي استخدمت في حرب الخليج الثانية، بما فيها بعض أنواع العتاد المخضب باليورانيوم المشع، كتلك الخراطيش المحرقة التي استخدمت في تدمير الدبابات والمدرعات والعربات العراقية الهاربة في الصحراء صوب البصرة وحرق من فيها من

البشر، أو تلك الصواريخ المخترقة للسقوف والمخابئ الكونكريتية المسلحة، كما حصل في مخبأ العامرية، أو الصواريخ الجديدة الموجهة بالليزر لضرب أهداف بعينها..الخ.

٨. الحصول على بعض الأرباح المالية من جراء تلك العمليات العسكرية بسبب تحمل الدول العربية والأوروبية واليابان، مسئولية دفع مبالغ كبيرة لتغطية نفقات الحرب. فقد قدرت الإدارة الأمريكية الأموال الضرورية لتمويل حرب الخليج بحدود ٥٠ مليار دولار أمريكي، ولكنها بلغت ٥٣,٩ مليار دولار وفق تصريح روبرت ريشور، المسئول عن قسم الموازنة في الكونغرس الأمريكي، في حين أشير إلى أن التكاليف الفعلية لم تتجاوز ٤٨ مليار دولار أمريكي. وقد شاركت بعض الدول بالمساعدات المالية التالية: [١٤٨]

السعودية	١٦,٨ مليار دولار أمريكي
الكويت	١٦,٠ مليار دولار أمريكي
الإمارات	٣,٠ مليار دولار أمريكي
اليابان	١٠,٧ مليار دولار أمريكي
ألمانيا	٦,٦ مليار دولار
كوريا الجنوبية	٠,٤ مليار دولار
الإجمالي	٥٣,٥ مليار دولار

---

١٤٨ قارن: – الشاذلي، سعد الدين فريق عسكري. الحرب الصليبية الثامنة. الجزء الأول. ط ١. الدار البيضاء. مطبعة النجاح الجديدة. ١٩٩٢. ص ١٨٤.

– كرم، كمال. أية ملامح لأي عالم جديد؟ مجلة "الفرسان" تصدر في فرنسا. العدد ٦٨٤ الاثنين ١٨ آذار/مارس ١٩٩١. ص ٣٧. المجلة.

إلا أن السعودية قد قدمت مبالغ إضافية على شكل خدمات ومساعدات ماليـة إلى سـوريا وتركيا وصل حجمها الإجمالي مـع مـا قـدم مباشـرة لـلإدارة الأمريكيـة بحـوالي ٤٨ مليـار دولار.[١٤٩]

وعلى العموم فأن الربح الأمريكي لا يكمن في ما ورد لها من مساعدات، بل ما تحقق لها من منافع سياسية واقتصادية في أعقاب الحرب.

٩. وكانت هناك فائدة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل برزت في جانبين، وهما: أ) تفاقم التباين في مواقف الدول العربية الذي بدا أكثر وضوحاً بعد غزو الكويت ثم تفاقم في ضوء قرار الحرب وخوضها والعواقب التي ترتبت عليها " ب) تنامي الصراع بين حكومات الدول العربية وشعوبها والذي يضع الحكومات العربية تحت رحمة الدعم الأمريكي وحمايتها.

١٠.ورغم الصواريخ المحدود وغير المؤثرة التي سقطت على إسرائيل خلال تلك الحرب، فأن الحرب قد نبهت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى ثلاث مسائل مهمة، وهي: أ) أهمية تعزيز الدفاعات الإسرائيلية في مواجهة الصواريخ التي يمكن أن تطلق عليها من الدول العربية، والتي تزودت بها فيما بعد إسرائيل من ألمانيا والولايات المتحدة " ب) منع امتلاك الدول العربية أو إيران لأية أسلحة يمكن أن تكون أكثر قدرة هجومية أو دفاعية في مواجهة إسرائيل، وخاصة السلاح النووي " ج) فرض الرقابة المشددة على اتجاهات التطور المعادية لإسرائيل في بعض الدول العربية وإيران، وخاصة بين سوريا وإيران، رغم مشاركة سوريا في الحرب لتحرير الكويت.

الاتجاه الثاني: ويمكن بلورته في نقاط ملموسة، نشير فيما يلي إلى أهمها:

١. لقد خلقت الولايات المتحدة بخوضها حرب الخليج الثانية مشاعر متناقضة لدى الشعوب العربية. فهي من جانب قد وجدت الترحيب والتقدير من جانب الشعب الكويتي وشعوب الخليج والسعودية التي قدرت أن هذه الحرب قد أنقذت المنطقة من محاولات زرع

١٤٩الشاذلي، سعد الدين. الحرب الصليبية الثامنة. مصدر سابق. ص ١٨٤.

الفتنة الصدامية بين شعوبها والهيمنة عليها باسم العروبة والوحدة، وهي التي خدعت به في حربه ضد إيران، الحرب التي أطلق عليها بحرب القادسية وحرب الدفاع عن البوابة الشرقية للأمة العربية والدفاع عن الوطن العربي من "الفرس المجوس والشعوبية"! ولكن هذه الحرب لم تفهم كذلك من جانب شعوب عربية أخرى في مصر والأردن وسوريا ولبنان والسودان وليبيا ودول المغرب، إذ اعتبرت بأنها حرب لضرب القوى المعادية لأمريكا في المنطقة، إذ أنها كانت مأخوذة بالدعاية الصدامية التي سعت إلى نشر دعايتها عبر سفاراتها وتنظيماتها الحزبية في تلك الدول. أما الشعب العراقي الذي لم يرحب بغزو واحتلال الكويت، إلا من بعض القوى البعثية وبعض المهووسين بالوحدة العربية حتى عبر الغزو الحرب والعدوان، لم يرحب بالحرب خشية على عواقبها على الإنسان العراقي وعلى اقتصاد البلاد. وازداد كرهه للإدارة الأمريكية حين تخلت عن دعمه في انتفاضته ضد النظام، في وقت كانت الإدارة الأمريكية تهرج وتطبل ضد صدام حسين وتدعو إلى إسقاطه، وحين آن الوقت لذلك وتركته وحيداً يعاني مرارة القتل والتدمير على أيدي الحرس الجمهوري وأجهزة البعث القمعية الأخرى. وعلى العموم يمكن القول بأن غالبية سكان الدول العربية، من عرب وغير عرب، لم تكن ترحب بالحرب بل رفضتها.

٢. ليست الحرب وحدها هي التي أثارت الناس في العراق وغالبية الدول العربية، بل الذي أثارها ثلاث مسائل اقترنت بالحرب المذكورة ، وهي: أ) القسوة والرغبة الصارخة في قتل أكبر عدد من الناس في المعارك الجارية، وخاصة تلك القوات العسكرية الهاربة من ساحات القتال والتي تركت أسلحتها ومعداتها على قارعة الطريق هرباً من جحيم النيران الكثيفة لقوات التحالف و وخاصة القوات الأمريكية " ب) التدمير الهائل لمؤسسات البنية التحتية للاقتصاد العراقي وخاصة الجسور والكهرباء وخزانات مياه الشرب والمشاريع الصناعية، إذ أعادت قوات التحالف الدولي العراق إلى فترة ما قبل بدء التصنيع في العشرينات من القرن العشرين، ومثل هذا التدمير لم يكن ضرورياً وبالشدة والشمولية التي جرت عليها " ج) وقد تجلت في هذه الحرب روح الانتقام والعداء المستحكم ضد الشعب العراقي والذي تجلى في التصريح السيئ الذي أدلى به نورمان شوارتزكوف حين أشار إلى أنه عقوبة ضد

تأييد المدنيين العراقيين لسياسة صدام حسين في احتلال الكويت، وقد تحدثنا عنه في مكان آخر من هذا الكتاب.

٣. لقد أدركت الشعوب العربية طبيعة العوامل الكامنة وراء الحرب والدافعة لإشعالها، فالولايات المتحدة لم تكن من حيث المبدأ ضد النظام البعثي بل تعاونت معه وقدمت له كل الدعم في حربه ضد النظام الإيراني، ولكنها تحولت عنه لتعارض في المصالح التي تحدثنا عنها سابقاً. وبمعنى آخر لم تكمن مصالح الشعوب العربية هي السبب وراء الحرب بل مصالح الولايات المتحدة التي تهددت بسبب سياسات النظام، رغم القناعة لدى الناس بأن هذه المصالح كان بالإمكان الحفاظ عليها دون تلك الحرب.

٤. إن هذين العاملين يعنيان بوضوح أن سمعة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط تدهورت وأصبحت في الحضيض، وأصبح العداء للولايات المتحدة سمة صارخة ومودة تتزايد القوى والأحزاب السياسية عليها لكسب الناس إلى جانبها. وهذا الموقف ليس بدون سبب وليس بسبب الحرب ضد النظام العراقي، بل بسبب سياساتها في منطقة الشرق الأوسط والموقف من القضية الفلسطينية وإسرائيل، إضافة إلى مواقفها التساومية الشديدة مع النظم الرجعية على حساب حقوق الإنسان وحقوق القوميات المنتهكة. وتقدم صيغة الموقف من الحقوق القومية الكردية في كُردستان تركيا نموذجياً إضافياً لما يجري في فلسطين المحتلة أ استمرار احتلال الجولان السوري ومزارع شبعا من قبل إسرائيل.

٥. وقد كانت لهذه الحرب عواقب وخيمة على الإنسان والبيئة والحيوانات، ومنها الطيور والأسماك، التي كانت قد وجدت في بيئة المنطقة ومياهها مكاناً آمناً لها منذ قرون طويلة، لثلاثة أسباب، وهي: أ) إشعال النظام العراقي الحرائق بعدد كبير من آبار النفط الكويتية و وهي سياسة انتقامية إجرامية ألحقت أضراراً كبيرة بالبيئة والطيور والأسماك والإنسان وكلفت خسائر مالية فادحة، إضافة إلى تكاليف إطفاء الحرائق وإعادة العمل بتلك الآبار " ب) استخدام القوات الأمريكية لأسلحة وأعتدة محرمة دولياً مثل الخراطيش المخضبة باليورانيوم أو القنابل الانشطارية والعنقودية التي أدت ليس إلى موت الكثير من البشر حسب، بل وإلى إصابة الناس بأمراض جديدة لم تكن موجودة في العراق أو بولادات مشوهة

في العائلات العراقية، وخاصة في البصرة، وفي المجندات أو نسوة المجندين الأمريكان وغيرهم " ج) ضرب المنشآت الكهربائية والمائية وترسانات الأسلحة والمصانع التي دمرت والتي أطلقت الكثير من الغازات والتلوث في المياه والأرض والزراعة والتي تسببت في بروز الكثير من الأمراض والعاهات التي لا يزال يعاني منها الأطفال على نحو خاص.

الفصل الثالث

الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراقفي الفترة بين غزو الكويت وسقوط النظام

المبحث الأول:

الواقع الاقتصادي في ظل الدكتاتورية

حين انتهت حرب الخليج الأولى التي دامت قرابة ٨ سنوات وجد الناس أنفسهم أمام حالة غريبة حقاً، شعروا لتوهم بكارثة الحرب الحقيقية وعواقب إرهاب السلطة وأجهزتها القمعية المتعددة وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية وتنامي دور العشيرة وتأثيرها على الحياة اليومية للإنسان العراقي وحجم الإحساس بالظلم والاضطهاد من جانب الشعب الكُردي والكُرد الفيلية والعرب في الوسط والجنوب، وكأنهم قد أفاقوا لتوهم من صدمة شديدة أطاحت بصوابهم وأدخلتهم في غيبوبة عن الواقع ثم الاندهاش الذي بدا على وجوههم بسبب فقدانهم أما الأب أو الأخ أو الابن أو الأخت أو الأم أو الزوجة أو الأقرباء الآخرين أو العائلات بكاملها، أما بسبب الموت على جبهات القتال، وإما عبر القصف الجوي والمدفعي، وإما في زنزانات النظام أو دفنوا في قبور جماعية أحياءً وأمواتا، التي كان الناس يعرفون بها وتتسرب أخبارها عبر أجهزة الأمن ذاتها أو عبر حفاري تلك القبور ولا يتحدثوا عنها خشية الموت المحتم، وإما بسبب هروبهم من الجيش أو من أجهزة الأمن والهجرة إلى بلدان أخرى، وإما بسبب تهجير قسري فرض عليهم نحو الخارج أو إلى مدن غير المدن التي ولدوا وعاشوا فيها. كما أحسوا بضغط البطالة والحرمان والبؤس وتراجع شديد في الخدمات وتعطل المنشآت الصناعية وتراجع شديد في المساحات المزروعة والإنتاج الزراعي. ودخل الناس في طور جديد من التفكير الأكثر هدوءاً بما أصيبوا به خلال الفترة المنصرمة والعواقب الوخيمة التي تحمّلها كل فرد عراقي والمجتمع بأسره ومصاعب الحياة

الاقتصادية والاجتماعية. وبدأ الناس يحلمون من جديد بحياة أفضل بعد أن توقفت الحرب وقدروا أن بدأت مرحلة مداواة جراح المجتمع وخراب الاقتصاد الوطني وتدهور الأوضاع المعيشية وظروف العمل والبطالة الواسعة، وأن يبدأ الاقتصاد الوطني بالانتعاش من خلال موارد النفط المالية وإعادة بناء ما خربته الحرب الطويلة في القطاع الصناعي والخدمات والبنية التحتية والزراعة والصناعات الحرفية بعد أن بدأ النفط يتدفق بقوة وينساب بسرعة عبر موانئ التصدير أو خطوط الأنابيب إلى مختلف بقاع العالم.

وما أن بدأ الناس يعيدون التفكير بترتيب أوضاعهم لفترة ما بعد الحرب حتى بدأ النظام انتهاج سياسة جديدة لم تكن غريبة عن طبيعته العدوانية وذهنيته التوسعية واستخدام القوة في تحقيق الأهداف مهما كانت غير شرعية، فكان غزو الكويت وما نشأ عنه من حرب دموية من طرف واحد وانتهت بكارثة رهيبة للاقتصاد والمجتمع ليس بسبب الحرب، على هول الخراب والموت اللذين تسببت بهما، حسب، بل وبسبب الحصار الاقتصادي الدولي الذي قرر مجلس الأمن الدولي فرضه بعد غزو الكويت واحتلالها مباشرة وبعد رفض العراق تنفيذ قرار سحب قواته العسكرية من الكويت. فماذا حل بالاقتصاد العراقي؟ وما هي العواقب الوخيمة التي تسببت بها تلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الداخلية والخارجية التي مارسها النظام بالنسبة للفرد العراقي والمجتمع خلال الفترة الواقعة بين بدء الغزو وصدور قرار الحصار في العام ١٩٩٠ وبين سقوط النظام في العام ٢٠٠٣؟

كل الدلائل والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية اشير بما لا يقبل الشك إلى أن هذه الفترة كانت أسوأ الفترات التي مر بها الشعب العراقي طيلة تاريخه الحديث الذي بدأ مع نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد تشكيل الدولة العراقية في العام ١٩٢١. لقد كانت سنوات عجاف مريرة وقاهرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وصحياً وثقافياً وبيئياً وعلاقات عربية وإقليمية ودولية وعربية.

لم يكن النظام العراقي مستعداً للكشف عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي كان الشعب العراقي يعيش تحت وطأتها ولا ينشر الإحصائيات الخاصة بواقع واتجاهات تطور الاقتصاد العراقي ومستوى معيشة الأفراد، إذ كان يعتبرها سرية ويعاقب

من ينشر منها بأشد العقوبات باعتبارها كشفاً لإسرار الدولة. إلا أن تدهور الأوضاع المعيشية للسكان على نحو دراماتيكي بعد مرور عدة سنوات على فرض الحصار الاقتصادي، أجبرت النظام على الموافقة على إعداد تقرير عن الواقع الاقتصادي والمعيشي في العراق وحاجات المجتمع إلى دعم الأمم المتحدة بهدف الضغط على المجتمع الدولي لرفع الحصار عن العراق وتقديم المساعدات له. ومع ذلك يصعب الاعتماد على الأرقام الحكومية، إذ أن صدام حسين كان يُلزم أجهزة الإحصاء المركزية وعبر أجهزته الخاصة بوضع معلومات تملى على تلك الأجهزة[١٥٠]. وكان أول نشر واسع نسبياً للمعلومات صدر في تقرير أعدته مجموعة من الاقتصاديين العراقيين الأعضاء في جمعية الاقتصاديين العراقيين والعاملين في أجهزة الدولة الاقتصادية والمالية لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق وتحت عنوان "تقرير التنمية البشرية –١٩٩٥– ". تكشف هذه الدراسة المهمة عن عمق وشدة الاختلالات في الاقتصاد العراقي وعن مظاهر التدهور والأزمة المديدة التي آل إليها الاقتصاد والمجتمع والمشكلات المعقدة التي نشأت عنها، وخاصة خلال السنوات السبع الأخيرة.[١٥١] ورغم أن كاتبي التقرير بذلوا جهدا كبيرا من أجل توجيه الأنظار صوب النجاحات التي يرون أنها تحققت للعراق خلال سني العقد الثامن والنصف الأول من العقد التاسع وحاولوا الحديث عن خطط التنمية الانفجارية التي صرفت فيها

---

١٥٠ من المفيد هنا ذكر حادثة تعبر عن سلوكية قادة النظام الاستبدادي إزاء العمل الإحصائي وكيف كان التصرف مع أجهزة الإحصاء في العراق. في اجتماع واسع ومنقول عبر قناة التلفزيون العراقي قال صدام حسين بأن على أجهزة الإحصاء والدولة والمجتمع أن تؤيد ما يقوله قادته. فمثلاً قال بريجنيف مرة أن إنتاج الحنطة بلغ كذا وان الإنتاجية كذا. وكان على أجهزة الإحصاء تسجيلها وتأكيدها، رغم إنها من عندياته. وفي العراق عندما يقول صدام حسين أن سكان العراق في العام ١٩٧٧ هو ١٢ مليون، فما على أجهزة الإحصاء والتخطيط إلا أن تؤكد صحة هذا الرقم وتستخدمه في الإحصاء السمي. وهكذا كان وأهملت أرقام جهاز الإحصاء المركزية التقديرية على وفق أسلوب وطريقة خاصة في احتساب معدلات النمو السنوية بما يساعد على تجنب ارتكاب أخطاء كبيرة. ك. حبيب

١٥١ رسول، فائق على د. العراق – تقرير التنمية البشرية – ١٩٩٥ –، جمعية الاقتصاديين العراقيين. بغداد. ١٩٩٥.

مبالغ طائلة حقا وباتجاهات تبذيرية وبذخية يصعب تصورها، فأنهم عجزوا عن إخفاء حقائق أساسية يكشف عنها اتجاه التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق، واعني بذلك:

– الخسائر البشرية الهائلة التي لحقت بالعراق من جراء حربي الخليج الأولى والثانية.

– التطور المشوه والوحيد الجانب لبنية الاقتصاد والمجتمع في العراق.

– العواقب المدمرة التي نجمت عن سياسة النظام الاقتصادية والاجتماعية طيلة الفترة المنصرمة وتجلياتها في الواقع العراقي الراهن.

– العواقب المرعبة التي نجمت عن خوض حربين مدمرتين خلال عقد واحد من السنين تقريبا، إضافة إلى معارك عسكرية مستمرة طوال الفترة المنصرمة في الداخل.

– الاستنزاف غير المسؤول والفضائحي لموارد العراق المالية والنفطية في اتجاهات بذخية وتبذيرية وسياسات غير عقلانية مضرة بمصالح العراق الآنية وذات المدى البعيد والتي تجلت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتقلص شديد في حجم الإنتاج الإجمالي والدخل القومي، وإنتاجية العمل ومستوى معيشة السكان الخ.."

– الخسائر الحضارية الكبيرة التي لحقت بالشعب العراقي من جراء سياسات النظام الداخلية والعربية والدولية.

وإذا كان التقرير يتوقف عند أوضاع العراق حتى العام ١٩٩٣ وأن إعداده قد تم وانتهى في العام ١٩٩٥، فأن الفترة التي لحقت ذلك قد تفاقمت أكثر فأكثر رغم البدء باستخدام قانون النفط مقابل الغذاء. ويمكن ملاحظة ذلك عند متابعة التدهور الذي أصاب الناتج المحلي الإجمالي بسبب انقطاع تصدير النفط الخام بشكل خاص وبسبب توقف نسبة عالية جدا من المنشآت الصناعية وخروج مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة من دائرة الإنتاج الزراعي وتراجع الإنتاج النباتي والحيواني وخسارة المزيد من الغابات وتدهور في إمكانيات صيد الأسماك، إضافة إلى التراجع الشديد في حقول البناء والتشييد والنقل والمواصلات والصحة والتعليم والثقافة وبقية الخدمات الاجتماعية. فأرقام الإنتاج المحلي الإجمالي المتوفرة تشير إلى الواقع التالي:

جدول رقم ١

تطور النفوس والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط حصة الفرد الواحد منه

في السنة والرقم القياسي له في العراق بين ١٩٦٠ و١٩٩٦

السنة	الناتج المحلي الإجمالي م.د.ع.	نفوس العراق مليون نسمة	متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج م. الإجمالي د.ع.	الرقم القياسي ١٩٦٠=١٠٠*
١٩٦٠	٥٦٥	٦,٩	٨١٨٨	١٠٠,٠
١٩٧٠	١٠٣٨	٩,٥	١٠٩٢٦	١٣٣,٤
١٩٨٠	١٥٨٠٠	١٣,٢	١١٩٧٠	١٤٦,٣
١٩٩٠	١٣٨٦٣	١٧,٩	٧٧٤٥	٩٤,٦
١٩٩١	٣٥٤٨	١٨,٤	١٩٢٨	٢٣,٥
١٩٩٢	٤٠٩٤	٩،١٨	٢١٦٦	٢٦,٥
١٩٩٣	٣٥٤٤	١٩,٠	١٨١٧	٢٢,٢
١٩٩٤	٣٣٦٧	٢٠,٠	١٦٨٣	٢٠,٦
١٩٩٥	٣١٦٥	٢٠,٥	١٥٤٤	١٨,٩
١٩٩٦	٣٠٠٧**	٢٠,٥	١٤١١	١٧,٢
١٩٩٧		٢١,٣		

المصدر: ١) النصراوي، عباس د.: الاقتصاد العراقي، دار الكنوز الأدبية– بيروت ١٩٩٥، ص ٢٥

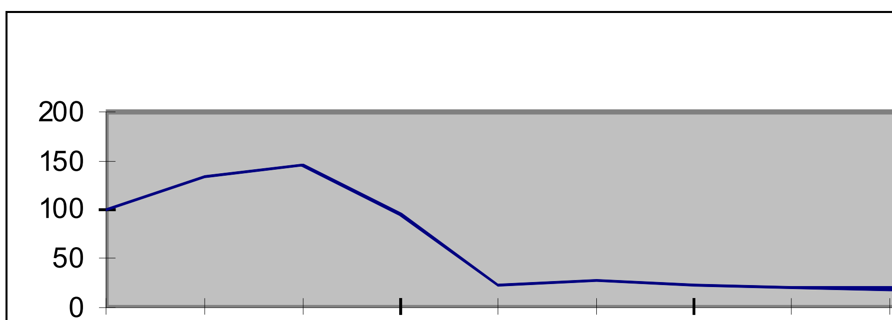
٢) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥– ١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. الجزء الثاني – الجداول التجميعية، الكويت – مايو – ١٩٨٩. ص ٧.

٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩١. صندوق النقد العربي. الكويت. ص ,١٦٤

٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦. صندوق النقد العربي. الكويت. ص ٢٣١.

*) الرقم القياسي لمتوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي.

**) تقديرات الباحث في ضوء اتجاهات التطور خلال السنوات التي أعقبت حرب الخليج الثانية.



ومنه يتبين بوضوح ان متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي كان في عام ١٩٩٠ ادنى من مستواه في عام ١٩٦٠، بنسبة قدرها ٥,٧٪. الا ان هذه الحصة تدهورت عاما بعد عام لتصل في عام ١٩٩٣، وفق الأرقام الرسمية، إلى حوالي ٢٢,٢٪ من مستواها في عام ١٩٦٠، وإلى ١٧,٢٪ وفق تقديرات عام ١٩٩٥، وبلغت ٢٢,٢٪ عام ١٩٩٦ بالمقارنة مع مستواها في عام ١٩٦٠. وهذا يعني ان متوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي قد تراجعت هي الآخرى كثيرا وبنفس مستويات الناتج المحلي الإجمالي تقريبا.[١٥٢]

---

١٥٢ تأثير سياسة النظام الاقتصادية والحروب والحصار الدولي على المتوسط السنوي لحصة الفرد الواحد من الدخل القومي في العراق (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠)

السنة	المتوسط السنوي / دولار $
١٩٥٠	٦٥٠
١٩٦٠	١٢٦٠
١٩٧٠	١٧٥٠
١٩٧٩	٤٢٢٠
١٩٨٠	٤٠٨٠
١٩٨٩	١٤٧٠
١٩٩٠	٨٧٠
١٩٩٣	٥٠٠

المصدر: عباس النصراوي، محاضرة في فيينا، نظمتها الهيئة الأستشارية العراقية، في خريف ١٩٩٥

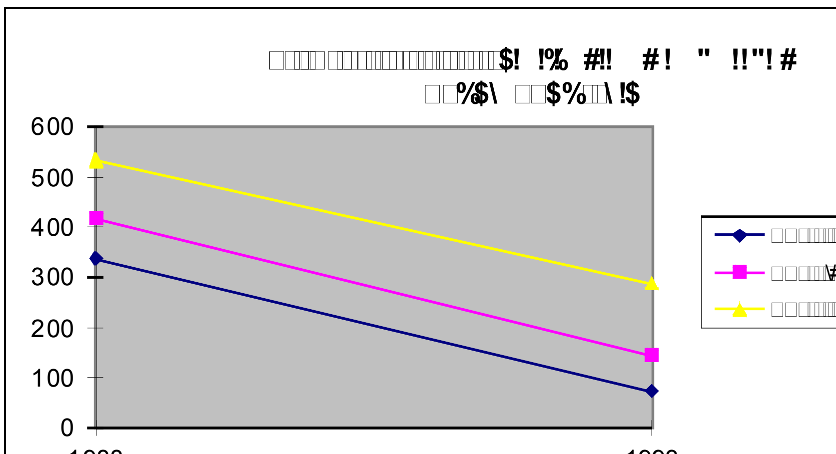
وتشير الإحصائيات الرسمية إلى ان معدلات مدخولات الأسر الشهرية قد تراجعت ليس فقط بالقياس إلى اعوام العقد الثامن وسنوات النصف الأول من العقد التاسع، حيث كانت الحرب العراقية–الإيرانية على أشدها، بل وكذلك عن مستواها في سنوات النصف الثاني من العقد التاسع، وبخاصة في العام الأخير من تلك الحرب، رغم الأرتفاع الذي حصل في مدخولات العراق من النفط الخام المصدر في عام ١٩٨٩. ويمكن للأرقام التالية ان توضح هذه الحقيقة:

جدول رقم ٢

معدلات دخل الأسر الشهرية بالدينار العراقي

التفاصيل	١٩٨٨	نسبة الأسر إلى المجموع	١٩٩٣	نسبة الأسر إلى المجموع
الدخل دون المتوسط	٣٣٧,٤	٥٦,٠	٧٣,٩	٦٢,٠
الدخل المتوسط	٤١٧,٧	٧,٥	١٤٤,٩	٦,٣
الدخل فوق المتوسط	٥٣٣,٢	٣٦,١	٢٨٨,٥	٣١,٠

المصدر: رسول، فائق علي د. تقرير التنمية البشرية في العراق ١٩٩٥. بغداد. جمعية الاقتصاديين العراقيي. ١٩٩٥. ص ٧٤.



وكل الدلائل كانت تشير إلى ان عام ١٩٩٦ لم يكن أحسن حالا من عام ١٩٩٣ بل أسوأ من ذلك بكثير حيث أجُبرت الكثير من العائلات إلى بيع الكثير من مدخراتها العينية السابقة وسياراتها الخاصة وأثاث بيوتها أو حتى دور سكنها. وإذا كان الناس في مدينة بغداد مثلا يعرفون أماكن محددة لبيع الأثاث والملابس والحاجيات العتيقة في الفترات التي سبقت حربي الخليج الأولى والثانية، مثل سوق هرج القريب من وزارة الزراعة وعلى مقربة من ساحة الميدان حيث كان باعة متخصصون يقومون بهذه المهمة، فأن الناس بعرفون اليوم أماكن كثيرة لهذا الغرض ويمارسونه بأنفسهم حيث يعرضون حاجاتهم الخاصة للبيع في سبيل الحصول على مورد مالي إضافي لتغطية نفقاتهم اليومية. وهذه الظاهرة غير مقتصرة على بغداد فحسب، بل تشمل جميع المدن العراقية بدون استثناء. ومما يعمق من أزمة السكان المعاشية اتساع ظاهرة البطالة حتى بلغ تقدير نسبة البطالة في عام ١٩٩٦ بأكثر من ٥٥٪ من إجمالي القوى القادرة على العمل في العراق.

وتلعب التقلبات الحادة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار دورا كبيرا في زيادة تعاسة الناس وتقليص قدراتهم الشرائية. وإذا كان عام ١٩٨٨ قد عرف لأول مرة تراجعا ملموسا في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمركي فأن عام الحرب الخليجية الثانية وبعد غزو الكويت وفرض الحصارالدولي عرف تدهورا جديدا في سعر صرفه. وتفاقم ذلك في السنوات التالية حتى نهاية عام ١٩٩٦. فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ سعر الصرف للدولار الواحد في كانون الثاني عام ١٩٩٠ حوالي ٣,٢ دينار واصبح في كانون الثاني من عام ١٩٩٣ حوالي ٣٧,٧ دينار وفي كانون الثاني عام ١٩٩٥ بلغ حوالي ٧٠٦ دينار وفي كانون الثاني من عام ١٩٩٦ وصل إلى حوالي ٢٩٨٧ دينار للدولار الأمريكي الواحد. وهو أدنى مستوى له خلال السنوات العشر الآخيرة. وتراوح معدل سعر الصرف للدينار العراقي في منتصف عام ١٩٩٧ بين ١٢٠٠ و ١٦٠٠ دينار، وتراجع في النصف الثاني من العام نفسه ليتراوح بين ٢٢٠٠ و٢٦٠٠ دينار مقابل دولار أمريكي واحد. وتشير معلومات الشهر الأول من عام ١٩٩٨ إلى ان سعر الدولار الأمريكي كان يتراوح بين ١٧٠٠–١٨٠٠ دينار عراقي. ويفترض ان نشير إلى عاملين لعبا دورهما المباشر في مثل هذا التضخم

الانفجاري وهما: الواقع الموضوعي الذي ارتبط بشحة المواد الغذائية وتراجع الخدمات من جهة، والدور الذي مارسته الدولة في إصدار كميات كبيرة من العملة لتحقيق السيولة النقدية في الاقتصاد العراقي ومن أجل تأمين حصولها على العملة الصعبة لأغراض الأستيراد أو الصرف على أغراضها، إضافة إلى التأثير المباشر على القدرة الشرائية للغالبية العظمى من السكان من جهة أخرى. ويهمنا ان نذكر هنا إلى ان الراتب التقاعدي لمعلم تبلغ سنوات خدمته ٢٥ سنة لا يزيد عن عدة الاف من الدنانير لكل ثلاثة شهور مثلا، وان راتب عدد كبير من المهندسين يتراوح بين ١٠٠٠٠–١٨٠٠٠ دينار في الشهر، وان راتب المهندس العامل في الطاقة الذرية يصل إلى حدود ٢٥٠٠٠ دينار في الشهر، ولكن رواتب الغالبية العظمى من الموظفين لا تزيد عن عدة آلاف من الدنانير، أي عدة دولارات لا غير.

جدول رقم ٣

تغير سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي

السنة	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	٠,٣	٣,٢	٤	٣٧,٧	٧٠٦	٣٠٠٠	١٦٠٠

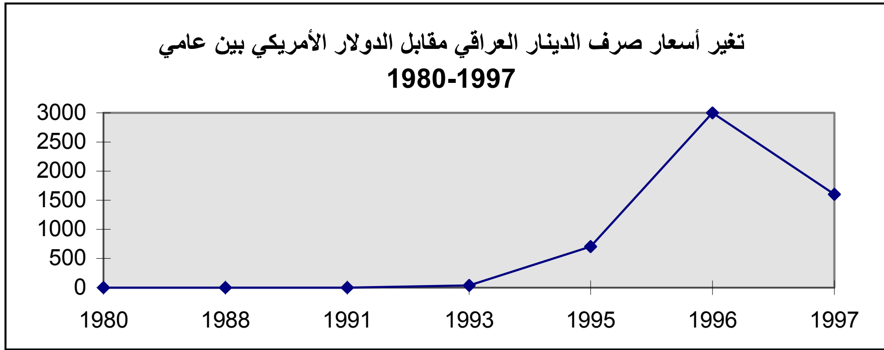
المصدر: الصحافة العراقية العلنية منها والسرية خلال الفترة موضوع البحث.

أنظر أيضا:

Peter Boone، Haris Gazdar and Athar Hussain. Sanction against Iraq: Costs of Failure. Repor prepared for the Cener of Economic and Social Rights on the impact of United Nations-imposed economic sanctionson the economic well-being of the civilian population of Iraq. [153]

153 Haris Gazdar. The Economic under Sanctions. University of Exeter. Cenre for Arab Gulf Studies. International Conference in Collaboration with the Iraqi Economic Forum on Frustrated Development: The Iraqi Economy in war and in peace. 9-11 July 1997. Figure 1.

[1] لتقرير الاقتصادي العربي الموحد. سبتمبر ١٩٩٦. الكويت. ص ٢٣٩–٢٤١.



ان ما كان وما يزال يخفف نسبيا من وطأة الغلاء الفاحش على الكادحين والفقراء من أبناء الشعب تطبيق نظام التموين الحكومي بالبطاقات الذي مارسه النظام في الفترات الأخيرة من الحرب العراقية – الإيرانية بمستوى معين ثم طبق بشكل متواصل منذ فرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق بعد غزوه الكويت. ووفق هذا النظام التمويني شبه العسكري سعى النظام إلى ضمان ثلاث مسائل مهمة هي:

– تقنين الاستهلاك الشعبي للسلع المتوفرة في البلاد وتأمين وجود الحد الأدنى من السلع الأساسية لأطول فترة ممكنة"

– ضمان تموين السكان بالحد الأدنى الممكن والمدعم من قبل الدولة"

– توفير تلك السلع الأساسية بأسعار مناسبة ومنسجمة نسبيا مع المدخولات الشهرية للناس.

وقد تمكن النظام من السيطرة الفعلية على عملية التموين وضبطها والنجاح بتأمينها نسبيا، رغم ان إيصال المواد لإجهزة النظام الخاصة كانت تمارس بطريقة أخرى وبكميات اكبر من الحصة التموينية المقررة. وقد نجح النظام في تحقيق هذه العملية بسبب الهيمنة التي كانت قد تحققت للنظام على المجتمع من خلال أجهزة القمع في مختلف المدن والمحلات. ولا بد لنا من أدراك حقيقة التلاعب الذي يحصل في مثل هذه النظم وفي ظل الأوضاع الاستبدادية التي كانت وما تزال تسود العراق وتفشي الفساد والرشوة والمحسوبية والمنسوبية. وحسب المعلومات المتوفرة فقد تغيرت الحصة التموينية للفرد

الواحد خلال الفترة المنصرمة بشكل محدود. ويمكن للجداول التالية توضيح ذلك. وكان النظام يعمد إلى شن حملات تفتيشية واسعة بين فترة وأخرى ضد بعض التجار المتعاملين في السوق السوداء الذين يلجأون إلى بيع سلعهم بأسعار تفوق ما هو مقرر لها، أو إصدار أحكام بالإعدام على عدد كبير من التجار، كما حصل أكثر من مرة، من أجل بث الرعب في نفوس الناس. وكانت مثل هذه الإجراءات الإرهابية اللا إنسانية تمارس عندما تكون روائح العفونة والفساد قد عمت ولم يعد ممكنا سترها.

جدول رقم ٤

كميات وأسعار التموين الحكومي الشهري للفرد الواحد من للسلع الأساسية

المادة	لكمية للفرد الواحد والسعر في عام ١٩٩١		لكمية للفرد الواحد والسعر في عام ١٩٩٥		الكمية للفرد الواحد والسعر في عام ١٩٩٦	
	الكمية	السعر/فلس	الكمية	السعر/فلس	الكمية	السعر
الطحين (كغم)	٨	٢٤٠	٧	٨٥٠	٧	٥٠٠٠
الرز (كغم)	١,٥	٤١٠	١,٢٥	١٢٥٠٠	١,٢٥	١٢٥٠٠
زيت الطعام (لتر)	٠,٢٥	١٠٣٠	٠,٧٥	٥٨٠	٠,٧٥	٢٢٥٠٠
شاي أسود (كغم)	٠,٢٥	٢٣٧٠	٠,١	٤٠٠٠	٠,١	٤٠٠٠
سكر (كغم)	١,٥	٤٠٠	٠,٥	٥٠٠٠	٠,٥	٥٠٠٠
صابون (قطعة)	٠	—	١,٥	٦٩٠	١,٥	١٥٠٠
مسحوق الغسيل (كغم)	٠	—	٠,٢	٤٥٠٠	٠,٢٥	٤٥٠٠
حليب الأطفال (كغم)	١,٨	٢٢٢٠	١	٣٢٠٠	١,٨	٣٢٠٠

المصدر: طريق الشعب، العدد ٨/ السنة ٦١ / أواسط آذار، ص ٢١٩٩٦

* شهر آب/أغسطس ١٩٩١" شهر حزيران/يونيو ١٩٩٥" شهر آذار/مارس ١٩٩٦

ومنه يستدل بأن كمية التموين قد تقلصت بشكل ضئيل عموما خلال الفترة بين ١٩٩١ و١٩٩٦، رغم ان تأثيرها كان كبيرا على العائلات الكادحة والفقيرة. وفي عام ١٩٩٧ اتخذ النظام قرارا بزيادة الحصة التموينية للفرد الواحد في أعقاب البدء بتنفيذ القرار ٩٨٦ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقد تقرر جعل الحصة التموينية الشهرية للفرد الواحد على النحو التالي كما في الجول رقم ٥.

جدول رقم ٥

الحصة التموينية الشهرية للفرد الواحد لبعض أشهر عام ١٩٩٧ (كغم)

المادة	أذار/مارس	حزيران/يونيو	تشرين١ /اكتوبر
طحين	٩,٠	٩,٠	٩,٠
رز	١,٢٥	١,٢٥	١,٢٥
سكر	٥,٠	٥,٠	٢,٠
زيت الطعام (لتر)	٠,٧٥	١,٠	٠,٧٥
شاي	٠,١	٠,١	٠,١٥
صابون (قطعة)	١,٥	١,٥	١,٥
مساحيق الغسيل	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٢٥
بقوليات			٠,٤٠
ملح الطعام	—	٠,١٥	—

المصدر: طريق الشعب، العدد ٣–٤/ السنة ٦٣، أيلول/ تشرين الأول ١٩٩٧، ص ٥

الا ان أوضاع السكان المعاشية والتغذية الفعلية والمواد الاستهلاكية الأخرى التي كانت وما تزال توزع على الناس، والتي تقلصت في الفترات الأخيرة بسبب توتر الأوضاع الداخلية وتصاعد صور المجابهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فأنها لم تكن كافية الا لأيام معدودات من الشهر. وكانت العائلات مجبرة على دفع مبالغ طائلة لا طاقة لها عليها لشراء السلع الضرورية من السوق السوداء التي كانت الأسعار فيه متقلبة وفق الأوضاع السياسية وحالة السوق والعلاقة بين الأمم المتحدة والعراق. وكانت هذه الحالة المعاشية الصعبة واحدة من ابرز أسباب الهجرة الواسعة للعراقيين إلى خارج البلاد.

وفي ضوء كل ذلك يمكن تقدير القوة الشرائية المتدهورة جدا للدينار العراقي وبالتالي مقارنتها مع مستويات الدخول الشهرية والسنوية للأفراد والعائلات وبخاصة الكادحة والمتوسطة منها ثم تقدير آثارها الكارثية على الغالبية العظمى من سكان العراق. فالدخل الشهري للأسرة العراقية في عام ١٩٩٣ كان لا يكفي حتى لشراء طبقة من ثلاثين بيضة في الشهر حيث تراوح سعر البيضة الواحدة بين ٧٥ و١٠٠ دينار. وتشير الأرقام الخاصة بأسعار بعض السلع والمواد الاستهلاكية الضرورية للسكان في سوق مدينة الموصل، التي لا تبعد كثيرا عن أسواق تصريف السلع المهربة إلى كردستان العراق من كل من تركيا وسوريا وإيران، كانت على النحو التالي في نهاية عام ١٩٩٦:

جدول رقم ٦

أسعار المفرد لبعض المواد الغذائية الأساسية في السوق السوداء في الموصل

المادة	السعر/ د. ع. لكل كغم واحد	المادة	السعر / د. ع. لكل كغم واحد	المادة	السعر / د. ع. لكل كغم واحد
دهن	١٨٠٠	برغل	٣٠٠	طحين صفر *	٢٥٠
سكر	٧٧٥	فلفل أخضر	١٢٥	بيضة واحدة	١٠٠
شاي	٣٠٠٠	لومي حامض	٣٢٥	لحم دجاج	١٨٠٠
طماطة	٢٥٠	خيار	٢٠٠	لحم بقر	٢٠٠٠
شجر	١٢٥	عدس	٤٠٠	لحم غنم	٢٥٠٠
باذنجان	١٥٠	رز	٥٥٠	رمان	٢٠٠
بصل	٣٠٠	طحين اسمر*	١٢٥	عنب	١٢٥

المصدر: نشرات المتابعة التي يصدرها الحزب الشيوعي العراقي للأعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦ و١٩٩٧ التي تكشف عن أوضاع العراق الداخلية المتدهورة من خلال أعادة نشر بعض الوثائق والمعلومات التي ترد في صحافة النظام العراقي ذاته.

* وفق تسعيرة التموين الرسمي

ويمكن للمرء ان يقارن بين الرواتب والمدخولات الشهرية وأسعار المواد الغذائية في أسواق الموصل التي لا تختلف كثيرا عن بقية أسواق العراق، ومنها بغداد العاصمة، رغم محاولات الدولة في ان تكون أسعار بغداد أوطأ من غيرها من المدن العراقية لأسباب دعائية وسياسية ليعرف تماما مستوى المأساة العراقية التي لا تحاول بعض أطراف المعارضة العراقية المنادية باستمرار الحصار الدولي على فهمها والتعامل الواعي معها. ويمكن للجدول التالي ان يوضح ذلك بالنسبة لأسعار السوق السوداء لبعض السلع الأساسية في بغداد وتقلبها المستمر لعامي ١٩٩٥ و١٩٩٦:

جدول رقم ٧

تقلبات أسعار السلع الأساسية في أسواق بغداد خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦

المادة	السعر بالدينار العراقي أواسط تشرين الثاني ١٩٩٥	السعر بالدينار العراقي أوائل كانون الثاني ١٩٩٦
الطحين (كغم)	٤٥٠–٥٠٠	٧٥٠–٨٠٠
الرز (كغم)	١٤٠٠	١٧٥٠
سكر (كغم)	١٣٥٠	١٧٠٠
زيت الطعام (لتر)	٢٥٠٠	٤٠٠٠
دجاج (كغم)	٣٠٠٠	٤٠٠٠
العدس (كغم)	١٠٠٠	١٧٥٠
بيضة واحدة	١٥٠	٢٢٥
قدح شاي	٥٠	٧٥
لحم بقر (كغم)	٣٥٠٠	٤٠٠٠

المصدر: طريق الشعب، العدد ٦/ السنة ٦١، أواسط كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، ص ٥

البطالة المستفحلة

بسبب نقص الموارد المالية وأوليات السياسة الاقتصادية والعسكرية للنظام فقد تعذرت وتأخرت عملية استيراد الأدوات الأحتياطية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة الضرورية لأعادة بناء وترميم وتشغيل المشاريع التي دمرتها أو خربتها حرب الخليج الثانية بشكل خاص، إذ ان اغلب المشاريع الصناعية التي اقيمت في العراق في عهد البعث الصدامي اعتمدت بالأساس على المواد الأولية والسلع نصف المصنعة التي تستورد من الخارج. ولنفس الأسباب تعذرت إمكانية اقامة مشاريع اقتصادية مدنية جديدة. فالنظام العراقي أولى خلال السنوات التي اعقبت حرب الخليج الثانية اهتماما استثنائيا بإعادة

تشغيل وتطوير صناعاته العسكرية المحلية وتأمين المواد الأولية والسلع نصف المصنعة لها، إضافة إلى اهتمامه بأعادة بناء المنشآت العسكرية وقواعد الصواريخ التي خربتها الحرب. وقد تسبب ذلك وما يزال يساهم في تسريح اعداد كبيرة من العمال العراقيين، سواء العاملين منهم في منشآت الدولة أم في القطاعين الخاص والمختلط. وساهم تسريح نسبة مهمة من القوات العسكرية، وبخاصة من العاملين في الجيش والشرطة، إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل في المدن، إذ لم يعد في مقدور الحكومة الصرف على ما يقرب من نصف مليون مجند في الجيش وقوات الشرطة الكثيرة العدد. ويجب ان لا ننسى الإشارة هنا إلى ان الدولة قد توسعت بشكل استثنائي خلال العقد الثامن بشكل خاص في توظيف واستخدام وتشغيل المزيد من المواطنين في قطاع الدولة الاقتصادي الإنتاجي والخدمي، وفي أجهزة الدولة الأدارية والأمنية والعسكرية. وبالتالي لم يكن في مقدور الدولة دفع الرواتب إلى هذه العدد الكبير جدا من الموظفين والمستخدمين والعاملين لدى الدولة بعد توقف إيرادات النفط الخام عن الأنسياب إلى خزينة الدولة. وخلال ذات الفترة قام القطاع الخاص بتسريح عدد كبير من العمال، سواء من منشأتهم القديمة أم من المنشآت التي تم شراؤها من جانب القطاع الخاص، إضافة إلى تقلص الطاقة الإنتاجية في تلك المنشآت الصناعية وغيرها بسبب نقص المواد الأولية والسلع نصف المصنعة التي تستورد من الخارج. والقطاع الوحيد الذي شهد توسعا نسبيا في التشغيل هو القطاع الزراعي الذي سنبحث فيه لاحقا.

والمعلومات المتوفرة تشير إلى ان نسبة ٢٤٪ من السكان كانت تعتبر في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ ضمن القوى العاملة، وان هذه النسبة قد تراجعت فيما بعد إلى ادنى من ذلك بكثير. وإذا اعتبرنا، رغم قناعتنا بتراجع التشغيل في العراق، بأن هذه النسبة كانت سارية بالنسبة لعام ١٩٩٥ من مجموع السكان الذي قدر ب ٢٠٣٥٨ ألف نسمة للعام المذكور، فأن عدد القوى العاملة يكون قد بلغ عندها ٤٤٨٥٩٢ ألف نسمة من مجموع السكان. وعند المقارنة بين عدد القوى القادرة على العمل التي يتراوح عمر أفرادها بين ١٥-٦٥ سنة قد بلغ في العام ١٩٩٥ حوالي١٠٨٥٠٨٠٠ نسمة وبين عدد العاملين فعلا، فأن البطالة قد شملت ٥٩٦٤٨٩٠ نسمة أي ان ٥٥٪ من مجموع القوى القادرة على العمل أو ما يعادل حوالي

٢٩,٣٪ من مجموع السكان، علما بأن هذه الأرقام لا تشمل البطالة المقنعة أو البطالة الموسمية في العراق. وجدير بالإشارة إلى ان العاطلين عن العمل لا يتلقون أية مساعدة حكومية وبالتالي فهم يشكلون عمليا عبئا ثقيلا على القوى العاملة والاقتصاد الوطني.

وبلغت نسبة النساء العاملات ٢٢٪ من مجموع القوى العاملة في العراق، أي بحدود ١٠٧٤٩٠٢٤ نسمة فقط. وهذا يعني بأن القسم الأكبر من العاطلين عن العمل كان بين النساء. وجرى توزيع القوى العاملة خلال الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢ على النحو التالي: الزراعة ١٤٪، الصناعة ١٩٪، الخدمات ٦٧٪، علما بأن نسبة عالية من العاملين في قطاع الخدمات تعتبر ضمن القوات المسلحة وأجهزة الدولة العراقية. وبسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية في كل انحاء العراق، إضافة إلى الأوضاع المتردية في كردستان العراق، فأن اعدادا متزايدة من السكان، وبخاصة من الأكراد، تغادر العراق للعيش في بلدان أكثر أمنا وأكثر احتراما لكرامة وحقوق الإنسان وأكثر حظا في الحصول على لقمة العيش. [i] وحسب المعلومات المتوفرة لدينا فأن عدد العراقيات والعراقيين الذين غادروا العراق إلى ألمانيا الاتحادية، على سبيل المثال لا الحصر، وطلب اللجوء السياسي بلغ ٦٦٨٨ في عام ١٩٩٥ وارتفع إلى ١٠٨٤٢ في عام ١٩٩٦ وإلى أكثر من ضعف هذا العدد حتى نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٧. أي ان العدد كان يتضاعف من سنة إلى أخرى، علما بأن المعروف لدى العراقيين بأن ألمانيا متشددة جدا في قبول اللاجئين اليها. وشكل عدد العراقيات والعراقيين من مجموع طالبي اللجوء السياسي في ألمانيا في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ حوالي ٥,٩٪ و ٩,٣٪ على التوالي. [ii]

ويفترض ان لا ننسى تلك المشكلات التي تواجه المجتمع والمرتبطة بوجود البطالة أو التي تنشأ بسبب تفاقمها، سواء كانت تلك المشكلات نفسية واجتماعية أم اقتصادية وسياسية، بما فيها تزايد عدد الجرائم الاقتصادية والاجتماعية وتشكيل عصابات النهب والسلب والأعتداء والأغتصاب وممارسة العنف والأبتزاز والتحايل وسرقة أموال قطاع الدولة ومشكلات الرشوة والتفاهم والتسويات غير المشروعة أو التعاون بين العصابات وأفراد الشرطة والأمن...الخ وحفنة من اقطاب النظام.

وفي سبيل تكوين رؤية واقعية عن الأوضاع الاقتصادية في العراق سأحاول تناول التطورات الجارية في بعض أهم القطاعات القتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة على تكوين التراكمات الوطنية وتوفير التوظيفات الضرورية للتنمية والتشغيل في العراق، تساعدنا على فهم طبيعة الحكم في العراق وطبيعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يمارسها، والنتائج الكارثية التي حلت بالعراق والتي يمكن ان تحل به لاحقا إذا استمر الحكم الراهن وتواصل الحصار الاقتصادي.

أولا: النفط الخام

يتسبب فرض الحصار الاقتصادي الدولي الذي ما زال قائما وحظر تصدير النفط الخام العراقي وفي إنقطاع الجزء الأكبر من ذلك المورد المالي الأساسي الذي كان يغذي أساسا الميزانية العراقية الإعتيادية وميزانية مشاريع التنمية الاقتصادية. كما كان النفط الخام يشكل نسبة عالية جدا من الناتج المحلي الإجمالي ومن صافي الدخل القومي ويعتبر المادة المركزية والرئيسية في صادرات العراق وشكل في سنوات كثيرة ما يزيد على ٩٥٪ من إجمالي قيمة صادرات العراق السنوية. فالإحصائيات المتوفرة لدينا تشير إلى اللوحة التالية لدور النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات العقد التاسع.

جدول رقم ٨

دور الصناعية الاستخراجية، وبخاصة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٩ (مليون دينار عراقي)

	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية			الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة+		
السنة	الأستخراجية*	الإجمالي**	١: ٢	الأستخراجية*	الإجمالي**	١: ٢
١٩٨٠	٩٦٤٧,٥	١٥٦٤٧,١	٦١,٦	٩٦٤٧,٥	١٥٦٤٧,١	٦١,٦
١٩٨١	٣٢٩٥,٠	١١٢١٥,٨	٢٩,٤	غ.م.	١٠٣٨٥,٠	–
١٩٨٢	٢٩٤٥,٠	١٢٧٧٢,٠	٢٣,١	غ.م.	١١١٠٦,١	–
١٩٨٣	٢٨٦٣,٨	١٢٨٩٥,٢	٢٢,٢	غ.م.	١١٣٧٢,٢	–
١٩٨٤	٣٥٦٥,٥	١٥١٤١,٠	٢٣,٥	غ.م.	١١٠٣١,٠	–
١٩٨٥	٣٤٨٤,٥	١٥٤٨٥,٤	٢٢,٥	٤٤٣٣,٠	١٠٩٢١,٠	٤٠,٦
١٩٨٦	٢١٨١,٢	١٥٤١٩,٠	١٤,١	٥٥٢١,١	١٢٢٢٣,٣	٤٥,٢
١٩٨٧	٣٥٩٤,٨	١٨٥٨٣,٣	١٩,٣	٨٨٧٨,٠	١٥٦٨٢,٠	٥٦,٦
١٩٨٨	٣٦٣٩,٠	٢٠٥٥٥,٦	١٧,٧	٩٠٦٨,٥	١٥٨٨٩,٩	٥٧,٧
١٩٨٩	٣٨٩٤,٨	٢١٨٢٠,٥	١٧,٨	٧٧٥٩,٥	١٤١٧٨,٢	٥٤,٧

المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر. ط ١. مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ١٩٩٥. ص ٢٩٠–٢٩١

+ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. * يشكل النفط الخام أكثر من أكثر من ٩٩,٠٪ من أجمالي مشاركة الصناعة الأستخراجية.

** الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة.

الأ ان هذه اللوحة قد تغيرت منذ عام ١٩٩٠ والسنوات اللاحقة وبعد فرض الحصار الاقتصادي وحظر تصدير النفط الخام. ففي الوقت الذي بلغ المعدل اليومي لإنتاج النفط الخام في عام ١٩٧٠ أكثر من ١,٥٣٨ ألف برميل وبلغ معدل صادراته في اليوم ١,٤٩٥ ألف

برميل، أرتفع معدل إنتاجه في عام ١٩٧٩ إلى أكثر من ٣,٤ مليون برميل يوميا ومعدل الصادرات منه إلى أكثر من ٣,٢ مليون برميل يوميا، وإنخفض في أول عام للحرب العراقية–الإيرانية، عام ١٩٨٠ إلى ٢,٨ مليون برميل/يوم إنتاجا و٢,٤ مليون برميل/يوم تصديرا[١٥٤]. وبلغ معدل إنتاج النفط الخام اليومي في أول عام بعد إنتهاء الحرب العراقية–الإيرانية، عام ١٩٨٩، أكثر من ٢,٨ مليون برميل والصادر منه حوالي ٢,٤ مليون برميل يوميا، أي عاد إلى مستوى عام ١٩٨٠. وعام غزو العراق للكويت، في عام ١٩٩٠، بلغ معدل الإنتاج اليومي ٣,٥ مليون برميل ومعدل الصادر منه أكثر من ٣,١ مليون برميل/يوم، أي ان كميات الإنتاج والتصدير تجاوزت مستواها في عام ١٩٧٩ بقليل.[١٥٥]

---

١٥٤ الجلبي، فاضل د. حظر بيع النفط العراقي: تأثيراته على السوق النفطية والأمن الخليجي والعراق. محاضرة اعدت والقيت في المعهد الملكي للدراسات الدفاعية بتاريخ ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٩٤. نشرت في مجلة MEES في شهر آب/اغسطس ١٩٩٤. قبرص. ص ٥.

– حبيب،كاظم. ساعة الحقيقة: مستقبل العراق بين النظام والمعارضة. بيروت. ١٩٩٥. ص ٤٩–٥٢.

١٥٥ ومن المفيد ان نشير إلى ان العراق استمر في انتاج النفط الخام لأغراض التكرير والأستهلاك الداخلي من جهة، ولأغراض التصدير كنفط خام ومكرر عبر السوق السوداء من جهة أخرى. مما كان يدر عليه دخلا محدودا يتراوح سنويا بين ٤٠٠ و٧٠٠ مليون دينارا ابتداء من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٦. وقد وردت في مجلة فوكوس الألمانية حول انتاج النفط الخام في العراق الأرقام التالية:

	كمية النفط الخام المنتج
١٩٨٤	٦٠,٣
١٩٨٦	٩٢,٧
١٩٨٨	١٣٦,٠
١٩٩٠	١٠٦,١
١٩٩٢	٢٥,٩
١٩٩٤	٢٤،٥

S. 220/221، vom 12. Feb. 1996، Nr. 7،Focus

وبعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق أنخفض معدل الإنتاج اليومي من النفط الخأم إلى ٢٧٠٠٠٠ و٢٥٩٠٠٠ و ٤١٠٠٠٠ برميل في سنوات ١٩٩١ و١٩٩٢ و١٩٩٣ على التوالي[iii]. وقد استخدمت الكمية الأكبر منه لإغراض التكرير المحلي. وتشير بعض المصادر إلى أن العراق كان يصدر ما يقرب من ٥٥٠٠٠ برميل يوميا إلى البلدان المجاورة على أساس المقايضة وتسديد الديون التي بذمته لدى تلك الدول، وبخاصة إلى كل من الأردن وتركيا دون ان يأخذ موافقات رسمية من مجلس الأمن الدولي وقبل تنفيذ قرار "النفط مقابل الغذاء". وكانت الولايات المتحدة ترى ذلك ولا توقفه لا رغبة منها بحصول العراق على بعض الموارد المالية، بل سعيا منها لحصول الأردن وتركيا على بعض الإيرادات المالية من جراء استيراد النفط وتصدير مواد أخرى اليها. وهذا الإنخفاض الكبير جدا في إستخراج وتصدير النفط الخام أدى إلى إنخفاض شديد في إيرادات العراق السنوية من النفط الخام المصدر بحيث تقلبت من (٣٠,٠٨) مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى (١٠,٦) مليار دولار في عام ١٩٨٥[١٥٦]، وإلى (١٤,٢) مليار دولار في عام ١٩٨٩، وثم انخفضت الي حوالي (٦,٩) مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٠، وإلى ٣٨٠، ٣٢٦، ٣٦٤، ٣٦٥، و٣٧٠ مليون دولار أمريكي في أعوام ١٩٩١–١٩٩٥على التوالي[١٥٧]. ويعني هذا الإنخفاض في الموارد المالية النفطية، عجز العراق عن استيراد ما تحتاجه الأسواق المحلية من مواد أولية ومواد غذائية أساسية وأدوية ومعدات طبية ومنشآت صناعية...الخ، إضافة إلى عجزه عن تمويل إقامة المشاريع الاقتصادية التي تحتاج إلى عملات صعبة لاستيراد معداتها من الخارج، أي حرمان العراق من تأمين التراكمات الضرورية لتنمية الثروة الوطنية. كما أنه يعني عجز العراق عن تسديد الديون التي بذمته والفوائد السنوية التي تترتب عليها وبالتالي تنامي هذه الديون وتراكمها سنة بعد أخرى. ويقترن بهذا أيضا تزايد عدد

١٥٦ النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي ١٩٥٠ – ٢٠١٠. ترجمة محمد سعيد عبد العزيز. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ١٩٩٥. ص ٢٥.

١٥٧ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦. مصدر سابق. ص ٢٨٦. المبلغ الخاص بعام ١٩٩٥ هو تقدير من معدي التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

العاطلين عن العمل وتسارع معدلات التضخم السنوية بسبب الإختلال الشديد الحاصل بين شحة العرض للسلع والخدمات من جهة، وزيادة الطلب عليها من جهة أخرى، وما يترتب على ذلك من إنخفاض في القدرة الشرائية ومستوى معيشة السكان والتي ترتبط بدورها ببقاء المدخولات الشهرية لذوي الدخل المحدود واطئة جدا وعاجزة عن ملاحقة معدلات الارتفاع في الأسعار (راجع الملحق رقم ٢).

أن أكثر التقديرات رجاحة حول خسائر العراق المالية من جراء إيقاف تصدير النفط الخام تشير إلى إنها قد بلغت خلال السنوات الست المنصرمة ما يزيد قليلا عن ١٠٢ مليار دولار، إذا اعتبرنا أن صادرات العراق النفطية خلال الفترة المنصرمة ما كان لها أن ترتفع عن المستوى الذي خططت له وزارة التخطيط العراقية في عام ١٩٨٩ كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم ٩

الناتج المحلي الإجمالي المخطط والفعلي بملايين الدولارات الأمريكية

التفاصيل	المخطط (١)	الفعلي (٢)	الخسارة ١–٢
١٩٩٠	٢١١٥١	٧٣٠٢	١٣٨٤٩
١٩٩١	١٩٢١٣	صفر	١٩٢١٣
١٩٩٢	١٩٠٠٦	صفر	١٩٠٠٦
١٩٩٣	١٦٨٣٧	صفر	١٦٨٣٧
١٩٩٤	١٥٨٠٤	صفر	١٥٨٠٤
١٩٩٥	١٧٣٥٤	صفر	١٧٣٥٤
المجموع	١٠٩٣٦٥	٧٣٠٢	١٠٢٠٦٣

المصدر:تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥/ جمعية الاقتصاديين العراقيين / بغداد، ١٩٩٥، ص ١٣٧/١٣٦

وبمعنى آخر فأن العراق قد تحمل خسارة مالية فادحة ناجمة عن منع تصدير نفطه الخام إلى الأسواق العالمية بلغت بين اغسطس عام ١٩٩١ حتى نهاية عام ١٩٩٥ حوالي ١٠٢,١ مليار دولار أمريكي[١٥٨]، أي بمعدل خسارة سنوية تزيد عن ٢٠ مليار دولار أمريكي. إن إشكالية حظر تصدير النفط الخام ومنع موارده المالية عن العراق لا تعني إعاقة عملية التنمية وتعطيل إمكانية العراق على استيراد السلع الضرورية لتغطية حاجات السوق الاستهلاكية والعجز عن تسديد الديون التي بذمته فحسب، بل وتعني عجز العراق عن الإيفاء بالالتزامات التي فرضت عليه من جراء غزوه للكويت والحرب التي تلت ذلك الغزو، والتي سعت إلى اشعالها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل بكل ثمن، كما سيتعذر على العراق تسديد تلك الديون والفوائد التي تترتب عنها مستقبلا، إضافة إلى إنها تساهم أساسا في إنزال المزيد من الحرمان والعسف والإضطهاد بنات وأبناء الشعب العراقي.

نعود الآن مرة أخرى إلى دور النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق، إذ ان دور النفط الخام يقدم اللوحة التقليدية لاقتصادات تابعة ومتخلفة. فمن المعروف ان الاقتصاد العراقي يتميز، حاله في ذلك كحالة الغالبية العظمى من اقتصاديات بلدان العالم الثالث، بوحدانية الجانب واعتماده على موارد النفط الخام في تكوين القسم الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي. فهو بهذا المعنى اقتصاد تابع لاقتصاد النفط الاستخراجي وللتجارة الخارجية وبالتالي فهو مكشوف تماما على الخارج. ويأتي القطاع الزراعي المتخلف عموما بالدرجة الثانية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في حين لا يحتل القطاع الصناعي الا مرتبة ضعيفة فيه. فالجدول رقم ٩ والمعلومات الأخرى المتوفرة تشير

---

١٥٨ كما لاحظنا سابقا فأن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦ يشير إلى ان العراق قد صدر نفطا خاما بقيمة ١٨٠٥ مليون دولار امريكي في حين يسجل تقرير جمعية الاقتصاديين العراقيين إلى ان صادرات العراق من النفط صفرا لا غير. وعليه فأن مقدار الخسارة يتراجع وفق تلك الحسابات من ١٠٢،١ إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار امريكي. ص ٢٨٦. الا ان رأي الجمعية مرفوض ولا يطابق الحقيقة.

بوضوح إلى اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على نسبة تتراوح بين ٥٠٪ في عام ١٩٧٤ و٦١,٦٪ في عام ١٩٨٠، ثم تراجعت هذه النسبة إلى ٢٣,١٪ في عام ١٩٨٢ وإلى ١٧,٧٪ في عام توقف الحرب العراقية –الإيرانية، أي عام ١٩٨٨، ثم ارتفعت إلى ١٧,٨٪ في عام ١٩٨٩ لتتراجع في عام ١٩٩٠، عام غزو الكويت، إلى ١٢٪[١٥٩]. أما اليوم فلا تشكل موارد النفط، قبل تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء، سوى نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الناتج المحلي، إذ لم تزد في عام ١٩٩٤ عن ٠,٤٢٪ من إجمالي الناتج المحلي[١٦٠]. وفي هذ الواقع تكمن الصدمة الأساسية للاقتصاد العراقي في أعقاب حرب الخليج الثانية.

وبعد أنقطاع القسم الأعظم من إيرادات النفط الخام اصبح القطاع الزراعي يحتل المرتبة الأولى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. واللوحة الجديدة للاقتصاد العراقي تؤكد بدورها على وحدانية الجانب أيضا. إلا إنها تجربة جديدة ومعقدة جدا ولكنها جديرة بالدراسة والتدقيق. إذ أن الضغط الخارجي الذي تعرض له العراق بسبب أنقطاع إيرادات النفط الخام فرض على الحكام انتهاج سياسة ذات ثلاثة أبعاد، بغض النظر عن سوء وطبقية السياسة الاقتصادية التي تمارسها الحكومة، وهي:

– الاعتماد الواسع في تكوين وتوزيع الدخل القومي على إيرادات القطاعات الاقتصادية المحلية بسسبب التراجع الدرامي لدور النفط والتجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية العراقية"

– التقنين الواسع النطاق في السياسات الاستهلاكية الخاصة بالسكان وأجهزة الإدارة"

– إعارة أهتمام أكبر للقطاع الزراعي بالقياس إلى بقية القطاعات الاقتصادية تحت ضغط نقص الموارد المالية. كما ازداد عدد العاملين بالزراعة بسبب نقص فرص العمل في المدينة

---

١٥٩ النصراوي. عباس د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ٢٥.

١٦٠ زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر. ط ١. لندن. مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع. ١٩٩٥. ص ٢٩٠/٢٩١.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر/ايلول ١٩٩٦. مصدر سابق. ص ٢٣٤.

وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ اصبح الريف ملجأ لعدد غير قليل من الناس، بعد ان كانت المدينة ملجأ لهم ومكانا للتفتيش عن عمل.

ان هذه الحقائق تطرح علينا السؤال التالي: كيف يمكن في الفترة القادمة، وبعد رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وبعد تأمين تغيير في الأوضاع السياسية القائمة حاليا، وبعد سيادة الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلاد، وضع وتنفيذ سياسة اقتصادية اقل اعتمادا على موارد النفط الخام وأكثر اعتمادا على الموارد الداخلية الأخرى غير النفطية؟ أي كيف يمكن وضع سياسة اقتصادية أقل انكشافا على الخارج وأقل تأثرا بالسياسات التي تنتهجها العولمة الجديدة في العالم، وبخاصة الدور الاستثنائي الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على السياسة الدولية؟ انها المسألة التي يفترض ان ندرسها الآن وفي المستقبل. ان السؤال لا يطرح بأي حال الأستغناء عن إيرادات النفط الخام، بل يفترض أساسا التحري عن علاقة عقلانية بين حاجات العراق لموارد النفط الخام وبين حاجات التنمية الوطنية الراهنة والمستقبلية، بين الحصول على موارد مالية من النفط تساهم في تنمية فعلية للقطاعات الأخرى بما يساعد على تخفيف التشوه الراهن في البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية في آن واحد، وبين تنشيط دور تلك القطاعات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإغناء الثروة الوطنية. وعلينا ان لا ننسى في هذا الصدد بأن النظام العراقي كان قد وجه نسبة عالية جدا من إيرادات النفط الخام خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٥-١٩٩٠ نحو التسلح والعسكرة والتصنيع العسكري، نحو الغزو والحروب الداخلية والخارجية، نحو القمع وإسكات صوت الشعب وخنق حرياته ومصادرة حقوقه المدنية، ونحو البذخ الترفي وبناء القصور الرئاسية والقلاع العسكرية والسجون الباستيلية تحت الأرض، وكذلك بناء المساجد الكبرى التي لا تنسجم مع التواضع الذي يفترض ان يتسم به المؤمنون والدين الإسلامي وواقع البلاد الفعلي وحاجات الناس الأساسية ليوهم الناس بتدينه والتزامه بتعاليم الدين الحنيف، والتي استنزفت نسبة مهمة جدا من إيرادات النفط الخام ومن مجمل الدخل القومي العراقي. والمعلومات المتوفرة حاليا تشير إلى ان النظام يواصل بناء العديد من قصوره الإمبراطورية الجديدة حتى في فترة الحصار الاقتصادي

الدولي الجارية، إضافة إلى بناء مسجد صدام الكبير ومساجد عديدة أخرى في انحاء مختلفة من العراق. ويبدو لي وجود علاقة خاصة بين سياسات الحكام الأكثر استبدادا وإرهابا ودموية وبين بناء المزيد والكبير من المساجد. وعلينا ان ندرس هذه العلاقة الخاصة من الناحيتين النفسية والاجتماعية لا في الوقت الحاضر وفي العراق فحسب، بل وفي تاريخنا الإسلامي وفي مختلف الأقطار العربية، وهو أمر بالغ الأهمية لمعرفة بنية تفكير وسيكولوجية وسوسيولوجية هؤلاء الحكام.

ثانيا: القطاع الصناعي التحويلي

رغم أن السياسة التصنيعية البعثية لم تستند إلى مبررات وأسس اقتصادية وأجتماعية عقلانية تساهم في تأمين القاعدة المادية لتطور صناعي يمتلك الدينامية الداخلية الضرورية والقدرة على تحفيز النمو والتطور المعجل في بقية القطاعات الاقتصادية، ورغم انها تميزت بالعفوية والفوضوية والبذخية المترفة غير المعهودة في اقتصاديات بلدان متخلفة اقتصاديا واجتماعيا يفترض فيها ان تقتصد لتأمين المزيد من الموارد المالية لاستثمارات أكثر فائدة، فأن النصف الثاني من العقد الثامن، حيث كانت الموارد النفط تتساقط كزخات المطر، شهد العراق التوقيع والبدء بتنفيذ عدد كبير من المشاريع الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بمبالغ طائلة قدرت بعشرات المليارات من الدولارات الأمريكية، إضافة إلى التوسع في إقامة مصافي النفط أو توسيع وتحديث القائم منها. ورغم الحرب العراقية–الإيرانية وتدمير أو توقف العمل في الكثير من تلك المشاريع، فأن سنوات النصف الأول من العقد التاسع شهدت استمرارا في تنفيذ جملة من تلك المشاريع المهمة. وفي ضوء ذلك أزداد عدد العاملين في المنشآت الصناعية التحويلية ومصافي النفط والمنتجات النفطية والصناعات الصغيرة والحرفية. وشهدت قيمة الإنتاج الإجمالي في هذا القطاع زيادة ملموسة ونموا في نسبة مشاركته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تحسن في نوعية الإنتاج. علما بأن كفاءة الأتناج واستثمار الطاقات الإنتاجية المتاحة، التي عرفت تحسنا نسبيا، فأنها كانت بعيدة عن الممكن والمطلوب مسافة طويلة. وقد أمكن نشر مجموعة من المنشآت الصناعية في العديد من المدن العراقية وبخاصة في كل من

بغداد والبصرة والموصل، إلى جانب العديد من المدن الأخرى التي كانت محرومة قبل ذاك من مثل هذه المنشآت. ولعب قطاع الدولة دورا أساسيا في عملية التنمية الصناعية بسبب موارد النفط المالية، في حين جاءت مشاركة القطاع الخاص والقطاع المختلط بالدرجة الثانية والثالثة.

ومن الجدير بالإشارة إلى ان الزيادة في عدد العاملين في الصناعات التحويلية جاء على حساب القطاع الزراعي حيث كانت الهجرة الريفية إلى المدن في تلك السنوات واسعة جدا، رغم انها لم تستطع ان تستوعب الكثير. وقد أثر المنحدر الريفي للعاملين الجدد الذين لم يحصلوا على أي تأهيل صناعي ضروري بشكل ملموس على إنتاجية العمل وعلى عمليات الصيانة والإدامة في تلك المنشآت وعلى وقوع حوادث وإصابات كثيرة أثناء العمل وعلى زيادة العطلات في المكائن وتوقفها عن الإنتاج. ويمكن لإرقام قيمة الإنتاج الصناعي التحويلي في هذه الفترة توضيح هذا التطور والتوسع في الإنتاج الصناعي.

جدول رقم ١٠

تطور مشاركة قطاع الصناعة التحويلية في قيمة الإنتاج المحلي للفترة ١٩٧٥–١٩٨٨

(بملايين الدنانير العراقية)

السنة	الصناعة التحويلية بالأسعار الجارية	نسبتها إلى أ.ن.م.*	الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة	نسبتها إلى أ.ن.م. *
١٩٨٠	٧٠٩,٠	٤,٥	٧٠٩,٠	٤,٥
١٩٨١	٧١٧,١	٦,٤	غ.م.	غ.م.
١٩٨٢	٩٤٩,٨	٧,٤	غ.م.	غ.م.
١٩٨٣	٩٨٨,٦	٧,٧	غ.م.	غ.م.
١٩٨٤	١٢٥٥,٤	٨,٣	غ.م.	غ.م.
١٩٨٥	١٤٢٥,١	٩,٢	٧٦٠,٠	٦,٩
١٩٨٦	١٧٥٥,٨	١١,٤	٧٢٢,٧	٥,٩
١٩٨٧	٢٠٧١,١	١١,١	٩٤٢,٥	٦,٠
١٩٨٨	٢٦٤١,٠	١٢,٨	٩٦٢,١	٦,١
١٩٨٩	٢٦٩٤,٢	١٢,٣	٨٦١,١	٧,٣

المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر. مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ١٩٩٥. ص ٢٩٠/٢٩١.

قارن: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥–١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. الجزء الأول. الجداول القطرية. الكويت مايو ١٩٨٩. ص.٤١

* الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة.

ويلاحظ بوضوح ثلاث مؤشرات مهمة هي:

– الارتفاع الملوس في نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي، رغم التقلبات التي طرأت على تلك المشاركة"

– كانت للحرب العراقية–الإيرانية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على تلك التقلبات، سواء في إجمالي الناتج المحلي، وبخاصة في صناعة النفط الاستخراجية، أم في الصناعات التحويلية"

– التضخم الكبير الذي شهدته أسعار تلك الفترة والتي انعكست في تلك القفزات غير الاعتيادية في قيمة ونسبة مشاركة الناتج المحلي الإجمالي بسبب اعتمادها على الأسعار الجارية. وتشير نسبة المشاركة وفق الأسعار الثابتة عن تطور معقول بهذا الصدد.

الا ان حرب الخليج الثانية بشكل خاص، وقبلها الحرب العراقية–الإيرانية، قد عطلت إلى حدود بعيدة القدرة الإنتاجية في الصناعة التحويلية. فمؤشرات السوق العراقية تؤكد، رغم شحة المعلومات والحجر الحكومي المفروض على الإحصائيات، إلى ان المؤسسات الصناعية العراقية التي لم تدمرها الحرب أو التي اعيد تشغيلها، وهي قليلة عموما، لا تنتج بالمتوسط حاليا سوى ربع طاقتها الإنتاجية الفعلية (عدا الصناعات العسكرية التي عادت إلى إنتاج يقدر بحدود ٥٠٪ من طاقتها الفعلية)[١٦١]. وهي ناشئة عن النقص الشديد في المواد الأولية والسلع نصف المصنعة التي تستخدمها الصناعة العراقية وعدم توفر قطع الغيار، وعن نقص في الموارد المالية (العملات الصعبة) الضرورية لاستيرادها، وعن نقص في وسائط النقل والطاقة الكهربائية الضرورية لتشغيل المصانع، إضافة إلى هجرة الكثير من المهارات والكفاءات الفنية والعلمية إلى خارج العراق هربا من بشاعة النظام واستبداده وبؤس الحياة المعاشية الراهنة.

---

١٦١ لقد عمل النظام على الأسراع باعادة تشغيل المصانع العسكرية الخاصة بالسلاح والعتاد التي توجهت لها ضربات شديدة في فترة حرب الخليج الثانية مثل مجمعات صدام وحطين والقعقاع وغيرها للصناعات الحربية، في حين ترك المنشآت الأخرى الخاصة بالصناعات المدنية متوقفة عمليا، والكثير منها ما زال خارج دائرة الإنتاج.

وبسبب الحصار الاقتصادي الذي بدأ في عام ١٩٩٠، بالأرتباط مع غزو العراق للكويت، وما لحق الصناعة التحويلية، وبضمنها مصافي النفط والمنجات النفطية، من خراب وتدمير واسعين أثناء حرب الخليج الثاني، إضافة إلى ما دمرته الحرب العراقية–الإيرانية، تدهورالإنتاج الصناعي التحويلي في عام ١٩٩٠ كثيرا بالقياس إلى عام ١٩٨٠. الا ان الإحصاء الرسمي يشير إلى زيادة طفيفة حيث بلغت قيمة الإنتاج في عام ١٩٩٠ حوالي ٧٢٠ مليون دينار عراقي، أي زيادة مطلقة قدرها ١١ مليون دينار عراقي أو بنسبة قدرها حوالي ١,٦٪ بالقياس إلى عام ١٩٨٠. ويعترف الأحصاء الرسمي بتدهور قيمة الإنتاج الصناعي في السنوات اللاحقة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم ١١

الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الصناعي بملايين الدنانير العراقية

(بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠)

التفاصيل / السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الناتج المحلي الإجمالي	٧٢٠	٤٥٢	٤٠٦	٣٧٥

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ – جمعية الاقتصاديين العراقيين، مصدر سابق، ص ٧٣

واستنادا إلى هذه المؤشرات يمكن الإفتراض بأن الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الصناعي قد تراجع بالنسبة لسنوات ١٩٩٤، ١٩٩٥ و١٩٩٦ بنسب مقاربة لنسب تراجعه في الفترة بين ١٩٩٠ – ١٩٩٣، وعليه يمكن تقدير الناتج المحلي الإجمالي للسنوات ١٩٩٤، ١٩٩٥ و١٩٩٦ كالآتي على التوالي: ٣٤١، ٣١٠ و ٢٨٢ مليون دينار فقط وفق أسعار ١٩٨٠. واقترن هذا التراجع بتسريح المزيد من الأيدي العاملة ورميها في احضان البطالة وزيادة جيش العاطلين الكبير أساسا. والخسارة الكبيرة التي يتحملها العراق من جراء تدهور الإنتاج الصناعي التحويلي وتكرير النفط والمنتجات النفطية لا تقتصر على مجال

التشغيل، على أهميته الأساسية فحسب، بل تشمل مجالات الطاقة والاستهلاك المحلي وتموين المنشآت الاقتصادية الأخرى بمنتجاتها[١٦٢].

ثالثا: الإنتاج الحرفي

لقد شهد اقتصاد الإنتاج الحرفي في العراق في فترة السبعينات، وبخاصة بعد عملية تأميم النفط الخام إنتعاشا كبيرا لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق الحديث بسبب الطلب الذي تزايد على إنتاج وخدمات هذا القطاع التقليدي في الصناعة العراقية والذي ارتبط بتزايد موارد النفط الخام وتوجيه نسبة كبيرة من موارد النفط المالية سنويا لأغراض اقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة في انحاء مختلفة من العراق، بما فيها مشاريع الصناعات العسكرية، إضافة إلى تنامي حركة بناء عمارات خاصة للوزارات والمؤسسات والمنشآت الحكومية ودور السكن الخاصة ومشاريع عمرانية أخرى. وتضاعف خلال سنوات قليلة عدد المشاريع الحرفية وعدد العاملين في هذا القطاع أكثر من مرة، كما جرت عملية تحديث كبيرة وعفوية في وسائل وأساليب إنتاجه، وتطور مستوى العاملين فيه نوعيا ومهنيا، وتحسنت ظروف العمل، إضافة إلى تحقيق هذه الفئة الاجتماعية الدؤوبة أرباحا عالية خلال فترة وجيزة. وكانت أرباحها لا تشكل سوى جزء يسير جدا من الأرباح الخيالية التي كانت قد حققتها فئات البرجوازية المقاولة والعقارية والبرجوازية التجارية الكبيرة وبعض شرائح من البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الصناعية المتوسطة، وبشكل خاص خلال سني العقد الثامن والفترة الأولى من العقد التاسع. ويمكن العودة إلى تقارير وزارة التخطيط واحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء خلال تلك الفترة (١٩٧٠–١٩٧٨) التي تشير بوضوح إلى الدفعة القوية التي حظيت بها الصناعات الصغيرة والحرفية في العراق خلال سنوات العقد الثامن والدور الذي لعبته في تأمين نسبة لا بأس بها من حاجات البناء الاقتصادي في العراق وتغطية نسبة مناسبة من حاجات الاستهلاك المحلي، إضافة إلى

---

١٦٢ زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر. مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ١٩٩٥. ص ٢٦٩ و ص ١٦٦–١١٧٦.

تحقيق اجور جيدة للعاملين في هذه الصناعات وأرباح عالية لإصحاب المشاريع. الا ان هذه الفترة التي اطلق عليها بالفترة الذهبية لم تستمر طويلا، إذ إنتهت بالنسبة للبرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة مع بداية النصف الثاني من العقد التاسع واستمرار الحرب العراقية – الإيرانية ثماني سنوات عجاف. فهذه الحرب وحرب الخليج الثانية أتتا على عدد كبير من العاملين في منشآت الإنتاج الحرفي الصغير والمشاريع الصناعية والخدمية الصغيرة، أو ابعدوا عن الإنتاج والنشاط الاقتصادي بسبب اصابات الحرب حيث جند أفرادها وزجوا في اتون المعارك العسكرية أو بسبب هروبهم من الخدمة العسكرية والهجرة إلى خارج العراق.

وخلال السنوات التي أعقبت حرب الخليج الثانية تراجع بشكل كبير الطلب على منتجات وخدمات هذا القطاع الاقتصادي الحيوي الذي كان يساهم بنسبة مهمة من حجم الإنتاج الوطني غير النفطي بسبب تراجع التوظيفات الحكومية في المشاريع التنموية وتقلص شديد في إمكانيات الأستيراد وتقلص شديد في نشاط القطاع الاقتصادي الخاص وغياب النشاط الاقتصادي للشركات الأجنبية في العراق. فالتراجع الكبير في الطلب على منتجاته ونشاطه من جانب قطاعات الانشاءات والتشييد والنقل والقطاع الصناعي والزراعي وقطاع النفط الخام والمصافي بسبب ندرة التوظيفات الجديدة في تلك القطاعات أدى كل ذلك وغيره إلى تفاقم ظاهرة لجوء أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والحرفيين إلى سد ابواب ورشاتهم ومحلات عملهم وتصفية نشاطاتهم والانتقال إلى صفوف جيش العاطلين عن العمل أو التفتيش عن مجالات عمل أخرى. وتواجه الغالبية العظمى من العاملين في هذا القطاع مصاعب جمة من أجل استمرار مشاريعهم الصغيرة بالإنتاج، ناهيك عن تطويرها أو زيادة حجم الإنتاج السنوي فيها أو تحسين نوعية ذلك الإنتاج. والسبب في ذلك يعود بدوره إلى صعوبات توفير الموارد المالية لاستيراد المواد الأولية والمعدات والمكائن والأدوات الإحتياطية اللازمة، رغم أن الإنتاج في هذا القطاع كان وسيبقى يعتمد بنسبة غير قليلة على المواد الأولية المحلية[١٦٣]. وتشير المعلومات الواردة من شهود عيان في بغداد مثلا إلى ان

---

١٦٣ تشير المعلومات التي نشرها الجانب العراقي حول اسلوب عمل لجنة مراقبة استيرادات العراق في ضوء قرار "النفط مقابل الغذاء" إلى ان هذه اللجنة، التي يلعب الأمريكيون والبريطانيون دورا

الزائر لشارع الشيخ عمر والمناطق الآخرى التي كانت مكتضة بمثل هذه الورش الحرفية، والتي كانت مليئة بالناس والحركة الصناعية، سيجد ظاهرة غريبة لم يعرفها العراق خلال الأربعين سنة الأخيرة، وهي ان عددا كبيرا من هؤلاء المنتجين يجلسون منذ الساعة التاسعة صباحا في دكاكينهم وورشات عملهم ينتظرون الزبائن دون طائل، ثم يتجمعون ليلعب بعضهم الدومينو أو النرد ويتفرج الآخرون على مجرى اللعبة. وفي المساء يعود أصحاب الورش والعمال إلى بيوتهم مبكرين وأيديهم فارغة من اي مدخول، أو يحققون مدخولا لا يسد الرمق. ان هذه الفئة الاجتماعية التي كانت تلعب دورا مهما في الاقتصاد العراقي وتساهم بحيوية في إنتاج الدخل القومي والثروة الاجتماعية والتي كانت تشكل جزء مهما من الفئة المتوسطة في المجتمع تتراجع اليوم اقتصاديا ويتحول الكثير من أفرادها ليشكل جزء مهما من الفئات الفقيرة في المجتمع. الا ان أهمية هذه الفئة ومشروعاتها الاقتصادية الصغيرة ستبقى قائمة وضرورية لتطور الاقتصادي العراقي حاليا وفي المستقبل.

رابعا: القطاع الزراعي

تعاني الزراعة العراقية من أوضاع ونتائج مماثلة لبقية القطاعات الاقتصادية. فالإنتاج الزراعي يواجه تدهورا مستمرا لإسباب تعود بالأساس إلى اتجاهات ومضمون السياسة

اساسيا وحاسما فيها، تقوم بأستثناء عدد كبير من المواد التي يطلبها العراق والتي تنفع في تنشيط انتاجه الصناعي أو اشباع حاجة استهلاكية محلية بحجة انها تخدم تعزيز البنية التحتية للأقتصاد العراقي، وانها يمكن عند ذاك استخدامها في تعزيز القدرات العسكرية للعراق. ومثل هذا التوجه يؤثر سلبا على الصناعات الصغيرة والحرفية ايضا، ولا بد من تحرير عمل هذه اللجنة من هيمنة ورقابة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ووضعها بأيدي بلدان حيادية تسهم في تأمين الكثير من المواد الضرورية للعراق دون ان تخل بقرار منع احتمال عودة العراق لأنتاج اسلحة الأبادة الجماعية والتدمير الشامل. كما يلاحظ ان عمل اللجنة يتسم بالبطء المتعمد وفق ما ظهرت لمجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٧ حين كان المجلس يدرس قرار تجديد فترة تنفيذ قرار "النفط مقابل الغذاء" لستة اشهر اخرى.

الزراعية الخاطئة التي مارستها وما تزال تمارسها الدولة في العراق. فهذه السياسة التي لم تحقق التوازن النسبي في التنمية الاقتصادية، رغم المبالغ الطائلة التي صرفت على القطاع الزراعي وبخاصة في مجال استصلاح الأراضي واقامة شبكات الري والبزل خلال سنوات العقد الثامن، ألحقت وما تزال تلحق أضرارا فادحة بالاقتصاد الوطني وبمصالح الفلاحين. وقادت إلى حدوث هجرة واسعة في صفوف الفلاحين الشباب الذين توجهوا صوب المدينة محاولين العثور على عمل هناك أو الالتحاق بالخدمة العسكرية أو العمل في صفوف الشرطة وشرطة السجون وأجهزة الأمن والاستخبارات العراقية والحرس الجمهوري أو القوات الخاصة بصدام حسين. وكانت حربا الخليج الأولى والثانية سببا أساسيا في إبعاد أو تعطيل عشرات الوف الفلاحين عن الزراعة، كما عطلت قدرات عشرات الوف أخرى منهم عن المشاركة في الإنتاج الزراعي. وتتجلى إشكالية الزراعة حاليا في تردي شبكات الري والبزل والعجز عن اصلاحها والنقص الكبير في توفير البذور المحسنة والأسمدة ومواد المكافحة والعلف الحيواني والتجهيزات الزراعية الأخرى، وبخاصة المكائن والمعدات الزراعية ومعدات الري والبزل وسيارات النقل، التي كانت تستورد من الخارج أو تستورد أجزاء بعض منها ويستكمل إنتاجها في الداخل. وأخيرا فهي تشير أيضا إلى الإهمال الشديد الذي تعرضت له الزراعة بسبب نقص الموارد المالية والمعدات الضرورية لعمليات البزل وتخليص الأراضي الزراعية من الملوحة وتدني خصوبتها، ثم المصاعب التي تواجه الزراعة في كردستان العراق بسبب الأوضاع الاستثنائية السائدة واقتتال الفصائل المسلحة التابعة للحزبين القوميين الكرديين. ومما زاد في الطين بلة تلك الأجتياحات العسكرية التركية المتكررة للأراضي العراقية بحجة مطاردة الفصائل المسلحة لحزب العمال الكردي في تركيا الموجودة على الأراضي العراقية. وتتم هذا الاجتياحات بعلم وموافقة وتعاون الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد. وفي ظل هذه الأوضاع الاستثنائية المستمرة منذ سنوات حرم العراق كله من الأستفادة من منتجات هذه المنطقة الغنية، وبخاصة بالنسبة للخضراوات والفواكه، كما حرم أبناء هذه المنطقة من التموين الضروري للعيش اليومي. ويتسبب تدخل القوات المسلحة التركية بهجرة فلاحية واسعة من تلك الأراضي الصالحة للزراعة، إضافة إلى تهديم

مئات القرى الفلاحية وتخريب المحاصيل الزراعية. وتلعب عوامل أخرى مثل تخلف طرق المواصلات والنقل ومخازن لحفظ السلع الزراعية ومشكلات الطاقة الكهربائية أوغياب الأمن والأستقرار دورها بتردي إمكانيات وعمليات التسويق الزراعي. ومع ان هذه العوامل كانت قائمة حتى قبل نشوب الحربين الخليجيتين والمعارك الدامية في كردستان فأنها قد تردت أكثر فأكثر نتيجة التدمير الواسع النطاق الذي لحق بمشاريع الهياكل الارتكازية الضرورية جدا للزراعة والاقتصاد الزراعي في سنوات ما بعد حرب الخليج الثانية.

في عام ١٩٧٠ كانت سلطة البعث قد أصدرت القانون رقم ١١٧ للإصلاح الزراعي الذي تم بموجبه تعديل القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩، كما اجرت تعديلات مهمة على التعديلات التي صدرت في فترة حكم عبد السلام عارف وأخيه عبد الرحمن عارف. ومن الناحية النظرية يعتبر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ تطويرا إيجابيا للقانون الذي صدر عن قيادة ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، ومحاولة لمعالجة الأوضاع التي كانت تسير نحو الأسوأ بالنسبة للزراعة وحياة الفلاحين وتموين الأسواق المحلية بالمنتجات الزراعية. وكان القانون الجديد قد صدر تحت ضغط وتأثير عوامل كثيرة بما فيها وضع الزراعة والريف والمطالبة الفلاحية الملحة والمنافسة مع الحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى الوطنية الأخرى والحاحها في إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين أوضاع الريف وحياة الفلاحين وتأمين التطور المعجل للاقتصاد الوطني، إضافة إلى رغبة البعث الحاكم في كسب تأييد الفلاحين له في بداية وصوله إلى السلطة حيث كان حزب البعث حينذاك (جناح ميشيل عفلق في العراق) ما يزال ضعيفا ويفتقد إلى تأييد الجماهير الواسعة. وإذا كانت السنوات الأولى من السبعينات قد شهدت ممارسة جملة من السياسات المنشطة للقطاع الزراعي، سواء في مجال القروض والمكننة واستصلاح الأراضي الزراعية والأرشاد الزراعي وتوفير المخصبات والبذور المحسنة الخ..، الا أن مجمل السياسة الزراعية والتراجع الفعلي عن تنفيذ بنود ومضامين قانون الإصلاح الزراعي والأيغال في الاستبداد ومصادرة حتى المظاهر الشكلية للتعددية الحزبية المؤقتة، ثم الحرب التي أشعلها النظام في عام ١٩٨٠ والأحداث اللاحقة والحرب المستمرة التي شنها النظام سنوات طويلة ضد الشعب الكردي قد أدت كلها إلى حصول

إنتكاسة شديدة في اقتصاديات وحياة الريف وفي إجمالي الإنتاج الزراعي ومعدل إنتاج الغلة، وبالتالي إلى تدهور في إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم ١٢

مقدار ونسبة مشاركة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الزراعة والصيد بالأسعار الجارية مليون دينار عراقي	نسبتها إلى الإجمالي ٪	الزراعة والصيد بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ م.د.ع.	نسبتها إلى الإجمالي ٪
١٩٨٠	٧٤١,٩	٤,٧	٧٤١,٩	٧،٤
١٩٨١	٩٥٥,٥	٨,٥	غ.م.	غ.م.
١٩٨٢	١٣٠٩,٦	١٠,٣	غ.م.	غ.م.
١٩٨٣	١٤١٣,٦	١١,٠	غ.م.	غ.م.
١٩٨٤	١٩٤١,٩	١٢,٨	غ.م.	غ.م.
١٩٨٥	٢١٦٠,٣	١٤,٠	١٠٠٢,٠	٢،٩
١٩٨٦	٢١٧٣,٧	١٤,١	٩٣٧,٠	٧،٧
١٩٨٧	٢٥١٨,٧	١٣,٦	٨٦٠,٩	٥،٥
١٩٨٨	٢٨٣٤,٣	١٣,٨	٩٠٨,٢	٠،٧
١٩٨٩	٣٣٤٦,١	١٥,٣	٩٨١,٥	٩،٦

المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر. مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ١٩٩٥. ص ٢٩٠/٢٩١.

قارن:الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥–١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. الجزء الأول. الجداول القطرية. الكويت مايو ١٩٨٩. ص.٤١

* الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة.

وفي ضوء أرقام هذا الجدول نلاحظ بأن قيمة إجمالي الإنتاج الزراعي بلغت في عام ١٩٨٠ حوالي ٧٤١,٩ مليون دينار عراقي وإرتفعت في عام ١٩٨٩ إلى ٩٨١,٥ مليون دينار عراقي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥)، أي بنسبة زيادة قدرها ٣٢,٣٪ خلال تسع سنوات، في حين إرتفع عدد سكان العراق من ١٣٢٣٨ ألف نسمة إلى ١٨٢٢٨٠ ألف نسمة خلال نفس الفترة الزمنية، أي بنسبة زيادة قدرها حوالي ٣٨٪ خلال تلك الفترة، علما بإن هذه السنوات قد عرفت الحرب العراقية – الإيرانية التي تطلبت توجيه القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي إلى جبهات القتال. وإزاء هذا الواقع قامت الحكومة العراقية باستيراد كميات كبيرة جدا من الحبوب واللحوم والمواد الغذائية الأخرى لتغطية الحاجة المحلية التي كانت في زيادة مستمرة نتيجة الحرب ونتيجة إرتفاع الطلب على السلع الغذائية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر موردي الحبوب للعراق أثناء الحرب العراقية–الإيرانية لمساعدة النظام على مواصلة حربه ضد إيران ومن أجل إجهاد البلدين اقتصاديا وعسكريا.

وتشير كل الدلائل إلى أن المشكلة الزراعية في العراق قد إزدادت تعقيدا بفعل التطورات الجديدة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات وتنامت سنة بعد أخرى بسبب العودة، بهذا القدر أو ذاك، إلى العلاقات العشائرية في الريف وإلى إستعادة الكثير من قدامى العائلات الإقطاعية وكبار ملاكي الأراضي الزراعية لنفوذهم الاقتصادي والاجتماعي في الريف وفي عموم المجتمع، إضافة إلى بقية المشكلات التي اشير إليها سابقا. ونتيجة لذلك أزدادت الحاجة إلى الاستيراد في وقت لا تتوفر فيه الموارد المالية للاستيراد مما دفع الدولة إلى استيراد كميات معينة من السلع الزراعية وغيرها على أساس الدفع اللاحق للديون نفطا وبإسعار تفضيلية مخفضة جدا.

وتشير أخر المعلومات عن الوضع الزراعي في العراق إلى ان الدولة تفرض على الفلاحين عبر قوانين ملزمة بزراعة الحبوب في مساحات واسعة من الاراضي الزراعية بهدف توفيرها للسكان. إذ ان التوجه نحو التوسع في زراعة الأراضي بالحبوب، رغم أهميتها بأعتبارها المادة الغذائية الأساسية للغالبية العظمى من السكان، زيادة إنتاج الحبوب، قد ادى إلى تفاقم اشكاليات أخرى في القطاع الزراعي، نشير إلى بعضها فيما يلي:

١ – تقلص كبير في إنتاج السلع الزراعية الآخرى بما فيها الخضر"

٢ – تراجع شديد في خصوبة التربة نتيجة إنهاكها المستمر والتخلي عن استخدام الدورة الزراعية (أو) وبسبب نقص المخصبات"

٣ – بروز فئة من كبار ملاكي الأراضي الزراعية أو المستحوذين عليها بطرق مختلفة تحقق لهم أرباحا عالية على حساب المجتمع. ويبدو ان جمهرة صغيرة من اغنياء الفلاحين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية المرتبطين مباشرة بالعائلات الحاكمة تستفيد من ذلك ولكن هذه الفائدة لا تعم الفلاحين في العراق"

٤– ارتفاع شديد ومتواصل في أسعار الفواكه والخضر ومجمل السلع الزراعية.

ومن يتتبع واقع الريف العراقي يستطيع أن يتيقن بأن العلاقات الإنتاجية السائدة في الريف العراقي تشكل اليوم مزيجا من العلاقات شبه الإقطاعية والعلاقات الرأسمالية النامية ببطئ شديد، وأن مجموعة صغيرة من كبار ملاكي الأراضي الزراعية الجدد والقدامي هي التي تستحوذ على مساحات واسعة من اخصب الأراضي الزراعية. وعدد غير قليل من هؤلاء هم من ابناء المسؤولين في العراق من الذين تحقق لهم ذلك الأستحواذ وفق قرارات واجراءات خاصة صادرة اما عن مجلس قيادة الثورة أو عن وزارة الزراعة.،ويهتم هؤلاء بأستثمار تلك الأراضي الزراعية الواسعة في إنتاج الحبوب بشكل خاص ويحققون أرباحا عالية على حساب المجتمع والدولة، إذ رغم المصاعب المالية فأن الدولة تقوم بمنح هؤلاء قروضا ومساعدات خاصة لجلب المكائن والسيارات الكبيرة من الخارج حيث تعفى من الرسوم الجمركية التي لا تمنح مثلها للفلاحين الفقراء وصغار المنتجين. والمعطيات المتوفرة تشير إلى ان الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة قد تذبذب خلال الفترة ١٩٩٠–١٩٩٣ على النحو التالي:

جدول رقم ١٣

الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي بملايين الدنانير العراقية

(وفق الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠)

التفاصيل	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٧٣	٨٠١	٩٨٢	٩٦٥

المصدر: تقرير التنمية البشرية – ١٩٩٥ –، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد ص ٧

ويستدل منه إلى ان القطاع الزراعي قد شهد انخفاضا نسبيا قدره ٢٥،٤٪، ٨،٥٪ و حوالي ١٠٪ على التوالي خلال السنوات الثلاث التالية لعام ١٩٩٠. الا ان هذا القطاع المرتبط إلى حدود غير قليلة بالمناخ والأمطار على نحو خاص قد شهد تذبذبا ملموسا خلال سنوات ١٩٩٤–١٩٩٦ أيضا وتراجعا في الإنتاج الإجمالي عجزت عن بلوغ مستواها في عام ١٩٩٠، رغم الجهود التي بذلت في هذا الصدد. فالتقرير المشار اليه سابقا يعزي كل ذلك إلى سياسة الحصار الاقتصادي الدولية، وهو في هذا على حق، ولكنه يهمل تماما العوامل الأخرى التي تسببت وما تزال تتسبب في ذلك وأهمها سياسة الدولة الاقتصادية، والتي سنتطرق اليها فيما بعد، فيقول: "ان استمرار هذا الحصار الذي اخذت تأثيراته المباشرة وغير المباشرة أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية خطيرة على الشعب والاقتصاد العراقي، أدى إلى استمرار تدني النشاط الاقتصادي عند مستوياته التي بلغها بعد الحرب مباشرة في عام ١٩٩١ والحيلولة دون استعادة عافيته وذلك بسبب شحة النقد الأجنبي اللازم لتشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد العراقي.[١٦٤] ويبدو للمتتبع ان هذا الأستنتاج صحيح رغم انه وحيد الجانب، إذ ان كل الدلائل تشير إلى نضوب المدخرات المحلية لدى السكان وإلى تقلص مستمر ونضوب الأحتياطي السابق من العملات

---

١٦٤ رسول، فائق علي د. تقرير التنمية البشرية – ١٩٩٥ – العراق: صادر عن جمعية الاقتصاديين العراقيين. بغداد. ١٩٩٥. ص ٧٢–٧٣.

الصعبة تقريبا وإلى تراجع في الإنتاج المحلي حتى وفق الأرقام الرسمية للدولة، في ما عدا أرقام القطاع الزراعي وبصورة نسبية حيث يقل اعتماده على الخارج نسبيا.

وفي ضوء ذلك يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

– أن القطاع الزراعي بأوضاعه الراهنة عاجز عن تأمين نسبة كبيرة من المنتجات الزراعية التي يتطلبها السوق الداخلي، سواء كان ذلك بالنسبة للاستهلاك البشري أم لتموين المشاريع الصناعية القائمة بالمواد الأولية. وتؤثر هذه الحالة مباشرة على أسعار السلع الزراعية التي تميزت بالارتفاع الشديد خلال الأعوام القليلة المنصرمة، وكذلك أسعار السلع الصناعية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية الزراعية.

– ولعبت الصعوبات الفائقة في توفير العملة الصعبة دورا مهما في إعاقة استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي الضرورية وفي استمرار ضعف معدلات إنتاجية غلة الدونم الواحد وارتفاع أسعار السلع الزراعية وإلى قصور الزراعة عن تموين السوق المحلية بحاجاته المتنامية.

– وبسبب صعوبات التشغيل في المدينة والحصول على مورد رزق مستمر لجأت كثرة من أبناء الريف السابقين إلى العودة إلى أحضان الريف ومحاولة العمل في الزراعة. وقد ساعد نقص المكننة وبقية المستلزمات الزراعية إلى ارتفاع في عدد العاملين في الزراعة، ولكنها تضمنت في الوقت نفسه بطالة مقنعة غير قليلة، وضغط شديد على الأجور والمداخيل وبقاء معدلات إنتاجية العمل واطئة بالنسبة للفرد الواحد.

– تفاقم حالة التمايز الطبقي في الريف، وبشكل خاص بين فئات كبار ملاكي الأراضي الزراعية وأغنياء الفلاحين من جهة وبين الفئات الفقيرة والعمال الزراعيين من جهة أخرى. وتشير المعلومات الواردة من الريف العراقي إلى أن درجة استغلال الفلاحين من جانب كبار الملاكين وأغنياء الفلاحين آخذة بالأشتداد وليس هناك من يدافع عنهم أو يسترد بعض حقوقهم، خاصة وأن جيش العاطلين كبير جدا، وان هذه الفئات تحاول، كما يبدو، الانتقام من الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين بسبب تأييدهم السابق لقانوني الإصلاح الزراعي الأول والثاني.

– ورغم هذا الواقع الزراعي فأن المعلومات الواردة من العراق تشير إلى أن حالة الفلاحين، رغم بؤسها، ما تزال أفضل من حالة الكثير من العمال وأشباه البروليتاريا وفئات من البرجوازية الصغيرة في المدينة. وهي ظاهرة جديرة بالدراسة والتحليل، خاصة وأن التكافل الاجتماعي في الريف العراقي أعلى بكثير منه في المدينة.

– ان الأزمة التي يمر بها العراق حاليا تضع على عاتق القوى التي ستصل إلى السلطة على أنقاض الدولة الصدامية ان تعير انتباها كبيرا للقطاع الزراعي (الإنتاج النباتي والحيواني والغابات وصيد الأسماك) وأن تعزز دوره في تأمين الغذاء للسكان والمواد الأولية للصناعة. فعلى أهمية الصناعة في الاقتصاد الوطني تبقى الزراعة قادرة، لو أستثمرت الموارد المتوفرة فيها بصورة عقلانية وحديثة، على تحقيق نتنائج إيجابية في صالح التنمية الوطنية والأمن الغذائي والتشغيل الواسع نسبيا للأيدي العاملة العاطلة حاليا.

– الا ان هذا الاتجاه يستوجب إيلاء أهتمام خاص بتأمين الخدمات الزراعية والخدمات الاجتماعية، وبخاصة التعليم المهني وشبكة طرق المواصلات الريفية والمخازن والمستلزمات الزراعية الأخرى التي في مقدور الدولة والقطاع الخاص المساهمة المشتركة في تحقيقها.

خامسا: العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق

استطاع النظام العراقي أن يقيم خلال فترة زمنية قصيرة شبكة واسعة من العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية على المستويين الإقليمي والدولي، وبخاصة منذ النصف الثاني من العقد الثامن. ولعبت موارد النفط المالية أولا، والأجهزة السياسية والاقتصادية والفنية والأمنية التي اقامها لهذا الغرض والحركة النشيطة غير البيروقراطية والمرنة لهذه الأجهزة ثانيا، دورا كبيرا في تأمين التوسع المستمر لتلك العلاقات. وكانت أهداف هذا التوسع في العلاقات متنوعة وذات وعي وهدف مسبقين لما يريده النظام منها لاحقا. ولعبت هذه العلاقات دورا إيجابيا فعالا في تعجيل التطور الاقتصادي العراقي

وتنامي تجارته الخارجية. الا أن هذه العلاقات لعبت دورها السلبي أيضا على المجتمع وعلى التطور اللاحق للعراق، وبخاصة في موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون والشرعية الدوليةأولا وفي إثارة الفوضى في النشاط الاقتصادي ولم تساعد على تخفيف التشوه والتبعية التي بقى العراق يعاني منهما. فوجهة تلك العلاقات ومضمونها ساهمت بشكل خاص في:

– توطيد النظام السياسي الاستبدادي ومنحه "الشرعية" على النطاق الدولي والإقليمي، رغم ما كان يقوم به من تجاوزات وانتهاكات فظة على حقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية"

– تكريس سياساته غير العقلانية في مختلف المجالات"

– التخلص من منافسيه ومعارضي سياساته وخصومه السياسيين تدريجا بعد ان نجح في الأنفراد بكل منهم"

– الإعتماد على تلك العلاقات في تنفيذ جملة من أهداف ومشاريع النظام التي لم تكن معروفة تماما حينذاك. ويمكن للمرء أن يشير إلى جملة من تلك المسائل:

* توسيع وتطوير القوات المسلحة العراقية وأستيراد كميات هائلة من الأسلحة التقليدية الحديثة من بلدان الشرق والغرب"

* بناء صناعة عسكرية متقدمة نسبيا"

* التزود بأسلحة الإبادة الجماعية، وبخاصة الأسلحة الكيميائية والجرثومية، وإقامة منشآت لإنتاج هذين النوعين من الأسلحة، إضافة إلى أستيراد أو إنتاج الصواريخ ذات المدى القريب والمتوسط"

* توفير مستلزمات البدء في الحصول على اليورانيوم المخصب والمعدات المختبرية والصناعية الضرورية لإنتاج السلاح النووي في العراق"

* التوسع في إقامة أحدث المنشآت والثكنات العسكرية والطرق والجسور في سائر أرجاء العراق وبخاصة في كردستان العراق"

– توجيه موارد مالية ضخمة لإغراض العناية بالعلاقات الدولية والإقليمية والعربية بالطريقة الصدامية التآمرية وتوسيع أجهزة السلك الدبلوماسي والملحقيات التجارية والعسكرية والثقافية والصحفية ومؤسسات الخطوط الجوية العراقية في الخارج وأستخدامها جميعا لإغراض خاصة بالنظام والتي توجهت نحو شراء ذمم عدد غير قليل من الشخصيات السياسية والإجتماعية والثقافية والصحفيين وقيادات أحزاب ومنظمات سياسية ونقابية ومهنية وصحف ومجلات في العالم العربي وفي بلدان أخرى من العالم من أجل ضمان تأييدها له، إضافة إلى إن مكاتب الخطوط الجوية العراقية قد تحولت بشكل خاص إلى أوكار لإجهزة الأمن لتأمين الجواسيس وتنظيم الملاحقات والإغتيالات ضد الشخصيات المعروفة في صفوف المعارضة العراقية في الخارج، وإلى مخابئ لخزن كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد لاستخدامها في تنفيذ خطط النظام في هذا الصدد. ومن تلك الأوكار السيئة الصيت انطلقت عمليات الملاحقة والتجسس والاغتيالات بأساليب مختلفة كما جرى تنفيذ بعض التفجيرات أو عمليات التسميم التي أودت بحياة مجموعة من العراقيين المعارضين للنظام العراقي"

– استخدام الموارد المالية لدعم الكثير من الحملات الانتخابية لمرشحي أحزاب سياسية "ديمقراطية وتقدمية" و"قومية يمينية" كانت تدعم سياسة النظام العراقي وتزكيه على الصعيدين الإقليمي والدولي وتغطي على سياساته الداخلية المعادية للديمقراطية ومصادرة حقوق الإنسان ومكافحة أحزاب المعارضة السياسية. ولم تقتصر تلك المبالغ المصروفة على الحملات الانتخابية فحسب، بل شملت دفع الرشوات لشراء ذمم موظفين ومستخدمين شملت في حينها العديد من البلدان الرأسمالية والاشتراكية"

– إقامة مشاريع اقتصادية إنتاجية وغير إنتاجية بذخية في مختلف فروع الاقتصاد الوطني غير متجانسة مع حاجات وإمكانيات العراق الفعلية ومستوى تطوره البشري والتقني، أي تفاوتها الكبير مع مستوى تطور القوى المنتجة المحلية بشكل عام"

– استيراد كميات هائلة من السلع الاستهلاكية بمبالغ طائلة وإغراق الأسواق المحلية بها والعمل المنظم والهادف إلى تأجيج النزعات الاستهلاكية في المجتمع والتي كان لها تأثير

مباشر على سلوكية الفرد العراقي وموقفه من اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لقد لعبت هذه السياسات دورا كبيرا في إستنزاف نسبة عالية جدا من إيرادات النفط الخام وقلصت القدرات التراكمية المتاحة فعلا لإغراض التثمير الإنتاجي وساهمت في توفير مستلزمات ممارسة السياسات المغامرة للنظام والتي أدت إلى الانهيارات اللاحقة والتي يعاني من نتائجها الشعب كله. وعادت إيرادات النفط العراقية مرة أخرى إلى اقتصاديات تلك الدول التي إستوردت النفط الخام أساسا، وهي الدول الرأسمالية المتقدمة وبعض الدول الاشتراكية، وإذا كانت المجموعة الأولى من الدول قد جنت من جراء ذلك أرباحا عالية جدا وخيالية بالقياس لواقع وإمكانيات العراق، فأن أرباح المجموعة الثانية، الإتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية حينذاك، لم تكن سوى فتات موائد. ومع ذلك فإن تلك الدول كانت من بين اهم المتعاملين الأساسيين مع النظام وبخاصة في مجال أستيراد وتصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى. وكان الشعب العراقي هو الخاسر الأكبر في موارده النفطية والمالية والبشرية من وراء كل ذلك، بما فيه ما يجري اليوم من تدمير لأسلحته الكيميائية والجرثومية والصواريخ وبعض التجهيزات الخاصة بالنشاط النووي وتحمل تكاليف ذلك التدمير وتكاليف اللجان المشرفة عليه والمنفذة له.

ويمكن للأرقام التالية أن توضح حجم التبادل التجاري العراقي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٠–١٩٩٤ والتي تجسد الواقع الذي أشرت إليه في أعلاه، إضافة إلى التوسع في حجم استيرادات العراق من نظم الأسلحة التقليدية الحديثة خلال هذه الفترة أيضا.

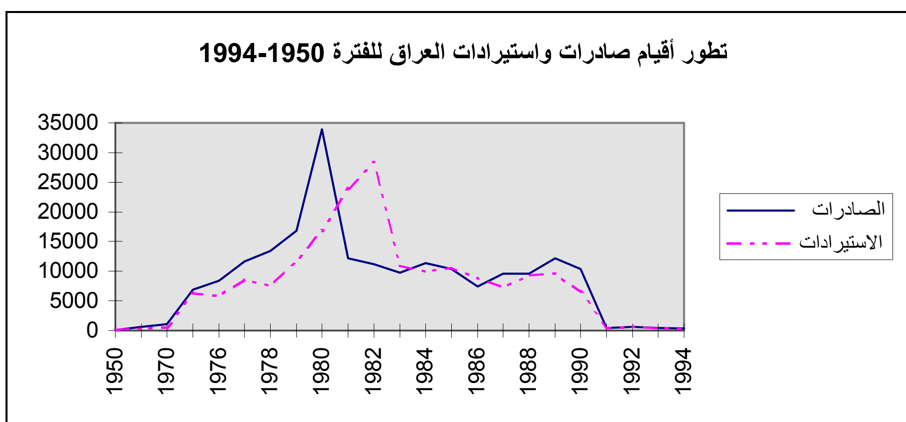
جدول رقم ١٤

تطور صادرات واستيرادات العراق للفترة الواقعة بين ١٩٥٠–١٩٩٤

(مليون دولار أمريكي)

السنة	الصادرات	الاستيرادات	الوفرة أو العجز
١٩٥٠	١٢٢	١٠٥	٧
١٩٦٠	٦٥٤	٣٩٠	٢٦٤
١٩٧٠	١١٠٠	٥٠٩	٥٩١
١٩٨٠	٣٣٩٠٣	١٦٨٣٤	١٧٠٤٦
١٩٨١	١٢١٥٠	٢٣٩٣٤	– ١١٧٨٤
١٩٨٨	٩٦١٣	٩٢٨٧	٣٢٦
١٩٨٩	١٢١٨٥	٩٦٠٠	٢٥٨٥
١٩٩٠	١٠٣٨٣	٦٥٢٤	٣٨٥٩
١٩٩١	٤٦٨	٤٢١	٤٧
١٩٩٢	٦٠٩	٦٣٧	– ٢٨
١٩٩٣	٤٦٨	٣٦٨	١٠٠
١٩٩٤	٣٣٧	٢٧٩	٤٠

المصدر: ١) الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥–١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨ الجزء الثاني الجداول التجميعية، ص ٩٦ وص١٠٣، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، الكويت مايو/ آيار ١٩٨٩ ٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢، ص ٣٢٩، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، الكويت ١٩٩٣٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٣٢١



ويستدل من الجدول رقم (١٤) ما يلي:

– أن النظام العراقي قد خصص القسم الأكبر من إيرادات النفط الخام لصالح تنمية استيراداته السنوية المختلفة. ورغم تلك الزيادة في قيمة استيراداته واصل ميزانه التجاري تسجيل وفرة متطورة من سنة إلى أخرى خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٥ –١٩٨٠ بسبب ضخامة كميات النفط المصدرة سنويا والتعديل الذي حصل على أسعار النفط حينذاك حيث سجلت أسعاره إرتفاعا كبيرا لصالح البلدان المنتجة والمصدرة للنفط"

– وأن أول عجز ظهر في ميزانه التجاري قد اقترن بالحرب العراقية–الإيرانية"

– ويعتبر عام ١٩٨١ بداية لمديونية العراق الخارجية، سواء تلك التي يدفع عنها فوائد عالية ومتراكمة سنة بعد أخرى أم تلك الديون التي منحت له من الدول العربية التي كانت لها مصلحة مباشرة بالحرب ضد إيران والتي ساهم بعضها بتزويده بالأموال لمواصلة وتطوير أبحاثه النووية. ويعتبر النظام العراقي، وهو على حق في هذا، أن هذه الديون غير قابلة للتسديد وتعتبر ميتة.

– ومنذ عام ١٩٨٦ بدأ الميزان التجاري العراقي يسجل مرة أخرى وفرة ولكنها لم تكن كافية بإي حال لتغطية حاجات العراق لمواصلة الحرب أو فيما بعد لإعادة تعمير ما خربته تلك الحرب، والتي كانت بداية التحرش بالكويت وضمن أسباب غزوها وفرض الأحتلال عليها واعتبارها المحافظة العراقية رقم ١٩.

وبسبب ضعف الأهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية من جهة وتنامي موارد استخراج وتصدير النفط الخام من جهة أخرى اعتمد العراق على استيراد كميات متزايدة من السلع الغذائية من سنة إلى أخرى لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي التي كانت تنمو باضطراد وكانت تكلف العراق المليارات من الدولارات النفطية. الا ان الفترة التي اعقبت حرب الخليج الثانية وبسبب الحصار الاقتصادي وتقلص الموارد المالية لم يتراجع الإنتاج المحلي للسلع الغذائية فحسب، بل تراجعت أيضا استيرادات العراق من السلع الغذائية. ويمكن للأرقام التالية ان تؤكد هذه الحقيقة التي وجدت تأثيرها المباشر على السوق المحلية وعلى شحة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها ونقص التغذية لدى الغالبية العظمى من السكان وبخاصة بين الأطفال والشيوخ والنساء الحوامل. كما تقلصت صادرات العراق من المواد الغذائية إلى أسواق البلدان المجاورة، وبخاصة إمارات الخليج العربي، التي كان العراق يسعى من الناحيتين السياسية والاقتصادية على الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية واسعة معها واستمرار تموينها بالمواد الغذائية.

جدول رقم ١٥

اقيام استيرادات المواد الغذائية بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية

التفاصيل	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
قيمة الصادرات	٣٢,٩	٤٤,٦	٧٠,٨	٩٦,٢	٤٠,٠	٧,٩	٧,٧	٥,٥
قيمة الاستيرادات	٩٠,٢	٧٣٦,٥	٢٠٣٨,٤	٢٤٦٨,٤	١٨٢٤,٥	٨٠٧,٤	١١٠٣,١	١٠٣٧,٩
الموازنة*	٥٧,٣-	٦٩١,٩-	١٩٦٧,٦-	٢٣٧٢,٢	١٧٨٤,٥-	٧٩٩,٥-	١٠٩٥,٤-	١٠٣٢,٤-

المصدر:

UNCTD Commodity Yearbook United Nations New York and Geneva 1995 P. 24

* الموازنة أي العجز والوفرة في مجال المواد الغذائية فقط.

وتشير الأوضاع الجارية في العراق إلى ان الأعوام التالية لعام ١٩٩٣ حتى الوقت الحاضر شهدت تدهورا أكبر عن الأعوام التي سبقتها، كما تقلصت إمكانيات الأستيراد من الخارج وانعكس ذلك على حالة السوق المحلية وأوضاع السكان الغذائية، حتى بعد البدء بالتنفيذ البطيء والمراقب لقرار "النفط مقابل الغذاء". ان النمو الكبير في استيراد المواد الغذائية في الثمانيات بمقاييس غير معقولة وبنسب عالية جدا ارتبط بتموين جبهة الحرب التي خاضها العراق ضد إيران ودامت ثماني سنوات واشباع حاجات الاستهلاك المحلي خاصة، وبخروج مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية في الجنوب والوسط وفي شمال العراق، بما فيها بعض مناطق كردستان، من دائرة الإنتاج الزراعي بسبب العمليات العسكرية فيها أو على مقربة منها. ويستطيع المرء ان يقدر مدى الضغط الذي تعرضت له موارد النفط المالية بسبب استيرادات الغذاء من جهة واستيرادات التجهيزات والمعدات والأسلحة العسكرية قبل الحرب العراقية–الإيرانية وخلالها وبعد إيقافها حيث وجه العراق موارد مالية كبيرة جدا لصالح إقامة أكبر ترسانة للأسلحة التقليدية الحديثة في المنطقة بعد إسرائيل ولصالح إقامة وتطوير الصناعات العسكرية في العراق. وتشير المعلومات المتوفرة إلى ان العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٦–١٩٩٠، أي بعد ان بدأت إيرادات النفط الخام المالية السنوية بالأرتفاع حتى سنة اجتياح الكويت واحتلالها، قد صرف المبالغ التالية للإغراض العسكرية، وبضمنها استيرادات الأسلحة التقليدية الحديثة.

جدول رقم ١٦

تطور المبالغ السنوية المصروفة للأغراض العسكرية

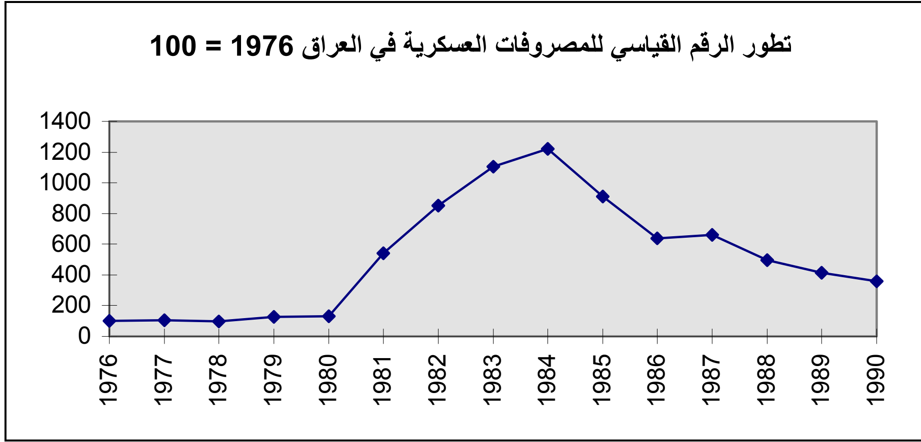
في العراق خلال الفترة ١٩٧٦–١٩٩٠

السنة	المصروفات مليون دولار أمريكي	١٩٩٦ = ١٠٠
١٩٧٦	٢٥٨٤	١٠٠,٠
١٩٧٧	٢٧٠٠	١٠٤,٥
١٩٧٨	٢٥٥٦	٩٨,٩
١٩٧٩	٣٢٣٥	١٢٥,٢
١٩٨٠	٣٣٥٣	١٢٩,٨
١٩٨١	١٤٠٠٧	٥٤٢,١
١٩٨٢	٢١٩٥٢	٨٤٩,٥
١٩٨٣	٢٨٥٩٦	١١٠٦,٦
١٩٨٤	٣١٥٩٠	١٢٢٢,٥
١٩٨٥	٢٣٥٠٦	٩٠٩,٧
١٩٨٦	١٦٥٣١	٦٣٩,٧
١٩٨٧	١٧٠٧٣	٦٦٠,٧
١٩٨٨	١٢٨٦٨	٤٩٨,٠
١٩٨٩	١٠٧٢٠	٤١٤,٩
١٩٩٠	٩٢٦٨	٣٥٨,٧
الإجمالي *	٢٠٠٥٣٩	–
المتوسط السنوي	١٣٣٦٩	–

المصدر: التقارير السنوية لمعهد ستوكهولم لبحوث السلام للفترة ١٩٨١–١٩٩١

*) يضاف إلى هذا المبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكي وجهت لأغراض استيراد وإنتاج

أسلحة الدمار الشامل في العراق حسب احصئيات سبري.



وتشير دراسات هذا المعهد إلى أن العراق قد صرف مبلغا قدره ٥٠ مليار دولار أمريكي لإغراض إنتاج الأسلحة الكيميائية والجرثومية والأسلحة النووية. فإذا أضيف هذا الرقم إلى الرقم الأول الخاص بإجمالي مصروفات العراق العسكرية فسيرتفع المبلغ إلى ٢٥٠,٦ مليار دولار تقريبا. وشكل هذا المبلغ ما يقرب من ٣٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال الفترة ١٩٧٦–١٩٩٠ حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنوات مجتمعة حوالي ٦٤٠,١ مليار دولار أمريكي وفق الأسعار الجارية[١٦٥] وهذا يعني أن متوسط الصرف السنوي بلغ ١٦,٩ مليار دولار سنويا من متوسط سنوي للناتج المحلي الإجمالي لذات الفترة مقداره ٤٢,٧ مليار دولار تقريبا بالأسعار الجارية، أو ما يعادل ٣٩,٦٪ تقريبا. ويستطيع المرء أن يقدر مدى التطور الذي كان في مقدور العراق تحقيقه لو وجه النظام تلك المبالغ الكبيرة لصالح التنمية إلاقتصادية والبشرية، ومدى نمو الثروة الوطنية بدلا من

---

١٦٥ ١) الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥ – ١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. – الجداول التجميعية، الكويت – مايو – ١٩٨٩. الجزء الثاني. ص ٧.

٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩١. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩١. ص ١٦٤.

٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩٢. ص ٢٣١.

حصول ذلك الدمار الهائل الذي يعاني منه العراق بسبب تلك السياسات العدوانية المعادية للشعب ومصالحه الأساسية التي مارستها السلطة في العراق، إضافة إلى الديون الثقيلة التي تراكمت بذمة البلاد والتعويضات التي يراد استقطاعها من موارده السنوية والتي يمكن ان تستنزف جزءا مهما من احتياطي النفط العراقي والتي قدرها البعض بحدود ٤٠٪ ولسنوات طويلة.[١٦٦] وكانت تلك السياسة عدوانية وتوسعية موجهة ضد الشعوب المجاورة ومصالح شعوب المنطقة بأسرها. وجدير بالإشارة إلى أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا واسبانيا ويوغسلافيا وغيرها من الدول الأوربية، إضافة إلى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، قد جنت كلها أرباحا قصوى من عقد وتنفيذ صفقات السلاح ومن اتجاهات التنمية الاقتصادية في العراق ومن سياساته العدوانية في المنطقة.

سادسا: قطاع الدولة والقطاع الخاص

كان الموقف من قطاع الدولة ودوره وسعة نشاطه يشكل واحدا من أبرز الصراعات الاقتصادية والاجتماعية بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة في العراق منذ اربعينات هذا القرن، ثم اتخذ إبعادا جديدة بسبب تطور قدرات الدولة المالية التي ارتبطت بوجود النفط واستخراجه وتصديره من جانب الشركات الأجنبية وهيمنة الأخيرة على القسم الأعظم من تلك الثروة نفطا ومالا، والحد الفعلي الكبير من قدرة العراق على استخدام النفط وموارده المالية في التنمية الوطنية وفي إغناء الثروة الاجتماعية وفي تعزيز الأستقلال والسيادة الوطنية. وأتخذ هذا الصراع إبعادا جديدة في أعقاب ثورة تموز عام ١٩٥٨ وفي الأنقلابات السياسية التي اعقبتها. واعتبر الموقف المساند لزيادة دور ونشاط قطاع الدولة في مختلف فروع الاقتصاد الوطني، إضافة إلى موضوع التصنيع وحل المسألة الزراعية والموقف من شركات النفط الأجنبية ومن الرأسمال الأجنبي ونشاطه في اقتصاديات

١٦٦الشبيبي، سنان د. ورقة عمل قدمها إلى ندوة فيينا حول الاقتصاد العراقي التي نظمتها الهيئة الاستشارية العراقية في خريف عام ١٩٩٢، اضافة إلى أوراق عمل أخرى ومداخلات مجموعة من الاقتصاديين العراقيين.

البلاد، واحدا من أكثر المعايير أساسية في تقييم السياسة الوطنية والقومية لهذا الحزب أو تلك الجماعة السياسية، بغض النظر عن مستوى الإداء في هذا القطاع وعن النتائج المترتبة عن نشاطه ودوره والفئات الاجتماعية التي يخدمها أو مدى مساهمته في إغناء الثروة الاجتماعية أو بالأساس طبيعة السلطة وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والمصالح التي تمثلها وتدافع عنها. ولم يشذ عن هذه القاعدة حكم البعث بعد وصوله إلى السلطة بانقلاب عسكري في عام ١٩٦٨ ضد السلطة التي كانت تمثل بهذا القدر أو ذاك الاتجاه القومي الناصري في العراق، إذ كان هذا الاتجاه قد ابدى اهتماما خاصا بقطاع الدولة الاقتصادي التزاما بنهج عبد الناصر وتماثلا مع اتجاه التطور في مصر حينذاك والقناعات الخاصة لبعض المشاركين في الحكم أو المساندين له. وقد بادرت القوى القومية الحاكمة حينذاك إلى إصدار تشريع التأميمات في تموز/ يوليو من عام ١٩٦٤ التي شملت جميع القطاعات الاقتصادية الآساسية في الاقتصاد العراقي وبخاصة القطاع الصناعي والمصارف والتأمين والنقل والتجارة. وكانت الضربة الأساسية قد توجهت في حينها إلى البرجوازية الوطنية المتوسطة التي كانت تتعاطف مع حكم عبد الكريم قاسم والتي اتخذت مواقف سلبية من الحكم ومن النشاط الاقتصادي[١٦٧]. ومع ذلك فلم يكن الوضع الاقتصادي يتحمل حينذاك مثل هذه الإجراءات وأثرت بشكل شديد على مواقف ونشاط البرجوازية الوطنية عكموما. وكانت تلك الإجراءات لا تبتعد كثيرا عن محاولة التماثل مع الإجراءات التأميمية الواسعة

---

١٦٧ حبيب، كاظم. ملاحظات حول القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في العراق. مجلة دراسات عربية. العدد ٩/ تموز ١٩٦٩، بيروت.

حبيب، كاظم. اجراءات التأميم في البلدان النامية – ضرورتها واهميتها. مجلة دراسات عربية. العدد ٢/ كانون الأول ١٩٦٨. بيروت.

حبيب، كاظم. تحليل المواقف المتباينة للطبقات والفئات الأجتماعية أزاء اجراءات التأميم في البلدان النامية. مجلة دراسات عربية. العدد ٤/ شباط ١٩٦٨. بيروت.

التي بدأ بها جمال عبد الناصر في عام ١٩٦١ وواصلها حتى عام ١٩٦٥ وتوجهت ضد أغلب فئات البرجوازية المصرية وبخاصة الكبيرة والمتوسطة[١٦٨].

ولعبت التغيرات التي وقعت على قطاع النفط الخام في النصف الأول من العقد الثامن، وبشكل خاص موجة التأميمات في الأقطار العربية واستخدام التأميم كسلاح في النضال ضد الهيمنة الأجنبية وفي سبيل تحقيق المصالح العربية وتعديل أسعاره وزيادة حجم الإنتاج والتصدير في العراق، دورها في تأمين ارتفاع كبير في موارده السنوية وإلى زيادة دوره وتوسيع قاعدة قطاع الدولة موضوعيا. وساهمت عوامل كثيرة في دفع النظام في العراق، بما فيها الصراع ضد القوميين والشيوعيين وقيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي والرغبة في الهيمنة على الاقتصاد العراقي من جانب القوى الحاكمة من خلال تعزيز دور قطاع الدولة الاقتصادي، وفي توسيع قاعدة قطاع الدولة وتزايد نشاطه حتى احتل المركز الأول في مجالات كثيرة حتى أوائل العقد التاسع. وبلغت اهمية قطاع الدولة

---

١٦٨ كانت رسالة الدكتوراة التي دافعت عنها في صيف عام ١٩٦٨ قد حملت العنوان التالي "طبيعة أجراءات التأميم في الجمهورية العربية المتحدة". وقمت في حينها بويارتين إلى مصر لا لجنع المعلومات والوثائق فحسب، بل والدخول بحوارات مع أربعة مستويات مختلفة هي:

– المسؤولين في الوزارات المعنية لمعرفة وجهة نظرهم بشأن هذه التأميمات وتصوراتهم عن دور المنشآت والمؤسسات المؤممة في العملية التنموية اللاحقة. والتقيت في حينها بعدد كبير من المسؤولين ومنهم على سبيل المثال لا الحصر د. عبد الرازق حسن ود.. سلطان أبو علي"

– المسؤولين في الأتحاد الأشتراكي وفي المعهد الأشتراكي، الذي كان يشرف عليه حينذاك الدكتور أبراهيم سعد الدين، ومعهد التخطيط الاقتصادي وكان يشرف عليه الدكتور أسماعيل صبري عبد الله"

– المستوى الحزبي والإعلامي لقوى سياسية من غير الأتحاد الأشتراكي مثل الدكتور فؤاد مرسي، ميشيل كامل، ولطفي الخولي أبو سيف يوسف وبقية المجموعة العاملة في مجلة الطليعة"

– على المستوى الأكاديمي مثل د. محمد دويدار.

وقد كانت المناقشات مغنية وواسعة ومفيدة لدراسة الدكتوراه وللكتاب الذي اعددته فيما بعد للنشر وكتب مقدمته الصديق والرفيق الدكتور فؤاد مرسي والذي لم ير النور حتى الآن. وقد نشرت في حينها خلاصة مكثفة لبعض جوانب الرسالة في مجلة الطليعة المصرية في عددين منها في عام ١٩٦٨.

النسبية ٨١,٤٪ في العام ١٩٨٠، و٥٩٪ في قطاع الدولة التجاري و٥٩٪ بالنسبة للعاملين في قطاع الدولة[١٦٩]. ومع ذلك بقي القطاع الخاص يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني باستثناء القطاع النفطي الاستخراجي، كما احتل قطاع الدولة المركز الأول في تحقيق رأس المال الثابت الإجمالي بسبب موارد النفط المالية العائدة للدولة. يشير الدكتور عباس النصراوي إلى ذلك فيقول: "فعلى الرغم من تمكن القطاع الخاص عام ١٩٨١ تحقيق ما نسبته ٢٠٪ من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ٣/١ الناتج المحلي الإجمالي، ١٥٪ من إجمالي الاستيرادات، فقد تباينت مساهمة هذا القطاع بشكل ملحوظ. ففي عام ١٩٨١ على سبيل المثال ساهم القطاع الخاص بما يقارب ٤٩٪ من الناتج المحلي المتولد في القطاع الزراعي، ٤٥٪ بقطاع الصناعة التحويلية، ٤٤٪ بالتجارة الداخلية، ٧٢٪ بقطاع النقل والمواصلات"[١٧٠]. كما كانت مشاركة القطاع الخاص بقطاع التشييد ٩٥,٣٪، وبالقطاع الاستخراجي ١,٣٪ فقط[١٧١].

الا ان دور قطاع الدولة الاقتصادي بدأ بالتراجع المتسارع لعوامل كثيرة بما فيها الهيمنة الكاملة على السلطة السياسية في البلاد من جانب حزب البعث وصدام حسين والأنهاء الكامل للوجود النسبي العلني لبعض الأحزاب السياسية والحرب العراقية–الإيرانية وتفاقم المشكلات الاقتصادية في البلاد نتيجة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة والحرب حينذاك وتعاظم تأثير الاتجاه الداعي إلى الخصخصة في العالم العربي وفي العراق أيضا، وزيادة دور وتأثير سياسات البنك الدولي الخ... وعمدت الدولة ليس إلى تقليص دور قطاع الدولة الاقتصادي فحسب، بل وإلى بيع مجموعة كبيرة من مشاريعه إلى القطاع الخاص بأبخس الأثمان، وبخاصة إلى الفئات الاجتماعية الجديدة القريبة جدا من السلطة والتي نمت

---

١٦٩ السيد علي، عبد المنعم د. وفتح الله، سعد حسين د. التنمية المستقلة: المفهوم – الإستراتيجيات، المؤشرات، النتائج – دراسة مقارنة في اقطار مختارة. مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. العدد الثالث خريف ١٩٩٤. القاهرة. ص ٦٨.

١٧٠ النصراوي عباس د. الاقتصاد العراقي ١٩٥٠ – ٢٠١٠. مصدر سابق. ص ١٣٠.

١٧١ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٠.

في ظل السلطة الصدامية، ابتداء من العام ١٩٨٧ بصورة رسمية[١٧٢]. وفي ضوء هذه الإجراءات والأوضاع تراجع دور قطاع الدولة وتقلصت قاعدته الاقتصادية وانخفضت اهميته النسبية إلى ٦٣٪ في العام ١٩٨٩ ولقطاع الدولة التجاري إلى ٠,٣٪ وللعاملين في قطاع الدولة إلى ٢١,٤٪[١٧٣]. وارتفعت عمليا الأهمية النسبية للقطاع الخاص في مختلف المجالات وعلى حساب تقلص مكانة ودور قطاع الدولة الاقتصادي.

وتواصلت عملية الخصخصة في قطاع الدولة الاقتصادي بأعتبارها سياسة دولة رسمية اكدها صدام حسين في خطبه مرارا ابتداء من العام ١٩٨٧ واصبحت "سياسة لا مناص منها" بعد اجتياح الكويت واحتلاله والحرب التي نجمت عنهما والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، وبخاصة في مجال تصدير النفط الخام، باعتباره المورد الأساس والرئيس للدخل القومي ولتوظيفات قطاع الدولة في العراق. وعاد القطاع الخاص يحتل الدور الأول والمكانة الأولى في الاقتصاد العراقي في ظل انحباس شبه كامل لموارد النفط المالية بشكل خاص.

ان التجارب الغنية التي مرت بها شعوب بلدان العالم الثالث، ومنها العراق، وشعوب البلدان الاشتراكية تطرح على العاملين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مسؤولية إيلاء أهتمام خاص بالعلاقة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص أولا، وللعلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص المحليين والقطاع الخاص الأجنبي ثانيا. ويهمني في هذا الصدد الجانب الأول من هذه العلاقة، إذ أن الأختلال في هذه العلاقة وفي دور كل منهما في العملية الاقتصادية يقود إلى بروز اختلالات أخرى لا في المجال الاقتصادي فحسب، بل وبشكل خاص في المجالات الاجتماعية والسياسية، وبشكل خاص في مجال التحالفات الوطنية بين الأحزاب التي تعبر في برامجها بهذا القدر أو ذاك عن مصالح مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية. والملاحظة تستهدف التنبيه إلى ضرورة الأخذ بالاعتبار مواقف

---

١٧٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٩.

١٧٣ راجع: السيد علي، عبد المنعم د. وفتح الله، سعد حسين. التنمية المستقلة: المفهوم – الإستراتيجيات، المؤشرات، النتائج – دراسة مقارنة في اقطار مختارة. مصدر سابق. ص ٦٨.

مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية القائمة إزاء مهمات المرحلة ومشكلات التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والمصالح المتباينة لها والتحري عن قاسم مشترك أعظم في مراحل معينة وبعيدا عن إيجاد أرضية غير صالحة للتعاون أو الدخول في صراعات تقود إلى التقاطع.

ان المرحلة التي كان وما يزال يمر بها العراق كانت وما تزال تستوجب وضع معادلة مناسبة تأخذ بالاعتبار واقع البلاد ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والوعي السياسي والاجتماعي لدى الغالبية العظمى من السكان وليس لدى نخبة صغيرة من المثقفين والسياسيين أولا، وتعبر عن الفهم الواقعي لمهمات المرحلة وللدور الذي يمكن ويفترض ان يلعبه قطاع الدولة والقطاع الخاص وكذلك القطاع المختلط في العملة التنموية دون اللجوء إلى القسر أو فرض التصورات والرغبات المسبقة على الواقع القائم والضرورة المطلوبة. أن مستوى التطور في العراق يحتاج إلى الأمكانيات المالية والفنية والأدارية للقطاع الحكومي والقطاعين الخاص والمختلط ويستوعبها جميعا دون اثارة الصراع بينهما، ومحاولة حل الخلاقات والاختلافات في وجهات النظر بطريق التفاوض السلمي والديمقراطي بما يخدم مصالح تطور الاقتصاد الوطني والمجتمع ويساعد على تنمية هذه القطاعات يغني الثروة الوطنية ويحسن من مستوى معيشة السكان.

الوضع البشري في العراق

والآن ما هو الجديد في الوضع البشري في العراق في المرحلة الراهنة؟

وفق التقرير الذي أعدته جمعية الاقتصاديين العراقيين يمكننا متابعة بعض جوانب تطور الموارد البشرية في العراق التي ترتبط عضويا بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة من جهة وبالحصار الاقتصادي المفروض على العراق من جهة أخرى.

فمعلومات الأمم المتحدة تصنف العراق في مجال التنمية البشرية في العام ١٩٩٥ في المرتبة ١٤٣ من مجموع ١٧٤ دولة بعد ان صنف في نهاية الثمانينات وحتى عام ١٩٩٠ في المرتبة ٩٦. والمعايير التي تعتمدها الأمم المتحدة في هذا التصنيف تشتمل على: متوسط

العمر، والتعليم، والرعاية الصحية، والدخل والعمالة بشكل خاص[iv]. وهذه المرتبة التي تراجع إليها العراق تجسد مستوى التخلف والتراجع عما تحقق سابقا في مجال التنمية البشرية. وخلال السنوات المنصرمة برزت الظواهر السلبية التالية:

– تراجع في معدلات النمو السكانية من ٣,٢٪ في الستينات والسبعينات إلى ٢,٦٪ في الثمانينات و٢,٤٪ في أوائل التسعينات و٢,٣٪ ابتداء من عام ١٩٩٣ حتى الوقت الحاضر[١٧٤]"

– وبالإضافة إلى قلة الولادات أرتفع عدد الوفيات بين الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة وبين الشيوخ، إذ أرتفع عدد الوفيات بين الأطفال الرضع من ٥،٩١ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ١١١ وفاة في عام ١٩٩٤ مثلا. كما أرتفع عدد الوفيات الشهرية بين الأطفال دون سن الخامسة من ٥٢ وفاة لكل ١٠٠٠ طفل إلى ١٤٠ وفاة في عام ١٩٩٤. وتشير الإحصائيات المتوفرة إلى ان متوسط عدد الوفيات الشهرية بين الأطفال دون سن الخامسة قد أرتفع من ٥٩٣ وفاة في عام ١٩٨٩ إلى ٤٤٠٩ وفاة في عام ١٩٩٤، أي بزيادة شهرية قدرها ٧٤٣,٥٪ أو ما يزيد على سبعة أضعاف عام ١٩٨٩[١٧٥]"

– بروز ظواهر تشوه كثيرة في الولادات الجديدة، وبخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية من جراء استخدام المواد المشعة وبعض أسلحة الإبادة الجماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة[١٧٦]"

– تزايد حجم الهجرة السنوية من العراق إلى البلدان الأخرى والتي اتخذت مستويات عالية جدا في فترة الحرب العراقية–الإيرانية وبعد فشل حركة الأنتفاضة الشعبية في أعقاب حرب الخليج الثانية. واليوم تتسع هجرة المواطنين الأكراد من كردستان العراق إلى الخارج بشكل

---

١٧٤ التقرير الإقتصادي العربي الموحد سبتمبر/ايلول ١٩٩٦. مصدر سابق. ص ٢٣٨.

١٧٥ رسول، فائق علي د. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، مصدر سابق.

176 Siegwart-Horst Guenther.: Uran-Geschosse: Schwergeschaedigte Soldaten، missgebildete Neugeborene، Sterbende Kinder. Tony Benn. Margarita Papanderou & Freimut Seidel. Ahriman-Verlag، 1996 .
Siegwar-Horst Guenther. Stumme Zeugen eines Krieges - Eine Dokumentation von S.-H. Guenther. 1990-1993، St. Peter-Ording. 1995.

خاص إلى جانب استمرار هجرة العراقيين من مناطق العراق الأخرى[١٧٧]. ويقدر عدد العراقيين الذين تركوا العراق قسرا بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية وكذلك المواطنات والمواطنين الذين هجروا قسرا لأسباب قومية ودينية وطائفية منذ مجئ البعث إلى الحكم حتى الوقت الحاضر بحوالي ٢ مليون نسمة، في ما عدا الذين تركوا العراق قبل ذاك لأسباب سياسية وغير سياسية. ويقدر عدد العراقيين في الشتات في الوقت الحاضر بأكثر من ٢,٥ مليون نسمة. وهذه الملايين لا تدخل ضمن تقديرات النفوس في العراق، إذ ان النظام لا يعترف بحقيقة وجود هذه الأعداد الغفيرة من العراقيات والعراقيين في الخارج، رغم دوره الأول والأخير في فرض الهجرة على هذه النسبة المهمة من السكان"

– تراجع في متوسط عمر الإنسان في العراق بمقدار ١،٥ سنة[١٧٨]"

– أرتفاع في عدد النساء إلى مجموع السكان بالقياس إلى الرجال وبالمقارنة مع السنوات التي سبقت الحروب المعروفة[١٧٩]"

– أنخفاض في نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة من ٤٧٪ في عام ١٩٨٧ إلى ٤٤٪ في عام ١٩٩٤[١٨٠]. وجدير بالإشارة إلى ان عددا كبيرا من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ – ٤٥ سنة قد أودت الحرب بحياتهم أو حولتهم إلى معوقين"

– أنخفاض شديد في عدد العاملين في الاقتصاد العراقي، وبخاصة بين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٠ سنة والذين تزيد أعمارهم عن ٤٠ سنة وتتخذ صفة شاملة تقريبا عندما تتجاوز سن ال٥٠ سنة فما فوق. ويقدر عدد العاطلين في عام ١٩٩٦ بما يقرب من ٦ مليون نسمة وبخاصة بين النساء القادرات على العمل[١٨١].

---

١٧٧ المصدر السابق نفسه

١٧٨ المصدر السابق نفسه

١٧٩ المصدر السابق نفسه

١٨٠ المصدر السابق نفسه

١٨١ المصدر السابق نفسه.

– وبسبب الإشكاليات التي رافقت الحرب ومصاعب الحصول على المواد الغذائية والعمل كلما ابتعد الإنسان عن العاصمة أو المدن الرئيسية فأن المعلومات المتوفرة تشير إلى تركز شديد في العاصمة بغداد وفي كل من نينوى وذي قار. اما البصرة التي تعرضت لحربين مدمرتين فقد تقلص نفوسها من ٨,٤٪ في عام ١٩٧٧ إلى ٥,٤٪ في عام ١٩٨٧ وإلى حدود ٣,٥٪ في عام ١٩٩٢/١٩٩٣[١٨٢].

وهذه الظواهر كانت وما تزال نتيجة منطقية للحرب العراقية–الإيرانية وحرب الخليج الثانية التي أودت بحياة مئات الألوف من شباب العراق ومن القادرين على العمل وبخاصة بين ١٨–٤٥ سنة من جهة، وبالحصار الاقتصادي الذي تسبب بسوء التغذية ونقص الموارد لتنمية الخدمات الاجتماعية ونقص الأدوية والرعاية الصحية من جهة أخرى، وكلاهما حصيلة السياسة الداخلية والخارجية للدولة العراقية خلال العقود الثلاثة المنصرمة.

والمعلومات المتوفرة تشير إلى ان الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة قد أثرت بشكل حاد على مستوى التعليم وتنائجه. فعلى الرغم من ارتفاع عدد التلاميذ والطلاب في مختلف المراحل الدراسية فأن النتائج كانت سلبية. ويمكن للمقارنة التالية تأكيد هذا الأستنتاج:

---

١٨٢ المصدر السابق نفسه

جدول رقم ١٧

عدد التلاميذ والطلاب الدارسين في مختلف المراحل التعليمية

في العراق للأعوام ١٩٦٩/١٩٧٠ و١٩٩٤/١٩٩٥

مراحل التعليم	١٩٦٩/١٩٧٠	١٩٩٤/١٩٩٥	مقدار الزيادة	٦٩/١٩٧٠ =١٠٠
عدد سكان العراق	٩٤٩٨٣٦٢	٢٠٥٠٠٠٠٠	١١٠٠١٦٣٨	٢١٥,٨
التعليم الأبتدائي	١٠٤٠٩٧٠	٣٢٥١٠٠٠	٢٢١٠٠٣٠	٣١٢,٣
التعليم المتوسط والأعدادي	٣٠٣٠٥٠	١١٠٣٠٠٠	٧٩٩٩٥٠	٣٦٤,٠
التعليم المهني	١٠٠٥٣	١٢٢٠٠٠	١١١٩٤٧	١٢١,٤
معاهد المعلمين	٣٦٢٨	٣١٠٠٠	٢٧٣٧٢	٨٥٤,٥
التعليم الجامعي	٣٧٢٩٠	٢٠٣٠٠٠	١٦٥٧١٠	٥٤٤,٤
التعليم الموازي	–	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	–
إجمالي عدد التلاميذ والطلبة	١٣٩٤٩٩١	٤٧٢٩٠٠٠	٣٣٣٤٠٠٩	٣٣٩,٠

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، العراق، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٩٦

ويبدو من الجدول بوضوح ان الزيادة في عدد التلاميذ والطلاب كانت أعلى بكثير من الزيادة التي حصلت خلال تلك الفترة في عدد السكان، علما بإن هذه القضية ترتبط بدورها بنتائج الحربين والحرب الداخلية ضد الأكراد التي أودت كلها بحياة مئات الألوف من البشر بسبب تأثيرها المباشر على المؤشرات السكانية. ومن المفيد ان نشير إلى ان مجموع التلاميذ والطلاب قد تراجع بحدود قليلة في عام١٩٩٤/١٩٩٥ بالقياس إلى العام الدراسي

١٩٩١/١٩٩٠ حيث أنخفض إلى ٤٧٧٨ ألف طالب وطالبة في مختلف مراحل الدراسة بعد ان كان ٤٧٩٠ ألف طالب وطالبة، اي بنسبة أنخفاض قدرها ٠,٢٥٪.

وجدير بالملاحظة ان عدد التلاميذ والطلاب كان في هاتين السنتين يفوق عدد التلميذات والطالبات، كما في الأرقام التالية:

جدول رقم ١٨

مجموع الطلبة في مختلف المراحل وتوزيعهما بين الأناث والذكور

السنة	الأناث بالآلاف	الذكور بالآلاف	المجموع بالآلاف
١٩٩١/١٩٩٠	٢٠٤٤	٢٧٤٦	٤٧٩٠
١٩٩٥/١٩٩٤	٢٠٠١	٢٧٧٧	٤٧٧٨
معدل النمو٪	– ٢,١	١,١	– ٠,٣

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٩٦

الا ان الرسوب والتسرب كانا في الفترات السابقة اقل بكثير مما حصل في الفترات اللاحقة، وبخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية. ومن المؤسف ان لا تتوفر احصائيات عن الرسوب والتسرب خلال ذات السنوات، ولكن توجد لسنوات قريبة منها بحيث يمكنها ان تقدم نموذجا مقاربا جدا للسنتين المشار اليهما في الجدول السابق. ويمكن للأرقام التالية توضيح ذلك:

جدول رقم ١٩

النسب المئوية للرسوب والتسرب في مراحل التعليم خلال المدة

١٩٧٠/١٩٧١ – ١٩٩٢/١٩٩٣

	الأبتدائي	المتوسط	الأعدادي	الأعدادي المهني	الأعدادي الفني	الجامعي
١٩٧٠/١٩٧١:						
الرسوب	٢٣,٠	٣٣,٦	٢١,٤	٧,٩	–	١٠,٠
التسرب	٧,٤	٦,٨	٣,٥	١,٩	–	١,٣
١٩٩١/١٩٩٢:						
الرسوب	١٦,٦	٣٥,٨	٤٢,١	٣٣,٣	٣١,٥	٢١,١
التسرب	٣,٢	٦,٢	١,٦	٢,٥	٩,٢	٦,١

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٩٦، ص ٤٦

وهذا يعني ان نسبة مجموع الراسبين والمتسربين بالنسبة إلى مختلف المراحل الدراسية تتراوح بين ١٩–٢٠٪ من إجمالي المقيدين في عام ١٩٩١/١٩٩٢. وهكذا هو الحال، كما يبدو، بالنسبة للسنوات التالية.

ولكن ما هي العوامل الكامنة وراء هذا التسرب الواسع للتلاميذ والطلبة وكذلك الرسوب؟ يبدو لي بأن الأجابة عن هذا السؤال تتلخص في الملاحظات التالية:

– تقلص إمكانيات العائلات على ارسال الأبناء إلى المدارس والجامعات ومحاولة الأستفادة منهم في تأمين العيش للعائلة"

– اضطرار عدد كبير من الصبية والطلاب إلى ممارسة الكثير من الأعمال غير المنتجة التي لا توفر لهم سوى القليل من المبالغ لسد جزئي في لقمة العيش لعائلاتهم، انها أعمال لا

تساهم في التنمية أو في خلق الثروة، بل تساهم في خسارة نسبة عالية من وقت هولاء التلاميذ والطلبة، ولكنها كما يبدو ضرورية جدا للعائلات الكادحة والفقيرة"

– تراجع مستوى التعليم والرقابة من جانب الأدارات المدرسة والمعلمين والعائلات في آن واحد"

– تدهور في نظم التعليم والمناهج والفعاليات التي تفرض على التلاميذ والطلبة من جانب النظام التي لا تشكل جزءا من الموضوعات الدراسية"

– تدهور في مستوى المعلمين والمعلمات والجهاز التعليمي عموما، إضافة إلى تقلص ساعات الدراسة بسبب قلة المدارس ومشاركة أكثر من مدرسة في بناية واحد. ومن المؤسف ان نشير إلى انتشار ظاهرة الرشوة في مختلف مراحل الدراسة لتأمين النجاح أو حتى لترسيب من لا يدفع أو من لا يجري وراء الحزب الحاكم.

وتشير المعلومات الواردة من العراق إلى ان عددا كبيرا من الصبية والطلبة يقومون بأعمال بائسة مثل بيع السيجاير وعلب الكبريت في الشوارع أو بيع المأكولات في الأزقة أو جمع أعقاب السيجاير أو التفتيش في النفايات بهدف العثور على اشياء مفيدة لهم ولعائلاتهم. كما ان عددا متزايدا من تلاميذ وطلبة المدارس يشاركون في أعمال السرقة اليومية من المحلات والبيوت أو في الباصات والمحلات المزدحمة. ويشكلون مادة دسمة للعصابات التي تحولهم إلى لصوص محترفين ومحتالين.

وخلال فترة الحرب العراقية–الإيرانية وحرب الخليج الثانية تراجع نشاط مكافحة الأمية بالنسبة إلى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥–٤٥سنة. فبعد ان تقلصت نسبة الأمية لتصل في عام ١٩٧٧ إلى حوالي ٤٨,٤٪، وإلى٪١٩,٩ في عام ١٩٨٧، فأنها لم تتقلص في عام ١٩٩٣ الا إلى ١٩,٢٪ فقط.

ان القصف الذي تعرضت له المرافق المدنية العراقية في حرب الخليج الثانية بشكل خاص قد أدى إلى تدمير عدد غير قليل من المستشفيات والمراكز الصحية، كما ان نقص الموارد المالية قد اعاق إمكانية اقامة مستشفيات ومستوصفات ومراكز صحية جديدة وبالتالي ادى ذلك إلى زيادة الضغط على المتوفر منها من جانب المرضى. فقد ارتفع

متوسط حصة المستشفى من ٦٦ ألف نسمة في عام ١٩٨٠ إلى ٩٦ ألف نسمة في عام ١٩٩٣، وارتفع متوسط حصة المركز الصحي الواحد من ٧ ألاف نسمة إلى ١٤ ألف نسمة، وفي المتوسط من ٥٢٦ نسمة إلى ٦٢١ نسمة لكل سرير في المستشفى الواحدة. ومما زاد الطين بلة قلة الأدوية والمعدات الطبية الضرورية لأجراء العمليات الجراحية، أضافة إلى مشكلات نقص المياه الصالحة للشرب. وكانت النتيجة كارثية. يشير التقرير السنوي الرابع الصادر عن الهيئة الاستشارية العراقية الخاص بأحوال العراق إلى ان عجز الحكومة عن أعادة العمل بمشاريع المياه والصرف الصحي في مختلف انحاء العراق، بسبب نقص الموارد المالية وقطع الغيار، قد تسبب بحدوث حالات كثيرة من الامراض السارية بما فيها التيفوئيد والتهاب الكبد الحاد وانتشار الاسهال في اشهر الصيف مصحوبة بسوء التغذية[١٨٣]. وتشير معلومات مكتب الاحصاء الحكومي إلى ان عدد حالات حمى التيفوئيد ازداد من ١٨١٩ حالة عام ١٩٨٩ إلى ٢٤٤٣٦ حالة عام ١٩٩٤، وإذ لم تسجل أية حالة كوليرا عام ١٩٨٩ تم تسجيل ١٣٤٥ حالة عام ١٩٩٤. ويتابع التقرير في مكان آخر فيشير إلى ازدياد انتشار الامراض السارية والطفيلية كالملاريا والكالازار والتهاب السحايا والتدرن والامراض التي يمكن تجنبها عن طريق برامج التحصين الموسع، التي كانت مستخدمة قبل حرب الخليج الثانية في العراق (الحصبة والسعال الديكي والخناق والكزاز وشلل الاطفال والتهاب الكبد). يذكر تقرير جمعية الاقتصاديين العراقيين إلى "ان الحالة الصحية قد تدهورت بشكل كبير جدا بعد عام ١٩٩٠ بسبب الحصار المفروض على العراق حيث بلغ معدل الوفيات الخام ٣١,٧ وفاة لكل ألف في عام ١٩٩٣ "[١٨٤]، بعد ان انخفض من ١٨ وفاة في الفترة ١٩٥٧–١٩٧٥ إلى ٥,٩ وفاة خلال الفترة ١٩٨٧–١٩٩٢[١٨٥].

---

١٨٣ الهيئة الاستشارية العراقية. أحوال العراق (٤). الأمن الوطني العراقي والمستقبل. فيينا. ١٩٩٦. ص ١٧–٢٦.

١٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٨٥.

١٨٥ المصدر السابق نفسه.

وأعلن البرنامج الغذائي العالمي إلى أنه خلال العام ١٩٩٤ قد ركز في مساعداته على ٣،١ مليون عراقي من أشد المحتاجين، ولكن نظرا إلى تراجع المخزون الغذائي لم يعد في مقدوره تقديم المساعدات سوى لمليون شخص من أكثر الفئات فقرا ومنهم بشكل خاص المهجرين واللاجئين والمعوقين والمسنين والأيتام والمحتاجين. وتجدر هنا الاشارة إلى ان مشكلات سوء التغذية وتخلف العناية الصحية ستترك آثارها السلبية على وضع المواليد الجدد حاليا ومستقبلا. "لقد أظهر الاستقصاء عن حالة التغذية والوفيات بين الاطفال تحت الخمس سنوات من العمر في بغداد والذي تم في آب/أغسطس ١٩٩٥ بالتعاون مع فريق منظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO) ومعهد بحوث التغذية التابع لوزارة الصحة العراقية، ان معدلات سوء التغذية (Malnutrition) في مناطق بغداد الحضرية بلغت ٢٨٪ بقياس نقص الطول و٢٩٪ لنقص الوزن و١٢٪ للهزال. كما لوحظ سوء التغذية البسيط في ٥٦٪ لنقص الطول و٦٥٪ لنقص الوزن و٣٩٪ بقياس الوزن بالمقارنة مع الطول". وجاء في تصريح لمديرة برنامج الأغذية العالمية ما يلي: " أن هناك ٤ ملايين عراقي يواجهون المجاعة من بينهم مليونين و٣٠٠ ألف طفل تحت سن الخامسة وحوالي ٦٠٠ ألف امرأة فقيرة دون معيل"[١٨٦].

ان هذه الأوضاع قد أثرت بشكل واضح على مستوى توقع الحياة عند الولادة وإلى التراجع الكبير في هذا المؤشر. فتقرير جمعية الاقتصاديين العراقيين يشير إلى "ان الزمن المقتطع المقدر من فرص التقدم بحدود ١٨ سنة إضافة إلى الآثار الأخرى التي لا تقاس بزمن"[١٨٧] حتى عام ١٩٩٣ بالأرتباط مع مستوى توقع الحياة عند الولادة، وان استمرار الحصار كل سنة إضافية يضيف إلى الزمن المقتطع ثلاث سنوات أخرى. وعلى هذا الأساس فأن الزمن المقتطع يرتفع في عام ١٩٩٦ وفق هذا التقدير وبالأستناد إلى تراجع

---

١٨٦ الهيئة الاستشارية العراقية. أحوال العراق (٤)، الأمن الوطني العراقي والمستقبل. فيينا. ص ١٧-٢٦.

١٨٧ رسول، فائق علي د. تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٥ - العراق. جمعية الاقتصاديين العراقيين - مصدر سابق. المقدمة. ص XIX.

أكبر في تقدير مستوى توقع الحياة ليصل إلى حدود ٢٦ سنة تقريبا، إذ يصل بذلك إلى مستواه في عام ١٩٧٠ تقريبا والذي بلغ حينذاك حوالي ٥٩ عاما. وسيحتاج العراق حوالي ١٥ سنة لاحقة ليعود إلى مستوى توقع الحياة في عام ١٩٩٦والذي بلغ بين ٥٩,٣ عاما بعد ان كان ٦٠,٣ سنة في عام ١٩٧٥ و٦٠,٣ سنة في عام ١٩٩٣ أيضا.

الواقع الاجتماعي في العراق

يشكل التمايز الطبقي والتفاوت الحاد في مستويات الدخول والمعيشة واحدا من أكثر الظواهر حدة ووضوحا في المجتمع العراقي منذ ان بدأت الفورة النفطية في العراق وارتفعت إيرادات الدولة المالية بنسب زيادة خيالية لم يكن يحلم بها العراق قبل ذاك، وبخاصة بعد ان اقترن كل ذلك بسياسة التنمية الانفجارية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم والإنفتاح الواسع أمام نشاط الشركات الإحتكارية المتعددة الجنسية واختفاء المعايير الاقتصادية والاجتماعية في تحديد وجهة ومشاريع التنمية، وبخاصة مضمون إقامة اقتصاد وطني دينامي متوازن ومستقل وظهور فئات واسعة من المقاولين الطفيليين والموظفين التكنو–بيروقراطيين والسماسرة العقاريين وكبار التجار المرتبطين مباشرة بالفئة الحاكمة، أو بتعبير أدق بالفئة الحزبية القيادية المهيمنة على الحكم. وتفاقمت حالة التفاوت الطبقي بين فئة قليلة من كبار الأغنياء والغالبية العظمى من بنات وأبناء الشعب العراقي خلال الفترة الواقعة بين الحرب العراقية – الإيرانية وغزو الكويت ومن ثم حرب الخليج الثانية، ولكن بشكل خاص في أعقاب الحرب الأخيرة التي حولت القسم الأعظم من ابناء الشعب في مختلف اقاليمه إلى فقراء ومعدمين ينتظرون العون والمساعدة من الداخل والخارج. فألى جانب الغنى الفاحش لمجموعة صغيرة جدا من أصحاب المليارات والملايين، من القطط السمان، التي اغتنت حديثا خلال العقدين الأخيرين على حساب قطاع الدولة ومصالح الاقتصاد الوطني والشعب، توجد نسبة ضئيلة جدا من السكان تعيش في بحبوحة اقتصادية، وهي ترتبط مباشرة بالنشاط الاقتصادي التجاري والعقاري والأسواق المالية وبعض قادة الحرس الجمهوري ومديرية الأمن العامة بشكل خاص. ولكن الأكثرية العظمى التي تصل نسبتها إلى أكثر من ٩٥٪ من السكان تعيش في أوضاع مالية بائسة يتراوح

متوسط دخل الأسرة الشهري بين ١٩٣٠–٧٥٣٢ دينار عراقي. فحوالي ٦٢,٧٪ من هذه العائلات بلغ متوسط دخلها السنوي ٢٠ دولارا، و٦,٣٪ من العائلات بلغ حوالي ٣٨ دولارا، وأكثر من ٢٧٪ من العائلات لم يزد دخلها عن ٧٥ دولارا تقريبا وفق سعر الدينار العراقي في السوق السوداء في عام ١٩٩٥[١٨٨]. وتشير المعلومات المدققة الواردة من العراق إلى مجموعة من الظواهر السلبية ذات المضمون الاقتصادي والاجتماعي التي تميز الوضع في العراق وتكشف عن طبيعة النظام الحاكم وتؤشر حقيقة ان مثل هذا الوضع لا يمكن ان يستمر طويلا، إذ ستكون عواقبه أكثر تدميرا للأجيال القادمة من بنات وأبناء الشعب. ويمكن بلورة تلك الظواهر فيما يلي:

– ان عددا محدودا من ابناء الحكام البارزين يهيمنون على قطاعات الاقتصاد العراقي الصناعي التحويلي والزراعي والتجاري والنقل والأنشاءات وعلى مزيد من العمارات. ويتعاون أبناء الحكام مع مجموعة من العاملين في هذه القطاعات التي تكونت ثروتها في فترة الفورة النفطية في أعقاب تأميم منشآت النفط الخام في العراق، والتي اطلق عليها صدام حسين في احدى خطبه اثناء الحرب العراقية – الإيرانية، بعد ان ترددت هذه المجموعة في تقديم الدعم المالي بالمقدار الذي كان ينتظر النظام منها دفعه لتمويل حربه المشؤومة، بقوله عنهم: هؤلاء الحفاة أو أصحاب النِعل الممزقة. ويقوم أبناء المتنفذين من الحكام بمنح اجازات أستيراد وتصدير للمقربين منهم مقابل نسبة كبيرة من الأرباح العالية التي يحققها العاملون في قطاع التجارة الخارجية والداخلية، أو يتسلمون حصتهم من الأرباح على شكل قومسيون محرم رسميا في العراق يتم دفعه على أرقام حسابات في الخارج أو يدفع بالداخل وبالعملة الصعبة. فأفراد من آل طبرة الذين يعملون في قطاع التجارة الخارجية والداخلية مثلا لا يستطيعون الحصول على إجازات استيراد دون موافقة ودعم من أبناء سعدون حمادي وأبناء طارق عزيز، الذين يرتبطون مباشرة بعدي صدام حسين وبمافيا عائلة صدام حسين، ويعملون في مجال الاقتصاد حاليا ومن المتنفذين الأساسيين.

---

١٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٧٤.

وترتبط تلك الموافقات بتقديم مبالغ وهدايا كبيرة ترضي وتغني هؤلاء الأبناء، ولكنها في الوقت نفسه ترهق كاهل الغالبية العظمى من سكان العراق.

– وفي الوقت الذي تشتد عند الناس الضائقة السكنية والعجز عن تأجير شقة أو دار للسكن وتتسع حالات بيع دور السكن بسبب عجزهم عن اشباع حاجاتهم المعيشية اليومية، فأن عددا مهما من أصحاب المليارات والملايين يقومون بشراء تلك الدور والمتاجرة بها، وببناء المزيد من القصور الفخمة التي لم يشهد العراق مثيلا لها، وفي المقدمة منها قصور صدام حسين وأفراد عائلته وحاشيته والمقربين اليه، وبشراء الكثير من دور المحتاجين المضطرين إلى بيعها. وأثناء الأزمة الأخيرة بين النظام والولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن الدولي تبين ان صدام حسين يملك قصورا ودورا وفيلات كثيرة جدا موزعة في جميع انحاء الجمهورية والتي يطلق عليها بالقصور الرئاسية! ويصعب اليوم تقدير المبالغ الطائلة التي صرفها النظام من الخزينة العراقية لإقامة وتأثيث وتأمين الحماية التقنية والطرق التحتية لهذه القصور، وبخاصة في الفترة التي اعقبت الأجهاز على احمد حسن البكر وتولي صدام حسين السلطة مباشرة ودون منازع. وتؤكد الكثير من المعلومات إلى ان الطاغية والمستبد بأمره كان حتى الفترة الأخيرة، أي في أعقاب حرب الخليج الثانية، يقوم بتشييد القصور له، رغم الضائقة المالية التي تعاني منها خزينة الدولة العراقية ورغم البؤس والفاقة التي يعاني منهما الشعب العراقي.

وتهيمن مجموعة صغيرة من أتباع الحكم على عمليات شراء وبيع أو تأجير الدور في بغداد وفي مختلف المدن العراقية محققة بذلك أرباحا خيالية على حساب الفقراء والمعدمين من بنات وأبناء الشعب. والناس في العراق، وبخاصة في بغداد، يتحدثون صراحة عن مافيا العقارات التي تستولي على دور الناس عندما تريد ذلك ولا تعدم حيلة في تحقيق ما تريده، بما في ذلك استخدام الأمن الداخلي لأرغام ساكني الدور على تخليتها وبيعها لمافيا العقارات أو لشخص متنفذ في الحكم مقابل سعر تفرضه المافيا أو الشخص المتنفذ.

– تشير كل الدلائل إلى انتشار الفساد الوظيفي في كل أجهزة الدولة، بما في ذلك أجهزة الأمن والشرطة العراقية، بصورة يصعب وصفها وتفوق عما كان الناس يتحدثون عنه في

العهد العثماني البغيض في العراق. فالرشوة اصبحت قاعدة وظاهرة عامة إذ لا يمكن انجاز أي معاملة دون دفع مبلغ يتزايد باستمرار مع صعود وهبوط سعر الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. وفي المحاكم العراقية يجبر الطرفان المتنازعان، أيا كانت طبيعة الدعوى المقامة، على دفع مبالغ مالية مقررة سلفا للعاملين في المحكمة، حتى التنازل عن الدعوة اصبح مقترنا بتقديم مبلغ للموافقة على قبول اغلاق الدعوى.[١٨٩] ان هذه الظاهرة التي لم

---

١٨٩ كان العراقيون يتناقلون النكتة الشهيرة التالية ليعبروا عن سخريتهم وشجبهم لعدالة محاكم نظام العهد الملكي في العراق:

يقال ان شخصين قد تخاصما على قطعة ارض واقاما دعوى متبادلة لدى احدى المحاكم العراقية في بغداد ووكلا لهما اثنين من محامي الدفاع. قدم احد المحامين في الليلة التي سبقت المحاكمة رشوة دسمة مكونة من مجموعة من البط والوز والدجاج إلى الحاكم الذي وعده خيرا. وعندما بدأت المرافعة في اليوم التالي لاحظ محامي الدفاع الثاني بأن الحاكم يدفع بالقضية لصالح محامي الدفاع الأول وادرك بحسه المجرب ان الحاكم قد تسلم رشوة دسمة وعليه ان يتصرف ايضا. واثناء المرافعة نهض محامي الدفاع الثاني متجها صوب الحاكم ووضع امامه على المنصة ملفا صغيرا لم يكشف عنه وعاد إلى مكانه. القى الحاكم نظرة على محتوى الملف وظهرت ابتسامة عريضة على شفتيه وهز رأسه بأرتياح وكأنه اطلع على سر جديد بصدد المرافعة. وبعد فترة وجيزة بدأ الحاكم يدفع بالقضية لصالح محامي الدفاع الثاني. فأحتج محامي الدفاع الأول عن التغير الحاصل في سير المرافعة اكمة ضد موكله. وعندما الح في احتجاجه قاطعه الحاكم قائلا: اسمع سيدنه، قزة وزة ما تنفع، صاحبك حجية ذهب (كلامه من ذهب) مؤشرا على الملف الصغير الذي كان بين يديه، إذ كان محامي الدفاع الثاني قد وضع ليرات ذهب صفراء في الملف الصغير الذي قدمه إلى الحاكم فاقت في قيمتها البط والوز المقدم من المحامي الأول. وكانت النتيجة بطبيعة الحال لصالح دافع الذهب. لا يمكن لكل منصف ان يدَّعي بأن حكام المحاكم العراقية غير السياسية على نحو خاص، كانوا كلهم في العهد الملكي على هذه الشاكلة، إذ ان هذا يجافي الواقع حينذاك. فقد كانت هناك عموما بعض القيم وبعض الشرعية وبعض الحكام الذين تميزوا بالنزاهة والعدل وتحكيم الضمير أولا وقبل كل شيئ. ومن هنا نلاحظ في هذه الأيام محاولات المقارنة بين العهد الملكي والعهد الجمهوري الصدامي وترحم الناس على محاكم ذاك الزمان وعلى حكم ذاك الزمان، وهم في بعض جوانب الأمر غير مخطئين.

[١٨٩] تحدث لي صديق أمين في معلوماته ولا يرقى الشك إلى كلامه عن حادثة وقعت خلال العام المنصرم بأن احد الضباط البارزين المتقاعدين تعرضت داره إلى السرقة الكاملة، وكان الضابط المتقاعد

يسبق لها مثيل في اتساعها في تاريخ العراق القديم والحديث تعتبر واحدة من اهم وابرز العوامل التي تساهم في اضعاف النظام وفي تهديم نسيج جهاز الدولة الداخلي الذي اعتمد عليه خلال العقدين المنصرمين على الأقل، إضافة إلى تفاقم ظواهر النهب والسلب للمتبقي من موارد قطاع الدولة في مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

– غياب الامتيازات التي كان أفراد الجيش العراقي والشرطة يتمتعون بها وبخاصة الضباط منهم، أذ أصبح هؤلاء يواجهون أوضاعا اقتصادية متردية وبدأ البعض منهم يواجه مصاعب مالية، وبخاصة النزهاء منهم. وتسعى أوساط في الجيش والشرطة للحصول على مبالغ كبيرة في مقابل انجاز معاملات الناس. ويتعرض صاحب الشكوى والمتهم إلى ابتزاز الشرطة والعاملين في أجهزة التحقيق والقضاء. ومجموعة صغيرة من ضباط القصر الجمهوري والأجهزة الخاصة وبعض ضباط الأمن الداخلي هي التي ما تزال تتمتع بجملة من الأمتيازات ولكنها لا ترقى إلى تلك التي كانت تتمتع بها قبل اجتياح الكويت وحرب الخليج الثانية، ولكن هذا لا يغير من حقيقة الحياة المرفهة التي تتمتع بها بالقياس إلى بؤس وفاقة الغالبية العظمى من السكان. وهذه المجموعة من أصحاب الامتيازات والحائزين على "عطايا القائد بأمر الله صدام حسين" لا تكتفي بذلك، بل تسعى إلى الحصول على المزيد من السحت الحرام من خلال ابتزاز المواطنين بسبل شتى. ويواجه المقيم في العراق يوميا عشرات الجنود الفقراء التي تستجدي في مواقع وقوف السيارات وغيرها وهي ترتدي ملابسها العسكرية[١٩٠].

موجودا في البيت ويمتلك سلاحا مناسبا كان في مقدوره استخدامه ولكنه لم يجرؤ على استخدامه. وعندما سألته الشرطة عن سبب عدم استخدامه للسلاح الذي كان في حوزته اجابهم قائلا: لقد كان اللصوص مدججين بالسلاح أولا، وكان عددهم ستة اشخاص ثانيا، وكانوا قادمين بسيارات كبيرة للنقل، وكان يبدو عليهم وكأنهم واثقون من عملهم لا يخشون احدا أو شيئاً (كان وكأنه يريد ان يقول لهم تلميحا لا تصريحا بأن مجموعة الحرامية تحوز على حماية معينة أو انهم من جهة معينة)، كما كان في البيت بناتي الشابات إذ كنت اخشى عليهن من الأغتصاب أو القتل ان ابديت اي مقاومة لهم.

١٩٠ روى لي شخص، يثق المرء بكلامه، قادم من العراق في أوائل هذا العام (١٩٩٧) سلسلة من الأحداث الجارية في العراق وقصصا يصعب تصورها. ومن بين ما رواه لي وجود عدد غير قليل من الضباط

– انتشار واسع النطاق لظواهر الاستجداء في الشوارع وقرب المساجد ودور السينما والمحلات العامة، أو محاولات التعيش بطرق بائسة وذليلة جدا من أجل ان تجلب لصاحبها لقمة العيش. ان هذه الحالة تفرز دون ادنى ريب الكثير من الأمراض النفسية وانكسار معنويات الإنسان وشعوره بالأحباط الداخلي وبالحط من كرامته وآدميته.

– ارتفاع عدد العصابات والمشاركين بعمليات السرقة والسطو وقطاع الطرق في جميع ارجاء العراق وفي وضح النهار. ويقال بأن كل عائلة في العراق تملك اليوم، وبالرغم من سريان مفعول منع امتلاك السلاح في العراق الا لأتباع النظام، سلاحا في بيتها لتدافع عن نفسها في حالات معينة، رغم انه لا ينفعها في حالات كثيرة، إذ ان اللصوص يدخلون إلى

العسكريين ممن اضطر إلى بيع أبواب غرف داره الداخلية من اجل تغطية نفقات حاجات ابنائه وبناته اليومية، بعد ان كان قد باع قبل ذاك السجاد والكثير من قطع الأثاث التي كانت في حوزته. كما ان بعض هؤلاء الضباط يتعرض لسرقة داره. ورغم توفر السلاح الشخصي لديه يبدو عاجزا عن مواجهة عصابات السطو بسبب تسلحها الحديث وعدد القائمين بالسطو وشراستهم التي لا تعرف الحدود، إضافة إلى خشيته على افراد عائلته من مجزرة محتملة ان حاول المقاومة بالسلاح أو الأنتقام من عائلته فيما بعد. ان الحكايات التي رواها تبدو اقرب إلى الخيال المريض منها إلى الواقع. انها اغرب من حكايات الف ليلة وليلة، ولكنها مع ذلك تتحدث عن واقع العراق الراهن، عن بلد ألف ليلة وليلة. وتعددت المصادر التي تشير إلى هذه الأوضاع المريعة.

١٩٠ تحدث لي صديق أمين في معلوماته ولا يرقى الشك إلى كلامه عن حادثة وقعت خلال العام المنصرم بأن احد الضباط البارزين المتقاعدين تعرضت داره إلى السرقة الكاملة، وكان الضابط المتقاعد موجودا في البيت ويمتلك سلاحا مناسبا كان في مقدوره استخدامه ولكنه لم يجرؤ على استخدامه. وعندما سألته الشرطة عن سبب عدم استخدامه للسلاح الذي كان في حوزته اجابهم قائلا: لقد كان اللصوص مدججين بالسلاح أولا، وكان عددهم ستة اشخاص ثانيا، وكانوا قادمين بسيارات كبيرة للنقل، وكان يبدو عليهم وكأنهم واثقون من عملهم لا يخشون احدا أو شيئاً (كان وكأنه يريد ان يقول لهم تلميحا لا تصريحا بأن مجموعة الحرامية تحوز على حماية معينة أو انهم من جهة معينة)، كما كان في البيت بناتي الشابات إذ كنت اخشى عليهن من الأغتصاب أو القتل ان ابديت اي مقاومة لهم.

بعض الدور ويقدمون انفسهم احيانا كثيرة بأسم جهاز الأمن أو شرطة النجدة وما إلى ذلك[191].

– انتشار ممارسة البغاء بين النساء والرجال في سبيل الحصول على لقمة العيش أو استكمال الدراسة أو في سبيل شراء الأدوية لمرضاهم. وتشير جملة من الأخبار الواردة من العراق إلى ان عمليات واسعة تقوم بها عصابات منظمة لها علاقات معينة بأقطاب من النظام تمارس تجارة النساء والصبيان للأغراض الجنسية. ومن المؤسف ان يشير المرء إلى المعلومات التي ترد من الأردن ومن بعض الدول الأخرى التي تشير إلى انتشار استخدام النساء العراقيات في سوق البغاء في بعض الدول المجاورة. ولم يعد خافيا على احد ممارسات أجهزة الأمن العراقية في هذا الصدد، إذ أنها عملت لسنوات طويلة في كردستان العراق أو في مناطق أخرى من العراق وعمدت إلى إقامة دور خاصة للبغاء من أجل اصطياد المشتبه بهم أو الحصول على معلومات لها عبر هذا الطريق أيضا. كما ان النظام استخدم الكثير من النسوة كأفراد في الأمن أو مخبرات يعملن في مجال الدعارة.

ونتيجة لكل ما مر على العراقيات والعراقيين من أحداث خلال العقود الأخيرة فأن عددا متزايدا من بنات وأبناء الشعب يشكو اليوم من جملة من الأمراض العصبية والنفسية والأحلام المرعبة التي لم تكن سوى حالات قليلة ونادرة سابقا، كما ان نسبة عالية تعيش في اغتراب وغربة حقيقية وهي في وطنها المستباح من قبل الدكتاتورية. وتشير كل الدلائل

---

١٩١ تحدث لي صديق أمين في معلوماته ولا يرقى الشك إلى كلامه عن حادثة وقعت خلال العام المنصرم بأن احد الضباط البارزين المتقاعدين تعرضت داره إلى السرقة الكاملة، وكان الضابط المتقاعد موجودا في البيت ويمتلك سلاحا مناسبا كان في مقدوره استخدامه ولكنه لم يجرؤ على استخدامه. وعندما سألته الشرطة عن سبب عدم استخدامه للسلاح الذي كان في حوزته اجابهم قائلا: لقد كان اللصوص مدججين بالسلاح أولا، وكان عددهم ستة اشخاص ثانيا، وكانوا قادمين بسيارات كبيرة للنقل، وكان يبدو عليهم وكأنهم واثقون من عملهم لا يخشون احدا أو شيئاً (كان وكأنه يريد ان يقول لهم تلميحا لا تصريحا بأن مجموعة الحرامية تحوز على حماية معينة أو انهم من جهة معينة)، كما كان في البيت بناتي الشابات إذ كنت اخشى عليهن من الأغتصاب أو القتل ان ابديت اي مقاومة لهم.

إلى ان الأجيال القادمة من العراقيين ستعاني من امراض جديدة وخطيرة ومن عاهات نفسية وجسدية وعصبية غير قليلة تستوجب منذ الآن التفكير في البحث فيها ومواجهتها مستقبلا.

تنشأ عند الباحث صعوبة غير قليلة في تحليل اللوحة الطبقية في العراق بسبب غياب الإحصائيات الضرورية لمثل هذا المسألة الحساسة. وإذا اعتمدنا على ما هو متوفر لدينا من أرقام، فأن جمهرة العمال الصناعيين والفلاحين في العراق وصل عددهم في سنوات النصف الأول من التسعينات إلى حدود ٣٣٪ من القوى العاملة، أي حوالي ١٦١٢ ألف نسمة، إضافة إلى عدد مقارب من مجموع العاطلين عن العمل، أي بحدود ٣ مليون نسمة. وان نسبة الفئات الكادحة من العمال والبرجوازية الصغيرة في قطاع الخدمات والإنتاج الحرفي وفي الجيش والشرطة...الخ تصل إلى حدود ٦٠٪ من مجموع القوى العاملة في قطاع الخدمات، أي بحدود ٣ مليون نسمة يضاف إليهم عددا مقاربا من العاطلين عن العمل من نفس الفئات بحيث يصل مجموع أفراد هذه الفئة بحدود ٦ مليون نسمة. وهذا يعني ان أفراد الطبقة العاملة والفلاحين ومختلف فئات البرجوازية الصغيرة واشباه البروليتاريا يصل عددهم التقريبي إلى حدود ٩ مليون نسمة من القوى القادرة على العمل، سواء كان هؤلاء من القوى العاملة فعلا أو من القوى العاطلة عن العمل ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥-٦٥ سنة، أي بحدود ٤٥٪ من السكان. وإذا اضيف إلى هؤلاء نسبة مماثلة من السكان ضمن الأطفال الذين تبلغ أعمارهم اقل من ١٥ سنة والشيوخ الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة فأن إجمالي العدد يصل إلى أكثر من ١٨ مليون نسمة أو ما يعادل ٩٠٪ من السكان. والنسبة المتبقية يمكن ان تحسب ضمن البرجوازية الوطنية في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والنقل، إضافة إلى البرجوازية البيروقراطية والتكنوقراطية وكذلك كبار ملاكي الاراضي الزراعية ومجموعة من الأقطاعيين وأصحاب العقارات والبرجوزاية التجارية الكومبرادورية.

ويمكن الأدعاء بأن نسبة عالية من ابناء الفئات الاجتماعية الكادحة ونسبة أخرى مهمة من أفراد الفئات التي تقع ضمن حدود ال١٠٪ تتخذ من حيث المبدأ موقفا مناهضا لصدام حسين ونظامه السياسي، وانها ستكون مستعدة بهذا الشكل أو ذاك للمشاركة الواعية في

النضال ضدهما. الا ان هذا يحتاج إلى جهود استثنائية لتأمين المصداقية للقوى التي تريد كسبها وتعبئتها للنضال ضد النظام. ويبدو لي ان الفقر الراهن الذي يلف الغالبية العظمى من السكان يعطل إلى حدود غير قليلة عملية الفرز الطبقي ولكنه في الوقت نفسه يكشف عن الفجوة المتسعة بين غنى القلة القليلة من السكان وبين املاق الكثرة الكاثرة منهم. وفي ظل غياب أو ضعف النشاط السياسي المطلوب للقوى المناهضة للنظام في الداخل يمكن ان تلجأ نسبة عالية من الكادحين إلى الغوص في الغيبيات وانتظار الفرج، والصبر على المصائب والمحن بأنتظار الأجر بالآخرة!، والأمعان في جلد الذات على اعتبار ان الواقع الراهن لا يمكن ان يكون سوى نتاج الذنوب والمعصيات التي ارتكبها الإنسان في العراق خلال الفترات المنصرمة... والتي يعاقبه الله عليها بهذه الصورة المريعة! ويبدو ان النظام يشجع على التوجه صوب هذا التفسير ويستفيد منه. ان الفئات الاجتماعية التي تساند النظام، رغم انها من حيث المبدأ تتوزع على الفئات الأخيرة وبخاصة قوى من البرجوازية البيروقراطية والتكنوقراطية والعقارية وكبار ملاكي الأراضي والأقطاعيين، إضافة إلى الفئة الجديدة من أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب النعمة الحديثة من مجموعة العائلة الحاكمة والمحيطين بها التي هيمنت على منشآت قطاع الدولة في الصناعة والزراعة والتجارة والنقل، الا انها لا تقتصر على هؤلاء فحسب، بل تجد لها مؤيدين بين فئات المجتمع الأخرى، وبخاصة في صفوف البرجوازية الصغيرة. ويبدو لي مفيدا الإشارة في معرض الحديث عن الطبقات والفئات الاجتماعية إلى ان الواقع الاجتماعي في العراق يشير، بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتدهور المستوى المعيشي للسكان وارتفاع عدد العاطلين عن العمل واغلاق المزيد من المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، إلى تراجع كبير في عدد أفراد الفئات المتوسطة وانحدار الكثير منهم عمليا إلى صفوف الكادحين والفئات الاجتماعية الفقيرة. وإلى هذا الواقع يستند الباحث في تقديره إلى تنامي الفجوة الطبقية بين حفنة صغيرة من الأغنياء والمتخمين وكثرة من الكادحين والفقراء الذين يعانون من وطأة الحرمان والجوع والمرض.

الملاحق

الملحق رقم ١

نص مذكرة طارق عزيز إلى الشاذلي القليبي أمين الجامعة العربية في ١٥-٧-١٩٩٠

الأخ الشاذلي القليبي....الأمين العام للجامعة العربية

ان العراق يؤمن بان العرب في كل اقطارهم امة واحده ويفترض ان يعم خيرهم الجميع وان يستفيدوا منه،واذا مااصاب احدهم ضرر اواسى فان هذا الضرر والاسى يلحق بهم جميعا ان العراق ينظر إلى ثروات الامه على اساس هذه المبادىء وقد تصرف في ثروته منطلقا من هذه المبادىء.

ان الوطن العربي ورغم انقسامه إلى دول وطن واحد،وان شبرا من هذا الوطن هنا او هناك في ارض هذا القطر او ذاك ينبغي ان ينظر اليه اولا في في ضوء الاعتبارات القوميه وخاصة اعتبارات الامن القومي العربي المشترك كما ينبغي ان ينظر اليه اولا في ضوء الاعتبارات القوميه وخاصة اعتبارات الامن القومي العربي المشترك كما ينبغي تجنب الوقوع في مهاوي النظرة الضيقه والانانيه في التعامل مع المصالح والحقوق لهذا القطر اوذاك.

ان المسؤولين في حكومة الكويت تعمدوا وباسلوب مخطط ومدبر ومتواصل إلى التجاوز على العراق والاضرار به،وتعمدوا اضعافه بعد الحرب الطاحنه التي استمرت ثماني سنوات بل وقامت الكويت بتشييد المنشات العسكريه والمخافر الحدوديه والنشات النفطيه والمزارع على ارض العراق وقد سكتنا على كل ذلك واكتفينا بالتلميح والاشارات.

وتباطأ الكويتيون عندما طلبنا منهم في قمة الجزائر عام ١٩٨٨ حل موضوع الحدود في اطار علاقات الاخوه والمصلحة القوميه العليا بل وأثاروا تعقيدات مصطنعه مع الاستمرار في التجاوز واقامة المنشات النفطيه والعسكريه والمزارع على الاراضي العراقيه.

لقد قامت الامارات والكويت باغراق سوق النفط بمزيد من الانتاج خارج حصتهما المقرره في الاوبك علما بان معدل انتاج الدول العربية من النفط يبلغ (١٤) مليون برميل يوميا وان تدهور الاسعار في الفتره ١٩٨١–١٩٩٠ ادى إلى خسارة للدول العربية بلغت (٥٥٠) بليون دولار وانه اذا اعتمدنا الحد الادنى للاسعار كما قررته الاوبك عام ١٩٨٧ وهو (١٨) دولار للبرميل الواحد فان خسارة الدول العربية للفترة من ٨٧–١٩٩٠ بسبب تدهور هذا السعر تبلغ حوالي ٢٥ بليون دولار ومن المعروف ان السعر قد انخفض هذه السنه دولارات عدة عن سعر ١٨ دولار بسبب سياسة حكومتي الكويت والامارات وان العراق يعاني ضائقه ماليه بسبب نفقات الدفاع الشرعي عن ارضه وامنه ومقدساته وعن ارض العرب ومقدساتهم.وان تدهور اسعار منتجات النفط اصابت كل الدول العربية الشقيقة الاخرى التي كانت تتلقى المساعدات من الدول العربية المنتجه للنفط،وان الكويت نصبت منذ عام ١٩٨٠ منشات نفطيه على الجزء الجنوبي من حقل الرميله العراقي وصارت تسحب النفط منه وتبلغ قيمة النفط العراقي الذي سحبته الكويت من هذا الحقل فقط وفقا للاسعار المتحققه بين ٨٠–١٩٩٠ (٢٤٠٠) مليون دولار.

ان العراق يرى ان هذه السياسه جزء من المخطط الإمبريالي الصهيوني ضد العراق وضد الامه العربية خاصة في التوقيت الذي جاءت فيه وهو ضروف التهديد الخطير الذي يتعرض له الوطن العربي عامة والعراق خاصة من جانب اسرائيل والإمبريالية الأمريكية وان هذه الرسالة المريبة لاسرائيل والإمبريالية تؤدي إلى اضعاف قدرة هذه الدول العربية على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيره التي تعانيها وهي مشكلات ذات طبيعه مصيريه.

ان اعتداء حكومة الكويت على العراق هو اعتداء مزدوج فمن ناحيه تعتدي عليه وعلى حقوقه...ومن ناحية اخرى تتعمد حكومة الكويت تحقيق انهيار في الاقتصاد العراقي في هذه المرحله التي يتعرض فيها للتهديد الإمبريالي –الصهيوني الشرس وهو عدوان لايقل في تاثيره عن العدوان العسكري...ونحن نطالب بوضع حد لهذا العدوان المتعمد...

لو تضامنت كل الدول العربية المنتجه وغير المنتجه للنفط تضامنا سياسيا متينا واتفقت على العمل على رفع سعر النفط إلى ما يزيد على ٢٥ دولار ثم اقامت صندوقا للمعونه والتنميه العربية على غرار ماتفق عليه في قمة عمان على ان يمول هذا الصندوق بدولار واحد عن كل برميل نفط تبيعه الدول العربية المنتجه باكثر من ١٥ دولار فان المبلغ الذي سيتحقق لهذا الصندوق هو (٥)بلايين دولار سنويا في الوقت الذي تتحقق فيه زيادات كبيره في مداخيل الدول المصدره للنفط....لان التضامن العربي الجماعي يحقق هذا السعر المنصف يزيد من دخولاتنا الماليه ويحمينا من المحاولات العدائيه التي تستهدف اضعاف القوة العربية من خلال اضعاف القوة العربية باضعاف مواردها من الثروة.

ان العراق يطرح هذا المقترح للدراسه الجاده وقد يكون مؤتمر القمه العربية المقبل في القاهرة ((كان العراق قد اقترح خلال قمة بغداد في مايس ١٩٩٠عقد قمة عربيه اخرى في القاهره في تشرين اول ١٩٩٠الا ان الاحداث التي جرت بعد ذلك حالت دون انعقادها)) مناسبة للبحث في هذا المقترح واقراره....

لقد خاض العراق حربه دفاعا عن البوابه الشرقيه للوطن العربي والقسم الاساسي من المساعدات التي تلقاها العراق من الدول الخليجيه كانت على شكل قروض وانقطعت هذه المساعدات منذ عام ١٩٨٨ علما بان قيمة التجهيزات العسكريه التي اشتراها العراق بالعمله الصعبه واستخدمت في الحرب بلغت (١٠٠) بليون دولار.

ان العراق كان منتجا رئيسيا للنفط قبل الحرب وكان ينتج نحو (٢,٦) مليون برميل يوميا وعند قيام الحرب توقف انتاجه كليا لاشهر عده ثم صار يصدر كميه قليله عبر تركيا ثم عبر سوريا إلى ان توقف هذا الانبوب عام ١٩٨٢ وتوقف تصدير العراق من النفط في الجنوب منذ ايلول ١٩٨٠ لحين بدء تشغيل الخط المار عبر السعوديه في ايلول ١٩٨٥ وقد خسر العراق من جراء هذا الانخفاض الكبير في صادراته مبالغ هائله تقدر بنحو (١٠٦) بلايين من الدولارات.

وبحساب بسيط نجد ان ديون الامارات والكويت المسجله على العراق لم تكن كلها من خزينتها وانما كانت كلها من حصص الزيادات التي تحققت في عوائدها من جراء انخفاض صادرات العراق من النفط عبر سنوات الحرب

الملحق رقم ٢

نص مذكر طارق عزيز نائب رئيس الوزراء

وزير خارجية الجمهوريه العراقيه

بغداد في ١٥/تموز/١٩٩٠

نص الرد الكويتي على رسالة السيد طارق عزيز في ١٨-٧-١٩٩٠

السيد الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية.

ان الكويت تؤكد انها كانت ولا تزال تتعامل مع شقيقاتها الدول العربية من دافع التزامها بالمبادئ والقيم التي وردت في ميثاق جامعة الدول العربية وهنا تاتي المذكرة العراقيه في الوقت الذي تبذل فيه الكويت جهودها الخيره على كل المستويات لتعزيز الامن والاستقرار في المنطقه.

وبمناسبة ما ورد في المذكرة العراقيه من ان الكويت قامت بنصب منشات نفطيه منذ عام ١٩٨٠ على الجزء الجنوبي من حقل الرميله فان الكويت تؤكد انها بدأت عمليات الاستكشاف والتنقيب داخل اراضيها منذ عام ١٩٦٣ ثم توقفت تلك العمليات لأسباب يعرفها العراق جيدا. واستانفت الكويت بعد ذلك عمليات الحفر عام ١٩٧٦ لتكتمل جميع العمليات ويبدأ الانتاج في اواخر السبعينات. اما بشان ما ادعته المذكرة العراقيه من سحب الكويت للنفط من الجزء الجنوبي من حقل الرميله فانه لا بد من التاكيد ان هذا الجزء من الحقل يقع ضمن الأراضي الكويتيه وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من ابار تقع ضمن اراضيها جنوب خط الحدود العراقيه الكويتيه وعلى مساحة كافيه من الحدود الدوليه وفقا للمقاييس العالميه.

ولقد تكررت ولا تزال محاولات يقوم بها العراق بحفر ابار داخل الاراضي الكويتيه مما يلحق الضرر البالغ في مخزون الحقل الخاص بالجزء الواقع ضمن الاراضي الكويتيه ولم تشأ الكويت اثارة هذه المشاكل على الساحة العربية بل اكتفت بالاتصالات الثنائيه بين البلدين.

صباح الاحمد الجابر

نائب رئيس الوزراء ووزير

الملحق رقم ٣

الخارجيه لدولة الكويت

١٨-٧-١٩٩٠

نص رد وزير الخارجية العراقي طارق عزيز على مذكرة الكويت

سيادة الأخ الشاذلي القليبي،

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية أخوية .

اطّلعنا على مذكرة الحكومة الكويتية، المؤرخة في ٢٦ ذي الحجة ١٤١٠ هجرية، الموافق ١٨ تموز (يوليه) ١٩٩٠م. وفي البداية، أودّ أن أعلق على ما ورد في مقدمة المذكرة، من تعابير الدهشة والاستغراب لما جاء في رسالتي، المؤرخة في ١٥ تموز (يوليه) ١٩٩٠" وهذا التعبير، في حدّ ذاته، يعكس حقائق مؤلمة، كانت هي الدافع لكتابة رسالتنا .

فالمسؤولون في الحكومة الكويتية، الذين عمدوا إلحاق الأذى بالعراق، واتبعوا نهجاً مخططاً، طيلة سنوات، للزحف التدريجي باتجاه أرض العراق، وسرقة ثروة أبنائه، طيلة فترة انشغال العراق في الحرب، وهو يدافع عن سيادة الأمة العربية وكرامتها، وعن ثروة دول الخليج ـ يندهشون، اليوم، لأننا نكشف تصرفاتهم، أمام الأمة العربية، بعد أن فشلت كل محاولاتنا الأخوية معهم، في ثنيهم عنها. يندهشون لأنهم اعتادوا على استغلال سكوتنا وصبرنا، طيلة سنوات وسنوات، ونحن نكتم الجراح، حرصاً منّا على الحفاظ على علاقات الأخوّة، التي لم يحترموها، وعلى المصالح القومية العليا، التي استهتروا بها، عمداً .

إن رسالة الحكومة الكويتية مليئة بالمغالطات، التي يسهل كشفها. وهي تلتف على الحقائق، المبيّنة، بكل وضوح، في رسالتنا. وتسعى إلى تحويل الأنظار عنها، باستخدام لغة عامة، غايتها التهرب من تناول الأذى والظلم، الذي ألحقته الحكومة الكويتية بالعراق. وفي ما يلي بعض الملاحظات على ما ورد في رسالة الحكومة الكويتية :

١. ورد في رسالة الحكومة الكويتية: "ومما يضاعف استغراب الكويت، أن تأتي هذه المذكرة في الوقت الذي يتواصل فيه التنسيق بين البلدَين، في المجالات المختلفة."

وإننا لنسأل الحكومة الكويتية، ما هي خطوات التنسيق، التي قامت بها إزاء العراق؟ إن الحقيقة، التي ينبغي أن يعرفها كل العرب هي أن المسؤولين الكويتيين، كانوا يتهربون ويماطلون، عمداً، في إجراء أي تنسيق جدي بين البلدَين.

ومن الأمثلة على ذلك، التأخير والمماطلة في التجاوب مع العرض، الذي قدمه العراق لحكومة الكويت، بتزويد الكويت بالماء من شط العرب، في إطار الشعور الأخوي تجاه شعب الكويت الشقيق.

وهناك مسألة الممر الجوي المباشر، بين العراق والكويت. ففي أثناء الحرب، اضطر العراق إلى عدم استخدام الممر المذكور. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، فاتح العراق الحكومة الكويتية، برسالة من وزير النقل والمواصلات العراقي، إلى زميله الكويتي، طالباً إعادة فتح هذا الممر. ولكن الحكومة الكويتية، تملصت من ذلك. وفي شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، أرسل وزير النقل والمواصلات العراقي، رسالة أخرى إلى زميله الكويتي، ولم يحصل على جواب. وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٩٠، فاتحت أنا شخصياً وزير خارجية الكويت، ورجوته حل الموضوع، فلم نحصل على جواب. ويعني تصرف الحكومة الكويتية، عدم تمكين مطار البصرة الدولي من العمل، كمطار دولي.

ويحدث ذلك، بعد أن انتهت الحرب، وفي الوقت الذي استأنفت فيه الكويت تشغيل الممر الجوي بينها وبين إيران. فهل يقع مثل هذا السلوك، في إطار الحرص على التنسيق مع الأشقاء، كما تدعي مذكرة الحكومة الكويتية؟

وتؤكد الوقائع، بأنه خلال الفترة الواقعة بين أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، وحتى هذا اليوم، كان العراق هو المبادر الأول في الزيارات، التي قام بها للكويت، لغرض التنسيق في كل المسائل المشتركة، ومنها المسائل التي تناولتها رسالتنا، في ١٥ تموز (يوليه ١٩٩٠) وإذا حسبنا عدد الزيارات، التي قام بها المسؤولون العراقيون للكويت، لوجدنا أنها تزيد

عن الزيارات، التي قام بها المسؤولون الكويتيون للعراق. وهذه حقيقة أخرى، تضاف إلى الحقائق عن الطرف، الذي يحرص، فعلاً، على التنسيق.

٢. لقد أصابت المذكرة الكويتية، عندما قالت: "إن العراق، (كان في مقدمة الأشقاء الداعين إلى تحقيق الوفاق في العلاقات العربية، والنأي بتلك العلاقات عما يعكر صفوها، ويحقق لها التوازن، بما يخدم العمل العربي المشترك."

٣. إن العراق كان وما يزال وسيبقى دائماً، يتصف بهذه الصفة. غير أن المسؤولين في حكومة الكويت، هم الذين أساءوا إلى هذه المبادئ، عندما تعمدوا، بأسلوب مخطط، ومبرمج، طيلة سنوات الحرب وبعدها، إلحاق الأذى بالعراق، والتجاوز على أرضه وحقوقه. ولو أنهم احترموا هذه المبادئ، وطبقوها في علاقتهم مع العراق، الذي حفظ لهم الود، وتحمل منهم الإساءات، سنوات عديدة ـ لما اضطررنا إلى ما اضطررنا إليه، مكرَهين.

وقد عبر السيد الرئيس صدام حسين، في خطابه، يوم ١٧ تموز (يوليه) ١٩٩٠، عن الألم العميق، لاضطرارنا إلى كشف الأذى الذي لحق بنا، عندما قال: "عندما نضطر إلى هذا القول، فإننا نشعر بالتمزق من داخلنا، ونعايش الحزن إلى أقصى معانيه" إذ إننا لم نكن نتمنى أن نتحدث عن حقوق مغتصبة، والمغتصب فيها بعض العرب. وإنما كنا نتمنى أن نركز، في حديثنا، كما هو شأننا دائماً، على الحقوق، التي اغتصبها الأجنبي فحسب. ولكن أصحاب السوء، هم الذين يتحملون، وحدهم، أمام الله، وأمام الأمة، نتائج سيئاتهم، التي أظهروا من مخزونها ما لم نعرفه عنهم، من قبْل، أو كنا نمني النفس بما هو غير هذا ."

٤. وتشير حكومة الكويت إلى ما تحملته، من اعتداءات على أراضيها، ومنشآتها النفطية، وناقلات نفطها، ومصالحها التجارية، إبّان الحرب .وهي في ذلك، تتجاهل حقائق السياسة والجغرافيا، في الصراع الذي جرى بين عام ١٩٨٠، وقبْله وبين عام ١٩٨٨. لقد قلنا في مذكرتنا: "إن كل رؤساء دول الخليج، ومعهم كل الأمة العربية، أكدوا بأن المعركة، لم تكن عراقية وحسب" إنما كانت دفاعاً عن الخليج وأمنه وسيادته ."والكويت هي أقرب

الساحات إلى ميدان المعركة. وكان التهديد لها، من الخارج ومن الداخل، مباشراً، وبعض ما ذكرته المذكرة الكويتية يؤكد ذلك. وإذا كانت قد وقفت مواقف عبّرنا عن تقديرنا لها، كما جاء في رسالتنا في ١٥ تموز (يوليه)، فإنها، في الواقع، تصرفت، في جانب كبير من ذلك، من زاوية درء الخطر عن النفس. وإذا كانت الكويت، قد تكبدت من الخسائر المادية، فإننا سفحنا الدم الغالي، فضلاً عن تكبدنا الخسائر الهائلة. ومع ذلك، فقد كانت نظرتنا وما تزال إلى أن المسألة قومية .ولكننا أثرنا في رسالتنا تساؤلات، لم تجب عليها المذكرة الكويتية !!ولم تتطرق إلى الزيادات في الإنتاج، التي تحققت لدول معينة في الخليج، أثناء غياب التصدير العراقي، والثروات التي جمعتها، إبّان الحرب، مع أننا قدمنا أرقاماً وبراهيناً على ذلك .

٥. أما ما ورد في مذكرة الحكومة الكويتية، من أن للعراق سجلاً حافلاً، في تجاوزاته على الأراضي الكويتية، فإنه كذب، وقلب للوقائع رأساً على عقب. فالعراق كان منشغلاً في الحرب، طيلة ثماني سنوات، ولم يكن له، في المناطق المذكورة، جندي أو شرطي أو حارس حدود، فكلهم كانوا في الجبهة، يقاتلون دفاعاً عن شرف الأمة وسيادتها" في الوقت الذي كان فيه الشغل الشاغل للمسؤولين في حكومة الكويت، هو تدبير الزحف التدريجي على أراضي العراق، وبناء المخافر، وإنشاء المزارع والمنشآت العسكرية والنفطية فيها. ولم يلتفت العراق إلى ذلك، لأنه كان يخوض معركة مصير له وللعرب جميعاً، ولأن نظرته إلى الأرض العربية، والعلاقات العربية، معروفة .

٦. تقول المذكرة: "إن العراق كان يرفض ترسيم الحدود بينه وبين الكويت". وهذه مغالطة، تدحضها الحقائق والوثائق والوقائع. أولاً، إن المسألة بين العراق والكويت، وكما جاء في رسالة نائب رئيس الوزراء، الدكتور سعدون حمادي، الموجهة إلى وزير خارجية الكويت، بتاريخ ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٩٠، (التي نرفق نسخة منها، طيّاً) ـ ليست مسألة "ترسيم"، كما تدعي المذكرة الكويتية. إن وضع الحدود، كما جاء في الرسالة، هو، في

الواقع، وضع بلدَين متجاورَين، تجمعهما أواصر القربى الوثيقة، لم يتوصلا، حتـى الآن، إلى اتفاق حول "تحديد" حدودهما، في البر والبحر.

وقـد تجاهلـت المـذكرة الكويتيـة مبادرتنـا، الـتي أشـرنا إليهـا في رسـالتنا، في ١٥ تمـوز (يوليـه) ١٩٩٠، ففـي أثنـاء حضـورنا قمـة الجزائـر، في آيـار (مـايو) ١٩٨٨، أبلغـت أنـا شخصياً وزير خارجيـة الكويـت، برغبـة السـيد الـرئيس صـدام حسـين في حسـم مسـألة الحدود بين البلدَين. غير أن الجانب الكويتي، وبعد عدد من الاتصالات، التي جرت حـول الموضوع، تهرب من الأمر. وأبلغنا بأن ظروفه، لا تسمح ببحث هذه المسألة، وطلب منا تأجيل بحثها. كما أن مسؤولين كويتيين، اتصلوا بنـا، وأبلغونـا عـن رغبـتهم في تحويـل ملف الحدود من مسؤول كويتي إلى آخر. وإن السـيد الـرئيس صـدام حسـين، هـو الـذي اقترح، ثانية، على سمو أمير الكويت، أثناء زيارته إلى العراق، في شهر أيلـول (سـبتمبر) ١٩٨٩، معاودة البحث في الموضوع، وحله بأسلوب أخوي.

أما ما ورد في المذكرة الكويتية، من إشارة إلى حل مشاكل حدودية معلقة، مـع السـعودية والأردن، فهي صـحيحة. والواقـع، أنـه لم تكـن بيننـا وبـين السـعودية والأردن مشـكلة حدود، كما هي الحال مع الكويت" وإنما كان هناك مشاكل حدودية معلقة، وهي محدودة. وقد عالجناها في إطار نظرة قومية، لا تتنازع على الأشبار بين الأقطـار الشـقيقة. وحبـذا لو تصرفت حكومة الكويت، في هذه المسـألة، كمـا تصـرفنا نحـن، وتصـرف الإخـوة في الأردن والسعودية .

٧. أما عن إشارة مذكرة الحكومة الكويتيـة، إلى الميثـاق القـومي، الـذي اقترحـه السـيد الرئيس صدام حسين، في شباط (فبراير) ١٩٨٠، وما ورد في تلك الإشارة، من ربط مصطنع بين الميثاق واقتراح ورد في المذكرة ـ فنقول: إن الميثاق القـومي كـل لا يتجـزأ. ولا يمكـن لطرف ما، أن يتناول ما يحلو له منه، ثم يطعن، في الصميم، المبـادئ والأُسُـس الأخـرى، التي جاءت فيه" لأن العلاقة العربية، التي اقترحها الميثاق، علاقة شمولية، ومترابطـة. ثـم إذا كانت حكومة الكويت مؤمنة، حقاً، بالميثاق القـومي، الـذي أُعلـن قبـل عشـر سـنوات، فلماذا لم تقلُ ذلك، من قبْل؟ ولماذا تملصت من توقيع الاتفاقيات، التي عرضـناها عليهـا،

والتي وقّعنا مثلها مع حكومة المملكة العربية السعودية وغيرها من دول المنطقة؟ ولماذا غضبت من مقترحات قدمناها ـ كما تشير إلى ذلك رسالة الدكتور سعدون حمادي، في ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٩٠، والتي تقع في إطار المبادئ، التي وردت في الميثاق، وفي ميثاق الجامعة العربية؟ إن المنهج الانتقائي، لا يمكن أن يكون منهجاً صالحاً في العلاقات العربية. وإن المنهج المطلوب، هو المنهج الشمولي، الذي يستند على مبادئ قومية ثابتة، وعلى ضرورات ومتطلبات الأمن القومي العربي.

٨. لقد مرت مذكرة الحكومة الكويتية، بسرعة، على ما أثرناه، حول سياستها النفطية، التي تعمدت الإضرار بالعراق. ولم تردّ على الحقائق، التي جاءت فيها. وهي حقائق، يعرفها كل الأشقاء في المنطقة، لأننا شكونا إليهم سياسة الكويت، فأيدوا شكوانا وشكواهم، من جانبهم، وأكدوا أنهم هم، أيضاً، يتضررون من هذه السياسة المتعمدة، التي تهدف إلى زعزعة سوق النفط، وإلحاق الخسائر بالدول التي تصدر النفط، وهي ثماني دول عربية، عدا الكويت والإمارات. إن هذا يؤكد صحة ما أوردناه في رسالتنا.

٩. أما عن ادعاءات حكومة الكويت في حقل الرميلة العراقي، فإننا نؤكد، أن هذا الحقل هو حقل عراقي، بالاسم والأرض. وأن ما سحبته حكومة الكويت، عمداً، في ظروف انشغال العراق في الحرب، وهو مثال واحد من أمثلة تجاوزات حكومة الكويت على نفطنا، التي لا تنحصر في هذا الحقل فحسب ـ هو سرقة، لا بدّ لحكومة الكويت من ردّها إلى شعب العراق المجاهد .

١٠. ومما يلفت النظر، أن الحكومة الكويتية، لم تكتفِ بالرد على رسالتنا، في مذكرة موجهة إلى الجامعة العربية" وإنما أبلغت، يوم الخميس، ١٩ تموز (يوليه) ١٩٩٠، رسالة حول الموضوع، إلى رئيس مجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة. فهل تقصد حكومة الكويت تدويل هذه المسألة، في الوقت الذي ملأت فيه مذكرتها بالكلمات الإنشائية الطنانة، عن الجامعة العربية وميثاقها، وعن العلاقات بين العرب؟

إن السلوك الفعلي، يكشف الحقائق .ولعل مما يزيد من إلقاء الضوء على المسألة، ويؤكد ما أثبتناه في خطاب السيد الرئيس صدام حسين، في ١٧ تموز (يوليه)، وفي رسالتنا، في ١٥ تموز (يوليه) ١٩٩٠، من أن السياسة التي اتّبعتها حكومة الكويت، إنما كانت سياسة أمريكية ـ هي التصريحات الأمريكية الأخيرة، التي تقول، بصراحة: إن باستطاعة حكومة الكويت، أن تستظل بالقوة الأمريكية. وهذا تشجيع، لا لبس فيه، لحكومة الكويت، لكي تمضي في سياستها، التي تتعمد العدوان على العراق والأمة العربية. فأين موضع العرب والعروبة والجامعة العربية من ذلك، يا حكومة الكويت؟

وحول هذه المسألة، نقول لحكومة الكويت، إن الذي يتآمر على الأمة العربية، ويهدد مصالحها الجوهرية، في الصميم ـ لن يحميه الأجنبي" فالشعب العربي، سبق له أن تعامل مع حالات من هذا النوع، وكان مصيرها معروفاً.

أرجو سيادة الأمين العام، توزيع هذه الرسالة على الدول العربية.

مع أطيب التحيات والتمنيات.

طارق عزيز

نائب رئيس الوزراء

ووزير خارجية الجمهورية العراقية

بغداد، في ٢٩ ذي الحجة ١٤١٠ هـ

الموافق ٢١ يوليه ١٩٩٠م

الملحق رقم ٤

وثائق الغزل متبادل مبكر بين صدام ولندن و واشنطن

كشفت وثائق سرية اميركية وبريطانية رفع الحظر عنها مؤخرا واطلعت عليها جريدة الشرق الاوسط عن عمق العلاقة بين الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين منذ شبابه وبين بريطانيا واميركا، وحتى بعد استخدامه للاسلحة الكيميائية في الحرب الايرانية ـ العراقية ثم ضد الاكراد فيما بعد. وتوضح الوثائق صلته بشركة بكتل للمقاولات وهي اكبر الشركات الاميركية التي ساهمت في بناء مصنع بتروكيميائي ابان تلك الفترة. وتوضح الوثائق الجديدة كيف ان الولايات المتحدة اتخذت سياسة حيادية في العلن من الحرب العراقية الايرانية في حين تغاضت بل وشجعت استخدام الاسلحة الكيميائية ضد ايران في السر، كما قدمت بعض الاسلحة لصدام حسين.

وفي الوقت الذي كان فيه العراق يخوض حربا طويلة مع ايران، فان الولايات المتحدة اعتبرت نظام صدام حليفا هاما ضد الثورة الايرانية عام ١٩٧٩. وكانت واشنطن قلقة من ان النموذج الايراني الاسلامي ربما ينتشر الى بقية دول المنطقة الغنية بالنفط الضروري للاقتصاد الاميركي. وقد حافظت الولايات المتحدة، علنا، على حيادتها خلال الحرب العراقية الايرانية التي بدأت العام ١٩٨٠ واستمرت لمدة ٨ سنوات غير انها وثقت علاقتها بصدام بدون الاعلان عن ذلك.

* صدام يمكن العمل معه

* فوفق احدى الوثائق السرية التي تم رفع الحظر عنها والتي كشفت عنها هيئة «ارشيف الامن القومي» التابعة لجامعة جورج واشنطن وحصلت عليها «الشرق الأوسط» طبقا لقانون حرية المعلومات الاميركي، تقول السفارة البريطانية في بغداد ان صدام حسين احد الاشخاص الذين يمكن التعامل معهم وتصفه بانه «شخص ذو ابتسامة جذابة». وتضيف الوثيقة «اذا امكن رؤيته بشكل اكثر فانه يمكن العمل معه». وتصفه بانه «رجل يحسن

تقديم نفسه».

ويعود تاريخ هذه الوثيقة الى ١٥ نوفمبر ١٩٦٩ وترسم فيها السفارة البريطانية تحليلا وصفيا لشخصية صدام حسين لترى ما اذا كان يمكن الدفع به للترقي في سلك القيادات في العراق وتقييم مدى استعداده للتعامل مع بريطانيا. وتعدد الوثيقة صلاته بالقيادة العراقية وقتذاك ومدى نفوذه في الحزب البعثي.

وفي وثيقة اخرى بتاريخ ٢٠ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٦٩ يكتب السفير البريطاني بلفور بول في برقية سرية الى وزارة الخارجية وشؤون الكومنويلث في لندن واصفا صدام حسين بالقول «يبدو انه الخليفة المرشح لتولي العرش» وله «صعود في دائرة الضوء». ويضيف السفير في وثيقته بأن صدام «يتحدث بحرارة تبدو مخلصة» حول الكثير من الموضوعات. وفي الوثيقة يصف السفير قول صدام ان العلاقة بين العراق والاتحاد السوفيتي فرضت على حزب البعث نتيجة مناصرة الاتحاد السوفيتي العلنية للقضية الفلسطينية ولا تمثل توجها اصيلا من قبل الحزب. وينقل السفير البريطاني قول صدام انه لا يريد علاقات حميمة في العلن «خشية ان يمسكها منتقدو العراق وحزب البعث ضدهم». وفي الحديث يعبر صدام عن رغبة «حقيقية» في التعامل مع بريطانيا بل ومع الولايات المتحدة الاميركية، ويصف السفير صدام بانه «رجل له رأيه الخاص وشخص لا يستهان به وعضو متصلب الرأي في سلك قيادة حزب البعث». وقال صدام مدافعا عن مدى علاقته بالاتحاد السوفيتي قائلا: «ليس الامر بهذا السوء». وقال السفير انه قابل صدام حسين «الصغير السن» في «مكتب صدام المتواضع» وكانت المحادثة باللغة العربية التي كان يجيدها السفير.

* تحسن الامور مع واشنطن

* وفي وثيقة اخرى من وزارة الخارجية الاميركية يعود تاريخها الى ٢٨ ابريل (نيسان) ١٩٧٥ تبرز حوارا بين وزير الخارجية آنذاك هنري كيسنجر ومستشاريه في وزارة الخارجية حول ما وصف بانه «النشاط الدبلوماسي» الآتي من بغداد. وفي نص الحوار يذكر نائب وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأدنى الفريد إيثرتون أن هناك محاولات وليدة من قبل بغداد «لتحسين الأمور» مع جيرانها. ويقول كيسنجر ان هذا النشاط شيء متوقع

وخصوصا بعد أن تم توقيع إتفاق مبدئي في مارس ١٩٧٥ بين العراق وإيران ـ والتي كانت حليفة كبيرة لاميركا وقتها تحت حكم الشاه رضا بهلوي ـ لحل الخلاف الحدودي بينهما على حساب الاكراد والذي قامت إيران واميركا بعده بإيقاف دعمهما لهم. ويصف إيثرتون صدام حسين بأنه «شخص جدير بالاهتمام... إنه يدير الأمور هناك غير أنه قاسى جدا... وعملي وذكي». وفي وثيقة أخرى بها نص حوار بين هنري كيسنجر ووزير الخارجية العراقي سعدون حمادي في ١٧ ديسمبر ١٩٧٥ تسرد المذكرة أول لقاء وجها لوجه بين وزيري خارجية البلدين منذ سنوات والتي كان قد دعا إليها كيسنجر لاستبيان وسائل تطبيع العلاقات مع العراق كجزء من حملة أكبر لتحسين العلاقات مع العالم العربي وخصوصا بعد أزمة النفط المصاحبة لحرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل. وفيها يقول كيسنجر لسعدون حمادي «لا أظن أن هناك أي إصطدام أساسي في المصالح القومية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية». وعندما يرد حمادي ان الخلاف يبقى اسرائيل، يقول كيسنجر أنه لا مساومة على وجود إسرائيل ويقول «أما إذا كانت القضية (بين العرب وإسرائيل) هي مسألة حدود فإننا يمكن أن نتعاون في ذلك». وفي اللقاء يتفق الوزيران أنه لا عوائق أمام العلاقات «الاقتصادية والثقافية».

* الملك حسين كان يقرب بين واشنطن وبغداد

* وفي وثيقة أخرى تم الكشف عنها من السفارة الأميركية في عمان بالأردن في١٩ مارس ١٩٨٥ يتضح أن الملك حسين عاهل الاردن السابق كان من أهم الوسطاء بين بغداد والعراق وذلك قبل اعلان العلاقات رسميا بين واشنطن وبغداد في نوفمبر.١٩٨٤ وفي هذه البرقية تظهر محاولات الملك حسين لجمع الزعماء العرب ضد إيران ودعوته للرئيس حسني مبارك للانضمام الى صدام حسين في لقاء. ويقول الملك للسفير الأميركي في عمان ان العراقيين «مسرورون للغاية» من الدعم الدبلوماسي الأميركي وكذلك «من التعاون الإجمالي مع الولايات المتحدة الأميركية» اثناء الحرب مع ايران.

وفي برقية أخرى، توضح رضا اميركا غير المعلن عن استخدام العراق للاسلحة الكيماوية، من قسم رعاية المصالح الأميركية في العراق في ٧ مارس ١٩٨٤ يقول عصمت كتاني نائب

وزير الخارجية العراقـي وقتهـا معلقـا علـى الانتقـادات الاميركيـة العلنيـة لاسـتخدام العـراق للأسلحة الكيماوية ضد إيـران انهـا لم تكـن مناسـبة مـن حيـث «التوقيـت... والاسـلوب». ويقول ان الأهم من كل ذلك هو ألا تعيق هذه الحادثة بين إقامة علاقات ثنائية بين البلـدين وهو ما تحقق فعليـا فيمـا بعـد حينمـا أعلنـت الولايـات المتحـدة الأميركيـة إقامـة علاقـات رسمية مع نظام صدام حسين في نوفمبر ١٩٨٤.

* بكتل تعمل في العراق رغم استخدام الاسلحة الكيميائية ضد الاكراد

* وفي وثيقة مؤرخة في سبتمبر ١٩٨٨ تـذكر السـفيرة الاميركيـة في بغـداد ابريـل غلاسـبي ـ والتي يظن في كثير من الدوائر انها اعطت الاشارة الخضراء للعراق بغزو الكويت في اغسطس ١٩٩٠ ـ تقول ان شركة بكتل للمقـاولات قالـت انهـا لـن تحـترم حظـرا كـان الكـونغرس قـد فرضه علنا على قيام شركات اميركية بالعمل في العراق بعد ان قام صدام حسين باستخدام الغازات الكيميائية ضد الاكراد في مارس من العام ذاته في حلبجة.

وتبين الوثيقة موافقة الدبلوماسيين الاميركيين على قيام بكتل بذلك علـى الـرغم مـن حظـر الكونغرس المعلن وذلك عن طريـق اسـتخدام مقـاولين غـير اميركـيين او شـركات تابعـة لهـا مقيدة في السجلات في دول اخرى على انها غير اميركية على الرغم من انها مملوكـة لشـركات اميركية.

وتقول غلاسبي «لقد قال ممثلو بكتـل (في العـراق) انـه اذا تحـول الحظـر الى قـانون فـانهم سيلجأون الى استخدام موردين غير اميركيين» لكـي يحتفظـوا بعقـد كـبير في العـراق كانـت بكتل مع شركات اميركية اخرى قد فازت به لاقامة الجزء الثاني من مصـنـع بتروكيمـائي في العراق تبلغ كلفته مليـاري دولار كـان نصـيب الشـركات الاميركيـة منـه ٣٠٠ مليـون دولار. وقال جـيم فاليـت مـن مركـز الطاقـة الدائمـة في واشـنطن لـ«الشـرق الاوسـط» ان الشـركة الاميركية «بدعم من الدبلوماسيين الاميركيين ارادت العمل في العراق علـى الـرغم مـن علمهـا يقينا ان صدام حسين استخدم اسلحة كيميائية ضد الاكراد وضـد ايـران». واضـاف «لقـد ارادت الشركة كسب المال فقط، ولم يكن يعنيها مـا يمكـن ان يحـدث للاكـراد جـراء بعـض منتجات المصنع». ومن المعروف ان موظفي بكتل كانوا من ضمن الرهائن الغـربيين الـذين

احتجزهم صدام حسين بعد غزوه للكويت كورقة ضد تهديدات الولايات المتحدة بضربه عسكريا اذا لم ينسحب من الكويت. وقد اطلق صدام حسين سراحهم لاحقا بعد وساطة بريطانية.

وقال توم بلانتون، المدير التنفيذي لارشيف الامن القومي، وهو مركز ابحاث مقره واشنطن، لـ«الشرق الاوسط» «ان هدفنا من الكشف عن هذه الوثائق هو اعطاء البعد التاريخي للحرب على العراق وللقرارت الاقتصادية ـ بما فيها اعطاء عقود لشركات هناك». وقال بلانتون «ان الاحتلال للعراق يوصف بانه حرب اخلاقية جلية ضد الشر. وترسم الامور لنا في لونين ابيض واسود. غير ان حقيقة التاريخ وحقيقة العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق ترينا ان العلاقة كانت مظلمة وليست كلها لونين فقط. لقد كانت العلاقة سياسية للغاية وان القلق الاميركي من اسلحة الدمار الشامل ما هو الا زهرة تفتحت قريبا جدا فقط».

اللقاء بين غلاسبي وصدام حسين

وفي ٢٥ تموز استدعى صدام ابريل غلاسبي السفيرة الأميركية. ولما كانت قد أبلغت بموعد المقابلة قبل ذلك بساعة فقط فإنه لم يكن لديها الوقت الكافي لإبلاغ وزارة الخارجية بواشنطن والتزود بتعليماتها. وأدخلت السفيرة على الرئيس العراقي في الساعة الواحدة بعد الظهر. وبدا عليها التوتر وهي تهم بإجراء مقابلتها الخاصة الأولى معه. وجاء الحديث الذي جرى بينهما مفاجئا وحتى مزعجا. واستطاعت شبكة " إي بي سي " الحصول على تسجيل للحديث الذي يعتبر وثيقة كبرى بالنظر إلى ما يشتمل عليه من دلالات بعضها غير عفوي ولكن تستحق أن نوردها *

حضر المقابلة طارق عزيز. واستهلها صدام بالترحيب بغلاسبي ودعاها إلى الجلوس قائلا: " لقد استدعيتك لإجراء حوار سياسي شامل معك، وفيه رسالة موجهة إلى بوش ". قال صدام:

" تعلمين انه لم يكن هناك علاقات بيننا وبين الولايات المتحدة إلى عام ١٩٨٤. كما أنك تعرفين الظروف والأسباب التي أدت إلى قطع العلاقات. على أن قرار استئناف العلاقات اتخذ عام ١٩٨٠ أي خلال الشهرين اللذين سبقا حربنا مع إيران.

" وعندما بدأت الحرب ولتجنب أي سوء تفسير أجّلنا إقامة العلاقات على أمل أن تنتهي الحرب في الحال.

" فلما تبين أن الحرب ستطول، وللتأكيد على أننا دولة غير منحازة، كان من المهم أن نعيد إقامة علاقاتنا بالولايات المتحدة. وكان هذا في عام ١٩٨٤.

" ومن الطبيعي القول بأن الولايات المتحدة ليست كبريطانيا مثلا. ذات العلاقات التاريخية مع الشرق الأوسط، بما فيه العراق. ثم إنه لم تكن هناك علاقات بين العراق والولايات المتحدة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨٤. ويمكن للمرء أن يستنتج أنه من الصعب على الولايات المتحدة أن تتوصل إلى تفاهم تام مع العراق حول كثرة من الأمور. على أنه عندما جرى استئناف العلاقات كنا نأمل في تفهم أفضل وفي تعاون أفضل لأننا أيضا لا نفهم خلفيات كثرة من القرارات الأميركية.

" وتعامل أحدنا مع الآخر خلال الحرب وعلى مستويات مختلفة أهمها مستوى وزيري الخارجية. وكنا نأمل في تفاهم مشترك أفضل وفي فرصة أكبر للتعاون وذلك لفائدة شعبينا وباقي الأمم العربية. لكن هذه العلاقات أصيبت بشروخ. ووقع الأسوأ منها في عام ١٩٨٦ وبعد سنتين فقط من إرساء تلك العلاقات خلال ما يعرف " بإيران غيت " التي وقعت سنة احتلال إيران لشبه جزيرة الفاو.

" ومن الطبيعي القول بأن قدم العلاقات وتعقد المصالح المتبادلة قد يمتصان الأخطاء. لكن عندما تكون المصالح محدودة والعلاقات حديثة العهد فإن التفاهم يصبح سطحيا وقد تؤدي الأخطاء إلى نتائج سلبية. وقد يحدث أحيانا أن يكون تأثير الخطأ اكثر خطورة من الخطأ ذاته.

" وبالرغم من ذلك فإننا قبلنا اعتذار الرئيس الأميركي عبر موفده عن " إيران غيت " وأزلنا جميع الشوائب. وينبغي علينا أن لا نستعيد الماضي إلا عندما لا تكون الأخطاء الماضية وليدة والصدفة.

" وتزايدت شكوكنا بعد تحرير الفاو. فقد أخذت وسائل الإعلام الأميركية تدس أنفها في سياسة بلادنا. ودفعتنا الشكوك إلى التساؤل عما إذ كانت نتيجة الحرب وتحريرنا لبلادنا قد أقلقا الولايات المتحدة.

" وكان من الواضح لنا أن تحريرنا لبلادنا لم يرُق لبعض الجهات في الولايات المتحدة. ولست أشير بهذا إلى الرئيس الأميركي نفسه بل إلى جهات معينة على صلة بدوائر الاستخبارات ووزارة الخارجية باستثناء وزير الخارجية. وبدأت بعض الجهات تعد دراسات بعنوان " من سيخلف صدام حسين؟ " وأخذت تتصل بدول الخليج وتثير مخاوفها من العراق وتقنعها بعدم تقديم المساعدات الاقتصادية له. ولدينا شواهد على نشاطها هذا.

" لقد خرج العراق من الحرب وعليه دين قدره ٤٠ مليار دولار. ولا يشمل هذا المبلغ المساعدات التي قدمتها الدول العربية. ومما يذكر أن بينها دول لا تعتبر المساعدات دينا مع أنها تعلم كما تعلمون أنتم أنه لولا العراق لما كانت لديها تلك المبالغ، ولما كان مصير المنطقة على النحو الذي نراه.

"وبدأنا نواجه سياسة تخفيض أسعار النفط. ثم رأينا الولايات المتحدة التي تتحدث دائما عن الديمقراطية لا تعير وجهة نظر غيرها أي اهتمام. ثم بدأ الإعلام الرسمي الأميركي حملته على صدام حسين. واعتقدت الولايات المتحدة أن الوضع في العراق كالوضع في بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا. لقد أثارت هذه الحملة قلقنا ولكننا لم نبادر إلى الرد لأننا كنا نأمل أن تتاح الفرصة لصانعي القرار في أميركا للوقوف على الحقائق ومعرفة ما إذا كان للحملة الإعلامية أي تأثيرعلى شعب العراق. كنا نأمل في أن تبادر السلطات الأميركية إلى اتخاذ القرار الصحيح بشأن علاقاتها مع العراق. فالعلاقات الجيدة تساعد على تجاوز الخلافات.

" لكن عندما تقضي السياسة المرسومة بتخفيض سعر النفط بدون سبب تجاري معقول، فإن ذلك يعني شن حرب أخرى على العراق. فالحرب العسكرية تقتل الناس بإسالة دمائهم، والحرب الاقتصادية تدمر إنسانيتهم بحرمانهم من فرصة التمتع بمستوى حياتي لائق. وإننا كما تعلمون نزفنا انهاراً من الدم في الحرب التي دامت ثماني سنوات لكننا لم نفقد

إنسانيتنا. وللعراقيين الحق في العيش بكرامة ولا نسمح لأحد بأن ينال من كرامتهم أو من حقهم في الاستمتاع بمستوى حياتي عال.

" لقد كانت الكويت والإمارات على رأس واضعي هذه السياسة التي استهدفت النيل من مكانة العراق وحرمان شعبها من المستويات الحياتية العالية. وأنتم تعلمون أن علاقاتنا مع الإمارات والكويت كانت قبل ذلك جيدة. وفوق هذا كله وبينما كنا غارقين في الحرب أخذت الكويت تتسع على حساب أرضنا ".

***

وهنا أخذ صدام يشير بوضوح إلى الكويت بوصفها هدفه الرئيسي. قال:

" قد تقولون بأن هذا مجرد دعاية. لكنني الفت نظركم إلى الوثيقة التي تحدد خط الدوريات العسكرية الذي يشكل الحدود التي صدقت عليها جامعة الدول العربية عام ١٩٦١. لقد نصت الوثيقة على أنه لا يجوز اختراقها.

" اذهبي وشاهدي بنفسك ما يجري. سترين دوريات الحدود والمزارع والمنشآت النفطية الكويتية قائمة في أقرب نقطة من الحدود وذلك لإثبات أن تلك الأراضي كويتية.

" ومنذ عام ١٩٦١ والحكومة الكويتية مستقرة، في حين أن الحكومة العراقية تعرضت لتعديات كثيرة. وحتى بعد عام ١٩٦٨ (الذي استولي فيه البعث على الحكم) وطيلة عشر سنوات كنا غارقين في مشكلاتنا مثل مشكلة الأكراد في الشمال ومشكلة حرب أكتوبر وغيرهما.

" إننا نعتقد أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تفهم أن الشعب الذي يعيش في رخاء وأمن اقتصادي يمكنه أن يتوصل إلى تفاهم معها حول المصالح المشتركة المشروعة لكن الشعب الجائع والمحروم اقتصاديا لا يستطيع ذلك.

" إننا لا نقبل تهديدا من أحد لأننا لا نهدد أحداً. ونقول بوضوح بأننا نأمل في أن لا تكثر الولايات المتحدة من الأوهام وأن تسعى إلى كسب الأصدقاء لا إلى زيادة أعدائها.

الجزء الثاني

" لقد قرأت تصريحات أميركية عديدة عن أصدقائها في المنطقة. وبالطبع من حق الجميع ان يختاروا أصدقاءهم ولا اعتراض لدينا على ذلك. ولكنكم تعرفون جيداً انكم لستم الذين حميتم هؤلاء الاصدقاء خلال الحرب مع إيران. وأستطيع التأكيد لكم أنه لو اكتسح الإيرانيون المنطقة لما كان في استطاعة القوات الأميركية وقفهم إلا باستخدام الأسلحة النووية.

" ما اقوله لا يهدف إلى التقليل من شأنكم وانما انا آخذ بعين الاعتبار العوامل الجغرافية وطبيعة المجتمع الأميركي التي ترفض التضحية بأكثر من عشرة آلاف قتيل في المعركة الواحدة.

" تعلمون أن إيران قبلت بوقف اطلاق النار. ولكن لم يحصل ذلك بسبب قصف الولايات المتحدة لمنشأة نفطية إيرانية واحدة، وانما حصل بعد تحرير الفاو. أهكذا يكافأ العراق لأنه ساهم في تامين استقرار المنطقة وقام بحمايتها من مدٍّ لا مثيل له؟

" ثم ماذا تعني أميركا عندما تقول الآن بأنها ستحمي أصدقاءها؟ ليس لذلك معنى سوى التحامل على العراق.

" أقول لكم بوضوح إننا سوف نحصل على كل حق من الحقوق الواردة في المذكرة. وقد لا يحدث هذا الآن أو خلال شهر أو بعد سنة لكننا سنحصل عليها كلها. لسنا بالشعب الذي يتخلى عن حقوقه. فليس هناك حق تاريخي أو حاجة تبرر قيام الإمارات والكويت بحرماننا من حقوقنا. وإذا كانت هاتان الدولتان في حاجة إلى ذلك فنحن أحوج منهما إليه.

" ينبغي أن يكون لدى الولايات المتحدة تفهم أفضل للوضع. وعليها أن تذكر اولئك الذين تريد أن تقيم معهم علاقات وأن تقول من هم أعداؤها. وعليها أن لا تعتبر أحدا عدوا لا لسبب إلا لأنه يختلف معها في الرأي حول النزاع العربي الإسرائيلي.

" إننا نفهم بوضوح قول أميركا بأنها تريد تأمين تدفق سهل للنفط. ونفهم أميركا عندما تقول بأنها تسعى إلى صداقة دول المنطقة، وترغب في تعزيز المصالح المشتركة. لكن ما لا نفهمه هو أن تقوم أميركا بتشجيع بعض الجهات على الحاق الضرر بمصالح العراق.

" إن الولايات المتحدة تريد أن تضمن تدفق النفط. هذا مفهوم. لكن ينبغي عليها أن لا تستخدم أساليب ثم تنكرها. إن ذلك من قبيل ليّ العضلات والضغط. فإذا استخدمتم الضغط فسوف نستخدم الضغط والقوة.

" إننا نعلم أنه باستطاعتكم إلحاق الضرر بنا حتى ولو لم نهددكم. لكن باستطاعتنا أيضا أن نلحق الضرر بكم ففي وسع كل شخص أن يسبب ضررا يتناسب مع قوته وحجمه. ليس باستطاعتنا أن نزحف على بلادكم لكن باستطاعة الأفراد من العرب الوصول إليكم.

***

وهنا ضرب صدام حسين بالمجاملات الدبلوماسية عرض الحائط وأخذ يهدد الولايات المتحدة بموجة من الهجمات الارهابية. ولكي يجعل الأمور أكثر وضوحا قال: " في استطاعتكم المجيء إلى العراق ومعكم الصواريخ والطائرات لكن لا تدفعونا إلى الحد الذي لا نعود عنده نهتم بما يحدث. وعندما نشعر بأنكم تريدون جرح كرامتنا وحرمان العراق من فرصة تحقيق مستوى حياتي أفضل فإننا لن نأبه لشيء وسيكون خيارنا الموت. ولن نخاف عندئذ إذا أطلقتم مئة قذيفة مقابل كل قذيفة من قذائفنا. فالحياة بلا كرامة لا قيمة لها.

***

وكان هذا تهديداً للرئيس بوش بأن صدام حسين مستعد لمحاربة أميركا بالرغم من أنه كان يعلم أنه يرجح أن يخسر المعركة. وأضاف يقول:

" ليس من المعقول أن يُطلب من الشعب العراقي نزف أنهار من الدم خلال الاعوام الثمانية الماضية ثم يُقال له: عليك الآن أن تقبل بعدوان الكويت والإمارات العربية والولايات المتحدة وإسرائيل. نحن لا نضع جميع هذه البلدان في سلة واحدة. ومما يؤذينا ويزعجنا أن تكون هناك خلافات بيننا وبين الكويت والإمارات. لكن ينبغي أن يكون الحل في الإطار العربي وعبر العلاقات الثنائية المباشرة. نحن لا نضع الولايات المتحدة أيضا في خانة الأعداء. نحن نضعها في الموقع الذي نريده لاصدقائنا ونبذل الجهد كي تكون في عداد

أصدقائها. ولكن تصريحاتكم المتكررة في العام الماضي تظهر جليا ان أميركا لا تعتبرنا اصدقاء لها، حسنا، فهم أحرار فيما يفعلون.

" وعندما نبحث نحن عن الصداقة فإننا نطلب الشرف والحرية وحق الاختيار. وكما نريد التعامل مع غيرنا على مستوانا، نتعامل مع الآخرين على مستواهم. نحن نأخذ مصالحنا ومصالح الآخرين بعين الاعتبار ونطلب من الغير مقابلتنا بالمثل. ماذا يعني استدعاء وزير الدفاع الصهيوني، هذه الأيام، إلى الولايات المتحدة الأميركية؟ وما هو معنى التصريحات النارية لإسرائيل مؤخراً؟ وماذا يعني تكاثر الحديث عن الحرب إلى درجة لا مثيل لها؟ ".

***

يبدو واضحا أن الرئيس صدام كان لا يزال يعاني من صدمة ضرب مفاعل اوزيراك النووي. فلم يتردد عن الإفصاح عن مخاوفه من هجوم إسرائيلي وشيك وربما بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية وقال:

" نحن لا نريد الحرب لأننا نعرف ما تعنيه. لكن لا تدفعونا إلى اعتبارها الحل الوحيد للعيش في كرامة وعلى مستوى حياتي لائق.

" نحن نعلم أن الولايات المتحدة الأميركية تمتلك السلاح النووي. ولكننا مصممون على العيش بكرامة أو الموت حتى آخر فرد فينا. ولا نعتقد أنه يوجد شخص واحد في العالم لا يفهم ما أعنيه. نحن لا نطلب منكم حل مشاكلنا. لقد قلت إن المشاكل العربية تحل بين العرب وإنما المطلوب منكم عدم تشجيع أحد على فعل لا يقوى على تحمل عواقبه. ولا أعتقد بأن صداقة العراق تؤذي أحدا. وفي رأيي أن الرئيس بوش لم يقترف أخطاء مع العرب، مع اعتقادي بخطأ تجميد الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. ويبدو أنه اتخذ هذا القرار لتهدئة اللوبي الصهيوني أو أنه كان جزءا من استراتيجية ترمي إلى استيعاب الغضب الصهيوني قبل إعادة الحوار من جديد مع منظمة التحرير. وأتمنى ان يكون الاستنتاج الثاني هو الصائب. على أننا سنظل نعتبره قرارا خاطئا.ترى متى سيأتي الوقت الذي تمتدحون العرب فيه مرة واحدة مقابل كل ثلاثة تصريحات تصدرونها لإرضاء الصهيونية. ومتى ستسعى البشرية إلى حل أميركي يقيم التوازن بين حقوق مئتي مليون من البشر وبين حقوق ثلاثة ملايين يهودي.

" نحن ننشد الصداقة ولكننا لا نجري وراء أحد من أجلها، وكذلك فإننا نـرفض العـدوان المسلح أيا كان مصدره. وإذا جوبهنـا بالعـدوان فإننـا سـنقاوم. وهـذا حقنـا سـواء أجـاء العدوان من أميركا أم من الإمارات أو الكويت أو إسرائيل. لكنني لا أضع هـذه الـدول علـى مسـتوى واحـد. فإسـرائيل اغتصـبت الأرض العربيـة بمسـاعدة الولايـات المتحـدة. ثـم ان الكويت والإمارات لا تؤيدان إسرائيل، وعلى أي حال فإنهما تظـلان عـربيتين. لكـن عنـدما تحاولان إضعاف العراق فإنهما انما تساعدان بذلك الأعداء وللعـراق الحـق عندئـذ في الـدفاع عن نفسه ".

***

وهنا ولكـي يزيـد مـن كلامـه أعـاد إلى الـذاكرة حـدثين سـابقين مـن شـأنهما أن يسـاعدا الولايات المتحدة على التفكير، فقال:

" التقيت في عام ١٩٧٤ بإدريس ابن الـزعيم الكـردي الراحـل المـلا مصـطفى البرازانـي. وجلس عندئذ على الكنبة ذاتها التي تجلسين عليها الآن. جاء عندئـذ ليطلـب مـني تأجيـل تطبيق الحكـم الـذاتي في كُردسـتان العراقيـة الـذي اتفـق عليـه في ١١ مـارس ١٩٧٠. وكـان جـوابي لـه: " إننـا مصـممون علـى الوفـاء بالتزاماتنـا. وعلـيكم انـتم أيضـا أن تلتزمـوا بالاتفاق. " وعندما أحسستُ بأن لديه نوايا عدوانية قلت له: " بلغ تحياتي لأبيك وقـل لـه بأن صدام حسين يقول ما يلي. " ثم أطلعته على ميزان القوى مدعما بالإحصائيات تمامـا كمـا فعلـت مـع الإيـرانيين في رسـائلي المفتوحـة لهـم خـلال الحـرب وختمـت حـديثي معـه بتلخـيص العواقـب بجملـة واحـدة وهـي " إذا حاربنـا فإننـا سننتصـر " أتعـرفين لمـاذا؟ شرحت له جميـع الأسـباب بمـا فيهـا السـبب السياسـي. فـالأكراد (في عـام ١٩٧٤) كـانوا يعلقون الآمال على خلافاتنا مع شاه إيران. وكان سبب النزاع مع إيران هو مطالبها في شط العـرب. ولم نكـن علـى اسـتعداد للقيـام بتنـازلات. لكـن لـو أجبرنـا علـى الاختيـار بـين نصف شط العرب وبين العراق كله فإننا نتنازل عـن شـط العـرب للحفـاظ علـى العـراق كمـا نريده.

" ونحن نأمل أن لا تدفعوا الأحداث إلى الحد الذي نجد فيـه أنفسـنا مضـطرين إلى تـذكر الاختيار الذي اضطررنا له في علاقاتنا مع إيران. وبعد اجتماعنـا مـع ابـن البرازانـي تنازلنـا

عن نصف شط العرب (بموجب اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥). وتوفي البرازاني ودفن خارج العراق وخسر الحرب.

***

ثم توجه صدام بحديثه إلى السفيرة وقال:

" نأمل في أن لا ندفع إلى هذا. فكل ما يقف في طريق علاقاتنا مع إيران هو شط العرب. فإذا كان علينا أن نختار بين شط العرب والعيش بكرامة فإننا سنفاوض معتمدين على الحكمة التي أظهرناها عام ١٩٧٥. وكما أن البرازاني أضاع الفرصة التاريخية فسوف يضيع الآخرون فرصتهم.

***

وختم صدام هذا السرد التاريخي بقوله بدون مجاملة:

" وفيما يختص بالرئيس بوش آمل أن يقرأ هذا بنفسه وأن لا يترك في أيدي إحدى عصابات وزارة الخارجية التي استثني منها وزير الخارجية وكيلي لأنني أعرفه وتبادلت الرأي معه.

***

وأخيرا استطاعت غلاسبي أن تجيب فقالت:

" أشكرك أيها السيد الرئيس، إنه يسر أي دبلوماسي أن يجتمع بك ويتحدث معك. إنني أفهم رسالتك بوضوح. لقد درسنا التاريخ وعلمونا أن نقول: " الحرية أو الموت ".

" أعتقد انك تعلم جيداً أننا شعب كانت لنا تجربتنا مع المستعمرين.

" يا سيدي الرئيس، ذكرت خلال هذا الاجتماع أشياء كثيرة لا أستطيع التعليق عليها نيابة عن حكومتي. لكن إذا سمحت فسوف أعلق على نقطتين. لقد تحدثت عن الصداقة، وأعتقد أنه اتضح من الرسائل التي بعثها رئيسنا أنه بمناسبة اليوم الوطني يؤكد ...

***

وهنا قاطعها الرئيس قائلا: " لقد كان لطيفا وظفرت كلماته بتقديرنا واحترمنا. " فقالت غلاسبي: " كما تعلمون فإنه طلب من الادارة الأميركية رفض اقتراح تطبيق العقوبات

التجارية." فقال صدام وهو يبتسم: " لم بعد في أميركا ما يمكننا شراؤه سوى القمح. فكلما أردنا شراء شيء آخر قالوا لنا إن بيعه محظور عليهم. وأخشى أن تقولوا لي يوما: " إنكم ستصنعون البارود من القمح ". وهنا سارعت غلاسبي إلى طمأنته بقولها: لدي تعليمات مباشرة من الرئيس الأميركي تقضي بالسعي إلى إقامة علاقات أفضل مع العراق. " وهنا تساءل صدام حسين: " لكن كيف؟ ونحن أيضا راغبون في ذلك لكن الأمور تجري على نحو يناقض رغبتنا. " فأجابت غلاسبي بقولها:

" كلما واصلنا المحادثات كلما قل احتمال حدوث ذلك. فمثلا أشرتم إلى قضية المقال الذي نشرته وكالة الإعلام الأميركية. لقد كان الأمر محزنا وقد م لكم اعتذار رسمي بشأنه".

وهنا مال صدام نحوها بطريقة ساحرة وقال: " كان موقفكم كريما. ونحن عرب يكفينا أن يقول لنا أحدهم: (آسف. لقد أخطأت) وتعود الأمور إلى مجاريها. لكن الحملة الإعلامية استمرت وحفلت بكثرة من القصص. ولو كانت هذه القصص صحيحة لما أغضبت أحدا. لكن ما نستخلصه من استمرارها هو أن هناك تصميم على (إفساد علاقاتنا). ووافقت غلاسبي على ما قاله ومضت تقول:

" لقد شاهدت بنفسي برنامج ديان سواير على قناة (أي بي سي) وما حدث فيه رديء ويفتقر إلى الموضوعية. إنه صورة حقيقية لما يحدث في الاعلام الأميركي حتى السياسين الأميركيين أنفسهم. تلك هي أساليب الإعلام الغربي. ويسرني انكم تضمّون صوتكم إلى أصوات الدبلوماسيين الذين يواجهون وسائل الإعلام بشجاعة. إن ظهوركم ولو لدقائق قليلة في وسائل الاعلام يساعد على فهم الشعب الأميركي للعراق، ويعزز التفاهم المتبادل ولو كان الرئيس الأميركي يملك رقابة على الاعلام لكان عمله أسهل.

" إن الرئيس بوش يا سيدي لا يريد إقامة علاقات أفضل وأعمق معكم فحسب، بل وإسهامكم في السلام والرخاء في الشرق الأوسط. والرئيس بوش رجل ذكي. ولن يقوم بإعلان حرب اقتصادية على العراق.

" ما تقوله صحيح. وأنت مصيب في قولك إننا لا نريد أسعارا أعلى للنفط. لكنني اطلب منك أن تنظر في إمكان عدم تقاضي أسعار باهظة للنفط ".

فقال الرئيس صدام بلهجة ودية:

" نحن لا نريد أسعارا عالية جدا. ودعيني أذكرك بأنني في عام ١٩٧٤ أوحيت لطارق عزيز بفكرة المقال الذي كتبه منتقدا سياسة الابقاء على أسعار النفط المرتفعة. وكان أول مقال عربي يعبر عن ذلك الرأي ".

وتدخل طارق عزيز لأول مرة وقال: " إن سياستنا في منظمة الأوبيك تعارض في القفز المفاجئ للأسعار ". فقال الرئيس:

" إن ٢٥ دولار للبرميل ليس بالسعر المرتفع ". فقالت السفيرة:

" لدينا كثرة من الأميركيين الذين يريدون سعرا أعلى لأنهم من المناطق التي تنتج النفط ". وكان هذا هو الضوء الأخضر الثاني الذي جعل صدام حسين يعتقد أن السفيرة، ومن خلالها الرئيس بوش، يوافقان على طلبه رفع الأسعار. فقال صدام: ((كان السعر في إحدى المراحل ١٢ دولارا للبرميل الواحد. وتخفيض الميزانية العراقية بمقدار ٦ ـ ٧ كارثة)) فأجابت السفيرة:

((أعتقد أنني أفهم هذا. لقد عشت هنا سنوات. وأنا معجبة بجهودكم الخارقة لبناء بلادكم. أعرف أنكم بحاجة إلى الاموال. إننا نفهم ذلك. ورأينا هو أنه ينبغي إتاحة الفرصة لكم لاعادة بناء بلادكم. لكن ليس لنا رأي في نزاعات العرب فيما بينهم مثل نزاعكم مع الكويت حول الحدود.

" لقد كنت في السفارة الأميركية بالكويت في أواخر الستينات. وكانت تعليماتي تقضي بعدم إبداء الرأي في هذه القضية التي لا شأن لنا فيها. لقد أصدر جيمس بيكر أمرا إلى الناطق الرسمي للتأكيد على ذلك. إننا نأمل في أن تحلوا القضية بالوسائل المناسبة عبر القليبي أو الرئيس مبارك. وكل ما نرجوه هو حلول سريعة لهذه القضايا ".

(وهذا ضوء أخضر آخر فيما يتعلق بالخلافات حول الحدود مع الكويت). وأضافت غلاسبي:

" هل لي ياسيادة الرئيس أن أتحدث عن صورة هذا كله في أذهاننا؟ " في تقديري - بعد خمس وعشرين سنة من الخدمة في هذه المنطقة - أنه ينبغي أن تظفر أهدافكم بتأييد اخوانكم العرب. وأنا الآن أتحدث عن النفط. لكنك يا سيادة الرئيس خضت حربا مريرة مؤلمة. وأقول بصراحة إنني الآن لا أرى سوى قواتكم المحتشدة في الجنوب. وذلك في الاحوال العادية ليس من شأننا. لكن عندما يحدث هذا في إطار ما قلته في عيدكم الوطني، وعندما نقرأ التفصيلات الواردة في رسالتين من الإمارات والكويت هي بعد التحليل الدقيق بمثابة عدوان عسكري على العراق - عندما نقرأ هذا لا بد وأن يساورنا القلق. ولهذا السبب تلقيت تعليمات تطلب مني أن أسألكم بروح من الصداقة لا بروح من المواجهة عن نواياكم. " إنني في هذا لا أعدو وصف قلق حكومتي. ولا أعني أن الوضع سهل لكن قلقنا مجرد قلق".

فقال الرئيس صدام: " نحن لا نطلب من الناس أن لا يشعروا بالقلق عندما يكون السلام على المحك. فذلك شعور إنساني نبيل نشعر جميعا به. ومن الطبيعي أنكم بوصفكم قوة كبرى أن تشعروا بذلك. لكن ما نطلبه هو أن لا تعبروا عن قلقكم على نحو يمكن أن يحمل المعتدي على الاعتقاد بأن عدوانه يظفر بالتأييد." نريد التوصل إلى حل يضمن لنا حقوقنا ولا يحرم الآخرين من حقوقهم. وفي الوقت ذاته نريد من الآخرين أن يعلموا أن لصبرنا حدودا فيما يتعلق بأعمالهم التي تضر بحليب أطفالنا ومعاشات الأرامل اللواتي فقدن أزواجهن خلال الحرب، ومعاشات اليتامى الذين فقدوا والديهم. " نحن كدولة لنا الحق في الازدهار. لقد أضعنا فرصا كثيرة بسبب الحرب، وعلى الآخرين أن يقدروا دورنا في حمايتهم. وحتى هذا العراقي (وأشار صدام إلى المترجم) يشعر بالمرارة كسائر العراقيين. لسنا معتدين ولا نقبل العدوان. لقد ارسلنا مبعوثين ورسائل مكتوبة. وفعلنا كل ما بوسعنا عمله فطلبنا من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد أن يعقد مؤتمر رباعية. لكن الملك اقترح اجتماعا لوزراء البترول. وقبلنا. وجرى الاجتماع في جدة كما تعلمين. وتوصل المجتمعون إلى قرارات لا تعبر عما اردناه. ومع ذلك قبلناها.

" وبعد الاجتماع بيومين فقط أصدر وزير النفط الكويتي تصريحا يناقض الاتفاق. وبحثنا المسألة خلال قمة بغداد. وأخبرت الملوك والرؤساء بأن بين اخواننا من يشنون علينا حربا اقتصادية وأن بعض الحروب لا تستخدم فيها الأسلحة وأننا نعتبر هذا النوع من الحرب عملا عسكريا موجها ضدنا. فإذا ضعفت قدرة جيشنا، وإذا عادت إيران إلى الحرب فإنها قد تحقق الأهداف التي عجزت عن تحقيقها في الماضي. ثم إن ضعف قدراتنا الدفاعية قد يشجع إسرائيل على مهاجمتنا. قلت هذا أمام الملك والرؤساء العرب ولم أذكر اسمي الإمارات والكويت لأنهما كانا في ضيافتنا.

" وكنت قبل ذلك قد أرسلت مبعوثين لتذكيرهم بأن حربنا ضد إيران اشتملت على الدفاع عنهم. وعليه فإنه ينبغي عليهم أن لا يعتبروا الأموال التي قدموها لنا ديونا. لقد فعلنا أكثر مما كانت الولايات المتحدة ستفعله مع من يهاجم مصالحها. " وتحدثت عن هذه المسألة مع عدد من الدول العربية الأخرى وشرحت الوضع لأخي الملك فهد عدة مرات عبر المبعوثين والهاتف. وتحدثت مع أخي الملك حسين ومع الشيخ زايد بعد مؤتمر القمة. ورافقت الشيخ زايد إلى الطائرة عندما كان في الموصل، فقال لي: " انتظر حتى أصل إلى بلادي ". لكن ما حدث بعد وصوله هو صدور تصريحات في غاية السوء لا عنه وانما عن وزير نفطه. " وبعد اتفاق جدة بلغنا أنهم يتحدثون عن الالتزام بالاتفاق لمدة شهرين فقط يقومون بعدها بتغيير سياستهم. والآن قولي لنا: ماذا كان سيفعل الرئيس الأميركي لو وجد نفسه في موقف كهذا. لقد ذكرت أنه كان من الصعب على أن اتحدث عن هذه القضايا علنا. لكن علينا أن نخبر الشعب العراقي الذي يواجه المصاعب الاقتصادية عن المسؤول عن ذلك." وإزاء هذه الكلمات القاسية فضلت غلاسبي تغيير الموضوع فقالت: " لقد قضيت أربعة أيام في مصر. " فقال صدام: " الشعب المصري لطيف وطيب وعريق.ويفترض في دول النفط أن تساعده لكنهم لؤماء إلى حد لا يتصوره المرء. ومن المؤلم الاعتراف بذلك. والعرب يكرهون بعضهم بسبب جشعهم. " فقالت السفيرة: " إنك تساعدنا يا سيدي الرئيس لو شرحت لنا تقديرك للجهود التي بذلها إخوانك العرب وما حققته ". فقال الرئيس " " فيما يتعلق بهذا الموضوع اتفقنا مع الرئيس مبارك على

قيام رئيس وزراء الكويت بالاجتماع مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في السعودية لأن السعوديين بادروا إلى الاتصال بنا بفضل جهود الرئيس مبارك. وقد اتصل مبارك بي قبل قليل وأبلغني موافقة الكويتيين على الاقتراح. " فقالت السفيرة بارتياح " تهانينا ! " فواصل صدام كلامه قائلا: " سوف يعقد اجتماع بروتوكولي في السعودية، ثم ينتقل المجتمعون إلى بغداد لإجراء مناقشات أعمق بين الكويت والعراق مباشرة. ونأمل في أن يتغلب بعد النظر والحرص على المصالح الحقيقية على جشع الكويتيين. " فسألته السفيرة: " هل لي أن أسألك متى تتوقع أن يصل الشيخ سعد إلى بغداد؟ " فأجاب الرئيس: " أعتقد أنه سيصل يوم السبت أو الاثنين على أبعد تقدير (٢٨ أو ٣٠) تموز وقد أبلغت الأخ مبارك أن الاتفاق سيتم في بغداد يوم السبت أو الاحد. وأنت تعرفين أن زيارات مبارك كانت دائما تبشر بالخير " فقالت السفيرة " " هذه أخبار جيدة، تهانينا " وهنا توقف صدام حسين عن اللعب بأوراقه وقال: " ابلغني أخي مبارك أنهم (الكويتيين) في خوف شديد. وقالوا إن القوات العسكرية على بعد عشرين كيلو مترا فقط من خط الجامعة العربية (الحدود). فقلت للرئيس المصري إنه بغض النظر عمن هناك وسواء، أكانوا من البوليس أم حرس الحدود أم الجيش، وبغض النظر عن عددهم وعما يفعلونه يمكنك أن تطمئن الكويتيين وأن تعدهم بالنيابة عنا بأننا لن نفعل شيئا إلى أن نجتمع بهم. فإذا وجدنا عندما نجتمع بهم أن هناك أملا فلن يحدث شيئا. ولكن إذا تعذر التوصل إلى حل فسيكون من الطبيعي أن لا يقبل العراق بالموت حتى ولو كانت الحكمة فوق كل شيء وهذه أخبار جيدة " فقال طارق عزيز: هذا للصحافة وحدها."

على أن كل ما بقي في ذهن غلاسبي من المقابلة هو هذه الخاتمة المتفائلة ونسيت التهديدات والانذارات التي أطلقها صدام حسين خلال حديثه. واستأذنت السفيرة بعد أن طمأنت الرئيس العراقي مرة أخرى إلى أن رسالته ستصل إلى الشخص الموجهة إليه. قالت: " أعتزم الذهاب إلى الولايات المتحدة يوم الاثنين القادم (٣٠ تموز). وآمل أن اجتمع مع الرئيس بوش في واشنطن خلال الاسبوع القادم. وقد خطر ببالي أن أؤجل سفري بسبب المصاعب التي تواجهنا. وعليه فإنني سأسافر يوم الاثنين."

وأخيرا تبادلت هي وصدام التحيات والتمنيات.

http://www.iraq4all.dk/Book/Mofkra/F-4.htm

وبحلول ٣٠ تموز صار بمقدور وكالة الاستخبارات المركزية تكوين صورة تقديرية واضحة للحشود العراقية قرب الحدود الكويتية: ١٠٠,٠٠٠ (مئة ألف) جندي عراقي بينهم قوات النخبة التابعة للحرس الجمهوري، ٣٠٠ دبابة و ٣٠٠ مدفع ثقيل. وكانت واشنطن لا تزال تلتزم الصمت. ولم يقطع حبل الصمت إلا عندما دخل جون كيلي في اليوم التالي مبنى الكابيتول ليدلي بشهادته أمام لجنة الشرق الأوسط الفرعية التابعة لمجلس النواب. وبعد أن أدلى بها أجاب بهدوء على الأسئلة التي وجهت إليه وخصوصا أسئلة النائب لي هاملتون الذي قال:

" ورد في الصحف تصريح لوزير الدفاع ريتشارد تشيني يقول فيه إن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن الكويت إذا هوجمت. فهل هذا هو ما صرح به؟ هل يتفضل السيد كيلي بتوضيح هذا الأمر؟ " فرد كيلي بقوله:

" لا أعرف التصريح الذي تشير إليه. ولكنني واثق من موقف الحكومة من هذه القضية. ليست هناك معاهدة بيننا وبين دول الخليج. هذا واضح. ونحن ندعم استقلال وأمن جميع الدول الصديقة في المنطقة. ولنا قوات بحرية في المنطقة منذ عهد ادارة ترومان وذلك لأن استقرارها يخدم مصالحنا. ونحن ندعو إلى حل سلمي لجميع النزاعات ونعتقد بوجوب احترام سيادة كل دولة في الخليج ". فقال لي هاملتون:

" وماذا سيكون موقفنا من استخدام القوات الأميركية إذا تجاوز العراق مثلا الحدود الكويتية؟ فرد كيلي بقوله:

" هذا سؤال افتراضي لا أستطيع التعرض له. واكتفي بالقول بأن هذا سيكون موضع اهتمامنا الشديد ولكني لا أستطيع الخوض في ميادين الافتراض ". فسأله لي هاملتون:

" لكن إذا حدث شيء من هذا فهل يكون موقفنا صحيحا إذا قلنا بأنه لا توجد معاهدة أو التزام يوجب استخدام القوات الأميركية؟ " فأجاب كيلي:

" هذا صحيح تماما ".

وأذاعت محطة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) تصريحات كيلي وسُمعت في بغداد. وعليه ففي هذا الوقت الحرج وعندما السلم والحرب في الميزان أرسل كيلي إشارة إلى صدام يمكن اعتبارها تعهدا بعدم تدخل الولايات المتحدة.

ولا يوجد في تاريخ الدبلوماسية الأميركية الحديث سوى خطأ واحد في الحسابات مثل هذا وذلك عندما قال دين أتشيسون وزير الخارجية للكونجرس عام ١٩٥٠ بأن " كوريا الجنوبية ليست في مجال الدفاع الأميركي. " وفي اعقاب ذلك قامت كرويا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية.

الملحق رقم ٥

رسالة الرئيس القائد صدام حسين إلى أبناء الشعب في الكويت /٢٠٠٢/١٢/٧

وجه السيد الرئيس صدام حسين رسالة مهمة إلى أبناء الشعب في الكويت.. في ما يلي نصها

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة أبناء الشعب في الكويت..

السلام عليكم..

كلما أمعن في السوء من أساء إليكم وإلى إخوانكم في العراق، من أولئك الذين ابتليتم بهم، وجاءتنا بعدكم أو معكم آثار البلوى منهم شررا وحرائق مستمرة، لم تنطفئ خلال الأعوام والسنين الماضية، ونظنها سوف تستمر للزمن اللاحق، إلا إذا أذن رب العباد القادر العظيم بما يعتبر هينا على قدرته، فيحل ما هو معقد ويلغي ما هو مؤذ ويضع الأمور في نصابها، بما يسرّ قلوب قوم مؤمنين.. نقول كلما أمعن السوء بالأذى ضد إخوانكم في العراق بمشاركة الأجنبي بمخططاته التدميرية وما أصابهم في حياتهم منه، بما في ذلك الموت المستمر، ليس بالحصار فحسب وإنما بكل ما أوتي الأجنبي المعتدي من قدرة تدميرية وجدنا من الواجب أن نوضح لكم ما ينبغي على طرفي الحال، ونذكركم بما يقتضي، تاركين لكم ولأبناء أمتنا وكل الخيرين في العالم أن يحاكموا بموجبها ما هو قديم، بالإضافة إلى ما يقع على شعب العراق في يومنا هذا، وما يمتد به السوء إلى المستقبل..

فلقد وجدنا أنا ورفاقي في القيادة تحت القول: عسى ولعل، لنتجنب في العراق ونجنب إخواننا في الكويت التشويش وخلق الذرائع لإيغال السيئين في سوئهم، وفي ربط مصيرهم بصورة نهائية بالأجنبي ومخططاته، بحيث يغدو الأمل في إنقاذ المعنيين من أنفسهم الأمارة بالسوء وإنقاذ الآخرين من سوئهم شبه مستحيل، إن لم يكن مستحيلا استحالة كاملة، هو ومصيرهم الأظلم وعاقبة السوء، بعد أن ظلموا أنفسهم وغيرهم، نقول وجدنا أنفسنا نتريث في قول ما ينبغي حتى الآن.. ودافعنا الأساسي في ما نريد قوله هو أن ذكر

الحقائق قد يعينكم على مزيد من الوضوح في تفسير المواقف والأحداث الآن، وبأثر رجعي للأحداث والمواقف منذ الثاني من أغسطس/ آب ١٩٩٠.. وكنا وما زلنا نعتمد دائما على ذكائكم ووعيكم، وطيش الطاغوت وغباء الأغبياء في إظهار سوئهم مثلما هو من الذين ارتموا في أحضانه بصورة مكشوفة وعلنية ومخزية، لتعرفوا الحقيقة واضحة مثلما هي، وتقفوا الموقف المنصف لكل وطني وقومي غيور ومؤمن يحب الله ويحبه ربه، لتخفيف الأذى عليكم وعلى إخوانكم في العراق.. ولكن موقفنا هذا والمبادئ القومية المؤمنة التي اعتمدنا عليها في هذا الموقف، وبالذات بعد مؤتمر بيروت وما التزمنا به من قراراته التي أعلن المسؤولون في الكويت أنهم التزموا بها وخالفوها بعد حين فحسب، قد أوهم من سد باب رحمة الله عنه بتصرفه وجحوده بأن موقفنا هذا إنما هو نتيجة ضعف وليس قرارا أردناه مستجيبين لدواعي ما ذكرنا ورغبة من كانت رغبته صادقة وأمينة من العرب.

أيها الإخوة..

لعلكم تتذكرون أننا ما إن حقق الله لنا النصر في القادسية الثانية المجيدة على من أجج تلك الحرب، حتى فاتحنا المسؤولين في الكويت عن جاهزيتنا لنعطي كل الوقت اللازم لحل الأمور العالقة بيننا، ولشدة ما كانت دهشتنا كبيرة عندما واجهنا المسؤولون عندكم بعدم الاكتراث بدعوتنا تلك، ولم نكن في وقتها قد وصلنا إلى تفسير مقنع لذلك الموقف، إلا عندما بدأت التمارين العسكرية المشتركة بلعبة حرب في تشرين الأول من عام ١٩٨٩ في الكويت بإشراف الأميركان، تلتها شهادة الجنرال نورمان شوارسكوف أمام الكونغرس الأميركي في شباط ١٩٩٠، التي قال فيها نصا "إن هناك حاجة لزيادة الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج، محذرا من قدرة العراق على إزعاج جيرانه"، حسب زعمه في وقت لم يكن هنالك ما يلوح في الأفق غير بداية ملامح بسيطة للمؤامرة الاقتصادية على إخوانكم في العراق، وحفر الآبار النفطية بشكل مائل عند خط الدوريات الذي وضعته الجامعة العربية بحيث يؤثر هذا التصرف سلبيا على حقولنا النفطية في الجنوب، ثم جاء بعده اعتبار المعونة المالية اليسيرة التي قدمها المسؤولون في الكويت في القادسية ديونا حية واجبة الدفع.. وتخفيض أسعار النفط إلى سبعة دولارات للبرميل بدلا من ٢١ دولارا

آنذاك، بعد أن أغرق المعنيون في الكويت السوق النفطية بإنتاج خارج استحقاقهم المقرر من أوبك، رغم كل التنبيهات التي أطلقت في حينها.

لقد سار دفع المؤامرة تحت كل هذه العناوين والمسميات بصورة متسارعة، وصار ما هو أظهر وأخطر فيها التمارين العسكرية المشتركة التي أجريت تحت إشراف الجنرال شوارسكوف الذي قاد بنفسه في ما بعد جيوش التحالف العدواني ضد عراقكم وبغدادكم بغداد العرب والمسلمين، ولقد وقعت في أيدينا مصورة في ما بعد تلك الخطط والفعاليات العسكرية التي أعد لها الأميركان والمسؤولون في الكويت.. وعندها أصبح الدور الذي رسمه الأميركيون للكويت بالتخطيط المشترك مع حكامها واضحا.. فتسارعت الأحداث وما رافقها من خطر داهم واستفزازات مستمرة لا تنبئ بأمل حل الأمور بالطرق السياسية وتحت حساسية وأهمية الدفاع عن النفس وحماية كل ما هو عزيز، وقعت أحداث الثاني من أغسطس/ آب ١٩٩٠.

لقد ظلمتكم وظلمتنا ظروف تسارع الأحداث وعدم إتاحة الفرصة لكم لتعرفوا ما عرفناه وما لم نعرفه في حينه، فلم تتبينوا، وزاد في الطين بلة من أساء إلينا قبل أن تكون الإساءة واقعة عليكم ممن كانت طويته ونيته على خط واحد ومشترك مع الذين كانوا يعدون لصفحة الغدر والخيانة التي وقعت علينا في العراق، كواحدة من صفحات العدوان على العراق بتخطيط من الأميركان، وتعاون من تعاون معهم، يردف ذلك من أساء تحت ضغط عوامل غير أصيلة، وقلة وعي منه فوقفتم الموقف الذي نحن آسفون على كل ما وقع عليكم بسببه، وصار سببا لدفعكم لأن تقفوا الموقف وتتصوروا ما تصورتموه، حتى اختلطت لديكم ولدى غيركم الألوان والدوافع، وتداخلت الصفوف.

أيها الإخوة..

إننا نقول قولنا هذا ليس ضعفا منا أو تكتيكا لغاية غير مشروعة، بل لتوضيح الحقائق وفق ما نرى، ومثلما لكم اجتهادكم الذي نحترمه ولا نزعل منه حتى لو أصابنا منه أذى فإننا نقول اجتهادنا هذا على وفق دوافعه المشروعة أيضا.. إن تصوركم واجتهادكم حتى لو لم يهتد إلى الصواب كما ينبغي في السابق.. فإننا واثقون من أنكم ستهتدون إليه الآن أو

في المستقبل، والأساس الذي يغضبنا فقط ونعتقد أنه يغضبكم أيضا، هو الموقف والعمل الذي يغضب الله أو يقع موقع خدمة الأجنبي ويكون ضمن خططه، وهو الذي يتربص بأمتنا، ومنها نحن وأنتم، ولا يضمر لنا ولكم ولأمتنا إلا السوء والأذى.

وعلى هذا الأساس فإننا نعتذر إلى الله عن أي فعل يغضبه سبحانه إن كان قد وقع في الماضي مما لا نعرف به ويحسب على مسؤوليتنا ونعتذر لكم على هذا الأساس أيضا.

أيها الإخوة..

إن ما نتمناه لكم هو مثلما نعمل عليه لإخوانكم في العراق، وهو أن تعيشوا أحرارا لا يسيطر أجنبي على مصيركم وإرادتكم وقراركم وثروتكم.. وحاضركم ومستقبلكم، وأن تجتهدوا أحرارا مؤمنين بما يخدم شعبكم وأمتكم وليس احتواءكم بالباطل أو احتلالكم بالقوة الغاشمة.

إنكم تعرفون أن عراقكم غني بمبادئه وتاريخه وقيمه وإيمانه وإنسانه، ومع غناه هذا الذي يسبق أي شيء مادي ليعتد به، وفق معاني وقيم العرب المؤمنين، فإنه غني بثروته المادية والاقتصادية أيضا.. وإذا كان النفط هو أساس الثروة وما يملك أصحابها في الكويت فإن النفط ليس إلا جزءا من الثروة في بلدكم العراق.. وإذا نضب النفط عندكم، أو تحول الناس عنه كمصدر أساسي من مصادر الطاقة فإن عناصر الثروة في العراق ذات طابع مستديم إلى ما شاء الله.

أما ضعف حال الاقتدار في شعب صغير عندما ينعزل عن أمته فقد جربتموه في الكويت وجربه غيركم، بعد أن عزل المسؤولون في بلادكم الشعب عن أمته.. حتى صارت الثروة، بما فيها الثروة الشخصية للمسؤولين المودعة في البنوك الأجنبية تحت سيطرة الأجنبي.. بل ما هو أمر وأكثر خطورة هو أن الأجنبي، مثلما ترون، يحتل بلادكم احتلالا عسكريا مباشرا، وإنكم تعرفون أن الأجنبي عندما يحتل البلاد لا يدنس تراب الأوطان فحسب، وإنما يدنس الروح والدين والعقول ويمسخ النفوس إلا نفس من يحمل عليه السلاح ويقاومه.. فتحية منا ومن شعب العراق لأولئك الفتية المؤمنين الذين يحملون على الأجنبي

المحتل بالسلاح، أو تنظر إليه نفوس من يؤمنون بأنه عار يقتضي تطهير الأرض والشعب منه بالنار والوسائل الأخرى.

تحية لأولئك الميامين الأبرار الأحياء منهم والشهداء، لأنهم رفعوا بيرق الحق بوجه الباطل والعار وأبعدوا ما يمكن أن يوجه إليكم من تهمة عار لو قبلتم بالاحتلال بعد أن أراده حكامكم، بل خفف عنا وعن غيرنا من العرب الغيارى ثقل المسؤولية تجاه احتلال الأجنبي للكويت، وهي جزء من الوطن العربي الكبير.

أيها الإخوة..

قد يقول قائل منكم إن احتلال الكويت ما كان ليحصل لولا دخول جيش العراق إلى الكويت وخروجه منها.

ونود أن نذكركم بأن الأميركان كانوا في الكويت يعدون التمارين العدوانية على العراق قبل دخول جيش العراق إليها، وأن نفس الأهداف التي يعلن الاميركان عنها ويضمرون القسم الأساسي منها، وهو نهب ثروتكم، وتحويلكم إلى عاملين تحت إشرافهم فحسب وتحويل المسؤولين عندكم إلى مدراء محليين لشركة أميركية لإنتاج البترول وتحديد كميته وأسعاره ولمن يباع من قبل مدير الشركة الأصلي الأميركي في واشنطن أو نيويورك، وأن ما يخططون له إنما هو لكل دول الخليج العربي ومنها العراق، وإذا كان دخول جيش العراق سببا لهذا بالنسبة للكويت فما السبب الذي يجعلهم ينشرون جيوشهم الآن في منطقة الخليج العربي بما يشبه الاحتلال من الناحية الواقعية ويسعون –خابوا وخسئوا– لاحتلال العراق؟!.

ومن كان يمنعهم من احتلال الكويت قبل الثاني من آب عام ١٩٩٠ غير جيش العراق نفسه وشعب العراق، وبالتالي تضامن الشعب العربي ومنه الشعب في الكويت مع جيش العراق وشعب العراق، لو حصل هذا آنذاك واصطدم بالأجنبي الذي يحتل الكويت؟.

إن أساس المؤامرة على العراق، بما في ذلك العدوان عليه عام ١٩٩١، واستمرار العدوان حتى الآن إنما هو لأنهم يدركون أن القيادة في العراق وشعبكم وجيشكم في العراق لا يقفون مكتوفي الأيدي أمام احتلال أجنبي لأي أرض عربية، ومنها الكويت واحتلال الصهيونية

لفلسطين العربية.. ولو كانوا صادقين بأنهم جاؤوا ليحرروا الكويت من جيش العراق مثلما أعلنوا لانسحبوا من الكويت، وقالوا إنهم سيعودون للدفاع عنها لو حاول العراق دخولها مرة أخرى.. ولكنهم احتلوا الكويت ونشروا جيوشهم في دول خليجية أخرى وزادوا ذلك ومعه نفوذهم فيها مع الزمن، ويحاولون –خسئوا– احتلال العراق الآن.

إننا لا نشك بوعيكم أيها الإخوة، ولكن واجبنا يدفعنا لنقول هذا القول الصريح لكم، ومع أنه ليس كل ما نرغب في أن نقوله فإنه مناسب، وفق ما رأينا لأن نقوله لكم الآن، بعد أن اطلعتم على الكثير من نوايا المسؤولين في الكويت ونوايا الأجنبي المحتل.. أما مناسبة توقيت هذا القول فهو الحديث العلني للمسؤولين في الكويت، وتخطيطهم يدا بيد مع جيوش الأجنبي لإيذاء العراق وتسهيل دخول جيوش الأجنبي إليه محتلا –خسئوا وخاب ما يفعلون– مثلما احتل الكويت، ولأن الطائرات الأميركية والبريطانية استمرت تغير من أراضي الكويت وعبر أجوائها على ممتلكات العراقيين وتدمرها وتزهق أرواحهم، وكأن الاثني عشر عاما التي سبقت مؤتمر بيروت وقرارات العرب فيه –والتي تنصل المسؤولون في الكويت عنها– لم تشف غليل حقدهم، بل ذهب بهم التجاسر لإرضاء أسيادهم وحماية خيانتهم بخيانة أخرى للعملاء الذين يحملون الجنسية العراقية أو يدعون بأنهم يحملونها، وشرف المعاني لموجباتها بريء منهم، فصاروا يصرحون علنا أنهم يلتقون معهم.. وفي الوقت الذي يصرح أولئك العملاء بأسباب اللقاء وما جرى الاتفاق عليه مع المسؤولين في الكويت، وأن المسؤولين سيبعثون من يمثلهم ليحضر مؤتمر الخيانة والتآمر الخائب على العراق في لندن يصرح المسؤولون في الكويت أنهم يلتقون معهم للتشاور.. فأي تشاور هذا غير التآمر على العراق والتدخل في شؤونه الداخلية بإشراف الأجنبي! ؟.

فهل تتابعون هذا أيها الإخوة؟ وهل ما زال يحجب عنكم التفسير الصحيح لما سبق الثاني من آب وما أعقبه وما أصاب العراق من أذى ودوافعه! ؟ ثم ألا يحق لأي من العراقيين أو أي من الشعب في الكويت أن يقول: طالما التأم العملاء على بعضهم تحت إرادة وتوجيه الأجنبي لإيذاء العراق والأمة، فلماذا لا يلتئم المؤمنون والمخلصون والمجاهدون في الكويت مع أقرانهم في العراق تحت خيمة بارئهم، بدلا من خيمة لندن أو

واشنطن ورديفهما الكيان الصهيوني، ويبحثوا أمرهم، وفي المقدمة من هذا الجهاد ضد جيوش الكفر المحتلة، لغسل العار الذي يصيب الأمة والأذى الذي يصيب الشعب في الكويت أو في العراق!؟.

وإذا سأل المسؤولون الكويتيون أو غيرهم: لماذا!؟ يقول لهم من يقول إننا نتشاور تشاور الأحرار ضد تشاور العبيد، وتشاور المجاهدين مقابل تشاور العملاء، وتشاور المؤمنين مقابل تشاور من خانوا ربهم، بعد أن خانوا أمتهم.. تشاور هذه صفته وليس تدخلا في الشؤون الداخلية لأحد.

(ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم).

والله أكبر..

الله أكبر..

وليخسأ الخاسئون..

صدام حسين في الثالث من شوال / ١٤٢٣ للهجرة

الموافق للسابع من كانون الأول / ٢٠٠٢ للميلاد

موقع المعرفة الأربعاء ١٤٢٧/٤/١٨ هـ – الموافق٢٠٠٦/٥/١٧ م (آخر تحديث) الساعة ١٦:١٤ (مكة المكرمة)، ١٣:١٤ (غرينتش)

الملحق رقم ٦

جزء من الحوار بين بيكر وطارق عزيز

وبعد ذلك تحدث طارق عزيز، موجهاً كلامه إلى بيكر قائلا:

(لقد ظننت أننا جئنا هنا لنتحادث، وليس لنتخانق) .

ورد بيكر قائلاً:

(نعم جئنا لنتحادث، ولكن على أساس)، ثم سأل بيكر طارق عزيز عما إذا كان يريد هو أن يتحدث أولاً، أجابه طارق عزيز بأنه يريد أن يسمع منه كل شيء.

وتحدث بيكر قائلاً:

(إننا جئنا هنا ليس للتفاوض، وإنما جئنا لنحث العراق، كمحاولة أخيرة للانسحاب من الكويت، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وإن أمامكم مهلة أقصاها يوم ١٥ كانون الثاني (أي بعد ٦ أيام فقط) وهي بالتأكيد مدة قصيرة، ولكن هذا ليس ذنبنا بل ذنبكم انتم، فقد منحكم مجلس الأمن ٤٥ يوماً، ولم تحاولوا تنفيذ تلك القرارات واقترحنا أن تقوم بزيارة واشنطن وتلتقي بالرئيس بوش، وأن أقوم أنا بزيارة بغداد، والتقي بالرئيس صدام حسين، وخيرتكم في موعد زيارتي خلال ١٨ يوماً،إلا أن رئيسكم أعتذر عن مقابلتي بحجة انشغاله وارتباطاته بمواعيد مسبقة، في حين كان رئيسكم يقابل شخصيات من السياسيين السابقين، كادوارد هيث، وولي برانت، وناكاسوني، وحتى الملاكم العالمي السابق محمد على كلاي،ومع احترامي لأولئك الساسة، إلا إنني أقول انهم ليسوا في مراكز المسؤولية في حين كنت أمثل بلدي، الولايات المتحدة، الطرف الرئيسي في الأزمة، وفي فترة من أخطر الفترات التي يمكن أن تقرر مصير السلم أو الحرب، وهو تصرف لا يمكن قبوله. ثم وجه بيكر إنذاره للعراق من أن انتهاء المدة الممنوحة للعراق دون أن ينسحب من الكويت سيجعل قوات التحالف مطلقة اليد لطرد قواته من الكويت، وعليكم أن تعرفوا أنكم أمام تحالف عسكري قوي يضم ٢٨ دولة، بما فيها عدد من الدول العربية، ذات التأثير الكبير في العالم العربي، كمصر والسعودية وسوريا والمغرب.

وبدأ بيكر يتحدث عن قوة التحالف الدولي ضد العراق، وما يملكه من أسلحة ومعدات، قائلاً:

(إن ٦ حاملات طائرات، وعلى ظهرها مئات الطائرات، في منطقة الخليج والبحر الأحمر، مع مجموعة كبيرة من القطع البحرية الأخرى المجهزة بصواريخ وتوماهوك،هذا بالإضافة إلى أن العراق محاط بمجموعة من القواعد التي تتمركز فيها أكثر من ٢٠٠٠ طائرة، وليس المهم عدد الطائرات، وإنما المهم نوع التكنولوجيا التي سوف تستعملها قيادة التحالف في تنفيذ ما أوكل لها.

ثم تحدث بيكر عن القوات العسكرية البرية للدول الحليفة، والتي جاوزت ٣٥٠ ألفاً، وعن نوعية سلاحها،وقوة نيرانها،والتي لم يسبق استعمالها من قبل في أية حرب).

ثم أنتقل بيكر بعد ذلك إلى النقطة الحساسة في الحديث قائلاً:

(إننا ندرك أن لديكم مخزوناً من الأسلحة الكيماوية، ونحن ننصحكم، وكما نصح الرئيس بوش في رسالته، أن لا تحاولوا استخدام هذه الأسلحة، في أي مرحلة من مراحل الحرب، وإذا ما أقدمتم على ذلك، فسيكون رد الولايات المتحدة حازماً وقوياً، وبالأسلحة غير التقليدية)، وكان بذلك يشير إلى استعداد الولايات المتحدة لاستخدام الأسلحة الذرية والكيماوية ضد العراق.(٤)

لقد أسهب بيكر في الحديث عما تملكه قوات التحالف من أسلحة ومعدات متطورة للغاية ومستعرضاً ما سوف تؤدي الحرب بالعراق من خراب ودمار لم يعرف له مثيلً من قبل، مهددا بإعادة العراق إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية.وعندما انتهى بيكر من حديثه، التفت إلى طارق عزيز قائلاً:

(الآن استطيع أن اسمع ما عندك).

في تلك اللحظة كانت الأنظار متجهة إلى طارق عزيز، سواء من قبل أعضاء الوفد الأمريكي أو الوفد العراقي، ليسمعوا ماذا سيقول طارق عزيز، بعد كل الذي سمعه من بيكر.

وتحدث عزيز قائلاً:

(إن الصورة التي رسمتها الآن لقوات التحالف ليست جديدة علينا، وليست مفاجئة لنـا، فنحن نعرفها من قبل، ونفهم ما تعنيه).

ثم راح طارق عزيز يذكر بيكر بالدور الذي قام به العراق، لما أسماه بحماية أمن الخليج، ودفع ثمن عمله ذاك ثمناً باهضاً، سواء في الأرواح أو الأموال، بالإضافة إلى ما سـببته تلـك الحرب ضد إيران، من تدهور الاقتصاد العراقي، ثم انتقل إلى جذور الأزمة الكويتية، وأدعـا أن العراق بذل جهوداً كبيرة لتجاوز الأزمة مع الحكومة الكويتيـة، إلا أن الحكـام الكـويتيين أصروا على موقفهم، مدفوعين بموقف الولايات المتحدة التي حاولت سد كل باب للتفاهم.

ورد بيكر على عزيز قائلاً: (إن صدام حسين قد خدع الرئيس مبارك عندما قال لـه بأنـه سوف لن يستعمل القوة ضد الكويت، ولكنه فاجأ الجميع بالهجوم، واحتلال الكويت).

وحاول طارق عزيز أن يوضح لبيكر أن صدام لم يقل هذا الكلام بالضبط لمبـارك، وإنمـا قال له، سوف لن يلجأ إلى القوة إلا بعد لقاء مؤتمر جدة وما سيسفر عنه من نتائج.

ثم أنتقل بيكر إلى تهديدات صدام حسـين لحـرق نصـف إسـرائيل، ورد عليـه عزيـز بـأن الحديث الذي نقل عن الرئيس صدام حسين مبتور، فقد قال في خطابه، إثر تهديد إسـرائيل بضرب العراق بالقنابل النووية بأنه سوف يحرق نصف إسرائيل بالكيمـاوي المـزدوج، إذا ما اعتدت على العراق بالسلاح النووي. ورغم أن لقاء بيكر مـع عزيـز أسـتغرق ٣ جلسـات، خلال ذلك اليوم، إلا أن ما تحدث عنـه بيكـر خـلال ٤٥ دقيقـة في بـدء الاجتمـاع، كـان هـو جوهر اللقاء، فكل ما أراده بيكر، وسيده بـوش هـو تحـذير صـدام حسـين مـن اسـتخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ضد القـوات الأمريكيـة والحليفـة مهـددا العـراق باسـتخدام الأسلحة النووية. أما أي حـديث عـن حـل للأزمـة، فقـد فـات أوانـه، فقـد اتخـذت الولايـات المتحدة قرارها بضرب العراق منذُ بداية الأزمة.

وفي نهاية الجلسة الثالثـة، أُعلـن عـن أن بيكـر وعزيـز سـوف يعقـدون مـؤتمراً صـحفياً في الساعة السابعة حسب توقيت جنيف، بقاعة المؤتمرات بالفندق الذي جرى فيه اللقـاء، وفي الموعد المحدد، تحدث بيكر أولاً قائلاً: (لقد تحادثت مع طارق عزيز حـول ضـرورة تطبيـق العراق لقرارات مجلس الأمن، أبلغته أن تنفيذ القرارات غير قابل للتفاوض، وإني لأسف أن

أقول لكم أيها السيدات والسادة، إنني لم اسمع اليوم شيئاً يدل على مرونة في موقف العراق، ولا على استعداده للامتثال لقرارات مجلس الأمن، وقد قمت في نهاية اللقاء بالإتصال بالرئيس بوش، أبلغته بكل ما دار في اللقاء).

وبعد أن أجاب بيكر على أسئلة الصحفيين، تحدث طارق عزيز فقال:

(لقد جئنا إلى هذا الاجتماع بقلب وعقل مفتوحين، وبنية صادقة، وكنت أتمنى أن يقع هذا الاتصال المباشر بين العراق والولايات المتحدة في مرحلة مبكرة من الأزمة، فأن كل الفرص التي كانت متاحة قد أهدرت، فرصة بعد فرصة، حتى التقينا هنا في هذه اللحظات الأخيرة، وإني أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة تصرفت منذ اللحظة الأولى في الأزمة، بطريقة لا تدع مجالاً للشك في نواياها الحقيقية. لقد حدثناهم طويلاً عن قضايانا العادلة، وكان ردهم أنهم يشكون فينا، وقلنا لهم لماذا لا تجربوا؟ لكنهم لم يكن لديهم الاستعداد).

ثم انتقل طارق عزيز إلى رسالة بوش وما حوته من تهديد ووعيد، بقوله:

(إذا ما قررت الولايات المتحدة الاعتداء على العراق، فإن العراق لا يستغرب ذلك، فنحن نسمع التهديدات كل يوم، وقد قلت للوزير بيكر بأننا سندافع عن بلادنا بكل قوة، وإن الشعب العراقي شعب شجاع، وأن الأمة العربية لن تقبل إخضاع شعبها في العراق، وكسر إرادته، لأن إرادته جزء من إرادتها).

وبعد نهاية الحديث، وجه إليه أحد الصحفيين سؤالاً عما إذا كان العراق ينوي مهاجمة إسرائيل إذا قامت الحرب؟ وكان جواب عزيز (نعم).

وهكذا انتهى اللقاء إلى لا شئ،وبدأ العد العكسي لقيام الحرب التي أصبحت لا مفر منها،فصدام ركب رأسه،واقترف خطأً تلو الخطأ،لا بل جريمة تلو الجريمة،حتى تراكمت أخطائه وجرائمه،وأوصلت الأزمة إلى هذا الحد الذي باتت فيه الحرب أمراً محتماً.

أما الجانب الأمريكي فقد نصب الفخ لصدام، ليغزو الكويت، لكي تجد الولايات المتحدة المبرر المطلوب لتوجيه الضربة الكبرى للعراق،وعملت بكل الوسائل والسبل لسد الطريق للحل السلمي للأزمة،من أجل إكمال السناريو الذي أعده بوش للعراق وشعبه،حفاظاً على المصالح الإمبريالية في الخليج،من أي تهديد من جانب العراق مستقبلاً،وليكون درساً لكل

من تسول له نفسه تهديد المصالح الغربية في هذه المنطقة الهامة من العالم،التي تنتج اكثر من نصف الإنتاج العالمي من النفط، وتحتوي على أعظم احتياطيات النفط في العالم اجمع.

أما مصير رسالة بوش لصدام حسين، فقد رفض طارق عزيز استلامها، كما رفض بيكر استعادتها وتُركت الرسالة على طاولة المباحثات،عندما غادر الوفدان القاعة، وأُودعت في خزانه فندق الكونتنانتل.

الملحق رقم ٨:

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان

المادة ٣٩

يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

المادة ٤٠

منعاً لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن، قبل أن يقوم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه.

المادة ٤١

لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية.

المادة ٤٢

إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة".

المادة ٤٣

١. يتعهد جميع أعضاء "الأمم المتحدة" في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور.

٢. يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم.

٣. تجرى المفاوضة في الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناءً على طلب مجلس الأمن، وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء "الأمم المتحدة" أو بينه وبين مجموعات من أعضاء "الأمم المتحدة"، وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية.

المادة ٤٤

إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة، فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاءً بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ٤٣، ينبغي له أن يدعو هذا العضو إلى أن يشترك إذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة.

المادة ٤٥

رغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الأعضاء وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة. ويحدد مجلس الأمن قوى هذه الوحدات ومدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة ٤٣.

المادة ٤٦

الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب.

المادة ٤٧

١. تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسدي المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدولي ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع.

٢. تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم، وعلى اللجنة أن تدعو أي عضو في "الأمم المتحدة" من الأعضاء غير الممثلين فيها بصفة دائمة للإشراف في عملها إذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها.

٣. لجنة أركان الحرب مسؤولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس. أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات فستبحث فيما بعد.

٤. للجنة أركان الحرب أن تنشئ لجاناً فرعية إقليمية إذا خوّلها ذلك مجلس الأمن وبعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن.

المادة ٤٨

١. الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء "الأمم المتحدة" أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس.

٢. يقوم أعضاء "الأمم المتحدة" بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها.

المادة ٤٩

يتضافر أعضاء "الأمم المتحدة" على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن.

المادة ٥٠

إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى – سواء أكانت من أعضاء "الأمم المتحدة" أم لم تكن – تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن تتذاكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل.

المادة ٥١

ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي

حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن.

المصادر

المصادر العربية

- اسكندر، أمير د. صدام حسين مناضلاً ومفكراً وإنساناً. باريس. هاشيت. ١٩٨٠.
- البزاز، سعد. حرب تلد أخرى. الأردن. عمّان. الأهلية للنشر والتوزيع. ط٢. ١٩٩٢.
- الحمداني، حامد. كتاب صفحات من تاريخ العراق الحديث. الكتاب الثاني ١٩٥٨–١٩٩٦. ط ١. فيويون ميديا مرونوبيرغ. السويد. ٢٠٠٥
- رسول، فائق على د. العراق – تقرير التنمية البشرية – ١٩٩٥ –، جمعية الاقتصاديين العراقيين. بغداد. ١٩٩٥.
- الزبيدي، إبراهيم. دولة الإذاعة. سيرة ومشاهدات عراقية. طبعة ثانية. عمان. منشورات دار نارة للنشر والتوزيع. ٢٠٠٦.
- زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. لندن. مؤسسة الرافد. ط ٢. ٢٠٠٣.
- زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر. ط ١. لندن. مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع. ١٩٩٥.
- الساري، مشعل عواد. هل انتهت حب الكويت ١٩٩٠–١٩٩١؟ الأردن. دون ذكر دار النشر. رقم الإيداع ١٩٩٨/١/٤٩.
- سالينجر، بيار و لوران، أريك. حرب الخليج. الملف السري. بيروت. دار أزال للتوزيع والنشر. طبعة أولى. ١٩٩١. ص ٢٥٢/٢٥١.
- شعبان، عبد الحسين د. بانوراما حرب الخليج. وثيقة وخبر. دراسة ونصوص قرارات مجلس الأمن الدولي ١٩٩٠–١٩٩٤. دار البراق–لندن. ١٩٩٤
- الشمراني، علي د. صراع الأضداد المعارضة العراقية بعد حرب الخليج. لندن. دار الحكمة. ط ١. ٢٠٠٣.
- شوارتزكوف، نورمان. مذكرات شوارتزكوف، الأمر لا يحتاج إلى بطل. وثائق وأسرار خطيرة. ترجمة د. نورالدين صدوق ود. غلاب الجابري. دمشق – القاهرة. دار الكتاب العربي. ط ٢. ١٩٩٥.

- الصالحي، نجيب. الزلزال. لندن. مطبعة الرافد. ١٩٩٨.
- الصباح، ميمونة خليفة العذبي د. العدوان العراقي على دولة الكويت بين الممارسات والادعاءات. الكويت. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. إدارة التأليف والترجمة والنشر. سلسلة الكتب المتخصصة. الطبعة الأولى. ١٩٩٥ م.
- الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥ – ١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. – الجداول التجميعية، الكويت – مايو – ١٩٨٩. الجزء الثاني.
- عبود، سلام ثقافة العنف في العراق. كولون. منشورات الجمل. ٢٠٠٢. ص ٢١٦.
- قدوري، فخري د. هكذا عرفت البكر وصدام رحلة ٣٥ عاماً في حزب البعث. لندن. دار الحكمة. ط ١. ٢٠٠٦.
- مطر، فؤاد. مع فريق من الباحثين والموثقين بإشرافه. موسوعة حرب الخليج. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. لندن. مركز فؤاد مطر للإعلام والتوثيق والاستشارات والدراسات. ط ١. ١٩٩٤.
- المطير، جاسم. الكارثة قصة تشكيل الحكومة الكويتية المؤقتة ١٩٩٠/٨/٢. لندن. دار الحكمة. طبعة أولى. ٢٠٠٠.
- موقع ويكيبديا الإلكتروني، الموسوعة الحرة. حرب الخليج الثانية، أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٢.
- النجار، محمد رجب د. حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي. سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت. رقم ٤٥. مطابع الأنباء – الكويت. سبتمبر (أيلول) ١٩٨١.
- النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي ١٩٥٠ – ٢٠١٠. ترجمة محمد سعيد عبد العزيز. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ١٩٩٥.
- هتلر، أدولف. كفاحي. (دون ذكر مكان الطبع) بيسان. ترجمة لويس الحاج. ط ٢. ١٩٩٥.
- هيكل، محمد حسنين. حرب الخليج أوهام القوة والنصر. القاهرة. مركز الأهرام للترجمة والنشر. ط١. ١٩٩٢.
- الهيئة الاستشارية العراقية. أحوال العراق (٤). الأمن الوطني العراقي والمستقبل. فيينا. ١٩٩٦.
- كوكبورن، أندرو. كوكبورن، باتريك. الخارج من تحت الرماد، ولادة صدام حسين من جديد. ترجمة علي عباس. القاهرة. مكتبة المدبولي. بيروت. دار المنتظر. طبعة أولى. ٢٠٠٠.

- الشاذلي، سعد الدين فريق عسكري. الحرب الصليبية الثامنة. الجزء الأول. ط ١. الدار البيضاء. مطبعة النجاح الجديدة. ١٩٩٢. كرم، كمال. أية ملامح لأي عالم جديد؟ مجلة "الفرسان" تصدر في فرنسا. العدد ٦٨٤ الاثنين ١٨ آذار/مارس ١٩٩١.

التقارير

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣، صادر عن الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والأجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. الكويت ١٩٩٣. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦، صادر عن الجهات المشار اليها في اعلاه زائدا الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. سبتمبر/ايلول ١٩٩٦..
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦. مصدر سابق. ص ٢٨٦. المبلغ الخاص بعام ١٩٩٥ هو تقدير من معدي التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- تقرير صادر عن وكالة أصوات العراق نشر في موقع الجيران بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١ تحت عنوان" الذكرى المؤلمة لـ ٢ أب: غزو الكويت.. المقدمات.. تسلسل الأحداث.. الضحايا.. التبعات الاقتصادية.

مجلات وجرائد

- البيان الإماراتية، جريدة. الخولي، محمد. "إسرائيل" وعقلية الحصار. صحيفة البيان في ٢٠٠٣/١١/٢٠.
- الثقافة الجديدة، مجلة. الوزيري، هوشنك. قراءة في محضر اجتماع طارق عزيز مع بيكر.. العدد ٢٤٩. السنة ٣٩. أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.
- دراسات عربية، مجلة حبيب، كاظم. تحليل المواقف المتباينة للطبقات والفئات الأجتماعية أزاء اجراءات التأميم في البلدان النامية. العدد ٤/ شباط ١٩٦٨. بيروت.
- دراسات عربية، مجلة. حبيب، كاظم. اجراءات التأميم في البلدان النامية – ضرورتها واهميتها. العدد ٢/ كانون الأول ١٩٦٨. بيروت.
- دراسات عربية، مجلة. حبيب، كاظم. ملاحظات حول القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في العراق. العدد ٩/ تموز ١٩٦٩، بيروت.
- الصباح، جريدة. عليوي، هادي حسن د. من معارضة السلطة إلى المشاركة فيها ١٩٦٨ – ٢٠٠٥. الموقع الإلكتروني للجريدة. أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢١.

- الصوت الآخر، مجلة. البوتاني، عبد الفتاح علي د. في ذكرى ال(١٥) لانتفاضة اذار المجيدة الموصل أيام انتفاضة آذار ١٩٩١. أربيل.. العدد ٨٩ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩.
- الفرسان، مجلة. زهير، كامل. بعد العاصفة. العدد ٦٨٤. الاثنين ١٨ آذار/مارس ١٩٩١. باريس.
- المدى، جريدة. المراياتي، توفيق د. الحرب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي (الجريمة الاقتصادية الثانية)١ – ٤. العدد ١٩٣. في ٢٠٠٤/٩/٤.
- سوراقيا. مجلة اسبوعية تصدر في المملكة المتحدة. العدد ٣٩٣. السنة الثامنة. الاثنين ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٩١.
- البحزث الاقتصادية، مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. السيد علي، عبد المنعم د. وفتح الله، سعد حسين د. التنمية المستقلة: المفهوم – الإستراتيجيات، المؤشرات، النتائج – دراسة مقارنة في اقطار مختارة.. العدد الثالث خريف ١٩٩٤. القاهرة.

مواقع إلكترونية

http://www.iraq4all.dk/Book/book.htm ٢٠٠٧/١٠/٥.

إسلام أون لاين. موقع إلكتروني. عاشور، مصطفى. الحرب العراقية الإيرانية.. شعوبية بشكل جديد (في ذكرى نشوبها: ١٣ ذي القعدة ١٤٠٠هـ). على:

إيلاف، موقع إلكتروني. العطار، رياض. الذكرى ١٥ لغزو الكويت ودور الأمم المتحدة في تحريرها. نشر المقال في بتاريخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥؟.

جزيرة نت. الفضائية. ملجأ العامرية. ندوة إدارة عباس ناوْوط. الاثنين المصادف ٢٠٠٥/١/١٠ م.

الحجيري، محمد. شعراء صدّام والبعث. موقع أدب وفن. وجريدة .An-nahar paper أخذ المقطع الشعري من الموقع بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦.

حسين، زكريا لواء أ.ح. د. الملف العراقي. "إلغاء القوات المسلحة العراقية وتصاعد المقاومة ضد سلطة الاحتلال الأنجلو/أمريكي". موقع البيان الإلكتروني على الإنترنيت. أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦.

حسين، صدام. خطاب صدام حسين في الجلسة الختامية لمؤتمر قمة بغداد الاستثنائية يوم ١٩٩٠/٥/٣٠. شبكة البصرةز نقل عنها بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢.

الحكومة الكردستانية. موقع إلكتروني في إقليم كُردستان في ٢/٢٢م٢٠٠٦

الحوار المتمدن. عبود، سلام. جيش الوشاة.. شعراء السيد القائد.. شعراء السيد العريف. العدد ١٧٤٥ بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٥.

دار بابل. العبيدي، حامد د. الحوار هو الخطوة الأولى نحو الخلاص الوطني من مأزق الاحتلال. موقع. ٢٠٠٧/١٢/١٧.

راجع: مطر، فؤاد. موسوعة حرب الخليج.

ساحات الطيران العربية، موقع إلكتروني. الفهداوي. مصطفى. الحرب العراقية الإيرانية.

سعد البزاز. الهوية والثأر.. وقرار تأخر ستة عشر عاماً، بلاد بلا نشيد.. موقع سعد البزاز. ٢٠٠٧/٩/٢٩.

سوالف الكويت، موقع الكتروني. تقرير لجنة تقصي الحقائق الكويتية حول أسباب الغزو العراقي حقائق مهمة للجيل الجديد . ٢٠٠٧/٨/٢٠.

شبكة البصرة الإلكتروني، موقع إلكتروني. التميمي، محمد سعيد بيوض. احتلال العراق والإطاحة بصدام حسين، لماذا؟ ٢٠٠٧/١/٢٠.

شبكة البصرة، موقع إلكتروني. عبد الله ابن العراق. "تفاصيل اجتماع جدة بين عزة إبراهيم وسعد الصباح" نشر بتاريخ ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

الفضل، منذر د. أحد عشر سنة على خيمة صفوان..والتنازل عن السيادة الوطنية – غدر بالجار وهدم للديار –. على الموقع الإلكتروني:

ليبيا المستقبل، موقع. أبو مطر، أحمد. محنة الفلسطينيين في العراق... إلى متى؟

مجالس حائل الثقافية. موقع إلكتروني. مقال تحت عنوان "هل تعرف أسباب غزو الكويت. نقل المقتطف بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٦.

مركز العاصي للتحكيم التجاري الدولي، موقع إلكتروني. القماش، علاء. مات البطل صدام واخذ معه كل الأسرار.. المركز الرئيسي. نقاش عام. موقع إلكتروني. نشر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١.

مصر الحرة، موقع إلكتروني الأنصاري، محمد. المخطط الأمريكي لضرب العراق (١٤) الثلاثاء، بتاريخ ٢٦ سبتمبر، ٢٠٠٦.

منتدى الجمهور العرباوي. موقع إلكتروني. (الموسوي) الحكاية الكاملة للغزو العراقي للكويت. Arab club. net نشر المقال بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧، ونقل المقتطف بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٥.

منتدى الرياض، موقع على الإنترنيت. http://www.ll6.com/vb/archive/index.php/t-1281.html، ٢٠٠٧/٨/٢٠.

منتدى شبابيك للتاريخ. موقع إلكتروني. الطائي، محمد حسن جياد. الانتفاضة الشعبية المباركة ١٩٩١. تاريخ العراق الحديث. أخذ المقطع في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧.

المنتديات العامة، موقع إلكرتوني. الموسوي. منتدى الجمهور العرباوي.. ديرتي الكويت. الحكاية الكاملة للغزو العراقي للكويت.

المنجد في الإعلام. عاريا. لبنان. المطبعة الكاثوليكية. ط ٢٦. حزيران ١٩٨٢. ص ١٢٠.

موقع Herodote.net. أو مقال الكاتب (John H. Haaren (John Henry عن أشهر رجال القرون الوسطى. Presented by Public Domain Books Authorama.

الموقع الإلكتروني http://www.iraq4all.dk/Book/book.htm أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٥.

الموقع الإلكتروني http://www.iraq4all.dk/Book/Mofkra/F-4.htm بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٥.

الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي.

موقع جريدة الصباح على الإنترنيت بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٢.

النهج الديمقراطي، موقع إلكتروني. الصحاري، إبراهيم. العراق: حرب من أجل الهيمنة والنفط.. أخذ النص بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٠.

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. موقع إلكتروني. حرب الخليج الثانية.. بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٥.

ويكيبيديا، الموقع الإلكتروني الموسوعة الحرة. حرب الخليج الأولى. المقال خال من ذكر الكاتب. أخذ المقتطف في ٢٠٠٧/١٠/١.

الموسوعة الحرة. موقع إلكتروني "http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title HYPERLINK iraq4all.dk/Book/Fa'9el/11year.htm ٢٠٠٧/٩/١٠.

مصادر باللغة الألمانية

GrienigHorst/Hopfmann Arndt (Hrsg). Nachkriegsordnung oder Chaos?. Sozialkonomische und sozialkulturelle Entwicklungtrends in Nah-und Mittelost. Verlag Dr. Kovas. Hamburg. Kovas 1993. S. 126-157.

Günther، Siegart-Horst Prof. Dr. Stumme Zeugen eines Krieges. Eine Dokumentation 1990-1993. Richar Mack GmbH. Mellricstadt. 1995.

Günther، Siegart-Horst Prof. Dr. Uran-Geschosse: Schwer beschädigte Soldaten، mißgebildete Neugeborene، sterbende Kinder. Ahriman -Verlag. Vreiburg. 2. Auflage 2000.

MacArthur, John R. Die Schlacht der Lügen. Wie die USA den Golfkrieg verkauften. sachbuch). Verlag: DTV Deutscher Taschenbuch. 1993.

McArther‹ New York-Oxford‹ Oxford University Press‹ 1993,

Neugeborene‹ Sterbende Kinder. Tony Benn. Margarita Papanderou & Freimut Seidel. Ahriman-Verlag, 1996.

Pawelka, Peter Prof. Dr. Der Vordere Orient in der Weltpolitik‹ Eine politische konomie der US-amerikanischen Auenpolitik. Zeitschrift Der Vordere Orient an der Schwelle zum 21. Jahrhundert. Heft 3/98. Hrsg.: LpB.

Siegwar-Horst Guenther. Stumme Zeugen eines Krieges - Eine Dokumentation

Siegwart-Horst Guenther.: Uran-Geschosse: Schwergeschaedigte Soldaten‹ missgebildete

United Nations-UNDP: Human Development Report 1993, Development Programme (UNDP), von S.-H. Guenther. 1990-1993, St. Peter-Ording. 1995.

Sachbuch. München. DTV. Deutscher Taschenbuch Verlag. 1993.

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب الحادي عشر

١١ – ١١

نهاية الحقبة الفاشية السياسية لحزب البعث في الراق

الجزء الرابع والأخير:

سقوط الدكتاتورية ونهاية الدكتاتور صدام حسين

١٩٩٦ – ٢٠٠٣

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب الحادي عشر

١١ – ١١

نهاية الحقبة الفاشية السياسية لحزب البعث في العراق

الجزء الرابع والأخير:

سقوط الدكتاتورية ونهاية الدكتاتور صدام حسين

١٩٩٦ – ٢٠٠٣



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان – اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين – الكتاب الحادي عشر
منشورات اراس رقم: ١٣٦٩
الطبعة الآولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس – أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٨ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات

المدخل

رغم الكوارث التي نجمت عن سياسات النظام الداخلية والإقليمية والدولية أو ما ترتب عنها وعليها من عواقب، وتلك التي سبقت وأعقبت الاتفاقية المخلة بمصالح العراق وحقوقه مع إيران وضد الشعب الكردي وحروب النظام الداخلية والخارجية وعواقب غزو الكويت، ورغم الخسائر الفادحة جداً بالأرواح التي لحقت بالشعب العراقي وتعاظم عدد الجرحى والمعوقين نتيجة كل ذلك، إضافة إلى الخسائر المادية و الحضارية الهائلة التي ترتبت عن تلك السياسات وعن الحصار الاقتصادي الدولي، لم يجد النظام الدكتاتوري في كل ذلك رادعاً له ولم يتعلم من الانكسارات والكبوات التي مرَّ بها، بل واصل نهجه العدواني المتعارض مع الواقع القائم على الصعد المحلية والإقليمية والدولية بكل إصرار وعنجهية غير مفهومين من شعب العراق ومن بقية شعوب العالم، معتبراً كل ما تعرض له الشعب العراقي من مآسي ونكبات ليس سوى انتصارات ميمونة تحت قيادة " قائد الأمة العربية وابنها البار صدام حسين!" على طريق "الوحدة والحرية والاشتراكية"، على طريق تمتين "الصمود والتصدي" ضد الإمبريالية العالمية وربيبتها إسرائيل! وأن طريق وحدة الأمة العربية لا بد وأن يُعمَّد بالدم، "إذ ليست هناك ولادة دون دم" !

وفيما بعد أصبح الأمر مفهوماً لدى الكثير من الناس بأن عقلية الدكتاتور الأهوج كانت ترى الأمور على النحو التالي:

"كلما كانت ظواهر الفقر والمرض والتخلف والجوع والحرمان تفترس غالبية بنات وأبناء الشعب، ازدادت قناعة الدكتاتور بأن آلام الأمة هو طريق خلاصها و "بعثها" من جديد، وأن صدام حسين، هو وليس غيره، مخلِّصها الأبدي والمنتدب من السماء لإنقاذها من كل ما حل بها من بؤس وفاقة وخراب وتراجع عبر القرون الفائتة. فهو العراقي الوحيد منذ أكثر من ثمانية قرون خلت يحكم العراق ويدير شؤونه، في حين كان الآخرون غير عراقيين، وبالتالي فهو الوريث الشرعي للتاج العراقي، لـ "سرجون الأكدي".

وهكذا تصرف الدكتاتور الذي كان يعاني، وهو في الحكم، من ثلاث علل نفسية واجتماعية مريرة، كان يعاني من نرجسية مرضية ومن سادية شديدة التعقيد ومن جنون العظمة، وهي كلها متفاعلة في ما بينها ومتشابكة لتضع أمامنا صدام حسين بشخصيته المريضة والمدمرة لحياة الشعب العراقي واقتصاد البلاد وما تم من بناء خلال الفترة التي بدأت مع قيام الدولة العراقية الملكية الحديثة في العام ١٩٢١. إن واحدة من هذه العلل كافية لتلحق أفدح الأضرار بالمجتمع الذي يقف على رأسه شخصية مصابة بها، فكيف يكون حال المجتمع أو الدولة حين يكون على رأسها شخصية مثل صدام حسين مصابة بتلك العلل الثلاث، وما ينجم عنها من علل وأمراض أخرى.

وفي العراق الذي حكمه صدام حسين لم يكن وحده مصاباً بهذه الأمراض النفسية والاجتماعية حسب، بل أصيبت بها مجموعة كبيرة من قيادييه وكوادره البعثية، المدنية منها والعسكرية، بحكم دورها في الحكم ومكانتها في الدولة والحزب الحاكم وممارساتها اليومية وتنفيذ قرارات الحاكم والمستبد بأمره والعيش بجواره وتحت أمرته والخنوع الكامل لسياساته ولقراراته. إلا أن هذه المجموعة الحاكمة شاركت معه في تبني وإقرار سياساته الجهنمية والعمل على تنفيذها بغض النظر عن العواقب التي ستنجم عنها، لا على أفراد الطغمة الحاكمة حسب، بل على الشعب العراقي وعلى دول الجوار. لقد فقد هؤلاء كامل الشعور بالمسؤولية إزاء الشعب وقضاياه العادلة وإزاء الوطن، فقدوا كل ذمة وضمير حي وغاصوا في مستنقع القمع والقهر والفساد والخيانة للشعب.

كان وعي صدام حسين بالواقع، بسبب علله المتشابكة، قد دخل في غيبوبة مريعة إذ راح يسبح في فضاءات وردية غير قائمة، وفي عالم غير موجود أصلاً إلا في رأسه خلقه أصلاً لنفسه وساهم في خلقها له أولئك الذين كانوا يسبحون بحمده ويمجدون أعماله ويرفعون من قيمته وينظمون الشعر في تعظيمه. وكانت "عطاءات" و"مكرمات" "السيد القائد" و "السيد الرئيس حفظه الله ورعاه" من أموال الشعب هي سيدة الموقف. ولم يكتف البعض من هؤلاء الشعراء بتمجيد خصائص القائد غير الموجودة أصلاً، بل دأبوا على تمجيد

حروبه العدوانية والطعن بضحايا الشعب والإساءة لهم. كتب حميد سعيد، الشاعر البعثي، يقول:

"كل امرأة حملت...

كل امرأة لم تحمل بعد...

ستنجب ذات مساء

ولداً بكرا

يحفظ تاريخ الحرب... وأسماء الشهداء[1] ."

أما عبد الرزاق عبد الواحد، الشاعر الذي لم يكن بعثياً، بل كان يوما ما شيوعياً وارتد على أعقابه ليمجد حروب صدام حسين في قصيدة "إشراقات"، إذ يقول في قصيدته "اي الخيارين":

"بلى يا لهيب القادسيات كلها

ويا سحبا للمجد جل انهمارها

ويا جند من حتى المقادير جنده

ففي يده إقبالها وانحسارها

فإن قلت يا صدام... ناديت امة

لأن المنادي زهوها وفخارها ."[2]

ثم يأتي دور سامي مهدي، الشاعر البعثي، ليقول في تمجيد حروب صدام حسين في قصيدة "رأيت ما رأيت" عن "قرية سيحان التي قاد فيها مجموعة من قوات الجيش الشعبي للدفاع عنها"، ما يلي:

"اعرف انك شاعر

---

١ موقع مؤسسة الذاكرة العراقية. الحجيري، محمد. شعراء صدام والبعث. نشر المقال بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٩.

٢ المصدر السابق نفسه.

ولكن ليس ضروريا ان تشيخ حتى

الخرف كأراغون.

اعرف انك حزين

ولكن من السخف أن تنتحر كمايكوفسكي

لا تفكر بهذين، ولا بغيرهما أبدا.

لا تفكر حتى بلوركا

فقد كان وديعا أكثر مما يجب.

كان وديعا

فقتل قبل أن يقاتل .

هكذا في الحياة!

أو هكذا يريدها الأعداء!

فقاتل قبل أن تقتل

واحمل أضاحيك وسر في المقدمة[٣].''

أما الشاعرة الدكتورة سعاد الصباح فقد قالت في صدام حسين ما لم يقله البعثيون به قبل ذاك وقبل غزوه للكويت، ولكنها كانت تعرف جيداً ما جناه صدام حسين على شعب العراق. والقصيدة بعنوان (قصيدة حب إلى سيف عراقي)، إلى صدام حسين: (المقاطع الأولى من القصيدة)

أنا امرأة قررت أن تحب العراق

وان تتزوج منه أمام عيون القبيلة

فمنذ الطفولة كنت أكحل عيني بليل العراق

وكنت احني يدي بطين العراق

---

٣ المصدر السابق نفسه.

واترك شعري طويلا ليشبه نخل العراق
أنا امرأة لا تشابه أي امرأة
أنا البحر والشمس واللؤلؤة
مزاجي أن أتزوج سيفا
وأن أتزوج مليون نخلة
وأن أتزوج مليون دجلة
مزاجي أن أتزوج يوما
صهيل الخيول الجميلة
فكيف أقيم علاقة حب
إذا لم تعمد بماء البطولة
وكيف تحب النساء رجالا بغير رجولة
أنا امرأة لا أزيف نفسي
وان مسني الحب يوما فلست أجامل
أنا امرأة من جنوب العراق
فبين عيوني تنام حضارات بابل
وفوق جبيني تمر شعوب وتمضي قبائل
فحينا أنا لوحة سومرية
وحينا أنا كرمة بابلية
وطورا أنا راية عربية
وليلة عرسي هي القادسية
زواجي جرى تحت ظل السيوف وضوء المشاعل
ومهري كان حصانا جميلا وخمس سنابل
وماذا تريد النساء من الحب إلا
قصيدة شعر ووقفة عز
وسيفا يقاتل

وماذا تريد النساء من المجد

أكثر من أن يكن بريقا جميلا

بعيني مناضل.... ".[٤]

وقد جوزيت هذه الشاعرة التي تغزلت بـ "صدام حسين وسيفه ورجولته " أن وجه قواته العسكرية وحرسه الجمهوري وبلطجيته لغزو الكويت وسبي شعبها وما فيها. لقد ساند الكويتيون حكومة والغالبية العظمى من شعب الكويت الدكتاتور صدام حسين في حربه العدوانية ضد إيران، وهم على قناعة ووعي مزيفين ومشوهين، بأن الدكتاتور يحمي البوابة الشرقية للأمة العربية ولم يدركوا أنه كان بذلك يهيئ المستلزمات السياسية والعسكرية والمشاعر البدائية للشعوب العربية للبدء باحتلال دول الخليج واحدة تلو الأخرى بذريعة الوحدة العربية لو كان قد انتصر حقاً في حربه العدوانية ضد إيران، ولما اكتفى بغزو الكويت حتى بعد خسارته في تلك الحرب المجنونة!

لقد لعب هؤلاء الشعراء وجمهرة من الكتاب العراقيين والعرب، وكثرة منهم من مرتزقة النظام، دورهم في تصعيد المزاج العسكري العدواني والتوسعي لصدام حسين ورهطه، وعمقوا فيه العلل النفسية والاجتماعية التي كان يعاني منها قبل ذاك أيضاً. وبذلك ارتكب هؤلاء أو شاركوا بتأييدهم صدام حسين وسكوتهم عن حروبه وجرائمه، في تلك الجرائم البشعة التي ارتكبها صدام حسين ضد الشعب العراقي وضد الشعوب المجاورة وضد الأمن والسلام في المنطقة.

كتب عبد الرزاق عبد الواحد في قصيدة تحت عنوان "عراق القادسيات" ما يلي:[٥]

يقولون هل بعد المنية غاية — أجل بعدها أن لا تجوع ولا تعرى

وأن لا ترى للشر وجهاً ولا يداً — وأنك تمسي لا تراع ولا تغــرى

---

٤ موقع المنتديات العامة. قطر. بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٤. قصيدة طويلة للشاعرة الكويتية الدكتورة سعاد الصباح قالتها أثناء حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وقبل غزو العراق للكويت.

٥ راجع: وكالة أنباء الشعر العربي. وكالة أنباء الشعر. أجرى الحوار مع الشاعر عبد الرزاق عبد الواحد عمر عناز و زياد ميمان. نشر بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٩. ونقل من الموقع بتاريخ ٢٠١٠/٤/٨. ك. حبيب

أجل بعدها معيارها أن تجيئها مهيباً، وأن تختارها ميتة بكرا
وأن تترك الدنيا وذكراك ملؤها ثكلتك إن الموت موتك في الذكرى
ولو كان بعد الموت موت لعوّضت به النفس ما عانته من ميتة نكرا
ولكنه الموت الذي ليس غيره وإرثك منه لا يباع ولا يشرى

ويشير عبد الرزاق عبد الواحد في مقابلة صحفية له بعد إعدام الدكتاتور ما يلي:

"وفي ثلاث زيارات مختلفة طلب مني الشهيد صدام حسين وأنا جالس إليه أن أقرأ له هذا المقطع والغريب كيف كان يرى نفسه من هذه المسافة البعيدة. هو مقطع من قصيدة "عراق القادسيات"".[٦]

واستمرت هذه العنجهية الوقحة وتلك الحالة المرضية معه حتى بعد سقوط نظامه واعتقاله وتقديمه للمحاكمة، إذ أن شعراء الخيبة مجدوا صدام حسين حتى بعد سقوطه بأمل أن يخرج للعرب شخصية مماثلة لشخصية صدام حسين في أي من الدول العربية المليئة بمثل هذه الشخصيات العدوانية ذات الفكر الشوفيني المتطرف.

أبا عَديّ أيَكْفي الشِّعْرُ مَنْزِلَة لِكَيْ تُشَدَّ إلى عَلْيائكَ الهِمَمُ
لا بَأْسَ بِالسَّيْفِ مَثْلومًا وَمُنْكَسِراً، فَالسَّيْفُ لَيْسَ حَديدًا إنَّهُ شِيَمُ
أَنْتَ الأعَزُّ وَإنْ ساموكَ خِسَّتَهُم، فَالصَّرْحُ يُهْدَمُ أحْيانًا وَيُقْتَحَمُ
عانَدْتَ وَحْدَكَ أَقْدارًا لَهُمْ سَبَقَتْ، ألا يَرِفَّ لَهُمْ في ساحَةٍ عَلَمُ
أَبــــا عَدِيّ عَبَرْتَ السّــاحَ مُنْتَصِراً، فرداً، فَلَــوْ قادَهُمْ "جِبْريلُ "لانْهَزَموا
وَقَفْتَ وَحْدَكَ تَرْوي النَّفْسُ لَوْعَتَها وَلَيْسَ في وُسْعِها خَوْفٌ وَلا نَدَمُ
تُصــانُ بِالــذُّلِّ أمْـوالٌ وأَمْتِعَةٌ، وَلا يُصانُ بِهِ عِرْضٌ وَلا شَمَمُ
لو جئت تطلب عز الذل مثلهمو، بلغتَ أكثر مما جئتَ تَغتنِمُ
لكن مثلك لا تُودي الحــظوظُ به، إن المروءة من أضدادها عِصَمُ
... الخ. [٧]

---

٦ المصدر السابق نفسه.

٧ موقع "مدونة أرطبون". مهند الغامدي. أخذ المقطع الشعري بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣

أما عبد الرزاق عبد الواحد فقد ذكر في المقابلة المشار إليها سابقاً بعد أن سؤل في ما إذا كان قد كتب رثاءً بحق الدكتاتور بعد إعدامه فكان السؤال والجواب على النحو التالي:

"– بحكم قربك الوظيفي والشعري من الرئيس الراحل صدام حسين ألم ترثه؟

أنا ما رثيته بل قلت فيه:

لست أرثيك لا يجوز الرثاء

كيف يرثى الجلال والكبرياء

لست أرثيك يا كبير المعالي

هكذا وقفة المعالي تشاء

هكذا كانت قصيدتي له بعد رحيله."[٨]

وهكذا حاول ويحاول أمثال هؤلاء البؤساء من الشعراء، شعراء الانحطاط الفكري والسياسي، شعراء الاستبداد وقهر الشعوب، شعراء الخنوع والخضوع، شعراء فقدان الكرامة والحس الإنساني بما تتسبب به الحروب التي يشعلها المستبدون في الأرض من عواقب مريعة، صنع نماذج مشوهة ومزيفة للشخصية العربية، شخصية الدكتاتور المستبد الذي لم يرع حرمة بيت في العراق ولم يترك بيتاً دون عدد من القتلى أو الشهداء أو المغيبين أو المهاجرين أو المشردين أو الأمهات الثاكلات بأبنائهن وأزواجهن وأخوتهن والدامعات عيونهن أو الأيتام والمعوقين المعذبين.

في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين أجبر الدكتاتور على الرضوخ لقرار مجلس الأمن الدولي قرار "النفط مقابل الغذاء" وبدأ بتنفيذه، كما وافق على جميع القرارات الأخرى التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي، ولكنه كان، ومع كل قرار، يحاول المراوغة والمناورة والمخاتلة والتحايل على القرارات، مما أدى إلى تفاقم الخلاف معه إلى حد تحوله إلى صراع وإلى نزاع سياسي وعسكري وانتهى بالحرب الخليجية الثالثة التي أجهزت الولايات المتحدة وحليفاتها من الدول المشاركة بالحرب على نظام صدام حسين ومن ثم على

---

٨ المصدر السابق نفسه.

الدكتاتور ذاته. إن هذا الكتاب سيتناول بشكل مكثف بعض الأحداث التي وقعت في الفترة بين ١٩٩٦–٢٠٠٣ بالعرض والتحليل. وبهذا المجلد تنتهي المجموعة المكونة من أحد عشر مجلداً والتي هي تحت عنوان عام واحد "لمحات من عراق القرن العشرين" وعناوين تفصيلية لكل منها.

ولي أمل في أن أنجز كتاباً يبحث في واقع العراق في أعقاب حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق والأحداث اللاحقة، أي الفترة الواقعة بين ٢٠٠٣–٢٠١١، رغم أن عدد الدراسات والمقالات التي كتبتها خلال الفترة المذكورة زاد على الألف بكثير. إن مهمة الكتاب الجديد تتلخص في نتائج وعواقب الحرب الأخيرة ابتداءً من سقوط النظام ومروراً بفترة الاحتلال ثم تسلم أجزاء أساسية من المعارضة المناهضة لحكم صدام حسين للسلطة السياسية وانتهاءً بقيام نظام طائفي محاصصي في العراق، والمشكلات التى عانى منها العراق في الفترة بين سقوط النظام وما بعد انتخابات العام ٢٠١٠.

حزيران/يونيو ٢٠١١ كاظم حبيب

الفصل الأول

سكان العراق

اتسم النمو السكاني في العراق خلال الفترة الواقعة بين العام ١٩٧٧ – ٢٠٠٢ بالتقلب الشديد بالارتباط مع سياسات النظام العراقي الداخلية والخارجية، وبشكل خاص ذهنية النظام العسكرية التي اندفعت لتجند نسبة عالية من القوى القادرة على العمل لصالح القوات المسلحة بمختلف أصنافها ومجالات نشاطها العسكري، كالجيش والشرطة والأمن والقوات الخاصة، إضافة إلى تجنيد الكثير من السكان في الجيش الشعبي، ومن ثم زج هذه القوى في الحروب المتتالية ابتداءً من حرب الخليج الأولى ومروراً بمجازر الأنفال أو الحرب الداخلية ضد الشعب الكُردي والتهجير القسري للسكان في الوسط والجنوب وبغداد، ومن ثم غزو الكويت وحرب الخليج الثانية وانتهاءً بحرب الخليج الثالثة التي أطاحت بالنظام الدكتاتوري ووضعت العراق تحت الاحتلال الأمريكي – البريطاني. وكل المعلومات المتوفرة تؤكد حقيقة أن القوات العراقية قد تكبدت خسائر هائلة جداً في الأرواح، سواء أكان من فقد حياته أم جرح أم تعوق أم أسر في تلك الحروب، إضافة إلى هروب وهجرة نسبة مهمة من شبيبة العراق أو ممن هم ضمن فئات القوى القادرة على العمل أو في سن العمل. كما أن فقدان الكثير من الرجال قد أدى لا إلى خسارتهم فحسب، بل وإلى عدم مشاركتهم في إنجاب الأطفال. فلو تابعنا عدد سكان العراق بشكل عام وتوزيعهما بين الذكور الإناث خلال الفترة المنصرمة لوجدنا اللوحة التالية:

جدول رقم (١)

تطور سكان العراق في الفترة ١٩٦٧–٢٠٠٢

السنة	الذكور/نسمة	الإناث/نسمة	المجموع/نسمة	الرقم المطلق	نسبة الزيادة
١٩٦٧	٤٣٧٦٤٠٧	٤٢١١٥٦٠	٨٥٨٧٩٦٧	١٠٠	–
١٩٧٧	٦١٨٢٨٩٨	٥٨١٧٥٩٩	١٢٠٠٠٤٩٧	١٣٩,٧	٣٩,٧
١٩٨٧	٨٣٩٥٨٨٩	٧٩٣٩٣١٠	١٦٣٣٥١٩٩	١٩٠,٢	٣٦,١
١٩٩٧	١٠٩٨٧٢٥٢	١١٠٥٨٩٩٢	٢٢٠٤٦٢٤٤	٢٧٦,٧	٣٥,٠
٢٠٠٢	١٢٨١٤١٢١	١٢٧٥٠٧١٤	٢٥٥٦٤٨٣٥	٢٩٧,٧	١٦,٠

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية. وزارة التخطيط. بغداد. ٢٠٠٢.

كتاب الجيب الإحصائي. للسنوات ١٩٥٧٠١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٦٨.

(راجع بهذا الصدد الجدول رقم ٦ أيضاً).

تشير المجموعة الإحصائية السنوية حول معدلات النمو السكانية إلى ما يلي:

"بلغ عدد سكان العراق في سنة ١٩٤٧ حوالي ٤,٨ مليون نسمة ارتفع إلى ٦,٣ نسمة في سنة ١٩٥٧ أي بمعدل سنوي قدره ٢,٦٨٪ خلال هذه المدة ثم أصبح ١٢ مليون نسمة في سنة ١٩٧٧[٩] بمعدل نمو سنوي قدره ٣,٢٪ للمدة ١٩٥٧–١٩٧٧، ثم ارتفع في سنة

٩ ملاحظة: في العام ١٩٧٧ ألقى صدام حسين خطاباً تحدث فيه عن الكثير من المسائل ومنها حول السكان، إذ قال ما معناه: أنا أقول بأن عدد سكان العراق في هذا العام هو ١٢ مليون نسمة. وعلى أجهزة الإحصاء المركزي أن تعتمد هذا الرقم ويصبح ملزماً لأجهزة الدولة وتعدل الأرقام في ضوء ذلك. وهكذا كان. ومن يعود إلى كتب الإحصاء المركزية سيجد هذا الرقم مثبتاً فيها لعام ١٩٧٧. وليؤكد رأيه هذا أورد مثالاً من الاتحاد السوفييتي، إذ قال ما معناه: لو تابعنا الاتحاد السوفييتي لوجدنا أن ليونيد بريجنيف حين يقول رقماً يشير به عن حجم الإنتاج الإجمالي للحبوب برقم معين فإن أجهزة الإحصاء كلها وأجهزة الدولة تعتبر هذا الرقم هو الأساس وهو قرار ملزم للجميع. ك. حبيب.

١٩٨٧ إلى حوالى ١٦,٣ مليون نسمة حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان أي بمعدل نمو سنوي قدره ٣,١٪ للفترة ١٩٧٧–١٩٨٧، ثم ارتفع إلى ٢٢ مليون نسمة سنة ١٩٩٧ حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان وبمعدل نمو سنوي قدره ٣٪ للفترة ١٩٨٧–١٩٩٧".[١٠]

يفترض أن نتعامل مع أرقام الجهاز المركزي للإحصاء وتحليلاته بعين الشك أو الحذر لسببين أساسيين، وهما:

١. تدخل السلطة التنفيذية وتلاعبها بأرقام الجهاز المركزي للإحصاء، سواء بصورة مباشرة أم عبر الأجهزة التابعة للسلطة الدكتاتورية خلال فترة حكم صدام حسين.[١١]

٢. اعتماد البرمجة الخطية أو النمو الخطي في التعرف على النمو السنوي أو الزيادات السكانية السنوية. وفي مثل هذه الطريقة في حساب الزيادة السكانية لا تؤخذ بالاعتبار العوامل المؤثرة على النمو السكاني مثل الحروب والكوارث وما إلى ذلك والنتائج اللاحقة الناشئة عنها والمؤثرة على معدلات الولادات الجديدة.

حين نتابع جدول تطور السكان في العراق للفترة ١٩٦٧–٢٠٠٢ سنجد أمامنا الوقائع التالية:

** لم تقع في العراق أحداث خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٧ بحيث تؤثر سلباً على نمو السكان بشكل عام، بل يمكن الإشارة إلى حصول تحسن نسبي برز في تراجع نسب الوفيات بين الأطفال، وخاصة بين الولادة وسن الخامسة، بسبب التحسن الملموس الذي حصل في الرعاية الصحية وتزايد عدد الأطباء والمستوصفات الحكومية وتطور الوعي الصحي نسبياً وزيادة ملموسة في عدد الولادات.

** خلال الفترة ١٩٧٧ – ١٩٨٧ وقعت ثلاثة أحداث كبيرة أثرت بشكل كبير على حياة السكان وعلى النمو السكاني وإجمالي عدد سكان العراق، وهي:

---

١٠ المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. مصدر سابق. ص ٣١.

١١ راجع الهامش رقم ٦.

أ. الحرب العراقية – الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات والتي بدأت في العام ١٩٨٠ وتوقفت في العام ١٩٨٨. وقد قتل فيها ما يقرب من ٤٠٠ ألف إنسان عراقي وما يزيد عن ذلك الرقم بين جريح ومعوق. وكل هؤلاء كانوا في عمر العمل وأغلبهم من الشباب الذكور المؤهلين للزواج والقادرين على الإسهام في إنجاب الأطفال، إضافة إلى عدد كبير من الأسرى.

ب. التهجير القسري من جانب الحكومة لعدد كبير من سكان العراق الكُرد الفيلية وعرب الوسط والجنوب بلغ مئات الألوف إلى إيران على نحو خاص بذريعة التبعية الإيرانية.

ج. السياسات القمعية التي مارسها النظام ضد العراقيات والعراقيين والتي أدت إلى موت أو اعتقال أو هجرة قسرية لعدد كبير من السكان هروباً من قمع النظام وحروبه. حتى بلغ عدد المهاجرين العراقيين والمقيمين في الشتات الدولي أكثر من ثلاثة ملايين إنسان خلال هذه الفترة.

** وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٧–١٩٩٧ وقعت بعض الأحداث الكارثية الكبيرة والتي كان لها أكبر الأثر على نمو السكان وعلى إجمالي عدد السكان في العراق، وهي:

أ. عمليات ومجازر الأنفال التي جرت في العام ١٩٨٨ واستمرت ثمانية شهور تقريباً في إقليم كُردستان العراق وأدت إلى استشهاد ما يزيد عن ١٨٢ ألف إنسان كُردي بشكل خاص وبضعة مئات من قوميات أخرى.

ب. غزو الكويت وما تبع ذلك من حرب الخليج الثانية التي أودت بحياة مئات الألوف من الجنود وضباط الصف والضباط والسكان المدنيين، بما في ذلك ما حصل من قتل وتشريد وتهجير قسري في الانتفاضة الشعبية في أعقاب الحرب وفي العام ١٩٩١.

ج. الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض على العراق منذ غزو الكويت واحتلاله في العام ١٩٩٠ واستمر حتى سقوط النظام في العام ٢٠٠٣. وكان للحصار الاقتصادي دور كبير على أوضاع السكان المعيشية والصحية، وخاصة على صحة الأطفال والمرضى وكبار السن والذي أدى إلى وفاة نسبة عالية جداً من الأطفال حيث قدر عدد الموتى منهم بـ ٦٠٠ ألف

طفل بسبب الحصار الذي أدى إلى نقص المناعة لنقص الغذاء والدواء والرعاية الصحية والطبية والفقر العام الذي عانت منه نسبة عالية من العائلات العراقية.

** أما الفترة الواقعة بين ١٩٩٧–٢٠٠٢ فقد كانت مأساة فعلية بالنسبة للغالبية العظمى من السكان إذ ازداد عدد البؤساء وتفاقم حالات الفاقة والجوع والحرمان ونقص المواد الغذائية والأدوية، رغم البدء بتطبيق قرار "النفط مقابل الغذاء" منذ العام ١٩٩٦. ولم تشهد هذه الفترة حرباً إلا في نهايتها، إذ جرت في ربيع العام ٢٠٠٣ حيث شن التحالف الأمريكي–البريطاني ومعه مجموعة من الدول الأخرى من دون غطاء شرعي من مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة حرباً كاسحة ضد قوات النظام العراقي والتي أطلق عليها بحرب الخليج الثالثة التي أدت إلى سقوط النظام العراقي واحتلال العراق بشكل كامل. وتسببت هذه الحرب بموت الكثير من الناس الأبرياء، إضافة إلى موت جمهرة كبيرة من قوات الجيش العراقي، رغم أن المقاومة لم تكن كبيرة في ما عدا بداية الهجوم البري للقوات الأجنبية على جنوب العراق. أما على مشارف بغداد فقد كان الهروب كثيفاً وسريعاً رغم صراخ وعربدة وزير الإعلام العراقي حينذاك والديماغوجي الأهوج محمد سعيد الصحاف، الذي يذكر الإنسان بوزير الإعلام الهتلري غوبلز من حيث الكذب والديماغوجية ومحاولة الضحك على ذقون الناس. وقد التزم الصحاف وأسياده بالقاعدة التي اعتمدها غوبلز في دعايته حين كان وزيراً للدعاية في ألمانيا الهتلرية والتي تقول: "افتروا، ثم افتروا، ثم افتروا.. لعل بعض افتراءاتكم تعلق بأذهان الناس".

وحين يلقي الباحث نظرة على أرقام سكان العراق من حيث توزيعهم على الذكور والإناث سيجد الخطأ الفادح فيها بالنسبة إلى الفترة الواقعة بين ١٩٧٧–١٩٨٧، حيث حدثت– اندلعت الحرب العراقية–الإيرانية التي التهمت نسبة عالية جداً من الذكور الشباب أو ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٠ عاماً، وكان لا بد أن يتغير الميزان لصالح النساء من حيث العدد، في حين يلاحظ استمرار زيادة عدد الذكور على الإناث بأكثر مما كان عليه في الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٧٧. وهذا الخطأ الواضح يؤكد أتباع جهاز الإحصاء السكاني قاعدة النمو الخطي الذي لا ينسجم مع واقع العراق في تلك الفترة اعتماداً على أعداد السكان في عامي

١٩٤٧ و١٩٥٧، إذ دخلت عوامل كثيرة أخلت بالقدرة على استخدام هذه القاعدة الإحصائية. كما كما أن النظام لم يرد إعطاء أي انطباع واقعي عن العدد المتزايد من القتلى في جبهات القتال في تلك الحرب المجنونة.

بالإطلاع على الأرقام التفصيلية الواردة في المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٢ بصدد توزيع السكان بين المحافظات وبين الريف والمدينة سيلاحظ المتتبع إلى أن الجهاز الإحصائي قد اعتمد البرمجة الخطية في احتساب التغير في النمو وليس على إحصاء فعلي للسكان، إذ أن الفترة بين ١٩٧٧ –١٩٨٧ قد عرفت أربعة اتجاهات مهمة في الحراك السكاني، وهي:

١. انتقال الكثير من البشر مع بدء الحرب من المدينة إلى الريف واستمرار هذه الظاهرة في التسعينات من القرن العشرين لأسباب ترتبط بالبطالة والعجز عن الحصول على عمل ولقمة للعيش في المدينة، فعاد الناس إلى الريف وارتبطوا بعائلاتهم وعشائرهم، إذ ضمنت لهم هذه العلاقة التكافل الاجتماعي العشائري والعائلي القديم مجدداً والحد الأدنى من لقمة العيش والبقاء على قيد الحياة.

٢. انتقال الكثير من السكان من المدن التي كانت على مقربة من مناطق المعارك في الجنوب على نحو خاص والهجمات الجوية والصواريخ التي كانت تقذف من بغداد إلى مدن مثل كربلاء والنجف أو غيرها من مدن الوسط البعيدة نسبياً عن عن مواقع تبادل النيران. وهذا الواقع لم يظهر بشكل واضح في الإحصاء السكاني العراقي.

٤. ومارس النظام سياسة ترحيل الفلاحين القاطنين في ريف كُردستان والمناطق الحدودية إلى المدن وإقامة مجمعات سكنية قسرية على أطرافها وزرع الألغام لسببين:

** خشية من تحرك قوى البيشمرگه المناهضة للنظام العراقي على الحدود بين البلدين ومنعهم من المشاركة مع تلك القوات في مناهضة النظام.

** وخشية احتمال قيام تعاون بين قوات البيشمرگه والقوات الإيرانية والذي كان يحصل بين فترة وأخرى.

جدول رقم (٢)

تطور توزيع السكان بين الريف والحضر وعلى أساس الذكور والإناث للسنوات ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧ و٢٠٠٢

	حضر			ريف			المجموع		
السنة	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
١٩٧٧	٣٩٧٩٥٤٩	٣٦٦٦٥٠٥	٧٦٤٦٠٥٤	٢٢٠٣٣٤٩	٢١٥١٠٩٤	٤٣٥٤٤٤٣	٦١٨٢٨٩٨	٥٨١٧٥٩٩	١٢٠٠٠٤٩٧
١٩٨٧	٥٩٥١٤٠٣	٥٥١٧٥٦٦	١١٤٦٨٩٦٩	٢٤٤٤٤٨٦	٢٤٢١٧٤٤	٤٨٦٦٢٣٠	٨٣٩٥٨٨٩	٧٩٣٩٣١٠	١٦٣٣٥١٩٩
١٩٩٧	٧٥٤٣٥١٠	٧٥٢٦٥٢٨	١٥٠٦٩٠٣٨	٣٤٤٤٧٤٢	٣٥٣٢٤٥٤	٦٩٧٧١٩٦	١٠٩٨٧٢٥٢	١١٠٥٨٩٩٢	٢٢٠٤٦٢٤٤
٢٠٠٢	٨٦٧٥٠٨٤	٨٥٧٣٣٧٤	١٧٢٤٨٤٥٨	٤١٣٩٠٣٧	٤١٧٧٣٤٠	٨٣١٦٣٧٧	١٢٨١٤١٢١	١٢٧٥٠٧١٤	٢٥٥٦٤٨٣٥

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. مصدر سابق. ص ٣٦–٣٩.

ويلاحظ من هذا الجدول أن العام ١٩٩٧ قد شهد وجود زيادة بالإناث بالمقارنة مع الذكور في الريف العراقي كما تجلى في إجمالي عدد سكان العراق إذ انخفض عدد الذكور بالمقارنة مع عدد الإناث، إذ ازداد عدد الإناث بمقدار ٧١٧٤٠ نسمة عن عدد الذكور. وهي لوحة

ناقصة ولا تنسجم مع واقع الحال في العراق، إذ كان الفارق أكثر من ذلك بكثير. فرغم الخسائر الفادحة التي تعرض لها المجتمع في نسائه، إلا أن الخسارة الأكبر عدداً كانت في رجاله، فقد كانوا وقود حروب النظام المباشرة، وكانوا عرضة لقمعه أكثر من عدد النسوة اللواتي تعرضن لإرهاب النظام وقمعه وتصفياته الجسدية.

٣. كما أن الوفيات الكبيرة جداً في المعارك العسكرية و النقص في الولادات و الزيادة الكبيرة جداً في معدل وفيات الأطفال بالنسبة لذوي الأعمار الأقل من خمس سنوات لم تظهر هي الأخرى في الإحصاء السكاني. لقد كان النظام يسعى إلى التغطية على الأرقام الفعلية وكان يتحكم بها كما يشاء ووفق حاجاته.

ومن هنا يمكن القول بأن الإحصاء في عهد صدام حسين الأسود كان شبيهاً بـ "مايوه السباحة البكيني للنساء، حيث ما يظهر من جسم المرأة هو الكثير، ولكن ما يخفى منه هو الجوهري".

وعدا عن ذلك يمكن تسجيل الملاحظتين التاليتين:

أ. لم يظهر التغير الحاصل في فئة الأعمار التي كانت الحروب قد أودت بحياة الكثيرين من الناس من أعمار تتراوح بين ١٨–٤٥ سنة، وهم الذين كانوا وقوداً لحروب صدام حسين.

ب. كما أن الحروب الصدامية قد أودت بحياة الكثير من خريجي الكليات المجندين ومن المثقفين و أصحاب الكفاءات والخبرات الفنية والمهنية ومن بين أوساط الفئات البرجوازية الصغيرة والعمال الماهرين، إضافة إلى نسبة عالية من سكان الريف، وخاصة الفلاحين منهم.

وإذا ما تابعنا عدد السكان في المحافظات الثلاث أربيل والسليمانية ودهوك التي شكلت قوام "منطقة الحكم الذاتي" في فترة حكم البعث وصدام حسين، ثم بعد الإعلان عن قيام الفيدرالية في العام ١٩٩٢ في ذات المحافظات الثلاث، فإن النمو السكاني فيها كان لا بد وأن يختلف قليلاً، خاصة في سنوات العقد الأخير من القرن العشرين بسبب الهدوء النسبي الذي حصل في كُردستان بعد انسحاب قوات صدام حسين وإدارته من هذه المحافظات حيث أصبح الحكم بأيدي الأحزاب الوطنية في إقليم كُردستان العراق.

جدول رقم (٣)

تطور عدد السكان في إقليم كُردستان عدا كركوك

السنة	ذكور	إناث	مجموع	الرقم القياسي
١٩٧٧	٨٠٢٣٧١	٤٠٠٢١٧	١٢٠٢٥٨٨	١٠٠
١٩٨٧	١٠٢١٣٥٠	٩٩٤١١٦	٢٠١٥٤٦٦	١٦٧,٦
١٩٩٧	١٤٥٠٦٨٢	١٤١١٠١٩	٢٨٦١٧٠١	٢٣٨,٠
٢٠٠٢	غ.م	غ.م	غ.م	

المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. مصدر سابق.

يفترض أن نشير هنا إلى أن نسبة من سكان كركوك الذين هجروا قسراً أجبرت على السكن في كل من أربيل والسليمانية أو هجرت إلى مناطق في الوسط والجنوب. بهدف تعريبها. كما هجر الكثير من العائلات العربية إلى كركوك بهدف تعريب المدينة والمحافظة وتغيير البنية الديموغرافية لهما من منطلق شوفيني مناهض للكُرد.

وخلال الفترة بين ١٩٩٢–١٩٩٧ عرفت هذه المحافظات استقراراً نسبياً في ما عدا الصراعات والنزاعات الدموية التي وقعت بين الحزبين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكُردستاني والاتحاد الوطني الكُردستاني في العامين ١٩٩٥ و١٩٩٦ على نحو خاص.

لا تسمح الجداول الإحصائية المتوفرة بإجراء مقارنة سليمة حول تطور عدد خريجي الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية والدراسة المهنية والفنية أو الكليات وحملة مختلف أنواع الشهادات في العراق، إضافة إلى مكافحة الأمية التي حققت تقدماً ملموساً في سنوات العقد الثامن من القرن العشرين ثم تراجعت مع الحرب العراقية الإيرانية وما بعدها حيث ارتفع عدد الأميين وخاصة بين النساء والريف العراقي بشكل كبير. كما لا يمكن الثقة بأرقام الناشطين في الحقول الاقتصادية المختلفة أو في مجمل العملية الاقتصادية.

إن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن العراق قد خسر بسبب حروب النظام نسبة مهمة وكبيرة من كادره العلمي والفني والمهني ومن أصحاب الحرف والمهارات والخبرات المختلفة.

إن الحروب التي بدأ بها النظام البعثي أو تسبب بها خلال فترة حكم البعث قد أدت إلى سقوط عدد هائل من القتلى والجرحى والمعوقين والمهجرين بشكل مباشر، كما أن الأوضاع التي نشأت في العراق بسبب سياسات النظام وما جرته على البلاد من قرارات جائرة مثل الحصار الاقتصادي العام قد تسببت هي الأخرى في موت عدد كبير من الناس الأبرياء والتي لم يجر حتى الآن دراسة متكاملة عن عدد ضحايا الحروب الداخلية والخارجية التي خاضها النظام العراقي، إذ إن ما متاح منها لا يمكن اعتماده بسبب كونه في الغالب الأعم تقديرات عامة. ومع ذلك فإن العدد الذي تسبب بموتهم النظام سواء أكان ذلك عبر الحروب الخارجية الثلاثة (الخليج الأولى والخليج الثانية والخليج الثالثة)، أم الدفن في المقابر الجماعية، أم الذين قتلوا في مجازر الأنفال الدموية ومجزرة الكيماوي في حلبجة ومن استشهد تحت التعذيب أو من توفي بسبب الحصار الاقتصادي على العراق وسياسات النظام العدوانية إزاء الشعب يزيد عن المليون وربع المليون إنسان بكثير، دع عنك الجرحى والمعوقين. وتشير الكثير من الإحصائيات المتوفرة إلى أن عدد ضحايا فاجعة الحصار الاقتصادي وحده بين أطفال العراق خلال ١٣ عاماً بلغ أكثر من نصف مليون طفل من مختلف الأعمار، دع عنك الولادات المشوهة بسبب استخدام العتاد المحرم دولياً في تلك الحروب.

الفصل الثاني

قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء"

بعد غزو العراق للكويت صدر قرار عن مجلس الأمن الدولي ٦٦٠ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ يدعو فيه العراق إلى الانسحاب الفوري من الكويت والبدء بالمفاوضات لمعالجة القضايا المعلقة. ولأن العراق لم يمتثل لهذا القرار صدر القرار رقم ٦٦١ في ٦ أب/ أغسطس ١٩٩٠ عن المجلس ذاته تضمن ما يلي:

"وإذ يتصرف (مجلس الأمن الدولي) وفقاً للفصل السابع من الميثاق،

١. يقرر أن العراق لم يمتثل، حتى الآن، للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وأنه اغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت "

٢. يقرر، نتيجة لذلك، اتخاذ التدابير التالية لضمان امتثال العراق للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت"

٣. يقرر أن تمنع جميع الدول ما يلي:

(أ) استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، إلى أقاليمها"

(ب) أية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، التصدير أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت، وأية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها أو تتم في أقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات "

(ج) أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم من أقاليمها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها لأية سلع أو منتجات، بما في ذلك الأسلحة أو أية معدات عسكرية أخرى، سواء كان منشؤها في أقاليمها أو لم يكن، ولا تشمل الإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية، إلى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت أو إلى أي شخص أو هيئة لأغراض عمليات تجارية يضطلع بها في العراق أو الكويت أو منهما. وأية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات،

٤. قرر أن تمتنع جميع الدول عن توفير أية أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو لأية مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت، وأن تمنع رعاياها وأي أشخاص داخل أقاليمها من إخراج أي أموال أو موارد من أقاليمها أو القيام، بأية طريقة أخرى، بتوفير الأموال والموارد لتلك الحكومة، أو لأي من مشاريعها، ومن تحويل أي أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت فيما عدا المدفوعات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية أو الإنسانية والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الإنسانية"

٥. يطلب إلى جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تعمل بدقة وفقا لأحكام هذا القرار بغض النظر عن أي عقد تم إبرامه أو ترخيص تم منحه قبل تاريخ هذا القرار"..."[١٢] (راجع الملحق رقم ١ بشأن قرار " برنامج النفط مقابل الغذاء").

لم يلتزم العراق بهذا القرار أيضاً ولم ينسحب من الكويت. قاد هذا الموقف المتعنت والرافض لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي إلى نشوب حرب الخليج الثانية، حرب تحرير الكويت، التي واجه ويواجه الشعب العراقي عواقبها إلى الآن. وفي العام ١٩٩١ وبعد انتهاء

---

١٢ موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠. أخذ المقتطف في ٢٠١٠/٣/٦.

الحرب صدرت ثلاثة قرارات عن مجلس الأمن الدولي بشأن تنفيذ "قرار النفط مقابل الغذاء" وهي القرار رقم (٧٠٦) الذي صدر في ١٥ أغسطس ١٩٩١: تم بموجبه تحديد شروط بيع كميات محددة من النفط والمنتجات النفطية العراقية من أجل استيفاء الاحتياجات الضرورية للسكان المدنيين تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة على أن لا يتجاوز المبلغ المحدد "١,٦ من مليارات دولارات الولايات المتحدة". وفتح حساب ضمان معلق تحت إدارة أمين عام الأمم المتحدة. ثم صدر القرار رقم (٧٠٧) في ١٥ أغسطس ١٩٩١: وتم بموجبه إقرار الشروط وتحديد مبيعات النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية لتلائم احتياجات الشعب العراقي تحت مراقبة الأمم المتحدة وفتح حساب معلق من عائدات مبيعات النفط العراقية بإشراف الأمين العام. بعدها صدر القرار رقم (٧١٢) في ٩ سبتمبر ١٩٩١: إقرار السقف الأعلى المسموح لبيع النفط العراقي والسماح للعراق باستخدام جزء من الحساب المعلق لدى الأمم المتحدة للأغراض المدنية.

وحين وافق العراق على تنفيذ قرار برنامج "النفط مقابل الغذاء"، صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٩٨٦ في ١٤ نيسان ١٩٩٥. ووفق هذا القرار سمح مجلس الأمن للدولة العراقية "بأن تبيع مبدئياً ما يعادل ٢,٠ مليار دولار من النفط كل ستة أشهر". كما دعا القرار إلى اقتطاع ٣٠٪ من جميع مبيعات النفط العراقي لتمويل اعتمادات تعويضات الحرب. كما "سمح القرار باقتطاع حوالى ٤٪ أيضا من إيرادات العراق النفطية من أجل وكالات الأمم المتحدة ومن ضمنها مكتب برنامج العراق، وحدات التفتيش عن الأسلحة (اللجنة الخاصة للأمم المتحدة وهيئة الطاقة الذرية الدولية)، ولدفع أجور استخدام أنابيب النفط التركية لصادرات النفط العراقي. ويفرد القرار من الـ ٦٦٪ المتبقية ١٣٪ إلى مناطق الأكراد الشمالية الثلاث الخارجة عن سيطرة الحكومة العراقية، دهوك أربيل والسليمانية، حيث يتولى فريق تابع لوكالة الأمم المتحدة الإشراف على البرنامج الإنساني فيها. أما الـ ٥٣٪ المتبقية فتقوم الحكومة العراقية بتوزيعها. وافقت الحكومة العراقية على تطبيق هذا القرار في أيار/مايو ١٩٩٦. عندها بدأ النفط الخام العراقي بالتدفق في كانون الأول ١٩٩٦،

وبسبب الفوضى وتأخر الشحن لم تصل واردات الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية إلى العراق حتى نيسان عام ١٩٩٧.[١٣]

"وخلال فترة تزيد عن خمس سنوات ونصف، أي من ١٠ كانون الأول ١٩٩٦ وإلى ١٩ تموز ٢٠٠٢، بلغ إجمالي مبيعات الحكومة العراقية من النفط ٥٥,٤ مليار دولار وتحت إشراف الأمم المتحدة. ورغم أن هذا الرقم يبدو ضخماً إلا أن البضائع التي وصلت للعراق كانت زهيدة القيمة. بعد اقتطاع ٣٣٪ من أجل تعويضات الحرب وأعمال الأمم المتحدة وبنود أخرى، وافق مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة على عقود بقيمة ٣٥,٨ مليار دولار. وإلى ١٩ تموز ٢٠٠٢ وصلت إلى العراق بضائع بقيمة ٢٣,٥ مليار دولار فقط. هناك مجموعة من العوامل تفسر هذا التفاوت البالغ ١٠,٢ مليار دولار ومن ضمنها عقبات الإجراءات المفروضة بقواعد مجلس الأمن، الإدارة الضعيفة في العراق، "الحجز" المفروض بشكل رئيسي من الولايات المتحدة وعوامل أخرى".[١٤]

واجهت هذه العملية ثلاث عقبات جوهرية، وهي:

١. قلة الإيراد المخصص سنوياً من صادرات النفط الخام.

٢. طريقة توزيع هذا المبلغ بحيث لا يبقى منه سوى النزر اليسير الذي يصرف فعلياً لمصلحة السكان.

---

١٣ قارن: موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان.العقوبات الاقتصادية على العراق: المترتبات الإنسانية واحتمالات المستقبل.

for the Iraq Future Humanitarian Implications and Options

تقرير أعده خمسة خبراء دوليين في موضوع العقوبات وأصدرته المنظمات غير الحكومية التالية: منتدى السياسة الشاملة، مركز تنمية القانون الدولي، جمعية أتباع المصالحة، المشروع الأممي الجديد، مكتب المراقبة الانجليكانية في الأمم المتحدة، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، معهد الدراسات السياسية، اللجنة المركزية للمينونيت، مكتب أوربة والشرق الأوسط للكنيسة الموحدة للمسيح والكنيسة المسيحية، مركز الكويكرز في الأمم المتحدة، مقر الأمم المتحدة للكنيسة الموحدة للمسيح، جمعية الاقتصاد والبيئة والتنمية العالمية بالتعاون مع جمعية حماية الطفل (المملكة المتحدة).

١٤ المصدر السابق نفسه.

٣. طريقة تعامل الهيئات الدولية المسؤولة عن تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء وفق القرار رقم ٦٦١ لسنة ١٩٩٠ والذي كان السبب في زيادة مشكلات المجتمع العراقي وليس النظام العراقي وحده.

وتحت ضغط الواقع العراقي وتفاقم حالة التردي في المستوى المعيشي للسكان في العراق وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا، ومن خلالهما مجلس الأمن الدولي على تغيير سقف صادرات النفط الخام السنوية بحيث تصل إلى ٥،٥ مليار دولار أمريكي بدلاً من ٤ مليار دولار أمريكي. كان ذلك في ١٩٩٩/٥/٢١. وقد اقترن هذا بارتفاع ملموس في سعر البرميل الواحد للنفط الخام في السوق الدولي. عجز النظام العراقـي عن ممارسة الضغط على مجلس الأمن الدولي لرفع الحصار عنه بسبب تزايد الحاجة للنفط الخام وارتفاع حصة العراق في إنتاجه و تصديره مما أدى إلى توقف صادرات العراق النفطية على رفع أسعار النفط الخام في السوق الدولي، خاصة وأن سعر البرميل الواحد ارتفع من ١١ دولاراً إلى ٢٦ دولاراً في نهاية العام ١٩٩٩.[١٥] واستمر تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء كل ستة أشهر عبر مجلس الأمن الدولي. وقبل بدء الحرب الخليجية الثالثة أوقف الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذ قرار برنامج النفط مقابل الغذاء بسبب احتمال نشوب الحرب وسحب كل العاملين المنسبين من جانب الأمم المتحدة من العراق. كان ذلك في ٢٠٠٣/٣/١٦، ولكنه عاد فقرر مجلس الأمن استمرار العمل بالبرنامج بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٨.

لقد كان "برنامج النفط مقابل الغذاء" مركز صراع مستمر بين النظام العراقي والولايات المتحدة الأمريكية داخل أروقة مجلس الأمن والأمم المتحدة وفي الإعلام. إذ كان النظام العراقي يحاول رمي ثقل المصائب التي يتحملها الشعب العراقي في صحته وكثرة وفيات الأطفال وكبار السن المرضى على الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي بسبب الحصار الاقتصادي الدولي المفروض عليه، في حين كانت الولايات المتحدة تتذرع بعدم التزام العراق بقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن تدمير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البلاستيكية الممنوع استمرار وجودها في العراق. وهكذا عانى الشعب العراقي في أغلبيته

---

١٥ موقع إسلام أون لاين. نت. مجدي صبحي. برنامج النفط مقابل الغزو!

الأمرين بين جرّ وعرّ الولايات المتحدة والنظام الدكتاتوري. ولم يستطع مجلس الأمن الدولي أن يخفف من غلواء لجان الرقابة على طلبات العراق السلعية، إذ إنها كانت تصطدم بالفيتو الأمريكي – البريطاني على نحو خاص.

يشير تقرير صادر عن لجنة مستقلة قامت بتحريات حول العقوبات المفروضة على العراق ومدى تطبيق "برنامج النفط مقابل الغذاء" إلى ما يلي: "على مدى نحو خمس سنوات من تزويد ٢٣ مليون نسمة في العراق أوصل البرنامج بما يعادل حوالي ٢٠٠ دولار من البضائع للفرد الواحد في السنة بما فيها قطع التبديل اللازمة لإنتاج النفط وبضائع أخرى لا يستهلكها الشعب مباشرة. أما السماح بالتهريب والإنتاج المحلي خارج برنامج النفط مقابل الغذاء فإنه لم يعكس نتائج لتحسين دخل المواطنين وبقي دخل الفرد منخفضاً لأقل من دولار واحد للشخص في اليوم، ويعتبر هذا الحد بالنسبة للبنك العالمي فقراً مطلقاً. وفي أثناء المحاكمة أكد طارق عزيز أن العراق كان يبيع النفط الخام بالسوق السوداء بسبب نقص الموارد المالية العراقية الضرورية لإشباع حاجات السكان. فقد ورد في مقال للدكتور عبد الواحد الجصاني تحت عنوان "طارق عزيز... بمثلك يفخر العرب" نقلاً عن أقوال طارق عزيز في المحكمة في بغداد ما يلي:

"أما بشأن إدعاء أمريكا أن حكومة العراق كانت تهرب النفط خارج برنامج النفط مقابل الغذاء، فالعراق سعى فعلا لبيع نفطه مباشرة وذلك حق قانوني له ولا يجوز تسميته تهريباً كون الحصار الشامل المفروض على العراق هو الذي لم يكن قانونياً بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بل عدّه كثير من فقهاء القانون الدولي جريمة إبادة منظمة بحق شعب العراق وجريمة ضد الإنسانية. ولو لم تقم حكومة العراق ببيع نفطها مباشرة للإنفاق على إدامة الخدمات التي تقدمها للمواطنين لتضاعف أعداد ضحايا الحصار مرات ومرات. والمثير للسخرية أن أمريكا كانت تغض الطرف عن بيع العراق النفط مباشرة إلى تركيا بالشاحنات وتشدد حراستها البحرية في الخليج العربي لمنع (تهريب) النفط العراقي بالسفن، حتى أن بعض أعضاء مجلس الأمن تندروا على هذه الازدواجية بقولهم: حلال على العراق التصدير بالشاحنات وحرام عليه التصدير بالسفن."[١٦]

---

١٦ *www.al-moharer.net/moh246/jassani246c.ht* -Im Cache الدكتور عبد الواحد الجصاني

لا شك في أن في كلام طارق عزيز الكثير من الصحة، إذ أن الحصار الاقتصادي الذي فرض على الشعب العراقي وليس على النظام العراقي قد تسبب في موت عدد هائل من أطفال العراق من الفئة العمرية بين ١–٥ سنوات، إضافة إلى عدد كبير من المرضى والمسنين. ولا شك في أن النظام العراقي قد مارس الكثير من الأساليب لبيع المزيد من نفطه بشكل مباشر من جهة، ومنح الكثير من الشخصيات والقوى والأحزاب في بلدان عربية وأجنبية كوبونات النفط كرشوة من أجل تأييد سياساته ومواقفه في داخل العراق من جهة ثانية. (راجع الملحق رقم ٢ حول الرشاوى التي سميت "كوبونات النفط" في فترة حكم البعث وصدام حسين في التسعينيات من القرن العشرين).

تشير المعلومات المؤكدة المتوفرة عن نشاط اللجنة الدولية الخاصة بالرقابة على السلع والمواد التي يطلبها النظام العراقي لأغراض استيرادها من الخارج كانت تواجه بحالات ثلاث، وهي:

** ترك قوائم السلع والمواد الأولية المقدمة من العراق فترة طويلة في الأدراج دون فحصها وتحديد الموقف منها بذريعة مشغولية اللجنة الخاصة بالقرار ٦٦١ لسنة ١٩٩٠، في حين كان الشعب العراقي يعاني من مصاعب الحصول على السلع الاستهلاكية الضرورية ويعاني من ارتفاع الأسعار في السوق العراقية.

** وحين البدء بتدقيق تلك القوائم المقدمة من الجانب العراقي يستغرق الأمر وقتاً طويلاً جداً يفوق الحاجة الفعلية إليها. بعدها يبدأ التأخير في الموانئ العراقية بذريعة الكشف على السلع القادمة و الذي يستغرق وقتاً طويلاً و بحيث تزداد تكاليف السلع المنقولة، إضافة إلى عدم وصولها إلى المستهلك في الوقت المناسب.

** حجز الكثير من السلع والمواد الأولية بذريعة إمكانية استخدامها لأغراض عسكرية، أي أنها مواد ذات "استعمال مزدوج"، بما في ذلك نسبة غير قليلة من الأدوية أو السلع المخصصة للقطاع الزراعي وخاصة مواد مكافحة الآفات الزراعية أو الحاسوب أو الراديوات المنصوبة في سيارات الإسعاف أو مواد كيماوية أخرى بذريعة استخدامها في القطاع المدني ولكن يمكن استخدامها في الإنتاج العسكري.

جاء في التقرير المستقل الذي كتب عن العقوبات الاقتصادية وبصدد التأخير والتسويف المتعمد الذي اقترن بعمل اللجنة الخاصة بتنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء"، وكذلك الفساد المالي الذي شمل هذا المجال من جانب الهيئات الدولية المسؤولة والشركات المصدرة لتلك المواد للعراق قد أدى بشخصيات مرموقة مسؤولة عن برنامج النفط مقابل الغذاء إلى الاستقالة، إذ جاء فيه ما يلي: "التحذيرات بشأن إيذاء المدنيين: إن المعاناة في العراق ليست تأثراً عرضياً وغير متوقع بل هي نتيجة حتمية لسياسة العقوبات. وقد تسلم أعضاء مجلس الأمن بعد الحرب مباشرة تحذيرات بشأن حالة الطوارئ الإنسانية في العراق والأضرار الناجمة عن العقوبات. وقد تتالت التحذيرات من ثلاثة أمناء عامين، وعدد كبير من مسؤولي الأمم المتحدة ووكالاتها كاليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي، إضافة إلى اثنين من المتعاونين الإنسانيين اللذين استقالا من مناصبهما احتجاجاً على الوضع. كما أن لجنة مختارة من مجلس العموم البريطاني قدمت تحليلاً سلبياً لما يحدث"[١٧]. ثم يشير التقرير:

"وفي بغداد، كان منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، هانز فون سبونيك، يرسل إشارات إنذار. وكان قد استقال سلفه، دينيس هاليداي، في صيف عام ١٩٩٩ احتجاجاً على العقوبات. وقد صدم فون سبونيك بما رآه وبدأ يتحدث بإصرار وإلحاح شديدين مع مسؤولي الأمم المتحدة الزائرين وغيرهم. وقد علق وفد زائر على ذلك بالتالي:

---

١٧ موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان.العقوبات الاقتصادية على العراق: المترتبات الإنسانية واحتمالات المستقبل. مصدر سابق.

ملاحظة: السيد هانز فو سبونك ألماني الجنسية وهو الرئيس السابق لبرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق. كما أن السيد دينيس هاليداي، هو روسي الجنسية وكان موظفاً في الأمم المتحدة لمدة ٤٣ عاماً وكان الرئيس الأسبق لبرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق وعين في هذا المنصب في العام ١٩٩٧، لم يتحمل الأوضاع القاسية التي عاشها الشعب العراقي في ظل الحصار والأساليب غير الإنسانية التي مورست من قبل أجهزة الرقابة الدولية، فاستقال من منصبه وخلفه هانز فوسبونيك الذي استقال أيضاً احتجاجاً على عمل البرنامج. ك. حبيب

ارتفع معدل وفيات الرضع من ٤٧ بين كل ١٠٠٠ مولود خلال الأعوام ١٩٨٤–١٩٨٩ إلى ١٠٨ بين كل ١٠٠٠ مولود خلال الأعوام ١٩٩٤–١٩٩٩، أما وفيات الأطفال دون سن الخامسة فقد ارتفع من ٥٦ إلى ١٣١ بين كل ١٠٠٠ طفل."[١٨]

لقد كانت لجان التفتيش تمارس سياسة التسويف والتأخير المتعمد والرفض غير المقبول للكثير من السلع. ونتيجة لكل ذلك لم يستطع العراق الاستفادة من كل الموارد المالية المتوفرة في الصندوق الخاص للعراق لدى الأمم المتحدة، بل كان المستفيد منها هو المصرف الذي وضعت فيه الأموال. وكلها كانت في غير صالح الغالبية العظمى من السكان.

ولكن المشكلة لم تكن ناشئة عن تصرفات لجان التفتيش بحد ذاتها و حسب، بل في الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض على العراق ولم يكن سليماً، ودور الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الطلب من اللجنة بتعطيل طلبيات العراق المسجلة في القوائم السلعية المرسلة لها، وبشكل خاص بعد أن تم طرد القوات العراقية الغازية من الكويت. والسؤال الذي يفترض الإجابة عنه هو: ماذا كان يراد من هذا الحصار الذي أصّرت على استمراره الولايات المتحدة وبريطانيا وبالرغم من إرادة غالبية أعضاء مجلس الأمن الدائمة العضوية وغير الدائمة؟

إن الدراسة المتأنية للحصار الدولي على العراق حينذاك تشير إلى ما يلي:

١. كان قرار الحصار الاقتصادي الدولي على العراق يعتبر جزءاً عضوياً وأساسياً في تلك المرحلة من الإستراتيجية الأمريكية والتكتيكات السياسية على صعيدي المنطقة والعالم، فقد ارتبط بالمصالح المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها السياسية إسرائيل.
٢. وكان الحصار يشكل جزءاً من الصراع الأمريكي – الأوروبي على منطقة الشرق الأوسط، ولكنه في الوقت نفسه صراع أمريكي – روسي وأمريكي – صيني على

---

١٨ موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان.العقوبات الاقتصادية على العراق: المترتبات الإنسانية واحتمالات المستقبل. المصدر السابق.

راجع أيضاً: وثيقة الأمم المتحدة S\٢٢٧٩٩، 17 تموز ١٩٩١، فقرة ٢٩.

المنطقة ذاتها، واستمراره يعبر عن واقع ميزان القوى في العالم والمنطقة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

٣. وكان الحصار يدخل ضمن استراتيجية حل المسالة الفلسطينية لصالح إسرائيل، إذ أن استمرار الحصار والصراع حوله في العالم العربي يساهم في تعقيد التعاون والتنسيق والموقف العربي الموحد الفعلي إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل أيضاً.

٤. وكان الحصار موجهاً لضمان استمرار الوجود الأمريكي العسكري والسياسي والاقتصادي والفكري والثقافي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وهو الحلم الذي راود الولايات المتحدة الأمريكية منذ العشرينات و تنامى في عهد ترومان وأصبح واقعاً في عهد بوش الأب والابن. إنها تعني المياه الدافئة والبحيرة النفطية الواسعة والمنطقة الإستراتيجية الهامة في السياسة الدولية ومنطقة تحقيق أقصى الأرباح من النفط وتصريف الأسلحة وإقامة المشاريع الاقتصادية والتجارة الأمريكية. كما أنه مطلوب لتعزيز التحالف الأمريكي–التركي–الإسرائيلي الموجه حينذاك ضد إيران والدول العربية والمستهدف جرها إليه لاحقاً، والحزام المطلوب إزاء روسيا والصين الشعبية.

٥. ولم يكن الحصار الاقتصادي موجهاً بالضرورة ضد النظام العراقي، إذ لا حصار يمكنه إسقاط نظام فاشي كالنظام العراقي حينذاك، بل كان الهدف منه ترويض النظام و إركاعه وفرض الشروط عليه، ولكن في الوقت نفسه حمايته من السقوط وتوفير مستلزمات استمراره على الصعيدين الداخلي والعربي، إضافة إلى الصعيد الدولي، إذ كان في حينها يوفر جملة من الفوائد الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية في العراق والمنطقة، خاصة وأنها كانت تدرك بأن النمر الصدامي قد تكسرت أسنانه وقلعت أظفاره نحو الخارج ولم يعد قادراً على إيذاء جيرانه كثيراً. ورغم ذلك كانت بعض دول الجوار تعتقد بقدرت النظام العراقي على إنزال الأذى والعسف بها وبالشعب العراقي أساساً.

٦. وكان الحصار موجهاً بالأساس إلى ترويض الشعب العراقي ولجمه وإضعاف قدراته النضالية ومعاقبته على تأييده لصدام حسين عند احتلاله للكويت، كما عبر عن ذلك

قائد عمليات عاصفة الصحراء شوارتزكوبف في كتابه حول تلك الحرب، في حين لم يكن كل الشعب العراقي مؤيداً لصدام حسين في ذلك بل كان أغلبه ضد ذلك الغزو والاحتلال.

٧. كما ان استمرار الحصار شكل جزءاً مهماً من سياسة الولايات المتحدة في تعميق الخلاف والفرقة وعدم الاتفاق بين فصائل المعارضة العراقية وتشويه سمعة أجزاء منها وجرها إلى مواقع "قانون تحرير العراق" الذي صدر في العام ١٩٩٨ عن الكونغرس الأمريكي، الذي لا يسعى إلا إلى استمرار الواقع العراقي حينذاك. هناك كما يبدو للمتتبع وكأن اتفاقاً غير معلن قد تم بين النظام والولايات المتحدة الأمريكية في عدم رفع الحصار من جهة، والموافقة على استمرار الحكم القائم في العراق من جهة أخرى. والضجة المتبادلة حول إسقاط النظام من جهة، أو حول رفع الحصار من جهة أخرى، ليست سوى عربة فارغة كثيرة الجعجعة.

٨. والحصار، كما نعرف، استهدف إبقاء التخلف في البنية التحتية العراقية وتقليص قدرات العراق على التنمية الاقتصادية والبشرية والتشغيل والعيش الكريم. إن عواقب الحصار كانت هائلة جداً على جيل التسعينيات وعلى الأجيال القادمة من الشعب العراقي من النواحي النفسية والعصبية والأخلاقية والتربوية والتعليمية والثقافية والإنسانية عموماً ...الخ. إنها الحرب الاقتصادية غير الشريفة والصفحة السوداء في السياسة الأمريكية البريطانية إزاء الشعب العراقي. ولا يخل بهذا التحليل واقع أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت فعلاً إسقاط النظام في أعقاب جريمة الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ التي نفذتها قوى تنظيم القاعدة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تغير الموقف عندها وأصبح رأس النظام مطلوباً ولأسباب مقاربة لتلك الأسباب التي وردت سابقاً، إضافة إلى دور وسياسة اللبراليين والمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية في فترة بوش الابن.

المبحث الثاني

الفساد وتنفيذ برنامج "النفط مقابل الغذاء"

تشير المعلومات التي نشرت على صعيدي العراق والعالم، حتى قبل سقوط النظام العراقي، إلى أن تنفيذ قرار برنامج النفط مقابل الغذاء شهد تواطئاً كبيراً بين النظام العراقي وبين بعض كبار العاملين في الأمم المتحدة المسؤولين عن التنفيذ المباشر للبرنامج وبين الشركات الأجنبية، سواء أكانت مستوردة للنفط الخام من العراق أم تلك المصدرة للعراق سلعاً غذائية وأدوية ومواد استهلاكية أخرى. ولم يمنع هذه القوى، وهي ترى البؤس والفاقة والحرمان التي تعرض لها الشعب العراقي، وخاصة الأطفال والحوامل من النساء وكبار السن والعجزة والمرضى بسبب قلة المواد الغذائية والأدوية، من نهب الإنسان العراقي عبر النظام وبمساعدته ومشاركته في هذا النهب.[١٩] وقد تبلور الفساد في عدد من

---

١٩ كتب المهندس والكاتب سلام إبراهيم عطوف كبة مقالاً تحت عنوان "البطاقة التموينية والاقتصاد العراقي" يقول فيه صائباً: "لقد استهدف البرنامج تخفيف المعاناة الانسانية وليس توفير حل شامل للأزمة في العراق، وهو لم يستجب لمتطلبات الانماء والاستثمار، وكانت البطاقة التموينية من أهم ثماره الايجابية. وعليه تعرف البطاقة التموينية بأنها– آلية توزيع الحصص التموينية الدورية على أبناء الشعب العراقي وفق برنامج النفط مقابل الغذاء!، البرنامج المنقطع النظير والفريد في تاريخ الامم المتحدة، وهي ليست استهلاكا عبثيا بل نتاج السياسة الكارثية للدكتاتورية البائدة، وشحة فرص العمل، ومجمل الأزمات الاقتصادية التي عانت وتعاني منها البلاد... بعد انخفاض الدخل الفردي مئات المرات وانخفاض قيمة العملة الوطنية بنسب مئوية غير معقولة، وتضخم ملفات الفقر وما تحت مستوى الفقر، وتوقف عجلة الدورة الاقتصادية السلمية، والكساد الاقتصادي الذي قل نظيره في تاريخ العراق الحديث، والغلاء الفاحش، والبطالة المكشوفة والمقنعة، وتوسع الهجوم الضريبي على المواطنين، والتقليص الصارم للانفاق العام في ميزانية الدولة بحجة التقشف والاصلاحات الاقتصادية، والنهب المنظم لمداخيل المواطنين!". ثم يواصل فيكتب:

"وبطبيعته وكعادته تلاعب نظام صدام حسين بالتوريدات وعقودها في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، ومارس التجارة غير المشروعة والتهريب والسوق السوداء، وطبق سياسة الخصخصة والعمل على أسس تجارة التمويل الذاتي وترميم قاعدة السلطات الاجتماعية عبر استيلاء اعوان النظام على

سبل التعامل التي فرضها النظام العراقي على تلك الشركات الأجنبية، أو في تقديم الرشاوى لبعض المسؤولين في تنفيذ القرار من جانب الشركات الأجنبية، كما تجلى في تقديم سلع بنوعيات رديئة وفاسدة فات موعد استعمالها، أو بمنح كوبونات خاصة لشركات وقوى وشخصيات وحكومات كان الهدف منها تسهيل خروقات النظام في التجاوز على مضامين قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء". لقد كان الشارع العراقي يدرك تماماً بأن هناك فساداً مالياً وإدارياً كبيراً شمل جهات كثيرة من العاملين في هذا البرنامج، سواء أكانوا من العراقيين أم العرب أم الأجانب الذين وجدوا فرصة ذهبية للاغتناء على حساب مصائب الشعب العراقي دون وازع من ضمير أو رادع من عقوبة محتملة.

وبعد سقوط النظام وتصاعد روائح الفساد والإفساد الكريهة على الصعيد العالمي تم تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة ترأسها السيد بول فولكر Paul Volcker، الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي، الذي قدم تقريراً يتضمن ٦٢٣ صفحة تضمنت معلومات وجداول ووثائق قيمة تكشف عن تفاصيل كثيرة بشأن العمليات التي جرت في ثلاثة مجالات أساسية بصدد تنفيذ برنامج "النفط مقابل الغذاء، وهي:

١. مجال تصدير النفط العراقي خلال الفترة الواقعة بين نهاية ١٩٩٦–٢٠٠٢ وفق مذكرة التفاهم الموقعة في العام ١٩٩٦ بين العراق والأمم المتحدة.
٢. مجال تهريب النفط العراقي خارج إطار تنفيذ البرنامج وبالاتفاق مع شركات ودول كثيرة.

المنشآت العامة المخصخصة، وتعمد التلاعب بمواعيد حصص البطاقة التموينية واوزانها وحجمها والغش في نوعيتها واستخدامها سلاحا للمعاقبة! وأداة لمكافأة الاعوان!، كما حولت السلطات جزءاً من قيمة عقود التوريدات الى حسابات المسؤولين، واباحت توريد المواد الفاسدة والرديئة والقديمة والمستهلكة! وتناغمت بيروقراطية الامم المتحدة وتسويف ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا مع الابتزاز والفساد الحكومي! لتجري المبالغة في استقطاعات التعويضات وأغلبها غير حقيقية وملفقة وبشكل تعسفي على حساب تلبية الحاجات الانسانية للشعب العراقي!" راجع: كبة، سلام إبراهيم عطوف. البطاقة التموينية والاقتصاد العراقي. موقع الحوار المتمدن. العدد ٢٥٤٤ بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١.

٣. مجال استيراد المواد الغذائية والأدوية والسلع الاستهلاكية الضرورية للمجتمع و التجاوز الجزئي للصعوبات التي خلقها قرار الحصار الاقتصادي على العراق على الغالبية العظمى من الشعب العراقي.

بلغت القيمة الكلية لمبيعات النفط العراقي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٦–٢٠٠٢ لـ ٢٤٨ شركة أجنبية حوالى٦٤,٢ مليار دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة استيراد العراق للسلع الاستهلاكية من ٣٦١٤ شركة أجنبية وفق قرار البرنامج حوالى ٣٤,٥ مليار دولار أمريكي. وبهذا يكون مبلغ التعامل الرسمي في إطار البرنامج حوالى ٧،٩٨ مليار دولار أمريكي. كما ظهر أن النظام العراقي باع كميات كبيرة من النفط الخام فرض عليها ضريبة إضافية خارج شروط مذكرة التفاهم إلى ١٣٩ شركة أجنبية بصورة غير مشروعة، وكان هذا الفعل تجاوزاً فظاً على شروط قرار "النفط مقابل الغذاء"، كما استورد العراق من ٢٢٥٣ شركة وفق عقود وقعتها الحكومة العراقية والتي جرى فيها دفع مبالغ للحكومة العراقية بصورة غير شرعية تجاوزاً على شروط مذكرة التفاهم عن السلع الاستهلاكية التي كان يستوردها العراق.

لقد توزع المبلغ الكلي لاستيرادات العراق السلعية الاستهلاكية على القطاعات التالية:

جدول رقم (٤)

التوزيع القيمي والنسبي للسلع المستوردة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء

القطاع	المبلغ مليار دولار أمريكي	التوزيع النسبي
الصناعة	١,١	٣,٣
الداخلية	١,٣	٣,٧
النقل	١,٧	٤,٩
الزراعة	٢,٠	٥,٨
الصحة	٢,٧	٧,٩
الكهرباء	٢,٩	٨,٤
النفط	٣,١	٩,٠
التجارة	١٧,٤	٥٠,٤
أخرى	٢,٣	٦,٧
المجموع	٣٤,٥	١٠٠,٠

قارن. التقرير النهائي لبول فولكر للتحقيق بالفساد المالي في إطار النفط مقابل الغذاء.

Independent Inquiry Committee into United Nations Oil-For-Food Programme. By Chief of Committee Paul Volcker. 2005. Documents، Press Release (27 October 2005). P. 10.

وقد بلغ الإيراد المالي غير المشروع الذي دخل إلى خزينة النظام العراقي عن تلك الاستيرادات أكثر من ١,٨ مليار دولار أمريكي.

شارك في تصدير السلع الغذائية والأدوية وبقية السلع الاستهلاكية إلى العراق عشرات الدول والشركات الأجنبية، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم عبر وسطاء. واحتل عدد من الدول المواقع الرئيسية في هذه التجارة الرابحة التي اقترنت بفساد مالي كبير وخرق للقوانين والنظام المعمول به والمثبت في مذكرة التفاهم، وهي: روسيا، مصر، فرنسا، الأردن، استراليا، الإمارات العربية، الفيتنام، الصين وسوريا.

لقد كان النظام العراقي يفرض على مشتري النفط الخام دفع ضريبة إضافية للحكومة العراقية يتراوح مقدارها بين ١٠–٣٠ سنت أمريكي، ثم ارتفع في حالات أخرى إلى ٥٠ سنت أمريكي لقاء كل برميل نفط.[٢٠] وكانت هذه المبالغ تدفع للطرف العراقي عبر أحد الأساليب التالية:

١. دفع المبالغ المقررة نقداً إلى السفارات العراقية في الخارج، وخاصة سفارة العراق في موسكو.

٢. تحويل المبالغ المقررة إلى مصرفين في الأردن ولبنان لحساب العراق.

٣. دفع المبالغ نقداً في بغداد وعبر شركات وسيطة للشركات المستوردة للنفط العراقي وبشكل خاص إلى شركة تسويق النفط العراقية التابعة لوزارة النفط في بغداد.

ساهمت أربع شركات كبيرة في استيراد كميات كبيرة من النفط العراقي بلغت نسبتها ٦١,٤١٪ من مجموع النفط الخام المباع في الفترة ١٩٩٦–٢٠٠٢، في حين كانت حصة بقية الشركات المتعاملة مع العراق ٣٨,٥٩٪، والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

نسب توزيع مبيعات النفط العراقي للشركات الأجنبية للفترة ١٩٩٦–٢٠٠٢

اسم الشركة	نسبة التعامل ٪
Bayoil Supply & Trading limited (Bayoil)	18.85%
The Vitol Group (Vitol)	17.81%
The Taurus Group (Taurus)	13.21%
Glencore international AG (Glencore)	11.54%
Others	38.59%
المجموع	100.00

20 Independent Inquiry Committee into United Nations Oil-For-Food Programme. By Chief of Committee Paul Volcker. 2005. Documents، Press Release (27 October 2005).

Independent Inquiry Committee into United Nations Oil-For-Food Programme. By Chief of Committee Paul Volcker. 2005. Documents، Press Release (27 October 2005).

كان قرار مجلس الأمن الدولي يقضي بأن الحكومة العراقية لها الحق في اختيار الشركات التي يمكن أن تسوق لها النفط الخام وتلك التي تستورد منها السلع لأغراض إنسانية. وكان بيع النفط يتم عبر شركات في دول وسيطة أحياناً، وخاصة بالنسبة للشركات الأربعة الأساسية الأولى، وهي: ليشتنشتاين، إيطاليا، سويسرا وماليزيا، كما كان يتم ذلك عبر فرنسا والصين، كما كانت تستحصل الضريبة الإضافية عبر شركات وسيطة أيضاً. وقد بلغ إجمالي الضريبة الإضافية غير الرسمية وغير الشرعية المفروضة على الشركات المستوردة للنفط حوالي ٢٢٨,٨ مليون دولار أمريكي.[٢١]

كان النظام العراقي لا يكتفي ببيع النفط وفق قرار مجلس الأمن الدولي بطريقة تسمح له بتحقيق مبالغ إضافية و حسب، بل كان يقوم بتهريبه قد حصل ذلك في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية وبدء تمكن العراق من تصدير نفطه. أشار التقرير النهائي لبول فولكر إلى ان العراق هرب نفطاً بمبلغ قدره ١١ مليار دولار أمريكي[٢٢] عبر التنكرات التي كانت تحمل النفط من موانئ تصدير النفط الخام وعبر الأردن بشكل خاص. ولكن هناك معلومات كانت تشير إلى تهريب النفط عبر دول أخرى ومنها تركيا وإيران.

وحقق العراق مبالغ إضافية من خلال استيراده السلع الغذائية والأدوية والمواد الإنشائية عبر تلك الشركات التي كان يتعاقد معها. كما كان يفرض على الشركات المصدرة للسلع المصنعة دفع مبالغ النقل في داخل العراق، والتي كانت تدخل في خزينة أو جيوب النظام الصدامي وأعوانه. وكانت هذه المبالغ تدفع حتى قبل وصول السلع إلى الأراضي العراقية.

---

21 Independent Inquiry Committee into United Nations Oil-For-Food Programme. By Chief of Committee Paul Volcker. 2005. Documents، Press Release (27 October 2005).

٢٢ لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة حول برنامج النفط مقابل الغذاء، بول أ. فولكر. www.iic-offp.org

وكانت نسبة الربح التي يطالب بها النظام ويحصل عليها فعلاً عن كل صفقة تصل إلى ١٠٪ من أجمالي المبلغ المقرر لها.

لقد حقق النظام العراقي دخلاً إضافياً غير مشروع من مبيعات النفط الخام وعبر فرض الضريبة الإضافية على كل برميل مباع للشركات الأجنبية، وكذلك عبر استيراد السلع الغذائية والمواد الأولية، إضافة إلى المبالغ المتحققة للنظام عبر بيع النفط بصورة غير مشروعة. وقد بلغ إجمالي دخله الإضافي المعروف أكثر من ١٣,٥ مليار دولار أمريكي. ومن المفيد الإشارة إلى أن النظام حقق دخلاً إضافياً غير مشروع من مشتريات قيمتها ٧,٨ مليار دولار بلغ حوالي ٥٠٠ ألف دولار أمريكي. وهذا المبلغ من المشتريات شكل ٢٣٪ من إجمالي استيرادات العراق تقريباً التي بلغت قيمتها ٣٤,٥ مليار دولار أمريكي. وإذا قيس على ذلك بالنسبة إلى ٧٧٪ الباقية من مشترياته السلعية من الخارج، إذ أنه حققها فعلاً، فإن الدخل الإضافي الذي تحقق للنظام يكون أكثر من ١,٥ مليار دولار أمريكي، أو ما قيمته الكلية ٢ مليار دولار أمريكي. عندها يرتفع المبلغ الكلي للدخل غير المشروع للنظام العراقي إلى ١٥ مليار دولار أمريكي خلال الفترة الواقعة بين نهاية ١٩٩٦ ونهاية ٢٠٠٢.

أما الجانب الثاني من الفساد المالي خلال هذه الفترة فقد ارتبط بالرشاوى العالية التي قدمها النظام العراقي إلى شخصيات وشركات ودول عربية ودولية غير قليلة، فماذا كان الهدف من وراء ذلك؟

إن ممارسة عمليات الإفساد المالي من خلال تقديم الهدايا الثمينة، سواء أكانت حلى ذهبية أم هدايا تذكارية غالية الثمن أم أموالاً كثيرة لدعم حملات انتخابية أوروبية وغير أوروبية أم إلى جمهرة من الصحفيين وبعض الكتاب والشخصيات السياسية والاجتماعية العربية والغربية أو الشرقية أم إلى بعض الشخصيات العاملة في المنظمات الاجتماعية الدولية مثل اتحاد النقابات العالمي أو اتحاد النساء الديمقراطي العالمي أم اتحاد الطلبة العالمي أم اتحاد الشبيبة الديمقراطي العالمي، أم إلى مجموعة من الأشخاص العاملة في أجهزة الأمن والقوات المسلحة في الدول العربية والأوروبية، الرأسمالية منها والاشتراكية، بدأت في فترة مبكرة من وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة، بهدف الحصول

على تأييدها ومساندتها سياسياً وفي أجهزة الإعلام العربية والدولية. وهذه الممارسة اتخذت ابعاداً جديدة في فترة الحرب العراقية–الإيرانية ثم تفاقمت، رغم أوضاعه المالية الصعبة، في أعقاب غزو الكويت وحرب الخليج الثانية وفي فترة تنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء".

كان النظام البعثي الصدامي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال هذه الممارسات المشينة. ولكن العيب لم يكن في النظام العراقي وحده، بل كذلك في تلك الجهات التي كانت تأخذ تلك الرشاوى لتساهم في تحقيق ما كان يسعى إليه. يمكن تكثيف الأهداف بالنقاط التالية:

١. المشاركة في دعم جهود النظام في توسيع علاقاته السياسية الدولية وعلاقاته الاقتصادية والتجارية والتقنية مع الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاشتراكية.

٢. توفير إمكانية التعاون العسكري وتأمين فرص باتجاهات أربعة، وهي:

أ– الحصول على إمكانية التزود بمختلف أنواع الأسلحة الدفاعية والهجومية.

ب– الحصول على فرص لتدريب قواته العسكرية على أحدث الأسلحة وتوسيع وتطوير التعاون التقني في هذا المجال وتأسيس المختبرات الضرورية والحصول على المعلومات الفنية والخبراء لهذا الغرض.

ج– الحصول على إمكانيات إقامة صناعة عسكرية متقدمة في العراق لإنتاج الأسلحة والأعتدة.

د– تأمين إمكانية تطوير المفاعلات النووية وإنتاج السلاح النووي، إضافة إلى إنتاج السلاحين الكيميائي والجرثومي.

وقد تسنى للنظام العراقي في فترة السبعينيات من القرن العشرين إقامة أوسع العلاقات مع دول رأسمالية ودول اشتراكية ودول تعتبر على هامش التحول صوب الرأسمالية مثل البرازيل ومصر ويوغسلافيا وغيرها من أجل المشاركة في إقامة الصناعة العسكرية العراقية أو في مد العراق بالخبرات والخبراء والمعارف، وكذلك بالأسلحة المتنوعة.

٣. تأمين الحصول على مجموعة من السياسيين والإعلاميين والشخصيات الاجتماعية والكتاب لممارسة الكتابة والنشر دفاعاً عن النظام العراقي سياسياً وتبييض وجهه أمام الرأي العام العالمي، ومن أجل إقامة أفضل العلاقات السياسية مع الدول الأجنبية.

٤. التغطية على استبداد النظام العراقي وقمعه وقهره للمجتمع والجرائم التي كان يرتكبها بحق الشعب العراقي. وأبشع صور تلك الجرائم التي سكت عنها العالم العربي والمجتمع الدولي خلال سنوات الحرب العراقية – الإيرانية هو استخدام النظام العراقي السلاح الكيميائي في حربه ضد إيران، إضافة إلى استخدامه في حلبجة وعمليات مجازر الأنفال ضد الشعب الكُردي في كُردستان العراق والتي دخلت ضمن مفهوم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية، وكذلك تجفيف أهوار العراق وتشريد سكانها والحملات الإجرامية التهجيرية ضد الكُرد الفيلية وعرب الوسط والجنوب، وحملاته قبل ذلك في العقد الثامن من القرن الماضي في اعتقال وسجن وقتل وإعدام الشيوعيين العراقيين والكثير من القوى السياسية الديمقراطية الأخرى ومطاردة الكُرد في العراق والأحزاب الديمقراطية الكُردية...الخ.

٥. التغطية على أساليب النظام غير المشروعة في التجاوز المتنوع على تنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء".

٦. المشاركة في تعبئة الرأي العام العربي والإقليمي والعالمي ضد الحصار الاقتصادي من خلال تجويع الشعب العراقي والمشاركة المباشرة في جريمة تشديد عواقب الحصار الدولي من خلال الامتناع عن تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء خمس سنوات كاملة لكي يوجه غضب الجماهير ضد الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي وإبعاد أو تخفيف الكراهية للنظام ذاته الذي تسبب بكل ذلك.

ومن خلال كل ذلك تسنى للنظام الحصول على فرص كبيرة ابرزها:

- استمرار وجود النظام ٣٥ عاماً في السلطة، رغم كل البشاعات التي مارسها ورغم كل العزلة والكراهية الداخلية لنظامه و لشخص الدكتاتور صدام حسين.

- استمرار اعتقال وسجن وقتل البشر في العراق دون وازع أو رادع دولي لسنوات طويلة.
- وخلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين كانت الدول الأوروبية تتسابق للحصول على علاقات واسعة مع النظام العراقي بسبب الموارد المالية الكبيرة المتأتية من تصدير النفط الخام العراقي وتأمين توقيع عقود إقامة المنشآت والمؤسسات الاقتصادية في العراق وبأسعار عالية وبذخية لا تتناسب وواقع العراق وحاجاته وإمكانياته.
- تأمين الفرص الذهبية لمواصلة نهب الشعب العراقي، سواء أكان ذلك بالحصول على ضريبة إضافية أم التغطية على مبيعات النفط الخام المهرب أم باستيرادات العراق السلعية. وهي صورة بشعة للإفساد العام الذي مارسه النظام من جهة، ومارسته الشركات النفطية والتجارية الدولية والدول المختلفة من جهة أخرى. وكان بين المرتشين شخصيات دولية عاملة في برنامج الأمم المتحدة وشخصيات سياسية حكومية في العديد من الدول، إضافة إلى شخصيات سياسية واقتصادية وحكومية عربية أيضاً. ولا شك في أن مع كل هؤلاء وجدت مجموعة من القطط السمان العراقية التي اغتنت على حساب الشعب العراقي ومارست الفساد بصيغ شتى، سواء أكان في فترة وفي إطار تنفيذ قرار برنامج النفط مقابل الغذاء أم قبل ذاك وفي مجالات كثيرة. (راجع الملحق رقم (١).

ويكشف لنا التقرير الذي نشرته جريدة المدى البغدادية الأساليب القذرة التي استخدمها النظام من أجل الوصول إلى الأهداف التي اشرنا إليها أو إلى بعضها من خلال تقديم كوبونات النفط المباع للحصول على قومسيونات مالية ضخمة لصالح الممنوحين تلك الكوبونات. والملحق رقم (٢) يقدم لنا صورة تقريبية للدول والشركات والأحزاب والقوى والشخصيات التي تورطت في عمليات الإفساد المالي مع النظام العراقي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٦-٢٠٠٢.

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد العراقي ومشكلاته وبعض مؤشراته

المدخل

كانت معاناة الشعب العراقي كبيرة جداً في فترة الحرب العراقية – الإيرانية، سواء أكانت من حيث القتلى والجرحى والمعوقين والخسائر المادية والحضارية أم من حيث الحالة المعيشية اليومية للسكان، إضافة إلى القمع الداخلي ومنها عمليات الأنفال في السنة الأخيرة من تلك الحرب. ولكن، وما إن بدأ العراق في زيادة صادراته النفطية والبدء بالتحسن النسبي لحياة الناس اليومية، حتى بدأ غزو الكويت من جانب القوات العراقية وفُرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق بسبب رفضه الانسحاب من الكويت وفق قرار مجلس الأمن الدولي. واستمر هذا الحصار طيلة الفترة التي وجدت فيها القوات العراقية المحتلة في الكويت. ثم بدأت حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت من الغزاة. وبهذا استمر الحصار الدولي على العراق حتى سقوط النظام في العام ٢٠٠٣. وخلال الفترة موضوع البحث تفاقمت المشكلات الاقتصادية في البلاد بسرعة فائقة فتعطلت عملية التنمية و اتسعت ظاهرة البطالة بين السكان القادرين على العمل والراغبين فيه وتراجع المخزون السلعي الاستهلاكي وارتفعت أسعار السلع والخدمات وتضاءلت السيولة النقدية وتدهورت القدرة الشرائية للدينار العراقي وتفاقم التذمر الشعبي من التدهور الشديد في مستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من سكان العراق، خاصة وأن النظام كان قد رفض تطبيق قرار "النفط مقابل الغذاء" الذي كان يعني السماح للعراق بتصدير كميات محددة من النفط الخام سنوياً لتوفير الأموال الضرورية لاستيراد السلع الأساسية كالغذاء والدواء للاستهلاك السكاني والاحتفاظ بحركة بطيئة جداً لعجلة الاقتصاد العراقي. إذ كان النظام يتذرع بكون هذا القرار يحد من استقلال العراق وسيادته على ثرواته وموارده المالية ويمنح مجلس

الأمن الدولي حق التحكم بما يحتاجه العراق كيفما يشاء ويقرر ما يري من استيرادات وليس ما يريده النظام. في حين كان النظام قد بدأ بفقدان سيادته الوطنية على موارده الاقتصادية وقراراته منذ بدء الحرب العراقية – الإيرانية وتفاقم ذلك بعد حرب الخليج الثانية. وحين تعذر على النظام إقناع العالم بضرورة إلغاء قرار الحصار الاقتصادي الدولي وفتح الأبواب أمام العراق للتحكم بصادراته النفطية ومواردها المالية وباستيراداته السلعية، أُجبر على الموافقة في تنفيذ بنود "قرار النفط مقابل الغذاء" في العام ١٩٩٦.

مَنْ كان يتتبع أوضاع العراق منذ بدء الحرب العراقية–الإيرانية، كان يدرك بشكل مناسب بأن العراق أصبح مرهوناً لدى:

١. عدد كبير من الدول المصدرة للسلاح والعتاد لمواصلة حربه العدوانية ضد إيران، ولكن بشكل خاص للدول الغربية بعد أن امتنع الاتحاد السوفييتي عن تزويده بالسلاح رسمياً لفترة ثلاث سنوات ثم بدأ بتزويده بعد أن حررت إيران اراضيها ولكنها رغم ذلك رفضت إيقاف القتال رغم المناشدات الدولية.

٢. القروض التي كانت تصله من الدول العربية والدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية لضمان مشتريات السلاح والعتاد.

٣. الدول المزودة له بالمواد الزراعية والغذائية والقروض المالية والمساعدات العينية لأغراض تموين الجبهة العسكرية والسوق الداخلي، وبشكل خاص الولايات المتحدة التي كانت تزوده بكميات كبيرة من الحبوب والمواد الزراعية الأخرى وصلت قيمتها إلى مليار دولار أمريكي سنوياً.

وكانت الدول الرئيسية في هذا المجال هي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، إضافة إلى عدة دول عربية في مقدمتها الكويت والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر.

وقد تراكمت على عاتق العراق الديون الخارجية ولم يعد قادراً على تأمين دفع الأقساط السنوية والفوائد المترتبة عليها. وتعمقت هذه المشكلة حين أضيفت إليها ديون حرب الخليج الثانية والتدمير الذي تسببت به الحرب في الكويت على نحو خاص. لهذا لم يكن في

مقدور العراق أن يُنشط العملية الاقتصادية الداخلية. وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على عدة حقول جوهرية:

١. عدم قدرته على إعادة تعمير وتشغيل الكثير من مشاريع التنمية التي دمرتها حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية، أو تنظيف المناطق الحدودية والأراضي الزراعية من الألغام التي زرعت فيها والتي قدرت بحوالي ٢٠ مليون لغم متنوع، وبالتالي تعطلت قدرة العراق كثيراً على الإنتاج وتزويد السوق الداخلي بالسلع الضرورية، وبالتالي كان الاعتماد الأساسي على الاستيرادات التي كانت محكومة بلجنة دولية تابعة للأمم المتحدة. ولا شك في أن النظام البعثي بذل جهداً واضحاً في تنشيط القطاع الزراعي والإنتاج الحرفي، إلا أن إمكانياته على استيراد ما هو ضروري لتطوير ذلك كان بدوره محدوداً بسبب الحصار الاقتصادي ومنع اللجنة المسؤولة عن الموافقة على استيرادات العراق للكثير من السلع الأولية ونصف المصنعة والمصنعة بذريعة الاستخدام المزدوج لتلك السلع وإمكانية الاستفادة منها في الإنتاج العسكري.

٢. تنامي حجم البطالة المكشوفة، إضافة إلى البطالة المقنعة في أجهزة الدولة على نحو خاص والتي ارتبطت بثلاثة عوامل جوهرية، وهي:

** العدد الكبير من الجنود الذين سرحوا من الخدمة العسكرية في أعقاب حرب الخليج الثانية.

** عدم وجود تنمية اقتصادية وإقامة مشاريع جديدة.

** قلة الموارد المالية لدى الدولة للتشغيل ودفع رواتب أو أجور العاملين.

٣. ضعف القدرة على تأمين التمويل المتواصل للسلع الاستهلاكية الموجهة إلى السوق الداخلي بسبب الرقابة الدولية وبسبب ضعف القدرة المالية على استيراد كل ما يحتاجه العراق من سلع وخدمات.

٤. ربط العراق بقيود استيرادية لا من حيث نوعية السلع التي لا يمكن استخدامها للأغراض العسكرية فحسب، بل فرض الاستيراد على العراق عملياً من شركات ودول معينة حيث كانت الأسعار احتكارية وعالية جداً.

٥. الفساد المالي والإداري الذي تشابكت فيه الهيئات والشركات الدولية مع القوى الداخلية، مما أدى إلى تحمل الاقتصاد والمجتمع العراقي خسائر مالية كبيرة جداً كشف عنها النقاب فيما بعد وبرز تورط الكثير من العناصر والقوى والشركات والحكومات بها، بما فيها أجهزة وشخصيات في الأمم المتحدة.

من هنا يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على نحو خاص كانتا تسعيان من خلال الحصار الاقتصادي أولاً، والقيود المفروضة على استخدام الموارد المالية النفطية ثانياً، والقيود الأخرى المفروضة على استيرادات العراق السلعية والتعطيل في إقرار قوائم السلع التي كان العراق يطلبها من تلك اللجنة الدولية ثالثاً، في الوصول إلى هدف أساسي هو تشديد التذمر الشعبي ضد الحكومة العراقية وتطويقها وفرض العزلة عليها. إلا أن هذه السياسة كانت تحمل في طياتها غباءً سياسياً من جهة، وظلماً وجوراً كبيرين من جهة أخرى، وتجاوزاً فظاً على حقوق الإنسان وحق الإنسان في الغذاء والدواء والمعالجة الطبية والرعاية الصحية والبقاء على قيد الحياة من جهة ثالثة. وكان الغباء السياسي يبرز في كون الضرر الأساسي من استمرار الحصار وتلك القيود المشددة يلحق بالشعب العراقي وليس بالطغمة الحاكمة والمؤيدين لها، وهو بدوره يعتبر ظلماً تعرض له الشعب العراقي وخاصة الفقراء والكادحين وصغار موظفي الدولة وأساتذة الجامعة والهيئات التدريسية الأخرى التي أجبرت على بيع مكتباتها الخاصة وحاجاتها المنزلية وأثاثها وبيوتها لتدبير أمور معيشتها اليومية. علماً بأن الشعب العراقي لم يكن له أي ذنب في نشوب تلك الحروب الظالمة بل كان ضحيتها المباشرة.

وبعد بدء تتبع القطاعات الاقتصادية المختلفة، سننطرق إلى قرار "النفط مقابل الغذاء" الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي والذي بدأ تنفيذه منذ العام ١٩٩٦.

المبحث الأول

الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم بعض الاقتصاديين أرقام الناتج المحلي الإجمالي ومعدل حصة الفرد الواحد السنوية منه لقياس مستوى التطور الاقتصادي في هذا البلد أو ذاك هاملين في واقع الحال أن هذا المؤشر غير كاف للكشف عن مكونات هذا المؤشر العام ولا عن طبيعته المتوازنة أو المشوهة. إنه يساعد على إبراز مدى غنى أو فقر بلد ما من حيث الموارد المالية ومتوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن لا يكشف عن مدى وحدانية التطور وغياب التوازن في مشاركة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في تكوين هذا المؤشر إلا إذا نشرت تفاصيل بنية الناتج المحلي الإجمالي، كما لا يكشف عن غياب أو وجود العدالة في توزيع الناتج المحلي الإجمالي. وبتعبير أدق فإن مؤشر متوسط حصة الفرد الواحد منه لا يكشف عن طبيعة توزيع هذا الناتج بين الطبقات والفئات الاجتماعية أو بين افراد المجتمع. وهي تذكرنا بنكتة ذلك الرجل الذي كان يعمل في العهد الملكي فراشاً لدى المدير العام في إحدى دوائر الدولة العراقية. فحين سئل عن راتبه الشهري، استحى أن يكشف عنه فقال: أنا والمدير العام نتسلم ٢٠٣ دينار عراقي شهرياً. وحين ألح الصحفي على الفراش أن يكشف له عن مقدار راتبه منفرداً، تبين له أن راتب المدير العام كان ٢٠٠ ديناراً وراتب الفراش كان ٣ دنانير لا غير. وحين يجري الحديث عن متوسط حصة الفرد الواحد من الراتب المشترك للفراش والمدير العام البالغ ٢٠٣ دينار عراقي، سيظهر وكأن لكل منهما مبلغاً قدره ١٠١,٥ ديناراً شهرياً. وهذا يجافي الواقع والحقيقة. إلا أن هذا المؤشر والمؤشر الآخر يكشفان بدورهما، مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد النفوس في البلد المعني، عن المحصلة النهائية للإنتاج. من هنا نقول بأن هذا المؤشر على أهميته لا يكشف البنية المشوهة للاقتصاد الوطني العراقي ولا التباين المشوه وغير العادل لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي إلا عند نشر تفاصيل مكوناته. فحين يكون البلد نفطياً وريعياً كالعراق أو السعودية أو ليبيا، أو مثل أي بلد افريقي يملك ذهباً أو يورانيوم في باطن أرضه، ويساهم في تصدير كمية كبيرة من النفط الخام سنوياً أو المادة الأولية

الاستراتيجية الأخرى ويحقق عائداً عالياً من دون الإشارة إلى نسبة مشاركته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فهذا المؤشر لا يساعد على وضع اليد على الاختلال الموجود في بنية الاقتصاد الوطني، في حين يساعد تحديد نسب المشاركة على معرفة مدى ضعف بقية القطاعات الاقتصادية في تكوينه. ومن هنا تأتي أهمية أن تكون لدينا تفاصيل عن مقدار ونسبة مشاركة كافة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة مواطن الخلل فيه ومعالجتها

إن الوصول إلى هذه الأرقام لا يعني دقتها، إذ غالباً ما تمارس اساليب مكشوفة أو مستترة للتغطية عن بنية الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته بشكل خاص. ومع ذلك ليس لدى الباحث إمكانية التحقق من تلك الأرقام التي تصدرها الجهات المسؤولة، ولهذا لا بد من أخذها بحذر غير قليل.

إذن، من أجل التعرف على بنية الاقتصاد الوطني لبلد ما يفترض أن تتوفر لدينا تفاصيل رقمية عن مقدار ونسبة مشاركة القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، أو القطاعات الخدمية كالتجارة والتعليم والصحة والنقل..الخ، في تكوين هذا الناتج. وقد برهن الاقتصاد العراقي خلال فترة الحرب العراقية– الإيرانية وغزو الكويت وصدور قرار الحصار الاقتصادي الدولي عن مجلس الأمن على وجود اختلالات شديدة وتشوهات بالغة الخطورة في بنيته والناجمة عن الدور الكبير الذي كان ولا يزال يلعبه اقتصاد النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وفي تكوين نسبة صادرات العراق السلعية. وسنحاول في عرضنا وتحليلنا لبعض الجداول إلى إبراز واقع هذا الاختلال والتشوه خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٠ –٢٠٠٢، علماً بأن هذا الاختلال ليس جديداً بل لازم الاقتصاد العراقي طيلة العقود المنصرمة، ولكنه كشف عن مخاطر هذا التشوه والاختلال حين واجه الحصار الدولي وعجز الإنتاج المحلي، سواء أكان الإنتاج زراعياً أم صناعياً، عن تلبية الحد الأدنى المناسب لإشباع حاجات السكان، وحين تعطلت كلية أو تقلصت كثيراً قدرة العراق على تصدير النفط الخام.

جدول رقم (٦)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والنفوس ومتوسط حصة الفرد الواحد منه بالأسعار الجارية خلال عام ١٩٨٠ والفترة ١٩٩٠–٢٠٠٢

السنة	الناتج المحلي الإجمالي م.د.ع.	نفوس العراق ألف نسمة	معدل حصة الفرد الواحد من الناتج م. الإجمالي د.ع.	معدل حصة الفرد الواحد بالدولار الأمريكي بالسعر الرسمي	المعدل وفق سعر الدولار الفعلي[١]
١٩٨٠	١٥٧٧٠,٧	١٣٢٣٨	١١٩١٣	٤٤٧٥	٤٠٢٦,٦
١٩٩٠	٥٥٩٢٦,٥	١٧٨٩٠	٣١٢٦١	١٠٠٣	١٠٠٣,٥
١٩٩١	٤٢٤٥١,٦	١٨٤١٩	٢٣٠٤٨	٧٤٠	٧٣٩,٨
١٩٩٢	١١٥١٠٨,٤	١٨٩٤٩	٦٠٧٤٦	١٩٥٠	٣٠٣,٧
١٩٩٣	٣٢١٦٤٦,٩	١٩٤٧٨	١٦٥١٣	١٠٣٢	٤٣٨,٠
١٩٩٤	١٦٥٨٣٢٥,٨	٢٠٠٠٧	٨٢٨٨٧	٢٦٦٠	٢١٩,٩
١٩٩٥	٦٦٩٥٤٨٢,٩	٢٠٥٣٦	٣٢٦٠٣٦	١٠٤٧	٤٦١,٢
١٩٩٦	٦٥٠٠٩٢٤,٦	٢١١٢٤	٣٠٧٧٥١	٩٨٧	١٠٣,٠
١٩٩٧	١٥٠٩٣١٤٤,٠	٢٢٠٤٦	٦٨٤٦٢٠	٢١٩٨	٢٨٥,٣
١٩٩٨	١٧١٢٥٨٤٧,٥	٢٢٧٠٢	٧٥٤٣٧٦	٢٤٢٢	٤٣١,١
١٩٩٩	٣٤٤٦٤٠١٢,٦	٢٣٣٨٢	١٤٧٣٥٩٥	١١٠٦	٧٣٦,٩
٢٠٠٠	٥٠٢١٣٦٩٩,٩	٢٤٠٨٦	٢٠٨٤٧٦٧	١٦١٢	١٠١٦,٩
٢٠٠١	٤١٣١٤٥٦٨,٥	٢٤٨١٣	١٦٦٥٠٣٧	١٣٢٦	٨١٤,٢
٢٠٠٢	٤١٠٢٢٩٢٧,٤	٢٥٥٦٥	١٦٠٤٦٥٢	١٣١٧	٧٨٦,٦

المصدر : الجهازالمركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.

ومنه يستدل على عدة ملاحظات أساسية، وهي:

١. أن الفجوة كبيرة جداً بين مقدار الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٠، وهي السنة التي في ربعها الأخير نشبت الحرب العراقية – الإيرانية، ومع ذلك حقق إنتاجاً عالياً خلال المواسم التي سبقته، وبين الفترة التي بدأت مع غزو الكويت في الثلث الأخير من العام ١٩٩٠ والسنوات اللاحقة حتى العام ١٩٩٦، حيث وافق العراق على تنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء"، وإذ تراجع في الفترة ١٩٩١–١٩٩٦، فإنه عاد إلى التحسن والارتفاع في الفترة ١٩٩٧–٢٠٠٢، ولكنه لم يصل إلى مستواه في العام ١٩٨٠ أو العام ١٩٧٩.

٢. لا يتبين من هذا المؤشر الإجمالي الاختلال الذي تسبب في هذا الانخفاض والذي ارتبط بحروب النظام، في ما عدا معرفتنا بوجود حروب أعاقت تطور الاقتصاد العراقي، في حين أن السبب الحقيقي كان في دور النفط في تكوين هذا الناتج.

٣. كما لا يبدو سهلاً التعرف على الأسباب الكامنة وراء الأرقام العالية للناتج المحلي الإجمالي. فالأرقام الواردة في هذا الجدول وضعت على وفق الأسعار الجارية والتي لا تكشف مباشرة عن حالة التضخم الاستثنائي الكبير جداً الذ مرَّ به الاقتصاد العراقي في تلك الفترة والذي هو نتاج مجموعة من العوامل الاقتصادية المرتبطة بالحروب وبالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الاستبدادية حينذاك.

٤. كما يساعد هذا الجدول بأن يبين لنا حقيقة التباين في معدل حصة الفرد الواحد بالدينار العراقي وبالدولار الأمريكي على وفق سعر الصرف الرسمي الذي تستخدمه الدولة، ومن ثم بسعر الصرف المعمول به فعلاً في العراق، إذ أن الفجوة بينهما كبيرة حقاً، وهي تتكشف لنا حين إجراء المقارنة بين العمود الخامس والعمود السادس في الجدول أعلاه وابتداءً من العام ١٩٩٢.[٢٣] ومن هذا الجدول لا نتبين الفوارق في توزيع الناتج المحلي

---

٢٣ ملاحظة: لعبت التقلبات الحادة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار دورا كبيرا في زيادة تعاسة الناس وتقليص قدراتهم الشرائية. وإذا كان عام ١٩٨٨ قد عرف لأول مرة تراجعا ملموسا في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي فإن عام الحرب الخليجية الثانية وبعد غزو الكويت

الإجمالي بين افراد المجتمع لأنه يعبر عن المعدل أو متوسط حصة الفرد الواحد منه سنوياً. فمتوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي، على وفق اسعار صرف الدولار بالسوق العراقية وليس على وفق حسابات الصرف الرسمية في البنك وغير المعمول بها عملياً، بلغ في العام ١٩٩٠ ربع (٢٤,٩٪) ما كان عليه في العام ١٩٨٠، ثم تراجع وتذبذب أكثر فأكثر ليبلغ أدنى مستوى له في العام ١٩٩٦ حيث انخفض المتوسط بالمقارنة مع العام ١٩٨٠ إلى ٢,٦٪ فقط، ومع العام ١٩٩٠ إلى ١٠,٣٪ لا غير. وكان أفضل متوسط بلغه في العام ٢٠٠٠ حيث ارتفع إلى ١٠١٦,٩ دولاراً أمريكياً أو ما يعادل ٢٥,٣٪ بالمقارنة مع العام ١٩٨٠ و١٠١,٣٪ بالمقارنة مع العام ١٩٩٠. ثم تراجع في السنوات التالية قبل إسقاط النظام في العام ٢٠٠٣.

إن هذه الصورة العامة للناتج المحلي الإجمالي تكشف عن عيوبها الصارخة عند الاطلاع على تفاصيل بنية الناتج المحلي الإجمالي في ضوء تطور القطاعات المشاركة في تكوينه للفترة ١٩٩٧–٢٠٠١ وفق ما هو متوفر لدى وزارة التخطيط من إحصائيات.

وفرض الحصار الدولي عرف تدهورا جديدا في سعر صرفه. وتفاقم ذلك في السنوات التالية حتى نهاية عام ١٩٩٦. فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ سعر صرف الدينار مقابل دولار أمريكي واحد في كانون الثاني عام ١٩٩٠ حوالي ٣,٢ دينار واصبح في كانون الثاني من عام ١٩٩٣ حوالي ٣٧,٧ دينار وفي كانون الثاني عام ١٩٩٥ بلغ حوالي ٧٠٦ دينار وفي كانون الثاني من عام ١٩٩٦ وصل إلى حوالي ٢٩٨٧ ديناراً للدولار الأمريكي الواحد. وهو أدنى مستوى له خلال السنوات العشر الأخيرة. وتراوح معدل سعر الصرف للدينار العراقي في منتصف عام ١٩٩٧ بين ١٢٠٠ و ١٦٠٠ دينار، وتراجع في النصف الثاني من العام نفسه ليتراوح بين ٢٢٠٠ و٢٦٠٠ ديناراً مقابل دولار أمريكي واحد. وتشير معلومات الشهر الأول من عام ١٩٩٨ إلى ان سعر الدولار الأمريكي كان يتراوح بين ١٧٠٠–١٨٠٠ دينار عراقي.

جدول رقم (٧)

الإنتاج حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية للفترة ١٩٩٧–٢٠٠٢

(مليون دينار عراقي)

القطاع	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠ +	٢٠٠١ +
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	١٥١٧٣٣٩,٨	٣٣٠١٤٣٦,٢	٢٨٦٢١٦٦,٣	٢٩٥٥٢٢٠,٣	٣٧٧٠٦١٦,٧
التعدين والمقالع	١٢٠٥٩٦٧٩,٠	١٢٧٠٢٧٥٢,٠	٢٩١١٥١٢٩٠	٤٥٢٤٧٠٠٨	٣٣٣١٧٤١٨,٢
الصناعة التحويلية	٣٦٠٣٠١,٨	٣٤٩٢٨٧,٥	٦٢٧٣٣٧,٧	١٠٧٧٠٨٨,٤	١٢٣٩٥٣٨٠,٤
البناء والتشييد	٨٨٠٤٨٧,٨	١٥٩٠١٩,٨	٢٢٨٩٣٩,٠	٢٣٥٤٦٠,٠	٧١٦٢٢٩,٢
الماء والكهرباء	٢٠٩٣٧,١	٢٨٩٢٧,٣	٤٠١٦٢,٥	٦٣٤٠٨,٦	٩٣٢١٩,٩
النقل والمواصلات والتخزين	١٢٤٩٧٩٩,٦	١٨٩٥٥٣٥,٣	٢٦٨٤٢٧٤,٢	٣١٢٤٧٥٤,٥	٣٣٥٠٥١٧,٩
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٩٣٠٩٤١,٤	١٣١٢١٨٢,٣	١٧٧٣٣٥,٩	٢٠٦٤٠٢٣,٨	٢٥٨٥٤٤٢,٠

البنوك والتأمين	٨٩١٢٨,٨	٩٤٥٠٢,٥	١٤٠٧٧٣,٠	١٧٢٨٥٨,٢	٢٣٤٦٧٢,٦
ملكية دور السكن	١٧٢٩٦٢,٦	٣١٦٤٢٩,٠	٥٦٦٥٤٨,٧	٨٧٠٠٥٤,٦	١٤٨٠٦٩٧,٠
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٣٢٢٨٩٢,٠	٥٢٣٥٠٧,٦	٦٢٣٣٠١,٦	٩٥٦٢٦٢,٨	١٠١٣٨٥٧,٥
المجموع	١٦٧١٢٤٥٤,٩	١٩٥٨٣٥٧٩,٥	٣٨٦٦١٨٦٧,٩	٥٦٨٥٦٦٣٩,٧	٤٧٨٠٢٢٠١,٤

المصدر: دائرة الإحصاء في وزارة التخطيط ٢٠٠٢. + تقديراد أولية

إن بإلقاء نظرة فاحصة على مكونات هذا الجدول سيلاحظ المتتبع عودة قطاع استخراج النفط الخام إلى تأمين نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي في إجمالي تكوينه، خاصة بعد أن وافق العراق على تطبيق قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء". إذ يتبين أن قطاع التعدين قد شكل في العام ١٩٩٧ نسبة قدرها ٧٢,٢٪ وانخفضت في العام ٢٠٠١ إلى ٦٤,٩٪ وهي السنة التي اقترنت بتفاقم النشاط الأمريكي وتصاعد نشاط قوى المعارضة العراقية لإسقاط النظام والذي تجلى في النشاط الدولي للتحضير لخوض الحرب الخارجية ضده وإسقاطه في العام ٢٠٠٣. وتشير الأرقام الواردة في الجدول إلى وجود نمو في قيمة الناتج المحلي في الزراعة وفي غيرها من القطاعات الاقتصادية، إلا أن هذه الأرقام قد اقترنت بالتضخم الكبير الذي عانى منه الاقتصاد العراقي وارتفاع الأسعار بشكل جنوني بسبب الفجوة الهائلة بين العرض للسلع والطلب عليها، وتدهور القيمة الشرائية للدينار العراقي وسعر صرفه مقابل جميع العملات الأجنبية. ويمكن أن يتبين ذلك من تحويل الدينار

العراقي إلى الدولار وفق أسعار الصرف حينذاك، والذي حاولنا إبرازه في الجدول السابق حول الناتج المحلي الإجمالي. عندها تتبين الفجوة الكبيرة بين الزراعة والصناعة التحويلية التي تدهورت كلية بسبب التدمير الذي لحق المنشآت الصناعية والعجز عن إعادة إعمار أغلبها أو عجزها عن استيعاب الطاقة الفعلية في إنتاجها بسبب عدم توفر المواد الأولية لها، ثم التحسن الذي طرأ عليها في العام ٢٠٠١ بالمقارنة مع تراجع نسبة مشاركة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ففي الوقت الذي بلغت مشاركة الزراعة في العام ١٩٩٧ حوالي ٩,١٪ والصناعة ١,٦٪ فقط، أصبحت نسبة مشاركة الزراعة في العام ٢٠٠١ حوالي ٧,٩٪ والصناعة ١٢,٤٪. وهو تعبير عن التحسن النسبي الذي حصل في قطاع الصناعة التحويلية بسبب إعادة إعمار بعض المنشآت الصناعية ولم تكن هناك منشآت صناعية جديدة واستمرار تدهور حالة الريف والزراعة العراقية حينذاك.

وإذا اعتمدنا الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاء في وزارة التخطيط حول الدخل القومي فسنجد الأرقام التالية للفترة ١٩٩٧–٢٠٠١:

جدول رقم (٨)

الدخـل القـومـي ومتوسط نصيـب الفـرد السنوي منه

(بالأسعار الجارية) للسنـوات ١٩٩٧ – ٢٠٠١

السنة	الدخـل القـومـي (مليون دينار) +	متوسط نصيب الفرد (دينار)	الرقم القياسي
1997	12686375.5	575450	100.0
1998	14510054.4	639153	111,1
1999	29308214.4	1253452	217,8
2000	43113695.1	1789990	311
2001	35605621.4	1431958	248

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. مصدر سابق.

تقديرات أولية لسنوات ١٩٩٧–٢٠٠١

ويشير الجدول إلى الرقم القياسي لمتوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٧–٢٠٠١ قد ارتفع من ١٠٠٪ في العام ١٩٩٧ إلى ٣١١,١٪ في العام ٢٠٠٠ ثم تراجع في العام ٢٠٠١ إلى ٢٤٨,٨٪. وهي زيادة مهمة من الناحية النسبية وبالدينار العراقي، ولكن إذا ما قيست بالتراجع الشديد في سعر صرف الدينار العراقي والقوة الشرائية للدينار، سنرى بؤس الحالة المعيشية للسكان، وخاصة من ذوي الدخل المحدود أو الفقراء والمعوزين في المجتمع. ويمكن اعتماد أسعار صرف الدينار العراقي الواردة سابقاً في استخراج المقدار الفعلي لمتوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي وفي السنوات المشار إليها في الجدول. وسنرى حقيقة أوضاع الناس في فقرات أخرى لاحقة، وخاصة حين نبحث في الوضع البشري لسكان العراق.

لقد شهدت هذه الفترة من تاريخ العراق تراجعاً حاداً جداً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تجلى في ضعف مشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوينه وفي معدل حصة الفرد الواحد منه سنوياً. ويمكن للجدول التالي أن يبين هذا الواقع للفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٢

جدول رقم (٩)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليون $ أمريكي
١٩٩٠	٧٤,٩٣٣
١٩٩٥	٧٨,٠٥٥
١٩٩٦	٧٨,٠٦٤
١٩٩٧	٧٨,٨٥٦
١٩٩٨	٧٩,٥٣٠
١٩٩٩	٨١,٩١٦
٢٠٠٠	٨٣,٥٤٤
٢٠٠١	٨١,٠٣٨
٢٠٠٢	٨١,٨٤٩

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ٢٠٠٣. مصدر سابق. ص ٢٥٠.

المبحث الثاني

قطاع النفط الخام

على امتداد تاريخ الدولة العراقية الحديثة شكل النفط الخام ومنذ العام ١٩٢٨ مصدراً مالياً محدوداً ولكنه كان مهماً لأوضاع البلاد حينذاك. ومنذ العام ١٩٣٣ أصبح تصدير النفط المصدر الرئيس والأساس لإيرادات العراق المالية السنوية. ومنذ العام ١٩٥١/١٩٥٢، حيث بدأت المناصفة بعوائد النفط الخام المصدر بين العراق وشركات النفط الاحتكارية، المصدر الأول والأساسي في صادرات العراق الخارجية وفي تكوين الدخل القومي. أما في العام ١٩٧٢/ ١٩٧٣ وبعد تأميم مصالح شركات النفط الاحتكارية في نفط العراق فقد أصبحت عوائد النفط كلها من حصة العراق.

وعلى امتداد تلك العقود كان النفط الخام المُصدر يشكل المصدر المالي الرئيسي لعملية التنمية والبناء الاقتصادي والخدمات الأساسية للمجتمع. وأصبح العراق بلداً شديد التبعية لاقتصاد النفط الخام وصادراته السنوية وموارده المالية بعد أن كان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية المصدر الثاني للدخل القومي بعد القطاع الزراعي. وحين صدر قرار فرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق، ومنها صادرات النفط الخام، برزت بوضوح عدة إشكاليات لم تعرها الدولة العراقية أهمية تذكر إلا في فترة قصيرة هي الفترة الأولى من حكم عبد الكريم قاسم حين كان الأستاذ إبراهيم كبة وزيراً للاقتصاد وأبدى أول اهتمام ملموس وكبير بقطاع الصناعة الوطنية وتحديث وتنمية الزراعة وحل مشكلة الأرض والعمل على استثمار موارد النفط الخام لصالح التصنيع وتغيير بنية الاقتصاد العراقي. وقد توقفت عملياً هذه السياسة بعد تراجع الوضع في البلاد ومن ثم مع انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣. ثم برز الاهتمام النسبي الملموس بالصناعة مرة أخرى بين منتصف العقد الثامن إلى منتصف العقد التاسع من القرن العشرين لتتوقف ثانية بالارتباط مع الحرب العراقية–الإيرانية وتراجع الموارد المالية.

لقد واجه قطاع النفط الاستخراجي في إطار وواقع الاقتصاد العراقي) مجموعة من الإشكاليات الملموسة نشير إليها في أدناه:

الإشكالية الأولى: واقع حصول تطور ملموس من الناحية التقنية والاستخراجية في قطاع النفط الخام الاستخراجي في مقابل استمرار البنية المشوهة والمتخلفة للاقتصاد العراقي. وكانت تجليات ذلك تبرز في الضعف الشديد لدور كل من الصناعة التحولية والزراعة في تكوين الدخل القومي والاعتماد بشكل واسع جداً إيرادات النفط الخام.

الإشكالية الثانية: وتبلورت هذه الإشكالية في تبعية الاقتصاد العراقي لصادرات النفط الخام في السوق الدولية، إذ كانت إيرادات العراق السنوية من النفط الخام تتأثر بعامل العرض والطلب على النفط الخام في السوق الدولي أولاً، وعلى ارتفاع أو انخفاض سعر البرميل الواحد منه ثانياً.

الإشكالية الثالثة: برزت هذه الإشكالية في قدرة السياسات الدولية في التأثير على سياسات الدولة العراقية النفطية والاقتصادية بشكل عام بسبب ضعف البنية الاقتصادية وتعذر توفير الأمن الغذائي للسكان.

الإشكالية الرابعة: وبرزت في تأثير اقتصاد النفط الخام وموارده المالية ليس على عملية التنمية الاقتصادية والبشرية و حسب، بل وعلى حجم البطالة ومعدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي سنوياً ومستوى معيشة السكان والقدرة على الاستيراد السلعي والخدمات لتغطية حاجة السوق المحلي لتغطية استهلاك السكان.

وحين صدر قرار الحصار الاقتصادي الدولي رقم ٦٦١ لسنة ١٩٩٠ ومنع العراق من تصدير النفط الخام، واجه النظام ست عواقب وخيمة كان لها تأثيرها السلبي الشديد على مجمل العملية الاقتصادية في البلاد، وهي:

١. تراجع شديد في عمليات التنقيب والاستخراج وتقلص عدد العاملين في هذا القطاع الحيوي.

٢. تراجع شديد في الموارد المالية المتأتية منه بسبب تراجع التصدير، ومن ثم تحديد الكميات التي يمكن تصديرها نحو الخارج منذ العام ١٩٩٦.

٣. صعوبة إعادة استثمار موارد مالية في قطاع النفط الخام مما أدى إلى تدهور شديد في أجهزة ومعدات ومنشآت هذا القطاع وفي موانئ التصدير وتلك القطاعات التي كانت تعتمد على إيرادات النفط الخام، إضافة إلى تخريب وتدهور في أنابيب نقل النفط الخام.

٤. صعوبة توجيه موارد مالية متأتية من إيرادات النفط الخام للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، سواء أكان ذلك في القطاع الصناعي أم الزراعي أم في حقول الخدمات المهمة كالتعليم والصحة والنقل والطاقة الكهربائية والماء..الخ.

٥. صعوبة تخصيص موارد مالية كافية لتأمين كافة حاجات السوق الداخلي لسلع الاستهلاك اليومي والذي ساهم بدوره في تسريع ورفع معدلات التضخم وتدهور سعر الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى، وخاصة الدولار. وكان لهذا العامل أثره المدمر على حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان خلال الفترة ١٩٩١–٢٠٠٣,

٦. وقوع وفيات كبيرة بين أطفال العراق والشيوخ المسنين والمرضى منهم لتدهور الرعاية الصحية وصعوبة الحصول على الأدوية وسوء التغذية ونقص المناعة.

هكذا كانت حقائق الوضع في العراق، فحين تكون البلاد محاصرة اقتصادياً و حين يكون اقتصادها متخلفاً ومشوهاً وحيد الجانب وريعياً يعتمد بالأساس على موارد النفط الخام المصدر المالية في تكوين النسبة الكبرى من الدخل القومي. والآن، يمكن أن نلقي نظرة على مؤشرات قطاع النفط الخام خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٢.

جدول رقم (١٠)

إنتاج وتصدير النفط في العراق للفترة ١٩٩٠–٢٠٠٢

السنة	الإنتاج/ألف برميل/ يومياً	الصادرات/ألف برميل /يومياً	العوائد مليون $
١٩٩٠	٢١١٣	١٥٩٦	٩٥٩٤
١٩٩١	٢٨٢	٣٩	٣٥١
١٩٩٢	٥٢٦	٦١	٤٨٢
١٩٩٣	٦٦٠	٥٩	٤٢٥
١٩٩٤	٧٤٩	٦٠	٤٢١
١٩٩٥	٧٣٧	٦٤	٤٦١
١٩٩٦	٧٤٠	٨٨	٦٨٠
١٩٩٧	١٣٨٤	٧٤٧	٤٢٨٠
١٩٩٨	٢١٨١	١٤١٨	٦٧٩٠ *
١٩٩٩	٢٧٢٠	٢١٣١	١٢١٠٤ *
٢٠٠٠	٢٨١٠	١٩٩٦	١٨١٥٠ *
٢٠٠١	٢٠٤٥	١٥٥٠	١٢٦٧٦ *
٢٠٠٢	٢٠٣٠ **	١٧٩٠	١٣٢٥١ *

قارن: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. الماضي والحاضر وخيارات المستقبل. لندن. مؤسسة رافد للطباعة والنشر. ٢٠٠٥. ص ٢٩٤.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الكويت. ٢٠٠٣. ** Die Welt auf einen Blick. 2002-2009 SeBaWorld Sebastian Barzel Berlin Mitglied der Gesellschaft für Erdkunde zu Berlin.

ويستدل من هذا الجدول على أن العراق قد شهد خلال الفترة الواقعة بين غزو الكويت وسقوط النظام (١٩٩٠–٢٠٠٣) فترتين متباينين من حيث عوائد النفط الخام، وهما:

١. الفترة الأولى وتمتد من العام ١٩٩١ حيث نفذ قرار منع صادرات النفط العراقي بحيث اقتصر التصدير على التهريب إلى دول الجوار مثل تركيا والأردن عبر الشاحنات وليس عبر السفن. وقد امتدت هذه الفترة إلى نهاية العام ١٩٩٦ تقريباً. وكانت الولايات المتحدة ولجنة الرقابة على برنامج النفط مقابل الغذاء يغضان النظر عن هذه المبيعات لسببين مختلفين:

** كان السبب المحرك للولايات المتحدة الأمريكية يكمن في إرضاء حليفها السياسي والعسكري تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي حيث توجد هناك قاعدة عسكرية جوية أمريكية في أنجرليك بتركيا وكذلك الاستفادة من تركيا في الموقف من العراق. وقد كانت أغلب الكميات المهربة من النفط الخام تذهب عبر الطريق البري إلى تركيا وبشاحنات محملة به تشكل طابوراً كبيراً ممتداً عدة كيلومترات يومياً.

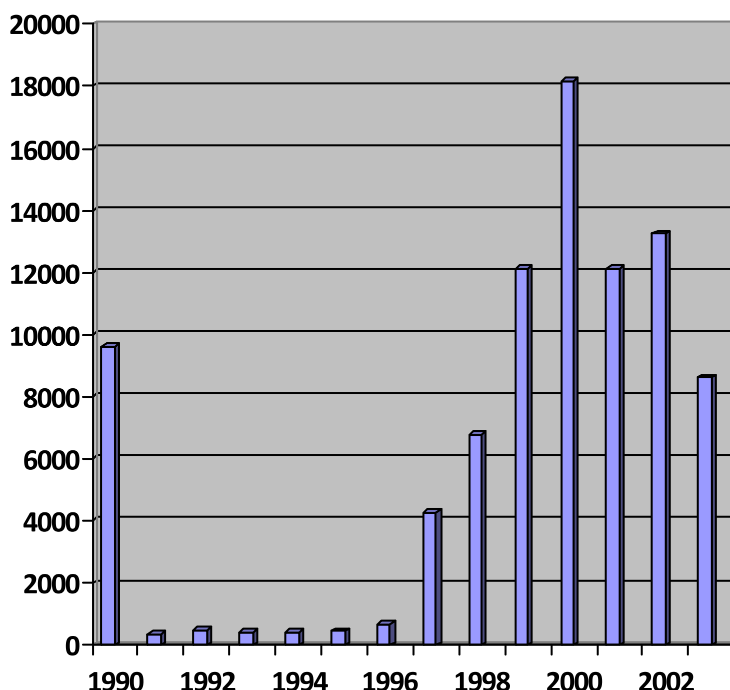
** وكان السبب الآخر يكمن في حالة الأردن حليف الولايات المتحدة في المنطقة. فقد تأثر الاقتصاد الأردني كثيراً جراء الحصار الاقتصادي على العراق، إذ كان العراق يستخدم موانئ الأردن في وارداته السلعية، كما كان يستورد منه الكثير من المواد والسلع المصنعة، إضافة إلى وجود عدد كبير من العراقيات والعراقيين الذين يصرفون أموالهم في الأردن والتي انقطعت كثيراً بفعل الحصار وتقلص إيرادات الأفراد. وبالتالي كان العراق يزود الأردن بالنفط بأسعار تفضيلية وأحياناً بمساعدات نفطية عينية دون مقابل، إضافة إلى ما كان يهرب عبر الأردن إلى موانئ العقبة ليصدر إلى مشترين آخرين.

أما المجموعة المسؤولة عن تنفيذ "برنامج النفط مقابل الغذاء" فكانت تلاحظ الفقر المدقع المتفاقم في العراق والنتائج الكارثية على المجتمع، وتغض النظر عن صادرات العراق النفطية المحدودة المهربة إلى السوق السوداء. وإذا كان هدف الجانب الأمريكي والبريطاني، سياسياً وعسكرياً، فإن هدف لجنة الرقابةعلى تنفيذ "النفط مقابل الغذاء"كان إنسانياً بشكل عام.

٢. أما الفترة الثانية فقد بدأت مع بدء تطبيق قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء" بصورة فعلية، أي العام ١٩٩٧، وعلى مدار السنوات اللاحقة حتى الربع الأول من العام ٢٠٠٣ تقريباً. وفي هذه الفترة استمر العراق ببيع النفط الخام في السوق السوداء أيضاً وعبر الدولتين التركية والأردنية بشكل خاص. وقد انتفعا كثيراً من العراق في هذه الفترة أيضاً ولكن على حساب الشعب العراقي، كما انتفعت بشكل كبير كل من السعودية والكويت من خلال إعاقة تصدير النفط الخام العراقي إلى السوق الدولي.

وإذا كان إجمالي إيرادات العراق من النفط الخام قد بلغ خلال الفترة ١٩٩١–١٩٩٦ حوالى ٢٨٢٠ مليون دولار أمريكي، أي بمعدل سنوي قدره ٤٧٠ مليون دولار أمريكي فقط. وهي فترة قاسية جداً لا على النظام العراقي الذي كان يمتلك احتياطياً خاصاً لأغراض أفراده، بل على الشعب الكادح والجائع. أما في الفترة الثانية فقد بلغ إجمالي إيرادات العراق للفترة بين ١٩٩٧–٢٠٠٢ حوالى ٦٧٢٥١ مليون دولار أمريكي أو بمعدل سنوي قدره ١١٢٠٨,٥ مليون دولار أمريكي. وهذا يعني أن المعدل السنوي خلال الفترة الثانية يعادل ٢٣,٨ ضعفاً بالمقارنة مع معدله خلال الفترة الأولى. وهذه اللوحة بحد ذاتها تقدم صورة الواقع العراقي حينذاك، علماً بأن هذه المبالغ كانت توزع وفق الطريقة التي أشرنا إليها في السابق، وهي ١٣٪ منها لإقليم كُردستان العراق و٣٠٪ لدفع التعويضات عن خسائر الكويت بشكل خاص و٣٪ لمصروفات الهيئات الدولية المشكلة وفق قرارات مجلس الأمن الدولي لأغراض العراق. وما يبقى من المبالغ السنوية يصل إلى حدود ٥٤٪ من إجمالي المبلغ لا غير الذي خصص لأغراض ١٥ محافظة أخرى.

عائدات صادرات النفط الخام العراقي للفترة ١٩٩٠–٢٠٠٣ (ملون$)



ويتبين من الجدول والخط البياني في أعلاه إلى أن الفترة الواقعة بين ١٩٩١ – ١٩٩٦ كانت عصيبة على الشعب العراقي بسبب استمرار الحصار من جهة، ورفض العراق تنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء" بحجة الإخلال بسيادة العراق واستقلاله واستقلال قراره الاقتصادي والسياسي من جهة أخرى، مما أدى إلى تفاقم المشكلات على البلاد والمجتمع وتدهور الوضع الإنساني للمرضى والمعوزين وتفاقم البطالة.

وكان المستفيد المباشر من توقف تصدير النفط العراقي أو تقليصه فيما بعد هم حكام وأمراء وشيوخ المملكة العربية السعودية التي استثمرت الفرصة لترفع من كميات النفط المستخرج والمصدر إلى الأسواق العالمية على حساب حصة العراق النفطية وإيراداته المالية المفترضة وتأمين مورد مالي إضافي لها استثمر لأغراض التسلح السعودي بشكل

خاص وزيادة حصة الأمراء والشيوخ الخاصة منه. ولم يكن الشعب العربي في المملكة مستفيداً منها، إذ أن الفقر لا يزال كبيراً لنسبة مهمة من السكان السعودية والفجوة بين الأغنياء والفقراء كبيرة جداً وخارقة بالمقارنة مع أكثر الدول الرأسمالية تطوراً في استغلالها للمجتمع والثروات الوطنية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الثاني بعد الحكام السعوديين من إنتاج وتصدير النفط العربي في المملكة السعودية إلى الأسواق الدولية، خاصة وان القسم الأكبر من تلك الموارد المالية المتأتية من عوائد النفط كانت تنساب على شكل مدفوعات لشراء نظم الأسلحة والمراقبة التي تستوردها السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية ودفع تكاليف النشاط العسكري لها في المنطقة وكذلك تكاليف المناورات العسكرية الدورية التي تقوم بها، إضافة إلى بقية استيرادات السعودية منها، ثم على شكل ودائع استثمارية واستثمارات رأسمالية لسعوديين فيها وفي بريطانيا أو في غيرها من الدول الغربية.

فالمؤشرات الرقمية المتوفرة تشير إلى ان استمرار الحصار الدولي على تصدير النفط العراقي كلياً أو جزئياً سمح للملكة السعودية بزيادة استخراج وتصدير نفطها الخام خلال السنوات الست الأخيرة. فالمملكة السعودية سيطرت حتى نهاية عام ١٩٩٦ على ما يقرب من ٨٠٪ من الحصة النفطية التصديرية التي كانت للعراق فعليا في إطار اتفاقيات الأوبك والتي كانت تصل إلى حدود (٤) مليون برميل في اليوم، أو ما يعادل ٥،١٤٪ من السقف الإنتاجي للأوبك. وجلب هذا التصدير الإضافي لنفط المملكة السعودية المزيد من الموارد المالية على حساب العراق، وبخاصة على حساب حياة ومعيشة الشعب العراقي والأجيال القادمة التي سوف تولد وترى النور في ظل الجوع والحرمان والأمراض ونقص الغذاء والمناعة والأدوية. ويمكن للجدول التالي ان يوضح ذلك:

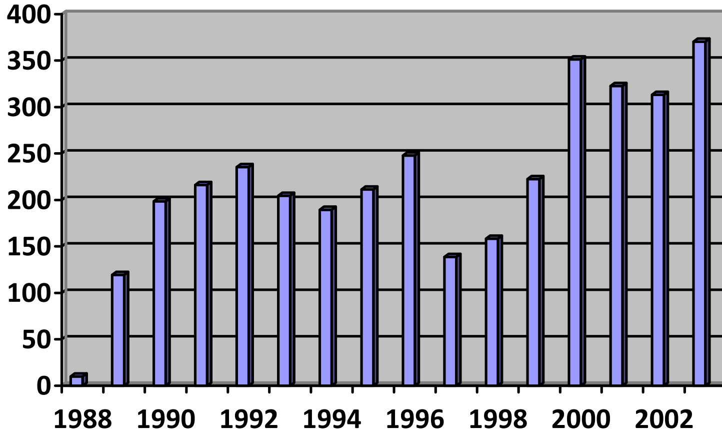
جدول رقم (١١)

عوائد تصدير النفط الخام في المملكة العربية السعودية ١٩٨٨–١٩٩٥

السنة	عوائد النفط السنوية مليون دولار أمريكي	الرقم القياسي ١٩٨٨=١٠٠	نسبة عوائدها إلى إجمالي عوائد الدول العربية من النفط الخام ٪
١٩٨٨	٢٠٢٠٦	١٠٠,٠	٣٢,٩
١٩٨٩	٢٤٠٩٦	١١٩,٣	٢٩,٦
١٩٩٠	٤٠١٢٨	١٩٨,٦	٣٩,٩
١٩٩١	٤٣٦٥٦	٢١٦,١	٤٨,٣
١٩٩٢	٤٧٥٦٠	٢٣٥,٤	٤٨,٢
١٩٩٣	٤١٣٥٣	٢٠٤,٦	٤٥,١
١٩٩٤	٣٨٣٠٠	١٨٩,٥	٤٣,٧
١٩٩٥	٤٢٧٠٠	٢١١,٣	٤٣,٧
١٩٩٦	٥٠٠٥٠	٢٤٧,٧	٤٦,٠
١٩٩٧	٤٨٢٢٠	٢٣٨,٦	٤٣,٨
١٩٩٨	٣١٩٨٠	١٥٨,٣	٤١,٦
١٩٩٩	٤٤٩٣٩	٢٢٢,٤	٣٨,٦
٢٠٠٠	٧٠٩٦٠	٣٥١,٢	٣٨,١
٢٠٠١	٦٥٢٠٧	٣٢٢,٧	٤٠,٠
٢٠٠٢	٦٣٢٨٦	٣١٣,٢	٤١,٧
٢٠٠٣	٧٤٨٣٥	٣٧٠,٤	٤٣,١

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٢٨٦. التقرير الاقتصادي العربي لسنة ٢٠٠٠ ولسنة ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

خط بياني يوضح اتجاهات تطور الأرقام القياسية لعائدات صادرات النفط السعودي للفترة ١٩٨٨–٢٠٠٣ (١٩٨٨=١٠٠)



ومنه يتبين أن عوائد صادرات النفط السعودي قد تضاعفت ابتداءً من أزمة اجتياح واحتلال الكويت بالمقارنة مع عام ١٩٨٨، ثم حافظت على مستوى تلك الزيادة طيلة السنوات اللاحقة مع بعض التذبذب صعودا وهبوطا. وفي البداية جاء ذلك بسبب تعطل إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي والكويتي، وابتداء من العام ١٩٩٢ على حساب النفط العراقي فقط. وهكذا نرى بأن المملكة السعودية كانت ولا تزال الدولة الأكثر استفادة من جراء توقف إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي وراغبة تماما في استمرار هذا الوضع لفترة أخرى. وإذا اعتبرنا إيرادات تصدير النفط السعودي لعام ١٩٨٩ مقياسا لإيراداتها اللاحقة ابتداءً من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣ لوجدنا أنها قد حققت دخلا إضافياً فلكياً خلال الفترة المذكورة يتبين من الجدول أعلاه. واستمرت السعودية، إلى ما بعد رفع المنع الجزئي عن تصدير النفط الخام العراقي، تستحوذ على حصة الأسد من حصة العراق السنوية ضمن نظام توزيع الإنتاج السنوي للدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك). إن إيرادات السعودية المالية من تصدير النفط الخام الإضافي ذهبت هي الأخرى إلى جيوب الاحتكارات الأمريكية ومشاريعها المختلفة، بسبب دفع السعودية والكويت مثلا

مبالغ طائلة لتغطية وجود القوات الأمريكية في بلدانها وكذلك تكاليف المناورات العسكرية المشتركة حينذاك، أو تكثيف وجود القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية بالضد من إرادة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي ومن دون قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي بهدف شن حملات عسكرية وإطلاق الصواريخ على المواقع العراقية بحجة تدمير ما فيها من أسلحة دمار شامل مستخدمة الموانئ البحرية والقواعد العسكرية في دول الخليج والسعودية، إضافة إلى استيراد جنوني من جانب السعودية ودول الخليج لنظم الأسلحة التقليدية المتقدمة من الولايات المتحدة وغيرها من الدول الرأسمالية المصدرة للسلاح.

وتبرز فنزويلا باعتبارها الدولة الثالثة المستفيدة من إيقاف ضخ النفط العراقي إلى الأسواق الدولية. حيث ارتفعت صادراتها إلى الأسواق العالمية خلال السنوات المنصرمة إلى حدود ثلاثة أضعاف، إذ كان إنتاجها السنوي، كما يشير إلى ذلك الدكتور فاضل الچلبى صائباً، قد ارتفع من أقل من مليون برميل قبل حرب الخليج الثانية إلى ٣,٢ مليون برميل يوميا في منتصف التسعينات من القرن العشرين[٢٤].

ويفترض أن لا ننسى بأن منع العراق من تصدير نفطه جاء لصالح الحفاظ على الهيكل الذي تبتغيه الاحتكارات النفطية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبعض الدول النفطية في المنطقة بالنسبة لأسعار النفط الخام في السوق الدولية، خاصة وان تكلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية مرتفع جدا بالقياس إلى تكلفة إنتاج البرميل الواحد من نفط منطقة الشرق الأوسط. وهي تسعى إلى تحقيق توازن في أسعار النفط الخام يستجيب لمصالحها. إذ أنها لا تريد انهيار الأسعار مثلما لا تريد ارتفاعها فوق مستويات تغطية حاجتها من النفط المستورد[٢٥]. ومن هنا جاء أيضا ذلك الإصرار غير الإنساني من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية وغيرها من الدول النفطية في المنطقة على استمرار الحصار على العراق ومنعه من تصدير الكميات

---

٢٤ الچلبى، فاضل د. امريكا ستعرقل رفع الحظر عن النفط الخام العراقي حتى لو استجاب العراق كليا لمتطلبات القرار ٦٨٧. مصدر سابق. ص ١٨٠.

٢٥ المصدر السابق نفسه.

الضرورية من نفطه عمليا. ويؤكد هذا الاتجاه القرارات التي اتخذها الاجتماع الاعتيادي لمنظمة الدول المصدرة للنفط في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وبداية كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٧ بزيادة إجمالي إنتاج النفط الخام في بلدان المنظمة إلى أكثر من ٢٧ مليون برميل يوميا دون الأخذ بالاعتبار احتمال عودة العراق إلى تصدير نفطه اعتياديا، وبالتالي زيادة حصة صادرات مختلف الدول من النفط الخام، ولكن بشكل خاص المملكة العربية السعودية وفنزويلا.

المبحث الثالث

مؤشرات القطاع الصناعي التحويلي

واجه القطاع الصناعي التحويلي في العراق، الذي كان قد عانى من حربين استمرتا معاً ثماني سنوات ودمرتـا الكثير من المشاريع الصناعية والبنية التحتية، وخاصة من عواقب حرب الخليج الثانية، فإن الحصار الاقتصادي وضع إعاقة هائلة أمام مسألتين مهمتين وكان لهما آثارهما السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وهما:

** صعوبات كبيرة أمام عملية إعادة ترميم وبناء الصناعات التي تعرضت للتدمير الجزئي أو الكلي.

** صعوبات أكبر بإقامة مشاريع صناعية جديدة وتنشيط التنمية الصناعية.

وكلاهما نشأ بسبب انقطاع كمية تصدير النفط ثم تقلصها وتراجع إيرادات العراق المالية ونظام استيراد السلع الخاضع للجنة دولية متطرفة في منع العراق من استيراد سلعه بذريعة إمكانية استخدامها لأغراض عسكرية. وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على استمرار بقاء نسبة عالية من المشاريع القديمة مغلقة أو إعادة ترميمها بإنتاج لا يتجاوز ربع طاقتها الإنتاجية بسبب تعذر استيراد موادها الأولية، وبالتالي استمرار وجود بطالة واسعة وتقليص قدرة الصناعة على تموين الأسواق المحلية بالسلع الاستهلاكية المصنعة محلياً وتقليص نسبة مشاركة الصناعة التحويلية بتكوين الدخل القومي.

ورغم تلك الصعوبات الكبيرة تسنى للنظام أن يحقق إنجازات ملموسة في مجال إعادة العمل بمشاريع البنية التحتية، وخاصة مشاريع الكهرباء والماء وقضايا النقل، إضافة إلى توفير جزء مهم من الأدوات الاحتياطية أو تصنيعها محلياً لإعادة العمل بعدد من مشاريع الصناعة التحويلية. وقد تم ذلك عبر:

١. تجنيد واسع النطاق لعدد كبير من المهندسين والعمال الفنيين وتشغيلهم في إعادة إعمار مشاريع البنية التحتية بشكل خاص لتوفير الأرضية المناسبة لإعادة الحياة في البلاد نسبياً.

٢. توجيه كافة الإمكانيات المادية المتوفرة لهذا الغرض، والاستفادة من السوق الموازية (السوداء) لتأمين ما هو ضروري ويصعب الحصول عليه عبر الطرق الرسمية ولجان الأمم المتحدة.

٣. استخدام النظام العسكري الاستبدادي في عملية التشغيل وتحديد أوقات معينة لإنجاز مهمات إعادة الإعمار، وحين لا تتحقق تلك المهمات في أوقاتها المقررة، تكون العقوبات قاسية جداً وتكلف الإنسان حياته في غالب الأحيان.

٤. اعتبر النظام أن عملية إعادة البناء بمثابة تحدٍ للنظام ذاته ومسالة حياة أو موت له، ولهذا وجهت كل الإمكانيات لإعادة البناء، ولكنه اعتبر إقامة قصوره في شتى أنحاء العراق بمثابة واحدة من أهم المهمات ليكرس في أذهان الناس أن صدام حسين ونظامه باقيان ولن ينتهيا رغم الانتفاضة الشعبية في ربيع العام ١٩٩١.

نورد هنا مثالاً مهماً في مدى التدمير الذي لحق بقطاع واحد من قطاعات البنية التحتية للاقتصاد العراقي، قطاع محطات توليد الطاقة الكهربائية وفق ما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩١/٧/١٧ ورقم أس /٢٢٧٩٩ ملحق رقم ٨.

جدول رقم (١٢)

جدول حول يوضح عواقب الحرب على محطات توليد الطاقة الكهربائية في المناطق الثلاث في ١٩٩١/٧/١

المنطقة	الطاقة الأصلية ميغا واط	الطاقة المتبقية ميغا واط
المنطة الشمالية	٣٧١٣	١٣٨٠
المنطقة الوسطى	٣٦٠٧	٥١٥
المنطقة الجنوبية	٢١٣٢	٤٣٠
المجموع	٩٤٥٢	١٣٢٥

قارن: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ٢٥٨.

ومنه يستدل على مدى الدمار الذي ألحقته القوة الجوية الأمريكية بمشاريع الطاقة الكهربائية العراقية في العام ١٩٩١. إذ انخفضت القدرة على توليد الطاقة الكهربائية خلال فترة وجيزة إلى حوالى ١٤٪ مما كانت عليه قبل بداية حرب الخليج الثانية. وقد أمكن خلال فترة غير طويلة إعادة العمل بـ ٩٠٪ من مشاريع الطاقة الكهربائية التي عطلتها الحرب، كما أعيد ترميم وإصلاح ٧٠٪ من بقية مشاريع البنية التحتية، كما أشارت إلى ذلك المصادر المطلعة. وهذه الحقيقة تعبر عن القدرات الحقيقية التي يمتلكها الشعب العراقي والتي حاول النظام استغلالها لأغراضه العدوانية قبل ذاك وسلط عليه نظاماً استبدادياً مطلقاً. وصرح وزير الأشغال والإسكان إلى أنه تم حتى تموز/يوليو ١٩٩٢ إعادة بناء ١٠٤ جسور من مجموع ١٣٣ جسراً دمرتها القوات الأمريكية في العراق في العام ١٩٩١. وهكذا جرى العمل مع بقية مشاريع البنية التحتية.

كما أن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء تشير إلى أن القطاع الصناعي قد فقد الكثير من منشآته الصناعية في الحرب العراقية الإيرانية وكذلك في الحرب الخليجية الثانية بعد غزو الكويت، كما تفاقمت قتامةُ هذه الصورة بعد حرب الخليج الثالثة حيث دمرت الكثير من

المنشآت الصناعية وخاصة منشآت البنية التحتية كالطاقة الكهربائية وشبكة مياه الشرب وغيرها. كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٣)

تطور عدد المنشآت الصناعية في العراق خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠١

السنة	المنشآت الصناعية الكبيرة		المنشآت الصناعية المتوسطة		المنشات الصناعية الصغيرة	
	عدد المشاريع	الزيادة أو النقصان	عدد المشاريع	الزيادة أو النقصان	عدد المشاريع	الزيادة أو النقصان
١٩٩٠	٧٩٢	–	٣٤١	–	٦٨٥٤٨	–
١٩٩١	٥٧٤	– ٢١٨	٢٢٨	– ١١٣	٢٦٣٤٩	– ٤٢١٩٩
١٩٩٢	٦٤٨	+ ٧٤	٢١٣	– ١٥	٣٩٦٥٠	+ ١٣٣٠١
١٩٩٣	٦٠٣	– ٤٥	١٨٢	– ٣١	٤٩٤٠٢	+ ٩٧٥٢
١٩٩٤	٥٦٨	– ٣٥	١٩٣	+ ١١	٤١٨٦٧	– ٧٥٣٥
١٩٩٥	٥٠٤	– ٦٤	١٢٥	– ٦٨	٤٨٥٨٧	+ ٦٧٢٠
١٩٩٦	٥٠٤	٠	١٢٧	+ ٢	٤٧١١٧	– ١٤٧٠
١٩٩٧	٥٢٨	+ ٢٤	١٣٥	+ ٨	٤٨٥٥٥	+ ١٤٣٨
١٩٩٨	٥٧١	+ ٤٣	١٦٣	+ ٢٨	٤٠٨٧٠	– ٧٦٨٥
١٩٩٩	٥٦٧	– ٤	١٧١	+ ٨	٤٧٩٧٤	+ ٧١٠٤
٢٠٠٠	٦٣٩	+ ٧٢	١٤٩	– ٢٢	١٢٧١٤٤	+ ٧٩١٧٠
٢٠٠١	٦٦١	+٢٢	١٤١	– ٨	١١٣٦٣٥	– ١٣٥٠٩
٢٠٠٢	٤١٨	– ٢٤٣	٨٠	– ٦١	–	

ملاحظة: لا تشتمل هذه الأرقام ثلاث محافظات من إقليم كُردستان هي أربيل والسليمانية ودهوك بسبب عدم ورودها منذ العام ١٩٩١ في الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد ٢٠٠٢.

وبصدد مشاريع الصناعة التحويلية فيمكننا متابعتها من الجداول التجميعية التالية:

جدول رقم (١٤)

مؤشرات الصناعة التحويلية الكبيرة في العراق لأعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٢

(المبالغ بالأسعار الجارية وبالدينار العراقي)

الصناعة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا ألف دينار	قيمة الإنتاج ألف دينار	قيمة الستلزمات ألف دينار
الصناعات التحويلية					
١٩٩٠	٧٨٩	١٥٩٧٨٤	٤٠٣٣٢٧	٢٩٨٦٢٢٥	١٦١١٤٧٧
٢٠٠٢	٤١٦	٧٨٠١٢	١١٢٤٢٢٨٨٨	٥٩٠٣٩٩٨٤٩	٣٠٣٥٤٢٣١٩
المواد الغذائية [١]					
١٩٩٠	١٩٩	٢٦٩٠٢	٦٦٥٨٨	٨٦٧٧٧٠	٦٥٢٦٦٤
٢٠٠٢	١٣٣	٩٤٠٣	٦٢٢٣٨٨٥	٨٦٨٠٤٤٠١	٧٥٦٧٤٧٠٩
المنسوجات [٢]					
١٩٩٠	١٣٢	٣٧٦١١	٨٢٧٦٨	٣٤٨٥٦٨	٢٠٤٣٣٧
٢٠٠٢	٤٠	١٧١٢٢	٢٤٤٣٣٦٠٣	١١٢٠٨٤٤١٦	٨٠٧٧١٩٥٦
المنتجات الخشبية [٣]					
١٩٩٠	٢٢	١٥٩٢	٢٤٠٧	١٢٦٨٩	٦٠٩٦
٢٠٠٢	٥	٢٣٥	٣٢٣٢٧٣	٧٧٠٨٧٢	٥٠٥٢٣٨
الورق والطباعة [٤]					
١٩٩٠	٤٣	٩١٣٩	٢١٧٦١	١٠٣٠٠٢	٤٥٣٤٠
٢٠٠٢	٩	٢٣٨	١٠١٣٦٠	٧٥٤٤٤٧	٤٦٦١٠٧
منتجات كيميائية [٥]					
١٩٩٠	١٥٣	٢٧٧٨٨	٧٩٧٠٩	٩٦٨٥٦٦	٣٢٦٦٤٠

٢٠٠٣	٤٠	٢٥٨٦٦	٤٤٢٨٩٤٥٤	٢٢٣٦٩٥٩٨١	٥٤٦٦٧٦٧٣
منتجات تعدينية[٦]					
١٩٩٠	١٨٥	٢٣٠٣٥	٥٨٤٥٢	٢٨٦٠٨٥	١٤٣٨٥٠
٢٠٠٢	١٧٦	١٣٨٣٥	١٧٣١٠٢٥٨	٩٩٨٢٥٥٠٧	٦١٨٣٥٨٩٢
صناعات معدنية[٧]					
١٩٩٠	غ.م	غ.م	م.غ	م.غ	غ.م
٢٠٠٢	٧	٧٥٧	٦١٢٧٦٢	٨٥٩٤٨١٥	٣٩٩٧٩١١
منتجات مكائن[٨]					
١٩٩٠	٥٤	٢٨٨٢٠	٨١٥١٧	٣٤٨٩٨٣	١٩٨٦٣
٢٠٠٢	٦	١٠٥٥٦	١٩١٢٨٢٩٣	٥٧٨٦٩٤١٠	٢٥٦٢٢٧٨٣
مجازر الحيوانات٩					
١٩٩٠	٩٣	٢١٧	٢٤٥	٥٤١	٣٠٦
٢٠٠٢	٤٣	١٠٦	١٠١٨٧٨	١٠٨٧٤٧	٥٩١٥٠

المصدر: دائرة الإحصاء الصناعي. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ٢٠٠٦.
١.صناعات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ. ٢. صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية. ٣. صناعة الخشب ومنتجات الخشب ومنها الأثاث. ٤) صناعة الورق والطباعة والنشر. ٥. صناعات كيميائية ومنتجات النفط والفحم والبلاستيك. ٦. منتجات خامات تعدينية غير معدنية عدا النفط والفحم. ٧. الصناعات المعدنية الأساسية. ٨. المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات. ٩. لا توجد أرقام ٢٠٠٢ ولهذا استعيض عنها بأرقام ٢٠٠٣.

يستدل من هذا الجدول على مدى الانهيار الذي تعرضت له الصناعة التحويلية في العراق رغم مرور اثني عشر عاماً على حرب الخليج الثانية، سواء أكان بالنسبة لعدد المنشآت أم عدد المشتغلين فيها أم الأجور المدفوعة وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج. إن هذا الواقع مع سياسات النظام القاصرة قد زاد من تعذر الاستيراد للأدوات الاحتياطية والمواد

الأولية الضرورية للاقتصاد والمجتمع و وجد تعبيره الصارخ في حالة الأسواق المحلية وشحة السلع المتوفرة للسكان، والتي قادت بدورها إلى ارتفاع شديد في الأسعار، ومن ثم إلى تعذر أوسع فئات الشعب على اقتناء ما تحتاجه من سلع تشبع حاجات السكان، مما دفع بهم إلى بيع حاجياتهم المنزلية وأثاثهم، حتى وصل الأمر بالبعض الكثير إلى قلع دور غرفهم لبيعها في سوق هرج. ولا شك في أن المقارنة مع العام ١٩٩٢ تشير إلى أن الدمار كان واسعاً حقاً، إذ لم يبق من المنشآت الصناعية الكبيرة في عدد من المحافظات العراقية إلا النزر اليسير. (راجع في هذا الصدد الملحق رقم ٤ والملحق رقم ٥ حول الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في العراق لأغراض المقارنة). وعلينا أن نشير إلى أنـه في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية حصل انهيار شديد في سعر صرف الدينار العراقي مقابل جميع العملات الصعبة وقد أشرنا إلى ذلك في مكان آخر من هذا الكتاب. وعليه سيكون الفارق كبيراً إذا ما احتسبت تلك المبالغ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ مثلاً أو أي عام سبق الحرب العراقية الإيرانية أو حرب الخليج الثانية، وإذا ما حولت المبالغ إلى الدينار العراقي وفق الأسعار التي كانت في تغير مستمر. وفي بعض سنوات الفترة التي نبحث فيها بلغ سعر الدولار الأمريكي ما يزيد على ٢٥٠٠ دينار عراقي في حين أنه كان الدينار العراقي في العام ١٩٨٠ مثلاً حوالي ٣،٣ دولار أمريكي. وكان الأسوأ في ما تبقى من المنشآت الصناعية هو عجزها عن إنتاج حتى نصف سعتها الإنتاجية بسبب عجزها عن استيراد المواد الأولية، إذ أن غالبية المنشآت الصناعية العراقية كانت تعتمد على المواد الأولية أو السلع نصف المصنعة التي كانت تستورد من الخارج.

وهذا الاتجاه السلبي في تطور المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة وجد تعبيره أيضاً في المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة. فعلى سبيل المثال تراجع عدد المنشآت الصناعية المتوسطة في العام ٢٠٠٣ إلى ٧٩ منشأة بعد أن كان ٣٣٩ منشأة في العام ١٩٩٠.[٢٦] وانخفض عدد العاملين في هذه المنشآت من ٥٣٢٥ عامل إلى ١٣٩٢ عامل فقط، أي إلى حدود الربع تقريباً (٢٦,١٪) فقط في العام ٢٠٠٣.

---

٢٦ راجع: دائرة الإحصاء الصناعي. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ٢٠٠٦.

كما أن هذا التدهور وجد تعبيره في الصناعات الصغيرة. فقد بلغ عدد المنشآت الصغيرة ٦٨٤٩٧ في العام ١٩٩٠، تراجع العدد إلى ١٧٨٩٥ في العام ٢٠٠٣. (أرقام عام ٢٠٠٢ غير متوفرة).[٢٧] وأدى هذا التراجع في عدد المنشآت الصناعية الصغيرة إلى تراجع في عدد العاملين فيها من ١٥٣٤٩١ في العام ١٩٩٠ إلى ٤٩٩٢٠ في العام ٢٠٠٣. وإذ بلغت نسبة عدد المنشآت الصناعية الصغيرة المتبقية إلى ٢٦,١٪، فإن نسبة عدد المشتغلين تراجعت إلى ٣٢,٥٪ من مجموع المشتغلين في العام ١٩٩٠. وكل هؤلاء العمال قد دفعوا إلى أحضان البطالة، سواء أكانوا في المنشآت الصناعية الكبيرة أم المتوسطة أم الصغيرة. وفي إحصائيات صادرة عن دائرة الإحصاء الصناعي في وزارة التخطيط تشير إلى واقع توزيع عدد من المؤشرات في القطاع الصناعي على القطاعات الأربعة من حيث الملكية، الحكومي والمختلط والتعاوني والخاص:

---

٢٧ راجع: دائرة الإحصاء الصناعي. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ٢٠٠٦.

جدول رقم (١٥)

السنة	القطاع	قيمة مستلزمات الإنتاج	عدد المنشآت	المشتغلون (بالإلف)	الأجور والرواتب المدفوعة	المزايا	قيمة الإنتاج الصناعي	قيمة المبيعات
1997	اشتراكي	71392.6	93	85.8	12924.1	2694.4	99969.7	99305.3
	مختلط	5437.5	18	7.5	1186.6	372.1	12877.5	14001.5
	تعاوني	315.2	31	1.1	38.6	0.8	453.1	357.8
	خاص	24356.5	386	16.7	2069.2	288.9	32802.9	29803.3
	مجموع	101501.8	528	111.1	16218.5	3356.2	146103.2	143467.9
1998	اشتراكي	96723.2	102	83.6	21578.4	3012.9	170228.2	157113.0
	مختلط	12396.8	18	7.6	1668.7	381.7	262211.4	26984.8
	تعاوني	247.3	35	1.2	47.7	0.7	420.0	359.9
	خاص	33750.4	416	16.0	2716.2	326.7	47568.6	44256.0
	مجموع	143117.7	571	108.4	260110.0	3722.0	244438.2	228714.2
1999	اشتراكي	174130.8	104	86.5	40214.8	4486.6	353864.8	324174.9
	مختلط	24742.9	18	6.9	3510.9	392.6	43787.4	43953.2
	تعاوني	429.6	36	1.1	54.9	1.0	555.7	445.4
	خاص–	45578.6	409	14.8	3917.4	499.6	77962.2	76143.4
	مجموع	244881.9	567	109.3	47698.0	5379.8	476170.1	444716.9
2000	اشتراكي	316503.6	95.2	95.2	83678.2	6765.9	462968.7	383228.9
	مختلط	34226.3	6.3	6.3	3696.4	4640.2	64161.6	55313.5
	تعاوني	5446.4	34	1.5	269.3	1.0	15218.0	2107.1
	خاص–	305984.4	483	16.8	5707.3	1374.4	355770.5	336887.5
	مجموع	662160.7	639	119.8	93351.2	12781.1	898118.8	777537.0

الملاحظات : ١– لا تتضمن الأرقام أعلاه نشاط استخراج النفط. ٢ – قيمة الانتاج بسعر تكلفة عوامل الانتاج التقريبية والمبيعات بسعر السوق. ٢ – توجد فروقات في القيم نتيجة تقريب

الكسور. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الأرقام الخاصة بالمبالغ هي بالأسعار الجارية وأن تحويلها إلى دولار يمكن أن يعطي صورة أكثر واقعية إذ أصبح الدولار يساوى أكثر من ٢٥٠٠ دولار أمريكي في مقابل أن الدينار كان يساوي ٣,٣ دولار في السنوات الأولى من العقد التاسع من القرن الماضي.

وقد ازداد عدد المنشآت الصناعية تدريجياً مع تباين في الوزن النوعي للقطاعات الأربعة التي كانت موجودة حينذاك لصالح القطاع الخاص، وهي منشآت كانت قائمة وليست جديدة، بل أعيد إعمارها. وكانت الزيادة في القطاع الخاص ناجمة عن إنهاء مشاركة الدولة في منشآت تابعة للقطاع المختلط أو بيع منشآت حكومية إلى القطاع الخاص.

أما التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية على محافظات القطر، في ما عدا محافظات الحكم الذاتي حينذاك، فكان على النحو التالي:

جدول رقم (١٦)

التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية الكبيرة للفترة ١٩٩٠–٢٠٠١

المحافظة	١٩٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٠١
بغداد	٢٤٥	١٩٦	٢٢١	٢٠٥	١٩٤	١٧١	١٧٢	١٨٠	١٩٥	١٩٣	٢١٨	٢٢٥
واسط	٢٣	٢٣	٢٥	٢٤	٢٣	٢١	٢١	٢٢	٢٣	٢٣	٢٦	٢٧
ديالى	٩٤	٨٠	٩٠	٨٤	٨٠	٧٠	٧٠	٧٤	٧٩	٨٠	٩٠	٩٢
يابل (بابل)	٢١	١٨	٢٠	١٨	١٧	١٦	١٦	١٦	١٨	١٧	٢٠	٢٠
النجف	٢٤	١٢	١٣	١٢	١٢	١٠	١١	١١	١٢	١٢	١٣	١٤
كربلاء	٤٠	٢٩	٣٣	٣١	٢٩	٢٦	٢٥	٢٧	٢٩	٢٩	٣٢	٣٣
القادسية	٢٤	٢٣	٢٦	٢٥	٢٣	٢١	٢٠	٢٢	٢٣	٢٣	٢٥	٢٧
الأنبار	١٦	١١	١٢	١١	١١	٩	٩	١١	١٢	١١	١٣	١٤
صلاح الدين	١٦	١٢	١٣	١٢	١١	٨	٨	٨	١١	١١	١٢	١٣
نينوى	٧١	٥٢	٥٨	٥٤	٥٢	٤٥	٤٥	٤٨	٥٢	٥١	٥٨	٦٠
كركوك	٣٢	١٨	٢٠	١٨	١٦	١٦	١٦	١٥	١٧	١٧	٢٠	٢٠
المثنى	٢٣	١٧	١٩	١٨	١٧	١٥	١٥	١٦	١٦	١٦	١٩	٢٠
ميسان	٤٨	٣٥	٣٩	٣٧	٣٤	٣٠	٣٠	٣٢	٣٥	٣٤	٣٨	٣٨
البصرة	٣١	٣٤	٣٩	٣٦	٣٤	٣١	٣١	٣١	٣٤	٣٤	٣٧	٣٩
ذي قار	١٥	١٥	٢٠	١٨	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٦	١٨	١٩
دهوك	٨		٣									
أربيل	٣٠		٣٠									
سليمانية	٣١		٢٦									
المجموع	٧٩٢	٥٧٥	٧٠٧	٦٠٣	٥٦٨	٤٩٤	٤٩٤	٥٢٨	٥٧١	٥٦٩	٦٣٩	٦٦١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ٢٠٠٣.

الأرقام الخاصة بكُردستان للعام ١٩٩٢ أخذت من: طالب، جزا توفيق د. المقومات الجيوبوليتكية للأمن القومي في إقليم كُردستان. مركز كُردستان للدراسات الإستراتيجية. السليمانية. ٢٠٠٥. ص ٣١٠.

يمكن تسجيل الملاحظات الثلاث التالية:

١. أن عدد المنشآت الصناعية في محافظات، بغداد، ديالى، البصرة وبابل والتأميم قد بلغ ١٢٩ منشأة أو ما يعادل ٢٨,٦٪ من مجموع ١٥٦ منشأة في ١٥ محافظة عراقية، في حين لم نجد أي منشأة صناعية في أربع محافظات هي القادسية والمثنى وذي قار وواسط في العام ٢٠٠٠، ولم يكن في المحافظات الثلاث في إقليم كُردستان العراق منشآت صناعية تستحق الذكر. أما بغداد فقد وجد فيها في العام ٢٠٠٠ (٦٥) منشأة صناعية أو ما يعادل ٤١,٧٪ من مجموع المنشآت الصناعية في العراق.

٢. إن هذه المنشآت متوسطة وعدد العاملين في كل منها يتراوح بين ١٠–٢٩ عاملاً، حيث لم يكن عدد العاملين في جميع هذه المنشآت كبيراً، بل يمكن أن نلاحظ أن معدل العاملين في كل منها بلغ ١٥ مشتغلاً فقط. ولم تستطع هذه المنشآت العمل بكامل طاقتها الإنتاجية لأسباب ترتبط بقرار الحصار الاقتصادي الدولي.

٣. إن الأجور محدودة جداً إذا ما حولت إلى الدولار وباسعار صرف الدينار حينذاك، وبالمقارنة مع الارتفاع الشديد في أسعار السلع والخدمات. كما يمكن ملاحظة ذلك في قيمة مستلزمات الإنتاج وقيمة الإنتاج، ومنه يتبين أيضاً قلة القيمة المضافة المتحققة في هذا القطاع. وسنلاحظ أن معدل حصة المنشأة الواحدة من القيمة المضافة بعد استقطاع الأجور والمزايا ومستلزمات قيمة الإنتاج سنجد أنها لا تزيد عن ١٥٤٢٠٠٠ دينار عراقي أو ما يعادل ٧٥٢ دولار أمريكي وفق سعر الصرف في العام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ حيث كان الدولار الأمريكي الواحد يساوي ٢٠٥٠ دينار عراقي).

وإذا ما أضفنا إلى أرقام ١٩٩٢ ما كان متوفراً من منشآت صناعية كبيرة في ثلاث محافظات من إقليم كُردستان والبالغ عددها مجتمعة ٥٩٧ منشأة، وفق ما هو متوفر من أرقام عن الإقليم، لأصبح العدد، وإذ ما قارنا ذلك مع عدد هذه المنشآت في أعوام ١٩٦٢ و١٩٧٢ و١٩٧٩ وفق ما هو متوفر لدينا من أرقام لكل البلاد، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٧)

جدول مقارن لعدد المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق بين

١٩٦٢–٢٠٠٠

السنة	عدد المشاريع	التغير + أو –
١٩٦٢	١١٨٦	رقم المقارنة
١٩٧٢	١٢٨٩	+ ١٠٣
١٩٧٩	١٦٩٢	+ ٥٠٦
١٩٩٢	٧٤٣	- ٤٤٣
٢٠٠٠	٦٣٩	- ٥٤٧

المصادر: كتاب الجيب الإحصائي ١٩٥٧– ١٩٦٧. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد ١٩٦٨.

المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد.

كتاب الجيب الإحصائي ١٩٨٠. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد.

المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد.

طالب، جزا توفيق د. المقومات الجيوبوليتكية للأمن القومي في إقليم كُردستان. مركز كُردستان للدراسات الإستراتيجية. السليمانية. ٢٠٠٥. ص ٣١٠.

ولكن هذه المقارنة وحدها لا تفي بالغرض، إذ أن الفارق بين هذه الفترات كان كبيراً حقاً من حيث:

١. عدد المشاريع وعدد العاملين في هذه المشاريع: ففي الوقت الذي كان فيه عدد العاملين في هذه المشاريع يبدأ من ١٠ فما فوق، لم يكن العدد في العام ١٩٦٢ و١٩٧٢ كبيراً، في حين ازداد عدد المشاريع الكبيرة في العراق بين ١٩٧٤–١٩٨٠ كثيراً بسبب إقامة مشاريع ضخمة مثل مشاريع البتروكيماويات ومشاريع الغزل والنسيج ومشاريع الإنشاءات ومنها الإسمنت...الخ. في حين تراجعت مشاريع القطاع الصناعي الكبيرة في

العام ١٩٩٢ نتيجة التدمير الذي حصل فيها بسبب الحروب. وما إن بدأ العمل فيها ثانية، تقلص عدد العاملين كثيراً. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن أغلب المشاريع الصناعية الكبيرة في العام ١٩٦٢ كانت تقترب من المشاريع المتوسطة والصغيرة، في حين أن مشاريع ١٩٧٩ كانت في الغالب الأعم من المشاريع التي يزيد عدد العاملين فيها عن عشرين عاملاً.

٢. حجم الإنتاج الإجمالي: والفارق الآخر يبرز في حجم الإنتاج الإجمالي الذي أصبح كبيراً في العام ١٩٧٩، ولكنه انحدر إلى الحضيض في العام ١٩٩٢ وما بعده، إذ لم تكن المشاريع العاملة فعلاً تنتج بكامل طاقتها بل بأقل من النصف أو أقل من الربع لبعضها الكثير بسبب نقص المواد الأولية إذ كانت تعتمد في الغالب على المواد الأولية أو السلع نصف المصنعة المستوردة من الدول الصناعية المتقدمة.

٣. إن هذه المشاريع الصناعية تقع في خانة الصناعات التحويلية ولا تشمل صناعة استخراج النفط الخام.

وتؤكد المعطيات المتوفرة تحت تصرفنا أن القطاع الصناعي التحويلي قد حافظ على سمتين سلبيتين تميز بهما طيلة السنوات السابقة ولم يستطع تغييرهما لصالح الاقتصاد الوطني والتنمية العقلانية على صعيد العراق، وهما:

١. سمة التشوه في بنية الصناعة الوطنية التي أقيمت في العراق والتي ابتعدت كثيراً عن حاجات البلاد وعن إمكانياتها الفعلية التي تتجلى في توفر المواد الأولية محلياً.

٢. سمة التشوه في توزيع المنشآت الصناعية بين محافظات البلاد حيث استولت بغداد على حصة الأسد ثم ديالى فنينوى ثم البصرة. في حين لم تحظ الكثير من المحافظات بالعناية الكافية في مجال التصنيع وأهمل البعض الآخر منها كثيراً. والجدول السابق الخاص بالتوزيع الجغرافي للصناعات يمكنه توضيح هذه الصورة بشكل ساطع.

ولا بد هنا من الإشارة إلى عدة ملاحظات، وهي:

١. إن الفترة الأولى من وصول الأحزاب الكُردستانية إلى السلطة قد تميزت بالقلق والصراع والنزاع الدموي بين الأشقاء بحيث لم تبدأ عملية إقامة مشاريع صناعية في الإقليم.

٢. كما أن الكثير من المنشآت الصناعية التي كانت مقامة في كُردستان العراق قد تم تفكيكها وبيعت إلى إيران على أساس إنها سكراب بعد الانتفاضة مباشرة وبعد انسحاب الإدارة المركزية وقواتها العسكرية من المحافظات الثلاث التي كانت ضمن منطقة الحكم الذاتي حيث سادت الفوضى ولم يقدَّر أولئك الأشخاص أهمية هذه المشاريع لتطوير إقليم كُردستان وأن الحكم في الإقليم سيبقى بيد حكومة كُردستانية. لم تكن هذه المشاريع سكراباً وتصرف هؤلاء الناس بعيداً عن الشعور بالمسؤولية وضد مصلحة الإقليم. لقد كانت سرقة مباشرة بغض النظر عن الأسباب التي دفعت بهم لإلى القيام بهذا العمل المشين.

٣. وحين توفرت موارد مالية جيدة نسبياً بدأت عملية إقامة مشاريع البنية التحتية ولم تجر علمية إقامة مشاريع صناعية إلا ما ندر ولم تظهر في الإحصائيات الرسمية الكُردستانية. ويمكن تقدير أن المنشآت الصناعية التي وجدت حتى العام ٢٠٠١ لا تزيد عما ذكر منها في العامين ١٩٩٠ و١٩٩٢. ولا بد من الإشارة إلى غياب أجهزة الإحصاء في الإقليم إلى ما بعد سقوط النظام حيث بدأ العمل لتشكيل جهاز إحصائي في الإقليم.

٤. وعلى صعيد العراق كله يلاحظ بأن المشاريع الصناعية قد تراجعت في أعقاب حرب الخليج الثانية مباشرة بسبب خرابها أو توقفها عن العمل على صعيد المناطق الأخرى من العراق. وبرز التحسن النسبي تدريجياً بعد بدء تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء في العام ١٩٩٦ حيث أمكن زيادة عدد المشاريع الصناعية حتى بلغت ٦٦١ منشأة في العام ٢٠٠١ بدون ثلاث محافظات كُردستانية.

٥. ويدلل هذا الجدول على واقع التشوه في توزيع المنشآت الصناعية في العراق وتركز أغلبها في بغداد ومن ثم في ديالى وتأتي بعدهما الموصل والبصرة.

وكان التدمير الهائل في تلك الحروب قد لحق منشآت ومشاريع البنية التحتية وخاصة مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية ومحطات تنقية مياه الشرب والموانئ والكثير من طرق المواصلات والجسور. وحين يتابع الباحث مؤشرات كمية الكهرباء المنتجة في الفترة الواقعة بين ١٩٥–٢٠٠٠ وما بعدها سيجد فراغاً في الجداول الإحصائية بسبب تدهور إنتاج الطاقة

الكهربائية وعجزها عن تلبية ساعات قليلة جداً في اليوم الواحد أو لأغراض الإنتاج الصناعي، مما أعاق عمل الكثير من المشاريع الصناعية.[٢٨]

المبحث الثالث

مؤشرات القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من حيث المبدأ القطاع الاقتصادي الأكثر أهمية للمجتمع العراقي لعدة أسباب جوهرية، ولكن بشكل خاص لارتباطه بالأرض والإنسان، فهما أساس العملية الزراعية. نشير فيما يلي إلى أبرز تلك الأسباب:

١. إنه القطاع المسؤول عن تأمين المواد الغذائية للمجتمع من جهة، والمواد الأولية النباتية والحيوانية للإنتاج الصناعي من جهة أخرى، وهو المسؤول عن ضمان الأمن الغذائي للسكان في مختلف الأوقات. وقد برز هذا الدور في أوقات الحروب أكثر من أي وقت مضى حين تعذر على النظام العراقي تنشيط الاستيراد و زيادته مما عرض المجتمع إلى أزمة غذائية كبيرة عجز القطاع الزراعي بسببها عن توفير الكمية الكافية للجبهة الداخلية ولجبهات القتال، ومع ذلك أدى الاهتمام الخاص بالزراعة تحت ضغط الواقع إلى زيادة الإنتاج، رغم أن الأرقام مبالغ فيها ولا تعبر عن حقيقة الإنتاج في هذا القطاع.

٢. كما أن هذا القطاع يعتمد بالأساس على الإنسان والأرض العراقية وما هو متوفر من مياه الأنهار والأمطار. ورغم صعوبات التحكم بمياه الأنهار التي مصدرها تركيا أولاً وإيران ثانياً، إذ كانت السياسة و ما تزال تلعب دوراً بارزاً في التأثير المباشر على كميات المياه أو الحصة التي يسمح بها في الوصول إلى الأرض العراقية. كما أن الأمطار ليست كريمة باستمرار مع مناطق غير قليلة من العراق مما يؤثر بشكل واضح على معدل الغلة السنوية وحجم الإنتاج الإجمالي. يضاف إلى ذلك تلك السدود التي أقامتها تركيا في أراضيها والتي قللت من تلك الحصة المائية التي كانت تصل قبل ذاك

---

٢٨ المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. العراق. بغداد. ص ١٨٢.

إلى كل من سوريا والعراق. كما أن السياسة السورية لعبت ولا تزال تلعب دورها في هذه الشحة المائية التي كان ولا يزال يعاني منها العراق بالنسبة لمياه نهر الفرات التي تمر عبر الأراضي السورية.

٣. كما أن عدداً كبيراً من سكان العراق، رغم تقلص هذا العدد بشكل عام، كان ولا يزال يعمل في القطاع الزراعي ويرتبط بالإنتاج الزراعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويعتمد عليه في معاشه اليومي واستمرار وجوده بسبب تفاقم عدد العاطلين عن العمل.

إلا أن هذا القطاع، ورغم الادعاء بالاهتمام به، قد أهمل كثيراً وبشكل خاص في الموقف من مشكلة الأرض وعلاقات الملكية وطبيعة العلاقات الإنتاجية القائمة ومدى إمكانية توفير مستلزمات الإنتاج أو استكمال شبكة توزيع المياه أو غسل التربة وشبكة المبازل الضرورية لتخليص الأرض من الملوحة التي تتراكم سنوياً في الأرض العراقية وخاصة في مناطق وسط وجنوب العراق والجزيرة. ولهذا بقي القطاع الزراعي متخلفاً ومنخفض الإنتاجية وإجمالي الإنتاج. ولكن هذا القطاع عرف نهوضاً نسبياً ملموساً في عقد السبعينيات من القرن الماضي حيث بدأ العمل بتوزيع الأراضي الزراعية وفق القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠، وهو قانون متقدم بالقياس إلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، ثم البدء بإقامة شبكة واسعة من الأنهار الفرعية والمبازل وغسل التربة وإعادة الخصوبة إليها وإقامة مجموعة من الجسور على الأنهر والبدء بتطوير حفر العيون واستخدام المياه الجوفية، وتطوير عمليات صيد الأسماك وزيادة عدد سفن صيد الأسماك الحديثة، ومن ثم البدء بإقامة الجمعيات التعاونية والمزارع الحكومية وتربية المواشي، واستيراد الكثير من المعدات والمكائن الزراعية الضرورية لحرث التربة وحصاد المحاصيل وإقامة شبكة من محطات المكائن والمعدات الزراعية الحكومية وتوفير مستلزمات مكافحة الآفات الزراعية وزيادة استخدام الأسمدة العضوية والكيماوية، مما ساهم في انتعاش حقيقي لهذا القطاع. إلا أن هذه العملية لم تستمر طويلاً إذ سرعان ما بدأ هذا القطاع يعاني من مشكلات عدة وخاصة مع بدء الحرب العراقية – الإيرانية في العام ١٩٨٠ والتي يمكن تسجيل تلك المعاناة في الملاحظات التالية:

١. الهجرة الشبابية الواسعة من الريف إلى المدن بسبب عملية التجنيد الواسعة للشباب أو الانخراط في أجهزة الشرطة والأمن الداخلي، إضافة إلى الجيش العراقي الذي استوعب مئات الألوف منهم.

٢. هجرة واسعة للعائلات الفلاحية من الريف إلى المدن والسكن في أطرافها بالارتباط مع فترة الانتعاش الاقتصادي حيث ترك الريف لكبار السن بشكل عام. وكان الهدف من وراء تلك الهجرة الحصول على الخدمات التي حرم منها الريف بشكل عام.

٣. رغم الاهتمام الذي برز في السبعينيات من القرن العشرين بمشاريع الري والبزل وتخليص التربة من الأملاح حيث وظفت مئات الملايين من الدولارات الأمريكية لهذا الغرض، فإنها أهملت تماماً في فترات الحروب مما أدى إلى تدهور المبازل وتراجع غسل التربة وتخليصها من الأملاح ونشوء عواقب وخيمة للتربة وللقطاع الزراعي، وخاصة في مناطق الوسط والجنوب من العراق.

٤. الحروب التي تسببت في نزوح عوائل كثيرة من المناطق الحدودوية، وهي مناطق زراعية، وخاصة في إقليم كُردستان العراق والمناطق الحدودية مع إيران في جنوب العراق.

٥. حظر العمل الزراعي في مناطق واسعة وزرعها بالألغام مما أدى إلى هجرة الفلاحين وإلى موت أو جرح الكثير منهم حين المرور على تلك الألغام.

٦. تلوث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بالأسلحة الكيميائية التي استخدمت في كُردستان العراق أو استخدام عتاد مشع (اليورانيوم المنضب) في حرب الخليج الثانية وتلوث التربة ومياه الأنهار وموت الكثير من النخيل في جنوب العراق عموماً وفي البصرة بشكل خاص.

٧. الحصار الاقتصادي الدولي الذي أدى إلى تقلص الموارد المالية التي كان في مقدور الحكم توجيهها لصالح القطاع الزراعي وتراجع القدرة على استيراد الأدوات الاحتياطية للمكائن والمعدات الزراعية وبقية مستلزمات القطاع الزراعي، بسبب عمل اللجنة الخاص بفحص السلع المطلوبة من جانب العراق ومنع استيرادها باعتبار أنها تدخل في المواد الخاصة بالإنتاج العسكري أيضاً.

٨. ولا شك في أن العوامل الطبيعية، مثل معدل سقوط الأمطار السنوية أو شحة المياه في نهري دجلة والفرات.. الخ، لعبت دورها السلبي في معدل غلة الدونم الواحد وتحديد حجم الإنتاج الإجمالي في القطاع الزراعي.

إلام أدت كل هذه العوامل؟ لقد أدت هذه العوامل السلبية إلى العواقب التالية:

١. تقلص عدد العاملين في القطاع والإنتاج الزراعي.

٢. تقلص مساحات الأراضي التي استخدمت في الإنتاج الزراعي، وخاصة المحاصيل الحقلية الحنطة والشعير والرز على سبيل المثال لا الحصر.

٣. تقلص حجم الإنتاج الزراعي النباتي، أي في أهم المحاصيل الزراعية وعجزه عن إشباع جزء مهم من حاجة السوق المحلية للسلع الزراعية الأساسية. ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (١٨)

تطور أهم المحاصيل الزراعية في العراق للسنوات ١٩٨٠ ١٩٩٣ و١٩٩٨

السنة/ المحاصيل	المساحة/دونم	متوسط الغلة / كغم/دونم	إجمالي الإنتاج / طن
١٩٨٠			
الحنطة	٥٤٩٥٩٠٠	١٧٧,٥	٩٧٥٦٠٠
الشعير	٣٣١٨٥٠٠	٢٠٥,٦	٦٨٢٤٠٠
الشلب (رز)	٢٢١٨٠٠	٧٥٢,٣	١٦٦٩٠٠
١٩٩٣			
الحنطة	٤٧٤٣٦٠٠	١٩٢,٠	٩١١٠٠٠
الشعير	٦٣٣٣٣٠٠	١٤٠,٦	٨٩٠٤٠٠
الشلب (رز)	غ٠م	غ٠م	غ٠م
١٩٩٨			
الحنطة	٥٧٨٢٠٠٠	٢٥٥,١	١٤٧٤٩٠٠
الشعير	٤١٨٦١٠٠	١٥٠,٥	٦٢٩٩٠٠
الشلب (رز)	٦٠٤٧٤٧	٦٤٤,٠	٣٨٩٤٧٥

المصادر: المجموعة الإحصائية ٢٠٠٢. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. مصدر سابق.

● كتاب الجيب الإحصائي ١٩٨٠. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. مصدر سابق.

ويستدل من الجدول على حقيقة التذبذب في معدل الغلة وإجمالي إنتاج المحاصيل الثلاثة الأساسية في الزراعة العراقية. فالتذبذب نجده في المساحات المزروعة ومن ثم في معدل الغلة وفي إجمالي الإنتاج. والزيادة الحاصلة في الإنتاج لم تكن تتناغم مع الزيادة الحاصلة في السكان وفي الطلب عليها في السوق المحلي. وكان هذا الواقع يتجسد في ارتفاع أسعار هذه

المحاصيل وتأثيرها السلبي على مستوى معيشة السكان ذوي الدخل المحدود. وكانت الغالبية العظمى من السكان في هذه الفترة من ذوي الدخل المحدود والواطئ.

ولكن صورة النخيل في العراق هي التي تبدو كالحة تماماً. ففي الستينيات من القرن الماضي كان الحديث يجرى عن وجود ما يقرب من ٣٠ مليون نخلة مثمرة وموزعة على عدد من محافظات الوسط والجنوب والغرب، ثم أصبح الحديث يجرى عن أكثر من ٢٠ مليون نخلة مثمرة.. وهلم جرا تقلص العدد من سنة إلى أخرى. ولكن الحرب العراقية–الإيرانية وحرب الخليج الثانية وقلة العناية بالنخيل أدى إلى موت الكثير منها أو احتراقها بالنيران المتبادلة. فالأرقام المتوفرة تشير إلى اللوحة التالية:

جدول (١٩)

عدد النخيل والمساحة المزروعة به وكمية الإنتاج

التفاصيل	١٩٥٨	١٩٦٨	١٩٧٨	١٩٨٩	٢٠٠١
عدد النخيل	٣٢٠٥٦٨٠١	٣٢٠٠٠٤٠٠	٢١٤٠٤٥٠٠	١٦٢٥٣٧٠٠	١٥٩١١٠٠٠
المساحة دونم	٤٤٧٩٥٨	٥٨٢٥٣٥	غ.م	غ.م	غ.م
الإنتاج بالطن	٤٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٣٨٩٠٣٠	غ.م	٩٠٦٧٩٠

المصادر: المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. مصدر سابق.

كتاب الجيب الإحصائي ١٩٨٠. مصدر ساق.

كتاب الجيب الإحصائي ١٩٥٧–١٩٦٧ و١٩٦٠–١٩٧٠. مصدر سابق.

إن أرقام العام ٢٠٠١ غير دقيقة ومبالغ بها إلى حدود بعيدة جداً وسبب ذلك يكمن في واقعين، وهما:

أ. تراجع عدد النخيل العام وتلك المثمرة منها بحيث بلغ عددها ١٣٩٤٣٠٠٠ نخلة بالمقارنة مع النخيل المثمر في سنوات الستينيات والسبعينيات.

ب. تراجع العناية بالنخيل كثيراً بسبب صعوبة تصدير الإنتاج وتدهور الدخل السنوي المتحقق من بيع التمور.

من هنا يمكن القول بأن جهاز الإحصاء قد اعتمد على تقديراته الخاصة والبعيدة كل البعد عن واقع الحال في الريف العراقي وحالة النخلة العراقية والتي دمرت بالأساس في أكثر المناطق إنتاجاً لها في محافظة البصرة.

٤. تقلص حجم الثروة الحيوانية في العراق بسبب هجرة الرعاة إلى الدول الحدودية مثل سوريا وإيران وتركيا وموت الكثير من تلك الثروة بسبب الحروب، إضافة إلى القصف الجوي ضد الغابات والمراعي من جانب النظام العراقي في إقليم كُردستان العراق، وكذلك حظر الرعي في مناطق رعي تقليدية واسعة. إلا أن هذه الحالة قد تغيرت نسبياً مع بدء تنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء" حيث أمكن استيراد المزيد من اللحوم الحمراء والبيضاء وبيض المائدة والتي يمكن متابعتها من الجدول التالي. ولا بد من الإشارة إلى أن الإنتاج المحلي لم يكن يكفي سوى لنسبة ضئيلة من حاجة السوق المحلي، مما أجبر النظام على استيراد تلك المواد من الخارج وبكميات كبيرة. ويمكن متابعة ذلك في الجدول التالي الخاص بإنتاج الثروة الحيوانية في العراق.

جدول رقم (٢٠)

المنتجات الحيوانية خلال الفترة ١٩٩٧–٢٠٠١

المنتجات الحيوانية	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١+
اللحوم الحمراء (١٠٠) طن	٥٢١	٤٩٧	٥٤٩	٧٠٢	٦٥٥
اللحوم البيضاء (١٠٠) طن	٤٠٨	٤٤٥	٧٤٦	٩٩٤	٩٧٤+
الحليب (١٠٠) طن	٦٢٩٥	٧٦٦٢	٩٣٨٨	١١٥٣٧	١٤٤٠١
الصوف (طن)	٤٩٦٣	٥٦٨٠	٦٥٠٤	٧٥٨٣	٩٣٧١
الشعر (طن)	١٢٠٢	١٥٧١	٢٠٧٠	٢٧٤١	٣٦٦٠
الجلود (١٠٠٠) عدد	١٠٠٥	١٠٢٦	١١٤٨	١٢٤١	٩٢٠
بيض المائدة (مليون)	٤٠٩	٤٧٣	٦٣٧	٨٣٤	١٠٣٩+

+تقديرات اولية

المصدر: دائرة الإحصاء الزراعي. وزارة التخطيط. ٢٠٠٢. قرص إلكتروني منتج في وزارة التخطيط.

تراجعت الثروة السمكية وصيد الأسماك خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية ثم تحسنت نسبياً بعد إيقاف القتال ولكنها عادت فتقلصت كثيراً بعد غزو الكويت ثم حرب الخليج الثانية. ثم عادت فتحسنت ثم خضعت للذبذبة في صيد الأسماك، وخاصة البحرية منها، إضافة إلى مشكلة التلوث التي أصيبت بها أغلب مياه الأنهر العراقية، ومع ذلك استمر الصيد بطرق مختلفة. ويمكن للجدول التالي، حيث تتوفر إحصائيات عن سنوات ١٩٩٧–٢٠٠١، أن يوضح حالة التذبذب تلك وعدم كفاية صيد الأسماك لحاجات السكان والتي أدت إلى ارتفاع شديد في أسعار الأسماك.

جدول رقم (٢١)

صيد الاسماك البحرية والنهرية للسنوات ١٩٩٧–٢٠٠١

الاسمـــاك	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١ –
النهـرية	٢٦١٧٠	١١١٧٤	١٤٣٨٦	١٢٤١٦	١٣٥٨٨
البحـرية	١٠٧٨٣	١٦٥١٢	١٦٠٥٧	١٥١٩٤	١٢٤١٠
المجمـوع	٣٦٩٥٣	٢٧٦٨٦	٣٠٤٤٤	٢٧٦١٠	٢٥٩٩٨

المصدر : دائرة الإحصاء الزراعي. وزارة التخطيط. ٢٠٠٢. قرص إلكتروني منتج في وزارة التخطيط. – تقديرات أولية.

٥. اضطرار العراق إلى توجيه موارد مالية كبيرة لأغراض الاستيراد السلعي لإشباع حاجة المجتمع للمحاصيل الزراعية ومنتجات البستنة.

٦. ارتفاع أسعار السلع الزراعية رغم الدعم الحكومي لهذه السلع بسبب اختلال التوازن بين العرض والطلب.

٧. تلوث الكثير من المحاصيل الزراعية ومنتجات البستنة الزراعية.

إلا أن الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية و التي شهدت تراجعاً هائلاً في الموارد المالية وصعوبة إعادة تعمير المشاريع المدمرة وارتفاع حجم البطالة وصعوبة جدية في الحصول على فرص عمل ومورد مالي يساعد على استمرار البقاء على قيد الحياة للعائلة، أجبرت الكثير من سكان المدن ومن أصل فلاحي العودة إلى الريف للاحتماء بالعشيرة والعمل في الأرض الزراعية لتأمين الحد الأدنى من معيشتهم. وقد أدى هذا إلى ثلاث نتائج ملموسة:

١. قدمت سياسة النظام الاقتصادية وسنوات الحرب العراقية – الإيرانية والفترة التي أعقبتها فرصة ثمينة لشيوخ العشائر والإقطاعيين القدامى وكبار الملاكين في العودة إلى الريف واستعادة مواقعهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية ودورهم السياسي في الريف

والمدينة واستعادة الأراضي التي كانت بحوزتهم عملياً والهيمنة على الفلاحين واستغلالهم في ظروف قاسية وعجز الفلاحون الفقراء في تأمين وسائل الدفاع عن مصالحهم إزاء هجمة القوى المناهضة للإصلاح الزراعي وقوانينه السابقة والتي كانت مسندة من جانب الحكومة المستبدة..

٢. ارتفاع مستوى استغلال الفلاح من قبل المستحوذ على الأرض الزراعية، إذ أجبر الفلاح على العودة إلى الريف والزراعة بحكم أوضاعه وأوضاع عائلته المعيشية المتردية في المدينة وصعوبة الحصول على فرصة عمل.

٣. استمرار استغلال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في الإنتاج الزراعي، رغم قلة المكائن والمعدات الزراعية واستخدام المزيد من الأيدي العاملة للحصول على كمية إنتاج أكبر، رغم أن معدل الغلة في الدونم الواحد كانت واطئة بحكم قلة توفر مستلزمات تحسين مستوى الغلة السنوية.

والمقارنات الرقمية السابقة تؤكد واقع هذه الوجهة في تطور القطاع الزراعي خلال العقد الأخير من القرن العشرين وفق الأرقام المتوفرة، رغم أن هذه الأرقام، كما أشرنا، لا تعبر عن الواقع الفعلي للزراعة العراقية لأنها في الغالب الأعم تقوم على التقدير من جانب الأجهزة العاملة في وزارة الزراعة.[٢٩]

فالتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر في العام ٢٠٠٣ يشير إلى مؤشرين مهمين مأخوذين من إحصائيات الحكومة العراقية التي تبحث في الفترة ما بين ١٩٩٠– ٢٠٠٢ وهما:

---

٢٩ كانت أجهزة الإحصاء الزراعية والعاملين في القطاع الزراعي يتندرون في ما بينهم عن حادثة حصلت في كركوك. إذ يقال أن الموظف المسؤول عن تسجيل التغيرات المناخية في المحافظة قد ذهب إلى السينما. وأثناء مشاهدته الفيلم مرَّ مشهد سينمائي تتساقط فيه الأمطار بغزارة على حقول زراعية شاسعة، شعر المظف بالارتياح ونسي أنه موجود في السينما ويشاهد فيلماً لا غير. ترك السينما وتوجه إلى الهاتف العمومي في الصالة العامة لدار السينما واتصل بوزارة الزراعة وأخبر جهاز الإحصاء فيها عن نبأ سار هو تساقط الأمطار بغزارة في المحافظة، وبالتالي يتوقع أن يكون الإنتاج في هذا العام جيداً يزيد عن الأعوام السابقة. بعد الانتهاء من الاتصال الهاتفي ترك السينما إلى الشارع وأحس بالخطأ الذي وقع فيه، ولكنه لم يعد ليصحح الخطأ الذي ارتكبه. ك. حبيب

الناتج الزراعي بملايين الدولارات الأمريكية ومن ثم متوسط حصة الفرد الواحد منه. ولا بد هنا من الانتباه أيضاً إلى أن قيمة الإنتاج الزراعي محولة من الدينار العراقي إلى الدولار وفق السعر الرسمي للدينار في البنك المركزي العراقي، في حين أن سعر الدينار العراقي بالدولار كان قد تدهور إلى حدود بعيدة بحيث أصبح في منتصف العقد الأخير والسنوات التالية يتراوح بين ٢٥٠٠ و٣٥٠٠ دينار للدولار الواحد في السوق العراقية.

جدول رقم (٢٢)

قيمة الناتج الزراعي ومتوسط حصة الفرد الواحد منه سنوياً

السنة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٩٩٢
الناتج الزراعي مليون $	١٤,٨٣٩	٢٦,٨٤٨	٢٦,٢٩٦	٢٥,٠١٠
نصيب الفرد منه بالدولار $	٨٢١	١١٢٢	١٠٧٥	٩٩٩

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣. مصدر سابق. ص ٢٦٥.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن متوسط حصة الفرد الواحد من الإنتاج الزراعي لا يقدم لنا صورة واقعية عن الحالة الفعلية لتوزيع الناتج الزراعي بين أفراد الفئات الاجتماعية المختلفة، ولكن بشكل خاص بين أولئك المستحوذين على الأرض الزراعية والمنتجين الفعليين للمحاصيل الزراعية أو لمختلف أنواع الفواكه والخضروات. فالمؤشر هذا لا يكشف عن الطبيعة الطبقية للمجتمع وعن طبيعة علاقات الإنتاج في الزراعة العراقية التي هي، دون أدنى ريب، ليست في صالح فقراء الفلاحين والمزارعين، بل هي في مصلحة كبار ملاكي الأراضي الزراعة وشيوخ العشائر المستقرين في الريف أو النازحين إلى المدينة.

ورغم هذا التحسن النسبي كان النظام العراقي مجبراً على زيادة وارداته من السلع الزراعية الغذائية والمنتجات الزراعية المصنعة لتغطية حاجة السوق المحلي. وتدهورت إلى حدود بعيدة حالة الفلاح أو العائلة الفلاحية من حيث مستوى المعيشة والقدرة على تلبية حاجات عملية إعادة الإنتاج في الزراعة أو في إعادة بناء قوة العمل.

لقد فقد الريف العراقي عدداً كبيراً جداً من الفلاحين الشباب الذين جندوا في الجيش وزجوا خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٤ وبين ٢٠٠٣ إلى حين سقوط النظام بثلاثة حروب خارجية وحرب داخلية ضد شعب كُردستان وتهجير سكان الأهوار الطبيعية وتجفيفها ومنع الحياة فيها. وكان الفلاحون بشكل خاص وقود تلك الحروب. فهم قد جندوا في الجيش وفي الشرطة وفي الحرس الجمهوري وكذلك في أجهزة الأمن والقوات الخاصة وفدائيي صدام حسين. وكانت غالبية الجنود والمراتب الصغيرة في القوات المسلحة تنحدر من مناطق الجنوب والوسط من العرب بشكل خاص ولكن من الكُرد أيضاً. في حين كانت قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والكثير من قوات الأمن وفدائيي صدام حسين ينحدرون من المناطق الغربية والموصل. لقد اختطف الموت الكثير من أفراد القوات المسلحة من مختلف الفئات الاجتماعية ولكن بشكل خاص من أبناء الريف والفلاحين. وبهذا خسر المجتمع وخسرت الزراعة وحياة الريف الكثير من الشبيبة المنتجة ولم يبق في الريف سوى كبار السن والنساء.

المبحث الرابع

حالة التضخم خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٢

تنشأ حالة التضخم نتيجة وجود أو نشوء اختلال في بنية الاقتصاد الوطني، كما يمكن أن ينشأ في الأدوات التنفيذية للسياسة الاقصادية، أي في السياسة المالية والنقدية لهذا البلد أو ذاك. وبمعنى آخر ينشأ التضخم بالأساس في مجرى العملية الاقتصادية بمراحلها الأربع، أي في عملية إعادة الإنتاج. وإذ يبدأ الاختلال في مرحلة الإنتاج، يجد تعبيره وصداه أيضاً في مرحلتي التبادل والتوزيع (التداول)، ومن ثم يتجلى ذلك بشكل ساطع وفي المحصلة النهائية في مرحلة الاستهلاك. إنها المراحل الأربع التي تشكل مجتمعة "العملية الاقتصادية" أو "عملية إعادة الإنتاج". وتبرز ظاهرة التضخم في الارتفاع المستمر للأسعار بشكل عام، والتي تؤشر بدورها مجموعة من المشكلات والاختلالات في الاقتصاد الوطني. ولا يظهر التضخم بشكل واحد بل يتخذ أشكالاً عديدة ابتداءً من التضخم الزاحف إلى

التضخم البطيء، ومن ثم التضخم الركودي والتضخم الجامح. ويبرز في الحياة الاقتصادية نوع آخر من التضخم الذي يطلق عليه بالتضخم المكبوت أو الكامن الذي وجد بشكل واضح في الدول الاشتراكية، وكذلك كان ولا يزال يظهر في النظم التي تفرض اسعاراً محدودة للسلع والخدمات لا يمكن تجاوزها. ولكن هذا النوع من التضخم لا يعني بأي حال عدم حصول اختلالات في اقتصاديات الدول الاشتراكية السابقة أو عدم وجودها حالياً في الكثير من اقتصاديات الدول النامية، بل هو موجود. وإذا كان التضخم كامناً أو مستتراً بسبب قرارات الدولة وإجراءاتها الضاغطة، فإن الاختلالات الناجمة عنه موجودة وفاعلة وصارخة في غالب الأحيان ولا تعير انتباهاً لإجراءات الدولة، إذ أنها تعمل وفق آليات لا تستطيع الدولة تعطيل فعلها وعواقبها. ولكن مثل هذا النوع من التضخم الكامن يمكن أن ينفجر دفعة واحدة ويتسبب بإلحاق أضرار فادحة بالاقتصاد الوطني وبالمجتمع في آن، وخاصة بالنسبة إلى الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والمنتجين للثروة الوطنية العاملين في القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية منها والخدمية.

عرف العراق منذ العهد الملكي حتى الوقت الحاضر جميع اشكال التضخم وعانى منها، ولكن اشد حالات تلك المعاناة كانت بسبب التضخم الجامح الذي ارتبط بمضمون سياسات دولة البعث الاقصادية والاختلالات البنيوية الكبيرة في هيكل الاقتصاد الوطني والسياسات المالية والنقدية التي مارسها النظام السياسي التعسفي في العراق، ثم عواقب الحروب والحصار الاقتصادي الدولي وشحة السلع والخدمات في السوق المحلي والتوزيع غير العادل للدخل القومي والفجوة الكبيرة التي نشأت بين مدخولات الفئات الاجتماعية وفي مستوى حياتها ومعيشتها والتي كانت في غير صالح الفئات الكادحة والفقيرة. والجدول التالي يشير إلى معدلات التضخم في العراق خلال الفترة ١٩٧٠–٢٠٠٢.

جدول رقم (٢٣)

معدل النمو في كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم

في العراق للفترة (١٩٧٠–٢٠٠٢)

الفترة الزمنية	معدل النمو في كمية النقود	معدل النمو في الناتج المحلي	معدل التضخم	نوع التضخم
١٩٧٠–١٩٧٤	٢٠	١٢	٨	ركودي
١٩٧٥–١٩٨٠	٢٩	٩	٢٠	جامح
١٩٨٠–١٩٨٥	٢٠	–٨	٢٨	ركودي
١٩٨٥–١٩٨٩	٤٢	–٢	٤٤	جامح
١٩٩٠–١٩٩٦	١٩٣	–٢٨	٢٢١	جامح

المصدر :– الجهاز المركزي للإحصاء :– المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة

قارن: التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية. "اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية". بحث الربيعي، فلاح خلف د.. كلية الاقتصاد/جامعة عمر المختار. ليبيا. العدد الثالث/تشرين١/ ٢٠٠٦.

كل الدلائل كانت تشير إلى أن التضخم الجامح في العراق قد نشأ عن واقع الاختلال في الاقتصاد الكلي وفي الاقتصاد الجزئي في آن واحد أولاً، وهي بدورها تشير إلى مضمون السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية التي مارسها البعث والتي تشابكت لتخلق للمجتمع المزيد من المصاعب وتجهد الاقتصاد والفئات الكادحة. وهو تضخم طال أجله وزادت عواقبه السلبية ضغطاً على مدخولات الأفراد ومستوى حياتهم ومعيشتهم وأوضاعهم العامة.

إن الجموح الذي نشأ في التضخم خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٠–٢٠٠٢ ارتبط بعدة عوامل نشير إلى أبرزها:

١. تراجع الإنتاج المحلي بسبب حرب الخليج الثانية التي دمرت الكثير من منشآت الصناعة التحويلية، كما أخرجت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من دائرة الإنتاج الزراعي ورعي الماشية وصيد الأسماك.

٢. توقف أو تراجع شديد لعمليات استخراج وتصدير النفط الخام وتدهور شديد في إيرادات العراق المالية من صادرات النفط الخام السنوية.

٣. تراجع شديد في الحجم الكلي لاستيرادات العراق من السلع الاستهلاكية الضرورية لإشباع حاجات السكان اليومية.

٤. زيادة كبيرة في عدد العاطلين عن العمل، سواء أكان في منتصف هذه الفترة أم في نهايتها. يضاف إلى ذلك وجود نسبة عالية جداً من البطالة المقنعة في أجهزة الدولة.

قادت هذا العوامل مجتمعة إلى عواقب عدة، وهي:

** شحة السلع الاستهلاكية في السوق العراقي واختلال العلاقة بين العرض والطلب لصالح الأخير.

** وتسبب هذا بدوره إلى ارتفاعات سريعة بالأسعار بمعدلات سنوية عالية جداً، وخاصة بالنسبة إلى أسعار المستهلك، كما يتوضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (٢٤)

الرقم القياسي لاسعار المستهلك ومعدلات نموه للمدة ١٩٨٩–٢٠٠٢

١٩٨٨=١٠٠

السنة	الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي
١٩٨٩	١٠٦,٣	١٩٩٦	٥٩٠٢٠,٨
١٩٩١	١٦١,٢	١٩٩٧	٧٢٦١٠
١٩٩٠	٤٦١,٩	١٩٩٨	٨٣٣٣٥
١٩٩٢	٨٤٨,٨	١٩٩٩	٩٢٨١٦
١٩٩٣	٢٦١١,١	٢٠٠٠	٩٨٤٨٦
١٩٩٤	١٥٤٦١,٦	٢٠٠١	١١٤٦١٣
١٩٩٥	٦٩٧٩٢,١	٢٠٠٢	١٣٦٧٦٢
معدل النموالسنوي المركب للمدة ١٩٨٩–١٩٩٥			١٥٢,٦٪
معدل النموالسنوي المركب للمدة ١٩٩٥–١٩٩٨			٤,٥٪
معدل النموالسنوي المركب للمدة ١٩٩٨–٢٠٠٢			١٠,٤٪
معدل النموالسنوي المركب للمدة ١٩٩٥–٢٠٠٢			٦٨٪

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/ دائرة الحسابات القومية. بغداد.

قارن: التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية. "اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية". بحث الربيعي، فلاح خلف د. كلية الاقتصاد/جامعة عمر المختار. ليبيا. العدد الثالث/تشرين١/ ٢٠٠٦.

وتجلى ذلك في الضغط التضخمي أيضاً كما في الجدول التالي.

جدول رقم (٢٥)

الضغط التضخمي في العراق للمدة ١٩٩١–٢٠٠٣

المـــدة	معدل نمو عرض النقد	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	الضغط التضخمي
١٩٩١–١٩٩٥	٪٦٦,٨	٪٧,٨	٪٥٩
١٩٩٥–٢٠٠٠	٪١٩,٦	٪١٧,٦	٪٢
٢٠٠٠–٢٠٠٣	٪١٣,٨	٪٣,٧	٪١٠,١
١٩٩١–٢٠٠٣	٪٤٤,٣	٪١٠,٨	٪٣٣,٥

المصدر : البنك المركزي العراقي /المجموعة الاحصائية / اعوام متفرقة.

راجع: التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية. "اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية". بحث الربيعي، فلاح خلف د. كلية الاقتصاد/جامعة عمر المختار. ليبيا. العدد الثالث/تشرين١/ ٢٠٠٦.

** تدهور الحياة المعيشية للغالبية العظمى من السكان بسب سوء توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي وظاهرة الارتفاع الاستثنائي في الأسعار خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إضافة إلى البطالة التي حولت العاطلين إلى عبء ثقيل على العائلات.

** تدهور سعر صرف العملة العراقية مقابل العملات الصعبة ومنها الدولار والأويرو والجنية الإسترليني وتراجع شديد غير مسبوق في القوة الشرائية للدينار العراقي.

** ارتفاع المديونية العراقية التي عمقت من عدم الثقة بالاقتصاد والدولة العراقية وعدم القدرة في الحصول على قروض اجنبية بسبب الحصار الاقتصادي.

** وزاد في الطين بلة تفاقم الفساد المالي والإداري في العراق الذي زاد من مصاعب الحياة في العراق وخاصة لأصحاب الدخل المحدود مما قاد إلى ظاهرة أخرى سلبية.

** الهجرة الواسعة لذوي الكفاءات والعمال الفنيين والمهرة وكثرة من أصحاب الأعمال إلى خارج العراق بسبب الركود الاقتصادي والبطالة الواسعة، إضافة إلى القهر السياسي.

إن متابعة حالة التضخم الجامح في العراق تؤكد ارتباطها بالركود الاقتصادي الشديد الذي أثر بدوره على مجمل الواقع الاقتصادي العراقي، وهي ناشئة بدورها عن مجموعتين من الأسباب:

١. الأسباب الداخلية المرتبطة بطبيعة نظام الحكم وسياساته الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى حروب النظام الداخلية والخارجية.

٢. تأثير السياسات الدولية على الواقع الاقتصادي العراقي، سواء أكان عبر الحروب أم عبر الحصار الاقتصادي الدولي.

وقد نشأ تشابك فعال سلبي بين هذين العاملين ليجهزا على المجتمع العراقي ويرفعا من حالة التضخم المنغص لحياة الناس وقدرتهم الشرائية وعلى تفاقم البطالة في المجتمع ويسمحان باستمرار بوجود النظام وقمعه الوحشي للشعب.

ويشير الدكتور فلاح خلف الربيعي صائباً إلى حقيقة ان التضخم كانت له آثار سلبية على ميزان المدفوعات ووظائف النقود كمقياس للقيمة والسعر ولأغراض التكنيز. كما عمقت من حالة سوء توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في غير صالح الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود والأكثر فقراً في المجتمع، إضافة إلى تدهور سمعة وسعر صرف العملة الوطنية ورفض الناس لها ومحاولة التخلص منها خشية تراجع سعر صرفها لصالح استبدالها بالعملات الأجنبية والتعامل بها. كما أن تدهور الإنتاج المحلي يدفع باتجاه المزيد من الاستيراد مما يساهم في زيادة عجز الاقتصاد الوطني على تنمية الصناعة وتحديث الزراعة...الخ.[٣٠]

---

٣٠ راجع: التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية. "اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية". بحث الربيعي، فلاح خلف د. كلية الاقتصاد/جامعة عمر المختار. ليبيا. العدد الثالث/تشرين ١/ ٢٠٠٦.

الفصل الرابع

الواقع الصحي والمعيشي في أعقاب غزو الكويت

من عاش هذه الفترة في العراق ومن اطلع على أحوال المجتمع بشكل مناسب، يدرك دون أدنى ريب التحولات العميقة التي طرأت على المجتمع العراقي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ والفترة التي أعقبت قيام الحرب العراقية–الإيرانية وامتدادها الطويل حتى سقوط نظام الاستبداد والقسوة والحرمان في العام ٢٠٠٣. وسنحاول فيما يلي بلورة أبرز هذه المسائل الجوهرية:

١. حجم المعاناة الإنسانية التي عاش تحت وطأتها الإنسان الفرد والمجتمع بسبب كثافة القمع اللاإنساني والاضطهاد اليومي والقسوة الجامحة للنظام الحاكم الموجه ضد الشعب بأسره من جهة، وعمق التأثير غير الإنساني للحصار الاقتصادي الدولي على الفرد والعائلة من جهة أخرى.

٢. البطالة والفقر والحرمان والجوع التي شملت نسبة عالية جداً من السكان. لقد انقسم المجتمع في هذه الفترة وبشكل صارخ إلى مجموعتين إحداهما صغيرة جداً وتشمل النخبة الحاكمة ومن حولها ومن ارتبط بها بصيغ مختلفة ومن نفذ لها مقاولاتها ومشاريعها، ومجموعة كبيرة جداً تشكل القسم الأعظم من سكان العراق الذي عانى من الفقر والفاقة والحرمان وعدم كفاية ما يحصل عليه من طعام ودواء للبقاء على قيد الحياة وتجديد قوة العمل.

٣. المعاناة الإنسانية التي برزت في تفاقم العلل الاجتماعية والأمراض النفسية والعصبية والتدافع بالمناكب في ما بين البشر من أجل الحصول على عمل وتأمين لقمة العيش في حدّها الأدنى للبقاء على قيد الحياة.

٤. سيادة الخشية والقلق من احتمالات المستقبل ومن الموت على أيدي أجهزة النظام وجلاوزته والتي تسببت بدورها هيمنة الروح الانتهازية والوصولية وتفاقم ازدواج الشخصية لدى نسبة عالية من السكان، بأمل التخلص من الملاحقة والحفاظ على الحياة أو العيش بشكل أفضل. لقد خرب حزب البعث ونظامه السياسي غير الإنساني روح الإنسان الحية وأصاب الذات العراقية بجروح عميقة خلقت نُدباً واضحة.

٥. استخدام النظام لأعداد كبيرة جداً من البشر في أجهزة الأمن والقوات المسلحة والقوات الخاصة، إضافة إلى أعدادٍ غفيرة من المخبرين والعيون المراقبة لحركات الأهل والأقارب والجيران وأبناء المحلة والعمل والمدرسة وما إلى ذلك، بحيث أصبح الأب يخشى ابنه والأخ يخشى شقيقه وأصبحت العائلات في قلق وخشية دون انقطاع! وقد نتج عن ذلك تراجع الثقة المتبادلة في ما بين أفراد العائلة الواحدة أو فيما بين الجيران.

٦. وعرفت هذه الفترة تفاقماً في ممارسة القسوة المتبادلة في التعامل اليومي في ما (فيما) بين الأفراد في المجتمع، وتفاقمت كراهية السلطة والعداء لها والسعي للخلاص منها، إذ كانت الغالبية تدرك دور النظام السياسي والاستبداد والقهر في تشويه الأجواء والعلاقات الإنسانية في المجتمع.

٧. اتساع ظاهرة بروز جماعات الجريمة المنظمة وعصابات السطو والسلب وسرقة أموال وحاجيات الناس ونهب المال العام وفقدان الكثير من أمانة الإنسان العراقي التي تميز بها ولم يختلف في ذلك عن بقية شعوب العالم.

٩. كما انتشرت في هذه الفترة ظواهر العهر الجنسي لأغراض العيش وتوفير المال للعائلة، وظاهرة بيع أجزاء من أعضاء الإنسان للحصول على مورد مالي لاقتناء السلع الأساسية أو بيع مكتبات المثقفين أو أثاث بيوت الناس لتوفير المال لتوفير الطعام.

٩. وتفاقمت في هذه الفترة ظاهرة الهروب من العراق واللجوء إلى دول الجوار ومنها إلى الدول الأوروبية وأمريكا واستراليا وكندا ودول آسيوية بهدف الخلاص من كل تلك الآفات والمشكلات التي عانى منها الإنسان العراقي حينذاك. حتى تراوح عدد العراقيات والعراقيين المقيمين في الخارج في الفترة الأخيرة من عمر النظام الاستبدادي بين ٣،٥-

٤ مليون نسمة، أو ما يزيد على ١٥٪ من سكان العراق والذي قدر في العام ٢٠٠٢ بأكثر من ٢٥ مليون نسمة. وإن هروب العراقيين غير الشرعي قد أدى إلى حصول كوارث إنسانية للأفراد والعائلات الهاربة أثناء الطريق. فمنهم من سلب ونهب من قبل وسطاء التهريب، ومنهم من غرق في مياه البحر بسبب الحمولة الزائدة للسفن الناقلة، ومنهم من اختنق داخل شاحنات نقل الماء أو غيرها.

لم تقتصر الهجرة السنوية من العراق إلى البلدان الأخرى والتي اتخذت مستويات عالية جدا في فترة الحرب العراقية–الإيرانية وبعد فشل حركة الانتفاضة الشعبية في أعقاب حرب الخليج الثانية. ولم تقتصر الهجرة على مواطنات ومواطنين من الوسط والجنوب و حسب، بل اتسعت الهجرة بين المواطنات والمواطنين الكُرد من كُردستان العراق إلى الخارج، رغم غياب قوات النظام وأجهزته الأمنية عن هذا الإقليم، بل كانت الصراعات الداخلية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية هي من بين الأسباب التي دفعت إلى الهجرة.[٣١] ويقدر عدد العراقيين الذين تركوا العراق قسرا بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك المواطنات والمواطنين الذين هجروا قسرا لأسباب قومية ودينية وطائفية منذ مجئ البعث إلى الحكم حتى الوقت الحاضر بحوالي ٢ مليون نسمة، في ما عدا الذين تركوا العراق قبل ذاك لأسباب سياسية وغير سياسية. والغريب أن النظام كان لا يعترف بحقيقة وجود هذه الأعداد الغفيرة من العراقيات والعراقيين في الخارج، رغم دوره الأول والأخير في فرض الهجرة على هذه النسبة العالية والمهمة من السكان.[٣٢]

سمح قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٠٦ الصادر بتاريخ ١٥ آب ١٩٩١ والقرار رقم ٩٨٦ الصادر في ١٥ نيسان/إبريل عام ١٩٩٥ للعراق بتصدير كمية محدودة من النفط الخام تصل قيمتها السنوية إلى ٤ مليارات دولار من اجل استيراد الأدوية والمواد الغذائية ودفع التعويضات المفروضة على العراق إلى دولة الكويت ولغيرها من الدول، وكذلك للأشخاص المتضررين بسبب الحرب الخليجية الثانية، إضافة إلى تحميل العراق تكاليف عمل فريق

---

٣١ رسول، فائق علي د. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. جمعية الاقتصاديين العراقيين. مصدر سابق.

٣٢ المصدر السابق نفسه.

الأمم المتحدة، على أن يتم توزيع المبالغ واستخدامها تحت رقابة مجلس الأمن الدولي. وكان المبلغ المقرر قليلاً جداُ، ولكنه كان مفيداً في كل الأحوال، علما بأن نسبة تصل إلى حدود ٤٠٪ كانت تذهب الأغراض الأخرى التي حددها مجلس الأمن الدولي، بضمنها ١٥٠ مليون دولار أمريكي خصصت لإقليم كُردستان العراق، وهي بدورها قليلة جداً لإقليم تعرض خلال عدة عقود للحروب والتدمير والعدوان والقتل من جانب النظام وقواته الأمنية والعسكرية. وقد رفض النظام العراقي تطبيق هذا القرار واعتبره تدخلا في الشأن العراقي الداخلي طيلة سنوات خمس عجاف، ولكنه عاد ووافق في شهر مايس/أيار ١٩٩٥ على تنفيذه دون أن يتمكن من إجراء أي تغيير على شروط استخدام وتوزيع المبلغ السنوي المحدد أو التخلي عن رقابة مجلس الأمن الدولي على استيرادات العراق السنوية وسبل صرف المبالغ المالية. واستهدف رفض النظام لهذا القرار تصعيد ضغط الرأي العام العربي والعالمي على مجلس الأمن الدولي من خلال تفاقم مأساة وتجويع الشعب العراقي وموت أطفاله ومرضاه بسبب شحة المواد الغذائية والأدوية والمعالجة الطبية أو الرعاية الصحية. وحين أدرك رأس النظام عدم قدرته على تغيير شروط قرار مجلس الأمن الدولي بسبب إصرار الإدارة الأمريكية على سياستها تلك، قرر الموافقة على تنفيذ القرار، إذ كان الغضب الشعبي يغلي ويتصاعد، رغم محاولات النظام رمي مسؤولية ما كان يحصل في العراق على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن الدولي.

وبسبب تراجع إيرادات النفط الخام المرتبطة بانخفاض كميات الإنتاج والتصدير أولاً، وانخفاض أسعاره العالمية ثانياً، ثم بيعه بأسعار أكثر انخفاضا في السوق الموازية غير المشروعة ثالثاً، وارتفاع أسعار نقله بالتنكرات رابعاً، ظهر العجز المالي الكبير، وبالتالي العجز في توفير كل ما هو ضروري لتشغيل المنشآت أو تصليحها أو توفير المواد الأولية لها أو توفير أدواتها الاحتياطية. كما انتشرت البطالة بين القوى القادرة على العمل وتراجع معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي من ٤٢٢٠ دولاراً في السنة في العام ١٩٧٩ إلى أقل من ٥٠٠ دولاراً في السنة في العام ١٩٩٣ وإلى أقل من ذلك بكثير في العام ١٩٩٤ و ١٩٩٥. أي أن معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي قد تراجعت إلى أقل من معدلها في العام

١٩٥٠، أي مع بدء العراق بإقامة بعض المشاريع الصناعية التابعة لقطاع الدولة في العهد الملكي، وقبل أن تتحسن حصة العراق في عوائد نفطه المصدر.

وتشير دراسة ميدانية لبعثة منظمة الأغذية والزراعة الدولية التي زارت العراق في تموز/يوليو من عام ١٩٩٥ إلى أن الإنتاج المحلي لا يكفي بصورة كبيرة لتغطية الاحتياجات الغذائية للسكان وأن هناك نقصاً حاداً خلال العام ١٩٩٥/١٩٩٦ بنسبة ٦٦٪ بالنسبة للحبوب و٦١٪ بالنسبة للزيوت النباتية، و٩١٪ بالنسبة للحوم البيضاء و٩٢٪ بالنسبة للأسماك و٩٢٪ بالنسبة للبيض و٦٠٪ بالنسبة للألبان و٩٠٪ بالنسبة للسكر.

وبسبب عجز النظام العراقي عن توفير السلع الضرورية للسكان والمواد الأولية للمنشآت، شحت السلع في الأسواق وراح التجار يتسابقون في تنشيط السوق السوداء وفي مقدمتهم عائلة صدام حسين وأتباعه، كما أصدرت الدولة بسبب نقص الموارد المالية المزيد من العملة الورقية سنة بعد أخرى مما أضعف سعر صرف الدينار العراقي بصورة غير معقولة بعد أن فقد غطاؤه من الإنتاج ومن احتياطي القطع النادر. وقادت هذه الحقائق إلى ما يلي:

ارتفاع سريع وعلى شكل قفزات جنونية غير معهودة في أسعار السلع والخدمات في السوق العراقية. فالتقرير المشار إليه في أعلاه يذكر أن سعر الدقيق قد أرتفع في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١١٦٦٧ مرة مقارنةً بسعره في العام ١٩٩٠ و٣٣ مرة مقارنةً بسعره في العام ١٩٩٣. وارتفعت أسعار كل من الأرز والزيوت النباتية والحليب المجفف والسكر ما بين ٤٣٧٥ إلى ٥٥٠٠ مرة في عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٩٠ وفي حدود ٣٧– ٥٨ مرة مقارنة بأسعار عام ١٩٩٣، كما ارتفعت أسعار البيض واللحوم والدواجن بنسبة ٣٧–٦٢٪ مقارنة مع عام ١٩٩٤.

انخفاض سريع في قيمة الدينار العراقي بحيث بلغت قيمته الفعلية في الأسواق المحلية إلى مقدار يتراوح بين ٢٥٠٠–٣٠٠٠ دينار للدولار الأمريكي الواحد. ويشير التقرير آنف الذكر إلى أن سعر الدينار العراقي قد انخفض في عام ١٩٩٥ بحدود ٦٤٠ مرة مقارنة بسعر صرفه الرسمي. وتشير المعلومات إلى أن قيمته في العام ١٩٩٩ بحدود ١٥٠٠ دينار للدولار

الأمريكي الواحد، وتراجع أكثر فأكثر قبل سقوط النظام، إذ لم تعد لدى الناس ثقة بالدينار العراقي، كما وجد في السوق ديناران، دينار سويسري أفضل حالاً ودينار عراقي بائس وأسوأ حالاً. وكان التعامل مع الدينار السويسري يجري عموماً في إقليم كُردستان إلى جانب الدينار الآخر، في حين كان التعامل في بقية انحاء العراق الأخرى يتم مع الدينار العراقي الذي صدر وهو يحمل صورة المستبد بأمره صدام حسين.

– تدهور القدرة الشرائية للمواطن العراقي بسبب عدم حصول تحسن في أجور العمال أو في رواتب الموظفين والمستخدمين عموما كما تدهوت أحوال الفلاحين والعائلات التي كانت تعيش على أطراف المدن الكبيرة إلى مستويات متدنية جداً مقترنة بارتفاع متواصل في أسعار السلع والخدمات. فعلى سبيل المثال لا الحصر يشير تقرير منظمة الأغذية الدولية إلى أن ٧٠٪ من الشعب العراقي لم تعد له القدرة المالية حتى على شراء الطعام، ففي حين يكلف إطعام عائلة من خمسة أشخاص ما يعادل ٢٦ دولارا أمريكيا شهريا يبقى دخل أستاذ الاختصاص في الجامعة يتراوح بين ٣ و ٥ دولارات أمريكية شهريا. كما لم يعد للناس ما يبيعونه لسد احتياجاتهم الغذائية، إذ خلت الكثير من بيوت الناس من الأثاث أو ما يمكن بيعه، وتخلى الكثير من الناس عن سياراتهم الخاصة. وبرزت واحدةً من أسوأ الظواهر السلبية في الحياة العراقية حين أجبر المثقفون العراقيون إى بيع مكتباتهم الخاصة في سوق هرج أو لبعض الباعة أو إلى المقتدرين مالياً بأبخس الأثمان من أجل توفير لقمة عيش كريمة لأفراد عائلاتهم.[٣٣]

بروز فجوة واسعة جدا و تزداد اتساعاً يوما بعد آخر بين فئة صغيرة جداً من أصحاب المليارات المرتبطة بصيغة ما بالنظام وعائلته وبين الغالبية العظمى من الشعب العراقي، وبشكل خاص الفئات الكادحة والمعوزة والعاطلة عن العمل، كما غابت الطبقة الوسطى من

---

٣٣ وقد اضطرت عائلة احد أعز أصدقائي على بيع المكتبة الخاصة والكبيرة للصديق الأستاذ الدكتور هاشم الطعان بعد وفاته بابخس الأثمان بسبب الحاجة الماسة إلى المال، وهي المكتبة التي كانت تحتوي على كتب تراثية ومخطوطات وتحقيقات ثمينة صرف الصديق الفقيد جل عمره لاقتنائها. ك. حبيب

قوى المجتمع. ولم يكن معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي السنوي يعبر عن الواقع الفعلي لمدخولات الفرد السنوية وعن المستوى المتدهور لحياة العائلات حينذاك، إذ أن توزيع الدخل لم يكن غير عادل فقط، بل كان ظالماً ومجحفاً جداً، ففي الوقت الذي برزت فيه مجموعـة صغيرة جداً من قطط النظام السمان من أصحاب المليارات، وجد في الوقت نفسه من لا يملك شروى نقير وينام ليله على بطن خاوية.

وارتبط هذا الواقع بمحاولات مستمرة من جانب أغنياء النظام للحصول على مزيد من العملة الصعبة ووضعها في البنوك الأجنبية بعد أن امتلكوا بعض المصانع المتبقية والتي لم تدمرها الحرب أو تلك المشاريع الحكومية التي باعها النظام إلى القطاع الخاص بأسعار بخسة ورمزية وأعيد تصليحها، أو بناء أو شراء عمارات ودور سكنية وعقارات وبساتين وأراض زراعية التي كانت تجري في الغالب الأعم بصورة غير مشروعة أو باسعار رمزية أو بسبب هروب أصحابها من استبداد وقمع وقهر النظام مما سهل الاستيلاء عليها.

وفي ضوء هذه الوقائع نشأت نتائج أخرى مهمة جدا ذات أثر سلبي كبير على حياة الناس اليومية ومنها:

بقاء الكثير من المعامل والمنشآت الاقتصادية معطلة أو عدم قدرتها على إنتاج أقل من ربع سعتها الإنتاجية الفعلية.

تدهور شديد في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وبقية العملات الصعبة وتراجع في إمكانيات الدولة المالية على الاستيراد الحكومي والخاص، إضافة إلى تراجع شديد في القوة الشرائية للدينار العراقي بالارتباط مع التضخم المتفاقم يومياً.

تفاقم حجم البطالة حيث وصلت نسبتها في الفترة الأخيرة وقبل سقوط النظام إلى أكثر من ٦٠٪ من إجمالي القوى القادرة على العمل في العراق.

انتشار الفساد المالي والرشوة والأتاوة بشكل واسع النطاق وفي مختلف المجالات والمستويات الحكومية والحزبية، إذ لم يعد ممكناً تسيير أية معاملة لها مساس بدوائر الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية دون دفع الرشوة المقررة لكل معاملة، وكأنها مسألة

رسمية واعتيادية. وكانت تبرر اجتماعياً على أن أوضاع الناس المالية المتدهورة تفرض عليهم هذا التصرف من أجل تغطية حاجاتهم المعيشية، وإلا لماتوا جوعاً !

اتساع ظاهرة الاستجداء في الشوارع والجوامع والأزقة وبخاصة بين معوقي الحرب والناس المعوزين.

* تفاقم عمليات نهب مقتنيات المقابر السومرية القديمة والكثير من الآثار المهمة التي تتجلى فيها حضارة العراق القديمة من قبل عصابات المافيا العراقية المرتبطة بعصابات دولية. نشير مثلاً إلى حصول نبش في ٣٥٠ قبراً سومرياً تقع كلها في منطقة السنكرة الآثارية في محافظة ذي قار على أيدي عصابات محترفة ومارست عملها بطريقة فنية مدروسة لسرقة عظام الأموات ومقتنياتهم المدفونة معهم وفق تقاليد تلك الفترة من تاريخ العراق القديم.[٣٤]

بروز المافيا التي كانت تهدد الناس في أرضهم وعرضهم وأملاكهم ودور سكنهم ومحلات عملهم بل وبرزقهم اليومي. والعديد من عصابات الجريمة المنظمة كانت لها ارتباطات مباشرة وغير مباشرة ببعض رجالات الحكم، ومنهم عدي وقصي من أبناء صدام حسين.

اضطرار الكثير من الشابات والشباب إلى بيع أجسادهم في سوق الجنس من أجل الحصول على ما يسد رمق أسرهم من غائلة الجوع والحرمان والمرض والموت. وقد أجبر الكثير من هؤلاء على مغادرة العراق إلى سوريا والأردن ولبنان ومصر لممارسة الدعارة القسرية لتأمين العيش لعائلاتهم، إنها حالة جديدة لم تكن معروفة في العراق سابقاً.

* يشير الإحصاء الرسمي للحكومة العراقية إلى أن عدد وفيات الأطفال بسبب الحصار المفروض على العراق خلال الفترة المنصرمة بلغ ١,٤١٤,٨٠٠ طفلا. وأكثر الأرقام تواضعا تشير إلى أن عدد الوفيات بين الأطفال بلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ طفلا خلال الأعوام المنصرمة، أي منذ بدء فرض الحصار الدولي في العام ١٩٩٠. ونشرت صحيفة الغارديان اللندنية تقريرا لمراسلها هناك، السيد ديفيد شاروك، في نيسان/إبريل من عام ١٩٩٩ يقول فيه ما يلي:

---

٣٤ المتابعة. نشرة خاصة بتطورات الأوضاع السياسية في بلادنا. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ٨٣ في ١٩٩٨/٥/١٤. ص ١.

"في هذه الأيام يموت ما بين ٤–٥ آلاف طفل كل شهر نتيجة لتلوث مياه الشرب وقلة الغذاء وانعدام الرعاية الصحية"[٣٥]. وأشارت تقارير أخرى إلى تزايد عدد الوفيات بين الأطفال بشكل خاص إضافة إلى وفاة المرضى وكبار السن بسبب سوء التغذية ونقص الأدوية وتدهور الوقاية الصحية والقدرة على المعالجة الطبية. وحسب اعتراف الجهات الرسمية في بغداد تسبب سوء التغذية ونقص الأدوية في موت ٨٠ ألف طفل في العام ١٩٩٤ وحده. وأشارت المصادر الحكومية العراقية إلى أن معدل الوفيات بين الأطفال قد أرتفع منذ حرب الخليج الثانية من ٢٦ إلى ٩٣ طفلا لكل ١٠٠٠ طفل. وشكلت نسبة وفيات الأطفال ٣٩٪ من أجمالي عدد الوفيات في العراق. وأشير في حينها إلى وجود ما يقرب من مليون طفل كان مرشحاً للموت لتلك الأسباب. وقد مات الكثير منهم فعلاً، إذ قدر عدد الموتى من الأطفال بأكثر من ٦٠٠ ألف طفل لأسباب ارتبطت بسوء التغذية ونقص الرعاية الطبية والأدوية في الفترة بين فرض الحصار الاقتصادي الدولي وسقوط النظام. وهي نتيجة غير معزولة عن العواقب المأساوية لاستخدام أسلحة مختلفة في الحربين الخليجيتين وفي الحرب ضد الشعب الكُردي والسكان العرب في جنوب العراق، إضافة إلى استخدام الولايات المتحدة لعتاد محرم دولياً في حرب الخليج الثانية في العراق، وخاصة العتاد المخصب باليورانيوم المشع. وأعلن البرنامج الغذائي العالمي إلى أنه خلال العام ١٩٩٤ قد ركز في مساعداته على ١,٣ مليون عراقي من أشد المحتاجين، ولكن نظرا إلى تراجع المخزون الغذائي لم يعد في مقدوره تقديم المساعدات سوى لمليون شخص من أكثر الفئات فقرا ومن بينهم أولئك المهجرين واللاجئين والمعوقين والمسنين والأيتام والمحتاجين. وتجدر هنا الاشارة إلى ان مشكلات سوء التغذية وتخلف العناية الصحية ستترك آثارها السلبية على وضع المواليد الجدد حاليا ومستقبلا. "لقد أظهر الاستقصاء عن حالة التغذية والوفيات بين الاطفال تحت الخمس سنوات من العمر في بغداد والذي تم في آب/أغسطس ١٩٩٥ بالتعاون مع فريق منظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO) ومعهد بحوث التغذية التابع لوزارة الصحة العراقية،

---

٣٥ المقدادي، كاظم د. محنة الطفولة أمام أنظار الحريصين على حاضر ومستقبل العراق. مجلة "رسالة العراق". العدد ٥٨/تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ص. ٢٠.

ان معدلات سوء التغذية (Malnutrition) في مناطق بغداد الحضرية بلغت ٢٨٪ بقياس نقص الطول و٢٩٪ لنقص الوزن و١٢٪ للهزال. كما لوحظ سوء التغذية البسيط في ٥٦٪ لنقص الطول و٦٥٪ لنقص الوزن و٣٩٪ بقياس الوزن بالمقارنة مع الطول". وجاء في تصريح لمديرة برنامج الأغذية العالمية ما يلي: "أن هناك ٤ ملايين عراقي يواجهون المجاعة من بينهم مليونين و٣٠٠ ألف طفل تحت سن الخامسة وحوالي ٦٠٠ ألف امرأة فقيرة دون معيل"[٣٦].

ويهمنا أن نشير هنا إلى أن تقرير اليونيسيف الأخير الذي صدر في صيف عام ١٩٩٩ أكد المخاطر الكبيرة التي تهدد حياة أطفال العراق بسبب استمرار سياسة فرض الحصار الاقتصادي على الشعب في العراق. وفي ما عدا ذلك برزت ظواهر تشوه كثيرة في الولادات الجديدة، وبخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية من جراء استخدام المواد المشعة وبعض أسلحة الإبادة الجماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والقوى المتحالفة معها وخاصة أثناء الانهيار السريع في القوات العراقية وانسحابها غير المنظم من الكويت.[٣٧]

أشار التقرير السنوي الرابع الصادر عن الهيئة الاستشارية العراقية الخاص بأحوال العراق إلى أن عجز الحكومة عن إعادة العمل بمشاريع المياه والصرف الصحي في مختلف أنحاء العراق، بسبب نقص الموارد المالية وقطع الغيار، قد تسبب بحدوث حالات كثيرة من الأمراض السارية بما فيها التيفوئيد والتهاب الكبد الحاد وانتشار حالات الإسهال في اشهر الصيف مصحوبة بسوء التغذية. وتشير معلومات مكتب الإحصاء الحكومي إلى أن عدد حالات حمى التيفوئيد ازداد من ١٨١٩ حالة عام ١٩٨٩ إلى ٢٤٤٣٦ حالة عام ١٩٩٤،

---

٣٦ الهيئة الاستشارية العراقية. أحوال العراق (٤)، الأمن الوطني العراقي والمستقبل. فيينا. ص ١٧-٢٦.

37 - Siegwart-Horst Guenther.: Uran-Geschosse: Schwergeschae-digte Soldaten missgebildete Neugeborene، Sterbende Kinder. Tony Benn. Margarita Papanderou & Freimut Seidel. Ahriman-Verlag، 1996.
- Siegwar-Horst Guenther. Stumme Zeugen eines Krieges - Eine Dokumentation von S.-H. Guenther. 1990-1993، St. Peter-Ording. 1995.

وإذا لم تسجل أية حالة كوليرا عام ١٩٨٩ فقد تم تسجيل ١٣٤٥ حالة عام ١٩٩٤. و يتابع التقرير في مكان آخر فيشير إلى ازدياد انتشار الأمراض السارية والطفيلية كالملاريا والكالازار والتهاب السحايا والتدرن والأمراض التي يمكن تجنبها عن طريق برامج التحصين الموسع، التي كانت مستخدمة قبل حرب الخليج الثانية في العراق (الحصبة والسعال الديكي والخناق والكزاز وشلل الأطفال والتهاب الكبد).[٣٨]

لقد تأثر الهرم السكاني خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية وعواقب الحصار الاقتصادي كثيراً. فبالإضافة إلى تراجع في معدلات النمو السكانية من ٣,٢٪ في الستينات والسبعينات إلى ٢,٦٪ في الثمانينات و٢,٤٪ في أوائل التسعينات و٢,٣٪ ابتداءً من عام ١٩٩٣ وما بعده[٣٩]، ارتفع عدد الوفيات بين الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة وبين الشيوخ بشكل مخيف، إذ ارتفع عدد الوفيات بين الأطفال الرضع من ٩١,٥ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ١١١ وفاة في عام ١٩٩٤ مثلا. كما ارتفع عدد الوفيات الشهرية بين الأطفال دون سن الخامسة من ٥٢ وفاة لكل ١٠٠٠ طفل إلى ١٤٠ وفاة في عام ١٩٩٤. وتشير الإحصائيات المتوفرة إلى ان متوسط عدد الوفيات الشهرية بين الأطفال دون سن الخامسة قد ارتفع من ٥٩٣ وفاة في عام ١٩٨٩ إلى ٤٤٠٩ وفاة في عام ١٩٩٤، أي بزيادة شهرية قدرها ٧٤٣,٥٪ أو ما يزيد على سبعة أضعاف عام ١٩٨٩.[٤٠]

ورد في تقرير نشر في جريدة الثورة العراقية بتاريخ ١٩٩٩/١/١٥ ما يلي: "تسبب العدوان الثلاثيني الغاشم الذي قادته أمريكا وحليفاتها واستمرار الحصار الظالم المفروض على شعب العراق منذ أكثر من ثماني سنوات بوفاة مليون و٤٦٤ و٨٧٤ مواطناً عراقياً بضمنهم ٤٢٨٩٢٠ دون سن الخامسة من العمر. وقد كشف الدكتور أوميد مدحة مبارك وزير الصحة.. أن العدوان الثلاثيني في عام ١٩٩١ تسبب بإلحاق أضرار جسيمة بـ ٤١٥ مستشفى ومركزاً صحياً ومؤسسة صحية.. وشهد العراق أيضاً عودة لبعض الأمراض التي

---

٣٨ الهيئة الاستشارية العراقية. أحوال العراق. تقرير سنوي. التقرير الرابع. فيينا. ١٩٩٦.

٣٩ التقرير الإقتصادي العربي الموحد سبتمبر/ايلول ١٩٩٦. مصدر سابق. ص ٢٣٨.

٤٠ رسول، فائق علي د. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. جمعية الاقتصاديين العراقيين. مصدر سابق.

تمت السيطرة عليها حيث بلغت عدد الإصابات بمرض الملاريا ٣٢١٩٩ إصابة والتيفوئيد ١٥٢٣٨ إصابة والتهاب الكبد الفايروسي ٢٩٨٠٣ إصابات ومرض شلل الأطفال ٢٠ إصابة والخناق ٢٥٨ إصابة والجرب ٣٩١٤٦ إصابة."[٤١]

إن كافة الدراسات حول العراق تشير بما لا يقبل الشك إلى أن المتضرر الأول والأخير من فرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق هو الشعب العراقي وبأشكال وصور مأساوية لا مثيل لها ولا مبرر أيضا. وأن المستفيدين الأساسيين من استمرار الحصار الدولي هم : السعودية التي تقوم بتصدير نسبة تصل إلى ٩٠٪ من حصة تصدير العراق للنفط وفق توزيع الحصص في الأوبك، إذ هي التي تقوم بالتعويض عن النقص الحاصل بمنع العراق من تصدير نفطه بالصورة الطبيعية. ثم تأتي الكويت وإيران وغيرها. ويبقى نفط العراق بعد كل ذلك كاحتياطي مضمون للولايات المتحدة التي تهيمن الآن على مقدرات العراق والشعب العراقي. كما أن الولايات المتحدة تربح من هذا الوضع بسبب قيامها ببيع المزيد من الأسلحة إلى دول الخليج ومنها السعودية بكميات هائلة وتقبض مبالغ النفط المصدر ثانية. كما أن النظام العراقي مستفيد بشكل غير مباشر بسبب انشغال الشعب العراقي بتدبير قوته اليومي واضطراره إلى عدم التفكير الجاد بالسياسة وغوص الكثيرين بالغيبيات والخرافات ليعوضوا روحيا عما يفوتهم جسديا. وكلنا يعلم إن الجوع والحرمان والركض وراء الخبز اليومي والذل والخنوع والاستجداء والعهر لا يخلق في أي مجتمع كان أناسا ثوريين، على عكس ما يعتقده بعض فصائل المعارضة العراقية التي كانت تعيش في واد والشعب بمشاكله اليومية ومصائبه المستمرة يعيش في وادٍ آخر تماما، وكانت الصلات مقطوعة عموماً بين الواديين.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن النظام العراقي بسياساته الهوجاء في التسلح وإقامة الصناعات العسكرية، وإنتاج الأسلحة الكيميائية والجرثومية ومحاولة إنتاج السلاح النووي وكذلك الحروب التي خاضها واستخدام مختلف الأسلحة فيها، إضافة إلى إشعال الحرائق بآبار

---

٤١ المتابعة. نشرة خاصة بتطور الأوضاع السياسية في بلادنا. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ٩٩، ١٩٩٩/١/٢٤، ص ٢.

النفط في الكويت قد تسبب بإلحاق أضرار فادحة بالبيئة ورفع من درجة التلوث، كما تسبب في موت الكثير من الأطفال والمرضى، وكان وراء بروز أمراض جديدة أو ولادة أطفال مشوهين. إلا أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، التي كانت تريد إشعال الحرب بأي ثمن من جهة، واستخدمت أسلحة محرمة دوليا دون وازع من ضمير ورادع من عقاب دولي ينزل بها باعتبارها الدولة الأعظم والقطب الواحد الذي له حق التحكم برقاب الشعوب، بما فيها استخدام الأسلحة الإنشطارية أو العنقودية، والعتاد المخصب باليورانيوم المشع ٣٣٨ المضاد للدبابات والذي أدى إلى تفحم كامل لمن فيها ومعاناة عذاب رهيب قبل الوفاة.

صنفت الأمم المتحدة العراق في أدبياتها المتخصصة بمسائل التنمية البشرية في العام ١٩٩٥ في المرتبة ١٤٣ من مجموع ١٧٤ دولة بعد ان صنف في نهاية الثمانينات وحتى عام ١٩٩٠ في المرتبة ٩٦. وقد استبعد العراق من تقارير التنمية البشرية خلال السنوات التالية إلى حين سقوط النظام بسبب عدم تزويد النظام لهذ المؤسسة الدولية بمعلومات تفيد في التعرف على موقع العراق من التنمية البشرية في العالم. وقداشتركت كل من جيبوتي والصومال بهذه الحالة أيضاً واستبعدتا من التقارير السنوية للتنمية البشرية. والمعايير التي تعتمدها الأمم المتحدة في هذا التصنيف تشتمل على مؤشرات : متوسط العمر، والتعليم، والرعاية الصحية، والدخل والعمالة بشكل خاص[٤٢]. وهذه المرتبة التي تراجع إليها العراق تجسد مستوى التخلف والتراجع عما تحقق سابقا في مجال التنمية البشرية. وخلال السنوات المنصرمة برزت الظواهر السلبية التالية:

– تراجع في متوسط عمر الإنسان في العراق بمقدار ١،٥ سنة [٤٣].

– ارتفاع في عدد النساء إلى مجموع السكان بالمقارنة مع عدد الرجال وبالقياس إلى السنوات التي سبقت الحروب المعروفة[٤٤].

42 United Nations-UNDP: Human Development Report 1993، Development Programme (UNDP)، New York-Oxford، Oxford University Press، 1993، P. 13.

٤٣ المصدر السابق نفسه.

٤٤ المصدر السابق نفسه.

– انخفاض في نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة من ٤٧٪ في عام ١٩٨٧ إلى ٤٤٪ في عام ١٩٩٤[٤٥]. وجدير بالإشارة إلى ان عددا كبيرا من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ – ٤٥ سنة قد أودت الحرب بحياتهم أو حولتهم إلى معوقين"

– أنخفاض (انخفاض) شديد في عدد العاملين في الاقتصاد العراقي، وبخاصة بين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٠ سنة والذين تزيد أعمارهم عن ٤٠ سنة وتتخذ صفة شاملة تقريبا عندما تتجاوز سن الـ ٥٠ سنة فما فوق. وقدر عدد العاطلين في العام ١٩٩٦ بما يقرب من ٦ مليون نسمة وبخاصة بين النساء القادرات على العمل[٤٦].

– وبسبب الإشكاليات التي رافقت الحرب ومصاعب الحصول على المواد الغذائية والعمل كلما ابتعد الإنسان عن العاصمة أو المدن الرئيسية فإن المعلومات المتوفرة تشير إلى تركز شديد في العاصمة بغداد وفي كل من نينوى وذي قار. اما البصرة التي تعرضت لحربين مدمرتين فقد تقلص نفوسها من ٨,٤٪ في العام ١٩٧٧ إلى ٥,٤٪ في العام ١٩٨٧ وإلى حدود ٣,٥٪ في العام ١٩٩٢/١٩٩٣[٤٧].

وهذه الظواهر كانت ولا تزال نتيجة منطقية للحرب العراقية–الإيرانية وحرب الخليج الثانية اللتين أودتا بحياة مئات الألوف من شباب العراق ومن القادرين على العمل وبخاصة بين ١٨–٤٥ سنة من جهة، وبالحصار الاقتصادي الذي تسبب بسوء التغذية ونقص الموارد لتنمية الخدمات الاجتماعية ونقص الأدوية والرعاية الصحية من جهة أخرى، وكلاهما حصيلة السياسة الداخلية والخارجية للدولة العراقية خلال العقود الأربعة المنصرمة.

والمعلومات المتوفرة تشير إلى ان الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة قد أثرت بشكل حاد على مستوى التعليم ونتائجه. فعلى الرغم من ارتفاع عدد

---

٤٥ المصدر السابق نفسه.

٤٦ المصدر السابق نفسه.

٤٧ المصدر السابق نفسه.

التلاميذ والطلاب في مختلف المراحل الدراسية فإن النتائج كانت سلبية. ويمكن للمقارنة التالية تأكيد هذا الأستنتاج:

جدول رقم (٢٦)

عدد التلاميذ والطلاب الدارسين في مختلف المراحل التعليمية في العراق للأعوام ١٩٦٩/١٩٧٠ و١٩٩٤/١٩٩٥

مراحل التعليم	١٩٦٩/١٩٧٠	١٩٩٤/١٩٩٥	مقدار الزيادة	٦٩/١٩٧٠=١٠٠
عدد سكان العراق	٩٤٩٨٣٦٢	٢٠٥٠٠٠٠٠	١١٠٠١٦٣٨	٢١٥,٨
التعليم الابتدائي)	١٠٤٠٩٧٠	٣٢٥١٠٠٠	٢٢١٠٠٣٠	٣١٢,٣
تعليم متوسط و إعدادي	٣٠٣٠٥٠	١١٠٣٠٠٠	٧٩٩٩٥٠	٣٦٤,٠
التعليم المهني	١٠٠٥٣	١٢٢٠٠٠	١١١٩٤٧	١٢١,٤
معاهد المعلمين	٣٦٢٨	٣١٠٠٠	٢٧٣٧٢	٨٥٤,٥
التعليم الجامعي	٣٧٢٩٠	٢٠٣٠٠٠	١٦٥٧١٠	٥٤٤,٤
التعليم الموازي	–	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	–
إجمالي عدد التلاميذ والطلبة	١٣٩٤٩٩١	٤٧٢٩٠٠٠	٣٣٣٤٠٠٩	٣٣٩,٠

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، العراق، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٩٦.

ويبدو من الجدول بوضوح ان الزيادة في عدد التلاميذ والطلاب كانت أعلى بكثير من الزيادة التي حصلت خلال تلك الفترة في عدد السكان، علما بأن هذه القضية ترتبط بدورها بنتائج الحربين والحرب الداخلية ضد الشعب الكُردي التي أودت كلها بحياة مئات الألوف من البشر بسبب تأثيرها المباشر على المؤشرات السكانية. ومن المفيد ان نشير هنا إلى ان

مجموع التلاميذ والطلاب قد تراجع بحدود قليلة في العام ١٩٩٥/١٩٩٤ بالقياس إلى العام الدراسي ١٩٩١/١٩٩٠ حيث انخفض إلى ٤٧٧٨ ألف طالب وطالبة في مختلف مراحل الدراسة بعد ان كان ٤٧٩٠ ألف طالب وطالبة، اي بنسبة انخفاض قدرها ٠,٢٥ ٪.

وجدير بالملاحظة أن عدد التلاميذ والطلاب كان في هاتين السنتين يفوق عدد التلميذات والطالبات، كما في الأرقام التالية:

جدول رقم (٢٧)

مجموع الطلبة في مختلف المراحل وتوزيعهما بين الأناث الذكور

السنة	الأناث بالآلاف	الذكور بالآلاف	المجموع بالآلاف
١٩٩١/١٩٩٠	٢٠٤٤	٢٧٤٦	٤٧٩٠
١٩٩٥/١٩٩٤	٢٠٠١	٢٧٧٧	٤٧٧٨
معدل النمو ٪	– ٢,١	١,١	– ٠,٣

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٩٦.

الا ان الرسوب والتسرب كانا في السنوات السابقة اقل بكثير مما حصل في السنوات اللاحقة، وبخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية. ومن المؤسف ان لا تتوفر احصائيات عن الرسوب والتسرب خلال ذات السنوات، ولكن توجد لسنوات قريبة منها بحيث يمكنها ان تقدم نموذجا مقاربا جدا للسنتين المشار اليهما في الجدول السابق. ويمكن للأرقام التالية توضيح ذلك:

جدول رقم (٢٨)

النسب المئوية للرسوب والتسرب في مراحل التعليم خلال المدة

١٩٧١/١٩٧٠ – ١٩٩٣/١٩٩٢

السنة	الابتدائي	المتوسط	الإعدادي	الإعدادي المهني	الإعدادي الفني	الجامعي
١٩٧١/١٩٧٠:						
الرسوب	٢٣,٠	٣٣,٦	٢١,٤	٧,٩	–	١٠,٠
التسرب	٧,٤	٦,٨	٣,٥	١,٩	–	١,٣
١٩٩٢/١٩٩١:						
الرسوب	١٦,٦	٣٥,٨	٤٢,١	٣٣,٣	٣١,٥	٢١,١
التسرب	٣,٢	٦,٢	١,٦	٢,٥	٩,٢	٦,١

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٩٦، ص ٤٦

وهذا يعني ان نسبة مجموع الراسبين والمتسربين بالنسبة إلى مختلف المراحل الدراسية تتراوح بين ١٩–٢٠٪ من إجمالي المقيدين في العام ١٩٩٢/١٩٩١. وهكذا هو الحال، كما يبدو، بالنسبة للسنوات التالية.

ولكن ما هي العوامل الكامنة وراء هذا التسرب الواسع للتلاميذ والطلبة وكذلك الرسوب؟ يبدو لي بأن الأجابة عن هذا السؤال تتلخص في الملاحظات التالية:

تقلص إمكانيات العائلات على ارسال الأبناء إلى المدارس والجامعات ومحاولة الاستفادة منهم في تأمين العيش للعائلة.

اضطرار عدد كبير من الصبية والطلاب إلى ممارسة الكثير من الأعمال غير المنتجة التي لا توفر لهم سوى القليل من المبالغ لسد جزئي في لقمة العيش لعائلاتهم، انها أعمال لا تساهم

في التنمية أو في خلق الثروة، بل تساهم في خسارة نسبة عالية من وقت هولاء التلاميذ والطلبة، ولكنها كما يبدو ضرورية جدا للعائلات الكادحة والفقيرة.

تراجع مستوى التعليم والرقابة من جانب الإدارات المدرسية والمعلمين والعائلات في آن واحد.

تدهور في نظم التعليم والمناهج والفعاليات التي تفرض على التلاميذ والطلبة من جانب النظام و التي لا تشكل جزءا من المواد الدراسية مثل التدريب العسكري والمظاهرات أو استقبال الوفود أو التثقيف القومي المتطرف والشوفينية في الموقف إزاء القوميات والشعوب الأخرى.

تدهور في مستوى المعلمين والمعلمات والجهاز التعليمي عموما، إضافة إلى تقلص ساعات الدراسة بسبب قلة المدارس ومشاركة أكثر من مدرسة في بناء واحد. ومن المؤسف ان نشير إلى انتشار ظاهرة الرشوة في مختلف مراحل الدراسة لتأمين النجاح أو حتى لترسيب من لا يدفع أو من لا يجري وراء الحزب الحاكم.

– تدهور في مستوى حياة ومعيشة المعلمين والمدرسين والأساتذة والعاملين في الجهاز التعليمي والذي يتجلى في رواتبهم. نشرت جريدة المستقبل في بغداد مقالاً بقلم صباح اللامي تحت عنوان "أساتذتنا جياع" يقول فيه ما يلي: "تدفع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمدرس (٤٠٠) دينار عن المحاضرة الواحدة في الدراسة المسائية، (١٨٠) دينار في الصباحية، وللمدرسين بين (٤٠٠–٤٥٠) دينار مساءً، و(٢٠٠) دينار صباحاً، بينما يتقاضى الأستاذ المساعد (٦٤٠) دينار عن محاضرة المساء، و(٢٠٨) دنانير عن محاضرة الصباح، أما الأستاذ، وغالباً ما يكون قد بلغ من العمر عتياً، واشتعل الرأس شيباً، فيتقاضى (٨٠٠) دينار عن المحاضرة المسائية، و(٨٥٠) دينار عن المحاضرة الصباحية".[٤٨]

وتشير المعلومات الخاصة بالعراق حينذاك إلى ان عددا كبيرا من الصبية والطلبة كانوا يقومون بأعمال بائسة مثل بيع السجائر وعلب الكبريت في الشوارع أو بيع المأكولات في

---

٤٨ المتابعة. نشرة خاصة بتطورات الأوضاع اسياسية في بلادنا. العدد ٧٩. ١٩٩٨/٣/١٢. ص ١.

الأزقة أو جمع أعقاب السجائر أو التفتيش في النفايات بهدف العثور على اشياء مفيدة لهم ولعائلاتهم. كما ان عددا متزايدا من تلاميذ وطلبة المدارس كانوا يشاركون في أعمال السرقة اليومية من المحلات والبيوت أو في الباصات والمحلات المزدحمة. ويشكلون مادة دسمة للعصابات التي تحولهم إلى لصوص محترفين ومحتالين.

وخلال فترة الحرب العراقية–الإيرانية وحرب الخليج الثانية تراجع نشاط مكافحة الأمية بالنسبة إلى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥–٤٥ سنة. فبعد ان تقلصت نسبة الأمية لتصل في عام ١٩٧٧ إلى حوالي ٤٨,٤٪، وإلى ١٩,٩٪ في عام ١٩٨٧، فأنها لم تتقلص في عام ١٩٩٣ الا إلى ١٩,٢٪ فقط.

ان القصف الذي تعرضت له المرافق المدنية العراقية في حرب الخليج الثانية بشكل خاص قد أدى إلى تدمير عدد غير قليل من المستشفيات والمراكز الصحية، كما ان نقص الموارد المالية قد أعاق إمكانية إقامة مستشفيات ومستوصفات ومراكز صحية جديدة وبالتالي ادى ذلك إلى زيادة الضغط على المتوفر منها من جانب المرضى. فقد ارتفع متوسط حصة المستشفى من ٦٦ ألف نسمة في عام ١٩٨٠ إلى ٩٦ ألف نسمة في عام ١٩٩٣، وارتفع متوسط حصة المركز الصحي الواحد من ٧ آلاف نسمة إلى ١٤ ألف نسمة، وفي المتوسط من ٥٢٦ نسمة إلى ٦٢١ نسمة لكل سرير في المستشفى الواحدة. ومما زاد في الطين بلة قلة الأدوية والمعدات الطبية الضرورية لإجراء العمليات الجراحية، إضافة إلى مشكلات نقص المياه الصالحة للشرب. وكانت النتيجة كارثية. يشير التقرير السنوي الرابع الصادر عن الهيئة الاستشارية العراقية الخاص بأحوال العراق إلى ان عجز الحكومة عن إعادة العمل بمشاريع المياه والصرف الصحي في مختلف انحاء العراق، بسبب نقص الموارد المالية وقطع الغيار، قد تسبب بحدوث حالات كثيرة من الأمراض السارية بما فيها التيفوئيد والتهاب الكبد الحاد وانتشار الاسهال في اشهر الصيف مصحوبة بسوء التغذية[٤٩].

---

٤٩ الهيئة الاستشارية العراقية. أحوال العراق (٤). الأمن الوطني العراقي والمستقبل. فيينا. ١٩٩٦. ص ١٧–٢٦.

ان هذه الأوضاع قد أثـرت بشـكل واضـح علـى مسـتوى توقـع الحيـاة عنـد الـولادة وإلى التراجع الكبير في هذا المؤشر. فتقرير جمعية الاقتصـاديين العـراقيين يشـير إلى "ان الـزمن المقتطع المقدر من فرص التقدم بحدود ١٨ سنة إضـافة إلى الآثـار الأخـرى الـتي لا تقـاس بزمن"[٥٠]، حتى عام ١٩٩٣ بالارتباط مع مستوى توقـع الحيـاة عنـد الـولادة، وان اسـتمرار الحصار كـل سـنة إضـافية يضـيف إلى الـزمن المقتطـع ثـلاث سـنوات أخـرى. وعلـى هـذا الأساس فإنالزمن المقتطع يرتفع في عام ١٩٩٦ وفق هذا التقدير و بالاستناد إلى تراجع أكبر في تقدير مستوى توقع الحياة ليصل إلى حدود ٢٦ سنة تقريبا، إذ يصل بـذلك إلى مسـتواه في عام ١٩٧٠ تقريبا والذي بلغ حينذاك حوالي ٥٩ عاما. وسيحتاج العراق حـوالي ١٥ سـنة لاحقة ليعود إلى مستوى توقع الحياة في عام ١٩٩٦والذي بلغ بـين ٥٩,٣ عامـا بعـد ان كـان ٦٠,٣ سنة في عام ١٩٧٥ و٦٠,٣ سنة في عام ١٩٩٣ أيضا.

تؤكد تقارير الأمم المتحدة والتقارير الاقتصادية العربية الموحدة السـنوية وكتابـات عـدد كبير من الاقتصاديين العراقيين على حصول تدهور شديد في متوسط حصـة الفـرد الواحـد من الناتج المحلي الإجمالي خلال نصف القرن المنصرم، علمـا بـأن سـنوات العقـد الثـامن وبداية العقد التاسع شهدت نمواً كبيراً في تلك الحصة بالارتبـاط مـع عمليـة التـأميم وزيـادة الإنتاج والتصدير وارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الـدولي. إلا أن تراجعـا متلاحقـاً لـه برز في فترة الحرب العراقية – الإيرانية، ثم تحسن قليلاً في العام ١٩٨٩ والنصـف الأول مـن العام ١٩٩٠، ثم تدهور ابتداءً من النصف الثـاني منـه والعـام ١٩٩١ واسـتمر حتـى سـقوط النظام العراقي، رغم الزيادة النسبية في صادرات النفط الخـام وفـق "برنـامج الـنفط مقابـل الغذاء". وأهمية هذا المؤشر تبرز في تجسيده لوجهـة التطـور ومعـدلات النمـو الاقتصـادي ومعرفة مستوى ارتفاع أو هبوط إجمالي الناتج المحلي المتحقـق خـلال السـنوات المختلفـة بالارتباط مع بارومتر السياسة التي كان يمارسها النظـام البعثـي. فهـو يعـبر ببسـاطة عـن حصيلة العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والنمـو السـكاني والواقـع السياسـي في الـبلاد

---

٥٠ رسول، فائق علـي د. تقريـر التنميـة البشـرية – ١٩٩٥ – العـراق. جمعيـة الاقتصـاديين العـراقيين – مصدر سابق. المقدمة. ص XIX.

بغض النظر عن طبيعة توزيع وإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي في البلاد، إذ أن متوسط الحصة لا يؤشر في كل الأحوال فجوة الدخل الفعلية بين مدخولات مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، كما لا يعبر عن طبيعة البنية الاقتصادية ومدى توازنها وتجانسها أو تشوهها والاختلالات التي تتآكلها. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي قد شهد خلال الفترة بين ١٩٥٠-١٩٨٠ ارتفاعا متواصلا من سنة إلى أخرى، في حين شهدت الفترة بين ١٩٨١-١٩٩٨ تراجعا مستمرا بلغ أدنى مستوى له في العام ١٩٩٨[٥١] وتواصل حتى فترة سقوط النظام. إذ لم يكن في مقدور حكومة البعث اتخاذ إجراءات اقتصادية وسياسية تسمح بتغيير الحالة الاقتصادية في البلاد. ويمكن للجدول التالي أن يوضح هذين الاتجاهين المتعارضين في التطور خلال الفترتين الأولى والثانية. ويمكن أن يتواصل مثل هذا الاتجاه التنازلي ما لم تتخذ الإجراءات الضرورية لمواجهة ذلك.

---

٥١ النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ط ١. ١٩٩٥. ص ١٩٤. الأرقام وفق الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠.

جدول رقم (٢٩)

تأثير سياسة النظام الاقتصادية والحروب والحصار الدولي على المتوسط السنوي لحصة الفرد الواحد من الدخل القومي في العراق (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠)

السنة	المتوسط السنوي/ دولار $
١٩٥٠	٦٥٠
١٩٦٠	١٢٦٠
١٩٧٠	١٧٥٠
١٩٧٩	٤٢٢٠
١٩٨٠	٤٠٨٠
١٩٨٩	١٤٧٠
١٩٩٠	٨٧٠
١٩٩٣	٥٠٠
١٩٩٨	٤٦٠

المصدر : عباس النصراوي. محاضرة في فيينا، خريف ١٩٩٥.

كاظم حبيب. المأساة والمهزلة في عراق اليوم. دار الكنوز. بيروت. ١٩٩٩.

The World Factbook 1999 - Iraq. CIA.

وارتبط هذا التدهور في متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بتراجع المعدلات السنوية لإنتاج وتصدير النفط الخام العراقي، إذ كان النفط الخام يشكل ٩٥٪ من إجمالي قيمة صادرات العراق السنوية. كما ارتبط بخراب وتوقف عدد كبير من منشآت العراق الصناعية ومشاركة بعضها الآخر بنسبة ضئيلة من طاقتها الإنتاجية في إنتاج السلع، بسبب نقص المواد الأولية وأدوات الاحتياط، إضافة إلى تدهور نشاط المنشآت الخدمية. كما شهد الإنتاج الزراعي تراجعا كبيرا نشأ عن إبعاد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية عن العملية الإنتاجية وتدهور شبكة الري والبزل وتملح مزيد من الأراضي الزراعية ونقص كبير في البذور والأسمدة الكيماوية ومواد مكافحة الآفات الزراعية. وفي الوقت نفسه حصل تراجع شديد في حجم التبادل التجاري مع الدول العربية والإقليمية وعلى الصعيد الدولي. ولم يعد العراق قادراً على توجيه موارد مالية لإقامة مشاريع اقتصادية واجتماعية جديدة. وإزاء هذا الوضع ارتفع في العراق حجم البطالة، حيث بلغت نسبتها في عام ١٩٩٨ أكثر من ٦٥٪ من إجمالي القوى القادرة على العمل في بلد لا يزيد تعداد سكانه عن ٢٢ مليون نسمة[٥٢]. ومما زاد في الطين بلة أن عددا كبيرا من العاملين في العراق كان يعاني من بطالة

---

٥٢ راجع: حبيب، كاظم د. المأساة والمهزلة في عراق اليوم. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ط ١. ١٩٩٩. ص ٢٩-٣١.

مقنعة أو يمارس العمل في مختلف مجالات القوات المسلحة وأجهزة الأمن الـتي لا تسـاهم في كل الأحوال في إنتاج الدخل القومي بل في استهلاكه.

وتدهورت في الفترة ذاتها العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية والعربية للعراق، وخاصة في مجال التبادل التجاري وصعوبة الحصول على التقنيات الحديثة. ففي الوقت الذي بلغت صادرات العراق في العام ١٩٨٠ حوالى ٢٨,٨ مليار دولار أمريكي، ووارداته ١٣,٩ مليار دولار، تراجعت صادراته في العام ١٩٩٠ إلى ١٠,٤ مليار دولار ووارداته إلى ٦,٥ مليار دولار أمريكي. وتواصل هذا التراجع في مقدار صادراته ليصل في العام ١٩٩٥ إلى حوالى ٤٢٤ مليون دولار أمريكي ووارداته إلى ٦١٦ مليون دولار فقط. ثم عاد فتحسن قليلا ليصل مقدار الصادرات إلى ٥٠٣ مليون دولار، في حين تراجع مقدار وارداته إلى ٤٩٢ مليون دولار في العام ١٩٩٦[٥٣]. أما في العام ٢٠٠٠ فقد بلغت صادرات العراق ٩٥٠٨ مليون دولار أمريكي ووارداته ١٧٨١ مليون دولار أمريكي.[54] ومنه يتبين أن الميزان التجاري العراقي قد حقق وفرة قدرها ٧٧٢٧ مليو دولار أمريكي خلال العام ٢٠٠٠ بسبب القيود الثقيلة التي كانت مفروضة دولياً على استيرادات العراق السلعية.

وإذا ما أخذ الإنسان واقع التدهور المتواصل في حجم الإنتاج الصناعي والزراعي وفي التبادل التجاري وقلة موارد النفط المالية من جهة، وحجم الدمار الذي لحق بالعراق جراء حربين متتاليتين ومعارك عسكرية داخلية من جهة أخرى، وارتفاع متواصل في عدد نفوس العراق، رغم الحروف والكوارث الأخرى من جهة ثالثة، فإنه سيجد عواقب ذلك بارزة في اختلالات حادة جديدة في عدد آخر من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. وبسبب اختلال العلاقة بين العرض والطلب في السوق العراقية ومشكلات السيولة النقدية ونقص العملات النادرة مارس الحكام سياسة ضخ كميات كبيرة من الدنانير العراقية غير المغطاة بالإنتاج

---

٥٣ راجع: التقرير الاقتصـادي العربـي الموحـد ١٩٨٨، ص ٣٠٧ و١٩٩٥ و ص ٢٨٩، و١٩٩٨، ص ٢٨٧. الكويت. يصدر عن عدد من المنظمات الاقتصادية العربية والجامعة العربية، ومنهـا الصـندوق العربـي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٥٤ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١. مصدر سابق. ص ٣٤٣.

المحلي أو بالعملات النادرة إلى التداول مما ساهم في تسريع وتائر التضخم وارتفاع جنوني غير معهود بالأسعار وتدهور شديد في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وبقية العملات الصعبة، بحيث بلغ أحيانا أكثر من ٣٠٠٠ دينار للدولار الواحد بعد أن كان ٣,٢١ دولارا للدينار الواحد منذ عام ١٩٨٢. وأدت هذه الحالة إلى تدهور شديد في مستويات معيشة الغالبية العظمى من السكان، خاصة وأن التغيرات التي حصلت على رواتب الموظفين والمستخدمين والعمال والمتقاعدين كانت محدودة جدا وبعيدة تماماً عن اللحاق بالوتائر العالية والمتسارعة لارتفاع أسعار السلع والخدمات.

ونتيجة للحرب العراقية–الإيرانية وحرب الخليج الثانية على نحو خاص ازدادت ديون العراق الخارجية وتجاوزت الـ١٠٠ مليار دولار أمريكي، إضافة إلى تراكم مبالغ خدمة الدين عليها (سعر الفائدة السنوية)، وتفاقم التبعات المالية على العراق بسبب ما يفترض أن يدفعه من تعويضات مالية عن الخسائر التي تسببت بها حرب الخليج الثانية. وقدر في حينها أن هذه الحالة ستجد آثارها السلبية لعقود ثلاثة قادمة بعد سقوط النظام نتيجة الدمار الكبير والخراب الذي لحق بالإنسان الفرد والمجتمع أولاً وقبل كل شيء، وبالاقتصاد الوطني والبنية التحتية ثانياً وبالعلاقات العراقية الدولية والإقليمية ثالثاً. ولا شك في أن منع العراق من حقه في تصدير النسبة العظمى من حصته السنوية في منظمة الـ "أوبك" والـ "أوابك" خلال الفترة المنصرمة قد حملت البلاد خسائر مالية كبيرة جداً بلغت أكثر من ١٥٠ مليار دولار أمريكي، والرقم قد ارتفع في السنوات اللاحقةإلى حين سقوط النظام.

وتجلت عواقب التدهور الاقتصادي في الحياة الاجتماعية للسكان. فقد اختفت الفئات الاجتماعية الوسطى وانقسم المجتمع بشكل عام إلى مجموعتين متمايزتين: المجموعة الكبيرة التي تشكل الغالبية العظمى من السكان وهي تعاني من الفقر والحرمان، والمجموعة الصغيرة جداً التي تعيش في غنى فاحش وتخمة شديدة. فوفق التقرير الذي أعد لصالح البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة تحت عنوان "تقرير التنمية البشرية في العراق–١٩٩٥"، تراجع الدخل دون المتوسط الشهري ل ٥٦٪ من العائلات العراقية من ٣٣٧,٤ دينار للعائلة الواحدة في عام ١٩٨٨ إلى ٧٣,٩ دينار في عام ١٩٩٣، والدخل المتوسط ل

٧,٥٪ من العائلات من ٤١٧,٧ دينار للعائلة الواحة إلى ١٤٤,٩ دينار، والدخل فوق المتوسط من ٥٣٣,٢ دينار إلى ٢٨٨,٥ دينار للعائلة الواحدة خلال نفس الفترة. ويفترض أن يؤخذ بنظر الاعتبار التدهور الشديد لسعر الدولار في السوق العراقية حينذاك، إذ تراوح دخل العائلة بين ربع ونصف دولار في الشهر[٥٥]. وقد ازدادت هذه الحالة تدهورا منذ العام ١٩٩٣ حتى سقوط النظام.

وخلال الفترة المنصرمة تدهورت حالة التعليم العام والمهني بمختلف مراحله وازداد التسرب من جميع مراحل الدراسة العامة والجامعية والمهنية والفنية. وتشير المعلومات إلى أن ٨٣٪ من مدارس العراق كانت تفتقد إلى الضرورات الأساسية للتعليم، كما أنها بحاجة إلى إعادة التعمير. وتدهورت الرعاية الصحية بسبب انهيار النظام الصحي وشحة الأدوية في الأسواق المحلية وارتفاع أسعارها. وتقلصت قدرة العراق على تأمين المياه الصالحة للشرب للسكان. فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت لا تحصل سوى نسبة ٤١٪ من السكان على المياه الصالحة للشرب، كما تدهورت إمكانية تزويد السكان بالتيار الكهربائي حيث تحصل انقطاعات يومية لساعات طويلة صيفا وشتاء.

وبرزت في العراق أمراض اجتماعية ونفسية وعصبية، إضافة إلى أمراض جديدة لم تكن معروفة في السابق نتجت عن استخدام مختلف الأسلحة، بما فيها المشعة في حرب الخليج الثانية وفق آخر الدراسات الصادرة عن عدد من المعاهد العلمية والطبية. واتسعت في السنوات الأخيرة مشاركة المزيد من الأفراد في عصابات الجريمة المنظمة والسطو والسرقة والابتزاز والقتل، كما نمت بسرعة ظاهرة العهر بين النساء والصبية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعائلات في جميع أنحاء العراق. وانتشرت ظواهر الفساد الوظيفي والرشوة في دوائر الدولة ومختلف مجالات الحياة العامة، وأصبحت هي القاعدة العامة في إنجاز معاملات المواطنين.

---

٥٥ راجع: فائق علي، رسول د. تقرير التنمية البشرية في العراق ١٩٩٥. بغداد جمعية الاقتصاديين العراقيين. ١٩٩٥. ص ٧٤.

ومما يزيد من مصاعب السكان انهيار النظام الصحي وتدهور الرعاية الصحية للأطفال والشيوخ والمرضى والنساء الحوامل بسبب نقص المؤسسات الصحية ونقص الأدوية وارتفاع أسعارها وسوء التغذية. ومن المؤشرات البالغة الخطورة ارتفاع عدد الوفيات بين الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم عن خمس سنوات، حيث بلغت، وفق تقرير منظمة اليونيسيف، ٤٥٠٠ وفاة في الشهر أو ما يزيد على ٥٤ ألف طفل سنوياً، لأسباب ارتبطت بعواقب الحصار الاقتصادي[٥٦]. وكان الموت يختطف يوميا ٢٥٠ شخصاً بسبب استمرار العقوبات الاقتصادية[٥٧].

إن هذه المعطيات وغيرها تؤكد بشكل ملموس المعاناة التي كان يعيشها الاقتصاد والمجتمع في تلك الفترة بسبب النقص الشديد في الموارد المالية وتعطل فعلي لقدراته الاستثمارية والإنتاجية والتشغيلية وإلى تشوه واختلال في الموازنات الكلية من جهة، وإلى حاجته لأكثر من عقدين من السنين من أجل إعادة عجلة الاقتصاد وعملية التنمية البشرية إلى مجراها الطبيعي بعد سقوط النظام ورفع الحصار عنه.

56 Impact of the 9-Year Sanctions War on the People of Iraq. Iraq Action Coalition. 1999. P. 3.

يضاف إلى ذلك مجموعة التقارير السنوية الصادرة عن منظمة اليونيسيف بشأن أطفال العراق.

٥٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣.

الفصل الخامس

الواقع الاجتماعي في العراق

شكل التمايز الطبقي والتفاوت الحاد في مستوى الدخل السنوي للفرد والعائلة ومستوى المعيشة واحدا من أكثر الظواهر حدة ووضوحا في المجتمع العراقي منذ ان بدأت الفورة النفطية في العراق وارتفعت إيرادات الدولة المالية بصورة خيالية لم يكن يحلم بها العراق قبل ذاك، وخاصة بعد أن اقترن كل ذلك بسياسة التنمية الانفجارية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم والإنفتاح الواسع أمام نشاط الشركات الإحتكارية المتعددة الجنسية واختفاء المعايير الاقتصادية والاجتماعية في تحديد وجهة التنمية وطبيعة ونوعية وحجم المشاريع الاقتصادية التي يراد إقامتها. واختفى كل توجه ومضمون واضح لإقامة اقتصاد وطني حركي (ديناميكي) متوازن ومستقل، ثم ظهرت فئات واسعة من المقاولين الطفيليين والموظفين التكنو–بيروقراطيين والسماسرة العقاريين وكبار التجار المرتبطين مباشرة بالفئة الحاكمة بمصالح اقتصادية وسياسية وقرابة عشائرية وعائلية، أو بتعبير أدق بالفئة الحزبية القيادية المهيمنة على الحكم. وتفاقمت حالة التفاوت الطبقي بين فئة قليلة من كبار الأغنياء والغالبية العظمى من بنات وأبناء الشعب العراقي خلال الفترة الواقعة بين الحرب العراقية – الإيرانية وغزو الكويت ومن ثم في أعقاب حرب الخليج الثانية، التي حولت القسم الأعظم من ابناء الشعب في مختلف اقاليمه إلى فقراء ومعدمين ينتظرون العون والمساعدة من الداخل والخارج. فالغنى الفاحش لمجموعة صغيرة جدا من أصحاب المليارات والملايين من القطط السمان التي اغتنت حديثا خلال العقود الثلاثة الأخيرة على حساب قطاع الدولة ومصالح الاقتصاد الوطني والشعب يقابله فقر واسع النطاق يشمل الغالبية العظمى من السكان. فالمجموعة الأولى تعيش في بحبوحة اقتصادية مرتبطة مباشرة بالنشاط الاقتصادي والتجاري والعقاري والأسواق المالية وبعض قادة الحرس

الجمهوري ومديرية الأمن العامة والاستخبارات والمخابرات العسكرية وقادة وحدات فدائيي صدام حسين والوحدات الخاصة وأعضاء القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم بشكل خاص. ولكن الأكثرية العظمى التي تصل نسبتها إلى أكثر من ٩٧٪ من السكان كانت تعيش في أوضاع مالية بائسة يتراوح فيها متوسط دخل الأسرة الشهري بين ١٩٣٠-٧٥٣٢ دينار عراقي. فحوالى ٦٢,٧٪ من هذه العائلات بلغ متوسط دخلها السنوي ٢٠ دولارا، و٦,٣٪ من العائلات بلغ حوالى ٣٨ دولارا، وأكثر من ٢٧٪ من العائلات لم يزد دخلها عن ٧٥ دولارا تقريبا وفق سعر الدينار العراقي في السوق السوداء في العام ١٩٩٥[٥٨]. لقد تميز الوضع في العراق في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية بمجموعة من الظواهر السلبية ذات المضمون الاقتصادي والاجتماعي التي تكشف عن طبيعة النظام الحاكم وتؤشر حقيقة ان مثل هذا الوضع لا يمكن ان يستمر طويلا، إذ ستكون عواقبه أكثر تدميرا للأجيال القادمة من بنات وأبناء الشعب، فالقاعدة العامة تشير إلى أن الظلم إن دام دمر، وهو ما كان الشعب يواجهه في العراق منذ سنوات قبل إسقاط النظام في حرب الخليج الثالثة. ويمكن بلورة تلك الظواهر السلبية فيما يلي:

إن عدداً محدوداً من أبناء الفئة الحاكمة البارزين يهيمن على قطاعات الاقتصاد العراقي الصناعي التحويلي والزراعي والتجاري والنقل والإنشاءات وعلى مزيد من العمارات السكنية الحديثة. ويتعاون أولاد هذه الفئة الحاكمة مع مجموعة من العاملين في هذه القطاعات التي تكونت ثروتها في فترة الفورة النفطية في أعقاب تأميم منشآت النفط الخام في العراق أو في فترة الحرب العراقية — الإيرانية، والتي اطلق عليها صدام حسين في احدى خطبه اثناء الحرب العراقية — الإيرانية، بعد ان ترددت هذه المجموعة في تقديم الدعم المالي بالمقدار الذي كان ينتظر النظام منها دفعه لتمويل حربه المشؤومة، بقوله عنهم: "هؤلاء الحفاة أو أصحاب النِعل الممزقة".

يقوم أبناء المتنفذين من الحكام بمنح إجازات استيراد وتصدير للمقربين منهم مقابل نسبة عالية من الأرباح التي يحققها العاملون في قطاع التجارة الخارجية والداخلية، أو يتسلمون

---

٥٨ المصدر السابق نفسه.

حصتهم من الأرباح على شكل "قومسيون محرم رسمياً في العراق" يتم دفع العمولة إلى أرقام حسابات في مصارف عربية أو أجنبية في الخارج أو تدفع بالداخل وبالعملة الصعبة. فأفراد من آل طبرة الذين يعملون في قطاع التجارة الخارجية والداخلية مثلا لا يستطيعون الحصول على إجازات استيراد دون موافقة ودعم من أبناء سعدون حمادي وأبناء طارق عزيز، الذين يرتبطون مباشرة بعدي صدام حسين وبالعائلة المافيوية لصدام حسين، إذ كانوا يعملون في مجال الاقتصاد حينها وكانوا من المتنفذين الأساسيين. وكانت تلك الموافقات ترتبط بتقديم مبالغ وهدايا كبيرة ترضي وتغني هؤلاء الأبناء، ولكنها في الوقت نفسه ترهق كاهل الغالبية العظمى من سكان العراق. وحين يرفض التجار دفع ما هو مطلوب من الرشاوى أو "الخاوات" وفق التعبير العراقي، ينتهون إلى واحدة أو أكثر من العواقب التالية:

عدم الحصول على أي إجازة استيراد سلعية ويحارب التاجر بالرزق و وهو اسهل تلك العواقب.

الاعتقال والبقاء في المعتقل سنوات لا يتذكره أحد حتى "يخيس" في السجن وفق التعبير الذي يستخدمه البعثيون من أعدائهم أو منافسيهم أو الذين يراد الخلاص منهم لأي سبب كان. (راجع الملحق رقم ١٣)

اختطاف أو اعتقال ابناء هؤلاء التجار والصناعيين وغيرهم إلى حين دفع ما يطلب منهم جزية.

إصدار قرارات بقطع الأيدي والأذان والوشم بين الحاجبين ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة.

إصدار وتنفيذ أحكام الإعدام من محاكم الثورة غير القانونية تحت واجهة الغش في العمل التجاري أو بيع السلع بأسعار عالية تتجاوز الأسعار المحددة رسمياً أو التلاعب بالسلع ونوعيتها.

ويمكن إيراد الواقعة التالية للتدليل على طبيعة هذا النظام وعلى ممارساته الإجرامية في تلك الفترة العصيبة من تاريخ العراق.

بدأت في بغداد في شهر آذار/مارس ٢٠٠٨ عقد جلسات المحكمة الجنائية العراقية العليا لمحاكمة ثمانية من قادة النظام البعثي الصدامي غير مشمولين بقانون العفو، بتهمة، وفق المادة ١٢ من قانون المحكمة الجنائية العليا، مسؤوليتهم في إعدام ٤٢ تاجراً، والمتهمون هم: " وطبان ابراهيم الحسن، وزير الداخلية إبان تنفيذ عملية الاعدام بالتجار، وسبعاوي إبراهيم الحسن، مدير الامن العام للفترة من ١٩٩١ لغاية ١٩٩٥، وهما الاخوان غير الشقيقين لرئيس النظام السابق صدام حسين، وعلي حسن المجيد وطارق عزيز ومزبان خضر هادي، أعضاء في مجلس قيادة الثورة، وعبد حميد محمود، سكرتير رئيس الجمهورية السابق، واحمد حسين خضير، وزير المالية من ١٩٩٢ لغاية ١٩٩٥، وعصام رشيد حويش، محافظ البنك المركزي منذ عام ١٩٩٤ لغاية ٢٠٠٣."[٥٩]

لقد وصف أبو مهند صاحب محل تجاري في حي جميلة يوم ٢٥ من ذلك الشهر بأنه كان "يوما مشؤوماً". فقد انتشرت الآلاف من قوات الطوارئ والامن الاقتصادي في شوارع بغداد الرئيسية وفي مراكز العاصمة التجارية، وتم القبض على عشرات التجار العراقين بتهمة بيع الطحين المستورد انذاك بسعر ١٨٠ دينار للكيلو الواحد.[٦٠] لقد قامت الأجهزة الأمنية باعتقال ٢٠٠ تاجراً عراقياً في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٢، ثم اختير منهم ٤٢ تاجراً قدموا للمحاكمة أمام محكمة الثورة بتهمة الغش والتلاعب بالأسعار للإساءة للثورة وقيادتها. أصدرت محكمة الثورة قراراً يقضي بإعدام جميع من قدم إلى المحاكمة شنقا حتى الموت استنادا الى قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥ في ١٩٩٢/١/١٥".

واعتبرت المحكمة الجريمة التي ارتكبها المتهمون إحدى الجرائم ضد الانسانية، وهي واحدة من تلك الجرائم العديدة والكبيرة التي ارتكبها قادة النظام السابق ضد الإنسانية، وهي كانت جزءاً من سياسة منهجية مارسها النظام في اعتقال التجار في الفترة الواقعة بين

---

٥٩ جريدة الشرق الأوسط اللندنية. عزيز في محاكمته بتهمة إعدام التجار: الذين حاولوا اغتيالي عام ١٩٨٠ يعيدون الكرة الآن. العدد ١٠٧٦٧ بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٨.

٦٠ راجع: اعدام التجّار العراقيين عام ١٩٩٢.. جريمة اخرى ضد الانسانية. موقع شبكة النبأ المعلوماتية. الخميس ٢٠ آذار ٢٠٠٨.

١٩٩٢ – ١٩٩٥، متضمنة إصدار أحكام بالاعدام وقطع الايادي والوشم بين الحاجبين ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة.[٦١] كما أنها كانت جزءاً من عمليات بث الرعب في صفوف المجتمع من أجل أن يتخلى الناس عن أي تفكير بمعارضة النظام أو المشاركة في النضال ضده. وقد جرى في حينها ارتكاب الكثير من هذه الجرائم بحق الناس بتهمة الدعارة أو بتهم أخرى مماثلة فتم قطع الرؤوس بالسيف.

– في الوقت الذي تفاقمت فيه الضائقة المالية والسكنية واشتد خناقها على رقاب الناس ولم يعد في مقدورهم تأجير شقة أو دار للسكن وأجبر أخرون على بيع دورهم أو شققهم لإشباع حاجاتهم المعيشية اليومية، فإن عددا مهما من أصحاب المليارات والملايين كان في الوقت نفسه يقوم بشراء تلك الدور والمتاجرة بها، أو بناء المزيد من القصور الفخمة التي لم يشهد العراق مثيلا لها، وفي المقدمة منها قصور صدام حسين وأفراد عائلته وحاشيته والمقربين اليه[٦٢]، وشراء الكثير من دور المحتاجين المضطرين إلى بيعها. وأثناء

---

٦١ قارن: المصدر السابق نفسه.

٦٢ راجع: قصور صدام حسين بين الواقع... والأسطورة. مقال نشر في موقع ملتقى حضرموت للحوار العربي دون ذكر اسم الكاتب. جاء في هذا المقال بشأن قصور صدام حسين ما يلي:

" ٢٠٠ قصر في بغداد وحدها. ١٠٠٠ قصر في العراق كله. أساطير وروايات عن غرام صدام حسين ببناء القصور. هو انتقام من فقر طفولته؟ أم تعظيم "لمجده الخالد"، كما فعل أكبر طغاة التاريخ؟ أم مجرّد هواية؟ الأرجح أنّه شيء من كل هذا معاً. لكن المؤكد أن الرجل كان "مدمن قصور"، يتابع أدقّ تفاصيلها. وهنا يروي المستشار الهندسي لصدام، موفق الطائي، تفاصيل قصة الرئيس الراحل مع قصوره في تقرير كتبه زيد الزبيدي لصحيفة" الاخبار" اللبنانية يتحدث فيه بين امور اخرى عن امكان استغلال تلك القصور السياحية لاغراض اخرى في عراق ما بعد صدام. يقول التقرير الصحافي في "الاخبار" الصادرة اليوم: "أثارت الفكرة التي عرضتها محافظة بابل أخيراً، بعرض "قصر الضيافة" في المدينة الأثرية للاستثمار. «باعتباره أحد القصور الرئاسية» السابقة، وتحويله إلى متحف ومنتجع سياحي، فكرة إمكان استخدام «القصور الرئاسية» التي بناها صدام حسين، في مجالات شتى، من بينها الاستثمار الثقافي والسياحي، وحتى الآثاري. على أنّ «قصر بابل» لا يُعَدّ، في الواقع، من القصور الرئاسية، لأنه بُني على أساس استخدامه كدار ضيافة للوفود التي تحضر مهرجان بابل السنوي.

الأزمة الأخيرة بين النظام العراقي والولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن الدولي تبين ان صدام حسين يملك قصورا ودورا وفلل كثيرة جدا موزعة في جميع انحاء الجمهورية والتي يطلق عليها بالقصور الرئاسية! وأكبر القصور الرئاسية وأكثرها فخامة وبذخاً بنيت في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية ومنها : قصر تكريت بني في العام ١٩٩١، قصر الموصل و وبني في العام ١٩٩٢، وقصر بحيرة الثرثار، وبني في العام ١٩٩٣، وقصر الأعظمية، وبني في العام ١٩٩٥، وقصر الرضوانية، وبني في العام ١٩٩٨، وقصر أبو غريب، وبني في العام ١٩٩٨، وقصر السلام، وبني في العام ١٩٩٩، إضافة إلى قصر سجد، والمجمع الرئاسي في بغداد وقصر شط العرب بجوار قصر البصرة.

يصعب اليوم تقدير المبالغ الطائلة التي صرفها النظام من خزينة الدولة العراقية ومن موارد النفط المالية لبناء وتأثيث وتأمين الحماية التقنية والطرق التحتية لهذه القصور، وبخاصة في الفترة التي اعقبت الإجهاز على احمد حسن البكر وتولي صدام حسين السلطة مباشرة ودون منازع، ولكن بشكل خاص بعد حرب الخليج الثانية والانتقام من المشاركين في انتفاضة ربيع العام ١٩٩١. وتؤكد الكثير من المعلومات إلى ان الطاغية والمستبد بأمره كان مولعاً ببناء تلك القصور لتبقى في ذاكرة الناس وتشير إلى "عظمة القائد العربي المغوار وزعيم الأمة العربية صدام بن حسين" ولتؤكد بقاء حكمه وعائلته من بعده! مع العلم ان الناس لم يروا تلك القصور نهائياً أو رأوا بعضها من بعيد. حتى الفترة الأخيرة، أي في أعقاب حرب الخليج الثانية، ورغم الضائقة المالية التي كانت تعاني منها خزينة الدولة العراقية، ورغم ظواهر البؤس والفاقة والحرمان التي كان يعاني منهما الشعب العراقي، واصل النظام تشييد الكثير من تلك القصور الفارهة.

وتهيمن مجموعة صغيرة من أتباع نظام الحكم على عمليات شراء وبيع أو تأجير الدور في بغداد وفي مختلف المدن العراقية محققة بذلك أرباحا خيالية على حساب الفقراء والمعدمين من بنات وأبناء الشعب. والناس في العراق، وبخاصة في بغداد، يتحدثون صراحة عن مافيا العقارات التي تستولي على دور الناس عندما تريد ذلك ولا تعدم حيلة في تحقيق ما تريده، بما في ذلك استخدام الأمن الداخلي لإرغام ساكني الدور على إخلائها وبيعها لمافيا العقارات أو لشخص متنفذ في الحكم مقابل سعر تفرضه المافيا أو الشخص المتنفذ.

– تشير كل الدلائل إلى انتشار الفساد المالي والوظيفي في كل أجهزة الدولة، بما في ذلك أجهزة الأمن والشرطة والنجدة العراقية، بصورة يصعب وصفها وتفوق ما كان الناس يتحدثون عنه في العهد العثماني البغيض في العراق. فالرشوة اصبحت قاعدة وظاهرة عامة إذ لا يمكن انجاز أي معاملة دون دفع مبلغ يتزايد باستمرار مع صعود وهبوط سعر الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. وفي المحاكم العراقية يُجبر الطرفان المتنازعان، أيا كانت طبيعة الدعوى المقامة، على دفع مبالغ مالية مقررة سلفا للعاملين في المحكمة حتى عند التنازل عن الدعوة، إذ أصبح الأمر مقترنا بتقديم مبلغ للموافقة على قبول اغلاق الدعوى[٦٣]. ان هذه الظاهرة التي لم يسبق لها مثيل في اتساعها في تاريخ العراق القديم

---

٦٣ كان العراقيون يتناقلون النكتة الشهيرة التالية ليعبروا عن سخريتهم وشجبهم لعدالة محاكم نظام العهد الملكي في العراق:

يقال ان شخصين قد تخاصما على قطعة ارض واقاما دعوى متبادلة لدى احدى المحاكم العراقية في بغداد ووكلا لهما اثنين من محامي الدفاع. قدم احد المحامين في الليلة التي سبقت المحاكمة رشوة دسمة مكونة من مجموعة من البط والوز والدجاج إلى الحاكم الذي وعده خيرا. وعندما بدأت المرافعة في اليوم التالي لاحظ محامي الدفاع الثاني بأن الحاكم يدفع بالقضية لصالح محامي الدفاع الأول وادرك بحسه المجرب ان الحاكم قد تسلم رشوة دسمة وعليه ان يتصرف ايضا. واثناء المرافعة نهض محامي الدفاع الثاني متجها صوب الحاكم ووضع امامه على المنصة ملفا صغيرا لم يكشف عنه وعاد إلى مكانه. القى الحاكم نظرة على محتوى الملف وظهرت ابتسامة عريضة على شفتيه وهز رأسه بأرتياح وكأنه اطلع على سر جديد بصدد المرافعة. وبعد فترة وجيزة بدأ الحاكم يدفع بالقضية لصالح محامي الدفاع الثاني. فاحتج محامي الدفاع الأول عن التغير الحاصل في سير المرافعة ضد موكله. وعندما ألح في احتجاجه قاطعه الحاكم قائلا: اسمع سيدنه، قزة وزة ما تنفع، صاحبك حچيه ذهب (كلامه من ذهب) مؤشرا "لى الملف الصغير الذي كان بين يديه، إذ كان محامي الدفاع الثاني قد وضع ليرات ذهب صفراء في الملف الصغير الذي قدمه إلى الحاكم فاقت في قيمتها البط والوز المقدم من المحامي الأول. وكانت النتيجة بطبيعة الحال لصالح دافع الذهب. لا يمكن لكل منصف ان يدَّعي بأن حكام المحاكم العراقية غير السياسية على نحو خاص، كانوا كلهم في العهد الملكي على هذه الشاكلة، إذ ان هذا يجافي الواقع حينذاك. فقد كانت هناك عموما بعض القيم وبعض الشرعية وبعض الحكام الذين تميزوا بالنزاهة والعدل وتحكيم الضمير أولا وقبل كل شيئ. ومن هنا نلاحظ في هذه

والحديث تعتبر واحدة من أهم وأبرز العوامل التي ساهمت في اضعاف النظام وفي تهديم نسيج جهاز الدولة الداخلي الذي اعتمد عليه خلال العقدين المنصرمين على الأقل، إضافة إلى تفاقم ظواهر النهب والسلب لما تبقى من موارد قطاع الدولة في مختلف فروع الاقتصاد الوطني قبل سقوط النظام. لقد اصبح الفساد المالي والإداري في العراق يشكل نظاماً قائماً بذاته يمارس على نطاق واسع، وتواصل حتى بعد سقوط النظام ولسنوات طويلة.

– تراجع في حجم الامتيازات التي كان أفراد الجيش العراقي والشرطة يتمتعون بها وبخاصة الضباط منهم، إذ أصبح هؤلاء يواجهون أوضاعا اقتصادية صعبة، وبدأ البعض منهم يواجه مصاعب مالية، وخاصة النزهاء منهم. كانت أوساط في الجيش والشرطة تسعى للحصول على مبالغ كبيرة مقابل مقابل انجاز معاملات الناس. ويتعرض صاحب الشكوى والمتهم إلى ابتزاز الشرطة والعاملين في أجهزة التحقيق والقضاء. ومجموعة صغيرة من ضباط القصر الجمهوري والأجهزة الخاصة وبعض ضباط الأمن الداخلي هي التي استمرت في التمتع بجملة من الامتيازات، ولكنها لم ترق إلى تلك التي كانت تتمتع بها قبل اجتياح الكويت وحرب الخليج الثانية، ولكن هذا لم يغير من حقيقة الحياة المرفهة التي كانت تتمتع بها بالقياس إلى بؤس وفاقة الغالبية العظمى من السكان إلى حين سقوط النظام. وهذه المجموعة من أصحاب الامتيازات والحائزين على "عطايا القائد بأمر الله صدام حسين" كانت لا تكتفي بذلك، بل كانت تسعى للحصول على المزيد من السحت الحرام من خلال ابتزاز المواطنين بسبل شتى. وكان المقيم في العراق يواجه يوميا مجموعات من الجنود الفقراء والمعوقين التي كانت تستجدي في مواقع وقوف السيارات وغيرها وهي ترتدي ملابسها العسكرية.[٦٤]

الأيام محاولات المقارنة بين العهد الملكي والعهد الجمهوري الصدامي وترحم الناس على محاكم ذاك الزمان وعلى حكام ذاك الزمان، وهم في بعض جوانب الأمر غير مخطئين، ولكن لا يجوز التعميم والإطلاق في الحالتين.

٦٤ روى لي شخص، يثق المرء بكلامه، قدم من العراق في أوائل العام (١٩٩٧) سلسلة من الأحداث التي كانت تجري في العراق وقصصا يصعب تصورها. ومن بين ما رواه لي وجود عدد غير قليل من الضباط العسكريين ممن اضطر إلى بيع أبواب غرف داره الداخلية من اجل تغطية نفقات حاجات

انتشار واسع النطاق لظواهر الاستجداء في الشوارع وقرب المساجد ودور السينما والمحلات العامة، أو محاولات العيش بطرق بائسة وذليلة جدا من أجل ان تجلب لصاحبها لقمة العيش. ان هذه الحالة أفرزت الكثير من الأمراض والعلل النفسية والاجتماعية والصحية وخلقت انكساراً شديداً في معنويات الإنسان العراقي وشعوره بالإحباط الداخلي وبالحط من كرامته وآدميته، إضافة إلى بروز ظاهرة التدافع الشديد والكيدي بالمناكب والانتهازية الفاضحة والسمجة من أجل الحصول على لقمة العيش.

– ارتفاع عدد العصابات والمشاركين بعمليات السرقة والسطو وقطاع الطرق في جميع ارجاء العراق وفي وضح النهار. وكانت كل عائلة في العراق تملك، وبالرغم من سريان مفعول منع امتلاك السلاح في العراق إلا لأتباع النظام، سلاحا في بيتها لتدافع عن نفسها في حالات معينة، رغم انه لا ينفعها في حالات كثيرة، إذ ان اللصوص وقطاع الطرق كانوا يدخلون إلى بعض الدور ويقدمون انفسهم أحيانا كثيرة باسم جهاز الأمن أو شرطة النجدة وما إلى ذلك[٦٥]. وكان الكثير من هؤلاء قد وجد من يساعده في أجهزة الأمن وشرطة النجدة والشرطة العامة.

ابنائه وبناته اليومية، بعد ان كان قد باع قبل ذاك السجاد والكثير من قطع الأثاث التي كانت في حوزته. كما ان بعض هؤلاء الضباط يتعرض لسرقة داره. ورغم توفر السلاح الشخصي لديه يبدو عاجزا عن مواجهة عصابات السطو بسبب تسلحها الحديث وعدد القائمين بالسطو وشراستهم التي لا تعرف الحدود، إضافة إلى خشيته على أفراد عائلته من مجزرة محتملة ان حاول المقاومة بالسلاح أو الانتقام من عائلته فيما بعد. ان الحكايات التي رواها لي كانت تبدو اقرب إلى الخيال المريض منها إلى الواقع. انها أغرب من حكايات الف ليلة وليلة، ولكنها مع ذلك كانت تعكس واقع العراق حينذاك، عن بلد ألف ليلة وليلة. وتعددت المصادر التي تشير إلى هذه الأوضاع المريعة.

٦٥ تحدث لي صديق أمين في معلوماته ولا يرقى الشك إلى كلامه عن حادثة وقعت خلال العام المنصرم بأن احد الضباط البارزين المتقاعدين تعرضت داره إلى السرقة الكاملة، وكان الضابط المتقاعد موجودا في البيت ويمتلك سلاحا مناسبا كان في مقدوره استخدامه ولكنه لم يجرؤ على استخدامه. وعندما سألته الشرطة عن سبب عدم استخدامه للسلاح الذي كان في حوزته اجابهم قائلا: لقد كان اللصوص مدججين بالسلاح أولا، وكان عددهم ستة اشخاص ثانيا، وكانوا قادمين بسيارات كبيرة للنقل، وكانت تبدو عليهم الثقة بقدرتهم على استكمال مهمتهم دون مشاكل ولا يخشون احدا أو شيئاً

انتشار ظاهرة ممارسة البغاء بين النساء والأولاد في سبيل الحصول على لقمة العيش أو استكمال الدراسة أو في سبيل شراء الأدوية لمرضاهم. وتشير جملة من المعلومات إلى ان عمليات واسعة كانت تمارسها عصابات منظمة لها علاقات معينة بأقطاب من النظام بما فيها المتاجرة بالنساء والصبيان للأغراض الجنسية. وكانت بعض مناطق في الأردن وسوريا وإيران قد تحولت إلى مواخير اُستخدمت فيها النساء العراقيات في سوق البغاء. ولم يعد خافيا على احد حينذاك ممارسات أجهزة الأمن العراقية في هذا الصدد، إذ أنها عملت لسنوات طويلة في كُردستان العراق أو في مناطق أخرى من العراق وعمدت إلى إقامة دور خاصة للبغاء من أجل اصطياد المشتبه بهم أو الحصول على معلومات لها عبر هذا الطريق أيضا. واستخدم النظام الكثير من النسوة كأفراد في الأمن أو مخبرات وعيون يعملن في مجال الدعارة.

ونتيجة لكل ما مر على العراقيات والعراقيين من أحداث خلال العقود الأخيرة فإن عدداً متزايداً من بنات وأبناء الشعب كان يشكو من جملة من العلل والأمراض العصبية والنفسية والأحلام والكوابيس المرعبة التي لم تكن سوى حالات قليلة ونادرة سابقا، كما ان نسبة عالية كانت تعيش في اغتراب وغربة حقيقية وهي في وطنها المستباح من قبل الدكتاتورية. وتشير كل الدلائل إلى ان الأجيال القادمة من العراقيات والعراقيين ستعاني من أمراض وعلل جديدة وخطيرة ومن عاهات نفسية وجسدية وعصبية غير قليلة تستوجب التفكير في البحث فيها من قبل مراكز متخصصة ومواجهتها والسعي لمعالجتها من جانب مؤسسات طبية ونفسية متقدمة.

تنشأ عند الباحث صعوبة غير قليلة في تحليل اللوحة الطبقية في العراق بسبب غياب الإحصائيات الضرورية لمثل هذا المسألة الحساسة. وإذا اعتمدنا على ما هو متوفر لدينا من أرقام، فإن جمهرة العمال الصناعيين والفلاحين في العراق وصل عددهم في سنوات

(كان وكأنه يريد ان يقول لهم تلميحا لا تصريحا بأن مجموعة الحرامية تمتلك حماية معينة أو انهم من جهة معينة)، كما كان في البيت بناتي الشابات إذ كنت اخشى عليهن من الأغتصاب أو القتل ان أبديت اية مقاومة لهم.

النصف الأول من التسعينات إلى حدود ٣٣٪ من القوى العاملة، أي حوالى ١٦١٢ ألف نسمة، إضافة إلى عدد مقارب من مجموع العاطلين عن العمل، أي بحدود ٣ مليون نسمة. وان نسبة الفئات الكادحة من العمال والبرجوازية الصغيرة في قطاع الخدمات والإنتاج الحرفي وفي الجيش والشرطة...الخ تصل إلى حدود ٦٠٪ من مجموع القوى العاملة في قطاع الخدمات، أي بحدود ٣ مليون نسمة، كما أن عددا مقاربا من العاطلين عن العمل من نفس الفئات يضاف إليهم بحيث يصل مجموع أفراد هذه الفئة بحدود ٦ ملايين نسمة. وهذا يعني ان أفراد الطبقة العاملة والفلاحين ومختلف فئات البرجوازية الصغيرة وأشباه البروليتاريا يصل عددهم التقريبي إلى حدود ٩ مليون نسمة من القوى القادرة على العمل، سواء أكان هؤلاء من القوى العاملة فعلاً أو من القوى العاطلة عن العمل ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥–٦٥ سنة، أي بحدود ٤٥٪ من السكان. وإذا اضيف إلى هؤلاء نسبة مماثلة من السكان ضمن الأطفال الذين تبلغ أعمارهم اقل من ١٥ سنة والشيوخ الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة فإن إجمالي العدد يصل إلى أكثر من ١٨ مليون نسمة أو ما يعادل ٩٠٪ من السكان. والنسبة المتبقية يمكن ان تحسب ضمن البرجوازية الوطنية في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والنقل، إضافة إلى البرجوازية البيروقراطية والتكنوقراطية وكذلك كبار ملاكي الاراضي الزراعية ومجموعات من كبار ملاكي الأراضي الزراعية وأصحاب العقارات والبرجوزاية التجارية.

ويمكن الادعاء بأن نسبة عالية من أبناء الفئات الاجتماعية الكادحة ونسبة أخرى مهمة من أفراد الفئات التي تقع ضمن حدود الـ ١٠٪ اتخذت من حيث المبدأ موقفاً مناهضاً لصدام حسين ونظامه السياسي، وانها كانت مستعدة بهذا الشكل أو ذاك للمشاركة الواعية في النضال ضدهما. الا ان هذا كان يحتاج إلى جهود استثنائية لتأمين المصداقية للقوى التي تريد كسبها وتعبئتها للنضال ضد النظام. ويبدو لي ان الفقر الذي لفَّ الغالبية العظمى من السكان عطل إلى حدود غير قليلة عملية الفرز الطبقي، ولكنه في الوقت نفسه كشف عن الفجوة الواسعة التي تبلورت بين غنى القلة القليلة وتخمتها، وبين املاق الكثرة الكاثرة والمحرومة من السكان. وفي ظل غياب أو ضعف النشاط السياسي المطلوب للقوى

المناهضة للنظام في الداخل لجأت نسبة عالية من الكادحين إلى الغوص في الغيبيات وانتظار الفرج، والصبر على المصائب والمحن بأنتظار الأجر بالآخرة!، و الإمعان في جلد الذات على اعتبار ان الواقع الذي نشأ ليس سوى نتاج الذنوب والمعصيات التي ارتكبها الإنسان في العراق خلال الفترات المنصرمة. وها هو "الله" يعاقب الناس عليها بهذه الصورة المريعة ويبتليهم بالمستبدين! ويبدو ان النظام قد شجع على القبول بهذا التفسير واستفاد منه، ولكن هذا التوجه قد كرس علاقة سلبية حادة لدى المجتمع مع شيوخ الدين الذين روجوا لمثل هذه التوجه في التفكير والتفسير، ولكن الناس استكانوا لرجال الدين وتشبثوا بهم كمنقذ لهم من شر كبير!

ان الفئات الاجتماعية التي ساندت النظام، رغم انها من حيث المبدأ تتوزع على الفئات الأخيرة، وبخاصة قوى من البرجوازية البيروقراطية والتكنوقراطية والعقارية وكبار ملاكي الأراضي والأقطاعيين، إضافة إلى الفئة الجديدة من أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب النعمة الحديثة من مجموعة العائلة الحاكمة والمحيطين بها التي هيمنت على منشآت قطاع الدولة في الصناعة والزراعة والتجارة والنقل، الا انها لا تقتصر على هؤلاء فحسب، بل وجدت لها مؤيدين بين فئات المجتمع الأخرى، وبخاصة في صفوف البرجوازية الصغيرة. ويبدو لي مفيدا الإشارة، في معرض الحديث عن الطبقات والفئات الاجتماعية، إلى ان الواقع الاجتماعي في العراق في العقد الأخير من القرن العشرين أشار، بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتدهور المستوى المعيشي للسكان وارتفاع عدد العاطلين عن العمل واغلاق المزيد من المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، إلى تراجع كبير في عدد أفراد الفئات المتوسطة وانحدار الكثير منهم عمليا إلى صفوف الكادحين والفئات الاجتماعية الفقيرة. وإلى هذا الواقع يستند الباحث في تقديره إلى تنامي الفجوة الطبقية بين حفنة صغيرة من الأغنياء والمتخمين وكثرة من الكادحين والفقراء الذين يعانون من وطأة الحرمان والجوع والمرض.

الفصل الخامس

استمرار ممارسة القسوة في جنوب ووسط العراق

رغم التدخل العسكري السريع والقصير من جانب قوات النظام العراقي في حرب الأخوة في كُردستان العراق بطلب من رئيس الحزب الديمقراطي الكُردستاني وجه إلى دكتاتور العراق حينذاك صدام حسين، الذي وجد نفسه قد فقد مواقعه في المدن الكُردستانية في المعارك التي دارت بين قوات پيشمرگه الحزبين المشاركين معاً في حكم الإقليم، من أجل إخراج قوات پيشمرگه الاتحاد الوطني الكُردستاني من المدن الكُردستانية التي سيطرت عليها بعد قتال مرير وبمساعدة لوجستية إيرانية. ونتيجة التدخل والمعارك الجديدة تم عملياً تقسيم إقليم كُردستان العراق إلى منطقتي نفوذ للحزبين الكُرديين (أربيل + دهوك من جهة والسليمانية من جهة أخرى). وخلال ذلك أجبر النظام العراقي على سحب قواته وبسرعة بفعل الموقف الذي اتخذته قوات دول التحالف في المنطقة، وبالتالي خسر النظام سيطرته الكاملة ورقابته على إقليم كُردستان العراق.

سمحت هذه الحصيلة للنظام بتركيز هيمنته المطلقة على الجنوب والوسط، كما عمل على تعزيز قدراته الأمنية والشرطة والجيش، رغم قرار دول التحالف بمنع طيرانه العسكري من التحليق واستخدام طائراته في المنطقة الجنوبية من العراق.

لقد كان النظام الاستبدادي يدرك خلال هذه الفترة عدة حقائق جوهرية، منها:

١. إن المجتمع العراقي منهك تماماً بسبب سياسات النظام وحروبه نحو الداخل والخارج ومن استمرار الحصار الاقتصادي الدولي ومعاناته بسبب الحرمان والبطالة المتسعة يوماً بعد يوم.

٢. وأن هذا المجتمع لم يعد قادراً على تحمل وجود النظام الاستبدادي ويرغب بالخلاص منه بكل السبل الممكنة، ولكن الشعب لا يمتلك القوة والأدوات التي تساعده على الخلاص منه.

٣. وقد وجد هذا الإدراك صداه لدى جمهرة من القادة العسكريين ومراتب مختلفة من الضباط وضباط الصف والجنود، إضافة إلى وجوده أصلاً في صفوف المدنيين من قيادة وقاعدة حزب البعث وتلك القوى المؤيدة له بشكل عام.

٤. وأن هذا يعني وجود احتمال تحرك مناهض للنظام من جانب القوات العسكرية العراقية للحد من هيمنة صدام حسين أو إزاحته عن السلطة. وأن مثل هذا التحرك سيُدعم من القوى العراقية المناهضة للنظام ومن القوى الخارجية التي هي في صراع معه.

٥. وأن النظام بات معزولاً على الساحتين الداخلية والعربية، وكذلك على الساحتين الإقليمية والدولية، وأنه أصبح حبيس قرارات مجلس الأمن الدولي وبنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأن هذه الأطراف تعمل بكل ما أوتيت من إمكانيات من أجل الإطاحة بسلطة صدام حسين.

٦. وأن الأوضاع المالية للنظام أصبحت حينذاك شديدة الصعوبة بالارتباط مع تقليص كبير في كميات النفط الخام المسموح له بتصديرها وحجز إيراداتها في الصندوق الخاص لدى اللجنة التابعة للأمم المتحدة وزيادة متطلبات الاحتفاظ بالقوات القمعية لحماية النظام، إضافة إلى تنامي مصروفات صدام حسين على قصوره وحراسه والحفاظ على أمنه واستمرار وجوده في السلطة.

٧. وبدلاً من أن يستجيب النظام بهدوء وعقلانية إلى قرار تدمير أسلحة الدمار الشامل المحرمة على العراق، كان النظام يناور لجان التفتيش الدولية ويخبئ المعلومات التي يفترض الكشف عنها، مما كان يزيد من تعقيدات الوضع في العراق ويدفع بها إلى التصعيد.

إن هذه الوقائع، وبدلاً من أن تدفع بقادة النظام صوب تغيير سياساتها وممارسة سياسات التخلي عن الاستبداد والقمع وإرهاب الشعب والعمل من أجل إيجاد لغة مشتركة

مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وبدء مصالحة وطنية مع القوى المعارضة ومع المجتمع العراقي، راح هؤلاء القادة وعلى رأسهم صدام حسين يشددون من إجراءاتهم الأمنية وممارساتهم القمعية ومنها الاعتقال الكيفي والتعذيب والقتل وإنزال أقسى العقوبات بمن يُتهم بمعارضة أو عدم تأييد النظام أو يطلق عليه كلمة مخالف للنظام. وقد بلغ الأمر بصدام حسين أن أنزل أقسى العقوبات بمن خالف أبسط قواعد المرور بهدف نشر الرعب بين الناس. ويمكن متابعة بعض إجراءات النظام الردعية والقمعية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٦–٢٠٠٣ والتي أدت إلى موت الكثير من الناس. لقد كان شعار النظام في الموقف من الأنسان الفرد أحد أمرين: "من لا يكون مع النظام وخاضعاً أو تابعاً له، فهو عدو النظام وينبغي الاجهاز عليه، وليس بينهما أي موقف ثالث". سنحاول فيما يلي متابعة سياسات النظام العملية في ممارسة القمع ومصادرة حقوق الإنسان.

حالة حقوق الإنسان في العراق

"يقضي الإنسان سنواته الأولى في تعلمه النطق، وتقضي الأنظمة العربية بقية عمره في تعليمه الصمت!"[٦٦]

أحلام مستغانمي (شاعرة وكاتبة جزائرية)

لا يمكن فصل حالة حقوق الإنسان عن مفهوم التنمية البشرية، سواء أكان ذلك بالنسبة للعراق أم بالنسبة لأي بلد آخر في العالم. فهي جزء أساسي وعضوي من التطور والتنمية البشرية، سواء أكانت تلك الحقوق سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم بيئية، تلك الحقوق التي نص عليها الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، الذي صدر في العاشر من شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٤٨، واستكمل بصدور عدد مهم واساسي من المواثيق والعهود الدولية الأخرى عن الأمم المتحدة وعن المنظمات الإقليمية والإنسانية المختلفة في مجال حقوق الإنسان في فترات لاحقة، وخاصة في سنوات العقد السابع من القرن العشرين والسنوات التالية.

---

٦٦ مستغانمي، أحلام. ذاكرة الجسد. ط ١. بيروت. دار الأداب. ١٩٩٧.

وعند ربط قضايا حقوق الإنسان بالتنمية البشرية، فإن مكانة العراق تنحدر إلى الحضيض تماما وتصبح من بين مجموعة صغيرة من دول العالم المتميزة بشكل خاص بمصادرة كاملة لحقوق الإنسان، وخاصة حق الإنسان في الحياة وحقه في صيانة كرامته وأمنه واستقراره وعمله وعيشه الكريم.

وتجد هذه الحقيقة تعبيرها الواضح في جميع التقارير الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ولجنة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط التابعة للكونغرس الأمريكي ومنظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وكذلك اللجان الخاصة باللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان العراقية في الخارج، إضافة إلى تقارير الصحف والمجلات الأجنبية ووكالات الأنباء، التي تشير كلها إلى ان الشعب العراقي كان يعيش منذ سنوات كثيرة في أوضاع تؤكد اصرار النظام الصدامي واستمراره على مصادرة منظمة ومريعة لحقوق الإنسان وإلى تفاقم الإرهاب والبطش والسجن والتعذيب والقتل ومعاقبة العائلات والأقارب ومصادرة الأملاك والأموال، إضافة إلى عمليات الاغتصاب الجنسي ضد المعارضين للنظام من النساء والرجال ومن مختلف الأعمار، أو حتى ضد المشتبه بكونهم يحملون أراءً مخالفة لآراء حزب البعث الحاكم وصدام حسين، إلى جانب مصادرة حقوقهم في العمل وفي العيش الكريم في ظل الأمن والأستقرار والسلام. وتعرضت نسبة عالية من السكان القادرين على العمل إلى البطالة والجوع والحرمان والهوان. وكانت السجون العراقية تزدحم بالسجناء السياسيين المعارضين للنظام من مختلف القوميات والأحزاب والمعتقدات الفكرية والدينية والمذهبية والسياسية، على كثرة تلك السجون ورغم التصفيات الجسدية المستمرة التي تعرض لها السجناء السياسيون على مدار سنوات العقد الأخير من القرن العشرين وما بعده حتى سقوط النظام وهي الفترة موضوع البحث. فكان الحكم في العراق قائماً على الاستبداد المطلق حيث كانت تغيب عنه الحياة الدستورية والمؤسسات الديمقراطية المنتخبة بحرية وديمقراطية، وحيث كان الحكم في البلاد يقاد من "الفرد القائد" بمفرده ويصدر القوانين والقرارات والإجراءات باسم مجلس قيادة الثورة الخاضع كلية "للقائد الضروة والتاريخي" الدكتاتور صدام حسين مباشرة،

وكلاهما كان لا يمتلك الشرعية القانونية أو التخويل الفعلي في تمثيل الشعب. إذ وصل البعث وقادته إلى السلطة عبر انقلاب عسكري فوقي. ولم تختلف طريقة القوى الانقلابية السابقة في الاستيلاء على السلطة والادعاء بتمثيل الشعب دون وجه حق.

احتكر صدام حسين لشخصه كامل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى هيمنته الكاملة على أجهزة الإعلام السمعية والبصرية والمقروءة. وكان المسافرون إلى خارج العراق حين يتحدثون عن الوضع في العراق يهمسون إلى الآخرين حول تدهور الأوضاع وتفاقم الخلافات داخل العائلة الحاكمة وتزايد النشاطات لبعض قوى المعارضة العراقية في الوسط والجنوب والعداء المتنامي من جانب العشائر، التي حالفته وساندته قبل ذاك. لقد كان الهمس ناجماً عن خشيتهم من وجود من يتجسس عليهم وعلى أحاديثهم وهم في الخارج. لقد كانت الخشية عامة ولكن الناس كانت تبذل كل مجهود ممكن لإيصال أوضاع العراق إلى المنظمات الإنسانية الدولية والرأي العام العالمي. وقد أدى ذلك إلى تشديد دور ونشاط أجهزة أمن النظام الجديدة التي أقامها صدام حسين في أعقاب حرب الخليج الثانية والتي منحها صلاحيات استثنائية لتصفية المعارضين جسديا بدعوى الحفاظ على أمن "القائد ونظام البعث الصدامي". وازدادت أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الخاصة ومحاكم أمن الثورة، سواء أكان ذلك في القطاع العسكري أم المدني. ويشير تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية بوضوح تام إلى ان دولتي العراق وإيران تعتبران في مقدمة دول العالم في اصدار وتنفيذ أحكام الإعدام.[٦٧] وغالبا ما يجري تنفيذ أحكام الإعدام بصورة تشهيرية مخلة بكرامة الإنسان وبكرامة ومكانة عائلته الاجتماعية. ويمكن متابعة بعض جوانب مصادرة حقوق الإنسان في العراق في الفقرات التالية.

---

٦٧ منظمة العفو الدولية. الولايات المتحدة الأمريكية – وحشية الشرطة في مدينة نيويورك وإفراطها في استخدام القوة –. الأمانة العامة. رقم الوثيقة AMR 51/36/96. لندن. حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

الحق في الحياة

أ. الحروب والغزو:

– أشعل النظام العراقي حربا دموية مجنونة دامت قرابة ٨ سنوات تسببت في موت مئات ألوف البشر من الطرفين، إضافة إلى الخسائر المادية والتخلف الاقتصادي الذي صاحب فترة الحرب وما بعدها، كما أدت إلى تشريد مئات ألوف البشر وهجرة عشرات الألوف إلى خارج العراق هربا من جحيم الحرب ومن إرهاب النظام وملاحقته للهاربين من الخدمة العسكرية، أو فرض التهجير القسري على عشرات ألوف العائلات الكُردية، ومنهم الكُرد الفيلية، والعائلات العربية. واستخدم النظام في هذه الحرب، إلى جانب الصواريخ المتوسطة والقريبة المدى والأسلحة التقليدية الحديثة التي جهزته بها مصانع وشركات إنتاج هذه الأسلحة في الاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا ويوغسلافيا والبرازيل وغيرها من الدول، استخدم الأسلحة الكيميائية. وأدى ذلك إلى موت مريع مصحوب بألام شديدة لعدد كبير من الجنود والمدنيين الأيرانيين والعراقيين على جبهات القتال. وتشير المعلومات إلى أن عدداً كبيراً من العراقيين والأيرانيين الذين شاركوا في الحرب أو الذين كانوا في مناطق المعارك أو على مقربة منها يعانون إلى اليوم من آثار إصاباتهم المباشرة أو غير المباشرة بتلك الأسلحة الكيميائية[٦٨]. وقد ظهرت الكثير من

---

٦٨ لقد كانت هناك تحرشات متبادلة على حدود البلدين بين النظام العراقي والحكم الجديد في ايران في اعقاب هزيمة الشاه واقامة الجمهورية الإسلامية، كما استخدمت جملة من التفجيرات في بغداد من قبل حزب الدعوة الإسلامية في العراق التي جيرها النظام العراقي على حساب ايران واعتبرها بمثابة اعلان الحرب على العراق. وكان بالأمكان معالجة هذه المشكلات عبر الأمم المتحدة والمفاوضات والوساطات الدولية. الا ان النظام قرر بدء الحرب بتأييد وتشجيع كبيرين من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو خاص، ومن بعض الدول العربية. وكان النظام العراقي يعتقد بأن ايران ضعيفة ويمكن احراز نصر سريع عليها يساعده في فرض قيادته على العالم العربي وتوسيع رقعة الجمهورية العراقية. ولم تكن حساباته خاطئة فحسب، بل وأدت إلى أرتكابه جريمة كبرى بحق الشعبين والجيرة والمصالح المشتركة وبحق المنطقة بأسرها. ك. حبيب

الإصابات الجديدة بالسرطان وبتنوع كبير وغريب الأشكال، وخاصة في المواليد الجديدة في أعقاب استخدام تلك الأسلحة الفتاكة. ولم يقتصر ظهورها على أطفال العراق فحسب، بل وعلى أطفال الإيرانيين واطفال المجندين الأمريكيين في العراق. (راجع في هذا الصدد الملحق رقم ١٢ للدكتور كاظم المقدادي).

– قام النظام بغزو مفاجئ للكويت. ارتكبت القوات المسلحة العراقية اثناء هذا الغزو ومن ثم الاحتلال أبشع الجرائم بحق المواطنات والمواطنين الكويتيين والكثير من العراقيين المعارضين الذين كانوا يقيمون في الكويت حينذاك. ونتج عن هذا الغزو قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالإعداد لحرب الخليج الثانية التي أنزلت الموت والدمار والخراب بالعراق. ونجم عنها موت ما يقرب من ٣٥٠ ألف أنسان، سواء بسبب الحرب أم بسبب قمع الانتفاضة الشعبية التي تفجرت مع انكسار القوات العراقية في الحرب، وإلى هجرة واسعة إلى البلدان المجاورة مثل تركيا وإيران والسعودية[٦٩]. ولا تزال مجموعات كثيرة منها تواجه مصاعب العودة إلى الوطن أو إيجاد ملجأ انساني لها في الخارج، كما هو حال العراقيين الذين لجأوا إلى السعودية والذين وضعو في معسكري رفح والأرطاوية حيث عوملوا هناك

٦٩ تفجرت الانتفاضة الشعبية بصورة عفوية ولكنها بوعي ضمني لدى الغالبية العظمى من الشعب العراقي بضرورة الخلاص من الواقع المزري القائم واستهدفت بشكل مباشر الإطاحة بنظام الحروب والعدوان واغتصاب حقوق الإنسان. لم تكن هذه الانتفاضة استجابة لدعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي يعتبر المسؤول الأول عن هذه الحرب وبالتالي المسؤول عن الجرائم البشعة التي ارتكبت فيها ضد الشعب العراقي، مع عدم نسيان مسؤولية النظام العراقي ورأسه في ذلك. إلا ان دعوة جورج بوش الأب التي وجهها إلى الشعب العراقي الانتفاض على النظام القائم حينذاك واسقاط الدكتاتور صدام حسين قد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية امام مسؤولية معنوية وأخلاقية كبيرة هي دعم من دعتهم علنا وحرضتهم يومياً على الإنتفاضة. الا ان هذا الدعم لم يحصل قطعا. وما حصل هو العكس تماما، اذ ان الولايات المتحدة الأمريكية قدمت تسهيلات ملموسة للنظام من خلال استخدامه الطيران وتحريك قواته العسكرية لسحق الانتفاضة في الجنوب والوسط وفي كُردستان العراق. وكانت الحرب وتسهيل مهمة قمع الأنتفاضة من الجرائم الكبرى التي اقترفتها الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين والتي يمكن ان يتعرف الرأي العام العالمي على المزيد من الحقائق فيما بعد عندما يحين موعد الكشف عن الوثائق السرية للولايات المتحدة الأمريكية. ك. حبيب

معاملة سيئة لأسباب كثيرة تجسد الموقف اللاإنساني للمسؤولين فيها، مما اجبر الكثيرين منهم إلى طلب اللجوء السياسي إلى مناطق أخرى من العالم. واستقبلت العديد من الدول الغربية العشرات منهم كلاجئين سياسيين فيها، في حين فضل البعض منهم العودة للعراق والموت على أيدي السلطات العراقية من البقاء في جحيم السعودية. وقد عاد البعض من هؤلاء فعلا إلى بغداد وقتل على أيدي أجهزة الأمن العراقية. والمشكلة في هذا الموقف السعودي ناشئة عن التباين في المذهب الديني. ففي الوقت الذي ينبثق التيار الوهابي من المذهب الحنبلي السلفي ويتميز بالتطرف والعنف والرفض للشيعية، كان غالبية اللاجئين السياسيين إليها من الشيعة العراقيين. ولهذا عوملوا معاملة قاسية من جانب أجهزة القمع السعودية التي كان المطلوب منها في مثل هذه الحالات أن تعتني بهم وتعاملهم كما عاملت الدول الأخرى اللاجئين السياسيين إليها والهاربين من نظام دموي قتل الكثير من البشر.

قام النظام العراقي بشن حملات عسكرية وخوض حرب شرسة ضد الشعب الكُردي ارتبطت بمجازر لا مثيل لها واستمرت سنوات طويلة، منها مجزرة الأنفال ومذبحة حلبچه التي أستخدمت فيها الأسلحة الكيميائية بوحشية يندر التعرف على مثيل لها في بلدان العالم الثالث، والهجوم بالأسلحة الكيميائية على بهدينان، حيث لا زال العشرات منهم يعانون من آثار تلك الضربة الكيمياوية، وكذلك المعارك الأخرى التي راح ضحيتها أكثر من ٢٥ ألف مواطن كُردي، إضافة إلى الجنود والضباط العراقيين، ناهيك عن عشرات الوف الجرحى والمعوقين والمشردين.

أقدم النظام العراقي على مطاردة سكان الأهوار العرب في جنوب العراق ووجه لهم ضربات شديدة بالأسلحة التقليدية والكيميائية ونظم الحرائق، وأجبر هذه العشائر على مغادرة المنطقة بعد أن سقط الكثير منهم قتلى وجرحى ومعوقين. وقدرت بعض المصادر المطلعة أن قتلى أحداث آذار/مارس عام ١٩٩١ وحدها بلغ ٥٠ ألف مواطنة ومواطن نتيجة القصف المدفعي وعمليات تجفيف الأهوار.

نفذ النظام عمليات قتل جماعية في كل من كُردستان العراق ووسط وجنوب العراق وبخاصة ضد مجموعات اتهمها بالعمل مع القوى الدينية. وقد تم اكتشاف العديد من المقابر

الجماعية في كل من السليمانية وأربيل وكذلك في العمارة والبصرة وفي غيرها من المدن الكُردية والعربية. ويقدر عدد الذين استشهدوا بهذه الطريقة بأكثر من ٢٠٠٠ إنسان.

– أقدم النظام على استخدام مختلف الأسلحة التقليدية الحديثة في قمعه للانتفاضة الشعبية التي تفجرت في مناطق عديدة من العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية مباشرة. ولم يتورع عن ضرب الأماكن المقدسة في مدينة كربلاء والنجف وسحق الناس والبيوت والمساجد بالدبابات والقيام بأعمال همجية وعمليات اغتصاب قذرة ضد سكان هذه المدينة وغيرها من المدن المنتفضة، وبخاصة في البصرة والناصرية والعمارة والنجف والحلة وغيرها، إضافة إلى مدن كُردستان العراق[٧٠].

وبسبب مراوغات النظام بشأن الموقف من امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل مع اللجنة الدولية تعرض العراق لأكثر من ضربة عسكرية عمقت الجروح السابقة في الاقتصاد العراق والمجتمع، وبشكل خاص الضربات العسكرية الأمريكية في العام ١٩٩٨ في فترة رئاسة بيل كلنتون في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيراً تسبب النظام العراقي، بسبب سياساته إزاء المجتمع الدولي وإزاء الشعب العراقي إلى خوض حرب مدمرة مع التحالف الدولي الذي أنشأته وقادته الولايات المتحدة في أوائل

---

٧٠ أشارت الأخبار التي وصلت في حينها عن احداث الانتفاضة الشعبية في العراق إلى ان مجموعات من المشاركين في احداث الأنتفاضة قد ارتكبوا جملة من الأعمال التي لا تنسجم مع طبيعة واخلاقية الثوار الذين يناضلون ضد الأرهاب والأغتيال واعمال القمع ايا كان الخصم الذي تواجهه ومهما كانت الجرائم التي ارتكبها، إذ لا بد من تقديم المتهمين بارتكاب الجرائم إلى المحاكمة. والأمر هنا لا يتعلق بمعارك المجابهة مع قوات النظام بل بأعمال التعذيب والقتل لأفراد اتهموا بكونهم من افراد حزب البعث أو من اتباع السلطة في العراق. ان مثل هذه الأعمال لم تكن تجاوزا على حقوق الإنسان فحسب، بل كانت ايضا سببا في توجه الكثيرين الذين خشوا على حياتهم من المنتفضين إلى اتخاذ مواقف ضد الانتفاضة والدفاع عن النظام خوفا على حياتهم الشخصية. وقد حاول النظام ان يبرر همجيته وجرائمه اثناء وبعد الأنتفاضة ضد المنتفضين وضد الناس الذين لم يساندوا نظامه بالجرائم التي ارتكبها البعض اثناء الأنتفاضة. وهو امر مرفوض ايضا. لقد قدمت احداث الأنتفاضة درسا بليغا وجديدا للمستقبل في هذا المجال أيضا. ك. حبيب

العام ٢٠٠٣، والني سنبحث به تفصيلاً وتسبب في موت أعدادٍ غفيرة من الناس العراقيين، وخاصة ما أعقب تلك الحرب الخليجية الثالثة.

ب. القتل تحت التعذيب

لقد سقط الألاف من المواطنات والمواطنين السياسيين قتلى تحت التعذيب الهمجي الذي مارسته أجهزة الأمن العديدة وأجهزة الاستخبارات العسكرية وقوات الحماية الخاصة. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن النظام المستبد مارس مجموعة كبيرة من وسائل التعذيب التي تسببت في موت ضحايا التعذيب الجسدي والنفسي. كما استخدم السموم المختلفة لقتل المعارضين أو تصفيتهم باستخدام المواد الكيميائية أو التيزاب لتذويبهم بشكل كامل[٧١]. وامتلك النظام أجهزة متخصصة بإعمال التعذيب الجسدي والنفسي

---

٧١ عندما انزلوني عنوة "ضيفا !" على معتقل جهاز الأمن الداخلي في البتاويين في تموز/ايلول عام ١٩٧٨، وبعد الممارسات المعتادة للتعذيب المباشر وغير المباشر، وإذ اقترب موعد اطلاق سراحي بقرار من صدام حسين وبعد لقاء مع مدير الأمن العام حينذاك، الدكتور فاضل البراك، اخذت إلى غرفة الضباط المسؤولين عن قسم الشيوعيين في الأمن العراقي. كان هناك ثلاثة ضباط ساهموا بالتحقيق معي ولكنهم لم يساهموا بالتعذيب أو الأساءة المباشرة لشخصي، بل ابدوا تعاملا يمكن الأدعاء بأنه لم يكن معروفا بشكل عام عن اجهزة الأمن. وكان بعضهم طالبا عندي في الجامعة المستنصرية. وضع العاملون في الجهاز الأمني منضدة في وسط الغرفة ووضعو عليها صينية كبيرة مليئة بالهبيط العراقي – رز وعليه قطع من لحم الخروف–. وحول الصينية وضعت كؤوس من اللبن (شنينة) وبعض الملاعق. وبدأت جولة من الأحاديث العامة ثم دعيت لتناول الطعام معهم. ترددت في البداية ولم اكن راغبا في تناول طعامي مع الجلادين. الا ان الحاحهم الشديد والمجاملة التي تجاوزت الحالة الأعتيادية قررت ان اتناول لقمة معهم للمجاملة لا غير. الا انني سمحت لنفسي ودون تردد ان اقدم على مسألتين وتحت ابصارهم هما: ادرت صينية الطعام بحيث اصبح الطعام الذي كان في مواجهتي في مواجهة اكبر ضابط فيهم أولا، ثم رفعت قدح اللبن ووضعته امام نفس الضابط وأخذت قدحه لي. قال الضابط بشيء من عدم الأرتياح: يبدو ان الدكتور لا يثق بنا. قلت لهم: من جلب عنوة إلى هذا المعتقل ويعرف ما يجري فيه وما جري معي إلى الآن، إضافة إلى تجارب رفاقنا والعديد من المناضلين المعروفة لدينا، لا تترك مجالا للثقة بكم قطعا، وارجوا ان تفهموني. وحين ارادوا عرض فيلم عن أحداث الموصل

ومارس تشكيلة مريعة تصل إلى أكثر من ٤٠ نوعا من أعمال التعذيب الجسدي والنفسي التي تدمج بين أساليب التعذيب في الدول الاستبدادية في الشرق العربي القديم وأساليب الإقطاعيين في أوروبا والكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى وحيث سادت الكنيسة وهيمنت على سياسة الدولة، وأساليب التعذيب الهتلرية المتطورة والأكثر وحشية، وبين الأساليب والتقنيات الأكثر حداثة التي تعتمد على الكاويات الكهربائية والتيار الكهربائي الذي يربط بالمناطق الحساسة من جسم المرأة أو الرجل (الفرج والحلمتين والذكر مثلا) واستخدام الصوندات وخراطيم المياه والكوي بالسجائر في المناطق الحساسة من الجسم، وإدخال القازوق أو القنينة في مؤخرة الضحية أو استخدام الشمعة لحرق أسفل القدمين المعلقتين في الهواء والمقيدتين بالحديد، والتعليق بالمراوح والجلد بأعواد الرمان (الخيزران) واستخدام الفلقة، أي الضرب المبرح على باطن القدمين، والهرولة بعدها لكي لا تصاب الضحية بالغنغرينا، ولكنها تهيئ للضحية فصلا خاصا مليئا بالعذابات الشديدة التي يصعب تحملها، وتسليط الأضواء على العينين والمنع من النوم واستخدام ما يثير

ويسالوني عن رأيي في ذلك. قلت أن المعتقل ليس مكاناً للحوار حول هذه الأمور وأني لا أدخل في تفاصيل ما حصل في الموصل في العام ١٩٥٩. لقد تناولت لقمة صغيرة من حافة الصينية ولم اشرب كأس اللبن ولم الحظ ان الضابط الكبير قد تناول شيئاً من اللبن الذي كان من حصتي أساسا ولم يذقه طيلة وجودي معهم في الغرفة، ولكنه تناول القليل جداً من الطعام. وفي اليوم الثاني اطلق سراحي وأعيد بي إلى البيت بنفس السيارة التي نقلتني من البيت إلى الأمن ومع نفس ضباط ورجال الأمن الذين كان بينهم من هم طلبة في الجامعة المستنصرية. وكانت شبابيك السيارة معتمة يمكن رؤية الخارج ولكن لا يمكن الرؤية من الخارج إلى داخل السيارة. وإذا كنت قد نجوت من دس السم لي فلم انج من الفطريات التي وضعت لي في الأمن العامة والتي برزت اعراضها بعد ايام قليلة من خروجي من الموقف. وقد ساهم صديق لي من ايام الدراسة الأبتدائية والثانوية في مدينة كربلاء، وهو طبيب واسمه د. سعيد ناجي الوكيل، ومن البعثيين القدامى، بمعالجتي في ندينة الطب ببغداد، وقد ابلغته في حينها عن المكان الذي تسبب في إصابتي بالفطريات. وكان الطبيب قد تعرض في اعقاب ثورة تموز وفي العام ١٩٥٩ إلى الضرب على ايدي رفاق الحزب الشيوعي وبعض "الديمقراطيين" حين كان طالباً في كلية الطب ببغداد نتيجة الصراعات حينذاك. ولاحظت ما ارتسم على قسمات وجهه وكأنه يقول لي: واحدة بواحدة يا د. كاظم، رغم أني لم أكن بين من اساء إليه بالضرب المبرح. ك. حبيب

الأعصاب من أصوات رتيبة متكررة، أو إسقاط قطرات من الماء البارد على يافوخ الإنسان بصورة متتابعة ولفترة طويلة ترهق الضحية إلى أبعد الحدود وتدفع به إلى حد الجنون وتسئ إلى حالته النفسية خاصة وأن التحقيق يستمر معه ساعات وساعات، واياما عديدة. وكان الركل المتواصل في كل مكان بما في ذلك على الخصيتين يمارس يومياً كشكل من اشكال التعذيب، وتجري محاولة استعمال الضحية، سواء أكانت امرأة أم رجلا. كما كان الجلاد يمارس شدّ قضيب الرجل بحبل ثم جر الحبل بقوة تجلب معها ألاما مبرحة، وقلع أظافر أصابع اليدين والقدمين، وإدخال الرأس في أحواض الماء إلى حد الاختناق، أو صب الماء الساخن على المناطق الحساسة من جسم الضحية، أو ترك الضحية تحت أشعة الشمس المحرقة لساعات طويلة دون ماء أو شئ يستر الجسد، أو ترك الضحية على سطح دور الأمن دون ملابس في ليالي الشتاء القارسة، أو إعطاء الضحية السم بأنواعه المختلفة ذات المفعول السريع أو البطىء مذوبا باللبن أو الشاي المحلى، ورمي الفطريات على جسم وملابس الضحية. ويفرض على الضحية الجلوس في وسط مرحاض معطل ملىء بالغائط وأسقاء الضحية بوله قسرا، أو وضعه في غرف مليئة بالحشرات القارصة بدون غطاء أو حتى ملابس تقيه شرها، وتركه في غرف مظلمة ورطبة لأشهر لكي يخيس، حسب تعبرهم اللاإنساني، ودفع وجبات الطعام الشحيحة والرديئة والماء له من فتحة صغيرة في الباب الحديدية الموصدة دوما...الخ. وكان الجلادون يعصبون في غالب الأحيان عيني الضحية لكي لا يتعرف عليهم، كما تطلق باتجاهه العديد من العيارات النارية من مسدسات وكلاشينكوفات الجلادين لإرعابه وإيهامه بأنهم ينوون قتله، ويقتل حقا في أحيان غير قليلة. والتعذيب النفسي، بما فيه مشاهد تعذيب الآخرين يكان يمارس سوية مع التعذيب الجسدي. وغالبا ما كان الجلاد يحتسي الخمر فتزداد قسوته ويفقد أعصابه بسبب عجزه عن إسقاط الضحية رغم كل تلك العذابات فيغوص في وحل التعذيب أكثر فأكثر ويفقد كلية كل ذرة من إنسانية الإنسان التي ربما كان يحملها في لحظة من لحظات حياته. ومارس النظام جلب زوجة الضحية أو الزوج أو الأبن أو البنت ليعذب أمامهم، أو يعذبوا أمامه، وكثيراً ما مورس تعريته أو تعريتهم وممارسة الاغتصاب الجنسي المهين على الضحية أو

على احد أفراد عائلته، وهم ضحايا إضافية. إنها جرائم يصعب على الإنسان ذكرها أو حتى الحديث عنها. وكانت تنظم في غالب الأحيان على شكل حفلة تعذيب جماعية للضحية حيث كان يشارك في الضرب بالعصي والركل بالأرجل والدفع والقرص مجموعة من الجلاوزة الجلادين الأوباش بحيث كان الضحية يفقد توازنه ويسقط على الأرض ثم كان يجبر على النهوض والركض بعين مغلقة يصطدم بالجدران المحيطة بالمكان. لقد مات تحت التعذيب عدد كبير جدا من المواطنات العراقيات والمواطنين العراقيين من مختلف الأعمار، ومن مختلف الأحزاب والمنظمات، ومن مختلف القوميات والأديان والمذاهب الدينية، يصعب حقا تقدير العدد الفعلي حتى الآن، إذ ان البعض يقدره بالألوف من المناضلات والمناضلين الشجعان. ومن خرج منهم سالما بقى يعاني من كابوس تلك العذابات سنوات طويلة، أو أصبح مقعدا ومشلولا، كما حصل لعدد من الضباط الوطنيين العراقيين. وكانت عمليات التعذيب لا تقتصر على المناضلات والمناضلين الذين هم قيد التحقيق فحسب، بل يشمل أيضا السجناء السياسيين الذين كانوا يقضون مدة الأحكام الصادرة بحقهم من المحاكم غير الشرعية في السجون العراقية الكثيرة، أو الذين أنهوا محكومياتهم ولم يطلقوا سراحهم. وجدير بالاشارة إلى أن عددا كبيرا من مواطني الدول العربية كانوا ضحية أجهزة الامن والاستخبارات العراقية بسبب رفضهم مسايرة النضال أو تأييد جرائمه أو المشاركة في حروبه المجرمة. وحسب المعلومات التي صرح بها بعض مناضلي البصرة انهم عثروا على سرداب كبير في بناية ضخمة في البصرة وجد فيه عدد غير كبير من المعتقلين الذين تم اختطافهم أو اعتقالهم ثم غيبوا طيلة الفترة بعد وصول البعث إلى الحكم حتى أيام الأنتفاضة الشعبية في البصرة حيث امكن تحرير تلك المجموعة. كان هؤلاء قد فقدوا الصلة بالعالم الخارجي طيلة عقدين من السنين، كانت لحاهم وشعر رؤوسهم واظافرهم طويلة، كما كانت وجوههم شاحبة اقرب إلى وجوه الموتى منها إلى وجوه الأحياء، وكانوا لا يعرفون مدى السنين التي قضوها في هذا السرداب المعتم، حيث كان الطعام والماء يرمى إليهم من كوة لا يدخل منها حتى النور اليهم. لم يغتسلوا بالماء طيلة تلك السنوات. كان البعض

منهم قد فقد عقله ولم يعد يدرك شيئا ولا يعرف سببا لاعتقاله. وقد اخذ بعض المنتفضين البعض من هؤلاء إلى إيران بعد فشل الانتفاضة في الجنوب لمعالجتهـم.

ضمن مقال للسيد طلال شاكر نشر في الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠١٠/٤/٩ وبرقم ٢٩٧٠ / محور حقوق الإنسان جاء ما يلي حول شهادة طبيب عراقي:

"في بداية سنة ٢٠٠١ عينت في مؤسسة مدينة الطب في بغداد وهي عبارة عن مجمع طبي كبير متعدد الأغراض والاختصاصات كطبيب متخصص في الباطنية والجراحة العامة. كان العمل مضنياً ومرهقاً ومقتضياته تكابد من ظروف الحصار وتداعياته المدمرة وهو يفتقد الى تلك الضروريات التي يحتاجها مجمع كبير، كمدينة الطب من أدوية، ومعدات، وخدمات واتصالات علمية... لم يمض على تعييني سوى أشهر معدودات، حتى أوكل الى هذه المؤسسة الإنسانية العريقة مهمة قذرة لا تتناسب ودورها ورسالتها، فبدلاً من تعميق وتحسين كفاءتها في خدمة الموطنين وعلاجهم ومكافحة الأمراض، انقلبت الأمور نحو مهمة غريبة حينما جرى إحضار مرضى من لون مختلف وأعراض ملتبسة، وبدلاً من تطبيبهم جرى إمراضهم وتدميرهم والفتك بهم وتشويهم، فبين يوم وأخر كان يجري تجميع بعض الأطباء في إحدى القاعات المنزوية في مدينة الطب، لكي يشاهدوا عمليات صلم الآذان، وسل الألسن، ووسم الجباه بكاوية كهربائية مفزعة وقطع الأيادي ربما بتخدير غير كاف، كعقاب وانتقام ينسجم وسياسة النظام السادية وبطشه إزاء من لا يراهم يستسلمون لمراسيمه واستبداده، وكالعادة لا تعرف من هؤلاء ولأي سبب أحضروهم، وأية محكمة حكمتم لينالوا هذا اللون من العذاب الوحشي.. وأين.. في مؤسسة وجدت لتخدم الإنسان وتشفيه من علله...؟ ولتغدو دار الحكمة والشفاء إلى مجرد مسلخ بشري يسترخص فيه الإنسان وكرامته إلى متناهيات الإذلال، كان المنظر مريعاً ومأساوياً، والأطباء الحاضرون يستغرقهم، خوفاً مركباً، وشروداً ذهنياً والكل يتراجف ويختض رعباً، وصراخ المتعذبين يهز القاعة والدماء تسيل من المناطق المقطوعة ورائحة اللحم البشري المشوي المثيرة تنفذ إلى الأنوف والنفوس مباشرة، مستقطعة منا كل معنى وحس إنساني ونحن في ذروة الذهول والشرود.. لقد تكرر هذا المشهد الوحشي أياماً وليالي وأشهراً وما انتصفت سنة ٢٠٠٢..

حتى وجدت نفسي منقولاً إلى معسكر بسمايا الخاص بفدائيي صدام دون اعتراض أو سؤال وعلي البقاء في ذلك المعسكر الرهيب ليلاً ونهاراً دون النزول إلى المدينة أو الاتصال بالأهل كانت هذه الشروط صارمة و كان عليَّ قبولها صاغياً..:

معسكر الرعب في بسمايا:...!

يقع هذا المعسكر المخيف قرب مدينة الصويرة جنوب بغداد تقريباً ٦٥ كيلومتر. وهو خاص بفدائيي صدام كموقع للتدريب والتأهيل العسكري والقتالي،يديره ضباط غير مرتبطين بالقوات العسكرية، ويشرفون على إعداد قتلة من نوع خاص يرتبطون مباشرة بعدي صدام حسين ويتمتعون بصلاحيات استثنائية مفتوحة وتوكل إليهم المهمات القذرة التي تتطلب مواصفات خاصة، إنهم(فدائيي صدام) بزيهم الأسود وتنظيمهم المخيف المنتشر في اغلب محافظات العراق والذي يعد بعشرات الآلاف وصفوفهم تغص وتفيض بكل من تناولته الدونية واستمرأ السكن في مستنقعات الرذيلة وغطس في عار حضيضها، وهم انعكاسُ لدونية النظام وسفالته و نسخٌ حقيرة لرموزه وانحطاطها الأخلاقي. في البدء كان تدريب فدائيي صدام يقوم على إحضار تشكيلة من الحيوانات. كالكلاب، والأغنام، وأحياناً الذئاب، والأفاعي واستخدامها،، كشواخص لمهارات القسوة والعنف فيقومون بتمزيقها بأسنانهم وأيديهم أو ركلها بأرجلهم وكان يجري تطبيق ضربات الكاراتيه المميتة عليها. في بداية تموز ٢٠٠٢ تغير الأمر بصورة جذرية ومخيفة، عندما بدأت تتقاطر فجر كل يوم تقريباً في حدود الساعة الخامسة صباحاً سيارات عسكرية خاصة بفدائيي صدام وهي تحمل مجاميع بشرية وهم بالطبع مواطنون عراقيون من مختلف الأعمار والمناطق ليجر قتلهم والإجهاز عليهم بطريقة بشعة وقاسية وغريبة. كان العدد حسب التقدير(٥٠) شخصاً أو ربما أكثر لأنه ليس بالإمكان الإطلاع على هوية القادمين بهذه السيارات ومعرفة عددهم فذلك كان محظورا..في القاعات المخصصة للتدريب يجري إنزالهم وتقسيمهم الى مجموعات ويخصص أفرادها ويفرزون وفقاً لنوعية التدريب المطلوب إخضاعهم له بوصفهم أهدافاً بشرية لمتدربي فدائيي صدام والتي تتراوح تصنيفاتها بين الذبح بالسكاكين أو الطعن بها أو قطع الرؤوس بالسيوف، أو القتل بواسطة ضربات الكاراتيه، أو الخنق، لم يتسن لي

رؤية ما يحدث فذلك يجري في قاعات مغلقة ودون السماح لغير المتدربين الاقتراب من هذه المواقع أو رؤية ما يحدث بداخلها، لكنني كطبيب كنت اعرف الكيفية التي يحدث فيها الموت من معاينة الجثث ونوع الكدمات والضربات والطعنات التي تتلقاها الضحية والمدة المحتملة لوفاتها. في هذا الموقف المريع تواجه الضحية ألواناً من العذاب المنفلت وتكابد فيه مزيجاً من الرعب والفزع والآلام الفظيعة بخاصة عندما يجري إطالة تعذيبها على أيدي قتلة قساة بلا ضمير.. في حالات كثيرة يتجنب القتلة إحضار كل جثث ضحاياهم بسبب ما نالها وما تعرضت له من تشويه شديد جراء قسوة الضرب والتمثيل الذي طال كل نواحي الجسد لفحصها، وطبعاً دون الحاجة الى تنظيم شهادة وفاة، بل فقط تأكيد موت الضحية من خلال المعاينة والفحص التي يقوم بها الطبيب يومياً، وتأكد لي أن بعض الضباط كانوا يشرفون على هذه العمليات بالتناوب وسمعت ما كان يدور هنالك من خلال الثرثرة التي تترادف على ألسنتهم تبجحاً وتشفيا بالضحايا وهم يسردون وقائع تلك المشاهد الدموية ومعاناة وصراخ الضحايا وهم يواجهون جلادين بلا انتماء ولا أدنى أحساس. في الحقيقة كان التعتيم شاملاً ولم اعرف هوية أو انتماءات الضحايا السياسية، وكان المشرفون على المعسكر يرددون كلمة خونة أو جواسيس أو عملاء. وقد لاحظت مراراً إن من بين الضحايا من كانوا دون سن الثامنة عشرة وكما عرفت لاحقاً إن الضحايا كانوا لا يعرفون المصير الذي سيتعرضون له ولا الغاية من جلبهم إلى معسكر الموت هذا. لقد استمر الحال لأكثر من شهر قضيته في هذا المكان المشؤوم وكأنه دهر مديد أوسعتني أيامه المفزعة عذاباً، ورعباً، وقهراً وأوقعتني تداعياته في جحيم الكآبة والوجوم. كانت تجربة مريرة وقاسية أعدت فها ترتيب منطلقاتي وأفكاري بصورة جذرية. بعد رحلة العذاب هذه جرى نقلي الى مكان أخر دون أن تفارق ذاكرتي فظاعة المشاهد الدامية بلونها الغريب والمفجع". انتهى المقتطف.

إن هذه اللوحة الصادقة في نقلها للواقع العراقي في فترة حكم صدام حسين وحزب البعث تعبر في مضمونها عن خمس مسائل جوهرية:

١. تجسد نهجاً ثابتاً للنظام السياسي العراقي في فترة حكم البعث في الإجهاز على المخالفين بقسوة متناهية. وكان التعبير المستخدم لديهم في حالة عدم قتل أحد، رميه بالسجن إلى يخيس فيه ! وكانوا يقولون: راح "انخيسه" !

٢. أن النظام الدكتاتوري في العراق لم يحترم الدستور المؤقت الذي وضعه بنفسه عبر مجلس قيادة الثورة ولا القوانين التي وضعها بنفسه، بل أساء إليها بكل السبل المتوفرة لديه. ونقل هذه الظاهرة إلى المجتمع أيضاً، إذ لولا الخشية من قمع النظام للانتشر عدم الاحترام لكل القوانين في البلاد. وهذا ما حصل بعد سقوط الدكتاتورية في العراق فعلاً.

٣. إن الجلادين كانوا يمارسون مهنة الجلد اليومي بشكل طبيعي وكأنهم لا يقومون بشيء استثنائي، إذ أنهم قد دربوا على ممارسة هذه المهنة وقبلوا بها ابتداءً.

٤. وأن هذه المجموعة من البشر ومن وضعها في هذا المكان لم يعرفوا قيمة الإنسان، لم يكن بالنسبة لهم هذا الإنسان ذو قيمة لهم، بل هو أقل من حشرة يمكن ان يداس بالأقدام. وقد عبر عن ذلك صدام حسين حين كان يقول: قتل ألف الفين ثلاثة غير مهم ولا ترتجف يدي ما دمنا ندافع عن الثورة !

٥. تجسد وجود أرضية اجتماعية وسياسية صالحة لبناء مثل هؤلاء البشر ناتجة عن التعامل المتواصل للنظم السياسية العراقية بأساليب الزجر والقسوة وعدم الاحترام للإنسان كقيمة اساسية لا من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية فحسب، بل ومن الناحية الاقتصادية والحقوقية. وهو ما عبر عنه كارل ماركس حين قال: "الإنسان أثمن رأسمال في العالم".

ج. قوانين جائرة وأحكام قاسية ضد حقوق الإنسان

كان النظام يدرك من تجارب الدول الفاشية السابقة على امتداد سنوات العقود المنصرمة من القرن العشرين بأن الاستبداد لا يمكن أن يستمر أطول فترة ممكنة دون استخدام العنف والقسوة والأحكام الثقيلة التي ترعب الموطنات والمواطنين وتمنعهم من الحركة ضد النظام. وكانت المحاكم الخاصة ومحكمة الثورة والقوانين والقرارات الخاصة بإنزال أقسى

العقوبات بمن يسمح لنفسه بمعارضة سياسات النظام أو مخالفة رأس النظام صدام حسين. ولهذا صدرت الكثير من القرارات على امتداد الفترة المنصرمة منذ وصول حزب البعث إلى السلطة في العام ١٩٦٨. وكانت أقسى تلك القرارات وأكثرها مخالفة للائحة حقوق الإنسان وبقية المواثيق واللوائح الدولية بهذا الصدد هي أحكام الإعدام أو القتل تحت التعذيب ثم إصدار المحاكم الصدامية أحكامها بالموت على من اغتيل قبل ذاك. ومن بين تلك الأحكام القاسية التي صدرت والتي تخالف كل قواعد وأسس ومبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم ذلك القرار الخاص بمن يتعرض لـ"مقام" صدام حسين بالإساءة مثلاً. وإلى القارئات والقراء الكرام نورد نص هذا القرار الصادر عن رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين نفسه:

القرار رقم ٨٤٠

استناداً إلى أحكام الفقرة

(أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/١١/٤ ما يلي:-

اولاً: يعدل نص المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ على الوجه الآتي:

المادة ٢٢٥

١ - يعاقب بالسجن المؤبد ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة من أهان بإحدى طرق العلانية رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أو مجلس قيادة الثورة أو حزب البعث العربي الاشتراكي أو المجلس الوطني أو الحكومة.

وتكون العقوبة بالإعدام إذا كانت الإهانة أو التهجم بشكل سافر وبقصد إثارة الرأي العام ضد السلطة.

٢ – ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس أو الغرامة من أهان بإحدى طرق العلانية المحاكم أو القوات المسلحة أو غير ذلك من السلطات العامة أو الدوائر أو المؤسسات الحكومية.

ثانياً: تلغى المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات.

ثالثاً: ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره في الجريدة الرسمية.

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

ومنه يلاحظ أن حكم الإعدام بالمحصلة النهائية نصيب من يتهجم بشكل سافر لا على رئيس الدولة حسب، بل على الجهات الأخرى الواردة في القرار، ومن ثم أحكاماً قاسية على من يتهجم، أي ينتقد، المحاكم الخاصة ومحكمة الثورة والقوات المسلحة. كما جاء ذلك في عبارة "وغير ذلك" التي يحق يموجيها لمحاكم الثورة والمحاكم الخاصة أن تصدر أحكام قاسية على من يتهم بأية تهمة تمس أجهزة الدولة أياً كانت، وهي شبيهة بالمرسوم الذي أصدره نوي السعيد في العام ١٩٥٥ والذي سمي بمرسوم "وما شاكل ذلك" في إصدار الأحكام على أعضاء منظمات المجتمع المدني الديمقراطية كاتحاد الطلبة والشبيبة وأنصار السلام وما شاكل ذلك! وهي قوانين ومراسيم كان الهدف منها نشر الرعب بين الناس من الحكم القائم والابتعاد عن ممارسة السياسة أو النقد إزاء سياسات السلطة أو أجهزتها القمعية.

وخلال الفترات المنصرمة أصدر مجلس قيادة الثورة حتى يوم سقوطه مجموعة كبيرة من القرارات وصل عددها إلى ٥٢ قراراً تقضي كلها بحكم الإعدام. وتشمل هذه القوانين المتهمين بالقضايا الفكرية والسياسية وأعمال التجسس والسرقة والمثلية والهروب من الخدمة العسكرية وقذف رئيس الجمهورية وغيرها من التهم.[٧٢]

---

٧٢ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي القاهرة، ١٩٩٧. ص ١٤٢–١٦٠.

وفي ضوء تلك القوانين الجائرة وغير المشروعة والمخالفة لكل الأعراف والتقاليد الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم حصد الموت عددا كبيرا جداً من الناس الأبرياء بسبب تلك التهم التي لم تنظر فيها المحاكم الأعتيادية بصورة دستورية، بل قدمت إلى محاكم خاصة تشكلت بموجب قرارات صادرة عن مجلس قيادة الثورة وعبر محاكمات شكلية مسبقة الصنع والقرار. وفي ضوء تلك القرارات صدرت عن المحاكم العراقية سنويا خلال فترة حكم البعث مئات الأحكام بالإعدام لمختلف الأسباب السياسية وغير السياسية. ونشرت منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان الكثير من المعلومات حول تنفيذ أحكام الإعدام في الشوارع والساحات العامة والسجون بحق التجار والصيارفة أو السياسيين الذين اتهمتهم زورا بكونهم عصابات سرقة ونهب، كما حصل لجمهرة من المناضلين السياسيين الشيوعيين في العام ١٩٩٥. وقد أصدر الحزب الشيوعي العراقي بيانا بهذا الخصوص يفضح فيه حقيقة تلك الإعدامات ويكشف عن كون الضحايا من المناضلين الشيوعيين الذين استشهدوا على أيدي جلاوزة النظام. ويشير تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية ومراقب الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان إلى أنه في العام ١٩٩٣ أعدم النظام أكثر من ٤٠ تاجرا بدعوى بيعهم للسلع الاستهلاكية بأسعار أعلى من الأسعار المقررة، كما أعدم النظام في عام ١٩٩٤ ثلاثين صرافا في بغداد وسبعة تجار في الموصل وخمسة أشخاص آخرين اتهموا بالتعامل بالسوق السوداء في سجن أبو غريب. كما جرى في نفس العام قتل ١١٩ مواطنا من أبناء الأهوار ممن كانوا في معتقلات الرضوانية والأمن العام والمخابرات وسجن ابو غريب تحت إشراف كبار مسؤولي المخابرات ومديرية الأمن العامة والأمن الخاص. وفي عام ١٩٩١/١٩٩٢ أعدم النظام ١٣٣ شخصا من أتباع الحكم وحزب البعث الحاكم، وفق ما جاء في تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان نقلا عن تقارير المعارضة العراقية. وتقدر أحكام الإعدام التي نفذت في العراق منذ الحرب العراقية الإيرانية حتى سقوط النظام بعشرات الألوف. والإعدام شمل الرجال والنساء والأطفال، ويتم في العديد منها في المعسكرات بما فيها معسكر المحاويل في الحلة، حيث تم إعدام المئات فيه وفق تقارير منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان. وفي

أعقاب الحركات المناهضة للنظام في الدليم وكذلك بعد هروب حسين كامل حيث أمعن النظام في عمليات القتل والإعدام والسجن لعدد كبير من أبناء العشائر ومن أفراد الجيش وبقية القوات المسلحة ومن العاملين في أجهزة الأمن وحزب البعث. ويقدر عدد الذين لقوا حتفهم على أيدي الجلادين من أفراد العائلة والأمن بالمئات.

ووفق تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٩٧ فإن أحكام الإعدام في عام ١٩٩٦ قد شملت عددا كبيرا من المناهضين للنظام. فقد طال الإعدام في تموز/يوليو من العام ١٩٩٦ أيضا أكثر من عشرين شخصا باعتبارهم كانوا مسؤولين عن هروب أربعين شخصا من سجن مديرية شرطة الرصافة وأكثرهم من ضباط الشرطة وأفراد حرس السجن[٧٣]. وتم تنفيذ الإعدام بحق ٣٠ سجينا كانوا محكومين بالسجن المؤبد في سجن ابوغريب قرب بغداد، إضافة إلى "... اعدام ١٢٢ ضابطا كانوا بين ٣٠٠ ضابط جرى اعتقالهم في أعقاب وقوع محاولة اغتيال جديدة للرئيس العراقي،... (كما) ان السلطات اعدمت في العاشر من تشرين الأول/اكتوبر احد عشر ضابطا من ضباط القوة الجوية والبرية، من بينهم اللواء الركن محمود احسان الدليمي والعقيد الطيار اكرم محمد نجيل[٧٤] ". ويشير نفس التقرير إلى أن عملية قتل صهري صدام حسين، وهما الفريق الأول الركن حسين كامل حسن المجيد وشقيقه صدام كامل حسن المجيد، في العام ١٩٩٦ قد أدت إلى اعتقال ٣١٠ اشخاص يشغلون مناصب عسكرية ومدنية وأمنية قد أعدموا، وأوضح أن من بينهم أكثر من ٤٠ ضابطاً، وأن عملية الإعدام قد نفذت في منطقة النهروان التابعة لمحافظة ديالى[٧٥].

وفي عام ١٩٩٦ قامت السلطات العراقية بإعدام ٥٠٠ معتقل في سجن ابوغريب غربي بغداد بذريعة أنهم شاركوا في الانتفاضة الشعبية في آذار/مارس عام ١٩٩١، ومنعت ذوي الضحايا

---

٧٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٥.

٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٥.

٧٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٤.

من إقامة مراسم الحداد على ارواح الشهداء[٧٦]. وليس غريبا على أجهزة الأمن العراقية اعدام أشخاص قضوا سنوات عديدة في السجن دون ان يقدموا إلى المحاكمة ولم يصدر بحقهم أي حكم حتى من قبل المحاكم الخاصة التي يشكلها النظام بين فترة وأخرى أو ما يسمى بمحاكم الثورة. وهذا عين ما حصل مثلا لمؤيد عبد المحسن، ومحمد دايار مشاري، ومطشر مكي حموس الذين اعدمو في سجن البصرة بعد ان قضوا ثلاث سنوات رهن الأعتقال دون تهمة أو محاكمة، أو اعدام المواطن عباس فاضل من ديإلى بتهمة الانتماء لحزب الدعوة الأسلامية المحظور[٧٧].

إن الفترة الواقعة بين ١٩٩٦–٢٠٠٣ شهدت أحكاماً كثيرة بالإعدام لضباط عسكريين ومن أجهزة الأمن ومن المدنيين والتي امتلأت بها تقارير المنظمات الدولية، ولكن بشكل خاص منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والتي يمكن مراجعتها في تقاريرهما السنوية.[٧٨]

ويقضي المحكوم عليهم بالإعدام سنوات طويلة بانتظار تنفيذ الأحكام بحقهم إذ ان عدد المحكوم عليهم بالإعدام كبير جدا. وتشير المعلومات الواردة من بعض الذين افرج عنهم وكانوا من المحكوم عليهم بالإعدام نتيجة قرار بالعفو صدر في العام ١٩٩١ إلى ان الجلادين كانوا ينفذون أحكام الإعدام في أحد السجون في بغداد مرتين في الأسبوع وفي كل مرة كان عدد الذين تنفذ بهم أحكام الإعدام يتراوح بين خمسة وعشرة اشخاص. ويمكن تقدير الحالة النفسية للباقين الذين يعيشون كل يوم تقريبا ولفترة طويلة تصل إلى أكثر من سنتين "حفلات القتل الجماعية" وينتظرون دورهم في الموت. وعلى هذا المنوال قامت السلطات العراقية بإعدام ٩٦ شخصا من المرتبطين بالمؤتمر الوطني العراقي ممن تم اعتقالهم بعد

---

٧٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٤.

٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٤.

٧٨ راجع في هذا الصدد التقارير السنوية الصادرة عن المنظمة العربيـة لحقـوق الإنسـان في أعـوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والتي تقدم أرقاماً عن عدد الأشخاص الذين أعـدموا خـلال تلك السنوات عبر محاكم النظام الخاصة. القاهرة.

دخول القوات العراقية إلى أربيل أثناء المعارك بين الحزبين القوميين الكُرديين، و٣٦ شخصا من أعضاء الحزب الوطني التركماني، وعددا من أعضاء منظمة العمل الأسلامي[٧٩].

ولا بد من الإشارة إلى ان عددا كبيرا من السجناء والمعتقلين في سجون ودهاليز الأمن العراقية يقتلون يوميا دون ان يسمع الناس بأخبار موتهم، إذ انهم يدفنون في مقابر خاصة يعرفها بعض رجال الأمن العراقي المكلفين بدفن ضحايا التعذيب في السجون واقبية الأمن في بغداد أو في المناطق الأخرى. وتقوم أجهزة الأمن الخاصة بقتل هذا الشخص أو ذاك بعد اعتقاله ثم رميه على قارعة الطريق وهو موثوق اليدين من الخلف ومعصوب العينين وآثار التعذيب بادية على جسده والرصاص قد اخترق جسمه بهدف اثارة الرعب بين الناس وبأن مصير من يساهم في معارضة النظام سيكون القتل على تلك الشاكلة. وأقدم الحكم على اغتيال المعارض العراقي المهندس قتيبة غازي السامرائي حيث عثر على جثته في السادس عشر من تشرين الأول/اكتوبر وهو موثوق اليدين ومعصوب العينين كما وجدت آثار ستة اعيرة نارية في جسده[٨٠]. وجدير بالإشارة إلى ان البعث الحاكم يفضل ممارسة مثل هذا الأسلوب في القتل ضد أعضاء حزب البعث السابقين أو الحاليين وضد مؤيديه بأعتباره انتقاما منهم لـ"خيانتهم" أو بسبب مشاركتهم في نشاط سياسي مع قوى المعارضة المناهضة للنظام، أو "التورط" في مؤامرة ضد صدام حسين.

وأشارت المعلومات إلى ان النظام قد قام خلال عام ١٩٩٧ بإعدام ١٥٠٠ مواطن من مختلف المدن العراقية والاتجاهات الفكرية والسياسية والدينية. كما نشر الحزب الشيوعي العراقي وبعض قوى المعارضة العراقية الأخرى في حينها قوائم تفصيلية بأسماء ومواقع وتواريخ إعدام هؤلاء المواطنين. وتشير القوائم إلى أن أجهزة الحكم قامت بتسليم جثث مجموعات منهم، في حين امتنعت عن تسليم القسم الأكبر من جثث الضحايا[٨١]. وصدرت

---

٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٦.

٨٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٦.

٨١ راجع: – اخبار العراق. نشرة اخبارية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي – إعلام الخارج. العدد ٢٤. الأثنين ١٩٩٧/١٢/١٥.

قائمة أولى عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وبنفس التاريخ تحمل أسماء ٢٣ مواطنا حكم عليهم بالإعدام خلال السنوات الثلاث ١٩٩٥–١٩٩٧ كانوا مودعين في سجن ابي غريب.

– قام النظام باختطاف المزيد من الناس وتغييبهم ومن ثم تصفيتهم جسديا ولم يعلن عن ذلك نهائيا. وقد حصل مثل هذا الأمر مع أكثر من ٢٥ ألف مواطن كُردي ومع عدد كبير من المواطنين العرب من أبناء الطائفة الشيعية من مختلف الاتجاهات السياسية. وقدر عدد المختطفين والذين استشهدوا على أيدي جلاوزة النظام بما يزيد عن ٣٥ ألف إنسان. وهذا العدد لا يشمل أولئك الذين اختطفوا دفعة واحدة من جانب النظام والتي ورد ذكرهم في آخر نشرة عن العراق صادرة عن منظمة العفو الدولية. فالنشرة تشير إلى انه في فترة الحرب العراقية – الإيرانية واثناء عمليات الأنفال في العام ١٩٨٨ في كُردستان العراق تم تغييب أكثر من ١٨٠ ألف مواطن ومواطنة من المدنيين الكُرد في فترة تتراوح بين ثلاثة واربعة شهور فقط[٨٢].

ويمكننا ان نورد، إضافة إلى ما جاء في اعلاه، أربعة أمثلة عن عمليات الاختطاف كنموذج لنهج النظام في هذا الصدد: الأول هو السيد الإمام والمفكر والباحث الإسلامي البارز والشخصية الوطنية المرموقة آية الله السيد محمد باقر الصدر وأخته الفاضلة بنت الهدى الصدر اللذين اختطفا وقتلا شهيدين تحت التعذيب في أقبية الأمن في العراق[٨٣] "

– مكتب حقوق الإنسان في الحزب الشيوعي العراقي. مجازر الإعدامات الجماعية تتواصل؟ إعدام ١٠٦ مواطنين في سجن أبو غريب. شقلاوة، كُردستان العراق. ١٩٩٩/٤/١٩. ص ٢/١.

– أخبار العراق. نشرة اخبارية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي – مجزرة جديدة يقترفها النظام الدكتاتوري في مدينة الثورة الباسلة ببغداد. إعلام الخارج. العدد ٧١. ١٩٩٩/٤/٢١. ص ١٢

82 amnesty international: Iraq "Disappearances": Unresolved cases since the early 1980s London, AI Index: MDE 14/05/97, Distr: SC/CO/GR, October 1997.

٨٣ يعتبر الشهيد آية الله السيد محمد باقر الصدر واحدا من أبرز العلماء والمفكرين والكتاب الأسلاميين العراقيين في هذا القرن. نشر قبل وفاته مجموعة كبيرة من الكتب البحثية واهمها: اقتصادنا، فلسفتنا، الأسس المنطقية للأستقراء، بحث في شرح العروة الوثقى، موجز احكام الحج، المحنة، والإسلام يقود الحياة والعديد من الأبحاث الأخرى في الفكر والشريعة الأسلامية.

والثاني هو اختطاف ثمانية الآف أنسان من عائلة البرزاني وترحيلهم من منطقة برزان إلى جهة مجهولة. وقد نقل جثمان الكثير منهم إلى إقليم كُردستان العراق بعد سقوط النظام بتنظيم مواكب شعبية حزينة شارك فيها الشعب الكردي والمسؤولين في الإقليم ونقلوا في مناطق سكناهم " والثالث هو اختطاف كل من الرفاق د. صفاء الحافظ ود. صباح الدرة وعائدة ياسين من أعضاء وقياديي الحزب الشيوعي العراقي منذ عام ١٩٨٠ والذين أجهز على حياتهم في السجون العراقية. وخلال السنوات الأخيرة قبل سقوط النظام قامت أجهزة الأمن بحملات اعتقال واسعة ضد من تعتبرهم في عداد المعارضين للنظام. ففي بغداد وحدها تعرض عدة الآف من الناس إلى الأعتقال والتعذيب. ويشير تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى ان أجهزة الأمن اعتقلت نحو ١٣٠٠ شخص غالبيتهم من الشباب في أعقاب حملة تفتيش عشوائية في نيسان/ابريل من عام ١٩٩٦ نقلوا على اثرها إلى سجن الحارثية ببغداد[٨٤]. كما ألقي القبض على عدد كبير من الأشخاص في قضاء كفري التابع لمحافظة كركوك ووضعوا في سجن المدينة[٨٥]. وقد جرت حملة الأعتقالات أيضا وفي العام نفسه في كل من محافظة ميسان (العمارة) التي بلغ عدد المعتنقلين فيها ٢٤٦ شخصا قتل منهم ثمانية، وحوالي ٤٥ شخصا من عشيرة آل جويبر في جنوب العراق ونقلتهم إلى اماكن مجهولة، وكذلك اعتقال أكثر من ١٥٠ شخصا وأكثرهم من المواطنين العراقيين العرب في محافظة أربيل من جانب السلطات العراقية[٨٦] تم نقلهم إلى بغداد. وقد تم كل ذلك بعلم وموافقة حكومة الإقليم التي يشرف عليها الحزب الديمقراطي الكُردستاني الموحد ولم يطالب بهم حتى الآن، علما بأنهم كانوا من العناصر المناهضة للنظام والتي كانت تتعاون مع هذا الحزب وتحت حمايته.

قامت أجهزة النظام العراقي القمعية بتنظيم عمليات تفجير قنابل موقوتة أو ذات تفجير آلي في مناطق مختلفة من كُردستان أدت إلى وفاة أو جرح وإعاقة العشرات من الناس

---

٨٤ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. التقرير السنوي ١٩٩٧. مصدر سابق. ص ١٤٨.

٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٨.

٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٩.

الأبرياء، كما مارست عمليات دهس بالسيارات في شوارع مختلف المدن العراقية ضد المعارضين بحيث بدت الحالة وكأنها حالة دهس اعتيادية أو صراع بين التيارات السياسية الكُردية التي تثير بدورها مشاكل غير قليلة بين تلك القوى. وقد استخدم هذا الأسلوب في الأغتيال في الفترات الأخيرة للتخلص من البعثيين المخالفين لصدام حسين.

إن هذه الوقائع المهمة والموثقة في الغالب الأعم تكشف عن أن حق الإنسان في الحياة كان مصادراً تماما في العراق، وفي كل لحظة كان الموت يتربص أو بانتظار هذه المواطنة أو ذاك المواطن لأسباب كثيرة لا حصر لها.

– قررت ونظمت الحكومة العراقية (ونظمت) زرع كميات هائلة من الألغام المضادة للبشر على طول الحدود مع إيران والسعودية والكويت وفى مساحات واسعة من أراضي كُردستان تقدر بعشرين مليون من مختلف الالغام الارضية[٨٧]. وكانت هذه الالغام مستوردة في اغلبها من مصانع الأسلحة في مختلف بلدان العالم. وقد باعت مصانع فالسيلا الإيطالية وحدها تسعة ملايين لغم للعراق من نماذج أوربا الغربية وفق ما نشرته جريدة دي تسايت (Die Zeit) الألمانية الأسبوعية، إضافة إلى ما كان ينتجه العراق محليا في هيئة التصنيع العسكري التي كان يشرف عليها صهر صدام حسين المغدور به حسين كامل وبخاصة اللغم المعروف ب (P.M.N.) القاتل ١٠٠٪. وقدر تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان،

---

٨٧ في حديث مع الرفيق كمال شاكر (ابوسمير)، الذي حكم عليه في السبعينات بالإعدام من قبل المحاكم البعثية بحجة العمل في القوات المسلحة أمكن إنقاذ حياته عبر حملة تضامن عالمية، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراق وسكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكُردستاني حاليا، ووزير الصحة السابق في أول وزارة كُردستانية في إطار الحكم الفدرالي، اثناء حضوره مؤتمرا عقد في المانيا في عام ١٩٩٤ حول الألغام وسبل تحريمها وازالتها في العالم، إلى ان المزروع منها في كُردستان يصل إلى عشرين مليون لغم مضاد للبشر. وهذا يعني ان لكل فرد في العراق يقابله لغم واحد تقريبا، أو ان حصة الفرد الواحد في كُردستان خمسة ألغام. وقد قدم الرفيق كمال شاكر تقريرا بهذا الصدد إلى المؤتمرين مطالبا المجتمع الدولي بالعمل على تحريم الألغام اساسا وبمساعدة العراق على ازالتها من إقليم كُردستان العراق، علما بأن تكاليف ازالة الألغام اكثر من تكاليف زرعها بكثير. (ك. حبيب)

وفق تقارير المصادر المتخصصة، بأن وزن الألغام التي لم يتم تدميرها حتى الآن في العراق يصل إلى حوالي ٨٠٠ ألف كغم، والمثل الرابع خصني به أصدقاء لبنانيون بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٨ في أربيل حيث قال أحدهم وهو محل ثقة ما يلي:

حدثني أحد المسؤوليين البعثيين عما كان يجري في العراق في فترة حكم البعث حيث قال بأن حسين كامل، وكان صهر صدام حسين وقتل على ايدي ابناء صدام حسين، قد ابلغ صدام حسين بوجود ٥٠٠ سجين لا مكان لهم في السجون و إذ أنها مليئة بهم، فقال له تصرف بالأمر. بعد عامين زار صدام حسين بمعية حسين كامل مزرعة خارج بغداد. فسال عن هذه المزرعة و فقال حسين كامل: هل تتذكر حين سالتك ما يمكن عمله مع ٥٠٠ سجين فقلت لي تصرف. لقد قتلوا ودفنوا في هذه الأرض واقمنا عليها هذه الزرعة. فابدى صدام حسين ارتياحه من صلابة صهره !

د. مصادرة الحق في محاكمات قانونية وشرعية

تقوم أجهزة النظام باعتقال كل من ترى ضرورة في اعتقاله من السياسيين من مختلف الاحزاب والكتل والجماعات السياسية ومن المستقلين المعارضين للنظام، وكذلك من غير السياسيين مثل التجار والصيارفة وأصحاب الأعمال وذوي "الشذوذ الجنسي" والمتهمين بالتزوير والسرقة...الخ، حتى دون صدور قرارات بإلقاء القبض عليهم أو قرارات بالتوقيف بحقهم من حاكم تحقيق. ويبقى هؤلاء المعتقلون أسابيع وأشهر وأحيانا سنوات دون محاكمات أحياناً يقتلون أو يقضون نحبهم في تلك المعتقلات دون ان يسمع أو يعرف بهم الناس. ويقدم البعض منهم للمحاكمة أمام محاكم خاصة يشكلها مجلس قيادة الثورة وتحكم وفق الأحكام التي يقررها صدام أو من يخوله بذلك. ويكون المتهم قد مرّ قبل ذاك بسلسلة من عمليات التعذيب وهدر الكرامة وربما أشرف مرات عديدة على الموت. ولا يتمتع المعتقل عمليا بحق توكيل محام للدفاع عنه. وتكلف تلك المحاكم الشكلية بعض المحامين من اعوان النظام ومرتزقتها للقيام بمهمة الدفاع الشكلي عنهم. ومن يحكم عليه بالسجن يودع في احد السجون الكثيرة التي اقيمت خلال العقدين المنصرمين حيث يفتقد السجين

إلى كل مقومات الحياة الطبيعية وتقطع صلته بالعالم الخارجي ويواجه إرهابا يوميا وتعذيبا جسديا ونفسيا وتغذية سيئة إلى أبعد الحدود، وفي الغالب الأعم تمنع عن السجين السياسي الزيارات والمواجهات الأعتيادية. ووفق المعلومات المتاحة فقد كان قد مرّ على مجموعة غير صغيرة من المعتقلين ما يقرب من ربع قرن من السنين دون أن تقدم إلى المحاكمة وأنتهى الكثير منهم بالقتل، كما في حالة الدكتور صفاء الحافظ والدكتور صباح الدرة والسيدة عائدة ياسين.

ودللت المذبحة الدموية التي نفذها صدام حسين مباشرة بحق صهريه حسين كامل وصدام كامل، إضافة إلى والدهما وأخ ثالث لهما وآخرين كانوا معهما في الدار، رغم منح المجموعة العفو والموافقة على عودتها إلى بغداد، على الطبيعة الهمجية والمرضية لرأس النظام المنهار بشكل خاص، وكذلك سادية ولديه، عدي وقصي، والمجموعة الحاكمة، وتخليه حتى عن أبسط شكليات التقديم للمحاكمة. جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في العراق في هذا الصدد ما يلي: "ففي فبراير/ شباط أعلنت السلطات انباء مصرع صهري الرئيس العراقي وهما الفريق الأول الركن حسين كامل حسن وشقيقه صدام كامل، اللذين كانا قد فرا إلى الأردن واتخذا مواقف انتقادية إزاء النظام العراقي. وقد جاء مصرعهما بعد يومين فقط من حصولهما على عفو رئاسي، وبعد ساعات من تطليقهما من ابنتي الرئيس العراقي، ووفقا للرواية الرسمية فإن مقتلهما جاء على أيدي أفراد من عائلتهما بدعوى غسل العار الذي سببه انشقاقهما على النظام"[٨٨]. وواصل التقرير فيشير إلى ان القتل تم عبر اشتباك بالأسلحة النارية سقط فيها سبعة من اقرباء حسين كامل حسن بمن فيهم والده. ثم يذكر التقرير: " وعلى صلة بتداعيات هذا الحادث اكدت تقارير المعارضة العراقية ان أجهزة الأمن العراقية

---

٨٨ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن القاهرة ١٩٩٧، ص ١٤٢/١٤٣. العربي،

واصلت اجراءاتها لملاحقة وطرد واعتقال وتصفية العناصر المحسوبة على حسين كامل وشقيقه".[٨٩]

إنه من الصعب بمكان وصف طبيعة هذا النظام الذي فقد كونه نظاما سياسيا بأي حال، بل كان عبارة عن مجموعة همجية لا ذمة لها ولا ضمير ولا إحساس بالوطن والمواطنة شوهت حتى تلك التقاليد والقيم العشائرية التي كان العرب وما زالوا يعتزون بها كقيم إنسانية عامة والتي كانت تدّعي التزامها بها.

وكانت المعلومات المتوفرة تشير إلى وجود عدد كبير جداً من السجون في بغداد وفي مختلف المحافظات العراقية الخاضعة للحكم المركزي في بغداد، وهي: [٩٠]

"١. سجون ابو غريب ـ على طريق بغداد ـ الفلوجة.
٢. سجن الفضيلية ـ في بغداد.
٣. معتقل مديرية الامن العامة ـ الكرادة الشرقية ـ بغداد.
٤. معتقل مديرية امن بغداد ـ شارع ٥٢ ـ الكرادة ـ بغداد.
٥. سجن معسكر الرشيد ـ بغداد.
٦. سجن معسكر التاجي ـ بغداد.
٧. سجن الزعفرانية للنساء ـ الزعفرانية بغداد.
٨. سجن الزعفرانية للرجال ـ الزعفرانية بغداد.
٩. سجن الشعبة الرابعة ـ وزارة الدفاع ـ بغداد.
١٠. موقف الحارثية العسكري ـ بغداد.
١١. معتقل الرجيبية ـ قرب الرجيبية ـ بغداد.
١٢. معتقل امن الرصافة ـ بغداد.
١٣. معتقل امن الكاظمية ـ ساحة الزهراء ـ مدينة الكاظمية ـ بغداد.

---

٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٤.

٩٠ المركز الوثائقي لحقوق الانسان في العراق

١٤. معتقل امن عطيفية الجسر – بستان الخاتون ـ مدينة الكاظمية ـ بغداد.

١٥. معتقل الراشدية ـ بغداد.

١٦. معتقل امن مدينة الحرية الاول – مدينة الحرية - بغداد

١٧. معتقل امن مدينة الحرية الثانية ـ مدينة الحرية ـ بغداد.

١٨. معتقل امن مدينة الثورة.

وهو عبارة عن عدة ابنية متفرعة في مدينة الثورة ـ بغداد.

١٩. معتقل الصليخ ـ بغداد ـ سبع ابكار.

٢٠. معتقل سلمان باك ـ سلمان باك ـ بغداد.

٢١. معتقل سيد محمد ـ منطقة سيد محمد ـ بغداد.

٢٢. معتقل أمن الدورة ـ الدورة ـ بغداد.

٢٣. معتقل امن الشعلة ـ الشعلة ـ بغداد.

٢٤. معتقل حي العدل ـ بغداد.

٢٥. معتقل شرطة السراي ـ بغداد.

٢٦. معتقل الطارمية ـ الطارمية ـ بغداد.

٢٧. معتقل بغداد الجديدة ـ بغداد الجديدة ـ بغداد.

٢٨. معتقلات الحرس الجمهوري في عدة مناطق في بغداد.

٢٩. معتقلات الجيش الشعبي في عدة مناطق في بغداد.

٣٠. معتقلات جهاز امن صدام الخاص ـ في بغداد.

٣١. معتقلات الاستخبارات العسكرية في عدة مناطق في بغداد.

٣٢. معتقل مديرية الجنسية العامة ـ بغداد.

٣٣. معتقل دائرة الانضباط العامة ـ بغداد.

٣٤. سجن المحمودية ـ المحمودية ـ محافظة بابل.

٣٥. معتقل امن اليوسفية ـ اليوسفية ـ محافظة بابل.

٣٦. معتقل امن المسيب ـ المسيب ـ محافظة بابل.

٣٧. معتقل المحاويل ـ المحاويل ـ محافظة بابل.
٣٨. معتقل سدة الهندية ـ سدة الهندية ـ محافظة بابل.
٣٩. معتقل الاسكندرية ـ الاسكندرية ـ محافظة بابل.
٤٠. معتقل المدحتية ـ المدحتية ـ محافظة بابل.
٤١. معتقل الهاشمية ـ الهاشمية ـ محافظة بابل.
٤٢. معتقل الحمزة ـ الحمزة ـ محافظة بابل.
٤٣. معتقل القاسم ـ القاسم ـ محافظة بابل.
٤٤. معتقل الكفل ـ الكفل ـ محافظة بابل.
٤٥. معتقل امن طوريج ـ طوريج ـ محافظة بابل.
٤٦. سجن الحلة الكبير ـ بابل مشهد ـ الحلة محافظة بابل.
٤٧. معتقل امن الحلة ـ الحلة ـ محافظة بابل.
٤٨. سجن الطهمازية ـ الحلة ـ محافظة بابل.
٤٩. معتقل الكوفة ـ الكوفة ـ محافظة النجف.
٥٠. معتقل امن النجف ـ محافظة النجف.
٥١. سجن النجف ـ محافظة النجف.
٥٢. سجن كميل (تحت الارض) ـ النجف.
٥٣. معتقل خان المصلى ـ خان المصلى ـ النجف.
٥٤. معتقل ام القرون ـ ام القرون ـ النجف.
٥٥. معتقل حي سعد ـ حي سعد ـ النجف.
٥٦. معتقل واقصة ـ واقصة ـ النجف.
٥٧. معتقل بئر النصف ـ بئر النصف ـ النجف.
٥٨. معتقل السكر ـ السكر ـ النجف.
٥٩. معتقل الصحن ـ مركز النجف ـ النجف.
٦٠. معتقل العطيشي ـ كربلاء.

٦١. سجن الحي العباسي الحي العباسي ـ كربلاء.

٦٢. معتقل بحر الملح ـ كربلاء.

٦٣. معتقل الرزازة ـ كربلاء.

٦٤. معتقل سيد محمد ـ كربلاء.

٦٥. معتقل خان النخيلة ـ كربلاء.

٦٦. معتقل المخابرات –محافظة كربلاء

٦٧. سجن الاخيضر ـ كربلاء.

٦٨. سجن عين التمر ـ كربلاء.

٦٩. سجن الديوانية ـ الديوانية ـ محافظة القادسية

٧٠ سجن الشامية ـ الشامية ـ محافظة القادسية.

٧١. معتقل امن الديوانية ـ محافظة القادسية.

٧٢. معتقل الشامية ـ الشامية ـ محافظة القادسية.

٧٣. معتقل الشنافية ـ محافظة القادسية.

٧٤. معتقل سيد عباس ـ محافظة القادسية.

٧٥. سجن قلعة الصغير ـ محافظة القادسية.

٧٦. سجن الرواشد ـ الرواشد ـ محافظة القادسية.

٧٧. سجن عفك ـ عفك ـ محافظة القادسية.

٧٨. معتقل قلعة مجنونة ـ مجنونة ـ محافظة القادسية.

٧٩. معتقل ابو طبيخ ـ محافظة القادسية.

٨٠. سجن السماوة ـ مدينة السماوة ـ محافظة المثنى.

٨١. سجن الرميثة ـ الرميثة ـ محافظة المثنى.

٨٢. معتقل الحافظ ـ محافظة المثنى.

٨٣. معتقل جتات ـ محافظة المثنى.

٨٤. معتقل القصير ـ محافظة المثنى.

٨٥. معتقل الحمدانية ـ محافظة المثنى.

٨٦. سجن نقرة السلمان ـ مدينة السلمان ـ مجافظة المثنى.

٨٧. سجن السماوة (تحت الارض) ـ السماوة ـ محافظة المثنى.

٨٨. معتقل الرميثة ـ الرميثة ـ محافظة المثنى.

٨٩. معتقل الابطية ـ محافظة المثنى.

٩٠. سجن الكوت المركزي ـ الكوت ـ محافظة واسط.

٩١. معتقل امن الكوت ـ الكوت ـ محافظة واسط.

٩٢. معتقل امن الحي ـ محافظة واسط.

٩٣. معتقل النعمانية ـ النعمانية ـ محافظة واسط.

٩٤. معتقل بدرة ـ محافظة واسط.

٩٥. معتقل العزيزية ـ محافظة واسط.

٩٦. معتقل الصويرة ـ الصويرة ـ محافظة واسط.

٩٧. معتقل جصان ـ جصان ـ محافظة واسط.

٩٨. سجن العمارة المركزي ـ العمارة ـ محافظة ميسان.

٩٩. معتقل امن العمارة ـ محافظة ميسان.

١٠٠. معتقل امن المجر الكبير ـ محافظة ميسان.

١٠١. معتقل علي الغربي ـ علي الغربي ـ محافظة ميسان.

١٠٢. سجن قلعة صالح ـ محافظة ميسان.

١٠٣. معتقل قلعة صالح ـ محافظة ميسان.

١٠٤. معتقل العزير ـ محافظة ميسان.

١٠٥. معتقل الكحلاء ـ محافظة ميسان.

١٠٦. معتقل الحلفاية ـ محافظة ميسان.

١٠٧. معتقل الكيارة ـ محافظة ميسان.

١٠٨. معتقل امن الناصرية ـ الناصرية ـ محافظة ذي قار.

١٠٩. سجن الناصرية المركزي ـ الناصرية ـ محافظة ذي قار.
١١٠. معتقل قلعة سكر ـ محافظة ذي قار.
١١١. معتقل امن سوق الشيوخ ـ محافظة ذي قار.
١١٢. معتقل الرفاعي ـ محافظة ذي قار.
١١٣. معتقل الشطرة ـ محافظة ذي قار.
١١٤. معتقل الجبايش ـ محافظة ذي قار.
١١٥. معتقل حاج ياسين ـ محافظة ذي قار.
١١٦. معتقل البطحاء ـ محافظة ذي قار.
١١٧. معتقل سوق الشيوخ ـ محافظة ذي قار.
١١٨. معتقل الخضر ـ محافظة ذي قار.
١١٩. معتقل الغوبيشية ـ محافظة ذي قار.
١٢٠. سجن البصرة المركزي ـ محافظة البصرة.
١٢١. معتقل امن البصرة ـ محافظة البصرة.
١٢٢. معتقل القرنة ـ محافظة البصرة.
١٢٣. معتقل الجبايش ـ محافظة البصرة.
١٢٤. سجن الهارثة ـ محافظة البصرة.
١٢٥. معتقل ابو الخصيب ـ محافظة البصرة.
١٢٦. سجن الزبير ـ محافظة البصرة.
١٢٧. معتقل امن الزبير ـ محافظة البصرة.
١٢٨. معتقل الفاو ـ محافظة البصرة.
١٢٩. معتقل كوت زين ـ محافظة البصرة.
١٣٠. معتقل ام قصر ـ محافظة البصرة.
١٣١. سجن الرميلة ـ محافظة البصرة.
١٣٢. معتقل العشار ـ محافظة البصرة.

١٣٣. معتقل الشلمجة ـ محافظة البصرة.

١٣٤. سجن الشعيبة العسكري ـ محافظة البصرة.

١٣٥. سجن بعقوبة ـ محافظة ديالى.

١٣٦. معتقل خان بني سعد ـ محافظة ديالى.

١٣٧. معتقل المقدادية ـ محافظة ديالى.

١٣٨. سجن مندلي ـ محافظة ديالى.

١٣٩. سجن خانقين ـ محافظة ديالى.

١٤٠. معتقل جلولاء ـ محافظة ديالى.

١٤١. معتقل الخالص ـ محافظة ديالى.

١٤٢. معتقل جديدة الشط ـ محافظة ديالى.

١٤٣. سجن سامراء ـ مجافظة صلاح الدين.

١٤٤. معتقل امن سامراء ـ محافظة صلاح الدين.

١٤٥. معتقل امن بيجي ـ محافظة صلاح الدين.

١٤٦. سجن بيجي ـ محافظة صلاح الدين.

١٤٧. معتقل امن تكريت ـ محافظة صلاح الدين.

١٤٨. المعتقلات الخاصة في تكريت ـ محافظة صلاح الدين.

١٤٩. معتقل بلد ـ محافظة صلاح الدين.

١٥٠. معتقل بحيرة الثرثار ـ محافظة صلاح الدين.

١٥١. سجن الرمادي ـ محافظة الانبار.

١٥٢. معتقل امن الرمادي ـ محافظة الانبار.

١٥٣. معتقل الفلوجة ـ محافظة الانبار.

١٥٤. معتقل امن الحبانية ـ محافظة الانبار.

١٥٥. معتقل معسكر الحبانية ـ محافظة الانبار.

١٥٦. معتقل امن عانة ـ محافظة الانبار.

١٥٧. معتقل القائم ـ محافظة الانبار.

١٥٨. معتقل الرطبة ـ محافظة الانبار.

١٥٩. سجن كركوك المركزي ـ محافظة التأميم.

١٦٠. معتقل امن كركوك ـ محافظة التأميم.

١٦١. معتقل امن طوز خورماتو ـ محافظة التأميم.

١٦٢. معتقل كفري ـ محافظة التأميم.

١٦٣. معتقلات قوات الاستخبارات العسكرية في كركوك ـ محافظة التأميم.

١٦٤. معتقل جمجمال ـ محافظة التأميم.

١٦٥. معتقل الحويجة ـ محافظة التأميم.

١٦٦. معتقل مديرية الشرطة في كركوك ـ محافظة التأميم.

١٦٧. سجن السليمانية ـ محافظة السليمانية.

١٦٨. معتقل امن السليمانية ـ محافظة السليمانية.

١٦٩. معتقلات الاستخبارية العسكرية في السليمانية ـ محافظة السليمانية.

١٧٠. معتقل حلبجة ـ محافظة السليمانية.

١٧١. معتقل قلعة دزة ـ محافظة السليمانية.

١٧٢. معتقل رانية ـ محافظة السليمانية.

١٧٣. معتقل بنجوين ـ محافظة السليمانية.

١٧٤. سجن سوسا ـ محافظة السليمانية.

١٧٥. سجن دوكان ـ محافظة السليمانية.

١٧٦. سجن اربيل المركزي ـ محافظة اربيل.

١٧٧. معتقل امن اربيل ـ محافظة اربيل.

١٧٨. سجن القلعة ـ محافظة اربيل.

١٧٩. معتقل راوندوز ـ محافظة اربيل.

١٨٠. معتقل صلاح الدين ـ محافظة اربيل.

١٨١. معتقل شقلاوة ـ محافظة اربيل.

١٨٢. معتقل حاج عمران ـ محافظة اربيل.

١٨٣. سجن دهوك ـ محافظة دهوك.

١٨٤. معتقل امن دهوك ـ محافظة دهوك.

١٨٥. معتقل امن عقرة ـ محافظة دهوك.

١٨٦. معتقل امن العمادية ـ محافظة دهوك.

١٨٧. معتقل امن زاخو ـ محافظة دهوك.

١٨٨. معتقلات الاستخبارات العسكرية في دهوك ـ محافظة دهوك.

١٨٩. سجن الموصل المركزي ـ محافظة نينوى.

١٩٠. سجن الغزلاني العسكري ـ محافظة نينوى.

١٩١. معتقل امن الموصل ـ محافظة نينوى.

١٩٢. سجن عين زالة ـ محافظة نينوى.

١٩٣. معتقل عين سفني ـ محافظة نينوى.

١٩٤. معتقل حمام العليل ـ محافظة نينوى.

١٩٥. معتقل الخضر ـ محافظة نينوى.

١٩٦. معتقل تلعفر ـ محافظة نينوى.

١٩٧. معتقل سنجار ـ محافظة نينوى.

١٩٨. مديرية امن دهوك – محافظة دهوك.

١٩٩. سجن بنكُرد – محافظة السليمانية.

٢٠٠. معتقل جمجمال – محافظة السليمانية."

ومن هنا يتبين لنا بأن هناك:

** سجوناً خاصة لمنتسبي جهازي الأمن والاستخبارات العسكرية.

** سجوناً تابعة لجهاز المخابرات العراقية، والسجن الرئيسي له يشكل جزءاً من سجن أبو غريب وله إدارته الخاصة.

** سجوناً تابعة لمديرية الاستخبارات العسكرية، والسجن الرئيسي يقع في مدخل مدينة الكاظمية من مدخل الأعظمية.

** سجوناً تابعة لمديرية الأمن العامة، والسجن الرئيسي لهذه الدائرة يشكل جزء أساسيا من سجن أبوغريب وله إدارته الخاصة.

** سجوناً تابعة لجهاز الأمن الخاص، والرئيسي منه في بغداد حيث أقيم تحت الأرض ويشرف عليه قصي صدام حسين.

** سجوناً أخرى ترتبط بعدي صدام حسين خاصة بالرياضيين والأدباء والصحفيين والعاملين في أجهزة الإعلام.

كما ان هذه المؤسسات الإرهابية تمتلك، إضافة إلى السجون، الكثير من المعتقلات المخصصة لأغراض التعذيب وانتزاع الاعترافات والتصفيات الجسدية بالمواد الكيميائية بما فيها التيزاب:

** معتقلات كثيرة خاصة تابعة لجهاز المخابرات العراقية نشير فيما يلي إلى أكثرها وحشية:

** دائرة الحاكمية– يقع هذا المعتقل في شارع ٥٢ ببغداد على مقربة من ساحة الأندلس وله دهاليز وزنزانات تحت الأرض مخصصة للتعذيب"

** معتقل قصر النهاية"

** معتقل خاص يعود لسجن أبو غريب"

** معتقلات خاصة بالأمن العامة، منها مثلا:

** موجودة في مختلف السجون العراقية، ومنها سجن ابو غريب.

** معتقل أقيم حديثا تتوفر فيه كافة وسائل التعذيب الجسدي والنفسي الحديثة وفيه غرف للمحكومين بالإعدام.

** المعتقلات التابعة لمراكز الشرطة والخاضعة لإدارة ضباط الأمن العامة.

** مجموعة من المعتقلات التابعة لمديرية الاستخبارات العسكرية وقيادة القوة والدفاع الجويين.

ويفترض أن نتذكر باستمرار أن النظام العراقي قد أقام مجموعة من البيوت الكبيرة المخصصة لأغراض الاعتقال والتعذيب والتي وضعت على واجهاتها أسماء مضللة مثل مكاتب هندسية أو دوائر حكومية أو حتى معاهد علمية وبحث علمي. ومثل هذه البيوتات لا يقتصر وجودها على بغداد بل تنتشر في سائر أرجاء العراق. ويبدو أن كان لعدي وقصي سجونهما الخاصة التي تستخدم لأغراض مختلفة، بعلم ومعرفة النموذج الذي يحتذيان به، بالمستبد "بأمره" والدهما الراحل صدام حسين.

– وكانت أجهزة الأمن والاستخبارات الصدامية تنظم عمليات اختطاف واسعة لمواطنات ومواطنين من بيوتهم أو من محلات عملهم أو من الشوارع والمساجد والمدارس والجامعات. وقد سجل الفريق العامل للأمم المتحدة عدد المختطفين أو المختفين المسجلين لديه بـ ١٥٧٨١ حالة. ويشير تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى أكثر من ١٥ ألف حالة اختطاف[٩١]. والمعلومات المتوفرة لدى المعارضة العراقية والتي يعرف بها المواطنون العراقيون تشير إلى أن عمليات الاختطاف تزيد بمقدار الضعفين على الأقل عن الرقم المنشور، إذ أن غالبية العائلات تخشى تسجيل حالة الأختطاف بسبب خشيتها من المطاردات والمضايقات والسجن.

– قام النظام بتهجير عشرات الألوف من العراقيين إلى إيران أو إلى غيرها من البلدان دون أن يكون هؤلاء قد ارتكبوا جرما أو حكم عليهم بمحاكم مدنية أو غيرها، وهم مواطنون عراقيون. وادعت الحكومة العراقية في حينها أنهم أكراد فيليون من أصل إيراني لا يمتون للعراق بصلة، بينما يمتلك هؤلاء المواطنون كل مقومات المواطنة العراقية منذ مئات وعشرات السنين. لقد قام النظام بإسقاط جنسية هؤلاء عمليا دون وجه حق وصادر

---

٩١ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي. القاهرة. ١٩٩٦. ص ١٨٦.

أملاكهم وأموالهم غدرا. وقام النظام في الوقت نفسه بتهجير عشرات ألوف المواطنين من أبناء الوسط والجنوب الذين اعتبروا فُرسا وهم من العراقيين منذ مئات السنين أيضا. وقد بلغ عدد المهجرين في أعوام مختلفة ما يزيد على ٢٥٠ ألف إنسان بين رجل وأمرأة وطفل. وقد مات المئات منهم وهم في مسيرتهم القسرية على الأقدام من بغداد إلى إيران برصاص الحكم العراقي أو بسبب انفجار الألغام التي كانت أو لا تزال مبثوثة على طول الحدود العراقية–الإيرانية وفي المناطق التي كانوا يوجهون إليها قسرا للانتقال إلى الأراضي الإيرانية[٩٢]. وكلنا يتذكر الهجرة الجماعية إلى تركيا وإيران التي عمت كُردستان العراق بعد فشل الانتفاضة ضد النظام في أعقاب حرب الخليج الثانية، وقد راح ضحيتها الكثير من المواطنين والمواطنات الأكراد.

وفي ما عدا ذلك اصدر مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٩٤ عددا من القرارات (٥٩، ٧٦، ٧٧، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ١٠٩، ١١٧، ١٢٥) تشتمل على عقوبات جسيمة ضد المواطنين والجنود الهاربين من الجيش العراقي تتميز بالوحشية الشديدة واللا إنسانية والمخالفة الصريحة حتى للدستور العراقي المؤقت[٩٣]. ويقضي هذا النظام ببتر أيدي وأطراف أو قطع

---

٩٢ تسنى لي في حينها أن التقي بعدد كبير من النساء والرجال الذين هجروا من العراق إلى ايران في فترات مختلفة بين ١٩٨١ و١٩٨٨ في كل من مدينة قم وطهران وأورمية وخراسان في ايران، وان التقي كذلك بعدد من المهجَّرين قسرا الذين وصلوا فيما بعد إلى دمشق. وقد استمعت إلى وقائع تسفيرهم ابتداء من اعتقالهم في مدنهم في العراق إلى حين وصولهم إلى الأراضي الأيرانية. انها وقائع تدمي القلوب وتزيد من حقد الناس على هذا النظام الدموي في بغداد الذي تسبب في فصل الرجل عن زوجته والأم عن ابنها أو أبنتها والأخ عن اخته وأنتزاع الرضيع من أحضان أبويه. كما ان عددا غير قليل منهم كان ضحية الألغام المزروعة في المناطق الحدودية. وقد تعرضوا إلى سلب اموالهم وحاجياتهم من قبل الشرطة العراقية، دع عنك ما عانوا منه في المخيمات الإيرانية حال وصولهم اليها واجراءات التحقيق معهم وكذلك حالات السرقة ومحاولات الأعتداء على شرف بعضهن...الخ. وقد تعرض الكثير من افراد العوائل المهجرة إلى الاعتقال في العراق وإلى السجن ثم التغييب التام منذ ما يزيد على عقد ونصف من السنين حيث لا يعرف المرء عنهم شيئا. (ك. حبيب)

٩٣ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة. ١٩٩٧. مصدر سابق. ص ١٤٣.

صوان ألأذن (أو) والوشم بالنار على جبين السارق والهارب من الخدمة العسكرية. وقد نفذت بحق مئات من الجنود الهاربين وبحق مجموعة غير صغيرة من صغار السراق. وقد استمر العمل بهذا القانون عام ١٩٩٥ أيضا. وعندما صدر القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٩٥ بإمكانية العفو عن الجاني أو مرتكب المخالفة ربط ذلك بالتزامات عديدة وتعهدات كثيرة يصعب توفيرها وبالتالي تنفذ العقوبة لعدم توفر شروط العفو[٩٤]. ويورد المقرر الخاص (السيد ماكس فان دير شتويل) المكلف من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمراقبة وضع حقوق الإنسان في العراق في ضوء شهادات وأدلة جمعت عن بشاعة تنفيذ تلك العقوبات بحق المواطنين والجنود الهاربين. فيذكر احدهم بأن ١٥٠ عملية تشويه (قطع اذن أو بتر يد أو وشم) قد أجريت في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٥. وقد صدرت عن العديد من المحافل الدولية والعربية والعراقية إدانات حازمة لمثل هذه الإعمال الوحشية التي لا تخضع لعرف أو قانون، وهي صورة مرعبة للأحكام القرقوشية المعروفة في عالمنا العربي عن العهد العثماني والتي يمارسها حكام النظامين السوداني والسعودي، كما يمارس بعضها النظام الثيوقراطي الاستبدادي في إيران أيضا. وكان الدكتاتور قد اعطى تعليماته بأيقاف هذا النوع من العقاب وفق القرار ٦١ لسنة ١٩٩٦. وحق لنا ان نشكك بذلك بسبب معرفتنا بطبيعة هذا النظام الذي لا يمكن للمرء ان يثق بتصريحاته. فصدام عمل دوماً وفق القاعدة التي كان يعمل بموجبها هتلر" اكذبوا ثم اكذبوا ثم اكذبوا لعل بعض افتراءاتكم يعلق باذهان الناس". ومما يؤكد عدم التزام النظام بالوعود التي قطعها امام العالم موقفه من قرارات العفو التي أصدرها بين فترة وأخرى والتي كانت لا تستهدف سوى تزيين صورته البشعة دوليا. وما يورده المقرر الخاص بهذا الخصوص في تقريره المرحلي عن حالة حقوق الإنسان في العراق أكد عدالة هذه الشك المشروع بالنظام. فالمقرر الخاص قد أشار إلى ان قراري مجلس قيادة الثورة رقم ٦١ و٦٤ الصادرين في ٢٣ و٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٥ على التوالي والمتعلقين بالعفو العام يتيحان فرصة كبيرة للتعسف وسوء المعاملة من قبل الحزب الحاكم حيث تشترط الفقرة ثانيا من القرار ٦١ تقديم ذوي الاشخاص المسجونين تعهدا بضمان حسن سلوك وتأييد ذلك من عضو في حزب البعث العربي

---

٩٤ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. تقرير المنظمة ١٩٩٦. مصدر سابق. ص ١٧٧.

الاشتراكي[٩٥]. كما ان الفقرة ثانيا، الفقرة الفرعية٣، تشترط توبة الشخص[٩٦]. ويتساءل المقرر الخاص، وفق ما جاء في التقرير السنوي للهيئة الاستشارية العراقية، عن الاساس الذي يستند اليه أعضاء الحزب الحاكم في القيام بهذا الدور في ظل نظام العدل الجنائي المستقل. كما يشير المقرر الخاص إلى ان العفو يشمل المحكومين فقط بينما توجد مجموعات كبيرة من الاشخاص ما تزال محتجزة في العراق وتخضع للعقاب دون ان تكون قد صدرت بحقها ادانات حتى من تلك المحاكم الشكلية المنفذة لأوامر الدكتاتور.

هـ. مصادرة الحق في التنظيم والصحافة وحرية الرأي والعقيدة

لم تعد خافية على متتبعي أوضاع العراق في العالم وقائع قيام النظام العراقي بتغييب كامل لأحزاب المعارضة العراقية من الساحة السياسية العراقية العلنية، وإلى تغييب صحافة المعارضة العلنية، وإلى اختفاء كل شكل من أشكال التنظيم العلني المختلف مع أو عن حزب البعث الحاكم، وبتعبير أدق المختلف مع صدام حسين. وكل المنظمات التي شكلت على أساس أنها منظمات غير حكومية كانت تابعة كلية للنظام وتنفذ أوامره وتمارس عمليات اعتقال وتعذيب من تريد ممن تعتقد كونه مخالفا للنظام الذي تؤيده. وينطبق هذا الأمر حتى على مجموعة من الجلاوزة من بين الذين عملوا في أجهزة منظمة حقوق الإنسان في العراق التابعة للنظام.

وحاول النظام أن يخدع العالم الخارجي من خلال الادعاء بوجود حياة وأجواء ديمقراطية في العراق، فأوعز لبعض الناس ممن كانوا يوما ما في هذا الحزب السياسي أو ذاك أو كانوا في وقت ما في صفوف المعارضة الوطنية إلى تشكيل أحزاب موالية تماما لصدام حسين يمكنها ان تنشر بعض النقد لهذه الظاهرة أو تلك شريطة ان تساهم بتأليه

---

٩٥ الهيئة الاستشارية العراقية. احوال العراق: تقرير سنوي رقم (٤). الأمن الوطنل والمستقبل. فيينا. كانون الثاني / يناير ١٩٩٦. ص ١٣.

٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٣.

القائد الضرورة صدام حسين. وبعض المداحين استحق احد أوسمة الدكتاتور بسبب دوره في تأليه ومدح الدكتاتور والنظام القائم، ومنهم الدكتور ماجد عبد الرضا نوري[٩٧]

والغالبية العظمى من بنات وأبناء الشعب العراقي تعرف أن النظام الحاكم كان لا يمتلك الشرعية الدستورية ولا يحق له الاستمرار بحكم البلاد. و (أن) عدم شرعيته ناشئ عن استيلائه على الحكم منذ العام ١٩٦٨ دون ان يقوم بوضع دستور دائم يوافق عليه الشعب في استفتاء سري عام، وعن تغييبه الكامل للمؤسسات الدستورية الشرعية المنتخبة من قبل الشعب وعبر انتخابات سرية، وحرة وديمقراطية، وعن رفضه لوجود هيئات الرقابة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة. ومجلس قيادة الثورة الذي نصب نفسه حاكما على البلاد كان يقوده في البدء أحمد حسن البكر ثم انتقلت القيادة إلى صدام حسين بعد مؤامرة ١٩٧٩ التي نفذها ضد قيادة حزبه ومجلس قيادة الثورة، وكان يمسك بيديه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فهو المشرع والحاكم المنفذ والقاضي في

---

٩٧ في العام ١٩٩٦ منح الدكتاتور صدام حسين أحد الأوسمة الصدامية للدكتور ماجد عبد الرضا نوري. وجاء في اسباب المنح الدور الذي لعبه ماجد في تأكيد دور "القائد" في المسيرة الديمقراطية للبلاد وفي تعميق التقاليد الثورية في المجتمع. لقد كانت تربطني بماجد صداقة ورفقة نضالية طويلة ابتدأت في العام ١٩٥٥ عندما كنا مجندين معا في الشعيبة. التقينا مرة أخرى في بدرة مقر الإبعاد المشترك وفي سجن بعقوبة قبل ثورة تموز عام ١٩٥٨. وعملنا سوية لسنوات طويلة استمرت اكثر من ثلاثة عقود، سواء أكان ذلك في الداخل أم في الخارج أم في إقليم كُردستان وفي صفوف الأنصار. ولذلك كان من العسير عليّ وانا اقرأ خبر منح الوسام ان اتقبل الفكرة اصلا، إذ انه حسب علمي كان ماجد حتى تاريخ مغادرته براغ والعودة إلى بغداد بطلب من النظام قادراً بعد على التمييز بين الإنسان الديمقراطي وبين الطاغية. ولكن من يترك مواقعه الفكرية والسياسية ومن يتخلى عن ماضيه السياسي على طريقة ماجد عبد الرضا نوري لا يمكن الا ان يصبح اداة بيد صدام حسين يمرغ كرامته بالتراب. وهو أمر مؤسف حقا ولا يفرح المناضلين مهما كان رأيهم ومهما كانت مواقفهم من ماجد عبد الرضا الذي كان يوم ما مناضلا طيبا، ان يتدهور هذا الرجل إلى هذا الحضيض أو ان يرضوا له مثل هذا المصير البائس. لقد توفى ماجد بعد سقوط النظام بفترة وجيزة بعد أن أصيب بمرض فقدان الذاكرة. (ك. حبيب).

آن واحد. وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى أن صدام حسين كان يحتكر في يديه المراكز التالية:

** رئيس مجلس قيادة الثورة.

** رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

** القائد العام للقوات المسلحة.

** رئيس مجلس التخطيط ورئيس هيئة المتابعة.

** الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكى للقيادتين القومية والقطرية.

** الرئيس الأعلى لأجهزة الأمن والمخابرات... الخ.

وكان المجتمع العراقي شاهد عيان على الكيفية التي جرت فيها عملية "(الاستفتاء الشعبي" الرئاسي (رئيس الجمهورية) في ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٩٥ في العراق والتي قيل عنها دوليا بأنها مزورة ١٠٠٪. إذ ان النظام كان قد زور الانتخاب مرتين، عندما فرض على الناس كتابة أسمائهم على الأوراق الانتخابية، حيث يسجل الناخب اسمه وعنوانه الكامل على الوجه الثاني منها أولاً، وزورها عندما رمى في صناديق الانتخاب أو طلب من بعض مؤيديه رمي أوراق غير مسجل عليها اسمه وادعى بالتالي بوجود حرية التصويت ثانياً. واستنتج المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى "ان نتيجة الاستفتاء جاءت منطقية بسبب الخوف الناجم عن القمع الوحشي وبسبب الانهاك الاقتصادي. وفي هذه الظروف يبدو من الطبيعي اتباع الغرائز الأساسية لحفظ الحياة والتصويت حسب مقتضيات العقل لصالح الرئيس، مع ان هذا التصويت الرشيد لا يمكن ان يفسر كتعبير عن إرادة صحيحة لدى الشعب"[٩٨].

و أما الصحافة العراقية فقد كانت مصادرة تماما من جانب النظام. وحسب المعلومات المتوفرة كان صدام حسين يجتمع كل يوم خميس بأبرز المسؤولين عن الصحف وأجهزة

---

٩٨ الهيئة الأستشارية العراقية. احوال العراق: تقرير سنوي رقم (٤). الأمن الوطني والمستقبل، مصدر سابق. ص ١٤.

الإعلام ليقدم لهم "توجيهاته" الأسبوعية الملزمة حول النشر في الصحافة العراقية وفي التلفزيون والراديو. وقد بذل النظام جهوداً كبيرة لتأمين المصادرة التامة والمطلقة لحرية الصحافة والنشر وحرم الصحفيين من حق التمتع بكتابة حرة ومستقلة. ولم يكن جديداً أو غريباً على صدام حسين ان يعرِّض الصحفيين إلى "ضغوط مستدامة" لضمهم إلى حزب البعث وإجبارهم على الانصياع للتوجيهات الحكومية عندما يملي ممثلوها عليهم ما ينبغي لهم أن يكتبوا عنه. وأدى الخروج عن الخط الرسمي إلى إرسال الصحفيين إلى معسكرات خاصة وتعريضهم للمعاملة المهينة مثل حلق جانب من شعر رؤوسهم أو حلق نصف الشارب أو قلع بعض اسنانهم. وذكرت بعض التقارير إن الصحفيين كانوا يحاكمون في محاكم خاصة ولا ييسر لهم الحصول على من يدافع عنهم أو يسمح لأسرهم بزيارتهم[٩٩]. و شملت قاعدة حرمان الصحفيين من حرية النشر الصحفيين الأجانب وخاصة حرمانهم من حرية اجراء التحقيقات أو القيام بزيارات إلى مناطق البلاد المختلفة حيث كانت وزارة الثقافة والإعلام تصر على مرافقتهم من قبل اشخاص ينتسبون إلى دوائر أمنية، وهو أمر غالباً ما كان يؤدي إلى ترهيب كل الأشخاص الذين تجري مقابلات صحفية معهم، مما يجعلهم يعزفون عن اجراء مثل تلك المقابلات[١٠٠]. ولم تترك هذه السياسة التي مارسها البعث الحاكم بصرامة منذ مجيئه إلى السلطة في عام ١٩٦٨ حتى سقوطه أمام المئات من الصحفيين والأدباء، من شعراء وقاصين وروائيين و وبقية الكتاب والفنانين التشكيليين والموسيقيين والمغنين العراقيين والراقصين، إضافة إلى العلماء واساتذة الجامعة وغيرهم من حملة الفكر والثقافة العراقية من النساء والرجال سوى مغادرة العراق والعيش في المهجر. وقد لاقى الكثير من أصحاب الكلمة الحرة والرأي المستقل حتفهم على أيدي جلاوزة النظام أو غيبوا في سجون وسراديب أجهزة الأمن.

والجديد المتميز في سياسة النظام التي برزت في أواخر العقد الثامن وقبل نشوب الحرب العراقية – الإيرانية وتفاقمت سنة بعد أخرى حتى سقوطه لتشكل اتجاها ثابتا لدى

---

٩٩ المنظمة العربية لحقوق الإنسان.: تقرير المنظمة. ١٩٩٧. ص ١٥١.

١٠٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٥١.

الطغمة الحاكمة هو ممارسة الطائفية الممقوتة الموجهة ضد المواطنين الشيعة من سكان العراق في الوسط والجنوب وضد أتباع الديانة المسيحية من أشوريين وكلدان وأرمن، وكذلك ضد التركمان والأيزيديين (المتعارف عليها باليزيديين) وضد الصابئة المندائيين. ومع ذلك فإن هذا القول على صحته لا يعبر عن الحقيقة كلها. فقد سلط النظام الا ستبدادي جام غضبه على المعارضين من أتباع المذهب السني أيضا وفي مختلف أنحاء العراق، سواء العرب منهم أم الكُرد. كما مارس سياسة عشائرية أراد بها تعميق الهوة بين المواطنين العراقيين.

وجدير بالاشارة إلى أن المواطن العراقي لم يتمتع في ظل النظام الصدامي حتى بأبسط حقوق المواطنة الاعتيادية التي تضمنها القوانين الدولية والدساتير الديمقراطية وبضمنها حقه في السكن حيثما يشاء، وحقه في التملك والتعامل الحر والسفر، وحقه في التنفس بصورة طبيعية دون قيود ومراقبة. وكانت أجهزة الدولة الأمنية تصادر حتى حق الإنسان في الحب وفي الحلم والتأمل والخيال والحديث والنزهة أينما وكيفما يشاء، وحقه في الممارسة والتمتع بالثقافة المكتوبة والشفهية والمرئية والمسموعة.[١٠١] وخلال سنوات العقود الثلاثة والنصف على وجود البعث في السلطة حتى سقوطه، تمكن النظام من فرض امتيازات

---

١٠١ اكد لي كاتب وناقد عراقي معروف وصادق في اقواله وامين في نقله أن رجلا رأى حلما في نومه كان موضوعه يدور حول تغيير حصل في الحكم في العراق، وان حكومة جديدة قد تشكلت، وبقي بعض الأسماء عالقا في ذاكرته من الحلم. وقد روى الشخص المذكور حلمه التعس إلى احد الأصدقاء المقربين منه والذي رواه بدوره إلى آخرين حتى وصل "الحلم" الكارثة إلى احد العاملين في اجهزة الأمن العراقية عبر احد وشاة الأحلام. وكانت النتيجة ان اعتقل الرجل وعذب بقسوة بالغة. وكان المطلوب منه الأعتراف على الأشخاص الذين شاهدهم في الحلم باعتبارهم يشكلون الوزارة الجديدة التي لم يكن صدام حسين رئيس وزرائها، والكشف عن العلاقة التي تربطه مع هؤلاء الأشخاص. وقد قضى هذا الشخص المسكين فترة طويلة في أقبية الأمن. وعندما اطلق سراحه كان الرجل اقرب إلى الموت منه إلى الحياة، رغم انهم كانوا يعرفون تماما ان الشخص لا يعمل في السياسة وليست له مواقف مناهضة للنظام، ولكن المسألة التي أرقتهم كثيرا كيف يجرأ على رواية مثل هذا الحلم الذي يمس "القائد الضرورة"! (ك. حبيب)

لصالح الفئة الحاكمة وعائلة صدام، إضافة إلى ممارسة سياسات التمييز بين المواطنين لصالح الأقلية الحاكمة وحرمان الجماهير الواسعة منها.

وتضمنت القوانين العراقية مواد قانونية صريحة كان الفرد العراقي لا يجدها في أماكن أخرى من العالم، وكانت التعبير الصارخ عن غياب الديمقراطية والتجاوز الفظ على حقوق الإنسان، كما عبرت عن ذهنية شوفينية مقيتة. فعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى ان قانون الأنتخابات (الانتخابات) العراقي الذي أقره مجلس قيادة الثورة كان "يستبعد تماما المتجنسين بالجنسية العراقية أو العراقيين من أم غير عربية من الترشيح لعضوية المجلس الوطني، حيث كانت المادة ١٤ من القانون تشترط ان يكون الممثلون عراقيين بالمولد (مولودين من اب عراقي بالمولد) ومن ام عربية"[١٠٢]. كما استبعد القانون بذهنية يصعب تفسيرها أو إيجاد المبررات لها شريحة واسعة من ابناء الشعب العراقي تشمل رجال الأعمال والتجارة والصناعة والوكلاء التجاريين وأصحاب المكاتب والمصانع والحرف والمخازن وأعضاء الغرف التجارية والصناعيةمن الترشيح في الانتخابات.[١٠٣] إلا ان القانون في نفس الوقت أعطى الحق لضباط الجيش والشرطة والمخابرات في الترشيح لانتخابات "المجلس الوطني" الصدَّامي. ولا تفوت القارئ أهمية وأسباب تثبيت مثل هذا الحق من جانب نظام صدام حسين، إذ يهدف من وراء ذلك تأمين رقابة وسطوة إضافية لهذه الأجهزة على المجالس الهزيلة التي يشكلها في كل دورة انتخابية، رغم ان القانون وطبيعة اللجنة المكلفة بالإشراف على الانتخابات التي يرأسها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة كانت تضمن إقصاء جميع العناصر غير الموثوق من ولائها "المطلق" للنظام ولصدام حسين على نحو خاص.

وتصادر الدولة الصدامية حق المواطن العراقي في السفر إلى خارج البلاد دون تأشيرة سفر رسمية. والحصول على مثل هذه التأشيرة مقترن بمجموعة من العقبات الكبيرة أولها موافقة أجهزة الأمن والاستخبارات على سفر المرأة أو الرجل، حيث يمنع كل الأشخاص

---

١٠٢ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. تقرير المنظمة.١٩٩٧. مصدر سابق. ص ١٥٤.

١٠٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٤.

المشتبه بانتمائهم إلى حزب أو منظمة سياسية معارضة أو مشتبه بكون المواطن يحمل افكارا مخالفة لأفكار حزب البعث من السفر. ومما يزيد من صعوبات السفر حتى بعد الحصول على موافقة أجهزة الأمن عجز الغالبية العظمى من ابناء الشعب العراقي عن دفع المبلغ المقرر عن تأشيرة الخروج والتي تبلغ ٤٠٠٠٠٠ دينار عراقي أو ما يعادل ٤٠٠ دولار أمريكي. ولا يحق للمرأة العراقية مغادرة البلاد الا بصحبة احد أفراد اسرتها من الرجال، وهي اخر موضة بعثية تهدف إلى حرمان المرأة من حقها الطبيعي في السفر الذي كانت تمتلكه قبل صدور مثل هذا القرار عن مجلس قيادة الثورة. ومثل هذا القرار يسئ إلى سمعة المرأة ويقلص من حقوقها ومن حريتها التي كفلها لها حتى الدستور المؤقت البعثي. يضاف إلى كل ذلك انه لا يسمح للأشخاص العاملين في المهن الحرة وكذلك الوزراء والموظفين السابقين من درجة مدير عام فما فوق بمغادرة البلاد إلا إذا حصلوا على ترخيص من الدوائر الأمنية وأودعوا مبلغا ماليا ضخما لضمان عودتهم[١٠٤]، إذ في حالة منحهم موافقات على السفر يعتبر النظام أفراد عائلات المسافرين بمثابة رهائن لدى الحكم تقتاد إلى السجون وتتعرض للتعذيب أو حتى القتل في حالة عدم عودة هؤلاء إلى العراق. والقيود الأمنية لا تشمل السفر إلى خارج البلاد فقط، بل تمتد أيضا إلى داخل البلاد، وبخاصة إلى منطقة كُردستان وعموم الشمال من جهة، وإلى منطقة الجنوب من جهة أخرى. وتنتشر نقاط المراقبة الأمنية على امتداد الطرق بين بغداد والمدن الأخرى والجنوب أو بينها وبين الشمال ومنطقة كُردستان.

و. عواقب الاستبداد والحروب والحصار الاقتصادي على أطفال العراق

لم يتمتع الأطفال في العراق بحقوقهم الاعتيادية المنصوص عليها في الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الطفولة، وبخاصة إعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٩، ثم الاتفاقية الجديدة التي صدرت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر من عام

١٠٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٥١.

١٩٨٩، أي بعد مرور ثلاثين عاما على صدور الإعلان الأول[١٠٥]. وبعد حربي الخليج الأولى وقبل حرب الخليج الثانية. وهي حالة عامة كانت وما تزال تعاني منها الطفولة في سائر بلدان العالم الثالث، رغم التحسن النسبي الذي طرأ على أحوال الأطفال في العراق، وبخاصة في المدن، حينذاك في مجالات التعليم الابتدائي والرعاية الصحية. إلا أن الحربين الخليجيتين، وبخاصة حرب الخليج الثانية، قد خلفت أوضاعا كارثية حقا في سائر أنحاء العراق وبالنسبة لملايين الأطفال، وبخاصة أطفال العائلات الأكثر فقرا.

تعرضت الطفولة العراقية على مدى عدة عقود إلى الكثير من المحن والكوارث وإلى معاناة يومية لا حصر لها. وهي نتيجة منطقية لعدة عوامل تضافرت لتشكل عذابات ومرض وموت الكثير جداً من الأطفال ومعاناة عائلاتهم. ويمكن حصر العوامل التي تسببت بتلك المعاناة بالسياسات التالية للحكومات العراقية المتعاقبة منذ ما يقرب من خمسة عقود، ولكن بشكل خاص في الفترة التي نحن بصدد البحث فيها، وهي الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية.

١. النهج الاستبدادي للنظام السياسي البعثي الحاكم وممارسة العنف والقمع من قبل أجهزته التي رافقت طوال فترة حكم البعث، والتي تسببت في نشر أجواء ممارسة العنف لدى المجتمع، وبشكل خاص بين الأطفال والشباب.
٢. النهج العسكري والحربي للنظام والحروب الخارجية التي فجرها وتسبب بها خلال فترة حكم البعث.
٣. استخدام الأطراف المتحاربة لأسلحة محرمة دولياً، سواء أكان من جانب العراق (السلاح الكيميائي في حرب الخليج الأولى ضد إيران وضد الشعب الكُردي) أم من جانب قوات التحالف الدولي (سلاح اليورانيوم المنضب) في حرب الخليج الثانية على نحو خاص.
٤. تجليات النهج القومي الشوفيني والنهج الطائفي السياسي في سياسات وممارسات النظام البعثي ضد أتباع القوميات الأخرى والديانات والمذاهب الأخرى والتي تجلت

---

١٠٥ الأمم المتحدة. حقوق الطفل: صحيفة وقائع رقم ١٠. الحملة العالمية لحقوق الإنسان. جنيف. مركز حقوق الإنسان. ١٩٩٢.

بشكل خاص في الموقف من الشعب الكُردي في كُردستان العراق ومنها مجازر حملات عمليات الأنفال ١٩٨٨ وقمع انتفاضة ١٩٩١، وكذلك الموقف من الكُرد الفيلية منذ العام ١٩٨٠ وما بعدها أو الموقف من العرب من أتباع المذهب الشيعي منذ ١٩٧٧ وقبل بدء الحرب العراقية – الإيرانية وما بعدها.

٥. السياسات الاقتصادية غير العقلانية والفساد المالي والتوزيع والاستخدام غير العقلاني لموارد البلاد المالية وتفاقم التمايز الطبقي وفجوة الفقر والغني بين الفئات الاجتماعية والبطالة الواسعة لنسبة عالية جداً من القوى القادرة على العمل واختفاء الطبقة الوسطى من المجتمع. وهي عوامل كانت تقود إلى موت الكثير من البشر بسبب الفقر المدقع لفئات واسعة جداً من المجتمع.

٦. الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض على العراق الذي بدأ من الشهر الثامن (أب/أغسطس) من العام ١٩٩٠، أي بعد غزو الكويت واستمر حتى سقوط النظام البعثي في الشهر الرابع (نيسان/ابريل) من العام ٢٠٠٣ والذي تسبب في الكثير من الكوارث، ومنها وفيات الأطفال الكثيرة وموت الشيوخ والعجائز المرضى.

٧. انتشار الكثير من الأمراض القديمة والجديدة في سائر أنحاء العراق بسبب سوء التغذية ونقص الأدوية وتدهور الرعاية الصحية وتدمير واسع للبنية التحتية، وخاصة قضايا الماء الصالح للشرب والكهرباء والنقل والطرق والخدمات الطبية وتفاقم التلوث البيئي وتكدس النفايات والمستنقعات المائية بسبب غياب المجاري أو تدهورها.

إن كلاً من هذه العوامل قد تسبب من جانبه بحصول معاناة شديدة لأطفال العراق أو وقوع ضحايا كبيرة بينهم، وبالتالي فإنها تشابكت لتجهز على الكثير جداً من الأطفال وتقتل مئات الألوف منهم خلال الفترة موضوع البحث، وخاصة أطفال العائلات الفقيرة والكادحة التي تعرضت لكل هذه العوامل دفعة واحدة، وهم يشكلون الغالبية العظمى من الشعب العراقي.

من يطلع على سياسات وممارسات الاستبداد والقمع اليومي والجماعي في جميع أنحاء العراق دون استثناء خلال فترة الحكم، وتركزها خلال الفترة موضوع البحث في جنوب ووسط العراق، يدرك وجود حقائق ثلاث جوهرية وهي :

أ) إن الاعتقالات كانت عامة وشاملة لأعداد غفيرة من البشر. وكان اعتقال عدد كبير جداً من الآباء أو الأمهات أو الاثنين معاً لأسباب فكرية وسياسية تتسبب في ترك أطفال المعتقلين يعانون من غياب الأب أو الأم أو الأبوين وما ينشأ عن ذلك من عواقب سلبية عديدة على الأطفال. وكان الأطفال لا يتحملون معاناة فعلية بسبب غياب الأب أو الأم فحسب، بل بسبب المضايقات الشديدة لبقية أفراد تلك العائلات التي يعتقل أو يسجن أو يهجر أو يعدم فيها أحد الأبوين.

ب) إن محاربة أحد أو كلا أبوي الأطفال من جانب النظام بالرزق، يدفع بهم إلى البطالة والتعرض إلى الفقر والحرمان والجوع وصعوبة الحصول على المواد الغذائية الضرورية أو الحصول على المعالجة الطبية، والتي كانت تتسبب بسوء التغذية وتدهور المناعة والمرض وموت الكثير من الأطفال.

ج) تهجير مئات ألوف العائلات العراقية من الكُرد الفيلية وعرب إلى خارج العراق أو ممارسة الفصل بين العائلات أو فرض الطلاق على الوالدين بسبب اتهام البعض منهم بالتبعية الإيرانية، مما كان يقود إلى حصول الكثير من المآسي العائلية والمعاناة الشديدة لأطفال تلك العائلات. وإذا كانت هذه السياسة قد بدأت مع مجيء البعث مرة ثانية إلى الحكم في العام ١٩٦٨ وشملت قوى سياسية بعينها، فإنها ومع مرور الزمن واستمرار وجود البعث في السلطة قد شملت بقية القوى السياسية، بل وشملت أيضاً بعض قوى البعث الحاكم نفسه، فإن هذه المعاناة قد تضاعفت مع نهاية حرب الخليج الثانية واستمرت حتى سقوط النظام، بل تجاوزتها أيضاً. ولا بد من الإشارة إلى أن عدداً غير قليل من أطفال العراق ولد في سجون النظام الوحشية، إذ أن أمهات هؤلاء الأطفال قد اعتقلوا في فترة الحمل ومن دون أي اعتبار لوضع المرأة الحامل، بل كان الجلادون الصداميون يمارسون التعذيب ضد النساء الحوامل تماماً كما كانوا يمارسونه ضد بقية السجينات السياسيات، بل كانت فترة الحمل تستخدم لزيادة ممارسة الضغط النفسي والجسدي الإضافي على المرأة السجينة.

وقد اقترن النهج الاستبدادي القمعي للنظام بسياساته العسكرية وممارسته للقوة والحروب العدوانية والغزو ضد جيرانه، سواء أكانت الحرب ضد إيران أم غزو الكويت، وما أعقب ذلك من حرب الخليج الثانية. وقد قادت هذه الحروب العدوانية إلى معاناة مرعبة وهائلة للطفولة العراقية والتي كانت قد تجلت في الوقائع التالية:

أ) موت أو استشهاد الآباء في تلك الحروب أو موت عائلات بسبب القصف الجوي والمدفعي وموت الكثير من الأطفال.

ب) الموت أو الإصابة بالجروح والتعويق لعدد كبير جداً من الأطفال لا بسبب القصف الجوي أو المدفعي فحسب، بل وبسبب الكثير من الألغام التي زرعت على امتداد الحدود العراقية – الإيرانية ولعدة كيلومترات والتي قدرت بين عشرين وثلاثين مليون لغماً متنوعاً. " إلى هذا أكد مصدر مسئول في الهيئة الوطنية لشؤون الألغام التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي حصول أكثر من ٣٠٠ إصابة يومياً بسبب انفجار القنابل والمقذوفات غير المنفلقة في عموم البلاد. وأوضح: إن هذه الإحصائية جاءت بعد المسح التجريبي الذي أجرى على المقذوفات، إذ تم تسجيل ٣٠٠ إصابة يومياً وخصوصاً بين الأطفال. وأضاف: إن أكثر دول العالم والتي تعاني من خطر الألغام لا يصل المعدل فيها إلى هذه الإحصائية يومياً، وهو يشكل مأساة كبيرة تهدد حياة المواطنين وتنعكس على وضعهم الاجتماعي"[١٠٦].

ج) الموت بسبب عدم الحصول على الغذاء الكافي أو المعالجة الطبية او الرعاية الصحية والأدوية او تراجع النقل وتدهور حالة المستشفيات والمستوصفات.

لم يعد خافياً على أحد ان النظام العراقي قد استخدم السلاح الكيميائي في الحرب ضد إيران، إضافة إلى استخدامه ضد الشعب الكُردي في حلبچه وفي بهدينان وفي غيرهما، كما لم يعد خافياً على أحد استخدام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لأسلحة محرمة دولياً

---

١٠٦ المقدادي. كاظم د. محنة الأمومة والطفولة ينبغي أن تكون ضمن أولويات سياسيي العراق الجديد ! بحث مهم نشر في الكثير من المواقع العراقية ووصلني عبر الكاتب.
جريدة البيان العراقية بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥.

"لاحتوائها على (اليورانيوم المنضب أو المستنفد Depleted Uranium)" المشعة والسامة في حرب الخليج الثانية والتي فتكت بالآلاف من العسكريين والمدنيين والتي أحدثت كارثة إنسانية رهيبة وقادت إلى موت أو إصابة الكثير من أطفال العراق والكثير من الولادات الجديدة التي ابتلت بتشوه خلقي كبير.[١٠٧] وقد "أعلنت وزارة الدفاع الأميركية / البنتاجون - في حينه - صراحة بأنها سوف تستخدم قذائف اليورانيوم المنضب في حربها ضد العراق للمرة الثانية) الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق والذي بدأ في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ واحتلاله حتى الآن). ويقول الدكتور : آصف دراكوفيتش (مدير المركز الطبي لأبحاث اليورانيوم بواشنطن) أن ضرب العراق للمرة الثانية باليورانيوم المنضب يعني إبادة حوالي ٣٠٪ من شعب العراق"[١٠٨]. "أعلن الباحث العراقي احمد عبد اللطيف – من كلية العلوم بجامعة بابل– إن استخدام أميركا اليورانيوم المنضب ضد العراق عام ١٩٩١ بكثافة تسبب في أضرار صحية مدمرة للإنسان العراقي والمدنيين تمثل في الإصابة بالأمراض السرطانية وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي والهضمي والاضطرابات النفسية والعصبية وانحطاط جهاز المناعة، حيث بينت دراسته تضاعف حالات الإجهاض لدى الحوامل العراقيات ٣ أضعاف عما كانت عليه قبل عام،١٩٨٩ وارتفاع حالات الإصابة بأمراض السرطان بما يعادل ٧ أضعاف، وتضاعف الإصابة بسرطان الرئة ٤ مرات. أما الوفيات نتيجة الإصابة بسرطان الرئة فقد تضاعفت ٥ مرات"[١٠٩].

و"حسب وزارة الصحة العراقية فإن عدد المنكوبين بالسرطان يتراوح بين ١٢٠ و١٤٠ ألف عراقي. وتقول وكالة "قدس برس" للأنباء، في تقرير لها من بغداد، اليوم الثلاثاء، إنه لكثرة انتشاره حاليا بين العراقيين، أصبح السرطان يعرف اليوم في العراق بـ"الأنفلونزا

---

١٠٧ قارن: المقدادي، كاظم د. الكشف عن تأثيرات اليورانيوم الناضب مهمة إنسانية آنية ملحة! . مجلة الثقافة الجديدة. العدد ٢٩٦. أيلول –تشرين الأول ٢٠٠٠. ص ٧٨.

108 Uranium Medical Research center; (www.umrc.net).

١٠٩ ثابت،ممدوح. مؤتمر التنمية والبيئة في العالم العربي يحذر من انفلات بيئي يهدد الشرق الأوسط،. – القاهرة. "الشرق الأوسط". ٢٠٠٤/٣/٣١.

الجديدة". فما إن تدخل عيادة أي طبيب متخصص بأمراض السرطان حتى تدرك حجم الخطر الذي بات يهدد آلاف العراقيين.

قال الباحث العراقي عبد الحميد خليفة المختص بالأمراض السرطانية إنه بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ بدأت الإصابات السرطانية تظهر في العراق، وخاصة في المحافظات الجنوبية، التي كانت ساحة للحرب، وكانت النسب التي سجلت ملفتة للنظر، خاصة بين النساء "مما أدى إلى ظهور إصابات بتشوهات خلقية، حدثت في ولاداتهن لأطفال بدأوا حياتهم عاجزين أو مشوهين".

"ويؤكد خليفة أن الأوضاع المزرية التي عاشها العراق في أعقاب حرب ١٩٩١ استمرت إلى ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث بقي القطاع الصحي في العراق عاجزا عن التصدي لتلك الظاهرة الخطيرة. بل إن الوضع ازداد كارثية عن السابق. فبالإضافة إلى الإشعاعات التي ملأت أرض العراق، بسبب تلك القنابل والصواريخ المنضبة باليورانيوم، فقد جاء تدني مستوى الخدمات، وتلوث البيئة العراقية، وغياب الرقابة على الأغذية المستوردة لتزيد من حجم الكارثة، حيث تفاقمت الإصابة لترتفع عن المستويات التي سجلت زمن الحصار. وقد ثبت أن قسما كبيرا من هذه يحتوي على نسب إشعاعية"[١١٠].

لقد نشرت الكثير من التقارير في فترات لاحقة تشير إلى مخاطر وعواقب استخدام الأسلحة المحرمة دولياً في الحروب. فقد جاء في تقرير خاص بهذا الصدد ما يلي:

"اليورانيوم المنضب سلاح قاتل.. سلاح إشعاعي ممتد زمنياً ويستمر يُسبب المرض والألم والموت لفترات بعيدة (عند إهمال تنظيف الأماكن المضروبة بهذا السلاح واستمرار التعرض لإشعاعه).

نشر Dave Lindorff في موقعه Radioactive Wounds of War بشأن استخدام سلاح اليورانيوم المنضب: "استخدمت القوات الأمريكية لأول مرة سلاح اليورانيوم المنضب في حرب الخليج العام ١٩٩١ وبحدود ٣٠٠ طن من اليورانيوم المنضب– النفايات الناجمة عن

---

١١٠ الدليمي، إياد. السرطان.. أنفلونزا العراقيين الجديد. – بغداد–" قدس برس". "إسلام أون لاين.نت". ٢٧–٧–٢٠٠٤.

تصنيع القنبلة النووية في المنشآت النووية. تم استخدام هذه النفايات في إنتاج أعتده ضد المدرعات وأُطلقت من خلال طائرات A-10 jets. واستخدمت كمية أقل من اليورانيوم المنضب من قبل القوات الأمريكية وقوات الناتو في حرب البلقان. ولكن في الحروب الجارية في أفغانستان، والعراق بخاصة، أصبح سلاح اليورانيوم المنضب الخيار المعتاد، إذ استخدم أكثر من ١٠٠٠ طن يورانيوم منضب في أفغانستان وأكثر من ٣٠٠٠ طن في العراق. وفي حين استخدم هذا السلاح أثناء حرب الخليج، غالباً، في مناطق صحراوية، ففي الحرب العراقية الحالية منذ العام ٢٠٠٣ يجري استخدامه اعتيادياً وبشكل مكثف في المناطق الآهلة بالسكان.. إنها لكارثة catastrophe".[١١١]

هل يمكن لغبار اليورانيوم المنضب الانتقال من منطقة إلى أخرى؟ الجواب في سلسلة مقالات ممتازة صدرت في مارس العام ٢٠٠٦ عن The Lone Star Iconoclast. وفي مقابلة مع رئيس التحرير Leon Smith Schwartz يقول: "تَعَرّضَ مليون جندي من قواتنا لليورانيوم المنضب." وأضاف "بأنهم نشروا ٤٢٥ ألفاً من قواتنا في عاصفة الصحراء وأن أكثر من ٣٠٠ ألفاً منهم يخضعون للعلاج بسبب العجز.. أخبرني العديد من الكنديين بقولهم: إن سبب عدم ذهابنا إلى العراق لأننا نرى أعداداً ضخمة تعاني أصلاً من مشاكل صحية كثيرة بين القوات الكندية ممن شاركوا في عاصفة الصحراء، البوسنة، وأفغانستان. لن نعرض قواتنا لهذه السموم القاتلة بعد الآن أبداً. نحن ضدها "[١١٢].

ووفق التقييم النفسي المنشور في نشرة الأطباء الألمان رقم ٩٥ الصادرة في عددها المزدوج ١–٢ في الخامس من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ حول الصدمات النفسية والعصبية للأطفال الأكراد في العراق التي تعرضوا لها بسبب الحروب والاضطهاد والتعذيب ورؤية ضحايا القتل الجماعي باستخدام الغازات الكيميائية في حلبچه، وكذلك التدمير الواسع النطاق للحقول والبيوت والمحلات فإن نسبة كبيرة من الأطفال الذين عاشوا تلك التجارب

111 One Million U.S. Soldiers are its Victims PR Web (press release)، Oct. 29، 2008. www.wethepeoplewethemedia.com.

112 One Million U.S. Soldiers are its Victims PR Web (press release) Oct. 29 2008. www.wethepeoplewethemedia.com.

البشعة يحملون في ذاكرتهم صور تلك المأساة ويعبرون عنها في رسوماتهم ويرونها في احلامهم على شكل كوابيس ثقيلة أو انهم يتحدثون عنها بمرارة لا تنسجم مع طفولتهم. والدلائل تشير إلى انها سترافقهم طويلا لأنها لم تنته من حياتهم حتى الآن. ويشير التقرير إلى أن استخدام السلاح الكيميائي من قبل النظام العراقي في حلبجة قد أدى إلى سقوط ٥ آلاف قتيل من النساء والرجال والأطفال والشيوخ في المدينة وحدها. كما يؤكد على سقوط أكثر من ٢٠ ألف قتيل بسبب ذلك الهجوم الكيميائي. وان الأطفال الذين كانوا في مخيمات اللاجئين والذين عاشوا التجربة ذاتها كانوا يرسمون صورا ترمز إلى الموت والطائرات التي تسقط القنابل على رؤوسهم، والأشجار التي لا تحمل أوراقا والبيوت المهدمة والضحايا الملقاة على قارعة الطريق[١١٣].

ونشير هنا إلى بعض تلك الأمراض التي تصيب بشكل واسع الأطفال في العراق حاليا وتتسبب بموت الآلاف شهريا، وبعض تلك الوفيات ناجم عن انتشار الأمراض المعدية أو السارية: انهيار نظام المناعة في جسم الأطفال، السل، تضخم الكبد، شلل الأطفال، الكزاز، الدفتريا، التيفوس، الكوليرا، مرض الهزال أو الضمور التدريجي Marismus، الحصبة، السعال الديكي، حبة بغداد، إضافة إلى تلك الأمراض الجديدة التي نتجت عن لعب الأطفال بقذائف أو خراطيش مشعة فارغة استخدمت من قبل القوات الأمريكية لحرق الدبابات العراقية ومن في داخلها من الجنود في جنوب العراق بشكل خاص.[١١٤]

وأشار البروفسور گنتر في محاضرة له في برلين في شهر حزيران/يونيو عام ١٩٩٧[١١٥] إلى أن حالات مماثلة ظهرت على الولادات الجديدة لدى النساء الأمريكيات اللواتي شاركن في

---

113 Deutsches Aerzteblatt 95. Heft 1-2. 5. Januar 1998. Traumatisierung kurdischer Kinder durch Krieg. S. 28L29.

114 Siegwart-Horst Geunther. Stumme Zeugen eines Krieges. Richard Mack GmbH. Mellrichstadt. 1995.

١١٥ برزت اجهزة الإعلام الأوربية نقلا عن اجهزة الإعلام الأمريكية، بما فيها الصحافة الأمريكية، حقيقة ان القوات الأمريكية قامت بقصف طيراني للمصانع الكيميائية في العراق التي كانت تستخدم لأنتاج الأسلحة الكيميائية. وقد تسبب هذا القصف لا عن تدمير تلك المصانع فحسب، بل والتسبب في انتشار المواد الكيميائية التي تستخدم في صناعة الأسلحة الكيميائية في جنوب العراق واصابة أعداد

حرب الخليج الثانية، أو اللواتي شارك أزواجهن فيها. ويبدو أن أعراضا مماثلة بدأت تظهر الآن في السعودية والأردن، كما يمكن أن تظهر في الكويت. وقد أشار گنتر في محاضرته أيضا إلى وجود احتمال كبير بحصول تغيرات معينة على الجينات والتي لا يمكن الآن معرفة آثارها المستقبلية على الأجيال القادمة من العراقيين. واضطرت الصحف الأمريكية إلى البدء بمعالجة هذه المسألة بعد أن ازداد عدد حالات الولادات الجديدة المشوهة للأمهات اللواتي شاركن في الحرب[١١٦]. فقد ورد في تقرير صادر عن جامعة تكساس – المركز الطبي للجنوب الغربي في دالاس بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير من عام ١٩٩٧ ما يؤكد معاناة المجندات والمجندين الأمريكان من ظواهر مرضية عديدة ناجمة عن المضادات التي أعطيت لهم لمواجهة احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة القتل الجماعية، وكذلك ناجمة عن الغازات الكيميائية السامة واليورانيوم المشع[١١٧]. وقد أجريت فحوصات

كبيرة من الجنود الأمريكان من القوات البرية وكذلك من الجنود العراقيين ومن الأهالي بعواقب ذلك التدمير، إضافة إلى عواقب استخدام بعض انواع العتاد المشع. وتبدو عواقب ذلك في الأمراض المنتشرة وكذلك حالات التشوه التي لا تزال تظهر بين الولادات الجديدة للمجندات الأمريكيات أو زوجات المجندين الأمريكيين.

راجع في هذا الصدد كتابين للبروفسور جنتر:

Siegwart-Horst Geunther. Stumme Zeugen eines Krieges. Richard Mack GmbH. Mellrichstad. 1995.

Siegwart-Horst Geunther. Uran-Geschosse: Schwergeschädigte Soldaten، missgebildete Neugeborene، sterbende Kinder. AHRIMAN-Verlag. Freiburg. 1996.

١١٦ بدعوة من المنظمة غير الحكومية "التحليل الأجتماعي والتكوين السياسي Gedellschaftsanalye und politische Bildung e.V. " في برلين قدم البروفسور جنتر بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣ محاضرة قيمة حول واقع الطفولة في العراق والأمراض التي نتجت عن حرب الخليج الثانية مع مجموعة من الصور التي تكشف عن استخدام الأسلحة المشعة في هذه الحرب.

117 The University of Texas. Southwestern Medical Center in Dallas. Epidemiology Division. Department of Internal Medicine. Analyse der Wiederholbarkeit und Invarianz der in der Studie ueber das Golfkriegsyndrom beim RNMBC-24 festgestellten sechs Syndromfaktoren von Robert W. Haley. M.D. vom 7.Jan. 1997. Uebersetyung aus dem Englischen. Bundesprachenamt - Referat SM II 2. Auftragsnummer D 1954. S. 13.

كثيرة ومستمرة على ٢٤٩ حالة مرضية للتيقن من العوارض المرضية واحتمالاتها. وقد ثبت لديهم ما يلي:

إن المصابين يعانون من مشاكل أساسية في القدرة على التفكير والذاكرة والنوم"

كما يعانون من اختلال وتشوش كبيرين في التفكير وأختلال في التوازن"

– إضافة إلى حرقة في المفاصل والعضلات، ووخز وخدر في الأيدي والأرجل[١١٨].

ومما زاد الطين بلة هو إصرار الولايات المتحدة الأمريكية التي عبأت حكومات الكثير من دول العالم، بما فيها الكثير من الدول العربية، لخوض الحرب ضد العراق، والتي كانت ترى العواقب الكارثية لتلك الحرب على أطفال العراق، على ابقاء الحصار الاقتصادي المفروض على شعب العراق لتحقيق أهدافها السياسية الاستعمارية في المنطقة، إذ أن الرفع الجزئي الراهن والمشروط بتصدير كمية محدودة من النفط الخام ليس بمقدوره معالجة المشكلة الحقيقية التي تواجه المجتمع العراقي حاليا. نشرت السيدة فيوليت داغر مقالة تحت عنوان "دعوا الأطفال يعيشون" أوردت فيه فقرات من البيان الصحفي الذي أدلى به الدكتور هيروشي ناكاجيما، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بعد زيارة للعراق دامت أربعة أيام جاء فيه بهذا الصدد ما يلي:

"إن مخازن الدولة والصيدليات تمتلك القليل من الأدوية والأجهزة الطبية. ويلاحظ وجود طوابير المواطنين بانتظار دورهم في العديد من مراكز توزيع الدواء. إن مخزون الدواء الذي تسلمته العراق عن شهر فبراير يمثل قرابة ٣٠٪ من الحاجيات الطبيعية للمرضى. وهناك ٨ أدوية أساسية لا تتوفر في كيميديا (شركة صناعة الأدوية والأجهزة الطبية الحكومية). كذلك فإن أساسيات الإسعاف غير متوفرة من أبر ولفافات". وتضيف السيدة داغر قائلة: "وحسب الدكتور ناكاجيما فإن "ما يترتب على هذه المسألة هو الانهيار القريب لنظام العناية الصحية. وأن انعكاس ذلك على صحة العراقيين جد خطير. وتشير المدافعة عن حقوق الإنسان السيدة داغر إلى أن "في دراسة حديثة صدرت في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني

---

١١٨ المصدر السابق نفسه.

١٩٩٧ يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن "٣٢٪ من الأطفال تحت سن الخامسة، ٩٦٠ ألف طفل، مصابين بسوء تغذية مزمنة. وهو ارتفاع بنسبة ٧٢٪ منذ ١٩٩١".[١١٩]

لقد ارتكبت القوات العسكرية الأمريكية وبريطانيا في حربها لتحرير الكويت أبشع الجرائم ضد الإنسانية باستخدامها الأسلحة المشعة والسامة التي تسببت في موت أكثر من ١٠٠ ألف عسكري عراقي وهم في طريق الانسحاب غير المنظم من الأراضي الكويتية وفي صحراء مكشوفة (راجع ملحق الصور لهذا الغرض)، إضافة إلى موت الكثير من الأطفال بسبب تلوث البيئة والأمراض السرطانية والولادات المشوهة. وهي المشكلة التي يفترض النضال من أجل إيقاف استخدام مثل هذه الأسلحة الفتاكة وذات القتل الواسع في النزاعات والحروب، مع ضرورة النضال أصلاً لمنع وقوع الحرب وحل المشكلات قبل تفاقمها وتحولها إلى نزاعات سياسية وعسكرية مدمرة.

واقترنت هذه السياسات بنهج النظام الشوفيني القومي والطائفي الذي تسبب في اتخاذ إجراءات ومارس أساليب عدوانية شديدة ضد الكُرد والكُرد الفيلية وضد العرب الشيعة من الجنوب والفرات الأوسط والتي تسببت هي الأخرى معاناة إضافية لأطفال تلك العائلات أو كل أفراد العائلات. والمقابر الجماعية التي وجدت في العراق، سواء قبل سقوط النظام في إقليم كُردستان العراق أم بعد سقوط النظام في سائر أنحاء العراق، تكشف عن وجود عدد كبير من الأطفال بأعمار مختلفة دفنوا أحياء أو قتلوا برصاصات القوات العراقية وهم يرتدون ملابسهم الاعتيادية في تلك المقابر. ومجازر عمليات الأنفال في إقليم كُردستان يمكن التعرف على المآسي الكبيرة والرهيبة التي تعرض لها الشعب الكُردي تكشف عن المعاناة التي تعرضت له الطفولة الكُردية العراقية أيضاً.

وأنتجت سياسات النظام العراقي الاقتصادية أوضاعاً معقدة وصعبة جداً للغالبية العظمى من الشعب العراقي، سواء بسبب البطالة الواسعة وتدهور سعر صرف الدينار

---

١١٩ راجع في هذا الصدد: داغر، فيوليت. دعوا الأطفال يعيشون. مواد مرسلة عبر الأنترنيت إلى منظمة التضامن الأفريقي–الأسيوي وغيرها من المنظمات الإنسانية والمعاهد بتاريخ ٨ مارت/أذار سنة ١٩٩٨. من CA Droits Humains

العراقي وتراجع قوته الشرائية وتفاقم الفجوة بين الفئة الحاكمة الغنية والمحيطين بها وبقية الفئات الشعبية الفقيرة والكادحة. وقادت هذه السياسات إلى صعوبات الحصول على الغذاء الكافي وسوء التغذية والإصابة بالأمراض الكثيرة ثم موت الكثير من الأطفال والناس كبار السن من الفقراء. لقد كان البذخ وبناء القصور الصدامية الكثيرة والاحتفال بأعياد ميلاده السنوية والصرف الباذخ للحصول على دعم داخلي من القوات المسلحة والأمن وعلى دعم قوى عربية عبر توزيع العطايا والهدايا المالية والنفط..الخ قد أدت إلى مزيد من المصاعب المالية للعائلات الفقيرة، إذ لم تكن الحصة التموينية الشهرية كافية لإشباع حاجات تلك الفئات ولو لأسبوع واحد.

ومما زاد في الطين بِلة تلك السياسة التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لا في فرض الحصار للفترة التي كانت القوات العراقية تحتل الكويت فحسب، بل تواصلت فيما بعد إلى حين سقوط النظام، أي طيلة ١٣ سنة كاملة. وهي فترة طويلة جداً قادت إلى خلق الكثير من المصاعب أمام تموين العراق بالسلع الاستهلاكية الضرورية وبالأدوية وكل ما يحتاجه المجتمع الذي دمرت صناعته وبنيته التحتية في حرب الخليج الثانية. وزاد في الأمر سوءاً رفض النظام العراقي تنفيذ قرار "برنامج النفط مقابل الغذاء" الذي صدر في العام ١٩٩١ طيلة عدة سنوات ثم وافقت عليه في العام ١٩٩٥ وبدأ بتنفيذه في العام ١٩٩٦ والذي خفف بعض الشيء ولكنه لم يزل الأزمة المعيشية والغذائية للعائلات الفقيرة وللأطفال. وقد تسبب الحصار بما أنتجه من مشكلات كبيرة، سواء أكان في نقص المواد الغذائية أم الأدوية أو المعالجات الطبية أو البطالة والفقر...الخ. وقد أدى الحصار الاقتصادي الدولي بالترافق مع السياسات الأخرى، إلى مرض وموت مئات ألوف الأطفال خلال السنوات موضوع البحث.

إن هذه الأوضاع كلها قد تسببت بعودة الكثير من الأمراض التي غابت عن المجتمع العراقي من جهة، ونشوء أمراض جديدة تصيب الأطفال والولادات الجديدة على نحو خاص بسبب الحروب وتراجع النظافة وانتشار القمامة وسوء التغذية وتلوث المياه والبيئة بشكل خاص.

"فقد أكد خبير في شؤون البيئة ان الزيادة المضطردة في نسبة أمراض السرطان في العراق سببها "التلوث البيئي الكبير" الناتج عن الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية والمشعة في البلد.وقال رئيس قسم البيئة والصحة المهنية في جامعة ستوني بروك الأميركية الدكتور وجدي هيلو "البيئة في العراق ملوثة لدرجة كبيرة مما ادى إلى ظهور العديد من أمراض السرطان والجلد والتنفس". "وأوضح هيلو الذي تنظم جامعته بالتعاون مع جامعات عراقية عدة مؤتمرا في عمان حول البيئة والصحة في العراق ان "البيئة في العراق عانت بشكل كبير خلال الاعوام الثلاثين الماضية من استخدام الاشعة والكيميائيات في الحروب والصناعة والاستعمال اليومي من دون اعتبار للبيئة. وأظهرت دراسة أجريت حول أمراض السرطان في مدينة البصرة الجنوبية إن نسبة أمراض السرطان ارتفعت في السنوات الماضية من ١١ حالة لكل ١٠٠ ألف شخص عام ١٩٨٨ إلى ١١٦ حالة عام ١٩٩١ و١٢٣ حالة عام ٢٠٠٢. كما "أظهرت الدراسة التي نشرتها وكالة(ايرين) للأنباء التابعة للأمم المتحدة إن حالات الإصابة بالأورام وسرطان الدم لدى الأطفال تحت سن ١٥ عاما ارتفعت ٣ أضعاف منذ عام ١٩٩٠ وزادت الإصابات في المناطق التي استخدمت فيها أسلحة اليورانيوم المنضب"[١٢٠].

إن سياسات النظام وسلوكه الاستبدادي والعنفي والقمعي وعسكرة المجتمع والحروب ونشر ثقافة القوة والعنف واستخدام السلاح في "انتزاع الحقوق!" قد أدى إلى عدد كبير من العواقب السيئة جداً على أولاد الشعب العراقي، وأقل من ذلك بكثير على البنات، ومنها:

١.المعاناة من أمراض نفسية وعصبية كثيرة إلى جانب الأمراض الأخرى.

٢. بروز ظاهرة الخمول وعدم الرغبة في العمل والافتقار إلى الإحساس.

٢. تفاقم الاستعداد لممارسة العنف والقوة في انتزاع ما يعتقده البعض منهم حقاً مشروعاً له.

١٢٠ – التلوث البيئي سبب ارتفاع نسبة الاصابات بالسرطان في العراق، ميدل ايست اونلاين، 2005-09-19

٣. تفاقم الذهنية السادية المصحوبة بالنرجسية المرضية لدى الصبية والشباب في ممارسة التعذيب والاضطهاد ونهج السطوة والسيطرة وفرض الرأي على الآخر.

٤. التسرب الكبير من صفوف الدراسة والتسكع بالشوارع أو التفتيش عن لقمة عيش تسد رمق العائلة المنكوبة بواحد أو اثنين من معيليها والتنافس بالمناكب من أجل الحصول على لقمة العيش. وقد ساعد ذلك على انتشار الأمية بمقاييس جديدة.

٥. الوقوع بأحضان عصابات الجريمة المنظمة والقوى الإرهابية التي برزت بوضوح أكبر وانتشار أوسع في أعقاب سقوط النظام والفوضى التي سادت البلاد.

فالدراسات المتوفرة، ومنها دراسة الأستاذ الدكتور كاظم المقدادي ١٢١، تشير إلى صحة هذه الاستنتاجات والحقائق.[١٢٢]

"ان تركة حروب صدام حسين ثقيلة ورهيبة– بحسب المختصين– خصوصاً بالنسبة للصحة النفسية.فعقب حرب الخليج الثانية، وتحديداً بعد ٧ أشهر على انتهائها، زار فريق من الخبراء الحقوقيين واختصاصيي الصحة العامة من جامعة هارفارد العراق،وأعد تقريراً، صدر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، كشفوا فيه بان الأطفال العراقيين يشبهون الناجين من قنبلة هيروشيما، ويتصفون بالخمول ويفتقرون إلى الإحساس. وقد علق البروفسور الدكتور ماغن راوندالن– مدير برنامج بحوث الأطفال في مركز علم نفس الأزمات التابع لجامعة بيرغن بالنرويج: إن الأطفال يشبهون "الأموات الأحياء"، وإنهم " فقدوا مشاعرهم كافة، وهم لا يتمتعون بحياتهم.واستناداً إلى مجموعة من علماء نفس الطفل، ولهم خبرة عقد من الزمن في حروب أوغندا وموزنبيق والسودان فإن الأطفال العراقيين هم " الأكثر معاناة بين أطفال الحروب، الذين تم وصفهم". وقد ظهر على ثلاثة أرباع الأطفال، الذين

---

١٢١ الدكتور كاظم المقدادي أكاديمي، وطبيب إختصاصي بطب الأطفال، PhD، وباحث في الأضرار الصحية والبيئية لليورانيوم المنضب Depleted Uranium وفي قضايا الأمومة والطفولة العراقية. نشر في هذا المضمار عشرات المقالات والدراسات والتقارير العلمية في المجلات والصحف والمواقع الإنترنيتية العربية والعراقية، وله مؤلفات عديدة. عراقي مقيم في السويد.

١٢٢ راجع: المقدادي، كاظم د. محنة الأمومة والطفولة ينبغي أن تكون ضمن أولويات سياسيي العراق الجديد!

قابلهم أعضاء الفريق، علامات اليأس، وعبر ٤ من كل ٥ أطفال، الخوف من فقدان عوائلهم، ولم يكن ثلثا الأطفال يستطيعون النوم أو التركيز على نحو صحيح، وعبروا عن الشك في بقائهم على قيد الحياة إلى سن البلوغ. وعلق علماء النفس آنذاك بأن "هذه معدلات عالية جداً حتى في منطقة صراع"،.مستنتجين بان أغلبية أطفال العراق سيعانون مشكلات نفسية شديدة في حياتهم، وطالبوا ببذل " جهود وطنية ودولية واسعة" لمساعدة العدد الكبير من الأطفال المصابين بالصدمة. وعلق التقرير على هذا الجيل المنكوب من الأطفال العراقيين: " إن الصدمة والفقد والأسى وغياب الآمال ومشاعر التهديد هنا، وإن ما حدث سيتكرر، وتأثير العقوبات الاقتصادية يجعلنا نتساءل:أليس هؤلاء الأطفال الأكثر معاناة في العالم؟"[١٢٣]

"وكان الباحث جيف سيمونز قد نبه إلى ارتفاع حالات السلوك العدواني وسط التلاميذ من ٢٤٪ عام ١٩٨٩ إلى ٦٠٪ في عام ١٩٩٣[١٢٤]. وأفادت السيدة سناء فرنسيس– مديرة مشروع الرعاية النفسية للأطفال آنذاك، بان الغالبية العظمى من الأطفال العراقيين يعانون من مشكلات نفسية كبيرة وخطيرة، مما أثر سلباً على استيعابهم لدروسهم، وبالتالي على مستواهم الدراسي[١٢٥]. وأشار تقرير دولي إلى: إن المستقبل قاتم بالنسبة للأطفال الذين ينمون في ظل العقوبات، فهم يحصلون على تعليم محدود، وفاتتهم ثورة المعلوماتية، فيما يبدأ الكثير منهم العمل اعتبارا من عمر الثانية عشر عامًا".. وحذر هانز فون سبونيك– المنسق السابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني– من أن: "الوضع الحالي في العراق سوف يؤدي إلى ظهور جيل من الشباب أكثر تطرفا وعنفا من أي وضع سابق معروف، فهؤلاء الشباب يشعرون بالمرارة والغضب، ويحسون أن العالم كله قد تخلى عنهم" [١٢٦].

---

123 - Public Health in Iraq after Gulf War، Harvard Study Team Repor،May 1992

124 - Geof Simons،The Scourging of Iraq: Sanctions، Law and Natural Justice، London، MacMillan Press،Second edition،1998.

١٢٥ مجلةلة ألف باء العدد.١٤٥١

١٢٦ الأضرر النفسية والسلوكية للحصار على العراق. برنامج ضيف وقضية. تقديم محمد كريشان. قناة الجزيرة الفضائية. قطر بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٢.

ز. التهجير القسري

على امتداد حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، أي منذ وصوله إلى السلطة ثانية في العام ١٩٦٨ حتى سقوطه في العام ٢٠٠٣ على أيدي قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مارس النظام العراق خمسة أنواع من عمليات التهجير القسري للسكان، وأعني بها:

١. التهجير القسري الذي شمل ٥٩٥ ألف إنسان عراقي من الكُرد الفيلية والعرب الشيعة من النساء والرجال والأطفال بذريعة كونهم من التبعية الإيرانية[١٢٧]، وهي التهمة التي حاول القوميون العرب اليمينيون والبعثيون لصقها دون حياء بالشيعة، سواء أكانوا من العرب أو الكُرد، كما أطلقوا عليم لقب "الشعوبيون" باعتبارهم مناهضين للعرب، وهي تهمة وقحة تستهدف الانتقاص من وطنية هؤلاء الناس والإساءة على كرامتهم وامتهان حقهم في المواطنة والدفاع عن الوطن، بل اتهامهم بخدمة الدولة الإيرانية واعتبارهم طابوراً خامساً في العراق بسبب كون الكُرد الفيلية والعرب من الوسط والجنوب يلتزمون بالمذهب الشيعي في الإسلام والذي يتطابق مع المذهب الشيعي الرسمي المفروض على الدولة الإيرانية. وقد بدأت عمليات التهجير القسري وإسقاط الجنسية عن الكُرد الفيلية يوم الجمعة الموافق ١٩٨٠/٤/٤ وانتهت بتهجير آخر مجموعة يوم السبت الموافق ١٩٩٠/٥/١٩. وقد أصدر النظام العراقي بتاريخ ١٩٨٠/٥/٧ في هذا الصدد القانون التالي الخاص بإسقاط الجنسية عن هذه الجماعات العراقية الأصيلة:[١٢٨]

---

١٢٧ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي. القاهرة. ٢٠٠٣. العراق. ص ١٨٩.

١٢٨ جريدة الوقائع العراقية الرسمية، بغداد، العدد ٢٧٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس
ـادة الثـورة



رقم القرار / ٦٦٦
تاريخ القرار /١٩٨٠/٥/٧

قــرار

استنادا الى أحكام الفقرة (آ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتأريخ ١٩٨٠/٥/٧ ما يلي : ـ

ـ تسقط الجنسية العراقية عن كل عراقي من اصل اجنبي اذا تبين عدم ولائه للوطن والشعب والاهداف القومية والاجتماعية العليا للثورة .

ـ على وزير الداخلية ان يأمر بابعاد كل من اسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب الفقرة (١) ما لم يقتنع بناء على اسباب كافية بأن بقاءه في العراق أمر تستدعيه ضرورة قضائية او قانونية او حفظ حقوق الغير الموثقة رسمياً .

ـ يتولى وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار .

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

٢. التهجير القسري للسكان الكُرد بشكل خاص ومن ثم للتركمان وبعض الكلدان والآشوريين من مدينة ومحافظة كركوك إلى بقية محافظات كُردستان العراق وإحلال العائلات العربية محلهم. ويقدر عدد هؤلاء بأكثر من ١٠٠ ألف إنسان غالبيتهم العظمى من الكُرد. وقد أطلق النظام اسم التأميم على المحافظة بدلاً من كركوك بهدف تعميق وجهة تغيير ديموغرافية المدينة واسمها وسكانها منطلقاً في ذلك من ذهنية عرقية عدوانية ضد القوميات الأخرى في العراق. وكان يسعى إلى تعريبهم.

٣. التهجير القسري لسكان الأهوار في الجنوب بسبب تجفيف تلك الأهوار، مما فرض عليه الهجرة إلى الأهوار المماثلة في الأراضي الإيرانية، أو على مناطق أخرى من العراق.

ويقدر عدد هذه الفئة الاجتماعية من المهجرين ب ٤٠ ألف مواطنة ومواطن.[١٢٩] وكلهم من الكادحين الذين يعملون في تربية الجاموس في الأهوار وفي منتجات حليب الجاموس وفي صيد الأسماك، وكلهم يدينون بالمذهب الشيعي في الإسلام. والسبب المركزي في تهجيرهم يرتبط بأن الغالبية العظمى منهم لا يؤيدون حزب البعث ولا سياساته وإجراءاته القمعية، كما كانت توجد في الأهوار حركات سياسية ثورية مناهضة للنظام باعتبارهم مأوى أمن نسبياً من حملات النظام العسكرية ضد الثوار.

٤. الهجرة الطوعية – القسرية بسبب الخشية من الاعتقال والسجن أو القتل أو من حروب النظام الداخلية والخارجية.، كما حصل لعدد هائل من سكان العراق، بحيث قدر عدد المهاجرين لهذا السبب بأكثر من مليونين إنسان من مختلف القوميات والاتجاهات الفكرية والسياسية.

٥. الهجرة الطوعية لأسباب ترتبط بالواقع الاقتصادي المزري الذي عاشه العراق منذ بدء الحرب العراقية – الإيرانية وتفاقم سنة بعد أخرى، وخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١.

وقدر عدد المهاجرين من العراقيات والعراقيين إلى خارج البلاد ولكل الأسباب المذكورة خلال سنوات حكم البعث بما يزيد عن ٣,٥ مليون إنسان توزعوا على إيران وسوريا ولبنان ومصر على التوالي، ومن ثم في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وصولاً إلى أستراليا ونيوزيلندا وإلى عدد آخر من الدول الآسيوية مثل باكستان والهند واندونيسيا وماليزيا، إضافة على (إلى) الاتحاد السوفييتي وفيما بعد روسيا. وأغلب المهاجرات والمهاجرين عانوا، ومنهم من لا يزال يعاني من أوضاع مالية صعبة ونسبة غير قليلة منهم تعاني من أمراض نفسية شديدة الوطأة على الإنسان وتجد تعبيرها في معاناة والآم جسدية متنوعة. كما أن نسبة كبيرة منهم تعيش في حالة من الفقر والفاقة والعوز الدائم، والجزء الأكبر منهم يعيش على المساعدة الاجتماعية التي تقدمها الدول الأوروبية للمعوزين من سكانها ومن اللاجئين والمعوزين من الأجانب.

---

١٢٩ لمصدر السابق نفسه. ص ١٨٩.

تعرض المهجرون والمهاجرون قسراً إلى مصاعب كبيرة وكثيرة أدت إلى:

١. موت الكثير منهم في عرض البحر في السفن التي كانت تنقلهم بصورة غير شرعية نحو الموانئ الأوروبية. كما مات بعضهم في الصحارى أو في سيارات نقل الماء أو عربات قطارات الحمل وبصورة غير شرعية أيضاً. كما انتحر البعض منهم خشية إعادتهم على العراق أو بسبب الأوضاع السيئة والسلبية التي كانوا يعيشون فيها. في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وقعت مأساة مروعة أثارت الرأي العام العالمي والمنظمات الإنسانية الدولية حين " لقي ٣٥٦ مهاجراً معظمهم من العراقيين حتفهم عندما غرق مركبهم أمام سواحل جزيرة جاوا، ولم يعرف بأمرهم إلا الاثنين. ونجا من الحادث ٤٤ شخصاً بعضهم في حالة سيئة، بعدما امضوا ٣٠ ساعة في المياه، كما أوضح المسؤول المحلي لمنظمة الهجرة الدولية ريتشارد دنزيجر. ونقل ١٨ من الناجين إلى المستشفى في يوغور القريبة من جاكرتا. وقال دنزيجر إن «الناجين في حالة سيئة جداً حيث أمضوا ٣٠ ساعة في المياه قبل إنقاذهم وبينهم طفل في الثامنة كان الوحيد الذي بقي على قيد الحياة من أفراد عائلته الـ٢١. انه شيء مروع. وغادرت السفينة اندونيسيا الخميس وغرقت الجمعة خلال دقائق في بحر هائج، وانتشل صيادون الناجين السبت، وكان ٢١ راكباً آخر طلبوا من القبطان إنزالهم على جزيرة صغيرة بعدما شعروا بالقلق على حياتهم"[١٣٠].

٢. اعتقال الكثير من هؤلاء عبر أجهزة الأمن والشرطة في البلدان التي توجهوا إليها ووضعوا في السجون لفترات طويلة دون أن يبلغ عن وجودهم في السجون.

٣. تعرض هؤلاء الناس إلى ضغوط أمنية وسياسية، وخاصة السياسيين منهم، للعمل في صفوف أجهزة الأمن المحلية لتلك الدول، وخاصة في كل من إيران وسوريا، ليكونوا عيوناً على أبناء وبنات وطنهم. وتعرض الكثير من المهجرين قسراً في إيران إلى شتى الأساليب التي تتنافى وحقوق الإنسان، منها غسل الأدمغة أو الاغتصاب الجنسي أو

---

١٣٠ جريدة الرأي العامز الكويت. مقتطف مأخوذ عن الجريدة ومنشور في موقع الكوثرز أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٣.

سرقة الحلي والنقود من الموجودين في مخيمات المهجرين أو التجنيد في أجهزة الأمن وفيلق القدس أو في فيلق بدر فيما بعد وتحت إشراف الحرس الثوري الإيراني.

٤. المعاناة الشديدة، سواء في طريق الهجرة أو في الدول التي حلوا فيها، وخاصة إيران وسوريا، من حالات مرضية كثيرة من دون أن يستطيعوا الوصول إلى الرعاية الصحية والمعالجة الطبية.

٥. كان النظام العراقي في حالة التهجير القسري يفرض على المهجرين ترك كل أموالهم وحليهم وما يملكون في بيوتهم أو تسرق منهم من قبل الأجهزة الأمنية التي تقودهم على المعتقلات ومنها على الحدود الإيرانية حيث يمرون على حقول من الألغام التي عرضت حياة الكثير إلى الخطر أو أصابتهم بعاهات بسبب انفجار تلك الألغام تحت أقدامهم.

لقد شكل مهاجرو الشتات العراقي نسبة مهمة من سكان العراق، إذ قدرت النسبة قبل سقوط النظام بحدود ١٥٪ من سكان العراق. وكانت نسبة المتعلمين وأصحاب الشهادات الجامعية والمثقفين عالية في الدول الأوربية. وشكل المبدعون العراقيون جمهرة كبيرة من اللاجئين السياسيين المقيمين في شتى بقاع العالم، وخاصة مجموعات الرسامين والشعراء وكتاب القصة والرواية والإعلاميين وكتاب المقالة السياسية، إضافة إلى مجموعات المسرحيين والمخرجين والمغنين والموسيقيين وأساتذة وباحثين في مختلف الاختصاصات العلمية والأدبية والفنية. وقد لعبت هذه المجموعات الثقافية العراقية دوراً مهماً وبارزاً باتجاهات عدة أساسية:

١. في نقل منتجات الثقافة العراقية المتنوعة إلى مجموعات كبيرة من مثقفي الدول المختلفة وعرفت بالمستوى الفني والأدبي والعلمي لمجموعات العراقيات والعراقيين المهجرين والمهاجرين قسراً، وكسبت عطف الرأي العام لصالح الشعب العراقي والمقيمين في الشتات.

٢. في توفير فرص ثمينة للقاء المثقفين في ما بينهم ومع بنات وأبناء الجالية العراقية في المنفى لتبادل الآراء والخبر والتجارب والتعارف في آن واحد.

٣. خلق مجال للتلاقح بين الثقافة العراقية التي يحملها المثقفون والمثقفات من العراق وثقافة الشعوب الأخرى التي يحملها مثقفو تلك البلدان بما ساعد على تأمين تطور ملموس وكبير في إمكانيات المثقفين والمبدعين العراقيين من النساء والرجال.

٤. المشاركة الواعية والواسعة في مختلف تلك الاختصاصات في فضح طبيعة النظام العراق وسياساته الشرسة في مصادرة حقوق الإنسان وحقوق القوميات وممارسة القمع الدموي ضد الشعب.

٥. إقامة المعارض في الفن التشكيلي والمسرحيات ومهرجانات الثقافة العراقية الخاصة بالشعر والقصة القصيرة والندوات الفكرية والسياسية والتاريخية وحول حضارة العراق وتاريخه الطويل.

و إن حياة العراقيات والعراقيين في منفى المهجر، وخاصة حياة المثقفين والمبدعين، غنية بأحداثها ونتاجاتها وتستوجب دراسات كثيرة ولمختلف الدول التي عاشوا فيها لتشكل جزءاً حيوياً من الثقافة العراقية الإبداعية، وهي تراث غزير حقاً وعزيز على التراث الثقافي العراقي إجمالاً. وقد صدرت عنهم خلال السنوات المنصرمة قبل سقوط النظام مئات الكتب والقصص والكثير من الروايات ودواوين الشعب والمسرحيات..الخ.

ورغم الأهمية البالغة لهذه الجوانب إلا أن التهجير والهجرة القسرية لها جوانبها السلبية على المثقفين العراقيين، إذ تنقطع صلتهم الحميمة والمباشرة بالمجتمع العراقي، حيث يشكل الحقل الأساس الذي يحرثون فيه ويزرعون بذورهم ويحصدون غلالهم الفكرية، في أعمالهم الإبداعية الفكرية والفنية بمختلف جوانبها. كما أن الغالبية العظمى كانت تعاني من الغربة، حيث ينطبق عليهم المثل المعروف : "الوطن أم، والغربة زوجة أب".

وفي كل الفترات بذل النظام جهوداً كبيرة لتنغيص عيش المهاجرين والمهجرين قسراً بشتى السبل، بما في ذلك قتل بعض الشخصيات السياسية المعارضة للنظام، أو إلحاق الأذى بعائلاتهم في الداخل وملاحقتهم بأمل فرض قرار عودة السياسيين المعارضين للنظام إلى العراق لاعتقاله وقتله أو إسقاطه واستخدامه في دعاياته السياسية ضد قوى المعارضة. وكانت السفارات العراقية في الخارج تنشط على الجالية العراقية وتشكل لهم منظمات

المغتربين المرتبطة بالسفارات العراقية بأمل كسب أكبر عدد من أفراد الجالية إليها، ولكنها فشلت في تحقيق ما كانت تصبوا إليه في هذا الصدد.

ح. المقابر الجماعية

شكلت ظاهرة المقابر الجماعية واحدة من أكثر الجرائم بشاعة التي ارتكبها النظام بحق الشعب العراقي خلال فترة حكمه الطويلة وتكاملت مع أساليب قمعه الوحشية وحروبه الدموية وسياساته المعادية لمصالح الشعب والوطن. بدأت هذه المقابر الجماعية في سنوات السبعينيات من القرن العشرين، ولكن المعلومات لم تكن ولا تزال غير متوفرة حتى الآن. وكان النظام يستخدم خمسة أساليب في إرهاب الناس من خلال القتل، وهي:

١. القتل ورمي جثث القتلى الشهداء من السياسيين في نهر دجلة بعد وضعها في أكياس.
٢. رمي القتيل على قارعة الطريق بحيث يرى المارة ذلك ويدركون ما يحصل لهؤلاء القتلى.
٣. القتل في السجون ومن خلال بعض السجناء العاديين.
٤. الدهس بالسيارات واعتبار ذلك حادث سير غير متعمد.
٥. القتل تحت التعذيب أ (×) بإصدار أحكام من محكمة الثورة يكون المتهم قد قتل حتى قبل إدانته من تلك المحاكم القرقوشية، ثم تسليم الجثة إلى أهل القتيل باعتباره خائناً وعلى العائلة السكوت وعدم إقامة الفاتحة.

وفي العديد من تلك الحالات كان القاتل، أي ممثل الحكومة، يسير مع المشيعين في جنازة القتيل ويرسل التعازي لعائلة القتيل المغدور به من قبله.

ولكن القتل العمد اتسع في الثمانينات من القرن العشرين واتخذ أبعاداً واسعة ضد الكثير من الجماعات من بنات وأبناء القوميات المختلفة ومن اتجاهات فكرية وسياسية متنوعة من الطيف الفكري والسياسي العراقي. وكان هناك تقدير بأن النظام يمارس القتل الواسع ويدفن الناس بمقابر جماعية دون أن يعرف الناس أين هي تلك المقابر. ولكن تحرر إقليم كُردستان من سيطرة الحكومة المركزية ببغداد في نهاية العام ١٩٩١ فسح في المجال إمكانية

الحصول على وثائق كثيرة وإحراء تحريات إضافية والحصول على معلومات من شهود دلت على وجود مقابر جماعية وبدأ الكشف التدريجي عنها. واتسع التنقيب عن المقابر الجماعية من قبل الأهالي الذين فقدوا أحبتهم خلال فترة حكم البعث الصدامي. وظهرت للرأي العام العراقي والعربي والعالمي ما كان غير معروف لهم. ظهرت العشرات من المقابر الجماعية الموزعة على خارطة العراق. وتشير أخر المعلومات إلى وجود ٢٧٠-٣٠٠ مقبرة جماعية تضم إليها رفات مئات الوف القتلى من النساء والرجال والأطفال وبعضهم الكثير مقيد اليدين من الخلف وبعضهم لا تزال ملابسه غير تالفة تماماً وبعهم لم يبق منهم سوى الجماجم والعظام.[١٣١]

لم تتم عملية مسح علمية على تلك المقابر الجماعية، بل تعرضت للعبث غير المتعمد من جانب العائلات التي كانت تتحرى عن أحبائها بشكل هستيري ومليئة بالخيبة والألم والحزن الشديد. وقد زاد هذا من صعوبة تشخيص الكثير من ضحايا النظام ادكتاتوري.

في عام سقوط النظام نشرت ال BBC تقريراً ورد فيه ما يلي:

---

١٣١ جاء في البحث الموسوم المقابر الجماعية بين كثرة التساؤلات وندرة المهتمين، من إعداد المحامي عدنان جبار سبهان، مدير قسم المقابر الجماعية في وزارة حقوق الإنسان ما يلي: "امتازت المقابر الجماعية في العراق بانتشارها في معظم المحافظات تقريباً مع زيادة تركيزها في محافظات الوسط والجنوب حيث يتجاوز عدد مواقع المقابر الجماعية فيها الـ(٨٠) موقعاً والتي تضم بدورها أكثر من (٢٠٠) مقبرة جماعية أي بنسبة ٨٠٪ من مجموع المواقع في عموم العراق حيث بلغ عدد المواقع في محافظات الشمال ما يقارب الـ(٢٠) موقعاً مع أكثر من (٤٠) مقبرة جماعية وهذا بالتأكيد لايمكن الاستناد إليه في القول بأن جرائم الإبادة الجماعية كانت نسبتها اكبر في الوسط والجنوب إذا عرفنا بأن واحدة من سياسات النظام البعثي الدموي التي مارسها ضد أبناء شعبنا في كردستان هي تهجيرهم قسرياً وتصفيتهم في أماكن بعيدة عن مناطق سكناهم،فهناك ما يقارب النصف من المقابر الجماعية المكتشفة في محافظة السماوة هي لمواطنين أكراد جرى نقلهم من مناطق سكناهم في كردستان في شمال العراق وإبادتهم جماعياً في السماوة في الجنوب". قدم هذا البحث في مؤتمر المقابر الجماعية الثاني الذي عقد في النجف في نهاية العام ٢٠٠٨. ولا شك في أن البحث عن المقابر الجماعية لم ينته حتى الآن، إذ يمكن اكتشاف مقاب جماعية جديدة خلال الفترة القادمة والتي تسبب بها نظام الحكم البعثي الصدامي؟ ك. حبيب

الاقارب قد يمحون الأدلة أثناء البحث بأنفسهم في المقابر الجماعية

"مقابر جماعية تضم جثث ٣٠٠ ألف عراقي ٢٩ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٣

ففي عام سقوط النظام، ٢٠٠٣، نشرت ال BBC تقريراً تحت عنوان مقابر جماعية تضم جثث ٣٠٠ ألف عراقي بتاريخ ٢٩ تشرين الأول / نوفمبر ٢٠٠٣ ما يلي:

وأضافت هودجينسون في مؤتمر عقد بالعاصمة العراقية بغداد أن المقابر تضم في الأغلب جثث شيعة و أكراد قتلوا بسبب معارضتهم للنظام العراقي السابق خلال الفترة ما بين ١٩٨٣ و١٩٩١.

وعلى الرغم من اكتشاف عدد من المقابر تسود مخاوف من عبث ذوي الضحايا بالأدلة أثناء عمليات البحث عن أقاربهم.

الخطوة الأولي

ويهدف المؤتمر المشار إليه إلى إعداد موظفي حقوق الإنسان والمسؤولين العراقيين إلى عملية إخراج الجثث من المقابر الجماعية واقناع العراقيين بعدم البحث بأنفسهم عن جثث أقاربهم.

وقالت هودجينسون "لقد اكتشفنا مقابر جماعية لنساء وأطفال يخترق الرصاص رؤوسهم. كما اكتشفنا مقابر جماعية لآباء وأزواج في الصحراء حيث دفنوا".

وأضافت" لقد قابلنا ناجين زحفوا خارج تلك المقابر بعد دفنهم أحياء. كما قابلنا أسر بعض الذين لقوا حتفهم".

عمليات البحث قد تستغرق أعواما

يرجح مسؤولون أمريكيون وجود ما يقرب من ٢٦٠ مقبرة جماعية في العراق تضم جثث ٣٠٠ ألف عراقي على الأقل. وتقول ساندرا هودجينسون التي ترأس اللجنة التابعة لقوات التحالف والمعنية بكشف المقابر الجماعية إنه تم التأكد من وجود أربعين مقبرة بالفعل.





الاقارب قد يمحون الأدلة أثناء البحث بأنفسهم في المقابر الجماعية

وأضافت هودجينسون في مؤتمر عقد بالعاصمة العراقية بغداد أن المقابر تضم في الأغلب جثث شيعة و أكراد قتلوا بسبب معارضتهم للنظام العراقي السابق خلال الفترة ما بين ١٩٨٣ و١٩٩١.

وعلى الرغم من اكتشاف عدد من المقابر تسود مخاوف من عبث ذوي الضحايا بالأدلة أثناء عمليات البحث عن أقاربهم.

وقالت هودجينسون "لقد اكتشفنا مقابر جماعية لنساء وأطفال يخترق الرصاص رؤوسهم. كما اكتشفنا مقابر جماعية لآباء وأزواج في الصحراء حيث دفنوا".

وأضافت" لقد قابلنا ناجين زحفوا خارج تلك المقابر بعد دفنهم أحياء. كما قابلنا أسر بعض الذين لقوا حتفهم".



وقالت هودجينسون إن عملية تحديد هوية الجثث والتمهيد للقيام بمراسم تأبين قد تستغرق أعواما وملايين الدولارات."

ونشر موقع وكالة الأنباء الشيعية تقريراً موجزاً عن عمليات التنقيب عن المقابر الجماعية في كركوك مرفقاً بصورة واحدة حيث يشاهد الشهداء وهم مقيدون من الخلف ومرميون على وجوههم.

" اعلن في مدينة كركوك العثور على ثماني مقابر جماعية تضم نحو ١٠٠٠ رفات في مدينة كركوك شمالي العراق يعتقد ان معظمهم من الاكراد.

وقال مصدر من مكتب حقوق الانسان في كركوك التابع للاتحاد الوطني الكُردستاني ان عدد المقابر التي تم العثور عليها قرب قريتي العصرية وتوبزاوا التابعتين لكركوك بلغ ثماني مقابر تحوي رفات نحو ١٠٠٠ شخص يعتقد ان معظمهم من الاكراد.

واضاف ان المكتب في اتصال مستمر مع القوات المتعددة الجنسيات بشأن هذا الامر.

يذكر انه بعد سقوط نظام صدام تم العثور على العشرات من المقابر الجماعية من ضحايا النظام العراقي السابق. ويعتقد ان يكون هؤلاء الضحايا من ضمن عمليات الانفال التي نفذها النظام العراقي السابق عام ١٩٨٨ وطاولت مناطق كُردية واسعة وراح ضحيتها اكثر من ١٨٢ الف كُردي."

يرجح مسؤولون أمريكيون وجود ما يقرب من ٢٦٠ مقبرة جماعية في العراق تضم جثث ٣٠٠ ألف عراقي على الأقل.

وتقول ساندرا هودجينسون التي ترأس اللجنة التابعة لقوات التحالف والمعنية بكشف المقابر الجماعية إنه تم التأكد من وجود أربعين مقبرة بالفعل. وقالت هودجينسون إن عملية تحديد هوية الجثث والتمهيد للقيام بمراسم تأبين قد تستغرق أعواما وملايين الدولارات.

وفي الوقت نفسه قال عبد الباسط تركي وزير حقوق الانسان إنه من المهم والعاجل حماية المقابر الجماعية والحيلولة دون عبث الأشخاص بها.



إباء + وكالات. وكالة الأنباء الشيعية نقلت الصورة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥

أما موقع سومر. نت فقد نشر مجموعة مهمة من الصور والتي نضعها بين أعين القارئات والقراء الكرام ليطلعوا بأنفسهم عما كان يمارسه النظام المستبد في العراق خلال ٣٥ عاماً.



سومريون نت

أجهزة الأمن والمخابرات

تشير معلومات مختلف المصادر التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان في العراق ونشاط أجهزة الأمن العراقية، بما فيها معلومات مراقب الأمم المتحدة ووثائق الأمن التي وضعت عليها اليد من قبل المعارضة العراقية في دوائر الأمن العراقية والمخابرات في كُردستان العراق والدراسة التي انجزها الدكتور عصام الخفاجي حول دور ونشاط هذه الأجهزة في ضوء تلك المعلومات، إلى وجود خمسة أجهزة أمنية رسمية تمتد أفقيا وعموديا في المجتمع العراقي والقوات المسلحة تراقب الناس ويراقب بعضها البعض الآخر ويديرها أفراد من عائلة صدام حسين وخيوطها تنتهي بيديه، كما أن بعضها يعمل في الخارج. [١٣٢] ويمكن إيرادها فيما يلي:

١. جهاز المخابرات.

٢. مديرية الاستخبارات العسكرية.

٣. مديرية الأمن العسكري.

٤. مديرية الأمن العامة. [١٣٣]

إضافة إلى الأجهزة التالية التي تمارس العمل الأمني أيضاً:

٥. الحرس الخاص.

٦. الحرس الجمهوري.

٧. فدائيو صدام. (راجع الملحق رقم)

---

١٣٢ قارن: الخفاجي، عصام د. أرهاب الدولة والأنحطاط السياسي في العراق. تقرير الشرق الأوسط. آيار/ماي–حزيران/يونيو ١٩٩٢(باللغة الأنجليزية).

١٣٣ قارن: شلاه، ضرغام مكي. تحقيق مع النقيب خالد ساجت الجنابي. "شهادة ضابط مخابرات عراقي" مجلة الحقوقي. العدد ٤– حزيران/يونيو ٢٠٠١. ص ١٨٣–١٨٨.

كان العراق هو موقع وهدف عمل هذه الأجهزة الأمنية، إضافة إلى عملها في الخارج المرتبط بالوسط العراقي والعمل من أجل كسب عناصر من أجهزة الأمن في الدول التي يعملون فيها.

وكان هناك جهاز أمني آخر هو "جهاز الأمن القومي" على صعيد العالم العربي والذي لا يعمل عراقيون فقط، بل وعرب من مختلف الدول ومن أعضاء وكوادر حزب البعث وممن يزكون من تنظيماتهم البعثية في تلك الدول أو في الخارج لتعمل في الأوساط العربية. يشرف على هذا الجهاز صدام حسين وبصلة مباشرة، إضافة على وجود هيئة خاصة لقيادته.

يدير صدام حسين ويشرف على عمل هذه الأجهزة عبر مجلس الأمن القومي الذي يتكون من تلك الأجهزة في ما عدا "جهاز الأمن القومي الذي يرتبط به مباشرة. لا بد من الإشارة إلى أن جميع تنظيمات حزب البعث والمنظمات الشعبية التابعة له في الداخل وجميع السفارات العراقية ومكاتب الخطوط الجوية العراقية في الخارج فيها عناصر مكلفة تمارس العمل الأمني أيضاً، كما تكلف بمهمات أمنية خاصة أو عمليات اغتيال لبعض المعارضين أو من يراد التخلص منهم في الداخل والخارج.

ويرتبط أفراد هذه الأجهزة بعدد كبير جدا من الوكلاء الرسميين وغير الرسميين، سواء بإرادتهم أم تحت طائلة التهديد والوعيد. وهي أجهزة منظمة وفق الأسس الحديثة ومزودة بأحدث وسائل التكنيك والتكنولوجيا وبالخبراء من مختلف البلدان، إضافة إلى الخبرة التي تراكمت لدى العراقيين العاملين فيها. وخلال سنوات العقد الثامن بشكل خاص أرسل صدام حسين مجموعات كبيرة من الضباط وضباط الصف الشباب العاملين في هذه الأجهزة إلى عدد كبير من بلدان العالم ليتدربوا على مختلف الأساليب الأمنية والقمعية، بما فيه بلدان مثل الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وجيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا، إضافة إلى فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا واسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك العديد من الدول النامية المعروفة بأساليبها الأمنية والقمعية. وقد أقيمت هذه الأجهزة على أساس من التخصص في المهمات وترتبط بها أجهزة أخرى متخصصة بالشؤون والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية تقوم بمهمات

البحث ودراسة الوثائق وتحليلها واستخلاص الاستنتاجات لها وتقدم تقاريرها الدورية إلى صدام حسين مباشرة. وقد بذل صدام حسين جهودا كبيرة خلال السنوات الأخيرة لتطوير هذه الأجهزة وأفرادها وتشديد ولائها له بشكل خاص، وعدم إغفال أفراد العائلة من رقابة هذه الأجهزة، خاصة بعد هروب صهريه وابنتيه وجمهرة من أتباعه إلى الأردن، وما تبع ذلك من مجزرة للعائدين منهم. والمخصصات التي تمنح إلى هذه الأجهزة تعتبر كبيرة جدا حتى في ظروف الشدة الراهنة وكذلك الامتيازات التي تتمتع بها والتي تفوق امتيازات الجيش. ويفترض في المنتسب لهذه الأجهزة أن تتوفر فيه الشروط التالية:[١٣٤]

١. أن يكون عراقي الجنسية ومن أبوين عراقيين بالولادة.

٢. أن يكون من أبناء العشائر البارزة في ولائها للنظام. ومن المفضل أن يكون عربياً سنياً.

٣. أن يكون بعثياً.

٤. حسن السيرة والسلوك.

٥. يتمتع بلياقة بدنية عالية وليس له علامات فارقة وأن يتمتع بنطق جيد.

واستنادا إلى كل المعطيات والمعايير الدولية يعتبر العراق دولة بوليسية – تجسسية شديدة الوطأة على المواطن، إذ لا يمتلك المواطن فيها الأمن والاستقرار والحياة الخاصة المستقلة والمستقرة حتى في بيته ومحلته ودائرته أو في محل عمله، فمهمة الجواسيس والمخبرين والوكلاء تأمين مراقبة تامة أو اشعار المواطن بوجود مثل هذه الرقابة المستمرة، وانها مستعدة إلى قطع انفاسه في كل لحظة دون ان تحاسب على ذلك، ان تصرف بشكل لا يرضي هذه الأجهزة. يضاف إلى ذلك أن مجلس قيادة الثورة أصدر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ مجموعة قرارات من بينها القرار ٨٤٠ الذي يضع الاشخاص الذين ينتقدون أو يهينون الرئيس وحزب البعث ومؤسسات الحكومة تحت طائلة الحكم بالإعدام أيضا لمن تثبت بحقه التهمة. والمحاكم في مثل هذه الحالات لا تفتش عن مدى

---

١٣٤ المصدر السابق نفسه.

صحة الاتهام بل تبادر إلى فرض الحكم قسرا وتنفيذه فورا. كما اصدر النظام قرارين بـرقم ٧٠ و ٧٤ لسنة ١٩٩٢ يمنحان بموجبهما حزب البعث الحاكم الحق باحتجاز من يشـاء دون قيود أو خوف من ملاحقة قانونيـة. والمهمـة المركزيـة لهـذه الأجهـزة القمعيـة تـتلخص في ثلاثة محاور أساسية هي:

الحفاظ على حياة الدكتاتور صدام حسين بالدرجة الأساسية وعلى حياة أفراد عائلته الأكثر قربا.

الحفاظ على السلطة بيد صدام حسين وحزب البعث، رغم ان حزب البعث لم يعد الحاكم الفعلي في البلاد، فالحاكم الأوحد هو صدام حسين.

– استخدام كل السبل والوسائل التي يمكن توفيرها لتأمين هذين الهدفين، بما فيها ممارسة الإرهاب اليومي لتأمين الرعب من اساليب هذه الأجهزة وإبعاد الناس عن التعامل مع المعارضة أو التفكير بالأختلاف مع النظام فكرا وسياسة. فلا بد من إسكات الشعب وقوى المعارضة بأي ثمن كان.[١٣٥]

وفي ضوء نشاط هذه الأجهزة لم يعد المواطن العراقي يأمن على نفسه وعائلته وماله وممتلكاته، إذ يمكن ان يتعرض هو وتتعرض عائلته إلى الاعتقال والتعذيب والموت دون أن يعرف أسباب ذلك، كما يمكن أن تصادر في أمواله وممتلكاته في أية لحظة دون تقديم مبررات لمثل هذا الاجراء. وقد حدث هذا لعشرات الألوف من الناس الأبرياء من سكان المدن الوسطى والجنوبية أو من سكان كُردستان وشمال العراق عموما. ولدينا الآف الأمثلة على ذلك حيث تعرضت العائلات إلى القتل والنهب والاعتداء الجنسي والسرقة والتعذيب، إنها ظواهر دائمة وليست مؤقتة أو استثنائية. فالإرهاب في العراق جماهيري، وممنهج، ومستمر، إضافة إلى تنوعه. ويعتبر العراق منذ سنوات طويلة سجنا كبيرا ومروعا تزداد فيه عذابات الشعب السجين سنة بعد أخرى.

في العام ١٩٩٦ أصدر صدام حسين قانوناً باسم مجلس قيادة الثورة تقرر بموجبه تأسيس قوة متطوعة باسم "فدائيي صدام"، وهي قوة بنيت على غرار "فدائيي

---

١٣٥ مستغانمي، أحلام. ذاكرة الجسد. ط ٣. بيروت. دار الأداب. ١٩٩٧.

السبعاوي" التي تاسست في العام ١٩٤١ لحماية السبعاوي والتي لعبت دوراً مهماً في تنظيم وتنفيذ مجزرة الفرهود ضد يهود العراق في الأول والثاني من حزيران/يونيو من العام ١٩٤١ بعد اندحار القوات العراقية في معاركها ضد القوات البريطانية حينذاك. حدد القانون طبيعة هذه القوة ومهماتها وكل ما يتعلق بنشاطها. وأكد القانون ما يلي " تهدف قوة فدائيي صدام إلى إعداد مقاتلين مؤمنين بالله والوطن والقائد وأهداف حزب البعث العربي الاشتراكي وثورة ١٧-٣٠ تموز العظيمة، تأخذ على عاتقها جانباً من مسؤولية الدفاع عن العراق العظيم والشعب وإنجاز مهام قتالية في مختلف الظروف والأحوال وبكفاءة عالية ضد أي تأمر أو عدوان خارجي"[١٣٦]. فهي قوة ظهيرة للقوات العسكرية العراقية وتمارس مهماتها في جميع أنحاء العراق ويكول لها في كل محافظة فوج واحد ما عدا محافظة بغداد حيث تحدد القيادة السياسية عدد الأفواج فيها. إنها قوة قتالية خانعة تصدر لها الأوامر من صدام حسين ذاته ووفرت لها كل مقومات القوات العسكرية الأكثر حداثة من حيث التجهيزات والتدريبات العسكرية ذات الطبيعة القتالية والأمنية. كما أن لها امتيازات غير قليلة باعتبارها القوة المسؤولة عن حماية صدام حسين ذاته ولا يمكن التسامح مع أي خطأ في سلوكها وعلاقاتها ونشاطها إزاء صدام حسين وعائلته، إذ يكون الموت المباشر نصيب من يرتكب هذا النوع من الأخطاء. (راجع الملحق رقم ٣ ويخص قانون تشكيل قوة فدائيي صدام حسين).

---

١٣٦ مجلة الحقوقي. العدد ٤- حزيران/يونيو ٢٠٠١. ص ٦٠-٦١.

الفصل الخامس

عواقب تفاقم الصراع الأمريكي – العراقي

تميزت الفترة الواقعة بين نهاية حرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة، أي بين ١٩٩١–٢٠٠٣، بتفاقم الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العراقي على ثلاثة مستويات، المستوى الإعلامي، ومستوى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء، وقرار مجلس الأمن الدولي بشأن التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق وتدميرها من قبل العراق ولجان تابعة للأمم المتحدة. كما اقترن التصعيد بظاهرتين إحدهما توجيه ضربات عسكرية إلى العراق بهدف فرض التنفيذ الفعلي للقرارات من جانب النظام العراقي، وبدء توسيع التعاون مع المعارضة العراقية لنظام وتبني شعار إسقاط النظام وفق قرار صدر عن الكونغرس الأمريكي في فترة إدارة بيل كلنتون في البيت الأبيض. كما شهدت الفترة الأخيرة من عمر النظام العراقي نشاطاً دبلوماسياً محموماً وتحضيراً عسكرياً واسعاً من جانب الولايات المتحدة والعراق في آن واحد كانت حصيلتهما حرب الخليج الثالثة التي أنهت وجود النظام الدكتاتوري ورأسه صدام حسين على الخارطة السياسية العراقية ومنطقة الشرق الأوسط. كما لا بد من الإشارة إلى أن الاعتداء الآثم على ثلاثة مواقع في أكبر المدن الأمريكية من جانب قوى القاعدة المجرمة عبر استخدام الطائرات المدنية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي تزامنت مع وصول جورج دبليو بوش إلى البيت الأبيض قد أعطى الذريعة للإدارة الأمريكية بممارسة ما يطلق عليه بالضربة الاستباقية التي توجهت بإعلان وتنفيذ الحرب ضد حكم طالبان في افغانستان أولاً، ومن ثم ضد النظام العراقي ثانياً. سنحاول تتبع هذه المجالات وصولاً إلى الحرب الأخيرة، كما سنفرد فصلاً خاصاً لنشاط المعارضة العراقية خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين وموقفها من قرار إسقاط السلطة في بغداد والحرب على النظام.

المبحث الأول

النظام العراقي وأسلحة الدمار الشامل

صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ الذي تحدد بموجبه موقف مجلس الأمن الدولي من امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، أي السلاح الكيميائي والسلاح الجرثومي والسلاح النووي، إضافة إلى الصواريخ التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو متراً، إذ يدعو القرار إلى تدميرها من جانب الحكومة العراقية وبمراقبة لجنة خاصة تشكلت لهذا الغرض وبنفس هذا القرار وحدد فترة إنجاز هذه المهمة. وكانت لعبة القط والفار التي لعبها النظام مع مجلس الأمن الدولي ولجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد تسببت في إشاعة أجواء سلبية زادت من كراهية العالم للنظام البعثي وساعدت على استخدام ذلك في شن الحرب على النظام وإسقاطه في ربع العام ٢٠٠٣. وهذه الحقيقة تستوجب منا تتبع جهود النظام العراقي وسعيه المحموم لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، سواء أكانت الأسلحة الكيميائية أم الجرثومية، ومن ثم النووية.

المعلومات المتوفرة لدينا والمعروفة عموماً على الصعيد العالمي تشير إلى أن العوامل التي دفعت النظام باتجاه تطوير سعيه لامتلاك أسلحة الدمار الشامل تكمن في النقاط التالية:

١. يتجلى العامل الأول والرئيسي في طبيعة هذا النظام الفكرية والسياسية وفي برنامجه السياسي وذهنية قادته العسكرية واستعداد الكامل لممارسة الأساليب الفاشية في تحقيق ما يصبو إليه. فحزب البعث العربي الاشتراكي، بقيادتيه القومية والقطرية في العراق، يسعى إلى إقامة الدولة العربية الموحدة تحت قيادة هذا الحزب بغض النظر عن الأساليب التي تمارس للوصول إلى هذا الهدف، أي الاستعداد إلى استخدام القوة والعنف والسلاح لتحقيق هذه الغاية. وما حصل مع الكويت في العام ١٩٩٠ بغزوها العسكري واحتلالها يعتبر الأسلوب الأمثل لحزب البعث في تحقيق الوحدة العربية، إذ أنه يشير

للعرب أهمية وقدرة القوة والجبروت العسكري في ضمان قيام الدولة العربية المزدهرة لتشمل الوطن العربي والأمة العربية!

٢. وكان النظام البعثي يتطلع إلى أن يحتل العراق موقعاً مركزياً وقيادياً في منطقة الشرق الأوسط. ومن أجل تحقيق ذلك كان صدام حسين على قناعة تامة بأن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون امتلاك القوة العسكرية الرادعة من جهة، والجاذبة من جهة أخرى. وليس في مقدور الأسلحة التقليدية الحديثة منحه مثل هذه الإمكانية، إذ أن أغلب الدول قادرة على امتلاك مثل هذه الأسلحة. لهذا كان يرى بأن على العراق أن يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وخاصة السلاح النووي.

٣. وكان النظام يعتقد بأن إمكانية القضاء على الحركة الكردية المسلحة وإسكات صوت المطالبة بحقوق الشعب الكردي قد تحققت جزئياً في اتفاقه مع شاه إيران وضرب الحركة الكردية المسلحة مؤقتاً في العام ١٩٧٥، وأن الإجهاز الكلي عليها لا يمكن أن يتحقق بالسلاح الاعتيادي، بل لا بد من امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي في مقدورها أن تردع القوى السياسية الكُردية من المطالبة بالحكم الذاتي أو الفيدرالية. وحين امتلك السلاح الكيميائي لم يتورع عن استخدامه، بل استخدمه فعلاً في العام ١٩٨٨ مثلاً.

٤. وكان العراق يعتقد جازماً بأن إيران، سواء أكانت ملكية، أم بعد أن وصول الخميني إلى الحكم وهيمنة القوى الإسلامية السياسية المتطرفة على السلطة، لها أطماعها في العراق وتسعى للسيطرة عليه سياسياً واقتصادياً، كما ان لها اتجاهات دينية مذهبية ذات طبيعة طائفية سياسية ذات نزعة صفوية، لا بد من امتلاك القوة القادرة على ردعها والتصدي لأهدافها.

٥. وكان صدام حسين يعتقد بأن على نظام البعث أن يمارس سياسات استثنائية في منطقة الشرق الأوسط تساعده في تعزيز ثقة الجماهير العربية به من خلال ست مسائل أساسية يعتمدها، وهي:

أ. تحقيق نجاحات في الإعمار الداخلي من خلال سياسة التنمية الانفجارية.

ب. إجراءات تأميم مصالح الشركات الأجنبية في النفط العراقي لضمان الحصول على مزيد من الأموال التي تخدمه في تنفيذ مشاريع السياسية.

ج. إبراز صدام حسين كقائد عربي وليس كقائد عراقي محلي يمتلك كاريزما جاذبية خاصة عند الشعوب العربية ويعتبر نموذجاً يحتذى به.

د. الانفراد بالسلطة التي تسمح له بتنفيذ مشاريعه وإنهاء أي تحالف سياسي مع قوى أخرى. وهكذا أجهز أولاً على تحالفه مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ثم مع الحزب الشيوعي العراق وفرض نفسه قائداً بعد تصفية قادة حزبه في العام ١٩٧٩.

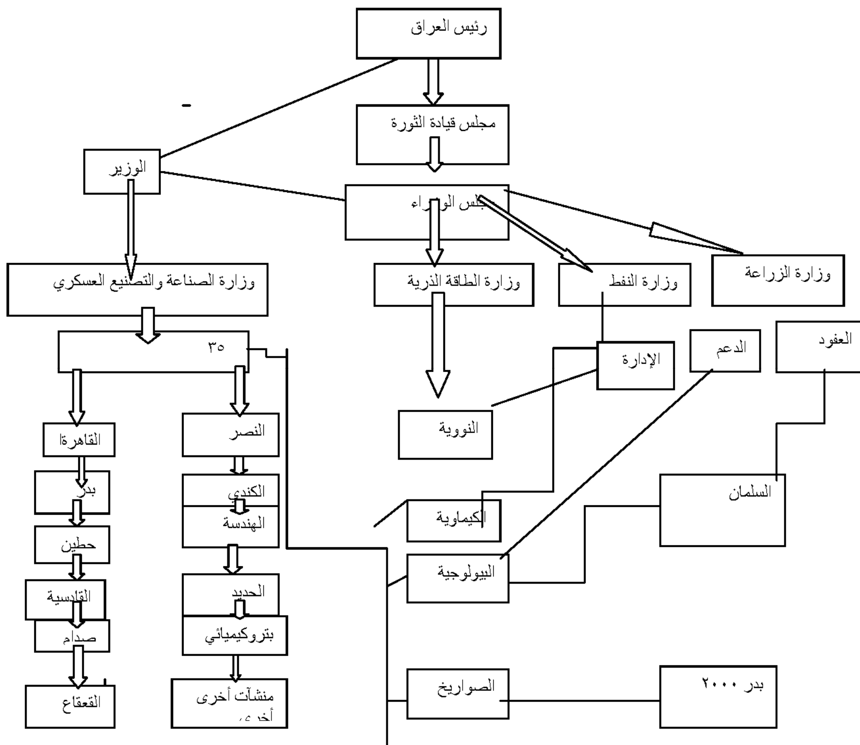
هـ. التزام قضية فلسطين باعتبارهـا القضية المركزية للعرب و ثم شن الدعاية ضد إسرائيل باعتباره القادر على استعادة حقوق العرب في فلسطين. وهي المسألة العاطفية التي يمكن أن تجلب له تأييد العرب والمسلمين على الصعيد العالمي. وقد نشط جهوده تلك في أعقاب حرب تحرير سيناء من جانب القوات المصرية في حرب العام ١٩٧٣ التي أعطت النظام العراقي مؤشراً بضرورة امتلاك أسلحة الدمار الشامل لفرض ما يسعى للحصول عليه في نزاعاته المحتملة مع جيرانه أو في منطقة الشرق الأوسط.

و. المبادرة، وحين يمتلك القوة العسكرية الكافية والرادعة، إلى القيام بعملية عسكرية لاستعادة الجزر العربية الثلاث التي احتلها شاه إيران في السبعينيات من القرن العشرين.

توفرت للعراق، وبعد نجاح عملية التأميم وارتفاع أسعار النفط الخام في فورة سعرية غير معهودة وزيادة صادرات العراق النفطية، موارد مالية سنوية كبيرة جداً ساعدت النظام، وصدام حسين على نحو خاص، في تنفيذ برامجه في الحقول الداخلية والعربية والدولية، ومنها موضوع أسلحة الدمار الشامل. وقد بلغت صرفيات العراق لإنتاج أسلحة الدمار الشامل أكثر من ٥٠ مليار دولار أمريكي وفق معطيات معهد ستولكولم للسلام ونزع السلاح (سيبري).[١٣٧]

137 SIPRI: Yearbook 1997. Armaments، Disarmement and International Security. Stockholm International Peace Research Institute. Oxford University Sweden،

منذ العام ١٩٧٦ بدأ النظام العراقي بالتوجه صوب توفير مستلزمات إنتاج السلاح الكيميائي والبيولوجي، وفي نفس الوقت عمد إلى شراء مفاعل نووي بالاتفاق مع الدولة الفرنسية من أجل تخصب اليورانيوم، أي تحويلها إلى البلوتونيوم، التي يمكن استخدامها لإنتاج القنبلة الذرية. وفي العام ١٩٩٠، أي قبل الغزو والعدوان على الكويت واحتلالها توسعت الإدارة الحكومية والعسكرية في مجال النشاط الإنتاجي العسكري بحيث اصبحت مجمعاً عسكرياً كبيراً وإدارة متضخمة ولكنها منتجة، إذ أنها زودت بأعداد كبيرة من الكوادر العلمية والفنية المتدربة في الخارج وفي بلدان كثيرة وتكونت لها خبرات متنوعة من النواحي النظرية والعملية والإدارية والفنية. ووفق ما توصلت إليه اللجنة الدولية الخاصة بالتفتيش عن اسلحة الدمار الشامل وتدميرها فإن الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصناعية العسكرية كانت على النحو التالي:



الهيكل التنظيمي للصناعات العسكرية العراقية في عام ١٩٩٠[١٣٨]

رئيس العراق

مجلس قيادة الثورة

مجلس الوزراء

وزارة الزراعة وزارة النفط منظمة الطاقة الذرية العراقية وزارة الصناعة والتصنيع العسكري

الوزير حسين كامل

شاركت في الأعمال العسكرية بصورة مباشرة حوالي٣٥

منشأة ومصنعا ومركز أبحاث تحت إدارة وزارة الصناعة

والتصنيع العسكري

منشأة النصر العامة

منشأة الفاو العامة

منشأة الكندي العامة

منشأة بدر العامة

المنشأة العامة للمعدات

الهندسية الثقيلة

منشأة حطين العامة

المنشأة العامة للحديد

والصلب

منشأة القادسية العامة

---

١٣٨ مجلس الأمن. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة. لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحققوالتفتيش S/2006/420الأمم المتحدة 21 June 2006 .بالعربية. حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق.

المجمع البتروكيميائي ٢
منشأة صدام العامة
منشآت أخرى
منشأة القعقاع العامة
البرنامج النووي :المجمع
البتروكيميائي ٣
برنامج الأسلحة الكيميائية :منشأة
المثنى العامة
برنامج الأسلحة البيولوجية :مركز
البحوث الفنية
برنامج الصواريخ
سلمان باك، الحكم، مصنع
لقاحات الحمى القلاعية، مركز
البحوث الزراعية والموارد المائية
ومنشآت أخرى
مشروع بدر ٢٠٠٠، قذيفة
الحسين، مشروع أبابيل،
مشروع الكرامة وغيرها
العقود الدعم الإشراف الإداري

أولا: الأسلحة الكيميائية

كل الدلائل والتقارير الدولية والمعلومات التي أفضى بها حسين كامل، المسؤول عن وزارة الصناعة والتصنيع العسكري، بعد هروبه إلى الأردن، وكذلك المعلومات التي قدمتها وزارة الخارجية العراقية إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الدولية، تؤكد أن النظام العراقي قد بدأ بالعمل من أجل إنتاج السلاح الكيميائي في فترة مبكرة من وصول

حزب البعث إلى السلطة ثانية في العام ١٩٦٨ لضمان امتلاكه أسلحة رادعة من أجل استمرار وجوده في السلطة وإمكانية استخدامها في المعارك التي كان يتوقعها النظام في الداخل ومع جيرانه وفي المنطقة. وقد بدأ بالتحضيرات بين ١٩٧١-١٩٧٣ بتأسيس الفيلق الكيميائي العراقي ووضع تحت تصرفه مختبر في منطقة الرشاد ببغداد. وفي العام ١٩٧٤ توسع هذا العمل فأنشأ مجلس قيادة الثورة مؤسسة الحسن ابن الهيثم التابعة للأمن العراقي والمخابرات العراقية التي أخذت على عاتقها ثلاث مهمات هي: تطوير العمل المختبر وإنتاج السلاح الكيميائي وتطوير الكادر العلمي والفني المتخصص لهذا الغرض، وفي العام ١٩٧٥، ومع تحسن موارد العراق المالية، أقام النظام أربعة مصانع لأنتاج عامل الحرب الكيميائية، غاز الخردل، وتصنيع تابون وسارين، إضافة على إنتاج سلائف كيميائية. وفي العام ١٩٧٨ أغلقت مؤسسة الحسن ابن الهيثم، إذ اتخذ برنامج النظام أبعاداً جديدة.[١٣٩]

توسع الاهتمام بالأسلحة الكيميائية بعد هيمنة صدام حسين الكاملة على السلطة في النصف الثاني من العام ١٩٧٩ والتخلص من ٢٣ شخصاً من قادة وكوادر حزبه ومجلس قيادة الثورة والوزراء ومن التحالفات السياسية الأخرى و توليه لمناصب رئيس مجلس قيادة الثورة و رئيس الجمهورية و الأمين العام للقيادتين القومية و القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي و القائد العام للقوات المسلحة و رئيس مجلس التخطيط.. الخ. وفي العام ١٩٨٠ شن النظام العراقي الحرب ضد إيران. ومع بدء هذه الحرب كثف نظام صدام حسين جهوده ووظف موارد مالية إضافية لإنتاج السلاح الكيميائي والسلاح البيولوجي. واعتبر المطلعون على برامج إنتاج السلاح الكيميائي في منطقة الشرق الأوسط حينذاك بأن العراق قد امتلك أكبر هذه البرامج وأنتج ما يقرب من ٢٠٠ ألف قنبلة كيميائية. إلا أن تقرير الأمم المتحدة يشير إلى ما كشفه النظام العراقي في هذا المجال إذ ورد ما يلي:

---

١٣٩ مجلس الأمن. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة. لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحققوالتفتيش S/2006/420 الأمم المتحدة 21 June 2006 .بالعربية. حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق.

"وفي الفترة من عام ١٩٨١ إلى ١٩٩١، بلغ عدد الذخائر الكيميائية التي استخدمها العراق في الأسلحة الكيميائية حوالي ١٣٠٠٠٠ قطعة، استخدم منها ١٠١٠٠٠ قطعة في القتال، طبقاً لما أعلنه العراق"[١٤٠].

عرف برنامج الأسلحة الكيميائية العراقي، "باسم المشروع ٩٢٢، وأنشئ في عام ١٩٨١ باسم المنشأة العامة لإنتاج مبيدات الآفات، يعتمد على المؤسسة العامة للصناعات الفنية في مسائل من قبيل ميزانيته وتمويله ومشترياته وتشييد منشآته. وفيما يتعلق بمسائل التشغيل المتصلة بأنواع وكميات الأسلحة الكيميائية، كانت وزارة الدفاع هي التي تدير البرنامج وكانت تقارير الإدارة تقدم مباشرة إلى الوزير. وأصبح برنامج الأسلحة الكيميائية من الأولويات القصوى لدى المؤسسة العامة للصناعات الفنية، عقب نشوب الحرب الإيرانية العراقية، في ١٩٨٠. وبموجب قرار صادر عن مجلس قيادة الثورة، منحت المؤسسة سلطات استثنائية في تنفيذ البرنامج"[١٤١].

وتشير مذكرة الأمم المتحدة إلى أن العراق امتلك في عام ١٩٩٠ وتحت إشراف وزارة الصناعة والتصنيع العسكري ١٠٠ مؤسسة ومصنع ومجمع صناعي ومركز بحوث في العراق ."وعرف عن ٣٥ مرفقا منها تقريبا أنها كانت ذات علاقة مباشرة بالبحوث وعمليات التطوير والإنتاج المتعلقة بأنواع مختلفة من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومنظومات القذائ... ، وبخاصة تطوير برنامج الأسلحة الكيميائية وإدخال تعديلات على القذيفة الأجنبية طراز سكود - باء لتصبح القذيفة البعيدة المدى طراز الحسين، القادرة على الوصول إلى طهران. ومكنت مركزية إدارة وهيكل هذه الصناعات العراق من استخدام جميع القدرات الصناعية للمؤسسات الأخرى في دعم العمليات الجارية لتطوير وإنتاج الأسلحة"[١٤٢].

---

١٤٠ المصدر السابق نفسه.

١٤١ المصدر السابق نفسه.

١٤٢ المصدر السابق نفسه.

وأشارت مصادر غربية "إلى أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتفتيش تمكنت من اكتشاف إنتاج أسلحة كيميائية أكثر مما كانت قد أعلنت عنه الحكومة العراقية، وأنها اشتملت على خمسة مواقع وأسلحة أكثر حداثة لم تعلن بواسطة العراق مثل غاز VX وربما BZ وأكثر من ٢٠٠ ألف قطعة ذخيرة وأربعة آلاف طن من الأسلحة الضخمة و٢٠ ألف طن من الكيميائيات المتقدمة. وترى لجنة الأمم المتحدة الخاصة أنها قد دمرت ٧٦ صاروخا كيميائيا من صواريخ سكود، و١١٣ رأسا تقليدية وكذا ٦٠ قاعدة إطلاق ثابتة في درجات مختلفة من الاستعداد، كما دمرت منشآت الإنتاج والأجهزة المعاونة مثل مركبات الرادار والمكونات الأخرى. ودمرت أيضا مصنع ومعدات إنتاج الأسلحة الكيميائية من مؤسسة محافظة المثنى والمنشآت في الفلوجة، ونحو ٤٨٠ ألف لتر من الأسلحة الكيميائية مثل المسترد والزارين والتابون، و٢٨ ألف قطعة ذخيرة كيميائية معبأة و١٢ ألفا غير معبأة، وكمية كبيرة من ٤٥ مادة كيميائية أولية لإنتاج مصادر الحرب الكيميائية"[١٤٣].

لم يكن إنتاج هذا السلاح من جانب النظام عبثياً، بل استخدمه فعلاً، رغم علمه بتحريم استخدام اسلحة الدمار الشامل، في حربه ضد إيران في الفترة الواقعة بين ١٩٨٣–١٩٨٥ والتي أدت إلى موت عدد كبير جداً من المقاتلين الإيرانيين من جنود وضباط صف وضباط وحرس ثوري وبسيج. وتشير بعض المصادر إلى أن معارك شهري شباط/فبراير وأذار/مارس ١٩٨٤ قد قتل أكثر من ٤٠٠٠٠ مقاتل إيراني في مقابل موت ٩٠٠٠ مقاتل عراقي بسبب استخدام العراق للسلاح الكيميائي.[١٤٤]

ولكن النظام استخدم السلاح الكيميائي في عدوانه العسكري المستمر على الشعب الكردي في أكثر من منطقة في كردستان وخاصة في خريف العام ١٩٨٧ في منطقة باهدينان،

---

١٤٣ مسلم، طلعت اللواء العسكري. برنامج السلاح النووي العراقي. موقع المعرفة الإلكتروني. ٢٠٠٤/١٠/٣.

١٤٤ المرعشي، إبراهيم. صدام وأسلحة الدمار الشامل: العراق كدولة شرق أوسطية ذات سجل في إنتاج أسلحة الدمار الشامل. صدر هذا المقال في المجلّد الثامن، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٤، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية MERIA 2004 ©، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية بناءً على اتفاق مع مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية في العام ٢٠٠٤.

وفي ١٦ شباط / فبراير من العام ١٩٨٨ في حلبجة حيث سقطت ضحايا كثيرة جداً بلغ عدد الشهداء في حلبجة ٥٠٠٠ مواطنة ومواطن عراقي كردي، وبينهم الكثير من الأطفال، إضافة إلى ما يقرب من ٥٠٠٠ جريح. وهذه العملية كانت ضمن حملات الأنفال التي دامت قرابة ثمانية شهور في العام ١٩٨٨.

ثم استخدم النظام السلاح الكيميائي في منطقة الأهوار للوصول إلى تشريد سكنة الأهوار بهدف تجفيفها للتخلص من حركات المقاومة لنظامه الاستبدادي، إذ كانت الأهوار موقعاً آمناً نسبياً للمناضلين ضد النظام وأجهزته القمعية.

ثانياً: الأسلحة البيولوجية

بدأ اهتمام النظام العراقي بالأسلحة البيولوجية في ذات الفترة التي برز فيها اهتمامه بالأسلحة الكيميائية، وعهد بهذا العمل إلى مؤسسة أنشئت لهذا الغرض باسم مركز ابن سينا. جرى التركيز في البداية على "الأبحاث العامة في المعايير والخصائص الأساسية للكائنات الحية الدقيقة المختلفة"[١٤٥]. ولكن وبمرور الوقت اتسع نطاق هذه الأبحاث والتجارب، وخاصة بعد بدء الحرب العراقية – الإيرانية، إذ لم يقتصر عندها على الأبحاث في مجال الزراعة بل اتسع ليشمل ثلاثة مجالات ووضعت ثلاثة برامج هي :

١. البرنامج الأول لإنتاج الأسلحة القاتلة للبشر.
٢. البرنامج الثاني لإنتاج الأسلحة غير القاتلة للبشر.
٣. والبرنامج الثالث لإنتاج مسببات الأمراض للحيوانات والنباتات، أي في القطاع الزراعي لمكافحة بعض الآفات الزراعية.

وتطور هذا النشاط في النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين حيث خصصت موارد مالية كبيرة لشراء معدات حديثة لمختبرات البحث العلمي وسلالات البكتريات،

---

١٤٥ مجلس الأمن. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة. لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحققوالتفتيش S/2006/420 الأمم المتحدة 21 June 2006 .بالعربية. حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق.

إضافة إلى معدات لإنتاج السلاح البيولوجي. ويشار إلى أن هذه البرامج التي استمر عملها حتى أثناء احتلال العراق للكويت، تمكنت من "إنتاج ١٩ ألف لتر من سموم "البوتولينوم" (البكتيريا السامة)، و٨٥٠٠ لتر من "الأنثراكس"، و٢٢٠٠ لتر من "أفلاتوكسين"، وأنه يجري اختبار مصادر أخرى مثل "الغرغرينا الغازية" و"الطاعون اللمفاوي" و"الريسين" و"حمى الدم" و"الفيروس الحلزوني" و"جدري الإبل". وأن كلا من "الأنثراكس" و"البوتولينوم" و"الأفلاتوكسين" قد عبئ في قنابل ورؤوس صواريخ ومدفعية الميدان مثل الصواريخ ١٢٢ مم، ودانات المدفعية ١٥٥ مم، كما تم تجريبها مع الطائرات بدون طيار لرش هذه الأسلحة خلف خطوط العدو. وتشير مصادر غربية إلى أن العراق أعد صواريخ من طراز سكود لحمل الأسلحة البيولوجية، كما طورت صواريخ من عيار ١٢٢ مم قصيرة المدى لحمل الأسلحة البيولوجية، وأنه كان قد عمل على تعبئة ثمانية لترات من "البوتيوليزم" أو من "الأنثراكس" في كل رأس حربية، وأنه كان يمكن لكل صاروخ أن يلوث عدة كيلومترات مربعة أو أكثر في ظروف مواتية، كما أن العراق عبأ دانات المدفعية من عيار ١٥٥ مم وقنابل الطائرات الحرة "R-400" بأسلحة بيولوجية، وأنه كان قد اقترب من إتمام تطوير خزانات الرش الجوي."[١٤٦]

في العام ١٩٨٨ أنشأ العراق "مرفق الحكم وبني مرفق الحكم، وهو المرفق العراقي الرئيسي لإنتاج عوامل الأسلحة البيولوجية، بموقع صحراوي ناء) على بعد ٦٠ كيلومترا إلى الجنوب والجنوب الغربي من بغداد"[١٤٧]. ويؤكد تقرير اللجنة التابعة للأمم المتحدة إلى ان العراق تجنب في إنجاز مرفق الحكم الاعتماد على العلماء والفنيين الأجانب، بل شغل الكوادر العراقية ليتجنب فضح نشاطه في إنتاج السلاح البيولوجي، كما حصل مع الأسلحة

---

١٤٦ مسلم، طلعت اللواء العسكري. برنامج السلاح النووي العراقي. موقع المعرفة الإلكتروني. ٢٠٠٤/١٠/٣.

١٤٧ مجلس الأمن. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة. لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحققوالتفتيش S/2006/420 الأمم المتحدة 21 June 2006 .بالعربية. حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق.

الكيميائية حيث توفرت معلومات كثيرة عنها لدى الغرب. ولهذا لم يضرب هذا المبنى في حرب الخليج الثانية من قبل القوات الأمريكية، إذ لم يكن لديهم معلومات عن هذا الموقع. وفي العام ١٩٩١ اعلن النظام العراقي عن أنه قام بشكل انفرادي بتدمير أسلحته البيولوجية والتي "اشتملت الأسلحة على ٢٥ رأساً حربية لقذائف الحسين على " 157الجوية المملوءة بعوامل -R الأسلحة ٢٥ رأسا خاصة لقذائف الحسين وقنابل400 -R ١٥٧ الجوية المملوءة بعوامل الحرب البيولوجية. وفيما يخص الاستخدام لأغراض التسلح، أعلن العراق أن الرؤوس الحربية لقذائف الحسين وقنابل 400 -R الجوية قد ملئت بعوامل الحرب البيولوجية السائلة. وقدم العراق أيضاً معلومات عن أنواع أخرى من الذخائر الجوية والعتاد المدفعي استخدمت في الاختبارات الميدانية لعوامل الحرب البيولوجية أو عوامل u1575 المحاكاة"[١٤٨].

وتشير المعلومات المتوفرة إلى الشركات الأمريكية هي التي كانت تزود العراق بالكثير من مستلزمات إنتاجه للسلاح الكيميائي أو السلاح الجرثومي. فقد جاء في كتاب الرحيل لروبن كوك الذي لخصته السيدة بثينة حسن في هذا الصدد ما يلي:

" أمريكا حليفة صدام:كانت الحكومة الأمريكية في ظل حكومة الرئيس الأمريكي الراحل "ريجان" نشيطة في تزويد "صدام" بالسلاح وكانت الشركات الأمريكية هي التي زودت المعامل البيولوجية "لصدام" بوسائل الانتاج وكذلك بالسلالات الأوليـة) للجمرة الخبيثة. وقد كشف تحقيق للكونجرس الأمريكي بعد حرب الخليج انه خلال السنوات الخمس السابقة علي غزو الكويت وافقت إدارتا "ريجان" و"بوش" علي ٨٠٠ تصريح صادرات للعراق بما في ذلك امدادات عناصر بيولوجية ومعدات الرؤوس الكيميائية الحربية.

وتقديم هذه الترسانة من الأسلحة المحظورة كانت نتيجة الاوامر الشخصية للرئيس "ريجان" لإدارته بأن تفعل كل ما هو ضروري لمساعدة العراق علي كسب الحرب مع إيران. إن بعض الشخصيات المشهورة في هذه المواجهة الحديثة يعرفون جيدا من الذي ساعد "صدام" على تطوير امكانيات الاسلحة الكيميائية والبيولوجية في عام ١٩٨٣ قام

---

١٤٨ المصدر السابق نفسه.

"دونالد رمسفيلد" بزيارة بغداد وقابل "صدام" بصفته المبعوث الخاص للرئيس "ريجان" ونقل تحيات الرئيس واعرب عن سعادته لوجوده في بغداد تم ذلك في الوقت الذي كانت وزارة الخارجية الأمريكية ترصد يوميا أن "صدام" يستخدم يوميا تقريبا الاسلحة الكيميائية مستخدما طائرات الهليكوبتر التي زودته بها الولايات المتحدة لرش المحاصيل وكان هدف أمريكا وبريطانيا من تسليح صدام الذي كان في ذلك الوقت حليفهم ضد الثورة الإسلامية في إيران هو اضعاف إيران وكانا يريدان استمرار انشغال إيران بالتهديد الأمني الذي يمثله جارهم المسلح جيدا ولم اكن اتوقع انهما كانا يريدان انتصار العراق علي إيران وقد أدت المساندة الغربية للعراق إلى استمرار الحرب الدموية والوحشية التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الشباب معظهم ضحايا الأسلحة الكيميائية لحليفنا "صدام" ولم تنته المساعدة الغربية العسكرية "لصدام" بعد الحرب بل استمرت فقد ذكر تقرير لوزارة الدفاع في عام ١٩٨٩ ان المساعدة العسكرية البريطانية للعراق مكنته من تصنيع الأسلحة بنفسه وعلى أراضيه من أجل استئناف الحرب مع إيران ولكن الذي أغضب الإدارتين الأمريكية والبريطانية هو احلال السلام بين العراق وإيران بعد وقف اطلاق النار الذي رتبته الأمم المتحدة. لقد كانت الدولتان تغمضان عينيهما عن الأسلحة المحظورة طالما انه كان يتستخدمها ضد إيران".[١٤٩]

ثالثاً: السلاح النووي

إن امتلاك إسرائيل لإسلحة الإبادة الشاملة، وخاصة السلاح النووي، وسكوت العالم عن هذه الحقيقة السرية المكشوفة وخشية من سعي إسرائيل لإقامة مشروع يسمى "إسرائيل الكبرى"، الشعار الذي وضعتـه أول حكومة إسرائيلية على باب الكنيست الإسرائيلي، واستمرار احتلالها للأرض العربية في سوريا ولبنان وفلسطين في الأراضي التي احتلت في حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧ والتوسع في إقامة المستوطنات اليهودية والعمل المنظم

---

١٤٩ كوكو روبين. الرحيل. تلخيص بثينة حسين "بريطانيا سددت مليار دولار ديوناً علي صدام.. وأقامت له مصنعا لغاز الأعصاب". ٢٠٠٩/٢/٦ على الموقع الإلكتروني
gom.com.eg/algomhuria/2004/08/12/today/book2/essay00.asp - 18k

والهادف إلى تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية بتلك المستوطنات التي يعيش فيها أكثر اليهود تطرفاً، والتي يفترض أن تقوم الدولة الفلسطينية عليها، دفع بالكثير من حكومات الدول العربية إلى التفكير بإنتاج أسلحة الدمار الشامل وخلق – خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين – سباق تسلح في المنطقة لم ينته حتى الآن، رغم تراجع ليبيا و تخليها عن برنامجها النووي كلية. ومن بين هذه النظم كان النظام العراقي في المقدمة ثم النظام الليبي والنظام الإيراني والنظام السوري على نحو خاص. وتوفرت الكثير من المعلومات عن هذه البرامج النووية. حيث أمكن تدمير المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١، في حين لم يكن حينذاك قد بدأ البرنامج الإيراني و وكان النظام الليبي قد بدأ سعيه حينذاك لهذا الغرض، أما النظام السوري فقد بدأ في وقت متأخر للعمل من أجل هذا الهدف.

بعد ثورة تموز من العام ١٩٥٨ تبلورت لدى الحكومة العراقية الجديدة ضرورة توفير إمكانيات تطوير الاقتصاد العراقي، وخاصة الصناعات العراقية واستثمار الطاقة الذرية للأغراض السلمية. فدخلت في مفاوضات طويلة مع الاتحاد السوفييتي أمكن في العام ١٩٦٠ التوقيع على بروتوكول بناء مفاعل نووي تجريبي صغير للأغراض السلمية بطاقة ٢ (ميغاواط) في التويثة. وقد سلم الاتحاد السوفييتي الحكومة العراقية في بغداد اليورانيوم ٢٣٥ المخصب بنسبة عالية وبادرت إلى تأهيل وتدريب وتعليم خبراء عراقيين لإدارته.[١٥٠]

لدي القناعة بأن قائد ثورة تموز ١٩٥٨ لم يكن في باله إنتاج السلاح النووي، إذ كانت المفاوضات في حينها قد بدأت بوجود الراحل الأستاذ ابراهيم كبة، وزير الاقتصاد آنذاك وهو الذي وقع اتفاقية إقامة ٢٨ مشروعاً صناعياً في العراق مع الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى بدء المفاوضات بالشأن النووي للأغراض السلمية.

بعد مجيء حزب البعث للحكم ثانية بدأ النظام الجديد بالتفكير الجدي ببرنامج السلاح النووي والعمل من أجل جمع المعلومات وتكوين الكوادر العلمية والفنية وتأمين رؤية واضحة حول أبعاد هذا البرنامج، في حين جرى التركيز في هذه الفترة على الأسلحة الكيمياوية، إذ كانت إمكانياته متوفرة عموماً ويمكن الحصول على مستلزمات إنتاجها،

---

١٥٠ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. موقع إلكتروني. العلوم النووية، العلوم النووية العراقية. ٢٠٠٩/٢/٦.

سواء أكان عبر الدول ذات العلاقة الجيدة مع العراق أم عبر السوق السوداء التي انتعشت كثيراً حينذاك وبخاصة في النصف الثاني من العقد الثامن وفي فترة الحرب العراقية الإيرانية وتوفر الموارد المالية الضرورية للصرف على هذه المشاريع الحربية.

كان النظام العراقي قد وقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعد وصوله إلى السلطة بسنة واحدة، أي في العام ١٩٦٩، ليمنح العالم وجهاً آخر لحزب البعث ويؤسس علاقات جديدة مع دول العالم الغربي والشرقي من جهة وللتغطية على الجهود التي قرر بذلها من أجل إنتاج السلاح النووي. وفعلاً فقد سمح له هذا التوقيع على المعاهدة من عقد اتفاقية مع فرنسا لبناء مفاعلين نوويين في العراق هما تموز ١ وتموز ٢ لـ" للأغراض السلمية" وتوجه وفد عراقي إلى باريس لتنظيم استيراد معدات هذين المفاعلين في العام ١٩٧٦. وقد بدأ البناء فعلاً وأنجز الكثير حين سيطر صدام حسين على السلطة كاملة، إذ توجه النظام إلى توسيع وتكثيف جهوده من أجل إنتاج السلاح النووي وبسرية تامة. وقد برز هذا الجهد المكثف في أعقاب نشوب الحرب العراقية–الإيرانية، حيث أدرك النظام صعوبة الانتصار في الحرب أو مواجهة كثرة وكثافة القوات الإيرانية بدون أسلحة دمار شامل. ومن هنا جاء تركيزه على البرامج الثلاثة، أي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية في آن واحد.

لقد وظف النظام العراقي مجموعة كبيرة من كبار العلماء العراقيين في الحقل النووي، ومنهم الأساتذة والدكاترة جعفر ضياء جعفر، وحسين الشهرستاني، وهمام عبد الخالق، ومهدي شكر غالي، وظافر سلبي، وخالد إبراهيم سعيد ونعمان النعيمي، وسلمان رشيد سلمان اللامي، والدكتور زياد حنا الحداد وسعيد عبد الفتاح الدليمي وعماد خدوري وغيرهم من العراقيين، إضافة إلى عالم الذرة المصري يحيى المشد، الذي قتل على أيدي الموساد الإسرائيلي.

أدركت إسرائيل وتوفرت لها معلومات كافية عن البرنامج النووي العراقي، سواء من مهندسين فرنسيين، أم من آخرين عملوا في بناء هذا المفاعل، فقامت الحكومة الإسرائيلية في السابع من حزيران/يونيو ١٩٨١ بقصف هذين المفاعلين تموز ١ وتموز ٢، ونجحت في

تدميرهما. ولكنها لم تنجح في ثني النظام العراقي عن مواصلة جهوده في إنتاج الأسلحة النووية، بل زادته إصراراً على ذلك. وقد أشار أحد المسؤولين عن إنتاج السلاح النووي في العراق إلى أن النظام وسع وكثف جهوده لهذا الغرض. فبعد أن كان عدد العاملين في البرنامج الذي قصف لا يزيد عن ٥٠٠ شخص، ارتفع عدد العاملين في البرنامج الجديد حتى نهاية ١٩٩٠، أي بعد غزو الكويت وقبل حرب الخليج الثانية إلى أكثر من ٧٠٠٠ شخص.[١٥١] وإذا كان النظام قبل ذاك لم يعمل على إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب (البلوتونيوم) مباشرة، فإنه في البرنامج الجديد ركز على ذلك. وهذا يعني أن النظام كان قد صمم على إنتاج القنبلة الذرية بأي ثمن. وقد أخذت شركة القعقاع العامة للصناعات العسكرية وشركة النصر للصناعات الميكانية وشركات أخرى على عاتقها تنفيذ هذا البرنامج وتحت قيادة حسين كامل وإشراف مباشر من جانب صدام حسين على كل خطوة في هذا المجال.

يشير السيد إبراهيم غربية الذي سعى إلى تلخيص كتاب الدكتور عماد خدوري الموسوم "سراب السلاح النووي العراقي"، فيذكر أن المشرفين على البرنامج النووي العراقي أعادوا "المسميات" على الدوائر في مركز البحث النووي للتمويه، ونتج عن مداولات برنامج السلاح النووي الذي كلف حسين كامل بالإشراف على مجمل فعالياته، تشكيل عدة مجموعات: الأولى تعنى بطريقة تخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد المركزي يرأسها مهدي شكر غالي العبيدي. والمجموعة الثانية تعنى بعمليات التخصيب بفصل النظائر بطريقة EMIS في الفصل الكهرومغناطيسي الأميركية القديمة، ومجموعة للدعم الإداري في مجال الترتيب وتوثيق التقارير العلمية وتنفيذ النشاطات التصميمية، بالإضافة إلى إقامة مركز معلومات متخصص في وزارة الصناعة والمعادن عام ١٩٩٠. استطاع فريق العمل في موقع الصفاء بالطارمية الحصول على نحو ١٥غ من اليورانيوم ١٣٥ بالتغذية العسكرية المطلوبة في حين يحتاج قلب القنبلة إلى نحو ١٨ إلى ٢٠ كلغ منه". وينتهي الأمر بالنسبة على إنتاج القنبلة الذرية إلى ما يلي: "أما بالنسبة إلى تصميم القنبلة فقد كانت فرق العمل في موقع الأثير

---

١٥١ مسلم، طلعت اللواء العسكري. برنامج السلاح النووي العراقي. موقع المعرفة الإلكتروني. ٢٠٠٤/١٠/٣.

بإشراف خالد إبراهيم سعيد لا تزال في خضم التصاميم التجريبية للقنبلة، ولم تتوصل بعد إلى التصميم النهائي لها. وإجمالا فإن العراق قد مضى في الشوط بنسبة ١٠ إلى ٢٠٪ من المسار الكلي لامتلاك القنبلة النووية"[١٥٢]، حين توقف كل نشاط نووي له في أعقاب توقيع اتفاقية خيمة صفوان بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني

العلاقات الدولية وبرنامج التسلح العراقي

أولاً: المجتمع الدولي والتسلح العراقي

لقد امتلك النظام العراقي برنامجاً تسليحياً كبيراً موزعاً على مجموعتين: مجموعة الأسلحة التقليدية ومجموعة الأسلحة غير التقليدية، ومنها اسلحة الدمار الشامل والصوارخ ذات المدى القصير والمتوسط والقذائف المحملة بالأسلحة الكيميائية والجرثومية. ولكن لم يكن في مقدور هذا النظام تحقيق أهدافه في التسلح لولا تفاعل مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية وتأثيرها على أحداث العراق ومجرى سير عملية التسلح الحنوبية التي تسببت بكوارث هائلة للشعب العراقي، ولكن تلك الكوارث شملت أيضاً إيران والكويت الشقيق. ولا بد لنا من معالجة هذه المسألة من جوانبها المختلفة باعتبارها تجربة غنية ولكنها مريرة جداً وكلفت الملايين من الضحايا البشرية من جهة ومئات المليارات من الدولارات الأمريكية من جهة أخرى ودمرت الكثير من القيم الحضارية ووالعلاقات الإنسانية بين الشعوب المتجاورة ودفعت بالعراق إلى فترة مظلمة لم يعرفها في تاريخه الطويل.

إن العوامل التي ساهمت وساعدت على بناء الترسانة العسكرية العراقية والسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ المختلفة في مدياتها وتنشيط الذهنية العسكرية والروح والأساليب الفاشية في التعامل على الصعيد الداخلي والإقليمي ومن ثم مع العالم كانت عديدة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

---

١٥٢ إغرايبة، إبراهيم. عرض لكتاب "سراب السلاح النووي العراقي" موقع المعرفة في ٢٠٠٦/٢/١٥. المصدر: الجزيرة.

١. طبيعة النظام العراقي وهويته القومية الشوفينية وبرنامجه السياسي التي حاولنا من خلال الكتب السابقة توضيحا بما لا يستوجب إعادة ما كتب في هذا المجال. ولكن المهم أن نشير بأن النظام الاستبدادي كان مصراً ودءوباً على امتلاك الأسلحة التقليدية الدفاعية والهجومية وكذلك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ ذات المديات القريبة والمتوسطة وذات المدى البعيد. كما أنه أصبح مالكاً للموارد المالية لتحقيق هذا الهدف باعتباره الطريق لتحقيق برنامجه السياسي الشوفيني والوهمي.

٢. طبيعة العلاقات السياسية التي نشأت بين حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى السياسية المحلية بعد وصوله على السلطة في العام ١٩٦٨ بفترة وجيزة، سواء بتطور علاقاته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وإصدار قرار الحكم الذاتي لإقليم كُردستان العراق، ثم تطور العلاقات مع الحزب الشيوعي العراقي بعد خراب علاقاته مع القوى الكردية التي ساعدت على توقيع اتفاقية التعاون والصداقة مع الاتحاد السوفييتي وبدء الأخير بتزويد العراق بمزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية أملاً في إقامة قواعد عسكرية سوفييتية في العراق. وقد كان الحزب الشيوعي العراقي بشخص عامر عبد الله عراباً لهذا التوجه العراقي والذي لم يكن صادقاً بل راغباً في استخدام هذه الورقة لضمان التزود بما يحقق أهدافه في التسلح من جهة، وخلق منافسة بين الدول الغربية والشرقية على تسليح العراق.

٣. استثمار الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي، أي الحرب الباردة بين المعسكرين، لصالح الحصول على ما يسعى إليه النظام خاصة وأن العراق كان يمتلك الموارد المالية التي تسمح له بشراء ما يحتاجه من معدات وأسلحة. فالدول الشرقية والدول الغربية، حكومات وشركات منتجة ومصدرة للأسلحة بمختلف أنواعها، كانت تتنافس في ما بينها في الوصول إلى السوق العراقيـة، سواء بإقامة منشآت صناعية أم زراعية أم إقامة مشاريع للصناعة العسكرية فيه. وكان النظام العراقي سخياً وباذخاً في ما يخص شراء الأسلحة أو إقامة المشاريع الصناعية المدنية والعسكرية المحفزة لتلك الدول والشركات للحصول على مزيد من الأرباح عبر المزيد من العقود التجارية مع النظام

العراقي. وقد اشترك، حسب المعلومات المنشورة في وثائق الأمم المتحدة، أكثر من ٢٠٠ مورداً في تسهيل مهمة النظام الصدامي في الحصول على إمكانيات لتطوير ترسانته العسكرية وتزويده بما يسهم في توسيع المجمع الصناعي العسكري الضخم جداً الذي أقيم في العراق خلال سنوات العقد التاسع من القرن العشرين على نحو خاص وتطوير ابحاثه العلمية في مجال السلاح، وخاصة أسلحة التدمير الشامل، إضافة إلى تنمية وتوسيع وتطوير كوادره العلمية والفنية المتخصصة بإنتاج مختلف أنواع الأسلحة والسعي لتطويرها ذاتياً.[١٥٣]

٤. وعلينا أن نتذكر السياسة الأمريكية التي اتخذت ابعاداً جديدة في صالح النظام العراقي بسبب الخلاف مع إيران ودعم الإدارة الأمريكية للعراق في الحرب ضد إيران. "لقد حدث الانعطاف الاميركي نحو العراق بموجب توجيه رئاسي حول الامن القومي صدر يوم ٢٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٣، ويحمل الرقم ١١٤، ويطلق عليه أحياناً بـ "التدبير ١١٤"، وهو احد اهم القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية التي اصدرتها ادارة ريجان حينذاك. ولكن مسؤولين سابقين كباراً يقولون ان ذلك القرار نص على ان الولايات المتحدة «ستفعل كلما تراه ضروريا وقانونيا» للحيلولة دون خسارة العراق للحرب مع ايران. وصدر القرار الرئاسي وسط خضم من التقارير التي تشير الى ان القوات العراقية لجأت الى استخدام الاسلحة الكيماوية لصد الهجوم الايراني. وقد قررت ادارتا ريجان وجورج بوش الاب، بيع العراق معدات كثيرة ذات استخدام مزدوج، مدني–عسكري، ومن ضمنها المواد الكيماوية السامة والفيروسات القاتلة مثل الجمرة الخبيثة وجراثيم الطاعون. ومن الناحية النظرية كانت واشنطن تعارض معارضة شديدة استخدام الاسلحة الكيماوية التي حرمتها اتفاقيات جنيف عام ١٩٢٥. ولكن من الناحية العملية

---

١٥٣ مجلس الأمن. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة. لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحققوالتفتيش S/2006/420 الأمم المتحدة 21 June 2006 .بالعربية. حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق.

كانت ادانة استخدام العراق للاسلحة الكيماوية من الاولويات المتدنية في اهتمامات الادارة الاميركية، وخاصة بالمقارنة مع الهدف الاكبر وهو منع النصر الايراني"[١٥٤].

وبهذا الصدد أيضاً كتب الصحفي الفرنسي آلان غريش في هذا الصدد يقول:

"منذ عام ١٩٨٤م، استأنفت إدارة ريغان علاقاتها الديبلوماسية مع بغداد بعد انقطاعها منذ حرب ١٩٦٧م كما شطبت اسم العراق من قائمة الدول المساندة للإرهاب بعدما رفع الغرب هذا البلد إلى مرتبة السور الواقي في وجه الثورة الإسلامية. وبعد وصوله إلى سدة الرئاسة في كانون الثاني ١٩٨٩م، وقع بوش الأب تعميما يمتزج فيه الغباء بالصلافة: إن من شأن العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة والعراق أن تخدم مصالحنا على المدى البعيد وتدفع في اتجاه الاستقرار في الشرق الأوسط والخليج. علينا اقتراح الحوافز أمام العراق ليعدل من سلوكه ولنتوصل إلى زيادة نفوذنا في هذا البلد"[١٥٥].

٥. لقد كانت تجارة الموت، تجارة السلاح المشبعة بالجشع الدولي للحصول على المزيد من الأرباح وراء تزويد العراق بالأسلحة أو المشاركة في بناء مؤسساته لإنتاج الأسلحة أو تزويده بالمعارف والمعلومات وبراءات الاختراع لتطوير نشاطه في هذا الصدد. ولم تكن الشركات الحكومية والخاصة وحدها تقوم بكل ذلك بل و كانت تلك الحكومات والشركات تمارس بيع العراق و تزويده بما يحتاجه في بناء وتوسيع وتطوير صناعته العسكرية وفي تسلحه الموجه لأغراض الهجوم وليس لأغراض الدفاع عن النفس. ولم تكن الدول الكبرى وتلك الصغيرة التي كانت تمارس تزويد العراق بالأسلحة التقليدية الحديثة والتعاد والمتفجرات وبمستلزمات إنتاج أسلحة التدمير الشامل والقتل الجماعي بغفلة عما تمارسه، بل كانت تعرف تمام المعرفة بأن النظام الاستبدادي يخفي وراء نشاطه أهدافاً استبدادية

---

١٥٤ دوبيس، مايكل. وثائق للخارجية الأميركية أزيحت عنها السرية تكشف: رامسفيلد مهد في لقاء مع صدام قبل ٢٠ عاما لعلاقة عسكرية واقتصادية وسياسية مع بغداد استمرت حتى غزو الكويت. جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية. ٢٠٠٢/١٢/٣١.

١٥٥ غريش، آلان. بغداد هي الهدف. الموقع الإكتروني لمركز العربي للدراسات الاستراتيجية. عن صحيفة لوموند ديبلوماتيك الفرنسية: أيلول ٢٠٠٢م

قمعية وأطماع توسعية، إذ أن عمليات التسليح والبيع المتزايد قد بلغت الذروة في فترة الحرب العراقية الإيرانية وفي أعقاب هذه الحرب وفي فترة التوتر الذي ساد العلاقات بين العراق والكويت وقبل غزو الكويت.

إن قائمة مزودي العراق بالأسلحة طويلة وقد اشرنا إليها في الكتاب الذي بحث الحرب العراقية – الإيرانية. إلا أن هناك دولاً وشركات قامت بتزويد العراق بكل ما هو ضروري لإنتاج أسلحة الإبادة الجماعية، ومنها السلاح النووي.

لم يتوصل إلى إنتاج السلاح النووي، بل كان لا يزال بعيداً حين دمرت قدراته العسكرية غير التقليدية. ولكن النظام العراقي تسبب في الكثير من الكوارث للشعب العراقي والشعوب الإيرانية وشعب الكويت. لقد تم تدمير كافة الأسلحة المحرمة دولياً بواسطة النظام العراقي ذاته أم بواسطة اللجان التابعة للأمم المتحدة المكلفة بذلك. وقد تحمل العراق خسائر مالية كبيرة جداً بسبب إنتاج تلك الأسلحة واستخدامها ومن ثم عند تدميرها.

إن العامل الكبير الثاني، بعد طبيعة وسياسات وإجراءات النظام العراقي، الذي ساهم في نشوء تلك الكوارث في العراق يبرز في العلاقات الدولية والمؤسسات الدولية المسؤولة عن إنتاج وبيع الأسلحة ومستلزمات إنتاج الأسلحة، وبشكل خاص أسلحة الدمار الشامل، تلك الشركات والدول الرسمية أو العاملة في السوق السوداء، التي كانت تفكر في الحصول على اقصى الأرباح من بيع السلاح ومعدات إنتاج الأسلحة غير التقليدية للعراق، ولم تفكر بالضحايا التي يمكن أن تسقط جراء تسليم كل ذلك على نظام استبدادي دموي كالنظام الصدامي، إضافة إلى أن الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي حينذاك قد ساهمت بتنشيط هذه العملية والمنافسة الشديدة في الوصول إلى العراق ومشاريعه وأموال نفطه. إنها وباختصار سياسات دول وشركات تعمل من أجل الموت من جهة،وتحقيق أقصى الأرباح من تجارة السلاح لأغراض الموت وعلى حساب الشعوب من جهة أخرى. وقد شاركت في ذلك الكثير من الدول، وخاصة الدول الكبرى وأغلب الدول الأوروبية وشركاتها التجارية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية والشرقية وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وأسبانيا والاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا وجيكوسولوفاكيا، إضافة إلى

دول من أمريكا اللاتينية على سبيل المثال لا الحصر. وهي التي يفترض أن تحاسب على تلك المبيعات، سواء أكان بشكل مباشر أم عبر دول وشركات وسيطة وسماسرة وعبر السوق السوداء، وأن تدفع تعويضات كبيرة ومجزية للعراق وللضحايا على ممارستها تجارة الموت مع النظام العراقي وعلى حساب الإنسان العراقي.

ثانياً: التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل وتدميرها في العراق

كان القرار الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في الثالث من نيسان / أبريل ١٩٩١ برقم ٦٨٧ ينص على وجوب التزام العراق "دون قيد أو شرط بعدم تطوير أو بناء أو استخدام أسلحة نووية وعدم إنتاج مواد تصلح لتصنيع قنابل نووية وعدم إجراء أي بحوث أو تطوير أو بناء منظومات أو ورش يمكن استخدامها لهذا الغرض"، كما اشترط على العراق أن يعلن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخه عن كميات وأنواع ومواقع هذه الأمور وأن يضعها جميعاً تحت تصرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) إذ يتوجب عليها تدمير او نقل او إبطال مفعول جميع هذه المواد والمعدات والمنظومات.'' وفي العاشر من الشهر ذاته وافقت الحكومة العراقية رسمياً وأعلنت عن التزامها بتنفيذ بنود هذا القرار وفق المواعيد المحددة لذلك. وشكل مجلس الأمن الدولي اللجان المسؤولة عن التفتيش والتدمير الفعلي لكل ما نص عليه القرار. فهل التزم العراق ببنود هذا القرار؟ كل المعلومات المتوفرة لدينا والمنشورة من جانب الذين عملوا في مجل الأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية تشير إلى أن العراق لم يلتزم بذلك في البداية، بل كان يحاول المراوغة والمخاتلة وتهريب الأجهزة والمعدات والمواد وإخفائها في مواقع بعيدة عن أعين لجان التفتيش. كتب الدكتور جعفر ضياء جعفر، المسئول العلمي والفني عن النشاط النووي في العراق بهذا الصدد يقول:

" أعاد حسين كامل المذكرة فوراً موجهاً بها التقيد بإعلان النشاط النووي المعلن سابقاً والمعروف للوكالة الدولية فقط والامتناع عن إعلان أي من جوانب البرنامج النووي الوطني السابق (أي إخفاء البرنامج بالكامل). وأصدر توجيهاً مماثلاً إلى عامر السعدي بشأن البرامج الأخرى من أسلحة الدمار الشامل فجاءت توجيهاته صدمة مزعجة وكبيرة لنا دون

أن نستطيع تخطِئة القرار بعدم واقعيته لا سيما أننا قدّرنا بأن توجيهاً خطيراً كهذا لا بد أنه قد حظي بموافقة رئيس الجمهورية"[١٥٦].

ويبدو من تصريحات وكتابات العاملين في هذا المجال، ومنهم بشكل خاص الدكتور جعفر ضياء جعفر والدكتور نعمان النعيمي إلى أن كامل حسين، وزير الصناعة والتصنيع العسكري المسؤول الإداري الأول والمباشر عن برامج إنتاج الأسلحة المحرمة دولياً، وخاصة البرنامج النووي، قد استطاع إقناع صدام حسين و كسب رضاه و تأييده)، في أن تقوم الأجهزة الأمنية والعسكرية بتهريب تلك المعدات والأجهزة الضخمة عن أعين الرقباء. مما أوجد عد ثقة جدية بين الطرف العراقي والطرف الدولي المسؤول عن التفتيش والرقابة والتدمير، إذ كانت لدى هذه اللجان معلومات مهمة عن تلك الأجهزة ومواقعها تحصل عليها باستمرار عبر الصور التي تلتقطها وترسلها الأقمار الصناعية. وقد فشلت كل الجهود لإخفاء تلك الأجهزة والمعدات. ولكنها أوجدت مشكلة الشك الدائم بوجود شيء ما يخفيه النظام عن لجان التفتيش الدولية. كما أن النظام قد أوعز بإتلاف الكثير من المواد الأولية لإنتاج السلاح الكيميائي والجرثومي، ولكن دون أن يسجل محاضر رسمية وموثقة حول تلك إجراءات التدمير التي نفذها وكميات ما دمر ومواقع التدمير. لم يكن النظام العراقي قد أنتج القنبلة الذرية ولم يكن قريباً من إنتاجها، بل كان يحتاج إلى فترة أطول لتحقيق هذا الهدف، ولكن الجهود كانت منصبة على هذا الهدف باعتباره حقاً من حقوق العراق، رغم توقيع العراق على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

كانت لجان التفتيش التابعة للأمم المتحدة المشكلة وفق القرار أعلاه تتميز بالجدية التامة والتخصص الرفيع من جهة، كما أن قرار مجل الأمن الدولي كان صارماً وقاطعاً في

---

١٥٦ الحياة جريدة يومية تصدر في لندن. فصول من كتاب "الاعتراف الأخير" صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ٢٠٠٥. نشرت الحياة بعض الفصول بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٣ تحت عنوان... قصة البرنامج النووي العراقي يرويها المسؤولان عن انشائه وتطويره: المفتشون يطاردون شاحناتنا التي تحاول إخفاء المعدات النووية... والأقمار الاصطناعية تراقب. للكاتبين الدكتور جعفر ضياء جعفر والدكتور نعمان النعيمي.

موقفه من إخلاء العراق من كل أنواع أسلحة التدمير الشامل والأجهزة والمعدات والبرامج والمواد التي تستخدم لهذا الغرض من جهة أخرى. وكانت هذه اللجان تعمل بجدية عالية وبشكل كما و كانت مزودة بجميع معدات التفتيش الأرضي والجوي وعبر الأقمار الصناعية بحيث يمكن تسجيل أي حركة غير اعتيادية في نشاط الطرف العراقي لإخفاء أي من تلك الأجهزة والمعدات والبرامج، وكان دافع هذه اللجان، وخاصة رئيسها بيلكس يتوزع على ثلاث مهمات، وهي:

منع العراق بأي شكل كان من إخفاء أي جزء من أجزاء برنامجه النووي أو برامج بقية الأسلحة ذات التدمير الشامل.

إنجاز مهمته بأسرع وقت ممكن لتجنب المضاعفات التي كان يقدر احتمال حصولها إن تباطأ العراق في تنفيذ ماعليه من التزامات ثابتة.

تجنيب الشعب العراقي مغبة استمرار الحصار الدولي على العراق، وبالتالي تجنيبه الكثير من المعاناة، إذ كان قرار رفع الحصار مرتبط عضوياً بقرار تدمير كافة أسلحة الدمار الشامل والقذائف والصوارخ التي يتجاوز مداها ١٥٠ كم.

لم يعِ النظام العراقي ذلك ولم يفهم المخاطر التي كانت تواجه العراق والشعب العراقي في حالة إعاقة عمل لجان التفتيش وبالتالي لم يتعامل بعقلانية وحكمة، بل واصل اساليبه الممقوتة والخطرة في المخاتلة والتحايل والتلاعب لكسب الوقت وتجاوز تنفيذ بنود القرار، سواء من جانب رأس النظام أم من جانب القوى البعثية التي كانت تعمل في البرنامج النووي والتي كان يهمها جداً إخفاء ذلك لأنها كانت مولعة بامتلاك العراق للسلاح النووي أسوة بإسرائيل.[١٥٧]

لقد استمر عمل اللجنة أكثر من إثني عشر سنة، وأجبر النظام في نهايتها وقبل نشوب الحرب تقديم تقرير تفصيلي كامل عن برامجه الكيمياوية والبيولوجية والنووية برسالة من وزير الخارجية ناجي صبري الى رئيس مجلس الأمن الدولي تضمنت فهرسا بما تضمنه

---

١٥٧ قارن : عبد الله. علي عطية أ. د. رد على جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي. مقال في عدة فصول نشر في أكثر من موقع، ومنها Iraq4ever في شهر تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٧.

التقرير الذي بلغ نحو ١٢ الف صفحة وتضمن كافة الوثائق التي طالبت بها لجان التفتيش ووفق الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١ لسنة ٢٠٠٢ (راجع الملحق رقم ١٠)

ماذا كان يعني صدور هذا القرار بالنسبة للنظام العراقي:

إن طريقة صياغة هذا القرار من حيث المضمون والشكل، ومن حيث المواعيد المحددة للتعرف على ما يمتلكه العراق من أسلحة الدمار الشامل أو برامج لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، ومن حيث طبيعة الإصرار على لجنة الطاقة الذرية في أن تشكل لجان ذات خبرة عالية وصارمة بحيث تنهي كافة المعلومات بفترة قصيرة جداً لا تتجاوز ١٥ أسبوعاً، إضافة إلى تقديم تقارير ٦٠ يوماً حول كيفية تعاون النظام العراقي ودعوة هذا النظام إلى الابتعاد عن أساليبه في التحايل والمخاتلة والمراوغة في إعطاء المعلومات إلى لجان التفتيش الدولية و كان يعني أنها الرسالة الأخيرة التي توجه إلى النظام وسيتبعها شن الحرب ضد النظام العراقي في حالة عدم الاستجابة لما ورد في هذا القرار. وقد أدرك النظام جدية هذه الرسالة مما دفع النظام إلى تقديم التقرير المفصل المرفق برسالة من وزير خارجية العراق ناجي صبري، تضمنت الرسالة فهرساً تفصيلياً للتقرير الذي بلغت صفحاته قرابة ١٢ ألف صفحة. (راجع الملحق رقم ٧).

ولكن لم ينفع كل ذلك عن إبعاد شبح الحرب ضد النظام العراقي ثم وقوعها فعلاً في العام ٢٠٠٣ والتي سنبحث فيها تفصيلاً في فصل خاص. ففي ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢ قرر عن مجلس النواب المشترك في الولايات المتحدة الأمريكية يمنح الحكومة الأمريكية الحق في شن الحرب على العراق. (راجع الملحق رقم).

وفي اعقاب ذلك صدر قرار عن القمة العربية في شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٢ قراراً برفض ضرب العراق تجد نصه في الملحق رقم).

تحدث رئيس لجنة الطاقة الذرية العراقية الدكتور ضياء جعفر بهذا الصدد عند إجابته عن السؤال التالي الذي وجهه له الصحفي السيد علي بردي، مراسل جريدة النهار البيروتية، وهذا بعض ما جاء فيه:

• الصحفي: ما هو السر الذي يمكنك ان تبوح به الان؟ (ويقصد هنا السر في نشوب الحرب ضد النظام العراقي، ك. حبيب).

– الدكتور جعفر ضياء جعفر: "لا أكشف أسراراً لأن كل ما أعلمه معروف لدى الامم المتحدة. ولكن ربما أقول إن الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تكن نزيهة في تقويمها لما أعلنه العراق من حقائق، ولم تكن نزيهة في تقاريرها إلى مجلس الامن، لأنه كان في إمكانها أن تقول بشكل موثوق به للغاية: ليس لدى العراق اي برنامج نووي. هذه كانت مسألة مهمة جداً في مجلس الأمن. لو اعلنت الوكالة الدولية ذلك، كانت ستسقط الأوراق من أيدي الأميركيين وغيرهم. هؤلاء اتهموا العراق بإعادة برامجه النووية وزوروا وثائق عن شراء الأورانيوم من النيجر وقضية أنابيب الألومينيوم. كل هذه اتهامات باطلة. كانت الوكالة تعلم جيدا إن هذه الاتهامات باطلة... لكنهم لم يقولوا ذلك صراحة في الوقت المناسب. كانوا متواطئين. وهذا واضح جدا"[١٥٨].

تؤكد المعلومات التي نشرت حتى الآن، سواء بإصدار الكتب أم عبر تقارير الأمم المتحدة أم من خلال تصريحات المسؤولين في أعقاب سقوط النظام أو الذين هربوا قبل سقوط صدام حسين من جحيم إرهابه وقمعه، أن صدام حسين قد فرض نظاماً صارماً على برامج أسلحة الدمار الشامل التي كان يسعى إلى إنتاجها في العراق، وخاصة بعد أن ضربت الحكومة الإسرائيلية مواقع تموز ١ وتموز ٢ في العام ١٩٨١ ودمرتهما. وكانت الإجراءات المفروضة على مواقع معاهد البحث العلمي وتخصيب اليورانيوم تتلخص بالنقاط التالية:

١. السرية التامة في كل ما يمس البحوث والتجارب والإجراءات التي تمس نشاط العراق في موضعات أسلحة الدمار الشامل.
٢. عدم توظيف أجانب في هذه المعاهد أو في المفاعل النووية أو حتى إنتاج بقية أسلحة الدمار الشامل والاكتفاء بالعلماء والمختصين والإداريين من العراقيات والعراقيين.

---

١٥٨ جريدة النهار اللبنانية. علي بردى مقابلة صحفية تحت عنوان لا أسلحة دمار في العراق وخصّبنا الأورانيوم وحدنا عام ١٩٩٠. الأربعاء، ١٠ آذار (مارس) ٢٠٠٤.

٣. فرض رقابة أمنية مكثفة وشديدة بحيث لا يمكن أن تفلت كلمة واحدة ينطق بها أحدى العاملات أو العاملين في هذه المجالات، إذ كانت بيوتهم وهواتفهم كلها قد وضعت تحت الرقابة والتسجيل الكاملين.

٤. منع سفر العاملات والعاملين في هذه المجالات إلى الخارج وحصرهم في البلاد بغض النظر عن مدى الثقة بهم، سوواء أكانوا أعضاء في حزب البعث أم غير أعضاء بهذا الحزب.

٥. الطلب من عدد غير قليل منهم بتقديم تقارير عن زملائهم في العمل، وفي حالة عدم تقديم تقارير ووصول معلمات معينة إلى أجهزة الأمن مسؤولة يعاقب من كان حاضراً ولم يقدم تقريراً عن ذلك.

٦. منحهم رواتب وامتيازات مالية سخية وتوفير كل مستلزمات البحث العلمي المتقدمة.

٧. منعهم من الانتماء إلى أي حزب من الأحزاب في حالة عدم وجودهم في حزب البعث الحاكم.

٨. تحريم إقامة علاقات مع أي من الأجانب المقيمين في العراق، سواء أكان عاملاً أكانوا من العاملين في سفارات أجنبية أم في أجهزة الدولة الأخرى.

٩. تحصر المعلومات التي يمتلكها العامل في مجال الاختصاص المنسب إليه ويمنع من الاطلاع على المجالات الأخرى التي لا علاقة مباشرة له بها.

ووفق المعلومات المتوفرة كان النقل أو الاعتقال والتعذيب أو حتى القتل نصيب من يخالف أي من تلك التعليمات أو يبرز عليه أي توجه سياسي مخالف لحزب البعث وصدام حسين. وقد اعتقل الدكتور حسين الشهرستاني لأسباب سياسية حيث كانت هناك شكوك بعلاقته بحزب الدعوة وعذب بشراسة حتى تمكن من الهروب من سجنه. وقد اعتقل الدكتور جعفر ضياء جعفر، رئيس لجنة الطاقة الذرية لمدة ١٩ شهراً بسبب اعتراضه واحتجاجه على اعتقال الدكتور حسين الشهرستاني الذي كان أحد العاملين في مجال الطاقة النووية.

لقد سلط صدام حسين نظام عمل وعلاقات بوليسية شرسة وظالمة في هذا المجال بحيث كان يخشى كل العاملين من الاعتراض على أي شيء كان يجري في هذه المجالات. فالقرار الأول والأخير كان لامل حسين، وبالتالي فهو قرار صدام حسين.

ويمكن للمقال الطويل الذي كتبه عالم الفيزياء، عضو حزب البعث وكادره العلمي الأستاذ الدكتور عطية علي عبد الله في رده المتشنج والمتحامل على الشخصيتين العلميتين الدكتور جعفر ضياء جعفر والدكتور نعمان النعيمي وعلى كتابهما المشترك الموسوم بـ "الاعتراف الأخير"، أن يؤكد الأجواء السيئة و اللا إنسانية التي كانت تسود العمل في هذه المجالات حينذاك وعن دور أجهزة الأمن وعناصر حزب البعث في تحويل حياة هؤلاء العلماء إلى جحيم لا يطاق وإلى خلايا نحل للإنتاج لثلاثة أسباب، وهي:

١. خشيتهما من الاتهام بالتقصير والتباطؤ بالعمل لإنجاز ما يعزز نظام البعث عسكرياً أو حتى اتهامهم بالعمالة لإيران أو الولايات المتحدة أو حتى لإسرائيل.

٢. خشيتهما من االمنافسة غير الشريفة والمناكدة والحسد الذي يقود إلى مشاغبات تقود إلى عواقب وخيمة، كما حصل للكثير من الناس الشرفاء في مجالات علمية وطبية غير قليلة.

٣. الرغبة في الغوص والاستغراق بالعمل من أجل نسيان الأوضاع المعقدة والصعبة والمليئة بالمخاطر اليومية التي كانوا يعيشون تحت وطأتها.

ولا شك في أن بعض العلماء والعاملين البعثيين في هذه المجالات لم يكونوا بمعزل عن إجراءات النظام القمعية في حالة ارتكاب أي خطأ أو مخالفة للتعليمات المقررة، إذ أن كامل حسين ورئيسه الأكبر، كانا مزاجيين، كما أن الشك وعدم الثقة والتربص بالموظفين والحزبيين هي السمات الرئيسية التي تميز كل النظم الدكتاتورية والدكتاتوريين.

الفصل السادس

المعارضة السياسية العراقية في نهاية حكم البعث

المبحث الأول

واقع المعارضة العراقية بين ١٩٩٦–٢٠٠٣

لم تكن حالة المعارضة العراقية في العام ١٩٩٦ جيدة، إذ كانت تمر بواقعين مختلفين أحدهما إيجابي والآخر سلبي، فهي من جانب قد أحرزت موقعاً مهماً لمواصلة النضال من أجل الخلاص من النظام بعد أن أقر الشعب الكردي نظامه الفيدرالي في إطار العراق الموحد وشكل حكومته الكردستانية الموحدة، وبالتالي أصبح للمعارضة إمكانية كبيرة على الحركة والعمل في داخل البلاد بدلاً من تكثيف العمل في الخارج اساساً، ولكنها من جانب آخر واجهت المنافسة غير الديمقراطية والصراع ثم النزاع المسلح بين الحزبين الكرديين الحاكمين في إقليم كُردستان العراق، بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وتوزعت القوى والأحزاب الكردية الأخرى على هذين الحزبين في التاييد والمساندة او الوقوف على الحياد ورفض الصراع والنزاع المسلح والسعي لإيجاد حلول عملية للمشكلات القائمة بين الحزبين، كما برز هذا في موقف الحزب الشيوعي العراقي والمؤتمر الوطني العراقي وحركة الوفاق العراقي على سبيل المثال لا الحصر. وفي الوقت ذاته عاشت قوى المعارضة العراقية حالة أخرى أكثر تبلوراً من السابق حين ازداد تدخل دول الجوار في شؤونها الداخلية وتأييد هذا الفصيل أو ذاك على حساب الفصائل الأخرى في نضالها المشترك ضد نظام البعث وصدام حسين. وكان هذا التدخل يعيق عملياً إمكانية الوصول إلى اتفاق مناسب بين المناهضين للنظام العراقي، بل شدد في تلك الفترة من خلافاتها ودفع بها إلى سطح الأحداث لتجعل من الصراع ضد نظام البعث والدكتاتورية

الصدامية وكأنه قد احتل الموقع الثاني، والذي تبلور في المعارك التي دارت بين الحزبين الكرديين في العام ١٩٩٦. ففي الوقت الذي وجد الاتحاد الوطني الدعم من دول الجوار غير العربية المناهضة من حيث المبدأ للقضية الكردية و حرية الشعب الكردي فيها، استنجد الحزب الديمقراطي الكردستاني بالعدو المباشر للشعب الكردي في العراق، بالنظام البعثي الدموي. وكانت هذه الحصيلة سلبية للكرد ولكل قوى المعارضة العراقية والشعب العراقي في نضاله ضد الفاشية السياسية والاستبداد في العراق.

أما على الصعيد الدولي فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها للمعارضة العراقية منذ أن بدأ أول مرة بعد احتلال العراق للكويت وبدء تحرير الكويت من قبضة القوات العسكرية العراقية المحتلة. في هذه الفترة بدا التحريض ضد النظام العراقي والموافقة على دعم المعارضة العراقية مادياً وسياسياً، ثم جرى التخلي الفعلي عن المعارضة العراقية حين انتفض الشعب العراقي ضد الدكتاتورية والحرب في العام ١٩٩١ وفي نهاية حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت، حين سمح للطيران والقوات التابعة للنظام العراقي بضرب الانتفاضة وتصفيتها في الوسط والجنوب والزحف المليوني للشعب الكردي إلى إيران وتركيا. لقد خذل بوش الاب الشعب العراقي ولم يفِ بكلمته في مساندة الشعب العراقي في نضاله ضد الفاشية. ولكنه اتخذ في ما بعد موقفاً أكثر إيجابية من الشعب الكردي حين فرض الحماية على إقليم كردستان من طيران وقوات النظام الصدامي.

اتخذ موقف الإدارة الأمريكية في الولايات المتحدة صيغة جديدة منذ النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين، إذ كانت الولايات المتحدة تمارس سياسة مزدوجة وتتحدث بأكثر من لسان واحد، كما أن مواقفها كانت بين المدّ والجزر، نعم ولا. وكانت تمارس مواقف مختلفة منطلقة من مصالحها بالدرجة الأساسية وعلى ميزان القوى المتغير دوماً بين مراكز القوة والقرار المتعددة في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن الهدف النهائي لها جميعاً كان واحداً لا يتغير في الجوهر. فكانت هناك مواقف مختلفة من جانب البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي، ومن جانب وزارة الدفاع ووزارة الخارجية وكذلك من جانب وكالة المخابرات المركزية، إضافة إلى مراكز البحث الخاصة بشؤون الشرق الأوسط.

وحين يصدر القرار النهائي، فإن دور تلك المواقف يبقى مؤثراً على جانب واحد هو كيفية تنفيذ القرار. ومن المثير للاهتمام الدور الكبير والمهم الذي كانت تلعبه مراكز البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير البارز على ما تنتجه تلك المراكز من ابحاث ودراسات وما تطرحه استنتاجات وما تقترحه من سياسات ومواقف على مراكز القوة العديدة وإنضاج القرارات النهائية للبيت الأبيض. ولم تكن مراكز البحث العلمي منفصلة عن مراكز القوة الأساسية في واشنطن، بل مرتبطة بها وناشطة لصالحها ومعبرة بصورة عنها. وكان لإسرائيل واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية التأثير البالغ الوضوح على مراكز البحث العلمي وعلى جميع مراكز القوة في الولايات المتحدة، وبالتالي على القرارات النهائية للإدارة الأمريكية. وغالباً ما كانت تسعى تلك المراكز البحثية إلى تأمين العلاقة المنطقية أو المقبولة بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح إسرائيل تحت ما يسمى بضمان أمن إسرائيل باعتباره القاعدة التي تضمن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

أما المملكة المتحدة فكانت مواقف حكومتها في المحصلة النهائية مؤيدة للقرارات التي تتخذها الإدارة الأمريكية وفي ما تمارسه تلك الإدارة من سياسات إزاء العراق. وقد تبلور هذا الموقف البريطاني المتناغم والمؤيد لسياسات ومواقف الولايات المتحدة إزاء القضايا الدولية منذ أن وصلت مارغريت تاتشجر إلى الحكم في بريطانيا ونسقت أكثر فأكثر مع نهج المحافظين الجدد وسياسات اللبرالية الجديدة للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريگن لممارستها صعيد الدولتين وإزاء الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية وبقية بلدان العالم. ورغم التباين النسبي في مواقف الدول الأوروبية الغربية، إلا إنها كانت في المحصلة النهائية منسجمة بهذا القدر أو ذاك مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلسي.

كانت الولايات المتحدة تنتهج في العقد الأخير من القرن العشرين حتى سقوط النظام العراقي مسارين بشأن الوضع القائم في العراق:

١. كان المسار الأول يقوم على التعاون مع المعارضة العراقية المعروفة والتي كانت بعض أو كل قياداتها في إقليم كُردستان العراق أو في دمشق وطهران ولندن عَمَّان.

٢. وكان المسار الثاني يعتمد على التحري عن ضباط في الجيش العراقي ومن مختلف الرتب العسكرية، وخاصة العليا، ممن يبدون استعدادهم للتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع للتآمر ضد صدام حسين على نحو خاص.

وكانت بشأن المسار الثاني تعتمد على بعض العناصر البعثية أو القومية التي تكونت لها علاقات معها وتعتبر جزءاً من قوى المعارضة العراقية، كما في حالة حركة الوفاق الوطني ورئيسها الدكتور إياد علاوي، أو مع البعض الذي ليست له علاقة مباشرة مع قوى المعارضة العراقية كما في حالة نزار الخزرجي أو محمد عبد الله الشهواني، أو مع الدكتور أحمد الچلبى الذي كان يتأرس المؤتمر الوطني العراقي الموحد حينذاك. وكانت هذه العلاقات متعددة الجوانب، فبعضها مع وكالة المخابرات المركزية، وبعضها الآخر مع وزارة الخارجية وبعضها الثالث مع وزارة الدفاع (البنتاغون)، أو مع جميعها في آن واحد. وكان للبعض الآخر علاقات قوية مع مراكز البحث في الولايات المتحدة التي كانت تستفيد منها في استكمال دارساتها عن الوضع في العراق وتبلور مقترحاتها بشأنه. وكانت إسرائيل تلعب دوراً مهماً في كل ذلك من وراء الستار أو من خلال علاقات مباشرة مع البعض القليل وبسرية عالية ومن خلال تلك المراكز البحثية.

أوجد تعدد جهات الاتصال الأمريكية بالمعارضة العراقية إلى نشوء عدد من المشكلات التي برزت في الواقع العملي نشير إلى بعضها في ما يلي:

** تشتت النشاط الأمريكي وتورطه بعلاقات غير منتجة لما تسعى إليه الإدارة الأمريكية وفق ما هو معلن من أهدافها. فما كانت تقوم به وزارة الخارجية الأمريكية من أعمال وما كانت تعقده من علاقات اختلف عما كانت تقوم به ومن تتصل به وكالة الاستخبارات المركزية أو وزارتا الخارجية والدفاع الأمريكيتين. وكانت كلها أحياناً تتصل بطرف معين دون أن يعرف بعضها الآخر بتلك الاتصالات. لقد ساد الصراع والمنافسة بين

مراكز القوة في الولايات المتحدة وانعكس على سلوك وممارسات القوى العراقية التي تتعامل معها.

** إشاعة المنافسة والصراع بين القوى السياسية العراقية التي كانت تتنافس على مسألتين: على الصلة بالولايات المتحدة وتكريسها بها دون غيرها من جهة، والاتصال بالقوى التي يمكن أن تتعاون معها في العراق من جهة أخرى. وقد قادت هذه المنافسة غير العقلانية إلى انكشاف الكثير من خطوط العمل السرية للحكومة العراقية وتوجيه ضربات قاسية لها. وكان في مقدور كل متابع لهذه المسائل حينذاك أن يتلمس الصراع بين حركة الوفاق الوطني والمؤتمر الوطني العراقي، أي بين الدكتور آياد علاوي والدكتور أحمد الچلبي، إذ كان الطرفان يدعيان وصلاً بليلى في العراق!

** تأخر الوصول إلى اتفاقات مشتركة بين فصائل الحركة السياسية العراقية المعارضة للنظام العراقي. و كانت دول الجوار تلعب دورها في تعقيد صورة وسلوك قوى المعارضة العراقية بالارتباط مع علاقتها المتوترة أو الحسنة بالولايات المتحدة الأمريكية.

** إيصال معلومات خاطئة ومبالغ بها للأطراف الأمريكية لتدليل كل طرف على قدرته في الوصول إلى القوى المعارضة في صفوف صدام حسين وقدرة كل طرف في الحصول على معلومات تفيد عمل الإدارة الأمريكية وعلى حسن نواياه وعن علاقاته المتميزة بالطرف الأمريكي.

والسؤال الذي يدور في البال: هل كانت الإدارة الأمريكية، ممثلة بأجهزتها الأمنية ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع، تريد وحدة الصف العراقي أم كانت تريد تشتيته لصالح عملها المنفرد ضد النظام العراقي وأن يكون الطرف العراقي تابعاً لها ومؤيداً لسياساتها إزاء العراق؟

إن متابعة جادة ومسؤولة لسياسات الإدارة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وعلى مدى السنوات التي سبقت إسقاط النظام والتي شهدت تعاوناً معيناً مع قوى المعارضة العراقية تؤكد بما لا يقبل الشك أنها كانت تسعى بكل السبل إلى منع قوى وأحزاب المعارضة العراقية من أن تتوحد وأن تكون لها المبادرة في إسقاط النظام، إذ

كانت تريد أن تكون خيوط اي عمل سياسي أو عسكري ضد النظام العراقي بأيديها، لكي تكون مهيمنة على الوضع وعلى تحركات وتحالفات وسياسات هذه القوى بشكل كامل وتام. وهو أمر لم يكن مقبولاً ولا مريحاً للمعارضة العراقية، ولكن بعضها كان، كما يبدو، مجبراً عليه أو راضياً به أو أن بعضها كان مرتاحاً له، كما في حالة الدكتور إياد علاوي والدكتور أحمد الچلبى أو بعض الضباط العسكريين الآخرين! وشكل هذا الموقف محنة كبيرة لعدد غير قليل من القوى السياسية العراقية وعطل إلى حدود معينة التحالفات الواسعة الضرورية للإطاحة بالنظام. ويمكن أن يشار في هذا الصدد إلى موقف الحزب الشيوعي العراقي من جهة، ومواقف عدد من الأحزاب السياسية الإسلامية التي كانت متأثرة بالموقف الإيراني من الشيطان الأكبر ومتناغمة معه، أي من الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة أخرى.

تشير كل المعلومات التي لدينا إلى أن نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية في الشأن العراقي ومنذ أوائل التسعينيات قد استطاعت تجنيد بعض العناصر العسكرية المهمة لصالح تنظيم انقلاب عسكري في العراق، وبشكل خاص مع اللواء محمد عبد الله الشهواني، ولكنها فشلت في الاحتفاظ بسرية العمل معه، إذ كان النظام العراقي قد اخترق تلك المجموعة بأكثر من شخص، ومنهم المواطن المصري الذي كان يعمل مراسلاً للحقيبة الدبلوماسية في السفارة المصرية ببغداد والمدعو عزت محمد عبدالرازق عفيفي.[١٥٩] وقد استطاع النظام العراقي توجيه ضربات قاتلة حيث تم اعتقال وإعدام الكثير من عناصر هذه المجموعة العسكرية والمدنية والتي أشار إليها الدكتور أحمد الچلبى في الحوار الصحفي المهم الذي أجراه معه رئيس تحرير جريدة الحياة الصحفي اللبناني غسان شربل وجاء فيه بهذا الصدد ما يلي:

" كان الشهواني في عمان وخلال وجوده ذهب ثلاثة شباب شهداء، أعدموا ومعهم كما اعتقل ٣٩ ضابطاً بينهم ٧ من عشيرة السواعد .هؤلاء قضوا شهداء في مقاومة صدام،

---

١٥٩ شربل، غسان. العاق من حرب إلى حرب، صدام مر من هنا. بيروت / لندن. رياض الريس للكتب والنشر. ٢٠٠٩. ص ٢٥٥.

أحدهم يدعى إياد طعمة صبري الساعدي، كان يدير الحركة في بغداد وكان نشيطاً جداً، والنتيجة اعدام ٣٩ شخصاً ١٩٩٦/٩/٥، بعدما كشفت قضيتهم المكشوفة منذ زمن، وكانوا قد اعتقلوا في ١٩٩٦/٦/١٧".[١٦٠]

ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن أجهزة أمن صدام حسين ومخابراته استطاعت اختراق العديد من الأجهزة الأمنية في الدول الأخرى والحصول على عملاء لها فيها وتأمين انسياب معلومات قيمة عن العناصر والجماعات التي تتآمر على نظام الحكم وإلقاء القبض عليها قبل تنفيذ عملياتها بفترة قصيرة، إضافة إلى معلومات كانت تحصل عليها حول نشاط قوى المعارضة العراقية في الخارج أو في إقليم كردستان من عناصر عميلة في صفوف الأحزاب العراقية أو من عملاء آخرين يحصلون على تلك المعلومات بصورة غير مباشرة.

لم تكن محاولة محمد عبد الله الشهواني الأولى كما لم تكن الأخيرة في سلسلة المحاولات التي استهدفت النظام واستطاعت أجهزة أمن ومخابرات صدام حسين اكتشافها وتوجيه ضربات قاسية لها من خلال أجهزتها الأمنية العاملة أو عبر عملائها في الدول العربية او الدول الأوروبية أو من خلال ثرثرات الدبلوماسيين حيث كانت أجهزة الأمن والمخابرات العراقية تقيم علاقات قوية معها بهدف الحصول على المعلومات. وكان صدام حسين سخياً بأموال الشعب، إذ كان يدفع الملايين من أجل تنظيم الحفلات أو الدعوات أو الهدايا والرشوات لهذا الغرض. ورغم ذكاء ومعارف وخبرة وأساليب وكالة الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها كانت مصابة بالغرور والتعالي والقناعة بحسن أدائها للمهمات التي تكلف بها أو العمليات التي تنظمها، وبالتالي عجزت عن معرفة الكثير من الأسرار أو اكتشاف من اخترق عملياتها. وقد ألحقت تلك المعلومات ومن ثم الضربات أضراراً كبيرة وفادحة بقوى المعارضة وبتلك القوى الداخلية التي كانت ضمن قوى النظام ولكنها كانت ضده وتسعى للانقلاب عليه.

---

١٦٠ شربل، غسان. العراق من حرب إلى حرب، صدام مرّ من هنا. بيروت/لندن. رياض الريس للكتب والنشر. حوار مع الدكتور أحمد الچلبي. ص ٢٤٦–٣٨٢. ص ٢٦٠.

وفي الحوار الممتع الذي أجراه الدكتور أحمد الچلبي كشف لغسان شربل والقارئات والقراء عن واحدة من تلك الحالات التي يتعالى عليها المسؤولون في جهاز المخابرات الأمريكي على الآخرين وعلى ما تصلهم من معلومات مهمة لا يلتفتون إليها، بسبب ثقتهم العمياء بأنفسهم وبأجهزتهم، حيث ورد فيه ما يلي:

" كان مسؤول المخابرات في «المؤتمر الوطني» أراس حبيب[١٦١] على اتصال بضباط مخابرات عراقيين في بغداد، أحدهم أرسلته الحكومة في مهمة سرية الى أربيل، فاتصل بأراس وأبلغه بضرورة الابتعاد عن المؤامرة التي كان يحضر لها الشهواني والدكتور إياد علاوي لأنها مكشوفة لدينا، ابتعدا عنها. جاء اراس الي وأبلغني ذلك، قلت له تواصل معه لمعرفة المزيد، فقال إن معلوماته نقلاً عن ضابط المخابرات العراقي، تؤكد ان الأجهزة التي تأتي الى بغداد يحضرونها الى المخابرات لمعاينتها ثم نسلمها والعملية نديرها نحن. بعد هذه المعلومات الخطيرة ذهبت الى أميركا وطلبت اجتماعاً مع مدير «سي آي أي» في ذلك الحين جون دويتش، في عهد بيل كلينتون، وكان نائبه في ذلك الحين جورج تينت، فتم ترتيب الاجتماع وأحضر معه ريختر. أخذت معي كتاب حنا بطاطو عن العراق الى دويتش، وكان أستاذاً في جامعة «ام أي تي» التي درست فيها، كان قبلي بسنوات درس فيها ثم صار استاذاً للكيمياء. في أول اللقاء تحدثنا عن الجامعة، وأنا كنت على وشك أن أدرس الكيمياء، وعندما أنهينا هذا الحديث، قلت: «أنتم دولة كبرى تعملون ما تريدون، لكننا نحذركم، أنتم لستم مضطرين أن تقولوا لنا، لكن نحذركم من أن مؤامرة تحيكونها في بغداد ولديكم ضباط «سي آي أي» في عمان لهم مكان خاص في المخابرات الأردنية ويلتقون مع ضباط عراقيين، والمؤامرة هي بقيادة الشهواني وعلاوي وهذه مكشوفة للمخابرات العراقية. ولتأكيد كلامي، أنتم ترسلون أجهزة اتصال (بالساتيلايت وأجهزة تشويش) وأموال وعندكم حلقة وصل وبعض الأجهزة موجودة لدى المخابرات العراقية

---

١٦١ المقصود هنا أراس بن حبيب محمد كريم، إذا كان الأب في فترة الثمانينات سكرتيراً للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني وأنجز في حينها كتاباً حول مؤتمرات الحزب الديمقراطي الكردستاني. ك. حبيب

ولدينا معلومات عن ذلك من المخابرات العراقية، فاحذروا. حل صمت رهيب، وكان أحدهم ينظر الى الآخر لمدة نصف دقيقة، قلت لهم شكراً ومع السلامة. وذهبت الى أصدقاء في أميركا وقلت لهم اشهدوا أنا قلت لدويتش ذلك. أحدهم اتصل بتينيت، قال له: يا جورج أنا عند فلان يقول إن مؤامرتكم في العراق مكشوفة، شكلوا فريقاً من خارج الـ «سي آي أي» لديهم security clearance ليعرف ما يجري»، فرد عليه: «ان الوضع تحت السيطرة«. بعدما انكشفت المؤامرة بدأت الـ«سي آي أي» تتهمني بأنني أنا من كشفها، وكانت هذه إحدى التهم التي أطلقوها ضدي، وثبت كذبها بالوثائق التي اكتشفناها في ملفات المخابرات العراقية عن تسلسل اكتشاف هذه المؤامرة."[١٦٢]

بعد أن توجهت ضربة قاسية للمؤتمر الوطني العراقي وقواته القليلة التي كانت موجودة في كردستان العراق في أعقاب تدخل القوات العراقية إلى جانب قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني وضد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني، التي كانت قد سيطرت على مدينة أربيل، أجبرت قوات المؤتمر الوطني العراقي الموحد على مغادرة العراق باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن استشهد أو اعتقل عدد غير قليل منهم. غادر الدكتور الچلبى إقليم كردستان وتوجه إلى الولايات المتحدة ليبدأ جولة جديدة من اتصالاته في الخارج. ويبدو أن عمله قد تبلور باتجاهين:

١. إعادة العلاقات في ما بين القوى السياسية العراقية والدفع باتجاه معالجة المشكلة بين الحزبين الكرديين من خلال تحريك الإدارة الأمريكية لتتولى موضوع المصالحة والكف عن استخدام السلاح في الصراع بينهما، بسبب عجز القوى والأحزاب السياسية العراقية الحليفة للحزبين عن تحقيق المصالحة بينهما أو إيقاف النزاعات الدموية بين أبناء الشعب الواحد الذي يواجه عدواً واحداً في العراق هو النظام العراقي وكثرة من الأعداء في الخارج.

١٦٢ شربل، غسان. العراق من حرب إلى حرب، صدام مرّ من هنا. بيروت/لندن. رياض الريس للكتب والنشر. حوار مع الدكتور أحمد الچلبى. ص ٢٤٦-٣٨٢. ص ٢٥٥-٢٥٧.

٢. دفع الولايات المتحدة إلى دعم المعارضة العراقية وأكثر من السابق للتحرك ضد نظام صدام حسين مستفيداً في ذلك من علاقاته الجيدة بدوائر صنع القرار الأمريكي مثل وكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي الأمريكي ووزارتي الدفاع والخارجية وبعض مؤسسات ومراكز البحث المهمة والمؤثرة فعلاً، وبهذا القدر أو ذاك استطاع التأثير على قرارات الإدارة الأمريكية بشأن العراق أو عموم السياسات الخارجية في الشرق الأوسط.

وقد أمكن في العام ١٩٩٨ تحقيق المهمتين، أي:

أ. إيقاف المهاترات والنزاعات المسلحة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين باتفاقية عقدت بينهما بتدخل ودعم مباشر من واشنطن يؤكد فيها الطرفان على عدم استخدام السلاح واتباع نهج المفاوضات السلمية في حل المشكلات والخلافات القائمة بين الحزبين. (راجع الملحق رقم ٨ وفيه نص الاتفاقية المعقودة بين الحزبين وبشهادة ممثل عن الإدارة الأمريكية).

ب. أقر الكونغرس الأمريكي مشروع اللائحة الذي تقدمت به مجموعة من أعضاء مجلس النواب والشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أطلق عليه "قرار تحرير العراق لعام ١٩٩٨". وعلى اثر ذلك وقع الرئيس الأمريكي على هذا القرار ليصبح قانوناً ملزم التطبيق. وينص "قانون تحرير العراق لعام ١٩٩٨" على تقديم الدعم والمساعدة المالية والسياسية للقوى والأحزاب المعارضة لنظام صدام حسين والتي تسير في إطار السياسة الأمريكية إزاء العراق بما في ذلك الموقف من الحصار الدولي وعدم المطالبة برفعه، كما كانت تفعل العديد من القوى السياسية العراقية وبشكل خاص الحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى القومية. وكان التوقيع على هذا القانون يعني زيادة الدعم المالي عما كان قد تقرر قبل ذاك في العام ١٩٩٢ حين بدأت عملية تأسيس المؤتمر الوطني العراقي. ولهذا الغرض صدر "قانون تحرير العراق" رقم ٢٥٢٥ لسنة ١٩٩٨. (راجع الملحق رقم ٩).

ووفق هذا القانون قررت الإدارة الأمريكية في فترة حكم بيل كلنتون صرف مليوني دولار أمريكي لصالح أجهزة الإعلام الأمريكية و٩٧ مليون دولار أمريكي لدعم قوى المعارضة العراقية التي تنسجم أهدافها مع أهداف هذا القانون. وبسبب تجارب أمريكية سابقة قرر البيت الأبيض عدم تسليم المبالغ إلى المؤتمر الوطني العراقي ليقوم بتوزيعها على الأحزاب المشاركة في عضوية المؤتمر وعلى مجالات عمل المؤتمر ذاته، بل سميت أحزاب بعينها لكي تتسلم تلك المساعدات، إضافة إلى احتمال زيادة عدد تلك الحزاب والشخصيات.

والأحزاب التي سميت وقدمت طلباتها لتلقي المساعدة المالية الأمريكية هي:[١٦٣]

١. الوفاق الوطني العراقي
٢. المؤتمر الوطني العراقي
٣. الحركة الإسلامية في كردستان العراق
٤. الحزب الديمقراطي الكردستاني
٥. الحركة الملكية الدستورية.
٦. الاتحاد الوطني الكردستاني
٧. المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

واشارت رسالة بيل كلنتون الموجهة إلى الكونغرس الأمريكي حول الوضع في العراق بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إلى "أن هذه التنظيمات ملتزمة قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعلاقات السلمية مع جيران العراق والحفاظ على وحدة اراضي العراق وتعزيز التعاون بين تنظيمات المعارضة الديمقراطية"[١٦٤] ويؤكد بيل كلنتون في رسالته إلى أن الإدارة الأمريكية ".. كجزء من مساعينا لتطبيق "قانون تحرير العراق"، سنكثف اتصالاتنا مع التنظيمات المحددة للبحث معها في كيفية مساعدتها لمعارضة حكم

---

١٦٣ الملف العراقي. العدد٨٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. ص ٦.

قارن أيضاً: صـمانجي، عزيـز قـادر. قطـار المعارضـة العراقيـة. لنـدن. دار الحكمـة. ط١. ٢٠٠٩. ص ٣٦٤.

١٦٤ الملف العراقي. العدد ٨٦ لسنة ١٩٩٩. مصدر سابق. ص ٦.

صدام بشكل أكثر فاعلية ومساعدة العراقيين على تحقيق الحكم الذي يستحقونه ويتطلعون إليه". [١٦٥]

وفي حينها رفض المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الموقف الأمريكي في تقديم المساعدة له بناءً على الموقف الإيراني من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تحفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني، في حين اصدر الاتحاد الوطني الكردستاني بياناً أكد أهمية هذا القرار ويعبر عن الاعتراف بالدور الذي يلعبه الاتحاد الوطني الكردستاني. أما الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة الإسلامية فقد رفضا القانون وأكدا على عدم تعاونهما مع الولايات المتحدة في هذا الشأن.

وكما يشير السيد عزيز قادر صمانجي في كتابه الموسوم "قطار المعارضة العراقية من بيروت ١٩٩١ إلى بغداد ٢٠٠٣ الصادر عن دار الحكمة في لندن، إلى ان أربع تنظيمات أخرى كانت مؤهلة لتسلم تلك المساعدة المالية وهي: الجبهة التركمانية العراقية، الحركة الآشورية الديمقراطية، الحزب الوطني العراقي (جماعة مظهر شوكت وحاتم مولود مخلص) وجماعة العشائر العراقية. [١٦٦]

من هنا يتبين لنا أن عدداً من الأحزاب والمنظمات السياسية العراقية المعارضة لم تدخل في خانة الحصول على المساعدات الأمريكية، ومنها بشكل خاص:

* الحزب الشيوعي العراقي، * حزب الدعوة الإسلامية في العراق، * حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق) * والحركة الاشتراكية العربية، * الحزب الاشتراكي في العراق * والتجمع الديمقراطي العراقي.

وكان السبب في هذا الموقف قد نشأ نتيجة خمسة عوامل جوهرية، وهي:

١. رفض هذه القوى للتدخل الأمريكي في الشأن العراقي.

٢. رفضها لـ "قانون تحرير العراق" الذي أطلق عليه في حينها وبحق السيء الصيت بسبب إصرار الولايات المتحدة من خلال هذا القانون تمديد الحصار الاقتصادي على الشعب

---

١٦٥ المصدر السابق نفسه. ص ٧.

١٦٦ صمانجي، عزيز قادر. قطار المعارضة العراقية مصدر سابق. ص ٣٦٤.

العراقي وتعميق مراراته وغوصه في الغيبيات بانتظار النجاة، كما رفضت الضربات العسكرية التي كانت توجه ضد المواقع العراقية من جانب القوات الأمريكية كما حصل في العام ,١٩٩٨

٣. رفض الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على الشعب العراقي والمآسي التي عانى منها الشعب العراقي من بطالة وفقر وجوه وحرمان ومرض.

٤. عدم انضمامها لعضوية المؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي كان يسير على هدى السياسة الأمريكية ومصالحها في العراق وليس بإرادة القوى السياسية الأعضاء فيه.

٥. دعوتها المستقلة للإطاحة بالنظام العراقي مع ضرررة الحصول على الدعم الدولي السياسي والمعنوي والتعبوي لنضال المعارضة العراقية.

لقد اشتد الخلاف بين قوى المعارضة العراقية حينذاك حول ثلاث نقاط أساسية:

** الموقف من استمرار الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي والعواقب الكارثية التي ترتبت على المجتمع العراقي بسببه.

** الموقف من الضربات العسكرية المتفاقمة ضد المنشآت المدنية والبنية التحتية للاقتصاد العراقي والتي كانت تزيد من مشكلات المجتمع العراقي ومعاناة الفئات الكادحة منه على نحو خاص.

** الموقف من قانون تحرير العراق الذي صور الأمر وكأن العراق جزءٌ من مستعمرات الولايات المتحدة الأمريكية التي يحق للولايات المتحدة تحريرها. ومخاطر الفقرة الأخيرة التي يمكن أن تستخدم ضد قوى المعارضة الراهنة حين تصل إلى السلطة بذريعة مماثلة.

وقد نشطت المعارضة العراقية بشكل كبير باتجاهين متعارضين إزاء هذه النقاط رغم اتفاقهما بضرورة الاطاحة بنظام الحكم البعثي الدكتاتوري.

وقد تم عقد عشرات الندوات السياسية حول هذه النقاط الثلاث ومن ثم فيما بعد حول الحرب التي قررت الولايات المتحدة شنها ضد العراق واحتلاله كما حصل في العام ٢٠٠٣. وكان مجلس العموم البريطاني والكثير من العواصم والمدن الأوروبية مسرحاً لندوات كثيرة

عقدت من جانب القوى المناهضة للحصار وقانون تحرير العراق ووجدت التأييد من جانب قوى السلام في العالم، علماً بأن تلك المواقف قد صيغت تحت شعار لا للحصار.. لا للدكتاتورية، ومن ثم، لا للحرب.. لا للدكتاتورية في العراق.

في بحث للدكتور مهند العزاوي، الباحث في مركز صقر للدراسات تحت عنوان "صناعة وتسويق الحرب ضد العراق"، جاء فيه بهذا الصدد ما يلي:

" لقد شكلت لجنة تحرير العراق CLI بعد اتخاذ القرار في الكونغرس والمصادقة الأمريكية على عملية تحرير العراق عام ١٩٩٨، وكانت "لجنة تحرير العراق "(CLI) نقطة الارتكاز للحملة الدعائية وعززت بمجموعات أخرى تروج بنشاط وفعالية الهجوم على العراق ومن بينها" معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط" [١٦٧] و"منبر الشرق الأوسط"،

---

١٦٧ ملاحظة: بصدد معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط اشار الدكتور أحمد الچلبى في إجابته عن سؤال غسان شربل ما يلي:

" دكتور جلبي، بعد انتخاب بيل كلينتون رئيسا للولايات المتحدة، كيف تابعتم الملف العراقي في عهده، وكيف تشكلت القناعة لدى الأميركيين بإسقاط نظام صدام حسين؟

".... بالنسبة لي، كان المدخل الى كلينتون هو مارتن انديك (مستشاره لشؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي) وهو يهودي صهيوني واسترالي جاء الى أميركا عام ١٩٨٤، وأسس معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. وفي أواسط الثمانينات بينما كان انديك يؤسس المعهد، قام بجولات في الشرق الأوسط للقاء مجموعات من المتبرعين لمعهده. وكان مهتما بلقاء مسؤولين وأشخاص عندهم أفكار وآراء حول منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً من العرب. في تلك الفترة كنت في عمان، رئيسا لمجلس إدارة بنك البتراء، وكنت مدعواً لحضور حفلة زفاف في واشنطن، جاء انديك، فعرفوني به. أنا احترمته واحترمت الأشخاص الذين كانوا برفقته، وعندما زار المنطقة ساعدناه وسهلنا أمره. هكذا بدأت العلاقة معه. التقينا في عمان وتوالت اللقاءات. هو كان مستشار كلينتون في الانتخابات، ولما صار كلينتون رئيساً عين انديك مستشاره لشؤون الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي. وعندما جاء بوش عين زلماي خليل زاد مكانه. في مجلس الأمن القومي هناك مستشارون للرئيس لمناطق مختلفة، لكن الأهم كان المسؤول عن الشرق الاوسط، وتضمنت أجندته عملية السلام." راجع في هذا الصدد: شربل، غسان. العراق من حرب إلى حرب، صدام مر من هنا. مصدر سابق، ص٢٩٨/٢٩٩.

"مشروع القرن الأمريكي الجديد"، "معهد المشروع الأمريكي"، "معهد هدسون"، "معهد هوفر"، " وشركات علاقات عامة "بنادور آسوشياتز" وترسل لجنة تحرير العراق رسائلها إلى المواطنين الأمريكيين عبر اجتماعات تعقد مع هيئات تحرير الصحف، وترتبط اللجنة بشكل غير مباشر بمستشار الأمن القومي، وترأس اللجنة "راندي شيوفمان" مستشار في السياسة الخارجية من الحزب الجمهوري وهو مستشار سابق للأمن القومي، ويملك شركة علاقات عامة صغيرة "اوريون استراتيجي" تحظى اللجنة بمساندة البيت الأبيض وتعتبر كأحد المنابر التي تدعم أفكار المحافظين الجدد".[١٦٨]

أما بريطانيا فكانت مواقف حكومتها في المحصلة النهائية مؤيدة للقرارات التي تتخذها الإدارة الأمريكية وفي ما تمارسه تلك الإدارة من سياسات إزاء العراق، في حين اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مواقف مختلفة اغلبها ضد "قانون تحرير العراق".[١٦٩]

وفي الحوارات والنقاشات التي كانت تجري في صفوف قوى المعارضة العراقية، كتنظيمات وشخصيات سياسية واجتماعية عراقية، بينت القوى التي كانت ترفض قانون تحرير العراق، والذي رفضه الرأي العام العربي والعالمي، مع وجود اختلاف في الرؤية لهذا القانون من جانب منتقديه ورافضيه، فإنها كانت تتفق على أن ذلك يعتبر:

١. تدخلاً مباشراً وفظاً في الشأن الداخلي العراقي واعتبار العراق وكأنه ولاية أمريكية.
٢. يضع شروطاً على قوى المعارضة العراقية في أن تسير في الخط الأمريكي وما ينسجم مع أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
٣. يمنح القانون أموالاً لقوى المعارضة العراقية مما يجعل الولايات المتحدة قادرة على التحكم بنشاطات قوى المعارضة العراقية واتجاهات عملها وتحالفاتها.
٤. إن موافقة قوى المعارضة العراقية على هذا القانون سيفتح طريقاً جديداً أمام الولايات المتحدة الأمريكية في إصدار قوانين ضد دول أخرى، كما حصل في صدور "قانون تحرير لبنان" في العام ١٩٩٨ نفسه. كما يمنحها الحق في إصدار أي قانون آخر فيما

---

١٦٨ راجع: الموقع الإلكتروني التالي في ٢٠٠٩/٣/١٩: http://www.rnewsa.net

١٦٩ راجع: الموقع الإلكتروني التالي في ٢٠٠٩/٣/١٩: http://www.rnewsa.net

بعد وإزاء أي حكومة في العراق أو في أي بلد آخر وفق ما تراه مناسباً لمصالحها، وهو طريق خطير ويتناغم مع نهج الولايات المتحدة الأمريكي في العولمة واعتبار الولايات المتحدة القطب الأوحد في العالم والذي برز بشكل أقوى بعد وصول جورج دبليو بوش للبيت الأبيض ولكنه كان قد بدأ مع سقوط النظام السوفييتي وبقية النظم في دول أوروبا الشرقية.

٥. وقد فتح هذا القانون الباب على خلافات حادة وجديدة في ما بين قوى المعارضة العراقية وبينها وبين القوى والأحزاب السياسية في الدول العربية بحجة الخنوع والخضوع لإرادة الولايات المتحدة ومشاريعها في المنطقة العراقية. أما الحكومات العربية فقد كانت تخشى من أن هذه البادرة الجديدة في قانون يصدر عن الإدارة الأمريكية بتحرير العراق يمكن أن يشملهم في يوم آخر حين تنشأ خلافات مع الإدارة الأمريكية.

ومع ذلك فقد نشأت في العام ١٩٩٨ و١٩٩٩ ظروف وعوامل جديدة شجعت قوى المعارضة العراقية على التحرك السريع للاستفادة من التغيير الحاصل في الموقف الأمريكي والذي يمكن بلورته في النقاط التالية:

** منع اقتتال الأخوة مجدداً في إقليم كردستان العراق وبدء نشوء استقرار أمني مناسب، رغم أن الأجواء بين أعضاء الحزبين استمرت على توترها السابق وعدم الرغبة في المصالحة الجادة.

** صدور قانون تحرير العراق الذي منح بعض قوى المعارضة العراقية قوة دفع جديدة وبعض الآمال في الخلاص من دكتاتورية غاشمة.

** زيادة الأموال المخصصة للمعارضة العراقية التي تعمل من أجل الإطاحة بنظام صدام حسين، وبالتالي امتلكت أموالاً قادرة بها أن تتحرك صوب المهجرين والمهاجرين في الشتات لكسبها إلى جانب العمل ضد النظام، وكذلك التحرك صوب الداخل لتأمين تمويل مناسب لتحرك قوى معينة وخاصة في القوات المسلحة.

** تفاقم التوتر في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العراقي وبدء توجيه ضربات عسكرية شديدة لمواقع عسكرية عراقية من جانب القوات الجوية الأمريكية في العام ١٩٩٨ بسبب ورود معلومات عن وجود تحركات عراقية لنقل أسلحة دمار شامل من منطقة إلى أخرى. وقد ثبت فيما بعد بأن هذه الأخبار لم تكن دقيقة.

** بروز احتمال دعم المعارضة العراقية بصورة أفضل من جانب سوريا وإيران وكذلك السعودية ودول الخليج مع عدم الكف عن التدخل في شؤونها الداخلية. وقد برز التحرك الإيراني التدريجي في الموافقة على مشاركة قوى الإسلام السياسية العراقية في إطار المؤتمر الوطني العراقي مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تنفيذ قانون "تحرير العراق". فمثل هذا الموقف يمنح إيران القدرة على التأثير في المعارضة العراقية من خلال عدم العزلة عنها أولاً، ولأنها ستتخلص من عدو سابق هو النظام العراقي الذي خاض حرباً طويلة الأمد ضد إيران ثانياً.

وفي ضوء كل ذلك تحرك الدكتور أحمد الچلبى ليدعو إلى عقد لقاء جديد في نيويورك للبحث في إمكانيات تنشيط العمل المناوئ للنظام العراقي. وقد أمكن تعبئة ٣٠٠ معارض سياسي عراقي يمثلون مجموعة من الأحزاب السياسية العراقية. ولكن امتنعت عن الحضور أحزاب أخرى منها: الحزب الشيوعي العراقي والتجمع الديمقراطي والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامي والعديد من القوى والكتل القومية العربية العراقية. إلا أن المؤتمر الوطني العراقي الموحد قد واصل أعماله بمشاركة الحزبين الكرديين وعدد آخر من القوى والشخصيات السياسية العراقية والتي مهدت الطريق لمشاركة أكبر في نشاط المؤتمر الوطني العراقي الموحد في لندن.

كان اجتماع نيويورك مؤشراً جديداً على رغبة أوساط غير قليلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة الحزب الجمهوري واللوبي اليهودي، وضع الإدارة الأمريكية تحت الضغط المستمر لتواصل دعمها للمعارضة العراقية تحت الخيمة الأمريكية وليس بعيداً عنها، وأن تأخذ المبادرة بيديها، خاصة وان النظام العراقي بدأ يعاني من عزلة شديدة وقاتلة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، لا أن تفقدها. ولا بد من الإدعاء بأن بيل

كلنتون لم يرغب في خوض حرب مباشرة ضد النظام العراقي وعلى أرض العراق، ولكنه كان مستعداً لدعم المعارضة العراقية بحدود معينة وليس أكثر من ذلك بخلاف القوى التي وصلت للحكم في أعقاب انتهاء فترة رئاسته للبيت الأبيض. كان التحشيد والتحضير لاجتماع نيويورك كبيراً والمبالغ التي صرفت عليه من قبل الإدارة الأمريكية كبيراً، وبالتالي جاء في نتائجه مطابقاً للتصورات الأمريكية ولسياساتها في العراق بما في ذلك الموقف من عدم رفع شعار إنهاء الحصار الاقتصادي الدولي على العراق، ولكنه طالب بتسهيل مهمة انسياب المواد الغذائية والطبية على المجتمع العراقي ضمن قرار "النفط مقابل الغذاء". كما أن البيان جسد في مضامينه موقف الكثير من القوى الديمقراطية التي ناضلت طويلاً من أجل عراق ديمقراطي حر وفيدالي تتمتع فيه جميع القوميات بحقوقها المشروعة كما تسوده مبادئ حقوق الإنسان في علاقة المجتمع بالدولة وفيما بين افراد المجتمع. فقد ورد في البيان الختامي نص مهم يؤكد ما يلي:

"في إطار تصوراته وأهدافه حول مستقبل العراق أكد الاجتماع على أن يكون نظام الحكم في عراق المستقبل ديمقراطيا برلمانيا تعدديا يكرس المؤسسات الدستورية وسيادة القانون واستقلال القضاء ويحترم حقوق الإنسان ويقر الحقوق القومية المشروعة لشعب كردستان العراق على أساس الفدرالية ويحترم الحقوق القومية والثقافية للتركمان والآشوريين ويتعايش بسلام مع جيرانه ويلتزم بالمواثيق الدولية".[١٧٠]

كما جاء في البيان النص التالي:

"أكد المتحدثون في كلماتهم على أهمية رص الصفوف وتلاحم القوى والجهود والاستفادة من جميع الفرص المتاحة إقليميا ودوليا والخروج بقرارات نابعة من المصلحة الوطنية لشعبنا العراقي وبمنأى عن التدخلات والتأثيرات الخارجية، مطالبين الجميع ببذل أقصى الجهود لإنجاح الاجتماع والتشديد على استقلالية القرار السياسي العراقي."[١٧١]

---

١٧٠ راجع : نشرة "الإنصات". الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني. ملف مؤتمرات المعارضة العراقية. مصدر سابق.

١٧١ نفس المصدر السابق (المصدر السابق نفسه).

إن تدقيقاً جاداً وموضوعياً لما حصل داخل اجتماع نيويورك في ما بين الأطراف العراقية الرئيسية أولاً، وفي ما بين الأطراف العراقية الرئيسية والطرف الأمريكي ثانياً، يؤكد الكثير مما يتقاطع مع ما ورد في نص البيان الختامي لهذا الاجتما ويعبر عن صراعات كبيرة وحادة بين القوى السياسية العراقية التي وافقت على "قانون تحرير العراق" والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١. تكريس الاتفاقات السابقة في ما بين الأحزاب الإسلامية، وخاصة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والحزبين الكرديين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، على أن يقوم العراق على أساس المحاصصة القومية والطائفية بعد سقوط النظام وتسلم السلطة.

٢. وهذا يعني بدوره التخلي عن الأسلوب الديمقراطي في معالجة الوضع في العراق وعدم الأخذ بمبدأ المواطنة الحرة والمتساوية في العراق رغم ان الحزبين تبنيا الديمقراطية والحل الديمقراطي للمشكلات العراقية وليس على اساس طائفي.

٣. إن هذه الوجهة تجسد تفريطاً فعلياً بحقوق الإنسان والتي تتعارض مع مبدأ المحاصصة في الحكم وفق أسس طائفية.

٤. وفي الوقت الذي يرفض فيه البيان التدخل الخارجي، يوافق المجتمعون على إسقاط النظام عبر حرب خارجية ضد النظام العراقي، أي التخلي عن إسقاط النظام بقوى الشعب والمعارضة، وهي سابقة خطيرة بالنسبة للعراق وللدول الأخرى التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة أو أي دولة كبرى يتسنى لها ذلك.

٥. كما أن البيان يريد إنقاذ الشعب العراقي من الدكتاتورية والقهر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولكنه يوافق على استمرار الحصار الدولي وما يعانيه الشعب من عواقب وخيمة لهذا الحصار.

إن جملة الأوضاع الجديدة في العراق، وبشكل خاص في كُردستان العراق، وصدور "قانون تحرير العراق" والتعاون المتزايد بين ابرز قوى المعارضة العراقية مع الولايات المتحدة الأمريكية وما تمخض عنه مؤتمر نيويورك الذي أوردنا قراراته وتوصياته في البيان

الختامي الصادر عنه في العام ١٩٩٩، أوجدت بدورها مواقف عربية متباينة ومتشابكة في آن. فما هي حقيقة هذه المواقف؟ هذا ما سنحاول دراسته في فقرة لاحقة بعد قبل دراسة مواقف المعارضة العراقية من النظام العراقي وعلاقاتها بالولايات المتحدة وشعار تحرير العراق.

المبحث الثاني

الوضع في إقليم كُردستان العراق والمشكلات بين الحزبين الكرديين الرئيسيين خلال الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٣

انتهينا في الكتاب العاشر إلى تشكيل حكومة كردستانية يمتد نفوذها إلى محافظتي أربيل ودهوك وحكومة أخرى ينحصر نفوذها بمحافظة السليمانية بعد حرب دموية كلفت عدة آلاف من القتلى والجرحى والمعوقين. وبهذا تم عملياً ومؤقتاً تقسيم كردستان إلى ثلاثة أقسام: يرتبط القسم الأول (أربيل ودهوك) بالحزب الديمقراطي الكردستاني، ويرتبط القسم الثاني (السليمانية) بالاتحاد الوطني الكردستاني، أما القسم الثالث (كركوك) فقد أصبح ضمن الحكم المركزي، وهي الحالة الأسوأ التي وصلتها حركة التحرر الوطني الكردية خلال سني نضالها الطويل. نحن الآن أمام حكومتين متصارعتين تعانيان معاً واقعاً اقتصادياً مزرياً ومجتمع يعاني التخلف و مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعسكرية متراكمة على مدى عقود النصف الثاني من القرن العشرين. ولم تنفع كل الجهود الداخلية التي بذلها الحزب الشيوعي العراقي والمؤتمر الوطني العراقي من جهة، وتلك التي بذلتها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، في الوصول إلى تأمين لغة مشتركة بين قيادتي الحزبين لحل المشكلات العالقة بالطرق السلمية والتفاوضية، بل كان العداء بين الطرفين لا يقتصر على القيادتين السياسيتين فحسب، بل انتقل إلى قاعدتي الحزبين وإلى الكثير من بنات وأبناء شعب كردستان، إذ أن قيادة الفريقين يتحملان مسؤولية سقوط الكثير من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين وصفوف قوات البيشمرگه. لقد كان كل فريق يعتقد بأنه الممثل الشرعي والوحيد للشعب الكردي

وأن له الحق في ان يحكم لوحده وأن يقود الإقليم، إذ أن الآخر، كما يرى كل منهما للآخر، خاضع للأجنبي وعليه أن يرحل. وهو تصور خاطئ من حيث المبدأ ويهدد مصالح الشعب الكردي وينسف كل أمل في التقدم. ويبدو للمتتبع بأن المحرك الفعلي للحزبين دون أدنى شك لا يرتبط بالمبادئ والقيم التي تمس حياة ومستقبل الشعب الكردي، رغم الحديث عنهما، بل كان كل منهما يعتقد بذلك، وكان الاتجاه يؤكد الصراع حول الرغبة في امتلاك ناصية السلطة والجاه والمال.

لقد تميز الوضع في العراق وفي المنطقة المحيطة به وفي العالم إزاء الموقف من العراق ومن الحركة الكردية حينذاك بالتعقيد الشديد والتدخل الفظ في الشأن العراقي والكردي في آن واحد.

كان حكام إيران وتركيا وسوريا ينظرون إلى فيدرالية إقليم كردستان العراق بعين الريبة والكراهية والغضب والرغبة في نسفها، إذ إنها تشكل عامل تحريك إضافي لبقية أجزاء الأمة الكردية في الأقسام الأخرى من كردستان الملحقة بالدول الثلاث للمطالبة بذات الحقوق القومية العادلة التي بدأ الشعب الكردي يتمتع بها في العراق، وبالتالي كانت هذه الدول تبذل قصارى الجهود وتستخدم كافة السبل غير المشروعة للنيل من الفيدرالية الكردستانية وتعميق الخلافات بين الطرفين والقبول بتقديم الدعم العسكري بطرق مختلفة لزيادة حدة الخلافات ودفعهما للصدام العسكري، إضافة إلى ممارسة اسلوب التدخل العسكري المباشر من خلال دفع قوات تركيا وإيران إلى ولوج الحدود العراقية والسيطرة على بعض المناطق وتهديد السكان بذريعة مطاردة القوات الكردية المعادية للنظامين التركي الإيراني في البلدين في الأراضي العراقية. وفي حينها، وتحت هذه الذريعة، دعت تركيا إلى عقد لقاء ثلاثي بين تركيا وإيران وسورية لدراسة الوضع ووضع إستراتيجية مشتركة لمواجهة الوضع في أقاليم كردستان في بلدانها عموماً ولكن بشكل خاص الوضع في إقليم كردستان العراق. لقد كانت قوات من حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان تركيا تتحرك في العراق وتتعاون مع الاتحاد الوطني. وكان هذا الواقع يثير حفيظة الدولة التركية الشوفينية المعادية لحقوق الشعب الكردي العادلة والمشروعة. كما كانت إيران تجد في

القوى السياسية الكردية المناضلة من أجل حقوقها القومية في إقليم كردستان إيران تهديداً لوحدة الدولة الإيرانية ووحدة أراضيها، إذ كان للپيشمرگه الكردية في كردستان إيران بعض الوجود في كردستان العراق لحماية نفسها من مطاردة القوات الإيرانية أو التركية لها. كما أن سوريا كانت تواجه مطالب مشروعة للكرد فيها، وبشكل خاص موضوع المواطنة والجنسية السورية، وتسعى إلى تجاوزها بطرق مختلفة، ومنها إنكار حقهم في الحصول على جنسية سورية مثلاً وتعريض الكرد المطالبين بحقوقهم المشروعة للقمع الوحشي و الاعتقال والتعذيب وإصدار بعض الأحكام الثقيلة.

ولم يكن النظام العراقي محباً للكرد، بل كان عدوهم اللدود وقام بقتل الكثير من الكرد وأحرق الزرع والضرع في ريف وجبال وغابات كردستان ابتداءً من اشتعال الحرب ثانية في العام ١٩٦٣، ومن ثم في فترة حكم عبد السلام وأخيه عبد الرحمن محمد عارف، ومن ثم في الفترة الواقعة بين ١٩٦٨-١٩٦٩١ وفي ١٩٧٤-١٩٧٥ وما بعدها ولكن وبشكل خاص في مجازر وعمليات الأنفال العسكرية في جميع ارجاء كردستان، ومن بينها على نحو خاص المجزرة الكيماوية في المدينة الشهيدة حلبچه في العام ١٩٨٨، ومن ثم في الهجوم الوحشي على كردستان والنزوح المليوني إلى تركيا وإيران في العام ١٩٩١. وفي ضوء هذه الحقائق، والعداء المستحكم بين الكرد ونظام البعث وصدام حسين، لم يكن قرار استنجاد رئيس الإقليم ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني السيد مسعود البارزاني حينذاك بقوات صدام حسين العسكرية قراراً صائباً بأي حال، ولم يقبل به الكثير من سكان كردستان ولا الكثير من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني. ولكن القرار جاء، كما يبدو، نتيجة فقدان هذا الحزب لمواقعه في أربيل بشكل خاص نتيجة الحرب بين الطرفين ووقوف إيران بشكل خاص إلى جانب الاتحاد الوطني الكردستاني وعجز قوات الحزب الديمقراطي على استعادة تلك المواقع لتفوق القدرات العسكرية للاتحاد الوطني الكردستاني والمساعدات المتحققة له من إيران.

لقد استثمرت الحكومة التركية الحرب الدائرة بين الطرفين في العام ١٩٩٥، فشنت حملة عسكرية ظالمة صوب الأراضي العراقية بذريعة مطاردة قوى حزب العمال الكردستاني

(كردستان تركيا)، واحتلت في حينها مناطق غير قليلة. وقد كتب الأستاذ حامد الحمداني في كتابه الموسوم "لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق" بشأن دخول القوات التركية الراضي العراقية ما يلي:

"وفي ٥ تموز ١٩٩٥ اجتاح الجيش التركي شمال العراق، في المنطقة الوسطى من الحدود المشتركة بين البلدين باتجاه منطقة(الميسور في قضاء (ميركه سور) وقُدرت القوات التركية الغازية بلواءين مدرعين، تسندها الطائرات المقاتلة والمروحيات والمدفعية، بالإضافة إلى القوات المظلية، وادعت الحكومة التركية إنها تطارد المتمردين من أعضاء حزب العمال الكردستاني.

لكن القوات التركية استهدفت المناطق المأهولة بالسكان الأكراد، وقصفت بصورة عشوائية سبع قرى هي شيفي، وميروز، وسبندار، وبندرو، ودزو، وبازيان، مما أسفر عن تشرد أهالي المنطقة بعد تكبدهم خسائر كبيرة في الممتلكات، ووقوع عدد من الضحايا والجرحى.

لقد أدى الاجتياح التركي لكردستان إلى تعقيد الأزمة، وإلى تفاقم أوضاع المواطنين الأكراد المعيشية وزاد من عمق المأساة التي سببها الصراع وحرب الأخوة بين الحزبين (حدك) و(أوك) مع شديد الأسف." [١٧٢]

لم يكن في مقدور النظام العراقي أن يستمر طويلاً في كردستان بل أجبر على التراجع واحتل المناطق المحيطة بالمنطقة الكردية من مواقع له في كركوك وعلى مقربة من چمچمال، بسبب التهديدات الأمريكية له بالانسحاب أولاً، وتمديد خط العرض المشمول بالحماية الأمريكية – البريطانية من ٣٢ إلى ٣٣. وخلال وجودها في أربيل شنت قوات النظام تحت إشراف علي حسن المجيد (علي كيماوي) حملات قمعية شرسة ضد دور الشيوعيين العراقيين وقتل الكثير من أتباع المؤتمر الوطني العراقي الذين وجدوا في كردستان حينذاك باتجاه مشروع تنظيم عمل عسكري اعتبر منذ البدء توجهاً فاشلا

---

١٧٢ الحمداني، حامد. لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق. فيشونميديا كرونبريو السويد. ط ٢٠٠٥/١. ص ١٩٠.

لتحرير العراق عبر الزحف إلى بغداد لإسقاط الحكومة المركزية هناك. كما أجبر المئات منهم على مغادرة العراق إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة القوات الأمريكية. لقد عاش النظام العراقي فترة انتعاش، إذ اعتقد جازماً بأنه سيعود إلى كردستان ويعزز من جديد مواقعه فيها. ولكن لم يتحقق ذلك لأسباب كثيرة.

لم تمنع القوات الأمريكية حركة القوات العراقية صوب كردستان العراق، إذ لم يستخدم صدام حسين الطيران العسكري، وكان محرماً عليه ذلك، ولكنه استخدم جميع الصنوف العسكرية في هذه المعركة لمساندة الحزب الديمقراطي الكردستاني للتخلص من قوات الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تلقى ضربة قاسية. ولكنه سرعان ما استعاد قدراته وأعاد تنظيم صفوفه بمساعدة فعلية من إيران التي لم تجد في تحالف الحزب الديمقراطي الكردستاني مع النظام العراقي مفيداً لها أو مقبولاً منها. أدى هذا الوضع إلى تقسيم إقليم كردستان بين الحزبين وتم وضع حدود بين أربيل والسليمانية وقوات من الطرفين تقف على مسافات متباعدة كل منها يحمي حدود المنطقة التي أصبحت تحت سيطرته. وهو الأمر الذي لم يكن مقبولاً من الشعب الكردي ولا من القوى المناضلة ضد نظام صدام حسين، إذ كان للقوى الكردية وزنها الجيد والمهم في حركة المعارضة العراقية المناضلة ضد نظام صدام حسين.

بذلت جهود كثيرة من أجل جمع الطرفين الكرديين الرئيسيين للتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار وحل الخلافات بالطرق التفاوضية والسلمية. وبعد جهد كبير تم ذلك في شهر تشرين الأول من العام ١٩٩٦. وكانت خطوة على الطريق السليم لولا أن تفجر الموقف مرة أخرى بين الطرفين في كانون الأول من نفس العام.

وبعد مداولات طويلة وتدخلات دولية كثيرة تمكنت الإدارة الأمريكية عقد اتفاقية واشنطن بين الحزبين الكرديين في العام ١٩٩٨ والتي وقع عليها السيدان مسعود البارزاني وجلال الطالباني والوسيط الأمريكي والتي وضعت نهاية للصراع الدموي بين الحزبين وبدأ الناس يتنفسون الصعداء رغم وجود حكومتين في إقليم واحد هو كردستان العراق. وقد حددت هذه الاتفاقية الاتجاهات الأساسية للعلاقة السياسية والإدارية والمالية بين الحزبين وتأكيد

حل المشكلات القائمة بين الحزبين بالطرق التفاوضية السلمية وبعيداً عن استخدام السلاح. كما وضعت جدولاً زمنياً لحل تلك المشكلات العقدية ومنها موضوع البرلمان الكردستاني والحكومة الموحدة والانتخابات وسبل توزيع الموارد المالية المتأتية من موارد النفط العراقية أو من الجمارك في كردستان أو غيرها بين الحوبين أو الإدارتين (راجع: نص الاتفاقية في الملحق رقم ٨).

إن وجود حكومتين في إقليم كردستان كان يعني دون أدنى ريب وجود أجهزة حكومية متماثلة لمجلس الوزراء والوزراء ودوائر ومؤسسات الإقليم المختلفة، وكان يعني المزيد من الصرف المالي غير المبرر على الحكومتين وأجهزة الإقليم وخسارة مالية كبيرة للإقليم وشعبه.

لم تتشكل حكومة موحدة مؤقتة للإقليم، كما رأت الاتفاقية، إذ استمر التشنج بين الحزبين سنوات أخرى لاحقة، ولكن لم يحصل قتال بين قوات الحزبين طيلة الفترة اللاحقة حتى الوقت الحاضر. وفي العام ٢٠٠٥ فقط أمكن تشكيل حكومة موحدة في ما عدا وزارات مهمة مثل الداخلية والمالية والپيشمرگه مثلاً حتى كتابة هذا الفصل من الكتاب (نيسان/أبريل ٢٠١١).

استمرار الوضع السلمي بين الطرفين بمساعدة مباشرة من القوى الدولية وقوى المعارضة العراقية إلى حين سقوط النظام العراقي في الحرب الخارجية التي شنت ضده في شتاء ٢٠٠٣ وسقوطه في التاسع من نيسان/ابريل ٢٠٠٣.[١٧٣]

---

١٧٣ وجهت لي في العام ٢٠٠٢ دعوة من اللجنة المسؤولة عن عقد المؤتمر الأكاديمي العلمي لمناقشة مجازر الأنفال وحلبچه. وبعد انتهاط المؤتمر في أربيل اقترحنا، الدكتور جبار قادر وأنا بزيارة السليمانية للإطلاع على الأوضاع فيها. وقد رتب الأستاذ جوهر نامق سالم، وكان سكرتير المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني وصديقاً عزيزاً لي، هذه الزيارة بالتنسيق مع قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني. فنقلتنا بسيارة خاصة من أربيل إلى نقطة الحدود بين الأراضي التابعة إدارياً للحكومتين، حيث كانت هناك پيشمرگه تحرس الحدود تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني. تركنا السيارة الأولى وانتقلنا إلى سيارة أخرى تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني في نقطة حدود لاحقة حيث فيها پيشمرگه تحرس الحدود تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني. وهكذا كانت

العالم العربي والنظام والمعارضة العراقية

كان الوضع المعقد والمتشابك للغاية الذي يعيشه العالم العربي في تلك الفترة حصيلة منطقية لفعل وتأثير وتداخل مجموعات من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التاريخية والجارية، الداخلية منها والإقليمية والدولية. وإذا كان ممكنا تفكيك تلك العوامل عن بعضها ودراسة كل منها على حدة، فإنه من الأهمية بمكان أن يتحدد في هذا الصدد: الوزن النوعي لكل مجموعة من العوامل الفاعلة ومستوى تأثيرها وبصماتها المتميزة التي تركتها على مسارات الأحداث التفصيلية، ثم محصلة فعل تلك العوامل والعواقب المترتبة عن العملية بمجملها على الأقطار العربية مجتمعة وعلى كل منها على انفراد. إذ إنها كانت حصيلة التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية الداخلية ودور العوامل الخارجية المتفاعلة معها والمؤثرة فيها وعليها. وإذا كانت مجموعات العوامل الداخلية لأي بلد أو مجموعة من البلدان الإقليمية، ومنها العالم العربي الواسع، تلعب دورها الجوهري والأساسي في رسم الأحداث فيها عموما، فإن الأحداث الجارية منذ سنوات في كل بلد عربي وبالنسبة للمجموعة كلها تشير بأن العامل الخارجي، أي الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، كانت في حقبة العقد الأخير من القرن العشرين وما بعده تلعب دورا أساسياً ورئيسياً في تلك الأحداث. وترتبت عن ذلك نتائج وعواقب غير قليلة على العالم العربي، شعوباً وحكومات، ولكنها باتجاهات مختلفة. فعالم العولمة الرأسمالية الراهن الذي تقوده الإمبراطورية الجديدة التي أصيبت بجنون العظمة من جراء سقوط الدولة السوفييتية وبقية الدول الاشتراكية في أوروبا من جهة، والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها بغض النظر عن الأساليب والأدوات والضحايا من جهة أخرى، وطبيعة وحجم الثروات الأولية، وخاصة النفط الخام، والموقع الإستراتيجي للعالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي على نحو خاص من جهة ثالثة، والتفكك الراهن في العلاقات العربية

الأجواء غير هادئة ومتوترة بين الحزبين، ولكنها تحسنت نسبياً بعد سقوط النظام العراقي في العام ٢٠٠٣ إلى أن تم تشكيل الحكومة الموحدة حيث حضرت حفلة تأدية القسم في البرلمان الكردستاني الموحد بدعوة من السيد نيجرفان برزاني رئيس حكومة الإقليم الموحدة حينذاك. كاظم حبيب

– العربية على المستوى الرسمي من جهة رابعة، منح العامل الدولي هذا الدور المتميز والمباشر في التأثير على الأحداث الداخلية لكل بلد من البلدان تقريباً. ومن هذا الواقع نشأت الكثير من سياسات ومواقف الحكومات أو النخب الحاكمة في الدول العربية إزاء بعضها الآخر، كما نشأ الموقف الشعبي المضاد لذلك أيضا. أي، إذا كانت سياسات ومواقف الحكومات العربية تعتبر حصيلة منطقية لتفاعل عوامل ثلاثة أساسية، دون إغفال عوامل أخرى أقل أهمية، هي: مصالح النخب الحاكمة واستمرار وجودها في السلطة وسيطرتها على الثروة وأسس توزيعها أولاً، ومصالح وسياسات ومواقف الدول الكبرى التي تتعامل معها وتساندها في استمرار وجودها في السلطة أو في صراعها مع شعوبها وقوى المعارضة فيها ثانياً، ومواقف الدولة العربية المعنية إزاء الدول العربية الأخرى ثالثا، فإن مواقف الشعوب العربية والكثير من قوى المعارضة فيها إزاء حكوماتها وسياسات ومواقف تلك الحكومات تنشأ عن تفاعل ثلاثة عوامل أيضا، دون إهمال لبقية العوامل الأقل أهمية، ومنها: الموقف من مصالحها الأساسية وحرياتها العامة والسياسات الداخلية التي تمارسها إزاء شعوبها من جهة، وسياسات تلك الحكومات إزاء سياسات ومصالح ومواقف الدول الكبرى، وعلى نحو خاص إزاء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا في المرحلة الراهنة من جهة ثانية، وموضوع التضامن في ما بين الشعوب العربية ومواقف الحكومات العربية من قضية التضامن العربي من جهة ثالثة. ويفترض أن تؤخذ بنظر الاعتبار التعقيدات والالتباسات التي تصاحب نشوء تقديرات أو تصورات خاطئة أو صائبة إزاء هذا الموقف أو ذاك من مواقف الشعوب العربية وقوى المعارضة فيها. ومن تابع سياسات حكومات البلدان العربية المتعاقبة خلال سنوات النصف الثاني من القرن العشرين مثلا، رغم الانقلابات والتغيرات التي طرأت عليها، ورغم وجود معسكرين دوليين وقطبين رئيسيين وحرب باردة بينهما، سيجد الإنسان بأن هذه العوامل كانت وراء تشكيل العديد من المحاور واصطفافات القوى السياسية المتنوعة والمتباينة والمتغيرة والمتقاطعة أحيانا أو المتعاونة أحيانا أخرى في ما بين بعضها وإزاء البعض الآخر. وكان العامل

الخارجي في كل ذلك يلعب دوراً كبيراً وفعالاً، وأحياناً، حاسماً تقريباً في قيام مثل تلك التحالفات أو انهيارها أو تغيير مواقع القوى فيها.

واستنادا إلى هذا التصور يبدو ممكناً ومفيداً دراسة العلاقة القائمة بين حكومات الدول العربية والنظام الاستبدادي القائم في العراق من جهة، ومواقف الشعوب العربية إزاء هذا النظام من جهة ثانية.

كانت شعوب الأقطار العربية منذ عقود تواجه تعقيدات في علاقاتها السياسية مع الغرب عموما. وهي ليست بنت الساعة، كما لا يمكن تصور معالجتها في فترة قصيرة لاحقة، إذ أن تلك التعقيدات لا تزال قائمة رغم اختلاف الصيغ التي تظهر بها. فهذه العلاقات محكومة بثلاثة عوامل جوهرية، وهي:

١. التباين الذي يتفاقم أحياناً ويخف أحياناً أخرى بين الشرق والغرب عبر الصراعات التي دارت تاريخياً في ما بينهما، بما فيها الحروب الصليبية التي لم تكن بين المسيحية والإسلام من حيث الجوهر، بل رغبة الغرب في الهيمنة على الشرق أساساً. وجدير بالإشارة إلى أن إيديولوجيي الغرب يبذلون جهوداً مستميتة لتأكيد وجود مثل هذا التناقض وهذا الصراع الذي يرون أنهما سيقودان إلى حرب بين الحضارة الشرقية والحضارة الغربية، أو بين المسيحية والإسلام، في حين أن حقيقة التناقض والصراع تكمن في أسباب أو عوامل وأهداف أخرى[١٧٤]، بما فيها محاولة فرض تصوراتها وثقافتها على الشعوب الأخرى.

٢. الموقف من الاستعمار الذي فُرض على الأقطار العربية ابتداءً من احتلال فرنسا للجزائر والمعارك الفرنسية والبريطانية لاحتلال مصر وانتهاء بالهيمنة على الدول العربية في الحرب العالمية الأولى، وما اقترن بذلك من منح يهود العالم والمؤتمر اليهودي العالمي وعد بلفور في العام ١٩١٧ من جانب الدولة البريطانية، الوعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ثم إقامة دولة إسرائيل فعلا، في حين رفض العرب إقامة دولة فلسطين على الأرض المتبقية لهم وساهموا في استمرار الوضع المؤلم للشعب الفلسطيني الذي يعاني

---

١٧٤ هنتنكتون، صاموئيل. صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي. سطور. القاهرة. ١٩٩٨

الأمرين حالياً من الاحتلال الإسرائيلي ومن عدم وجود دولةو مستقلة إضافة إلى الانقسامات الحادة القائمة في الصف الفلسطيني والتدخل العربي الفظ في شان شعب فلسطين، ويصعب على الشعوب العربية أن ترى كيف تهدر كرامة الفلسطينين ولا تتخذ الدول الغربية الموقف المناسب لمعالجة مشكلة فلسطين بالطرق السلمية والتفاوضية ولصالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

٣. الرؤية المتباينة لدى الغرب من جهة، وشعوب الأقطار العربية من جهة أخرى، حول مستقبل واتجاه تطور العلاقات في ما بين الدول في ظل العولمة الجديدة والإمبراطورية الدولية الجديدة والقطب الأوحد الذي كان ولا يزال يشعر بقدرته على فرض إرادته وهيمنته، وهو جزء من صراع بلدان الجنوب وبلدان الشمال، أو جزء من الرغبة في مواصلة الاستغلال والنهب الإمبريالي لشعوب بلدان العالم الثالث وتوسيع فجوة التباين في مستويات المعيشة بين المراكز الرأسمالية المتقدمة ودول المحيط أو دول الأطراف المتخلفة والتابعة.

وفي إطار هذه الرؤية يفترض أن يحكم الإنسان بموضوعية صارمة وبعيدا عن التوتر على مواقف الشعوب العربية التي لا يمكن فصلها عن عملية تفاعل مستمرة بين العقل والعاطفة إزاء هذه القضية أو تلك، كما هو الحال في كل القضايا الأخرى، والفارق يبقى في مستوى تأثير العقل أو العاطفة على القرار أو الوجهة السياسية، ثم الفعل الذي تمارسه العاطفة أو العقل في هذه العملية. وفي كل الأحوال تبقى خبرة الشعوب العربية مع مختلف العوامل تاريخيا مؤثرة في الغالب الأعم على وجهة القرار أو النشاط السياسي والمواقف. وهذا لا ينفي حقيقة أن ذاكرة البعض من الناس قصيرة عموما. ومن المؤسف أن نجد أحيانا أن ذاكرة بعض المثقفين هي الأضعف من ذاكرة الشعوب، كما حصل في غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، حيث تخلت مجموعة غير قليلة من المثقفين عن عقلها ومنحته إجازة مؤقتة والتزمت جانب العاطفة وأخذت بالمقولة "انصر أخاك ظالما أو مظلوما"، في حين أن الظلم كان قد نزل بأخ آخر.

كان نضال شعوب المنطقة العربية ولا يزال يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف متداخلة في ما بينها ومتفاعلة ويصعب فصل أحدها عن الآخر: وأعني بها:

- تأمين الحرية والسيادة للدول العربية في ظل العالم الواحد المتشابك.
- إقامة المجتمع المدني الديمقراطي المتحضر وتأمين اعتراف وممارسة حكومات وشعوب بلدانها للحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون الديمقراطي والتداول الديمقراطي البرلماني الحر للسلطة السياسية والفصل بين السلطات الثلاث وفصل الدين عن الدولة.
- مكافحة التخلف والتشوه في البنية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وضمان العيش الكريم أو تأمين العدالة الاجتماعية لشعوبها. وهي بهذا القدر أو ذاك كانت ولا تزال محرومة منها، و إن اختلفت في شدة الحرمان بالنسبة إلى بعضها في هذا البلد العربي أو ذاك.

وتجلى في الفترات المنصرمة الكفاح لصالح أحد هذه الأهداف أو أثنين منها أو كلها معا. وكان مستوى التركيز ينشأ ارتباطاً بالظروف الملموسة التي تعيش فيها أو تواجهها الشعوب العربية عموما، وهي تتغاضى أحيانا عن أشياء لتركز على أشياء أخرى بفعل تأثيرات وعوامل عديدة.

كيف كان العالم العربي ينظر إلى واقع العراق في فترة حكم البعث وصدام حسين؟

انقسم العالم العربي إلى عالمين: عالم الحكومات وعالم الشعوب. والمعطيات المتوفرة تشير دون أدنى ريب إلى تفاقم الفجوة بينهما عمقا وسعة. وهذا التقسيم الواقعي يحمل معه تناقضا أساسيا في ما بين الفئات الغنية المتخمة والفئات الفقيرة والمنكودة والمحرومة. وإذا كانت الحكومات والفئات العليا في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية وغيرها تقف بحسم وحزم إلى جانب الفئات المالكة لوسائل الإنتاج وتشاركها العيش الرغيد، فإن فئات المثقفين والبرجوازية الصغيرة وبعض الأوساط من البرجوازية المتوسطة وبعض قوى المعارضة السياسية تقف بشكل عام إلى جانب الفئات الكادحة والفقيرة. وبسبب هذا التقسيم القائم فعلا على أرض الواقع فإن مواقف حكومات الدول العربية متباينة إزاء

القسم الأعظم من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية عن مواقف شعوب تلك البلدان إزاء ذات القضايا، إضافة إلى مواقف متعارضة في ما بينهما إزاء القضايا العربية والإقليمية والدولية. وينطبق هذا التقدير على الموقف من النظام العراقي ومن الشعب العراقي ومن المعارضة العراقية بكل تشابكاتها وتعقيداتها والعواقب المترتبة عنها. ولا يبدو هذا التباين صارخا إلا في حالات معينة ومحدودة بسبب واقع الحياة السياسية في الأقطار العربية حيث تغيب عنها الديمقراطية بمستويات مختلفة، بما فيها حرية التعبير والنشر والتجمع والتظاهر والإضراب...الخ.

تتخذ غالبية حكومات الدول العربية منذ غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية موقفا رافضا ومعارضا للنظام العراقي. ولا ينطلق هذا الموقف الرافض لنظام البعث أو المعارض له من رفض تلك الحكومات للمستبد بأمره صدام حسين، كما لا ينطلق من موقفٍ رافضٍ الاستبداد والظلم المسلطين على رقاب الشعب والمعارضة السياسية في العراق، فهي تشارك النظام العراقي في ذلك وتمارسه جميعاً بصور متفاوتة إزاء شعوبها، وهي النقطة التي تدفع بالشعوب العربية إلى اتخاذ مواقف مختلفة منها، بغض النظر عن مدى قناعتنا بهذه المواقف، بسبب رفضها لسياسات حكوماتها الاستبدادية أو غير الديمقراطية ونضالها ضدها، بل ينطلق موقف الحكومات العربية من نقطة مختلفة تماما، من رفضها لأطماع النظام العراقي التوسعية التي يغلفها بوشاح إيديولوجي مهلهل وغير ساتر هو الوحدة العربية، والتي تكشفت مع الغزو الاجتياحي للكويت واحتلالها. كما أن موقف الحكومات العربية أو أغلبها، محكوم بمواقف وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ورغبتيهما في البقاء في المنطقة "دفاعا عن مصالحهما المشتركة". وكلا الدولتين كانتا وراء حرب الخليج الأولى ضد إيران ولعبتا دورا مهما واستثنائيا من حيث التخطيط والتنظيم والإعداد والتنفيذ ستكشف عنه الأيام والسنين القادمة في تشجيع ودفع ودعم صدام حسين في تلك الحرب الدموية. كما لعبتا دورا خفيا ولكنه كان مفضوحا في دفع صدام حسين

للقيام بالغزو الاجتياحي للكويت[١٧٥]، رغم انه قد سعى إلى المستنقع الذي أعد له بقدميه وكامل وعيه المشوه وذهنيته العسكرية العنفية ورغبته الجامحة في القيادة والهيمنة والتوسع وما يتميز به من جنون العظمة و النرجسية الطاحنة.

أما مواقف الشعوب العربية من النظام الاستبدادي في العراق فقد انطلقت من مواقع أخرى مختلفة تماما. ومن الأهمية بمكان أن يشار هنا إلى مشكلة جوهرية لا بد من إعارة الانتباه لها من جانب من يريد التعامل مع الشعوب العربية ويحترم مواقفها وإرادتها ويسعى إلى توضيح مواقفه إزاء النظام العراقي دون إنزال عسف بها أو إساءة لها، مع تبيان نقاط الاختلاف معها والسعي لردم الثغرة الناشئة بينها وبين قوى المعارضة العراقية. فعند بحث موضوع العراق مع أوساط شعبية ومثقفين في المشرق العربي أو المغرب سيجد الإنسان أن كثرة منهم لا يترددون عن الاتفاق معه على أن النظام العراقي نظامٌ استبداديٌ غير ديمقراطي ويؤيدون شجب السياسات التي يمارسها ضد الشعب والمعارضة في البلاد، وهم يرون بأنه لا يختلف في ذلك عن النظم القائمة في بلدانهم إلا في شدته وعنفه ودمويته! ولكنهم يرون في النظام أو قل في صدام حسين، وفي هذا يبدو خطأ تقديراتهم والاختلال في تصوراتهم عن الواقع المعاش في العراق ذاته، مقاوما للإمبريالية الأمريكية والبريطانية في المنطقة، وبالتالي فهو يتفوق على بقية القادة العرب أو على حكوماتهم المتشابهة في نقطة واحدة هي كفاحه وتحديه وصموده بوجه الإمبريالية الأمريكية ومخططاتها الاستعمارية في المنطقة. وفي هذا تختلف المعارضة معهم، وهي على حق كبير. والاختلاف مع هذا التحليل المبسط أو المسطح ومع الاستنتاج الذي كانت أو لا تزال تطرحه فئات واسعة من المجتمعات العربية في المغرب والمشرق، رغم النهاية التي انتهى إليها النظام ورأسه، لا يغير من واقع الحال شيئا، ولكنه كان ولا يزال يضع على عاتق جميع المهتمين بنشر الحقيقة وتأمين التضامن مع الشعب العراقي مهمة التفكير في سبل معالجة هذا الأمر، خاصة وأن ذاكرة البعض الكثير في أقطارنا العربية قصيرة في أحيان غير قليلة، وهي كذلك في بلدان

---

١٧٥ سالينجر، بيار و لورَان، إريك. حرب الخليج: الملف السري.دار آزال للتوزيع والنشر. بيروت—لبنـان. ط ١. شباط/فبراير ١٩٩١. ٢٥١—٢٥٤.

العالم عموما، وإلا لما لُدغ الإنسان من جحر مرتين أو أكثر. فالنظام العراقي لم يكن نظاماً استبدادياً اعتيادياً كما عرفنا النظم الاستبدادية الأخرى في دول كثيرة في العالم، ومنها الدول العربية، فحسب، بل هو اللانظام بعينه، هو اللاقانون أو القانون الاستبدادي الذي يبيح ممارسة كل شيء ضد الشعب، وهو نظام غير إنساني، إنه نظام القتل والجريمة والسادية المطلقة، وهو الذي لعب دورا حاسما خلال العشرين سنة الأخيرة بشكل خاص وقبل سقوطه في تعزيز مواقع الغرب في المنطقة العربية وفي إباحة إقامة القواعد العسكرية في كل مكان. والعالم العربي يعيش اليوم وجوداً فعلياًواسعاً للقوات الأجنبية ولا يجرأ الكثيرون على المطالبة بمغادرتها وتصفية قواعدها بفعل عواقب سياسات النظام العراقي، إضافة إلى سياسات النظام الإيراني وأتباعه في المنطقة. وتحميل النظام البعثي العراقي هذه المسؤولية لا يخفف من جريرة النظم العربية الأخرى التي مارست ولا تزال تمارس بعضاً أو كثيراً من الأساليب التي مارسها صدام حسين في التعامل مع شعوبها وبطرق لا تختلف كثيرا عن طرقه، وترفض الانصياع للرأي العام في بلدانها وترفض عمليا ممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان فيها وتقبل بالوجود الأجنبي على أرضها. ولا يتمنى الإنسان للشعوب العربية أن تتورط يومـاً ما بمستبد مثل الذي تورط به الشعب العراقي طوال ٣٥ عاماً أو تخضع لحاكم من أمثاله، رغم وجود مقاربات له في البعض الكثير منها.

لم ينطلق الموقف من صدام حسين ونظامه عند جميع شعوب الدول العربية من مواقع الحب له أو القبول باستبداده ودمويته حينذاك، إذ كان هناك رفض فعلي لممارساته، بل كان ينطلق من ست مسائل محددة، كان يفترض أن تدرس بعناية وتعالج في حينها، وهي:

- مواقع الكره والعداء المستحكم للغرب، أو للإمبريالية الأمريكية والبريطانية والفرنسية، بسبب سياسات الدول الغربية عموماً من القضايا العربية والقضايا ومصالح شعوب هذه الدول.
- مواقع الكره والغضب والرفض لمواقف وسياسات الحكومات العربية إزاء قضايا شعوبها وقضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. فالسجون في الكثير من الدول العربية كانت ولا تزال مليئة بالمعتقلين والمحكومين بعقوبات تمتد لعشرات السنين

ويتعرضون للاعتقال بصورة غير قانونية، وكذلك للتعذيب الشرس حتى الموت على أيدي أجهزة الأمن والاستخبارات والأجهزة الخاصة، كما كانوا ولا زالوا يعانون من البطالة وشظف العيش ويرون أمامهم التخمة والغنى في تنامي بين مجموعات صغيرة من النخب الحاكمة والمالكة للثروة والجاه، بينما يزداد البؤس والشقاء والحرمان لدى الغالبية العظمى من السكان. ولا شك في أن توزيع الثروات الأولية السائد حتى الآن بين الدول العربية المختلفة وسبل استخدامها يخلق بدوره إشكاليات أخرى في العلاقات في ما بين الشعوب العربية، وهي نادرة تلك البلدان التي لا تعاني شعوبها من شظف العيش حاليا، ولكن لا يعرف الإنسان إلى متى سيستمر هذا الوضع، إذ أن هناك دلائل تشير إلى احتمال التغير التدريجي في أوضاعها المالية التي كانت إلى الأمس القريب جيدة جدا، وأعني بها الدول النفطية الخليجية مثلا.

- مواقع الإحساس بهدر الكرامة والذل والخنوع الذي يقبل به الحكام العرب في سبل التعامل معهم ومع القضايا العربية الكبيرة من جانب حكومات الدول الغربية الكبيرة والكيل بمكيالين في السياسة الدولية والإقليمية. ومن هنا يفترض أن نفهم ونقّيم العوامل التي دفعت الكثير من الشعوب العربية إلى اتخاذ مواقف التأييد للاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية المنهارة بسبب مواقفه إزاء القضايا العربية وبسبب مناهضته للغرب، رغم أن الكثيرين من بنات وأبناء الشعوب العربية لم يكونوا بالضرورة إلى جانب الفكر أو الإيديولوجية الشيوعية، وربما كان البعض الكثير ضدها. ورغم ذلك تعاملت الشعوب العربية بحيوية ومسؤولية مع الاتحاد السوفييتي ومع بقية بلدان المنظومة للأسباب ذاتها.
- وزاد في الطين بلة موقف بعض قوى المعارضة السياسية العراقية التي قررت حينذاك التعامل مع الولايات المتحدة وبريطانيا من مواقع التبعية وعبر طرق وأساليب أو صيغ ترفضها الشعوب العربية، وربما يشاركها في ذلك غالبية الشعب العراقي، رغم كرهه اللامحدود لصدام حسين وطغمته ونظامه. فالشعوب العربية لا تثق بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لا تثق بهما ليس لكونهما قوتين عظميين، بل بسبب سياساتهما

العملية على امتداد هذا القرن من القضايا العربية. إذ أن هاتين الدولتين لا تفتشان عن ولا تريدان حلفاء متساوين معهما، بل عن أشخاص ينفذون لهم سياساتهم في العراق.

- الموقف المتذبذب طويلا لقوى المعارضة العراقية من الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض على الشعب العراقي وليس على النظام العراقي رغم انتهاء الحرب وتحرير الكويت من القوات العراقية الغازية واحتلالها من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انقسام المعارضة العراقية إلى مؤيد لاستمرار الحصار ومعارض له. ويبدو أن دعاية المؤيدين لاستمراره، بسبب التطابق الكامل لمواقفهم مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، هي الأكثر انتشارا وتأثيرا في العالم العربي، بسبب احتكار الإعلام ووكالات الإنباء من جانب تلك الدول الكبرى، في حين أن شعوب العالم ترفض هذا الموقف وتعارضه وتطالب برفع الحصار عن الشعب العراقي فورا ودون قيد أو شرط. وهو موقف إنساني عميق وصادق وكان يتطابق مع موقف المعارضة العراقية التي ميزت نفسها عن مواقف الطرف الأمريكي–البريطاني ورفضت استمرار الحصار الدولي.
- ويبدو للمتتبع أن الخطاب السياسي لكل قوى المعارضة العراقية دون استثناء، رغم بعض الفوارق الجزئية بين بعض فصائله، كان ولا يزال بعيدا عن ضمان كسب تأييد الشعوب العربية أو الرأي العام العالمي. وكان في مقدور مؤتمر المعارضة السياسية العراقية الذي عقد في بيروت في ربيع عام ١٩٩١ وأحداث الانتفاضة الشعبية في الفترة نفسها تقريبا نموذجا صارخا لتخلف وسلبية الخطاب السياسي للمعارضة العراقية حينذاك وبعيدا عن إدراك أهمية فهم ومراعاة الجوانب النفسية في مضامين وصيغ الخطاب السياسي. لقد أعطت القوى التي هيمنت على المؤتمر من خلال سياساتها وشعاراتها خطا دينيا شيعيا متشنجا وأفقا ضيقا في التعامل مع الأحداث من جهة، وخطا قوميا كرديا مقارباً في الضيق من جهة أخرى، للمؤتمر وللانتفاضة الشعبية في العراق، بعيدا عن حقيقة تركيب المؤتمر والقوى التي شاركت في الانتفاضة الشعبية وحقيقة أهدافها الديمقراطية، وبالتالي شوهت صورة المؤتمر والانتفاضة كثيرا ومنحت

النظام والقوى المساندة له في الخارج إمكانية أن تلعب دورا مهما في تشويه سمعة المعارضة العراقية والإساءة لها، تماما كما حصل في طريقة التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث تسعى بعض الصحف والإذاعات وتلفزة الجزيرة على نحو خاص إلى الإساءة إلى كل المعارضة العراقية وكأنها كلها عميلة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أو متعاونة معها. وفي هذا حيف كبير أنزل بالمعارضة العراقية وقوى الانتفاضة الشعبية العفوية، رغم قناعة الكاتب بأن جمهرة من المنتفضين، أو من التحق بالمنتفضين من إيران حينذاك، قد أساءت التصرف وارتكبت حماقات وجرائم، ولكن النظام كان قبل ذاك وبعد ذاك أكثر بشاعة في جرائمه وأكثر دموية في مواجهته للجماهير الشعبية وقوى المعارضة قبل الانتفاضة و أثناءها و بعدها أيضاً. ورغم ذلك كان لا يجوز للمعارضة العراقية أن تقع بمثل تلك الأخطاء، إذ إنها كانت تريد أن تقدم صورة أخرى غير صورة صدام حسين للناس جميعا في الداخل والخارج. كان على المعارضة أن تقدم للجماهير الشعبية وللشعوب العربية صورة المعارض المتحضر والديمقراطي الذي يريد إقامة عراق جديد، عراق خال من الاستبداد والعنجهية ويعتمد القانون في مواجهة من مارس القتل و الإرهاب ضد الشعب، وهو الذي يفترض أن يميزها عن أخلاقيات وممارسات صدام حسين وبقية أفراد عصابته الشريرة.

إذن كان الشعب العراقي وقوى المعارضة العراقية السياسية تقف حينذاك أمام واقع فيه الكثير من المعطيات المتشابكة والأوراق المختلطة التي كانت تحتاج إلى دراسة شمولية ومعمقة ومسؤولة في آن، وعلى الجميع تقع مسؤولية الإجابة عن أسئلة كثيرة كانت تدور في أذهان كثرة من بنات وأبناء الأقطار العربية والقوى السياسية فيها بكل صراحة وشفافية ومجاهرة. وهي قوى تساند من حيث المبدأ قوى المعارضة العراقية المناهضة لسياسات صدام حسين، ولكنها تميز نفسها عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. كان على المعارضة العراقية، على كل المهتمين بالشأن العراقي أن تتحمل مسؤولية الخوض في حوار هادئ وبناء من أجل وضع قواسم مشتركة مع الشعوب العربية ومع القوى السياسية فيها لصالح قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق وفي البلدان العربية الأخرى. وإذا

وضعنا المهمة على عاتق القوى السياسية المعارضة للنظام، فأن هذا يفترض فيه أن لا يعفي القوى السياسية الديمقراطية العربية من مسؤولية كونها لم تبذل الجهد الكافي لمعرفة العوامل الكامنة وراء سياسات ومواقف المعارضة العراقية إزاء النظام العراقي ولم تسع للقاء بها وتأمين معالجة مشتركة للعلاقة المتبادلة.

المبحث الثالث

مواقف الحكومات العربية إزاء النظام في العراق

من تابع مواقف حكومات الدول العربية إزاء العراق توصل إلى استنتاج لا لبس فيه، ومفاده: إن جميع الحكومات العربية دون استثناء كانت لا تريد التخلص من صدام حسين ولا من نظامه السياسي على الأقل، ولكن أغلبها كان يريد تدجينه أكثر فأكثر، كان يريد إركاعه إلى الحد الذي لا يرفع قامته المحنية أو المكسورة ثانية ويتحدى أوضاعها أو قادتها. إن الدول العربية جميعها كانـت تريد تغيير بعض جوانب وسياسات النظام العراقي للحفاظ عليه أصلا أو وضعه تحت خيمة بعضه، وليس الإطاحة به، في تلك الفترة على أقل تقدير. هذا الادعاء يمكن البرهنة عليه بأكثر من واقعة وحدث. ويمكن هنا الادعاء إلى أن دولة الكويت، التي تعرضت لاجتياح مدنس لأرضها وغزو غادر ضد شعبها من جانب القوات العراقية بقرار من صدام حسين، كانت حكومتها لا تريد ذلك أيضا، وكذا الحال مع الدولة الإيرانية التي خاضت حرب الأعوام الثمانية ضده. وهي مسالة بالغة الأهمية والتعقيد، ولكنها تكشف عن طبيعة الوضع المعقد والمتشابك، وعن طبيعة النظم التي تتعامل الشعوب العربية وشعوب الإقليم معها، وعن حساباتها ومصالحها في بلدانها وفي المنطقة، وعن علاقاتها الإقليمية والدولية، رغم وجود أسباب متباينة تحرك هذا البلد العربي أو الإقليمي أو ذاك لاتخاذ مثل هذا الموقف. وتشترك جميع الدول الغربية وغيرها، مثل روسيا الاتحادية والصين، دون استثناء في هذا الموقف وتحت تأثير عوامل عديدة ومتباينة أيضا. وليس بالضرورة أن يكون مثل هذا الموقف من جانب حكومات الدول العربية والغربية واضحاً لجميع الناس في العالم العربي أو حتى في إيران. بل كانت هناك

قناعات لدى الكثيرين بأن حكومات بلدانهم تعمل لإسقاط النظام العراقي. وتساهم أجهزة الإعلام بدور فعال في تكوين مثل هذا الرأي، وهي بهذا تساهم بوعي في بلورة وتنشيط الموقف المضاد للإسقاط في الأقطار العربية، وعندها يلتقي الطرفان على موقف واحد، رغم الاختلاف في الرؤية ومسوغات الموقف. أما وسائل إعلام الحكومات العربية الموجهة نحو الخارج فإنها لا تشير إلى إسقاط النظام العراقي ولا تبشر به، بل ترفض ذلك رسميا وتعلن عن عدم تدخلها في شؤون العراق الداخلية، إذ تعتبر هذه الوجهة سابقة خطيرة يمكن أن تتوجه ضد كل منها في وقت آخر وتحت ظروف أخرى. وهذا عين ما حصل عندما أعلنت حكومات الدول الخليجية والسعودية بعد زيارة مارتن انديك إليها، بأنها ليست طرفا في ما يشار إليه من نشاط لإسقاط النظام في العراق، على خلاف ما صرح به المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط بعد أن عقد لقاءات مع بعض أطراف المعارضة العراقية، إضافة إلى اجتماعات "وندسور" في لندن. وقد كان مارتن انديك قد صرح قائلاً: "إننا لن نسمح له (أي لصدام حسين، ك.ح) أبدا وإطلاقا بأن يستعيد السيطرة على العائدات النفطية... وإننا نعتبر أن لا سبيل لإصلاح هذا النظام" ولا خيار سوى "التخلص منه بمساعدة جيران العراق" وأن "الجميع في المنطقة يوافق معنا"[١٧٦]. ومن المؤسف حقا أن بعض أطراف المعارضة العراقية لم يستفد من الطريقة التي تعاملت بها الدول الخليجية والسعودية رسميا حين ميّزت نفسها عن المشروع الأمريكي ورفضت العمل رسميا وفق قانون "تحرير العراق" الأمريكي السيئ الصيت الذي لا يريد إزاحة صدام حسين بل احتواء سياساته وتأمين استمراره، علما بأن إزاحة الدكتاتور العراقي ليست من مهمات الأمريكيين ولا دول المنطقة، بل هي من المهمات المباشرة والعاجلة للشعب العراقي والمعارضة العراقية!

ولكن لِمَ تبلور هذا الموقف العربي الحكومي المشترك غير المعلن عنه رسميا إزاء صدام حسين والنظام البعثي العراقي؟

---

١٧٦ راجع: الملف العراقي. العدد (٨٩) مايو/آيار ١٩٩٩. ص ٥.

يمكن استخلاص جملة من الملاحظات لأغراض الحوار، وهي مستقاة من خلال متابعة وتدقيق سياسات ومواقف الحكومات العربية، وقراءة ما بين السطور، ومنها:

١. خلال الحرب العراقية–الإيرانية قدمت الكثير من الدول العربية، ومنها الخليجية والكويت على وجه الخصوص، مساعدات مالية ومادية وسياسية وإعلامية ومعنوية واسعة لدعم المجهود الحربي العدواني للعراق ضد إيران. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بدورها مساعدات كبيرة للطرف العراقي خلال فترة الحرب، بما فيها مساعدات عينية على شكل مواد غذائية بقيمة مليار دولار سنويا، إضافة إلى المعلومات التي كانت تلتقطها طائرات الأواكس الأمريكية وغيرها حول تحركات ومواقع تجمع الجيش الإيراني. لا شك في أن هذا الدعم كان يستند إلى حقائق ثلاث، وهي:

- أن حرب الخليج الأولى فجرها العراق نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول العربية الأكثر تضررا من قيام الدولة الإسلامية الإيرانية التي سعت إلى التبشير والعمل بنظرية تصدير الثورة الإيرانية الإسلامية والتي وجهت ضربة قاسية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وداست على كرامة هذه الدولة الكبرى من خلال حادث السفارة الأمريكية في طهران. وهذا لا يعني أن النظام العراقي لم تكن له مصالح معينة في هذه الحرب، بل كانت لديه أهداف ومصالح غير قليلة، منها توسعية ومنها قيادة المنطقة العربية، ولكنه عجز عن الوصول إليها.
- إن اندحار القوات العراقية أمام القوات الإيرانية كان يعني أتساع تأثير الثورة الإيرانية وتنامي رعب النظم العربية منها، وبالتالي كان يهمها استمرار الحرب أطول فترة ممكنة لإضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية للثورة الإيرانية وقيادتها الجديدة ومنعها من التحرك الواسع صوب العرب أو العالم الإسلامي.
- وفي الوقت نفسه كانت تلك القوى لا تريد انتصار صدام حسين في الحرب، إذ إنها كانت تقدر بجلاء طبيعته وأطماعه التوسعية وتخشى غيّه، خاصة وأن العراق كان خلال الحرب العراقية– الإيرانية قد جند ما يزيد على مليون عسكري وامتلك قدرات عسكرية

جيدة وتكونت له خبرة مهمة في الحرب. إنها وباختصار كانت لا تريد للطرفين انتصارا ساحقا. وهذا ما حصل فعلا.

وفي مقابل هذا الدعم، الذي كان يعرف صدام حسين أسبابه ودوافعه وكان يطلق على حربه المجنونة "دفاعا عن البوابة الشرقية للأمة العربية"، توجه الدكتاتور بعد انتهاء الحرب مباشرة إلى تهديد وابتزاز بعض الدول العربية التي ساعدته في فترة الحرب، ثم نفذ التهديد بالاجتياح الكاسح للكويت. وكانت حكومات دول الخليج تعتقد باحتمال تجاوز القوات العراقية للحدود الكويتية، وبالتالي كان السبب بالنسبة لها كافيا لتوجيه الضربة له[١٧٧]. إلا أن النظام غاص في عمق الكويت وفي وحل أوهامه أيضا حين أعتبر الكويت "المحافظة العراقية التاسعة عشر". ولم يكن هذا مسموحا به ولا مقبولا. لقد تجاوز كل الخطوط الحمر التي كان يريد له البعض تجاوزها لتأمين توجيه الضربة المطلوبة له. ولهذا يمكن القول بأنها كانت تريد إذلال صدام حسين وكسر شوكته وعنجيته وتقزيمه ثم إركاعه بكل معنى الكلمة.

٢. لم يكن النظام العراقي يوماً ما بالضعف الذي وصل إليه في العقد الأخير من القرن العشرين وأوائل القرن الجديد من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية ومن ناحية العزلة عن الشعب بكل فئاته الاجتماعية في البلاد، إضافة إلى الصراعات الداخليةالتي بدأت تنهش جسد القوى الحاكمة و "العائلة المالكة!"، وكذلك العزلة التي فرضت عليه من قبل الحكومات العربية والغربية والأمم المتحدة. وكان هذا يعني أن النظام العراقي لم يعد قادرا بأي حال على تهديد جيرانه، بل أصبح وجوده وبهذه الصورة ضمانة لعدم وقوع أي اعتداء جديد منه على تلك الدول.

---

١٧٧ راجع المصدر السابق. المخابرة الهاتفية التي تم فيها إخبار الملك فهد آل سعود بغزو القوات العراقية للكويت ودخوله للعمق الكويتي وعدم بقائه في المناطق الحدودية. وهي توحي بأن الجميع كان على علم كامل بالغزو العراقي، وكان مطلوبا ايضا على أن يبقى في الأراضي الكويتية وقريبا من الحدود العراقية.

٣. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد جازمة بأن النظام العراقي لم يعد يهدد جيرانه العرب وغير العرب، كما لم يعد مالكا أو قادرا على توجيه أي نوع من الأسلحة الحديثة أو الفتاكة لضرب إسرائيل. لقد أصبح صدام حسين ونظامه نمراً هزيلاً دون أنياب قاطعةوأضلاف جارحة. إلا أنه استمر يشكل "فزاعة خضرة" نافعة لفرض وجودها العسكري والسياسي وسياساتها ومصالحها على دول المنطقة وإملاء شروطها عليها. وخاصة بعد وصول جورج دبليو بوش إلى البيت الأبيض في واشنطن.

٤. ووهكذا أصبح النظام العراقي مفيدا للجميع من خلال وجوده في السلطة في مواجهة، كما ترى بعض حكومات الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية، جهود الشيعة للسيطرة على الحكم، إذ بدونه يمكن أن ينشأ "تحالف شيعي" مزعوم يمتد من إيران إلى جزء من البحرين ودولة الإمارات والعراق وعلويي سوريا وشيعة لبنان وكذلك الشيعة في شرق السعودية، رغم قناعتها الأولى باستحالة قيام حكومة شيعية في العراق، أو نشوء مثل هذا المحور. وقد برهنت الحياة فيما بعد غير ذلك.

٥. كما كان وجود النظام العراقي يساهم في إبقاء المسألة الكردية دون حل دائم، وهو مفيد جدا للعديد من دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية. والأخيرة كانت تريد استخدامها كورقة ضاغطة على كل من إيران وتركيا وسوريا وكذلك العراق في الأوقات المناسبة.

٦. واستمرار وجود النظام العراقي أبقى الباب مفتوحا أمام استمرار فرض الحصار الاقتصادي على العراق، وبالتالي استمرار قيام السعودية بتصدير كميات إضافية من النفط الخام تزيد عن حصتها المقررة في الأوبك، أي إنها تصدر عمليا الحصة التصديرية المقررة مبدئيا للعراق في منظمة الأقطار المصدرة للنفط. والمعلومات الدولية الموثقة تشير إلى ارتفاع عائدات تصدير النفط السعودي من ٢٠,٢ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٨ إلى ٤٧,٥ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٢، إلى ٥٢,١ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٦، أي ارتفاع الرقم القياسي من ١٠٠ في عام ١٩٨٨ إلى

٢٣٥,٢ في عام ١٩٩٢ وإلى ٢٥٨ في عام ١٩٩٦[١٧٨]. ثم تطورت عائدات تصدير النفط السعودي خلال الفترة ١٩٩٧–٢٠٠٢ على النحو التالي على التوالي (٤٨,٢٢٠)، (٣١,٩٨)، (٤٤,٩٣٤)، (٧٠,٩٦٠)، (٦٢,٩٨١)، (٥٥٩٣١) مليون دولار أمريكي.[١٧٩] مع استمرار العراق في الحصول على عوائد ارتبطت بقرار "النفط مقابل الغذاء"، الكمية المحددة التي كان يحق للعراق تصديرها كل ستة أشهر إلى حين سقوطه.

٧. إن وجود صدام حسين على رأس السلطة في العراق، باعتباره الحاكم المستبد الأكثر شراسة ورعونة، كان يخدم بطريقة غير مباشرة النظم العربية والغربية، إذ كان يسمح وجوده بكبح جماح الشعب العراقي والمعارضة العراقية، وبالتالي، ستعجز هذه القوى عن إزاحته، وعندها لا ينشأ خطر غياب "الاستقرار" في العراق واحتمال تحوله إلى أفغانستان أخرى أو كردستان العراق بصراعاتها الدموية المعروفة. ومثل هذا الموقف لا يمنع من التعاون مع بعض أطراف المعارضة العراقية من جانب النظم العربية المختلفة لمعرفة خططها واتجاهات نشاطها والرقابة المتنوعة عليها والتأثير فيها، وتأمين مصادر العيش والارتزاق لبعضها القليل. ولا يبتعد المرء عن الحقيقة عندما يقول أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية استطاعت أن تحتوي العراق وسياسة النظام العراقي عمليا، كما استطاعت في الوقت نفسه احتواء بعض أطراف المعارضة العراقية العاملة المرتبطة بقانون "تحرير العراق" الأمريكي.

إلا أن هذا الموقف قد تغير تماماً لعدة أسباب، وهي:

١. نجاح الجمهوريين في الوصول إلى السلطة وكانوا يمثلون في تلك الفترة قوى المحافظين الجدد وأيديولوجيا اللبرالية الجديدة المتحفزة للهيمنة وإلى استخدام القوة والضربات الاستباقية للبرهنة على أنها إمبراطورية جديدة في العالم.

---

١٧٨ التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الكويت. تقرير سنوي لعدة سنوات ومنها تقرير عام ١٩٩٧. ص ٢٩٤.

١٧٩ المصدر السابق نفسه. للسنوات ٢٠٠١، ص ٣١٤، و٢٠٠٣، ص ٣٠١.

٢. الضربات الإرهابية التي مارسها تنظيم القاعدة واسامة بن لادن صنيعة الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وباكستان في فترة الصراع والنزاع في أفغانستان ضد الوجود السوفييتي العسكري فيها وضد حكومة نجيب الله.

٣. تمادي صدام حسين في سياسة المخاتلة والمراوغة مع لجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، رغم وجود قناعة بأن النظام لم يكن يمتلك أسلحة الدمار الشامل منذ النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين، إذ كانت قد أُتلفت من قبل تلك اللجنة أو من خلال أجهزة النظام.

٤. الرغبة المتقدة لدى الإدارة الأمريكية حينذاك في الوصول الثابت على منابع النفط العراقي والهيمنة عليه لسنوات طويلة لاحقة. وقد كان هذا الهدف حل الإدارة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكذلك في فترة الحرب العالمية الثانية وفي فترة وجود ترومان وما بعده في البيت الأبيض.

٥. الاقتراب من إيران أكثر فأكثر عسكرياً بما يخفف من غلوائها ومن عدائها لإسرائيل وما يمكن أن تنشأ من مخاطر جيدة عليها وعلى انسياب النفط من منطقة الخليج إلى الولايات المتحدة وأوروبا.

(راجع في هذا الصدد الملحق رقم ١١ بشأن نص قرار قمة شرم الشيخ في مصر حول العراق).

المبحث الثالث

ما السبيل لمعالجة الموقف العربي حينذاك؟

كانت قوى المعارضة العراقية ذات المشروع الوطني العراقي بحاجة ماسة إلى حوار جاد ومسؤول في ما بينها لبناء عمارة فكرية وسياسية تشمل موضوع العلاقة بين العالم العربي والعراق باعتباره جزءاً أساسياً من مجمل العمارة الفكرية والسياسية للخلاص من الاستبداد والمستبد بأمره وإقامة الديمقراطية في العراق، إذ إنها حتى ذلك الحين لم تكن تمتلك مثل هذا المشروع، وإذا كانت قد امتلكت شيئا منه فكان لا يزال ضعيفاً أو مرفوضاً

من البعض أو بدائياً لا يستجيب لحاجات تلك المرحلة والتطورات المتسارعة على الصعيد العالمي، أو مشوهاً بسبب غربته عن الوطن، أو مليئا بالاتهامات إزاء الغير لا غير. وإذا ما استطاعت طرح هذه العمارة الفكرية والسياسية الملموسة والمقبولة، فإن ذلك كان سيمكنها لا على كسب بعض أطراف التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا على كسب نسبة مهمة من الشعوب العربية والقوى السياسية فيها إلى جانبها فحسب، بل كان سيكون في مقدورها الخلاص من ليل الاستبداد ومن المستبد بأمره أيضا. وهو ما كان يسعى إليه الشعب العراقي أساساً.

أُشير في ما سبق إلى بروز موقفين مختلفين إزاء الوضع والنظام في العراق حينذاك، ومن هنا أيضا برز أيضاً الموقف المتباين إزاء الحصار الاقتصادي الدولي المفروض عليه. ففي الوقت الذي كانت حكومات الدول العربية لا تطالب عمليا برفعه عن كاهل الشعب العراقي، كانت الشعوب العربية تطالب به بإلحاح شديد. وهما نفس الموقفين اللذين تجليا في صفوف قوى المعارضة العراقية. فالقوى التي كانت تساند الولايات المتحدة كانت ترفض رفع الحصار، في حين كانت القوى التي تعمل باستقلال عن الولايات المتحدة، كانت تطالب برفع الحصار فورا، رغم انها كانت ضد النظام العراقي وتسعى إلى الإطاحة به. فالحصار الدولي كان يصيب بعواقبه الشعب العراقي عموما والفئات الأكثر كدحا وفقرا فيه، وتأثيره على النظام ورهطه كان محدوداً جدا. فالشعب هو الذي كان يعاني منذ سنوات من الجوع ومن المرض ومن الشيخوخة المبكرة والموت، وهو الذي كان يستجدي وتُذل كرامته. أما النظام وأعوانه من القطط السمان فكانوا يغتنون ويسمنون على حساب هذا الشعب وكوارثه.

إن هذين الموقفين المتعارضين كانا بحاجة إلى دراسة واسعة ومعمقة من قوى المعارضة العراقية وكل المهتمين بالشأن العراقي، و بحاجة إلى بلورة رؤية واضحة وعملية تتجلى فيها سبل التعامل مع ذلك الواقع وكيفية تذليل الصعوبات من أجل تحقيق التمييز الواضح والقاطع بين الشعب العراقي وبين النظام العراقي، فالأوراق كانت مختلطة، وكانت الكثير

من القوى تساهم في خلطها أكثر فأكثر، سواء أكان ذلك على الأصعدة العربية أم الإقليمية أم الدولية.

فالمعارضة العراقية كانت بحاجة إلى رؤية واضحة وبرنامج عملي من أجل استعادة ثقة الشعوب العربية والقوى السياسية فيها وكسبها إلى صف الشعب العراقي في نضاله من أجل رفع الحصار الدولي وفي سبيل الخلاص من الاستبداد والإرهاب الدموي، وفي تحقيق الديمقراطية وممارسة حقوق الإنسان في العراق.

إن معالجة إشكالية العلاقة بين العالم العربي والعراق اتخذت أبعادا عديدة أصبح من الصعب حقاً تصور معالجتها على المدى القصير. وها نحن اليوم وبعد مرور عدة سنوات على سقوط النظام والعلاقات العربية العراقية غير جيدة ومتوترة. لقد كانت الحاجة حينذاك العمل على مستويين، إستراتيجي وتكتيكي متناغمين.

ولا شك في أن هذا الأمر كان يتطلب القيام بدراسات معمقة وجادة وحيوية حول الموضوعات التالية:

- واقع المعارضة العراقية وسياساتها وخطابها السياسي وسبل تطويره، وخاصة خطابها الموجه إلى الشعوب العربية في مواجهة نظام صدام حسين.
- طبيعة العلاقات في ما بين أطراف المعارضة العراقية في موقفها من الدول العربية ومن إيران، وسبل توحيد أو تنسيق المواقف.

طبيعة العلاقة بين النظام والمعارضة، ومنها العلاقة بين المعارضة الكردية والنظام، وأهمية وضرورة توحيد المواقف، إضافة إلى دراسة احتمالات واتجاهات تطورها والعوامل المؤثرة فيها. في ضوء ما حصل في العام ١٩٩٦ في أجواء النزاع بين الحزبين الكرديين"

- واقع العلاقة بين العالم العربي والمعارضة العراقية، ومنها المعارضة الكردستانية.
- وأخيرا دراسة العلاقة بين المعارضة العراقية والحكومات الأخرى من غير البلدان العربية ومنها حكومات منطقة الشرق الأوسط والدول الكبرى، وخاصة القطب الأوحد.

وكان الإنسان يتمنى من المعارضة العراقية أن تنهض بأعباء هذه المهمة الكبيرة، وبالتالي أن تسمح لنفسها بالاقتراب التدريجي من تحقيق الحلم والأمل الذي يراود بنات

وأبناء العراق في الداخل والخارج، حلم الخلاص من النظام وبناء العراق الديمقراطي بقوى الشعب الخاصة.

وفي هذا الإطار يمكن طرح بعض النقاط التي كان بالإمكان أن تكون حينذاك أساساً لبرنامج يمكن البدء بصياغته ومناقشته بشكل واسع من جانب قوى المعارضة العراقية ومن يمكن إيصاله إليه من الناس العراقيين والعرب وغيرهم من المهتمين بالشأن العراقي في الداخل والخارج. وقد تضمن المقترح في حينها النقاط التالية:

١. تشخيص واقعي وموضوعي ملموس لواقع النظام العراقي وطبيعته وسياساته ومواقفه الفعلية وسبل وأدوات عمله وعلاقاته الداخلية والعربية والدولية والصراعات الدائرة فيه والحروب التي خاضها والعواقب الكارثية التي ترتبت عنها،

٢. تشخيص المهمات الآنية وذات المدى المتوسط التي تواجه الشعب العراقي والمعارضة العراقية وصياغتها بشعارات عملية ممكنة التحقيق وقادرة على تعبئة الناس لا في الخارج فحسب، بل وبالأساس في داخل العراق في ضوء النقطة الأولى وعلى أساسها.

٣. تشخيص الأخطاء التي ارتكبتها قوى المعارضة العراقية بشكل عام، دون الخوض بالتفاصيل لا باتجاه تصفية حسابات مع الأطراف التي ارتكبتها، بل من أجل الاستفادة منها وتأكيد استعدادها على تجاوزها وتصحيح المسارات ومواصلة النضال.

٤. نشر الدراسات الضرورية حول هذه القضايا على شكل كراسات على نطاق واسع بحيث تصل إلى البلدان العربية وإلى من يهتم بالشأن العراقي في الداخل والخارج وفق الإمكانيات المتوفرة.

٥. الإصرار على تمييز نفسها ومشروعها الوطني العراقي عن المشروع الأمريكي والقوى التي تتعامل معه وتستند إليه وتبيان العوامل التي تدعوها إلى هذه الخطوة المهمة والضرورية في المرحلة الراهنة، إذ أن المهمة عراقية أولاً، والشعب يحتاج إلى دعم الرأي العام العربي والدولي وتأييده و تضامنه، بما فيه تأييد الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن لا يحتاج إلى تدخل أي طرف كان في شؤونه أو تولي مهماته بالطريقة الراهنة أو توجيه مساره والاشراف على عمله واحتوائه من القطب الأوحد وحليفته بريطانيا.

٦. السعي لتنظيم زيارات عمل من جانب قوى المعارضة العراقية إلى الأقطار العربية واللقاء بالأحزاب السياسية والحكومات العربية لشرح وجهات نظرها ومواقفها إزاء الوضع في العراق. وهنا يحتاج الإنسان إلى بذل جهود حثيثة لشرح رأي المعارضة العراقية للأوساط الشعبية التي تحتاج المعارضة العراقية إلى دعمها وتضامنها في النضال ضد الاستبداد والظلم، إضافة إلى أوساط المثقفين الذين يلعبون دورا تنويريا مهما في بلدانهم.

٧. تنظيم فعاليات مشتركة على نطاق العالم كله من جانب قوى المعارضة العراقية ذات المشروع العراقي يمس ثلاث مسائل جوهرية هي:

- الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والفصل بين موضوعين مختلفين هما: أ) الحصار الدولي، وب) متابعة نزع أسلحة العراق ذات التدمير الشامل والقتل الجماعي.
- الإيقاف الفوري للقصف الجوي ضد العراق والذي مورس في العام ١٩٩٨.
- دعم الشعب العرقي والتضامن معه في نضاله من أجل الخلاص من الاستبداد وإشاعة الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلاد.

إن تنفيذ مثل هذه المهمات، وعبر خطاب سياسي جديد، لم يكن بالعملية السهلة أو سريعة التحقيق، ولكنها كانت مهمة ضرورية ولا غنى عنها لمن يريد تحقيق الأهداف المنشودة. ويحتل أهمية استثنائية في الخطاب السياسي الذي يفترض أن يكون حديثاً من جانب قوى المعارضة العراقية الموجه للشعب وللعالم العربي والعالم. أي أن البدء بعقد لقاءات بين الفصائل الراغبة بوضع مشروع عراقي مستقل يمكن أن يكون الخطوة العملية على هذا الطريق الطويل والشائك. وإذ تحقق مشروع التعاون مع الولايات المتحدة في إطار المؤتمر الوطني العراق الذي ضم أغلب قوى المعارضة العراقية ووفق الخطة العسكرية التي وضعتها الولايات المتحدة في غزو العراق والإطاحة بصدام حسين، إلا أن قوى المعارضة العراقية لم تضع حينذاك خطة لتحقيق التعاون والتنسيق مع القوى السياسية في الدول العربية والسعي لكسبها إلى جانبها وعزلها عن تأثير نظام صدام حسين. كما أن تلك القوى لم تبذل جهداً لعقد لقاءات مع قوى المعارضة العراقية. وهكذا استمر عدم التفاهم والتفاعل

بين الطرفين إلى حين سقوط النظام، كما أنه لا زال مستمراً إلى ما بعد بعد مرور عدة سنوات على سقوط الطاغية ونظامه السياسي الفاشي.

الفصل السابع

الدوافع الكامنة وراء الأزمة العراقية - الأمريكية في نهاية القرن العشرين

المبحث الأول

الأهداف والمواقف المتباينة بين الإدارة الأمريكية والنظام العراقي

بالارتباط مع الأزمة التي تواصلت بين النظام العراقي والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الواقعة بين ١٩٩٨–٢٠٠١ تفرض مجموعة من الأسئلة نفسها علينا وهي تحتاج إلى إجابات مقنعة لما كان يدور في منطقة الخليج العربي أو منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. كما أن هذه الإجابات تحتاج باستمرار إلى مراجعة وتدقيق وحوار بسبب التغيرات التي طرأت على العوامل التي كانت كامنة وراء تلك الأزمة التي لم تشهد مثل تلك الحدة منذ نهاية حرب الخليج الثانية ولا مثل لذلك التكثيف العسكري الأمريكي والبريطاني في الخليج والذي لا ينسجم مع الحاجة الفعلية حتى في حالة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإنزال ضربة عسكرية بالموقع العراقية التي ما يزال الشك قائما في مدى وجود أسلحة الدمار الشامل فيها. ومن بين تلك الأسئلة أحدد مثلاً:

ماذا كان يريد النظام العراقي من رفض تفتيش ما سمي بالقصور الرئاسية أو من تشديد التأزم في العلاقة مع الأمم المتحدة أو من الأزمات عموما التي كان يثيرها النظام مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أو مجلس الأمن الدولي بشكل عام، وما هي استراتيجيته وما هي حقيقة أغراضه حينذاك؟

وماذا كانت تريد الإدارة الأمريكية من تصعيد التوتر والتحضير أو التهديد المستمر بتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق؟ ما هي استراتيجيتها في المنطقة بالارتباط مع تلك الأزمة مع العراق؟

هل كان الحل الذي توصل إليه سكرتير عام الأمم المتحدة مع العراق وبموافقة تامة من جانب الإدارة الأمريكية نهاية الأزمات أم أنها ستتواصل؟ ما هي طبيعة اللعبة التي كانت تمارس في هذه المنطقة حينذاك؟ وأين كانت مصالح الشعب العراقي من كل ذلك؟

الأسئلة تبدو بسيطة ولكنها كانت تفتح بابا واسعة للحوار والتحري عن الحقائق والوصول إلى الأهداف الفعلية من وراء تلك الأزمة الأكثر خطورة منذ انتهاء حرب الخليج الثانية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها كانت تسمح بالتفكير بما كان يمكن القيام به لمواجهة ما حصل في وطننا فيما بعد والذي تتفق كل بلدان العالم تقريبا على أنه كان من النظم الأكثر استبدادية في العالم والأكثر مصادرة للديمقراطية وحقوق الإنسان والأكثر تجاوزا على حق الإنسان في الحياة من جهة، كما كان الشعب العراقي يعاني من إرهاب واستبداد الولايات المتحدة من خلال إصرارها على مواصلة الحصار الدولي وعدم الفصل بين رفع الحصار واستمرار عملية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية من جهة ثانية.

وبصدد السؤال الأول أرى على خلاف ما كان يرى البعض بأن النظام العراقي لا يستفيد قطعا من استمرار الحصار وان كانت الأضرار التي تلحق بالشعب العراقي هي عشرات الأضعاف مما كان يتضرر به النظام، وبالتالي فإن الإستراتيجية التي يسعى إليها النظام في كل تكتيكاته كانت تستهدف رفع الحصار عن العراق، وبتعبير أدق عن النظام أساساً. إن معاينة الوضع من زاوية النظام تتيح للمتتبع الإشارة إلى أن النظام كان ينظر إلى القضية من ثلاث زوايا هي:

الزاوية الأولى: احتمال مواصلة الحصار

١- بسبب استمرار الحصار الدولي وحظر بيع النفط الخام لسنوات عدة عجاف دون أن يظهر في الأفق بارقة آمل برفعه والسماح ببيع كمية أكبر من النفط الخام المقررة في قرار "النفط مقابل الغذاء"، تكونت لدى النظام قناعة ثابتة بعدم رغبة الولايات المتحدة وبريطانيا على رفع الحصار أصلا في السنوات القريبة التالية. وكانت هذه

النظرة منطلقة من تقدير واقعي لمصالح كل من البلدين في ظل سياسة العولمة التي كانت تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية حينذاك بالارتباط مع مصالحها النفطية.

٢- وكان دليل النظام على ذلك عدم تنفيذ الأمم المتحدة ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لبنود اتفاقية النفط مقابل الغذاء بشكل جدي بل كان السعي لعرقلة التنفيذ المناسب واستفزاز النظام عبر التقارير التي كان رئيس اللجنة الخاصة يرفعها إلى مجلس الأمن الدولي.

٣- رفض اللجنة المكلفة بدراسة طلبات العراق الخاصة بالسلع التي كان المفروض أن يسمح باستيرادها وفق قرار النفط مقابل الغذاء لعدد كبير من الفقرات أو السلع الضرورية التي ترد في قوائم طلبات العراق بذريعة إنها تخدم إعادة بناء البنية التحتية للعراق التي تخدم مصالح العسكرة العراقية. ورغم أن الأمم المتحدة قد اقتنعت في حينها بوجود مثل هذه الإعاقة من جانب ممثلي الدولتين (الولايات المتحدة وبريطانيا) فعلا ولكنها لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بإيقاف ذلك.

٤- استمرار إصرار اللجنة الخاصة المكلفة بنزع وتدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق على عدم إنهاء ملفات كل قضية على انفراد وتقديم تقارير واضحة بهذا الصدد بهدف إبقاء القضية معلقة ومفتوحة أطول فترة ممكنة.

٥- إن تركيبة اللجنة الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق كانت تسمح للجنة باتخاذ مواقف متحيزة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وضد العراق. فاللجنة الخاصة (UNSCUM) مكونة على النحو الآتي:

٥ أعضاء من الولايات المتحدة، ٣ أعضاء من بريطانيا، وعضو واحد من روسيا، وعضو واحد من فرنسا، وكان الرئيس من استراليا وقبل ذاك كان من كندا. وهذه اللجنة هي التي كانت تقرر ما تريده الولايات المتحدة، رغم أنها كانت ترتبط بمجلس الأمن الدولي.

الزاوية الثانية: الوضع المعيشي والصحي المتدهور في العراق

١- إن الأوضاع المعيشية للسكان كانت قد اتخذت منحاً دراماتيكياً متسماً بتدهور متواصل تجلى في ارتفاع مستمر في عدد وفيات الأطفال والمرضى والشيوخ والنساء الحوامل.

٢- واقترن ذلك بتفاقم انتشار الأمراض القديمة والجديدة والسارية في سائر أنحاء العراق وتزايد عدد الإصابات بها وضحاياها.

٣- استمرار تناقص المخزون المحلي من كميات الغذاء والدواء التي توفرت للنظام حينذاك وعجزه عن توفير ما هو ضروري منها للغالبية العظمى من السكان، مما أدى إلى تناقص في مقادير الحصة التموينية المقررة للسكان وتفاقم السخط الشعبي لا في أوساط المدنيين فحسب، بل وفي أوساط العسكريين أيضا.

٤- – تقلص شديد في احتياطي النظام من العملات الصعبة، وبالتالي عجزه تدريجياً عن توفير إمكانيات الإيفاء بالتزاماته إزاء الجيش وقوات الأمن والشرطة والحرس الخاص والحاشية الكبيرة، مما قاد إلى تراجع شديد في سعر الدينار العراقي وفي تفاقم التضخم ارتفاع الأسعار في السوق.

٥- – واتسمت تلك الفترة بتفاقم الإشكاليات الاجتماعية والنفسية للسكان وتعاظم أعمال الجريمة المنظمة وغير المنظمة والسرقة والنهب والسطو وقطع الطرق والفساد الوظيفي والإداري والرشوة والمحسوبية والمنسوبية والعهر والمتاجرة بالنساء والأطفال وأعضاء جسم الإنسان، علما بأن بعض أجهزة الأمن والشرطة والجيش كان يساهم في ارتكاب مثل هذه الجرائم.

الزاوية الثالثة: التغيرات الحاصلة في التحالف الدولي والعربي المناهض للعراق

كان النظام يتابع التغيرات الطارئة على التحالف الدولي الذي نشأ في أعقاب غزو الكويت والذي لم يعد قائماً كما في السابق، بل تخلخل تماما، وكان يلاحظ وجود ثلاثة مواقف متباينة إزاء استمرار الحصار أو احتمال ممارسة العنف الأمريكي في مواجهة المشكلة في داخل مجلس الأمن الدولي وفي العالم عموما:

- موقف الولايات المتحدة وبريطانيا المتشدد والراغب في توجيه ضربات عسكرية للعراق لها أهداف أخرى غير تصفية أسلحة الدمار الشامل وبعيدة كل البعد عن إسقاط النظام العراقي حتى ذلك الحين.
- موقف روسيا والصين وفرنسا وإيطاليا والعديد من الدول الأوربية والعربية والإسلامية الأخرى التي كانت ترفض استخدام السلاح والعمل من أجل إيجاد حل سلمي دبلوماسي وإعطاء الدبلوماسية وقتا أطول لمعالجة المشكلات مع النظام.
- الموقف المتردد إزاء الموقف الأمريكي والذي كان يبدو واضحا في مواقف عدد كبير من بلدان العالم بما فيها بعض الدول العربية والأوربية والتي كانت تعتقد بأن هذه السياسة تشكل خطراً على العلاقات الدولية ولائحة النظام الداخلي للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

و اعتقد النظام في حينها أن قرار رفض التعاون مع اللجنة الخاصة يمثل خطوة صحيحة في هذه الفترة من أجل مناقشة القضية الإستراتيجية، ألا وهي رفع الحصار الاقتصادي عن العراق. وأن الاختلاف في مجلس الأمن يمكن أن يعيق توجيه الضربة العسكرية الأمريكية–البريطانية وتسرع من إنهاء الحصار على طريقة "دعها تتعقد علَّها تحل نهائيا". واقتنع النظام بأن الفرصة كانت سانحة له لمثل هذه الخطوة لضمان إيجاد حل، وكان يعتقد أيضاً بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن توجه الضربة للعراق بسبب الوضع الدولي. وكان النظام في هذا الموقف قد ارتكب خطأً فادحاً كلفه فيما بعد وجوده.

وإزاء الوضع المتزايد تعقيدا اعتمد النظام في معالجة الموقف ثلاثة أساليب أو إجراءات هي:

أ. تشديد الإرهاب والرقابة على المجتمع ومنها الجريمة البشعة المستمرة التي كان ينفذها النظام منذ عام ١٩٩٧ وهي إعدام ١٥٠٠ مواطن عراقي. كما نفذ في الأعوام التالية المزيد من جرائم الإعدامات والقتل المستمر لمن كان يعتقد مخالفاً له.

ب. إثارة ضجة دولية بشأن الحصار الاقتصادي والدعوة إلى رفعه وأشغال الرأي العام العراقي بالمشكلة وإبعاد الغضب الموجه له أيضا وتوجيهه ضد الولايات المتحدة وبريطانيا.

ج. تنظيم حملة دبلوماسية واسعة من أجل الحصول على تأييد لموقف العراق وعزل الولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل تأكيده ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي الذي لم يؤيد توجيه ضربات عسكرية ضد العراق.

والآن لا بد من الإجابة عن السؤال الثاني بشأن الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقود وتوجه منذ سقوط الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي وحلف وارشو وسوق التعاضد الاقتصادي سياسة العولمة في العالم والتي شملت المجالات الاقتصادية والسياسية والتقنية والثقافية والعسكرية والبيئية، وكانت تريد فرض وجودها الدائم وتكريسه في منطقة الخليج والشرق الأوسط إزاء المنافسة التي تبديها الدول الكبرى الأخرى مثل روسيا والصين واليابان وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل ألمانيا وفرنسا. وكانت ترى أن استمرار معاقبة العراق ومراقبة تحركاته وتدمير أسلحته من خلال تمديد الحصار الاقتصادي الدولي وحظر بيع النفط الخام بكميات أكبر مما تقرر له، هو الطريق العملي لمصالحها حينذاك.

فالولايات المتحدة كانت تريد باختصار ما يلي:

١ – استمرار الحصار وحظر بيع النفط الخام العراقي، وكانت غاية ووسيلة بيد الولايات المتحدة الأمريكية في آن واحد.

٢- فرض الرقابة الكاملة على النظام وعلى علاقاته الدولية مع الاحتفاظ به في الساحة السياسية الشرق أوسطية حينذاك لأسباب كثيرة.

٣- الإرهاب وبث الرعب في نفوس شعوب وحكومات بلدان المنطقة بأنها مستعدة على لمعاقبة دول المنطقة في حالة تهديد مصالحها أو مصالح حليفها الاستراتيجي إسرائيل في هذه المنطقة من العالم والبرهنة على أنها مستعدة للضربة حتى لو كانت ضد إرادة المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي والرأي العام العالمي فهي إمبراطورية العصر

والدولة الأعظم في العالم. وهذا المصطلح الذي استخدم مجدداً ولأول مرة من جانب مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس الأميركي جيمي كارتر بين ١٩٧٧- ١٩٨١ زبغنيو بري جينسكي في إحدى مقابلاته التلفزيونية مع قناة الجزيرة القطرية، باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أمبراطورية القرن الحادي والعشرين.

٤- وكانت تريد في الوقت نفسه تأمين تطويق روسيا من مختلف الجهات لتستكمل الحزام الأمني العسكري: من الناحية الأوربية كسب دول البلطيق وأوربا الشرقية إلى حلف الأطلسي، تكوين حلف عسكري في الشرق الأوسط يشمل تركيا وإسرائيل وأوكرانيا، وحلف خليجي يضم إليه الدول الخليجية وبالتعاون المباشر في الحالتين مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي تحرم على روسيا مصالحها في المنطقة وكذلك مصالح الصين الشعبية، ثم تقنن علاقات أوربا واليابان بهذه المنطقة.

ولكن السؤال التالي كان هو المهم حينذاك: لماذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد تمديد الحصار على العراق؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال على النحو التالي:

- كان تمديد الحصار يعطي المبرر بوجود أسلحة محرمة لدى العراق يهدد بها جيرانه ولا بد من إزالتها وعدم فسح المجال له للاحتفاظ بها أو تطويرها.
- كما كان يعطي المبرر لاستمرار التوتر في المنطقة وضرورة استمرار وجود القوات العسكرية الأمريكية بكثافة معينة في منطقة الخليج والشرق الأوسط حماية للمنطقة والدول الصديقة والحليفة لها.
- وكان هذا الوجود يمنح إمكانية إضافية لمراقبة الأوضاع في كل من إيران وسوريا وتركيا، إضافة إلى مراقبة التوتر غير المنقطع في العلاقة بين إسرائيل وفلسطين وبعض الدول العربية المجاورة لإسرائيل.
- وكانت الولايات المتحدة تهدف من وراء ذلك فرض الحلول التي تريدها إسرائيل على بلدان المنطقة وتخويف سوريا من أنها يمكن أن تتلقى ضربة مماثلة ما لم تبادر للحل السلمي كما تراه إسرائيل وترضى به الولايات المتحدة.

- وكان التوتر المستمر في المنطقة والوجود العسكري الأمريكي يضمن فعليا هيمنة الإدارة الأمريكية والاحتكارات الأمريكية على اقتصاد النفط في هذه المنطقة وفي العالم من حيث الاستخراج والتصدير والتسعيرة، وهو أمر بالغ الأهمية لها.
- واستمرار الحصار الاقتصادي على العراق فسح للسعودية المجال ولعدة سنوات إلى استمرار تصدير ٨٥٪ من حصة العراق في صادرات دول الأوبيك OPEC النفطية، أما البقية فتصدرها بعض الدول الأخرى. وقد وفر ذلك للسعودية ما يقرب من ٢٠ مليار دولار إضافي كل سنة استخدمتها لتموين التسلح والمناورات العسكرية وصرف فواتير الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج. وساهمت الكويت في صرف تلك الفواتير أيضا.
- وقد ساهم استمرار التوتر إلى تشديد سباق التسلح في المنطقة وزيادة مبيعات الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة التقليدية الحديثة ومحاولة احتكار سوق الشرق الأوسط والخليج كلية. وهناك أرقام تدلل بوضوح على ذلك.
- وبخصوص تلك الفترة لا بد من الانتباه إلى قضية مهمة و هي أن أزمة العراق قد أنست العالم خلال فترة حرجة سياسة حكومة إسرائيل المناهضة لعملية السلام والمعارضة لتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وبالتالي غاب الحرج الأمريكي من سياسة إسرائيل العدوانية التوسعية والضغط المتصاعد في أمريكا على رئيس الولايات المتحدة بيل كلنتون للخضوع التام للموقف الإسرائيلي، إضافة إلى نجاح إسرائيل خلال تلك الفترة القصيرة في سعيها لإثارة الخلافات داخل المعسكر الفلسطيني والذي تحقق فعلاً على اسوأ صور وأوسع نطاق.

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي وجهت ضربات جوية عسكرية لمواقع عراقية في العام ١٩٩٩، كانت حتى ذلك الحين تفضل مثل هذه الضربات والتي تكررت في العام ٢٠٠١، إذ إنها وفرت لها جملة من الامتيازات بما فيها تجربة جديدة للأجيال الجديدة من الأسلحة التي طورتها في ضوء تجاربها في حرب الخليج الثانية، وهي فرصة نادرة أن تجرب أسلحة جديدة في عمليات عسكرية بالذخيرة الحية وضد سكان بلد لا يملكون قدرة الدفاع عن النفس ويعيشون في ظل نظام استبدادي وفي عالم يرفض الحروب في أماكن أخرى.

وقفت كل من روسيا والصين وفرنسا وإيطاليا ومصر وغيرها من الدول ضد الضربات العسكرية ومن أجل معالجة المشكلات القائمة دبلوماسيا. وكانت في ذلك على صواب، بغض النظر عن المصالح التي كانت وما تزال تحركها لاتخاذ مثل هذا الموقف. إذ كان يفترض الاستفادة من هذا الموقف لا لتفادي الضربات العسكرية فحسب، بل ومن أجل إيجاد حل لمشكلة الحصار الاقتصادي وأسلحة الإبادة الجماعية التي يقدر امتلاك العراق لها ومشكلة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق وفق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبخاصة القرار ٦٨٨ لسنة ١٩٩١. وكانت هناك قناعة عامة بأن روسيا والصين وفرنسا وكذلك إيطاليا غير قادرين على قبول هذا الاستبداد والانفراد الأمريكي على النطاق العالمي وهذا الموقف الذي يريد إملاء إرادته بالقوة العسكرية وبالطريقة التي كانت تجري أمام أنظار العالم حينذاك. وهو موقف صائب أيضا، إذ إنها في الوقت نفسه تحرم من تحقيق مصالح لها في هذه المنطقة التي تريد الولايات المتحدة احتكارها لها فقط.

المبحث الثاني

سياسات كلنتون وبوش الابن إزاء الأزمة العراقية

أولاً: سياسة بيل كلنتون إزاء العراق

شهدت سنوات العقد الأخير من القرن العشرين صراعاً سياسياً محتدماً بين قيادة الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية حول السياسة التي افترض أن تنتهج إزاء العراق من جانب الكونغرس والبيت الأبيض. وقد شارك في هذا الصراع الفكري والسياسي جهاز الاستخبارات الأمريكية ووزارتا الدفاع والخارجية، إضافة إلى عدد من مراكز البحث والدراسات العلمية التي يعتد بها وكبريات الصحف الأمريكية، إضافة إلى دور وتأثير اللوبي الإسرائيلي على البيت الأبيض والكونغرس ومجمل السياسة الأمريكية والأجهزة التنفيذية والبحثية والصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية.

كان بيل كلنتون، على خلاف بوش الأب، في دورتيه الأولى والثانية يتجنب تشديد الصراع مع العراق ويتعد عن تحويله إلى نزاع مسلح. وكان في ذلك يجد التأييد من غالبية

أعضاء الكونغرس الأمريكي من الحزب الديمقراطي، في حين كان الحزب الجمهوري يعمل بكل السبل من أجل تشديد الصراع والعمل من أجل إسقاط النظام العراقي وبقوى الولايات المتحدة ذاتها وليس عبر قوى المعارضة العراقية. وكانت سياسة إدارة بيل كلنتون قد التزمت موقفاً يتأرجح بين الشدة بسبب ضغوط الحزب الجمهوري وإسرائيل، وبين موقف حزبه الديمقراطي. وقد تجلى ذلك في عدد من السياسات والممارسات التي تميزت بأسلوب الضغط وتشديد العزلة ضد النظام منها بشكل خاص:

١. رفض رفع الحصار الاقتصادي الدولي عن الشعب العراقي، رغم إدراك الإدارة الأمريكية بأن هذه السياسة لا تؤذي النظام بقدر ما تؤذي الشعب العراقي وتحرمه من حياة كريمة وتدفع به إلى المزيد من البطالة والفقر والجوع والحرمان والمرض والموت، وبشكل خاص بالنسبة للأطفال والمرضى والحوامل وكبار السن.

٢. تشديد الرقابة على البضائع التي يطلب العراق استيرادها من الخارج بحيث كانت تمنع الكثير من السلع الضرورية بذريعة استخدامها المزدوج للجانبين المدني والعسكري.

٣. التوقيع على "قانون تحرير العراق" الذي صادق عليه الكونغرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ.

٤. الموافقة على تقديم مساعدات مالية كبيرة لبعض قوى المعارضة العراقية المرتبطة بالمشروع الأمريكي لمواجهة سياسات النظام العراقي.

٥. الاستمرار في تقنين كميات النفط التي يسمح للعراق بتصديرها في إطار "قرار النفط مقابل الغذاء".

٦. توجيه ضربات عسكرية بين الحين والآخر لمواقع عسكرية عراقية كضربات ١٩٩٩ ضد مواقع إطلاق الصواريخ في العراق والتي أطلق عليها بالضربات التأديبية كما حصل في العام ١٩٩٩.

٧. استمرار العمل من جانب الأجهزة الأمنية الأمريكية (وكالة الاستخبارات الأمريكية) لتنظيم انقلاب عسكري يطيح بصدام حسين ومجموعة من كبار مسؤوليه وتسلم السلطة من قبل قوى في حزب البعث ولكنها معارضة لصدام حسين.

وفي الوقت نفسه عمدت إدارة كلنتون إلى توفير مستلزمات ثلاثة لضمان وضع مناسب لها في إطار قوى المعارضة العراقية، ومنها:

١. مواصلة العمل للحفاظ على وحدة القوى التي أمكن تجميعها قبل ذاك في المؤتمر الوطني العراقي الموحد وإبقاء الدكتور أحمد الچلبى رئيساً لهذا المؤتمر باعتباره أكثر العناصر العراقية ضماناً في علاقاته مع الأجهزة الأمنية الأمريكية وبقية المؤسسات المسؤولة عن التعامل مع قوى المعارضة العراقية وبلورة مواقفها إزاء النظام العراقي.

٢. العمل على تنفيذ بنود الاتفاق الذي تحقق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بين الحزبين الكرديين وبوساطة أمريكية حول القضايا التي تبين أنها لم تنفذ حتى العام ١٩٩٩. فقد وصل وفدان كرديان من الحزبين إلى الولايات المتحدة للبدء بنقاش وبوساطة أمريكية للوصول إلى تنفيذ النقاط التالية: "وقف الحملات الإعلامية بين الحزبين وإنهاء وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وفتح مكاتب تمثيل سياسي لكل طرف في مناطق الطرف الآخر، وتسوية مشكلة المهجرين والمشردين نتيجة النزاع السابق، وحل قضايا الواردات وتفعيل دور البرلمان وتشكيل الحكومة الكردية المشتركة، وعملية تطبيع الأوضاع، بما في ذلك تشكيل لجنة للإحصاء السكاني وإعداد قوائم الناخبين".[١٨٠] وبالرغم من أن الطرفين حلا بعض تلك المشكلات، إلا أن مشكلات اخرى بقيت معلقة تنتظر الحل. وقد حمل رئيسا الوفدين الطرف الآخر مسؤولية عدم الوصول إلى حل لكل المسائل المعلقة ولكنهما التزما بمواصلة الحوار وعدم اللجوء إلى القوة والعنف والسلاح لحل ما تبقى من مشكلات بينهما.

٣. تأمين الدعم المالي لتلك القوى من المعارضة العراقية التي تقرر احتضانها من جانب الإدارة الأمريكية بسبب توافق أهداف المشروع الأمريكي في العراق مع أهداف قوى المعارضة العراقية الأعضاء في المؤتمر الوطني العراقي.

---

١٨٠ الملف العراقي. العدد ٩١ تموز /يوليو ١٩٩٩. فشل المحادثات بين الحزبين الكرديين في واشنطن. ص ٢٨.

كانت هذه السياسة غير كافية بالنسبة إلى أطراف مهمة في قوى المعارضة العراقية، وبشكل خاص من جانب قوى المؤتمر الوطني العراقي الموحد التي بدأت تستعيد نشاطها بعد أن صدر قانون تحرير العراق ووقع عليه بيل كلنتون في العام ١٩٩٨ وبعد عقد اجتماع قوى المعارضة العراقية مع الجانب الأمريكي في نيويورك في العام ١٩٩٩.

ثانياً: سياسات بوش الابن إزاء العراق

لم يكن هناك اتفاق واضح بين الديمقراطيين والجمهوريين حول الموقف من العراق. ففي الوقت الذي كان الحزب الجمهوري يدعو إلى التشدد إزاء النظام العراقي والعمل الجاد للاطاحة به، كان الديمقراطيون أقل اندفاعاً في استخدام العنف لإسقاط النظام، رغم الضربات العسكرية الموجعة التي سميت بالتأديبية التي مارستها القوات الجوية الأمريكية بين فترة وأخرى ضد المواقع العسكرية والمنشآت الصناعية العسكرية في العراق. ولهذا بقي "قانون تحرير العراق" في عهد "بيل كلنتون" يتأرجح بين مدينتي "نعم" و "لا". وكانت أطراف في المعارضة العراقية تعمل من اجل تفعيل هذا القانون، وهي قوى لا شك كانت مؤثرة في أجهزة الدولة الأمريكية العسكرية والأمنية، في حين كانت قوى معارضة عراقية أخرى تدعو إلى عدم استخدام العنف ومساندة المعارضة ودعمها لإسقاط النظام. وفي خضم هذا المعمعان حصلت انتخابات الرئاسة الأمريكية في خريف العام ٢٠٠٠ بعد انتهاء الدورة الثانية لرئاسة "بيل كلنتون" للولايات المتحدة الأمريكية. استطاع مرشح الحزب الجمهوري، جورج دبليو بوش (George Walker Bush)، الفوز في هذه الانتخابات ضد مرشح الحزب الديمقراطي، ألبرت أرنولد ألـ–گور (Albert Arnold „Al“ Gore)، الذي كان يريد مواصلة سياسة بيل كلنتون إزاء العراق والتي لم تكن مقبولة من جانب الحزب الجمهوري ونوابه. وبهذا الفوز حصل الجمهوريون أيضاً على أكثرية في مجلسي النواب والشيوخ وتمت الغلبة للمحافظين الجدد في الإدارة الجديدة وفي المجلسين إضافة إلى زيادة تأثيرهما على وكالة الاستخبارات المركزية ووزارتي الدفاع والخارجية. وبهذا الفوز بدأ العمل مجدداً للسير على نهج متشدد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تتسم بذهنية المحافظين الجدد من جهة، وبأيديولوجية اللبرالية الجديدة الأكثر يمينية

والأكثر تشدداً في حقول الاقتصاد والسياسات الداخلية والخارجية والعسكرية والبيئية والعلاقات الدولية من جهة ثانية. و خلال هذه الفترة كانت تتبلور سياسة توجيه ضربات استباقية وقائية لتلك الدول التي يعتقد انها تشكل خطراً على الأمن الأمريكي أو المصالح الأمريكية في أي منطقة من العالم.

وبعد تسلم بوش الابن إدارة البيت الأبيض في شباط ٢٠٠١، لم تمض سوى عدة شهور حتى وقعت جريمة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد فتحت هذه الجريمة البشعة والمدانة عالمياً شهية الإدارة الأمريكية الجديدة ودفعت بها لتنفيذ ما بدأ به بوش الأب في حرب الخليج الثانية وتعميق هذا النهج بممارسة سياسات الضربات الاستباقية.

وما أن وصل بوش الأبن إلى إدارة البيت الأبيض حتى توفرت للدكتور أحمد الچلبى، رئيس المؤتمر الوطني العراقي الموحد، فرصة أفضل لمواصلة سعيه لدى هذه الإدارة ولدى جهاز الاستخبارات المركزية ووزارتي الدفاع والخارجية ومراكز البحث العلمي الأمريكية لتنشيط الموقف وحسمه لصالح الحرب ضد العراق بعد أن نُفذت الحرب ضد أفغانستان للانتقام من تنظيم القاعدة ومن دولة وحكومة طالبان التي احتضنت القاعدة وتعاونت معها لتنفيذ مشاريعها الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وقد أطلق على هذه الحرب بـ "الحرب ضد الإرهاب".

وفي ضوء الصلات المكثفة بين المؤتمر الوطني العراقي والإدارة الأمريكية الجديدة تبلورت الأهداف المشتركة وتسارعت وتيرة العمل في صفوف قوى المعارضة العراقية لصالح الإطاحة بنظام صدام حسين من خلال الحرب الخارجية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم الحديث عن جهود مكثفة وحثيثة بذلتها المعارضة العراقية لإقناع الإدارة الأمريكية بإنجاز هذه المهمة نيابة عنها، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة لم تكن بحاجة إلى كل ذلك، إذ إنها كانت راغبة بذلك وتسعى إليه شريطة عدم المشاركة الفعلية من جانب قوى المعارضة العراقية في الحرب أو في أي جهد سوى ما ترى الإدارة الأمريكية ضرورة القيام به من جانب المعارضة العراقية. ولهذا يمكن القول بأن المعارضة العراقية

وخلال الفترة التي اعقبت اجتماع نيويورك والواقعة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ لم تستطع عمل شيء يذكر بسبب الانتخابات الأمريكية وعدم حسم الموقف إزاء العراق بوجهة معينة، ولكن في أعقاب تسلم بوش قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في شباط/فبراير من العام ٢٠٠١ برز النشاط المكثف للمعارضة العراقية مع الإدارة الأمريكية ومن جانب الأخيرة مع المعارضة العراقية لبلورة الحل الأخير، حل الحرب ضد النظام العراقي. وعلينا أن نشير هنا بأنه من الخطأ الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد اقتنعت برأي أبرز قوى المعارضة العراقية في إسقاط النظام، إذ أن هذا مخالف للحقيقة رغم حصول توافق في الرأي بين القوى المكونة للمؤتمر الوطني العراقي الموحد والإدارة الأمريكية، إذ أن الحقيقة التي لا يمكن أن تخفى على أحد هي أن الولايات المتحدة في عهد بوش الابن كانت تريد هذه الحرب ضد العراق بكل ثمن، وبالتالي توافقت الآراء في اسلوب الاطاحة بنظام البعث الدكتاتوري من خلال الحرب الخارجية، و إن اختلفت في أهداف أخرى تمس فترة ما بعد الحرب. فمن غير المعقول أن ترسم الإدارة الأمريكية سياستها وفق رغبات الدكتور أحمد الچلبي أو الحزبين الكرديين أو البعض من قوى الإسلام السياسية الشيعية، بل إن الصحيح أن الإدارة الأمريكية كسبت إلى مشروعها في العراق أبرز قوى المعارضة العراقية، وفي الوقت نفسه أوقفت عمليات قوى المعارضة الكفاحية ضد النظام وحصرتها بالدعاية والإعلام والحصول على معلومات لعملياتها العسكرية القادمة والموافقة على وجود خبراء عراقيين يعملون في الولايات المتحدة لإعداد دراسات لما بعد الاطاحة بنظام صدام حسين ولصالح الاستفادة منها من جانب الإدارة الأمريكية والقوات العسكرية الأمريكية.

لم تكن المعارضة العراقية في الفترة بين ١٩٩٩ و٢٠٠٢، حيث عقد مؤتمر لندن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قادرة على القيام بأي فعاليات كفاحية مشتركة ضد النظام العراقي. بسبب تعدد مواقف قوى المعارضة بين مؤيد ومناهض للحصار الاقتصادي الدولي، وبين مؤيد ومناهض لأي حرب ضد العراق تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان متوقعاً أن يكون حجم الدمار والخراب كبيرين وحجم الخسائر البشرية أكبر والعواقب سلبية على المجتمع وعلى العراق كله. وقد اشتد الخلاف بين الفصائل المرتبطة

بالمؤتمر الوطني والبعض الذي خرج منه ووجد تعبيره في البيانات المتباينة وفي الندوات الفكرية والسياسية التي كانت تعقد في الخارج. إلا أن الإصرار على خوض الحرب أصبح واضحاً منذ العام ٢٠٠١، أي منذ مجيء بوش الابن إلى البيت الأبيض وبعد وقوع العدوان الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١.

ومن أجل تقديم كل الدعم الضروري للولايات المتحدة في حربها القادمة في العراق من جانب قوى المعارضة العراقية، ومن أجل حضور قوى سياسية لم تحضر في اجتماع نيويورك رغم مساهمتها في التحضير له، وخاصة قوى الإسلام السياسية، ومن أجل معرفة ميزان القوى وجس نبض الواقع العراقي في الداخل والخارج، ومن أجل إقناع شعوب ودول كثيرة في العالم كانت ترفض الحروب والتدخل في شؤون الدول الأخرى، جرى عقد مؤتمر لندن لقوى المعارضة العراقية في يومي ١٤–١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

فما هي القوى التي ساهمت في هذا المؤتمر، وماهي النتائج التي تمخض عنها، وماهي القرارات التي اتخذها؟ البيان الختامي الصادر عن هذا المؤتمر يمكنه أن يجيب عن هذه الأسئلة، إذ استطاع المؤتمر كسب قوى سياسية جديدة شاركت في أعماله لم تشترك قبل ذاك في اجتماع نيويورك، ولكنها كانت مساهمة في التحضير له، ومنها: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، إذ كانت إيران ترفض حينذاك مثل هذه المشاركة، ولكنها وافقت أخيراً وسمحت للمجلس الأعلى بالمشاركة. (راجع الملحق رقم).

في العام ٢٠٠٢ عقد مؤتمر لندن، وهو آخر مؤتمر لقوى المعارضة العراقية في الخارج حينذاك. وصدر عنه بيان سياسي تضمن جملة من القرارات والتوصيات التي تخص عمل المعارضة العراقية ودورها في الفترة القادمة. لقد عقد المؤتمر والولايات المتحدة تستكمل استعداداتها لخوض الحرب ضد النظام العراقي باتجاهات ثلاثة:

١. تأمين الاستعداد العسكري لخوض المعارك جواً وبراً وبحراً ضد النظام العراقي وقواته العسكرية.

٢. تأمين التحالف الدولي الواسع نسبياً لخوض الحرب بالرغم من عدم حصول موافقة أو تخويل من مجلس الأمن الدولي.

٣. مواصلة الحملة الإعلامية ضد النظام وإبراز مخاطر امتلاك النظام العراقي لأسلحة الدمار الشامل.

ومن هنا يمكن القول بأن تنسيقاً واضحاً كان قد تم بين قيادة المؤتمر الوطني العراقي والإدارة الأمريكية لما يفترض أن يحصل في مؤتمر لندن ليكون المنعطف النهائي صوب الحرب ضد النظام. وهو ما يتجلى بوضوح في خطب جميع المشاركين وكذلك في كلمة زلماي خليل زادة الذي شارك في مؤتمر لندن. جاء في تقرير ملف صادر عن قسم الإنصات في الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني تحت عنوان "مؤتمرات المعارضة العراقية" حول الحضور ما يلي:

" يشارك في هذا المؤتمر أكثر من ٣٧٠ من ممثلي المعارضة العراقية من بينهم نحو ٢٠٠ مندوب عن حركات المعارضة و١٠٠ من المستقلين، فضلا عن وفد أمريكي برئاسة زلماي خليل زاده الذي عينته واشنطن مؤخرا سفيرا فوق العادة للولايات المتحدة لدى ما تسميه واشنطن "العراقيين الأحرار". ويعقد المؤتمر تحت شعار "من أجل إنقاذ العراق والديمقراطية" وبحضور حركات المعارضة الرئيسية الست. وتمثلت خمس من هذه الفصائل بقادتها، وهم أحمد الچلبى رئيس المؤتمر الوطني العراقي والشريف على بن الحسين من الحركة الملكية الدستورية وإياد علاوي الأمين العام لحركة الوفاق الوطني، إضافة إلى مسعود البارزاني وجلال طالباني زعيمي الحزب الديمقراطي الكردستانى والاتحاد الوطني الكردستاني، وكذلك المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي مثله عبد العزيز الحكيم."[١٨١] ويلاحظ هنا غياب القوى التالية:

** الحزب الشيوعي العراقي، لم يشارك في المؤتمر، ولكن شارك كريم أحمد الداوود باعتباره سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكردستاني، علماً بأنه كان عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي أيضاً.

** حزب الدعوة الإسلامية الذي رفض بدوره الحرب ولم يحضر المؤتمر.

---

١٨١ مؤتمرات المعارضة العراقية. الإنصات. الاتحاد الوطني الكردستاني.

** حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق) ذات الارتباط التنظيمي والفكري بسوريا.

** الحركة الاشتراكية العربية.

** بعض القوى القومية العربية العراقية.

** جمهرة من المثقفين الديمقراطيين الذين وقفوا ضد الحرب، ولكنهم كانوا إلى جانب النضال لإسقاط النظام بقوى الشعب العراقي.

شكّل المؤتمر لجنة متابعة لتنفيذ قراراته ضمت ٦٥ شخصاً يمثلون مختلف القوى التي شاركت في المؤتمر وبتمثيل متباين في العدد عن كل مكون سياسي مشارك. وكانت البداية لتوزيع الحصص في الحكم الجديد المحتمل في العراق. تضمنت لجنة المتابعة الأسماء التالية:

أسماء لجنة المتابعة

١	إبراهيم حمودي		٣٤	صنعان احمد آغا
٢	أحمد الچلبي		٣٥	طارق الاعظمي
٣	العقيد احمد علي محسن		٣٦	عادل عبد المهدي
٤	اكرم الحكيم		٣٧	عباس البياتي
٥	البرت يلدا		٣٨	عبد العزيز الحكيم
٦	اياد السامرائي		٣٩	عبد الستار الجميلي
٧	الدكتور اياد علاوي		٤٠	عبد المجيد الخوني
٨	ايهم السامرائي		٤١	عز الدين سليم
٩	الدكتورة بيان الاعرجي		٤٢	علي بن الحسين
١٠	بيان جبر		٤٣	غسان العطية
١١	توفيق الياسري		٤٤	فاروق رضاعة
١٢	جلال طالباني		٤٥	فؤاد معصوم
١٣	جنيد منكو		٤٦	قادر عزيز
١٤	جواد العطار		٤٧	كريم احمد
١٥	جوهر نامق		٤٨	كنعان مكية
١٦	حاتم مخلص		٤٩	كوسرت رسول علي
١٧	حاتم شعلان ابو الجون		٥٠	طؤران طالباني
١٨	حاجم الحسني		٥١	الدكتور محمد بحر العلوم
١٩	حامد البياتي		٥٢	محمد تقي المولي
٢٠	حسين الجبوري		٥٣	محمد الحيدري
٢١	حسين الشعلان		٥٤	محمد عبد الجبار
٢٢	حسين الشامي		٥٥	محمد الحاج محمود

٢٣	رضا جواد تقي		٥٦	مسعود بارزاني
٢٤	سعاد الكريماوي		٥٧	مشعان الجبوري
٢٥	سعد البزاز		٥٨	مضر شوكت
٢٦	الدكتور سعد جواد		٥٩	موفق الربيعي
٢٧	سعد صالح جبر		٦٠	ناجي حلمي
٢٨	سعدون الدليمي		٦١	الدكتور نجم الدين كريم
٢٩	سنان الشبيبي		٦٢	هوشيار زيباري
٣٠	صادق الموسوي		٦٣	اللواء الركن وفيق السامرائي
٣١	صفية السهيل		٦٤	وليد محمد صالح
٣٢	صلاح الدين بهاء الدين		٦٥	يونادم يوسف كنا
٣٣	صلاح الشيخلي			

وكان من المقرر ان تضاف إلى هؤلاء عشرة أسماء أخرى من قوى سياسية مستقلة وحزبية تعويضاً لما سمي بالغبن الذي لحق البعض من المشاركين في لجنة التنسيق والمتابعة

ومن قراءة الأسماء يمكن القول بأن عدد المشاركين في لجنة المتابعة من قوى وأحزاب الإسلام السياسية كان كبيراً حقاً وطاغياً على المؤتمر وعلى بنية لجنة المتابعة. كما أن العمل كان يسير على اساس أنهم سيكونوا في السلطة قريباً وقد تجلى ذلك في انتخاب الهيئة القيادية للمعارضة العراقية واللجان المتخصصة التي تتفرع عنها وتعمل تحت اشرافها، وهي: ١–لجنة العمل الميداني /

٢– لجنة الاعلام

٣– لجنة الاعمار والتنمية

٤– لجنة العلاقات الخارجية

٥- لجنة العلاقات الوطنية

٦- اللجنة الاجتماعية

٧- اللجنة الاقتصادية

٨- لجنة متابعة قرارات الامم المتحدة

٩- لجنة المهجرين والوافدين والمهاجرين

١٠- اللجنة المالية

١١- اللجنة الحقوقية والدستورية

١٢-لجنة حقوق الانسان

١٣- لجنة الاغاثة

١٤- لجنة التربية والتعليم،

وقد أكد المجتمعون على الالتزام بما قرره المؤتمر والبيان السياسي الصادر عنه ومهمات المرحلة الانتقالية.

تضمن البيان السياسي للمؤتمر ٢٢ توصية سياسية. وكانت التوصية الأولى قد تضمنت الفكرة الساسية التي جرى الإخلال بها بعد سقوط النظام مباشرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وأعني بها دور المعارضة العراقية بالتغيير:

"١) دور المعارضة العراقية في عملية التغيير

أقر المجتمعون بأولوية دور المعارضة الوطنية بتياراتها وتنظيماتها المختلفة وجماهير شعبنا وعلى امتداد الساحة الجغرافية العراقية وأهميته في جميع مراحل عملية التغيير المرتقبة وبالشكل الذي ينسجم مع طبيعة أوضاعها الميدانية وإمكاناتها وقدراتها."[١٨٢]

كيف يمكن قراءة هذه التوصية؟

كانت قوى المعارضة العراقية وهي تكتب هذه التوصية تدرك عدة مسائل جوهرية منها بشكل خاص ما يلي:

---

١٨٢ المصدر السابق نفسه. مؤتمر لندن في ١٤-١٦/١٢/٢٠٠٢.

١. إن إسقاط النظام سيتم عبر الغزو الخارجي وبقوات تحالف دولي لم يحصل على قرار من مجلس الأمن الدولي.

٢. وأن الولايات المتحدة الأمريكية وهي تقود التحالف لم تضع في أجندتها اي دور للمعارضة العراقية في عملية إسقاط النظام العراقي وقررت أخذ الأمر كله على عاتقها.

٣. وأن الإدارة الأمريكية أكدت على قوى المعارضة العراقية عبر أجهزة الاتصال بعدم القيام باي عمل ضد الحكومة العراقية في ما عدا الدعاية والإعلام ضد النظام.

٤. وأن العراقيين والعراقيات الذين حشدوا في الولايات المتحدة كخبراء سوف لن يكون لهم دور يذكر فيما عدا القيام بأعمال روتينية وترجمة لا غير، وهو ما حصل فيما بعد فعلاً، إذ تركت أعمالهم وتقاريرهم في مدارج واشنطن وجاءوا إلى العراق بما وضعوه لأنفسهم من مهمات لا غير، مما دفع بالعديد من الخبراء الاستقالة أو أنهيت أعمالهم بعد فترة من الزمن.

ولهذا لم يكن في بال الولايات المتحدة أن تمنح قوى المعارضة العراقية مهمة القيام بالتغيير وأن التغيير يتم على ايدي قوى المعارضة العراقيةز فقد كانت هذه التوصية وهماً لا غير وإيهام الناس في العراق، رغم أن في صفوف قوى المؤتمر الوطني قوى مناضلة حقاً وكان لها الحق في ما ورد في التوصية، ولكن التوصية كانت متعارضة مع الواقع ومع نوايا الولايات المتحدة الأمريكية وما يعرفه كاتبو هذه التوصية. وما يؤكد ذلك رفض الإدارة الأمريكية تشكيل حكومة عراقية مؤقتة بالمهجر تهيئ مستلزمات تسيير الأمور بعد إسقاط النظام. وهذا ما يؤكد عليه الدكتور أحمد الچلبى في الحوار الذي أجراه معه غسان شربل، حيث جاء فيه ما يلي:

"... عقد مؤتمر صلاح الدين، وقررنا تأليف حكومة عراقية موقتة، ولكن خليل زاد وبناء على أوامر الحكومة الأميركية، عارض ذلك.

أوامر من؟

البيت الأبيض كانت سياسته تقضي بعدم تشكيل حكومة موقتة.

ما تفسيرك لهذا الموقف؟

تفسيري أنهم كانوا لا يريدون أن تسيطر المعارضة العراقية على هذه الحكومة، وكانوا يعتقدون، خصوصاً الـ «سي آي أي»، انه بإمكانهم الحصول على تأييد قادة عسكريين في العراق، وأعضاء في حزب البعث لتغيير صدام والتمرد عليه، وكانوا حتى آخر لحظة يتوقعون أن يلعب هؤلاء دوراً في التغيير في العراق وكانوا يقولون إن تأليف الحكومة الموقتة سيجعل هؤلاء ينكفئون عن دعم تغيير صدام ويُجبرون على الوقوف معه.

أنتم كنتم تريدون تأليف حكومة انتقالية؟

نعم، حكومة عراقية موقتة Provisional Government .

حكومة موقتة قبل إسقاط النظام؟

- نعم، ويكون مقرها في العراق وتشارك في عملية التحرير. هذه كانت نقطة مهمة جداً."[١٨٣]

لقد أقر مؤتمر لندن الكثير من الأمور الإيجابية التي تمس مستقبل العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلاقات في ما بين القوميات و أتباع الديانات والمذاهب المتعددة واحترام حقوقها، إضافة إلى بناء الدولة العراقية الديمقراطية الفيدرالية ذات المؤسسات الدستورية ودولة القانون.. لقد حرص المؤتمرون على صياغة بيان سياسي وتوصيات يمكنها أن ترضي المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، وكلاهما كان ضدالحرب، والشعب العراقي الذي كان يريد الخلاص من النظام العراقي بأي ثمن. فقد قرر المؤتمر توصيات تتضمن أن يكون العراق دولة ديمقراطية مؤسساتية وأن يكون الإسلام دين الدولة وفي الوقت نفسه دولة القانون وأن تشارك جميع مكونات الشعب في القرارات السياسية ومكافحة الطائفية وتصفية آثارها في المجتمع وإدانة حملات الإبادة الجماعية وحلبجة والأنفال وإدانة عمليات التهجير والتطهير العرقي والتغيير السكاني وإقرار حل المسألة الكردية على أساس الفيدرالية وتكريسها في الدستور العراقي الجديد ورفض التمييز والاضطهاد القومي والطائفي ضد التركما وكذلك التمييز والقهر الذي تعرض له

---

١٨٣ عقد اجتماع لجنة التنسيق والمتابعة في صلاح الدين في الفترة الواقعة بين ٢/٢٦/ و٢٠٠٣/٣/١، أي قبل بدء حرب الخليج الثالثة بفترة وجيزة، وهو الاجتماع الذي قرر من جديد تشكيل حكومة عراقية مؤقتة يكون مقرها في العراق، ولم يكن الموقف إزاء مثل هذه الحكومة موحداً. ك. حبيب

الآشوريون وترعض لماساة أهل أهوار العراق وإزالة كل اثار القوانين والقرارات الجائرة التي أصدرها الدكاتور صدام حسين ونظامه الدموي، كما تعرض بروحية إيجابية حول تجربة الفيدرالية في كردستان وضرورة دعمها، إضافة إلى توصيات حول الأجهزة الأمنية والجيش والشرطة والموقف منها وكذلك الموقف من الوضع الاقتصادي في العراق وبرنامج النفط مقابل الغذاء وحول ضرورة إصدار قانون جديد للجنسية العراقية يتخلص من ازدواجية الرؤية للمواطنات والمواطنين في العراق.

لم تمر أمور المؤتمر بهدوء إذ شابها ثلاثة مصاعب مهمة:

١. لم تشارك كل أطراف المعارضة العراقية في هذا المؤتمر بل قاطعتها تلك القوى التي قاطعت حضور اجتماع نيويورك قبل ذاك وخاصة حزب الدعوة الإسلامية في العراق والحزب الشيوعي العراقي والتجمع الديمقراطي والقوى القومية العراقية وحزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق). كما خرجت من المؤتمر طائفة من القوى الإسلامية السياسية الأخرى.

٢. الهيمنة الكاملة لقوى الإسلام السياسية الشيعية على أجواء ووثائق المؤتمر مما اثار وأغاظ القوى الأخرى المشاركة، إضافة إلى دور بارز للقوى الكردستانية كما حصل في مؤتمر بيروت.

٣. توزيع حصص المشاركة في لجنة التنسيق والمتابعة على أساسين:

أ. قومي حيث منح العرب ٦٦٪ من التمثيل في مؤسسات الحكم القادمة، و٢٥٪ للكرد و٦٪ للحركات التركمانية و٣٪ للآشوريين وأقليات أخرى.[١٨٤]

ب. طائفي حيث منح العرب الشيعة ٣٣٪ والعرب السنة ٣٣٪ من حصة التمثيل.

وكان هذا التوزيع البداية الرسمية الموثقة للمحاصصة القومية والطائفية في العراق والتي استُبعد فيها عمليا مفهوم القوى العلمانية والديمقراطية من قاموس التوزيع الحصصي، ومفهوم المواطنة العراقية وتركز النهج على الهويات الفرعية، وهي هويات مدمرة للنسيج الوطني العراقي.

---

١٨٤ صمانجي، عزيز قادر. قطار المعارضة العراقية. مصدر سابق. ص ٥٣٥.

لقد كان هذا المؤتمر ناجحاً رغم الموقف الإيراني الذي لم يكن مؤيداً أو مرتاحاً من بعض توصياته، إضافة إلى قلق الحكومة الإيرانية من دور الولايات المتحدة، الشيطان الأكبر، في العراق ووجود قواتها العسكرية على مقربة من حدودها الطويلة مع العراق. وقد قُدمت للوفد الإيراني، الذي حضر إلى اجتماع لجنة التنسيق في مدينة ومصيف صلاح الدين فيما بعد، الكثير من التطمينات التي أدت إلى موافقته على الحرب ضد النظام العراقي، إذ كانت الحكومة الإيرانية مطلعة على كل تفاصيل العملية الجارية بين قوى المعارضة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية من خلال رئيس المؤتمر الوطني العراقي الدكتور أحمد الچلبى الذي زار إيران على رأس وفد لإقناع حكامها بالموافقة على قرارات وتوصيات مؤتمر لندن وعلى الحرب ضد النظام العراقي، وكذلك من خلال رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية محمد باقر الحكيم وأخيه عبد العزيز الحكيم إضافة إلى العديد من الأحزاب السياسية الإسلامية الأخرى والأحزاب الكردية. (راجع الملحق رقم حول البيان السياسي وتوصيات مؤتمر لندن ٢٠٠٢).

المبحث الثالث

اجتماع صلاح الدين في أوائل العام ٢٠٠٣

حين حضر أعضاء لجنة التنسيق والمتابعة الذين تم اختيارهم لهذه اللجنة في مؤتمر لندن ٢٠٠٢ في أوائل العام ٢٠٠٣ للتشاور وعقد اجتماع لهذه اللجنة لتحديد وجهة العمل ومستقبل العراق والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كان قرار شن الحرب ضد العراق قد اتخذ قبل ذاك بفترة غير قصيرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مع مجموعة أخرى من الدول التي وافقت على خوض الحرب ودعم القرار الأمريكي قبل عقد مؤتمر لندن، بالرغم من عدم حصول موافقة أو صدور تخويل من جانب مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة. ولهذا تقرر أن يعقد اجتماع صلاح الدين لوضع اللمسات الأخيرة لموقف غالبية قوى المعارضة العراقية من الحرب وإسقاط النظام العراقي عبر الحرب وتذليل بعض المسائل التي كانت تعترض طريق شن الحرب، ومنها موقف إيران

التي كانت تريد الحصول على ضمانات معينة قبل موافقتها على قرارات لندن ٢٠٠٢. ويشير السيد عزيز قادر صمانجي إلى حضور ٥٤ عضواً من أعضاء لجنة التنسيق والمتابعة ثم انسحاب آخرين ومنهم ممثلو الوفاق الوطني العراقي والحركة الملكية الدستورية، في حين ساهم الدكتور أحمد الچلبى رئيس المؤتمر الوطني العراقي بفعالية كبيرة ودور متميز، علماً بأن كلاً من الشخصيتين كان من رعاة مؤتمر لندن وأعضاء في قيادة المؤتمر الوطني العراقي.[١٨٥] فمن هم الذين شاركوا في هذا الاجتماع التمهيدي للمصادقة والتوقيع على قرار الولايات المتحدة الأمريكية بشن الحرب على النظام العراقي؟ لقد حضر اللقاء ثلاثة أحزاب كانوا أعضاء في المؤتمر الوطني العراقي هم: الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، كما حضره وفد إيراني مرافق للمجلس الأعلى ووفد أمريكي ممثلاً بزلماي خليل زاد.

كان على الاجتماع أن يناقش عدداً من النقاط الجوهرية التي كانت تهم المشاركين في الاجتماع والتي تقررت في مؤتمر لندن الأخير، وهي:

١. موضوع العلاقة بين الولايات المتحدة وقوى المعارضة العراقية ومستقبل العراق السياسي. وكانت هناك فكرتان مطروحتان على بساط البحث، وهما: إدارة عسكرية ومدنية أمريكية للعراق ولفترة غير محدودة، أو تشكيل حكومة عراقية من قوى المعارضة العراقية. وإذ تبنت الولايات المتحدة الفكرة الأولى وتبنت المعارضة العراقية الفكرة الثانية، كانت النتيجة رفض الجانب العراقي للفكرة الأولى ورفض الجانب الأمريكي للفكرة الثانية وانصب النقاش حول التوزيع الحصصي للجنة التنسيق والمتابعة التي كان يقدر أنها ستدير الأمور بعد سقوط النظام العراقي.

٢. وكان الهاجس الرئيسي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق كيف يضمن الأكثرية الفعلية لحزبه الشيعي في قيادة ميدانية للجنة التنسيق والمتابعة والتي انتهت في أن تكون من الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البارزاني)، والاتحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني) والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (عبد العزيز

---

١٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٥٥٦.

الحكيم)، والمؤتمر الوطني العراقي (الدكتور أحمد الچلبى)، والوفاق الوطني العراقي (الدكتور إياد علاوي) والدكتور عدنان الباچچى باعتباره عربياً سنياً. ويبدو أن المجتمعين فضلوا مفاتحة الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة الإسلامية بالانضمام إليهم ايضاً. وقد رفضت قيادة كل من هذين الحزبين الانضمام إلى لجنة التنسيق، كما رفضها كل من عدنان الباچچى وإياد علاوي.

٣. وكان الهاجس الأمريكي هو الدور التركي في الحرب المقبلة مع العراق، إذ كانت لدى الأتراك خشية كبيرة من مسألتين مهمتين بالنسبة للحكومة التركية، هما:

أ. كيف يكون الموقف من الفيدرالية الكردستانية ومن قوات البيشمركة المسلحة في الإقليم، إذ كانت رغبة تركيا تتجه صوب نزع سلاحها.

ب. وما هو الموقف في حالة نزوح شعبي جديد من كرد كردستان العراق إلى تركيا كما حصل في انتفاضة ربيع عام ١٩٩١ واحتمال دخول كرد من كردستان تركيا إلى تركيا للقيام بعمليات عسكرية ضد قوات الحكومة التركية.

وفي الوقت الذي كانت فيه لجنة التنسيق مجتمعة في مدينة صلاح الدين، كانت قوى الإسلام السياسية الموجودة في إيران تهيئ لعقد مؤتمر يجمع الأحزاب والكتل الشيعية لتنظيم أطلق عليه فيما بعد بالبيت الشيعي لكي يتمكن من توحيد المواقف وجمع الشمل بأمل السيطرة على الأوضاع في العراق بعد سقوط النظام. وقد أخذت الحكومة الإيرانية على عاتقها قيادة هذا المؤتمر الذي عقد في السادس من آذار/مارت ٢٠٠٣، أي قبل بدء الحرب بأسبوعين وبعد الانتهاء من اجتماع لجنة التنسيق والمتابعة في صلاح الدين مباشرة.

شارك في هذا المؤتمر عدد من الأحزاب والتنظيمات الإسلامية السياسية، ومنها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية في العراق ومنظمة العمل الإسلام، إضافة إلى بعض التنظيمات الصغيرة. كما شارك في المؤتمر الدكتور أحمد الچلبى وبعض الشخصيات الإسلامية المدعوة لحضوره، إضافة إلى الوفد الإيراني الذي كان الموجه لهذا المؤتمر. إلا أن هذا المؤتمر الذي حضرته ٢٥٠ شخصية سياسية عراقية لم

يلق التأييد من عدد من القوى الشيعية العراقية المستقلة والتي كانت تريد أن تنأى بنفسها عن إيران فاصدرت بياناً أدانت فيه عقد المؤتمر في طهران أولاً والدور الذي لعبه الإيرانيون في تنظيم وتوجيه هذا المؤتمر.

ويهمنا هنا الأن نتبين موقف القوى المعارضة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وشن حرب خارجية لإسقاط النظام العراقي. من الممكن تقسيم هذه المجموعة من الأحزاب السياسية العراقية إلى مجموعتين مختلفتين:

المجموعة الأولى المعارضة لنظام صدام حسين والمطالبة بإسقاطه والمناضلة من أجل ذلك، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، حزب الدعوة الإسلامية في العراق، حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق)، وبعض الكتل القومية، ومنها الحركة العربية الاشتراكية والحزب الاشتراكي العربي في العراق.

المجموعة الثانية التي تبنت في السابق موقفاً معارضاً لنظام صدام حسين ولكنها تخلت عن تلك المعارضة والتحقت بالنظام ووقفت لا ضد الحرب ولا ضد التعاون مع الولايات المتحدة ولا ضد المعارضة التي تريد إسقاط النظام حسب، بل ومن أجل دعم وجود النظام والدفاع عنه. وهي مجموعات بعثية وقومية سابقة شكلت منذ العام ٢٠٠٢ تنظيما مشتركاً أطلق عليه "التحالف الوطني العراقي"، وكان يقف على رأسه عبد الجبار الكبيسي، الذي سمى نفسه حين كان في سوريا (حازم حسين)على نمط (صدام حسين).

وسنتناول بعض القوى في هاتين المجموعتين: حزب الدعوة الإسلامية والحزب الشيوعي العراقي.

أولاً: حزب الدعوة الإسلامية وحرب الخليج الثالثة

على خلاف الأحزاب والقوى الإسلامية السياسية في العراق اتخذ حزب الدعوة الإسلامية في العراق موقفاً واضحاً معارضاً للحرب ضد العراق وحمل شعار ضد الحرب وضد صدام حسين في آن واحد. ولم يكن هذا الموقف، كما صرح قادة الحزب والناطقون باسمه وفي بياناته، عفوياً أو عاطفياً ولا بسبب موقف إيران الرسمي الذي كان قبل التحول في الموقف

ضد الحرب، بل استند إلى عدد من التقديرات الخاصة بالحزب والتي التقت بهذا القدر أو ذاك مع تقديرات قيادة الحزب الشيوعي العراقي. فقد لخص الناطق الرسمي باسم حزب الدعوة الدكتور إبراهيم الجعفري موقف هذا الحزب بالنقاط التالية:

١. إن الحرب مدمرة ويمكنها أن تؤذي الشعب العراقي كثيراً.
٢. وأن الحرب الخارجية تسحب من العراقيين قرارهم المستقل، إذ أن للولايات المتحدة أهدافها من هذه الحرب.
٣. لا يمكن معرفة نتائج الحرب وتداعياتها وبالتالي فإنه من الخطأ القيام بحرب خارجية.
٤. ومن واجب العالم دعم نضال الشعب العراقي من اجل الخلاص من دكتاتورية صدام حسين.

فقد جاء في لقاء أجراه الصحفي المصري عبد الرحيم علي مع الدكتور إبراهيم الجعفري قبل الحرب بفترة وجيزة حيث كانت طبول الحرب تقرع بصوت مرتفع جداً مؤكدةً قرب وقوعها، في إجابته عن السؤال التالي ما يلي:

" قلتم: إنكم ضد شن حرب على العراق.. فكيف ترون وسيلة الخروج من الأزمة بشكل سلمي؟

- عندما نقول: إننا نرفض الحرب " فليس هذا معناه أننا مع صدام، وعندما نطالب بالتغيير فليس هذا أننا مع الحل الأمريكي، هذا يجب أن يكون واضحًا من حيث المبدأ. فنحن نريد تغيير النظام، وهذا هو الحل الوحيد الذي يبعد شبح الحرب عن العراق. وعلى العالم كله بما في ذلك الحكومات والشعوب العربية أن تحترم رغبة الشعب العراقي الذي صوت "بالدم "في انتخابات حقيقية أجريت عبر انتفاضة ١٩٩١ التي راح ضحيتها مائتي ألف شهيد في ١٧ محافظة عراقية، هذه يا أخي انتخابات حقيقية لم يشهد العالم لها مثيلا .
وبالتالي فإننا ننظر إلى أي شعب ونقيمه بمدى ما يقدمه لنا كعراقيين من أجل مساعدتنا على الإطاحة بصدام حسين". [١٨٦]

---

١٨٦ الجعفري، إبراهيم د. "المعارضة العراقية.. مواقف على شفا الحرب "، حزب الدعوة: لسنا مع الحل الأمريكي.. ونرفض صدام. نشرت المقابلة بتاريخ 21/01/2003. موقع إسلام أون لاين.نت.

وفي إجابة عن سؤال آخر قال الجعفري بوضوح كبير ما يلي:

" – ولكن لماذا رفضتم وما زلتم ترفضون الاشتراك في مؤتمرات المعارضة؟

لقد كانت هذه أيضا هي الأسئلة المحورية في لقاءاتنا مع الأمريكان، وقد تميزت إجاباتنا معهم بالصراحة والوضوح التامَّين " فنحن بداية أبدينا تخوفنا من الحرب، وقلنا لهم: إننا نرفض شن الحرب على العراق" لما في ذلك من مخاطر مروعة على شعبنا هناك.. هذه واحدة، والثانية نحن أبدينا لهم ملاحظاتنا على مؤتمر لندن الذي قاطعناه، على الرغم من أننا لم نقاطع "المؤتمِرين" فجميعهم تربطنا بهم علاقات قديمة" فنحن كحركة إسلامية وطنية نحرص أشد الحرص على التعددية، ونسعى لاستقلال القرار السياسي العراقي، ومن هذا المنطلق كانت مقاطعتنا لمؤتمر لندن.. لماذا ؟

لأن الفريق الذي نهض للإعداد للمؤتمر لم يكن يتحرك بإرادة عراقية مستقلة، ولم يكن من حيث الكفاءة يضم كافة الفصائل المفصلية في العراق، ولكنه اقتصر على ٦ تيارات أو جهات، نحن اختلفنا أيضا " لأن عدد المطروح اشتراكهم في المؤتمر ضعيف، وحتى بعد أن قاموا بزيارات لم تراعِ الزيادة الموازين الدقيقة لاختيار الكادر السياسي .

أيضا افتقد المؤتمر الإعداد الجيد من جهة تجهيز أوراق للمناقشة تتحدث عن كيفية ملء الفراغ الذي سيحدث نتيجة لتغيير النظام في العراق، كيف سيمكننا مواجهة "الاضطرابات – الفوضى – هدر الدماء - توفير التغذية والدواء لشعبنا – الأمن القومي"؟ كل هذه الموضوعات كان من الضروري مناقشتها، وإعداد خطط محددة لمواجهتها .

طالبنا أيضا بضرورة خروج آلية عراقية تمثل حالة رمزية تعبر عن المساحة السياسية الموجودة بالعراق دون أي استقصاء لأي فصيل، كما طالبنا بضرورة أن تنبع الحالة المستقبلية العراقية من رحم صناديق الانتخابات.. كل هذا قلناه للأمريكان، وتحفظنا على عدم استطاعة المعارضة تحقيقه حتى الآن. لذا فعندما وجهت لنا دعوة مرة أخرى لم نعطِ موافقة، وانتظرنا، وما زلنا، ربما تحدث تغييرات جوهرية تدفعنا لمراجعة موقفنا".[١٨٧]

---

١٨٧ المصدر السابق نفسه.

وقبل بدء الحرب الأخيرة، حرب ٢٠٠٣ ضد العراق، قرر حزب الدعوة الموافقة على خوض الحرب الأمريكية ضد النظام العراقي، بأمل أن لا ينعزل عن القوى السياسية الأخرى التي أيدت خوض الحرب وغزو العراق، وبهذا اختلف عن الحزب الشيوعي العراقي الذي حافظ على موقفه الرافض للحرب والذي سنعالجه في الفقرة القادمة. ولم يكن موقف القوى السياسية في حزب الدعوة كلها واحد، بل كان هناك خلاف في الموقف الأخير من الحرب. ولكن القرار الأخير كان إلى جانب الحرب لاحتلال موقع مهم في التغيير الذي سيحصل في أعقاب الحرب وسقوط النظام الذي كان مؤكداً.

وفي أعقاب سقوط النظام شارك حزب الدعوة بمجلس الحكم الانتقالي ومثله في المجلس الطبيب إبراهيم الجعفري باعتباره رئيساً للحزب حينذاك.

الحزب الشيوعي العراقي وحرب الخليج الثالثة

اتخذ الحزب الشيوعي العراقي مواقف واضحة في مسائل جوهرية قبل وقوع الحرب الأخيرة ضد النظام الدكتاتوري في العراق، والتي يمكن تكثيفها في النقاط التالية:

١. موقف معارض لسياسات الولايات المتحدة في العراق ومنها سياسة الاستمرار في فرض الحصار الاقتصادي الطويل الأمد وضد الضربات العسكرية المتتالية ضد العراق وكذلك ضد قرار "تحرير العراق"، إذ كانت كلها تصب في إيذاء المجتمع العراقي قبل أن تؤذي النظام الدكتاتوري.

فقد جاء في التقرير السياسي للمؤتمر الوطني السابع الذي عقد في الفترة ٢٥–٢٨ آب ٢٠٠١ تحت فقرة بعنوان:

"– استمرار الحصار الاقتصادي والتلاعب بتطبيق القرار ٩٨٦ ما يلي:

بيّنت حصيلة احدى عشرة سنة من العقوبات الدولية المفروضة على بلادنا، ان شعبنا هو ضحيتها الاولى والكبرى، وانه دفع ويدفع ثمنها باهظاً في معاناته الانسانية المتعاظمة، وفي ما لحق بقاعدة البلاد الاقتصادية بسببها من اضرار جسيمة، وما تسب ب لعموم قواها وقدراتها من اهدار وتعطيل، وفي ما تركت في نسيج المجتمع من آثار مدمرة.

وكشفت الحصيلة المروعة بوضوح تام الطابع الوحشي للعقوبات الاقتصادية، التي عمدت الدول الامبريالية، خاصة الولايات المتحدة، في العقود الماضية، الى فرضها على الدول الاخرى بدعوى "معاقبة حكامها الدكتاتوريين". واسهمت هذه الحصيلة من ثم بنصيب حاسم في تقويض القاعدة "الاخلاقية" لهذا النوع من العقاب الجماعي، الذي لا يعدو كونه وسيلة لاملاء الارادة على الغير.

لقد وقف حزبنا منذ وقت مبكر الى جانب رفع العقوبات الاقتصادية عن شعبنا دون قيد او شرط. وفي الوقت نفسه اعتبر قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦ وتطويره اللاحق في القرارين ١١٥٣ و ١٢٨٤، وبعض الاجراءات الاخرى خطوات نحو التخفيف من معاناة شعبنا.

غير ان الآمال التي علقت على تطبيق هذه القرارات، التي انتقد حزبنا في الوقت نفسه عيوبها ونواقصها، لم تتحقق الا جزئيا. ويرجع سبب ذلك، من ناحية، الى مواقف النظام السلبية منها، وعزوفه عن تنفيذها الا بالقدر الذي يخدم احتياجاته المالية ومصالحه السياسية، والى تلاعبه بتطبيقها حين لا يجد مفراً من التطبيق! كما يرجع الى أساليب المماطلة والتسويف، التي يلجأ اليها ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا في اجهزة الامم المتحدة بهدف عرقلة التنفيذ، والى تباطؤ بيروقراطية المنظمة العالمية ذاتها في انجاز واجباتها المرتبطة بذلك، وضعف رقابتها واشرافها."[١٨٨]

٢. العمل من أجل الإطاحة بنظام صدام حسين عبر نضال ووحدة القوى السياسية العراقية وبتأييد ودعم وتضامن دولي واسع. فقد جاء في فقرة خاصة بقوى المعارضة العراقية ما يلي:

" لقد اكد حزبنا في نشاطاته وعلاقاته على أهمية الاعتماد على جماهير الشعب وقواه الوطنية المناضلة داخل الوطن لاسقاط الدكتاتورية واجراء التغيير الديمقراطي المنشود، وعلى التفاعل الايجابي مع العاملين الاقليمي والدولي، بما يؤمن دعم واسناد شعبنا على اساس مصالحه الوطنية دون التدخل في شؤونه الداخلية وفرض الوصاية عليه.

---

١٨٨ الحزب الشيوعي العراقي: التقرير السياسي للمؤتمر الوطني السابع بين ٢٥–٢٨ آب ٢٠٠١. منشورات طريق الشعب. تشرين الثاني ٢٠٠١. ص ٢٧–٢٨.

كما سعى في جميع لقاءاته مع الاحزاب الشقيقة والصديقة الى توضيح حقيقة الاوضاع في العراق للاطراف التي لا تميز بين الشعب العراقي والنظام الدكتاتوري، وتوضيح اوضاع المعارضة ودورها، وتبديد التصورات الخاطئة والتشويهات المتعلقة بقواها الوطنية الفاعلة داخل الوطن، والى استعادة الثقة بها في الاوساط العربية والدولية، والتي تضررت بسبب تبعثرها والتباين في طروحاتها السياسية وما تتعرض له من حملات مسيئة.

وعمل الحزب كذلك في عموم تحركاته على التصدي لمحاولات بعض الاوساط العراقية والعربية الترويج للحوار والمصالحة والتعامل السياسي مع النظام وإعادة تأهيله.

ويبقى ضروريا تكثيف العمل لفضح الاغراض الخبيثة التي تقف وراء التوجهات المذكورة، علما انها ليست بمعزل عن النظام نفسه واعوانه في الخارج."[١٨٩]

٣. ضد شن الحرب في العراق إذ أن تداعياتها كبيرة وعواقبها وخيمة على الشعب العراقي، إضافة إلى إنها تسلب الشعب العراقي قراره المستقل وتُعتبر تدخلاً مباشراً في الشأن العراقي وسابقة خطيرة، إضافة إلى كونها التعبير عن أسلوب جديد في التدخل الدولي في ظل العولمة الرأسمالية في شؤون الدول الداخلية باستخدام التهديد والقوة والحرب. جاء في التقرير السياسي المذكور سابقاً بهذا الصدد ما يلي:

"وشهدت السنوات الثلاث الاخيرة استقطابا واضحا بين اطراف المعارضة، خاصة منذ اقرار الكونغرس الامريكي و الادارة الامريكية ما يسمى "قانون تحرير العراق" واعلان الاخيرة رسميا بعد عملية "ثعلب الصحراء" نيتها إحداث تغيير في العراق.

فقد نشطت بعض الاطراف في الخارج، المؤيدة للمشروع الامريكي والتي تستمد حضورها من الدعم الخارجي وتراهن عليه في تغيير النظام، وعقدت عدة اجتماعات في اطار المؤتمر الوطني العراقي في لندن ونيويورك. وجرى تفعيل هذا النشاط بعد تعيين الادارة الامريكية منسقا لها مع المعارضة العراقية، نجح في عقد اجتماع الجمعية العمومية للمؤتمر في تشرين الاول ١٩٩٩. لكن هذا الاجتماع فشل في جمع اطراف المعارضة وتحقيق نقلة نوعية في

---

١٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ٩٦/٩٧.

نشاطها، ولم يأت بجديد سواء في طروحاته المروجة للسياسة الامريكية او في ارتباطه بمؤسساتها. واكثر من ذلك جدد المساعي لتحويل المعارضة الى اطار غير فاعل بعيد عن ساحة النضال الحقيقية والى اداة للدعاية لطروحات السياسة الامريكية ازاء العراق." [١٩٠]

٤. وكانت لدى الحزب الشيوعي العراقي ولدى الكثير من الشخصيات السياسية قناعة بان الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن ترغب في إسقاط النظام من قبل قوى المعارضة ولم تكن تريد باي حال تقديم الدعم الفعلي لهذه القوى للقيام بتلك العملية، بل كانت تريد إسقاطه وعبر الحرب التي تشنها هي وحليفاتها من الدول الأوروبية. وقد برز هذا بوضوح في إفشال محاولات عدة للانقضاض على النظام الدكتاتوري في العراق، بل وصل الأمر إلى حد إفشاء أسرار عمليات التآمر لإسقاط النظام الصدامي. وسبب ذلك ان الإدارة الأمريكية ومراكز القوة فيها لم تكن تثق بقوى المعارضة العراقية وتخشى منها على سياساتها في المنطقة، وبشكل خاص على سياسات هذه القوى إزاء إيران وسوريا وإسرائيل والقضية الفلسطينية.

وقد تجلت هذه المواقف الواضحة والصريحة في جميع بيانات الحزب وتصريحات قادته وصحافة الحزب التي أعقبت المؤتمر السابع إلى حين سقوط النظام، إذ رفع الحزب في حينها بعد شعاراً يحمل مهمتين، وهما: ١) من أجل إسقاط النظام الدكتاتوري" و٢) وضد الحرب الخارجية، حيث كان الشعار كالآتي: "لا للنظام الدكتاتوري، لا للحرب الخارجية". كما انعكست في موقف الحزب الشيوعي العراقي من مؤتمرات المعارضة العراقية وفي اثناء البعض من تلك المؤتمرات قبل سقوط النظام.

وفي هذه المواقف السياسية التقى الحزب الشيوعي العراقي مع حزب الدعوة الإسلامية واتفقا على التعاون بينهما بصدد الموقف ضد الحرب وضد نظام صدام حسين في آن واحد، ولكنهما اختلفا في الفترة الأخيرة حيث غير حزب الدعوة الإسلامية موقفه وانسجم مع بقية قوى المعارضة العراقية التي وافقت على شن الحرب الخارجية ضد النظام العراقي الدكتاتوري، في حين حافظ الحزب الشيوعي على سياساته.

---

١٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٩٧.

كان الحزب الشيوعي العراقي يعتمد على دور الشعب وقواه السياسية للإطاحة بنظام صدام حسين إضافة إلى توقع الحصول على دعم إقليمي ودولي سياسي وتعبوي دون التدخل المباشر بشؤون المعارضة والعراق. ورغم صواب هذا التصور والهدف، إلا أنه لم يكن قريباً من الواقع العراقي المعاش حينذاك، إذ لم يجد تعبيره في قدرات وواقع المعارضة العراقية ولا في موقف القوى والدول الإقليمية والدولية التي لم تكن ترغب في تقديم الدعم للمعارضة العراقية، وبالتالي كانت إمكانية الإطاحة بنظام صدام حسين من خلال حركة شعبية غير متوفرة حينذاك وغير ممكنة، رغم إنها كانت الحل الأصوب. فالمعارضة العراقية لم تلتق مع بعضها إلا لتشكل تحالفاً سياساً يوافق على سياسة الحرب الخارجية التي اقترحتها الإدارة الأمريكية في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لإسقاط النظام البعثي الدكتاتوري في العراق. كما أن الدول الإقليمية لم تكن ترغب بسقوط النظام و مجيء قوى المعارضة العراقية إلى السلطة، إذ إنها لم تكن واثقة من تأييد المعارضة العراقية لها أو لغيرها حين تصل إلى السلطة. وهكذا كان الموقف الدولي. ولهذا كانت الولايات المتحدة لا تريد مشاركة المعارضة العراقية في إسقاط السلطة في العراق، بل كانت تريد تأييدها السياسي لترويج الحرب وتسويقـها دولياً. وهو الذي حصل فعلاً.

جاء في التقرير السياسي المشار إليه سابقاً ما يلي:

" وفي المقابل كثفت الاحزاب والقوى والشخصيات الوطنية من جهودها لتضييق الكثير من نقاط الخلاف وتم التوصل الى فهم مشترك لبعض الامور العقدية وحتى صياغة ذلك. الا انه لم يمكن حتى الآن، ولعوامل عدة معروفة، تحويل حصيلة هذه الجهود الى صيغة موحدة تعبر عن القواسم المشتركة لهذه الاطراف.

وتوجه حزبنا في تحركه نحو القوى الاساسية ذات الامتداد داخل الوطن والتي تعتمد على قواها الذاتية وتستند الى جماهير شعبنا في عملية التغيير المنشود، كما واصل اتصالاته مع العديد من الاحزاب والقوى الاخرى والشخصيات المستقلة.

وشهدت السنة الاخيرة عددا من النشاطات المشتركة وصدور بيانات ومذكرات تعبر عن مواقف موحدة لاطراف عديدة من المعارضة الوطنية تتعلق بتطورات الاحداث الجارية في الوطن وبالدفاع عن شعبنا."[١٩١]

ثم يعود التقرير ليشير إلى معوقات العمل المشترك:

" لكن هناك معوقات كبيرة لاتزال تعترض التوصل الى اتفاق نهائي بين الاطراف المذكورة، وفي مقدمتها:

١- تأخر الاتفاق بين حدك واوك وهو ما يعرقل الاهتمام بأي مبادرة تستهدف التنسيق المشترك او العمل الموحد، والمشاركة فيها. لكن هذه المشكلة قد تبقى قائمة حتى بعد استكمال المصالحة الكردية، لان البعض غير مستعد للدخول في مواجهة غير محسوبة « مع النظام، قد تعرض استقرار كردستان وتجربة الادارة الذاتية للخطر.

٢- اشكالية النفوذ الاقليمي على احزاب وقوى في المعارضة، وهو ما يحد من حرية حركة هذه الاطراف واستقلاليتها في التحالفات الوطنية."[١٩٢]

ثم يخلص باستنتاج مفاده ما يلي:

"ان ما يؤذي المعارضة العراقية ويضر بنضالها ضد الدكتاتورية، هو كونها لم تتمكن حتى الآن، رغم توافقها عموما حول عناصر اساسية في الخطاب السياسي الموحد، من الاتفاق بشكل جماعي على برنامج عمل يعبر عن القواسم المشتركة، ويشكل سندا ومرجعية سياسية لابناء الشعب الذين يواجهون الدكتاتورية كل يوم ويتطلعون للخلاص منها."[١٩٣]

إن هذه التقديرات الصائبة لم يكن في مقدورها تغيير ثلاث حقائق جوهرية تبلورت حينذاك والتي أدت إلى تسريع الأحداث باتجاه آخر، وأعني بذلك:

---

١٩١ الحزب الشيوعي العراقي. التقرير السياسي للمؤتمر الوطني السابع. ص ٩٨/٩٧.

١٩٢ المصدر السابق نفسه. ص ٩٨.

١٩٣ المصدر السابق نفسه. ص ٩٨.

١. الأعمال الإجرامية الإرهابية التي مارستها قيادة تنظيم القاعدة في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والتي أدت إلى سقوط ما يقرب من ٣٠٠٠ قتيل مع بدء أخذ تيار اللبرالية الجديدة الأكثر تشدداً والمحافظين الجدد الأكثر تزمتاً للسلطة في الولايات المتحدة حيث وصل جورج بوش الابن إلى البيت البيض.

٢. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ومع الاختلاف في مراكز القوى وبلورة القرار الأمريكي، كانت الحرب ضد العراق قد تبلورت في القرار الخاص بتحرير العراق، إلا أن تنفيذهـا كان مؤجلاً لفرصة أخرى حانت لهم حين وقعت تلك الأحداث في نيويورك وواشنطن.

٣. وأن الولايات المتحدة ورغم الجهد الذي بذلته لتنظيم المعارضة العراقية تحت سقف واحد، تحت إدارة الدكتور أحمد الچلبى وفي المؤتمر الوطني العراقي الموحد، بأمل السيطرة على سياساتها وتحركاتها في الداخل والخارج، فإنها كانت لا تريد لها أن تشارك في عمليات إسقاط النظام، بل كانت تريد ان تقوم به لوحدها أو بالتعاون مع دول حليفة لها لضمان وجودها الفعلي في العراق. وبالتالي فإن التقارب بين القوى السياسية العراقية الذي ظهر حينذاك لم يكن بهدف إسقاط النظام، بل بهدف توفير مستلزمات عراقية مقنعة للعالم الخارجي بضرورة شن الحرب ضد النظام الدكتاتوري في العراق وإسقاطه، وهو ما تحقق فعلاً في ربيع العام ٢٠٠٣.

الفصل الثامن

بداية حرب الخليج الثالثة ونهايتها

كانت استعدادات الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا العظمى تجري على قدم وساق بعد أحداث الحادي عشر من تموز ٢٠٠١ لإبراز القوة والمقدرة على مواجهة قوى الإرهاب في العالم، وخاصة قوى الإسلام السياسية المتطرفة والمسلحة تسليحاً عالياً والمالكة للكثير من الكوادر المستعدة للموت وكذلك الأموال التي كانت تتساقط عليها من عدد من الدول والقوى الإسلامية السياسية. وازدادت هذه النغمة المتشددة لدى الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جورج دبليو بوش الأبن بعد سقوط نظام طالبان في افغانستان وبدء التحرك صوب إنزال الهزيمة بالنظام السياسي الاستبدادي في العراق.

لم تكن الحرب مبررة من الناحية الدولية وكانت مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، إذ لم تمنح الدولتان تفويضاً أو تخويلاً من مجلس الأمن الدولي يسمح بشن الحرب ضد النظام العراقي. استندت الولايات المتحدة الأمريكية في الدعاية للحرب وترويجها دولياً على أربع مبررات، كما جاء في تقرير الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، وهي:

- استمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين في عدم تطبيقها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسماح للجان تفتيش الأسلحة بمزاولة أعمالها في العراق. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت مهلة نهائية لبدء العمليات العسكرية بينما كانت فرق التفتيش تقوم باعمالها في العراق.
- استمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين بتصنيع و امتلاك "أسلحة دمار شامل" وعدم تعاون القيادة العراقية في تطبيق ١٩ قرارا للامم المتحدة بشأن إعطاء

بيانات كاملة عن ترسانتها من "اسلحة الدمار الشامل". ومن الجدير بالذكر إنه لم يتم حتى هذا اليوم ولن يتم العثور على "أسلحة دمار شامل" في العراق.

- امتلاك حكومة الرئيس السابق صدام حسين لعلاقات مع تنظيم القاعدة ومنظمات "ارهابية" أخرى تشكل خطرا على امن واستقرار العالم.
- نشر الأفكار الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط."[١٩٤]

ويشير الكاتب بوب وُدورد في كتابه الموسوم "خطة الهجوم" إلى أهداف الحرب ضد العراق إلى ما يلي:

"كانت المهمة في أي حرب عراقية واضحة كالشمس : تغيير النظام، إسقاط صدام، استئصال التهديدات المرتبطة به –أسلحة التدمير الشامل–، العلاقات الإرهابية، الخطر الذي كان يمثله بالنسبة للبلدان المجاورة ولاسيما إسرائيل."[١٩٥]

أكدت اللجنة المختصة المسؤولة عن التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل وتدميرها في العراق أن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل عملياً، وأن مراوغات النظام لا معنى لها. وقد برهنت الحياة على خلو العراق من اسلحة الدمار الشامل حين شن التحالف الدولي غير الشرعي حربه ضد النظام العراقي. وقد أكد وزير خارجية الولايات المتحة كولن باول بعد تركه الوزارة بأنه كان ملزماً بالإدعاء بعكس ما كان يعتقده، إذ كان يقول بوجود اسلحة دمار شامل في حين كان واثقاً من عدم وجودها وأنه كان مجبراً على الكذب بحكم موقعه الوظيفي باعتباره وزير خارجية الولايات المتحدة.

ومع إمكانية وجود علاقات بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة على مستويات أجهزة الأمن، فإنها لا يمكن أن تكون سبباً لشن حرب ماحقة ضد (النظام العراقي)، رغم فرحة الجميع بزواله.

كما أنه ليس من مسؤولية الولايات المتحدة نشر الديمقراطية بالقوة في المنطقة والعالم، إذ أنها من حيث الواقع تقيم علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع عدد كبير من الدول

---

١٩٤ الغزو الأمريكي للعراق، الموسوعة الحرة. في آخر تعديل لهذه الصفحة على الساعة ٠٩:٠٧، بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٠.

١٩٥ وُدورد، بوب. خطة الهجوم. تعريب فاضل جنكر. تاعلبكان. ط ١. ٢٠٠٤. ص ٦٨.

الاستبدادية وغير الديمقراطية التي تضطهد شعوبها وتجوعهم ولا تبتعد كثيراً عن الطبيعة التي كانت تميز حكومة صدام حسين من حيث المبدأ، أي أنها تمارس الاستبداد والظلم والاضطهاد والقمع الوحشي في بلدانها.

إن هذه المبررات لا تصمد أمام المناقشة الجادة مع الطرف الأمريكي أو البريطاني، ولهذا يطرح السؤال التالي نفسه على الباحث؟ ما هي العوامل الفعلية التي دفعت الولايات المتحدة إلى شن الحرب ضد النظام العراقي؟

في ندوة فكرية وسياسية عقدت في لندن بناء على دعوة من لجنة تنسيق العمل الديمقراطي للمنظمات والأحزاب الديمقراطية العراقية في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ شارك فيها كل من العلامة السيد محمد بحر العلوم والدكتور محمود عثمان والأستاذ يونادم كنا والدكتور كاظم حبيب. أيد الأشخاص الأوائل وأكدوا ضرورة شن الولايات المتحدة الحرب ضد النظام العراقي وإسقاطه، في حين اتخذت أنا موقفاً آخر أدنت فيه الدكتاتورية الفاشية السائدة في العراق ودعوت إلى إسقاطها عبر القوى العراقية وبدعم دولي سياسي واسع، ولكن أكدت أن الحرب هي الأخرى ستجلب المزيد من المشكلات والتداعيات على الساحة العراقية وأن النظام ضعيف ولا يملك قاعدة اجتماعية ويفترض تعزيز قوى المعارضة العراقية لتقوم هي بإسقاطه، وأن ولادة نظام جديد على ايدي الشعب العراقي تختلف كلية عن نظام ينشأ في أعقاب حرب مدمرة وتحت الاحتلال والإدارة الأجنبية للبلد، كما أشرت إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية من الحرب ضد النظام العراقي:[١٩٦]

---

١٩٦ نشرت الموسوعة الحرة تقريراً ورد فيه حول أهداف الولايات المتحدة من الحرب من منظور المعارضين للحرب جاء فيه ما يلي:

تعرضت التبريرات التي قدمتها الإدارة الأمريكية إلى انتقادات واسعة النطاق بدءاً من الشارع الأمريكي إلى الرأي العام العالمي وانتهاء بصفوف بعض المعارضين لحكم صدام حسين ويمكن تلخيص هذه التبريرات بالتالي:

* الهيمنة على سوق النفط العالمية ودعم الدولار الأمريكي حيث أن صدام حسين كان قد اتخذ قراراً في عام 2000 باستعمال عملة اليورو كعملة وحيدة لشراء النفط العراقي [1]،

١. إقناع العالم بأن الولايات المتحدة، في ضوء سياسات اللبرالية الجديدة المتشابكة مع سياسات المحافظين الجدد، أصبحت بعد سقوط الاتحاد السوفييتي والمنظمة الاشتراكية هي القطب الأوحد والأعظم في العالم.

٢. وأنها مصممة على تحقيق مصالحها وفرض سياساتها على المنطقة والعالم عبر ممارسة سياسات التهديد والمقاطعة والحصار الاقتصادي والضربات الاستباقية والحروب التي برزت منذ السنوات الأولى من العقد الأخير من القرن العشرين والتي تجلت في الحرب ضد يوغسلافيا والصرب، وفي الحرب ضد افغانستان والعراق.

٣. وعبر ممارسة دورها بصورة منفردة في السياسة الدولية تريد الولايات المتحدة أن تؤكد أن المجتمع الدولي المتمثل بالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي يفترض أن يأخذ برأيها في السياسة الدولية وفي حل المشكلات التي تواجه العالم. وبهذه السياسة، سياسة القوة وفتل العضلات، تتم عملية التقليص الجدي لدور الهيئة الدولية والتجاوز على ميثاقها ولن يبقى اي اهتمام بقراراتها أو احترام لها.

٤. وهي تهدف من وراء شن الحرب السيطرة التامة على منطقتي الخليج والشرق الأوسط وفرض سياساتها وحلولها للمشكلات فيها، بما فيها مشكلة فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي.

- ضمان عدم حصول أزمة وقود في الولايات المتحدة بسيطرتها بصورة غير مباشرة على ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم .[2]
- المصالح الشخصية لبعض شركات الأعمال وشركات الدفاع الكبرى في الولايات المتحدة\[4] [3]،
- دعم واستمرار الشعبية التي حظي بها الحزب الجمهوري الأمريكي ابان احداث سبتمبر ٢٠٠١ بغية استمرار هيمنة الحزب على صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة.
- تطبيق ما ورد في مذكرة تشيني-رامسفيلد - ولفوتز التي كتبت عام 2000 والتي تمهد لدور استراتيجي أكثر فاعلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.
- انتقام شخصي من جورج و. بوش بحق صدام حسين لضلوعهِ في محاولة اغتيال والدهِ بوش في الكويت عام .[6] [5] .1993
- إنجاز المهمة التي لم يكملها والد جورج و. بوش في حرب الخليج الثانية. " راجع: المصدر السابق نفسه. التجديد بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٠.

٥. اعتبرت الولايات المتحدة قضية مسألة وجودها في العراق واحدة من أبرز القضايا وأكثرها أهمية في منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، بالرغم من المبادئ التي طرحها الرئيس ولسون، والتي برزت مرة أخرى في أثناء الحرب العالمية الثانية ولكنها لم تتحقق رغم تشكيل حلف السنتو العسكري (حلف بغداد) الذي عقد في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، ويبدو واضحاً أن صدام حسين قد قدم العراق للولايات المتحدة على طبق من ذهب بسياساته العدوانية ومحاولة التحايل على لجان التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل وتدميرها في العراق. ويفترض أن لا ينسى المتتبع بأن العراق كان وسيبقى يشكل منطقة جيوسياسية مهمة جداً في السياسة الدولية وفي إستراتيجيات الدول الكبرى.

٦. وتريد الولايات المتحدة، وهي التي يزداد استخدامها للنفط الخام وتتقلص كميات النفط فيها وترتفع تكاليف استخراجه، إلى تحقيق السيطرة التامة والرقابة الفعلية على إنتاج وتصدير النفط الخام ليس في العراق فحسب، بل وفي المنطقة بأسرها وعلى منظمتي الأوبك والأوابك. ومن المعروف أن العراق يمتلك احتياطيـاً مكتشفـاً يقدر بـ ١١٥ مليار برميل من جهة، واحتياطيـاً مخمنـاً يقدر بأكثر من ذلك، إضافة إلى الغاز الطبيعي الذي لم يستغل إلى الآن استغلالاً مناسباً في العراق.

٧. كما أن الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط سياسياً وعسكرياً تسمح لها بالسيطرة على أسواقها التجارية، ولكن بشكل خاص على احتكار تسويق الأسلحة الأمريكية إليها، خاصة وأن المنطقة تعيش منذ أكثر من نصف قرن في سباق متفاقم للتسلح حقق من خلاله تجار السلاح الأرباح الطائلة على حساب حياة ومصالح وتطور دول المنطقة ومنها العراق.

٨. حماية إسرائيل من خطر وهمي هو النظام العراقي، إذ لم تكن العراق بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الجيش فيها أية إمكانية للتحرك العسكري ضد إسرائيل، بل كان النظام أكثر استعداداً حينذاك على المساومة في قضية فلسطين لصالح إسرائيل، رغم المزايدات الإعلامية والحرب الكلامية ودفع ٢٠ ألف دولار أمريكي لعائلة كل "جهادي فلسطيني" يفجر نفسه في عملية انتحارية ضد المصالح الإسرائيلية بأي شكل كان.

٩. ولا شك في أن الولايات المتحدة كانت تريد الاقتراب من إيران التي بدأت بعد انتهاء الحرب مع العراق تحث الخطى لإنتاج السلاح النووي لتمسك بيدها سلاحاً رادعاً ضد اي هجوم عليها، ولكنه في الوقت نفسه سلاحاً دافعاً نحو السيطرة على سياسة المنطقة والدول الصغيرة المجاورة لها. إضافة إلى المخاطر التي تشكلها إيران، كما ترى الإدارة الأمريكية ذلك، على إسرائيل وسياساتها في المنطقة.

١٠. وكان هدف الولايات المتحدة من الحرب التي خاضتها ضد افغانستان وقبل ذاك الحرب في يوغسلافيا وما مارسته من حرب فعلية في العراق أن يجعل من هذا الأسلوب رادعاً لما يمكن أن يحصل لكل بلد يقف بوجه سياسة الولايات المتحدة في العالم. وقد شخص جورج بوش الابن أربع دول أطلق عليها دول "محور الشر" في العالم هي إيران كوريا الشمالية والعراق وسوريا.

١١. وشكلت الحروب السابقة والحرب التي كان يراد إشعالها في العراق والتي تحققت فعلاً، فرصة ثمينة للولايات المتحدة ومنتجي الأسلحة بتجربة الأجيال الجديدة من مختلف الأسلحة الموجودة في ترسانتها، إضافة إلى التخلص من الأسلحة المتقادمة الموجودة في مخازنها والتي تعتبر رؤوس أموال مجمدة غير ذات فائدة.

١٢. وأخيراً وليس آخراً كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى نقل الصراع والنزاع على القوى الإرهابية المتطرفة من أراضي الولايات المتحدة إلى العراق، كما نقلتها قبل ذاك وجزئياً إلى افغانستان. وهو ما حصل فعلاً وما كنت مخطئاً في هذا الموقف أيضاً.

اتخذ استعداد الولايات المتحدة للحرب ضد العراق صيغة جدية وإصراراً) على خوضها منذ فترة مبكرة من وصول جورج بوش الأبن إلى البيت الأبيض، ولكن التهيئة لتلك الحرب تمت بضغط متزايد من الحزب الجمهوري والنواب المحافظين الجدد وطائفة من نواب الحزب الديمقراطي منذ أن صدر قرار "تحرير العراق" والذي لم يكن بيل كلنتون على استعداد لتنفيذه حينذاك واكتفى بتوجيه الضربات العسكرية المؤذية للقوات العسكرية والمستنزفة للاقتصاد العراقي والقدرة الحربية للنظام. وحين بدأت التهيئة الجادة للحرب توجه البيت الأبيض إلى توزيع وتوسيع العمل باتجاهات خمسة:

** العمل السياسي الإعلامي حول طبيعة النظام وشرح أسباب احتمال شن الحرب التي يراد خوضها ضد النظام العراقي من أجل إقناع الشعب الأمريكي والرأي العام العالمي بها. وكانت واحدة من أكثر الحملات الإعلامية دعاية لهذه الحرب وأكثرها استخداماً لمعلومات غير مدققة، بل وخاطئة و بالإضافة إلى ترويج سيل من الأكاذيب ايضاً.

** العمل الدبلوماسي من أجل إقناع دول العالم بأهمية وضرورة هذه الحرب، وكذلك العمل في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي للغرض نفسه.

** التحري عن حلفاء من أجل المشاركة في الحرب أولاً، والدعم اللوجستي ثانياً، والتأييد العام لها ثالثاً.

** تهيئة ونقل القوات المسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى تلك الدول التي وافقت على دعم الجهود الأمريكية لغزو العراق، ومنها دول الخليج، وخاصة الكويت التي كانت ترى في تلك الحرب خلاصاً من بعبع يؤرقها وجوده دوماً وانتقاماً للجرائم التي ارتكبها النظام العراق في الكويت.

** العمل مع قوى المعارضة العراقية ليس لكسب تأييدها للحرب فحسب، بل ولتحقيق خمسة أهداف أخرى، وهي:

أ) أن تمارس الدعاية ضد النظام وتروج للحرب ضده.

ب) أن تؤيد مواصلة فرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق بالرغم من المآسي الفعلية الشاملة التي كانت تعيشها الفئات الاجتماعية الواسعة والأكثر فقراً وضعفاً في المجتمع.

ج) أن توفر الكوادر العلمية والفنية الملمة بأوضاع العراق لكتابة تقارير يمكن الاستفادة منها في الحرب ضد النظام وما بعدها.

د) أن توفر المعلومات الاستخباراتية عن العراق وأوضاع وقوى الجيش وما إلى ذلك مما يسهل مهمة الغزو العسكري.

هـ) أن تتوقف المعارضة العراقية عن أية أعمال فعلية أو مشاركة فاعلة في الحرب ضد النظام، إذ أن إسقاط النظام أصبح من مهمات قوات التحالف وليس من مهمات قوى المعارضة العراقية المباشرة، فهناك من سيقوم بإنجاز هذه المهمة عنها.

- لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع مجموعة كبيرة من الدول للمشاركة معها في شن الحرب بوحدات عسكرية ضد النظام العراقي عبر عمل دبلوماسي كثيف. وقد تحقق لها كسب ٤٩ دولة ساهمت ١٦ منها بقوات متباينة العدد وكانت على النحو التالي:

الدولة	العدد	النسبة
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥٠,٠٠٠	٨٣,٠٠٪
المملكة المتحدة	٤٥,٠٠٠	١٥,٠٠٪
كوريا الجنوبية	٣,٥٠٠	١,١٠٪
أستراليا	٢,٠٠٠	٠,٦٠٪
الدانمارك	٢٠٠	٠,٠٦٪
بولندا	١٨٤	٠,٠٦٪
عشر دول أخرى	٢٣٦٥	٠,٧٨٪
المجموع	٣٠٣,٢٤٩	١٠٠,٠٠ ٪

قارن: الموسوعة الحرة. الغزو الأمريكي للعراق. أخذت ابرز الأرقام بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٥ من الموقع ووضع الجدول لهذا الغرض.

ولم يحظ هذا الغزو بتأييد الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ولا بموافقة عدد كبير من دول العالم، كما عارضته الكثير من دول العالم، بما فيها الدول العربية، رغم أن الكثير من الدول لم تكن إلى جانب دكتاتورية ونظام صدام حسين.

وجدير بالإشارة إلى أن دولاً في المنطقة، وخاصة دول الخليج، ساهمت في الحرب من خلال وضع أراضيها وموانئها وطرق مواصلاتها وأجوائها في خدمة القوات المؤتلفة والراغبة في خوض الحرب ضد النظام العراقي.

إن الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق ورغم كل الاستعدادات المتعددة الجوانب كانت بعيدة كل البعد عن التخطيط العقلاني لا للانتصار في الحرب (فحسب، بل

وفي كيفية سير العملية السياسية في العراق في أعقاب سقوط النظام العراقي الاستبدادي. وإذا كان تخطيط الجزء الأول من المهمة صحيحاً جزئياً، إذ لم يكن المطلوب تدميراً كامل للبنية التحتية العراقية والتي ما يزال العراق يعاني منها رغم مرور سنوات عجاف عليه بعد سقوط النظام، إذ حقق نجاحاً سريعاً وحصل على تأييد واسع من الأوساط الشعبية في العراق التي أعلنت عن ابتهاجها الكبير وسعادتها بانهيار نظام الطاغية صدام حسين، فإنها قد أخفقت تماماً في سياساتها التي أعقبت السقوط والتي أدخلت العراق في دوامة من الفوضى والإرهاب والخراب والموت. وربما ستكون نتائج الحرب وما نشأ في أعقابها موضوع كتاب جديد.

الخاتمة

انتهيت لتوي من الجزء الحادي عشر، الجزء الأخير من هذا الكتاب الموسوم "لمحات من عراق القرن العشرين". وقد استغرق سنوات مفعمة بالحيوية والنشاط الدؤوب والمثابرة على القراءة والكتابة، إضافة إلى الدراسات والمقالات التي كنت اساهم في كتابتها ونشرها حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية العراقية والعربية وبشكل عام. ولا بد من إعادة ما قلته في مقدمة الجزء الأول من هذا الكتاب، بأني لست مؤرخاً ولا قادراً على تسجيل تاريخ العراق على الطريقة المدرسية أو الجامعة لكل أحداث العراق، بل هي محاولة تجمع بين بعض قضايا التاريخ وأحداث العراق من جهة وملاحظاتي اجتهاداتي في تحليلها و آرائي بشأنها.

إن كتابة تاريخ العراق بحاجة إلى لجنة كبيرة متخصصة وتجمع بين اختصاصات عديدة تنفرد كل مجموعة بكتابة جزء معين من المفردات التي تعد لهذا الغرض ولفترة معينة بحيث يمكن توحيدها بطريقة علمية لتسجل للأجيال القادمة تاريخ العراق الحديث على نحو خاص.

إن هذا الكتاب بأجزائه الـ ١١ يعتبر رؤية شخصية وجدت مناسباً كتابتها ونشرها دون الادعاء بدقتها وصواب كل ما جاء فيها، إذ من الممكن أن تظهر معلومات جديدة ويكشف عن قضايا لم تكن معروفة في حينها أو لم يتسن لي الإطلاع عليها لأي سبب كان، ولكنها محاولة قابلة للنقاش والنقد والإغناء والتطوير، كما إنها كانت بالنسبة لي تعويضاً عما طلب مني كثيراً في تسجيل مذكراتي الشخصية وسيرة حياتي التي لم أجد ضرورة صرف الوقت على تسجيلها، إذ إن ما اطلعت عليه من مذكرات شخصية كانت في أغلبها تجسيداً لرؤية ذاتية ضيقة تمدح النفس وتبرز الذات على حساب الآخر أو ذمه أو عدم إنصاف الآخر، وهو ما وددت تجنبه خشية السقوط في هذه الهوة.

لو تسنى لي الوقت الكافي في قادم الأيام ووصلتني ملاحظات مفيدة ومغنية للكتاب، فسالتزم بإعادة النظر بما جاء فيه وفي أي جزء منه لإعادة طبعه بطبعة جديدة ومنقحة وقابلة للوصول إلى عدد أكبر من قارئات وقراء العربية.

الكاتب مسؤول عما جاء في هذا الكتاب ولا يشاركه في ذلك أي شخص آخر. في ما عدا بعض ما جاء بشأن الحزب الشيوعي العراقي في فترة فهد حيث شاركني الصديق الدكتور زهدي الداوودي وصدر عنا معاً كتاب "فهد والحركة الوطنية في العراق".

استعنت بتدقيق هذا الكتاب من الناحية اللغوية بثلاثة أصدقاء أعزاء هم الأستاذ الفاضل السيد محمد ملا عبد الكريم المدرس، وصديقي منذ أن كنا معاً في المنفى العراقي في النصف الثاني من العقد السادس وقبل ثورة تموز ١٩٥٨، الذي دقق الجزء الأول فقط، ثم الصديق الفاضل من سوريا الأخ السيد نعيم ايليا، الذي دقق الأجزاء ٢، ٣، ٤ و٥ من الكتاب، ثم الأخ والإنسان الطيب الشاعر العراقي المميز الأستاذ مهدي محمد علي الذي دقق بقية الأجزاء: ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠. الذي توفي مبكراً وفقدنا طاقة شعرية ومثقف مميز في نهاية العانم ٢٠١١ وكان موته خسارة كبيرة لعائلته ومحبيه ومثقفي العراق في آن. أخذت العزيزة ابنته، السيد أطياف مهدي محمد علي على عاتقها تدقيق الجزء ١١ وهو الأخير في هذه المجموعة. شكراً وألف شكر لهؤلاء الأصدقاء جميعاً.

شكري يتوجه إلى الأخ الفاضل والأديب الأستاذ فؤاد مجيد ميسري، رئيس مؤسسة حمدي للطباعة والنشر على استعداده الكامل لطبع جميع أجزاء هذا الكتاب ووضعها تحت تصرف قارئ العربية. إلا أننا اتفقنا على إيقاف الطبع ابتداءً من الجزء الرابع بأمل إيجاد مؤسسة أخرى تقوم بطبعه كل أجزاء الكتاب دفعة واحدة.

أقدم شكري الجزيل للكثير من الأخوة الأصدقاء الذين مدوني بالكثير من المصادر القيمة أو الذين ساهموا بتوفيرها لي من العراق في وقت لم يكن الوصول فيه ممكناً إلى تلك الكتب ولا لبغداد بسبب هيمنة الدكتاتورية على العراق وقبل سقوطه. وأخص بالذكر هنا الأخ الفاضل الدكتور حسن الجباوي الذي توفي مبكراً، والأصدقاء الأعزاء المنهدس صبيح الحمداني والدكتور غالب العاني وحكمت تاج الدين والدكتور زهدي الداوودي والأستاذ

الكاتب والصحفي مازن لطيف علي، إضافة إلى الصديق الغالي الذي غادرنا مبكراً الأستاذ الفاضل جوهر نامق سالم وترك مشاريع فكرية وكتابية غير منجزة، وكنا نتوقع أن ننجز بعضها معاً.

شكري الجزيل يتوجه صوب زوجتي إرمتراود حبيب التي ساعدتني بتوفير الأجواء العائلية الرائعة والظروف المناسبة للعمل و إنجاز هذا الكتاب وغيره من الكتب، إضافة إلى تحملها ظروف النضال السري التي مررنا بها معاً وعانت الكثير من جراء ذلك. كما يتوجه شكري صوب ابننا سامر وبنتنا ياسمين على تحمل ظروفنا القاسية في فترات معينة من حياتنا النضالية.

لقد أنجزت هذا الكتاب مع الذكرى السابعة والسبعين لولادتي في محلة باب النجف بكربلاء/العراق.

أتمنى أن يقدم هذا الكتاب بأجزائه الـ ١١ فائدة للقارئات والقراء الكرام متمنياً لهم قراءة ممتعة. ولا شك في إن الوثائق والمعلومات التي سيكشف عنها وتنشر لاحقاً ستساهم في تعديل او تغيير بعض هذه المعلومات الواردة في هذا الكتاب بأجزائه الـ ١١.

كاظم حبيب برلين في نيسان/أبريل ٢٠١٢

الملاحق

الملحق رقم ١:

قرار مجلس الأمن الدولي النفط مقابل الغذاء

إن مجلس الأمن،

- إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة،
- وإذ يساوره القلق إزاء الحالة التغذوية والصحية الخطيرة للسكان العراقيين، وإزاء خطر زيادة تدهور هذه الحالة،
- واقتناعا منه بضرورة توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، كإجراء مؤقت، إلى أن يفي العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك على وجه الخصوص القرار ٦٨٧ المؤرخ ٣ أبريل/ نيسان ١٩٩١، بما يسمح للمجلس باتخاذ إجراءات أخرى فيما يتعلق بأوجه الخطر المشار إليها في القرار ٦٦١ المؤرخ ٦ أغسطس/ آب ١٩٩٠، وذلك وفقا لأحكام القرارات،
- واقتناعا منه أيضاً بضرورة توزيع المعونة الغوثية الإنسانية بشكل منصف على جميع قطاعات السكان العراقيين في جميع أنحاء البلد،
- وإذ يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق وسلامته الإقليمية،
- وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١. يأذن للدول، بصرف النظر عن أحكام الفقرات ٣ (أ) و٣ (ب) و٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بأن تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشؤها العراق، بما في ذلك المعاملات المالية وغيرها من المعاملات الأساسية المتصلة مباشرة بذلك، بما يكفي لتوفير عائد بمبلغ لا يتجاوز مجموعه بليونا واحدا من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوما، وذلك للأغراض المبينة في هذا القرار ورهنا بالشروط التالية:

(أ) موافقة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، لضمان شفافية كل صفقة واتفاقها مع

الأحكام الأخرى لهذا القرار، وذلك بعد قيام الدولة المعنية بتقديم طلب تؤيده حكومة العراق، لكل عملية يُعتزم إجراؤها لشراء النفط والمنتجات النفطية من العراق، بما في ذلك تفاصيل سعر الشراء بالقيمة المعقولة التي يحددها السوق، ووجهة التصدير، وفتح خطاب اعتماد يسدد إلى حساب الضمان الذي سينشئه الأمين العام لأغراض هذا القرار، وكذلك تفصيل أي معاملة مالية أو معاملة أساسية أخرى تتصل اتصالا مباشرا بذلك.

(ب) قيام الجهة المشترية في الدولة المعنية بسداد المبلغ الكامل لدى صفقة لشراء النفط والمنتجات النفطية من العراق مباشرة إلى حساب الضمان الذي سينشئه الأمين العام لأغراض هذا القرار.

٢. يأذن لتركيا، بصرف النظر عن أحكام الفقرات ٣ (أ) و٣ (ب) و٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ولأحكام الفقرة ١ أعلاه، بأن تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشؤها العراق، بما يكفي، بعد خصم النسبة المئوية المشار إليها في الفقرة ٨ (ج) أدناه لصالح صندوق التعويضات، للوفاء برسوم التعريفة الجمركية لخط الأنابيب، على النحو الذي يقرره المفتشون المستقلون المشار إليهم في الفقرة ٦ أدناه، بعد التدقيق أنه معقول، وذلك لنقل النفط والمنتجات النفطية العراقية عبر خط أنابيب كركوك – يومورتاليك في تركيا على النحو المأذون به في الفقرة ١ أعلاه.

٣. يقرر أن يبدأ نفاذ الفقرتين ١ و٢ من هذا القرار في الساحل الشرقي للولايات المتحدة من اليوم الذي يلي قيام رئيس المجلس بإبلاغ أعضاء المجلس بأنه تلقى من الأمين العام التقرير المطلوب إليه تقديمه في الفقرة ١٣ أدناه، وأن تظلا نافذتين لفترة أولية مدتها ١٨٠ يوماً، ما لم يتخذ المجلس تدابير أخرى ذات صلة فيما يتعلق بأحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠)

٤. يقرر كذلك إجراء استعراض شامل لجميع جوانب تنفيذ هذا القرار بعد ٩٠ يوما من بدء نفاذ الفقرة ١ أعلاه، ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوما الأولية، عند تلقي التقارير المشار إليها في الفقرتين ١١ و١٢ أدناه، ويعرب عن اعتزامه القيام، قبل نهاية فترة الـ ١٨٠ يوما، بالنظر بعين التأييد في تجديد أحكام هذا القرار، شريطة أن تبين التقارير المشار إليها في الفقرتين ١١ و١٢ أدناه أن هذه الأحكام تنفذ تنفيذا مرضيا.

٥. يقرر كذلك أن يبدأ نفاذ بقية فقرات هذا القرار على الفور.

٦. يأمر اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) برصد عمليات بيع النفط والمنتجات النفطية

التي يصدرها العراق عن طريق خط أنابيب كركوك – يومورتاليك من العراق إلى تركيا ومن ميناء البكر لتحميل النفط، وذلك بمساعدة مفتشين مستقلين يعينهم الأمين العام، ويقومون بإبقاء اللجنة على علم بكميات النفط والمنتجات النفطية المصدرة من العراق بعد تاريخ بدء نفاذ الفقرة ١ من هذا القرار، وبالتحقيق من أن سعر النفط والمنتجات النفطية هو سعر معقول في ضوء الظروف السائدة في السوق، ومن أنه –لأغراض الترتيبات المحددة في هذا القرار– يجري شحن القدر الأكبر من النفط والمنتجات النفطية عبر خط أنابيب كركوك – يومورتاليك، وأن الكمية المتبقية تصدر من ميناء البكر لتحميل النفط.

٧. يطلب إلى الأمين العام إنشاء حساب ضمان لأغراض هذا القرار، وتعيين محاسبين قانونيين عامين مستقلين لمراجعة هذا الحساب، وإبقاء حكومة العراق مطلعة تماما على تشغيل الحساب.

٨. قرر أن تستخدم الأموال المودعة في حساب الضمان للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للسكان العراقيين وللأغراض الأخرى التالية، ويطلب إلى الأمين العام استخدام الأموال الموضوعة في حساب الضمان لما يلي:

(أ) تمويل تصدير الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والمواد والإمدادات اللازمة للاحتياجات المدنية الأساسية إلى العراق، وفقا لإجراءات اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، وذلك على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، رهنا بما يلي:

- أن يكون كل تصدير للسلع بناء على طلب حكومة العراق.
- أن يضمن العراق بصورة فعالة توزيع هذه السلع بشكل منصف، على أساس خطة تقدم إلى الأمين العام ويوافق عليها، وتتضمن وصفا للسلع التي يتم شراؤها.
- أن يتلقى الأمين العام تأكيدا موثقا بأن السلع المصدرة المعنية قد وصلت إلى العراق.

(ب) بالنظر إلى الظروف الاستثنائية السائدة في المحافظات الثلاث المذكورة أدناه، إكمال قيام حكومة العراق بتوزيع السلع المستوردة بموجب هذا القرار من أجل ضمان التوزيع المنصف للمعونة الغوثية الإنسانية على جميع قطاعات السكان العراقيين في جميع أنحاء البلد، بتوفير ما يتراوح بين ١٣٠ و١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوما لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات التي تعمل داخل الأراضي المشمولة بالسيادة العراقية في المحافظات العراقية الشمالية الثلاث: دهوك وأربيل والسليمانية، إلا إذا بيع من

النفط والمنتجات النفطية خلال أية فترة تمتد ٩٠ يوما بما لا يصل ثمنه إلى بليون دولار، وحينئذ يجوز للأمين العام أن يوفر مبلغا أقل نسبيا لهذا الغرض.

(ج) تحويل نفس النسبة المئوية من الأموال المودعة في حساب الضمان –والتي قررها المجلس في الفقرة ٢ من قراره ٧٠٥ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ أغسطس/ آب ١٩٩١– إلى صندوق التعويضات.

(د) الوفاء بالتكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة فيما يتعلق بنفقات المفتشين المستقلين والمحاسبين القانونيين العامين والأنشطة المرتبطة بتنفيذ هذا القرار.

(هـ) الوفاء بالتكاليف الجارية لعمل اللجنة الخاصة، ريثما يتم في وقت لاحق التسديد الكامل لتكاليف تنفيذ المهام المأذون بها بموجب الجزء "ج" من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

(و) الوفاء بأي نفقات معقولة، عدا تلك التي تسدد في العراق، والتي تقرر اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أنها تتصل مباشرة بتصدير العراق للنفط والمنتجات النفطية على النحو المسموح به بموجب الفقرة ١ أعلاه، أو بما يتم تصديره إلى العراق من قطع غيار ومعدات على النحو المسموح به بموجب الفقرة ٩ أدناه، وما يلزم لذلك من أنشطة بصورة مباشرة.

(ز) توفير مبلغ يصل إلى ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوما من الأموال المودعة في حساب الضمان لسداد المبالغ المتوخاة بموجب الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٢.

١– يأذن للدول بأن تسمح –بصرف النظر عن أحكام الفقرة ٣ (ج) من القرار ٦٦١ (١٩٩٠)– بما يلي:

(أ) أن يصدر إلى العراق ما يلزم من قطع غيار ومعدات أساسية للتشغيل المأمون لخط أنابيب كركوك – يومورتاليك في العراق، رهنا بموافقة مسبقة من اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على كل عقد من عقود التصدير.

(ب) الاضطلاع بالأنشطة التي تلزم بصورة مباشرة للصادرات المأذون بها بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، بما في ذلك المعاملات المالية المتصلة بها.

٢– يقرر أنه لما كانت أحكام الفقرة ٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والفقرة ١١ من القرار ٧٧٨ (١٩٩١) تحول دون إمكانية سداد تكاليف الصادرات والأنشطة المأذون بها بموجب الفقرة ٩ أعلاه من الأموال المجمدة وفقا لتلك الأحكام، يجوز بصورة استثنائية تمويل تكلفة هذه

الصادرات والأنشطة، إلى حين البدء بسداد مبالغ لحساب الضمان المنشأ لأغراض هذا القرار، وبعد موافقة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على كل حالة على حدة، بواسطة خطابات اعتماد تسحب خصما من مبيعات النفط التي ستتم في المستقبل والتي تودع إيراداتها في حساب الضمان.

٣- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كل تسعين يوما بعد بدء نفاذ الفقرة ١ أعلاه ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوما الأولية، تقريرا يستند فيه إلى المراقبة التي يقوم بها موظفو الأمم المتحدة في العراق، وإلى المشاورات التي تجري مع حكومة العراق، حول ما إذا كان العراق قد كفل بشكل منصف توزيع الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية والممولة بموجب أحكام الفقرة ٨ (أ) أعلاه، وأن يضمن تقريره أي ملاحظات قد تكون لديه عن كفاية الإيرادات لتلبية احتياجات العراق الإنسانية، وعن قدرة العراق على تصدير كميات من النفط والمنتجات النفطية تكفي لتوفير المبلغ المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه.

٤- يطلب إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أن تضع -بتنسيق وثيق مع الأمين العام- ما يلزم من إجراءات عاجلة لتنفيذ الترتيبات الوارد ذكرها في الفقرات ١ و٢ و٦ و٨ و٩ و١٠ من هذا القرار، وأن تقدم إلى المجلس، بعد تسعين يوما من بدء نفاذ الفقرة ١ أعلاه، ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوما الأولية، تقريرا عن تنفيذ هذه الترتيبات.

٥- يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ ما يلزم من تدابير لكفالة تنفيذ هذا القرار تنفيذا فعالا، وتأذن له بالدخول في ترتيبات أو اتفاقات لازمة لهذا الغرض، وتطلب منه أن يقدم تقريرا إلى المجلس حال قيامه بذلك.

٦- يقرر أن يستثنى النفط والمنتجات النفطية الخاضعان لهذا القرار، رغم أحقية العراق في ملكيتهما، من أي إجراءات قانونية وألا يخضعان لأي شكل من أشكال المصادرة أو الحجز أو التحفظ، وأن تتخذ جميع الدول، كل في إطار نظامها القانوني المحلي، لما قد يلزم من خطوات لضمان هذه الحماية، وكفالة عدم تحويل إيرادات المبيعات عن الأغراض المحددة لها في هذا القرار.

٧- يؤكد أن حساب الضمان المنشأ لأغراض هذا القرار يتمتع بامتيازات الأمم المتحدة وحصانتها.

٨- يؤكد أن جميع من يعينهم الأمين العام من أشخاص لغرض تنفيذ هذا القرار يتمتعون بامتيازات وحصانات بوصفهم خبراء موفدين لأداء مهام لصالح الأمم المتحدة، وذلك وفقا لأحكام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصانتها، ويطلب من حكومة العراق أن تتيح لهم حرية الحركة الكاملة وكل ما يلزم لهم من تسهيلات لأداء واجباتهم في تنفيذ هذا القرار.

٩- يؤكد أنه لا يوجد في هذا القرار ما يمس بأي حال بواجب العراق بالتقيد بدقة بجميع التزاماته المتعلقة بخدمة دينه الخارجي وسداده، وفقا للآليات الدولية الملائمة.

١٠- يؤكد أيضا أنه ليس في هذا القرار ما ينبغي أن يفسر على أنه يشكل تعديا على سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

١١- يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

الملحق رقم ٢:

وثيقة المدى حول كوبونات النفط الخام

"المدى" تضع يدها على وثائق اكبر عملية عراقية لشراء الذمم

Feb 3, 2004

بقلم: المدى العراقية

رؤساء وسياسيون وصحافيون واحزاب استلموا ملايين البراميل النفطية من صدام

حصلت صحيفة "المدى" العراقية على مجموعة من الجداول الخاصة باسماء الشركات والاشخاص الذين تم (تخصيص كميات من النفط الخام لهم خلال مراحل مذكرة التفاهم) كما ورد نصاً في وثائق شركة تسويق النفط، وهي شركة عامة تابعة لوزارة النفط.

تشتمل هذه الجداول على اسماء اشخاص وشركات واحزاب وجماعات ومنظمات ممن خصص لها النظام السابق كميات من النفط الخام وحجم هذه الكميات مفصلة على مراحل تطبيق مذكرة التفاهم. وقد جرى التخصيص ـ كما تشير الوثائق ـ ابتداءً من المرحلة الثالثة لمذكرة التفاهم، لأن التخصيص كان في المرحلتين الاولى والثانية لشركات تمتلك المصافي end users، وهذا يعني ان المعلومات التي ننشرها هنا هي عن جهات لا تمتلك المصافي non end users، او الشركات الوسيطة.

وتحت هذا الاسم الفني المثير تظهر اسماء لا علاقة لها بشركات النفط ولا بتوزيعه او خزنه او بيعه، ولم يعرف عنها اي اهتمام بالنفط او الارتباط بشركات النفط. كالكنيسة الارثذوكسية الروسية والحزب الشيوعي الروسي،.

وفي حالة الاشخاص يبدو الامر اكثر اثارة للتساؤل، فاذا فهمنا ان الصحفية حميدة نعنع المدافعة عن النظام السابق تطمح الى ادامة مشروعها الصحفي المستقل بواسطة صفقة نفط، فمن الغريب ان نجد اسم ابن المغفور له جمال عبد الناصر (خالد) بين هذه الاسماء، او اسم نائبة البرلمان الاردني السابقة توجان الفيصل، او رئيسة اندونيسيا الحالية، او ابن وزير الدفاع السوري، او ابن رئيس الجمهورية اللبنانية؟!

منذ ان وافق النظام البائد على مذكرة التفاهم، او ما يعرف بالنفط مقابل الغذاء،

حول هذه المذكرة الى لعبة تجارية وسياسية دنيئة وموّل بواسطتها مشترياته السرية من الاسلحة، والمواد الانشائية الغالية الثمن للقصور الرئاسية والجوامع والمواد الكمالية للبذخ والاستهتار، كما حوّل عقود بيع النفط الى اكبر عملية عرفها التاريخ المعاصر لشراء الذمم والاقلام وتبديد ثروات الوطن. منذ ذلك الحين انتشرت الشائعات بشأن الكوبونات التي كان صدام يوقعها لبعض الاشخاص العرب والاجانب لتزويدهم بالنفط الخام لقاء وقوفهم مع النظام في فك عزله الدولية وتمويل حملة رفع الحصار الاقتصادي عنه، وتبييض صورته.

لكن النظام نفسه افسد المضامين الانسانية والخلقية للحملة العالمية لرفع الحصار الجائر، فالحصار في النهاية لم يستهدفه بل استهدف ابناء شعبنا من الفقراء والطبقة الوسطى، ولقد راينا كيف ان الحملة العالمية لرفع الحصار كلما اقتربت من اهدافها اعاد النظام بسلوكه واستهتاره ادخالها الى نفق مظلم من جديد، وبموازاة ذلك، حوّل بلدنا الى مائدة مفتوحة وغنية لا تحتاج إلا الى الاستعراضات، والى آكلين ممتازين وخدم مطيعين.

ان مميزات النظام الفاشي في بلدنا انه لا يمتلك اية لياقة، وهو دائماً بحاجة الى استخدام الآخرين لكي يشعر بالتفوق، من هنا كان يفسد حتى اولئك الذين يمتلكون ارادة طيبة واهدافاً نبيلة في دفاعهم عن الشعب العراقي من اجل فك الحصار عنه، لا يعرف النظام سوى سياسة (فتح الخرج)، من هنا لم يجمع حوله سوى المشمولين او الذين ارادهم ان يتسولوا لكي يشعر بالتفوق الاخلاقي عليهم.

واذا تسنى للمرء ان يعرف بعض البعثيين المسؤولين، والذين لا يخشون بسبب اخلاقهم الريفية ان يتبجحوا ويتفوقوا اخلاقياً ايضاً لسمع منهم القليل او الكثير عن زوار العراق الذين تكاثروا في السنوات الاخيرة، ولعرف منهم لا غير ان زوارنا الذين جاءوا للدفاع عنا جاءوا ايضاً لقبض الثمن. نستطيع ان نؤكد هذه المعلومة، فمن طيّر الاشاعات عن الزوار العراب والاجانب هم البعثيون انفسهم في لحظة تبجح ريفي. فقد ترددت بلسانهم بعض الاسماء التي وردت في هذه القائمة، ومنهم السيد جورج غالوي عضو حزب العمال.

ان حالة السيد غالوي مأساوية تماماً، فهذا الرجل الذي دافع عن القضايا العربية

العادلة ما ان اقترب من النظام العراقي حتى خرج منه فاسداً. غالوي الذي طرد من حزب لهذا السبب، ودافع عن نفسه بقوة بل هاجم السياسة البريطانية وتوني بلير وبوش، لا اظنه يستطيع ان ينكر وثائق عراقية تدينه تماماً.

والحال ان (المدى) حصلت في ماعدا الجداول التي اشرنا إليها سابقاً (٦) طلبات قدمها السيد المدير التنفيذي لشركة تسويق النفط والمدير التنفيذي وكالة الى السيد وزير النفط (للمصادقة على عقود النفط الخام)، وهذه الكليات كلها ورد فيها اسم السيد غالوي ليس كصاحب العقد بل كاشارة الى انها تعود اليه، فالسيد غالوي يختفي خلف شركة لا شخصية، اولها جنسية غير جنسيته.

ان الطريقة التي تتم فيها هذه العقود تلقي ضوءاً على الآلية التي تتم فيها صرف الكوبونات والارادة السامية رئيس الجمهورية، من هنا نود شرحها، ولا سيما ان بعض الاسماء التي وردت في الجداول مفردة، مثل (سمير) ولا يعرف ما اذا كان اسم شخص ام شركة؟

١ـ العقد المؤرخ ٢٩/١٢/١٩٩٩ اسم الشركة المشترية فنلدية fortum Oil and Gas-oy لكن ثمة اشارة الى اسم (برهان الچلبي) واشارة اخرى هذا نصها: لصالح السيد جورج كلوي، الكمية ٣ملايين برميل.

٢ـ العقد المؤرخ في ١٠/٧/٢٠٠١، اسم الشركة المشترية Aredio Petrolum وهي (فواز زريقات)، وهو اردني، وثمة اشارة مكتوبة هذا نصها: لصالح السيد جورج كلوي، الكمية ٤مليون برميل.

٣- العقد المؤرخ ٦/٨/٢٠٠١،اسم الشركة المشترية Middle East Adranced semi con ductor inc وهي اردنية (فواز زريقات)، لكن ثمة اشارة انها لصالح السيد جورج كلوي الكمية ٣ مليون طن.

٤ـ العقد المؤرخ في ٣/٥/٢٠٠١ الشركة المشترية هي نفسها الشركة السابقة وجنسيتها اردنية (فواز زريقات) والاشارة نفسها الى ان العقد لصالح السيد كلوي، الكمية ٢مليون برميل.

٥ـ العقد المؤرخ في ١٢/١٢/٢٠٠٢ نفس التفاصيل السابقة. الكمية ٣مليون برميل.

٦ـ العقد المؤرخ في ٣/٦/٢٠٠٢ نفس التفاصيل السابقة، الكمية ٣مليون برميل.

لست مرات ترد كلمة (لصالح السيد جورج كلوي) ولكنها تختلف في مرتين باسم شركات فنلدية وفرنسية، وفي الاخريات اردنية باسم فواز زريقات. ان هذه الطلبات كلها حصلت على موافقة السيد وزير النفط بتوقيعه وكلمة موافقة مع ذكر التاريخ.

المثير ان اسم كلوي يظهر في الجداول ضمن مراحل مذكرة التفاهم متضمنة الحصص التي استلمت مع اسم زريقات. ما الذي يجري؟ من الواضح ان السيد غالوي هو الذي حصل على الكوبون الشهير من خلال علاقاته السياسية والخدمات التي يقدمها للنظام، وقد اشير الى اسمه في العقد ربما للتذكير به امام الوزير، لان الشركة لا تعود إليه. ولعلّ هذه الآلية هي التي تسود بالنسبة لجميع من يحصل على الكوبون سواء من الاشخاص او الاحزاب والمنظمات السياسية التي لا علاقة لها بالنفط، ان (الكوبون) يحمل توقيع رئيس النظام والكمية التي يريد صرفها، والباقي تتكفل به الشركات الوهمية او الواقعية، ولعلّ من امثال غالوي لا يحصلون من هذه الصفقات إلا على نسب مجزية من قبيل العمولة او بيع الكوبون لقاء مبلغ.

تضم القائمة العمودية للجداول اسم الدولة ثم اسماء الشخصيات او الشركات المنتفعة، في حين تشير افقياً الى مراحل مذكرة التفاهم والتخصيصات التي حصل عليها المنتفعون بملايين البراميل. والملاحظ ان بعض الاسماء وردت مختصرة، بل ان بعضها يثير الاستغراب. فيكف نفهم هذا الاسم: ابنة الرئيس سوكارنوا وبعد عدة اسماء تنتمي الى اندونيسيا نقرأ هذا الاسم: ميكاواتي! وفي كل الاحوال هناك اسماء مثيرة وردت بهذه الجداول لعلها سوف تعاني من البؤس و الفضيحة اللذين تستحقانها.

من اجل الاختصار ارتأينا ان نقدم الاسماء مع مجموعة الحصص المخصصة لها من دون ذكر توزيعها خلال مراحل مذكرة التفاهم كما جاءت في الجداول اصلاً.

مجموع كميات النفط الخام المخصصة (للشركات الوسيطة!) في مذكرة التفاهم:

سوريا

١ـ عوض عمورة/ اكثـر مـن ١٨ مليـون برميـل. ٢ ـ بشـار نـوري/اكثـر مـن ١٢ مليـون برميل. ٣ ـ غسان شلاح/ ١١ مليون برميل. ٤ ـ محمد عمار نوفل/ ٣,٥ مليون برميـل. ٥ ـ تمام شهاب/مليون برميل. ٦ ـ حميدة نعنع/اكثـر مـن ٩مليـون برميـل. ٧ ـ فـراس مصـطفى طـلاس/ ٦مليـون برميـل. ٨ ـ سـليم التـون/٣,٥مليـون برميـل. ٩ـ لطفـي فـــوزي/٢,٥مليـــون برميـــل. ١٠ ـ ليـــد للتعهـــدات/٣,٥مليـــون برميـــل. ١١ ـ غسـان زكريـا/٦مليـون برميـل. ١٢ ـ محمـد مـامون السـبعي/٤مليـون برميـل. ١٣ ـ حسن الكيال/٢مليون برميل. ١٤ـ انور العقاد/٢مليون برميل.

عمان

١ ـ مجموعة الشنفري/٥مليون برميل.

قبرص

١ـ محمد الهوني/ اكثر من ١٧مليون برميل. ٢ ـ نفقتا بترووليوم/ ١٣,٢ مليون برميل. ٣ـ كونيننتال/٣مليون برميل.

تركيا

١ـ زين العابدين اردم/ اكثر من ٢٧مليون برميل. ٢ ـ لطفي دوغان/ اكثر مـن ١١مليـون برميل. ٣ ـ محمد اصلان/ ١٣مليون برميل. ٤ ـ تكفن/١٥,٥مليـون برميـل. ٥ـ شـركة كي سي كي / ١,٥ مليون، ٦ـ دلتا بتروليـوم / ٤ مليـون ٧ـ سـيتا / ٢ مليـون، ٨ـ اوزيـا / ٢,٥ مليـون، ٩ـ سمـير / ٢ مليـون، ١٠ـ محتشـم / ٢ مليـون، ١١ـ مقـدر سزجين / ٢ مليون.

فيتنام

١ـ فينابكو / ١,٢ مليون، ٢ـدرلنك مد / ٣ مليون، ٣ـ فينافود / ٦ مليون /٤ـ أو

أس سي / ٢ طن.

السودان

١- سماسو / ٨ مليون، ٢- شركة منتجات البترول / ٢ طن، ٣- اويل بلاس / ٢ طن.

اليمن

١- عبـد الكـريم الاريـاني / ٧,٨ مليـون، ٢- توفيـق عبـد الـرحيم / ١,٥ مليـون ٣- شاهر عبد الحق / أكثر من ٧ مليون.

بنغلادش

١- مولانا عبد المنان / ٤٣,٢ مليون.

الهند

١- بيهام سنك / ٥,٥ مليون، ٢- حزب المؤتمر الهندي / ٤ مليون.

الباكستان

١- أويل آند كاز كروب / ١٠ طن، ٢- ابو عبد الرحمن / ١١,٥ طن، ٣- السيد عزاز / ١طن.

ماليزيا

١- فايق أحمد شريف / ١٢,٥ مليون، ٢- شركة بيتمال / ٤ مليون، ٣- ترايـد بـبر / ٤ مليون، ٤- ماستك / فايق أحمد شريف / ٥٧ مليون، ٥- حاوالا / ٧ مليون.

اندونيسيا

١- ابنة الرئيس سوكارنو / ٢ مليون، ٢- حاوا اتلنتك / ٢مليون، ٣- مكرم حكيم / ٣ مليـــون، ٤- ميكـــاواتي / ٨ مليـــون، ٥- محمـــد أمـــين ريـــس / ٤ مليـــون ٦- ناتونا اويل / ٢ مليون.

الإمارات العربية

١- فال للبترول / ١,٨ مليون، ٢- احمد مانع سعيد العتيبة / ١١ مليون، ٣- جيـوان أويـل / ٧,٥ مليـون، ٤- سـلطان بـن زايـد آل نهيـان / ٤ مليـون، ٥- الهـدى / ٢٢,٩ مليون. ٦- عيسى بن زايد آل نهيان / ٥ مليون، ٧- ميلينيـوم / ٢ طـن / ٨- بـوني فيول / ١ طن.

المغرب

١- عبد الله السلاوي / ٧,٢ مليـون، ٢- ناضـل الهـاشمي / ٥,٧ مليـون، ٣- محمـد البصري /٤,٥ مليون.

الجزائر

١- عبد المجيد العطار / ٦ مليون، ٢- عبد القادر بن موسى / ٦ مليون.

تونس

١- مدكس بتروليوم / ٦,٧ مليون، ٢- فرناكو / ٣,٧ مليون، ٣- مايدور /٤ مليون.

إيطاليا

١- روبرتـو فريميغـوني / ٢٤,٥ مليـون، ٢- سـلفاتوري نيكـوترا / ٢٠ مليـون، ٣- السيد فللوني / ٦,٥ مليـون، ٤- الأب بنيـامين / ٤,٥ مليـون، ٥- ويسـت بـترول / ٢ طن، ٦- هترلك / ٢ طـن، ٧- اي بـي أس / ١ طـن، ٨- جمعيـة الـنفط الإيطاليـة / ١ مليون.

اسبانيا

١- باسم قاقيش / ١٧,٥ مليون، ٢- خا فيرروبيرت / ٩,٨ مليون، ٣- علـي بلـوط / ٨,٨ مليون.

يوغسلافيا

١- الحـزب الاشـتراكي / ٢٢ مليـون، ٢- حـزب اليسـار / ٩,٥ مليـون، ٣- الحـزب الإيطالي / ١٦ مليون، ٤- حزب كوكستونتشا / ٦ مليون.

بيلا روسيا

١- الحزب الليبرالي / ٦ مليون، ٢- الحزب الشيوعي البيلاروسي / ٧ طن، ٣- شـركة بيلمينال / ١٤,٢ مليون، ٤- شركة بيلفارم / ٤ مليون، ٥- رئيس ديوان الرئاسـة / ٦ مليون، ٦- شركة لادا / ٢ مليون.

رومانيا

١- يلف ادرلنك / ١ مليون، ٢- حزب العمل الروماني / ٥,٥ مليون.

بريطانيا

١- جورج غلوي / فواز زريقات / ١٩ مليون، ٢- مجاهدي خلق / ٣٦,٥ مليون.

كندا

١- آرثر ميل هولاند / ٩,٦ مليون.

امريكا

١- شاكر الخفاجي / ٧ مليون، ٢- سمير فنسنت / ١٠,٥ مليون.

تشاد

١– وزير خارجية تشاد / ٣ مليون.

تايلند

١– تاجر الرز التايلندي جايبورن / ٩,٥ مليون.

بنما

١– السيد سيفان / ١١,٥ مليون.

هنغاريا.

١ـ حزب مصلحة هنغاريا/٤,٧ مليون.

جنوب افريقيا

١ـ ايمفيوم ما نجمنت (ساندي مجالي)/٩ مليون، ٢ ـ توكيـو سكسـويل/٤ مليـون، ٣ ـ مونتيكا/٤ مليون، ٤ ـ اومني اديل/٤ مليون.

الفلبين

١ـ مجموعة منتجي الفلبين/٣ مليون.

هولندا

١ـ ساي بولت/٣مليون.

فرنسا

١ــ اداكـس/٨/٣ مليـون، ٢ــ ترافيكـورا (باتريـك موجـان)/٢٥مليـون، ٣ــ ميشـيل

غريمـا/١/١٧مليـون، ٤ــ جمعيــة الصــداقة العربيــة الفرنســية/١٥,١ مليــون، ٥ــ ايكس/٤٧,٢مليون، ٦ ـ شارل بسكوا/١٢مليون، ٧ ـ الياس الغرزلي/ ١٤,٦ مليـون، ٨ ـ اي لـوتي سـي (كلـود كاسـبيرت)/٤مليـون، ٩ــ بيرنـارد ميراميـه /٣ مليـون، ١٠ ـ برناردميراميه/٨مليون، ١١ ـ دي سوزا/١١ مليون.

الصين

١ـ السيد خوان/ ٣٩,١ مليون، ٢ ـ نوريسكو/١٧,٥مليون، ٣ ـ زنـك رونـك/١٣ مليـون، ٤ـ بيورج/١٣,٥ مليون، ٥ـ ساوث هولكن/ ١ مليون.

الاردن

١ــ ليـث شـبيلات/١٥,٥مليـون، ٢ ـ فخـري قعـوار/٦ مليـون، ٣ ـ كراندريسورسـز / ٢ مليون، ٤ ـ الرشيد العالمية(احمد البشير)/٩ مليون، ٥ ـ فواز زريقـات/ ٦ مليـون، ٦ ـ سالم النعاس/٣مليون، ٧ ـ زياد الراغب/٧ مليـون، ٨ ـ مشـهور حديثـة/٤ مليـون، ٩ــ شاكر بن زيد/٦,٥ مليون، ١٠ ـ محمد صالح الحوراني/٤ مليون، ١١ ـ توجان فيصل/٣ مليون، ١٢ـ وزارة الطاقة الاردنية/٥ مليون، ١٣ــ زيـاد يغمـور/٢ مليـون، ١٤ــ ومـيض حسين/١مليون.

فلسطين

١ـ ابو العباس/١١,٥ مليون، ٢ـ عبد الله الحوراني/٨ مليون، ٣ـ وفا توفيق صايغ/٣,٥ مليون، ٤ـ منظمة التحرير/٤ مليون، ٥– الجبهـة الشـعبية لتحريـر فلسـطين/٥ مليـون، ٦– منظمة التحرير (الدائرة السياسية)/٥ مليون.

مصر

١–شركة انكوم (محمد شتات)/١٤ مليون، ٢–عبد العظيم منـاف/٦ مليـون، ٣–خالـد جمـال عبـد الناصـر/١٦,٥ مليـون، ٤–عمـاد الجلـدة/١٤ مليـون، ٥–محمـد صـلاح/٧ مليون، ٦–محمد حلمي/٤,٥ مليون، ٧–الشركة العربية المتحدة/٦ مليـون، ٨–شـركة

النيل والفرات/٣ مليون، ٩–محمود مجدي المعصراوي/٧ مليون ١٠–مؤسسة الهامي بشندي/٢ مليون، ١١–مؤسسة الملتقى الدولي/٢ مليون.

لبنان

١–بي بي اينرجي/٢ مليون، ٢–فادي العالمية/٢ مليون، ٣–هيثم صيداني/٢ مليون، ٤–بلانت بتروليوم/١ مليون، ٥–جورج ترخاينان/٧ مليون، ٦–ابن الريس لحود/٤,٥ مليون، ٧–علي طعمة/١ مليون، ٨–شركة الهلال (عدنان الجنابي)/١ مليون، ٩–الشركة العالمية للتجارة والاستثمار/٣ مليون، ١٠–فيصل درنيقة/٣ مليون، ١١–شركة فيم أويل/١ مليون، ١٢–نجاح واكيم/٣ مليون، ١٣–أسامة معروف/٣ مليون، ١٤–زهير الخطيب/٣,٥ مليون.

البحرين

١–مؤسسة كاظم الدرازي/٢ مليون، ٢–مؤسسة علي المسلم/٣ مليون، ٣–مؤسسة كونكريت للمقاولات/٢ مليون.

السعودية

١–شركة ناجا/٣ مليون، ٢–شركة أسيس/٢ مليون.

قطر

١–حمد بن علي آل ثاني/١٤ مليون، ٢–مجموعة الدليمي/٤ مليون، ٣–كولف بتروليوم/٢ مليون، ٤–بترولينا أويل/٢ مليون، ٥–صيانة آبار البترول/٢ مليون.

ليبيا

١–شكري غانم/١ مليون.

البرازيل

١–فؤاد سرحان/١٠ مليون، ٢–حركة ٨ اكتوبر (شافيين)/٤,٥ مليون.

إيرلندا

١–رياض الطاهر/١١ مليون، ٢–آفرو إيستيرن/٢ مليون.

نيجيريا

١– هايسون / ٧,٢ مليون، ٢– شركة زاز / ٧,٥ مليون، ٣– شركة أي اي جي (السفير النيجيري) / ١ مليون، ٤– كامباك / ٤ مليون.

كينيا

١– محمد عثمان سعيد / ١٠,٥ مليون.

بلغاريا

١– الحزب الاشتراكي البلغاري / ١٢ مليون، ٢– أراك بول/ ٢ مليون.

النمسا

١– هانز كوجلر / ٣ مليون، ٢– الجمعية العربية النمساوية/ ١ مليون.

سويسرا

١– ميديا / ٢ مليون، ٢– دلتا سيرفس /٢ مليون، ٣– ايبلوم / ١ مليون، ٤– سبول / ٢ مليون، ٥– كلينكو/١٢ مليون، ٦– لاكيا/ ٢ مليون، ٧– الكون/ ٢٣ مليون، ٨– توروس / ٨ مليون، ٩– بتروكاز/ ٥ مليون، ١٠– فينار/ ٢١مليون ١١– شركة نابكس / ٣ مليون.

إتحاد ماينمار

١- وزير غابات ماينمار / ٥ مليون.

سلوفاكيا

١- الحزب الشيوعي السلوفاكي / ٤ مليون.

أوكرانيا

١- الحزب الديمقراطي الاجتماعي / ٨,٥ مليون، ٢- الحزب الشيوعي الأوكراني / ٦ مليون، ٣- اينرجي ريسورسز/ ٢ مليون، ٤- فازماش امبكس/ ٢ مليون، ٥- نفتو كاز / ٨ مليون، ٦- شركة هيو (سوكولوف) / ٥ مليون، ٧- اورشاتسكي / ٤,٥ مليون، ٨- فيدر التي توركوفي / ١ مليون، ٩- ترانس ايزكو / ١ مليون، ١٠- البيت الأوكراني / ١٠ مليون، ١١- أف تي دي / ٢ مليون، ١٢- الحزب الاشتراكي الأوكراني / ٢ مليون.

روسيا

ورد في الوثائق أمام فقرة روسيا إنها منحت ملياراً و٣٦٦ مليون برميل. وهذا تلميح إلى أن هذه (المنحة) كانت للدولة الروسية نفسها. وقد كانت الفقرات الخاصة بروسيا أوسع الفقرات على الإطلاق، إذ ضمت (٤٦) اسماً، تتضمن شركات وأحزاباً وشخصيات، حكومية وغير حكومية، وعلى النحو الآتي:

١١- شركة زرابشنفط /١٧٤,٥ مليون، ٢- روز نفط امبكس - ازاكوف (ديوان الرئاسة الروسي)/ ٨٦,٩ مليون (من ضمنها مليونا برميل للسيد تتزنكو، سفير روسيا في بغداد) ٣- شركات الحزب الشيوعي الروسي / ١٣٧ مليون، ٤- أميركوم (حزب الوحدة/ وزارة الطوارئ) / ٥٧ مليون، ٥- شركة مشينوامبورت / ٨٣,٥ مليون، ٦- الفا ايكو (الخارجية الروسية) / ١٢٨,٨ مليون، ٧- يتومين (الخارجية الروسية) / ٣٠,١ مليون، ٨- سلاف نفط (غوتسريف) / ٢٥,٥ مليون ٩- شركة زان

كاز / ٤٩,١ مليون، ١٠- شركة روز نفط / ٣٥,٥ مليون، ١١- شركة كازبن انفست - كالميكا / ٨,٥ مليون، ١٢- شركة كالمنفط غاز - كالميكا / ٧,٥ مليون، ١٣- شركة غاز بروم / ٢٦ مليون، ١٤- تات نفط - تترستان / ٦٤,٥ مليون، ١٥- شركة باش نفط / ١٢ مليون، ١٦- شركة لوك أويل / ٦٣ مليون، ١٧- شركة سيرغوت نفط غاز / ٤ مليون، ١٨- شركة النفط والغاز لشركة سايبيريا / ١ مليون، ١٩-شركة نفتا موسكو/٢٥,١ مليون، ٢٠-شركة أوناكو/٢٢,٢ مليون. ٢١-شركة سيدانكو/٢١,٢ مليون، ٢٢-شركة سبنفط/٨,١ مليون، ٢٣-شركة ترانز نفظ/٩ مليون، ٢٤-شركة يوكوس/٢ مليون، ٢٥-شركات الحزب الليبرالي الديمقراطي (جيرنوفسكي)/٧٩,٨ مليون، ٢٦-شركات حزب السلام والوحدة (السيدة ساجي)/٣٤ مليون، ٢٧-اللجنة الروسية للتضامن مع العراق (السيد روداسييف)/٦,٥ مليون، ٢٨-الجمعية الروسية للتضامن مع العراق (جورافيليون)/١٢,٥ مليون، ٢٩-شركة روز نفط غاز اكسبورت (السيد اكابابون)/١٢,٥ مليون، ٣٠-شركة أورال انفست (السيد ستروييف)/٨,٥ مليون. ٣١-زيدج موسكو-أكاديمية العلوم/٣,٥ مليون، ٣٢-راومين (ابن السفير السابق في بغداد)/١٩,٧ مليون، ٣-زرابشنفط (جامعة غوبكن)/٣,٥ مليون، ٣٤- مجموعة نوردويست/٢ مليون، ٣٥-زاربشنفطغاز - كاز بروم (السيد حسان)/٣ مليون. سلم منها مليون واحد فقط، ٣٦-سيوز نفط غاز (السيد شفرانك)/٢٥,٥ مليون. ٣٧-السيد نيكولاي ريجكوف/١٣ مليون، ٣٨-شركة ستروي نفط غاز/٦ مليون، ٣٩-شركة اخت نفط/٤,٥ مليون، ٤٠-إدارة الشيشان/٢ مليون، ٤١-عادل الحيلاوي (أي. أن. أم للطيران)/٥ مليون، ٤٢-خروزليت/٥ مليون، ٤٣-ترانز نفتا/٣ مليون، ٤-رئيس ديوان الرئاسة الروسي/٥ مليون، ٤٥-الكنيسة الأرثوذكسية الروسية/٥ مليون، ٤٦-الحزب الديمقراطي القومي الروسي/٢ مليون.

الملحق رقم ٣:

قانون فدائيي صدام حسين

بأسم الشعب رئاسة الجمهورية

بناء على ما أقره المجلس الوطني ووافق عليه مجلس قيادة الثورة وإستناداً إلى أحكام المادة الثالثة والخمسين من الدستور.
أصدرنا القانون الآتي:

رقم (12) لسنة 1996
قانون
فدائيي صدام

المادة الأولى —
تؤسس قوة متطوعين وطنية تسمى (فدائيي صدام) ترتبط بالمرافق الأقدم لرئيس الجمهورية.
المادة — 2 —
تهدف قوة فدائيي صدام إلى إعداد مقاتلين مؤمنين بالله والوطن والقائد وأهداف حزب البعث العربي الإشتراكي وثورة 17 — 30تموز العظيمة، تأخذ على عاتقها جانباً من مسؤولية الدفاع عن العراق العظيم والشعب وإنجاز مهام قتالية في مختلف الظروف والأحوال وبكفاءة عالية ضد أي تآمر أو عدوان خارجي.
المادة — 3 —
يشترط في المنتمي إلى فدائيي صدام التحلي بالمواصفات الآتية:
أولاً — المحافظة على معاني الشرف مستهدياً بالدين الإسلامي الحنيف وكتابه الكريم والقيم العالية والنماذج الإنسانية للسلف الصالح من الأمة العربية المجيدة.
ثانياً — الشعور العالي بالعدل والإنصاف.
ثالثاً — الشجاعة والتضحية والإيثار.
رابعاً — التفاعل الصميم مع أهداف حزب البعث العربي الإشتراكي وثورة 17 — 30 تموز المجيدة ومسيرتها العظيمة والإمتثال إلى مبادئها لخدمة العمل الفدائي.
المادة — 4 —
يكون الإنتماء إلى قوة فدائيي صدام عن طريق التطوع المؤقت وبشروط تحددها تعليمات يصدرها المرافق الأقدم بعد موافقة رئيس الجمهورية.
المادة — 5 —
تتولى قوة فدائيي صدام ما يأتي:
أولاً — العمل كظهير للقوات المسلحة والحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص في تنفيذ المهام القتالية ضد أي عدو محتمل.
ثانياً — القيام بمهام قتالية منفردة ضد العدو أو بإسناد القوات المسلحة والحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص على أن لا تكلف بالواجبات التي هي من إختصاص الأجهزة الأمنية الأخرى إلا في الحالات الإستثنائية وبأمر من رئيس الجمهورية.
ثالثاً — جمع ما يطلب أليها من المعلومات في وقت السلم والحرب والقيام بأي واجبات مراقبة تناط بها منفردة أو بالتنسيق مع الأجهزة المختصة.
رابعاً — أي واجبات إضافية يكلفها بها رئيس الجمهورية.
المادة — 6 —

أولاً – يكون لقوة فدائيي صدام في كل محافظة فوج واحد بإستثناء محافظات (بغداد) و (نينوى) و (البصرة) حيث يحدد عدد الأفواج فيها وفق خصوصية كل منها.

ثانياً – تسلح أفواج فدائيي صدام بنفس تسليح أفواج طوارئ حزب البعث العربي الإشتراكي أو أي تسليح إضافي يقرره رئيس الجمهورية.

المادة – 7 –

ترتبط أفواج فدائيي صدام في كل محافظة بمقر قيادة قوة فدائيي صدام.

المادة – 8 –

للرفاق مسؤولي تنظيمات حزب البعث العربي الإشتراكي إستخدام أفواج فدائيي صدام في حالات الضرورة القصوى التي تهدد سلامة وأمن العراق بعد إستحصال موافقة المرافق الأقدم لرئيس الجمهورية.

المادة – 9 –

يستدعى فدائيو صدام للأغراض الآتية:

أولاً – التدريب السنوي لمدة تتراوح بين شهر إلى شهرين وبالتناوب

ثانياً – إداء واجبات ومهام خاصة بأمر من رئيس الجمهورية.

المادة – 10 –

أولاً – يعتبر فدائيو صدام مجازين من دوائرهم وكلياتهم ومدارسهم إعتباراً من تأريخ إلتحاقهم بأفواجهم ويشملون بأحكام قرار مجلس قيادة الثورة ذي الرقم (544) المؤرخ في 12/8/ 1990على أن تحتسب المدة التي يقضيها الفدائي في التدريب وإداء الواجبات مجزية لما يعادلها من الخدمة العسكرية.

ثانياً – تصرف للمنتمين إلى قوة فدائيي صدام مخصصات مقطوعة حسب طبيعة الواجب تحدد عند الإستدعاء بإقتراح من المرافق الأقدم وموافقة رئيس الجمهورية.

المادة – 11 –

تكون الموازنة السنوية لفدائيي صدام ضمن موازنة ديوان الرئاسة.

المادة – 12 – يستمر العمل بالتوجيهات الصادرة من ديوان الرئاسة الخاصة بفدائيي صدام وبما لا يتعارض وأحكام هذا القانون.

المادة – 13 –

يصدر المرافق الأقدم وبموافقة رئيس الجمهورية التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة – 14 –

ينفذ هذا القانون من تأريخ صدوره

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر ربيع الثاني لسنة 1417هجرية، الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر آب لسنة 1996 ميلادية.

صدام حسين
رئيس الجمهورية

الأسباب الموجبة

الملحق رقم ٤:

توزيع الصناعات الكبيرة حسب المحافظات

جدول يبين التوزيع الجغرافي لعدد المنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظة

المحافظة / السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٪ المشاريع	الملاحظات	١٩٨٩
بغداد	٢٤٥	١٩٦	٢٢١	٢٠٥	١٩٤	١٧٤	١٧٢	١٨٠	١٩٥	١٩٢	٢١٨	٢٢٥	١٤٣	١٥٤	٢٤٪		٢٥٨
واسط	٢٢	٢٣	٢٥	٢٤	٢٢	٢١	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٦	٢٧	١٧	١٨	٠.٠٤٪		٢٤
ديالى	٩٤	٨٨	٩٠	٨٤	٨٠	٧٠	٧٠	٧٤	٧٩	٨٠	٩٠	٩٢	٥٨	٦٤	٠.١٤٪		١٠١
بابل	٢١	١٨	٢٠	١٨	١٧	١٦	١٦	١٦	١٨	١٧	٢٠	٢٠	١٢	١٤	٠.٠٢٪		٢٣٠
النجف	٢٤	١٢	١٢	١٢	١٢	١٠	١١	١١	١٢	١٢	١٢	١٤	٩	٩	٠.٠٢٪		٢٥
كربلاء	٤٠	٢٩	٢٢	٢١	٢٩	٢٦	٢٥	٢٧	٢٩	٢٩	٢٢	٢٢	٢١	٢٢	٠.٠٥٪		٤١
القادسية	٢٤	٢٣	٢٦	٢٥	٢٣	٢١	٢٠	٢٢	٢٢	٢٣	٢٥	٢٧	١٧	١٨	٠.٠٤٪		٢٢
الأنبار	١٦	١١	١٣	١٩	١١	٩	٩	١١	١٢	١١	١٢	١٤	٨	٩	٠.٠٢٪		١٥
صلاح الدين	١٦	١٢	١٣	١٢	١١	٨	٨	٨	١١٠	١١	١٢	١٢	٨	٩	٠.٠٢٪		١٧
نينوى	٧١	٥٢	٥٨	٥٤	٥٢	٤٥	٤٥	٤٨	٥٢	٥١	٥٨	٦٠	٣٨	٤١	٠.٠٩٪		٧٤
كركوك	٢٢	١٨	٣٠	١٨	١٩	١٦	١٦	١٥	١٧	١٧	٢٠	٢٠	١٢	١٢	٠.٠٢٪		٢٤
المثنى	٢٣	١٧	١٩	١٨	١٧	١٥	١٥	١٦	١٦	١٦	١٩	٢٠	١٢	١٢	٠.٠٢٪		٢٤
ميسان	٤٨	٢٥	٢٩	٢٧	٢٤	٢٠	٢٠	٢٢	٢٥	٢٤	٣٩	٣٨	٢٥	٢٧	٠.٠٦٪		٥٠
البصرة	٢١	٢٤	٢٩	٢٣	٢٤	٢١	٢١	٢١	٢٤	٢٤	٣٧	٢٩	٢٥	٢٦	٠.٠٦٪		٢٤
ذي قار	١٥	١٥	٢٠	١٨	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٦	١٨	١٩	١٢	١٢	٠.٠٢٪	(المحافظات الشمالية)	١٧
دهوك	٨	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/		لا تتوفر بيانات لهذه السنين	٩
اربيل	٢٠	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/		لعدم وجود بيانات احصائية	٢٣
السليمانية	٢١	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/		ضمن التقرير	٢٣
المجموع	٧٩٢	٥٧٤	٦٤٨	٦٠٣	٥٦٨	٥٠٤	٥٠٤	٥٢٨	٥٧١	٥٦٧	٦٢٩	٦٦١	٤١٨	٤٥١			٨٢٢

جدول رقم ٥: حول الصناعات الكبيرة وفق عدد المشتغلين وحسب المحافظات

جدول يبين عدد المنشآت الصناعية الكبيرة التي تشغل اكثر من (٣٠) عامل او تمتلك رأسمال اكثر من (١٠٠) الف دينار او كليهما للفترة المبينة ادناه

التفاصيل (الصناعية) / السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
عدد المنشآت الصناعية الكبيرة	٨٢٢	٧٩٢	٥٧٤	٦٤٨	٦٠٢	٥٦٨	٥٠٤	٥٠٤	٥٢٨	٥٧١	٥٦٧	٦٢٩	٦٦١	٤١٨	٤٥١
عدد المشتغلين	١٧٤٧٤٢	١٥٩٧٨٤	١٢٨٢١١	١٢٨٠٢٥	١٢٥٢٥٦	١٢٨٧٦١	١١٢٥٧٤	١٠٩٥٥٦	١١١٠٨٢	١٠٨٢٩١	١٠٩٢٧٢	١١٩٨٢٥	١٢٤٧١٨	٧٩٤٤٤	١٠٨٩٩٧
مجموع الأجور والمزايا المدفوعة لهم (الف دينار)	٣٨٧٩٥٨	٤١١٠٢٧	٣٨٩١٩٢	٧٠٢٩٧٣	١٢٦١٩٤٤	٤٠٤٦٢٢٥	١٧٢٢٧٤٢٨	١٦٦٩٤٧٨٠	١٩٥٧٤٦٦٨	٢٩٧٢٣٠٦٣	٥٢٠٧٧٨٢٥	٩٦٠٨٢ مليون	١٦٣٤٦٨,٤ مليون	١١٤٦٤٥٠,٥ مليون	١٩١٨٤٤,٧ مليون
اجمالي قيمة الإنتاج الصناعي في المنشآت الصناعية الكبيرة (الف دينار)	٣٤٣٢٣٧٨	٣١٤٦٢٢٥	٣٤٣١٢٦	٢٥٢١٤٢٥	٨٨١٧٩٦٤	٢٥٠١٠٤٧	٩٠٩٨٨٤٩٤	٩٣٢٣٨٥٠٧	١٣٦١١٤٥٠	٢٤٤٤٣٨٢١٨	٤٧٦١٧٠٠٠٢	٦٤٤٧٨,٧ مليون	٨٧٥٥١٦,٢ مليون	٥٩٦٨٩٤,١ مليون	٤٦٣٩٤٥٠,٣ مليون
اجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج المستخدمة في الإنتاج الصناعي (الف دينار)	١٨٢٧٢٤١	١٢٦٨٣١	٨١٩٢٠٤	٢٠٤٩٨٤٩	٥٠٢٠٨٠٤	١٧٩٦٧٤٧	٥٩٤٢٦٩,١	٧١٢٠٤٦٨٥	١١٠١٠٧٦٥	١٤٣٢١١٧٦٩٧	٢٤٤٨١٩,٤	٢٨٥٦١٥,٨ مليون	٤٦٣١٢٤,٩ مليون	٢٥٠١٠٥٤,٦ مليون	٢٩٣٢٥٠٥,٤ مليون
الناتج المتحقق من الإنتاج (بالألف)	١٩,٦	١٩,٧	٩,٦	٢٧,٥	٧٠,٢	١٩٤,٢	٨٠١,١	٨٥٥,٠	١٣١٥,٢	٢٢٥٥,٢	٤٢٥٢,٦	٥٩٨٠,٢	٦٤٩٨,٩	٧٥١٢,٤	٤٢٦٨,٥
انتاجية المشتغل من القيمة المضافة (بالألف)	٩,١	٩,٥	٥,٢	١١,٥	٢٠,٢	٥٤,٧	٢٧٧,٩	٢٠٤,٢	٤٠١,٥	٩٢٤,٨	٢١١٤,٦	٢١٦٢,٦	٣٠٦١,١	٢٦٧٥,٢	١٥١٩,٤
انتاجية الدينار من الأجور	٨,٨	٨,٨	٤,١	٥,-	٧,-	٦,٢	٥,٣	٥,٦	٧,٥	٨,٢	٨,٩	٦,٧	٥,٣	٥,٢	٤,٤
متوسط نصيب المشتغل من مستلزمات الإنتاج (بالألف)	١٠,٥	١١,٢	٦,٤	١٦,٠	٤٠,١	١٣٩,٥	٥٢٢,٢	٦٥٠,٩	٩١٢,٧	١٣٢٠,٤	٢٢٤٨,٩	٢٤١٨,٢	٢٤٢٧,٧	٢٨٤١,١	٢٦٩٨,٨
درجة التصنيع %	٥٠٤	٥٠٢	٥٠٠	٥٠٨	٥٠٧	٧١,٨	٥٦,٣	٧٦,١	٪٩٩,٥	٪٥٨,٠	٪٥٨,٤	٪٥٩,٨	٪٥٢,٤	٥١,١	٦٣,٢
متوسط اجور العامل (بالألف)	٢,٢	٢,٦	٢,٠	٥,٥	١٠,١	٢١,٤	١٥١,٨	١٥٢,٤	١٧٦,٢	٢٧٤,٢	٤٨٥,٤	٨٠١,٨	١٢٢٠,٨	١٤٤٢,١	٣٧٦٤,٩

الملحق رقم ٦:

جدول يبين توزيع النفوس بين الذكور و الإناث في العراق

للسنوات ١٩٥٧ – ٢٠٠٢ (بالألف)

السنة	ذكور	إناث	مجموع
1957	3155	3144	6299
1965	4102	3945	8047
1970	4754	4686	9440
1971	4910	4840	9750
1972	5074	5000	10074
1973	5244	5169	10413
1974	5422	5343	10765
1975	5603	5521	11124
1976	5795	5710	11505
1977	6183	5817	12000
1978	6389	6016	12405
1979	6603	6218	12821
1980	6815	6423	13238
1981	7035	6634	13669
1982	7260	6850	14110
1983	7504	7082	14586
1984	7756	7321	15077
1985	8015	7570	15585
1986	8283	7827	16110
1987	8396	7939	16335
1988	8675	8207	16882
1989	8953	8475	17428
1990	9190	8700	17890
1991	9460	8959	18419
1992	9731	9218	18949
1993	10001	9477	19478
1994	10271	9736	20007

20536	9995	10541	1995
21124	10281	10843	1996
22046	11059	10987	1997
22702	11374	11328	1998
23382	11700	11682	1999
24086	12039	12047	2000
24813	12389	12424	2001
25565	12751	12814	2002

ملاحظة: حسب نتائج التعدادات العامة للسكان ١٩٥٧، ١٩٥٦، ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧.

الملحق رقم ٧:

فهرس التقرير العراقي عن أسلحة الدمار الشامل

نيويورك: «الشرق الأوسط»

ضمن الوثائق التي قدمتها الحكومة العراقية الى مجلس الامن في اطار التقرير الكامل عن برامج اسلحة الدمار الشامل، رسالة من وزير الخارجية ناجي صبري الى رئيس المجلس تضمنت فهرسا بما تتضمنه التقرير الذي استغرق نحو ١٢ الف صفحة. وفي ما يلي نص الرسالة:

«رئيس مجلس الامن صاحب السعادة اود ان انقل لسيادتكم، من خلال لجنة الامم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، الاعلانات المطلوبة بموجب الفقرة ٣ من القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وكما يلي:

اولا: الاعلان النووي القسم الاول: الفترة منذ انشاء البرنامج ولغاية عام ١٩٩١: ويتكون من ٢٠٨١ صفحة وكما يأتي:

الخلاصة الموسعة (١١٣ صفحة) الجزء الاول (٨٠ صفحة) الفصل ـ١ مراحل تطوير البرنامج النووي العراقي (٤٥ صفحة) الفصل ـ ٢ التنظيم الاداري للبرنامج النووي (١٣ صفحة) الفصل ـ ٣ التخصيصات المالية والمشتريات (٢٢ صفحة)

الجزء الثاني ـ أ (٣٦٣ صفحة) الفصل ـ ٤ التقانات ٤ ـ ١ فصل النظائر بالطريقة الكهرومغناطيسية (١٦٨ صفحة) ٤ ـ ٢ التقانات والعمليات الكيميائية المصاحبة للفصل بالطريقة الكهرومغناطيسية (١١٨ صفحة) ٤ ـ ٣ التقانات الاخرى المصاحبة للفصل بالطريقة الكهرومغناطيسية (٧٧ صفحة) الجزء الثاني ـ ب (٣١٨ صفحة) الفصل ـ ٤ التقانات (تكملة) ٤ ـ ٤ التخصيب بالانتشار الغازي وبالطارد الغازي (٢٣٦ صفحة) ٤ ـ ٥ البرنامج الكيميائي للتخصيب (٣٨ صفحة) ٤ ـ ٦ فصل النظائر بالليزر (٣٠ صفحة) ٤ ـ ٧ تخصيب نظائر الليثيوم (١٤ صفحة) الجزء الثالث ـ أ (٣٣٦ صفحة) الفصل ـ ٥ تطوير الآلة ٥ ـ ١ الدراسات الابتدائية (٤٠ صفحة) ٥ ـ ٢ الادارة (٢٧ صفحة) ٥ ـ ٣ البداية (٤ صفحات) ٥ ـ ٤ الدراسات النظرية والحسابية (٤٨ صفحة) ٥ ـ ٥ الدراسات التجريبية (٦٠ صفحة) ٥ ـ ٦ دراسات المواد (٣٦ صفحة) ٥ ـ ٧ الفعاليات الالكترونية والميكانيكية (٣٩ صفحة) ٥ ـ ٨ مركز الاثير (٣٢ صفحة) ٥ ـ ٩ مشروع ظافر (٨٦ صفحة)

الجزء الثالث ـ ب (١٦٠ صفحة) الفصل ٥ ـ تطوير الآلة (تكملة) ٥ ـ ١٠ التقانات الكيميائية ذات العلاقة ببرنامج تطوير الآلة (٩٠ صفحة) ٥ ـ ١١ استغلال الوقود الجديد والمستنفد ضمن البرنامج المعجل لتطوير الآلة (٦٨ صفحة) ٥ ـ ١٢ الموقف في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ (صفحتان)

الجزء الرابع (١٧٧ صفحة) الفصل ـ ٦ فعاليات متنوعة (٢٨ صفحة) الفصل ـ ٧ الاسناد الى مجاميع وفعاليات غير نووية (٢١ صفحة) الفصل ـ ٨ المواد النووية (١٦صفحة) الفصل ـ ٩ التوثيق (٥٢ صفحة) الفصل ـ ١٠ نقل وتدمير المعدات والمواد (٦٠ صفحة)

الجزء الخامس (١١٩ صفحة) الفصل ـ ١١ الانجازات (١٩٩ صفحة) الملحق الى الفصل (٣) ــ مشتريات بتروكيميائيات ٣ ومركز التصاميم (١١١ صفحة) الملحق الى الفصل ١٠ ـ موقف المعدات الرئيسية (١٥٩ صفحة) الرسائل ـ ايضاحات الفريق العراقي الى فريق العمل التابع الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٤٥ صفحة)

القسم الثاني: ويغطي الفترة من عام ١٩٩١ ولغاية عام ٢٠٠٢: (٣٠٠ صفحة) ويتضمن الآتي:

الفصل الاول: المواقع الحاكمة المقدمة

موقع التويثة (منظمة الطاقة الذرية) ــ البرنامج التوضيحي ـ المكتب الاستشاري ـ السياسات العلمية والبرامج ـ الدائرة الهندسية ـ الدائرة الادارية ـ دائرة الكيمياء والمستحضرات الطبية ـ دائرة الفيزياء ـ دائرة البحوث الزراعية ـ دائرة البحوث البيئية

موقع الطارمية (شركة ابن سينا)

موقع الاثير

موقع الفرات (شركة الميلاد)

شركة الجزيرة

موقع الشرقاط

شركة الفوسفات العامة

شركة المجد

الفصل الثاني: المواقع السائدة

الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين

شركة ابن فرناس العامة

شركة صلاح الدين العامة

شركة التحدي

شركة الرازي

شركة الزحف الكبير

شركة الزوراء العامة

شركة الصمود العامة

شركة العز

شركة القعقاع

شركة النداء

شركة نصر العامة

شركة ام المعارك العامة

شركة بدر العامة

شركة صدام العامة

مصنع الرضوان

شركة حطين

شركة سعد العامة

شركة النصر العظيم

الخاتمة

الصفحة ١ ٢ ـ ٥ ٦ ٧ ـ ٢٠ ٢١ ـ ٧٠ ٧١ ـ ٧٣ ٧٤ ـ ١١٧ ١١٨ ـ ١٤٥ ١٤٦ ـ ١٧٠ ١٧١ ـ ١٨٤
١٨٥ ـ ٢١٩ ٢٢٠ ـ ٢٢١ ٢٢٢ ـ ٢٢٣ ٢٢٤ ـ ٢٢٦ ٢٢٧ ـ ٢٣٠ ٢٣١ ـ ٢٥١ ٢٥٢ ـ ٢٥٣ ٢٥٤ ـ ٢٥٦
٢٥٧ ـ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ـ ٢٦٨ ٢٦٩ ـ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ـ ٢٧٨ ٢٧٩ ـ ٢٨٠
٢٨١ ـ ٢٨٢ ٢٨٣ ـ ٢٨٤ ٢٨٥ ـ ٢٨٦ ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ـ ٢٩٤ ٢٩٥ ـ ٢٩٩ ٣٠٠

ثانيا: الاعلان الكيميائي

المقدمة (صفحتان)

القسم الأول:

الفصل الأول: نبذة تاريخية عن أنشطة البرنامج الكيميائي التسليحي السابق (١٩ صفحة).

الفصل الثاني: الهيكل التنظيمي للبرنامج الكيميائي التسليحي السابق (٨ صفحات).

الفصل الثالث:

١ ـ انواع وكميات السلائف الكيميائية المستوردة ومعدات الانتاج والاعتدة الفارغة للبرنامج الكيميائي التسليحي السابق (٨٦ صفحة).

٢ ـ قائمة بالعقود ورسائل الاعتماد وقائمة اتفاقيات تجهيز فوارغ الاعتدة (٨ صفحات).

٣ ـ مصادر التجهيز (٣٤ صفحة).

الفصل الرابع: أنشطة البحث والتطوير للبرنامج الكيميائي التسليحي (١٠٢ صفحة).

الفصل الخامس: منشآت الانتاج والمعدات الموجودة فيها (٧٣ صفحة).

الفصل السادس: انتاج العوامل الكيميائية (٢٣ صفحة).

الفصل السابع: نشاط البحث والتطوير في مجال الاعتدة الكيميائية (٢٠ صفحة).

الفصل الثامن: الاختبارات الميدانية والتحويرات (٢٤ صفحة).

الفصل التاسع: تقنيات ملء الاعتدة (صفحتان).

الفصل العاشر: المساعدة الفنية الخارجية (ثلاث صفحات).

الفصل الحادي عشر: الموازنة المادية (٣٤٨ صفحة).

الفصل الثاني عشر: التدمير الانفرادي للاعتدة والعوامل والسلائف الكيميائية (٢٢ صفحة).

الفصل الثالث عشر: متفرقة وعدد صفحاتها ١٠٣ وتتضمن:

١ ـ العلاقات مع شركات ووكلاء واشخاص.

٢ ـ الرموز التعريفية لمفردات البرنامج.

٣ ـ النشاط الكيميائي في موقع السلمان.

٤ ـ المعدات التي جرى الحصول عليها محليا.

٥ ـ محاولات الانتاج المحلي للسلائف.

٦ ـ اعتبارات اختيار المواقع للمشاريع.

٧ ـ علاقة البرنامج الكيميائي مع المؤسسات العراقية الاخرى.

٨ ـ مشروع القنبلة الاشعاعية الملغي.

٩ ـ مواقع الانتاج البديلة.

١٠ ـ انتاج العامل السمي (رايسين).

قائمة الوثائق الداعمة: وتتضمن الوثائق الداعمة للاعلانات اعلاه (١١ صفحة).

الملحق الاضافي: يتضمن الرسائل المتبادلة بين دائرة الرقابة الوطنية واللجنة الخاصة السابقة والمتضمنة اجوبة عن استفسارات اللجنة بشأن مواضيع محددة من الاعلان النهائي واعتبرت جزءا لا يتجزأ من الاعلان (١٢ صفحة).

تقرير عام ١٩٩٩عن حالة البرنامج الكيميائي (٢١ صفحة).

القسم الثاني (١١٨ صفحة)

ويشمل النشاط الكيميائي منذ عام ١٩٩١ ولغاية ٢٠٠٢ ويتضمن معلومات عن

المواقع الحاكمة: فلوجة ٢ / مصنع الكلور والفينول، وفلوجة ٣/ مصنع المبيدات.

المواقع الساندة وعددها اربعة مواقع: شركة نصر العامة والشركة العامة للصناعات الميكانيكية وشركة القعقاع العامة وشركة حطين العامة.

المواقع الاضافية وعددها ٢٥ موقعا وتشمل الاقسام العلمية للجامعات ومواقع

ملحق الوثائق الداعمة في المجال الكيميائي (٨٤١ صفحة) ثالثا: الإعلان البايولوجي القسم الأول المقدمة (صفحة واحدة) الفصل الاول: أنشطة مؤسسة الحسن بن الهيثم (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨) الفصل الثاني: أنشطة منشأة المثنى العامة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧) الفصل الثالث: أنشطة موقع السلمان (١٩٨٧ـ ١٩٩٠) الفصل الرابع: أنشطة موقع التاجي (كانون الثاني ١٩٨٨ ـ تشرين الأول ١٩٩٨) الفصل الخامس: أنشطة مصنع الحكم (١٩٨٨ ـ ١٩٩١) الفصل السادس: أنشطة معهد الحمى القلاعية (تموز ١٩٩٠ ـ كانون الثاني ١٩٩١) الفصل السابع: أنشطة موقع الفضيلية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) الفصل الثامن: أنشطة التسليح الفصل التاسع (١) الهيكل التنظيمي للبرنامج البايولوجي التسليحي السابق (٢) المؤسسات العسكرية ذات العلاقة بالبرنامج البايولوجي التسليحي السابق الفصل العاشر: متفرقة وتشمل الآتي:

١ ـ إجابات على أسئلة فريق التفتيش٢– (184UNSCOM)ـ دراسة تحوير طائرة مقاتلة الى طائرة مسيرة ٣ ـ جداول المشتريات: بموجب الاجابات بشأن مشتريات البرامج التي طلبها فريق 184UNSCOM .٤ تقنيات الانتاج وملء الاعتدة ٥ ـ معدات الانتاج ٦ ـ التخصيصات المالية ٧

ـ مخططات الموقع ٨ ـ الاجابات على اسئلة فريق التفتيش (UNSCOM 184) بيان أنشطة الانتاج للعوامل البايولوجية ٩ ـ التوقيتات الزمنية الفصل الحادي عشر: حيازة المعدات والمواد والتجهيزات وفوارخ الاعتدة لمراحل البرنامج كافة الفصل الثاني عشر: الموازنة المادية ومصير المعدات الفصل الثالث عشر: قائمة الوثائق الداعمة

القسم الثاني

يتضمن هذا القسم وصفا للانشطة البايولوجية غير المحظورة للفترة ١٩٩١ لغاية ٢٠٠٢ يتضمن مواقع البحث والتطوير او الانتاج في المجال البايولوجي والتي تحتوي على معدات او مواد مزدوجة الاستخدام. ومواقع مستحدثة للنشاط البايولوجي لا علاقة لها بالانشطة المحظورة.

الصفحة ١ ـ ٥ ٦ ـ ١٨ ١٩ ـ ٦٤ ٦٥ ـ ٧٠ ٧١ ـ ١٠٥ ١٠٦ ـ ١١٧ ١١٨ ـ ١٢٣ ١٢٤ ـ ٢١٩ ٢٢٠ ـ ٢٤٠ ٢٤١ ـ ٢٦٢ ٢٦٣ ـ ٢٧٩ ٢٨٠ ـ ٣٤٠ ٣٤١ ـ ٣٤٢ ٣٤٣ ـ ٣٤٨ ٣٤٩ ـ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ـ ٣٧٤ ٣٧٥ ـ ٣٨١ ٣٨٢ ـ ٤١٥ ٤١٦ ـ ٥١٢ ٥١٣ ـ ٥٢٨ ٥٢٩ ـ ٥٧٣

الوثائق الداعمة من جزئين (٧٣٢ صفحة)

رابعا: إعلان الصواريخ

المقدمة الفصل الاول: نبذة تاريخية عن برنامج الصواريخ ذات مديات اكثر من ١٥٠ كم الفصل الثاني: الهيكل التنظيمي لبرنامج مشاريع الصواريخ الفصل الثالث: معلومات تفصيلية عن المشاريع وموقف النشاط الحالي الفصل الرابع: استمارات خاصة بأنظمة الصواريخ والتصاميم الاولية الفصل الخامس: تفاصيل المشاريع ومشترياتها لأحد عشر مشروعا الفقرة الرابعة من الفصل الخامس: العلاقات مع الدول والشركات والمنشآت والمجهزين الرئيسيين الفصل السادس: الاستخدام الفعلي للقوة الصاروخية الفصل السابع: العلاقة مع الانشطة المحظورة في المجالات الاخرى الفصل الثامن: نبذة تاريخية عن شركة ابن فرناس للطائرات المسيرة الوثائق الداعمة

التسلسل ١ ٢ ـ ١١ ٦٩٩ ١٢ ـ ٧١٠ ٧١١ ـ ٨٢٤ ٨٢٥ ـ ٨٣٦ ٨٣٧ ـ ١١٩٤ ١١٩٥ ـ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ـ ١٢١١ ١٢١٢ ـ ١٢٤٠

ملحق الوثائق الداعمة وعدد صفحاتها (٥٠٤٧ صفحة)

صاحب السعادة: ان الاعلان الحالي الدقيق والشامل والتام الوارد في الوثائق اعلاه يتضمن معلومات تفصيلية عن برامج العراق السابقة في المجالات النووية والكيميائية والبايولوجية

والصواريخ منذ تأسيس هذه البرامج. وهذه المعلومات التفصيلية، وخاصة الأجزاء المتعلقة بالبحوث والتطوير وتقنيات تصنيع وانتاج العوامل والاسلحة، ينطوي نشرها على محاذير، ويتعارض مع القواعد الواردة في نظم عدم انتشار الأسلحة ووددت لفت نظر مجلس الامن الى ذلك.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير

ناجي صبري

الملحق رقم ٨

نص اتفاقية واشنطن ١٩٩٨ بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني

لندن - «القدس العربي»:

فيما يلي النص العربي للاتفاق الذي وقعه الزعيمان الكرديان جلال الطالباني ومسعود البارزاني في واشنطن الشهر الماضي بالنيابة عن حزبيهما الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) والحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) على التوالي.

ووقع الاتفاق ايضا بصفة شاهد ديفيد ويلش نائب مساعد وزيرة الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الادنى.

ويلحق بالاتفاق جدول زمني يحدد الموعد الاقصى لتنفيذ الاجراءات المتفق عليها والتي تنتهي باجراء الانتخابات في شمال العراق باول تموز (يوليو) عام 1999.

وهذا هو نص الاتفاق:

اعادة التأكيد على الانجازات السابقة

بالنيابة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) والاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) نتقدم بالشكر الى وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت والحكومة الاميركية لتسهيلها سلسلة من اللقاءات المهمة والمثمرة هنا في واشنطن خلال الايام الماضية.

ونقدر جهودهما التي ساعدت على عقد اجتماعنا هذا وساعدتنا في خلق اطار عمل للتعاون في المستقبل.

يمثل هذا الاجتماع خطوة كبيرة الى الامام في سبيل تحقيق مصالحة شاملة ودائمة تعطي املا جديدا للاكراد والتركمان والكلدانيين والاشوريين في منطقة كردستان العراقية بشمال العراق.

كما يرحب الحزبان بالجهود المستمرة لحكومتي تركيا والمملكة المتحدة في عملية السلام والمصالحة بين اكراد العراق، ويعترف بالدور الذي لا بديل عنه لمشاورات انقرة المنفصلة في انقرة ولندن في نجاح هذا الاجتماع. ونحن ناقشنا في واشنطن سبل تحقيق الادارة لمناطق الثلاث التي يتكون منها شمال العراق وكذلك تسوية الخلافات السياسية القديمة في اطار معاهدة انقرة بتشرين الاول (اكتوبر) 1996. وقد توصلنا الى عدة نقاط اتفاق حول تطبيق تلك المعاهدة.

اننا نؤكد على وحدة الاراضي العراقية، وعلى ان المناطق الثلاث المتنازع عليها: دهوك، اربيل والسليمانية هي جزء من دولة العراق.

يؤكد الحزبان (KDP) و(PUK) على قبولهما بعلاقات مرتبطة بحدود العراق الدولية، ويتعهدان بمنع انتهاك تلك الحدود من قبل الارهابيين او غيرهم.

ويسعى الحزبان الى خلق عراق موحد، تعددي وديمقراطي يضمن الحقوق السياسية والانسانية للشعب الكردي في العراق، ولكافة العراقيين بناء على قاعدة سياسية يقررها الشعب العراقي بكامله.

ويطمح الحزبان الى اجراء اصلاحات في العراق على اساس فيدرالي يحفظ للبلاد اتحادها ووحدة اراضيها.

ونفهم ان الادارة الامريكية تحترم هذا الطموح لكافة ابناء الشعب العراقي.

ويدين الحزبان عمليات القتال الداخلية، ويتعهدان الامتناع عن اللجوء الى العنف لحل الخلافات السياسية، او السعي الى تدخل قوى خارجية ضد بعضهما البعض.

وسنسعى الى محاكمة اولئك الذين يعكرون السلام مهما كانت توجهاتهم او دوافعهم السياسية.

وللمساعدة في تحقيق اجواء سلمية من اجل المصالحة فان مختلف الترتيبات لاحترام وقف اطلاق النار وتسهيل حركة المواطنين، وسنمتنع عن الادلاء باي تصريحات سلبية الى الصحافة.

المرحلة الانتقالية

لقد اتفقنا على تعزيز لجنة التنسيق العليا (HCC) لتتاكد من تلبية الاحتياجات الانسانية لشعب كردستان العراق، وكذلك الحفاظ على حقوقه الانسانية والسياسية.

وستكون قرارات لجنة التنسيق العليا بالموافقة الجماعية لكافة اعضائها.

وستقوم اللجنة باعمال التحضير لمصالحة شاملة بين الحزبين بما في ذلك تطبيع الاوضاع في دهوك واربيل والسليمانية.

واعادة تشكيل ادارة موحدة وجمعية موقتة بناء على نتائج انتخابات عام 1992، وتنظيم السيطرة على كافة الموارد الاقتصادية عبر ادارة المناطق وتنظيم انتخابات جديدة.

كما ستقوم اللجنة بتعزيز التنسيق والتعاون بين وزارات الحكومة العامة التي تقدم خدماتها للشعب الكردي في كردستان العراق.

وسيقوم الحزبان بالتأكد من ان تلك الوزارات تحصل على حصة متكافئة من الدعم لتسديد رواتب الموظفين.

ويدرك الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) ان اختلاف حجم الموارد يتطلب استمرار وصول الاموال من المناطق التي يسيطر عليها الى المناطق التابعة حاليا للاتحاد الوطني الكردستاني (PUK)، وذلك لضمان تقديم المساعدات الانسانية للاهالي.

وستقوم اللجنة بمهمة المساعدة في اعادة توطين كل شخص اضطر لمغادرة منزله نتيجة لاعمال القتال في المناطق الثلاث بشمال العراق اثر الصراع الاخير بين الحزبين، وكذلك اصلاح منازلهم او تقديم التعويضات المناسبة لهم.

وستقوم اللجنة ايضا بالتأكد من ان الحزبين سيتعاونان لمنع اي انتهاكات للحدود التركية والايرانية. كما ستقوم بعمل اجراءات لتعزيز السيطرة على نقاط العبور بين تلك الحدود ومنع الارهابيين من العبور عبرها.

وسيمنع الحزبان بالعمل مع اللجنة عن تقديم المأوى لاعضاء حزب العمال الكردستاني (PKK) في اي من مناطق كردستان العراق، وسيعملان على التأكد من عدم وجود اي قاعدة لذلك الحزب (PKK) في شمال العراق، وكذلك على منعه من تقويض الاستقرار والهدوء والسلام او التدخل او التسلل عبر الحدود التركية.

وستسعى اللجنة كذلك الى تشكيل حكومة مشتركة مؤقتة خلال الشهور الثلاثة المقبلة على ان يتم اقرارها بواسطة الجمعية التمثيلية لكردستان.

الادارة الموحدة

ستجتمع الجمعية التمثيلية خلال ثلاثة شهور من اعادة تكوينها في مقرها بمدينة اربيل، على ان تعقد لقاءات دورية في اي من مدن دهوك او السليمانية او اربيل.

اعضاء تلك الجمعية هم اولئك الذين تم انتخابهم عام 1992 لعضوية البرلمان.

الاجتماع الاول للجمعية المؤقتة خلال ثلاثة شهور، وستقوم بعد تكوينها بالتصديق على قرارات اللجنة العليا للتنسيق (HCC) مع قرارات الحكومة المؤقتة.

وقد تقوم الجمعية باضافة وظائف جديدة لعمليات اللجنة، مثل توحيد العلاقات مع المجتمع الدولي.

ويمكن للجنة بالاشتراك مع الجمعية تكوين قوات امن مشتركة تمثل الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) والاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) والاشوريين والتركمان، وذلك لضمان الامن اللازم لعملية الانتخابات في شمال العراق وتطبيع الاوضاع في مدن اربيل ودهوك والسليمانية.

وبعد اجراء الانتخابات التي سيتم وضعها لاحقا سيجري استبدال الجمعية المؤقتة بجمعية تمثيلية جديدة لكردستان العراق تقوم بتشكيل حكومة جديدة ترتكز على نسبة الاصوات التي حصل عليها كل حزب في الانتخابات.

وبتشكيل الحكومة الجديدة، سيتم حل اللجنة العليا للتنسيق تلقائيا.

لتكن فترة كل من الجمعية التمثيلية والحكومة الجديدتين ستكون ثلاث سنوات.

توزيع الموارد

نظرا لاختلاف حجم الموارد سيستمر تدفق الاموال

الجدول الزمني لتطبيق الاتفاق

اول تشرين الاول (اكتوبر)	يبدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني في تقديم دعم مالي شهري الى وزارات الخدمات العامة في المناطق التابعة للاتحاد الوطني
15 تشرين الاول (اكتوبر)	الحد الزمني لاعادة توطين المشردين بسبب المعارك الاخيرة بين الحزبين، والاتفاق على تقديم التعويضات المناسبة لهم او اصلاح منازلهم المدمرة بواسطة الحزبين.
اول تشرين الثاني (نوفمبر)	مشاورات مشتركة مع حكومة تركيا، واكتمال التنسيق والتعاون بين الوزارات المعنية بالشؤون الانسانية، وتدفق المعونات من مناطق الحزب الديمقراطي الكردستاني الى الاتحاد الوطني.
15 تشرين الثاني (نوفمبر)	تقرير حول التقدم في مجالات اعادة التوطين وتوحيد الادارة والمشاركة في الوزارات
اول كانون الثاني (يناير)	اول اجتماع للجمعية المؤقتة
اول اذار (مارس)	تقوم الحكومة المشتركة المؤقتة بتقديم خطة لتطبيع الاوضاع في اربيل ودهوك والسليمانية.
اول نيسان (ابريل)	خطة الحكومة المشتركة المؤقتة حول اجراء الانتخابات.
اول تموز (يوليو) 1999	اجراء الانتخابات في المناطق الكردية

اللازمة للخدمات العامة من مناطق الحزب الديمقراطي الكردستاني الى مناطق الاتحاد الوطني الكردستاني حتى يتم تشكيل حكومة مشتركة مؤقتة.

وستكون اللجنة العليا بالتنسيق بالتعاون مع وزارت المالية الموجودة مسؤولة عن عملية توزيع الاموال على كافة انحاء المناطق.

وعندما يتم تشكيل الحكومة المشتركة المؤقتة فانها ستتولى مسؤولية عن كافة عمليات جمع وتوزيع الاموال.

وبعد انتخاب الجمعية التمثيلية الجديدة، ستكون هناك وزارة واحدة مختصة بالمالية والضرائب لتتولى عملية تجميع الموارد التي تشمل الضرائب ورسوم الجمارك.

وستكون الاموال تحت تصرف الحكومة الجديدة المنتخبة.

اوضاع اربيل ودهوك والسليمانية

ستعالج الجمعية المؤقتة واللجنة العليا قضية تطبيع الاوضاع في اربيل ودهوك والسليمانية ومدن اخرى.

ويمكن للجنة العليا ان تستعين بمساعدة دولية بخصوص هذه المسألة اذا رأت ذلك مناسبا.

ويجب تطبيع اوضاع تلك المدن قبل مرحلة التحضير لاجراء انتخابات حرة ونزيهة.

الانتخابات

ستكون الجمعية المؤقتة واللجنة العليا مسؤولتين عن اجراء انتخابات حرة ونزيهة لجمعية تمثيلية جديدة، خلال فترة لا تزيد عن ستة شهور من اعادة تكوين الجمعية المؤقتة.

وسيعتمد تشكيل الجمعية التمثيلية الجديدة على ادق معلومات احصائية متاحة حول عدد السكان في المناطق الثلاث بشمال العراق، وكذلك توزيع المجموعات العرقية والاثنية للسكان فيها.

وسيتم تخصيص مقاعد للاشوريين والتركمان في الجمعية.

في حال كان ذلك ممكنا، ستقوم الجمعية المؤقتة واللجنة العليا بعد احصاء عام للسكان بغرض تكوين سجلات انتخابية.

وفي حالة عدم توافر المساعدة الدولية، ستقوم لجان بعمل الاحصاء بمفردها او بالاستناد على المعلومات المتوفرة للوصول الى افضل تقدير لعدد السكان بالتشاور مع خبراء من الخارج.

الوضع في كردستان العراق

لاحظ قرار مجلس الامن رقم 688 عملية القمع الشديد الذي يتعرض لها الشعب العراقي، خاصة في الشمال.

ولم يتراجع حجم القمع منذ عام 1991 عندما تم اصدار القرار.

ومن الجدير بالملاحظة ان المبعوث الخاص للامم المتحدة قد افاد في تقريره العام الماضي بوجود ادلة قوية على عدد كبير من الاعدامات في السجون العراقية وكذلك استمرار عمليات ابعاد الاكراد والتركمان من مدينة كركوك وغيرها.

وقد بلغت ممارسة حملة التطهير العرقي ضد اكراد العراق والتركمان من قبل عناصر نظام صدام، ...[illegible] الى اسماء العرق العربي.

وفي ضوء ذلك التهديد المستمر فانه من الضروري ان يشكر المجتمع الدولي على مساعدته الاكراد، وذلك على دوره في منع تكرار الاحداث المأساوية لعام 1991 والحوادث المماثلة لعامي 1987 و1988.

كما ان الاوضاع الى الطرق والنقاط المثار حولها... على تحسين الاوضاع في كردستان العراق، ويشكل ذلك بما في الاتفاق مع مطالب محددة للشعب الكردي، ونرجو ان يتم في المستقبل انشاء علاقة خاصة للاتصال بالمنطقة الكردية لتعزيز الاستفادة من المساعدات والاشراف على توزيعها.

ونأمل ايضا انه في حالة توقف الاتفاق... [illegible] ... فان الامم المتحدة ستواصل تقديم المساعدات الانسانية اللازمة للشعب الكردي في الشمال.

لقد ساعدت حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتركيا من خلال عملية مراقبة الشمال في توفير الحماية للمناطق الكردية، وتقديم دعم وبقية التحالف الدولي الى الاستقرار في المنطقة وتقديم المساعدة للمناطق الكردية بالعراق.

وقد انتهت مسألة عمل الحكومة التي تعمل في كردستان العراق بالتخلي عن عزلتها وقدمت الخدمات الاساسية حصرية.

اللقاءات المقبلة للقادة

سيلتقي رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني والسكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني بعقد لقاءات دورية كل ثلاثة شهور داخل او خارج العراق في اماكن يتم الاتفاق عليها من الجانبين.

ولاجل متابعة التطورات العملية، فانه من المهم ان يعقد الاجتماع المقبل في غضون ثلاثة شهور.

وسيتناول الاجتماع المقبل تطورات حول اجراءات مشتركة لتنظيم مواجهة الارهاب وادامة تعزيز الامن على الحدود العراقية.

ويمكن للاجتماع المقبل ان يستكشف المزيد بخصوص الاوضاع في دهوك والسليمانية، وكذلك بحث خطط اولية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة.

جلال الطالباني

الاتحاد الوطني الكردستاني

مسعود البارزاني

الحزب الديمقراطي الكردستاني

الشاهد

ديفيد ويلش

نائب مساعد وزيرة الخارجية

الامريكية لشؤون الشرق الادنى

الملحق رقم ٩:

النص الكامل لقانون تحرير العراق لسنة ١٩٩٨ ٩٨س ٢٥٢٥

(قانون تحرير العراق لسنة ١٩٨١–١٩٩٨)

في ما يلي نص قرار مجلس النواب المشترك رقم ١١٤، "لإجازة استخدام القوات المسلحة الأميركية ضد العراق"، الذي تمت الموافقة عليه في مجلس النواب في ١٠ أكتوبر ١٩٩٨، بأغلبية ٢٩٦ صوتاً مقابل ١٣٣ صوتاً.

الكونغرس ١٠٧

الدورة الثانية

حيث أن الولايات المتحدة، رداً على حرب العراق العدوانية في عام ١٩٩٠ واحتلالها غير المشروع للكويت، شكلت تحالفاً من الدول لتحرير الكويت وشعبها كي تدافع عن أمن الولايات لمتحدة القومي وتفرض قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن العراق"

وحيث ان العراق، بعد تحرير الكويت في عام ١٩٩١، وافق على اتفاق وقف إطلاق نار رعته الأمم المتحدة ووافق العراق بموجبه بشكل جلي لا لبس فيه، من بين ما وافق عليه، على التخلص من جميع برامجه الخاصة بالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل إيصالها وتطويرها، وعلى وضع حد لدعمه للإرهاب العالمي"

وحيث أن جهود المفتشين الدوليين عن الأسلحة، ووكالات الاستخبارات الأميركية، والمنشقين العراقيين، أدت إلى اكتشاف وجود مخزون ضخم من الأسلحة الكيميائية وبرنامج واسع النطاق للأسلحة البيولوجية، وإلى (اكتشاف) أن لدى العراق برنامج أسلحة نووية متقدماً أقرب بكثير إلى إنتاج سلاح نووي مما كانت قد أشارت إليه المعلومات الاستخباراتية في السابق"

وحيث أن العراق حاول، منتهكا بذلك بشكل مباشر وصريح وقف إطلاق النار، إحباط جهود المفتشين عن الأسلحة لتحديد وإتلاف مخزون العراق من أسلحة الدمار الشامل وقدراته التطويرية، مما نجم عنه في النهاية سحب المفتشين من العراق في الحادي والثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٨"

وحيث أن الكونغرس خلص في القانون العام ٢٣٥–١٠٥ (١٤ آب/أغسطس، ١٩٩٨) إلى أن برامج العراق المستمرة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل تهدد مصالح الولايات المتحدة الحيوية والسلام

والأمن الدوليين، وأعلن العراق في حالة "خرق أساسية غير مقبولة لتعهداته الدولية" وحض الرئيس "على اتخاذ الإجراء المناسب، وفقاً للدستور الأميركي والقوانين الأميركية ذات الصلة، لجعل العراق ممتثلاً لتعهداته الدولية"“

وحيث أن العراق يشكل تهديداً مستمراً لأمن الولايات المتحدة القومي وتهديداً للسلام العالمي وأمن منطقة الخليج الفارسي أيضاً وما زال في حالة خرق أساسية وغير مقبولة لتعهداته الدولية بمواصلته، من بين أمور اخرى، امتلاك وتطوير قدرات أسلحة كيميائية وبيولوجية ذات مغزى، والسعي النشط لتحقيق قدرة أسلحة نووية، ودعم وإيواء منظمات إرهابية“

وحيث أن العراق يصر على خرق قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة عبر مواصلته تعاطي القمع الوحشي لسكانه المدنيين مهدداً بذلك السلام الدولي والأمن في المنطقة، وعبر رفضه إطلاق سراح وإعادة أو التبليغ عن مصير المواطنين من غير العراقيين الذين احتجزهم العراق دون حق، بمن فيهم أميركي من أفراد القوات المسلحة، وعبر إخفاقه في إعادة الممتلكات التي استولى عيها العراق دون حق من الكويت“

وحيث أن النظام العراقي الحالي قد أثبت قدرته على واستعداده لاستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد دول أخرى وضد شعبه“

وحيث أن النظام العراقي الحالي قد أثبت عداءه المستمر للولايات المتحدة، واستعداده لمهاجمتها، بما في ذلك محاولة اغتيال الرئيس الأسبق بوش في عام ١٩٩٣ وإطلاق النار عدة آلاف من المرات على قوات الولايات المتحدة وقوات التحالف المسلحة المنشغلة بفرض قرارات مجلس الأمن الدولي“

وحيث أنه من المعروف أن هناك أعضاء من القاعدة، وهي منظمة تتحمل مسؤولية هجمات على الولايات المتحدة ورعاياها ومصالحها، بما فيها الهجمات التي وقعت في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، في العراق“

وحيث أن العراق يواصل مساعدة وإيواء منظمات إرهابية دولية أخرى، بما في ذلك منظمات تهدد حياة وسلامة رعايا أميركيين“

وحيث أن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، على الولايات المتحدة أكدت خطورة التهديد الذي يشكله حصول منظمات إرهابية دولية على أسلحة الدمار الشامل“

وحيث أن قدرة العراق المثبتة واستعداده لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، والخطر من أن يقوم

النظام العراقي الحالي إما باستخدام هذه الأسلحة لشن هجوم مفاجئ على الولايات المتحدة أو قواتها المسلحة، أو بتقديمها لإرهابيين دوليين يفعلون ذلك، وعظم مقدار الأذى الذي سيصيب الولايات المتحدة ورعاياها من جراء مثل هذا الهجوم، تبرر مجتمعة اتخاذ الولايات المتحدة إجراء لحماية نفسها"

وحيث أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨ (١٩٩٠) يجيز استخدام جميع الوسائل الضرورية لفرض تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ (١٩٩٠) والقرارات التالية ذات الصلة ولإجبار العراق على التوقف عن نشاطات معينة تهدد السلام والأمن الدوليين، بما فيها تطوير أسلحة الدمار الشامل ورفض أو عرقلة عمليات الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة مما ينتهك قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ (١٩٩١)، وقمع رعاياه المدنيين مما يشكل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ (١٩٩١)، وتهديده لجيرانه أو لعمليات الأمم المتحدة في العراق مما يخرق قرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ (١٩٩٤)"

وحيث أن الكونغرس قد خول الرئيس في "قرار إجازة استخدام القوة العسكرية ضد العراق" (القانون العام ١-١٠٢) "استخدام القوات المسلحة الأميركية وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨ (١٩٩٠) لتحقيق تطبيق قرارات مجلس الأمن ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٤، و ٦٧٧""

وحيث أن الكونغرس أعرب، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، عن رأيه بأنه "يؤيد استخدام جميع الوسائل الضرورية لتحقيق اهداف قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ كون ذلك متماشياً مع قرار إجازة استخدام القوة العسكرية ضد العراق (القانون العام ١-١٠٢)، وبأن قمع العراق لسكانه المدنيين ينتهك قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ و"يشكل تهديداً متواصلاً لسلام وأمن واستقرار منطقة الخليج الفارسي،" وأن الكونغرس "يؤيد استخدام كافة الوسائل الضرورية لتحقيق أهداف قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٦٨٨""

وحيث أن "قانون تحرير العراق" لعام ١٩٩٨ (القانون العام ٣٣٨-١٠٥) أعرب عن رأي الكونغرس بأنه ينبغي أن تكون سياسة الولايات المتحدة دعم جهود الإطاحة بالنظام العراقي الحالي من السلطة وتعزيز بروز حكومة ديمقراطية لتحل محل ذلك النظام"

وحيث أن الرئيس بوش ألزم الولايات المتحدة في ١٢ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٢، بـ"العمل مع مجلس الأمن الدولي لمواجهة تحدينا المشترك" الذي يشكله العراق ولـ"عمل لاستصدار القرارات

الضرورية،" بينما أوضح في نفس الوقت أنه "سيتم فرض قرارات مجلس الأمن، والوفاء بالمطالب العادلة بالسلام والأمن، وإلا أصبحت المعركة محتومة لا مفر منها"“

وحيث أن الولايات المتحدة مصممة على متابعة الحرب على الإرهاب حتى النهاية وأن دعم العراق المستمر للمجموعات الإرهابية الدولية مع تطويره لأسلحة الدمار الشامل في انتهاك مباشر لتعهداته بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٩١ وغيره من قرارات مجلس الأمن الدولي يجعل من الواضح أن فرض تطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك (فرضها) عن طريق استخدام القوة إن كان ذلك ضروريا، يخدم مصالح الأمن القومي الأميركي ويعزز الحرب على الإرهاب“

وحيث أن الكونغرس قد اتخذ خطوات لمواصلة الحرب على الإرهاب بقوة ونشاط من خلال تأمين السلطات والأموال التي طلبها الرئيس لاتخاذ الإجراءات الضرورية ضد الإرهابيين الدوليين والمنظمات الإرهابية، بما في ذلك تلك الدول والمنظمات أو الأفراد الذين خططوا وأقروا وارتكبوا أو ساعدوا على الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، أو قاموا بإيواء مثل أولئك الأفراد أو المنظمات“

وحيث أن الرئيس والكونغرس مصممان على مواصلة اتخاذ جميع الإجراءات الملائمة ضد الإرهابيين الدوليين والمنظمات الإرهابية، بما فيها تلك الدول والمنظمات أو الأفراد الذين خططوا أو فوضوا أو ارتكبوا أو ساعدوا في الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، أو قاموا بإيواء أولئك الأفراد أو تلك المنظمات“

وحيث أن الرئيس يتمتع بموجب الدستور بسلطة اتخاذ إجراء لإعاقة والحيلولة دون وقوع أعمال إرهاب عالمية ضد الولايات المتحدة، كما سلم الكونغرس في القرار المشترك الخاص بإجازة استخدام القوة العسكرية (القانون العام ٤٠–١٠٧)“ و

حيث أنه في مصلحة الأمن القومي الأميركي إعادة السلام والأمن إلى منطقة الخليج الفارسي: وبناء عليه،

تقرر من قبل مجلسي شيوخ ونواب الولايات المتحدة المجتمعين في الكونغرس،

الفقرة ١. عنوان مختصر

يمكن الإشارة إلى هذا القرار المشترك على أنه "قرار إجازة استخدام القوة العسكرية ضد العراق

لعام ٢٠٠٢".

الفقرة ٢. دعم جهود الولايات المتحدة الدبلوماسية

يدعم كونغرس الولايات المتحدة جهود الرئيس لـ

أ–فرض تنفيذ كامل من خلال مجلس الأمن الدولي لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (بالموضوع) الخاصة بالعراق ويشجعه على هذه الجهود" و

ب–الحصول على إجراء فوري وحاسم من مجلس الأمن الدولي لضمان تخلي العراق عن استراتيجيته في المماطلة والمراوغة وعدم الامتثال و(ضمان) انصياعه الفوري الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق.

الفقرة ٣. تخويل باستخدام القوات المسلحة الأميركية.

أ–تخويل–يخول الرئيس باستخدام القوات المسلحة الأميركية على النحو الذي يراه ضرورياً وملائماً كي:

١. يحمي أمن الولايات المتحدة القومي من التهديد المستمر الذي يشكله العراق" و

٢. يفرض تطبيق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالعراق.

ب–قرار رئاسي.

في ما يتعلق بممارسة السلطة الممنوحة في الفقرة أ باستخدام القوة، سيقوم الرئيس، قبل هذه الممارسة أو في أسرع وقت ملائم بعد ممارستها، على ألا يكون ذلك بعد مضي أكثر من ثمان وأربعين ساعة على ممارسة مثل هذه السلطة، بتزويد رئيس مجلس النواب والرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ بقراره بأن

١. اعتماد الولايات المتحدة على مزيد من السبل الدبلوماسية أو السبل السلمية الأخرى وحدها إما أنه أ–لن يحمي أمن الولايات المتحدة القومي بشكل واف من التهديد المستمر الذي يشكله العراق أو ب–من المرجح أنه لن يؤدي إلى فرض تطبيق جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة المتعلقة بالعراق" و

٢. التصرف وفقاً لهذا القرار ينسجم مع استمرار الولايات المتحدة ودول أخرى في اتخاذ

الإجراءات الضرورية ضد الإرهابيين الدوليين والمنظمات الإرهابية الدولية، بما فيها تلك الدول والمنظمات أو الافراد الذين خططوا وفوضوا وارتكبوا أو ساعدوا في الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١.

ت- شروط قرار سلطات الحرب

١ - تخويل قانوني محدد- تمشياً مع الفقرة ٨ (أ) (١) من قانون سلطات الحرب، يعلن الكونغرس أن الغرض من هذه الفقرة هو منح تخويل تشريعي محدد ضمن معنى الفقرة ٥ (ب) من قرار سلطات الحرب.

٢ - انطباق شروط أخرى- لا يبطل أي شيء ورد في هذا القرار أي شرط في قرار سلطات الحرب أو يحل محله.

الفقرة ٤. تقارير للكونغرس

أ- تقارير: سيقوم الرئيس،على الأقل مرة كل ستين يوماً، برفع تقرير إلى الكونغرس حول القضايا ذات الصلة بهذا القرار المشترك، بما في ذلك الاجراءات المتخذة وفقاً لممارسة السلطة الممنوحة في الفقرة الثانية، والمرحلة التي وصل إليها التخطيط لجهود يُتوقَع أن تكون هناك حاجة إليها بعد انتهاء مثل هذه الإجراءات، بما في ذلك الإجراءات التي تم وصفها في الفقرة ٧ من قانون تحرير العراق لعام ١٩٩٨ (القانون العام ٣٣٨-١٠٥).

ب- تقرير واحد مدمج: إلى الحد الذي يتوافق فيه تقديم أي تقرير تم وصفه في البند (أ) مع تقديم أي تقرير آخر حول قضايا ذات صلة بهذا القرار المشترك اشتُرط تقديمه طبقاً لمتطلبات رفع التقارير المنصوص عليها في قرار سلطات الحرب (القانون العام ٩٣-١٤٨)، فإنه من الممكن تقديم جميع مثل هذه التقارير في تقرير واحد مدمج للكونغرس.

ت- قاعدة التفسير: إلى الحد الذي تكون فيه المعلومات المتطلبة في الفقرة ٣ من قرار إجازة استخدام القوة العسكرية ضد العراق (القانون العام ١-١٠٢) متضمَنة في التقرير المطلوب بموجب هذه الفقرة، سيعتبر ذلك التقرير مستوفياً لشروط الفقرة ٣ من ذلك القرار.

الملحق رقم ١٠:

القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٦٤٤ المعقودة في ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما قراراته ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ أغسطس/ آب ١٩٩٠ و٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٣ أبريل/ نيسان ١٩٩١ و٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ ٥ أبريل/ نيسان ١٩٩١ و٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ أغسطس/ آب ١٩٩١ و٧١٥ (١٩٩١) ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١ و٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ أبريل/ نيسان ١٩٩٥ و١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩ وإلى جميع البيانات الرئيسية ذات الصلة،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ١٣٨٢ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠١ وعزمه على تنفيذه تنفيذا كاملا،

وإذ يسلم بالتهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان من جراء عدم امتثال العراق لقرارات المجلس ونشره لأسلحة الدمار الشامل والقذائف بعيدة المدى،

وإذ يشير إلى أن قراره ٦٧٨ (١٩٩٠) قد أذن للدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل اللازمة للتقيد بقراره ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢ أغسطس/ آب ١٩٩٠ وجميع القرارات ذات الصلة التي تلت القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وتنفيذها، ولإعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يشير كذلك إلى أن قراره ٦٨٧ (١٩٩١) قد فرض التزامات على العراق كخطوة ضرورية لبلوغ هدفه المعلن المتمثل في إعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يسوؤه أن العراق لم يقدم، حسب المطلوب بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، كشفا دقيقا ونهائيا وكاملا بجميع جوانب برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومترا وبجميع مخزوناته من هذه الأسلحة ومكوناتها ومرافق وأماكن إنتاجها، فضلا عن البرامج النووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج يدعي أنها منشأة لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية،

وإذ يسوؤه كذلك أن العراق أعاق مرارا الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لم يتعاون تعاونا

كاملا وغير مشروط مع مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام ١٩٩٨،

وإذ يسوؤه عدم وجود رصد وتفتيش وتحقق دولي في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية في العراق منذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٨، حسب ما هو مطلوب بموجب القرارات ذات الصلة، بالرغم من الطلبات المتكررة التي وجهها المجلس إلى العراق بأن يوفر سبل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المنشأة بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، باعتبارها المنظمة الخلف للجنة الخاصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإذ يأسف لما نجم عن ذلك من إطالة أمد الأزمة التي تشهدها المنطقة ومعاناة الشعب العراقي،

وإذ يسوؤه أيضا عدم امتثال حكومة العراق للالتزامات المترتبة عليها عملا بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) في ما يتعلق بالإرهاب، وعملا بالقرار ٦٨٨ (١٩٩١) في ما يتعلق بإنهاء القمع الذي يتعرض له سكان العراق المدنيون وتوفير سبل وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة في العراق، وعملا بالقرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و٦٨٧ (١٩٩١) و١٢٨٤ (١٩٩٩) في ما يتعلق بإعادة أو التعاون في معرفة مصير رعايا الكويت ورعايا البلدان الثلاثة الذين يحتجزهم العراق دون وجه حق، أو إعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق دون وجه حق،

وإذ يشير إلى أن المجلس قد أعلن في قراره ٦٨٧ (١٩٩١) أن وقف إطلاق النار سوف يقوم على أساس قبول العراق لأحكام ذلك القرار، بما في ذلك التزامات العراق الواردة فيه،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل والفوري من جانب العراق دون شروط أو قيود لالتزاماته المنصوص عليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة، وإذ يشير إلى أن قرارات المجلس تشكل المعيار الذي يحكم امتثال العراق،

وإذ يشير إلى أن قيام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بوصفها المنظمة الخلف للجنة الخاصة، وقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمباشرة أعمالهما على نحو فعال أمر أساسي لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة،

وإذ يلاحظ أن الرسالة المؤرخة ١٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق تمثل خطوة أولى ضرورية نحو تصحيح استمرار العراق في عدم الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة،

وإذ يلاحظ كذلك أن الرسالة المؤرخة ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٢ الموجهة إلى الفريق السعدي في حكومة العراق من الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تحدد الترتيبات العملية، كمتابعة لاجتماعهم في فيينا، والتي تشكل شروطا أساسية لاستئناف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لعمليات التفتيش في العراق،

وإذ يعرب عن أبلغ القلق إزاء استمرار امتناع حكومة العراق عن تقديم تأكيد للترتيبات المحددة في تلك الرسالة،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية،

وإذ يشيد بالجهود التي بذلها في هذا المضمار الأمين العام وأعضاء جامعة الدول العربية وأمينها العام،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل لقراراته،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يقرر:

١- أن العراق كان ولايزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار٦٨٧ (١٩٩١)، ولا سيما بامتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إتمام الأعمال المطلوبة بموجب الفقرات ٨ إلى ١٣ من القرار٦٨٧ (١٩٩١)،

٢- يقرر، مع التسليم بما جاء في الفقرة ١ أعلاه، أن يمنح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال للالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، ويقرر استنادا إلى ذلك أن يضع نظاما محسنا للتفتيش يستهدف إتمام عملية نزع السلاح المحددة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة للمجلس إتماما كاملا وقابلا للتحقق،

٣- يقرر أن حكومة العراق يتعين عليها، كي تبدأ في الامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح، إضافة إلى تقديم الإعلانات المطلوبة كل سنتين، أن تقدم إلى لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المجلس، في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوما من تاريخ هذا القرار، بيانا دقيقا ووافيا وكاملا عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذاف تسيارية وغيرها من نظم الاتصال من قبيل الطائرات التي تعمل دون

طيار ونظم نشر المواد الإشعاعية المعدة للاستخدام على الطائرات، بما في ذلك أي مخزونات من الأسلحة ومكوناتها الفرعية ومخزونات العوامل والمواد والمعدات ذات الصلة وأماكنها المحددة، وأماكن وأعمال مرافق البحوث والتطوير والإنتاج، فضلا عن جميع البرامج الكيميائية والبيولوجية والنووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج تدعي أنها منشأة لأغراض لا تتصل بإنتاج الأسلحة أو موادها،

٤- يقرر أن تقديم العراق بيانات زائفة أو إغفاله بعض الأمور في البيانات المقدمة عملا بهذا القرار وامتناعه في أي وقت عن الامتثال لهذا القرار والتعاون الكامل في تنفيذه سوف يشكل خرقا جوهريا إضافيا لالتزامات العراق وسوف يبلغ إلى المجلس لتقييمه وفقا للفقرتين ١١ و١٢ أدناه،

٥- يقرر أن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى أي من المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تودان تفتيشها، وأن يوفر كذلك إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين تود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو تود الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابلتهم بأي طريقة أو في أي مكان تختاره لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملا بأي جانب من جوانب ولايتهما، ويقرر كذلك أنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما، إجراء مقابلات داخل العراق أو خارجه، وتيسير سفر الأشخاص الذين تجرى معهم وأفراد أسرهم إلى خارج العراق، وأنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما فقط، إجراء تلك المقابلات دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية، ويوعز إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ويطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستأنفا في موعد أقصاه ٤٥ يوما من اتخاذ هذا القرار عمليات التفتيش التي تقومان بها، وأن تقدما تقريرا مستكملا في غضون ٦٠ يوما بعد ذلك،

٦- يوافق علي الرسالة المؤرخة في ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٢ الموجهة من الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الفريق السعدي في حكومة العراق، المرفقة بهذا القرار، ويقرر أن يكون مضمون الرسالة ملزما للعراق،

٧- يقرر كذلك، بالنظر لتعطيل العراق المطول لوجود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لديه وبغية تمكينهما من إنجاز المهام المنوطة بهما في هذا القرار وفي جميع القرارات السابقة ذات الصلة، ودون المساس بالتفاهمات السابقة، أن ينشئ المجلس بموجب هذا القرار الصلاحيات المنقحة أو الإضافية التالية التي تكون ملزمة للعراق، وذلك من أجل تيسير عملهما في العراق:

تحدد لجنة الأمم المتحد للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية تكوين فرق التفتيش التابعة لهما على نحو يكفل تشكيل تلك الفرق من أفضل الخبراء المؤهلين والمتمرسين المتاحين،

يتمتع أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يتمتع به خبراء البعثات من امتيازات وحصانات منصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة واتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية،

تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق غير المقيد في دخول العراق والخروج منه، وبالحق في حرية التنقل بحرية ودون قيد وفورا إلى مواقع التفتيش ومنها، وبالحق في تفتيش أي مواقع أو مباني، بما في ذلك إمكانية وصولهما فورا ودون عوائق أو شروط أو قيود إلى المواقع الرئاسية أسوة بالمواقع الأخرى، على الرغم من أحكام القرار ١١٥٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٣ مارس/ آذار ١٩٩٨،

تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن يزودهما العراق بأسماء جميع الأشخاص الذين لهم علاقة حاليا وسابقا ببرامج العراق الكيميائية والبيولوجية والنووية والمعلقة بالقذاف التسيارية وكذلك بأسماء مرافق البحوث والتطوير والإنتاج التي لها صلة بذلك،

يتكفل عدد كاف من حراس الأمن التابعين للأمم المتحدة بأمن مرافق لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية،

تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تعلنا، لأغراض تجميد موقع ما من أجل التفتيش، مناطق معزولة تشمل المناطق المحيطة به وممرات العبور، وعلى العراق أن يعلق فيه الحركة البرية والجوية بحيث لا يتغير أي شيء في الموقع الذي يجري تفتيشه ولا يؤخذ منه أي شيء،

تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تستخدما بحرية ودون قيود طائرات ثابتة الجناحين أو مروحية بما في ذلك طائرات استطلاع بطيار أو دون طيار، وبالحق في هبوط تلك الطائرات،

تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في القيام، حسب تقديرهما فقط وعلى نحو قابل للتحقق، بإزالة أو تدمير أو تعطيل جميع الأسلحة المحظورة والنظم الفرعية والمكونات والسجلات والمواد والبنود الأخرى ذات الصلة، وتتمتعان كذلك بالحق في إغلاق أي منشآت أو تعطيل أي معدات لإنتاج تلك البنود،

تتمتع لجنة الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في استيراد واستخدام معدات أو مواد معفاة من الرسوم لأغراض التفتيش، وفي مصادرة وتصدير أي معدات أو مواد أو وثائق أخذت أثناء عمليات التفتيش دون أن يخضع للتفتيش أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمسؤولون العاملون فيهما وأمتعتهم الشخصية،

٨- يقرر كذلك أن على العراق ألا يقوم بأعمال عدائية أو يهدد بارتكاب أعمال من هذا القبيل ضد أي ممثل أو فرد تابع للأمم المتحدة أو لأي من الدول الأعضاء فيها يتخذ إجراء من أجل التقيد بأي قرار من قرارات المجلس،

٩- يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على الفور بإخطار العراق بهذا القرار، وهو قرار ملزم للعراق، ويطالب بأن يؤكد العراق في غضون سبعة أيام من ذلك الإخطار عزمه على الامتثال لهذا القرار امتثالا كاملا، ويطالب كذلك بأن يتعاون العراق على الفور ودون شروط وعلى نحو فعال مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية،

١٠- يطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم الكامل للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في أداء ولايتيهما، بما في ذلك معلومات عن أي محاولات بذلها العراق منذ العام ١٩٩٨ للحصول على مواد محظورة، وعن طريق التوصية بالمواقع التي يتعين جمعها، وتقدم لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المجلس تقريرا عن نتائج هذه العملية،

١١- يوعز إلى الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يبلغ المجلس فورا بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش،

وكذلك بأي تقاعس من العراق عن الامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك الالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القرار في ما يتعلق بعمليات التفتيش،

١٢- يقرر أن يعقد اجتماعا فور تلقيه أي تقرير يقدم وفقا للفقرة ٤ أو ١١ أعلاه، من أجل النظر في الحالة وضرورة الامتثال الكامل لجميع قرارات المجلس ذات الصلة بغية ضمان السلام والأمن الدوليين،

١٣- يذكر في هذا السياق بأن المجلس حذر العراق مرارا بأنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته.

١٤- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره."[١٩٧]

---

١٩٧ المصدر: الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن.

الملحق رقم ١٠:

الـبيان الختامي لاجتماع المعارضة العراقية في نيويورك

الثالث من كانون الاول ١٩٩٩

إن المأساة التي حلت بالشعب العراقي بسبب سياسات صدام التدميرية من حروب طاحنة وقتل وتجويع وتهجير وتشريد وإبادة جماعية وتغيير المعالم الجغرافية من تهديم القرى إلى تجفيف الاهوار أكدت ان الديمقراطية والتعددية وسيادة القانون هي مطالب أساسية لعراق المستقبل.

نتيجة لهذه المعاناة المريرة تولدت القناعة التامة لدى المعارضة الوطنية ان لا سبيل لنجاحها إلا بتوحيد جهودها وعملها المشترك لإسقاط نظام صدام حسين ورفع الظلم عن كاهل شعبنا العراقي.

لقد جاءت اجتماعات نيويورك تتويجا لجهود كبيرة وعمل دؤوب وبمثابرة جميع الأطراف التي شاركت في هذا الاجتماع أو لم تشارك لظروفها الخاصـة.

أكدت نتائج اجتماعات نيويورك ان وحدة الصف العراقي لمجابهة الطاغية ونظامه والاعتماد على الشعب في عملية التغيير هما الطريق الوحيد لرفع الضيم عنه.

حضر اجتماع نيويورك اكثر من ٣٠٠ شخصية عراقية تمثل كل شرائح المجتمع العراقي ذات الماضي العريق وجرت تغطية إعلامية وصحافية واسعة من قبل عدد كبير من الإعلاميين العرب والأجانب.

بدأ الاجتماع يوم السبت ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٩ بتلاوة آيات بينات من القرآن الكريم ووقوف الحاضرين دقيقة صمت تكريما لأرواح شهداء شعبنا الأبرار، ومن ثم عقد اجتماعان منفصلان في آن واحد، ضم الاجتماع الأول أعضاء الجمعية الوطنية للمؤتمر الوطني العراقي الموحد، حيث قدم السيد رياض الياور تقريرا باسم الهيئة الرئاسية المؤقتة استعرض فيه نشاطات المؤتمر وهيئاته منذ اجتماع وندسور الذي عقد في السابع والثامن من نيسان ١٩٩٩، بينما ضم الاجتماع الثاني بقية المشاركين من أطراف المعارضة الأخرى التي قررت المشاركة في اجتماع عام وموسع للمعارضة. وبعد ظهر نفس اليوم انعقد الاجتماع الموسع للمعارضة العراقية وضم كافة الحاضرين في الاجتماعين أعلاه، حيث ألقيت كلمات من قبل قادة المعارضة والشخصيات الوطنية المشاركة في الاجتماع الموسع وهم كل من السادة :

جلال الطالباني |الاتحاد الوطني الكردستاني، تحسين معله |الوفاق الوطن العراقي، سامي عبد الرحمن |الحزب الديمقراطي الكردستاني، الشريف علي بن الحسين |الحركة الملكية الدستورية، نزار حيدر |منظمة العمل الإسلامي، جنيد منكو |الجبهة التركمانية، الملا عبد الغني طه |حركة الوحدة الإسلامية، نجيب الصالحي |حركة الضباط الأحرار، يعقوب يونادم يوسف |الآشوريين، محمد محمد علي |الإسلاميين المستقلين، موفق الربيعي | الإسلاميين المستقلين، عزيز عليان| الحزب الديمقراطي العراقي، الشيخ جمال الوكيل |حركة الوفاق الإسلامي، سيد كاظم البطاط |المقاومة في الجنوب، الشيخ جابر الدليمي |العشائر العراقية، بهاء الشبيب |الحركة الديمقراطية العربية، عزام علوش |المنتدى العراقي للديمقراطية، إسماعيل القادري |القوميين، عبد الخالق زه نكنه | الحركة الشعبية الكردية، محمد حاجي محمود |الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، محمد شريف |مستقل.

أكد المتحدثون في كلماتهم على أهمية رص الصفوف وتلاحم القوى والجهود والاستفادة من جميع الفرص المتاحة إقليميا ودوليا والخروج بقرارات نابعة من المصلحة الوطنية لشعبنا العراقي وبمنأى عن التدخلات والتأثيرات الخارجية، مطالبين الجميع ببذل أقصى الجهود لإنجاح الاجتماع والتشديد على استقلالية القرار السياسي العراقي. استمرت جلسات الاجتماع الموسع طوال يوم ٣١ تشرين الأول واختتم صباح الاثنين ١ تشرين الثاني بانتخاب الهيئة القيادية والمجلس المركزي وإقرار توصيات اللجان.

بناء على اقتراح قدمته هيئة إدارة الاجتماع الموسع توزع أعضاء الجمعية إلى خمس لجان هي النظام الأساسي، مستقبل العراق، الخطاب السياسي، المالية، حقوق الإنسان والإدانة.

وفي ضوء المناقشات المستفيضة التي أجرتها اللجان الخمس، اتخذت الجمعية جملة من القرارات والتوصيات الهامة التي تتعلق بحاضر ومستقبل قضية شعبنا، ومن هذه القرارات تبني اسم (المؤتمر الوطني العراقي)، والإبقاء على صيغة الجمعية الوطنية بدلا من الاجتماع الموسع، وأقرت نظاما أساسيا له، وأقرت أيضا مبدأ جماعية القيادة كأسلوب عملي لإدارة نشاطات المؤتمر للفترة المقبلة. وفي هذا السياق جرى انتخاب سبعة أعضاء للهيئة القيادية للمؤتمر يمثلون الأحزاب والحركات وبعض الشخصيات المستقلة. كما جرى انتخاب مجلس مركزي مؤلف من (٦٥) خمس وستين عضوا يمثلون القوى والأحزاب والحركات والتيارات في المؤتمر. وأبقي الباب مفتوحا لزيادة أعضاء المجلس المركزي حسب متطلبات التوسيع، وبحد أقصى لا يتجاوز نصف

العدد المذكور، ويمارس المجلس صلاحية الجمعية العامة (عدا تعديل النظام الأساسي)، ويتولى إعداد الخطط والبرامج وأساليب تنفيذها في المرحلة الحالية والمستقبلية لتصعيد الكفاح ضد الدكتـاتورية.

شدد الاجتماع في توصية له على مطالبة مجلس الأمن الدولي باتخاذ جملة إجراءات فعالة تمنع النظام من الاستمرار بقمع الشعب العراقي وفي مقدمة ذلك التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٦٨٨) والتوسع في تنفيذ القرار (٩٤٩) الخاص بمنع أي تحرك لقوات النظام جنوب العراق ومهما كانت الأسباب التي تدعيها وبما يضمن إجبار النظام على سحب آلته العسكرية وأجهزته القمعية من المنطقتين الوسطى والجنوبية.

طالب الاجتماع مجلس الأمن الدولي باتخاذ القرارات واعتماد الآليات العملية لضمان انسياب الأغذية والأدوية والتجهيزات الضرورية إلى جميع المواطنين دون تمييز وذلك في سياق التدابير اللازمة والجهود المبذولة لإنهاء معاناة شعبنا.

في إطار تصوراته وأهدافه حول مستقبل العراق أكد الاجتماع على ان يكون نظام الحكم في عراق المستقبل ديمقراطيا برلمانيا تعدديا يكرس المؤسسات الدستورية وسيادة القانون واستقلال القضاء ويحترم حقوق الإنسان ويقر الحقوق القومية المشروعة لشعب كردستان العراق على أساس الفدرالية ويحترم الحقوق القومية والثقافية للتركمان والآشوريين ويتعايش بسلام مع جيرانه ويلتزم بالمواثيق الدولية.

أكد الاجتماع على أهمية التوجه إلى البلدان العربية والإسلامية والدول الصديقة والمجتمع الدولي ودعوتها للمساهمة في إنقاذ الشعب العراقي من محنته ودعم خطط ونشاطات المعارضة الوطنية العراقية الهادفة إلى إسقاط النظام العدواني وإعادة العراق كعنصر استقرار وعامل إيجابي في الحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة والعالم.

كما اكد الاجتماع على أهمية تشكيل محكمة دولية لمحاكمة رأس النظام ورموزه، وناشد المجتمع الدولي العمل على منع النظام من الاستمرار باستخدام المناطق السكنية والمواطنين كدروع بشرية. ومن جانب آخر اتخذ المؤتمر قرارا بإنشاء صندوق دعم مالي يمول من تبرعات العراقيين والدول العربية والاسلامية الشقيقة والدول الصديقة ويعتمد هذا الصندوق مبدأ الشفافية والرقابة المالية والإدارية لضمان تنظيم أعماله.

وقد ساهم في الاجتماع عدد من الضيوف الذين دعموا نضال الشعب العراقي للخلاص من الدكتاتورية، حيث ألقى السناتور سام براونباك رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ كلمة أشاد وتعهد فيها بالعمل على توفير المزيد من الدعم للمعارضة العراقية في جهودها لمواجهة النظام، داعيا إلى فرض الحظر على القوات العسكرية للنظام في شمال وجنوب العراق لحماية السكان المدنيين من القمع والاضطهاد.

ثم ألقى السيد ديفيد شيفر السفير الأمريكي فوق العادة المكلف بقضايا جرائم الحرب كلمة عبر فيها عن رغبة حكومته برؤية طغمة المجرمين الحاكمة في العراق وقد جردت من سلطاتها وأحيلت إلى العدالة، مشيرا إلى جرائمهم البشعة وخصوصا في حملة الأنفال واستخدام المواد الكيماوية السامة ضد شعبنا في كردستان العراق وقمع السكان في الجنوب وتجفيف الاهوار.

في نفس الجلسة ألقى السناتور بوب كيري كلمة هنأ فيها المجتمعين على جهودهم من اجل عراق ديمقراطي الذي يحظى بالتأييد الكامل من الولايات المتحدة، ووعد بتأمين المعونات اللازمة للمرحلة الانتقالية لبناء المؤسسات الديمقراطية ولبعث الحيوية في الاقتصاد العراقي مؤكدا على العمل مع دول أخرى لترتيب إلغاء الديون الضخمة التي كبل بها صدام الشعب العراقي. كما أشادت النائبة العمالية البريطانية آن كلويد بجهود المعارضة العراقية لإسقاط النظام الدكتاتوري وتحقيق مستقبل زاهر للشعب العراقي.

خلال الجلسة المسائية ليوم ٣١ تشرين الأول ألقى السيد بينجامين غيلمان رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي كلمة أكد فيها للحاضرين بان جهودهم تتمتع بتأييد قوي من الكونغرس الأمريكي الذي خول الرئيس كلنتون وإدارته اتخاذ جميع الإجراءات التي يحتاجونها للسير قدما في نضالهم لإسقاط النظام الحاكم.

وخلال الجلسة الختامية صباح يوم الاثنين ١ تشرين الثاني ألقى السيد توماس بيكيرنغ وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية كلمة عبر فيها عن دعم الإدارة الأمريكية لطلب العراقيين للحماية والمساعدة من المجتمع الدولي معلنا بان بلاده ستنفذ قرار مجلس الأمن (٩٤٩) الخاص بمنع أي تحرك لقوات النظام جنوبا مهما كانت الأسباب التي تدعيها، وان تغيير النظام أمر محتم.

اختتم المجتمعون أعمالهم على ان تباشر هيئة المؤتمر القيادية اتخاذ الإجراءات الفعلية لإعداد البرامج والخطط وأساليب تنفيذها لمواصلة تحقيق الأهداف المرسومة.

ان المؤتمر الوطني العراقي إذ يؤكد حرصه على استمرار المواجهة مع النظام الدكتاتوري، يفتح ذراعيه لكل الأحزاب والمنظمات والهيئات والشخصيات الوطنية للتعاون والتنسيق والعمل من اجل الهدف المنشود المتمثل بإسقاط نظام صدام الدكتاتوري وإقامة البديل الدستوري البرلماني الديمقراطي.

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم.

المؤتمر الوطني العراقي، الثالث من كانون الاول ١٩٩٩

نص البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤–١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢

عاش العراق ومنذ ما يزيد على ثلاثة عقود أسوأ حقبة من تاريخه السياسي المعاصر بسبب تسلط النظام الدكتاتوري العنصري الطائفي وممارساته القمعية والإرهابية ومغامراته وحروبه داخل الوطن وخارجه.

وطوال تلك الفترة ناضل الشعب العراقي وجرت سلسلة من المحاولات الجريئة التي استهدفت إنهاء الحالة الشاذة التي فرضها النظام القمعي على شعبنا شاركت فيه شرائح واسعة من أبناء القوات المسلحة الشرفاء والقوى السياسية والشعبية ومن كل القطاعات القومية والدينية والمذهبية للمقاومة المشروعة بجميع الوسائل بما في ذلك المقاومة المسلحة والتي توجت بانتفاضة مارس/ آذار المجيدة في العام ١٩٩١ التي أسهم فيها الملايين من العراقيين من مدنيين وعسكريين من العرب والكرد والتركمان والآشوريين ومن الشيعة والسنة وكادت تلقي بالنظام إلى مساقط التاريخ التي يستحقها.

وعلى الرغم من حجم التضحيات وغزارة الدماء التي قدمت فإن ظروفا خارجة عن إرادة شعبنا الصابر حالت دون تحقيق تطلعات العراقيين وآمالهم لإعادة بناء وطنهم على أسس من الديمقراطية والعدل والسلام.

واليوم إذ تتوافر الفرصة مجددا أمام شعبنا العراقي ومن خلال استثمار بعض معطيات العامل الدولي لإسقاط النظام الفاشي وإنجاز عملية التغيير، تتولد آفاق جديدة ومشتركة تقوم على

وجوب التمسك بحتمية تحقيق هذا الإنجاز الوطني ودعم عملية التغيير لصالح شعبنا بالدرجة الأساس مع مراعاة المصالح المشروعة لدول الجوار الإقليمي العربي والإسلامي والمجتمع الدولي.

ومن أجل ذلك، فإن مؤتمر المعارضة العراقية الشامل لغالبية قوى وتيارات وشخصيات المعارضة الوطنية المنعقد تحت شعار "من أجل إنقاذ العراق وتحقيق الديمقراطية" في الفترة من ١٤–١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٢ في لندن يؤكد المبادئ والمتبنيات الأساسية للمؤتمرات والاجتماعات السابقة التي عقدتها المعارضة العراقية، خصوصا مؤتمر صلاح الدين ١٩٩٢ والخطاب السياسي لوفد المعارضة في واشنطن في أغسطس/آب ٢٠٠٢.

ومن هذا المنطلق فقد اتخذ المؤتمر القرارات والتوصيات التالية :

١) دور المعارضة العراقية في عملية التغيير

أقر المجتمعون بأولوية دور المعارضة الوطنية بتياراتها وتنظيماتها المختلفة وجماهير شعبنا وعلى امتداد الساحة الجغرافية العراقية وأهميته في جميع مراحل عملية التغيير المرتقبة وبالشكل الذي ينسجم مع طبيعة أوضاعها الميدانية وإمكاناتها وقدراتها.

٢) مستقبل العراق والديمقراطية

العراق دولة ديمقراطية برلمانية تعددية فيدرالية (لكل العراقيين) وانطلاقا من اعتماد مفهوم إنساني وحضاري للمواطنة في العراق قائم على أساس عدم التمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو المذهب، يؤكد المؤتمر ضرورة وضع دستور دائم للبلاد يراعى فيه تركيبة الشعب العراقي ويفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويلتزم بمبدأ سيادة القانون ويصون حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة ويحترم مؤسسات المجتمع المدني.

٣) الإسلام دين الدولة

الدين الإسلامي من ثوابت الدولة العراقية وأحكام الشريعة الإسلامية مصدر أساسي من مصادر التشريع ويؤكد المؤتمر على ضرورة الاهتداء بقيمه النبيلة ومثله السمحة ومبادئه الخيرة ومراعاة منهجه وتعاليمه في الثقافة والإعلام والمناهج التربوية مع احترام جميع الأديان السماوية والمعتقدات الأخرى.

٤) دولة القانون

أقر المجتمعون بأنه لا مكان للفوضى وحالات الانتقام والثأر العشوائي وأي صيغة تجاوزية وغير قانونية تريد أن تفرض نفسها على أجواء العراق القادم، أيا كانت مبرراتها ودوافعها وأن العدل والقانون لا بد أن يأخذا مجراهما في معالجة كل الحالات التي ستنظر بها السلطات القضائية والجهات القانونية المحلية أو الدولية ذات الاختصاص والتي ستتولى التحقيق في كل التجاوزات المدنية كمصادرة الحقوق والأموال والجرائم الجنائية والسياسية المرتكبة ذات الأدلة المسندة والمثبتة بما فيها جرائم التطهير العرقي والإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

٥ – القرار السياسي

أقر المؤتمر ضرورة إشراك جميع مكونات الشعب العراقي من العرب والكرد والتركمان والآشوريين والكلدان وغيرهم، ومن المسلمين الشيعة والسنة والمسيحيين والأيزيديين والأديان السماوية الأخرى في صناعة القرار السياسي.

٦– رفض أي تدخلات تهدف إلى تجاوز إرادة الشعب العراقي في عملية التغيير

يدعو المؤتمر الأسرة الدولية لإسناد الشعب العراقي للتخلص من النظام الدكتاتوري القائم ويرفض المؤتمر أي صيغة من صيغ الاحتلال أو الحكم العسكري المحلي أو الأجنبي أو الوصاية الخارجية أو التدخل الإقليمي، ويؤكد ضرورة احترام سيادة العراق واستقلال الدول المجاورة والإقرار بمبادئ حسن الجوار والتعاون الإقليمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والالتزام بجميع العهود والمواثيق التي اقرها المجتمع الدولي وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبقية العهود والمواثيق الدولية الخاصة بهذه الحقوق وكذلك الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٧- المسألة الطائفية وتصفية آثارها

لقد تعرض الشيعة في العراق شأنهم في ذلك شأن الطوائف الأخرى طوال المرحلة الماضية، وخصوصا في ظل النظام الحالي للاضطهاد والتعسف والعزل شمل حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمذهبية، مما أخل بالتوازن الاجتماعي للبلاد وعرض الوحدة الوطنية وروح التآخي والتسامح لأشد المخاطر وأشاع سياسات القمع والأجهزة الخاصة وأساليب الخداع والكذب والمناورة للسيطرة على المجتمع العراقي بجميع أطيافه وقومياته بما فيها الأغلبية الشيعية مما أفقد الشعب العراقي واحدا من أهم عوامل حصاناته ودفاعاته وأفسح المجال للسياسات الدكتاتورية والعنصرية والطائفية بأن تصيب العراقيين كافة.

لذلك يرى المؤتمر ضرورة الإسراع بتصفية كل السياسات الطائفية وتحريمها ورعاية جميع الحقوق المشروعة المنتهكة للشيعة ويدين السياسات البغيضة المتمثلة بانتهاك حرمة المرجعية والحوزات العلمية والتدخل في شؤونها وتطويقها وفرض محسوبيهم عليها، ويدين كذلك قتل مراجع الدين العظام وعوائلهم والعلماء واعتقال وتعذيب الآلاف ممن لا يتسع المجال لذكرهم.

ويستنكر المؤتمر سياسات التعرض لحقوق المؤسسة والحوزة الدينية في النجف الأشرف وفي بقية المدن المقدسة وتدمير المساجد والحسينيات والمراكز الإسلامية والمكتبات ومنع الكتب وفرض الرقابة عليها وعدم السماح بإقامة الشعائر المذهبية وتدمير قرى وقصبات الشيعة وهدم بيوتهم وتجفيف مناطقهم وتهجيرهم واستقدام مواطنين من بلدان أخرى لتوطينهم في أراضيهم والتشكيك بانتماء الشيعة العرب العراقيين لامتداداتهم العربية وبلدهم العراق، وتهجير الشيعة العراقيين من غير العرب، من خلال التنكر لعراقيتهم وإسقاط الجنسية العراقية عنهم وحجز أبنائهم ومصادرة ممتلكاتهم.

ويرى المؤتمر أن الدستور العراقي الجديد يجب أن يضمن عدم تكرار هذه الأعمال وحماية جميع مكونات الشعب العراقي دون تفريق.

٨–حول حملات الإبادة الجماعية وحلبجة والأنفال

يدين المؤتمر ما تعرض له شعب كردستان العراق من تمييز وقهر واضطهاد منظم من قبل نظام صدام العنصري وبصورة خاصة حملات الإبادة الجماعية (الجينوسايد) وعمليات الأنفال سيئة الصيت التي شملت أكثر من ١٨٠ ألف مواطن إضافة إلى ثمانية آلاف من البارزانيين وخمسة آلاف من الفيليين وخمسة آلاف من أهالي حلبجة وتدمير آلاف القرى والقصبات، الأمر الذي هز الضمير العالمي.

وإذ يدعو المؤتمر إلى وضع نهاية لهذه السياسة الهوجاء، فهو في الوقت نفسه يؤكد على ضرورة الكشف عن مصير الضحايا وتكريم ذكراهم وتعويض ذويهم عن الخسائر الفادحة التي لحقت بهم وإعادة بناء ما دمره النظام والعمل على إحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى المحاكم الدولية.

٩– حول التهجير والتطهير العرقي وتغيير الواقع القومي

يدين المؤتمر التهجير القسري والتطهير العرقي واستخدام الأسلحة الكيماوية وتغيير الهوية القومية وما جرى من تغيير في الواقع القومي لمناطق كركوك ومخمور وخانقين وسنجار والشيخان وزمار ومندلي وغيرها ويدعو المؤتمر إلى إزالة آثارها، وذلك عبر الإجراءات التالية:

عودة المهجرين إلى ديارهم وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر.

إعادة الوافدين الذين جلبتهم السلطة لإسكانهم في المناطق المشار إليها أعلاه إلى أماكنهم السابقة.

عودة الكرد الفيليين وجميع العراقيين المهجرين بذريعة أصولهم الإيرانية إلى خارج البلاد بغض النظر عن أصولهم والذين جردتهم السلطة دون وجه حق من مواطنتهم العراقية، إلى العراق وضمان تمتعهم بجنسيتهم العراقية وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم والكشف عن مصير المعتقلين الفيليين منذ أبريل/نيسان ١٩٨٠.

إلغاء جميع الإجراءات الإدارية التي قام بها النظام منذ العام ١٩٦٨ والتي استهدفت تغيير الواقع الديموغرافي في كردستان العراق.

١٠- الفيدرالية وحل القضية الكردية

عند دراسة القضية الكردية وسبل الحل المنشود لها، أكد المؤتمر حقيقة التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع العراقي القومية والمذهبية والسياسية وأجمع على أهمية تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية الطوعية بتحقيق المساواة التامة بين جميع المواطنين آخذين بنظر الاعتبار ما أقره مؤتمر صلاح الدين والاجتماعات الأخرى للمعارضة العراقية والخطاب السياسي للقاء قيادة المعارضة في واشنطن في أغسطس/ آب ٢٠٠٢ وتبني المجلس الوطني لكردستان العراق مشروعا فيدراليا متكاملا في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢،

عبر المؤتمر عن احترامه لشعب كردستان وإرادته الحرة في اختيار الصيغة المناسبة للشراكة مع أبناء الوطن الواحد، وتوقف المؤتمر عند تجارب النظام الفيدرالي واعتبره يمثل صيغة مناسبة لحكم العراق ينبغي الاستناد إليها كأساس لحل المشكلة الكردية في إطار المؤسسات الدستورية العراقية بعد القضاء على نظام صدام الدكتاتوري وإحداث التغيير المنشود.

وفي هذا الصدد أكد المؤتمر حرصه الشديد على وحدة العراق والتعايش بين قومياته على أساس الاتحاد الاختياري.

وشدد الاجتماع على تلبية المطامح المشروعة والعادلة لشعب كردستان وتصفية جميع مظاهر الاضطهاد والقمع على أساس المبدأ القانوني الدولي الذي يقر حقه في تقرير المصير وتأكيد روح الأخوة والاتحاد والشراكة في الوطن.

١١- حقوق التركمان

تناول المؤتمر التمييز والاضطهاد القومي والطائفي والتهجير الذي تعرض له التركمان، فأكد على أهمية ضمان مساواتهم مع الآخرين وإقرار حقوقهم القومية والثقافية والإدارية المشروعة ضمن صيغة قانونية محددة وصيانة ذلك دستوريا.

١٢- حقوق الآشوريين

درس المؤتمر الاضطهاد والقهر الذي تعرض له الآشوريون فأقر بضرورة ضمان مساواتهم

مع الآخرين ووجوب تمتعهم بحقوقهم القومية والثقافية والإدارية المشروعة ضمن صيغة قانونية محددة وصيانة ذلك دستوريا.

١٣- مأساة أهوار العراق

تعرضت مناطق الأهوار إلى مأساة إنسانية وبيئية تسببت في تجفيف مساحات شاسعة منها وتدمير المنطقة تدميرا كاملا وتجفيف مصادر العيش فيها وتهجير عشرات الآلاف من أبنائها، وهو ما يتطلب رعاية خاصة من النظام الجديد لإعادة سكانها إلى مناطقهم مع تقديم التعويضات والمساعدات اللازمة للنهوض بالمنطقة وتوفير مصادر العيش الكريم لأبنائها.

١٤- حول القوانين والقرارات الجائرة

يدعو المؤتمر إلى تجميد ثم إلغاء جميع القوانين والقرارات والأنظمة العنصرية الجائرة التي أصدرها النظام والموجهة ضد الكرد والتركمان والآشوريين والطائفية الموجهة ضد الشيعة.

١٥- حول تجربة إقليم كردستان العراق

يقيم المؤتمر عاليا تجربة إقليم كردستان العراق في الحرية والديمقراطية والاعمار، وهي تدل بالواقع الملموس على ما يمكن أن ينجزه العراقيون من أعمال بناءة إن هم تحرروا من الدكتاتورية، ويرى المؤتمر أن بالإمكان الاستفادة من هذه التجربة الناجحة باعتبارها خطوة متقدمة على طريق التغيير الديمقراطي المنشود في العراق، وحل الخلافات عن طريق الحوار الأخوي البناء ونبذ العنف في العمل السياسي.

ويدعو المؤتمر إلى صيانة التجربة ودعمها والتعامل مع مؤسساتها القانونية المنتخبة حتى يتم تشريع دستور ديمقراطي فيدرالي جديد للبلاد بما فيه إقليم كردستان العراق ودمج فصائل الثيشمرطة في القوات المسلحة العراقية،.

١٦- الأجهزة الأمنية

يدين المؤتمر سياسة النظام في القتل الجماعي لعشرات الآلاف من العراقيين والتصفيات الجسدية للآلاف من المواطنين والكوادر السياسية والعلمية وضباط الجيش، ويؤكد المؤتمر على ضرورة كشف الحقائق عن كل تلك الجرائم ومحاكمة المسؤولين عنها قانونيا.

ويرى من الضروري إلغاء الأجهزة القمعية التي استحدثها النظام لقهر وإرهاب المواطنين وإعادة تشكيل الجهاز الأمني الذي يرعى حرمة القوانين وحقوق المواطنة والإنسان وأمن البلاد وفق القانون.

١٧- الجيش والقوات المسلحة

أكد المجتمعون على أهمية إعادة بناء المؤسسات العسكرية والقوات المسلحة العراقية على نحو مهني ووطني سليم بعيدا عن نزعات عسكرة المجتمع والصراعات الداخلية وسياسات التمييز القومي والطائفي ونبذ مشاريع تطوير أسلحة الدمار الشامل وكل الأسلحة المحرمة دوليا وإبعاد الجيش عن أعمال القمع الداخلي ونهج العدوان الخارجي وتحديد مهمته بالدفاع عن الوطن والاعمار.

١٨- الأوضاع الاقتصادية وتصفية آثار حربين مدمرتين

يحمّل المؤتمر النظام الحالي مسؤولية التدهور الاقتصادي والمعاشي والأمني والاجتماعي الذي يعيشه العراق بتدمير وتهجير الملايين من أبنائه من مناطق سكناهم إلى الخارج ويحيي الدول الشقيقة والصديقة على استضافتهم وتقديم الملاجئ والتسهيلات لهم.

كما يحمل المؤتمر نظام صدام المسؤولية الأخلاقية والقانونية والتاريخية في حربه ضد الجارتين إيران والكويت، ويطالب بالتعاون مع الدولتين الجارتين لإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين وإنهاء آثار ومترتبات تلك الفترة الشاذة ويضمن عدم استخدام أراضيه للعدوان على الدول الأخرى.

ويحمل المؤتمر النظام الحالي المسؤولية الأولى في فرض الحصار والعقوبات على العراق ويطالب المجتمع الدولي ودول الجوار بأن تعمل بمسؤولية مع النظام الجديد وتتعاون معه لإنهاء الأوضاع الشاذة التي يعيشها وتصفية كل الآثار العملية والقانونية والإجرائية وفق قرارات الأمم المتحدة ليعود العراق إلى حظيرة المجتمع الدولي ودوائره الإقليمية ليعيش بسلام وأمن. كما يطالب المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات والهيئات الدولية لمساعدة العراق خلال الفترة الانتقالية لتجاوز الأوضاع المأساوية التي يعيشها شعبه من خلال مشروع متكامل تسهم فيه أطراف عديدة وفي مجالات مختلفة.

ويؤكد على ضرورة الإجراءات العاجلة التالية:

تعبئة حجم كبير من الموارد عراقيا ومن الجهات الدولية والإقليمية.

أن يسمح للعراق بأن يصل إلى الحد الأقصى من طاقته التصديرية للنفط.

التفاوض مع الجهات الدائنة لحل مشكلة الديون والتعويضات المترتبة على العراق.

الطلب من المجتمع الدولي وخاصة الدول الصديقة لإطلاق الأرصدة العراقية المجمدة في الخارج والمساعدة للكشف عن ثروة صدام والمتورطين معه والأفراد والشركات الوهمية أو الحقيقية والحسابات المفتوحة باسمهم في مختلف البلدان ووضع اليد عليها باعتبارها جزءا من المال العام للشعب العراقي.

كما يطالب المؤتمر الحكم الجديد بإعادة دراسة كل الاتفاقات التجارية والاقتصادية والنفطية التي أبرمها العراق منذ أغسطس/آب ١٩٩٠ مع الشركات والدول وتشخيص قانونيتها ومصلحة العراق في إبرامها.

ويطالب المؤتمر الحكم الجديد بشكل خاص بالتعاون مع إيران والكويت لإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من الطرفين وإنهاء كل الآثار السلبية الأخرى.

١٩) برنامج النفط مقابل الغذاء

يرى المؤتمر أن من الضروري الحفاظ على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي يوفر الغذاء والدواء وإعادة بناء البنية التحتية للشعب العراقي والعمل على معالجة جوانبه السلبية حتى يتم إعادة النظر في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووضع برامج مدروسة من قبل الحكم الجديد توفر أسباب العيش الكريم للشعب وخاصة للطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وتأخذ بالحسبان برامج التنمية والتوزيع العادل للإيرادات على أقاليم ومناطق البلاد كافة،

٢٠- قانون جديد للجنسية

أقر المجتمعون بضرورة تشريع قانون إنساني وعصري جديد للجنسية يلغي تصنيفات المواطنة وكل الثغرات التي استخدمت لحرمان عشرات الآلاف من العراقيين من هويتهم الوطنية والعمل على عودتهم جميعا إلى العراق بعد سقوط النظام القائم ومعالجة كل الآثار السلبية التي ترتبت نتيجة تلك الإجراءات القسرية وغير الإنسانية.

٢١- تسهيل عودة المهجرين والمهاجرين واللاجئين العراقيين

أقر المجتمعون بضرورة قيام السلطات الانتقالية فورا بتسهيل عـودة الملايـين مـن المهجـرين والمهاجرين واللاجئين العراقيين من مختلف المنافي والمغتربات وتـوفير المسـتلزمات الأساسـية التي تسهل عـودتهم السـريعة مـع عوائلـهم للمشـاركة في إعـادة اعمـار الـوطن وإعـادة ممتلكـات المهجرين إليهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم.

٢٢- دور الكفاءات الأكاديمية والعلمية

يوصي المجتمعون بضرورة تولي الجمعيات الأكاديمية والاختصاصية وكل العلمـاء العـراقيين الذين تراكمت لديهم مستويات عاليـة مـن الكفـاءة والتحصـيل العلمـي وضـع خـبراتهم في خدمـة الخطط الإنمائية الآنية والمستقبلية وفي المجالات المختلفة حال سقوط النظام.

يحيي المؤتمر شهداء الحرية في العراق ويعلـن عـن تضـامنه مـع عشـرات الآلاف مـن السـجناء والمعتقلين السياسيين الذين يمكثون خلف قضبان سجون النظام منذ سنين وكذلك مع ذويهم،، كما يحيي المؤتمر أهلنا داخل العراق وكل زاوية وشبر منه ويفخر بروح المقاومة البطوليـة الـتي تسخر بمهازل الاستفتاء ومسرحية إطلاق السجناء وغيرها من عمليـات التزييـف والتزويـر لإرادة شعبنا العراقي الذي باتت ساعة خلاصه قريبة جدا.

مشروع المرحلة الانتقالية يحدد سلطات المرحلة الانتقالية قبل اقرار دستور

اولا : المرحلة الانتقالية :

هي الفترة التي تقـع بـين قيـام سـلطة ائتلافيـة اثـر سـقوط النظـام واجـراء الانتخابـات لاقامـة مؤسسات الدولة الديمقراطية بتأسيس دستور دائم يقره الشعب خلال مدة لا تتجاوز السـنتين مـن تاريخ قيام السلطة الائتلافية".

ثانيا : المبادئ العامة التي تلتزم بها مؤسسات المرحلة الانتقالية:

أ - الشعب مصدر السلطات واساس شرعيتها.

ب - استقلال العراق وسيادته ووحدته شعبا وارضا.

ج - فصل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

د - الاسلام دين الدولة وهو من مصادر التشريع الاساسية.

ه - الديمقراطية (بما فيها حرية التعبير والتظاهر سلميا) والتعددية السياسية.

و – تبني النظام الفيدرالي.

ز – شعب العراق يتكون من قوميتين رئيسيتين.

ح – العراقيون متساوون امام القانون في الحقوق والواجبات وحرية الدين والعقيدة مكفولة واحترام الشعائر الدينية والمذهبية.

ط – نبذ وتحريم العنف والتفرقة القومية والطائفية والدينية والوقوف ضد الارهاب والاستغلال بكل اشكالهما ونشر روح التسامح القومي والديني.

ي – اقامة علاقات متينة ومتكافئة مع الدول العربية والاقليمية والدول الصديقة وبخاصة دول الجوار لياخذ العراق موقعه الفاعل في المجتمع الدولي بما يخدم المصالح الوطنية العليا والامن والسلم والاستقرار في المنطقة والعالم.

ك – الالتزام بالمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان وبقرارات الامم المتحدة وميثاق الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

ثالثا : المجلس الوطني الانتقالي :

يتألف المجلس الوطني الانتقالي من ممثلي مكونات الشعب العراقي القومية والدينية والتيارات السياسية والاجتماعية والتوزيع الجغرافي ومن ذوي الخبرة والكفاءة للقيام بمهام التشريع خلال المرحلة الانتقالية ومراقبة اعمال السلطة التنفيذية.

رابعا : مجلس السيادة :

يتألف مجلس السيادة من ثلاثة من القادة من ذوي الماضي النضالي المشرف والمشهود لهم بالنزاهة ويقوم هذا المجلس بمهام رئاسة الدولة في المرحلة الانتقالية.

خامسا : الحكومة الانتقالية :

اقامة حكومة مدنية ائتلافية تعكس واقع تكوين المجتمع العراقي وتوجهاته السياسية وتضم شخصيات واختصاصيين من ذوي الخبرات والكفاءة مشهود لهم بالوطنية والنزاهة.

سادسا : دستور المرحلة الانتقالية :

يتم وضع دستور للمرحلة الانتقالية وتتولى اعداده لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص.

سابعا : مشروع الدستور الدائم :

أ – يتولى المجلس الوطني الانتقالي تشكيل لجنة متخصصة من شخصيات اكاديمية وقانونية

من ذوي الخبرة والاختصاص وشخصيات سياسية وفقهاء دين متخصصين يمثلون الواقع القومي والتوجهات السياسية والمذهبية في العراق لوضع مشروع دستور دائم على ان يعرض على الشعب للمصادقة عليه في استفتاء عام،

ب – يستفتى الشعب العراقي لتحديد كون النظام السياسي ملكيا او جمهوريا.

أسماء لجنة المتابعة

ابراهيم حمودي

احمد الچلبى

العقيد احمد علي محسن

اكرم الحكيم

البرت يلدا

اياد السامرائي

الدكتور اياد علاوي

ايهم السامرائي

الدكتورة بيان الاعرجي

بيان جبر

توفيق الياسري

جلال طالباني

جنيد منكو

جواد العطار

جوهر نامق

حاتم مخلص

حاتم شعلان ابو الجون

حاجم الحسني

حامد البياتي

حسين الجبوري

حسين الشعلان

حسين الشامي

رضا جواد تقي

سعاد الكريماوي

سعد البزاز

الدكتور سعد جواد

سعد صالح جبر

سعدون الدليمي

سنان الشبيبي

صادق الموسوي

صفية السهيل

صلاح الدين بهاء الدين

صلاح الشيخلي

صنعان احمد آغا

طارق الاعظمي

عادل عبد المهدي

عباس البياتي

عبد العزيز الحكيم

عبد الستار الجميلي

عبد المجيد الخوني

عز الدين سليم

علي بن الحسين

غسان العطية

فاروق رضاعة

فؤاد معصوم

قادر عزيز

كريم احمد

كنعان مكية

كوسرت رسول علي

طؤران طالباني

الدكتور محمد بحر العلوم

محمد تقي المولي

محمد الحيدري

محمد عبد الجبار

محمد الحاج محمود

مسعود بارزاني

مشعان الجبوري

مضر شوكت

موفق الربيعي

ناجي حلمي

الدكتور نجم الدين كريم

هوشيار زيباري

اللواء الركن وفيق السامرائي

وليد محمد صالح

يونادم يوسف كنا

الملحق رقم ١١:

البيان الختامي الصادر عن قمة شرم الشيخ في ١ أذار/ مارس ٢٠٠٣

بيان صادر عن نتائج أعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة عشر، شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية ذوالحجة ٢٨ ١٤٢٣ هـ الموافق ١ مارس/آذار ٢٠٠٣.

اجتمع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة فى دورته العادية الخامسة عشر برئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين. واقتصر على تدارس الموضوعات التالية:

التهديدات الخطيرة التى يتعرض لها العراق وما يتهدد الدول العربية من مخاطر، واحتمال تطورات الموقف إلى مواجهة عسكرية وتداعياتها الخطيرة على المنطقة، وعلى الأمن القومي العربي.

الحالة بين العراق والكويت.

الصراع العربي الإسرائيلي وتطورات القضية الفلسطينية واستمرار وتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وتأثيراتها على السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

- تقرير لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن القمة.
- تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك.
- تطوير منظومة العمل العربي المشترك.
- دعم جمهورية الصومال.

ونظرا للأوضاع الخطيرة التي تواجه الأمة العربية، وفى إطار الالتزام القومي، وبما لهذه الموضوعات من أهمية خاصة، وإدراكا من القادة بأهمية وضرورة تعزيز التضامن العربي وترسيخ أسسه وممارسته، حماية للمصالح العليا للأمة العربية، وتحقيق مطالبها العادلة، اتخذ المجلس القرارات التالية:

"التهديدات الخطيرة التي يتعرض لها العراق، وما يتهدد الدول العربية من مخاطر، واحتمال تطورات الموقف إلى مواجهة عسكرية وتداعياتها الخطيرة على المنطقة وعلى الأمن القومي العربي"

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

– بعد أن ناقش الوضع الخطير المتعلق بتطورات الأزمة العراقية.

– وإذ يؤكد قراره الصادر في قمة بيروت رقم ٢٢٧ الذي أكد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية.

– وإذ يعبر مجدداً عن ترحيبه بالتأكيدات التي قُدمت للجمهورية العربية السورية، العضو العربي في مجلس الأمن، إزاء القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وبأن هذا القرار لا يشكل ذريعة لشن حرب على العراق ولا يتضمن التلقائية للجوء للعمل العسكري، وذلك تعبيرا عن الموقف العربي المؤيد للشرعية الدولية المتمثلة في مجلس الأمن وبمهمة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق.

– و إذ يجدد الترحيب بموافقة حكومة العراق على عودة المفتشين وضمان حرية حركتهم بالكامل، وتمكينهم من أداء مهمتهم المكلفين بها من قبل مجلس الأمن بأقصى درجة من الفعالية والموضوعية.

– وإذ يشيد بالمواقف العالمية المعارضة لاستخدام القوة ضد العراق، باعتبار أن الحرب ستؤدي بتداعياتها الخطيرة إلى عدم الاستقرار في المنطقة وفي العالم.

– وفى ضوء ما تقوم به الدبلوماسية العربية من اتصالات مكثفة مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وعلى الساحة الدولية ومع جمهورية العراق لضمان تجنب اندلاع حرب في المنطقة، وتحقيق أقصى تعاون بالنسبة لعملية التفتيش تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ (٢٠٠٢).

– وإذ يأخذ علماً بالتقارير التي قدمها رئيسا فريقي التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق إلى مجلس الأمن، وخصوصاً التقارير المقدمة في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٣ والتي أشارت إلى التقدم الذي تم إحرازه من خلال تعاون العراق مع المفتشين.

– وانطلاقاً من مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإيمانه بوجوب اضطلاع المجلس بدوره في معالجة الأزمة العراقية بكل جوانبها، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمحافظة على سيادة العراق واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه ورفع العقوبات عنه.

– وفي ضوء المخاطر الجمة والتداعيات السلبية التي تحيط بأي عمل عسكري ضد العراق وشعبه والمحاولات الإسرائيلية لاستغلالها في تنفيذ مخططاتها الرامية إلى تفريغ الأراضي الفلسطينية المحتلة من سكانها، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية فيها، وزيادة معاناة الشعب الفلسطيني.

يقرر

١. تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق، أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية، باعتباره تهديداً للأمن القومي العربي وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية.

٢. دعوة كافة الدول لمساندة الجهود العربية الهادفة إلى تجنب الحرب، وأن ذلك يتحقق من خلال استكمال تنفيذ العراق لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ (٢٠٠٢).

٣. المطالبة بإعطاء فرق التفتيش المهلة الكافية لإتمام مهمتها في العراق ودعوتها إلى مواصلة توخي الموضوعية في استكمال هذه المهمة.

٤. التأكيد على مسؤولية مجلس الأمن في عدم المساس بالعراق وشعبه، وفي الحفاظ على استقلاله وسلامة ووحدة أراضيه، والتأكيد على ضمان أمن دول الجوار العراقي وسيادتها وسلامة أراضيها.

٥. التأكيد على امتناع دولهم عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضي العراق وأي دولة عربية.

٦. الإعراب مجدداً عن التضامن مع الشعب العراقي الذي عانى لسنوات طويلة، وبأن الوقت حان لرفع العقوبات عن العراق في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاسيما القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

٧. قيام مملكة البحرين بتشكيل لجنة رئاسية بالتشاور مع الدول الأعضاء تضم الرئاسة السابقة والحالية والقادمة والأمين العام للجامعة بالإضافة إلى الدول الراغبة في الانضمام إليها، وذلك للقيام بالإتصال مع الأطراف الدولية المعنية ولعرض الموقف العربي عليها وخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك التشاور مع الحكومة العراقية في إطار قرارات القمم العربية حول العراق الشقيق، وذلك لبحث سبل مواجهة التحديات الخطيرة التي يواجهها العراق وما يتهدد الدول العربية من مخاطر واحتمالات.

٨. إن شؤون الوطن العربي وتطوير نظمه أمر تقرره شعوب المنطقة، بما يتفق مع مصالحها الوطنية والقومية، بعيداً عن أي تدخل خارجي، وفي هذا الإطار يستنكر القادة ما يتردد من محاولات رامية إلى فرض تغييرات على المنطقة، أو التدخل في شؤونها الداخلية وتجاهل مصالحها وقضاياها العادلة.

٩. اعتبار نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق جزءاً) من نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بما في ذلك إسرائيل، طبقاً للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم٦٨٧(١٩٩١).

الاستمرار في المتابعة الدقيقة لتطورات المسألة العراقية.

"الحالة بين العراق والكويت"

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

– وبعد أن تدارس قرار قمة بيروت رقم ٢٢٧ (٢٠٠٢) في هذا الشأن، يقرر

١. التذكير بتأكيدات جمهورية العراق فى قمة بيروت (٢٠٠٢) باحترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان وسلامة وحدة أراضيها ضمن الحدود المعترف بها دولياً، والتأكيد على ضرورة الالتزام بذلك، وبما يؤدي إلى تجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام ١٩٩٠، ويدعو إلى تبني سياسات تؤدي إلى ضمان ذلك في إطار من النوايا الحسنة وعلاقات حسن الجوار، وفي هذا الإطار يدعو القادة إلى أهمية وقف الحملات الإعلامية والتصريحات السلبية، تمهيداً لخلق أجواء إيجابية تطمئن البلدين بالتمسك بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٢. تشجيع استئناف اللجنة الفنية المتفرعة عن اللجنة الثلاثية بشأن قضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين منذ ١٩٩٠ و ١٩٩١، والتي استأنفت عملها في ٢٠٠٣/١/٨، وينوه بتجاوب دولة الكويت فيما يقدمه العراق من معلومات عن مفقوديه من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفى هذا النطاق يعبر المجلس عن الأمل الكبير في أن يتم تحقيق تقدم جوهري وملموس بشأن هذه القضية. كما يرحب المجلس بإعادة العراق لجزء من الأرشيف الكويتى، ويدعو العراق الى استكمال إعادة ما تبقى من هذا الأرشيف والممتلكات الأخرى لدولة الكويت.

موقع المعرفة الموافق٢٠٠٤/١٠/٣

الملحق رقم ١٢:

لنساهم في إنجاح أول مؤتمر علمي دولي في بغداد

الدكتور الطبيب كاظم المقدادي

٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٠



حول التلوث الإشعاعي وتداعياته البيئية والصحية في العراق!

لم يفلح من أراد، طيلة العقدين المنصرمين، حجب حقيقة التلوث الأشعاعي المنتشر في أرجاء العراق، ولا التغطية على حجم تداعياته البيئية والصحية،وهي شاخصة وصارخة، وقد عايشها وعانى من آثارها وآلامها وفواجعها مئات آلاف العراقيين، وما أنفكت تتواصل حتى اليوم، ومنذ نحو عقدين، وتستوجب حلولاً علمية جادة وفاعلة، آنية وعاجلة، طال إنتظارها.

من منطلق إيجاد الحلول المطلوبة، إنعقدت خلال السنوات الأخيرة العديد من المؤتمرات العلمية والطبية المحلية، ناقشت المشكلة وأبعادها. ونشرت وسائل الإعلام العراقية والعربية والأجنبية مئات التحقيقات، والتقارير، التي سلطت المزيد من الضوء على المشكلة. و انطلقت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الحملة من أجل تنظيف البيئة العراقية من المخلفات المشعة للحرب وإنقاذ من بقي حياً من الضحايا، التي سرعان ما إنضم لها، ودعمها، عشرات مئات العلماء والخبراء والأكاديميين المعنيين،وآلاف الموقعين عل مذكرتها– من عراقيين وعرب وأجانب.. وصدرت وعود كثيرة جداً، لم تنفذ..

وتواصلاً للجهود الخيرة، بادر مركز العراق للدراسات الدولية، بالتعاون مع قسم الجغرافيا– كلية التربية ابن رشد– جامعة بغداد– الى تنظيم أول مؤتمر علمي دولي حول التلوث الأشعاعي وتداعياته البيئية والصحية في العراق: الواقع والمعالجات.

سيقام المؤتمر تحت شعار: " نحو معالجة حقيقية في تخفيف معاناة ضحايا التلوث الإشعاعي! "،وسينعقد في بغداد خلال يومي ٢٣– ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٠. وسيكون المؤتمر برعاية دولة رئيس الوزراء، و سيترأسه: أ.د.موسى جواد عزيز الموسوي– رئيس جامعة بغداد.

المحاور العلمية للمؤتمر:

١. التقانات الحديثة لمراقبة التلوث الإشعاعي.
٢. التداعيات البيئية للتلوث الإشعاعي.
٣. التداعيات الصحية للتلوث الإشعاعي.
٤. الأستراتيجيات الكفيلة للحد من إستفحال الأمراض السرطانية.
٥. الخطط المستقبلية لمعالجة آثار التلوث الإشعاعي في العراق.

شروط المشاركة في المؤتمر:

- أن يكون البحث مستوفياً للشروط العلمية الرصينة في كتابة البحث العلمي.
- (ألا تزيد صفحات البحث عن ٢٠ صفحة وبخط ١٤ للمتن و ١٢ للهامش.
- لا تقبل البحوث التي سبق أن قدمت الى مؤتمرات سابقة أو مقبولة للنشر في المجلات العلمية.
- تعرض البحوث على لجنة علمية مختصة للتقييم العلمي.
- لا ترد البحوث المستلمة، سواء قبلت أو لم تقبل.
- وسيلة العرض الرئيسية هيData Show
- يسلم البحث على قرص مدمج مع نسخة مطبوعة.
- ترسل ملخصات البحوث للمشاركة في المؤتمر في موعد أقصاه: ١/ ٩/ ٢٠١٠.
- يرفق الملخص مع قسيمة الأشتراك الخاصة بالمؤتمر.
- يتم إعلام المشاركين بقبول الملخصات في ٢٠١٠/٩/١٥.
- ترسل البحوث بشكل كامل في موعد أقصاه ٢٠١٠/١٠/١٥،
- ترسل الدعوات النهائية لقبول المشاركات في ١/ ١١/ ٢٠١٠ .

ترسل البحوث بشكل كامل على العنوان التالي:

العراق- بغداد- مجمع باب المعظم- مكتب بريد المجمع الطلابي-

كلية التربية أبن رشد- قسم الجغرافيا.

أو على البريد الألكتروني التالي:

Almubarak_66@yahoo.com

أو الأتصال على الهواتف التالية:

من خارج العراق: ٠٠٩٦٤٧٩٠٣٤٢٦٦٩٦٢

من داخل العراق: ٠٧٩٠٣٤٢٦٦٩٢

هذا وقد تشكلت منذ نحو شهرين لجنة تحضيرية برئاسة أ.م. د. سعد عجيل مبارك الدراجي، مع ٧ أعضاء.ولجنة إعلامية برئاسة د.سهام الشجيري، مع عضوين.وتألفت لجنة علمية للمؤتمر من ٩ أكاديميين معنيين، من داخل وخارج العراق.

وتحركت اللجنة التحضيرية على عشرات العلماء والخبراء والباحثين المعنيين لحثهم على المشاركة في المؤتمر.

إننا في الحملة من أجل تنظيف البيئة العراقية من المخلفات المشعة للحرب وإنقاذ من بقي حياً، في الوقت الذي نبارك فيه هذه المبادرة الهامة والضرورية، وندعم المؤتمر بكل ما نستطيع، ندعو كافة العلماء والخبراء والباحثين المعنيين، الذين يهمهم حاضر ومستقبل العراق، عراقيين وعرب وأجانب، الى المشاركة الفاعلة في هذا المؤتمر العلمي الدولي والمساهمة الجدية في إنجاحه، وتقديم معالجات جادة وعملية، الى جانب إجراءات كفيلة بالتعجيل بالخلاص من التلوث الأشعاعي، والعمل على تخفيف معاناة ضحاياه في العراق.

منسق الحملة: د. كاظم المقدادي /ستوكهلم

الملحق ١٣:

مقال السيد طلال شاكر حول معسكر الرعب في بسمايا في العراق

ضمن مقال للسيد طلال شاكر نشر في الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠١٠/٤/٩. وبرقم ٢٩٧٠ /محور حقوق الإنسان

شهادة طبيب...؟

في بداية سنة ٢٠٠١ عينت في مؤسسة مدينة الطب في بغداد وهي عبارة عن مجمع طبي كبير متعدد الاغراض والاختصاصات كطبيب متخصص في الباطنية والجراحة العامة. كان العمل مضنياً ومرهقاً ومقتضياته تكابد من ظروف الحصار وتداعياته المدمرة وهو يفتقر الى تلك الضروريات التي يحتاجها مجمع كبير،كمدينة الطب من ادوية، ومعدات، وخدمات واتصالات علمية... لم يمض على تعييني سوى أشهر معدودات، حتى أوكل الى هذه المؤسسة الانسانية العريقة مهمة قذرة لا تناسب ودورها ورسالتها، فبدلاً من تعميق وتحسين كفاءتها في خدمة الموطنين وعلاجهم ومكافحة الامراض، انقلبت الامور نحو مهمة غريبة حينما جرى إحضار مرضى من لون مختلف واعراض ملتبسة، وبدلاً من تطبيبهم جرى إمراضهم وتدميرهم والفتك بهم وتشويهم، فبين يوم وأخر كان يجري تجميع بعض الاطباء في احدى القاعات المنزوية في مدينة الطب، لكي يشاهدوا عمليات صلم الاذان، وسل، الالسن، ووسم الجباه بكاوية كهربائية مفزعة وقطع الايادي ربما بتخديرغير كاف، كعقاب وانتقام ينسجم وسياسة النظام السادية وبطشه أزاء من لا يراهم يستسلمون لمراسيمه واستبداده، وكالعادة لاتعرف من هولاء ولاي سبب احضروهم، واية محكمة حكمتم لينالوا هذا اللون من العذاب الوحشي.. وأين.. في مؤسسة وجدت لتخدم الانسان وتشفيه من علله...؟ ولتغدو دار الحكمة والشفاء الى مجرد مسلخ بشري يسترخص فيه الانسان وكرامته الى متناهيات الاذلال، كان المنظر مريعاً ومأساوياً، والاطباء الحاضرون يستغرقهم، خوفاً مركباً، وشروداً ذهنياً والكل يتراجف ويختض رعباً، وصراخ المتعذبين يهز القاعة والدماء تسيل من المناطق المقطوعة ورائحة اللحم البشري المشوي المثيرة تنفذ الى الانوف والنفوس مباشرة، مستقطعة منا كل معنى وحس انساني ونحن في ذروة الذهول والشرود.. لقد تكررهذا المشهد الوحشي اياماً وليالي وأشهراً وما إن انتصفت سنة ٢٠٠٢.. حتى وجدت نفسي

منقولاً الى معسكر بسمايا الخاص بفدائيي صدام دون اعتراض أوسؤال وعلي البقاء في ذلك المعسكر الرهيب ليلاً ونهاراً دون النزول الى المدينة أو الاتصال بالاهل كانت هذه الشروط صارمة و كان علي قبولها وأنا صاغياً...

معسكر الرعب في بسمايا:...؟

يقع هذا المعسكر المخيف قرب مدينة الصويرة جنوب بغداد تقريباً ٦٥ كيلومتر. وهو خاص بفدائيي صدام كموقع للتدريب والتأهيل العسكري والقتالي،يديره ضباط غير مرتبطين بالقوات العسكرية، ويشرفون على اعداد قتلة من نوع خاص يرتبطون مباشرة بعدي صدام حسين ويتمتعون بصلاحيات استثنائية مفتوحة وتوكل اليهم المهمات القذرة التي تتطلب مواصفات خاصة، انهم(فدائيي صدام) بزيهم الاسود وتنظيمهم المخيف المنتشر في اغلب محافظات العراق والذي يعد بعشرات الالاف وصفوفهم تغص وتفيض بكل من تناولته الدونية واستمرأ السكن في مستنقعات الرذيلة وغطس في عار حضيضها، وهم انعكاسُ لدونية النظام وسفالته ونسخٌ حقيرة لرموزه وانحطاطها الاخلاقي. في البدء كان تدريب فدائيي صدام يقوم على احضارتشكيلة من الحيوانات. كالكلاب، والاغنام، واحياناً الذئاب، والافاعي وأستخدامها، كشواخص لمهارات القسوة والعنف فيقومون بتمزيقها بأسنانهم وأيديهم أوركلها بأرجلهم وكان يجري تطبيق ضربات الكارتية المميتة عليها. في بداية تموز ٢٠٠٢ تغير الامر بصورة جذرية ومخيفة، عندما بدأت تتقاطر فجر كل يوم تقريباً في حدود الساعة الخامسة صباحاً سيارات عسكرية خاصة بفدائيي صدام وهي تحمل مجاميع بشرية وهم بالطبع مواطنون عراقيون من مختلف الأعمار والمناطق ليجري قتلهم والاجهاز عليهم بطريقة بشعة وقاسية وغريبة. كان العدد حسب التقدير(٥٠) شخصاً او ربما أكثر لانه ليس بالامكان الاطلاع على هوية القادمين بهذه السيارات ومعرفة عددهم فذلك كان محظوراً..في القاعات المخصصة للتدريب يجري انزالهم وتقسيمهم الى مجموعات ويخصص أفرادها ويفرزون وفقاً لنوعية التدريب المطلوب أخضاعهم له بوصفهم أهدافاً بشرية.. لمتدربي فدائيي صدام والتي تتراوح تصنيفاتها بين الذبح بالسكاكين أو الطعن بها أو قطع الرؤس بالسيوف، أو القتل بواسطة ضربات الكاراتية، أو الخنق، لم يتسن لي رؤية مايحدث فذلك يجري في قاعات مغلقة ودون السماح لغير المتدربين الاقتراب من هذه

المواقع أورؤية مايحدث بداخلها، لكنني كطبيب كنت اعرف الكيفية التي يحدث فيها الموت من معاينة الجثث ونوع الكدمات والضربات والطعنات التي تتلقاها الضحية والمدة المحتملة لوفاتها. في هذا الموقف المريع تواجه الضحية الواناً من العذاب المنفلت وتكابد فيه مزيجاً من الرعب والفزع والالام الفظيعة بخاصة عندما يجري اطالة تعذيبها على ايدي قتلة قساة بلا ضمير.. في حالات كثيرة يتجنب القتلة احضار كل جثث ضحاياهم بسبب مانالها وماتعرضت له من تشويه شديد جراء قسوة الضرب والتمثيل الذي طال كل نواحي الجسد لفحصها، وطبعاً دون الحاجة الى تنظيم شهادة وفاة، بل فقط تأكيد موت الضحية من خلال المعاينة والفحص التي يقوم بها الطبيب يومياً، وتأكد لي أن بعض الضباط كانوا يشرفون على هذه العمليات بالتناوب وسمعت ماكان يدور هنالك من خلال الثرثرة التي تترادف على السنتهم تبجحاً وتشفيا بالضحايا وهم يسردون وقائع تلك المشاهد الدموية ومعاناة وصراخ الضحايا وهم يواجهون جلادين بلا أنتماء ولاأدنى أحساس. في الحقيقة كان التعتيم شاملاً ولم اعرف هوية أو انتماءات الضحايا السياسية، وكان المشرفون على المعسكر يرددون كلمة خونة أو جواسيس أو عملاء. وقد لاحظت مراراً ان من بين الضحايا من كانوا دون سن الثامنة عشرة وكما عرفت لاحقاً ان الضحايا كانوا لايعرفون المصير الذي سيتعرضون له ولا الغاية من جلبهم الى معسكر الموت هذا. لقد استمر الحال لاكثر من شهر قضيته في هذا المكان المشؤوم وكأنه دهر مديد أوسعتني أيامه المفزعة، عذاباً، ورعباً، وقهراً وأوقعتني تداعياته في جحيم الكآبة والوجوم. كانت تجربة مريرة وقاسية أعدت فها ترتيب منطلقاتي وأفكاري بصورة جذرية. بعد رحلة العذاب هذه جرى نقلي الى مكان أخر دون أن تفارق ذاكرتي فظاعة المشاهد الدامية بلونها الغريب والمفجع أنتهى.

المصادر والمراجع

الكتب

- الأمم المتحدة. حقوق الطفل: صحيفة وقائع رقم ١٠. الحملة العالمية لحقوق الإنسان. جنيف. مركز حقوق الإنسان. ١٩٩٢.
- التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية. "اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية". بحث الربيعي، فلاح خلف د. كلية الاقتصاد/جامعة عمر المختار. ليبيا. العدد الثالث/تشرين ١/ ٢٠٠٦.
- الچلبي، فاضل د. امريكا ستعرقل رفع الحظر عن النفط الخام العراقي حتى لو استجاب العراق كليا لمتطلبات القرار ٦٨٧. مصدر سابق. ص ١٨٠.
- حبيب، كاظم د. المأساة والمهزلة في عراق اليوم. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ط ١. ١٩٩٩.
- الحمداني، حامد. لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق. فيشونميديا كرونبريو السويد. ط ٢٠٠٥/١.
- رسول، فائق علي د. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. جمعية الاقتصاديين العراقيين.
- رسول، فائق علي د. تقرير التنمية البشرية – ١٩٩٥ – العراق. جمعية الاقتصاديين العراقيين – مصدر سابق. المقدمة.
- سالينجر، بيار و لوران، إريك. حرب الخليج: الملف السري.دار آزال للتوزيع والنشر. بيروت–لبنان. ط ١. شباط/فبراير ١٩٩١.
- شربل، غسان. العاق من حرب إلى حرب، صدام مر من هنا. بيروت / لندن. رياض الريس للكتب والنشر. ٢٠٠٩.
- صمانجي، عزيز قادر. قطار المعارضة العراقية. لندن. دار الحكمة. ط١. ٢٠٠٩.
- مجلس الأمن. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة. لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش S/2006/420 الأمم المتحدة 21 June 2006 .بالعربية. حول التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل في العراق.
- مستغانمي، أحلام. ذاكرة الجسد. ط ١. بيروت. دار الأداب. ١٩٩٧.
- النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ط ١. ١٩٩٥.

- هنتنكتون، صاموئيل. صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي. سطور. القاهرة. ١٩٩٨
- ودورد، بوب. خطة الهجوم. تعريب فاضل جنكر. تاعلبكان. ط ١. ٢٠٠٤.

التقاير والوثائق

- التقارير السنوية الصادرة عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في أعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والتي تقدم أرقاماً عن عدد الأشخاص الذين أعدموا خلال تلك السنوات عبر محاكم النظام الخاصة. القاهرة.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: ١٩٨٨، و١٩٩٥ و١٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. الكويت. يصدر عن عدد من المنظمات الاقتصادية العربية والجامعة العربية، ومنها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- تقرير الشرق الأوسط. الخفاجي، عصام د. إرهاب الدولة والانحطاط السياسي في العراق. آيار/ماي–حزيران/يونيو ١٩٩٢(باللغة الانجليزية).
- تقرير عن العراق،. دعوا الأطفال يعيشون. للسيدة فيوليت داغر. مواد مرسلة عبر الأنترنيت إلى منظمة التضامن الأفريقي–الأسيوي وغيرها من المنظمات الإنسانية والمعاهد بتاريخ ٨ مارت/أذار سنة ١٩٩٨. من CA Droits Humains
- مكتب حقوق الإنسان في الحزب الشيوعي العراقي. مجازر الإعدامات الجماعية تتواصل؟ إعدام ١٠٦ مواطنين في سجن أبو غريب. شقلاوة، كُردستان العراق.
- الملف العراقي. العدد ٩١ تموز /يوليو ١٩٩٩. فشل المحادثات بين الحزبين الكرديين في واشنطن.
- الملف العراقي. العدد٨٦ شباط/فبراير ١٩٩٩.
- منظمة العفو الدولية. الولايات المتحدة الأمريكية – وحشية الشرطة في مدينة نيويورك وإفراطها في استخدام القوة –. الأمانة العامة. رقم الوثيقة AMR 51/36/96. لندن. حزيران/ يونيو ١٩٩٦.
- الهيئة الاستشارية العراقية. أحوال العراق (٤). الأمن الوطني العراقي والمستقبل. فيينا. ١٩٩٦.
- وثيقة الأمم المتحدة S\٢٢٧٩٩، 17 تموز ١٩٩١، فقرة ٢٩.

المواقع الإلكترونية

- إ

سلام أون لاين. نت. صبحي، مجدي. موقع.. برنامج النفط مقابل الغزو !

- إسلام أون لاين.نت. الدليمي، إياد. السرطان.. أنفلونزا العراقيين الجديد. – بغداد–" قدس برس". ٢٧–٧–٢٠٠٤.
- الحوار المتمدن. كبة، سلام إبراهيم عطوف. البطاقة التموينية والاقتصاد العراقي. موقع. العدد ٢٥٤٤ بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١.
- الغزو الأمريكي للعراق، الموسوعة الحرة. في آخر تعديل لهذه الصفحة على الساعة ٠٩:٠٧، بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٠.
- قناة الجزيرة الفضائية. الأضرار النفسية والسلوكية للحصار على العراق. برنامج ضيف وقضية. تقديم محمد كريشان. قطر بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٢. قناة الجزيرة الفضائية. إغرايبة، إبراهيم. عرض لكتاب "سراب السلاح النووي العراقي" موقع المعرفة في ٢٠٠٦/٢/١٥.
- مدونة أرطبون. الغامدي، مهند... أخذ المقطع الشعري بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣
- المعرفة. مسلم، طلعت اللواء العسكري. برنامج السلاح النووي العراقي. ٢٠٠٤/١٠/٣.
- المنتديات العامة. الصباح، سعاد. قطر. بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٤. قصيدة طويلة للشاعرة الكويتية الدكتورة قالتها أثناء حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وقبل غزو العراق للكويت.
- مؤسسة الذاكرة العراقية. الحجيري، محمد. شعراء صدام والبعث. نشر المقال بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٩.
- الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، العلوم النووية، العلوم النووية العراقية. ٢٠٠٩/٢/٦.
-

لموسوعة الحرة، ويكيبيديا. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ في ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠. أخذ المقتطف في ٢٠١٠/٣/٦.
- الموقع الإلكتروني التالي في ٢٠٠٩/٣/١٩: http://www.rnewsa.net
- الموقع الإلكتروني:
- www.gom.com.eg/algomhuria/2004/08/12/today/book2/essay00.asp - 18k
  - كوكو روبين. الرحيل. تلخيص بثينة حسين "بريطانيا سددت مليار دولار ديوناً على صدام.. وأقامت له مصنعا لغاز الأعصاب". ٢٠٠٩/٢/٦
- موقع عراقي Iraq4ever. عبد الله. علي عطية أ. د. رد على جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي. مقال في عدة فصول نشر في أكثر من موقع، ومنها في شهر تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٧.
- ميدل ايست اونلاين. التلوث البيئي سبب ارتفاع نسبة الاصابات بالسرطان في العراق، 19-09-2005.

- وكالة أنباء الشعر العربي. عبد الواحد،عبد الرزاق وكالة أنباء الشعر. أجرى الحوار مع الشاعر عمر عناز وزياد ميمان. نشر بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٩. ونقل من الموقع بتاريخ ٢٠١٠/٤/٨.

الجرائد والمجلات ونشرات الأخبار

- أخبار العراق. نشرة اخبارية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي – مجزرة جديدة يقترفها النظام الدكتاتوري في مدينة الثورة الباسلة ببغداد. إعلام الخارج. العدد ٧١. ١٩٩٩/٤/٢١.
- اخبار العراق. نشرة اخبارية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي – إعلام الخارج. العدد ٢٤. الأثنين ١٩٩٧/١٢/١٥.
- جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية. دوبيس، مايكل. وثائق للخارجية الأميركية أزيحت عنها السرية تكشف: رامسفيلد مهد في لقاء مع صدام قبل ٢٠ عاما لعلاقة عسكرية واقتصادية وسياسية مع بغداد استمرت حتى غزو الكويت. ٢٠٠٢/١٢/٣١.
- جريدة "لوموند ديبلوماتيك" الفرنسية. غريش، آلان. بغداد هي الهدف. الموقع الإكتروني للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية. عن: أيلول ٢٠٠٢م.
- جريدة البيان العراقية بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥٬
- جريدة الرأي العام الكويت. مقتطف مأخوذ عن الجريدة ومنشور في موقع الكوثر أخذ المقتطف بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٣.
- جريدة الشرق الأوسط اللندنية. عزيز في محاكمته بتهمة إعدام التجار: الذين حاولوا اغتيالي عام ١٩٨٠ يعيدون الكرة الآن. العدد ١٠٧٦٧ بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٨.
- جريدة الشرق الأوسط. ثابت، ممدوح. مؤتمر التنمية والبيئة في العالم العربي يحذر من انفلات بيئي يهدد – القاهرة. "". ٢٠٠٤/٣/٣١.
- جريدة المدى العراقية. كوبونات النفط الصدامية. ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤.
- جريدة النهار اللبنانية. علي بردى مقابلة صحفية تحت عنوان لا أسلحة دمار في العراق وخصّبنا الأورانيوم وحدنا عام ١٩٩٠. الأربعاء، ١٠ آذار (مارس) ٢٠٠٤.
- جريدة الوقائع العراقية الرسمية، بغداد، العدد ٢٧٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٦
- الحزب الشيوعي العراقي: التقرير السياسي للمؤتمر الوطني السابع بين ٢٥–٢٨ آب ٢٠٠١. منشورات طريق الشعب. تشرين الثاني ٢٠٠١.

- الحياة. جريدة يومية تصدر في لندن. فصول من كتاب "الاعتراف الأخير" صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ٢٠٠٥.
- شلاه، ضرغام مكي. تحقيق مع النقيب خالد ساجت الجنابي. "شهادة ضابط مخابرات عراقي" مجلة الحقوقي. العدد ٤– حزيران/يونيو ٢٠٠١.
- لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة حول برنامج النفط مقابل الغذاء، بول أ. فولكر. www.iic-offp.org
- المتابعة. نشرة خاصة بتطورات الأوضاع اسياسية في بلادنا. العدد ٧٩. ١٩٩٨/٣/١٢.
- مجلة "رسالة العراق". المقدادي، كاظم د. محنة الطفولة أمام أنظار الحريصين على حاضر ومستقبل العراق. العدد ٥٨/تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.
- مجلة الثقافة الجديدة. المقدادي، كاظم د. الكشف عن تأثيرات اليورانيوم الناضب مهمة إنسانية آنية ملحة!.. العدد ٢٩٦. أيلول –تشرين الأول ٢٠٠٠.
- مجلة الحقوقي. العدد ٤– حزيران/يونيو ٢٠٠١. ص ٦٠–٦١.
- مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية. المرعشي، إبراهيم. صدام وأسلحة الدمار الشامل: العراق كدولة شرق أوسطية ذات سجل في إنتاج أسلحة الدمار الشامل. صدر هذا المقال في المجلّد الثامن، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٤، © 2004 MERIA، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية بناءً على اتفاق مع مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية في العام ٢٠٠٤.
- مجلة ألف باء العدد.١٤٥١
- مؤتمرات المعارضة العراقية. الإنصات. الاتحاد الوطني الكردستاني.
- نشرة "الإنصات". الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني. ملف مؤتمرات المعارضة العراقية.
- نشرة المتابعة. خاصة بتطورات الأوضاع السياسية في بلادنا. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ٨٣ في ١٩٩٨/٥/١٤.
- نشرة المتابعة.خاصة بتطور الأوضاع السياسية في بلادنا. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ٩٩، ١٩٩٩/١/٢٤.

المجموعات الإحصائية

- دائرة الإحصاء الصناعي. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ٢٠٠٦.
- المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. العراق. بغداد.

مصادر باللغة الإنجليزية

- amnesty international: Iraq "Disappearances": Unresolved cases since the early 1980s، London، AI Index: MDE 14/05/97، Distr: SC/CO/GR، October 1997.
- Geof Simons،The Scourging of Iraq: Sanctions، Law and Natural Justice، London، MacMillan Press،Second edition،1998.
- Impact of the 9-Year Sanctions War on the People of Iraq. Iraq Action Coalition. 1999.
- Independent Inquiry Committee into United Nations Oil-For-Food Programme. By Chief of Committee Paul Volcker. 2005. Documents، Press Release (27 October 2005).
- One Million U.S. Soldiers are its Victims PR Web (press release)، Oct. 29، 2008. www.wethepeoplewethemedia.com.

- One Million U.S. Soldiers are its Victims PR Web (press release)، Oct. 29، 2008. www.wethepeoplewethemedia.com.

- Public Health in Iraq after Gulf War، Harvard Study Team Repor،May 1992
- Richard Mack GmbH. Mellrichstad. 1995.
- Siegwar-Horst Guenther. Stumme Zeugen eines Krieges - Eine Dokumentation von S.-H. Guenther. 1990-1993، St. Peter-Ording. 1995.
- Siegwart-Horst Guenther.: Uran-Geschosse: Schwergeschae-digte Soldaten، missgebildete Neugeborene، Sterbende Kinder. Tony Benn. Margarita Papanderou & Freimut Seidel. Ahriman-Verlag، 1996.
- SIPRI: Yearbook 1997. Armaments، Disarmement and International Security. Stockholm International Peace Research Institute. Oxford University Sweden،
- The University of Texas. Southwestern Medical Center in Dallas. Epidemiology Division. Department of Internal Medicine. Analyse der Wiederholbarkeit und Invarianz der in der Studie ueber das Golfkriegsyndrom beim RNMBC-24 festgestellten sechs Syndromfaktoren von Robert W. Haley. M.D. vom 7.Jan. 1997. Uebersetzung aus dem Englischen. Bundessprachenamt - Referat SM II 2. Auftragsnummer D 1954.
- United Nations-UNDP: Human Development Report 1993، Development Programme (UNDP)، New York-Oxford، Oxford University Press، 1993.
- Uranium Medical Research center; (www.umrc.net).
- www.al-moharer.net/moh246/jassani246c.htm - Im Cache
- Deutsches Aerzteblatt 95. Heft 1-2. 5. Januar 1998. Traumatisierung kurdischer Kinder durch Krieg. S. 28L29.